

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَاهُ أَصْلُهُ تَصَحُّبًا وَحَقِيقًا
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالنُّسْخَةِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحَّهَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَقْمُ كُتُبِهِ وَأَبْرَاقُهُ وَأَمَّادِيَّةُ
مُحَمَّدِ فَوَّادِ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الأول

دار المعرفة

بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري
على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الذبائح (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهر (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشراكة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقبة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارىء، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد فإنه لما قُلت النسخ المطبوعة من فتح الباري في المكاتب التجارية ، وعزَّ على القارى تحصيله ، رغب إلى جم غفير من القراء أن أتوسط في طبعه مرة أخرى على نفقة الراغبين في طبعه ، ليسهل تناوله ، ويتم النفع به . وذلك لما لهذا الكتاب الجليل من المنزلة الرفيعة بين أهل العلم ، لما اشتمل عليه من إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح ، وتخرج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة ، وبيان كثير من مسائل الإجماع والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب ، والتنبيه على كثير من أوهام بعض شراح الجامع الصحيح وغيرهم ، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والفرائد النادرة ، التي اشتمل عليها هذا الشرح العظيم . فبادرت إلى تحقيق هذه الرغبة ، والمساهمة في إبراز هذا الكتاب العظيم الشأن إلى ستناول أيدي القراء ، وأعلنت عن ذلك في بعض الصحف المحلية ، وسام في ذلك جم غفير من العلماء والقراء وغيرهم

ولما كانت الطبقات السابقة غير خالية من الأخطاء ، رأيت من المصلحة العامة أن أجتهد في المقابلة والتصحيح لهذا الكتاب على ما أمكن من النسخ المعتمدة ، وأن أعلق على بعض المواضع التي تمس الحاجة إلى التعليق عليها ، حتى تكون إن شاء الله هذه الطبعة أكثر إقناعاً وأكثر فائدة من الطبقات السابقة . وأخبرت فضيلة الشيخ أختنا محبة الدين الخطيب بهذا العزم ، وطلبت منه أن يكون طبع هذا الكتاب في مطبعته المطبعة السلفية ، فخذ الفكره ولبي الطاب ووعد بالاجتهاد في إبراز هذا الكتاب بالمظهر اللائق به ، وشجع على مقابلته وتصحيحه قبل الطبع ، قبلت مشورته ، واجتهدت في التماس نسخة خطية للمقابلة والتصحيح عليها مع الطبعة الأميرية المطبوعة ببولاق بمصر سنة ١٣٠٠ هـ لكونها أصح الطبقات السابقة . وبعد السؤال والتنقيب عن نسخ خطية أخبرني الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل الشيخ بأن في مكتبة أبيه شيخنا الشيخ محمد ابن الشيخ عبد اللطيف ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله قطعة كبيرة خطية من فتح الباري ، فاستعرتها من فضيلته ، فتنفصل بذلك ضاعف الله له ولأبيه الثوبة ، فألفت القطعة المذكورة في مجلدين ضخمين : أحدهما يتبدى من أول الكتاب وينتهي إلى كتاب الزكاة ، والثاني يتبدى من الأضاحي وينتهي إلى أثناء شرح باب الصراط جسر جهنم . وليس في المجلدين المذكورين تاريخ واضح لوقت كتابتهما ، ولكن ذكر في آخر المجلد الأول ما نصه : بلغ مقابلة حسب الطاقة يوم الجمعة في شهر ذي الحجة سنة ١٢٣٤ هـ كتبه عبد الله بن أحمد . وذكر في أول المجلد المذكور ما نصه : وقف الإمام فيصل بن تركي ، والناظر عليه الشيخ عبد الرحمن بن حسن ، بشهادة الشيخين علي بن حسين ومحمد بن مقرن ، وكتبه عبد الله بن جبر سنة ١٢٥٠ هـ انتهى

وقد بذلتُ كثيراً من الوسع في مقابلة المجلد الأول من الفتح على الطبعة الأميرية ، وبعد المقابلة على النسختين المذكورتين اتضح أن الطبعة الأميرية قليلة الأخطاء ، وأما النسخة الخطية فغير سليمة من الأخطاء ، ولكننا انتفعنا بها كثيراً في تصحيح الأخطاء الواقعة في الكتاب

ولما كان أمر التصحيح عظيماً ويحتاج إلى مجهود كبير استعنا في ذلك بنسخة طيبة متبرعة من طلبة العلم للمقابلة والتصحيح ومراجعة المراجع المعتمدة من كتب الحديث والرجال واللغة وغيرها عند الحاجة إليها ، وبذلت الوسع في ذلك حرصاً على تمام الفائدة للقراء ، وإبراز هذا الكتاب على خير ما يرام . وحيث اتفقت النسختان الخطية والأميرية اعتمادنا ما فيها ، ما لم يتضح من المراجع المعتمدة أن الذي في النسخ خلاف الصواب ، فإن اتضح ذلك اعتمادنا ما ظهر أنه الصواب ، وذلك قليل جداً . ومتى اختلفت النسختان اعتمادنا ما دلت المراجع للمتمدة على أنه الصواب ، وحيث اشتبه الصواب في ذلك أوضحنا ما في النسخة الخطية في الهامش وأشرنا إليه بحرفين « ن . خ » ، ومتى اشتبه شيء مما اتفقت عليه النسخ ولم يكن في المراجع للمتمدة ما يدل عليه أبقيناه بحاله وكتبنا في الحاشية ما نرجو أنه الصواب بلفظ : كذا في النسخ ، ولله كذا

وقد وجدنا للشارح رحمه الله أخطاء لا يحسن السكوت عنها ، فسكتبنا عليها تعليقاً يتضمن تنبيه القارئ على الصواب وتحذيره من الخطأ

وبعد الفراغ من مقابلة الجزء الأول وتصحيحه والتعليق عليه يسر الله نسخة خطية كاملة في بعض مكاتب جيزان ، وإلى حين التاريخ لم تصل ، وسنقابل عليها مع النسختين المذكورتين بقية الكتاب إن شاء الله تعالى . وإذا يسر الله أصولاً خطية أخرى فيما بعد فنستفيد منها إن شاء الله في إخراج هذه الطبعة كما يليق بهذا الكتاب النفيس

والله سبحانه المسئول أن يجعل عملنا هذا موافقاً للصواب ، وأن يصانف لنا ولمن ساعدنا عليه جزيل الثواب ، وأن يعين على إتمامه على خير ما يرام إنه جواد كريم . وهو أكرم مسئول

وصلى الله على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم

حرر في ٢١ من شعبان سنة ١٣٧٩ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ، ونزكت في قلوب أهل الطفيان فلا تعى الحكمة أبدا . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهاً أحداً ، فرداً صمداً . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرمه عبداً وسيداً ، وأعظمه أصلاً ومحتداً ، وأطهره مضجعاً ومولداً ، وأبهره صدرأ ومورداً . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى ، وليوث العدا . صلاة وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يبعث الناس غداً

أما بعد فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح ، على ما وعدت به في أول المقدمة (١) ، وكنت عزمت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ، ثم رأيت ذلك بما يطول به الكتاب جداً (٢) فسلكت الآن فيه طريقاً وسطى أرجو نفعها ، كافة بما اطلعت عليه من ذلك ، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وربما أعدت شيئاً مما تقدم في المقدمة (٣) لمعنى يقتضيه ، إما لبعث العهد به أو لغير ذلك ، ولكن اعتمادي غالباً على الحوالة عليها ، وسميته :

فتح البارى ، بشرح البخارى

وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدى إلى الأصل بالساج أو بالإجازة . وأن أسوقها على نمط مختصر ، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول : الأسانيد أنساب الكتب ، فأجبت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب فأقول وبالله التوفيق :

اتصلت لنا رواية البخارى عنه من طريق أبى عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى وكانت وفاته في سنة عشرين وثلثائة ، وكان سماعه للصحيح مرتين : مرة بفربرى سنة ثمان وأربعين ، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخسين ومائتين . ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى ، وكان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخارى ، نبه على ذلك أبو على الجبائى في تقييد المهمل . ومن طريق حماد بن شاكر النسوى ، وأظنه مات في حدود التسعين ، وله فيه فوت أيضاً . ومن رواية أبى طلحة منصور بن محمد بن على بن قربة - بقاف ونون بوزن بسيرة - البردوى بفتح الموحدة وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثائة ، وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه ، كما جزم به ابن ما كولا وغيره ، وقد عاش بعده من سمع من البخارى القاضى الحسين بن إسماعيل المحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها البخارى ، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطاً فاحشاً

فأما رواية (الفربرى) فأتصلت إلينا عنه من طريق الحفاظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن ، والحافظ أن إسحاق إبراهيم بن أحمد المستمل ، وأبى نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخسيكى ، والفقيه أبى زيد محمد بن أحمد المروزى ، وأبى على محمد بن عمر بن شوبه ، وأبى أحمد محمد بن محمد الجرجانى ، وأبى محمد عبد الله بن أحمد السرخسى ، وأبى الهيثم محمد بن مكى الكشمينى ، وأبى على إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب السكشافى وهو آخر من حدث

(١) ببنى كتابه (هدى السارى ، فتح البارى)

(٢) ونحن قد حققنا ذلك في هذه الطبعة . فسقنا حديث الباب بلفظه قبل شرحه ليكون ذلك أعون على فهم الفرح والالام بحرايه ، وأشرنا بالارتام الى أطراف كل حديث ، وهي أجزاؤه المتفرقة في مواضع أخرى من صحيح البخارى

بالصحيح عن الفريرى . فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجهنى ، وأما رواية المستعل
فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروى وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ، وأما رواية الأخصيكتي
فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصقار الزاهد . وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم
الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي . وأما رواية
أبي علي الشيبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضاً .
وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً . وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر
أيضاً وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي . وأما رواية الكشميني فرواها عنه أبو ذر أيضاً
وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكريمه بنت أحمد المروزية . وأما رواية الكشائي فرواها عنه أبو العباس جعفر
ابن محمد المستغفرى

(فصل) فأما رواية الجهنى عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز مشافهة عن
يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد
ابن محمد بن علي الباهلي قال : حدثنا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد المهمل له قال : أخبرني
بصحيح البخارى القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء بقرآءة عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد
ابن عبد البر الحافظ إجازة قالاً : حدثنا أبو محمد الجهنى وكان ثقة ضابطاً بسنده . وأما رواية أبي ذر عن شيخه
الثلاثة فقرأى علي أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المسكى بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال : أنبأنا
إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حمزى المسكى سماعاً
عليه جميعه سوى من قوله : باب (وإلى مدين أخاهم شعيباً) إلى قوله : باب مبعث النبي ﷺ ، فإجازة أنبأنا
أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي أنبأنا أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروى
أنبأنا أبي . وأما رواية عبد الرحمن الهمداني عن شيخه فأخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة أبي حيان
لذا مشافهة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحموس عن أبي القاسم بن بقي (١) عن شريح بن علي (٢) بن
أحمد بن سعيد عن عبد الرحمن . وأما رواية إسماعيل فهذا السند إلى أبي حيان أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف
الطحاى ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة المالقي إجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد
الأنصارى بن الهيثم (٣) أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن (٤) الخالدي عنه ، وأما رواية أبي نعيم عن شيخه
فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان (٥) بن حمزة بن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادى المقدسى
عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي (٦) أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم .
وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالإسناد الماضى إلى أبي علي الجبائي أنبأنا أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن
وهب (٧) وغيره عن الأصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي . وبالإسناد الماضى إلى جعفر بن علي كتب إلى
الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم . وأما رواية سعيد العيار
فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهتان (٨) عن العلامة تقي الدين عثمان ابن
عبد الرحمن الشهرزورى أنبأنا منصور بن عبد المتعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازى أنبأنا محمد بن إسماعيل
الفارسى سماعاً وجداني محمد بن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد . وأما رواية الداودي ففى أعلى الروايات لنا من
حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحوى وأبو علي محمد بن محمد
ابن علي الجيزي وأبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن التعللى (٩) وأبو الحسن علي بن

(١) ن . خ : ابن تقي (٢) ن . خ : شريح بن محمد بن علي الخ (٣) ن . خ : بن اليم

(٤) ن . خ : داود بن محمد بن الحسن الخ (٥) ن . خ : سليمان (٦) ن : الدنى

(٧) ن . خ : بن موهب (٨) ن . خ : بن المنار (٩) ن . خ : البجل

محمد بن محمد الجوزي قال الأولان : أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصالح وسد الوزراء وزيعة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية . وقال أبو اسحق : أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة ، وقال علي : قرئ علي ست الوزراء وأنا أسمع ، وكتب إلى سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخمسة : أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعا وقالوا - سوى المرأة - كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي ابن أبي بكر روزبه القلانسي ، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعراثة^(١) وثابت بن محمد الحنبدى ومحمد بن عبد الواحد المديني قالوا : أنبأنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي عنه . وأما رواية الحفصى فبالإسناد الماضى إلى منصور أنبأنا أبو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذياخي سماعا وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي إجازة قالوا : أنبأنا الحفصى . وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي سماعا عليه لبعضه وإجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصارى أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي وإسماعيل بن عبد القوي بن عزون وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سماعا عليهم سوى من باب المسافر إذا جد به السير في أواخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط في المكاتب إلى باب الشروط في الكتابة ومن باب غزو المرأة في البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام منه فإجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطارجميعه قالوا : أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بركات النحوى السعدى عنها . وأما رواية المستغفرى فبالإسناد الماضى إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه

(فصل) وأما رواية (إبراهيم بن معقل) فبالإسناد إلى أبي علي الجياني أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروي سماعا لبعضه وإجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخاري عنه . وأما رواية حماد بن شاذان فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد في كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن بن السيد العلوى عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن ربيع النسوى عنه . وأما رواية أبي طلحة البزدوى فبالإسناد إلى المستغفرى أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه

وقد انتهى الغرض الذى أردته ، من التوصيل الذى أوردته ، فليقع الشروع فى الشرح والاقتصار على أتمن الروايات عندنا وهى رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ، اضبطه لها وتميزه باختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها ، وبالله تعالى التوفيق ، وهو المستول أن يعيننى على السير فى أقوم طريق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - كتاب بدء الوحي

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى آمين

١ - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

وقول الله جلّ ذكره ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾

قال البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه : (بسم الله الرحمن الرحيم . كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ) هكذا في رواية أبي ذر والأصلي بغير « باب » ، وثبت في رواية غيرها ، فحكي عياض ومن تبعه فيه التتوين وتركه ، وقال الكرماني : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعدد للأبواب . فلا يكون له إعراب . وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة أمثالا لقوله ﷺ « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » ، وقوله « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » ، أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة . والجواب عن الأول أن الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمتنع العدول عنه ، بل الغرض منها الاقتراح بما يدل على المقصود ، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع النية ، فكانه يقول : قصدت جمع وحى السنة الملتقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فاكتفى بالتلويح عن التصريح . وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء . والجواب عن الثاني أن الحديثين ليسا على شرطه ، بل في كل منهما مقال . سلنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا ، فلعله حد وتشهد نطقا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسمة لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ فطريق التأسي به الاقتراح بالبسمة والاقتصار عليها ، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول ، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه . ويؤيده أيضا وقروح كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب ، وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية ، وغير ذلك من الأحاديث . وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه بجرى الرسائل إلى أهل العلم ليتتبعوا بما فيه تعلما وتعلما . وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بأجوبة أخر فيها نظر ، منها أنه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة ، فلو ابتدأ بالحمدلة لحالف العادة ، أو بالتسمية لم يعد مبتدئا بالحمدلة فاكتفى بالتسمية . وتعقب بأنه لو جمع بينهما لكان مبتدئا بالحمدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية ، وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز ، فإن الصحابة اقتسحوا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمدلة وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدم في جميع الأمصار ، من يقول بأن البسمة آية من أول الفاتحة ، ومن لا يقول ذلك . ومنها أنه راعى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بها عن كلام نفسه ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى ، وأيضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية ، وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث ، والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وإن كانا متقدمين لفظا لكنهما متاخران تقديرا فيه نظر .

وأبعد من ذلك كله قول من أدعى أنه ابتداء بخطبة فيها حمد وشهادة ، فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب . وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه وأهل عصره كالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة ، ولم يزد على التسمية ، وهم الأكثر ، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، أفيقال في كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك ؟ كلا بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حددوا لفظا . ويؤيده ما وراء الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي ﷺ إذا كتب الحديث ولا يكتبها ، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيها إذا كان الكتاب كله شعراً فجاء عن الشعبي منع ذلك ، وعن الزهري قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب هو المختار . قوله (بدء الوحي) قال عياض : روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء ، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور . قلت : ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، إلا أنه وقع في بعضها وكيف كان ابتداء الوحي ، فهذا يرجح الأول ، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ . وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا ، كبده الحيز وبدء الأذان وبدء الخلق . والوحي لغة الإعلام في خفاء ، والوحي أيضا الكتابة والمكتوب والبعث والالهام والأمر والإيحاء والإشارة والتصويت شيئا بعد شيء . وقيل : أصله التفهيم ، وكل ما ذلك به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهو وحي : وشعرا الإعلام بالشرع . وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أى الموحى ، وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ . وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال : لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن ، لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي ، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط . وتعقب بأن المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه . أى تعلق كان . والله أعلم . قوله (وقول الله) هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لأنها في محل رفع ، وكذا على تنوين باب . وبالجر عطفا على كيف وإثبات باب بغير تنوين ، والتقدير باب معنى قول الله كذا ، أو الاحتجاج بقول الله كذا ، ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض ، ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره . قوله (إنا أوحينا إليك . . الآية) قيل قدم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل ، أو أول نبي عوقب قومه ، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقا ، كما سيأتى بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة . ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى هيننا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين ، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا ، كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال : إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة

١ - حدثنا الحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنَبَرِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى : فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا ، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْسِكُهَا ، فَمِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »

[الحديث ١ - أطرافه في : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣]

قوله (حدثنا الحميدي) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد ابن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي ﷺ، يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي ﷺ في قصي. وهو إمام كبير مصنف، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين، فكان البخاري أمثل قوله ﷺ وقدموا قريشاً، فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أئمة قرشي أخذ عنه. وله مناسبة أخرى لأنه مكى كشيخه فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم تبي بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالك وابن عيينة قريشان، قال الشافعي: لولاهما لذهب العلم من الحجاز. قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد المسكي، أصله ومولده الكوفة، وقد شارك مالك في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين. قوله (عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري. اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي، ويحيى من صغار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، ففي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحايان، وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون، وهي التحديث والإخبار والسماع والعنعنة والله أعلم. وقد اعترض على المصنف في إدخاله حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وأنه لا تعلق له به أصلاً، بحيث أن الخطابي في شرحه والاسماعيلي في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إنما أورده للتبرك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسماعيلي في ذلك، وقال ابن رشيد: لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف، وقد تكلفت مناسبتة للترجمة، فقال كل بحسب ما ظهر له. انتهى. وقد قيل: إنه أراد أن يقيمه مقام الخطبة للكتاب، لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بحضور الصحابة، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتاب. وحكى المذهب أن النبي ﷺ خطب به حين قدم المدينة مهاجراً، فناسب إيراده في بدء الوحي، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لأن بالهجرة افتتح الأذن في قتال المشركين، ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى. وهذا وجه حسن، إلا أنني لم أر ما ذكره من كونه ﷺ خطب به أول ما هاجر - منقولاً. وقد وقع في باب ترك الحيل بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية، الحديث، ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه، ولعل قائله استند إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس، قال ابن دقيق العيد: نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فل هذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به، انتهى. وهذا لو صح لم يستلزم البداء بذكره أول الهجرة النبوية. وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال: من هاجر يبتغي شيئاً فأنما له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فزوجها، فكنا نسميه مهاجر أم قيس. وهذا استناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك. وأيضاً فلو أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط إذ لا ابتداء به تيمناً وترغيباً في الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره. ونقل ابن بطلان عن أبي عبد الله بن النجار قال: التوبيع يتعلق بالآية والحديث معاً، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد ﷺ أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾.

وقال أبو العالية في قوله تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ قال وصامم بالاخلاص في عبادته . وعن أبي عبد الملك البوني قال : مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنية ، لأن الله تعالى فطر محمدا على التوحيد وبغض اليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة ، فلما رأى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حراء فقبل الله عمله وأتم له النعمة . وقال الملهب ما محصله : قصد البخاري الإخبار عن حال النبي ﷺ في حال منشئه وأن الله بغض اليه الأوثان وحجب اليه خلال الخير ولزوم الوحدة فرارا من قرناء السوء ، فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال الفوائح عنوان الخواتم . ولخصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر بن العربي . وقال ابن المنير في أول التراجم : كان مقدمة النبوة في حق النبي ﷺ الهجرة الى الله تعالى بالخلوة في غار حراء فناسب الاقتراح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة اليه أن الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحى السنة صدره بيده الوحي ليبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا ، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث : قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث . واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البويطي عنه وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكنافي على أنه ثلث الاسلام ، ومنهم من قال ربعة ، واختلفوا في تعيين الباقي . وقال ابن مهدي أيضا : يدخل في ثلاثين بابا من العلم ، وقال الشافعي : يدخل في سبعين بابا ، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا : ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب . ووجه البهني كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالثبة أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ، ومن ثم ورد : نية المؤمن خير من عمله ، فاذا نظرت اليها كانت خير الأمرين . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد اليها جميع الأحكام عنده ، وهي هذا ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين والحرام بين ، الحديث . ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، وهم من زعم أنه في الموطأ مقفرا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك ، وقال أبو جعفر الطبري : قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه فردا ، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد ، وهو كما قال ، فانه انما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتقرده به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وحمزة بن محمد الكنافي ، وأطلق الخطابي في الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الاسناد ، وهو كما قال لكن يقيدن : أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرها ، ثانيهما السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم يعيشون على نياتهم ، وحديث ابن عباس « ولكن جهاد ونية » وحديث أبي موسى « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » متفق عليهما وحديث ابن مسعود « رب قاتل بين الصفتين الله أعلم بنيته » أخرجه أحمد وحديث عبادة « من غزا وهو لا يتوكل إلا عقلا فله مانوي » أخرجه النسائي ، الى غير ذلك مما يتصرح حصره ، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر ، إلا إن حمل على التواتر المعنوي فيحتمل . نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد : لحكي محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا ، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده لجاوز الثلاثمائة ، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال : كتبت من حديث سبعة من أصحاب يحيى . قلت : وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تبعث طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المشهورة منذ طلبت الحديث الى وقتي هذا فا قدرت على تكميل المائة ، وقد

تبعه طرق غيره فوادت على ما نقل عن تقدم ، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى . قوله (على المنبر) بكسر الميم ، واللام المعده ، أى منبر المسجد النبوى ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الحيل : سمعت صر يخطب . قوله (إنما الأعمال بالنيات) كذا أوردهنا ، وهو من مقابلة الجمع بالجمع ، أى كل عمل بنيته . وقال الخوي^(١) كأنه أشار بذلك إلى أن النية تنوع كما تنوع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعيده . ووقع في معظم الروايات بأفراد النية ، ووجه أن عمل النية القلب وهو متحد فناسب أفرادها ، بخلاف الأعمال فانها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها ، ولأن النية ترجع إلى الاخلاص وهو واحد للواحد الذى لا شريك له . ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ (الأعمال بالنيات) بحذف النون ، وجمع الأعمال والنيات ، وهى ما وقع في كتاب الشهاب للقضاي^(٢) ووصله في مسنده كذلك ، وأنكره أبو موسى المدنى كما نقله الثوى وأقره ، وهو متعقب برواية ابن حبان ، بل وقع في رواية مالك عن يحيى عند البخارى في كتاب الايمان بلفظ (الأعمال بالنية) ، وكذا في العتق من رواية الثورى ، وفي الهجرة من رواية حماد بن زيد ، ووقع عنده في النكاح بلفظ (العمل بالنية) ، بأفراد كل منهما . والنية بكسر النون وتشديد التحتية على المشهور ، وفي بعض اللغات بتخفيفها . قال الكرماني قوله (إنما الأعمال بالنيات) ، هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين ، واختلف في وجه إفادته فقليل لأن الأعمال جمع محلى بالالف واللام مفيد للاستغراق ، وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية ، وقيل لأن إنما للحصر ، وهل إفادتها له بالمنطوق أو بالمفهوم ، أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف ، أو تفيدته بالحقيقة أو بالمجاز ؟ ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضما حقيقيا ، بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى ، وعلى العكس من ذلك أهل العربية ، واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن إنما قام زيد في جواب هل قام عمرو ، أوجب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب ما قام إلا زيد وهى للحصر اتفاقا ، وقيل : لو كانت للحصر لاستوى إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد ، ولا تردد في أن الثاني أقوى من الأول ، وأوجب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين . وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى (إنما تجزون ما كنتم تعملون) وكقوله (وما تجزون الا ما كنتم تعملون) وقوله (إنما على رسولنا البلاغ المبين) وقوله (ما على الرسول الا البلاغ) ومن شواهده قول الأعرابي :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثور

يعنى ما ثبتت العزة إلا لمن كان أكثر حصى . واختلفوا : هل هى بسيطة أو مركبة ، فرجحوا الأول ، وقد يرجح الثاني ، ويحاج بها آورد عليه من قولهم إنهم للآليات وما للنفي فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن يقال مثلا : أصلهما كان للآليات والنفي ، لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفادا شيئا آخر ، أشار إلى ذلك الكرماني قال : وأما قول من قال إفادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيد بعد تأكيد وهو المستفاد من إنما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب إيهام العكس ، لأن غائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر . وقال ابن دقيق العيد : استدلل على إفادة إنما للحصر بأن ابن عباس استدلل على أن الربا لا يكون إلا في النسيئة بحديث (إنما الربا في النسيئة) ، وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه في فهمه فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر . وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلا . وأما من قال

(١) أصله : الحرير

(٢) هو القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكيم التتوي سنة ٥٤٤ هـ

يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله « لا ربا إلا في النسبة »، لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور ، فلا يفيد ذلك في رد إفادة الحصر ، بل يقويه ويشعر بان مفاد الصيغتين عندهم واحد ، وإلا لما استعملوا هذه موضع هذه . وأوضح من هذا حديث « إنما الماء من الماء » ، فإن الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه ، وإنما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث « إذا التقى الختانان » ، وقال ابن عطية : « إنما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويصلح مع ذلك للحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه ، فجعل ورود الحصر مجازا يحتاج الى قرينة ، وكلام غيره على العكس من ذلك وأن أصل ورودها للحصر ، لكن قد يكون في شيء مخصوص كقوله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ فانه سبق باعتبار منكرى الوجدانية ، وإلا فله سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة ، وكقوله تعالى ﴿ إنما أنت منذر ﴾ فانه سبق باعتبار منكرى الرسالة ، وإلا فله ﷺ صفات أخرى كالإشارة ، الى غير ذلك من الامثلة . وهي - فيما يقال - السبب في قول من منع إفادتها للحصر مطلقا . (تكميل) : الأحوال تقتضي عاملين . والتقدير : الأحوال الصادرة من المكلفين ، وعلى هذا هل تخرج أعمال الكفار ؟ الظاهر الاخراج ، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافر وإن كان مخاطبا بها معاقبا على تركها ، ولا يرد العتق والصدقة لانها بدليل آخر . قوله (بالنيات) الباء للصاحبة ، ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجاده ، وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تتخلف عن أوله . قال النووي : النية القصد ، وهي عزيمة القلب . وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد . واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط ؟ والمرجح أن إيجادها ذكرا في أول العمل ركن ، واستصحابها حكما بمعنى أن لا يأتي بمناف شرعا شرط . ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقيل تعتبر وقيل تسكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر . قال الطيبي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع ، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع ، فيتعين الحل على ما يفيد الحكم الشرعي . وقال البيضاوي : النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لفرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا ، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا بتفاء رضاه لله وامثال حكمه . والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر ، فانه تفصيل لما أجمل ، والحديث متروك الظاهر لأن الذات غير منتفية ، إذ التقدير : لا عمل الا بالنية ، فليس المراد نفي ذات العمل لانه قد يوجد بغير نية ، بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال ، لكن الحل على نفي الصحة أولى لانه أشبه بنفي الشيء نفسه ، ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبعية ، فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالاته على نفي الصفات مستمرة . وقال شيخنا شيخ الإسلام : الأحسن تقدير ما يقتضى أن الأعمال تتبع النية ، لقوله في الحديث « فمن كانت هجرته ، الى آخره . وعلى هذا يقدر المحذوف كونا مطلقا من اسم فاعل أو فعل . ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان قد تدخل الاقوال . قال ابن دقيق العيد : وأخرج بعضهم الاقوال وهو بعيد ، ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها . وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل . وقد تعقب على من يسمى القول عملا لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملا فقال قول لا يحث . وأجيب بأن مرجع اليمين الى العرف ، والقول لا يسمى عملا في العرف ولهذا يعطف عليه . والتحقق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا ، وكذا الفعل ، لقوله تعالى ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ بعد قوله ﴿ زخرف القول ﴾ . وأما عمل القلب كالتية فلا يتناولها الحديث لثلاث يلزم التسلسل ، والمعرفة وفي تناولها نظر ، قال بعضهم : هو محال لأن النية قصد المتنوى ، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة . وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيي بما حاصله : إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسل ، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا ، لأن كل ذي عقل يشعر مثلا بأن له من يدبره ، فاذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق لم

تكن النية حينئذ محالاً . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال ، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال ، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحل عليها أولى . وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باشتراط النية ، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الرسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً . نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه (تكميل) : الظاهر أن الألف واللام في النيات معاقبة للضمير ، والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ، ومن كونها فرضاً أو نفلاً ، ظهراً مثلاً أو عسراً ، مقصورة أو غير مقصورة . وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد ؟ فيه بحث . والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين ، كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم . قوله (وإنما لكل امرئ ما نوى) قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والاحلاص في الأعمال ، فنجح إلى أنها مؤكدة ، وقال غيره : بل تنفد غير ما أفادته الأولى ، لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها ، فيترتب الحكم على ذلك . والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه . وقال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له ، يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعذر شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوّه لم يحصل له . ومراده بقوله ما لم ينوّه أي لا خصوصاً ولا عموماً ، أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا ما اختلفت فيه أنظار العلماء . ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى . وقد يحصل غير المنوى لمدرّك آخر كمن دخل المسجد فصلّى الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية المسجد نواهاً أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البقعة وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح ، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه ، بخلاف تحية المسجد والله أعلم . وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كمن عليه صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوى الفاتنة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عسراً ، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم تنحصر الفاتنة . وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلها القربة ، كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفادت أن النية لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره فانها على خلاف الأصل . وقال ابن عبد السلام : الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها . وأفاد أن النية إنما تشتط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فانه ينصرف بصورته إلى ما وضع له ، كذاكر والأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة . ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالتمسّيح للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب ، لأنه خير من حركة اللسان بالغبية ، بل هو خير من السكوت مطلقاً ، أي المجرد عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى . ويؤيده قوله عليه السلام : « في بضع أحدكم صدقة » ، ثم قال في الجواب عن قولهم « أيأتى أحدنا شهوته ويؤجر » : « رأيت لو وضعها في حرام » . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام ، وليس ذلك مراده . وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فانه لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما تقدم ، وكمن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي . لأن المقصود حصول برائة الرحم وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتاج المتروك إلى نية . ونازع الكرمانى في إطلاق الشيخ محي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامتنال أمر الشارع فلا بد فيها من

قصد الترك ، وتعقب بأن قوله ، الترك فعل ، مختلف فيه ، ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه . وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد ، لأن المبحث فيه هل تلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها ؟ والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها ؟ والتفاوت بين المقامين ظاهر . والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه ، وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس ، فمن لم تحظر المعصية بiale أصلا ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفا من الله تعالى ، فرجع الحال الى أن الذي يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه ، لا الترك المجرد . والله أعلم

(تنبيه) : قال الكرماني : إذا قلنا إن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر في قوله ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، نوعان من الحصر : قصر المسند على المسند اليه إذ المراد إنما لكل امرئ ما نواه ، والتقديم المذكور . قوله (فمن كانت هجرته إلى دنيا) كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله الخ ، قال الخطابي : وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروما قد ذهب شطره ، ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال ، ومن جهة من عرض من رواه ؟ فقد ذكره البخاري من غير طريق الحميدي مستوفى ، وقد رواه لنا الأئمة من طريق الحميدي تأما ، ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصرا . وفهم من قوله مخروما أنه قد يريد أن في السند انقطاعا فقال من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الحميدي ، وهو عما يتعجب من اطلاقه مع قول البخاري ، حدثنا الحميدي ، وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب ، وجزم كل من ترجمه بأن الحميدي من شيوخه في الفقه والحديث ، وقال ابن العربي في مشيخته : لا عذر للبخاري في إسقاطه لأن الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على التمام . قال : وذكر قوم أنه لعله استملأه من حفظ الحميدي لحدثه هكذا حدث عنه كما سمع أو حدثه به تأما فسقط من حفظ البخاري . قال : وهو أمر مستبعد جدا عند من اطلع على أحوال القوم . وقال الداودي الشارح : الإسقاط فيه من لبخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخه يدل على ذلك انتهى . وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي تأما ، وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم (١) وصحيح أبي عوانة من طريق الحميدي ، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال : لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ؟ والجواب قد تقدمت الإشارة اليه ، وأنه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة ، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري : إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال : لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على مذاهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمآل ما ذهبوا إليه من التأليف ، فكانه ابتداء كتابه بنية رد عليها إلى الله ، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من مآلها فسيجزيه بنيتي . ونكب عن أحد وجهي التقسيم بجانبه للترك التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام . انتهى ملخصا . وحاصله أن الجملة المحذوفة تشرح بالقرب المحضة ، والجملة المبقة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرية أو لا ، فلما كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعة بالقرب المحضة فرارا من الترك ، وبقي الجملة المترددة المحتملة تفويضا للأمر إلى ربه المطلع على سريره المجازي له بمقتضى نيته . ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم ، وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإثارة الأغصان على الأجل وتجميع الاسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالصاع على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متنا واسنادا . وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، عن قوله ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، فيحتمل أن

تكون رواية الحميدى وقعت عند البخارى كذلك فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث . وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو مصير من لبخارى الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اثنا عشر . وهذا هو الراجح ، والله أعلم . وقال الكرماني في غير هذا الموضع : إن كان الحديث عند البخارى تاما لم خرمه في صدر الكتاب ، مع أن الحرم مختلف في جوازه ؟ قلت : لا جزم بالحرم ، لأن المقامات مختلفة ، فله - في مقام بيان أن الايمان بالنية واعتقاد القلب - سمع الحديث تاما ، وفي مقام أن الشروع في الأعمال إنما يصح بالنية سمع ذلك القدر الذي روى . ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخارى لا منه . ثم إن كان منه فخره ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار . فان قلت : فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشق الذي يتعلق بمقصوده ، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله . قلت : لعله نظر الى ما هو الغالب الكثير بين الناس . انتهى . وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت ذكره من الأئمة على هذا الحديث ، ولا سيما كلام ابن العربي . وقال في موضع آخر : إن إيراد الحديث تاما تارة وغير تام تارة إنما هو من اختلاف الرواة ، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا خرم من أحد . ولكن البخارى ذكرها في المواضع التي يناسب كلا منها بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له ، انتهى . وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخارى بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساه في موضع تاما وفي موضع مقتصرا على بعضه ، وهو كثير جدا في الجامع الصحيح ، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه ، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين . بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده . وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزم إن كان صحيحا وتارة بغيره إن كان فيه شيء ، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مثله بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق ، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سندا ومثنا في موضعين أو أكثر إلا نادرا ، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك لحصل منه نحو عشرين موضعا . **قوله** (هجرته) الهجرة الترك ، والهجرة الى الشيء الانتقال اليه عن غيره . وفي الشرع : ترك ما نهى الله عنه . وقد وقعت في الاسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف الى دار الأمن كما في هجرة الحبشة وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة ، الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين . وكانت الهجرة اذ ذلك تختص بالانتقال الى المدينة ، اني أن فتحت مكة فالتقط الاختصاص ، وبقى عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقيا . فان قيل : الأصل تغاير الشرط للجزاء فلا يقال مثلا من أطاع أطاع وانما يقال مثلا من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متحدين ، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ويضم ذلك من السياق ، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا ﴾ وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس ، كقولهم أنت أنت أي الصديق الخالص ، وقولهم هم هم أي الذين لا يقدر قدرهم . وقول الشاعر : أنا أبو النجم وشعري شعري ، أو هو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب . وقال ابن مالك : قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالمبتدأ لفظا كقول الشاعر :

خليل خليلي دون ريب وربما ألان أمروا قولاً فظن خليلاً

وقد يفعل مثل هذا بجواب شرط كقولك من قصدني فقد قصدني . أي فقد قصد من عرف بانجاح قاصده ، وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعظيم وإما في التحقير . **قوله** (الى دنيا) بضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرهما ، وهي فعل من الدنو أي القرب . سميت بذلك لسبقها للآخرى . وقيل سميت دنيا لدنوها الى الزوال . واختلفت في حقيقتها قليل ماعلى الارض من الهواء والجو ، وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض ، والاولى أولى . لكن يزداد فيه ما قبل قيام الساعة ، ويطلق على كل جزء منها مجازا . ثم إن لفظها

نقصور غير ممنون ، وحكى تنوينها ، وعزاه ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكشميني وضعفها ، وحكى عن ابن مغفور أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد ، لأنه لم يكن من أهل العلم . قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فإن في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره ، كما سيأتي مبينا في مواضعه . وقال التميمي في شرحه : قوله دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف ، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث . وتمقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف ، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنيا منكرا فيه إشكال لأنها أفعل التفضيل ، فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال : إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط ، ومثله قول الشاعر :

وإن دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرمانى : قوله الى يتعلق بالهجرة إن كان لفظ كانت تامة ، أو هو خبر لكانت إن كانت ناقصة . ثم أورد ما محصله : ان لفظ كان إن كان للأمر الماضى فلا يلم ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك . وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضى ، أو من جهة أن حكم المكلفين سواء . قوله (يصيها) أى يحصلها ، لأن تحصيلها كصاغة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود . قوله (أو امرأة) قيل لتتصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به . وتعقبه النووى بأن لفظ دنيا تنكرة وهى لا تعم فى الإنبات فلا يلزم دخول المرأة فيها . وتعقب بكونها فى سياق الشرط فتم ، ونسكتة الاهتمام الزيادة فى التحذير ، لأن الاقتتان بها أشد . وقد تقدم النقل عن حكى أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تقف على تسميته . ونقل ابن دحية أن اسمها قبيلة بقاف مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ، وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب فى تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة فى النسب ، فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين فى منا كحتم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى . ويحتاج الى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية ، وليس ما فناه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من موالهم وحلفائهم قبل الاسلام ، وإطلاق أن الاسلام أبطل الكفاءة فى مقام المنع . قوله (فهجرت الى ما هاجر اليه) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها ، وإنما أبرز الضمير فى الجملة لتي قبها وهى المحذوفة لقصد الالتئاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما ، بخلاف الدنيا والمرأة فإن السياق يشعر بالحك على الإعراض عنهما . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون قوله الى ما هاجر اليه ، متعلقا بالهجرة ، فيكون الخبر محذوفا والتقدير قبيلة أو غير صحيحة مثلا ، ويحتمل أن يكون خبر فهجرت والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت انتهى . وهذا الثانى هو الراجح لأن الاول يقتضى أن تلك الهجرة مذمومة مطلقاً ، وليس كذلك ، إلا إن حمل على تقدير شئ يقتضى التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كن نوى هجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معا فلا تكون قبيلة ولا غير صحيحة ، بل هى ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة ، وإنما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة ، فأما من طلبها مضمومة الى الهجرة فانه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص ، وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لأنه من الأمر المباح الذى قد يثاب فاعله إذا قصد به القرية كالأعناق . ومن أمثلة ذلك ما وقع فى قصة إسلام أبى طلحة فيما رواه النسائى عن أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام ، أسلمت أم سليم قبل أبى طلحة فخطبها فقالت : إني قد أسلمت ، فإن أسلمت تزوجتك . فأسلم فتزوجته . وهو محمول على أنه رغب فى الاسلام ودخله من وجهه وضم الى ذلك إرادة التزويج المباح فصار كن نوى بصومه العبادة والحية ،

أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم . واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب م يكن فيه أجر ، أو الدنيى أجر بقدره ، وإن تساوى افتردد القصد بين الشئيين فلا أجر . وأما إذا نوى العبادة وخالطها شيء مما يغير الاخلاص فقد قل أبو جعفر بن جرير الطبرى عن جمهور السلف أن الاعتبار بالابتداء ، فإن كان ابتداءه لله خالصا لم يضره ما عرض له بعد ذلك من إعجاب وغيره . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم ، لأن فيه أن العمل يكون منتفيا إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشيء إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن الغافل لا تكليف عليه ، لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها ، أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذى اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان فى مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدر فى صدقه ، خلافا لما أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة . واستدل بمفهومه على أن ما ليس بعمل لا تشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجع من حيث النظر أنه لا يشترط له نية ، بخلاف ما رجحه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال : الجمع ليس بعمل ، وإنما العمل الصلاة . ويقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع فى غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ، ولو كان شرطا لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافا إلى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تكفى . كمن أعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظاهر أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذى يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محجوج الى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة - وشك فى سببها - أجزأه إخراجها بغير تعيين . وفيه زيادة النص على السبب ، لأن الحديث سيق فى قصة المهاجر لتزويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة فى التحذير والتنفير . وقال شيخنا شيخ الاسلام : فيه إطلاق العام وإن كان سببه خاصا ، فيستبطن منه الإشارة إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وسيأتى ذكر كثير من فوائد هذا الحديث فى كتاب الإيمان حيث قال المصنف فى الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق

٢ - باب * ٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن الحارث بن هشام رضى الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ « أحيانا يأتينى مثل صلصلة الجرس وهو أشده على فَيَقْصِمُ عَنِّي وقد وعيتُ عنه ما قال ، وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا فيسكلمنى فأزى ما يقول » . قالت عائشة رضى الله عنها : ولقد رأيته ينزل عليه الوحي فى اليوم الشديد البرد فيقصم عنه وإن جبينه ليَتَفَصَّدُ عَرَقًا [الحديث ٢ - أطرافه فى : ٣٢١٥]

(الحديث الثانى) من أحاديث بدء الوحي . قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التيسى ، كان زول تليس من عمل مصر ، وأصله دمشق ، وهو من أتقن الناس فى الموطأ ، كذا وصفه يحيى بن معين . قوله (أم المؤمنين) هو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أى فى الاحترام وتحريم نكاحهن لا فى غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح ، وإنما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب . وإلا فلا مانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح . قوله (أن الحارث بن هشام) هو المخزومى ، أخو أبى جهل شقيقه . أسلم يوم الفتح ، وكان من فضلاء الصحابة ،

واستشهد في قروح الشام . قوله (سأل) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة ، فيحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة . ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوضعه عند الجمهور . وقد جاء ما يؤيد الثاني ، ففي مسند أحمد ومجمع البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال : سألت . وعامر فيه ضعف . لكن وجدت له متابعا عند ابن منده ، والمشهور الأول . قوله (كيف يأتيك الوحي) يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه ، ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فاسناد الإتيان إلى الوحي مجاز ، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله . واعترض الاسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة ، وإنما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده ، وأما هذا فهو لكيفية إتيان الوحي لا لبدء الوحي اهـ . قال الكرماني : لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي ، أو عن كيفية ظهور الوحي . فوافق ترجمة الباب . قلت : سياقه يشعر بخلاف ذلك لا تيانه بصيغة المستقبل دون الماضي . لكن يمكن أن يقال إن المناسبة تظهر من الجواب ، لأن فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الأمرين فيشمل حالة الابتداء ، وأيضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة ، فضلا عن أننا قدمنا أنه أراد البداءة بالتحديث عن إمامي الحجاز فبدأ بمكة ثم ثنى بالمدينة . وأيضا فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي ، بل يمكن أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضا ، وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ، ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه ، لحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال للذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله (أحيانا) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت . فكانه قال : أوفانا يأتيني . واتصّب على الظرفية وعامله « يأتيني » مؤخر عنه . وللصنف من وجه آخر عن هشام في بدء الخلق قال : كل ذلك يأتي الملك ، أي كل ذلك حالئذ فذكرها . وروى ابن سعد من طريق أبي سلة الماجشون أنه بلغه أن النبي ﷺ كان يقول « كان الوحي يأتيني على نحوين : يأتيني به جبريل فيلقيه على كاهي الرجل على الرجل ، فذاك ينفلت مني . ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يحاط قلبي ، فذاك الذي لا ينفلت مني ، وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، فإن صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ كما سيأتي ، فإن الملك قد تمثل رجلا في صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به ، كما في قصة مجيئه في صورة دحية وفي صورة أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح . وأورد على ما اقتضاه الحديث . وهو أن الوحي منحصر في الحالتين - حالات أخرى : إما من صفة الوحي كبدوى النحل ، والنفث في الروع ، والالهام ، والرؤيا بالصالح ، والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة . وإما من صفة حامل الوحي كجسيته في صورته التي خلق عليها له ستائة جناح ، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض وقد سد الأفق . وللجواب منع الحصر في الحالتين المقدم ذكرها وحملها على الغالب ، أو حمل ما يفرهما على أنه وقع بعد السؤال ، أو لم يتعرض لصفى الملك المذكورتين لندورها ، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك إلا مرتين أو لم يأتها في تلك الحالة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس ، فانه بين بها صفة الوحي لاصفة حامله . وأما فتون الوحي فدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس ، لأن سماع الدوى بالنسبة إلى الحاضرين - كما في حديث عمر - يسمع عنده كدوى النحل ، والصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ ، فشبهه عمر بدوى النحل بالنسبة إلى السامعين ، وشبهه هو ﷺ بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه . وأما النفث في الروع فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين ، فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حينئذ في روعه . وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه ، لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل ، وكذا التكليم ليلة الاسراء .

وأما الرؤيا الصالحة فإلّا ابن بطال : لا ترد ، لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس ، لأن الرؤيا قد يشركه فيها غيره اهـ . والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءاً من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير ، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبياً وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما يليقظة ، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فالتقصير على ما يخفى عليه ، أو كان ظهور ذلك له يتبين في المنام أيضاً على الوجهين المذكورين لا غير ، قاله الكرماني : وفيه نظر . وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على سبيل أربعين نوعاً - فذكرها - وغالبها من صفات حامل الوحي ، ويجموعها يدخل فيما ذكر ، وحديث : أن روح القدس نزل في روعي ، أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة ، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود . قوله (مثل صلصلة الجرس) في رواية مسلم وفي مثل صلصلة الجرس ، والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة : في الأصل صوت وقوع الحديد بعضها على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل : هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة ، والجرس الجليل الذي يعلق في رؤوس الدواب ، واشتقاقه من الجرس باسكان الزاء وهو الحس ، وقال الكرماني : الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكوساً على البعير ، فإذا تحرك تحركت النحاسية فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اهـ . وهو تطويل للتعريف بما لا طائل تحته . وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوساً لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له ، فإن قيل : المحمود لا يشبه بالمذموم ، إذ حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل ، والمشبّه الوحي وهو محمود ، والمشبّه به صوت الجرس وهو مذموم لصحة تنهي عنه والتفكير من مراعاة ما هو معلق فيه والاعلام بأنه لا تصحبه الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر تنفر منه الملائكة ؟ والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها ، بل ولا في أخص وصف له ، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما . فالمقصود هنا بيان الجنس ، فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريباً لأفهامهم . والحاصل أن الصوت له جبهتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطرب وقع التفكير عنه وعلل بكونه مزار الشيطان ، ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر . قيل : والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي . قال الخطابي : يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتبينه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد . وقيل : بل هو صوت حفيف أجنحة الملك . والحكمة في تقدمه أن يتمرعه سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره ، ولما كان الجرس لا تحصل صلصلته الا متداركة وقع التشبيه به دون غيره من الآلات ، وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر من السماء ضربت الملائكة بأجنحتها ، الحديث عند تفسير قوله (حتى إذا فرغ من قولهم) في تفسير سورة سبأ إن شاء الله تعالى . قوله (وهو أشده على) يفهم منه أن الوحي كله شديد ، ولكن هذه الصفة أشدها ، وهو واضح ، لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناصفة بين القائل والسماع ، وهي هنا إما بانصاف السامع بوصف القائل بغلبة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما بانصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني ، والأول أشد بلا شك . وقال شيخنا شمس الإسلام البلقيني : سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس وكان علاج من التزليل شدة . قال وقال بعضهم : وإنما كان شديداً عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع اهـ . وقيل إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية بعيد أو تهديد . وهذا فيه نظر ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمن بالطيب في الحج ، فإن فيه أنه رأى يتبين حال نزول الوحي عليه وإنه ليغبط ، وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزاقي والدرجات . قوله (فيفصم) يفتح أوله وسكون الناء وكسر المهملة أى يقلع ويتجلى ما يغشى ، ويروى بضم أوله من الرباعي ، وفي رواية لأبي ذر بضم أوله وفتح الصاد

على البناء للجهول ، وأصل الفصم القطع ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا انصام لها ﴾ ، وقيل الفصم بإفناء القطع بلا إبانة وباللقاف القطع بابانة ، فذكر بالفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود ، والجامع بينهما بقاء العلقه . قوله (وقد وعيت عنه ما قال) أى القول الذى جاء به ، وفيه اسناد الوحي إلى قول الملك ، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار ﴿ إن هذا إلا قول البشر ﴾ لأنهم كانوا يتكرون الوحي ، ويتكرون بحجى الملك به . قوله (يتمثل لى الملك رجلا) التمثل مشتق من المثل ، أى يتصور . واللام فى الملك للعهد وهو جبريل ، وقد وقع التصريح به فى رواية ابن سعد المتقدم ذكرها . وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أى شكل أرادوا ، وزعم بعض العلاسفة أنها جواهر روحانية ، ورجلا ، منصوب بالمصدرية ، أى يتمثل مثل رجل ، أو بالتمييز ، أو بالحال ، والتقدير هيئة رجل . قام إمام الحرمين : تمثل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من خلقه أو أزاله عنه ، ثم يعيده اليه بعد . وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء ، وقرر ذلك بانه لا يلزم أن يكون انتقالها موجبا لموته ، بل يجوز أن يبقى الجسد حيا ، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا بل بعادة أجراها الله تعالى فى بعض خلقه . ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر تسرح فى الجنة . وقال شيخنا شيخ الاسلام : ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه ، بل يجوز أن يكون الآتى هو جبريل بشكله الأسمى ، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل . إذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتششا فإنه بالنفش يحصل له صورة كبيده وذاته لم تتغير . وهذا على سبيل التقريب ، والحق أن تمثل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسا لمن يخاطبه . والطاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتى ، بل يخفى على الرأى فقط . والله اعلم . قوله (فيكلمنى) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية البيهقي من طريق القعنبي عن مالك « فيعلمنى » بالعين بدل الكاف ، والطاهر أنه تصحيف ، فتمد وقع فى الموطأ رواية القعنبي بالكاف ، وكذا للدارقطنى فى حديث مالك من طريق القعنبي وغيره . قوله (فأعنى ما يقول) زاد أبو عروانة فى صحيحه « وهو أهونه على » . وقد وقع التناهي فى الحالتين حيث قال فى الأول « وقد وعيت » بلفظ الماضى ، وهنا « فأعنى » بلفظ الاستقبال . لأن الوعى حصل فى الأول قبل الفصم ، وفى الثانى حصل حال المكاملة ، أو أنه كان فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فاذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظا لما قيل له فغير عنه بالماضى ، بخلاف الثانى فإنه على حاله المعهودة . قوله (قالت عائشة) هو بالاسناد الذى قبله ، وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا ، وحيث يريد التعليق يأتى بحرف العطف . وقد أخرجه الدارقطنى فى حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصولا عن الحديث الأول ، وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام . ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل ، لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى أخبرت عما شاهدت تأييدا للخبر الأول . قوله (ليتقصدا بالفاء وتشديد المهملة ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه بالعرق المفصود مبالغة فى كثرة العرق . وفى قولها « فى اليوم لشديد البرد » دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي ، لما فيه من مخالفة العادة ، وهو كثرة العرق فى شدة البرد ، فانه يشعر بوجود أمر طارىء زائد على الطباع البشرية . وقوله « وعرقا » بالنصب على التمييز ، زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الاسناد عند البيهقي فى الدلائل « وإن كان ليوحى اليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من ثقل ما يوحى اليه »

(تنبيه) : حكى العسكري فى التصحيف عن بعض شيوخه أنه قرأ « ليتقصدا » باللقاف ، ثم قال العسكري : لأن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء إذا تكسر وتقطع ، ولا يخفى بعده . انتهى . وقد وقع فى هذا التصحيف أبو الفضل بن طاهر ، فردده عليه المؤتمن الساجى بالفاء ، قال : فأصر على القاف . وذكر الذهبي فى ترجمة ابن طاهر عن

ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما قرأها بالشاف ، قال : فكأنني . قلت : ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري . والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد - غير ما تقدم - ان السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدر في اليقين ، وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره ، وأن المستول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضى التفصيل . والله أعلم

٣ - باب * ٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الأيث عن عَقِيل عن ابنِ شهاب عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْر عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أول ما بُدئ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصُّبح . ثم حُبِّب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء فيتحنَّث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد ، قبل أن ينزع إلى أهله ويتزوَّد لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزوَّد لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ . قال : ما أنا بقارى . فأخذني فغطتني حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارى . فأخذني فغطتني الثانية حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . فقلت : ما أنا بقارى . فأخذني فغطتني الثالثة ، ثم أرسلني فقال : ﴿ اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم ﴾ فرجع بها رسولُ الله ﷺ يرجف فؤاده ، فدخل على خديجة بنت خويلد رضي الله عنها فقال : زمِّلوني زمِّلوني . فزمِّلوه حتى ذهب عنه الروع ، فقال لخديجة وأخبرها الخبر : لقد خشيت على نفسي . فقالت خديجة : كلا والله ما يخزيك الله أبدا ، إنك لتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتكسب المدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق . فانطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى - ابن عم خديجة - وكان امرءاً تنصّر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العبراني ، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد عمى ، فقالت له خديجة : يا ابن عم اسمع من ابن أخيك . فقال له ورقة : يا ابن أخي ماذا ترى ؟ فأخبره رسولُ الله ﷺ خبر ما رأى . فقال له ورقة : هذا الناموس الذى نزل الله على موسى ، يا ليتني فيها جذعا ، ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك . فقال رسولُ الله ﷺ : أو أخرجني هم ؟ قال نعم ، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي ، وإن يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي

[الحديث ٣ - أطرافه في : ٣٣٩٢ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧ ، ٦٩٨٢]

(الحديث الثالث) . قوله (حدثنا يحيى بن بكير) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة الى جده لشهرته بذلك ، وهو من كبار حفاظ المصريين ، وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين . وعقيل بالضم على التصغير ، وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب ، وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الفقيه ، نسب الى جده لشهرته ، الزهري نسب الى جده الأعلى زهرة بن كلاب ، وهو من رهب آمنة أم النبي ﷺ ، اتفقوا على إتقانه وإمامته . قوله (من الوحي) يحتمل أن تكون « من » تبعيضية ، أى

من أقسام الوحي ، ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز^(١) . والرؤيا الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير ، الصادقة ، وهي التي ليس فيها ضغث ، وبدى بذلك ليكون تمهيدا وتوطئة لليقظة ، ثم مهد له في اليقظة أيضا رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر . قوله (في النوم) لزيادة الإيضاح ، أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازا . قوله (مثل فلق الصبح) بنصب مثل على الحال ، أي مشبهة ضياء الصبح ، أو على أنه صفة لمحذوف ، أي جاءت بحيثًا مثل فلق الصبح . والمراد بفلق الصبح ضياؤه . وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه . قوله (حجب) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله . أو لينبه على أنه لم يكن من باعث البشر ، أو يكون ذلك من وحي الإلهام . والخلاء بالمد الخلوة ، والسر فيه أن الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له . وحراء بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح ، وفي رواية الأصيلي بالفتح والقصر وقد حكى أيضا ، وحكى فيه غير ذلك جواز لا رواية . هو جبل معروف بمكة . والغار قب في الجبل وجمعه غيران . قوله (فيتحدث) هي بمعنى يتحنف ، أي يتبع الحنيفة وهي دين إبراهيم . والفاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم . وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة ، يتحنف ، بالفاء . أو التحدث لإلقاء الحديث وهو الائم ، كما قيل يتأثم ويتخرج ونحوها . قوله (وهو التعب) هذا مدرج في الخبر ، وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله . نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج . قوله (الليالي ذرات العدد) يتعلق بقوله يتحنف ، وإلهام العدد لاختلافه ، كذا قيل . وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها بحيثه إلى أهله ، وإلا فأصل الخلوة قد عرفت مدتها وهي شهر . وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن إسحق . والليالي منصوبة على الظرف ، وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء . وينزع بكسر الزاي أي يرجع وزنا ومعنى ، ورواه المؤلف بلفظه في التفسير . قوله (مثلها) أي الليالي . والتزود استصحاب الزاد ، ويتزود معطوف على يتحنف . وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ، تأتي أخبارها في مناقبها . قوله (حتى جاءه الحق) أي الأمر الحق ، وفي التفسير : حتى فجئه الحق - بكسر الجيم - أي بفته . وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون بحجى الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام . وسمى حقا لأنه وحي من الله تعالى . وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : إن النبي ﷺ كان أول شأنه يرى في المنام ، وكان أول ما رأى جبريل بأجساد ، صرخ جبريل ، يا محمد ، فتنظريما وشمالا فلم ير شيئا ، فرفع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال ، يا محمد ، جبريل جبريل ، فهرب فدخل في الناس فلم ير شيئا ، ثم خرج عنهم فناداه فهرب . ثم استعلن له جبريل من قبل حراء ، فذكر قصة إفراته ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ورأى حينئذ جبريل له جناحان من باقوت تحتفظان البصر ، وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود ، وابن لهيعة ضعيف . وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعا « لم أره - يعني جبريل - على صورته التي خلق عليها إلا مرتين » ، وبين أحد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها ، والثانية عند المعراج . وللتزمذي من طريق مسروق عن عائشة « لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين : مرة عند سدره المنتهى ، ومرة في أجساد ، وهذا يقوى رواية ابن لهيعة ، وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين ، وإنما لم يضمها إليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته ، والعلم عند الله تعالى . ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي ﷺ في حراء وأقرأه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ثم انصرف ، فبقي مترددا ، فأناه من أمامه في صورته فرأى أمرا عظيما . قوله (لجاءه) هذه الفاء

(١) هو محمد بن جعفر القيرواني أبو عبد الله التيمي صاحب (الجامع في اللغة) توفي سنة ٤١٢ (عن بنية الرواة)

تسمى التفسيرية وليست التعقيبية ، لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به ، بل هو نفسه ، ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه ، بل التفسير عين المفسر به من جهة الإجمال ، وغيره من جهة التفصيل . قوله (ما أنا بقارى) ثلاثا . وما ، نافية ، إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء ، وإن حكى عن الاخفش جوازه فهو شاذ ، والباء زائدة لتأكيد النفي ، أى ما أحسن القراءة . فلما قال ذلك ثلاثا قيل له (اقرأ باسم ربك) أى لا تقرأه بقوتك ولا بمعرفتك ، لكن بحول ربك وإعانتة ، فهو يعلمك ، كما خلقك وكما نزع عنك علق الدم وغمز الشيطان فى الصغر ، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية ، ذكره السبيل . وقال غيره : إن هذا التركيب - وهو قوله ما أنا بقارى - يفيد الاختصاص . وردده الطيبي بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيد ، والتقدير : لست بقارى البتة . فإن قيل : لمكرر ذلك ثلاثا ؟ أجاب أبو شامة بأن يجعل قوله أولا « ما أنا بقارى » ، على الامتناع ، وثانيا على الإخبار بالنفي المحض ، وثالثا على الاستفهام . ويؤيده أن فى رواية أبي الأسود فى مغازيه عن عروة أنه قال : كيف أقرأ ؟ وفى رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق : ماذا أقرأ ؟ وفى مرسل الزهرى فى دلائل البهقي : كيف أقرأ ؟ وكل ذلك يؤيد أنها استفهامية . والله أعلم . قوله (فغظني) بغين معجمة وطاء مهملة . وفى رواية الطبري بناء مشاة من فوق كأنه أراد ضمني وعصرني ، والغظ حبس النفس ، ومنه غظه فى الماء ، أو أراد غمى ومنه الخنق . ولأبى داود الطيالسي فى مسنده بسند حسن : فأخذ يحلق . قوله (حتى بلغ من الجهد) روى بالفتح والنصب ، أى بلغ الغط منى غاية وسعى . وروى بالضم والرفع أى بلغ منى الجهد مبلغه . وقوله « أرسلنى » أى أطلقنى ، ولم يذكر الجهد هنا فى المرة الثالثة ، وهو ثابت عند المؤلف فى التفسير . قوله (فرجع بها) أى بالآيات أو بالقصة . قوله (فزملوه) أى لفوه . والروح بالفتح الفزع . قوله (لقد خشيت على نفسى) دل هذا مع قوله « يرجف فؤاده » على انفعال حصل له من مجيء الملك ، ومن ثم قال « زملونى » . والخشية المذكورة تختلف العلماء فى المراد بها على اثني عشر قولاً : أو لها الجنون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة ، جاء مصرحاً به فى عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل ، لكن حمله الاسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانياً الهاجس ، وهو باطل أيضاً . لأنه لا يستقر وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة . ثالثاً الموت من شدة الرعب . رابعاً المرض ، وقد جزم به ابن أبى جرة . خامساً دوام المرض . سادساً العجز عن حل أعباء الدبوة . سابعاً العجز عن النظر الى الملك من الرعب . ثامناً عدم الصبر على أذى قومه . تاسعاً أن يقتلوه . عاشراً مفارقة الوطن . حادى عشرها تكذيبهم إياه . ثانى عشرها تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياح الثالث والذنان بعده ، وما عداها فهو معترض . والله الموفق . قوله (فقالت خديجة : كلا) معناها النفي والإبعاد ، ويحزنك بفتح أوله والحاء المهملة والزاي المضمومة والنون من الحزن . ولغير أبى ذر بضم أوله والحاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الخزي . ثم استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرائى وصفته بأصول مكارم الأخلاق ، لأن الإحسان إما الى الأقارب أو الى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أو من لا يستقل ، وذلك كله مجموع فيما وصفته به . والكل بفتح الكاف : هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى (وهو كل على مولاه) وقولها « وتكسب المعدوم » فى رواية الكشميهنى وتكسب بضم أوله ، وعليها قال الخطابي : الصواب المعدم بلا واو ، أى الفقير لأن المعدوم لا يكسب . قلت : ولا يمتنع أن يطلق على المعدم المعدوم لكونه كالمعدوم الميت الذى لا تصرف له ، والكسب هو الاستفادة . فكانها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد ما لا موجوداً رغبته أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعانونه . وقال قاسم بن ثابت فى الدلائل : قوله يكسب

معناه ما يعدمه غيره ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه . قال أعرابي يمدح إنسانا : كان أكسبهم لمعدوم ، وأعطاهم لمجروح وأنشد في وصف ذئب «كسوب كذا» (١) المعدوم من كسب واحد ، أى ما يكسبه وحده . انتهى . ولغير الكشميين «وتكسب» بفتح أوله ، قال عياض : وهذه الرواية أصح . قلت : قد وجهنا الأولى ، وهذه الراجعة ، ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، غذف أحد المفعولين ، ويقال : كسبت الرجل ما لا وأكسبته بمعنى . وقيل : معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك . وكانت العرب تتداخ بكسب المال ، لا سيما قریش . وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظا في التجارة . وإنما يصح هذا المعنى إذا ضم إليه ما يليق به من أنه كان مع إفادته للبال يعود به في الوجوه التي ذكرت في المكرمات . وقولها «وتعين على نوائب الحق» كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم يتقدم . وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة «وتصدق الحديث» وهي من أشرف الخصال . وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة «وتودى الأمانة» . وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتوحيته لديه ، وأن من نزل به أمر استحباب له أن يطلق عليه من يشق بنصيحته وصحة رأيه . قوله (فانطلقت به) أى مضت معه ، فالباء للصحابة . وورقة بفتح الزاء . وقوله «ابن عم خديجة» هو بنصب ابن ويكتب بالالف ، وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان ، ولا يجوز جره فانه يصير صفة لعبد العزى ، وليس كذلك ، ولا كتمه بغير ألف لانه لم يقع بين عليين . قوله (تصر) أى صار نصرانيا ، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن ثعلبة لما كرها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر ، وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ، ولهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والبشارة به ، إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد بن عمرو فسيأتى خبره في المناقب إن شاء الله تعالى . قوله (فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية) ، وفي رواية يونس ومعمر : ويكتب من الانجيل بالعربية . ولمسلم : فكان يكتب الكتاب العربي . والجميع صحيح ، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي ، لتكنه من الكتابين واللسانين . ووقع لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه . وإنما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن متيسرا كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة ، فلها جاء في صفتها «أناجيلها صدورها» . قولها «يا ابن عم» هذا النداء على حقيقته ، ووقع في مسلم «يا عم» وهو وهم ، لانه وإن كان صحيحا لجواز إرادة التوقير لكن القصة لم تتعدد ومخرجها متحد ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين ، فتعين الخل على الحقيقة . وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوى في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعداد ، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه . وقالت في حق النبي ﷺ : اسمع من ابن أخيك . لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في عدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء ، فكان من هذه الحثية في درجة إخوته . أو قالته على سبيل التوقير لسنه . وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره بمن يكون أقرب منه إلى المستول ، وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة «اسمع من ابن أخيك» أرادت بذلك أن يتأهب لسامع كلام النبي ﷺ وذلك أبلغ في التعليم (٢) . قوله (ماذا ترى) ؟ فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به في دلائل النبوة لأبي نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال : فأت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذي رأى . قوله (هذا الناموس الذي نزل الله على موسى) . وللكشميين «أنزل الله» ، وفي التفسير «أنزل» على البناء للفعول . وأشار بقوله «هذا» إلى الملك الذي ذكره النبي ﷺ في خبره ، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره .

(٢) ن . خ : في العظيم

(١) ن . خ : لنا

والناموس صاحب السركا جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء . وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخبز ،
والجاسوس صاحب سر الشر . والأول الصحيح الذي عليه الجمهور . وقد سوى بينهما روبة بن العجاج أحد فصحاء
العرب . والمراد بالناموس هنا جبريل عليه السلام . وقوله « على موسى » ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانيا لأن
كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام ، بخلاف عيسى . وكذلك النبي ﷺ . أولان موسى بعث
بالنقمة على فرعون ومن معه ، بخلاف عيسى . كذلك وقعت النقمة على يد النبي ﷺ بفرعون هذه الامة وهو أبو
جهل بن هشام ومن معه بيد . أو قاله تحقيقا للرسالة ، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب ،
بخلاف عيسى فإن كثيرا من اليهود ينكرون نبوته . وأما ما تمحل له السهلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى
في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الآفانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل
ولم يأخذ عن بدل . خلى أنه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن
ورقة قال : ناموس عيسى . والأصح ما تقدم ، وعبد الله بن معاذ ضعيف . نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد
حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولا أنت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت
صدقتني إنه ليأبته ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو اسرائيل أبناءهم . فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس
عيسى وتارة ناموس موسى ، فعند إخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ،
وعند إخبار النبي ﷺ له قال له ناموس موسى للنسابة التي قدمناها ، وكل صحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله
(ياليتني فيها جذع) كذا في رواية الأصيلي ، وعند الباقرين « ياليتني فيها جذعا » بالنصب على أنه خبر كان المقدرة
قوله الخطابي ، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى ﴿ اتروا خيرا لكم ﴾ . وقال ابن بري : التقدير ياليتني جعلت
فيها جذعا . وقيل : النصب على الحال اذا جعلت فيها خبر ليت ، والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى
الاستقرار ، قاله السهلي . وضمير « فيها » يعود على أيام الدعوة . والجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - هو الصغير
من البهائم ، كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء الى الاسلام شابا ليكون أمكن لنصره ، وبهذا يتبين سر وصفه
بكونه كان كبيرا أعشى . قوله (إذ يخرجك) قال ابن مالك فيه استعمال « إذ » في المستقبل كذا ، وهو صحيح ، وغفل
عنه أكثر النحاة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وأذنهم يوم الحسرة اذ قضى الأمر ﴾ هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير
واحد . وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام بأن النحاة لم يغفلوه بل منعوا وروده ، وأولوا مظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا :
استعمل الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوه فأزله منزلته ، ويقوى ذلك هنا أن في رواية البخاري في التعمير « حين
يخرجك قومك » وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز ، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ، ومجازهم
أولى ، لما يبنى عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضى تحقيقا لوقوعه أو استحضارا للصورة الآتية في هذه دون
تلك مع وجوده في أفصح الكلام ، وكأنه أراد بمنع الورد وورودا محولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال ،
وفيه دليل على جواز تمنى المستقبل اذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شابا ، وهو مستحيل عادة . ويظهر
لي أن التمني ليس مقصودا على بابه ، بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به ، والتنويه بقوة تصديقه فيما يجيء
به . قوله (أو يخرجني هم) بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدم قاله ابن
مالك . واستبعد النبي ﷺ أن يخرجوه ، لأنه لم يكن فيه سبب يقتضى الإخراج ، لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي
تقدم من خديجة وصفها . وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على أن أبا بكر لا يخرج . قوله (إلا عودي)
وفي رواية يونس في التفسير « إلا أودى » فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجيئه لهم بالانتقال عن مألفهم ، ولأنه
علم من الكتب أنهم لا يجيبونه الى ذلك ، وأنه يلزمه لذلك منابذتهم ومعاندتهم فتشأ العداوة من ثم ، وفيه دليل
على أن المجيب يقيم الدليل على ما يجيب به إذا اقتضاه المقام ، قوله (إن يدركني يومك) إن شرطية والذي بعدها

بجزوم . زاد في رواية يونس في التفسير : حيا ، ولابن إسحق : إن أدركت ذلك اليوم ، يعني يوم الإخراج . قوله (مؤزرا) بهمة أى قويا ، مأخوذ من الأزرو وهو القوة . وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزرا من الأزرو . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك الى تسميته في نصرته ، قال الأخطل : « قوم إذا حاربوا شدوا مأزهم ، البيت . قوله (ثم لم ينشب) بفتح الشين المعجمة أى لم يلبث . وأصل النشوب التعلق ، أى لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات . وهذا بخلاف ما في السيرة لابن إسحق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب ، وذلك يقتضى أنه تأخر الى زمن الدعوة ، والى أن دخل بعض الناس في الاسلام . فان تمسكنا بالترجيح فما في الصحيح أصح ، وإن لحظنا الجمع أمكن أن يقال : الواو في قوله وقتر الوحي ليست للترتيب ، ففعل الراوى لم يحفظ لورقة ذكرنا بعد ذلك في أمر من الأمور فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى عمله لا الى ما هو الواقع . وقصور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان ، وكان ذلك لينهب ما كان يتلقاه وجده من الروح ، وليحصل له التشوف الى العود ، فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك

(فائدة) : وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحق . وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر ، وعلى هذا فابتداء النبوة بارؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد إكمال أربعين سنة ، وابتداء وحى اليقظة وقع في رمضان . وليس المواد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهى ما بين نزول اقرأ ويا أيها المدثر عدم مجيء جبريل اليه ، بل تأخر نزول القرآن فقط . ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد ، ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنيوته لإسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه . فلما مضت ثلاث سنين قرن بنيوته جبريل ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة . وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصرا عن داود بلفظ بعث لأربعين ، ووكلى به إسرافيل ثلاث سنين ، ثم وكل به جبريل . فعلى هذا فيحسن . بهذا المرسل أن ثبت - الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة ، فقد قيل ثلاث عشرة ، وقيل عشر ، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة ، والله أعلم . وقد حكى ابن التين هذه القصة ، لكن وقع عند ميكائيل بدل اسرافيل ، وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال : لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل ، انتهى . ولا يخفى ما فيه ، فان المثبت مقدم على الثاني إلا إن صحب الثاني دليل نفيه فيقدم والله أعلم . وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكته عليه السلام بمكة ، فانه قال : جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة ستان ونصف ، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر ، فن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ، ومن قال ثلاث عشرة أضافهما . وهذا الذى اعتمده السهيلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت ، وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت أيا ما ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

٤ - قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال - وهو يحدث عن فترة الوحي - فقال في حديثه « بَيْنَا أَمَا أُمِّى ، إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِوَاءِ جَالِسٍ عَلَى كُرْسِيِّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ . فَرُفِعْتُ مِنْهُ ، فَرَجَعْتُ فَقُلْتُ : رَمَلُونِي . فَانزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْزِلْ ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - وَرُفِّحْ فَاهُجْرُ . فَحَمِي الْوَحْيُ وَتَنَابَعَ . تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ وَأَبُو صَالِحٍ . وَتَابَعَهُ هِلَالُ بْنُ رَدَادٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ يُونُسُ وَهَمَّرَ « يَوَازِدُهُ »

[الحديث ٤ - أطرافه في : ٣٢٢٨ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ ، ٤٩٢٤ ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٢٦ ، ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩]

قوله (قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة) إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق ، كأنه قال : أخبرني عروة بن كذا ، وأخبرني أبو سلمة بكذا . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليق ، ولو لم يكن في ذلك إلا ثبوت الواو العاطفة فإنها دالة على تقدم شيء عطفته ، وقد تقدم قوله : عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال : قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلمة بنجر آخر وهو كذا ، ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ ، ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآتية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر ، فجزم من جزم بأن يا أيها المدثر أول منازل . ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الاشكال ، وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة أقرأ . **قوله** (فرعبت منه) بضم الراء وكسر العين ، وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فرعت ، دل على بقية بقيت معه من الفرع الأول ثم زالت بالتدريج . **قوله** (فقلت زملوني زملوني) وفي رواية الأصلي وكريمة زملوني مرة واحدة ، وفي رواية يونس في التفسير فقلت ذروني فزلت (يا أيها المدثر قم فأنذر) أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك (وربك فكبر) أي عظم (وثيابك فطهر) أي من النجاسة ، وقيل الثياب النفس . وتطهيرها اجتناب النقائص ، والرجز هنا الأوثان كما سياتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير ، والرجز في اللغة العذاب ، وسمى الأوثان هنا رجزا لأنها سببه . **قوله** (غمى الوحي) أي جاء كثيرا ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور ، إذ لم ينته إلى انقطاع كلي فيوصف بالصد وهو البرد : **قوله** (وتتابع) تأكيد معنوي ، ويحتمل أن يراد بحمى قوى ، وتتابع سكاثر ، وقد وقع في رواية الكشميهني ^(١) وأبى الوقت وتواتر ، والتواتر يحى الشيء يتلو بعضه بعضا من غير تظلل

(تنبيه) خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ، ثم عن جابر بالاسناد المذكور هنا فزاد فيه بعد قوله « وتتابع » : قال عروة - يعني بالسند المذكور إليه - وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي ﷺ : رأيت لخديجة بيتا من قصب . لا صخب فيه ولا نصب ، قال البخاري : يعني قصب اللؤلؤ . قلت : وسياق مزيد لهذا في مناقب خديجة إن شاء الله تعالى . **قوله** (تابعه) الضمير يعود على يحيى بن بكير ، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى . وفيه من اللطائف قوله عن الزهري : سمعت عروة . **قوله** (وأبو صالح) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث . وقد أكثر البخاري عنه من المملقات ، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه . ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقرونا بيحيى بن بكير ، وهم من زعم - كالدماطي - أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني ، فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث . **قوله** (وتابعه هلال بن رداد) بداين مهملتين الأولى مثقلة ، وحديثه في الزهريات للذهلي . **قوله** (وقال يونس) يعني ابن يزيد الأيلي ، ومعمر هو ابن راشد . (بوادره) يعني أن يونس ومعمرا روي هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيل عليه ، إلا أنهما قالا بدل قوله يرجف فؤاده ترجف بوادره ، والبوادر جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرح الانسان ، فالروايتان مستويتان في أصل المعنى لأن كلا منهما دال على الفرع ، وقد بينا ما في رواية يونس ومعمر من المخالفة لرواية عقيل غير هذا في أثناء السياق ، والله الموفق . وسياق بقية شرح هذا الحديث في تفسير سورة (اقرأ باسم ربك) إن شاء الله تعالى

(١) قوله « وقد وقع في رواية الكشميهني » أي درواها أبو در عنه ، كما يعلم ذلك من شرح القسطلاني اه معصه

٤ - باب * ٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا موسى بن أبي عائشة قال حدثنا سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قال . كان رسول الله ﷺ يُعَارِجُ مِنَ الْمَنَزِيلِ شِدَّةً ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّ أُخْرَى كُھمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُ كُھمَا . وَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا أُخْرَى كُھمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَحَرِّكُ كُھمَا - فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ - فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ قَالَ جَمَعَهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأَهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا مَانَةٌ﴾ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَهُ . فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أُنْذِرَ جِبْرِيلُ السَّمْعَ ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ

[الحديث ٥ - أطرافه في : ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩ ، ٥٠٤٤ ، ٧٥٢٤]

قوله (حدثنا موسى بن إسماعيل) هو أبو سلة التبوذكي ، وكان من حفاظ المصريين . قوله (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله الشكري مولاهم البصري ، كان كتابه في غاية الاتقان . وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه ، وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة . قوله (كان مما يعالج) المعالجة محاولة الشيء بمشقة ، أى كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين ، أى مبدأ العلاج منه ، أو دما ، موصولة وأطلقت على من يعقل مجازاً ، هكذا قرره الكرمانى ، وفيه نظر لأن الشدة حاصلة له قبل التحرك ، والصواب ما قاله ثابت السرقسطى أن المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك ، وورودها في هذا كثير ومنه حديث الرؤيا . كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا ، ؟ ومنه قول الشاعر :

وإنما لما تضرب الكباش ضربة على وجهه يلقي اللسان من الفم

قلت : ويؤيده أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ولفظها « كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه » . فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن تقديم العلاج الذي قرره الكرمانى ، فظهر ما قال ثابت ، ووجهها ما قال غيره إن « من » ، إذا وقع بعدها « دما » ، كانت بمعنى ربما ، وهى تطلق على القليل والكثير . وفي كلام سيبويه مواضع من هذا منها قوله : أعلم أنهم مما يحذفون كذا . والله أعلم . ومنه حديث البراء « كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ مما نحب أن نكون عن يمينه » الحديث ، ومن حديث سمرة « كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا » . قوله (فقال ابن عباس فأنا أحركهما) جملة معترضة بالفاء ، وفائدة هذا البيان في الوصف على القول ، وعبر في الأول بقوله « كان يحركهما » ، وفي الثانى برأيت ، لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحالة ، لأن سورة القيامة مكتبة باتفاق ، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر ، وإلى هذا جنح البخارى في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي ، ولم يكن ابن عباس إذ ذاك ولد ، لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ^(١) لكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد ، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي ﷺ ، والأول هو الصواب ، فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسى قال : حدثنا أبو عوانة بسنده . وأما سعيد بن جبيرة فرأى ذلك من ابن عباس فلا نزاع . قوله (حرك شفتيه) وقوله فأنزل الله (لا تحرك به لسانك) لا تنافى بينهما ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التى لا ينطق

بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان ، أو اكتفى بالشفقتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذ الأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك ، وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير د يحرك به لسانه وشفتيه ، فجمع بينهما ، وكان النبي ﷺ في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة الى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء ، قاله الحسن وغيره . ووقع في رواية للترمذي د يحرك به لسانه يريد أن يحفظه ، وللنسائي د يجعل بقراءته ليحفظه ، ولابن أبي حاتم د يتلقى أوله ، ويحرك به شفتيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره ، وفي رواية الطبري عن الشعبي د يجعل يتكلم به من حبه لإياه ، وكلا الأمرين مراد ، ولا تنافي بين محبة إياه والشدة التي تلحقه في ذلك ، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه ، ووعد بأنه آمن من تقلته منه بالنسيان أو غيره ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه ﴾ أي بالقراءة . قوله (جمعه لك صدرك) كذا في أكثر الروايات (١) وفيه إسناد الجمع الى الصدر بالجواز ، كقوله أنبت الربيع البقل ، أي أنبت الله في الربيع البقل ، واللام في د لك ، للتبيين أو للتعليل ، وفي رواية كريمة والحوي د جمعه لك في صدرك ، وهو توضيح للاول ، وهذا من تفسير ابن عباس . وقال في تفسير ﴿ فاتبع ﴾ أي فاستمع وأنصت ، وفي تفسير ﴿ بيانه ﴾ أي علينا أن نقرأه . ويحتمل أن يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته ، فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول ، والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته الى كتاب التفسير فهو موضعه . والله اعلم

٥ - باب * ٦ - حدثنا عبد الله بن عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري . ح . وحدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس ومعمّر عن الزهري نحوه قال . أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من ريح المسك [الحديث ٦ - أطرافه في : ١٩٠٢ ، ٣٢٢٠ ، ٣٥٥٤ ، ٤٩٩٧]

قوله (حدثنا عبد الله) هو عبد الله بن عثمان المروزي أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك أخبرنا يونس هو ابن يزيد الأيلي . قوله (أخبرنا يونس ومعمّر عن الزهري نحوه) أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبد الله بن يونس وحده ، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمّر معا ، أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمّر . قوله (عبيد الله) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الآتي في الحديث الذي بعده . قوله (أجود الناس) بنصب أجود لأنها خبر كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعدها - وإن كانت لا تتعلق بالقرآن - على سبيل الاحتراس من مفهوم ما بعدها . ومعنى أجود الناس : أكثر الناس جودا ، والجود الكرم ، وهو من الصفات المحمودة . وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه د إن الله جواد يحب الجود ، الحديث . وله في حديث أنس رفعه د أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علما فنشر علمه ، ورجل جاد بنفسه في سبيل الله ، وفي سنده مقال ، وسيأتي في الصحيح من وجه آخر عن أنس د كان النبي ﷺ أشجع الناس وأجود الناس . الحديث . قوله (وكان أجود ما يكون) هو برفع أجود هكذا في أكثر الروايات ، وأجود اسم كان وخبره محذوف ، وهو نحو أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة . أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف الى المصدر وهو ما يكون ، وما مصدرية وخبره في رمضان ، والتقدير

أجود أكون رسول الله ﷺ في رمضان ، وإلى هذا جنح البخارى في تبويه في كتاب الصيام إذ قال : باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان ، وفي رواية الاصيل : أجود ، بالنصب على أنه خبر كان ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها ، وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي ﷺ وأجود خبرها ، والتقدير : كان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره . قال النووي : الرفع أشهر ، والنصب جائز . وذكر أنه سأل ابن مالك عنه نخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين . وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه ، توارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يبرح على النصب . قلت : ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم . قوله (فيدارسه القرآن) قيل الحكمة فيه أن مدارسة القرآن تجدد له العهد بمنزلة غنى النفس ، والغنى سبب الجود . والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي ، وهو أعم من الصدقة . وأيضا فرمضان موسم الخيرات ، لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره ، فكان للنبي ﷺ يؤثر منابعة سنة الله في عباده . فبمجموع ما ذكر من الوقت والمزول به والنازل والمذاكرة حصل المزيد في الجود . والعلم عند الله تعالى . قوله (فرسول الله ﷺ) الفاء للسببية ، واللام للابتداء . وزيدت على المبتدأ تأكيداً ، أو هي جواب قسم مقدر . والمرسلة أى المطلقة يعنى أنه في الإسراع بالجود أسرع من الرج ، وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة ، وإلى عموم النفع بجوده كما تعم الرج المرسلة جميع ما تهب عليه . ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث : لا يسأل شيئاً إلا أعطاه ، وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر : ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً فقال لا . وقال النووي : في الحديث فوائد : منها الحث على الجود في كل وقت ، ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح . وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير ، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يسكره ، واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعلاه . فان قيل : المقصود تجويد الحفظ ، قلنا الحفظ كان حاصل ، والزيادة فيه تحصل ببعض الجالس ، وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل . قلت : وفيه إشارة الى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان ، لأن نزوله الى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس ، فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان الى رمضان ، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها . وهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب . والله أعلم بالصواب

٦ - باب * ٧ - حدثنا أبو البيان الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباشم بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، وكانوا تجاراً بالشام في المدة التي كان رسول الله ﷺ ما فيها أباشم وكفار قريش ، فاتوه وهم يائس ، فدعاهم في مجلسه وحوله عطاء الروم ، ثم دعاهم ودعا بترجائهم فقال : أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو شقينة : فقاتلنا أقر بهم نسباً . فقال : أذوه مني ، وقرّبوا أصحابه فاجعلوهم عند ظنّهم . ثم قال لترجائهم : قل لهم : إني سأئلكم هذا الرجل ، فان كذبني فكذبوه . فوالله لو لا الحياء من أن يأتروا على كذباً لكذبت عنه . ثم كان أول ما سألني عنه أن قال : كيف نسبته فيكم ؟ قلت هو فينا ذو نسب . قال فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت لا . قال فهل كان من آبائنا من ملك ؟ قلت

لا . قال : فأشرافُ الناسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَمَعَاؤُهُمْ ؟ فقلتُ : بَلْ ضَمَعَاؤُهُمْ . قال : أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قلتُ : بَلْ يَزِيدُونَ . قال : فهل يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةَ لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قلتُ : لا . قال : فهل كنتم تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ قلتُ : لا . قال : فهل يَغْدِرُ ؟ قلتُ : لا ، ونحنُ مِنْهُ فِي مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فَاعِلٌ فِيهَا . قال ولم تُنْكِنِي كَلِمَةً أَذْخُلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ . قال : فهل قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قلتُ : نعم . قال : فكيفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ ؟ قلتُ : الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالًا ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ . قال : ماذا يَأْمُرُكُمْ ؟ قلتُ يَقُولُ اعْبُدُوا اللَّهَ وَخُذُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَأَتْرُكُوا الْيَقُولَ أَبَاؤُكُمْ . وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَاةِ . فقالَ لِلرَّبُّعَانِ : قُلْ لَهُ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِيهَا . وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فقلتُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ . وسألتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، قلتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكُ أَبِيهِ . وسألتُكَ هَلْ كنتم تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فقد أَعْرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ . وسألتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَمَعَاؤُهُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَمَعَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ . وسألتُكَ أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ . وسألتُكَ أَيْرِيدُ أَحَدٌ سَخَطَةَ لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَحَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ . وسألتُكَ هَلْ يَغْدِرُ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ . وسألتُكَ بِمَا يَأْمُرُكُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبَيْنَهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ . وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّعْتُ لِقَائِهِ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ

ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةً إِلَى عَظِيمٍ بُصْرَى ، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقَلٍ ، فَقَرَأَهُ ، فَذَا فِيهِ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرْقَلِ عَظِيمِ الرُّومِ . سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى . أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمَ بُيُوتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ . فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ ﴿ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾

قال أبو سفيان: فلما قال ما قال، وفرغ من قراءة الكتاب، كثر عنده الصخب، وارتفعت الأصوات، وأخرجنا. قلت لأصحابي حين أخرجنا: لقد أُمِرَ أمر ابن أبي كبشة، إنه يخافه ملك بني الأصغر. فازلت مؤرقاً أنه سيظهر حتى أدخل الله على الإسلام.

وكان ابن الناطور - صاحب إلباء وهرقل - سقفاً على نصارى الشام يحدث أن هرقل حين قدم إليلباء أصبح يوماً خبيث النفس، فقال بعض بطارقه: قد استنكرنا هيئتك. قال ابن الناطور: وكان هرقل حراً ينظر في النجوم، فقال لهم حين سأله: إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الخنسان قد ظهر، فن يحنن من هذه الأمة؟ قالوا: ليس يحنن إلا اليهود، فلا يهمك شأنهم، واكتب إلى مدائن ملكك فيقتلوا من فيهم من اليهود. فبينما هم على أمرهم أتى هرقل برجل أرسل به ملك غسان يخبر عن خبر رسول الله ﷺ. فلما استخبره هرقل قال: اذهبوا فانظروا أحنن هو أم لا؟ فنظروا إليه، فحدثوه أنه محنن، وسأله عن العرب فقال: هم يحننون. فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر. ثم كتب هرقل إلى صاحب له برومية، وكان نظيره في العلم، وصار هرقل إلى خص، فلم يرم حص حتى أتاه كتاب من صاحبه يوافق رأي هرقل على خروج النبي ﷺ وأنه نبى. فإذن هرقل لغطاء الروم في دسكرة له يحمص، ثم أمر بأبوابها فغلقت، ثم أطلع فقال: يا معشر الروم، هل لكم في الفلاح والأشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي؟ فخاصوا حصصة حمر الوخش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت، فلما رأى هرقل فقرتهم وأيس من الإيمان قال: ردوهم على. وقال: إني قلت مقاتلي آفياً اختبر بها شدتكم على دينكم، فقد رأيت. فسجدوا له ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل. رواه صالح بن كيسان ويونس ومعفر عن الزهري

[الحديث ٧ - أطرافه في: ٥١، ٢٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٨٠، ٦٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١]

قوله (قال حدثنا أبو اليان) في رواية الاصيلي وكرمة: حدثنا الحكم بن نافع، وهو هو، أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحصى، وهو من أثبات أصحاب الزهري. قوله (أن أبا سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف. قوله (هرقل) هو ملك الروم، وهرقل اسمه، وهو بكسر الهمزة وفتح الراء وسكون القاف، ولقبه قيصر، كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه. قوله (في ركب) جمع راكب كصاحب وصاحب، وهم أولو الأبل، العشرة فما فوقها. والمعنى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب، وذلك لأنه كان كبيرهم فلذلك خصه، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً، رواه الحاكم في الاكليل. ولان السكن: نحو من عشرين، وسمى منهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل، وفيه نظر، لأنه كان إذ ذاك مسلماً. ويحتمل أن يكون رجع حيثئذ إلى قيصر ثم قدم المدينة مسلماً. وقد وقع ذكره أيضاً في أثر آخر في كتاب السير لابن إسحق الفزاري وكتاب الأموال لابن عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر. الحديث وفيه: فلما قرأ قيصر الكتاب قال: هذا كتاب لم أسمع بمثله. ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجرين هناك، فسأل عن أمر رسول الله ﷺ. قوله (وكانوا تجارا) بضم التاء وتشديد الجيم، أو كسرهما والتخفيف

جمع تاجر . قوله (في المدة) يعني مدة الصلح بالحديبية ، وسيأتي شرحها في المغازي ، وكانت في سنة ست ، وكانت مدتها عشر سنين كما في السيرة ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، ولابي نعيم في مسند عبد الله بن دينار كانت أربع سنين ، وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المستدرک ، والاول أشهر . لكنهم تقضوا ، فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة . وكفار قريش بالنصب مفعول معه . قوله (فأتوه) تقديره : أرسل اليهم في طلب إتيان الركب فجاء الرسول يطلب إتيانهم فأتوه ، كقوله تعالى ﴿ قتلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أي فضرب فانفجرت . ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام ، وفي رواية لابي نعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزة ، قال : وكانت وجه متجرهم . وكذا رواه ابن إسحق في المغازي عن الزهري ، وزاد في أوله عن أبي سفيان قال : كنا قوما تجارا ، وكانت الحرب قد حصبنا ، فلما كانت الهدنة خرجت تاجرا الى الشام مع رهط من قريش ، فوالله ما علت بمكة امرأة ولا رجلا إلا وقد حلني بضاعة . فذكره . وفيه : فقال هرقل لصاحب شرطته : قلب الشام ظهرا لبطن حتى تأتي بأني رجل من قوم هذا أسأله عن شأنه . فوالله إني وأصحابي بغزة ، إذ هجم علينا فساقتا جميعا . قوله (بإيلياء) بهزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة ، وحكى البكري فيها القصر ، ويقال لها أيضا إليا بحذف الياء الأولى وسكون اللام حكاية البكري ، وحكى النووي مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستتربه ، قيل : معناه بيت الله . وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص الى إيلياء شكرا لله . زاد ابن إسحق عن الزهري أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشي عليها ، ونحوه لاحد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه . وكان سبب ذلك ما رواه الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل ، فغربوا كثيرا من بلاده ، ثم استبطأ كسرى أميره فاراد قتله وتولية غيره ، فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلح معه على كسرى وانهمز عنه بمجنود فارس ، فمضى هرقل الى بيت المقدس شكرا لله تعالى على ذلك . واسم الأمير المذكور شهر براز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره فرحان^(١) . قوله (فدعاهم في مجلسه) أي في حال كونه في مجلسه ، وللنصف في الجهاد « فادخلنا عليه ، فاذا هو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج » . قوله (وحوله) بالنصب لأنه ظرف مكان . قوله (عظام) جمع عظيم . ولابن السكن : فادخلنا عليه وعنده بطارقه والقسيوسون والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم عليهما السلام على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وبهراء وسليح وغيرهم من غسان كانوا سكانا بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاحتلطت أنسابهم . قوله (ثم دعاهم ودعا ترجمانه) وللمستملى « بالترجمان » مقتضاه أنه أمر باحضارهم ، فلما حضروا استدناهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ، ولم يقع تكرار ذلك إلا في هذه الرواية . والترجمان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النووي في شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء لاتباعا ، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاية الجوهرى ، ولم يصرحوا بالرابعة وهي ضم أوله وفتح الجيم ، وفي رواية الاصيل وغيره « بترجمانه » يعني أرسل اليه رسولا أحضره محبته ، والترجمان المعبر عن لغة بلغة ، وهو معرب وقيل عربى . قوله (فقال : أيكم أقرب نسباً) أي قال الترجمان على لسان هرقل . قوله (بهذا الرجل) زاد ابن السكن : الذي خرج بأرض العرب يزعم أنه نبى . قوله (قلت أنا أقربهم نسباً) في رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسباً ، هو ابن عمه أخى أبيه . وإنما كان أبو سفيان أقرب لأنه من بنى عبد مناف ، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : قال ما قربتك منه ؟ قلت : هو ابن عمى . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيرى اه . وعبد مناف الأب الرابع للنبي ﷺ وكذا لابي سفيان ، وأطلق

(١) الذي في تاريخ الطبري (١ : ١٠٠٢ طبع ليدن و ٢ : ١٤٠ طبع الحسينية بالقاهرة) : فرهان ، وتدعى مرتبته شهر براز

عليه ابن عم لأنه نزل كلا منهما منزلة جده ، فعبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وعلى هذا فنيا أطلق في رواية ابن السكن تجويز ، وإنما خص هرقل الأقرب لأنه أخرى بالاطلاع على أموره ظاهرا وباطنا أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب ، وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك : كيف نسبه فيكم ؟ وقوله « بهذا الرجل ، ضمن أقرب معنى أوصل فعدها بالباء ، ووقع في رواية مسلم « من هذا الرجل ، وهو على الأصل . وقوله « الذي يزعم ، في رواية ابن إسحق عن الزهري « يدعى . » وزعم قال الجوهري بمعنى قال ، وحكاه أيضا ثعلب وجماعة كما سيأتي في قصة ضمام في كتاب العلم . قلت : وهو كثير ويأتي موضع الشك غالبا . قوله (فاجعلوهم عند ظهره) أى لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، وقد صرح بذلك الواقدي . وقوله « إن كذبتى ، بتخفيف الدال أى إن نقل إلى الكذب . قوله (قال^(١)) أى أبو سفيان . وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبي الوقت فأشكل ظاهره وبانياتها يزول الاشكال . قوله (فوالله لولا الحياء من أن يأتروا) أى ينقلوا على الكذب لكذبت عليه . وللأصلي عنه أى عن الإخبار بحاله . وفيه دليل على أنهم كانوا يستبجحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق ، أو بالعرف . وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان وثقا منهم بعدم التكذيب أن لو كذب لا اشترا بهم في عداوة النبي ﷺ ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذابا . وفي رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولنظرة « فوالله لو قد كذبت ما ردوا علي ، ولكني كنت « سر » سينا أتكرم عن الكذب ، وعلمت أن أيسر ما في ذلك إن أنا كذبت أنه أن يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به ، فلم أكذبه . وزاد ابن إسحق في روايته : قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الأتلف ، يعنى هرقل . قوله (كان أول) هو بالنصب على الخبر ، وبه جاءت الرواية ، ويجوز رفعه على الاسم . قوله (كيف نسبه فيكم) ؟ أى ما حال نسبه فيكم ، أهو من أشرافكم أم لا ؟ فقال : هو فينا ذر . نسب . فالتنوين فيه التعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجهه . قوله (فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله) ؟ والكشميني والأصلي بدل قبله « مثله ، فقوله منكم أى من قومكم يعنى قريشا أو العرب . ويستفاد منه أن الشفاهي يعم ، لأنه لم يرد المخاطبين فقط . وكذا قوله فهل قاتلتموه ؟ وقوله بماذا يأمركم ؟ واستعمل قط بغير أداة النفي وهو نادر ، ومنه قول عمر « صلينا أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين ، ويحتمل أنه يقال إن النبي مضمن فيه كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط . قوله (فهل كان من آبائه ملك) ؟ ولكريمة والأصلي وأبي الوقت بزيادة « من ، الجارة ، ولابن عسا كر بفتح من وملك فعل ماض ، والجارة أرجح لسقوطها من رواية أبي ذر ، والمعنى في « الثلاثة واحد . قوله (فأشرف الناس اتبعوه^(٢)) فيه إسقاط همزة النخوة والتكبر منهم ، لا كل شريف ، حتى لا يرد مثل « أبى بكر وعمر وأمثالهما عن أسلم قبل هذا السؤال . ووقع في روايه ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين ، فأما ذور الانساب والشرف فاتبعه منهم أحد . وهو محمول على الأكثر الأغلب . قوله (سخطه) بضم أوله وفتح ، وأخرج بهذا من ارتد مكرها ، أو لا لسخط لدين الاسلام بل لرغبة في غيره كحظ نفساني ، كما وقع لعبيد الله بن جحش . قوله (هل كنتم تهمونه بالكذب) ؟ أى على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس « الكذب تقريرا لهم على صدقه ، لأن التهمة إذا اتفتحت سبها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغدر . قوله (ولم تكن كلمة أدخل فيها شيئا) أى أتقصه به ، على أن التنقيص هنا أمر نسبي ، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة ، وقد كان معروفا عندهم

(١) هذه الرواية غير رواية اليونانية .

بالاستقراء من عادته أنه لا يغير . ولما كان الأمر مغييا - لأنه مستقبل - أمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك الى الكذب ، ولهذا أوردته بالتردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه . وقد صرح ابن إسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله : قال فواته ما التفت اليها مني . . . ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة مرسله : خرج أبو سفيان الى الشام - فذكر الحديث ، الى أن قال - فقال أبو سفيان : هو ساحر كذاب . فقال هرقل : إني لا أريد شتمه ، ولكن كيف نسبه - الى أن قال - فهل يغير إذا عاهد ؟ قال : لا ، إلا أن يغير في هدته هذه . فقال : وما يخاف من هذه ؟ فقال : إن قوى أمدوا حلفاءهم على حلفائه . قال : إن كنتم بدأتهم فأنتم أغدر . . . قوله (سجال) بكسر أوله ، أي نوب ، والسجل الدلو ، والحرب اسم جنس ، ولهذا جعل خبره اسم جمع . وينال أي يصيب ، فكأنه شبه المحاربين بالمستقيمين : يستقي هذا دلوا وهذا دلوا . وأشار أبو سفيان بذلك الى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله : « يوم بيوم بدر » ، والحرب سجال ، ولم يرد عليه النبي ﷺ ذلك بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وقد ثقيف ، أخرجه ابن ماجه وغيره . ووقع في مرسل عروة : قال أبو سفيان : غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ، ثم غزوتهم في بيوتهم بغير البطون وجدع الأذان ، وأشار بذلك الى يوم أحد . قوله (بماذا بأمر) يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه . قوله (يقول اعبدوا الله وحده) فيه أن للأمر صيغة معروفة ، لأنه أتى بقوله « اعبدوا الله » في جواب ما يأمركم ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة ، لأن أبا سفيان من أهل اللسان ، وكذلك الراوى عنه ابن عباس ، بل هو من أفصحهم وقد رواه عنه مقراله . قوله (ولا تشركوا به شيئا) وسقط من رواية المستمل الواو فيكون تأكيدا لقوله وحده . قوله (واتركوا ما يقول آبائكم) هي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له ، لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أي عبدة الأوثان والنصارى . قوله (وبأمرنا بالصلاة والصدق) والمصنف في رواية « الصدقة » بدل الصدق ، ورجحها شيخنا شيخ الاسلام ، ويقويها رواية المؤلف في التفسير « الزكاة » واقتران الصلاة بالزكاة معتادا في الشرع ، ورجحها أيضا ما تقدم من أنهم كانوا يستقبلون الكذب فذكر ما لم يأفوه أولى . قلت : وفي الجملة ليس الأمر بذلك متمعا كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة ، وقد كانا من مألوف عقلاهم ، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميني ، والسرخسي قال « بالصلاة والصدق والصدقة » وفي قوله « بأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى أن المغايرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ يخالف الأول كافر ، والثاني من قبل الأول عاص . قوله (فكذلك الرسل تبعك في نسب قومها) الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة . قوله (لقلت رجل تأسى بقول) كذا الكشميني ، ولغيره « يتأسى » بتقديم الياء المثناة من تحت ، وإنما لم يقل هرقل « فقلت » ، إلا في هذا وفي قوله « هل كان من آباءه من ملك » ، لأن هذين المقامين مقام فكر ونظر ، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام نقل . قوله (فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه) هو بمعنى قول أبي سفيان ضعفاؤهم . ومثل ذلك يتسامح به لاتحاد المعنى . وقول هرقل « وهم أتباع الرسل » معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أصروا على الشقاق بغيا وحسدا كآبي جهل وأشياعه ، إلى أن أهلكهم الله تعالى ، وأتخذ بعد حين من أراد سعادته منهم . قوله (وكذلك الإيمان) أي أمر الإيمان ، لأنه يظهر نورا . ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمر المعبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزلت في آخر سنى النبي ﷺ « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » ومنه (وبأي الله إلا أن يتم نوره) وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ : لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحد والمئة . قوله (حين يخاطب بشاشة القلوب) . كذا روى بالنصب على المفعولية والقلوب مضاف إليه ، أي يخاطب الإيمان أشراح الصدور ، وروى « بشاشة القلوب » بالضم والقلوب

مفعول ، أى يخالط بشاشة الايمان وهو شرحه القلوب التى يدخل فيها . زاد المصنف فى الايمان ، لا يسخطه أحد « كما تقدم . وزاد ابن السكن فى روايته فى معجم الصحابة « يزداد به عجباً وفرحاً . . وفى رواية ابن إسحق « وكذلك حلوة الايمان لا تدخل قلباً فتخرج منه » . قوله (وكذلك الرسل لا تغدر) لانها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يبالي طالبه بالغدر ، بخلاف من طلب الآخرة . ولم يعرج هرقل على الدسيسة التى دسها أبو سفيان كما تقدم . وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر والذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع فى رواية المؤلف التى فى الجهاد ، وسيأتى الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . (فائدة) : قال المازنى هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة ، إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبى بعبه لأنه قال بعد ذلك : قد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظن أنه منكم . وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطلان ، وهو ظاهر . قوله (فذكرت أنه يأمركم) ذكر ذلك بالاقضاء ، لأنه ليس فى كلام أبى سفيان ذكر الأمر بل صيغته . وقوله « وبينها كم عن عبادة الأوثان » ، مستفاد من قوله « ولا تتركوا به شيئاً ، واتركوا ما يقول آباؤكم » ، لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان . قوله (أخلص) بضم اللام أى أصل ، يقالخلص الى كذا أى وصل . قوله (لتجشمت) بالجيم والشين المعجمة ، أى تكلفت الوصول اليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل ان هاجر الى النبى ﷺ ، واستفاد ذلك بالتجربة كما فى قصة ضغاطر الذى أظهر لهم إسلامه فقتلوه (١) . والطبرانى من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية فى هذه القصة مختصراً ، فقال قيصر : أعرف أنه كذلك ، ولكن لا أستطيع أن أفعل ، إن فعلت ذهب ملكى وقتلنى الروم . وفى مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك ، والله إنى لأعلم أنه نبى مرسل ، ولكنى أخاف الروم على نفسى ، ولولا ذلك لاتبعته . لكن لو تظن هرقل لقوله ﷺ فى الكتاب الذى أرسل اليه « أسلم تسلم » وحل الجزاء على عمومى فى الدنيا والآخرة لسلم لو أسلم من كل ما يخافه . ولكن التوفيق بيد الله تعالى . وقوله « ونسخت عن قدميه » ، مبالغة فى العبودية له والخدمة . زاد عبد الله بن شداد عن أبى سفيان « لو علمت أنه هو لمشيئ اليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه » ، وهى تدل على أنه كان يثق عنده بعض شك . وزاد فيها « ولقد رأيت جبهته تتحادر عرفاً من كرب الصحيفة » ، يعنى لما قرئ عليه كتاب النبى ﷺ . وفى اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه الى أنه لا يطلب منه - إذا وصل اليه سالماً - لا ولاية ولا منصباً ، وإنما يطلب ما تحصل له به البركة . وقوله « وليبلغن ملكه ما تحت قدمى » ، أى يبت المقدس ، وكفى بذلك لأنه موضع استقراره . أو أراد الشام كله لأن دار مملكته كانت حمص . وبما يقوى أن هرقل آثر ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين فى غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون الستين ، ففى مغازى ابن إسحاق : وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل فى مائة ألف من المشركين ، خشي كيفية الوقعة . وكذا روى ابن حبان فى صحيحه عن أنس أن النبى ﷺ كتب اليه أيضاً من تبوك يدعو ، وأنه قارب الإجابة ، ولم يجب . فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر ، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمّر الإيمان ويفعل هذه المعاصى مراعاة للملكة وخوفاً من أن يقتله قومه . إلا أن فى مسند أحمد أنه كتب من تبوك الى النبى ﷺ : إني مسلم . فقال النبى ﷺ : كذب ، بل هو على نصرانيته . وفى كتاب الأموال لابي عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزنى نحوه ، ولفظه فقال : كذب عدو الله ، ليس بمسلم . فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن - أى أظهر التصديق - لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه ، بل شح بملكه وآثر الفانية على الباقية . والله الموفق . قوله (ثم دعا) أى من وكل ذلك اليه ، ولهذا عدى الى الكتاب بالباء . والله أعلم . قوله (دحية) بكسر الدال ، وحكى فتحها لقتان ، ويقال انه

الرئيس بلغة أهل اليمن ، وهو ابن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان أحسن الناس وجها ، وأسلم قديما ، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الخديبية بكتابه الى هرقل ، وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي . ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب الى هرقل كان سنة خمس ، والأول أثبت ، بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة . والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقا ، ومات دحية في خلافة معاوية . وبصرى بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق . وقيل هي حوران ، وعظيمها هو الحارث ابن أبي شمر النساني . وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي ﷺ الى هرقل مع عدى بن حاتم ، وكان عدى اذ ذلك نصرانيا ، فوصل به هو ودحية معا ، وكانت وفاة الحارث المذكور عام الفتح . قوله (من محمد) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه ، وهو قول الجمهور ، بل سمي فيه لتحاسن إجماع الصحابة . والحق لإثبات الخلاف . وفيه أن من ، التي لا ابتداء لغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان ، والظاهر أنها هنا أيضا لم تخرج عن ذلك ، لكن بارتكاب مجاز . زاد في حديث دحية : وعنده ابن أخ له أحر أزرق سبط الرأس . وفيه : لما قرأ الكتاب سخر فقال : لا نقرأه ، إنه بدأ بنفسه . فقال قيصر : لنقرأه . فقرأه . وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية الكلبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر ولفظه : بعثني رسول الله ﷺ بكتابه الى قيصر فأعطيته الكتاب . قوله (عظيم الروم) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة ، لأنه معزول بحكم الاسلام ، لكنه لم يخله من إكرام لمصلحة التأليف . وفي حديث دحية أن ابن أخى قيصر أنكر أيضا كونه لم يقل ملك الروم . قوله (سلام على من اتبع الهدى) في رواية المصنف في الاستئذان ، والسلام ، بالتعريف . وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون . وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه . فان قيل : كيف يبدأ الكافر بالسلام ؟ فالجواب أن المفسرين قالوا : ليس المراد من هذا التحية ، إنما معناه سلم من عذاب الله من أسلم . ولهذا جاء بعده أن العذاب على من كذب وتولى . وكذا جاء في بقية هذا الكتاب ، فان توليت فان عليك إثم الأريسيين . فحصل الجواب أنه لم يبدأ الكافر بالسلام قصدا وان كان المقطع يشعر به ، لكنه لم يدخل في المراد لأنه ليس ممن اتبع الهدى فلم يسلم عليه . قوله (أما بعد) في قوله دأما ، معنى الشرط . وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالبا ، وقد ترد مستأنفة لا لتفصيل كالتي هنا ، وللتفصيل والتقرير ، وقال الكرماني : هي هنا التفصيل وتقديره : أما الابتداء فهو اسم الله ، وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ . كذا قال . ولفظه بعد ، مبنية على الضم ، وكان الأصل أن تفتح لو استمرت على الإضافة ، لكنها قطعت عن الإضافة فبنيت على الضم ، وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة . قوله (بدعاية الاسلام) بكسر الدال ، من قولك دعا يدعو دعاية نحو شكرا يشكو شكاية . ولمسلم بدعاية الاسلام ، أى بالكلمة الداعية الى الاسلام ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، والباء موضع إلی . وقوله دأسلم تسلم ، غاية في البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاق . قوله (يؤئك) جواب ثان للأمر . وفي الجهاد للثوْلَف دأسلم أسلم يؤئك ، بتكرار أسلم . فيحتمل التأكيّد ، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ﴾ الآية . وهو موافق لقوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجرا مرتين ﴾ الآية . وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبية ثم آمن بمحمد ﷺ ، ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سببا لدخول أتباعه . وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم إن شاء الله تعالى . واستنبط منه شيخنا شيخ الاسلام أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذباح ، لأن هرقل هو وقومه لبسوا من بني إسرائيل ، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل . وقد قال له ولقومه دأهل الكتاب ، فدل على أن لم

حكم أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم أن سلفه ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قيل لتبديل . والله أعلم . قوله (فان توليت) أى أعرضت عن الإجابة الى الدخول في الإسلام . وحقيقة التولي إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء . ، وهى استعارة تبعية . قوله (الاريسيين) هو جمع أريسي ، وهو منسوب الى أريس بوزن فعيل ، وقد تقلب همزته ياء كما جاءت به رواية أبي ذر والأصلي وغيرهما هنا ، قال بن سيده : الأريس الأكار ، أى الفلاح عند ثعلب ، وعند كراع : الأريس هو الأمير ، وقال الجوهري : هى لغة شامية ، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا ، فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن إسحق عن الزهرى بلفظ « فان عليك إثم الأكارين » زاد البرقاني في روايته : يعنى الحرثين ، ويؤيده أيضاً ما في رواية المدائني من طريق مرسله « فان عليك إثم الفلاحين » ، وكذا عند أبي عبيد في كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد ، وان لم تدخل في الاسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام ، قال أبو عبيد : المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، سواء كان يلى ذلك بنفسه أو غيره . قال الخطاطي : أراد أن عليك إثم الضعفاء والأتباع اذا لم يسألوا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر . قلت : وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو : فان عليك مع إثمك إثم الاريسيين ، لأنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب أنهم تبعوه على استمرار الكفر فلان يكون عليه إثم نفسه أولى ، وهذا يعد من مفهوم الموافقة ، ولا يعارض بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) لان وزر الآثم لا يتحملة غيره ، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه . وقد ورد تفسير الاريسيين بمعنى آخر ، فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه : الاريسيون العشاريون يعنى أهل المكس . والاول أظهر . وهذا إن صح أنه المراد فالمعنى المبالغة في الآثم ، ففي الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا « لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبلك » . قوله (ويا أهل الكتاب الخ) هكذا وقع باثبات الواو في أوله ، وذكر القاضي عياض أن الواو ساقطة من رواية الأصيلي وأبي ذر ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر معطوف على قوله « أدعوك » ، فالتقدير : أدعوك بدعاية الاسلام ، وأقول لك ولأتباعك امثالاً لقول الله تعالى (يا أهل الكتاب) . ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب ، فاستحضر منها أول الكتاب فذكره ، وكذا الآية . وكأنه قال فيه : كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب . فالواو من كلامه لا من نفس الكتاب ، وقيل إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لما نزلت ، والسبب في هذا أن هذه الآية نزلت في قصة وفد نجران ، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع ، وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست ، وسيأتي ذلك واضحاً في المغازي ، وقيل : بل نزلت سابقة في أوائل الهجرة ، واليه يوصى كلام ابن إسحق . وقيل : نزلت في اليهود . وجوز بعضهم نزولها مرتين ، وهو بعيد

(فائدة) : قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وبارسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر به . وأغرب ابن بطال فادعى أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك . ويحتمل أن يقال : إن المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أى المصحف ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه . وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد التلاوة جاز ، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً ، فإنها واقعة عين لا عموم فيها ، فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالابلاغ والانداز كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الامر بقوله « أسلم » ، والترغيب بقوله « فان توليت » ،

والترتيب بقوله «فان عليك» والدلالة بقوله «يا أهل الكتاب» وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ. قوله (فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسئلة والأجوبة، ويحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد، والضائر كلها تعود على هرقل. والصخب اللغط، وهو اختلاط الأصوات في الخاصة، زاد في الجهاد: فلا أدري ما قالوا

قوله (فقلت لأصحابي) زاد في الجهاد: حين خلوت بهم. قوله (أمر) هو بفتح الهمزة وكسر الميم أى عظم، وسيأتي في تفسير سبحان. وابن أبي كبشة أراد به النبي ﷺ لأن أبا كبشة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض، قال أبو الحسن النسابة الجرجاني: هو جد وهب جد النبي ﷺ لأمه. وهذا فيه نظر، لأن وهباً جد النبي ﷺ اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال، ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأوقص يكنى أبا كبشة. وقيل هو جد عبد المطلب لأمه، وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة. ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي ﷺ من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة، وقيل هو أبوه من الرضاة واسمه الحارث ابن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا، وذكر يونس بن بكير عن ابن إسحق عن أبيه عن رجال من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها، وقال ابن قتيبة والخطاطي والدارقطني: هو رجل من خزاعة خالف قريشاً في عبادة الاوثان فبعد الشعرى فنسبوه اليه للاشتراك في مطلق المخالفة، وكذا قاله الزبير، قال: واسمه وجر بن عامر بن غالب. قوله (إنه يخافه) هو بكسر الهمزة استئنافاً تعليلياً لا بفتحها ولشوت اللام في «ليخافه» في رواية أخرى. قوله (ملك بنى الأصفر) هم الروم، ويقال إن جدم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد ففيل له الأصفر، حكاه ابن الأنباري. وقال ابن هشام في التيجان: إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلته بالذهب. قوله (فما زلت موقفاً) زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان «فما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلت» أخرجه الطبراني. قوله (حتى أدخل الله على الإسلام) أى فظهرت ذلك اليقين، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع. قوله (وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة، وفي رواية الحموي بالظاء المعجمة، وهو بالعربية حارس البستان. ووقع في رواية الليث عن يونس «ابن ناطورا» بزيادة ألف في آخره. فعلى هذا هو اسم أعجمي

(تنبيه): الواو في قوله «وكان» عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث، ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لأمعلقة كما زعم بعض من لاعتناية له بهذا الشأن، وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالاسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لأنه^(١) لما رآها لاتصريح فيها بالسماع حلها على ذلك، وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان. وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم، وإنما وصفه بكونه كان سقفاً لينبه على أنه كان مطلعاً على أسرارهم عالماً بمخاتق أخبارهم، وكان الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحق فإنه قدم قصة ابن الناطور هذه على حديث أبي سفيان، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خيث النفس، فذكر نحوه. وجزم الحفاظ بما ذكرته أولاً، وهذا عما ينبغي أن يعد فيما وقع من الإدراج أول الخبر. والله أعلم. قوله (صاحب إيلياء) أى أميرها، هو منصوب على الاختصاص أو الحال، أو مرفوع على الصفة، وهي رواية أبي ذر، والاضافة التي فيه تقوم مقام التعريف. وقول من زعم أنها في تقدير

الانفصال في مقام المنع ، وهرقل مطوف على إيلياء ، وأطلق عليه الصلبة له إما بمعنى التبع ، وإما بمعنى الصداقة ، وفيه احتمال صاحب في معنيين مجازي وحقيقي ، لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذلك مجاز ، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة ، قال الكرمانى : وإرادة المنين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعى ، وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز . وقوله « سقما » بضم السين والقاف كذا في رواية غير أبي ذر ، وهو منصوب على أنه خبر كان ، و « يحدث » خبر بعد خبر . وفي رواية الكشميهني سقف بكسر القاف على ما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل والسرخصي مثله لكن بزيادة ألف في أوله ، والأسقف والسقف لفظ أعجمي ومعناه رئيس دين النصراني ، وقيل عربي وهو الطويل في انحناء ، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع ، وقال بعضهم : لا نظير له في وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص ، لكن حكى ابن سيده ثالثا وهو الأسكف للصانع ، ولا يرد الأترج لأنه جمع والكلام إنما هو في المفرد ، وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي « يحدث أن هرقل » ، فالواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري : وكان ابن التاطور يحدث . وهذا صورة الارسال . قوله (حين قدم إيلياء) يعنى في هذه الأيام ، وهي عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم ، وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي ﷺ عمرة الحديبية ، وبلغ المسلمين نصره الروم على فارس فخرجوا . وقد ذكر الترمذى وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ ، وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك . قوله (خبيث النفس) أى ردى النفس غير طيبها ، أى مهموما . وقد تستعمل في كسل النفس ، وفي الصحيح « لا يقولن أحدكم خبيث نفسى ، كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب المسلوبون ، وأما في حق هرقل فغير ممتنع . وصرح في رواية ابن إسحق بقولهم له « لقد أصبحت مهموما » . والبطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص دولة الروم . قوله (حزاء) بالمهمله وتشديد الزاى آخره همزة منونة أى كاهنا ، يقال حزا بالتخفيف يحزوا حزا أى تكهن ، وقوله « ينظر في النجوم » ، إن جعلتها خبرا ثانيا صح لأنه كان ينظر في الأمرين ، وإن جعلتها تفسيرا للأول فالكهانة تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين في الجاهلية شائعا ذائعا ، إلى أن أظهر الله الاسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتقاد عليهم ، وكان ما أطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوى كان بقران العلويين ^(١) برج العقرب ، وهما يقتزمان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفى المثلثة بروجها في ستين سنة ، فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوى في القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية مجئ جبريل بالوحى ، وعند تمام الثالثة فتح خيبر وعمرة القضية التي جرت فتح مكة وظهور الاسلام ، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى . ومن جملة ماذكروه أيضا أن برج العقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين يحتنون ، فكان ذلك دليلا على انتقال الملك إلى العرب ، وأما اليهود فلبسوا مرادا هنا لان هذا لمن ينقل اليه الملك لامن انقضى ملكه . فإن قيل كيف ساغ للبغارى إيراد هذا الخبر المشعر بتقوية أمر المنجمين والاعتقاد على ما تدل عليه أحكامهم ؟ فالجواب أنه لم يقصد ذلك ، بل قصد أن يبين أن الاشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل أنسى أو جنى ، وهذا من أبدع ما يشير اليه عالم أو ينجح اليه محتج . وقد قيل إن الحزاء هو الذى ينظر في الأعضاء وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة . وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصره في ذلك بل

(١) ن . ح : العلويين

اللائق بالسياق في حق هرقل ما تقدم . قوله (ملك الحتان) يضم الميم واسكان اللام ، والكشميني بفتح الميم وكسر اللام . قوله (قد ظهر) أى غلب ، يعنى دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الحتان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي ﷺ إذ صالح كفار مكة بالحديبية وأُنزل الله تعالى عليه (انا فتحنا لك فتحا مبينا) إذ فتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ، ومقدمة الظهور ظهور . قوله (من هذه الأمة) أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز ، وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الأمة قد ظهر فإن مراده به العرب خاصة ، والحصص في قولهم إلا اليهود هو بمقتضى علمهم ، لأن اليهود كانوا بابليةا وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم ، بخلاف العرب فانهم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا ملوكا برأسهم . قوله (فلا يهملك) يضم أوله ، من أم : أثار الهم . وقوله « شأنهم » أى أمرهم . و « مدائن » جمع مدينة قال أبو على الفارسي : من جعله فعيلة من قولك مدن بالمكان أى أقام به همزه كقبائل ، ومن جعله مفعلة من قولك دين أى ملك لم يهزم كما يش . انتهى . وما ذكره في معايش هو المشهور ، وقد روى خارجة عن نافع القاري : الهمو في معايش ، وقال القواز : من همزها توهما من فعيلة كشبهها بها في اللفظ . انتهى . قوله (فبيناهم على أمرهم) أى في هذه المشورة . قوله (أتى هرقل برجل) لم يذكر من أحضره . وملك غسان هو صاحب بصرى الذى قدمنا ذكره ، وأشرنا إلى أن ابن السكن روى أنه أرسل من عنده عدى بن حاتم ، فيحتمل أن يكون هو المذكور . والله أعلم . قوله (عن خبر رسول الله ﷺ) فسر ذلك ابن إسحق في روايته فقال : خرج من بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد أتبعه ناس ، وخالفه ناس ، فكانت بينهم ملاحم في مواطن ، فتركهم وهم على ذلك . فبين ما أجل في حديث الباب لأنه يوم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي ﷺ . وفي روايته أنه قال : جردوه ، فاذا هو محتتن ، فقال : هذا والله الذى رأيته ، أعطته ثوبه . قوله (هم محتنون) في رواية الأصلية هم محتنون ، بالميم والاول أفيد وأشمل . قوله (هذا ملك هذه الأمة قد ظهر) كذا لاكثر الرواة بالضم ثم السكون ، وللقاسى بالفتح ثم الكسر ، ولابن جرير عن الكشميني وحده يملك فعل مضارع ، قال القاضى : أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ، ووجه السهيل في أماليه بأنه مبتدأ وخبر ، أى هذا المذكور . يملك هذه الأمة . وقيل يجوز أن يكون يملك نعتا ، أى هذا رجل يملك هذه الأمة . وقال شيخنا : يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأى الكوفيين ، أى هذا الذى يملك ، وهو نظير قوله « وهذا تحمليين طليق » . على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التقدير الذى يملك ، من غير حذف ، قلت : لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في وله دال على ما قال القاضى فيكون شاذا . على أتى رأيت في أصل معتمد وعليه علامة السرخسى بياء موحدة في أوله ، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول ، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم ، والباء متعلقة بظهر ، أى هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التى تحتتن . قوله (برومية) بالتخفيف ، وهى مدينة معروفة للروم . وحصص بمرور بالفتحة منع صرفه للعلبية والتأنيث . ويحتمل أن يجوز صرفه . قوله (فلم يرم) بفتح أوله وكسر الراء أى لم يبرح من مكانه ، هذا هو المعروف ، وقال الداودى : لم يصل إلى حصص وزيفوه . قوله (حتى أتاه كتاب من صاحبه) وفي حديث دحية الذى أشرت اليه قال : فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل الى الأسقف وهو صاحب أمرهم فقال : هذا الذى كنا نتظر ، وبشرنا به عيسى ، أما أنا فصدقه ومتبعه . فقال له قيصر : أما أنا إن فعلت ذلك ذهب ملكي ، فذكر القصة ، وفي آخره : فقال لى الأسقف : خذ هذا الكتاب واذهب إلى صاحبك فأقرأ عليه السلام وأخبره أنى أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأنى قد آمنتم . صدقته ، وأنهم قد أنكروا على ذلك .

ثم خرج اليهم فقتلوه . وفي رواية ابن إسحق أن هرقل أرسل دحية إلى ضغاطر الرومي وقال : إنه في الروم أجوز قولاً مني ، وإن ضغاطر المذكور أظهر لإسلامه وأبقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الاسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه . قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له : قد قلت لك إننا نخافهم على أنفسنا ، فضغاطر كان أعظم عندهم مني . قلت : فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا ، لكن يعكر عليه ما قيل إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية ، وإنما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك ، فالراجح أن دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى ، فعلى هذا يحتمل أن تكون وقعت لكل من الأسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل منهما بسببها ، أو وقعت لضغاطر قصتان إحداها التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل ، والثانية التي ذكرها ابن إسحق فإن فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم . قوله (وسار هرقل إلى حصص) لأنها كانت دار ملكه كما قدمناه ، وكانت في زمانهم أعظم من دمشق . وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين . قوله (وأنه نبى) يدل على أن هرقل وصاحبه أنرا بنبوة نبيينا ﷺ ، لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه . قوله (فأذن) هي بالقصر من الإذن ، وفي رواية المستمل وغيره بالمد ومعناه أعلم . و « الدسكرة » يسكون السين المهملة القصر الذي حوله بيوت ، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم غفطهم ، وإنما فعل ذلك خشية أن يثبوا به كما وثبوا بضغاطر . قوله (والرشد) بفتح الحاء (وأن يثبت ملككم) لأنهم إن تمادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم ، كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة . قوله (فتبايعوا) بمثناة ثم موحدة ، والكشيميني بمثنتين وموحدة ، وللأصيل « فنبايح » بنون وموحدة (لهذا النبي) كذا لا في ذر واللباقين بحذف اللام . قوله (خاصوا) بمهملتين أى نفرخوا ، وشبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهايم الإنسانية ، وشبههم بالجرذون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أصل . قوله (وأيس) في رواية الكشيميني والأصيل « ويس » يثاين تحتانيتين وهما بمعنى قطط والأول مقلوب من الثاني . قوله (من الإيمان) أى من إيمانهم لما أظهروه ، ومن إيمانه لأنه شج بملكه كما قدمنا ، وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلوا بإسلامهم ، فأيس من الإيمان إلا بالشرط الذي أراده ، وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق . قوله (آتفا) أى قريباً ، وهو منصوب على الحال . قوله (فقد رأيت) زاد في التفسير : فقد رأيت منكم الذي أحببت . قوله (فكان ذلك آخر شأن هرقل) أى فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة لا أنه انقضى أمره حيثئذ ومات ، أو أنه أطلق الآخريه بالنسبة إلى ما في قلبه ، وهذا أوجه ، لأن هرقل وقعت له قصص أخرى بعد ذلك ، منها ما أشرنا إليه من تجهيزه الجيوش إلى مؤتة ومن تجهيزه الجيوش أيضاً إلى تبوك ، ومكاتبة النبي ﷺ له ثانياً ، وإرساله إلى النبي ﷺ بذهب قسمه بين أصحابه كما في رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد ، وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التنوخى رسول هرقل قال : قدم رسول الله ﷺ تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسى الروم وبطارقتها ، فذكر الحديث ، قال فتحيروا حتى إن بعضهم خرج من برنسه ، فقال : اسكتوا ، فانما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم . وروى ابن إسحق عن خالد بن بشار (١) عن رجل من قدماء الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أمورا : إما الاسلام

ولما الجزية، ولما أن يصالح النبي ﷺ ويقيم لهم ماديون الدرب، فأبوا، وأنه انطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال: السلام عليكم أرض سورية - يعني الشام - تسليم المودع، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية. واختلف الاخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه، والأظهر أنه هو. والله أعلم (تنبيه) لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستبهاً، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافراً، وقال الراوي في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل. ختم به البخاري هذا الباب الذي استفتحه بحديث الأعمال بالنيات، كأنه قال إن صدقت نيته اتفقت بها في الجملة، وإلا فقد خاب وخسر. فظهرت مناسبة لإيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر الباب به. ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام، وهو واضح بما قررناه. فإن قيل: ما مناسبة حديث أبي سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي؟ فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في ذلك الابتداء، ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الإسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهي قوله تعالى ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا لى نوح﴾ الآية. وقال تعالى ﴿شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا﴾ الآية، فبان أنه أوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين، وهو معنى قوله تعالى ﴿سواء بيننا وبينكم﴾ الآية

(تكميل) ذكر السهيلي أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب في قصبة من ذهب تعظيماً له، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذي تغلب على طليطلة، ثم كان عند سبطه، فحدثني بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعد (١) أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب، فلما رآه استعجب وسأل أن يمكنه من تقييله، فامتنع. قلت: وأنبأني غير واحد عن القاضي نور الدين بن الصائغ الدمشقي قال: حدثني سيف الدين فليح المنصوري قال: أرسلني الملك المنصور قلاوون إلى ملك الغرب بهدية، فأرسلني ملك الغرب إلى ملك الفرنج في شفاعتها، فخرج عرض على الإقامة عنده فامتنعت، فقال لي: لا تحضنك بتحفة سنية، فأخرج لي صندوقاً مصفحاً بذهب، فأخرج منه مغلة ذهب، فأخرج منها كتاباً قد زالت أكثر حروفه وقد التصقت عليه خرقه حرير فقال: هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر، مازلنا نتوارثه إلى الآن، وأوصانا آبائنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا، فمن حفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا. انتهى. ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبي راشد الذي أشرت إليه آنفاً أن النبي ﷺ عرض على التنوخي رسول هرقل الإسلام فامتنع، فقال له: يا أبا تنوخ إنى كتبت إلى ملككم بصحيفة فأمسكها، فلن يزال الناس يجدون منه بأساً مادام في العيش خير. وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الأموال من مرسل عمير بن إسحق قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر، فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه، فقال رسول الله ﷺ: أما هؤلاء فيمزقون، وأما هؤلاء فستكون لهم بقية. ويؤيده ما روى أن النبي ﷺ لما جاءه جواب كسرى قال: مزق الله ملكه. ولما جاءه جواب هرقل قال: ثبت الله ملكه. والله أعلم. قوله (رواه صالح بن كيسان ويونس ومعر عن الزهري) قال الكرماني يحتمل ذلك وجهين: أن يروى البخاري عن الثلاثة بالاسناد المذكور كأنه قال: أخبرنا أبو العيمان أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الزهري، وأن يروى عنهم بطريق آخر. كما أن الزهري يحتمل أيضاً في رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس، وأن يروى لهم عن غيره. هذا ما يحتمل اللفظ، وإن كان الظاهر الاتحاد. قلت:

هذا الظاهر كاف لمن شئ أدنى راحة من علم الاسناد . والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن ، وأما الاحتمال الاول فأشدد بعدا لأن أبا اليمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس ، وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عده ، ولو كان من أهل النقل لاطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد ، وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهومة : فرواية صالح وهو ابن كيسان أخرجه المؤلف في كتاب الجهاد بتامها من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ، ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان « حتى أدخل الله على الاسلام » زاد هنا « وأنا كاره » ولم يذكر قصة ابن الناطور . وكذا أخرجه مسلم بدونها من حديث إبراهيم المذكور ، ورواية يونس أيضا عن الزهري بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث ، وفي الاستئذان مختصرة أيضا من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده بعينه ، ولم يسقه بتامه ، وقد ساقه بتامه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث ، وذكر فيه قصة ابن الناطور ، ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتامها في التفسير ، وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا ، وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله . فقد ظهر لك أن أبا اليمان ماروى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة ، وأن الزهري إنما رواه لأصحابه بسند واحد عن شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله ، وأن أحاديث الثلاثة عند المصنف عن غير أبي اليمان ، ولو احتمل أن يرويه لهم أر بعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك احتلافا قد يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف ، فلاح فساد ذلك الاحتمال ، والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي إلى الصواب لا إله إلا هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢ - كتاب الإيمان

١ - باب قول النبي ﷺ « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ »

وهو قول وفعل . ويزيد وينقص . قال الله تعالى ﴿ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ - وَزِدْنَاهُمْ هُدًى - وَيزيد الله الذين اهتدوا هدى - والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم - ويزداد الذين آمنوا إيمانا ﴾ وقوله ﴿ أُمِّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزادتهم إيمانا ﴾ وقوله ﴿ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴾ فاختصهم فزادهم إيمانا ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما زادهم إلا إيمانا وتسليما ﴾ . والحب في الله والبغض في الله من الإيمان . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي : إن للإيمان فرائض وشرائع وحدودا وسننا ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان . فان أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها . وإن أمت فأنا على صحبتكم بحريص . وقال إبراهيم ﴿ ولكن ليطمئن قلبي ﴾ . وقال معاذا : أحسن بنا قوم من ساعة . وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله . وقال ابن عمر : لا يبلغ المبدأ حقيقة التقوى حتى يدع ما حالك في الصدر . وقال مجاهد ﴿ شرع

لَكُمْ ...) : أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِبْنَاهُ دِينَكَ وَاحِدًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ : سَبِيلًا وَسُنَّةً
 قوله (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . كتاب الإيمان) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا كتاب الإيمان . وكتاب
 مصدر ، يقال كُتِبَ كِتَابٌ يَكْتُبُ كِتَابَةً وَكِتَابًا ، ومادة كُتِبَ دلالة على الجمع والضم ، ومنها الكُتُبُ والكُتُبَاتُ ، استعملوا
 ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة
 وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز ، والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز ، والإيمان لغة التصديق ،
 وشرط تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه . ثم وقع الاختلاف : هل يشترط مع ذلك مزيد
 أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب ؟ أو من جهة العمل بما صدق
 به من ذلك كفعل للمأمورات وترك للمنتهيات كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى . والإيمان فيما قيل مشتق من الأمن ،
 وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق ، إلا إن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه إذا صدقه أي أمنه التكذيب .
 ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها ،
 واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه ، الاول ظاهر ، ووجه الثاني وعليه أكثر
 الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كآيات مستفتحة بالبسملة
 قوله (باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس) ، سقط لفظ « باب » من رواية الأصل ، وقد وصل الحديث
 بعد تاما ، واقتصاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث . قوله (وهو) أي الإيمان
 (قول وفعل ويزيد وينقص) وفي رواية الكشي « في قول وعمل » وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا
 ذلك ، وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رآه معطوفا ، وليس ذلك مراد المصنف ، وإن كان
 ذلك ورد بأسناد ضعيف . والكلام هنا في مقامين : أحدهما كونه قولاً وعملاً ، والثاني كونه يزيد وينقص . فأما
 القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد
 والعبادات . ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا
 هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ لهم
 القول بالزيادة والنقص كما سيأتي . والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط . والكرامية قالوا : هو نطق فقط . والمعتزلة
 قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد . والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته . والسلف
 جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط
 فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم ، فان
 كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ، ومن نفي عنه الإيمان فبالنظر إلى
 كماله ، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر ، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبتت
 المعتزلة الوسطة فقالوا : الفاسق لا مؤمن ولا كافر . وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص .
 وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً . قال الشيخ محيي الدين : والظاهر المختار أن التصديق
 يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة .
 ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل . حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً وإخلاصاً
 وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل محمد بن نصر المروزي

في كتابه « تعظيم قدر الصلاة » عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفیان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعمّر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في « كتاب السنة » عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأطلب ابن أبي حاتم واللاسكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين . وحكاه فضيل ابن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مناقب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . ثم تلا (ويزداد الذين آمنوا إيماناً) الآية . ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة ، وبثبوتها بثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة . قوله (والحب في الله والبغض في الله من الإيمان) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه « أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله » . ولفظ أبي أمامة « من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » . والترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحمد فيه « ونصح لله » وزاد في أخرى « ويعمل لسانه في ذكر الله » وله عن عمرو بن الجوح بلفظ « لا يجد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله » ولفظ البزار رفعه « أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله » ، وسيأتي عند المصنف « آية الإيمان حب الأنصار » ، واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن الحب والبغض يتفاوتان . قوله (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى) أي ابن عميرة الكندي ، وهو تابعي من أولاد الصحابة ، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب إليه ، والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال : حدثني عدى بن عدى قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز « أما بعد فإن للإيمان فرائض وشرائع » الخ . قوله (أن للإيمان فرائض) كذا ثبت في معظم الروايات باللام ، وفرائض بالنصب على أنها اسم إن ، وفي رواية ابن عساكر « فإن الإيمان فرائض » ، على أن الإيمان اسم أن وفرائض خبرها ، وبالأول جاء الموصول الذي أشرنا إليه . قوله (فرائض) أي أعمال مفروضة ، (وشرائع) أي عقائد دينية ، (وحدود) أي منهيات ممنوعة ، (وسنن) أي مندوبات . قوله (فإن أعش فسأبينها) أي أيين تفاربعها لا أصولها ، لأن أصولها كانت معلومة لهم بمجمل ، على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تتحقق . والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان يزيد وينقص حيث قال : استكمل ولم يستكمل . قال الكرماني : وهذا على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض . قلت : لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله « فن استكملها » أي الفرائض وما معها « فقد استكمل الإيمان » . وبهذا تتفق الروايتان . فالمراد أنها من المكملات ، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيماناً . قوله (وقال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن قلبي) أشار إلى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية ، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال : قوله ليطمئن قلبي أي يزداد يقيني . وعن مجاهد قال : لأزداد إيماناً إلى إيماني ، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام - مع أن نبينا ﷺ قد أمر باتباع ملته - كان كأنه ثبت عن نبينا ﷺ ذلك . وإما فصل المصنف بين هذه الآية وبين

الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالإشارة . والله أعلم . قوله (وقال معاذ) هو ابن جبل ، وصرح بذلك الأصيل ، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضا بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال : قال لي معاذ بن جبل « اجلس بنا ثومن ساعة ، وفي رواية لها : كان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه : اجلس بنا ثومن ساعة ، فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه . وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه . ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره . ووجه الدلالة منه ظاهرة ، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمنا وأى مؤمن ، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيمانا بذكر الله تعالى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لا تعلق فيه للزيادة ، لأن معاذ إنما أراد تجديد الإيمان ، لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضا ، ثم يكون أبدا مجددا كلما نظر أو فكر ، وما نفاه . لا أثبتة آخر لأن تجديد الإيمان إيمان . قوله (وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح ، وبقيته : والصبر نصف الإيمان . وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعا ، ولا يثبت رفعه . وجرى المصنف على عادته في الاختصار على ما يدل بالإشارة ، وحذف ما يدل بالصراحة ، إذ لفظ النصف صريح في التجزئة . وفي الإيمان لأحد من طريق عبد الله بن عكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول « اللهم زدنا إيمانا ويقينا وفقها ، وإسناده صحيح ، وهذا أصرح في المقصود ، ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه . (تنبيه) : تعلق بهذا الأثر من يقول : إن الإيمان هو مجرد التصديق . وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان ، فاذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري : لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقا إلى الجنة وهربا من النار . قوله (وقال ابن عمر الخ) المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة . وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف . وقوله « حاك » بالمهمله والكاف الخفيفة أى تردد ، فيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته ، وبعضهم لم يبلغ . وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث الثؤاس مرفوعا ، وعند أحمد من حديث وابصة ، وحسن الترمذي من حديث عطية السعدي قال : قال رسول الله ﷺ « لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذرا لما به البأس ، وليس فيها شيء على شرط المصنف ، فلماذا اقتصر على أثر ابن عمر ، ولم أره إلى الآن موصولا . وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال « تمام التقوى أن تتق الله حتى تترك ما ترى أنه حلال خشية أن يكون حراما » . قوله (وقال مجاهد) وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره ، والمراد أن الذى تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء كلهم . (تنبيه) : قال شيخ الاسلام البلقيني : وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا تصحيف قل من تعرض لبيان ، وذلك أن لفظه : وقال مجاهد شرع لكم أو صيئك يا محمد وإياه ديننا ولحدا . والصواب أو صاك يا محمد وأنبياءه . كذا أخرجه عبد بن حميد والفريراني والطبري وابن المنذر في تفاسيرهم . وبه يستقيم الكلام ، وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى . ولأمانع من الأفراد في التفسير ، وإن كان لفظ الآية بالجمع على إرادة المخاطب والباقون تبع ، وإفراد الضمير لا يتمتع لأن نوحا أفرد في الآية فلم يتعين التصحيف ، وغاية ما ذكر من مجيء التفاسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى . والله أعلم . وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان بهذه الآية (وما أمروا إلا ليعبدوا الله - إلى قوله - دين القيمة) قال الشافعي : ليس عليهم أحج من هذه الآية . أخرجه الحلال في كتاب السنة . قوله (وقال ابن عباس) وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح . والمنهاج السبيل أى الطريق الواضح ، والشرعة

والشريعة بمعنى ، وقد شرع أى سن ، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب . فان قيل : هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد ، أجيب بأن ذلك فى أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف ، وهذا فى الفروع وهو الذى يدخله النسخ

٢ - باب دعاؤكم إيمانكم

٨ - **مدش** عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : نَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ »

[الحديث ٨ - طرفه فى : ٥٥٥٥] — ٤٥١٤

قوله (دعاؤكم إيمانكم) قال النووي : يقع فى كثير من النسخ هنا باب ، وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ، ولا يصح إدخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا . قلت : ثبت باب فى كثير من الروايات المتصلة ، منها رواية أبي ذر ، ويمكن توجيهاه ، لكن قال الكرماني : انه وقف على نسخة مسموعة على القربرى بحذفه ، وعلى هذا فقوله دعاؤكم إيمانكم من قول ابن عباس ، وعطفه على ما قبله كعادته فى حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير ، وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال فى قوله تعالى ﴿ قل ما يعبا بكم ربى لولا دعاؤكم ﴾ قال يقول : لولا إيمانكم . أخبر الله الكفار أنه لا يعبا بهم ، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبا بهم أيضا . ووجه الدلالة للمصنف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فيصح إطلاق أن الإيمان عمل ، وهذا على تفسير ابن عباس . وقال غيره : الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول ، والمراد دعاء الرسل الخلق الى الإيمان ، فالمعنى ليس لكم عند الله عذر إلا أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر ، فقد كذبتم أنتم فسوف يكون العذاب لازما لكم . وقيل : معنى الدعاء هنا الطاعة . ويؤيده حديث النعمان بن بشير : ان الدعاء هو العبادة ، أخرجه أصحاب السنن بسند جيد . قوله (حنظلة بن أبي سفيان) ، هو قرشى مكى من ذرية صفوان بن أمية الجنى ، وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومى ، وهو ثقة متفق عليه ، وفى طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومى ، وهو ضعيف ، ولم يخرج له البخارى ، نهى عليه لشدة التباسه ، ويفترقان بشيوخهما ، ولم يرو الضعيف عن ابن عمر . زاد مسلم فى روايته عن حنظلة قال : سمعت عكرمة بن خالد يحدث طارعا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر : ألا تغزوا ؟ فقال : إني سمعت .. فذكر الحديث . (فائدة) : اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي . قوله (على خمس) أى دعائهم . وصرح به عبد الرزاق فى روايته . وفى رواية لمسلم على خمسة أى أركان . فان قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شئ منها إلا بعد وجودها فكيف يضم مبنى الى مبنى عليه فى مسمى واحد ؟ أجيب بجواز ابتناء أمر على أمرينبنى على الأمرين أمر آخر . فان قيل : المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ، أجيب : بأن المجموع غير من حيث الانفراد ، عين من حيث الجمع . ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان ، فإدام الأوسط قائما فسمى البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان ، فاذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، قالبت بالنظر الى مجموعه شئ واحد ، وبالنظر الى أفراده أشياء . وأيضا فبالنظر الى أسه وأركانه الأس أصل والأركان تبع وتكملة . (تنبيهات) : (أحدها) لم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال ،

ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل ، وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره : وإن الجهاد من العمل الحسن . وأغرب ابن بطلان فزعهم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد ، وفيه نظر ، بل هو خطأ ، لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر ، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية ، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح . (ثانيها) قوله « شهادة أن لا إله إلا الله » وما بعدها مخفوض على البدل من خمس ، ويجوز الرفع على حذف الخبر ، والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله . أو على حذف المبتدأ ، والتقدير أحدها شهادة أن لا إله إلا الله . فإن قيل : لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام ، أوجب بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به ، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات . وقال الاسماعيلي ما محصله : هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول : قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة ، وكذا تقول مثلاً : شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر . والله أعلم . (ثالثها) المراد بإقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الإتيان بها ، والمراد بإيتاء الزكاة لإخراج جزء من المال على وجه مخصوص . (رابعها) اشترط الباقلاني في صحة الإسلام تقديم الإقرار بالتوحيد على الرسالة ، ولم يتابع ، مع أنه إذا دقق فيه بان وجهه ، ويزداد اتجاهاً إذا فرقهما ، فليتأمل . (خامسها) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن ، لأن عموم الحديث يقتضي صحة إسلام من باشر ما ذكر ، ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه ، وهذا العموم مخصوص بقوله تعالى ﴿ والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم ﴾ على ما قرر في موضعه . (سادسها) وقع هنا تقديم الحج على الصوم ، وعليه بنى البخاري ترتيبه ، لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج ، قال فقال رجل : والحج وصيام رمضان ، فقال ابن عمر : لا ، صيام رمضان والحج ، هكذا سمعت من رسول الله ﷺ . انتهى . ففي هذا إشعار بأن رواية حفظة التي في البخاري مروية بالمعنى ، إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس ، أو حضر ذلك ثم نسيه . ويبعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ على الوجهين ونسى أحدهما عند رده على الرجل ، ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي ، كيف وفي رواية مسلم من طريق حفظة بتقديم الصوم على الحج ، ولأبي عوانة - من وجه آخر عن حفظة - أنه جعل صوم رمضان قبل ، فتتويعه دال على أنه روى بالمعنى . ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة ، أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه ؟ هذا مستبعد . والله أعلم

(فائدة) اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسي ، ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى

٣ - باب أمور الإيمان ، وقول الله تعالى ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَاللَّائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ - قد أفلح المؤمنون ﴾ الآية قوله (باب أمور الإيمان) ، وللكشمي « أمر الإيمان ، بالإفراد على إرادة الجنس ، والمراد ببيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان . قوله (وقول الله تعالى) بالخفض . ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث

الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، قتل عليه (ليس البر) إلى آخرها ، ورجاله ثقات . وإنما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة ، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون . والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخله في مسمى البر كما هي داخله في مسمى الإيمان . فإن قيل : ليس في المتن ذكر التصديق ، أجيب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تاما . قوله (قد أفلح المؤمنون) ذكره بلا أداة عطف ، والحذف جائز ، والتقدير وقول الله (قد أفلح المؤمنون) ، وثبت المحذوف في رواية الأصيلي ، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيرا لقوله المتقون ، أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح إلى آخرها . وكان المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان ، وحذف المكرر قبلت سبعا وسبعين (١)

٩ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الإيمان بضْعٌ وستون شُعْبَةً ، والحياة شُعْبَةٌ مِنَ الإيمان »

قوله (عن أبي هريرة) هذا أول حديث وقع ذكره فيه . ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعاًة حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير . وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف فيه على عشرين قولاً . قلت : وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر ، وقال النووي : تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً . قلت : وقد جمعتها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ، ولكن كلام الشيخ يحول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معا . قوله (بضْع) بكسر أوله ، وحكى المنح لغة ، وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به القزاز . وقال ابن سيده : إلى العشر . وقيل : من واحد إلى تسعة . وقيل : من اثنين إلى عشرة . وقيل من أربعة إلى تسعة . وعن الخليل : البضْع السبع . ويرجح ما قاله القزاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى (فلبث في السجن بضع سنين) . وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطبري مرفوعاً ، ونقل الصغاني في العباب أنه خاص بما دون العشرة وبما دون العشرين ، فإذا جاوز العشرين امتنع . قال : وأجلزه أبو زيد فقال : يقال بضعة وعشرون رجلاً وبضْع وعشرون امرأة . وقال الفراء : وهو خاص بالعشرات إلى التسعين ، ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف . ووقع في بعض الروايات بضعة بقاء التانيث ويحتاج إلى تأويل . قوله (وستون) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ المؤلف في ذلك ، وتابعه يحيى الخاني - بكسر المهملة وتشديد الميم - عن سليمان ابن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال : بضع وستون أو بضع وسبعون ، وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة

من طريقه فقالوا : بضع وسبعون من غير شك ، ولا بد عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ، ورجح البيهقي رواية البخاري لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فردد أيضا لكن يرجح بأنه المتيقن وما عده مشكوك فيه . وأما رواية الترمذي بلفظ أربع وستون فعلمولة ، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخاري ، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة — كما ذكره الحلبي ثم عياض — لا يستقيم ، إذ الذي زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج . وبهذا يقين شغوف نظر البخاري . وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن . قوله (شعبة) بالضم أى قطعة ، والمراد الخصلة أو الجزء . قوله (والحياء) هو بالمد ، وهو في اللغة تغير وانكسار يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب ، والترك إنما هو من لوازمه . وفي الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، وينم عن التقصير في حق ذي الحق ولهذا جله في الحديث الآخر «الحياء خير كله» . فإن قيل : الحياء من الفرائض فكيف جعل شعبة من الإيمان ؟ أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تخلفا ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الإيمان لهذا ، ولكونه باعثا على فعل الطاعة وحاجزا عن فعل المعصية . ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير ، لأن ذلك ليس شرعيا ، فإن قيل : لم أفرد بالذكر هنا ؟ أجيب بأنه كالداعى إلى باقي الشعب ، إذ الحي يتخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينجز ، والله الموفق . وسيأتي مزيد في الكلام عن الحياء في «باب الحياء من الإيمان» بعد أحد عشر بابا

(فائدة) قال القاضي عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل في الإيمان . اهـ . ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد ، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد لخصت بما أورده ما ذكره ، وهو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب ، وأعمال اللسان ، وأعمال البدن . فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات ، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : الإيمان بالله ، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شيء ، واعتقاد حدوث مادونه . والإيمان بملائكته . وكتبه . ورسله . والقدر خير شره . والإيمان باليوم الآخر ، ويدخل فيه المسألة في القبر ، والبعث ، والنشور ، والحساب ، والميزان ، والصراف ، والجنة والنار . ومحبة الله . والحب والبغض فيه . ومحبة النبي ﷺ واعتقاد تعظيمه ، ويدخل فيه الصلاة عليه . واتباع سنته . والإخلاص ، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق . والتوبة . والخوف . والرجاء . والشكر . والوفاء . والصبر . والرضا بالقضاء . والتوكل . والرحمة . والتواضع ، ويدخل فيه توقيير الكبير ورحمة الصغير . وترك الكبر والعجب . وترك الحسد . وترك الحقد . وترك الغضب . وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال : التلفظ بالتوحيد . وتلاوة القرآن . وتعلم العلم . وتعليمه . والدعاء . والذكر ، ويدخل فيه الاستغفار . واجتناب اللغو . وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهي خمس عشرة خصلة : التطهير حسا وحكا ، ويدخل فيه اجتناب النجاسات . وستر العورة . والصلاة فرضا ونفلا . والزكاة كذلك . وفك الرقاب . والجود ، ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف . والصيام فرضا ونفلا . والحج ، والعمرة كذلك . والطواف . والاعتكاف . والتمس ليلة القدر . والفرار بالدين ، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك . والوفاء بالندى ، والتحرى في الإيمان ، وأداء الكفارات . ومنها ما يتعلق بالاتباع . هي ست خصال : التعفف بالنسكاح ، والقيام بحقوق العيال . وبر

والوالدين ، وفيه اجتناب العقوق . وتربية الأولاد . وصلة الرحم . وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامّة ، وهى سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل . ومتابعة الجماعة . وطاعة أولى الأمر . والإصلاح بين الناس ، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة . والمعاونة على البر ، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وإقامة الحدود . والجهاد ، ومنه المراقبة . وأداء الأمانة ، ومنه أداء الخمس . والقرض مع وفائه . وإكرام الجار . وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله . وإتفاق المال فى حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف . ورد السلام . وتشميت العاطس . وكف الأذى عن الناس . واجتناب اللغو وإمالة الأذى عن الطريق . فهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدّها تسعا وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضم بعضه إلى بعض بما ذكر . والله أعلم . (فائدة) : فى رواية مسلم من الزيادة ، أعلاها لا إله إلا الله . وأدناها إمالة الأذى عن الطريق ، وفى هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة (تنبيه) : فى الإسناد المذكور رواية الأقران ، وهى : عبد الله بن دينار عن أبى صالح لانها تابعيان ، فإن وجدت رواية أبى صالح عنه صار من المديح ، ورجاله من سليمان إلى متهام من أهل المدينة وقد دخلها الباقون

٤ - باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده

١٠ - **حديث** آدم بن أبى إياس قال حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبى السفر وإسماعيل عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » . قال أبو عبد الله وقال أبو معاوية : حدثنا داود عن عمار قال : سمعت عبد الله عن النبي ﷺ . وقال عبد الأعلى : عن داود عن عمار عن عبد الله عن النبي ﷺ [الحديث ١٠ - طرفه فى : ٦٤٨٤]

قوله (باب) سقط من رواية الأصل ، وكذا أكثر الأبواب . وهو منسّون ، ويجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث ، لكن لم تأت به الرواية . قوله (المسلم) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه . **قوله** (أبى إياس) اسمه ناهية بالنون وبين الهامين ياء أخيرة . وقيل اسمه عبد الرحمن . **قوله** (أبى السفر) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم ، وإسماعيل مجرور بالفتحة عطفا عليه ، والتقدير كلاهما عن الشعبي . وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابى ابن صحابى . **قوله** (المسلم) قيل الألف واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أى الكامل فى الرجولية . وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملا . ويجاب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقى الأركان ، قال الخطابى : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين . انتهى . وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض فى كلامهم ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التى يستدل بها على إسلامه وهى سلامة المسلمين من لسانه ويده ، كما ذكر مثله فى علامة المنافق . ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى

(تنبيه) : ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيدا ، ولأن الكفار بصدد أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه . والإتيان بجمع التذكير للتغليب ،

فإن المسلمات يدخلن في ذلك . وخصر اللسان بالذكر لأنه المعبر عما في النفس ، وهكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها ، والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد ، لأن اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد ، بخلاف اليد ، نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة ، وإن أثرها في ذلك لعظيم . ويستثنى من ذلك شرها تعاطى الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك . وفي التعبير باللسان دون القول نكتة ، فيدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء . وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة ، فيدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق

(فائدة) : فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق ، وهو كثير

قوله (والمهاجر) هو بمعنى المهاجر ، وإن كان لفظ المفاعل يقتضى وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالمسافر . ويحتمل أن يكون على بابه لأن من لازم كونه هاجرا وطنه مثلا أنه مهجور من وطنه ، وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة . فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن . وكان المهاجرين خطوطا بذلك لثلاث يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيها ، ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة تطيبيا لقلوب من لم يدرك ذلك ، بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه ، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام

(تنبيه) : هذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة . على أن مسلما أخرج معناه من وجه آخر ، وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحيفا ، والمؤمن من أمنه الناس ، وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه . والله أعلم . قوله (وقال أبو معاوية حدثنا داود) هو ابن أبي هند ، وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الاسناد الموصول . وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي ، والنكتة فيه رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو ، حكاه ابن منده ، فعلى هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ، ثم لقيه فسمعه منه . ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه ، والتعليق عن أبي معاوية وصله إسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه « سمعت عبد الله بن عمرو يقول : ورب هذه البنية لسمعت رسول الله ﷺ يقول : المهاجر من هجر السيئات ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، فعمل أنه ما أراد إلا أصل الحديث . والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول ، فهم الناس حقيقة عند الإطلاق ، لأن الإطلاق يحمل على الكامل ، ولا كمال في غير المسلمين . ويمكن حمله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا بحق ، مع أن إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال ، لما قدمته من استثناء إقامة الحدود على المسلم . والله سبحانه وتعالى أعلم

٥ - باب أي الإسلام أفضل ؟

١١ - **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ سَيْحٍ ، بن سَعِيدِ الْقُرَشِيِّ قال حدثنا أبي قال حدثنا أبو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : مَنْ مَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ »

قوله (باب) هو ممنون ، وفيه ما في الذي قبله . قوله (حدثنا أبو بردة) هو بريد بالموحدة والراء مصفرا ، وشيخه جده وافقه في كنيته لافي اسمه ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله (قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسنديهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخارى بأسناده هذا بلفظ « قلنا » ، ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الضائى (١) أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلفظ « قلت » ، فتعين أن السائل أبو موسى ، ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية البخارى : أراد أنه وإياهم . وقد سأل هذا السؤال أيضا أبو ذر ، رواه ابن حبان . وعمير ابن قتادة ، رواه الطبراني . قوله (أى الإسلام) إن قيل الإسلام مفرد ، وشرط أى أن تدخل على متعدد . أجيب بأن فيه حذف تقديره : أى ذوى الإسلام أفضل ؟ ويؤيده رواية مسلم : أى المسلمين أفضل ؟ والجامع بين اللفظين أن أفضلية المسلم حاصلة بهذه الخصلة . وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا : أى خصال الإسلام . ولما قلت إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بأن يقال : سئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة ، فما الحكمة في ذلك ؟ وقد يجاب بأنه يتأتى نحو قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلولادين والأقربين ﴾ الآية ، والتقدير « بأى ذوى الإسلام » ، يقع الجواب مطابقا له بغير تأويل . وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان ، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعدد أمور الإيمان ، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان ، والله أعلم . فان قيل : لم جرد « أفضل » هنا عن العمل ؟ أجيب بأن الحذف عند العلم به جائز ، والتقدير أفضل من غيره .

(تنبيه) هذا الاسناد كله كوفيون . ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى ، ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الأعمية . يكنى أبا أيوب . وفي طبقاته يحيى بن سعيد القطان ، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموى ، وليس له ابن يروى عنه يسمى سعيدا فافترقا . وفي الكتاب عن يحيى بن سعيد اثنان أيضا ، لكن من طبقة فوق طبقة هذين ، وهما يحيى بن سعيد الأنصارى السابق في حديث الأعمال أول الكتاب ، ويحيى بن سعيد التيمى أبو حيان ، ويمتاز عن الأنصارى بالكنية . والله الموفق

٦ - باب إطعام الطعام من الإسلام

١٢ - حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا الأئمة عن يزيد عن أنس بن مالك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي ﷺ : أى الإسلام خير ؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »

[الحديث ١٢ - مرافاه في : ٢٨ ، ٦٢٣٦]

قوله (باب) هو ممنون ، وفيه ما في الذي قبله . قوله (من الإسلام) للأصلي « من الإيمان » ، أى من خصال الإيمان . ولما استدلل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ماورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانها ، فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً ، وترجم هنا بقوله « إطعام الطعام » ، ولم يقل أى الإسلام خير كما

(١) قوله الضائى في نسخة القبانى . اه من طبعة بولاق

في الذي قبله إشعاراً باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما سنقرده . قوله (حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني ، وهو بفتح العين ، وصحف من ضمها . قوله (الليث) هو ابن سعد فقيه أهل مصر ، عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضاً . قوله (أن رجلاً) لم أعرف اسمه ، وقيل إنه أبو ذر ، وفي ابن حبان أنه هاني بن يزيد والد شريح ، سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك . قوله (أى الإسلام خير) فيه ما في الذي قبله من السؤال ، والتقدير أى خصال الإسلام ؟ وإنما لم اختر تقدير خصال في الأول فراراً من كثرة الحذف ، وأيضاً فتشجيع التقدير يتضمن جواب من سأل فقال : السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف . فيقال له : إذا لاحظت هذين التقديرين بان الفرق . ويمكن التوفيق بينهما متلازمان ، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة اللسان ، قاله الكرماني . وكأنه أراد في الغالب . ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال عن الأفضلية ، إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق . وقال الكرماني : الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة ، والخير بمعنى النفع في مقابلة الشر ، فالأول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا . واعترض بان الفرق لا يتم إلا إذا اختص كل منهما بتلك المقولة ، أما إذا كان كل منهما يعقل تأتية في الأخرى فلا . وكأنه بنى على أن لفظ خير اسم لا أفضل تفضيل ، وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الخل على اختلاف حال السائلين أو السامعين ، فيمكن أن يراد في الجواب الأول تحذير من خشى منه الإيذاء بيد أو لسان فأرشد الى الكف ، وفي الثاني ترغيب من رجا فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد الى ذلك ، وخص هاتين الخصلتين بالذكر لمسيس الحاجة إليهما في ذلك الوقت ، لما كانوا فيه من الجهد ، ولمصلحة التأليف . ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما أول ما دخل المدينة ، كما رواه الترمذي وغيره مصححاً من حديث عبد الله بن سلام ^(١) . قوله (تطمع) هو في تقدير المصدر ، أى أن تطعم ، ومثله تسمع بالمعنى . وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها . قوله (وتقرأ) بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول ، قال أبو حاتم السجستاني : تقول اقرأ عليه السلام ، ولا تقول أقرئه السلام ، فإذا كان مكتوباً قلت أقرئه السلام أى اجعله يقرأه . قوله (ومن لم تعرف) أى لا تخص به أحداً تكبراً أو تصنعاً ، بل تعظيماً لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم . فان قيل : اللفظ عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق . أجيب بأنه خص بأدلة أخرى أو أن النهى متأخر وكان هذا عاماً لمصلحة التأليف ، وأما من شك فيه فالأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص

(تنبيهان) : الأول - أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الإسناد نظير هذا السؤال ، لكن جعل الجواب كالذي في حديث أبي موسى ، فادعى ابن منده فيه الاضطراب . وأجيب بانها حديثان اتحد إسنادهما ، وافق أحدهما حديث أبي موسى . ولثانيتها شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم . الثاني - هذا الإسناد كله بصريون ، والذي قبله كما ذكرنا كوفيون ، والذي بعده من طريقه بصريون ، فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء . وهو من اللطائف

٧ - باب من الإيمان أن يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) ونقطة : دأبها الناس ، أطعموا الطعام ، وأفشوا السلام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ؛ تدخلوا الجنة بسلام .

وعن حسين المعلم قال : حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »

قوله (باب من الإيمان) قال الكرماني : قدم لفظ الإيمان بخلاف أخوانه حيث قال « إطعام الطعام من الإيمان ، إما للاهتمام بذكره أو للحصر ، كأنه قال : المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان . قلت : وهو توجيه حسن ، إلا أنه رد عليه أن الذي بعده أليق بالاهتمام والحصر مما ، وهو قوله « باب حب الرسول من الإيمان ، فالظاهر أنه أراد التنويع في العبارة . ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول قدمه . والله أعلم . قوله (يحيى) هو ابن سعيد القطان . قوله (وعن حسين المعلم) هو ابن ذكوان ، وهو معطوف على شعبة . فالتقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما ، فأورده المصنف معطوفا اختصارا ولأن شعبة قال : عن قتادة ، وقال حسين : حدثنا قتادة . وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة ، وهو غلط ، فقد رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق إبراهيم الحربي عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم . وأبدى الكرماني كعادته بحسب التجويز العقلي أن يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة ، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة ، إلى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الإسناد . والله المستعان

(تنبيه) المتن المساق هنا لفظ شعبة ، وأما لفظ حسين من رواية مسدد التي ذكرناها فهو « لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره » ، وللإسماعيلي من طريق روح عن حسين « حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير » ، فبين المراد بالأخوة ، وعين جهة الحب . وزاد مسلم في أوله عن أبي خيثمة عن يحيى القطان « والذي نفسى بيده » ، وأما طريق شعبة فصرح أحمد والنسائي في روايتهما بسماح قتادة له من أنس ، فانتفت تهمة تدليسه . قوله (لا يؤمن) أى من يدعى الإيمان ، والمستمل « أحدهم » وللأصيل « أحد » ، ولابن عساكر « عبد » ، وكذا المسلم عن أبي خيثمة ، والمراد بالنفي كمال الإيمان ، ونفي اسم الشيء . على معنى نفي الكمال عنه - مستفيض في كلامهم كقولهم : فلان ليس بإنسان . فإن قيل : فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وإن لم يأت ببقية الأركان ، أوجب بان هذا ورد مورد المبالغة ، أو استفاد من قوله « لأخيه المسلم » ، ملاحظة بقية صفات المسلم . وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدي عن حسين المعلم بالمراد ولفظه « لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان » ، ومعنى الحقيقة هنا الكمال ، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرا ، وهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت ، وأن هذه الخصلة من شعب الإيمان ، وهى داخلة في التواضع على ماسنقره . قوله (حتى يحب) بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مضرة ، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى ، إذ عدم الإيمان ليس سببا للمحبة . قوله (ما يحب لنفسه) أى من الخير كما تقدم عن الإسماعيلي ، وكذا هو عند النسائي ، وكذا عند ابن منبه من رواية همام عن قتادة أيضا . ود الخير ، كلية جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية . وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها . والمحبة إرادة ما يعتقد خيرا ، قال النووي : المحبة الميل إلى ما يوافق المحب . وقد تكون بحواسه كحسن الصورة ، أو بفعله إما لذاته كالفضل والكمال ، وإما لإحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر . انتهى ملخصا . والمراد بالميل هنا الاختياري دون الطبيعي والقسري ، والمراد أيضا أن يحب أن يحصل

لأخيه نظير ما يحصل له ، لا عينه ، سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية ، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له ، إذ قيام الجوهر أو العرض بمحلين محال . وقال أبو الزناد بن سراج : ظاهر هذا الحديث طلب المساواة ، وحقيقته تستلزم التفضيل . لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين . قلت : أقر القاضى عياض هذا ، وفيه نظر . إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة ، لأن المقصود الحث على التواضع . فلا يجب أن يكون أفضل من غيره ، فهو مستلزم للمساواة . ويستفاد ذلك من قوله تعالى ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ ، ولا يتم ذلك إلا بترك الحسد والغل والحقد والغش ، وكلها خصال مذمومة

(فائدة) قال الكرماني : ومن الإيمان أيضا أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشر ، ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، فترك التنصيص عليه اكتفاء . والله اعلم

٨ - باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أكونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ »

قوله (باب حب الرسول) اللام فيه للعهد ، والمراد سيدنا رسول الله ﷺ بقرينة قوله « حتى أكون أحب » ، وإن كانت حجة جميع الرسل من الإيمان ، لكن الأحبية محتصة بسيدنا رسول الله ﷺ . قوله (شعيب) هو ابن أبي حمزة الحنصلي ، واسم أبي حمزة دينار . وقد أكثر المصنف من تخریج حديثه عن الزهري وأبي الزناد . ووقع في غرائب مالك للدار قطني إدخال رجل - وهو أبو سلة بن عبد الرحمن - بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث . وهي زيادة شاذة . فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك ، ومن حديث إبراهيم بن طهمان . وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي يمان شيخ البخاري هذا الحديث مصححا فيه بالتحديث في جميع الإسناد ، وكذا للنسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب . قوله (والذي نفسي بيده) فيه جواز الحلف على الأمر المهم توكيدا وإن لم يكن هناك مستحلف . قوله (لا يؤمن) أى إيمانا كاملا . قوله (أحب) هو أفعل بمعنى المفعول ، وهو مع كثرته على خلاف القياس ، وفصل بينه وبين معموله بقوله « إليه » ، لأن الممتنع الفصل بأجنبي . قوله (من والده وولده) قدم الوالد للأكرية لأن كل أحده والد من غير عكس ، وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد ، وذلك لمزيد الشفقة . ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم

١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَحَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أكونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

قوله (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي . والتفريق بين حديثنا ، وأخبرنا ، لا يقول به المصنف كما

يأتى فى العلم . وقد وقع فى غير رواية أبى ذر « حدثنا يعقوب » . قوله (وحدثنا آدم) عطف الإسناد الثانى على الأول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما ، فإن لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبى هريرة ، لكن زاد فيه « والناس أجمعين » ، ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة فى صحيحه عن يعقوب شيخ البخارى بهذا الاسناد « من أهله وماله ، بدل من والده وولده » ، وكذا لمسلم من طريق ابن علية ، وكذا للإسماعيلى من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه « لا يؤمن الرجل » وهو أشمل من جهة ، و« أحكم » أشمل من جهة ، وأشمل منهما رواية الأصملى « لا يؤمن أحد » . فإن قيل : فساق عبد العزيز مغاير لساق قتادة ، وصنيع البخارى يوم اتحادهما فى المعنى وليس كذلك ، فالجواب أن البخارى يصنع مثل هذا نظرا إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه ، واقتصر على سياق قتادة لموافقة لساق حديث أبى هريرة ، ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة ، لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه ، وقد وقع التصريح به فى هذا الحديث فى رواية النسائى ، وذكر الولد والوالد أدخل فى المعنى لانها أعز على العاقل من الأهل والمال ، بل ربما يكونان أعز من نفسه ، ولهذا لم يذكر النفس أيضا فى حديث أبى هريرة ، وهل تدخل الأم فى لفظ الوالد إن أريد به من له الولد فيعم ، أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكتفى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التمثيل والمراد الأعزة ، كأنه قال : أحب إليه من أعزته ، وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير ، وقدم الوالد على الولد فى رواية لتقدمه بالزمان والإجلال ، وقدم الولد فى أخرى لمزيد الشفقة ، وهل تدخل النفس فى عموم قوله والناس أجمعين ؟ الظاهر دخوله . وقيل إضافة المحبة إليه تقتضى خروجه منهم وهو بعيد ، وقد وقع التنصيص بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام كما ساقى ، والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لاحاب الطبع ، قاله الخطابى . وقال النووى : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمانة والمطمئنة ، فإن من رجح جانب المطمئنة كان حبه للنبي ﷺ راجحا ، ومن رجح جانب الأمانة كان حكمه بالعكس . وفى كلام القاضى عياض أن ذلك شرط فى صحة الإيمان ، لأنه حمل المحبة على معنى التعظيم والإجلال . وتمقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مرادا هنا ، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزما للجنة ، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته . قال : فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل إيمانه ، وإلى هذا يومى قول عمر الذى رواه المصنف فى « الإيمان والذنوب » من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي ﷺ « لآنت يارسول الله أحب الى من كل شيء إلا من نفسى . فقال : لا والذى نفسى بيده ، حتى أكون أحب اليك من نفسك . فقال له عمر : فانك الآن والله أحب الى من نفسى . فقال : الآن ياعمر ، انتهى . فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط ، فانها كانت حاصله لعمر قبل ذلك قطعا . ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي ﷺ أن لو كانت ممكنة ، فإن كان فقدما أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالأحبة المذكورة ، ومن لا فلا . وليس ذلك محصورا فى الوجود والنقد ، بل يأتى مثله فى نصرة سنته والذب عن شريعته وقع مخالفتها . ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وفى هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكر ، فإن الأحبة المذكورة تعرف به ، وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها . أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب . وأما غيرها فاذا حقق الأمر فيه فاتما هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وقالا . فاذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول ﷺ الذى أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب علم أنه

سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعيم السرمدي ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه . ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم ، لأن هذا ثمرة المعرفة ، وهم بها أعلم ، والله الموفق . وقال القرطبي : كل من آمن بالنبي ﷺ إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة ، غير أنهم متفاوتون . فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأولي ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، فمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً في الغفلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي ﷺ اشتاق إلى رؤيته ، بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، وينذل نفسه في الأمور الخطيرة ، ويجحد مخبر ذلك من نفسه وجداناً لا تردد فيه . وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع مآذرك ، لما وقر في قلوبهم من محبته . غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغفلات ، والله المستعان . انتهى ملخصاً

٩ - باب خلاوة الإيمان

١٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « ثلاث من كن فيه وجد خلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يُحِبُّه إلا الله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يُقذف في النار »

[الحديث ١٦ - أطرافه في : ٧١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٤١]

قوله (باب خلاوة الإيمان) مقصود المصنف أن الخلاوة من ثمرات الإيمان . ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد خلاوة ذلك . قوله (حدثنا محمد بن المثنى) هو أبو موسى العنزي بفتح النون بعدها زاي ، قال حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد ، حدثنا أيوب هو ابن أبي تيممة السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكى ضمها وكسرهما ، عن أبي قلابة بكسر القاف وياء موحدة . قوله (ثلاث) هو مبتدأ والجملة الخبر ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن التتوين عوض المضاف إليه ، فالتقدير ثلاث خصال ، ويحتمل في إعرابه غير ذلك . قوله (كن) أي حصلن ، فهي تامة . وفي قوله « خلاوة الإيمان » استعارة تخيلية ، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حلو وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه ، وفيه تليج إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض الصفراوي يجد طعم العسل مرا والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذوقه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : إنما عبر بالخلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى ﴿ مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ﴾ فالكلمة هي كلمة الإخلاص ، والشجرة أصل الإيمان ، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي ، وورقها ما يهتم به المؤمن من الخير ، وثمرها عمل الطاعات ، وحلاوة الثمر جنى الثمرة ، وغاية كماله تنأى فضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها . قوله (أحب إليه) منصوب لأنه خبر يكون ، قال البيضاوي : المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثارة ما يقتضيه العقل السليم رجحانه وإن كان حل خلاف هوى النفس ، كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوى تناوله ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضي رجحان

جانب ذلك ، تمرن على الابتصار بامرء بحيث يصير هوام تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذاعقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ماهو كال وخير من حيث هو كذلك . وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة . قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكالم الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواء ، وأن ماعداء وسائط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مرادربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بكليته نحوه : فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله . وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعده حق يقيناً . ويخيل إليه الموعود كالواقف ، فيحسب أن يجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً . وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى ﴿ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم - إلى أن قال - أحب إليكم من الله ورسوله ﴾ ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله ﴿ فتربصوا ﴾ . (فائدة) : فيه إشارة إلى التحلى بالفضائل والتخل عن الرذائل ، فالأول من الأول والآخر من الثاني . وقال غيره : محبة الله على قسمين فرض وندب ، فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والابتغاء عن معاصيه والرضا بما يقدره ، فمن وقع في معصية من فصل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه . والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع . وهذا الثاني يسرع إلى الإفلاق مع الندم . وإلى الثاني يشير حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . والندب أن يواظب على التواضل ويتجنب الوقوع في الشبهات ، والمتصف عموماً بذلك نادر . قال : وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ، ويزاد أن لا يتلقى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يسلك إلا طريقته ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك . وقال الشيخ محي الدين : هذا حديث عظيم ، أصل من أصول الدين . ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات ، وتحمل المشاق في الدين ، وإيثار ذلك على أهراض الدنيا ، ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته ، وكذلك الرسول . وإنما قال « بما سواها » ، ولم يقل « بمن » ، ليعلم من يعقل ومن لا يعقل . قال : وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية . وأما قوله الذي خطب فقال ومن يعصهما « بنس الخطيب أنت » ، فليس من هذا ، لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هنا فالمراد الإيجاز في اللفظ ليحفظ ، ويدل عليه أن النبي ﷺ حيث قاله في موضع آخر قال « ومن يعصهما فلا يضر إلا نفسه » . واعتراض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضاً في حديث خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز فلا تقض . وثم أجوبة أخرى : منها دعوى الترجيح ، فيكون حين المنع أولى لأنه عام . والآخر يحتمل الخصوصية ، ولأنه ناقل والآخر مبني على الأصل ، ولأنه قول والآخر فعل . ورد بأن احتمال التخصيص في القول أيضاً حاصل بكل قول ، ليس فيه صيغة عموم أصلاً ، ومنها دعوى أنه من الخصائص ، فيمتنع من غير النبي ﷺ ولا يمتنع منه ، لأن غيره إذا جمع أوهم إطلاقه التسوية ، بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك . وإلى هذا مال ابن عبد السلام . ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر ، وهو أن كلامه ﷺ هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمرة ، وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمرة . وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمرة أن يكره إقامة المضمرة فيهما مقام الظاهر ، فوجه الرد على الخطيب مع أنه هو ﷺ جمع كما تقدم ؟ ويحاج بأن قصة الخطيب - كما قلنا - ليس فيها صيغة عموم ، بل هي واقعة غير .

فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توم التسمية كما تقدم . ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أن ثنية الضمير هنا للإيمان إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فانها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى . فن يدعى حب الله مثلا ولا يجب رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ فأوقع متابعتة مكتتفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد . وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد من المصانين مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ فأعاد « أطيعوا » في الرسول ولم يعد في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول . انتهى ملخصا من كلام البيضاوي والطبي . ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم : منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره . قوله (وأن يحب المرء) قال يحيى بن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء . قوله (وأن يكره أن يعود في الكفر) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المثنى شيخ المصنف « بعد إذ أقنعه الله منه » ، وكذا هو في طريق أخرى للمصنف ، والإقناذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول فيحمل قوله « يعود » على معنى الصيرورة ، بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره . فان قيل : فلم عدى العود بنى ولم يعده بالى ؟ فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار ، وكأنه قال يستقر فيه . ومثله قوله تعالى ﴿ وما كان لنا أن نعود فيها ﴾

(تنبيه) : هذا الإسناد كله بصريون . وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ، واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل ، وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في فضل الحب في الله ، ولفظه في هذه الرواية « وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أقنعه الله منه » ، وهي أبلغ من لفظ حديث الباب ، لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أقنعه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه ، وصرح النسائي في روايته والإسماعيلي بسايع قتادة له من أنس ، والله الموفق . وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه « وأن يحب في الله ويبغض في الله » ، وقد تقدم للمصنف في ترجمته « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » ، وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية . والله أعلم

١٠ - باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصار

١٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ » [الحديث ١٧ - طرفه في : ٣٧٨٤]

قوله (باب) هو منون . ولما ذكر في الحديث السابق أنه « لا يحب إلا لله » عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف - وهو النصرة - إنما هو الله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله « لا يحب إلا لله » ، لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية . قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي .

قوله (جبر) يفتح الجيم وسكون الموحدة ، وهو ابن عتيك الأنصاري ، وهذا الراوي من وافق اسمه اسم أبيه . **قوله (آية الإيمان)** هو همزة ممدودة وياء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث ، والإيمان مجرور بالإضافة ، هذا هو المتمدن في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات ، في الصحيحين والسنن والمستخرجت والمسانيد . والآية العلامة كما ترجم به المصنف ، ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري « إنه الإيمان » همزة مكسورة ونون مشددة وهاء ، والإيمان مرفوع ، وأعربه فقال : إن للتأكيد والهاء ضمير الشأن والإيمان مبتدأ وما بعده خبر ، ويكون التقدير : إن الشأن الإيمان حب الأنصار . وهذا تصحيف منه . ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار ، وليس كذلك . فان قيل : واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر ، وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب « الأنصار لا يحبهم إلا المؤمن » ، فالجواب عن الأول أن العلامة كالحاشية تطرد ولا تنعكس ، فان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به . سلنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائيا للبالغة ، أو هو حقيقي لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة . والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلا لمؤمن . وليس فيه نفي الإيمان ممن لم يقع منه ذلك ، بل فيه أن غير المؤمن لا يحبهم . فان قيل : فعلى الشق الثاني هل يكون من أبغضهم منافقا وإن صدق وأقر ؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه ، لكنه غير مراد ، فيحتمل على تقييد البغض بالجهة ، فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة - وهي كونهم نصروا رسول الله ﷺ - أثر ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق . ويقرب هذا الحمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب « من أحب الأنصار فحبي أحبه » ، ومن أبغض الأنصار فببغضه أبغضهم » ، ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق . وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه « لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ، ولا أحد من حديثه « حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق » . ويحتمل أن يقال إن اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ، ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذي هو ضده ، بل قابله بالنفاق إشارة إلى أن الترغيب والترهيب إنما خوطب به من يظهر الإيمان ، أما من يظهر الكفر فلا ، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك . **قوله (الأنصار)** هو جمع ناصر كأصحاب وصاحب ، أو جمع نصير كأشراف وشريف ، واللام فيه للعهد أي أنصار رسول الله ﷺ ، والمراد الأوس والخزرج ، وكانوا قبل ذلك يعرفون ببني قيلة بقباف مفتوحة وياء تحتانية ساكنة وهي الأم التي تجمع القبيلتين ، فسماهم رسول الله ﷺ « الأنصار » ، فصار ذلك علما عليهم ، وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم . وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيواء النبي ﷺ ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم ، والعداوة تجر البغض . ثم كان ما اختصوا به بما ذكر موجبا للحسد ، والحسد يجز البغض ، فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق ، تنويها بعظيم فضلهم ، وتنبيها على كبريهم ، وإن كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا لهم في الفضل المذكور كل بقسطه . وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي أن النبي ﷺ قال له « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » ، وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة ، لتحقيق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء في الدين . قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة ، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ، ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق ، وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام : للصيب أجران وللخطيئة أجر واحد . والله أعلم

١١ - باب * ١٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا **شُعَيْبٌ** عن **الزُّهْرِيِّ** قال أخبرني **أبو إدريس** **عائذ** الله بن **عبد الله** أن **عبادة بن الصامت** رضى الله عنه - وكان شهيداً بدرأ ، وهو أحد الثقباء ليلة العقبة - أن رسول الله ﷺ قال **وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ** « **بايعوني على أن لا تُشْرِكُوا بالله شيئاً ، ولا تَسْرِقُوا ، ولا تَزْنُوا ، ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، ولا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، ولا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ . فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ** » . فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٨ - أطرافه في : ٣٨٩٢ ، ٣٨٩٣ ، ٢٩٩٩ ، ٤٨٩٤ ، ٦٧٨٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٧٣ ، ٧٠٥٥ ، ٧١٩٩ ، ٧٢١٣ ، ٧٤٦٨]

قوله (باب) كذا هو في روايتنا بلا ترجمة ، وسقط من رواية الأصل أصلاً ، لحدیثه عنده من جملة الترجمة التي قبله ، وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضاً ، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به ، كصنيع مصنف الفقهاء . ووجه التعلق أنه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تلقيهم بالأنصار ، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة منى في الموسم ، كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب . وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع آخر : في باب من شهد بدرأ قوله فيه « كان شهيداً بدرأ » ، وفي باب وفود الأنصار لقوله فيه « وهو أحد الثقباء » ، وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه . ثم إن في متنه ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين : أحدهما أن اجتناب المناهي من الإيمان كامتثال الأوامر ، وثانيهما أنه تضمن الرد على من يقول : إن مرتكب الكبيرة كافر أو محلد في النار كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . **قوله (عائذ الله)** هو اسم علم أى ذو عيادة بالله ، وأبوه عبد الله ابن عمرو الخولاني صحابي ، وهو من حيث الرواية تابعي كبير ، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية ، وكان مولده عام حنين . والإسناد كله شاميون . **قوله (وكان شهيداً بدرأ)** يعنى حضر الواقعة المشهورة بالكائنة بالمكان المعروف ببدر ، وهى أول وقعة قاتل النبي ﷺ فيها المشركين ، وسيأتي ذكرها في المغازى . ويحتمل أن يكون قائل ذلك أبو إدريس ، فيكون متصلاً إذا حل على أنه سمع ذلك من عبادة ، أو الزهري فيكون منقطعاً . وكذا قوله « وهو أحد الثقباء » . **قوله (أن رسول الله ﷺ)** سقط قبلها من أصل الرواية لفظ « قال » ، وهو خبر أن ، لأن قوله « وكان » وما بعدها معترض ، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل « قال قال رسول الله ﷺ » ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها ، وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث بأسناده هذا في باب من شهد بدرأ فلعلها سقطت هنا ممن بعده ، ولاحمد عن أبي اليمان بهذا الإسناد أن عبادة حدثه . **قوله (وحوله)** بفتح اللام على الظرفية ، والعصاة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الأربعين ، ولا واحد لها من لفظها ، وقد جمعت على عصائب وعصب . **قوله (بايعوني)** زاد في باب وفود الأنصار « تعالوا بايعوني » ، والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاهدة المالية كما في قوله تعالى ﴿ **إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ** ﴾ **قوله (ولا تقتلوا أولادكم)** قال محمد بن إسماعيل التيمي وغيره : خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم ، فالعناية بالنهى عنه أكد ، ولأنه كان شائعاً فيهم ، وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الإملاق ، أو خصهم بالذكر

لأنهم يصدان لا يدفعوا عن أنفسهم . قوله (ولا تأتوا بهتان) البتان الكذب الذي يهت سامعه ، وخص الأيدي والأرجل بالافتراء لأن معظم الأفعال تقع بها ، إذ كانت هي العوامل والحوامل للبشارة والسعي ، وكذا يسمون الصنائع الأيادي . وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال : هذا بما كسبت يداك . ويحتمل أن يكون المراد لا تهتيرا الناس كفاحا وبعضكم يشاهد بعضا ، كما يقال : قلت كذا بين يدي فلان ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لذكر الأرجل . وأجلب الكرماني بأن المراد الأيدي ، وذكر الأرجل تأكيداً ، وعصه أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضيا فليس بمانع . ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه ، فلذلك نسب إليه الافتراء ، كأن المعنى : لا ترموا أحدا بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تهتتون صاحبه بألستكم . وقال أبو محمد بن أبي جرة : يحتمل أن يكون قوله « بين أيديكم » أي في الحال ، وقوله « وأرجلكم » أي في المستقبل ، لأن السعي من أفعال الأرجل . وقال غيره : أصل هذا كان في بيعة النساء ، وكفى بذلك . كما قال المروى في الغريين - عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه إلى زوجها . ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج إلى حمله على غير ماورد فيه أولا . والله أعلم . قوله (ولا تمصوا) للإسماعيل في باب وفود الأنصار « ولا تمصوني ، وهو مطابق للآية ، والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهيا وأمرا . قوله (في معروف) قال النووي : يحتمل أن يكون المعنى ولا تمصوني ولا أحد أولى الأمر عليكم في المعروف ، فيكون التقيد بالمعروف متعلقا بشيء بعده . وقال غيره : به بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية لله ، فهي جديرة بالتوفى في معصية الله . قوله (فمن وفى منكم) أى ثبت على العهد . وفى بالتخفيف ، وفى رواية بالتشديد ، وهما بمعنى . قوله (فأجره على الله) أطلق هذا على سبيل التفخيم ، لأنه لما أن ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر في موضع أحدهما . وأفصح في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتعيين العوض فقال « بالجنة » ، وعبر هنا بلفظ « على » للبالغة في تحقق وقوعه كالواجبات ، ويتعين حمله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء ، وسيأتى في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقرير هذا . فان قيل : لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر الأمور ؟ فالجواب أنه لم يهملها ، بل ذكرها على طريق الإجمال في قوله « ولا تمصوا » إذ العصيان مخالفة الأمر ، والحكمة في التنصيص على كثير من المنهيات دون الأمور أن الكف أسير من إنشاء الفعل ، لان اجتناب المفساد مقدم على اجتناب المصالح ، والتحلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل . قوله (ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب) زاد أحمد في روايته « به » . قوله (فهو) أى العقاب (كفارة) ، زاد أحمد « له » ، وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب المشيئة من كتاب التوحيد ، وزاد « وطهور » . قال النووي : عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى (وإن الله لا يغفر أن يشرك به) فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة . قلت : وهذا بناء على أن قوله « من ذلك » شيئا ، يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر ، وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك ، بقربة أن المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراجهم ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث « ومن أتى منكم حدا » اذ القتل على الشرك لا يسمى حدا . لكن يعكس على هذا القائل أن الفاء في قوله « فمن » لترتب ما بعدها على ما قبلها ، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الإشراك . وما ذكر في الحد عرفي حادث ، فالصواب ما قال النووي . وقال الطيبي : الحق أن المراد بالشرك الأصغر وهو الرياء ، ويدل عليه تنكير شيئا أى شركا أياما كان . وتعقب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يريد به ما يقابل التوحيد ، وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به إلا ذلك . ويحاج بأن طلب الجمع يقتضى ارتكاب المجاز ، فما قاله محتمل

وإن كان ضعيفا . ولكن يعكر عليه أيضا أنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا ، والرياء لاعتقوبة فيه ، فوضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص . وقال القاضي عياض : ذهب أكثر العلماء أن الحدود ككفارات واستدلوا بهذا الحديث ، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا أدرى الحدود كفارة لاهلها أم لا ، ، لكن حديث عبادة أصح إسنادا . ويمكن - يعني على طريق الجمع بينهما - أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يُعلم الله ، ثم أعله بعد ذلك . قلت : حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبخاري من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوصله ، وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فأرسله . قلت : وقد وصله آدم ابن أبي إياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضا فقويت رواية معمر ، وإذا كان صحيحا فالجمع - الذي جمع به القاضي - حسن ، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الانصار رسول الله ﷺ البيعة الاولى بمكة ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر ، فكيف يكون حديثه متقدما ؟ وقالوا في الجواب عنه : يمكن أن يكون أبو هريرة ماسمعه من النبي ﷺ ، وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي ﷺ قديما ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه عبادة ، وفي هذا تعسف . ويظهر أن أبا هريرة صرح بسماعه ، وأن الحدود لم تكن نزلت اذذاك . والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة ، والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة ، وإنما كان ليلة العقبة ما ذكر ابن إسحق وغيره من أهل المغازي أن النبي ﷺ قال لمن حضر من الانصار : أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم ، فبايعوه على ذلك ، وعلى أن يرحل اليهم هو وأصحابه . وسيأتي في هذا الكتاب - في كتاب الفتن وغيره - من حديث عبادة أيضا قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره . الحديث . وأصرح من ذلك في هذا المراء ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام ، فقال : يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن نقول بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم ، وعلى أن ننصر رسول الله ﷺ إذا قدم علينا يثرب فنمنعه مما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها . فذكر بقية الحديث . وعند الطبراني له طريق أخرى وألفاظ قريبة من هذه . وقد وضح أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى ، ثم صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى ، منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة . والذي يقوى أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ﴾ ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف ، والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي ﷺ لما بايعهم قرأ الآية كلها ، وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال : قرأ آية النساء ، ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال : قتلنا علينا آية النساء قال : أن لا تشركن بالله شيئا ، والنسائي من طريق الحارث بن فضيل عن الزهري أن رسول الله ﷺ قال : ألا تبائعونني على ما يبيع عليه النساء : أن لا نشركو بالله شيئا ، الحديث . وللطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند : بايعنا رسول الله ﷺ على ما يبيع عليه النساء يوم فتح مكة . ولمسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث : أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء . فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول

الآية ، بل بعد صدور البيعة ، بل بعد فتح مكة ، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة . ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا » ، فذكر نحو حديث عبادة ، ورجاله ثقات . وقد قال إسحق بن راهويه : إذا صح الإسناد الى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اهـ ، وإذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر هذه البيعة وليس هو من الأنصار ولا ممن حضريتهم وإنما كان إسلامه قرب إسلام أبي هريرة وضح تغاير البيعتين - بيعة الأنصار ليلة العقبة وهى قبل الهجرة الى المدينة ، وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهدها عبد الله بن عمرو وكان إسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة - ومثل ذلك ما رواه الطبرانى من حديث جرير قال : « أبايعنا رسول الله ﷺ على مثل ما بايع عليه النساء » ، فذكر الحديث ، وكان إسلام جرير متأخرا عن إسلام أبي هريرة على الصواب ، وإنما حصل الالتباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا ، وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتمدح به ، فكان يذكرها اذا حدث تنويفا بسابقته ، فلما ذكر هذه البيعة التى صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك . ونظيره ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده - وكان أحد النقباء - قال : « أبايعنا رسول الله ﷺ بيعة الحرب » ، وكان عبادة من الاثنى عشر الذين بايعوا فى العقبة الاولى ، على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة فى عصرنا ويسرنا ، الحديث ، فانه ظاهر فى اتحاد البيعتين ، ولكن الحديث فى الصحيحين كما سيأتى فى الأحكام ليس فيه هذه الزيادة ، وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عبادة بن الوليد ، والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لأن الحرب إنما شرع بعد الهجرة ، ويمكن تأويل رواية ابن إسحق وردها الى ما تقدم ، وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات : بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض الحرب فى رواية الصانجى عن عبادة عند أحمد ، والثانية بيعة الحرب وسيأتى فى الجهاد أنها كانت على عدم الفرار ، والثالثة بيعة النساء أى التى وقعت على نظير بيعة النساء . والراجح أن التصريح بذلك ^(١) وهم من بعض الرواة . والله أعلم ، ويعكر على ذلك التصريح فى رواية ابن إسحق من طريق الصانجى عن عبادة أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء ، وانفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية ، وإنما أضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن . ونظيره ما وقع فى الصحيحين أيضا من طريق الصانجى عن عبادة قال : « اتى من النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ » ، وقال : « أبايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا » ، الحديث . فظاهر هذا اتحاد البيعتين ، ولكن المراد ما قررته أن قوله : « اتى من النقباء الذين بايعوا - أى ليلة العقبة - على الايواء والنصر » وما يتعلق بذلك ، ثم قال : « أبايعناه الخ أى فى وقت آخر » ، ويشير الى هذا الاثنان بالواو العاطفة فى قوله : « وقال أبايعناه » . وعليك برد ما أتى من الروايات موها بأن هذه البيعة كانت ليلة العقبة الى هذا التأويل الذى نهجت اليه فارتفع بذلك الإشكال ، ولا يبقى بين حديثى أبي هريرة وعبادة تعارض ، ولا وجه بعد ذلك للتوقف فى كون الحدود كفارة . واعلم أن عبادة بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى ، بل روى ذلك على بن أبى طالب وهو فى الترمذى وصححه الحاكم وفيه : « من أصاب ذنبا فعوقب به فى الدنيا فانه أكرم من أن يشئ العقوبة على عبده فى الآخرة » ، وهو عند الطبرانى باسناد حسن من حديث أبى تيممة الهجيمى ، ولأحمد من حديث خزيمه بن ثابت باسناد

(١) مراده أن الصريح بأن البيعة الأولى ليلة العقبة كانت على بيعة النساء وهم من بني الرواة ، وأن البيعة التى وقعت على مثل بيعة النساء كانت بعد ذلك . فلهذه . والله أعلم

حسن ولفظه « من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له » . والطبراني عن ابن عمرو^(١) مرفوعاً « ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب » . وإنما أطلت في هذا الموضع لأنني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي ، والله الهادي . قوله (فعوقب به) قال ابن التين : يريد به القطع في السرقة ، والجلد أو الرجم في الزنا . قال : وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة ، إلا أن يريد قتل النفس فكفى عنه ، قلت : وفي رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » ، ولكن قوله في حديث الباب « فعوقب به » أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً . قال ابن التين : وحكى عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو رادع لغیره ، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق . قلت : بل وصل إليه حق وأى حق ، فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل ، كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره « إن السيف عماء للخطايا » ، وعن ابن مسعود قال « إذا جاء القتل بما كل شيء » ، رواه الطبراني ، وله عن الحسن بن علي نحوه ، وللبزار عن عائشة مرفوعاً « لا يمر القتل بذنب إلا عماء » ، فلولاً القتل ما كسرت ذنوبه ، وأى حق يصل إليه أعظم من هذا ؟ ولو كان حد القتل إنما شرع للردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل ، وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الآلام والاسقام وغيرها ؟ فيه نظر . ويدل للضعف قوله « ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله » ، فإن هذه المصائب لا تنافي الستر ، ولكن يثبت الأحاديث الكثيرة أن المصائب تكفر الذنوب ، فيحتمل أن يراد أنها تكفر ما لا حد فيه . والله أعلم . ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود ، وهو قول الجمهور . وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول المعتزلة ، ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة ، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ ﴾ والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدره عليه . قوله (ثم ستره الله) زاد في رواية كريمة « عليه » . قوله (فهو إلى الله) قال المازني^(٢) فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة ، ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطبري : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح ، وأما الثاني فالإشارة إليه إنما تستفاد من الحل على غير ظاهر الحديث وهو متعين . قوله (إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب ، وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أولاً . وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب ، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد ، فقليل : يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك . وقيل : بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لماعز والغامدية . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يملن بتوبته وإلا فلا . (تنبيه) زاد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا ينتهب » وهو مما يتمسك به في أن البيعة متأخرة ، لأن الجهاد عند بيعة العقبة لم يكن فرض ، والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم . وزاد في روايته أيضاً : « ولا يعصى بالجنة » ، إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئاً ما كان قضاء ذلك إلى الله . أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتيبة عن الليث ، ووقع عنده « ولا يقضى » ، بقاف وضاد معجمه وهو تصحيف ، وقد تكلف بعض الناس في تحريجه وقال : إنه نهاكم

(١) في مخطوطة الرياني : ابن عمر

(٢) في هامش طبعة بولاق : وفي نسخة المازني

عن ولاية القضاء ، ويظهر أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنها . وقيل : إن قوله « بالجئ » متعلق بيقضى ، أى لا يقضى بالجئ لأحد معين . قلت : لكن يبقى قوله « إن فعلنا ذلك » بلا جواب ، ويكفى في ثبوت دعوى التصحيف فيه رواية مسلم عن قتية بالعين والصاد المهملتين ، وكذا الاسماعيلي عن الحسن ابن سفيان ، ولأبي نعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتية ، وكذا هو عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الحديث عن عبد الله بن يوسف عن أبيه في معظم الروايات ، لكن عند الكشميني بالقاف والصاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه . وقوله « بالجئ » إنما هو متعلق بقوله في أوله « بايعناه » . والله أعلم

١٢ - باب من الدين الفرار من الفتن

١٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبيد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صصمة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله ﷺ « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شفع الجبال ، ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن »

[الحديث ١٩ - أطرافه في : ٣٣٠٠ ، ٣٦٠٠ ، ٦٤٩٥ ، ٧٠٨٨]

قوله (باب من الدين الفرار من الفتن) عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان - مع كونه ترجم لا بواب الإيمان - مراعاة لفظ الحديث ، ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ صح إطلاق الدين في موضع الإيمان . قوله (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعني أحد رواة الموطأ ، نسب إلى جده قعنب ، وهو بصري أقام بالمدينة مدة . قوله (عن أبيه) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صصمة ، فسقط الحارث من الرواية ، واسم أبي صصمة عمرو بن زيد بن عوف الأنصاري ثم المازني ، هلك في الجاهلية ، وشهد ابنه الحارث أحدا ، واستشهد بالجماعة . قوله (عن أبي سعيد) اسمه سعد على الصحيح - وقيل سنان - ابن مالك بن سنان ، استشهد أبوه بأحد ، وكان هو من المكثرين . وهذا الاستناد كله مديون ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم . نعم أخرج مسلم في الجهاد - وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر - عن أبي سعيد حديث الأعرابي الذي سأل : أى الناس خير ؟ قال : مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . قال : ثم من ؟ قال : مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره . وليس فيه ذكر الفتن . وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق . ولما شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ، ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذي ، ويؤيده ماورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن . قوله (يوشك) بكسر الشين المعجمة أى يقرب . قوله (خير) بالنصب على الخبر ، وغنم الاسم ، وللأصلي برفع خير ونصب غنما على الخبرية ، ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ويقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك ، لكن لم نجح به الرواية . قوله (يتبع) بتشديد التاء ويجوز إسكانها ، « وشعف » بفتح المعجمة والعين المهمة جمع شعفه كما وأكته وهي رموس الجبال . قوله (ومواقع القطر) بالنصب عطفًا على شعف ، أى بطون الأودية ، وخصها بالذكر لأنها مظان المرعى . قوله (يفر بدينه) أى بسبب دينه . و « من » ابتدائية ، قال الشيخ النووي : في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر ، لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار دينا ، وإنما هو صيانة للدين . قال : فلهذا لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين . وقال غيره : إن أريد بمن كونها جنسية أو تمييزية فالنظر متجه ، وإن أريد كونها ابتدائية

أى الفرار من الفتنه منشؤه الدين فلا يتجه النظر .^١ وهذا الحديث قد ساهه المصنف أيضا فى كتاب الفتن ، وهو أليق المواضع به ، والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب قول النبى ﷺ «أنا أعلمكم بالله» ، وأن المعرفة فعل القلب ، لقول الله تعالى :
﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾

٢٠ - حديثنا محمد بن سلام قال أخبرنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون . قالوا . إنا لسنا كهيتيتك يا رسول الله ، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فيغضب حتى يُعرف الغضب في وجهه ثم يقول : إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا ،

قوله (باب قول النبى ﷺ) هو مضاف بلا تردد . قوله (أنا أعلمكم) كذا فى رواية أبى ذر ، وهو لفظ الحديث الذى أورده فى جميع طرقه . وفى رواية الأصيل « أعرّفكم » وكأنه مذكور بالمعنى حملا على ترادفها هنا ، وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف . قوله (وأن المعرفة) بفتح أن والتقدير : باب بيان أن المعرفة . وورد بكسرها وتوجيه ظاهر . وقال الكرماني : هو خلاف الرواية والدراية . قوله (لقوله تعالى) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد اليه والاعتقاد فعل القلب . وقوله ﴿ بما كسبت قلوبكم ﴾ أى بما استقر فيها ، والآية وإن وردت فى الإيمان بالفتح فلا استدلال بها فى الإيمان بالكسر واضح للاشتراك فى المعنى ، إذ مدار الحقيقة فيها على عمل القلب . وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم ، فانه قال فى قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله بالغفوى فى إيمانكم ﴾ قال : هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنا كافر ، قال : لا يؤاخذكم الله بذلك حتى يعقد به قلبه ، فظهرت المناسبة بين الآية والحديث ، وظهر وجه دخولها فى مباحث الإيمان ، فان فيه دليلا على بطلان قول الكرامية : إن الإيمان قول فقط ، ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله ﷺ « أنا أعلمكم بالله » ، ظاهر فى أن العلم بالله درجات ، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض ، وأن النبى ﷺ منه فى أعلى الدرجات . والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك ، فهذا هو الإيمان حقا . (فائدة) : قال إمام الحرمين : أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ، واختلفوا فى أول واجب (١) فقيل : المعرفة ، وقيل النظر ، وقال المقترح : لا اختلاف ، فان أول واجب خطابا ومقصودا المعرفة ، وأول واجب اشتغالا وأداء القصد الى النظر . وفى نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة ، حتى نقل جماعة الإجماع فى نقيضه ، واستدلوا باطباق أهل العصر الأول على قبول الاسلام من دخل فيه من غير تنقيب ، والآثار فى ذلك كثيرة جدا . وأجاب الاولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذهبون عن دينهم وية تلون عليه ، فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم . ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر ، فلا مفروره . ومع ذلك فقول الله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر

(١) الصواب ما ذكره المحققون من أصل العلم أن أول واجب هو شهادة أن لا إله الا الله علما وعملا ، ومضى أول شيء دعا اليه الرسل ، وسيدهم وإمامهم : بينا محمد صلى الله عليه وسلم أول شيء دعا اليه أن قال لقومه : قولوا لا إله الا الله تملأوا . ولما ثبت معانا إلى البين قال له : فليكن أول . تدعوم اليه شهادة أن لا إله الا الله . ولأن التوحيد شرط لصحة جميع العبادات ، كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون ﴾

الناس عليها) وحديث « كل مولود يولد على الفطرة ، ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها ، وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الاشاعرة - أنه سمعه يقول : إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب ، والله المستعان . وقال النووي : في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤخذ بها إن استقرت ، وأما قوله **﴿﴾** « إن الله تجاوز لآمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل » فمحمول على ما إذا لم تستقر . قلت : ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله « أو تعمل » لأن الاعتقاد هو عمل القلب ، وهذه المسألة تذكّر في كتاب الرقاق .

قوله (حدثنا محمد بن سلام) هو بتخفيف اللام على الصحيح ، وقال صاحب المطالع : هو بتشديد ما عند الأكثر ، وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف ، وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بأبيه ، فلهذا أراد بالأكثر مشايخ بلده . وقد صنف المنذرى جزءا في ترجيح التشديد ، ولكن المعتمد خلافه . **قوله** (أخبرنا عبدة) هو ابن سليمان الكوفي ، وفي رواية الأصل : حدثنا . **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام . **قوله** (إذا أمرهم أمرهم) كذا في معظم الروايات ، ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة ، وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي ، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها من طريق عبدة ، وكذا من طريق ابن نمير وغيره عن هشام عند أحمد ، وكذا ذكره الإسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ، ولفظه « كان إذا أمر الناس بالشئ » ، قالوا : والمعنى كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه ، وعمل هو بنظير ما يأمرهم به من التخفيف ، طلبوا منه التكليف بما يشق ، لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه ، فيقولون : لسنا كهيئتكم فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل ، بل يوجب الازدياد شكرا للنعم الوهاب ، كما قال في الحديث الآخر « أفلا أكون عبدا شكورا » . وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الآخر « أحب العمل إلى الله أدومه » ، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير « أمرهم » يكون المعنى : كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه ، فأمرهم الثانية جواب الشرط ، وقالوا جواب ثان . **قوله** (كهيئتكم) أى ليس حالنا كحالك . وعبر بالهيئة تأكيداً . وفي هذا الحديث فوائد : الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات ، لأنه **﴿﴾** لم ينكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة ، بل من الجهة الأخرى . الثانية أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها ، استبقاء للنعمة ، واستزادة لها بالشكر عليها . الثالثة الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة ، واعتقاد أن الأخذ بالآفاق للشرع أولى من الأشق المخالف له . الرابعة أن الأولى في العبادة القصد والملازمة ، لا المبالغة المفرضة إلى الترك ، كما جاء في الحديث الآخر « المنبت » - أى المجد في السير - لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى . الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الازدياد من الخير . السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي ، والإنكار على الخاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في الفهم ، تحريرا له على التيقظ . السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المبالاة والتعظيم . الثامنة بيان أن لرسول الله **﴿﴾** رتبة الكمال الانساني لأنه منحصر في الحكمتين العلية والعملية ، وقد أشار إلى الأولى بقوله « أعلمكم » وإلى الثانية بقوله « أنقاكم » ، ووقع عند أبي نعيم « وأعلمكم بالله لانا » بزيادة

لام التأكيد ، وفي رواية أن أسامة عند الاسماعيل ، والله إن أبركم وأتقاكم أنا ، ، ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ، وهو بمنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول الشاعر ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ، بأن الاستثناء فيه مقدر ، أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . قال بعض الشراح : والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة ، وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم ، وهو من غرائب الصحيح ، لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم . وقد أشرت الى ماورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب ، وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين الأمور به . والله الحمد

١٤ - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُنْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ يَكْفُرُهُ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَتَاهُ اللَّهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُنْقَى فِي النَّارِ »

قوله (باب من كره) يجوز فيه التنوين والإضافة ، وعلى الأول من ، مبتدأ و من الإيمان ، خبره ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب ، ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم . وإسناده كله بصريون ، وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن ، مع أنه غاير الاسناد هنا الى أنس . و من ، في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث قائما شرطية

١٥ - باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدَّوْا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ ، شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبِئُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً ؟ » قَالَ وَهَيْبٌ : حَدَّثَنَا عَمْرُو « الْحَيَاةِ » . وَقَالَ « خَزْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ »

[الحديث ٢٢ - أطرافه في : ٤٥٨١ ، ٤٩١٩ ، ٦٥٦٠ ، ٦٥٧٤ ، ٧٤٣٨ ، ٧٤٣٩]

قوله (باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال) في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية ، أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصمعي المديني ابن أخت مالك ، وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعن بن عيسى عن مالك ، وليس هو في الموطأ . قال الدارقطني : هو غريب صحيح . قوله (يدخل) للدارقطني من طريق إسماعيل وغيره « يدخل الله » وزاد من طريق معن « يدخل من يشاء برحمته ، وكذا له وللإسماعيلي من طريق ابن وهب . قوله (مثقال حبة) بفتح الحاء هو إشارة الى ما لا

أقل منه ، قال الخطابي : هو مثل ليكون عياراً في المعرفة لا في الوزن ، لأن ما يشكل في المعقول يرد إلى المحسوس ليفهم . وقال إمام الحرمين : الوزن للصحف المشتملة على الأعمال ، ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال . وقال غيره : يجوز أن تجسد الأعراض فتوزن ، وما ثبت من أمور الآخرة بالشرح لا دخل للعقل فيه ، والمراد بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد ، لقوله في الرواية الأخرى : أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة . . . وعمل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق . قوله (في نهر الحياة) كذا في هذه الرواية بالمد ، ولكن بـ « و » وغيرها بالقصر ، وبه جزم الخطابي وعليه المعنى ، لأن المراد كل ما به تحصل الحياة ، والحيا بالقصر هو المطر ، وبه تحصل حياة النبات ، فهو أليق بمعنى الحياة من الحياة الممدود الذي هو بمعنى الخجل . قوله (الحبة) بكسر أوله ، قال أبو حنيفة الدينوري : الحبة جمع بزور النبات واحدها حبة بالفتح ، وأما الحب فهو الخنطة والشعير ، واحدها حبة بالفتح أيضاً ، وإنما اختلفا في الجمع . وقال أبو المعالي في المنتهى : الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت . قوله (قال وهيب) أي ابن خالد (حدثنا عمرو) أي ابن يحيى المازني المذكور . قوله (الحياة) بالخفض على الحكاية ، ومراده أن وهيب وافق مالكاً في روايته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده ، وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك (فائدة) : أخرج مسلم هذا الحديث من رواية مالك فأبهم الشاك ، وقد يفسر هنا (١)

قوله (وقال خردل من خير) هو على الحكاية أيضاً ، أي وقال وهيب في روايته : مثقال حبة من خردل من خير ، فخالف مالكاً أيضاً في هذه الكلمة . وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى ابن إسماعيل عن وهيب ، وسياقه أنهم من سياق مالك ، لكنه قال « من خردل من إيمان » كرواية مالك ، فاعترض على المصنف بهذا ، ولا اعتراض عليه فإن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال « من خردل من خير » كما علقه المصنف ، فتبين أنه مراده لا لفظ موسى . وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا ، لكن لم يسق لفظه ، ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر ، وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان ، وعلى المعزلة في أن المعاصي موجبة للخلود

٢٣ - حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثنا إبراهيم بن سمي عن صالح عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ « بئنا أماناً ثم رأيت الناس يمرضون على وعليهم قصص ، منها ما يبلغ الندي ، ومنها ما ذرن ذلك . وعرض على عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره . قالوا : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : الدين »

[الحديث ٢٣ - أطرافه في : ٦٠٠٨ ، ٦٠٠٩]

قوله (حدثنا محمد بن عبيد الله) هو أبو ثابت المدني وأبوه بالتصغير . قوله (عن صالح) هو ابن كيسان تابعي جليل . قوله (عن أبي أمامة بن سهل) هو ابن حنيفة كما ثبت في رواية الأصيل ، وأبو أمامة مختلف في صحبه ، ولم يصح له سماع ، وإنما ذكر في الصحابة لشرف الرؤية ، ومن حيث الرواية يكون في الإسناد ثلاثة من التابعين أو

(١) هكذا . ولله : وقد فسر هنا

تابعان وصحبايان ، ورجاله كلهم مدينون كالذي قبله ، والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين ، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها ، فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان . قوله (بينا أنا نائم رأيت الناس) أصل « بينا » بين ثم أشبعت الفتحة . وفيه استعمال بينا بدون إذا وبدون إذ ، وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه ، فإن في هذا الحديث حجة . وقوله « الثدى » بضم المثناة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية جمع ثدى بفتح أوله وإسكان ثانية والتخفيف ، وهو مذكور عند معظم أهل اللغة ، وحكى أنه مؤنث ، والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة ، وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث يرد ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق في الحديث مجازا . والله أعلم

١٦ - باب الحياء من الإيمان

٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار - وهو يعيط أخاه في الحياء - فقال رسول الله ﷺ « دعه ، فإن الحياء من الإيمان »

[الحديث ٢٤ - طرفه في : ٦١١٨]

قوله (باب) هو منون ، ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان ، وفائدة إعادته هنا أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق . قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف) هو التنيسي نزيل دمشق ، ورجال الإسناد سواء من أهل المدينة . قوله (أخبرنا) وللأصيلي حدثنا مالك ، ولكريمة ابن أنس ، والحديث في الموطأ . قوله (عن أبيه) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . قوله (مر على رجل) لمسلم من طريق معمر « مر برجل » ، ومر بمعنى اجتاز يعدى بعلی وبالباء ، ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه . وقوله « يعط » أى ينصح أو يخوف أو يذكر . كنذا شرحوه ، والأولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه « يعاتب أخاه في الحياء » يقول : لأنك لتستحي ، حتى كأنه يقول : قد أضربك . انتهى . ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر ، وفيه سببية فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه ، فعاتبه أخوه على ذلك ، فقال له النبي ﷺ « دعه » أى اتركه على هذا الحق السنن ، ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان ، وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق ، لاسيما إذا كان المتروك له مستحقا . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه . وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان مجاز ، والظاهر أن الناهي ما كان يعرف أن الحياء من مكملات الإيمان فلهاذا وقع التأكيد ، وقد يكون التأكيد من جهة أن القضية في نفسها مما يهتم به وإن لم يكن هناك منكر . قال الراغب : الحياء انقباض النفس عن القبيح ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة . وهو مركب من جبن وعفة فذلك لا يكون المستحي فاسقا ، قلنا يكون الشجاع مستحيًا ، وقد يكون لطلق الانقباض كما في بعض الصبيان . انتهى ملخصا . وقال غيره : هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره ، أعم من أن يكون

شريعيا أو عقليا أو عرفيا ، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله . قال : وقوله ﷺ ، الحياء شعبة من الإيمان ، أى أثر من آثار الإيمان ، وقال الحليسي : حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه ، وقال غيره : إن كان في محرم فهو واجب ، وإن كان في مكروه فهو مندوب ، وإن كان في مباح فهو العرفي ، وهو المراد بقوله ، الحياء لا يأتي إلا بخير ، . ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع لإثباتا ونفيا ، وحكى عن بعض السلف : رأيت المعاصي منلة ، فتركها مرواة ، فصارت ديانة . وقد يتولد الحياء من الله تعالى من الثقلب في نعمه فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته ، وقد قال بعض السلف : خف الله على قدر قدرته عليك . واستحي منه على قدر قربه منك . والله أعلم

١٧ - باب ﴿فَانْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾

٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد السندي قال حدثنا أبو روح الحرمي بن عمارة قال حدثنا شعبة عن واقد ابن محمد قال : سَمِعْتُ أَبِي يَحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « أَسْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَوُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِمَحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »

قوله (باب) هو منون في الرواية ، والتقدير : هذا باب في تفسير قوله تعالى ﴿فَانْ تَابُوا﴾ ، ويجوز الإضافة أى باب تفسير قوله . وإنما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ، ففسره قوله ﷺ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، . وبين الآية والحديث مناسبة أخرى ، لأن التولية في الآية والعصاة في الحديث بمعنى واحد ، ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر «المسندى» وهو بفتح النون كما مضى ، قال حدثنا أبو روح هو بفتح الراء . قوله (الحرمي) هو بفتح المهملة ، وللأصلي حرمي ، وهو اسم يلفظ النسب ثبت فيه الألف واللام وتحذف ، مثل مكى بن إبراهيم الآتي بعد ، وقال الكرماني : أبو روح كنيته ، واسمه ثابت والحرمي نسبته ، كذا قال . وهو خطأ من وجهين : أحدهما في جعله اسمه نسبته ، والثاني في جعله اسم جده اسمه ، وذلك أنه حرمي بن عمارة بن أبي حفصة وأسم أبي حفصة نابت (١) ، وكأنه رأى في كلام بعضهم واسمه نابت فظن أن الضمير يعود على حرمي لأنه المتحدث عنه ، وليس كذلك بل الضمير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب ، وأكد ذلك عنده وروده في هذا السند «الحرمي» بالألف واللام وليس هو منموبا إلى الحرم بحال لأنه بصرى الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والوفاة . ولم يضبط نابتا كعادته وكأنه ظنه بالثلثة كالجادة (٢) والصحيح أن أوله نون . قوله (عن واقد بن محمد) زاد الأصلي : يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الأبناء عن الآباء ، وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وواقد هنا روى عن أبيه عن جد أبيه ، وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان ، وهو عن شعبة عزيز تفرد بروايته عنه حرمي هذا وعبد الملك بن الصباح ، وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد ابن عرعرة ، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عروانة وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم . وهو غريب عن عبد الملك

(١) هو بالنون ، وهو اسم جد حرمي ، وقد بين الحافظ هنا أنه بالنون . وانظر تهذيب التهذيب ٢ : ٢٢٢ (٢) كذا

تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم ، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته ، وليس هو في مسند أحمد على سمته . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر في قتال مانع الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، ويتنقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال : لأفانن من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأنها قريبتها في كتاب الله . والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ، ولو كان مستحضرا له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ، ولا يتمتع أن يكون ذكره لها بعد ، ولم يستدل أبو بكر في قتال مانع الزكاة بالقياس فقط ، بل أخذه أيضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه « إلا بحق الإسلام » ، قال أبو بكر : والزكاة حق الإسلام . ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور . بل رواه أبو هريرة أيضا بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة . وفي القصة دليل على أن السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها أحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفي ذا على فلان ؟ والله الموفق . قوله (أمرت) أى أمرني الله ، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله ، وقياسه في الصحابي إذا قال أمرت فالعني أمرني رسول الله ﷺ ، ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنهم من حيث انهم مجتهدون لا يحتاجون بأمر مجتهد آخر ، وإذا قاله التابعي احتمل . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الرئيس . قوله (أن أقاتل) أى بأن أقاتل ، وحذف الجار من « أن ، كثير . قوله (حتى يشهدوا) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر ، فقضاء أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله « إلا بحق الإسلام » يدخل فيه جميع ذلك . فان قيل : فلم لم يكتف به ونص على « صلاة والزكاة ؟ فالجواب أن ذلك لعظمهما والاهتمام بأمرهما ، لأنهما أمسا العبادات البدنية والمالية . قوله (وقيموا الصلاة) أى يداوموا على الإتيان بها بشروطها ، من قامت السوق إذا نفقت ، وقامت الحرب إذا اشتد القتال . أو المراد بالقيام الأداء - تعبيراً عن السكل بالجوء - إذ القيام بعض أركانها . والمراد بالصلاة المفروض منها ، لا جنسها . فلا تدخل بحجة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم الصلاة عليها . وقال الشيخ محي الدين النووي : في هذا الحديث أن من ترك الصلاة عمداً يقتل . ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمها واحد لا اشتراكهما في الغاية ، وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا . والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً ، بخلاف الصلاة ، فإن انتهى إلى نصب القتال لينع الزكاة قوتل ، وبهذه الصورة قاتل الصديق مانع الزكاة ، ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً . وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر ، للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . والله أعلم . وقد أطلب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة لإباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ، ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال : ليس القتال من القتل بسبل ، قد يحمل قتال الرجل ولا يحمل قتله . قوله (فإذا فعلوا ذلك) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول ، إما على سبيل التغليب ، وإما على إرادة المعنى الأعم ، إذ القول فعل اللسان . قوله (عصموا) أى منعوا ، وأصل العصمة

من العصام وهو الخيط الذي يشد به فم القربة لينع سيلان الماء . قوله (وحسابهم على الله) أى فى أمر سرائرهم ، ولفظة « على » مشعرة بالإيجاب ، وظاهرها غير مراد ، فاما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه ، أى هو كالواجب على الله فى تحقق الوقوع . وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ، والاكتفاء بقبول الإيمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة ، وقد تقدم ما فيه . ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره ، من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن . فان قيل : مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ؟ فالجواب من أوجه : أحدها دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث ، بدليل أنه متأخر عن قوله تعالى ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ . ثانياً أن يكون من العام الذى خص منه البعض ، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب . فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح فى العموم . ثالثاً أن يكون من العام الذى أريد به الخاص ، فيكون المراد بالناس فى قوله « أقاتل الناس » أى المشركين من غير أهل الكتاب . ويدل عليه رواية النسائي بلفظ « أمرت أن أقاتل المشركين » . فان قيل : إذا تم هذا فى أهل الجزية لم يتم فى المعاهدين ولا فيمن منع الجزية ، أوجب بأن الممتنع فى ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما فى الهدنة ، ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية . رابعاً أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان المخالفين ، فيحصل فى بعض بالقتل وفى بعض بالجزية وفى بعض بالمعاهدة . خامساً أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه ، من جزية أو غيرها . سادساً أن يقال : الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى الإسلام ، وسبب السبب سبب ، فكأنه قال : حتى يسلبوا أو يلتزموا ما يؤدبهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن ، ويأتى فيه ما فى الثالث وهو آخر الأجوبة ، والله أعلم

١٨ - باب من قال إن الإيمان هو العمل ، لقول الله تعالى ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . وقال عتبة بن ربيعة « أهل العلم فى قوله تعالى ﴿ فَوَرَبُّكَ لَنَسُتْنَهُمْ أُجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ : عن قول لا إله إلا الله . وقال ﴿ لَيْلٍ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾

٢٦ - حديث أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثنا ابن شهاب عن سميد بن المسيب عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ سئل : أى العمل أفضل ؟ فقال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ما ذا ؟ قال : حجّ مبرور [الحديث ٢٦ - طرقة فى : ١٥١٩]

قوله (باب من قال) هو مضاف حتماً . قوله (إن الإيمان هو العمل) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع ، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى ، فقوله ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ عام فى الأعمال ، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ معناه تؤمنون ، فيكون خاصاً . وقوله ﴿ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف . وقوله ﴿ فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ عام أيضاً . وقوله فى الحديث « إيمان بالله » فى جواب « أى العمل أفضل » ، دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال . فان قيل : الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه « ثم » من المفارقة والترتيب ، فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق ، هذه حقيقته ، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته . قوله (وأورثتموها)

أى صيرت لكم إرثاً . وأطلق الإرث مجازاً عن الإعطاء لتحقق الاستحقاق . ودماء ، فى قوله ، بما ، إما مصدرية أى بعملكم ، وإما موصولة أى بالذى كنتم تعملون . والباء للابسة أو للمقابلة ^(١) . فان قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » ؟ فالجواب أن المتن فى الحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول ، والمثبت فى الآية دخولها بالعمل المتقبل ، والقبول إنما يحصل برحمة الله ، فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله . وقيل فى الجواب غير ذلك كما سياتى عند إيراد الحديث المذكور . (تنبيه) : اختلف الجواب عن هذا السؤال ، وأجيب بأن لفظ « من » مراد فى كل منهما ، وقيل وقع باختلاف الأحوال والأشخاص فأجيب كل سائل بالحال اللائق به ، وهذا اختيار الحليمى ونقله عن القفال . قوله (وقال عدة) أى جماعة من أهل العلم ، منهم أنس بن مالك رويناه حديثه مرفوعاً فى الترمذى وغيره وفى إسناده ضعف . ومنهم ابن عمر رويناه حديثه فى التفسير للطبرى ، والدعاء للطبرانى . ومنهم مجاهد رويناه عنه فى تفسير عبد الرزاق وغيره . قوله (لنسألهن الخ) قال النووى : معناه عن أعمالهم كلها ، أى التى تتعلق بها التكليف ، وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل . قلت : لتخصيصهم وجه من جهة التعميم فى قوله (أجمعين) بعد أن تقدم ذكر الكفار الى قوله (ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين) فيدخل فيه المسلم والكافر ، فان الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف ، بخلاف باقى الأعمال فنبها الخلاف ، فن قال إنهم مخاطبون بقول : إنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ، ومن قال إنهم غير مخاطبين بقول : إنما يسألون عن التوحيد فقط ، فالسؤال عن التوحيد منتق عليه . فهذا هو دليل التخصيص ، لحمل الآية عليه أولى ، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف . والله أعلم . قوله (وقال) أى الله عز وجل (لمثل هذا) أى الفوز العظيم (فليعمل العاملون) أى فى الدنيا . والظاهر أن المصنف تأولها بما تأول به الآيتين المتقدمتين ، أى فليؤمن المؤمنون ، أو يحمل العمل على عمومهما لأن من آمن لا بد أن يقبل ^(٢) ، ومن قبل فمن حقه أن يعمل ، ومن عمل لا بد أن ينال ، فإذا وصل قال : لمثل هذا فليعمل العاملون . (تنبيه) يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذى رأى فرسه ، ويحتمل أن يكون كلامه انقضى عند قوله (الفوز العظيم) والذى بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة ، لا حكاية عن قول المؤمن . والاحتمالات الثلاثة المذكورة فى التفسير . ولعل هذا هو السر فى إيهام المصنف القائل . والله أعلم . قوله (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس البربوعى الكوفى ، نسب إلى جده . قوله (سئل) أبهم السائل ، وهو أبو ذر الغفارى ، وحديثه فى العتق ^(٣) . قوله (قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد) وقع فى مسند الحارث بن أبى أسامة عن إبراهيم ابن سعد ثم جهاد ، فواخى بين الثلاثة فى التنكير ، بخلاف ما عند المصنف . وقال الكرماني : الإيمان لا يتكرر كالحج ، والجهاد قد يتكرر ، فالمتنوين للأفراد الشخصى ، والتعريف للكمال . إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل . وتعقب عليه بأن التنكير من جملة وجوه التعظيم . وهو يعطى الكمال . وبأن التعريف من جملة وجوه التهمة ، وهو يعطى الإفراد الشخصى . فلا يسلم الفرق . قلت : وقد ظهر من رواية الحارث التى ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة ، لأن مخرجه واحد ، فالإطالة فى طلب التبريد فى مثل هذا غير طائفة . والله الموفق . قوله (حج مبرور) أى مقبول ومنه برحمتك ، وقيل المبرور الذى لا يخالطه إثم ، وقيل الذى

(١) الصواب أن الباء هنا لتسبية ، بخلاف الباء فى حديث « لن يدخل الجنة أحد منكم بعمله » ، فانها لغرض والمقابلة

(٢) أى لا بد أن يقبل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يتم إيمانه إلا بذلك . (٣) برقم ٢٥١٨

لا ريب فيه . (فائدة) قال النووي : ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ، وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق ، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان . قال العلماء : اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال ، واحتياج المخاطبين ، وذكر ما لم يعلمه السائل والسمعون وترك ما علموه ، ويمكن أن يقال : إن لفظة « من » مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ، ومنه حديث « خيركم خيركم لأهله » ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس ، فإن قيل لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن ؟ فالجواب : إن نفع الحج قاصر غالباً ، ونفع الجهاد متعد غالباً ، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين - ووقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر - فكان أهم منه فقدم . والله أعلم

١٩ - باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ، لقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا . قُلْ لَمْ تَوَدُّوا ، وَلَكِنْ قَوْلُوا اسْلَمْنَا ﴾ فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل في كرمه ﴿ إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾

٢٧ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عمار بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً - وسعد جالس - فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أخصبه إلى . قلت : يا رسول الله مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً . فقال : أو مُسماً فسكت قليلاً . ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي قلت : مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً فقال : أو مُسماً . ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي ، وعاد رسول الله ﷺ . ثم قال : يا سعد ، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه ، خشيته أن يكبه الله في النار . ورواه يونس وصالح ومعمّر وابن أخي الزهري عن الزهري

[الحديث ٢٧ - طرحة في ١٤٧٨]

قوله (باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة) حذف جواب قوله « إذا » ، العلم به كأنه يقول : إذا كان الإسلام كذلك لم يتفجع به في الآخرة . ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله ، وعليه قوله تعالى ﴿ إِنْ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام ، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه ، فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية ، وأما اللغوية لخاصة . قوله (عن سعد) هو ابن أبي وقاص كما صرح الاسماعيلي في روايته ، وهو والد عامر الراوي عنه ، كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها : عن عامر بن سعد عن أبيه ، واسم أبي وقاص مالك ، وسيأتي تمام نسبة في مناقب سعد إن شاء الله تعالى . قوله (أعطى رهطاً) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، قال القرطبي : وربما جاوزوا ذلك قليلاً ، ولا واحد له من لفظه ، ورهط الرجل بنو أبيه الأدنى ، وقيل قبيلته . وللإسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاءه رهط فسألوه فأعطاهم فترك رجلاً منهم . قوله (وسعد جالس) فيه تجريد ، وقوله « أعجبهم إلى » فيه التفات ،

ولفظه في الزكاة « أعطى رهطا وأنا جالس » فساقه بلا تجريد ولا التفات ، وزاد فيه « فقمتم إلى رسول الله ﷺ فساررتهم . وغفل بعضهم فعزا هذه الزيادة إلى مسلم فقط ، والرجل المتروك اسمه جميل بن سراقفة الضمري ، سماء الواقدي في المغازي . قوله (مالك عن فلان) يعني أي سبب لعدولك عنه إلى غيره ؟ ولفظ فلان كناية عن اسم أجهل بعد أن ذكر . قوله (فوالله) فيه القسم في الإخبار على سبيل التأكيد . قوله (لأراه) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم المهملة هنا وفي الزكاة ، وكذا هو في رواية الإسماعيل وغيره . وقال الشيخ محي الدين رحمه الله : بل هو بفتحها أي أعلمه ، ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظنه لأنه قال بعد ذلك : غلبني ما أعلم منه أم . ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَمَنْ عَلِمْتُمْ مِنْهُمْ ثَمَنَاتٍ ﴾ ، سلنا لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظريا لا يقينيا وهو الممكن هنا ، وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال : الرواية بضم المهملة ، واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن ، لأن النبي ﷺ ما نهاه عن الحلف ، كذا قال ، وفيه نظر لا يخفى ، لأنه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ، ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظن . قوله (فقال : أو مسلما) هو باسكان الواو لا بفتحها ، فقيل هي للتنويع ، وقال بعضهم : هي للتشريك ، وأنه أمره أن يقولها معا لأنه أحوط ، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال « لا تقل مؤمن بل مسلم » فوضح أنها للإضراب ، وليس معناها الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أول من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم لظاهر ، قاله الشيخ محي الدين ملخصا . وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقد له الباب ، ولا يكون رد الرسول ﷺ على سعد فائدة . وهو تعقب مردود ، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ، وحصل القصة أن النبي ﷺ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفا ، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جمعيلا وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جمعيلا أحق منهم لما اختبره منه دونهم ، ولهذا راجع فيه أكثر من مرة ، فأرشدته النبي ﷺ إلى أمرين : أحدهما إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جميل مع كونه أحب إليه ممن أعطى ، لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ، ثانيهما إرشاده إلى التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر ، فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد ، وأنه لا يستلزم محض الإنكار عليه ، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى ، والآخر على طريق الاعتذار . فان قيل : كيف لم تقبل شهادة سعد لجميل بالإيمان ، ولو شهد له بالعدالة لقبول منه وهي تستلزم الإيمان ؟ فالجواب أن كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لأجله ، فهذا نوقش في لفظه ، حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالأمر الأولى رد شهادته ، بل السياق يرشد إلى أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر إليه . وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره بإسناد صحيح إلى أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال له : كيف ترى جمعيلا ؟ قال قلت : كشكلك من الناس ، يعني المهاجرين . قال : فكيف ترى فلانا ؟ قال قلت : سيد من سادات الناس . قال : لجميل خير من ملء الأرض من فلان . قال قلت : ففلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع ، قال : إنه رأس قوم ، فأنا أنا لفهم به . فهذه منزلة جميل المذكور عند النبي ﷺ كما ترى ، فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه وإعطاء غيره ، وأن ذلك لمصلحة التأليف كما قرناه . وفي حديث الباب من الفوائد المتفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام ، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه ، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وإن تعرض له بعض

الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان . وفيه جواز تصرف الإمام في مال المصالح وتقديم الأهم فالأهم وإن خفي وجه ذلك على بعض الرعية . وفيه جواز الشفاعة عند الإمام فيما يعتقد الشافع جوازه ، وتبنيه الصغير للكبير على ما يظن أنه ذهل عنه ، ومراجعة المشفوع اليه في الأمر إذا لم يؤد إلى مفسدة ، وأن الإسرار بالنصيحة أولى من الإعلان كما ستأتي الإشارة اليه في كتاب الزكاة . قصت اليه فساررت ، ، وقد يتعين إذا جبر الإعلان إلى مفسدة . وفيه أن من أشير عليه بما يعتقد المشير مصلحة لا ينكر عليه ، بل يبين له وجه الصواب . وفيه الاعتذار إلى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته ، وأن لا عيب على الشافع إذا ردت شفاعته لذلك . وفيه استحباب ترك الإلحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة ، وسيأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى . قوله (إني لأعطي الرجل) حذف المفعول الثاني للتعميم ، أي أي عطاء كان . قوله (أعجب إلى) في رواية الكشميني « أحب » ، وكذا لاكثر الرواة . ووقع عند الاسماعيلي بعد قوله أحب إلى منه « وما أعطيه إلا غفلة أن يكبه الله » الخ . ولأبي داود من طريق معمر « إني أعطى رجلا ، وأدع من هو أحب إلى منهم لا أعطيه شيئا ، غفلة أن يكبوا في النار على وجوههم » . قوله (أن يكبه) هو بفتح أوله وضم الكاف يقال : أكب الرجل إذا أطرق ، وكبه غيره إذا قلبه ، وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر . وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال : يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل قلت : كبه وكبته . وجاء نظير هذا في أحرف سيرة منها : أنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معا . (تنبيه) : ليس فيه إعادة السؤال ثانيًا ولا الجواب عنه ، وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعا عن يونس عن الزهري بسند آخر قال : عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم . ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما . قوله (ورواه يونس) يعني ابن يزيد الأيلي ، وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب رسته بضم الراء وإسكان السين المهملتين وقبل الهاء مثناة من فوق مفتوحة ، ولفظه قريب من سياق الكشميني ، ليس فيه إعادة السؤال ثانيًا ولا الجواب عنه . قوله (وصالح) يعني ابن كيسان ، وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة . وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعامر . قوله (ومعمر) يعني ابن راشد ، وحديثه عند أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه ، وقال فيه : إنه أعاد السؤال ثلاثاً . ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري . ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه ، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما ، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه ، وزعم أبو مسعود في الاطراف أن الوهم من ابن أبي عمر ، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً ، لكن لم يتعين الوهم في جهته ، وحمله الشيخ محي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة باثباته ، وفيه بعد ، لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة باثبات معمر ، ولم يوجد باسقاطه إلا عند مسلم ، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه ، وقد أوضح ذلك بدلائله في كتابي « تعليق التعليق » . وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة : قال الزهري فزى أن الإسلام الكلمة ، والإيمان العمل . وقد استشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال جبريل ، فإن ظاهره يخالفه . ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يحكم بإسلامه

ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة - أى كلمة الشهادة - وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل ، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح ، وعمل الجوارح يدل على صدقه . وأما الإسلام المذكور فى حديث جبريل فهو الشرعى الكامل المراد بقوله تعالى ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ . قوله (وابن أخى الزهري عن الزهري) يعنى أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه ، وحديث ابن أخى الزهري موصول عند مسلم ، وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات ، وقال فى آخره « خشية أن يكب ، على البناء للفعول . وفى رواية ابن أخى الزهري لطيفة ، وهى رواية أربعة من بنى زهرة على الولاء هو وعه وعامر وأبوه

٢٠ - باب إنشاء السلام من الإسلام . وقال عَمَّارٌ : ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ : الْإِنصَافُ

مِنْ نَفْسِكَ ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِمَا لَمْ ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ

٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلَّيرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ

رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ

قوله (باب) هو منون . وقوله (السلام من الإسلام) زاد فى رواية كريمة « إنشاء السلام ، والمراد بإفشاءه نشره سرا أو جهرا ، وهو مطابق للرفوع فى قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » . وبيان كونه من الإسلام تقدم فى باب إطعام الطعام مع بقية فوائده . وغاير المصنف بين شيوخه اللذين حدثاه عن الليث مراعاة للإتيان بالفائدة الإسنادية وهى تكثير الطرق حيث يحتاج الى إعادة المتن ، فانه لا يعيد الحديث الواحد فى موضعين على صورة واحدة . فان قيل : كان يمكنه أن يجمع الحكمين فى ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيوخه معا ، أجاب الحكماني باحتمال أن يكون كل من شيوخه أوردته فى معرض غير المعرض الآخر ، وهذا ليس بطائل ، لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف مبوب لكل من شيوخه ، والأصل عدمه . ولأن من اعتنى بترجمة كل من قتيبة وعمرو بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفا على الأبواب ، ولانه لزم منه أن البخارى يقلد فى التراجم ، والمعروف الشائع عنه أنه هو الذى يستنبط الأحكام فى الأحاديث ويترجم لها ويتفهن فى ذلك بما لا يدركه فيه غيره . ولانه يبقى السؤال بحاله إذ لا يمتنع معه أن يجمعها المصنف ، ولو كان سمعها مفترقين . والظاهر من صنيع البخارى أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه ، فخص كل شعبة بباب تنويعها بذكرها ، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غاير بين الترجمتين . قوله (وقال عمار) هو ابن ياسر ، أحد السابقين الأولين ، وأثره هذا أخرجه أحمد ابن حنبل فى كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري ، ورواه يعقوب بن شيبة فى مسنده من طريق شعبة وزهير ابن معاوية وغيرهما كلهم عن أنى إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار ، ولفظ شعبة « ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان ، وهو بالمعنى ، وهكذا رويناه فى جامع معمر عن أبي اسحق . وكذا حدث به عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر ، وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبي ﷺ ، كذا أخرجه البزار فى مسنده وابن أبي حاتم فى العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي ، وكذا رواه البغوى فى شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي ، وكذا أخرجه ابن الأعرابي فى معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا .

واستغربه البزار ، وقال أبو روعة : هو خطأ . قلت : وهو معلول من حيث صناعة الإسناد ، لأن عبد الرزاق تفرق بأخرة ، وسماع هؤلاء منه في حال تفرقه ، إلا أن مثله لا يقال بالرأى فهو في حكم المرفوع ، وقد روينا مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف ، وله شواهد أخرى بينها في تعليق التعليق . قوله (ثلاث) أي ثلاث خصال ، وإعراجه نظير ما مر في قوله ثلاث من كن فيه ، والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس ، والإقتار القلة وقيل الافتقار ، وعلى الثاني فن في قوله من الإقتار ، بمعنى مع أو بمعنى عند . قال أبو الزناد بن سراج وغيره : إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مداره عليها ، لأن العبد إذا اتصف بالإتقان لم يترك لمولاه حقاً واجباً عليه إلا أداه ، ولم يترك شيئاً مما ناه عنه إلا اجتنبه ، وهذا يجمع أركان الإيمان . وبذلك السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ، ويحصل به التألف والتحاب ، والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً ، والنفقة أهم من أن تكون على العيال واجبة ومندوبة ، أو على الضيف والزائر ، وكونه من الإقتار يستلزم الوثوق بالله والوهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة . وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعاً ، لأنه شبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم . والله أعلم

٢١ - باب كفران العشير ، وكفر دون كفر . فيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ

٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ « أُرِيتُ النَّارَ ، فإذا أكره أهلها النساء يكفرن . قيل : أيكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان . لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط »

[الحديث ٢٩ - أطرافه في : ٤٣١ ، ٧٤٨ ، ١٠٥٢ ، ٣٢٠٢ ، ٥١٩٧]

قوله (باب كفران العشير ، وكفر دون كفر) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه : مراد المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً ، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة . قال : وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة وهي قوله ﷺ « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ففقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله ، فإذا كفرت المرأة حق زوجها - وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية - كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله ، فلذلك يطلق عليها الكفر ، لكنه كفر لا يخرج عن الملة . ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمر الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان . وأما قول المصنف « وكفر دون كفر » ، فأشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره . وقوله « فيه أبو سعيد » ، أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد ، وفي رواية كريمة « فيه عن أبي سعيد » ، أي مروى عن أبي سعيد . وفائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريقاً غير الطريق المسافة . وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيز وغيره من طريق عياض بن عبد الله عنه وفيه قوله ﷺ للنساء « تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار » فقلن : ولم يا رسول الله ؟ قال « تكفرن اللعن ، وتكفرن العشير » الحديث . ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » ، قاله القاضي أبو بكر المذکور ، والأول أظهر وأجرب

على مألوف المصنف ، وبعضه إبراده لحديث ابن عباس بلفظ « وتكفرن العشير ، والعشير الزوج ، قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاسناد تاما ، وسيأتى الكلام عليه ثم . وننبه هنا على فائدتين : إحداهما أن البخارى يذهب إلى جواز تقطيع الحديث ، إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقا يفضى إلى فساد المعنى ، فصنيعه كذلك يوم من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام ، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله ﷺ « أريت النار ، إلى آخر ما ذكر منه ، وأول التام عن ابن عباس قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي ﷺ وفيها القدر المذكور هنا ، فمن أراد عد الأحاديث التى اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء ، وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما ، وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في المقدمة . الفائنة الثانية تقرر أن البخارى لا يعيد الحديث إلا لفائدة ، لكن تارة تكون في المتن ، وتارة في الاسناد ، وتارة فيهما . وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه ، فإن كثرت طرقة أو رد لكل باب طريقا ، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد . وقد صنع ذلك في هذا الحديث ، فانه أورده هنا عن عبد الله بن مسleme - وهو القعنبى - مختصرا مقتصرا على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصى ، ثم أورده في الصلاة في باب من صلى وقدامه نار بهذا الإسناد بعينه ، لكنه لما لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ، ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فساهه تاما ، ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعنبى مقتصرا على موضع الحاجة ، ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضا . وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه ، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا إلا نادرا ، والله الموفق . وسيأتى الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاما إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب المعاصى من أمر الجاهلية . ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك ، لقول النبي ﷺ « إِنَّكَ أَمَرْتُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ » وقول الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٠ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن واصل الأحطاب عن المروزي قال : لقيت أبا ذرٍّ بالبصرة وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسأله عن ذلك فقال : إني سأبئ رجلا فعيرته بأمه ، فقال لى النبي ﷺ « يا أبا ذرٍّ ، أعيرته بأمه ؟ إِنَّكَ أَمَرْتُ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . إخوانكم خولكم . جعلهم الله تحت أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم ، [الحديث ٣٠ - طرفه في : ٢٥٤٥ ، ٦٠٥٠]

باب ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ فسأهم المؤمنين

٣١ - حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن بن الأخنف

ابن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل ، فلقيني أبو بكره قال : أين تريد ؟ قلت أنصر هذا الرجل . قال : ارجع ، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فاقتا تل والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حربصاً على قتل صاحبه »

[الحديث ٣١ - طرقه في : ٦٨٧٥ ، ٧٠٨٣]

قوله (باب) هو ممنون . وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره ، والجاهلية ما قبل الاسلام ، وقد يطلق في شخص معين أى في حال جاهليته . وقوله (ولا يكفر) بتشديد الفاء المفتوحة ، وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله وإسكان الكاف ، وقوله (إلا بالشرك) أى إن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية ، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء . وحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر ، مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ونص القرآن رد عليهم وهو قوله تعالى ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ فصور مادون الشرك تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر ، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف . وقد يرد الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾ قال ابن بطال : غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار ، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ من مات على كل ذنب سوى الشرك ، وقال الكرماني : في استدلاله بقول أبي ذر « غيرته بأمة » نظر لأن التعبير ليس كبيرة ، وهم لا يكفرون بالصغائر . قلت : استدلاله عليهم من الآية ظاهر ، ولذلك اقتصر عليه ابن بطال ، وأما قصة أبي ذر فأنما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها ، سواء كانت من الصغائر أم الكبائر ، وهو واضح . واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ ثم قال ﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فسبهاها مسلمين مع التوعد بالنار ، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ لا يدر فيك جاهلية ، أى خصلة جاهلية ، مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية ، وإنما وبخه بذلك - على عظيم منزلته عنده - تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك ، لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر ، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر ممن هو دونه ، وقد وضح بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة ، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه ، لكن سقط حديث أبي بكره من رواية المستمل ، وأما رواية الأصيلي وغيره فأفرد فيها حديث أبي بكره بترجمة ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين ﴾ وكل من الروایتين جمعاً وتصريفاً حسن . والطائفة القطعة من الشيء ، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور . وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه ولا اشتراط في الرجم بدليل آخر . وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى ﴿ فلتقم طائفة منهم معك ﴾ فذلك لقوله تعالى ﴿ وليأخذوا أسلحتهم ﴾ فذكره بلفظ

الجمع وأقوله ثلاثة على الصحيح . قوله (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، والأحنف بن قيس محضرم وقد رأى النبي ﷺ لكن قبل إسلامه ، وكان رئيس بني تميم في الإسلام ، وبه يضرب المثل في الحلم . وقوله « ذهبت لأنصر هذا الرجل » يعني عليا ، كذا هو في مسلم من هذا الوجه ، وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه « أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ » ، زاد الإسماعيلي في روايته يعني عليا . وأبو بكرة بأسكان الكاف هو الصحابي المشهور ، وكان الأحنف أراد أن يخرج بقومه إلى علي بن أبي طالب ليقاتل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكرة فرجع ، وحل أبو بكرة الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسفيهما حبا للباة ، وإلا فالحق أنه محمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سائخ كإقدامه ، ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البني ، وقد رجح الأحنف عن رأي أبي بكرة في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه ، وسيأتي الكلام على حديث أبي بكرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورجال إسناده كلهم بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأحنف . قوله (عن واصل) هو ابن حيان ، وللأصلي هو الأحطب ، وللصنف في العتق حدثنا واصل الأحطب . قوله (عن المعرور) وفي العتق : سمعت المعرور بن سويد ، وهو بمهمات ساكن العين . قوله (بالريذة) هو بفتح الراء والموحدة والمعجمة : موضع بالبادية ، بينه وبين المدينة ثلاث مراحل . قوله (وعليه حلة وعلى غلامه حلة) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه ، لكن في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة « أتيت أبا ذر فاذا حلة ، عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب » وهذا يوافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ، ويؤيده ما في رواية الأعمش عن المعرور عند المؤلف في الأدب بلفظ « رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة » وفي رواية مسلم « قتلنا : يا أبا ذر ، لو جمعت بينهما كانت حلة » ، ولأبي داود « فقال القوم : يا أبا ذر ، لو أخذت الذي على غلامك لجعلته مع الذي عليك لكانت حلة » ، فهذا موافق لقول أهل اللغة ، لأنه ذكر أن الثوبين يصيران بالجمع بينهما حلة ، ولو كان كافي الأصل على كل واحد منهما حلة لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه كان عليه برد جيد تحته ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك ، وكأنه قيل له : لو أخذت البرد الجيد فأضفته إلى البرد الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد المخلق بدله لكانت حلة جيدة ، فتلتم بذلك الروایتان ، ويحمل قوله في حديث الأعمش « لكانت حلة » أي كاملة الجودة ، فالتنكير فيه للتعظيم . والله أعلم . وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون إلا ثوبين جديدين يحملهما من طيهما ، فأفاد أصل تسمية الحلة . وغلام أبي ذر المذكور لم يسم ، ويحتمل أن يكون أبا مرواح مولى أبي ذر ، وحديثه عنه في الصحيحين . وذكر مسلم في الكنى أن اسمه سعد . قوله (فسألته) أي عن السبب في إلباسه غلامه نظير لبسه ، لأنه على خلاف المألوف ، فأجابه بحكاية القصة التي كانت سببا لذلك . قوله (سأببت) في رواية الإسماعيلي « سأمت » وفي الأدب للتألف « كان بيني وبين رجل كلام » ، وزاد مسلم « من إخواني » ، وقيل : أن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى أبي بكر ، وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعا . ومعنى « سأببت » وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف ، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع ، وقيل مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر ، سمى الفاحش من القول بالفاحش من الجسد ، فعلى الأول المراد قطع المسبوب ، وعلى الثاني المراد كشف عورته لأن من شأن الساب إبداء عورة المسبوب . قوله (فميرته بأمة) أي نسبته إلى العار ، زاد في الأدب « وكانت أمه أجمية فقلت منها » وفي رواية « قلت له يا ابن السوداء » ، والأجمية من لا يفصح باللسان العربي سواء

كان عرياً أو مجعياً ، والفاء في « فعيرته » ، قيل هي تفسيرية كأنه بين أن التمييز هو السب ، والظاهر أنه وقع بينها سبب وزاد عليه التعبير فتكون طائفة ، ويدل عليه رواية مسلم قال « أعيرته بأمه ؟ قلت : من سب الرجال سبوا أباه وأمه . قال : إنك امرؤ فيك جاهلية ، أي خصلة من خصال الجاهلية . ويظهر لي أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلماذا قال كما عند المؤلف في الأدب « قلت : على ساعتي هذه من كبر السن ؟ قال : نعم ، كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه ، فين له كون هذه الخصلة منمومة شرطاً ، وكان بعد ذلك يساوى غلامه في اللبوس وغيره أخذاً بالأحوط ، وإن كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط اللواصاة لا المساواة ، وسنذكر ما يتعلق ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي السياق دلالة على جواز تعدية « عيرته » ، بالباء ، وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه بعضهم ، وأثبت آخرون أنها لغة . وقد جلد في سبب إلباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع أصرح من هذا وأخصر ، أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي ﷺ أعطى أبا ذر عبداً فقال « أطعمه مما تأكل ، وألبسه مما تلبس ، وكان لأبي ذر ثوب فشقه نصفين ، فأعطى الغلام نصفه ، فرآه النبي ﷺ فسأله فقال : قلت يا رسول الله « أطعموم مما تأكلون ، وألبسوم مما تلبسون » قال : نعم

٣٣ - باب ظلم دون ظلم

٣٢ - **حدثنا أبو الوليد** قال حدثنا **شعبة** . ح . قال وحدثني **بشر** قال حدثنا **محمد** عن **شعبة** عن **سليمان** عن **إبراهيم** عن **علقمة** عن **عبد الله** قال : « **لَا تَزَلْ فِي الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** » قال أصحاب رسول الله ﷺ : **أَيُّنَا لَمْ يَظْلَمْ ؟ فَأَنزَلَ اللَّهُ فِي إِنْ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** »

[الحديث ٣٢ - أخرجه في : ٣٣٦٠ ، ٣٤٢٨ ، ٣٤٢٩ ، ٤٦٧٩ ، ٤٧٧٦ ، ٦٩١٨ ، ٦٩٢٧]

قوله (باب ظلم دون ظلم) دون يحتمل أن تكون بمعنى غير ، أي أنواع الظلم متغايرة . أو بمعنى الأدنى ، أي بعضها أخف من بعض ، وهو أظهر في مقصود المصنف . وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء ، ورواه أيضاً من طريق طاوس عن ابن عباس بمعناه ، وهو في معنى قوله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ الآية ، فاستعمله المؤلف ترجمة ، واستدل له بالحديث المرفوع . ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله « بظلم » عموم أنواع المعاصي ، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، ولأنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوضحه ، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة . ومناسبة لإيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا التقرير ظاهرة

قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي . **قوله** (وحدثني بشر) هو في الروايات المصححة بواو العطف ، وفي بعض النسخ قبلها صورة ح ، فإن كانت من أصل التصنيف فهي مهمة مأخوذة من التحويل على المختار . وإن كانت مزيلة من بعض الرواة فيحتمل أن تكون مهمة كذلك أو معجمة مأخوذة من البخاري لأنها رمزه أي قال البخاري وحدثني بشر ، وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف ببندر ، وهو أثبت الناس في شعبة ، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد ، واللفظ المساق هنا لفظ بشر ، وكذلك

أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي حدى عن شعبة ، وهو عند المؤلف في تفسير الأنعام ، وأما لفظ أبي الوليد فساه المؤلف في قصة لقمان بلفظ : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ، وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله (إن الشرك لظلم عظيم) : فطابت أنفسنا. واقتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان ، لكن رواء البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعشى وهو سليمان المذكور في حديث الباب ، ففي رواية جرير عنه : فقالوا : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال : ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان ، وفي رواية وكيع عنه : فقال ليس كما تظنون ، وفي رواية عيسى بن يونس : إنما هو الشرك ، ألم تسمعون إلى ما قال لقمان ، وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نهى عنها ، ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال قتلاهما عليهم ثم نهى قتلهم الروايات. قال الخطابي : كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم ، فحلوا الظلم في الآية على ما عداه - يعنى من المعاصي - فسألوا عن ذلك ، فزلت هذه الآية. كذا قال ، وفيه نظر ، والذي يظهر لي أنهم حلوا الظلم على عومه ، الشرك فادونه ، وهو الذى يقتضيه صنيع المؤلف . وإنما حمله على العموم لأن قوله (بظلم) نكرة في سياق النفي ، لكن عومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون : إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو : من ، في قوله ما جاءني من رجل أفاد تنصيص العموم ، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد ، بل هو من العام الذى أريد به الخاص ، فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك . فان قيل : من أين يلزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم ، والسياق إنما يقتضى أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد ، فما الذى دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم ؟ فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة ، أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم دهم ، على الأمن ، أى لهم الأمن لا لغيرهم ، كذا قال الزمخشري في قوله تعالى (إياك نعبد) وقال في قوله تعالى (كلا إنها كلمة هو قائلها) تقديم دهم ، على قائلها يفيد الاختصاص ، أى هو قائلها لا غيره ، فان قيل : لا يلزم من قوله (إن الشرك لظلم عظيم) أن غير الشرك لا يكون ظلما ، فالجواب أن التسوية في قوله لظلم للتعظيم ، وقد بين ذلك استدلال الشارح بالآية الثانية ، فالتقدير لم يلبسوا إيمانهم بظلم عظيم أى بشرك ، إذ لا ظلم أعظم منه ، وقد ورد ذلك صريحا عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعشى ولفظه قلنا : يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون ، لم يلبسوا إيمانهم بظلم : بشرك . أولم تسمعون إلى قول لقمان ، فذكر الآية . واستنبط منه المازرى جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ونازعه القاضي عياض فقال : ليس في هذه القصة تكليف عمل ، بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر ، واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها فإلى الحاجة ؟ ويمكن أن يقال : المعتقدات أيضا تحتاج إلى البيان ، فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فاستفتت الحاجة . والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب ، لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخروا . قوله (ولم يلبسوا) أى لم يخطئوا ، تقول : لبست الأمر بالتخفيف ، ألبسه بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل أى خطئته . وتقول : لبست الثوب ألبسه بالكسر في الماضى والفتح في المستقبل . وقال محمد بن إسماعيل التميمي في شرحه : خلط الإيمان بالشرك لا يتصور فالمراد أنهم لم تحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم . أى لم يرتدوا . ويحتمل أن يراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا ، أى لم ينافقوا . وهذا أوجه ، ولهذا عقبه المصنف بباب علامات المنافق ، وهذا من بدیع ترتیبہ . ثم في هذا الإستاد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعشى عن شيخه إبراهيم بن يزيد

النخعي عن خاله علقمة بن قيس النخعي ، والثلاثة كوفيون فقهاء ، وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود . وهذه الترجمة أحد ما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . والأعمش موصوف بالتدليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه « حدثنا إبراهيم ، ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق . وفي المتن من الفوائد : الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص ، وأن النكرة في سياق النفي تعم ، وأن الخاص يقضى على العام والمبين على المجمل ، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض ، وأن درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له ، وأن المعاصي لانسمى شركا ، وأن من لم يشرك بالله شيئا فله الأمن وهو مهتد . فان قيل : فالمعاصي قد يعذب فها هو الأمن والاهتداء الذي حصل له ؟ فالجواب أنه آمن من التخليد في النار مهتد الى طريق الجنة . والله أعلم

٢٤ - باب علامة المنافق

٢٣ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ** قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مُالِكٍ بْنُ أَبِي عَاصِرٍ أَبُو مُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ »

[الحديث ٣٣ - أطرافه في : ٢٦٨٢ ، ٢٧٤٩ ، ٦٠٩٥]

٣٤ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا . إِذَا اتَّخَذَ خَانَ . وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ »

تابعه شعبة عن الأعمش

[الحديث ٣٤ - طرفاه في : ٢٤٥٩ ، ٢٩٧٨]

قوله (باب علامات المنافق) لما قدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم أتبعه بأن النفاق كذلك ، وقال الشيخ محيي الدين : مراد البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تنقص الإيمان ، كما أن الطاعة تزيده . وقال الكرماني : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن النفاق علامة عدم الإيمان ، أو يعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض ، والنفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر ، فان كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر ، وإلا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك وتتفاوت مراتبه . **قوله** (حدثنا سليمان أبو الربيع) هو الزهراني ، بصري نزل بغداد ، ومن شيخه فصاعدا مدنيون ، ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الإمام . **قوله** (آية المنافق ثلاث) الآية العلامة ، وإفراد الآية إما على إرادة الجنس ، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث ، والأول أليق بصنيع المؤلف ، ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك . وقد رواه أبو عروانة في صحيحه بلفظ « علامات المنافق » ، فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ « أربع من كن فيه .. الحديث » ؟ أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له ﷺ من العلم بمخالفهم ما لم يكن عنده . وأقول : ليس بين الحديثين تعارض ، لأنه لا يلزم من عد الخصلة

المضمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق ، لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق ،
والخصلة الزائدة اذا أضيفت الى ذلك كل بها خلوص النفاق . على أن في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن
عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر ، فان لفظه « من علامة المنافق ثلاث » ، وكذا أخرجه الطبراني
في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري ، واذا حل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال ، فيكون قد أخبر ببعض
العلامات في وقت ، وبعضها في وقت آخر . وقال القرطبي أيضا والنووي : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال ،
لأنها تواردتا على الكذب في الحديث والخيانة في الأمانة ، وزاد الأول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة
والفجور في الخصومة . قلت : وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الأول ، فكأن
بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناها قد يتحد ، وعلى هذا فالزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة ،
والفجور الميل عن الحق والاحتياال في رده ، وهذا قد يندرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث . ووجه
الاقتصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها ، إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث : القول ، والفعل ، والنية .
فنبه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد النية بالخلف . لان خلف الوعد لا يقدر
إلا إذا كان العزم عليه مقارنا للوعد ، أما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدا له رأى فهذا لم توجد منه صورة
النفاق ، قاله الغزالي في الإحياء . وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له ، ففيه من حديث سلمان « إذا وعد وهو
يحدث نفسه أنه يخلف » ، وكذا قال في باقي الخصال ، وإسناده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه ، وهو عند أبي
داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ « إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن ينفى له فلم ينفى عليه » .
قوله (إذا وعد) قال صاحب المحكم : يقال وعده خيرا ، ووعدته شرا . فاذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير :
وعدته ، وفي الشر : أوعدته . وحكى ابن الأعرابي في نوادره : أوعدته خيرا بالهمزة . فالمراد بالوعد في الحديث
الوعد بالخير ، وأما الشر فيستحب إخلافه . وقد يجب ما لم يترتب على ترك إيفائه مفسدة . وأما الكذب في
الحديث لحكى ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب عليه كذب فقال : أى نوع من الكذب ؟ لعله حدث عن
عيش له سلف فبالغ في وصفه ، فهذا لا يضر ، وإنما يضر من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه فاصدا الكذب .
انتهى . وقال النووي : هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث ان هذه الخصال قد توجد في المسلم
المجمع على عدم الحكم بكفره . قال : وليس فيه إشكال ، بل معناه صحيح والذي قاله المحققون : إن معناه أن هذه
خصال نفاق ، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم . قلت : وحصل هذا الجواب الحمل في
التسمية على المجاز ، أى صاحب هذه الخصال كالمنافق ، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر . وقد قيل في
الجواب عنه : إن المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمناه . وهذا ارتضاء القرطبي واستدل له بقول عمر لحذيفة : هل
تعلم في شيئا من النفاق ؟ فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر ، وإنما أراد نفاق العمل ، ويؤيده وصفه بالخالص في
الحديث الثاني بقوله « كان منافقا خالصا » . وقيل : المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال
ولأن الظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاء الخطائي . وذكر أيضا أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار
له ديدنا . قال : ويدل عليه التعبير بأذا ، فإنها تدل على تكرار الفعل . كذا قال . والأولى ما قاله الكرماني : إن
حذف المفعول من « حدث » يدل على العموم ، أى إذا حدث في كل شيء كذب فيه . أو يصير قاصرا ، أى إذا

وجد ماهية التحديث كذب . وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها ، فإن من كل كذلك كان فاسد الاعتقاد غالبا . وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المناق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد فقال : إنه ورد في حق شخص معين أو في حق المنافقين في عهد النبي ﷺ ، وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لوثبت شيء منها لتعين المصير اليه . وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي . والله أعلم . قوله (تابعه شعبة) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ، ورواية قبيصة عن سفيان - وهو الثوري - ضعفها يحيى بن معين ، وقال الشيخ عبي الدين : إنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الأصالة . وتعقبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات ، فكيف تكون متابعة ؟ وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري ، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش ، منها رواية شعبة المشار إليها ، وهذا هو السر في ذكرها هنا . وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وليس كذلك إذ لو أراده لساء شاهدا . وأما دعواه أن بينهما مخالفة في المعنى فليس بمسلم ، لما قرناه آنفا . وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن . والله أعلم

(فائدة) : رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون ، إلا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضا . والله أعلم

٢٥ - باب قيام ليلة القدر من الإيمان

٣٥ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَخِيسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

[الحديث ٣٥ - أطرافه ٣٧ ، ٢٨ ، ١٩٠١ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٤]

قوله (باب قيام ليلة القدر من الإيمان) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع الى ذكر علامات الإيمان وحسنها ، لأن الكلام على متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة ، وإنما يذكر متعلقات غيره استطرادا . ثم رجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الإيمان ، وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء ، وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضى في جوابه ، بخلاف الآخرين فبالماضى فيهما ، وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال : لأن قيام رمضان يحقق الوقوع وكذا صيامه ، بخلاف قيام ليلة القدر فإنه غير متيقن ، فلماذا ذكره بلفظ المستقبل ، انتهى كلامه . وفيه شيء ستأتى الإشارة اليه . وقال غيره : استعمل لفظ الماضى في الجزاء إشارة إلى تحقق وقوعه ، فهو نظير (أتى أمر الله) وفي استعمال الشرط مضارعا والجواب ماضيا نزاع بين النحاة ، فمنه الأكثر ، وأجازه آخرون لكن بقلة استدلوا بقوله تعالى (إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت) لأن قوله (فظلت) بلفظ الماضى ، وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب . واستدلوا أيضا بهذا الحديث ، وعندى في الاستدلال به نظر ، لأننى أظنه من تصرف الرواة ، لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء ، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال « من يقم ليلة القدر يغفر له » ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال « لا يقوم أحدكم ليلة القدر

فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، ، وقوله في هذه الرواية دفيوافقها ، زيادة يان ، وإلا فالجزء مرتب على قيام ليلة القدر ، ولا يصدق قيام ليلة القدر إلا على من وافقها ، والحصر المستفاد من الثني والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء ، فوضع أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى ، لأن مخرج الحديث واحد ، وسبق الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيام

٢٦ - باب الجهاد من الإيمان

٣٦ - **حدثنا** حريز بن حصص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمارة قال حدثنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير قال . سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « انتدب الله لمن خرج في سبيله - لا يخرج له إلا إيماناً وتصدق برسلى - أن أرحمه بما نال من أجر أو غنيمة ، أو أدخله الجنة . ولولا أن أشق على أمتي ما قدمت خلف سرية ، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أخيا . ثم أقتل ثم أخيا ، ثم أقتل ثم أخيا ، ثم أقتل »

[الحديث ٣٦ - أطرافه في : ٢٧٨٧ ، ٢٧٩٧ ، ٢٩٧٢ ، ٣١٢٣ ، ٧٢٢٦ ، ٧٢٢٧ ، ٧٤٥٧ ، ٧٤٦٣]

٢٧ - باب تطوع قيام رمضان من الإيمان

٣٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

٢٨ - باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان

٣٨ - **حدثنا** ابن سلام قال أخبرنا محمد بن فضيل قال حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

قوله (باب الجهاد من الإيمان) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه ، فأما مناسبة إirاده معها في الجملة فواضح لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، وأما إirاده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها ، بل قال الكرماني : صنيعة هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة ، يعني اشتراكها في كونها من خصال الإيمان . وأقول : بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة ، ومع ذلك فقد يوافقها أو لا ، وكذلك المجاهد يلمس الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله وقد يحصل له ذلك أو لا ، فتناسياً في أن في كل منهما مجاهدة ، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا . فالقيام لالتماس ليلة القدر مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . ويشير إلى ذلك تنبيهه ﷺ الشهادة بقوله « ولوددت أني أقتل في سبيل الله » فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان ، وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التزكيات فآخره عن القيام لأنه من الأفعال ، ولأن الليل قبل النهار ، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع

في أول ليلة من الشهر خلافا لبعضهم . قوله (حدثنا حرمي) هو اسم بلفظ النسبة ، وهو بصرى يكنى أبا عل ، قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصرى العبدي ويقال له الثقي ، وهو ثقة متقن . قال ابن القطان : لم يعتل عليه بقادح . وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصرى أيضا لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء . قوله (حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة الصبي . قوله (انتدب الله) هو بالنون أى سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل بمعنى أجاب الى المراد ، في الصحاح ندبت فلانا لكذا فانتدب أى أجاب اليه ، وقيل معناه تكفل بالمطلوب ، ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « تكفل الله » ، وله في أوائل الجهاد من طريق سميد بن المسيب عنه بلفظ « توكل الله » ، وسيأتى الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية الأصل هنا « انتدب » بياء تحتانية مهموزة بدل النون من المأدبة ، وهو تصحيف ، وقد وجهوه بتكلف ، لكن إطباق الرواية على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته . قوله (لا يخرججه إلا إيمان بي) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج ولا يخرججه المخرج كلف الاستثناء مفرغ ، وفي رواية مسلم والإسماعيلي « إلا إيمانا » بالنصب ، قال النووي : هو مفعول له ، وتقديره لا يخرججه المخرج إلا الإيمان والتصديق . قوله (وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظ « أو تصديق » ثم استشكله وتكلف الجواب عنه ، والصواب أسهل من ذلك ، لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ « أو » وقوله « بي » فيه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم ، فهو التثبات . وقال ابن مالك : كان اللاتق في الظاهر هنا إيمان به ، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أى انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلا لا يخرججه إلا إيمان بي ، ولا يخرججه مفعول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز ، وأن التعبير باللاتق هنا غير لائق ، فالأولى أنه من باب الالتفات ، وهو متجه ، وسيأتى في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ « لا يخرججه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلياته » . (تنبيه) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرقة هذه مشتملا على أمور ثلاثة ، وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر الأمر الثاني ، وساقه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه ، وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع ، وجاء الحديث مفرقا من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتى عند المؤلف في كتاب الجهاد ، وهناك يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام

٢٩ - باب الدين يُسر ، وقول النبي ﷺ « أحب الدين إلى الله الحنيفية السنية »

٣٩ - حدثنا عبد السلام بن مطهر قال حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الفخاري عن سميد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إن الدين يُسر ، ولَنْ يَشُدَّ الدينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدُّوا وَقَارِبُوا ، وَأَبْشَرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ »

[الحديث ٣٩ - أطرافه في : ٥٦٧٣ ، ٦٤٦٣ ، ٧٢٣٥]

قوله (باب الدين يسر) ، أى دين الإسلام ذو يسر ، أو سعى الدين يسرا مبالغة بالنسبة الى الأديان قبله ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم . ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم ، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والنم . قوله (أحب الدين) أى خصال الدين ، لأن خصال الدين كلها محبوبة ،

لكن ما كان منها سمحا - أى سهلا - فهو أحب الى الله . ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث أعرابي لم يسمه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «خير دينكم أيسره» . أو الدين جلس ، أى أحب الأديان الى الله الخفيفة . والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ . والخفيفة ملة إبراهيم ، والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم ، وسعى إبراهيم خفيفا لميله عن الباطل الى الحق لأن أصل الخنف الميل ، والسمحة السهلة ، أى أنها مبنية على السهولة ، لقوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة إبراهيم ﴾ وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب ، لأنه ليس على شرطه . نعم وصله في كتاب الأدب المفرد ، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده حسن ، استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه ، وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر . قوله (حدثنا عبد السلام بن مطهر) أى ابن حسام البصرى ، وكنيته أبو ظفر بالمعجمة والفاء المفتوحين . قوله (حدثنا عمر بن علي) هو المقدمي بضم الميم وقح القاف والدال المشددة ، وهو بصرى ثقة ، لكنه مدلس شديد التدليس ، وصفه بذلك ابن سعد وغيره . وهذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، وصححه - وإن كان من رواية مدلس بالنعنة - لتصريحه فيه بالسماع من طريق أخرى ، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدام أحد شيوخ البخارى عن عمر ابن علي المذكور قال «سمعت معن بن محمد ، فذكره ، وهو من أفراد معن بن محمد ، وهو مدني ثقة قليل الحديث ، لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه «سددوا وقربوا» وزاد في آخره «والقصد القصد تبلغوا» ولم يذكر شقه الأول ، وقد أشرنا الى بعض شواهده ومنها حديث عروة الفقيمي بضم الفاء وقح القاف عن النبي ﷺ قال «إن دين الله يسر» ، ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله ﷺ «عليكم هديا قاصدا» ، فانه من يشاد هذا الدين يغلبه ، رواها أحمد وإسناد كل منهما حسن . قوله (ولن يشاد الدين إلا غلبة) هكذا في روايتنا باختيار الفاعل ، وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصيلي بلفظ «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» ، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم ، والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضا ، وأخبر الفاعل للعلم به ، وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبنى لما لم يسم فاعله ، وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنصب ، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة الى روايات المغاربة والمشاركة ، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد «انه من شاد هذا الدين يغلبه» ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب . والمشادة بالتشديد المغالبة ، يقال شاده يشاده مشادة إذا قاواه ، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب . قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فانه من الأمور المحموده ، بل منع الإفراط المؤدى الى اللال ، أو المبالغة في التطوع المنفضى الى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كن بات يصلى الليل كله ويغالب النوم الى أن غلبته عيناه في آخر الليل فقام عن صلاة الصبح في الجماعة ، أو الى أن خرج الوقت المختار ، أو الى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة ، وفي حديث مجنون بن الأدرع عند أحمد «إنكم لن تالوا هذا الأمر بالمغالبة» ، وخير دينكم اليسرة ، وقد استفاد من هذا الإشارة الى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع ، كن

يرك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيغضى به استماله الى حصول الضرر . قوله (فسدوا) أى الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط ، قال أهل اللغة : السداد التوسط فى العمل . قوله (وقاربوا) أى إن لم تستطيعوا الاخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه . قوله (وأبشروا) أى بالثواب على العمل الدائم وإن قل ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعة لا يستلزم نقص أجره ، وأيهم المبشر به تعظيماً له وتفخياً . قوله (واستمعوا بالغدوة) أى استمعوا على مداومة العبادة بايقاعها فى الأوقات المنشطة . والغدوة بالفتح سير أول النهار ، وقال الجوهري : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . والروحة بالفتح السير بعد الزوال . والدجلة بضم أوله وقتحه وإسكان اللام سير آخر الليل ، وقيل سير الليل كله ، ولهذا عبر فيه بالتبويض ، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار . وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، وكأنه ﷺ خاطب مسافراً الى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحمى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة . وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار قلة الى الآخرة ، وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة . وقوله فى رواية ابن أبي ذئب « القصد القصد ، بالنسب فيها على الإغراء ، والقصد الاخذ بالأمر الأوسط . ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التى قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب فى القيام والصيام والجهاد ، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرج ليديم عمله ولا ينقطع . ثم عاد الى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان فقال : باب الصلاة من الإيمان

٣٠ - **باب الصلاة من الإيمان** ، وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ يعنى صلاتكم عند البيت

٤٠ - **حدثنا عمرو بن خالد** قال حدثنا زهير قال حدثنا أبو إسحاق عن البراء أن النبي ﷺ كان أول ما قدم المدينة رزق على أجداده - أو قال أخواله - من الأنصار - وأنه صلى قبل بيت المقدس سنة عشر شهراً ، أو سبعة عشر شهراً ، وكان يُعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاتها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون فقال : أنشدوا الله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مسكة ، فداروا - كما هم - قبل البيت . وكانت اليهود قد أعجبهم إذ كان يصلى قبل بيت المقدس ، وأهل الكتاب ، فلما ولي وجهه قبل البيت أنكروا ذلك

قال زهير حدثنا أبو إسحاق عن البراء فى حديثه هذا أنه مات على القبلة قبل أن تحول رجال وقتلوا ، فلم ندر ما يقول فيهم ، فانزل الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾

[الحديث ٤٠ - أطرافه فى : ٣٩٩ ، ٤١٨٦ ، ٤٤٩٢ ، ٧٢٥٢]

قوله (باب) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين ، والصلاة مرفوع ، وعلى التنوين فقوله « وقول الله ، مرفوع عطفًا على الصلاة ، وعلى عدمه مجرور مضاف . قوله (يعنى صلاتكم) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه

الذى أخرج منه المصنف حديث الباب ، فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحق عن البراء في الحديث المذكور ، فأنزل الله (وما كان الله ليضيع إيمانكم) صلاتكم الى بيت المقدس ، وعلى هذا قول المصنف ، عند البيت ، مشكل ، مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت . وقد قيل إن فيه تصحيحا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت . وعندى أنه لا تصحيف فيه بل هو صواب ، ومقاصد البخارى في هذه الأمور دقيقة ، ويبان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه اليها للصلاة وهو بمكة ، فقال ابن عباس وغيره : كان يصلى الى بيت المقدس ، لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس . وأطلق آخرون أنه كان يصلى الى بيت المقدس ، وقال آخرون : كان يصلى الى الكعبة ، فلما تحول الى المدينة استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس . وكان البخارى أراد الإشارة الى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولية ، لأن صلاتهم الى غير جهة البيت وم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه ، فتقدير الكلام : يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس . قوله (حدثنا عمرو بن خالد) هو بفتح العين وسكون الميم ، وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات الأثبات . ووقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميني « عمر بن خالد » بضم العين وفتح الميم ، وهو تصحيف نبه عليه من القدماء أبو علي الفسافي ، وليس في شيوخ البخارى من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة . قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية أبو خيشمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ، وبها سمع منه عمرو بن خالد . قوله (حدثنا أبو إسحق) هو السيمى وسماح زهير منه . فيما قال أحمد - بعد أن بدأ بغيره ، لكن تابعه عليه عند المصنف إسرائيل ابن يونس حفيده وغيره . قوله (عن البراء) هو ابن عازب الأنصاري ، صحابي ابن صحابي . وللصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي إسحق « سمعت البراء » ، فأم ما يخشى من تدليس أبي إسحق . قوله (أول) بالنصب أى في أول زمن قدمه ، وما مصدرية . قوله (أو قال أخواله) الشك من أبي إسحق ، وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز ، لأن الأنصار أقاربه من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم ، وهى سلى بنت عمرو أحد بني عدى بن النجار . وإنما نزل النبي ﷺ بالمدينة على إخوانهم بنى مالك بن النجار ، ففيه على هذا مجاز ثان . قوله (قبل بيت المقدس) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى الى جهة بيت المقدس . قوله (ستة عشر شهرا أو سبعة عشر) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا ، وفي الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه . وكذا في رواية الثوري عنده ، وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذى أيضا . ورواه أبو عوادة في صحيحه عن عمار بن رجاء وغيره عن أبي نعيم فقال « ستة عشر » من غير شك ، وكذا المسلم من رواية أبي الأحوص ، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ، ولأبي عوادة أيضا من رواية عمار بن رزيق - بتقديم الراء مصغرا - كلهم عن أبي إسحق ، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس . وللبزار والطبراني من حديث عمرو بن عوف « سبعة عشر » ، وكذا للطبراني عن ابن عباس . والجمع بين الروایتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهرا وألغى الزائد ، ومن جزم بسبعة عشر عدما معا ، ومن شك تردد في ذلك . وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا

خلاف ، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم الجمهور ، ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس . وقال ابن حبان : سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام ، وهو مبني على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول . وشنت أقوال أخرى : ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : ثمانية عشر شهرا ، وأبو بكر سيء الحفظ وقد اضطرب فيه ، فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر ، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان ، وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره ، مع كونه رجيح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا لكونها مجزوما بها عند مسلم ، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا إن أُلغى شهرى القدوم والتحويل ، وقد جزم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة . ومن الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية ستين ، وهذه الأخيرة يمكن حلها على الصواب . وأسانيد الجميع ضعيفة ، والاعتقاد على القول الأول ، لجملة ما حكاه تسع روايات . قوله (وأنه صلى أول) بالنصب لأنه مفعول صلى ، والمصر كذلك على البدلية ، وأعربه ابن مالك بالرفع ، وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه ، أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر . وعند ابن سعد : حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر - على التردد - وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال : صلينا إحدى صلاتي العشاءين . والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر ، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء ، وهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان ؟ أقوال . قوله (فخرج رجل) هو عباد بن بشر بن قيطي كما رواه ابن منده من حديث طويلة بنت أسلم ، وقيل هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء ، وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلة ، وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ، ونذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبيه على ما فيها من الفوائد إن شاء الله تعالى . قوله (أشهد بالله) أي أحلف ، قال الجوهري : يقال أشهد بكذا أي أحلف به . قوله (قبل مكة) أي قبل البيت الذي في مكة ، ولهذا قال « فداروا كما هم قبل البيت » ، وما ، موصولة والكاف للبادئة ، وقال الكرماني للقارئة ، وهم مبتدأ وخبره محذوف . قوله (قد أعجبهم) أي النبي ﷺ . (وأهل الكتاب) هو بالرفع عطفا على اليهود ، من عطف العام على الخاص . وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم ؟ وقال الكرماني : كان إعجابهم بطريق التجمية لليهود . قلت : وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود . ويحتمل أن يكون بالنصب ، والواو بمعنى مع أي صلى مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس ، واختلف في صلاته إلى بيت المقدس وهو بمكة ، فروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش المذكورة صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا ، وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين ، وظاهره أنه كان يصلي بمكة إلى بيت المقدس محضا ، وحكى الزهري خلافا في أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس ؟ قلت : وعلى الأول فكان يجعل الميزاب خلفه ، وعلى الثاني كان يصلي بين الركنتين البائنتين . وزعم فاس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة ، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسح . وحمل ابن عبد البر هذا على القول الثاني . ويؤيد حمله على ظاهره إمامة جبريل في بعض طرقه أن

ذلك كان عند باب البيت قوله (أنكروا ذلك) يعنى اليهود ، فنزلت (سيقول السفهاء من الناس) الآية . وقد صرح المصنف بذلك فى روايته من طريق إسرائيل . قوله (قال زهير) يعنى ابن معاوية بالإسناد المذكور بخذف أداة العطف كعادته ، وهم من قال إنه معلق ، وقد ساقه المصنف فى التفسير مع جملة الحديث عن أبى نعيم عن زهير سياقاً واحداً ، قوله (أنه مات على القبلة) أى قبلة بيت المقدس قبل أن تحول (رجال ، وقتلوا) ذكر القتل لم أره إلا فى رواية زهير ، وباقى الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط ، وكذلك روى أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم صحيحاً عن ابن عباس . والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس ، فبمكة من قرش : عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهر الزهريان والسكران بن عمرو العامرى . وبأرض الحبشة منهم : خطاب بالمهملة ابن الحارث الجحى وعمرو بن أمية الأسدى وعبد الله بن الحارث السهمى وعروة بن عبد العزى وعدى بن فضلة العدويان . ومن الأنصار بالمدينة : البراء بن معمر ومهملات وأسعد بن زرارة . فهؤلاء العشرة متفق عليهم . ومات فى المدة أيضاً إياس بن معاذ الأشجلى ، لكنه مختلف فى إسلامه . ولم أجد فى شيء من الأخبار أن أحداً من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة ، لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، فإن كانت هذه اللفظة محفوفة فتحمل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل فى تلك المدة فى غير الجهاد ، ولم يضبط اسمه لقلة الاعتناء بالتاريخ إذ ذاك . ثم وجدت فى المغازى ذكر رجل اختلف فى إسلامه وهو سويد بن الصامت ، فقد ذكر ابن إسحق أنه لقي النبى ﷺ قبل أن تلقاه الأنصار فى العقبة ، فعرض عليه الإسلام فقال : إن هذا القول حسن . وانصرف إلى المدينة فقتل بها فى وقعة بعاث - بضم الموحدة وإعمال العين وآخره مثله - وكانت قبل الهجرة ، قال فكان قومه يقولون : لقد قتل وهو مسلم ، فيحتمل أن يكون هو المراد . وذكر لى بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين عمار . قلت : يحتاج إلى ثبوت أن قتلها بعد الإسراء . (تنبيه) : فى هذا الحديث من الفوائد الرد على المرجئة فى إنكارهم تسبب أعمال الدين إيماناً . وفيه أن تمنى تغيير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة فى ذلك . وفيه بيان شرف المصطفى ﷺ وكرامته على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال . وفيه بيان ما كان فى الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صح من حديث البراء أيضاً فنزل (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) - إلى قوله - والله يحب المحسنين) وقوله تعالى (إنا لا نضيق أجر من أحسن عملاً) ، وللملاحظة هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله : باب حسن إسلام المرء ، فذكر الدليل على أن المسلم إذا فعل الحسنة أثيب عليها

٣١ - باب حسن إسلام المرء

٤١ - قال مالك أخبرنى زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدرى أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « إذا أسلم العبد لحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زافها ، وكان بعد ذلك القصاص : الحسنات يمسح بها إلى سبعائة ضعف ، والسيئات يمسحها ، إلا أن يتجاوز الله عنها »

قوله (قال مالك) هكذا ذكره معلقا ، ولم يوصله فى موضع آخر من هذا الكتاب ، وقد وصله أبو ذر الهروى فى روايته للصحيح فقال عقبه : أخبرنا النضر بن العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام

ابن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به ، وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك ، فذكره
أثم بما هنا كما سيأتي ، وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبرار من طريق إسحق الفروي
والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق إسماعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك ،
وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك ، وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال د عن أبي
هريرة ، بدل أبي سعيد ، وروايته شاذة ، ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسل ، ورويناه
في الخلفيات (١) وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أنفق لحديث أهل المدينة من غيره ، وقال الخطيب : هو
حديث ثابت . وذكر البرار أن مالكا تفرد بوصله . قوله (إذا أسلم العبد) هذا الحكم يشترك فيه الرجال
والنساء ، وذكره بلفظ المذكر تقليبا . قوله (لحسن إسلامه) أى صار لإسلامه حسنا باعتقاده وإخلاصه ودخوله
فيه بالباطن والظاهر وأن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الإحسان في حديث سؤال
جبريل كما سيأتي . قوله (يكفر الله) هو بضم الراء لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ،
واستعمل الجواب مضارعا وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل ، وفي رواية البرار د كفر الله ، فواخي
بينهما . قوله (كان أزلفها) كذا لا بى ذر ، ولغيره زلفها ، وهى بتخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشرق ، وقال
النووى بالتشديد ، ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ د مامن عبد يسلم فيحسن إسلامه إلا
كتب الله له كل حسنة زلفها ، ومحا عنه كل خطيئته زلفها ، بالتخفيف فيهما . وللنسائي نحوه لكن قال أزلفها . وزلف
بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أى أسلف وقدم قاله الخطابي . وقال فى المحكم : أزلف الشيء قربه وزلفه مخففا ومثقلا
قدمه . وفى الجامع : الزلفة تكون فى الخير والشر . وقال فى المشرق : زلف بالتخفيف أى جمع وكسب ، وهذا
يشمل الأمرين ، وأما القرينة فلا تكون إلا فى الخير ، فعلى هذا ترجح رواية غير أبى ذر ، لكن منقول الخطابي
يساعدهما . وقد ثبت فى جميع الروايات ما سقط من رواية البخارى وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ،
وقوله د كتب الله ، أى أمر أن يكتب ، وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ د يقول الله
للملائكة اكتبوا ، ف قيل إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمدا لأنه مشكل على القواعد . وقال المازرى : الكافر
لا يصح منه التقرب ، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه فى شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفا لمن
يتقرب اليه والكافر ليس كذلك . وتابعه القاضى عياض على تقرير هذا الإشكال ، واستضعف ذلك النووى فقال :
الصواب الذى عليه المحققون - بل نقل بعضهم فيه الإجماع - أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم
أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض
أفعال الكافر فى الدنيا ككفارة الظهار فإنه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم وتجزئته . انتهى . والحق أنه لا يلزم من كتابة
الثواب للمسلم فى حال إسلامه تفضلا من الله وإحسانا أن يكون ذلك ليكون عمله الصادر منه فى الكفر مقبولا ،
والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقا على إسلامه فيقبل
ويثاب إن أسلم وإلا فلا ، وهذا قوى ، وقد جزم بما جزم به النووى إبراهيم الحربى وابن بطال وغيرهما من

(١) هى معبرون جزءا فى الحديث ، فخرج القاضى أبى الحسين على بن حسن الخليلي الموصل التوفى سنة ٤٤٨

القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه بما كان يظنه خيرا فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل ، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشروط . وقال ابن بطلال : قد أن يتفضل على عباده بما شاء . ولا اعتراض لأحد عليه . واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباء منثورا . فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافا إلى عمله الثاني ، وبقوله ﷺ لما سأله عائشة عن ابن جلدان : وما كان يصنمه من الخير هل ينفعه ؟ فقال : إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين ، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر . **قوله** (وكان بعد ذلك القصاص) أى كتابة المجازاة في الدنيا ، وهو مرفوع بأنه اسم كان ، ويجوز أن تكون كان تامة ، وعبر بالماضى لتحقق الوقوع فكانه وقع ، كقوله تعالى (ونادى أصحاب الجنة) . وقوله الحسنه مبتدأ وبشر الخبر والجملة استثنائية ، وقوله إلى سبعمئة متعلق بمقدر أى متبعية ، وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه الآية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمئة ، ورد عليه بقوله تعالى (والله يضاعف لمن يشاء) والآية عمتة للأميرين ، فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعمئة ، ويحتمل أنه يضاعف السبعمئة بأن يزيد عليها ، والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ولفظه « كتب الله له عشر حسنات إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة » . **قوله** (إلا أن يتجاوز الله عنها) زاد سمويه في فوائده « إلا أن يغفر الله وهو الغفور ، وفيد ليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار ، فأول الحديث يرد على من أنكر الإيابة والنقص في الإيمان لأن الحسن تتفاوت درجاته ، وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة

٤٢ - **عنه** إسحق بن منصور قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا »

قوله (عن همام) هو ابن منبه ، وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه . وقد اختلف العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به ، أو لا ؟ فالجمهور على الجواز ومنهم البخارى ، وقيل يمتنع ، وقيل يبدأ أبدا بأول حديث ويذكر بعده ما أراد . وتوسط مسلم فأتى بلفظ يشعر بأن المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد : فذكر أحاديث منها كذا ، ثم يذكر أى حديث أراد منها . **قوله** (إذا أحسن أحدكم إسلامه) كذا له ولمسلم وغيرهما ، وإسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق « إذا حسن إسلام أحدكم » وكأنه رواه بالمعنى ، لأنه من لازمه . ورواه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر كالأول ، والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للحاضرين ، لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق ، وإن حصل التنازع في كيفية تناول أمي بالحقيقة اللغوية أو الشرعية أو بالمجاز . **قوله** (فكل حسنة) يبنى أن اللام في قوله

في الحديث الذي قبله ، الحسنة بعشر أمثالها ، للاستغراق . قوله (بمثلها) زاد مسلم وإسحق والإسماعيل في روايتهم « حتى يلقى الله عز وجل » ،

٣٢ - باب أحب الدين إلى الله أدومُه

٤٣ - **حديث** محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة . قال : من هذه ؟ قالت : فلانة . تذكر من صلاتها . قال « مه ، عليكم بها تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملوا » . وكان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه [الحديث ٤٣ - طرفه في : ١١٥١]

قوله (باب أحب الدين إلى الله أدومُه) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال ، لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الاسلام ، والاسلام الحقيقي مرادف الإيمان ، فيصح بهذا مقصوده . ومناسبته لما قبله من قوله « عليكم بما تطيقون » ، لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المغالبة غير مطلوب ، وقد تقدم بعض هذا المعنى في « باب الدين يسر » وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، « عن هشام » هو ابن عروة بن الزبير . قوله (فقال من هذه) للأصيل ، « قال من هذه » بغير فاء ، ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر ، كأن قائلًا قال : ماذا قال حين دخل ؟ قالت : قال من هذه . قوله (قلت فلانة) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤثث فلا ينصرف ، زاد عبد الرزاق عن ميمر عن هشام في هذا الحديث « حسنة الهيئة » . قوله (تذكر) بفتح التاء الفوقانية ، والفاعل عائشة . وروى بضم الياء التحتانية على البناء لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة . ولاحد عن يحيى القطان « لاتنام » ، تصلى ، وللصنف في كتاب صلاة الليل مملقا عن القعنى عن مالك عن هشام ، وهو موصول في الموطأ للقنبي وحده في آخره « لاتنام بالليل » ، وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بنى أسد ، ولمسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث أنها الحولاء بالمهمل والمدة وهو اسمها بنت تويت بمثنتين مصفرا ابن حبيب بفتح المهمل ابن أسد بن عبد العزى من رهط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وفي روايته أيضا « وزعموا أنها لاتنام الليل » وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها . فان قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الحولاء مرت بها فظاهره التغير ، فيحتمل أن تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا أو أن قصتها تعددت . والجواب أن القصة واحدة ، ويبين ذلك رواية محمد بن إسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه « مرت برسول الله ﷺ الحولاء بنت تويت » أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له ، فيحمل على أنها كانت أولا عند عائشة فلما دخل ﷺ على عائشة قامت المرأة كما في رواية حماد بن سلمة الآتية ، فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذهابها فسأل عنها ، وبهذا تجتمع الروايات . (تنبيه) قال ابن التين لعلها أمنت عليها الفتنة فلذلك مدحتها في وجهها . قلت : لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة ، أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه « كانت عندي امرأة ، فلما قامت قال رسول الله ﷺ : من هذه يا عائشة ؟ قلت : يارسول الله هذه فلانة » ، وهي أعبد أهل المدينة

فذكر الحديث . قوله (مه) قال الجوهرى . هى كلمة مبنية على السكون ، وهى اسم سعى به الفعل ، والمعنى اكفف ، يقال مهمته إذا زجرته ، فإن وصلت نونت فقلت مه . وقال الداودى : أصل هذه الكلمة « ما هذا » كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة ، وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة ، والمراد نهىها عن مدح المرأة بما ذكرت ، ويحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفعل ، وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا : يكره صلاة جميع الليل كما سيأتى فى مكانه . قوله (عليكم بما تطيقون) أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه ، فمنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومضمومه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون هذا خاصا بصلاة الليل ، ويحتمل أن يكون عاما فى الأعمال الشرعية . قلت : سبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام ، وهو المعبر . وقد عبر بقوله « عليكم » مع أن المخاطب النساء طلبا لتعميم الحكم ، فغلبت الذكور على الاناث . قوله (فوالله) فيه جواز الحلف من غير استحلاف . وقد يستحب إذا كان فى تفخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من محذور . قوله (لا يمل الله حتى تملوا) هو بفتح الميم فى الموضعين ، والملال استئصال الشئ ونشور النفس عنه بعد محبته ، وهو محال على الله تعالى باتفاق . قال الاسماعيلى وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازا كما قال تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وأنظاره ، قال القرطبي : وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عمن يقطع العمل ملالا عبر عن ذلك بالملال من باب تسميه الشئ باسم سببه . وقال الهروى : معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فتزهدوا فى الرغبة اليه . وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم فى الطاعة حتى يتناهى جهنمكم ، وهذا كله بناء على أن « حتى » على بابها فى انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم الى تأويلها قليل : معناه لا يمل الله إذا ملتم ، وهو مستعمل فى كلام العرب يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . ومنه قولهم فى البليغ : لا ينقطع حتى ينقطع خصومه ، لأنه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية . وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب ليس بممكنا عادة ، بخلاف الملل من العابد . وقال المازرى : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو ، فيكون التقدير لا يمل وتملون ، فتنى عنه الملل واثبته لهم . قال : وقيل حتى بمعنى حين . والأول أليق وأجرى على القواعد ، وأنه من باب المقابلة اللفظية . ويؤيده ما وقع فى بعض طرق حديث عائشة بلفظ « اكفوا من العمل ما تطيقون » ، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل ، لكن فى سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وقال ابن حبان فى صحيحه : هذا من ألفاظ التعارف التى لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف القصد بما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأيه فى جميع المتشابه . قوله (أحب) قال القاضى أبو بكر بن العربى : معنى المحبة من الله تعالى الإرادة بالثواب ^(١) أى أكثر الأعمال ثوابا أدومها . قوله (اليه) فى رواية المستمل وحده « الى الله » ، وكذا فى رواية عبدة عن هشام عند إسحق بن راهوية فى مسنده ، وكذا للمصنف ومسلم من طريق أبى سلمة ، ولمسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة ، وهذا موافق لترجمة الباب ، وقال باقى الرواة عن هشام « وكان أحب الدين اليه » أى الى رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف فى الرقاق فى

(١) هذا من التأويل الباطل ، والحق الذى عليه أهل السنة أن معنى المحبة غير معنى الإرادة ، والله سبحانه موصوف بها على الوجه الذى يليق بجلاله ، ومحبه لا تشابه محبة خلقه ، كما أن إرادته لا تشابه إرادته خلقه ، وهكذا سائر صفاته ؛ كما قال تعالى « ليس كمثله شئ » وهو السبع البصير »

رواية مالك عن هشام ، وليس بين الروایتين تخالف ، لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله . قال النووي : بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص والإقبال على الله ، بخلاف الكثير الشاق حتى يعضو القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافا كثيرة . وقال ابن الجوزي : إنما أحب الدائم لمغنيين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل ، فهو متعرض للذم ، ولهذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه . ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة ، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتا ما كمن لازم يوما كاملا ثم انقطع . وزاد المصنف ومسلم من طريق أبي سلة عن عائشة ، وإن أحب الأعمال الى الله مداوم عليه وإن قل ،

٣٣ - باب زيادة الإيمان ونقصانه ، وقول الله تعالى ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى - وَبِزَادِ الدِّينِ آمَنُوا إِيْمَانًا ﴾ وقال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فاذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص

٤٤ - عرش مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ . وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ » قال أبو عبد الله : قال أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ « مِنْ إِيْمَانٍ » مَكَانَ « مِنْ خَيْرٍ »

[الحديث ٤٤ - أطرافه في : ٤٤٧٦ ، ٦٥٦٥ ، ٧٤١٠ ، ٧٤٠٩ ، ٧٥٠٩ ، ٧٥١٠ ، ٧٥١٦]

قوله (باب زيادة الإيمان ونقصانه) تقدم له قبل بسة عشر بابا د باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده هنا ، فتعقب عليه بأنه تكرار ، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ، ترجم لكل من الاحتمالين ، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات ، بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة ، قال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والمجمل ، فن قل عليه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة ، والذي فوّه في العلم تصديقه بمقدار برة ، أو شعيرة . إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . انتهى . وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ، ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار اليه البخاري لسفيان ابن عيينة ، أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال : قيل لابن عيينة : إن قوما يقولون الإيمان كلام ، فقال : كان هذا قبل أن تنزل الأحكام ، فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم ، فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ، ولولو لم يفعلوا ما تفهم الإقرار . فذكر الأركان إلى أن قال : فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية . فن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان ، ومن تركها جاحدا كان كافرا . انتهى ملخصا . وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر نحوه وزاد : ان بعض المخالفين لما أُرْمِ بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين ، إنما الدين ثلاثة أجزاء : الإيمان جزء ، والأعمال جزآن ، لأنها فرائض ونوافل . وتعقبه أبو عبيد

بأنه خلاف ظاهر القرآن ، وقد قال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ، والإسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره . فان قيل : فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان ؟ فالجواب أنه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة . لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة ، وهو يستلزم النقص . وأما الكمال فليس نصا في الزيادة ، بل هو مستلزم للنقص فقط ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ، ومن ثم قال المصنف « فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص ، ولهذا النسبة هدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أولا « وقول الله ، وقال ثانيا « وقال ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية ﴿ أكلت لكم ﴾ لا دليل فيها على مراده ، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار المحبة على المخالفين أو بمعنى إظهار أهل الدين على المشركين فلا حاجة للمصنف فيه ، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصا ، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان لإيمانه ناقصا ، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاما . ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي ، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب ، فالأول ما نقصه بالاختيار كن علم وظائف الدين ثم تركها عمدا ، والثاني ما نقصه بغير اختيار كن لم يعلم أو لم يكلف ، فهذا لا يندم بل يحمى من جهة أنه كان قلبه مطمئنا بأنه لو زيد لقبول ولو كلف لعمل ، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض . ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي ، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى . وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمد أكل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا ، وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد ، فالأكلية أمر نسبي كما تقرر . والله أعلم . قوله (هشام) هو ابن أبي عبد الله للمستوائى يكنى أبا بكر ، وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث . قوله (يخرج) بفتح أوله وضم الراء ، ويروى بالعكس ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى « أخرجوا » . قوله (من قال لا إله إلا الله وفي قلبه) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسي ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق ، بالإقرار لا بد منه ، فهذا أعاده في كل مرة . والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم . فان قيل : فكيف لم يذكر الرسالة ؟ فالجواب أن المراد المجموع ، وصار الجزء الأول علما عليه كما تقول : قرأت قل هو الله أحد ، أى السورة كلها . قوله (برة) بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهى القمحة ، ومقتضاه أن وزن البرة دون وزن الشعيرة لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة ، وكذلك هو في بعض البلاد . فان قيل إن السياق بالواو وهى لا ترتب ، فالجواب أن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم » وهى للترتيب . قوله (ذرة) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وصحتها شعبة . فيما رواه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه - قال ذرة بالضم وتخفيف الراء ، وكأن الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسبت الشعيرة والبرة . قال مسلم في روايته قال يزيد : صحف فيها أبو بسطام . يعنى شعبة . ومعنى الذرة قيل هى أقل الأشياء الموزونة ، وقيل هى الهباء الذى يظهر في شعاع الشمس مثل رموس الإبر ، وقيل هى الغلة الصغيرة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : إذا وضعت كفك في التراب ثم نقضتها فإسقاط هو الذر . ويقال إن أربع ذرات وزن خردلة . وللصنف في أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعا « أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة » ، ثم من كان في قلبه أدنى شيء ، وهذا معنى الذرة . قوله (قال أبان) هو ابن يزيد العطار ، وهذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الأربعين له من طريق أبي سبله . قال : حدثنا أبان بن يزيد .. فذكر الحديث .. وفائدة إيراد

المصنف له من جهتين : إحداهما تصریح قتادة فيه بالتحديث عن أنس ، ثانيتهما تعبيره في المتن بقوله « من إيمان » بدل قوله « من خير » ، فبين أن المراد بالخير هنا الإيمان . فان قيل على الأولى لم لم يكتف بطريق أبان السائلة من التذليل ويسوقها موصولة ؟ فالجواب أن أبان وإن كان مقبولا لكن هشام أقر منه وأضبط . لجمع المصنف بين المصلحتين . والله الموفق . وسيأتي الكلام على بقية هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ، ورجال هذا الحديث موصولا ومعلقا كلهم بصريون

٤٥ - **حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون حدثنا أبو العباس أخبرنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلا من اليهود قال له : يا أمير المؤمنين ، آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . قال : أي آية ؟ قال : اليوم أكلت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً . قال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ : وهو قائم بعرفة ، يوم الجمعة**

[الحديث ٤٥ - أطرافه في : ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٧٣٨]

قوله (حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون) مراده « أنه سمع » ، وجرت عادتهم بحذف « أنه » في مثل هذا خطأ لا نطقا كقال . قوله (أن رجلا من اليهود) هذا الرجل هو كعب الأحبار ، بين ذلك مسند في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وقبح المهمة عن إسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب . وللصنف في المنأزى من طريق الثوري عن قيس بن مسلم أن ناسا من اليهود . وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت لليهود . فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة ، وتكلم كعب على لسانهم . قوله (لاتخذنا الخ) أى لعظمتناه وجعلناه عيدا لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من إكمال الدين . والعيد فعل من العود ، وإنما سمي به لأنه يعود في كل عام . قوله (نزلت فيه على النبي ﷺ) زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه « إني لأعلم اليوم الذي أنزل فيه ، والمكان الذي نزل فيه » ، وزاد عن جعفر بن عون « والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ » . فان قيل : كيف مطابق الجواب السؤال لأنه قال : لاتخذناه عيدا ، وأجاب عمر رضى الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ، ولم يقل جعلناه عيداً ؟ والجواب عن هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة ، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله ، وقد قال الفقهاء إن رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة ، قاله هكذا بعض من تقدم ، وعندى أن هذه الرواية اكتسفتها بالإشارة ، وإلا فرواية إسحق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه « نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد » ، لفظ الطبري والطبراني « وهما لنا عيدان » وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس « أن يهوديا سأله عن ذلك فقال : نزلت في يوم عيدين ، يوم الجمعة ويوم عرفة » ، فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد ، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام « شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة » ، فسمى رمضان عيداً لأنه يعقبه العيد . فان قيل : كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب ؟ أجيب : من جهة أنها

ينت أن نزولها كان بعرقه ، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها . والله أعلم . وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام

٣٤ - باب الزكاة من الإسلام ، وقوله :

﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة ﴾

٤٦ - **حديثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يستع دوى صوته ولا يفقه ما يقول ، حتى دنا ، فاذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال : هل عليّ غيرها ؟ قال : لا . إلا أن تطوع . قال رسول الله ﷺ : وصيام رمضان . قال : هل عليّ غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قل وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، قال : هل عليّ غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال فأذبر الرجل وهو يقول : والله لا أريد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله ﷺ : أفنح إن صدق

[الحديث ٤٦ - أطرافه في : ١٨٩١ ، ٢٦٧٨ ، ٦٩٥٦]

قوله (باب الزكاة من الإسلام . وما أمروا) كذا لا بي ذر ، ولغيره د قول الله وما أمروا ، ويأتي فيه ما مضى في « باب الصلاة من الإيمان » ، والآية دالة على ما ترجم له ، لأن المراد بقوله (دين القيمة) دين الإسلام ، والقيمة المستقيمة ، وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى (أمة قائمة) أي مستقيمة . وإنما خص الزكاة بالترجمة لأن باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون ، ومالك والد أبي سهيل هو ابن أبي عامر الأصبحي حليف طلحة بن عبيد الله ، وإسماعيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك ، فهو من رواية إسماعيل عن بخاله عن عمه عن أبيه عن حليفه ، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد . **قوله** (جاء رجل) زاد أبو ذر د من أهل نجد ، وكذا هو في الموطأ ومسلم . **قوله** (ثائر الرأس) هو مرفوع على الصفة ، ويجوز نصبه على الحال ، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرفاهية ، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة ، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينبت . **قوله** (يسمع) بضم الياء على البناء للفعول ، أو بالنون المفتوحة للجمع ، وكذا في د يفقه ، **قوله** (دوى) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء ، كذا في روايتنا . وقال القاضي عياض : جاء عندنا في البخاري بضم الدال . قال : والصواب الفتح . وقال الخطابي : الدوى صوت مرتفع متكرر ولا يفهم . وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد . وهذا الرجل جزم ابن بطلال وآخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وأحد بني سعد بن بكر ، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كل منهما أنه بدوي ، وأن كلا منهما قال في آخر حديثه د لا أزيد على هذا ولا أنقص . لكن تعقبه القرطبي بأن سياقهما مختلف ، وأسئلتهما متباينة قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط ، وتكلف شطط ، من غير ضرورة . والله أعلم . وقواء بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم . **قوله**

(فإذا هو يسأل عن الإسلام) أى عن شرائع الإسلام ، ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام ، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية ، أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها ، وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوى اختصره ، ويؤيد هذا الثانى ما أخرجه المصنف فى الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل فى هذا الحديث قال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات . قوله (خمس صلوات) فى رواية لإسماعيل بن جعفر المذكورة أنه قال فى سؤاله : أخبرنى ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس . قتين بهذا مطابقة الجواب للسؤال . ويستفاد من سياق مالك أنه لا يجب شيء من الصلوات فى كل يوم وليلة غير الخمس ، خلافاً لمن أوجب الوتر أو ركعتى الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب . قوله (هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع) تطوع بتشديد الطاء والواو ، وأصله تطوع بتاءين فأدغمت إحداهما ، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما . واستدل بهذا على أن الشروع فى التطوع يوجب إتمامه تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل ، قال القرطبي : لأنه نفي وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به ، والاستثناء من النفي إثبات ، ولا قائل بوجوب التطوع ، فيتبين أن يكون المراد إلا أن تشرع فى تطوع فيلزمك إتمامه : ونعقبه الطيبي بأن ما تمسك به مغالطة ، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس ، لأن التطوع لا يقال فيه عليك ، فكأنه قال : لا يجب عليك شيء ، إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك . وقد علم أن التطوع ليس بواجب ، فلا يجب شيء آخر أصلاً . كذا قال . وحرف المسألة دائر على الاستثناء ، فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل ، ومن قال إنه منقطع احتاج الى دليل ، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر ، وفى البخارى أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع فى العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافلة - بهذا النص فى الصوم وبالتقياس فى الباقي . فان قيل : يرد الحج ، قلنا : لا ، لأنه امتياز عن غيره بلزوم المضى فى فاسده فكيف فى صحيحه . وكذلك امتياز بلزوم الكفارة فى نقله كفرضه . والله أعلم . على أن فى استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام ، بل بوجوبه . واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما . وأيضاً فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للاثبات بل مسكوت عنه . وقوله « إلا أن تطوع » استثناء من قوله لا ، أى لا فرض عليك غيرها . قوله (وذكر رسول الله ﷺ الزكاة) فى رواية لإسماعيل بن جعفر قال : أخبرنى بما فرض الله على من الزكاة ، قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الاسلام ، فتضمنت هذه الرواية أن فى القصة أشياء أجملت ، منها بيان نصب الزكاة فانها لم تفسر فى الروایتين ، وكذا أسماء الصلوات ، وكان السبب فيه شهرة ذلك عندهم ، أو القصد من القصة بيان أن المتمسك بالفرائض ناج وان لم يفعل التوافل . قوله (والله) فى رواية لإسماعيل بن جعفر فقال : والذى أكرمك . وفيه جواز الحلف فى الأمر المهم ، وقد تقدم . قوله (أفلح إن صدق) وقع عند مسلم من رواية لإسماعيل بن جعفر المذكورة « أفلح وأبيه ان صدق » ، أو « دخل الجنة وأبيه إن صدق » . ولأبى داود مثله لكن بحذف « أو » . فان قيل : ما الجامع بين هذا وبين النهى عن الحلف بالآباء ؟ أجيب بأن ذلك كان قبل النهى ، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف ، كما جرى على لسانهم عقرى ، خلق^(١) وما أشبه ذلك ، أو فيه اختصار اسم الرب كأنه قال : ورب أبيه ، وقيل : هو خاص ويحتاج الى دليل ، وحكى السهيلي عن

(١) يوزن غضي ، يقال للراء : إذا كانت مؤذبة مشثومة ، أى عقرها الله ، وحلقها الله حلقاً

بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله ، فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا وقال : إنه يجوز الثقة بالروايات الصحيحة . وغفل القرطبي فادعى أن الرواية بلفظ وأبيه لم تصح لأنها ليست في الموطأ ، وكأنه لم يرتض الجواب فعدل إلى رد الخبر ، وهو صحيح لا مزية فيه ، وأقوى الاجوبة الأولان . وقال ابن بطلال : دل قوله « أفلح إن صدق » على أنه إن لم يصدق فيما التزم لا يفلح ، وهذا بخلاف قول المرتبة . فان قيل : كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات ؟ أجاب ابن بطلال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي . وهو عجيب منه لأنه جزم بأن السائل ضمام ، وأقدم ما قيل فيه إنه وفد سنة خمس ، وقيل بعد ذلك ، وقد كان أكثر المنهيات واقفاً قبل ذلك . والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله « فأخبره بشرائع الاسلام » كما أشرنا إليه . فان قيل أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح ، وأما بأن لا يزيد فكيف يصح ؟ أجاب التنوي بأنه أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه ، وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفلحاً ، لأنه إذا أفلح بانوجب فلاحه بالمندوب مع الواجب أولى . فان قيل فكيف أقره على حلفه وقد ورد التكثير على من حلف أن لا يفعل خيراً ؟ أجيب بأن ذلك محتلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وهذا جاز على الأصل بأنه لا إثم على غير تارك الفرائض ، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه . وقال الطيبي : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول ، أي قبلت كلامك قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ، ولا نقصان فيه من طريق القبول . وقال ابن المنير : يحتمل أن تكون الزيادة والنقص تتعلق بالأبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم . قلت : والاحتمالان مردودان برواية إسماعيل بن جعفر ، فان نصها « لا أنطوع شيئاً » ، ولا أنقص عما فرض الله على شيئاً . . وقيل : مراده بقوله لا أزيد ولا أنقص أي لا أغير صفة الفرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب ، قلت : ويمكن عليه أيضاً لفظ التطوع في رواية إسماعيل بن جعفر . والله أعلم

٣٥ - باب اتباع الجنائز من الإيمان

٤٧ - **حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجَوِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحَسَنِ وَمَعْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا ، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ سِتْلٌ أُحْدِ . وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ »

تَابِعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَدَّبُ قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . نَحْوَهُ

[الحديث ٤٧ - طرفاه في : ١٣٣٣ ، ١٣٣٥]

قوله (باب اتباع الجنائز من الإيمان) ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا . وإنما أخر ترجمة أداء الخمس من الإيمان لمعنى سنذكره هناك . ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نهينا عليه في نظائره قبل . **قوله (المنجوي)** هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنة فاء نسبة إلى جده منجوف السدوسي ، وهو بصري ، وكذا باقي رجال الاسناد غير الصحابي . وروح بفتح

الراء هو ابن عبادة القيسي ، وعوف هو ابن أبي جميلة بفتح الجيم الأعرابي بفتح الهمزة ، وإنما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل ، واسم أبيه بندويه - بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة - بوزن راهويه ، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، ومحمد هو ابن سيرين ، وهو مجرور بالعطف على الحسن ، فالحسن وابن سيرين حدثا به عوفا عن أبي هريرة إما مجتمعين وإما متفرقين ، فأما ابن سيرين فسماعه عن أبي هريرة صحيح ، وأما الحسن فختلف في سماعه منه ، والأكثر على نفيه وتوهم من أثبته ، وهو مع ذلك كثير الإرسال فلا تحمل عنمته على الصالح ، وإنما أورده المصنف كما سمع ، وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى ، فإنه أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عبادة بهذا الاسناد ، وأخرج أيضا في بدء الخلق من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر ، واعتماد في كل ذلك على محمد بن سيرين . والله أعلم . قوله (من اتبع) هو بالتشديد ، وللأصلي « تبع » ، بحذف الألف وكسر الموحدة ، وقد تمسك بهذا اللفظ من دغم أن المشي خلفها أفضل ، ولا حجة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فشى معه ، وكذلك اتبعه بالتشديد وهو اقتعل منه ، فإذا هو مقول بالاشتراك ، وقد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي أمامها ، وأما اتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه إذا كان سبقه ، ولم تأت به الرواية هنا . قوله (وكان معه) أي مع المسلم ، والكشميني « معها » أي مع الجنادة . قوله (حتى يصل) بكسر اللام ويروى بفتحها ، فعلى الأول لا يحصل الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة ، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا ، والله أعلم . قوله (ويفرغ) بضم أوله وفتح الراء ، ويروى بالعكس ، وقد أثبتت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد خلافا لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراط ، وسنذكر بقية مباحثه وفوائده في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قوله (تابعه) أي روح بن عبادة ، وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخاري ، فإن كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدرجة ، لكننه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد إقتانا منه ، ونبه برواية عثمان على أن الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن ، فكان عوفا كان ربما ذكره وربما حذفه ، وقد حدث به المنجوفي شيخ البخاري مرة باسقاط الحسن ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال : حدثنا أبو إسحق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عوادة حدثنا سليمان بن سيف حدثنا عثمان بن الهيثم . . فذكر الحديث ، ولفظه موافق لرواية روح إلا في قوله وكان معها فإنه قال بدلها « فلزمها » ، وفي قوله ويفرغ من دفنها فإنه قال بدلها « وتدفن » ، وقال في آخره « فله قيراط » بدل قوله فإنه يرجع بقيراط ، والباقي سواء . ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف « نحوه » وهو بفتح الواو أي بمعناه .

٣٦ - باب خوف المؤمنين من أن يخطئ عملهم وهو لا يشعر . وقال إبراهيم التيمي : ما عرضتُ قولِي على عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكْذَبًا . وقال ابن أبي مَلِيكَةَ . أَذْرَكَ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ كُلُّهُمْ يَخَافُ الثَّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ ، مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيَّانٍ جَبِيلٍ وَمَيْكَائِيلَ . وَيُذَكِّرُ عَنِ الْحَسَنِ : مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ ، وَلَا أَمِنَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ . وَمَا يُنْخَذِرُ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى الثَّفَاقِ وَالْغِيَانِ مِنْ غَيْرِ

تَوْبَةٍ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمَرْجُمَةِ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي عَنْهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « سَبَابُ الْمُسْلِمِ نُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ »

[الحديث ٤٨ - طرفاه في : ٦٠٤٤ ، ٧٠٧٦]

قوله (باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر) هذا الباب معقود للرد على المرجمة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم ، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها ، بخلاف هذا . والمرجمة يضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا إلى الإرجاء وهو التأخير ، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا : الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق ، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا ، ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول . ومناسبة لإيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنائز مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين ، وسياق الحديث يقتضى أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أى خالصا ، فعقبه بما يشير إلى أنه قد يعرض للرد ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر . فقوله « أن يحبط عمله ، أى يحرم ثواب عمله لانه لا يثاب الا على ما أخلص فيه . وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الاحباطية الذين يقولون : إن السيئات ييطان الحسنات ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم : القول الفصل في هذا أن الاحباط إحباطان : أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كاحباط الإيمان للكفر والكفر للإيمان ، وذلك في الجهتين إذهاب حقيقى . ثانيهما إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة ، فن رجحت حسناته نجما ، ومن رجحت سيئاته وقف في المشيئة : إما أن يغفر له وإما أن يعذب . فالتوقيف إبطال ما ، لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها ، والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ، ففي كل منهما إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازا ، وليس هو إحباطا حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر ، وهم معظم القدرية . والله الموفق . **قوله** (وقال إبراهيم التيمي) هو من فقهاء التابعين وعبادهم ، وقوله « مكذبا » ، يروى بفتح الذال يعنى خشيته أن يكذبني من رأى على مخالفا لقولي فيقول : لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما أقول ، وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس . ويروى بكسر الذال وهى رواية الأكثر ، ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل . وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ يخشى أن يكون مكذبا أى مشابها للكذابين ، وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذكور . **قوله** (وقال ابن أبي مليكة الخ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه ، لكن أبهم العدد . وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الايمان له ، وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا ، والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلمهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن

محرومة ، فهؤلاء ممن سمع منهم ، وقد أدرك بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص ، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال ، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع ، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص . ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم ، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم . وقال ابن بطلان : إنما خافوا لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغيير ما لم يمهده ولم يقدروا على إنكاره ، خافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت . قوله (ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل) أي لا يجوز أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يحرم بذلك في إيمان جبريل ، وفي هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان ، خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة . وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن إسناده ضعيف . قوله (ويذكر عن الحسن) هذا التعليق وصله جعفر الفريابي في كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة . وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه ، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي : إن البخاري لا يخص صيغة التريض بضعف الإسناد ، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً ، لما علم من الخلاف في ذلك ، فهنا كذلك . وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال النروي : ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق ، يعني الله تعالى . قال الله تعالى ﴿ ولئن خاف مقام ربه جنتان ﴾ وقال ﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾ وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين ، وقرره الكرماني هكذا فقال : ما خافه أي ما خاف من الله ، لخذف الجار وأرسل الفعل إليه . قلت : وهذا الكلام وإن كان صحيحاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه . والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار . وإلا فسياق كلام الحسن البصري يبين أنه إنما أراد النفاق ، فلنذكره . قال جعفر الفريابي : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يحلف في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو ماضٍ مؤمن قط ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفق ، ولا مضى منافق قط ولا بقي إلا وهو من النفاق آمن . وكان يقول : من لم يخف النفاق فهو منافق . وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان : حدثنا روح بن عباد حدثنا هشام سمعت الحسن يقول : والله ماضٍ مؤمن ولا بقي إلا وهو يخاف النفاق ، وما آمنه إلا منافق . انتهى . وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله « كلهم يخاف النفاق على نفسه » . والخوف من الله وإن كان مطلوباً محموداً لكن سياق الباب في أمر آخر . والله أعلم . قوله (وما يحذر) هو بضم أوله وتشديد الذال المعجمة ويروى بتخفيفها ، وما مصدرية ، والجملة في محل جر لأنها مبطوقة على خوف ، أي باب ما يحذر . وفصل بين الترجمتين بالآثار التي ذكرها لتعلقها بالأولى فقط ، وأما الحديثان فالأول منهما تعلق بالثانية والثاني يتعلق بالأولى على ما سنوضحه ، ففيه لف ونشر غير مرتب على حد قوله ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ الآية ، ومراده أيضاً الرد على المرجئة حيث قالوا لاحذر من المعاصي مع حصول الإيمان ، ومفهوم الآية التي ذكرها رد عليهم ، لأنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصر عليه ، فمفهومه ذم من لم يفعل ذلك . وما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ وقوله ﴿ وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم ﴾ وهذه الآية أدل على المراد مما قبلها ، فنأصر على نفاق المعصية خشى عليه أن يفضى به إلى

ففاق الكفر، وكان المصنف لمح بحديث عبد الله بن عمرو المخرج عند أحمد مرفوعاً قال: «ويل للبصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون، أى يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون، قاله مجاهد وغيره. وللقمذى عن أبي بكر الصديق مرفوعاً: «ما أصبر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة، إسناد كل منهما حسن. قوله (على القتال) كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب، وفي بعضها (على النفاق) ومعناه صحيح وإن لم تثبت به الرواية. قوله (زيد) تقدم أنه بالواو والموحدة مصغراً، وهو ابن الحارث الياهم بياهم تحتانية وميم خفيفة، يكنى أبا عبد الرحمن، وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف في الأدب، وعن الأعمش وهو عند مسلم، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي وائل، وقال ابن منبه: لم يختلف في رفعه عن زيد واختلف على الآخرين. ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً عند مسلم وغيره. قوله (سألت أبا وائل عن المرجئة) أى عن مقالة المرجئة، ولأبي داود الطيالسي عن شعبة عن زيد قال: لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل فذكرت ذلك له. فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم، وأن ذلك كان حين ظهورهم، وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثلاثين، ففي ذلك دليل على أن بدعة الإرجاء قديمة، وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه الترمذي مصححاً ولفظه: «قتال المسلم أخاه كفر، وسبابه فسوق»، ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً، فالتفت بذلك دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به. قوله (سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة، وهو مصدر يقال: سب سبباً وسباباً، وقال إبراهيم الحربي: السباب أشد من السب، وهو أن يقول الرجل مافيه وما ليس فيه يريد بذلك عيبه. وقال غيره: السباب هنا مثل القتال فيقتضى المفاعلة، وقد تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية. قوله (المسلم) كذا في معظم الروايات، ولأحمد عن غندر عن شعبة «المؤمن»، فكأنه رواه بالمعنى. قوله (فسوق) الفسق في اللغة الخروج، وفي الشرع: الخروج عن طاعة الله ورسوله، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان، قال الله تعالى ﴿وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾، ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالفسق، ومقتضاه الرد على المرجئة. وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال: كيف تكون مقالاتهم حقاً والنبي ﷺ يقول هذا. قوله (وقتاله كفر) إن قيل: هذا وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي، فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك للخوارج فيه، لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب - لأنه مفض إلى إزهاق الروح - عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى ﴿إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية. أو أطلق عليه الكفر لشبهه به، لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية، لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قتله كان كأنه غطى على هذا الحق، والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والوجع عنه بخلاف الثالث. وقيل أراد بقوله كفر

أى قد يؤل هذا الفعل بشؤمه الى الكفر ، وهذا بعيد ، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال ، فان مستحل لمن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً . ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل . وقد بوب عليه المصنف فى كتاب المحاربين كما سيأتى إن شاء الله تعالى . ومثل هذا الحديث قوله ﷺ : لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، ففيه هذه الأجوبة ، وسيأتى فى كتاب الفتن ، وتظيره قوله تعالى (أقتولون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) بعد قوله (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم) الآية ، فدل على أن بعض الأفعال يطلق عليه الكفر تغليظاً . وأما قوله ﷺ : فجارواه مسلم ، لمن المسلم كقتله ، فلا يخالف هذا الحديث ، لأن المشبه به فوق المشبه ، والقدر الذى اشترك فيه بلوغ الغاية فى التأثير : هذا فى العرض ، وهذا فى النفس . والله أعلم . وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته فى أول كتاب الفتن فى أواخر الصحيح

٤٩ - أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال : أخبرني عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ خرج يُخبرُ بليلة القدر ، فتلاحى رجلان من المسلمين ، فقال : إني خرجتُ لأخبركم بليلة القدر ، وإني تلاحى فلان وفلان فرفقت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، أتيسوها فى السبع والتسع والخمس »

[الحديث ٤٩ - طرفاه فى : ٢٠٢٣ ، ٦٠٤٩]

قوله (عن حميد) هو الطويل (عن أنس) ، وللأصيلي حديثاه أنس بن مالك ، فأما تدليس حميد . وهو من رواية صحابي عن صحابي ، أنس عن عبادة بن الصامت . قوله (خرج يُخبرُ بليلة القدر) أى بتعيين ليلة القدر . قوله (فتلاحى) بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحى بكسرهما وهو التنازع والمخاصمة ، والرجلان أفاد ابن دحية أنها عبد الله بن أبي حذرد - بحاء - مفتوحة ودال ساكنة مهملتين ثم راء مفتوحة ودال مهملة أيضاً - وكعب بن مالك . وقوله « فرفقت » أى فرفع تعيينها عن ذكرى ، هذا هو المعتقد هنا . والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد فى هذه القصة قال « لجأ رجلان بحقتان ، بتشديد القاف أى يدعى كل منهما أنه الحق « معهما الشيطان ، فنسيتهما ، قال القاضي عياض : فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة ، وأنها سبب فى العقوبة المصنوية أى الحرمان . وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير . فان قيل كيف تكون المخاصمة فى طلب الحق مذمومة ؟ قلت : إنما كانت كذلك لوقوعها فى المسجد ، وهو محل الذكر لا اللغو ، ثم فى الوقت المخصوص أيضاً بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان ، فالذم لما عرض فيها لالذاتها ، ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفع بحضرة رسول الله ﷺ منهى عنه لقوله تعالى (لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - إلى قوله تعالى - أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له ، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب . فان قيل قوله (وأنتم لا تشعرون) يقتضى المواخذة بالعمل الذى لا قصد فيه ، فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالإحباط لاعتقادكم صغر الذنب ، فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة ، كما قيل فى قوله « وإنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير ، أى عندهما ، ثم قال « وإنه لكبير ، أى فى نفس الامر . وأجاب القاضي أبو بكر بن

العربي بأن المأخذة تحصل بما لم يقصد في الثاني اذا قصد في الاول ، لأن مراعاة القصد إنما هو في الاول ثم يسترسل حكم النية الاولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيرا كان أو شرا . والله أعلم . قوله (وعسى أن يكون خيرا) أى وإن كان عدم الرفع أزيد خيرا وأولى منه ، لأنه متحقق فيه ، لكن في الرفع خير مرجو لاستلزامه مزيد الثواب ، لكونه سببا لزيادة الاجتهاد في اتقانها ، وإنما حصل ذلك ببركة الرسول ﷺ . قوله (في السبع والتسع) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السين على التسع ، ففيه إشارة الى أن رجاءها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه . ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التذلل . واختلف في المراد بالتسع وغيرها فقيل للتسع يمضين من العشر وقيل للتسع يقيين من الشهر ، وسنذكر بسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى

٣٧ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، وعلم الساعة . وبيان النبي ﷺ له . ثم قال : جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم . فجعل ذلك كله ديناً . وما بين النبي ﷺ ولؤفد عبد القيس من الإيمان . وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾

٥٠ - حديث مسند قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو حيان التميمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس ، فأتاه رجل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وتؤمن بالبعث . قال : ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به ، وتقيم الصلاة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال : متى الساعة ؟ قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل . وأخبرك عن أسرارها : إذا ولدت الأمة ربها ، وإذا تناول رعاة الإبل البهيم في البنيان ، في خمس لا يعلمهن إلا الله . ثم تلا النبي ﷺ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ الآية . ثم أذبر . فقال ردوه . فلم يروا شيئاً . فقال : هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم . قال أبو عبد الله : جعل ذلك كله من الإيمان

[الحديث ٥٠ - طرفه في : ٤٧٧٧]

قوله (باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام الخ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد ، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضى تغايرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام إظهار أعمال مخصوصة ، أراد أن يرد ذلك بالتأويل الى طريقته . قوله (وبيان) أى مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين ، وقوله « وما بين ، أى مع ما بين لوفد أن الإيمان هو الإسلام حيث فسر في قصتهم بما فسر به الإسلام هنا ، وقوله « وقول الله ، أى مع ما دلت عليه الآية أن الإسلام هو الدين ، ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين ، فاقضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد . هذا محصل كلامه ، وقد نقل أبو عوانة الأسفراييني

في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد ، وأنه سمع ذلك منه . وعن الإمام أحمد الجزم بتقاريرهما ، ولكل من القولين أدلة متعارضة . وقال الخطابي : صنف في المسألة إمامان كبيران ، وأكثرنا من الأدلة للقولين ، وتباينا في ذلك . والحق أن بينهما عموما وخصوصا ، فكل مؤمن مسلم ، وليس كل مسلم مؤمنا . انتهى كلامه ملخصا . ومقتضاه أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا ، بخلاف الإيمان فانه يطلق عليهما معا . ويرد عليه قوله تعالى ﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ فان الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معا ، لأن العامل غير المعتقد ليس بذى دين مرضى . وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا : جعل النبي ﷺ الإسلام هنا اسما لما ظهر من الأعمال ، والإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد ، وليس ذاك لأن الأعمال ليست من الإيمان ، ولا لأن التصديق ليس من الإسلام ، بل ذاك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجماعها الدين ، ولهذا قال ﷺ : « أناكم بعلمكم دينكم » ، وقال سبحانه وتعالى ﴿ ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ وقال ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق . انتهى كلامه . والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية ، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية ، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له ، فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد ، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا إلا إذا عمل ، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس ، أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز . ويتبين المراد بالسياق ، فان وردا معا في مقام السؤال حلا على الحقيقة ، وإن لم يردا معا أو لم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن . وقد حكى ذلك الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا : إنهما تختلف دلاتهما بالاقتران ، فان أفرد أحدهما دخل الآخر فيه . وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سورا بينهما على ما في حديث عبد القيس ، وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق . قوله (وعلم الساعة) تفسير منه المراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة ؟ أى متى علم الساعة ؟ ولا بد من تقدير محذوف آخر أى متى علم وقت الساعة ؟ . قوله (وبيان النبي ﷺ) هو مجرور لأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالإضافة . فان قيل : لم يبين النبي ﷺ وقت الساعة ، فكيف قال وبيان النبي ﷺ له . فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المستول عنه فأطلقه ، لأن حكم معظم الشيء حكم كله . أو جعل الحكم في علم الساعة بانه لا يعلمه الا الله بيانا له . قوله (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو البصري المعروف بابن علية ، قال أخبرنا أبو حيان التميمي . وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور . ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن القعقاع ، ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثتهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة . زاد أبو فروة : وعن أبي ذر أيضا ، وساق حديثه عنهما جميعا . وفيه فوائد زوائد سنشير إليها إن شاء الله تعالى . ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه ، ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب ، وفي سياقه فوائد زوائد أيضا . وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته ، فشهورة رواية كهس - بسين مهملة قبلها ميم مفتوحة - ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر - بفتح الميم أوله ياء تحتانية مفتوحة - عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب ، رواه عن كهس جماعة

من الحفاظ ، وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة ، وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر ، وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال : عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معا عن ابن عمر عن عمر ، زاد فيه حميدا ، وحيد له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية . وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسبق منها إلا من الطريق الأولى وأحال الباقي عليها ، وبينها اختلاف كثير سنشير الى بعضه ، فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره ، وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره ، وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده . وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال : بينما نحن عند النبي ﷺ لمجعله من مسند ابن عمر لا من روايته عن أبيه . أخرجه أحمد أيضا . وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر ، وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني . وفي الباب عن أنس أخرجه الزار والبخاري في خلق أفعال العباد وإسناده حسن . وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي إسناده خالد بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح ، وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد وإسنادهما حسن . وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب . ولما جمعت طرقها هنا وعزوتها الى مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فرارا من التكرار المبين لطريق الاختصار . والله الموفق . قوله (كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس) أى ظاهرا لهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره ، والبروز الظهور . وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا اليها بيان ذلك ، فإن أوله : كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجىء الغريب فلا يدري أيهم هو ، فطلبنا اليه أن نجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه ، قال : فبينما له مكانا من طين كان يجلس عليه . انتهى . واستندط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعا إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه . قوله (فأتاه رجل) أى ملك في صورة رجل ، وفي التفسير للصف : إذ أتاه رجل يمشي ، ولأبي فروة : فأتا لجلوس عنده إذ أقبل رجل أحسن الناس وجها وأطيب الناس ريحا كأن ثيابه لم يمسا دنس . وسلم من طريق كهس في حديث عمر : بينما نحن ذات يوم عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر . وفي رواية ابن حبان سواد اللحية ، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس الى النبي ﷺ فأسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفيه على خذييه . وفي رواية لسليمان التيمي : ليس عليه بخفاء السفر ، وليس من البلد ، فتخطى حتى بك بين يدي النبي ﷺ كما يجلس أحدنا في الصلاة ، ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري : ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ . فافادت هذه الرواية أن الضمير في قوله على خذييه يعود على النبي ﷺ ، وبه جزم البغوي وإسماعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطبري بحثا لأنه نسق الكلام خلافا لما جزم به النووي ، ووافقه التوربشتي لأنه حمله على أنه جلس كهيئة المتعلم بين يدي من يتعلم منه ، وهذا وإن كان ظاهرا من السياق لكن وضعه يديه على خذي النبي ﷺ صنيع منه للاصفاء اليه ، وفيه إشارة لما ينبغي للسؤل من التواضع والصفح عما يبدو من جفاء السائل . والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأنه من جفافة الأعراب ، ولهذا تحطى الناس حتى انتهى الى النبي ﷺ كما تقدم . ولهذا استغرب الصحابة صنيعه ، ولأنه ليس من أهل البلد وجاء ماشيا ليس عليه أثر سفر . فان قيل : كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك الى ظنه ، أو الى صريح قول الحاضرين . قلت : وهذا الثاني أولى ، فقد جاء كذلك في رواية

عثمان بن غياث فإن فيها : فنظر القوم بعضهم الى بعض فقالوا : ما نعرف هذا . وأفاد مسلم في رواية عمارة ابن القعقاع سبب ورود هذا الحديث ، فعنده في أوله : قال رسول الله ﷺ : سلوني ، فهابوا أن يسألوه ، قال فجاء رجل . ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد بن زريع عن كهيس : بينما رسول الله ﷺ يخطب إذ جاءه رجل - فكان أمره لهم بسؤاله وقع في خطبته - وظاهره أن محيى الرجل كان في حال الخطبة ، فإما أن يكون وافق انتمضاهما أو كان ذكر ذلك القدر جالسا وعبر عنه الراوى بالخطبة . قوله (فقال) زاد المصنف في التفسير : يا رسول الله ما الايمان ؟ فإن قيل : فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره ، أو ليعين أن ذلك غير واجب ، أو سلم فلم ينقله الراوى . قلت : وهذا الثالث هو المعتمد ، فقد ثبت في رواية أبي فروة ، ففيها بعد قوله كأن ثيابه لم يمسسها دنس حتى سلم من طرف البساط فقال : السلام عليك يا محمد ، فرد عليه السلام . قال : أدنو يا محمد ؟ قال : ادن . فما زال يقول أدنو مرارا ويقول له ادن . ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر ، لكن قال : السلام عليك يا رسول الله . وفي رواية مطر الوراق فقال : يا رسول الله أدنو منك ؟ قال ادن . ولم يذكر السلام . فاختلفت الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله ، هل سلم أولا . فأما السلام فن ذكره مقدم على من سكت عنه . وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد : لأنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب . قلت : ويجمع بين الروايتين بأنه بدأ أولا بنداؤه باسمه لهذا المعنى ، ثم خاطبه بقوله يا رسول الله . ووقع عند القرطبي أنه قال : السلام عليكم يا محمد ، فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يعمم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه . انتهى . والذي وقفت عليه من الروايات إنما فيه الأفراد وهو قوله : السلام عليك يا محمد . قوله (ما الايمان) ؟ قيل قدم السؤال عن الايمان لأنه الأصل ، وثني بالاسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى ، وثلك بالإحسان لأنه متعلق بهما . وفي رواية عمارة بن القعقاع : بدأ بالاسلام لأنه بالامر الظاهر ، وثني بالاييمان لأنه بالامر الباطن . ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترقى . ولا شك أن القصة واحدة اختلفت الرواة في تأديتها ، وليس في السياق ترتيب ، ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالاسلام وثني بالإحسان وثلك بالاييمان ، فالحق أن الواقع أمر واحد ، والتقديم والتأخير وقع من الرواة . والله أعلم . قوله (قال : الايمان أن تؤمن بالله الخ) دل الجواب أنه علم أنه سأله عن متعلقاته لا عن معنى لفظه ، وإلا لكان الجواب : الايمان التصديق . وقال الطيبي : هذا يوم التكرار ، وليس كذلك ، فإن قوله أن تؤمن بالله مضمن معنى أن تعترف به ، ولهذا عداه بالباء ، أى أن تصدق معترفا بكذا . قلت : والتصديق أيضا يعدى بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن . وقال الكرماني : ليس هو تعريفا للشيء بنفسه ، بل المراد من المحدود الايمان الشرعى ، ومن الحد الايمان اللغوى . قلت : والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفخيما لأمره ، ومنه قوله تعالى ﴿ قل يحياها الذي أنشأها أول مرة ﴾ في جواب ﴿ من يحيى العظام وهى رميم ﴾ ، يعنى أن قوله أن تؤمن ينحل منه الايمان فكأنه قال : الايمان الشرعى تصديق مخصوص ، وإلا لكان الجواب : الايمان التصديق ، والايمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص . قوله (وملائكته) الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله تعالى ﴿ عباد مكرمون ﴾ . وقسم الملائكة على الكتب والرسل نظرا للترتيب الواقع ، لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب الى الرسول ، وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسول . قوله (وكتبه) هذه عند الاصيل هنا ، وافق الرواة على ذكرها في التفسير ، والايمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته

حق . قوله (وبقائه) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسل ، وكذا لمسلم من الطريقتين ، ولم تقع في بقية الروايات ، وقد قيل إنها مكررة لأنها داخلة في الإيمان بالبعث ، والحق أنها غير مكررة ، فقيل المراد بالبعث القيام من القبور ، والمراد باللقاء ما بعد ذلك ، وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا ، والبعث بعد ذلك . ويدل على هذا رواية مطر الوراق فإن فيها « وبالمرث والبعث بعد الموت » ، وكذا في حديث أنس وابن عباس ، وقيل المراد باللقاء رؤية الله ، ذكره الخطابي . وتعقبه النووي بأن أحدا لا يقطع لنفسه برؤية الله ، فإنها مختصة بمن مات مؤمنا ، والمرء لا يدري بم يختم له ، فكيف يكون ذلك من شروط الايمان ؟ وأجيب بأن المراد الايمان بأن ذلك حق في نفس الأمر ، وهذا من الأدلة القوية لاهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الإيمان . قوله (ورساله) وللأصيلي « ورساله » ، ووقع في حديث أنس وابن عباس « والملائكة والكتب والنبيين » ، وكل من السياقين في القرآن في البقرة ، والتعبير بالنبيين يشمل الرسل من غير عكس ، والإيمان بالرسل التصديق بانهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ، ودل الإجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل ، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين . وهذا الترتيب مطابق للآية (آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه) ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ، ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه الى عباده ، والمتلقى لذلك منهم الأنبياء ، والواسطة بين الله وبينهم الملائكة . قوله (وتؤمن بالبعث) زاد في التفسير « الآخر » ، ولمسلم في حديث عمر « واليوم الآخر » ، فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيداً كقولهم أمس الذاهب ، وقيل لأن البعث وقع مرتين : الأولى الإخراج من العدم الى الوجود أو من بطون الأموات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا ، والثانية البعث من بطون القبور الى محل الاستقرار . وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الأزمنة المحدودة ، والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار . وقد وقع التصريح بذكر الأربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا . (فائدة) : زاد الاسماعيلي في مستخرجه هنا « وتؤمن بالقدر » ، وهي في رواية أبي فروة أيضا ، وكذا لمسلم من رواية عمارة بن القعقاع ، وأكده بقوله « كله » ، وفي رواية كهس وسليمان التيمي « وتؤمن بالقدر خيره وشره » ، وكذا في حديث ابن عباس ، وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بزيادة « وحلوه ومره من الله » ، وكان الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » ، عند ذكر البعث الإشارة الى أنه نوع آخر مما يؤمن به ، لأن البعث سيوجد بعد ، وما ذكر قبله موجود الآن ، وللتوبة بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ، ولهذا كثر تكراره في القرآن ، وهكذا الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » ، عند ذكر القدر كأنها إشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف ، لحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن ، ثم قرره بالإبدال بقوله « خيره وشره وحلوه ومره » ، ثم زاده تأكيداً بقوله في الرواية الأخيرة « من الله » . والقدر مصدر تقول : قدرت الشيء بتخفيف الدال وقتحها أقدره بالكسر والفتح قدرا وقدرا ، إذا أحطت بمقداره . والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية ، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين ، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة ، وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق كهس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد المجنى ، قال فانطلقت

أنا وحيد الخيري ، فذكر اجتماعهما بعبد الله بن عمر ، وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى من يقول ذلك ، وأن الله لا يقبل من لم يؤمن بالقدر عملا . وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالما بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم ، وإنما يعلمها بعد كونها . قال القرطبي وغيره : قد انقرض هذا المذهب ، ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين . قال : والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها ، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ، وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول . وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فرارا من تعلق القديم بالمحدث ، وهم مخصومون بما قال الشافعي : إن سلم القدرى العلم خصم . يعنى يقال له : أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم ؟ فان منع وافق قول أهل السنة ، وإن أجاز لزومه نسبة الجهل ، تعالى الله عن ذلك . (تنبيه) : ظاهر السياق يقتضى أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر ، وقد اكتفى الفقهاء باطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ، ولا اختلاف ، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده وبما جاء به عن ربه ، فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك ، والله أعلم . قوله (أن تعبد الله) قال النووي : يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لإدخالها في الاسلام ، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا ، فيدخل فيه جميع الوظائف ، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام . قلت : أما الاحتمال الأول فبعيد ، لأن المعرفة من متعلقات الإيمان ، وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدنية ، وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله د أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين ، وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني . ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله د ولا تشرك به شيئا ، ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك . فان قيل : السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الاسلام ، والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد ، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن ، وفي الإحسان أن تعبد . والجواب أن ذلك لنكتة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل ، لأن د أن تفعل ، تدل على الاستقبال ، والمصدر لا يدل على زمان . على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر ، ففي رواية عثمان بن غياث قال د شهادة أن لا إله إلا الله ، وكذا في حديث أنس ، وليس المراد بمخاطبته بالإفراد اختصاصه بذلك ، بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين ، وقد تبين ذلك بقوله في آخره د يعلم الناس دينهم . فان قيل : لم لم يذكر الحج ؟ أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض ، وهو مردود بما رواه ابن منده في كتاب الإيمان بأسناده الذى على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أوله د أن رجلا في آخر عمر النبي ﷺ جاء الى رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث بطوله ، وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فانها آخر سفراته ، ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثه أشهر مات ، وكأنه إنما جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين - التي بلغها متفرقة - في مجلس واحد ، لتنضبط ، ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يحمله السائل ليعلمه السامع ، وأما الحج فقد ذكر ، لكن بعض الرواة إما ذهل عنه وإما نسيه . والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض ، ففي رواية كهمس د وتنج البيت إن استطعت إليه سبيلا ، وكذا في حديث أنس ، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم ، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ، ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيدا على الشهادتين . وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع ، وزاد بعد قوله وتنج

« وتتمتع وتفلس من الجنابة وتتمم الوضوء » . وقال مطر الوراق في روايته « وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة » ، قال فذكر صلى الله عليه وسلم ماثلناه إن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره . قوله (وتقيم الصلاة) زاد مسلم « المكتوبة » ، أى المفروضة . وإنما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبارة ، فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة ، ولا تبايع قوله تعالى (أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) . قوله (وتصوم رمضان) استدلل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه ، وستأتى المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . قوله (الاحسان) هو مصدر ، قول أحسن يحسن إحسانا . ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا أتيته ، وأحسنت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع ، والأول هو المراد لأن المقصود إتيان العبادة . وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا يحسن بإخلاصه إلى نفسه ، وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود ، وأشار في الجواب إلى حالتين : أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله « كأنك تراه » أى وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، وهو قوله « فإنه يراك » . وهاتان الحالتان يشترهما معرفة الله وخشيته ، وقد عبر في رواية عمار بن القعقاع بقوله « أن تخشى الله كأنك تراه » ، وكذا في حديث أنس . وقال النووي : معناه أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك ، لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائما يراك ، فأحسن عبادته وإن لم تره ، فقدير الحديث : فإن لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فإنه يراك . قال : وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين ، وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التي أوتىها ﷺ ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعا من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعا عليه في سره وعلايته ؟ انتهى . وقد سبق إلى أصل هذا القاضى عياض وغيره ، وسيأتى مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما رؤية النبي ﷺ فذلك له ليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله ﷺ « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » . وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال : فيه إشارة إلى مقام المحو والفناء ، وتقديره فإن لم تكن - أى فإن لم تصر - شيئا وفيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فأنك حينئذ تراه . وغفل قائل هذا - للجهل بالعربية - عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله « تراه » محذوف الألف ، لأنه يصير مجزوما ، لكونه على زعمه جواب الشرط ، ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بمحذف الألف ، ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إذ لا ضرورة هنا . وأيضا فلو كان ما ادعاه صحيحا لكان قوله « فإنه يراك » ضائعا لأنه لا ارتباط له بما قبله . وما يفسد تأويله رواية كهس فان لفظها « فأنك أن لا تراه فإنه يراك » ، وكذلك في رواية سليمان التيمي ، فسلط النقي على الرؤية لا على الكون الذي حل على ارتكاب التأويل المذكور ، وفي رواية أبي فروة « فإن لم تره فإنه يراك » ونحوه في حديث أنس وابن عباس ، وكل هذا يبطل التأويل المتقدم . والله أعلم . (فائدة) زاد مسلم في رواية عمار بن القعقاع قول السائل « صدقت » ، عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة ، وزاد أبو فروة في روايته « فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكرناه » ، وفي رواية كهس « فعجبنا له يسأله ويصدقه » ، وفي رواية مطر « انظروا إليه كيف يسأله وانظروا إليه كيف يصدقه » ، وفي حديث أنس « انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم

منه ، وفي رواية سليمان بن بريدة : قال القوم : ما رأينا رجلا مثل هذا ، كأنه يعلم رسول الله ﷺ ، يقول له : صدقت صدقت ، قال القرطبي : إنما عجبوا من ذلك لأن ما جاء به النبي ﷺ لا يعرف إلا من جهته ، وليس هذا السائل من عرف بقاء النبي ﷺ ولا بالسمع منه ، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه ، فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك . والله أعلم . قوله (متى الساعة) أى متى تقوم الساعة ؟ وصرح به في رواية حمارة بن القعقاع ، واللام للمعد ، والمراد يوم القيمة . قوله (ما المسؤول عنها) « ما ، نافية . وزاد في رواية أبي فروة : فتكس فلم يجبه ، ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا ، ثم رفع رأسه فقال ، ما المسؤول ، . قوله (بأعلم) الباء زائدة لتأكيد النفي ، وهذا وإن كان مشعرا بالتساوي في العلم لكن المراد التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد « خمس لا يعلمها إلا الله ، وسيأتى نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله « ما كنت بأعلم به من رجل منكم » ، فإن المراد أيضا التساوي في علم العلم به ، وفي حديث ابن عباس هنا فقال « سبحان الله ، خمس من الغيب لا يعلمن إلا الله ، ثم تلا الآية . قال النووي : يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون في ذلك قصص من مرتبته ، بل يكون ذلك دليلا على مزيد ورعه . وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كلف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة ، لأنهم قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث ، فلما حصل الجواب بما ذكر هنا حصل اليأس من معرفتها ، بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعملوا بها ، ونبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته عما لا يمكن . قوله (من السائل) عدل عن قوله لست بأعلم بها منك الى لفظ يشعر بالتعميم تعريضا للسامعين ، أى إن كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك . (فائدة) : هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل (١) ، لكن كان عيسى سائلا وجبريل مسؤلا . قال الحميدي في نوادره : حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن إسماعيل بن رجاء عن الشيباني قال : سألت عيسى بن مريم جبريل عن الساعة ، قال فانتفض بأجنحته وقال : ما المسؤول عنها بأعلم من السائل . قوله (وسأخبرك عن أشراطها) وفي التفسير « ولكن سأحدثك » ، وفي رواية أبي فروة « ولكن لها علامات تعرف بها » ، وفي رواية كهس « قال فأخبرني عن أمارتها فأخبره بها فرددنا » لحصل الرد هل ابتدأه بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات ، ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله وسأخبرك ، فقال له السائل : فأخبرني . ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها « ولكن إن شئت نبأئك عن أشراطها ، قال أجل » ونحوه في حديث ابن عباس وزاد « لحدثني » وقد حصل تفصيل الأشراف من الرواية الأخرى وأنها العلامات ، وهي بفتح الهجمة جمع شرط بفتحين كقلم وأقلام ، ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحديث والإخبار والإنباء بمعنى واحد ، وإنما غاير بينها أهل الحديث اصطلاحا . قال القرطبي : علامات الساعة هي قسمين : ما يكون من نوع المعتاد ، أو غيره . والمذكور هنا الأول . وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقارنة لها أو مضابقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك . والله أعلم . قوله (إذا ولدت) التعبير باذا للاشعار بتحقيق الوقوع ، ووقعت هذه الجملة بيانا للأشراط نظرا الى المعنى ، والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة . فان قيل الأشراف جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان ، أجاب الكرمانى : بأنه قد تستقرض القلة للكثرة ، وبالعكس .

(١) لا ينبغي الجزم بوقوع هذا من عيسى ، لأن كلام الشيباني لا تقوم به حجة . وإن كان هؤلاء عن بني إسرائيل فكذلك . وإنما يذكر مثل هذا بصيغة التبريز كما هو المقرر في علم مصطلح الحديث . والله أعلم

أو لأن الفرق بالقلة والكثرة إنما هو في النكرات لا في المعارف ، أو لفقد جمع الكثرة للفظ الشرط . وفي جميع هذه الأجوبة نظر ، ولو أجيب بأن هذا دليل القول الصائر إلى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب . والجواب المرضي أن المذكور من الأشراف ثلاثة ، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتطاول ، وفي التفسير ذكر الولادة وترؤس الحفاة ، وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم إسناده وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر الثلاثة ، وكذا في مستخرج الإسماعيلي من طريق ابن عليه ، وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ، ووقع مثل ذلك في حديث عمر ، ففي رواية كهس ذكر الولادة والتطاول فقط ووافقه عثمان بن غياث ، وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني ، وكذا ذكرت في حديث ابن عباس وأبي عامر . قوله (إذا ولدت الأمة ربتها) وفي التفسير « ربتها » بناءً التانيث ، وكذا في حديث عمر ، ولمحمد بن بشر مثله وزاد « يعني السراي » ، وفي رواية عمارة بن القعقاع « إذا رأيت المرأة تلد ربتها » ونحوه لأبي فروة ، وفي رواية عثمان بن غياث « الإماء أربابهن » بلفظ الجمع . والمراد بالرب المالك أو السيد . وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك ، قال ابن التين : اختلف فيه على سبعة أوجه ، فذكرها لكنها متداخلة ، وقد لحصتها بلا تداخل فإذا هي أربعة أقوال : الأول قال الخطابي : معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذرائعهم ، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربتها لأنه ولد سيدها ، قال النووي وغيره : إنه قول الأكثرين . قلت : لكن في كونه المراد نظر ، لأن استيلاء الإمام كان موجوداً حين المقالة ، والاستيلاء على بلاد الشرك وسبي ذرائعهم واتخاذهم سراي وقع أكثره في صدر الإسلام ، وسياق الكلام يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سبق قرب قيام الساعة ، وقد فسرهُ وكيع في رواية ابن ماجه بأخص من الأول قال : أن تلد العجم العرب ، ووجه بعضهم بأن الإماء يلدن الملوك فتصير الأم من جملة الرعية والمالك سيد رعيته ، وهذا لإبراهيم الحربي ، وقربه بأن الرؤساء في الصدر الأول كانوا يستنكفون غالباً من وطء الإماء ويتنافسون في الحرائر ، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس ، ولكن رواية ربتها بناءً التانيث قد لا تساعد على ذلك . ووجه بعضهم بأن إطلاق ربتها على ولدها مجاز ، لأنه لما كان سبياً في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك ، وخصه بعضهم بأن السبي إذا كثرت فقد يسمي الولد أولاً وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً بل ملكاً ثم تسمى أمه فيها بعد فيشترى عارفاً بها ، أو وهو لا يشعر أنها أمه ، فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها . وقد جاء في بعض الروايات « أن تلد الأمة بعلها » وهي عند مسلم لحمل على هذه الصورة ، وقيل المراد بالبعل المالك وهو أولى لتتفق الروايات . الثاني أن تباع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك ، وعلى هذا فالذي يكون من الأشراف غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد أو الاستهانة بالأحكام الشرعية . فان قيل : هذه المسألة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها ، لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز ، قلنا : يصلح أن يحمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال حملها ، فانه حرام بالاجماع . الثالث وهو من نمط الذي قبله ، قال النووي : لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد ، بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة حراً من غير سيدها بوطء شهية ، أو رقيقاً بتكاح أو زناً ثم تباع الأمة في صورتين بيعاً صحيحاً وتدور في الأيدي حتى يشتريها ابنها أو ابنتها . ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراي لأنه تخصيص بغير دليل . الرابع أن يكسر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب

والضرب والاستخدام . فأطلق عليه ربهما مجازا لذلك . أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة ، وهذا أوجه الأوجه عندى لمعومه ، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغربة . وعمله الإشارة الى أن الساعة يقرب قيامها عند انكسار الأمور بحيث يصير المربي مربيا والسافل عاليا ، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى أن نصير الحفاة ملوك الأرض . (تنبيهان) : أحدهما قال النووي : ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه ، وقد غلط من استدل به لكل من الأمرين ، لأن الشيء إذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة . الثاني : يجمع بين ما في هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك في قوله « ربهما » وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح (١) « لا يقل أحدكم أطعم ربك وضئ ربك اسق ربك وليقل سيدي ومولاي » بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي ، وفي المنهى عنه السيد ، أو أن المنهى عنه متأخر ، أو مختص بغير الرسول ﷺ . قوله (تطاول) أى تفاخروا في تطويل البنيان وتكاثروا به . قوله (رعاة الإبل) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض . والهم بضم الموحدة ، ووقع في رواية الأصيل بفتحها ولا يتجه مع ذكر الإبل وإنما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الإضافة كما في رواية مسلم رعاة الهم ، وميم الهم في رواية البخارى يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الإبل يعنى الإبل السود ، وقيل إنها شر الألوان عندهم ، وخيرها الحر التي ضرب بها المثل قليل « خير من حمر النعم » ووصف الرعاة بالهم إما لأنهم مجهولو الأنساب ، ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقته ، وقال القرطبي : الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم ، وقيل معناه أنهم لا شيء لهم كقوله ﷺ « يحشر الناس حفاة عراة بهم » قال : وفيه نظر ، لأنه قد نسب لهم الإبل . فكيف يقال لا شيء لهم . قلت : يحمل على أنها إضافة اختصاص لا ملك ، وهذا هو الغالب أن الراعى يعرى لغيره بالأجرة ، وأما المالك فقل أن يباشر الرعى بنفسه . قوله في التفسير : وإذا كان الحفاة العراة ، زاد الإسماعيلي في روايته : الصم البكم . وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل ، أى لم يستعملوا أسماعهم ولا أبصارهم في الشيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة . قوله رموس الناس أى ملوك الأرض ، وصرح به الإسماعيلي ، وفي رواية أبي فروة مثله ، والمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره . قال : ما الحفاة العراة ؟ قال : العريب ، وهو بالعين المهملة على التصغير . وفي الطبراني من طريق أبي حزة عن ابن عباس مرفوعا « من انقلاب الدين تفصح النبط واتخاذهم القصور في الأمصار ، قال القرطبي : المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على الأمر ويتملكوا البلاد بالقهر فتكثر أموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البنيان والتفاخر به ، وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان . ومنه الحديث الآخر « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع » ومنه « إذا وسد الأمر - أى أسند - الى غير أهله فاتظروا الساعة » وكلاهما في الصحيح ، قوله (في خمس) أى علم وقت الساعة داخل في جملة خمس . وحذف متعلق الجار سائغ كما في قوله تعالى ﴿ في تسع آيات ﴾ أى اذهب الى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات ، وفي رواية عطاء الخراساني « قال فتى الساعة ؟ قال : هى في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله » قال القرطبي : لا مطمع لاحد في علم شيء من هذه الأمور الخمسة لهذا الحديث ، وقد فسر النبي ﷺ قول الله تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ﴾

بهذه الخس وهو في الصحيح ، قال : فن ادعى علم شيء منها غير مسنده الى رسول الله ﷺ كان كاذبا في دعواه . قال : وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم . وقد قتل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة والجعل وإعطائها في ذلك ، وجاء عن ابن مسعود قال : أوتي نبيكم ﷺ علم كل شيء سوى هذه الخس . وعن ابن عمر مرفوعا نحوه أخرجهما أحمد ، وأخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه فقال : إنما الغيب خمس - وتلاه هذه الآية - وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويعمله قوم . (تنبيه) : تضمنت الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشادا للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة . فان قيل : ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث ، أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما ينبني عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ، ولا سيما إذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث . فيشعر بأن المراد من الآية نبي علمهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى . (فائدة) : التكتة في العدول عن الإثبات الى التني في قوله تعالى ﴿ وما تدرى نفس ما إذا تكسب غدا ﴾ وكذا التمييز بالدراية دون العلم للبالغة والتعميم ، إذ الدراية اكتساب علم الشيء بحيلة ، فاذا اتنى ذلك عن كل نفس مع كونه من غنصاتها ولم تقع منه على علم كان عدم اطلاعا على علم غير ذلك من باب أولى . اه ملخصا من كلام الطيبي . قوله (الآية) أى تلا الآية الى آخر السورة ، وصرح بذلك الإسماعيلي ، وكذا في رواية عمارة . ولسلم الى قوله (خير) وكذا في رواية أبي فروة . وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى (الإرحام) فهو تقصير من بعض الرواة ، والسياق يرشد الى أنه تلا الآية كلها . قوله (ثم أدبر فقال : ردوه) زاد في التفسير « فأخذوا ليردوه فلم يروا شيئا » . فيه أن الملك يجوز أن يمثل لغير النبي ﷺ فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع ، وقد ثبت عن عمران ابن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة . والله أعلم . قوله (جاء يعلم الناس) في التفسير « ليعلم ، وللإسماعيلي « أراد أن تعلموا اذ لم تسألوا » ومثله لعمارة ، وفي رواية أبي فروة « والذي يمض محمدنا بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم ، وأنه لجبريل » وفي حديث أبي عامر « ثم ولى فلما لم نر طريقه قال النبي ﷺ : سبحان الله ، هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم ، والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط إلا وأنا أعرفه ، إلا أن تكون هذه المرة » ، وفي رواية التيمي « ثم نهض فولى ، فقال رسول الله ﷺ : على بالرجل ، فطلبناه كل مطلب فلم نقدر عليه . فقال : هل تدرون من هذا ؟ هذا جبريل أتاكم ليعلّمكم دينكم ، خذوا عنه ، فوالذي نفسى بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مرقى هذه ، وما عرفته حتى ولى » قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله « خذوا عنه » . قلت : وهو من الثقات الأثبات ، وفي قوله « جاء ليعلم الناس دينهم » إشارة الى هذه الزيادة فافترد الا بالتصريح ، واسناد التعليم الى جبريل مجازي ، لأنه كان السبب في الجواب ، فلذلك أمر بالاختذ عنه . واتفقت هذه الروايات على أن النبي ﷺ أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه . وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس « ثم انطلق ، قال عمر : فلبثت مليا ثم قال : يا عمر أتدرى من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانه جبريل » فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بأن قوله « فلبثت مليا » أى زمانا بعد أنصرافه ، فكأن النبي ﷺ أعلمهم بذلك بعد مضى وقت ، ولكنه في ذلك المجلس . لكن يعكر على هذا الجمع قوله في رواية النسائي والترمذي « فلبثت ثلاثا » لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف ، وأن « مليا » صغرت مسبا فاشبهت « ثلاثا » لأنها تكتب بلا ألف ، وهذه الدعوى مردودة ، فان في رواية أبي عرواة

« فلَبِثْنَا لَيْلًا ، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ثَلَاثٍ ، وَلَابَنُ حَبَانَ بَعْدَ ثَلَاثَةٍ ، وَلَابَنُ مِنْدَةَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَجِئْتُ النَّوَوِيَّ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ هَرْمَ لَمْ يَحْضُرْ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ ، بَلْ كَانَ مِنْ قَامَ إِذَا مَعَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا فِي طَلَبِ الرَّجُلِ أَوْ لِفَضْلٍ آخَرَ وَلَمْ يَرْجِعْ مَعَ مَنْ رَجَعَ لِمَارَضٍ هَرَمَ لَهُ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَاضِرِينَ فِي الْحَالِ ، وَلَمْ يَنْتَقِ الْإِخْبَارَ لِعَمْرٍ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ « فَلَقِيتُ ، وَقَوْلُهُ « فَقَالَ لِي يَاعَمْرُ ، فَوَجَّهَ الْخُطَابَ لَهُ وَحْدَهُ ، بِخِلَافِ إِخْبَارِهِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ جَمْعُ حَسَنِ . (تَنْبِيْهَاتٌ) : الْأَوَّلُ ذَلِكَ الرِّوَايَاتُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا هَرَفَ أَنَّهُ جَبْرِيلُ إِلَّا فِي آخِرِ الْحَالِ ، وَأَنَّ جَبْرِيلَ أَتَاهُ فِي صُورَةِ رَجُلٍ حَسَنِ الْهَيْئَةِ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ لَدَيْهِمْ ، وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي فُرُوهَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ « وَلِإِنَّهُ لَجَبْرِيلُ نَزَلَ فِي صُورَةِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ نَزَلَ فِي صُورَةِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ وَمِ ، لِأَنَّ دَحِيَّةَ مَعْرُوفٌ عِنْدَهُمْ ، وَقَدْ قَالَ عَمْرٌ « مَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ، » وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ لَهُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْهُ النَّسَائِيُّ فَقَالَ فِي آخِرِهِ « فَإِنَّهُ جَبْرِيلُ جَاءَ لِيُطْلِمَكُمْ دِينَكُمْ ، » حَسَبَ . وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الْمُحْفَظَةُ لِمُوافَقَتِهَا بَاقِيَ الرِّوَايَاتِ . الثَّانِي قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : فِي قَوْلِهِ « يَطْلِمُكُمْ دِينَكُمْ ، » دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ الْحَسَنَ يُسَمَّى عَلَمًا وَتَعْلِيمًا ، لِأَنَّ جَبْرِيلَ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ سِوَى السُّؤَالِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ سَمَّاهُ مَطْلًا ، وَقَدْ اشتهر قَوْلُهُمْ : حَسَنُ السُّؤَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهِ انبَتَتْ عَلَى السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مِمَّا . الثَّلَاثُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ يَصْلُحُ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَمُّ السَّنَةِ ، لِمَا تَضُمُّهُ مِنْ جَمَلِ عِلْمِ السَّنَةِ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : لِهَذِهِ النِّسْبَةِ اسْتَفْتَحَ بِهِ الْبُغْوِيُّ كِتَابِيهِ « الْمَصَابِيحِ ، » وَدَرَّجَ السَّنَةَ ، اقْتِدَاءً بِالْقُرْآنِ فِي اقْتِسَاعِهِ بِالْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّهَا تَضُمُّنَتْ عُلُومَ الْقُرْآنِ إجمالًا . وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : اشْتَمَلَ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى جَمِيعِ وَظَائِفِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ مِنْ عَقُودِ الْإِيمَانِ ابْتِدَاءً وَحَالًا وَمَآلًا وَمِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ ، وَمِنْ إِخْلَاصِ السَّرَائِرِ وَالتَّحَفُّظِ مِنْ آفَاتِ الْأَعْمَالِ ، حَتَّى أَنْ عُلُومَ الشَّرِيعَةِ كُلِّهَا رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ وَمُتَشَعِّبَةٌ مِنْهُ . قُلْتُ : وَلِهَذَا أُشْبِهُتِ الْقَوْلُ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ ، مَعَ أَنَّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ وَأَنَّ كَانَ كَثِيرًا لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ قَلِيلٌ ، فَلَمْ أَخَالِفْ طَرِيقَ الْإِخْتِصَارِ . وَاقِعُ الْمَوْقِفِ . قَوْلُهُ (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) يَعْنِي الْمَوْلَفُ « جَمَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ ، أَيْ الْإِيمَانُ الْكَامِلُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا »

٣٨ - باب * ٥١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَزْمَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَعْيَانَ أَنَّ هَرْمَ قَالَ لَهُ : سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ سَخَطَهُ لِدِينِهِ بِمَعْدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ [انظر الحديث ٧]

قَوْلُهُ (بَاب) كَذَا هُوَ بَلَا تَرْجَمَةٌ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةٍ وَأَبَى الْوَقْتُ ، وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْأَصْلِيُّ وَغَيْرِهِمَا ، وَرَجَّحَ النَّوَوِيُّ الْأَوَّلَ قَالَ : لِأَنَّ التَّرْجَمَةَ - يَعْنِي سُّؤَالَ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ - لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا هَذَا الْحَدِيثُ ، فَلَا يَصِحُّ إِدْخَالُهُ فِيهِ . قُلْتُ : نَحْنُ التَّعَلُّقُ لَا يَتِمُّ هُنَا عَلَى الْحَالَتَيْنِ ، لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَتَ لَفْظُ « بَاب » بَلَا تَرْجَمَةٌ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفَصْلِ مِنَ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَلَا بَدَّ لَهُ مِنْ تَعَلُّقٍ بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ فَتَعَلَّقْ بِهِ مَتَعِينَ ، لَكِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ فِي التَّرْجَمَةِ « جَمَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا » . وَوَجْهُ التَّعَلُّقِ أَنَّهُ سَمَّى الدِّينَ إِيْمَانًا فِي حَدِيثِ هَرْمَ قُلْتُ فِيمَ مَرَادُ الْمَوْلَفِ بِكَوْنِ الدِّينِ هُوَ الْإِيمَانُ ، فَإِنَّ قِيلَ : لَا حُجَّةَ لَهُ

فيه ، لأنه منقول عن هرقل ، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتهاده ، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قرأه فيما مضى . وأيضاً فهرقل قاله بلسانه الرومي ، وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي ، وألقاه الى ابن عباس - وهو من علماء اللسان - فرواه عنه ولم ينكره ، فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى . وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا ، وساقه في كتاب الجهاد تاماً بهذا الإسناد الذي أورده هنا . والله أعلم

٣٩ - باب فضل من استبشراً لدينه

٥٢ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم قال سمعت الثمان بن بشير يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس . فمن اتقى المشبهات استبشراً لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات كراع يرتقى حول الحى يوشك أن يواقع . ألا وإن لكل ملك حى ، ألا إن حى الله في أرضه تحارمه . ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب »

[الحديث ٥٢ - طرزه : ٢٠٥١]

قوله (باب فضل من استبشراً لدينه) كأنه أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان ، فلهذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان . قوله (حدثنا زكرياء) هو ابن أبي زائدة ، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوادعي . قوله (عن عاصم) هو الشعبي الفقيه المشهور . ورجال الاسناد كوفيون . وقد دخل الثمان الكوفة وولى امرتها . ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي حريز - وهو بفتح الحاء المهملة وآخره زاي - عن الشعبي أن الثمان بن بشير خطب به بالكوفة ، وفي رواية لمسلم أنه خطب به بمحصر . ويجمع بينهما بأنه سمع منه مرتين ، فانه ولى إمرة البلدين واحدة بعد أخرى ، وزاد مسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء فيه « وأهوى الثمان باصبعه الى أذنيه يقول . سمعت رسول الله ﷺ يقول » وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن الثمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي ﷺ مات وللثمان ثمان سنين ، وذكر ياء موصوف بالتدليس ، ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنعناً ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكرياء حدثنا الشعبي ، لحصل الأمن من تدليسه (١) . (فائدة) : ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير الثمان بن بشير ، فان أراد من وجه صحيح فسيلم ، وإلا فقد روينا من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني ، ومن حديث ابن عباس في الكبير له ، ومن حديث وائلة في الترغيب للاصبهاني ، وفي أسانيدنا مقال . وادعى أيضاً أنه لم يروه عن الثمان غير الشعبي ، وليس كما قال ، فقد رواه عن الثمان أيضاً خيشمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره ، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره ، وسماك بن حرب عند الطبراني ، لكنه مشهور عن

(١) وهو في مسند أحمد (٤ : ٢٧٠) : من زكرياء قال (حدثنا) عاصم قال سمعت الثمان بن بشير يخطب يقول

الشعبي رواه عنه جمع جم من الكوفيين ، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون ، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع ولم ينق لفظه ، وساقه أبو داود ، وسنن إلى ما فيه من فائدة إن شاء الله تعالى . قوله (الحلال بين والحرام بين) أى في عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة . قوله (وبينهما مشبهات) بوزن مفعلات بتشديد العين المفتوحة وهى رواية مسلم ، أى شبهت بغيرها بما لم يتبين به حكمها على التعمين . وفى رواية الأصيلي « مشبهات » بوزن مفعلات بباء مفتوحة وهى خفيفة مكسورة وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، والمعنى أنها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ، ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « وبينهما متشابهات » . قوله (لا يعلم كثير من الناس) أى لا يعلم حكمها ، وجاء واضحاً فى رواية الترمذى بلفظ « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام ، ومفهوم قوله « كثير » أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون ، فالشبهات على هذا فى حق غيرهم ، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين . قوله (فن اتق المشبهات) أى حذر منها ، والاختلاف فى لفظها بين الرواة نظير الذى قبلها لكن عند مسلم والإسماعيلي « المشبهات » بالضم جمع شبهة . قوله (استبرأ) بالهمز بوزن استعمل من البراءة ، أى برأ دينه من النقص وعرضه من الطعن فيه ، لأن من لم يعرف باجتناب المشبهات لم يسلم لقول من يطعن فيه ، وفيه دليل على أن من لم يتوقَّ الشبهة فى كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه ، وفى هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة . قوله (ومن وقع فى الشبهات) فيها أيضاً ما تقدم من اختلاف الرواة . واختلف فى حكم الشبهات فقيل التحريم ، وهو مردود . وقيل الكراهة ، وقيل الوقف . وهو كاختلاف فيما قبل الشرع . وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ، ثانيها اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى ، ثالثها أن المراد بها مسمى المكروه لانه يجتنبه جانباً الفعل والترك ، رابعها أن المراد بها المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته ، راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . ونقل ابن المنير فى مناقب شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فن استكثر منه تطرق إلى المكروه . وهو منزع حسن . ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إسناده ولم يسق لفظها فيها من الزيادة « اجعلوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال » ، من فعل ذلك استبرأ لعرشه ودينه ، ومن ارتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه ، والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينفى اجتنابه ، كالإكثار مثلاً من الطيبات ، فانه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع فى أخذ ما لا يستحق أو يفضى إلى بطلان النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان . والذى يظهر لى رجحان الوجه الأول على ما سأذكره ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس : فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك الا فى الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ، ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى فى الجملة ، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم إذا كان من جنسه . أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الودع فيقع فى

الحرام ولو لم يختَر الوقوع فيه . ووقع عند المصنف في اليسوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث « فن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان ، وهذا يرجح الوجه الأول كما أشرت إليه . (تنبيه) : استدلل به ابن المنير على جواز بقاء الجملة بعد النبي ﷺ ، وفي الاستدلال بذلك نظر ، إلا إن أراد به أنه يحمل في حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكرى القياس فيحتمل ما قال . والله أعلم . قوله (كراع يرعى) هكذا في جميع نسخ البخارى عنوف جواب الشرط إن أعربت « من » شرطية ، وقد ثبت المخذوف في رواية الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه فقال « ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى ، ويمكن إعراب « من » في سياق البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف ، إذ التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يرعى ، والأول أولى لثبوت المخذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكرها التي أخرجه منها المؤلف ، وعلى هذا فقوله « كراع يرعى » جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب . والحق المحمى ، أطلق المصدر على اسم المفعول . وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهى أن ملوك العرب كانوا يحمون لراعى مواشهم أما كن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنهم بالعقوبة الشديدة ، فثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم ، فالتأفف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحى خشية أن تقع مواشيه في شيء منه ، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه ، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحمل المكان الذى هو فيه ويقع : الخصب في الحى فلا يملك نفسه أن يقع فيه . فآله سبحانه وتعالى هو الملك حقا ، وحماه محارمه . (تنبيه) : ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي ، وأنه مدرج في الحديث ، حكى ذلك أبو عمرو الداني ، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي ، قال ابن عون في آخر الحديث : لا أدري المثل من قول النبي ﷺ أو من قول الشعبي . قلت : وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا ، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفعته ، فلا يقدح شك بعضهم فيه . وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة - كأبي فروة عن الشعبي - لا يقدح فيمن أثبتته ، لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر في حذف البخارى قوله « وقع في الحرام » ليصير ما قبل المثل مرتبطا به فيسلم من دعوى الإدراج . وبما يقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية ، وكذا ثبوت المثل مرفوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا . قوله (ألا إن حى الله في أرضه محارمه) سقط « في أرضه » من رواية المستمل ، وثبتت الواو في قوله « ألا وإن حى الله » في رواية غير أبي ذر ، والمراد بالمحارم فعل المنهى المحرم أو ترك المأمور الواجب ، ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصى بدل المحارم . وقوله « ألا » للتنبيه على صحة ما بعدها ، وفي إعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها . قوله (مضغة) أى قدر ما يمشغ ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية ، وسمى القلب قلبا لتقلبه في الأمور ، أو لأنه غاless ما في البدن ، وغاless كل شيء قلبه ، أو لأنه وضع في الجسد مقلوبا . وقوله « إذا صلحت » و « إذا فسدت » هو بفتح عينهما وتضم في المضارع ، وحكى الفراء الضم في ماضى صلح ، وهو يضم وفاقا إذا صار له الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه ، والتعبير بأذا لتحقيق الوقوع غالبا ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا . وخص القلب بذلك لأنه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد . وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب ، والحث على صلاحه ، والإشارة إلى أن لطيف الكسب

أثرا فيه . والمراد المتعلق به من الفهم الذى ركبته الله فيه . ويستدل به على أن العقل فى القلب ، ومنه قوله تعالى (فتكون لهم قلوب يعقلون بها) وقوله تعالى (إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب) قال المفسرون : أى عقل . وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره . (فائدة) : لم تقع هذه الزيادة التى أولها د إلا وان فى الجسد مضغة ، إلا فى رواية الشعبي ، ولا هى فى أكثر الروايات عن الشعبي ، إنما تفرد بها فى الصحيحين زكريا المذكور عنه ، وتابعه مجاهد عند أحمد ، ومغيرة وغيره عند الطبرانى . وعبر فى بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسمم ، ومناسبتها لما قبلها بالنظر الى أن الأصل فى الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب ، لأنه عماد البدن . وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن أبي داود ، وفيه البيتان المشهوران وهما :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية

أترك المشبهات، وازهد، ودع ما ليس يعينك ، واعلم أن بنيه

والمعروف عن أبي داود عدد ما نهيتكم عنه فاجتنبوه . الحديث ، يدل : ازهد فيما فى أيدي الناس ، وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثانى ، وأشار ابن العربى إلى أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام ، قال القرطبي : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه . والله المستعان

٤٠ - باب أداء الخمس من الإيمان

٥٣ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَمْدِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ : كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ ، فَقَالَ أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي . فَاقْتُمْ مَعَهُ شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مِنَ الْقَوْمِ - أَوْ مِنَ الْوَفْدِ ؟ - قَالُوا : رَبِيعَةُ . قَالَ : مَرْجِعًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَائِمٍ وَلَا نَدَاحٍ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، فَرُمَا بِأَسْرِ فَصَلِّ نَحْنُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، وَتَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ . وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَثَرِيَّةِ . فَسَرَّمُ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : أَسَرَّمُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تَعْمَلُوا مِنَ الْمَنِّمِ الْخُمْسَ . وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : عَنِ الْخُنْتِمْ ، وَالذَّبَاءِ ، وَالنَّقِيرِ ، وَالْمَرْفَتِ - وَرُبَّمَا قَالَ : الْمَقِيرِ - وَقَالَ : احْظَوْهُمْ ، وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ ^{أَطْرَافُهُ} ^{٥٤٣} ^{١٣٩٨} ^{٤٣٩٥} ^{٣٥١٠} ^{٤٣٦٩} ^{٤٣٦٦} ^{٦١٧٦٤} ^{٧٥٥٦٤} ^{٧٥٦٦٦}

قوله (باب أداء الخمس من الإيمان) هو بضم الخاء المعجمة ، وهو المراد بقوله تعالى (واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) الآية . وقيل إنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس المذكورة فى حديث . بنى الاسلام على خمس ، وفيه بعد ، لأن الحج لم يذكر هنا ولأن غيره من القواعد قد تقدم ، ولم يرد هنا إلا ذكر خمس الغنيمة فمعين أن يكون المراد لإفراذه بالذكر . وسنذكر وجه كونه من الإيمان قريباً . **قوله** (عن أبي جمرة)

هو بالجيم والراء كما تقدم ، واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم الضاد المعجمة وقمع الموحدة ، من بني ضبيعة بضم أوله مصغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاطي ، وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا ، وقد وهم من نسب أبا جرة اليهم من شراح البخاري ، فقد روى الطبراني وابن منده في ترجمة نوح ابن مخلد جد أبي جرة أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال له : بمن أنت ؟ قال : من ضبيعة ربيعة . فقال : خير ربيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم . قوله (كنت أقعد مع ابن عباس) بين المصنف في العلم من رواية غندر عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له ولفظه : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، قال ابن الصلاح : أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة ، وهو عندى هنا أعم من ذلك ، وأنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه ويبلغه كلامهم ، إما لزحام أو لقصور فهم . قلت : الثاني أظهر ، لأنه كان جالسا معه على سريره ، فلا فرق في الزحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم ، وقيل إن أبا جرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس بها ، قال القرطبي : فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتفي في الترجمة بواحد . قلت وقد بوب عليه البخاري في أواخر كتاب الأحكام كما سيأتي . واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله « حتى أجمل لك سهما من مالي » وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريحا في الحج . وقال غيره : هو أصل في اتخاذ الحديث المستمل . قوله (ثم قال : إن وفد عبد القيس) بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لأبي جرة بهذا الحديث ، فقال بعد قوله « وبين الناس » : فأنت امرأة تسأله عن نبيذ الجر ، فهي عنه ، فقلت : يا ابن عباس إني أنتبذ في جرة خضراء نبيذا حلوا فأشرب منه فتقرقر بطني ، قال : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل . وللصنف في أواخر المغازي من طريق قرعة عن أبي جرة قال : قلت لابن عباس إن لي جرة أنتبذ فيها فأشربه حلوا ، إن أكثرت منه فإلست القوم فأطلت الجلوس خشيت أن أفصح ، فقال « قدم وفد عبد القيس » فلما كان أبو جرة من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباز في الجرار ناسب أن يذكره له . وفي هذا دليل على أن ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباز في الجرار ، وهو ثابت من حديث بريدة ابن الحصيب عند مسلم وغيره . قال القرطبي : فيه دليل على أن للفقى أن يذكر الدليل مستغنيا به عن التنصيص على جواب الفتيا إذا كان السائل بصيرا بموضع الحجة . قوله (لما أتوا النبي ﷺ قال : من القوم ، أو من الوفد) الشك من أحد الرواة ، إما أبو جرة أو من دونه ، وأظنه شعبة فإنه في رواية قرعة وغيره بغير شك . وأعرب الكرماني فقال : الشك من ابن عباس . قال النووي : الوفد الجماعة المختارة للتقدم في لقي العطاء واحدهم وافد . قال : ووفد عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الأشج ، ذكره صاحب التحرير في شرح مسلم وسمى منهم المنذر بن عائد وهو الأشج المذكور ومنقذ بن حبان ومزينة (١) بن مالك وعمرو بن مرحوم والحارث ابن شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحاء مهملتين ، قال : ولم نعر بعد طول التتبع على أسماء الباقيين . قلت : قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة (٢) ، وفي سنن أبي داود قيس بن النخعان العبدي وذكره الخطيب أيضا في المبهمات ، وفي مسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة المجهنم بن قثم ، ووقع

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « بريدة »

(٢) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « عطية بن جروة »

ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه ، وفي مسندى أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى ، وفي المعرفة لأبى نعيم جورية العبدى ، وفي الأدب للبخارى الزارع بن عامر العبدى . فهؤلاء الستة الباقيون من العدد . وما ذكر من أن الوفد كانوا أربعة عشر راكبا لم يذكر دليله ، وفي المعرفة لابن منده من طريق هود العصرى وهو بعين وصاد مهملتين مفتوحتين نسبة إلى عصر بطن من عبد القيس عن جده لأمه مزينة قال : بينا رسول الله ﷺ يحدث أصحابه إذ قال لهم : سيطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق ، فقام عمر فلقى ثلاثة عشر راكبا فرحب وقرب وقال : من القوم ؟ قالوا وفد عبد القيس ، فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرتدفا . وأما ما رواه الدولابى وغيره من طريق أبى خيرة - بفتح الحاء المعجمة وسكون المثناة التحتانية وبعد الراء هاء - الصباحى - وهو بضم الصاد المهملة بعدها موحدة خفيفة وبعد الألف حاء مهملة - نسبة إلى صباح بطن من عبد القيس قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله ﷺ من وفد عبد القيس وكنا أربعين رجلا فها أنا عن الدباء والتقيير . . الحديث ، فيمكن أن يجمع بينه وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رهوس الوفد ، ولهذا كانوا راكبا ، وكان الباقيون أتباعا . وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميت هنا ، منهم أخو الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى في معجمه ، ومنهم مشمرج السعدى روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ، ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد بن عمرو وهمام بن ربيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في معجمه ، ومنهم نوح بن غلجد ابن جرة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم . وإنما أحلت في هذا الفصل لقول صاحب التحرير إنه لم يظفر - بعد طول التتبع - إلا بما ذكرهم . قال ابن أبى جرة : في قوله « من القوم » دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزلته . قوله (قالوا : ربيعة) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، وهذا من بعض الرواة ، فإن عند المصنف في الصلاة من طريق عباد عن أبى جرة : فقالوا إن هذا الحى من ربيعة . قال ابن الصلاح : الحى منصوب على الاختصاص ، والمعنى إنا هذا الحى حى من ربيعة ، قال : والحى هو اسم لمنزل القبيلة ، ثم سميت القبيلة به ، لأن بعضهم يحيا ببعض . قوله (مرحبا) هو منصوب بفعل مضمر أى صادفت مرحبا بضم الراء أى سعة ، والرحب بالفتح الشئ الواسع ، وقد يزيدون معها أهلا ، أى وجدت أهلا فاستأنس ، وأفاد العسكرى أن أول من قال مرحبا سيف بن ذى يزن ، وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم ، وقد تكرر ذلك من النبى ﷺ ، ففي حديث أم هانئ : « مرحبا بأم هانئ » ، وفي قصة عكرمة بن أبى جهل « مرحبا بالراكب المهاجر » ، وفي قصة فاطمة « مرحبا بابنتى » وكلها صحيحة . وأخرج النسائى من حديث عاصم بن بشير الحارثى عن أبيه أن النبى ﷺ قال له لما دخل فسلم عليه « مرحبا وعليك السلام » . قوله (غير خزايا) بنصب « غير » على الحال ، وروى بالكسر على الصفة ، والمعروف الأول قاله النووى ، ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبى التياح عن أبى جرة « مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير خزايا ولا ندامى » ، وخزايا جمع خزيان وهو الذى أصابه خزي ، والمعنى أنهم أسلبوا طوعا من غير حرب أو سبي يخزيهم ويفضحهم . قوله (ولا ندامى) قال الخطابى : كان أصله نادمين جمع نادم لأن ندامى إنما هو جمع ندمان أى المندم فى اللهو ، وقال الشاعر « فإن كنت ندمانى فبالأكبر استقنى » ، لكنه هنا خرج على الإتياع كما قالوا العشايا والغدايا ، وغداة جمعها الغدوات لكنه أتبع . انتهى . وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان فى الندامة بمعنى

فعل هذا ، فهو على الأصل ولا إنباع فيه . والله أعلم . ووقع في رواية النسائي من طريق قره فقال : مرحبا بالوفد ليس الخزايا ولا النادمين ، وهي للطبراني من طريق شعبة أيضا ، قال ابن أبي جرة : بشرهم بالخير عاجلا وآجلا ، لأن الندامة إنما تكون في العاقبة ، فإذا اتفقت ثبت ضدها . وفيه دليل على جواز الشاء على الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الفتنة . قوله (فقالوا : يا رسول الله) فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة مسلمين ، وكذا في قولهم : كفار مضر ، وفي قولهم : الله ورسوله أعلم ، . قوله (إلا في الشهر الحرام) ، والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الأربعة الحرم ، ويؤيده رواية قره عند المؤلف في المغازي بلفظ : إلا في أشهر الحرم ، ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بلفظ : إلا في كل شهر حرام . وقيل اللام للأحد والمراد شهر رجب ، وفي رواية للبيهقي التصريح به ، وكانت مضر تبالغ في تعظيم شهر رجب فلهذا أضيف إليهم في حديث أبي بكره حيث قال : رجب مضر ، كما سيأتي . والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى ، إلا أنهم ربما أنسأوها بخلافه ، وفيها دليل على تقدم إسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة ، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق ، ولهذا قالوا - كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم - وإنا نأتيك من شقة بعيدة . قال ابن قتيبة : الشقة السفر . وقال الزجاج : هي الغاية التي تقصد . ويدل على سبقهم إلى الإسلام أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عبد القيس بجواري من البحرين ، وجواري بضم الجيم وبعد الألف مثالثة مفتوحة ، وهي قرية شهيرة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدكم إليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام . قوله (بأمر فصل) بالتثنية فهما لا بالاضافة ، والأمر ، واحد الأوامر ، أي مرنا بعمل بواسطة أفعلوا ، ولهذا قال الراوى أمرهم ، وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي ﷺ : « أمركم » ، وله عن أبي التياح بصيغة أفعلوا . ود الفصل ، بمعنى الفاصل كالدل بمعنى العادل ، أي يفصل بين الحق والباطل ، أو بمعنى المفصل أي المبين المكشوف حكاه الطيبي ، وقال الخطابي : الفصل البين وقيل المحكم . قوله (نخبر به) بالرفع على الصفة لأمر ، وكذا قوله وتدخل ، ويروى بالجزم فهما على أنه جواب الأمر . وسقطت الواو من وتدخل في بعض الروايات فبرقع نخبر ويمحرم تدخل ، قال ابن أبي جرة : فيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا أو مندوبا ، وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم ، وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، وقبولها يقع برحة الله كما تقدم . قوله (فأمرهم بأربع) أي خصال أو جل ، لقولهم : حدثنا بحمل من الأمر ، وهي رواية قره عند المؤلف في المغازي ، قال القرطبي : قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة ، وإنما ذكر الشهادتين تبركا بهما كما قيل في قوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة) وإلى هذا نحا الطيبي فقال : عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصوبا لغرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه ، وهنا لم يكن الغرض في الإيراد ذكر الشهادتين - لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتي الشهادة - ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام ، قال : فلهذا لم يعد الشهادتين في الأوامر . قيل ولا يرد على هذا الإتيان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لولا وجود حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل

التصدير ، لكن يمكن أن يقرأ قوله « وإقام الصلاة » ، بالخفض فيكون عطفا على قوله « أمرهم بالإيمان » ، والتقدير أمرهم بالإيمان مصدرا به وبشرطه من الشهادتين ، وأمرهم بإقام الصلاة الخ ، قال : ويؤيد هذا حذفها في رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولفظه « أربع وأربع ، أقيموا الصلاة الخ » . فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخس من الإيمان يقتضى إدخاله مع باقى الخصال في تفسير الإيمان والتقدير المذكور يخالفه ، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى ، وهى أنهم سألوا عن الأعمال التى يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها أداء الخس ، والأعمال التى تدخل الجنة هى أعمال الإيمان فيكون أداء الخس من الإيمان بهذا التقرير . فان قيل : فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جرة « أمركم بأربع : الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله . وعقد واحدة » ، كذا للؤلؤف في المغازى ، وله في فرض الخس « وعقد بيده » ، فدل على أن الشهادة لإحدى الأربع . وأما ما وقع عنده في الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » ، فهى زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن منهل أحد ، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أى وأن محمدا رسول الله كما صرح به في رواية عباد بن عباد في أوائل المواقيت ولفظه « أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله » ، ثم فسرهما لم « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » ، الحديث . والاختصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة الشهادتين معا لكونها صارت علما على ذلك كما تقدم تقريره في باب زيادة الإيمان ، وهذا أيضا يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير في قوله ثم فسرهما « مؤثنا فيعود على الأربع ، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكرا ، وعلى هذا فيقال : كيف قال أربع والمذكورات خمس ؟ وقد أجاب عنه القاضى عياض - تبعا لابن بطال - بأن الأربع ما عدا أداء الخس ، قال : كأنه أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان ، ثم أعلمهم بما يلزمهم لإخراجهم إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصعد محاربة كفار مصر ، ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد ، ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين . قال : وكذلك لم يذكر الحج لأنه لم يكن فرض . وقال غيره : قوله « وأن تعطوا » ، معطوف على قوله « بأربع » ، أى أمركم بأربع وبأن تعطوا ، ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإنيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم ، قال ابن التين : لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع . قلت : ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدرى في هذه القصة « أمركم بأربع : اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخس من الغنائم » . وقال القاضى أبو بكر بن العربى : ويحتمل أن يقال إنه عد الصلاة والزكاة واحدة لأنها قريبتهما في كتاب الله ، وتكون الرابعة أداء الخس ، أو أنه لم يعد أداء الخس لأنه داخل في عموم إيتاء الزكاة ، والجامع بينهما أنهما إخراج مال معين في حال دون حال . وقال البيضاوى : الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها ، والثلاثة الأخر حذفها الراوى اختصارا أو نسيانا . كذا قال ، وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب ما ظهر له ، وإلا فالظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقواه « وعقد واحدة » ، وكأن القاضى أراد أن رفع الإشكال من كون الإيمان واحدا والموعود بذكره أربعة ، وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزاءه المفصلة أربع ، وهو في حد ذاته واحد ، والمعنى أنه اسم جامع للخصال الأربع التى ذكر أنه يأمرهم بها ، ثم فسرهما ، فهو واحد بالنوع متعدد بحسب وظائفه ، كما أن المنهى عنه - وهو الانتباز فيما يسرع اليه الاسكار - واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته ، والحكمة في الإجمال

بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حفظها للسامع ، فإذا نسي شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد ، فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاته بعض ما سمع . وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتمد ، وقد قدمنا الدليل على قدم إسلامهم ، لكن جزم القاضي بأن قدومهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي ، وليس بجيد ، لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنذكره في موضعه إن شاء الله ، ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور ١ هـ . وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة ، وأن النبي ﷺ كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يصح إلا في سنة عشر ، وأما قول من قال إنه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس بجيد ، لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به ، وكذا قول من قال إنما تركه لشهرته عندهم ليس بقوى ، لأنه عند غيرهم من ذكره لم أشهر منه عندهم ، وكذا قول من قال : إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفار مضر ليس بمستقيم ، لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية ، بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم إلى الحج بمنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم ، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها . لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي يجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الانتباز في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباز ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها . وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروزي عن مرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه « وتحتجوا البيت الحرام ، ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة ، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق مرة لم يذكر أحد منهم الحج ، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره ففعل هذا مما حدث به في التغير ، وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة . وقد ورد ذكر الحج أيضاً في مسند الامام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب - وعن عكرمة - عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس . وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال : المراد بالأربع ما عدا الشهادتين وأداء الخمس . والله أعلم . قوله (ونهاهم عن أربع : عن الحنتم الخ) في جواب قوله « وسألوه عن الأشربة » هو من إطلاق المحل وإرادة الحال ، أي ما في الحنتم ونحوه ، وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق مرة فقال « وأنها كم عن أربع : ما يتبذ في الحنتم ، الحديث . والحنتم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة ، كذا فسرها ابن عمر في صحيح مسلم ، وله عن أبي هريرة : الحنتم الجرار الخضر ، وروى الحربي في الغريب عن عطاء أنها جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم . والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو القرع ، قال النووي : والمراد اليابس منه . وحكى القزاز فيه القصر . والنقيز بفتح النون وكسر القاف : أصل النخلة ينقر فينخذ منه وعاء . والمزفت بالزاي والفاء ما طلى بالزفت . والمقير بالقاف والياء الأخير : طلى بالقار ويقال له القير ، وهو نبت يحرق إذا يبس تظلي به السفن وغيرها كما تظلي بالزفت ، قاله صاحب المحكم . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكره قال : أما الدباء فإن أهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخرطون فيه العنب ثم

يدفعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما التقير فإن أهل الإمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينبلون الرطب والبسر ثم يدفعونه حتى يهدر ثم يموت . وأما الحتم لجرار كانت تحمل البنا فيها الحر . وأما المزفت فهذه الأوعية التي فيها الزفت انتهى . وإسناده حسن . وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد . ومعنى النهي عن الانتباز في هذه الأوعية بخصوصها لأنه يسرع فيها الاسكار ، فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ، ثم ثبتت الرخصة في الانتباز في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأخبروا بن من وراءكم) بفتح من وهي موصولة ، ووراءكم يشمل من جاءوا من عندهم وهذا باعتبار المكان ، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان ، فيحتمل لإعمالها في المعنيين معا حقيقة ومجازا . واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الآحاد على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى

٤١ - **باب** ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى . فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام . وقال الله تعالى ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ ﴾ : عَلَى نِيَّتِهِ . فَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ - يَحْتَسِبُهَا - صَدَقَةٌ . وقال : وَلَسَكُنْ جِهَادَ وَنِيَّةٍ

٥٤ - **حديث** عبد الله بن مسleme قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر أن رسول الله ﷺ قال « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » [انظر الحديث رقم ١]

قوله (باب ما جاء) أى باب بيان ماورد دالا على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة ، والمراد بالحسبة طلب الثواب ، ولم يأت بحديث لفظه الأعمال بالنية والحسبة ، وإنما استدل بحديث عمر على أن الأعمال بالنية ، وبحديث أبي مسعود على أن الأعمال بالحسبة ، وقوله « ولكل امرئ ما نوى » هو بعض حديث الأعمال بالنية . وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تفيد ما لا تفيد الأولى . **قوله** (فدخل فيه) هو من مقول المصنف ، وليس بقية مما ورد . وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم . وتوجيه دخول النية في الإيمان على طريقة المصنف أن الإيمان عمل كما تقدم شرحه . وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب - من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب إليه - لأنها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها ، لأن النية إنما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء ، وتميز مراتب الأعمال كالفرض عن الندب ، وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية . **قوله** (والوضوء) أشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما ، وحجتهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة ، ونوقضوا بالتميم فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية ، واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصروفة بوعده الثواب عليه ، فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود ، وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها ، وأما الزكاة فأنما تسقط بأخذ السلطان ولو لم ينو

صاحب المال لان السلطان قائم مقامه ، وأما الحج فأنما ينصرف الى فرض من حج عن غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة ، وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم أن صيام رمضان لا يحتاج الى نية لأنه متميز بنفسه كما نقل عن زفر . وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكا بما ورد عنده في حديث « بنى الإسلام » ، وقد تقدم .

قوله (والاحكام) أى المعاملات التى يدخل فيها الاحتياج الى المحاكمات فيشمل البيوع والانسكحة والافاير وغيرها ، وكل صورة لم يشترط فيها النية فذاك لدليل خاص ، وقد ذكر ابن المنير ضابطا لما يشترط فيه النية بما لا يشترط فقال : كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالتية مشترطة فيه ، وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعاملته الطبيعة قيل الشريعة ملائمة بينهما فلا تشترط النية فيه إلا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب . قال : وإنما اختلف العلماء فى بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال : وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه ، لأنه لا يمكن أن يقع إلا منويا ، ومتى فرضت النية مفقودة فيه استحالت حقيقته ، فالتية فيه شرط عقلى ، ولذلك لا تشترط النية للنية فرارا من التسلسل . وأما الاقوال فتحتاج الى النية فى ثلاثة مواطن : أحدهما التقرب الى الله فرارا من الرياء ، والثانى التمييز بين الالفاظ المحتملة لغير المقصود ، والثالث قصد الإنشاء ليخرج سبق اللسان . **قوله** (وقال الله) قال الكرماني : الظاهر أنها جملة حالية لا عطف ، أى والحال أن الله قال . ويحتمل أن تكون للباحبة أى مع أن الله قال . **قوله** (على نيته) تفسير منه لقوله (على شاكلته) بحذف أداة التفسير ، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصرى ومعاوية بن قرة المزنى وقنادة أخرجه عبد بن حميد والطبرى عنهم ، وعن مجاهد قال : الشاكلة الطريقة أو الناحية ، وهذا قول الأكثر ، وقيل الدين . وكلها متقاربة . **قوله** (ولكن جهاد ونية) هو طرف من حديث لابن عباس أوله « لا هجرة بعد الفتح » ، وقد وصله المؤلف فى الجهاد وغيره من طريق طاوس عنه ، وسيأتى . **قوله** (الأعمال بالنية) كذا أورده من رواية مالك بحذف « إنما » من أوله ، وقد روله مسلم عن القعنبي وهو عبد الله بن مسلبة المذكور هنا باثباتها ، وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب

٥٥ - **حدثنا** حجاج بن منهل قال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت قال سمعتُ عبد الله بن يزيد عن أبي مسعود عن النبي ﷺ قال « إذا أنفق الرجل على أهله يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ »

٥٦ - **حدثنا** الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال . حدثني عامر بن سعد عن سعد بن ابن أبي وقاص أنه أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّكَ أَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي أَمْرَاتِكَ »

قوله (عبد الله بن يزيد) هو الخطمى بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة ، وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري ، وسيأتى ذكر أبي مسعود المذكور فى باب من شهد بدرا من المغازى ، ويأتى الكلام على حديثه فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى . والمقصود منه فى هذا الباب قوله « يَحْتَسِبُهَا » قال القرطبي : أفاد منظوقه أن الأجر فى الإنفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر ، والقرينة

الصارقة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة . قوله (انك) الخطاب لسعد ، والمراد هو ومن يصح منه الإنفاق . قوله (وجه الله) أى ما عند الله من الثواب . قوله (إلا أجرت) يحتاج الى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء . قوله (حتى) هى عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف . قوله (فى فم امرأتك) وللكشميين ، وفى فى امرأتك ، وهى الرواية الأكثر ، قال القاضى عياض : هى أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، قال : وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا إلا فى لغة قليلة اه . وهذا طرف من حديث سعد بن أبى وقاص فى مرضه بمكة بعمادة النبي ﷺ له وقوله : أوصى بشطر مالى ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله : تبتنى - أى تطلب - بها وجه الله ، واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح فى نوابه لأن وضع اللقمة فى فى الزوجة يقع غالباً فى حالة المداعبة ، ولشهوة النفس فى ذلك مدخل ظاهر . ومع ذلك إذا وجه القصد فى تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله . قلت : وجاء ما هو أصرح فى هذا المراد من وضع اللقمة ، وهو ما أخرجه مسلم عن أبى ذر فذكر حديثاً فيه : وفى بضع أحدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله أىأتى أحدنا شهوته ويؤجر ؟ قال : نعم ، أرايتم لو وضعها فى حرام ، الحديث . قال : وإذا كان هذا بهذا المحل - مع ما فيه من حظ النفس - فما الظن بغيره عما لاحظ للنفس فيه ؟ قال : وتمثيله باللقمة مبالغة فى تحقيق هذه القاعدة ، لأنه إذا ثبت الأجر فى لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطعم لهما محتاج ، أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذى هو من الحقايرة بالمحل الأدنى اه . وتام هذا أن يقال : وإذا كان هذا فى حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها فى النفع بما يطعمها لأن ذلك يؤثر فى حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك ، وأيضاً فالأغلب أن الإنفاق على الزوجة يقع بداعية النفس ، بخلاف غيرها فإنه يحتاج الى مجاهدتها . والله أعلم

[الحديث ٥٣ - أطرافه فى : ٨٧ ، ٥٢٣ ، ١٣٩٨ ، ٣٠٩٥ ، ٣٥١٠ ، ٤٣٦٨ ، ٤٦٦٩ ، ٦١٧٦ ، ٧٣٦٦ ، ٧٥٥٦]

[الحديث ٥٥ - طرفاه فى : ٤٠٠٦ ، ٥٣٥١]

[الحديث ٥٦ - أطرافه فى : ١٦٩٥ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٤ ، ٢٩٣٦ ، ٤٤٠٩ ، ٥٣٥٤ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٨ ، ٦٧٣٣ ، ٦٧٣٤]

٤٢ - **باب قول النبي ﷺ « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »** ، وقوله تعالى :

﴿ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

٥٧ - **حديث مسند قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس بن أبى حازم عن جرير بن عبد الله قال : بايئت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم**

[الحديث ٥٧ - أطرافه : ٥٢٤ ، ١٤٠١ ، ٢١٥٧ ، ٢٧١٤ ، ٢٧٠٤ ، ٢٧٠٥]

قوله (باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ، ولم يخرج مسنداً فى هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ، ونبه بإيراده على صلاحيته فى الجملة ، وما أورده من الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنه ، وقد أخرجه مسلم : حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبى صالح إن عمراً حدثنا عن القمقاع عن أبيك بهديث ، ورجوت أن تسقط عنى رجلاً - أى فتحدثنى به عن أبيك - قال فقال :

سمعت من الذي سمعه منه أبي ، كان صديقا له بالشام ، وهو عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال لله عز وجل ، الحديث رواه مسلم أيضا من طريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح فذكره ، ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أبا هاشم حدث عن أبي هريرة بحديث : إن الله يرضى لكم ثلاثا ، الحديث ، قال فقال عطاء بن يزيد : سمعت تميم الداري يقول . . . فذكر حديث النصيحة . وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه ، قال البخاري في تاريخه : لا يصح إلا عن تميم . ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرج في صحيحه ، بل لم يحتج فيه بسهيل أصلا . وللحديث طرق دون هذه في القوة ، منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخاري من حديث ابن عمر ، وقد بينت جميع ذلك في « تعليق التعليق » . قوله (الدين النصيحة) يحتمل أن يحمل على المبالغة ، أي معظم الدين النصيحة ، كما قيل في حديث « الحج عرفة » ، ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدين . وقال المازري : النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته ، يقال : نصحت الشيء إذا خلص ، ونصح له القول إذا أخلصه له . أو مشتقة من النصح وهي الخياطة بالمنصحة وهي الإبرة ، والمعنى أنه يعلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ، ومنه التوبة النصوح ، كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تحيطه . قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للنصوح له ، وهي من وجيز الكلام ، بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها إنها أحد أرباع الدين ، وعن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسي . وقال النووي : بل هو وحده يحصل لغرض الدين كله ، لأنه منحصر في الأمور التي ذكرها : فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهرا وباطنا ، والرغبة في محابه بفعل طاعته ، والرهبة من مساخطه بترك معصيته ، والجهد في رد العاصين إليه . وروى الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي ثمامة صاحب على قال : قال الحواريون لمبى عليه السلام : يا روح الله من الناصح لله ؟ قال : الذي يقدم حق الله على حق الناس . والنصيحة لكتاب الله تعله ، وتعليمه ، وإقامة حروفه في التلاوة ، وتحريرها في الكتابة ، وتفهم معانيه ، وحفظ حدوده ، والعمل بما فيه ، وذنب تحريف المبطلين عنه . والنصيحة لرسوله تعظيمه ، ونصره حيا وميتا ، وإحياء سنته بتعلها وتعليمها ، والافتداء به في أقواله وأفعاله ، ومحبة ومحنة أتباعه . والنصيحة لأئمة المسلمين إعاتهم على ماحلوا القيام به ، وتنبيههم عند الغفلة ، وسد خلتهم عند الهفوة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن . ومن جملة أئمة المسلمين الاجتهاد ، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ، ونشر مناقبهم ، وتحسين الظن بهم . والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم ، والسعي فيما يعود نفعه عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ، ويكره لهم ما يكره لنفسه . وفي الحديث فوائد أخرى : منها أن الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة دينا ، وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الإيمان ، ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله « قلنا لمن » ؟ ومنها رغبة السلف في طلب علو الإسناد ، وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل . قوله (عن جرير بن عبد الله) هو البجلي بفتح الجيم ، وقيس الراوى عنه وإسماعيل الراوى عن قيس بجليان أيضا ، وكل منهم يكنى أبا عبد الله ، وكلمهم كوفيون . قوله (بايعت رسول الله ﷺ) قال القاضي عياض : اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهما ، ولم يذكر

الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة . قلت : زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسماعيل المذكور ، وله في الأحكام ، ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال : بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة ، فلقنتي « فيما استطعت » ، والنصح لكل مسلم . ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه : فكان جرير إذا اشترى شيئاً أو باع يقول لصاحبه : اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطيناك فاختار . وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة ، فلما رآه جاء إلى صاحبه فقال : إن فرسك خير من ثلاثمائة ، فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة . قال القرطبي : كانت مبايعة النبي ﷺ لأصحابه بحسب ما يحتاج إليه من تجديد عهد أو تأكيد أمر ، فلذلك اختلفت ألفاظهم . وقوله فيما استطعت رويناه بفتح التاء وضماً ، وتوجيهها واضح ، والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق ، كما هو المشتراط في أصل التكليف ، ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ حال المبايعة بالعفو عن الحفوة وما يقع عن خطأ وسهو . والله أعلم

٥٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغْنَانِ** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ جُرَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَامَ تَحْمِيدُ اللَّهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ وَقَالَ : عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ ، حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ ، فَأَمَّا يَا بَيْتَكُمْ الْآنَ . ثُمَّ قَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ ، فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ . ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدَأَ قَانِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ : أَبَايُكَ عَلَى الْإِسْلَامِ . فَشَرَطَ عَلَيَّ « وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » ، فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا ، وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ . ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ

قوله (سمعت جرير بن عبد الله) المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه ، فالتقدير سمعت جريراً حمد الله ، والباقي شرح للكيفية . **قوله** (يوم مات المغيرة بن شعبة) كان المغيرة والياً على الكوفة في خلافة معاوية ، وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة ، واستتاب عند موته ابنه عروة ، وقيل استتاب جريراً المذكور ، ولهذا خطب الخطبة المذكورة ، حكى ذلك العلاني في أخبار زياد . والوقار بالفتح الرزاة ، والسكينة السكون . وإنما أمرهم بذلك مقدماً لتقوى الله ، لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة ، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاية الأمور . **قوله** (حتى يأتيكم أمير) أي بدل الأمير الذي مات . ومفهوم الغاية هنا ، وهو أن الأمور به ينتهي بمجيء الأمير ليس مراداً ، بل يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى ، وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة . **قوله** (الآن) أراد به تقريب المدة تسهيلاً عليهم ، وكان كذلك ، لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها . **قوله** (استغفروا لأمركم) أي اطلبوا له العفو من الله ، كذا في معظم الروايات بالعين المهملة ، وفي رواية ابن عساكر « استغفروا » بنين معجمة وزيادة راء وهي رواية الاسماعيلي في المستخرج . **قوله** (فإنه كان يحب العفو) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل . **قوله** (قلت لأبيكم) ترك أداة العطف إما لأنه بدل من أتيت أو استئناف . **قوله** (والنصح) بالخفض عطفاً على الإسلام ، ويجوز نصبه عطفاً على مقدر ، أي شرط على الإسلام والنصيحة ، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول ﷺ . **قوله** (على هذا) أي على ما ذكر : **قوله** (ورب هذا المسجد) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ،

ويجوز أن يكون أشار الى جهة المسجد الحرام ، ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ « ورب الكعبة » ، وذكر ذلك للتنبيه على شرف المقسم به ليكون ادعى للقبول . قوله (لناصح) إشارة الى أنه وفي بما بايع عليه الرسول ، وأن كلامه خالص عن الغرض . قوله (ونزل) مشعر بأنه خطب على المنبر ، أو المراد قد لأنه في مقابلة قوله قام لحمد الله تعالى . (فائدة) : التقييد بالمسلم للاغلب ، وإلا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في البيع هل يبعه ونحو ذلك لحزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث ، (فائدة أخرى) : ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً الى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد الى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه فارماً بقوله « فانما ياتكم الآن ، الى وجوب التسكك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها ، اذ لا تزال طائفة منسورة ، وهم فقهاء أصحاب الحديث . وبقوله « استغفوا لأميركم » الى طلب الدعاء له لعمله الفاضل . ثم ختم بقول « استغفر ونزل » ، فأشعر بختم الباب . ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالمكرر: منها في بدء الوحي خمسة عشر ، وفي الإيمان ستة وستون ، المكرر منها ثلاثة وثلاثون ، منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون ، في بدء الوحي ثمانية ، وفي الإيمان أربعة عشر ، ومن الموصول المكرر ثمانية ، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة ، وبقية ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير . وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا سعة وهي : الشعبي عن عبد الله بن عمرو في السلم والمهاجر ، والاعرج عن أبي هريرة في حب الرسول ﷺ ، وابن أبي عمصة عن أبي سعيد في الفرار من الفتن ، وأنس عن عبادة في ليلة القدر ، وسعيد عن أبي هريرة في الدين بسراً ، والاحنف عن أبي بكرة في القاتل والمقتول ، وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم بالله . وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثراً معلقة ، غير أثر ابن الناطور فهو موصول . وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان . والله أعلم

٣ - كتاب العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب فضل العلم ، وقول الله تعالى ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

قوله (كتاب العلم . بسم الله الرحمن الرحيم . باب فضل العلم) هكذا في رواية الأصيل وكريمة وغيرهما . وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة ، وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان . وليس في رواية المستمل لفظ باب ولا في رواية دفيقه لفظ كتاب العلم . (فائدة) : قال القاضي أبو بكر بن العربي : بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته ، وذلك لاعتماده أنه في نهاية الوضوح فلا يحتاج الى تعريف ، أولان النظر في حقائق الأشياء

ليس من فن الكتاب ، وكل من القدرين ظاهر ، لأن البخارى لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها ، بل هو جلد على أساليب العرب القديمة فانهم يبدؤون بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة . وقد أنكر ابن العربي في شرح الترمذى على من تصدى لتعريف العلم وقال : هو أئين من أن يبين . قلت : وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يحد لوضوحه أو لعمسه ، قوله (وقول الله عز وجل) ضبطناه في الأصول بالرفع عطفا على كتاب أو على الاستئناف . قوله (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) قيل في تفسيرها : يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم . ورفعة الدرجات تدل على الفضل ، إذ المراد به كثرة الثواب ، وبها ترتفع الدرجات ، ورفعتها تشمل المعنوية في الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت ، والحسية في الآخرة بعلو المنزلة في الجنة . وفي صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي - وكان عامل عمر على مكة - أنه لقيه بعصفان فقال له : من استخلفت ؟ فقال : استخلفت ابن أبنى مولى لنا . فقال عمر : استخلفت مولى ؟ قال : إنه قارىء لكتاب الله ، عالم بالفرائض . فقال عمر : أما إن نبيكم قد قال : ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين . وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى (نرفع درجات من نشاء) قال بالعلم . قوله (وقوله عز وجل : رب زدنى علما) واضح الدلالة في فضل العلم ، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم ، والمراد بالعلم العلم الشرعى الذى يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته ومعاملاته ، والعلم بالله وصفاته ، وما يجب له من القيام بأمره ، وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه ، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح في كل من الأنواع الثلاثة بنصيب ، فرضى الله عن مصنفه ، وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه . فان قيل : لم لم يورد المصنف في هذا الباب شيئا من الحديث ؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين ، وإما بيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر ، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الآتى بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة ، وفيه نظر على ماسنيته هناك ان شاء الله تعالى . ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام أن البخارى بوب الأبواب وترجم التراجم وكتب الأحاديث وربما بيض لبعضها ليلحقه . وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة الى أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه . قلت : والذي يظهر لى أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية أو أثرا . أما إذا أورد آية أو أثرا فهو إشارة منه الى ما ورد في تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف في الباب ، وإلى أن الأثر الوارد في ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يصل فى القوة الى شرطه . والأحاديث في فضل العلم كثيرة ، صحح مسلم منها حديث أبي هريرة رفعه : من التمس طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ، ولم يخرج البخارى لأنه اختلف فيه على الأعمش والراجح أنه بينه وبين أبي صالح فيه واسطة . والله أعلم

٢ - باب من سئل علما وهو مستغل في حديثه فآتم الحديث ثم أجاب السائل

٥٩ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح . ح

وحدثني إبراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني أبي قال : حدثني هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال : بينما النبي ﷺ في مجلس يتحدث القوم جاءه أغراي فقال : متى الساعة ؟ فضى رسول

اللَّهُ ﷻ يُحَدِّثُ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَىٰ حَلَبَتَهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلَ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِذَا ضَمِيتِ الْأَمَانَةَ فَأَنْتَظِرِ السَّاعَةَ». قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وَشَدَّ الْأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»

[الحديث ٥٩ - طرفه في: ٦٤٩٩]

قوله (باب من سئل علما وهو مشتغل) محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم ، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل ، بل أدبه بالإعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ، ثم رجع الى جوابه فرفق به لأنه من الأعراب وهم جفاة . وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعينا ولا الجواب ، وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشتغل بغيره لأن حق الأول مقدم . ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق ، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها . وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح ، لقوله « كيف إضاعتها » ، وبوب عليه ابن حبان « إباحة اعفاء المسئول عن الإجابة على الفور » ، ولكن سياق القصة يدل على أن ذلك ليس على الإطلاق ، وفيه إشارة الى أن العلم سؤال وجواب ، ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا : لا تقطع الخطبة لسؤال سائل ، بل إذا فرغ نحييه . وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء واجباتها فيؤخر الجواب ، أو في غير الواجبات فيجيب . والاولى حيثئذ التفصيل ، فان كان بما يهتم به في أمر الدين ، ولا سيما إن اختص بالسائل فيستحب لإجابته ثم يتم الخطبة ، وكذا بين الخطبة والصلاة ، وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر ، وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضى تقديم الجواب ، لكن إذا أجاب استأنف على الأصح ، ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك ، فان كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ، ولا سيما إن كان ترك السؤال عن ذلك أولى . وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة ، فلما فرغ من الصلاة قال : أين السائل ؟ فأجابه . أخرجه . وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم إجابته ، كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي ﷺ وهو يخطب : رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه ، فسترك خطبته وأتى بكرسى فقعده عليه فجعل يعلمه ، ثم أتى خطبته فأتم آخرها . وكما في حديث سمرة عند أحمد أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن الضب . وكما في الصحيحين في قصة سالم^(١) لما دخل المسجد والنبي ﷺ يخطب فقال له : أصليت ركعتين ؟ الحديث ، وسيأتي في الجمعة . وفي حديث أنس : كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي ﷺ حتى ربما نكس بعض القوم ، ثم يدخل في الصلاة ، وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة . قوله (فليح) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني ، من طبقة مالك وهو صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب وماشاكلها طائفة من أفرادها وهذا منها . وإنما أورده عاليا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلا بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لأنه أورده في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط ، فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ، ولاجل نزولها قرنهما بالرواية الأخرى . وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي

(١) كذا في النسخ ، وصوابه « سليك » كما في صحيح مسلم

ميمونة وهلال بن أبي هلال ، فقد يظن ثلاثة وهو واحد ، وهو من صغار التابعين ، وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم . قوله (يحدث) هو خبر المبتدأ وحذف مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه . والقوم الرجال . وقد يدخل فيه النساء تبعاً . قوله (جاء أعرابي) لم أقف على تسميته . قوله (فضى) أى استمر يحدثه ، كذا في رواية المستمل والحوى بزيادة هاء ، وليست في رواية الباقرين ، وإن ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذى كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي . قوله (فقال بعض القوم سمع ما قال) إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم الثقات النبي ﷺ إلى سؤاله وإصغائه نحوه ، ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها ، وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين ، بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذى هو فيه ، أو أخر جوابه ليوحى إليه به . قوله (قال أين أراه السائل) بالرفع على الحكاية ، وأراه بالضم أى أظنه ، والشك من محمد بن فليح . ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولفظه « أين السائل ، ولم يشك . قوله (اذا وسد) أى أسند ، وأصله من الوسادة ، وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثنى تحته وسادة ، فقوله وسد أى جعل له غير أهله وسادا ، فتكون الى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند . ولفظ محمد بن سنان في الرقاق « اذا أسند ، وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح . ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر الى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم ، وذلك من جملة الأشراف . ومقتضاه أن العلم مادام قائماً في الأمر فسحة . وكان المصنف أشار الى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر ، تليحاً لما روى عن أبي أمية الجحى أن رسول الله ﷺ قال « من أشراف الساعة أن يلتبس العلم عند الأصاغر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن شاء الله تعالى

٣ - باب من رفع صوته بالعلم

٦٠ - حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف عماً النبي ﷺ في سفرة سافرناها ، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة ونحن نتوضأ ، فحججنا نمتح على أرجلنا ، فنأدى بأعلى صوته « ويل للأعقاب من النار » مرتين أو ثلاثاً

[الحديث ٦٠ - طرفاه في : ٩٦ ، ١٦٣]

قوله (باب من رفع صوته بالعلم . حدثنا أبو النعمان) زاد الكشميني في رواية كريمة عنه : عارم بن الفضل ، وعارم لقب ، واسمه محمد كما تقدم في المقدمة . قوله (ماهك) بفتح الهاء وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الأكثرين للعلية والعجمة ، ورواه الأصيل منصرفاً فكأنه لحظ فيه الوصف . واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله « فنأدى بأعلى صوته » ، وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة اليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، وبلحق بذلك ما إذا كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر « كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته . الحديث ، أخرجه مسلم . ولاحمد من حديث النعمان في معناه وزاد « حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعه ، واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم ، وسيأتى الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين

هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه ، وكذلك فعل رحمه الله تعالى

٤ - باب قول المحدث « حَدَّثَنَا » أو « أَخْبَرَنَا » و « أَنبَأَنَا » . وقال لنا الحميدي : كان عند ابن عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وسمعت واحداً . وقال ابن مسعود : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَدْقُوقُ . وقال شقيق عن عبد الله : سمعت النبي ﷺ كلمة . وقال حذيفة حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ . وقال أبو العالِيَةِ : عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ . وقال أنس : عن النبي ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ . وقال أبو هريرة : عن النبي ﷺ يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ

قوله (باب قول المحدث حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا) قال ابن رشيد : أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ . قلت : ومراده : هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا ، وإبراده قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه محتمل . قوله (وقال الحميدي) في رواية كريمة والأصلي : وقال لنا الحميدي ، وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج ، فهو متصل . وسقط من رواية كريمة قوله « وَأَنْبَأَنَا » ومن رواية الأصلي قوله « أَخْبَرَنَا » وثبت الجميع في رواية أبي ذر . قوله (وقال ابن مسعود) هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين ، وقد وصله المصنف في كتاب القدر ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله (وقال شقيق) هو أبو وائل (عن عبد الله) هو ابن مسعود ، سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق . ومراده من هذه التعليقات أن الصحابي قال تارة « حَدَّثَنَا » وتارة « سمعت » فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصيغ . وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي ﷺ عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد ، وأراد بذكرها هنا التنبيه على العنقة ، وأن حكها الوصل عند ثبوت اللقي ، وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي ﷺ إنما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ، ويدل له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع « عن ربه » ولكنه اختصار فيحتاج إلى التقدير . قلت : ويستفاد من الحكم بصحة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة ، لأن الوساطة بين النبي ﷺ وبين ربه فيما لم يكلمه به مثل ليلة الإسراء جبريل وهو مقبول قطعاً ، والوساطة بين الصحابي وبين النبي ﷺ مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر ، وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها . فإن بعض الصحابة ربما حملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار . (تنبيه) : أبو العالِيَةِ المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة ، واسمه رفيع بضم الراء . من زعم أنه البراء بالراء الثقيلة فقد وهم ، فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دونه . فإن قيل فمن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة ، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور ؟ فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه ، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب « حَدَّثُونِي » ما هي ، وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير « أَخْبَرُونِي » وفي رواية عند الإسماعيلي « أَنْبَأُونِي » وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم « حَدَّثُونِي » ما هي ، وقال فيها « قَالُوا أَخْبَرْنَا بِهَا » فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء ، وهذا لا يخلاف فيه عند أهل

العلم بالنسبة إلى اللغة ، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى (يومئذ تحدث أخبارها) وقوله تعالى (ولا ينشك مثل خبير) . وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف : فمنهم من استمر على أصل اللغة ، وهذا رأى الزهري ومالك وابن عينة وبجي القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل المغاربة ، ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة . ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه ، وهو مذهب إسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب اقتران التحمل : فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ ، والإخبار بما يقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جرير والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق . ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر : فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال « حدثني » ، ومن سمع مع غيره جمع ، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال « أخبرني » ، ومن سمع بقراءة غيره جمع . وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه ، وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل . وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب : فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته . نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط ، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده ، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسوع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين

٦١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ لَا يَسْتُطُ وَرَقُهَا ، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ ، تَحْدُثُونِي مَا هِيَ ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ . ثُمَّ قَالُوا : حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

[الحديث ٦١ - أطرافه في : ٦٧ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ٢٢٠٩ ، ٤٦٩٨ ، ٥٤٤٤ ، ٥٤٤٨ ، ٦١٢٢ ، ٦١٤٤]

قوله (إن من الشجر شجرة) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في « باب الفهم في العلم » ، قال : صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال « كنا عند النبي ﷺ ، فأتى بجمار وقال : إن من الشجر ، وله عنه في البيوع » كنت عند النبي ﷺ وهو يأكل جواراً . قوله (لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل وإسكان المثناة ، وفي رواية الأصيلي وكريمة بفتحهما وهما بمعنى . قال الجوهرى : مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى ، قال : والمثل بالتحريك أيضاً ما يضرب من الأمثال . انتهى . ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه الحارث بن أبي أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه « قال كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : إن مثل المؤمن كشجرة لا تسقط لها أئمة ، أندرون ما هي ؟ قالوا : لا . قال : هي النخلة ، لا تسقط لها أئمة ، ولا تسقط لمؤمن دعوة » . ووقع عند المصنف في الأاطعمة من طريق الأعمش قال : حدثني مجاهد عن ابن عمر قال « بينا نحن عند النبي ﷺ إذ أتى بجمار ، فقال : إن من الشجر لما بركته بركة المسلم ، وهذا أعم من الذي قبله ، وبركة النخلة موجودة في جميع أجزائها ، مستمرة في جميع أحوالها ، فمن حين تطلع إلى أن تيبس تؤكل أنواعا ، ثم بعد ذلك يتفتح بجميع أجزائها ، حتى النوى في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا

يخفى ، وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الاحوال ، ونفعه مستمر له ولغيره حتى بعد موته . ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال : كنا عند رسول الله ﷺ قال : أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا ، كذا ذكر النقي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء ، فقليل في تفسيره : ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤها ولا يبطل نفعها . ووقع في رواية مسلم ذكر النقي مرة واحدة فظن إبراهيم بن سفيان الراوى عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله : «تؤتى أكلها» فاستشكله وقال : لعل «لا» زائدة ولعله «وتؤتى أكلها» ، وليس كما ظن ، بل معمول النقي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه . وقوله «تؤتى» ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم . ووقع عند الإسماعيلي بتقديم «تؤتى أكلها كل حين» على قوله «لا يتحات ورقها» فلم من الاشكال . قوله (فوقع الناس) أى ذهبت أفكارهم في أشجار البادية ، فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهلوا عن النخلة ، يقال وقع الطائر على الشجرة اذا نزل عليها . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر الراوى . قوله (ووقع في نفسى) بين أبو عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال : فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذى أتى به ، وفيه إشارة الى أن الملقب له يبنى أن يتفطن لقرائن الاحوال الواقعة عند السؤال ، وأن الملقب يبنى له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل للملقب بابا يدخل منه ، بل كلما قرب به كان أوقع في نفس سامعه . قوله (فاستحييت) ، زاد في رواية مجاهد في « باب الفهم في العلم » : فاردت أن أقول هي النخلة فاذا أنا أصغر القوم . وله في الأطعمة : فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدتهم . وفي رواية نافع : ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكهت أن أتكلم ، فلما قلنا قلت لعمر : يا أبتاه . وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في « باب الحياء في العلم » قال عبد الله : لحدثت أبي بما وقع في نفسى فقال : لأن تكون قلتها أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا . زاد ابن حبان في صحيحه : أحسبه قال : حمر النعم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم إن لم يفهموه . وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات - قال الأوزاعي أحد رواة : هي صعاب المسائل - فان ذلك محمول على ما لا نفع فيه ، أو ما خرج على سبيل تعنت المسئول أو تعجيزه ، وفيه التحريض على الفهم في العلم ، وقد بوب عليه المؤلف « باب الفهم في العلم » . وفيه استجاب الحياء ما لم يؤد الى تقويت مصلحة ، ولهذا تمى عمر أن يكون ابنه لم يسكت ، وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب . وفيه دليل على بركة النخلة وما ثمره ، وقد بوب عليه المصنف أيضا . وفيه دليل على أن بيع الجمار جائز ، لأن كل ما جاز أكله جاز بيعه ، ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع . وتعقبه ابن بطلال لكونه من المجمع عليه ، وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبيه عليه لأنه أوردته عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، فمكأنه يقول : لعل متخيلا يتخيل أن هذا من ذاك ، وليس كذلك . وفيه دليل على جواز تجمير النخل ، وقد بوب عليه في الأطعمة لثلا يظن أن ذلك من باب إضاعة المال . وأوردته في تفسير قوله تعالى (ضرب الله مثلا كلمة طيبة) إشارة منه الى أن المراد بالشجرة النخلة . وقد ورد صريحا فيما رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قرأ رسول الله ﷺ فذكر هذه الآية فقال : أتدرون ما هي ؟ قال ابن عمر : لم يخف على أنها النخلة ، فمنعني أن أتكلم مكان سنى ، فقال رسول الله ﷺ « هي النخلة » . ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه ﷺ أتى بالجمار فشرع في أكله تاليا للآية قائلا : ان من الشجر شجرة الى آخره . ووقع عند ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : من يخبرني عن شجرة مثلها مثل

المؤمن ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ؟ فذكر الحديث . وهو يؤيد رواية البزار ، قال القرطبي : فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت ، وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للارواح مستطاب ، وأنه لا يزال مستورا بدينه ، وأنه يتفتح بكل ما يصدر عنه حيا وميتا ، انتهى . وقال غيره : والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله ، وروى البزار أيضا من طريق سفیان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « مثل المؤمن مثل النخلة ، ما أتاك منها تفعلك ، هكذا أوردته مختصرا وإسناده صحيح ، وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة . وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت ، أو لأنها لا تحمل حتى تلقح . أو لأنها تموت إذا غرقت ، أو لأن لطلعها رائحة مني الآدمي ، أو لأنها تعشق ، أو لأنها تشرب من أعلاها ، فكلها أوجه ضعيفة ، لأن جميع ذلك من المشابهات مشتركة في الآدميين لا يختص بالمسلم ، وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت ، والله أعلم . وفيه ضرب الامثال والاشباه لزيادة الإفهام ، وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ، ولتجديد الفكر في النظر في حكم الحادثة . وفيه إشارة الى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه ، فإن المؤمن لا يماثل شيء من الجمادات ولا يعادله . وفيه توقيف الكبير ، وتقديم الصغير أباه في القول ، وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب . وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه ، لأن العلم مواهب ، والله يؤتي فضله من يشاء . واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الشئ على أعمال الخير لا يقدر فيها إذا كان أصلها لله ، وذلك مستفاد من تمنى عمر المذكور ، ووجه تمنى عمر رضی الله عنه ما طبع الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ، ولتظهر فضيلة الولد في الفهم من صفوه ، وليزداد من النبي ﷺ حظوة ، ولعله كان يرجو أن يدعو له إذ ذاك بالزيادة في الفهم . وفيه الإشارة الى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحجر النعم مع عظم مقدارها وغلاها ثمنها . (فائدة) : قال البزار في مسنده : ولم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ، ولما ذكره الترمذي قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك الى حديث مختصر لأبي هريرة أوردته عبد بن حميد في تفسير لفظه « مثل المؤمن مثل النخلة » ، وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي ﷺ قرأ ﴿ ومثل كلة طيبة كشجرة طيبة ﴾ قال « هي النخلة » . تفرد برفعه حماد بن سلمة ، وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة ، فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر ، وأبا هريرة وأنس بن مالك إن كانوا سمعوا ما روياه من هذا الحديث في ذلك المجلس . والله تعالى أعلم

٥ - باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

٦٢ - **حدثنا خالد بن مخلد** حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنما مثل المسلم ، حدثوني ما هي ؟ قال فوقع الناس في شجر البوادي . قال عبد الله : فوقع في نفسه أنها النخلة . ثم قالوا : حدثنا ما هي يا رسول الله ؟ قال : هي النخلة

قوله (باب طرح الامام المسألة) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله ، ولانما

أورده باسناد آخر إشاراً لابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعى عليه التكرار بلا فائدة . وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم ، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار ، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة ، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر ، فإنها غير مقبولة ، ولم نجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجوده تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره . وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه . والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لأنه مقلد فيه لمشايخه . ووراء ذلك أن كلا من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لأحد منهما من صنف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فضلاً عن التدقيق في التراجم . وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ، ولم أجد له سلفاً في ذلك . والله المستعان . ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان بن بلال المدني الفقيه المشهور ، ولم أجده من روايته إلا عند البخاري ، ولم يقع لأحد من استخرج عليه ، حتى إن أبا نعيم إنما أورده في المستخرج من طريق الفربري عن البخاري نفسه . وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو هوانة في صحيحه ، لكنه قال : عن مالك ، بدل سليمان بن بلال ، فإن كان محفوظاً فلخالد فيه شيخان . وقد وقع التصريح بسامع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره

٦ - باب ما جاء في العلم ، وقوله تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْحَدَّثِ . وَرَأَى الْحَسَنُ وَالْثَوْرِيُّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ تَعَابَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ فِيهِ قِرَاءَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَاوَزَهُ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ : أَشْهَدْنَا فُلَانًا ، وَيُزَيَّرُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ . وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِءُ : أَقْرَأَنِي فُلَانٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِعِيُّ عَنْ عَوْفٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ . وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرَبْرِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : إِذَا قُرِئَ عَلَى الْحَدَّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ : حَدَّثَنِي . قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ

٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ الْمَقْبُرِيُّ - عَنْ ثَرْيَكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَمْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَهْلٍ فَأَذَانَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ - وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِيٌ - بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ - فَقُلْنَا : هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : ابْنَ عَبْدِ الْمَطَّابِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ أَجَبْتُكَ : فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي مَا مِثْلُكَ فَمُسَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا تَمِزْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ . فَقَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ . فَقَالَ : أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ

وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَ بِهَا عَلَى فَقَرَانَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ. وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَأَى مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ مَنْ تَعَلَّبَهُ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا

قَوْلِهِ (باب القراءة والعرض على المحدث) إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أخص من القراءة. وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا حضر الأصل لشيخه فظفر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه. والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الإطلاق. وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألقاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم، ولهذا بوب البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن - وهو البصري - لا بأس بالقراءة على العالم. ثم أسنده إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولا أنهما سويا بين السماع من العالم والقراءة عليه. وقوله «جائزا» وقع في رواية أبي ذر «جائزة»، أي القراءة، لأن السماع لا نزاع فيه. قَوْلُهُ (واحتج بعضهم) المحتج بذلك هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر له، كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدمة، ثم ظهر لي خلافة وأن قائل ذلك أبو سعيد الحداد، أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قال أبو سعيد الحداد: عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم. فقليل له، فقال: قصة ضمام بن ثعلبة قال: آله أمرك بهذا؟ قال نعم. انتهى. وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضمام أخبر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد وغيره من طريق ابن إسحق قال: حدثني محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس قال: بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة، فذكر الحديث بطوله، وفي آخره أن ضماما قال لقومه عند ما رجع إليهم: إن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا، وقد جئتم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه، قال: فوالله ما أسمى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما. فعنى قول البخاري «فأجازوه»، أي قبلوه منه، ولم يقصد الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث. قَوْلُهُ (واحتج مالك بالصك) قال الجوهري: الصك - يعني بالفتح - الكتاب، فارسي معرب. والجمع صكاك وصكوك. والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقر، لأنه إذا قرئ عليه فقال «نعم»، ساحت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بما فيه، فكذلك إذا قرئ على العالم فآمر به صح أن يروى عنه. وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا، وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل: حدثني؟ قال: نعم، كذلك القرآن. أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأني فلان؟ وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال: صحبت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرءون عليه.

قال : وسمعت يابى أشد الإباء على من يقول : لا يجزيه إلا السماع من لفظ الشيخ ، ويقول : كيف لا يجزيك هذا في الحديث ، ويجزيك في القرآن ، والقرآن أعظم ؟ قلت : وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق ، فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال : لا تدعون تطعمكم يا أهل العراق ، العرض مثل السماع . وبالحق بعض المذنبين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا : إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ، ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه ، ونقله الخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبة وابن أبي ثيب ويحيى القطان . واعتلوا بأن الشيخ لو سها لم يتهبأ للطالب الرد عليه . وعن أبي عبيد قال : القراءة على أثبت وأفهم لى من أن أتولى القراءة أنا . والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان - وهو الثوري - أنهما سواء ، والمشهور الذى عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه . ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإجماع أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب . والله أعلم . قوله (عن الحسن قال : لا بأس بالقراءة على العالم) هذا الأثر رواه الخطيب أتم سياقا ما هنا ، فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي أن رجلا سأل الحسن فقال : يا أبا سعيد منزلي بعيد ، والاختلاف يشق على ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأسا قرأت عليك . قال : ما أبالي قرأت عليك أو قرأت على . قال : فأقول حدثني الحسن ؟ قال : نعم ، قل حدثني الحسن . ورواه أبو الفضل السلياني في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال : حدثنا محمد بن سلام ، بلفظ « قلنا للحسن : هذه الكتب التي تقرأ عليك أيش تقول فيها ؟ قال : قولوا : حدثنا الحسن » . قوله (الليث عن سعيد) في رواية الاسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد ، وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث ، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال : حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يحتمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه لخدمته به . وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبغوي من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر ، وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ، ولم يفسد هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سعيد المقبري مع احتمال أن يكون لسعيد فيه شيخان ، لكن ترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطا متبنا ، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواية الضحاك وهم . وقال الدارقطني في العلل : رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة وهموا فيه والقول قول الليث . أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق . وما فر منه مسلم وقع في نظيره ، فإن حماد ابن سلة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ، ورجح الدارقطني رواية حماد . قوله (ابن أبي نمر) هو بفتح النون وكسر الميم ، لا يعرف اسمه ، ذكره ابن سعد في الصحابة ، وأخرج له ابن السكن حديثا ، وأغفله ابن الأثير تبعا لأصوله . قوله (في المسجد) أى مسجد رسول الله ﷺ . قوله (ورسول الله ﷺ متكى) فيه جواز انكاء الإمام بين أتباعه ، وفيه ما كان رسول الله ﷺ عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم ، وهى بفتح النون أى بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على أن ظهرا منهم قدماه وظهره ورايه ، فهو محفوف بهم من جانبيه ،

والآلف والنون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق . ووقع في رواية موسى بن إسماعيل الآتي ذكرها آخر هذا الحديث في أوله « عن أنس قال : نهينا في القرآن أن نسأل النبي ﷺ ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل ، وكان أنسا أشار إلى آية المائدة ، وسيأتي بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى . قوله (دخل) زاد الأصل قبلها « اذ » . قوله (ثم عقله) بتخفيف القاف أى شد على ساق الجمل - بعد أن تتي ركبته - حبلا . قوله (في المسجد) استنبط منه ابن بطل وغيره طهارة أبواب الإبل وأروائها ، إذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ، ولم ينكره النبي ﷺ ، ودلالته غير واضحة ، وإنما فيه مجرد احتمال ، ويدفعه رواية أبي نعيم « أقبل على بعير له حتى أتى المسجد فاناخه ثم عقله » ، فدخل المسجد فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد ، وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها « فاناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل » ، فعلى هذا في رواية أنس مجاز الحذف ، والتقدير : فاناخه في ساحة المسجد ، أو نحو ذلك . قوله (الأبيض) أى المشرب بحمرة كما في رواية الحارث بن عمر « الأمر » ، أى بالغين المعجمة قال حمزة بن الحارث : هو الأبيض المشرب بحمرة . ويؤيده ما يأتي في صفته ﷺ أنه لم يكن أبيض ولا آدم ، أى لم يكن أبيض صرفا . قوله (أجبتك) أى أستمكتك ، والمراد إنشاء الإجابة ، أو نزل تقريره للصحاب في الإعلام عنه منزلة النطق ، وهذا لائق بمراد المصنف . وقد قيل إنما لم يقل له نعم لانه لم يخاطبه بما يليق بمنزلته من التعظيم ، لاسيما مع قوله تعالى ﴿ لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ والعذر عنه - إن قلنا إنه قدم مسليا - أنه لم يبلغه النهي ، وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب ، وقد ظهرت بعد ذلك في قوله « فشدد عليك في المسألة » ، وفي قوله في رواية ثابت « وزعم رسولك أنك تزعم » ، ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس « كنا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء » ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، زاد أبو عوانة في صحيحه « وكانوا أجروا على ذلك منا » ، يعنى أن الصحابة واقفون عند النهي ، وأولئك يعذرون بالجهل ، وتمنوه عاقلا ليكون عارفا بما يسأل عنه . وظهر عقل خمام في تقديمه الاعتذار بين يدي مسألة لظنه أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة . وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأله « من رفع السماء وبسط الأرض » وغير ذلك من المصنوعات ، ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما يسأل عنه ، وكرر القسم في كل مسألة تأكيذا وتقريرا للامر ، ثم صرح بالتصديق ، فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله ، ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة « ما رأيت أحدا أحسن مسألة ولا أوجز من خمام » . قوله (ابن عبد المطلب) بفتح النون على النداء . وفي رواية الكشميهني « يا ابن » ، بانباء حرف النداء . قوله (فلا تجحد) أى لا تنفض . ومادة « وجد » متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر ، وبحسب اختلاف المعاني يقال في النفض موجدة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدا بالفتح وفي المال وجدا بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضا في المكتوب وجادة وهي مولدة . قوله (أنشدك) بفتح الهمزة وضم المعجمة وأصله من التشديد ، وهو رفع الصوت ، والمعنى سألتك رافعا تشييدى قاله البغوى في شرح السنة . وقال الجوهري : نشدتك بالله أى سألتك بالله ، كأنك ذكرته فشدد أى تذكر . قوله (الله) بالمد في المواضع كلها . قوله (اللهم نعم) الجواب حصل بنعم ، وإنما ذكر اللهم تبركا بها ، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيدا لصدقه . ووقع في رواية موسى « فقال : صدقت . قال : فن خلق السماء ؟ قال الله . قال : فن

خلق الأرض والجبال؟ قال: الله. قال، فمن جعل فيها المنافع؟ قال: الله. قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع، الله أرسلك؟ قال: نعم. وكذا هو في رواية مسلم. قوله (أن تصلي) بناء المخاطب فيه وفيما بعده. ووقع عند الأصيلي بالتون فيها. قال القاضي عياض: هو أوجه. ويؤيده رواية ثابت بلفظ: إن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، وساق البقية كذلك. وتوجيه الأول أن كل ماوجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص. ووقع في رواية الكشميني والسرخسي «الصلاة الخمس» بالافراد على إرادة الجنس. قوله (أن تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين: فيه دليل على أن المرء لا يفرق صدقته بنفسه. قلت: وفيه نظر. وقوله «على قمرائنا» خرج مخرج الأغلب لأنهم معظم أهل الصدقة. قوله (آمنت بما جئت به) يحتمل أن يكون إخبارا وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وأنه حضر بعد إسلامه مستتبنا من الرسول ﷺ ما أخبره به رسوله اليهم، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره «فإن رسولك زعم»، وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني «أتتنا كتبك وأتتنا رسلك»، واستنبط منه الحاكم أصل طلب علو الاسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ مشافهة، ويحتمل أن يكون قوله «آمنت» إنشاء، ورجحه القرطبي لقوله «زعم»، قال: والزعم القول الذي لا يوثق به، قاله ابن السكيت وغيره. قلت: وفيه نظر، لأن الزعم يطلق على القول المحقق أيضا كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب، وأكثر سيبويه من قوله «زعم الخليل»، في مقام الاحتجاج، وقد أشرنا إلى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي. وأما تبويب أبي داود عليه «باب المشرک يدخل المسجد» فليس مصيرا منه إلى أن ضمما قدم مشركا بل وجهه أنهم تركوا شخصا قادمًا يدخل المسجد من غير استئصال. وما يؤيد أن قوله «آمنت» إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد، بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام، ولو كان إنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق، قاله الكرماني. وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولو لم تظهر له معجزة. وكذا أشار إليه ابن الصلاح. والله أعلم. (تنبيه): لم يذكر الحج في رواية شريك هذه، وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته «وان علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا؟ قال: صدق، وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا. وأغرب ابن التين فقال: إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض. وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج، لكنه غلط من أوجه: أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول، وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جدا. ثانيها أن إرسال الرسل إلى النداء إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية، ومعظمه بعد فتح مكة. ثالثها أن القصة أن قومه أوفدوه، وإنما كان معظم الوفود بعد فتح مكة. رابعها في حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه اليهم، ولم يدخل بنو سعد. وهو ابن بكر بن هوازن. في الإسلام إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه إن شاء الله تعالى. فالصواب أن قدوم ضمام كان في سنة تسع، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما. وغفل البدر الزركشي فقال: إنما لم يذكر الحج لأنه كان معلوما عندهم في شريعة إبراهيم انتهى. وكأنه لم يراجع صحيح مسلم فضلا عن غيره. قوله (وأنا رسول من ورأى) من موصولة ورسول مضاف إليها، ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية. ووقع

في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني د جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ - وكان مسترضعا فيهم - فقال: أنا وافر قومي ورسولهم ، وعند أحمد والحاكم د بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافرًا إلى رسول الله ﷺ فقدم علينا ، فذكر الحديث . فقول ابن عباس د فقدم علينا ، يدل على تأخير وفادته أيضا ، لأن ابن عباس إنما قدم المدينة بعد الفتح . وزاد مسلم في آخر الحديث قال د والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص . فقال النبي ﷺ : لئن صدق ليدخلن الجنة ، وكذا هي في رواية موسى بن إسماعيل . ووقعت هذه الزيادة في حديث ابن عباس ، وهي الحاملة لمن سمي المجهم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره ، وقد قدمنا هناك أن القرطبي مال إلى أنه غيره . ووقع في رواية عبيد الله ابن عمر عن المقبري عن أبي هريرة التي أشرت إليها قبل من الزيادة في هذه القصة أن ضماما قال بعد قوله وأنا ضمام بن ثعلبة د فأما هذه الهنأة فوالله إن كنا لتنتزه عنها في الجاهلية ، يعنى الفواحش . فلما أن ولي قال النبي ﷺ د فقه الرجل ، . قال : وكان عمر بن الخطاب يقول : ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود د فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد ، ولا يقدح فيه بحج . ضمام مستتبنا لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم ، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصه قومه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس . وفيه نسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله ﷺ يوم حنين د أنا ابن عبد المطلب ، . وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد ، وفيه رواية الأقران لأن سعيدا وشريكا تابعيان من درجة واحدة وهما مدنيان . قوله (رواه موسى) هو ابن إسماعيل أبو سلة التبوذكي شيخ البخاري ، وحديثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن منده في الإيمان ، وإنما علقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة ، وقد خولف في وصله فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلًا ، ورجحها الدارقطني ، وزعم بعضهم أنها علة تمنع من تصحيح الحديث ، وليس كذلك بل هي دالة على أن لحديث شريك أصلا . قوله (وعلى بن عبد الحميد) هو المعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر النون بعدها ياء النسب ، وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه ، وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق . قوله (بهذا) أى هذا المعنى ، وإلا فاللفظ كما بينا مختلف . وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر . والله سبحانه وتعالى أعلم . (تنبيه) : وقع في النسخة البغدادية - التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات - عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه : حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس ، وساق الحديث بتمامه . وقال الصغاني في الهامش : هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه . قلت : وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها . والله تعالى أعلم بالصواب

٧ - باب ما يُذكرُ في المناوَلَةِ ، وكتابِ أهلِ العلمِ بالعلمِ إلى البلدان

وقال أنسٌ : نَسَخَ عُمَرُ بْنُ الْمَاصِحِ قَبَعَ بِهَا إِلَى الْأَفَاقِ ، وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَمِيدٍ وَمَالِكٌ ذَلِكَ جَائِزًا . وَاحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمَنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِّيَةِ كِتَابًا وَقَالَ :

لا تَقْرَأُهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَكْتَابَهُ رَجُلًا وَأَمْرَةً أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى ، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّ قَهْ ، فَخَسِبْتُ أَنْ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ

[الحديث ٦٤ - أطرافه في : ٢٩٣٩ ، ٤٤٢٤ ، ٧٢٦٤]

قوله (باب ما يذكر في المناولة) . لما فرغ من تقرير السماع والعرض أردفه ببقية وجوه التحمل المعتبرة عند الجمهور ، فمنها المناولة ، وصورتها أن يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له : هذا سماعي من فلان ، أو هذا تصنيفي ، فأروه عني . وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي إحضار الطالب الكتاب ، وقد سوغ الجمهور الرواية بها ، وردّها من رد عرض القراءة من باب الأولى . قوله (إلى البلدان) أي إلى أهل البلدان . وكتاب مصدر وهو متعلق إلى ، وذكر البلدان على سبيل المثال ، وإلا فالحكم عام في القرى وغيرها . والمسكاتية من أقسام التحمل ، وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه ، أو يأذن لمن يثق به بكتبه ، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب ، ويأذن له في روايته عنه . وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة . ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المسكاتية . وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فيهما . والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك . قوله (نسخ عثمان المصاحف) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ودلالته على تسويغ الرواية بالمسكاتية واضح ، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها ، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المکتوب فيها إلى عثمان ، لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم قوله (ورأى عبد الله بن عمر) كذا في جميع نسخ الجامع « عمر » بضم العين ، وكنت أظنه العمري المدني ، وخبرجت الأثر عنه بذلك في « تعليق التعليل » وكذا جزم به الكرماني ، ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لأن يحيى أكبر منه سنا وقدرًا ، فتنبعت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب سريحا ، لكن وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم بن منده من طريق البخاري بسند له صحيح إلى عبد الرحمن الحبلي - بضم المهملة والموحدة - أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقل : انظر في هذا الكتاب ، فما عرفت منه أتركه وما لم تعرفه امحه . فذكر الخبر . وهو أصل في عرض المناولة . وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب ، فإن الحبلي سمع منه . ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاصي ، فإن الحبلي مشهور بالرواية عنه . وأما الأثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فأخرجه الحاكم في علو الحديث من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول : قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق : التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروها عنك ، قال مالك : فكتبتها ثم بعثتها إليه . وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبي أويس أيضا عن مالك في وجوه التحمل قال : قرأتك على العالم ، ثم قراءته وأنت تسمع ، ثم أن يدفع

اليك كتابه فيقول : ارو هذا عني . قوله (واحتج بعض أهل الحجاز) هذا المحتج هو الحميدي ، ذكر ذلك في كتاب النوادر له . قوله (في المناولة) أى في صحة المناولة ، والحديث الذى أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب ، وهو صحيح ، وقد وجدته من طريقين : إحداهما رسالة ذكرها ابن إسحاق في المغازي عن يزيد ابن رومان ، وأبو اليمان في نسخته عن شبيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير . والأخرى موصولة أخرجه الطبراني من حديث جندب الجلي بأسناد حسن . ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير . فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحا . وأمير السرية اسمه عبد الله بن جحش الأسدي أخو زينب أم المؤمنين ، وكان تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر ، والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية القطعة من الجيش ، وكانوا اثني عشر رجلا من المهاجرين . قوله (حتى تبلغ مكان كذا وكذا) هكذا في حديث جندب على الإبهام . وفي رواية عروة أنه قال له : إذا سرت يومين فاقح الكتاب . . . قالوا : ففتحه هناك فإذا فيه أن امض حتى تنزل نخلة فتأتينا من أخبار قريش ، ولا تستكرهن أحدا ، قال في حديث جندب : فرجع رجلان ومضى الباقر فلحقا عمرو بن الحضرمي ومعه عير - أى تجارة لقريش - فقتلوه . فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام ، وذلك في أول يوم من رجب ، وغنموا ما كان معهم فكانت أول غنيمة في الاسلام ، فعاب عليهم المشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى ﴿ ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ الآية . ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة ، فانه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه ، ففيه المناولة ومعنى المكاتب . وتعقبه بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة ، بخلاف من بعدهم ، حكاه البيهقي . وأقول : شرط قيام الحجة بالمكاتب أن يكون الكتاب محتوما وحامله مؤتمنا والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير والله أعلم . قوله (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس ، وصالح هو ابن كيسان . قوله (بعث بكتابه رجلا) هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المؤلف في هذا الحديث في المغازي . وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان ، وهم من قال هو أنوشروان . وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهمله وفتح الواو المعاملة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المغازي . قوله (لحسبت) القائل هو ابن شهاب راوى الحديث ، فقصة الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء رسالة . ووجه دلالة على المكاتبه ظاهر ، ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث إن النبي ﷺ ناول الكتاب لرسوله ، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه

٦٥ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا ، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . كَأَنِّي أَنْتَرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ لَقَتَادَةَ : مَنْ قَالَ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنَسٌ

[الحديث ٦٥ - أطرافه في : ٢٩٢٨ ، ٥٨٧٠ ، ٥٨٧٢ ، ٥٨٧٤ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٧٧ ، ٧١٦٢]

قوله (عبد الله) هو ابن المبارك قوله (كتب أو أراد أن يكتب) شك من الراوى ، ونسبة الكتابة إلى

النبي ﷺ مجازية ، أى كتب الكاتب بأمره . قوله (لا يقرءون كتابا إلا محتوما) يعرف من هذا فائدة إيراد هذا الحديث فى هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكاتبة أن يكون الكتاب محتوما ليحصل الأمن من توم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلا مؤثما . قوله (فقلت) القائل هو شعبة ، وسيأتى باقى الكلام على هذا الحديث فى الجهاد وفى اللباس إن شاء الله تعالى . (فائدة) : لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكاتبة ، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة ، وكأنه لا يرى بشئ منها . وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخارى فيه دال على ، فهى إجازة ، وهى دعوى مردودة بدليل أنى استقرت كثيرا من المواضع التى يقول فيها فى الجامع قال لى فوجدته فى غير الجامع يقول فيها حدثنا ، والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع ، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ . والله أعلم

٨ - باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ، ومن رأى فرجة فى الحلقة جلس فيها

٦٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثنى مالك عن إسحاق بن عبيد الله بن أبي طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ بينا هو جالس فى المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر ، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد . قال فوقفا على رسول الله ﷺ ، فأما أحدهما فرأى فرجة فى الحلقة جلس فيها ، وأما الآخر جلس خلفهم ، وأما الثالث فأذبر ذاهبا . فلما فرغ رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم عن النفر الثلاثة ؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه . وأما الآخر فاستخيا فاستجبا الله منه ، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه »

[الحديث ٦٦ - طرفه ١ : ٤٧٤]

قوله (باب من قعد حيث ينتهى به المجلس) مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم ، فيدخل فى أدب الطالب من عدة أوجه كما سنينه . والتراجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم . قوله (مولى عقيل) بفتح العين ، وقيل لأبى مرة ذلك للزومه إياه ، وإنما هو مولى أخته أم هانئ بنت أبي طالب . قوله (عن أبي واقد) صرح بالتحديث فى رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن اسحق فقال : عن أبي مرة أن أبا واقد حدثه . وقد قدمنا أن اسم أبي واقد الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف ، وقيل عوف بن الحارث ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، ورجال إسناده مدنيون ، وهو فى الموطأ ، ولم يروه عن أبي واقد إلا أبو مرة . ولا عنه إلا اسحق ، وأبو مرة والراوى عنه تابعيان ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم . قوله (ثلاثة نفر) النفر بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ولهذا وقع ممزا للجمع كتوله تعالى (تسعة رهط) . قوله (فأقبل اثنان) بعد قوله « أقبل ثلاثة » هما إقبالان ، كأنهم أقبلوا أولا من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما فى حديث أنس ، فاذا ثلاثة نفر يمرون ، فلما رأوا مجلس النبي ﷺ أقبل اليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهبا . قوله (فوقفا) زاد أكثر رواية الموطأ ، فلما وقفنا

سلا ، وكذا عند الترمذى والنسائى . ولم يذكر المصنف هنا ولا فى الصلاة السلام . وكذا لم يقع فى رواية سلم . ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام ، وأن القائم يسلم على القاعد ، وإتمام يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو يستفاد منه أن المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد . وسيأتى البحث فيه فى كتاب الاستئذان . ولم يذكر أنهما صليا تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان فى غير وقت تنفل ، قاله القاضى عياض بناء على مذهبه فى أنها لا تصلى فى الأوقات المكروهة . قوله (فوقفا على رسول الله ﷺ) أى على مجلس رسول الله ﷺ أو دلى ، بمعنى عند . قوله (فرجة) بالضم والفتح معاهى الخلل بين الشيتين . والحلقة باسكان اللام كل شيء مستدير خالى الوسط والجمع حلق بفتحيتين ، وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر . وفيه استحباب التحليق فى مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به . قوله (وأما الآخر) بفتح الحاء المعجمة ، وفيه رد على من زعم أنه يختص بالآخر لاطلاقه هنا على الثانى . قوله (فأوى إلى الله فأواه الله) قال القرطبي : الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثانى وهو المشهور فى اللغة ، وفى القرآن (إذ أوى الفتية إلى الكهف) بالقصر (وآويناها إلى ربوة) بالمد ، وحكى فى اللغة القصر والمد معاً فيهما . ومعنى أوى إلى الله لجأ إلى الله ، أو على الحذف أى انضم إلى مجلس رسول الله ﷺ . ومعنى فأواه الله أى جازه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه . وفيه استحباب الأدب فى مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب فى سد خلل الصفوف فى الصلاة ، وجواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى . وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير . قوله (فاستحيا) أى ترك المزاحمة كما فعل رفيقه حياء من النبي ﷺ ومن حضر قاله القاضى عياض ، وقد بين أنس فى روايته سبب استحيا هذا الثانى فلفظه عند الحاكم « ومضى الثانى قليلاً ثم جاء مجلس ، فالعننى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث . قوله (فاستحيا الله منه) أى رحمه ولم يعاقبه . قوله (فأعرض الله عنه) أى سخط عليه ، وهو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر ، هذا إن كان مسلماً ، ويحتمل أن يكون منافقاً ، وأطلع النبي ﷺ على أمره ، كما يحتمل أن يكون قوله ﷺ « فأعرض الله عنه » إخباراً أو دعاء . ووقع فى حديث أنس « فاستغنى فاستغنى الله عنه ، وهذا يرشح كونه خيراً ، وإطلاق الإعراض وغيره فى حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة ، فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى . وفائدة إطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح ، وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصى وأحوالهم للزجر عنها وأن ذلك لا يبعد من الغيبة ، وفى الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر فى المسجد ، وفيه الثناء على المستحى . والجلوس حيث ينتهى به المجلس . ولم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . والله تعالى أعلم

٩ - باب قول النبي ﷺ « رَبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »

٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي ذَكْرَانَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ عَلِيَ بَعِيرُهُ وَأُمْسَكَتْ إِنْسَانٌ بِحِطَائِهِ . أَوْ بِزِمَائِهِ . قَالَ : أَيْ يَوْمَ هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ . قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَا : بَلَى . قَالَ : فَأَيْ نَمِرٍ هَذَا ؟

فَسَكَتُنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ

[الحديث ٦٧ - أطرافه في : ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣١٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٢ ، ٥٥٥٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧]

قوله (باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع) هذا الحديث المعلق ، أورد المصنف في الباب معناه ، وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمبنى من كتاب الحج ، أورد فيه هذا الحديث من طريق قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن - حميد بن عبد الرحمن - كلاهما عن أبي بكرة قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ، وفي آخره هذا اللفظ . وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له إلى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبعدوا النجعة ، وأوهموا عدم تخريج المصنف له . والله المستعان . ودر ، وللتقليل ، وقد ترد للتكثير ، و « مبلغ » بفتح اللام و « أوعى » نعت له ، والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير ، والمراد : رب مبلغ عني أوعى - أي أفهم - لما أقول من سامع مني . وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هوزة عن ابن عون ولفظه « فانه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد » . قوله (بشر) هو ابن المفضل ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . قوله (ذكر النبي ﷺ) ينصب النبي على المفعولية ، وفي ذكر ضمير يعود على الراوى ، يعنى أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي ﷺ فقال : قعد على بعيره . وفي رواية النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال . وذكر النبي ﷺ . قالوا وإما حالية وإما عاطفة والمعطوف عليه محذوف . وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قعد ولا إشكال فيه . قوله (وأمسك لإنسان بخطامه أو بزمامه) الشك من الراوى ، والزمام والخطام بمعنى ، وهو الخيط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى بالبرة - بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة - في أنف البعير . وهذا الإمسك سماه بعض الشراح بلالا ، واستند إلى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي ﷺ . انتهى . وقد وقع في السنن من حديث عمرو بن خارجة قال : كنت آخذنا بزمام ناقة النبي ﷺ . انتهى . فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المهم من بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة ، فقد ثبت ذلك في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله ﷺ على راحلته يوم النحر ، وأمسك - إما قال بخطامها ، وإما قال بزمامها - واستفدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكرة لا منه . وفائدة إمساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحته . قوله (أي يوم هذا) سقط من رواية المستمل والحوى السؤال عن الشهر والجواب الذى قبله فصار هكذا : أي يوم هذا ، فسكتنا حتى ظننا أنه سيمسئ سوي اسمه قال : أليس بذى الحجة ؟ وكذا في رواية الأصيل وتوجيه ظاهر ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشميني وكريمة ، وكذلك وقع في رواية مسلم وغيره السؤال عن

البلد ، وهذا كله في رواية ابن عون ، وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الاضاحي من رواية أيوب ، وفي الحج من رواية قرّة كلاهما عن ابن سيرين ، قال القرطبي : سؤاله عليه السلام عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم ، وليقبلوا عليه بكليتهم ، وليستشعروا عظمة ما يحذرهم عنه ، ولذلك قال بعد هذا : فان دماءكم الخ ، مبالغة في بيان تحريم هذه الاشياء . انتهى . ومناط التشبيه في قوله « كحرمة يومكم » ، وما بعده ظهوره عند السامعين ، لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في نفوسهم مقررأ عندهم ، بخلاف الانفس والاموال والاعراض فكانوا في الجاهلية يستبيحونها ، فطراً الشرع عليهم أن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ، فلا يردكون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع . ووقع في الروايات التي أشرنا اليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم : الله ورسوله أعلم . وذلك من حسن أدبهم ، لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب ، وأنه ليس مراده مطلق الإخبار بما يعرفونه ، ولهذا قال في رواية الباب : حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه . فقيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة لمثبتي الحقائق الشرعية . قوله (فان دماءكم الخ) هو على حذف مضاف ، أي سفك دمائكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم . والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان في نفسه أو سلفه . قوله (ليلبغ الشاهد) أي الحاضر في المجلس (الغائب) أي الغائب عنه ، والمراد إما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام . وقوله « منه » صلة لأفعل التفضيل ، وجاز الفصل بينهما لأن في الظرف سعة ، وليس الفاصل أيضاً أجنياً . (فائدة) : وقع في حديث الباب « فسكتنا بعد السؤال » . وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . وظاهرهما التعارض ، والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا ، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا : الله ورسوله أعلم كما أشرنا اليه . أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى ، لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي الفتن أنه لما قال « أليس يوم النحر ؟ » قالوا بلى ، بمعنى قولهم يوم حرام بالاستلزام ، وغايته أن أبا بكر نقل السياق بتمامه ، واختصره ابن عباس . وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر منه لكونه كان أخذاً بمخاطم الناقة . وقال بعضهم : يحتمل تعدد الخطبة ، فان أراد أنه كررها في يوم النحر فيحتاج لدليل ، فان في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجته . وفي هذا الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - الحث على تبليغ العلم ، وجواز التحمل قبل كمال الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء ، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بقلّة ، واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك ، وحمل النهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة (١) . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعه للناس ورؤيتهم إياه

١٠ - **باب** العلم قبل القول والعمل ، لقول الله تعالى ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله ﴾ فبدأ بالعلم . وأن

(١) لو قال لغير حاجة لكان أصح

العلماء هم ورثة الأنبياء ، ورثوا العلم ، من أخذه أخذ بحظ وافر ، ومن سلك طريقاً يلطُبُ به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة . وقال جل ذكره ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ . وقال ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْهَا لَأُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِمَنْ يَعْلَمُهَا ﴾ . وقال ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . وقال النبي ﷺ « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ » . وإتاما العلم بالتعلم . وقال أبو ذر : لو وصفتهم الصَّمامة على هذه - وأشار إلى فقهاء - ثم ظننت أني أنفذ كلمة سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلِيَّ لَأَنْفَذْتُهَا . وقال ابن عباس : كونوا ربانيين حلماء فُقهَاء . ويقال : الرباني الذي يُربِّي الناس بصغار العلم قبل كباره .

قوله (باب العلم قبل القول والعمل) قال ابن المنير : أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل ، فلا يعتبران إلا به ، فهو متقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل ، فنه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم « إن العلم لا ينفع إلا بالعمل » تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه . قوله (فبدأ بالعلم) أي حيث قال « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ثم قال « واستغفر لذنبك » . والخطاب وإن كان للنبي ﷺ فهو متناول لآلته . واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال : ألم تسمع أنه بدأ به فقال « اعلم » ثم أمره بالعمل ؟ وينتزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة ، لكن النزاع كما قدمناه إنما هو في إيجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان . قوله (وأن العلماء) بفتح أن ، ويجوز كسرهما ، ومن هنا إلى قوله « واغفر » طرف من حديث أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي الدرداء وحسنه حمزة الكنعاني وضعفه باضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها ، ولم يفصح المصنف بكونه حديثاً فلهذا لا يعد في تعاليقه ، لكن لإبراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً ، وشاهده في القرآن قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الوارث قائم مقام الموروث ، فله حكمه فيما قام مقامه فيه . قوله (ورثوا) بتشديد الراء المفتوحة ، أي الأنبياء . ويروى بتخفيفها مع الكسر أي العلماء . ويؤيد الأول ما عند الترمذي وغيره فيه « وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وإنما ورثوا العلم » . قوله (بحظ) أي نصيب (وافر) أي كامل . قوله (ومن سلك طريقاً) هو من جملة الحديث المذكور ، وقد أخرج هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا ، وأخرجه الترمذي وقال : حسن . قال : ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح . قلت : لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش « حدثنا أبو صالح ، فأتفتت تهمة تدليسه . قوله (طريقاً) نكراها ونكره علماً ، ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية ، وليندرج فيه القليل والكثير . قوله (سهل الله له طريقاً) أي في الآخرة ، أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة . وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة . قوله (وقال) أي الله عز وجل ، وهو معطوف على قوله : لقول الله ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ أي يخاف من الله من

علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس . قوله (وما يعقلها) أى الأمثال المضروبة . قوله (لو كنا نسمع) أى سمع من يعي ويفهم (أو نعقل) عقل من يميز ، وهذه أوصاف أهل العلم ، فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا . قوله (وقال النبي ﷺ : من يرد الله به خيراً يفقهه) كذا فى رواية الأكثر ، وفى رواية المستمل « يفهمه » بالهاء المشددة المكسورة بعدها ميم ، وقد وصله المؤلف باللفظ الأول بعد هذا يباين كما سيأتى . وأما اللفظ الثانى فأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعاً ، وإسناده حسن . والفقه هو الفهم قال الله تعالى (لا يكادرون يفقهون حديثاً) أى لا يفهمون ، والمراد الفهم فى الأحكام الشرعية . قوله (وإنما العلم بالتعلم) هو حديث مرفوع أيضاً ، أورده ابن أبى عاصم والطبرانى من حديث معاوية أيضاً بلفظ « يا أيها الناس تعلموا ، إنما العلم بالتعلم ، والفقه بالتفقه ، ومن يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » إسناده حسن ، إلا أن فيه مبهماً اعتضد بمجيبه من وجه آخر ، وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً . وفى الباب عن أبى الدرداء وغيره . فلا يفتقر بقول من جملة من كلام البخارى ، والمعنى ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم . قوله (وقال أبو ذر الخ) هذا التعليق رويناه موصولاً فى مسند الدارمى وغيره من طريق الأوزاعى : حدثنى أبو كثير - يعنى مالك بن مرثد - عن أبيه قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجرة الوسطى ، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه ، فأناه رجل فوقف عليه ثم قال : ألم تنه عن الفتيا ؟ فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت على ؟ لو وضعتم . . فذكر مثله . ورويناه فى الحلية من هذا الوجه ، وبين أن الذى خاطبه رجل من قریش ، وأن الذى نهاه عن الفتيا عثمان رضى الله عنه . وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية فى تأويل قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة) فقال معاوية : نزلت فى أهل الكتاب خاصة ، وقال أبو ذر : نزلت ففهم وفينا . فكتب معاوية إلى عثمان ، فأرسل إلى أبى ذر ، فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبى ذر عن المدينة فسكن الربذة - بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة - إلى أن مات رواء النساء . وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام اذا نهاه عن الفتيا ، لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه كما تقدم ، ولعله أيضاً سمع الوعيد فى حق من كتم علماً يعلمه ، وسيأتى لعل مع عثمان نحوه . والصمصامة بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصارم الذى لا يثنى وقيل الذى له حد واحد . قوله (هذه) إشارة إلى القفا ، وهو يذكر ويؤنث ، وأنفذ بضم الهزرة وكسر الفاء والذال المعجمة أى أمضى ، وتجزوا بضم المنة وكسر الجيم وبعدياء زأى ، أى نكلوا قتلى ، ونكرو كلمة ، ليشمل القليل والكثير ؟ والمراد به يبلغ ما تحمله فى كل حال ولا ينتهى عن ذلك ولو أشرف على القتل . ودلوه فى كلامه لمجرد الشرط من غير أن يلاحظ الامتناع . أو المراد أن الانفاذ حاصل على تقدير وضع الصمصامة ، وعلى تقدير عدم حصوله أولى ، فهو مثل قوله « لو لم يخف الله لم يعصه » وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على الآذى طلباً للثواب . قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبى عاصم أيضاً بإسناد حسن ، والحطيب بإسناد آخر حسن . وقد فسر ابن عباس « الرباني » بأنه الحكيم الفقيه ، ووافقه ابن مسعود فيما رواه إبراهيم الحربى فى غريبه عنه بإسناد صحيح ، وقال الأصمى والاسماعيلى الرباني نسبة إلى الرب أى الذى يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل ، وقال ثعلب قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أى يقومون به ، وزيدت

الآلف والنون للبالغة . والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى الترية ، والترية على هذا العلم ، وعلى ما حكاه البخارى لتعلمه . والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله ، وبكباره مآدق منها . وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته ، أو فروعه قبل أصوله ، أو مقدماته قبل مقاصده . وقال ابن الأعرابي : لا يقال للعالم رباني حتى يكون طالما معلما عاملا . (فائدة) : اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثا موصولا على شرطه ، فاما أن يكون بيّض له ليورد فيه ما يثبت على شرطه ، أو يكون تعدد ذلك اكتفاء بما ذكر . والله أعلم

١١ - باب ما كان النبي ﷺ يتخوّلهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا

٦٨ - **حديث** محمد بن يوسف قال : أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كان

النبي ﷺ يتخوّلنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا

[الحديث ٦٨ - طرفه في : ٧٠ ، ٦٤١١]

قوله (باب ما كان النبي ﷺ يتخوّلهم) هو بالخاء المعجمة ، أي يتعهدهم ، والموعظة النصح والتذكير ، وعطف العلم عليها من باب عطف العام على الخاص لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها ، وإنما عطفه لأنها منصوبة في الحديث ، وذكر العلم استنباطا . قوله (ثلثا ينفروا) استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما ، وتضمن ذلك تفسير السامة بالنفور وهما متقاربان ، ومناسبتة لما قبله ظاهرة من جهة ماحكاه أخيرا من تفسير الرباني ، كناسبة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ . وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك . قوله (سفيان) هو الثوري ، وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عينة ، لكن محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروى عن السفيانيين فإنه حين يطلق يريد به الثوري ، كما أن البخارى حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد به إلا الفريابي وإن كان يروى عن محمد بن يوسف البيكندی أيضا . وقد وهم من زعم أنه هنا البيكندی . قوله (عن أبي وائل) في رواية أحمد المذكورة : سمعت شقيقا وهو أبو وائل . وأفاد هذا التصريح رفع ما يتوهم في رواية مسلم التي أخرجها من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش : حدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله ، فقد يوم هذا أن الأعمش دلّسه أولا عن شقيق ، ثم سمى الواسطة بينهما ، وليس كذلك ، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة ، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده ، أولينبه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى سمعه عاليا ، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال : حدثني شقيق . وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم ، وأنه لما خرج قال : أما إني أخبر بكم أنكم ، ولكنه يمتنع من الخروج إليكم . فذكر الحديث . قوله (كان يتخوّلنا) بالخاء المعجمة وتشديد الواو ، قال الخطابي : الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للبال ، يقال خال المال يخوله تخولا إذا تعهده وأصلحه . والمعنى كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ، ولا يفعل ذلك كل يوم لثلاث نمل . والتخون بالنون أيضا يقال تخون الشيء إذا تعهده وحفظه ، أي اجتنب الخيانة فيه ، كما قيل في تحث وتأمم ونظائرهما . وقد قيل إن أبا عمرو

ابن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال : يتحولنا ، باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لاجل الرواية ، وكلا اللفظين جائز . وحكى أبو عبيد الهروي في الغريين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول : الصواب : يتحولنا ، بالحاء المهمة أى يتطلب أحوالنا التى ننشط فيها للوعظة . قلت : والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش ، وهو فى الباب الآتى . وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض . قوله (علينا) أى السامة الطارئة علينا ، أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بعل ، والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة . ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجد فى العمل الصالح خشية الملل ، وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف . وإما يوما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثانى بنشاط ، وإما يوما فى الجمعة ، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط . واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبي ﷺ حتى فى اليوم الذى عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذى عبر عنه بالتخول ، والثانى أظهر . وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها فى وقت معين دائما ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك

٦٩ - حدثنا محمد بن بشر قال : حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو التياح عن أنس عن النبي ﷺ قال « يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا ، وَبَشَرُوا وَلَا تُنْفَرُوا »

[الحديث ٦٩ - طرفه فى : ٦١٢٥]

قوله (أبو التياح) تقدم أنه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهمة . قوله (ولا تعسروا) الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيداً . وقال النووي : لو اقتصر على يسروا لصدق على من يسر مرة وعسر كثيراً ، فقال « ولا تعسروا » لئلى التعسير فى جميع الأحوال ، وكذا القول فى عطفه عليه « ولا تنفروا » . وأيضاً فإن المقام مقام الإطناب لا الإيجاز . قوله (وبشروا) بعد قوله « يسروا » فيه الجناس الخطى . ووقع عند المصنف فى الأدب عن آدم عن شعبة بدله « وسكنوا » وهى التى تقابل ولا تنفروا ، لأن السكون ضد النفور ، كما أن ضد الإشارة النذارة ، لكن لما كانت النذارة - وهى الإخبار بالشر - فى ابتداء التعليم توجب النفرة فوبلت البشارة بالتنفير ، والمراد تأليف من قرب لإسلامه وترك التشديد عليه فى الابتداء . وكذلك الزجر عن المعاصى ينبغى أن يكون بتلطف ليقبل ، وكذا تعليم العلم ينبغى أن يكون بالتدرج ، لأن الشئ إذا كان فى ابتدائه سهلاً حجب إلى من يدخل فيه وتلقاه بانسباط ، وكانت عاقبته غالباً الازدياد ، بخلاف ضده . والله تعالى أعلم

١٢ - باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة

٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال : حدثنا جبر بن منصور عن أبي وائل قال : كان عبد الله مبد كرم الناس فى كل خميس ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن لو ددت أنك ذكرتنا كل يوم . قال : أما إنه يمتنعى من ذلك أئى أكره أن أمسككم ، وإئى أتموكم بأوعظ كما كان النبي ﷺ . يتحولنا بها مخافة السامة علينا قوله (باب من جعل لأهل العلم يوما معلوما) فى رواية كريمة أياماً معلومة ، والكشمينى معلومات ، وكأنه

أخذ هذا من صنيع ابن مسعود في تذكره كل خيس ، أو من استنباط عبد الله ذلك من الحديث الذى أورده .
 قوله (جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . قوله (كان عبد الله) هو ابن مسعود ، وكنيته أبو
 عبد الرحمن . قوله (فقال له رجل) هذا المبهم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي ، وفي سياق المصنف في
 أواخو الدعوات ما يرشد إليه . قوله (لوددت) اللام جواب قسم محذوف ، أى والله لوددت ، وفاعل ديمعنى ، أى
 أكره بفتح همزة أنى ، وأملككم بضم الهمزة أى أضجركم ، وإنى الثانية بكسر الهمزة . وقد تقدم شرح المتن قريباً .
 والإسناد كله كوفيون ، وحديث أنس الذى قبله بصريون

١٣ - باب من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين

٧١ - **حدثنا سعيد بن عفير** قال حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : قال حميد بن
 عبد الرحمن سمعت معاوية خطيباً يقول : سمعت النبي ﷺ يقول « من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين . وإنما
 أنا قاسم ، والله يُعني . ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله »
 [الحديث ٧١ - أطرافه في : ٣١١٦ ، ٣١٤١ ، ٣٣١٢ ، ٧٤٦٠]

قوله (باب من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين) ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله « في الدين » وثبتت
 للكشيمى . قوله (حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد بن كثير بن عفير ، نسب إلى جده ، وهو بالمهمله مصغراً .
 قوله (عن ابن شهاب) قال حميد في الاعتصام للمؤلف من هذا الوجه : أخبرني حميد . وسلم : حدثني حميد بن
 عبد الرحمن بن عوف ، زاد تسمية جده . قوله (سمعت معاوية) هو ابن أبي سفيان . قوله (خطيباً) هو حال من
 المفعول ، وفي رواية مسلم والاعتصام « سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب » . وهذا الحديث مشتمل على
 ثلاثة أحكام : أحدها فضل التفقه في الدين . وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله . وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى
 على الحق أبداً . فالأول لائق بأبواب العلم . والثاني لائق بقسم الصدقات ، ولهذا أورده مسلم في الزكاة ، والمؤلف في
 الخمس . والثالث لائق بذكر أشراف الساعة ، وقد أورده المؤلف في الاعتصام لالتفاتة إلى مسألة عدم خلو الزمان
 عن مجتهد ، وسيأتى بسط القول فيه هناك ، وأن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من
 الإيمان ويبقى شرار الناس فعلهم تقوم الساعة . وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم - بل بترجمة هذا الباب
 خاصة - من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله ، وأن ذلك لا يكون بالاكْتِسَاب فقط ، بل لمن يفتح الله عليه به ، وأن
 من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجوداً حتى يأتي أمر الله ، وقد جزم البخارى بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار ،
 وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ، وقال القاضى عياض : أراد أحمد أهل السنة
 ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ، وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقيم
 أمر الله تعالى من مجاهد وفقه وعهدت وزاهد وأمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في
 مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين . قلت : وسيأتى بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى ، قوله
 (يفقهه) أى يفهمه كما تقدم ، وهي ساكنة الهاء لأنها جواب الشرط ، يقال فقهه بالضم إذا صار الفقه له حجة ،

وقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم ، وقه بالكسر إذا فهم . ونكره خيرا ، ليشمل القليل والكثير ، والتكثير للتعظيم لأن المقام يقتضيه . ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين - أى يتعلم قواعد الاسلام وما يتصل بها من الفروع - فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره : ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به ، والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقها ولا طالب فقه ، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم . وسيأتى بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخس والاعتصام إن شاء الله تعالى . وقوله : لن تزال هذه الأمة ، يعنى بعض الأمة كما يحىء مصرحا به في الموضع الذى أشرت إليه إن شاء الله تعالى

١٤ - باب الفهم في العلم

٧٢ - **حدثنا** عليُّ بنُ حذَّنا سفيانُ قال : قال لي ابنُ أبي نُجَيْجٍ عن مجاهدٍ قال : سمعتُ ابنَ عمرَ إلى المدينة فلم أسمعه يُحدِّث عن رسولِ الله ﷺ إلا حديثاً واحداً قال : كُنا عندَ النبي ﷺ ، فأُتيَ بخمارٍ فقال : « إنَّ من الشَّجرِ شجرةً مثلُها كمثلُ المسلمِ . فأردتُ أن أقولَ هي النَّخلةُ ، فإذا أنا أصفرُ القومِ فسكتُ . قال النبي ﷺ : « هي النَّخلةُ »

قوله (باب الفهم) أى فضل الفهم (في العلم) أى في العلوم . قوله (حدثنا علي) في رواية أبي ذر . ابن عبد الله ، وهو المعروف بابن المديني . قوله (حدثنا سفيان) قال لي ابن أبي نجيج (في مسند الحيدى عن سفيان : حدثني ابن أبي نجيج . قوله (سمعت ابن عمر إلى المدينة) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توقي الحديث عن النبي ﷺ إلا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان ، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة ، وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه ، وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم . ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار الخمار إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل ، وقد أخرج أحد في حديث أبي سعيد الآتي في الوفاة النبوية حيث قال النبي ﷺ : إن عبدا خيره الله ، فبكى أبو بكر وقال : فدينك بأبائنا ، فتعجب الناس . وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي ﷺ هو الخير ، فمن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلننا به . والله الهادي إلى الصواب

١٥ - **باب** الاشتباط في العلم والحكمة . وقال عمرُ تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا . قال أبو عبد الله : وبعد أن تسودوا . وقد أتم أصحابُ النبي ﷺ في كبر سنهم

٧٣ - **حدثنا** الحميدُ قال : **حدثنا** سفيانُ قال **حدثني** إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ - على غير ما **حدثناه** الزُّهريُّ - قال : سمعتُ قيسَ بنَ أبي خازِمٍ قال سمعتُ عبدَ الله بنَ مسعودٍ قال : قال النبي ﷺ « لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ . وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعْلِمُهَا »

قوله (باب الاغتباط في العلم) هو بالغين المعجمة . **قوله** (في العلم والحكمة) فيه نظير ما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم ، لكن هذا عكس ذلك ، أو هو من العطف التفسيري لن قلنا لانهما مترادفان . **قوله** (وقال عمر : تفقهوا قبل أن تسودوا) هو بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو أى تجعلوا سادة . زاد الكشميني في روايته « قال أبو عبد الله ، أى البخارى » وبعد أن تسودوا - إلى قوله - سنهم . أما أثر عمر فأخرجه ابن أبى شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال : قال عمر . . فذكره ، وإسناده صحيح ، وإنما عقبه البخارى بقوله « وبعد أن تسودوا » ليبين أن لامفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه ، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سببا للنسب ، لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ، ولهذا قال مالك عن عيب القضاء : إن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذى كان يتعلم فيه . وقال الشافعى : إذا تصدر الحدث فاته علم كثير . وقد فسر أبو عبيد في كتابه « غريب الحديث » فقال : معناه تفقهوا وأنتم صغار ، قبل أن تصيروا سادة فتضعكم الأئمة عن الأخذ عنهم هو دونكم فتبوقوا جهالا . وفسره شمر اللغوى بالتزوج ، فانه إذا تزوج صار سيد أهله ، ولا سيما إن ولده . وقيل : أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذى يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها . وهو حل بعيد ، إذ المراد بقوله « تسودوا » السيادة ، وهى أعم من التزويج ، ولا وجه لمن خصه بذلك ، لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم . وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمرا للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيتهم ، أو أمرا للكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب . ولا يخفى تكلفه . وقال ابن المنير : مطابقة قول عمر للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم ، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة . وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبه ، فانه سبب لسيادته . كذا قال . والذى يظهر لى أن مراد البخارى : إن الرياسة وإن كانت عما يغبط بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا باحد أمرين : العلم ، أو الجود ، ولا يكون الجود محمودا إلا إذا كان بعلم . فسكانه يقول : تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق . ويقول أيضا : إن تعجلتم الرياسة التى من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية . ومعنى الغبطة تمنى المرء أن يكون له نظير ما للآخر من غير أن يزول عنه ، وهو المراد بالحسد الذى أطلق في الخبر كما سنبينه . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن خالد على غير ما حدثناه الزهرى) يعنى أن الزهرى حدث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذى حدثه به إسماعيل ، ورواية سفيان عن الزهرى أخرجه المصنف في التوحيد عن على بن عبد الله عنه قال : قال الزهرى عن سالم . ورواه مسلم عن زهير بن حرب ، وغيره عن سفيان بن عيينة قال : حدثنا الزهرى عن سالم عن أبيه . ساقه مسلم تاما ، واختصره البخارى . وأخرجه البخارى أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهرى حدثني سالم بن عبد الله بن عمر . . فذكره . وسند ذكر ما تناخلت فيه الروايات بعد إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال سمعت) القائل هو إسماعيل على ما حرراه . **قوله** (لا حسد) الحسد تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه ، وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه ، والحق أنه أعم ، وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس ، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه ، أو مطلقا ليساويه . وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل . وينبغى لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب

المنهيات . واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى . فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته ، وأما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة ، وأطلق الحسد عليها مجازا ، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه ، والحرص على هذا يسمى منافسة ، فإن كان في الطاعة فهو محمود ، ومنه (فليتنافس المتنافسون) . وإن كان في المعصية فهو مذموم ، ومنه « ولا تنافسوا » . وإن كان في الجائزات فهو مباح ، فكأنه قال في الحديث : لا غبطة أعظم - أو أفضل - من الغبطة في هذين الأمرين . ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنة عنهما ، وقد أشار إلى البدنية باتيان الحكمة والقضاء بها وتعليمها ، ولفظ حديث ابن عمر « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » والمراد بالقيام به العمل به مطلقا ، أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه ، والحكم والفقوى بمقتضاه ، فلا تخالف بين لفظي الحديثين . ولأحد من حديث يزيد بن الأخنس السلي « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » ، ويتبع ما فيه . ويجوز حمل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع ، والتقدير نفى الحسد مطلقا ، لكن هاتان الخصلتان محمودتان ، ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا . قوله (إلا في اثنتين) كذا في معظم الروايات « اثنتين » بقاء التأنيث ، أى لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين . وعلى هذا فقوله « رجل » بالرفع ، والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وللصنف في الاعتصام « إلا في اثنتين » وعلى هذا فقوله « رجل » بالخفض على البدلية أى خصلة رجلين ، ويجوز النصب باضمار أعنى « رواية ابن ماجه » قوله (مالا) نكره لبشمل القليل والكثير . قوله (فسلط) كذا لابن ذر ، والباقي فسلطه ، وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس المجبولة على الشح . قوله (هلكته) بفتح اللام والكاف أى إهلاكه ، وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبق منه شيئا . وكله بقوله « في الحق » أى في الطاعات ليزيل عنه إيهام الإسراف المذموم . قوله (الحكمة) اللام للعهد ، لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل ، وقيل : المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح . (فائدة) : زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه ، ولفظه « فقال رجل ليتنى أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل » أورده المصنف في فضائل القرآن . وعند الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري - بفتح الهمزة وإسكان النون - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . . فذكر حديثا طويلا فيه استواء العامل في المال بالحق والتمنى في الأجر ، ولفظه « وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا ، فهو صادق النية يقول : لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان ، فأجرهما سواء » ، وذكر في ضدتهما « انهما في الوزر سواء » وقال فيه : حديث حسن صحيح . وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطابي في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقر . نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يتمن ، لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقا . وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث « الطاعم الشاكر كالأصائم الصابر » حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر وقوله تعالى « هل أتيتك على أن تعلمني مما علمت رشدا »

٧٤ - **حدثني** محمد بن غرير الزهرى قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح بن ابن شهاب **حدث** أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحارث بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى ، قال ابن عباس هو خضر . فمر بهما أبي بن كعب فدعا ابن عباس فقال : إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لقبي ، هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأه ؟ قال : نعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول « بينا موسى في ملا من بني إسرائيل جاءه رجل فقال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ قال موسى : لا . فأوحى الله إلى موسى : بلى ، عبدنا خضر . فقال موسى السبيل إليه ، فجعل الله له الحوت آية ، وقيل له : إذا قعدت الحوت فارجع فإليك ستلقاه . وكان يتبع أثر الحوت في البحر . فقال لموسى فتاه : أرأيت إذ أوتينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت ، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره . قال : ذلك ما كنا نبغي . فارتدا على آثارهما قصصا ، فوجد خضرا ، فكان من شأنهما الذي قص الله عز وجل في كتابه »

[الحديث ٧٤ - أطرافه في : ٧٨ ، ١٢٢ ، ٢٢٦٧ ، ٢٧٢٨ ، ٣٣٧٨ ، ٣٤٠٠ ، ٣٤٠١ ، ٤٧٢٥ ، ٤٧٢٦ ، ٤٧٢٧ ، ٦٦٧٢ ، ٧٤٧٨]

قوله (باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم ، لأن ما يقتبط به تحتل المشقة فيه ، ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله ، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله . وظاهر التوبيع أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر . وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتى بلفظ « فرجا يمشيان » وفي لفظ لأحمد « حتى أتيا الصخرة » وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقي ، فيحمل قوله « إلى الخضر » على أن فيه حذف ، أى إلى مقصد الخضر ، لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه ، وإنما ركبته تبعاً للخضر ، ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر ، فيكون فيه حذف ، ويمكن أن يقال : مقصود الذهاب إنما حصل بتمام القصة ، ومن تمامها أنه ركب معه البحر ، فأطلق على جميعها ذهاباً مجازاً ، إما من إطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه . وحمله ابن المنير على أن « إلى » بمعنى مع ، وقال ابن الرشيد : يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر . قلت : لعله قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله « فكان يتبع أثر الحوت في البحر » فالظرف يحتمل أن يكون لموسى ، ويحتمل أن يكون للحوت ، ويؤيد الأول ما جاء عن أبي العالية وغيره ، فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقي بالخضر في جزيرة من جزائر البحر . انتهى . والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً . وعنده أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال : انجذاب الماء عن مسلك الحوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر . فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه . وهذان الأثران الموقوفان رجالهما ثقات . **قوله** (الآية) هو بالنصب بتقدير فذكر . وقد ذكر الأصل في روايته باقى الآية وهى قوله (بما علست رشداً) . **قوله** (حدثنا) وللأصلي « حدثني » بالإنفراد . **قوله** (غرير) تقدم في المقدمة أنه بالغين المعجمة مصفراً ، ومحمد وشيخه وأبوه إبراهيم بن سعد زهريون ، وكذا

ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان . قوله (حدثه) للكشيميني « حدث » بغير هاء ، وهو محمول على السماع لأن صالحا غير مدلس . قوله (تمارى) أى تجادل . قوله (والحر) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين ، وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره ، وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها : وكان الحر من النفر الذين يذنبهم عمر ، يعنى لفضلهم . قوله (قال ابن عباس هو خضر) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ، ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث . وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله وإسكان ثانيه ، ثبتت بهما الرواية ، وبإثبات الألف واللام فيه ، وبجذفهما . وهذا التمارى الذى وقع بين ابن عباس والحر غير التمارى الذى وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالى ، فإن هذا فى صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره . وذلك فى موسى هل هو موسى بن عمران الذى أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها معجمة . وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أتم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشئ كثير ، وسياق ذكر ذلك مفصلا فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . ويقال إن اسم الخضر بلبا بموحدة ولام ساكنة ثم تحتانية ، وسياق فى أحاديث الأنبياء النقل عن سبب تلقيبه بالخضر ، وسياق نقل الخلاف فى نسبه وهل هو رسول أو نبي فقط أو ملك بفسح اللام أو ولي فقط ، وهل هو باق أو مات . قوله (فدعاه) أى ناداه . وذكر ابن التين أن فيه حذفاً والتقدير : فقام إليه فسأله ، لأن المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه ، وأخباره فى ذلك شهيرة . قوله (إذ جاء رجل) لم أقف على تسميته . قوله (بلى عبدنا) أى هو أعلم ، والكشيميني « بل » باسكان اللام ، والتقدير فأوحى الله إليه لا تطلق النقي بل قل خضر . وإنما قال عبدنا . وإن كان السياق يقتضى أن يقول عبد الله . لكونه أوردته على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى ، والاضافة فيه للتعظيم . قوله (يتبع أثر الحوت فى البحر) فى هذا السياق اختصار يأتى بيانه عند شرحه إن شاء الله تعالى . قوله (ما كنا نبغى) أى نطلب ، لأن فقد الحوت جمل آية أى علامة على الموضع الذى فيه الخضر . وفى الحديث جواز التجادل فى العلم إذا كان بغير نعت ، والرجوع إلى أهل العلم عند التنزع ، والعمل بخبر الواحد الصدوق ، وركوب البحر فى طلب العلم بل فى طلب الاستكثار منه ، ومشروعية حمل الزاد فى السفر ، ولزوم التواضع فى كل حال ، ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما السلام . وطلب التعلم منه تعليما لقومه أن يتأدبوا بأدبه ، وتنبيه لمن ذكرى نفسه أن يسلك مسلك التواضع .

١٧ - باب قول النبي ﷺ « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ »

٧٥ - **حَرْش** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : صَمْنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ »

[الحديث ٧٥ - أطرافه فى : ١٤٣ ، ٣٧٥٦ ، ٧٢٧٠]

قوله (باب قول النبي ﷺ اللهم عليه الكتاب) استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكاً بأن ذلك لا يختص جوازه بابن عباس ، والضمير على هذا الغير مذكور ، ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره فى الحديث الذى قبله ، إشارة إلى أن الذى وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إنما كان بدعاء النبي ﷺ له . قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالمقعد البصرى . قوله (حدثنا خالد) هو ابن مهران

الحذاء . قوله (ضني رسول الله ﷺ) زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث ، إلى صدره ، وكان ابن عباس إذ ذاك غلاما ميمزا ، فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة . قوله (عليه الكتاب) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه ، دخل النبي ﷺ الحلاء فوضعت له وضوءا ، زاد مسلم ، فلما خرج قال : من رضع هذا ؟ فأخبر ، ولمسلم قالوا ابن عباس ، ولا أحد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك ، وأن ذلك كان في بيتها ليلا ، ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي ﷺ في صلاة الليل وفيه ، فقال لي ما باللك ؟ أجمعك هذا فتخلفني . فقلت : أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك وأنت رسول الله ؟ فدعا لي أن يزيدني الله فهما وعلمنا ، والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه . ووقع في رواية مسدد ، الحكمة ، بدل الكتاب وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المصنف أخرجه أيضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ ، الكتاب ، أيضا ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضا القرآن ، فيكون بعضهم رواه بالمعنى . وللنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ أن أوتي الحكمة مرتين ، فيحتمل تعدد الواقعة ، فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة . ويؤيده أن في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين ، اللهم فقهه في الدين ، لكن لم يقع عند مسلم ، في الدين . وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في أطراف الصحيحين بلفظ ، اللهم فقهه في الدين ، وعله التأويل ، قال الحميدي : وهذه الزيادة ليست في الصحيحين . قلت : وهو كما قال . نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلا ، وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر : كان عمر يدعو ابن عباس ويقربه ويقول : إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يوما فسح رأسك وقال ، اللهم فقهه في الدين ، وعله التأويل . ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفني عن خالد الحذاء في حديث الباب بلفظ ، اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب ، وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه ، فقد رواه الترمذي والإسماعيلي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها ، وقد وجدت عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ فسح على ناصيتي وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب . . وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ ، مسح على رأسي ، وهذه الدعوة مما تحقق لإجابة النبي ﷺ فيها ، لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضى الله تعالى عنه . واختلاف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقيل : القرآن كما تقدم ، وقيل العمل به ، وقيل السنة ، وقيل الإصالة في القول ، وقيل الحذية ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل العقل ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل . نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعه الجواب مع الإصالة . وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى (ولقد آتينا لقمان الحكمة) . والأقرب أن المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن ، وسيأتي مزيد لذلك في المناقب إن شاء الله تعالى

١٨ - باب متى يصح سماع الصغير ؟

٧٦ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال : أقبلت راكباً على حمار أتان - وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام - ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار ، فرزئت بين يدي بعض الصف ، وأرسلت الأتان ترنح فدخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي

[الحديث ٧٦ - أطرافه في : ٤٩٣ ، ٨٦١ ، ١٨٥٧ ، ٤٤١٢]

قوله (باب متى يصح سماع الصغير) زاد الكشميني « الصبي الصغير » . ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل . وقال الكرماني : إن معنى الصحة هنا جواز قبول مسموعه . قلت : وهذا تفسير ثمره الصحة لا لنفس الصحة ، وأشار المصنف بهذا إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال : أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها . فبلغ ذلك أحمد فقال : بل إذا عقل ما يسمع ، وإنما قصة ابن عمر في القتال . ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم ، وهذا هو المعتمد ، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فوجه ، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا ، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا ، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول ، وأما احتجاجة بان النبي ﷺ رد البراء وغيره يوم بدر عن كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب ، فكانت مغلته سن البلوغ ، والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مغلته التمييز . وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث « مروم بالصلاة لسبع » **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وقد ثبت ذلك في رواية كريمة . **قوله** (على حمار) هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير . وقد شد حمارة في الأثرى حكاه في الصحاح . وأتان بفتح الهزلة وشد كسرهما كما حكاه الصغاني هي الأنثى من الخير ، وربما قالوا للأنثى أتانة حكاه يونس وأذكره غيره ، لجاء في الرواية على اللغة الفصحى . وحمار أتان بالتثنية فيهما على النعت أو البدل ، وروى بالاضافة . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف ، وهو قياس صحيح من حيث النظر ، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سيأتي البحث فيه في الصلاة إن شاء الله تعالى . **قوله** (ناهزت) أي قاربت ، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي . **قوله** (إلى غير جدار) أي إلى غير ستره قاله الشافعي . وسياق الكلام يدل على ذلك ، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصل لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ « والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » . **قوله** (بين يدي بعض الصف) هو مجاز عن الإمام بفتح الهزلة ، لأن الصف ليس له يد . وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني . **قوله** (ترنح) بمثنائين مفتوحتين وضم العين أي تأكل ما تشاء ، وقيل تسرع في المشي ، وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرعى ، وأصله ترتمى لكن حذف الياء تخفيفاً ، والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فرتمت . **قوله** (ودخلت)

والكشميني « فدخلت » بالفاء . قوله (فلم ينكر ذلك على أحد) قيل فيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المنفعة الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة ، والدخول في الصلاة مصلحة راجحة ، واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتفاء الموانع لاذاك ، ولا يقال منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفي الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة . وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة . وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وإنما يشترط عند الأداء . وبلغني بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي ﷺ وتقريره مقام حكاية قوله ، إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء . فان قيل : التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس ، أجاب الكرمانى بأن المراد بالصغير غير البالغ ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح ، ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ، ولفظ الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم . وسيأتى باقى مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٧٧ - حدثني محمد بن يوسف قال حدثنا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال : عقلت من النبي ﷺ حجة تجبها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو

[الحديث ٧٧ - أطرافه في : ١٨٩ ، ٨٣٩ ، ١١٨٥ ، ٦٣٥٤ ، ٦٤٧٢]

قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو البيهقي كاجزم به البيهقي وغيره ، وأما الفريابي فليست له رواية عن أبي مسهر ، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه ، وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئاً يسيراً ، وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر ابن الماربط فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب . وليس كما قال ابن الماربط فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن حرب . وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء - وهو بفتح الجيم والصاد المهملة - عن سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب . فهو لاه ثلاثة غير أبي مسهر روي عن محمد بن حرب فكأنه المتفرد به عن الزبيدي ، وهذا الإسناد إلى الزهري شاميون . وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتبان بن مالك الآتي في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري . وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود . قوله (عقلت) هو بفتح القاف أى حفظت . قوله (حجة) بفتح الميم وتشديد الجيم ، والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد . وفعله النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة معه . أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة . قوله (وأنا ابن خمس سنين) لم أر التقييد بالسن عند تحمله في شيء من طرقه لا في الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسائيد إلا في طريق الزبيدي هذه ، والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري . وقال أبو داود : ليس في حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن ابن نمر عن الزهري لمكن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر - وهو بفتح النون وكسر الميم - عن الزهري وغيره قال : حدثني محمود بن الربيع ، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن خمس سنين ، فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي ﷺ ، وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع

وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية ، وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام ، إلا إن كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب إنه عقل المجنة وهو ابن أربع سنين أو خمس ، وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات ، والأول أولى بالاعتقاد لصحة إسناده ، على أن قول الواقدي يمكن حمله إن صح على أنه ألقى الكسر وجبره غيره . والله أعلم . وإذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بنى قريظة ومراجعته له في ذلك ، ففيه السماع منه وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً ، فهو أصغر من محمود . وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لمذنبين المعنيين . وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية ، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ حج بجة في وجهه ، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية ثبتت كنه صحابيا . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ثم أنشد صاحب البيت أدري بالذي فيه ، انتهى . وهو جواب مسدد . وتكلمته ماقدمناه قبل أن المقتصد بلفظ السماع في الترجمة هـ . أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير ، وغفل البدر الزركشي فقال : يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري . انتهى . والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح ، فلا يرد موجه وقد حصل جوابه . والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواضع المأخوذة ويعترضها بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه . قوله (من دلو) زاد النسائي د معلق ، وابن حبان د معلقه ، والله بذلك يؤوث . وللصنف في الرقاق من رواية معمر د من دلو كانت في دارهم ، وله في الطهارة والصلاة وغيرهما د من بئر ، بدل دلو ، ويجمع بينهما بأن الماء أخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي ﷺ من الدلو . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أسحابه في درهم ومداعبته صبيانهم ، واستدل به بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضور . وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم ، فن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا ، وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك . لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع ، والمرجح أنها مظنة لا تحديد . ومن أقوى ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال : ذهبت « ١٢٠ » - وهو ابن ثلاث سنين - إلى ابن جريج لخدمته ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن . هـ : هذا السن ، يعني إذا كان فهما . وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة

١٩ - باب الخروج في طلب العلم

ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد

٧٨ - حدثنا أبو القاسم خالد بن خليف قال حدثنا محمد بن حرب قال : قال الأوزاعي أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه تمارى هو والحرب بن قيس بن حصن القرظي في

صاحب موسى، فرّ بهما أبي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيته، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكرُ شأنه؟ فقال أبي: نعم سمعتُ النبي ﷺ يذكرُ شأنه يقول: «يُنْجَا موسى في ملا من بنى إسرائيل إذ جاءه رجلٌ فقال: أتعلم أحداً أعظم منك؟ قال موسى: لا. فأوحى الله عز وجل إلى موسى: بلى، عَدْنَا خَصِرًا. فسأل السبيل إلى لقيته، فجعل الله له الحوت آيةً، وقيل له: إذا قَدَّمت الحوت فارجع فإنك ستلقاه، فكان موسى ﷺ يتبع أثر الحوت في البحر. فقال فتى موسى لموسى: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَأَنَّى نَسِبْتَ الْحَوْتَ، وما أنسانيه إلا الشيطانُ أن أذكره. قال موسى: ذلك ما كنّا نُبغى. فارتدّا على آثارهما قصصاً، فوجدَا خَصِرًا. فكان من شأنهما ما قصَّ الله في كتابه»

قوله (باب الخروج) أى السفر (في طلب العلم) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»، ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه. قوله (ورحل جابر بن عبد الله) هو الأنصارى الصحابى المشهور، وعبد الله بن أنيس بضم الهمزة مصفراً هو الجنبى حليف الأنصار. قوله (في حديث واحد) هو حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد وأبو يعلى في مسندهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للواب: قل له جابر على الباب. فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم. فخرج فاعتنقنى. فقلت: حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ، فغشيت أن أموت قبل أن أسمع. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة»، فذكر الحديث. وله طريق أخرى أخرجه الطبرانى في مسند الشاميين، وتمام في فوائده من طريق الحاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كان يبلغنى عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل. . فذكر نحوه. وإسناده صالح. وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسى - وهو بالنون الساكنة - عن جابر قال: بلغنى حديث في القصاص.. فذكر الحديث نحوه. وفي إسناده ضعف. وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخارى حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يسبق بصيغة التقرير يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هنا، ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التقرير فقال: ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت، الحديث. وهذه الدعوى مردودة، والقاعدة بحمد الله غير منتقضة، ونظر البخارى أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد. وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبتته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل (١) فلا يكتفى فيه بحجى الحديث من طريق مختلف فيها ولو

(١) ليس الأمر كذلك، بل إطلاق الصوت على كلام الله سبحانه قد ثبت في غير هذا الحديث عند المؤلف وغيره، فالواجب إثبات ذلك على الوجه الذى بيناه كإثبات الصفات كما هو منذهب أهل السنة. والله أعلم

اعتضدت . ومن هنا يظهر شغوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى . ووم ابن بطلال فزعنم أن الحديث الذي رُحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم ، وهو انتقال من حديث إلى حديث ، فإن الراجل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رُحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني ، أخرجه أحمد بسند منقطع ، وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر . فذكره . وقد وقع ذلك لغير من ذكره ، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رُحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث . وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : بلغني حديث عند علي نخفت إن مات أن لا أجدّه عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق . ونتيج ذلك يكثّر ، وسيأتى قول الشعبي في مسألة : إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة . وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد . وسيأتى نحو ذلك عن غيره . وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد ، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقمعه حتى رُحل فآخذه عنه بلا واسطة . وسيأتى عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله : لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه . وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم . وقيل لأحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير ، أو يرحل ؟ قال : يرحل ، يكتب عن علماء الأمصار ، فيشافه الناس ويتعلم منهم . وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية . وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الرؤية . قوله (خالد بن خلي) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة ، وإثما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطا بلام مشددة ، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ . قوله (قال الأوزاعي) في رواية الأصيلي : حدثنا الأوزاعي . قوله (أنه تمارى هو والحر) سقطت د هو ، من رواية ابن عساكر فنعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل ، وهو جائز عند البعض . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيابن ، وليس بين الروایتين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل . وفيه فضل الازدياد من العلم ، ولو مع المشقة والنصب بالسفر ، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه . ووجه الدلالة منه قوله تعالى لئن لم يكن الله تعالى عليه الصلاة والسلام (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) وموسى عليه السلام منهم ، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه

٢٠ - باب فضل من علم وعلم

٧٩ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا ، فكان منها نقيّة قبِلَت الماء فأنبتت الكلا والعشب الكثير ، وكانت منها أجادِبٌ أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصابَت منها طائفة أخرى إنما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبتُ كلاً . فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى الله الذي أُرسلت به » . قال أبو عبد الله : قال إسحق : وكان منها طائفة قبِلَت الماء فاع يملؤهُ الماء ، والصفصفُ المستوى من الأرض

قوله (باب فضل من علم وعلم) الاول بكسر اللام الخفيفة أى صار عالما ، والثانية بفتحها وتشديدها . **قوله** (حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وكذا شيخه أبو أسامة ، ويريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الاشعري . وقال في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تفننا ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** (مثل) بفتح المثناة والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر . **قوله** (الهدى) أى الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية . **قوله** (نقيّة) كذا عند البخارى في جميع الروايات التى رأيناها بالنون من النقاء وهى صفة لمحدوف ، لكن وقع عند الخطابى والحميدى وفى حاشية أصل أبي ذر نقيّة بمثلثة مفتوحة وغين معجمة مكسورة بعدها موحدة خفيفة مفتوحة ، قال الخطابى : هى مستنقع الماء فى الجبال والصخور . قال القاضى عياض : هذا غلط فى الرواية ، وإحالة للمعنى . لأن هذا وصف الطائفة الاولى التى تنبت ، وما ذكره يصلح وصفا للثانية التى تمسك الماء . قال : وما ضبطناه فى البخارى من جميع الطرق إلا د نقيّة ، بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء التحتانية ، وهو مثل قوله فى مسلم د طائفة طيبة . قلت : وهو فى جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفى كتاب الزركشى . وروى د بقعة ، قلت : هو بمعنى طائفة ، لكن ليس ذلك فى شيء من روايات الصحيحين . ثم قرأت فى شرح ابن رجب أن فى رواية بالموحدة بدل النون قال : والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ، ومنه (فلولاً كان من القرون من قبلكم أولو بقية) . **قوله** (قبلت) بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا فى معظم الروايات . ووقع عند الأصملى د قيلت ، بالتحتانية المشددة ، وهو تصحيف كما سنذكره بعد . **قوله** (الكسلا) بالهمزة بلا مد . **قوله** (والعشب) هو من ذكر الخاص بعد العام ، لأن الكسلا يطلق على الثبت الرطب واليابس معا ، والعشب للرطب فقط . **قوله** (إعاذات) كذا فى رواية أبي ذر بكسر الهمزة والخاء والذال المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع لإعاذة وهى الأرض التى تمسك الماء ، وفى رواية غير أبي ذر وكذا فى مسلم وغيره د أجادب ، بالجيم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب بفتح الدال المهملة على غير قياس وهى الأرض الصلبة التى لا ينضب منها الماء . وضبطه المازرى بالذال المعجمة ، ووجهه القاضى . ورواها الإسماعيلى عن أبي يعلى عن أبي كريب د أحارب ، بحاء وراء مهملتين ، قال الإسماعيلى . لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابى : ليست هذه الرواية بشيء . قال : وقال بعضهم د أجارد ، بجيم وراء ثم دال مهملة جمع جرداء وهى البارزة التى لا تنبت ، قال الخطابى : هو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية . وأغرب صاحب المطالع لجعل الجميع روايات ، وليس فى الصحيحين سوى روايتين فقط ، وكذا جزم القاضى . **قوله** (فنفع الله بها) أى بالإعاذات . وللأصملى به أى بالماء . **قوله** (وزرعوا) كذا له بزيادة زاي من الزرع ، ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب ، ولمسلم والنسائى وغيرهما عن أبي كريب د ورعوا ، بغير زاي من الرعى ، قال النووى : كلاهما صحيح . ورجح القاضى رواية مسلم بلا مرجح ، لأن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع لتطابق فى التثيل مباشرة طلب العلم ، وإن كانت رواية رعووا مطابقة لقوله أنبتت ، لكن المراد أنها قابلة للأنبات . وقيل إنه روى د ووعوا ، بواوين ، ولا أصل لذلك . وقال القاضى قوله د ورعوا ، راجع للأول لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى . ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضا بمعنى أن الماء الذى استقر بها سقيت منه أرض أخرى فأنبتت . **قوله** (فأصاب) أى الماء . وللأصملى وكريمة أصابت أى طائفة أخرى . ووقع كذلك صريحا عند النسائى . والمراد

بالطائفة القطمة . قوله (قيعان) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المساء التي لا تنبت . قوله (قعه) بضم القاف أى ضار قعها . وقال ابن التين : رويناه بكسرهما والضم أشبه . قال القرطبي وغيره : ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلا بالغيث العام الذى يأتى الناس فى حال حاجتهم اليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكما أن الغيث يحيى البلد الميت فكذا علوم الدين يحيى القلب الميت . ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث ، فمنهم العالم العامل المعلم . فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت فى نفسها وأنبئت فنفعت غيرها . ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره ، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به ، وهو المشار اليه بقوله : نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمعها . ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره ، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو المساء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها . وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين المحمودتين لاشترائيهما فى الانتفاع بهما ، وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها . والله أعلم . ثم ظهر لى أن فى كل مثل طائفتين ، فالأول قد أوجعناه ، والثانى الأول منه من دخل فى الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، ومثاله من الأرض السباخ وأشير إليها بقوله ﷺ : من لم يرفع بذلك رأسا ، أى أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع . والثانية منه من لم يدخل فى الدين أصلا ، بل بلغه فكفر به ، ومثاله من الأرض الصماء المسوية المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به ، وأشير إليها بقوله ﷺ : ولم يقبل هدى الله الذى جئت به . وقال الطيبي : بقى من أقسام الناس قسمان : أحدهما الذى انتفع بالعلم فى نفسه ولم يعلمه غيره ، والثانى من لم ينتفع به فى نفسه وعلمه غيره . قلت : والأول داخل فى الأول لأن النفع حصل فى الجملة وإن تفاوتت مراتبه ، وكذلك ما تنبته الأرض ، فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيا . وأما الثانى فإن كان عمل الفرائض وأهل النوافل فقد دخل فى الثانى كما قررناه ، وإن ترك الفرائض أيضا فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه ، ولعله يدخل فى عموم : من لم يرفع بذلك رأسا ، والله أعلم . قوله (قال اسحق) : وكان منها طائفة قيلت (أى بتنديد الباء التحتانية . أى إن إسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبى أسامة خالف فى هذا الحرف . قال الاصيلي : هو تصحيف من إسحق . وقال غيره : بل هو صواب ومعناه شربت ، والتيل شرب نصف النهار ، يقال قيلت الابل أى شربت فى القائلة . وتعقبه القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة . وأجيب بان كون هذا أصله لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزا . وقال ابن دريد . قيل الماء فى المكان المنخفض إذا اجتمع فيه ، وتعقبه القرطبي أيضا بأنه يفسد التليل ، لأن اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية ، والكلام هنا إنما هو فى الأولى التي شربت وأنبئت . قال : والظاهر أنه تصحيف . قوله (قاع يعلوه الماء . والصفصف المستوى من الأرض) هذا ثابت عند المستطلى ، وأراد به أن قيعان المذكورة فى الحديث جمع قاع وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها ، وإنما ذكر الصفصف معه جريا على عادته فى الاعتناء بتفسير ما يقع فى الحديث من الالفاظ الواقعة فى القرآن ، وقد يستطرد . ووقع فى بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف

(تنبيه) : وقع فى رواية كريمة : وقال ابن إسحق : وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه ، وقد وقع فى نسخة الصغاني : وقال إسحق عن أبى أسامة . وهذا يرجع الأول

٢١ - **باب** رفع العلم ، وظهور الجهل . وقال ربيعة : لا ينبغي لأحدٍ عنده شيءٌ من العلم أن يُضَيَّع نفسه .
 ٨٠ - **حديث** عمران بن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ ، وَيَنْتَبِتَ الْجَهْلُ ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا »

[الحديث ٨٠ - أطرافه في : ٨١ ، ٥٢٣١ ، ٥٥٧٧ ، ٦٨٠٨]

قوله (باب رفع العلم) مقصود الباب الحث على تعلم العلم ، فانه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتي صريحا . وما دام من يتعلم العلم موجودا لا يحصل الرفع . وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة . **قوله** (وقال ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني ، المعروف بربيعة الرأي - بإسكان الهمزة - قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد . ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال ، لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم . أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم . أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه . وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره ، فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضا للدنيا . وهذا معنى حسن ، لكن اللائق بتقريب المصنف ما تقدم . وقد وصل أثر ربيعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأويسي عن مالك عن ربيعة

قوله (حدثنا عمران بن ميسرة) في بعضها عمران غير مذكور الأب ، وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن ميسرة . وقد خرجته النسائي عن عمران بن موسى القزاز ، وليس هو شيخ البخاري فيه . **قوله** (عبد الوارث) هو ابن سعيد (عن أبي التياح) بثناة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخره حاء مهملة كما تقدم . **قوله** (عن أنس) زاد الأصل وأبو ذر ، ابن مالك ، والنسائي ، حدثنا أنس ، . ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون ، وكذا الذي بعده . **قوله** (أشراط الساعة) أي علاماتها كما تقدم في الإيمان ، وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المعتاد ، ومنها ما يكون خارقا للعادة . **قوله** (أن يرفع العلم) هو في محل نصب لأنه اسم أن ، وسقطت د أن ، من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه ، فعلى روايته يكون مرفوع المحل . والمراد برفعه موت حملته كما تقدم . **قوله** (ويثبت) هو بفتح أوله وسكون المثناة وفتح الموحدة وفتح المثناة ، وفي رواية مسلم د ويثبت ، بضم أوله وفتح الموحدة بعدها مثناة أي ينتشر . وغفل الكرماني فعزاها للبخاري ، وإنما حكاهما النووي في الشرح لمسلم ، قال الكرماني : وفي رواية د وينبت ، بالنون بدل المثناة من النبات ، وحكى ابن رجب عن بعضهم د وينت ، بنون ومثناة من الثنت وهو الإشاعة . قلت : وليست هذه في شيء من الصحيحين . **قوله** (ويشرب الخمر) هو بضم أوله المثناة وفتح الموحدة على العطف ، والمراد كثرة ذلك واشتباره . وعند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة د ويكثر شرب الخمر ، فالعلامة مجموع ما ذكر . **قوله** (ويظهر الزنا) أي يفسو كما في رواية مسلم

٨١ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : لأحدثنكم حديثا لا يُحدثكم أحدٌ بعدي ، سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول « مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا ، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ ، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ حَتَّى يَكُونَ تَلْسِينَ اسْرَاءَ الْقَيْمِ الْوَاحِدُ »

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . قوله (عن أنس) زاد الأصيلي «ابن مالك» . قوله (لأحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أى والله لأحدثكم ، وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ، ولمسلم من رواية غندر عن شعبة ألا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا : ألا أحدثكم؟ فقالوا نعم ، فقال : لأحدثكم . قوله (لأحدثكم أحد بعدى) كذاله ولمسلم بحذف المفعول ، ولابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لأحدثكم به أحد بعدى ، وللمصنف من طريق هشام لأحدثكم به غيرى ، ولأبى عوانة من هذا الوجه د لأحدثكم أحد سمعه من رسول الله ﷺ بعدى ، وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غيره ، لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فلعل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة ، أو كان عاما وكان تحديده بذلك فى آخر عمره ، لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي ﷺ إلا النادر ممن لم يكن هذا المتن فى مرويه . وقال ابن بطلال : يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم ، يعنى فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق . قلت : والأول أولى . قوله (سمعت) هو بيان ، أو بدل لقوله لأحدثكم . قوله (أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة ، وفى رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة د أن يرفع العلم ، وكذا فى رواية سعيد عند ابن أبى شيبة وهمام عند المصنف فى الحدود وهشام عنده فى النكاح كلهم عن قتادة ، وهو موافق لرواية أبى التياح ، وللمصنف أيضا فى الأشربة من طريق هشام د أن يقل ، فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة ورفعه آخرها ، أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة ، وهذا أليق لاتحاد المخرج . قوله (وتكثر النساء) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل فى الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء . وقال أبو عبد الملك : هو إشارة إلى كثرة الفتن فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطآت . قلت : وفيه نظر ، لأنه صرح بالقلة فى حديث أبى موسى الآتى فى الزكاة عند المصنف فقال د من قلة الرجال وكثرة النساء ، والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم . وقوله د لخمس ، يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد ، أو يكون مجازا عن الكثرة . ويؤيده أن فى حديث أبى موسى د وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة . . قوله (القيم) أى من يقوم بأمرهن ، واللام للعهد إشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء . وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التى يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد ، وهى : الدين لأن رفع العلم يخل به ، والعقل لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما . قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذنا بخراب العالم لأن الخلق لا يتركون هملا ، ولا نبى بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ، فيتعين ذلك . وقال القرطبي فى «المفهم» : فى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، إذ أخبر عن أمور ستقع فوقت ، خصوصا فى هذه الأزمان . وقال القرطبي فى التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت أم لا . ويحتمل أن يكون ذلك يقع فى الزمان الذى لا يبقى فيه من يقول الله أنه فيزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعى . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام . والله المستعان

٢٢ - فضل العلم

٨٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي الْأَيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حِزَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَيْنَا أَنَا نَأْتِمُّ أَوْ تَيْتُ بِقَدَحٍ كَبِينٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى لَمْ أَرَ الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ » قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ « الْعِلْمُ » [الحديث ٨٢ - أطرافه في : ٦٣٨١ ، ٧٠٠٦ ، ٧٠٠٧ ، ٧٠٢٧ ، ٧٠٣٢]

قوله (باب فضل العلم) الفضل هنا بمعنى الزيادة أى مافضل عنه ، والفضل الذى تقدم فى أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة ، فلا يظن أنه كرهه . قوله (حدثنا سعيد بن عفير) هو سعيد بن كثير بن عفير المصرى ، نسب إلى جده كما تقدم . وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضا . قوله (حدثنا الليث) هو ابن سعيد عن عقيل ، وللأصيل وكريمة . حدثني الليث حدثني عقيل . قوله (عن حمزة) وللصنف فى التعبير ، أخبرني حمزة . قوله (بينا) أصله بين فأشعبت الفتحة . قوله (أتيت) بضم الهزلة . قوله (فشربت) أى من ذلك اللبن . قوله (لارى) بفتح الهزلة من الرؤية أو من العلم ، واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف ، والرى بكسر الراء فى الرواية وحكى الجوهري الفتح ، وقال غيره : بالكسر الفعل ، وبالفتح المصدر . قوله (يخرج) أى الرى ، وأطلق رؤيته إياه على سبيل الاستعارة . قوله (فى أظفارى) فى رواية ابن عساكر « من أظفارى » ، وهو أبلغ ، وفى التعبير « من أطرافى » وهو بمعناه . قوله (قال العلم) هو بالنصب وبالرفع معا فى الرواية ، وتوجيهها ظاهر . وتفسير اللبن بالعلم لاشتراكهما فى كثرة النفع بهما . وسيأتى بقية الكلام عليه فى مناقب عمر وفى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : وجه الفضيلة للعلم فى الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضلة النبي ﷺ ونصيب مما آتاه الله ، وناهيك بذلك ، انتهى . وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل الفضيلة ، وغفل عن النكتة المتقدمة

٢٣ - باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ بَيْنِي لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ لِمَ أَشْعُرُ لِحَافَتِي قَبْلَ أَنْ أُدْبَحَ . فَقَالَ : اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . لِمَ أَشْعُرُ فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى . قَالَ : اذْبَحْ وَلَا حَرَجَ . فَاَسْمِلِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ

[الحديث ٨٣ - طرفه في : ١٢٤ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩]

قوله (باب الفتيا) هو بضم الفاء ، وإن قلت الفتوى فتحبها ، والمصادر الآتية بوزن فتيا قليلة مثل تقياً ورجحى . قوله (وهو) أى المقتى ، ومراده أن العالم يجب سؤال الطالب ولو كان راجياً . قوله (على الدابة) المراد بها فى اللغة كل مامضى على الأرض ، وفى العرف ما يركب . وهو المراد بالترجمة ، وبعض أهل العرف خصها بالحرار ، فإن قيل ليس فى سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الاخرى التى أوردتها فى الحج

فقال « كان على ناقته » ترجم له « باب الفتيا على الدابة عند الجرة » فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذي هنا ، ثم من طريق ابن جريج نحوه . ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ « وقف رسول الله ﷺ على ناقته » قال فذكر الحديث ولم يسق لفظه وقال بعده : تابعه معمر عن الزهري . انتهى . ورواية معمر وصلها أحد ومسلم والنسائي وفيها : رأيت رسول الله ﷺ يمشي على ناقته . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس . قوله (حجة الوداع) هو بفتح الحاء ويجوز كسرها . قوله (للناس يسألونه) هو إما حال من فاعل وقف أو من الناس ، أو استئناف بيانا لسبب الوقوف . قوله (لجاء رجل) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده في قوله « جاء آخر » ، والظاهر أن الصحابي لم يسم أحدا لكثرة من سأل إذ ذاك ، وسيأتي بسط ذلك في الحج . قوله (ولا حرج) أى لاشئ عليك مطلقا من الإثم ، لا في الترتيب ولا في ترك القدية . هذا ظاهره . وقال بعض الفقهاء : المراد نفي الإثم فقط ، وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة « ولم يأمر بكفارة » ، وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون

٢٤ - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

٨٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل في حجته فقال : **ذبح** قبل أن أرمي ، فأومأ بيده قال : **ولا حرج** . قال **حلفت** قبل أن أذبح ، فأومأ بيده : **ولا حرج**

[الحديث ٨٤ - أطرافه في : ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ٦٦٦١]

قوله (باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أو الرأس) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولا ، وهما مرفوعان . وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط ، وهو من فعل عائشة فيكون موقوفا لكن له حكم المرفوع ، لأنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير . **قوله** (وهيب) بالتصغير وهو ابن خالد ، من حفاظ البصرة ، مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين ، وأرخه الديلماني حواشي نسخته سنة ست وخمسين وهو وهم . وأيوب هو السخيتاني ، وعكرمة هو مولى ابن عباس ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (سئل) هو بضم أوله (فقال) أى السائل : (ذبح قبل أن أرمي) أى فهل على شيء ؟ **قوله** (فأومأ بيده فقال : لا حرج) أى عليك . وقوله « فقال » ، يحتمل أن يكون بيانا لقوله أومأ ويكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده « فقال هكذا بيده » ، ويحتمل أن يكون حالا والتقدير فأومأ بيده قائلا لا حرج ، لجمع بين الإشارة والنطق ، والاول أليق بترجمة المصنف ، **قوله** (وقال حلفت) يحتمل أن السائل هو الاول ، ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا ، وقال آخر كذا ، وهو الأظهر ليوافق الرواية التي قبله حيث قال : جاء آخر . **قوله** (فأومأ بيده ولا حرج) كذا ثبتت الواو في قوله ولا حرج ، وليست عند أبي ذر في الجواب الاول ، قال الكرمانى : لأن الاول كن في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أولا . انتهى . وقد ثبتت الواو في الاول أيضا في رواية الاصيل وغيره

٨٥ - **حديث** الكشي بن إبراهيم قال : أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم قال : سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « يُقْبَضُ الْعِلْمُ ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ » . قيل : يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال : هكذا بيده فخرّفا ، كأنه يريد القتل

[الحديث ٨٥ - أطرافه في : ١٠٣٦ ، ١٤١٢ ، ٣٦٠٥ ، ٣٦٠٩ ، ٤٦٣٥ ، ٤٦٣٦ ، ٦٠٣٧ ، ٦٥٠٦ ، ٦٩٣٥ ، ٧٠٦١ ، ٧١١٥ ، ٧١٢١]

قوله (حدثنا المكي) هو اسم وليس بنسب ، وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنذكره في باب إثم من كذب . **قوله** (أخبرنا حنظلة) وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجعفي المدني . **قوله** (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب . وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالما ، وزاد فيه ، لا أدري كم رأيت أبا هريرة قائما في السوق يقول يقبض العلم ، فذكره موقوفا ، لكن ظهر في آخره أنه مرفوح . **قوله** (يقبض العلم) يفسر المراد بقوله قبل هذا « يرفع العلم » ، والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقع بموت العلماء . **قوله** (ويظهر الجهل) هو من لازم ذلك . **قوله** (والفتن) في رواية الأصيلي وغيره « وتظهر الفتن » . **قوله** (الهرج) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم . **قوله** (فقال هكذا بيده) هو من إطلاق القول على الفعل . **قوله** (لخرّفا) الفاء فيه تفسيرية كأن الراوي بين أن الإيمان كان محرفا . **قوله** (كأنه يريد القتل) كان ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب ، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة ، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره « وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان » ، وقال الكرماني : الهرج هو الفتنة ، فأرادة القتل من لفظه على طريق التجوز إذ هو لازم معنى الهرج ، قال إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة . قلت : وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن . والهرج القتل بلسان الحبشة . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى

٨٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : أتيت عائشة وهي نضلى ، فقلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت إلى السماء ، فاذا الناس قيام فقالت : سبحان الله . قلت : آية . فأشارت برأسها - أي نعم - فقامت حتى تجلّثني الفشي ، فجعلت أصب على رأسي الماء . فحمد الله عز وجل النبي ﷺ وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت في مقامي ، حتى الجنة والنار . فأوحى إلي أنكم تفتنون في قبوركم مثل ، أو قريب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - من فتنة المسيح الدجال ، يقال : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، أو الموقن - لا أدري بأيهما قالت أسماء - فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأتبعنا ، هو محمد (ثلاثا) . فيقال : سم صالحا ، قد علمنا إن كنت لموقنا به . وأما المنافق ، أو المرتاب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته

[الحديث ٨٦ - أطرافه في : ١٨٤ ، ٩٢٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٦١ ، ١٢٣٥ ، ١٢٧٣ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢٠ ، ٧٢٨٧]

قوله (هشام) هو ابن عروة بن الزبير . عن (فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه .
قوله (عن أسماء) هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعا . **قوله (فقلت**
ماشأن الناس) أى لما رأيت من اضطرابهم . **قوله (فأشارت)** أى عاتشة إلى السماء أى انكسفت الشمس . **قوله**
(فاذا الناس قيام) كأنها التفتت من حجرة عاتشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياما في صلاة الكسوف ، فيه إطلاق
الناس على البعض . **قوله (فقالت سبحان الله)** أى أشارت قائلة سبحان الله . **قوله (قلت آية)** هو بالرفع خبر مبتدأ
محذوف أى هذه آية أى علامة ، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها . **قوله (فقلت)** أى فى الصلاة . **قوله**
(حتى علاني) كذا الأكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام ، وفى رواية كريمة تجلاني بمشاة وجيم ولام مشددة ، وجلال
الشيء ماغطى به . والغشى بفتح الغين وإسكان الشين المعجمتين وتخفيف الياء وبكسر الشين وتشديد الياء أيضا هو
طرف من الإغماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازا ، ولهذا قالت : فجعلت أصب على رأسى الماء أى فى
تلك الحال لينذهب . وروى من قال بأن صباها كان بعد الإفاقة ، وسيأتى تقرير ذلك فى كتاب الطهارة ، ويأتى الكلام
على هذا الحديث أيضا فى صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى . **قوله (أريته)** هو بضم الهمزة . **قوله (حتى الجنة والنار)**
رويناه بالحركات الثلاث فيهما . **قوله (مثل أو قريبا)** كذا هو بترك التنوين فى الأول وإثباته فى الثانى ، قال ابن
مالك : توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريبا من فتنة الدجال ، فحذف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته
قبل الحذف ، وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا كقول الشاعر « بين ذراعى وجهة الأسد ، تقديره : بين
ذراعى الأسد وجهة الأسد وقال الآخر :

أمام وخلف المرء من لطب ربه كوالى تزوى عنه ماهو يحذر

وفى رواية بترك التنوين فى الثانى أيضا ، وتوجيهه أنه مضاف إلى فتنة أيضا ، وإظهار حرف الجر بين المضاف
والمضاف إليه جائز عند قوم . وقوله « لا أدري أى ذلك قالت أسماء » جملة معترضة بين بها الراوى أن الشك منه هل
قالت له أسماء مثل أو قالت قريبا ، وسيأتى مباحث هذا المتن فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى
(تنبيه) : وقع فى نسخة الصغاني هنا : قال ابن عباس مرقدنا مخرجنا . وفى ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع فى
الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة . وقد ذكر ذلك فى موضعه من سورة يس

٢٥ - **باب** تحريض النبي ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ ، وَالْعِلْمَ وَيَخْبَرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ .
وقال مالك بن الحويرث : قال لنا النبي ﷺ « ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم »

٨٧ - **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا عُثْمَرُ قال حدثنا شُعْبَةُ عن أبي جَرَّة قال : كنت أترجم بين ابن
عباس وبين الناس ، فقال : إن وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فقال : مِنَ الْوَفْدِ - أَوْ مِنَ الْقَوْمِ - قالوا :
ربيعة . فقال : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَايَ . قالوا : إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُعْبَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَبَيْنَا وَبَيْنَكَ
هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ ، فَرُنَّا بِأَسْرٍ نَخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ
الْجَنَّةَ . فَأَسْرَهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : أَسْرَهُمُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ ، قال : هل تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ

بِاللهِ وَحْدَهُ ؟ قالوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قال : شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ . وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَتُعْطُوا الْخُسْ مِنْ الْمَنَسَمِ . وَنَهَامُ عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنَسَمِ ، وَالْمَزَفَتِ - قال شُعْبَةُ : رُبَّمَا قَالَ النَّفِيرُ ، وَرُبَّمَا قَالَ الْمُقِيرُ . قال : احفظوه وأخبروه مَنْ وراءَكُمْ

قوله (باب تمريض) هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهملة هنا فقد صحف . قوله (وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث . وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة . قوله (أبي جبرة) هو بالجيم والراء كما تقدم . قوله (من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف . قوله (وتعطوا) كذا وقع ، وهو منصوب بتقدير أن ، وساخ التقدير لأن المعطوف عليه اسم قاله الكرماني . قلت : قد رواه أحمد عن غندر فقال د وأن تعطوا ، فكان حذفها من شيخ البخاري . قوله (قال شعبة : وربما قال النفير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال المقير) أي بالميم المضمومة وقح القاف وتشديد الياء المفتوحة ، وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحداهما دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر المقير التكرار لسبق ذكر المزفت لأنه بمناء ، بل المراد أنه كان جازما بذكر الثلاثة الأول شاكا في الرابع وهو النفير ، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره . وكان أيضا شاكا في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقير . هذا توجيهه فلا يلتفت إلى ما عده . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان . وأخرجه المصنف هناك عاليا عن علي بن الجعد عن شعبة ، ولم يتردد إلا في المزفت والمقير فقط ، وجزم بالنفير ، وهو يؤيد ما قلته . والله أعلم . قوله (وأخبروه) هو بفتح الهمة وكسر الباء . وللكشميني د وأخبروا ، بحذف الضمير

٢٦ - باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله

٨٨ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت : إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج . فقال لها عقبة : ما أعلم أنك أرضعتني . ولا أخبرتني . فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، فسأله ، فقال رسول الله ﷺ : كيف وقد قيل ؟ فقارَها عقبة ، ونكحت زَوْجًا غيرَه

[الحديث ٨٨ - أطرافه في : ٢٠٥٢ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٥١٠٤]

قوله (باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى الارتحال ، وفي روايتنا أيضا بفتح الراء أي الواحدة ، وأما بضمها فلمراد به الجهة ، وقد تطلق على من يرتحل إليه ، وفي رواية كريمة وتعليم أهله ، بعد قوله في المسألة النازلة ، والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب إلى جده . قوله (عن عقبة بن الحارث) سيأتي تصريحه بالسماع من عقبة في كتاب النكاح خلافا لمن أنكره ، وسيأتي الخلاف في كنية عقبة في قصة حبيب بن عدى . قوله (أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تحتانية مشددة ، وكنيتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات . وهجم الكرماني فقال : لا يعرف اسمها ، وأبو إهاب بكسر الهمة لا أعرف اسمه ، وهو مذكور في الصحابة ، وعزيز بفتح العين

المهمة وكسر الواو وآخره زاي أيضا كما تقدم في المقدمة ، ومن قاله بضم أوله فقد حرف . قوله (فأنته امرأة) لم أقف على اسمها . قوله (ولا أخبرتي) بكسر المثناة أى قبل ذلك كأنه اتهمها . قوله (فركب) أى من مكة لأنها كانت دار إقامته . والفرق بين هذه الترجمة وترجمة د باب الخروج في طلب العلم ، أن هذا أخضر وذاك أعم ، وستأتى مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قوله (ونكحت زوجا غيره) اسم هذا الزوج ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الزاء وآخره موحدة مصفرا

٢٧ - باب التناوب في العلم

٨٩ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** . ح . قال **أبو عبد الله** وقال **ابن وهب** أخبرنا **يونس** عن **ابن شهاب** عن **عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور** عن **عبد الله بن عباس** عن **عمر** قال : كنت أنا و**جارى** لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد - وهى من عوالى المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بنجر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك . فترك صاحبه الأنصارى يوم توبته فضرَبَ بابى ضرباً شديداً فقال : أئمة هو ؟ ففزعْتُ ، فخرَجْتُ إليه فقال : قد حدث أمرٌ عظيم . . قال فدخلتُ على حفصةَ فإذا هى تبكى ، فقلت : طَلَقَ سَكُنَّ رسولُ الله ؟ قالت : لا أدرى . ثم دخلتُ على النبي ﷺ فقلتُ وأنا قائم : أطلقتَ نساءك ؟ قال : لا . فقلتُ : الله أكبرُ

[الحديث ٨٩ - أطرافه فى : ٢٤٦٨ ، ٤٩١٣ ، ٤٩١٤ ، ٤٩١٥ ، ٥١٩١ ، ٥٢١٨ ، ٥٨٤٣ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٦٣]

قوله (باب التناوب) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون . قوله (وقال ابن وهب) هذا التعليق وصله ابن حبان فى صحيحه عن ابن قتيبة عن حرمة عنه بسنده ، وليس فى روايته قول عمر ، كنت أنا و**جارى** لى من الانصار نتناوب النزول ، وهو مقصود هذا الباب ، وإنما وقع ذلك فى رواية شعيب وحده عن الزهرى ، نص على ذلك الذهلى والدارقطنى والحاكم وغيرهم ، وقد ساق المصنف الحديث فى كتاب النكاح عن ابن ابيمن وحده أنه مما هنا بكثير ، وإنما ذكر هنا رواية يونس بن يزيد ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب . قوله (عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور) هو مكى نوفلى ، وقد اشترك معه فى اسمه واسم أبيه ، وفى الرواية عن ابن عباس وفى رواية الزهرى عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدنى الهذلى ، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة فى الصحيحين ، وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد . قوله (و**جارى** لى) هذا الجار هو عتيان ابن مالك أفاده ابن القسطلانى ، لكن لم يذكر دليله . قوله (فى بنى أمية) أى ناحية بنى أمية ، سميت البقعة باسم من نزلها . قوله (أئمة) هو بفتح المثناة . قوله (دخلت على حفصة) ظاهر سياقه يوم أنه من كلام الأنصارى ، وإنما الداخل على حفصة عمر ، والكشمينى ، فدخلت على حفصة ، أى قال عمر : فدخلت على حفصة ، وإنما جاء هذا من الاختصار ، وإلا فى أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم : طلق رسول الله ﷺ نساءه . قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن ، حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابى ثم نزلت ، فدخلت على حفصة . يعنى أم المؤمنين بنته . وفى

هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد ، والعمل بمراسيل الصحابة . وفيه أن الطالب لا يفتل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره ، مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته ، لما علم من حال عمر أنه كان يتعمد التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيوع . وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند قلة الأمر المحسوس ، لا الاشاعة التي لا يدري من بدأ بها . وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى

٢٨ باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

٩٠ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان . فابايت النبي ﷺ في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال : « أيتها الناس إنكم متفرون ، فمن صلى بالناس فليخفف ، فان فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة »

[الحديث ٩٠ - أطرافه في ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٦١١٠ ، ٧١٥٩]

قوله (باب الغضب في الموعظة . حدثنا محمد بن كثير) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئا . **قوله** (أخبرني سفيان) هو الثوري (عن ابن أبي خالد) هو إسماعيل . **قوله** (قال رجل) قيل هو حزم بن أبي كعب . **قوله** (لا أكاد أدرك الصلاة مما يطيل) قال القاضي عياض : ظاهره مشكل ، لأن التطويل يقتضى الإدراك لا عدمه ، قال فكان الألف زيدت بعد لا وكان أدرك كانت أترك . قلت : هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية . وقال أبو الوناد ابن سراج : معناه أنه كان به ضعف ، فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة . قلت : وهو معنى حسن ، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « إلى لا تأخر عن الصلاة ، فعلى هذا فإrade بقوله « إلى لا أكاد أدرك الصلاة ، أى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أناخر عنها أحيانا من أجل التطويل ، وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ، ويأتى الخلاف في اسم الشاكى والمشكو . **قوله** (أشد غضبا) قيل إنما غضب لتقديم نبيه عن ذلك . **قوله** (وذا الحاجة) كذا الأكثر ، وفي رواية القاسى « وذر الحاجة ، وتوجيهه أنه عطف على موضع اسم أن قبل دخولها ، أو هو استئناف

٩١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المديني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنيع عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سأل رجل عن اللقطة فقال : « اعرف وكاءها - أو قال : وعاءها - وعفاها ، ثم عرفها سنة ثم استمتع بها ، فان جاء ربها فأدّها إليه » قال : فضالة الإبل ؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه - أو قال : احمر وجهه - فقال « وما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر ، فذرّها حتى يلقاها ربها » قال : فضالة النعم ؟ قال « لك أو لأخيك أو للذئب »

[الحديث ٩١ - أطرافه في : ٧٣٧٢ ، ٧٤٢٧ ، ٧٤٢٨ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٣٦ ، ٧٤٣٨ ، ٥٢٩٢ ، ٦١١٢]

قوله (سأل رجل) هو عمير والله مالك ، وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة . **قوله** (وكأها) هو بكسر الواو ما يربط به ، والعناصر بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو . **قوله** (فغضب) إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في فهمه ففاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين . **قوله** (سقاها) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكتفي به أياما . **قوله** (وحذاؤها) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد هنا خفها . وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى

٩٢ - **حديث** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال : مثل النبي ﷺ عن أشياء كرهها ، فلما أكثر عليه غضب ثم قال للناس : سأكوني عما شئتم قال رجل : من أبي ؟ قال : أبوك حذافة . **قوله** آخر فقال : من أبي يا رسول الله ؟ فقال : أبوك سالم مولى شيبه . فلما رأى عمر ما في وجهه قال : يا رسول الله إنا نتوب إلى الله عز وجل [الحديث ٩٢ - طرفه في : ٣٩١]

قوله (حدثنا محمد بن العلاء) تقدم هذا الإسناد في باب فضل من علم وعلم ، . **قوله** (سئل النبي ﷺ عن أشياء) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة . **قوله** (قال رجل) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالألحاح المعجمة والفاء القرشية السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي . **قوله** (قام آخر) هو سعد بن سالم مولى شيبه بن ربيعة ، سماه ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه ، وأغفله في الاستيعاب ، ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة ، وهو صحابي بلا مرية لقوله « فقال من أبي يا رسول الله » ، ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلا من بني عبد الدار قال : من أبي ؟ قال : سعد ، نسبة إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة ، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة . **قوله** (فلما رأى عمر) هو ابن الخطاب (ما في وجهه) أي من الغضب (قال : يا رسول الله إنا نتوب إلى الله) أي بما يوجب غضبك . وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر بك على ركبته فقال : رضينا بالله رها وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا . واجمع بينهما ظاهرا بأنه قال جميع ذلك ، فنقل كل من الصحابين ما حفظ ، ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن حذافة . (تنبيه) : قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان ، والفرق أن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر ، وكذا الملم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون أدهى لقبول منه ، وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في باب . فان قيل : فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال : أبوك فلان . فالجواب أن يقال : أولا ليس هذا من باب الحكم ، وعلى قدره فيقال : هذا من خصوصياته محل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه . ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته ، بخلاف غيره ﷺ

٢٩ - **باب** من برك على ركبته عند الإمام أو المحدث

٩٣ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب قال : أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج قام

عبدُ الله بنُ حُذَافَةَ قال : مَنْ أبى ؟ قال : أبوك حُذَافَةُ . ثم أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ « سَلُونِي » . فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رَكْبَتَيْهِ . فقال : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِعُمْدٍ ﷺ نَبِيًّا . فَسَكَتَ

الحديث ٩٣ - أطرافه في : ٧٤٩ ، ٥٤٠ ، ٤٦٢ ، ٦٣٦٧ ، ٦٤٦٨ ، ٦٤٨٦ ، ٧٠٨٩ ، ٧٠٩٠ ، ٧٠٩١ ، ٧٧٩٤ ، ٧٧٩٥]

قوله (باب من برك) هو بفتح الموحدة والراء المخففة ، يقال برك البعير إذا استناخ ، واستعمل في الآدمي مجازا . قوله (خرج فقام عبد الله بن حذافة) فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى ، والتقدير خرج فاستل فأكثروا عليه فغضب فقال : سلوني ، فقام عبد الله . قوله (فقال رضيينا بالله ربا) قال ابن بطال : فهم عمر منه أن تلك الاسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك ، غشى أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال : رضيينا بالله ربا الخ ، فرضى النبي ﷺ بذلك فسكت

٣٠ - باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه فقال : « ألا وقولُ الزور » ، فما زال يُكرِّرها

وقال ابنُ عمرُ : قال النبي ﷺ « هَلْ بَلَّغْتُ » ؟ ثلاثا

قوله (باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم) هو بضم الياء وفتح الهاء ، وفي روايتنا أيضا بكرر الهاء ، لكن في رواية الأصيل وكريمة ليفهم عنه ، وهو بفتح الهاء لا غير . قوله (فقال ألا وقول الزور) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره ، فقال النبي ﷺ ، وهو طرف معلق من حديث أبي بكرة المذكور في الشهادات وفي الديات الذي أوله « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » ، ثلاثا فذكر الحديث ، ففيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا . قوله (فما زال يكررها) أي في مجلسه ذلك . والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه . قوله (وقال ابن عمر) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله « قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : أي شهر هذا ، فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق ، وقوله « ثلاثا ، متعلق بقال لا بقوله بلفت

٩٤ - حدثنا عبدة قال حدثنا عبدُ الصمد قال حدثنا عبدُ الله بنُ المُثَنَّى قال حدثنا ثُمَامَةُ بنُ عبدِ الله

عن أنسٍ عن النبي ﷺ أنه كان إذا سَلَّمَ سَلَّمَ ثلاثا ، وإذا تَكَلَّمَ بكلمة أعادها ثلاثا

[الحديث ٩٤ - طرفاه في : ٩٥ ، ٦٢٤٤]

٩٥ - حدثنا عبدة بن عبدِ الله حدثنا عبدُ الصمد قال حدثنا عبدُ الله بنُ المُثَنَّى قال حدثنا ثُمَامَةُ بنُ

عبدِ الله عن أنسٍ عن النبي ﷺ أنه كان إذا تَكَلَّمَ بكلمة أعادها ثلاثا حتى تُنهِمَ عنه ، وإذا أتى على قومٍ فسَلَّمَ عليهم سَلَّمَ عليهم ثلاثا

قوله (حدثنا عبدة) هو ابن عبد الله الصفار ، ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصفار ، وفي رواية الأصيل حدثنا عبدة الصفار . قوله (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، يكنى أبا سهل ، والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن

أنس بن مالك ، وثمامة عمه . ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . قوله (عن النبي ﷺ أنه كان) أى من عادة النبي ﷺ ، والمراد أن أنسا أخبر عما عرفه من شأن النبي ﷺ وشاهده ، لا أن النبي ﷺ أخبره بذلك . ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحق - وهو ابن منصور - عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال « إن النبي ﷺ كان » . قوله (إذا تكلم) قال الكرماني : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين . قوله (بكلمة) أى بجملة مفيدة . قوله (أعادها ثلاثا) قد بين المراد بذلك في نفس الحديث بقوله « حتى تفهم عنه » وللترمذى والحاكم في المستدرک « حتى تمقل عنه » . ووهم الحاكم في استدراكه وفي دعواه أن البخارى لم يخرجها ، وقال الترمذى : حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الله بن المثني . انتهى . وعبد الله بن المثني ممن تفرد البخارى بإخراج حديثه دون مسلم وقد وثقه العجلي والترمذى ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : صالح ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بالقوى . قلت : لعله أراد في بعض حديثه ، وقد قرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه . وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه مثل عنه ، وقد قواه في رواية إسحق بن منصور عنه . وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قاذح ، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثني هذا . وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات : ربما أخطأ . والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة ، والبخارى إنما أخرجه له عن عمه هذا الحديث وغيره ، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره ، وقال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث ، وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلاة ، قال : والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للفيد إذا لم يعد بل الإعادة عليه آكد من الابتداء ، لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية ما يقع به الاعتذار والبيان . قوله (وإذا أتى على قوم) أى وكان إذا أتى . قوله (فسلم عليهم) هو من تمة الشرط ، وقوله سلم عليهم هو الجواب ، قال الإسماعيلي : يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره ، وأما أن يمر المار مسلما فال معروف عدم التكرار . قلت : وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقرونا بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كما سيأتى في الاستئذان ، لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضا منه إذا خشى أنه لا يسمع سلامه . وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما ينازع فيه . والله أعلم

٩٦ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يَوْسَفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ الْعَصْرَ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ ، فَجَمَعْنَا نَمَسَّحُ عَلَى أَرْجُلِنَا ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَبَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**

قوله في حديث عبد الله بن عمرو (فأدركنا) هو بفتح الكاف . وقوله « أَرَهَقْنَا » بسكون القاف ، وللأصلي « أَرَهَقْنَا » ، وقوله « صلاة العصر » هو بدل من الصلاة إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب . قوله (مرتين أو ثلاثا) هو شك من الراوى ، وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطا ، بل المراد التعميم ، فإذا حصل بدونها أجزأ . وسيأتى الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى

٣١ - باب تعليم الرجل أمته وأهله

٩٧ - أخبرنا محمد - هو ابن سلام - حدثنا الحارثي قال حدثنا صالح بن حيّان قال : قال عامر الشعبي حدثني أبو بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد ﷺ ، والقائد الملوكة إذا أدى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلّمها فأحسن تعليمها ، ثم أعنتها فتزوجها ، فله أجران »

ثم قال عامر : أعطيناها بغير شيء ، قد كان يركب فيها دونها إلى المدينة

[الحديث ٩٧ - أطرافه في : ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٥١ ، ٣٠١١ ، ٣٢٤٦ ، ٥٠٨٣]

قوله (باب تعليم الرجل أمته وأهله) مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنسب وفي الأهل بالقياس ، إذ الاعتناء بالأهل الحرار في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإمام . قوله (حدثنا محمد بن سلام) كذا في روايتنا من طريق أبي ذر ، وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام . وللأصلي حدثنا محمد بن سلام ، واعتمده اللؤلؤ في الأطراف فقال : رواه البخاري عن محمد بن سلام . قوله (أخبرنا) في رواية كريمة حدثنا الحارثي وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد ، وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الفئدين ، وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدهم صحف « الحارثي » فقال البخاري ، فأخطأ خطأ فاحشا . قوله (حدثنا صالح بن حيّان) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيّان نسب إلى جد أبيه ، وهو بفتح المهملة وتشديد الياء التحتانية ، وقبيلة هي وهو أشهر به من اسمه ، وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالبا فلان ابن حيّ كصالح بن حيّ هذا . وهو ثقة مشهور ، وفي طبقته راو آخر كوفي أيضا يقال له صالح بن حيّان القرشي لكنه ضعيف ، وقد وهم من زعم أن البخاري أخرج له فاته إنما أخرج لصالح بن حيّ ، وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي ، وقد أخرج البخاري من حديثه من طرق : منها في الجهاد من طريق ابن عينة قال حدثنا صالح بن حيّ أن حيّان قال سمعت الشعبي ، وأصرح من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كتاب الأدب المفرد بالإسناد الذي أخرج به هنا فقال صالح بن حيّ . قوله (قال عامر) أي قال صالح قال عامر ، وعادتهم حذف قال إذا تكررت خطأ لا نقفا . قوله (عن أبيه) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق وغيره . قوله (ثلاثة لم أجران) ثلاثة مبتدأ ، والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ، ولهم أجران خبره . قوله (رجل) هو بدل تفصيل ، أو بدل كل بالنظر إلى المجموع . قوله (من أهل الكتاب) لفظ الكتاب عام ومعناه خاص ، أي المنزل من عند الله ، والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب ، وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة إن قلنا إن النصرانية ناعمة لليهودية ، كذا فروه جماعة ، ولا يحتاج إلى اشتراط الفسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كان قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف ، فمن أجابه منهم نسب إليه ، ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يقاوله الخبر ، لأن شرطه أن يكون مؤمنا بنبيه . نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل ، أو لم يكن بمحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلفه دعوته ، يصدق عليه أنه يهودي مؤمن ، إذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبييا

آخر بعده ، فن أدرك بعثة محمد ﷺ عن كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه يدخل في الخبر المذكور ، ومن هنا القليل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة . نعم الإشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي ﷺ ، وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجرهم مرتين ﴾ نزلت في طائفة آمنوا منهم كعب الله بن سلام وغيره ، ففي الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال : نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي . وروى الطبراني بأسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال : خرج عشرة من أهل الكتاب - منهم أبي رفاعة - إلى النبي ﷺ فآمنوا به فأوفوا ، فنزلت ﴿ الذين آتيناكم الكتاب من قبله هم به يؤمنون ﴾ الآيات ، ف هؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد ﷺ ، وقد ثبت أنهم يؤتون أجرهم مرتين ، قال الطبري : فيحتمل إجراء الحديث على عمومهم ، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد ﷺ سببا لقبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة . انتهى . وسأذكر ما يؤيده بعد . ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة : إنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد ، فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام ، إلى أن جلد الإسلام فآمنوا بمحمد ﷺ ، فهذا يرتفع الإشكال إن شاء الله تعالى . (فوائد) . الأولى : وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب ، لأن كعبا ليست له صحبة ، ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب . والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام و سلمان الفارسي ، وهذا مستقيم ، لأن عبد الله كان يهوديا فأسلم كما سيأتي في الهجرة ، و سلمان كان نصرانيا فأسلم كما سيأتي في البيوع . وهما صحابيان مشهوران . الثانية : قال القرطبي الكتاب الذي يضاعف أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقدا وفعلنا إلى أن آمن بنينا ﷺ ، فيؤجر على اتباع الحق الأول والثاني . انتهى . ويشكل عليه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل أسلم يؤتلك الله أجره مرتين ، وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحى . الثالثة : قال أبو عبد الملك البوني وغيره : إن الحديث لا يتناول اليهود البتة ، وليس بمستقيم كما قررناه . وقال الداودى ومن تبعه : إنه يحتمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الآتى وأسلفت على ما أسلفت من خير ، وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخير على الإيمان . وأيضا فالنكتة في قوله « آمن بنبيه » الإشعار بعلية الأجر ، أى أن سبب الأجرين الإيمان بالنبين ، والكفار ليسوا كذلك . ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمدا ﷺ كما قال الله تعالى ﴿ يحمدونه مكتوبا عندكم في التوراة والإنجيل ﴾ فن آمن به واتبه منهم كان له فضل على غيره ، وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من وزر غيره ، وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي ﷺ لكون الوحى كان ينزل في بيوتهن . فان قيل : فلم لم يذكرن في هذا الحديث فيكون العدد أربعة ؟ أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن ، والثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة . وهذا مصير من شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة ، وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة ، وعلى ذلك بأن نبينهم بعد البعثة إنما هو محمد ﷺ باعتبار عموم بعثته . انتهى . وقضيته أن ذلك أيضا لا يتم لمن كان في عهد النبي ﷺ ، فان خصه بمن لم تبلغه الدعوة

فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده ، فإقوله شيخنا أظهر . والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا ﷺ إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك ، وأما ما قوى به الكرمانى دعواه بكون السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب « رجل » بالتشكيل وفي « العبد » بالتعريف ، وحيث زيدت فيه « إذا » الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال ، بخلاف العبد . انتهى . وهو غير مستقيم ، لأنه متى فيه مع ظاهر اللفظ ، وليس متفقاً عليه بين الرواة ، بل هو عند المصنف وغيره مختلف ، فقد عبر في ترجمة عيسى بأذا في الثلاثة ، وعبر في النكاح بقوله « إنما رجل » ، في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم ، وأما الاختلاف بالتعريف والتشكيل فلا أثر له هنا لأن المصنف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم . الرابعة حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخل مع الرجال بالتبعية إلا ما خصه الدليل ، وستأتى مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح . قوله (فله أجران) هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به . قوله (ثم قال عامر) - أى الشعبي - أعطينا كفا ، ظاهره أنه عاطب بذلك صالحا الراوى عنه ، ولهذا جزم الكرمانى بقوله « الخطاب لصالح » وليس كذلك ، بل إنما خاطب بذلك رجلا من أهل خراسان سأله عن يعقق أمته ثم يتزوجها ، كما سذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . قوله (بغير شيء) أى من الأمور الدنيوية ، وإلا فالأجر الآخرى حاصل له . قوله (يركب فيأدونها) أى يرحل لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد ، والضمير عائد على المسألة . قوله (إلى المدينة) أى النبوية ، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الأمصار وسكنوها ، فاكتنى أهل كل بلد بعلماؤه إلا من طلب التوسع في العلم فرحل ، وقد تقدم حديث جابر في ذلك . ولهذا عبر الشعبي - مع كونه من كبار التابعين - بقوله « كان » ، واستدلال ابن بطل وغيره من المالكية على تخصيص العلم بالمدينة فيه نظرا لما قررناه . وإنما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان . وقد روى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله - وهو بضم الموحدة وسكون المهملة - قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد . وعن أبي العالية قال : كنا نسمع الحديث عن الصحابة ، فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم

٣٣ - باب عظة الإمام النساء وتعليمهن

٩٨ - **حَدَّثَنَا سَائِمُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ . عَنْ أَيُّوبَ قَالَ : سَمِعْتُ عَطَاءَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ - أَوْ قَالَ عَطَاءُ أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعْ ، فَوَعَّظْنَهُ وَأَسْرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ فَعَمَلَتِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثِي الْقُرْطِ وَالْخَاتَمَ ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ**

وقال إسماعيل عن أيوب عن عطاء وقال عن ابن عباس : أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٩٨ - أخرجه في : ٨٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ، ١٤٣١ ، ١٤٤٩ ، ١٨٩٥ ، ٥٢٤٩ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٨١ ، ٧٣٢٥]

قوله (باب عظة الإمام النساء) به بهذه الترجمة على أن ماسبق من التذنب إلى تعليم الأهل ليس مختصا بأهلين ، بل ذلك مدوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه . واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث « فوعظن »

وكانت الموعظة بقوله «إني رأيتكن أكثر أهل النار»، لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، . واستفيد التعليم من قوله «وأمرهن بالصدقة، كأنه أعلمهن أن في الصدقة تكفيرا لخطاياهن». **قوله** (عن أيوب) هو السخيتاني، وعطاء هو ابن أبي رباح. **قوله** (أو قال عطاء أشهد) معناه أن الراوى تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء؟ وقد رواه بالشك أيضا حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرجه أحمد ابن حنبل عن غندر عن شعبة جازما بلفظ «أشهد»، عن كل منهما، وإنما عبر بلفظ الشهادة تأكيداً لنحققه ووثوقاً بوقوعه. **قوله** (ومعه بلال) كذا للكشيميني وسقطت الواو للباقيين. **قوله** (القرط) هو بضم القاف وإسكان الراء بعدها طاء مهملة، أى الحلقة التى تكون فى شحمة الأذن، وسياق مريد فى هذا المتن فى العيدين إن شاء الله تعالى. **قوله** (وقال إسماعيل) هو المعروف بابن عليّة، وأراد بهذا التعليق أنه جزم عن أيوب بأن لفظ «أشهد» من كلام ابن عباس فقط، وكذا جزم به أبو داود الطيالسي فى مسنده عن شعبة، وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الإسماعيل، وأغرب الكرماني فقال: «يحتمل أن يكون قوله وقال إسماعيل عطفا على حدثنا شعبة، فيكون المراد به حدثنا سليمان بن حرب عن إسماعيل فلا يكون تعليقا انتهى». وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن إسماعيل أصلا لا لهذا الحديث ولا لغيره، وقد أخرجه المصنف فى كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن هشام عن إسماعيل كما سياتى، وقد قلنا غير مرة: إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها فى الأمور الثقلية. ولو استرسل فيها مسترسل لقال: «يحتمل أن يكون إسماعيل هنا آخر غير ابن عليّة، وأن أيوب آخر غير السخيتاني، وهكذا فى أكثر الرواة، فيخرج بذلك إلى ما ليس بمرضى». وفى هذا الحديث جواز المعاطاة فى الصدقة، وصدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، وأن الصدقة تمحو كثيرا من الذنوب التى تدخل النار

٣٣ - باب الحرص على الحديث

٩٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال: **حدثني** سليمان بن عمرو بن عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه قال: **قيل** يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، يا رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه، أو نفسه»

[الحديث ٩٩ - طرفه فى: ٦٥٧٠]

قوله (باب الحرص على الحديث) المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم. **قوله** (حدثنا عبد العزيز) هو أبو القاسم الأويسى، وسليمان هو ابن بلال، وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، واسم أبي عمرو ميسرة. والإسناد كله مدنيون. **قوله** (أنه قال: قيل يا رسول الله) كذا لأبي ذر وكريمة. وسقطت «قيل» للباقيين وهو الصواب، ولعلها كانت قلت فتصحفت، فقد أخرجه المصنف فى الرقاق كذلك، وللإسماعيلي أنه سأل، ولأبي نعيم أن أبا هريرة قال يا رسول الله. **قوله** (أول منك) وقع فى روايتنا برفع اللام ونصبها، فالرفع على الصفة لأحد أو البديل منه والنصب على أنه مفعول ثان لظننت قاله القاضى عياض، وقال أبو البقاء: على الحال، ولا يضر كونه نكرة لأنها فى سياق النفي كقولهم ما كان أحد

مثلك . و دما ، في قوله لما موصولة و د من ، بيانية أو تبعية ، وفيه فضل أبي هريرة وفضل الجرح على تحصيل العلم . قوله (من قال لا إله إلا الله) احتراز من الشرك ، والمراد مع قوله محمد رسول الله ، لكن قد يكتفى بالجزء الأول من كلتي الشهادة لأنه صار شعارا لمجموعهما كما تقدم في الإيمان . قوله (غالبا) احتراز من المنافق ، ومعنى أفضل في قوله د أسعد ، الفعل لا أنها أفضل التفضيل أي سعيد الناس ، كقوله تعالى (وأحسن مقيلا) ويحتمل أن يكون أفضل التفضيل على بابها ، وأن كل أحد يحصل له سعد بشفاعته ، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها ، فانه ﷺ يشفع في الخلق لإراحته من هول الموقف ، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها ، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها ، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب ، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها . فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص . والله أعلم . قوله (من قلبه ، أو نفسه) شك من الراوى ، وللصنف في الرقاق د غالبا من قبل نفسه ، وذكر ذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى (فانه آثم قلبه) وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلتي الشهادة لتعبيره بالقول في قوله د من قال ،

٣٤ - باب كيف يقبض العلم . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ . ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سري . حدثنا العلامة بن عبد الجبار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار . بذلك . يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله « ذهاب العلماء »

١٠٠ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » قال الفربري حدثنا عباس قال حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن هشام نحوه

[الحديث ١٠٠ - طرفه في : ٧٣٠٧]

قوله (باب كيف يقبض العلم) أي كيفية قبض العلم . قوله (إلى أبي بكر بن حزم) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه محمد رؤية ، وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ولهذا كتب إليه . ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته . قوله (انظر ما كان) أي اجمع الذي تجد . ووقع هنا للكشميني عندك أي في بلدك . قوله (فاكتبه) استفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي . وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطا له وإبقاء . وقد روى

أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمروه . قوله (ولا يقبل) هو بضم الياء التحتانية وسكون اللام وبسكونها وكسرهما معا في وليفشوا وليجلسوا . قوله (حتى يعلم) هو بضم أوله وتشديد اللام ، وللكشمي يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام . قوله (يهلك) بفتح أوله وكسر اللام . قوله (حدثنا العلاء) لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشمي ولا كريمة ولا ابن عساكر إلى قوله ذهاب العلماء ، وهو محتمل لأن يكون مابعد ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية ، والأول أظهر ، وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة إلا كذلك ، وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أورده تلوكلام عمر ، ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى . قوله (حدثني مالك) قال الدارقطني : لم يروه في الموطأ إلا معن بن عيسى ، ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ ، وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ والله أعلم . وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ، ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدني وحديثه في الصحيحين ، والزهري وحديثه في النسائي ، ويحيى ابن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانة ، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو عن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم . قوله (لا يقبض العلم انتزاعا) أي يحوا من الصدور ، وكان تحديث النبي ﷺ بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال : لما كان في حجة الوداع قال النبي ﷺ : خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع ، فقال أعرابي : كيف يرفع ؟ فقال : ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته . ثلاث مرات . قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز في القدرة ، إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه . قوله (حتى إذا لم يبق عالم) هو بفتح الياء والقاف ، وللإصلي بضم أوله وكسر القاف ، وعالما منصوب أي لم يبق الله عالما . وفي رواية مسلم : حتى إذا لم يترك عالما . . قوله (ردوسا) قال النووي : ضبطناه بضم همزة والتسوين جمع رأس . قلت : وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح همزة ، وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس . قوله (بغير علم) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المصنف : فيفتنون برأيهم ، ورواها مسلم كالأول . قوله (قال القبري) هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد ، وهي قليلة . قوله (نحوه) أي بمعنى حديث مالك . ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجها مسلم عنه ، وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم ، والتحذير من ترئيس الجهلة ، وفيه أن الفتوى هي الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم . واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن مجتهد ، والله الأمر يفعل ما يشاء . وسيكون لنا في المسألة عود في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

٣٦ - باب هل يُجعل للنساء يومٌ على حدة في العلم ؟

١٠١ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثني ابن الأصبهاني قال سمعت أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدري : قالت النساء للنبي ﷺ غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك . فوعدهن يوما ليعينن فيه فوعظهن وأمرهن . فكان فيا قال لمن « ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابا

مِنَ النَّارِ . قَالَتْ امْرَأَةٌ : وَاثْنَيْنِ ؟ قَالَ : وَاثْنَيْنِ
[الحديث ١٠١ - طرفه في : ١٢٤٩ ، ٣١٠]

قوله (باب هل يجعل) أى الإمام ، وللأصيل وكريمة . يجعل ، بضم أوله ، وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك .
قوله (على حدة) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أى ناحية وحدهن ، والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما
قالوا فى عدة من الوعد . قوله (حدثنا آدم) هو ابن أبى إياس . قوله (قال النساء) كذا لأبى ذر ، وللباقين
« قالت النساء ، وكلاهما جائز . ود غلبنا ، بفتح الموحدة ود الرجال ، بالضم لأنه فاعله . قوله (فاجعل لنا) أى
عين لنا . وعبر عنه بالجعل لأنه لازمه . ومن ابتدائية متعلقة باجعل ، والمراد رد ذلك إلى اختياره . قوله
(فوعظهن) التقدير فوفى بوعده فلقهن فوعظهن . ووقع فى رواية سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة بنحو
هذه القصة فقال « موعدكن بيت فلانة ، فأناهن لحدثن . قوله (وأمرهن) أى بالصدقة ، أو حذف المأمور به
لإرادة التعميم . قوله (مامدكن امرأة) ، وللأصيل مامن امرأة ود من ، زائدة لفظا . وقوله تقدم صفة لامرأة .
قوله (إلا كان لها) أى التقديم (حجابا) . وللأصيل « حجاب ، بالرفع وتعرب كان تامة أى حصل لها حجاب .
وللصنف فى الجنائز إلا كن لها أى الأنفس التى تقدم . وله فى الاعتصام إلا كانوا أى الأولاد . قوله (فقالت
امرأة) هى أم سليم ، وقيل غيرها كما سنوضحه فى الجنائز . قوله (واثنين) ولكريمة « واثنتين ، بزيادة تاء التأنيث ،
وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى العطف التلقينى ، وكأنها فهمت الحصر وطمعت فى الفضل فسألت عن
حكم الاثنين هل يلتحق بالثلاثة أو لا ، وسيأتى فى الجنائز الكلام فى تقديم الواحد

١٠٢ - **حدثنا محمد بن بشار** قال : **حدثنا غندر** قال **حدثنا شعبة** عن **عبد الرحمن بن الأصبهاني** عن
د كوان عن **أبي سعيد الخدري** عن **النبي ﷺ** بهذا

وعن **عبد الرحمن بن الأصبهاني** قال **سمعت** أبا **حازم** عن **أبي هريرة** قال « ثلاثة لم يكلفوا الحنث »

[الحديث ١٠٢ - طرفه في : ١٢٥٠]

قوله (حدثني محمد بن بشار) أفاد بهذا الإسناد فائدتين : إحداهما تسمية ابن الأصبهاني المبهم فى الرواية الأولى ،
والثانية زيادة طريق أبى هريرة التى زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الحنث ، أى الائتم . والمعنى أنهم ماتوا قبل أن
يلغوا ، لأن الائتم إنما يكتب بعد البلوغ ، وكأن السرفه أنه لا ينسب اليهم إذ ذاك عقوب فيكون الحزن عليهم
أشد . وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد ، وأن أطفال
المسلمين فى الجنة ، وأن من مات له ولدان حجباه من النار ، ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتى التنصيص عليه
فى الجنائز . (تنبيه) : حديث أبى هريرة مرفوع ، والواو فى قوله « وقال ، للعطف على محذوف تقديره مثله أى
مثل حديث أبى سعيد ، والواو فى قوله « وعن عبد الرحمن ، للعطف على قوله أولا « عن عبد الرحمن . والحاصل
أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بإسنادين ، فهو موصول ، وهم من زعم أنه معلق

٣٥ - **باب** من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه

١٠٣ - **حدثنا سعيد بن أنس** قال **أخبرنا** **نافع بن عمر** قال : **حدثني** **ابن أبي مليكة** أن **عائشة**

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ حُسِبَ عَذَبَ » قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى (فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا بَسِيرًا) قَالَتْ : قَالَتْ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ »

[الحديث ١٠٣ - أطرافه في : ٤٩٣٩ ، ٦٥٢٦ ، ٦٥٣٧]

قَوْلُهُ (بَابٌ مِنْ سَمْعٍ شَيْئًا) زَادَ أَبُو ذَرٍّ فَلَمْ يَفْهَمْ . قَوْلُهُ (فَرَاغَهُ) أَيْ رَاجَعَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ . وَالْأَصْلُ فَرَاغَ فِيهِ . قَوْلُهُ (أَنَّ عَائِشَةَ) ظَاهِرُ أَوَّلِهِ الْإِسْرَارُ ، لِأَنَّ ابْنَ أَبِي مَلِيكَةَ تَابَعِيَ لَمْ يَدْرِكْ مَرَاجَعَةَ عَائِشَةَ النَّبِيِّ ﷺ ، لَكِنْ تَبَيَّنَ وَصْلُهُ بَعْدَ فِي قَوْلِهِ « قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ » . قَوْلُهُ (كَانَتْ لَا تَسْمَعُ) أَيْ بِالْمُضَارَعِ اسْتَحْضَارًا لِلصُّورَةِ الْمَاضِيَةِ لِقُوَّةِ تَحَقُّقِهَا . قَوْلُهُ (إِنَّمَا ذَلِكَ) بِكسر الكاف (العَرَضُ) أَيْ عَرَضُ النَّاسِ عَلَى الْمِيزَانِ . قَوْلُهُ (نُوقِشَ) بِالْقَافِ وَالْمَعْجَمَةُ مِنَ الْمُنَاقَشَةِ وَأَصْلُهَا الْإِسْتِخْرَاجُ ، وَمِنْهُ نَقَشَ الشُّوكَةَ إِذَا اسْتَخْرَجَهَا ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِسْتِيفَاءِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ تَحْرِيرَ الْحِسَابِ يَفْضِي إِلَى اسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ ، لِأَنَّ حَسَنَاتِ الْعَبْدِ مَوْقُوفَةٌ عَلَى الْقَبُولِ ، وَإِنْ لَمْ تَقَعْ الرَّحْمَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلْقَبُولِ لَا يَحْصُلُ النِّجَاءُ . قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ (يَهْلِكُ) بِكسر اللام وإسكان الكاف . وَفِي الْحَدِيثِ مَا كَانَ عِنْدَ عَائِشَةَ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى تَفْهَمِ مَعَانِي الْحَدِيثِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَتَضَجَّرُ مِنَ الْمَرَاجَعَةِ فِي الْعِلْمِ . وَفِيهِ جَوَازُ الْمُنَاطَرَةِ ، وَمُقَابَلَةِ السَّنَةِ بِالْكِتَابِ ، وَتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي الْحِسَابِ . وَفِيهِ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ مِثْلِ هَذَا لَمْ يَدْخُلْ فِيمَا نَهَى الصَّحَابَةُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ) وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ « كُنَّا نَنْهِي أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ » وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لِعَیْرِ عَائِشَةَ ، فَفِي حَدِيثِ خُفْصَةَ أَنَّهَا لَمْ تَسْمَعْ « لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِنْ شَهِيدٍ بَدْرًا وَخَلْفِيَّةً » قَالَتْ : أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ (وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا) فَاجِبَتْ بِقَوْلِهِ (ثُمَّ تَجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا) الْآيَةَ ، وَسَأَلَ الصَّحَابَةُ مَا نَزَلَتْ (الَّذِينَ آمَنُوا) وَلَمْ يَلْبَسُوا لِإِيمَانِهِمْ بِظُلْمٍ) : أَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ ؟ فَاجِبِيوْا بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّلْمِ الشَّرْكَ . وَالْجَامِعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلِ الثَّلَاثِ ظُهُورُ الْعُمُومِ فِي الْحِسَابِ وَالْوُرُودِ وَالظُّلْمِ ، فَأَوْضَحَ لِهْمُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي كُلِّ مِنْهَا أَمْرٌ خَاصٌ . وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُ هَذَا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا مَعَ تَوَجُّهِ السُّؤَالَ وَظُهُورِهِ ، وَذَلِكَ لِكَالِ فَهْمِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِاللِّسَانِ لِلْعَرَبِ ، فَيَحْمِلُ مَا وَرَدَ مِنْ ذِمِّ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْمَشْكَلَاتِ عَلَى مَنْ سَأَلَ تَعَنُّتًا كَمَا قَالَ تَعَالَى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ) وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ « فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْ ذَلِكَ فَهَمُّ الَّذِينَ سَمِيَ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ » وَمِنْ ثَمَّ انْكَرَ عَمْرٌ عَلَى صَبِيحٍ لَمَّا رَأَاهُ أَكْثَرَ مِنَ السُّؤَالَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَعَاقِبَهُ ، وَسَيَأْتِي لِإِضْاحِ هَذَا كُلِّهِ فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَسَيَأْتِي بَاقِيَهُ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ ، وَكَذَا الْكَلَامُ عَلَى اتِّقَادِ الدَّارِقُطِيِّ لِإِسْنَادِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٣٧ - بَابُ لِيُبَيِّنَ الْعِلْمَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ بَيْتُ الْبُعْثِ إِلَى مَكَّةَ - ائْذَنْ لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقَدِّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَوَعَاهُ قَلْبِي ، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ : حَمْدُ اللَّهِ وَأَثْنُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنِّي سَكَنَ حَرَمُ اللَّهِ وَلَمْ يُحَرِّمْهُ النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يَقْضِدَ

بها شجرة . فإن أخذ ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، ثم عادت حُرْمَتُهَا اليوم كحُرْمَتِهَا بالأمس ، وتُبلغُ الشاهدُ الغائبَ . فقيل لأبي شريح : ما قال عمرو ؟ قال : أنا أعلمُ منك يا أبا شريح ، لا يُعِيدُ عاصياً ، ولا فارقاً بدمٍ ، ولا فارقاً بحزيرة [الحديث ١٠٤ - طرفاه في : ١٨٢٢ ، ٤٢٩٥]

قوله (باب ليبلغ العلم) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضاً ، والمراد بالشاهد هنا الحاضر ، أى ليبلغ من حضر من غاب ، لأنه المفعول الأول والعلم المفعول الثاني وإن قدم في الذكر . قوله (قاله ابن عباس) أى رواه ، وليس هو فى شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة ، وإنما هو فى روايته ورواية غيره محذوف العلم ، وكأنه أراد بالمعنى لأن المأمور بتبليغه هو العلم . قوله (عن أبي شريح) هو الخزاعي الصحابي المشهور ، وعمرو بن سعيد هو ابن العاصي بن سعيد بن العاصي بن أمية القرشي الأموي يعرف بالاشدق ، وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان . قوله (وهو بيعث البعوث) أى يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم ، وكان عمرو والي يزيد على المدينة ، والقصة مشهورة ، وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية ، فبايعه الناس إلا الحسين بن علي وابن الزبير ، فأما ابن أبي بكر فمات قبل موت معاوية ، وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه ، وأما الحسين بن علي فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليايعه فكان ذلك سبب قتله ، وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائد البيت وغلب على أمر مكة ، فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش ، فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة . قوله (انذن لي) فيه حسن التلطف في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم . قوله (أحدثك) بالجرم لأنه جواب الأمر . قوله (قام) صفة للقول ، والمقول هو حمد الله الخ . قوله (الغد) بالنصب أى أنه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة . قوله (سمعته أذناي الخ) أراد أنه بالغ في حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة . وأتى بالثنية تأكيداً ، والضمير في قوله « تكلم به » عائد على قوله قولاً . قوله (ولم يحرمها الناس) بالضم أى أن تحريمها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس ، قوله (يسفك) بكسر الفاء وحكى ضمها ، وهو صب الدم ، والمراد به القتل . قوله (بها) وللمستعمل فيها . قوله (ولا يعضد) بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال أى يقطع بالمعضد وهو آلة كالنفاث . قوله (وإنما أذن لي) أى الله ، روى بضم الهزة . وفي قوله « لي » التفات لأن نسق الكلام وإنما أذن له أى لرسوله . قوله (ساعة) أى مقداراً من الزمان ، والمراد به يوم الفتح . وفي مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر ، والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر . قوله (ما قال عمرو) أى في جوابك . قوله (لا تعيد) بضم المثناة أوله وآخره ذال معجمة أى مكة لا تعصم العاصي عن إقامة الحد عليه . قوله (ولا فارقاً) بالفاء والراء المشددة أى هارباً عليه دم يعتصم بمكة كيلا يقتص منه . قوله (بخربة) بخربة المعجمة وإسكان الراء ثم موحدة بمعنى السركة كذا ثبت تفسيرها في رواية المستمل ، قال ابن بطال : الخربة بالضم الفساد ، وبالفتح السركة . وقد تشدق (١) عمرو في الجواب وأتى بكلام ظاهره حق

(١) في الطبقات السابقة « تصرف » والتصحيح من مخطوطة الريان ، وعمرو كان يسمى « الاشدق » لشدقه في اليان

لكن أراد به الباطل ، فان الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على مكة فأجابته بأنها لا تمنع من إقامة القصاص ، وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمرا يجب عليه فيه شيء من ذلك ، وسنذكر مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ، وما للعلماء فيه من الاختلاف في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى . وفي الحديث شرف مكة ، وتقديم الحد والثاء على القول المقصود ، وإثبات خصائص الرسول ﷺ واستواء المسلمين معه في الحكم إلا ما ثبت تخصيصه به ، ووقوع النسخ ، وفضل أبي شريح لاتباعه أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه وغير ذلك

١٠٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ « فَاَنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ » - قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْهِمْ حَرَامٌ كُحْرَمَةٌ يَوْمَكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ » ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ : صَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ ذَلِكَ « أَلَا هَلْ بَلَغْتُ » سَرَّيْنِ**

قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد . **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذا للستملي والكشميني ، وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيين فصار منقطعاً لأن محمداً لم يسمع من أبي بكرة ، وفي رواية « عن محمد بن أبي بكرة » ، وهي خطأ وكان « عن » سقطت منها ، وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى « عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه » ، وهو الصواب ، وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة بأسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى وفيه « عن ابن أبي بكرة » عند الجميع ، ويأتي في بدء الخلق . **قوله** (ذكر النبي ﷺ) فيه اختصار وقد قدمنا توجيهه هناك ، وكأنه حدث بحديث ذكر فيه النبي ﷺ شيئاً من كلامه ومن جملة قوله « فَاَنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ » الخ . **قوله** (قال محمد) هو ابن سيرين . **قوله** (أحسبه) كأنه شك في قوله « وأعراضكم » ، أقالها ابن أبي بكرة أم لا ، وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف . **قوله** (ألا هل بلغت) هذا من قول النبي ﷺ ، وهو تكملة الحديث ، واعترض قوله « وكان محمد » إلى قوله « ذلك » ، في أثناء الحديث ، هذا هو المعتمد فلا يلتفت إلى ما عداه . والعلم عند الله تعالى

٣٨ - باب إثم من كذب على النبي ﷺ

١٠٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ جَرَّاشٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلَيْسَ بِنَارٍ »**

قوله (باب إثم من كذب على النبي ﷺ) ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم ، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك لأنه لازمه . **قوله** (منصور) هو ابن المعتز الكوفي ، وهو تابعي صغير ، وربيع بكسر أوله وإسكان الموحدة ، وأبوه حراش بكسر المهملة أوله وهو من كبار التابعين . **قوله** (سمعت علياً) هو ابن أبي طالب رضى الله عنه . **قوله** (لا تكذبوا علي) هو عام في كل كاذب ، مطلق في كل نوع من الكذب ، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلى . ولا مفهوم لقوله « علي » لأنه لا يتصور أن يكذب له لثبته عن مطلق الكذب . وقد اغترق قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا

أن قوله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواه كان في الإيجاب أو النذب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه . ولا يعتمد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ماورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية . وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ « من كذب على ليضل به الناس » الحديث ، وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلّة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس ﴾ والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال . أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴿ فان قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم . قوله (فلياج النار) جعل الأمر بالولوج مسبباً عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام والإلزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « من يكذب على يلج النار » ولابن ماجه من طريق شريك عن منصور قال « الكذب على يولج - أي يدخل - النار »

١٠٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال **حدثنا شعبة** عن **جامع بن شداد** عن **عاصم بن عبد الله بن الزبير** عن **أبيه** قال . **قلت للزبير** : **إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يتحدث فلان وفلان** . قال : **أما إني لم أفارقك ، ولكن سمعتك يقول « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار »**

قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي و (جامع بن شداد) كوفي تابعي صغير . وفي الاستاد لطيفتان إحداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي . ثانيهما أنه من رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الأب عن الجد وقد أفردت بالتصنيف . **قوله (قلت للزبير)** أي ابن العوام . **قوله (تحدث)** حذف مفعولها ليشمل قوله (كما يتحدث فلان وفلان) سمي منهما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود . **قوله (أما)** بالميم المخففة وهي من حروف التنبيه و (إني) بكسر الهمزة (لم أفارقك) أي لم أفارق رسول الله ﷺ زاد الإسماعيلي « منذ أسلت » والمراد في الأغلب وإلا فقد هاجر الزبير إلى الحبشة ، وكذا لم يكن مع النبي ﷺ في حال هجرته إلى المدينة . وإنما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال ، لأن لازم الملازمة السماع ، ولأزمه إعادة التحديث ، لكن منعه من ذلك ماخشيه من معنى الحديث الذي ذكره ، ولهذا أتى بقوله « لكن » . وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال « عانى ذلك » يعني قلة رواية الزبير « فسألته ، أي عن ذلك » فقال : يا بني ، كان بيني وبينه من القرابة والرحم ماعلت ، وعمته أمي ، وزوجته خديجة عتي ، وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة ، وعندى أملك ، وأختها عائشة عنده ، ولكني سمعته يقول . **قوله (من كذب على)** كذا رواه البخاري ليس فيه « متمدا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة ، وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه « متمدا » وكذا

للاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة ، والاختلاف فيه على شعبة . وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله ابن الزبير بلفظ « من حدث عني كذبا ، ولم يذكر العمد . وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث دليل للأصح أن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ ، والمخطئ . وإن كان غير ماثوم بالإجماع لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقسح في الخطأ وهو لا يشعر ، لأنه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ ، والنتيجة إذا حدث بالخطأ لحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع ، فن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعدد الإكثار ، فن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث . وأما من أكثر منهم فحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت ، أو طالت أعمارهم فاحتجج إلى ما عندهم فستلوا فلم يمكنهم الكتمان . رضى الله عنهم . قوله (فليتبوا) أى فليتخذ لنفسه منزلا ، يقال تبوا الرجل المكان إذا اتخذ سكنا ، وهو أمر بمعنى الخبر أيضا ، أو بمعنى التهديد ، أو بمعنى التهمك ، أو دعاء على فاعل ذلك أى برأه الله ذلك . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته ، والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا ، قال : وأولها أولاها ، فقد رواه أحمد بأسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ « بنى له بيت في النار ، قال الطيبي : فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجوانه ، أى كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد بجوانه التبوء »

١٠٨ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَنَسٌ : إِنَّهُ كَيْسَتْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ

حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

قوله (حدثنا أبو معمر) هو البصري المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، والإسناد كله بصريون . قوله (حديثا) المراد به جنس الحديث ، ولهذا وصفه بالكثرة . قوله (أن النبي ﷺ) هو وما بعده في محل الرفع لأنه فاعل يمتنع ، وإنما خشي أنس عما خشي منه الزبير ، ولهذا صرح بلفظ الإكثار لأنه مظنة ، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه ، فكان التقليل منهم للاحتراز ، ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وفاته فاحتجج اليه كما قدمناه ولم يمكنه الكتمان . ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به . ووقع في رواية عتاب - بمهملة ومثناة فوقانية - مولى هرمز ، سمعت أنسا يقول « لولا أنى أخشى أن أخطئ لحديثك بأشياء قالها رسول الله ﷺ » الحديث أخرجه أحمد بأسناد ، فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه . وحله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله « لولا أن أخطئ » ، وفيه نظر ، والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحا ، وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسلة ، وفي قصة تكثير الماء عند الوضوء ، وفي قصة تكثير الطعام . قوله (كذبا) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب

١٠٩ — حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ

« مَنْ يَقُلْ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

قوله (حدثنا المكي) سر اسم وليس بنسب كما تقدم ، وهو من كبار شيوخ البخارى ، سمع من سبعة عشر

نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا ، وهو مولى سلة بن الأكوع صاحب النبي ﷺ . وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري ، وليس فيه أعلى من الثلاثيات ، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً . قوله (من يقل) أصله يقول وإنما جزم بالشرط . قوله (ما لم أقل) أي شيئاً لم أقله لحذف العائد وهو جازم وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لا شتراكهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعبيرهما بلفظ الكذب عليه ومثلها حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله ، وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى . وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن الإتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع أن الإتيان باللفظ لاشك في أوليته . والله أعلم

١١٠ - حدثنا موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « تَسَمَّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُفْمِي . وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَدْ رَأَى ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي . وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

[الحديث ١١٠ - أطرافه في : ٣٥٣٩ ، ٦١٨٨ ، ٦١٩٧ ، ٦٩٩٣]

قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل التبوذكي . قال (عن أبي حصين) هو بمهملتين مفتوح الأول ، وأبو صالح هو ذكوان السمان . وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ، ويأتي الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى . وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب ، وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كما داته لينبه على أن الكذب على النبي ﷺ يستوى فيه اليقظة والمنام . والله سبحانه وتعالى أعلم . فإن قيل : الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره ، والمعاصي قد توعد عليها بالنار ، فالذي امتاز به الكاذب على رسول الله ﷺ من الوعيد على من كذب على غيره ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم ، وهو الشيخ أبو محمد الجويني ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، ومال ابن المنير إلى اختياره ، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحل على الكفر كفر . وفيما قاله نظر لا يخفى ، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك . الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول إقامتهما سواء ، فقد دل قوله ﷺ « فليتبوأ » على طول الإقامة فيها ، بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له منزلاً غيره ، إلا أن الأدلة القطعية قامت على أن خلود التائب محتص بالكافرين ، وقد فرق النبي ﷺ بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجناز في حديث المغيرة حيث يقول « إن كذبا على » ليس ككذب على أحد ، وسنذكر مباحثه هناك إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أو لا . (تنبيه) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لأنه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب ، وثني بحديث الزبير الدال على توقي الصحابة وتحريمهم من الكذب عليه ، وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الاكثار المنفصلي إلى الخطأ لا عن أصل التحديث ، لأنهم مأمورون بالتبليغ ، وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم

الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في المنام . وقد أخرج البخاري حديث « من كذب على » ، أيضا من حديث المغيرة وهو في الجنائز ، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ، ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش ، لكن أليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحا . واتفق مسلم معه على تخرج حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضا ، وصح أيضا في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمر وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم ، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأنصبي والسائب بن يزيد وعالم بن عرفة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى العافقي وعائشة ، فهؤلاء [ثلاثة و] ثلاثون نفسا من الصحابة ، وورد أيضا عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة . وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه ، فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني ، وتبعه يعقوب بن شيبة فقال : روى هذا الحديث من عشرين وجها عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم ، ثم إبراهيم الحارثي وأبو بكر البزار فقال كل منهما : إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة ، وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلا ، وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي : رواه ستون نفسا من الصحابة ، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا ، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفسا ، وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلا ، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب « الموضوعات » لجاوز التسمين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى المديني : يرويه نحو مائة من الصحابة ، وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوق لكل منهما ما ليس عند الآخر ، وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط ، مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص . ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولاجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال : لأن شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة ، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها . وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف في إفادة العلم . وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم . نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم ، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابه لكان صحيحا ، فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر ، وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وبينت أن أمثله كثيرة : منها حديث من بنى لله مسجدا ، والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة ، والآلة من قريش وغير ذلك . والله المستعان . وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة ، قال : وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره ، فقد تعقبه غير واحد ، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده ، والثابت منها ما قدمت ذكره . فمن الصحاح على

والوزير ، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ، ومن الضعيف المتأسك طريق عثان ، وبقيتها ضعيف وساقط

٣٩ - باب كتابة العلم

١١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ . أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ : قُلْتُ لِمَلِي هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ ، أَوْ فَهْمٌ أَعْيَيْتُهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قَالَ قُلْتُ : فَمَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ ؟ قَالَ : الْعَقْلُ ، وَفَسْكَالُ الْأَسِيرِ ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

[الحديث ١١١ - أطرافه في : ١٨٧٠ ، ٣٠١٧ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٦ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٠٢ ، ٦٩١٥ ، ١٣٠٠]

قوله (باب كتابة العلم) طريقة البخارى في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجرم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال . وهذه الترجمة من ذلك ، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركها ، وإن كان الأمر استقر والاجماع انمعد على جواز كتابة العلم ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان من يتعين عليه تبليغ العلم . قوله (حدثنا ابن سلام) كذا للأصلي ، واسمه محمد ، وقد صرح به أبو داود وغيره . قوله (عن سفيان) هو الثوري ، لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه ، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : يقال إنه ابن عيينة . قلت : لو كان ابن عيينة لنسبه لأن القاعدة في كل من روى عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل نسبه على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا ، وهكذا نقول هنا لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري . قوله (عن مطرف) هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضا . قوله (عن الشعبي) وللصنف في الدييات سمعت الشعبي . قوله (عن أبي جحيفة) هو وهب السوائي ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته ، وللصنف في الدييات : سمعت أبا جحيفة . والإسناد كله كوفيون إلا شيخ البخارى وقد دخل الكوفة ، وهو من رواية هاجي عن صحابي . قوله (قلت لملي) هو ابن أبي طالب رضى الله عنه . قوله (هل عندهم) الخطاب لملي ، والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم . قوله (كتاب) أى مكتوب أخذتموه عن رسول الله ﷺ ما أوحى إليه ، ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عندهم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ، وله في الدييات هل عندهم شيء مما ليس في القرآن ، وفي مسند إسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف هل علت شيئا من الوحي ، وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما عليا - أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها . وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا قيس بن عباد - وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة - والاشتر النخعي وحديثهما في مسند النسائي . قوله (قال لا) زاد المصنف في الجهاد ، ولا والذي قلن الحبة وبرأ النسمة . قوله (إلا كتاب الله) هو بالرفع ، وقال ابن المنير : فيه دليل على أنه كان هذه أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله ، وهى المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل ، لأنه ذكره بالرفع ، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا . كذا قال ، والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع ، والمراد بذكر الفهم لإثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب . وقد رواه المصنف في الدييات بلفظ ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلاهما يعطى رجل في الكتاب ، فالاستثناء الأول مفرغ والثاني منقطع ، معناه لكن إن أعطى الله رجلا فهما في كتابه فهو بقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار . وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب

قال : شهدت عليا على المنبر وهو يقول : والله ما عندنا كتاب قرؤه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بأنهم شيئا مكتوبا . قوله (الصحيفة) أى الورقة المكتوبة . وللنسائي من طريق الأشتر : فأخرج كتابا من قراب سيفه . قوله (العقل) أى الدية ، وإنما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بضاء دار المقتول بالعقال وهو الحبل . ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل « الديات » والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها . قوله (وفكاك) بكسر الفاء وقمتها . وقال الفراء الفتح أفصح ، والمعنى أن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك . قوله (ولا يقتل) بضم اللام ، ولكسميني « وأن لا يقتل » بفتح اللام ، وعطفت الجملة على المفرد لأن التقدير فيها أى الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر ، وسيأتي الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى . ووقع للبصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال « ما عندنا شيء قرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة . فإذا فيها « المدينة حرم .. الحديث ، ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي « ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما في قراب سبني هذا . وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : لعن الله من ذبح لغير الله .. الحديث ، وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن علي « فإذا فيها : المؤمنون متكفأ دعاؤهم ، يسعى بذمتهم أدناهم .. الحديث ، ولأحمد من طريق طارق بن شهاب « فيها فرائض الصدقة ، والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم . وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي ، وبين أيضا السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن عليا كان يأمر بالأمر فيقال : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشتر : هذا الذي تقول أهو شيء عهده اليك رسول الله ﷺ خاصة دون الناس ؟ فذكره بطوله

١١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَرِبَ رَاحِلَتَهُ لِحُطْبَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ - أَوْ الْقَيْلَ . شَكََّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - وَسَلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ . أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَتْلِي ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي . أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ : لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا تُتَلَقَّطُ سَائِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ . فَنُ قَتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُقَتَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ » . بَغَاءَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ : ا كُتِبَ لِي بِأَرْسُولِ اللَّهِ . فَقَالَ « ا كُتِبُوا لِأَبِي فَلَانٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخَرَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ، فَأَنَا نَجَعُهُ فِي بَيْتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يُقَالُ يُقَادُ بِالْقَافِ . فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كُتِبَ لَهُ ؟ قَالَ : كُتِبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ

[الحديث ١١٢ - طرقه في : ٢٤٢٤ ، ٦٨٨]

قوله (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية . هو يفتح الثين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة ،

وليس في البخاري بهذا الصورة غيره . **قوله** (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن أبي سلة) في رواية المصنف في الديات ، حدثنا أبو سلة حدثنا أبو هريرة . **قوله** (أن خزاعة) أى القبيلة المشهورة ، والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القبيلة مجازاً ، واسم هذا القاتل خراش بن أمية الخزاعي . والمقتول في الجاهلية منهم اسمه أحر ، والمقتول في الإسلام من بني ليث لم يسم . **قوله** (حبس) أى منع عن مكة . (القتل) أى باللقاف والمنشاء من فوق (أو الفيل) أى بالفاء المكسورة بعدها ياء تحتانية . **قوله** (كذا قال أبو نعيم) أراد البخاري أن الشك فيه من شيخه . **قوله** (وغيره يقول : الفيل) أى بالفاء ولا يشك ، والمراد بالغير من رواه عن شيان رقيقاً لأبي نعيم وهو عبيد الله بن موسى ، ومن رواه عن يحيى رقيقاً لشيان وهو حرب بن شداد كما سيأتى بيانه عند المصنف في الديات ، والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوم مكة ومعهم الفيل ففتحها الله منهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كانوا كفاراً ، ثممة أهلها بعد الإسلام أكد ، لكن غزو النبي ﷺ إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره ، وسيأتى الكلام على المسألة في كتاب الحج مفصلاً إن شاء تعالى . **قوله** (وسلط عليهم) هو بضم أوله ، ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه . **قوله** (ولا تحمل) للكشميني ، ولم تحمل ، والمصنف في اللقطة من طريق الأوزاعي عن يحيى ، ولن ، وهى أليق بالمستقبل . **قوله** (لا يخلئ) بالخاء المعجمة أى لا يحدد يقال اختليته إذا قطعته وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** (إلا لمنشد) أى معرف ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . **قوله** (فن قتل فهو بخير النظرين) كذا وقع هنا ، وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الإسناد ، فن قتل له قتيل . **قوله** (ولما أن بقاد) هو باللقاف أى يقتصر ، ووقع في رواية لمسلم ، إما أن يفادى ، بالفاء وزيادة ياء بعد الدال ، والصواب أن الرواية على وجهين : من قالها باللقاف قال فيما قبلها ، إما أن يعقل ، من العقل وهو الدية ، ومن قالها بالفاء قال فيما قبلها ، إما أن يقتل ، باللقاف والمنشاء . والحاصل تفسير النظرين ، بالقصاص أو الدية . وفي المسألة بحث يأتى في الديات إن شاء الله تعالى . **قوله** (لجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بهاء منونة ، وسيأتى في اللقطة مسمى ، والإشارة إلى من حرفه ، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم ، قلت للأوزاعي : ما قوله اكتبوا لى ؟ قال : هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله ﷺ ، قلت : وهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة . **قوله** (فقال رجل من قريش) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتى في اللقطة ، ووقع في رواية لابن أبي شيبه ، فقال رجل من قريش يقال له شاه ، وهو غلط . **قوله** (إلا الإذخر) كذا هو في روايتنا ، ويجوز رفعه على البدل مما قبله . **قوله** (إلا الإذخر إلا الإذخر) كذا هو في روايتنا ، والثانية على سبيل التأكيد

١١٣ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منبه عن أخيه قال سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه منى ، إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب . **قوله** (تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة) **قوله** (حدثنا عمرو) هو ابن دينار المكي . **قوله** (عن أخيه) هو همام بن منبه بتشديد الموحدة المكسورة وكان

أكبر منه سنا لكن تأخرت وفاته عن وهب ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو . قوله (فانه كان يكتب ولا أكتب) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده ، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله ، مع أن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة ، فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا أشكال ، إذ التقدير : لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني ، سواء لوم منه كونه أكثر حديثا لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات : أحدها أن عبد الله كان مشغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه . ثانيها أنه كان أكثر مقامه بعد قسوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصديا فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ، ويظهر هذا من كثرة من حل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره . ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسى ما يحدثه به كما سنذكره قريبا . رابعها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جبل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين . والله أعلم . (تنبيه) : قوله (ولا أكتب) قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتابا من حديث النبي ﷺ وقال : هذا هو مكتوب عندي . قال ابن عبد البر : حديث ممام أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده . قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا عنده أن يكون بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه . قوله (تابعه معمر) أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن ممام ، والمتابعة المذكورة أخرجها عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجها أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه ، وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قالا : سمعنا أبا هريرة يقول : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب بيده ويعي بقلبه ، وكنت أعي ولا أكتب ، استأذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له ، [سناده حسن . وله طريق أخرى أخرجها العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ، استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده ماسمعه منه فأذن له ، الحديث .] وعند أحمد وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو : كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ . فتهنى قريش ، الحديث . وفيه : أكتب ، فوالذي نفس بيده ما يخرج منه إلا الحق ، ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوى بعضها بعضاً . ولا يلزم منه أن يكونا في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ، ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه : فما نسيت شيئا بعد ، لحاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء ، بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوط بالكتابة ، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدى أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية ، بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين .

ويستفاد منه ومن الحديث على المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، رواه مسلم . والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والاذن في غير ذلك . أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في تفريقهما ، أو النهي متقدم والاذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها . وقيل النهي خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ ، والاذن لمن أمن منه ذلك ، ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا ، لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير . فله الحد

١١٤ - **عمر بن يحيى** بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما اشتد بالنبي ﷺ وجته قال « اتنوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده » قال عمر إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا . فاختلفوا ، وكثر اللغط . قال : قوموا عني ، ولا يئبني عندى التنازع . فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه

[الحديث ١١٤ - أطرافه في : ٣٠٥٣ ، ٣١٦٨ ، ٤٤٣١ ، ٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩ ، ٧٣٦٦]

قوله (أخبرني يونس) هو ابن يزيد . **قوله** (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود . **قوله** (لما اشتد) أي قوى . **قوله** (وجهه) أي في مرض موته كما سيأتي . وللصنف في المغازي وللإسماعيلي ، لما حضرت النبي ﷺ الوفاة ، وللصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته ﷺ بأربعة أيام . **قوله** (بكتاب) أي بأدوات الكتاب ، ففيه مجاز الحذف . وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال « اتنوني بالكتف والدواة » والمراد بالكتف عظم الكتف لأنهم كانوا يكتبون فيها . **قوله** (أكتب) هو باسكان الباء جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف . وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة . ويحتمل أن يكون على ظاهره كما سيأتي البحث في المسألة في كتاب الصلح إن شاء الله تعالى . وفي مسند أحمد من حديث علي أنه للأموور بذلك ولفظه « أمرني النبي ﷺ أن آتية بطبق - أي كتف - يكتب ما لا تضل أمته من بعده » . **قوله** (كتابا) بعد قوله « بكتاب » فيه الجناس التام بين الكلمتين ، وإن كانت إحداها بالحقيقة والأخرى بالمجاز . **قوله** (لاتضلوا) هو نفي وحذفت النون في الروايات التي اتصلت لنا لأنه بدل من جواب الأمر ، وتعدد جواب الأمر من غير حرف المطف جاز . **قوله** (غلبه الوجع) أي فشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة ، وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضي التطويل ، قال القرطبي وغيره : اتنوني أمر ، وكان حق الأمور أن يبادر للإمتثال ، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب ، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكروا أن يكلفوه من ذلك ما يشق

عليه في تلك الحالة مع استحضار قوله تعالى ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وقوله تعالى ﴿نينا ن لكل شيء﴾ ، ولهذا قال عمر : حسبنا كتاب الله . وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من أمثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح ، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار ، ولهذا عاش عليه السلام بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ، ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف ، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر ، فاذا عزم امتثلوا . وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وقد عد هذا من موافقة عمر رضي الله عنه . واختلف في المراد بالكتاب ، فقيل : كان أراد أن يكتب كتابا ينص فيه على الأحكام ليرفع الاختلاف ، وقيل : بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف ، قاله سفيان بن عيينة ، ويؤيده أنه عليه السلام قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة : ادعى لي أبك وأخاك حتى أكتب كتابا ، فاني أخاف أن يتسنى متمن ويقول قائل ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، أخرجه مسلم . وللصنف معناه ، ومع ذلك فلم يكتب ، والأول أظهر لقول عمر : كتاب الله حسبنا . أى كافينا . مع أنه يشمل الوجه الثاني لأنه بعض أفراده . والله أعلم . (فائدة) : قال الخطابي : إنما ذهب عمر إلى أنه لو نص بما ينزل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد لأن المحوادث لا يمكن حصرها . قال : وإنما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجذب بذلك المنافقون سبيلا إلى الطعن في ذلك المكتوب ، وسيأتي ما يؤيده في أواخر المغازي . قوله (ولا ينبغي عندي التنازع) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى أمثال الأمر ، وإن كان ما اختاره عمر صوابا إذ لم يتدارك ذلك النبي عليه السلام بعد كما قدمناه . قال القرطبي : واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا ، وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا . فما عتف أحدا منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح . والله أعلم . قوله (فخرج ابن عباس يقول) ظاهره أن ابن عباس كان معهم ، وأنه في تلك الحالة خرج قائلا هذه المقالة . وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر ، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عند ما يحدث بهذا الحديث ، ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره : قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول . وكذا لأحمد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد . وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلناه ، وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في مكانه اللائق به ، إلا حديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة الباب . ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك . ويبدل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيد الله : فسمعت ابن عباس يقول الخ . وإنما تعين حمله على غير ظاهره لأن عبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه ولد بعد النبي عليه السلام بمدة طويلة ، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى . والله أعلم . قوله (الرزيمة) هي بفتح الراء وكسر الزاى بعدها ياء ثم همزة ، وقد تسهل الهمزة وتشدد الياء ، ومعناها المصيبة ، وزاد في رواية معمر : لاختلافهم ولعنظهم ، أى أن الاختلاف كان سببا لترك كتابة الكتاب . وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم ، وعلى أن الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الخبر كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما فرفع نعيمين ليلة القدر بسبب ذلك . وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي عليه السلام فيما ينزل عليه فيه ، وسنذكر بهية ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : قدم حديث على أنه كتب عن النبي ﷺ ويطرقه احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النبي ﷺ ولم يبلغه النبي ، وثني بحديث أبي هريرة وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النهي فيكون ناسخا ، وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك ، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمى ، وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ هم أن يكتب لأمته كتابا يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهمل إلا بحق

٤٠ - باب العلم والعظة بالليل

١١٥ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . وَعَمْرُو وَيْحَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : اسْتَقِظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةُ مِنْ الْفِتَنِ ، وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ . أَيْقُظُوا صَوَاحِبَاتِ الْحَجَرِ ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ »

[الحديث ١١٥ - أطرافه في : ١١٦٦ ، ٣٥٩٩ ، ٥٨٤٤ ، ٦٢١٨ ، ٧٠٦٩]

قوله (باب العلم) أى تعليم العلم بالليل ، والعظة تقدم أنها الوعظ ، وأراد المصنف التنبيه على أن النهي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير . قوله (صدقة) هو ابن الفضل المروزي . قوله (عن هند) هى بنت الحارث القراسية بكسر الفاء والسين المهملة ، وفي رواية الكشميني بدلها عن امرأة . قوله (وعمرو) كذا في روايتنا بالرفع ، ويجوز الكسر ، والمعنى أن ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال : وعمرو هو ابن دينار ، فعلى رواية الكسر يكون معطوفا على معمر ، وعلى رواية الرفع يكون استثناء كان ابن عيينة حدث بحذف صيغة الأداء وقد جرت عادته بذلك . وقد روى الخيديد هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال : حدثنا معمر عن الزهري ، قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري ، فصرح بالتحديث عن الثلاثة . قوله (ويحيى بن سعيد) هو الأنصاري ، وأخطأ من قال إنه هو القطان لأنه لم يسمع من الزهري ولا لقيه . ووقع في غير رواية عن أبي ذر عن امرأة ، بدل قوله عن هند في الإسناد الثاني . والحاصل أن الزهري كان ربما أتهمها وربما سماها . وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري ولم يذكر هند ولا أم سلمة . قوله (سبحان الله ماذا) ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم ، وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى (خزائن رحمة ربك) وعن العذاب بالفتن لأنها أسبابه ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة . قوله (أنزل) بضم الهمزة ، وللكشميني « أنزل الله » باظهار الفاعل ، والمراد بالانزال لإعلام الملائكة بالأمر المقدور ، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فعبر عنه بالانزال . قوله (وماذا فتح من الخزائن) قال الداودي : الثاني هو الأول ، والثى قد يعطف على نفسه تأكيداً ، لأن ما يفتح من الخزائن يكون سبباً للفتنة ، وكأنه فهم أن المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرهما مما فتح على الصحابة ، لكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن . قوله (صواحب الحجر) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهى منازل أزواج النبي ﷺ ، وإنما خصهن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حينئذ ، أو من باب « أبدأ بنفسك ثم بمن تعمل » . قوله (قرب كاسية)^١ تدل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير ، لأن هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل

النار انتهى . وهذا يدل لورودها في التكرار لا لاكثرها فيه . قوله (عارية) بتخفيف الياء وهي مجرورة في أكثر الروايات على النعت ، قال السهيلي : إنه الأجسن عند سيويه ، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ، قال : ويجوز الرفع على إختار مبتدأ والجملة في موضع النعت ، أى هي عارية والفعل الذى تتعلق به رب محذوف . انتهى . وأشار عليه بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه ، أى ينبغى لمن أن لا يتغافل عن العبادة ويعتمد على كونهن أزواج النبي ﷺ . وفي الحديث جواز قول « سبحان الله » عند التعجب ، وندية ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية تحدث . وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين : أحدهما ابن عينة عن معمر ، والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق . وهند قد قيل إنها صحابية فان صح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن مثلها ، وأم سلة هي أم المؤمنين ، وكانت تلك الليلة ليلتها . وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ وكان عليه ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلى ، وسيأتى ذلك في موضعه . وفيه التيسير عند رؤية الأشياء الموهلة ، وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور . والله أعلم

٤١ - باب السمر في العلم

١١٦ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة أن عبد الله بن عمر قال : صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام فقال « أرايتكم كليتكم » هذو ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد » [الحديث ١١٦ - طرفاه في : ٥٦٤ ، ٦٠١]

قوله (باب السمر) هو بفتح المهملة والميم ، وقيل الصواب إسكان الميم لأنه اسم للفعل ، ومعناه الحديث بالليل قبل النوم . وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها . قوله (في العلم) كذا في رواية أبي ذر باضافة الباب إلى السمر ، وفي رواية غيره باب السمر في العلم بتنوين باب . قوله (حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن) أى أنه حدثه عبد الرحمن ، وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن ، والليث وعبد الرحمن قرينان . قوله (عن سالم) أى ابن عبد الله بن عمر . قوله (أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثناة ، واسم أبي حنمة عبد الله بن حذيفة العدوي ، وأما أبو بكر الراوى فتابعي مشهور لم يسم ، وقد قيل أن اسمه كنيته . قوله (صلى لنا) أى إماما ، وفي رواية « بنا » بموحدة . قوله (العشاء) أى صلاة العشاء . قوله (في آخر حياته) جاء مقيدا في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر . قوله (أرايتكم) هو بفتح المثناة لإنها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الإعراب والمهمزة الأولى للاستفهام ، والرؤية بمعنى العلم أو البصر ، والمعنى أعلمتم أو أبصرتم ليلتكم ، وهي منصوبة على المفعولية ، والجواب محذوف تقديره قالوا نعم ، قال فاضبطوها . وترد أرايتكم للاستخبار كما في قوله تعالى ﴿ قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ الآية ، قال الزخشي : المعنى أخبروني . ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره تدعون . ثم بكتهم فقال (أغير الله تدعون) . انتهى . وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزخشي

في الآية إلى هذا الحديث ، وفيه نظر لأنه جعل التقدير أخبروني ليحكم هذه فاحفظوها ، وليس ذلك مطابقا لسياق الآية . قوله (فان رأس) وللأصلي « فان على رأس » أي عند انتهاء مائة سنة . قوله (منها) فيه دليل على أن « من » تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين ، وقد رد ذلك نحاة البصرة . وأولوا ماورد من شواهد كقوله تعالى (من أول يوم أحق أن تقوم فيه) وقول أنس : ما زلت أحب الدباء من يومئذ ، وقوله : مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة . قوله (لا يبق عن هو على ظهر الأرض) أي الآن موجودا أحد إذ ذاك ، وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شبيب عن الزهري كما سيأتي في الصلاة مع بقية الكلام عليه ، قال ابن بطال : إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المدة تحترم الجليل الذي هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم ، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة . وقال النووي : المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة . والله أعلم

١١٧ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال : سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : بُت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ عندها في ليلتها . فصل النبي ﷺ المشاء ، ثم جاء إلى منزله فصل أربع ركعات ، ثم نام . ثم قام ، ثم قال : نام الغليم - أو كلة تشبهها - ثم قام ، ففتت عن يساره فجعلني عن يمينه . فصل خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة

[الحديث ١١٧ - أطرافه في : ١٣٨ ، ١٨٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٨٥٩ ، ٩٩٢ ، ٩٩٨ ، ١١٩٨ ، ٤٥٦٩ ، ٤٥٧٠ ، ٤٥٧١ ، ٤٥٧٢ ، ٥٩١٩ ، ٦٢١٥ ، ٦٣١٦ ، ٧٤٥٢]

قوله (حدثنا الحكم) بفنحتين هو ابن عتيبة بالمشاة تصغير عتبة ، وهو تابعي صغير ، وكان أحد الفقهاء . قوله « ثم جاء » أي من المسجد . قوله (نام الغليم) بضم المعجمة وهو من تصغير الشفقة ، والمراد به ابن عباس ، ويحتمل أن يكون ذلك إخبارا منه ﷺ بنومه أو استقهما بمجرد الهمة وهو الواقع . ووقع في بعض النسخ « يأأم الغليم » بالنداء وهو تصحيف لم تثبت به رواية . قوله (أو كلة) بالشك من الراوى ، والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ، ففي رواية أخرى « نام الغلام » . قوله (غطيطة) بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم ، والتخير أقوى منه . قوله (أو خطيطة) بالخاء المعجمة ، والشك فيه من الراوى ، وهو بمعنى الأول قاله الداودي . وقال ابن بطال : لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة . وتبعه القاضي عياض فقال : هو هنا وهم . انتهى . وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الخطيط . قوله (ثم صلى ركعتين) أي ركعتي الفجر . وأغرب الكرماني فقال : إنما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتدى ابن عباس به فيها بخلاف الركعتين ، أو لأن الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى . وكأنه ظن أن الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن حملهما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في كتاب الصلاة في باب الوتر إن شاء الله تعالى . ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه « قام فقال » بعد قوله « صلى العشاء » وأما حديث ابن عباس فقال

ابن المنير ومن تبعه : يحتمل أن يريد أن أصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهي قوله « نام الغاييم » ، ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي ﷺ . ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل ، فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم ، زاد الكرمانى أو ما يفهم من جعله إياه على عينه كأنه قال له قف عن يميني فقال وقفت اه . وكل ما ذكره معترض ، لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً ، وصنيع ابن عباس يسمى سهرراً لا سمرراً إذ السمر لا يكون إلا عن تحدث قاله لإسماعيل ، وأبعدهما الأخير لأن ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سمرراً . وقال الكرمانى تبعا لغيره أيضا : يحتمل أن يكون مراد البخارى أن الأقارب إذا اجتمعوا لابد أن يجرى بينهم حديث للواسة وحديثه ﷺ كله علم وفوائد . قلت : والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى ، وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث ، والنظر في مواقع ألفاظ الرواة ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن . وإنما أراد البخارى هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحا على حقيقة السمر بعد العشاء ، وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد . . الحديث . فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن . فان قيل : هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم ، فالجواب أنه يلحق به . والجامع تحصيل الفائدة ، أو هو بدليل الفحوى ، لأنه إذا شرع في المباح ففي المستحب من طريق الأولى . وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . ويدخل في هذا الباب حديث أنس أن النبي ﷺ خطبهم بعد العشاء ، وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة . ولأنس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب ، وحديث عمر ، وكان النبي ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين ، أخرجه الترمذى والنسائى ورجاله ثقات ، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافا على علقمة ، فلذلك لم يصح على شرطه . وحديث عبد الله بن عمرو « كان نبي الله ﷺ يحدثنا عن بنى إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا الصلاة » رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخارى ، وأما حديث « لا سمر إلا لمصل أو مسافر » فهو عند أحمد بسند فيه راو مجهول ، وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافلة ، وقد سمر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى « الصلاة » فقال عمر : إنا في صلاة . والله أعلم

٤٢ - باب حفظ العلم

١١٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا . ثم يتلو ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - الرَّحِيمُ ﴾ . إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْفَلُهُمُ الصَّقَقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنْ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْفَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أُمُورِهِمْ وَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَشْتَعِرُ بَطْنَهُ ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ

[الحديث ١١٨ - أطرافه في : ١١٩ ، ٢٠٤٧ ، ٧٣٥٠ ، ٣٦٤٨ ، ٧٣٥٤]

قوله (باب حفظ العلم) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة ، وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة للحديث ، قال الشافعي رضي الله عنه : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره . وقد كان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول : كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ ، رواء ابن سعد . وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ، ومع ذلك فالموجود من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ، ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لأننا قدمنا الجواب عن ذلك ، ولأن الحديث الثاني من الباب دل على أنه لم ينس شيئا سمعه ، ولم يثبت مثل ذلك لغيره

قوله (حدثنا عبد العزيز) هو الأويسى المدني ، والإسناد كله مدنيون . قوله (أنتم أبو هريرة) أي من الحديث عن رسول الله ﷺ كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري ، وله فيه وفي المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي د ويقولون : ما للمهاجرين والانصار لا يحدثون مثل أحاديثه ، وبها تبين الحكمة في ذكره المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المضمحل على طريق الحكاية حيث قال د أكثر أبو هريرة ، ولم يقل أكثر . قوله (ولولا آيتان) مقول قال لا مقول يقولون ، وقوله ثم يتلو مقول الأعرج ، وذكره بلفظ المضارع استحضارا لصورة التلاوة ، ومعناه : لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلا ، لكن لما كان الكتبان حراما وجب الإظهار ، فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده . ثم ذكر سبب الكثرة بقوله د إن إخواننا وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله ، والمراد بالآخوة أخوة الإسلام . قوله (يشغلهم) بفتح أوله من الثلاثي ، وحكى ضمه وهو شاذ . قوله (الصفق) باسكان الفاء ، هو ضرب اليد على اليد ، وجرت به عادتهم عند عقد البيع . قوله (في أموالهم) أي القيام على مصالح زرعهم ، وللمسلم د كان يشغلهم عمل أرضهم ، ولابن سعد د كان يشغلهم القيام على أرضهم . قوله (وإن أبا هريرة) فيه التفات إذ كان نسق الكلام أن يقول : ولأبي . قوله (لشيع) بلام التعليل الأكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضا ، وللأصيلي د بشيع ، بموحدة أوله ، وزاد المصنف في البيوع د وكنت امرأ مسكينا من مساكين الصفة . قوله (ويحضر) أي من الأحوال (ويحفظ) أي من الأقوال ، وهما معطوفان على قوله د يلزم . وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شاهداً لحديث أبي هريرة هذا ولفظه د لا أشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لا نسمع ، وذلك أنه كان مسكينا لا شيء له ضيفا لرسول الله ﷺ ، وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم ، فبراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس . وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة : كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعرفنا بحديثه . قال الترمذي حسن . واختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ، ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ، ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن كلاهما

عن أبي هريرة ، وتابعه يونس بن يزيد . والاسنادان جميعا محفوظان صحيحا الشيخان ، وزادوا في روايتهم عن الزهري شيئا سنذكره في هذا الحديث الثاني :

١١٩ - **حديثنا** أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قلت يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه . قال : ابسط رداءك . فبسطته . قال : فترفت بيديه ثم قال : ضمه ، فصمته ، فما نسيت شيئا بعده

حديثنا إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن أبي قديك بهذا . أو قال : عرفت بيده فيه

قوله (حدثنا أحمد بن أبي بكر) هو الزهري المديني صاحب مالك ، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الاصيل وأبي ذر ، وهو بكنيته أشهر . والاسناد كله مدنيون أيضا وكذا الذي بعده . **قوله** (كثيرا) هو صفة لقوله حديثا لانه اسم جنس . **قوله** (فترفت) لم يذكر المعروف منه وكأنها كانت إشارة محضة . **قوله** (ضم) (ولكشمي) والباقيين د ضمه ، وهو بفتح الميم ويجوز ضمها ، وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ، ويجوز كسرهما لكن مع إسكان الهاء وكسرهما . **قوله** (فما نسيت شيئا بعد) هو مقطوع الإضافة مبنى على الضم ، وتذكير شيئا بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره . ووقع في رواية ابن عينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي « فو الذي بعثه بالحق ما نسيت شيئا سمعته منه » ، وفي رواية يونس عند مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به » ، وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث . ووقع في رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شيء » ، وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان : فأتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة ، والقضية التي رواها سعيد المقبري عامة . وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعت منك ، فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي . فقد يتمسك به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فهو نادر . ويلتحق به حديث أبي سلة عنه « لا عدوى » ، فانه قال فيه : إن أبا هريرة أنكره . قال : فما رأيت نسي شيئا غيره . (فائدة) : المقالة المشار إليها في حديث الزهري أبهمت في جميع طرقة ، وقد وجدت مصراحيها في جامع الترمذي وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثا أو أربعا أو خمسا فما فرض الله فيتعلمن ويعلمن إلا دخل الجنة » ، فذكر الحديث . وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لان النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ . وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ فقال : ادعوا . فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي ﷺ ، ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحبائي ، وأسألك علما لا ينسى . فأمن النبي ﷺ . فقلنا : ونحن كذلك يا رسول الله ، فقال : سبقكم الغلام الدوسي ، وفيه الحث على حفظ العلم ، وفيه أن الثقل

من الدنيا أمكن لحظه . وفيه فضيلة التسكب لمن له هيال ، وفيه جواز لإخبار المرء بما فيه من فضيلة إذا اضطرب إلى ذلك وأمن من الإعجاب . **قوله** (ابن أبي فديك بهذا) أشكل قوله بهذا على بعض الفارحين لأن ابن أبي فديك لم يقدم له ذكر ، وقد ظن بعضهم أنه محمد بن إبراهيم بن دينار المذكور قبل ، فيكون مراده أن السياقين متحدان إلا في اللفظة المبينة فيه ، وليس كما ظن ، لأن ابن أبي فديك اسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم وهو ليثي (١) يكنى أبا إسماعيل ، وابن دينار جثن يكنى أبا عبد الله ، لكن اشتراكا في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث ولغيره ، وفي كونهما مدنيين ، وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذئب ، وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذكور ، والمثنى من غير تغيير إلا في قوله « بيديه » فانه ذكرها بالإفراد ، وقال فيها أيضا « فغرف » وهي رواية الأكثرين في حديث الباب ، ووقع في رواية المستملى وحده « لحذف » بدل فغرف ، وهو تصحيف لما وضع في سياقه في علامات النبوة . وقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال : فغرف

١٢٠ - **حدثنا إسماعيل** قال حدثني أخى عن ابن أبي ذئب عن **سعيد المذنبى** عن أبي هريرة قال : **حَفِظْتُ** من رسول الله ﷺ وعاءين : فأما أحدهما فَبَثْنَتْهُ ، وأما الآخرُ فلو بَثْنَتْهُ قُطِعَ هذا البَلْعوم

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد . **قوله** (حفظت عن) وفي رواية الكشميني « من » بدل عن ، وهى أصرح في تلقيه من النبي ﷺ بلا واسطة . **قوله** (وعاءين) أى طرفين ، أطلق المحلل وأراد به الحال ، أى نوعين من العلم ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من زعم أن هذا يعارض قوله في الحديث الماضى « كنت لا أكتب » وإنما مراده أن محضوظه من الحديث لو كتب للمأ وعاءين ، ويحتمل أن يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده ، والأول أولى . ووقع في المسند عنه « حفظت ثلاثة أجربة » بثنت منها جرابين ، وليس هذا مخالفا لحديث الباب لأنه يحمل على أن أحد الوعاءين كان أكبر من الآخر بحيث يحىء مافى الكبير فى جرابين وما فى الصغير فى واحد . ووقع فى المحدث الفاضل للراهمرمزى من طريق منقطة عن أبي هريرة « خمسة أجربة » وهو إن ثبت محمول على نحو ما تقدم . وعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره . **قوله** (بثنته) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم فى المثناة التى بعدها أى أذعته ونشرته ، زاد الاسماعيل : فى الناس . **قوله** (قطع هذا البلعوم) زاد فى رواية المستملى : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - البلعوم جبرى الطعام ، وهو بضم الموحدة ، وكنى بذلك عن القتل . وفى رواية الاسماعيل « لقطع هذا » يعنى رأسه . وحمل العلماء الوعاء الذى لم يثبت على الأحاديث التى فيها تبين أسامى أمراء السوء وأحوالهم وزمهم ، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير الى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة . واستجاب الله دعاء أبي هريرة فسات قبلها بسنة ، وستأتى الإشارة إلى شيء من ذلك أيضا فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشريعة ظاهرا وباطنا ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين . قال :

(١) فى تهذيب التهذيب وهرب التهذيب « دلي »

ولما أراد أبو هريرة بقوله « قطع » أى قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا عيه لفعلمهم وتضليله لسعيهم ، ويؤيد ذلك أن الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ماوسعه كتبها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم . وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لاشعوره له به

٤٣ - باب الإنصات للعلماء

١٢١ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُرْزُوقٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ : اسْتَنْصِتِ النَّاسَ . قَالَ : « لَا تَرْجُوا بِمَسِيٍّ كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »

[الحديث ١٢١ - أطرافه في : ٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩ ، ٧٠٨٠]

قوله (باب الإنصات للعلماء) أى السكوت والاستماع لما يقولونه . **قوله** (حدثنا حجاج) هو ابن منهل . **قوله** (عن جرير) هو ابن عبد الله البجلي ، وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا . **قوله** (قال له في حجة الوداع) ادعى بعضهم أن لفظ « له » زيادة ، لأن جريرا إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي ﷺ باربعين يوما ، وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر . ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بأن النبي ﷺ قال لجرير ، وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البغوى . والله أعلم . **قوله** (يضرب) هو بضم الباء في الروايات ، والمعنى لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضا . وسيأتى بقية الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فيه أن الإنصات للعلماء لازم للتعليم ، لأن العلماء ورثة الأنبياء ، كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث ، وذلك أن الخطبة (١) المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جداً ، وكان اجتماعهم لرى الجار وغير ذلك من أمور الحج ، وقد قال لهم « خذوا عني مناسككم » كما ثبت في صحيح مسلم ، فلما خطبهم ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات . وقد وقع التفريق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ومعناها مختلف ، فالإنصات هو السكوت وهو يحصل عن يسمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكرا في أمر آخر ، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذى يستمع منه ، وقد قال سفيان الثورى وغيره : أول العلم الاستماع ، ثم الإنصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر . وعن الأصمعى تقديم الإنصات على الاستماع . وقد ذكر على بن المدبني أنه قال لابن عيينة : أخبرني معتمر بن سليمان عن كهمس عن مطرف قال : الإنصات من العينين . فقال له ابن عيينة : وما ندرى كيف ذلك ؟ قال : اذا حدث رجلا فلم ينظر اليك لم يكن منصتا . انتهى . وهذا محمول على الغالب . والله أعلم

٤٤ - باب ما يستحب للعالم إذا سُئِلَ أىُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَسْكُلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

١٢٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ أَخْبَرَنِي يَسِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قُل :

(١) في النسخ « العبدة » ، « وصواب » الخطبة .

قَالَ لِبْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ نَوْظَ الْبِكَالِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بْنِ إِسْرَائِيلَ لِأَنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. قَالَ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيئًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَسُئِلَ : أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ . فَتَعَبَّ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدِّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ . قَالَ : يَا رَبِّ وَكَيْفَ بِهِ ؟ فَقِيلَ لَهُ : احْمِلْ جُوتًا فِي مِكَتَلٍ ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ نَمٌّ . فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ ، وَحَلَا حُوتًا فِي مِكَتَلٍ ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَا رِجْوَسَهَا وَنَامَا ، فَأَسْلَ الْحَوْتُ مِنَ الْمِكَتَلِ فَأَتَخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا . فَانْطَلَقَا بِقِيَّةٍ لَيْلَتِيهَا وَيَوْمِيهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : آتِنَا غَدَاءَنَا ، لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا . وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُسِرَ بِهِ . فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ : أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَأَنَّى نَسَبْتُ الْحَوْتَ . قَالَ مُوسَى : ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْنِي . فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ، فَلَمَّا أَتَيْتَاهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجَّى بِثُوبٍ - أَوْ قَالَ : نَسَجَى بِثُوبِهِ - فَسَلَّمَ مُوسَى ، فَقَالَ الْخَضِرُ : وَأَنْتَ يَا مُوسَى ؟ قَالَ : أَنَا مُوسَى . فَقَالَ : مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي نِيْمًا عَلَّمْتَ رُشْدًا . قَالَ : إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَمَلِي بِهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَمَلُكَ لَا أَعْلَمُهُ . قَالَ : سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا . فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لُهُمَا سَفِينَةٌ ، فَرَتَ بِهِمَا سَفِينَةٌ ، فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا ، فَعَرَفَ الْخَضِرُ حَمْلَهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ . فَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ ، فَفَرَّقَ قَرَّةً أَوْ تَفَرَّقَيْنِ فِي الْبَحْرِ . فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا مُوسَى ، مَا نَقَصَ عَلَيَّ وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَفَرَةٍ هَذَا الْمُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ . فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَابِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ . فَقَالَ مُوسَى : قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمِلَتْ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَحَرَقَتْهَا لِتُفَرِّقَ أَهْلَهَا . قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . قَالَ : لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ . فَكَانَتِ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا . فَانْطَلَقَا ، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ التِّلْمَانِ ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ . فَقَالَ مُوسَى : أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ؟ قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ؟ (قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : وَهَذَا أَوْ كَدُ) . فَانْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعُوا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمَا ، فَوَجَدَا فِيهَا حِجَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ فَأَقَامَهُ ، قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ . فَقَالَ لَهُ مُوسَى : لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ : هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يَقْصُ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِيهَا ، قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَسْتَحِبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ) أَيُّ مَنْ غَيْرِهِ . وَالْقَاءُ فِي قَوْلِهِ « فَيُكَلِّمُ » تَفْسِيرُهُ بِنَاءٍ عَلَى أَنْ فَعَلَ الْمَضَارِعَ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، أَيُّ مَا يَسْتَحِبُّ عِنْدَ السُّؤَالِ هُوَ الْوَكُولُ ، وَفِي رِوَايَةٍ « أَنْ يَكُلَّ » وَهِيَ

أوضح . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجمعني المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار ، ونوف بفتح النون وبالفاء ، والبكال بفتح الموحدة وكسرهما وتخفيف الكاف - وهم من شددوا - منسوب الى بكال بطن من حمير ، وهم من قال انه منسوب الى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لانهما متغايران ، ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لا سيما بالاسرائيليات ، وكان ابن امرأة كهب الأحبار وقيل غير ذلك . قوله (إن موسى) أى صاحب الخضر ، وصرح به المصنف في التفسير . قوله (إنما هو موسى آخر) كذا في روايتنا بغير تنوين فيهما ، وهو علم على شخص معين قالوا إنه موسى بن ميثا بكسر الميم وبالشين المعجمة ، وجزم بعضهم أنه منون مصروف لأنه نكرة ، ونقل عن ابن مالك أنه جعله مثالا للعلم إذا نكر تخفيفا ، قال : وفيه بحث . قوله (كذب عدو الله) قال ابن التين : لم يرد ابن عباس لإخراج نوف عن ولاية الله ، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق ، فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة . قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوحا في صحة إسلامه ، فلماذا لم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة مع تواردهما عليها . وأما تكذيبه فيستفاد منه أن العالم إذا كان عنده علم بشئ . فسمع غيره يذكر فيه شيئا بغير علم أن يكذبه ، وظهيره قوله ﷺ « كذب أبو السنابل » أى أخبر بما هو باطل في نفس الأمر . قوله (حدثني أبي بن كعب) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه ، وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد ، وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي . قوله (فقال أنا أعلم) في جواب أى الناس أعلم ، قيل : إنه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ وعندي لا مخالفة بينهما ، لأن قوله هنا « أنا أعلم » أى فيما أعلم ، فيطابق قوله « لا » ، في جواب من قال له : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ في إسناد ذلك إلى علي لا إلى ما في نفس الأمر . وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبير بهذا السند وقام موسى خطيبا فمرض في نفسه أن أحدا لم يؤت من العلم ما أوتي ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى ، إن من عبادي من آتيته من العلم ما لم أوتك ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير : فقال : ما أجد أحدا أعلم بالله وأمره مني . وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي إسحق بلفظ « ما أعلم في الأرض رجلا خيرا أو أعلم مني » ، قال ابن المنير : ظن ابن بطل أن ترك موسى الجواب عن هذه المسألة كان أولى . قال : وعندي أنه ليس كذلك ، بل رد العلم الى الله تعالى متعين أجاب أو لم يجب ، فلو قال موسى عليه السلام « أنا والله أعلم » لم تحصل المعانبة ، وإنما عوتب على إقتصاره على ذلك ، أى لأن الجزم يوم أنه كذلك في نفس الأمر ، وإنما مراده الإخبار بما في علمه كما قدمناه ، والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كمنظاره . قوله (هو أعلم منك) ظاهر في أن الخضر نبي ، بل نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ، ولهذا أورد الزحشرى سؤالاً وهو : دلت حاجة موسى الى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل ، إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه ، وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله ، قلت : وفي الجواب نظر ، لأنه يستلزم نبي ما أوجب ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الاعلية بأمر مخصوص ، لقوله بعد ذلك « إني على علم من علم الله علمه لا تعلمه أنت » ، وأنت على علم علكه الله لا أعلمه ، والمراد يكون النبي أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل اليه ، ولم يكن موسى مرسل إلى الخضر ، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم

منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي ، وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة . ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله (وما فعلته عن أمري) وينبغي اعتقاد كونه نبيا لئلا يتدرج بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي ، حاشا وكلا . ونعقب ابن المنير على ابن بطلان إirاده في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم ، والحث على قول العالم لا أدري ، بأن سياق مثل ذلك في هذا الموضوع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله . قال : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك . ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم . واستدلالة به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، فبِهِ حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيما في باطن الأمر . قوله (في مكمل) بكسر الميم وفتح المثناة من فوق . قوله (فانطلقا بقية ليلتهما) بالجر على الإضافة ، ويومهما بالنصب على إرادة سير جميعه ، ونبه بعض الخذاق على أنه مقلوب ، وأن الصواب بقية يومهما وليلتما لقوله بعده « فلما أصبح » لأنه لا يصبح إلا عن ليل انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فلما أصبح » أى من الليلة التي تلى اليوم الذي سارا جميعه . والله أعلم . قوله (أنى) أى كيف « بأرضك السلام » . ويؤيده ما في التفسير « هل بأرضي من سلام » أو من أين كما في قوله تعالى (أنى لك هذا) والمعنى من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها ؟ وكأنها كانت بلاد كثر ، أو كانت تحيتمهم بغير السلام ، وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله . قوله (فانطلقا بمشيان) أى موسى والخضر ، ولم يذكر قتي موسى - وهو يوشع - لأنه تابع غير مقصود بالاصالة . قوله (فكلومهم) ضم يوشع معهما في الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضى كلام التابع . قوله (فخلوها) يقال فيه ما قيل في يمينان ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك . قوله (فجاء مصفور) بضم أوله ، قيل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء ، وفي الرحلة الخطيب أنه الخطاف . قوله (ما نقص على وعليك من علم الله) لفظ النقص ليس على ظاهره ، لأن علم الله لا يدخله النقص ، فقيل معناه لم يأخذ ، وهذا توجيه حسن . ويكون التشبيه واقعا على الآخذ لا على المأخوذ منه ، وأحسن منه أن المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعيض ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تنبعض والمعلوم هو الذى يتبعض ، وقال الاسماعيلي : المراد أن نقص المصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى ، وهو كما قيل :

ولا عيب فيهم غير أن سبوفهم بن طول من فراح الكتاب

أى ليس فيهم عيب ، وحاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة . وقيل « إلا » بمعنى ولا أى ولا كنفرة هذا المصفور . وقال القرطبي : من أطلق اللفظ هنا تجوز لقصد التمسك والتعظيم ، وإذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته . وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد إشكالا فقال « ما على وعليك في جنب علم الله ألا كما أخذ هذا المصفور بمنقاره من البحر » وهو تفسير اللفظ الذى وقع هنا ، قال : وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله يفصل في ملكه ما يريد ، ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر ، فلا مدخل للعقل في أفعاله ولا معارضة لأحكامه ، بل يجب على الخلق الرضا والتسليم ، فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه

لم ولا كيف ، كما لا يتوجه عليه في وجوده ابن وحيد (١) وإن العقل لا يحسن ولا يقبح (٢) وإن ذلك راجع الى الشرع : فاحسنه بالثناء عليه فهو حسن ، وما قبحه بالذم فهو قبيح . وإن الله تعالى فيما يقضيه حكماً وأسراراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه اليه ، بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه ، فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف ، وإلا فالعقل عنده واقف . فليحذر المرء من الاعتراض فان مآل ذلك الى الحثية . قال : وإنه هنا على مغطتين الأولى وقع لبعض الجبهة أن الحضرة أفضل من موسى تمسكاً بهذه القصة وبما اشتملت عليه ، وهذا إنما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء ، وأن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى ، وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ، ويكنى من ذلك قوله تعالى ﴿ يا موسى إن اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ وسيأتى في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية . قال : والحضر وإن كان نبياً فليس برسول باتفاق ، والرسول أفضل من نبي ليس برسول ، ولو تنزلنا على أنه رسول فرسالة موسى أعظم وأتم أكثر فهو أفضل ، وغاية الحضر أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم . وإن قلنا إن الحضر ليس بنبي بل ولى قائلنا أفضل من الولى ، وهو أمر مقطوع به عقلاً ونقلاً ، والصائر الى خلافه كافر لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة . قال : وإنما كانت قصة الحضر مع موسى امتحاناً لموسى ليصير . الثانية ذهب قوم من الزنادقة الى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا : إنه يستفاد من قصة موسى والحضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامّة والأغبياء ، وأما الأولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص ، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ، ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرم ، لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار . فتتجلى لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية ، فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئية فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات ، كما اتفق للحضر ، فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان عند موسى ، ويؤيده الحديث المشهور « استفت قلبك وإن أقسوك » قال القرطبي : وهذا القول زندقة وكفر ، لأنه إنكار لما علم من الشرائع ، فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه المبينين لشرائعه وأحكامه ، كما قال الله تعالى ﴿ بصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وقال ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾ وأمر بطاعتهم في كل ما جاءوا به ، وحث على طاعتهم والتمسك بما أمروا به فإن فيه الهدى . وقد حصل العلم اليقين وإجماع السلف على ذلك ، فمن ادعى أن هناك طريقاً أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب . قال : وهي دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبينا ، لأن من قال إنه يأخذ عن قلبه لأن الذى يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت

(١) الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه في جبة الصلوة ، وأنه فوق العرش ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة . ويجوز عند أهل السنة السؤال منه بأين ، كما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للجارية : أئن الله ؟ قلت في السماء . الحديث (٢) هذا هو قول بعض أهل السنة . وذهب بعض المحققين منهم الى أن العقل يحسن ويقبح ، لا فضل الله عليه المباد من معرفة الحسن والقبيح . وقد جاءت الشرائع الإلهية تأمر بالحسن وتنهى عن القبيح ، ولكن لا يترتب النوايب والمقاب على ذلك إلا بعد بلوغ الشرع ، كما حقق ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في (مفتاح دار السعادة) ، وهذا هو الصواب . والله أعلم

لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا ﷺ « إن روح القدس نفث في روعي ، . قال : وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال : أنا لا آخذ عن الموتى ، وإنما آخذ عن الحي الذي لا يموت . وكذا قال آخر : أنا آخذ عن قلبي عن ربي . وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ، ونسأل الله الهداية والتوفيق . وقال غيره : من استدلل بقصة الخضر على أن الولي يجوز أن يطلق من خفايا الأمور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل ، وليس ما تمسك به صحيبا ، فإن الذي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع ، فإن نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غصبها ثم إذا تركها أعيد اللوح جائز شرعا وعقلا . ولكن مبادرة موسى بالإنكار بحسب الظاهر . وقد وقع ذلك واضحاً في رواية أبي إسحق التي أخرجهما مسلم ولفظه : فإذا جاء الذي يسخرها فوجدتها منخرقة تجاوزها فأصلحها . فيستفاد منه وجوب التأنى عن الإنكار في المحتملات . وأما قتله الغلام فلعله كان في تلك الشريعة . وأما إقامة الجدار فن باب مقابلة الاساءة بالإحسان . والله أعلم . قوله (فعمد) بفتح المهملة والميم ، وكذا قوله عمدت . ونول بفتح النون أي أجرة . قوله (فانطلقا) أي غرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا في التفسير . قوله (قال الخضر بيده) هو من إطلاق القول على الفعل ، وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

٤٥ - باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً

١٢٣ - حَدَّثَنَا عُمَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ فَأَنَّا أَحَدَنَا يَقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَيَّةً . فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ - قَالَ : وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا - فَقَالَ : « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »

[الحديث ١٢٣ - أطرافه في : ٢٨١٠ ، ٣١٢٦ ، ٧٤٥٨]

قوله (باب من سأل وهو قائم) جملة حالية عن الفاعل . وقوله عالماً مفعول وجالسا صفة له ، والمراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياما ، بل هذا جائز ، بشرط الأمن من الإعجاب . قاله ابن المنير . قوله (حدثنا عثمان) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو موسى هو الأشعري ، وكلهم كوفيون . قوله (قال وما رفع إليه رأسه) ظاهره أن القاتل هو أبو موسى ، ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدرجا في أثناء الخبر . قوله (من قاتل الخ) هو من جوامع كله ﷺ لأنه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه ، وفي الحديث شاهد لحديث « الأعمال بالنيات » ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله . وفيه استحباب إقبال المستول على السائل ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب السؤال والفتيا عند رعي الجمار

١٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ

عبد الله بن عمرو قال : رأيت النبي ﷺ عند الجرة وهو يسأل ، فقال رجل : يا رسول الله نحرْتُ قبل أن أرمى . قال : ارمى ولا حرج . قل آخر : يا رسول الله حَلَقْتُ قبل أن أنحر . قال : انحر ولا حرج . فسا سئل عن شيء قدّم ولا أخر إلا قال : اعمل ولا حرج ،

قوله (باب السؤال والفتيا عند رضى الجمار) مراده أن اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها ، وأن الكلام فى الرى وغيره من المناسك جائز . وقد تقدم هذا الحديث فى باب الفتيا على الدابة ، وآخر الكلام على المتن الى الحج . وعبد العزيز بن أبى سلة هو ابن عبد الله نسب الى جده أبى سلة الماشجون بكسر الجيم وبشين معجمة . وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس فى الخبر أن المسألة وقعت فى حال الرى بل فيه أنه كان واقفا عندهما فقط ، وأجيب بأن المصنف كثيرا ما يتمسك بالعموم ، فوقع السؤال عند الجرة أعم من أن يكون فى حال اشتغاله بالرى أو بعد الفراغ منه . واستدل الاسماعيل بالخبر على أن الترتيب قائم مقام اللفظ ، أى بأى صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم إرادته والله أعلم . وحاصله أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم الأول على الثانى ، إذ ورد الأمر لشئيين معطوفا بالواو ، فيقال : الأصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى يقوم الدليل على التسوية ، ولن يقول بعدم الترتيب أصلا أن يتمسك بهذا الخبر يقول (١) حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب . واعترض الاسماعيل أيضا على الترجمة فقال : لا فائدة فى ذكر المكان الذى وقع السؤال فيه حتى يفرد بباب ، وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم بباب السؤال والمسؤل على الرحلة وبباب السؤال يوم النحر . قلت : أما نفي الفائدة فتقدم الجواب عنه ، ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه فى موضع فعله حسن بل واجب عليه ، لأن صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته ، وأن سؤال العالم على قارعة الطريق عما يحتاج اليه السائل لا ينقص فيه على العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل . ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن أن فى الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجرة تضيقا على الرامين . وهذا وإن كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة . وأما إلزام الاسماعيل لجوابه أنه ترجم الأول فيما مضى ، باب الفتيا وهو واقف على الدابة ، وأما الثانى فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان ، وهو متجه ، وإن كان معلوما أن السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم دون يوم ، لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم هو امتناع السؤال عن العلم فيه . والله أعلم

٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ وما أوتيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٨٥ الإسراء]

١٢٥ - حدثنا قيس بن حَفْص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ فى خرب المدينة - وهو يتَوَكَّرُأ على عسيب معه - فرَّ بنفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فقال بعضهم لبعض : سألوه عن الروح . وقال بعضهم لا تسألوه ، لا يجبى فيه شيء تكروهونه . فقال بعضهم لئسألنَّه ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ، ما الروح ؟ فسكت . فقأت : إِنَّهُ يُوحى إليه ، فممت .

(١) فى طبعة بولاق : كذا بالنسخ اتى بأيدينا ، ولعل لفظه يقول ، زائدة من قلم الناسخ

فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالُ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ قَالَ الْأَعْمَشُ : هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا

[الحديث ١٢٥ - أطرافه في : ٤٧٢٩ ، ٧٢٩٧ ، ٧٤٥٦ ، ٧٤٦٧]

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ عبد الواحد) هو ابن زياد البصري ، وإسناد الأعمش الى منتهاه مما قيل إنه أصح الأسانيد . قوله (خرب) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة ، ويقال بالعكس . والخرب ضد العمار . ووقع في موضع آخر بفتح الميم وإسكان الراء بعدها مثثة . قوله (عسيب) أي عصا من جريد النخل . قوله (بنفر من اليهود) لم أقف على أسمائهم . قوله (لا تسألوه لا يحيى) في روايتنا بالجزم على جواب النهي ، ويجوز النصب . والمعنى لا تسألوه خشية أن يحيى فيه بشئ ، ويجوز الرفع على الاستئناف . قوله (لنسألنه) جواب القسم المحذوف . قوله (فقمتم) أي حتى لا أكون مشوشا عليه ، أو فقمتم قائما حاثلا بينه وبينهم . قوله (فلما انجلى) أي الكرب الذي كان ينشأ حال الوحى . قوله (الروح) الأكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذي في الحيوان ، وقيل عن جبريل ، وقيل عن عيسى ، وقيل عن القرآن ، وقيل عن خلق عظيم روحاني ، وقيل غير ذلك . وسيأتى بسط ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ، ونشير هناك الى ما قيل في الروح الحيواني وأن الاصح أن حقيقته بما استأثر الله بعلبه . قوله (هي كذا) والكشمة بيني « هكذا في قراءتنا ، أي قراءة الأعمش ، وليست هذه القراءة في السبعة بل ولا في المشهور من غيرها ، وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب القراءات له من قراءة الأعمش . والله أعلم

٤٨ - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه

١٢٦ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الأسود قال : قال لي ابن الزبير : كانت عائشة تُسرُّ إليك كثيرا ، فاحدثتك في الكعبة ؟ قلت : قالت لي : قال النبي ﷺ « يا عائشة لو لا قومك حديث عهدم - قال ابن الزبير : بكفر - لَنَقَضْتُ الكعبة فجعلت لها بابين : باب يدخل الناس ، وباب يخرجون » ففعله ابن الزبير

[الحديث ١٢٦ - أطرافه في : ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ٣٣٦٨ ، ٤٤٨٤ ، ٧٧٤٣]

قوله (باب من ترك بعض الاختيار) أي فعل الشيء المختار والاعلام به . قوله (عن إسرائيل) هو ابن يونس (عن أبي إسحق) هو السبيعي بفتح الميم وهو جد إسرائيل الراوى عنه ، و (الأسود) هو ابن يزيد النخعي . وإسناد اليه كلهم كوفيون . قوله (قال لي ابن الزبير) يعني عبد الله الصحابي المشهور . قوله (كانت عائشة) أي أم المؤمنين . قوله (في الكعبة) يعني في شأن الكعبة . قوله (قلت قالت لي) زاد فيه ابن أبي شيبة في مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد : قلت لقد حدثتني حديثا كثيرا نسبت بعضه وأنا أذكر بعضه ، قال - أي ابن الزبير - ما نسبت أذكرتك ، قلت قالت . قوله (حديث عهدم) بتنوين حديث ، ورفع « عهدم » على إعمال الصفة المشبهة . قوله (قال) وللأصلي « فقال ابن الزبير : بكفر ، أي أذكره ابن الزبير بقولها بكفر كان الأسود نسيها ،

وأما ما بعدها وهو قوله ، لنقض الخ ، فيحتمل أن يكون مما نسي أيضا أو مما ذكر . وقد رواه الترمذى من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الأسود بن تمامه ، إلا قوله « بكفر » فقال بدلها بجاهلية ، وكذا للضنف في الحج من طريق أخرى عن الأسود ، ورواه الاسماعيلي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق ولفظه « قلت حدثتني حديثا حفظت أوله ونسيت آخره » ورجحها الاسماعيلي على رواية اسرائيل ، وفيما قال فظن لما قدمناه . وعلى قوله يكون في رواية شعبة إدراج . والله أعلم . قوله (بابا) بالنصب على البدل ، كذا لابي ذر في الموضوعين ولغيره بالرفع على الاستثناف . قوله (ففعله) يعنى بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ كما سيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا ، غشى ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالاسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك ، ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ، ومنه انكار ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر منه ، وأن الامام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا لم يكن محرما

٤٩ - باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفتهموا . وقال علي : حدثوا الناس بما يعرفون ، أئحبون أن يكذب الله ورسوله ؟

١٢٧ - حديث عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك

قوله (باب من خص بالعلم قوما دون قوم) أى سوى قوم لا يعنى الآدون . و « كراهية » بالاضافة بغير تنوين . وهذه الترجمة قريية من الترجمة التي قبلها ، ولكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيهما . قوله (حدثنا عبيد الله) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين . قوله (عن معروف) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة . وهو تابعي صغير مكى وليس له في البخارى غير هذا الموضوع ، وأبوه يفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة . وهذا الاسناد من عوالى البخارى لأنه يلتحق بالثلاثيات ، من حيث ان الراوى الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن وائلة اللثي آخر الصحابة موتا ، وليس له في البخارى غير هذا الموضوع . قوله (حدثوا الناس بما يعرفون) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط كله من روايته عن الكشميهني ، ولغيره بتقديم المتن ابتداء به معلقا فقال : وقال علي الخ ثم عقبه بالاسناد . والمراد بقوله « بما يعرفون » أى يفتهمون . وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره « ودعوا ما ينكرون » أى يشتبه عليهم فهمه . وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج . وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة . ومثله قول ابن مسعود « ما أنت محدثا قوما حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة » رواه مسلم . ومن كره التحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ، ومالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب ، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن ، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العربيين لأنه اتخذها وسيلة الى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي ، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الأصل غير مراد ، فالامساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب . والله أعلم

١٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - وَمُعَاذُ رَدِيْفُهُ عَلَى الرَّحْلِ - قَالَ : يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ . قَالَ : كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ . قَالَ : يَا مُعَاذُ . قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ (ثَلَاثًا) . قَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَنْبِشُوا ؟ قَالَ : إِذَا يَتَّكِلُوا . وَأُخْبِرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَائِبًا

[الحديث ١٢٨ - طرفه في : ١٢٩]

قوله (حدثني أبي) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي . قوله (رديفه) أى راكب خلف رسول الله ﷺ ، والجملة حالية والرحل باسكان المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير ، لكن معاذ كان في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما يأتي في الجهاد . قوله (قال يا معاذ بن جبل) هو خبر د أن ، المقدمة ، وابن جبل بفتح النون ، وأما معاذ فبالضم لأنه منادى مفرد علم ، وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه الى تقدير ، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف ، والمتأدى المضاف منصوب ، وقال ابن التين : يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد ، فالتقدير يا ابن جبل ، وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب بتأويل . قوله (قال : لبيك يا رسول الله وسعديك) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لباً لك وإسعاداً لك ، ولكنهما ثنيا على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد . وقيل في أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك ، وسنوضحه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، قوله (ثلاثاً) أى النداء والإجابة قیلاً ثلاثاً ، وصرح بذلك في رواية مسلم ، ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه . قوله (صدقاً) فيه احتراز عن شهادة المنافق . وقوله د من قلبه ، يمكن أن يتعلق بصدقاً أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، ويمكن أن يتعلق بيشهد أى يشهد بقلبه ، والاول أولى . وقال الطيبي : قوله د صدقاً ، أقيم هنا مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول المخبر عنه ، ويعبر به فعلاً عن تحرى الأخلاق المرضية كقوله تعالى ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ أى حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً . انتهى . وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر ، لانه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة ، فلم أن ظاهره غير مراد ، فكأنه قال : إن ذلك مقيد بمن عمل الأعمال الصالحة . قال : ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به . وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى : منها أن مطلقه مقيد بمن قالها تائباً ثم مات على ذلك . ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض ، وفيه نظر لان مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم ، وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض ، وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن ، وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة . ومنها أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل الطاعة ويحْتَنِبُ المعصية . ومنها أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها لا أصل دخولها . ومنها أن المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين . ومنها أن المراد بتحريمه على النار حرمة جلته لان النار لا

تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت في حديث الشفاعة أن ذلك محرم عليها ، وكذا لسانه الناطق بالتوحيد .
والعلم عند الله تعالى . قوله (فيستبشرون) كذا لا بى ذر أى فهم يستبشرون ، والباقي بحذف النون ، وهو أوجه
لوقوع الفاء بعد النون أو الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك . قوله (إذا يتكلموا) بتشديد المثناة المفتوحة
وكسر الكاف ، وهو جواب وجزاء ؛ أى إن أخبرتهم يتكلموا . وللأصلي والكشميني يتكلموا باسكان النون وضم
الكاف أن يمتنعوا من العمل اعتمادا على ما يتبادر من ظاهره ، وروى البزار باسناد حسن من حديث أبى سعيد
الخدري رضى الله عنه فى هذه القصة أن النبي ﷺ أذن لمعاذ فى التبشير ، فلقبه عمر فقال : لا تعجل . ثم دخل فقال :
يا نبي الله أنت أفضل رأيا ، إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها ، قال فرده . وهذا معدود من موافقات عمر ،
وفيه جواز الاجتهاد بمحضته ﷺ . واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله د يتكلموا ، على أن للعبد اختيارا كما
سبق فى علم الله (١) . قوله (عند موته) أى موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير الى
رسول الله ﷺ . قلت : ويرده ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصارى قال : أخبرني من شهد
معاذا حين حضرته الوفاة يقول : سمعت من رسول الله ﷺ حديثا لم يمنعني أن أحدثكموه إلا مخافة أن يتكلموا . .
فذكره . قوله (تأمنا) هو بفتح الهمزة وتشديد المثناة المضمومة ، أى خشية الوقوع فى الإثم ، وقد تقدم توجيهه
فى حديث بدء الوحى فى قوله د يتحنن . والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم ، ودل صنيع معاذ على أنه عرف
أن النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم ، وإلا لما كان يخبر به أصلا . أو عرف أن النهى مقيد بالاتكال
فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد ، والأول أوجه لكونه آخر ذلك الى وقت موته .
وقال القاضي عياض : لعل معاذ لم يفهم النهى ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . قلت : والرواية الآتية
صرحة فى النهى ، فالأولى ما تقدم . وفى الحديث جواز الإرداف ، وبيان تواضع النبي ﷺ ، ومنزلة معاذ بن جبل
من العلم لأنه خصه بما ذكر . وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه ، واستثناؤه فى إشاعة ما يعلم به وحده

١٢٩ — **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : دُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أُمَّا ذِي « مَنْ
أَتَى اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » قَالَ : أَلَا أَبَشَّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ « لَا : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا »**

قوله (حدثنا مسدد حدثنا معتمر) كذا للجميع ، وذكر الجياني أن عبدوسا والقابسي رواه عن أبى زيد
المروزي باسقاط مسدد من السند ، قال : وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره . انتهى . ومعتمر هو ابن سليمان
التميمي . والإسناد كله بصريون إلا معاذ ، وكذا الذى قبله إلا لإسحق فهو مروزي ، وهو الإمام المعروف بابن راهويه .
قوله (ذكر لى) هو بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، ولم يسم أنس من ذكر له ذلك فى جميع ما وقفت عليه من
الطرق ، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد ، لأن معاذ إنما حدث به عند موته بالشام ، وجابر وأنس
إذا ذاك بالمدينة فلم يشهدها وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميمون الأودى أحد المخضرمين كما سيأتى عند المصنف فى
المجاهد ، ويأتى الكلام على ما فى سياقه من الزيادة ثم . ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابي المشهور

(١) هنا الذى عده الشارح لبعض متكلمي الأشاعرة هو قول أهل السنة ، وهو أن للعبد اختيارا وفضلا ومشيئة ، لكن ذلك إنما
يعم بعد مشيئة الله كما قال تعالى « لمن شاء منكم أن يستقيم ، وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين » فنهى

أنه سمع ذلك من معاذ أيضا ، فيحتمل أن يفسر المبهم بأحدهما . والله أعلم . (تنبيه) : أورد المزي في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس ، وهو من مراسيل أنس ، وكان حقه أن يذكره في المبهمات . والله الموفق . قوله (من لقي الله) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت . كذا قاله جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة . قوله (لا يشرك به) اقتصر على نفي الإشراف لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء ، ويستدعي اثبات الرسالة باللزوم ، إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك ، أو هو مثل قول القائل : من توضح صلاته ، أي مع سائر الشرائط . فالمراد من مات حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الإيمان به . وليس في قوله دخل الجنة ، من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي ، لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده . قوله (فأخبر بها معاذ عند موته تأمنا) معنى التأثم التحرج من الوقوع في الإثم وهو كالتحنت ، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم ، وكأنه فهم من منع النبي ﷺ أن يخبر بها إخبارا عاما لقوله : أفلا أبشر الناس ، فأخذ هو أولا بعموم المنع فلم يخبر بها أحدا ، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموما ، فبادر قبل موته فأخبر بها خاصا من الناس لجمع بين الحكيم . ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عومه في الأشخاص لما أخبر هو بذلك ، وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من إخباره . وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال : أدخلوا على الناس . فأدخلوا عليه . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من مات لا يشرك بالله شيئا جعله الله في الجنة ، وما كنت أحدثكموه إلا عند الموت ، وشاهدي على ذلك أبو الدرداء . فقال : صدق أخى ، وما كان يحدثكم به إلا عند موته . وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك ، ففي المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فرض ، فلما حضر قال : سأحدثكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ لولا حال هذه ما حدثتكموه ، سمعته يقول : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . وإذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بأن معاذ اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بدليل أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس ، فلقبه عمر فدفعه وقال : ارجع يا أبا هريرة ، ودخل على أثره فقال : يا رسول الله لا تفعل ، فاني أخشى أن يتكل الناس ، فخلهم يعملون . فقال : فخلهم . أخرجه مسلم . فكان قوله ﷺ لمعاذ أخاف أن يتكلموا كان بعد قصة أبي هريرة ، فكان النهي للصلحة لا للتحريم ، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ . والله أعلم . قوله (لا) هي النهي ليست داخلة على أخاف ، بل المعنى لا تبشر . ثم استأنف فقال : أخاف ، وفي رواية كريمة : إني أخاف ، بآيات التعليل ، وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معتمر : قال : لا ، دعهم فليتنافسوا في الأعمال ، فاني أخاف أن يتكلموا ،

٥٠ - باب الحياء في العلم . وقال مجاهد : لا يتعلم العلم مستحى ولا مستكبر . وقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين

١٣٠ - حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاوية قال حدثنا هشام عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة قالت : جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستخفي من الحق ، فهل على المرأة من

عُثِّلَ إِذَا احْتَلَبَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ. فَطَغَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - تَعْنِي وَجْهَهَا - وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَفِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا؟

[الحديث ١٣٠ - أطرافه في: ٢٨٢، ٢٣٢٨، ٦٠٩١، ٦١٢١]

قوله (باب الحياء) أي حكم الحياء، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان، وهو الشرعي الذي يقع على وجه الاجلال والاحترام للأكابر، وهو محمود. وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعي فهو مذموم، وليس هو بحياء شرعي، وإنما هو ضعف ومهانة، وهو انفراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي. وهو باسكان الحاء. ود لا، في كلامه نافية لا ناهية، ولهذا كانت ميم يتعلم مضمومة، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم. وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه، وهو اسناد صحيح على شرط المصنف. **قوله (وقالت عائشة)** هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أوله أن أسماء بنت يزيد الانصاري سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض. **قوله (هشام)** هو ابن عروة بن الزبير. وفي الاسناد من اللطائف رواية تابعي عن مثله عن صحابة عن مثله، وفيه رواية الابن عن أبيه والبنت عن أمها. وزينب هي بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيبة النبي ﷺ نسبت الى أمها تشريفا لكونها زوج النبي ﷺ. **قوله (جاءت أم سليم)** هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك. **قوله (إن الله لا يستحي من الحق)** أي لا يأمر بالحياء في الحق. وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطا لعذرهما في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال، ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت في صحيح مسلم: فضحت النساء. **قوله (إذا هي احتلت)** أي رأت في منامها أنها تت جامع. **قوله (إذا رأت الماء)** يدل على تحقق وقوع ذلك، وجعل رؤية الماء شرطا للفعل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها. **قوله (فغطت أم سلمة)** في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضا، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين. **قوله (تعني وجهها)** هو بالمشاءة من فوق، والقاتل عروة، وفاعل تعني زينب، والضمير يعود على أم سلمة. **قوله (وتحتلم)** بحذف همزة الاستفهام، وللكشميئة أو تحتلم، بابتائها، قيل: فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكرت عليها. **قوله (تربت يمينك)** أي افتقرت وصارت على التراب، وهي من الألفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها. **قوله (فيم)** بموحدة مكسورة. وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى

١٣١ - **حدثنا إسماعيل** قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَهِيَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَابَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ. فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا بِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هِيَ النَّخْلَةُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَخَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم ، وأورده هنا لقول ابن عمر : فاستحييت ، ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته ، فاستلزم حياة ابن عمر نفويت ذلك ، وكان يمكنه إذا استحيى لإجلال المن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا ليخبر به عنه ، لجمع بين المصلحتين ، ولهذا عقبه المصنف بباب من استحيى فأمر غيره بالسؤال

٥١ - باب من استحيى فأمر غيره بالسؤال

١٣٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال : كنت رجلاً مدّاء ، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ ، فسأله فقال : فيه الوضوء [الحديث ١٣٢ - طرفاه في : ١٧٨ ، ٢٦٩]

وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال : كنت رجلاً مدّاء ، وهو بتثقيل الذال المعجمة والمدة أى كثير المذى ، وهو باسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة ، وسيأتى الكلام عليه في الطهارة أيضا . واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وهو خطأ ، ففى النسأى أن السؤال وقع وعلى حاضر

٥٢ - باب ذكر العلم والفتيا في المسجد

١٣٣ - **حدثني** قتيبة بن سعيد قال **حدثنا** الليث بن سعد قال **حدثنا** نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قام في المسجد فقال : يا رسول الله ، من أين تأمرنا أن نهبل ؟ فقال رسول الله ﷺ « يهبل أهل المدينة من ذى الخليفة ، ويهبل أهل الشام من الجحفة ، ويهبل أهل نجد من قرن » وقال ابن عمر : ويؤمنون أن رسول الله ﷺ قال « ويهبل أهل اليمن من يلملم . وكان ابن عمر يقول : لم أفتة هذه من رسول الله ﷺ »

[الحديث ١٣٣ - أطرافه في : ١٥٧٢ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٧ ، ١٥٢٨ ، ٧٣٣٤]

قوله (باب ذكر العلم) أى إلقاء العلم والفتيا في المسجد ، وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من توقف فيه لما يقع في المباحثة من رفع الأصوات فنبه على الجواز . قوله (أن رجلاً قام في المسجد) لم أقف على اسم هذا الرجل ، والمراد بالمسجد مسجد النبي ﷺ ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة ، ودفن ، باسكان الزاء وغلط من فتحها . وقول ابن عمر « ويؤمنون الخ » يفسر بمن روى الحديث تاماً كابن عباس وغيره . وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول المحقق لأن ابن عمر سمع ذلك من رسول الله ﷺ لكنه لم يفهمه لقوله « لم أفتة هذه » أى الجملة الأخيرة فصار يروها عن غيره ، وهو دال على شدة تحريمه وورعه ، وسيأتى الكلام على فوائد هذه في الحج إن شاء الله تعالى

٥٣ - باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل

١٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ : مَا يَلْبَسُ الْحُرْمُ ؟ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُنْسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّغْفَرَانُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ »

[الحديث ١٣٤ - أطرافه في : ٣٦٦ ، ١٥٤٢ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ ، ٥٧٩٤ ، ٥٨٠٣ ، ٥٨٠٥ ، ٥٨٠٦ ، ٥٨٤٧ ، ٥٨٥٢]

قوله (باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل) قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم ، بل إذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز ، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لأنه جواب وزيادة فائدة . ويؤخذ منه أيضا أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ، ولهذا قال « فإن لم يجد ثملين ، فكأنه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار » ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك . وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة ، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المستول عنه قاله ابن دقيق العيد . وفي الحديث أيضا العدول عما لا ينحصر إلى ما ينحصر طلبا للإيجاز ، لأن السائل سئل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس ، إذ الأصل الإباحة ، ولو عدده ما يلبس لطلال به ، بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بمفهومه فيظن اختصاصه بالحرم ، وأيضا فالمقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل له لبسه لأنه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يحتجب شيئا مخصوصا . قوله (وابن أبي ذئب) هو بالضم عطفًا على قول آدم « حدثنا ابن أبي ذئب » والمراد أن آدم سمعه من ابن أبي ذئب بإسنادين ، وفي رواية غير أبي ذر « وعن الزهري ، بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب » . قوله (أن رجلا) لم أقف على اسمه ، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضا إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين ، منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر ، والتعليق التي لم يوصفها في مكان آخر أربعة وهي : كتب لأمير السرية ، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس ، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه ، وحديث أنما العلم بالتعلم . وباقى ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة ، فالمكرر منها ستة عشر حديثا ، وبغير تكرير أربعة وستون حديثا ، وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر حديثا وهي الأربعة المعلقة المذكورة ، وحديث أبي هريرة « وإذا وسد الأمر إلى غير أهله » ، وحديث ابن عباس « اللهم عليه الكتاب » ، وحديثه في الذبح قبل الرمي ، وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة ، وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا ، وحديث أبي هريرة « أسعد الناس بالشفاعة » ، وحديث الزبير « من كذب على » ، وحديث سبله « من تقول على » ، وحديث علي في الصحيفة ، وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثا ، وحديث أم سبله « ماذا أنزل الليلة من الفتن » ، وحديث أبي هريرة حفظت وعاءين . والمراد بموافقة مسلم

موافقته على تخرج أصل الحديث عن صحابه وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً : أربعة منها موصولة ، والبقية معلقة . قال ابن رشد : ختم البخارى كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه الى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة ، واعتماداً على النية الصحيحة . وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك ، فأتبع الطيب بالطيب بأبرح سياق وأبدع اتساق . رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤ - كتاب الوضوء

١ - باب ما جاء في الوضوء ، وقول الله تعالى [٦٦ المائدة] (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) . قال أبو عبد الله : وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ قُرْضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَتَوَضُّأً أَيْضاً مَرَّتَيْنِ ، وَثَلَاثاً ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ . وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . كتاب الوضوء . باب ما جاء في قول الله عز وجل (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) (الآية) وفي رواية الاصيلي (ما جاء في قول الله ، دون ما قبله ، ولكريمة (باب في الوضوء . وقول الله عز وجل الخ ، والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرائطه وصفته ومقدماته . والوضوء بالضم هو الفعل ، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما ، وحكى في كل منهما الأمران . وهو مشتق من الوضأة ، وسمى بذلك لأن المصل يتنظف به فيصير وضئاً . وأشار بقوله (ما جاء) الى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف ، إلا أنه في حق المحدث على الإيجاب ، وفي حق غيره على الندب . وقال بعضهم : كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً . ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله ابن عمر عن عبد الله بن حنظلة الانصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهر كان أو غير طاهر . فلما شق عليه وضع عنه الوضوء . إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة (كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . فقال : عدنا فعلته ، أي لبيان الجواز . وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث . واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء فقيل : يجب بالحدث وجوباً موسعاً ، وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجحه جماعة من الشافعية ، وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال (إنما أمرت بالوضوء إذا قمتم إلى الصلاة ، واستنبط بعض العلماء من قوله تعالى (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) إيجاب النية في الوضوء ، لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لأجلها ، ومثله قولهم : إذا رأيت الأمير فقم ، أي لأجله . وتمسك بهذه الآية من قال : إن

الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، فأما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة كما فرضت الصلاة ، وأنه لم يصل قط إلا بوضوء . قال : وهذا مما لا يحمله عالم . وقال الحاكم في المستدرک : وأهل السنة بهم حاجة الى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة . ثم ساق حديث ابن عباس « دخلت فاطمة على النبي ﷺ وهي تبكي فقالت : هؤلاء الملا من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك . فقال : اتقوا بوضوء . فتوضأ . » الحديث . وهذا يصلح ردًا على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة ، لا على من أنكر وجوبه حينئذ . وقد جزم ابن الجهم ^(١) المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوبًا وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة ، ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويها عن أبي الأسود يتيم عروة عنه أن جبريل علم النبي ﷺ الوضوء عند نزوله عليه بالوحى ، وهو مرسل ، ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضًا لكن قال : عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه . وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه ، لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند . وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولًا ، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح ، لكن المعروف رواية ابن لهيعة . قوله (وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق ، أى فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلًا مرة مرة ، أو على الحال السادة مسد الخبر ، أى يفعل مرة ، أو على لغة من ينصب الجزأين بأن . وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أى الوجه مرة واليد مرة الخ . والبيان المذكور يحتمل أن يشير به الى ما رواه بعد من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ، وهو بيان بالفعل لمحمل الآية ، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد ، فبين الشارع أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب ، وستأتى الأحاديث على ذلك فيما بعد . وأما حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ففيه بيان الفعل والقول معًا ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه ، وله طرق أخرى كلها ضعيفة . قوله (وتوضأ أيضًا مرتين مرتين) كذا في روايه أبي ذر ، وغيره « مرتين ، بغير تكرار ، وسيأتى هذا التعليق موصولًا في باب مفرد مع الكلام عليه . قوله (وثلاثا) أى وتوضأ أيضًا ثلاثا ، زاد الأصيلي ثلاثا على نسق ما قبله ، وسيأتى موصولًا أيضًا في باب مفرد . قوله (ولم يزد على ثلاث) أى لم يأت فى شيء من الأحاديث المرفوعة فى صفة وضوئه ﷺ أنه زاد على ثلاث ، بل ورد عنه ﷺ ذم من زاد عليها ، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال « من زاد على هذا أو تنقص فقد أساء وظلم » إسناده جيد ، لكن عده مسلم فى جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث ، وأجيب بأنه أمر سىء والإساءة تتعلق بالنقص ، والظلم بالزيادة ، وقيل : فيه حذف تقديره من تنقص من واحدة . وبؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعًا « الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ » ، وهو مرسل رجاله ثقات . وأجيب عن الحديث أيضًا بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه ، بل أكثرهم مقتصر على قوله « فمن زاد ، فقط » ، كذا رواه ابن خزيمة فى صحيحه وغيره . ومن الغرائب ما

(١) بهامش طبعة بولاق : فى نسخة « ابن الحكم »

حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث ، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور ، وهو عجوج بالإجماع . وأما قول مالك في المدونة : لا أحب الواحدة إلا من العالم ، فليس فيه إيجاب زيادة عليها . والله أعلم . قوله (وكره أهل العلم الإسراف فيه) يشير بذلك الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال : كان يقال : من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر ، وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود ، وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه باسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . قوله (وأن يجاوزوا الخ) يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال : ليس بعد الثلاث شيء . وقال أحمد وإسحق وغيرهما : لا تجوز الزيادة على الثلاث . وقال ابن المبارك : لا آمن أن يأثم . وقال الشافعي : لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث ، فإن زاد لم أكرهه . أى لم أكرهه ، لأن قوله لا أحب يقتضى الكراهة . وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه . وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة ، وهو قياس فاسد ، ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق . واختلف عند الشافعية في القيد الذي يتمتع منه حكم الزيادة على الثلاث ، فالأصح إن صلى به فرضا أو نفلا ، وقيل الفرض فقط ، وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصحف ، وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم ، وقيل إذا وقع الفصل بزمان يحتمل في مثله نقض الوضوء عادة ، وعند بعض الحنفية أنه راجع الى الاعتقاد فان اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد ، وإلا فلا يشترط للتحديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ، ولا سيما إذا قصد به القرية للحديث الوارد « الوضوء على الوضوء نور » . قلت : وهو حديث ضعيف ، وامل المصنف أشار الى هذه الرواية ، وسيأتى بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى . ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يغسل موضعه فقط ، وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا ، لثلا يؤل به الحال الى الوسواس المذموم

٢ - باب لا تقبل صلاة بغير طهور

١٣٥ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منية أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » قال رجل من حضرموت : ما الحديث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط [الحديث ١٣٥ - طرفه في : ٦٩٥٤]

قوله (باب لا تقبل صلاة بغير طهور) هو بضم الطاء المهملة ، والمراد به ما هو أهم من الوضوء والغسل . وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري ، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه . قوله (لا تقبل) كذا في روايتنا بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحاق بن نصر ، وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ « لا يقبل الله » والمراد بالقبول

هنا ما يرادف الصحة وهو الإجراء ، وحقيقة القبول ثمرة وقروح الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة . ولما كان الايمان بشروطها مظنة الإجراء الذي القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً ، وأما القبول المنفي في مثل قوله ﷺ « من أتى عراقاً لم يقبل له صلاة » فهو الحقيقي ، لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما نفع ، ولهذا كان بعض السلف يقول : لأن يقبل لي صلاة واحدة أحب الي من جميع الدنيا ، قاله ابن عمر . قال : لأن الله تعالى قال ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ . قوله (أحدث) أى وجد منه الحدث ، والمراد به الخارج من أحد السيلين ، وإنما فسرهُ أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهاً بالأخف على الأغلب ، ولأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما ، وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء - كس الذكر ولمس المرأة والقيء ملء الفم والحجامة - فلعلى أبا هريرة كان لا يرى النقض بشئ منها ، وعليه مشى المصنف كما سيأتى في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . وقيل إن أبا هريرة اقتصر في الجواب على ما ذكر لعله أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك ، وفيه بعد . واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً ، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول اتقى الى غاية الوضوء ، وما بعدها مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً . قوله (يتوضأ) أى بالماء أو ما يقوم مقامه ، وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبي ذر مرفوعاً « الصعيد الطيب وضوء المسلم ، فأطلق الشارع على التيسيم أنه وضوء لكونه قام مقامه ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضأ أى مسح باقى شروط الصلاة . والله أعلم

٣ - باب فضل الوضوء ، والغفر المحجلون من آثار الوضوء

١٣٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجبيري قال : رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال : إني سمعتُ النبي ﷺ يقول « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُبَيِّلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ »

قوله (باب فضل الوضوء ، والغفر المحجلون) كذا في أكثر الروايات بالرفع ، وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث « أتم الغر المحجلون ، وهو عند مسلم ، أو الواو استثنافية والغفر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل ، أو الخبر قوله « من آثار الوضوء » وفي رواية المستملى « والغفر المحجلين » بالعطف على الوضوء أى وفضل الغر المحجلين كما صرح به الأصملي في روايته . قوله (عن خالد) هو ابن يزيد الاسكندراني أحد الفقهاء الثقات ، وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران . قوله (عن نعيم الجبيري) بضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني ، وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يبخران مسجد النبي ﷺ . وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز ، وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحربي بأن نعيماً كان يباشر ذلك . ورجال هذا الاسناد الستة نصفهم مصريون ، وهم الليث وشيخه والراوى عنه ، والنصف الآخرون مدنيون . قوله (رقيت) بفتح الراء وكسر القاف أى صعدت . قوله (فتوضأ) كذا لجمهور الرواة ، والكشيميني يوما بدل قوله فتوضأ وهو تصحيف ، وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذى أخرجه منه البخاري بلفظ « توضأ » ، وزاد الاسماعيلي فيه « فمسح وجهه ويديه فرفع في عضديه ، وغسل رجله فرفع في ساقه ، وكذا

لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ، ومن طريق عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذه :
 أن أبا هريرة قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فأفاد رفعه ، وفيه رد على من زعم أن ذلك رأى أبي هريرة ،
 بل من روايته ورأيه معا . قوله (أمتي) أي أمة الإجابة وهم المسلمون ، وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة
 وليست مرادة هنا . قوله (يدعون) بضم أوله أي ينادون أو يسمون . قوله (غرا) بضم المعجمة وتشديد الراء
 جمع أغر أي ذو غرة ، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب
 الذكر ، والمراد بها هنا النور الكائن في وجوه أمة محمد ﷺ ، وغرا منصوب على المفعولية ليدعون أو على الحال ،
 أي أنهم إذا دعوا على رموس الشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة . قوله (محجلين) بالمهمل والجيم
 من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس ، وأصله من الحجل بكسر الميملة وهو الخنخال ،
 والمراد به هنا أيضا النور . واستدل الحليمي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر
 لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة رضى الله عنها مع الملك الذي أعطاها هاجر أن سارة لما هم الملك بالدين منها
 قامت تتوضأ وتصلي ، وفي قصة جريج الراهب أيضا أنه قام قنوضاً وصلّى ثم كلم الغلام ، فالظاهر أن الذي اختصت
 به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء ، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا
 قال : سيما ليست لأحد غيركم ، وله من حديث حذيفة نحوه . و د سيما ، بكسر الميملة وإسكان الياء الأخيرة أي
 علامة . وقد اعترض بعضهم على الحليمي بحديث : هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي ، وهو حديث ضعيف كما
 تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ، ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء دون أمهم إلا هذه الأمة .
 قوله (من آثار الوضوء) بضم الواو ، ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد . قوله (فمن استطاع منكم
 أن يطيل غرته فليفعل) أي فليطل الغرة والتحجيل . واقتصر على إحداهما لدلائلها على الأخرى نحو (سرايل
 تقسم الحر) واقتصر على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء ،
 وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان . على أن في رواية مسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الأسيرين ، ولفظه فليطل
 غرته وتحجيله ، وقال ابن بطلال : كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة في غسله ، وفيما
 قال نظر لأنه يستلزم قلب اللغة ، وما نفاه ممنوع لأن الإطالة ممكنة في الوجه بأن يفسل إلى صفحة العنق مثلاً . ونقل
 الرافعي عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل . ثم إن ظاهره أنه بقية الحديث ، لكن رواه أحمد من
 طريق فليح عن نعيم وفي آخره : قال نعيم لا أدرى قوله من استطاع الخ من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة ،
 ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية
 نعيم هذه والله أعلم . واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل فقيل : إلى المنكب والركبة ، وقد
 ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيا . وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبو عبيد بإسناد حسن ، وقيل
 المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق ، وقيل إلى فوق ذلك . وقال ابن بطلال وطائفة من المالكية : لا تستحب
 الزيادة على المنكب والمرفق لقوله ﷺ : من زاد على هذا فقد أساء وظلم ، وكلامهم معترض من وجوه ، ورواية
 مسلم صريحة في الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال . وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك
 فهي مردودة مما نقلناه عن ابن عمر ، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية . وأما

تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فاعترض بأن الراوى أدرى بمعنى ماروى ، كيف وقد صرح برفعه الى الشارع عليه السلام (١) وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء ، لأن الفضل الحاصل بالفترة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب ، فكيف الظن بالواجب ؟ وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجا مسلم وغيره ، وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن اذا لم يحصل منه أذى للمسجد أو لمن فيه . والله أعلم

٤ - باب لا يتوضأ من الشك حتى يستبين

١٣٧ - **حدثنا** علي قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن سعيده بن المسيب وعن عباد بن تميم عن عمه أنه شك إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يُخَيَّلُ إليه أنه يُجِدُ الشيء في الصلاة ، فقال « لا يَنْصَرِفُ - أو لا يَنْصَرِفُ - حتى يَسْمَعَ صَوْتًا أو يَجِدَ رِيحًا »

[الحديث ١٣٧ - طرفاه في : ١٧٧ ، ٢٠٥٦]

قوله (باب) بالتنوين (لا يتوضأ) بفتح أوله على البناء للفاعل . **قوله** (من الشك) أى بسبب الشك . **قوله** (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سعيده بن المسيب ، وسقطت الواو من رواية كريمة غلطاً لأن سعيده لا رواية له عن عباد أصلاً ، ثم إن شيخ سعيده فيه يحتمل أن يكون عم عباد كأنه قال كلاهما عن عمه أى عم الثاني وهو عباد ، ويحتمل أن يكون مخدوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب ، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف . ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيده الخدرى أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أحد عنه فقال إنه منكرو . **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري ، سماء مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة ، واختلاف هل هو عم عباد لأبيه أو لأمه . **قوله** (انه شكاً) كذا في روايتنا شكاً بألف ومقتضاه أن الراوى هو الشاكى ، وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل . ووقع في بعض الروايات « شكى » بضم أوله على البناء للفعول ، وعلى هذا فالهاء في أنه ضمير الشأن . ووقع في مسلم « شكى » بالضم أيضاً كما ضبطه النووي . وقال : لم يسم الشاكى ، قال : وجاء في رواية البخارى أنه الراوى . قال : ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن « شكى » بالفتح أى في رواية مسلم ، وإنما نهت على هذا لان بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النووي . **قوله** (الرجل) بالضم على الحكاية . وهو وما بعده في موضع الت نصب . **قوله** (يخيل) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الاخيرة المفتوحة ، وأصله من الخيال ، والمعنى يظن ، والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين . **قوله** (يجد الشيء) أى الحدث خارجاً منه ، وصرح به الاسماعيلى ولفظه « يخيل اليه في صلاته انه يخرج منه شيء » ، وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة . **قوله** (في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم

(١) الأصح في هذه المسألة شرعية الإطالة في التججيل خاصة ، وذلك بالفروع في الفضد والساق تكديماً للفروض من غسل اليدين والقدمين ، كما صرح أبو هريرة برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم . والله أعلم

بمن كان داخل الصلاة ، وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها ، وفرقوا بالنهي عن إبطال العبادة ، والنهي عن إبطال العبادة متوقف على صحتها ، فلا معنى للتفريق بذلك ، لأن هذا التخيل إن كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض . قوله (لا يفتل) بالجزم على النهي ، ويجوز الرفع على أن لا ، نافية . قوله (أو لا ينصرف) هو شك من الراوى ، وكأنه من على ، لأن الرواة غيره روه عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك . قوله (صوتا) أى من غرضه . قوله (أو يجد) أو للتبويب وعبر بالوجدان دون الشم ليشمل ما لو لمس المحل ثم شم يده ، ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لا عينه . ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للعنى قاله الخطابي . وقال النوى : هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارىء عليها . وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء . وروى عن مالك النقص مطلقا ، وروى عنه النقص خارج الصلاة دون داخلها ، وروى هذا التفصيل عن الحسن البصرى ، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي ، وهو رواية ابن القاسم عنه . وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقا كقول الجمهور ، وروى ابن وهب عنه : أحب إلى أن يتوضأ . ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هى لأصحابه ، وحل بعضهم الحديث على من كان به وسواس ، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة ، وأجيب بما دل على التعميم ، وهو حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه : إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ، وقوله فلا يخرج من المسجد أى من الصلاة ، وصرح بذلك أبو داود في روايته . وقال العراقى : ما ذهب إليه مالك راجح ، لأنه احتاط للصلاة وهى مقصد ، وألغى الشك في السبب المبرىء ، وغيره احتاط للطهارة وهى وسيلة وألغى الشك في الحدث الناقض لها ، والاحتياط للقاصد أولى من الاحتياط للوسائل . وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى ، لكنه مغاير لمذلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق . وقال الخطابي : يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ، ويمكن الفرق بأن الحدود تدرك بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فإنه متحقق

٥ - باب التخفيف في الوضوء

١٣٨ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى تَفْتَحَ ، ثُمَّ صَلَّى - وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى تَفْتَحَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى . ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضَوْماً خَفِيفاً - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَدِّلُهُ - وَقَامَ يُصَلِّي ، فَخَضَعْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ : عَنْ شِمَالِهِ - فَخَوَّلَنِي لَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ . ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى تَفْتَحَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْأُنَادِي فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ . فَلَمَّا لَعَمْرُؤُ : إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ عَبْدَ

ابن عمير يقول: رُوي الأنباء وحى. ثم قرأ ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾ [١٠٢ الصافات]

قوله (باب التخفيف في الوضوء) أى جواز التخفيف، قوله (سفيان) هو ابن عيينة، وعمره و هو ابن دينار المسكى لا البصرى، وكريب بالتصغير من الاسماء المفردة في الصحيحين. والاسناد مكين، سوى على وقد أقام بها مدة. وفيه رواية تابعى عن تابعى: عمرو عن كريب. قوله (وربما قال اضطجع) أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع، وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر، بل كان إذا روى الحديث مطولا قال اضطجع فنام كما سيأتى، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطجع أى نائما، قوله (ثم حدثنا) يعنى أن سفيان كان يحدثهم به مختصرا ثم صار يحدثهم به مطولا. قوله (ليلة فقام) كذا للاكثر، ولابن السكن «فنام» بالنون بدل القاف وصوبها القاضى عياض لاجل قوله بعد ذلك «فلما كان في بعض الليالى قام» انتهى. ولا يبنى الجرم بخطها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله «فلما» تفصيلية، فالجملة الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل. قوله (فلما كان) أى رسول الله ﷺ (في بعض الليل) وللكشميهنى «من» بدل في، فيحتمل أن تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة، أى فلما حصل بعض الليل. قوله (شن) بفتح المعجمة وتشديد النون أى القربة العتيقة. قوله (معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء، وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة. قوله (يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل، وقال ابن المنير: يخففه أى لا يكثر الدلك، ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة. قال: وفيه دليل على إيجاب الدلك، لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره، لكنه لم يختصره. انتهى. وهى دعوى مردودة، فانه ليس في الخبر ما يقتضى الدلك، بل الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك. قوله (نحو ما توضحا) قال الكرمانى: لم يقل مثلاً لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر عليها غيره انتهى. وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتى بعد أبواب «فصنعت مثل ما صنع»، ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة. قوله (فأذنه) بالمد أى أعله، وللبستلى فناداه. قوله (فصلى ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثاً بل مظنة الحدث لأنه ﷺ كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم بذلك، ولهذا كان ربما توضأ إذا قام من النوم وربما لم يتوضأ، قال الخطابى: وإنما منع قلبه النوم ليعى الوعى الذى يأتية في منامه. قوله (قلنا) القائل سفيان، والحديث المذكور صحيح كما سيأتى من وجه آخر، وعبيد بن عمير من كبار التابعين، ولأبيه عمير بن قتادة صحبة. وقوله «رؤيا الانبياء وحى»، رواه مسلم مرفوعاً، وسيأتى في التوحيد من رواية شريك عن أنس. ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحياً لما جاز لإبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده. وأغرب الداودى الشارح فقال: قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب. وهذا لإلزام منه للبخارى بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط، ولم يشترط ذلك أحد. وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلاً فممنوع والله أعلم. وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٦ - باب إسباغ الوضوء. وقال ابن عمر: إسباغ الوضوء الإتياء

١٣٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة

ابن زيد أنه سمعه يقول : دَفَعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَقَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحْ
الْوُضُوءَ . قُلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَّا مَكَ . فَرَكِبَ . فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَاسْبِغْ
الْوُضُوءَ ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ يَبْعِرُهُ فِي مَنَازِلِهِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى ، وَلَمْ
يُصَلِّ بَيْنَهُمَا

[الحديث ١٣٩ - أطرافه في : ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢]

قوله (باب إسباغ الوضوء) الإسباغ في اللغة الإتمام ، ومنه درج سابغ . قوله (وقال ابن عمر) هذا التعليق
وصله عبد الرزاق في مصنفه بأسناد صحيح ، وهو من تفسير الشيء . بلازمه ، إذ الإتمام يستلزم الإلقاء عادة ، وقد روى
ابن المنذر بأسناد صحيح أن ابن عمر كان يفسل رجله في الوضوء سبع مرات ، وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنهما
محل الاوساخ غالباً لا اعتيادهم المشي حفاة والله أعلم . قوله (حدثنا عبد الله بن مسلة) هو القعني ، والحديث في
الموطأ ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي : موسى عن كريب ، وأسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى
رسول الله ﷺ ، له ولأبيه وجده حجة . وستأتي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى . قوله (دفع من عرق) أي
أفاض . قوله (بالشعب) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل ، واللام فيه للعهد . قوله (ولم يسبغ الوضوء)
أي خففه ، ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي . قوله (فقلت الصلاة) هو بالنصب على الإغراء ، أو
على الخذف ، والتقدير أتريد الصلاة ؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي : فقلت أنصلي يا رسول الله ، ويجوز الرفع ،
والتقدير حانت الصلاة . قوله (قال الصلاة) هو بالرفع على الابتداء ، وأما ملك بفتح الهمزة خبره . وفيه دليل
على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه ﷺ لم يصل بذلك الوضوء شيئاً ، وأما من زعم أن المراد بالوضوء
هنا الاستنجاء فباطل ، لقوله في الرواية الأخرى : فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ ، ولقوله هنا : ولم يسبغ الوضوء ،
قوله (نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة ، قاله
الخطابي ، وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث . (فائدة) : الماء الذي توضأ به ﷺ ليلتذكان من ماء زمزم ،
أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بأسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب ، فيستفاد منه
الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٧ - باب غسل الوجه باليدين من غرقة واحدة

١٤٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن قال أخبرنا أبو سلمة الخزازي منصور بن سلمة قال : أخبرنا ابن
بلال - يعني سليمان - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه توضأ ففسل وجهه ، أخذ غرقة من
ماء فضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرقة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى ففسل بها وجهه ،
ثم أخذ غرقة من ماء ففسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرقة من ماء ففسل بها يده اليسرى ، ثم مسح برأسه ، ثم

أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ - يَعْنِي الْيُسْرَى -
ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ

قوله (باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاعتراف باليدين جميعا ، والأشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه ﷺ كان يغسل وجهه يمينه . وجمع الحائض بينهما بأن هذا حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه يساره على يمينه ، والآخر حيث كان يغترف ، لكن سياق الحديث بأباه ، لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء باحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما . قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة ، وكان أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخارى من حيث الإسناد ، وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضا ، وقد أدركه البخارى لكنه لم يلقه . وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي : زيد عن عطاء . قوله (أنه توضأ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، وانه يحون أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فدعا باناء فيه ماء . . وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث « توضأ رسول الله ﷺ فغرف غرفة » . قوله (فغسل وجهه) الفاء تفصيلية لأنها داخلة بين الجملة والمفصل . قوله (أخذ غرفة) وهو بيان الغسل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولا ما هو أعم من المفروض والمنسنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة ، وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ، وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه . قوله (أضافها) بيان لقوله فجعل بها هكذا . قوله (فغسل بها) أى بالغرفة . وللأصيل وكريمة « فغسل بهما ، أى باليدين . قوله (ثم مسح برأسه) لم يذكر لها غرفة مستقلة ، فقد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل ، لكن في رواية أبي داود « ثم قبض قبضة من الماء ، ثم نقض يده ، ثم مسح رأسه ، زاد النسائي من طريق عبد العزيز الدراوردي عن زيد « وأذنيه مرة واحدة » ، ومن طريق ابن عجلان « باطنهما بالسباحتين وظاهرهما باهمايه » ، وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه « وأدخل لإصبعيه فيهما » . قوله (فرش) أى ، سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه معنى الغسل . قوله (حتى غسلها) صريح في أنه لم يكتف بالرش ، وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم « فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل » ، فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يستوعب العضو ، وقد صرح أنه ﷺ كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر ، وأما قوله « تحت النعل » ، فإن لم يحمل على التجوز عن القدم وإلا فهي رواية شاذة وراويها هشام بن سعد لا يحتاج بما تفرد به فكيف إذا خالف . قوله (فغسل بها رجله يعني اليسرى) قائل « يعنى » هو زيد بن أسلم أو من دونه ، واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور ، لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاقى ماء العضو الذي يليه . وأيضا فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة إليه . وأجيب بأن الماء ما دام متصلا باليد مثلا لا يسمى مستعملا حتى ينفصل ، وفي الجواب بحث . (تنبيه) : ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ « فعل بها رجله » بالعين المهملة واللام المشددة قال : فحلله جمل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فعد الغسلة الثانية تكريرا لأن العلة هو الشرب الثاني انتهى ، وهو تكلف ظاهر ، والحق أنها تصحيف

٨ - باب التسمية على كل حال ، وعند الوقاع

١٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس **يُبَغُّ** النبي ﷺ قال « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : **بسم الله** ، اللهم **جَنَّبْنَا** الشيطان و**جَنَّبِ** الشيطان ما رَزَقْتَنَا ، فَقَضَىٰ بينها وَلَدٌ لم يَضُرَّهُ »

[الحديث ١٤٩ - أطرافه في : ٣٢٧١ ، ٣٢٨٣ ، ٥١٦٥ ، ٦٣٨٨ ، ٧٣٩٦]

قوله (باب التسمية على كل حال وعند الوقاع) أى الجماع ، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به ، وليس العموم ظاهرا من الحديث الذى أورده ، لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهى مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى . وفيه إشارة الى تضعيف ماورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع ، لكن على تقدير صحته لا ينافى حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع كما سيأتى في الطريق الأخرى . ويقيد ما أطلقه المصنف مارواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة عن ابن مسعود « وكان إذا غشى أهله فأنزل قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنى نصيبا » . **قوله** (جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز من صفار التابعين ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** (فقضى بينهم) كذا للستلى والحوى ، وللباقين « بينهما » وهو أصوب ، ويحمل الأول على أن أقل الجمع اثنان ، وسيأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وأفاد الكرمانى أنه رأى في نسخة قرئت على الفربرى قيل لابی عبد الله يعنى المصنف : من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية ؟ قال نعم

٩ - باب ما يقول عند الخلاء

١٤٢ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنسا يقول : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »
تابعه ابن عرعر عن شعبة . وقال غندر عن شعبة « إذا أتى الخلاء » . وقال موسى عن حماد « إذا دخل » .
وقال سعيد بن زيد : **حدثنا** عبد العزيز « إذا أراد أن يدخل »

[الحديث ١٤٢ - طرفه في : ٦٣٢٢]

قوله (باب ما يقول عند الخلاء) أى عند إرادة الدخول في الخلاء . إن كان معدا لذلك وإلا فلا تقدير . (تنبيه) : أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التى بعده الى باب الوضوء مرة مرة ، لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن محلها مقارنة أول جزء منه ، فتقديمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء ، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء ، واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة . وقد خفي وجه المناسبة على الكرمانى فاستروح قائلا : ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنما هى قبل غسل الوجه لا بعده ، ثم توسطت أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء ؟ وأجلب بقوله : قلت البخارى لا يراعى حسن الترتيب ، وجملة قصده إنما هو

في قتل الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير انتهى . وقد أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخارى في أشياء ذكرها من تفسير بعض الالفاظ بما معناه : لو ترك البخارى هذا لكان أولى ، لانه ليس من موضوع كتابه ، وكذلك قال في مواضع آخر اذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخارى ، مع أن البخارى في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كابن عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فضايلها مستمدة له من الشافعى وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكراييس وابن كلاب ونحوهما . والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحيين الترتيب بين الأبواب ، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره ، حتى قال جمع من الأئمة : فقه البخارى في تراجمه . وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا خفاء به ، وقد أمنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادية الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعتن بترتيبه كما قال الكرماني ، لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما ساذكره هناك ، وقد يتلح أنه ذكر أولا فرض الوضوء كما ذكرت ، وأنه شرط لصحة الصلاة ، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن ، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط ، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل . ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة ، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء ، فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء وشرايطه ، ثم رجع لبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وان الثنتين والثلاث سنة ، ثم ذكر سنة الاستئثار إشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر ، وورد الأمر بالاستئجار وترا في حديث الاستئثار فترجم به لأنه من جملة التنظف . ثم رجع الى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الخفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكتفى به المسح دون مسمى الغسل . ثم رجع الى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق ، ثم استدرك بغسل العينين لثلاث يظن أنهما لا يدخلان في مسمى القدم ، وذكر غسل الرجلين في النعلين ردا على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على النعلين على ما سأيئنه . ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ، ومتى يجب طلب الماء للوضوء . ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء . ثم ذكر الاستعانة في الوضوء . ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء ، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئا من أعضاء الوضوء استطرد منه الى ماله به تعلق لمن يمتنع التأمل ، إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك . وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب ، فكأنه تفنن في ذلك والله أعلم . قوله (الخبث) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية ، وقال الخطابي : إنه لا يجوز غيره ، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب ، قال النووي : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة ، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لثلاث يشبه بالمصدر . والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ، ووقع في نسخة ابن عساكر : قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - ويقال الخبث أى باسكان الموحدة ، فان كانت مخففة عن المحركة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فعنه كما قال ابن الاعرابي : المكروه ، قال فان كان من السلام فهو الشتم ، وان كان من الملل فهو الكفر ، وان كان من الطعام فهو الحرام ، وان كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ، ولهذا وقع في رواية الترمذى وغيره « أعوذ بالله من الخبث والخبث ، أو د الخبث والخبائث ، هكذا على الشك ، الاول بالإسكان مع

الإفراد ، والثاني بالتحريك مع الجمع ، أى من الشيء المكروه ومن الشيء المذموم ، أو من ذكران الشياطين وإناتهم . وكان عليه السلام يستعين لإظهار العبودية ، ويجهز بها للتعليم . وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال : إذا دخلتم الخلاء تقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية . **قوله** (تابعه ابن عرعة) اسمه محمد ، وحديثه عند المصنف في الدعوات . **قوله** (وقال غندر) هذا التعليق وصله الزار في مسنده عن محمد بن بشار بن دندار عن غندر بلفظه ، ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل . **قوله** (وقال موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي . **قوله** (عن حماد) هو ابن سلمة يعنى عن عبد العزيز بن صهيب ، وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور . **قوله** (وقال سعيد بن زيد) هو أخو حماد بن زيد ، وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال : حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال : كان النبي عليه السلام إذا أراد أن يدخل الخلاء قال . . فذكر مثل حديث الباب ، وأفادت هذه الرواية تعيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء ، أى كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده . والله أعلم . وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ، ولهذا قال ابن بطال : رواية إذا أتى ، أعم لشمولها انتهى . والكلام هنا في مقامين : أحدهما هل يختص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل حتى لو بال في إناء مثلاً في جانب البيت ؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة ، القام الثاني متى يقول ذلك ؟ فنذكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل : أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقوله قبيل دخولها ، وأما في غيرها فيقوله في أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا فيمن نسي : يستعين بقلبه لا بلسانه . ومن يحجز مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل . (تنبيه) : سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية المبينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق ، لكن لم ينفرد بهذا اللفظ ، فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله ، وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري

٩٠ - باب وضع الماء عند الخلاء

١٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** هاشم بن القاسم قال **حدثنا** ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أن النبي عليه السلام دخل الخلاء فوضعت له وضوءاً . قال : من وضع هذا ؟ فأخبر ، فقال « اللهم قهقهة في الدين »

قوله (باب وضع الماء عند الخلاء) هو بالمد ، وحقيقة المكان الخالي ، واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازاً . **قوله** (ورقاء) هو ابن عمر . **قوله** (عن عبيد الله) بالتصغير (ابن أبي يزيد) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ، ووقع في رواية الكشميني ابن أبي زائدة وهو غلط . **قوله** (فوضعت له وضوءاً) بفتح الواو أى ماء ليتوضأ به ، وقيل يحتمل أن يكون ناوله إياه ليستنجى به ، وفيه نظر . **قوله** (فأخبر) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي النجربة بذلك ، قال التيمي : فيه استحباب المكافأة بالدعاء . وقال ابن المنير : مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور : إما أن يدخل اليه بالماء الى الخلاء ، أو يضعه على

الباب ليتناولوه من قرب ، أولا بفعل شيئا ، فرأى الثاني أوفق ، لان في الأول تعرضا للاطلاع ، والثالث يستدعى مشقة في طلب الماء ، والثاني أسهلها ، ففعله يدل على ذكائه ، فناسب أن يدعى له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع ، وكذا كان . وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم

١١ - باب لا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِفَائِطٍ أَوْ بُولٍ ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ : جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

١٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ الْفَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤْكُلُهَا ظَهْرَهُ ، وَتَرْتَقُوا أَوْ غَرَبُوا » [الحديث ١٤٤ - طرفه في : ٣٩٤]

قوله (باب لا تستقبل القبلة) في روايتنا بضم المثناة على البناء للفعل و برفع القبلة ، وفي غيرها بفتح الياء . تحتانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ، ولام تستقبل مضمومة على أن لا نافية ، ويجوز كسرهما على أنها ناهية . قوله (إلا عند البناء جدار أو نحوه) وللكشمي « أو غيره ، أي كالأحجار الكبار والسواري والخشب وغيرها من السواتر . قال الاسماعيلي : لس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المـ . وأجيب بثلاثة أجوبة : أحدها أنه تمسك بحقيقة الفائط لأنه المكان المظلم من الأرض في الفضاء ، وهذه حقيقة الغوية ، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازا فيختص النهي به ، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة ، وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها . ثانيا أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء ، وأما الجدار والأبنية فانها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفا قاله ابن المنير ، ويتقوى بأن الأمكنة المعدة ليست صالحة لأن يصل فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة ، وهو باطل . ثالثا الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده ، لأن حديث النبي ﷺ كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره ، لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى ، فان قيل لم حملتم الفائط على حقيقته ولم تحملوه على ما هو أعم من ذلك ليتناول الفضاء والبنيان ، لا سيما والصحابي راوى الحديث قد حمله على العموم فيهما لأنه قال - كما سيأتي عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة - فقد منا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنحرف ونستغفر ، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الفائط في حقيقته ومجازه وهو المعتمد ، وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ، ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية لقلنا بالتعميم ، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد جا عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ، ولفظه عند أحمد « كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا هرقنا الماء . قال : ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة ، ، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافا لمن زعمه ، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه ، لان ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر ، ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكذا رواية جابر ، ودعوى خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتال ، ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية ، وحديث جابر على جواز استقبالها ، ولولا ذلك لكان

حديث أبي أيوب لا يخفى من عمومه بحديث ابن عمر إجاز الاستدبار فقط ، ولا يقال يلحق به الاستقبال قياساً ، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه ، وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد بالتفريق بين البنان والصحراء مطلقاً ، قال الجمهور : وهو من ذهب مالك والشافعي وإسحاق ، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة ، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنان مضاف إلى الجدار عرفاً . وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة ، بخلاف الصحراء فهما . وقال قوم بالتحريم مطلقاً ، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد ، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ، ورجحه من المالكية ابن العربي ، ومن الظاهرية ابن حزم ، وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة ، ولم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه . وقال قوم بالجواز مطلقاً ، وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداد ، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة . فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ، ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها . وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى : منها جواز الاستدبار في البنان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبي يوسف . ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو يحكى عن إبراهيم وابن سيرين حملاً بحديث معقل الاسدي « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين بيول أو بغائط » رواه أبو داود وغيره ، وهو حديث ضعيف لأن فيه راوياً مجهول الحال . وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس ، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة ، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين ، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً حكاه ابن أبي الدم . ومنها أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لعموم قوله « شرقوا أو غربوا » قاله أبو عوانة صاحب المزني ، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله (فلا يستقبل) بكسر اللام لأن لا ، ناهية واللام في القبلة للعهد أي الكعبة . قوله (ولا يولها ظهره) ولمسلم « ولا يستدبرها » وزاد « بيول أو بغائط » والغائط الثاني غير الأول ، أطلق على الخارج من الدبر مجازاً من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه ، وحصل من ذلك جناس تام ، والظاهر من قوله « بيول » اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله في حديث جابر « إذا هرقنا الماء » . وقيل مثار النهي كشف العورة ، وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً ، وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذهبه وكان قائله تمسك برواية في الموطأ « لا تستقبلوا القبلة بفروجكم » ولكنها محمولة على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة جمعا بين الروايتين والله أعلم . وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب « فنحرف » سنقف ، حيث أورده المصنف في أوائل الصلاة إن شاء الله تعالى

١٢ - باب من تَبَرَّزَ عَلَى كِلَيْتَيْنِ

١٤٥ - **عَدْنُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ

عنه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إن ناسا يقولون إذا قممت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس. فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتفعت يوما على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على كفتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته. وقال: لعلك من الذين يصلون على أوراكم، فقلت لا أدري والله قال مالك: يعني الذي يصلي ولا يرتفع عن الأرض، يسجد وهو لا يصق بالأرض

[الحديث ١٤٥ - أطرافه في: ١٤٨، ١٤٩، ٣١٠٢]

قوله (باب من تبرز) بوزن تفعل من البراز بفتح الموحدة وهو الفضاء الواسع، كنوا به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط. **قوله** (على كفتين) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون ثنية لبنة وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق. **قوله** (يحيى بن سعيد) هو الانصاري المدني التابعي، وكذا شيخه وشيخ شيخه في الأوصاف الثلاثة، ولكن قيل إن لواسع رؤية فذكر لذلك في الصحابة، وأبوه حبان هو ابن مقفد بن عمر له ولايه صحبة، وقد تقدم في المقدمة أنه بفتح المهملة وبالموحدة. **قوله** (أنه كان يقول) أي ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته، وسيأتي لفظه قريبا، فأما من زعم أن الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله فقال ابن عمر، جوابا لواسع، بل الغاء في قوله «فقال» سببية، لأن ابن عمر أورد القول الأول منكرا له، ثم بين سبب إنكاره بما رواه عن النبي ﷺ، وكان يمكنه أن يقول: فلقد رأيت الخ ولكن الراوى عنه - وهو واسع - أراد التأكيد بإعادة قوله «قال عبد الله بن عمر». **قوله** (ان ناسا) يشير بذلك إلى من مكان يقول بعموم النهي كما سبق، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الاسدي وغيرهم. **قوله** (إذا قممت) ذكر القعود لكونه الغالب والإحاطة القيام كذلك. **قوله** (على حاجتك) كنى بهذا عن التبرز ونحوه. **قوله** (لقد) اللام جواب قسم مخذوف. **قوله** (على ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الآتية «على ظهر بيتنا»، وفي رواية عبيد الله بن عمر الآتية «على ظهر بيت حفصة»، أي أخته كما صرح به في رواية مسلم، ولابن خزيمة «دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت». وطريق الجمع أن يقال: إضافة البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب، وحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ فيه واستمر في يدها إلى أن ماتت فورث عنها، وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقته ولم تترك من يحجبه عن الاستيعاب. **قوله** (على كفتين) ولابن خزيمة «فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه»، وفي رواية له «فرايته يقضى حاجته محجوبا عليه بلبن»، وللحكيم الترمذي بسند صحيح «فرايته في كنيف»، وهو بفتح الكاف وكسر النون بعدها ياء تحتانية ثم فاء. واتقن بهذا إيراد من قال بمن يرى الجواز مطلقا: يحتمل أن يكون رآه في الفضاء. وكونه رآه على كفتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرقعهما عن الأرض، ويرد هذا الاحتمال أيضا أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة وإنما قصد السطح لضرورة له كما في الرواية الآتية لحانت منه التفاته كما في رواية البيهقي من طريق نافع عن ابن عمر. نعم لما انفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يخل ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم الشرعي. وكأنه إنما

رآه من جهة ظهره حتى ساغ له تأمل الكيفية المذكورة من غير محذور ، ودل ذلك على شدة حرص الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها ، وكذا كان رضى الله عنه . قوله (قال) أى ابن عمر (لملك) ، الخطاب لواسع ، وغلط من زعم أنه مرفوع . وقد فسر مالك المراد بقوله « يصلون على أوراكم » أى من يلصق بطنه بوركبه إذا سجد ، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهى التجافى والتجنىح كما سيأتى بيانه فى موضعه ، وفى النهاية : « وفسر بأنه يفرج ركبتيه فيصير معتمدا على وركبيه . وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسألة السابقة فقل : يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذى خاطبه لا يعرف السنة ، إذ لو كان عارفا بها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره ، أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس ، وإنما كفى عمن لا يعرف السنة بالذى يصل على وركبيه لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلا بالسنة ، وهذا الجواب للكرمانى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس فى السياق أن واسما سأل ابن عمر عن المسألة الأولى حتى ينسب الى عدم معرفتها . ثم الحصر الأخير مردود ، لأنه قد يسجد على وركبيه من يكون عارفا بسنن الخلاء ، والذى يظهر فى المناسبة ما دل عليه سياق مسلم ، فى أوله عنده عن واسع قال « كنت أصلى فى المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس ، فلما قضيت صلاتى أنصرفت الى من شئى ، فقال عبد الله : يقول ناس » فذكر الحديث ، فكان ابن عمر رأى منه فى حال سجوده شيئا لم يتحققه فسأله عنه بالعبارة المذكورة ، وكأنه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده قدمها على ذلك الأمر المظنون ، ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابعى لينقله عنه ، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين بخصوصهما وأن لإحداهما بالأخرى تعلقا بأن يقال : لعل الذى كان يسجد برسر لاصق بطنه بوركبه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه فى كل حالة كما قدمنا فى الكلام على مثار النهى . وأحوال الصلاة أربعة : قيام وركوع وسجود وقعود ، وانضمام الفرج فيها بين الوركين يمكن إلا إذا جافى فى السجود فرأى أن فى الإلصاق ضما للفرج ففعله ابتداء وتطعا ، والسنة بخلاف ذلك ، والتستر بالثياب كاف فى ذلك ، كما أن الجدار كاف فى كونه حائلا بين العورة والقبلة إن قلنا إن مثار النهى الاستقبال بالعورة ، فلما حدث ابن عمر التابعى بالحكم الأول أشار له الى الحكم الثانى منها له على ما ظنه منه فى تلك الصلاة التى رآه صلاحها . وأما قول واسع « لا أدري » فدهال على أنه لا شعور عنده بشئ مما ظنه به ، ولهذا لم يغلظ ابن عمر له فى الوجع . والله أعلم

١٣ - باب خروج النساء إلى البراز

١٤٦ - **ع** شريح بن بكير قال حدثنا الليث قال حدثنى عُقَيْلُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ - وَهُوَ صَعِيدٌ أَقْبَحُ - فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : احْبُبْ نِسَاءَكَ . فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ . فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً مِنَ اللَّيْلِ عِشَاءً ، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً ، فَادَّاهَا عُمَرُ : أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ . حِرْصًا عَلَى أَنْ يُنْزَلَ الْحِجَابُ . فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ

قوله (باب خروج النساء الى البراز) أى الفضاء كما تقدم ، وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد الالف زاي : قال الخطابي : أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله ، وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب . قلت : بل هو موجه لأن يطلق بالكسر على نفس الخارج ، قال الجوهرى : البراز المبارزة في الحرب ، والبراز أيضا كناية عن قتل الغداء وهو الغائط ، والبراز بالفتح الفضاء الواسع انتهى . فعلى هذا من قطع أراد الفضاء ، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ، ومن كسر أراد نفس الخارج . **قوله** (حدثنا يحيى بن بكير) تقدم هذا الإسناد رفته في بدء الروى ، وفيه تابعيان عروة وابن شهاب ، وقرينان الليث وعقيل . **قوله** (المناصع) بالنون وكسر الصاد المهملة بعدها عين مهملة جمع منصع بوزن مقعد وهى أماكن معروفة من ناحية البقيع ، قال الداودى : سميت بذلك لأن الانسان ينصع فيها أى يخلص . والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأفصح بالحاء المهملة المتسع . **قوله** (احجب) أى امنعن من الخرج من بيوتهن ، بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سأتى قريبا . ويحتمل أن يكون أراد أولا الأمر بستر وجوههن ، فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب أيضا أن يحجب أشخاص مبالغة في التستر فلم يجب لاجل الضرورة ، وهذا أظهر الاحتمالين . وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقاته كما سأتى في تفسير سورة الاحزاب ، وعلى هذا فقد كان لمن في التستر عند قضاء الحاجة حالات : أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث « كن يخرجن بالليل ، وسأتى في حديث عائشة في قصة الإفك » فخرجت معى أم مسطح قبل المناصع ، وهو متبرزا ، وكنا لا نخرج إلا ليلا الى ليل ، انتهى . ثم نزل الحجاب فسترن بأنثياب ، لكن كانت أشخاص ربما تميز ، ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ما تخفين علينا . ثم اتخذت الكنف في البيوت فسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضا فإن فيها « وذلك قبل أن تتخذ الكنف » ، وكان قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب ^(١) كما سأتى شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** (فأنزل الله الحجاب) وللمستمل آية الحجاب ، زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق الويدى عن ابن شهاب « فأنزل الله الحجاب » (ما أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية ، وسأتى في تفسير الاحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر الغفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي ﷺ أن يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب ، وسأتى أيضا حديث عمر « قلت : يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب » ، وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال : بينا النبي ﷺ يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها ، فكره النبي ﷺ ذلك فنزلت آية الحجاب . وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت ، وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية ، والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى (يدنين عليهن من جلابيبهن)

١٤٧ - **حديث** زكرياء قال حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال « قد أذن أن تخرجن في حاجتكن » قال هشام : يعنى البراز

(١) سأتى للعافظ ابن حجر (في الحديث ٤٧٥٠) قوله « وكنت قد أملت في أوائل كتاب الرضوة (يعنى في هذا الموضع) أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب . وهو سهو ، والصواب بعد نزول الحجاب . فليصلح هناك ،

قوله (حدثنا زكريا) هو ابن يحيى . وسياق حديثه هذا في التفسير مطولا ، وحصله أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها - وكانت عظيمة الجسم - فرآها عمر بن الخطاب فقال : يا سودة ، أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين . فرجعت فشكت ذلك للنبي ﷺ وهو يتعشى ، فأوحى إليه ، فقال : إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن . قال ابن بطلال : فقه هذا الحديث ، أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة ، وجواز الإغلاظ في القول لمن يقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين ، وفيه أن النبي ﷺ كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية ، لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا في إذنه لهن بالخروج . والله أعلم

١٤ - باب التبرُّز في البيوت

١٤٨ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا أنس بن عياض** عن **عبيد الله** عن **محمد بن يحيى بن حبان** عن **واسع بن حبان** عن **عبد الله بن عمر** قال : **ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي** ، **فأريت رسول الله ﷺ** يقضى حاجته **مستدبر القبلة** **مستقبل الشام**

قوله (باب التبرُّز في البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر ، بل اتخذت بعد ذلك الأخلية في البيوت فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة . قوله (عبيد الله) أي ابن عمر بن حصص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو تابعي صغير من فقهاء أهل المدينة وأثباتهم ، والإسناد كله مدنيون

١٤٩ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال **حدثنا يزيد بن هارون** قال **أخبرنا يحيى** عن **محمد بن يحيى بن حبان** أن **عمه واسع بن حبان** أخبره أن **عبد الله بن عمر** أخبره قال : **لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا** ، **فأريت رسول الله ﷺ** قاعداً على **كيتينتين** **مستقبل بيت المقدس**

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي ، ويزيد هو ابن هرون كما لأبي ذر والأصلي ، ويحيى هو ابن سعيد الانصاري الذي روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم . ولم يقع في رواية يحيى ، مستدبر القبلة ، أي الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة ، وإنما ذكرت في رواية عبيد الله للتأكيد والتصريح به ، والتعبير نارة بالشام ونارة بيت المقدس بالمعنى لانهما في جهة واحدة

١٥ - باب الاستنجاء بالماء

١٥٠ - **حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك** قال **حدثنا شعبة** عن **أبي معاذ** - واسمه **عطاء بن أبي ميمونة** - قال **سمعت أنس بن مالك** يقول : **كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجىء أنا وغلام معنا إداوة من ماء . يعني يستنجي به**

[الحديث ١٥٠ - أطرافه في : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢١٧ ، ٥٠٠]

قوله (باب الاستنجاء بالماء) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه ، وعلى من نفي وقوعه من النبي ﷺ . وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لا يزال في يدي تن . وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء . وعن ابن الزبير قال : ما كنا نفعله . وتقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء . وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم . **قوله** (هشام بن عبد الملك) هو الطيالسي ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (أجيء أنا و غلام) زاد في الرواية الآتية عقبها : منا ، أى من الانصار ، وصرح به الاسماعيلي في روايته ، ولمسلم نحوه ، أى مقارب لي في السن ، والغلام هو المترشح قاله أبو عبيد ، وقال في المحكم : من لدن القطام الى سبع سنين ، وحكى الرخشري في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير الى حد الالتحاء ، فان قيل له بعد الالتحاء غلام فهو مجاز . **قوله** (إدادة) بكسر المعزة إماء صغير من جلد . **قوله** (من ماء) أى ملوثة من ماء . **قوله** (يعنى يستنجى به) قائل « يعنى ، هو هشام . وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها ، لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال « يستنجى بالماء ، والاسماعيلي من طريق ابن مرزوق عن شعبة « فأطلق أنا و غلام من الانصار معنا إدادة فيها ماء يستنجى منها النبي ﷺ ، والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة « إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيفضل به ، ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس « نخرج علينا وقد استنجى بالماء ، وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث ، ففيه الرد على الاصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال : لأن قوله « يستنجى به » ليس هو من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة ، قال : رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها ، قال : فيحتمل أن يكون الماء لوضوئه انتهى . وقد اتفقت هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها ، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله « يستنجى بالماء » مدرج من قول عطاء الراوى عن أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك البوني ، فان رواية خالد التي ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال : نخرج علينا . ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تصحيف ، فانه نسب التعقب المذكور الى الاسماعيلي وإنما هو الاصيلي ، وأقره فكأنه ارتضاء وليس بمرضى كما أوصحناه . وكذا نسبة الكرماني الى ابن بطلان وأقره عليه ، وابن بطلان إنما أخذه عن الاصيلي

١٦ - باب من حمل معه الماء ليطهره

وقال أبو الدرداء : أليس فيكم صاحب النعلين والظهور والوساد

١٥١ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن أبي معاوية - هو عطاء بن أبي ميمونة - قال سمعتُ

أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ

قوله (باب من حمل معه الماء ليطهره) هو بالضم أى ليتطهر به . **قوله** (وقال أبو الدرداء أليس فيكم) هذا الخطاب لعلمقة بن قيس ، والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معهما عبد الله بن مسعود لأنه كان يتولى خدمة النبي ﷺ في ذلك ، وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي ﷺ ، وقيل لابن مسعود صاحب النعلين مجازا لكونه كان

يحملها ، وسيأتي الحديث المذكور موصولا عند المصنف في المناقب إن شاء الله تعالى . وإيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعر إشعارا قويا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود ، وقد قدمنا أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا ، وقد قال النبي ﷺ لابن مسعود بمكة وهو يرعى الغنم : إنك لغلام معلم ، وعلى هذا فقول أنس : وغلام منا ، أى من الصحابة أو من خدم النبي ﷺ . وأما رواية الإسماعيلي التي فيها : من الأنصار ، فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى في الرواية : منا ، فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الأنصار ، أو إطلاق الأنصار على جميع الصحابة سائغ وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتته بماء في ركوة فاستنجى ، فيحتمل أن يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس ، ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته ، وأيضا فإن في رواية أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالصغر في ذلك الحديث ، فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ، ويكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال لقرب عهده بالإسلام . وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب أن النبي ﷺ انطلق لحاجته فاتبعه جابر بأداة ، فيحتمل أن يفسر به المهيم ، لاسيما وهو أنصاري . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة : فأتبعه وأنا غلام ، بتقديم الواو فتكون حالية ، لكن تعقبه الإسماعيلي بأن الصحيح : أنا وغلام ، أى بواو المطف

١٧ - باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء

١٥٢ - **حدثنا محمد بن بشار** قال **حدثنا محمد بن جعفر** قال **حدثنا شعبة** عن **عطاء بن أبي ميمونة** سمع **أنس بن مالك** يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء ، فأحبل أنا وغلام إداوة من ماء وعنزة ، يستنجي بالماء . تابعه النضر وشاذان عن شعبة . العنزة عصا عليه زج

قوله (باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء) العنزة بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان ، وقيل هي الحربة القصيرة . ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب : العنزة عصا عليها زج يذى مضومة ثم جيم مشددة أى سنان ، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها للنبي ﷺ ، وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحبشة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى . **قوله** (سمع أنس بن مالك) أى : أنه سمع ، ولفظة : أنه ، تحذف في الخط عرفا . **قوله** (يدخل الخلاء) المراد به هنا الفضاء لقوله في الرواية الأخرى : كان إذا خرج لحاجته ، ولقريته حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستر غيرها . وأيضا فإن الأخيلة التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله . وفهم بعضهم من نبوي البخاري أنها كانت تحمل ليستقر بها عند قضاء الحاجة ، وفيه نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعنزة ليست كذلك . نعم يحتمل أن يركرها أمامه ويضع عليها الثوب السائر ، أو يركرها بجانبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه ، أو تحمل لنش الأرض الصلبة . أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض ، لكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة ، أو تحمّل لأنه كان إذا استنجى توشأ ، وإذا توشأ صلى ، وهذا أظهر الأوجه ، وسيأتي التوبيخ على العنزة في ستره المصلي في الصلاة . واستدل

البخارى بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتى . وفيه جواز استخدام الأحرار - خصوصا إذا أرصدوا لذلك - ليحصل لهم القرن على التواضع . وفيه أن فى خدمة العالم شرفا للتعلم ، لكون أبى الدرداء مدح ابن مسعود بذلك . وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم لأن ماء المدينة كان غديبا . واستدل به بعضهم على استحباب التوضؤ من الآوانى دون الأنهار والبرك ، ولا يستقيم إلا لو كان النبى ﷺ وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الآوانى . قوله (تابعه النظر) أى ابن شميل ، تابع محمد بن جعفر ، وحديثه موصول عند النسائى . قوله (وشاذان) أى الاسود بن عامر وحديثه عند المصنف فى الصلاة ولفظه « ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة ، والظاهر أن « أو » شك من الراوى لثوافق الروايات على ذكر العنزة والله أعلم . وجميع الرواة المذكورين فى هذه الأبواب الثلاثة بصريون

١٨ - باب النهى عن الاستنجاء باليمين

١٥٣ - حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام هو الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا شرب أحدكم فلا ينفس فى الإناء ، وإذا أتى انقلاء فلا يمس ذكره يمينه . ولا يتمسح بيمينه »

[الحديث ١٥٢ طرفاه فى : ١٥٤ ، ٥٦٣٠]

قوله (باب النهى عن الاستنجاء باليمين) أى باليد اليمنى ، وعبر بالنهى إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهى عن التحريم لم تظهر له ، وهى أن ذلك أدب من الآداب . ويكرهه للتنزيه قال الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم ، وفى كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به ، لكن قال النووى : مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أى لا يكون مباحا يستوى طرفاه . بل هو مكروه راجع الترك ، ومع القول بالتحريم فمن فعله أساء وأجزأه . وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة : لا يجزئ ، ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بألة غيرها كالماء وغيره ، أما بغير آلة خرام غير مجزئ بلا خلاف ، واليسرى فى ذلك كاليمينى والله أعلم . قوله (حدثنا معاذ بن فضالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وهو بصرى من قدماء شيوخ البخارى . قوله (هو الدستوائى) أى ابن أبى عبد الله لا ابن حسان ، وهما بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة . قوله (عن أبيه) أى أبى قتادة الحارث وقيل عمرو وقيل النعمان الأنصارى ، فارس رسول الله ﷺ ، أول مشاهده أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما . قوله (فلا يتنفس) بالجزم ودلا ، ناهية فى الثلاثة ، وروى بالضم فيها على أن لا نافية . قوله (فى الإناء) أى داخله ، وأما إذا أبانه وتنفس ففى السنة كما سيأتى فى حديث أنس فى كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . وهذا النهى للتأدب لإرادة المبالغة فى النظافة ، إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو غائط أو بخار ردى فيكسبه رائحة كريهة فيتقذر بها هو أو غيره عن شربه . قوله (وإذا أتى الخلاء) أى فبال كما فسرته الرواية التى بعدها . قوله (ولا يتمسح بيمينه) أى لا يستنج . وقد أثار الخطأ هنا بحثا وبالغ فى التبجح به وحكى عن أبى علي بن أبى هريرة أنه ناظر رجلا من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسألة فأعياه جوابها ، ثم أجاب الخطأ عنه بجواب فيه نظر ، وحصل الإيراد أن المستجمر متى استجمر بيساره

استلزم مس ذكره بيمينه ، ومتى أمسكه بيساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهى ، وعحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره ؛ فان لم يجد فليصق مقدمته بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبيه أو إبهامى رجله ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه انتهى . وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبي بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد من أصله ، كذا قال . وما ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختصا بالذكر لكن يلحق به الدبر قياسا ، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص . والصواب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالي في الوسيط والنفوس في التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يعد مستجمرا باليمين ولا ماسا بها ، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجمرا بيمينه فقد غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء .

١٩ - باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال

١٥٤ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال حدثني الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ، ولا يستنجى بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء »

قوله (باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال) أشار بهذه الترجمة الى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعداه مباحا . وقال بعض العلماء : يكون ممنوعا أيضا من باب الأول لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة . وتعقبه أبو محمد بن أبي حمزة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء ، وإنما خص النهى بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه ، فلما منع الاستنجاء باليمين منعه مس آلتة حسما للعادة . ثم استدلل على الإباحة بقوله **ﷺ** لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره « إنما هو بضعة منك » فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة . انتهى . والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن ، وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ، ومن قال به يشترط فيه شروطا ، لكن نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تتغير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين ، فأما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف ، لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فقبل . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسماع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الإسناد ، وأورده من طريق بشر بن بكر عن الأزاعي فحصل الامن من محذور التدليس . **قوله** (فلا يأخذن) كذا لا في ذر بنون التأكيد ولغيره بدونها ، وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يمسك ، وكذا في مسلم التعبير بالمسك

من رواية همام عن يحيى ، ووقع في رواية الإسماعيلي « لا يمس » فاعترض على ترجمة البخارى بأن المس أعم من المسك ، يعنى فكيف يستدل بالأعم على الأخص ؟ ولا إيراد على البخارى من هذه الحيثية لما بيناه . واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التى فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى لكون النهى عن ذلك لتشريف اليدين فيكون ذلك من باب الأولى ، وما وقع في العتية عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه ، وقيل : الحكمة فى النهى لكون اليدين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمكن أن يتذكره عند الأكل فيتأذى بذلك . والله أعلم .

قوله (ولا يتنفس فى الإناء) جملة خبرية مستقلة إن كانت لا نافية ، وإن كانت ناهية فعطوفة ، لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بقيد أن يكون المعطوف مقيدا به ، لأن التنفس لا يتعلق بحالة البول وإنما هو حكم مستقل . ويحتمل أن تكون الحكمة فى ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسى بأفعال النبي ﷺ وقد كان إذا بال توشأ . وثبت أنه شرب فضل وضوئه ، فالؤمن بصدد أن يفعل ذلك ، فعليه أدب الشرب مطلقا لاستحضاره ، والتنفس فى الإناء مختص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التى قبله . وللحاكم من حديث أبى هريرة « لا يتنفس أحدكم فى الإناء إذا كان يشرب منه » والله أعلم

٢٠ - باب الاستنجاء بالحجارة

١٥٥ - **حدثنا** أحمد بن محمد المسكى قال حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو المسكى عن جده عن أبى هريرة قال : أتبعْتُ النبي ﷺ وخرج لحاجته ، فمَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ ، فَذَنُوتُ مِنْهُ فَقَالَ : ابْنِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا - أَوْ نَحْوَهُ - وَلَا تَأْتِنِي بَعْظُمٌ وَلَا رَوْتٌ . فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ بِطَرَفِ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ ، فَلَمَّا قَضَى أَتَبَعَهُ بِهِنَّ

[الحديث ١٥٥ - طرفه فى : ٣٨٦٠]

قوله (باب الاستنجاء بالحجارة) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء . والدلالة على ذلك من قوله استنفض ، فإن معناه استنجدى كما سياتى . **قوله** (حدثنا أحمد بن محمد المسكى) هو أبو الوليد الأزرقي جد أبى الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة ، وفى طبقته أحمد بن محمد المسكى أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس ، وقد وهم من زعم أن البخارى روى عنه ، وإنما روى عن أبى الوليد ، وهم أيضا من جعلهما واحدا . **قوله** (عن جده) يعنى سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصى بن أمية القرشى الأموى ، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذى ولى إمرة المدينة وكان يجهز البعوث الى مكة كما تقدم فى حديث أبى شريح الخزاعى ، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق فى زمن عبد الملك بن مروان ، فقتله عبد الملك وسير أولاده الى المدينة ، وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة بنى العباس فاستمروا بها ، فى الاسناد مكيان ومديان . **قوله** (أتبع) بتشديد التاء المثناة أى سرت وراءه ، والواو فى قوله « وخرج » حالية وفى قوله « وكان » استثنائية ، وفى رواية أبى ذر فكان بالفاء . **قوله** (فذنوت منه) زاد الإسماعيلي « استأنس وأتجنح » فقال : من هذا ؟ قلت : أبو هريرة ، **قوله** (ابني) بالوصل من الثلاثى أى اطلب لى ، يقال بغيتك الشيء أى طلبته لك . وفى رواية بالقطع أى أعنى

على الطلب ، يقال أبغيتك الشيء أى أعنتك على طلبه ، والوصل ألقى بالسياق ، ويؤيده رواية الاسماعيلى انتهى ، قوله (أستنفض) بقاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لانه جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف ، قال القزاز : قوله أستنفض أستفعل من النفض وهو أن تمز الشيء لطير غباره ، قال : وهذا موضع استنظف ، أى بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى انتهى . والذى وقع فى الرواية صواب ، فى القاموس استنفضه استخرجه ، وبالحجر استنجدى ، وهو مأخوذ من كلام المطرزي قال : الاستنفاض الاستخراج ، وبكى به عن الاستنجا ، ومن رواه بالقاف والصاد المهمة فقد صحف انتهى . ووقع فى رواية الاسماعيلى د استنجدى ، بدل أستنفض وكأنها المراد بقوله فى روايتنا أو نحوه ، ويكون التردد من بعض رواياته . قوله (ولا تأتني) كأنه ﷺ خشى أن يفهم أبو هريرة من قوله أستنجدى أن كل ما يزيل الأثر وينقى كاف ولا اختصاص لذلك بالأحجار ، فنهى باقتصاره فى النهى على العظم والروث على أن ماسواهما يجرى ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار - كما يقوله بعض الخنابلة والظاهرية - لم يكن لتخصيص هذين بالنهى معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها ، وزاد المصنف فى المبحث فى هذا الحديث أن أبا هريرة قال له ﷺ لما فرغ د ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن ، والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما . نعم يلتحق بهما جميع المطعومات التى للادميين قياساً من باب الأولى ، وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم . ومن قال علة النهى عن الروث كونه نجساً ألحق به كل نجس ومتنجس ، وعن العظم كونه لوجاً فلا يزيل لإزالة تامة أطلق به ما فى معناه كالزجاج الأملس . ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى أن يستنجدى بروث أو بعظم وقال د انهما لا يطهران ، وفى هذا رد على من زعم أن الاستنجا بهما يجرى وان كان منهيًا عنه ، وسيأتى فى كتاب المبحث بيان قصة وفد الجن وأى وقت كانت إن شاء الله تعالى . قوله (وأعرضت) كذا فى أكثر الروايات ، وللشمس بنى د واعتضت ، بزيادة مثناة بعد العين والمعنى متقارب . قوله (فلما قضى) أى حاجته (أتبعه) بهزمة قطع أى ألحقه ، وكنى بذلك عن الاستنجا . وفى الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمروا بذلك ، واستخدام الإمام بعض رعيته ، والإعراض عن قاضى الحاجة ، والإعانة على إحضار ما يستنجدى به وإعداده عنده لئلا يحتاج الى طلبها بعد الفراغ فلا يأمن التلوث . والله تعالى أعلم

٢١ - باب لا يستنجدى بروث

١٥٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : أتى النبي ﷺ الغائط فأمرنى أن آتيته بثلاثة أحجار ، فوجدت حجرتين والثالثة سلم أجده ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرتين وألقى الروث وقال : هذا ركس . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق : حدثني عبد الرحمن قوله (باب) بالتثنية (لا يستنجدى) بضم أوله . قوله (زهير) هو ابن معاوية الجمعى الكوفى . والاسناد كله كوفيون . وأبو إسحق هو السبيعى وهو تابعى وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الأسود . قوله (ليس أبو عبيدة)

أى ابن عبد الله بن مسعود ، وقوله (ذكره) أى لى ، (ولكن عبد الرحمن بن الأسود) أى هو الذى ذكره لى
بدليل قوله فى الرواية الآتية المعلقة حدثنى عبد الرحمن ، وإنما عدل أبو إسحق عن الرواية عن أبى عبيدة إلى الرواية
عن عبد الرحمن - مع أن رواية أبى عبيدة أعلى له - لكون أبى عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة
بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ، ورواية أبى إسحق لهذا الحديث عن أبى عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود
عند الترمذى وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبى إسحق ، فراد أبى إسحق هنا بقوله ، ليس أبو عبيدة
ذكره ، أى لست أرويه الآن عن أبى عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن . قوله (عن أبيه) هو الأسود بن يزيد
النخعى صاحب ابن مسعود ، وقال ابن التين : هو الأسود بن عبد يغوث الزهرى ، وهو غلط فاحش فان الأسود
الزهرى لم يسلم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود . قوله (أى الغائط) أى الارض المطمئنة
لقضاء الحاجة . قوله (فلم أجد) وللكشمينى فلم أجد أى الحجر الثالث . قوله (بثلاثة أحجار) فيه العمل بما دل
عليه النهى فى حديث سلمان عن النبي ﷺ قال « ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار ، رواه مسلم ، وأخذ بهذا
الشافعى وأحد أصحاب الحديث فاشتراطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانقاء اذا لم يحصل بها فيزداد حتى
ينقى ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله « ومن استجمر فليوتر » ، وليس بواجب لزيادة فى أبى داود حسنة الاسناد قال
« ومن لا فلا حرج » ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب . قال الخطائى : لو كان القصد الإبقاء فقط
لخلا اشتراط العدد عن الفائدة ، فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين . ونظيره العدة
بالأقراء فان العدد مشروط ولو تحققت براءة الرحم بقره واحد . قوله (فأخذت روثه) زاد ابن خزيمة فى رواية له
فى هذا الحديث أنها كانت روثه حمار ، ونقل التميمى أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير . قوله (وأتى
الروثة) استدل به الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لو كان مشروطا لطلب ثالثا ، كذا قال ، وغفل رحمه
الله عما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق معمر عن أبى إسحق عن علقمة عن ابن مسعود فى هذا الحديث فان فيه
« فألقى الروثة وقال : إنما ركس ، اثنتى بمحجر ، ورجاله ثقات أثبات . وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطى وهو
ضعيف أخرجه الدارقطنى ، وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبى إسحق ، وقد قيل إن أبى إسحق لم يسمع من
علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرايىسى ، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند
المخالفين وعندنا أيضا إذا اعتضد ، واستدلال الطحاوى فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول
فى طلب الثلاثة فلم يحدد الأمر بطلب الثالث ، أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح
بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص
آخر فمسح بطرفه الآخر لأجراهما بلا خلاف ، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثالث ، لكن
لا يصح ، ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر فى الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل
من ثلاثة انتهى . وفيه نظر أيضا لأن الزيادة ثابتة كما قدمناه ، وكأنه إنما وقف على الطريق التى عند الدارقطنى فقط .
ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء إلا من سبيل واحد . وعلى تقدير أن يكون خرج منها فيحتمل أن يكون
اكتفى للقبيل بالمسح فى الأرض وللدبر بالثلاثة ، أو مسح من كل منهما بطرفين . وأما استدلالهم على عدم الاشتراط
للمدد بالقياس على مسح الرأس ففساد الاعتبار ، لأنه فى مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبى هريرة وسلمان

والله أعلم . قوله (هذا ركس) كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف فقليل : هي لغة في رجس بالجيم ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما بالجيم ، وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره . والاولى أن يقال رد من حالة الطعام الى حالة الروث . وقال ابن بطلال : لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعنى الركس بالكاف . وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى (أركسوا فيها) أى ردوا ، فكأنه قال : هذا رد عليك انتهى . ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال ركسه ركسا إذا رده ، وفي رواية الترمذى : هذا ركس يعنى نجسا ، وهذا يؤيد الاول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريح من الاشكال . قوله (وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه) يعنى يوسف بن إسحق ابن أبي إسحق السبيعي عن أبي إسحق وهو جده قال : حدثني عبد الرحمن يعنى ابن الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور أولا ، وأراد البخارى بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحق دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكونى حيث قال : لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا . قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ، ولم يقل ذكره لى . انتهى . وقد استدلل الإسماعيلي أيضا على صحة سماع أبي إسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه : والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحق ، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنيع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس . وقد أصله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه على أبي إسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير ، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخارى بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحق وتابعهما شريك القاضي وذكرنا بن أبي زائدة وغيرهما ، وتابع أبا إسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة . وما يرجحها أيضا استحضر أبو إسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذى وغيره ، فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبو عبيدة دل على عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح . والله أعلم

٢٢ - باب الوضوء مرة مرة

١٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ

قَالَ : تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ مَرَّةً مَرَّةً

قوله (باب الوضوء مرة مرة) أى لكل عضو ، والحديث المذكور في الباب مجمل ، وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . وسفيان هو الثوري ، والراوى عنه الفريابي لا البيهقي ، وصرح أبو داود والإسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم

٢٣ - باب الوضوء مرتين مرتين

١٥٨ - حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

قوله (باب الوضوء مرتين مرتين) أى لكل عضو . **قوله (حدثنا الحسين بن عيسى)** هو البسطامي بفتح الموحدة ، ويونس هو المؤدب ، وفليح ومن فوقه مديون ، وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني ، وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي ﷺ كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره ، لكن ليس فيه الغسا مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين . نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثليث غسل الوجه ، لكن في الرواية المذكورة نظر سنشير اليه بعد إن شاء الله تعالى . وعلى هذا لحق حديث عبد الله بن زيد أن يبوب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا . وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ، وهو شاهد قوى لرواية فليح هذه ، فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما . والله أعلم

٢٤ - باب الوضوء ثلاثا ثلاثا

١٥٩ - **حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى** قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا يائنا ففرغ على كفيه ثلاث مرار فمسكها ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ، [ثم] مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه .

[الحديث ١٥٩ - أطرافه في : ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٩٢٤ ، ٦٤٣٣]

قوله (باب الوضوء ثلاثا ثلاثا) أى لكل عضو . **قوله (عطاء بن زيد)** هو الليثي المدني . والاسناد كله مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين : حمران وهو بضم المهملة ابن أبان ، وعطاء ، وابن شهاب . وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين : حمران وعروة وهما قرينان ، وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضا . **قوله (دعا يائنا)** وفي رواية شعيب الآتية قريبا دعا بوضوء ، وكذا المسلم من طريق يونس ، وهو بفتح الواو اسم للباء المعد للوضوء وبالضم الذي هو الفعل ، وفيه الاستعانة على إحضار ما يتوضأ به . **قوله (فأفرغ)** أى صب . **قوله (على كفيه ثلاث مرار)** كذا لابي ذر وأبي الوقت ، وللأصلي وكريمة مرات بمثناة آخره . وفيه غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطا . **قوله (ثم أدخل يمينه)** فيه الاغتراف باليمين . واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاغتراف ، ولا دلالة له فيه نقيا ولا إنباتا . **قوله (فمضمض واستنشق)** وللشك في ذلك ، وبدل واستنثر ، والأول أعم ، وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضمضة ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تهيد ذلك بعدد . نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان واتفقت الروايات على تقديم المضمضة . **قوله (ثم غسل وجهه)** فيه تأخير عن المضمضة

والاستنشاق ، وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالضم والريح يدرك بالأنف فقد تمت المضمضة والاستنشاق وهما مسنونتان قبل الوجه وهو مفروض ، احتياطاً للعبادة . وسيأتي ذكر حكمة الاستنشاق في الباب الذي يليه . قوله (وبديه إلى المرفقين) أى كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم ، وكذا لمسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بـثم ، وكذا القول في الرجلين أيضاً . قوله (ثم مسح برأسه) هو بحذف الباء في الروايتين المذكورتين ، وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح ، وبه قال أكثر العلماء . وقال الشافعي : يستحب التثليث في المسح كما في الغسل ، واستدل له بظاهر رواية لمسلم أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وأجيب بأنه يحمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمضوئ ، قال أبو داود في السنن : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة ؛ وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة ، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، إذ حقيقة الغسل جريان الماء . ولذلك ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر العلماء . وبالغ أبو عبيد فقال : لا نعلم أحداً من السلف استحَب تثليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي ، وفيما قال نظر ، فقد قلناه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما ، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث مسح الرأس ، والزيادة من الثقة مقبولة (١) . قوله (نحو وضوئي هذا) قال النووي : إنما لم يقل « مثل » ، لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره . قلت : لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان ولفظه « من توضأ مثل هذا الوضوء » ، وله في الصيام من رواية معمر « من توضأ وضوئي هذا » ، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران « توضأ مثل وضوئي هذا » ، وعلى هذا فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً ، ولأن « مثل » وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب ، فهذا نلتزم الروايتان ويكون المتروك بحيث لا يخل بالمقصود . والله تعالى أعلم . قوله (ثم صلى ركعتين) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ، ويأتي فيهما ما يأتي في تحية المسجد ، قوله (لا يتحدث فيهما نفسه) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يتحدث يقتضي تكسباً منه ، فأما ما يهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً ، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيهما . ورده النووي فقال : الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة . نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب . ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ، ووقع في رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث « لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا » ، وهي في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة ، ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجنبياً أشبه أحوال الدنيا ، وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا ، وسيأتي بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله (من ذنبه) ظاهره يعم الكبائر والصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو

(١) لكنها رواية شاذة فلا يعتمد عليها كما قدم في كلام أبي داود رحمه الله

في حق من له كبائر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للتعليم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للآتيان في جميعها بهم ، والترغيب في الاخلاص ، وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ، ولا سيما أن كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرء في حال صلاته مأهول مشغوف به أكثر من خارجها . ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث : قال النبي ﷺ « لا تغفروا ، أى فتستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك

١٦٠ - وعن إبراهيم قال : قال صالح بن كيسان قال ابن شهاب ، ولكن عروة يحدث عن حمران ، فلما توضأ عثمان قال : ألا أحدثكم حديثاً لولا آية ما حدثتكموه ؟ سمعت النبي ﷺ يقول « لا يتوضأ رجل يُخسِنُ وضوءه ويصلي الصلاة إلا غُفِرَ له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها »

قال عروة : الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [البقرة ١٥٩]

قوله (وعن إبراهيم) أى ابن سعد ، وهو معطوف على قوله « حدثني إبراهيم بن سعد » وزعم مغطاي وغيره أنه معلق ، وليس كذلك ، فقد أخرجه مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالاسنادين معا ، وإذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع أن يكونا عند الأويسى . ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه - من حديث الأويسى المذكور - فصح ما قلته بحمد الله تعالى ، وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق . قوله (ولكن عروة يحدث) يعنى أن شيوخ ابن شهاب اختلفوا في روايتهما له عن حمران عن عثمان ، فحده به عطاء على صفة وعروة على صفة ، وليس ذلك اختلافا وإنما هما حديثان متغايران ، وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخارى من طريقه نحو سياق عطاء ، ومسلم من طريقه نحو سياق عروة ، وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله (لولا آية) زاد مسلم « في كتاب الله » ، ولأجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها « انه » بالثون المشددة وبهاء الشان . قوله (ويصلي الصلاة) أى المكتوبة ، وفي رواية لمسلم « فيصلي هذه الصلوات الخمس » . قوله (وبين الصلاة) أى التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة . قوله (حتى يصليها) أى يشرع في الصلاة الثانية . قوله (قال عروة : الآية ان الذين يكتمون ما أنزلنا) يعنى الآية التي في البقرة الى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم ، ومراد عثمان رضى الله عنه أن هذه الآية تحرض على التبليغ ، وهى وإن نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد تقدم نحو ذلك لاني هريرة في كتاب العلم ، وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاعتزاز والله أعلم . وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ، ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه : أراه يريد « وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات » انتهى . وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى . والله أعلم

٢٥ - باب الاستنثار في الوضوء

ذَكَرَهُ عُمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرَى ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُورَثْ »

[الحديث ١٦١ - طرفه في : ١٦٢]

قوله (باب الاستنثار) هو استعمال من الثَّر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشقه المتوضأ - أى يجذبه بريح أنفه - لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان باعانة يده أم لا . وحكى عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة ، والمشهور عدم الكراهة . وإذا استنثر بيده فالمستحب أن يكون باليسرى ، بوب عليه النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث على . **قوله** (ذكره) أى روى الاستنثار (عثمان) وقد تقدم حديثه ، (وعبد الله بن زيد) وسياق حديثه . **قوله** (وابن عباس) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرقة وليس فيه ذكر الاستنثار ، وكان المصنف أشار بذلك الى ما رواه أحمد و أبو داود والحاكم من حديثه مرفوعا واستنثروا مرتين بالعتين أو ثلاثا ، ولأبي داود الطيالسي إذا توضع أحدكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين أو ثلاثا ، وإسناده حسن . **قوله** (أبو إدريس) هو الخولاني . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أبا سعيد مع أبي هريرة . **قوله** (فليست تُرَى) ظاهر الأمر أنه للوجوب ، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به كأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار ، وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك ، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل الا بالاستنثار ، وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار ، وفيه تعقب على من نقل الاجماع على عدم وجوبه . واستدل الجمهور على أن الأمر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله ﷺ للاعرابي « توضع كما أمرك الله ، فأحاله على الآية وليس فيها ذكر الاستنشاق . وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالأمر ما هو أعم من آية الوضوء ، فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه ﷺ وهو المبين عن الله أمره ، ولم يحك أحد من وصف وضوؤه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة ، وهو يرد على من لم يوجب المضمضة أيضا ، وقد ثبت الأمر بها أيضا في سنن أبي داود بإسناد صحيح ، وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الأمر به إلا لكونه لا يعلم خلافا في أن تاركه لا يعيد ، وهذا دليل قوى ، فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء ، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ، ذكره كله ابن المنذر ، ولم يذكر في هذه الرواية عددا . وقد ورد في روايه سفيان عن أبي الزناد ولفظه « وإذا استنثر فليست تُرَى وترا ، أخرجه الحميدي في مسنده عنه ، وأصله لمسلم . وفي رواية عيسى ابن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق « إذا استيقظ أحدكم من منامه فوضأ فليست تُرَى ثلاثا ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه ، وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة ، لأن بفتحة مجرى النفس تصح مخارج الحروف ، ويزاد للستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان . وسنذكر باقي مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** (ومن استجمر) أى استعمل الجار - وهى الحجارة الصغار - في الاستنجاء . وحله بعضهم

على استعمال البخور فإنه يقال فيه تجمر واستجمر حكاية ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه ، وابن عبد البر عن مالك ، وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافاً ، وقال عبد الرزاق عن معمر أيضاً بموافقة الجمهور ، وقد تقدم القول على معنى قوله « فليوتر » في السلام على حديث ابن مسعود . واستدل بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للإتيان فيه بحرف الشرط ، ولا دلالة فيه ، وإنما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار . والله أعلم

٢٦ - باب الاستنجاء وترأ

١٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر . ومن استجمر فليوتر . وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده »

قوله (باب الاستجمار وترأ) استشكل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء ، والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكل ، فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما . ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم . وقد ذكرت توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء . **قوله** (إذا توضأ) أى إذا شرع في الوضوء . **قوله** (فليجعل في أنفه ماء) كذا لابي ذر ، وسقط قوله « ماء » لغيره . وكذا اختلف رواه الموطأ في إسقاطه وذكره ، وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد . **قوله** (ثم لينثر) كذا لابي ذر والاصيلي بوزن ليقمتل ، ولغيرهما ثم لينثر بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة ، والروايتان لأصحاب الموطأ أيضاً ، قال الفراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة وهى طرف الأنف في الطيارة . **قوله** (وإذا استيقظ) هكذا عطفه المصنف ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك في الموطأ . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مرفقا ، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وعلى هذا فكان البخارى كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمتين مستقلتين . **قوله** (من نومه) أخذ بعمومه الشافعى والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « باتت يده » لأن حقيقة المبيت أن يكون في الليل . وفي رواية لابي داود ساق مسلم لإسنادها « إذا قام أحدكم من الليل ، وكذا للترمذى من وجه آخر صحيح ، ولابي عوانة في رواية ساق مسلم لإسنادها أيضاً « إذا قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح ، لكن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغة . قال الرافعى في شرح المسند : يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلا أشد منها لمن نام نهارا ، لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة . ثم الأمر عند الجمهور على الندب ، وحله أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار ، وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار ، واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء ، وقال إسحق وداود والطبري ينجس ، واستدل لهم بما ورد من الأمر بارتقائه ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدى ، والقرينة

الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضى الشك ، لأن الشك لا يقتضى وجوبا في هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة . واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه عليه السلام من الشن المعلق بعد قيامه من النوم كما سيأتى في حديث ابن عباس ، وتعقب بأن قوله « أحكم » يقتضى اختصاصه بغيره عليه السلام ، وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال اليقظة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ويكون تركه لبيان الجواز . وأيضا فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبى داود وغيرهما « فليغسلهما ثلاثا » ، وفي رواية « ثلاث مرات » ، والتقيد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على الندبية ، ووقع في رواية همام عن أبى هريرة عند أحمد « فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها » ، والنهى فيه للتنزيه كما ذكرنا أن فعل استحباب وإن تركه ولا تمزول الكراهة بدون الثلاث نص عليه الشافعى ، والمراد باليد هنا الكف دون مازاد عليها اتفاقا ، وهذا كله في حق من قام من النوم لما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر ، أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ، ولا يكره الترك لعدم ورود النهى فيه ، وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبى هريرة أنه كان يفعل ولا يرى بتركه بأسا ، وسيأتى عن ابن عمر والبراء نحو ذلك . **قوله** (قبل أن يدخلها) ، ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق « فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها » ، وهى آية في المراد من روايه الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بآناء صغير من غير أن تلامس يده الماء . **قوله** (في وضوئه) بفتح الواو أى الإناء الذى أعد للوضوء ، وفي رواية الكشميهني « في الإناء » ، وهى رواية مسلم من طرق أخرى ، ولا بن خزيمة « في إنائه أو وضوئه » ، على الشك ، والظاهر اختصاص ذلك بآناء الوضوء ، ويلحق به إناء الغسل لأنه وضوء وزيادة ، وكذا باقى الآنية قياسا ، لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهى فيها عن ذلك والله أعلم . وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التى لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهى والله أعلم . **قوله** (فإن أحكم) قال البيضاوى : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكما وعقبه بعلة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذى سقط فمات فانه يمت مليا بعد نهيهم عن تطيبه ، فنبه على علة النهى وهى كونه محرما . **قوله** (لا يدرى) فيه أن علة النهى احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لا ، ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظا ، ومفهومه أن من درى أين بات يده كمن لف عليها خرقة مثلا فاستيقظ وهى على حالها أن لا كراهة ، وإن كان غسلها مستحبا على المختار كما في المستيقظ ، ومن قال بأن الأمر في ذلك للتعمد - كالك - لا يفرق بين شك ومتيقن . واستدل بهذا الحديث على التفريق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر . وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر التنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير . **قوله** (أين بات يده) أى من جسده ، قال الشافعى رحمه الله : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على برة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك . وتعقبه أبو الوليد الباجى بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه ، وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل ، أو أن المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتى يؤمر

بنسبه ، بخلاف اليد فإنه محتاج الى غسها ، وهذا أقوى الجوابين . والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بمحل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « أين باتت يده منه ، وأصله في مسلم دون قوله » منه ، قال الدارقطني : تفرد بها شعبة ، وقال البيهقي : تفرد بها محمد بن الوليد . قلت : إن أراد عن محمد بن جعفر فسلم ، وإن أراد مطلقا فلا ، فقد قال الدارقطني : تابعه عبد الصمد عن شعبة ، وأخرجه ابن منده من طريقه . وفي الحديث الأخذ بالوثيقة ، والعمل بالاحتياط في العبادة ، والكناية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها ، واستحباب غسل النجاسة ثلاثا لأنه أمرنا بالتليث عند توهمها فعند ثبوتها أولى . واستنبط منه قوم فوائد أخرى فيها بعد ، منها أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ، ومنها لإيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ، ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه عن ابن عيينة ، ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي (١) صاحب الخصال من الشافعية

٢٧ - باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ ، وَلَا يَمَسُّحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

١٦٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الْعَصْرَ ، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمَسُّحُ عَلَى أَرْجُلِنَا . فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَيْلٌ لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا

قوله (ياب غسل الرجلين) كذا الأكثر ، وزاد أبو ذر « ولا يمسح على القدمين » . قوله (حدثني موسى) ابن اسماعيل هو التبوذكي . قوله (عنا في سفرة) زاد في رواية كريمة « سافرناها » وظهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ، ووقع في رواية لسم أنها كانت من مكة الى المدينة ، ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع ، أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي ﷺ فيها الى المدينة من مكة بل من الجعرانة ، ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريبا منه . قوله (أرهقنا) بفتح الهاء والقاف ود العصر ، مرفوع بالفاعلية كذا لابي ذر . وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ، ويقوى الاول رواية الأصيل « أرهقنا » بفتح القاف بعدها مشاة ساكنة ، ومعنى الارهاق الإدراك والغشيان ، قال ابن بطال : كأن الصحابة أخرؤا الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي ﷺ فيصلوا معه ، فلما ضاق الوقت بادروا الى الوضوء ولعلتهم لم يسبقوه ، فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم . قلت : ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالا ، ويحتمل أيضا أن يكونوا أخرؤا لكونهم على طهر أو لرجاء الوصول الى الماء ، ويدل عليه رواية مسلم « حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، أي قرب دخول وقتها فتوضؤوا وهم بحال . قوله (ونمسح على أرجلنا) انتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ، فهذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين ، وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها ، وفي أفراد مسلم « فانتبهنا اليهم وأعقابهم يعض تلوح

(١) في مخطوط الر ن : الخفاف ،

لم يمسحها الماء ، فتمسك بهذا من يقول بأجزاء المسح ، ويحمل الإنكار على ترك التعميم ، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل ، فيحتمل أن يكون معنى قوله « لم يمسحها الماء » أى ماء الغسل جمعا بين الروايتين . وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك . وأيضا فن قال بالمسح لم يوجب مسح المقب ، والحديث حجة عليه . وقال الطحاوى : لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما لمعة دل على أن فرضها الغسل . وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل ، فالرأس نعم بالمسح وليس فرضها الغسل . قوله (أرجلنا) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجل فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل . قوله (ويل) جازا ابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال : أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا « ويل واد في جهنم » قال ابن خزيمة : لو كان الماسح مؤديا للفرض لما توعده بالنار ، وأشار بذلك الى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذا بظاهر قراءة (وأرجلكم) بالخفض ، وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذى رواه ابن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء « ثم يغسل قدميه كما أمره الله » ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور . وادعى الطحاوى وابن حزم أن المسح منسوخ . والله أعلم . قوله (للاعقاب) أى المبرئية اذ ذاك فاللام للعهد ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك ، والعقب مؤخر القدم قال البغوى : معناه ويل لأصحاب الاعقاب المقصرين في غسلها . وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب إذا قصر في غسله . وفي الحديث تعليم الجاهل ، ورفع الصوت بالإنكار ، وتكرار المسألة لتفهيم كما تقدم في كتاب العلم

٢٨ باب - المضمضة في الوضوء . قاله ابن عباس وعبد الله بن زيد - رضى الله عنهم - عن النبي ﷺ

١٦٤ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيد عن حمران مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه فغسلها ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تمضمض واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه إلى المرفقين ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كل رجل ثلاثا ، ثم قال : رأيت النبي ﷺ يتوضأ نحو وضوئى هذا وقال « من توضأ نحو وضوئى هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه »

قوله (باب المضمضة في الوضوء) أصل المضمضة في اللغة التحريك ، ومنه مضمض الناس في عينيه إذا تحركتا بالناس ، ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه ، وأما معناه في الوضوء الشرعى فأكله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمججه ، والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا مجه وهو عجيب ، ولعل المراد أنه لا يتعين المجر بل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل أجزأ . قوله (قاله ابن عباس) قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة . قوله (وعبد الله بن زيد) سيأتى حديثه قريبا . قوله (ثم غسل كل رجل) كذا للأصلي والكشميني ، ولا بن عساكر

كلتا رجليه وهى التى اعتمدها صاحب العمدة ، وللمستغنى والحوى كل رجله وهى تفيد تعميم كل رجل بالغسل ، وفى نسخة رجليه بالتثنية وهى بمعنى الاولى . قوله (لا يحدث) تقدمت مباحثه قريبا ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون المراد بذلك الإخلاص ، أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيهلك . قوله (غفر الله له) كذا للمستغنى ، ولغيره د غفر له ، على البناء للمفعول ، وقد تقدمت مباحثه ، إلا أن فى هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء الى فعل النبي ﷺ ، وزاد مسلم فى رواية ليونس د قال الزهري : كان علماؤنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة ، وقد تمسك بهذا من لا يرى تثليث مسح الرأس كما سيأتى فى باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى

٢٩ - باب غسل الأعقاب . وكان ابن سيرين يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ

١٦٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيَْادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤْنَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ - قَالَ : أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ قَالَ « وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »
قوله (باب غسل الاعقاب . وكان ابن سيرين) هذا التعليق وصله المصنف فى التاريخ عن موسى بن اسماعيل عن مهدي بن ميمون عنه ، وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان اذا توضأ حرك خاتمه ، والاسنادان صحيحان ، فيحمل على أنه كان واسعا بحيث يصل الماء الى ما تحته بالتحريك ، وفى ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعا نحوه باسناد ضعيف . قوله (محمد بن زياد) هو الجعفى المدنى لا الإلهامى الحمصى . قوله (وكان) الواو حالية من مفعول سمعت ، والناس يتوضئون حال من فاعل يمر . قوله (المطهرة) بكسر الميم هى الإناء المعد للتطهر منه . قوله (أسبغوا) بفتح الهيمزة أى أكلوا ، وكأنه رأى منهم قصيرا وخشى عليهم . قوله (فإن أبا القاسم) فيه ذكر رسول الله ﷺ بكنيته وهو حسن ، وذكره بوصف الرسالة أحسن ، وفيه أن العالم يستدل على مايقى به ليكون أوقع فى نفس سامعه ، وقد تقدم شرح الأعقاب ، وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم فى حديث عبد الله ابن عمرو ، فيلتحق بها ما فى معناها من جميع الأعضاء التى قد يحصل التساهل فى إسباغها . وفى الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث د ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ، ولهذا ذكر فى الترجمة أثر ابن سيرين فى غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل اليه الماء إذا كان ضيقا . والله أعلم

٣٠ - باب غسل الرجلين فى التَّغَلُّينِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى التَّغَلُّينِ

١٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ عُبيدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْبَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتَكَ لَا تَمْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالضُّفْرَةِ ، وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تُهَيِّلْ أَنْتَ حَتَّى كَانِ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَانِ لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ . وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَانِ رَأَيْتُ رَسُولَ

اللَّهُ ﷻ يَلْبَسُ النَّمْلَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ يَهْلُ حَتَّى تَنْفَيْتَ بِهِ رَاحِلَتَهُ

[الحديث ١٦٦ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ١٥٥٢ ، ١٦٠٩ ، ٢٨٦٥ ، ٥٨٥٩]

قوله (باب غسل الرجلين في النعلين) ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وإنما هو مأخوذ من قوله و يتوضأ فيها ، لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ، ولأن قوله و فيها ، يدل على الغسل ، ولو أريد المسح لقال عليها . **قوله (ولا يمسح على النعلين)** أي لا يكتفي بالمسح عليهما كما في الخفين ، وأشار بذلك إلى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا ، وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة ، واستدل الطحاوي على عدم الإجزاء بالإجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدو القدمان أن المسح لا يجرى عليهما ، قال : فكذلك النعلان لانهما لا يفيدان القدمين . انتهى . وهو استدلال صحيح ، لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة ، ولكن نشير إلى ملخص منها : فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى (وأرجلكم) عطفاً على (وامسحوا برؤوسكم) فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين ، لحكي عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه ، وعن عكرمة والشعبي وقتادة ، وهو قول الشيعة . وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح ، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما ، وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي ﷺ فإنه بيان للمراد ، وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قرئ (وأرجلكم) بالنصب عطفاً على أيديكم ، وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله (يا جبال أوّبي ممه والطير) بالنصب . وقيل المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين ، وقرر ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً حسناً فقال ما ملخصه : بين القراءتين تعارض ظاهر ، والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب ، وإلا همل بالقدر الممكن ، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح ، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار ، فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين وعملاً بالقدر الممكن . وقيل إنما عطف على الرؤوس المسوحة لأنها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلنزع الإسراف عطف ، وليس المراد أنها تسمح حقيقة . ويدل على هذا المراد قوله (إلى السكبين) لأن المسح رخصة فلا يقيد بالغاية ، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف ، يقال مسح أطرافه لمن توضأ ، ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما . **قوله (عبيد بن جريح)** هو مدني مولى بني تميم ، وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب ، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك ، وهذا الإسناد كله مدنيون ، وفيه رواية الأقران لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة . **قوله (أربعا)** أي أربع خصال . **قوله (لم أر أحداً من أصحابك)** أي أصحاب رسول الله ﷺ والمراد بعضهم ، والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره من وآم عبيد . وقال المازري : يحتمل أن يكون مراده لا يصنعن غيرك مجمعة وإن كان يصنع بعضها . **قوله (الأركان)** أي أركان السكبة الأربعة ، وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين وآم

عبيد كانوا يستلون الأركان كلها ، وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحج إن شاء الله تعالى . قوله (السبئية) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها ، مشتقة من السبت وهو الخلق قاله في التهذيب ، وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتهى ، وقال الهروي قيل لها سبئية لأنها نسبت بالدباغ أي لانت به ، يقال رطبة منسبته أي لينة . قوله (نصيغ) بضم اللام الواحدة وحكى فتحها وكسرهما ، وهل المراد صيغ الثوب أو الشعر ؟ يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . قوله (أهل الناس) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة . قوله (ولم تهل أنت حتى كان) ولمسلم حتى يكون (يوم التروية) أي الثامن من ذى الحجة ، ومراده قتل أنت حينئذ . وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصدا إلى منى ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة أيضا في الحج إن شاء الله تعالى . قوله (قال عبد الله) أي ابن عمر مجيبا لعبيد . وللمصنف في اللباس : فقال له عبد الله بن عمر ، . قوله (اليمانيين) ثنية يمان والمراد بهما الركن الأسود والذي يسامته من مقابلة الصفا ، وقيل للأسود يمان تغليبا . قوله (فاني أحب أن أصيغ) والكشميني والباقيين ، فأننا أحب ، كالتي قبلها ، وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٣١ - باب التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالنَّسْلِ

١٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَسْلِ إِبْنَتِهِ « أْبْدَانُ يَمَانِيْنَهَا وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا »

[الحديث ١٦٧ - أطرافه في : ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣]

١٦٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ

[الحديث ١٦٨ - أطرافه في : ٤٢٦ ، ٤٢٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٢٦]

قوله (باب التيمن) أي الابتداء باليمين . قوله (اسماعيل) هو ابن علي ، وخالد هو الخذاء . والاسناد كله بصريون . قوله (في غسل) أي في صفة غسل ابنته زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وأورد المصنف من الحديث طرفا ليعين به المراد بقول عائشة « يعجبه التيمن » ، إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطى الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين ، فبان بحدوث أم عطية أن المراد بالطهور الأول . قوله (سمعت أبي) هو سليم بن أسود المحارب الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنته أكثر من اسمه ، وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهما قرينان كما أن أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار أتباع التابعين . قوله (كان يعجبه التيمن) قيل لأنه كان يحب الثأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة . وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة « ما استطاع ، فبه على المحافظة على ذلك ما لم ينزع مانع . قوله (في تنعله) أي لبس نعله (وترجله) أي ترجيل شعره وهو تريحه ودهنه ، قال في المشارق : رجل شعره إذا مشطه بماء أو دهن ليلين ويرسل الثائر ويمد المنقبض . زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه . قوله (في شأنه كله) كذا للأكثر من الرواة بغير واو ، وفي

رواية أبي الوقت بائبات الواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة ، قال الشيخ تقي الدين : هو عام مخصوص ، لأن دخول الحلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما باليسار انتهى . وتأكيده الشان ، بقوله كله ، يدل على التعميم ، لأن التأكيد يرفع المجاز فيمكن أن يقال حقيقة الشان ما كان فعلا مقصودا ، وما يستحب فيه التيسار ليس من الافعال المقصودة بل هي إما تروك وإما غير مقصودة ، وهذا كله على تقدير إثبات الواو ، وأما على إسقاطها فقوله ، في شأنه كله ، متعلق ببيعجه لا بانيمن أى يعجبه في شأنه كله التيمن في تنعله الخ ، أى لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك . وقال الطيبي قوله ، في شأنه ، يدل من قوله ، في تنعله ، بإعادة العامل . قال : وكأنه ذكر التنعل لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالرأس والطور لكونه مفتاح أبواب العبادة ، فكأنه نبه على جميع الأعضاء فيكون كبديل الكل من الكل . قلت : ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله ، في شأنه كله ، على قوله ، في تنعله الخ ، وعليها شرح الطيبي ، وجميع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا ، لكن بين المصنف في الأطلعة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة أن أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصرًا على قوله ، في شأنه كله ، وتارة على قوله ، في تنعله الخ ، وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة أن عائشة أيضا كانت تجمله تارة وتبينه أخرى ، فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التنعل وغيره ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله ، في شأنه كله ، وكان الرواية المقتصرة على ، في شأنه كله ، من الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية لمسلم ، في طهوره ونعله ، بفتح النون واسكان العين أى هيئة تنعله ، وفي رواية ابن ماهان في مسلم ، ونعله ، بفتح العين . وفي الحديث استحباب البداءة بشق الرأس الايمن في الترجل والفعل والخلق ، ولا يقال هو من باب الإزالة فيبدأ فيه بالأيسر بل هو من باب العبادة والتزيين ، وقد ثبت الابتداء بالشق الايمن في الخلق كما سيأتى قريبا ، وفيه البداءة بالرجل اليمنى في التنعل وفي لإذاتها باليسرى وفيه البداءة باليد اليمنى في الوضوء وكذا الرجل ، وبالشق الايمن في الفصل . واستدل به على استحباب الصلاة عن يمين الإمام وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمن ، وقد أورده المصنف في هذه المواضع كلها ، قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمن في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدهما استحب فيه التيسار . قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمن في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه انتهى . ومراده بالعلماء أهل السنة ، وإلا فذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم فحسبه للشافعي ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب ، لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ، ولأنهما جمعا في لفظ القرآن . لكن بشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى ، مع قولهم بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يسمى مستعملا ، وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد في صفة وضوء النبي ﷺ أنه توضأ منكسا ، وكذلك لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليمنى . ووقع في البيان للعمرائي والتجريد للبندنجي نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة ، وهو تصحيف من الشيعة . وفي كلام الرافعي ما يؤم أن أحد قال بوجوبه ، ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفقي في المغني : لا نعلم في عدم الوجوب خلافا

٣٢ - باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة

وقالت عائشة : حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالتَمَسَ الْمَاءَ فَلَمْ يَوْجَدْ ، فَنَزَلَ التَّيْمُمَ

١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَالتَمَسَ النَّاسُ الْوُضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِوُضُوءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ . قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبِغُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوْضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ

[اخذت ١٦٩ - أطرافه في : ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٣٥٧٢ ، ٣٥٧٣ ، ٣٥٧٤ ، ٣٥٧٥]

قوله (باب التماس الوضوء) بفتح الواو أى طلب الماء للوضوء (اذا حانت) بالمهمله أى قربت (الصلاة) والمراد وقتها الذى توقع فيه . قوله (وقالت عائشة) هذا طرف من حديثها فى قصة نزول آية التيمم وسيأتى فى كتاب التيمم إن شاء الله تعالى ، وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وهو موصول عنده فى تفسير المائدة ، قال ابن المنير : أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز . قوله (فالتمس) بالضم على البناء للفعول ، وللكشميين « فالتسوا » . قوله (وحان) وللكشميين « وحانت » ، والواو للحال بتقدير قد . قوله (الوضوء) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به . قوله (فلم يجدوا) وللكشميين « فلم يجدوه » ، بزيادة الضمير . قوله (فأتى) بالضم على البناء للفعول ، وبين المصنف فى رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة . قوله (بوضوء) بالفتح أى باناء فيه ماء ليتوضأ به ، ووقع فى رواية ابن المبارك « لجاء رجل بقدر فيه ماء يسير ، فصغر أن يبسط ﷺ فيه كفه فضم أصابعه » ، ونحوه فى رواية حميد الآتية فى باب الوضوء من المخصب . قوله (ينبغ) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وقتحها ، وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث فى كتاب علامات النبوة مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله (حتى توضؤوا من عند آخرهم) قال الكرماني حتى للتدرج ومن للبيان ، أى توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم ، قال : وعند بمعنى فى لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون لطلق الظرفية ، فكأنه قال : الذين هم فى آخرهم . وقال التيمي : المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى الآخر . وقال النووي : من هنا بمعنى الى وهى لغة . وتعقبه الكرماني بأنها شاذة ، قال : ثم إن الى لا يجوز أن تدخل على عند ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن « الى » لا تدخل على « عند » ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن الى لا تدخل على عند لا يلزم مثله فى « من » ، وإذا وقعت بمعنى الى ، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال : عند زائدة . وفى الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان فى مأنة فضل عن وضوئه . وفيه أن اغتراف المتوضىء من الماء القليل لا يصح . الماء مستعملا ، واستدل به الشافعى على أن الامر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء أمر نذبه لا حتم . (تنبيه) : قال ابن بطال : هذا الحديث - يعنى حديث نبغ الماء - شهده جمع من الصحابة ، إلا

أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند . كذا قال . وقد قال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة ، بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته انتهى . فانظر كم بين السكالمين من التفاوت . وسنحرر هذا الموضوع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٣٣ - باب الماء الذي يُسَلُّ به شعر الإنسان . وكان عطاءه لا يرى به بأساً أن يتخذَ منها الخيوطُ والحبالُ . وسُورِ الكلابِ وتَمَرُّها في المسجدِ . وقال الزُّهريُّ : إذا وَلَغَ في إناء ليس له وضوءٌ غيره يُتَوَضَّأُ به . وقال سُفيانُ : هَذَا النِّقَةُ بَعِينُهُ ، يقول الله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ وهذا ماء . وفي النفسِ منه شيء ، يُتَوَضَّأُ به وَيَتَيَمَّمُ

قوله (باب الماء) أي حكم الماء الذي يغسل به شعر الإنسان . أشار المصنف إلى أن حكمه الطهارة ، لأن المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره ، فلو كان نجسا لتنجس الماء بملاقاته ، ولم ينقل أن النبي ﷺ تجنب ذلك في اغتساله ، بل كان يخلل أصول شعره كما سيأتي ، وذلك يفضي غالبا إلى تناثر بعضه فدل على طهارته ، وهو قول جمهور العلماء ، وكذا قاله الشافعي في القديم ، وخص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الحراسانيين ، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين ، واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع ، وتعقب بأن شعر النبي ﷺ مكرم لا يقاس عليه غيره ، وتقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل والأصل عدمه ، قالوا : ويلزم القائل بذلك أن لا يحتاج على طهارة المني بأن عائشة كانت تفركه من ثوبه ﷺ لإمكان أن يقال له منيه طاهر فلا يقاس على غيره ، والحق أن حكمه حكم جميع المكلفين في الأحكام التكليفية إلا فيما خص بدليل ، وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك في خصائصه ، فلا يلتفت إلى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بالطهارة ، وهذا كله في شعر الآدمي ، أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف مبنى على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا ، فالأصح عند الشافعية أنه ينجس بالموت ، وذهب جمهور العلماء إلى خلافه ، واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانقصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يجر من الشاة وهي حية ، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية ، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها ، وعلى التسوية بين حالي الموت والانقصال والله أعلم . وقال البغوي في شرح السنة في قوله ﷺ في شاة ميمونة « إنما حرم أكلها » : يستدل به لمن ذهب إلى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به اهـ . وسيأتي الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . قوله (وكان عطاء) هذا التعليق وصله محمد بن إسحق الفاكهي في أخبار مكة بسند صحيح إلى عطاء وهو ابن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا بالانتفاع بشعور الناس التي تحلق بمنى . قوله (وسور الكلاب) هو بالجر عطفا على قوله « الماء » والتقدير وباب سور الكلاب أي ما حكمه ؟ والسور البقية . والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته . وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد . وأكلها ، وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل . قوله (وقال الزهري إذا ولغ الكلب) جمع المصنف في هذا الباب

بين مسألتين وهما حكم شعر آدمي وسور الكلب ، فذكر الترجمة الاولى وأثرها معها ، ثم تنى بالثانية وأثرها معها ، ثم رجع الى دليل الاولى من الحديث المرفوع ، ثم تنى بأدلة الثانية . وقول الزهري هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الاوزاعي وغيره عنه ولفظه « سمعت الزهري في إناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره ، قال : يتوضأ به ، ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح . قوله (وقال سفيان) المتبادر الى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفا بالرواية عن الزهري دون الثوري ، لكن المراد به هنا الثوري ، فان الوليد بن مسلم عقب أثر الزهري هذا بقوله : فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه .. فذكره ، وزاد بعد قوله شيء « فأرى أن يتوضأ به ويتيمم » ، فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقها ، وهي التي تضمنها قوله تعالى ﴿ فلم يجدوا ماء ﴾ لكونها نكرة في سياق النفي فتعم ولا تخص إلا بدليل ، وتنجيس الماء ببولغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم . وزاد من رأيه التيمم احتياطاً . وتعقبه الإسماعيلي بأن اشتراطه جواز التوضؤ به إذا لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده ، لأن الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره . وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى ، فأما إذا لم يجد غيره فلا يعدل عنه - وهو يعتقد طهارته - الى التيمم ، وأما قتيبا سفيان بالتيمم بعد الوضوء به فلأنه رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة ، وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهراً بلا شك فيصير باستعماله مشكوكاً في طهارته ، ولهذا قال بعض الأئمة : الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم . (تنبيه) : وقع في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفيان : يقول الله تعالى فان لم تجدوا ماء ، وكذا حكاة أبو نعيم في المستخرج على البخاري ، وفي باقي الروايات ﴿ فلم تجدوا ﴾ وهو الموافق للتلاوة . وقال القاسبي : وقد ثبت ذلك في الأحكام لاسماعيل القاضي - يعني باسناده الى سفيان - قال : وما أعرف من قرأ بذلك . قلت : لعل الثوري حكاة بالمعنى وكان يرى جواز ذلك ، وكان هذا هو الذي جرح المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى

١٧٠ - **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : قُلْتُ لَعَبِيدَةَ عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْبَنَاهُ مِنْ قَبْلِ أَنَسٍ - أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنَسٍ - فَقَالَ : لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةً مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا

[الحديث ١٧٠ - طرفه في : ١٧١]

١٧١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبَادَةُ بْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَقَّقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ

قوله (عن عاصم) هو ابن سليمان ، وابن سيرين هو محمد ، وعبيدة هو ابن عمر ، والسلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره . **قوله** (من شعر النبي ﷺ) أى شيء . **قوله** (أصبناه) أى حصل لنا من جهة أنس بن مالك . وأراد المصنف بإيراد هذا الأثر تقرير أن الشعر الذي حصل لابي طلحة كما في الحديث الذي يليه بقى عند آل بيته الى أن صار لمواليهم منه لأن سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس

ريب أبي طلحة . ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا تمنى عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه ، وإذ كان طاهرا فالماء الذي يغسل به طاهر . قوله (حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلبى ، وقد نزل البخارى في هذا الاسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان ، بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد ، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس . قوله (لما خلق) أى أمر الخلاق خلقه ، فأضاف الفعل اليه مجازا ، وكان ذلك في حجة الوداع كما سنبينه . قوله (كان أبو طلحة) يعنى الانصارى زوج أم سليم والدة أنس ، وقد أخرج أبو عوادة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكور أبين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه « ان رسول الله ﷺ أمر الخلاق لخلق رأسه ، ودفع الى أبي طلحة الشق الأيمن ، ثم خلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس » . ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ « لما رمى الجرة ونحر نسكه تناول الخالق شقه الأيمن خلقه ، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الايسر خلقه فأعطاه أبا طلحة فقال : اقسمه بين الناس » ، وله من رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الأيمن فيمن يليه ، وفى لفظ « فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين ، وأعطى الأيسر أم سليم » ، وفى لفظ « أبا طلحة » ، ولا تناقض في هذه الروايات ، بل طريق الجمع بينها أنه ناول أبا طلحة كلا من الشقين فأما الأيمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الأيسر فأعطاه لام سليم زوجته بأمره ﷺ أيضا ، زاد أحد فى رواية له لتجعله فى طيها ، وعلى هذا فالضمير فى قوله « يقسمه » فى رواية أبي عوادة يعود على الشق الأيمن ، وكذا قوله فى رواية ابن عيينة « فقال اقسمه بين الناس » قال الثورى : فيه استحباب البداء بالشق الأيمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور خلافا لأبى حنيفة ، وفيه طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا ، وفيه التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتنائه ، وفيه المواساة بين الأصحاب فى العطية والهدية . أقول : وفيه أن المواساة لا تستلزم المساواة . وفيه تغيل من يتولى التفرقة على غيره ، قال : واختلفوا فى اسم الخالق فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكر البخارى ، وقيل هو خراش بن أمية وهو بمعجمتين اه . والصحيح أن خراشا كان الخالق بالحديثة . والله أعلم

وقع هنا - فى رواية ابن عساكر - قبل إيراد حديث مالك « باب اذا شرب الكلب فى الإناء »

١٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَجْمًا »

قوله (اذا شرب) كذا هو فى الموطأ ، والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه « اذا ولغ » ، وهو المعروف فى اللغة ، يقال ولغ بلغ - بالفتح فهما - إذا شرب بطرف لسانه ، أو أدخل لسانه فيه لحركة ، وقال ثعلب : هو أن يدخل لسانه فى الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، زاد ابن درستويه : شرب أو لم يشرب . وقال ابن مكى : فان كان غير مائع يقال لعقه . وقال المطرزي : فان كان فارغا يقال لحسه . وادعى ابن عبد البر أن لفظ « شرب » لم يروه إلا مالك ، وأن غيره رواه بلفظ « ولغ » ، وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « اذا شرب » ، لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ « اذا ولغ » ، كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق عنه ، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ

« إذا شرب ، ورواه بن عمر أخرجه المجوزقي ، وكذا المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى ، نعم وروى عن مالك بلفظ « إذا ولغ » أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن اسماعيل بن عمر عنه ، ومن طريقه أورده الاسماعيلي ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طريق أبي على الحنفى عن مالك ، وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه . رواية روح بن عبادة عن مالك أيضا ، وكان أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى ، لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه . ومفهوم الشرط في قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك ، لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم الى ما إذا لحس أو لعق مثلا ، ويكون ذكر الولوغ للغالب ، وأما إلحاق باقى أعضائه كيدنه ورجله فالذهب المنصوص أنه كذلك لأن فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الأولى ، وخصه في القديم بالأول ، وقال النووى في الروضة : إنه وجه شاذ . وفي شرح المذهب : إنه القوى من حيث الدليل ، والأولية المذكورة قد تمنع لكونه محل استعمال النجاسات . قوله (فى إناء أحكم) ظاهره الصوم فى الآنية ، ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلا ، وبه قال الأوزاعى مطلقا ، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجرى الحكم فى القليل من الماء دون الكثير ، والاضافة التى فى إناء أحكم يلغى اعتبارها هنا لأن الطهارة لا تتوقف على ملكه ، وكذا قوله فليغسله لا يتوقف على أن يكون هو الغاسل . وزاد مسلم والنسائى من طريق على بن مسهر عن الأعمش عن أبى صالح وأبى رزين عن أبى هريرة فى هذا الحديث « فليرقه » وهو يقوى القول بأن الغسل للتنجيس ، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاما ، فلو كان طاهرا لم يؤمر بارتقائه للنهى عن إضاعة المال ، لكن قال النسائى : لا أعلم أحدا تابع على بن مسهر على زيادة فليرقه . وقال حمزة الكنانى : إنها غير محفوظة . وقال ابن عبد البر : لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبى معاوية وشعبة . وقال ابن منده : لا تعرف عن النبى ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن على بن مسهر بهذا الإسناد . قلت : قد ورد الأمر بالإراقة أيضا من طريق عطاء عن أبى هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدى ، لكن فى رفعه نظر ، والصحيح أنه موقوف . وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة موقوفا وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره . قوله (فليغسله) يقتضى الفور ، لكن حمله على الاستحباب الا لمن أراد أن يستعمل ذلك الاناء . قوله (سبعا) أى سبع مرار ، ولم يقع فى رواية مالك الترتيب ولم يثبت فى شيء من الروايات عن أبى هريرة الا عن ابن سيرين ، على أن بعض أصحابه لم يذكره . وروى أيضا عن الحسن وأبى رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد السدى عند البزار . واختلف الرواة عن ابن سيرين فى محل غسلة الترتيب ، فسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عنه « أولاهن » وهى رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا فى رواية أبى رافع المذكورة ، واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه « أولاهن » أيضا أخرجه الدارقطني ، وقال أبان عن قتادة « السابعة » أخرجه أبو داود ، وللشافعى عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين « أولاهن أو إحداهن (١) » . وفى رواية السدى عن البزار « إحداهن » وكذا فى رواية هشام بن عروة عن أبى الزناد عنه ، فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال لإحداهن مهمة وأولاهن والسابعة معينة و « أو » ، إن كانت فى نفس الخبر فهى للتخيير فقتضى حمل المطلق على المقيد أن يحمل على أحدهما لأن فيه زيادة على

(١) فى غسلة الرياض « أو أخرجهن »

الرواية المصينة ، وهو الذى نص عليه الشافعى فى الأم والبويطى وصرح به المرعى وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا ، وهو منصوص كما ذكرنا . وإن كانت د أو ، شكنا من الراوى فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أتهم أو شك ، فيبقى النظر فى الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ، ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضا ، لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج الى غسلة أخرى لتنظيفه ، وقد نص الشافعى فى حرملة على أن الأولى أولى والله أعلم . وفى الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتهدى عن محلها الى ما يجاورها بشرط كونه مائعا ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع فى جزء منها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير ، لأن ولوغ الكلب لا يغير الماء الذى فى الإناء غالبا ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر باراقة الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة فى إراقة جميعه وأمر بفسله ، وحقيقته تتأدى بما يسمى غسلا ولو كان ما يفضل به أقل مما أريق . (فائدة) : خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية ، فاما المالكية فلم يقولوا بالتقريب أصلا مع إيجابهم التسبيح على المشهور عندهم ، لأن الترتيب لم يقع فى رواية مالك ، قال القرافى منهم : قد صحت فيه الأحاديث ، فالحجب منهم كيف لم يقولوا بها . وعن مالك رواية أن الأمر بالتسبيح للندب ، والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب لكنه للتعبد ليكون الكلب طاهرا عندهم . وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كما سيأتى . وعن مالك رواية بأنه نجس ، لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير . فلا يجب التسبيح للنجاسة بل للتعبد ، لكن يرد عليه قوله ﷺ فى أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة د طهور إناء أحدكم ، لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو خبث ، ولا حدث على الإناء قعين الخبث . وأجيب بمنع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم ، ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم) وقوله ﷺ د الدواك مطهرة للقم ، والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام ما يطهر الحدث سمي طهورا . ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإيراد من أصله (١) . والجواب عن الثانى أن ألفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على الشرعية إلا إذا قام دليل ، ودعوى بعض المالكية أن المأمور بالفسل من ولوغه الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت تقدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالفسل ، والى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن فى اتخاذه ، لأن الظاهر من اللام فى قوله الكلب أنها للجنس أو لتعريف الماهية فيحتاج المدعى أنها للعهد الى دليل ، ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى ، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب ، وأن الحكمة فى الأمر بفسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر السبح فى مواضع منه كقوله د صبوا على من سبع قرب ، وقوله د من نصبح بسبع تمرات عجوة . وتعقب بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالفسل من ولوغه ؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه ، أما فى ابتدائه فلا يتمتع . وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس أقوى لأنه فى معنى المنصوص ، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الفسل من ولوغ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافا

(١) وهو الصواب لظاهر الكتاب والسنة ، وليس مع من منع ذلك حجة بحسن الاعتماد عليها

والمشهور عن المالكية أيضا التفرقة بين اثناء الماء فيراقى ويفسل وبين اثناء الطعام فيؤكل ثم يفسل الاثناء تعبدا لان الامر بالاراقة عام فيخص الطعام منه بالنهي عن اضاءة المال ، وعروض بان النهي عن الاضاءة مخصوص بالامر بالاراقة ويترجح هذا الثاني بالاجماع على اراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم ثمنه ، فثبت أن عموم النهي عن الاضاءة مخصوص بخلاف الامر بالاراقة ، واذا ثبتت نجاسة سوره كان أعم من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كأكل الميتة مثلا ، لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ، ولانه يلزم على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كلفرة مثلا ، واذا ثبتت نجاسة سوره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه الا بطريق القياس كأن يقال لعابه نجس ففمه نجس لانه متعلق منه واللحاب عرق فيه وأطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان العرق متعلق من البدن ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والتتريب أم لا ؟ تقدمت الإشارة الى ذلك من كلام النووي ، وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التتريب ، واعتذر الطحاوي وغيره عنهم بامور ، منها كون أبي هريرة راويه أفق بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع ، وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي مارواه ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ ، وأيضاً فقد ثبت أنه أفق بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة بقياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالمرافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير ، ومنها أن العندة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ، ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الاولى . وأجيب بأنه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم ، وبأنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار . ومنها دعوى أن الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل . وتعقب بأن الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جداً لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل ، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي ﷺ يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كابي هريرة ، بل سياق مسلم ظاهر في أن الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ، ومنها إلزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملاً بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه « فاعسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب » ، وفي رواية أحمد « بالتراب » ، وأجيب بأنه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلاً ورأساً ، لأن اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجهاً فذاك ، وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد . وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالاجماع على خلافه ، وفيه نظر لأنه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري ، وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ، ونقل عن الشافعي أنه قال : هو حديث لم أقف على صحته ، ولكن هذا لا يثبت العند لمن وقف على صحته ، وجمع بعضهم الى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل ، والترجح لا يصار اليه مع إمكان الجمع ، والاخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس ، والزيادة من الثقة مقبولة . ولو سلكنا الترجيح في هذا الباب لم تقل بالتتريب أصلاً لأن رواية مالك بدونها أرجح من رواية من أثبتته ، ومع ذلك فقلنا به أخذنا بزيادة الثقة . وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من الجواز فقال : لما كان التراب جنسا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدوداً باثنتين . وتعقبه ابن دقيق العيد

بأن قوله « وعفروه الثامنة بالتراب » ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التغير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى . والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جداً ، ويمكن أن يفرد بالتصنيف . ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر . والله المستعان

١٧٣ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنْ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَزْوَاهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ »**
[الحديث ١٧٣ - أطرافه في : ٢٣٦٣ ، ٢٤٦٦ ، ٦٠٠٩]

قوله (حدثنا اسحق) هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرد بهذا الحديث ، والاسناد منه فصاعداً مدنيون ، وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان . **قوله** (أن رجلاً) لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي . **قوله** (يأكل الثرى) بالثنية أى يلعق التراب الندى . وفي المحكم الثرى التراب ، وقيل التراب الذى إذا بل لم يصير طينا لازباً . **قوله** (من العطش) أى بسبب العطش . **قوله** (يغرف له به) استدل به المصنف على طهارة سؤر الكلب لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه . وتعقب بأن الاستدلال به مبنى على أن شرح من قبلنا شرح لنا وفيه اختلاف ، ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقاء أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك . **قوله** (فشكل الله له) أى أثنى عليه جزاءه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة . وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى

١٧٤ - وقال أحمد بن حنبل حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني حمزة بن عبد الله عن أبيه قال : كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك **قوله** (وقال أحمد بن حنبل) بفتح المعجمة وكسر الموحدة . **قوله** (حمزة بن عبد الله) أى ابن عمر بن الخطاب . (كانت الكلاب) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن حنبل المذكور موصولاً بصرح التحديث قبل قوله قبل « تبول » ، وبعدها « وتدبر » ، وكذا ذكر الاصيل أنها في رواية إبراهيم بن معقل عن البخاري ، وكذا أخرجهما أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير . وتعقب بأن من يقول إن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر يقدر في نقل الاتفاق . لا سيما وقد قال جمع بأن أبوالحيوانات كلها طاهرة إلا الآدمي ، وعن قال به ابن وهب حكاة الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول ، وقال المنذرى : المراد أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد ، إذ لم يكن

عليه في ذلك الوقت غلق . قال : ويبعد أن تترك الكلاب تنتاب المسجد حتى تمتننه بالبول فيه . وتعقب بأنه إذا قيل بطهارتها لم يمتنع ذلك كما في الهرة ، والأقرب أن يقال : إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ، ويشير الى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته : اجتنبوا اللغو في المسجد ، قال ابن عمر : وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسوله الله ﷺ وكانت الكلاب الخ ، فأشار الى أن ذلك كان في الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله في زمن رسول الله ﷺ ، فهو وإن كان عاما في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد ، وفي قوله فلم يكونوا يرشون ، مبالغة لدلالته على نفي الغسل من باب الأولى ، واستدل بذلك ابن بطال على طهارة مؤرّه لأن من شأن الكلاب أن تتبع مواضع المأكول ، وكان بعض الصحابة لا يبيت لهم الا المسجد فلا يخلو أن يصل لعابها الى بعض أجزاء المسجد ، وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكر مشكوك فيه ، واليقين لا يرفع بالشك . ثم ان دلالاته لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الأمر بالغسل من ولوغه ، واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف ، يعني أن قوله فلم يكونوا يرشون ، يدل على نفي صب الماء من باب الأولى ، فلو لا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ، ولا يخفى ما فيه . (تنبيه) : حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلفظ يرتقبون ، باسكان الراء ثم مشاة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة ، وفسره بأن معناه لا يخشون فصحف اللفظ ، وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار ، وأما نفي الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه . والله أعلم

١٧٥ - **حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ :

سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ لِلْعَلَمِ فَقَتَلَ فَكُلْ ، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكُهُ عَلَى نَفْسِهِ » . قُلْتُ أُرْسِلْ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ . قَالَ : فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ

[الحديث ١٧٥ - أطرافه في : ٢٠٥٤ ، ٥٤٧٥ ، ٥٤٧٦ ، ٥٤٧٧ ، ٥٤٨٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٨٥ ، ٥٤٨٦ ، ٥٤٨٧ ، ٧٣٩٧]

قوله (ابن أبي السفر) تقدم في المقدمة أن اسمه عبد الله ، وأن السفر بفتح الفاء ، ووم من سكنها . **قوله** (عدى بن حاتم) أى الطائى . **قوله** (سألت) أى عن حكم صيد الكلاب ، وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه ، وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سور الكلب ، ومطابقته لترجمة من قوله فيها د وسور الكلاب ، ، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بغسل موضع فمه ، ومن ثم قال مالك : كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجسا ؟ وأجاب الإسماعيلي بأن الحديث سيق لتعريف أن قتله ذكاته ، وليس فيه إثبات نجاسة ولا نقيها . ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه ، لكنه وكله الى ما تقرر عنده من وجوب غسل الدم ، فاعله وكله أيضا الى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه

فه . وقال ابن المنير : عند الشافعية أن السكين إذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة ، وناب الكلب عندهم نجس العين ، وقد وافقونا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكي . وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة بعض الكلب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير متنجسة ، فما ألزمهم به من التناقض ليس بلازم ، على أن في المسألة عندهم خلافاً ، والمشهور وجوب غسل المعص ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة

٣٤ - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر . وقول الله تعالى ﴿ أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة : يُعِيدُ الْوُضُوءَ . وقال جابر بن عبد الله : إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يُعِدِ الْوُضُوءَ . وقال الحسن : إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلع خفيه فلا وضوء عليه . وقال أبو هريرة : لا وضوء إلا من حدث . ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجلٌ بسهم فزفقه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن : ما زال المسلمون يصلون في جزاحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز : ليس في الدم وضوء . وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ . وبرق ابن أبي أوفى دماً ففصى في صلاته . وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم : ليس عليه إلا غسل محاجه

قوله (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين) الاستثناء مفرغ ، والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من خارج البدن إلا من القبل والدبر ، وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والحجامة وغيرهما ، ويمكن أن يقال : إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين : فالنوم مظنة خروج الریح ، ولمس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي . قوله (لقوله تعالى : أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ) فعلق وجوب الوضوء - أو التيمم عند فقد الماء - على الجئي من الغائط ، وهو المكان المظلم من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ، فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين . وقوله (أو لاسم النساء) دليل الوضوء من ملامسة النساء ، وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه ، إلا أنه ليس على شرط الشيخين ، وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين . قوله (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح . وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه واسناده صحيح ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي وقتادة وحماد بن أبي سليمان ، قالوا لا ينقض التادر ، وهو قول مالك قال : إلا إن حصل معه تلويث . قوله (وقال جابر) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكن ضعفها . والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا : ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة ، واختلفوا إذا وقع فيها ، غالف من قال به القياس الجلي ، وتمسكوا بحديث لا يصح ، وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ انتهى . على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروى في الضحك بل

خصوه بالقبحة . **قوله** (وقال الحسن) أى ابن أبي الحسن البصرى ، والتعليق عنه للسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح . والمخالف في ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحامد قالوا : من قصر أظفاره أو جرح شاربه فمليه الوضوء . ونقل ابن المنذر أن الاجماع استقر على خلاف ذلك . وأما التعليق عنه للسألة الثانية فوصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتى سليمان بن حرب وداود ، وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على إيجاب الموالاة وعدمها ، فمن أوجبها قال : يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل ، ومن لم يوجبها قال : يكتفى بغسل رجله وهو الأظهر من مذهب الشافعى ، وقال في الموطأ (١) : أحب إلى أن يتبدى الوضوء من أوله ، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم : يجب الاستئناف وإن لم يجب الموالاة ، وعن الليث عكس ذلك . **قوله** (وقال أبو هريرة) وصله اسماعيل القاضي في الأحكام باسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفا . ورواه أحمد وأبو داود والترمذى من طريق شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه مرفوعا وزاد « أو ريح » . **قوله** (ويذكر عن جابر) وصله ابن إسحق في المغازى قال : حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولا . وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطنى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحق ، وشيخه صدقة ثقة ، وعقيل بفتح العين لا أعرف راويا عنه غير صدقة ، ولهذا لم يحرم به المصنف ، أو لكونه اختصره ، أو للخلاف في ابن إسحق . **قوله** (في غزوة ذات الرقاع) سأتى الكلام عليها في المغازى إن شاء الله تعالى . **قوله** (فرمى) بضم الراء . **قوله** (رجل) تبين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ، ومحصلها أن النبي ﷺ نزل بشعب فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بفم الشعب فاقسما الليل للحراسة ، فقام المهاجرى وقام الأنصارى يصلى ، فجاء رجل من العدو فرأى الانصارى فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر في صلاته ، ثم رماه بثان فصنع كذلك ، ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ، ثم أيقظ رفيقه . قلنا رأى ما به من الدماء قال له : لم لا أنهتى أولى مارى ؟ قال : كنت في سورة فأحببت أن لا أقطعها . وأخرجه البيهقى في الدلائل من وجه آخر وسمى الانصارى المذكور عباد بن بشر ، والمهاجرى عمار بن ياسر ، والسورة الكهف . **قوله** (فنزفه) قال ابن طريف (٢) في الأفعال : يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيرا حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف . وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخفنية في أن الدم السائل ينقض الوضوء ، فإن قيل : كيف مضى في صلاته مع وجود الدم في بدنه أو ثوبه واجتماع النجاسة فيها واجب ؟ أجاب الخطابى بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وثيابه ، وفيه بعد . ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فنزعه عنه ولم يسلم على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه . ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه . والظاهر أن البخارى كان يرى أن خروج الدم في الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصرى قال : مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم ، وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينبع دما . **قوله** (وقال طاوس) هو ابن كيسان التابعى المشهور ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة باسناد صحيح ولفظه « انه كان لا يرى في الدم وضوءا ، يغسل عنه

(١) بهامش طبعة بولاق : في بعض النسخ « وقال في البوطى »

(٢) هو عبد الملك بن طريف الاندلسى ، مات في حدود الأربعائة . قاله السيوطى في بنية الوعاة

الدم ثم حسبه . . . **قوله** (ومحمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر ، وأثره هذا رويناه موصولا في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف بسمويه من طريق الأعمش قال : سألت أبا جعفر الباقر عن الرافع ، فقال : لو سال نهر من دم ما أعلت منه الوضوء . وعطاء هو ابن أبي رباح ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . **قوله** (وأهل الحجاز) هو من عطف العام على الخاص ، لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون . وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب ، وأخرجه اسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي . **قوله** (وعصر ابن عمر) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوصأ ثم صلى ، . **قوله** (برة) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها ، هي خراج صغير يقال بر وجهه مثلث الثاء المثناة . **قوله** (وبزق ابن أبي أوفى) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك . وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه فالإسناد صحيح . **قوله** (وقال ابن عمر) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ « كان إذا احتجم غسل محاجه » . **قوله** (والحسن) أي البصري ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضا ولفظه « انه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه ؟ قال يغسل أثر محاجه » . (تنبيه) : وقع في رواية الاصيل وغيره « ليس عليه غسل محاجه » باسقاط أداة الاستثناء ، وهو الذي ذكره الاسماعيلي ، وقال ابن بطلال : ثبت « إلا » في رواية المستمل دون رفيقه انتهى . وهي في نسختي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة ، وتخريج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها ، وقد حكى عن الليث أنه قال : يجرى المحتجم أن يمسح موضع الحجامة ويصلي ولا يغسله

١٧٦ - **حديث** آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث » . فقال رجل أجمي : ما الحديث يا أبا هريرة ؟ قال : الصوت (يعني الضرطة)

[الحديث ١٧٦ - أطرافه في : ٤٢٥ ، ٤٧٧ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩ ، ٦١١٩ ، ٣٢٢٩ ، ٤٧١٧]

قوله (ابن أبي ذئب) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن ، والإسناد كله مدنيون إلا آدم وقد دخلها . **قوله** (ما كان في المسجد) ، أي ما دام ، وهي رواية الكشميني ، والمراد أنه في ثواب الصلاة ما دام ينتظرها وإلا لامتنع عليه الكلام ونحوه ، وقال الكرماني نكر قوله « في الصلاة » ليشرح بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى . **قوله** (أجمي) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربيا الأصل أم لا ، ويحتمل أن يكون هذا الأجمي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء ، **قوله** (قال الصوت) كذا فسر هـنا ، ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فساء ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالبا في المسجد غيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحديث الخاص وهو المعبود وقوعه غالبا في الصلاة كما تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل الوضوء

١٧٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال **حدثنا ابنُ عُيينة** عن **الزُّهري** عن **عَبَادِ بْنِ نَعْمَانَ** عن **عُمَرَ بْنِ النَّبِيِّ** **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قال « لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »

قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي، وإن كان هشام بن عمار يكنى أيضا أبا الوليد، ويروى أيضا عن ابن عيينة ويروى عنه البخاري. **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني، وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، وأورده هنا لظهور دلالة على حصر النقص بما يخرج من السيلين، وقد قدمنا توجيه الحاق بقية النواقض بهما أوائل الباب

١٧٨ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال **حدثنا جرير** عن **الأعمش** عن **مُنْذِرِ أَبِي يَحْيَى** **الثوري** عن **محمد بن الحنفية** قال: قال علي كُنْتُ رَجُلًا مَذَاهُ فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ الْمَقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ « فِيهِ الْوُضُوءُ ». ورواه **شعبة** عن **الأعمش**

قوله (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، وسيأتي الكلام على المتن في باب غسل المذي من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى. وتقدمت له طريق أخرى في أواخر كتاب العلم. وأورده هنا لدلالته على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد المخرجين. **قوله** (ورواه شعبة عن الأعمش) أي بالاسناد المذكور، وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك

١٧٩ - **حدثنا سعد بن حفص** **حدثنا شيبان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** أن **عطاء بن يسار** أخبره أن **زيد بن خالد** أخبره أنه سأل **عثمان بن عفان** رضى الله عنه قلت: أ رأيت إذا جامع فلم يُمين؟ قال **عثمان**: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويسأل ذكره. قال **عثمان**: سمعته من رسول الله ﷺ. فسألت عن ذلك عليًّا والزُّبيرَ وطلحة وأبي بن كعب رضى الله عنهم فأمرؤه بذلك

[الحديث ١٧٩ - طرقة في: ٢٩٢]

قوله (حدثنا سعد بن حفص) كذا للجميع، إلا القابسي فقال « سعيد » وكذا صنع في حديثه الآخر الآتي في باب فضل التفقة في سبيل الله من كتاب الجهاد، نبه عليهما الجباني. **قوله** (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن، عن يحيى هو ابن أبي كثير، عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف. وفي الاسناد تابعيان كبيران مدينان يروى أحدهما عن الآخر وصحبايان كذلك، ويحيى بن أبي كثير أيضا تابعي صغير، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق. **قوله** (أ رأيت) أي أخبرني. **قوله** (إذا جامع) أي الرجل فلم يمين بضم التحتانية وسكون الميم. **قوله** (كما يتوضأ للصلاة) بيان لأن المراد الوضوء الشرعي لا اللغوي، وسيأتي حكم هذه المسألة في آخر كتاب الغسل، ونبين هناك أنه منسوخ، ولا يقال إذا كان منسوخا كيف يصح الاستدلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل وناسخه الأمر بالغسل، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل، والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الغسل إما لتكون الجماع مظنة خروج المذي أو للملاسة المرأة، وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة

١٨٠ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا النضر قال أخبرنا شعبة عن الحكم عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر ، فقال النبي ﷺ : لعلنا أغفلناك ؟ فقال : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « إذا أغفلت - أو قحطت - فديك الوضوء »
 تابعه وهب قال : حدثنا شعبة . قال أبو عبد الله : ولم يقل شعبة ويحيى عن شعبة « الوضوء »

قوله (حدثنا إسحق) كذا في رواية كريمة وغيرها ، زاد الاصيل : هو ابن منصور ، وفي رواية أبي ذر : حدثنا إسحق بن منصور بن بهرام ، بفتح الموحدة وهو المعروف بالكوسج كما صرح به أبو نعيم . **قوله** (حدثنا النضر) هو ابن شميل بالمعجمة مصفرا ، والحكم هو ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصفرا . **قوله** (أرسل إلى رجل من الأنصار) ولمسلم وغيره : مر على رجل ، فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه ، وهذا الأنصاري سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد وعتبان ، وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ولفظه من رواية شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فخرج يجر إزاره ، فقال رسول الله ﷺ : أعلجنا الرجل ، فذكر الحديث بجمناه . وعتبان المذكور هو ابن مالك الأنصاري كما نسبته بقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ، ووقع في رواية في صحيح أبي عوانة أنه ابن عتيان والاول أصح ، ورواه ابن إسحاق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال : فنهف رجل من أصحابه يقال له صالح ، فإن حمل على تعدد الواقعة وإلا فطريق مسلم أصح . وقد وقعت القصة أيضا لرافع بن خديج وغيره أخرجه أحمد وغيره ، ولكن الأقرب في تفسير المبهم الذي في البخاري أنه عتيان . والله أعلم . **قوله** (يقطر) أى ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل . **قوله** (لعلنا أغفلناك) أى عن فراغ حاجتك من الجماع ، وفيه جواز الأخذ بالقرائن ، لأن الصحابي لما أبطا عن الإجابة مدة الاغتسال خالف المعبود منه وهو سرعة الإجابة للنبي ﷺ ، فلما رأى عليه أثر الغسل دل على أن شغله كان به ، واحتمل أن يكون قبل الإنزال ليسر الإجابة ، أو كان أنزل فوق السؤل عن ذلك . وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي ﷺ لم ينكر عليه تأخير إجابته ، وكان ذلك قبل إيجابها ، إذ الواجب لا يؤخر للمستحب . وقد كان عتيان طلب من النبي ﷺ أن يأتيه فيصل في بيته في مكان يتخذه مصلى فأجابته ، كما سيأتي في موضعه ، فيحتمل أن تكون هي هذه الواقعة ، وقدم الاغتسال ليكون متأهبا للصلاة معه والله أعلم . **قوله** (إذا أغفلت) بضم الهمزة وكسر الجيم ، وفي أصل أبي ذر : إذا عجلت ، بلا همز و : قحطت ، وفي رواية غيره : أقحطت ، بوزن عجلت ، وكذا المسلم . قال صاحب الافعال : يقال أقحط الرجل إذا جامع ولم ينزل . وحكى ابن الجوزي عن ابن الخشاب أن المحدثين يقولون قحط بفتح القاف قال والصواب الضم . قلت : وروايته في أمالي أبي على القالي بالوجهين في القاف ، وبزيادة الهمزة المضمومة ، يقال قحط الناس وأقحطوا إذا حبس عنهم المطر ، ومنه استعير ذلك لتأخر الإنزال . قال الكرماني ليس قوله « أو » للشك بل هو لبيان عدم الإنزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا ، وهذا بناء على أن إحداهما بالتعدية وإلا فهي للشك . **قوله** (تابعه وهب) أى ابن جرير ابن حازم ، والضمير يعود على النضر ، ومتابعة وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه .

قوله (لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء) يعنى أن غندرا وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان رويَا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمتن ، لكن لم يقلوا فيه ، عليك الوضوء ، فأما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه ، فليس عليك غسل ، وأما غندر فقد أخرجه أحد أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه ، فلا غسل عليك ، عليك الوضوء ، ، وهكذا أخرجه مسلم وابن ماجه والاسماعيل وأبو نعيم من طرق عنه ، وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كآبى داود الطيالسى وغيره عنه . فكأن بعض مشايخ البخارى حدثه به عن يحيى وغندر معا فساقه له على لفظ يحيى والله أعلم . وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسألة كما سنذكره في آخر كتاب الغسل إن شاء الله تعالى

٣٥ - باب الرجل يوضئ صاحبه

١٨١ - حدثني محمد بن سلام قال أخبرنا يزيد بن هارون عن يحيى عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ لما أقاض من عرفة عدل إلى الشب ففقى حاجته . قال أسامة بن زيد : فجعلت أصب عليه ويتوضأ . فقلت : يا رسول الله أنصلي ؟ فقال : المصلى أملك

قوله (باب الرجل يوضئ صاحبه) أى ما حكمه . قوله (ابن سلام) هو محمد كما في رواية كريمة . ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى . وفي هذا الإسناد رواية الاقران لأن يحيى وموسى بن عتبة تابعيان صغيران من أهل المدينة ، وكريب مولى ابن عباس من أواسط التابعين ، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من مباحث هذا الحديث في د باب اسباغ الوضوء ، ويأتى باقيها في كتاب الحج . ووقع في تراجم البخارى لابن المنير في هذا الموضع وهم ، فانه قال فيه ابن عباس عن أسامة ، وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس . قوله (أصب) بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أى الماء . وقوله ويتوضأ ، أى وهو يتوضأ . واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان في السفر . وكذا حديث المغيرة المذكور ، قال ابن المنير قاس البخارى توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة . قلت : والفرق بينهما ظاهر ، ولم يفصح البخارى في المسألة بجواز ولا غيره ، وهذه عاداته في الأمور المحتملة . قال النوى : الاستعانة ثلاثة أقسام . إحضار الماء ، ولا كراهة فيه أصلا . قلت : لكن الأفضل خلافه . قال : الثانى مباشرة الأجنبي الغسل ، وهذا مكروه إلا للحاجة . الثالث الصب وفيه وجهان : أحدهما يكره ، والثانى خلاف الاولى . وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ فعله لا يكون خلاف الاولى . وأجيب بأنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الاولى بخلاف غيره . وقال الكرماني : إذا كان الاولى تركه كيف ينزع في كراهته ؟ وأجيب بان كل مكروه فعله خلاف الاولى من غير عكس ، إذ المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر

١٨٢ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال : أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبه يحدث عن المغيرة بن شعبه أنه كان

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ وَأَنَّ مُعِيرَةَ جَمَلَ يَسْبُغُ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ

[الحديث ١٨٢ - أطرافه في : ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩١٨ ، ٤٤٧١ ، ٥٧٩٨ ، ٥٧٩٩]

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عمرو بن علي) هو الفلاس أحد الحفاظ البصريين ، وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفى ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، وسعد بن ابراهيم أى ابن عبد الرحمن بن عوف . وفي الاسناد رواية الاقران في موضعين ، لان يحيى وسعدا تابعيان صغيران ، وناقع بن جبير وعروة بن المغيرة تابعيان وسمطان ، ففيه أربعة من التابعين في نسق وهو من النوادر . قَوْلُهُ (أَنَّهُ كَانَ) أدى عروة معنى كلام أبيه بعبارة نفسه ، وإلا فكان السياق يقتضى أن يقول : قال انى كنت ، وكذا قوله ، وأن المغيرة جعل ، ويحتمل أن يقال هو الثقات على رأى فيكون عروة أدى لفظ أبيه ، والضمير في قوله د وأنه ذهب ، وفي قوله دله ، للنبي ﷺ . ومباحث هذا الحديث تأتى في المسح على الخفين ان شاء الله تعالى . والمراد منه هنا الاستدلال على الاستئانة . وقال ابن بطلان : هذا من القربات التي يجوز للرجل أن يعملها عن غيره بخلاف الصلاة ، قال : واستدل البخارى من صب الماء عليه عند الوضوء أنه يجوز للرجل أن يوضئه غيره ، لأنه لما لزم المتوضىء الاغتراف من الماء لأعضائه وجاز له أن يكفيه ذلك غيره بالصب - والاغتراف بعض عمل الوضوء - كذلك يجوز في بقية أعماله . وتعبه ابن المنير بأن الاغتراف من الوسائل لا من المقاصد ، لأنه لو اغترف ثم نوى أن يتوضأ جاز ، ولو كان الاغتراف عملا مستقلا لكان قد قدم التية عليه (١) وذلك لا يجوز . وحاصله التفرقة بين الإعانة بالصب وبين الإعانة بمباشرة الغير لغسل الاعضاء ، وهذا هو الفرق الذى أشرنا اليه قبل . والحديثان دالان على عدم كراهة الاستئانة بالصب ، وكذا إحضار الماء من باب الأولى . وأما المباشرة فلا دلالة فيها عليها ، نعم يستحب أن لا يستعين أصلا . وأما ما رواه أبو جعفر الطبرى عن ابن عمر أنه كان يقول : ما أبالي من أعاننى على طهورى أو على ركوعى وسجودى ، فحول على الإعانة بالمباشرة للصب ، بدليل ما رواه الطبرى أيضا وغيره عن مجاهد أنه كان يسكب على ابن عمر وهو يغسل رجله . وقد روى الحاكم في المستدرک من حديث الربيع بنت معوذ أنها قالت : أتيت النبي ﷺ بوضوء فقال : اسكبي ، فسكبت عليه . وهذا أصرح في عدم الكراهة من الحديثين المذكورين ، لكونه في الحضر ، ولكونه بصيغة الطلب ، لكنه ليس على شرط المصنف . والله أعلم

٣٦ - باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره . وقال منصور عن ابراهيم : لا بأس بالقراءة في الحمام ، ويسكتب الرسالة على غير وضوء . وقال حماد عن ابراهيم : إن كان عليهم إزار فسلم ، وإلا فلا تسلم . قَوْلُهُ (باب قراءة القرآن بعد الحدث) أى الأصغر (وغيره) أى من مظان الحدث . وقال الكرماني الضمير يرد على القرآن ، والتقدير باب قراءة القرآن وغيره أى الذكر والسلام ونحوهما بعد الحدث ، ويلزم منه الفصل بين المتعاطفين ، ولأنه إن جازت القراءة بعد الحدث لجواز غيرها من الأذكار بطريق الأولى ، فهو مستغنى عنه

(١) صوابه : لكان قد قدمه على التية . فتأمل

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس . **قوله** (مخرمة) بفتح الميم وإسكان المعجمة ، والاسناد كله مدينون . **قوله** (فاضطجعت) قائل ذلك هو ابن عباس ، وفيه التفات لأن أسلوب الكلام كان يقتضى أن يقول فاضطجع لأنه قال قبل ذلك إنه بات . **قوله** (في عرض) بفتح أوله على المشهور ، وبالضم أيضاً وأنكره الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضاً قال : لأن العرض بالضم هو الجانب وهو لفظ مشترك . قلت : لكن لما قال « في طولها » تعين المراد ، وقد صحت به الرواية فلا وجه للانكار . **قوله** (يُسمح النوم) أى يسمح بيده عينيه ، من باب إطلاق اسم الحال على المحل ، أو أثر النوم من باب إطلاق السبب على المسبب . **قوله** (ثم قرأ العشر الآيات) أولها ﴿ ان في خلق السموات والارض ﴾ الى آخر السورة . قال ابن بطال ومن تبعه : فيه دليل على رد من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه ﷺ قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ . وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن التوم في حقه ينقض ، وليس كذلك ، لأنه قال « تمام عيناي ولا ينام قلبي » ، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلهل جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . قلت : وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطال : بعد قيامه من النوم ، لأنه لم يتعين كونه أحدث في النوم ، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً في كونه أحدث ، ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم ، نعم خصوصيته أنه إن وقع شعر به بخلاف غيره . وما ادعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه ، وقد سبق للإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير ، والأظهر أن مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل في الفراش لا تخلو من الملامسة . ويمكن أن يؤخذ ذلك من قول ابن عباس « فصنعت مثل ما صنع » ولم يرد المصنف أن مجرد نومه ﷺ ينقض لأن في آخر هذا الحديث عنده في باب التخفيف في الوضوء « ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم صلى » . ثم رأيت في الحلبيات للسبكي الكبير بعد أن ذكر اعتراض الإسماعيلي : لعل البخاري احتج بفعل ابن عباس بحضرة النبي ﷺ ، أو اعتبر اضطجاع النبي ﷺ مع أهله واللس ينقض الوضوء . قلت : ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قيدت الحديث به في ترجمة الباب ، وأن المراد به الاصفر ، إذ لو كان الأكبر لما اقتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل . **قوله** (إلى شن معلقة) قال الخطابي : شن القرية التي تبعد للبلاء ، ولذلك قال في هذه الرواية « معلقة » ، فأنت لإرادة القرية . **قوله** (ففتمت فصنعت مثل ما صنع) تقدمت الإشارة في باب تخفيف الوضوء إلى هذا الموضع فليراجع من ثم ، وستأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى

(تنبيه) : روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث ، لكنه على غير شرط المصنف

٣٧ - باب من لم يتوضأ إلا من النفس المثل

١٨٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي ﷺ حين خسفت الشمس ، فاذا الناس قياماً يصلون ، وإذا هي قائمة نصلي . قلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء وقالت : سبحان الله ، قلت : آية ؟ فأشارت أى نعم . فتمت حتى أتت جلالي النفس ، وجعلت أصب فوق رأسي ماء . فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم

قال « ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار . ولقد أوجىء إلى أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريب من - فتنة الدجال (لا أدري أى ذلك قالت أسماء) يؤتى أحدكم فيقال : ما علمت بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن (أو المؤمنة) لا أدري أى ذلك قالت أسماء) فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأمنّا واتبعنا . فيقال : كنتم صالحاً ، فقد علفنا إن كنتم كالمؤمنين . وأما المنافق (أو المنافقة) لا أدري أى ذلك قالت أسماء) فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلت »

قوله (باب من لم يتوضأ) أى من الغشى (إلا من الغشى المثل) فلاستثناء مفرغ . والمثل بضم الميم وإسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز فتحها ، وأشار المصنف بذلك الى الرد على من أوجب الوضوء من الغشى مطلقاً ، والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشى إلا اذا كان مثقلاً . **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس أيضاً ، والإسناد كله مدينون أيضاً ، وفيه رواية الاقران مشام وأمراته فاطمة بنت عمه المنذر . **قوله** (فأشارت أن نعم) كذا لا كثرهم بالتون ، ولكريمة أى نعم ، وهى رواية وهيب المتقدمة فى العلم ، وبين فيها أن هذه الإشارة كانت برأسها . **قوله** (تهلاني) أى غطاني ، قال ابن بطلال : الغشى مرض يعرض من طول التعب والوقوف (١) ، وهو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه . وإنما صبت أسماء الماء على رأسها مدافعة له ، ولو كان شديداً لكان كالإغماء ، وهو ينقض الوضوء بالإجماع . انتهى . وكونها كانت تتولى صب الماء عليها يدل على أن حواسها كانت مدركة ، وذلك لا ينقض الوضوء . وحمل الاستدلال بضعها من جهة أنها كانت ، تصل خلف النبي ﷺ - وكان يرى الذى خلفه وهو فى الصلاة - ولم ينقل أنه أنكر عليها . وقد تقدم شيء من مباحث هذا الحديث فى كتاب العلم ، وثائق بقية مباحثه فى كتاب صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى

٣٨ - باب مسح الرأس كله ، لقول الله تعالى ﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة]

وقال ابن المسيب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها

وسئل مالك : أىجزئ به أن يمسح بعض الرأس ؟ فاحتج بحديث عبد الله بن زيد

١٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أنستطيع أن تربى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم . فدعا بماء فأفرغ على يديه ففسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر : بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذى كدأ منه ، ثم غسل رجليه

[الحديث ١٨٥ - أطرافه فى : ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٩]

(١) وقد يمرض اللسان أيضاً عند رؤيته أو سماعه ما يبعثه ، كما فى هذا الحديث

قوله (باب مسح الرأس كله) كذا لأكثرهم وسقط لفظ د كله ، للاستعلى . **قوله** (وقال ابن المسيب) أى سعيد ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بلفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ، ونقل عن أحد أنه قال : يكنى المرأة مسح مقدم رأسها . **قوله** (وسئل مالك) السائل له عن ذلك هو إسحق بن عيسى بن الطباع ، بينه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه : سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئ ذلك ؟ فقال : حدثني عمرو ابن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد فقال : مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته الى قفاه ، ثم رد يديه الى ناصيته فمسح رأسه كله . وهذا السياق أصرح للترجمة من الذى ساقه المصنف قبل ، وموضع الدلالة من الحديث والآية أن لفظ الآية يحل ، لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على أن الباء زائدة ، أو مسح البعض على أنها تبيضية ، فتبين بفعل النبي ﷺ أن المراد الاول ، ولم ينقل عنه أنه مسح بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامة ، فإن ذلك دل على أن التعميم ليس بفرض (١) ، فعلى هذا فالاجاز في المسند اليه لا في الأصل . **قوله** (عن أبيه) أى أبو عثمان يحيى بن عماره أى ابن أبي حسن واسمه تميم بن عبد عمرو ، ولجده أبو حسن صحبة ، وكذا لعمارة فيما جزم به ابن عبد البر . وقال أبو نعيم : فيه نظر . والاسناد كله مدينون إلا عبد الله بن يوسف وقد دخلها . **قوله** (أن رجلا) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه المصنف في الحديث الذى بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ، وعلى هذا فقوله هنا « وهو جد عمرو بن يحيى » ، فيه تجوز ، لأنه عم أبيه ، وسماه جدا لكونه في منزلته ، وهم من زعم أن المراد بقوله « وهو » عبد الله بن زيد ، لأنه ليس جدا لعمرو بن يحيى لا حقيقة ولا مجازا . وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى إنه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط توهمه من هذه الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت محمد بن إياس بن البكير ، وقال غيره هي أم النعمان بنت أبي حبة فأنه أعلم . وقد اختلف رواية الموطأ في تعيين هذا السائل ، وأما أكثرهم فأبهمه ، قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو عن أبيه يحيى : إنه سمع أبا حسن - وهو جد عمرو بن يحيى - قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة . . فذكر الحديث . وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك : حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد . وكذا ساقه سحنون في المدونة . وقال الشافعى في الأم : عن مالك عن عمرو عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد . ومثله رواية الاسماعيلي عن أبي خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال : قلت . . والذى يجمع هذا الاختلاف أن يقال : اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصارى وابنه عمرو وابنه يحيى بن عماره بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن ، فحسب نسب اليه السؤال كان على الحقيقة . ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى يعنى عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد أخبرنى . . فذكره . وحيث نسب السؤال الى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضرا . وحيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال . ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح

(١) ليس في الحديث المذكور حجة على أن تعمم الرأس بالمسح ليس بفرض إذا لم يكن عليه عمامة ، وإنما يدل الحديث على الاجتزاء بمسح ما ظهر منه تبعا لمسح العمامة عند وجودها . وأما عند عدمها فالواجب تعميمه عملا بحديث عبد الله بن زيد . وبذلك يتبين أنه ليس بين الحديثين اختلاف . والباء في الآية للالتصاق ، فليست زائدة ولا للتبيين . فتنبه

عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال « قيل له توضأ لنا ، فذكره مبهما . وفي رواية الاسماعيل من طريق وهب بن بقية عن خالد المذكور بلفظ « قلنا له » ، وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله ، لكن متولى السؤال منهم عمرو بن أبي حسن . ويزيد ذلك وضوحا رواية الدراودى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن قال « كنت كثير الوضوء ، فقلت لعبد الله بن زيد ، فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم . قوله (أتستطيع) فيه ملاطفة الطالب للشيخ ، وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد . قوله (فدعا بماء) وفي رواية وهب في الباب الذى بعده « فدعا بتور من ماء » . والتور بمثابة مفتوحة قال الدراودى : قدح . وقال الجوهري : إناء يشرب منه . وقيل هو الطست ، وقيل يشبه الطست ، وقيل هو مثل القدر يكون من صفر أو حجارة . وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلة عند المصنف في باب الغسل في الخضب في أول هذا الحديث « أنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر ، والصفر بضم المهملة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس ، قيل إنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ، ويسمى أيضا الشبه بفتح المعجمة والموحدة . والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذى توضأ منه عبد الله بن زيد إذ سئل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها . قوله (فأفرغ) وفي رواية موسى عن وهيب « فأكفأ » بهزتين ، وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب « فكفأ » بفتح الكاف ، وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الإناء وأكفأه إذا أماله ، وقال الكسائي كفأت الإناء كبته وأكفأته أملتة . والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناء على اليد كما صرح به في رواية مالك . قوله (فغسل يده مرتين) كذا في رواية مالك بأفراد يده ، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدراودى عند أبي نعيم « فغسل يديه » بالثنية ، فيحمل الافراد في رواية مالك على الجنس ، وعند مالك « مرتين » ، وعند هؤلاء « ثلاثا » ، وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم ، وهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا فزيادتهم مقدمة على الحافظ الواحد ، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى أملاء ، فتأكد ترجيح روايته ، ولا يقال يحمل على واقعيتين لانا نقول المخرج متحد والاصل عدم التعدد . وفيه من الأحكام غسل اليد قبل إدخالها الإناء ولو كان من غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان ، والمراد باليدين هنا الكفان لا غير . قوله (ثم تمضمض واستنثر) ، والكشميني « مضمض واستنشق » والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس ، وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثا « بثلاث غرفات » واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة ، وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل « مضمض واستنشق من كف واحد فمل ذلك ثلاثا » وهو صريح في الجمع كل مرة ، بخلاف رواية وهيب فإنه تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد . ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور « فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة » واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة ، وفيه نظر لما أشرنا إليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة ، ولمسلم من رواية خالد المذكورة « ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض ، فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعقيبية وفيه بحث . قوله (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على

وجوب الترتيب للانيان بقوله « ثم » في الجميع ، لأن كلا من الحكيمين يحمل في الآية بينته السنة بالفعل . قوله (ثم غسل يديه مرتين مرتين) كذا بتكرار مرتين ، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين ، لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ وفيه « ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً » فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد . قوله (إلى المرفقين) كذا للاستملى والحموى إلى المرفقين بالإفراد على إرادة الجنس ، وقد اختلف العلماء : هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا ؟ فقال المعظم : نعم ، وخالف زفر ، وحكاه بعضهم عن مالك ، واحتج بعضهم للجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ ، وتعقب بأنه خلاف الظاهر ، وأجيب بأن القرينة دلت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها . وقال ابن القصار : اليد يقناها الاسم إلى الإبط لحديث عمار « أنه تيمم إلى الإبط » وهو من أهل اللغة ، فلما جاء قوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ بقي المرفق مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم . انتهى . فعلى هذا فالإحدى التروك من غسل اليدين لا للغسل ، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر . والله أعلم . وقال الزمخشري : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فلما دخلها في الحكم وخروجها فأمر بدور مع الدليل ، فقوله تعالى ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾ دليل عدم الدخول النهي عن الوصال ، وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن ، وقوله تعالى ﴿ إلى المرافق ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين ، قال : فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المتيقن انتهى . ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله ﷺ ، في الدارقطني باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء « فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين » وفيه عن جابر قال « كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه » لكن إسناده ضعيف (١) ، وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها . قال إسحق بن راهويه : « إلى » في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع ، فبينت السنة أنها بمعنى مع . انتهى . وقد قال الشافعي في الأم : لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ، فعلى هذا فزفر محجوج بالإجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً . والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو العظم الثاني في آخر الذراع سمى بذلك لأنه يرتفع به في الانكاء ونحوه . قوله (ثم مسح رأسه) زاد ابن الطباع « كله » كما تقدم عن رواية ابن خزيمة ، وفي رواية خالد ابن عبد الله برأسه بزيادة الباء قال القرطبي : الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه ، وقيل دخلت الباء لتنفيد معنى آخر وهو أن الغسل لغة يقتضي مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضي مسحاً به ، فلو قال وامسحوا برؤوسكم لا جزأ المسح باليد بغير ماء ، فكأنه قال وامسحوا برؤوسكم الماء فهو على القلب ، والتقدير امسحوا برؤوسكم بالماء . وقال الشافعي : احتمل قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ جميع الرأس أو بعضه ، فدللت السنة على أن بعضه يجزئ . والفرق بينه وبين قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾ في التيمم أن

(١) وأصح من هذه الأحاديث ما رواه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه « ثم غسل يديه حتى أشرف في العضد - أي أن قال - ثم غسل رجليه حتى أشرف في الساق » فهذا الحديث صحيح صريح في إدخال الكفين والمرفقين في الغسل

المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ، ولا يردكون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع . فان قيل فلعله اقتصر على مسح الناصية لعذر - لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر ، ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبة - قلنا : قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر ، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ لخبر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولا أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله ، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر ، وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند ، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند فيقع المرسل لغوا ، وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح . وفي الباب أيضا عن عثمان في صفة الوضوء قال : ومسح مقدم رأسه ، أخرجه سعيد بن منصور ، وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه . وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قاله ابن المنذر وغيره ، ولم يصح عن أحد من الصحابة انكار ذلك قاله ابن حزم . وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم . قوله (بدأ بمقدم رأسه) الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس الى أن ينتهي الى مقدمه لظاهر قوله « أقبل وأدبر » . ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وسيأتي عند المصنف قريبا من رواية سليمان بن بلال « فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقتين متحد فهما بمعنى واحد . وعينت رواية مالك البداء بالمقدم فيجعل قوله « أقبل » على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك . والحكمة في هذا الإقبال والإدبار استيعاب جميع الرأس بالمسح ، فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر ، والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يقين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم . والله أعلم . قوله (ثم غسل رجليه) زاد في رواية وهيب الآتية « الى الكعبين » والبحث فيه كالبحث في قوله الى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم ، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك ، وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة « قرأت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه » وقيل إن محمدا إنما رأى ذلك في حديث قطع المحرم الخفين الى الكعبين اذا لم يجد التعلين . وفي هذا الحديث من الفوائد الإفراغ على اليدين معا في ابتداء الوضوء ، وأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث ، وفيه بحى الإمام الى بيت بعض رعيته وابتدأهم لمياه بما يظنون أن له به حاجة ، وجواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة ، والتعليم بالفعل ، وأن الاغتراف من الماء القليل للتطهير لا يصير الماء مستعملا لقوله في رواية وهيب وغيره « ثم أدخل يده فغسل وجهه الخ » ، وأما اشتراط نية الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها ، واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهير بالماء المستعمل ، وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه ، وقد أدخل يده للاغتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها ، وقال

الغزالي مجرد الاعتراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من المغترف منه ، وبهذا قطع البغوي . واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس ، وقد قدمنا أنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً ، وعلى أنه لا يندب تكريره كما سيأتى فى باب مفرد ، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتى أيضاً ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره

٣٩ باب غسل الرجلين إلى الكعبين

١٨٦ - **حدثنا موسى** قال حدثنا **وهيب** عن **عمرو** عن **أبيه** قال : شهدت **عمرو بن أبى حسن** سأل **عبد الله** **ابن زيد** عن **وضوء النبي ﷺ** ، فدعا **بتور** من ماء فتوضأ لهم ووضوء النبي ﷺ : فأكفا على يده من التور ففسل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده فى التور فضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرقات ، ثم أدخل يده ففسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجليه إلى الكعبين

قوله (باب غسل الرجلين إلى الكعبين) تقدمت مباحثه فى الباب الذى قبله ، و**عمرو** المذكور هو **ابن يحيى بن عمار** شيخ مالک المتقدم ، و**عمرو بن أبى حسن** عم **أبيه** كما قدمناه ، وسماء هناك جده مجازاً ، وأغرب **الكرمانى** - تبعاً لصاحب الكمال - فقال : **عمرو بن أبى حسن** جد **عمرو بن يحيى** من قبل أمه ، وقد قدمنا أن أم **عمرو بن يحيى** ليست بنتا ل**عمرو بن أبى حسن** فلم يستقم ما قاله بالاحتمال . **قوله** (فتوضأ لهم) أى لأجلهم (وضوء النبي ﷺ) أى مثل وضوء النبي ﷺ ، وأطلق عليه وضوءاً مبالغة . **قوله** (ثم أدخل يده ففسل وجهه) بين فى هذه الرواية تجديد الاعتراف لكل عضو ، وأنه اغترف باحدى يديه ، وكذا هو فى باقى الروايات ، وفى مسلم وغيره . لكن وقع فى رواية **ابن عساكر** وأبى الوقت من طريق **سليمان بن بلال** الآتية (ثم أدخل يده ، بالثنية ، وليس ذلك فى رواية **أبى ذر** ولا **الأصملى** ولا فى شيء من الروايات خارج الصحيح قاله **النوى** ، وأظن أن الإناء كان صغيراً فاغترف باحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره فى حديث **ابن عباس** ، والا فالاعتراف باليدين جميعاً أسهل وأقرب تناولاً كما قال **الشافعى** . **قوله** (ثم غسل يديه مرتين) المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم فى طريق مالک (ثم غسل يديه مرتين مرتين ، وليس المراد توزيع المرتين على اليدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة

٤- باب استعمال فضل وضوء الناس . وأمر **جرير بن عبد الله** أهله أن يتوضؤوا بفضل سواك

١٨٧ - **حدثنا آدم** قال حدثنا **شعبة** قال حدثنا **الحكم** قال سمعت **أبا جحيفة** يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ بالهجرة ، فأتى بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوءه فيتمسحون به ، فسلّى النبي ﷺ الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين ، وبين يديه عزة

[الحديث ١٨٧ - أطرافه فى : ٣٧٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٣٥٥٣ ، ٣٥٦٦ ، ٥٧٨٦ ، ٥٨٥٩]

قوله (باب استعمال فضل وضوء الناس) أى فى التطهر ، والمراد بالفضل الماء الذى يبقى فى الطرف بعد الفراغ . **قوله** (وأمر جرير بن عبد الله) هذا الأثر وصله ابن أبى شيبه والدارقطنى وغيرهما من طريق قيس بن أبى حازم عنه ، وفى بعض طرقه كان جرير يستاك ويفس رأس سواكه فى الماء ثم يقول لأهله : توضؤوا بفضله ، لا يرى به بأسا ، وهذه الرواية مبينة للبراد ، وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواكه الماء الذى ينتقع فيه العود من الأراك وغيره ليلين فقالوا : يحمل على أنه لم يغير الماء ، وإنما أراد البخارى أن صنيعه ذلك لا يغير الماء ، وكذا مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمتنع التطهر به . وقد صححه الدارقطنى بلفظ « كان يقول لأهله : توضؤوا من هذا الذى أدخل فيه سواكى » ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطنى من حديث أنس « ان النبي ﷺ كان يتوضأ بفضل سواكه » ، وسنده ضعيف ، وذكر أبو طالب فى مسائله عن أحمد أنه سأله عن معنى هذا الحديث فقال : كان يدخل السواك فى الإناء ويستاك ، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء . وقد استشكل لإيراد البخارى له فى هذا الباب المفقود لطهارة الماء المستعمل ، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهر للضم ، فإذا غاط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل فى الطهارة . **قوله** (حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالمشاءة ثم الموحدة ، كان من الفقهاء الكوفيين ، وهو تابعى صغير . وحديث أبى جحيفة المذكور ستأتى مباحثه فى باب السقرة فى الصلاة . وقوله « يأخذون من فضل وضوئه » كأنهم اقتسموا الماء الذى فضل عنه ، ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضاء وضوئه ﷺ ، وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل

١٨٨ — وقال أبو موسى : دعا النبي ﷺ بقَدَحٍ فِيهِ ماء فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ ، وَمَجَّ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : اشْرَبَا مِنْهُ ، وَأَفْرِغَا عَلَى وَجُوهِكُمَا وَتُحَوِّرَا

[الحديث ١٨٨ — طرفاه فى : ١٩٦ ، ١٩٢٨]

قوله (وقال أبو موسى) هو الأشعرى ، وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف فى المغازى وأوله عن أبى موسى قال « كنت عند النبي ﷺ بالجعرانة ومعه بلال ، فأناه أعرابى » فذكر الحديث . . وعرف منه تفسير المبهمين فى قوله « اشربا » وهما أبو موسى وبلال . وقد ذكر المؤلف طرفا منه أيضا باسناده فى باب الفصل والوضوء فى الخضب كما سيأتى بعد قليل . **قوله** (وج فىه) أى صب ما تناوله من الماء فى الإناء ، والغرض بذلك لإيجاد البركة بريقه المبارك

١٨٩ — **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبى عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرنى محمود بن الربيع قال : وهو الذى مىج رسول الله ﷺ فى وجهه وهو غلام من بثرهم . وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحد منهما صاحبه ، وإذا توضأ النبي ﷺ كادوا يقتتلون على وضوئه **قوله** (حدثنا على بن عبد الله) هو ابن المدنى ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم الكلام على حديث محمود ابن الربيع هذا فى باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم . **قوله** (وقال عروة) هو ابن الزبير (عن المسور) هو ابن عزمة . **قوله** (وغيره) هو مروان بن الحكم كما سيأتى موصولا مطولا فى كتاب الشروط ، وقال الكرماني :

هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متابعة ، ويفتقر فيها ما لا يقتصر في الأصول . قلت : وهذا صحيح إلا أنه لا يمتنع به هنا لأن المجهول معروف ، وإنما لم يسمه اختصاراً كما اختصر السند فعلقه ، وزعم الكرماني أن قوله « وقال عروة » معطوف على قوله في السند الذي قبله « أخبرني محمود » فيكون صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة ، فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون موصولاً بالسند الذي قبله ، وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه ، واستمر الكرماني على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله « يصدق كل واحد منهما صاحبه » للسور ومحمود ، وليس كما زعم بل هو للسور ومروان ، وهو تجويز منه بمجرد العقل ، والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى . قوله (كانوا يقتلون) كذا لأبي ذر والباقيين « كادوا » بالبدال وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال ، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجس إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ؛ ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة

باب * ١٩٠ - **حدثنا عبد الرحمن بن يونس** قال حدثنا **حاتم بن إسماعيل** عن **الجعد** قال : سمعت السائب بن يزيد يقول : ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي وقع ، فسح رأسه ودعا لي بالبركة . ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمت خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زرّ الحجلة

[الحديث ١٩٠ - أطرافه في : ٣٥٤٠ ، ٣٥٤١ ، ٥٦٧٠ ، ٦٣٥٢]

قوله (باب) كذا للمستمل كأنه كالفصل من الباب الذي قبله ، وجعله الباقر منه بلا فصل . **قوله (حدثنا عبد الرحمن بن يونس)** هو أبو مسلم المستمل أحد الحفاظ . **قوله (عن الجعد)** كذا هنا ، ولأكثر « الجعيد » بالتصغير وهو المشهور ، والسائب بن يزيد من صفار الصحابة ، وسيأتي حديثه هذا مبيناً في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى . **قوله (وقع)** بكسر القاف والتنوين ، وللكشمة نى وقع بلفظ الماضي ، وفي رواية كريمة « وقع » بالجيم والتنوين ، والوقع وجع في القدمين . **قوله (زر الحجلة)** بكسر الزاى وتشديد الزاء ، والحجلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحجال وهي بيوت تزين بالثياب والأسرة والستور لها عرى وأزرار ، وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للآثي منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن في حديث آخر « مثل بيضة الحمامة » وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي ﷺ إن شاء الله تعالى . وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبي يوسف ، وحكى الشافعي في الام عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجس عنه ثم رجس إليه بعد شهرين ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات : الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتى به عند الحنفية ، الثانية نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه ، الثالثة نجس بنجاسة غليظة وهي رواية الحسن اللؤلؤى عنه . وهذه الأحاديث ترد عليه لأن التجسس لا يتبرك به ، وحديث الحجة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القائل بنجاسة الماء المستعمل إذا علله بأنه ماء مضاف قيل له هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به ، وكذلك الماء الذي نالته الريق طاهر لحديث الحجة ، وأما من علله منهم بأنه ماء الذنوب فيجب لإبعاده محتملاً بالأحاديث الواردة في ذلك

عند مسلم وغيره ، فأحاديث الباب أيضا ترد عليه ، لأن ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب ، قال ابن المنذر : وفي إجماع أهل العلم على أن البلل الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل ، وأما كونه غير طهور فسيأتى الكلام عليه في كتاب الغسل إن شاء الله تعالى . والله أعلم

٤١ - باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة

١٩١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** خالد بن عبد الله قال **حدثنا** عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ، ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثاً . فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر ، وغسل رجله إلى الكعبين ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله ﷺ

قوله (باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة) تقدم الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس ، وتقدمت المسألة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء . **قوله** (ثم غسل) أى فـ (أو مضمض) كذا عنده بالشك ، وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بسنده هذا من غير شك ولفظه د ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق ، وأخرجه أيضا الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذا ، فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخارى . وأغرب الكرماني فقال : الظاهر أن الشك فيه من التابعي . **قوله** (من كفة واحدة) كذا في رواية أبي ذر ، وفي نسخة د من غرفة واحدة ، ولأكثر د من كف ، بغير هاء . قال ابن بطال : المراد بالكفة الغرفة ، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى ، قال : ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التأنيث في الكف ، وعصه أن المراد بقوله كفة فعلة لا أنها تأنيث الكف . وقال صاحب المشارق : قوله من كفة هي بالضم والفتح كغرفة وغرفة أى ما ملأكفه من الماء . **قوله** (ثم غسل يديه) لم يذكر غسل الوجه اختصارا ، وهو ثابت في رواية مسلم وغيره . وبقيّة مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا

٤٢ - باب مسح الرأس مرة

١٩٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** عمرو بن يحيى عن أبيه قال : سمعت عمرو بن أبي حنبل قال **حدثنا** عبد الله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ ، فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم ، فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً ثلاثاً غرقات من ماء ثم أدخل يده في الإناء فغسل وجهه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أدخل يده في الإناء فمسح برأسه فأقبل يديه وأدبر بهما ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجله **وحدثنا** موسى قال **حدثنا** وهيب قال : مسح رأسه مرة

قوله (باب مسح الرأس مرة) وللأصلي مسحة . **قوله** (فدعا بتور من ماء) كذا للأكثر ، والكشيني

« فدعا بماء ، ولم يذكر التور . قوله (فكفأه) أى أماله ، وللأصلي « فكفأه » ، وقد تقدم النقل أنهما بمعنى .
 قوله (فأقبل بيده) كذا هنا بالإفراد ، ولاكشميني بالتثنية . قوله (حدثنا وهيب) أى بإسناده المذكور وحديثه ،
 وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة ، وقد تقدم
 نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان ، وذكرنا
 قول أبي داود : إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس ، وأنه أورد العدد من طريقين صحح
 أحدهما غيره ، والزيادة من الثقة مقبولة ^(١) فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين الذين ذكرهما ،
 فكأنه قال : إلا هذين الطريقين ، قال ابن السمعاني في الاصطلاح ^(٢) : اختلاف الرواية يحمل على التعدد ، فيكون
 مسح تارة مرة وتارة ثلاثا ، فليس في رواية « مسح مرة » حجة على منع التعدد . ويحتاج للتعدد بالقياس على
 المغسول لأن الوضوء طهارة حكيمية ، ولا فرق في الطهارة الحكيمية بين الغسل والمسح . وأجيب بما تقدم من أن
 المسح مبنى على التخفيف بخلاف الغسل ، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول . وقد اتفق على كراهة
 غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئا ، وأجاب بأن الخفة تقتضى عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن
 العدد كذلك ، وجوابه واضح . ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذى صححه ابن خزيمة وغيره
 من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي ﷺ بعد أن فرغ « من زاد على هذا فقد
 أساء وظلم » ، فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ، فدل على أن الزيادة في مسح
 الرأس على المرة غير مستحبة ، ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح - إن صحت - على إرادة الاستيعاب
 بالمسح ، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس . جمعا بين هذه الأدلة . (تنبيه) : لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل
 الوجه ، وجوز الكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذى وقع فيه الشك من الراوى ، والتقدير : فغسل وجهه أو
 تمضمض واستنشق . قلت : ولا يخفى بعده . وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيل في روايتهما المذكورة
 وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، فدل على أن الاختصار من مسدد ، كما تقدم أن الشك
 منه . وقال الكرماني : يجوز أن يكون حذف الوجه إذ لم يقع في شيء منه اختلاف ، وذكر ما عدها لما في المضمضة
 والاستنشاق من الإفراد والجس ، ولما في إدخال المرفقين ، ولما في مسح جميع الرأس ، ولما في الرجلين إلى
 الكعبين . انتهى ملخصا ولا يخفى تسكفه

٤٣ - باب وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة . وتوضأ عمرُ بالحليم من بيتِ نصرانية

١٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : كان

الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعا

قوله (باب وضوء الرجل) بضم الواو لأن القصد به الفعل . قوله (وفضل وضوء المرأة) بفتح الواو ، لأن
 المراد به الماء الفاضل في الإناث . بعد الفراغ من الوضوء ، وهو بالخفض عطفًا على قوله « وضوء الرجل » . قوله

(١) سبق في ص ٢٩٠ أنها زيادة شاذة فلا يعتمد عليها . والله أعلم

(٢) كتاب له في الرد على أبي زيد الدبوسي

(وتوضاً عمر بالحميم) أى بالماء المسخن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ « أن عمر كان يتوضأ بالحميم ويغتسل منه ، ورواه ابن أبي شبة والدارقطنى بلفظ « كان يسخن له ماء في فقم ثم يغتسل منه ، قال الدارقطنى لإسناده صحيح ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل ، فأشار البخارى الى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل ، لأن الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه ، فيناسب قوله « وضوء الرجل مع امرأته ، أى من إناء واحد . وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه إلا ما نقل عن مجاهد . قوله (ومن بيت نصرانية) هو معطوف على قوله « بالحميم » أى وتوضأ عمر من بيت نصرانية ، وهذا الأثر وصله الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ، ولفظ الشافعى « توضأ من ماء في جرة نصرانية » ولم يسمعه ابن عينة عن زيد بن أسلم ، فقد رواه البيهقي من طريق سعدان بن نصر عنه قال « حدثونا عن زيد بن أسلم ، فذكره مطولاً . ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بآببات الواسطة فقال « عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به ، وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن ، وأوقفهم وأكبرهم عبد الله ، وأظنه هو الذى سمع ابن عينة منه ذلك ، ولهذا جزم به البخارى . ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله « ومن بيت » وهذا الذى جراً الكرماني أن يقول : المقصود ذكر استعمال سور المرأة ، وأما الحميم فذكره لبيان الواقع . وقد عرفت أنهما أتران متغايران ، وهذا الثانى مناسب لقوله « وبفضل وضوء المرأة ، لأن عمر توضأ بمائها ولم يستفصل ، مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء ، وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل ، وجرت عادة البخارى بالتسك بمثل ذلك عند عدم الاستفصال ، وإن كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوأ حالا من النصرانية . وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفصال ، وقال الشافعى فى الأم : لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة . وقال ابن المنذر : انفرد إبراهيم النخعى بكراهة فضل المرأة إذا كانت جنباً . قوله (حدثنا عبد الله بن يوسف) هو الثنيسى أخذ رواة الموطأ . قوله (كان الرجال والنساء) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق . قوله (فى زمان رسول الله ﷺ) يستفاد منه أن البخارى يرى أن الصحابي إذا أضاف الفعل الى زمن الرسول ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح ، وحكى عن قوم خلافه لاحتمال أنه لم يطلع ، وهو ضعيف لتوفر دواعى الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التى تقع لهم ومنهم ، ولو لم يسألوه لم يقرأوا على فعل غير الجائز فى زمن التشريع ، فقد استدل أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان منها لنهاى عنه القرآن ، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك فى هذا الحديث « من إناء واحد » ، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « ندلى فيه أيدينا » ، وفيه دليل على أن الاغتراف من الماء القليل لا يصيره مستملاً لأن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعى فى الأم فى عدة مواضع ، وفيه دليل على طهارة الذمية واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزويجهم وعدم التفرقة فى الحديث بين المسلمة وغيرها . قوله (جميعاً) ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعاً فى موضع واحد ، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة ، والزيادة المتقدمة فى قوله « من إناء واحد » ترد عليه ، وكان هذا القائل استبعد اجتماع

الرجال والنساء الأجانب ، وقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سخون أن معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضآن ، وهو خلاف الظاهر من قوله « جميعا » ، قال أهل اللغة : الجميع ضد المفترق ، وقد وقع مصرحا بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهر منه ، والأولى في الجواب أن يقال : لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم . ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد . وفيه نظر ، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ، وهذا الحديث حجة عليهم . ونقل النووي أيضا الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس ، وفيه نظر أيضا فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي ، وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيدا بما إذا كانت حائضا ، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة ، وبه قال أحمد وإسحق ، لكن قيدها بما إذا خلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعا ، ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة ، قال : لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به ، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس . والله أعلم . وأشهر الأحاديث في ذلك من المجتهين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع ، وحديث ميمونة في الجواز . أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه . وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم ، لكن أحله قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال : على والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني .. فذكر الحديث ، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راويها غير ضابط وقد خولف ، والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ « ان النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد » ، وفي المنع أيضا ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري قال : لقيت رجلا صحب النبي ﷺ أربع سنين فقال « نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليفترا جميعا ، رجاله ثقات ، ولم أقف لمن أحله على حجة قوية ، ودعوى البهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر ، وقد صرح التابعي بأنه لقيه ، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة ، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة ، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبنا فاعتسلت من جفنة ، ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه ، فقلت له فقال « الماء ليس عليه جنابة » واغتسل منه . لفظ الدارقطني . وقد أحله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . وقول أحمد إن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصاد إليه عند تعذر الجمع ، وهو يمكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء ، والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، أو يحمل النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة . والله أعلم

٤٤ - باب صب النبي ﷺ وضوءه على منغى عليه

١٩٤ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابراً يقول : جاء رسول الله ﷺ يعودني وأنا سميض لا أعقل فتوضأ وصب على من وضوءه ، فعقلت ، فقلت : يا رسول الله لمن الميراث ، إنما يرى كلالته ؟ فنزلت آية الفرائض

[الحديث ١٩٤ - أطرافه في : ٤٥٧٧ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٤ ، ٥٦٧٦ ، ٦٧٢٣ ، ٦٧٤٣ ، ٧٣٠٩]

قوله (باب صب النبي ﷺ وضوءه) بفتح الواو لان المراد به الماء الذي توضأ به ، والمنغى بضم الميم وإسكان المعجمة من أصابه الاغماء . قوله (يعودني) زاد المصنف في الطب دماشيا . قوله (لا أعقل) أى لا أفهم ، وحذف مفعوله إشارة الى عظم الحال ، أى لا أعقل شيئا ، وصرح به في التفسير ، وله في الطب د فوجدني قد أغمى على ، وهو المطابق للترجمة . قوله (من وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو بما بقي منه ، والأول المراد ، فللمصنف في الاعتصام د ثم صب وضوءه على ، ولأبي داود د فتوضأ وصبه على . قوله (لمن الميراث) اللام بدل من المضاف اليه كأنه قال ميراثي ، ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال د كيف أصنع في مالي ، والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله) كما سيأتي مبينا في التفسير ، ويذكر هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

٤٥ - باب الغسل والوضوء في الخضب والقدر والتخشب والحجارة

١٩٥ - حدثنا عبد الله بن منير سجع عبد الله بن بكر قال حدثنا حميد عن أنس قال : حضرت الصلاة ، فقام من كان قريب الدار إلى أهله وبقى قوم ، فأتي رسول الله ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماء ، فصغر الخضب أن يبسط فيه كفه ، فتوضأ القوم كلهم . قلنا : كم كنتم ؟ قال : ثمانين وزيادة

قوله (باب الغسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الإناء الذي يغسل فيه الثياب من أى جنس كان ، وقد يطلق على الإناء صغيراً أو كبيراً ، والقدر أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه ، وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدر ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه . قوله (حدثنا عبد الله بن منير) هو بضم الميم وكسر النون بعدها ياء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيلي د بن المنير ، بزيادة الألف واللام ، فقد يلتبس بآب المنير الذي تنقل عنه في هذا الشرح ولكنه بتثنية الياء ونون مفتوحة ، وهو متأخر عن هذا الراوى بأكثر من أربعين سنة . قوله (حضرت الصلاة) هي العصر . قوله (إلى أهله) أى لإرادة الوضوء (وبقى قوم) أى عند رسول الله ﷺ ، ومن ، في قوله د من حجارة ، لبيان الجنس . قوله (فصغر) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المعجمة أى لم يسع بسط كفه فيه ، وللإسماعيلي د فلم يستطع أن يبسط كفه من صغر الخضب ، وهو دال على ما قلناه إن الخضب قد يطلق على الإناء الصغير ، ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس

الوضوء ، وباقى الكلام عليه يأتي فى علامات النبوة إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله ابن منير أيضا لكنه قال « عن يزيد بن هرون » بدل عبد الله بن بكر ، فكأنه سمعه من شيخين ، حدثه كل منهما به عن حميد

١٩٦ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال **حدثنا أبو أسامة** عن **بريد** عن **أبي بردة** عن **أبي موسى** أن **النبي ﷺ** دعا **يَدَح** فيه ماء فغسل **يَدَيْهِ** ووجهه فيه ومسح فيه

قوله (عن بريد) بالموحدة والراء مصغرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقا فى باب استعمال فضل وضوء الناس ، وسيأتى مطولا فى المغازى ان شاء الله تعالى . والغرض منه ذكر القدر وقد ذكرنا ما فيه

١٩٧ - **حدثنا أحمد بن يونس** قال **حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة** قال **حدثنا عمرو بن يحيى** عن **أبيه** عن **عبد الله بن زيد** قال : أتى **رسول الله ﷺ** . فأخرجنا له ماء فى **تور** من صفر ، فتوضأ ، فغسل وجهه ثلاثا ، و**يَدَيْهِ** مرتين مرتين ، ومسح برأسه فأقبل به وأدبر ، وغسل رجله

قوله (أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى جده ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب الى جده أيضا ، فاتفقا فى أن كلا منهما ينسب الى جده وفى أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثقة حافظ فقيه . قوله (أتى رسول الله ﷺ) ، وللكشميني وأبى الوقت «أتانا» . قوله (فغسل وجهه) تفسير لقوله فتوضأ ، وفيه حذف تقديره فغسل واستنشق كما دلت عليه باقى الروايات ، والمخرج متحد ، وقد تقدمت مباحثه ، وأن عبد العزيز هذا زاد فى روايته أن التور كان من صفر أى نحاس جيد

١٩٨ - **حدثنا أبو اليكان** قال أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال أخبرنى **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة** أن **عائشة** قالت : لما قُتل **النبي ﷺ** واشتدَّ به وجمعه واستأذن أزواجه فى أن يمرض فى بيتى ، فأذن له . فخرج **النبي ﷺ** بين رجلين تحطُّ رجلاه فى الأرض : بين **عباس** ورجل آخر . قال **عبيد الله** : فأخبرت **عبد الله بن عباس** فقال : أتدري من الرجل الآخر ؟ قلت : لا . قال : هو **علي** . وكانت **عائشة** رضى الله عنها تتحدث أن **النبي ﷺ** قال بعد ما دخل بيته واشتدَّ وجهه «هريقوا على من سبع قريب لم تحمل أو كيتهن ، لعلى أعهد إلى الناس» . وأجلس فى خضب لفصة زوج **النبي ﷺ** ، ثم طفقنا نصب عليه تلك حتى طفق يُشير إلينا أن قد فعلت . ثم خرج إلى الناس

قوله (لما نقل) أى فى المرض ، وهو بضم القاف بوزن صغر قاله فى الصحاح ، وفى القاموس لشيخنا : نقل كفرح فهو ناقل وثقيل اشتد مرضه ، فعل فى النسخة سقطاً (١). والله أعلم . **قوله** (فى أن يمرض) بفتح الراء الثقيلة أى يخدم فى مرضه . **قوله** (فأذن) بكسر المعجمة وتشديد النون المفتوحة أى الأزواج ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطيبا لمن . **قوله** (قال عبيد الله) هو الراوى له عن عائشة ، وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف . **قوله** (وكانت) هو معطوف أيضا بالاسناد المذكور . **قوله** (هريقوا) كذا الأكثر ، وللأصيل د هريقوا ، بزيادة الهزة قال ابن التين هو باسكان الهاء ، ونقل عن سيويه انه قال أهراق هريق أهريقا مثل استطاع يستطيع اسطياعا بقطع الالف وفتحها فى الماضى وضم الياء فى المستقبل وهى لغة فى أطاع يطيع فجعلت السين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل ، وروى بفتح الهاء واستشكله ، ويوجهه بأن الهاء مبدلة من الهزمة لأن أصل هراق أراق ثم اجتلبت الهزمة فتحريك الهاء على ابقاء البدل والمبدل منه وله نظائر ، وذكره الجوهري توجيها آخر وأن أصله أريقوا فابدلت الهزمة الثانية هاء للخفة ، وجزم ثعلب فى الفصحى بأن أهريقه بفتح الهاء والله أعلم . **قوله** (من سبع قرب) قال الخطابي : يشبه أن يكون خص السبع تبركا بهذا العدد ، لأن له دخولا فى كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة . وفى رواية للطبرانى فى هذا الحديث د من آبار شتى ، والظاهر أن ذلك للتداوى لقوله فى رواية أخرى فى الصحيح د لعلى أستريح فأعهد ، أى أوصى . **قوله** (وأجلس فى مخضب حفصة) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس ، وفيه إشارة الى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كره من النحاس ريحه . **قوله** (نصب عليه من تلك) أى القرب السبع . **قوله** (حتى طفق) يقال طفق يفعل كذا اذا شرع فى فعل واستمر فيه . **قوله** (ثم خرج الى الناس) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري د فصل بهم وخطبهم ثم خرج ، وهو فى باب الوفاة فى آخر كتاب المغازى ، وسيأتى الكلام على بقية مباحثه هناك ، وعلى ما فيه من أحكام الإمامة فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب الوضوء من التور

١٩٩ - **حدثنا** خالد بن محمد قال **حدثنا** سليمان قال **حدثني** عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى **يكثر** من الوضوء ، قال **عبد الله بن زيد** : أخبرنى كيف رأيت النبى **ﷺ** يتوضأ ؟ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فمسلكهما ثلاث مرار ، ثم أدخل يده فى التور فضمض واستنثر ثلاث مرات من غرقة واحدة ، ثم أدخل يده فاغترف بها فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ بيده ماء فمسح رأسه فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجليه فقال : هكذا رأيت النبى **ﷺ** يتوضأ

قوله (باب الوضوء من التور) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا ، وأن التور بفتح المثناة شبه الطست وقيل هو الطست . ووقع فى حديث شريك عن أنس فى المعراج د فأتى بطست من ذهب فيه تور ذهب ، وظاهره المغايرة بينهما ، ويحتمل الترادف ، وكان الطست أكبر من التور . **قوله** (حدثنا سليمان) هو ابن بلال ، والاسناد

(١) ليس فى القاموس سقط ، فقد أورد الذى بوزن كرم ، ثم أورد الذى بوزن فرح ، وهذا غير ذاك

كله مديون . قوله (كان عسى) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة . قوله (ثم أدخل يده في التور فضمض) فيه حذف تقديره ثم أخرجها فضمض . وقد صرح به مسلم . قوله (من غرفة واحدة) يتعلق بقوله « فضمض واستنثر ، والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « ثلاث مرات ، والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة ؛ والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى . قوله (فقال) أى عبد الله بن زيد (هكذا) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه

٢٠٠ - حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دعا بإناء من ماء ، فألقى بقدح رَحراح فيه شئ من ماء ، فوضع أصابعه فيه ، قال أنس فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه . قال أنس فخررت من توضأ ما بين السبعين إلى الثمانين

قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من حماد بن سلة . قوله (رحراح) بمهمات الاوى مفتوحة بعدها سكن أى متسع الفم ، وقال الخطابي : الرحراح الإناء الواسع الصحن القريب القعر ومثله لايسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة . قلت : وهذه الصفة شبيهة بالطلست ، وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة . وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عبدة عن حماد بن زيد فقال بدل رحراح « زجاج » ، بزاي مضمومة وجيمين ، وبوب عليه الوضوء من آية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك إسراف لإسراع الكسر اليه . قلت : وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبدة ، وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا لرحراح ، وقال بعضهم « واسع الفم » ، وهى رواية الاسماعيل عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وإسحاق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عبدة كلهم عن حماد . وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى ، وصرح جمع من الخذاق بأن أحمد بن عبدة صحفها ، ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله « أحسبه » ، فدل على أنه لم يتقنه ، فإن كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكر هو جنسه . وفى مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي ﷺ قدحا من زجاج ، لكن فى اسناده مقال . قوله (فخررت) بتقديم الزاي أى قدّرت ، وتقدم من رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وهنا قال ما بين السبعين الى الثمانين ، واجمع بينهما أن أنسا لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته ، فربما جزم بالمجاوزة حيث يغلب ذلك على ظنه . واستدل الشافعى بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي : إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء التابع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير ، وبهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد ، والمد لإناء يسع رطلا وثلاثا بالبغدادى قاله جمهور أهل العلم ، وخالف بعض الحنفية فقالوا المد رطلان

٤٧ - باب الوضوء بالمد

٢٠١ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسمر قال حدثني ابن جبر قال سمعت أنسا يقول : كان النبي ﷺ يغسل - أو كان يغسل - بالصاع إلى خمسة أمداد ، ويتوضأ بالمد

قوله (ابن جبر) بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومن قاله بالتصغير فقد صحف ، لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب ، والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الانصارى ، وقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم شيخ البخارى قال : حدثنا مسعر حدثني شيخ من الانصار يقال له ابن جبر . وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه ، وبصريان أنس والراوى عنه . **قوله** (يغسل) أى جسده ، والشك فيه من البخارى أو من أبي نعيم لما حدثه به ، فقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم فقال « يغتسل » ولم يشك . **قوله** (بالصاع) هو إناء يسع خمسة أرتال وثلاثا بالبغدادى ، وقال بعض الحنفية ثمانية . **قوله** (الى خمسة أمداد) أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ، وربما زاد عليها الى خمسة ، فكأن أنسا لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد هو الفرق ، قال ابن عينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضا من حديثها أنه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المدة والصاع ، وحمله الجوهري على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله ﷺ من الصحابة قدرهما بذلك ، ففي مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبي داود باسناد صحيح عن جابر مثله ، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا اذا لم تدع الحاجة الى الزيادة ، وهو أيضا في حق من يكون خلقه معتدلا ، والى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله « وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ »

٤٨ - باب المسح على الخفين

٢٠٢ - **حدثنا** أصبغ بن الفرج المضرئ عن ابن وهب قال حدثني عمر وحدثني أبو النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين ، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال . نعم ، إذا حدثك شيئا سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل عنه غيره وقال موسى بن عتبة : أخبرني أبو النضر أن أبا سلمة أخبره أن سعدا . . . فقال عمر لعبد الله نحوه

قوله (باب المسح على الخفين) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه إثباته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ، وقد أشار الشافعى في الأم الى إنكار ذلك على المالكية ، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان : الجواز مطلقا ، ثانيهما للسافر دون المقيم . وهذا الثانى مقتضى ما في المدونة وبه يجزم ابن الحاجب ، وصحح الباجي الأول ونقله عن ابن وهب ، وعن ابن نافع في المبسوط نحوه وأن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إقامته بالجواز ، وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب الصحابي ، وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو نزعهما وغسل القدمين ؟

قال : والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من أسنان أفضل من تركه ^١ . وقال الشيخ محي الدين : وقد صرح بجمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الاتمام ، وقد صرح بجمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته لجاوزوا الثمانين ومنهم العشرة ، وفي ابن أبي شبة وغيره عن الحسن البصري : حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين . قوله (حدثنا أصبغ) يفتح الهمزة وكان البخاري اختار الرواية عنه لهذا الحديث لقوله : المسح عن النبي ﷺ وعن أكابر أصحابه في الحضرة أثبت عندنا وأقوى من أن تتبع ما لكا على خلافه ، . وعمر هو ابن الحارث ، وهو ومن دونه ثلاثة مصريون ، والذين فوقه ثلاثة مدنيون ، وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي : أبو النضر عن أبي سلة ، وصحابي عن صحابي . قوله (وأن عبد الله) هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا حملناه على أن أبا سلة سمع ذلك من عبد الله وإلا فأبو سلة لم يدرك القصة ، وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلة عن ابن عمر قال : رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فانكرت ذلك عليه ، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد : سل أباك ، فذكر القصة . ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال : كنا ونحن مع نبيينا نسمح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا ، . قوله (فلا تسأل عنه غيره) أي لقوة الوثوق بنقله ، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد تأمت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد ، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع ، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره ، لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته ، وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه : أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك ، فذكر القصة . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضرة لا في السفر لظاهر هذه القصة ، ومبع ذلك فالفائدة بحالها . والله أعلم . قوله (وقال موسى بن عقبة) هذا التعليق وصله الاسماعيل وغيره بهذا الاسناد ، وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى ، وموسى وأبو النضر قرينان مدنيان . قوله (أن سعدا حدثه) أي حدث أبا سلة ، والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه : أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين ، قوله (فقال) هو معطوف على المقدر . قوله (نحوه) بالنصب لأنه مقول القول ، وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا لفظها . وقد وصله الإسماعيلي أيضا من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه : وإن عمر قال لعبد الله - أي ابنه كأنه يلومه - اذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تبشع ورواه حديثه شيئا .

٢٠٣ - حدثنا عمرو بن خالد الحارثي قال حدثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع

ابن جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ

قوله (حدثنا الليث) بن سعد (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه ، وإن فيه أربعة من التابعين على الولاة . وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال : عن عبد العزيز بن أبي سبرة بدل يحيى بن سعيد ، وسياقه أتم ، فمكان الليث فيه شيخين . **قوله** (أنه خرج لحاجته) في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر ، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواه . ولمالك وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد ، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر . **قوله** (فاتبه) بتشديد المثناة المفتوحة ، وللصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة ، وزاد فأنطلق حتى توارى عنى ففضى حاجته ، ثم أقبل فتوضأ ، وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة أن الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعرابية صبت له من قربة كانت جلد ميتة ، وأن النبي ﷺ قال له : سلها فإن كانت دبقتها فهو طهور ، وأنها قالت : أي والله لقد دبقتها . **قوله** (فتوضأ) زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ، ولأبي داود من صوف من جباب الروم ، وزاد المصنف في الطريق الذي في باب الرجل يوضئ صاحبه : « ففصل وجهه ويديه ، والفاء في فصل تفصيلية ، وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أى بالكيفية المذكورة ، لا أنه غسل رجله . واستدل به القرطبي على الإقتصار على فروض الوضوء دون سنته ، لا سيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر ، قال : ويحتمل أن النبي ﷺ فعلمها فلم يذكرها المغيرة ، قال : والظاهر خلافه . قلت : بل فعلها وذكرها المغيرة ، في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة : أنه غسل كفيه ، وله من وجه آخر قوى « فغسلهما فأحسن غسلهما » قال : وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا . وللصنف في الجهاد « أنه تمضمض واستنشق وغسل وجهه ، زاد أحمد ثلاث مرات ، فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين ، فأخرجهما من تحت الجبة » ولمسلم من وجه آخر « وألقى الجبة على منكبيه » ولاحد « ففصل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات » وللصنف « ومسح برأسه ، وفي رواية لمسلم « ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين » وسأيت قوله « لئى أدخلتهما طاهرتين » في الباب الذي بعد هذا . وحديث المغيرة هذا ذكر البرار أنه رواه عنه ستون رجلا ، وقد لخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة ، وفيه من الفوائد الإبعاد عند قضاء الحاجة ، والتواري عن الأعين ، واستحباب الدوام على الطهارة لأمره ﷺ المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه لم يستنج به وإنما توضأ به حين رجوع ، وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه ، وغسل ما يصيب اليد من الأذى عند الاستجمار ، وأنه لا يكفي إزالته بغير الماء ، والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه . وقد يستنبط منه أن ما انتشر عن المعتاد لا يزال إلا بالماء ، وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت ، والانتفاع بذياب الكفار حتى تتحقق نجاستها لأنه ﷺ لبس الجبة الرومية ولم يستفضل ، واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذاك دار كافر ومأكل أهلها الميتات ، كذا قال . وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في

غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك ، وهي بعدها باتفاق ، وسيأتي حديث جرير البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . وفيه التشمير في السفر ، ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك ، وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر ، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة ، سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى أم لا ، لأنه عليه السلام قبل خبر الأعرابية كما تقدم . وفيه أن الاختصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجرى لإخراجه عليه السلام يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه ، وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمال للمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه

٢٠٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا شيبان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو** بن **أمية الضمري** أن **أباه** أخبره أنه رأى **النبي ﷺ** يمسح على الخفين . وتابعه **حرب بن شداد** وأبان عن **يحيى** [الحديث ٢٠٤ - طرفه في : ٢٠٥]

قوله (شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن أبي سلمة) وللإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير ، وأبو سلمة وجعفر قرينان . **قوله** (وتابعه) أي تابع شيبان (حرب) وهو ابن شداد ، وحديثه موصول عند النسائي والطبراني . **قوله** (وأبان) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب ، وحديثه موصول عند أحمد والطبراني

٢٠٥ - **حدثنا عبدان** قال أخبرنا **عبد الله** قال أخبرنا **الأوزاعي** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو** عن أبيه قال : رأيت **النبي ﷺ** يمسح على عمامته وخفيه . وتابعه **معمّر بن يحيى** عن **أبي سلمة** عن **عمرو** قال : رأيت **النبي ﷺ**

قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن يحيى) ولاحد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى **قوله** (على عمامته وخفيه) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه . وأسقط بعض الرواة عنه جعفرًا من الإسناد ، وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي . **قوله** (وتابعه) أي تابع الأوزاعي (معمر) ابن راشد في المتن لا في الإسناد ، وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانياً ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر ، وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله : يمسح على عمامته ، زاد الكشميني : وخفيه ، وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح . ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة ، لكن أخرجها ابن منده في كتاب الطهارة له من طريق معمر بآبائها ، وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي ، لأن شيبان وغيره روه عن يحيى بدونها ، فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة ، قال : وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة ، وهي أيضا مرسلّة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو . قلت : سماع أبي سلمة من عمرو ممكن ، فانه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس ، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو ، وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه

يسأله عن هذا الحديث ، فرجع اليه فأخبره به ، فلا مانع أن يكون أبو سلة اجتمع بعمره بعد قسمه منه . ويقويه توفر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي ، وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر باثبات ذكر العمامة فيه ، وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تخطئته ، لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقة فتقبل ، ولا تكون شاذة ، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية . وقد اختلف السلف في معنى للمسح على العمامة فقيل : إنه كل عليها بعد مسح الناصية ، وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك ، وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور ، وقال الخطابي : فرض الله مسح الرأس ، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل ، فلا يترك المتيقن للجهل . قال : وقياسه على مسح الخف بعيد ، لأنه يشق نزعها بخلافها ، وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخلف ، وطريقه أن تكون محنكة كعمائم العرب ، وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم لحاجته إلى المسح على حاله كالقدمين ، وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه لأن من قال قبلت رأس فلان يصدق ولو كان على حائل ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم ، وقال ابن المنذر : ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد صح أن النبي ﷺ قال : إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا . والله أعلم

٤٩ - باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان

٢٠٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر عن عروة بن الغيرة عن أبيه قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فأهويت لأنزعه خفيه فقال « دعهما ، فأتى أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما

قوله (باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث ، وسنبين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التفاوت . **قوله** (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة . (عن عامر) هو الشعبي ، وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالضعف ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا ، والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعا لهم ، صرح بذلك الاسماعيلي . **قوله** (فأهويت) أي مددت يدي ، قال الأصمعي : أهويت بالشئ إذا أومأت به ، وقال غيره : أهويت قصدت الهواء من القيام إلى القعود . وقيل الإهواء الإمالة ، قال ابن بطلان : فيه خدمة العالم ، وأن للخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدمه قبل أن يأمره . وفيه الفهم عن الإشارة ، ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله « فقال دعهما » **قوله** (فأتى أدخلتهما) أي القدمين (طاهرتين) كذا الأكثر ، وللكشميني « وهما طاهرتان ، ولابي داود » فأتى أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان ، وللحميدي في مسنده « قلت يا رسول الله أيمسح أحدنا على خفيه ؟ قال : نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان ، ولابن خزيمة من حديث صفوان بن عسال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما ليلة إذا أقنأ . قال ابن خزيمة ذكرته المزني فقال لي : حدث به أصحابنا ، فانه أقوى حجة للشافعي . انتهى . وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري ، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس ، وأشار المزني بما قال إلى الخلاف

في المسألة ، ومحصله أن الشافعي والجمهور حلوا الطهارة على الشرعية في الوضوء ، وخالفهم داود فقال : إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ، ولو تيمم ثم لبسها لم يبيح له عندهم لأن التيمم مبيح لا رافع ، وخالفهم أصبغ . ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسها ثم أكل باقي الأعضاء لم يبيح المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب ، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع ، لكن قال صاحب الهداية من الحنفية : شرط لإباحة المسح لبسها على طهارة كاملة ، قال : والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ، ففي هذه الصورة إذا كمل الوضوء ثم أحدث جاز له المسح ، لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى . والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرطا لجواز المسح ، والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجود ذلك الشرط ، وقد سلم أن المراد بالطهارة الكاملة ، ولو توضأ مرتبا وبقي غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يبيح له المسح عند الأكثر ، وأجازة الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق أنه أدخل كلا من رجله الخفين وهي طاهرة ، وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة ، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع اتجه واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع اتجه (فائدة) : المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للفصل فيه بإجماع . (فائدة أخرى) : لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد وإسحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور ، وكذا قال مالك والليث إلا إن تطاول ، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة : ليس عليه غسل قدميه ، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقة أنه لا يجب عليه إعادة المسح ، وفيه نظر (١)

(فائدة أخرى) : لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح ، وقال به الجمهور . وخالف مالك في المشهور عنه فقال : يمسح ما لم يخلع ، وروى مثله عن عمر . وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان ابن عسال ، وفي الباب عن أبي بكر وصححه الشافعي وغيره

٥٠ - باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق

وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضأوا

٢٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتيف شاة ثم صلى ولم يتوضأ [الحديث ٢٠٧ - طرفاه في : ٥٤٠٤ ، ٥٤٠٥]

قوله (باب من لم يتوضأ من لحم الشاة) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثلها وما دونها بالاولى ، وأما ما فوقها فلهذا يشير الى استثناء لحوم الابل لأن من خصه من عموم الجواز علله بشدة زهومته فلهذا لم يقيد بكونه مطبوخا ، وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحمد واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية . قوله (والسويق)

(١) وجهه أن الرأس أصل يمسح مع وجود الشعر وعنده ، والمسح على الخف يدل من غسل القدم فافترقا . وبذلك يرجح القول بطلان الوضوء إذا خلع الخفين ، ولا يكفي غسل القدمين لغوات الموالة . والله أعلم

قال ابن التين : ليس في أحاديث الباب ذكر السويق . وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السويق أولى ، ولعله أشار بذلك الى حديث الباب الذي بعده . قوله (وأكل أبو بكر لحماً) سقط قوله « لحماً » من رواية أبي ذر إلا عن الكشميني ، وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال « رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضؤا ، ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً وموقوفاً على الثلاثة مفرقاً ومجموعاً . قوله (أكل كتف شاة) أى لحمه . وللصنف في الاطعمة « تعرق » أى أكل ما على العرق - بفتح المهملة وسكون الراء - وهو العظم ، ويقال له العراق بالضم أيضاً . وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي ﷺ ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس ، كما أن ضباعة بنت عمه . وبين النسائي من حديث أم سلمة أن الذي دعاه الى الصلاة هو بلال

٢٠٨ - **حدثنا يحيى بن بكير** قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله ﷺ يحترق من كتف شاة ، فدعى إلى الصلاة فالتقى السكينة فصلّى ، ولم يتوضأ

[الحديث ٢٠٨ - أطرافه في : ٦٧٥ ، ٢٩٣ ، ٥٤٠٨ ، ٥٤٢٢ ، ٥٤٦٢]

قوله (يحترق) بالمهملة والزاى أى يقطع ، زاد في الاطعمة من طريق معمر عن الزهري « يأكل منها » وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري « يأكل ذراعاً يحترق منها » . قوله (فالتقى السكينة) زاد في الاطعمة عن أبي اليان عن شعيب عن الزهري « فالتقاها والسكينة » ، وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليان في آخر الحديث : قال الزهري : فذهبت تلك - أى القصة - في الناس ، ثم أخبر رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه أن النبي ﷺ قال « نوضوا مما مست النار » قال فكان الزهري يرى أن الامر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . واعترض عليه بحديث جابر قال « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، لكن قال أبو داود وغيره : إن المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي ، وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الامر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال : لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجعنا به أحد الجانبين ، وارتضى النووي هذا في شرح المذهب . وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالآثار المنقول عن الخلفاء الثلاثة ، قال النووي : كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الابل . وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الامر بمحولة على الاستحباب لا على الوجوب ، والله أعلم . واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الامر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب ،

وعلى جواز قطع اللحم بالسكين ، وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية الى ذلك لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الترف ، وفيه أن الشهادة على النبي - إذا كان محصورا - تقبل (فائدة) : ليس لعمر بن أمية رواية في البخارى إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط

٥١ - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ

٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن سويد بن الثعمان أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهى أدنى خيبر - فصلى العصر ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فترى ، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ، ثم صلى ولم يتوضأ

[الحديث ٢٠٩ - أطرافه في : ٢١٥ ، ٢٩٨١ ، ٤١٧٥ ، ٤١٩٥ ، ٥٣٨٤ ، ٥٣٩٠ ، ٥٤٥٤ ، ٥٤٥٥]

٢١٠ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة أن

النبي ﷺ أكل عندها كتيفا ، ثم صلى ولم يتوضأ

قوله (باب من مضمض من السويق) قال الداودي : هو دقيق الشعير أو السلت المقل ، وقال غيره : ويكون من القمح . وقد وصفه أعرابي فقال : عدة المسافر وطعام العجلان وبلغة المريض . **قوله** (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصارى ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخارى . وبشير بالموحدة والمعجمة مصفرا ، ويسار بالثحنانية والمهمل . **قوله** (بالصهباء) بفتح المهمل والمد . **قوله** (وهى أدنى خيبر) أى طرفها بما على المدينة . وللصنف فى الأطعمة وهى على راحة من خيبر . وقال أبو عبيد البكرى فى معجم البلدان : هى على بريد . وبين البخارى فى موضع آخر من الأطعمة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت ، وسيأتى الحديث قريبا بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى . **قوله** (ثم دعا بالأزواد) فيه جمع الرفقاء على الزاد فى السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكل . وفيه حل الأزواد فى الأسفار وأن ذلك لا يقدح فى التوكل . واستنبط منه المذهب أن الإمام يأخذ المحتكرين باخراج الطعام عند قلته ليبيعه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه . **قوله** (فترى) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، أى بل بالماء لما لحقه من اليبس . **قوله** (وأكلنا) زاد فى رواية سليمان ، وشربنا . وفى الجهاد من رواية عبد الوهاب « فلكنا وأكلنا وشربنا » . **قوله** (ثم قام إلى المغرب فمضمض) أى قبل الدخول فى الصلاة ، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن تحتسب بقاياها بين الأسنان ونواحى الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة . **قوله** (ولم يتوضأ) أى بسبب أكل السويق . وقال الخطاى : فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم وخيبر كانت ستة سبع . قلت : لا دلالة فيه ، لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى الأمر بالوضوء كما فى مسلم ، وكان يفتى به بعد النبي ﷺ ، واستدل به البخارى على جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد ، وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام . **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ومباحث المان تقدمت فى الباب الذى قبله . ونصف الاسناد الأول مصريون ونصفه الأعلى مدينون ، ولعمر بن الحارث فيه

إسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيل مقرونا بالاسناد الأول ، وليس في حديث ميمونة ذكر المضمضة التي ترجم بها فقيل : أشار بذلك الى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث ، مع أن المأكول دسم يحتاج الى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز ، وأفاد الكرماني أن في نسخة القريري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا الى الباب الذي قبله ، فعلى هذا هو من تصرف النسخ

٥٢ - باب هل يُمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ

٢١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَمُتَيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُثَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَضَمَّ وَقال « إِنَّ لَهُ دَسْمًا »
تَابِعُهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ
[الحديث ٢١١ - طرفه في : ٥٦٩]

قوله (باب هل يُمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ) وحديث قتيبة هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة وهم الشيوخان وأبو داود والترمذي والبيهقي والحاكم وهو قتيبة . قوله (شرب لبنا) زاد مسلم « ثم دعا بماء » . قوله (إن له دسما) قال ابن بطال عن المهلب : فيه بيان علة الأمر بالوضوء مما مست النار ، وذلك لأنهم كانوا ألقوا في الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار ، فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ . كذا قال ، ولا تعلق لحديث الباب بما ذكر ، إنما فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . قوله (تابعه) أي عقيل (يونس) أي ابن يزيد ، وحديثه موصول عند مسلم ، وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده . وتابعهم أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأظفعة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب ، لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر « مضمضوا من اللبن » الحديث ، كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور ، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلة وسهل بن سعد مثله ، وإسناد كل منهما حسن . والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال « لو لم أتمضمض ما باليت » . وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس « أن النبي ﷺ شرب لبنا فلم يتمضمض ولم يتوضأ » . وأغرب ابن شاهين لجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عباس ، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ

٥٣ - باب نَوُضُوءٍ مِنَ النَّوْمِ ، وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعْسَتَيْنِ أَوْ الْخَلْفَةِ وَضُوءًا

٢١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنِ النَّوْمِ ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَمَلَهُ يَسْتَفْغِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ »

قوله (باب الوضوء من النوم) أي هل يجب أو يستحب ، وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوما ، والمشهور

التفرقة بينهما وأن من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جليسه ولا يفهم معناه فهو ناعس ، وإن زاد على ذلك فهو نائم ، ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت ، وفي العين والحكم النعاس النوم ، وقيل مقاربتة . قوله (ومن لم ير من النعسة) هو قول المعظم ، ويتخرج من جمل النعاس نوما أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس ، وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ بالليل قال : لمجئت اذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، فدل على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق . وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال : وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفي خفقة ، والخفقة بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها قاف قال ابن التين : هي النعسة ، وإنما كرر لاختلاف اللفظ ، كذا قال . والظاهر أنه من الخاص بعد العام ، قال أهل اللغة : خفي رأسه إذا حركه وهو ناعس ، وقال أبو زيد : خفي برأسه من النعاس : أماله . وقال الحروري : معنى تخفي رؤسهم تسقط أذقانهم على صدورهم ، وأشار بذلك إلى حديث أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتظنون الصلاة فينسون حتى تخفي رؤسهم ، ثم يقومون إلى الصلاة ، رواه محمد بن نصر في قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم . قوله (عن هشام) زاد الاصيل : ابن عروة ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخاري . قوله (اذا نس) بفتح العين وغلطوا من ضمها . قوله (فليرقد) والنسائي من طريق أيوب عن هشام : فلينصرف ، والمراد به التسليم من الصلاة ، وحله الملب على ظاهره فقال : إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه ، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عني عنه . قال : وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء ، وخالف المزني فقال : ينقض قليله وكثيره . غرق الاجماع . كذا قال الملب ، وتبعه ابن بطلان وابن التين وغيرهما ، وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى ، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قلبه وكثيره ، وهو قول أبي عبيد وإسحق بن راهويه ، قال ابن المنذر : وبه أقول لمعوم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره ، فيه : إلا من غائط أو بول أو نوم ، فسوى بينهما في الحكم ، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه ، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال : التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول الزهري ومالك ، وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري ، وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي ، وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف ، وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم ، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا ، وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض ، وفي الملب : وإن وجد منه النوم وهو قاعد وحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمخصوص أنه لا ينقض وضوؤه ، وقال في البويطي : ينقض ، وهو اختيار المزني انتهى . وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فانه قال : ومن نام جالسا أو قائما قرأى رؤيا وجب عليه الوضوء . قال النووي : هذا قابل للتأويل (١) . قوله (فان أحكم) قال الملب فيه إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة ، فن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوؤه بالاجماع . كذا قال وفيه نظر ، فان الإشارة إنما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف اذا سلم منها ، وأما النقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن

(١) الصواب في هذه المسألة أن النوم مظنة الحدث ، فلا ينقض منه النعاس والنعاس البسر ، إنما ينقض منه ما أزال العمود مطلقا ، وبذلك تجتمع الأحاديث الواردة في الباب ، والله أعلم

جريان ما ذكر على اللسان يمكن من النقص ، وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس ، وما ادعاه من الإجماع متقضى فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا ، وفي صحيح مسلم وأبي داود وكان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون الصلاة مع النبي ﷺ فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون ، لحمل على أن ذلك كان وهم قعود ، لكن في مسند البزار بأسناد صحيح في هذا الحديث « فيضعون جنوبهم ، فنهضوا من بنام ، ثم يقومون إلى الصلاة » . قوله (فيسب) بالنصب ويجوز الرفع ، ومعنى يسب يدعو على نفسه ، وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ، ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الاجابة قاله ابن أبي جرة ، وفيه الأخذ بالاحتياط لأنه علل بأمر محتمل ، والحك على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تنقيد بشيء معين . (فائدة) : هذا الحديث ورد على سبب ، وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويت كما تقدم في « باب أحب الدين إلى الله أدومه »

٢١٣ - **حدثنا أبو معمر** قال **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا أيوب** عن **أبي قلابة** عن **أنس** عن **النبي ﷺ** قال « إذا نَسَّ أحدكم في الصلاة فليَسِّمْ حتى يعلم ما يقرأ »

قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمر ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (إذا نَسَّ) زاد الإسماعيلي « أحدكم » ، ولمحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب « فليَنصرف » ، **قوله** (فليَسِّمْ) قال الملب : إنما هذا في صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ، ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى . وقد قدمنا أنه جاء على سبب ، لكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض إن وقع ما أمّن بقاء الوقت . (تنبيه) : أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا فقال : رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقه وقال فيه : عن أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابة فمرقته . ورواه عبد الله بن هب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا انتهى . وهذا لا يوجب الاضطراب ، لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطفلاوي له عن أيوب ، وقول حماد عنه « قرئ على » ، لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة . والله أعلم

٥٤ - باب الوضوء من غير حَدَث

٢١٤ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال **حدثنا سُفيان** عن **عمر بن عمرو** قال سمعتُ **أنسا** . ح

قال وحدثنا مُسَدَّدٌ قال **حدثنا يحيى** عن **سُفيان** قال **حدثني عمرو بن عمرو** عن **أنس** قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يُجْزَى أَحَدَنَا الْوُضُوءُ مَا لَمْ يَحْدِثْ **قوله** (باب الوضوء من غير حدث) أي ما حكمه ؛ والمراد تجديد الوضوء . وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ وأن كثيرا منهم قالوا : التقدير إذا قمنا إلى الصلاة محدثين ، واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بفروله ﷺ « لا وضوء إلا من حدث »

وحكى الشافعى عن لقيه من أهل العلم أن التقدير : اذا قم من النوم . وتقدم أن من العلماء من حله على ظاهره وقال : كان الوضوء لكل صلاة واجبا ، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه . ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حفظة أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك . وذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوى ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما ، واستبعده النوى وجنح الى تأويل ذلك إن ثبت عنهم ، وجزم بأن الاجماع استقر على عدم الوجوب . ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ، ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب ، وفي حق غيرهم على الندب ، وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . قوله (وحدثنا مسدد) هو تحويل الى إسناده ثانياً قبل ذكر المتن ، وإنما ذكره وإن كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثوري فيه بالتحديث . وعمر بن عمرو كوفي أنصاري وقيل بجعل ، وصحح المزى أن البجلي راو آخر غير هذا الانصاري ، وليس لهذا في البخارى غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس ، وليس للبجلي عنده رواية . وقد يلتبس به عمر بن عامر بضم العين راو آخر بصرى سلى أخرجه له مسلم ، وليس له في البخارى شيء . قوله (عند كل صلاة) أى مفروضة ، زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس « طاهرا أو غير طاهر » ، وظاهره أن تلك كانت عاذته ، لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب ، قال الطحاوى : يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة ، يعنى الذى أخرجه مسلم أنه ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، وأن عمر سأل فقال « عمدا فعلته » ، وقال : يحتمل أنه كان يفعله استجابة بما ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز . قلت : وهذا أقرب ، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهى قبل الفتح بزمان . قوله (كيف كنتم) القائل عمرو بن عامر ، والمراد الصحابة . وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنسا « أكان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة ؟ قال نعم » . ولابن ماجه « وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد » . قوله (يجرى) بالضم من أجزأ أى يكفى ، وللإسماعيلي « يكفى »

٢١٥ - حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالمصباح صلى لنا رسول الله ﷺ العصر ، فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق ، فأكلنا وشربنا ، ثم قام النبي ﷺ إلى المغرب فمضى ثم صلى لنا المغرب ، ولم يتوضأ

قوله (حدثنا سليمان) هو ابن بلال . ومباحث المتن تقدمت قريبا ، وأفادت هذه الطريق التصريح بالإخبار من يحيى وشيخه ، وليس لسويد بن النعمان عند البخارى إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه ، وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما سيأتى في المغازى إن شاء الله تعالى ، وذكر ابن مسدد أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها

٥٥ - باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله

٢١٦ - حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : مرَّ النبي ﷺ بمحاطٍ من حيطان المدينة - أو مكة - فسمع صوتَ إنسانين يُعذبان في قبورهما ، فقال النبي ﷺ « يُعذبان ، وما يُعذبان في شيء » ثم قال - بلى ، كان أحدهما لا يستتر من بوله ، وكان الآخرُ يمشي بالنيمة » ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين ، فوضع على كلِّ قبرٍ منهما كسرة . فقيل له : يا رسول الله لم فعلتَ هذا ؟ قال « لعله أن يُخففَ عنها ما لم تيبس » أو « إلى أن تيبس »

[الحديث ٢١٦ - أطرافه في : ٢١٨ ، ١٣٦١ ، ١٣٧٨ ، ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٥]

قوله (باب) بالتتوين (من الكبائر) أى التى وعد من اجتنابها بالمغفرة . **قوله (حدثنا عثمان)** هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه ، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيحمل على أن مجاهدا سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ، ويؤيده أن في سياقه عن طاوس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس ، وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معا ، وقال الترمذى رواية الأعمش أصح . **قوله (مر النبي ﷺ بمحاط)** أى بستان ، وللصنف فى الأدب « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فيحمل على أن الحائط الذى خرج منه غير الحائط الذى مر به ، وفى الأفراد للدارقطنى من حديث جابر أن الحائط كان لأم مبشر الانصارية ، وهو يقوى رواية الأدب لجرهما بالمدينة من غير شك والشك فى قوله « أو مكة » من جرير . **قوله (فسمع صوت إنسانين يعذبان فى قبورهما)** قال ابن مالك : فى قوله « صوت إنسانين » شاهد على جواز أفراد المضاف المثنى إذا كان جزء ما أضيف إليه نحو أكلت رأس شاتين ، وجمعه أجود نحو (فقد صفت قلوبكما) وقد اجتمع الثنية والجمع فى قوله . ظهراهما مثل ظهور الترسين . فان لم يكن المضاف جزء ما أضيف إليه فالأكثر بحسبه بلفظ الثنية ، فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله « يعذبان فى قبورهما » شاهد لذلك . **قوله (يعذبان)** فى رواية الأعمش « مر بقبرين ، زاد ابن ماجه « جديدين فقال : إنهما ليعذبان » فيحتمل أن يقال : أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه ، وأن يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد من فيهما . **قوله (وما يعذبان فى كبير)** ثم قال : بلى أى إنه لكبير . وصرح بذلك فى الأدب من طريق عبد بن حميد عن منصور فقال « وما يعذبان فى كبير . وانه لكبير ، وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم ، واستدل ابن بطل برواية الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر ، قال لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد ، يعنى قبل هذه الفصة . وتعقب بهذه الزيادة ، وقد ورد مثله من حديث أبى بكره عند أحمد والطبرانى ولفظه « وما يعذبان فى كبير ، بلى » وقال ابن مالك : فى قوله « فى كبير » شاهد على ورود « فى » للتعليل ، وهو مثل قوله ﷺ « عذبت امرأة فى هرة » قال : وخفى ذلك على أكثر التحويين مع وروده فى القرآن

كقول تعالى (لمسلم فيما أخذتم) وفي الحديث كما تقدم ، وفي الشعر فذكر شواهد انتهى . وقد اختلف في معنى قوله « ولأنه لكبير » فقال أبو عبد الملك البوني : يحتمل أنه ﷺ ظن أن ذلك غير كبير ، فأوحى إليه في الحال بأنه كبير ، فاستدرك . وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر . وأجيب بأن الحكم بالخبر (١) يجوز نسخه فقوله « وما يعذبان في كبير » إخبار بالحكم ، فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم . وقيل : يحتمل أن الضمير في قوله « وانه » يعود على العذاب ، لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين » وقيل الضمير يعود على أحد الذنبيين وهو النعمة لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة ، وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنى ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي . وقال الداودي وابن العربي : « كبير » المنى بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كإقتل مثلا ، ولأن كان كبيرا في الجملة . وقيل : المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحقارة ، وهو كبير الذنب . وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) ، وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك . وهذا الأخير جزم به البغوى وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيرا بالمواظبة عليه ، ويرشد الى ذلك السياق فانه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان . والله أعلم . قوله (لا يستبرئ) كذا في أكثر الروايات بمثنيتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وفي رواية ابن عساكر « يستبرئ » بموحدة ساكنة من الاستبراء . ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش « يستنزه » بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعنى لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية لا يستنزه لأنها من التنزه وهو الابداء ، وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش « كان لا يتوقى » وهى مفسرة للراد . وأجراه بعضهم على ظاهره فقال : معناه لا يستر عورته . وضعف بان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ، ولا يخفى ما فيه . وسيأتى كلام ابن دقيق العيد قريبا . وأما رواية الاستبراء فهى أبلغ في التوقى . وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه بما ذكرنا ، قال ابن دقيق العيد : لو حمل الاستتار على حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور ، وسيأتى الحديث يدل على أن البول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية ، يشير الى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا « أكثر عذاب القبر من البول » أى بسبب ترك التحرز منه . قال : ويؤيده أن لفظ « من » في هذا الحديث لما أضيف الى البول اقتضى نسبة الاستتار الذى عدمه سبب العذاب الى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول ، فلا حمل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى ، فتعين الحمل على المجاز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن مخرجه واحد . ويؤيده أن في حديث أبي بكره عند أحمد وابن ماجه « أما أحدهما فيعذب في البول » ومثله للطبراني عن أنس . قوله (من بوله) يأتى الكلام عليه في الترجمة التى بعد هذه . قوله

(يمتنى بالنيمة) قال ابن دقيق العيد : هي نقل كلام الناس . والمراد منه هنا ما كان بقصد الإضرار ، فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى . وهو تفسير للنيمة بالمعنى الأعم ، وكلام غيره يخالفه كما سندكر ذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الأدب . قال النووي : وهي نقل كلام الغير بقصد الإضرار ، وهي من أقبح القبايح . وتعبه الكرماني فقال : هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء ، فانهم يقولون : الكبيرة هي الموجبة للحد ولا حد على المثنى بالنيمة . إلا أن يقال : الاستمرار هو المستفاد منه جعله كبيرة ، لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة . أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى . وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم ، لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين : أحدهما هذا ، والثاني ما فيه وعيد شديد . قال : وهم إلى الأول أمل ، والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى . ولابد من حل القول الأول على أن المراد به غير ما نص عليه في الأحاديث الصحيحة ، وإلا لزم أن لا يعد عقوق الوالدين وشهادة الزور من الكبائر ، مع أن النبي ﷺ عدما من أكبر الكبائر ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة مستوفى في أول كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن النيمة قد نص في الصحيح على أنها كبيرة كما تقدم . قوله (ثم دعا بجريدة) ، وللأعشى فدعا بعسيب رطب ، والعسيب بمهملتين بوزن فاعيل هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص ، فان نبت فهي السعفة . وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف . وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال ، ولفظه « كنا مع النبي ﷺ في جنازة إذ سمع شيئا في قبر فقال لبلال : انتني بجريدة خضراء » الحديث . قوله (فكسرها) أي فأتى بها فكسرها ، وفي حديث أبي بكر عند أحمد والطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي ﷺ ، وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب أنه الذي قطع الغصنين ، فهو في قصة أخرى غير هذه ، فالمغايرة بينهما من أوجه : منها أن هذه كانت في المدينة وكان معه ﷺ جماعة ، وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فبعه جابر وحده . ومنها أن في هذه القصة أنه ﷺ غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الأعشى ، وفي حديث جابر أنه ﷺ أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي ﷺ استر بهما عند قضاء حاجته ، ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان النبي ﷺ جالسا ، وأن جابرا سأله عن ذلك فقال « إني مرت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يرفع عنهما ما دام الغصنان رطبين » ولم يذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعذبان به ، ولا الترجي الآتي في قوله « لعله » ، فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ، ولا يبعد تعدد ذلك . وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة « أنه ﷺ مر بقبر فوقف عليه فقال : اتوني بجريدتين ، لجعل إحداهما عند رأسه والاخرى عند رجله » فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ، ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم « فسمع شيئا في قبر » وفيه « فكسرها باثنين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله » وفي قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله ، وفي قصة الاثنين « جعل على كل قبر جريدة » . قوله (كسرتين) بكسر الكاف ، والكسرة القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعشى أنها كانت نصفًا . وفي رواية جرير عنه « بائنتين » قال النووي : الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال . قوله (فوضع) وفي رواية الأعشى الآتية « ففرز » وهي أخص من الأولى . قوله (فوضع على كل قبر منهما كسرة)

ورفع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، ثم غرز عند رأس كل واحد منهما قطعة . قوله (فقيل له) وللأعمش « قالوا ، أى الصحابة ، ولم تقف على تعيين السائل منهم . قوله (لعله) قال ابن مالك : يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، وجاز تفسيره بأن وصلتها لأنها في حكم جملة لاشتغالها على مسند ومسند إليه ، قال : ويحتمل أن تكون « ان » زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة انتهى . وقد ثبت في الرواية الآتية بحذف « ان » ، فخرى الاحتمال الثاني . وقال الكرماني : شبه لعل بصي فأقى بأن في خبره . قوله (يخفف) بالضم وفتح الفاء ، أى العذاب عن المقبورين . قوله (ما لم تيبس) كذا في أكثر الروايات بالمشناة الفوقانية أى الكسرتان ، وللكشميني « إلا أن تيبس » بحرف الاستثناء ، وللمستعلى « إلى أن ييبس » بالي التي للغاية والياء التحتانية أى العودان ، قال المازري : يحتمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة انتهى . وعلى هذا فعمل هنا للتعليل ، قال : ولا يظهر له وجه غير هذا . وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترجي ، كذا قال . ولا يرد عليه ذلك إذا حملناها على التعليل ، قال القرطبي : وقيل إنه شفع لهما هذه المدة كما صرح به في حديث جابر ، لأن الظاهر أن القصة واحدة . وكذا رجح النووي كون القصة واحدة ، وفيه نظر لما أروضناه من المغايرة بينهما . وقال الخطابي : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء الندادة ، لا أن في الجريدة معنى يخصه ، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس . قال : وقد قيل : إن المعنى فيه أنه يسبح ما دام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح ، وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها . وكذلك فيما فيه بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى . وقال الطيبي : الحكمة في كونهما ما دامتاً رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث ، قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . وقال القاضي عياض : لأنه علل غرضها على القبر بأمر مضيق وهو قوله « ليعذبان » . قلت : لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا أن لا تنسب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب ، كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا أن لا ندعوله بالرحمة . وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة ، بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى في الجناز من هذا الكتاب ، وهو أولى أن يتبع من غيره (١)

(تنبيه) : لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عهد من الرواة لقصد السر عليهما ، وهو عمل مستحسن . وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به . وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانه . ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح ، وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم « من دفنتم اليوم ههنا » ؟ فدل على أنه لم يحضرهما ، وإنما ذكرت هذا ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي ﷺ « سيداً » وقال لأصحابه « قوموا إلى سيدكم » وقال « ان حكاه قد وافق

(١) الصواب في هذه المسألة ما قاله الخطابي من استنكار الجريد ونحوه على القبور ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا في قبور مخصوصة أطلع على تعذيب أهلها ، ولو كان معروفاً نعله في كل القبور . وكبار الصحابة - كالخلفاء - لم يفعلوه ، وهم أعلم بالأسنة من بريدة . رضى الله عن الجميع . ختبه

حكم الله ، وقال : أن عرش الرحمن اهتز لموته ، الى غير ذلك من مناقبه الجليلة ، خشية أن يفتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل . وقد اختلف في المتبوعين قليل كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني : واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ، أن النبي ﷺ مر على قبرين من بني النجار هلكتا في الجاهلية ، فسمعهما يعذبان في البول والنميمة ، قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته الى أن تيسر المجريدتان معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجر للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة ، وجزم ابن العنار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينه ، يعني كما في قصة أبي طالب . قلت : وما قاله أخيرا هو الجواب ، وما طالب به من البيان قد حصل ، ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية ، لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد بأسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة ، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمناه أن مسلما أخرجه ، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر . وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه : مر بقبرين جديدين ، فالتفتي كونهما في الجاهلية ، وفي حديث أبي أمامة عند أحمد : أنه ﷺ مر بالبقيع فقال : من دفنتم اليوم هنا ؟ فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، لأن البقيع مقبرة المسلمين ، والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ، ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني بأسناد صحيح . يعذبان ، وما يعذبان في كبير ، و د بلى وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين ، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الاسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم إثبات عذاب القبر ، وسيأتى الكلام عليه في الجنائز إن شاء الله تعالى . وفيه التحذير من ملابس البول ، ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة ، خلافا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة . والله أعلم

٥٦ - باب ما جاء في غسل البول

وقال النبي ﷺ لصاحب القبر : كان لا يستتر من بوله . ولم يذكر سوى بول الناس

٢١٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثني روح بن القاسم قال حدثني عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ إذا تبرز لحاحته أتته ماء فيمسح به

قوله (باب ما جاء في غسل البول . وقال النبي ﷺ لصاحب القبر) أي عن صاحب القبر . وقال الكرماني : اللام بمعنى لأجل . قوله (كان لا يستتر من بوله) يشير الى لفظ الحديث الذي قبله . قوله (ولم يذكر سوى بول الناس) قال ابن بطال : أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب : كان لا يستتر من البول ، بول الناس لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبول كلها . وحصل الرد أن العموم في رواية د من البول ، أريد به الخصوص

لقوله « من بوله » والالف واللام بدل من الضمير ، لكن يلتحق بوله بول من هو في معناه من الناس لصمم الفارق ، قال : وكذا غير المأكول ، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ، ولمن قال بطهارته صحيح أخرى ، وقال القرطبي : قوله « من البول » اسم مفرد لا يقتضي العموم ، ولو سلم فهو مخصوص بالأداة المفتضية لطهارة بول ما يؤكل

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي قال « أخبرنا » وللاكثر « حدثنا اسماعيل بن إبراهيم » وهو المعروف بان عليه ، وليس هو أبا يعقوب ، وروح بن القاسم يفتح الراء على المشهور ، وقل ابن التين والقابسي أنه قرئ « بضمها » وهو شاذ مردود ، وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء ، والاستدلال به هنا على غسل البول أهم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه . قوله (فيغتسل به) كذا لأبي ذر - بوزن يفتعل - وغيره بفتح التحتانية وسكون الغين وكسر السين ، وحذف مفعوله للعلم به ، أو للحياء من ذكره

باب ٢١٨ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال : مر النبي ﷺ بقبرين فقال « إنهما ليمة ذبان ، وما يُعدَّ ذبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنبيمة » ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ، فترز في كل قبر واحدة . قالوا : يا رسول الله لم قلت هذا ؟ قال « لعله يُخَفَّفُ عنها ما لم يبسا »

قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش قال : سمعت مجاهداً مثله

قوله (باب) كذا ثبت لأبي ذر ، وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب ، والاستدلال به على غسل البول واضح ، لكن ثبتت الرخصة في حق المستحجر فيستدل به على وجوب غسل ما لا تشر على المحل . قوله (محمد بن خازم) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير . قوله (فترز) وفي رواية وكيع في الأدب « ففرس » وهما بمعنى ، وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر ، وقال : إنه ثبت باسناد صحيح ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ، ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً . قوله (لم فعلت) سقط لفظ « هذا » من رواية المستمل والسرخسي . قوله (قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع) هو معطوف على الأول ، وثبتت أداة المطف فيه للاصيل ولهذا ظن بمضم أنه معلق ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش ، والحكمة في إفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر . وبقى مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله

٥٧ - **باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد**

٢١٩ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال حدثنا همام أخبرنا إسحاق عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ رأى أعرابياً يقول في المسجد فقال : دعوه . حتى إذا فرغ دعا بماء فصبه عليه [الحديث ٢١٩ - طرفه في : ٢٢١ ، ٦٠٢٥]

قوله (باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي) اللام فيه للعهد الذمى ، وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية هربا كانوا أو مجعا ، وإنما تركوه يبول في المسجد لانه كان شرع في المفسدة فلم يمنع لو أدت اذ حصل تلويث جزء من المسجد ، فلم يمنع لدار بين أمرين : إما أن يقطعه فيتضرر ، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تجسيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد . **قوله** (ممام) هو ابن يحيى ، وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قوله** (عن أنس) ومسلم وحدثني أنس . **قوله** (رأى أعرابيا) حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني (١) أنه الأفرح بن حابس التميمي ، وقيل غيره كما سيأتي قريبا . **قوله** (في المسجد) أي مسجد النبي ﷺ . **قوله** (فقال دعوه) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس له كما سيأتي . **قوله** (حتى) أي تركوه حتى فرغ من بوله ، فلما فرغ دعا النبي ﷺ بماء أي في دلو كبير (فصبه) أي فأمر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحا . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق فساقه مطولا بنحو ما شرحناه ، وزاد فيه « ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر ، إنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن ، وسندكر فوائده في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى

٥٨ - باب صب الماء على البول في المسجد

٢٢٠ - **حديثنا** أبو الجاني قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن هبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : قام أعرابي فبال في المسجد ، فتناوله الناس ، فقال لهم النبي ﷺ « دعوه ، وهربوا على بوله متجلا من ماء - أو ذنوبا من ماء - فأما يُعِثَم مُبَسِّرِينَ ، ولم يُبَسِّثُوا مُبَسِّرِينَ »

[الحديث ٢٢٠ - طرفه في : ٦١٢٨] ← ٦٠١٠

قوله (باب صب الماء . أخبرني عبيد الله) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ، ورواه سفيان بن عيينة عنه « عن سعيد بن المسيب ، بدل عبيد الله ، وتابعه سفيان بن حسين ، فالظاهر أن الروایتين صحيحتان . **قوله** (قام أعرابي) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله « أنه صلى ثم قال : اللهم ارحمني ومحمدا ، ولا ترحم معنا أحدا . فقال له النبي ﷺ : لقد تخرجت واسعا . فلم يلبث أن بال في المسجد ، وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة . وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وكذا رواه ابن ماجه أيضا من حديث وائلة بن الأسقع ، وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال « أطلع ذو الخويصرة اليماني وكان رجلا جافيا ، فذكره تاما بمناء وزيادة ، وهو مرسل ، وفي أسناده أيضا مبهم بين محمد بن إسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء ، وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحد بن خالد الذمبي عنه ، وهو في جمع مسند ابن إسحق لابي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند ، لكن قال في أوله « أطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافيا ، والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رهوس الخوارج ، وقد فرق بعضهم

بينه وبين اليماني ، لكن له أصل أصيل ، واستفيد منه تسمية الأعرابي ، وقد تقدم قول التاريخي إنه الاقرع ، ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حصن ، والعلم عند الله تعالى . قوله (فتناوله الناس) أى بألستهم ، وللصنف في الأدب دقتار اليه الناس ، وله في رواية عن أنس د فقاموا اليه ، وللإسماعيلي د فأراد أصحابه أن يمنعوه ، وفي رواية أنس في هذا الباب د فزجره الناس ، وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ د فصاح الناس به ، وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك . فظهر أن تناوله كان بالألسنة لا بالأيدي . ولمسلم من طريق إسحق عن أنس د فقال الصحابة مه مه . قوله (وهريقوا) ، وللصنف في الأدب د وأهريقوا ، وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في الخضب . قوله (سحلا) بفتح المهملة وسكون الجيم ، قال أبو حاتم السجستاني : هو الدلو ملأى ، ولا يقال لها ذلك وهى فارغة ، وقال ابن دريد : السجل دلو واسعة . وفي الصحاح : الدلو الضخمة . قوله (أو ذنوبا) قال الخليل : الدلو ملأى ماء . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة . وقال ابن السكيت : فيها ماء قريب من الماء ، ولا يقال لها وهى فارغة ذنوب . انتهى . فعلى الترادف د أو ، للشك من الراوى ، وإلا فهى للتخيير ، والاول أظهر فان رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب . وقال في الحديث د من ماء ، مع أن الذنوب من شأنها ذلك ، لكنه لفظ مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرهما . قوله (فانما بعثتم) اسناد البعث اليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث ﷺ بما ذكر ، اسكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك ، أى مأمورون . وكان ذلك شأنه ﷺ في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول : د يسروا ولا تصمروا .

٢٢١ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ

باب : يهريق الماء على البول * وحدثننا خالد . قال وحدثننا سليمان عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أنس بن

مالك قال : جاء أعرابي فقال في طائفة المسجد . فزجره الناس ، فنأى عن النبي ﷺ . فلما قفى بوجه أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه

قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد هو الأصارى . قوله (وحدثننا خالد) سقطت الواو من رواية كريمة ، والعطف فيه على قوله د وحدثننا عبدان ، وسليمان هو ابن بلال ، وبأن لى أن المتن على لفظ روايته ، لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرنا اليه أنه عند البيهقي . قوله (في طائفة المسجد) أى ناحيته ، والطائفة القطعة من الشيء . قوله (فنأى) في رواية عبدان د فقال تركوه فتركوه . قوله (فهريق عليه) كذا لابي ذر والباقي د فأهريق عليه ، ويجوز اسكان الهاء وقتحها كما تقدم ، وضبطه ابن الاثير في النهاية بفتح الهاء أيضا . وفي هذا الحديث من الفوائد : أن الاحتراز من التجاسة كان مقصودا في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة ﷺ قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضا من طاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . واستدل به على جواز التمسك بالعموم الى أن يظهر الخصوص ، قال ابن دقيق العيد : والذي يظهر أن التمسك يتعمد عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الامصار ما برحوا يفتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، ولهذا القصة أيضا إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ولم يقل

لهم لم نهيتم الأعرابي ؟ بل أمرهم بالكف عنه للصلحة الراجعة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتيال أيسرهما .
وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما . وفيه المبادرة الى إزالة المفسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراقه
بصب الماء . وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب
الدلو . وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض
غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلينا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، وإذا كانت طاهرة
فالمفصلة أيضا مثلها لعدم الفارق . ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة
الأرض على الجفاف . وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا لا فارق . قال الموفق في المغنى بعد أن حكى الخلاف :
الاولى الحكم بالطهارة مطلقا ، لأن النبي ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئا . وفيه الرق بالجاهل
وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ، ولا سيما ان كان ممن يحتاج الى استئلافه . وفيه رافة
النبي ﷺ وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة : فقال الأعرابي بعد أن فقه في الاسلام
فقام الى النبي ﷺ : بأبي وأنت وأمي ، فلم يؤذ ولم يسب . وفيه تعظيم المسجد وتنزيهه عن الاقذار ، وظاهر
الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر ، لكن
الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى
والله أعلم . وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها ، خلافا للحنفية حيث قالوا : لا تطهر إلا
بحفرها ، كذا أطلق النووي وغيره ، والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء
حتى يغمرها فهذه لا تحتاج الى حفر ، وبين ما اذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لان الماء لم يغمر
أعلاها وأسفلها ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق : أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي
لكن إسناده ضعيف قاله أحمد وغيره ، والآخران مرسلان أخرجا أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل
ابن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات . وهو يلزم من محتج بالمرسل
مطلقا ، وكذا من يحتج به اذا اعتضد مطلقا ، والثاقفي انما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان
من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما والله أعلم .
وسياتى باقي فوائده في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

٥٩ - باب بول الصبيان

٢٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين
أنها قالت : أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتته إياه

[الحديث ٢٢٢ - أطرافه في : ٥٤٦٨ ، ٦٠٠٢ ، ٦٣٥٥]

قوله (باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي ، أى ما حكمه وهل يلتحق به بول الصبايا - جمع
صبية - أم لا ، وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف : منها حديث على مرفوعا في بول الرضيع ، ينضح بول
الغلام ويغسل بول الجارية ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن

أبي الأسود عن أبيه عنه ، قال قتادة : هذا ما لم يطعما الطعام ، وإسناده صحيح . ورواه سعيد بن قتادة فروقه ، وليس ذلك بلمة قاذحة . ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعا : إنما يفسل من بول الأثى وينضح من بول الذكر ، أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره . ومنها حديث أبي السمع نحوه بلفظ دبرش ، رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضا . قوله (بصبي) يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين ، فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلة بأسناد حسن قالت : « بال الحسن - أو الحسين - على بطن رسول الله ﷺ فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصب عليه . » ولاحمد بن أبي ليلى نحوه . ورواه الطحاوى من طريقه قال دلى . بالحسن ، ولم يتردد ، وكذا للطبراني عن أبي أمامة . وإنما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة : « أن النبي ﷺ بصي يحنكه ، » وفي قصته أنه بال على ثوبه ، وأما في قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلة أنه بال على بطنه ﷺ ، وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني : « أنه جاء وهو يحبو والنبي ﷺ قائم فصعد على بطنه ووضع ذكره في سرتة فيال ، فذكر الحديث بتامه ، فظهرت التفرقة بينهما . قوله (فأبعه) بإسكان المثناة أى أتبع رسول الله ﷺ البول الذى على الثوب الماء يصبه عليه ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن هشام : « فأبعه ولم يغسله . » ولابن المنذر من طريق الثورى عن هشام : « فصب عليه الماء ، والطحاوى من طريق زائدة الثقفى عن هشام : « فنضحه عليه ، »

٢٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محصن أنها أتت بابل لما صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضحه ولم يغسله

[الحديث ٢٢٣ - طرفه في ٥٦٩٣]

قوله (عن أم قيس) قال ابن عبد البر : اسمها جذامة يعنى بالجيم والمجعة ، وقال السهيلي اسمها آمنة وهى أخت عكاشة بن محصن الأسدى ، وكانت من المهاجرات الأول ، كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب ، وفي كل منهما قصة لابنها ، ومات ابنها في عهد النبي ﷺ وهو صغير كما رواه النسائي ، ولم أقف على تسميته . قوله (لم يأكل الطعام) المراد بالطعام ما عنا اللبن الذى يرتضعة والتمر الذى يحنكه به والصل الذى يلعبه للدواوة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتداء بغير اللبن على الاستقلال ، هذا مقتضى كلام النووى في شرح مسلم وشرح المذهب ، وأطلق في الروضة - تبعا لأصلها - أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن ، وقال في نكت التنبيه : المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنكه به وما أشبهه . وحمل الموفق الحموى في شرح التنبيه قوله : « لم يأكل » على ظاهره فقال : معناه لم يستقل بجعل الطعام فيه . والأول أظهر ، وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره . وقال ابن التين : يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع . ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه ﷺ فيحمل النبي على عمومه ، ويؤيد ما تقدم أنه للمصنف في العقيقة . قوله (فأجلسه) أى وضعه إن قلنا إنه كان لما ولد . ويحتمل أن يكون المجلس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن . قوله (على ثوبه) أى ثوب النبي ﷺ ،

وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي ، والصواب الاول . قوله (فضحه) ، ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب ، فلم يرد على أن نضح بالماء ، وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب ، فرشه ، زاد أبو عوانة في صحيحه عليه ، ولا تخالف بين الروایتين - أى بين نضح ورش - لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء ، وانتهى الى النضح وهو صب الماء . ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام ، فدعا بماء فصبه عليه ، ولأبي عوانة ، فصبه على البول يتبعه إياه ، . قوله (ولم يغسله) ادعى الاصيل أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب روى الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله ، فضحه ، قال : وكذلك روى معمر عن ابن شهاب ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال ، فرشه ، لم يرد على ذلك انتهى . وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج ، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل ، ولم يغسله ، وقد قالها مع مالك الليث وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم ، وهو لمسلم عن يونس وحده . نعم زاد معمر في روايته قال ، قال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية ، فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج ، لكنها غيرها فلا إدراج . وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك ، فإن ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ، وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا أنها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم . وفي هذا الحديث من القوائد : التنب إلى حسن المعاشرة والتواضع ، والرفق بالصغار ، وتحنيك المولود ، والتبرك بأهل الفضل (١) ، وحمل الأطفال اليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الباب ، واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية : أحدها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك ، وقال أصحابه هي رواية شاذة . والثاني يكتفى بالنضح فيهما ، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي ، وخصص ابن العربي النقل في هذا بما إذا كان لم يدخل أجوافهما شيء أصلا . والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية ، قال ابن دقيق العيد : اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ، ولم يغسله ، أى غسلا مبالغا فيه ، وهو خلاف الظاهر ، ويعده ما ورد في الأحاديث الأخر - يعني التي قدمناها - من التفرقة بين بول الصبي والصبية فانهم لا يفرقون بينهما ، قال : وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه : منها ما هو ركيك ، وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث ، يعني فصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة . واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد إيصال الماء الى المحل . قلت : وهو مشكل عليهم ، لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هنا الغسل . (تنبيه) : قال الخطابي : ليس تجويز من جوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس ، ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى . وأثبت الطحاوى الخلاف فقال : قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام ، وكذا جزم به ابن عسك البر وابن بطل ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره لما جعل الله فيه من البركة ونحوه به دون غيره ، ولأن الصحابة رضوا الله عنهم لم يغسلوا ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بالمرع ، فوجب التماسي بهم . ولأن جواز مثل هذا لنبيه صلى الله عليه وسلم قد ينضى الى الصرك ، فنبه

الحنابلة . وقال النووي : هذه حكاية باطلة انتهى . وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللازم ، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراده من غيرهم . والله أعلم

٦٠ - باب البول قائماً وقاعداً

٢٢٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ سُبَاطَةً

قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ، ثُمَّ دَعَا بَاءً ، فَنُتِنَتْ بَاءً فَتَوَضَّأَ

[الحديث ٢٢٤ - أطرافه في : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧١]

قوله (باب البول قائماً وقاعداً) قال ابن بطلان : دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى ، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أجوز . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنبل الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه د بال رسول الله ﷺ جالسا ، فقلنا انظروا اليه يقول كما تبول المرأة ، وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال : كان من شأن العرب البول قائماً ، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنبل د قد تبول كما تبول المرأة ، وقال في حديث حذيفة د فقام كما يقوم أحدكم ، ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه ﷺ كان يخالفهم في ذلك فيقعده لكونه أستر وأبعد من ماسة البول ، وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ، ويدل عليه حديث عائشة قالت د ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن ، رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم . **قوله** (عن أبي وائل) ، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل ، ولأحمد عن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل . **قوله** (سباطة قوم) بضم المهملة بعدها موحدة هي المزبلة والكناسة تكون ببناء الدور مرفقا لاهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل ، وإضافتها الى القوم إضافة اختصاص لا ملك لأنها لا تخلو عن النجاسة ، وبهذا يندفع إيراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه إضرار ، أو نقول : إنما بال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه ، وقيل : يحتمل أن يكون علم إذنتهم في ذلك بالتصريح أو غيره ، أو لكونه مما يتساح الناس به ، أو لعلبه بإيثارهم إياه بذلك ، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم ، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يعمد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه ﷺ . **قوله** (ثم دعا باءً) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش د فتحييت فقال : ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبه ، وفي رواية أحمد عن يحيى القطان د أني سباطة قوم فتباعدت منه ، فأدنا في حتى صرت قريباً من عقبه فبال قائماً ، ودعا باءً فتوضأ ومسح على خفيه . وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين ، وهو ثابت أيضاً عند الاسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش ، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد باسناد صحيح ، وزعم في الاستدكار أن عيسى تفرد به ، وليس كذلك ، فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك ، وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنذكره بعد . واستدل به على جواز المسح في الحضرة وهو ظاهر ، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة د أن رسول الله ﷺ أني سباطة قوم فبال قائماً ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب . قال شعبة : فسألت عنه منصوراً لحدثني عن أبي وائل عن

حذيفة يعني كما قال الأعمش ، لكن لم يذكر فيه المسح ، فقد وافق منصور الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ، ولم يلتفت مسلم الى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ ، وقال الترمذي : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وان جنح ابن خزيمة الى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معا ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لانفاهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال

٦١ - باب البول عند صاحبه ، والتستر بالخائط

٢٢٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : رأيتني أنا والنبي ﷺ تمشي ، فاني سباطة قوم خائف خائط ، فقام كما يقوم أحدكم فبال ، فانتبذت منه ، فأشار إلى فخذته ، فمست عند عقبه حتى قرع

قوله (باب البول عند صاحبه) أى صاحب البائل . قوله (جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور وهو ابن المعتز . قوله (رأيتني) بضم المشاة من فوق . قوله (فانتبذت) بالنون والذال المعجمة أى ترحلت ، يقال جلس فلان نبذة بفتح النون وضما أى ناحية . قوله (فأشار الى) يدل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين : عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له حاجة ، أو رؤية إشارته إذا أشار له وهو مستدبره . وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم وادنه ، كان بالاشارة لا باللفظ ، وأما مخالفته ﷺ لما عرف من عاداته من الإبعاد - عند قضاء الحاجة - عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة ، فقد قيل فيه إنه ﷺ كان مشغولا بمصالح المسلمين ، فله طالع عليه المجلس حتى احتاج الى البول ، فلو أبعد لتضرر ، واستدنى حذيفة ليستره من خلفه من رؤية من لعله يمر به وكان قد أمه مستورا بالخائط ، أو لعله فعله لبيان الجواز . ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تكشف ، ولما يقترن به من الرائحة . والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بأرخاء الذيل والدنو من السائر . وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال : خرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فالتهمى الى سباطة قوم فقال : يا حذيفة استرني ، فذكر الحديث . وظهر منه الحكمة في إدنائه حذيفة في تلك الحالة ، وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره ، وظهر أيضا أن ذلك كان في الحضر لا في السفر ، ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والإتيان بأعظم المصلحتين اذا لم يمكن معا ، وبيانه أنه ﷺ كان يطيل الجلوس لمصالح الامة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم ، فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعبادته لما يترتب على تأخيرها من الضرر ، فراعى أهم الامرين ، وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخيرها عنه إذ لم يمكن جمعها

٦٢ - باب البول عند سباطة قوم

٢٢٦ - حدثنا محمد بن عزة قال حدثنا شعبه عن منصور عن أبي وائل قال : كان أبو موسى الأشعري

يُشَدُّ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ . فَقَالَ حُذِيفَةُ : لَيْتَهُ أُمْسَكَ ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا

قوله (باب البول عند سباطة قوم) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ، بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه د انه سمع أبا موسى ورأى رجلا يبول قائما فقال : ويحك أفلا قاعدا ، ثم ذكر قصة بني إسرائيل . وبهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى . قوله (ثوب أحدهم) وقع في مسلم د جلد أحدهم ، قال القرطبي : مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها ، وحمله بعضهم على ظاهره وزعم انه من الإصر الذي حملوه ، ويؤيده رواية أبي داود ففيها د كان إذا أصاب جسد أحدهم ، لكن رواية البخاري صريحة في الثياب ففعل بعضهم رواه بالمعنى . قوله (قرضه) أى قطعه . زاد الإسماعيلي بالمقراض . وهو يدفع حمل من حمل القرض على الغسل بالماء . قوله (ليته أمسك) وللإسماعيلي د لودت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد ، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة ، واستدل به مالك في الرخصة في مثل رموس الإبر من البول ، وفيه نظر لأنه ﷺ في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء ، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال : لأنه لم يجد مكانا يصلح للقعود ، فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأمّن أن يرتد إليه شيء من بوله . وقيل لأن السباطة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائما لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال د البول قائما أحسن للدبر . . وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستنشق لوجع الصلب بذلك ، ففعله كان به . وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال د إنما بال رسول الله ﷺ قائما لجرح كان في مابضه ، والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة ، فكأنه لم يتمكن لاجله من القعود ، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم . وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدلوا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه د ما بال قائما منذ أنزل عليه القرآن ، وبحديثها أيضا د من حدثكم أنه كان يبول قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعدا ، والصواب أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى عليها فيحمل على ما وقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن . وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياما ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمّن الرشاش ، والله أعلم . ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي . والله أعلم

٦٣ - باب غسل القدم

٢٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : جَاءَتِ

امرأة النبي ﷺ فقالت : أرايت لإحدانا تحيض في الثوب كيف تصنع ؟ قال « تحتته ثم تقرصه بالماء وتنفضه وتصلّي فيه »

[الحديث ٣٢٧ - طرفه في : ٣٠٧]

قوله (باب غسل الدم) بفتح الغين . ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر ، وأسماء هي جدتهما لأبويهما بنت أبي بكر الصديق . **قوله** (جاءت امرأة) وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسماء هي السائلة ، وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل ، وهي صحيحة الاسناد لالة لها ، ولا بعد في أن يهم الراوى اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب **قوله** (تحيض في الثوب) أى يصل دم الحيض الى الثوب ، وللصنف من طريق مالك عن هشام « إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة » . **قوله** (تحتته) بالفتح وضم المهملة وتشديد المنة الفوقانية أى تحكه ، وكذا رواه ابن خزيمة ، والمراد بذلك ازالة عينه . **قوله** (ثم قرصه) بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين ، كذا في روايتنا . وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ، أى تدلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه . **قوله** (وتنفضه) بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أى تغسله ، قاله الخطابي . وقال القرطبي : المراد به الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله تقرصه بالماء ، وأما النضح فهو لما شكت فيه من الثوب . قلت : فعلى هذا فالضمير في قوله تنفضه يعود على الثوب ، بخلاف تحتته ، فانه يعود على الدم ، فيلزم منه اختلاف الضائر وهو على خلاف الاصل . ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنه إن كان طاهراً فلا حاجه اليه ، وإن كان متنجساً لم يظهر بذلك ، فالأحسن ما قاله الخطابي ، قال الخطابي : في هذا الحديث دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأن جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وهو قول الجمهور ، أى يتعين الماء لازالة النجاسة . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ، ومن حجتهم حديث عائشة « ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقتها فصعته بظفرها ، ولأبي داود « بلته بريقتها » ، وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يظهر لزاد النجاسة . وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلّي المرأة في ثوب حاضت فيه (فائدة) : تعقب استدلال من استدل على تعيين ازالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ، ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط . وأجيب بأن الخبر نص على الماء ، فالحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الاصل في العلة ، وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوذه فلا يلحق به ، وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله تعالى

٢٢٨ - **حدثنا** محمد قال **حدثنا** أبو معاوية **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة

ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال

رسول الله ﷺ « لا . إنما ذلك عرق ، وليس بحيض . فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » قال : وقال أبي « ثم توضع لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت »

[الحديث ٢٢٨ - أطرافه في : ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١]

قوله (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيلي : ابن سلام ، ولأبي ذر : هو ابن سلام ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** (حدثنا هشام) زاد الاصيلي ابن عروة . **قوله** (فاطمة بنت أبي حبيش) بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسمه قيس بن المطلب بن أسد ، وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً . **قوله** (أستحاض) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة ، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه . **قوله** (لا) أي لا تدعى الصلاة . **قوله** (عرق) بكسر العين هو المسمى بالعاذل بالذال المعجمة . **قوله** (حيضتك) بفتح الحاء ويموز كسرهما . والمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه . **قوله** (فدعى الصلاة) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة ، وهو للتحريم ويقضى فساد الصلاة بالإجماع . **قوله** (فاغسلي عنك الدم) أي واغتسلي ، والامر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال) أي هشام بن عروة (وقال أبي) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير ، وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور عن محمد عن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذي في روايته . وادعى آخر أن قوله « ثم توضع » من كلام عروة موقوفا عليه ، وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضع بصيغة الإخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكلة الأمر الذي في المرفوع وهو قوله « فاغسلي » . وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى

٦٤ - باب غَسَلَ الْمَنَى وَفَرَكِهِ ، وَغَسَلَ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

٢٢٩ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجزي عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت « كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ ، فيخرج إلى الصلاة وإن بقع الماء في ثوبه »

[الحديث ٢٢٩ - أطرافه في : ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢]

٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا يزيد قال حدثنا عمرو بن سليمان قال : سمعت عائشة ح

وحدثنا مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألت عائشة عن المني يصب الثوب فقالت « كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ، فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء »

قوله (باب غسل المني وفركه) لم يخرج البخاري حديث الفرك ، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته ، لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنذكره . وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتطيف لا على الوجوب ، وهذه طريقة الشافعي

وأحد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان وطبا والفرك على ما كان يابسا ، وهذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أدرج لان فيها العمل بالخبر والقياس معا ، لانه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالم وغيره ، وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك ، ويرد الطريقة الثانية أيضا ما فى رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة ؓ كانت تسلك المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلى فيه وتحكه من ثوبه يابسا ثم يصلى فيه ، فانه يتضمن ترك الغسل فى الحالتين ، وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كمائر النجاسات ، وحديث الفرك حجة عليهم ، وحل بعض أصحابه الفرك على الدلك بالماء ، وهو مردود بما فى إحدى روايات مسلم عن عائشة ؓ لقد رأيتنى وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري ، وبما صححه الترمذى من حديث همام بن الحارث أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت ؓ لم أفسد علينا ثوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ، فربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي . وقال بعضهم : الثوب الذى اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم ، والثوب الذى غسلته ثوب الصلاة . وهو مردود أيضا بما فى إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا ؓ لقد رأيتنى أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصل فى ، وهذا التعقيب بالفاء يننى احتمال تخلل الغسل بين الفرك والصلاة . وأصرح منه رواية ابن خزيمة ؓ انها كانت تحكه من ثوبه ﷺ وهو يصلى ، وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس فى حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لان غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجردة والله أعلم . وطعن بعضهم فى الاستدلال بحديث الفرك على طهارة المني بأن منى النبي ﷺ طاهر دون غيره كسائر فضلاته . والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منيه كان عن جماع فيخالط منى المرأة ، فلو كان منيها نجسا لم يكتف فيه بالفرك ، وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال : ومن قال إن المنى لا يسلم من المذى فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذى والبول كحالة الاحتلام . والله أعلم . قوله (وغسل ما يصيب) أى الثوب وغيره من المرأة ، وفى هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف بعد فى آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ، ولم يذكره هنا ، وكأنه استنبطه مما أشرنا اليه من أن المني الحاصل فى الثوب لا يخلو غالبا من مخاطة ماء المرأة ورطوبتها . قوله (عمرو ابن ميمون الجزرى) كذا للجمهور ، وهو الصواب ، وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راء ، منسوب الى الجزيرة ، وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب اليها ولده . ووقع فى رواية الكشميهنى وحده الجزوى بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه . قوله (أغسل الجنابة) أى أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف ، أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازا . قوله (بقع) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة ، قال أهل اللغة : البقع اختلاف اللونين قوله فى الاسناد الثانى : (حدثنا يزيد) قال أبو مسعود الدمشقى : كذا هو غير منسوب فى رواية الفريرى وحامد بن شاكر ، ويقال إنه ابن هارون وليس بابن زريع وجميعا قد روايا - يعنى عن عمرو بن ميمون - ووقع فى رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفريرى ؓ حدثنا يزيد ، يعنى ابن زريع ، وكذا أشار اليه السكلا باذى ، ورجح القطب الحلیمى فى شرحه أنه ابن هارون قال : لانه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع . قلت : ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع ، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه ، والمثبت مقدم على النافى . وقد خرجته الاسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للسباق الذى أورده البخارى ، وهذا

من مرجحات كونه ابن زريع ، وأيضا فقتية معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قاله المزى ، والقاعدة في من أهل أن يحمل على من الراوى به خصوصية كالاكثر وغيره ، فترجح أنه ابن زريع . والله أعلم .

قوله (حدثنا عمرو) كذا للأكثر ، ولأبي ذر يعنى ابن ميمون وهو ابن مهران كما سيأتى فى آخر الباب الذى يليه .

قوله (سمعت عائشة) وفى الاسناد الذى يليه : سألت عائشة ، فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة ، على أن البزار مسبوق بهذه الدعوى ، فقد حكاه الشافعى فى الأم عن غيره ، وزاد أن الحفاظ قالوا : إن عمرو بن ميمون غلط فى رفعه ، وإنما هو فى قولى سليمان . انتهى . وقد تبين من تصحيح البخارى له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وأن رفعه صحيح ، وليس بين قتواه وروايته تناف ، وكذا لا تأثير للاختلاف فى الروايتين حيث وقع فى إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان ، وفى الأخرى أن سليمان سأل عائشة ، لأن كلا منهما سأل شيخه لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلهم ثقات . **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد البصرى ، وفى طبقته عبد الواحد بن زيد البصرى ولم يخرج له البخارى شيئاً . **قوله** (عن المنى) أى عن حكم المنى هل يشرع غسله أم لا ؟ فحصل الجواب بأنها كانت تغسله ، وليس فى ذلك ما يقتضى إيجابه كما قدمناه .

قوله (فيخرج) أى من الحجرة الى المسجد . **قوله** (بقع الماء) يضم العين على أنه بدل من قوله : أثر الغسل ، ويجوز النصب على الاختصاص ، وفى هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام ، وفيه خدمة الزوجات للأزواج ، واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين فى إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم د باب غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ، وأعاد الضمير مذكراً على المعنى أى فلم يذهب أثر الشيء المفصول ، ومراده أن ذلك لا يضر . وذكر فى الباب حديث الجنابة وألحق غيرها بها قياساً ، أو أشار بذلك الى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت : يا رسول الله ليس لى إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض ، فكيف أصنع ؟ قال : إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه ، قالت فإن لم يخرج الدم ؟ قال : يكفيك الماء ولا يضرك أثره ، وفى إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل ذكره البيهقى ، والمراد بالأثر ما تعسر إزالته جمعا بين هذا وبين حديث أم قيس : حكاه بضع واغسله بماء وسدر ، أخرجه أبو داود أيضاً وإسناده حسن . ولما لم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذى على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته

٦٥ - باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره

٢٣١ - **حديث** موسى بن إسماعيل المنقرى قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سمعت سليمان بن يسار فى الثوب تصيبه الجنابة قال : قالت عائشة « كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بقع الماء »

قوله (المنقرى) بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف نسبة الى بنى منقر بطن من تميم وهو أبو سلمة التبوذكى ، وعبد الواحد هو ابن زياد أيضاً . **قوله** (سمعت سليمان بن يسار فى الثوب) أى يقول فى مسألة الثوب ، ولكشمينى : سألت سليمان بن يسار فى الثوب ، أى قلت له ما تقول فى الثوب أو فى معنى عن . **قوله** (أغسله)

أى أثر الجنابة أو المني . **قوله** (وأثر الغسل فيه) يحتمل أن يكون الضمير راجعا الى أثر الماء أو الى الثوب ويكون قوله « بقع الماء » بدلا من قوله « أثر الغسل » كما تقدم ، أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور . وقوله فى الرواية الأخرى « ثم أراه فيه » بعد قوله « كانت تغسل المني » يرجح هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو المني

٢٣٢ - **حدثنا** عمرو بن خالد قال **حدثنا** زهيرٌ **قال** **حدثنا** عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي ﷺ ثم أراه فيه بقعة أو بقعا

قوله (زهير) هو ابن معاوية الجعفي . **قوله** (أنها كانت) يحتمل أن يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أى قالت كنت أغسل ، ليشاكل قولها « ثم أراه » أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه . **قوله** (بقعة أو بقعا) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين ، أو شكاً من أحد رواة . والله أعلم

٦٦ - باب أبوال إبل والدواب والغنم ومرايضها

وصلى أبو موسى فى دار البريد والسرقين ، والبرية إلى جنبه فقال : ها هنا وتم سوا

٢٣٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قدم أنس من عسكر - أو عرينة - فاجتووا المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ بلفاح ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا . فلما صَحُّوا قتلوا راعى النبي ﷺ ، واستاقوا الغنم . فجاء الخبر فى أوّل النهار ، فبعث فى آثارهم . فلما ارتفع النهار جىء بهم ، فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم ومُرت أعينهم وألقوا فى الحرة يستسقون فلا يسقون قال أبو قلابة : فهؤلاء سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله

[الحديث ٢٣٣ - أطرافه : ١٥٠١ ، ٣٠١٨ ، ٤١٩٢ ، ٤١٩٣ ، ٤٦١٠ ، ٥٦٨٥ ، ٥٦٨٦ ، ٥٧٧٧ ، ٦٨٠٢ ، ٦٨٠٣ ، ٦٨٠٤ ، ٦٨٠٥ ، ٦٨٩٩]

قوله (باب أبوال إبل والدواب والغنم) والمراد بالدواب معناه العرفى وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير ، ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام ، والاول أوجه ، ولهذا ساق أثر أبى موسى فى صلاته فى دار البريد لأنها مأوى الدواب التى تركب ، وحديث العرينيين ليستدل به على طهارة أبوال الإبل ، وحديث مرايض الغنم ليستدل به على ذلك أيضا منها . **قوله** (ومرايضها) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعدها معجمة ، وهى للغنم كالمعاطن للابل ، والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم . ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته فى المختلف فيه ، لكن ظاهر إيراد حديث العرينيين يشعر باختياره الطهارة ، وبدل على ذلك قوله فى حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس ، وإلى ذلك ذهب الشعي وابن علية ودادود وغيرهم ، وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه . **قوله** (وصلى أبو موسى) هو

الأشعري ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال : حدثنا الأعمش عن مالك بن الحارث - هو السلي الكوفي - عن أبيه قال : صلى بنا أبو موسى في دار البريد ، وهناك سرقين الدواب ، والبرية على الباب ، فقالوا : لو صليت على الباب ، فذكره . والسرقين بكسر المهملة وإسكان الراء هو الزبل ، وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي محرب ، ويقال له السرجين بالجيم ، وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف ، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر ، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء ، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان ، وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها . وقال المطرزي : البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها ، ثم سميت به المسافة المشهورة . (فائدة) : ذكر البخاري في تاريخه : همدان بريد عمر ، وهو يروى عن عمر ، وله أثر ذكره المصنف تعليقا عن عمير كما سيأتي تخريجه من طريقه . قوله (سواء) يريد أنهما متساويان في صحة الصلاة ، وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى ، لأنه يمكن أن يصلى فيها على ثوب يبسطه . وأجيب بأن الأصل عدمه ، وقد رواه سفيان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده ولفظه : صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين ، وهذا ظاهر في أنه بغير حائل ، وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث ، وإسناده صحيح . والأولى أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى ، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره ، فلا يكون حجة . أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها ، وهو مذهب مشهور . وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن جرح وظهر عليه الدم الكثير ، فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر . كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر ، وقياس غير المسأكل على المسأكل غير واضح ، لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر ، وسنذكر ما فيه قريباً . والتسك بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ : استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ، أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبوال (١) فيجب اجتنابها لهذا الوعيد . والله أعلم . قوله (عن أيوب عن أبي قلابة) كذا رواه البخاري ، وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الحارثي ، وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان ، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب ، وزاد بين أيوب وأبي قلابة أبا رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره : ثبت أبي رجاء وحذفه - في حديث حماد بن زيد عن أيوب - صواب ، لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة بقصة العرينين خاصة ، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها ، وحدث به أيوب أيضاً عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة ، وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات ، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء ، فالطريقان جميعاً صحيحان ، والله أعلم .

(١) هذا ليس بجديد ، والصواب طهارة أبوال الإبل ونحوها مما يؤكل لحمه كما يأتي دليلاً في حديث العرينين ، و«ال» في قوله عليه السلام : استنزهوا من البول ، للبعد ، والمعبود بينهم بول الناس كما قاله البخاري ، وكما يدل عليه حديث القبرين وأثر أبي موسى والله أعلم

قوله (عن أنس) زاد الأصيلي (ابن مالك) . قوله (قدم أناس) وللأصيل والكشميني والسرخسي (ناس ، أى على رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة . قوله (من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد ، وللصنف في المحاربين عن قتبية عن حماد (أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل ، وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب ، أن رهطاً من عكل ، ولم يشك ، وكذا في المحاربين عن يحيى بن أبي كثير ، وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة ، وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ، أن ناساً من عرينة ، ولم يشك أيضاً ، وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ، وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة (أن ناساً من عكل وعرينة ، بالواو العاطفة وهو الصواب ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ، ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب ، وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس (أن رهطاً من عكل ثمانية ، لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب ، وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم ، وزعم ابن التين تبعاً للداودي أن عرينة هم عكل ، وهو غلط ، بل هما قبيلتان متفايرتان : عكل من عدنان ، وعرينة من قحطان . وعكل بضم المهملة وإسكان الكاف قبيلة من نيم الزباب ، وعرينة بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً حتى من قضاة وحى من بجيلة ، والمراد هنا الثاني ، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي ، وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس ، ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة بإسناد ساقط أنهم من بني فزارة . وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً . وذكر ابن إسحق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست . وذكرها المصنف بعد الحديثية وكانت في ذي القعدة منها ، وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما . والله أعلم . وللصنف في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفه قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل . قوله (فاجتووا المدينة) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا (فأسلبوا) ، وفي رواية أبي رجاء قبل هذا (فبايعوه على الإسلام ، قال ابن فارس : اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة . وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة ، وهو المناسب لهذه القصة . وقال القرطبي : اجتووا أى لم يوافقهم طعامها ، وقال ابن العربي : الجوى داء يأخذ من الوباء . وفي رواية أخرى يعنى رواية أبي رجاء المذكورة (استوخوا) ، قال وهو بمعناه . وقال غيره : الجوى داء يصيب الجوف . وللصنف من رواية سعيد بن قتادة في هذه القصة (فقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ، ولم نكن أهل ريف) . وله في الطب من رواية ثابت عن أنس (أن ناساً كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا : ان المدينة وخمة) . والظاهر أنهم قدموا سقاماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخماً ، فأما السقم الذى كان بهم فهو الموال الشديد والجهد من الجوع ، فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس (كان بهم هزال شديد ، وعنده من رواية أبي سعد عنه (مصفرة ألوانهم) . وأما الوخم الذى شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس ، وسيأتى ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي ﷺ دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة . ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس (وقع بالمدينة الموم ، أى بضم

الميم وسكون الواو قال : وهو البرسام ، أى بكسر الموحدة سرياني معرب أطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر ، والمراد هنا الأخير . فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة د فعضمت بطونهم ، . قوله (فأمرهم بلفاح) أى فأمرهم أن يلحقوا بها ، وللصنف في رواية همام عن قتادة د فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وله عن قتيبة عن حماد د فأمر لهم بلفاح ، بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل ، وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قررة التى أخرج مسلم إسنادها د انهم بدؤا بطلب الخروج الى اللقاح فقالوا : يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا نخرجنا الى الإبل ، وللصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا د يا رسول الله أبغنا رسلا ، أى اطلب لنا لبنا د قال ما أجده لكم إلا أن تلحقوا بالنود ، وفي رواية أبي رجاء د هذه نعم لنا تخرج فخرجوا فيها ، واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة : النوق ذوات الالبان ، واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف ، وقال أبو عمرو : يقال لها ذلك الى ثلاثة أشهر ثم هى لبون ، وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي ﷺ وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال د إلا أن تلحقوا بابل رسول الله ﷺ ، وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده د فأمرهم أن يأتوا لإبل الصدقة ، وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة ، واجمع بينهما أن لإبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة ، وصادف بعث النبي ﷺ بلفاحه الى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج الى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه الى الإبل ففعلوا ما فعلوا ، وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ د إن المدينة تنفى خبيثها ، وسيأتى في موضعه . وذكر ابن سعد أن عدد لقاحه ﷺ كانت خمس عشرة ، وأنهم نحروا منها واحدة يقال لها الحناء ، وهو في ذلك متابع للواقدي ، وقد ذكره الواقدي في المغازي باسناد ضعيف مرسل . قوله (وأن يشربوا) أى وأمرهم أن يشربوا ، وله في رواية أبي رجاء د فخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبوالها ، بصيغة الأمر ، وفي رواية شعبة عن قتادة د فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا ، فاما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل ، وأما شربهم لبن لقاح النبي ﷺ فبإذنه المذكور ، وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته ، أما من الإبل فهذا الحديث ، وأما من ما كول اللحم فبالقياس عليه ، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى ، وذهب الشافعى والجمهور الى القول بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره ، واحتج ابن المنذر لقوله بأن الاشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة ، قال : ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب ، إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، قال : وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكثير دليل على طهارتها . قلت : وهو استدلال ضعيف ، لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه فضلا عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبي هريرة الذى قدمناه قريبا ، وقال ابن العربى : تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل ، وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى ، وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة ، بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب ؟ وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة ، بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره ، وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) فما اضطر اليه المرء فهو غير محرم

عليه كالميتة للضطر . والله أعلم . وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم ، فإن النظر في رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالسفر مثلا . وأما قول غيره لو كان نجسا ما جاز التدأوى به لقوله ﷺ « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ، رواه أبو داود من حديث أم سلة وستأق له طريق أخرى في الاشارة من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، والنجس حرام فلا يتدأوى به لأنه غير شفاء ، لجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار ، وأما في حال الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للضطر ، ولا يرد قوله ﷺ في الخبر « إنها ليست بدواء » ، لأنها داء ، في جواب من سأله عن التدأوى بها فيما رواه مسلم ، فإن ذلك خاص بالخبر ، ويلتحق به غيرها من المسكر ، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحد يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره . ولأن شربه يجر الى مفسد كثيرة ، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء لجاء الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه . وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعا « ان في أبوال الإبل شفاء للذئبة بطونهم » ، والذئب فساد المعدة ، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه والله أعلم . وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة (١) والعمل بمقتضاها كلها . قوله (فلما صحوا) في السياق حذف تقديره « فشرىوا من أبوالها وأبائنا فلما صحوا » . وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء ، وزاد في رواية وهيب ووسنوا ، وللإسماعيلي من رواية ثابت « ورجعت إليهم ألوانهم » . قوله (واستاقوا النعم) من السوق وهو السير العنيف . قوله (لجاء الخبر) في رواية وهيب عن أيوب « الصريح » ، بالخاء المعجمة وهو فاعيل بمعنى فاعل أى صرخ بالاعلام بما وقع منهم ، وهذا الصارخ أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قره عن أنس ، وقد أخرج مسلم إسناده ولفظه « فقتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر قد جزع فقال : قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالإبل ، واسم راعى النبي ﷺ المقتول يسار يباء تحتانية ثم مهلة خفيفة ، كذا ذكره ابن إسحق في المغازي ، ورواه الطبراني موصولا من حديث سلة بن الأكوع بأسناد صالح قال « كان للنبي ﷺ غلام يقال له يسار ، زاد ابن إسحق « وأصابه في غزوة بني ثعلبة » ، قال سلة « فرآه يحسن الصلاة فأعتقه وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها » ، فذكر قصة العرينين وأنهم قتلوه ، ولم أقف على تسمية الراعى الآتي بالخبر ، والظاهر أنه راعى لإبل الصدقة ، ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعى النبي ﷺ وفي ذكره بالافراد ، وكذا لمسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس « ثم مالوا على الرعاة فقتلوه » ، بصيغة الجمع ، ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعى اللقاح ، فاقصر بعض الرواة على راعى النبي ﷺ وذكر بعضهم معه غيره ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجاوز في الإتيان بصيغة الجمع ، وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار . والله أعلم . قوله (فبعث في آثارهم) زاد في رواية الأوزاعي « الطلب » ، وفي حديث سلة بن الأكوع « خيلا من المسلمين أميرهم كرز بن جابر النهري » ، وكذا ذكره ابن إسحق والأكثرون ، وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي ، وللنسائي من رواية الأوزاعي « فبعث في

(١) ليس بين الأدلة في هذا الباب بحمد الله اختلاف . والصواب طهارة أبوال مأكول اللحم من الإبل وغيرها كما تهدم في ص ٣٣٦ وتقدم الجواب عما ذكره الشارح . ولو كانت الأبوال من الإبل ونحوها نجسة لأمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بنسل أنواعهم عنها ، وأوضح لهم حكمها ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز كما علم في الأصول . والله أعلم

طلبهم قافة ، أى جمع قائف ، ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلا وبعث معهم قائفًا يقتص آثارهم ، ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين ، لكن فى مغازى الواقدي أن السرية كانت عشرين رجلا ، ولم يقل من الانصار ، بل سعى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة ابن الحصيب وسلة بن الاكوع الأسليان وجندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال ابن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم ، والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغلبيا ، أو قيل للجميع انصار بالمعنى الأعم . وفى مغازى موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد بن زيد ، كذا عنده بزيادة ياء والذي ذكره غيره أنه سعد بسكون العين ابن زيد الأشثلى ، وهذا أيضا أنصاري فيحتمل أنه كان رأس الانصار ، وكان كرز أمير الجماعة . وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أن النبي ﷺ بعثه فى آثارهم ، لكن إسناده ضعيف ، والمعروف أن جريرا تأخر إسلامه عن هذا الوقت بمدة . والله أعلم . قوله (فلما ارتفع) فيه حذف تقديره فأدركوا فى ذلك اليوم فاخذوا ، فلما ارتفع النهار جرى بهم أى الى النبي ﷺ أسارى . قوله (فأمر بقطع) كذا للأصلي والمستمل والمرحسى ، والباقي قطع أيديهم وأرجلهم ، قال الداودي : يعنى قطع يدي كل واحد ورجليه . قلت : ترده رواية الترمذي ، من خلاف ، وكذا ذكره الامام عيسى بن الفريابي عن الأوزاعي بسنده ، وللصنف من رواية الأوزاعي أيضا ، ولم يحسمهم ، أى لم يكو ما قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينف . قوله (وسمرت أعينهم) بتشديد الميم ، وفى رواية أبي رجاء ، وسمر ، بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخاري فى أنه بالراء ، ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز ، وسمل ، بالتخفيف واللام ، قال الخطابي : السمل فقه العين بأى شئ كان ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

والعين بعدهم كأن حدائقها سملت بشوك فهى عور تدمع

قال : والسمر لغة فى السمل ونحرجهما متقارب . قال : وقد يكون من المسار يريد أنهم كلوا باميال قد أحميت . قلت : قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولفظه ، ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها ، فهذا يوضح ما تقدم ، ولا يخالف ذلك رواية السمل لانه فقه العين بأى شئ كان كما مضى . قوله (وألقوا فى الحرة) هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة ، وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذى فعلوا فيه ما فعلوا . قوله (يستسقون فلا يسقون) زاد وهيب والأوزاعي ، حتى ماتوا ، وفى رواية أبي رجاء ، ثم نبذهم فى الشمس حتى ماتوا ، وفى رواية شعبة عن قتادة ، يمضون الحجارة ، وفى الطب من رواية ثابت قال أنس ، قرأبت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولا بى عوانة من هذا الوجه ، بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة . . وزعم الواقدي أنهم صلبوا ، والروايات الصحيحة ترده . لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عجيل عن أنس ، فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين ، كذا ذكر ستة فقط ، فان كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة . ومال جماعة منهم ابن الجوزى الى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصاص ، لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس ، إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة ، وقصر من عزوه للترمذي والنسائي ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المثلة فى حقهم وقمت من جهات ،

وليس في الحديث الا السمل فيحتاج الى ثبوت البقية . قلت : كأنهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مشلوا بالرأعي ، وذهب آخرون الى أن ذلك منسوخ ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثلة . وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج الى تاريخ . قلت : يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة العرينين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم النهي ، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ، ولموسى بن عقبة في المغازي : وذكروا أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة ، وإلى هذا مال البخاري ، وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعي ، واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للاجتماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع ، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي ﷺ ولا وقع منه نهى عن سقيهم . انتهى . وهو ضعيف جدا لأن النبي ﷺ اطلع على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم . وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمة له في سقى الماء ولا غيره ، ويدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتيمم ، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا ، وقال الخطابي : إنما فعل النبي ﷺ بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك ، وقيل : إن الحكمة في تعطيهم لكونهم كفروا نعمة سقى ألبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ، ولأن النبي ﷺ دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا لإرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به الى النبي ﷺ من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد . والله أعلم . قوله (قال أبو قلابة فهو لاء سرقوا) أي لأنهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها ، وهذا قاله أبو قلابة استنباطا . قوله (وقتلوا) أي الراعي كما تقدم . قوله (وكفروا) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي ، وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث ، وليس موقوفا على أبي قلابة كما توهمه بعضهم ، وكذا قوله « وحاربوا » ثبت عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث « وهربوا محاربين » ، وستأتي قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفرائد غير ما تقدم : قدوم الوفود على الإمام ، ونظرة في مصالحهم ، وفيه مشروعية الطب والتداوى بألبان الإبل وأبوالها ، وفيه أن كل جسد يطب بما اعتاده ، وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حراة إن قلنا إن قتلهم كان قضاضا ، وفيه المماثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهى عنها ، وثبوت حكم المحاربة في الصحراء ، وأما في القرى ففيه خلاف ، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل لإبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا عليه بأذن الإمام ، وفيه العمل بقول القائف ، وللعرب في ذلك المعرفة التامة

٢٣٤ - **حَرْشُ آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي - قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ - فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

[الحديث ٢٣٤ - أطرافه في : ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ١٨٦٨ ، ٢١٠٦ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٩ ، ٣٩٣٢]

قوله (أبو التياح) تقدم أنه بالمشاة فوقانية ثم التحتانية المشددة وأخره مهملة ، وهذا الحديث في الصلاة في مرابض الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبعارها ، قالوا : لأنها لا تخلو من ذلك ، فدل على أنهم كانوا

يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ، ونوزع من استدلل بذلك لاحتمال الحائل ، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على سائل دون الأرض ، وفيه نظر لأنها شهادة نفي ، لكن قد يقال إنها مستندة إلى أصل ، والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم ، وصح عن عائشة أنه كان يصل على الخرة ، وقال ابن حزم : هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، فاقضى أنه في أول الهجرة ، وقد صح عن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف ، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد : وأن نظرها ، قال : وهذا بعد بناء المسجد . وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع ، وفيه نظر لأن إذنه ﷺ في الصلاة في مرايض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة . نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرايض ، لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الإبل ، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقضى النهي التنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين . والله أعلم

٦٧ - باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء

وقال الزهري : لا بأس بالماء ما لم يُغيَّر طعمه أو ريح أولون . وقال حماد : لا بأس بريح لينة . وقال الزهري في عظام الموتى - نحو القيل وغيره - أدركت ناساً من سلف العلماء يمتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به بأساً . وقال ابن سيرين وإبراهيم : ولا بأس بتجارة العاج

قوله (باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء) أى هل ينجسهما أم لا ، أو لا ينجس الماء إلا إذا تغير دون غيره ؟ وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث . قوله (وقال الزهري) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه ، وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري . قوله (لا بأس بالماء) أى لا حرج في استعماله في كل حالة ، فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شئ نجس أو ربح منه أو لون ، ولفظ يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك ما . ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ، ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة المانعة لللاق أن يغير أحد أوصافه ، فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ، ومذهب الزهري هذا صار إليه لطوائف من العلماء ، وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير الماء وصفاً أنه يجوز له التطهر به ، وهو مستبشع ، ولهذا نصر قول التفريق بالقلتين ، وإنما لم يخرج به البخاري لاختلاف وقع في إسناده ، لكن رواه ثقات . وصححه جماعة من الأئمة ، إلا أن مقدار القلتين لم يتفق عليه ، واعتبره الشافعي بخمس قرب من قرب الحجاز احتياطاً ، وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً : الماء لا ينجسه شئ . وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم ، وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذى بعده . وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكن لا أعلم في المسألة خلافاً ، بمعنى في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة ، والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً . قوله (قال حماد) هو

ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي . قوله (لا بأس بريش الميتة) أى ليس نجسا ولا ينجس الماء بملاقاته ، سواء كان ريش ما كول أو غيره ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه . قوله (وقال الزهرى فى عظام الموتى نحو الفيل وغيره) أى مما لا يؤكل (أدركت ناسا) أى كثيرا والتنوين للتكثير . قوله (ويدعونون) بتشديد الدال من باب الافتعال ، ويجوز ضم أوله وإسكان الدال ، وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته ، وسنذكر الخلاف فيه قريبا . قوله (وقال ابن سيرين وإبراهيم) لم يذكر السرخسى إبراهيم فى روايته ولا أكثر الرواة عن القربرى ، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ : أنه كان لا يرى بالتجارة فى العاج بأسا ، وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرا لأنه لا يبيع النجس ولا المتنجس الذى لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة فى الزيت . والعاج هو ناب الفيل ، قال ابن سيده : لا يسمى غيره عاجا ، وقال القزاز : أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجا ، وقال ابن فارس والجوهري : العاج عظم الفيل ، فلم يخصه بالناب . وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة : العاج الذبل وهو ظهر السلحفاة البحرية ، وفيه نظر فى الصحاح : المسك السوار من عاج أو ذبل ، فغاير بينهما . لكن قال القالى : العرب تسمى كل عظم عاجا ، فإن ثبت هذا فلا حجة فى الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل ، لكن أراد البخارى له عقب أثر الزهرى فى عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل . وقد اختلفوا فى عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحله الحياة أم لا ، فذهب الى الأول الشافعى ، واستدل له بقوله تعالى (قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحييها الذى أنشأها أول مرة) فهذا ظاهر فى أن العظم تحله الحياة ، وذهب الى الثانى أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا ، وقال مالك : هو طاهر إن ذكى بناء على قوله إن غير المأكول يطهر بالتذكية وهو قول أبو حنيفة

٢٣٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت فى سمن ، فقال « ألقوها ، وما حوّلها فاطر حوّه ، وكلوا سمنكم »

[الحديث ٢٣٥ - أطرافه فى : ٢٣٦ ، ٥٥٢٨ ، ٥٥٢٩ ، ٥٥٤٠]

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس : قوله (عن ميمونة) هى بنت الحارث خالة ابن عباس . قوله (سئل عن فأرة) بجمزة ساكنة والسائل عن ذلك هى ميمونة . ووقع فى رواية يحيى القطان وجوبية عن مالك فى هذا الحديث : أن ميمونة استفتت ، رواه الدارقطنى وغيره . قوله (سقطت فى سمن) زاد النسائى من رواية عبد الرحمن بن مهندي عن مالك : فى سمن جامد ، وزاد المصنف فى الذبايح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب : فانت . . قوله (وما حوّلها) أى من السمن

٢٣٦ - حدثنا علي بن عبيد الله قال حدثنا معمر قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبى ﷺ سئل عن فأرة سقطت فى سمن فقال « خذوها وما حوّلها فاطر حوّه » . قال معمر : حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول : عن ابن عباس عن ميمونة قوله (حدثنا معمر) هو ابن عيسى القزاز . قوله (خذوها وما حوّلها فاطر حوّه) أى الجميع وكلوا الباقي كما

دلت عليه الرواية الاولى . قوله (قال معن) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل ، وأبعد من قال إنه معلق ، وإنما أورد البخاري كلام معن وساق حديثه بنزول - بالنسبة للسناد الذي قبله - مع موافقته له في السياق للإشارة الى الاختلاف على مالك في إسناده ، فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا ، فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحيى بن يحيى وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالفنبي وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كما شهب وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحيى بن بكير وأبي مصعب ، ولم يذكر أحد منهم لفظة د جامد ، الا عبد الرحمن بن مهدي ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفیان بن عيينة عن ابن شهاب ، ورواه الحميدي والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجودا ، وله فيه عن ابن شهاب إسناده آخر عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه د سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن ، قال : إذا كان جامدا فألقوها وما حولها ، وإن كان مائما فلا تقربوه ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه قال في رواية معمر هذه : هي خطأ . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : إنها وهم . وأشار الترمذي الى أنها شاذة ، وقال الذهلي في الزهريات : الطريقان عندنا محفوظان ، لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر . والله أعلم . وقد استشكل ابن التين إيراد البخاري كلام معن هذا مع كونه غير مخالف لرواية إسماعيل ، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده . وظهر لي وجه آخر وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا ، وقد رواها في الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة ، كذا أخرجه إسماعيل وغيره من طريقه ، فأشار المصنف الى أن هذا الاختلاف لا يضر ، لأن ما لكان يصله تارة ويرسله تارة ، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ . والله أعلم (فائدة) : أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من أجزائها لم يصل الى غير ذلك منه ، وأما المائع فاختلفوا فيه ، فذهب الجمهور الى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة ، وخالف فريق منهم الزهري والأوزاعي ، وسيأتي إيضاح ذلك في كتاب الذبائح ، وكذلك مسألة الانتفاع بالدهن النجس أو المتنجس إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : مناسبة حديث السمن للأثار التي قبله اختيار المصنف أن المعتبر في التنجيس تغير الصفات ، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم يتغير ، واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا يتنجس

٢٣٧ - حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كل كرم يسكله المسلم في سبيل الله تسكون يوم القيامة كهيئتها إذ طعنت تفجر دما : اللون لون الدم ، والعرف عرف المسك »

[الحديث ٣٣٧ - طرفاه ٢٨٠٣ ، ٥٥٣٣]

قوله (حدثنا أحمد بن محمد) أي ابن أبي موسى المروزي المعروف بمردويه ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (كل كرم) بفتح الكاف واسكان اللام (يكلمه) يضم أوله وإسكان الكاف وفتح اللام ، أي كل جرح يجرحه .

قوله (في سبيل الله) قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله ، وزاد في الجهاد من طريق الأهرج عن أبي هريرة ، والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، وفيه إشارة الى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته . قوله (تكون كهيئتها) أعاد الضمير مؤثرا لإرادة الجراحة ، ويروى رواية القابسي عن أبي زيد المروزي عن الفربري ، وكل كلمة يكلمها ، وكذا هو في رواية ابن عساكر . قوله (تفجر) بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الاولى اذ أصله تنفجر . قوله (والعرف) بفتح الميم وسكون الراء ، والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضلته وعلى ظالمه بفضله ، وقائدة رائحته الطيبة أن تنتشر في أهل الموقف إظهارا لفضيلته أيضا ، ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة . وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب ، فقال الاسماعيلي : هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته ، وإنما ورد في فضل المطعون في سبيل الله . وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة الى النجاسة . وتعقب بأن الغرض لإثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق ، لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وقال بعضهم : مقصود البخاري أن يبين طهارة المسك ردا على من يقول بنجاسته لكونه دما انعقد ، فلما تغير عن الحالة المسكروحة من الدم وهي الزوم وقبح الرائحة الى الحالة المدروحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة الى حالة الطهارة ، كالخمرة إذا تحللت . وقال ابن رشيد : مراده أن انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم الى حالة المدح ، فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون ، فيستبطل منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان ، وكأنه أشار بذلك الى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان ، قال : ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشيء طيب لا يسلبه اسم الماء ، كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته الى رائحة المسك لانه قد سماه دما مع تغير الريح ، فإدام الاسم واقفا على المسمى فالحكم تابع له . اه كلامه . ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها الى صلاح أنه يحكم بصلاحيته كله ، وهو ظاهر الفساد . وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال إن الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وبالطيب للشهيد ، فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة ، قال : هذا ضعيف مع تكلفه

٦٨ - باب البول في الماء الدائم

٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَرْمَزٍ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ »

[الحديث ٢٣٨ - أطرافه في : ٨٢٦ ، ٨٩٦ ، ٢٩٥٦ ، ٣٤٨٦ ، ٦٦٢٤ ، ٦٨٨٧ ، ٧٠٣٦ ، ٧٤٩٥]

٢٣٩ - وبإسناده قال « لا يقول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه »

قوله (باب البول في الماء الدائم) أى الساكن ، يقال دوم الطائر تدويما إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما ، وفي رواية الأصيلي ، باب لا تبلوا في الماء الدائم ، وهى بالمعنى . قوله (الأعرج) كذا رواه شعيب ووافقه ابن عينة فسيارواه الشافعى عنه عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي ، ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبي الزناد ، والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، والطريقان معا صحيحان ، ولأبي الزناد فيه شيخان ، ولفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير اليه . قوله (نحن الآخرون السابقون) اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود ، فقال ابن بطل : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعا ، ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعهما من أبي هريرة وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة . قلت : جزم ابن التين بالأول ، وهو متعقب ، فانه لو كان حديثا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبإسناده ، وأيضا فقوله « نحن الآخرون السابقون » طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، فلو راعى البخارى ما ادعاه لساق المتن بتمامه . وأيضا لحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة ، وليس في طريق منها في أوله « نحن الآخرون السابقون » ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخارى بدون هذه الجملة . وقول ابن بطل : ويحتمل أن يكون همام وهم ، تبعه عليه جماعة . وليس لهمام ذكر في هذا الإسناد . وقوله إنه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح ، وإن كان غيره تسكف فأبدى بينهما مناسبة كما سنذكره ، والصواب أن البخارى في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقية مقصودا ، كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتى بيانه في الجهاد ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة . وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة متونا بسند واحد أولها « مر رجل بفصن شوك » ، وآخرها « لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوأ » ، وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه . قال ابن العربي في القبس : نرى الجهال يتعبدون في تأويلها ، ولا تعلق للأول منها بالباب أصلا . وقال غيره : وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها ، لأن الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه ، فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر ، فينبغي أن يحتب ذلك ، ولا يخفى ما فيه . وقيل : وجه المناسبة أن بني اسرائيل وإن سبقوا في الزمان ، لكن هذه الأمة سبقتهم باجتنب الماء الراكد إذا وقع البول فيه ، فلعلمهم كانوا لا يجتنبونه . وتعقب بان بني اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه ، فكيف يظن بهم التساهل في هذا ؟ وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور . وما قرناه أولى . وقد وقع للبخارى في كتاب التعبير - في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا - صدره أيضا بقوله « نحن الآخرون السابقون » قال : وبإسناده . ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التسكف . والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ، ولهذا قل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى ،

وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث « نحن الآخرون السابقون » ،
فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما ، وسلك مسلم في نسخة همام طريقا أخرى فيقول في كل حديث
أخرجه منها : قال رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ ، فيذكر الحديث الذي يريده يشير
بذلك الى أنه من أثناء النسخة لا أولها والله أعلم . قوله (الذي لا يجرى) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه .
وقيل احترز به عن راكم يجرى بضمه كالبرك ، وقيل احترز به عن الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن
من حيث المعنى ، ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الإشارة اليها حيث جاء فيها
بلفظ « الراكد » بدل الدائم ، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر ، وقال ابن الأنباري : الدائم من حروف الاضداد
يقال للساكن والدائر ، ومنه أصاب الرأس دوام أى دوار ، وعلى هذا ف قوله « الذي لا يجرى » صفة مخصصة لأحد معني
المشترك ، وقيل الدائم والراكد مقابلان للجاري ، لكن الدائم الذي له نبع والراكد الذي لا نبع له . قوله (ثم
يفتسل) بضم اللام على المشهور ، وقال ابن مالك : يجوز الجزم عطفًا على يبولن لأنه مجزوم الموضع بلا النافية ،
ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون . ومنع ذلك القرطبي فقال : لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسلن ، حينئذ يتساوى
الأمران في النهي عنهما لأن المحل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء . قال : فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم
يرد العطف ، بل نبه على مآل الحال ، والمعنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله . ومثله بقوله ﷺ
« لا يضربن أحدكم أمر أنه ضرب الأمة ثم يضاجعها » فانه لم يروه أحد بالجزم ، لأن المراد النهي عن الضرب لأنه
يحتاج في مآل حاله الى مضاجعتها فتمتنع لاساءته اليها فلا يحصل له مقصوده . وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها . وفي
حديث الباب « ثم هو يغتسل منه » وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد ،
لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للآخر . قال القرطبي : ولا يجوز النصب ، إذ لا تضمر أن بعد ثم ،
وأجازه ابن مالك باعطاء ثم حكم الواو ، وتعقبه النووي بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون
إفراد أحدهما ، وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد ، فيؤخذ النهي عن
الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبت رواية النصب ، ويؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر . قلت : وهو ما
رواه مسلم من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه « نهى عن البول في الماء الراكد » ، وعنده من طريق أبي السائب
عن أبي هريرة بلفظ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » وروى أبو داود (١) النهي عنهما في حديث
واحد ولفظه « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء
المستعمل ، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال ، وقد نهى عنهما معا وهو للتحريم فيدل على التنجاسة فيهما .
ورد بأنها دلالة اقتران وهى ضعيفة ، وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية ، فيكون النهي عن البول لثلاثين نجسه ،
وعن الاغتسال فيه لثلاثين نجسه الطهورية . ويزيد ذلك وضوحا قوله في رواية مسلم « كيف يفصل يا أبا هريرة ؟
قال : يتناوله تناولا » فدل على أن المتع من الانغماس فيه لثلاثين نجسه مستعملا فيمتنع على الغير الانتفاع به ،
والصحاح أعلم بموارد الخطاب من غيره . وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور ، وقد تقدمت الأدلة

(١) في مخطوطة الرياض : وابن حبان

على طهارته ، ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بوله الآدمي وغيره خلافا لبعض الحنابلة ، ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في إناء ثم يصب فيه خلافا للظاهر ، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد القليل ، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه ، وهو قوي ، لكن الفصل بالفتن أقوى لصحة الحديث فيه ، وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ، ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون بحسب ما يعمل به ، وقواء ابن دقيق العيد ، لكن استدلل له غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام : المراد القلة الكبيرة ، إذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد . فإن الصغيرتين قدر واحدة كبيرة ، ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الحجاز . والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة ، والعلم محيط بأنه ما خاطب الصحابة إلا بما يفهمون ، فاتفق الاجمال ، لكن لعدم التحديد وقع الخلاف بين السلف في مقدارهما على تسمية أقوال حكاها ابن المنذر ، ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال ، واختلف فيه أيضا . ونقل عن مالك أنه حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقيين في الكثير ، وقال القرطبي : يمكن حمله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضي الى تنجيس الماء . قوله (ثم يغتسل فيه) كذا هنا ، وفي رواية ابن عينة عن أبي الوناد : ثم يغتسل منه ، وكذا لمسلم من طريق ابن سيرين ، وكل من اللفظين يفيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ، ووجه أن الرواية بلفظ « فيه » تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ « منه » بعكس ذلك ، وكله مبني على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة . والله أعلم

٦٩ - باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قَذَرٌ أو جِيفَةٌ لم تفسد عليه صلاته

وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته . وقال ابن المسيب والشعمي : إذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة أو تغير القبلة أو تيمم فصلّى ثم أدرك الماء في وقته لا يُعيد . قوله (باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قَذَرٌ) بفتح الدال المعجمة أى شيء نجس (أو جِيفَةٌ) أى ميتة لها رائحة . قوله (لم تفسد) محله ما إذا لم يعلم بذلك وتمادى ، ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض ، وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ ، واليه ميل المصنف ، وعليه يخرج صنييع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه السماء برى من دماء ، وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . قوله (وكان ابن عمر) هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه أنه « كان إذا كان في الصلاة قرأ في ثوبه دما فاستطاع أن يضعه وضعه ، وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء ، فلبني على ما كان صلى » . واسناده صحيح ، وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والاوزاعي وإسحق وأبي ثور ، وقال الشافعي وأحمد : يعيد الصلاة ، وقيد ما لك بالوقت فإن خرج فلا قضاء ، وفيه بحث يطول ، واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال « إن جبريل أخبرني أن فيهما قنرا ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة . وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث إعادة . وهو اختيار جماعة من الشافعية .

وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتى فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله (وقال ابن المسيب والشعبي) كذا للأكثر وهو الصواب ، وللمستعمل والسرخصى ، وكان ، فإن كانت محفوظة فافراد قوله « إذا صلى ، على إرادة كل مهما ، والمراد بمسألة الدم ما إذا كان يغير علم المصلى ، وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني ، وبمسألة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ ، وبمسألة التيمم ما إذا كان غير واجد للباء ، وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين . وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أو مضمعتها فى تعليق التعليق ، وقد تقدمت الإشارة الى مسألة الدم ، وأما مسألة التيمم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف ، وذهب جمع من التابعين - منهم عطاء وابن سيرين ومكحول - الى وجوب الإعادة مطلقا ، وأما مسألة بيان الخطأ فى القبلة فقال الثلاثة والشافعى فى القديم : لا يعيد ، وهو قول الأكثر أيضا ، وقال فى الجديد : يجب الإعادة ، واستدل للأولين بحديث أخرجه الترمذى من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن ، لكن ضعفه غيره ، وقال العقيلي : لا يروى من وجه يثبت ، وقال ابن العربى : مستند الجديد أن خطأ المجتهد ييطان إذا وجد النص بخلافه . قال : وهذا لا يتم فى هذه المسألة إلا بمكة ، وأما فى غيرها فلا ينفى الاجتهاد بالاجتهاد . وأجيب بأن هذه المسألة مصورة فيما إذا تيقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ الى الظن القوى فليس فيه نقص اجتهاد بالاجتهاد . والله أعلم

٢٤٠ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينا رسول الله ﷺ ح . قال وحدثني أحمد بن عثمان قال حدثنا شريح بن مسلم قال حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي ﷺ كان يصل عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض أيكم يحيى بسلى جزور بنى فلان فيضمه على ظهر محمد إذا سجد . فأنبئت أشق القوم فجاء به ، فنظر حتى إذا سجد النبي ﷺ وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغنى شيئا ، لو كانت لى مذمة . قال : فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض ، ورسول الله ﷺ ساجد لا يرفع رأسه ، حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره ، فرفع رأسه ثم قال « اللهم عليك بقريش » ثلاث مرات . فشق عليهم إذ دعا عليهم . قال : وكانوا يرون أن الدعوة فى ذلك البلاء مستجابة . ثم سمي : « اللهم عليك بأبي جهل ، وعليك بعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، والوليد بن عتبة ، وأمية بن خلف ، وعقبة ابن أبي معيط » وعد السابغ فلم تحفظه . قال : فوالذى نفسى بيده ، لقد رأيت الذين عد رسول الله ﷺ صرعى فى القلب ، قلب بدز

[الحديث ٢٤٠ - أطرافه فى : ٥٢٠ ، ٢٩٣٤ ، ٣١٨٥ ، ٣٨٥٤ ، ٢٩٦٠]

قوله (حدثنا عبدان) أعاده المصنف فى أواخر الجزية عنه فقال : حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان ، وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرواية أحمد بن عثمان ، وإنما قرنها بروايه عبدان قوية لها لأن فى إبراهيم

ابن يوسف مقالا ، وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي ، وهو من صفار شيوخ البخارى ، وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ، ورجال إسناده جميعا كوفيون ، وأبو إسحق هو السبيعي ، ويوسف الراوى عنه هو ابن ابنه إسحق ، وأفادت روايته التصريح بالحديث لأبي إسحق عن عمرو بن ميمون ، ولعمرو عن عبد الله ، وعينت أيضا عبد الله بأنه ابن مسعود ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم ، أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يره ، ثم نزل الكوفة ، وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريبا . وهذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا باسناد أبي إسحق هذا ، وقد رواه الشيخان من طريق الثوري ، والبخارى أيضا من طريق إسرائيل وزهير ، ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة ، وكلهم عن أبي إسحق . وسنذكر ما في اختلاف رواياتهم من الفوائد مبينا إن الله تعالى ، قوله (يينا رسول الله ﷺ ساجد) بقيته من رواية عبدان المذكور ، وحوله ناس من قريش من المشركين ، ثم ساق الحديث مختصرا . قوله (أن عبد الله) في رواية الكشمي عن عبد الله . قوله (وأبو جهل وأصحاب له) هم السبعة المدغو عليهم بعد ، بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحق . قوله (إذ قال بعضهم) هو أبو جهل ، سماه مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه « وقد نحررت جزور بالامس » ، والجزور من الإبل ما يجرز أى يقطع ، وهو بفتح الجيم ، والسلي مقصور بفتح المهملة هي الجلدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم وأما من الأدميات فالشمية ، وحكى صاحب المحكم أنه يقال فيهن أيضا سلى . قوله (فيضعه) زاد في رواية إسرائيل « فيعمد الى فرثها ودمها وسلاها ثم يمهله حتى يسجد » . قوله (فانبث أشق القوم) وللشميين والسرخسي « أشق قوم » ، بالتشكيك فيه مبالغة ، لكن المقام يقتضى الأول ، لأن الشقاء هنا بالنسبة الى أولئك الاقوام فقط كما سطره بعد ، وهو عقبة ابن أبي معيط بمهملتين مصغرا سماه شعبة ، وفي سياقه عند المصنف اختصار يوم أنه فصل ذلك ابتداء . وقد ساقه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه : جاء عقبة بن أبي معيط فقفذه على ظهره . قوله (لا أغنى) كذا للأكثر ، وللشميين والمستمل « لا أغير » ، ومعناها صحيح ، أى لا أغنى في كف شرم ، أو لا أغير شيئا من فعلهم . قوله (لو كانت لي منعة) قال النووي : المنعة بفتح النون القوة ، قال وحكى الإسكان وهو ضعيف . وجزم القرطبي بسكون النون قال : ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة ، وقد رجح القزاز والمهروى الإسكان في المفرد ، وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتمد النووي قال : وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة ، لسكونه هذليا حليفا وكان حلفاؤه إذ ذاك كفارا . وفي الكلام حذف تقديره : لطرخته عن رسول الله ﷺ ، وصرح به مسلم في رواية زكريا ، والبزار « فأننا أرب » أى أخاف - منهم . قوله (ويحيل بعضهم) كذا هنا بالمهمل من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك الى بعض بالإشارة تهكا ، ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر ، ولمسلم من رواية زكريا « ويحيل » بالميم أى من كثرة الضحك ، وكذا للمصنف من رواية إسرائيل . قوله (فاطمة) هي بنت رسول الله ﷺ ، زاد إسرائيل « وهي جويرية » ، فأقبلت تسعى ، وثبت النبي ﷺ ساجدا . قوله (فطرخته) كذا للأكثر ، وللشميين بحذف المفعول ، زاد إسرائيل « واقبلت عليهم تشتمهم » ، زاد البزار « فلم يردوا عليها شيئا » . قوله (فرفع رأسه) زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق « وحمد الله واثني عليه ثم قال :

أما بعد اللهم ، قال البزار : تفرد بقوله ، أما بعد ، زيد . قوله (ثم قال) يشمر بمهلة بين الرفع والدعاء ، وهو كذلك ، ففي رواية الأجلح عند البزار ، رفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال : اللهم ، وسلم والنساء في نحوه ، والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحق عند الشيخين . قوله (عليك بقرش) أى يهلك قرش ، والمراد الكفار منهم أرمي سمي منهم ، فهو عام أريد به الخصوص . قوله (ثلاث مرات) كرره إسرائيل في روايته لفظاً لا عدداً ، وزاد مسلم في رواية ذكره ، وكان إذا دعا ثلاثاً ، وإذا سأل سأل ثلاثاً ، . قوله (فشق عليهم) ولمسلم من رواية ذكره ، فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته ، . قوله (وكانوا يرون) بفتح أوله في روايتنا من الرأي أى يعتقدون ، وفي غيرها بالضم أى يظنون ، والمراد بالبلد مكة . ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى ، وفي الثالثة ، بدل قوله في ذلك البلد ، ويناسبه قوله ، ثلاث مرات ، ويمكن أن يكون ذلك مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام . قوله (ثم سمي) أى فصل من أجل . قوله (بأبي جهل) في رواية إسرائيل بعمر بن هشام وهو اسم أبي جهل ، فلعنه سماه وكناه معا . قوله (والوليد بن عتبة) هو ولد المذكور بعد أبي جهل ، ولم تختلف الروايات في أنه بعين مهلة بعدها مشاة ساكنة ثم موحدة ، لكن عند مسلم من رواية ذكره بالقاف بدل المشاة ، وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان الراوى عند مسلم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب . قوله (وأمية بن خلف) في رواية شعبة ، أو أبي بن خلف ، شك شعبة ، وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثورى في الجهاد وقال : الصحيح أمية ، لكن وقع عنده هناك ، وأبي بن خلف ، وهو وهم منه أو من شيخه أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر في مسنده فقال : أمية ، وكذا رواه مسلم عن أبي بكر والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبي بكر كذلك وهو الصواب ، وأطبق أصحاب المغازى على أن المقول بيد أمية ، وعلى أن أخاه أياً قتل بأحد ، وسيأتى في المغازى قتل أمية بيد إن شاء الله تعالى . قوله (وعد السابغ فلم تحفظه) وقع في روايتنا بالنون وهى للجمع ، وفي غيرها بالياء التثنية قال الكرماني فاعل عد رسول الله ﷺ أو ابن مسعود وفاعل ، فلم تحفظه ، ابن مسعود أو عمرو بن ميمون . قلت : ولا أدري من أين تهيأ له الجزم بذلك مع أن في رواية الثورى عند مسلم ما يدل على أن فاعله ، فلم تحفظه ، أبو إسحق ولفظه ، قال أبو إسحق ونسبت السابغ ، وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون ، على أن أبا إسحق قد تذكره مرة أخرى فسماه عمارة بن الوليد ، كذا أخرجه المصنف في الصلاة من رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، وسماع إسرائيل من أبي إسحق في غاية الاتفاق الزومه لإياه لأنه جده ، وكان خصيصاً به ، قال عبد الرحمن بن مهدي : ما فاتني الذى فاتني من حديث الثورى عن أبي إسحق إلا استكلاً على إسرائيل ، لأنه كان يأتى به أتم . وعن إسرائيل قال : كنت أحفظ حديث أبي إسحق كما أحفظ سورة الحمد ، واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد في المذكورين لأنه لم يقتل بيد بل ذكر أصحاب المغازى أنه مات بأرض الحبشة ، وله قصة مع النجاشي إذ تعرض لأمراته فأمر النجاشي ساعراً فنفخ في إحلل عمارة من سحره عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر وقصته مشهورة . والجواب أن كلام ابن مسعود في أنه رآهم صرعى في القليب محمول على الأكثر ، ويدل عليه أن عقبة بن أبي معيط لم يطرح في القليب وإنما قتل صبراً بعد أن رحلوا عن بدر مرحلة ، وأمية بن خلف لم يطرح في القليب كما هو بل

مقطعا كما سيأتى ، وسيأتى فى المغازى كيفية مقتل المذكورين بيد زبادة بيان فى أحوالهم إن شاء الله تعالى . قوله (قال) أى ابن مسعود ، والمراد باليد هنا القدرة ، وفى رواية مسلم « والذى بعث محمدا بالحق ، وللنساء » والذى أنزل عليه الكتاب ، وكأن عبد الله قال كل ذلك تأكيدا . قوله (صرعى فى القليب) فى رواية إسرائيل « لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم سجدوا إلى القليب قليب بدر » ثم قال رسول الله ﷺ « وأتبع أصحاب القليب لعنة » وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضى ، فيكون فيه علم عظيم من أعلام النبوة ، ويحتمل أن يكون قاله ﷺ بعد أن ألقوا فى القليب ، وزاد شعبة فى روايته « إلا أمة فانه تقطعت أوصاله » زاد « لأنه كان بادنا » ، قال العلماء : وإنما أمر بالقائهم فيه لثلاث يتأذى الناس برميهم ، والا فالخربى لا يجب دفنه ، والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين . قوله (قليب بدر) بالجر على البدلية ، والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التى لم تطر وقيل العادية القديمة التى لا يعرف صاحبها . (قائمة) : روى هذا الحديث ابن إسحق فى المغازى قال : حدثنى الأجلح عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث ، وزاد فى آخره قصة أبي البختري مع النبي ﷺ فى سؤاله إياه عن القصة ، وضرب أبي البختري أبا جهل وشجه إياه ، والقصة مشهورة فى السيرة . وأخرجها البزار من طريق أبي إسحق وأشار إلى تفرد الأجلح بها عن أبي إسحق ، وفى الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار ، وما ازدادت عند المسلمين الا تعظيما . وفيه معرفة الكفار بصدقه ﷺ لخوفهم من دعائه ، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفيه حله ﷺ عن آذاه ، وفى رواية الطيالسى عن شعبة فى هذا الحديث أن ابن مسعود قال : لم أره دعا عليهم إلا يومئذ . وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به حال عبادة ربه . وفيه استحباب الدعاء ثلاثا ، وقد تقدم فى العلم استحباب السلام ثلاثا وغير ذلك . وفيه جواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم : محله ما إذا كان كافرا ، فاما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل : لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيدا لاحتمال أن يكون اطلع ﷺ على أن المذكورين لا يؤمنون ، والاولى أن يدعى لكل حى بالهداية . وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها ، لشرفها فى قومها ونفسها ، لكونها صرحت بشتمهم وهم رؤوس قریش ، فلم يردوا عليها . وفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة لقوله فى عقبة أشقى القوم ، مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي ﷺ لكن الشقاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لأنهم اشتركوا فى الأمر والرضا وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ، ولهذا قتلوا فى الحرب وقتل هو صبورا . واستدل به على أن من حدث له فى صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى ، وعلى هذا ينزل كلام المصنف ، فلو كانت نجاسة فأزالها فى الحال ولا أثر لها صحت اتفاقا ، واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه ، وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف ، وحمله على ما سبق أولى . وتعقب الاول بأن الفرث لم يفرد بل كان مع الدم كما فى رواية إسرائيل ، والدم نجس اتفاقا . وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلى وجلد السلى الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرصصة . وتعقب بأنها ذبيحة وثئى ، فجيبس أجزائها نجسة لأنها ميتة ، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتحريم ذبائحهم ، وتعقب بأنه يحتاج إلى تاريخ ولا يكفى فيه الاحتمال . وقال النووى : الجواب المرضي أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر فى سجوده استصحا با لأصل الطهارة . وتعقب بأنه يشكل على قولنا بوجوب الإعادة فى مثل هذه الصورة . وأجاب بأن الإعادة إنما تجب فى الفريضة ، فان ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلمسه أعاد . وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم

ينقل ، وبأن الله تعالى لا يقره على التذات في صلاة فاسدة . وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيهما قدرا ، ويدل على أنه علم بما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه ، وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم . والله أعلم

٧٠ - باب البراق والمخاط ونحوه في الثوب

قال عروة عن المسور ومروان : خرج النبي ﷺ زمن حديبية . . . فذكر الحديث :

وما تنخم النبي ﷺ ثيابه إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده

٢٤١ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن حميد عن أنس قال : برق النبي ﷺ في ثوبه

طوله ابن أبي مريم قال : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد قال : سمعت أنسا عن النبي ﷺ

[الحديث ٢٤١ - أطرافه : ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٨٢٢ ، ١٧١٤]

قوله (باب البصاق) كذا في روايتنا ، وللاكثر بالواو وهي لغة فيه ، وكذا السين وضعت . قوله (في الثوب) أي والبدن ونحوه ، ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد الماء لو خالطه . قوله (وقال عروة) هو ابن الزبير ، ومروان هو ابن الحكم ، وأشار بهذا التعليق إلى الحديث الطويل في قصة الحديبية ، وسيأتي بتمامه في الشروط من طريق الزهري عن عروة ، وقد علق منه موضعاً آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس . قوله (فذكر الحديث) يعني وفيه وما تنخم ، وغفل الكرماني فظن أن قوله وما تنخم الخ ، حديث آخر فجوز أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفاً واحداً ، أو يكون أمر التنخم وقع بالحديبية انتهى . ولو راجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاماً لظهر له الصواب . والنخامة بالضم هي النخاعة كذا في الجمل والصحاح ، وقيل بالميم ما يخرج من الفم ، وبالعين ما يخرج من الحلق . والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه . وقد نقل بعضهم فيه الإجماع ، لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر ، وقال ابن حزم : صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق الفريابي وزاد في آخره : وهو في الصلاة . قوله (طوله ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ البخاري ، نسب إلى جده . وأفادت روايته تصريح حميد بالجماع له من أنس ، خلافاً لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلية أنه قال : حديث حميد عن أنس في البراق إنما سمعه من ثابت عن أبي نضرة ، فظهر أن حميداً لم يدلّس فيه . ومفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به ، والمراد أنه كالمثني الذي قبله مع زيادات فيه . وقد وقع مطولاً أيضاً عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حك البراق باليد في المسجد

٧١ - باب لا يجوز الوضوء بالتبذير ولا السكر . وكرهه الحسن وأبو العالية

وقال عطاء : التيمم أحب إلى من الوضوء بالتبذير واللين

٢٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»

[الحديث ٢٤٢ - طرفاه في : ٥٥٨٥ ، ٥٥٨٦]

قوله (باب لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر) هو من عطف العام على الخاص ، أو المراد بالنيذ ما لم يبلغ حد الاسكار . **قوله** (وكرهه الحسن) أى البصرى ، روى ابن أبى شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال لا تروضا بنيذ ، وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به ، فلي هذا فكرهته عنده على التنزيه . **قوله** (وأبو العالية) روى أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خذلة قال : سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أينقش به ؟ قال : لا . وفي رواية أبي عبيد : فكرهه . **قوله** (وقال عطاء) هو ابن أبي رباح ، روى أبو داود أيضا من طريق ابن جريح عنه أنه كره الوضوء بالنيذ واللبن وقال : إن التيمم أحب إلى منه . وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنذة كلها ، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس ، وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما ، وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بنيذ التمر ، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية ، وخالفه أصحابه فقال محمد : يجمع بينه وبين التيمم ، قيل إيجابا وقيل استعجابا ، وهو قول إمام . وقال أبو يوسف بقول الجمهور : لا يتروضا به بحال ، واختاره الطحاوى ، وذكر قاضيان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول ، لكن في المقيّد من كتبهم إذا ألقى في الماء تمرات خللا ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف ، يعنى عندهم . واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي ﷺ ليس الجفن ما في إداوتك ؟ قال : نبيذ . قال : ثمرة طيبة وماء طهور ، رواه أبو داود والترمذى وزاد « قروضا به » ، وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه ، وقيل - على تقدير محتم - إنه منسوخ ، لأن ذلك كان بمكة ، ونزول قوله تعالى (فلم يجدوا ماء فقسيموا) إنما كان بالمدينة بلا خلاف ، أو هو محمول على ماء ألقى فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفا ، وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة . **قوله** (عن الزهري) كذا للأصلي وغيره ، ولابن ذر « حدثنا الزهري » . **قوله** (كل شراب أسكر) أى كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا ، قال الخطابي : فيه دليل على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أى نوع كان ، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذى يكون منه السكر ، فهو كما لو قال : كل طعام أشبع فهو حلال ، فانه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الإشباع وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض . ووجه احتجاج البخارى به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه ، وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقا والله أعلم . وسيأتى الكلام على حكم شرب النبيذ في الأشرة إن شاء الله تعالى

٧٢ - **باب** خَلَّ الْمَرْأَةُ أَبَاهَا الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ . وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ : امْسَحُوا عَلَى رِجْلِ فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ

٢٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ وَمَالَ النَّاسِ

- وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ - : بَأَى شَيْءٌ دُوْوِيَّ جُرْحُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ فَقَالَ : مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي : كَانَ عَلَى يَمِينِي

يُتْرَكُ فِيهِ مَاءٌ ، وَفَاطِمَةُ تَنْصِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ . فَأَخَذَ حَصِيرًا فَأَحْرَقَ ، فَخُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ

[الحديث ٢٤٣ - أطرافه في : ٢٩٠٣ ، ٢٩١١ ، ٣٠٣٧ ، ٤٠٧٥ ، ٥٢٤٨ ، ٥٧٧٢]

قوله (باب غسل المرأة أباه) منصوب على المفعولية ، والدّم منصوب على الاختصاص ، أو على البذل ، وهو إما اشتغال أو بعض من كل . ووقع في رواية ابن عساكر د غسل المرأة الدم عن وجه أبيها ، وهو بالمعنى . **قوله** (عن وجهه) في رواية الكشميني د من وجهه ، و د عن ، في رواية غيره إما بمعنى من أو ضمن الغسل معنى الإزالة ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء . وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لحديث سهل . **قوله** (وقال أبو العالية) هو الرياحي بكسر الراء وياء تختانية ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال : دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضؤه ، فلما بقيت لإحدى رجليه قال : امسحوا على هذه فانها مريضة ، وكان بها حمرة . وزاد ابن أبي شيبة د انها كانت معصوبة . **قوله** (حدثنا محمد) قال أبو على الجبائي : لم ينسبه أحد من الرواة ، وهو عندى ابن سلام . قلت : وبذلك جزم أبو نصير في المستخرج . وقد وقع في رواية ابن عساكر د حدثنا محمد يعني ابن سلام . **قوله** (وسأله الناس) جملة حالية ، وأراد بقوله د وما بينى وبينه أحد ، أى عند السؤال ، ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه . **قوله** (دوى) بضم الدال هلى البناء للجهول ، وحذفت إحدى الواوين في الكتابة كداود . **قوله** (ما بقى أحد) إنما قال ذلك لأنه كان آخر من بقى من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتيبة عن سفیان ، ووقع في رواية الحميدى عن سفیان د اختلف الناس بأى شيء دوى جرح رسول الله ﷺ ؟ وسيأتى ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازى في وقعة أحد إن شاء الله تعالى . وكان بينها وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة . **قوله** (فأخذ) بضم الهمزة على البناء للجهول ، وله في الطب د فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصير فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقا الدم ، وفي هذا الحديث مشروعية التداوى ، ومعالجة الجراح ، واتخاذ الترس في الحرب ، وأن جميع ذلك لا يقصد في التوكل لصدوره من سيد المتوكلين . وفيه مباشرة المرأة لأبيها ، وكذلك لغيره من ذوى عارها ، ومداداتها لأمرائهم ، وغير ذلك مما يأتى الكلام عليه في المغازى إن شاء الله تعالى

٧٣ - **باب السواك** . وقال ابن عباس : رُبْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ

٢٤٤ - **حَرْشُ** أَبُو الثُّمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :

أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَاكِ يَبْدُو يَقُولُ « أُعْ ، أُعْ » وَالسَّوَاكُ فِي فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ

قوله (باب السواك) هو بكسر السين على الأفصح ، ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا . **قوله** (وقال ابن عباس) هذا التعليق سقط من رواية المستمل ، وهو طرف من حديث طويل في قصة مبيت ابن عباس عند خاله ميمونة ليشهد صلاة النبي ﷺ بالليل ، وقد وصله المؤلف من طرق : منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجيد . **قوله** (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** (يستن) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إما

لأن السواك يمر على الأسنان ، أو لأنه يسنها أى يحددها . **قوله** (يقول) أى النبي ﷺ ، أو السواك مجازاً . **قوله** (أع أع) بضم الهمزة وسكون المهملة ، كذا في رواية أبي ذر ، وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ، ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد بن حماد بتقديم العين على الهمزة ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسماعيل القاضي عن عازم - وهو أبو النعمان - شيخ البخاري فيه ، ولأبي داود بهمزة مكسورة ثم هاء ، وللجوزقي بحاء معجمة بدل الهاء ، والرواية الأولى أشهر ، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكماء صوتيه إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم ، والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد ، يستن إلى فوق ، ولهذا قال هنا : كأنه يتبرج ، والتهويح التقيؤ ، أى له صوت كصوت المتقيء على سبيل المبالغة . ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طويلاً ، أما الأسنان فالأحجب فيها أن تكون عرضاً ، وفيه حديث مرسل عند أبي داود ، وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء ، وفيه تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان ، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات ، لكونه ﷺ لم يخفف به ، وبوبوا عليه ، استياك الإمام بحضرة رعيته ،

٢٤٥ - **حدثنا عثمان** قال **حدثنا جرير** عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : كان النبي ﷺ إذا قام

من الليل يشوص فاه بالسواك

[الحديث ٢٤٥ - طريقه في : ٨٨٩ ، ١١٣٦]

قوله (عن حذيفة) هو ابن النعمان ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** (يشوص) بضم المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة ، والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في الصحاح ، وفي المحكم الغسل عن كراع والتنقية عن أبي عبيد والملك عن ابن الأنباري ، وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق ، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي ريح ترفع القلب عن موضعه ، وعكسه الخطأ في فقال : هو ذلك الأسنان بالسواك أو الإصابع عرضاً ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقتض لتغير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة ، والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه ، قال : وظاهر قوله « من الليل » عام في كل حالة ، ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة . قلت : ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظ « إذا قام للتهجد » ولمسلم نحوه ، وحديث ابن عباس يشهد له ، وكان ذلك هو السرى ذكره في الترجمة . وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما ستأتي في أما كتبها إن شاء الله تعالى

٧٤ - باب دفع السواك إلى الأكبر

٢٤٦ - وقال عفان : **حدثنا صخر بن جويرية** عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « أراني أنسواك بسواك » فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فناوت السواك الأصغر منهما ، فقيل لي : كبر ، فدفعته إلى الأكبر منهما . قال أبو عبد الله : اختصره نعيم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر **قوله** (باب دفع السواك إلى الأكبر) وقال عفان قال اسماعيل : أخرجه البخاري بلا رواية . قلت : وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن إسحق الصنعاني وغيره عن عفان ، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه .

قوله (أراني) بفتح الهزة من الرؤية ، وروى من ضمها . وفي رواية المستمل د رآني ، بتقديم الراء والاول أشهر ، ولسلم من طريق علي بن نصر الجهضمي عن صخر د أراني في المنام ، ولإسماعيل د رأيت في المنام ، فعل هذا فهو من الرؤيا . قوله (فقيل لي) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك . قوله (كبر) أي قدم الأكبر في السن . قوله (قال أبو عبد الله) أي البخاري (اختصره) أي المتن (نعيم) هو ابن حماد ، وأسامة هو ابن زيد الليثي المدني ، ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الأوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ د أمرني جبريل أن أكبر ، ورويناها في الفيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ د أن أقدم الأكاير ، وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد وإسماعيل والبيهقي عنهم بلفظ د رأيت رسول الله ﷺ يستن ، فأعطاه أكبر القوم ، ثم قال : إن جبريل أمرني أن أكبر ، وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في اليقظة . ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبيها على أن أمره بذلك بوحى متقدم ، لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض . ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت د كان رسول الله ﷺ يستن وعنده رجلان ، فأوحى إليه أن أعط السواك الأكبر ، قال ابن بطال : فيه تقديم ذى السن في السواك ، ويلتحق به الطعام والشراب والمشي والكلام ، وقال المهلب : هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس ، فإذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن ، وهو صحيح ، وسيأتي الحديث فيه في الأشربة ، وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن يغسله ثم يستعمله ، وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت د كان رسول الله ﷺ يعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله ثم أدفمه إليه ، وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستنفاء بريقه ، ثم غسلته تأديبا وامتنالا . ويحتمل أن يكون المراد بامرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله . والله أعلم

٧٥ - باب فضل من بات على الوضوء

٢٤٧ - **حدثنا محمد بن مقاتل** قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . اللهم آمن بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت . فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به » . قال : فرددتها على النبي ﷺ ، فلما بلغت « اللهم آمن بكتابك الذي أنزلت » قلت : ورسولك . قال د لا . ونبيك الذي أرسلت »

[الحديث ٢٤٧ - أطرافه في : ٦٣١١ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٥ ، ٧٤٨٨]

قوله (باب فضل من بات على الوضوء) ولغير أبي ذر على وضوء (١) . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن

(١) في شرح القسطلاني : باب من بات على الوضوء ، بالالف واللام ، ولأبي ذر وأبي الوقت والإصميلي وضوء ، بالنسكيب

المبارك، وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتمر. قوله (قتوضاً) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً. ووجه مناسبته للترجمة من قوله «فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة» والمراد بالفطرة السنة. وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء، وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية، وكذا قال الترمذي. وقد ورد في الباب حديث عن معاذ ابن جبل أخرجه أبو داود، وحديث عن علي أخرجه البزار، وليس واحد منهما على شرط البخاري، وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. قوله (واجعلين آخر ما تقول) (١) في رواية الكشمي «من آخر»، وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئاً مما شرع من الذكر عند النوم. قوله (قال لا ونيك الذي أرسلت) قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله «ونيك» إلى أنه كان نبياً قبل أن يكون رسولا، أو لأنه ليس في قوله «ورسولك الذي أرسلت» وصف زائد بخلاف قوله «ونيك الذي أرسلت» وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحا وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازا عن إرسال من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لا أنبياء، فلهذا أراد تخليص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا، وعلى هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه. وأما من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني، لأننا نقول: الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات، كما لو أبدل اسمها بكسبية أو كسبية باسم، فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن إسماعيل البخاري، وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بينها من إرادة التوقيف وغيره والله أعلم. (تنبيه): النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة، ولقوله في نفس الحديث «واجعلين آخر ما تقول» فأشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للصواب

(خاتمة): اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً، الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً، والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً، فالمكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً، والخالص منها أحد وثمانون حديثاً، ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضأ مرة مرة وحديث أبي هريرة أبغى أحجاراً وحديث ابن مسعود في الحجرين والروثة.

(١) الرواية التي شرح عليها الخطابي «واجعلين آخر ما تكلم به»

وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي ﷺ وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس إذا نكس في الصلاة فليكن وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سمن وحديث أنس في البزاق في الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثرا الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥ - كتاب الغسل

وقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة ٦] ، وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا غَفُورًا ﴾ [النساء ٤٣]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الغسل) كذا في روايتنا بتقديم البسملة . وللاكثر بالعكس ، وقد تقدم توجيه ذلك ، وحذفت البسملة من رواية الاصيل وعند باب الغسل ، وهو بضم الغين اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم ، وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره ، وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم ، وقيل الغسل بالفتح فصل المغتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان . وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء . واختلف في وجوب ذلك فلم يوجب الأكثر ، ونقل عن مالك والمزني وجوبه ، واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال : فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما . وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للتوضيء من غير إمرار فبطل الإجماع وانتفت الملائمة . **قوله (وقول الله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)** قال الكرماني : غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن . قلت : وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة ، وهي أن لفظ التي في المائدة (فاطَّهَّرُوا) فيها إجمال ، ولفظ التي في النساء (حتى تغتسلوا) فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ، ودل على أن المراد بقوله تعالى (فاطَّهَّرُوا) فاعتسلوا قوله تعالى في المائض (ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن) أي اغتسلن اتفاقا ،

ودلت آية النساء على أن استحباة الجنب الصلاة - وكذا اللبث في المسجد - يتوقف على الاغتسال ، وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تمييز ما للعبادة عما للعادة بالنية

١ - باب الوضوء قبل الغسل

٢٤٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَاءِ فَيُخَلِّلُ بِهَا أَصُولَ شَعْرِهِ ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غُرَفٍ بِيَدَيْهِ ، ثُمَّ يُفَيْضُ عَلَى جِلْدِهِ كُلِّهِ

[الحديث ٢٤٨ - طرفاه في : ٢٦٢ ، ٢٧٢]

قوله (باب الوضوء قبل الغسل) أى استحباة . قال الشافعى رحمه الله فى الأم : فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبدأ به قبل شيء ، فكيفما جاء به المقتسل أجزاء إذا أتى بغسل جميع بدنه . والاختيار فى الغسل ما روت عائشة . ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده ، وهو فى الموطأ كذلك ، قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى فى ذلك . قلت : وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنشير إليه . **قوله** (كان إذا اغتسل) أى شرع فى الفعل ، و « من » فى قوله « من الجنابة » سببية . **قوله** (بدأ فغسل يديه) يحتمل أن يكون غسلهما للتطهير مما بهما من مستقذر ، وسيأتى فى حديث ميمونة تقوية ذلك . ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة فى هذا الحديث عن هشام « قبل أن يدخلها فى الإماء » رواه **الشافعى** و**الترمذى** ، وزاد أيضا « ثم يغسل فرجه » ، وكذا لمسلم من رواية أبى معاوية ، ولأبى داود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، وهى زيادة جلييلة ، لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه فى أثناء الغسل . **قوله** (كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء اللغوى ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد فى الغسل ، ويحتمل أن يكتفى بغسلها فى الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة فى أول عضو ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفا لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى ، وإلى هذا جنح الداودى شارح المختصر من الشافعية فقال : يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء ، لكن بنية غسل الجنابة . ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مسح الغسل ، وهو مردود ، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للحديث . **قوله** (فيخلل بها) أى بأصابعه التى أدخلها فى الماء . ولمسلم « ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر ، ولترمذى والنسائى من طريق ابن عينة « ثم يشرب شعره الماء » . **قوله** (أصول الشعر) وللكشمينى « أصول شعره ، أى شعر رأسه ، ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقى « يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر » ، ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك ، وقال القاضى عياض : احتج به بعضهم على تخليل شعر الجسد فى الغسل إما لعموم قوله « أصول الشعر » وإما بالقياس على شعر الرأس . وفائدة التخليل إيصال الماء الى الشعر والبشرة ، ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء ، وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تأذى به . ثم هذا التخليل غير واجب اتفاقا إلا إن كان الشعر ملبدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول الى أصوله . والله أعلم . **قوله**

(ثم يدخل) إنما ذكره بلفظ المضارع ، وما قبله مذكور بلفظ الماضي - وهو الأصل - لإرادة استحضار صورة الحال السامعين . **قوله** (ثلاث غرف) بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يفرغ من الماء بالكف ، والكسيمي د ثلاث غرفات ، وهو المشهور في جمع القلة . وفيه استحباب التثنية في الغسل ، قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرد به الماوردي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل . قلت : وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي ، وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريباً فإن مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس ، وسيأتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسألة . **قوله** (ثم يفيض) أي يسيل ، والافاضة الإسالة . واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر ، وقال المازري : لا حجة فيه لأن أفاض بمعنى غسل ، والخلاف في الغسل قائم . قلت : ولا يخفى ما فيه والله أعلم . وقال القاضي عياض : لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار . قلت : بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ من الجنابة . . الحديث وفيه « ثم يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً » . **قوله** (على جلده كله) هذا التأكيد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم ، وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل ، وعلى هذا فينوى المقتسل الوضوء إن كان محدثاً وإلا فسنه الغسل ، واستدل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل ، ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قولها « كما يتوضأ للصلاة » وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه ، لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره « ثم أفاض على سائر جسده » ثم غسل رجله ، وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام ، قال البيهقي هي غريبة صحيحة . قلت : لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ، نعم له شاهد من رواية أبي سلة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره « فإذا فرغ غسل رجله » فاما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها « وضوءه للصلاة » أي أكثره وهو ما سوى الرجلين ، أو يحمل على ظاهره ، ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ، ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية « ثم غسل رجله » أي أعاد غسلهما لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلهما في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب « ثم يفيض على جلده كله »

٢٤٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف قال **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : **توضأ** رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجله ، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجله فمسكها . هذه غسله من الجنابة

[الحديث ٢٤٩ - أطرافه في : ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨١]

قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري ، وجزم السكراني بأن محمد بن يوسف هو البيهقي وسفيان هو ابن عيينة ، ولا أدري من أين له ذلك . **قوله** (وضوءه للصلاة غير رجله) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة . ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة

على المجاز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى ، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل ، وعن مالك إن كان المسكن غير نظيف فالمستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم ، وعند الشافعية في الأفضل قولان ، قال النووي أحسهما وأشهرهما ومختارهما أنه يكل وضوءه ، قال : لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى . كذا قال ، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك ، بل هي إما محتملة كرواية « توشأ وضوءه للصلاة » أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة ، وشاهدتها من طريق أبي سبلة ، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة ، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ، وروايتها مقدم في الحفظ والفقه على جميع من رواه عن الأعمش ، وقول من قال « إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز » متعقب ، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة ، ولفظه « كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه » فذكر الحديث وفي آخره « ثم ينتهي فيغسل رجله » قال القرطبي : الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء . قوله (وغسل فرجه) فيه تقديم وتأخير ، لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذ الوار لا تقتضي الترتيب ، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل ، فذكر أولا غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجله ، وأتى ثم بالدالة على الترتيب في جميع ذلك . قوله (هذه غسله) الإشارة الى الأفعال المذكورة ، أو التقدير هذه صفة غسله ، وللكشيري « هذا غسله » وهو ظاهر ، وأشار الإسماعيلي الى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد ، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش ، واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الإفراغ باليمين على الشمال للفترف من الماء لقوله في رواية أبي حنيفة وحفص وغيرهما « ثم أفرغ يمينه على شماله » وعلى مشروعية المضمنة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها « ثم تمضمض واستنشق » وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما ، وتعقب بأن الفعل انجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بيانا لمجمل تعلق به الوجوب ، وليس الأمر هنا كذلك (١) قاله ابن دقيق الصيد : وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الخائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة « ثم ذلك يده بالأرض أو بالخائط » قال ابن دقيق العيد : وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة لإزالة النجاسة والغسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار ، وفيه خلاف انتهى . وصح النووي وغيره أنه يجوز ، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة ، بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء ، وأما ذلك اليد بالأرض فللبالغة فيه ليكون أنفي كما قال البخاري . وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الغسل ليس مقصورا على إزالة النجاسة . وقوله في حديث الباب « وما أصابه من أذى » ليس بظاهر في النجاسة أيضا ، واستدل به البخاري أيضا على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توشأ بنية الغسل ثم أكمل باقي أعضائه بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث ، وعلى جواز نفض اليدين من ماء الغسل وكذا الوضوء ، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه « لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مراوح الشيطان » قال ابن

(١) فيه نظر . والصواب وجوبهما ، ودخول هذه المسألة تحت القاعدة المذكورة ، لأن غسله صلى الله عليه وسلم بيان لمجمل الأمور به في قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا »

الصلاح : لم أجده . وتبعه النووي . وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ، ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا أن يحتج به . وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت ، وقد عقد المصنف لكل مسألة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الأعمش ، وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر ، وقد جمعت فوائدها في هذا الباب . وصرح في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بسامع الأعمش . من سالم فأمن تدليسه . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاء : الأعمش وسالم وكريب ، وصحبايان : ابن عباس وخالته ميمونة بنت الحارث . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الاستعانة باحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره : وضعت لرسول الله ﷺ غسلا ، وفي رواية عبد الواحد : ما يغتسل به ، وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن ، وفيه الصب باليمن على الشمال لغسل الفرج بها ، وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراف لئلا يدخلهما في الماء وفيهما ما لعله يستقدر ، فأما إذا كان الماء في إبريق مثلا فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ، ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء ، وتمسك به المالكية لقولهم إن وضوء الغسل لا يسمح فيه الرأس بل يكتفى عنه بغسله ، واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره : فناولته ثوبا فلم يأخذه ، على كراهة التنشيف بعد الغسل ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال ، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمر يتعلق بالحرقة ، أو لكونه كان مستعجلا ، أو غير ذلك . قال المهلب : يحتمل تركه الثوب لابقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء رآه في الثوب من حرير أو وسخ ، وقد وقع عند أحمد والاسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : قد كرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : لا بأس بالمنديل ، وإنما رده مخافة أن يصير عادة . وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان يتنشف ، ولولا ذلك لم تأت به بالمنديل . وقال ابن دقيق العيد : ففضله الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ، لأن كلا منهما إزالة . وقال النووي : اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه ، وقيل مكروه ، وقيل مباح ، وقيل مستحب ، وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء . واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافا لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته

٢ - غُسْلُ بَابِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

٢٥٠ - حَرْشُ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ

أُغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاءٍ وَاحِدٍ ، مِنْ قَدَحٍ يَقَالُ لَهُ الْفَرْقُ

[الحديث ٢٥٠ - أطرافه في : ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٩ ، ٥٩٥٦ ، ٧٢٣٩]

قَوْلُهُ (بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ . عن عروة) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ، ورجح أبو ذرعة الأول . ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى . قَوْلُهُ (أَنَا وَالنَّبِيُّ) يحتمل أن يكون مفعولا معه ويحتمل أن يكون عطفًا على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في

الاعتسال ، فكأنها أصل في الباب . **قوله** (من إناء واحد من قدح) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية ، ويحتمل أن يكون قدح بدلا من إناء بتكرار حرف الجر ، وقال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه ، وهو بفتح المعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد ، وكان مستنده ما رواه الحساكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه « تور من شبه » . **قوله** (يقال له الفرق) ، ولما لك عن الزهري : هو الفرق ، وزاد في روايته « من الجنابة » أي بسبب الجنابة ، ولابن داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق » . قال ابن التين : الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الأمرين ، وقال القتيبي وغيره هو بالفتح ، وقال النووي الفتح أصح وأشهر ، وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال : وليس كما قال ، بل هما لغتان . قلت : لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب وغيره : الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه ، وكلام العرب بالفتح انتهى . وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة ، والذي في روايتنا هو الفتح . والله أعلم . وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالإسكان مائة وعشرون رطلا ، وهو غريب . وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة : الفرق ثلاثة أصع ، قال النووي : وكذا قال الجماهير ، وقيل : الفرق صاعان ، لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع ، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلا ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم : إن الصاع ثمانية أرطال ، وتمسكوا بما روى عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة أنه حزر الإناء ثمانية أرطال ، والصحيح الأول ، فإن الحزر لا يعارض به التعديد . وأيضا فلم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ، ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ « قدر ستة أقساط » والقسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ، والاختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلا فصاع أن الصاع خمسة أرطال وثلاث ، وتوسط بعض الشافعية فقال : الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أرطال ، والذي لوكاة الفطر وغيرها خمسة أرطال وثلاث ، وهو ضعيف . ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته ، واستدل به الداودي على جواز نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه ، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال : سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه ، وهو نص في المسألة . والله أعلم

٣ - باب الغسل بالصاع ونحوه

٢٥١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثني** عبد الصمد قال **حدثني** شعبة قال **حدثني** أبو بكر بن حفص قال سمعت أبا سلمة يقول : دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة فسألها أخوها عن غسل النبي ﷺ ، فدعت إناء نحو من صاع فاعتسلت وأفاضت على رأسها ، ويئذنا وبينها حجاب . قال أبو عبد الله : قال يزيد بن هرون وبهز والجدي عن شعبة : قدر صاع

قوله (باب الغسل بالصاع) أي بملء الصاع (ونحوه) أي ما يقاربه . والصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث

برطل بغداد ، وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درم . وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال : إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ، ثم زادوا فيه متقالا لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين ، قال : والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء به . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجمع ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، شارك شيخه أبا سلة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - في كونه زهريا مدنيا مشهورا بالكنية ، وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله . قوله (وأخو عائشة) زعم الدودى أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وقال غيره هو أخوها لأما وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما ، لما روى مسلم من طريق معاذ ، والنسائي من طريق خالد بن الحارث ، وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة ، وقال النووي وجماعة إنه عبد الله ابن يزيد ، معتمدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضي عنهما عنها فذكر حديثا غير هذا ، ولم يتعين عندي أنه المراد هنا لأن لها أبا آخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضي عنهما عنها روى عنها أيضا وحديثه في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه . وعبد الله بن يزيد بصرى ، وكثير بن عبيد كوفي ، فيحتمل أن يكون المهمل هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم . قوله (فدعت باناء نحو) بالجاء والتثنية صفة لإناء ، وفي رواية كريمة « نحو » بالنصب على أنه نعت للجرور باعتبار المحل أو باضمار أعنى . قوله (وبيننا وبينها حجاب) قال القاضي عياض : ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للحرم لأنها غالة أبي سلة من الرضاة أرضعته أختها أم كلثوم ، وإنما سترت أسافل بدنها مما لا يحل للحرم النظر إليه قال : وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرتها معنى . وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع في النفس ، ولما كان السؤال محتملا للكيفية والسمية ثبت لهما ما يدل على الأمرين معا : أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء وأما السمية فبالاكتفاء بالصاع . قوله (قال أبو عبد الله) أي البخاري المصنف (قال يزيد بن هارون) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما . قوله (وجر) بالزاي المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي ، وزاد في روايتهما « من الجنابة » ، وعندهما أيضا « على رأسها ثلاثا » وكذا عند مسلم والنسائي . قوله (وأجدى) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة ، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة . قوله (قدر صاع) بالكسر على الحكاية ، ويجوز النصب كما تقدم . والمراد من الروایتين أن الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تقريبا لا تحديدا

٢٥٢ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال حدثنا أبو جعفر أنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم ، فسألوه عن الغسل ، فقال : يكفيك صاع . فقال رجل : ما يكفيني . فقال جابر : كان يكفي من هو أوفى منك شرأ وخير منك . ثم أمنا في ثوب

[الحديث ٢٥٢ - طرفاه في : ٢٥٥ ، ٢٥٦]

قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجمع . قوله (حدثنا يحيى بن آدم) قال أبو علي الحلياني : ثبت جميع الرواة

حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لانه لم يذكر فيه قدر الإناء ، والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى ، وهي أن أروانهم كانت صفارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع ، فيدخل هذا الحديث تحت قوله « ونحوه » أي نحو الصاع ، أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق ، لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه ، فتكون حصة كل منهما أزيد من صاع ، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب . والله أعلم

٤ - باب من أفاض على رأسه ثلاثاً

٢٥٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال حدثني سليمان بن صرد قال حدثني جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ « أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً » وأشار بيده كتيها

قوله (باب من أفاض على رأسه ثلاثاً) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك . قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد ، ونزل في الباب الذي قبله ، وأبو إسحق هو السبيعي أيضا ، وسليمان ابن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة ، وأبوه بضم المهملة وفتح الراء وشيخه من مشاهير الصحابة ، وفيه رواية الاقران . قوله (أما أنا فأفيض) بضم الهزرة ، وقسم « أما » محذوف ، وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده « ذكروا عند النبي ﷺ الغسل من الجنابة ، فذكره ، ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي إسحق « تماروا في الغسل عند النبي ﷺ فقال بعض القوم : أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا » فذكر الحديث ، وهذا هو القسم المحذوف ، ودل قوله « ثلاثاً » على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ، ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وفد ثقيف ، والسياق مشعر بأنه ﷺ كان لا يفيض إلا ثلاثاً ، وهي محتملة لأن تكون للتكرار ، ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن ، لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الأول وسنذكر ما فيه . قوله (كتيها) كذا للأكثر ، والكشميني « كلاهما » وحكى ابن التين أن في بعض الروايات « كلاهما » وهي مخرجة على من يراها ثنية ويرى أن الثنية لا تتغير كقوله : قد بلغا في المجد غايتها . وهكذا القول في رواية الكشميني ، وهو مذهب الفراء في « كلا » خلافا للبصريين ، ويمكن أن يخرج الرفع فيها على القطع

٢٥٥ - حدثني محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن محمول بن راشد عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثاً

قوله (حدثني) وللأصيلي حدثنا (محمد بن بشار) هو بندار كما صرح به الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن الحسن بن سفيان وغيره عنه ، وأبوه بالموحدة وتشكيل المعجمة بلا خلاف . وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجبائي وجماعة بعده ، وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمشاة وسين مهملة ، وإنما نهت عليه لثلاثا يفتقر به فانه لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن . قوله (محمول) بكسر أوله وإسكان المعجمة وبوزن محمد أيضا ، وهذان الوجهان في رواية أبي ذر ، والأول للأكثر ، والثاني لابن عساكر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر . قوله (يفرغ) بضم أوله . قوله (ثلاثاً) أي

غرفات . زاد الاسماعيل ، قال شعبة : أظنه من غسل الجنابة ، وفيه د وقال وجل من بنى هاشم : إن شرعى كثير ، فقال جابر : شعر رسول الله ﷺ كان أكثر من شعرك وأطيب ،

٢٥٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا معمر بن يحيى بن سالم** **حدثني أبو جعفر** قال : قال لى جابر : وأتاني

ابن عمك - **يُعرضُ بالحسن بن محمد بن الحنفية** - قال : كيف **الفصلُ من الجنابة** ؟ قلت : كان النبي ﷺ يأخذُ ثلاثة أكفٍ **ويفيضُها على رأسه** ، ثم **يفيضُ على سائر جسده** . فقال لى الحسن : إني رجلٌ كثير الشعر ، قلت : كان النبي ﷺ أكثر منك شعراً

قوله (حدثنا معمر) باسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزى ، وفي رواية القابسي وزن محمد وبه جزم الحاكم ، وليس له أيضا في البخارى غير هذا الحديث ، وقد ينسب الى جده سالم فيقال معمر بن سالم وهو بالمهمله وتخفيف الميم . **قوله** (ابن عمك) فيه تجوز ، فانه ابن عم والده على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، والحنفية كانت زوج على بن أبى طالب تزوجها بعد فاطمة رضى الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة اليها . وقول جابر د أتاني ، يشعر بأن سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبى جعفر فهو غير سؤال أبى جعفر الذى تقدم فى الباب قبله ، لأن ذلك كان عن الكية كما أشعر بذلك قوله فى الجواب د يكفيك صاع ، وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله د كيف الغسل ، ولكن الحسن بن محمد فى المسألتين جميعا هو المنازع لجابر فى ذلك فقال فى جواب الكية د ما يكفينى ، أى الصاع ولم يعمل ، وقال فى جواب الكية د (إن كثير الشعر ، أى فأحتاج الى أكثر من ثلاث غرفات ، فقال له جابر فى جواب الكية د كان رسول الله ﷺ أكثر شعرا منك وأطيب ، أى واكتفى بالثلاث فاقضى أن الإبقاء يحصل بها ، وقال فى جواب الكية ما تقدم ، وناسب ذكر الخيرية لأن طلب الازدياد من الماء يلحظ فيه التحرى فى إيصال الماء الى جميع الجسد ، وكان ﷺ سيد الورعين وأتق الناس لله وأعلمهم به . وقد اكتفى بالصاع ، فأشار جابر الى أن الزيادة على ما اكتفى به تنطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت اليه . **قوله** (ثلاث أكف) وفى رواية كريمة د ثلاثة أكف ، وهى جمع كف والكف تذكر وتؤنث ، والمراد أنه يأخذ فى كل مرة كفين ، ويدل على ذلك رواية إسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال فى آخر الحديث د وبسط يديه ، ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذى فى أول الباب ، والكف اسم جنس فيحمل على الاثنين ، ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث للتكرار ، ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتى فى حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا

٥ - باب النسل مرة واحدة

٢٥٧ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال **حدثنا عبد الواحد بن الأحمس** عن **سالم بن أبى الجند** عن **كريب**

عن **ابن عباس** قال : قالت ميمونة : وضعت لى **ماء ففعل يديه مرتين أو ثلاثا** ، ثم أفرغ على **شماله ففعل مذكرا** ، ثم مسح يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، ثم أفاض على **جسده** ، ثم تحول من مكانه ففعل قدميه

قوله (باب الغسل مرة واحدة) قال ابن بطل يستفاد ذلك من قوله « ثم أقاض على جسده » لانه لم يقيد بعدد فيحصل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة ، لأن الأصل عدم الزيادة عليها . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، و باقي الاسناد والمثن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل . قوله في هذه الرواية (فضل يده) ، وللكشميهي « يديه » (مرتين أو ثلاثا) الشك من الأعمش كما سيأتي من رواية أبي حوالة عنه ، وغسل السكرماني فقال : الشك من ميمونة . قوله (مذاكيره) هو جمع ذكر على غير قياس ، وقيل واحده مذكار ، وكأنهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الآثي ، قال الأنخس : هو من الجمع الذي لا واحد له ، وقيل واحده مذكار ، وقال ابن خروف : إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر الى ما يتصل به ، وأطلق على الكل اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل

٦ - باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل

٢٥٨ - **عنه** محمد بن المثنى قال حدثنا أبو عاصم عن حفظة عن القاسم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، فقال بهما على رأسه

قوله (باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديما وحديثا على جماعة من الأئمة ، فمنهم من نسب البخاري فيها الى الوهم . ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتسج المطابقة ، ومنهم من تكلف لها توجيها من غير تغيير ، فأما الطائفة الاولى فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في مستخرجه : رحم الله أبا عبد الله - يعني البخاري - من ذا الذي يسلم من الغلط ، سبق الى قلبه أن الحلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل ، وإنما الحلاب إناؤه وهو ما يحلب فيه يسمى حلابا وحلبا . قال : وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه « كان يغسل من حلاب » انتهى . وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضا ، وقال الخطابي في شرح أبي داود : الحلاب إناؤه يسع قدر حلب ناقة ، قال : وقد ذكره البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور ، وأحسبه توم أنه أريد به المحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي ، وليس الحلاب من الطيب في شيء ، وإنما هو ما فسر لك . قال وقال الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ما فرى في الحلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة . وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري ، قال في الهذيب : الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أي ما يحلب فيه كالخشب فصحفه ، وإنما هو الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب . وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضا ، قال ابن الاثير لأن الطيب لأن يستعمل بعد الغسل أليق منه قبله وأولى ، لانه إذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء . وقال الحميدي في الكلام على غريب الصحيحين : ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث تندر الصباح في موضع واحد فكأنه تأولها على الإناؤه ، وأما البخاري فربما

ظن ظان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الفسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى ، فجعل الحميدى كون البخارى أراد ذلك احتمالا ، أى ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به ، وقال القاضى عياض : الحلاب والحلب بكسر الميم إناء يملؤه قدر حلب الناقة ، وقيل المراد أى في هذا الحديث حلب الطيب وهو بفتح الميم قال : وترجمة البخارى تدل على أنه التفت الى التأويلين ، قال : وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام . يشير الى ما قاله الازهرى . وقال النووى : قد أنكر أبو عبيد المرورى على الازهرى ما قاله . وقال القرطبي : الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها ، وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى . وأما الطائفة الثالثة فقال المحب الطبرى : لم يرد البخارى بقوله الطيب ماله عرف طيب ، وإنما أراد تطيب البدن بإزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة ان كانت ، وإنما أراد بالحلاب الإناء الذى يغتسل منه يبدأ به فيوضع فيه ماء الفسل . قال : ودأ ، في قوله د أو الطيب ، بمعنى الواو ، وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحميدى ، وحصل ما ذكره أنه يحمله على إعداد ماء الفسل ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الفسل . وفي الحديث البداء بشق الرأس لكونه أكثر شعنا من بقية البدن من أجل الشعر ، وقيل يحتمل أن يكون البخارى أراد الإشارة الى ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه بخطي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ، ورواه أبو داود مرفوعا عن عائشة بأسناد ضعيف ، فكأنه يقول : دل هذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئا مما ينقى البدن كالسدر وغيره . ويقوى ذلك ما في معظم الروايات « بالحلاب أو الطيب » ، فقوله أو يدل على أن الطيب قسم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه ، وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم ، والمراد بالحلاب على هذا الماء الذى في الحلاب فاطلق على الحال اسم المحل مجازا ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذى فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول دون الثانى انتهى . وهو مستمد من كلام ابن بطلال ، فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي : وأظن البخارى جعل الحلاب في هذه الترجمة ضربا من الطيب قال : فان كان ظن ذلك فقد وهم ، وإنما الحلاب الإناء الذى كان فيه طيب رسول الله ﷺ الذى كان يستعمله عند الفسل . قال : وفي الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الفسل تاسيا بالنبي ﷺ . انتهى كلامه . فكأنه جعل قوله في الحديث « فأخذ بكفه » أى من الطيب الذى في الإناء « فبدأ بشق رأسه الأيمن » أى فطيه الخ . وحصله أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال ، وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التى ساقها البخارى ، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للفسل لا للتطيب ، فروى الاسماعيلي من طريق مكى بن إبراهيم عن حنظلة في هذا الحديث « كان يغتسل بقدح » بدل قوله بحلاب وزاد فيه « كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف » الحديث . والجوزى من طريق حمدان السلبى عن أبي عاصم « اغتسل فأتى بحلاب فغسل شق رأسه الأيمن » الحديث . فقوله اغتسل ويفسل يدل على أنه الماء لا إناء الطيب ، وأما رواية الاسماعيلي من طريق بندار عن أبي عاصم بلفظ « كان اذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشيء دون الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بالشق الأيمن ثم أخذ بكفيه ماء فافرغ على رأسه » فلو لا قوله ماء لامكن حمله على التطيب قبل الفسل ، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبي عاصم بلفظ

« كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك ، فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا مما يدل على أنه إناء الماء ، وفي رواية لابن حبان والبيهقي « ثم يصب على شق رأسه الأيمن ، والتطيب لا يعبر عنه بالصب ، فهذا كله يبعد تأويل من حمله على التطيب . ورأيت عن بعضهم - ولا أحفظه الآن - أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام ، قال « والغسل من سنن الإحرام ، وكان الطيب حصل عند الغسل ، فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى . ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب « باب من تطيب ثم اغتسل وبقى أثر الطيب » ثم ساق حديث عائشة « أنا طيبت رسول الله ﷺ ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما ، وفي رواية بعدها « كأنني أنظر الى ويصير الطيب - أي لمعانه - في مفرقة ﷺ وهو محرم ، وفي رواية أخرى عنده قبيل هذا الباب « ثم يصبح محرما ينضخ طيبا ، فاستنبط الاغتسال بعد التطيب من قولها « ثم طاف على نسائه ، لانه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال ، فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقى أثر الطيب بعد الغسل لكثرة ، لانه كان ﷺ يحب الطيب ويكثر منه ، فعلى هذا فقوله هنا « من بدأ بالخلاب ، أي باناء الماء الذي للغسل فاستدعى به لاجل الغسل ، أو « من بدأ بالطيب ، عند ارادة الغسل ، فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل ، وأما التطيب بعده فمفروق من شأنه ، وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة الى الحديث الذي ذكرناه . وهذا أحسن الأجوبة عندي وأليقها بتصرفات البخاري والله أعلم . وعرف من هذا أن قول الاسماعيل « وأي معنى للطيب عند الغسل ، معترض ، وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم ، وفي كلام غيرهما بما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها لظهورها . والله الهادي للصواب . (تكميل) : أبو عاصم المذكور في الاسناد هو الثبيل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه نزل في هذا الاسناد فأدخل بينه وبينه واسطة . وحفظه هو ابن أبي سفيان الجمحي . والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . وقوله « كان اذا اغتسل ، أي إذا أراد أن يغتسل كما تبين من رواية الاسماعيل . وقوله « دعا ، أي طلب . وقوله « نحو الخلاب ، أي إناء قريب من الإناء الذي يسمى الخلاب ، وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر في شبر أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه ، وفي رواية لابن حبان « وأشار أبو عاصم بكفيه ، فكأنه حلق بشبريه يصف به دوره الأعلى ، وفي رواية للبيهقي « كقندر كوز يسع ثمانية أرطال ، وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المثنى أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الأيسر « ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه ، فأشار بقوله أخذ بكفيه الى الغرفة الثالثة كما صرحت به رواية أبي عوانة ، وقوله « بكفه ، وقع في رواية الكشمي « بكفيه » بالثنية وقوله « على وسط رأسه ، هو بفتح السين قال الجوهري كل موضع صلح فيه « بين » فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو بالتحريك . وفي الحديث استحباب البداءة بالميا من في التطهر ، وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي . وفيه الاجتزاء بالغسل بثلاث غرفات ، وترجم على ذلك ابن حبان . وسنذكر الكلام على قوله « فقال بهما » في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

٧ - باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة

٢٥٩ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني سالم عن

كَرْبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ : صَبَّتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا ، فَأَقْرَعَ بِمِيمِهِ عَلَى بَسَارِهِ فَغَسَلَهَا ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ قَالَ يَدَهُ الْأَرْضَ فَسَحَّهَا بِالثَّرَابِ ، ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَمَضَّمُضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَأَقْضَى عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ أَتَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا

قَوْلُهُ (بَابُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ) أَيْ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَالْمُرَادُ هَلْ هُمَا وَاجِبَانِ فِيهِ أَمْ لَا ؛ وَأَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ عِلْمَ وَجُوبِهِمَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لِلْوُضُوءِ ، وَقَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنْ تَوَارِيعِ الْوُضُوءِ . قَالَا سَقَطَ الْوُضُوءُ سَقَطَتْ تَوَابِعُهُ ، وَيَحْمِلُ مَا دَوَّى مِنْ صِفَةِ غَسْلِهِ ﷺ عَلَى الْكَمَالِ وَالْفُضْلِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) أَيْ ابْنُ غِيَاثٍ كَمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ . قَوْلُهُ (غُسْلًا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ مَاءَ الْإِغْتِسَالِ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْغُسْلِ مَرَّةً . قَوْلُهُ (ثُمَّ قَالَ يَدَهُ الْأَرْضَ) كَذَا فِي رِوَايَتِنَا ، وَلِلْأَكْثَرِ « يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ » وَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَدْ وَقَعَ إِطْلَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ فِي حَدِيثٍ ، لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ، قَالَ فِيهِ فِي الَّذِي يَتْلُو الْقُرْآنَ « لَوْ أَوْتَيْتُ مِثْلَ مَا أُوْتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ » وَسَيَأْتِي فِي بَابِ نَفْضِ الْيَدَيْنِ قَرِيبًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حُرَّةٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ « فَضَرَبَ يَدَهُ الْأَرْضَ » ، فَيُفَسِّرُ « قَالَ » هُنَا بِضَرْبٍ . قَوْلُهُ (ثُمَّ تَنَحَّى) أَيْ تَحَوَّلَ إِلَى نَاحِيَةٍ . قَوْلُهُ (فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا) زَادَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَمْنَى لَمْ يَتَمَسَّحْ » ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ عَلَى إِرَادَةِ الْخُرْقَةِ لِأَنَّ الْمَنْدِيلَ خُرْقَةٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ مَنْ أَفْرَغَ عَلَى يَمِينِهِ « قَالَتْ مَيْمُونَةُ فَتَوَلَّاهُ خُرْقَةً » ، وَبَقِيَّةُ مَبَاحِثِ الْحَدِيثِ تَقْدُمُ فِي بَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْفَصْلِ

٨ - بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالثَّرَابِ لِتَكُونِ أُنْقَى

٢٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَنْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ يَدَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْخَائِطُ ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ

قَوْلُهُ (بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالثَّرَابِ لِتَكُونِ أُنْقَى) أَيْ لِتَصِيرَ الْيَدُ أُنْقَى مِنْهَا قَبْلَ الْمَسْحِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمْدِيُّ) كَذَا فِي رِوَايَتِنَا ، وَاقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ عَلَى « حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ » . وَسُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ . قَوْلُهُ (فَغَسَلَ فَرْجَهُ) هَذِهِ الْفَاءُ تَفْصِيرِيَّةٌ وَلَيْسَتْ تَعْقِيبِيَّةٌ لِأَنَّ غَسْلَ الْفَرْجِ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِغْتِسَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَبَاحِثُ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا . وَمِنْ قَوَائِدِ هَذَا السِّيَاقِ الْإِتْيَانُ فِيهِ بِمِثْلِ الدَّالَّةِ عَلَى تَرْتِيبِ مَا ذَكَرَ فِيهِ مِنْ صِفَةِ الْغُسْلِ

٩ - بَابُ هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ . وَأَدْخَلَ ابْنُ عُمَرَ وَالثَّرَاءُ بْنُ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطَّيَّورِ وَلَمْ يَغْسِلْهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ . وَلَمْ يَرَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ بِأَسَا بِمَا يَنْتَضِجُ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ

قوله (باب هل يدخل الجنب يده في الإناء) أى الذى فيه ماء الغسل (قبل أن يغسلها) أى خارج الإناء (إذا لم يكن على يده قدر) أى من نجاسة وغيرها (غير الجنابة) أى حكمها ، لأن أثرها يختلف فيه فدخل في قوله قدر ، وأما حكمها فقال الملب : أشار البخارى الى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها ، لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا بسبب كونه جنبا . **قوله** (وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده) أى أدخل كل واحد منهما يده ، وفي رواية لابن الوقت : يديهما ، بالثنية . **قوله** (في الطهور) بفتح أوله أى الماء المهد للاغتسال ، وأثر ابن عمر وصلة سعيد بن منصور بمعناه ، وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ، ويجمع بينهما بأن يترلا على حالين : فحيث لم يغسل كان متيقنا أن لا قدر في يده ، وحيث غسل كان ظانا أو متيقنا أن فيها شيئا ، أو غسل للندب وترك الجواز . وأثر البراء وصلة ابن أبي شيبة بلفظه : أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها ، وأخرج أيضا عن الشعبي قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب . **قوله** (ولم ير ابن عمر وابن عباس) أما أثر ابن عمر فوصلة عبد الرزاق بمعناه ، وأما أثر ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة عنه ، وعبد الرزاق من وجه آخر أيضا عنه ، وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكيمة لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من الإناء الذى تداخر فيه مالاقي بدن الجنب من ماء الغتساله ، ويمكن أن يقال : إنما لم ير الصحابي بذلك بأسا لأنه بما يشق الاحتراز منه ، فكان في مقام العفو ، كما روى ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى قال : ومن يملك انتشار الماء ؟ إنا لترجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا

٢٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي

ﷺ من إناء واحد فتختلف أيدينا فيه

قوله (حدثنا عبد الله بن مسleme) زاد مسلم : ابن قنبل . **قوله** (حدثنا) ولكريمة : أخبرنا أفلح ، وهو ابن حميد كما رواه مسلم ، ولم يخرج البخارى عن أفلح بن سعيد شيئا . والقاسم هو ابن محمد ، وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره ، وزاد مسلم في آخره : من الجنابة ، أى لأجل الجنابة ، ولابن عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة . فذكره وزاد فيه « وتلتقي » بعد قوله « تختلف أيدينا فيه » وللإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح « تختلف فيه أيدينا ، يعنى حتى تلتقي ، والبيهقي من طريقه « تختلف أيدينا فيه يعنى وتلتقي ، وهذا يشعر بأن قوله « وتلتقي » مدرج ، وسيأتى في باب تخليل الشعر من وجه آخر عنها « كنا نغتسل من إناء واحد نغترف منه جميعا ، فلعل الراوى قال « وتلتقي » بالمعنى ، ومعنى « تختلف » أنه كان يغترف تارة قبلها وتغترف هى تارة قبله ، ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة « فيبادرنى حتى أقول دغ لى ، زاد النسائي « وأبادره حتى يقول دغ لى ، وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ، ويدل على أن النهى عن انغماس الجنب في الماء الدائم هو للتزويه كراهية أن يستقدر ، لا لكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه ، لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه . وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلأن الجنب لما جاز له أن يدخل يده في الإناء ليغترف بها قبل ارتفاع حده تمام الغسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده

قبل إدخالها ليس لأمر يرجع الى الجنابة ، بل الى مالهه يكون بيده من نجاسة متيقنة أو مظنونة

٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ

قوله (حدثنا مسدد قال حدثنا حماد) هو ابن زيد ، ولم يسمع من حماد بن سلمة . وهشام هو ابن هروة . قوله (غسل يده) هكذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه أبو داود تأما عن مسدد بهذا السند لكن قال د يديه ، بالثنائية ، وزاد د يصب على يده اليمنى ، أى من الإناء د فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، الحديث . وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طرق عن حماد بن زيد وسيأتى نحوه من وجوه أخر عن هشام في باب تخليل الشعر ، قال المهبلي : حمل البخارى أحاديث الباب التى لم يذكر فيها غسل اليدين قبل إدخالهما على حال تيقن نظافة اليد ، وحديث هشام - يعنى هذا - على ما إذا خشى أن يكون علق بها شيء ، فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى . ويمكن أن يحمل الفعل على التدب ، والترك على الجواز . أو يقال : حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد لأن فى رواية الفعل زيادة لم تذكر فى الأخرى

٢٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَنْصَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ . وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ

قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسى . قوله (من جنابة) والكشميني د من الجنابة ، أى لاجل الجنابة . قوله (وعن عبد الرحمن بن القاسم) هو معطوف على قوله د شعبة عن أبي بكر بن حفص ، فاشعبة فيه إسنادان الى عائشة حديثه أحد شيخيه به عن عروة والآخر عن القاسم ، وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة ، وقد أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقالوا : أخرجه البخارى عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا ، وكذا قال أبو مسعود وغيره فى الأطراف . قوله (مثله) أى مثل المتن المذكور ، وللأصيلي د بمثله ، بزيادة موحدة فى أو

٢٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

يقول : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ . زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ : مِنَ الْجَنَابَةِ

قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسى أيضا ، وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضا فى هذا المتن ، لكن من طريق صحابي آخر . وهذا الإسناد بعينه تقدم لمتن آخر فى باب علامة الايمان . قوله (والمرأة) يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها للجنس . قوله (زاد مسلم) هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخارى . قوله (وهب) زاد الأصيل د وأبو الوقت بن جرير ، أى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ، ووقع فى رواية أبي ذر وهيب بالتصغير ، وأظنه وهما فإن الحديث وجد بعدد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجده من رواية وهيب بن خالد ، وهب بن جرير من الرواة عن شعبة ، وأما وهيب فهو من أقرانه ، ومراد

البخاري أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير روايا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذي رواه عنه أبو الوليد فزادا في آخره من الجنبات ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة . والله أعلم

١٠ - باب تفريق الغسل والوضوء . ويُذكر عن ابن عمر أنه غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوؤُهُ

٢٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ ، فَأَقْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَقْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَا كِبْرَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَقْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ قَوْلُهُ (باب تفريق الغسل والوضوء) أى جوازه ، وهو قول الشافعى فى الجديد ، واحتج له بان الله تعالى أوجب غسل أعضائه ، فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها . ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر ، وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة ، وقال ربيعة ومالك : من تعمد ذلك فعليه الإعادة ، ومن نسي فلا . وعن مالك إن قرب التفريق بنى وإن طال أعاد . وقال قتادة والأوزاعى : لا بعيد إلا إن جف . وأجلزه النخعي مطلقا فى الغسل دون الوضوء ، ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال : ليس مع من جعل الجفاف حدا لذلك حجة . وقال الطحاوى : الجفاف ليس بمحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة . قوله (ويذكر عن ابن عمر) هذا الأثر رويناه فى الأم عن مالك عن نافع عنه ، لكن فيه أنه توضأ فى السوق دون رجله ، ثم رجع الى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى . والاسناد صحيح ، فيحتمل أنه إنما لم يحزم به لكونه ذكره بالمعنى . قال الشافعى : لعله قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد . قوله (حدثنا محمد بن محبوب) هو البصرى ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصرى ، وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه فى باب الغسل مرة وسياقهما واحد غالبا ، إلا أن فى ذلك ثم تحول من مكانه ، وفى هذا د تنهى من مقامه ، وهما بمعنى ، وأبدى الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائما

١١ - باب من أقرغَ بيمينه على شماله فى الغسل

٢٦٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُضَّافًا وَسَتْرَةً ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ سُلَيْمَانُ : لَا أَدْرِي أَدَّكَرَ الثَّالِثَةَ أَمْ لَا - ثُمَّ أَقْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَانِطِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، فَنَاقَلَتْهُ خِرْقَةً فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا ، وَلَمْ يُرِدْهَا

قَوْلُهُ (باب من أقرغ) هذا الباب مقدم عند الأصلى وابن عساكر على الذى قبله . راجع على المصنف

بأن الدعوى أعم من الدليل ، والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنفس وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يجب التيامن كما تقدم ، ومحلنا فيما إذا كان يغترف من الإماء ، قاله الخطابي . قال : فاما إذا كان ضيقا كالتمضمم فإنه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه . قوله (حدثنا موسى بن إسماعيل) تقدم هذا الحديث من روايته أيضا في باب الغسل مرة ، لكن شيخه هناك عبد الواحد وهنا أبو عوانة وهو الوضاح البصري . قوله (وسترته) زاد ابن فضيل عن الأعشى د بثوب ، والواو فيه حالية . قوله (فصب) قيل هو معطوف على محذوف ، أي فأراد الغسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده ، قاله الكرماني . ولا يتعين ما قاله ، بل يحتمل أن يكون الوضع معقبا بالصب على ظاهره ، والإرادة والكشف يمكن كونهما وقعا قبل الوضع ، والأخذ هو عين الصب هنا ، والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ، ثم شرحت الصفة . قوله (قال سليمان) أي الأعشى ، وقائل ذلك أبو عوانة ، وفاعل د أذكر ، سالم بن أبي الجعد ، وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعشى د فغسل يديه مرتين أو ثلاثا ، ولابن فضيل عن الأعشى د فصب على يديه ثلاثا ، ولم يشك ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، فكان الأعشى كان يشك فيه ثم تذكر لجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر . قوله (ثم تمضمض) وللأصيلي د مضمض ، بغير ثاء . قوله (وغسل قدميه) كذا لا يذ ، وللاكثر د فغسل ، بالفاء . قوله (فقال بيده) أي أشار ، وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله . قوله (ولم يردھا) بضم أوله وإسكان الدال من الإرادة ، والاصل د يريدھا ، لكن جزم بلم ، ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى ، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال : وهي وهم . وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد وقال في آخره د فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدها ، وسيأتي في رواية أبي حنزة عن الأعشى د فناولته ثوبا فلم يأخذه ، والله أعلم

١٢ - باب إذا جامع ثم عاد . ومن دار على نسائه في غسل واحد

٢٦٧ - حدثنا محمد بن بشار قال حدثنا ابن عدي ويحيى بن سعيد عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : ذكرته لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضح طيبا [الحديث ٢٦٧ - طرفه في : ٢٧٠]

قوله (باب إذا جامع ثم عاد) أي ما حكمه . وللكشميني د عاود ، أي الجماع ، وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعمة أو غيرها ، وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ، ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي رافع د انه ﷺ طاف ذات يوم على نسائه بغسل عند هذه وعند هذه ، قال فقالت : يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر ، واختلفوا في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب . وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر : يجب . واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ د إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا ، أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي المتوكل عنه . وأشار ابن خزيمة الى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء للغوى

فقال : المراد به غسل الفرج ، ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث فقال « فليتوضأ ونضوء الصلاة » وأظن المشار إليه هو إسحق بن راهويه ، فقد نقل ابن المنذراع عنه أنه قال : لابد من غسل الفرج إذا أراد العود . ثم استدلل ابن خزيمة على أن الأمر بالنضوء للندب لا للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد « فانه أنشط للعود » فدل على أن الأمر للارشاد أو للندب . وبدل أيضا على أنه لغير الوجوب ما رواه الطحاوي من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يجامع ثم يمود ولا يتوضأ » . قوله (ويحيى بن سعيد) هو القطان ، وينبغي أن يثبت في القراءة قبل قوله « عن شعبة » لفظ « كلاهما » لأن كلا من ابن عدى ويحيى رواه لمحمد بن بشار عن شعبة ، وحذف « كلاهما » من الخط اصطلاح . قوله (ذكرته) أي قول ابن عمر المذكور بعد باب وهو قوله « ما أحب أن أصبح محرما أفنض طيبا » وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر قال « سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما » فذكره وزاد « قال ابن عمر : لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أقبل ذلك » وكذا ساقه الإسماعيلي بنامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار ، فكان المصنف اختصره ليكون المحذوف معلوما عند أهل الحديث في هذه القصة ، أو حدثه به محمد بن بشار مختصرا . قوله (أبا عبد الرحمن) يعني ابن عمر ، استرحمت له عائشة إشعارا بأنه قد سها فيما قاله ، إذ لو استحضر فعل النبي ﷺ لم يقل ذلك . قوله (فيطوف) كناية عن الجماع ، وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال الإسماعيلي : يحتمل أن يراد به الجماع ، وأن يراد به تجديد العهد بين . قلت : والاحتمال الأول يرجحه الحديث الثاني لقوله فيه « أعطى قوة ثلاثين » ، و « يطوف » في الأول مثل « يدور » في الثاني . قوله (ينضخ) بفتح أوله وفتح الصاد المعجمة وبالحاء المعجمة قال الأصمعي : النضخ بالمعجمة أكثر من النضج بالمهملة . وسوى بينهما أبو زيد ، وقال ابن كيسان : إنه بالمعجمة لما نحن ، وبالمهمل لما رق . وظاهره أن عين الطبيب بقيت بعد الإحرام ، قال الإسماعيلي : بحيث انه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء . وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٢٦٨ - **ع** محمد بن بشار قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين . وقال سعيد عن قتادة إن أنسا حدثهم : نيس نسوة

[الحديث ٢٦٨ - أطرافه في : ٢٨٤ ، ٥٠٦٨ ، ٥٢١٥]

قوله (معاذ بن هشام) هو الدستوائي ، والاسناد كله بصريون . قوله (في الساعة الواحدة) المراد بها قدر من الزمان ، لا ما اصطلاح عليه أصحاب الهيئة . قوله (من الليل والنهار) الواو بمعنى « أو » ، جزم به الكرماني . ويحتمل أن تكون على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءا من آخر أحدهما ، وجزءا من أول الآخر . قوله (وهن إحدى عشرة) قال ابن خزيمة : تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ، ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا « تسع نسوة » انتهى . وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا ، ووصلها

بعد اثني عشر بابا بلفظ « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذ تسع نسوة ، وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بأن حل ذلك على حالتين ، لكنهن وهم في قوله « ان الأولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان تحته تسع نسوة ، والحالة الثانية في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة ، وموضع الوهم منه أنه ﷺ لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ، ثم دخل على عائشة بالمدينة ، ثم تزوج أم سلية ، وحفصة ، وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ، ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ، ثم جويرية في السادسة ، ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة ، وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور . واختلف في ريحانة وكانت من سبي بني قريظة لجزم ابن لإحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاخترت البقاء في ملكه ، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر ، وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل ، قال ابن عبد البر : مكثت عنده شهرين أو ثلاثة . فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع ، مع أن سودة كانت وهبت يومها لعائشة كما سيأتي في مكانه ، فرجعت رواية سعيد . لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وريحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ « نسائه » تغليبا . وقد سرد الديلماني - في السيرة التي جمعها - من اطلع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس « تزوج خمس عشرة : دخل منهن باحدى عشرة ومات عن تسع . وسرد أسماء من أيضا أبو الفتح اليعمرى ثم مغلطى فردن على العدد الذي ذكره الديلماني ، وأنكر ابن القيم ذلك . والحق أن الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ، وبمقتضى ذلك تنقص العدة . والله أعلم . قوله (أو كان) بفتح الواء هو مقول قتادة والهمزة للاستفهام وميز ثلاثين محذوف أى ثلاثين رجلا ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام « أربعين » بدل ثلاثين ، وهى شاذة من هذا الوجه ، لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك ، وزاد « في الجماع » ، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد « من رجال أهل الجنة » ، ومن حديث عبد الله بن عمر ورفعه « أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع » ، وعند أحمد وأحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه « ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة » ، فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف . قوله (وقال سعيد) هو ابن أبي عروبة ، كذا للجميع ، إلا أن الأصملي قال : إنه وقع في نسخة « شعبة » ، بدل سعيد قال « وفي عرضنا على أبي زيد بمكة : سعيد » قال أبو على الجبائي وهو الصواب . قلت : وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد ، وأما رواية شعبة لهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد . قال ابن المنير : ليس في حديث دوراته على نسائه دليل على الترجمة ، فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلا . قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة . قلت : التقيد بالليلة ليس صريحا في حديث عائشة ، وأما حديث أنس لحيت جاء فيه التصریح بالليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة . كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ووقع التقيد بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم ، وحيث جاء في حديث أنس التقيد بالساعة لم يحتاج الى تقيد الغسل بالمرة لانه يتعذر أو يتعسر ، وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا ، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة « في غسل واحد » ، أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوبا فيها أخرجه كما جرت به

عادته ، ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ، ومن لازم جماعين في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به ، والله أعلم . واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء ، وأشار فيه الى أن القسم لم يكن واجبا عليه ، وهو قول طوائف من أهل العلم ، وبه جزم الاصطخري من الشافعية ، والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ، ويحتاج من قال به الى الجواب عن هذا الحديث فقيل : كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنه أن يمرض في بيت عائشة ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القصة ثم يستأنف القصة ، وقيل كان ذلك عند إقباله من سفر ، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سهمها فإذا انصرف استأنف ، وهو أخص من الاحتمال الثاني ، والأول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القصة ثم ترك بعدها ، وأغرب ابن العربي فقال : إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه أعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لأزواجه فيها حق ، يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها النوبة ، وكانت تلك الساعة بعد العصر ، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب . ويحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي ﷺ من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية . والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلن عليها فينقلها ، وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات . واستدل به ابن التين لقول مالك بلزوم الظهار من الإماء بناء على أن المراد بالوائدين على التسع مارية وريحانة ، وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه ، وتعقب بأن الإطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء المرأة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمنقول عن مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب

١٣ - باب غسل المذى والوضوء منه

٢٦٩ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي قال : كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ - لمكان ابنته - فقال ، فقال « توشأ ، وغسل ذكرك »
 قوله (باب غسل المذى والوضوء منه) أى بسببه ، وفي المذى لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الباء ، ثم بكسر الذال وتشديد الباء ، وهو ماء أبيض رقيق لوج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بخروجه . قوله (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي . قوله (عن أبي عبد الرحمن) هو السلي . قوله (مذاء) صيغة مبالغة من المذى ، يقال مذى يمدى مثل مضى يمضى ثلاثياً ، ويقال أيضاً أمدى يمدى بوزن أعطى يعطى رباعياً . قوله (فأمرت رجلاً) هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر ، وزاد فيه « فاستحييت أن أسأل » . قوله (لمكان ابنته) في رواية مسلم من طريق ابن الخنفية عن علي « من أجل فاطمة ، رضى الله عنها » . قوله (توشأ) هذا الأمر بلفظ الإفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ، ويحتمل أن يكون سأل لمبهم أو لعل فوجه النبي ﷺ الخطاب إليه ، والظاهر أن علياً كان حاضر السؤال ، فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ، ولو حملوه على أنه لم يحضر لأوردوه في مسند المقداد . ويؤيده ما

في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال : « قلت لرجل جالس الى جنبي سله فسأله ، ووقع في رواية مسلم » فقال بفصل ذكره ويتوضأ ، بلفظ الغائب ، فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الأظهر ، ففي مسلم أيضا « فسأله عن المذي يخرج من الانسان ، وفي الموطأ نحوه ، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال : « كنت رجلا مذا لجملت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال النبي ﷺ : لا تفعل ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ، ووقع في رواية للنسائي أن عليا قال : « أمرت عمارا أن يسأل ، وفي رواية لابن حبان والإسماعيلي أن عليا قال : « سألت ، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أمر عمارا أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ، ثم سأل بنفسه . وهو جمع جيد إلا بالنسبة الى آخره لكونه مغايرا لقوله إنه استحي عن السؤال بنفسه لاجل فاطمة قتيبة ، حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي ، ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمارا بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال : « تذكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي : إني رجل مذا فأسألا عن ذلك النبي ﷺ ، فسأله أحد الرجلين ، وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة عمار الى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضا لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم . واستدل بقوله ﷺ : « توضأ ، على أن الفصل لا يجب بخروج المذي ، وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع ، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : « سئل النبي ﷺ عن المذي فقال : « فيه الوضوء وفي المني الفصل ، فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد . قوله (واغسل ذكرك) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ، ووقع في العمدة نسبة ذلك الى البخاري بالعكس ، لكن الواو لا ترتب فالمعنى واحد ، وهي رواية الإسماعيلي ، فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ، ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بمائل ، واستدل به ابن دقيق العيد على تعين الماء فيه دون الأحجار ونحوها لأن ظاهره يعين الفصل والمعين لا يقع الامتثال إلا به ، وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم ، وصحح في باقي كتبه جسواز الاختصار إلحاقا له بالبول (١) وحلا للأمر بفصله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا المعروف في المذهب ، واستدل به بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استيعابه بالفصل عملا بالحقيقة ، لكن الجمهور نظروا الى المعنى ، فإن الموجب لفصله إنما هو خروج الخارج فلا تجب المجاوزة الى غير محله ، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية « فقال توضأ واغسله ، فأعاد الضمير على المذي ، وفظير هذا قوله « من مس ذكره فليتوضأ ، فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه ، واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو للتمديد ؟ فعلى الثاني يجب

(١) الصواب ما قاله ابن دقيق العيد من تعين الماء في غسل المذي عملا بظاهر الحديث . ويؤيده ما ثبت في مستد أحد وسنن أبي داود عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يغسل ذكره وأنبئيه . وهذا حكم يخص المذي دون البول . والله أعلم

النية فيه ، قال الطحاوي : لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتخلص فيبطل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد ينفرد لبنه إلى داخل الضرع فينقطع بخروجه ، واستدل به أيضا على نجاسة المذي وهو ظاهر ، وخرج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم إن المذي من أجزاء المني رواية بطهارته ، وتعقب بأنه لو كان منيا لوجب الغسل منه ، واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المذي للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد ، بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ، ويمكن أن يقال : أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان محضرة على ، ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحذف الخبر فترقيه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض ، وقال ابن دقيق العيد : المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم بالحجة بمحملتها لا بفرد معين منها . وفيه جواز الاستئابة في الاستفتاء ، وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بمحضرة موكله ، وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي ﷺ وتوقيره ، وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يستحي منه عرفا ، وحسن المعاشرة مع الاصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بمحضرة أقاربها ، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحي فامر غيره بالسؤال ، لأن فيه جمعا بين المصلحتين : استعمال الحياء ، وعدم التفريط في معرفة الحكم

١٤ - باب من تطيب ثم اغتسل ، وبقي أثر الطيب

٢٧٠ - **حدثنا أبو الثمان** قال **حدثنا أبو عوانة** عن **إبراهيم بن محمد بن المنتشر** عن **أيوب** قال : سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر « ما أحب أن أصبح محرمًا أنضح طيبا » فقالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ ، ثم طاف في نسائه ، ثم أصبح محرمًا

٢٧١ - **حدثنا آدم** قال **حدثنا شعبة** قال **حدثنا الحكم** عن **إبراهيم بن الأسود** عن **عائشة** قالت : كأني أنظر إلى **ويص الطيب** في مفرق النبي ﷺ وهو محرم

[الحديث ٢٧١ - أطرافه في : ١٥٣٨ ، ٥٩١٨ ، ٥٩٢٣]

قوله (باب من تطيب ثم اغتسل) تقدم الكلام على الحديث قبل باب ، وموضع الاستدلال به أن قولها « طاف في نسائه » كناية عن الجماع ، ومن لازمه الاغتسال . وقد ذكرت أنها طيبت قبل ذلك ، وأنه أصبح محرمًا . ومن فوائده أيضا وقوع رد بعض الصحابة على بعض بالدليل ، وإطلاع أزواج النبي ﷺ على ما لا يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة ، وخدمة الزوجات لأزواجهن ، والتطيب عند الاحرام وسياق في الحج . وقال ابن بطال : فيه أن السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع . **قوله** (حدثنا الحكم) هو ابن عتبة ، هو وشيخه إبراهيم النخعي وشيخه الأسود بن يزيد فقهاء كوفيون تابعيون . **قوله** (ويص) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها

ياه تحتانية ثم صاد مهمة هو البريق ، وقال الاسماعيل : ويص الطيب تلاؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط . قوله (مفرق) بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها . ودلالة هذا المتن على الترجمة إما لكونها قصة واحدة ، وإما لأن من سنن الإحرام الغسل عنده ، ولم يكن النبي ﷺ يدعه . وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام

١٥ - باب تخليل الشعر ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه

٢٧٢ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم اغتسل ، ثم يخلل يديه شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده

قوله (باب تخليل الشعر) أى فى غسل الجنابة . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (إذا اغتسل) أى أراد أن يغتسل . **قوله** (إذا ظن) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفى فيه بالغلبة ، ويحتمل أن يكون بمعنى علم . **قوله** (أروى) هو فعل ماض من الإرواء ، يقال أرواه إذا جعله رياناً ، والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر . **قوله** (أفاض عليه) أى على شعره . **قوله** (ثم غسل سائر جسده) أى بقية جسده ، وقد تقدم من رواية مالك عن هشام فى أول كتاب الغسل هنا د على جلده كله ، فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعا بين الروايتين . وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك

٢٧٣ - وقالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تعرف منه جميعاً

قوله (وقالت) أى عائشة ، وهو معطوف على الأول فهو متصل بالإسناد المذكور . **قوله** (تعرف) باسكان المعجمة بعدها راء مكسورة ، وله فى الاعتصام د نفع فيه جميعاً ، وقد تقدمت مباحثه فى باب هل يدخل الجنب يده فى الطهور

١٦ - باب من توضأ فى الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى

٢٧٤ - **حدثنا** يوسف بن عيسى قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا الأعمش عن سالم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة قالت : وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل فرجه ، ثم ضرب يده بالأرض - أو الحائط - مرتين أو ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض على رأسه الماء ، ثم غسل جسده ، ثم تنحى فغسل رجله . قالت : فأتيت به بخزقة فلم يردها ، فخلل ينفض يده

قوله (باب من توضأ فى الجنابة) سقط من أواخر الترجمة لفظ « منه » من رواية غير أبى ذر . **قوله** (أخبرنا) ولأبى ذر (حدثنا الفضل) . **قوله** (وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة) كذا لاكثر بالاضافة ، ولكريمة

« وضوءاً ، بالتثوين ، للجنابة ، بلام واحدة ، وللشمس ، ولرفيقه ، وضع ، على البناء للفعل »
 « رسول الله ، بزيادة اللام أى لاجله ، وضوء ، بالرفع والتثوين . قوله (فكفاً) ولغير أبى ذر ، فأكفاً ، أى
 قلب . قوله (على يساره) كذا للاكثر ، وللمستعمل وكريمة ، على شماله . قوله (ضرب يده بالأرض) كذا
 للاكثر ، وللشمس ، ضرب يده الأرض . قوله (ثم غسل جسده) قال ابن بطال : حديث عائشة الذى فى
 الباب قبله أليق بالترجمة ، لأن فيه « ثم غسل سائر جسده » ، وأما حديث الباب ففيه « ثم غسل جسده » ، فدخل فى
 عمومهِ مواضع الوضوء . فلا يطابق قوله « ولم يعد غسل مواضع الوضوء » ، وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال
 والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء . فان تقديم غسل أعضاء الوضوء . وعرف الناس من مفهوم الجسد
 إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه . ولا يخفى تكلفه . وأجاب ابن التين بأن مراد البخارى أن يبين أن المراد بقوله فى
 هذه الرواية « ثم غسل جسده » ، أى ما بقى من جسده ، بدليل الرواية الأخرى . وهذا فيه نظر لأن هذه القصة
 غير تلك القصة كما قدمنا فى أوائل الفصل . وقال الكرماني : لفظ « جسده » ، شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه
 الحديث السابق ، أو المراد هناك بسائر جسده أى باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء . قلت : ومن لازم هذا
 التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة . والذى يظهر لى أن البخارى حمل قوله « ثم غسل جسده » ، على المجاز أى ما
 بقى بعد ما تقدم ذكره ، ودليل ذلك قوله بعد « فغسل رجله » ، إذ لو كان قوله « غسل جسده » ، محمولاً على عمومهِ لم
 يحتاج لغسل رجله ثانياً ، لأن غسلهما كان يدخل فى العموم ، وهذا أشبه بتصرفات البخارى ، إذ من شأنه الاعتناء
 بالأخفى أكثر من الأجل . واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء لإجزاء غسل الجمعة عن غسل
 الجنابة ، وإجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثاً ، والاستنباط المذكور مبنى عنده على
 أن الوضوء الواقع فى غسل الجنابة سنة وأجزأ مسح ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده . وهى دعوى
 مردودة ، لأن ذلك يختلف باختلاف النية ، فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفصيلته تم غسله وإلا فلا
 يصح البناء المذكور . والله أعلم . قوله (ينفض الماء بيده) سقط الماء ، من غير رواية أبى ذر ، وللأصيل « لجمل
 ينفض بيده » ، وباقى مباحث المتن تقدم فى أوائل الفصل . والله المستعان

١٧ - باب إذا ذكر فى المسجد أنه جنب خرج كما هو ولا يتيمم

٢٧٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا يونس عن الزهري عن أبي سلمة
 عن أبي هريرة قال : أقيمت الصلاة وعدت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ ، فلما قام فى الصلاة
 ذكر أنه جنب فقال لنا « مكانكم » ثم رجع فاغتسل ، ثم خرج إلينا ورأسه ينظر ، فكبر فصلينا معه
 تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري . ورواه الأوزاعي عن الزهري

[الحديث ٢٧٥ - طرفاه فى : ٦٣٩ ، ٦٤٠]

قوله (باب إذا ذكر) أى تذكر الرجل ، وهو (فى المسجد أنه جنب خرج) . ولابى ذر وكريمة « يخرج » (كما
 هو) أى على حاله . قوله (ولا يتيمم) إشارة الى رد من يوجهه فى هذه الصورة ، وهو منقول عن الثوري وإسحق ،

وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتلم يتيمم قبل أن يخرج . وورده ذكر ، بمعنى تذكر من الذكر بضم
الذال كثيرا ، وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرها . وقوله « خرج كما هو » قال الكرماني : هذه الكاف كاف
المقارنة لا كاف التشبيه ، كذا قال ، وعلى التزل فالتشبيه هنا ليس بمنعنا لأن يتعلق بحالته ، أي خرج في حالة شبيهة
بحالته التي قبل خروجه فيما يتعلق بالمحدث لم يفعل ما يرفعه من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم . قوله (حداثا
عبد الله بن محمد) هو الجمع ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (وعدلت) أي سويت ، وكان من شأن النبي ﷺ أن
لا يكبر حتى تستوى الصفوف . قوله (فلما قام في مصلاه ذكر) أي تذكر ، لا أنه قال ذلك لفظا ، وعلم الراوى
بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه له بعد ذلك . وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري
أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي ﷺ للصلاة . قوله (فقال لنا : مكانكم) بالنصب أي الزموا مكانكم . وفيه إطلاق
القول على الفعل ، فإن في رواية الاسماعيل « فأشار بيده أن مكانكم » ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة .
قوله (ورأسه يقطر) أي من ماء الفسل ، وظاهر قوله « فكبر » الاكتفاء بالإقامة السابقة ، فيؤخذ منه جواز
التحلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب
صلاة الجماعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى . قوله (تابعه عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى البصرى ، وروايته
موصولة عند الإمام أحمد عنه ، وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس عبد الله بن وهب عند مسلم ، وهذه
متابعة تامه . قوله (ورواه الاوزاعي) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتى ، وظن
بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه ، وليس كما
ظن بل هو من التفتن في العبارة

١٨ - باب نفث اليمين من الفسل عن الجنابة

٢٧٦ - حدثنا عبدان قال أخبرنا أبو حمزة قال سمعت الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس
قال : قالت ميمونة : وضعت للنبي ﷺ غسلا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلها ثم صب بيمينه على
شماله فغسل فرجه فغرب يديه الأرض فسحها ، ثم غسلها ، فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم صب
على رأسه وأفاض على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته ثوبا فلم يأخذه ، فانطلق وهو ينفض يديه
قوله (باب نفث اليمين من الفسل عن الجنابة) كذا لابي ذر وكريمة . والباقي « من غسل الجنابة » . قوله
(أخبرنا أبو حمزة) هو السكري . قوله (فانطلق وهو ينفض يديه) استدل به على جواز نفث ماء الفسل والوضوء
وقد تقدم ذلك في أوائل الفسل ، وهو ظاهر . وفي هذا الاسناد مروزيان : عبدان وشيخه ، وكوفيان الأعمش
وشيخه ، ومدنيان كريب وشيخه ، وفيما قبله بباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مروزيان ، وفيما قبل ذلك
بصريان : موسى وأبو عوانة ، وكذا موسى وعبد الواحد ، وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد ، وفيما قبل أيضا
مكيان : الحميدى وسفيان ، وكلهم روه عن الأعمش بالاسناد المذكور

١٩ - باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الفسل

٢٧٧ - حدثنا خلاؤ بن يحيى قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسين بن مسلم عن صفية بنت شيعة عن

عائشة قالت: كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ

قوله (باب من بدأ بشق رأسه الايمن في الغسل) تقدم مثل ذلك في باب من بدأ بالحلاب . **قوله** (حدثنا خلاد بن يحيى) هذا من كبار شيوخ البخارى ، وهو كوفى سكن مكة ، ومن فوفه الى عائشة مكين . **قوله** (عن صفية) وللإسماعيل ، أنه سمع صفية ، وهى من صفار الصحابة ، وأبوها شيبه هو ابن عثمان الحنبل العبدري صحابى مشهور . **قوله** (أصاب) ولكريمة ، أصابت ، (إحدانا) أى أزواج النبي ﷺ ، وللحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وهو مصير من البخارى الى القول بان لقول الصحابى « كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا » حكم الرفع سواء صنّحناه الى زمنه ﷺ أم لا ، وبه جزم الحاكم . **قوله** (أخذت يديها) ولكريمة ، يديها ، أى الماء ، وصرح به الإسماعيل في روايته . **قوله** (فوق رأسها) أى فصيته فوق رأسها ، وللإسماعيل ، أخذت يديها الماء ثم صبت على رأسها . **قوله** (وبديها الأخرى) في رواية الإسماعيل ، ثم أخذت يديها ، وهى أدل على الترتيب من رواية المصنف ، وان كان لفظ « الأخرى » يدل على أن لها أولى وهى متأخرة عنها . فان قيل : الحديث دال على تقديم أيمن الشخص لا أيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة ؟ أجاب الكرماني بأن المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه الى قدمه فيطابق ، والذي يظهر أنه حمل الثلاث في الرأس على التوزيع كما سبق في باب من بدأ بالحلاب ، وفيه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الايمن . والله أعلم

٢٠ - **باب** مَنِ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوءِ ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالْتَسَتُّهُ أَفْضَلُ

وَقَالَ سَهْرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنَ النَّاسِ »

٢٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصرمة قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينتظر بعضهم إلى بعض ، وكان موسى يغتسل وحده . فقالوا : والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر . فذهب مرة يغتسل ، فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه ، فخرج موسى في إثره يقول : ثوبى يا حجر ، حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى فقالوا : والله ما بموسى من بأس . وأخذ ثوبه فطاف بالحجر ضرباً » فقال أبو هريرة : والله إنه ألدب بالحجر ستة أو سبعة ضرباً بالحجر [الحديث ٢٧٨ - طرفاه في : ٣٤٠٤ ، ٤٧٩٩]

قوله (باب من اغتسل عريانا وحده في خلوة) أى من الناس ، وهو تأكيد لقوله « وحده » ، ودل قوله « أفضل » على الجواز وعليه أكثر العلماء ، وخالف فيه ابن أبى ليلى وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعا . « إذا اغتسل أحدكم فليستتر » ، قاله لرجل رآه يغتسل عريانا وحده رواه أبو داود ، وللبزار نحوه من حديث ابن عباس مطولا . **قوله** (وقال بهز) زاد الاصيل ، ابن حكيم . **قوله** (عن جده) هو معاوية بن حيدة بحاء مهمل

وباء تحتانية ساكنة صحابي معروف . قوله (أن يستحي منه من الناس) كذا لاكثر الرواة ، والسرخصي د أحق أن يستتر منه ، وهذا بالمعنى . وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذى وصححه الحاكم ، وقال ابن أبي شيبة د حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا نبي الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : يا رسول الله أحدنا إذا كان خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحي منه من الناس ، فالاسناد الى بهز صحيح ، ولهذا جزم به البخارى . وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه ، ولهذا لما علق في النكاح شيئا من حديث جد بهز لم يجزم به بل قال د ويذكر عن معاوية بن حيدة ، فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الاسناد إلا إلى من علق عنه ، وأما ما فوقه فلا يدل ، وقد حققت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح ، وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها . وعرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة ، بخلاف ما قال أبو عبد الملك البونى إن المراد بقوله د أحق أن يستحي منه ، أى فلا يعصى ، ومفهوم قوله د إلا من زوجتك ، يدل على أنه يجوز لها النظر الى ذلك منه ، وقياسه أنه يجوز له النظر ، ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة ، وفيه حديث في صحيح مسلم . ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعرى في الخلوة غير جائز مطلقا ، لكن استدلل المصنف على جوازه في الفضل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ، ووجه الدلالة منه - على ما قال ابن بطلال - أنها بمن أمرنا بالاعتدال به ، وهذا إنما يأتي على رأى من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا . والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتها لشرعنا ، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه ، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة ، ورجح بعض الشافعية تحريمه ، والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط . قوله (كانت بنو إسرائيل) أى جماعتهم وهو كقوله تعالى (قالت الاعراب آمنا) . قوله (يغتسلون عراة) ظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم والا لما أقرم موسى على ذلك ، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذا بالأفضل . وأغرب ابن بطلال فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له ، وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك . قوله (أدر) بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري : الأدرة نفخة في الخصى ، وهى بفتحات وحكى بضم أوله وإسكان الدال . قوله (لجمع موسى) أى جرى مسرعا ، وفي رواية د غرَج . قوله (ثوبى يا حجر) أى أعطنى ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر شوبه فانتقل عنده من حكم الجماد الى حكم الحيوان فناداه ، فلما لم يعطه ضربه . وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، ويحتمل أن يكون عن وحي . قوله (حتى نظرت) ظاهره أنهم رأوا جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لمداواة وشبهها ، وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه منزلا لانه يظهر ما تحته بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر . قوله (فطلق بالحجر ضربا) كذا لاكثر الرواة ، وللكشمهينى والحموى د فطلق الحجر ضربا ، والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أى طلق يضرب الحجر ضربا . قوله (قال أبو هريرة) هو من تمة مقول همام ، وليس بمعلق . قوله (لندب) بالنون والدال المهملة المفتوحين وهو الأثر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى

٢٧٩ - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يَبْنِي أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ، فَجَمَلَ أَيُّوبُ يَحْتَسِي فِي نَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ : يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قال : بَلَى وَعَزَّيْكَ ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ » . ورواه إبراهيم عن موسى بن عتبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يَبْنِي أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا . . . »

[الحديث ٢٧٩ - طرفه في : ٣٣٩١ ، ٧٤٩٣]

قوله (وعن أبي هريرة) هو معطوف على الاسناد الاول ، وجزم الكرماني بأنه تعليق بصيغة التقرير فأخطأ ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور . وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد في أحاديث الانبياء . **قوله** (يحتس) باسكان المهملة وفتح المثناة بعدها مثثة ، والحشية هي الاخذ باليد . ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد د يحن ، بنون في آخره بدل الياء . **قوله** (لا غنى) بال قصر بلا تنوين ، ورويناه بالتنوين أيضا على أن لا ، بمعنى ليس . **قوله** (ورواه إبراهيم) هو ابن طهمان ، وروايته موصولة بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي ، قال ابن بطلال : وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى عابه على جمع الجراد ، ولم يعابه على الاغتسال عريانا فدل على جوازه . وسيأتي بقية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا

٢١ - باب التستّر في الغسل عند الناس

٢٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا هريرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل واطمة تسترّه ، قال : من هذه ؟ فقلت : أنا أم هانئ

[الحديث ٢٨٠ - طرفه في : ٣٥٧ ، ٣١٧١ ، ٦١٥٨]

قوله (باب التستّر) لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقيين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر . **قوله** (مولى عمر بن عبيد الله) بالتصغير وهو التيمى ، وأم هانئ بهززة منونة . **قوله** (فقال من هذه) ؟ يدل على أن السر كان كشيئا ، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورده المصنف تاما

٢٨١ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت : سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة ، فغسل يديه ، ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ، ثم مسح بيده على الخائط أو الأرض ، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله ، ثم أفاض على جسده الماء ، ثم تنحى فغسل قدميه . تابعه أبو حنيفة وابن فضال في الستر **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف

عاليا الى الثورى ، ونزل فيه هنا درجة . وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة لانه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الاعمش . والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام . قوله (تابعه أبو عوانة) أى عن الاعمش باسناد هذا ، وقد قدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه . قوله (وابن فضيل) أى عن الاعمش أيضا بهذا الاسناد ، وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الأسفرائيني نحو رواية أبي عوانة البصرى ، وقد وقع ذكر الستر أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ، ومن رواية زائدة عند الاسماعيلى ، وسبقت مباحث الحديث في أول الفصل . والله المستعان

٢٢ - باب إذا احتلَّت المرأة

٢٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَهَا قَالَتْ : جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ امْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ » .
قوله (باب إذا احتلَّت المرأة) لما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال ، وللإشارة الى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي ، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه ، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد جيد . قوله (عن زينب بنت أبي سلمة) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر ، وفيه زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك الى أمها وهنا الى أبيها ، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ، ورواه مسلم أيضا من رواية الزهرى عن عروة لكن قال د عن عائشة ، وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة ، ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة ، وهذا يقتضى ترجيح رواية هشام ، وهو ظاهر صنع البخارى ، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين ، وأشار أبو داود الى تقوية رواية الزهرى لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة ، وأخرج مسلم أيضا رواية نافع ، وأخرج أيضا من حديث أنس قال د جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت له ، وعائشة عنده ، فذكر نحوه . وروى أحمد من طريق إسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن جده أم سليم وكانت مجاورة لأم سلمة د فقالت أم سليم : يا رسول الله ، فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هي التي راجعها ، وهذا يقوى رواية هشام ، قال النووي في شرح مسلم : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرتا على أم سليم ، وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد . وقال في شرح المذهب : يجمع بين الروايات بأن أنسا وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهى . والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم ، وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير الى ذلك ، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحوه هذه القصة ، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها . وقد سألت عن هذه المسألة أيضا خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه ، وفي آخره د كما ليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل ، وسهلة بنت سهيل عند الطبراني ، وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . قوله (إن الله لا يستحي من الحق) قدمت هذا القول تمهيدا لعذرهما في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا هضاه اللغوى ،

إذ الحياء الشرعى خير كله . وقد تقدم فى كتاب الإيمان أن الحياء لغة : تغير وانكسار ، وهو مستحيل فى حق الله تعالى ، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء فى الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق . وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل فى الإثبات (١) ولا يشترط فى النفي أن يكون ممكنا ، لكن لما كان المفهوم يقتضى أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتج إلى تأويله ، قاله ابن دقيق العيد . قوله (هل على المرأة من غسل) « من ، زائدة ، وقد سقطت فى رواية المصنف فى الأدب . قوله (احتلت) الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام ، وهو ما يراه النائم فى نومه ، يقال منه حلم بالفتح واحتلم ، والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع . وفى رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت : يارسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يحامها فى المنام أتغتسل . قوله (إذا رأت الماء) أى التى بعد الاستيقاظ ، وفى رواية الحميدى عن سفيان عن هشام ، إذا رأت إحداكن الماء فلتغتسل ، وزاد فقالت أم سلمة : وهل تحتلم المرأة ، وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها ، وقد تقدمت من رواية أبى معاوية عن هشام فى باب الحياء فى العلم وفيه ، أو تحتلم المرأة ؟ وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أى أترى المرأة الماء وتحتلم ؟ وفيه ، فقطت أم سلمة وجهها ، ويأتى فى الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام ، فضحكت أم سلمة ، ويجمع بينهما بأنها تبسمت تعجبا وغطت وجهها حياء ، ولمسلم من رواية وكيع عن هشام ، فقالت لها : يا أم سليم فضحت النساء ، وكذا لأحمد من حديث أم سليم ، وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال . وقال ابن بطلان : فيه دليل على أن كل النساء يحتلن ، وعكسه غيره فقال : فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلن ، والظاهر أن مراد ابن بطلان الجواز لا الوقوع ، أى فهن قابلية ذلك . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإتزال ، ونفى ابن بطلان الخلاف فيه ، وقد قدمناه عن النخعي . وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء ، أو سمعته وقام عندها ما يوم خروج المرأة عن ذلك وهو تدور بروز الماء منها . وقد روى أحمد من حديث أم سليم فى هذه القصة أن أم سلمة قالت : يارسول الله وهل للمرأة ماء ؟ فقال : هن شقائق الرجال ، وروى عبد الرزاق فى هذه القصة ، إذا رأت إحداكن الماء كما يراه الرجل ، وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم فى نحو هذه القصة ، ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل ، وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف إنزالها بشهوتها ، وحمل قوله ، إذا رأت الماء ، أى علت به ، لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به عليها بذلك وهى نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل فى النوم ثم استيقظ فلم ير بلال لم يجب عليه الغسل اتفاقا ، فكذلك المرأة . وإن أراد به عليها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر فى اليقظة ما كان فى النوم إن كان مشاهدا ، لحصل الرؤية على ظاهرها هو الصواب . وفيه استفتاء المرأة بنفسها ، وسياق صور الاحوال فى الوقائع الشرعية لما يستفاد من ذلك . وفيه جواز التبسم فى التعجب ، وسياق الكلام على قوله ، فبم يشبهها ولدها ، فى بدء الخلق إن شاء الله تعالى

(١) الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقا ، فإن الله يوصف بالحياء الذى يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته . وقد ورد وصفه بذلك فى نصوص كثيرة فوجب إثباته له على الوجه الذى يليق به . وهذا قول أهل السنة فى جميع الصفات الواردة فى الكتاب والسنة الصحيحة ، وهو طريق النجاة ، فنبه واحذر ، والله أعلم

٢٣ - باب عَرَقَ الْجَنْبَ ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

٢٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ ، فَانْحَنَسَتْ مِنْهُ ، فَذَهَبَ فَاتَّغَسَلَ ثُمَّ جَاءَ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . قَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ »

[الحديث ٢٨٣ - طرقة في : ٢٨٥]

قوله (باب عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس) كأن المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق الكافر ، وقال قسوم انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي ، فتقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب ، وبيان أن المسلم لا ينجس ، وإذا كان لا ينجس فعرقه ليس بنجس ، ومفهومه أن الكافر ينجس فيكون عرقه نجسا . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وحيد هو الطويل ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ، ومن دونه في الإسناد بصريون أيضا ، وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق . قوله (في بعض طريق) كذا للأكثر ، وفي رواية كريمة والأصيل «طرق» ، ولابي داود والنسائي «لقيته في طريق من طرق المدينة» ، وهي توافق رواية الأصيل . قوله (وهو جنب) يعني نفسه ، وفي رواية أبي داود «وأنا جنب» . قوله (فانحنست) كذا للكشميني والحموي وكريمة بنون ثم غاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة ، وقال القزاز : وقع في رواية «فانبخست» ، يعني بنون ثم موحدة ثم غاء معجمة ثم سين مهملة قال : ولا وجه له ، والصواب أن يقال «فانحنست» ، يعني كما تقدم ، قال : والمعنى مضيت عنه مستخفيا ، ولذلك وصف الشيطان بالحناس ، ويقويه الرواية الأخرى «فانسلك» انتهى . وقال ابن بطال : وقعت هذه اللفظة «فانبخست» ، يعني كما تقدم قال : ولابن السكن بالجيم ، قال : ويحتمل أن يكون من قوله تعالى ﴿ فانبجست منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أي جرت واندفعت ، وهذه أيضا رواية الأصيل وأبي الوقت وابن عساكر ، ووقع في رواية المستملي «فانجخت» ، بنون ثم مثناة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجسا . ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بانها مأخوذة من البخس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنايته عن مجالسة رسول الله ﷺ ، وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال : معنى انبخست منه تنجيت عنه ، ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم ، وأشبهها بالصواب الأولى ثم هذه . وقد نقل الشراح فيها ألفاظا مختلفة مما صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره ، كاتجشت بشين معجمة من النجس ، وبنون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة من الانجاس . قوله (ان المؤمن لا ينجس) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال : إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ وأجلب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده بجانية النجاسة ، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستفزاز ، وحثهم أن الله تعالى أباح فكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاجعهن ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلة ، فدل على أن الأدى الحى ليس بنجس العين إذ لا فرق بين النساء والرجال . وأعرب القرطبي في

الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الصافى ، وسيأتى الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الامور المعظمة ، واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكل الهيات . وكان سبب ذهاب أبي هريرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه كان إذا لقي أحدا من أصحابه ماسحه ودعا له ، هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة ، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسه رضي الله عنه كعادته ، فبادر الى الاغتسال ، وإنما أنكر عليه النبي ﷺ قوله ، وأنا على غير طهارة ، وقوله ، سبحان الله ، تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة ، أى كيف يخفى عليه هذا الظاهر ؟ وفيه استحباب استئذان التابع للتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله ، أين كنت ، ؟ فإشار الى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعطيه . وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله . وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، بوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذا ما تحلب منه . وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل فقال :

٢٤ - باب الجُنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْسِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

وقال عطاء : يَخْتَجِمُ الْجُنْبُ وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ

٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَمَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ

مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ

(باب الجنب يخرج ويمشي في السوق) . قوله (وغيره) بالجر أى وغير السوق ، ويحتمل الرفع عطفا على يخرج من جهة المعنى . قوله (وقال عطاء) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد ، ويطلق بالنورة ، ولعل هذه الافعال هي المرادة بقوله ، وغيره ، بالرفع في الترجمة . قوله (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة ، كذا لم الاصيل فقال شعبة . قوله (أن النبي) وفي رواية الاصيل وكريمة ، أن نبي الله ﷺ ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا جامع ثم عاد . وإيراده له في هذا الباب يقوى رواية ، وغيره ، بالجر لان حجر أزواج النبي ﷺ كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشى ، وعلى هذا فناسبة لإيراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير الغسل ، وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى وغيره فقالوا : يستحب له الوضوء . وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لانه لم يذكر فيه أنه توضأ ، فكان المصنف أورده ليستدل له لا ليستدل به

٢٨٥ - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ : لَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنْبٌ ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَدَمَ ، فَانْسَلَّتْ فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ فَاعْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جَثْتُ وَهُوَ قَائِدٌ فَقَالَ : أَبِنْ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ ، فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ »

قوله (حدثنا عياش) بياض تحفانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والإسناد أيضا الى أبي رافع بصريون ، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله . **قوله** (فأنسلت) أى ذهبت في خفية ، والرحل بجاء مهمله ساكنة أى المكان الذى يأوى فيه ، وقوله « يا أبا هريرة » وقع في رواية المستمل والكشميني « يا أبا هر » بالترخيم

٢٥ - باب كَيْتُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

٢٨٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال : **حدثنا هشام** وشيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب ؟ قالت : نعم ، ويتوضأ [الحديث ٢٨٦ - طرفه في : ٢٨٨]

قوله (باب كيتونة الجنب في البيت) أى استقراره فيه ، وكيتونة مصدر كان يكون كونا وكيتونة ، ولم يحيى على هذا إلا أحرف معدودة مثل ديمومة من دام . **قوله** (إذا توضأ) زاد أبو الوقت وكرامة « قبل أن يغتسل » وسقط الجميع من رواية المستمل والحموى ، قيل أشار المصنف بهذه الترجمة الى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا « إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب » رواه أبو داود وغيره ، وفيه نجى بضم النون وفتح الجيم الحضرمي ، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول ، لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم ، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله ، قال : ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذ ، وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتن ، قال النووي : وفي الكلب نظر انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه ، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة ، لأنه إذا توضأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتي تصويره . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائي ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شيبة . ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي . **قوله** (قال نعم ويتوضأ) هو معطوف على ما سد لفظ « نعم » مسده أى يرقد ويتوضأ ، والواو لا تقتضى الترتيب فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ، ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » ، وهذا السياق أوضح في المراد . وللصنف مثله في الباب الذى بعد هذا من رواية عروة عن عائشة بزيادة « غسل الفرج » ، وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخاري في آخر حديث الباب « ويتوضأ وضوءه للصلاة » وللإسماعيلي من وجه آخر عن هشام نحوه ، وفيه رد على من حمل الوضوء هنا على التنظيف

٢٦ - باب نوم الجنب

٢٨٧ - **حدثنا قتيبة** قال **حدثنا الليث** عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ « أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ » قال : نعم ، إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب » [الحديث ٢٨٧ - طرفاه في : ٢٨٩ ، ٢٩٠]

غرائب مالك فراه ما رواه خارج الموطأ ، فهي غرابة خاصة بالنسبة للموطأ ، نعم رواية الموطأ أشهر . **قوله** (ذكر عمر بن الخطاب) مقتضاه أيضا أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر ، وقد بين الناس سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع قال : أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له ، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره فقال د ليتوضأ ويرقد ، وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب د أنه تصيبه ، يعود على ابن عمر لا على عمر ، وقوله في الجواب د توضأ ، يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضرا فوجه الخطاب إليه . **قوله** (بأنه) كذا للستملى والحوى واللباقين د أنه ، . **قوله** (فقال له) سقط لفظ د له ، من رواية الاصيل . **قوله** (توضأ واغسل ذكرك) في رواية أبي نوح د اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم ، وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال : يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتعبد إذ الجنابة أشد من مس الذكر ، فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء ، ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه ينقض . وقال ابن دقيق العيد : جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط ، وهو متمسك لمن قال بوجوبه . وقال ابن عبد البر : ذهب الجمهور الى أنه للاستحباب ، وذهب أهل الظاهر الى إيجابه وهو شذوذ . وقال ابن العربي : قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ ، واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال : لم يقل الشافعي بوجوبه ، ولا يعرف ذلك أصحابه . وهو كما قال ، لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب ، أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى متأكد الاستحباب ، ويدل عليه أنه قابله بقول ابن حبيب : هو واجب وجوب الفرائض ، وهذا موجود في عبارة المالكية كثيرا ، وأشار ابن العرذلى الى تقوية قول ابن حبيب ، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه لإيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم ، ثم استدلل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا د إنما أمرت بالوضوء إذا قمت الى الصلاة ، وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد . وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي ، وهو واضح . ونقل الطحاوى عن أبي يوسف أنه ذهب الى عدم الاستحباب ، وتمسك بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها أنه ﷺ كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره ، وتعقب بأن الحفاظ قالوا إن أبا إسحق غلط فيه ، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا يمتد وجوبه ، أو أن معنى قوله لا يمس ماء أى للغسل ، وأورد الطحاوى من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ، ثم جرح الطحاوى الى أن المراد بالوضوء التنظيف ، واحتج بأن ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ، وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان لعذر . وقال جمهور العلماء : المراد بالوضوء هنا الشرعى ، والحكمة فيه أنه يخفف الحدث ، ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل فينسويه فيرقع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ، ويؤيده ما رواه ابن أبى شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال د إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة ، وقيل : الحكمة فيه أنه إحدى الطهارتين ، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة أنه ﷺ كان إذا أجنب فاراد أن ينام توضأ أو تيمم ، ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء ، وقيل

الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الفصل ، وقال ابن دقيق العيد : نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض ، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب ، لكن إذا اقطع دمها استحب لها ذلك . وفي الحديث أن فصل الجنابة ليس على الفور ، وإنما يتزنيق عند القيام الى الصلاة ، واستحباب التنظيف عند النوم ، قال ابن الجوزي : والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فانها تقرب من ذلك ، والله أعلم

٢٨ - باب إذا التقى الحثانان

حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام ح

٢٩١ - وحدثنا أبو نعيم عن هشام عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل »

تابعه عمرو بن مرزوق عن شعبه مثله . وقال موسى حدثنا أبان قال حدثنا قتادة أخبرنا الحسن مثله

قوله (باب إذا التقى الحثانان) المراد بهذه التثنية ختان الرجل والمرأة ، والختن قطع جلدة كمرته ، وخفاض المرأة والحفص قطع جلدية في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليبا وله نظائر ، وقاعدته رد الأثقل الى الأخف والأدنى الى الأعلى . قوله (هشام) هو الدستواقي في الموضعين ، وإنما فرقها لأن معاذ قال « حدثنا » وأبا نعيم قال « عن » ، وطريق معاذ الى الصحابي كلهم بصريون . قوله (إذا جلس) الضمير المستتر فيه وفي قوله « جهد » للرجل ، والضميران البارزان في قوله « شعبها » و « جهدها » للمرأة ، وترك إظهار ذلك للعرفق به ، وقد وقع مصرحا به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال « إذا غشى الرجل امرأته فقع بين شعبها » الحديث ، والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء . قيل المراد هنا يدها ورجلاها وقيل رجلاها وغذاها وقيل ساقاها وغذاها وقيل فخذاها واسكتاها وقيل فخذاها وشفراها وقيل نواحي فرجها الأربع ، قال الأزهري : الاسكتان ناحيتا الفرج ، والشفران طرف الناحيتين ، ورجح القاضي عياض الأخير ، واختار ابن دقيق العيد الأول قال : لأنه أقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس ، وهو كناية عن الجماع فاكنتي به عن التصريح . قوله (ثم جهدها) بفتح الجيم والماء ، يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده في العمل بها ، وسلم من طريق شعبة عن قتادة « ثم اجتهد » ، ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معا عن قتادة بلفظ « وألحق الحثان بالحثان » بدل قوله ثم جهدها ، وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ، ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصرا ولفظه « إذا التقى الحثانان فقد وجب الغسل » وهذا مطابق للفظ الترجمة ، فسكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التوبيخ بلفظ إحدى روايات حديث الباب ، وروى أيضا بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي إسناده علي بن زيد وهو ضعيف ، وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات ، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ « ومس الحثان الحثان » والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ « إذا جاوز » وليس المراد بالمس حقيقة لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، ولو حصل المس

قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع ، قال النووي : معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال ، وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل ، والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فالتنقيح الاحتمال ، ففي رواية مسلم من طريق مطر الورق عن الحسن في آخر هذا الحديث : « وإن لم ينزل » ، ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة به وزاد في آخره : « أنزل أو لم ينزل » ، وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة . قوله (تابعه عمرو) أي ابن مرزوق ، وصرح به في رواية كريمة ، وقد روينا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السماك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة ، فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال : « وأجهدا » ، وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه ، والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة . وقرأت بخط الشيخ مغطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو ابن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وتبعه بعض الشراح على ذلك ، وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناده مسلم زيادة ، بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئا . قوله (وقال موسى) أي ابن اسماعيل قال (حدثنا) وللأصيل أخبرنا (أبان) وهو ابن يزيد العطار ، وأفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة ، وقرأت بخط مغطاي أيضا أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان وهما كلاهما عن موسى عن أبان ، وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح ، وإنما أخرجهما البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة ، فهما شيخ عفان لا رفيقه ، وأبان رفيق همام لا شيخه ، ولا ذكر لموسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لا شيخه ، والله الهادي إلى الصواب . (تنبيه) : زاد هنا في نسخة الصغاني : هذا أجود وأوكد ، وإنما ينأ . . إلى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه . والله أعلم

٢٩ - باب غسل ما يصيب من فرج المرأة

٢٩٢ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال : أ رأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمتن ؟ قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفسل ذكره . قال عثمان : سمعته من رسول الله ﷺ . فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب رضي الله عنهم فأمرؤه بذلك . قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ

قوله (باب غسل ما يصيب) أي الرجل (من فرج المرأة) أي من رطوبة وغيرها . قوله (عن الحسين) زاد أبو ذر « المعلم » . قوله (قال يحيى) هو ابن أبي كثير ، أي قال الحسين قال يحيى ، ولفظ قال الأولى تحذف في الخط عرقا . قوله (وأخبرني) هو عطف على مقدر ، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا . ووقع في رواية مسلم بحذف الواو ، قال ابن العربي : لم يسمعه الحسين من يحيى فلهاذا قال « قال يحيى » ، كذا ذكره ، ولم يأت بدليل . وقد

وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى ، وليس الحسين بمدلس ، وعنينة غير المدلس محمولة على السماع اذا لقيه على الصحيح . على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه « حدثني يحيى بن أبي كثير ، ولم ينفرد الحسين مع ذلك به ، فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين ، وشيبان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين ، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن . قوله (فأمره بذلك) فيه التفات ، لأن الأصل أن يقول فأمروني ، أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا . وقال الكرماني : الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن « اذا جامع » ، وجرم أيضا بأنه عن عثمان إقتاء ورواية مرفوعة وعن الباقي إقتاء فقط . قلت : وظاهره أنهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحًا في عدم الرفع ، لكن في رواية الإسماعيلي : فقالوا مثل ذلك ، وهذا ظاهره الرفع لأن عثمان إقتاء بذلك وحدثه به عن النبي ﷺ فالمثلية تقتضي أنهم أيضا أفتوه وحدثوه ، وقد صرح الإسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ولفظه « فقالوا مثل ذلك عن النبي ﷺ » ، وقال الإسماعيلي : لم يقل ذلك غير يحيى الخاني ، وليس هو من شرط هذا الكتاب . قوله (وأخبرني أبو سلة) كذا لا بد من ذكره ، والباقي « قال يحيى : وأخبرني أبو سلة » وهو المراد ، وهو معطوف بالإسناد الأول وليس معلقا ، وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسنادين معا . قوله (أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ) قال الدارقطني : هو وم لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه . قلت : الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق ، لأن في روايته عن أبي ابن كعب قصة لبست في روايته عن النبي ﷺ ، مع أن أبا سلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرا وسنا وعلا من هشام بن عروة ، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة ، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابيان كبار ، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الدارمي وابن ماجه ، وقد حكى الأثر من أحد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول ، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث ، وقد حكى يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني أنه شاذ . والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته ، وقد روى ابن عيينة أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلة عن عطاء أخرجه ابن أبي شيبه وغيره فليس هو فردا ، وأما كونهم أفتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، وكما من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية . وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجاسع منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله ، والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون « الماء من الماء » رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد ، صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال الإسماعيلي : هو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال ، وكأنه لم يطلع على علته ، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل . نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا من طريق أبي حازم عن سهل ، ولهذا الإسناد أيضا علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم ، وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتج به ، وهو صريح في النسخ . على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء ، لأنه بالمنطوق ، وترك الغسل من حديث الماء

بالمفهوم ، أو بالمنطوق أيضا لكن ذاك أصرح منه . وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حل حديث الماء من الماء ، على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع ، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض . (تنبيه) : في قوله « الماء من الماء » جناس تام ، والمراد بالماء الاول ماء الفسل وبالثاني المني . وذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنسية تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إنزال ، فإن كل من غوطب بأن فلانا أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل ، قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الحد هو الجماع ولو لم يكن معه إنزال . وقال ابن العربي : لإيجاب الفسل بالايلاج بالنسبة الى الانزال فظير لإيجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة الى خروج البول (١) فهما متفقان دليلا وتعليلًا . والله أعلم

٢٩٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي قال أخبرني أبو أيوب قال أخبرني أبي بن كعب أنه قال : يا رسول الله إذا جامع الرجل المرأة فلم ينزل ؟ قال : « يفسل ما مس المرأة منه ثم يتوضأ ويصلي » . قال أبو عبد الله : الفسل أحوط ، وذلك الآخر . وإنما بينا اختلافهم

قوله (عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي) يعني أباه عروة وهو واضح ، وإنما نهيت عليه لئلا يظن أنه ظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد . **قوله** (ما مس المرأة منه) أي بفسل الرجل العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه ، وهو من إطلاق المألوم وإرادة اللازم لان المراد رطوبة فرجها . **قوله** (ثم يتوضأ) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر ، زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه « وضوءه للصلاة » . **قوله** (ويصلي) هو أصرح في الدلالة على ترك الفسل من الحديث الذي قبله . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وقائل ذلك هو الراوى عنه . **قوله** (الفسل أحوط) أي على تقدير أن لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح ، فالاحتياط للدين الاغتسال . **قوله** (الأخير) كذا لا يذر ، ولغيره « الآخر » بالمد بغير ياء ، أي آخر الامرين من الشارع أو من اجتهد الأئمة . وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الحاء ، فعلى هذا الإشارة في قوله « وذلك » الى حديث الباب . **قوله** (إنما بينا اختلافهم) وفي رواية كريمة « إنما بينا اختلافهم » وللأصيل « إنما بيناهم لاختلافهم » وفي نسخة الصغاني « إنما بينا الحديث الآخر لاختلافهم » ، والماء أنقى ، واللام تعليلية أى حتى لا يظن أن في ذلك إجماعا . واستشكل ابن العربي كلام البخارى فقال : لإيجاب الفسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ، ولا عبرة بخلافه ، وإنما الامر الصعب مخالفة البخارى وحكمه بأن الفسل مستحب ، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين . ثم أخذ يتكلم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه ، وقد أشرنا الى بعضه ثم قال : ويحتمل أن يكون مراد البخارى بقوله « الفسل أحوط » ، أى في الدين ، وهو باب مشهور في الاصول ، قال : وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه . قلت : وهذا هو الظاهر من تصرفه ، فانه لم يترجم بجواز ترك الفسل وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدلل به على لإيجاب الوضوء فيما تقدم ، وأما نفي ابن العربي الخلاف فمعرض ، فانه مشهور بين الصحابة ، ثبت عن جماعة منهم ، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين ، وهو

معتز أيضاً قد قال الخطابي : انه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم ، قال : ومن التابعين الاعمش وبعه عياض ، لكن قال : لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره ، وهو معتز أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود بأسناد صحيح ، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بأسناد صحيح ، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسي اذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى ، وقال الشافعي في اختلاف الحديث : حديث « الماء من الماء » ثابت لكن منسوخ ، الى أن قال : تخالفنا بعض أهل ناهيتنا - يعني من الحجازيين - فقالوا : لا يجب الغسل حتى ينزل امه . فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل ، وهو الصواب ، والله أعلم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الغسل - وما معه من أحكام الجنابة - من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثاً ، الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث بهز عن أبيه عن جده ، وقد وافقه مسلم على تخريجها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاح وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديث في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلمة والزييد المذكور في الباب الاخير ، فان كان مرفوعاً عنهم فزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفراد عن مسلم . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الحيض

وقول الله تعالى ﴿ وَيسألوك عن الحيض ، قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا يقر بهن حتى يطمهّن ، فإذا طمهن فأتوهن من حيث أمركم الله ، إن الله يحب المتطهرين ﴾ [البقرة ٢٢٢]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيض) أصله السيلان ، وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة . قوله (وقول الله تعالى) بالجر عطفاً على الحيض ، والمحيض عند الجمهور هو الحيض ، وقيل زمانه ، وقيل مكانه . قوله (أذى) قال الطيبي : سمي الحيض أذى لنتنه وقدره ونجاسته . وقال الخطابي : الأذى المكروه الذي ليس بشديد ، كما قال تعالى ﴿ لن يضرركم إلا أذى ﴾ ، فالمعنى أن الحيض أذى يستزل من المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك الى بقية بدنها . قوله (فاعتزلوا النساء في الحيض) روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فزلت الآية فقال « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ، فأنكرت اليهود ذلك ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ألا نجامعن في الحيض ؟ يعني خلافاً لليهود ، فلم يأذن في ذلك . وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحداح

١ - باب كيف كان بدء الحيض ، وقول النبي ﷺ « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم »

وقال بعضهم : كان أول ما أرسل الحيض على بنى إسرائيل . وحديث النبي ﷺ أكثر

قوله (باب كيف كان بدء الحيض) أى ابتداءه ، وفى اعراب د باب ، الأوجه المقدمة أول الكتاب . **قوله** (وقول النبي ﷺ : هذا شيء) يشير إلى حديث عائشة المذكور عقبه ، لكن بلفظ « هذا أمر » ، وقد وصله بلفظ « شيء » ، من طريق أخرى بعد خمسة أبواب أو ستة ، والإشارة بقوله « هذا » إلى الحيض . **قوله** (وقال بعضهم : كان أول) بالرفع لأنه اسم كان والخبر « على بنى إسرائيل » ، أى على نساء بنى إسرائيل ، وكأنه يشير إلى ما أخرجه صحيح الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح قال « كان الرجال والنساء فى بنى إسرائيل يصلون جميعا ، فكانت المرأة تتسرف للرجل ، فألقى الله عليهن الحيض ومنعهن المساجد » ، وعنده عن نائشة نحوه . **قوله** (وحديث النبي ﷺ أكثر) قيل معناه أشمل لأنه عام فى جميع بنات آدم ، فيتناول الاسرائيليات ومن قبلهن ، أو المراد أكثر شواهد أو أكثر قوة ، وقال الداودى ليس بينهما مخالفة فإن نساء بنى إسرائيل من بنات آدم ، فعلى هذا فقوله بنات آدم عام أريد به الخصوص . قلت : ويمكن أن يجمع بينهما مع القول بالتعميم بأن الذى أرسل على نساء بنى إسرائيل طول مكثهن عقوبة لهن لا ابتداء وجوده ، وقد روى الطبرى وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى فى قصة إبراهيم (وامرأته قائمة فضحكت) أى حاضت ، والقصة مقدمة على بنى إسرائيل بلا ريب ، وروى الحاكم وابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس « ان ابتداء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة ، وإذا كان كذلك فبنات آدم بناتها . والله أعلم

باب - الأمر بالنفساء إذا نَفَسْنَ

٢٩٤ - **حديث** على بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يقول سمعت عائشة تقول : حَرَجْنَا لَا تَرَى إِلَّا الْحَجَّ . فَلَمَّا كُنَّا بِسَرِفٍ حَضْتُ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي ، قَالَ : مَا لَكَ ، أُنْفِسْتِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، فَأَقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ » قالت : وَنَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ

[الحديث ٢٩٤ - أطرافه فى : ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٨ ، ١٥١٦ ، ١٥١٨ ، ١٥٥٦ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٦٣٨ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٣٣ ، ١٧٥٧ ، ١٧٦٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، ١٧٨٣ ، ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ ، ١٧٨٨ ، ٢٩٥٢ ، ٢٩٨٤ ، ٤٣٩٥ ، ٤٤٠١ ، ٤٤٠٨ ، ٥٣٢٩ ، ٥٥٤٨ ، ٥٥٥٩ ، ٦١٥٧ ، ٧٢٢٩]

قوله (باب الامر بالنفساء) أى الامر المتعلق بالنفساء ، والجمع فى قوله « إذا نَفَسْنَ » باعتبار الجنس ، وسقطت هذه الترجمة من أكثر الروايات غير أبى ذر وأبى الوقت ، وترجم بالنفساء أشعارا بأن ذلك يطلق على الحائض لقول عائشة فى الحديث « حضت » وقوله ﷺ لها « أنفست » ، وهو بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما ، وقيل بالضم فى الولادة وبالفتح فى الحيض ، وأصله خروج الدم لأنه يسمى نفسا ، وسيأتى مزيد بسط لذلك بعد ما بين . **قوله** (سمعت القاسم) يعنى أباه ، وهو ابن محمد بن أبى بكر الصديق . **قوله** (لا ترى) بالضم أى لا تظن . و « دسرف » بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال ، وهو ممنوع من

الصرف وقد يصرف . قوله (فانضى) المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد . قوله (غير أن لا نطوف بالبيت) زاد في الرواية الآتية « حتى تطهري » ، وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث بتامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٢ - باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

٢٩٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض

[الحديث ٢٩٥ - أطرافه في : ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٤٦ ، ٢٩٢٥]

٢٩٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني هشام عن عروة أنه سئل : أتتدمنى الحائض أو تدنويني المرأة وهي جنب ؟ فقال عروة : كل ذلك على هين ، وكل ذلك تتدمنى وليس على أحد في ذلك بأس ، أخبرتني عائشة أنها كانت ترجل - تعني رأس رسول الله ﷺ - وهي حائض ورسول الله ﷺ حينئذ مجاور في المسجد ، يذني لها رأسه وهي في حُجْرَتِها فترجله وهي حائض

قوله (باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله) بالجر عطفًا على غسل ، أى تسريح شعر رأسه . والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل ، وألحق به الغسل قياساً ، أو إشارة إلى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فإنها صريحة في ذلك ، وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة ، وعلى أن حبضها لا يمنع ملامستها . قوله (أخبرنا هشام) وفي رواية الأكثر « أخبرني هشام بن عروة » ، وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهي اتفاق اسم شيخ الراوى وتلميذه ، مثله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام ، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف ، وهو نوع أغفله ابن الصلاح . قوله (مجاور) أى متكف ، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل ، وحجرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد ، وألحق عروة الجنباة بالحيض قياساً ، وهو جلي لان الاستقذار بالحائض أكثر من الجنب ، وألحق الخدمة بالترجيل . وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها ، وأن المباشرة الممنوعة للمتكف هي الجماع ومقدماته ، وأن الحائض لا تدخل المسجد . وقال ابن بطال : فيه حجة على الشافعى في قوله ان المباشرة مطلقاً تنقض الوضوء ، كذا قال ، ولا حجة فيه لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء ، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة ، وعلى تقدير ذلك فبس الشعر لا ينقض الوضوء . والله أعلم

٣ - باب قراءة الرجل في حُجْرِ امرأته وهي حائض

وكان أبو وائل يُرسلُ خادمته وهي حائض إلى أبي زرين فتأنيه بالمصحف فتمسكه بملأفه

٢٩٧ - حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين سَمِعَ زُهَيْراً عن منصور بن صفيّة أن أمه حدثته أن عائشة حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَسَكَّيْ فِي حُجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يقرأ القرآن

[الحديث ٢٩٧ - طرفه في : ٧٥٤٩]

قوله (باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض) المجر بفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله .
قوله (وكان أبو وائل) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . **قوله** (يرسل خادمه) أي جاريته ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى . **قوله** (إلى أبي رزين) هو التابعي المشهور أيضا . **قوله** (بملاقته) بكسر العين أي الحيط الذي يربط به كبسه ، وذلك مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه ، ومناسبتة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لأنه حامله في جوفه ، وهو موافق للمذهب أبي حنيفة ، ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم ، والاتكاء لا يسمى في العرف حملا . **قوله** (سمع زهيرا) هو ابن معاوية الجعفي ، ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحجبي وأمّه صفية بنت شيبة بن عثمان من صغار الصحابة . **قوله** (ثم يقرأ القرآن) وللنصف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ، ففعل هذا فالمراد بالاتكاء وضع رأسه في حجرها . قال ابن دقيق العيد : في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توم امتناع القراءة في حجرها حتى احتج إلى التخصيص عليها ، وفيه جواز ملامسة الحائض وآني ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيئا منها نجاسة ، وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستفجرة ، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي ، وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي

٤ - باب من سَمِيَ النَّفَسَ حَيْضًا

٢٩٨ - **حديث** المسكين بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن زينب ابنة أم سلمة حدثته أن أم سلمة حدثتها قالت : بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ ، فَانْسَلَتْ فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي . قال : أُنْفِسْتِ ؟ قلت : نعم . فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحِمْلَةِ

[الحديث ٢٩٨ - أطرافه في : ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ١٩٣٩]

قوله (باب من سَمِيَ النَّفَسَ حَيْضًا) قيل هذه الترجمة مقلوبة لأن حقها أن يقول من سَمِيَ الْحَيْضَ نَفَاسًا ، وقيل يحتمل على التقديم والتأخير ، والتقدير : من سَمِيَ حَيْضًا النَّفَاسَ ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « من سَمِيَ » من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطبق ما في الخبر بغير تكلف ، وقال المهلب وغيره لما لم يجد المصنف نصا على شرطه في النفساء ووجد تسمية الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض ، وتعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم ، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي ، وقال ابن رشيد وغيره : مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج ، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم ، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص ، فعبر النبي ﷺ بالاول وعبرت أم سلمة بالثاني ، فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائي . **قوله** (عن أبي سلمة) في رواية مسلم حديثي أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن أبيه . **قوله** (مضطجعة) بالرفع ويجوز النصب . **قوله** (في خيمصة) بفتح الخاء المعجمة وبالصاد المهملة : كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ، ولم أر في شيء من

طرقه بلفظ خبيصة إلا في هذه الرواية ، وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خبيصة باللام بدل الصاد ، وهو موافق لما في آخر الحديث قيل : الخبيلة القطيفة وقيل الطنفسة ، وقال الخليل : الخبيلة ثوب له خمل أى هذب ، وعلى هذا لا منافاة بين الخبيصة والخبيلة فكأنها كانت كساء أسود لما أهداب . قوله (فانسلت) بلامين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أى ذهبت في خفية ، زاد المصنف من رواية شيبان عن يحيى كما سيأتى قريباً ، وخرجت منها ، أى من الخبيصة قال النووي كأنها غافت وصول شيء من دمها اليه ، أو غافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك ، أو تقدرت نفسها ولم ترضها لمضاجعته فلذلك أذن لها في العود . قوله (ثياب حيشى) وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسرهما معا ، ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض لأن الحيضة بالفتح هى الحيض ، ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعدتها لالبسها حالة الحيض ، وجزم الخطابي برواية الكسر ورجعها النووي ، ورجع القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيشى بغير تاء . قوله (أنفت) ؟ قال الخطابي : أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم ، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى . وهذا قول كثير من أهل اللغة ، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال : يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما ، وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها ، وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد ، واستحباب اتخاذ المرأة ثيابا للحيض غير ثيابها المعتادة ، وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتى ، وسيأتى الكلام على مباشرتها في الباب الذى بعده

٥ - باب مباشرة الحائض

٢٩٩ - **حدثنا قبيصة** قال **حدثنا سفيان** عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد كلانا جنب

٣٠٠ - وكان يأمرنى فأترز فبيأمرنى وأنا حائض

[الحديث ٣٠٠ - طرقه في : ٢٠٢ ، ٢٠٣]

٣٠١ - وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض

٣٠٢ - **حدثنا إسماعيل بن خليل** قال أخبرنا علي بن مسهر قال أخبرنا أبو إسحاق - هو الشيباني -

عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تنزى في فور حيضتها ثم يباشرها . قالت : وأيكم يملك إربه كما كان النبي ﷺ يملك إربه ؟ تآبه خالده وجبر عن الشيباني

قوله (باب مباشرة الحائض) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين ، لا الجماع . **قوله** (حدثنا قبيصة) بالظاف والصاد المهملة هو ابن عقبة ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتز ، والاسناد كله الى عائشة كوفيون ، وقدم الكلام على اغتسالها مع النبي ﷺ من إناء واحد في كتاب الغسل . **قوله** (فأترز) كذا في روايتنا ،

وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله فأززر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة بوزن أقفل ، وأنكر أكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، رحكاه الصغاني في مجمع البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن عيص (فليؤد الذي اتين) بالتشديد ، والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها ، وحدد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملا بالمرف الغالب ، وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيايين . قوله (حدثنا اسماعيل بن خليل) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، ولغيرهما الخليل ، والاسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيون . قوله (إحدانا) أي إحدى أزواج النبي ﷺ . قوله (أن تزر) بتشديد المثناة الثانية ، وقد تقدم توجيهها ، وللكشيميني أن تأزر ، بهمزة ساكنة وهي أفصح . قوله (في فور حيضتها) قال الخطابي : فور الحيض أوله ومعظمه ، وقال القرطبي : فور الحيضة معظم صبا ، من دوران القدر وغليناها . قوله (يملك إربه) بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدة ، قيل المراد عضوه الذي يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إربا بالكسر ثم السكون وأربا بفتح الهمزة والراء ، وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر ، وكذا أنكرها النحاس ، وقد ثبتت رواية الكسر ، وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها ، والمراد أنه ﷺ كان أملك الناس لأمرة ، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحى ، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعا لغيره من ليس بمعصوم ، وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع . وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحق إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالخائض الفرج فقط ، وبه قال محمد بن الحسن من الخنفية ورجحه الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر ، وقال الثوري : هو الأرجح دليلا لحديث أنس في مسلم « اصنعوا كل شيء إلا الجماع » وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستعجاب جمعا بين الأدلة . وقال ابن دقيق العيد : ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فصل مجرد انتهى . ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود باسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الخائض شيئا أتى على فرجها ثوبا ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فأشبهت المباشرة فوق الإزار . وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، واستحسنه النووي . ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقييد بقولها « فور حيضتها » ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة أيضا أن النبي ﷺ كان يتنق سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ، ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين . قوله (تابعه خالد) هو ابن عبد الله الواسطي ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، أى تابعا على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي إسحق الشيباني بهذا الاسناد ، وللشيباني فيه إسناد آخر كما سيأتى عقبه ، ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخى في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت أساندها في تعليق التعليق ، ومتابعة جريرو وصلها أبو داود والاسماعيلي والحاكم في المستدرک ، وهذا مما وهم في استدراكه لكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ، ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه

٣٠٣ - **حدثنا** أبو الثَّمان قال حدثنا عبدُ الواحد قال حدثنا الشَّيبانيُّ قال حدثنا عبدُ الله بنُ شدادٍ قال سمعتُ ميمونةَ : « كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أراد أن يُبايَئَ امرأةً من نِسائِهِ أَسَرَّها فَاتَزَرَّتْ وهي حائضٌ » . ورواه سفيانُ عن الشَّيبانيِّ

قوله (حدثنا أبو النعمان) هو الذي يقال له عارم ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري . **قوله** (عبد الله بن شداد) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي ، وهو من أولاد الصحابة له رؤية . **قوله** (أمرها) أي بالانزاع (فاتزرت) وهو في روايتنا بانبأت الهمة على اللغة الفصحى . **قوله** (رواه سفيان) يعني الثوري (عن الشيباني) يعني بسند عبد الواحد ، وهو عند الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان نحوه ، وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجريير بن عبد الحميد عند الاسماعيلي ، وذلك لما يدفع عنه توهم الاضطراب ، وكأن الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة ، فسمعه منه جريير وخالد بالاسنادين ، وسمعه غيرهما بأحدهما ، ورواه عنه أيضا - باسناد ميمونة - حفص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الاسماعيلي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه ، وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد عائشة

٦ - باب ترك الحائض الصوم

٣٠٤ - **حدثنا** سعيد بنُ أبي سَرِيم قال أخبرنا محمد بنُ جَعْفَرٍ قال أخبرني زيدُ هو ابنُ أسلمَ عن عِياضِ ابنِ عبدِ اللهِ عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قال « خَرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ في أُحْصَى - أو في فِطْرِ - إلى المصلى ، فقرأَ عَلَى النِّسَاءِ فقال : يا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ ، فإني أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . قُلْنَ : وبِمَ يا رسولَ اللهِ ؟ قال : تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ ، وَتَكْفُرْنَ التَّشِيرَ ، ما رأيتُ من نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ . قُنَ وما تُقْصَانِ دِينَنَا وَعَقْلَنَا يا رسولَ اللهِ ؟ قال : أليسَ شَهادَةُ المِراةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهادَةِ الرَّجُلِ ؟ قلن : بَلَى . قال : فَذلكَ مِنْ قِصْصِ عَقْلِها . أليسَ إِذا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ ؟ قلن : بَلَى . قال : فَذلكَ مِنْ قِصْصِ دِينِها »

[الحديث ٣٠٤ - أطرافه في : ١٤٦٢ ، ١٩٥١ ، ٢٦٥٨]

قوله (باب ترك الحائض الصوم) قال ابن رشد وغيره : جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي ، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر ، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة . **قوله** (حدثنا سعيد بن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجلي ، لقيه البخاري ، وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو اسماعيل ، والاسناد منه فصاعدا مديون ، وفيه تابعي عن تابعي ، زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري ، لأبيه حجة . **قوله** (في أُحْصَى أو فِطْرِ) شك من الراوي . **قوله** (إلى المصلى فر على النساء) اختصره المؤلف هنا ، وقد ساقه في كتاب الزكاة تأما ولفظه « إلى المصلى فوعظ

الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس تصدقوا ، فر على النساء ، ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموعظة فأتممه ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن . قوله (يا معشر النساء) المعشر كل جماعة أمرهم واحد ، وقل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال ، وهذا الحديث يرد عليه ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث . قوله (أريتمكن) بضم الحيمزة وكسر الراء على البناء للفعول ، والمراد أن الله تعالى أراهن له ليلة الاسراء ، وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ : أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء ، ويستفاد من حديث ابن عباس أن الرقبة المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي واضحاً في باب صلاة الكسوف جماعة . قوله (وبم) ؟ الواو استثنائية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية لحذف منها الألف تخفيفاً . قوله (وتكفرن العشير) أى تجمعدن حق الخيط - وهو الزوج - أو أعم من ذلك . قوله (من ناقصات) صفة موصوف محذوف قال الطيبي في قوله : ما رأيت من ناقصات الخ ، زيادة على الجواب تسمى الاستتباع ، كذا قال وفيه نظر ، ويظهر لي أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار ، لأنهن إذا كن سبياً لانهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الإثم وزدن عليه . قوله (أذهب) أى أشد إذهاباً ، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه ، والحازم الضابط لأمره ، وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان ينقاد لمن فسير الضابط أولى ، واستعمال أفصل التفضيل من الإذهاب جائز عند سيبويه حيث جوزه من الثلاثي والمزيد . قوله (قلن : وما نقصان ديننا) ؟ كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة - الإكثار والكفران والإذهاب - ثم استشكلن كونهن ناقصات . وما ألطف ما أجابن به عليه السلام من غير تعنيف ولا لوم ، بل خاطبهن على قدر عقولهن ، وأشار بقوله : مثل نصف شهادة الرجل ، الى قوله تعالى ﴿ فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها ، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حل العقل هنا على الدية وفيه بعد . قلت : بل سياق الكلام يأباه . قوله (فذلك) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت الخطاب ، ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام . قوله (لم تصل ولم نصم) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس . وفي هذا الحديث من الفوائد : مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث يفردين عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الامام النساء على حدة وقد تقدم في العلم ، وفيه أن جحد النعم حرام ، وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم ، واستدلال التوى على أنهما من الكبائر بالتوعد عليها بالنار ، وفيه ذم اللعن وهو البذاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى ، وهو محمول على ما إذا كان في معين ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها لقوله في بعض طرقه « بكفرن » كما تقدم في الايمان ، وهو كإطلاق نفي الايمان ، وفيه الاغلاظ في النصح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب ، وأن لا يراجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلاً على السامع ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وأنها قد تسكفر الذنوب التي بين المخلوقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان ، وكذلك الايمان كما تقدم ، وليس المقصود بذكر النقص في النساء لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ،

ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص ، وليس قصص الدين منحصرافيا يحصل به الإثم بل في أهم من ذلك قاله النووي ، لانه أمر نسبي ، فالكامل مثلا ناقص عن الأكل ، ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها نافعة عن المصلي ، وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما تثاب المريضة على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها ؟ قال النووي : الظاهر أنها لا تثاب ، والفرق بينها وبين المريضة أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته ، والحائض ليست كذلك . وعندى - في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تثاب - وقفة ، وفي الحديث أيضا مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيها لا يظهر له معناه ، وفيه ما كان عليه ﷺ من الخلق العظيم والصنع الجليل والرفق والراقة ، زاده الله تشريفا وتكريما وتعظيلا

٧ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وقال إبراهيم : لا بأس أن تقرأ الآية . ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأسا . وكان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيائه . وقالت أم عطية : كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم ويدعون . وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأ فإذا فيه ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة (الآية . وقال عطاء عن جابر : حاضت عائشة فلتسكت المناسك غير الطواف بالبيت ولا تمني . وقال الحكم : إني لأذبح وأنا جنب . وقال الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ [الأنعام ١٢١]

٣٠٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج . فلما جئنا مرفط طمئت ، فدخل حتى أتى النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت لوددت والله أني لم أحج العام . قال : لعلك نيست ؟ قلت : نعم . قال « فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فافعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري »

قوله (باب تقضى الحائض) أى تؤدي (المناسك كلها إلا الطواف بالبيت) قيل مقصود البخارى بما ذكر في هذا الباب من الأحاديث والآثار أن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات ، بل صحت معه عبادات بدنية من أذكار وغيرها ، فناسك الحج من جملة ما لا ينافيها ، إلا الطواف فقط . وفي كون هذا مراده نظر ، لأن كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال عليه ، والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعا لابن بطال وغيره : إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها ، لانه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف ، وإنما استثناء لكونه صلاة مخصوصة ، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك ، فكذلك الجنب لأن حديثها أغلظ من حديثه ، ومنع القراءة ان كان

لكونه ذكراً لله فلا فرق بينه وبين ما ذكر ، وإن كان تعبدًا فيحتاج إلى دليل خاص ، ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك ، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه ، ولهذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر ودادود بعموم حديث « كان يذكر الله على كل أحيانه » لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره ، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف . والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة ، وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي إشعاراً بأن منع الحائض من القراءة ليس بمهما عليه ، وقد وصله الدارمي وغيره بلفظ « أربعة لا يقرءون القرآن : الجنب والحائض وعند الحلاء وفي الحمام ، إلا الآية ونحوها للجنب والحائض » ، وروى عن مالك نحو قول إبراهيم وروى عنه الجواز مطلقاً وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب ، وقد قيل إنه قول الشافعي في القديم ، ثم أورد أثر ابن عباس ، وقد وصله ابن المنذر بلفظ « أن ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب ، وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف في العيدين . وقوله فيه « ويدعون ، كذا لاكثر الرواة ، وللكشمي « يدعين » بياء تحتانية بدل الواو ، ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحي وغيره ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب ، كأنه يقول : إذا جاز مس الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً على آيتين فكذلك يجوز له قراءته ، كذا قاله ابن رشيد . وتوجيه الدلالة منه إنما هي من حيث إنه إنما كتب إليهم ليقروه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط ، وقد أوجب من منع ذلك - وهم الجمهور - بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين ، فأشبه ما لو ذكر بنسب القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور لأنه لا يقصد منه التلاوة ، ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكتبة لمصلحة التبليغ ، وقال به كثير من الشافعية ، ومنهم من خص الجواز بالقليل كالآية والآيتين قال الثوري : لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه ، وأكره أن يعلمه الآية هو كالجنب ، وعن أحمد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه ، وعنه إن رجي منه الهداية جاز ولا فلا ، وقال بعض من منع : لا دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن ، لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا قصد ما وعرف أن الذي يقرأه قرآن ، أما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع ، وكذلك الكافر . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : ذكر صاحب المشارك أنه وقع في رواية القابسي والنسفي وعبدوس هنا (وبأهل الكتاب) بزيادة واو قال : وسقطت لابي ذر والاصيل وهو الصواب . قلت : فأفهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة ، وليست خطأ ، وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بدء الوحي . قوله (وقال عطاء عن جابر) هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره « غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصلى ، وأما أثر الحكم - وهو الفقيه الكوفي - فوصله البغوي في الجمعيات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ، ووجه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها ، وفي جميع ما استدلل به نزاع يطول ذكره ، ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه . واستدل الجمهور على المنع بحديث علي « كان رسول الله ﷺ لا يحسبه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة ، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان ، وضعف بعضهم بعض رواه ، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، لكن قيل : في الاستدلال به نظر ، لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحریم ما عداه ،

وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكل جمعا بين الأدلة ، وأما حديث ابن عمر مرفوعا د لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن ، فضعيف من جميع طرقه ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض ، وقولها د طمئت ، بفتح الميم وإسكان المثناة أي حضت ، ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضي طمئت بالضم في المستقبل

٨ - باب الاستحاضة

٣٠٦ - **عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ** قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قالت فاطمة بنتُ أبي حُبَيْشٍ لرسولِ اللهِ ﷺ : يا رسولَ اللهِ إني لا أطهرُ ، أفادعُ الصلاةَ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ « إنما ذلك عِرْقٌ وليسَ بالحيضةِ ، فإذا أَفْبَلَتِ الحيضُ فائترُكي الصلاةَ ، فإذا ذهبَ قَدْرُها فاعْغِلي عنكِ المَـ وَصَلِّي » .

قوله (باب الاستحاضة) تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ، وأنه يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة وذال معجمة . **قوله** (أني لا أطهر) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة . في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها د اني أستحاض ، وكان عندها أن طهارة الحائض لا تعرف إلا باقطاع الدم فكانت بعدم الطهر عن اتصاله ، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فأرادت تحقق ذلك فقالت د أفادع الصلاة ، **قوله** (إنما ذلك) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية د فقال لا ، **قوله** (وليس بالحيضة) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أطهر ، وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض . وأما قوله د فإذا أفبلت الحيضة ، فيجوز فيه الوجهان معا جوازاً حسناً . انتهى كلامه . والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين . والله أعلم . **قوله** (فاعغلي عنكِ الدم وصلي) أي بعد الاغتسال كما سيأتي التصريح به في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره د ثم اغتسلي وصلي ، ولم يذكر غسل الدم . وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام ، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم ، وكلهم ثقات وأحاديثهم في الصحيحين ، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده . وفيه اختلاف ثالث أشرنا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد د ثم توضئي لكل صلاة ، ورددنا هناك قول من قال إنه مدرج ، وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ، ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى أن حمادا تفرد بهذه الزيادة ، وأوماً مسلم أيضاً إلى ذلك ، وليس كذلك ، فقد رواه الدارمي من طريق حماد بن سلة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام ، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله ولإدباره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة ، لكننا لا نصلي

بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله « ثم توضئ لكل صلاة » ، وبهذا قال الجمهور ، وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلئ به الفريضة الحاضرة وما شئت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة ، وعلى قولهم المراد بقوله « وتوضئ لكل صلاة » ، أى لوقت كل صلاة ، ففيه مجاز الخلف ويحتاج الى دليل . وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا يحدث آخر ، وقال أحد وإسحق : إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط . وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء ، وجواز سماع صوتها للحاجة . وفيه غير ذلك . وقد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله « قدر الايام التى كنت تحيضين فيها » ، لأن أقل ما يطلق عليه لفظ « أيام » ثلاثة وأكثره عشرة فأما دون الثلاثة فأنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأنما يقال أحد عشر يوما وهكذا الى عشرين ، وفى الاستدلال بذلك نظر

٩ - باب غسل دم الحيض

٣٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، أرأيت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ « إذا أصاب ثوب إحدانا كن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنفضه بماء ثم لتصلئ فيه »

(باب غسل دم الحيض) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة فى كتاب الوضوء وهى غسل الدم ، وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا ، أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام ، وإسناد هذا ، الرواية كالتى قبلها مدنيون سرى شيخه . وفيه من الفوائد ما فى الذى قبله ، وجواز سؤال المرأة عما يستحي من ذكره ، والافصاح بذكر ما يستعذر للضرورة ، وأن دم الحيض كغيره من الدماء فى وجوب غسله . وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليون غسلها

٣٠٨ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا تحيض ثم تقترص الدم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتنضج على سائر ثم تصلئ فيه

قوله (حدثنا أصبغ) هو وشيخه رشيخ شيخه الثلاثة مصريون ، والباقيون وهم ثلاثة أيضا مدنيون . **قوله** (كانت إحدانا) أى أزواج النبي ﷺ ، وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك فى زمنه ﷺ ، وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ، ويؤيده حديث أسماء الذى قبله ، قال ابن بطلان : حديث عائشة يفسر حديث أسماء وأن المراد بالنضج فى حديث أسماء الغسل ، وأما قول عائشة « وتنضج على سائر » ، فأنما فعلت ذلك دفعا للوسوسة ، لأنه قد بان فى سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه ، وفى قولها « ثم تصلئ فيه » ، إشارة الى امتناع الصلاة فى الثوب النجس . **قوله** (ثم تقترص الدم) بالقاف والصاد المهملة بوزن تفتل أى تغسله باطراف أصابعها . وقال ابن الجوزى : مستأنه

تقطع كأنها تحوزة دون باقي المواضع ، والاول أشبه بحديث أسماء . قوله (عند طهرها) كذا في أكثر الروايات ، وللمستعمل والحموى « عند طهره » ، أى الثوب ، والمعنى عند إرادة تطهيره . وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره

١٠ - باب الاعتكاف للمستحاضة

٣٠٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّلْثَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ . وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْمُصْفَرِّ فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا شَيْءًا كَانَتْ فَلَانَةٌ تَجِدُهُ

[الحديث ٣٠٩ - أخرجه في : ٣١٠ ، ٣١١ ، ٢٠٣٢]

٣١٠ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالصُّفْرَةَ وَالطَّلْثَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي

٣١١ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ

قوله (باب اعتكاف المستحاضة) أى جوازه . قوله (حدثنا خالد بن عبد الله) هو الطحان الواسطي ، وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة ، ومدار الحديث المذكور عليه ، وعكرمة هو مولى ابن عباس . قوله (بعض نسائه) قال ابن الجوزي : ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة ، قال : والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أى النساء المتعلقات به وهى أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش . قلت : يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية « امرأة من أزواجه » وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الاولى فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي ، وفي الرواية الثالثة « بعض أمهات المؤمنين » ومن المستبعد أن تعتكف معه ﷺ امرأة غير زوجاته وإن كان لها به تعلق . وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات : زينب أم المؤمنين وحمزة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهى المشهورة منهن بذلك ، وسيأتى حديثها في ذلك . وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة « استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ اغتسلي لكل صلاة » وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت ، وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هى أم حبيبة أختها . وقال شيخنا الإمام البلقيني : يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتنا بخلاف أختها فإن استحاضتها دامت . قلت : وكذا يحمل على ما سأذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم . وقرأت بخط مغلطاي في عد المستحاضات في زمن النبي ﷺ قال : وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، فلعلها هى المذكورة . قلت : وهو حديث ذكره أبو داود

من هذا الوجه تطبيقاً وذكر البيهقي (١) أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً . قلت : لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حديثه به . وقرأت في السنن لسعيد بن منصور : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد هو الخذاء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكفة وهي مستحاضة . قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها . قلت : وهذا أولى ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد المخرج . وقد أرسله إسماعيل بن علية عن عكرمة ، ووصله خالد الطحان وي زيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ، ورجح البخاري الموصول فأخرجه . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلة . والله أعلم . قوله (من الدم) أي لاجل الدم . قوله (وزعم) هو معطوف على معنى العنقة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا ، وأبعد من زعم أنه مطلق . قوله (كأن) بالهمز وتشديد النون . قوله (فلانة) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل . ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر ما نصه : فلانة هي رمة أم حبيبة بنت أبي سفيان ، فإن كان ثابتاً فهو قول ثالث في تفسير المهمة ، وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روى أن زينب بنت أم سلة استحضت ، روى ذلك البيهقي والإسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير ، لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه ، فإنها كانت في زمنه ﷺ صغيرة لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها . قلت : وهو عند أبي داود على الستردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش ، وهاتان لما به ﷺ تعلق ، لأن زينب ربيته وأسماء أخت امرأته ميمونة لأبها ، وكذا لحنه وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود ، فهؤلاء سبع يمكن أن تفسر المهمة بأحدهن . وأما من استحضت في عهده ﷺ من الصحابات غيرهن فحجة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً ، وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره ، وبادية بنت غيلان ذكرها ابن منده ، وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ، ووقع في سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية القهريه والصواب أنها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش قيس ، فهؤلاء أربع نسوة أيضاً وقد كلن هشراً بخلف زينب بنت أبي سلة . وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حدثها في المسجد عند أمن التلويت . ويلتحق بها دائم الحدث ومن به جرح بسيل

١١ - باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه ؟

٣١٢ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال : قالت عائشة ما كان لإحدائنا إلا ثوبٌ واحدٌ تحيضُ فيه فإذا أصابه شيءٌ من دمٍ قالت يريقها فتصمته بظفرها

قوله (باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه) قبل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تحيض فيه فن المعلوم أنها تصلّي فيه لكن بعد تطهيره ، وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلة الماضي الدال على

(١) في طبعة بولاق : كنّا في نسخ ، وفي نسخ أخرى : السجدي ، بدله

أنه كان لها ثوب مخض بالحيض أن حديث عائشة محمول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ، ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها « ثوب واحد ، مختص بالحيض ، وليس في سياقها ما ينفي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة ، وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء ، وإنما أزال الدم بريقها لينذهب أثره ولم تقصد تطهيره ، وقد مضى قبل بياب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت « ثم تصلى فيه ، فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله . وقولها في حديث الباب « قالت بريقها ، من إطلاق القول على الفعل ، وقولها « فصعته ، بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين أى حكته وفركته بظفرها ، ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم ، والقصع الدالك . ووقع في رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث « ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها ، فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله ، والتوجيه الأول أقوى . (فائدة) : طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ، ومن جهة دعوى الاضطراب . فاما الانقطاع فقال أبو حاتم : لم يسمع مجاهد من عائشة ، وهذا مردود ، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخارى في غير هذا الاسناد ، وأثبتته على بن المدينى ، فهو مقدم على من نفاه . وأما الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبي نجيح ، وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين ، ولو لم يكن كذلك فأبو نعم شيخ البخارى فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه ، وقد تابع أبا نعم خلاد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته ، والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة . والله أعلم

١٢ - باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض

٣١٣ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة - قال أبو عبد الله : أو هشام بن حسان عن حفصة - عن أم عطية عن النبي ﷺ قالت : كنا ننهي أن نئخذ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا نكتمحل ولا نطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من يحضها في نبذة من كست أظفار . وكنا ننهي عن اتباع الجنائز . قال : ورواه هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي ﷺ

[الحديث ٣١٢ - أطرافه في : ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ٥٣٤٠ ، ٥٣٤١ ، ٥٣٤٢ ، ٥٣٤٣]

قوله (باب الطيب للمرأة) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث أنه رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص . **قوله** (عن أيوب عن حفصة عن أم عطية) زاد المستمل وكريمة « قال أبو عبد الله ، أى المصنف » أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية ، كأنه شك في شيخ حماد أهو أيوب أو هشام ، ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجات ولا الأطراف ، وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك . **قوله** (كنا نهى) بضم النون الأولى وفاعل النهى النبي ﷺ كما دلت عليه رواية هشام المعلقة المذكورة بعد ، وهذا هو السر في ذكرها . **قوله** (نهى) بضم النون وكسر

المهمة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة . قوله (الا على زوج) كذا للاكثر ، وفي رواية المستمل والحموى
 و إلا على زوجها ، والأولى موافقة للفظ ونجد ، وتوجيه الثانية أن الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها
 كنا نهي ، أى كل واحدة منهن . قوله (ولا نكسحل) بالرفع والنصب أيضا على العطف ، ودلا ، زائدة ، وأكد
 بها لأن في النهي معنى التثني . قوله (ثوب عصب) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين ، قال في المحكم : هو ضرب
 من برود العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج ، وسيأتى الكلام على أحكام الحادة في كتاب الطلاق إن
 شاء الله تعالى . قوله (في نبذة) أى قطعة . قوله (كست أظفار) كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه د قسط
 ظفار ، كذا قال ، ولم أر هذا في هذه الرواية ، لكن حكاه صاحب المشرق ، ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مدينة
 معروفة بسواحل اليمن يجلب اليها القسط الهندي ، وحكى في ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء
 بوزن قطام ، ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه د من قست او أظفار ، بأثبت د أو ، وهى للتخيير ، قال في
 المشرق : القسط بخور معروف وكذلك الأظفار ، قال في البارع : الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر . وقال
 صاحب المحكم : الظفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور والجمع أظفار ،
 وقال صاحب العين : لا واحد له . والكست بضم الكاف وسكون المهملة بعدها مثناة هو القسط ، قاله المصنف
 في الطلاق ، وكذا قاله غيره ، وحكى المفضل بن سلية أنه يقال بالكاف والطاء أيضا ، قال النووي : ليس القسط
 والظفر من مقصود التطيب ، وإنما رخص فيه للحادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة ، قال المهلب :
 رخص لها في التبخر لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة . وسيأتى الكلام على مسألة اتباع الجنائز في موضعه
 إن شاء الله تعالى . قوله (وروى) كذا لابي ذر ، ولغيره د ورواه ، أى الحديث المذكور ، وسيأتى موصولا
 عند المصنف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ، ولم يقع هذا التعليق في رواية المستمل ،
 وأغرب الكرمانى فجوز أن يكون قائل د ورواه ، حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا

١٣ - باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة تمسكة فتتبع أثر الدم

٣١٤ - حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي
 ﷺ عن سلبها من الحيض فأمرها كيف تغتسل قال « خذي فرصة من مسك فتطهري بها . قالت ، كيف تطهري ؟
 قال : تطهري بها . قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، تطهري . فاجتنبذتها إلى قلت تتبعمي بها أثر الدم

[الحديث ٣١٤ - طرفاه في : ٣١٥ ، ٧٣٥٧]

قوله (باب ذلك المرأة نفسها . . الى آخر الترجمة) قيل : ليس في الحديث ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية
 الغسل ولا الدلك . وأجاب الكرمانى تبعاً لغيره بأن تتبع أثر الدم يستلزم الدلك ، وبأن المراد من كيفية الغسل
 الصفة المختصة بغسل الحيض وهى التطيب لا نفس الاغتسال انتهى . وهو حسن على ما فيه من كلفة ، وأحسن منه أن
 المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذى يورده وإن لم يكن المقصود منصوفا فسيما

ساقه . وبيان ذلك أن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق ابن عينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف ، فذكر بعد قوله كيف تغتسل ، ثم تأخذ ، زاد ، ثم ، الدالة على تراخي تعليم الأخذ عن تعليم الاغتسال ، ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه ، فقال تأخذ احداً من ماءها وسدرتها قططر فتحمس الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دللكاً شديداً حتى تبلغ شتون رأسها - أى أصوله - ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ، فهذا مراد الترجمة لاشتغالها على كيفية الغسل والدلك ، وإنما لم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية إبراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري ، وقال البيهقي : هو يحيى بن جعفر ، وقيل إنه وقع كذلك في بعض النسخ . قوله (عن منصور بن صفية) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري ، نسب إليها لشهرتها ، واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة العبدري ، وهو من ربهط زوجته صفية ، وشيبة له محبة ولها أيضا ، وقتل الحارث بن طلحة بأحد ، ولعبد الرحمن رؤية ، ووقع التصريح بالسباح في جميع السند عند الحميدي في مسنده . قوله (أن امرأة) زاد في رواية وهيب ، من الانصار ، وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ، ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم ، وروى الخطيب في المهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمله والنون الانصارية التي يقال لها خطيبة النساء ، وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والدمياطي وزاد أن الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل ، وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل ، وقد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً ، والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء بغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب ، وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح واقفه أعلم . قوله (فأمرها كيف تغتسل قال : خذي) قال الكرماني هو بيان لقولها وأمرها ، فإن قيل كيف يكون بياننا للاغتسال والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة ؟ فالجواب أن السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد ، بل كان لقدّر زائد على ذلك . وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي جرة ووفقاً مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على أن بعض الرواة اختصر أو اقتصر والله أعلم . قوله (فرصة) بكسر الفاء وحكى ابن سيده ثلثتها وباسكان الراء وإهمال الصاد : قطعة من صرف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاه أبو عبيد وغيره ، وحكى أبو داود أن في رواية أبي الاحوص : فرصة ، بفتح القاف ، ووجه المنذري فقال : يعني شيئاً يسيراً مثل الفرصة بطرف الاصبعين انتهى . وهم من عزاء هذه الرواية للبخاري ، وقال ابن قتيبة : هي : فرصة بفتح القاف وبالضاد المعجمة . وقوله : من مسك ، بفتح الميم والمراد قطعة جلد ، وهي رواية (١) من قاله بكسر الميم ، واحتج بأنهم كانوا في ضيق يتمتع معه أن يتمتعوا المسك مع غلاء ثمنه . وتبعه ابن بطلال . وفي المشارق أن أكثر الروايات بفتح الميم . ورجح النووي الكسر وقال : ان الرواية الاخرى وهي قوله : فرصة بمسكة ، تدل عليه ، وفيه نظر

(١) كذا في النسخ ، ولله ، وهي كرواية ،

لأن الخطأ ، قال : يحتمل أن يكون المراد بقوله « ممسكة » ، أى مأخوذة باليد ، قال أمسكته ومسكته . لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه يصير هكذا : خذى قطعة مأخوذة . وقال الكرماني : صنع البخارى يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب بابا مستقلا انتهى ، واقتصار البخارى فى الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عداه ، ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما فى رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده « من ذبيرة » ، وما استبعده ابن قتيبة من امتنان المسك ليس بعيدا عما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب ، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه ، قال النووى : والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، وقيل لكونه أسرع الى الحبل حكاها الماوردى قال : فعلى الأول إن فقدت المسك استعملت ما يخلفه فى طيب الريح ، وعلى الثانى ما يقوم مقامه فى إسراع العلوق . وضعف النووى الثانى وقال : لو كان صحيحا لاختصت به المروجة ، قال : وإطلاق الأحاديث يردّه ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مفلسة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادرة ، فإن لم تجد مسكا قطيبا ، فإن لم تجد فزبلا كالطين وإلا فالماء كاف ، وقد سبق فى الباب قبله أن الحادة تبخر بالقسط فيجزيها . قوله (فتطهرى) قال فى الرواية التى بعدما « توضئى » أى تنظئ . قوله (سبحان الله) زاد فى الرواية الآتية « استحي وأعرض » ، والاسماعيلي « فلما رأته استحيى عليها » ، وزاد الدارمي « وهو يسمع فلا ينكر » . قوله (أثر الدم) قال النووى : المراد به عند العلماء الفرج ، وقال الحاملي : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال : ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له . قلت : ويصرح به رواية الاسماعيل « تنبئى بها مواضع الدم » . وفى هذا الحديث من الفوائد التسليح عند التعجب ، ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذى لا يحتاج فى فهمه الى فكر ؟ وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات . وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التى يحتشم منها ، ولهذا كانت عائشة تقول فى نساء الانصار « لم يمنعن الحياء أن يتفقهن فى الدين » ، كما أخرجه مسلم فى بعض طرق هذا الحديث ، وتقدم فى العلم معلقا . وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة فى الأمور المستهجنة ، وتكرير الجواب لإفهام السائل ، وانما كرره مع كونها لم يفهمه أولا لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله « توضئى » أى فى المحل الذى يستحي من مواجهة المرأة بالتصريح به ، فاكثرت بلسان الحال عن لسان المقال ، وفهمت عائشة رضى الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها . وبوب عليه المصنف فى الاعتصام « الاحكام التى تعرف بالدلائل » . وفيه تفسير كلام العالم بنحضرتها لمن خفى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه . وفيه الأخذ عن المفضول بحضرة الفاضل . وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره ولو لم يقل عقبه نعم ، وأنه لا يشترط فى صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه . وفيه الرفق بالمتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم . وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه وإن كانت مما جبل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة . وفيه حسن خلقه ﷺ وعظيم حلمه وحياته . زاده الله شرفا

١٤ - باب غسل الحيض

٣١٥ - حدثنا مسلم قال حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة أن امرأة من الانصار قالت للنبي ﷺ : كيف أغتسل من الحيض ؟ قال « خذى فرصة ممسكة فتوضئى ثلاثا » ثم إن النبي ﷺ

استحى فأعرض بوجهه أو قال : توسى بها . فأخذها فجدبها فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ

قوله (باب غسل المحيض) تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، ومنصور هو ابن صفية المذكور في الإسناد قبله . **قوله** (وتوضي ثلاثا) يحتمل أن يتعلق قوله ثلاثا ، بتوضي أي كوري الوضوء ثلاثا ، ويحتمل أن يتعلق يقال ويؤيده السياق المتقدم ، أي قال لها ذلك ثلاث مرات . **قوله** (أو قال) كذا وقع بالفك في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن عساكر د وقال ، بالواو العاطفة ، والاولى أظهره وعمل التردد في لفظ د بها ، هل هو ثابت أم لا ، أو التردد واقع بينه وبين لفظ د ثلاثا ، والله أعلم

٩٥ - باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

٣١٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم **حدثنا** ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أهانت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى . فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت : يا رسول الله هذه ليلة عرفة ، وإنما كنت تمتع بمرة . فقال لها رسول الله ﷺ « انقضي رأسك وامتنطي وأمسكي عن عمرتك » ففعلت . فلما قضيت الحج أسر عبد الرحمن ليلة الحصة فأعمرني من التمتع ، مكان عمرتي التي نسكت

قوله (باب امتشاط المرأة . حدثنا إبراهيم) هو ابن سعد . **قوله** (انقضي رأسك) أي حلى ضفره (وامتنطي) قيل ليس فيه دليل على الترجمة قاله الداودي ومن تبعه ، قالوا : لأن أمرها بالامتشاط كان للإهلال وهي حائض لا عند غسلها ، والجواب أن الإهلال بالحج يقتضي الاغتسال لأنه من سنة الإحرام ، وقد ورد الأمر بالاغتسال صريحا في هذه النصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه « فأغتسل ثم أهلى بالحج » ، فكأن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما تضمنه بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوفا فيما ساقه ، ويحتمل أن يكون الداودي أراد بقوله « لا عند غسلها » أي من الحيض ولم يرد نفي الاغتسال مطلقا ، والحامل له على ذلك ما في الصحيحين أن عائشة إنما طهرت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة إلا للإحرام ، وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرة فهو محمول على غسل الإحرام جمعا بين الروایتين ، وإذا ثبت أن غسلها إذ ذاك كان للإحرام استفيد معنى الترجمة من دليل الخطاب لأنه إذا جاز لها الامتشاط في غسل الإحرام وهو مندوب كان جوازه لفصل الحيض وهو واجب أولى . **قوله** (أمر عبد الرحمن) يعني ابن أبي بكر ، وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في المحصب ، وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة . **قوله** (التي نسكت) كذا للاكثر ، مأخوذ من النسك . وفي رواية أبي زيد المروزي « سكنت » بخفف النون وتشديد آخره أي عنها ، والقابسي بمعجمة والتخفيف ، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات ، وفي السياق التفات آخر بعد التفات ، وهو ظاهر للتأمل

٩٦ - باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض

٣١٧ **حدثنا** عبيد بن إسماعيل قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا

الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن غلقمة عن ابن مسعود قال : « إذا وقعت النطفة في الرحم بمث الله ملكا فقال : يارب مخلقة أو غير مخلقة ؟ فإن قال غير مخلقة بحم الرحم دما ، وإن قال مخلقة قال : يارب فما صفة هذه النطفة ؟ » فذكر الحديث وإسناده صحيح ، وهو موقوف لفظا مرفوع حكما ، وحكى الطبري لأهل التفسير في ذلك أقوالا وقال : الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما ، وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه ، وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما . وقال ابن بطلال : غرض البخاري بادخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقوية منهج من يقول إن الحامل لا تحيض ، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة ، وإليه ذهب الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : إنها تحيض ، وبه قال إسحق ، وعن مالك روايتان . قلت : وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر ، لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون (١) الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض . وما ادعاه المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد لعله يحتاج الى دليل ، وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت ، لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض ، فن ادعى خلافه فعليه البيان . وأقوى حججهم أن استبراء الامه اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض ، واستدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل ، والملائكة لا تدخل بيتا فيه قدر ولا يلائمها ذلك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلا به أن يكون حالا فيه ، ثم هو مشترك الإلزام لأن الدم كله قدر . والله أعلم

١٨ - باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ؟

٣١٩- **حدثنا يحيى بن بكير** قال **حدثنا الليث عن عثيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت** : خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج . فقديمتا مكة ، فقال رسول الله ﷺ « من أحرَمَ بعمرة ولم يهد فليحل ، ومن أحرَمَ بعمرة وأهدى فلا يحل حتى يحل بنحر هديه . ومن أهل بحج فليست حجه » . قالت : فحضت ، فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة ، ولم أهلل لبعمرة ، فأمرني النبي ﷺ أن أقصر رأسي وأنتشط وأهل بحج وأترك العمرة ، ففعلت ذلك حتى قضيت حجي ، فبعث معي عبد الرحمن ابن أبي بكر وأمرني أن أعتبر مكان عمرتي من التمتع

قوله (باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة) مراده بيان صحة إهلال الحائض ، ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة ، إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال . **قوله** (من أهل بحج) في رواية المستملد بحجة ، في الموضعين ، وكذا للحموي في الموضع الثاني . **قوله** (قالت لحضت) أي بسرف قبل دخول مكة . **قوله** (حتى قضيت حجي) في رواية كريمة وأبي الوقت د حجي ، والكلام على فرائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

(١) كذا في النسخ ، ولعله أن يكون ، بإسقاط حرف التي ليستيم المعنى . فمثل

١٩ - باب إقبال الحيض وإدباره

وَكُنْ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسِيُّ فِيهِ الصُّنْبُرَةُ فَقُولَ : لَا تَبْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ . وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطَّهْرِ فَقَالَتْ : مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا . وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ

٣٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضِرُ ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ « ذَلِكَ عِزُّكَ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الْعَلَاءَ ، وَإِذَا أَدْرَكَتْ فَاغْتَسَلِي وَصَلِّي »

قَوْلُهُ (باب إقبال الحيض وإدباره) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض ، واختلفوا في إدباره فقليل : يعرف بالجفوف ، وهو أن يخرج ما يحتشى به جافاً ، وقيل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه . قَوْلُهُ (وكن) هو بصيغة جمع المؤنث ، و « نساء » بالرفع وهو بدل من الضمير نحو أكلوني البراغيث ، والتذكير في نساء للتويع ، أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن . وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه - واسمها مرجانة مولاة عائشة - قالت « كان النساء » . قَوْلُهُ (بالدرجة) بمكر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون ، قال ابن بطال : كذا يرويه أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال : انه تأنيذ درج ، والمراد به ما تحتشى به المرأة من قطنة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا . قَوْلُهُ (الكرسف) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن . قَوْلُهُ (فيه الصفرة) زاد مالك من دم الحيضة . قَوْلُهُ (فتقول) أي عائشة . والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة ، أي حتى تخرج القطنة بيضاء قنية لا يتخالطها صفرة ، وفيه دلالة على أن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض ، وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض وتبين بها ابتداء الطهر ، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجفوف ، بأن القطنة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض ، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض ، قال مالك : سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفه عند الطهر . قَوْلُهُ (وبلغ ابنة زيد بن ثابت) كذا وقعت مهمة هنا ، وكذا في الموطأ حيث روى هذا الاثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد (١) بن عمرو بن حزم عن عمته هنا ، وقد ذكروا زيد بن ثابت من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن ، ولم أر لواحده منهن رواية إلا لام كلثوم - وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر - فكأنها هي المهمة هنا . وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال : لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى ، وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عنبسة بن عبد الرحمن

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « ابن أبي محمد »

وقد كذبوه ، وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد ، ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد ، وأما عمة عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الحذاء : هي عمة بنت حزم عمة جده عبد الله بن أبي بكر ، وقيل لها عمة مجازا . قلت : لكنها صحابية قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي ، ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد ، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يدركها ، ويحتمل أن تكون المرادة عمة الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم . والله أعلم . قوله (يدعون) أي يطلبين وفي رواية الكشميني (يدعين) وقد تقدم مثلها في باب تقضى الحائض المناسك كلها ، وقال صاحب القاموس : دعيت لغة في دعوت ، ولم ينبه على ذلك صاحب المشارق ولا المطالع . قوله (إلى الطهر) أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها « ما كان النساء » للعهد أي نساء الصحابة ، وإنما عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم قاله ابن بطلان وغيره ، وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل ، وفيه نظر لأنه وقت العشاء ، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخاص من غيره فيحسن أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر ، وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة ، وسفيان في هذا الاسناد هو ابن عينة لأن عبد الله بن محمد وهو المسندي لم يسمع من الثوري

٣٠ - باب لا تقضى الحائض الصلاة . وقال جابرٌ وأبو سعيد عن النبي ﷺ « تدع الصلاة »

٣٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة قال حدثني معاذة أن امرأة قالت لعائشة : أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا تفعله

قوله (باب لا تقضى الحائض الصلاة) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال : اجتمع الناس عليه ، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه ، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة ، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره . قوله (وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد) هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى ، فأما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حيض عائشة في الحج وفيه « غير أنها لا تطوف ولا تصلي » ، ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر ، وأما حديث أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في « باب ترك الحائض الصوم » وفيه « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » ؟ فإن قيل : الترجمة لعدم القضاء ، وهذان الحديثان لعدم الإيقاع ، فما وجه المطابقة ؟ أجاب الكرماني بأن الترك في قوله « تدع الصلاة » مطلق أداء وقضاء انتهى ، وهو غير متجه ، لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط ، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولا بالتعليق المذكور ، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة ، فجعل المعلق كالمقدمة للحديث الموصل الذي هو مطابق للترجمة . والله أعلم . قوله (حدثني معاذة) هي بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين ، ورجال الاسناد المذكور اليها بصريون قوله (أن امرأة قالت لعائشة) كذا أبيهما همام ، وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية أخرجه

الإسماعيل من طريقه ، وكذا لمسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة . **قوله** (أتهجرى) بفتح أوله أى أقضى ، وصلاتها بالنصب على المفعولية ، ويروى أتهجرى بضم أوله والهمز ، أى أتكنى المرأة الصلاة الحاضرة وهى طاهرة ولا يحتاج الى قضاء الفاتنة فى زمن الحيض ؟ فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية ، والاولى أشهر . **قوله** (أحرورية) الحرورى منسوب الى حروراء بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد ، قال المبرد : النسبة اليها حروراوى ، وكذا كل ما كان فى آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحرورى بحذف الزوائد ، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حرورى لأن أول فرقة منهم خرجوا على عليّ بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الاخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام انكار ، وزاد مسلم فى رواية عاصم عن معاذة قتل : لا ولكنى أسأل ، أى سؤالا مجردا لطلب العلم لا للتعنّت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت فى الجواب عليه دون التعليل ، والذي ذكره العلماء فى الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرص بخلاف الصيام ، ولمن يقول بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بانها لم تخاطب بالصلاة أصلا ، وقال ابن دقيق العيد : اكتفاء عائشة فى الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به يحتمل وجهين : أحدهما أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الاداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما فى الصوم ، ثانيهما - قال وهو أقرب - أن الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده عليه السلام ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لا سيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما فى رواية عاصم عن معاذة عند مسلم . **قوله** (فلا يأمرنا به ، أو قالت : فلا نفعله) كذا فى هذه الرواية بالشك ، وعند الإسماعيل من وجه آخر ، فلم تكن تقضى لم تؤمر به ، والاستدلال بقولها فلم تكن تقضى أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد ينافى فى الاستدلال به على عدم الوجوب ، لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء . والله أعلم

٢١ - باب النوم مع الحائض وهى فى ثيابها

٢٢٢ - **حدثنا** سعد بن حنص **قال** حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب ابنة أبي سلمة حدثتني أن أم سلمة قالت : حُضْتُ وأنا مع النبي ﷺ فى الخيلة ، فانسَلْتُ فخرجتُ منها فأخذتُ ثيابَ حِيضِي فلبستُها ، فقال لى رسول الله ﷺ : أُنْفِسْتِ ؟ قلت : نعم . فدعاني فأدخلني معه فى الخيلة . قالت : وحدثتني أن النبي ﷺ كان يُقبِّلُها وهو صائمٌ . وكنتُ أَذْهَبُ أبا والنبي ﷺ من إناهِ واحدٍ مِنَ الْجَنَابَةِ

قوله (باب النوم مع الحائض) زاد فى رواية الصاغاني ، وهى فى ثيابها ، تقدم السلام على ذلك فى د باب من سمى النفاس حيضا ، ويحيى المذكور هو ابن أبي كثير . **قوله** (قالت وحدثتني) هو مقول زينب بنت أم سلمة ، وفاعل د حدثتني ، أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الصيام . **قوله** (وكنت) معطوف على جملة الحديث الذى قبله وهى أن النبي ﷺ كان يقبلها ، وقد تقدم الكلام على فوائده فى كتاب الفصل

٢٢ - باب من اتخذ ثياب الحيض سيوى ثياب الطهر

٣٢٣ - **عمر بن عبد العزيز** قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة قالت: بينا أنا مع النبي ﷺ مضطجعة في خيمة حِضْتُ، فانسَلْتُ فأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضِي، فقال: أَفِضْتُ؟ قلت: نعم. فدعاني فأضطجعتُ معه في الخيمة

قوله (باب من اتخذ ثياب الحيض) وفي رواية الكشميني «من أعد» بالعين والذال المهملتين، وهشام المذكور هو المستوراني، ويحيى هو ابن أبي كثير، والكلام على الحديث قد تقدم في «باب من سعى النفاس حِضًا»

٢٣ - باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزل المصل

٣٢٤ - **عمر بن عبد العزيز** محمد - هو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت: كنا نمنع عوراتنا أن يخرجن في العيدين، فقَدِمَتِ امرأة فنزلت قصر بني خلف فحدثت عن أختها - وكان زوجها أختها غرام مع النبي ﷺ ثنتي عشرة، وكانت أختي معه في بيت - قالت كنا نُدَاوِي السَّكْمَى، وهوم على المرضى، فسألت أختي النبي ﷺ: أعلیٰ إحدانا بأش إذا لم يكن لها جلباب أن لا يخرج؟ قال «لتلبسها صاحبها من جلبابها، ولتشهد الخير ودعوة المسلمين». فلما قَدِمَتِ أم عطية سألتها: أَسَمِعْتَ النبي ﷺ؟ قالت: بأبي نعم - وكانت لا تذكُرُهُ إِلَّا قَالَتْ «أبي» - سمعته يقول «يخرج العواتق وذوات الخدور - أو العواتق ذوات الخدور - والحائض، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين، ويعتزل الحائض المصل». قالت حفصة: فقلت «الحائض»؟ فقالت: أليس تشهد عرفة وكذا وكذا؟

[الحديث ٣٢٤ - أطرافه في: ٣٥١، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٠، ٩٨١، ١٦٥٧]

قوله (باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن) وفي رواية ابن عساكر «واعتزلن المصل»، والجمع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس، أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد. **قوله** (حدثنا محمد) كذا للاكثر غير منسوب، ولأبي ذر محمد بن سلام، ولكريمة محمد هو ابن سلام. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى. **قوله** (عوراتنا) العواتق جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو قاربت، أو استحقت التزويج، أو هي الكريمة على أهلها، أو التي عفت عن الامتنان في الخروج للخدمة، وكأنهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد، ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأيت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ. **قوله** (قَدِمَتِ امرأة) لم أقف على تسميتها. وقصر بني خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات وقد ولي إمرة سجستان. **قوله** (لحدثت عن أختها) قيل هي أم عطية، وقيل غيرها وعليه مشى الكرماني، وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تنف على تسمية زوجها أيضًا. **قوله** (ثنتي عشرة) زاد الأصيل «وغزوة». **قوله** (وكانت أختي) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي. **قوله**

الحمل أو الحيض ، فلا يعمل لمن أن يكتمن ذلك لتنقضي العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له . وروى أيضا باسناد حسن عن ابن عمر قال « لا يعمل لها إن كانت حائضا أن تكتم حيضها ، ولا إن كانت حاملا أن تكتم حملها ، ومن جماهد « لا تقول إنى حائض وليست بحائض ، ولا لست بحائض وهى حائض ، وكذا فى الحمل . ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الاظهار ، ولو لم تصدق فيه لم يكن له فائدة . قوله (ويذكر عن على) وصله الدارمى كما سيأتى ورجله ثقات ، وإنما لم يجرم به للتردد فى سماح الشعبي من على ، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولا . قوله (ان جاءت) فى رواية كريمة « إن امرأة جاءت ، بكسر التون . قوله (بينة من بطانة أهلها) أى خواصها ، قال إسماعيل الفاضى : ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع ، وإنما هو فيما نرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان فى نسائهن . قلت : وسياق القصة يدفع هذا التأويل ، قال الدارمى « أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي قال « جاءت امرأة الى على تخاصم زوجها طلقها فقالت : حضت فى شهر ثلاث حيض ، فقال على لشريح : اقض بينهما . قال : يا أمير المؤمنين وأنت ههنا ؟ قال : اقض بينهما . قال : إن جاءت من بطانة أهلها بمن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلى جاز لها وإلا فلا . قال على : قالون ، قال وقالون بلسان الروم أحسنت . فهذا ظاهر فى أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها ، وإنما أراد إسماعيل رد هذه القصة الى موافقة مذهبه ، وكذا قال عطاء . إنه يعتبر فى ذلك عادتيا قبل الطلاق ، واليه الاشارة بقوله (أقراؤها) وهو بالمد جمع قرء أى فى زمان العدة (ما كانت) أى قبل الطلاق ، فلو ادعت فى العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . قوله (وبه قال إبراهيم) يعنى النخعى ، أى قال بما قال عطاء ، ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه ، وروى الدارمى أيضا باسناد صحيح الى إبراهيم قال « إذا حاضت المرأة فى شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض ، فذكر نحو أثر شريح ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الضمير فى قول البخارى « وبه ، يهود على أثر شريح ، أو فى النسخة تقديم وتأخير ، أو لإبراهيم فى المسألة قولان . قوله (وقال عطاء الخ) وصله الدارمى أيضا باسناد صحيح قال « أقصى الحيض خمس عشرة ، وأدنى الحيض يوم » . ورواه الدارقطنى بلفظ « أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة » . قوله (وقال معتمر) يعنى ابن سليمان التيمى . وهذا الأثر وصله الدارمى أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر

٢٢٥ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء قال حدثنا أبو أسامة قال سمعت هشام بن عروة قال أخبرنى أبى عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش سألت النبى ﷺ قالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال « لا . إن ذلك عرق . ولسكن دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلى وصلى »

قوله (حدثنا أحمد بن أبي رجاء) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروى يكنى أبا الوليد ، وهو حنفى النسب لا المذهب ، وقصة فاطمة بنت أبى حبيش تقدمت فى باب الاستحاضة ، ومناسبة الحديث للترجمة من قوله « قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها » فوكل ذلك الى أماتها ورده الى عادتيا ، وذلك يختلف باختلاف الاشخاص . واختلف العلماء فى أقل الحيض وأقل الطهر ، ونقل الداودى أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوما ، وقال أبو حنيفة : لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا . فأقل ما تنقضى به العدة عنده ستون يوما ، وقال صاحباه : تنقضى فى تسعة

وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وأن المراد بالقرء الحيض ، وهو قول الثوري ، وقال الشافعي : القرء الطهر وأقله خمسة عشر يوما ، وأقل الحيض يوم وليلة فتتقضى عنده في اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ، وهو موافق لقصة على وشريح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على إلقاء الكسر ، ويدل عليه رواية هشيم عن اسماعيل فيها بلفظ « حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما »

٢٥ - باب الصفرة والكُدرة في غير أيام الحيض

٣٢٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا اسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت : كنا لا نعدُّ

الكُدرة والصفرة شيئا

قوله (باب الصفرة والكُدرة في غير أيام الحيض) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها « حتى ترين القصة البيضاء » وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكُدرة في أيام الحيض ، وأما في غيرها فعلى ما قالته أم عطية . **قوله** (أيوب عن محمد) هو ابن سيرين ، وكذا رواه اسماعيل وهو ابن علي عن أيوب ، ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه . ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب . وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسماعيل أرجح لموافقة معمر له ، ولأن اسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ، ويمكن أن أيوب سمعه منهما . **قوله** (كنا لا نعد) أى في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك ، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع ، وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي ﷺ ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب . **قوله** (الكُدرة والصفرة) أى الماء الذي تراه المرأة كالصديد بعلوه اصفراد . **قوله** (شيئا) أى من الحيض ، ولابن داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية « كنا لا نعد الكُدرة والصفرة بعد الطهر شيئا » وهو موافق لما ترجم به البخاري . والله أعلم

٢٦ - باب عرق الاستحاضة

٣٢٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا معن قال حدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عروة

وعن عمرة عن عائشة زوج النبي ﷺ أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغتسل فقال « هدا عرق » فكانت تغتسل لكل صلاة

قوله (باب عرق الاستحاضة) بكسر العين وإسكان الراء ، وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة . **قوله** (وعن عمرة) يعنى كلاهما عن عائشة ، وكذا الأكثر ، وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر بمحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة ، وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن ، والمحفوظ لإثبات الواو وإن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث ، وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما

عن الزهري عنها ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ، ومسلم أيضا من طريق إبراهيم بن سعد ، وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدها ، قال الدارقطني : هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعروة جميعا . قوله (أن أم حبيبة) هي بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين ، وهي مشهورة بكينيتها ، وقد قيل اسمها حبيبة وكينيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه الحربي ورجعه الدارقطني ، والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بانيات الهاء ، وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث . ووقع في الموطأ د عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سبرة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض ، الحديث ، فقيل هو وهم ، وقيل بل صواب وأن اسمها زينب وكينيتها أم حبيبة ، وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الأصلي ، وإنما كان اسمها برة فغيره النبي ﷺ ، وفي أسباب النزول للواحد أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها النبي ﷺ فلعله ﷺ سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها السكنية فأمن اللبس ، ولها أخت أخرى اسمها حنة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم ، وتصف بعض المالكية فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب قال : فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها ، وأما أم حبيبة فاشتهرت بكينيتها ، وأما حنة فاشتهرت بلقبها ، ولم يات بدليل على دعواه بأن حنة لقب . ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب ، فقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال د أن زينب بنت جحش ، وقد تقدم توجيهه . قوله (استحيضت سبع سنين) قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظانة أن ذلك حيض ، لأنه ﷺ لم يأمرها بالاعادة مع طول المدة ، ويحتمل أن يكون المراد بقولها د سبع سنين ، بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لما ذكر . قوله (فأمرها أن تغتسل) زاد الاسماعيلي د وتصل ، ولمسلم نحوه ، وهذا الأمر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار ، فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقرينة فلها كانت تغتسل لكل صلاة ، وقال الشافعي : إنما أمرها ﷺ أن تغتسل وتصل ، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا ، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم : لم يذكر ابن شهاب أنه ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي . وإلى هذا ذهب الجمهور قالوا : لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة ، إلا المتحيرة ، لكن يجب عليها الوضوء . ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة د أن أم حبيبة استحيضت فأمرها ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصل ، فإذا رأت شيئا من ذلك توضأت وصلت ، واستدل المهلب بقوله لها د هذا عرق ، على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم المصرق لا يوجب غسلا . وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث د فأمرها بالغسل لكل صلاة ، فقد طعن الحافظ في هذه الزيادة لأن الأثبات من أصحاب الزهري لم يذكروها ، وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها ، لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سبرة عن زينب بنت أبي سبرة في هذه القصة د فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فيحمل الأمر على الندب جمعا بين الروایتين ، هذه ورواية عكرمة ، وقد حمل الخطابي على أنها كانت متحيرة ، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرائها ، ولمسلم من طريق عراك ابن مالك عن عروة في هذه القصة د فقال لها امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ، ولأبي داود وغيره من طريق

الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه ، لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري ، وأجاب بعض من زعم أنها كانت غير مميزة بأن قوله « فأمرها أن تغتسل لكل صلاة » أي من الدم الذي أصابها لانه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة ، وقال الطحاوي : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل ، والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على التنبؤ أول . والله أعلم

٢٧ - باب المرأة تحيض بعد الإفاضة

٣٢٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إن صفيّة بنت حيي قد حاضت . قال رسول الله ﷺ : لعلمها تحيضنا ، ألم تكن طافت ممكناً ؟ فقالوا : بلى . قال : فأخرجني . **حدثنا** مولى بن أسيد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت

[الحديث ٣٢٩ - طرفه في : ١٧٥٥ ، ١٧٦٠]

٣٣٠ - وكان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول : تنفر ، إن رسول الله ﷺ

رخص لمن

[الحديث ٣٣٠ - طرفه في : ١٧٦١]

قوله (باب المرأة تحيض بعد الإفاضة) أي هل تمنع من طواف الوداع أم لا . **قوله** (عن عمرة بنت عبد الرحمن) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله ، وهذا الاسناد - سوى شيخ البخاري - مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة . **قوله** (إن صفيّة) أي زوج النبي ﷺ . **قوله** (قالوا بلى) أي النساء ومن معهن من المحارم . **قوله** (فأخرجني) كذا للأكثر بالإفراد خطاباً لصفيّة من باب العدول عن الغيبة ، وهي قوله « ألم تكن طافت » أي الخطاب ، أو هو خطاب لعائشة ، أي فأخرجني فهي تخرج معك ، وللمستمل والكشميني « فأخرجني » وهو على وفق السياق ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « وكان ابن عمر » هو م قول طاووس لا ابن عباس ، وكذا قوله « ثم سمعته يقول » وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع ، ثم بلغته الرخصة عن النبي ﷺ لمن في تركه فصار إليه ، أو كان نسي ذلك فتذكره . وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف

٢٨ - باب إذا رأت المستحاضة الطهر

قال ابن عباس : تغتسل وتصل ولو ساعة . ويأتيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم

٣٣١ - **حدثنا** أحمد بن يونس عن زهير قال حدثنا هشام عن عروة عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ

« إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي »

قوله (باب إذا رأت المستحاضة الطهر) أى تميز لها دم المرق من دم الحيض ، فسمى زمن الاستحاضة طهرا لأنه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ، ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم ، والاول أوفق للسياق . **قوله** (قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو ساعة) قال الداودي : مضاه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فانها تغتسل وتصلى . والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارى من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس ، انه سأله عن المستحاضة فقال : أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلى ، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلى ، وهذا موافق للاحتمال المذكور أولا لأن الدم البحراني هو دم الحيض . **قوله** (ويأتيها زوجها) هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال : المستحاضة لا بأس أن يأتيها زوجها ، ولأبي داود من وجه آخر عن عكرمة قال : كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها ، وهو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها . **قوله** (إذا صلت) شرط بخلاف الجزاء أو جزاءه مقدم ، وقوله : الصلاة أعظم ، أى من الجماع ، والظاهر أن هذا بحث من البخارى أراد به بيان الملازمة ، أى إذا جازت الصلاة لجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ، ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة ، وقد تقدمت مباحثه فى باب الاستحاضة ، وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريقه تاما ، وأشار البخارى بما ذكر الى الرد على من منع وطء المستحاضة ، وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم ، وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه . وذكر بعض الشراح أن قوله : الصلاة أعظم ، من بقية كلام ابن عباس ، وعزاه الى تخرىج ابن أبي شيبة ، وليس هو فيه ، نعم روى عبد الرزاق والدارى من طريق سالم الأفلس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجامع ؟ قال : الصلاة أعظم من الجماع ،

٢٩ - باب الصلاة على النفساء وسنتها

٣٣٢ - **قوله** أخذ بن أبي سريج قال أخبرنا شابة قال أخبرنا شعبة عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن سمرة بن جندب أن امرأة ماتت فى بطن فصلى عليها النبى ﷺ فقام وسطها

[الحديث ٣٣٢ - طرفاه فى : ١٣٣١ ، ١٣٣٢]

قوله (باب الصلاة على النفساء وسنتها) أى سنة الصلاة عليها . **قوله** (حدثنا أحمد بن أبي سريج) تقدم أنه بالمهملة والجيم ، واسمه الصباح ، وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكأنه نسب الى جده . **قوله** (أن امرأة) هى أم كعب سماها مسلم فى روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ، وذكر أبو نعيم فى الصحابة أنها أنصارية . **قوله** (ماتت فى بطن) أى بسبب بطن يعنى الحمل ، وهو نظير قوله : عذبت امرأة فى هرة ، قال ابن التيمى : قيل وم البخارى فى هذه الترجمة فظن أن قوله : ماتت فى بطن ، ماتت فى الولادة ، قال : ومعنى ماتت فى بطن ماتت مبطونة . قلت : بل الموم له هو الواهم ، فإن عند المصنف فى هذا الحديث من كتاب الجنائز : ماتت فى نقاسها ، وكذا للمسلم . **قوله** (فقام وسطها) بفتح السين فى روايتنا ، وكذا ضبطه ابن التين ، وضبطه غيره بالسكون ،

والكشميني « فقام عند وسطها » وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال :
يحتمل أن يكون البخاري قصد بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تصلح لها حكم غيرها من النساء أى في طهارة
العين ، لصلاة النبي ﷺ عليها ، قال وفيه رد على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل
النجاسة بالدم اللازم لها ، فلما يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أولى . وتعقبه ابن المنير بأن هذا
أجنبي عن مقصود البخاري ، قال : وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهي ممن يصلي عليها كغير الشهداء .
وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضا أجنبي عن أبواب الحيض ، قال : وإنما أراد البخاري أن يستدل بسلامة من لوازم
الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما بطهارته ، فلما صلى عليها - أى إليها - لزم من
ذلك القول بطهارة عينها ، وحكم النفساء والحائض واحد ، قال : ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة
في الباب كما في رواية الأصيلي وغيره . ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة :

٣٠ - باب * ٣٣٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوَانَةَ اسْمُهُ
الْوَضَّاحُ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا
كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى مُخْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي
بَعْضُ ثَوْبِهِ

[الحديث ٣٣٣ - أطرافه في : ٣٧٩ ، ٤٢٨ ، ٥١٧ ، ٥١٨]

د باب ، غير مترجم وكذا في نسخة الأصيلي ، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله ،
ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه ﷺ كان يصبها إذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك . قوله
(حدثنا الحسن بن مدرك) هو الطحان البصري أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخاري ، بل البخاري أقدم
منه ، وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا ، وكان هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه
كان عارفا بحديث يحيى بن حماد . قوله (من كتابه) إشارة إلى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه ، وكان
إذا حدث من كتابه أتقن عما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي : كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ
هشيم . قوله (كانت تكون) أى تحصل أو تستقر ، ويحتمل أن قوله « تكون لا تصلح » خبر لكانت ، وقوله
« حائضا » حال نحو (وجاءوا أباهم عشاء يكون) قاله الكرماني . قوله (بحذاء) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة
ومدة أى بجانب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده ، والخمرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري : هو مصلى
صغير يعمل من سعف النخل ، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، فإن كانت كبيرة سميت
حصيرا ، وكذا قال الأزهرى في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم ، وزاد في النهاية : ولا تكون خمره
إلا في هذا المقدار ، قال : وسميت خمره لأن خيوطها مستورة بسعفها . وقال الخطابي : هي السجادة يسجد عليها المصلي .
ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأرة التي جرت القملة حتى ألقتها على الخمرة التي كان النبي ﷺ قاعدا عليها . الحديث
قال : ففي هذا تصريح باطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه ، قال : وسميت خمره لأنها تغطي الوجه ، ومتأني
الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

(غاتمة) : اشتمل كتاب الحفيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث ، والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه ، والبقية موصولة . وقد وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة كانت لإحدانا نجبض ثم تقررص الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة ، وحديثها ما كان لإحدانا لإثوب واحد ، وحديث أم عطية كنا لا نعد الصفرة ، وحديث ابن عمر رخص للعائض أن تنفر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧ - كتاب التيمم

قول الله تعالى [٦ المائدة] ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾

١ - باب * ٣٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبدياء - أو بذات الجبل - انقطع عذلي ، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء . فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت برسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام ، فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فقالت عائشة : فما تبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي ، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ على فخذي ، فقام رسول الله ﷺ حين أصبح على غير ماء ، فأنزل الله آية التيمم ، فتيمموا . فقال أسيد بن الحضير : ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر . قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فأصبتا العقد نحتة

[الحديث ٣٣٤ - أطرافه في : ٣٣٦ ، ٣٦٧٢ ، ٣٧٧٣ ، ٤٥٨٣ ، ٤٦٠٧ ، ٤٦٠٨ ، ٥١٦٤ ، ٥٢٥٠ ، ٥٨٨٢ ، ٦٨٤٤]
[٦٨٤٥]

قوله (باب التيمم) البسمة قبله لكريمة وبعده لا بذر ، وقد تقدم توجيه ذلك . والتيمم في اللغة القصد ، قال أمرؤ القيس :

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

أي قصدتها . وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . وقال ابن السكيت : قوله (فتيمموا صعيداً) أي اقصدا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب

هـ . فعلى هذا هو مجاز لغوى ، وعلى الأول هو حقيقة شرعية . واختلف في التيمم هو عزيمة أو رخصة ؟ وفصل بينهم فقال : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة . **قوله** (قول الله) ، في رواية الاصيل « وقول الله ، بزيادة واو ، والجمة استئنافية . **قوله** (فلم تجدوا ماء) كذا للآكثر ، وللنسي وعبدوس والمستمل والحموى « فان لم تجدوا » قال أبو ذر : كذا في روايتنا ، والتلاوة (فلم تجدوا) ، قال صاحب المشارق : هذا هو الصواب . قلت : ظهر لى أن البخارى أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب « فأنزل الله آية التيمم » أنها آية المسائلة ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال « فأنزل الله آية التيمم فان لم تجدوا ماء فتيمموا » الحديث ، فمكان البخارى أشار الى هذه الرواية المخصوصة ، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحامد بن سلمة أو غيره أو وهما منه ، وقد ظهر أنها عن آية المسائلة وأن آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصتها ، بل اللفظ الذى على شرطه محتمل للأمرين ، والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فانها عينة ففيها زيادة على غيرها . والله أعلم . **قوله** (وأيدىكم) الى هنا في رواية أبي ذر ، زاد في رواية الشبوى وكرامة منه ، وهى تعين آية المسائلة دون آية النساء ، والى ذلك نحا البخارى فأخرج حديث الباب في تفسير سورة المسائلة ، وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه : فنزلت (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الى قوله (تشكرون) **قوله** (عن عبد الرحمن بن القاسم) أى ابن محمد بن أبى بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخارى مدينون . **قوله** (في بعض أسفاره) قال ابن عبد البر في التهيد : يقال إنه كان في غزاة بنى المصطلق ، وحزم بذلك في الاستذكار ، وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان . وغزاة بنى المصطلق هى غزوة المريسيع ، وفيها وقعت قصة الإفك لعائشة ، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا ، فان كان ما جزموا به ثابتا حمل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين لاختلاف القصتين كما هو مبين في سياقهما ، واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال : لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل ، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث « حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش ، وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النبوى . قلت : وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال : البيداء هى ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة ، قال : وذات الجيش وراء ذى الحليفة . وقال أبو عبيد البكرى في معجمه : البيداء أدنى إلى مكة من ذى الحليفة . ثم ساق حديث عائشة هذا . ثم ساق حديث ابن عمر قال « يداؤكم هذه التى تكذبون فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد » الحديث . قال : والبيداء هو الشرف الذى قدم ذى الحليفة في طريق مكة . وقال أيضا : ذات الجيش من المدينة على بريد ، قال : وبينها وبين العقيق سبعة أميال ، والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر ، فاستقام ما قال ابن التين . ويؤيده ما رواه الحميدى في مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه « ان القلادة سقطت ليلة الابواء » اهـ ، والابواء بين مكة والمدينة . وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال « وكان ذلك المكان يقال له الصلصل ، رواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه ، والصلصل بمهملتين مضمومتين ولامين الاولى ساكنة بين الصادين قال البكرى : هو جبل عند ذى الحليفة ، كذا ذكره في حرف الصاد المهمة ، وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم أنه ضبطه بالصاد المعجمة ، وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم ، وعرف من تصانف هذه

الروايات تصوب ما قاله ابن التين ، واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني صريحة في ذلك كما سيأتي والله أعلم . قوله (عقد) بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق ، ويسمى قلادة كما سيأتي ، وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة ، فاناخ النبي ﷺ ونزل ، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة . قوله (على التماسه) أى لأجل طلبه ، وسيأتي أن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره . قوله (وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء) كذا للاكثر في الموضعين ، وسقطت الجملة الثانية في الموضع الاول من رواية أبي زر ، واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه ، وكذا سلوك الطريق التي لا ماء فيها ، وفيه نظر لأن المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ، ويحتمل أن يكون ﷺ لم يعلم بعدم الماء مع الركب وإن كان قد علم بان المكان لا ماء فيه ، ويحتمل أن يكون قوله « ليس معهم ماء » أى للوضوء ، وأما ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم ، والاول محتمل لجواز إرسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه ﷺ كما وقع في مواطن أخرى . وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، فقد نقل ابن بطل أنه روى أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهما ، ويلتحق بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشارة الى ترك اضاعة المال . قوله (فأتى الناس إلى أبي بكر) فيه شكوى المرأة الى أبيها وإن كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا الى أبي بكر لكون النبي ﷺ كان نائما وكانوا لا يوقظونه . وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه لقولهم : صنعت وأقامت ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة . قوله (فعائني أبو بكر ، وقال ما شاء الله أن يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة ، أى بسببها . وسيأتي من الطبراني أن من جملة ما عاتبها به قوله « في كل مرة تكونين عذاء » . والنسبة في قول عائشة « فعائني أبو بكر » ولم نقل أبي ، لأن قضية الأبوة الخنوع ، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر ، فلذلك أنزلته منزلة الاجنبي فلم تقل أبي . قوله (يطعنني) هو بضم العين ، وكذا في جميع ما هو حصى ، وأما المعنوي فيقال يطعن بطن بالفتح ، هذا هو المشهور فيهما ، وحكى فيهما الفتح معا في المطالع وغيرها ، والضم فيهما حكاه صاحب الجامع . وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تاديبه ولو لم يأذن له الإمام . قوله (فلا يمنعني من التحرك) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لثامه ، وكذا لمصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر . قوله (فقام حين أصبح) كذا أورده هنا ، وأورده في فضل أبي بكر عن قتيبة عن مالك بلفظ « فقام حتى أصبح » ، وهي رواية مسلم ورواة الموطأ ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح ، وقال بعضهم : ليس المراد بقوله « حتى أصبح » بيان غاية النوم الى الصباح ، بل بيان غاية فقد الماء الى الصباح ، لأنه قيد قوله « حتى أصبح » بقوله « على غير ماء » أى آل أمره الى أن أصبح على غير ماء ، وأما رواية عمرو بن الحارث فلفظها « ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح » فان أعربت الواو حالية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر ان ثبت أن التهجد كان واجبا عليه ، وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بصد قوله وحضرت الصبح « فالتمس الماء فلم يوجد » ، وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا

استعظموا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع ، قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ، ولا يدفع ذلك إلا لجهل أو معاند . قال : وفي قوله في هذا الحديث « آية التيمم » إشارة إلى أن الذي ملأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء ، قال : والحكمة في نزول آية الوضوء - مع تقدم العمل به - ليكون فرضه متلوا بالتبذيل . وقال غيره : يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعلوا به الوضوء ، ثم نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة ، وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الركني باسم البعض ، لكن رواية عمرو بن الحارث التي قدمنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعا في هذه القصة ، فالظاهر ما قاله ابن عبد البر . قوله (فانزل الله آية التيمم) قال ابن العربي : هذه معضلة ما وجدت لداثها من دواء ، لانا لا نعلم أى الآيتين عنت عائشة ، قال ابن بطال : هي آية النساء أو آية المائدة . وقال القرطبي : هي آية النساء . ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم . وأورد الواحدى في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا ، وخفي على الجميع ما ظهر للبخارى من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله « فنزلت (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة) الآية » . قوله (فقيموا) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة ، أى فقيمتم الناس بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله (فقيموا صعيدا طيبا) بيانا لقوله « آية التيمم » أو بدلا . واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لأن معنى (فقيموا) اقصدوا كما تقدم ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعي ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فتوى الوضوء به فانه يجزئ ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهاربة ، بخلاف من لم يقصد ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد . وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتى في باب قريب ، وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة ، وسند ذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب . (تنبيه) : لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم ، وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فبين ذلك ، لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكفين . قوله (فقال أسيد) هو بالتصغير (ابن الحضير) بمهملة ثم معجمة مصفرا أيضا ، وهو من كبار الأنصار ، وسيأتى ذكره في المناقب . وإنما قال ما قال دون غيره لأنه كان رأس من بعث في طلب العقد الذى ضاع . قوله (ما هى بأول بركتكم) أى بل هى مسبوقة بغيرها من البركات ، والمراد بآل أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه . وفيه دليل على فضل عائشة وأبها وتكرار البركة منهما . وفي رواية عمرو بن الحارث « لقد بارك الله للناس فيكم » وفي تفسير إسحق البسبي من طريق ابن أبي مليكة عنها أن النبي ﷺ قال لها « ما كان أعظم بركة فلادتك » وفي رواية هشام بن عروة الآتية في الباب الذى يليه « فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للسليبين فيه خيرا » وفي النكاح من هذا الوجه « إلا جعل الله لك منه مخرجا ، وجعل للسليبين فيه بركة » وهذا يشمر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، وعن جزم بذلك محمد ابن حبيب الاخبارى فقال : سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع ، وفي غزوة بني المصطلق . وقد اختلف أهل المغازي في أى هاتين الغزاتين كانت أولا . وقال الداودى : كانت قصة التيمم في غزاة الفتح . ثم تردد في ذلك ،

وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال : لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع . . الحديث . فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف ، وسيأتي في المغازي أن البخاري يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى ، وقدومه كان وقت إسلام أبي هريرة . وما يدل على تأخر القصة أيضا عن قصة الإفك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان ، وقال أهل الإفك ما قالوا ، خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على التماسه ، فقال لي أبو بكر : يا بنية في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على للناس ؟ فانزل الله عز وجل الرخصة في التيمم ، فقال أبو بكر : انك لمباركة . ثلاثا . وفي إسناده محمد بن حميد الرازي ، وفيه مقال . وفي سياقه من الفوائد بيان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب ، والتصريح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين . والله أعلم . قوله (فبعثنا) أى أثرتنا (البعير الذي كنت عليه) أى حالة السفر . قوله (فأصبنا العقد تحت) ظاهر في أن الذين توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه . وفي رواية عروة في الباب الذي يليه « فبعث رسول الله ﷺ رجلا فوجدها ، أى القلادة ، وللصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم « فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ، ولأبي داود « فبعث أسيد بن حضير وناسا معه ، وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات دون غيره ، وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به ، وكانهم لم يجدوا العقد أولا ، فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير ، فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآتية « فوجدها ، أى بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره . وقال النووي : يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي ﷺ ، وقد بالغ الداودي في توهيم رواية عروة ، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نمير ، وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروايتين أن لا تخالف بينهما ولا وهم ، وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة « انقطع عقد لي ، وقالت في رواية عمرو بن الحارث « سقطت قلادة لي ، وفي رواية عروة الآتية عنها أنها استعارت قلادة من أسماء يعني أختها فهلكت أى ضاعت ، والجمع بينهما أن إضافة القلادة الى عائشة لكونها في يدها وتصرفها ، وإلى أسماء لكونها ملكها لتصريح عائشة في رواية عروة بأنها استعارتها منها ، وهذا كله بناء على اتحاد القصة . وقد جنح البخاري في التفسير الى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء ، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة ، وآية النساء بسبب قلادة أسماء ، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر . والله أعلم

(فائدة) : وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذكور كان من جزع ظفار ، وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . والجزع بفتح الجيم وسكون الزاي خرز يني ، وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلى تجملا لازواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها

٣٣٥ — حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم . ح . قال : وحدثنى سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد . هو ابن صهيب الفقير . قال أخبرنا جابر بن عبيد الله أن النبي ﷺ قال

« أُعْطِيَ خَسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا فَأَيُّ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَ كُنْهَ الصَّلَاةِ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُعْتَمَدُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً »

[الحديث ٣٣٥ - طرفاه في : ٤٣٨ ، ٣١٧٢]

قوله (حدثني سعيد بن النضر ، قال أخبرنا هشيم) إنما لم يجمع البخاري بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لأنه سمعه منهما متفرقين ، وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جمع فقال « حدثنا » وسمعه من سعيد وحده فلهذا أفرد فقال « حدثني » . وكان محمداً سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال « حدثنا » . وكان سعيداً قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال « أخبرنا » ، ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح . ثم إن سياق المتن لفظ سعيد ، وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم . قوله (أخبرنا سيار) بمهمله بعدها تحماتية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري ، وادعى إليه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، اتفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم فهو من كبار أتباع التابعين . ولهم شيخ آخر يقال له سيار ، لكنّه تابعي شامي أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحداً فيظن أن في الاسناد اختلافاً وليس كذلك . قوله (حدثنا يزيد الفقيه) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان ، تابعي مشهور ، قيل له الفقير لأنه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيراً من المال ، قال صاحب المحكم : رجل فقير مكسور فقار الظهر ، ويقال له فقير بالتشديد أيضاً . (فائدة) : مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد ، وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر ، من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رواها كلها أحمد بإسناد حسان . قوله (أعطيت خساً) بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله ﷺ . قوله (لم يعطهن أحد قبلي) زاد في الصلاة عن محمد بن سنان « من الانبياء » ، وفي حديث ابن عباس « لا أقولن نفراً » ومفهومه أنه لم يختص بغفر الخس المذكورة ، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « فضلت على الانبياء بست » فذكر أربعاً من هذه الخس وزاد ثنتين كما سيأتى بعد ، وطريق الجمع أن يقال : لعله أطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم أطلع على الباقي ، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الاشكال من أصله ، وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخس المذكورات لم تكن لأحد قبله ، وهو كذلك ، ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحدث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا ﷺ فعموم رسالته من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة « أنت أول رسول إلى أهل الأرض » فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال

نوح كان الى قومه ولم يذكر أنه أرسل الى غيرهم ، واشتدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فأهلكوا بالفرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثا اليهم لما أهلكوا لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وقد ثبت أنه أول الرسل ، وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب ، وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبي في زمن نوح غيره . ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا ﷺ في ذلك بقاء شريعته الى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبي في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه الى التوحيد بلغ بقية الناس فتبادوا على الشرك فاستحقوا العقاب ، والى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قال : وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ، ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس عاما لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم . ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قسوم نوح ^(١) فبعثته خاصة لكونها الى قومه فقط وهي عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم . وغفل الداودي الشارح غفلة عظيمة فقال : قوله « لم يعطن أحد » يعني لم يجمع لأحد قبله ، لأن نوحا بعث الى كافة الناس ، وأما الاربعة فلم يعط أحد واحدة منهم . وكأنه نظر في أول الحديث وغفل عن آخره لأنه نص ﷺ على خصوصيته بهذه أيضا لقوله « وكان النبي » يبعث الى قومه خاصة ، وفي رواية مسلم « وكان كل نبي الخ » . قوله (نصرت بالرعب) زاد أبو أمامة « يقذف في قلوب أعدائي » أخرجه أحمد . قوله (مسيرة شهر) مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها ، أما ما دونها فلا ، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب « نصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر » فالظاهر اختصاصه به مطلقا ، وإنما جعل الغاية شهرا لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصله له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر ، وهل هي حاصلة لأمته من بعده ؟ فيه احتمال . قوله (وجعلت لي الأرض مسجدا) أي موضع سجود ، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة ، وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت للمسجد في ذلك ، قال ابن التين ^(٢) : قيل المراد جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيري مسجدا ولم تجعل له طهورا ، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلي حيث أدركته الصلاة ، كذا قال ، وسبقه الى ذلك الداودي ، وقيل إنما أبيحت لهم في موضع يتيقنون طهارته ، بخلاف هذه الأمة فأبيح لها في جميع الأرض إلا فيما يتقنوا نجاسته ، والأظهر ما قاله الخطابي وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلوات في أما كن مخصوصة كالبيع والصوامع ، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ « وكان من قبلي إنما كانوا يصلون في كنائسهم » وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن

(١) هذا الاحتمال الأخير أظهر مما قبله ، لقوله تعالى ﴿ وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ وقوله تعالى ﴿ وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾ وافته عالم

(٢) في غنطـوطـة الرياض « ابن التين » . وفي هـامـش طـبعة بـولاق : وجد بهامش بعض النسخ : « في الأصل المقابل على المؤلف أخيرا لفظ (التين) مصلح : (التين) مع بقاء لفظة (ابن) قبلها ، ولعل الكاتب لم يأن يضرب عليها »

عباس نبح حديث الباب وفيه « ولم يكن من الأنبياء أحد يصلح حتى يبلغ محرابه » . قوله (وطهورا) استدل به على أن الطهور هو المطهر لغیره ، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سيق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بأسناد صحيح عن أنس مرفوعا « جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا و طهورا » ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهورا طاهرا لزم تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شترهما في هذا الوصف ، وفيه نظر^(١) . وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض ، وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله « وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجدا و طهورا » ، وسيأتي البحث في ذلك . قوله (فأيا رجل) أي مبتدأ فيه معنى الشرط ، « وما » زائدة للتأكيد ، وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فانه يتيمم به ، ولا يقال هو خاص بالصلاة ، لانا نقول : لفظ حديث جابر مختصر ، وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي « فأيا رجل من امتي أتى الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا » ، وعند أحمد « فعنده طهوره ومسجده » ، وفي رواية عمرو بن شعيب « فأينا أدركتني الصلاة تمسحت و صليت ، واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ « وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا » ، وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء » ، وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه فنختص الطهورية بالتراب ، ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب . ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ « التربة » ، على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال : تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره . وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ « التراب » ، أخرجه ابن خزيمة وغيره . وفي حديث علي « وجعل التراب لي طهورا » ، أخرجه أحمد والبيهقي بأسناد حسن ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سيق لإظهار التشريف والتخصيص ، فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه . قوله (فليصل) عرف عما تقدم أن المراد فليصل بعد أن يتيمم . قوله (وأحلت لي الغنائم) والكشميني المغانم وهي رواية مسلم ، قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين ، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئا لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فاحرقته . وقيل : المراد أنه خص بالتصرف في الغنيمة بصرفها كيف يشاء ، والاول أصوب وهو أن من مضى لم تحل لهم الغنائم أصلا ، وسيأتي بسط ذلك في الجهاد . قوله (وأعطيت الشفاعة) قال ابن دقيق العيد : الأقرب أن اللام فيها للعهد ، والمراد الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف في وقوعها . وكذا جزم النووي وغيره . وقيل الشفاعة التي اختص بها أنه لا يرد فيها يسأل . وقيل الشفاعة لخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض . والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الاولى لأنه يتبعها بها كما سيأتي واطحنا في حديث الشفاعة إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وقال البيهقي في البحث^(٢) : يحتمل أن الشفاعة التي يختص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبائر ،

(٣) ليس بالنظر المذكور وجهه ، والصواب أن التيمم واقع للحدث كالماء ، عملا بظاهر الحديث المذكور وما جاء في معناه . وهو قول جم غفير من أهل العلم . والله أعلم

(١) في هامش طبعة بولاق عن هامش نسخة « في بعض النسخ : في الشعب » ١٠٥ . أي في كتاب (شعب الإيمان)

وغيره إنما يشفع لأهل الصفائر دون الكبائر . ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد . وقد وقع في حديث ابن عباس ؓ وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمي ، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً ، وفي حديث عمرو بن شعيب ؓ فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله ، فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لأقضائها الراحة المستمرة . والله أعلم . وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد . ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأقول : يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله « وعزتي » فيقول « ليس ذلك لك ، وعزتي الخ » لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية ، بل كانت شفاعة سبياً في ذلك في الجملة . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على قوله « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة » في أوائل الباب . وأما قوله « وبعثت إلى الناس عامة » فوقع في رواية مسلم « وبعثت إلى كل أحر وأسود ، فقيل المراد بالأحر العجم وبالأسود العرب ، وقيل الأحر الإنس والأسود الجن ، وعلى الأول التنصيص على الإنس من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى لأنه مرسل إلى الجميع ، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عن مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » (تكميل) . أول حديث أبي هريرة هذا « فضلت على الأنبياء بست » فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة وزدا خصلتين وهما « وأعطيت جوامع الكلم ، وختمت بالنبؤين » فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال . ولمسلم أيضاً من حديث حذيفة « فضلنا على الناس بثلاث خصال : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة » وذكر خصلة الأرض كما تقدم ، قال : وذكر خصلة أخرى ، وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي « وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش » يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان ، فصارت الخصال تسعاً . ولاحد من حديث علي ؓ أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله : أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمي خير الأمم ، وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثنتي عشرة خصلة ، وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « فضلت على الأنبياء بست : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه » وذكر ثنتين بما تقدم . وله من حديث ابن عباس رفعه « فضلت على الأنبياء بخصلتين : كان شيطاني كافراً فأعاني الله عليه فأسلم » قال ونسيت الأخرى ، قلت : فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة . ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التدبُّع . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات ، وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد النبساوري (١) في كتاب شرف المصطفى أن عدد الذي اختص به نبينا ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك . وأما حديث « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » فضعيف (٢)

(١) في النسخ المطبوعة « أبو سعيد » وفي مخطوطة الرياض أبو سعيد . قال صاحب كشف الظنون : أبو سعيد عبد الملك ابن محمد النبساوري الحر كوفي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، كتابه شرف المصطفى ثمان مجلدات

(٢) لكن يفتى عنه ما رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم بإسناد حسن عن ابن عباس مرفوعاً « من سمع النداء فلم يأْت فلا

أخرجه الدارقطني من حديث جابر . واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدمي وقال : لأن الآدمي خلق من ماء وتراب ، وقد ثبت أن كلا منهما طهور ، ففي ذلك بيان كرامته . والله تعالى أعلم بالصواب

٢ - باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً

٣٣٦ - حدثنا زكرياء بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نعيم قال حدثنا هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قِلادةً فملكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدَها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ، فصَلُّوا ، فشكَّوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم ، فقال أسيد بن حضير لعائشة : جزاك الله خيراً ، فوالله ما نزل بك أمرٌ تَكْرَهينَهُ إلَّا جَلَلَ اللهُ ذلكَ لكِ والمسلمين فيه خيراً

قوله (باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً) قال ابن رشيد : كأن المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم ، فكأنه يقول : حكمهم في عدم المطهر - الذي هو الماء خاصة - حكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب . وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، لأن الحديث ليس فيه أنهم فقدوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفقد الطهورين . ووجه أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ، ولو كانت الصلاة حينئذ بمنوعة لانكر عليهم النبي ﷺ ، وهذا قال الشافعي وأحمد وجمهور المحدثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة ، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها ، وصححه أكثر أصحابه ، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا تجب ، واحتجوا بحديث الباب ، لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . وتعمق بأن الإعادة لا تجب على الفور (١) فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة . وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما : لا يصلي ، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه : يجب عليه القضاء ، وبه قال الثوري والاوزاعي . وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون : لا يجب عليه القضاء . وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة . وحكي الثوري في شرح المذهب عن القديم : تستحب الصلاة وتجب الإعادة ، وهذا تصير الأقوال خمسة . والله أعلم . قوله (حدثنا زكرياء بن يحيى) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب ، وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه أوردما في الصلاة والهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه ، وأعادته في التفسير تاماً ، ومثله في الصلاة حديث « مرأب بكر أن يصلي بالناس » ، وكذا سبق في « باب خروج النساء إلى البراز » ، لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نعيم ، وأعادته في التفسير تاماً ، ومثله في التفسير حديث عائشة « كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن ، وفي صفة إبليس حديث « لما كان يوم أحد انهزم المشركون ، الحديث . وجزم الكللاباذي بأنه اللؤلؤي البلخي ،

سلاة له إلا من هنر » وما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة « أن رجلاً أعمى سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم . قال : فأجب » وهذا في الفرائض كما هو معلوم . أما النافذة فلا تختص بالمسجد ، بل هي في البيت أفضل ، إلا ما دل المرح على استثنائه . والله أعلم

(١) ليس هذا التعقيب بمجيد ، والصواب وجوب الإعادة على الفور عند وجود مقتضيها ، فلما لم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة دل على عدم وجوبها

وقال ابن عدى : هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وإلى هذا مال الدارقطني لأنه كوفي ، وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نمير وأبو أسامة ، وقد روى البخارى فى العيدين عن زكريا بن يحيى عن الحارثى لكن قال : حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل فى المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا ، وقد ذكر المزي فى التهذيب أنه روى عن ابن نمير وأبي أسامة أيضا ، وجزم صاحب الزهرة بأن البخارى روى عن أبي السكين أربعة أحاديث ، وهو مصير منه إلى أنه المراد كما يجوزناه ، وإلى ذلك مال أبو الوليد الباجى فى رجال البخارى . والله أعلم . قوله (وليس معهم ماء فسلوا) زاد الحسن بن سفيان فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه فسلوا بغير وضوء ، أخرجه الاسماعيلى وأبو نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه الجوزقى من وجه آخر عن ابن نمير ، وكذا للسنف فى فضل عائشة من طريق أبي أسامة ، وفى التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما . عن هشام ، وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة ، وأغرب ابن المنذر فادعى أن عبدة تفرد بهذه الزيادة . وقد تقدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم فى الباب الذى قبله

٣ - باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ، وبه قال عطاء وقال الحسن فى المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله : يتيمم

وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر تمر ببد النعم فصلى ، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يجد ٣٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعتُ عميراً مولى ابن عباس قال : أقبأتُ أنا وعبدُ الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصارى ، فقال أبو الجهم « أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجلٌ فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام »

قوله (باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة) جعله مقيدا بشرطين : خوف خروج الوقت وفقد الماء ، ويلتحق بفقد عدم القدرة عليه . قوله (وبه قال عطاء) أى بهذا المذهب ، وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح ، وابن أبى شيبه من وجه آخر ، وليس فى المنقول عنه تعرض لوجوب الاعادة . قوله (وقال الحسن) وصله اسماعيل القاضى فى الاحكام من وجه صحيح ، وروى ابن أبى شيبه من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قالا : لا يتيمم مارجا أن يقدر على الماء فى الوقت . ومفهومه يوافق ما قبله . قوله (وأقبل ابن عمر) قال الشافعى : « أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف ، حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر » ، وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف ، ولم يظهر لى سبب حذفه منه ذكر التيمم مسح أنه مقصود الباب . وقد أخرجه مالك فى الموطأ عن نافع مختصرا ، لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين . وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن إسناده ضعيف . والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يمسكون به إذا أرادوا النزول ، وقال ابن إسحق : هو على فرسخ من المدينة ، والمربد بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحة مفتوحة ، وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله ، وهو من المدينة على ميل .

وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر ، لأن مثل هذا لا يسمى سفرا ، وهذا يناسب الترجمة .
وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ، لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ، ويحتمل أيضا أن ابن عمر تيمم لا عن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استجابة
لفعله كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء ، وعلى هذا فليس مطابقا
لترجمة الابنجامع ما بينهما من التيمم في الحضر ، وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في
الحضر ، لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق ، وقد اختلف السلف في أصل المسألة ، فذهب مالك
الى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر ، ووجهه ابن بطال بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لإدراك
وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياسا . وقال الشافعي : تجب عليه الإعادة لندور ذلك . وعن
أبي يوسف وزفر : لا يصل الى أن يجد الماء ولو خرج الوقت . قوله (عن جعفر بن ربيعة) في رواية الاسماعيل
« حدثني جعفر » ، ونصف هذا الاستاد مصريون ونصفه الأعلى مديون . قوله (سمعت عميرا مولى ابن عباس) هو
ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحارث والدته ابن عباس ، وقد روى ابن إسحق هذا الحديث . قال « مولى
عبيد الله بن عباس » ، وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها . وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو
الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكروا بينهما عميرا والصواب إثباته ، وليس له في الصحيح
غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ، ورواية الأعرج عنه من رواية الاقران . قوله (أقبلت أنا
وعبد الله بن يسار) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث « عبد الرحمن بن
يسار » ، وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين . قوله (على أبي
جهم) قيل اسمه عبد الله ، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : يقال هو الحارث بن الصمة ، فعلى هذا لفظة « ابن »
زائدة بين أبي جهم والحارث ، لكن صحح أبو حاتم أن الحارث اسم أبيه لا اسمه ، وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين
عبد الله بن جهم يكنى أيضا أبا جهم ، وقال ابن منده « عبد الله بن جهم بن الحارث بن الصمة » لجعل الحارث اسم
جده ، ولم يوافق عليه ، وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه . والصمة بكسر المهملة وتشديد الميم هو ابن عمرو
ابن عتيك الخزرجي ، ووقع في مسلم « دخلنا على أبي الجهم » ، باسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة
شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبجانية ، وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري ، ويقال بخذف
الالف واللام في كل منهما وبإثباتهما . قوله (من نحو بثر جل) أى من جهة الموضع الذي يعرف بذلك ، وهو
معروف بالمدينة ، وهو بفتح الجيم والميم ، وفي النسائي بثر الجمل وهو من العقيق . قوله (فلقبه رجل) هو أبو
الجهم الراوي ، بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج . قوله (حتى أقبل على
الجدار) والدارقطني من طريق ابن إسحق عن الأعرج « حتى وضع يده على الجدار » ، وزاد الشافعي « فحط بعضا » ،
وهو محمول على أن الجدار كان مباحا ، أو مملوكا لأنسان يعرف رضاه . قوله (فسح بوجهه ويديه) والدارقطني من
طريق أبي صالح عن الليث « فسح بوجهه وذراعيه » ، وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث
ابن عمر أخرجه أبو داود ، لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصورها وقفه ، وقد تقدم أن مالكا أخرجه
موقوفا بمناء وهو الصحيح ، والثابت في حديث أبي جهم أيضا بلفظ « يديه » ، لا ذراعيه فانها رواية شاذة مع ما في

أبي الحورث وأن صالح من الضنف ، وسيأتي ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد ياب واحد ، قال الثوري : هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادما للآل حال التيمم . قلت : وهو مقتضى صنيع البخاري ، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه ورد على سبب ، وهو لإرادة ذكر الله ، لأن لفظة السلام من أسمائه ، وما أريد به استباحة الصلاة . وأجيب بأنه لما نيم في الحضرة رد السلام - مع جوازه بدون الطهارة - فن خشي قوت الصلاة في الحضرة جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة ، وقيل يحتمل أنه لم يرد ﷺ بذلك التيمم رفع الحدث ، ولا استباحة محظور ، وإنما أراد التشبه بالمستطهرين كما يشرع الإمسك في رمضان لمن يباح له الفطر ، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم ، واستدل به ابن بطلال على عدم اشتراط التراب قال : لأنه معلوم أنه لم يعلق يده من الجدار تراب ، ونوقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل ، وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ، ولهذا احتاج إلى حته بالعصا

٤ - باب التيمم هل ينفخ فيها ؟

٣٣٨ - **حدثنا آدم** قال **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم **عن** زر عن **سعيد بن عبد الرحمن بن أزي** عن أبيه قال : جاء رجل إلى **عمر بن الخطاب** فقال : إني أجنب فلم أصب الماء . فقال **عمار بن ياسر** لعمر بن الخطاب : أما تذكر أننا كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمسكت فضليت ، فذكرت للنبي ﷺ ، قال النبي ﷺ « كان يكفيك هكذا » فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض وفتح فيها ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه [الحديث ٣٣٨ - أطرافه في : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧]

قوله (باب التيمم هل ينفخ فيها) أي في يديه ، وزعم الكرماني أن في بعض النسخ « باب هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصميد للتيمم » وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا كعادته ، لأن النفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده خشي أن يصيب وجهه الكريم ، أو علق يده من التراب شيء له كثرة فأراد تخفيفه لئلا يبقى له أثر في وجهه ، ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ، ومن ثم تمسك به من أجل التيمم بغير التراب زاعما أن نفخه يدل على أن المشترط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك ، فلما كان هذا الفعل محتملا لما ذكر أورده بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالا . **قوله** (حدثنا الحكم) هو ابن عتيبة . الفقيه الكوفي ، وذو المعجمة هو ابن عبد الله المرهبي . **قوله** (جاء رجل) لم أقف على تسميته ، وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية ، وفي رواية سليمان بن حرب الآتية أن عبد الرحمن بن أزي شهد ذلك . **قوله** (فلم أصب الماء ، فقال عمار) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر ، وليس ذلك من المصنف ، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونها ، وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن شعبة بالإسناد المذكور ولم يسقه تاما من رواية واحد منهم ، نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما « فقال لا تصل » زاد السراج « حتى تجد الماء » والنسائي نحوه . وهذا مذهب مشهور عن عمر ، وقيل عليه عبد الله بن مسعود ، وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما سيأتي في « باب التيمم ضربة » ، وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك ، وسنذكر هناك توجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه . **قوله** (في سفر)

ولمسلّم وفي مربة ، وزاد ، فأجنبنا ، وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة .
قوله (فتحكك) وفي الرواية الآتية بعده ، فتمرغت ، بالغين المعجمة أى تقلبت ، وكأن عماداً استعمل القياس في هذه المسألة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل . ويستفاد من هذا الحديث وقوم اجتهدوا الصحابة في زمن النبي ﷺ ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا حمل بالاجتهاد لا تعجب عليه الإعادة ، وفي تركه أمر عمر أيضاً بقضائهما متمسك لمن قال إن قائد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم (١) . **قوله** (إنما كان يكفيك) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث ، والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل كما سيأتي . **قوله** (وضرب بكفيه الأرض) في رواية غير أبي ذر فضرب النبي ﷺ ، وكذا البيهقي من طريق آدم . **قوله** (وتنفخ فيهما) وفي رواية حجاج الآتية ثم أدناها من فيه ، وهي كناية عن النفخ ، وفيها إشارة إلى أنه كان نفخاً خفيفاً ، وفي رواية سليمان بن حرب « تفل فيهما » ، والتفل قال أهل اللغة : هو دون البزق ، والنفث دونه . وسيأتي هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل . ولمسلّم من طريق يحيى بن سعيد ، وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره - كلهم عن شعبة - أن التعليم وقع بالقول ، ونفثهم ، إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ، زاد يحيى « ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » ، واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم ، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذاً من كون عماداً تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم ، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجفابة

٥ - باب التيمم للوجه والكفين

٣٣٩ - **حدثنا** حجاج قال أخبرنا شعبة أخبرني الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي رزى عن أبيه قال عمار بهذا ، وضرب شعبة بيديه الأرض ، ثم أدناها من فيه ، ثم مسح وجهه وكفيه وقال النضر أخبرنا شعبة عن الحكم قال سمعتُ ذراً يقول عن ابن عبد الرحمن بن أبي رزى قال الحكم وقد سمعته من ابن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال عمار

٣٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أبي رزى عن أبيه أنه شهد عمر وقال له عمار : كنّا في سريرة فأجنبنا . وقال : تفل فيهما

قوله (باب التيمم للوجه والكفين) أى هو الواجب المجزئ ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله ، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار ، وما صداهما فضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه ، وللراجح عدم رفعه . فأما حديث أبي جهم فورد بذكر اليدين مجعلاً ، وأما

(١) لكنّه قول من لفظ مخالف لقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ وليدبت فائضة المتقدم في قصة الخلافة . والله أعلم

حديث عمار فور: بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية الى نصف الذراع ، وفي رواية الى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به . وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي أنجته ، وسيأتي الكلام على مسألة الاقتصار على ضربة واحدة في باب إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا حجاج) هو ابن منهل ، وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد ، وتابعه على هذا السياق عن حجاج ابن منهل على بن عبد العزيز البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه ، وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال « عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه ، أخرجه الطحاوي عنه وأشار الى أنه وهم فيه . قلت : سقطت من روايته لفظة « ابن » ، ولا بد منها لأن أبزي والد عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث . والله أعلم . قوله (عن الحكم) في رواية كريمة والاصيلي « أخبرني الحكم ، وهي رواية ابن المنذر أيضا . قوله (عن ابن عبد الرحمن) في رواية أبي ذر وأبي الوقت « عن سعيد بن عبد الرحمن » . قوله (بهذا) أشار الى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك ، إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر . قوله (وقال النضر) هو ابن شميل ، وهذا التعليق موصول عند مسلم عن إسحق بن منصور عن النضر ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن راهويه عنه وأفاد النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن ، والظاهر أنه سمعه من ذر عن سعيد ، ثم لقي سعيدا فأخذه عنه ، وكان سماعه له من ذر كان أفتن ولهذا أكثر ما يحكى في الروايات بآبائه ، وأخذت رواية سليمان بن حرب أن عمر أيضا كان قد أجنب فلها خالف اجتهاده اجتهاد عمار

٣٤١ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزي عن عبد الرحمن قال : قال عمار لعمرو : تيممكت فأتيت النبي ﷺ فقال « يكفيك الوجه والكفان »

قوله في رواية محمد بن كثير (يكفيك الوجه والكفان) كذا في رواية الاصيلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية وهو واضح ، وفي رواية أبي ذر وكريمة « يكفيك الوجه والكفين » بالنصب فيهما على المفعولية إما باخمار أعنى أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه والكفين ، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه ، وقيل إنه روى بالجر فيهما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين لحذف المضاف وبقى المحرور به على ما كان ، ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم ، وإليه ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ، ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث ، وقال النووي : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ، وأنكر ذلك الماوردي وغيره . قال : وهو إنكار مردود لأن أبا ثور إمام ثقة . قال : وهذا القول وإن كان مرجوحا فهو القوي في الدليل . انتهى كلامه في شرح المهذب . وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم ، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم . وتعب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر

من قوله « إنما يكفئك » ، وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء لجوابه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار . وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر ، وهو الاطلاق في آية السرة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص

٣٤٢ - **حديثنا** مسلمٌ حدثنا شعبة عن الحكم عن زر بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن قال : **تيممت** عمر فقال له عمارٌ . . وساق الحديث

٣٤٣ - **حديثنا** محمد بن بشار قال حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن زر بن عبد الرحمن ابن أزي عن أبيه قال : قال عمارٌ « ففُضِرَ النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفيه »

قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، ولم يسق المثنى في هذه الرواية بل قال « وساق الحديث » ، وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي قبله . ثم ساقه نازلاً من طريق غندر عن شعبة ، وأظنه قصد بإيراد هذه الطرق الإشارة الى أن النضر تفرد بزيادته ، وأن الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة . واختصر المصنف أيضاً سياق غندر ، وقد أخرجه أحمد عنه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وسياقه أتم ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه النفع أيضاً . والله أعلم

٦ - **باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء** . وقال الحسن : يُجزئُه التيمم ما لم يُحدث . وأم ابن عباس وهو متيمم . وقال يحيى بن سعيد : لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم بها

قوله (باب) بالتثوين (الصعيد الطيب وضوء المسلم) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان ، لكن قال الدارقطني : ان الصواب لإرساله . وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بحدان - وهو بضم الموحدة وسكون الجيم - عن أبي ذر نحوه ، ولفظه « إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني . **قوله** (وقال الحسن) وصله عبد الرزاق ولفظه « يجرى تيمم واحد ما لم يحدث » وابن أبي شيبة ولفظه « لا ينقض التيمم الا الحدث » وسعيد بن منصور ولفظه « التيمم بمنزلة الوضوء ، اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث ، وهو أصرح في مقصود الباب . وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال « تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث » . **قوله** (وأم ابن عباس وهو متيمم) وص ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح ، وسأقي في « باب إذا خاف الجنب » لعمرو بن العاص مثله ، وأشأنف بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ذميمة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئاً . وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيون والجمهور ، وذهب بعضهم - من التابعين وغيرهم - الى خلاف ذلك ، وحجتهم أن التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، ولذلك أعطى النبي ﷺ الذي أجنب فلم يصل الإناء من الماء ليغتسل به بمد أن قال له « عليك بالصعيد فإنه يكفئك » ، لأنه وجد الماء فبطل تيممه . وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر ، وقد أبيح عند الأكثر بالتيمم

الواحد النوافل مع الفريضة ، إلا أن ما لكارحه الله يشترط تقدم الفريضة . وشذ شريك القاضي فقال : لا يصلى بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نفلا . قال ابن المنذر : إذا صحت النوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض ، لأن جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل إلا بدليل . انتهى . وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين . قال : لكن صح عن ابن عمر لإيجاب التيمم لكل فريضة ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة . وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب ، واحتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب « فانه يكفيك » أى ما لم تحدث أو تجد الماء ، وحله الجمهور على الفريضة التى تيمم من أجلها ويصلى به ما شاء من النوافل ، فاذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء ، فان لم يجد تيمم . والله أعلم . قوله (وقال يحيى بن سعد) هو الانصارى . « والسبخة » بمهمله وموحدة ثم معجمة مفتوحات هى الارض المألحة التى لا تكاد تنبت ، وإذا وصفت الارض قلت هى أرض سبخة بكسر الموحدة . وهذا الاثر يتعلق بقوله فى الترجمة « الصعيد الطيب » أى أن المراد بالطيب الطاهر ، وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وأن الاظهر اشتراط التراب ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ فان الظاهر أنها للتبويض ، قال ابن بطلال : فان قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءا ، وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلا الذى لا يعلق باليد منه شيء . قال : فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله « منه » صلة . وتعقب بأنه تعسف . قال صاحب الكشاف : فان قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسى من الدهن أو غيره الا معنى التبويض . قلت : هو كما نقول ، والاذعان للحق خير من المراء . انتهى . واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة فى شأن الهجرة أنه قال ﷺ « أريت دار هجرتكم سبخة ذات نخل ، يعنى المدينة قال : وقد سمي النبي ﷺ بالمدينة طيبة فدل على أن السبخة داخله فى الطيب ، ولم يخالف فى ذلك إلا إسحق بن راهويه

٣٤٤ - حدثنا مسدد قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء عن عمران قال : كنّا فى سفر مع النبي ﷺ ، وإنا أصرنا حتى إذا كنّا فى آخر الليل وقفنا وقفة ولا وقفة أخلى عند المسافر منها ، فأنقطنّا إلا حرّ الشمس ، وكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان - يسئهم أبو رجاء فندى عوف - ثم عمر بن الخطاب الرابع ، وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ لأننا لا ندرى ما يحدث له فى نومه . فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس - وكان رجلا جليدا - فكبر ورفع صوته بالتكبير ، فزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ ، فلما استيقظ شكوا إليه الذى أصابهم ، قال : لا ضير - أو لا بضر - ارتحلوا . فارتحل ، فسار غير بعيد ، ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ، ونودى بالصلاة فصلّى بالناس ، فلما انتقل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما متعك يا فلان أن تصلّى مع القوم ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء . قال : عليك بالصعيد . فانه يكفيك . ثم سار النبي ﷺ فاشتكى إليه الناس من العطش ، فنزل فدعا فلانا - كان يسئ أبو رجاء نسيه عوف - ودعا

عائياً فقال: اذهبا فابتغيا الماء، فانطلقا فلتقيا امرأة بين مرأتين - أو سطيحتين - من ماء على بغير لها فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، ونفرتنا خلوقاً. قالا لها: انطلقى إذا. قالت: إلى أين؟ قالا: إلى رسول الله ﷺ. قالت: الذي يقال له الصابى. قالا: هو الذى نعين، فانطلقى. فجاء بها إلى النبي ﷺ وحديثه الحديث. قال: فاستنزىوها عن بغيرها، ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أفواه المرأتين - أو السطيحتين - وأوصاها ففعلتا وأطلق العزالى ونودي فى الناس: استقوا واستقوا. فسقى من شاء واستقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذى أصابته الجنابة إناء من ماء قال: اذهب فأفرغه عليك. وهى قائمة تنظره إلى ما يفعل بما بها. وإيم الله لقد أفلح عنها وإنه ليخيل إلينا أنها أشد ولادة منها حين ابتداء فيها. فقال النبي ﷺ: اجمعوا لها. فجمعوا لها - من بين عجوة ودقيقة وسويقة - حتى جمعوا لها طلعاً، فجلسوا فى ثوب وحملوها على بغيرها ووضعوا الثوب بين يديها، قال لها: تعلمين ما رزينا من مائك شيئاً، ولكن الله هو الذى أسقانا. فأتت أهلها وقد احتبست عنهم. قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت: العجب، لقيت رجلاً فذهبا بي إلى هذا الذى يقال له الصابى، ففعل كذا وكذا، فوالله إنه لأسحر الناس من بين هذين وهذين. وقالت: أصبنيها الوسطى والسبابة فرفعتهما إلى السماء نعى السماء والأرض - أو إنه لرسول الله حقاً. فكان المسلمون بعد ذلك يُنبِرون على من حوّلها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذى هى منه. فقالت يوماً لقومها: ما أرى أن هؤلاء القوم يدعونكم عدداً، فهل لكم فى الإسلام؟ فأطاعوها، فدخلوا فى الإسلام.

قال أبو عبد الله: صَبَّأٌ خَرَجَ مِنْ دِينَ إِلَى غَيْرِهِ

وقال أبو العالية: الصابئين - وفى نسخة الصابئون - فِرَقَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ الزَّبُورَ

[الحديث ٢٤٤ - طرفاه فى ٣٤٨، ٣٥٧]

قوله (حدثنا مسدد) زاد أبو ذر د ابن مسرهد، ويحيى بن سعيد هو القطان، وعوف بالفاء هو الاعرابى، وأبو رجاء هو العطاردى وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون. **قوله** (كنا فى سفر مع النبي ﷺ) اختلف فى تعيين هذا السفر: فى مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة، وفى أبى داود من حديث ابن مسعود: أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلاً فزل فقال من يكلؤنا؟ فقال بلال أنا، الحديث. وفى الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، ووكل بلالا، وفى مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل أن ذلك كان بطريق تبوك، والبيهقى فى الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر، وروى مسلم من حديث أبى قتادة مطولاً والبخارى مختصراً فى الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً فى السفر لكن لم يعينه، ووقع فى رواية لآبى داود أن ذلك كان فى غزوة جيش الأمراء، وتعبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هى غزوة مؤتة ولم يشهد بها النبي ﷺ. وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة

مؤتة . وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر ، أغنى نومهم عن صلاة الصبح ، فحرم الأصل بآن القصة واحدة ، وتعبته القاضي عياض بآن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين ، وهو كما قال ، فآن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي ﷺ لما نام ، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبيه ، وأيضاً فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي ﷺ حتى أيقظه عمر بالتكبير ، وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي ﷺ ، وفي القصة غير ذلك من وجوه المغايرات ، ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لاسيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له : انظر كيف تحدث ، فاق كنت شاهداً القصة . قال فما أنكر عليه من الحديث شيئاً . فهذا يدل على اتحادها . لكن لمدهى التمدد أن يقول : يحتمل أن يكون عمران حضر القصة لحدث باحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة - بالأخرى . والله أعلم . وبما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه ، وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بآن زمان رجوعهم من خير قريب من زمان رجوعهم من الحديبية ، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه . وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئاً بقصة عمران ، وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذو مخبر ، وهو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة ، وأخرجه من طريق ذى مخبر أيضاً وأصله عند أبي داود ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالاً هو الذي كلاً لهم الفجر ، وذكر فيه أن النبي ﷺ كان أولهم استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة . ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر ، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم . قوله (أسرينا) قال الجوهري : تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً ، وقال صاحب المحكم السرى سير عامة الليل وقيل سير الليل كله . وهذا الحديث يخالف القول الثاني . قوله (وقمنا وقعة) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك ، وفيه أنه ﷺ قال : وأخاف أن تناموا عن الصلاة . فقال بلال أنا أوقظهم ، قوله (فكان أول من استيقظ فلان) ينصب أول لانه خبر كان . وقوله (الرابع) هو في روايتنا بالرفع ، ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً ، وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم ، وقد شاركه في روايته عند سلم بن زرير فسمى أول من استيقظ ، أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه (فكان أول من استيقظ أبو بكر) . ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لان ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه ، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة ، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذو مخبر : فما أيقظني إلا حر الشمس ، فحسب أدنى القوم فايقظته ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي ﷺ . . قوله (لانا لاندرى ما يحدث له) بضم الدال بعدها مثله أى من الوحي ، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لا حتمال ذلك . قال ابن بطال : يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً . قوله (وكان رجلاً جليداً) هو من الجلادة بمعنى الصلاة ، وزاد مسلم هنا (أجوف ، أى رفيع الصوت ، يخرج صوته من جوفه بقوة . وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين ، وخص التكبير لانه أصل الدعاء إلى الصلاة . قوله (الذى أصابهم) أى من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها . قوله (لاضرير) أى لا ضرر ، وقوله (أو لا يضير) شك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ، ولابن نعيم في المستخرج (لا يسوء

ولا يضير ، وفيه تأنيص لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم إذ لم يتمعدوا ذلك . قوله (ارتحلوا) بصيغة الأمر ، استدله على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ونظفه ، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ، ولأبي داود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة ، وفيه رد على من زعم أن العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « حتى ضربتهم الشمس » ، وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة ، وقد قيل إنما أخر النبي ﷺ الصلاة لاستغاثهم بأحوالها ، وقيل تحرزا من العدو ، وقيل انتظارا لما ينزل عليه من الوحي ، وقيل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود ، وقيل ليستيقظ من كان نائما وينشط من كان كسلانا . وروى عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفاتحة منسوخ بقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لذكري ﴾ وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ؟ وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم وهذا وبين قوله ﷺ « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » ، قال النووي : له جوابان ، أحدهما أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ، ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان . والثاني أنه كان له حالان : حال كان قلبه فيه لا ينام وهو الأغلب ، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ، فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة . قال : والصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف . وهو كما قال . ولا يقال تنسب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلا لكنه يدرك إذا كان يقظا مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حيث الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقا ، لانا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه ﷺ إذا كان مستغرقا بللوحى ، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم ، كما كان يستغرق ﷺ حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهوه في الصلاة . وقريب من هذا جواب ابن المنير : أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأول ، أو على السواء . وقد أجيب على أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ، منها أن معنى قوله « لا ينام قلبي » أى لا ينجس عليه حالة انتقاض وضوئه ، ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث ، وهذا قريب من الذى قبله . قال ابن دقيق العيد : كأن قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بأدراك حالة الانتقاض ، وذلك بعيد ، وذلك أن قوله ﷺ « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » خرج جوابا عن قول عائشة : أتمام قبل أن تور ؟ وهذا كلام لا يتعلق له بانتقاض الطهارة الذى تكلموا فيه ، وإنما هو جواب يتعلق بأمر الوتر فتحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر ، وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعلقا باليقظة . قال : فعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس ، لأنه يحمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه تعب السير معتمدا على من وكله بكلاءة الفجر . اهـ والله أعلم . وحصله تخصيص اليقظة المفهومة من قوله « ولا ينام قلبي » بأدراكه وقت الوتر إدراكا معنويا لتعلقه به ، وأن نومه في حديث الباب كان نوما مستغرقا ، وبؤيده قول بلال له « أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك » ، كما في حديث أبي هريرة عند مسلم ولم ينكر عليه ، ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقا . وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضى اعتبار خصوص السبب ، وأجلب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق ، وهو هنا كذلك . ومن الأجوبة

الضعيفة أيضاً قول من قال : كان قلبه يقظانا وعلم بخروج الوقت لكن ترك إعلامهم بذلك عمدا لمصلحة التشريع . وقول من قال : المراد بنى النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره ، بل كل ما يراه في نومه حق ووحى . فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذى قرئناه والله المستعان . (قائدة) : قال القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحول عن موضعه ، وإن كان واديا فيخرج عنه . وقيل إنما يلزم في ذلك الوادى بعينه ، وقيل : هو خاص بالنبي ﷺ لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك إلا هو . وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استحب له التحول منه ، ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر **قوله** (فسار غير بعيد) يدل على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد . **قوله** (ونودى بالصلاة) استدلل به على الأذان للفوائت ، وتعقب بأن النداء أعم من الأذان فيحتمل أن يراد به هنا الإقامة . وأجيب بأن رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأذين ، وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت . وترجم له خاصة بذلك كما سيأتى . **قوله** (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت . **قوله** (إذا هو برجل) لم أقف على تسميته ، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقى ما نصه : هذا الرجل هو خلاد بن رافع بن مالك الانصارى أحور رفاعه ، شهد بدر ، قال ابن السكيت : وقتل يومئذ ، وقال غيره : له رواية . وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي ﷺ . قلت : أما على قول ابن السكيت فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف ، فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله ؟ وأما على قول غير ابن السكيت فيحتمل أن يكون هو ، لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي ﷺ لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة ، أو متصلة لكن قلها عنه صحابي آخر ونحوه . وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل ببدر إلا أن تجيء رواية عن تابعي غير مخضرم وصرح فيها بسماحه منه حينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي ﷺ ، لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة ، إلا إن وردت رواية مخصوصة بذلك ، ولم أقف عليها إلى الآن . **قوله** (أصابتنى جنباً ولا ماء) بفتح الهمزة أى مئى أو موجود ، وهو أبلغ في إقامة عذره . وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم ، لكنه صريح في الآية عن الحدث الأصغر ، بناء على أن المراد بالملامسة مادون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم ، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه حكم فاقده الطهورين . ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب . وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وأن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر . وفيه حسن الملاطفة ، والرفق في الانكار . **قوله** (عليك بالصعيد) وفي رواية سلم بن زرير : فأمره أن يتيمم بالصعيد ، واللام فيه للمعد المذكور في الآية الكريمة ، ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام ، لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ، ولم يصرح له بها . ودل قوله يكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « يكفيك » أى للأداء ، فلا يدل على ترك القضاء . **قوله** (فدعا فلانا) هو عمران بن حصين ، ويدل على ذلك قوله في رواية سلم بن

زير عند مسلم ، ثم عجلنى النبي ﷺ في ركب بين يديه فطلب الماء ، ودأت هذه الرواية هل أنه كان هو وحلى فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية ، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية لما فيتجه إطلاق لفظ ركب في رواية مسلم ، وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال . قوله (فابتغيا) وللأصلي « فابضيا » ، ولأحمد « فابضيا » ، والمراد الطلب يقال ابتغ الشيء أى تطلبه ، وابتغ الشيء أى اطلبه ، وأبتغى أى اطلب لى . وفيه الجرى على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها ، وأن التسبب في ذلك غير قاذح في التوكل قوله (بين مزادتين) المزادة بفتح الميم والزوى قرابة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها ، وتسمى أيضاً « السطيحة » ، و « أو » هنا شك من هوف لخلو رواية مسلم عن أبي رجاء عنها ، وفي رواية مسلم « فإذا نحن بامرأة سادلة - أى مدلية - رجلها بين مزادتين » والمراد بهما الراوية . قوله (أمس) خبر لمبتدأ ، وهو مبنى على الكسر ، و « هذه الساعة » بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك : أصله في مثل هذه الساعة لحذف المضاف وإقيم المضاف اليه مقامه أى بعد حذف « في » . قوله (ونقرنا) قال ابن سيدة النفر مادون العشرة ، وقيل النفر الناس عن كراح . قلت : وهو اللاتق هنا ، لأنها أرادت أن رجالها تخلفوا لطلب الماء . و « خلوف » بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف ، قال ابن فارس : الخالف المستقى ، ويقال أيضاً لمن غاب ، ولعله المراد هنا ، أى أن رجالها غابوا عن الحى ، ويكون قولها « ونقرنا خلوف » جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال . وفي رواية المستمل والمحوى « ونقرنا خلوفاً » بالنصب على الحال السادة مسدً الخبر . قوله (الصابى) بلا همز أى للماتل ، ويروى بالهمز من صباً صبوا أى خرج من دين إلى دين . وسياق تفسيره للمعتف في آخر الحديث . قوله (هو الذى تعنين) فيه أدب حسن ، ولو قالوا « لا » لفات المقصود ، أو « نعم » لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك ، فتخلصا أحسن تخلص . وفيه جواز الخلوة بالاجنبية في مثل هذه الحالة (١) عند أمن الفتنة . قوله (فاستزلوها عن بعيرها) قال بعض الشراح المتقدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ ماؤها لأنها كانت كافرة حربية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تنبج للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض ، وإلا فنفس الشارع تفدى بكل شيء على سبيل الوجوب . قوله (ففرغ) والكشميني « فأفرغ فيه من أفواه المزادتين » زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه « فتمضمض في الماء وأعاده في أفواه المزادتين » وهذه الزيادة تنضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها ، وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى (فقد صفت قلوبكما) إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد ، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء . قوله (وأوكأ) أى ربط ، وقوله (وأطلق) أى فتح « والعزالي » بفتح المهملة والزوى وكسر اللام ويجوز فتحها جمع عزلاء باسكان الزوى قال الخليل : هى مصب الماء من الراوية ، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها . قوله (أسقوا) بهمزة قطع مفتوحة من أسقى ، أو بهمزة وصل مكسورة من سقى ، والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذواب ونحوها واستقواهم . قوله (وكان آخر ذلك أن أعطى) بنصب آخر على أنه خبر مقدم ، وأن أعطى اسم كان ، ويجوز رفعه على أن أعطى الخبر لأن كليهما معرفة ، قال أبو البقاء : والأول أقوى ، ومثله قوله تعالى (فما كان جواب قومه) الآية . واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدى والحيوان على غيره كصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستقى ، ولا يقال قد وقع في رواية سلم بن زير « غير أنا لم نسق بعيرا » لأننا نقول : هو يحول على أن الإبل لم تكن

(١) قال مصحح طبعة بولاق : لئنا اثان ، ولا تحصل معهما الخلوة المحرمة . وتأمل بقية سياق الحديث

عناية إذ ذاك إلى السقي ، فيحمل قوله فسقى على غيرها . قوله (وإيم الله) بفتح الهزة وكسرها والميم مضمومة أصله « إيمان الله » وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذف منه النون تخفيفاً وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يجرى بكذلك غيرها ، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير إيم الله قسى ، وفيها لغات جمع منها النووى فى تهذيب سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، وسيكون لنا إليها عودة لبيانها فى كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين . قوله (أشد ملأه) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، وفى رواية للبيهقى « أملاً منها » ، والمراد أنهم يظنون أن ما بقى فيها من الماء أكثر مما كان أولاً . قوله (اجمعوا لها) فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه ، أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة فى مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطى والأخذ . قوله (من بين عجرة وسويقة) العجرة معروفة ، والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة ، وفى رواية كريمة بضمها مصغراً مثقلاً . قوله (حتى جمعوا لها طعاماً) زاد أحمد فى روايته « كثيراً » ، وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافاً لمن أبى ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى جمعوا لها طعاماً » أى غير ما ذكر من العجرة وغيرها . قوله (قال لها تلعبن) بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أى أعلى ، وللأصيل « قالوا » ، وللإسماعيلي « قال لها رسول الله ﷺ » فتحمل رواية الأصيل على أنهم قالوا لها ذلك بأمره . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة . قوله (مارزتنا) بفتح الراء وكسر الزاى - ويجوز فتحها - وبعدها همزة ساكنة أى نقصنا ، وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء بما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها فى الحقيقة وإن كان فى الظاهر مختلطاً ، وهذا أبعد وأغرب فى المعجزة ، وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذى أسقانا) ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائك شيئاً . واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذى أعطاهما ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل . قوله (وقالت باصبعيهما) أى أشارت ، وهو من إطلاق القول على الفعل ، قوله (يغيرون) بالضم من أغار أى دفع الخيل فى الحرب . قوله (الصرم) بكسر المهملة أى أرباباً مجتمعين من الناس . قوله (فقالت يوماً لقوما : ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمداً) هذه رواية الأكثر قال ابن مالك : ما موصولة ، وأرى بفتح الهزة بمعنى أعلم ، والمعنى الذى أعتقد أن هؤلاء يتركونكم عمداً لا غفلة ولا نسياناً بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم ، وهذه الغاية فى مراعاة الصحبة اليسيرة ، وكان هذا القول سبباً لرغبتهم فى الإسلام ، وفى رواية أبى ذر « ما أرى أن هؤلاء القوم ، وقال ابن مالك أيضاً : وقع فى بعض النسخ « ما أدرى » ، يعنى رواية الأصيل ، قال : وما موصولة وأن بفتح الهزة وقال غيره : ما نافية وأن معنى لعل . وقيل : ما نافية وإن بالكسر ، ومعناه لا أعلم حالكم فى تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمداً . ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم . وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذى ذكره بعضهم ، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجرد يوجب رق النساء والصبيان ، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة فى الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وترويضها كما تقدم ؟ لانا نقول : أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذى جر دخول قومها أجمعين فى الإسلام ، ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك ، أو كانت من قوم لهم عهد . واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بشئ إن كان له ثمن ، وفيه نظر لأنه بناء على أن الماء كان مملوكاً للمرأة وأنها كانت معصومة النفس والمال ، ويحتاج

إلى ثبوت ذلك . وإنما قدمناه احتيالا . وأما قوله « بشن » فكأنه أخذه من إعطائها ما ذكر ، وليس بمستقيم ، لأن العطية المذكورة متقومة ، والماء مثل ، وضمان المثل إنما يكون بالمثل . وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فصل الماء للضرورة لا يجب العوض عنه . وقال بعضهم : فيه جواز طعام الخارجة ، لأنهم تخرجوا في عرض الماء ، وهو مبنى على ما تقدم . وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية . قوله (قال أبو عبد الله : صبأ الخ) هذا في رواية المستمل وحده ، ووقع في نسخة الصغاني : صبأ فلان انخلع ، وأصبأ ، أى كذلك . وكذا قوله « وقال أبو العالية الخ » وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه . وقال غيره : هم منسوبون إلى صابي بن متوشلخ عم نوح عليه السلام . وروى ابن مردويه بإسناد حسن عن ابن عباس قال : الصابئون ليس لهم كتاب انتهى . ووقع في نسخة الصغاني « أصبأ أمل » وهذا سيأتي في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى . وإنما أورد البخاري هذا هنا ليبين الفرق بين الصابي المراد في هذا الحديث والصابي المنسوب للطائفة المذكورة . والله أعلم

٧ - باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم

ويذكر أن عمرو بن العاص اجنب في ليلة باردة فتيمم وتلا [٢٩ النساء] ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴾ فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف

قوله (باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ) مراده إلحاق خوف المرض ، وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش ولا اختلاف فيه . قوله (ويذكر أن عمرو بن العاص) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال « احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا » . وروياه أيضا من طريق عمرو ابن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب ، لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة « فغسل مغابنه وتوضأ » ولم يقل تيمم ، وقال فيه « لو اغتسلت مت » وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها « فتيمنت » انتهى . ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم ، والسياق الأول أليق بمراد المصنف ، وإسناده قوى ، لكنه علقه بصيغة التريض لكونه اختصره ، وقد أومر ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب ، وليس كذلك ، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي . ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية . وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي ، وقال النووي : وهو متعين . قوله (فلم يعنف) حذف المفعول لاسم به ، أى لم يلم رسول الله ﷺ عمرا ، فكان ذلك تقريرا دالا على الجواز . ووقع في رواية الكشميني « فلم يعنفه » بزيادة هاء الضمير ، وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك ، سواء كان لأجل برد أو غيره . وجواز صلاة التيمم بالمتموضئين ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ

٣٤٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصِلُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ رَخَّصْتُ لَمْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قُلْ هَكَذَا - يَعْنِي تَيْمِّمَ - وَصَلَى . قَالَ : قُلْتُ : فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَطَعَ بِقَوْلِ عَمَّارٍ

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ) لَمْ يَقُلِ الْأَصِيلُ ، هُوَ غُنْدَرٌ ، فَكَأَنَّهُا مَقُولٌ مِنْ دُونِ الْبُخَارِيِّ قَوْلُهُ (عَنْ شُعْبَةَ) لِلْأَصِيلِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، ، وَسُلَيْمَانٌ هُوَ الْأَعْمَشُ . قَوْلُهُ (فَذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصِلُ) كَذَا فِي رَوَايَتِنَا بَنَاءَ الْخُطَابِ ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ الْأَسْمَاعِيِّ مِنْ هَذَا أَنْوَاجُهُ وَلَفْظُهُ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ إِنْ لَمْ أَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا لَا أَصِلُ ، وَفِي رَوَايَةٍ كَرِيمَةٍ بِالْيَاءِ التَّحْصَانِيَّةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَيْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَنْبَ : قَوْلُهُ (قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) زَادَ ابْنُ عَسَاكَرٍ « نَعَمْ » . قَوْلُهُ (أَحَدُهُمْ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَلِلْحَمَوِيِّ « أَحَدُكُمْ » . قَوْلُهُ (قَالَ هَكَذَا) فِيهِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَقَوْلُهُ « يَعْنِي تَيْمِّمَ وَصَلَى » ، شَرَحَ لِقَوْلِهِ « هَكَذَا » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقُولُ أَبِي مُوسَى . قَوْلُهُ (فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ) هَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ مُخْتَصَرًا ، وَبَيَّانُهُ فِي رَوَايَةِ حَفْصِ الْآتِيَةِ ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي مَعَارِيَةَ وَهِيَ أَتَمُّ

٣٤٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يَصِلُ حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ . فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَّارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ » قَالَ : أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةِ ؟ فَدَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ . فَقَالَ : إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَمْ فِي هَذَا لِأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيْمَّمُ . فَقُلْتُ لَشَقِيقٍ : فَأَمَّا كَرَاهَةُ عَبْدِ اللَّهِ لِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) أَيْ ابْنُ غِيَاثٍ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، وَأَفَادَتْ رَوَايَةَ حَفْصِ التَّصْرِيحَ بِسَمَاعِ الْأَعْمَشِ مِنْ شَقِيقٍ . قَوْلُهُ (أَرَأَيْتَ) أَيْ أَخْبَرْنِي (يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ) وَهِيَ كُنْيَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَوْلُهُ (إِذَا أَجْنَبَ) أَيْ الرَّجُلُ . قَوْلُهُ (حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ ») كَذَا اخْتَصَرَ الْمُتَنُ وَأَهَمُّ الْآيَةِ ، وَسِيَاقُ الْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . قَوْلُهُ (فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ) فِيهِ جَوَازُ الْإِتِّقَالِ مِنْ دَلِيلٍ إِلَى دَلِيلٍ أَوْضَحَ مِنْهُ ، وَمَا فِيهِ الْإِخْتِلَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْإِتِّفَاقُ . وَفِيهِ جَوَازُ التَّيْمِمِ لِلْجَنْبِ بِخِلَافِ مَا نَقَلَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ثَبُوتِ حُجَّةِ أَبِي مُوسَى لِقَوْلِهِ « فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ » ، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى السَّبَبِ فِي كَوْنِ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ

٨ - بَابُ التَّيْمِمِ مَرَّةً

٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ

عبد الله وأبي موسى الأشعري، يقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيمم ويصلي؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً)؟ فقال عبد الله لو رخص لم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. قلت: وإنما كرهتم هذا؟ قال: نعم. فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: يهني رسول الله ﷺ في حاجة فأجنب فلم أجِد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة. فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا - فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بهما ظهره كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه. فقال عبد الله: أفلم تر عمر لم يفتح بقول عمار؟ وزاد يعلى عن الأعمش عن شقيق: كنت مع عبد الله وأبي موسى، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر إن رسول الله ﷺ بعثني أنا وأنت فأجنب فتعمكت بالصعيد، فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه فقال «إنما كان يكفيك هكذا» ومسح وجهه وكفبه واحدة.

قوله (باب التيمم ضربة) رواية الأكثر بتدوين باب، وقوله التيمم ضربة بالرفع لانه مبتدأ وخبر، وفي رواية السكسيمي بغير تدوين وضربة بالنصب. قوله (حدثنا محمد بن سلام) وللأصلي محمد هو ابن سلام. قوله (ما كان يتيمم ويصلي) ولكرامة والأصلي، أما كان، بزيادة همزة الاستفهام، واسلم كيف يصنع بالصلاة؟ قال عبد الله لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً، ونحوه لابي داود قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية. قوله (فكيف تصنعون في سورة المائدة) وللشكسيمي فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة، وسقط لفظ الآية من رواية الأصلي. قوله (فلم تجدوا) هو بيان للراد من الآية، ووقع في رواية الأصلي «فان لم تجدوا»، وهو مغاير للتلاوة وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية، وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة، قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملاصاة الجماع فلماذا لم يدفع دليل أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الملاصاة التقاء البشريتين فيما دون الجماع، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جعله بدلا من الغسل. قوله (إذا برد) بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهرى ضمها. قوله (قلت وإنما كرهتم هذا) قائل ذلك هو شقيق قاله الكرماني، وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه. قوله (فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية، وفي رواية حفص الماضية احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار، ورواية حفص أرجح لان فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية. قوله (كما تمرغ الدابة) بفتح المثناة وضم الغين المعجمة وأصله تتمرغ خذفت الحاء التامين. قوله (إنما كان يكفيك) فيه أن الكيفية المذكورة مجرمة فيحمل ما ورد زائدا عليها على الاكمل. قوله (ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحرير ذلك من طريق أبي معاوية أيضا ولفظه «ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه». وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن

جمهور العلماء واختاره . وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم ، قال ابن دقيق العيد : اختلف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخاري بلفظه ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، وللإسماعيلي ما هو أصرح من ذلك . قلت : ولفظه من طريق هرون الخمال عن أبي معاوية « إنما يكفيك أن تضرب يديك على الأرض ثم تنفضها ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » قال الكرماني : في هذه الرواية إشكال من خمسة أوجه : أحدها الضربة الواحدة ، وفي الطرق الأخرى ^(١) ضربتان ، وقد قال النووي : الأصح المنصوص ضربتان . قلت : مراد النووي ما يتعلق بنقل المذهب . قوله (ألم تر عمر) في رواية الأصل وكريمة « أظلم » ، زيادة فاء ، وإنما لم ينفع عمر بقول عمار لسكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد ، ولم يذكر ذلك عمر أصلا ، ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبيزى : اتق الله يا عمار ، قال : إن شئت لم أحدث به فقال عمر : نوليك ماتوليت . قال النووي : معنى قول عمر « اتق الله يا عمار ، أى فيما ترويه وتثبت فيه ، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك ، فإني كنت معك ولا أتذكر شيئا من هذا ، ومعنى قول عمار : إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به واجهة على التحديث به وافقت وأمسكت فإني قد بلغت فلم يبق على فيه حرج . فقال له عمر : نوليك ماتوليت ، أى لا يلزم من كونى لا أنذكره أن لا يكون حقا في نفس الأمر ، فليس لى منعك من التحديث به . قوله (زاد يعلى) هو ابن عبيد ، والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لعمر « بعثنى أنا وأنت » ، وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه ، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار ، فلماذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ، ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده عنه . قوله (إنما كان يكفيك هكذا) والكشميني « هذا » . قوله (واحدة) أى مسحة واحدة

٩ - باب * ٣٤٨ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ : يَا مُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . قَالَ « عَلَيْكَ بِالصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ »

قوله (باب) . كذا للاكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية الاصيل أصلا ، فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية ، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كمنظأره . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضى في « باب الصعيد الطيب » ، وليس فيه التصريح بكون الضربة في التيمم مرة واحدة ، فيحتمل أن يكون المصنف أخذ من عدم التقييد ، لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال ، ووجوبها متيقن . والله أعلم

(خاتمة) اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثا ، المكرر منها عشرة ، منها اثنان معلقان والخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق ، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار ، منها ثلاثة موصولة وهي فتوى عمر وأبي موسى

(١) في غلظة الرياض « الطريق الأخرى »

وابن مسعود ، ومن براعة الختام الواقعة للصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيمم بقوله « فانه يكفيك » إشارة إلى أن الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبر وتفهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٨ - كتاب الصلاة

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الصلاة) تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الاسلام ، وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود ، وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين ، فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها ، فاقول : بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب ، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته ودون غيره من أركان الاسلام ، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم نفي بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة إلا ما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر ، وكان الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد ، ومن توابع الاستقبال ستر المصلي فذكرها ، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت ودوا خاص بالفريضة ، وكان الوقت يشرح الاعلام به فذكر الأذان ، وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت ، وكان الأذان اعلاماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة ، وكان أقلها إماماً ومأموماً فذكر الإمامة . ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ، ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تختص بهيئة مخصوصة ذكر الجماعة والخوف ، وقدم الجماعة لأكثريتها ، ثم تلا ذلك بما يشرح فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة ، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة قتلاه بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ، ولما انقضى ما يشرح فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ، ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ، ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ، ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فعقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز . هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ، ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك ، فله الحمد على ما ألهم وعلم

١ - باب كيف فرضت الصلوات في الإسرائ ؟

وقال ابن عباس : حدثني أبو سفيان في حديث هرقل قال : يأمرنا - يعني النبي ﷺ - بالصلاة والصدقة والعفاف ٣٤٩ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فَرَجَ عَنْ سَقْفِ يَتَّى وَأَنَا بِمَكَّةَ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَرَجَّ صَدْرِي ،

ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ جَاءَ بِطَشْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَقْرَعَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي
فَعَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ : افْتَحْ . قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا
جِبْرِيلُ . قَالَ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ . فَقَالَ : أُرْسِلْ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ
الدُّنْيَا ، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى بَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ ، إِذَا نَزَرَ قِيلَ يَمِينُهُ صُحُوكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ بَسَارِهِ
بُكْيٌ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالابْنِ الصَّالِحِ . قُلْتُ لِحِبْرِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا آدَمُ ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ
يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمٌ بَنِيهِ ، فَأَهْلُ الْبَيْتِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ
صُحُوكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بُكْيٌ . حَتَّى عَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ لِحَازِنِهَا : افْتَحْ . فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ
مَا قَالَ الْأَوَّلُ ، فَفَتَحَ . قَالَ أَنَسٌ : فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ . وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادَةِ .
قَالَ أَنَسٌ : فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِإِدْرِيسَ قَالَ « مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ » ، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالَ
هَذَا إِدْرِيسُ . ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا مُوسَى .
ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا عِيسَى . ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ
فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالابْنِ الصَّالِحِ . قُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ
حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَا يَقُولَانِ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « ثُمَّ عَرَّجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ أَسْتَوَى أَسْمِعُ
فِيهِ صَرِيحَ الْأَقْلَامِ » . قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « فَبَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً ،
فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ : مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ ؟ قُلْتُ : فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً . قَالَ :
فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ . فَرَاغَتْنِي فَوَضَعَ شَطْرَهَا . فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ : وَضَعَ
شَطْرَهَا . فَقَالَ : رَاجِعْ رَبِّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ . فَرَاغَتْنِي ، فَوَضَعَ شَطْرَهَا . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَاجِعْ
إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ . فَرَاغَتْنِي فَقَالَ : هِيَ خَسَنٌ وَهِيَ خَسُونٌ ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ . فَرَجَعْتُ
إِلَى مُوسَى فَقَالَ : رَاجِعْ رَبِّكَ . فَقُلْتُ : اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي . ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ،
وَوَشَّيَهَا أَلْوَانًا لَا أُدْرِى مَا هِيَ . ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ ، فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ الْوُثُورِ ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ »

[الحديث ٣٤٩ - طرفاه في ١٦٣٦ ، ٣٣٤٢]

قوله (باب كيف فرضت الصلاة) ، وفي رواية الكشميني والمستمل « الصلوات » . (في الاسراء) أى في ليلة
الاسراء ، وهذا مصير من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الإسراء ، وقد وقع في ذلك اختلاف قليل : كانا في

ليلة واحدة في يقظته ﷺ وهذا هو المشهور عند الجمهور ، وقيل : كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه ، وقيل : وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين إحداهما يقظة والأخرى مناما ، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المراج مناما إما في تلك الليلة أو في غيرها ، والذي ينبغي أن لا يجرى فيه الخلاف أن الإسراء إلى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ، ولكون قريش كذبت في ذلك ولو كان مناما لم تكذب به فيه ولا في أبعد منه ، وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه ، فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي ﷺ بلا واسطة ، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر . والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الاختصار هنا على شرحه ، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى . والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المراج أنه لما قدس ظاهرا وباطنا حين غسل بماء زمزم بالإيمان والحكمة ، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة ، وليظهر شرفه في الملأ الأعلى ، ويصلى بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة ، وليناجي ربه ، ومن ثم كان المصلى يناجي ربه جل وعلا . قوله (وقال ابن عباس) هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي ، والقائل « يا مرنا » هو أبو سفيان . ومناسبتة لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقاء يتهيا له معه أن يكون آمرا له بطريق الحقيقة ، والإسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف ، وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله « كف كان بدء الوحي ، وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة . قوله (فرج) بضم الفاء وبالجمم أى فتح ، والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السماء انصبابة واحدة ولم يعرج على شيء سواء مباينة في المناجاة وتبنيها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ، ويحتمل أن يكون السر في ذلك التهديد لما وقع من شق صدره ، فكان الملك أراه بانفراج السقف والثامه في الحال كيفية ما سيصنع به لطفاه وتبنيها له . والله أعلم . قوله (ففرج صدرى) هو بفتح الفاء وبالجمم أيضا أى شقه ، ورجح عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليمة ، وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، وسيأتى تحقيقه عنه الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداده لزج الحلقة التي قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك . والشق الثاني كان لاستعداده للتلقي الحاصل له في تلك الليلة ، وقد روى الطيالسي والحارث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم . ومناسبتة ظاهرة . وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجه أبو نعيم في الدلائل . وروى مرة أخرى خامسة ولا ثبت . قوله (ثم جاء بطست) بفتح الطاء وبكسر هاء إناء معروف سبق تحقيقه في الوضوء ، وخص بذلك لأنه آلة الفصل عرفا وكان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة ، وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصحف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك ، فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ، ووراء ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتى واضحا في اللباس . قوله (نمل) كذا وقع بالتذكير على معنى الإناء

لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة ، و (حكمة وإيماناً) بالنصب على التمييز ، والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة وإيماناً مجازاً ، أو مثلاً له بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشاً ، قال النووي : في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاً لنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكشف عن ضده ، والحكيم من حاز ذلك إلهاماً ملخصاً . وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله ، وعلى النبوة كذلك ، وقد تطلق على العلم فقط ، وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك . قوله (ثم أخذ يبدى) استدلل به بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة لكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا ، ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى ، والاثنيان بتم مقتضية للتراخي لا ينافي وقوع أمر الاسراء بين الأمرين المذكورين وهما الاطياق والعروج بل يشير إليه ، وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، ويؤيده ترجمة المصنف كما تقدم . قوله (فخرج) بالفتح أى الملك (بنى) وفى رواية الكشميهنى « به » على الالتفات أو التجريد . قوله (افتح) يدل على أن الباب كان مغلقاً . قال ابن المنير حكيمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله ، بخلاف ما لو وجدته مفتوحاً . قوله (قال جبريل) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لئلا يلتبس بغيره . قوله (أرسل إليه) والكشميهنى « أو أرسل إليه » ، يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته ، ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء وهو الاظهر لقوله « إليه » ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه ، لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه ، وسيأتى فى هذا حديث مرفوع فى كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله فى رواية شريك « أو قد بعث » لكنها من المواضع التى تعقبت كما سيأتى تحريرها فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قوله (أسودة) بوزن أزمنة وهى الأشخاص من كل شيء ، قوله (قلت لجبريل من هذا) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً ، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهى المعتمدة فتحمل هذه عليها إذ ليس فى هذه أداة ترتيب . قوله (نسّم بنيه) النسّم بالنون والمهملة المفتوحتين جمع نسمة وهى الروح ، وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف بعدها ميم وهو تصحيف ، وظاهره أن أرواح بنى آدم من أهل الجنة والنار فى السماء ، وهو مشكل ، قال القاضى عياض : قد جاء أن أرواح الكفار فى سجين وأن أرواح المؤمنين منحة فى الجنة ، يعنى فكيف تكون مجتمعة فى سماء الدنيا ؟ وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقانا فصادف وقت عرضها مرور النبي ﷺ ، ويدل على أن كونهم فى الجنة والنار إنما هو فى أوقات دون أوقات قوله تعالى (النار) بحر ضون عليها غدوا وعشيا ، واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن ، والجواب عنه ما أبداه هو احتمالاً أن الجنة كانت فى جهة يمين آدم والنار فى جهة شماله وكان يكشف له عنهما إله . ويحتمل أن يقال : إن النسّم المرئية هى التى لم تدخل الأجساد بعد وهى مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله ، وقد أعلم بما سيصيرون إليه ، فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه ويحزن إذا نظر إلى من عن يساره ، بخلاف التى فى الأجساد فليست مرادة قطعاً ، وبخلاف التى انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً فيما يظهر ، وبهذا يندفع الإيراد ويعرف أن قوله « نسّم بنيه » عام مخصوص ، أو أريد به الخصوص . وأما ما أخرجه ابن إسحق والبيهقى من طريقه فى حديث الاسراء « فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح

ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري ، فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة ، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة ، وإذا نظر عن يمينه استبشر ، وإذا نظر عن شماله حزن ، فهذا لوضع لكان المصير إليه أول من جميع ما تقدم ، ولكن سنده ضعيف : . **قوله** (قال أنس فذكر) أي أبو ذر (أنه وجد) أي النبي ﷺ . **قوله** (ولم يثبت) أي أبو ذر . **قوله** (وإبراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة . فإن قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض ، وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها وأنه رآه مسندا ظهره إلى البيت المعمور ، وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فإن ثبت حمل علي أنه البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتا يحاذي الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فإنه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور « الضراح » بضم المعجمة وتخفيف الراء وآخره مهمل ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه قال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، وسأذكر مزيدا لهذا في كتاب التوحيد . **قوله** (قال أنس فلما سر) ظاهره أن هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر . **قوله** (مر جبريل بالنبي ﷺ بإدريس) الباء الأولى للمصاحبة والثانية للالصاق أو بمعنى على . **قوله** (ثم مرت بعيسى) ليست « ثم » على بابها في الترتيب ، إلا إن قيل بتعدد المعراج ، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى . **قوله** (قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه لتقدم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لأنه استشهد بأحد قبل مولد أبي بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضا ، وأبو حبة بفتح المهمل وبالموحدة المشددة على المشهور ، وهند القابسي بمشاة تحتانية وغلط في ذلك ، وذكره الواقدي بالنون . **قوله** (حتى ظهرت) أي ارتفعت ، و (المستوى) المصعد و (صريف الاقلام) بفتح الصاد المهمل تصويها حالة الكتابة ، والمراد ما تكتبه الملائكة من أفضية الله سبحانه وتعالى . **قوله** (قال ابن حزم) أي عن شيخه (وأنس) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الأطراف ، ويحتمل أن يكون مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة . **قوله** (ففرض الله على أمي خمسين صلاة) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ، ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند المصنف ، فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار ، أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه . **قوله** (فراجعتني) وللشمسين فراجعت والمعنى واحد . **قوله** (فوضع شطرها) في رواية مالك بن صعصعة « فوضع عنى عشرا » ومثله لشريك ، وفي رواية ثابت « فخط عنى خمسا » قال ابن المنير : ذكر الشطر أعم من كونه وقع في دفعة واحدة . قلت : وكذا العشر فكأنه وضع العشر في دفعتين والشطرن في خمس دفعات ، أو المراد بالشطرن في حديث الباب البعض ، وقد حقت رواية ثابت أن التخفيف كان خمسا وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها ، وأما قول الكرماني الشطر هو النصف ففي المراجعة الأولى وضع خمسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بحجر الكسر وفي الثالثة سبعا ، كذا قال ، وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء ، إلا أن يقال حذف ذلك اختصارا فينتجه ، لكن الجمع بين الروايات

يأتي هذا الحل ، فالعتمد ما تقدم . وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمسا فقال : استحيت من ربي ، قال ابن المنير : يحتمل أنه عليه السلام تفرس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسا لكان سائلا في رفعها فلذلك استحيى اه ، ودلت مراجعته عليه السلام لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الألزام ، بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشر بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدى ، ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، غشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكأنه خشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم . وسيأتي في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة . وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير تردد النبي عليه السلام فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فنع وعرف أنها حصلت لمحمد عليه السلام قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى ، كما قيل : لعل أروهم أو أرى من أراهم (١) قلت : ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة . قوله (هن خمس وهن خمسون) وفي رواية غير أبي ذر « هي ، بدل « هن » ، في الموضعين ، والمراد هن خمس عددا باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب ، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر ، وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ولو كانت مؤكدة ، خلافا لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل قال ابن بطل وغيره : ألا ترى أنه عز وجل نسخ الحسنين بالحسن قبل أن تصلى ، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب . وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالاشاعة أو منعه كالمعتزلة ، لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ ، فهو مشكل عليهم جميعا . قال : وهذه نكتة مبتكرة . قلت : إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع ، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فسلم ، لكن قد يقال : ليس هو بالنسبة إليهم نسخا ، لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي عليه السلام لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصور في حقه عليه السلام . والله أعلم . وسيأتي لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوة إن شاء الله تعالى ، قوله (حبايل اللؤلؤ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف تحنانية ثم لام ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو « جنابذ » بالجم والنون وبعد الألف موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس ، وكذا عند غيره من الأئمة . ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع « جنابذ » على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة ، وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري : فتشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناها انتهى . وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب واحدها جنبذة بالضم ، وهو ما ارتفع من البناء ، فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال « لما عرج بالنبي عليه السلام قال : أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ ،

(١) هذه الحكمة التي أبداه بعض الشيوخ ليست بشيء ، واتفق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما سأله عن ذلك « رأيت نورا » وفي رواية « نور أنى أراه » والظاهر من السياق أن النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكر من طلب تكرار المراجعة هو رحمة أمة محمد والشفقة عليهم ، فإزاء الله خيرا . والله أعلم

وقال صاحب المطالع في الحبال قيل : هي الفلائد والعقود ، أو هي من حبال الرمل أى فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل ، وتعقب بأن الحبال لا تكون الا جمع حبال أو حبيلة بوزن عظيمة ، وقال بعض من اعتنى بالبخارى : الحبال جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس ، والمراد أن فيها عقودا وفلائد من اللؤلؤ

٣٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر [الحديث ٣٥٠ - طريقه في : ١٠٩٠ ، ٢٩٣٥]

قوله (عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين) كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة ، زاد ابن إسحق وقال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد إلا المغرب فانها كانت ثلاثا ، أخرجه أحمد من طريقه ، وللصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً ، فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا « وزيد في صلاة الحضر » وقعت بالمدينة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة ، واحتج بخلافهم بقوله سبحانه وتعالى (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) لأن في الجناح لا يدل على العزيمة ، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه . ويدل على أنه رخصة أيضا قوله ﷺ « صدقة تصدق الله بها عليكم » وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره ، وفي هذا الجواب نظر ، أما أولا فهو مما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانيا فعمل تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يسكون مرسل صحابي وهو حجة ، لانه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتا لنقل متواترا ففيه أيضا نظر ، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم ، وقالوا أيضا : يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس « فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين » أخرجه مسلم ، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض ، وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون : العبرة بما رأى لا بما روى ، وخالفوا ذلك هنا ، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن المروى عنها غير ثابت ، والجواب عنهم أن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن إتمامها في السفر إنها تأولت كما تأول عثمان ، فلي هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها ، فروايتها صحيحة ورأيها مبنى على ما تأولت . والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة وإطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وترك صلاة الفجر لطول القراءة ، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار ، ١ هـ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله

تعالى ﴿فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ بما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولا بن وأورده السهيلي بلفظ : بعد الهجرة بعام أو نحوه ، وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما ، فعلى هذا المراد بقول عائشة وفأقرت صلاة السفر ، أى باعتبار ما آل اليه الأمر من التخفيف ، لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، وأما ما وقع في حديث ابن عباس : والخوف ركعة ، فالبحث فيه يحى . إن شاء الله تعالى في صلاة الخوف . (فائدة) : ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد ، وذهب الحنابلة الى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالعشى ، وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى ﴿فاقموا ما تيسر منه﴾ فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى ﴿فاقموا ما تيسر منه﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها ﴿وآخرون يقاتلون في سبيل الله﴾ والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ . وما استدل به غير واضح ، لأن قوله تعالى ﴿علم أن سيكون﴾ ظاهر في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجديد التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم . والله أعلم

٢ - باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾

وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

وَيُذَكِّرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « يَرُؤُهُ وَلَوْ بِشُكَّةٍ » . في إسناده نظر

ومن صلى في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يَرَأْ أَدَى ، وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عريان

قوله (باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى : خذوا زينتكم عند كل مسجد) يشير بذلك الى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة ، الحديث وفيه : فنزلت خذوا زينتكم ، ووقع في تفسير طاوس قال في قوله تعالى ﴿خذوا زينتكم﴾ قال : الثياب ، وصله البيهقي ، ونحوه عن مجاهد ، ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة . قوله (ومن صلى ملتحفا في ثوب واحد) هكذا ثبت للمستمل وحده هنا ، وسيأتى قريبا في باب مفرد ، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه . قوله (ويذكر عن سلة) قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله (وفي إسناده نظر) . وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلة بن الأكوع قال : قلت يا رسول الله إني رجل أتصيد ، أفأصلي في القميص الواحد؟ قال : نعم ، زره ولو بشوكه ، ورواه البخاري أيضا عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلة زاد في الاسناد رجلا ، ورواه أيضا عن مالك بن اسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلة ، فصرح بالتحديث بين موسى وسلة ، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الاسانيد ، أو

يكون التصريح في رواية عطاء وهما . فهذا وجه النظر في إسناده . وأما من صححه فاعتمد رواية الدررودي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها ، وطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي ، وأما قول ابن القطان : إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الى جده فليس بمستقيم ، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخروما وهو غير التيمي بلا تردد . نعم وقع عند الطحاوي موسى ابن محمد بن إبراهيم ، فان كان محفوظا فيحتمل على بعد أن يكونا جميعا روي الحديث وحمله عنهما الدررودي وإلا فذكر محمد فيه شاذ والله أعلم . قوله (يزوه) بضم الزاى وتشديد الزاء أى يشد إزاره ويجمع بين طرفيه لثلاثا تبدو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها ، وذكر المؤلف حديث سلبه هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحصيلها . قوله (ومن صلى في الثوب) يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة : هل كان رسول الله ﷺ يصلى في الثوب الذى يجامع فيه ؟ قالت نعم ، إذا لم يرفيه أذى . وهذا من الأحاديث التى تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق . قوله (ما لم يرفيه أذى) سقط لفظه فيه ، من رواية المستمل والحموى . قوله (وأمر النبي ﷺ) أشار بذلك الى حديث أبي هريرة في بحث على في حجة أبي بكر بذلك ، وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر ، وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي ﷺ بعثه ولا يهجع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، الحديث ، ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف اذا منع فيه التعرى فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة ، وقد ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة ، وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسى ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة ، واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر الى التنية ، ولكان العاجز العريان يتنقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى القعود . والجواب عن الاول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثانى باستقبال القبلة فانه لا يفتقر للنية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسليم فانه يصلى ساكنا

٣٥١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن عطاء عن أم عطية قالت : أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور ، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ، ويعتزل الحيض عن مصلأهن . قالت امرأة : يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب . قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها

وقال عبد الله بن رجاء حدثنا عمران حدثنا محمد بن سيرين حدثنا أم عطية : سمعت النبي ﷺ بهذا قوله (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون ، وكذا المعلق بعده . قوله (أمرنا) بضم الهمزة ، ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ ، وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأتم من هذا السياق في باب شهود الخائض العيدين ، وتقدم الكلام عليه ثم . قوله (يوم العيدين) وفي رواية المستمل والكشميني يوم العيد ، بالافراد . قوله (ويعتزل الحيض عن مصلأهن) أى النساء اللاتي لسن بحيض ، وللمستمل : عن مصلأهن ، على التغليب ، وللكشميني : عن المصلى ، والمراد به موضع

الصلاة . ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى . **قوله** (وقال عبد الله بن رجاء) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهمله وبعد الألف نون ، هكذا في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة . حدثنا عبد الله بن رجاء قال ، وفي بعض النسخ عن أبي زيد ، وقال عبد الله بن رجاء ، كما قال الباقر . قلت : وهذا هو الذي اعتمدته أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب ، وعمران المذكور هو القطان . وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين بتحديث أم عطية له ، فبطل ماتخيله به منهم من أن محمدا إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية . وقد روينا موصولا في الطبراني الكبير . حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء ، . والله أعلم

٣ - باب عقد الإزار على القفا في الصلاة

وقال أبو حازم عن سهل : صلوا مع النبي ﷺ عاقدي أزرم على عواتقهم

٣٥٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد عن محمد بن المنكدر قال : صلى جابر في إزار قد عقدته من قبل قفاه وثيابه موضوعة على المشجب . قال له قائل : تصلى في إزار واحد ؟ فقال : إنما صنعت ذلك ليراني أحق مثلك . وأينا كان له ثوبان على عهد النبي ﷺ ؟

[الحديث ٣٥٢ - أطرافه في : ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٠]

قوله (باب عقد الإزار على القفا) هو بالقصر . **قوله** (وقال أبو حازم) هو ابن دينار ، وقد ذكره بتمامه موصولا بعد قليل . **قوله** (صلوا) بلفظ الماضي أى الصحابة و (عاقدي) جمع عاقد وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال ، وفي رواية الكشميني د عاقد ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى وهم عاقدو ، وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويلات فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستورا إذا ركع وسجد ، وهذه الصفة صفة أهل الصفّة كما سيأتي في باب نوم الرجال في المسجد . **قوله** (حدثني واقد) هو أخو عاصم بن محمد الراوى عنه ، ومحمد أبوها هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وواقد ومحمد بن المنكدر مدينان تابعيان من طبقة واحدة **قوله** (من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى من جهة قفاه . **قوله** (المشجب) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة ، هو عيدان تضم رموسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها ، وقال ابن سيده : المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراعى دلوه وسقاه ، ويقال في المثل د فلان كالمشجب من حيث قصده وجنته . **قوله** (فقال له قائل) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، وسيأتي قريبا أن سعيد بن الحارث سأله عن هذه المسألة ، ولعلهما جميعا سألاه ، وسيأتي عند المصنف في باب الصلاة بغير رداء ، من طريق ابن المنكدر أيضا د فقلنا يا أبا عبد الله ، فلعل السؤال تعدد ، وقال في جواب ابن المنكدر د فأجبت أن يراني الجهال مثلكم ، وعرف به أن المراد بقوله هنا د أحق ، أى جاهل ، والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبه قاله في النهاية ، والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل ، فكأنه قال : صنمته عمدا لبيان الجواز إما ليمتدئ به الجاهل ابتداء أو ينكر على فاعله أن ذلك جائز . وإنما أغلظ لهم في

الخطاب زجرا عن الإنكار على العلماء ، وليحتم على البحث عن الأمور الشرعية . **قوله** (وأينا كان له) أى كان أكثرنا في عهده عليه السلام لا يملك إلا الثوب الواحد ، ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلى فيه ، فدل على الجواز . وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس ، لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله . ونحى ذلك على الكرماني فقال : دلالة - أى الحديث الأخير - على الترجمة وهي عقد الإزار على القفا إما لأنه مخروم من الحديث السابق - أى هو طرف من الذي قبله - وإما لأنه يدل عليه بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لما ستر العورة غالبا له . ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماليه فانه طرف من الحديث المذكور هناك لامن السابق ، ولا ضرورة إلى ما ادعاه من الغلبة ، فان لفظه « وهو يصلى في ثوب ملتحفا به » ، وهي قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعا فالتحف به ، وكان في الأولى ضيقا فعقده ، وسياق ما يؤيد هذا التفصيل قريبا . (فائدة) : كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما ، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال « لاتصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض » ونسب ابن بطلان ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز

٣٥٣ - **حديثنا** مطرف بن أبي مصعب قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال :

رأيت جابر بن عبد الله يصلى في ثوب واحد وقال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في ثوب

قوله (حدثنا مطرف) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك ، مدنى هو وباقي رجال إسناده ، وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهرى في حجة مالك ، وفي رواية الموطأ عنه ، وفي كنيته . لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، ومطرف بالعكس

٤ - **باب** الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به . قال الزهرى في حديثه : الملتحف التوشع ، وهو

الخالف بين طرفيه على عاتقيه ، وهو الإشغال على منكبيه . قال : قالت أم هانئ « التحف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثوب وخالف بين طرفيه على عاتقيه »

قوله (باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به) لما كانت الأحاديث الماضية في الإقتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق ، أو بحال بيان الجواز . **قوله** (قال الزهرى في حديثه) أى الذى رواه في الالتحاق ، والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره ، أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره ، والذي يظهر أن قوله (وهو الخالف الخ) من كلام المصنف . **قوله** (وقالت أم هانئ) سياق حديثها موصولاً في أواخر الباب ، لكن ليس فيه ، وخالف بين طرفيه ، وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق

٣٥٤ - **حديثنا** عبيد الله بن موسى قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه

[الحديث ٣٥٤ - طرفاه في : ٣٥٥ ، ٣٥٦]

٣٥٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ وَقَدْ أَتَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ

٣٥٦ - **حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ

قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا هشام بن عروة) هذا الإسناد له حكم الثلاثيات وإن لم تكن له صورتها ، لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان ، فإن كان الصحابي يرويه عن النبي ﷺ فحينئذ توجد فيه صورة الثلاثي ، وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا ، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بينه وبين الصحابي اثنين . وهكذا نقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بينه وبينه إلا واحد ، فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم ، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لاصورة الثلاثي كهذا الحديث ، فإن هشام بن عروة من التابعين ، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر وهو أبوه ، فلو رواه عن صحابي ورواه ذلك الصحابي عن النبي ﷺ لكان ثلاثيا . والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق والله أعلم . ثم أورد المصنف الحديث ، المذكور بنزول درجة من رواية يحيى القطان عن هشام وهو ابن عروة المذكور ، وقائده ما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺ يفعل ما نقل عنه أولا بالصورة المحتملة ، وفيه تعيين المكان وهو بيت أم سلمة وهي والددة الصحابي المذكور عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ ، وفيه زيادة كون طرفي الثوب على عاتقي النبي ﷺ . على أن إسماعيل قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيد الله بن موسى وفيه جميع الزيادة فكان عبيد الله حدث به البخاري مختصرا . وقائدة إيراد المصنف الحديث المذكور ثالثا بالنزول أيضا من رواية أبي أسامة عن هشام تصريح هشام عن أبيه بأن عمر أخبره . ووقع في الروايتين الماضيتين بالعننة . وفيه أيضا ذكر الاشتغال وهو مطابق لما تقدم من التفسير . **قوله** (مشتملا به) بالنصب للاكثر على الحال ، وفي رواية المستمل والحموى بالجر على المجاورة أو الرفع على الحذف ، قال ابن بطال : فائدة الالتفاف المذكور أن لا ينظر المصل إلى عورة نفسه إذا ركع ، ولثلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود

٣٥٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُيَيْدٍ أَنَّهُ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ، وَطَائِفَةٌ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ . قَالَتْ : فَسَلْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِيٍّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ . فَقَالَ : مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ . فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ زَعَمَ ابْنُ أُمِّی أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرُتُهُ فَلَانَ بْنِ هُبَيْرَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ » قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ : وَذَلِكَ نُحْيَى

قوله (عن أبي النضر) هو المدني ، وأبو مرة تقدم ذكره في العلم ، وعرف هنا بأنه مولى أم هانيء وهناك بأنه مولى عقيل ، وهو مولى أم هانيء حقيقة ، وأما عقيل فلكونه أباها فنسب إلى ولاته مجازا بأدنى ملازمة ، أو

لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع لمقسم مع ابن عباس . وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر ، ويأتى الكلام عليه أيضا في صلاة الضحى : وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانئ وصفت الالتفاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل ، فطابق التفسير المتقدم في الترجمة . قوله (زعم ابن أمي) هو علي بن أبي طالب ، وفي رواية الحموي « ابن أبي » وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها ، و « زعم » هنا بمعنى ادعى ، وقولها (قاتل رجلا) فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل . قوله (فلان بن هبيرة) بالنصب على البدل أو الرفع على الحذف ، وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ « ولاني أجرت حموي لي » قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جمعة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان ، فأجلرتهما أم هانئ وكانا من أحماتها . وقال ابن الجوزي : إن كان ابن هبيرة منهما فهو جمعة كذا قال ، وجمعة معدود فيمن له رؤية ولم تصح له حجة ، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما ، فكيف يتبأ لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلا حتى يحتاج إلى الأمان ؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم على بقتله لأنها كانت قد أسلت وهرب زوجها وترك ولدها عندها ، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابنا لهبيرة من غيرها ، مع قتله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولدا من غير أم هانئ ، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجلرتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان . وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ هذا أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة ، وحكى بعضهم أنها الحارث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب ، وليس بشيء لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركا حتى مات ، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجلرت أم هانئ . وقال الكرماني قال الزبير بن بكار : فلان بن هبيرة هو الحارث بن هشام انتهى . وقد تصرف في كلام الزبير وإنما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان ابن هبيرة « الحارث بن هشام » ، والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفا ، كأنه كان فيه « فلان ابن عم هبيرة » فسقط لفظ عم أو كان فيه « فلان قريب هبيرة » فتغير لفظ قريب بلفظ ابن ، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه ، لكون الجميع من بني مخزوم . وسيأتى الكلام على ما يتعلق بأمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

٣٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْأَسَدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَوْ لَكُمْ ثَوْبَانِ ؟ » [الحديث ٣٥٨ - طرفه في : ٣٦٥]

قوله (أن سائلا سأل) لم أقف على اسمه ، لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه « المبسوط » أن السائل ثوبان . قوله (أو لاكم) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الضحوي ، كأنه يقول : إذا علمت أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة ؟ أى مع مراعاة ستر العورة به . وقال الطحاوى : معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوبا واحدا . انتهى . وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة

(قائدة) : روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأرزاعي عن ابن شهاب ، لكن قال في الجواب « ليتوضح به ثم ليصل فيه » فيحتمل أن يكونا حديثين ، أو حديثا واحدا فرقة الرواة وهو الاظهر ، وكان المصنف أشار إلى هذا لذكره التوضيح في الترجمة . والله أعلم

٥ - باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

٣٥٩ - **حدثنا** أبو عاصم عن مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يصل أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه شيء » [الحديث ٣٥٩ - طرقة في ٣٦٠]

قوله (باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه) أى بعضه ، في رواية « عاتقه » بالإفراد . والعاتق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكور وحكى تأنيده . **قوله** (لا يصل) قال ابن الأثير : كذا هو في الصحيحين باثبات الياء ، ووجهه أن « لا » نافية ، وهو خبر بمعنى النهي . قلت : ورواه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الشافعي عن مالك بلفظ « لا يصل » بغير ياء ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ « لا يصلين » بزيادة نون التأكيد ، ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ « نهى رسول الله ﷺ » . **قوله** (ليس على عاتقيه شيء) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد « منه شيء » ، والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقيقه بل يتوشح بهما على عاتقيه ليحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بمعورة ، أو ليكون ذلك أمكن في ستر العورة

٣٦٠ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال : سمعته - أو كنت سألته - قال : سمعت أبا هريرة يقول : « أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول » من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه »

قوله (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (سمعته) أى قال يحيى سمعت عكرمة ، ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه . هذا ظاهر هذه الرواية . وأخرجه الاسماعيلي عن مكى بن عبدان عن حمدان السلي عن أبي نعيم بلفظ « سمعته أو كتب به إلى » فحصل التردد بين السماع والكتابة ، قال الاسماعيلي : ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة ، يعنى بالجزم . قال : وقد روينا من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع أو الكتابة أيضا . قلت : قد روى الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحو رواية البغاري قال « سمعته » أو « كنت سأله فسمعته » أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره . **قوله** (من صلى في ثوب) زاد الكشميني « واحد » . ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق ، كذا قال الكرماني . وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كما دلت ، فعند أحمد من طريق معمر عن يحيى فيه « فليخالف بين طرفيه على عاتقيه »

وكذا للإسماعيل وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان ، وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب ، والنهي في الذي قبله على التنزيه . وعن أحمد ولا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه ، جملة من الشرائط ، وعنه « تصح ويأثم » جملة واجبا مستقلا . وقال الكرماني : ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه . كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقلناه عن أحمد ، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز ، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا ، وقد تقدم ذلك قبل بياب ، وعقد الطحاوي له بابا في شرح المعاني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير ، وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملا فان ضاق انزرو . ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره ، لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه . واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ، قال : ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لأن يترز به ويفضل منه ما كان لعاتقه ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب ، وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، وبذلك تظهر مناسبة تعميقه بياب إذا كان الثوب ضيقا

٦ - باب إذا كان الثوب ضيقا

٣٦١ - حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا فليح بن سليمان عن سديد بن الحارث قال : سألتنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، فجئت ليلة لبعض أمري ، فوجدته يصلي ، وعلى ثوب واحد فاشتعلت به وصليت إلى جانبه . فلما انصرف قال : ما السر يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت قال : ما هذا الاشتغال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب - يعني ضاق - قال « فإن كان واسعا فالتفت به ، وإن كان ضيقا فآترز به »

قوله (في بعض أسفاره) عينه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر « غزوة بواط ، وهو بضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل مغازيه ﷺ . قوله (لبعض أمري) أي حاجتي ، وفي رواية مسلم « أنه ﷺ كان أرسله هو وجابر بن صخر لتهيئة الماء في المنزل . قوله (ما السر) أي ما سبب سراك أي سيرك في الليل . قوله (ما هذا الاشتغال) كأنه استفهام إنكار ، قال الخطابي : الاشتغال الذي أنكره هو أن يدير الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده . قلت : كأنه أخذه من تفسير الصماء على أحد الأوجه ، لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتواقص - أي انحنى - عليه ، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر ساترا فانحنى ليستتر ، فاعله ﷺ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعا ، فاما إذا كان ضيقا فانه يجرئه أن يترز به ، لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به . قوله (كان ثوب) كذا لابي ذر وكريمة بالرفع على أن كان تامة ، ولغيرهما بالنصب أي كان المشتمل به ثوبا ، زاد الإسماعيلي : ضيقا

٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْشٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ : كَانَ رَجُلًا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدَى أُرْزِمَ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبْيَانِ ، وَقَالَ لِلنَّسَاءِ : لَا تَرَفَمْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا

[الحديث ٣٦٢ - طرقة في : ٨١٤ ، ١٧١٥]

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو حازم هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد . قوله (كان رجال) التذكير فيه للتوبيخ وهو يقتضى أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع في رواية أبي داود ورايت الرجال ، واللام فيه للجنس فهو في حكم النكرة . قوله (عاقدى أُرْزِمَ على أعناقهم) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري : عاقدى أُرْزِمَ في أعناقهم من ضيق الأزر . ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتفاف به كان أولى من الاتزار لانه أبلغ في التستر . قوله (وقال للنساء) قال الكرمانى : فاعل قال هو النبي ﷺ كذا جزم به ، وقد وقع في رواية الكشميني « ويقال للنساء » وفي رواية وكيع « فقال قائل يامعشر النساء » فكان النبي ﷺ أمر من يقول لمن ذلك ، ويغلب على الظن أنه بلال ، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم . وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه « فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال » ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل

٧ - باب الصلاة في الجبة الشامية . وقال الحسن في الثياب ينسجها المجوسى لم يربها بأساً ، وقال معمر : رأيت الزهرى يلبس من ثياب اليمن ماصبغ بالبول . وصلى على ثوب غير مقصور

٣٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُسَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ : يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ . فَأَخَذْتُهَا . فَاذْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِ قَفْضِي حَاجَتَهُ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا ، فَصَبَّغْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى

قوله (باب الصلاة في الجبة الشامية) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ، وإنما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث ، وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ، وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق حديث المغيرة أن الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم . ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لبسها ولم يستفصل . وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل يبعد في الوقت . قوله (وقال الحسن) أى البصرى ، و « ينسجها » بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم . قوله (المجوسى) كذا الحموى والكشميني بلفظ المفرد ، والمراد الجنس . والباقي « المجوس » بصيغة الجمع . قوله (لم يرب) أى الحسن ، وهو من باب التجريد ، أو هو مقول الراوى ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم بن حماد في نسخة المشهورة عن معمر عن هشام عنه ولفظه « لا بأس

بالصلاة في الثوب الذي ينسجه المجوسى قبل أن يغسل ، ولأبي نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن « لا بأس بالصلاة في رداء اليهودى والنصرانى ، وكره ذلك ابن سيرين ، رواه ابن أبى شيبة : **قوله** (وقال معمر) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه . وقوله « بالبول » إن كان للجنس فحمول على أنه كان يغسله قبل لبسه ، وإن كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل لعله لأنه كان يقول بطهارته . **قوله** (وصلى على في ثوب غير مقصور) أى عام ، والمراد أنه كان جديدا لم يغسل ، روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال : رأيت عليا صلى وعليه قميص كرايس غير مغسول . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخى ، قال أبو على الجياني : روى البخارى في « باب الجبة الشامية » وفي الجنائز وفي تفسير الدعان عن يحيى - غير منسوب - عن أبي معاوية فنسب ابن السكن الذى فى الجنائز يحيى بن موسى قال : ولم أجده الآخرين من منسوبيين لاحد . قلت : فينبغى حمل ما أعمل على ما بين ، وقد جزم أبو نعيم بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن جعفر البكندى ، وذكر الكرماني أنه رأى فى بعض النسخ هنا مثله . قلت : والاول أرجح لأن أبا على بن شبيب وافق ابن السكن عن القربرى على ذلك فى الجنائز وهنا أيضا ، ورأيت بخط بعض المتأخرين : يحيى هو ابن بكير ، وأبو معاوية هو شيان النحوى . وائس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيان رواية . وبعد أن ردد الكرماني يحيى بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال : وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيان النحوى . وهو عجيب فان كلا من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور ، وجزم أبو مسعود وكذا خلف فى الأطراف وتبعهما المزى بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن يحيى ، وما قدمناه عن ابن السكن يرد عليهم وهو المعتمد ، ولا سيما وقد وافقه ابن شبيب ، ولم يختلفوا فى أن أبا معاوية هنا هو الضرب . **قوله** (عن مسلم) هو أبو الضحى . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة فى « باب المسح على الخفين »

٨ - باب كراهية التعرّى فى الصلاة وغيرها

٣٦٤ - **حدثنا** مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا كُرَيْبٌ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَلُ مَعَهُمُ الْحَجَارَةَ لَلْكِبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمَّ : يَا ابْنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ لَجِئْتَهُ عَلَى مَنْكَبَيْكَ دُونَ الْحَجَارَةِ . قَالَ : فَخَلَّ لِحْجَلُهُ عَلَى مَنْكَبَيْهِ ، فَسَقَطَ مَفْشِيًّا عَلَيْهِ ، فَا رُؤِيَ بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا ﷺ

[الحديث ٣٦٤ - طرفاه فى : ١٥٨٢ ، ٣٨٢٩]

قوله (باب كراهية التعرّى فى الصلاة) زاد الكشمينى والنحوى وغيرها . **قوله** (حدثنا روح) هو ابن عبادة **قوله** (أن رسول الله ﷺ كان ينهل معهم) أى مع قريش لما بنوا الكعبة ، وكان ذلك قبل البعثة ، فرواية جابر لذلك من مراسيل الصحابة ، فاما أن يكون سمع ذلك من رسول الله ﷺ بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة . والذى يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضا ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبرانى وفيه « فقام فأخذ إزاره وقال نهيت أن أمشى عريانا ، وسياق ذكره فى كتاب الحج مع بقية فوائده فى باب بنيان الكعبة إن شاء الله تعالى . **قوله** (لجعلت) أى الإزار ، وللكشمينى « لجعلته » وجواب لو محذوف ان كانت

شرطية وتقديره : لكان أسهل عليك ، وإن كانت للتمنى فلا حذف . **قوله** (قال لعله) يحتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حديثه به . **قوله** (فما زوى) بضم الزاء بعدها همزة مكسورة ، ويجوز كسر الزاء بعدها مدة ثم همزة مفتوحة ، وفي رواية الاسماعيلي « فلم يشر بعد ذلك » ، ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال . وفيه أنه **عليه السلام** كان مصوناً عما يستحب قبل البعثة وبعدها . وفيه النهي عن التعرى بحضرة الناس ، وسيأتي ما يتعلق بالخلوة بعد قليل . وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أنه **عليه السلام** تعرى وهو صغير عند حليلة فلعله لا كم فلم يعد يتعرى . وهذا إن ثبت حمل على نفي التعرى بغير ضرورة عادية ، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية ، والنفي فيها على الإطلاق ، أو بتقيد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحياناً

٩ - باب الصلاة في القميص والسراويل والتبائن والقباء

٣٦٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال « قام رجل إلى النبي **ﷺ** فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد ، فقال « أو كلكم يحد ثوبين . ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوسعوا : جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في ثبائن وقباء ، في ثبائن وقميص ، - قال : وأحسبه قال - في ثبائن ورداء »

قوله (باب الصلاة في القميص والسراويل) قال ابن سيده : السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث . ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير ، والأشهر عدم صرفه . **قوله** (والتبائن) بضم المثناة وتشديد الموحدة ، وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان . وقد يتخذ من جلد . **قوله** (والقباء) بالقصر وبالمد قبل هو فارسي معرب ، وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء إذا ضمنت أصابعك عليه ، سمي بذلك لانضمام أطرافه . وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام . **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين . **قوله** (قام رجل) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم الكلام على المرفوع منه . **قوله** (ثم سأل رجل عمر) أي عن ذلك ، ولم يسم أيضاً ، ويحتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تكبره ، وقال ابن مسعود إنما كان ذلك وفي الثياب قلة ، فقام عمر على المنبر فقال : القبول ما قال أبي ، ولم يأل ابن مسعود . أي لم يقصر . أخرجه عبد الرزاق . **قوله** (جمع رجل) هو بقية قول عمر ، وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر ، قال ابن بطال : يعني ليجمع وليصل . وقال ابن المنير : الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال : إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن . ثم فصل الجمع بصور على معنى البدلية . وقال ابن مالك : تضمن هذا الحديث فائدتين ، إحداها ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو قوله « صلى » والمعنى ليصل ، ومثله قولهم اتق الله عبد والمعنى ليتق . ثانيهما حذف حرف العطف ، فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء وفي إزار وقميص ، ومثله قوله **ﷺ** « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع تمره ، انتهى ، فحصل في كل من المسألتين توجيهاً . **قوله** (قال : وأحسبه) قائل ذلك أبو هريرة ، والضمير في « أحسبه » راجع إلى عمر ، وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أهمل ذلك ، لأن الثبائن لا يستر العورة كلها

بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص ، وأما مع الرداء فقد لا يحصل . ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضى ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابقا ، وبمجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ، ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره ، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة ، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم ، وضم إلى كل واحد واحدا ، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ولم يقصد الحصر في ذلك ، بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه . وفي هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الإقتصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال . وفيه أن الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنى الخلاف في ذلك ، لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم إثباته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال : وقد استحسب بعضهم الصلاة في ثوبين . وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة : يعيد في الوقت ، إلا إن كان صفيقا . وعن بعض الحنفية يكره

(فائدة) : روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسماعيل بن علية عن أيوب فأدرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ، ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح ، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين ، أخرجه ابن حبان أيضا . وأخرج مسلم حديث ابن علية فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي ، وذلك من حسن تصرفه . والله أعلم

٣٦٦ - **حديث** عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال « سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : ما يلبس المحرم ؟ فقال : لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا مسه الزعفران ولا ورس . فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليهطفهما حتى يكونا أسفل من السكائبين » وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله

قوله (حدثنا عاصم بن علي) هو الواسطي . **قوله** (سأل رجل) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم ، وأخرنا الكلام عليه إلى موضعه في الحج . وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من الخيط لأمر المحرم باجتناب ذلك ، وهو مأمور بالصلاة . **قوله** (حتى يكونا) في رواية الحموي والمستمل حتى يكون ، بالإفراد أى كل واحد منهما . **قوله** (وعن نافع) معطوف على قوله « عن الزهري » ، وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم ، فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب ، فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري ، عكس ما هنا . وزعم الكرماني أن قوله « وعن نافع » تعليق من البخاري ، وقد قدمنا أن التجويزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور العقلية . والله الموفق

١٠ - باب ما يستتر من العورة

٣٦٧ - **حديث** قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اشتغال الصماء ، وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس علو

فَرَجِهَ مِنْهُ شَيْءٌ»

[الحديث ٣٦٧ - أطرافه في : ١٩٩١ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٧ ، ٥٨٢٠ ، ٥٨٢٢ ، ٦٢٨٤]

قوله (باب ما يستر من العورة) أى خارج الصلاة . والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط ، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل ، وأول أحاديث الباب يشهد له فانه قيد النهى بما إذا لم يكن على الفرج شيء أى يستره ، ومقتضاه أن الفرج إذا كان مستورا فلا نهى . **قوله** (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود . عن (أبى سعيد) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ، ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبى سعيد وسياقه أتم . وفيه انتهى عن الملازمة والمنازمة أيضا ، وفيه تفسير جميع ذلك . ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبى سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير ، والطرق الثلاثة صحيحة ، وابن شهاب سمع حديث أبى سعيد من ثلاثة من أصحابه لحدث به عن كل منهم بمفرده . **قوله** (عن اشتبال الصماء) هو بالصاد المهملة والمد ، قال أهل اللغة : هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت صماء لانه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء : هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً . قال النووي : فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لثلاث بعرض له حاجة فيتمسك عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة . قلت : ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع ، وهو موافق لما قاله الفقهاء . ولفظه : والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه . وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح ، لأنه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر . **قوله** (وأن يحتجب) الاحتباء أن يقعد على ألبتية وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا ، ويقال له الحبوكة ، وكانت من شأن العرب . وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك

٣٦٨ - **حدثنا** قبيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال « نهى

النبي ﷺ عن بيعتين : عن اللباس والنباذ . وأن يستعمل الصماء . وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد »

[الحديث ٣٦٨ - أطرافه في : ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ١٩٩٢ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢١]

قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . **قوله** (عن بيعتين) بفتح الموحدة ، ويجوز كسرهما على إرادة الهيئة . و (اللباس) بكسر أوله وكذا (النباذ) وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . والمطلق في الاحتباء هنا محمول على المقعد في الحديث الذي قبله

٣٦٩ - **حدثنا** إسحاق قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال

أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال « بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر مؤذنان بمعنى ألا لا يخرج بعد العام مشرك ولا بطوف بالبيت عريان . قال حميد بن عبد الرحمن : ثم أردف رسول

الله ﷺ علياً فأمره أن يؤذن براءة. قال أبو هريرة: فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر: لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان»

[الحديث ٣٦٩ - أطرافه في: ١٦٧٢، ٣١٧٧، ٤٣٦٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧]

قوله (حدثنا إسحق) كذا للاكثر غير منسوب، وردده الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهويه. ووقع في نسختي من طريق أبي ذر إسحق بن إبراهيم فتعين أنه ابن راهويه، إذ لم يرو البخاري عن إسحق بن أبي إسرائيل. واسمه إبراهيم شيئاً ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة. قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد ورواة هذا الاسناد سوى صحابيه وشيخ المصنف زهريون وهم أربعة. قوله (أن لا يحج) كذا الأكثر، وللكشميني، ألا يحج، باداء الاستفتاح قبل حرف النهي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب، وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

١١ - باب الصلاة بغير رداء

٣٧٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال: دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتصقاً به ورداؤه موضوع. فلما انصرف قلنا: يا أبا عبد الله نصلّي ورداؤك موضوع؟ قال: نعم أحببت أن يراني الجهال مثلكم. رأيت النبي ﷺ يصلي هكذا

قوله (باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الإزار على التقاء، وقوله هنا (ملتصقاً به) كذا الأكثر بالنصب على الحال، وللمستمل والحوي «ملتصق» بالرفع على الحذف، وفي نسختي عنهما بالجاء على المجاورة، وقوله في آخره «يصلّي كذا» في رواية الكشميني «يصلّي هكذا» وقوله (الجهال مثلكم) لفظ المثل مفرد لكنه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجهال وهو جمع، أو اكتسب الجمعية من الإضافة

١٢ - باب ما يؤذ كر في الفخذ، ويروى عن ابن عباس وجده محمد بن جحش عن النبي ﷺ «الفخذ عورة». وقال أنس: حَسَرَ النبي ﷺ عن فخذه، وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أخوط، حتى يخرج من اختلافهم. وقال أبو موسى: غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عمان. وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ ولخذه على فخذي، فَنَقَلْتُ على حتى خفت أن ترص فخذي

قوله (باب ما يؤذ كر في الفخذ) أي في حكم الفخذ، وللكشميني «من الفخذ». قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط من رواية الأكثر. قوله (ويروى عن ابن عباس) وصله الترمذي، وفي إسناده أبو يحيى القتات بقاء ومثاتين وهو ضعيف مشهور بكنتيه، واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار. قوله (وجرهد) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء، وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضممه المصنف في التاريخ للاضطراب في إسناده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق.

قوله (ومحمد بن جحش) هو محمد بن عبد الله بن جحش ، نسب الى جده له ولابيه عبد الله صحبة ، وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته ، وكان محمد صغيرا في عهد النبي ﷺ وقد حفظ عنه ، وذلك بين في حديثه هذا ، فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک کلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه وقال « مر النبي ﷺ وأنا معه على معمر ونخذه مكشوقتان ، فقال : يا معمر غط عليك فخذيك ، فان الفخذين عورة ، رجاله رجال الصحيح ، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل ، ومعمر المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي ، وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ، ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلا بالمحمدين من ابتدائه إلى انتهائه ، وقد أملت في « الاربعين المتباينة » . قوله (وقال أنس : حسر) بمهمات مفتوحات أى كشف ، وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريبا . قوله (وحديث أنس أسند) أى أصح إسنادا ، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس . قوله (وحديث جرهد) أى وما معه (أحوط) أى للدين ، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله (حتى يخرج من اختلافهم) و « يخرج » في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء . قوله (وقال أبو موسى) أى الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردتها المصنف في المناقب من رواية حاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عنه فذكر الحديث ، وفيه « أن النبي ﷺ كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها ، وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم ، وأنه دخل حديث في حديث ، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقيه ، الحديث وفيه « فلما استأذن عثمان جلس ، وهو عند أحد بلطف « كاشفا عن فخذه » من غير تردد ، وله من حديث حفصة مثله ، وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله ﷺ عسدي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر ، الحديث ، وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ ، والاولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخاري . قوله (وقال زيد بن ثابت) هو أيضا طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى (لا يستوى القاعدون من المؤمنين) الآية ، وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة ، لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل ، قال : ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل ، لأننا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخرج عنه بأنه معروف الموضع ، بخلاف الثوب انتهى . والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل وانه أعلم . قوله (أن ترض) أى تكسر ، وهو بفتح أوله وضم الراء ويجوز عكسه

٣٧١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا حَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسٍ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا وَدَيْفُ

أبي طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله ﷺ. ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ. فلما دخل القرية قال: «الله أكبر خربت خيبر، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين». قالوا فلاناً. قال: وخرج القوم إلى أمهاتهم، فقالوا: «محمد! - قال عبد العزيز وقال بعض أصحابنا - والخيس» يعني الجيش. قال: فأصبتها عنوة، فجمع السبي، فجاء دحية فقال: يا نبي الله أعطني جارية من السبي. قال: اذهب فخذ جارية. فأخذ صفية بنت حيي. فجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قرظة والنضير، لا تصح إلا لك. قال: ادعوه بها. فجاء بها. فلما نظر إليها النبي ﷺ قال: خذ جارية من السبي غيرها. قال: فأعتمها النبي ﷺ وتزوجها. فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال: نفسها، أعتقها وتزوجها. حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أم سليم فأهدتها له من الليل، فأصبح النبي ﷺ عروساً، فقال: من كان عنده شيء فيجئ به وبسط نطماً فجعل الرجل يجي بالتمر، وجعل الرجل يجي بالسمن، قال: وأحسبه قد ذكر السويقي. قال: فحاسوا حياءً، فكانت وليمة رسول الله ﷺ.

[الحديث ٣٧١ - أطرافه في: ٦١٠، ٩٤٧، ٢٢٢٨، ٢٢٣٥، ٢٨٨٩، ٢٨٩٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٣٦٧، ٣٦٤٧، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٥٩، ٥١٦٩، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٥٢٨، ٥٦٦٨، ٦١٨٥، ٦٣٦٣، ٦٣٦٩، ٧٣٢٣]

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدوري. قوله (فصلينا عندها) أي خارجاً منها. قوله (صلاة الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح، خلافاً لما كرهه. قوله (وأنا ريف أبي طلحة) فيه جواز الإرداف، ومحل ما إذا كانت الدابة مطيقة. قوله (فأجرى نبي الله ﷺ) أي مركوبه. قوله (وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله ﷺ)، ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إني أنظر، وفي رواية الكشميني لا أنظر، (إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ). هكذا وقع في رواية البخاري، ثم إنه حسر، والصواب أنه عنده بفتح المهملة، ويدل على ذلك تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال وقال أنس: حسر النبي ﷺ، وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المفعول بدليل رواية مسلم، فأنحصر، وليس ذلك بمستقيم، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه، ويكفي في كونه عند البخاري بفتحين ما تقدم من التعليق. وقد وافق مسلماً على روايته بلفظ «فأنحصر» أحمد بن حنبل عن ابن علية، وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري، ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه «فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر إذ خر الإزار»، قال الاسماعيلي: هكذا وقع عندي خر بالحاء المعجمة والراء، فإن كان محفوظاً فليس فيه دليل على ما ترجم به، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة، انتهى. وهذا مصير منه إلى أن رواية البخاري بفتحين كما قدمناه أي كشف الإزار عن فخذ عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك، قال القرطبي: حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة مالا يتطرق إلى

حديث جرهد وما معه ، لأنه يتضمن إعطاء حكم كل وإظهار شرع عام ، فكان العمل به أولى . ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله « وحديث جرهد أحوط » ، قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، وعن أحمد ومالك في رواية : العورة القبل والدبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري . قلت : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، وما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث ، وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله ﷺ ، إذ ظاهره أن المس كان بدون الحائل ، ومس العورة بدون حائل لا يجوز . وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه ﷺ يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك ، لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته ﷺ ، ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لكان ممكنا ، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتمن حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة ، وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ، ولفظه « فأجرى رسول الله ﷺ في ذقاق خير ، وإن ركبتى لتمس فخذ نبي الله ﷺ ، ولأنى لارى بياض فخذه » . قوله (فلما دخل القرية قال : الله أكبر ، خربت خير) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيمهم ومكائيلهم ، وهى من آلات الهدم . قوله (قال عبد العزيز) هو الراوى عن أنس (وقال بعض أصحابنا) أى أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه (فقالوا محمد) وسمع من بعض أصحابه عنه (والخميس) ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة « فقالوا محمد والخميس » ، من غير تفصيل ، فدلّت رواية ابن علية هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجا ، وكذا وقع لحماذ بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتى في آخر صلاة الخوف . وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخارى من طريقه ، أو ثابتا البناني فقد أخرجه مسلم من طريقه . قوله (يعنى الجيش) تفسير من عبد العزيز أو عن دونه ، وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضا ، وسمى الجيش خميسا لأنه خمسة أقسام : مقدمة وساقة وقلب وجناحان ، وقيل من تخميس الغنمية ، وتعبه الازهرى بان التخميس إنما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميسا فبان أن القول الأول أولى . قوله (عنوة) بفتح المهملة أى قهراً . قوله (أعطى جارية) يحتمل أن يكون إذنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له إما من أصل الغنمية أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز ، أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه . قوله (فأخذ) أى فذهب فأخذ . قوله (لجاء رجل) لم أقف على اسمه . قوله (أخذ جارية من السبي غيرها) ذكر الشافعى في « الأم » عن « سير الواقدي » ، أن النبي ﷺ أعطاه اخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق . انتهى . وكان كنانة زوج صفية ، فكأنه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها ، واسترجاع النبي ﷺ صفية منه محمول على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلين ، لجاز استرجاعها منه لثلاث يتميز بها على باقى الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه . ووقع في رواية لمسلم أن النبي ﷺ اشتري صفية منه بسبعة أرؤس ، وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز ، وليس في قوله « سبعة أرؤس » ما ينافى قوله هنا « أخذ جارية » ، إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة . وسنذكر بقية مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازى ، والكلام على قوله « أعتقها وتزوجها » ، في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله (فقال له) أى لأنس ، وثابت هو البناني ،

وأبو حمزة كنية أنس ، وأم سليم والدة انس . **قوله** (فأهدتها) أى زقتها . **قوله** (وأحسبه) أى أنسا (قد ذكر السويق) ، وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السويق فيه . **قوله** (لحاسوا) بمهملتين أى خلطوا ، والحيس بفتح أوله خليط السمن والتمر والأفط ، قال الشاعر :

التمر والسمن جميعا والأفط الحليس ، إلا أنه لم يختلط

وقد يختلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق ، وسيأتى بقية فوائد ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى

١٣ - باب في كم تُصلى المرأة في الثياب . وقال عكرمة : لو وارت جسدّها في ثوبٍ لأجزته

٣٧٣ - حديث أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة أنّ عائشة قالت « لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن ، ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفن أحد »

[الحديث ٣٧٢ - أطرافه في : ٥٧٨ ، ٨٦٧ ، ٨٧٢]

قوله (باب) بالتنوين (في كم) بحذف المميز أى كم ثوبا (تصلى المرأة) من الثياب ، قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلى في درع وخمار : المراد بذلك تغطية بدنّها ورأسها ، فلو كان الثوب واسعا فغطت رأسها بفضله جاز . قال : وما روينا عن عطاء أنه قال « تصلى في درع وخمار وإزار ، وعن ابن سيرين مثله وزاد « وملحفة » ، فأنى أظنه محمولا على الاستحباب . **قوله** (وقال عكرمة) يعنى مولى ابن عباس . **قوله** (جاز) وفي رواية الكشميني « لأجزته » بفتح الجيم وسكون الزاي ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق ولفظه « لو أخذت المرأة ثوبا فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها » . **قوله** (أن عائشة قالت : لقد) اللام في لقد جواب قسم محذوف . **قوله** (متلفعات) قال الأعمش : التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تجلّ به جسدك ، وفي شرح الموطأ لابن حبيب : التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس ، والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه ، و (المروط) جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره ، وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء . وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الالتفاف المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى . والجواب عنه أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر ، على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة . **قوله** (ما يعرفن أحد) زاد في المواقيت « من الغلس » ، وهو يعين أحد الاحتمالين : هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبا لغتهن في التغطية ؟ وسيأتى الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى

١٤ - باب إذا صلى في ثوبٍ له أعلام ، ونظر إلى عَلمها

٣٧٣ - حديث أحمد بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حدثنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما انصرف قال : اذهبوا بحمى يصتّى هذه إلى أبي جبريم وأُمّوني بأبجانية أبي جهم ، فانها ألّهتني آفقا عن صلاتي » . وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : قال

النبي ﷺ « كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتَنَنِي »

[الحديث ٣٧٣ - طرفاه في : ٧٥٢ ، ٥٨١٧]

قوله (باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها) قال الكرمانى : في رواية : ونظر إلى عليه ، والتأنيث في عليها باعتبار الخيصة . **قوله** (خميصة) بفتح المعجمة وكسر الميم وبإلصاق المهملة كساء مربع له علان ، والانجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة : كساء غليظ لاعلم له ، وقال ثعلب : يجوز فتح همزته وكسرهما ، وكذا الموحدة ، يقال كبش أنبجاني إذا كان ملتفا ، كثير الصوف . وكساء أنبجاني كذلك ، وأنكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام . قال صاحب الصحاح : إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء فقلت : كساء منبجاني أخرجه مخرج منظراني ، وفي الجهرة : منبج موضع أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية ، وقال أبو حاتم السجستاني : لا يقال كساء أنبجاني وإنما يقال منبجاني ، قال : وهذا مما تخطئ فيه العامة . وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال : الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان . والله أعلم . **قوله** (إلى أبي جهم) هو عبيد الله - ويقال عامر - بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور ، وإنما خصه ﷺ بارسال الخيصة لأنه كان أهداها للنبي ﷺ كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت « أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خميصة لها علم فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم ، ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك ، فأخرج من وجه مرسل « ان النبي ﷺ أتى بخميصتين سوداوين فلبس إحداهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ، ولابن داود من طريق أخرى « وأخذ كرديا لابن جهم ، فقيل : يا رسول الله ﷺ الخيصة كانت خيرا من الكردى ، قال ابن بطلان : إنما طلب منه ثوبا غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفا فابه ، قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة . قلت : وهذا مبنى على أنها واحدة ، ورواية الزبير والتي بعدها تصرح بالعدد . **قوله** (ألهتنى) أى شغلتنى ، يقال لى بالكسر إذا غفل ، ولها بالفتح إذا لعب . **قوله** (آتفا) أى قريبا ، وهو مأخوذ من ائتفاف الشيء أى ابتدائه . **قوله** (عن صلاتي) أى عن كمال الحضور فيها ، وكذا قيل ، والطريق الآتية المتعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك وإنما خشي أن يقع لقوله « فأخاف » ، وكذا في رواية مالك « فسكاد ، فلتقول الرواية الأولى . قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ، ونفى ما لعله يחדش فيها . وأما بعثه بالخيصة إلى أبي جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة . ومثله قوله في حلة عطار حيث بعث بها إلى عمر « إنى لم أبعث بها إليك لتلبسها » ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله « كل فأتى أناجى من لا تناجى » ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها . وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم . واستدل به الباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة . وقال الطبري : فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعنى فضلا عن دونها . **قوله** (وقال هشام بن عروة) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ، ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ . نعم اللفظ الذى ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المعلق ، ولفظه « فأتى بنظرت إلى عاها في الصلاة فسكاد يفتننى » والجمع بين الروایتين بحمل قوله « ألهتنى » على قوله « كادت » فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الإلهاء

(تنبيه) : قوله « فإخاف أن تقتنى ، في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون ، وفي رواية الباقرين بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاث »

١٥ - باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاور هل تفسد صلاته ؟ وما ينهي عن ذلك

٣٧٤ - **حدثنا** أبو معمر عبد الله بن عمرو قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب عن أنس « كان قراماً لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال النبي ﷺ : أميطي عنا قرامك هذا ، فإنه لا تزال تصاوره تعرض في صلاتي »

[الحديث ٣٧٤ - طرقة في : ٥٩٥٩]

قوله (باب إن صلى في ثوب مصلب) بفتح اللام المشددة أى فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاور ، أى في ثوب ذى تصاور ، كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه ، وقال الكرماني : هو عطف على ثوب لا على مصلب ، والتقدير أو صلى في تصاور . ووقع عند الاسماعيلي « أو بتصاور » وهو يرجح الاحتمال الأول ، وعند أبي نعيم « في ثوب مصلب أو مصور » . **قوله** (هل تفسد صلاته) جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف ، وهذا من المختلف فيه . وهذا مبنى على أن انتهى هل يقتضى الفساد أم لا ؟ والجمهور إن كان للمعنى في نفسه اقتضاء ، وإلا فلا . **قوله** (وما ينهى عن ذلك) أى وما ينهى عنه من ذلك ، وفي رواية غير أبي ذر « وما ينهى عن ذلك » ، وظاهر حديث الباب لا يوفى بجميع ما تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل ، لأن الستر وإن كان ذا تصاور لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلباً ولا ينهى عن الصلاة فيه صريحاً . والجواب أما أولاً فإن منع لبسه بطريق الأولى ، وأما ثانياً فبالحاق المصلب بالمصور لاشتراكهما في أن كلا منهما قد عبد من دون الله تعالى ، وأما ثالثاً فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال . ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت « لم يكن رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه » ، وللإسماعيلي « ستر أو ثوبا » . **قوله** (عبد الوارث) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان . **قوله** (أميطي) أى أزيلِي وزنا ومعنى . **قوله** (لا تزال تصاور) كذا في روايتنا ، وللباقرين بإثبات الضمير ، والهاء في روايتنا في « فإنه » ضمير الشأن ، وعلى الأخرى محتمل أن تعود على الثوب . **قوله** (تعرض) بفتح أوله وكسر الراء أى تلوح ، وللإسماعيلي « تعرض » بفتح العين وتشديد الراء ، أصه تعرض . ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يبدعها ، وسيأتى في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها إن شاء الله تعالى . والله أعلم

١٦ - باب من صلى في فرج حرير ثم تزعمه

٣٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة بن عمار قال

« أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرُوجُ حَرِيرٍ فَلَيْسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالسَّكْرِ لَهُ وَقَالَ : لَا يَنْتَبِئِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ »

[الحديث ٣٧٥ - طرفه في : ٥٨٠١]

قوله (باب من صلى في فروج) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم ، هو القباء المفرج من خلف ، وحكى أبو زكريا البريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء . قوله (عن يزيد) زاد الأصل هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو البرني بفتح الزاى بعدها نون ، والاسناد كله مصريون . قوله (أهدي) بضم أوله ، والذي أهده هو أكيدر كما سيأتي في اللباس ، وظاهر هذا الحديث أن صلاته ﷺ فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى في قباء ديباج ثم نزع » وقال : نهاني جبريل ، ويدل عليه أيضا مفهوم قوله « لا ينبغي هذا للمتقين » ، لأن المتقن وغيره في التحريم سواء ، ويحتمل أن يراد بالمتقن المسلم أى المتقن للكفر ، ويكون النهى سبب النزاع ، ويكون ذلك ابتداء التحريم ، وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه ﷺ لم يعد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم ، وعن مالك يعيد في الوقت . والله أعلم

١٧ - باب الصلاة في الثوب الأحمر

٣٧٦ - حدثنا محمد بن عرعرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « رأيت رسول الله ﷺ في قُبَّةٍ حَرَاءٍ مِنْ أَدَمَ ، ورأيتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ورأيتُ النَّاسَ يَتَبَدَّرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَدَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عِزَّةَ قَرَكْرَاهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَرَاءٍ مُشْمَرًا صَلَّى إِلَى الْعِزَّةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ، ورأيتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْشُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعِزَّةِ »

قوله (باب الصلاة في الثوب الأحمر) يشير الى الجواز ، والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا يكره ، وتناولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حر ، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال « مر بالنبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران ، فسلم عليه فلم يرد عليه ، وهو حديث ضعيف الاسناد ، وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا ، وعلى تقدير أن يكون ما يحتاج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر . وحله البهقي على ما صيغ بعد النسيج ، وأما ما صيغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه . وقال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبي ﷺ لتلك الحلة كان من أجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو . قوله (أخذ وضوء رسول الله ﷺ) بفتح الواو ، أى الماء الذى توضع به ، وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ، ويأتى باقى مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى

١٨ - باب الصلاة في الشطوح والمنبر والخشب

قال أبو عبد الله : ولم ير الحسن بأساً أن يصلي على الجند والقناطر وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترَةٌ . وصلى أبو هريرة على سقف المسجد بصلاة الإمام ، وصلى ابن عمر على الثلج

٣٧٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ : سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيْ شَىءٍ الْمُنْبَرُ ؟ فَقَالَ : مَا بَقِيَ فِي النَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّي ، هُوَ مِنْ أَثَلِ الْعَابَةِ ، عَلَيْهِ فَلَانٌ مَوْلَى فَلَانَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عَمِلَ وَوَضَعَ ، فَاسْتَقْبَلَ انْقِبَالَهُ ، كَبَّرَ وَقَامَ النَّاسُ خَفَافَةً ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمُنْبَرِ ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ . فَهَذَا شَأْنُهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، قَالَ فَأَتَانَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ : قُلْتُ : إِنْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا [الحديث ٣٧٧ - أطرافه في : ٤٤٨ ، ٩١٧ ، ٢٠٩٤ ، ٢٥٦٩]

قَوْلُهُ (باب الصلاة في الشطوح والمنبر والخشب) يشير بذلك إلى الجواز ، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً . **قَوْلُهُ** (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، والحسن هو البصري ، والجند بفتح الجيم وسكون الميم بعدها دال مهملة : الماء إذا جمد ، وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على الثلج ، وحكى ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم ، قال القزاز : الجند محرك الميم هو الثلج ، نقل ابن التين عن الصحاح : الجند بضم الجيم والميم وبسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المسكان الصلب المرتفع . قلت : وليس ذلك مراداً هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لا شراً كهما في أن كلا منهما قد يكون تحتها ما ذكر من البول وغيره ، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لا يلقى المصلي ، أما مع الحائل فلا . **قَوْلُهُ** (وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد) ، وللمستملى د على سقف . وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبه من طريق صالح مولى التوأمة قال « صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام ، وصالح فيه ضعف ، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد . **قَوْلُهُ** (حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وأبو حازم هو ابن دينار . **قَوْلُهُ** (ما بقي بالناس) وللکشميهي في الناس (أعلم مني) أي بذلك . **قَوْلُهُ** (من أثل) بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر معروف ، والغاية بالمعجزة والموحدة موضع معروف من عوالي المدينة . **قَوْلُهُ** (عمله فلان مولى فلانة) اختلف في اسم النجار المذكور كما سيأتي في الجمعة ، وأقربها ما رواه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق ابن أبي عمير عن عمارة بن غزيرة عن عباس بن سهل عن أبيه قال : كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر ، وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية . ونقل ابن التين عن مالك : أن النجار كان مولى لسعد ابن عباد ، فيحتمل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازاً ، واسم امرأته مكيبة بنت عبيد بن دليم ،

وهي ابنة عمه ، أسلمت وبايعت ، فيحتمل أن تكون هي المرادة . لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال : مولى لبني بياضة . وأما ما وقع في الدلائل لابن موسى المديني نقلا عن جعفر المستغري أنه قال : في أسماء النساء من الصحابة ثلاثة بالعين المهملة وبالمثلثة ، ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : وفيه أرسل إلى ثلاثة امرأة قد سماها سهل ، فقد قال أبو موسى : صحف فيه جعفر أو شيخه ، وإنما هو « ثلاثة » انتهى . ووقع عند الكرماني قيل : اسمها عائشة ، وأظنه صحف المصحف ، ولو ذكر مستنده في ذلك لكان أولى . ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها . فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا ، فذكر الحديث واسناده ضيف . ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف ، والله أعلم . والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل . ولابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم ، لأن اللفظ لا يتناول ، ولا نفراد الأصل بوصف معتبر تقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه ، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه .

قوله (قال قلت) أي قال علي لأحمد بن حنبل . **قوله (فلم تسمعه منه ؟ قال : لا)** صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة . وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل « كان المنبر من أثل الغابة » فقط ، فتبين أن المنفي في قوله « فلم تسمعه منه ؟ قال : لا » جميع الحديث لأبعضه ، والغرض منه هنا وهو صلواته ﷺ على المنبر داخل في ذلك البعض ، فلذلك سأل عنه عليا ، وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه . وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب ، وذكره ذلك الحسن وابن سيرين ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وأخرج أيضا عن ابن مسعود وابن عمر نحوه ، وعن مسروق أنه كان يحمل لبنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة ، وعن ابن سيرين نحوه ، والقول بالجواز هو المعتمد .

٣٧٨ - **حدثنا محمد بن عبد الرحيم** قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ سَطَّ عن فرسه فجَحِشَتْ ساقه - أو كَتَفَه - وآلَى مِنْ نَسَائِهِ شَهْرًا ، فْجَاسَ فِي مَشْرِئِهِ لَهُ دَرَجَتُهَا مِنْ جُدُوعٍ ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَبْعُدُونَهُ فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا »

وَنَزَلَ لِنَدَجٍ وَعِشْرِينَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا ، فَقَالَ : إِنْ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ

[الحديث ٣٧٨ - أطرافه في : ٦٨٩ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨٠٥ ، ١١١٤ ، ١٩١١ ، ٢٤٦٩ ، ٥٢٠١ ، ٥٢٨٩ ، ٦٦٨٤]

قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة . **قوله (عن أنس)** في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد « حدثنا أنس » . **قوله (فجَحِشَتْ)** بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة ، والبعض الخدش أو أشد منه قليلا . **قوله (ساقه أو كتفه)** شك من الراوي ، وفي رواية بشر بن المفضل عن حميد عند

الاسماعيلي ، انفكت قدمه ، وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين ، فحش شقه الأيمن ، وهي أشمل مما قبلها .
قوله (وَأَلَى مِنْ نِسَاتِهِ) أى حلف لا يدخل عليهن شهرا ، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء . **قوله** (مشرية)
بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويجوز فتحها ، هي الغرفة المرتفعة . **قوله** (من جذوع) كذا الأكثر
بالتنوين بغير إضافة ، وللكشميني من جذوع النخل ، والغرض من هذا الحديث هنا صلاته ﷺ في المشربة ،
وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطال . وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشبا ،
فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده
في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

١٩ - باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد

٣٧٩ - **حديث** مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ « كَانَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَإِنَّا حِذَاهُ وَأَنَا حَائِضٌ ، وَرُبَّمَا أَصَابَتْ ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ » قَالَتْ « وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخَمْرَةِ »
قوله (باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد) أى هل تفسد صلاته أم لا ؟ والحديث دال على الصحة .
قوله (عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي ، وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنيته . وقد تقدم الكلام
على هذا الحديث في الطهارة ، واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة ، وهنا على أن ملاقة بدن الطاهر
وثيابه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبسا بنجاسة حكيمية . وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تضر ، وفيه أن
محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة . **قوله** (وكان يصلي على الخمرة) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض ، قال ابن
بطال : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يثوق برباب
فيوضع على الخمرة فيسجد عليه ، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة .
وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض ، وكذا روى عن غير
عروة ، ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه . والله أعلم

٢٠ - باب الصلاة على الحصير

صَلَّى جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا . وَقَالَ الْحَسَنُ : قَائِمًا مَا لَمْ تَشَقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ تَدُورُ مَعَهَا ، وَإِلَّا فَتَقَاعِدُ
٣٨٠ - **حديث** عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ
جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَامًا صَنَعْتَهُ لَهُ . فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ : قُومُوا فَلَأُضِلَّ لَكُمْ . قَالَ أَنَسٌ :
فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ ، فَتَضَعْتُهُ بِمَاءٍ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَّتْ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ،
وَالْمَجْزُورُ مِنْ وَرَائِنَا . فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ

[الحديث ٢٨٠ - أطرافه في : ٧٢٧ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ١١٦٤]

قوله (باب الصلاة على الحصير) قال ابن بطال : إن كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الرجل فأكثر فإنه يقال له

حصير ، ولا يقال له خمرة . وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه . **قوله** (وصلى جابر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال : سأفرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأناس قد ساهم ، قال : وكان إمامنا يصل بنا في السفينة قائما ونصل خلفه قياما ، ولو شئنا لأرفينا أى لارسينا ، يقال ارسى السفينة بالسین المهملة وأرفى بالفاء إذا وقف بها على الشط . **قوله** (وقال الحسن : تصلى قائما ما لم تشق على أصحابك تدور معها) أى مع السفينة (والا فقاعد) أى وإن شق على أصحابك فصل قاعدا ، وقد روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن عاصم الأحول قال : سألت الحسن وابن سيرين وعامرا - يعني الشعبي - عن الصلاة في السفينة فكلمهم يقول : إن قدر على الخروج فليخرج . غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه ، أى فليصل . وروى ابن أبي شيبة عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا : صل في السفينة قائما . وقال الحسن : لا تشق على أصحابك . وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت . قال ابن المنير : وجه لإدخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصير أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض ، ثلاثا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط ، لقوله في الحديث المشهور ، يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره « ترب وجهك » انتهى . وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك ، وأشار البخاري إلى خلاف أبي حنيفة في تجويزه الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام ، وفي هذا الاثر جواز ركوب البحر . **قوله** (عن إسحق بن أبي طلحة) كذا للكشيميني والحموي ، والباقي : لإسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة . (عن أنس بن مالك أن جدته مليكة) هي بضم الميم تصغير ملكة ، والضمير في جدته يعود على إسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض ، وصححه النووي . وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والدته أمه أم سليم ، وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغني في العمد ، وهو ظاهر السياق ، ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابن الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقتدى عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : أرسلتني جدتي إلى النبي ﷺ واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلاة . الحديث . وقال ابن سعد في الطبقات : أم سليم بنت ملحان ، فساق نسبها إلى عدي بن النجار وقال : وهي الغميصاء ويقال الرميمصاء ، ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أى بالنون والفاء مصغرة ويقال رميمثة ، وأما مليكة بنت مالك ابن عدي ، فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال : تزوجها أى أم سليم مالك بن أنضر فولدت له أنس بن مالك ، ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير . قلت : وعبد الله هو والد إسحق ، روى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ، ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جدته إلى إسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ، ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : صففت أنا وبقيت في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأمى أم سليم خلفنا ، هكذا أخرجه المصنف كما ساق في أبواب الصفوف ، والقصة واحدة طوله مالك واختصرها سفيان ، ويحتمل تعددها فلا تخالف ما تقدم ، وكون مليكة جدة أس لا ينفي كونها جدة إسحق لما بيناه ، لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ، ظاهرة في أن مليكة اسم أم سليم نفسها ، والله اعلم . **قوله** (لطعام) أى لأجل طعام ، وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلى بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم كما في قصة عتيان بن مالك الآتية ، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام ، وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ في

كل منهما بأصل ما دعى لاجله . **قوله** (ثم قال قوموا) استدلت به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام ، وفيه نظر ، لما رواه الدارقطني في « غرائب مالك » عن البغوي عن عبد الله بن عون عن مالك ولفظ « صنعت مليكة لرسول الله ﷺ طعاما فأكل منه وأنا معه ، ثم دعا بوضوء فتوضأ » الحديث . **قوله** (فلا صلى لكم) كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء ، وفي رواية الاصيل بحذف الياء قال ابن مالك : روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ، ووجه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بأن مضرة واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لأصلي لكم ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا ، وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل « إنه من يتقى ويصبر » ، وعند حذف الياء اللام لام الامر ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى ﴿ ولتحمل خطاياكم ﴾ قال : ويجوز فتح اللام . ثم ذكر توجيهه ، وفيه لغيره بحث اختصرته ، لأن الرواية لم ترد به ، وقيل : أن في رواية الكشميني « فأصل » بحذف اللام ، وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة ، وحكى ابن قرقول عن بعض الروايات « فلنصل » بالنون وكسر اللام والجرم ، واللام على هذا لام الامر وكسرهما لغة معروفة . **قوله** (لكم) أى لاجلكم قال السبيلي : الامر هنا بمعنى الخبر ، وهو كقوله تعالى ﴿ فليمدده الرحمن مدا ﴾ ويحتمل أن يكون أمرا لهم بالانتماء لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . **قوله** (من طول ما لبس) فيه أن الافتراش يسمى لبسا ، وقد استدلت به على منع افتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ، ولا يرد على ذلك أن من حلف لا يلبس حريرا فإنه لا يحنث بالافتراش لأن الأيمان مبناها على العرف . **قوله** (فنضجته) يحتمل أن يكون النضج ثلثين الحصر أو لتنظيفه أو لتطهيره ، ولا يصح الجزم بالآخر ، بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة . **قوله** (وصففت أنا واليتيم) كذا للإكثر ، وللمستملى والحوى « فصففت واليتيم » بغير تأكيد والاول أفصح ، ويجوز في « اليتيم » الرفع والنسب ، قال صاحب العمدة : اليتيم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة ، قال ابن الحذاء : كذا سباه عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره ، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة . قال : وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ ، واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل روح ، وقيل غير ذلك . انتهى . وهم بعض الشراح فقال : اسم اليتيم ضميرة وقيل روح ، فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه إليه ، وسيأتى في « باب المرأة وحدها تكون صفا » ذكر من قال إن اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك أن شاء الله تعالى . وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري ويقال سعيد ، ونسبه ابن حبان ليثيا . **قوله** (والعجوز) هى ملكية المذكورة أولا . **قوله** (ثم انصرف) أى الى بيته أو من الصلاة . وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا ولو كان الداعى امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة ، والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة النافلة جماعة في البيوت ، وكأنه ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل بعد موقفها . وفيه تنظيف مكان المصلى ، وقيام الصبي مع الرجل صفا ، وتأخير النساء عن صفوف الرجال ، وقيام المرأة صفا وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها . واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك . وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشترط أربعاً ، وسيأتى ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى . وفيه

صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه ، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سببا في حقه ﷺ . (تنبيهان) : الاول أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى ، وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي ﷺ يصلي الضحى إلا مرة واحدة في دار الأنصارى الضخم الذي دعاه ليصلي في بيته ، أخرجه المصنف كما سيأتي . وأجاب صاحب « القبس » بأن مالكاً نظر الى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى لحمله عليه ، وأن أنسا لم يطلع على أنه ﷺ نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى . (الثاني) النسكته في ترجمة الباب الإشارة الى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصر والله يقول (وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا) فقالت لم يكن يصلي على الحصر ، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب ، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلة عن عائشة « ان النبي ﷺ كان له حصر يبسطه ويصلي عليه ، وفي مسلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حصر .

٢١ - باب الصلاة على الخمرة

٣٨١ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت : « كان النبي ﷺ يصلي على الخمرة »

قوله (باب الصلاة على الخمرة) تقدم الكلام عليها قريبا وأن ضبطها تقدم في أواخر الحيض ، وكأنه أفردما بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصرا . والله أعلم

٢٢ - باب الصلاة على الفراش . وصلى أنس على فراشه

وقال أنس كنا نصلّي مع النبي ﷺ فيسجدُ أحدنا على قومه

٣٨٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت « كنتُ أنامُ بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبيلتي ، فإذا سجدَ غمزني فمبضتُ رجلي » ، فإذا قام بسطتهما . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »

[الحديث ٣٨٢ - أطرافه في : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٩٩٧ ، ١٢٠٩ ، ١٢٧٦]

قوله (باب الصلاة على الفراش) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا ، وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ لا يصلي في لحفنا ، وكأنه أيضا لم يثبت عنده ، أو رآه شاذاً مردوداً ، وقد بين أبو داود علته . **قوله** (وصلى أنس) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال « كان أنس يصلي على فراشه » . **قوله** (وقال أنس : كنا نصلّي) كذا للأكثر ، وسقط « أنس » من رواية الاصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله ، وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بمعناه . ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا

وسياقه أتم ، وأشار البخارى بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والمسوح . وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك ، وقال مالك : لا أرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض . قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس ، والإسناد كله مدنيون . قوله (كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته) أى في مكان سجوده ، ويتبين ذلك من الرواية التى بعد هذه . قوله (قبضت رجلى) كذا ماثنية للأكثر ، وكذا فى قولها « بسطنهما ، وللدستلى والحوى ، رجلى ، بالافراد ، وكذا « بسطنها ، وقد استدلت بقولها « غزنى ، على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، وتعقب باحتمال الحائض ، أو بالخصوصية ، وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحثه فى أبواب السترة إن شاء الله تعالى . وقولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ، كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصبحون . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولها « كنت أنام ، وقد صرحت فى الحديث الذى يليه بأن ذلك كان على فراش أهله

٣٨٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** قال **حدثنا الليث** عن **عقيل** عن **ابن شهاب** قال : أخبرنى **عروة** أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصلى وهى بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنابة . قوله (اعتراض الجنابة) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر أى معترضة اعتراضا كاعتراض الجنابة ، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي المصلى عليها

٣٨٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال **حدثنا الليث** عن **يزيد** عن **عراك** عن **عروة** أن الذى كان يصلى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذى ينأمان عليه

قوله (عن يزيد) هو ابن أبى حبيب ، وعراك هو ابن مالك ، وعروة هو ابن الزبير ، والثلاثة من التابعين ، وصورة سياقه بهذا الإرسال ، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التى قبلها . والنسكتة فى إirاده أن فيه تقييد الفراش بكونه الذى ينأمان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب ، بخلاف الرواية التى قبلها فإن قولها « فراش أهله ، أعم من أن يكون هو الذى ناما عليه أو غيره ، وفيه أن الصلاة إلى التأم لا تسكره ، وقد وردت أحاديث ضعيفة فى النهى عن ذلك ، وهى محمولة - إن ثبتت - على ما إذا حصل شغل الفكر به

٢٣ - باب السجود على الثوب فى شدة الحر

وقال الحسن : كان النجوم يسجدون على العيامة والقلائسورة ويدها فى كفة

٣٨٥ - **حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك** قال **حدثنا بشر بن المفضل** قال **حدثنى** **غالب** **القطان** عن **بكر بن عبد الله** عن **أنس بن مالك** قال : كنا نصلّى مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر فى مكان السجود

[الحديث ٣٨٥ - طرقه فى : ٥٤٢ ، ١٧٠٨]

قوله (باب السجود على الثوب في شدة الحر) التقييد بشدة الحر للحفاظ على لفظ الحديث ، وإلا فهو في البرد كذلك ، بل القائل بالجواز لا يقيد بالحاجة . **قوله** (وقال الحسن : كان القوم) أى الصحابة كما سيأتى بيانه . **قوله** (والقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهمله وفتح الواو ، وقد تبدل ياء مشاة من تحت ، وقد تبدل ألفا وتفتح السين فيقال قلنسية ، وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث : غشاء مبطن يستر به الرأس قاله الفزاز في شرح الفصيح ، وقال ابن هشام : هى التى يقال لها العمامة الشاشية ، وفى المحكم : هى من ملابس الرأس معروفة ، وقال أبو هلال العسكري : هى التى تغطي بها العمامة وتستتر من الشمس والمطر ، كأنها عنده رأس البرنس . **قوله** (ويداه) أى يد كل واحد منهم ، وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا ، لكن فى كل حالة كان يسجد ويداه فى كفه . ووقع فى رواية الكشميى « ويديه فى كفه » وهو منصوب بفعل مقدر ، أى ويجعل يديه . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن « ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم فى ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته » وهكذا رواه ابن أبى شيبة من طريق هشام

قوله (حدثنا غالب القطان) ، وللاكثر حدثنى ، بالافراد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (طرف الثوب) ولمسلم بسط ثوبه ، [وكذا] للصنف فى أبواب العمل فى الصلاة ، وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب « سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر » ، والثوب فى الاصل يطلق على غير المخيط . وقد يطلق على المخيط مجازا . وفى الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها فى الحيلولة بين المصلى وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها . وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الاصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة . واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى ، قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور ، وحمله الشافعى على الثوب المنفصل . انتهى . وأيد البيهقي هذا الحل بما رواه الاسماعيلى من هذا الوجه بلفظ « فيأخذ أحدا الحصى فى يده فاذا برد وضعه وسجد عليه » قال : فلو جاز السجود على شئ متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه . وتعقب باحتمال أن يكون الذى كان يبرد الحصى لم يكن فى ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين : أحدهما أن لفظ « ثوبه » دال على المتصل به ، إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعنى كما فى رواية مسلم ، وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم . وعلى تقدير أن يكون كذلك - وهو الامر الثانى - يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع ، وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلى ، وليس فى الحديث ما يدل عليه . والله أعلم . وفيه جواز العمل القليل فى الصلاة ، ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض . وفيه تقديم الظهر فى أول الوقت ، وظاهر الأحاديث الواردة فى الأمر بالإبراد كما سيأتى فى المواقيت يعارضه ، فن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة ، وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد . وأحسن منهما أن يقال : إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يستمر حره بعد الإبراد ، وتكون فائدة الإبراد وجود ظل يمتنى فيه إلى المسجد أو يصل فى المسجد ، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين . وفيه أن قول الصحابي « كنا نفعل كذا » من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين

على تخرج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي ﷺ ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لأمن مجرد صيغة « كنا نفعل » ،

٢٤ - باب الصلاة في النعال

٣٨٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ [الحديث ٢٨٦ - طرفه في : ٨٥٠]

قوله (باب الصلاة في النعال) بكسر النون جمع نعل ، وهي معروفة . ومناسبتها لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود . قوله (يصلي في نعليه) قال ابن بطال : هو محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة ، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملامسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد ، والآخرى من باب جلب المصالح . قال : إلا أن يرد دليل بالحاقة بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً ، وخالفوا اليهود فأنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة الأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدى في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقبلي من حديث أنس

٢٥ - باب الصلاة في الخفاف

٣٨٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ ، لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ

قوله (باب الصلاة في الخفاف) يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين ، قوله (سمعت إبراهيم) هو النخعي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون لإبراهيم وشيخه والراوى عنه . قوله (ثم قام فصل) ، ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزغهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ، ولو غسلهما لنقل . قوله (فسئل) ، للطبراني من طريق جعفر بن الحارث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور ، وله من طريق زائدة عن الأعمش « فعاب عليه ذلك رجل من القوم » . قوله (قال إبراهيم فكان يعجبهم) زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « كان يعجبهم هذا الحديث » ، ومن طريق عيسى بن يونس عنه « فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم » . قوله (من آخر من أسلم) ولمسلم « لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة » ،

ولأبي داود من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة ، قالوا إنما كان ذلك - أي مسح النبي ﷺ على الخفين - قبل نزول المائدة ، فقال جرير : ما أسلفت إلا بعد نزول المائدة ، وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير ، أن ذلك كان في حجة الوداع ، وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال : رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب ، قال : فقلت له أقبل المائدة أم بعدها ؟ قال : ما أسلفت إلا بعد المائدة ، قال الترمذي هذا حديث مفسر ، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا ، فذكر جرير في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة ، فكان أصحاب ابن مسعود يصحبهم حديث جرير لأن فيه ردا على أصحاب التأويل المذكور . وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء - وهي قراءة الحفص - دالة على المسح على الخفين ، وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء .

٣٨٨ - **قدش** إسحاق بن نصر قال حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة قال « وضأت للنبي ﷺ فسح على خفيه وصلى »

قوله (حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر ، نسب إلى جده ، والاسناد كله كوفيون غيره . وفيه أيضا ثلاثة من التابعين : الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق ، وتردد الكرماني في أن مسلما هل هو أبو الضحى أو البطين قصور ، فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى ، وقد تقدم الكلام عن فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تاما في كتاب الوضوء .

٢٦ - باب إذا لم يتم السجود

٣٨٩ - أخبرنا الصلت بن محمد أخبرنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال : وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ

[الحديث ٣٨٩ - طرفاه في : ٧٩١ ، ٨٠٨]

قوله (باب إذا لم يتم السجود) كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها وحديث ابن ببيعة فيها موصولا ومعلقا ، ووقفنا عند الاصيل قبل « باب الصلاة في النعال » ولم يقع عند المستمل شيء من ذلك وهو الصواب ، لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به ، وهو أبواب صفة الصلاة . ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معا لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطا لا تصح صلاته كن ترك ركنا . ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطل للصلاة ، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود المحل فيه عندي هل النساخ بدليل سلامة رواية المستمل من ذلك وهو أحفظهم

٢٧ - باب يُبْدَى ضَبْعِيهِ وَيُجَانِي فِي السُّجُودِ

٣٩٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ حَدَّثَنَا بُسْكَيرُ بْنُ مُضَرٍّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يُبْدُوَ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

[الحديث ٣٩٠ - طرفاه في : ٨٠٧ ، ٣٩٦]

قوله (باب يبدى ضبعيه الخ) تقدم القول فيه قبل كما ترى

(خاتمة) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، فإن أضفت إليها حديثي الترجعتين المذكورتين صارت أحداً وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً ، وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثاً ، وإن أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً ، عشرة منها أو أحد عشر مكررة ، وأربعة لا توجد فيه إلا معلقة وهي حديث سلة بن الأكوع يزره ولو بشوكة ، وأحاديث ابن عباس وجرهد وابن جحش في الفخذ ، وافقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر عمر ، إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم ، فإنه موصول

٢٨ - باب فضل استقبال القبلة ، باستقبال باطراف رجله . قال أبو حميد عن النبي ﷺ

٣٩١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُهْدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَاتَنَا ، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ »

[الحديث ٣٩١ - طرفاه في : ٣٩٢ ، ٣٩٣]

(أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد) . قوله (باب فضل استقبال القبلة . يستقبل باطراف رجله القبلة - قاله أبو حميد) يعني الساعدي (عن النبي ﷺ) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصلاً من حديثه ، والمراد باطراف رجله ردوس أصابعها ، وأراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء . قوله (حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة ثم المهمة ، وميمون بن سياه بكسر المهملة وتخفيف التحتانية ثم هاء منونة ويحوز ترك صرفه ، وهو فارسي معرب معناه الأسود ، وقيل عربي . قوله (ذمة الله) أي أمانته وعهده . قوله (فلا تخفروا) بالضم من الرباعي ، أي لا تغدروا ، يقال أخفرت إذا غدرت ، وخفرت إذا حمت ، ويقال إن الهمة في أخفرت للإزالة ، أي تركت حمايته . قوله (فلا تخفروا الله في ذمته) أي ولا رسوله ، وحذف لدلالة السياق عليه ، أو لاستلزام المذكور المحذوف ، وقد أخذ بمفهومه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة ، وله موضع غير هذا . وفي الحديث تعظيم شأن القبلة ، وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتشويه به ، وإلا فهو داخل في الصلاة لكونه من

شروطها . وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك

٣٩٢ - **حديث** نعيم قال حدثنا ابن المبارك عن محمد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا ، وَذَبَحُوا ذَبِيحَتَنَا ، فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَائَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِمَحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »

قوله (حدثنا نعيم) هو ابن حماد الخزاعي ، ووقع في رواية حماد بن شاذان عن البخاري . قال نعيم بن حماد ، وفي رواية كريمة والاصلي . قال ابن المبارك ، بغير ذكر نعيم ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني ، وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك . **قوله** (حتى يقولوا لا إله إلا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها ، وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كالوحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول ، فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال « وصلوا صلاتنا الخ ، والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة ، وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ، ومنهم من يذبح لغير الله ، ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ، ولهذا قال في الرواية الأخرى « وأكل ذبيحتنا ، والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم ، بخلاف غير ذلك من أمور الدين . **قوله** (فقد حرمت) بفتح أوله وضم الزاء ، ولم أره في شيء من الروايات بالتشديد ، وقد تقدمت سائر مباحثه في « باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة ، من كتاب الإيمان

٣٩٣ - قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ

وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حميد قال سأل ميمون بن سبياه أنس بن مالك قال : يا أبا حمزة ما يحرم دم العبد وماله ؟ فقال : من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم : له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم

قوله (وقال علي بن عبد الله) هو ابن المديني ، وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سبياه لمتابعة حميد له . **قوله** (وما يحرم) بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا ، والواو استئنافية وسقطت من رواية الاصيل وكريمة ، ولما لم يكن في قول حميد « سأل ميمون أنسا ، التصريح بكونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح حميد بأن أنسا حدثهم ثلاثا يظن أنه دلسه ، ولتصريحه أيضا بالرفع ، وإن كان للأخرى حكمة . وقد رويناه طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لمحمد بن نصر ولا بن منده وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور . وأهل الاسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال : الحديث حديث ميمون ، وحميد إنما سمعه منه ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال : سألت أنسا ، قال

وحديث يحيى بن أيوب لا يحتاج به - يعنى فى التصريح بالتحديث - قال : لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه . قلت : هذا التعليل مردود ، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع ، والعمل على خلافه . ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون - لعله بأنه كان السائل عن ذلك - فكان حقيقا بضبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو ، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه ، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول « حدثنى أنس وثبتنى فيه ثابت » وكذا وقع لغير حميد

٢٩ - باب قِبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ، ليس فى المشرق ولا فى المغرب قِبلة

لقولِ النَّبِيِّ ﷺ « لَا تَسْتَقِيلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، وَلَكِنْ تَرْتَقُوا أَوْ غَرَّبُوا »

٣٩٤ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقِيلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَنْدِرُوهَا ، وَلَكِنْ تَرْتَقُوا أَوْ غَرَّبُوا » قَالَ أَبُو أَيُّوبَ : فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ بُيُوتٍ قِبَلَ الْقِبْلَةِ ، فَتَنَحَّرَفُ وَتَسْتَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مِثْلَهُ

قوله (باب قِبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق) نقل عياض أن رواية الأكثر ضم كاف المشرق فيكون معطوفا على باب ، ويحتاج إلى تقدير محذوف ، والذي فى روايتنا بالخفض ، ووجه السهيل رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق فى القِبلة مخالفا لحكم المدينة ، بخلاف الشام فإنه موافق . وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القِبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت . قوله (ليس فى المشرق ولا فى المغرب قِبلة) هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف ، وقد توزع فى ذلك لأنه يحمل الأمر فى قوله « شرقوا أو غربوا » على عمومها ، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ، ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القِبلة ولم يستدبرها ، أما من كان فى المشرق فقبيلته فى جهة المغرب وكذلك عكسه ، وهذا معقول لا يخفى مثله على البخارى فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده : ليس فى المشرق ولا فى المغرب قِبلة ، أى لأهل المدينة والشام ، ولعل هذا هو السر فى تخصيصه المدينة والشام بالذكر . وقال ابن بطلان : لم يذكر البخارى مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق ، إذ العلة مشتركة ، ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ، ولأن بلاد الإسلام فى جهة مغرب الشمس قليلة . انتهى . قوله (وعن الزهرى) يعنى بالإسناد المذكور ، والمراد أن سفيان حدث به عليا مرتين : مرة صرح بتحديث الزهرى له وفيه عن عطاء ، ومرة أتى بالنعنة عن الزهرى وبتصريح عطاء بالسماع . وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة ، وليس كذلك على ما قررته ، وقال الكرماني : قال فى الأول عن أبي أيوب أن النبي ﷺ ، وفى الثانى سمعت أبا أيوب عن النبي ﷺ ، فكان الثانى أقوى لأن السماع أقوى من النعنة والنعنة أقوى من أن ، لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال « وعن الزهرى » انتهى ، وفى دعواه ضعف « أن » بالنسبة إلى « عن » ، نظره ، فكأنه قلده فى ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد وبعقوب بن شيبه ، وقد بين شيخنا فى شرحه منظومته .

ابن الصلاح في ذلك وأن حكمهما واحد، إلا أنه يستثنى من التعبير بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدركها الراوى، وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الظاهر وإلا فعمله على ما قبله ممكن، وقد رويناها في مسند إسحق بن راهويه قال: حدثنا سفيان... فذكر مثل سياقها سواء، فعلى هذا فلا ضعف فيه أصلاً. والله أعلم. وقد تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة

٣٠ - باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة ١٢٥]

٣٩٥ - **حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** قَالَ حَدَّثَنَا **عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ** قَالَ: سَأَلْنَا **ابْنَ عُمَرَ** عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمْرَةِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ أَيَأْتِي أَمْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَةٌ حَسَنَةٌ

[الحديث ٤٩٥ - أطرافه في: ١٦٦٣، ١٦٦٧، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧٩٣]

٣٩٦ - وَسَأَلْنَا **جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ** فَقَالَ: لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ

[الحديث ٣٩٦ - أطرافه في: ١٦٦٤، ١٦٤٦، ١٧٩٤]

قوله (باب قوله تعالى: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وقع في روايتنا واتخذوا، بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين، والآخرى بالفتح على الخبر، والأمر دال على الوجوب، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والاول أصح، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضا. **قوله** (مصلى) أى قبلة قاله الحسن البصرى وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أى مدعى يدعى عنده، ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صح هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبلة، وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب، وقد روى الأزرقى في أخبار مكة، بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الموضع الذى هو فيه الآن، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة، فأتى به فربط إلى أستان الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الاول فأعاده اليه وبنى حوله فاستقر ثم إلى الآن. **قوله** (طاف بالبيت للعمرة) كذا للاكثر، وللمستعمل والحموى طاف بالبيت لعمرة، بحذف اللام من قوله «للعمره»، ولا بد من تقديرها ليصح الكلام. **قوله** (أياتى امرأته) أى هل حل من إحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الاحرام؟ وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام، وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ لا سيما في أمر المناسك، لقوله ﷺ «خذوا عني مناسككم»، وأجابهم جابر بصرح النهى، وهليه أكثر الفقهاء، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعى. وسيأتى بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى. والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله «وصلى خلف المقام ركعتين»

وقد يشعر بحمل الأمر في قوله « واتخذوا » على تخصيص ذلك بركعتي الطواف ، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى

٣٩٧ - **حديث** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَيْفٍ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ « أَتَى ابْنُ عُمَرَ فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ خَرَجَ ، وَأَجِدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ : أَعَلَيْكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ »

[الحديث ٣٩٧ - أطرافه في : ٤٦٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ١١٦٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ٢٩٨٨ ، ٤٢٨٩ ، ٤٤٠٠]

قوله (عن سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المسكي . **قوله** (أتى ابن عمر) لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك . **قوله** (وأجد) بعد قوله (فأقبلت) وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت ، وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضارا لتلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها . **قوله** (قائما بين البابين) أي المصراعين وحله الكرمان تجوزا على حقيقة التثنية وقال : أراد بالباب الثاني الذي لم تفتحه قريش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان ، أو كان إخبار الراوي بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير ، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط الكعبة ، وفيه بعد . وفي رواية الخوى « بين الناس » بنون وسين مهملة وهي أوضح . **قوله** (قال نعم ركعتين) أي صلى ركعتين . وقد استشكل الاسماعيل وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال « ونسبت أن أسأله كم صلى » قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ، ولم يخبره بالكمية ، ونسى هو أن يسأله عنها . والجواب عن ذلك أن يقال : يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له ، وذلك أن بلالا أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي ﷺ تنفل في النهار بأقل من ركعتين ، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته . فعلى هذا فقوله « ركعتين » من كلام ابن عمر لامن كلام بلال . وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين ، وهو ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث « فاستقبلني بلال فقلت : ما صنع رسول الله ﷺ ههنا ؟ فأشار بيده أي صلى ركعتين بالسبابة والوسطى ، فعلى هذا فيحمل قوله « نسيت أن أسأله كم صلى » على أنه لم يسأله لفظا ولم يجبه لفظا ، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه . وأما قوله في الرواية الأخرى « ونسيت أن أسأله كم صلى » فيحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولا . وأما قول بعض المتأخرين : يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالا ثم لقيه مرة أخرى فسأله ، ففيه نظر من وجهين : أحدهما أن الذي يظهر أن القصة - وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة - لم تتعدد ، لأنه أتى في السؤال بالفاء المعقبة في الروایتين معا ، فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا ، وقال في الأخرى فبدرت فسألت بلالا ، فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحدا في وقت واحد . ثانيهما أن راوي قول ابن عمر « ونسيت » هو نافع مولاہ ويبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلا . والله أعلم . وأما ما نقله عياض أن قوله « ركعتين » غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال « نسيت أن أسأله

كم صلى ، قال : وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد ، فهو كلام مردود ، والمغلط هو الغلط ، فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهم من موضع إلى موضع ، ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط ، فقد تابعه أبو نعيم عند البخارى والنسائى ، وأبو عاصم عند ابن خزيمة ، وعمر بن على عند الاسماعيلي ، وعبد الله بن نمير عند أحمد كلهم عن سيف ، ولم ينفرد به سيف أيضا فقد تابعه عليه خصيف عن مجاهد عند أحمد ، ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائى ، وعمر بن دينار عند أحمد أيضا باختصار ، ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبرانى باسناد قوى ، ومن حديث أبي هريرة عند البزار ، ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال : فلما خرج سألت من كان معه فقالوا : صلى ركعتين عند السارية الوسطى ، أخرجه الطبرانى باسناد صحيح ، ومن حديث شعبة بن عثمان قال : لقد صلى ركعتين عند العمودين ، أخرجه الطبرانى باسناد جيد ، فالعجب من الإقدام على تغليب جبل من جبال الحفظ بقول من خفى عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ، ولو سكت لسلم . والله الموفق . قوله (فى وجه الكعبة) أى مواجه باب الكعبة ، قال الكرماني : الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم . أى أنه كان عند الباب . قلت : قدمنا أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك ، وقدمنا أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحثية ، وهى أن استقبال المقام غير واجب ، ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبرانى وغيره أنه قال : ما أحب أن أصلى فى الكعبة ، من صلى فيها فقد ترك شيئا منها خلفه ، وهذا هو السر أيضا فى إيراد حديث ابن عباس فى هذا الباب

٣٩٨ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ « لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ . فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قَبْلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ : هَذِهِ الْقِبْلَةُ »

[الحديث ٣٩٨ - أطرافه فى : ١٦٠١ ، ٣٣٥١ ، ٣٣٥٢ ، ٤٢٨٨]

قوله (إسحق بن نصر) كذا وقع منسوبا فى جميع الروايات التى وقفت عليها ، وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم ، وذكر أبو العباس الطرقى فى الأطراف له أن البخارى أخرجه عن إسحق بن عطاء ، وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحق بن نصر فيه باسناد هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد ، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح ، وسيأتى وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاته ﷺ فى الكعبة وبين هذه الرواية النافية فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله (فى قبل الكعبة) بضم القاف والموحدة وقد تسكن أى مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها ، وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة . قوله (هذه القبلة) الإشارة إلى الكعبة ، قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس ، وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزما بخلاف الغائب ، وقيل المراد أن الذى أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذى حول الكعبة بل الكعبة نفسها ، أو الإشارة الى وجه الكعبة أى هذا موقف الامام ، ويؤيده ما رواه البزار من حديث عبد الله بن حنبل الخثعمي قال : رأيت رسول الله ﷺ يصل إلى باب الكعبة وهو يقول : أيها الناس ، إن الباب قبلة

البيت ، (١) وهو محمول على النذب لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته . والله أعلم

٣١ - باب التوجه نحو القبلة حيث كان . وقال أبو هريرة : قال النبي ﷺ « استقبل القبلة وكبر »
قوله (باب التوجه نحو القبلة حيث كان) أى حيث وجد الشخص في سفر أو حضر ، والمراد بذلك في صلاة
الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر . قوله (وقال أبو هريرة) هذا طرف من
حديثه في قصة المساء صلاته ، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان

٣٩٩ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله
عنهما قال « كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً ، وكان رسول الله
ﷺ يحب أن يوجه إلى الكعبة ، فأَنزَلَ الله ﷻ (قَدْ رَمَى ثَقْلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ) فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ،
وقال السَّهْمَاءُ مِنَ النَّاسِ - وَمِنَ الْيَهُودِ - (مَا وَلَانَهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) قُلَ اللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ، يَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (فصلى مع النبي ﷺ رجلٌ ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَرَأَى عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي
صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ بِشَهْدِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ . فَتَحَرَّفَ
الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ »

قوله (عن البراء) تقدم في « باب الصلاة من الإيمان ، من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحاق مصرحاً
بتحديث البراء له . قوله (وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق
علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة - واليهود أكثر أهلها - يستقبلون بيت المقدس
أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ، فاستقبلها سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن
يستقبل قبلة إبراهيم ، فكان يدعو وينظر إلى السماء ، فنزلت . ومن طريق مجاهد قال : إنما كان يحب أن يتحول
إلى الكعبة لأن اليهود قالوا : يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا ، فنزلت . وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت
المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة ، لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يصلي
بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر ﷺ لما هاجر أن يستمر على الصلاة
لبيت المقدس ، وأخرج الطبراني (٢) من طريق ابن جريج قال : صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة ، ثم صرف
إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله
إلى الكعبة . فقوله في حديث ابن عباس الأول « أمره الله » يرد قول من قال إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد . وقد
أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، وعن أبي العالية أنه ﷺ صلى إلى بيت المقدس يتألف
أهل الكتاب ، وهذا لا ينبغي أن يكون بتوقيف . قوله (نحو بيت المقدس) أى بالمدينة قد تقدم في « باب الصلاة

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « قبلة إبراهيم »

(٢) في مخطوطة الرياض « الطبري »

من الإيمان ، في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهرا وأيام . **قوله** (يوجه) بفتح الجيم أى يؤمر بالتوجه . **قوله** (فصل مع النبي ﷺ رجال) كذا في رواية المستملى والحوى ، وفي رواية غيرهما « رجل » وهو المشهور ، وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر ، وتحتاج رواية المستملى إلى تقدير محذوف في قوله « ثم خرج » أى بعض أولئك الرجال . **قوله** (في صلاة العصر نحو بيت المقدس) وللكشميني « في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس » وفيه إفصاح بالمراد . ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثويلة بنت أسلم « صليت الظهر - أو العصر - في مسجد بنى حارثة فاستقبلنا مسجد ايليا فصلينا مسجدتين - أى ركعتين - ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي ﷺ قد استقبل البيت الحرام » . واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها ، وكذا في المسجد ، فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر ، وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال : يقال إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلين ، ثم أدرك أن يتوجه إلى المسجد الحرام ، فاستدار إليه ودار معه المسلمون . ويقال زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بنى سلة فصنعت له طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله ﷺ بإصحابه ركعتين ، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى « مسجد القبلتين » ، قال ابن سعد قال الواقدي : هذا أثبت عندنا . وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن روية قال « كنا مع النبي ﷺ في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة ، فدار ودرنا معه في ركعتين » ، وأخرج البزار من حديث أنس « انصرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصل الظهر بوجهه إلى الكعبة » ، ولطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس ، وفي كل منهما ضعف . **قوله** (فقال) أى الرجل (هو يشهد) يعنى بذلك نفسه ، وهو على سبيل التجريد ، ويحتمل أن يكون الراوى نقل كلامه بالمعنى ، ويؤيده الرواية المتقدمة في الإيمان بلفظ « أشهد » وقد تقدمت مباحثه هناك

٤٠٠ - **حدثنا مسلم** قال **حدثنا هشام** قال **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **محمد بن عبد الرحمن** عن **جابر** قال

« كان رسول الله ﷺ يصل على رجليه حيث توجهت . فاذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة »

[الحديث ٤٠٠ - أطرافه في : ١٠٩٤ ، ١٠٩٩ ، ١١٤٠]

قوله (حدثنا مسلم) زاد الاصيلي « ابن إبراهيم » (قال حدثنا هشام) زاد الاصيلي « ابن أبي عبد الله » وهو الدستوائي (عن محمد بن عبد الرحمن) أى ابن ثوبان العامري المدني ، وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث ، وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخارى عن جابر شيئا . **قوله** (حيث توجهت) زاد الكشميني « به » . والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة ، وهو اجماع ، لكن رخص في شدة الخوف

٤٠١ - **حدثنا عثمان** قال **حدثنا جرير** عن **منصور** عن **إبراهيم** عن **علقمة** قال : قال **عبد الله** صلى الله عليه وسلم

« قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا . فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدة ثم سلم . فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتمكم به ، ولسكن إنما أنا بشر مثلكم » ، أنسى كما تنسون ، فاذا تسيت فذكروني ،

وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيَتَحَرَّى الصَّوَابَ ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيَسَلِّمْ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ »

[الحديث ٤٠١ - أطرافه في : ٤٠٤ ، ١٢٢٦ ، ٦٦٧١ ، ٧٢٤٩]

قوله (عن منصور) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأخطأ من قال إنه غيره . وهذه الترجمة من أصح الأسانيد . قوله (قال إبراهيم) أى الراوى المذكور (لا أدرى زاد أو نقص) أى النبى ﷺ ، والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان ، لكن سياقنا في الباب الذى بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بأسناده هذا أنه صلى خمسا ، وهو يقتضى الجزم بالزيادة ، فلهذا شك لما حدث منصور ، أو يتيقن لما حدث الحكم . وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبى سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما ، وعين في رواية الحكم أيضا وحماد أنها الظهر ، ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر ، وما في الصحيح أصح . قوله (أحدث) بفتح الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهدوه ، ودل استفهامهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه . قوله (قال وما ذاك) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة العلماء والنظار ، وشذت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبى السهو ، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله ﷺ فيه : أنسى كما تنسون ، ولقوله : فإذا نسي فذكرني ، أى بالتسليم ونحوه ، وفي قوله (لو حدث شيء في الصلاة لتبأتكم به) دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة . ومناسبة الحديث للترجمة من قوله (فثنى رجله) وللكشميني والاصيلي « رجليه » بالثنائية ، (واستقبل القبلة) فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة ، واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المؤمنين ، لكن يحتمل أن يكون تذكر عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شك فسجد لوجود الشك الذى طرأ لا لمجرد قولهم . قوله (فليتحرك الصواب) بالخاء المهملة والراء المشددة أى فليقصده ، والمراد البناء على اليقين كما سياتى واضحا مع بقية مباحثه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب ما جاء في القبلة ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

وقد سلم النبى ﷺ في رَكْعَتَي الظُّهْرِ وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ

٤٠٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ عُمَرُ « وَاقْتُ رُبِّي فِي ثَلَاثٍ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَتَزَلَّتْ « وَاتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » ، وَآيَةُ الْحِجَابِ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَبَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ : عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ »

[الحديث ٤٠٢ - أطرافه في : ٤٤٨٣ ، ٤٧٩٠ ، ٤٩١٦]

حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعت أنس بهذا

قوله (باب ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الإعادة على من سها فصل إلى غير القبلة) وأصل هذه المسألة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطؤه ، فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم أنهم قالوا : لا تجب الإعادة ، وهو قول الكوفيين . وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده ، وعن الشافعي يعيد إذا نيقن الخطأ مطلقا . وفي الترمذي من حديث عمار بن ربيعة ما يوافق قول الأولين ، لكن قال : ليس إسناده بذلك . قوله (وقد سلم النبي ﷺ الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وهو موصول في الصحيحين من طرق ، لكن قوله «وأقبل على الناس» ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولا ، لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة . وروى ابن التين تبعا لابن بطل حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي ، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين . ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة كان في حكم المصلي ، ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهيا لا يبطل صلاته . قوله (عن أنس قال : قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي ، لكنه صغير عن كبير . قوله (وافقت ربي في ثلاث) أي وقائع ، والمعنى وافقت ربي فأنزل القرآن على رفق ما رأيت ، لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه ، أو أشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها ، لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقنين ، وهما في الصحيح ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال «ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر ، وهذا دال على كثرة موافقته ، وأكثر ما وقفنا منها بالتمعين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول ، وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم ، وسيأتي الكلام على مسألة الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وعلى مسألة التخيير في تفسير سورة التحريم ، وقوله في هذه الرواية «واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه فقلت لمن : عسى ربه الخ ، وذكر فيه من وجه آخر عن حميد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في باب عشرة النساء في أواخر النكاح . وقال بعضهم : كان اللائق لإيراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتخصيص فيه على وقوع ذلك من فعل النبي ﷺ بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك ، وأما مناسبة الترجمة فأجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها ، فلما على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر ، أو بالحرم كله فمن في قوله (من مقام إبراهيم) للتبويض ، ومصلى أي قبلة ، أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة ، وقال ابن رشيد : الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة ، لأن عمر اجتهد في أن يختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختر إحدى جهات القبلة بالاجتهاد ، وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه ، ولا يخفى ما فيه . قوله (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة «حدثنا ابن أبي مريم» ، وفائدة إيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماع حميد من أنس فأمن من تدليس ، وقوله (بهذا) أي إسنادا ومتنا ، فهو من رواية أنس

عن عمر لامن رواية أنس عن النبي ﷺ . وفائدة التعليق المذكور تصریح حميد بسامعه له من أنس ، وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخارى وإن خرج له في المتابعات . وأقول : وهذا من جملة المتابعات ، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصریح المذكور فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية يوسف الفاضى عن أبي الربيع الزهرانى عن هشيم أخبرنا حميد حدثنا أنس . والله أعلم

٤٠٣ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال « بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة »

[الحديث ٤٠٣ - أطرافه في : ٤٤٨٨ ، ٤٤٩٠ ، ٤٤٩١ ، ٤٤٩٣ ، ٤٤٩٤ ، ٧٢٥١]

قوله (بينا الناس بقباء) بالمد والصرف وهو الأشهر ، ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكر ويؤنث : موضع معروف ظاهر المدينة ، والمراد هنا مسجد أهل قباء ففيه مجاز الحذف ، واللام في الناس للعهد الذهني والمراد أهل قباء ومن حضر معهم . **قوله** (في صلاة الصبح) ولمسلم « في صلاة الغداة » وهو أحد أسماؤها ، وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك . وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة العصر ، والجواب أن لا منافاة بين الخبرين . لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء ، والآتي اليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ، وصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمر ، ولم يسم الآتي بذلك اليهم ، وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر فضيه نظر ، لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر ، فإن كان ما نقلوا محفوظا فيحتمل أن يكون عباد آتى بني حارثة أولا في وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فأعلمهم بذلك في وقت الصبح . وما يدل على تعددهما أن مسلما روى من حديث أنس « أن رجلا من بني سلة مر بهم ركوع في صلاة الفجر ، فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة ، وبنو سلة غير بني حارثة . **قوله** (قد أنزل عليه الليلة قرآن) فيه إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والليلة التي تليه مجازا ، والتشكيك في قوله « قرآن » لارادة البعضية ، والمراد قوله (قد نرى قلب وجبك في السماء) الآيات . **قوله** (وقد أمر) فيه أن ما يؤمر به النبي ﷺ يلزم أمته ، وأن أفعاله يتأسى بها كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص . **قوله** (فاستقبلوها) بفتح الموحدة للأكثر أى فتحولوا إلى جهة الكعبة ، وفاعل « استقبلوها » المخاطبون بذلك وهم أهل قباء . وقوله (وكانت وجوههم الخ) تفسير من الراوى للتحويل المذكور ، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي ﷺ ومن معه ، وضمير « وجوههم » لهم أو لأهل قباء على الاحتمالين . وفي رواية الاصل فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الأمر ، ويأتى في ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران ، وعوده إلى أهل قباء أظهر ، ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف في التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بالفظ « وقد أمر أن يستقبل الكعبة » ، ألا فاستقبلوها ، فدخل حرف الاستفتاح بشعر بأن الذى بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذى قبله ، والله أعلم . ووقع بيان كيفية التحول في حديث ثوبلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضه قريبا وقالت فيه « فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء » ،

فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام ، . قلت : وتصوره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد ، لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس ، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه ونحوها النساء حتى صرن خلف الرجال ، وهذا يستدعى عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة ، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة . والله أعلم . وفي هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالاعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات . واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالغرض غير لازم له . وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ لأنهم لما تبادوا في الصلاة ولم يقطعوها دل على أنه رجح عندهم التماضي والتحول على القطع والاستئناف ، ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد ، كذا قيل ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق . لأنه ﷺ كان مترقبا التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماضي والتحول . وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به ، لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهته ، ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد . وأجيب بأن الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم ، وقيل : كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه ﷺ مطلقا وإنما منع بعده ، ويحتاج إلى دليل . وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ، وأن استماع المصلى لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته . وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حولت فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الإيمان ، ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالاته على الجزء الأول منها من قوله « أمر أن يستقبل الكعبة » وعلى الجزء الثاني من حيث إنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجرات عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالإعادة فيكون حكم السامع كذلك ، لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم الأول مقتدر في حقه ما لا يقتدر في حق السامع لأنه إنما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه

٤٠٤ - **حَدَّثَنَا** قَالَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقَالُوا : أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا ، فَتَنَى رَجُلِيهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ »

قوله (عن عبد الله) يعني ابن مسعود . (قال : صلى النبي ﷺ الظهر خمسا) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله ، وتعلقه بالترجمة من قوله (قال وما ذاك) أي ماسبب هذا السؤال ؟ وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهوا كما يظهر في الرواية الماضية من قوله « فتنى رجله واستقبل القبلة »

٣٣ - **بَابُ** حَكِّ الْبُزَاقِ مَالِدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ

٤٠٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي

القبلة فشق ذلك عليه حتى رُؤي في وجهه ، فقام فحَكَ يده فقال « إن أخذكم إذا قام في صلاته فإنه يُنابحي ربه - أو إن ربه بينه وبين القبلة - فلا يبرقن أحدكم قبل قبلته ، ولكن عن يساره أو تحت قدميه » ثم أخذ طرف رِدائه فبصق فيه ، ثم ردَّ بعضه على بصرى فقال « أو يفعل هكذا »

قوله (باب حك البزاق باليد من المسجد) أى سواء كن بآلة أم لا . ونازع الاسماعيل في ذلك فقال : قوله « حَكَ يده » أى نوى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده النخامة ، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه « حَكها بمرجون » . والمصنف مثنى على ما يحتمل اللفظ ، مع أنه لا مانع في القصة من التعدد ، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر . قوله (عن حميد عن أنس) كذا في جميع ما وقفت عليه من الطرق بالمنعنة ، ولكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع حميد من أنس فأمن تدليس . قوله (نخامة) قيل هى ما يخرج من الصدر ، وقيل النخاعة بالعين من الصدر ، وبالميم من الرأس . قوله (في القبلة) أى الحائط الذى من جهة القبلة . قوله (حتى رُؤي) أى شوهد في وجهه أثر المشقة ، وللأساني « ففضب حتى احمر وجهه » ، والمصنف في الأدب من حديث ابن عمر « فتفيظ على أهل المسجد » . قوله (إذا قام في صلاته) أى بعد شروعه فيها ، قوله (أو أن ربه) كذا للاكثر بالثك كما سيأتى في الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب . وللمستمل والحوصى « وأن ربه » ، وبواو العطف ، والمراد بالمناجاة من قبل العبد حقيقة التجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازا ، والمعنى إقباله عليه بالرحمة والرحضوان ، وأما قوله (وإن ربه بينه وبين القبلة) وكذا في الحديث الذى بعده « فإن الله قبل وجهه » ، فقال الخطابي : معناه أن توجهه إلى القبلة مفضى بالقصد منه إلى ربه فصار في التقدير : فإن مقصوده بينه وبين قبلته . وقيل هو على حذف مضاف أى عظيمة الله أو ثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة . وقد نزع به بعض المسترلة القائلين بأن الله في كل مكان ، وهو جهل واضح ، لأن في الحديث أنه يبرق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته (١) ومهما تقول به هذا جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم . وهذا التلطيل يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجرى فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هى للتنزيه أو للتحريم . وفي صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا « من تقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغله بين عينيه » ، وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « ويصيح صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهى في وجهه » ، ولابن داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « إن رجلا أم قوما فبصق في القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله ﷺ : لا يصلى لكم ، الحديث ، وفيه أنه قال له « إنك آذيت الله ورسوله » . قوله (قبل قبلته) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة قبلته . قوله (أو تحت قدمه) أى اليسرى كما

(١) ليس في الحديث المذكور رد على من أثبت استواء الرب سبحانه على العرش بذاته ، لأن النصوص من الآيات والاحاديث في إثبات استواء الرب سبحانه على العرش بذاته محكمة قطعية واضحة لا تمحل أدنى تأويل . وقد أجمع أهل السنة على الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه على الوجه الذى يليق بالله سبحانه من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته . وأما قوله في هذا الحديث « فإن الله قبل وجهه إذا صلى » ، وفى لفظ « فإن ربه بينه وبين القبلة » فهذا لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق النصوص المحكمة . كما قد أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك ، ولا يجوز حمل هذا اللفظ وأشباهه على ما يناقض نصوص الاستواء التى أثبتته النصوص القطعية المحكمة الصريحة . والله أعلم

في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده ، وزاد أيضا من طريق همام عن أبي هريرة ، كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب . قوله (ثم أخذ طرف رداءه الخ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع ، وظاهر قوله (أو يفعل هكذا) أنه يخير بين ما ذكر ، لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق ، فأو - على هذا - في الحديث للتنويع . والله أعلم

٤٠٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَافًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فُحِّكَهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى »**

[الحديث ٤٠٦ - أطرافه في : ٧٥٣ ، ١٧١٢ ، ٦١١١]

قوله في حديث ابن عمر (رأى بصافا في جدار القبلة) وفي رواية المستمل « في جدار المسجد ، وللصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع « في قبلة المسجد ، وزاد فيه « ثم نزل فحكه بيده ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشعار بأنه كان في حال الخطبة . وصرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضا « قال وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به ، زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب « فذلك صنع الزعفران في المساجد ،

٤٠٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُخَاطًا - أَوْ بُصَافًا أَوْ نُخَامَةً - فُحِّكَهُ**

قوله في حديث عائشة (رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصافا أو نخامة فحكه) كذا هو في الموطأ بالشك ، وللإسماعيلي من طريق معمر عن مالك « أو نخاعا ، بدل مخاطا وهو أشبه ، وقد تقدم الفرق بين النخاعة والنخامة

٣٤ - بَابُ حَكِّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ

وقال ابن عباس : إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ فَاعْسِلْهُ ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا

٤٠٨ و ٤٠٩ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ نُهَابٍ عَنْ مُجِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَ حَصَاةً فُحِّكَهَا فَقَالَ « إِذَا تَنَحَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى »**

[الحديث ٤٠٨ - طرفاه في : ٤١٠ ، ٤١٦]

[الحديث ٤٠٩ - طرفاه : ٤١١ ، ٤١٤]

قوله (باب حك المخاط بالحصي من المسجد) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب ، وذلك أن المخاط غالبا يكون له جرم لزج فيحتاج في نزعته إلى معالجة ، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزع بغير آلة إلا إن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط ، هذا الذي يظهر من مراده . قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليل وصله ابن

أبي شيبة بسند صحيح وقال في آخره «وان كان ناسيا لم يضره» ومطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في النهي احترام القبلة، لا مجرد التأذي بالبراق ونحوه، فإنه وإن كان علة فيه أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكد، فلهذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس، بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار فلا يضر وطء اليابس منه. واقه أعلم. قوله (فتناول حصاة) هذا موضع الترجمة، ولا فرق في المعنى بين النخامة والمخاط، فذلك استدلال بأحدهما على الآخر. قوله (لحكها) وللكشميني ولحمتها، بمثابة من فوق، وهما بمعنى. قوله (ولا عن يمينه) سيأتي الكلام عليه قريباً

٣٥ - باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة

٤١٠ و ٤١١ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في حائط المسجد، فتناول رسول الله ﷺ حصاة فحتمها ثم قال «إذا تنمَّ أحدكم فلا يتنمَّ قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى»

٤١٢ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال: قال النبي ﷺ لا يتنفلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت رجله»

قوله (باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) أورد فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب، ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر، وليس فيها تقييد ذلك بحالة الصلاة. نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه، وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية بعد، فجري المصنف في ذلك على عادته في التسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب، وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيّد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: لا بأس به، يعني خارج الصلاة. ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة. وعن معاذ بن جبل قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً. وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال «فإن عن يمينه ملصكا، هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة. وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى. وقال القاضي عياض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعذر فله ذلك، قلت: لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابس، وقد أرشده الشارع إلى التنفل فيه كما تقدم. وقال الخطابي: إن كان عن يساره أحد فلا يزيق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه. قلت: وفي حديث طارق المخاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك، فإنه قال فيه: أو تلقاء شمالك إن كان فارغا. وإلا فلكذا، ويزق تحت رجله وذلك. ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي

هريرة نحوه ، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب ، ولو فقد الثوب مثلاً قلعل بلعه أولى من ارتكاب المنه عنه . والله أعلم . (تنبيه) : أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحداً من أنه ﷺ رأى النخامة فقال « لا يزقن » فدل على تساويهما . والله أعلم

٣٦ - باب لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

٤١٣ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** قتادة قال سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ قال : قال النبي ﷺ « إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَأَتَمَّ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ »

١١٤ - **حدثنا** عليٌّ قال **حدثنا** سفيانُ **حدثنا** الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نَخَامَةً فِي قِبَلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِمَصَاقٍ ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى . وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ مُجِيداً عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . . . نَحْوَهُ

قوله (باب ليصق عن يساره . حدثنا علي) زاد الاصيل (ابن عبد الله ، وهو ابن المديني ، والمثنى هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ، ولم يذكر سفيان - وهو ابن عيينة - فيه أبا هريرة ، كذا في الروايات كلها ، لكن وقع في رواية ابن عساكر « عن أبي هريرة » بدل أبي سعيد ، وهو وهم ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره « وعن الزهري سمع حميدا عن أبي سعيد » فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معا ، لكنه فرقهما . وليس كذلك ، وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالعنعنة ومرة صرح بسايع الزهري من حميد ، وهم بعض الشراح في زعمه أن قوله « وعن الزهري » معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نفاظر . **قوله** (ولكن عن يساره أو تحت قدمه) كذا للاكثر ، وهو المطابق للترجمة . وفي رواية أبي الوقت « وتحت قدمه ، بالواو . ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « ولكن عن يساره تحت قدمه ، بحذف « أو » ، وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة ، والرواية التي فيها « أو » أعم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك

٣٧ - باب كَفَّارَةُ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٥ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** قتادة قال سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ قال : قال النبي ﷺ الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارُهَا دَفْنُهَا »

قوله (باب كفارة البراق في المسجد) أورد فيه حديث البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس باسناده الماضي في الباب قبله سواء ، ولمسلم والتغل ، بدل البراق والتغل بالمشاة من فوق أخف من البراق ، والنفت بمثلثة آخره أخف منه ، قال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما من أراد دفنه فلا . ورده النووي فقال : هو خلاف صريح الحديث . قلت : وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضا ، وهما قوله « البراق في المسجد خطيئة » وقوله « وليصق عن يساره أو تحت قدمه » فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في

المسجد ، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في « التنقيب » والقرطبي في « المفهم » وغيرهما . ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » . وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة ، وإن دفنه خسنة » فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال « ووجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة . انتهى . وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخم في المسجد ليلة ففسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله ، فأخذ شملة من نار ثم جاء فطابها حتى دفنها ، ثم قال : الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة » فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها . وعلة النهي ترشد إليه ، وهي تأذي المؤمن بها . وما يدل على أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف ، وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير « أنه صلى مع النبي ﷺ فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلّكه بمنعله ، إسناده صحيح ، وأصله في مسلم . والظاهر أن ذلك كان في المسجد ، فيؤيد ما تقدم . وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر ، وهو تفصيل حسن . والله أعلم . وينبغي أن يفصل أيضاً بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل كمن حفر أولاً ثم بصق وأورى وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً ، فيجوز فيه الخلاف بخلاف الذي قبله ، لأنه إذا كان المكفر إثم إبرازها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداءً ؟ وقال النووي : قوله « كفارتها دفنها » قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رمله أو حصائه . وحكى الروياني أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً . قلت : الذي قاله الروياني يجرى على ما يقول النووي من المنع مطلقاً ، وقد عرف ما فيه . (تنبيه) : قوله « في المسجد » ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي . والله أعلم

٣٨ - باب دفن النخامة في المسجد

٤١٦ - **حديثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هَمَامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مَصَلَّاهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ . وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا »

قوله (باب دفن النخامة في المسجد) أي جواز ذلك ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » ثم قال في آخره « فيدفنها » فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله « إلى الصلاة » أن ذلك يختص بالمسجد ، لكن اللفظ أعم من ذلك . وقبل : « إنما ترجم الذي قبله بالكفارة وهذا بالدفن إشعاراً بالتفرقة بين المتعمد بلا حاجة - وهو الذي أثبت عليه الخطيئة - وبين من غلبته النخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه . **قوله** (فإِنَّمَا يُنَاجِي) وللكشميني « فانه » . **قوله** (ما دام في مصلاه) يقتضى تخصيص المنع بما

إذا كان في الصلاة ، لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضى المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة ، فيجمع بأن يقال : كونه في الصلاة أشد إثمًا مطلقا ، وكونه في جدار القبلة أشد إثمًا من كونه في غيرها من جدار المسجد ، فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع . قوله (فان عن يمينه ملكا) تقدم أن ظاهره اختصاصه بحالة الصلاة ، فان قلنا : المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره ملكا آخر ، وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفا له وتكريما ، هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه . وأجلب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيآت فيها ، ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا في هذا الحديث قال « ولا عن يمينه ، فان عن يمينه كاتب الحسنات » . وفي الطبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث « فانه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره » اهـ . فالتعليل حينئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ، ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك ، أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين . والله أعلم . قوله (فيدفعها) قال ابن أبي حمزة : لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذا لم يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذيها ، بخلاف الدفن فانه يفهم منه التعميق في باطن الأرض ، وقال النووي في الرياض : المراد بدفعها ما إذا كان المسجد ترابيا أو رمليا ، فاما إذا كان مبلطا مثلا فدل عليها عليه بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير . قلت : لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع ، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم « ثم دلعه بنعله » وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود « وبزق تحت رجله وذلك » . (فائدة) : قال القفال في فتاويه : هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس ، أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد اهـ . وهذا على اختياره ، لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفا من قـ ، وكذا إذا غاط البزاق دم . والله أعلم

٣٩ - باب إذا بدره البزاق فليأخذ بعنقه ثوبه

٤١٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل قال حدثنا زهير قال حدثنا حميد عن أنس أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة فحكها بيده ، ورؤى منه كراهية - أو رؤى كراهيته لذلك وشدته عليه - وقال « إن أحدكم إذا قام في صلاته فأنما يناجي ربه - أو ربه بينه وبين قبلته - فلا يبزقن في قبلته ولـكن عن يساره أو تحت قدميه » . ثم أخذ طرف رداءه فبزق فيه ورد بعضه على بعض ، قال « أو يفعل هكذا »

قوله (باب إذا بدره البزاق) أنكر السروجي قوله « بدره » وقال : المعروف في اللغة بدرت اليه وبادرته ، وأجيب بأنه يستعمل في المفاصلة فيقال : بادرت كذا فبدرني أي سبقني ، واستشكل آخرون التقييد في الترجمة بالمبادرة ، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « وليصق عن يساره وتحت رجله اليسرى ، فان عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا » ثم طوى بعضه على بعض ، ولا بن أبي شيبة وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود « بان يتفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض ، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري ، فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب ،

وقوله هنا «وروى منه» بضم الراء بعدما واد مهموزة، أى من النبي ﷺ وكرهيته، بالرفع أى ذلك الفعل، وقوله «أوروى» شك من الراوى وقوله «وشدته» بالرفع عطفا على كراهيته ويجوز الجر عطفا على قوله «لذلك». وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد - غير ما تقدم - النذب إلى إزالة ما يستقذروا يتزهد عنه من المسجد، وتفقد الامام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها، وأن للصلى أن يبصق وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته، وأن النفخ والتنحنح في الصلاة جائز لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تنحنح، ومحل ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود، واستدل به المصنف على جواز النفخ في الصلاة كما سيأتى في أواخر كتاب الصلاة، والجهور على ذلك، لكن بالشرط المذكور قبل. وقال أبو خيفة: إن كان النفخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة، واستدلوا له بحديث عن أم سلة عند النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة. وفيها أن البصاق طاهر، وكذا النخامة والمخاط خلافا لمن يقول: كل ما تستقذره النفس حرام، ويستفاد منه أن التحسين والتقيح إنما هو بالشرع، فإن جهة اليمن مفضلة على اليسار، وإن اليد مفضلة على القدم. وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها مليا لكونه ﷺ بأمر الحك بنفسه، وهو دال على عظم تواضعه، زاده الله تشريفا وتعظيما ﷺ.

٤٠ - باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة

٤١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»

[الحديث ٤١٨ - طرفه في: ٧٤١]

قوله (باب عظة الامام الناس) بالنصب على المفعولية، وقوله في إتمام الصلاة، أى بسبب ترك إتمام الصلاة. قوله (وذكر القبلة) بالجر عطفا على عظة، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله. قوله (هل ترون قبلي) هو استفهام انكار لما يلزم منه، أى أتم تظنون أنى لا أرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا استدبر ما ورائه، لكن بين النبي ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة. وقد اختلف في معنى ذلك فقيل: المراد بها العلم إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم، وفيه نظر، لأن العلم لو كان مرادا لم يقيد بقوله من وراء ظهري. وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره من تدركه عينه مع التفات يسير في النادر، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره، وهذا ظاهر التكلف، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب. والصواب المختار أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا حمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره. ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بها من غير مقابلة، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة. وقيل كانت له عين خلف ظهره

يرى بها من وراءه دائما ، وقيل كان بين كتفيه عينا مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره ، وقيل : بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرأة فيرى أمثالهم فيها فيشاهد أفعالهم . قوله (ولا خشوعكم) أى في جميع الأركان ، ويحتمل أن يريد به السجود لأن فيه غاية الخشوع ، وقد صرح بالسجود في رواية لمسلم .
قوله (انى لأراكم) بفتح الهمزة

٤١٩ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ :**
صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً ، ثُمَّ رَقِيَ لِلنَّبِيِّ فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ « إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ »
[الحديث ٤١٩ - طرفه في : ٧٤٢ ، ٦٦٤]

قوله في حديث أنس (صلى لنا) أى لاجلنا . وقوله (صلاة) بالتنكير للإهام . وقوله (ثم رقى) بكسر القاف . قوله (فقال في الصلاة) أى في شأن الصلاة ، أو هو متعلق بقوله بعد (انى لأراكم) عند من يجين تقدم الظرف . وقوله (وفي الركوع) أفرد بالذكر وإن كان داخلا في الصلاة اهتماما به إما لكون التقصير فيه كان أكثر ، أو لانه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق يدرك الركعة بتأملها بادراك الركوع . قوله (كما أراكم) يعنى من أمامى . وصرح به في رواية أخرى كما سيأتى . ولمسلم « انى لأبصر من ورائى كما أبصر من بين يدى » وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الإبصار ، وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذلك واقعا في جميع أحواله ، وقد نقل ذلك عن مجاهد . وحكى بقر بن مخلد أنه ﷺ كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء . وفى الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وأبعاضها ، وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى . وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

٤١ - باب هل يُقالُ مسجِدُ بنى فلان ؟

٤٢٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابِقَ بَيْنَ الْخَلِيلِ الَّتِي أَصْمِرَتْ مِنَ الْخَفْيَاءِ ، وَأَمَدُّهَا نَذِيئَةُ الْوَدَاعِ . وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَلِيلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّانِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا**
[الحديث ٤٢٠ - أطرافه في : ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٧٣٣٦]

قوله (باب هل يقال مسجد بنى فلان) أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة ، وفيه قول ابن عمر « الى مسجد بنى زريق » وزريق بتقديم الزاى مصفرا ، ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيتها أو المصلى فيها ، ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا لاذي يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بنى فلان ويقول مصلى بنى فلان لقوله تعالى (وأن المساجد لله) ، وجوابه أن الإضافة في مثل هذا

إضافة تمييز لا ملك . وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : الحفياء بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة ممدودة ، والامد الغاية . واللام في قوله : الثانية ، للعهد من ثنية الوداع

٤٢ - باب القسمة وتعليق القنور في المسجد

قال أبو عبد الله : القنور الدُّق ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضاً قنوان . مثل صنور وصنوان

٤٢١ - وقال إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال : أنثروه في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة ولم يلتفت إليه ، فلما قضى الصلاة جاء مجلس إليه ، فإني فاديت نفسي وفاديت عقيلي . فقال له رسول الله ﷺ : خذ . فثنا في ثوبه ، ثم ذهب يُقوله فلم يستطع ، فقال : يا رسول الله أوامر بعضهم يرفعه إلى . قال : لا . قال : فارفعه أنت علي . قال : لا . فنثر منه ، ثم ذهب يُقوله فقال : يا رسول الله أوامر بعضهم يرفعه علي . قال : لا . قال : فارفعه أنت علي . قال : لا . فنثر منه . ثم احتمله فألقاه على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله ﷺ يُنبئه بقره - حتى خفي علينا - عجباً من حرصه . فما قام رسول الله ﷺ وشم منها دبرهم

[الحديث ٢١ - طرفه في : ٣٠٤٩ ، ٣١٦٥]

قوله (باب القسمة) أي جوازها ، والقنور بكسر القاف وسكون النون فسر في الأصل في روايتنا بالندق ، وهو بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة ، وهو المرجون بما فيه . وقوله (الاثنان قنوان) أي بكسر النون وقوله (مثل صنو وصنوان) أهمل الثالثة اكتفاء بظاهرها . قوله (وقال إبراهيم يعني ابن طهمان) كذا في روايتنا وهو صواب ، وأهمل في غيرها . وقال الاسماعيل : ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير إسناد . يعني تعليقا . قلت : وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص ابن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان ، وقد أخرج البخاري بهذا الاسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث . قوله (عن عبد العزيز بن صهيب) كذا في روايتنا ، وفي غيرها : عن عبد العزيز ، غير منسوب ، فقال المزني في الأطراف : قيل إنه عبد العزيز بن رفيع ، وليس بشيء ، ولم يذكر البخاري في الباب حديثاً في تعليق القنور ، فقال ابن بطلال : أغفله ، وقال ابن التين : أنسيه . وليس كما قال ، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه . وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال : خرج رسول الله ﷺ ويده عصا وقد علق رجل قنا حشف لجعل يطعن في ذلك القنور ويقول : لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب من هذا ، وليس هو على شرطه وإن كان اسناده قويا ، فكيف يقال إنه أغفله ؟ وفي الباب أيضا حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ : إن النبي ﷺ أمر من كل حائط بقنور يعلق في المسجد ، يعني للساكين ، وفي رواية له : وكان عليها معاذ بن جبل ، أي على حفظها أو على قسمتها . قوله (بمال من البحرين)

روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلًا أنه كان مائة ألف ، وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من حراج البحرين ، قال : وهو أول خراج حمل إلى النبي ﷺ . وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف « أن النبي ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ويثأر أبا عبيدة بن الجراح اليهم ، فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الأنصار بقدمه ، الحديث . فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال ، لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي ، فلهذا كان رفيق أبي عبيدة . وأما حديث جابر « أن النبي ﷺ قال له : لو قد جاء مال البحرين أعطيتك » وفيه « فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي ﷺ » ، الحديث ، فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف ، وليس معارضا لما تقدم بل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي ﷺ لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة . قوله (فقال أثروه) أي صبه . قوله (وفاديت عقيلا) أي ابن أبي طالب وكان أسرمع عمه العباس في غزوة بدر ، وقوله (غثا) بمهملة ثم مثناة مفتوحة ، والضمير في ثوبه يعود على العباس . قوله (يقله) يضم أوله من الإقلال وهو الرفع والحل . قوله (مر بعضهم) يضم الميم وسكون الراء ، وفي رواية « أؤمر » بالهمز ، وقوله (يرفعه) بالجزم لأنه جواب الامر ، ويجوز الرفع أي فهو يرفعه . قوله (على كاهله) أي بين كتفيه . وقوله (يتبعه) يضم أوله من الإتياع ، و (عجبا) بالفتح . وقوله (وثم منها درهم) بفتح المثناة أي هناك . وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصرا إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ، ومحل ما إذا لم يمنع عما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بني المسجد لاجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من يمشط ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخزن فيمنع الثاني دون الأول ، وبالله التوفيق

٤٣ - باب من دعا لطعام في المسجد ، ومن أجاب منه

٤٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله سمع أنسًا قال « وجدت النبي ﷺ في المسجد معه ناس ، فقلت : فقال لي : أرسلك أبو طاحه ؟ قلت : نعم . فقال : لطعام ؟ قلت : نعم . فقال لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم »

[الحديث ٤٢٢ - أطرافه في : ٣٥٧٨ ، ٥٣٨١ ، ٥٤٥٠ ، ٦٦٨٨]

قوله (باب من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب منه) وفي رواية الكشميني « ومن أجاب إليه » . وأورد فيه حديث أنس مختصرا ، وأورد عليه أنه مناسب لاحد شقي الترجمة وهو الثاني ، ويجاب بأن قوله « في المسجد » متعلق بقوله « دعا » لا بقوله « طعام » ، فالمناسبة ظاهرة ، والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد . و « من » في قوله « منه » ابتدائية والضمير يعود على المسجد ، وعلى رواية الكشميني يعود على الطعام ، والكشميني « قال لمن معه » بدل لمن حوله . وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة ، واستدعاء الكثير إلى الطعام القليل ، وأن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس

باحضاره معه . وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف تاماً في علامات النبوة

٤٤ - باب القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء

٤٢٣ - **حدثنا يحيى** قال أخبرنا عبدُ الرزاق قال أخبرنا ابنُ جُرَيج قال أخبرني ابنُ شهاب عن سهل بن سعد « أن رجلاً قال : يا رسول الله أرايت رجلاً وجدَّ مع امرأته رجلاً أيقظله ؟ فقلنا في المسجد وأنا شاهد »

[الحديث ٤٢٣ - أطرافه في : ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٦ ، ٥٢٥٩ ، ٥٢٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ٦٨٥٤ ، ٧١٦٥ ، ٧١٦٦ ، ٧٣٠٤]

قوله (باب القضاء واللعان في المسجد) هو من عطف الخاص على العام . وسقط قوله « بين الرجال والنساء » من رواية المستمل . **قوله** (حدثنا يحيى) زاد الكشميني « ابن موسى » ، وكذا نسبه ابن السكن ، وأخطأ من قال هو ابن جعفر ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أجهم فيه في كتاب اللعان إن شاء الله تعالى . ويأتى ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى

٤٥ - باب إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء ، أو حيث أُمِر ، ولا يتجسس

٤٢٤ - **حدثنا عبدُ الله بن مسleme** قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محمود بن الزبيع عن عتبان بن مالك « أن النبي ﷺ أتاه في منزله فقال : أين نميب أن أصلي لك من بيتك ؟ قال : فأشرت له إلى مكان ، فكبَّرَ النبي ﷺ وصَفَّنا خلفه ، فصلَّى ركعتين »

[الحديث ٤٢٤ - أطرافه في : ٤٢٥ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٨٢٨ ، ٨٤٠ ، ١١٨٦ ، ٤٠٠٩ ، ٤٠١٠ ، ٥٤٠١ ، ٦٤٢٣ ، ٦٩٣٨]

قوله (باب إذا دخل بيتاً) أى لغيره (يصلي حيث شاء أو حيث أُمِر) قيل مراده الاستقهام ، لكن حذف أداته ، أى هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيه الإذن العام في الدخول ؟ فأو على هذا ليست للشك . وقوله (ولا يتجسس) ضبطناه بالجيم ، وقيل إنه روى بالحاء المهملة ، وهو متعلق بالشق الثاني . قال الملب : دل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول لاستئذانه ﷺ صاحب المنزل أين يصلي ؟ وقال المازري : معنى قوله « حيث شاء » أى من الموضع الذي أذن له فيه . وقال ابن المنير : إنما أراد البخارى أن المسألة موضع نظر ، فهل يصلي من دعى حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان ، فإينا جلس أو صلى تناوله الإذن ؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي ﷺ فعل ذلك ؟ الظاهر الأول . وإنما استأذن النبي ﷺ لأنه دعى للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك . وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن . قلت : إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيختص . والله أعلم . **قوله** (عن ابن شهاب) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بإسناد إبراهيم بن سعد له من ابن شهاب . **قوله** (عن محمود بن الزبيع) وللصنف في « باب النوافل جماعة » ، كما سيأتى من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود » . **قوله** (عن عتبان) زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في عقله المجنة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم ،

وصرح يعقوب أيضاً بسامع محمود من عتبان . **قوله** (أنه في منزله) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تماماً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي . **قوله** (أن أصلي من بيتك) كذا للاكثر ، وكذا في رواية يعقوب والمستمل هنا ، أن أصلي لك ، وللكشميني ، في بيتك . وسياق الكلام على الحديث في الباب الذي بعده

٤٦ - باب المساجد في البيوت . وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة

٤٢٥ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ من شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم . ووردت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأخذته مصلي . قال فقال له رسول الله ﷺ : سأفعل إن شاء الله . قال عتبان : ففدا رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال : أين تمحيت أن أصلي من بيتك ؟ قال فأشرت له إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله ﷺ فكبر ، فقمنا فصعقنا فصلينا ركعتين ثم سلم ، قال : وحبسناه على خريزة صنعناها له ، قال فتاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو خدد فاجتمعوا ، فقال قائل منهم : أين مالك بن الدخشين - أو ابن الدخشن - ؟ فقال بعضهم : ذاك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : لا تقل ذلك ، ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : فأننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . قال رسول الله ﷺ : فإن الله قد حرّم على النار من قال « لا إله إلا الله » يتنحى بذلك وجه الله . قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري - وهو أحد بني سالم وهو من سرّاتهم - عن حديث محمود بن الربيع ، فصدقه بذلك

قوله (باب المساجد) أي اتخاذ المساجد (في البيوت) . **قوله** (وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة) وللكشميني ، في جماعة ، وهذا الاثر أورده ابن أبي شيبة معناه في قصة . **قوله** (أن عتبان بن مالك) أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ، هو بكسر العين ويجوز ضمها . **قوله** (أنه أتى) في رواية ثابت عن أنس عن عتبان عند مسلم أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلب منه ذلك ، فيحتمل أن يكون نسب لإتيان رسوله إلى نفسه مجازاً ، ويحتمل أن يكون أنه مرة وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً . وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه « قال للنبي ﷺ يوم الجمعة : لو أتيتني يا رسول الله ، وفيه أنه أنه يوم السبت ، وظاهره أن مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً . **قوله** (قد أنكرت بصري) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعمّر ، ولمسلم من طريق يونس ، والطبراني من طريق

الزيدي والأوزاعي ، وله من طريق أبي أويس ، ولما ساء بصرى ، والاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر ، وجعل بصرى يكل ، ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت ، « أصابني في بصرى بعض الشيء » وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك ، لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه « إن عتبان كان يوم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله ﷺ : إنها تسكون الظلمة والسيل ، وأنا رجل ضريب البصر ، الحديث . وقد قيل : إن رواية مالك هذه معارضة لغيره ، وليست عندي كذلك ، بل قول محمود « إن عتبان كان يوم قومه وهو أعمى ، أي حين لقيه محمود وسمع منه الحديث ، لآحين سؤاله للنبي ﷺ . ويبينه قوله في رواية يعقوب ، « نجثت إلى عتبان وهو شيخ أعمى يوم قومه . » وأما قوله « وأنا رجل ضريب البصر ، أي أصابني فيه ضربة قوله » أنكرت بصرى . » ويؤيد هذا الخل قوله في رواية ابن ماجه من طريق إبراهيم بن سعد أيضا « لما أنكرت من بصرى ، وقوله في رواية مسلم « أصابني في بصرى بعض الشيء » ، فانه ظاهر في أنه لم يكمل عماء ، لكن رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلفظ « انه عمى فأرسل ، وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال : قوله « أنكرت بصرى » هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان يبصر بصرا ما ، وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئا انتهى . والاولى أن يقال : أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة ، وبهذا تألف الروايات . والله أعلم . قوله (أصلى لقوى) أي لاجلهم ، والمراد أنه كان يؤمهم ، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، قوله (سال الوادى) أي سال الماء في الوادى ، فهو من إطلاق المحل على الحال ، وللطبراني من طريق الزبيدي « وان الامطار حين تكون بمنعنى سيل الوادى » . قوله (بينى وبينهم) وفي رواية الاسماعيل « يسيل الوادى الذى بين مسكنى وبين مسجد قوى فيحول بينى وبين الصلاة معهم » . قوله (فأصلى بهم) بالنصب عطفا على « آتى » . قوله (وددت) بكسر الدال الاولى أى تمنيت . وحكى الفزاز جواز فتح الدال في الماضى والواو في المصدر ، والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضا الفتح فهو مثلك . قوله (فتصلى) بسكون الياء ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التنى ، وكذا قوله (فأتخذ) بالرفع ويجوز النصب . قوله (سأفعل إن شاء الله) هو هنا للتعليل لا للحض التبرك ، كذا قيل ويجوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه ﷺ بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع . قوله (قال عتبان) ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بغير واسطة ، ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتبان صاحب القصة . وقد يقال : القدر الاول مرسل لأن محمودا يصغر عن حضور ذلك ، لكن وقع التصريح في أوله بالتحديث بين عتبان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عند أبي عوانة ، وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق إبراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضى ، فيحمل قوله « قال عتبان » على أن محمودا أعاد اسم شيخه اهتماما بذلك لطول الحديث . قوله (ففدا على) زاد الاسماعيل « بالقد » ، وللطبراني من طريق أبي أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة ، والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم . قوله (وأبو بكر) لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره ، حتى ان في رواية الأوزاعي « فاستأذنا فأذنت لنا » ، لكن في رواية أبي أويس « ومعه أبو بكر وعمر » ، ولمسلم من طريق أنس عن عتبان « فأتاني ومن شاء الله من أصحابه » ، وللطبراني من وجه آخر عن أنس « في نفر من أصحابه » ، فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه ثم عند الدخول

أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه . **قوله** (فلم يجلس حين دخل) ، وللكشميني ، حتى دخل ، قال عياض : زعم بعضهم أنها غلط ، وليس كذلك ، بل المعنى فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا إلى ما جاء بسببه . وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي ، فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن تيمية ، وكذا للإسماعيلي من وجه آخر ، وهي آيين في المراد ، لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى ، لأنه هناك دعى إلى الطعام فبدأ به ، وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها . **قوله** (أن أصلي من بيتك) كذا للأكثر والجمهور من رواية الزهري ، ووقع عند الكشميني وحده ، وفي بيتك . **قوله** (وحسناء) أي منعاه من الرجوع . **قوله** (خزيرة) بخاء معجمة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم هاء نوع من الأظعمة . قال ابن قتيبة : تصنع من لحم يقطع صغارا ثم يصب عليه ماء كثير فاذا نضج ذر عليه الدقيق ، وإن لم يكن فيه لحم فهو عصيدة . وكذا ذكر يعقوب نحوه وزاد من لحم بات ليلة ، قال : وقيل هي حساء من دقيق فيه دسم ، وحكى في الجمهرة نحوه ، وحكى الأزهرى عن أبي الهيثم أن الخزيرة من النخالة ، وكذا حكاها المصنف في كتاب الأظعمة عن النضر بن شميل ، قال عياض : المراد بالنخالة دقيق لم يغربل . قلت : ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم « على جنبشة » بجم ومعجمتين ، قال أهل اللغة : هي أن تطحن الحنطة قليلا ثم يلتقى فيها شحم أو غيره . وفي المطالع : أنها رويت في الصحيحين بخاء وراءين مهملات . وحكى المصنف في الأظعمة عن النضر أيضا أنها - أي التي بمهملات - تصنع من اللبن . **قوله** (فثاب في البيت رجال) بمثابة وبعد الألف موحدة ، أي اجتمعوا بعد أن تفرقوا . قال الخليل : المثابة يجتمع الناس بعد افتراقهم ، ومنه قيل للبيت مثابة . وقال صاحب المحكم : يقال ثاب إذا رجع وثاب إذا أقبل . **قوله** (من أهل الدار) أي المحلة ، كقوله وخير دور الانصار دار بني النجار ، أي محلهم ، والمراد أهلها . **قوله** (فقال قائل منهم) لم يسم هذا المبتدئ . **قوله** (مالك بن الدخيشن) بضم الدال المهملة وفتح الحاء المعجمة وسكون الياء التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون . **قوله** (أو ابن الدخشن) بضم الدال والشين وسكون الحاء بينهما وحكى كسر أوله ، والشك فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر . وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون ، وعند المصنف في المحاربين من رواية معمر « الدخشن » بالنون مكبرا من غير شك ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وله من طريق معمر بالشك ، ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب « الدخشم » بالميم وهي رواية الطيالسي ، وكذا لمسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتبان ، والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه . **قوله** (فقال بعضهم) قيل هو عتبان راوى الحديث ، قال ابن عبد البر في التمهيد : الرجل الذي سار النبي ﷺ في قتل رجل من المنافقين هو عتبان ، والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم . ثم ساق حديث عتبان المذكور في هذا الباب ، وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي سارته هو عتبان . وأغرب بعض المتأخرين فنقل عن ابن عبد البر أن الذي قال في هذا الحديث « ذلك منافق » هو عتبان أخذا من كلامه هذا ، وليس فيه تصريح بذلك ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف في شهود مالك بدرا وهو الذي أسر سهيل بن عمرو ، ثم ساق بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لمن تكلم فيه « أليس قد شهد بدرا » . قلت : وفي المغازي لابن إسحق أن النبي ﷺ بعث مالكا هذا ومعمر بن عدي فخرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه يرى ما أنهم به من النفاق ، أو كان قد أقلع عن ذلك ، أو النفاق الذي اتهم به ليس نفاق الكفر إنما أنكر الصحابة عليه تودده للنافقين ،

ولعل له عذرا في ذلك كما وقع لحاطب . قوله (ألا تراه قد قال لا إله إلا الله) ولطيا لسيء أما يقول ، ولمسلم « أليس يشهد » وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا يجزم بذلك . ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه « إنه ليقول ذلك وما هو في قلبه » كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتبان . قوله (فانا نرى وجهه) أى توجهه . قوله (ونصيحته إلى المنافقين) قال الكرمانى : يقال نصحت له لا إليه ثم قال : قد ضمن معنى الانتهاء ، كذا قال ، والظاهر أن قوله « إلى المنافقين » متعلق بقوله « وجهه » فهو الذى يتعدى إلى ، وأما متعلق نصيحته فمحذوف للعلم به . قوله (قال ابن شهاب) أى بالاسناد الماضى ، وهم من قال إنه معلق . قوله (ثم سألت) زاد الكشمهني « بعد ذلك » والحسين بمهملتين لجميعهم إلا للقبابى فضبطه بالضاد المعجمة وغلطوه . قوله (من سرائهم) بفتح المهملة أى خيارهم ، وهو جمع سرى ، قال أبو عبيد : هو المرتفع القدر من سرو الرجل يسرو إذا كان رفيع القدر ، وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة ، وقيل هو رأسها . قوله (فصدقه بذلك) يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضا من عتبان ، ويحتمل أن يكون حمله عن صحابي آخر ، وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا الحديث . وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا ، وقد سمعه من عتبان أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم ، وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتبان أخرجه الطبرانى ، وسيأتى في « باب النوافل جماعة » أن أبا أيوب الانصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتبان فأنكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين ، وأحاديث الشفاعة دالة على أن بعضهم يعذب ، لكن للعلاء أجوبة عن ذلك : منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب أنه قال عقب حديث الباب « ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور نرى أن الأمر قد انتهى إليها ، فن استطاع أن لا يغتر فلا يغتر ، وفي كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعا ، وظاهره يقتضى أن تاركها لا يعذب إذا كان موحدا . وقيل المراد أن من قالها غلظا لا يترك الفرائض لأن الإخلاص يحمل على أداء اللازم . وتعقب بمنع الملازمة . وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة ، وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم . وفي هذا الحديث من الموائد : إمامة الأعمى ، وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده ﷺ ، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ، واتخاذ موضع معين للصلاة . وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه . وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهي عن امامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره ، وكذا من أذن له صاحب المنزل . وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ أو وطنها ، ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب (١) إذا أمن الفتنة . ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضل ، والتبرك بالمشيئة ، والوفاء بالوعد ، واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعى في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفيته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل

(١) هذا فيه نظر ، والصواب أن مثل هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعل الله فيه من البركة ، وغيره لا يقاس عليه ، لما بينهما من الفرق العظيم ، ولأن فتح هذا الباب قد يقضى إلى الغلو والفرك كما قد وقع من بعض الناس . نال الله العافية

المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به^(١) والتنبية على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة ، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجليل ، وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر ، وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد ، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرجال عند الخطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وأن رد السلام على الإمام لا يجب ، وأن الإمام إذا زار قوما أمهم ، وشهود عتبان بدرا وأكل الخزيرة ، وأن العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى ينجي صاحبه إذا قبله الله تعالى ، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى الفحاشي ونحوه بقربة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل

٤٧ - باب التيمُّن في دخول المسجد وغيره

وكان ابن عمرَ يبدأ برجله اليميني ، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى

٤٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة

قالت « كان النبي ﷺ يحب التيمُّن ما استطاع في شأنه كله : في طهوره ، وترجله وتعلفه »

قوله (باب التيمن) أى البداية باليمين (في دخول المسجد وغيره) بالخفض عطفًا على الدخول ، ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد . **قوله** (وكان ابن عمر) أى في دخول المسجد ، ولم أره موصولا عنه ، لكن في المستدرك للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول « من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى ، والصحيح أن قول الصحابي « من السنة كذا » محمول على الرفع ، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار اليه بأثر ابن عمر ، وعموم حديث عائشة يدل على البداية باليمين في الخروج من المسجد أيضا ، ويحتمل أن يقال : في قولها « ما استطاع » احتراز عما لا يستطاع فيه التيمن شرعا كدخول الخلاء والخروج من المسجد ، وكذا تعاطى الأشياء المستفجرة باليمين كالاستنجاء والتخط . وعلت عائشة رضي الله عنها حبه ﷺ لما ذكرت إما باخباره لها بذلك ، وإما بالقرائن . وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في « باب التيمن في الوضوء والغسل »

٤٨ - باب هل تندس قبورُ مشركي الجاهلية ، ويتخذُ مكانها مساجد ؟

قول النبي ﷺ « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، وما يُكره من الصلاة في القبور ،

ورأى عمرُ أنسَ بن مالكٍ يصلي عند قبرٍ فقال : القبر القبر . ولم يأمره بالإعادة

٤٢٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال : أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة

(١) هنا غلط . والصواب منع ذلك كما تقدم في غير النبي صلى الله عليه وسلم سدا للذريعة المفضية الى الشرك *

د كرتا كنيسة رأينها بالحدبة فيها تصاوير فذ كرتا للنبي ﷺ فقال « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور » ، فأولئك يראوا الخلق عند الله يوم القيامة » [الحديث ٤٧٧ أخرجه في : ٤٣٤ ، ١٣٤١ ، ٣٨٧٣]

٤٢٨ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال « قدم النبي ﷺ المدينة فنزل أعلى المدينة في حى يقال لهم بنو عمرو بن عوف ، فأقام النبي ﷺ فيهم أربع عشرة ليلة ، ثم أرسل إلى بنى النجار فجاءوا مئة لدى السيوف ، كأني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه وملا بنى النجار حوله ، حتى ألقى بيناهم أبي أيوب ، وكان يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى في سرايض النعم ، وأنه أمر ببناء المسجد ، فأرسل إلى ملا من بنى النجار فقال : يا بنى النجار ثامنوني بحاطبكم هذا . قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله . فقال أنس : فكان فيه ما أقول لكم : قبور المشركين ، وفيه خرب ، وفيه نخل . فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت ، ثم مات حرب فسويت ، وبالنخل فقطع . فصنوا النخل قبلة المسجد وجعلوا عضادتيه الحجارة ، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يز تجزون ، والنبي ﷺ معهم وهو يقول :

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فاغفر للنصارى والمهاجرة

قوله (باب هل تنبش قبور مشركى الجاهلية) أى دون غيرها من قبور الانبياء وأتباعهم لما فى ذلك من الإهانة لهم ، بخلاف المشركين فانهم لا حرمة لهم . وأما قوله « لقول النبي ﷺ الخ » فوجه التعليق أن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً ومغالة كما صنع أهل الجاهلية وجرم ذلك إلى عبادتهم ، ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترى عظامهم ، فهذا يختص بالانبياء ويلتحق بهم أتباعهم ، وأما الكفرة فانه لا حرج فى نبش قبورهم ، إذ لا حرج فى إهانتهم . ولا يلزم من اتخاذ المساجد فى أمكنتها تعظيم ، فصرف بذلك أن لا تعارض بين فعله ﷺ فى نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها وبين لعنه ﷺ من اتخذ قبور الانبياء مساجد لما تبين من الفرق ، والمتمن الذى أشار إليه وصله فى باب الوفاة فى أواخر المغازى من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصه ، ووصله فى الجنائز من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه « والنصارى » ، وذكره فى عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة . **قوله** (وما يكره من الصلاة فى القبور) يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين . وفى ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي مرثد الغنوى مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها » . قلت : وليس هو على شرط البخارى فأشار إليه فى الترجمة ، وأورد معه أثر عمر الدال على أن النهى عن ذلك لا يقتضى فساد الصلاة ، والآثر المذكور عن عمر رويناه موصولاً فى كتاب الصلاة لأبى نعيم شيخ البخارى ولفظه « بينما أنس يصلى إلى قبر ناداه عمر : القبر القبر ، فظن أنه يعنى القبر ، فلما رأى أنه يعنى القبر جاز القبر وصل ، وله طرق أخرى بينها فى « تعليق التعليق » منها من طريق حميد عن أنس نحوه وزاد فيه « فقال بعض من يلينى لما يعنى القبر فتشجعت عنه ، وقوله « القبر القبر » بالنصب فهما على التحذير . **وقوله** (ولم يأمره بالاعادة)

استنبطه من تمادى أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضى فسادها لقطعها واستأنف : **قوله** (حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى) هو القطان (عن هشام) هو ابن عروة . **قوله** (عن عائشة) فى رواية الاسماعيلى من هذا الوجه ، أخبرتنى عائشة ، **قوله** (أن أم حبيبة) أى رملة بنت أبى سفيان الأموية (وأم سلمة) أى هند بنت أبى أمية المخزومية وهما من أزواج النبي ﷺ ، وكأنتا بمن هاجر إلى الحبشة كما سيأتى فى موضعه . **قوله** (ذكرتا) كذا لأكثر الرواة ، والمستمل والحموى ، ذكرنا ، بالتذكير وهو مشكل ، **قوله** (رأينا) أى هما ومن كان معها ، وللكشمينى والاصبلى رأتاها ، وسيأتى للمصنف قريباً فى باب الصلاة فى البيعة ، من طريق عبدة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية ، وله فى الجنائز من طريق مالك عن هشام نحوه ، وزاد فى أوله ، لما اشتكى النبي ﷺ ، ومن طريق هلال عن عروة بلفظ ، قال فى مرضه الذى مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب أنه ﷺ قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه ، فلا تتخذوا القبور مساجد فأنى أنها كم عن ذلك ، انتهى . وفائدة التنصيص على زمن النبى الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذى لم ينسخ لسكونه صدر فى آخر حياته ﷺ . **قوله** (إن أولئك) بكسر الكاف ويجوز فتحها . قوله (فات) عطف على قوله وكان ، وقوله ، بنوا ، جواب ، إذا . **قوله** (وصوروا فيه تلك الصور) والمستمل ، تلك الصور ، بالياء التحتانية بدل اللام ، وفى الكاف فيها وفى أولئك ما فى أولئك الماضية ، وإنما فعل ذلك أولئك ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدها ، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك . وفى الحديث دليل على تحريم التصوير ، وحل بعضهم الوعيد على من كان فى ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطنب ابن دقيق العيد فى رد ذلك كما سيأتى فى كتاب اللباس . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويحملونها قبلة يتوجهون فى الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً فى جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل فى ذلك الوعيد ^(١) وفى الحديث جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب ، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار فى الأحكام بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهية الصلاة فى المقابر سواء كانت بمجنب القبر أو عليه أو إليه ، وسيأتى بيان ذلك قريباً ، ويأتى حديث أنس فى بناء المسجد مبسوطاً فى كتاب الهجرة ، وإسناده كلهم بصريون . وقوله فيه ، فأقام فيهم أربعاً وعشرين ، كذا للمستمل والحموى ، والباقيين ، أربع عشرة ، وهو الصواب من هذا الوجه ، وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى وفيه ، وقد اختلف فيه أهل السير ، كما سيأتى . وقوله ، وأرسل إلى بنى النجار ، هم أحوال عبد المطلب لأن أمه سلى منهم ، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء ، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة . **قوله** (متقلدين السيوف) منصوب على الحال ، وفى رواية كريمة ، متقلدى السيوف ، بحذف النون ، والسيوف مجرورة بالاضافة . **قوله** (وأبو بكر ردفه) كأن النبي ﷺ أردفه تشريفاً له وتنويعاً بقدره ، والاف قد كان لأبى بكر ناقة هاجر عليها كما سيأتى بيانه فى الهجرة . وقوله (وملاً بنى النجار حوله) أى بجماعتهم ، وكانهم مشوا معه أدباً . وقوله (حتى ألقى) أى ألقى رحله ، والفناء الناحية المتسعة

(١) هذا غلط واضح ، والصواب تحريم ذلك وهنوله تحت الأحاديث الناهية عن اتخاذ القبور مساجد . فأنته واحذر والله الموفق

أمام الدار . قوله (وأنه أمر) بالفتح على البناء للفاعل ، وقيل روى بالضم على البناء للمفعول . قوله (ثامنوني) بالمثلثة : اذكروا لي ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي أختاره ، قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال ساوموني في الثمن . قوله (لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) تقديره لا نطلب الثمن ، لكن الأمر فيه إلى الله ، أو «إلى» بمعنى من ، وكذا عند الاسماعيل « لا نطلب ثمنه إلا من الله ، وزاد ابن ماجه «أبدا» . وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنا . وغالف في ذلك أهل السير كما سيأتي . قوله (فكان فيه) أي في الحائط الذي بنى في مكانه للمسجد . قوله (وفيه خرب) قال ابن الجوزي : المعروف فيه فتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلة . قلت : وكذا ضبط في سنن أبي داود ، وحكى الخطابي أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كغيب وعنية ، وللكشميني « حرث » بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة ، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلة عن أبي التياح بالمهملة والمثلثة ، فعلى هذا فرواية الكشميني وهم ، لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث ، وذكر الخطابي فيه ضبطا آخر ، وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قوله في آخره (فاغفر للانصار) كذا الأكثر ، والمستمل والجرى « فاغفر الانصار » بحذف اللام ، ويوجه بأنه ضمن اغفر معنى استر ، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ « فانصر الانصار » . وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد في أماكنها ، قيل وفيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذنا من قوله « وأمر بالنخل فقطع » وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون ذكورا وإما أن يكون طرأ عليه ما قطع ثمرته . وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا

٤٩ - باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ

٤٢٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ » ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ يَقُولُ « كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ »

قوله (باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ) أي أما كنها ، وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مَرَبَضٍ بكسر الميم ، وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله ، لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته - أي حيث دخل وقتها - سواء كان في مَرَابِضِ الْغَنَمِ أو غيرها ، وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة في غيره إلا لضرورة . قال ابن بطال : هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله بنجاسة أحوال الغنم وأبعارها ، لأن مَرَابِضِ الْغَنَمِ لا تسلم من ذلك . وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب ، وإذا تعارض الأصل والغالب قدم الأصل . وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أحوال الإبل . (تنبيه) : القائل « ثم سمعته بعد يقول » هو شعبة يعني أنه سمع شيخه يزيد فيه التقيد المذكور بعد أن سمعه منه بدونه ، ومفهوم الزيادة أنه ﷺ لم يصل في مَرَابِضِ الْغَنَمِ بعد بناء المسجد ، لكن قد ثبت إذنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة

٥٠ - باب الصلاة في مواضع الإبل

٤٣٠ - **حديث** صدقة بن الفضل قال أخبرنا سليمان بن حيان قال حدثنا عبيد الله عن نافع قال : رأيت ابن عمر يصلي إلى بعيره وقال : رأيت النبي ﷺ يفعلُه [الحديث ٤٣٠ - طرفه في : ٥٠٧]

قوله (باب الصلاة في مواضع الإبل) كأنه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه ، لكن لها طرق قوية : منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، وحديث البراء بن عازب عند أبي داود ، وحديث أبي هريرة عند الترمذي ، وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي ، وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه ، وفي معظمها التعبير « بمعاطن الإبل » ، ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء « مبارك الإبل » ، ومثله في حديث سليك عند الطبراني ، وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي « أعطان الإبل » ، وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني « مناخ الإبل » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « مرابد الإبل » ، فعبر المصنف بالمواضع لأنها أشمل ، والمعاطن أخص من المواضع لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء خاصة . وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل ، وقيل هو مأواها مطلقا فصله صاحب المغني عن أحمد ، وقد نازع الإسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله سترة عدم كراهية الصلاة في مبركه ، وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فأنها خلقت من الشياطين ، ونحوه في حديث البراء ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي ، وكذلك صلاة رাকبها ، وقد ثبت أنه ﷺ كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر ، وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمععة لما طبعت عليه من النفار المفضي إلى تشويش قلب المصلي ، بخلاف الصلاة على المركوب منها أو إلى جهة واحد معقول ، وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب سترة المصلي إن شاء الله تعالى . وقيل علة النهي في التفرقة بين الإبل والغنم بأن عادة أصحاب الإبل التغوط بقرنها فتنجس أعطانها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاه الطحاوي عن شريك واستبعده ، وغلط أيضا من قال إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لأن مرايض الغنم تشركها في ذلك ، وقال : إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه . رتقب بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار ، وإذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا ، لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله « جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا » وبين أحاديث الباب بجعلها على كراهة التنزيه وهذا أولى . والله أعلم . (تكملة) : وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في مرايض الغنم ولا يصلي في مرايض الإبل والبقر ، وسنده ضعيف ، فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل ، بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن البقر في ذلك كالغنم

٥١ - **باب** مَنْ صَلَّى وَقَدْ آمَهُ تَنَوَّرَ أَوْ نَارَ أَوْ شَيْءًا مِمَّا يُبَدُّ فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ

وقال الزهري : أخبرني أنس قال : قال النبي ﷺ « عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أَصَلِّي

٤٣١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ « أَرَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنَارًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَحَ »

قوله (باب من صلى وقدامه تنور) بالنصب على الظرف، و(التنور) بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة ما توقد فيه النار للخبز وغيره وهو في الأكثر يكون حفيرة في الأرض، وربما كان على وجه الأرض، وهم من خصه بالاول. قيل هو معرب، وقيل هو عربي توافقت عليه الألسنة، وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماما به لأن عبدة النار من الجوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجر كالتنور، وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور وقال: هو بيت نار، أخرجه ابن أبي شيبة. وقوله (أوشى) من العام بعد الخاص، فتدخل فيه الشمس مثلا والأصنام والتماثيل، والمراد أن يكون ذلك بين المصلّي وبين القبلة. **قوله** (وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولا في «باب وقت الظهر»، وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد، وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف، فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الاسناد، وتقدم أيضا طرف منه في كتاب الإيمان، وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة فقال: ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه المصلّي إليها. وقال ابن التين: لا حاجة فيه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختارا، وإنما عرض عليه ذلك للمعنى الذي أراد الله من تنبيه العباد. وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه، لأنه ﷺ لا يقر على باطل، فدل على أن مثله جائز. وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلّي وبين قبلته في الجملة. وأحسن من هذا عندى أن يقال: لم يفصح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني، وهو المطابق لحديث الباب، ويكره في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل، وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور أو إلى بيت نار، ونازعه أيضا من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه ﷺ قال «أريت النار»، ولا يلزم أن تكون أمامه متوجها إليها، بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك. قال: ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى. وكان البخاري رحمه الله كوشف بهذا الاعتراض فمجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس، ففيه «عرضت على النار وأنا أصلي»، وأما كونه رآها أمامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه، ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف «يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك ثم رأيناك تكلمت»، أي تأخرت إلى خلف، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار. وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولا «لقد عرضت على الجنة والنار آتفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي»، وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلّي والبعيد

٥٢ - باب كراهية الصلاة في المقابر

٤٣٢ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال

« اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً »

[الحديث ٤٣٢ - طرته في : ١١٨٧]

قوله (باب كراهية الصلاة في المقابر) استنبط من قوله في الحديث « ولا تتخذوها قبوراً ، أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكروهة ، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه ، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً « الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . **قوله** (من صلاتكم) قال القرطبي « من ، للتبعية ، والمراد التوافق بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً « إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته » ، قلت : وليس فيه ما ينفي الاحتمال . رقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه : اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقضى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا وإن كان محتملاً لكن الأول هو الأرجح . وقد بالغ الشيخ يحيى الدين فقال : لا يجوز حمله على الفريضة ، وقد نازع الاسماعيل المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ « المقابر » كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » ، وقال ابن التين : تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه التندب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون ، كأنه قال : لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم ، وهي القبور . قال : فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : ان أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا ، فقد قدمنا وجه استنباطه . وقال في النهاية تبعاً للمطالع : إن تأويل البخاري مرجوح ، والأولى قول من قال : معناه إن الميت لا يصلي في قبره . وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وكذا قال البخاري في شرح السنة والخطابي ، وقال أيضاً : يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم وطناً للنوم فقط لا تصلون فيها فإن النوم أخو الموت والميت لا يصلي . وقال التوربشقي : حاصل ما يحتمله أربعة معان ، فذكر الثلاثة الماضية ورابعها : يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم « مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت » . قال الخطابي : وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء ، فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته ، قلت : ما ادعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما ان جعل النهي حكماً منفصلاً عن الأمر . وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال : لعل ذلك من خصائصه . وقد روى أن الانبياء يدفنون حيث يموتون . قلت : هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً « ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض » ، وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، وله طريق أخرى مرسل ذكرها البهقي في الدلائل ، وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الانجمي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له « فأين يدفن رسول الله ﷺ ؟ قال : في المكان الذي قبض الله فيه روحه ، فانه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب » ، إسناده صحيح لكنه موقوف .. والذي قبله أصرح في المقصود . وإذا حمل دفته في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك ، بل هو متجه ، لأن استمرار الدفن في

البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ، ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » فإن ظاهره يقتضى النهى عن الدفن فى البيوت مطلقا . والله أعلم

٥٣ - باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب

وَيُذَكِّرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخُسْفٍ بَابِلَ

٤٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَذْبُوبِينَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ »

[الحديث ٤٣٣ - أطرافه فى : ٣٣٨٠ ، ٣٣٨١ ، ٤٤١٩ ، ٤٤٢٠ ، ٤٧٠٢]

قوله (باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب) أى ما حكمها ؟ وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب . قوله (ويذكر أن عليا) هذا الآخر رواه ابن أبى شيبة من طريق عبد الله بن أبى المحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال د كنى مع على فررنا على الخسف الذى ببابل ، فلم يصل حتى أجازه ، أى تعداه . ومن طريق أخرى عن على قال « ما كنت لأصلى فى أرض خسف الله بها ثلاث مرار ، والظاهر أن قوله « ثلاث مرار » ليس متعلقا بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد ، وإنما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ، ورواه أبو داود مرفوعا من وجه آخر عن على ولفظه « نهانى حبيبى ﷺ أن أصلى فى أرض بابل فانها ملعونة » فى إسناده ضعف ، واللائق بتعليق المصنف ما تقدم ، والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى فى قوله ﴿ فَأَنى اللَّهُ بَنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ الآية ، ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن النمرود ابن كنعان بنى ببابل بنيانا عظيما يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع ، غسف الله بهم ، قال الخطابي : لا أعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة فى أرض بابل ، فإن كان حديث على ثابتا فلعله نهاه أن يتخذها وطنًا لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها ، يعنى أطلق الملزوم وأراد اللزوم . قال : فيحتمل أن النهى خاص بعلى لإنذاره بما لى من الفتنه بالعراق . قلت : وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل . والله أعلم . قوله (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبى أويس ابن أخى مالك . قوله (لا تدخلوا) كان هذا النهى لما مروا مع النبى ﷺ بالحجر ديار ثمود فى حال توجههم إلى تبوك ، وقد صرح المصنف فى أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك . قوله (هؤلاء المذبذبين) بفتح الذال المعجمة . وله فى أحاديث الأنبياء « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم » . قوله (إلا أن تكونوا باكين) ليس المراد الاقتصار فى ذلك على ابتداء الدخول ، بل دائما عند كل جزء من الدخول ، وأما الاستقرار فالأكيفية المذكورة مغالوبة فيه بالأولوية ، وسياق أنه ﷺ لم ينزل فيه البتة . قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة الصلاة هناك ، لأن الصلاة موضع بكم وتضرع ، كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لآخر على . قلت : والحديث مطابق له من جهة أن كلا منهما فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف فى المغازى فى آخر الحديث « ثم قنع ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادى » فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على فى خسف بابل . وروى

الحاكم في «الإكليل»، عن أبي سعيد الخدري قال «رأيت رجلاً جاء بخاتم وجهه بالحجر في بيوت المعذنين فأعرض عنه النبي ﷺ واستتر يده أن ينظر إليه وقال: ألقاه، لكن إسناده ضعيف، وسيأتي نفيه ﷺ أن يستقى من مياههم في كتاب أحاديث الانبياء إن شاء الله تعالى. قوله (لا يصيبكم) بالرفع على أن «لا» نافية والمعنى لئلا يصيبكم. ويجوز الجزم على أنها ناهية وهو أوجه، وهو نهى بمعنى الخبر. وللصنف في أحاديث الانبياء «أن يصيبكم» أي خشية أن يصيبكم، ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعث على التفكير والاعتبار، فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر وإصمالمهم مع تمكينهم لهم في الأرض وإصمالمهم مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك. والتفكير أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإصمالمهم لإعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، فمن مر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم فقد شابههم في الإهمال، ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم، وبهذا يتدفع اعتراض من قال: كيف يصيب هذاب الظالمين من ليس بظالم؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه. وفي الحديث الحديث الحث على المراقبة، والزجر عن السكنى في ديار المعذنين، والإسراع عند المرور بها، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾

٥٤ - باب الصلاة في البيعة

وقال عمر رضي الله عنه: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصُورُ

وكان ابن عباس يَصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل

٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ دَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَةُ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ

قوله (باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مشاة تحتانية: معبد للنصارى. قال صاحب المحكم، البيعة صومعة الراهب. وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المصتمد. ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قوله (وقال عمر: إنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الاصيل «كنائسهم». قوله (من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل بمشاة ثم مثناة بينهما ميم، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم. قوله (التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة، والصور بالجر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها، أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل، وفي رواية الاصيل «والصور» بزيادة الواو العاطفة. وهذا الاثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً وكان من عظامهم وقال: أحب أن تحببني وتكرمني. فقال له عمر: إنا لا ندخل

كنائسكم من أجل الصور التي فيها ، يعنى التماثيل . وتبين بهذا أن روائقي النصب والجر أوجه من غيرهما ، والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين سماء مسلمة بن عبد الله الجهنى عن عمه أبي مسجعة بن ربيع عن عمر في قصة طويلة أخرجها . قوله (وكان ابن عباس) وصله البخارى في « الجمديات » وزاد فيه « فان كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر » وقد تقدم في « باب من صلى وقدامه تنور » أن لا معارضة بين هذين البابين ، وإن الكراهة في حال الاختيار ، قوله (حدثنا محمد) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته . وعبد الله هو ابن سليمان ، وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب ، ومطابقته للترجمة من قوله « بنوا على قبره مسجدا » فان فيه إشارة إلى نهى المسلم عن أن يصلى في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجدا . والله أعلم

٥٥ - باب * ٤٣٥ ، ٤٣٦ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قالوا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه ، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال - وهو كذلك - « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذرو ما صنعوا

[الحديث ٤٣٥ - أطرافه في : ١٣٣٠ ، ١٣٩٠ ، ٣٤٥٣ ، ٤٤٤١ ، ٤٤٤٣ ، ٥٨١٥]

[الحديث ٤٣٦ - أطرافه في : ٣٤٥٤ ، ٤٤٤٤ ، ٥٨١٦]

٤٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

قوله (باب) كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة ، وسقط من بعض الروايات ، وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب ، فله تعلق بالباب الذى قبله ، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد ، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا . **قوله** (لما نزل) كذا لا يذرى بفتحيتين والفاعل محذوف أى الموت ، ولغيره بضم النون وكسر الزاى ، وطفق أى جمل . والخميصة كساء له أعلام كما تقدم . **قوله** (فقال وهو كذلك) أى فى تلك الحال . ويحتمل أن يكون ذلك فى الوقت الذى ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التى رأتها بأرض الحبشة ، وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض يخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فلحن اليهود والنصارى لإشارة إلى ذم من يفعل فعلهم ، وقوله (اتخذوا) جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب اللعن ، كأنه قيل ما سبب لعنهم ؟ فأجيب بقوله « اتخذوا » . وقوله (يحذرو ما صنعوا) جملة أخرى مستأنفة من كلام الراوى ، كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك فى ذلك الوقت فأجيب بذلك . وقد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبيينا ﷺ نبي غيره وليس له قبر ، والجواب أنه كان فيهم أنبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالحوار بين ورميم فى قول ، أو الجمع فى قوله « أنبيائهم » ، بازاء المجموع من اليهود والنصارى ، والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكثرى بذكر الانبياء ، ويؤيده قوله فى رواية مسلم من طريق جندب « كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد » ولهذا لما أفرد النصارى فى الحديث الذى قبله قال « إذا مات فيهم الرجل الصالح »

ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال « قبور أنبيائهم » ، أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداء أو اتباعاً ،
فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت ، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم اليهود

٥٦ - باب قول النبي ﷺ « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَمَهْجُوراً »

٤٣٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ - هُوَ أَبُو الْحَكَمِ - قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ
الْقَيْسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَ لِي أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي : نُصِرْتُ
بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَمَهْجُوراً ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ ،
وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَاءُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةُ »

قوله (باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم ، وأخرجه
هناك عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس
بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن ، وإيراده له هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في
الأبواب المتقدمة ليست للتحريم لعموم قوله « جعلت لي الأرض مسجداً ، أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً
للسجود ، أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ، ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم ، وعموم حديث
جابر مخصوص بها ، والاول أولى (١) لأن الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ، ولا يرد عليه أن
الصلاة في الأرض المتنجسة لا تصح ، لأن التنجس وصف طارىء ، والاعتبار بما قبل ذلك

٥٧ - باب يوم المرأة في المسجد

٤٣٩ - **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ
سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقَهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : خَرَجَتْ صَدِيقَةً لَهَا عَلَيْهَا وَشَاحٌّ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ . قَالَتْ :
فَوَضَعَتْهُ - أَوْ وَقَعَتْ مِنْهَا - فَرَأَتْ بِهِ حُدَيَّاءَ وَهُوَ مُلَقًى ، فَحَسِبْتُهُ لِحَاً فَخَطَفْتُهُ . قَالَتْ : فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ . قَالَ
فَاتَّهَمُونِي بِهِ . قَالَتْ فَطَفِقُوا يُنَادُّونَ حَتَّى فَتَّشُوا قُبُلَهَا . قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّاءُ فَأَلْقَتْهُ ،
قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ ، قَالَتْ فَقُلْتُ : هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئةٌ وَهُوَ ذَا هُو . قَالَتْ لَجَأْتُ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَسْلَمْتُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَ لَهَا خِيبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ حِفْشٌ ، قَالَتْ فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ
عِنْدِي . قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِساً إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ الْأَحْنَانِي

(١) في كون الأول أولى نظر . والأمح الثاني . وعليه تكون المقبرة ونحوها مما صح النهي عن الصلاة فيه مخصوصة من عموم
حديث جابر المذكور . والله أعلم

قالت عائشة : قلت لما شأ نك لا تقعدين معي مقعداً إلا قلت هذا ؟ قالت لقد فُتني بهذا الحديث [الحديث ٤٣٩ - طرفه في : ٢٨٣٥]

قوله (باب نوم المرأة في المسجد) أي وإقامتها فيه . **قوله** (أن وليدة) أي أمة ، وهي في الأصل المولودة ساعة تولد قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة . **قوله** (قالت فخرجت) القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة ، وقد روت عنها عائشة هذه القصة ، والبيت الذي أنشدته ، ولم يذكرها أحد من صنف في رواية البخاري ولا وقعت على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفاً : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتوشح به المرأة ، وقيل ينسج من أديم عريضا ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشعها . وعن الفارسي : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع . انتهى . وقولها في الحديث « من سيور » يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد « لحسبته لحاً » لا ينفي كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين . **قوله** (فوضعت أو وقع منها) شك من الراوي ، وقد رواه ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروساً فدخلت إلى مغسلها فوضعت الوشاح . **قوله** (حدياة) بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتشديد الياء التعتانية تصغير حداة بالهمز بوزن غنية ، ويجوز فتح أوله . وهي الطائر المعروف المأذون في قتله في الحل والحرم ، والأصل في تصغيرها حدياة بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفاً ، وتسمى أيضاً الحديء بضم أوله وتشديد الدال مقصور ، ويقال لها أيضاً الحدو بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حداء كالمفرد بلا هاء ، وربما قالوه بالمد . والله أعلم . **قوله** (حتى فتشوا قبلها) كأنه من كلام عائشة ، والا فقتضى السياق أن تقول « قبل » ، وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام ، فالظاهر أنه من كلام الوليدة أوردته بلفظ الغيبة التفاتاً أو تمجيداً ، وزاد فيه ثابت أيضاً « قالت : فدعوت الله أن يبرئني لحاء الحدياء وهم ينظرون » . **قوله** (وهوذا هو) يحتمل أن يكون « هو » الثاني خبراً بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا والجمعوع خبراً عن الأول ويحتمل غير ذلك . ووقع في رواية أبي نعيم « وما هوذا » وفي رواية ابن خزيمة « وهوذا كما ترون » . **قوله** (قالت) أي عائشة (لحاء) أي المرأة . **قوله** (فكانت) أي المرأة ، وللكشميني « فكان » . والحباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد : الخيمة من وبر أو غيره ، وعن أبي عبيد لا يكون من شعر . والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة : البيت الصغير القريب السمك ، مأخوذ من الانحفاش وهو الانضمام ، وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها . **قوله** (فتحدث) بلفظ المضارع محذوف لإحدى التامين . **قوله** (تعاجيب) أي أعاجيب واحداً أعجوبة ، ونقل ابن السكيت أن تعاجيب لا واحد له من لفظه . **قوله** (ألا إنه) بتخفيف اللام وكسر الهمزة ، وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه ، فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالمًا . أو قلت ويوم وشاح بالتنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا الحادس في أشعار العرب كثير جداً نادر في أشعار الولدين ، وهو

عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف - وهو حذف السابغ الساكن - وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا . وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور . وفي الحديث اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة ، وإباحة استظلاله فيه بالحيمة ونحوها ، وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرأة فيه المحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة . وفيه فضل الهجرة من دار الكفر ، وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافرا لأن في السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة . والله أعلم

٥٨ - باب نوم الرجال في المسجد

وَقَالَ أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ : قَدِمَ رَمَطٌ مِنْ عُكَيْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصُّنَّةِ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ : كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءُ

٤٤٠ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله أنه كان ينام

وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ

[الحديث ٤٤٠ - أطرافه في : ١١٢١ ، ١١٥٦ ، ٣٧٣٨ ، ٣٧٤٠ ، ٧٠١٥ ، ٧٠٢٨ ، ٧٠٣٠]

٤٤١ - **حديث** قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعيد

قال : جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد عليا في البيت فقال : أين ابن عمك ؟ قالت : كان بيني وبينه شيء فضاغنبي فخرج فلم يقل عندي . فقال رسول الله ﷺ لإنسان : انظر أين هو ؟ فجاء فقال : يا رسول الله هو في المسجد راقد . فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب ، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول : قم أبا تراب ، قم أبا تراب

[الحديث ٤٤١ - أطرافه في : ٣٧٠٣ ، ٦٢٠٤ ، ٦٢٨٠]

قوله (باب نوم الرجال في المسجد) أى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور ، وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة ، وعن ابن مسعود مطلقا ، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح . **قوله** (وقال أبو قلابة عن أنس) هذا طرف من قصة العرينين ، وقد تقدم حديثهم في الطهارة . وهذا اللفظ أوردته في المحاربين موصولا من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة . **قوله** (وقال عبد الرحمن بن أبي بكر) هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة . والصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكن ، وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان (عن عبيد الله) هو العمري ، وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضاً من حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل ، وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بلفظ « كنا ننام » . **قوله** (أعزب) بالمهمله والواو أى غير متزوج . والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الواو ، والاول شذوذاً قليلة مع أن القزاز

أنكرها . وقوله (لا أهمل له) هو تفسير لقوله أعزب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم . وقوله (في مسجد) متعلق بقوله ينام . قوله (عن أبي حازم) هو سلة بن دينار والد عبد العزيز المذكور . قوله (أين ابن عمك) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لا ابن عمها ، وفيه إرشادها إلى أن مخاطبه بذلك لما فيه من الاستعفاف بذكر القرابة ، وكأنه ﷺ فهم ما وقع بينهما فأراد استعفافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما . قوله (فلم يقل عندى) بفتح الياء التحتانية وكسر القاف ، من القيولة وهو نوم نصف النهار . قوله (فقال لإنسان) يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي ﷺ غيره . وللصنف في الأدب ، فقال النبي ﷺ لفاطمة أين ابن عمك ؟ قالت في المسجد ، وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله (انظر أين هو) المكان المخصوص من المسجد . وعند الطبراني ، فأمر إنسانا معه فوجده مضطجعا في في الجدار . قوله (هو راقد في المسجد) فيه مراد الترجمة ، لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له ، وكذا بقية أحاديث الباب ، إلا قصة على فإنها تقتضى التعميم ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيولة النهار . وفي حديث سهل هذا من الفوائد أيضا جواز القائلة في المسجد ، ومما زح المفضض بما لا يفضض منه بل يحصل به تأنيسه ، وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية ، والتلقيب بالكنية لمن لا يفضض ، وسيأتى في الأدب أنه كان يفرح إذا دعى بذلك . وفيه مداراة الصهر وتسكينه من غضبه ، ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه ، وأنه لا بأس بابتداء المسكين في غير الصلاة . وسيأتى بقية ما يتعلق به في فضائل على إن شاء الله تعالى

٤٤٢ - **حدثنا يوسف بن عيسى** قال **حدثنا ابن فضيل** عن أبيه عن **أبي حازم** عن **أبي هريرة** قال : رأيت سبعين من أهل الصفة ما منهم رجل عليه رداء ، إما إزار وإما كساء قد ربطوا في أعناقهم ، فنها ما يبالغ نصف الساقين ، ومنها ما يبلغ الكعبين ، فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته

قوله (حدثنا ابن فضيل) هو محمد بن فضيل بن غزوان ، وأبو حازم هو سلمان الأشجعي ، وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء ، وإن كانا جميعا مدينين تابعين ثقتين . **قوله** (لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين ، وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي ﷺ في غزوة بدر معونة ، وكانوا من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة ، وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وفي بعض ماذكروه اعتراض ومناقشة ، لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك . **قوله** (رداء) هو ما يستر أعلى البدن فقط . وقوله (إما إزار) أى فقط (وإما كساء) أى على الهيئة المشروحة في المتن . وقوله (قد ربطوا) أى الأكسية خذف المفعول للعلم به . وقوله (فنها) أى من الأكسية . **قوله** (فيجمعهم بيده) أى الواحد منهم ، زاد الاسماعيلي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة . وحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان . وقد تقدم نحو هذه الصفة في « باب إذا كان الثوب ضيقا »

٥٩ - باب الصلاة إذا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

وقال كعب بن مالك: كان النبي ﷺ إذا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بدأ بالمسجد فصلى فيه

٤٤٣ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :

أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ : أَرَأَيْتَ قَالَ نُحَيْي - فَقَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ . وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي

[الحديث ٤٤٣ - أطرافه في : ١٨٠١ ، ٢٠٩٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٩٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٧٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ، ٢٧١٨ ، ٢٨٦١ ، ٢٩٦٧ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٨٩ ، ٣٠٩٠ ، ٤٠٥٢ ، ٥٠٧٩ ، ٥٢٤٣ ، ٥٢٤٤ ، ٥٢٤٥ ، ٥٢٤٦ ، ٥٢٤٧ ، ٥٢٦٧ ، ٦٣٨٧]

قوله (باب الصلاة إذا قدم من سفر) أى فى المسجد . قوله (وقال كعب) هو طرف من حديثه الطويل فى قصة تخلفه وتوبته ، وسيأتى فى أواخر المغازى ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وذكر بعده حديث جابر ليجمع بين فعل النبي ﷺ وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه . قوله (قال مسعر أراه) بالضم أى أظنه ، والضمير لمحارب . قوله (وكان لى عليه دين) كذا للأكثر ، وللحموى د وكان له ، أى لجابر د عليه ، أى على النبي ﷺ ، وفى قوله بعد ذلك (فقضاني) التفات . وهذا الدين هو ثمن حمل جابر . وسيأتى مطولا فى كتاب الشروط ، ونذكر هناك فوائده إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف أيضا فى نحو من عشرين موضعا مطولا ومختصرا موصولا ومعلقا . ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الجبل كان عند قدومه من السفر كما سيأتى واضحاً . وغفل مغلطاً حيث قال : ليس فيه ما يوجب عليه . لأن لقائل أن يقول إن جابراً لم يقدم من سفر لأنه ليس فيه ما يشعر بذلك ، قال النووي : هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر ينوب بها صلاة القدوم ، لا أنها تحية المسجد التى أمر الداخل بها قبل أن يجلس ، لكن تحصل التحية بها . وتمسك بعض من منع الصلاة فى الأوقات المنهية ولو كانت ذات سبب بقوله دضى ، ولا حجة فيه لأنها واقعة عين

٦٠ - باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين

٤٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ

الزُّرْقَانِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ »

[الحديث ٤٤٤ - طرفه في : ١١٦٣]

قوله (باب إذا دخل المسجد) حذف الفاعل للعلم به ، وذكر فى رواية الاصيلى وكريمة كلفظ المتن . قوله (عن أبي قتادة) بفتحتين ، هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ، ورواه سهيل بن أبى صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال د عن جابر ، بدل أبى قتادة ، وخطأه الترمذى والدارقطنى وغيرهما . قوله (السلى) بفتحتين لأنه من الانصار ، والإسناد كله مدنى كالذى بعده . قوله (فليركع) أى فليصل ، من إطلاق الجزم وإرادة السكل . قوله (ركعتين) هذا العدد لا مفهوم لاكثره باتفاق ، واختلف فى أقله ، والصحيح اعتباره فلا تأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر فى ذلك للندب ، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذي صرح به

ابن حزم عنده ، ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ الذي رآه يتخطى ، اجلس فقد آذيت ، ولم يأمره بصلاة ، كذا استدلل به الطحاوى وغيره وفيه نظر . وقال الطحاوى أيضا : الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها . قلت : هما عمومان تعارضا ، الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل ، والنهى عن الصلاة فى اوقات مخصوصة ، فلا بد من تخصيص أحد العمومين ، فذهب جمع إلى تخصيص النهى وتعميم الامر - وهو الاصح عند الشافعية - وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية . قوله (قبل أن يجلس) صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ : أرعكت ركعتين ؟ قال لا . قال : قم فاركعهما ، ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس . قلت : ومثله قصة سليك كما سيأتى فى الجمعة . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يقال وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز ، أو يقال وقتهما قبله أداء وبعده قضاء ، ويحتمل أن يحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل . (فائدة) : حديث أبى قتادة هذا ورد على سبب ، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالسا بين أصحابه يجلس معهم ، فقال له : ما منعك أن تركع ؟ قال : رأيتك جالسا والناس جلوس . قال : فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، أخرجه مسلم . وعند ابن أبى شيبة من وجه آخر عن أبى قتادة « أعطوا المساجد ، حقها قيل له : وما حقها ؟ قال : ركعتين قبل أن تجلس »

٦١ - باب الحديث فى المسجد

٤٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « الملائكة تصلى على أحدكم ما دام فى مُصلَّاه الذى صلى فيه ما لم يحدث ، تقول : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه »

قوله (باب الحديث فى المسجد) قال المازرى : أشار البخارى الى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب ، وهو مبنى على أن الحديث هنا الريح ونحوه ، وبذلك فسرهُ أبو هريرة كما تقدم فى الطهارة . وقد قيل المراد بالحديث هنا أعم من ذلك ، أى ما لم يحدث سوا . ويؤيده رواية مسلم « ما لم يحدث فيه ، ما لم يؤذ فيه ، وفى أخرى للبخارى « ما لم يؤذ فيه يحدث فيه » ، وسيأتى قريبا بناء على أن الثانية تفسير للاولى . قوله (الملائكة تصلى) وللكشميهنى « أن الملائكة تصلى ، بزيادة ان ، والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك ، قوله (تقول الخ) هو بيان لقوله تصلى . قوله (ما دام فى مُصلَّاه) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك ، وسيأتى فى « باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة » بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت فى مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ، ولفظه « ولا يزال فى صلاة ما انتظر الصلاة » ، فأنبت للانتظر حكم المصلى ، فيمكن أن يحمل قوله « فى مُصلَّاه » على المكان الممد للصلاة ، لا الموضع الخاص بالسجود ، فلا يكون بين الحديثين تخالف . وقوله (ما لم يحدث) يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استمر جانبا . وفيه دليل على أن الحديث فى المسجد أشد من

النخامة (١) لما تقدم من أن لها كفارة، ولم يذكر لهذا كفارة، بل عومل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة، ودعاء الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وسيأتى بقية فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة، إن شاء الله تعالى

٦٢ - باب بُنيان المسجد . وقال أبو سعيد : كان سَقْفُ المسجدِ من جَرِيدِ السَّخْلِ

وأمرُ عمرُ ببناء المسجدِ وقال : أكنَّ الناسَ من الطَّارِ ، وإيَّاكَ أن تُتَحَمَّرَ أو تُصَفَّرَ فَتَقْنِ الناسَ

وقال أنسٌ يَبَاهونَ بها ثمَّ لا يعمرونها إلا قليلا . وقال ابنُ عباسٍ : لُتَزَخِرْفَنَهَا كما زَخَرَفَتِ اليهودُ والنَّصارى

قوله (باب بنيان المسجد) أى النبوى - قوله (وقال أبو سعيد) هو الخدرى ، والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر ، وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبى سلة عنه ، وسيأتى قريبا في أبواب صلاة الجماعة . قوله (وأمر عمر) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوى . قوله (وقال أكن الناس) وقع في روايتنا أكن بضم الهمة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعى يقال : أكننت الشيء لكاننا أى صنته وسترته ، وحكى أبو زيد كننته من الثلاثى بمعنى أكننته ، وفرق الكسانى بينهما فقال كننته أى سترته وأكننته فى نفسى أى أسررتة ، ووقع فى رواية الاصيل « أكن » بفتح الهمة والنون فعل أمر من الإكنان أيضاً ويرجحه قوله قبله « وأمر عمر » وقوله بعده « وإياك » وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له « وإياك » ، أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك ، قال عياض : وفى رواية غير الاصيل والقابى - أى وأبى ذر - « كن الناس » بخذف الهمة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً . وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى ، وهو متجه ، لكن الرواية لاتساعده . قوله (فتقن الناس) بفتح المثناة من قن ، وضبطه ابن التين بالضم من أقن ، وذكر أن الاصمعى أنكره وأن أبا عبيدة أجازه فقال قن وأقن بمعنى ، قال ابن بطلال : كأن عمر فهم ذلك من رد الشارح الخبيصة إلى أبى جهم من أجل الأعلام التى فيها وقاله « إنها ألغيت عن صلاتى » . قلت : ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعا « ماساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم » رجاله ثقات إلا شيخه جبار بن المغلس ففيه مقال . قوله (وقال أنس : يتباهون بها) بفتح الهاء أى يتفاخرون ، وهذا التعليق روينا موصولا فى مسند أبى يعلى وصحیح ابن خزيمة من طريق أبى قلابة أن أنسا قال « سمعته يقول : يأتى على أمتى زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلا » وأخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان مختصرا من طريق أخرى عن أبى قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس فى المساجد » والطريق الأولى أليق بمراد البخارى . وعند أبى نعيم فى كتاب المساجد من الوجه الذى عند ابن خزيمة « يتباهون

(١) هذا فيه تفصيل : فإن قصد بالحدث المعصية أو البدعة فإقاله الشارح متوجه ، وإن أريد بالحدث الريح ونحوها مما ينتقض الطهارة سوى البول ونحوه فليس ماقاله الشارح واحدا ، والصواب إباحة ذلك أو كراهته من غير تحريم ، وإن فاتته به صلاة الملائكة . ويؤيد الثانى ما ذكره الشارح فى شرح الحديث ٤٧٧ قوله

بكثرة المساجد ، (تنبيه) : قوله ثم لا يعمرونها ، المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله ، وليس المراد به بنائها ، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده . **قوله** (وقال ابن عباس : لتزخرقنها) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاى وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التأکید ، والزخرقة الزينة ، وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يتزين به . وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفا ، وقبله حديث مرفوع ولفظه : ما أمرت بتشديد المساجد ، وظن الطيبي في شرح المشكاة أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام في « لتزخرقنها » مكسورة وهي لام التعليل للنفي قبله والمعنى : ما أمرت بالتشديد لجعل ذريعة إلى الزخرقة ، قال : والنون فيه لمجرد التأکید ، وفيه نوع توبيخ وتأنيب ثم قال : ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم . قلت : وهذا هو المعتمد والأول لم تثبت به الرواية أصلا فلا يفتقر به ، وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي ﷺ في الكتب المشهورة وغيرها ، وإنما لم يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله ، قال البغوي : التشديد رفع البناء وتطويله ، وإنما زخرقت اليهود والنصارى معا بها حين حرفوا كتبهم وبدلوها

٤٤٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال **حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد** قال **حدثني أبي عن صالح بن كيسان** قال **حدثنا نافع** أن **عبد الله** أخبره أن **المسجد** كان على عهد **رسول الله ﷺ** مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا ، وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا . ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ، وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة ، وجعل عمده من حجارة منقوشة ، وسقفه بالساج

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) زاد الاصيل ابن سعد . ورواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الاقران لانهما مدينان تفتان تابعيان من طبقة واحدة ، وعبد الله هو ابن عمر . **قوله** « باللبن » بفتح اللام وكسر الموحدة . **قوله** (وعمده) بفتح أوله وثانية ويجوز ضمهما ، وكذا قوله « خشب » . **قوله** (وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه) أى بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته إلا توسيعه . **قوله** (ثم غيره عثمان) ، أى من الوجهين : التوسيع ، وتغيير الآلات . **قوله** (بالحجارة المنقوشة) أى بدل اللبن ، وللمحوى والمستمل « بحجارة منقوشة » . **قوله** (والقصة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلغة أهل الحجاز ، وقال الخطابي : تشبه الجص وليست به . **قوله** (وسقفه) بلفظ الماضي عطفا على جعل ، وإسكان القاف على عمده ، والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند ، وقال ابن بطال وغيره : هذا يدل على أن السنة في بنية المسجد القصد وترك الغلو في تحصيله ، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديدده لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه ، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر لحسنه بما لا يقتضى الزخرقة ، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتى بعد قليل . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان ، وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفا من الفتنة ، وخصص في

ذلك بعضهم - وهو قول أبي حنيفة - إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للساجد ، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة . وتعقب بان المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لحشية شغل بال المصل بالزخرفة فلا لبقاء العلة . وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيقع ، فوقع كما قال

٦٣ - باب التعاون في بناء المسجد

(ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجِدَ اللَّهِ شاهدينَ على أنفسهم بالكُفْرِ ، أولئك حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وفي النار هم خالدونَ . إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ ، فَكَسَى أولئك أن يكونوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ) [للتوبة ١٧ - ١٨]

٤٤٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولابنه علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاستمعا من حديثه . فانطلقنا ، فاذا هو في حائط يُصلحُه ، فأخذ رداءه فاحتجى ، ثم أنشأ يحدِّثنا ، حتى أتى علي ' ذكر بناء المسجد فقال « كنّا نحملُ لَبْنَةَ لَبْنَةٍ وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ . فرآه النبي ﷺ ، فبُغِضَ الثَّرَابُ عَنْهُ وَيَقُولُ : وَيَحْ عَمَّارٍ تَقْتُلُ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَةَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ . قال يقول عمارٌ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ »

[الحديث ٤٤٧ - طرّفه في : ٧٨١٧]

قوله (باب التعاون في بناء المسجد ، ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله) كذا في رواية أبي ذر . وزاد غيره قبل قوله ما كان و قول الله عز وجل ، وفي آخره د الى قوله المهتدين ، وذكره لهذه الآية مصير منه إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية ، وذلك أن قوله تعالى (مساجد الله) يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ، ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة ، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارتها بنيانها ، ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها . قوله (حدثنا مسدد) هذا الإسناد كله بصرى ، لأن ابن عباس أقام على البصرة أميرا مدة ومعه مولاة عكرمة . قوله (انطلقا إلى أبي سعيد) أى الخدرى . قوله (فاذا هو) زاد المصنف في الجهاد « فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما » . قوله (يصلحُه) قال في الجهاد يسقيانه ، والحائط البستان ، وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأمه ، ولا يصح أن يكون هو ، فإن علي بن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب ، وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه إلا قتادة ، فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاة ولم أقف إلى الآن على اسمه . وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد ، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالاختصاص أبي سعيد ، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده ، ويحتمل أن يكون لإرساله إليه لطلب علو الإسناد ، لأن أبا سعيد أقدم صحة وأكثر سماعا من النبي ﷺ من ابن عباس ، وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر

وتعاهد أحوال المعاش بانفسهم والاعتراف لاهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم ، **قوله** (فأخذ رداءه فاحتج) فيه التأهب لاقاء العلم وترك الحديث في حالة المهنة إعظاما للحديث . **قوله** (حتى أتى على ذكر بناء المسجد) أى النبوى ، وفي رواية كريمة « حتى إذا أتى » . **قوله** (وعمار لبنتين) زاد معمرا في جامعهم ، لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ ، وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر ، وتوفير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح ، وفضل بنيان المساجد . **قوله** (فرآه النبي ﷺ فينفض) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مبالغة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهد ، وفي رواية الكشميهني « لجعل ينفض » . **قوله** (التراب عنه) زاد في الجهاد ، عن رأسه ، وكذا لمسلم ، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول . **قوله** (ويقول) أى في تلك الحال (ويح عمار) هى كلمة رحمة ، وهى بفتح الحاء إذا أضيفت ، فإن لم تصف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيهما . **قوله** (يدعوم) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتله كما ثبت من وجه آخر « قتلته الفئة الباغية يدعوم الخ » ، وسيأتى التنبيه عليه . فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع على والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار ؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة ، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم ، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سبيلها وهو طاعة الإمام ، وكذلك كان عمار يدعوم إلى طاعة على وهو الإمام الواجب الطاعة لاذك ، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذى ظهر لهم . وقال ابن بطلان تبعا للهلبي : إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث اليهم على عمارا يدعوم الى الجماعة ، ولا يصح في أحد من الصحابة : وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح . وفيه نظر من أوجه : أحدها أن الخوارج إنما خرجوا على على بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك ، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم ، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعا ، فكيف يبعث اليهم على بعد موته . ثانيها أن الذين بعث اليهم على عمارا إنما هم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل ، وكان فيهم من الصحابة جماعة كمن كان مع معاوية وأفضل ، وسيأتى التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن ، فافهم منه المذهب وقع في مثله مع زيادة إطلاعه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك . ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش كما صرح به بعض الشراح ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التى ذكر أنه قابلها على نسخة الفربرى التى بخطه زيادة توضيح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتله وهم أهل الشام ولفظه « ويح عمار قتلته الفئة الباغية يدعوم » الحديث ، وأعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدى في الجمع وقال : ان البخارى لم يذكرها أصلا ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدى : ولعلها لم تقع للبخارى ، أو وقعت لحذفها عمدا . قال : وقد أخرجهما الاسماعيلى والبرقائى في هذا الحديث . قلت : ويظهر لى أن البخارى حذفها عمدا وذلك لتسكته خفية ، وهى أن أبا سعيد الخدرى اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التى بينت ذلك ليست على شرط البخارى ، وقد أخرجهما البزار من طريق داود بن أبى هند عن أبى نصره عن أبى سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد « لحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية » اهـ . وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه . وهذا الإسناد على شرط

مسلم ، وقد عين أبو سعيد من حديثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلبية عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال « حدثني من هو خير مني أبو قتادة » فذكره ، فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث . وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري ، وهي عند الاسماعيل وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي « فقال رسول الله ﷺ يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك ؟ قال : إني أريد من الله الاجر » وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضا . (فائدة) : روى حديث « تقتل عمارا الفئة الباغية » جماعة من الصحابة : منهم قتادة بن النعمان كما تقدم ، وأم سلبية عند مسلم ، وأبو هريرة عند الترمذي ، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي ، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه ، وكلها عند الطبراني وغيره ، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفصيلة ظاهرة لعلى ولعمار ورد على النواصب الزاعمين أن عليا لم يكن مصيبا في حروبه . قوله في آخر الحديث (يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق ، لأنها قد تقضى إلى وقوع من لا يرى وقوعه . قال ابن بطال : وفيه رد للحديث الشائع : لا تستعينوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين . قلت : وقد سئل ابن وهب قديما عنه فقال : إنه باطل ، وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها . أعاذنا الله تعالى عما ظهر منها وما بطن

٦٤ - باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد

٤٤٨ - **حدثنا** قتيبة قال **حدثنا** عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال « بعث رسول الله ﷺ إلى امرأة أن ترمي ألامك النجار بعمل لي أعواداً أجلسُ عليهن »

قوله (باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد) الصناع بضم المهملة جمع صانع ، وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص ، أو في الترجمة لف ونشر : فقوله في أعواد المنبر يتعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع ، أي والاستعانة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد . وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالنجار فقط ، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع لعدم الفرق ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال « بنيت المسجد مع رسول الله ﷺ فكان يقول : قربوا الطين من الطين ، فإنه أحسنكم له مسا واشدكم له سبكا » رواه أحمد . وفي لفظ له « فأخذت المسحاة فخلطت الطين فكأنه أعجبه فقال : دعوا الحنني والطين ، فإنه أضبطكم للطين » ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه « قلت يا رسول الله أأنقل كما ينقلون ؟ فقال : لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به » . **قوله** (حدثنا عبد العزيز) هو ابن أبي حازم . **قوله** (إلى امرأة) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، والتنبيه على غلط من سماها علاثة ، وكذا التنبيه على اسم غلامها . وساق المتن هنا مختصرا ، وساقه بتمامه في البيوع بهذا الاسناد . وسنذكر فوائده في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى

٤٤٩ - **حدثنا** خلاّد قال **حدثنا** عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر « أن امرأة قالت : يا رسول

الله ، ألا أجلُّ لك شيئاً تقدُّ عليه ؟ فإنَّ لي غلاماً نجاراً . قال : إن شئت . فعمِلتِ المنبرَ »

[الحديث ٤٤٩ - أطرافه في : ٩١٨ ، ٢٠٩٥ ، ٣٥٨٤ ، ٣٥٨٥]

قوله (حدثنا خلاد) هو ابن يحيى ، وأمين بوزن أفعل وهو الحبشى مولى بنى مخزوم . **قوله** (أن امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل ، فإن قيل ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسياق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض ، وفي حديث سهل أنه ﷺ هو الذى أرسل إليها يطلب ذلك ، أجلب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك ، قلنا حصل لها القبول أمكن أن يطلى الغلام بعمله فأرسل يستنجزها إتمامه لعله بطيب نفسها بما بذلته . قال : ويمكن إرساله إليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الاعواد وأن يكون ذلك منبراً . قلت : قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ د ألا أجعل لك منبراً ، فلعل التعريف وقع بصفة المنبر مخصوصة . أو يحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله لها د إن شئت ، كان ذلك سبب البطء ، لا أن الغلام كان شرح وأبطأ ، ولا أنه جهل الصفة ، وهذا أوجه الأوجه في نظري . **قوله** (ألا أجعل لك) أضافت الجعل إلى نفسها مجازاً . **قوله** (فإن لي غلاماً نجاراً) في رواية الكشميهني د فاني لي غلام نجار ، وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً ، وبأقرب بتمامه في علامات النبوة . وفي الحديث قبول البدل إذا كان بغير سؤال ، واستنجاز الوعد من يعلم منه الإجابة ، والتقرب إلى أهل الفضل بعمل الخير ، وسيأتي بقية فوائد في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٦٥ - باب من بنى مسجداً

٤٥٠ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن **بُكر**اً حدثه أن **عاصم بن عمرو بن قتادة** حدثه أنه سمع **عبيد الله الخولاني** أنه سمع **عثمان بن عثمان** يقول - عند قول الناس فيه حين بنى مسجداً **الرسول ﷺ** - : إنكم أكثرتم ، وإنى سمعتُ النبي ﷺ يقول « من بنى مسجداً - قال **بُكر** : حيث أنه قال - يتنعى به وجه الله ، بنى الله له مثله في الجنة »

قوله (باب من بنى مسجداً) أى ماله من الفضل . **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث ، وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعبيد الله هو ابن الأسود . وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق : بكير وعاصم وعبيد الله ، وثلاثة من أوله مصريون ، وثلاثة من آخره مدنيون ، وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير ، فانقسم الاسناد إلى مصري ومدني . **قوله** (عند قول الناس فيه) وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الانصاري - وهو من صفار الصحابة - قال د لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته ، أى في عهد النبي ﷺ . وظهر بهذا أن قوله في حديث الباب د حين بنى ، أى حين أراد أن يبنى . وقال البغوي في شرح السنة : لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا مجرد توسيعه انتهى . ولم يكن عثمان المسجد لإنشاء ، وإنما وسعه وشيده كما تقدم في باب بنیان المسجد ، فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ . أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على البعض . **قوله** (مسجد الرسول) كذا الأكثر ، وللحموي والكشميهني د مسجد رسول الله ﷺ ، **قوله** (إنكم أكثرتم) حذف المفعول للعلم به ، والمراد الكلام بالإنكار

ونحوه . (تنبيه) : كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل في آخر سنة من خلافته . ففي كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار كان يقول عند بنيان عثمان المسجد : لوددت أن هذا المسجد لا ينجز ، فانه إذا فرغ من بنيانه قتل عثمان . قال مالك : فكان كذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه . قوله (من بني مسجدا) التذكير فيه للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير ، ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيرا أو كبيرا ، وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان « ولو كفحص قطاة » وهذه الزيادة أيضا عند ابن حبان والبرار من حديث أبي ذر . وعند أبي مسلم الكجى من حديث ابن عباس ، وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر ، وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ، ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ « كفحص قطاة أو أصغر » ، وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لأن المكان الذي تفحص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه . ويؤيده رواية جابر هذه . وقيل بل هو على ظاهره ، والمعنى أن يزيد في مسجد قلنا يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر ، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر إلى الذهن ، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يوسع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، لكن قوله « بني » يشعر بوجود بناء على الحقيقة . ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة « من بني لله بيتا » أخرجه سمويه في فوائده بأسناد حسن ، وقوله في رواية عمر « من بني مسجدا » يذكر فيه اسم الله ، أخرجه ابن ماجه وابن حبان ، وأخرج النسائي نحوه من حديث عمرو بن عبسة ، فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لاموضع السجود فقط ، لكن لا يتمتع لإرادة الآخر مجازا ، إذ بناء كل شيء بحسبه ، وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحيطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحوه حديث عثمان وزاد : قلت وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم . وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادها حسن . قوله (قال بكير حسبت أنه) أي شيخه عاصبا بالأسناد المذكور . قوله (يبتنى به وجه الله) أي يطلب به رضا الله ، والمعنى بذلك الإخلاص . وهذه الجملة لم يحزم بها بكير في الحديث ، ولم أرها إلا من طريقه هكذا ، وكأنها ليست في الحديث بلفظها ، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم « من بني لله مسجدا » فكأن بكيرا نسبها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه ، فإن قوله « لله » بمعنى قوله يبتنى به وجه الله ، لا شترأ كما في المعنى المراد وهو الإخلاص . فائدة : قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الإخلاص . انتهى . ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد الخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يؤجر في الجملة . وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانعه المحتسب في صنعه ، والراي به ، والممد به » فقوله « المحتسب في صنعه » أي من يقصد بذلك اعانة المجاهد ، وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو بأجرة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجدا بأن يكتب في تحويطها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجدا ؟ إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعلم وهو المتجه ، وكذا قوله « بني » حقيقة في المباشرة بشرطها ،

لكن الحق يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه ، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه . **قوله** (بنى الله) اسناد البناء إلى الله مجاز ، وإبراز الفاعل فيه لتمظيم ذكره جل اسمه ، أو لثلاث تنافر الضمائر ، أو بتوهم عوده على باني المسجد . **قوله** (مثله) صفة لمصدر محذوف أى بنى بناء مثله ، ولفظ « المثل » له استعمالان : أحدهما الأفراد مطلقاً كقوله تعالى (فقالوا أتؤمن لبشرين مثلاً) والآخر المطابقة كقوله تعالى (أمم أمثالكم) فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة ، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله « مثله » مع أن الحسننة بشرة أمثالها ، لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله ، والاصل أن ثواب الحسننة الواحدة واحد بحكم العدل ، والزيادة عليه بحكم الفضل . وأما من أجاب باحتمال أن يكون **يُؤْتَى** قال ذلك قبل نزول قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ففيه بعد ، وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا يبنى الزيادة عليه . ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكمية ، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية ، فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة . أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسننة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك ، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة ، إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح ، وقد روى أحمد من حديث وائلة بلفظ « بنى الله له في الجنة أفضل منه ، وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ « أوسع منه » وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه . وقال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا . **قوله** (في الجنة) يتعلق ببنى ، أو هو حال من قوله « مثله » ، وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه ، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول . والله أعلم

٦٦ - باب يأخذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

٤٥١ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ : قُلْتُ لِعَمْرٍو : أَسَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ « مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا » ؟

[الحديث ٤٥١ - طرقاه في : ٧٠٧٤ ، ٧٠٧٤]

قوله (باب يأخذ) أى الشخص (بنصول) جمع نصل ، ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده . (والنبل) بفتح النون وسكون الموحدة وبعدها لام : السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها . وجواب الشرط فى قوله (إذا مر) محذوف ويفسر قوله (يأخذ) ، أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الخ . وسفيان المذكور فى الاسناد هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار . ولم يذكر قتيبة فى هذا السياق جواب عمرو عن استفهام سفيان ، كذا فى أكثر الروايات ، وحكى عن رواية الاصيلي أنه ذكره فى آخره « فقال نعم » ، ولم أره فيها . وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف فى الفتن عن على بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره « فقال نعم » ، ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بغير سؤال ولا جواب ، لكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه ، وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجاه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ولفظه « أن رجلاً مر فى المسجد بأسيهم قد أبدى نصولها ، فأمر أن يأخذ بنصولها كي لا تتحدش مسلماً ، وليس فى سياق المصنف

دكي . وأفادت رواية سفيان تعيين الأمر المبهم في رواية حماد ، وأفادت رواية حماد بيان علة الأمر بذلك . ولمسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد ، ولم أقف على اسمه إلى الآن (قائدة) : قال ابن بطال : حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد لأن سفيان لم يقل إن عمرا قال له نعم . قال : ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وزاد في آخره « فقال نعم » فبان بقوله نعم إسناد الحديث . قلت : هذا مبنى على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ « نعم » ، إذا قال له القاري مثلا : أحدثك فلان ؟ والمذهب الراجح الذي عليه أكثر المحققين - ومنهم البخاري - أن ذلك لا يشترط ، بل يكفي بسكوت الشيخ إذا كان متيقظا ، وعلى هذا فالإسناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم . وفي الحديث إشارة إلى تعظيم قليل الدم وكثيره ، وتأكيده حرمة المسلم ، وجواز إدخال السلاح المسجد . وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن قلب السلاح في المسجد ، والمعنى فيه ما تقدم

٦٧ - باب المرور في المسجد

٤٥٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** أبو بردة بن عبد الله قال سمعت أبا بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بَنَزَلَ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَمْعُرْ بِكُفِّهِ مَسْلًا »

[الحديث ٤٥٢ - طرفه في : ٧٠٧٥]

قوله (باب المرور في المسجد) أي جوازه ، وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الأولوية ، فإن قيل : ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور ، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنصال ، مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترتين ؟ أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن ، فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع ، بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ 'المرور مقصودا' حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم ، وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه وإلا فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « إذا مر أحدكم » الحديث . وعبد الواحد المذكور في الإسناد هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله اسمه بريد ، وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن بريد نحوه ، وكذا أخرجه مسلم من طريقه . **قوله** (أو أسواقنا) هو تنويع من الشارع وليس شكا من الراوي ، والباء في قوله « بنزل » للمصاحبة . **قوله** (على نصالها) ضمن الأخذ معنى الاستملاء للبالغة ، أو « على » بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد عن عمرو ، وسيأتي من طريق ثابت عن أبي بردة . **قوله** (لا يمعر) أي لا يجرح ، وهو مجزوم نظرا إلى أنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع . **قوله** (بكفه) متعلق بقوله « فليأخذ » ، وكذا رواية الأصيل « لا يمعر مسلًا بكفه » ، ليس قوله بكفه متعلقا بيمعر ، والتقدير : فليأخذ بكفه على نصالها لا يمعر مسلًا . ويؤيده رواية أبي أسامة « فليمسك على نصالها بكفه » أن يصيب أحدا من المسلمين ، لفظ مسلم ، وله من طريق ثابت عن أبي بردة « فليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها »

٦٨ - باب الشعر في المسجد

٤٥٣ - **حدثنا أبو البان الحكم بن نافع** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة : أنشدك الله هل سمعت النبي ﷺ يقول : « يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أئذه بروح القدس » قال أبو هريرة : نعم [الحديث ٤٥٣ - طراه في : ٢٢١٢ ، ٦١٥٢]

قوله (باب الشعر في المسجد) أى ما حكمه ؟ **قوله** (عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة) كذا رواه شعيب ، وتابعه إسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال : عن سعيد بن المسيب ، بدل أبي سلمة ، أخرجه المؤلف في بدء الخلق ، وتابعه معمر عند مسلم وإبراهيم بن سعد وإسماعيل بن أمية عند النسائي ، وهذا من الاختلاف الذي لا يضر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث . فالراجح أنه عندهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليستدرك عليه . وفي الاسناد نظر من وجه آخر ، وهو على شرط التبع أيضا ، وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب « مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال : كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك . ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك الله » الحديث . ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسل ، لأنه لم يدرك زمن المرور ، ولكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان ، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد ، ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أبا سلمة سمع حسان يستشهد أبا هريرة ، وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضا فإنه أصغر من سعيد ، فدل على تعدد الاستشهاد ، ويجوز أن يكون الثفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاد به إنما وقع متأخرا لأن « ثم » لاتدل على الفورية ، والأصل عدم التعدد ، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع ، وهو موصل بلا تردد . والله أعلم . **قوله** (يستشهد) أى يطلب الشهادة ، والمراد الإخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في قوة الخبر . **قوله** (أنشدك) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أى سألتك الله ، والشند بفتح النون وسكون المعجمة التذكر . **قوله** (أجب عن رسول الله) في رواية سعيد « أجب عني » فيحتمل أن يكون الذي هنا بالمعنى . **قوله** (أئذه) أى قوه ، وروح القدس المراد به هنا جبريل ، بدليل حديث البراء عند المصنف أيضا بلفظ « وجبريل معك » ، والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله ﷺ وأصحابه ، وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار ، وذكر المزي في « الأطراف » أن البخاري أخرجه تعليقا نحوه وأتم منه ، لكنني لم أره فيه ، قال ابن بطال : ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعرا في المسجد بحضرة النبي ﷺ ، لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله ﷺ لحسان « أجب عني » كان في المسجد ، وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين . وقال غيره : يحتمل أن البخاري أراد أن الشعر المشتغل على الحق حق ، بدليل دعاء النبي ﷺ لحسان على شعره ، وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخفيف

واللفظ الساقط . قلت : والاول أليق بتصرف البخارى ، وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى . وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المساجد ، وإسناده صحيح إلى عمرو - فن يصح نسخته يصححه - وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيدھا مقال ، فالجرح يثبتها وبين حديث الباب أن يحمل النهى على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك . وقيل : المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الإذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه ، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى فيما سأتى من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشرك

٦٩ - باب أصحاب الحراب في المسجد

٤٥٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حُجرتي والحبشة يلعبون في المسجد ورسول الله ﷺ يستترني بردائه أنظر إلى لعبهم »

[الحديث ٤٥٤ - أطرافه في : ٤٥٥ ، ٩٥٠ ، ٩٨٨ ، ٢٩٠٦ ، ٣٥٢٩ ، ٢٩٣١ ، ٥١٩٠ ، ٥٢٣٦]

٤٥٥ - زاد إبراهيم بن المذني : **حدثنا** ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « رأيت النبي ﷺ والحبشة يلعبون بحرابهم »

قوله (باب أصحاب الحراب في المسجد) الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حراهم مشهورة ، وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النهى عن المرور في المسجد بالنصل غير مضمود ، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهى صورة اللعب بالحراب سهل ، بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه . **قوله** في الإسناد (عن صالح) هو ابن كيسان . **قوله** (لقد رأيت رسول الله ﷺ يوماً في باب حُجرتي والحبشة يلعبون في المسجد) فيه جواز ذلك في المسجد ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ وأما السنة لحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف ، وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ، ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ . وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي ﷺ « دعهم » . واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو . وقال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه . وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح ، وفيه حسن خلقه ﷺ مع أهله ، وكرم معاشرته ، وفضل عائشة وعظيم محلها عنده . وسيأتى بقية الكلام على فوائده في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى .

قوله (في باب حجرى) عند الاصيل وكريمة على باب حجرى . **قوله** (يسترى بردائه) يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، ويدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل . وأجاب بعض من منع بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة ، وفيه نظر لما ذكرنا . وادعى بعضهم النسخ بحديث «أفعمياوان أنتما؟» وهو حديث مختلف في صحته ، وسيأتى للسؤال مزيد بسط في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** (وزاد إبراهيم بن المنذر) يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس - وهو ابن يزيد - عن ابن شهاب كرواية صالح ، لكن عين أن لمهم كان بحراهم وهو المطابق للترجمة ، وفي ذلك إشارة إلى أن البخارى يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذى يورده ، ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة ، نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرح عن ابن وهب ، ووصلها الإمامعيل أيضا من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة

٧٠ - باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد

٤٥٦ - **حدثنا** على بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة قالت «أتتها بريرة تسألها في كتابتها، فقالت: إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لى. وقال أهلها: إن شئت أعطيتها ما بقى». وقال سفيان مرة «إن شئت أعطيتها ويكون الولاء لنا. فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك قال: ابتاعها فأعتقها، فإن الولاء لمن أعتق». ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر «وقال سفيان مرة» فصعد رسول الله ﷺ على المنبر فقال: ما بال أقوام يشترون شروطا ليس في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مائة مرة». قال على قال يحيى وعبد الوهاب عن يحيى عن عمرة... وقال جعفر بن عون عن يحيى قال: سمعت عمرة قالت: سمعت عائشة... رواه مالك عن يحيى عن عمرة أن بريرة... ولم يذكر صعيد المنبر

[الحديث ٤٥٦ - أطرافه في: ١٤٩٣، ٢١٥٥، ٢١٦٨، ٢٥٣٦، ٢٥٦١، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٨، ٢٧٩٧، ٢٧٩٨، ٢٧٩٩، ٢٨٠٠، ٢٨٠١، ٢٨٠٢، ٢٨٠٣، ٢٨٠٤، ٢٨٠٥، ٢٨٠٦، ٢٨٠٧، ٢٨٠٨، ٢٨٠٩، ٢٨١٠، ٢٨١١، ٢٨١٢، ٢٨١٣، ٢٨١٤، ٢٨١٥، ٢٨١٦، ٢٨١٧، ٢٨١٨، ٢٨١٩، ٢٨٢٠، ٢٨٢١، ٢٨٢٢، ٢٨٢٣، ٢٨٢٤، ٢٨٢٥، ٢٨٢٦، ٢٨٢٧، ٢٨٢٨، ٢٨٢٩، ٢٨٣٠، ٢٨٣١، ٢٨٣٢، ٢٨٣٣، ٢٨٣٤، ٢٨٣٥، ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٢٨٣٨، ٢٨٣٩، ٢٨٤٠، ٢٨٤١، ٢٨٤٢، ٢٨٤٣، ٢٨٤٤، ٢٨٤٥، ٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٨٤٨، ٢٨٤٩، ٢٨٥٠، ٢٨٥١، ٢٨٥٢، ٢٨٥٣، ٢٨٥٤، ٢٨٥٥، ٢٨٥٦، ٢٨٥٧، ٢٨٥٨، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١، ٢٨٦٢، ٢٨٦٣، ٢٨٦٤، ٢٨٦٥، ٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٦٩، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٣، ٢٨٧٤، ٢٨٧٥، ٢٨٧٦، ٢٨٧٧، ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، ٢٨٨٠، ٢٨٨١، ٢٨٨٢، ٢٨٨٣، ٢٨٨٤، ٢٨٨٥، ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، ٢٨٨٨، ٢٨٨٩، ٢٨٩٠، ٢٨٩١، ٢٨٩٢، ٢٨٩٣، ٢٨٩٤، ٢٨٩٥، ٢٨٩٦، ٢٨٩٧، ٢٨٩٨، ٢٨٩٩، ٢٩٠٠، ٢٩٠١، ٢٩٠٢، ٢٩٠٣، ٢٩٠٤، ٢٩٠٥، ٢٩٠٦، ٢٩٠٧، ٢٩٠٨، ٢٩٠٩، ٢٩١٠، ٢٩١١، ٢٩١٢، ٢٩١٣، ٢٩١٤، ٢٩١٥، ٢٩١٦، ٢٩١٧، ٢٩١٨، ٢٩١٩، ٢٩٢٠، ٢٩٢١، ٢٩٢٢، ٢٩٢٣، ٢٩٢٤، ٢٩٢٥، ٢٩٢٦، ٢٩٢٧، ٢٩٢٨، ٢٩٢٩، ٢٩٣٠، ٢٩٣١، ٢٩٣٢، ٢٩٣٣، ٢٩٣٤، ٢٩٣٥، ٢٩٣٦، ٢٩٣٧، ٢٩٣٨، ٢٩٣٩، ٢٩٤٠، ٢٩٤١، ٢٩٤٢، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٤٨، ٢٩٤٩، ٢٩٥٠، ٢٩٥١، ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، ٢٩٥٤، ٢٩٥٥، ٢٩٥٦، ٢٩٥٧، ٢٩٥٨، ٢٩٥٩، ٢٩٦٠، ٢٩٦١، ٢٩٦٢، ٢٩٦٣، ٢٩٦٤، ٢٩٦٥، ٢٩٦٦، ٢٩٦٧، ٢٩٦٨، ٢٩٦٩، ٢٩٧٠، ٢٩٧١، ٢٩٧٢، ٢٩٧٣، ٢٩٧٤، ٢٩٧٥، ٢٩٧٦، ٢٩٧٧، ٢٩٧٨، ٢٩٧٩، ٢٩٨٠، ٢٩٨١، ٢٩٨٢، ٢٩٨٣، ٢٩٨٤، ٢٩٨٥، ٢٩٨٦، ٢٩٨٧، ٢٩٨٨، ٢٩٨٩، ٢٩٩٠، ٢٩٩١، ٢٩٩٢، ٢٩٩٣، ٢٩٩٤، ٢٩٩٥، ٢٩٩٦، ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، ٢٩٩٩، ٣٠٠٠، ٣٠٠١، ٣٠٠٢، ٣٠٠٣، ٣٠٠٤، ٣٠٠٥، ٣٠٠٦، ٣٠٠٧، ٣٠٠٨، ٣٠٠٩، ٣٠١٠، ٣٠١١، ٣٠١٢، ٣٠١٣، ٣٠١٤، ٣٠١٥، ٣٠١٦، ٣٠١٧، ٣٠١٨، ٣٠١٩، ٣٠٢٠، ٣٠٢١، ٣٠٢٢، ٣٠٢٣، ٣٠٢٤، ٣٠٢٥، ٣٠٢٦، ٣٠٢٧، ٣٠٢٨، ٣٠٢٩، ٣٠٣٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٣٥، ٣٠٣٦، ٣٠٣٧، ٣٠٣٨، ٣٠٣٩، ٣٠٤٠، ٣٠٤١، ٣٠٤٢، ٣٠٤٣، ٣٠٤٤، ٣٠٤٥، ٣٠٤٦، ٣٠٤٧، ٣٠٤٨، ٣٠٤٩، ٣٠٥٠، ٣٠٥١، ٣٠٥٢، ٣٠٥٣، ٣٠٥٤، ٣٠٥٥، ٣٠٥٦، ٣٠٥٧، ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، ٣٠٦١، ٣٠٦٢، ٣٠٦٣، ٣٠٦٤، ٣٠٦٥، ٣٠٦٦، ٣٠٦٧، ٣٠٦٨، ٣٠٦٩، ٣٠٧٠، ٣٠٧١، ٣٠٧٢، ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ٣٠٧٥، ٣٠٧٦، ٣٠٧٧، ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠، ٣٠٨١، ٣٠٨٢، ٣٠٨٣، ٣٠٨٤، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٠٨٧، ٣٠٨٨، ٣٠٨٩، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٣، ٣٠٩٤، ٣٠٩٥، ٣٠٩٦، ٣٠٩٧، ٣٠٩٨، ٣٠٩٩، ٣١٠٠، ٣١٠١، ٣١٠٢، ٣١٠٣، ٣١٠٤، ٣١٠٥، ٣١٠٦، ٣١٠٧، ٣١٠٨، ٣١٠٩، ٣١١٠، ٣١١١، ٣١١٢، ٣١١٣، ٣١١٤، ٣١١٥، ٣١١٦، ٣١١٧، ٣١١٨، ٣١١٩، ٣١٢٠، ٣١٢١، ٣١٢٢، ٣١٢٣، ٣١٢٤، ٣١٢٥، ٣١٢٦، ٣١٢٧، ٣١٢٨، ٣١٢٩، ٣١٣٠، ٣١٣١، ٣١٣٢، ٣١٣٣، ٣١٣٤، ٣١٣٥، ٣١٣٦، ٣١٣٧، ٣١٣٨، ٣١٣٩، ٣١٤٠، ٣١٤١، ٣١٤٢، ٣١٤٣، ٣١٤٤، ٣١٤٥، ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣١٤٨، ٣١٤٩، ٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٣، ٣١٥٤، ٣١٥٥، ٣١٥٦، ٣١٥٧، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٠، ٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٦٣، ٣١٦٤، ٣١٦٥، ٣١٦٦، ٣١٦٧، ٣١٦٨، ٣١٦٩، ٣١٧٠، ٣١٧١، ٣١٧٢، ٣١٧٣، ٣١٧٤، ٣١٧٥، ٣١٧٦، ٣١٧٧، ٣١٧٨، ٣١٧٩، ٣١٨٠، ٣١٨١، ٣١٨٢، ٣١٨٣، ٣١٨٤، ٣١٨٥، ٣١٨٦، ٣١٨٧، ٣١٨٨، ٣١٨٩، ٣١٩٠، ٣١٩١، ٣١٩٢، ٣١٩٣، ٣١٩٤، ٣١٩٥، ٣١٩٦، ٣١٩٧، ٣١٩٨، ٣١٩٩، ٣٢٠٠، ٣٢٠١، ٣٢٠٢، ٣٢٠٣، ٣٢٠٤، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢٠٧، ٣٢٠٨، ٣٢٠٩، ٣٢١٠، ٣٢١١، ٣٢١٢، ٣٢١٣، ٣٢١٤، ٣٢١٥، ٣٢١٦، ٣٢١٧، ٣٢١٨، ٣٢١٩، ٣٢٢٠، ٣٢٢١، ٣٢٢٢، ٣٢٢٣، ٣٢٢٤، ٣٢٢٥، ٣٢٢٦، ٣٢٢٧، ٣٢٢٨، ٣٢٢٩، ٣٢٣٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢، ٣٢٣٣، ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٣٢٣٦، ٣٢٣٧، ٣٢٣٨، ٣٢٣٩، ٣٢٤٠، ٣٢٤١، ٣٢٤٢، ٣٢٤٣، ٣٢٤٤، ٣٢٤٥، ٣٢٤٦، ٣٢٤٧، ٣٢٤٨، ٣٢٤٩، ٣٢٥٠، ٣٢٥١، ٣٢٥٢، ٣٢٥٣، ٣٢٥٤، ٣٢٥٥، ٣٢٥٦، ٣٢٥٧، ٣٢٥٨، ٣٢٥٩، ٣٢٦٠، ٣٢٦١، ٣٢٦٢، ٣٢٦٣، ٣٢٦٤، ٣٢٦٥، ٣٢٦٦، ٣٢٦٧، ٣٢٦٨، ٣٢٦٩، ٣٢٧٠، ٣٢٧١، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣، ٣٢٧٤، ٣٢٧٥، ٣٢٧٦، ٣٢٧٧، ٣٢٧٨، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٢٨١، ٣٢٨٢، ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥، ٣٢٨٦، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨، ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩١، ٣٢٩٢، ٣٢٩٣، ٣٢٩٤، ٣٢٩٥، ٣٢٩٦، ٣٢٩٧، ٣٢٩٨، ٣٢٩٩، ٣٣٠٠، ٣٣٠١، ٣٣٠٢، ٣٣٠٣، ٣٣٠٤، ٣٣٠٥، ٣٣٠٦، ٣٣٠٧، ٣٣٠٨، ٣٣٠٩، ٣٣١٠، ٣٣١١، ٣٣١٢، ٣٣١٣، ٣٣١٤، ٣٣١٥، ٣٣١٦، ٣٣١٧، ٣٣١٨، ٣٣١٩، ٣٣٢٠، ٣٣٢١، ٣٣٢٢، ٣٣٢٣، ٣٣٢٤، ٣٣٢٥، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨، ٣٣٢٩، ٣٣٣٠، ٣٣٣١، ٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤، ٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٤٠، ٣٣٤١، ٣٣٤٢، ٣٣٤٣، ٣٣٤٤، ٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧، ٣٣٤٨، ٣٣٤٩، ٣٣٥٠، ٣٣٥١، ٣٣٥٢، ٣٣٥٣، ٣٣٥٤، ٣٣٥٥، ٣٣٥٦، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٣٣٥٩، ٣٣٦٠، ٣٣٦١، ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤، ٣٣٦٥، ٣٣٦٦، ٣٣٦٧، ٣٣٦٨، ٣٣٦٩، ٣٣٧٠، ٣٣٧١، ٣٣٧٢، ٣٣٧٣، ٣٣٧٤، ٣٣٧٥، ٣٣٧٦، ٣٣٧٧، ٣٣٧٨، ٣٣٧٩، ٣٣٨٠، ٣٣٨١، ٣٣٨٢، ٣٣٨٣، ٣٣٨٤، ٣٣٨٥، ٣٣٨٦، ٣٣٨٧، ٣٣٨٨، ٣٣٨٩، ٣٣٩٠، ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣، ٣٣٩٤، ٣٣٩٥، ٣٣٩٦، ٣٣٩٧، ٣٣٩٨، ٣٣٩٩، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٣٤٠٢، ٣٤٠٣، ٣٤٠٤، ٣٤٠٥، ٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩، ٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣، ٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧، ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠، ٣٤٢١، ٣٤٢٢، ٣٤٢٣، ٣٤٢٤، ٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧، ٣٤٢٨، ٣٤٢٩، ٣٤٣٠، ٣٤٣١، ٣٤٣٢، ٣٤٣٣، ٣٤٣٤، ٣٤٣٥، ٣٤٣٦، ٣٤٣٧، ٣٤٣٨، ٣٤٣٩، ٣٤٤٠، ٣٤٤١، ٣٤٤٢، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٤٤٦، ٣٤٤٧، ٣٤٤٨، ٣٤٤٩، ٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢، ٣٤٥٣، ٣٤٥٤، ٣٤٥٥، ٣٤٥٦، ٣٤٥٧، ٣٤٥٨، ٣٤٥٩، ٣٤٦٠، ٣٤٦١، ٣٤٦٢، ٣٤٦٣، ٣٤٦٤، ٣٤٦٥، ٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨، ٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤، ٣٤٧٥، ٣٤٧٦، ٣٤٧٧، ٣٤٧٨، ٣٤٧٩، ٣٤٨٠، ٣٤٨١، ٣٤٨٢، ٣٤٨٣، ٣٤٨٤، ٣٤٨٥، ٣٤٨٦، ٣٤٨٧، ٣٤٨٨، ٣٤٨٩، ٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢، ٣٤٩٣، ٣٤٩٤، ٣٤٩٥، ٣٤٩٦، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٤٩٩، ٣٥٠٠، ٣٥٠١، ٣٥٠٢، ٣٥٠٣، ٣٥٠٤، ٣٥٠٥، ٣٥٠٦، ٣٥٠٧، ٣٥٠٨، ٣٥٠٩، ٣٥١٠، ٣٥١١، ٣٥١٢، ٣٥١٣، ٣٥١٤، ٣٥١٥، ٣٥١٦، ٣٥١٧، ٣٥١٨، ٣٥١٩، ٣٥٢٠، ٣٥٢١، ٣٥٢٢، ٣٥٢٣، ٣٥٢٤، ٣٥٢٥، ٣٥٢٦، ٣٥٢٧، ٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠، ٣٥٣١، ٣٥٣٢، ٣٥٣٣، ٣٥٣٤، ٣٥٣٥، ٣٥٣٦، ٣٥٣٧، ٣٥٣٨، ٣٥٣٩، ٣٥٤٠، ٣٥٤١، ٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٥٤٥، ٣٥٤٦، ٣٥٤٧، ٣٥٤٨، ٣٥٤٩، ٣٥٥٠، ٣٥٥١، ٣٥٥٢، ٣٥٥٣، ٣٥٥٤، ٣٥٥٥، ٣٥٥٦، ٣٥٥٧، ٣٥٥٨، ٣٥٥٩، ٣٥٦٠، ٣٥٦١، ٣٥٦٢، ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، ٣٥٦٥، ٣٥٦٦، ٣٥٦٧، ٣٥٦٨، ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١، ٣٥٧٢، ٣٥٧٣، ٣٥٧٤، ٣٥٧٥، ٣٥٧٦، ٣٥٧٧، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩، ٣٥٨٠، ٣٥٨١، ٣٥٨٢، ٣٥٨٣، ٣٥٨٤، ٣٥٨٥، ٣٥٨٦، ٣٥٨٧، ٣٥٨٨، ٣٥٨٩، ٣٥٩٠، ٣٥٩١، ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، ٣٥٩٤، ٣٥٩٥، ٣٥٩٦، ٣٥٩٧، ٣٥٩٨، ٣٥٩٩، ٣٦٠٠، ٣٦٠١، ٣٦٠٢، ٣٦٠٣، ٣٦٠٤، ٣٦٠٥، ٣٦٠٦، ٣٦٠٧، ٣٦٠٨، ٣٦٠٩، ٣٦١٠، ٣٦١١، ٣٦١٢، ٣٦١٣، ٣٦١٤، ٣٦١٥، ٣٦١٦، ٣٦١٧، ٣٦١٨، ٣٦١٩، ٣٦٢٠، ٣٦٢١، ٣٦٢٢، ٣٦٢٣، ٣٦٢٤، ٣٦٢٥، ٣٦٢٦، ٣٦٢٧، ٣٦٢٨، ٣٦٢٩، ٣٦٣٠، ٣٦٣١، ٣٦٣٢، ٣٦٣٣، ٣٦٣٤، ٣٦٣٥، ٣٦٣٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٣٩، ٣٦٤٠، ٣٦٤١، ٣٦٤٢، ٣٦٤٣، ٣٦٤٤، ٣٦٤٥، ٣٦٤٦، ٣٦٤٧، ٣٦٤٨، ٣٦٤٩، ٣٦٥٠، ٣٦٥١، ٣٦٥٢، ٣٦٥٣، ٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ٣٦٥٦، ٣٦٥٧، ٣٦٥٨، ٣٦٥٩، ٣٦٦٠، ٣٦٦١، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٦٦٤، ٣٦٦٥، ٣٦٦٦، ٣٦٦٧، ٣٦٦٨، ٣٦٦٩، ٣٦٧٠، ٣٦٧١، ٣٦٧٢، ٣٦٧٣، ٣٦٧٤، ٣٦٧٥، ٣٦٧٦، ٣٦٧٧، ٣٦٧٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٦٨١، ٣٦٨٢، ٣٦٨٣، ٣٦٨٤، ٣٦٨٥، ٣٦٨٦، ٣٦٨٧، ٣٦٨٨، ٣٦٨٩، ٣٦٩٠، ٣٦٩١، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣، ٣٦٩٤، ٣٦٩٥، ٣٦٩٦، ٣٦٩٧، ٣٦٩٨، ٣٦٩٩، ٣٧٠٠، ٣٧٠١، ٣٧٠٢، ٣٧٠٣، ٣٧٠٤، ٣٧٠٥، ٣٧٠٦، ٣٧٠٧، ٣٧٠٨، ٣٧٠٩، ٣٧١٠، ٣٧١١، ٣٧١٢، ٣٧١٣، ٣٧١٤، ٣٧١٥، ٣٧١٦، ٣٧١٧، ٣٧١٨، ٣٧١٩، ٣٧٢٠، ٣٧٢١، ٣٧٢٢، ٣٧٢٣، ٣٧٢٤، ٣٧٢٥، ٣٧٢٦، ٣٧٢٧، ٣٧٢٨، ٣٧٢٩، ٣٧٣٠، ٣٧٣١، ٣٧٣٢، ٣٧٣٣، ٣٧٣٤، ٣٧٣٥، ٣٧٣٦، ٣٧٣٧، ٣٧٣٨، ٣٧٣٩، ٣٧٤٠، ٣٧٤١، ٣٧٤٢، ٣٧٤٣، ٣٧٤٤، ٣٧٤٥، ٣٧٤٦، ٣٧٤٧، ٣٧٤٨، ٣٧٤٩، ٣٧٥٠، ٣٧٥١، ٣٧٥٢، ٣٧٥٣، ٣٧٥٤، ٣٧٥٥، ٣٧٥٦، ٣٧٥٧، ٣٧٥٨، ٣٧٥٩، ٣٧٦٠، ٣٧٦١، ٣٧٦٢، ٣٧٦٣، ٣٧٦٤، ٣٧٦٥، ٣٧٦٦، ٣٧٦٧، ٣٧٦٨، ٣٧٦٩، ٣٧٧٠، ٣٧٧١، ٣٧٧٢، ٣٧٧٣، ٣٧٧٤، ٣٧٧٥، ٣٧٧٦، ٣٧٧٧، ٣٧٧٨، ٣٧٧٩، ٣٧٨٠، ٣٧٨١، ٣٧٨٢، ٣٧٨٣، ٣٧٨٤، ٣٧٨٥، ٣٧٨٦، ٣٧٨٧، ٣٧٨٨، ٣٧٨٩، ٣٧٩٠، ٣٧٩١، ٣٧٩٢، ٣٧٩٣، ٣٧٩٤، ٣٧٩٥، ٣٧٩٦، ٣٧٩٧، ٣٧٩٨، ٣٧٩٩، ٣٨٠٠، ٣٨٠١، ٣٨٠٢، ٣٨٠٣، ٣٨٠٤، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٣٨٠٧، ٣٨٠٨، ٣٨٠٩، ٣٨١٠، ٣٨١١، ٣٨١٢، ٣٨١٣، ٣٨١٤، ٣٨١٥، ٣٨١٦، ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٣٨١٩، ٣٨٢٠، ٣٨٢١، ٣٨٢٢، ٣٨٢٣، ٣٨٢٤، ٣٨٢٥، ٣٨٢٦، ٣٨٢٧، ٣٨٢٨، ٣٨٢٩، ٣٨٣٠، ٣٨٣١، ٣٨٣٢، ٣٨٣٣، ٣٨٣٤، ٣٨٣٥، ٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨، ٣٨٣٩، ٣٨٤٠، ٣٨٤١، ٣٨٤٢، ٣٨٤٣، ٣٨٤٤، ٣٨٤٥، ٣٨٤٦، ٣٨٤٧، ٣٨٤٨، ٣٨٤٩، ٣٨٥٠، ٣٨٥١، ٣٨٥٢، ٣٨٥٣، ٣٨٥٤، ٣٨٥٥، ٣٨٥٦، ٣٨٥٧، ٣٨٥٨، ٣٨٥٩، ٣٨٦٠، ٣٨٦١، ٣٨٦٢، ٣٨٦٣، ٣٨٦٤، ٣٨٦٥، ٣٨٦٦، ٣٨٦٧، ٣٨٦٨، ٣٨٦٩، ٣٨٧٠، ٣٨٧١، ٣٨٧٢، ٣٨٧٣، ٣٨٧٤، ٣٨٧٥، ٣٨٧٦، ٣٨٧٧، ٣٨٧٨، ٣٨٧٩، ٣٨٨٠، ٣٨٨١، ٣٨٨٢، ٣٨٨٣، ٣٨٨٤، ٣٨٨٥، ٣٨٨٦، ٣٨٨٧، ٣٨٨٨، ٣٨٨٩، ٣٨٩٠، ٣٨٩١، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٨٩٤، ٣٨٩٥، ٣٨٩٦، ٣٨٩٧، ٣٨٩٨، ٣٨٩٩، ٣٩٠٠، ٣٩٠١، ٣٩٠٢، ٣٩٠٣، ٣٩٠٤، ٣٩٠٥، ٣٩٠٦، ٣٩٠٧، ٣٩٠٨، ٣٩٠٩، ٣٩١٠، ٣٩١١، ٣٩١٢، ٣٩١٣، ٣٩١٤، ٣٩١٥، ٣٩١٦، ٣٩١٧، ٣٩١٨، ٣٩١٩، ٣٩٢٠، ٣٩٢١، ٣٩٢٢، ٣٩٢٣، ٣٩٢٤، ٣٩٢٥، ٣٩٢٦، ٣٩٢٧، ٣٩٢٨، ٣٩٢٩، ٣٩٣٠، ٣٩٣١، ٣٩٣٢، ٣٩٣٣، ٣٩٣٤، ٣٩٣٥، ٣٩٣٦، ٣٩٣٧، ٣٩٣٨، ٣٩٣٩، ٣٩٤٠، ٣٩٤١، ٣٩٤٢، ٣٩٤٣، ٣٩٤٤، ٣٩٤٥، ٣٩٤٦، ٣٩٤٧، ٣٩٤٨، ٣٩٤٩، ٣٩٥٠، ٣٩٥١، ٣٩٥٢،

أن يكون الفاعل عمرة فلا التفات . **قوله** (تسألها في كتابتها) ضمن « تسأل » معنى تستعين ، وثبت كذلك في رواية أخرى ، والمراد بقولها « أهلك » مواليك ، وحذف مفعول « أعطيت » ، الثاني لدلالة الكلام عليه ، والمراد بقية ما عليها ، وسيأتى تعيينه في كتاب العتق إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال سفيان مرة) أى أن سفيان حدث به على وجهين ، وهو موصول غير معلق ، **قوله** (ذكرته ذلك) كذا وقع هنا بتشديد الكاف ، فقيل : الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ « ذكرت له ذلك » ، لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك ، ولا يتجه تخطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال . **قوله** (يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ « مائة » ، للبالغة فلا مفهوم له . **قوله** (في كتاب الله) قال الخطابي : ليس المراد أن مالم ينص عليه في كتاب الله فهو باطل ، فإن لفظ « الولاء » لمن أعتق ، من قوله ﷺ ، لكن الأمر بطاعته في كتاب الله لجاز إضافة ذلك إلى الكتاب . وتمقب بأن ذلك لوجاز لجازت إضافة ما اقتضاه كلام الرسول ﷺ إليه ، والجواب عنه أن تلك الإضافة إنما هي بطريق العموم لا بخصوص المسألة المعينة ، وهذا مصير من الخطابي إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ، ونظير ما جنح إليه ماقاله ابن مسعود لأم يعقوب في قصة الواشمه : مالى لا ألن من لعن رسول الله ﷺ ، وهو في كتاب الله . ثم استدلل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) . ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا « في كتاب الله » ، أى في حكم الله ، سواء ذكر في القرآن أم في السنة . أو المراد بالكتاب المكتوب أى في اللوح المحفوظ . وحديث عائشة هذا في قصة بريرة قد أخرجه البخارى في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما ، واعتنى به جماعة من الأئمة فأفردوه بالتصنيف . وسنذكر فوائده ملخصة بمجموعة في كتاب العتق إن شاء الله تعالى . **قوله** (ورواه مالك) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه ، وصورة سياقه الإرسال ، وسيأتى الكلام عليه هناك . **قوله** (قال على) يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي . والحاصل أن على بن عبد الله حدث البخارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن سعيد الانصارى ، وإنما أفرد رواية سفيان لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها ، ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون . **قوله** (عن عمرة نحوه) يعنى نحو رواية مالك ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال : أخبرني عمرة أن بريرة ، فذكره ، وليس فيه ذكر المنبر أيضاً ، وصورته أيضاً الإرسال ، لكن قال في آخره « فرعمت عائشة أنها ذكرت ذلك للنبي ﷺ » ، فذكر الحديث ، فظهر بذلك اتصاله . وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وبسماع عمرة من عائشة فأمن بذلك ما يخشى فيه من الإرسال المذكور وغيره . وقد وصله النسائي والإسماعيلي أيضاً من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة قالت « أتتني بريرة » ، فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضاً

٧١ - باب التقاضى والملازمة في المسجد

٤٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** عثمان بن عمر قال **أخبرنا** يونس عن الزهري عن عبد الله بن

كعب بن مالك عن كعب أنه **تقاضى** ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في المسجد **فارتفعت** أصواتهما حتى **سمعا**

رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما حتى كشف سجنه حُجْرَتِه فنادى : يا كعبُ . قال : لبيك يا رسول الله . قال : ضَعُ مِنْ دِينَكَ هَذَا . وأومأ إليه ، أى الشطر . قال : لقد فعلتُ يا رسول الله . قال : قُمْ فَاقْضِهِ

[الحديث ٤٥٧ - أطرافه في : ٤٧١ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٤ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧١٠]

قوله (باب التقاضى) أى مطالبة الغريم بقضاء الدين . (والملازمة) أى ملازمة الغريم ، و (فى المسجد) يتعلق بالامرئين . فان قيل : التقاضى ظاهر من حديث الباب دون الملازمة ، أجاب بعض المتأخرين فقال : كأنه أخذه من كون ابن أبى حردود لزمه خصمه فى وقت التقاضى ، وكأنهما كانا ينتظران النبى ﷺ ليفصل بينهما . قال : فاذا جازت الملازمة فى حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى . انتهى . قلت : والذى يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة لى ما ثبت فى بعض طرقه ، وهو ما أخرجه هو فى باب الصلح وغيره من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبى حردود الأسلى مال ، فلقبه فلزمه ، فتسكما حتى ارتفعت أصواتهما . ويستفاد من هذه الرواية أيضاً تسمية ابن أبى حردود وذكر نسبته

(فائدة) : قال الجوهري وغيره لم يأت من الأسماء على «فعل» بتكرير العين غير حردود ، وهو بفتح المهملة بعدما دال مهملة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضاً . **قوله** (عن كعب) هو ابن مالك ، أبوه . **قوله** (دينا) وقع فى رواية زمعة بن صالح عن الزهرى أنه كان أوقيتين أخرجه الطبرانى . **قوله** (فى المسجد) متعلق بتقاضى . **قوله** (فخرج إليهما) فى رواية الأعرج «فمر بهما النبى ﷺ» ، فظاهر الروایتين التخالف ، وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولاً ثم ان كعبا أشخاص خصمه للحكاكة فسمعهما النبى ﷺ أيضاً وهو فى بيته . قلت : وفيه بعد ، لأن فى الطريقتين أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء ، فلو كان أمره ﷺ بذلك تقدم لهما احتاج إلى الإعادة . والأولى فيما يظهر لى أن يحمل المرور على أمر معنوى لاحس . **قوله** (سجف) بكسر المهملة وسكون الجيم وحكى قتح أوله وهو الستر ، وقيل أحد طرفى الستر المفرج . **قوله** (أى الشطر) بالنصب أى ضلع الشطر ، لانه تفسير لقوله «هنا» والمراد بالشطر النصف وصرح به فى رواية الأعرج . **قوله** (لقد فعلت) مبالغة فى امتثال الأمر . وقوله «قم» خطاب لابن أبى حردود ، وفيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضيعة والتأجيل . وفى الحديث جواز رفع الصوت فى المسجد ، وهو كذلك مالم يتفاحش ، وقد أفرد له المصنف بابا يأتى قريباً ، والمنقول عن مالك منعه فى المسجد مطلقاً ، وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز ، وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا . قال المهلب : لو كان رفع الصوت فى المسجد لا يجوز لما تركهما النبى ﷺ ولبين لهما ذلك . قلت : ولئن منع أن يقول : لعله تقدم نهي عن ذلك فاكتمى به ، واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلح المقتضى لترك الخاصمة الموجبة لرفع الصوت . وفيه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت ، والشفاعة إلى صاحب الحق ، وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة ، وجواز إرخاء الستر على الباب

٧٢ - باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق والقذى والعيدان

٤٥٨ - **حدثنا** سليمان بن حَرْبٍ قال **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلاً أسود - أو امرأة سوداء - كان يقيم المسجد ، فأت ، فسأل النبى ﷺ عنه فقالوا : مات . قال : أفلا كنتم

أَذْنُمُونِي بِهِ ، ذُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ - أَوْ قَالَ قَبْرَهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ

[الحديث ٤٥٨ - طرقاته في : ٤٦٠ ، ١٣٣٧]

قوله (باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق والقذى والعيدان) أى منه . **قوله** (عن أبي رافع) هو الصانع تابعي كبير ، ووم بعض الشراح فقال : إنه أبو رافع الصحابي ، وقال : هو من رواية صحابي عن صحابي . وليس كما قال فان ثابتا البناني لم يدرك أبا رافع الصحابي . **قوله** (أن رجلا أسود أو امرأة سوداء) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا ، أو من أبي رافع . وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الاسناد قال : ولا أراه إلا امرأة . ورواه ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ولم يشك . ورواه البيهقي باسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسامها ، أم محجن ، وأفاد أن الذي أجلب النبي ﷺ عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق . وذكر ابن منده في الصحابة د خرقاء امرأة سوداء كانت تقم المسجد ، ووقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس ، وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند ، فان كان محفوظا فهذا اسمها وكنيتها د أم محجن . **قوله** (كان يقم المسجد) بقاف مضمومة أى يجمع القامة وهي الكناسة . فان قيل : دل الحديث على كنس المسجد فن أين يؤخذ التقاط الخرق وما معه ؟ أجاب بعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه ، والجامع للتطهير . قلت : والذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا ، ففي طريق العلاء المتقدمة وكانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد ، وفي حديث بريدة المتقدم د كانت مولعة بلمط القذى من المسجد ، والقذى بالقاف والذال المعجمة مقصور : جمع قذاة ، وجمع الجمع أقدية . قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ، ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا . وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه ، قال : فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد . **قوله** (عنه) أى عن حاله ، ومفعوله محذوف أى الناس . **قوله** (أذنتموني) بالمد أى أعلمتموني ، زاد المصنف في الجناز د قال لحفروا شأنه ، وزاد ابن خزيمة في طريق العلاء د قالوا مات من الليل ففكرنا أن نوقفك ، وكذا في حديث بريدة ، زاد مسلم عن أبي كامل الجحدري عن حماد بهذا الاسناد في آخره ثم قال د إن هذه القبور مملوءة ظلة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاص عليهم ، وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الاسناد ، وهي من مراسيل ثابت ، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب د بيان المدرج ، قال البيهقي : يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عتبة ، أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منده . ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة ، وزاد بعدها د فقال رجل من الانصار : إن أبي - أو أخى - مات أو دفن فصل عليه . قال فاطلق معه رسول الله ﷺ . وفي الحديث فصل تنظيف المسجد ، والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب . وفيه المكافاة بالدعاء ، والترغيب في شهود جناز أهل الخير ، وندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه ، والإعلام بالموت

٧ - باب تحريم تجارة الخمر في المسجد

٤٥٩ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت : لما أنزلت

الآيات من سورة البقرة في الربا خرج النبي ﷺ إلى المسجد فقرأهن على الناس ، ثم حرم تجارة الخمر [الحديث ٤٥٩ - أطرافه في : ٢٠٨٤ ، ٢٢٢٦ ، ٤٥٤٠ ، ٤٥٤١ ، ٤٥٤٢ ، ٤٥٤٣]

قوله (باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) أى جواز ذكر ذلك وتبيين أحكامه ، وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها يختص بالمسجد ، وإنما هو على حذف مضاف ، أى باب ذكر تحريم ، كما تقدم نظيره في باب ذكر البيع والشراء . وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلا وقولا ، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها ونحو ذلك كادل عليه هذا الحديث . **قوله** (عن أبي حمزة) هو السكري ، ومسلم هو ابن صبيح أبو الضحى . وسيأتى الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى . قال القاضي عياض : كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة ، فيحتمل أنه ﷺ أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيذا . قلت : ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها . والله أعلم

٧٤ - باب الخدم للمسجد . وقال ابن عباس (نذرت لك ما في بطنى محررا) : للمسجد بخدمه

٤٦٠ - حديثنا أحمد بن إمامة قال حدثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأة - أو رجلا - كانت تقيم المسجد - ولا أراه إلا امرأة - فذكر حديث النبي ﷺ أنه صلى على قبره

قوله (باب الخدم للمسجد) في رواية كريمة : الخدم في المسجد . **قوله** (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه . **قوله** (محررا) أى ممتقا ، والظاهر أنه كان في شرعهم صحة النذر في أولادهم ، وكان غرض البخاري الإشارة بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته . ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة باقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير النبي ﷺ لها على ذلك . **قوله** (حدثنا أحمد بن إمامة) وأما جده ، واسم أبيه عبد الملك ، وشيخه حماد هو ابن زيد ، ورجاله إلى أبي هريرة بصريون . **قوله** (ولا أراه) بضم الهمزة أى أظنه . **قوله** (فذكر حديث النبي ﷺ) أى الذى تقدم قبل بيباب

٧٥ - باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد

٤٦١ - حديثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا روح ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن عفريتاً من الجن تغلت على البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع على الصلاة ، فأمكنني الله منه ، فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى تصبحوا وتنفذوا إليه لئلا يكتم ، فذكرت قول أخى سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي) قال روح : فردّه خاسياً

[الحديث ٤٦١ - أطرافه في : ١٢١٠ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٢٣ ، ٤٨٠٨]

قوله (باب الأسير أو الغريم) كذا الأكثر بأو ، وهى للتنويح ، وفي رواية ابن السكن وغيره « والغريم » وابو العطف . **قوله** (حدثنا روح) هو ابن عبادة . **قوله** (تغلت) بالغاء وتشديد اللام أى تعرض لي فلتة أى

بقتة ، وقال القزاز : معنى توثب ، وقال الجوهري : أفلت الشيء فأتقلت وتقلت بمعنى . **قوله** (البارحة) قال صاحب المنتهى : كل زائل بارح ، ومنه سميت البارحة ، وهي أدنى ليلة زالت عنك . **قوله** (أو كلة نحوما) قال الكرماني : الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة تقلت على البارحة . قلت : رواه شعبة عن شعبة بلفظ عرض له فتد على ، أخرجه المصنف في أواخر الصلاة ، وهو يؤيد الاحتمال الثاني . ووقع في رواية عبد الرزاق ، عرض لي في صورة هر ، وسلم من حديث أبي الدرداء ، جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهي ، وللنساء من حديث عائشة ، فأخذته فصرعته فخفقت حتى وجدت برد لسانه على يدي ، وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير مفشك بغير صورته الأصلية فقالوا : إن رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي ﷺ وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى (انه يراكم هو وقيله) الآية . وسنذكر بقية فوائد مباحث هذه المسألة في باب ذكر الجن ، حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق ، ويأتي الكلام على بقية فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص . **قوله** (رب اغفر لي وهب لي) كذا في رواية أبي ذر ، وفي بقية الروايات هنا رب هب لي . قال الكرماني : لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة . قلت : ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة ، فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة . **قوله** (قال روح فرد) أي النبي ﷺ رد العفريت (خاسئا) أي مطرودا . وظاهره أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر ، لكن أخرجه المصنف في أحاديث الأنبياء عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر وحده ، وزاد في آخره أيضا وفرده خاسئا ، ورواه مسلم من طريق النضر عن شعبة بلفظ وفرد الله خاسئا ،

٧٦ - باب الإغتسال إذا أسلم ، وربط الأسير أيضا في المسجد

وكان شريح يأمرُ الرِّمَّ أن يُحْبَسَ إلى سارية المسجد

٤٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** الليث قال **حدثنا** سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال « **بث** النبي ﷺ خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي ﷺ فقال : أطلقوا ثمامة ، فانطلق إلى نخيل قريب من المسجد فاغتسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله »

[الحديث ٤٦٢ - أطرافه في : ٤٦٩ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٣ ، ٤٣٧٢]

قوله (باب الإغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط للاصيل وكريمة قوله « وربط الأسير الخ » ، وعند بعضهم « باب » ، بلا ترجمة ، وكأنه فصل من الباب الذي قبله ، ويحتمل أن يكون بيض للترجمة فسد بعضهم البيضاء بما ظهر له ، ويدل عليه أن الاسماعيل ترجم عليه « باب دخول المشرك المسجد » وأيضاً فالبخاري لم يجر عاداته بإعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى ، والاعتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد ، وهو أن يقال : الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لضرورة ، فلما أسلم لم يبق ضرورة للبه في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد . وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيوع

والشراء في المسجد ، قال : ومطابقتها لقصة ثمامة أن من تخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله « إنما بنيت المساجد لذكر الله ، فاراد البخاري أن هذا العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد ، فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا ، وإنما تقدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة برة ، ثم قال : فإن قيل إيراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي « باب الأسير يربط في المسجد ، أليق فالجواب أنه يحتمل أن البخاري أثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثمامة ، لأن الذي هم يربط العفريت هو النبي ﷺ ، والذي تولى ربط ثمامة غيره ، وحيث رآه مربوطا قال « أطلقوا ثمامة » قال فهو بأن يكون إنكارا لربطه أولى من أن يكون تقريرا . انتهى . وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تاما لا في البخاري ولا في غيره ، فقد أخرجه البخاري في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولا وفيه أنه ﷺ مر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد ، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث ، وكذا أخرجه مسلم وغيره ، وصرح ابن إسحق في المغازي من هذا الوجه أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بربطه ، فبطل ما تخيله ابن المنير ، وإني لأنعجب منه كيف جوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمرا لا يرضاه رسول الله ﷺ ؟ فهو كلام فاسد ، مبنى على فاسد ، فالحمد لله على التوفيق . قوله (وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس) قال ابن مالك : فيه وجهان : أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم ، وأن يحبس بدل اشتغال ، ثم حذف الباء ثانيهما أن معنى قوله « أن يحبس » أي ينحبس فجعل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه إياه ، انتهى والتعليق المذكور في رواية الحوى دون رفقة ، وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال « كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه ، فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن . قوله (خيلا) أي فرسانا والأصل أنهم كانوا رجالا على خيل ، وثمامة بمثلثة مضومة وأثال بضم الهمزة بعدها مثلثة خفيفة . قوله (إلى نخل) في أكثر الروايات بالخاء المعجمة ، وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيم ، وصوبها بعضهم وقال : والنخل الماء القليل النابع وقيل الجاري . قلت : ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث « فانطلق إلى حائط أبي طلحة ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف تاما إن شاء الله تعالى

٧٧ - باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم

٤٦٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن عمار قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت « أصيب سعد يوم الخندق في الأكحل ، ففرض النبي ﷺ خيمة في المسجد ليعوده من قريب ، فلم يرعهم - وفي المسجد خيمة من بني غفار - إلا الدم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعد يَفْذو جرحه دما ، فأت فيها »

[الحديث ٤٦٣ - أطرافه ق : ٢٨١٣ ، ٣٩٠٦ ، ٤١١٧ ، ٤١٢٢]

قوله (باب الخيمة في المسجد) أي جواز ذلك . قوله (حدثنا زكريا بن يحيى) هو البخاري اللؤلؤي وكان حافظا ، وفي شيوخ البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البخاري في بعض شيوخه . قوله (أصيب سعد)

أى ابن معاذ . قوله (فى الأكل) هو عرق فى اليد . قوله (خيمة فى المسجد) أى لسعد . قوله (فلم يرعهم) أى يفرعهم ، فالخطابى : المعنى أنهم بينما هم فى حال طمأنينة حتى أفرعتهم رؤية الدم فارتاعوا له ، وقال غيره : المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفزع . قوله (وفى المسجد خيمة) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل ، والتقدير : فلم يرعهم إلا الدم ، والمعنى فراغهم الدم . قوله (من قبلكم) بكسر القاف ، أى من جهتم . قوله (ينفذو) ينفذون وذال معجمتين أى يسيل . قوله (فأت فيها) أى فى الخيمة ، أو فى تلك المرضة . وفى رواية المستمل والكشميين وفات منها ، أى الجراحة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى كتاب المخاضى حيث أورده المؤلف هناك بأتم من هذا السياق

٧٨ - باب إدخال البعير فى المسجد لليلة

وقال ابن عباس : « طاف النبى ﷺ على بعير »

٤٦٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أنى أشتكى . قال طوفى من وراء الناس وأنت راكبة . فطفت ورسول الله ﷺ يصلى إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مسطور »

[الحديث ٤٦٤ - أطرافه فى : ١٦١٩ ، ١٦٢٦ ، ١٦٣٣ ، ٤٨٥٣]

قوله (باب إدخال البعير فى المسجد لليلة) أى للحاجة ، وفهم منه بعضهم أن المراد باليلة الضعف فقال هو ظاهر فى حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبى ﷺ قدم مكة وهو يشتكى ، فطاف على راحلته ، وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف كما سيأتى فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ويأتى أيضاً قول جابر دانه إنما طاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه ، ويأتى الكلام على حديث أم سلمة أيضاً فى الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ورجال إسناده مديون ، وفيه تابعان محمد وعروة ، وصحابتان زينب وأمها أم سلمة . قال ابن بطال : فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يؤكل لحما المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه ، بخلاف غيرها من الدواب . وتعقب بأنه ليس فى الحديث دلالة على عدم الجواز مع [عدم] الحاجة ، بل ذلك دائر على التلويت وعدمه ، لئلا يخفى التلويت يمنع الدخول . وقد قيل إن ناقتة ﷺ كانت منوقة أى مدربة معلقة فيؤمن منها ما يحذر من التلويت وهى سائرة (١) فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . والله أعلم

٧٩ - باب * ٤٦٥ - حديث محمد بن المنثرى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثنى أبى عن قتادة

قال حدثنا أنس أن رجلين من أصحاب النبى ﷺ خرجا من عند النبى ﷺ فى ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين

(١) من الكلام ليس بهى ، والصواب طهارة أبوال الإبل ونحوها مما يؤكل لحمه ، فلا يضر المسجد وجود شئ من ذلك كما أشار إليه ابن بطال . فتنبه ، وانظر حاشية ص ٣٣٩

يُضَيِّتَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا . فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَقٌّ أَتَى أَهْلَهُ

[الحديث ٤٦٥ - طرفاه في : ٣٦٢٩ ، ٣٨٠٥]

قوله (باب) كذا هو في الاصل بلا ترجمة ، وكأنه بيض له فاستمر كذلك . وأما قول ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كأن كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة ، بخلاف مثل هذا الموضع . وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك اقلية المظلة لا تنظر صلاة العشاء معه ، فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي الى المسجد في الليلة المظلة ، ويلج بحديثه بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة ، وظهر شاهده في حديث الباب لاكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر ، وادخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى . وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب ، فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر

٨٠ - باب الخوخة والممر في المسجد

٤٦٦ - **حدثنا** محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال : خطب النبي ﷺ فقال « إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ . فبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ ، إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَلَمْنَا . قَالِي : يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ ، إِنْ أَمَّنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي مُحَبَّتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ . لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ »

[الحديث ٤٦٦ - طرفاه في : ٣٦٥٤ ، ٣٩٠٤]

٤٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجعفي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعتُ يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسُهُ بِخِرْقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ لِحَمْدِ اللَّهِ وَأَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ إِبْنِي قُحَافَةَ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ »

[الحديث ٤٦٧ - طرفاه في : ٣٦٥٦ ، ٣٦٥٧ ، ٦٧٢٨]

قوله (باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة باب صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون ، وإنما أصلها فتح في حائط ، قاله ابن قرقول . قوله (عن عبيد بن حنين عن بسر بن سعيد) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط في رواية

الأصلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد ، وهو صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان إنما حدث به كالذي وقع في بقية الروايات ، فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال : هكذا حدث به محمد بن سنان ، وهو خطأ ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف ، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد ، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد ، وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، ورواه أبو عاصم العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر ، فكان فليحا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما . وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة ، وهذا بما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين ، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به ، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان ، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل ، قال الدارقطني : رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة . قوله (أن يكن الله خير عبداً) كذا للأكثر ، وللكشميني ، إن يكن الله عبد خير ، والهمزة في (إن ، مكسورة على أنها شرطية ، وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر . قوله (إن أمن الناس) قال النووي : قال العلماء معناه أكثرهم جوداً لنا بنفسه وماله ، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنعة ، لأن المنة لله ولرسوله في قبول ذلك ، وقال القرطبي : هو من الامتنان ، والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لا متن بها ، يؤيده قوله في رواية ابن عباس : ليس أحد أمن علي ، والله أعلم . قوله (ولكن أخوة الإسلام) كذا للأكثر وللأصلي ، ولكن خوة الإسلام ، بحذف الألف كأنه نقل حركة الهمزة الى النون وحذف الهمزة ، فعلى هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك ، وخبر هذه الجملة محذوف ، والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ، ولكن فيه خلة الإسلام ، ويأتي ما في ذلك من الإشكال وبيانه في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في مرض موته عليه السلام ، وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره ، وقد قيل : إن ذلك من جملة الإشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضاً . قوله (غير خوخة أبي بكر) كذا للأكثر ، وللكشميني ، إلا ، بدل غير

٨١ - باب الأبواب والنفاق للكعبة والمساجد

قال أبو عبد الله : وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج قال : قال لي ابن أبي مليكة : يا عبد الملك لو رأيت مساجد ابن عباس وأبوابها

٤٦٨ - **حدثنا** أبو الثمان وقتيبة **قالا** حدثنا حماد عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر **أن** النبي ﷺ **قدِمَ** مكة **فَدَعَا** عثمان بن طلحة **فَفَتَحَ** الباب ، **فَدَخَلَ** النبي ﷺ **وَبَلَالَ** وأسماء بن زيد وعثمان بن طلحة ، **ثُمَّ** أغلق الباب **فَلَبِثَ** فيه ساعة **ثُمَّ** خرجوا . قال ابن عمر **فَبَدَرْتُ** فسألت بلالاً **فَقَالَ** : صلى فيه ، فقلت : في أي ؟ قال :

بَيْنَ الْأُسْطُوأَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَذَهَبَ عَلَى أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى ؟

قوله (باب الابواب والغلق) بفتح المعجمة واللام ، أى ما يغلّق به الباب . **قوله** (قال لى عبد الله بن محمد) هو الجمفى ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعبد الملك هو اسم ابن جريج . وقوله (لو رأيت) مخدوف الجواب وتقديره : رأيت عجباً أو حسناً ، لاتقانها أو نظافتها ونحو ذلك . وهذا السياق يدل على أنها فى ذلك الوقت كانت قد اندرست **قوله** (قالاً حدثنا حماد بن زيد) لم يقل الأصيلى ، ابن زيد ، ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر هذا فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : الحكمة فى غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلزمون ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى ما فيه . وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحموا عليه ، تتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه . وإنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة ، وبلا لا وأسامة لئلا يظن أنه التمكن من الصلاة فى جميع جهاتها ، لأن الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح

٨٢ - باب دخول المشرِك المسجد

٤٦٩ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الليث عن سَمْعِدِ بْنِ أَبِي سَمْعِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ كَيْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَمَالٍ ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ »

قوله (باب دخول المشرِك المسجد) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلى حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال إذا أسلم ، وقد يقال إن فى هذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة الأسير يربط فى المسجد ، تكراراً ، لأن يربطه فيه يستلزم إدخاله . لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أهم من ذلك ، وقد اختصر المصنف الحديث مقتصرًا على المقصود منه ، وسيأتى تاماً فى المغازى . وفى دخول المشرِك المسجد مذاهب : فمن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن المالكية والزنى المنع مطلقاً ، وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية . وقيل : يؤذن للكتابى خاصة ، وحديث الباب يرد عليه ، فإن ثمامة ليس من أهل الكتاب

٨٣ - باب رفع الصوت فى المسجد

٤٧٠ - **حدثنا** على بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سَمْعِدٍ قال حدثنا الجَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَخَصَبَنِي رَجُلٌ ، فَفَطَرْتُ قَاذَا عَمْرُ بْنُ اَتَلْطَابِ قَالَ : اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ ، فَخِثْتُهُ بِهِمَا . قَالَ : مَنْ أَنْتَا - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتَا - ؟ قَالَا : مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ . قَالَ : لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا ، تَرَفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

قوله (باب رفع الصوت فى المسجد) أشار بالترجمة الى الخلاف فى ذلك ، فقد كرهه مالك مطلقاً سواء كان فى العلم أم فى غيره ، وفرق غيره بين ما يتعلق بغرض دينى أو تقع دنيوى وبين ما لا فائدة فيه ، وساق البخارى فى

الباب حديث عمر الدال على المنع ، وحديث كعب الدال على عدمه ، إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجى الضرورة اليه . وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضى . ووردت أحاديث في النهى عن رفع الصوت في المساجد ، لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها ، فكان المصنف أشار اليها . **قوله** (حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن) في رواية الإسماعيل ، الجعد بن أوس ، وهو هو ، فإن اسمه الجعد وقد يصغر ، وهو ابن عبد الرحمن بن أوس ، فقد ينسب الى جده . **قوله** (حدثني يزيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعيد عن السائب بلا واسطة أخرجه الإسماعيل ، والجعيد صح سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحا ، وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال : كان عمر يقول لا تكثروا اللفظ . فدخل المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما ، فقال : ان مسجدا هذا لا يرفع فيه الصوت ، الحديث . وفيه انقطاع ، لأن نافعا لم يدرك ذلك الزمان . **قوله** (كنت قائما في المسجد) كذا في الأصول بالالف ، وفي رواية « نائما » بالنون . ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ « كنت مضطجعا » . **قوله** (لخصبني) أى رماني بالخصباء . **قوله** (فإذا عمر) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين ، لكن في رواية عبد الرزاق أنهما ثقفيان . **قوله** (لو كئتما) يدل على أنه كان تقدم نهي عن ذلك ، وفيه المعذرة لأهل الجبل بالحكم إذا كان مما يخفى مثله . **قوله** (لا وجمعتا) زاد الإسماعيل وجدا . ومن هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع ، لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيفي . **قوله** (ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالاه : لم توجعنا ؟ قال : لانكما ترفعان . وفي رواية الإسماعيل « برفعكما أصواتكما » وهو يؤيد ما قدرناه . وقد تقدم توجيه جمع أصواتكما في حديث « يعذبان في قبورهما »

٤٧١ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدَرٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ وَنَادَى : يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، يَا كَعْبُ . قَالَ : كَبَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ يَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَيْنِ دَيْنَكَ . قَالَ كَعْبُ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قُمْ فَافْضِهِ

قوله (حدثنا أحمد) في رواية أبي علي الشبوي عن الفربري «حدثنا أحمد بن صالح ، وبذلك جزم ابن السكن ، وقد تقدم الكلام على حديث كعب في «باب التقاضى ، قبل عشرة أبواب أو نحوها . وقوله هنا «حتى سمعها ، في رواية الأصيلي «سمعها»

٨٤ - باب الخلق والجلوس في المسجد

٤٧٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا بَشَرٌ بْنُ الْمَنْضَلِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ «سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ - وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ - مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : مَثْنَى مَثْنَى . فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ

له ما صلى « وإنه كان يقول : اجعلوا آخرَ صَلَاتِكُم بِاللَّيْلِ وَتَرَأَ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهِ

[الحديث ٤٧٢ - أطرافه في : ٤٧٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩٣ ، ٩٩٥ ، ١١٢٧]

٤٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّوْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا سَمَاءٌ عَنْ أَبِي يُونُسَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ : كَيْفَ صَلَاةُ اللَّيْلِ ؟ فَقَالَ : مَثْنَى مَثْنَى ، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ تُورِثُكَ مَا قَدْ صَلَّيْتَ » قَالَ الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ : حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَجُلًا نَادَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ

٤٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى عَتِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ فَقَرَأَ ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ فَجَلَسَ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ . فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ الثَّلَاثَةِ ؟ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَى فَاسْتَحْيَى اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ »

قوله (باب الحلق) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال : جمع حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها أيضاً . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (سأل رجل) لم أقف على اسمه . قوله (ماترى) أى ما رأيت ؟ من رأى ، ومن الرؤية بمعنى العلم ، و (مثنى مثنى) بغير تنوين أى اثنتين اثنتين ، وكرر تأكيداً . قوله (فأوترت) بفتح الراء أى تلك الواحدة . قوله (وأنه كان يقول) بكسر الهمزة على الاستئناف ، وقائل ذلك هو نافع ، والضمير لابن عمر . قوله (بالليل) هى فى رواية الكشميهنى والأصيل فقط . قوله فى طريق أبيوب عن نافع (توتر) بالجرم جواباً للامر ، وبالرفع على الاستئناف ، وزاد الكشميهنى والأصيل « لك » . قوله (قال الوليد بن كثير) هذا التعليق وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن الوليد ، وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر ، وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . وأراد البخارى بهذا التعليق بيان أن ذلك كان فى المسجد ليتم له الاستدلال لما ترجم له . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ليس فيما ذكر دلالة على الحلق ولا على الجلوس فى المسجد بحال . وأجيب بأن كونه كان فى المسجد صريح من هذا المعلق ، وأما التعلق فقال المهاب : شبه البخارى جلوس الرجال فى المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطب بالتعلق حول العالم ، لأن الظاهر أنه ﷺ لا يكون فى المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محققين به كالمحققين . والله أعلم . وقال غيره : حديث ابن عمر يتعلق بأحد ركني الترجمة وهو الجلوس ، وحديث أبي واقد يتعلق بالركن الآخر وهو التعلق . وأما ما رواه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد وهم حلق فقال : ما لى أراكم عزين ، فلا معارضة بينه وبين هذا ، لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة (١) بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان

(١) هذا فيه نظر . والظاهر أنه أنكر هليهم تفرقهم ، وذلك على استحباب اجتماعهم حال كونه كره العلم ، وأن يكونوا حلقة واحدة لاجتماعهم ، لأن ذلك أجمع للقلوب وأكثر للفائدة . والله أعلم

لسماع العلم والتعلم منه . قوله (بينا رسول الله ﷺ في المسجد) زاد في العلم ، والناس معه ، وهو أصرح فيما ترجم له . قوله (فرأى فرجة) زاد في العلم ، في الحلقة ، وزادها الأصيلي والكشميني أيضاً في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم

٨٥ - باب الاستلقاء في المسجد ، ومد الرجل

٤٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه على الأخرى وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان يفعلان ذلك [الحديث ٤٧٥ - طرأه في ٥٩٦٩ ، ٦٣٨٧]

قوله (باب الاستلقاء في المسجد) زاد في نسخة الصغاني ، ومد الرجل ، . قوله (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعني . قوله (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني . قوله (واضعاً إحدى رجليه على الأخرى) قال الخطابي : فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك . الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقي والبعري وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ، وقال المازري : إنما بوب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره ، لا في الكتب الصحاح ، النهي عن أن يضع إحدى رجليه على الأخرى ، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع ، واستلقاؤه في المسجد فعل قد يدعى قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً ، فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض ، فيجمع بينهما ، فذكر نحو ما ذكره الخطابي . وفي قوله عن حديث النهي ، ليس في الكتب الصحاح ، لإغفال ، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر ، وفي قوله ولا يؤخذ منه الجواز ، نظر لأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله ﷺ كان لبيان الجواز ، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام ﷺ . قال الخطابي : وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودي : فيه أن الأجر الوارد للابتن في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضاً . قوله (وعن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب) هو معطوف على الاسناد المذكور ، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القعني ، وهو كذلك في الموطأ ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق

٨٦ - باب المسجد يكون في الطريق من غير ضربة بالناس

وبه قال الحسن وأيوب ومالك

٤٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمرّ علينا يوم إلا يأتينا فيه

رسول الله ﷺ طَرَفَ النَّهَارِ بُسْكْرَةً وَعَشِيَّةً . ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ فَأَبْنَى مَسْجِدًا بَيْنَاءَ دَارِهِ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَجْبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَسِكَاءَ لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »

[الحديث ٤٧٦ - أطرافه في : ٢١١٨ ، ٢٢٦٢ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٩٧ ، ٣٩٠٥ ، ٤٠٩٣ ، ٥٨٠٧ ، ٦٠٧٩]

قوله (باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس) قال المازري : بناء المسجد في ملك المراء جائز بالإجماع . وفي غير ملكه تمتنع بالإجماع ، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضا ، لكن شذ بعضهم فتنه ، لأن مباحات الطرق موضوعة لاتتفاد الناس ، فإذا بنى بها مسجد منع اتفاف بعضهم ، فاراد البخارى الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر ، لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره . قلت : والمنع المذكور مروى عن ربيعة ، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر ، لكن باسنادين ضعيفين . قوله (وبه قال الحسن) يعنى أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسألة ، وإلا فاجهور على ذلك كما تقدم . قوله (فاخبرني عروة) هو معطوف على مقدر ، والمراد بابوى عائشة أبو بكر وأم رومان ، وهو دال على تقدم اسلام أم رومان . قوله (ثم بدا لابى بكر) اختصر المؤلف المتن هنا ، وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا الاسناد فذكر بعد قوله « وعشية » وقبل قوله « ثم بدا » قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشتراطه عليه أن لا يستعلن بعبادته ، فعند فراغ القصة قال « ثم بدا لابى بكر » أى ظهر له رأى فبنى مسجدا ، فذكر باقى القصة مطولا كما سيأتى الكلام عليه مبسوطا هناك إن شاء الله تعالى . ولم يجد بعض المتأخرين - حيث شرح جميع الحديث هنا - مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير ، وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتى إن شاء الله تعالى

٨٧ - باب الصلاة في مسجد السوق

وصلّى ابن عَوْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُفْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ

٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « صَلَاةُ الْجَمْعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ ، وَاتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ . وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْبِسُهُ ، وَتُصَلَّى - يَعْنِي عَلَيْهِ - الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي تَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُؤْذِ يُحَدِّثْ فِيهِ »

قوله (باب الصلاة في مسجد السوق) ولغير أبي ذر « مساجد » . موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسناده ، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خسير . وقيل : المراد بالمساجد في الترجمة مواضع لإيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك ، فكأنه قال : باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يخفى بعده . قوله (وصلّى ابن

عون) كذا في جميع الأصول ، وخصفه ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر - مع كونه لم يصل في سوق - أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لثلا يتخيل متخيل من كونه محجورا منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد . وقال الكرماني : لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اهـ . والذي في كتب الحنفية السكراه لا التحريم ، وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة ، أشار إليه ابن بطلال . وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في « باب فضل صلاة الجماعة ، ويأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وزاد في هذه الرواية « وتصل الملائكة الخ ، وقد تقدمت في « باب الحدث في المسجد ، من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله في هذه الرواية (صلاة الجميع) أي الجماعة ، وتكلف من قال التقدير في الجميع ، وقوله (على صلاته) أي الشخص . قوله (فان أحكم) كذا للاكثر بالفاء ، وللكشميني بالوحدة وهي سببية أو للمصاحبة . قوله (فأحسن) أي أسبغ الوضوء . قوله (ما لم يؤذ يحدث) كذا للاكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف ، وللكشميني « ما لم يؤذ يحدث فيه ، بلفظ الجار والمجرور متعلقا بيؤذ ، والمراد بالحدث الناقض للوضوء . ويحتمل أن يكون أعم من ذلك ، لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالاول

٨٨ - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره

٤٧٨ ، ٤٧٩ - **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ حَدَّثَنَا وَقَدْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - أَوْ ابْنِ

عُمَرَ - « شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابَهُ »

[الحديث ٤٧٩ - طرفه في : ٤٨٠]

٤٨٠ - وقال عاصم بن علي حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي فُلَمٍ أَحْفَظُهُ ، فَقَوَّمَهُ لِي وَقَدْ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ أَيْ وَهُوَ يَقُولُ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ، كَيْفَ بَلَكَ إِذَا بَقِيتَ فِي حُثَالَةٍ مِنَ النَّاسِ بِهَذَا »

٤٨١ - **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ عَنْ

أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنْ لَوَّيْنَا لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا » وَشَبَّكَ أَصَابَهُ

[الحديث ٤٨١ - طرفاه في : ٢٤٤٦ ، ٦٠٢٦]

٤٨٢ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْلٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « صَلَّى

بَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَكِنْ تَنَبَّأْتُ أَنَا ، قَالَ - فَصَلَّى بَنَّا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشِيَّةٍ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَتْهَا عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى

الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ الشَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرَ. فَقَالَ: أَكَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِئْتُ أَنَّ عِمرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ

[المحدث ٤٨٢ - أطرافه في: ٧١٤، ٧١٥، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠]

قوله (باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى، وهو دال على جواز التشبيك مطلقاً، وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز. ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن ربيع عن القزبري وحساد بن شاكر جميعاً عن البخاري قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن عمرو قال شبك النبي ﷺ أصابعه قال البخاري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس، وقد ساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبي مسعود، وزاده هو قد مرحت عهدهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا وشبك بين أصابعه، الحديث. وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث له قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ، فذكره، قال ابن بطلان: وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد، وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة اهـ. وكأنه يشير بالمسند إلى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله ﷺ إذا توضأ أحدكم ثم خرج حامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه فإنه في صلاة، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وفي إسناده اختلاف وضعفه بعضهم بسببه. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ إذا صلى أحدكم فلا يشبك بين أصابعه فإن التشبيك من الشيطان. وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه، وفي إسناده ضعيف ومجهول. وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض، إذ المنهى عنه فعله على وجه العبث، والذي في الحديث إنما هو لمقصود التشبيل، وتصوير المعنى في النفس بصورة الحس. قلت: هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال، بخلاف حديث أبي هريرة. وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، إذ منتظر الصلاة في حكم المصل، وأحاديث الباب الدالة على الجواز غالبة عن ذلك، أما الأولان فظاهران، وأما حديث أبي هريرة فلأن تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه، فهو في حكم المنصرف من الصلاة. والرواية التي فيها النهي

عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة كما قدمنا ، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلان . واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقيل : لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شبة . وقيل لأن التشبيك يجلب النوم وهو [من] مظان الحدث ، وقيل لأن صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر ففكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه وهو قوله ﷺ للبصلين « ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه ، ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن ، وعلى حديث أبي موسى في كتاب الادب ، وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو . وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله . ووقع للكشميني « عن بريد » وهو اسمه . وقوله (يشد بعضه) في رواية المستمل « شد » بلفظ الماضي . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم . قوله (إحدى صلاتي العشي) كذا للأكثر وللمستمل والجرى العشاء بالمد وهو وهم فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي ، وابتداء العشي من أول الزوال . قوله (ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى) عند الكشميني « د خده الايمن » بدل يده اليمنى وهو أشبه لثلا يلزم التكرار . قوله (فرجما سألوه : ثم سلم ؟) أي ربما سألو ابن سيرين هل في الحديث « ثم سلم فيقول نبئت الخ » وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران . وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بيده وبين عمران فقال « قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، ووقع لنا عاليا في جزء الذهلي ، فظهر أن ابن سيرين أبهم ثلاثة . وروايته عن خالد من رواية الأكبر عن الأصغر »

٨٩ - باب المساجد التي على طرقي المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ

٤٨٣ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر القُدَمِيُّ قال حدثنا فضيل بن سفيان قال حدثنا موسى بن عُقبة قال رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أما كن من الطريق فيصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها ، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة . وحدثني نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي في تلك الأمكنة . وسألت صالحاً فلا أعلمه إلا وافق نافعاً في الأمكنة كلها ، إلا أنهما اختلفا في مسجد يشرف الروحاء

[الحديث ٨٣ - أطرافه في : ١٥٣٥ ، ٢٢٣٦ ، ٧٣٤٥]

٤٨٤ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض قال حدثنا موسى بن عُقبة عن نافع أن عبد الله أخبره أن رسول الله ﷺ كان ينزل بذي الحليفة حين يعتررو وفي حجته حين حج تحت شجرة في موضع المسجد الذي بذي الحليفة . وكان إذا رجع من غزو كان في تلك الطريق أو حج أو عمرة هبط من بطن واد ، فإذا ظهر من بطن واد أنار بالبطحاء التي على شفير الوادي الشرقية فمرسّم ثم حتى يصبح ، ليس عند المسجد الذي بمجاعة ولا على الأكمة التي عابها المسجد ، كان ثم خاليج يصلي عبد الله عنده في بطنه كُشِب كان رسول الله ﷺ ثم يصلي ، فدحا السيل فيه بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان عبد الله يصلي فيه

[الحديث ٨٤ - أطرافه في : ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٧٩٩]

٤٨٥ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرُّوْحَاءِ ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : تَمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي ، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْبُنْيُ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَسْكَةٍ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

٤٨٦ - وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوْحَاءِ ، وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ ، وَقَدْ ابْتَدَى تَمَّ مَسْجِدٌ فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوْحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنَّ مَرَّةً بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ

٤٨٧ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ نَحْتَ سَرَحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوْبِنَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوِجَاهَ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةِ دُونِ بَرِيدِ الرُّوْبِنَةِ بِمَيْلَيْنِ وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَانْتَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُشْبٌ كَثِيرَةٌ

٤٨٨ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْمَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْقُبُورِ رَضْمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ ، بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلِمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرَجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ

٤٨٩ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلِ دُونِ هَرْمَى ، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لَا صَقَّ بَكَرَاعِ هَرْمَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غَلْوَةٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرَحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَرَاحِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ

٤٩٠ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى سَرِّ الظُّهْرَانِ فَيَبْلُغُ الْمَدِينَةَ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ

٤٩١ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِنْدَى طُومَى وَبَيْتُ حَتَّى يُصْبِحَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ تَمَّ وَلَسْكُنَ أَسْفَلَ

مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ

[الحديث ٤٩١ - طرفاه في: ١٧٦٧، ١٧٦٩]

٤٩٢ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرُصَتَيِ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ
السَّكْبَةِ فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ بَسَّارَ الْمَسْجِدِ بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ
السُّودَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُجٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرُصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ السَّكْبَةِ
قَوْلُهُ (باب المساجد التي على طرق المدينة) أى في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة ، وقوله (والمواضع)
أى الأماكن التي تجعل مساجد . قَوْلُهُ (وحديثي نافع) القائل ذلك هو موسى بن عقبة ، ولم يسق البخاري لفظ
فضيل بن سليمان ، بل ساق لفظ أنس بن عياض ، وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط ، وقد دلت رواية
فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه ، وكأنه اعتمد رواية أنس بن
عياض لكونه أقنن من فضيل . وعصل ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن ، وتشده في الاتباع مشهور ،
ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا : قد صلى فيه
النبي ﷺ فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض ، فانما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم
فاتخذوها كنائس ويبيعا ، لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك
على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبا ، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر ، وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله
النبي ﷺ أن يصلى في بيته ليتخذنه مصلى وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك ، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين (١) . قَوْلُهُ
(تحت سمرة) أى شجرة ذات شوك ، وهى التي تعرف بأمر غيلان . قَوْلُهُ (وكان في تلك الطريق) أى طريق ذى
الخليفة . قَوْلُهُ (بطن واد) أى وادى العميق . قَوْلُهُ (فعرس) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي : التعريس
نزل استراحة لغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الاصمعي وأطلق أبو زيد . قَوْلُهُ (على
الأكمة) هو الموضع المرتفع على ما حوله ، وقيل هو تل من حجر واحد . قَوْلُهُ (كان ثم خليج) تكرر لفظ
« ثم » في هذه القصة ، وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة ، والخليج واد له عمق ، والكشف بضم الكاف والمثناة جمع
كثيب وهو رمل مجتمع . قَوْلُهُ (قدحا) بالحاء المهملة أى دفع ، وفي رواية الإسماعيلي « قدخل » بالحاء المعجمة
واللام ، ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات « قد جاء » بالقاف والجيم على أنهما كلمتان حرف التحقيق
والفعل الماضى من الجي . قَوْلُهُ (وان عبد الله بن عمر حدثه) أى بالاسناد المذكور إليه . قَوْلُهُ (بشرف الروحاء)
هى قرية جامعة على ليلتين من المدينة ، وهى آخر السبالة للتوجه إلى مكة ، والمسجد الأوسط هو في الوادى المعروف
الآن بوادى بنى سالم . وفي الاذان من صحيح مسلم أن بينهما ستة وثلاثين ميلا . قَوْلُهُ (يعلم المكان) بضم أوله من

(١) هذا خطأ ، والصواب ما تقدم في حاشية ص ٥٢٢ ، وغر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه في مثل هذا . والحق أن
عمر رضي الله عنه أراد بالنهي عن تتبع آثار الأنبياء ، سد الذريعة إلى الشرك ، وهو أعلم بهذا الشأن من ابنه رضي الله عنه
وقد أخذ الجمهور بما رآه عمر وليس في قصة عتيان ما يخالف ذلك ، لأنه في حديث عتيان قد قصدت أن يتأسى به صلى الله عليه وسلم
في ذلك ، بخلاف آثاره في الطرق ونحوها فإن التأسى به فيها وتبعمها لذلك غير مشروع كما دل عليه فعل عمر ، وربما أفضى ذلك
عن فعله إلى التلو والشرك كما فعل أهل الكتاب . والله أعلم

أعلم يعلم من العلامة . قوله (يقول ثم عن يمينك) قال القاضي عياض : هو تصحيف ، والصواب د يعواسج عن يمينك . قلت : توجيه الأول ظاهر ، وما ذكره إن ثبتت به رواية فهو أولى ، وقد وقع التوقف في هذا الموضع قديما ، فأخرجه الإسماعيلي بلفظ د يعلم المكان الذى صلى ، قال فيه هنا لفظه لم أضبطها د عن يمينك ، الحديث . قوله (يصل إلى العرق) أى عرق الظبية ، وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكرى ، (ومنصرف الروحاء) بفتح الراء أى آخرها . قوله (وقد ابتنى) بضم المثناة مبنى للفعول . قوله (سرحة ضخمة) أى شجرة عظيمة و (الرويثة) بالراء والمثناة مصغرا قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخا . (ووجه الطريق) بكسر الواو أى مقابله . قوله (بطح) بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضا أى واسع . قوله (حتى يفضى) كذا للأكثر ، وللمستملى والحموى د حين يفضى . قوله (دوين بريد الرويثة بميلين) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالرويثة ميلان ، وقيل المراد بالبريد سكة الطريق . قوله (فائثنى) بفتح المثناة مبنى للفاعل . قوله (تلعة) بفتح المثلثة وسكون اللام بعدها مهملة وهى مسيل الماء من فوق إلى أسفل ، ويقال أيضا لما ارتفع من الأرض ولما انهبط ، و (العرج) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : قرية جامعة بينها وبين الرويثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا و (الهضبة) بسكون الضاد المعجمة فوق الكثيب فى الارتفاع ودون الجبل ، وقيل الجبل المنبسط على الأرض ، وقيل الأكمة المساء و (الرضم) الحجارة الكبار واحدا رضة بسكون الضاد المعجمة فى الواحد والجمع ، ووقع عند الأصل بالتحريك . قوله (عند سلات الطريق) أى ما يتفرع عن جوانبه ، والسلات بفتح المهملة وكسر اللام فى رواية أبى ذر والأصيل ، وفى رواية الباقين بفتح اللام ، وقيل : هى بالسكس الصخرات ، وبالفتح الشجرات . و (السرحات) بالتحريك جمع سرحة وهى الشجرة الضخمة كما تقدم . قوله (فى مسيل دون هرشى) المسيل المكان المنحدر ، وهرشى بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصور ، قال البكرى هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة ، وكراع هرشى طرفها ، و (الغلوة) بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم ، وقيل قدر ثلث ميل . قوله (مر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الطاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادى الذى تسميه العامة بطن مرو بإسكان الراء بعدها واو ، قال البكرى : بينه وبين مكة ستة عشر ميلا ، وقال أبو غسان : سمي بذلك لأن فى بطن الوادى كتابة بعرق من الأرض أبيض هجاء م ر ا الميم منفصلة عن الراء وقيل سمي بذلك لمراة مائه . قوله (قبل المدينة) بكسر القاف وبفتح الموحدة أى مقابلها ، و (الصفراوات) بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد سر الظهران . قوله (ينزل بذى طوى) بضم الطاء للأكثر وبه جزم الجوهري ، وفى رواية الحموى والمستملى د بذى الطوى ، بزيادة ألف ولام قيده الأصل بالسكر وحكى عياض وغيره الفتح أيضا . قوله (استقبل فرضتى الجبل) الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة : مدخل الطريق إلى الجبل ، وقيل الشق المرتفع كالشرفة ، ويقال أيضا لمدخل النهر . (نتيهات) : الاول اشتمل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجا الحسن بن سفيان فى مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبى أويس عن أنس بن عياض يعيد الاسناد فى كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث . وأخرج مسلم منها الحديثين الآخرين فى كتاب الحج . الثانى : هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجدى ذى الحليفة ، والمساجد التى بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية . وقد وقع فى رواية الزبير بن بكار فى د أخبار المدينة ، له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر فى هذا الحديث زيادة بسط فى صفة تلك المساجد .

وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ صلى في وادي الروحاء وقال: لقد صلى في هذا المسجد سبعون نيا . الثالث: عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي ﷺ والتبرك بها ، وقد قال البخاري من الشافعية: أن المساجد - التي ثبت أن النبي ﷺ صلى فيها - لو نذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كذا تعين المساجد الثلاثة (١) الرابع: ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ، ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ بالمدينة مستوعبا ، وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي ﷺ ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس - وهم يومئذ متوافرون - عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة ١ هـ . وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا ، لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر ، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ، ومسجد الفضيخ وهو شرق مسجد قباء ، ومسجد بنى قريظة ، ومشربة أم إبراهيم وهي شمالي مسجد بنى قريظة ، ومسجد بنى ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البقلة ، ومسجد بنى معاوية ويعرف بمسجد الإجابة ، ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ، ومسجد القبلتين في بنى سلبه . هكذا أثبت بعض شيوخنا ، وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البخاري . والله أعلم

٩٠ - باب سترة الإمام سترة من خلفه

٤٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال « أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس يعني إلى غير جدار ، فرزت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي أحد »

(أبواب سترة المصل) . قوله (باب سترة الإمام سترة من خلفه) أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الثاني والثالث منها مطابقان للترجمة لكونه ﷺ لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غير سترة ، وأما الأول وهو حديث ابن عباس ففي الاستدلال به نظر لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى سترة ، وقد بوب عليه البيهقي « باب من صلى إلى غير سترة » ، وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في « باب متى يصح سماع الصغير » قول الشافعي: إن المراد بقول ابن عباس « إلى غير جدار » أي إلى غير سترة ، وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار ، وقال بعض المتأخرين: قوله « إلى غير جدار » لا يبنى غير الجدار ، إلا أن إخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم إنكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يمهده ، فلو فرض هناك سترة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الإخبار فائدة ، إذ مروره حينئذ لا ينكره أحد أصلاً ، وكأن البخاري حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عاداته ﷺ أنه

(١) هذا ضعيف ، والصواب أنه لا يتعين شيء من المساجد بالنذر سوى المساجد الثلاثة إذا احتاج إلى شد رجل ، فإن لم يمتنع لذلك فهو موضع نظر واختلاف . وأما هذه المساجد التي أشار إليها البني فالصواب أنه لا يجوز قصدتها للعبادة ولا ينبغي الوفاء لمن نذرهما سدا لدعوة الشرك ، ويكفيه أن يصل في غيرها من المساجد الشرعية . والله أعلم

كان لا يصلي في الفضاء إلا والعزلة أمامه ، ثم أيد ذلك بمحدثي ابن عمر وأبي جحيفة ، وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة « وكان يفعل ذلك في السفر ، وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه . والله أعلم . قوله (ناهزت الاحتلام) أي قاربته ، وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في باب تعليم الصبيان ، من كتاب فضيلة القرآن وفي باب الاختتان بعد الكبر ، من كتاب الاستئذان . وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبيان الراجح من الأقوال وقه الحد . قوله (يصلي بالناس يعني) كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة « بركة » قال النووي : يحمل ذلك على أنهما قضيتان ، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث ، فالحق أن قول ابن عيينة « بركة » شاذ . ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري « وذلك في حجة الوداع أو الفتح ، وهذا الشك من معمر لا يعمل عليه ، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع . قوله (بعض الصف) زاد المصنف في الجمع من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه « حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، انتهى ، وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم . قوله (فلم ينكر ذلك عليّ أحد) قال ابن دقيق العيد : استدل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز ، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قلت : وتوجيهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور ، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا . ويستفاد منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ، ولا يقال لا يلزم ما ذكر اطلاع النبي ﷺ على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلا دون رؤية النبي ﷺ له لانا نقول قد تقدم أنه ﷺ كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه ، وتقدم أن في رواية المصنف في الجمع أنه مر بين يدي بعض الصف الأول ، فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ، ولو لم يدشء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله ﷺ عما يحدث لهم كافيًا في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم . واستدل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة ، فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة ، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود . وتعقب بأن مرور الحمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راحبه ، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون سترة الإمام سترة لمن خلفه ، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل . وقال ابن عبد البر : حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه ، فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد ، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال : وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء . وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى سترة ، لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الإمام أم سترتهم الإمام نفسه اهـ . فيه نظر ، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي « أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه سترة فرت حير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة ، وفي رواية له أنه قال لهم « إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم ، فهذا يعسر على ما نقل من الاتفاق . ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا « سترة الإمام سترة لمن خلفه ، وقال : تفرد به سويد عن عاصم اهـ . وسويد ضعيف عندهم . ووردت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ، ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد ، فعلى قول

من يقول إن ستر الإمام ستره من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معا ، وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه ستره من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم ، وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم

٤٩٤ - **حدثنا** إسحاق قال **حدثنا** عبد الله بن نمير قال **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصلى إليها والناس وراءه ، وكان يفعل ذلك في السفر ، فمن ثم اتخذها الأسراء

[الحديث ٤٩٤ - أطرافه في : ٤٩٨ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣]

قوله (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي : لم أجد إسحاق هذا منسوبا لأحد من الرواة . قلت : وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه إسحاق بن منصور . **قوله** (أمر بالحرية) أى أمر غادمه بحمل الحرية ، وللصنف في العيد من طريق الأوزاعي عن نافع ، كان يغدو إلى المصلى والعزّة تحمل وتنصب بين يديه فيصلّى إليها ، زاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي ، وذلك أن المصلّى كان فضاء ليس فيه شيء يستره . **قوله** (والناس) بالرفع عطفا على فاعل فيصلّى **قوله** (وكان يفعل ذلك) أى نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار . **قوله** (فمن ثم) أى فن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحرية يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه ، وهذه الجملة الأخيرة فصلها على ابن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه ، وأوضحته في كتاب المدرج . وفى الحديث الاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الأعداء لاسيما في السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك . والضمير في « اتخذها » يحتمل عوده إلى الحرية نفسها أو إلى جنس الحرية ، وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، من حديث سعد القرظ « إن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حرية فأمسكها لنفسه فهي التي يمشى بها مع الإمام يوم العيد . ومن طريق الليث أنه بلغه أن العزّة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين ، فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى . ويحتمل الجمع بأن عزة الزبير كانت أولا قبل حرية النجاشي . (فائدة) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا ومختصرا ، وقد تقدم في الطهارة في « باب استعمال فضل وضوء الناس » وفى حديث ستر العورة من الصلاة في « باب الصلاة في الثوب الأحمر » وذكره أيضا هنا وبعد بابين أيضا وفى الأذان وفى صفة النبي ﷺ فى موضعين وفى اللباس فى موضعين ، ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون ابن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر ، وقد سمعه شعبة منهما كما سيأتى واضحا

٤٩٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال **حدثنا** شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال سمعت أبا أنس النبي ﷺ صلى بهم بالطحاء - وبين يديه عزة - الظاهر ركعتين والعصر ركعتين تمر بين يديه المرأة والحمار

قوله (أن النبي ﷺ صلى بهم بالطحاء) يعنى بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذى يقال له الأبطح ، وكذا ذكره من رواية أبي العباس عن عون ، وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهاجرة ، فيستفاد منه - كما ذكره النووي - أنه ﷺ جمع حينئذ بين الصلاتين فى وقت الأولى منهما ، ويحتمل أن يكون قوله « والعصر ركعتين » أى بعد دخول وقتها . **قوله** (وبين يديه عزة) تقدم ضبطها وتفسيرها فى الطهارة

في حديث أنس . وفي رواية أبي العيس د جاء بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بالعزة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة ، وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه د رأيت رسول الله ﷺ في قبة حراء من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله ﷺ ، ورأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء ، فمن أصاب منه شيئا تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلال يد صاحبه ، وفيها أيضا د وخرج في حلة حراء مشيرا ، وفي رواية مالك بن مغول عن عون د كأنني أنظر إلى ويص ساقيه ، وبين فيها أيضا أن الوضوء الذي ابتدره الناس كان فضل الماء الذي توضع به النبي ﷺ ، وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم ، وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله د ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة . قوله (يمر بين يديه) أي بين العزة والقبلة لا بينه وبين العزة ، وفي رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر د ورأيت الناس والنواب يمررون بين يدي العزة . وفي الحديث من الفوائد الثماس البركهما لاسمه الصالحون (١) ، ووضع السترة للصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العزة ، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته ﷺ عليه ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ، وفيه استحباب تشمير الثياب لا سيما في السفر ، وكذا استصحاب العزة ونحوها ، ومشروعية الأذان في السفر كما سيأتي في الأذان ، وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع في الرجل حيث لا قنعة ، وجواز لبس الثوب الأحمر ، وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٩١ - باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والشرة ؟

٤٩٦ - حديث عمر بن زُرارة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال « كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة » [الحديث ٤٩٦ - طرفه في : ٧٣٣٤]
 ٤٩٧ - حديث المسكن قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كان جدار المسجد عند المنبر ، ما كادت الشاة تجوزها »

قوله (باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والشرة) أي من ذراع ونحوه . (والمصلي) بكسر اللام على أنه اسم فاعل ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه . قوله (عن أبيه) في رواية أبي داود والإسماعيلي د أخبرني أبي . قوله (عن سهل) زاد الاصيلي د ابن سعد . قوله (كان بين مصلي رسول الله ﷺ) أي مقامه في صلاته ، وكذا هو في رواية أبي داود . قوله (وبين الجدار) أي جدار المسجد بما يلي القبلة ، وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام . قوله (ممر الشاة) بالرفع ، وكان تامة ، أو عمر اسم كان بتقدير قدر أو نحوه ، والظرف الخبر . وأعربه الكرماني بالنصب على أن ممر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال : والسياق يدل عليه . قوله (عن سلمة) يعني ابن الاكوع وهذا ثاني ثلاثيات البخاري . قوله (كان جدار المسجد)

كذا وقع في رواية مكي، ورواه الإسماعيل من طريق أبي عاصم عن يزيد بلفظ «كان المنبر على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قد ما تمر العنزة، فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع . قوله (تجوزها) ولبعضهم « أن تجوزها ، أى المسافة ، وهى ما بين المنبر والجدار . فان قيل : من أين يطابق الترجمة ؟ أجاب السكرماني فقال : من حيث إنه ﷺ كان يقوم بمنحبر المنبر ، أى ولم يكن لمسجده محراب ، فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار ، فكأنه قال : والذي ينبغي أن يكون بين المصلى وسترته قدر ما كان بين منبره ﷺ وجدار القبلة . وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيد أن البخارى أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذى تقدم في « باب الصلاة على المنبر والخشب » ، فانه فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عمل فصلى عليه فاقضى ذلك أن ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلى . فان قيل : إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر ، وإنما نزل فسجد في أصله ، وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة ، أوجب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر ، وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده فحصل به المقصود . وأيضاً فانه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التى فوقه سترته له وهو قدر ما تقدم . قال ابن بطلان : هذا أقل ما يكون بين المصلى وسترته ، يعنى قدر عمر الشاة ، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال « ان النبي ﷺ صلى في السكبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع ، كما ساقى قريباً بعد خمسة أبواب . وجمع الداودى بأن أقله عمر الشاة . وأكثره ثلاثة أذرع . وجمع بعضهم بأن الاول في حال القيام والقعود ، والثاني في حال الركوع والسجود . وقال ابن الصلاح : قدروا عمر الشاة بثلاثة أذرع . قلت : ولا يخفى ما فيه . وقال البغوى : استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف . وقد ورد الامر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة في ذلك ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً « إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته ،

٩٢ - باب الصلاة إلى الحربة

٤٩٨ - « حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ

تُرْكُزُ لَهُ الْحَرْبَةُ فَيُصَلِّيُ إِلَيْهَا

قوله (باب الصلاة إلى الحربة) ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً ، وقد تقدم قبل بياب . وقوله (تركز) أى تفرز في الأرض

٩٣ - باب الصلاة إلى العنزة

٤٩٩ - « حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ « خَرَجَ عَيْنَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ ، فَأَتَى بَوْصُوءَ فَمَوَّصَأً فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحَدْرُ يَمْزُونَ مِنْ وَرَائِهَا »

٥٠٠ - « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا شاذَانُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ : سَمِعْتُ

أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعْنَا عَكَازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَزَّةٌ وَمَعْنَا إِدَاوَةٌ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولَنَاهُ الْإِدَاوَةَ »

قوله (باب الصلاة إلى العزّة) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون ، وقد تقدم الكلام عليه أيضا . واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرارا فان العزّة هي الحربة ، لكن قد قيل إن الحربة إنما يقال لها عزّة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة . **قوله** (والمرأة والحمار يمرون من ورائها) كذا ورد بصيغة الجمع ، فكأنه أراد المجلس . ويؤيده رواية « والناس والدواب يمرون » كما تقدم ، أو فيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحمار براكيه ، وقد تقدم بلفظ « يمر بين يديه المرأة والحمار » فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة ، وقال ابن التين : الصواب يمران ، إذ في يمران إطلاق صيغة الجمع على الاثنين . وقال ابن مالك : أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل وهو مشكل ، والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وراكيه لحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ، ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العقل على الحمار . وقد وقع الإخبار عن مذكور ومحدوف في قولهم راكب البعير طريحان ، أي البعير وراكيه . ثم ساق البخاري حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . قوله فيه (ومعنا عكازة أو عصا أو عزّة) كذا للأكثر بالمهملة والنون والزاي المفتوحات ، وفي رواية المستملى والحموى « أو غيره » بالمعجمة والياء والراء ، أي سواء ، أي المذكور . والظاهر أنه تصحيف

٩٤ - باب السترة بمكة وغيرها

٥٠١ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الحكم عن أبي جحيفة قال : خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فصلّى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ونصب بين يديه عزّة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه

قوله (باب السترة بمكة وغيرها) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم ، والمراد منه هنا قوله « بالبطحاء » فقد قدمنا أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنير : إنما خص مكة بالذكر دفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبلّة ، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبلّة إلا الكعبة ، فلا يحتاج فيها إلى سترة . انتهى . والذي أظنه أنه أراد أن يبتك على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في « باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء » ، ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال « رأيت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أي الناس - سترة » وأخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ، ورجاله موثقون إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحد عن ابن عيينة قال : كان ابن جريج أخبرنا به هكذا ، فلقيت كثيرا فقال : ليس من أبي سمعة ، ولكن عن بعض أهل عن جدى . فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة ، واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة ، وقد قدمنا وجه الدلالة منه . وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها . واغتفر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة ، وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة

٩٥ - باب الصلاة إلى الأسطوانة

وقال عمر : المصلون أحق بالسواي من المتحدثين إليها

ورأى عمر رجلاً يصلي بين أسطوانتين فأدناه إلى سارية فقال : صل إليها

٥٠٢ - حدثنا المسكين بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد قال كنت أتى مع سلمة بن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف ، قلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة ، قال : فاني رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها

قوله (باب "صلاة إلى الأسطوانة" أي السارية ، وهي بضم الهمة وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أفعوانة على المشهور ، وقيل بوزن فعلوانة ، والغالب أنها تكون من بناء ، بخلاف العمود فإنه من حجر واحد . قال ابن بطلان : لما تقدم أنه ﷺ كان يصلي إلى الحربة ، كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد ستره . قلت : لكن أفاد ذكر ذلك التنصيص على وقوعه ، والنص أعلى من الضحوى . قوله (وقال عمر) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبه والحميدي من طريق همدان - وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة ، وكان يريد عمر أي رسوله إلى أهل اليمن - عن عمر به . ووجه الأحقية أنهما مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصل لجعلها ستره ، لكن المصل في عبادة محقة فكان أحق . قوله (ورأى ابن عمر) كذا ثبت في رواية أبي ذر والأصيل وغيرهما ، وعند بعض الرواة ورأى عمر ، بخذف ابن وهو أشبه بالصواب ، فقد رواه ابن أبي شيبه من طريق معاوية بن قرة بن إلياس المزني عن أبيه وله حجة قال : رأى عمر وأنا أصلي ، فذكر مثله سواء لكن زاد : فأخذ بقفاي ، . وعرف بذلك تسمية المبهمة المذكور في التعليق . وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره ، وأراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة : يتحرى الصلاة عندها ، أي إليها ، وكذا قول أنس : يبتدون السواي ، أي يصلون إليها . قوله (حدثنا المسكين) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الأصيل وغيره ، وهذا ثالث ثلاثيات البخاري . وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل ، فإنه أخرجه في مسنده عن مكى بن إبراهيم . قوله (التي عند المصحف) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ، ووقع عند مسلم بلفظ : يصلي وراء الصندوق ، وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة ، وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين ، قال : وروى عن عائشة أنها كانت تقول : لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم ، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فسكال يكثر الصلاة عندها . ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها ، وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة . قوله (يا أبا مسلم) هي كنية سلمة ، و د يتحرى ، أي يقصد

٥٠٣ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عمرو عن أنس قال : لقد رأيت كبار أصحاب النبي

ﷺ يبتدون السواي عند المغرب . وزاد شعبه عن عمرو عن أنس : حتى يخرج النبي ﷺ

[الحديث ٥٠٣ - طرفه في : ٦٢٥]

قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري، وعمرو بن عامر هو الكوفي الانصاري، لا والد أسد فانه بجلى، ولا عمرو ابن عامر البصري فانه سلس. **قوله** (لقد رأيت) في رواية المستمل والحموي «لقد أدركت». **قوله** (عند المغرب) أى عند أذان المغرب، وصرح بذلك الإسماعيلي من طريق ابن مهدي عن سفيان، ولمسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه. **قوله** (وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر المذكور، قد وصله المصنف في كتاب الاذان من طريق غندر عن شعبة فقال «عن عمرو بن عامر الانصاري، وزاد فيه أيضا «يصلون الركعتين قبل المغرب»، وسيأتي الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار اليهم فيه إن شاء الله تعالى

٩٦ - باب الصلاة بين السواري في غير جماعة

٥٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال «دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال فأطال، ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالاً: أين صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين»

٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي، فأغلقها عليه ومكث فيها. فسألت بلالاً حين خرج: ما صنع النبي ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه. وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى. وقال لما إسماعيل: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه

قوله (باب الصلاة بين السواري في غير جماعة) إنما قيدها بغير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب. وقال الرافعي في شرح المسند: احتج البخاري بهذا الحديث - أى حديث ابن عمر عن بلال - على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن في جماعة، وأشار إلى أن الأولى للنفرد أن يصل إلى السارية، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما - أى للنفرد - وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية. انتهى كلامه. وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس بأسناد صحيح، وهو في السنن الثلاثة، وحسنه الترمذي. قال المحب الطبري: كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك، ومحل الكراهة عند عدم الضيق، والحكمة فيه إما لانقطاع الصف أو لانه موضع النعال. انتهى. وقال القرطبي: روى في سبب كراهة ذلك أنه مصلى الجن المؤمنين

قوله (حدثنا جويرية) هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبعي، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء. وقد سمع جويرية المذكور من نافع، وروى أيضاً عن مالك عنه. **قوله** (كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر «وكنيت، بزيادة واو في أوله وهي أشبه، ورواه الإسماعيلي من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج «ودخل عبد الله على أثره أول الناس». **قوله** (بين العمودين المقدمين) في رواية الكشميهني والمتقدمين، كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك التي تليها «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه»، وليس بين الروایتين

عائلة ، لكن قوله في رواية مالك « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ، ولهذا عقبه البخاري برواية اسماعيل التي قال فيها « عمودين عن يمينه » ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث نفي أشار الى ما كان عليه البيت في زمن النبي ﷺ ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار اليه بعد ذلك ويرشد الى ذلك قوله « وكان البيت يومئذ ، لان فيه إشعارا بأنه تغير عن هيئته الاولى . وقال الكرماني : لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين ، فهو يحمل بيئته رواية « وعمودين » ، ويحتمل أن يقال : لم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ، ولفظ « المقدمين » في الحديث السابق مشعر به . والله أعلم . قلت : ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في « باب واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى » ، فان فيها « بين الساريتين اللتين على يسار الداخل ، وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما » ، فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين فيصح قول من قال « جعل عن يمينه عمودين » ، وقول من قال « جعل عمودا عن يمينه » . وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصولي إلى جنب الأوسط ، فن قال جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره . ثم وجدته مسبوqa بهذا الاحتمال ، وأبعد منه قول من قال : انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ، ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته . والله أعلم . قوله (وقال اسماعيل) أي ابن أبي أويس ، كذا في رواية أبي ذر والاصيلي قال « مجردة » وفي رواية كريمة « قال لنا ، فوضع وصله . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه ، فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله « عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، ووافق اسماعيل في قوله « عمودين عن يمينه » ابن القاسم والقعنبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي في احدي الروایتين عنهما ، وقال يحيى بن يحيى النيسابوري فيها رواه عنه مسلم « جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه » ، عكس رواية اسماعيل ، وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر في احدي الروایتين عنهما ، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروایتين باحتمال تعدد الواقعة ، وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث ، وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسماعيل ومن وافقه ، وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك « جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره » ، ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين ، لكن يعكر عليه قوله « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة » ، بعد قوله « وثلاثة أعمدة وراه » ، وقد قال الدارقطني ، لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك

٩٧ - باب * ٥٠٦ - حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا أبو حمزة قال حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل ، وجعل الباب قبل ظهره ، فشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع صلى يتوحنى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه . قال : وليس على أحدنا بأس إن صلى في أي نواحي البيت شاء قوله (باب) كذا للاكثر بلا ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السواري ، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة . وسقط لفظ

« باب ، من رواية الأصيل . قوله (حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف . قوله (من ثلاث أذرع) كذا لأبي ذر ، ولغيره ثلاثة بالتأنيث والندراج يذكر ويؤنث قوله (يتوخى) بالمعجمة أى يقصد . قوله (قال) أى ابن عمر . قوله (أن يصل) كذا للحكشميين ولغيره أن صلى بلفظ الماضى ، ومراد ابن عمر أنه لا يشترط فى صحة الصلاة فى البيت موافقة المكان الذى صلى فيه النبي ﷺ ، بل موافقة ذلك أول وإن كان يحصل الغرض بغيره

٩٨ - باب الصلاة إلى الراحة والبعير والشجر والرحل

٥٠٧ - **حديث** محمد بن أبي بكر المَقْدِمِي حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُعْرِضُ رَاحَتَهُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا . قُلْتُ : أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ ؟ قَالَ : كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعِدُّهُ فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ - أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ - وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ

قوله (باب الصلاة إلى الراحة والبعير) قال الجوهري : الراحة الناقة التى تصلح لأن يوضع الرجل عليها ، وقال الأزهري : الراحة المركوب النجيب ذكرنا كان أو أنثى . والهاء فيها للبالغة ، والبعير يقال لما دخل فى الخامسة . **قوله** (والشجر والرحل) المذكور فى حديث الباب الراحة والرحل ، فكأنه ألحق البعير بالراحة بالمعنى الجامع بينهما ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد فى بعض طرقه ، فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان يصل إلى بعيره » انتهى . فإن كان هذا حديثا آخر حصل المقصود ، وإن كان مختصرا من الأول - كان يكون المراد يصل إلى مؤخرة رحل بعيره - انجبه الاحتمال الأول . ويؤيد الاحتمال الثانى ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعير إلا وعليه رحل ، وسأذكره بعد . وألحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى حديث على قال « لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نائم ، إلا رسول الله ﷺ فإنه كان يصل إلى شجرة يدعو حتى أصبح » ، رواه النسائي بإسناد حسن . **قوله** (يعرض) بتشديد الزاء أى يجعلها عرضا . **قوله** (قلت أفأريت) ظاهره أنه كلام نافع والمسئول ابن عمر ، لكن بين الأساعيل من طريق عبيدة بن حميد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام عبيد الله والمسئول نافع ، فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبي ﷺ ولم يدركه نافع . **قوله** (هبت الركاب) أى هاجت الإبل ، يقال هب الفحل إذا هاج ، وهب البعير فى السير إذا نشط . والركاب الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها ، والمعنى أن الإبل إذا هاجت شوشت على المصلى لعدم استقرارها ، فيعدل عنها إلى الرحل فيجعله ستره . وقوله (فيعدل) بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه . ويجوز التشديد . وقوله (إلى آخرته) بفتححات بلا مد ويجوز المد ، (ومؤخرته) بضم أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء مجزوم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة الفتح ، وعكس ذلك ابن مكى فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا فى العين خاصة ، وأما فى غيرها فيقال بالفتح فقط . ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء . والمراد بهما العود الذى فى آخر الرحل الذى يستند إليه الراكب . قال القرطبي : فى هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل لأن المعاطن مواضع أقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة ثقتها وإما لأنهم كانوا يتخلون بينها مستترين بها

أنهى . وقال غيره : علة النهى عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، وقد تقدم ذلك ، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة . ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان ضيقا . وهل هذا بقول الشافعي في البويطي : لا يستتر بامرأة ولا دابة ، أى في حال الاختيار . وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تيجريدها

(نكيلة) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرحل في مقدار أقل السترة ، واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك . فقيل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر ، لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع أن مؤخرة رحل ابن عمر كانت قدر ذراع

٩٩ - باب الصلاة إلى السرير

٥٠٨ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أعدأتمونا بالكلب والحمار ؟ لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجىء النبي ﷺ فيتوسط السرير فيصلى ، فأكره أن أسنحه ، فأنسل من قبل رجلي السرير حتى أنسل من خلفي

قوله (باب الصلاة إلى السرير) أورد فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي ﷺ وهو متوسط السرير الذي هي مضطجعة عليه . واعترضه الاسماعيل بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير . ثم أشار إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد ، لأن لفظه « كان يصلى والسرير بينه وبين القبلة » كما سيأتى ، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب . وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب ، فعنى قوله في الترجمة « إلى السرير » أى على السرير ، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ على السرير . قلت : ولا حاجة إلى الحمل المذكور ، فإن قولها « فيتوسط السرير » يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه ، وقد بان من رواية مسروق عنها أن المراد الثاني . **قوله** (أعدأتمونا) هو استفهام إنكار من عائشة ، قاله لمن قال بحضرتها « يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة » كما سيأتى من رواية مسروق عنها بعد خمسة أبواب ، وهناك تذكر مباحث هذا المثل إن شاء الله تعالى . وقولها « رأيتني » بضم المثناة وقولها « أن أسنحه » بفتح النون والحاء المهملة أى أظهر له من قدامه . وقال الخطابي : هو من قولك سنح لى الشئ إذا عرض لى ، تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلى بيدها أى منتصبه . وقولها « أنسل » بفتح السين المهملة وتشديد اللام ، أى أخرج بخفية أو برفق

١٠٠ - باب يرد المصلى من مر بين يديه

ورد ابن عمر في التشهيد ، وفي الكعبة ، وقال : إن أبى إلا أن يُقاتله فقاتله

٥٠٩ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن حميد بن هلال عن أبي صالح أن أبا سعيد قال : قال النبي ﷺ ح . و **حدثنا** آدم بن أبي إياس قال حدثنا سليمان بن الأُمَيرة قال حدثنا حميد بن هلال العدوي قال حدثنا أبو صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدري في يوم الجمعة يصلى إلى شئ

يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ ، فَظَنَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى ، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلَاتَهُ عَلَى مَرْوَانَ ، فَقَالَ : مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ يَا أَبَا سَعِيدٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا صَلَّيْتَ أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَنْدِفِعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »

[الحديث ٥٠٩ - طرفه في : ٣٢٧٤]

قوله (باب يرد المصل من مر بين يديه) أى سواء كان آدمياً أم غيره . **قوله** (ورد ابن عمر في التشهد) أى رد المار بين يديه في حال التشهد ، وهذا الأمر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، وعندهما أن المار المذكور هو عمرو بن دينار . **قوله** (وفي الكعبة) قال ابن قرقول : وقع في بعض الروايات ، وفي الركعة ، وهو أشبه بالمعنى . قلت : ورواية الجمهور متجهة ، وتخصيص الكعبة بالذكر لثلاث يتخيل أنه يقتصر فيها المرور لكونها محل المراحة . وقد وصل الأمر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال : رأيت ابن عمر يصلي في الكعبة فلا يدع أحدا يمر بين يديه يبادره ، قال : أى يرده . **قوله** (إن أبي) أى المار (إلا أن يقاتله) أى المصل (قاتله) كذا للكثر بصيغة الفعل الماضي وهو على سبيل المبالغة . والكشميني ، إلا أن تقاتله ، بصيغة المخاطبة (قاتله) بصيغة الأمر . وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضاً ، وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال : « لا تدع أحدا يمر بين يديك وأنت تصلي ، فإن أبي إلا أن تقاتله فقاتله ، وهذا موافق لسياق الكشميني . **قوله** (يونس) هو ابن عبيد ، وقد قرن البخاري روايته برواية سليمان بن المغيرة ، وتبين من إirاده أن القصة المذكورة في رواية سليمان لا في رواية يونس ، ولفظ المتن الذى ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس ، وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالاسناد المذكور الذى ساقه هنا من رواية يونس بعينه ، ولفظ المتن مغاير لفظ الذى ساقه هنا ، وليس فيه تقييد الدفع بما إذا كان المصل يصلي الى ستره . وذكر الاسماعيلي أن سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد . قلت : والمطلق في هذا محمول على المقيد ، لأن الذى يصلي الى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في مشاريع المشاة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرفة بين من يصلي الى ستره وإلى غير ستره . وفي الروضة تبعاً لاصلها : ولو صلى الى غير ستره أو كانت وتباعد منها فالاصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور حينئذ بين يديه ^(١) ولكن الاولى تركه . تنبيه : ذكر أبو مسعود وغيره أن البخاري لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث . **قوله** (فأراد شاب من بني أبي معيط) وقع في كتاب الصلاة لابن نعيم أنه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن زيد بن

(١) في هذا نظر . وظاهر الأحاديث يقتضي تحريم المرور بين يديه ، وأنه يفرع له رد المار ، اللهم إلا أن يضطر المار الى ذلك لعدم وجود متسع إلا ما بين يديه ، ومتى بعد المار عما بين يدي المصل إذا لم يلق بين يديه ستره سلم من الإثم ، لأنه إذا بعد عنه عرفاً لا يسمى ماراً بين يديه كالذي يمر من وراء السترة . واظهر من ٥٨٥

أسلم قال : بيننا أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه ، فدفعه ، فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه ، هذا آخر ما أورده من هذه القصة . وفي تفسير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر ، لأن فيه أنه دخل على مروان . زاد الإسماعيلي « ومروان يومئذ على المدينة ، اهـ . ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ، ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تخول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ، ولم يحضر شيئاً من الحروب التي كانت بين علي ومن خالفه . وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً بل كان في عشر الحسين فلعله كان فيه : فأقبل ابن الوليد بن عقبة فيتجه . وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه « إذ جاء شاب » ولم يسمه أيضاً . وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه « فذهب ذو قرابة لمروان » . ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه « مر رجل بين يديه من بني مروان » . وللشافعي من وجه آخر « فرأى لمروان ، وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى « داود بن مروان ، ولفظه « أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة ، فذكر الحديث ، وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية المبهم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان ، وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أبي معيط وليس مروان من بني ، بل أبو معيط ابن عم والد مروان ، لأنه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية ، ووالد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية ، وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط ، فيحتمل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان أختاً للوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب داود إليه مجازاً وفيه بعد ، والأقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غير واحد ، ففي مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة « فأراد عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أن يمر بين يديه » الحديث ، وعبد الرحمن مخزومي ما له من أبي معيط نسبة . والله أعلم . قوله (فلم يجد مساعاً) بالغين المعجمة أي مرا ، وقوله « فقال من أبي سعيد ، أي أصاب من عرضه بالشم . قوله (فقال مالك ولابن أخيك) ؟ أطلق الأخوة باعتبار الإيمان ، وهذا يؤيد أن المار غير الوليد ، لأن أباه عقبة قتل كافراً ، واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسلك غيره ، خلافاً لإمام الحرمين . ولابن الرقعة فيه بحث سنشير إليه في الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى . قوله (فليدفعه) ، ولمسلم « فليدفع في نحره » ، قال القرطبي : أي بالاشارة ولطيف المنع . وقوله (فليقاتله) أي يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول . قال : وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح ، لمخالفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها اهـ . وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة ، واستبعد ابن العربي ذلك في « القبس » ، وقال : المراد بالمقاتلة المدافعة . وأغرب الباجي فقال : يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التنعيف . وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل ، بخلاف الفعل اليسير . ويمكن أن يكون أراد أنه يلعبه داعياً لا مخاطباً ، لكن فعل الصحابي يخالفه ، وهو أدرى بالمراد . وقد رواه الإسماعيلي بلفظ « فإن أبي فليجعل يده في صدره ويدفعه » ، وهو صريح في الدفع باليد . ونقل البهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه ، وبنحوه صرح أصحابنا فقالوا : يرد بأسهل الوجوه ، فإن أبي فبأشد ، ولو أدى إلى قتله . فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لاضمان فيها . ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافاً

في وجوب الدبة في هذه الحالة . ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ، ولا العمل الكثير في مدافعته ، لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور . وذهب الجمهور الى أنه إذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يرده لأن فيه إعادة للروى ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك ، ويمكن حله على ما إذا رده فامتنع وتمادى ، لا حيث يقصر المصلى في الرد . وقال النووي : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع ، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى . وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر ، فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم . قوله (فانما هو شيطان) أى فعله فعل الشيطان ، لأنه أبى الا التشويش على المصل . واطلاق الشيطان على المارد من الإنس سائغ شائع ، وقد جاء في القرآن قوله تعالى (شياطين الإنس والجن) . وقال ابن بطال : في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين ، وأن الحكم للعاني دون الأسماء ، لاستحالة أن يصير المار شيطانا بمجرد مروره . انتهى . وهو مبنى على أن لفظ « الشيطان » يطلق حقيقة على الجنى ومجازا على الانسى ، وفيه بحث . ويحتمل أن يكون المعنى : فانما الحامل له على ذلك الشيطان . وقد وقع في رواية للإسماعيلي « فان معه الشيطان » ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ « فان معه القرين » . واستنبط ابن أبي حمزة من قوله « فانما هو شيطان » أن المراد بقوله فليقاتله ، المدافعة اللطيفة لاحقية القتال ، قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، وانما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة ، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار . قال : وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلى من المرور ، أو لدفع الإثم عن المار ؟ الظاهر الثاني . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلى على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود « ان المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته » وروى أبو نعيم عن عمر « لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلى إلا إلى شيء يستره من الناس » فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ، ولا يختص بالمسار ، وهما وإن كانا موقفين لفظا لحكما حكم الرفع ، لأن مثلها لا يقال بالرأى

١٠١ - باب إثم المار بين يدي المصلى

٥١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلى ، فقال أبو جهيم : قال رسول الله ﷺ « لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه . قال أبو النضر : لا أدرى أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة

قوله (باب إثم المار بين يدي المصلى) أورد فيه حديث بسر بن سعيد أن زيد بن خالد - أى الجهمي الصحابي - أرسله إلى أبي جهيم أى ابن الحارث بن الصمة الانصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في « باب التيمم في الحضر » هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد ، وأن المرسل اليه هو أبو جهيم ، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما ، وخالفها ابن عيينة عن أبي النضر فقال « عن

بسر بن سعيد قال : أرسلني أبو جهيم الى زيد بن خالد أسأله ، فذكر هذا الحديث . قال ابن عبد البر : هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا ، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة . ثم قال ابن أبي خيثمة : سئل عنه يحيى بن معين فقال : هو خطأ ، إنما هو : أرسلني زيد إلى أبي جهيم ، كما قال مالك . وتعقب ذلك ابن القطان فقال : ليس خطأ ابن عيينة فيه بمتعين ، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث سرا إلى زيد ، وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر . قلت : تعليل الأئمة للاحاديث مبني على غلبة الظن ، فاذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر ، بل هو راجح الاحتمال ، فيعتمد . ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاء الشاذ ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح . قوله (بين يدي المصلي) أى أمامه بالقرب منه ، وعبر باليدين لكون أكثر التثفل يقع بهما ، واختلف في تحديد ذلك فقيل : إذا مر بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع ، وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر . قوله (ماذا عليه) زاد الكشميني من الإثم ، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره ، والحديث في الموطأ بدونها . وقال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في شيء منه ، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا . لكن في مصنف ابن أبي شيبة د يعنى من الإثم ، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظانها الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية . وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام البخاري وأطلق ، فغيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ، وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتا في الخبر فقال : لفظ الإثم ليس في الحديث صريحا . ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال : وفي رواية روينها في الاربعين لعبد القادر الهروي ، ماذا عليه من الإثم . قوله (لكان أن يقف أربعين) يعنى أن المار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم . وقال الكرماني : جواب د لو ، ليس هو المذكور ، بل التقدير : لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له . وليس ما قاله متميئا ، قال : وأبهم المعلوم تفخيما للأمر وتعظيما . قلت : ظاهر السياق أنه عين المعداد ، ولكن شك الراوي فيه ، ثم أبدى الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين : إحداهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد ، فلما أريد التكثير ضربت في عشرة . ثانيتهما كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة ، وكذا بلوغ الأشد . ويحتمل غير ذلك اه . وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة د لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها . وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين . وجنح الطحاوي إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار ، لأنها لم يقعا معا إذ المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتخويف فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر . وعبر الأربعين إن كان هو السنة ثبت المدعى ، وأما دونها فن باب الاولى ، وقد وقع في مسند البزار من طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان د لكان أن يقف أربعين خريفا ، أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن ابن عيينة . وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالا على التعدد ، لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضا وزاد فيه د أو ساعة ، فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا معا من راو واحد في حالة واحدة ، إلا أن يقال : لعله تذكر في الحال الجزم ، وفيه ما فيه . قوله (خيرا له) كذا

في روايتنا بالنصب على أنه خير كان ، ول بعضهم « خير » بالرفع وهي رواية الترمذى ، وأعربها ابن العربي على أنها اسم كان ، وأشار الى تسويغ الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة . ويحتمل أن يقال : اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها . **قوله** (قال أبو النضر) هو كلام مالك وليس من تعليق البخارى ، لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق . وكذا ثبت في رواية الثورى وابن عيينة كما ذكرنا . قال النووى : فيه دليل على تحريم المرور ، فان معنى الحديث النهى الأكيد والوعيد الشديد على ذلك . انتهى . ومقتضى ذلك أن يعد في الكبائر . وفيه أخذ القرين عن قريبته ما فاتته أو استنباته فيما سمع معه . وفيه الاعتماد على خبر الواحد لان زيدا اقتصر على الغزول مع القدرة على العلو اكتفاء برسوله المذكور . وفيه استعمال « لو » في باب الوعيد ، ولا يدخل ذلك في النهى ، لان محل النهى أن يشعر بما يعاند المقدور كما سيأتى في كتاب القدر حيث أورده المصنف إن شاء الله تعالى . (تنبيهات) : أحدهما استنبط ابن بطال من قوله « لو يعلم » أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهى وارتكبه . انتهى . وأخذه من ذلك فيه بعد ، لكن هو معروف من أدلة أخرى . ثانيها : ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا مثلا بين يدى المصلى أو قعد أو رقد ، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلى فهو في معنى المار . ثالثها : ظاهره عموم النهى في كل مصل ، ونخصه ببعض المالكية بالإمام والمنفرد لان المأموم لا يضره من مر بين يديه لأن سترته لإمامه ستره له أو لإمامه ستره له اهـ ، والتعليل المذكور لا يطابق المدعى ، لان السترة تفيد رفع المخرج عن المصلى لا عن المار ، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . رابعها : ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أى المالكية قسم أحوال المار والمصلى في الإثم وعدمه الى أربعة أقسام : يأثم المار دون المصلى ، وعكسه ، يأثمان جميعا ، وعكسه . فالصورة الأولى أن يصلى إلى سترته في غير مشرع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلى ، الثانية أن يصلى في مشرع مسلوك بغير ستره أو متباعدا عن السترة ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلى دون المار ، الثالثة مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثمان جميعا ، الرابعة مثل الأولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا يأثمان جميعا . انتهى . وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقا ولو لم يجد مسلكا بل يقف حتى يفرغ المصلى من صلاته . ويؤيده قصة أبي سعيد السابقة فان فيها « فنظر الشاب فلم يجد مساعا » وقد تقدمت الإشارة الى قول إمام الحرمين : إن الدفع لا يشرع للمصلى في هذه الصور ، وتبعه الغزالي ، ونازعه الرافعى ، وتعبه ابن الرقمة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أبي سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى . وما قاله محتمل ، لكن لا يدفع الاستدلال ، لأن أبا سعيد لم يعتذر بذلك . ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التقصير بعدم التبكير ، بل كثرة الزحام حينئذ أوجه . والله أعلم . خامسها وقع في رواية أبي العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر « لو يعلم المار بين يدى المصلى والمصلى ، لحمله بعضهم على ما اذا قصر المصلى في دفع المار أو بأن صلى في الشارع ، ويحتمل أن يكون قوله « والمصلى » بفتح اللام أى بين يدى المصلى من داخل سترته ، وهذا أظهر . والله أعلم

١٠٢ - باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلى

وكرة عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلى ، وإنما هذا إذا اشتغل به .

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : مَا بَالَيْتُ ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ

٥١١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ - يَعْنِي ابْنَ صَبِيحٍ -

عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ دُكِرَ عَنْهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، فَقَالُوا : يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ ، قَالَتْ : لَقَدْ جَمَلْتُمُونَا كَلَابًا ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي لَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أُسْتَقْبَلَهُ فَأَنْسِلَ أَنْسِلَالًا . وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ

قوله (باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي) في نسخة الصغاني (استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته ، أي هل يكره أولا ، أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا ؟) وإلى هذا التفصيل جنح المصنف وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الاثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ، ولم أره عن عثمان إلى الآن ، وإنما رأيته في مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك ، وفيهما أيضا عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك ، فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان . وقول زيد بن ثابت « ما باليت ، يريد أنه لا حرج في ذلك . قوله (فتكون لي الحاجة وأكره أن استقبله) ، كذا للأكثر بالواو وهي حالية . والله شفي فأكره بالفاء . قوله (وعن الأعمش عن إبراهيم) هو معطوف على الإسناد الذي قبله ، يعني أن علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش باسنادين إلى عائشة عن مسلم - وهو أبو الضحى - عن مسروق عنها باللفظ المذكور ، وعن إبراهيم عن الأسود عنها بالمعنى ، وقد تقدم لفظه في « باب الصلاة على السرير ، وأما ظن الكرماني أن مسلما هذا هو البطين فلم يصب في ظنه ذلك ، قال ابن المنير : الترجمة لا تطابق حديث عائشة ، لكنه يدل على المقصود بالأولى ، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلة ، فلعلها كانت منحرفة أو مستدبرة . وقال ابن رشيد قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل ، ومع ذلك فلم تضر صلاته ﷺ لأنه غير مشتغل بها ، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها ، والرجل من باب الأولى . واقنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية ، ولا يخفى ما فيه

١٠٣ - باب الصلاة خلف النائم

٥١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَوْتَرَ أَبْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ »

قوله (باب الصلاة خلف النائم) أورد فيه حديث عائشة أيضا من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقطي ، وكأنه أشار أيضا إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم ، فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود : طرقه كلها واهية ، يعني حديث ابن عباس انتهى . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدى ، وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضا . وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه ما يلهي المصلي عن صلاته . وظاهر

تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك
(تنبيه) : يحكي المذكور في الاسناد هو القطان ، وهشام هو ابن عروة

١٠٤ - باب التطوع خلف المرأة

٥١٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ ،
فَإِذَا سَجَدَ عَزَمَتْنِي فَتَبَضُّعُ رِجْلِي فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا . قَالَتْ : وَالْبَيْوتُ يَوْمئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحٌ »

قوله (باب التطوع خلف المرأة) أورد فيه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر ، وقد تقدم في د باب الصلاة على
الفراش ، من هذا الوجه . ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل ، وكانت صلاته
الفرائض بالجماعة في المسجد . وقال الكرمانى : لفظ الترجمة يقتضى أن يكون ظهر المرأة اليه ، ولفظ الحديث لا
تخصيص فيه با لظهر . ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى . ولا يخفى
تكلفه . وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه ، لأنه ينقلب وهو لا يشعر . والذي يظهر أن معنى د خلف
المرأة ، وراءها ، فتكون هي نفسها أمام المصل لا خصوص ظهرها ، ولو أرادها لقال : خلف ظهر المرأة ، والاصل
عدم التقدير . وفي قولها د والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ، إشارة إلى عدم الاشتغال بها . ولا يعكز على ذلك
كونه يغمزها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحاً في رواية لابي داود ، لأن الشغل بها مأمون في حقه
ﷺ ، فمن أمن ذلك لم يكره في حقه . (تنبيه) : الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته ﷺ إلى جهة
السرير الذي كانت عليه ، لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجلها ، ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن
يقال : كانت صلاته فوق السرير لأسفل منه كما جنح اليه الاسماعيلي فيما سبق ، لكن حمله على حالتين أولى . والله أعلم

١٠٥ - باب من قال : لا يَقْطَعُ الصلاةُ شئاً

٥١٤ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ
عَائِشَةَ ع . قَالَ الْأَعْمَشُ وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ : ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ - الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ
وَالْمَرْأَةُ - فَقَالَتْ : شَبِّهْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلَابِ ، وَاللَّهِ قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ
مُضْطَجِعَةً ، فَتَبْدُو لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ

قوله (باب من قال لا يقطع الصلاة شئاً) أى من فعل غير المصلى . والجملة المترجم بها أوردتها في الباب
صريحاً من قول الزهري ، ورواها مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله ،
وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن لإسنادها ضعيف ، ووردت أيضا مرفوعة من حديث
أبي سعيد عند أبي داود ، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني ، ومن حديث جابر عند الطبراني في الاوسط
وفي إسناد كل منهما ضعف ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً .

قوله (قال الاعمش) هو مقول حفص بن غياث وليس بتعليق ، وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر . **قوله** (عن عائشة ذكر عندها) أى أنه ذكر عندها . وقوله الكلب الخ فيه حذف ، ويأنه في رواية علي بن مسهر ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ، ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال : قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ فقلت : المرأة والخنزير ، ولسعبد بن منصور من وجه آخر : قالت عائشة : يا أهل العراق قد عدلتونا ، الحديث . وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعا ، وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، وقيد الكلب في روايته بالأسود . وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل ، وعند الطبراني من طريق الحسن أيضا عن الحكم بن عمرو نحوه من غير تقييد ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك ، وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائض ، وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضا بالأسود . وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث ، قال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها ، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر . ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوى الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان . وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح ، إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان ، فإذا قضى الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، الحديث ، وسيأتي في « باب العمل في الصلاة » حديث « أن الشيطان عرض لي فشد علي » ، الحديث . وللنسائي من حديث عائشة « فأخذته فصرعته فخنقته » ، ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته ، لأننا نقول : قد بين في رواية مسلم سبب القطع ، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهه ، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة . وقال بمضمون : حديث أبي ذر مقدم ، لأن حديث عائشة على أصل الإباحة . انتهى . وهو مبنى على أنها متعارضان ، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض . وقال أحمد : يقطع الصلاة الكلب الأسود ، وفي النفس من الخمار والمرأة شيء . ووجه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه ، ووجد في الخمار حديث ابن عباس ، يعني الذي تقدم في مروره وهو راكب بعني ، ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب ، وسيأتي الكلام في دلالة على ذلك بعد . **قوله** (شبهتمونا) هذا اللفظ رواية مسروق ، ورواية الأسود عنها « أعدتمونا » ، والمعنى واحد . وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ « جعلتمونا كلابا » ، وهذا على سبيل المبالغة . قال ابن مالك : في هذا الحديث جواز تعدى المشبه به بالياء ، وأنكره بعض النحويين حتى بالغ خطأ سيبويه في قوله : شبه كذا بكذا ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعريته ، وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها . قال : والحق أنه جائز وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين . **قوله** (فأكره أن اجلس فأوذى النبي ﷺ) استدل به على أن التشويش بالمرأة وهي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي رافدة ، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون ، وعلى هذا فرورها أشد . وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه ، فأنسل أنسلالا » ، فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات ، لا المرور بخصوصه . **قوله** (فأنسل) برفع

اللام عطفًا على « فأكروه ».

٥١٥ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا بَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أُخْيَ بْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ ؟ فَقَالَ : لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ . أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَإِنِّي لَمُعْرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ »

قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ الْحَنْظَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهُويهِ ، وَبِذَلِكَ جُزْمُ ابْنِ السَّكَنِ . وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، غَيْرُ مَنْسُوبٍ ، وَزَعَمَ أَبُو نَعِيمٍ أَنَّهُ ابْنُ مَنْصُورِ الْكُوسِجِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . **قَوْلُهُ** (أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ الْخ) وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ حَدِيثَ « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْخ » ، يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتْ مَارَةً أَوْ قَائِمَةً أَوْ قَاعِدَةً أَوْ مُضْطَجِعَةً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى وَهُوَ مُضْطَجِعٌ أَمَامَهُ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَسْخِ الْحُكْمِ فِي الْمَضْطَجِعِ ، وَفِي الْبَاقِي بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْثَاتِ الْمَسَاوِةِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقد قَدَّمَ مَا فِيهِ ، فَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ حَدِيثَهَا مُتَأَخِّرٌ عَنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لَمْ يَدُلَّ إِلَّا عَلَى نَسْخِ الْأَضْطِجَاعِ فَقَطْ . وَقد نَازَعَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَرْجَهِ أُخْرَى : أَحَدُهَا أَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَطْعِ الصَّلَاةِ بِهَا مَا يَحْصُلُ مِنَ التَّشْوِيشِ ، وَقد قَالَتْ إِنْ الْبُيُوتَ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَصَابِيحُ فَاتَّسَى الْمَعْلُولُ بِانْتِفَاءِ عِلَّتِهِ . ثَانِيًا أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مُطْلَقَةٌ وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مُقَيَّدَةٌ بِكُونِهَا زَوْجَتَهُ ، قَدْ يَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَيَقَالُ يَتَّقِدُ الْقَطْعُ بِالْأَجْنِبِيَّةِ لِحُدُوثِ الْإِفْتِتَانِ بِهَا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَانْهَاجَتْ . ثَالِثًا أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَاقِعَةٌ حَالٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ ، بِخِلَافِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فَانْهَاجَتْ مَسَاقَ التَّشْرِيعِ الْعَامِّ ، وَقد أَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ مِنْ مَلِكٍ أَرَبَهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ يَعْأَرِضُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ وَمَا وَافَقَهُ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ غَيْرُ صَرِيحَةٍ وَصَرِيحَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَلَا يَتْرَكُ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الصَّرِيحِ بِالْحَتْمِ ، يَعْنِي حَدِيثَ عَائِشَةَ وَمَا وَافَقَهُ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَارِ وَبَيْنِ النَّائِمِ فِي الْقِبْلَةِ أَنَّ الْمُرُورَ حَرَامٌ بِخِلَافِ الْإِسْتِقْرَارِ نَائِمًا كَانَ أَمْ غَيْرُهُ ، فَهَكَذَا الْمَرْأَةُ يَقْطَعُ مَرُورُهَا دُونَ لَبْسِهَا . **قَوْلُهُ** (عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَيُصَلِّي . وَوَقَعَ لِلتَّامِلِ « عَنْ فِرَاشِ أَهْلِهِ » ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَقُومُ » ، وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ صَلَاتِهِ كَانَتْ وَاقِعَةً عَلَى الْفِرَاشِ ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَفِيهِ إِحْتِمَالٌ . وَقد تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ ، مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَ الْأَوَّلِ

١٠٦ - بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنْقِهِ فِي الصَّلَاةِ

٥١٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَأَبَى الْعَاصِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا »

[الْحَدِيثُ ٥١٦ - طَرَفُهُ فِي : ٥٩٩٦]

قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنْقِهِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ حَمْلَ الْمُصَلِّي الْجَارِيَةَ إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ فَرُورُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ حَمْلَهَا أَشَدَّ مِنْ مَرُورِهَا . وَأَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْإِسْتِنْبَاطِ الشَّافِعِيُّ ، لَكِنْ

تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بان الكبيرة ليست كذلك . قوله (عن أبي قتادة) في رواية عبد الرزاق عن مالك ، سمعت أبا قتادة ، وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم انه سمع أبا قتادة ، قوله (وهو حامل أمامة) المشهور في الروايات بالتبوين ونصب أمامة ، وروى بالاضافة كما قرئ . في قوله تعالى (ان الله بالغ أمره) بالوجهين ، وتخصيص الحل في الترجمة بكونه على العتق - مع أن السياق يشمل ما هو أعم من ذلك - مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الأشج عن عمرو بن سليم ، ورواه عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب فزاد فيه « على عاتقه » وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى ، ولأحمد من طريق ابن جريج « على رقبته » . وأمامة بضم الهزة وتخفيف الميمين كانت صغيرة على عهد النبي ﷺ ، وتزوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب . قوله (ولأبي العاص) قال الكرمانى : الاضافة في قوله « بنت زينب » بمعنى اللام ، فأظهر في المعطوف وهو قوله « ولأبي العاص » ما هو مقدر في المعطوف عليه انتهى . وأشار ابن المطار إلى أن الحكمة في ذلك كون والد أمامة كان إذ ذاك مشركا فنسبت إلى أمها تنبيها على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً . ثم بين أنها من أبي العاص تبيننا حقيقة نسبها انتهى . وهذا السياق لمالك وحده ، وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبها إلى أبيها ، ثم بينوا أنها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ، ولأحمد من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم « يحمل أمامة بنت أبي العاص - وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ - على عاتقه » . قوله (ابن ربيعة بن عبد شمس) كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا « ابن الربيع » وهو الصواب . وغفل الكرمانى فقال خالف القوم البخارى فقال : ربيعة ، وعندهم الربيع ، والواقع أن من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخارى فالتخالف فيه إنما هو من مالك ، وادعى الاصيلي أنه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة إلى جده ، ورده عياض والقرطبي وغيرهما لاطباق النسابين على خلافه . نعم قد نسب مالك إلى جده في قوله « ابن عبد شمس » وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس ، أطبق على ذلك النسابون أيضا ، واسم أبي العاص لقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر ، وهو مشهور بكنيته . أسلم قبل الفتح وهاجر ، ورد عليه النبي ﷺ ابنته زينب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته ، وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق . قوله (فاذا سجد وضعها) كذا لمالك أيضا ، ورواه مسلم أيضا من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان ، والنسائي من طريق الزيدى ، وأحمد من طريق ابن جريج ، وابن حبان من طريق أبي العميس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا « اذا ركع وضعها » ولأبي داود من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم « حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها » ، وهذا صريح في أن فعل الحل والوضع كان منه لا منها ، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألفتها ، فاذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . قال : هذا وجهه عندي . وقال ابن دقيق العيد : من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوى لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول : فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله ، بخلاف وضع ، فعل هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل . قال : وقد كنت أحسب هذا حسنا إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة « فاذا قام أعادها » . قلت : وهي رواية لمسلم . ورواية أبي داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهي « ثم

أخذها فردها في مكانها ، ولاحد من طريق ابن جريج ، وإذا قام حملها فوضعها على رقبته ، قال القرطبي : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، وهو تأويل بعيد ، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة . وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض ، لما ثبت في مسلم : رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه ، قال المازري : إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة . ولابن داود : بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر - أو العصر - وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها ، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصحيح ، وهم من عزاه للصحيحين . قال القرطبي : وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها . انتهى . وقال بعض أصحابه : لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بمحملها . وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة ، وقال الباجي : إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة ، وإن لم يجد جاز فيهما . قال القرطبي : وروى عبد الله بن يوسف التتبيسي عن مالك أن الحديث منسوخ . قلت : روى ذلك الاسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه ، لكنّه غير صريح ، ولفظه : قال التتبيسي قال مالك : من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ ، وليس العمل على هذا . وقال ابن عبد البر : لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ : أن في الصلاة لشغلا ، لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا بمدة مديدة . وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوما من أن تبول وهو حاملها ، ورد بأن الاصل عدم الاختصاص ، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر ثبوته في غيره بغير دليل ، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك . وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته . وقال النووي : ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ، وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الآدمي طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تدين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز . وقال الفاكهاني : وكان السر في حمله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن ، غلافهم في ذلك حتى في الصلاة للباغية في ردعهم ، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي . ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الأحوال لا عموم لها ، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد ، وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن ، وعلى صحة صلاة من حمل آدميا ، وكذا من حمل حيوانا طاهرا ، وللشافعية تفصيل بين المستجر وغيره ، وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت ، كما يحتمل أنه كان ﷺ يحسبها بمحائل . وفيه تواضعه ﷺ ، وشفقته على الأطفال ، وإكرامه لهم جبراهم ولو الداهم

١٠٧ - باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض

٥١٧ - **حدثنا** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا هُشَيْمٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ : « كَانَ فِرَاشِي حَيْالَ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي »

٥١٨ - **حدثنا** أبو الثَّعْبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سَلِيحُ بْنُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ : سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ ، فَذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ » وَزَادَ مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَلِيحُ بْنُ الشَّيْبَانِيِّ « وَأَنَا حَائِضٌ »

قوله (باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض) أى هل يكره أو لا ؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة . وقال الكرماني : جواب إذا محذوف تقديره صحت صلاته ، أو معناه باب حكم المسألة الفلانية ، وقد قدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في د باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض . **قوله** (حِيَال) بكسر المهملة بعدها ياء تحثانية أى بجانبه كما ذكره في الطريق الثانية . **قوله** (فاذا سجد أصابني ثوبه) كذا للاكثر ، وللستملى والكشميني د ثيابه ، وللأصيلي د أصابني ثيابه ، قال ابن بطال : هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى . وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت ، والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض بجانب المصلي ولو أصابها ثوبه ، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة . وتعبيره بقوله (إلى) أعم من أن تكون بينه وبين القبلة ، فإن الانتهاء بصدق على ما إذا كانت أمامه أو من يمينه أو عن شماله ، وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه . **قوله** (وأنا حائض) كذا لابي ذر وسقطت هذه الجملة لغيره ، لكن في رواية كريمة بعد قوله د أصابني ثوبه ، زاد مسدد عن خالد عن الشيباني د وأنا حائض ، ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في د باب إذا أصاب ثوب المصلي ، وفيها هذه الزيادة ، وهي أصرح بمراد الترجمة . وانه أعلم

١٠٨ - باب هل يغمز الرجلُ امرأته عند السجود لئلا يسجد ؟

٥١٩ - **حدثنا** عمرو بنُ علي قال حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « بَشِمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحَارِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نِبْلَةٍ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلِي قَبَضْتُهَا »

قوله (باب هل يغمز الرجل امرأته الخ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب ملى ، وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده . **قوله** (حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، ويحيى هو طان ، وعبيد الله هو العمري ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** (بشما عدلتمونا) بتخفيف الدال ، ودما ،

نكرة مفسرة لفاعل بش، والخصوص بالنم مخوف تقديره عدلكم، أي تسيؤكم إيانا بما ذكر. وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة،

١٠٩ - باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى

٥٢٠ - **حدثنا** أحمد بن إسحاق السرمائي قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن قعقبة عن عبد الله قال «بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة وجمع قرش في مجالسهم، إذ قال قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرأى؟ أأيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيميد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجىء به ثم يمهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبعث أشقام، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه، وثبت النبي ﷺ ساجداً. فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك. فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام - وهي جويرية - فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ ساجداً حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم. فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش. ثم سعى: اللهم عليك بعمرو بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمار بن الوليد» قال عبد الله: فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سجدوا إلى القلب قلباً بغير. ثم قال رسول الله ﷺ: وأتبع أصحاب القلب لعنة»

قوله (باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى) قال ابن بطال: هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فانها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه. **قوله** (حدثنا أحمد بن إسحاق) هو من صغار شيوخ البخاري، وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور، وعبيد الله هو من فوقه كلهم كوفيون. **قوله** (ألا تنظرون إلى هذا المرأى) مأخوذ من الرياء وهو التعبد في المأدب دون الخلوة ليرى. **قوله** (جزور آل فلان) لم أقف على تسميتهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى إحضار ما طلبوه منه، وهو المعنى بقوله أشقام. **قوله** (فانطلق منطلق) لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوى، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الفصل بقليل

(خاتمة): اشتملت أبواب استقبال القبلة - وما معها من أحكام المساجد وسيرة المصلي - من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثاً، المكرر منها ستة وثلاثون حديثاً عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسون حديثاً، واقفه سلم على تخريج أصولها سوى حديث أنس «من استقبل قبلتنا» وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة، لكن أوضحنا أن مسلماً أخرجه عن ابن عباس عن أسامة، وحديث جابر في الصلاة على الراحلة، وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح، وحديث أبي هريرة «رأيت سبعين من أصحاب الصفة»، وحديث

ابن عمر « كان المسجد مبنيًا باللبن » ، وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد ، وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر ، وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد ، وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث ، وحديث عائشة « لم أعقل أبوى إلا وهما - ينان الدين » . وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثًا كلها مكررة إلا حديث أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادة أيضًا عن مسلم ، جُملة ما فيها من الأحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث ، وفيها من الآثار ثلاثة وعشرون كلها معلقات ، إلا أثر مساجد ابن عباس ، وأثر عمر وعثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد ، وأثرهما أنهما زادًا في المسجد ، فإن هذه موصولة . والله سبحانه وتعالى أعلم

تم الجزء الأول

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني ، وأوله كتاب مواقيت الصلاة

وكان الفراغ من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه والتعليق عليه في ليلة الخميس التاسعة والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٧٩ ، قلله الحمد والمنة على ذلك . وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم

المصحح

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

فهرس

الجزء الأول من فتح البارى

صفحة	مقدمة النشر	صفحة	الباب
٣	مقدمة النشر	٧٢	١٤- من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن
٥	خطبة الشارح	٧٢	يلقى في النار من الإيمان
		٧٤	١٥- تفاضل أهل الإيمان في الأعمال
		٧٤	١٦- الحياء من الإيمان
		٧٥	١٧- (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
			غفلوا سيلاهم)
		٧٧	١٨- من قال أن الإيمان هو العمل
		٧٩	١٩- إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان
			على الاستسلام
		٨٢	٢٠- افشاء السلام من الإسلام
		٨٣	٢١- كفران الشير ، وكفر بعد كفر
		٨٤	٢٢- المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها
			إلا بالشرك
		٨٧	٢٣- ظلم دون ظلم
		٨٩	٢٤- علامة المنافق
		٩١	٢٥- قيام ليلة القدر من الإيمان
		٩٢	٢٦- الجهاد من الإيمان
		٩٢	٢٧- تطوع قيام رمضان من الإيمان
		٩٢	٢٨- صوم رمضان احتساباً من الإيمان
		٩٣	٢٩- الدين يسر
		٩٥	٣٠- الصلاة من الإيمان
		٩٨	٣١- حسن إسلام المرء
		١٠١	٣٢- أحب الدين إلى الله أدومه
		١٠٣	٣٣- زيادة الإيمان ونقصانه
		١٠٦	٣٤- الزكاة من الإسلام
		١٠٨	٣٥- اتباع الجنائز من الإيمان
		١٠٩	٣٦- خوف المؤمن أن يمحط عمله وهو لا يشعر
		١١٤	٣٧- سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام
			١ - كيف كان بدء الوحي
			٢ - حديث الحارث بن هشام : كيف يأتيك الوحي
			٣ - حديث عائشة : أول ما بدى به ﷺ من الوحي
			٤ - حديث ابن عباس : كان يعالج من التنزيل شدة
			٥ - حديث ابن عباس : كان أجود ما يكون في
			رمضان
			٦ - حديث أبي سفيان عند هرقل ، والكتاب
			النسوى إلى هرقل
			٢ - كتاب الإيمان
			رقم ٨ - ٥٨
			١ - حديث د بني الإسلام على خمس ،
			٢ - ودعائكم لإيمانكم ،
			٣ - أمور الإيمان
			٤ - المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
			٥ - أى الإسلام أفضل
			٦ - اطعام الطعام من الإسلام
			٧ - من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
			٨ - حب الرسول ﷺ من الإيمان
			٩ - حلاوة الإيمان
			١٠ - علامة الإيمان حب الأنصار
			١١ - بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً
			١٢ - من الدين الفرار من الفتن
			١٣ - قول النبي ﷺ أنا أعلمكم بالله

صفحة الباب

صفحة الباب

والاحسان وعلم الساعة

١٧٣ ١٩- الخروج في طلب العلم

١٢٥ ٣٨- طرف من أسئلة هرقل لابن سفيان

١٧٥ ٢٠- فضل من علم وعلم

١٢٦ ٣٩- فضل من استبرأ لدينه

١٧٨ ٢١- رفع العلم وظهور الجهل

١٢٩ ٤٠- أداء الحسن من الايمان

١٨٠ ٢٢- فضل العلم

١٨٠ ٢٣- الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

١٣٥ ٤١- الاعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى

١٨١ ٢٤- من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

١٣٧ ٤٢- الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين

١٨٣ ٢٥- تحريض النبي ﷺ وقد عبد القيس على أن

وعامتهم

١٨٤ ٢٦- الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله

(٣ - كتاب العلم)

رقم ٥٩ - ١٣٤

١٨٥ ٢٧- التناوب في العلم

١٤٠ ١ - فضل العلم

١٨٦ ٢٨- الغضب في الموعدة والتعليم

١٤١ ٢ - من سئل علما وهو مشغول في حديثه

١٨٧ ٢٩- من روى على ركبته عند الإمام أو المحدث

١٤٣ ٣ - من رفع صوته بالعلم

١٨٨ ٣٠- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه

١٤٤ ٤ - قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا

١٩٠ ٣١- تعليم الرجل أمته وأهله

١٤٧ ٥ - طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم

١٩٢ ٣٢- عظة الإمام النساء وتعليمهن

من العلم

١٩٣ ٣٣- الحرص على الحديث

١٤٨ ٦ - القراءة والعرض على المحدث

١٩٤ ٣٤- كيف يقبض العلم

١٥٣ ٧ - ما يذكر في المناولة ، وكتاب أهل العلم بالعلم

١٩٦ ٣٥- من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه

إلى البلدان

١٩٥ ٣٦- هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم

١٥٦ ٨ - من قعد حيث ينتهي به المجلس

١٩٧ ٣٧- ليلغ العلم الشاهد الغائب

١٥٧ ٩ - رب مبلغ أوعى من سامع

١٩٩ ٣٨- إثم من كذب على النبي ﷺ

١٥٩ ١٠- العلم قبل القول والعمل

٢٠٤ ٣٩- كتابة العلم

١٦٢ ١١- ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعدة والعلم كي

٢١٠ ٤٠- العلم والعظة بالليل

لا ينعموا

٢١١ ٤١- السر في العلم

١٦٣ ١٢- من جعل لأهل العلم أياما معلومة

٢١٣ ٤٢- حفظ العلم

١٦٤ ١٣- من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

٢١٧ ٤٣- الانصات للعلماء

١٦٥ ١٤- الفهم في العلم

٢١٧ ٤٤- ما يستحب للعالم إذا سئل أى الناس أعلم فيكل

١٦٥ ١٥- الاغباط في العلم والحكمة

العلم إلى الله

١٦٧ ١٦- ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر

٢٢٢ ٤٥- من سأل وهو قائم طالما جالسا

١٦٩ ١٧- قول النبي ﷺ اللهم علمه الكتاب

٢٢٢ ٤٦- السؤال والفتيا عند روى الجمار

١٧١ ١٨- متى يصح سماع الصغير

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢٣	٤٧- وما أوتيتم من العلم إلا قليلا	٢٥٤	١٩- لا يمكك ذكره يمينه اذا بال
٢٢٤	٤٨- من ترك بعض الاختيار غفلة ان يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه	٢٥٥	٢٠- الاستنجاء بالحجارة
٢٢٥	٤٩- من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ان لا يهموا	٢٥٦	٢١- لا يستنجى بروت
٢٢٨	٥٠- الحياء في العلم	٢٥٨	٢٢- الوضوء مرة مرة
٢٣٠	٥١- من استحيا فأمر غيره بالسؤال	٢٥٨	٢٣- الوضوء مرتين مرتين
٢٣٠	٥٢- ذكر العلم والفن في المسجد	٢٥٩	٢٤- الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٣١	٥٣- من أجاب السائل بأكثر مما سأل	٢٦٢	٢٥- الاستنثار في الوضوء
	(٤ - كتاب الوضوء)	٢٦٣	٢٦- الاستنجار وترأ
	رقم ١٣٥ - ٢٤٧	٢٦٥	٢٧- غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين
٢٣٢	١ - ما جاء في الوضوء	٢٦٦	٢٨- المضمضة في الوضوء
٢٣٤	٢ - لا تقبل صلاة بغير طهور	٢٦٧	٢٩- غسل الأعقاب
٢٣٥	٣ - فضل الوضوء والفر المحجلون من آثار الوضوء	٢٦٧	٣٠- غسل الرجلين في التعلين ولا يمسح على التعلين
٢٣٧	٤ - لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن	٢٦٩	٣١- التيمن في الوضوء والغسل
٢٣٨	٥ - التخفيف في الوضوء	٢٧١	٣٢- التماس الوضوء إذا حانت الصلاة
٢٣٩	٦ - اسباغ الوضوء	٢٧٢	٣٣- الماء الذي يسل به شعر الانسان
٢٤٠	٧ - غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة	٢٨٠	٣٤- من لم ير الوضوء إلا من المخرجين
٢٤٢	٨ - التسمية على كل حال وعند الوقاع	٢٨٥	٣٥- الرجل يوضئ صاحبه
٢٤٢	٩ - ما يقول عند الخلاء	٢٨٦	٣٦- قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
٢٤٤	١٠ - وضع الماء عند الخلاء	٢٨٨	٣٧- من لم يتوضأ الا من الغنى المتقل
٢٤٥	١١ - لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه	٢٨٩	٣٨- مسح الرأس كله
٢٤٦	١٢ - من تبرز على لبنين	٢٩٤	٣٩- غسل الرجلين إلى الكعبين
٢٤٨	١٣ - خروج النساء إلى البراز	٢٩٤	٤٠- استعمال فضل وضوء الناس
٢٥٠	١٤ - التبرز في البيوت	٢٩٧	٤١- من مضمض واستنشق من غرفة واحدة
٢٥٠	١٥ - الاستنجاء بالماء	٢٩٧	٤٢- مسح الرأس مرة
٢٥١	١٦ - من حل معه الماء لطهره	٢٩٨	٤٣- وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة
٢٥٢	١٧ - حل الفضة مع الماء في الاستنجاء	٣٠١	٤٤- صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه
٢٥٣	١٨ - النهي عن الاستنجاء باليمين	٣٠١	٤٥- الغسل والوضوء في الخضب والتدح والخضب والحجارة
		٣٠٣	٤٦- الوضوء من الثور
		٣٠٤	٤٧- الوضوء بالمد

(٥ - كتاب الغسل)

رقم ٢٤٨ - ٢٩٣

صفحة الباب

- ٣٦٠ ١ - الوضوء قبل الغسل
 ٣٦٣ ٢ - غسل الرجل مع امرأته
 ٣٦٤ ٣ - الغسل بالصاع ونحوه
 ٣٦٧ ٤ - من أفاض على رأسه ثلاثاً
 ٣٦٨ ٥ - الغسل مرة واحدة
 ٣٦٩ ٦ - من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل
 ٣٧١ ٧ - المضمضة والاستنساخ في الجنابة
 ٣٧٢ ٨ - مسح اليد بالتراب ليكون أنقى
 ٣٧٢ ٩ - هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها
 إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة
 ٣٧٥ ١٠ - تفريق الغسل والوضوء
 ٣٧٥ ١١ - من أفرغ يمينه على شماله في الغسل
 ٣٧٦ ١٢ - إذا جامع ثم عاد ، ومن دار على نسائه في غسل
 واحد
 ٣٧٩ ١٣ - غسل المذي والوضوء منه
 ٣٨١ ١٤ - من طيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب
 ٣٨٢ ١٥ - تخليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته
 أفاض عليه
 ٣٨٢ ١٦ - من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم
 يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى
 ٣٨٣ ١٧ - إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو
 ولا يقيم
 ٣٨٤ ١٨ - نفث اليمين من الغسل عن الجنابة
 ٣٨٤ ١٩ - من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل
 ٣٨٥ ٢٠ - من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر
 فالتستر أفضل
 ٣٨٧ ٢١ - التستر في الغسل عند الناس
 ٣٨٨ ٢٢ - إذا احتلب المرأة
 ٣٩٠ ٢٣ - عرق الجنب ، وإن المسلم لا ينجس

صفحة الباب

- ٣٠٥ ٤٨ - المسح على الخفين
 ٣٠٩ ٤٩ - إذا أدخل رجله وهما طاهران
 ٣١٠ ٥٠ - من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق
 ٣١٢ ٥١ - من مضمض من السويق ولم يتوضأ
 ٣١٣ ٥٢ - هل يعضض من اللبن
 ٣١٣ ٥٣ - الوضوء من النوم ، ومن لم ير من النعسة
 والنهستين أو الحففة وضوءاً
 ٣١٥ ٥٤ - الوضوء من غير حدث
 ٣١٧ ٥٥ - من الكبائر أن لا يستتر من بوله
 ٣٢١ ٥٦ - ما جاء في غسل البول
 ٣٢٢ ٥٧ - ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ
 من بوله في المسجد
 ٣٢٣ ٥٨ - صب الماء على البول في المسجد
 ٣٢٥ ٥٩ - بول الصبيان
 ٣٢٨ ٦٠ - البول قائماً وقاعداً
 ٣٢٩ ٦١ - البول عند صاحبه والتستر بالحائط
 ٣٢٩ ٦٢ - البول عند سباطة قوم
 ٣٣٠ ٦٣ - غسل الدم
 ٣٣٢ ٦٤ - غسل المتى وفركه وغسل ما يصيب من المرأة
 ٣٣٤ ٦٥ - إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره
 ٣٣٥ ٦٦ - أبوال الأيل والدواب والغم ومرابضها
 ٣٤٢ ٦٧ - ما يقع من النجاسات في السن والماء
 ٣٤٥ ٦٨ - البول في الماء الدائم
 ٣٤٨ ٦٩ - إذا ألقى على ظهر المصلى قدر أو جيفة لم تفسد
 عليه صلاته
 ٣٥٣ ٧٠ - البزاق والمخاط ونحوه في الثوب
 ٣٥٣ ٧١ - لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر
 ٣٥٤ ٧٢ - غسل المرأة أبابها الدم عن وجهه
 ٣٥٥ ٧٣ - السواك
 ٣٥٦ ٧٤ - دفع السواك إلى الأكبر
 ٣٥٧ ٧٥ - فصل من بات على الوضوء

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٩١	٢٤- الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره	٤٢١	٢٠- لا تقضى الحائض الصلاة
٣٩٢	٢٥- كينونة الجنب في البيت إذا نوضاً قبل أن يغتسل	٤٢٢	٢١- النوم مع الحائض وهي في ثيابها
٣٩٢	٢٦- نوم الجنب	٤٢٣	٢٢- من اتخذ ثياب الحائض سوى ثياب الطهر
٣٩٣	٢٧- الجنب يتوضأ ثم ينام	٤٢٣	٢٣- شهود الحائض الصدين ودعوة المسلمين ، واعترافهن المصلي
٣٩٥	٢٨- إذا التقي الحائضان	٤٢٤	٢٤- إذا حاضت في شهر ثلاث حيض
٣٩٦	٢٩- غسل ما يصب من فرج المرأة	٤٢٦	٢٥- الصفرة والكدر في غير أيام الحيض
	(٦ - كتاب الحيض)	٤٢٦	٢٦- عرق الاستحاضة
	رقم ٢٩٤ - ٣٣٣	٤٢٨	٢٧- المرأة تحيض بعد الاقاضة
٤٠٠	١ - كيف كان بدء الحيض	٤٢٨	٢٨- إذا رأت المستحاضة الطهر
٤٠١	٢ - غسل الحائض رأس زوجها وترجله	٤٢٩	٢٩- الصلاة على النساء وستنها
٤٠١	٣ - قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	٤٣٠	٣٠- إذا أصاب بعض ثوب المصلي الحائض
٤٠٢	٤ - من سمى النفاس حيضاً		(٧ - كتاب التيمم)
٤٠٣	٥ - مباشرة الحائض		رقم ٣٣٤ - ٣٤٨
٤٠٥	٦ - ترك الحائض الصوم	٤٣١	١ - حديث نزول آية التيمم
٤٠٧	٧ - تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٤٤٠	٢ - إذا لم يجد ماء ولا تراباً
٤٠٩	٨ - الاستحاضة	٤٤١	٣ - التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وعاف
٤١٠	٩ - غسل دم الحيض		فوت الصلاة
٤١١	١٠- الاعتكاف للاستحاضة	٤٤٣	٤ - التيمم هل ينفخ فيهما
٤١٢	١١- هل تصلي المرأة في ثوب حاض فيه	٤٤٤	٥ - التيمم للوجه والكفين
٤١٣	١٢- الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٤٤٦	٦ - الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء
٤١٤	١٣- ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض ، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة بمسكة فتتبع بها أثر الدم	٤٥٤	٧ - إذا غاف الجنب على نفسه المرض أو الموت
٤١٦	١٤- غسل المحيض		أو غاف العطش تيمم
٤١٧	١٥- امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض	٤٥٥	٨ - التيمم ضربة
٤١٧	١٦- نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض	٤٥٧	٩ - عليك بالصعيد الطيب فانه يكفيك
٤١٨	١٧- مخلقة وغير مخلقة		(٨ - كتاب الصلاة)
٤١٩	١٨- كيف تهل الحائض بالحج والعمرة	٤٥٨	١ - كيف فرضت الصلوات في الإسراء
٤٢٠	١٩- إقبال المحيض وإدباره	٤٦٥	٢ - وجوب الصلاة في الثياب
		٤٦٧	٣ - عقد الأزار على القفا في الصلاة
		٤٦٨	٤ - الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٠٧	٢٣- حاك البزاق باليد من المسجد	٤٧١	٥ - إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه
٥٠٩	٣٤- حاك الخياط بالخصى من المسجد	٤٧٢	٦ - إذا كان الثوب ضيقاً
٥١٠	٣٥- لا يمسك عن يمينه في الصلاة	٤٧٣	٧ - الصلاة في الجبة الشامية
٥١١	٣٦- ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى	٤٧٤	٨ - كراهية الحرى في الصلاة وغيرها
٥١١	٣٧- كفارة البزاق في المسجد	٤٧٥	٩ - الصلاة في القميص والسر او بل والتبان والقباء
٥١٢	٣٨- دفن النخامة في المسجد	٤٧٦	١٠- ما يستر من العورة
٥١٣	٣٩- إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه	٤٧٨	١١- الصلاة بغير رداء
٥١٤	٤٠- عظة الامام الناس في اتمام الصلاة وذكر القبلة	٤٧٨	١٢- ما يذكر في الفخذ
٥١٥	٤١- هل يقال مسجد بنى فلان	٤٨٢	١٣- في كم تصل المرأة في الثياب
٥١٦	٤٢- القسمة وتطبيق القنن بالمسجد	٤٨٢	١٤- إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها
٥١٧	٤٣- من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب فيه	٤٨٤	١٥- إذا صلى في ثوب مصلب أو تصاور هل
٥١٨	٤٤- القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء		تفسد صلاته؟ وما ينهى عن ذلك
٥١٨	٤٥- إذا دخل بيتاً يصلح حيث شاء أو حيث أمر	٤٨٤	١٦- من صلى في فروج حرير ثم نزع
	ولا يتجسس	٤٨٥	١٧- الصلاة في الثوب الأحمر
٥١٩	٤٦- المساجد في البيوت	٤٨٦	١٨- الصلاة في السطوح والمنبر والخشب
٥٢٣	٤٧- التيمن في دخول المسجد وغيره	٤٨٨	١٩- إذا أصاب ثوب المصل أمراًه إذا سجد
٥٢٣	٤٨- هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ	٤٨٨	٢٠- الصلاة على الحصير
	مكانها مساجد	٤٩١	٢١- الصلاة على الخثرة
٥٢٦	٤٩- الصلاة في مرايض الغنم	٤٩١	٢٢- الصلاة على الفراش
٥٢٧	٥٠- الصلاة في مواضع الابل	٤٩٢	٢٣- السجود على الثوب في شدة الحر
٥٢٧	٥١- من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد	٤٩٤	٢٤- الصلاة في النعال
	فأراد به الله	٤٩٤	٢٥- الصلاة في الخفاف
٥٢٨	٥٢- كراهية الصلاة في المقابر	٤٩٥	٢٦- إذا لم يتم السجود
٥٣٠	٥٣- الصلاة في مواضع الحسف والعذاب	٤٩٦	٢٧- يبدى ضبعه ويماني في السجود
٥٣١	٥٤- الصلاة في البيعة	٤٩٦	٢٨- فصل استقبال القبلة
٥٣٢	٥٥- حديث اتخاذ قبور الانبياء مساجد	٤٩٨	٢٩- قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق
٥٣٣	٥٦- جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً	٤٩٩	٣٠- (واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى)
٥٣٣	٥٧- نوم المرأة في المسجد	٥٠٢	٣١- التوجه نحو القبلة حيث كان
٥٣٥	٥٨- نوم الرجال في المسجد	٥٠٤	٣٢- ما جاء في القبلة ومن لا يرى الاعادة على من سها
٥٣٧	٥٩- الصلاة إذا قدم من سفر		فصلى إلى غير القبلة

صفحة	الباب
٥٣٧	٦٠- إذا دخل المسجد فليركع ركعتين
٥٣٨	٦١- الحديث في المسجد
٥٣٩	٦٢- بنيان المسجد
٥٤١	٦٣- التعاون في بناء المسجد
٥٤٣	٦٤- الاستعانة بالتجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد
٥٤٤	٦٥- من بنى مسجداً
٥٤٦	٦٦- يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد
٥٤٧	٦٧- المرور في المسجد
٥٤٨	٦٨- الشعر في المسجد
٥٤٩	٦٩- أصحاب الحراب في المسجد
٥٥٠	٧٠- ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد
٥٥١	٧١- التفاضل والملازمة في المسجد
٥٥٢	٧٢- كنس المسجد والتقاط الخسرق والقذى والصيدان
٥٥٣	٧٣- تحريم تجاوة الخرف في المسجد
٥٥٤	٧٤- الخدم للمسجد
٥٥٤	٧٥- الأسير أو الفريم يربط في المسجد
٥٥٥	٧٦- الاغتسال إذا اسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد
٥٥٦	٧٧- الخيمة في المسجد للرضى وغيرهم
٥٥٧	٧٨- ادخال البعير في المسجد لليلة
٥٥٧	٧٩- أن رجلين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلة ومعهما مثل المصباحين
٥٥٨	٨٠- الخوخة والممر في المسجد
٥٥٩	٨١- الأبواب والفتل للكمة والمساجد
٥٦٠	٨٢- دخول المشرك المسجد
٥٦٠	٨٣- رفع الصوت في المساجد
٥٦١	٨٤- الحلق والجلوس في المسجد
٥٦٣	٨٥- الاستلقاء في المسجد ومد الرجل
٥٦٣	٨٦- المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس
٥٦٤	٨٧- الصلاة في مسجد السوق
٥٦٥	٨٨- تشبيك الأصابع في المسجد وغيره
٥٦٧	٨٩ - المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ
٥٧١	٩٠ - سترة الإمام سترة من خلفه
٥٧٤	٩١ - قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة
٥٧٥	٩٢ - الصلاة إلى الحربة
٥٧٥	٩٣ - الصلاة إلى العنزة
٥٧٦	٩٤ - السترة بمكة وغيرها
٥٧٧	٩٥ - الصلاة إلى الاسطوانة
٥٧٨	٩٦ - الصلاة بين السواري في غير جماعة
٥٧٩	٩٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر
٥٨٠	٩٨ - الصلاة إلى الراحلة والبعير والشجر والرحل
٥٨١	٩٩ - الصلاة إلى السرير
٥٨١	١٠٠ - يرد المصلي من مر بين يديه
٥٨٤	١٠١ - لائم المار بين يدي المصلي
٥٨٦	١٠٢ - استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي
٥٨٧	١٠٣ - الصلاة خلف الثنائم
٥٨٨	١٠٤ - التطوع خلف المرأة
٥٨٨	١٠٥ - من قال لا يقطع الصلاة شيء
٥٩٠	١٠٦ - إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة
٥٩٣	١٠٧ - إذا صلى إلى فراش فيه حائض
٥٩٣	١٠٨ - هل يغفر الرجل امرأته عند السجود لئلا يسجد ؟
٥٩٤	١٠٩ - المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى

تصویب

صواب	خطأ	صواب	خطأ	صفحة	سطر
أبي بكر روزبه	أبي بكر روزبه	٦	٨		
ماوراء	ماوراء	٥	٩		
المطلب	المطلب	١٨	١٠		
إذ الابتداء	إذ الابتداء	٢٢	١٠		
قال إمام	قال إمام	٨	٢١		
هي كلمة	كلمة	٧	٢٥		
نقيل	نقيل	١٤	٢٥		
المواد	المواد	١٢	٢٧		
ووجه	ووجهها	١٩	٢٩		
بلا نزاع	فلا نزاع	٢٨	٢٩		
فسيملك	فسيملك	١٦	٢٢		
بقوله «تسلم ويؤتلك» والزجر	بقوله «فان توليت»	٢٢	٢٩		
بقوله «فان توليت»					
في أوله	في وله	٢٣	٤٢		
مثلا	مثل	٢٥	٦٠		
فيحمل	فيحمل	١٢	٦٣		
غم	غم	٩	٦٩		
في أن	فان	٢١	٧٠		
تفعلوا	٢٧٠ تملوا				
صرح به	صرح	٢٤	٧٩		
الظاهر	لظاهر	١٤	٨٠		
التفرقة	المتفرقة	٣٠	٨٠		
مع الاحتياج	من الاحتياج	٩	٨٣		
إلا غلبه	إلا غلبة	١٨	٩٤		
مرفوع على	مرفوع ، وعلى	٢٦	٩٥		
المشي	المشاءين	١٣	٩٧		
حجة	حاجة	٨	١٠٤		
شيء	الشيء	١٩	١٢٣		
أى حجرة	أى حزة	١٢	١٢٣		
منحة سطر خطأ	صواب	١١	١٣٢		
وفيها	وفيها	٧	١٣٣		
وشهادة	وشهادة	١٠	١٣٥		
نقطة	نقطة	٧	١٣٦		
قبل	قبل	٤	١٣٧		
الرواية	الرواية	١٦	١٤٤		
المنحة	المنحة	٢٣	١٤٤		
من	من	٢٠	١٤٧		
تفسير لفظة	تفسير لفظة	١١	١٥١		
أسمعتك	أسمعتك	٢٤	١٥١		
وبحسب	وبحسب	٢٨	١٥٣		
المصاحف	المصاحف	٢١	١٥٤		
الى عبد الرحمن	الى عبد الرحمن	٢٥	١٥٤		
علم	علم	١٥	١٥٦		
فأوى الى الله فأواه الله	فأوى الى الله فأواه	٦	١٦٠		
حكاه	حكاه	١٦	١٦٠		
أخرجه أبو داود	أخرجه أبو داود	١٦	١٦٠		
عندهم باضطراب	باضطراب	١٦	١٦٠		
التفقه	التفقه	١٧	١٦٤		
بن أبي خالد	بن خالد	٢٢	١٦٦		
إذ جاءه	جاءه	٥	١٦٨		
ابن رشيد	ابن الرشيد	٢٠	١٦٨		
بقية	بقية	١٣	١٧٦		
ابن سعد	ابن سعيد	٨	١٨٠		
رأت	رأيت	٣	١٨٣		
خبيب	حبيب	٢٦	١٨٤		
اليمان	اليمن	١٨	١٨٥		
لصغاني	لصغاني	١١	١٨٦		
شعيب عن الزهري قال	آخر سطر شعيب قال	١٨٧			
إلا راجعت	إلا راجعت	١	١٩٧		

صوبة	منحة سطر خطأ	صوبة	منحة سطر خطأ
الخروج	٢٤٩ ٩ الحرج	عاده	٢٠٠ ٢٣ إعادة
أبي معاذ	٢٥٠ ٢٤ أبي معاذ	قوله	٢٠٢ ١٢ قال
وقد رواه	٢٥١ ١٦ قال : رواه	ليس	٢٠٣ ٣ أليس
في زاد	٢٥٧ ١١ في زاد	فيما في هذه	٢٠٤ ٥ فما هذه
على أنه عارف	٢٥٨ ١٩ على عارف	بن عباد	٢٠٤ ٢٢ بن عباد
وثلاث	٢٥٩ ٥ وثلاث	الإذخر	٢٠٥ ٢٤ الإذخر
دعا باناء	٢٥٩ ١٩ دعاء باناء	بهذه	٢٠٦ ١ بهذا
ثلاث	٢٦٠ ١٤ بثلاث	فيما لم ينزل	٢٠٩ آخر سطر فيما ينزل
والصغائر لوروده	٢٦٠ ٢٨ والصغائر لوروده	التكثير	٢١١ ١ التكثير
بالصغائر لوروده		إيقاظ	٢١١ ٤ استيقاظ
الموضى	٢٦٢ ٦ الموضى	محفوظه	٢١٥ ١٦ محفوظة
رواة الموطأ	٢٦٣ ١٣ رواه الموطأ	حتى إذا أتيا	٢١٨ ٢٠ حتى أتيا
في غسل	٢٦٩ ١٥ في غسل	إذ لا نقص	٢٢٠ ٢٦ وإذ لا نقص
السطر ٢٤ مكرر يشطب عليه وعلى كلمة ولا التي قبله	٢٧١	الله يصطفي من	٢٢١ ٢١ يصطفي من
ابن عمرو السلمي	٢٧٣ ٢٥ ابن عمر ، والسلمي	إذا ورد	٢٢٣ ١١ إذا ورد
حله الجمهور على	٢٧٥ ٢٠ حله على	ترك إنكار	٢٢٥ ٩ إنكار ترك
قام مقام ما	٢٧٦ ١٩ قام ما	معتبر قال سمعت	٢٢٧ ١٩ معتبر قال سمعت أنا
أول ما	٢٨١ ١٨ أولى ما	أبي قال سمعت أنا	
في صلاة	٢٨٢ ٢٢ في الصلاة	ابنة أم سلة عن	٢٢٨ ٢٧ ابنة أم سلة قالت
الحديث	٢٨٢ ٢٨ الحديث	أم سلة قالت	
يكون نزع قبل	٢٨٤ ١٩ يكون قبل	فيم	٢٢٩ ٢ فقيم
فمحول	٢٨٦ ١٨ فمحول	ابن رشيد	٢٣٢ ٢ ابن رشيد
ثم غسل وجهه ثلاثا	٢٨٩ ٢٢ ثم غسل يديه	ذلك من رأى	٢٣٦ ٢ ذلك رأى
ثم غسل يديه		الليل	٢٣٩ ٩ الليالي
الداودي	٢٩١ ٧ الداودي	المعصو	٢٤٣ ١١ للمعصو
كذا المستمل والحوي الى الرهقن	٢٩٢ ٥ كذا المستمل والحوي الى الرهقن	المقام	٢٤٤ ١٤ المقام
الى الرفق		وبالتفريق	٢٤٦ ٣ بالتفريق
تور من ذهب	٣٠٣ ٢٧ تور ذهب	من كان	٢٤٧ ١٤ من كان
في الخف	٣٠٩ ٨ في الخلف	لأنه	٢٤٩ ٣ لأن
الشعور	٣١٤ الحاشية الثعور	عن ثقل	٢٤٩ ٤ عن ثقل

صفة سطر خطأ	صواب	صفة سطر خطأ	صواب
٢٠ ٣١٦ ابن سعيد	ابن سعيد	١٩ ٤١٩ لا بعمرة	إلا بعمرة
١٠ ٣٢١ قدمناه	قدمنا	٤٢٠ مافي الهامش خطأ وما في الصلب سطر ٢٣ الصواب	
٢٠ ٣٢٣ تحرجت	تحجرت	٤٢٤ ٦ يياه	يياه
١١ ٣٢٥ بأبي وأنت	بأبي أنت	٤٢٧ ٢٥ الحفاظ	الحفاظ
١٥ ٣٢٤ باب غسل	باب إذا غسل	٤٣٠ ١٠ ابن عوادة	أبو عوادة
١٣ ٣٥١ عند مسلم	عن مسلم	٤٣٣ ٢٩ التجدد	التجدد
٩ ٣٥٤ ابن جريج	ابن جريج	٤٤٧ ٨ سجد	سجد
٢١ ٣٥٧ اضطجع	اضطجع	٤٥٤ إلى ٤٥٦ رقت ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦ والصواب:	
٨ ٣٦٣ لأزاجين	لأزاجين	٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦	
٢٢ ٣٦٣ غسل باب	باب غسل	٤٦٣ ١٩ النبوة	النبوة
١٨ ٣٦٤ والاختلاف	ولا اختلاف	٤٨٥ ٨ نهاني جبريل	نهاني عنه جبريل
٢٩ ٣٦٥ الحياتي	الحياتي	٤٨٨ ١٠ وأنا	وأنا
٢٧ ٣٦٦ أبي عمرو	أبي عمر	٤٩٥ ١٤ عن فوائد	على فوائد
٢٨ ٣٧٠ أنه الماء	أنه إناء الماء	٤٩٦ ١٢ قال	قاله
٢٩ ٣٧٠ ثم أخذ	ثم الأيسر ثم أخذ	٥٠٤ ٦-٧ منصور أو تيقن	منصورا وتيقن
٢٧ ٣٧٣ الدائم هو	الدائم إنما هو	٥١١ ٨ ١١٤	
١٣ ٣٧٤ وعند عبد الرحمن	وعن عبد الرحمن	٥١٩ ١٢ خريزة	خريزة
٢١ ٣٧٥ بن الجعد	بن أبي الجعد	٥٣٠ ١١ المحل	المحل
٧ ٣٧٧ ابن عدى	ابن أبي عدى	٥٤٤ ١٢ البذل	البذل
١ ٣٨٣ ولرفيقه	ولرفيقه	٥٤٨ ٣ أفشدك	أفشدك
٢ ٣٨٤ لأن يتعلق	لأنه يتعلق	٥٤٩ ١١ رأيت	لقد رأيت
٣٨٨ آخر سطر قمت	قدمت	٥٥٤ ٦ كادل	كادل
٢٤ ٣٨٩ إن كان	إلا إن كان	٥٥٤ آخر سطر وابو	بواب
٢٢ ٣٩٠ انبجست	انبجست	٥٥٥ ٨ بقية فوائد مباحث	بقية مباحث
٢٥ ٤٠٠ أشعارا	إشعارا	٥٥٨ ٢٢ سدوا كل	سدوا على كل
٣ ٤٠٤ محيص	محيصن	٥٧٥ ٢ قدما	قدما
١٤ ٤٠٥ سعيد	سعيد	٥٧٧ ٢٣ فكال	فكان
٢٦ ٤٠٩ رواه	رواها	٥٨٣ ٢٥ التعييف	التعنيف
١٤ ٤١٢ سهل	سهيل		
١٤ ٤١٣ خلادين	خلاد بن		
٢٢ ٤١٤ سلبا	غسلها		

الحديث ٥٣ - أطرافه: ١٢٩٨، ٥٢٣، ٨٧، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٣٦٦، ٧٥٥٦

الحديث ٥٥ - طرفاه في: ٤٠٠٦، ٥٣٥١

الحديث ٥٦ - أطرافه في: ١٢٩٥، ٢٧٤٤، ٢٧٤٣، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣

الحديث ٥٧ - يضاف الى أطرافه ٥٨

الحديث ١١٧ - رقم ٩٩٢٤ خطأ، صوابه ٩٩٢

الحديث ٣٦٨ - رقم ١٩٩٢ خطأ صوابه ١٩٩٣

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَصْلَهُ رَاصِحًا وَتَحْقِيقًا
وَأُشْرِفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نُسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْمُطْبُوعَةِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِغْرَامِهِ وَصَحِّهِ وَأُشْرِفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَضِيَ كُتُبُهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَّا دِينُهُ
مُحَمَّدُ فَوَادَّ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثاني

دار المعرفة
بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الدييات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(*) وصمما هذا الفهرس وفق المعجم للفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل عمل 'رقم الكتب التي يحتوي عليها' تسهيلاً للقارىء، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

قارب المساء لأنه دخل فيه . وقد رجح عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فروى الأوزاعي عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز - بمعنى في خلافته - كان يصل الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل . قوله (أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوما) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضا ، ولفظه « أمسى المغيرة بن شعبه بصلاة العصر » . قوله (وهو بالعراق) في الموطأ رواية القعني وغيره عن مالك « وهو بالكوفة » ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن القعني . والكوفة من جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميرا عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان . قوله (أبو مسعود) أي عقبة بن عمرو البدرى . قوله (ما هذا) أي التأخير . قوله (أليس) كذا الرواية ، وهو استعمال صحيح ، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر « ألسنت » ، وفي مخاطبة الغائب « أليس » . قوله (قد علت) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة المغيرة . قلت : ويؤيد الأول رواية شعيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ « فقال لقد علت » ، بغير أداة استفهام ، ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعا . قوله (أن جبريل نزل) بين ابن إسحق في المغازي أن ذلك كان صديحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء ، قال ابن إسحق « حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير » ، وقال عبد الرزاق « عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت « الأولى » ، أي صلاة الظهر ، فأمر فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس ، فذكر الحديث ، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل ، وبمدها ببيان النبي ﷺ . قوله (نزل فصلي ، فصلى رسول الله ﷺ) قال عياض : بظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أم النبي ﷺ ، فيحمل قوله « صلى فصلي » على أن جبريل كان كلما فصل جزءا من الصلاة تابعه النبي ﷺ بفعله اهـ . وهذا جزم النووي . وقال غيره : الفاء بمعنى الواو ، واعترض بأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بمراعاة الحيثية وهي التبيين ، فكان لأجل ذلك يترأخى عنه ، وقيل : الفاء للسيبكية كقوله تعالى (فذكره موسى ففرض عليه) وفي رواية الليث عند المصنف وغيره « نزل جبريل فأمنى فصليت معه » ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر « نزل فصلي فصلى رسول الله ﷺ فصل الناس معه » ، وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمة ، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله « الصلاة جامعة » ، لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الائتمام بمن يأتم بغيره ، ويحجب عنه بما يحجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ وصلاة الناس خلفه ، فانه محمول على أنه كان مبلغا فقط كما سيأتي تقريره في أبواب الإمامة . واستدل به أيضا على جواز صلاة المفترض خلف المتفل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . وأجلب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي ﷺ حينئذ . وتعبه بما تقدم من أنها كانت صديحة ليلة فرض الصلاة ، وأجلب باحتمال أن الوجوب عليه كان معلقا بالبيان ، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة . قال : وأيضا لا نسلم أن جبريل كان متفلا بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بقبليتها فهي صلاة مفترض

خلف مفترض ا هـ . وقال ابن المنير : قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترض بفرض خلف مفترض بفرض آخر ، كذا قال ، وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلا خلف المقضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلا . قوله (بهذا أمرت) بفتح المثناة على المشهور ، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصلية كل يوم وليلة ، وروى بالضم أى هذا الذى أمرت بتبليغه لك . قوله (اعلم) بصيغة الأمر . قوله (أو إن جبريل) بفتح المعزة وهى للاستفهام والواو هى العاطفة والعطف على شئ مقدّر وبكسر همزة إن ويجوز الفتح . قوله (وقوت الصلاة) كذا للمستعمل بصيغة الجمع ، والباقيـن وقت الصلاة ، بالافراد وهو للجنس . قوله (كذلك كان بشير) هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فمیل ، وهو تابعى جليل ذكر فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبي ﷺ ورآه . قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر ، وعروة لم يقل حدثني بشير ، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ ا هـ . وقال الكرماني : اعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاسناد إذ لم يقل أبو مسعود : شأدت رسول الله ﷺ ، ولا قال : قال رسول الله ﷺ . قلت : هذا لا يسمى منقطعا اصطلاحا ، وإنما هو مرسل أصحابي لأنه لم يدرك القصة ، فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شأده أو سمعه كصحابي آخر . على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله ، ولفظه « فقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر الحديث . وكذا سياق ابن شهاب ، وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس ، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال « كنا مع عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وفي رواية شعيب عن الزهري « سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز ، الحديث . قال القرطبي : قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يعين له الاوقات . قال : وغاية ما يتوهم عليه أنه نهبه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات . قال : وفيه بعد ، لانكار عمر على عروة حيث قال له « اعلم ما تحدث يا عروة » قال : وظاهر هذا الانكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل . قلت : لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل المستمر ، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل ، فلهذا استكتب فيه ، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة ، ولم أقف في شئ من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود ، والظاهر أنه رجع اليه والله أعلم . وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال : فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في « كتاب المواقيت » له من طريق الوليد عن الاوزاعي عن الزهري قال « ما زال عمر بن عبد العزيز يتعلم مواقيت الصلاة حتى مات » ومن طريق إسماعيل بن حكيم « أن عمر بن عبد العزيز جعل ساعات يتقضى مع غروب الشمس ، زاد من طريق ابن إسحق عن الزهري « فما أخرها حتى مات ، فكله يدل على أن عمر لم يكن يحتاط في الاوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور . (تنبيه) : ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للاوقات ، وفي ذلك ما يرفع الاشكال ، ويوضح توجيه احتجاج عروة به ، فروى أبو داود وغيره ، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب ، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث باسناده وزاد في آخره « قال أبو مسعود : فرأيت رسول

الله ﷺ يصلي الظهر حين تزول الشمس ، فذكر الحديث . وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه ، وأن أصحاب الزمري لم يذكروا ذلك . قال : وكذا رواه هشام بن عروة وحيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكر تفسيراً . ورواية هشام أخرجهما سميح بن منصور في سننه ، ورواية حبيب أخرجهما الحارث ابن أبي أسامة في مسنده . وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل ، وذلك فيما رواه الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود ، فذكره منقطعاً ، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة ، فرجع الحديث إلى عروة ، ووضع أن له أصلاً ، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً ، وبذلك جزم ابن عبد البر ، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ . وفي الحديث من الفوائد : دخول العلماء على الأمراء ، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة ، واستثبات العالم فيما يستغفر به السامع ، والرجوع عند التنازع إلى السنة . وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز . وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل . وقبول خبر الواحد الثبت . واستدل به ابن بطلال وغيره على أن الحجة بالمتصل دون المنقطع لأن عروة أجاب عن استفهام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع إليه ، فكان عمر قال له : تأمل ما تقول ، فله بلغك عن غير ثبت . فكان عروة قال له : بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله ﷺ ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ . واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمسند الثقة كصنيع عروة حين احتج على عمر قال : وإنما راجعه عمر لتبث فيه لا لكونه لم يرض به مرسل . كذا قال ، وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطلال . وقال ابن بطلال أيضاً : في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أم بالنبي ﷺ في يومين لوقتين مختلفين لكل صلاة ، قال : لأنه لو كان صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل ، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه ، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس ، فينتجه إنكار عروة ، ولا يلزم منه ضعف الحديث . أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واظب عليه النبي ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبيان الجواز ، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً . وقد روى سميح بن منصور ، من طريق طلق بن حبيب مرسلًا قال « إن الرجل ليصل الصلاة وما فاتته ، ولما فاتته وقتها خير له من أهله وماله » ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله ، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها ، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها ، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود ، لأن حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت ، وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل

٥٢٢ - قال عروة : ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل

أن تظهرَ

قوله (قال عروة ولقد حدثني عائشة) قال الكرماني : هو إما مقول ابن شهاب أو تعليق من البخاري . قلت : الاحتمال الثاني - على بعده - مغاير للواقع كما سيظهر في د باب وقت العصر ، قريبا ، فقد ذكره مسندا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، فهو مقوله وليس بتعليق ، وسند ذكر الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى

٢ - **باب** (مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقَوْهُ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) [الروم ٣١]

٥٢٣ - **حدثنا** مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةَ ، وَلَسْنَا نَعْرِفُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَرَتَابَشُوهُ نَأْخُذُهُ هُنَا وَنَذْهَبُوهُ إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءَنَا . فَقَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَى خُصْمٍ مَا غَنَيْتُمْ . وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمُقَيْرِ ، وَالذَّقِيرِ »

[انظر الحديث ٥٦ وأطرافه]

قوله (باب منبئين إليه) كذا عند أبي ذر بن قيس باب ، ولغيره د باب قوله تعالى ، بالإضافة . والمنيب النائب ، من الانابة وهي الرجوع . وهذه الآية مما استدلل به من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها ، وأجيب بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم ، لأن من وافقهم في الترك صار مشركا . وهي من أعظم ما ورد في القرآن في فضل الصلاة . ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفي الشرك بإقامة الصلاة ، وفي الحديث اقتران اثبات التوحيد بإقامتها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان . وقوله في هذه الرواية د حدثنا عباد وهو ابن عباد ، كذا لابي ذر ، وسقطت الواو لغيره ، وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه ، واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . وقوله د إنا هذا الحي ، هو بالنصب على الاختصاص . واهل أعلم

٣ - **باب** البيعة على إقام الصلاة

٥٢٤ - **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

[انظر الحديث ٥٧ وأطرافه]

قوله (باب البيعة على إقام الصلاة) وفي رواية كريمة د إقامة ، والمراد بالبيعة المبايعة على الاسلام ، وكان النبي ﷺ أول ما يشترط بعد التوحيد لإقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية ، ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية ، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمس ، فبايع جريرا على النصيحة لأنه كان سيد قومه فارشده إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم ، وبايع وفد عبد القيس على أداء الخس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم من كفار مصر ، وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الإيمان . وديحي ، في الاسناد أيضا هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ،

٤ - باب الصلاة كفارة

٥٢٥ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعتُ حذيفة قال «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ قُلْتُ: أَنَا، كَمَا قَالَ. قَالَ: لَأَنكَ عَلَيْهِ - أَوْ عَلَيْهَا - جَزَاءٌ. قُلْتُ: فِئْتَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ. قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنَّ الْفِئْتَةَ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ الْبَحْرُ. قَالَ: لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بِأَمْرٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ. قَالَ: أَيُّكُمْ سَرُّ أَمْ يُفْتَحُ؟ قَالَ: يُكْسَرُ. قَالَ: إِذَنْ لَا يُغْلَقُ أَبَدًا. قُلْنَا: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ الْبَابُ؟ قَالَ: نَعَمْ. كَمَا أَنَّ دُونَ النَّدَى اللَّيْلَةَ. إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ. فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَ حَذِيفَةَ، فَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: الْبَابُ عُمَرُ»

[الحديث ٥٢٥ - أطرافه في: ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦]

قوله (باب الصلاة كفارة) كذا للاكثر ، وللمستمل (باب تكفير الصلاة) . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل . **قوله** (سمعت حذيفة) للمستمل (حدثني حذيفة) . **قوله** (في الفتنة) فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . إذ تبين أنه لم يسأل إلا عن فتنة مخصوصة . ومعنى الفتنة في الأصل الاختبار والامتحان ، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء . وتطلق على الكفر ، والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن إلى القبيح والميل إلى الشيء والاعجاب به ، وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ﴿ وَنَبْلُوكم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ . **قوله** (أنا كما قاله) أي أنا أحفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد ، أو هي بمعنى على . ويحتمل أن يراد بها المثلية ، أي أقول مثل ما قاله . **قوله** (عليه) أي على النبي ﷺ (أو عليها) أي على المقالة ، والشك من أحد رواه . **قوله** (الأمر والنهي) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة . **قوله** (قلنا) هو مقول شقيق . وقوله (أني حدثته) هو مقول حذيفة . (و) (الاغاليط) جمع أغلوطة . وقوله (فهبنا) أي خفنا ، وهو مقول شقيق أيضا . وقوله (الباب عمر) لا يغير قوله قبل ذلك (ان بينه وبين الفتنة بابا) لأن المراد بقوله بينك وبينها أي بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٥٢٦ - **حَدَّثَنَا** قتيبة قال حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود «أَنَّ رَجُلًا أَصَابَ مِنْ امْرَأَةٍ قُبْلَةً ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ أَمْرَ الصَّلَاةِ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » فقال الرجلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِي هَذَا ؟ قَالَ : لِجَمِيعِ أُمَّتِي كُلِّهِمْ »

[الحديث ٥٢٦ - طرفه في ٤٦٨٧]

قوله (ان رجلا) هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله الانصاري ، رواه الترمذي وقيل غيره ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ، ولكن جاء في بعض الأحاديث أنها من الانصار . **قوله** (لجميع أمتي كلهم) فيه مبالغة في التأكيد وسقط د كلهم ، من رواية المستمل ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة

مود إن شاء الله تعالى . واحتج المرجئة بظاهره وظاهر الذى قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر ، وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على المقيد كما سيأتى بسطه هناك إن شاء الله تعالى

٥ - باب فضل الصلاة لوقتها

٥٢٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال : الوليد بن العيزار أخبرنى قال : سمعتُ أبا عمرو الشيباني يقول : حدثنا صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله قال : « سألتُ النبي ﷺ : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أى ؟ قال : ثم برُّ الوالدَيْنِ . قال : ثم أى ؟ قال : الجهادُ في سبيل الله . قال : حدثنى بهنَّ ، ووَاسْتَزِدُّهُ لِزَادَنِى »

[الحديث ٥٢٧ - أطرافه في : ٣٧٨٢ ، ٥٩٧٠ ، ٧٥٣٤]

قوله (باب فضل الصلاة لوقتها) كذا ترجم ، وأورده بلفظ د على وقتها ، وهى رواية شعبة وأكثر الرواة ، نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجة ، وكذا أخرجه مسلم باللفظين . **قوله** (قال الوليد بن العيزار أخبرنى) هو على التقديم والتأخير . **قوله** (حدثنا صاحب هذه الدار) كذا رواه شعبة مهبطاً ، ورواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو إسحق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحاً باسم عبد الله ، وكذا رواه النسائي من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحمد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه . **قوله** (وأشار بيده) فيه الاكتفاء بالإشارة المفهمة عن التصريح ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** (أى العمل أحب إلى الله) في رواية مالك بن مغول د أى العمل أفضل ، وكذا لاكثر الرواة ، فإن كان هذا اللفظ هو المسئول به فلفظ حديث الباب ملزوم عنه . ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره بما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف لاختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في ابتداء الاسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتسكن أداؤها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، وممع ذلك في وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل ، أو أن أفضل ، ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق ، أو المراد من أفضل الأعمال لخذوت من وهى مرادة . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب ، فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة د أفضل الأعمال إيمان بالله ، الحديث . وقالوا غيره : المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين ، لأنه يتوقف على إذن الوالدین فيكون برهما مقدماً عليه . **قوله** (الصلاة على وقتها) قال ابن بطال فيه أن البدار إلى الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب . قلت : وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر ، قال ابن دقيق العيد : ليس في هذا اللفظ ما يقتضى أولاً ولا آخراً ، وكأن المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء . وتعقب بأن إخراجها عن وقتها محرم ، ولفظ د أحب ، يقتضى المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت . وأجيب بأن المشاركة إنما هى بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقعت الصلاة في وقتها كانت

أحب إلى الله من غيرها من الأعمال ، فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالنائم والناسي فإن إخراجها لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوا ، لكن إيقاعها في الوقت أحب . (تنبيه) : اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله « عن وقتها » ، وخالفهم على ابن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي المعمرى في « اليوم والليلة » ، عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك ، قال الدارقطني : تغرد به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ « على وقتها » ، ثم أخرجه الدارقطني عن المحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه ، وقد أطلق النووي في « شرح المهذب » أن رواية « في أول وقتها » ضعيفة ، لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتغرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف وغيره ، وكأن من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة « على » ، لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فيتمين أوله ، قال القرطبي وغيره : قوله « لوقتها » اللام للاستقبال مثل قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أي مستقبلات عدتهن ، وقيل للابتداء كقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ وقيل بمعنى في أي في وقتها ، وقوله « على وقتها » قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه . قوله (ثم أي) قيل : الصواب أنه غير منون لأنه غير موقوف عليه في الكلام ، والسائل ينتظر الجواب ، والتثنية لا يوقف عليه فتثنيته ووصله بما بعده خطأ ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده قاله الفاكهاني . وحكى ابن الجوزي عن ابن الخشاب الجرم بتثنيته لأنه معرب غير مضاف ، وتعقب بأنه مضاف تقدير المضاف إليه محذوف لفظا ، والتقدير : ثم أي العمل أحب ؟ فيوقف عليه بلا تنوين . وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تنفي إذا أضيفت ، واستشكله الزجاج . قوله (قال بر الوالدين) كذا للاكثر ، وللمستعمل قال ثم بر الوالدين ، بزيادة ثم ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ أن اشكر لي ولوالديك ﴾ وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما . قوله (حدثني بهن) هو مقول عبد الله بن مسعود ، وفيه تقرير وتأكيده لما تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب . قوله (ولو استزدته) يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال ، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذي من طريق المسعودي عن الوليد « فسكت عن رسول الله ﷺ ولو استزدته لزدني ، فسكاه استشعر منه مشقة ، ويؤيده ما في رواية لمسلم « فإتركت ، أن أستزیده إلا إرعاء عليه ، أي شفقة عليه لثلاث سأم . وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض . وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه . وفيه أن الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معينة للشار إليه مميزة له عن غيره ، قال ابن بري : الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن . لأن

فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون . والله أعلم

٦ - باب الصلوات الخمس كفارة

٥٣٨ - **حدثنا إبراهيم بن حمزة** قال حدثني **ابن أبي حازم** والدرودي عن **يزيد بن محمد بن إبراهيم** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن **أبي هريرة** أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « **أرأيتم لو أن نهرا بياض أحدهم يغتسل فيه كل يوم خمساً ما تقول ذلك يبقى من ذنبه ؟** قالوا : لا يبقى من ذنبه شيئاً . قال : **فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله به الخطايا** »

قوله (باب) بالتبوين (الصلوات الخمس كفارة) كذا ثبت في أكثر الروايات ، وهي أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها . وسقطت الترجمة من بعض الروايات ، وعليه مثنى ابن بطال ومن تبعه ، وزاد الكشميني بعد قوله كفارة للخطايا ، إذا صلاهن لوقتهن في الجماعة وغيرها . **قوله (ابن أبي حازم والدرودي)** كل منها يسمى عبد العزيز ، وهما مدينان ، وكذا بقية رجال الاسناد . **قوله (عن يزيد بن عبد الله)** أي ابن أبي أسامة بن الهاد اللبي ، وهو تابعي صغير ، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه . وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث ابن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه . نعم روى من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه ، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر ، وهو عند مسلم أيضا من هذا الوجه . **قوله (عن محمد بن إبراهيم)** هو التيمي راوى حديث الأعمال ، وهو من التابعين أيضا ، ففي الاسناد ثلاثة تابعيون على نسق . **قوله (أرأيتم)** هو استفهام تقرير متعلق بالاستعبار ، أي أخبروني هل يبقى . **قوله (لو أن نهرا)** قال الطيبي : لفظ « لو » يقتضي أن يدخل على الفعل وأن يجاب ، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً ، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقى كذا ، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي ، سمي بذلك لسمته ، وكذلك سمي النهار لسعة ضوئه . **قوله (ما تقول)** كذا في النسخ المعتمدة بأفراد المخاطب ، والمعنى ما تقول يا أيها السامع ؟ ولأن نعيم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيلي والجوزقي « ما تقولون » ، بصيغة الجمع ، والاشارة في ذلك إلى الاغتسال ، قال ابن مالك : فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن ، وشرطه أن يكون مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام . **قوله (يبقى)** بضم أوله على القاعلية . **قوله (من ذنبه)** زاد مسلم « شيئاً » والذنب الوسخ ، وقد يطلق الذنب على الحب الصغار التي تحصل في بعض الأجساد ، ويأتي البحث في ذلك . **قوله (قالوا لا يبقى)** بضم أوله أيضا ، و(شيئاً) منصوب على المفعولية . ولمسلم « لا يبقى » بفتح أوله ود شيء ، بالرفع ، والفاء في قوله « فذلك » جواب شيء محذوف ، أي إذا قرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ . وفائدة التمثيل التأكيد ، وجعل المعقول كالمحسوس . قال الطيبي : في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتسروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيداً . وقال ابن العربي : وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأفئدة المحسوسة في بدنه وثيابه وبطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقدار

الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا أسقطته . انتهى . وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصفات خاصة ، لأنه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والخرجات انتهى . وهو مبني على أن المراد بالذنوب في الحديث الحب ، والظاهر أن المراد به الوسخ ، لأنه هو الذي يناسبه الاغتسال والتنظيف . وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصریح بذلك ، وهو فيما أخرجه البزار والطبراني باسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « رأيت لو أن رجلا كان له معتمل ، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار ، فإذا انطلق إلى معتمله عمل ما شاء الله فأصابه وسخ أو عرق ، فكلما مر بنهر اغتسل منه ، الحديث . ولهذا قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب ، وهو مشكل ، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : « الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر ، فلي هذا المقيد يحمل ما أطلق في غيره . (فائدة) : قال ابن بركة في شرح الأحكام ، : يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه ، وذلك أن الصفات بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر ، وإذا كان كذلك فما الذي تكفّره الصلوات الخمس ؟ انتهى . وقد أجاب عنه شيخنا الإمام البلقيني بأن السؤال غير وارد ، لأن مراد الله () أن تجتنبوا () أى في جميع العمر ، ومعناه الموافقة على هذه الحالة من وقت الإيمان أو التكليف إلى الموت ، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها - أى في يومها - إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم ، فلي هذا لا تعارض بين الآية والحديث . انتهى . وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل ، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فمن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر ، لأن تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها . والله أعلم . وقد فصل شيخنا الإمام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة فقال : تنحصر في خمسة ، أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة ، فهذا يعاوض برفع الدرجات . ثانيها يأتي بصفات بلا إصرار ، فهذا تكفر عنه جزما . ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصفات كبيرة . رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة و صفات . خامسها أن يأتي بكبائر و صفات ، وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجتنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصفات ، ويحتمل أن لا تكفر شيئا أصلا ، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تتمين جهته لا يعمل به ، فهنا لا تكفر شيئا إما لاختلاط الكبائر والصفات أو لتحض الكبائر أو تكفر الصفات فلم تتمين جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصلين فلا يعمل به ، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ، ومقتضى ما اجتنبت الكبائر ، أن لا كبائر فيصان الحديث عنه . (تنبيه) : لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحد بلفظ « ما تقول » ، إلا عند البخاري ، وليس هو عند أبي داود أصلا وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ، ولفظ مسلم « رأيت لو أن نهرا يباب أحكم يقتل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبق من دونه شيء » ، وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي ، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ « ما تقولون » أنه في الصحيحين والسنن الأربعة ، وكأنه أراد أصل الحديث ، لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلا ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة . ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بالياء التحتانية آخر الحروف « من يقول » ، فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا

يصح من حيث المعنى ، واعتمد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته ، وأخطأ في ذلك بل له وجه وجيه ، والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك . والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النحاة إنما هو لإجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم ، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر ، وإنما نهت عليه لئلا يفتقر به

٧ - باب تضييع الصلاة عن وقتها

٥٢٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا مهدي عن غيلان عن أنس قال : ما أعرف شيئاً ثماً كان

على عهد النبي ﷺ . قيل : الصلاة . قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها ؟

٥٣٠ - **حديث** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الخدّاد عن عثمان بن أبي رواد

أخي عبد العزيز قال سمعت الزهري يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً ثماً أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيّعت

وقال بكر : **حديث** محمد بن بكر البرساني أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه

قوله (باب في تضييع الصلاة عن وقتها) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقيين . قوله (مهدي) هو ابن ميمون ، وغيلان هو ابن جرير ، والاسناد كله بصريون . قوله (قيل الصلاة) أي قيل له الصلاة هي شيء ما كان على عهده عليه السلام وهي باقية فكيف يصح هذا السلب العام ؟ فأجاب بأنهم غيرها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت ، وهذا الذي قال لأنس ذلك يقال له أبو رافع ، بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه ، وقال أبو رافع : يا أبا حمزة ولا الصلاة ؟ فقال له أنس : قد علمت ما صنع الحجاج في الصلاة ، . قوله (صنعتم) بالمهملتين والنون للاكثر ، والكشميني بالمعجمة وتشديد الياء ، وهو أوضح في مطابقة الترجمة ، ويؤيد الأول ما ذكرته آنفاً من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذي من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره د أولم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم ، ؟ وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول ، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابتاً البناني قال : كنا مع أنس بن مالك ، فأخر الحجاج الصلاة ، فقام أنس يريد أن يكلمه ، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه ، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك د والله ما أعرف شيئاً ثماً كنا عليه على عهد النبي ﷺ إلا شهادة أن لا إله إلا الله ، فقال رجل : فالصلاة يا أبا حمزة ؟ قال د قد جعلتم الظهر عند المغرب ، أفنزلت كانت صلاة رسول الله ﷺ ، ؟ وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً . قوله (عن عثمان ابن أبي رواد) هو خراساني سكن البصرة وأسم أبيه ميمون . قوله (أخو عبد العزيز) أي هو أخو عبد العزيز ، والكشميني أخو عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان . قوله (بدمشق) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق ، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة ، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك . قوله (بما أدركت) أي في عهد رسول الله ﷺ . قوله (إلا هذه الصلاة) بالنصب ، والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به

الستوائي . قوله (وقال سعيد) أى ابن أبى عروبة (عن قتادة) أى بالاسناد المذكور ، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان . وقوله فيها « قدامه أو بين يديه » شك من الراوى . قوله (وقال شعبة) أى عن قتادة بالاسناد أيضا ، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن آدم عنه ، وتقدم أيضا في « باب حك الخطأ من المسجد » عن حفص بن عمر عن شعبة ، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ، ورواية شعبة أهم الروايات ، لكن ليس فيها المناجاة . وقال الكرماني : ليس هذا التعليق موقوفا على قتادة ولا على شعبة ، يعنى بل هى مرفوعة عن النبي ﷺ . قال : ويحتمل الدخول تحت الاسناد السابق بأن يكون معناه مثلا : حدثنا مسلم حدثنا هشام ، وحدثنا مسلم قال قال سعيد ، وحدثنا مسلم قال قال شعبة انتهى . وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة فان مسلم بن إبراهيم سمع منه ، وباطل بالنسبة لسعيد فانه لا رواية له عنه ، والذي ذكرته هو المعتمد . وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه ، لكن ليس فيها قوله « ولا عن يمينه »

٥٣٢ - **حدثنا حفص بن عمر** قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « اعتدلوا في السجود ، ولا يسيطر ذراعيه كالكلب ، وإذا برق فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه ، فأنما ينجى ربه »

قوله (اعتدلوا في السجود) يأتي الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة . قوله (فأنما ينجى) في رواية الكشميني « فانه ينجى ربه » قال الكرماني ما حاصله : تقدم أن علة النهي عن البراق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا ، وهنا علل بالمناجاة ، ولا تنافي بينهما ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين ، والمناجى تارة يكون قدام من يناجيه وهو الأكثر وتارة يكون عن يمينه

٩ - باب الإبراد بالظهر في شدة الحر

٥٣٣ ، ٥٣٤ - **حدثنا أيوب بن سليمان** قال حدثنا أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي هريرة ونافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنهما حدثاه عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » [الحديث ٥٣٣ - طرفه في : ٥٣٦]

قوله (باب الإبراد بالظهر في شدة الحر) قدم المصنف باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستمر أن يكون بعد الزوال لا قبله ، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الومج من حر الظهيرة ، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر ، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس » أى مالت . قوله (حدثنا أيوب) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر ، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب ، وسليمان هو ابن بلال والد أيوب ، روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة . قوله (حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فيما أظن ، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه

آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه د وغيره ، . والاسناد كله مدنيون . قوله (ونافع) هو بالرفع عطا على الأعرج ، وهو من رواية صالح بن كيسان عن نافع ، وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه د أبردوا بالظهر ، وروى السراج من هذا الوجه بعضه د شدة الحر من فيح جهنم ، . قوله (أنهما) أى أبا هريرة وابن عمر (حدثاه) أى حدثا من حدث صالح بن كيسان ، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أى أن الأعرج ونافع أى صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك . ووقع في رواية الإسماعيلي د أنهما حدثا ، بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور . قوله (إذا اشتد) أصله اشتد بوزن افتصل من الشدة ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع بالإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى . قوله (فأبردوا) بقطع الهمزة وكسر الراء أى أخرؤا إلى أن يبرد الوقت ، يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أن يجد إذا دخل نجدا ، وأتهم إذا دخل تامة . والامر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب حكا عياض وغيره ، وغفل السكرماني فنقل الإجماع على عدم الوجوب ، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية ، والشافعي أيضا لكن خصه بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتنابون مسجدا من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر ، وهى رواية للسنن أيضا ستأتي قريبا قال : فلو كان على ما ذهب إليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن يتنابوا من البعد . قال الترمذي : والأول أولى للاتباع . وتعقبه السكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة . انتهى . وأيضا فلم يجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر ، وليس هناك كن يمشون فيه ، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي ، وغايته أنه استنبط من النص العام - وهو الامر بالإبراد - معنى يخصه ، وذلك جائز على الأصح في الأصول ، لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم ، وللمتمسك بمفهومه أن يقول : العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس د كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظواهر سجدنا على ثيابنا انقاء الحر ، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ ، وأصله في مسلم . وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسيأتي قريبا . والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر ، فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض ، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقا ، وقالوا : معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذا من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد ، ويرده قوله د فان شدة الحر من فيح جهنم ، اذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال د انتظر انتظر ، والحامل لم على ذلك حديث خباب د شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أى فلم يزل شكوانا ، وهو حديث صحيح رواه مسلم . وتمسكوا أيضا بالاحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت ، وبأن الصلاة حيثئذ أكثر مشقة فتكون أفضل ، والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرها

زائدة عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء ، وذلك قد يستلزم خروج الوقت ، فلذلك لم يجبه ، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فانها متأخرة عنه ، واستدل له الطحاوي بحديث المفيرة بن شعبه قال « كنا نصل مع النبي ﷺ الظهر بالهاجرة ، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة ، الحديث ، وهو حديث رجله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان . ونقل الحلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ . وجمع بعضهم بين أفضل ، وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر من قال إنه أمر ارشاد ، وعكسه بعضهم فقال : الإبراد المنع من التأخير . وقيل معنى قول خباب « فلم يشكنا ، أى فلم يحوجنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد ، حكى عن ثعلب ، ويرد أنه في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله « فلم يشكنا ، وقال « اذا زالت الشمس فصلوا ، وأحسن الأجوبة كما قال المازري الأول ، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة ، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم ، ولا التفات إلى من قال التمجيل أكثر مشقة فيكون أفضل ، لأن الأفضلية لم تنحصر في الأشق بل قد يكون الأخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر . قوله (بالصلاة) كذا لاكثر ، والباء للتعدية ، وقيل زائدة . ومعنى أبردوا أخرخوا على سبيل التضمن أى أخرخوا الصلاة . وفي رواية الكشميني « عن الصلاة ، وقيل زائدة . أيضا أو عن بمعنى الباء ، أوحى للجأزة أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر ، والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالبا في أول وقتها ، وقد جاء صريحاً في حديث أبي سعيد كما سيأتى آخر الباب ، فلهذا حمل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم . وقد حمل بعضهم الصلاة على عمرها بناء على أن المفرد المعروف بضم ، فقال به أشهب في العصر ، وقال به أحمد في رواية عنه في الشتاء حيث قال : تؤخر في الصيف دون الشتاء ، ولم يقل أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها . قوله (فان شدة الحر) تعليل لمشروعية التأخير المذكور ، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لسكونها قد تسلب الخشوع ؟ وهذا أظهر ، أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب ؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له « أقصر عن الصلاة ضد استواء الشمس فانها ساعة تسجر فيها جهنم ، وقد استشكل هذا بان الصلاة سبب الرحمة ففعالها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها ؟ وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى بان التمليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم مناه ، واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه فقال : وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطالب إلا من أذن له فيه ، والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً ودعاء فتناسب الاقتصار عنها حينئذ . واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلهم للآم بأن الله تعالى غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله ، سوى نبينا ﷺ فلم يعتذر بل طلب هي مظنة سلب الخشوع فتناسب أن لا يصلح فيها . لكن يرد عليه أن سببها وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي شدة الحر فهما متغايران ، لحكمة الإبراد دفع المشقة ، وحكمة الترك وقت سببها لكونه وقت ظهور أثر الغضب . الله أعلم . قوله (من فيج جهنم) أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفج أى متسع ، وهذا كناية عن مدة استمرارها ، وظاهره أن مثار وهج الحر في الأرض من فيج جهنم حقيقة ، وقيل هو من مجاز التشبيه أى كأنه جهنم في الحر ، والاول أولى . ويؤيده الحديث الآتي واشتكت النار إلى ربها فاذن لها بنفسين ، وسيأتى البحث فيه

٥٣٥ - **حدثنا** ابن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن سمع زيد بن وهب عن أبي ذر قال « أذن مؤذن النبي ﷺ الظهر فقال: أبرد أبرد - أو قال: انتظر انتظر - وقال: شدة الحر من فيح جهنم، فاذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة، حتى رأينا فيء الثلول »

[الحديث ٥٣٥ - أطرافه في: ٣٢٩، ٥١٩، ٣٢٥٨]

قوله (عن المهاجر أبي الحسن) المهاجر اسم وليس بوصف والإلف واللام فيه للصفة كما في العباس، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام. قوله (عن أبي ذر) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد سمعت أبا ذر، . قوله (أذن مؤذن النبي ﷺ) هو بلال كما سيأتي قريباً. قوله (الظهر) بالنصب أي أذن وقت الظهر، ورواه الاسماعيل بلفظ، أراد أن يؤذن بالظهر، وسيأتي بلفظ للظهر وهما واضحان. قوله (فقال أبرد) ظاهره أن الامر بالإبراد وقع بعد تقدم الأذان منه، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن للظهر، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان فقبل له أبرد فترك، فمعنى أذن شرع في الأذان، ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان. والله أعلم. قوله (حتى رأينا فيء الثلول) كذا وقع هنا مؤخراً عن قوله « شدة الحر الخ »، وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله « أبردوا » وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد، وسيأتي في الباب الذي بعده بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

٥٣٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال: حفظناه من الزهري عن سفيان بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم »

٥٣٧ - « واشتكت النار إلى ربها فقالت: يا رب أكل بعضي بعضاً، فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف، فهو أشد ما تجدون من الحر، وأشد ما تجدون من الزمهرير »

[الحديث ٥٣٧ - طرفه في: ٣٢٦٠]

٥٣٨ - **حدثنا** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ « أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم ». تابعه سفيان ويحيى وأبو عوانة عن الأعمش

[الحديث ٥٣٨ - طرفه في ٣٢٥٩]

قوله (حفظناه من الزهري) في رواية الاسماعيل عن جعفر الفريابي عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ حدثنا الزهري. . قوله (عن سعيد بن المسيب) كذا رواه أكثر أصحاب سفيان عنه، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفيان عن الزهري عن سعيد أو أبي سلة أحدهما أو كلاهما، ورواه أيضاً من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلة وحده، والطريقان محفوظان، فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عن مسلم، ومعمّر وابن جرير عند أحمد، وابن أخى الزهري وأسامة بن زيد عند السراج، ستنهم عن الزهري عن سعيد وأبي سلة كلاهما عن أبي هريرة. قوله (واشتكت النار) في رواية الاسماعيل « قال واشتكت النار »

وقال قال هو النبي ﷺ وهو بالاسناد المذكور قبل ، ووم من جعله موقوفا أو معلقا . وقد أفرده أحمد في مسنده .
 عن سفيان ، وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره ، وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي بلسان المقال أو بلسان
 الحال ؟ واختار كلا طائفة . وقال ابن عبد البر : لسكلا القولين وجه ونظائر ، والأول أرجح ، وقال عياض : إنه
 الأظهر . وقال القرطبي : لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته . قال : وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتاج إلى
 تأويله فحمله على حقيقته أولى . وقال الثوري نحو ذلك ثم قال : حمله على حقيقته هو الصواب . وقال نحو ذلك
 الثوري ، ورجح البيضاوي حمله على المجاز فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكلها بعضها بعضا مجاز عن
 ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها . وقال الزين بن المنير : المختار حمله على الحقيقة لصلاحيته
 القدره لذلك ، ولأن استعادة الكلام للحال وإن عادت وسمعت ، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن
 والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله . قوله (بنفسين) بفتح
 بالجر فيها على البدل أو البيان ، ويجوز الرفع والنصب . قوله (أشد) يجوز الكسر فيه على البدل ، لكنه في روايةنا
 بالرفع ، قال البيضاوي : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد . وقال الطبري : جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر
 أولى ، والتقدير أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس . قلت : يؤيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه
 بلفظ فهو أشد ، ويؤيد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم ، وفي سياق
 المصنف لف ونشر غير مرتب ، وهو مرتب في رواية النسائي ، والمراد بالزمهرير شدة البرد ، واستشكل وجوده في
 النار ، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية : وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم
 أن النار لا تحترق إلا يوم القيامة . (تنبيهان) : الأول قضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة
 في وقت شدة البرد ، ولم يقل به أحد ، لأنها تكون غالبا في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس ، فلو أخرت
 لوجود المشقة عند شديده أيضا ، فلاشبهة تحصل عند التنفس ، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن
 تذهب الشدة . والله أعلم . قوله (بالظهر) قد يحتاج به على مشروعية الإبراد للجمعة ، وقال به بعض الشافعية ،
 وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتي في بابها ، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي توجيهه إن شاء الله تعالى . قوله
 (تابعه سفيان) هو الثوري . قد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق ولفظه « بالصلاة » ولم أره من طريق
 سفيان بلفظ « بالظهر » ، وفي إسناده اختلاف على الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد فقال : عن أبي هريرة ،
 بدل أبي سعيد أخرجه أحمد عنه ، والجوزي من طريق عبد الرزاق أيضا ، ثم روى عن الذهلي قال : هذا الحديث
 رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد ، وهذه الطريق أشهر . ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال :
 عن أبي هريرة . قال : والطريقان عندى محفوظان ، لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين . قوله (ويحيى) هو
 بن سعيد القطان . وقد وصله أحمد عنه بلفظ « بالصلاة » ، ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدسي عن يحيى بلفظ
 بالظهر . قوله (وأبو عوانة) لم أقف على من وصله عنه ، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد ،
 البيهقي من طريق وكيع ، كلاهما عن الأعمش أيضا بلفظ « بالظهر » ،

(فائدة) : رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً ، فبدأ بالحديث المطلق ، وثنى بالحديث الذي فيه الارشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور في التلول ، وثالث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولاً على المقيّد ، ورابع بالحديث المفصّل بالتقيّد . والله الموفق

١٠ - باب الإبراد بالظهر في السفر

٥٣٩ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبَرَسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُهَاجِرٌ أَبُو الْحَسَنِ مَوْكِي لِبْنِي نَسِيمٍ اللَّهُ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أْبْرِدْ . ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أْبْرِدْ . حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَفَيَّأُ يَتَمَيَّلُ

قوله (باب الإبراد بالظهر في السفر) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر ، لكن محل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتي في بابه . وأورد فيه حديث أبي ذر المصطفى بالسفر ، مشيراً به إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة . قوله (فأراد المؤذن) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شعبة ، ومسند عن أمية بن خالد ، والترمذي من طريق أبي داود الطيالسي ، وأبي عوانة من طريق حفص بن عمر ، ووهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضاً ، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال . قوله (ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة . مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة . وهو عند المصنف في « باب الأذان للمسافرين » ، فإن قيل : الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان ؟ فالجواب أن ذلك مبني على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماني بأن عاداتهم جرت للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماني بأن عاداتهم جرت للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . قال : ويحتمل بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة . فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة . قال : ويحتمل أن المراد بالتأذين هنا الإقامة . قلت : ويشهد له رواية الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » ، لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » وفيه « ثم أمره فأذن وأقام » ، ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة ﷺ على الصلاة في أول الوقت ، فرواية « فأراد بلال أن يؤذن » ، أي أن يؤذن ثم يقيم ، ورواية « فأراد أن يؤذن » ، أي ثم يقيم قوله (حتى رأينا في التلول) هذه الغاية متعلقة بقوله « فقال له أبرد » ، أي كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤى أبرد ، أو متعلقة بأبرد أي قال له أبرد إلى أن ترى ، أو متعلقة بمقدر أي قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا ، والافتتاح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلول جمع تل بفتح المثناة وتشديد اللام : بفتح الفاء . واجتماع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقيل نصفها . وقيل غير ذلك . ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري وقيل ربع قامة . وقيل ثلثها ، وقيل نصفها . وقيل غير ذلك . ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري

القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ، وأما ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « حتى ساوى الظل التلول » ، فظاهره يقتضى أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بمنسب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور لا في المقدار ، أو يقال : قد كان ذلك في السفر فاعله آخر الظهر حتى يجمعها مع العصر . قوله (وقال ابن عباس : يتفياً بتبديل) أى قال في تفسير قوله تعالى (يتفياً ظلاله) معناه بتبديل ، كأنه أراد أن النسيء سمي بذلك لانه ظل ماثل من جهة إلى أخرى ، وتنفياً في روايتنا بالمشاة الفوقانية أى الظلال ، وقرئ أيضاً بالتعنتانية أى الشيء ، والقراءتان شهيرتان . وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره

١١ - باب وقت الظهر عند الزوال . وقال جابر : كان النبي ﷺ يصلي بالمهاجرة

٥٤٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج حين زاعت الشمس فصلى الظهر ، فقام على المنبر فذكر الساعة . فذكر أن فيها أموراً عظيماً ، ثم قال « من أحب أن يأل عن شيء فليستأن ، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبركم ما دمت في مقامى هذا » . فأكثر الناس في البكاء . وأكثر أن يقول « سلوني » . فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال : من أبي ؟ قال « أبوك حذافة » ثم أكثرت أن يقول « سلوني » . فبرك عمر على ركبتيه فقال : رضىنا بالله ربنا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد نبينا . فسكت . ثم قال « عرضت على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الحائط ، فلم أر كالتخير والشر »

قوله (باب) بالتوين (وقت الظهر) أى ابتداءه (عند الزوال) أى زوال الشمس ، وهو ميلها إلى جهة المغرب . وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتي . ونقل ابن بطل أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفسلاً انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول . ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النسيء قدر الشراك . قوله (وقال جابر) هو طرف من حديث وصله المصنف في « باب وقت المغرب » بلفظ « كان يصلي الظهر بالمهاجرة . لشدة الحر ويقبلون . وحديث أنس تقدم في العلم في « باب من برك على ركبتيه » ، بهذا الإسناد لكن باختصار ، وسيأتي الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . قوله (زاعت) أى مالت ، وقد رواهترمذى بلفظ « زالت » ، والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله « خرج حين زاعت الشمس فصلى الظهر » ، أنه يقتضى أن زوال الشمس أول وقت الظهر ، اذ لم يقل أنه صلى قبله ، وهذا هو الذى استقر عليه الإجماع ، كان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال . وعن أحمد وإسحق مثله في الجمعة سيأتي في بابيه . قوله (في عرض هذا الحائط) بضم العين أى جانبه أو وسطه . قوله (فلم أر كالتخير والشر) أى المرئى في ذلك المقام

٥٤١ - حدثنا حمص بن مكرم قال حدثنا شعبة عن أبي المنهال عن أبي بركة « كان النبي ﷺ يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسته ، ويقرأ فيها ما بين السنتين إلى المائة . ويصلي الظهر إذا زالت الشمس ، والعصر وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . ولا يُبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل . ثم قال - إلى شطر الليل » وقال معاذ قال شعبة : ثم لقيته مرة فقال « أو ثلث الليل »

[الحديث ٥٤١ - أطرافه في ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٩٩ ، ٧٧١]

قوله (عن أبي المنهال) في رواية الكشي عن حدثنا أبو المنهال ، وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في باب وقت العصر ، من رواية عوف عنه . قوله (يعرف جليسه) أي الذي يجنبه ، ففي رواية المجوزي من طريق وهب ابن جرير عن شعبة « فينظر الرجل إلى جليسه إلى جنبه فيعرف وجهه ، ولاحد » فينصرف الرجل فيعرف وجه جليسه ، وفي رواية لمسلم « فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرف فيعرفه ، وله في أخرى « وتنصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض » : قوله (والعصر) بالنصب أي ويصلي العصر . قوله (وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والاصيلي ، وفي رواية غيرها « ويرجع ، بزيادة واو وبصينة المضارعة عليها شرح الخطابي ، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط رواية عوف الآتية قريبا « ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال : يحتمل أن الواو في قوله « وأحدنا ، بمعنى ثم ، على قول من قال إنها ترد للترتيب مثل ثم ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير ثم يذهب أحدنا أي من صلى معه . وأما قوله « يرجع ، فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بيانا لقوله يذهب ، ويحتمل أن يكون رجوع في موضع الحال أي يذهب راجعا ، ويحتمل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا ، والتقدير ولو يذهب أحدنا الخ ، وجوز الكرماني أن يكون رجوع خبرا للبتداء الذي هو أحدنا ويذهب جملة حالية ، وهو وإن كان محتملا من جهة اللفظ لكنه يغاير رواية عوف ، وقد رواه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . وقال الكرماني حية ، ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . انتهى . أيضا بعد أن حكى احتمالا آخر وهو أي قوله رجوع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى يرجع انتهى . وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال ، وهو موافق للرواية التي حكيناها . ويؤيد ذلك رواية أبي داود عز حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ « وإن أحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية ، وقد قدمناه يرد عليها وأن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أي من المسجد ، وإنما سمي رجوعا لأن ابتداء الحج كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا ، وسيأتي الكلام على بقية مباحث هذا الحديث « باب وقت العصر ، قريبا . قوله (وقال معاذ) هو ابن معاذ البصري (هن شعبة) أي باسناده المذكور . « و » التعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به ، والاسناد كله بصريون ، وكذا الذي قبله . وجزم حماد سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله « إلى ثلث الليل ، وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة

٥٤٢ - حدثنا محمد - يعني ابن مقانيل - قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا خالد بن عبد الرحمن حدث

غالب القَطَّانُ عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس بن مالك قال « كنّا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ بالظُّهْرِ سجدنا على ثيابنا اتِّقاءَ الحرِّ »

قوله (حدثنا محمد) كذا للأصيل وغيره، ولأبي ذر و ابن مقاتل . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك مستخرج الإسماعيلي ، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد ، وفي طبقة خالد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبدى ولم يخرج لهما البخاري شيئا . **قوله** (بالظُّهْرِ) جمع ظهيرة وهي « فسجدنا ، بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر . **قوله** (اتقاء الحر) أى اللوقاية من الحر ، وقد روى هذا الحديث بشر بن المفضل عن غالب كما مضى ، ولفظه مغاير للفظه ، لكن المعنى متقارب ، وقد تقدم الكلام عليه في باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وفيه الجواب عن استدلال من استدل به على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك بحركته وفيه المبادرة لصلاة الظهر ولو كان في شدة الحر . ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد بل هو لبيان الجواز وإن كان الإبراد أفضل . والله أعلم

١٢ - باب تأخير الظُّهر إلى العصر

٥٤٣ - **حدثنا** أبو الثَّمان قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النَّبِيَّ ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظُّهر والعصر والمغرب والعشاء ، فقال أيُّوب : له لُيلةٌ مطيرة ؟ قال : عسى

[الحديث ٥٤٣ - طرفه في : ٥٦٢ ، ١١٧٤]

قوله (باب تأخير الظهر إلى العصر) أى إلى أول وقت العصر . والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتى عن أبي الشعثاء راوى الحديث . وقال الزين بن المنير : أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين ، لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويمتثل غيره ، قال : والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين ، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا : قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتا للظهر ولا للعصر اه . ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي ، وإنما يدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس « وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر ، ومراده نفي القول بالاشتراك . المغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر . **قوله** (عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء ، والإسناد كله بصريون . له (سبعا وثمانيا) أى سبعا جميعا وثمانيا جميعا كما صرح به في « باب وقت المغرب » من طريق شعبة عن عمرو ، دينار . **قوله** (فقال أيوب) هو السنخيتاني ، والمقول له هو أبو الشعثاء . **قوله** (عسى) أى أن يكون كما قلت ، حتمال المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراجهم لهذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس

نحوه ، وقال بديل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، قال مالك : لعله كان في مطر ، لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ من غير خوف ولا مطر ، فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقواه النووي ، وفيه نظر ، لأنه لو كان جمعه عليه السلام بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه عليه السلام جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته ، قال النووي : ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلي الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر دخل فصلها ، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اهـ . وكأن نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد ، واختار عنده خلافه ، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء ، فعلى هذا فالاحتمال قائم . قال : ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها . قال : وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل اهـ . وهذا الذي ضعفه استحسنة القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدرى بالمراد من غيره . قلت : لكن لم يجزم بذلك ، بل لم يستمر عليه ، فقد تقدم كلامه لأيوب وتجويزه لأن يكون الجمع بعذر المطر ، لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع . فلما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، ولما أن تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، والجمع الصوري أولى والله أعلم ^(١) . وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، لجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، وعين قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال . أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . وللنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل ، وفيه رفعه إلى النبي عليه السلام ، وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ، ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه . وفي ذكره ابن عباس من التمليل بنفى الحرج ظاهر في مطلق الجمع ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه : جمع رسول الله عليه السلام بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : صنفه هذا لئلا يخرج أمتي ، وإرادة نفي الحرج يقدح في حمله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج

(١) هذا الجمع ضعيف . والصواب حل الحديث المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات المذكورة لمصلحة عارضة ، اليوم من مرض غالب أو برد شديد أو وجل ونحو ذلك . وبديل على ذلك قول ابن عباس لما سئل عن حمله هذا الجمع قال : لئلا يبدؤا أمته ، وهو جواب عظيم شديد شاف . والله أعلم

١٣ - باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام : من قرَّ حُجْرَتِهَا

٥٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْمَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا»

٥٤٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَطْهَرِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُجْرَتِهَا

٥٤٦ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً فِي حُجْرَتِي ، لَمْ يَطْهَرِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدُ»

وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة «والشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ»

قوله (باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام من قرَّ حُجْرَتِهَا) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي عياض وهو أبو ضمرة الليثي وأبا أسامة روى الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقعر الحجرة ، وهو أوضح في تعجيل العصر من الرواية المطلقة ، وقد وصل الإسماعيل طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ «والشَّمْسُ واقعة في حجرتي» ، وعرف بذلك أن الضمير في قوله «حجرتها» لعائشة ، وفيه نوع التثنية . وإسناد أبي ضمرة كلهم مديون ، والمراد بالحجرة - وهي بضم المهملة وسكون الجسيم - البيت ، والمراد بالشَّمْسُ ضوؤها . وقوله في رواية الزُّهْرِيِّ «والشَّمْسُ في حجرتها» أي باقية ، وقوله «لم يَطْهَرِ النَّبِيُّ ﷺ» أي في الموضع الذي كانت الشَّمْسُ فيه . وقد تقدم في أول المواقيت من طريق أن المراد بظهور الشَّمْسِ خروجها من الحجرة ، وبظهور النَّبِيِّ ﷺ انبساطه في الحجرة . وليس بين الروایتين اختلاف لأن انبساط النَّبِيِّ ﷺ لا يكون إلا بعد خروج الشَّمْسِ . **قوله** (ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ) في رواية الحميدي في مسنده «عن ابن عيينة» . **قوله** (والشَّمْسُ طالمة) أي ظاهرة . **قوله** (بعد) بالضم بلا تعوين . **قوله** (وقال مالك الخ) يعني توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما ، وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت ، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسنده أشاميين ، وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فرويناها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان ن ابن أبي حفصة . والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، كذا الراوى عنها عروة واحتج به على عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم . وشذ الطحاوي فقال :

لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل ، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجر ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجر الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة ، وإلا متى مالت جدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجر ، ولو كانت الجدر قصيرة . قال النووي : كانت الحجر ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشيء يسير ، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في أواخر العرصة اه . وكان المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر - وهو مصير ظل كل شيء مثله - استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود . ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك ، إلا عن أبي حنيفة ، فالشهور عنه أنه قال : أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثليه بالثنية ، قال القرطبي : خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أصحابه يعني الآخذين عنه ، وإلا فقد انتصر له جماعة عن جاء بعدم فقالوا ثبت الأمر بالابراء ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر ، ولا يذهب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه ، فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه ، وحكاية مثل هذا تنفي عن رده

٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عوف عن سيار بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي علي أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان رسول الله ﷺ يصلي المكتوبة ؟ فقال : كان يصلي الهجير - التي تدعوها الأولى - حين تدهض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحنأنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جايسه ، ويقرأ بالسنتين إلى المائة

٥٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : كنا نصلّي العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فنجدهم يصلون العصر [الحديث ٥٤٨ - أطرافه في : ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٧٣٢٩]

٥٤٩ - **حدثنا** ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سمل بن حنيف ، قال سمعت أبا أمامة يقول : صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظاهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر ، فقلت يا عم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلّي معه قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك وعوف هو الاعرابي . قوله (دخلت أنا وأبي) زاد الاسماعيل وزعم أخرج ابن زياد من البصرة ، قلت : وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن ، وسلامة والد سياد حكى عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه ، وقد وقعت لابنه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الحوض . قوله (المكتوبة) أي المفروضة ، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي برزة لم يذكره ، وفي

بحث . قوله (كان يصل المغير) أى صلاة المغير ، والمغير والمهاجرة بمعنى وهو وقت شدة الحر ، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ . قوله (تدعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ حين بين له الصلوات الخمس . قوله (حين تدحض الشمس) أى تزول عن وسط السماء وقتها ، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص بشدة الحر ، أو لبيان الجواز . وقد يتسكك بظاھرہ من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت ، ولكن الذى يظهر أن المراد بالحديث التقريب ، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة . قوله (إلى رحله) بفتح الراء وسكون المهملة أى مسكنه . قوله (فى أقصى المدينة) صفة للرحل . قوله (والشمس حية) أى يضاء تقيّة . قال الزين ابن المنير : المراد بجياتها قوة أثرها حرارة ولونا وشمعا وإنارة ، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشيء اه . وفى سنن أبي داود بإسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال : حياتها أن تجده حرها . قوله (ونسيت ما قال فى المغرب) قائل ذلك هو سيار ، بينه أحمد فى روايته عن حجاج عن شعبة عنه . قوله (أن يؤخر من العشاء) أى من وقت العشاء ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبويض يدل عليه ، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على قلة ولا كثرة ، وسيأتى فى «باب وقت العشاء» من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا يتنظر من يحى . لشهود الجماعة . قوله (التي تدعونها العتمة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك ، وسيأتى الكلام عليه فى باب مفرد . وقال الطيبى : لعل تقييده الظهر والعشاء دون غيرها للاهتمام بأمرها ، فتسمية الظهر بالأولى يشعر بتقديمها ، وتسمية العشاء بالعتمة يشعر بتأخيرها ، وسيأتى الكلام على كراهة النوم قبلها فى باب مفرد . قوله (وكان ينفلت) أى ينصرف من الصلاة ، أو يلتفت إلى المأمومين . قوله (من صلاة الغداة) أى الصبح ، وفيه أنه لا كراهة فى تسمية الصبح بذلك . قوله (حين يعرف الرجل جلسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه ، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جلسه يكون فى أواخر الغسل ، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة . ومن المعلوم من عاداته ﷺ ترتيب القراءة وتعديل الأركان ، ففتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغلّسا ، وإدعى الزين بن المنير أنه مخالف لحديث عائشة الآتى حيث قالت فيه «لا يعرف من الغسل» ، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن حديث أبي بردة متعلق بمعرفة قوله (ويقرأ) أى فى الصبح (بالستين إلى المائة) يعنى من الآتى . وقدرها فى رواية الطبرانى بسورة الحاقة ونحوها ، وتقدم فى «باب وقت الظهر» بلفظ «ما بين الستين إلى المائة» وأشار الكرماني أن القياس أن يقول ستين وفوقها إلى المائة ، فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه . وفى السياق تأدب الصغير مع الكبير ، ومسارعة لسئول بما لجواب إذا كان عارفا به . قوله (إلى بنى عمرو بن عوف) أى بقاء لأنها كانت منازلهم . وإخراج أصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي «كنا نفعل كذا» مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن

النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم ، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف . والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ . وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، الحديث ، أخرجه النسائي . قال النووي : قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم ، فدل هذا الحديث على تعجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها ، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة . قوله (سمعت أبا أمامة) هو أسعد بن سهل بن حنيف ، وهو عم الراوي عنه . وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه ، إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم ، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر . وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً ، وهو عند انتهاء وقت الظهر ، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أمي الظهر أو العصر ، فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين . وقوله له « ياعم ، هو على سبيل التوقيف ولكونه أكبر سناً منه مع أن نسبهما مجتمع في الانصار ، لكنه ليس عمه على الحقيقة . والله أعلم

٥٥٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، وبعض التوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه

٥٥١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كنا نضلي العصر ، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة

قوله « باب وقت العصر ، كذا وقع في رواية المستملى دون غيره ، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة . قوله (والشمس مرتفعة حية) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم . وقوله بعد ذلك (فيأتيهم والشمس مرتفعة) أي دون ذلك الارتفاع ، لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة ، وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال ، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأبيض عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس بيضاء مخلفة ، ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى ، قال الطحاوي : نحن نعلم أن أولئك - يعني قوم أنس - لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس ، فدل ذلك على أنه ﷺ كان يعجلها . قوله (وبعض العوالي) كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة ، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي العيماني شيخ البخاري فيه وقال في آخره « وبعد العوالي ، بضم الموحدة وبالذال المهملة ، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال « أربعة أميال أو ثلاثة » ، وروى هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن أحمد بن الفرج أبي عتبة

عن محمد بن حير عن ابراهيم بن أبي عتبة عن الزهرى ولفظه « والعوالى من المدينة على ثلاثة أميال ، وأخرجه الدار قطنى عن المحاملى عن أبي عتبة المذكور بسنده فوقع عنده « على ستة أميال ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فقال فيه « على ميلين أو ثلاثة ، فتحصل من ذلك أن أقرب العوالى من المدينة مسافة ميلين وأبعدهما مسافة ستة أميال إن كانت رواية المحاملى محفوظة . ووقع فى المدونة عن مالك « أبعد العوالى مسافة ثلاثة أميال ، قال عياض : كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال انتهى ، وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية . ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعد الأمكنة التى كان يذهب إليها الذهاب فى هذه الواقعة ، والعوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها ، وأما ما كان من جهة تهايتها فيقال لها السافلة . (تنبيه) : قوله (وبعض العوالى الخ) مدرج من كلام الزهرى فى حديث أنس ، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فى هذا الحديث فقال فيه - بعد قوله والشمس حية - قال الزهرى : والعوالى من المدينة على ميلين أو ثلاثة ، ولم يقف الكرماني على هذا فقال : هو إما كلام البخارى أو أنس أو الزهرى كما هو عادته . قوله فى الطريق الأخرى (كنا فصلى العصر) أى مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك من الطرق الأخرى ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به أخرجه الدارقطنى فى غرائب . قوله (ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء) كان أنسا أراد بالذهاب نفسه كما تشعر بذلك رواية أبي الايض المتقدمة ، قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك أنه قال فى هذا الحديث « إلى قباء ، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهرى بل كلهم يقولون « إلى العوالى ، وهو الصواب عند أهل الحديث ، قال : وقول مالك إلى قباء وهم لاشك فيه . وتعقب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزهرى « إلى قباء ، كما قال مالك ، نقله الباجى عن الدارقطنى فنسبه الوهم فيه إلى مالك منتقداً ، فانه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهرى حين حدث به مالكا ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه « إلى العوالى ، كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهرى بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . وأما قوله : الصواب عند أهل الحديث العوالى ، فصحيح من حيث اللفظ . ومع ذلك فالمعنى متقارب ، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالى وليست العوالى كل قباء ، ولعل مالكا لما رأى أن فى رواية الزهرى إجمالا حملها على الرواية المفسرة وهى روايته المتقدمة عن إسحق حيث قال فيها « ثم يخرج الإنسان إلى بنى عمرو بن عوف ، وقد تقدم أنهم أهل قباء ، فبنى مالك على أن القصة واحدة لانهما جميعا حدثاه عن أنس والمعنى متقارب ، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه . وأما استدلال ابن بطل على أن الوهم فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهرى ففيه نظر ، لان مالكا أثبتته فى الموطأ باللفظ الذى رواه عنه كافة أصحابه ، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة ، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم ؟ بل إن سلينا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطنى ومن تبعهما ؟ أو من الزهرى حين حدث به ؟ والاولى سلوك طريق الجمع التى أوخضاها والله الموفق . قال ابن رشيد : قضى البخارى بالصواب لمالك باحسن إشارة وأوجز عبارة ، لانه قدم أولا الجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين . (تنبيه) : قباء تقدم ضبطها فى باب ماجاء فى القبلة . قوله (إلى قباء فيأتهم) أى أهل قباء وهو على حد قوله تعالى (وأسأل القرية) والله أعلم . قال النووى : فى الحديث المبادرة بصلاة العصر فى أول وقتها ، لانه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر الشمس لم تتغير ، ففيه دليل للجمهور فى أن أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثله خلافا لابن حنيفة . وقد

مضى ذلك في الباب الذي قبله

١٤ - باب إثم من فاتته المصرة

۵۵۲ - حدیث ابن عباس رضی اللہ عنہما قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

«الَّذِي تَفَوُّتَهُ صَلَاةُ الْمَصْرِ كَانِمًا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ»

قوله (باب إثم من فاتته صلاة العصر) أشار المصنف بذكر الإثم إلى أن المراد بالفوات تأخيرها عن وقت الجواز بغير عند ، لأن الإثم إنما يترتب على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك . قوله (الذي تفوته) قال ابن بزينة : فيه رد على من كره أن يقول فأتينا الصلاة . قلت : وسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد في صلاة الجماعة . قوله (صلاة العصر فكأنما) كذا للكشميني ، وسقط الأكثر لفظ صلاة والفاء من قوله فكأنما . قوله (وتر أهله) هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثانٍ لوتر ، وأضر في وتر مفعول لم يسم فاعله وهو عائذ على الذي فاتته ، فالمعنى أصيب بأهله وماله . وهو متمد إلى مفعولين . ومثله قوله تعالى (ولن يترك أعمالكم) ، وإلى هذا أشار المصنف فيما وقع في رواية المستملى قال : قال أبو عبد الله يترك أتمتي . وقيل وتر هنا بمعنى نقص ، فعلى هذا يجوز نصبه ورفع ، لأن من رد النقص إلى الرجل نصب وأضر ما يقوم مقام الفاعل ، ومن رده إلى الأهل رفع . وقال القرطبي : يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين ، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ فيكون أهله هو المفعول الذي لم يسم فاعله . ووقع في رواية المستملى أيضاً وتروت الرجل إذا قتلت له قتيلاً أو أخذت ماله ، وحقيقة الوتر كما قال الخليل هو الظلم في الدم ، فعلى هذا فاستعماله في المال مجاز ، لكن قال الجوهرى : الموتور هو الذي قتل له قتيلا فلم يدرك بدمه ، تقول منه وتر وتقول أيضاً وتره حقه أى نقصه . وقيل الموتور من أخذ أهله أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لعنه ، فوق التشبيه بذلك لمن فاتته الصلاة لأنه يجتمع عليه غمان : غم الإثم وغم أو ماله وهو ينظر إليه وذلك أشد لعنه ، وغم السلب ، وغم الطلب بالثار . وقيل : معنى وتر أخذ أهله وماله فصار فقد الثواب ، كما يجتمع على الموتور غمان : غم السلب ، وغم الطلب بالثار . ومعنى وتر أخذ أهله وماله فصار وترا أى فردا ، ويؤيد الذى قبله رواية أبي مسلم الكجى من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع فذكر نحو هذا الحديث وزاد فى آخره « وهو قاعد » ، وظاهر الحديث التخليط على من تفوته العصر ، وأن ذلك محتسب بها . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون هذا الحديث خرج جواباً لسائل سأل عن صلاة العصر فأجب ، فلا يمنع ذلك إلحاق غيرها من الصلوات بها . وتعقبه النووي بأنه إنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها . قال : والعلة فى هذا الحكم لم تتحقق فلا يلتحق غير العصر بها انتهى . وهذا لا يدفع الاحتمال . وقد احتج ابن عبد البر بما رواه ابن أبى شعبة وغيره من طريق أبى قلابة عن أبى الدرداء مرفوعاً « من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته ، الحديث . قلت : وفى إسناد انقطاع لأن أبى قلابة لم يسمع من أبى الدرداء . وقد رواه أحمد من حديث أبى الدرداء بلفظ « من ترك العصر » فرجع حديث أبى الدرداء إلى تعيين العصر . وروى ابن حبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعاً « من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله » وهذا ظاهره العموم والصغائر المكتوبات ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ « لأن يوتر أحدكم أهله وماله خير

من أن يفوته وقت صلاة، وهذا أيضاً ظاهره العموم . ويستفاد منه أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها ، لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ « من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله » أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم ، ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري : قلت لأبي بكر - يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدثه به - ما هذه الصلاة ؟ قال : العصر . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر ، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن ، ورواه الطحاوي الكلام على الحديث الذي بعده . وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فتأخره في هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد : قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم ، وتفسير الراوي إذا كان فقهاً أولى من غيره ، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث : وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، وأما مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر . ونقل عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار . وقال المهلب ومن تبعه من الشراح : إنما أراد فواتها في الجماعة لافتواتها باصفرار الشمس أو بغيها ، قال : ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر ، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونقض بعين ما ادعاه ، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها ، وتعبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين فلا يختص العصر بذلك ، قال : والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى . وبوب الترمذي على حديث الباب : « ما جاء في السهو عن وقت العصر ، لحمله على السأى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معانية الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله . وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد ، لاجتماع فئدة الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تمخير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ وقال : ولا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث

١٥ - باب من ترك العصر

٥٥٣ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال **حدثنا** هشام قال **حدثنا** يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الليث قال : **كنا** مع **بريدة** في **غزوة** في يوم **ذي عيم** ، قال : **بكرنا** بصلاة العصر ، **فإن النبي ﷺ قال** « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله »

[الحديث ٥٥٣ - طرفه ١ : ٥٩٤]

قوله (باب من ترك العصر) أى ما يكون حكمه ؟ قال ابن رشيد : أجاد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه عللاً للتأويل . وقال غيره : كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة . وتعقب بأن الترك أصرح بإرادة التعمد من الفوات . **قوله** (حدثنا مسلم بن إبراهيم) سقط عند الأصلي « ابن إبراهيم » . **قوله** (حدثنا هشام) وقع عند غير أبي زر ، أنبأنا هشام ، وهو ابن أبي عبد الله

السنن . قوله (أخبرنا يحيى) عند غير أبي زر ، حدثنا . قوله (عن أبي قلابة) عند ابن خزيمة من طريق أبي داود العلياني عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه . قوله (عن أبي المليح) عند المصنف في « باب التبكير بالصلاة في يوم النجم » عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المليح حدثه ، وأبو المليح هو ابن أسامة ابن عمير الهذلي ، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق . وتابع هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيبان ومعمر وحديثهما عند أحمد ، وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة ، والأول هو المحفوظ ، وخالفهم أيضا في سياق المتن كما سيأتي التنبيه عليه في « باب التبكير » المذكور إن شاء الله تعالى . قوله (كنا مع بريدة) هو ابن الحبيب الأسلمي . قوله (ذي غيم) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لمتنطع يحتاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت ، أو لمتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت . قوله (بكروا) أي عجلوا ، والتبكير يطلق لكل من بادر بأى شيء كان في أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشيء أول النهار . قوله (فإن النبي ﷺ) الفاء للتعليل ، وقد استشكل معرفة تيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعتمدون فيه إلا على الشمس ، وأجيب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت ، لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحيانا . ثم إنه لا يشترط - إذا احتجبت الشمس - اليقين بل يكفي الاجتهاد . قوله (من ترك صلاة العصر) زاد معمرو في روايته « متعمدا » وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء . قوله (فقد حبط) سقط ، فقد من رواية المستمل ، وفي رواية معمرو « أحبط الله عمله » . وقد استدلل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا : هو نظير قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ وقال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتمارض مفهومها ومنطوق الحديث فيتعين تأويل الحديث ، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح . وتمسك بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، وجوابهم ما تقدم . وأيضا فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اقتصت العصر بذلك . وأما الجمهور فتأولوا الحديث ، فافترقوا في تأويله فرقا : فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل فقيل : المراد من تركها جاحدا لوجوبها ، أو معترفا لكن مستخفا مستهزئا بمن أقامها . وتمقب بأن الذى فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها ، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم . وقيل المراد من تركها متكاسلا لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله « لا يزنى الزاني وهو مؤمن » ، وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه من حبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذى ترفع فيه الأعمال إلى الله ، فكان المراد بالعمل الصلاة خاصة أى لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أى يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم ينتفع به ، كما رجحت سياسته على حسناته فانه موقوف في المشيئة فان غفر له فجرد الوقوف لإبطال لنفع الحسنه إذ ذاك وإن عذ ثم غفر له فكذلك ، قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وقد تقدم مبسوطا في كتاب الإيمان في « باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله » ، ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث ، وقال شرح الترمذى : الحبط على قسمين ، حبط إسقاط وهو لإحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موا

وهو لإحباط المعاصي للارتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسنة . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع ، وأقرب هذه التأويلات قول من قال : إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد . والله أعلم

١٦ - باب فضل صلاة العصر

٥٥٤ - **حدثنا** الحُمَيْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُرَوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً - بِعَنَى الْبَدْرِ - فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتُرَوْنَ رَبَّكُمْ كَأَنْتُمْ تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا . ثُمَّ قَرَأَ ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ قَالَ إِسْمَاعِيلُ : افْعَلُوا ، لَا تَفُوتَنَّكُمْ

[الحديث ٥٥٤ - أطرافه في : ٥٧٣ ، ٤٨٥١ ، ٧٤٣٤ ، ٧٤٣٥ ، ٧٤٣٦]

٥٥٥ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْمَصْرِ ، ثُمَّ يَرْجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ - : كَيْفَ تَرَكَتُمْ عِبَادِي ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ »

[الحديث ٥٥٥ - أطرافه في : ٣٧٢٣ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٨٦]

قوله (باب فضل صلاة العصر) أى على جميع الصلوات إلا الصبح ، وإنما حملته على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها ، ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية . **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وقيل هو ابن أبي حازم ، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل التصريح بسامع إسماعيل من قيس وسامع قيس من جرير . **قوله** (فنظر إلى القمر ليلة) زاد مسلم « ليلة البدر » وكذا للصف من وجه آخر ، وهو غال من العنينة أيضا كما سيأتي في « باب صلاة الفجر » . **قوله** (لا تضامون) بضم أوله مخففا أى لا يحصل لكم ضم حينئذ ، وروى بفتح أوله والتشديد من الضم ، والمراد نفي الازدحام ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد . **قوله** (فان استطعتم أن لا تغلبوا) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المتنافية للاستقامة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له ، وقوله (فافعلوا) أى عدم الغلبة ، وهو كناية عما ذكر من الاستعداد . ووقع في رواية شعبة المذكورة « فلا تغفلوا عن صلاة » الحديث . **قوله** (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) زاد مسلم « يعنى العصر والفجر » ، ولابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل « قبل طوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر » ، وقال ابن بطال قال المهلب : قوله « فان استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة » أى في الجماعة . قال : وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم . قلت : وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث « يتعاقبون » عقب هذا الحديث ، لكن لم يظهر لي وجه تقييد ذلك بكونه

في جماعة ، وإن كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاحها ولو منفردا ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أو لا . **قوله** (فافعلوا) قال الخطابي : هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نبيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اهـ . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رضى الله عنه ، قال : إن أدنى أهل الجنة منزلة ، فذكر الحديث وفيه « وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية » وفي سنده ضعف . **قوله** (ثم قرأ) كذا في جميع روايات الجامع ، وأكثر الروايات في غيره بابها فاعل قرأ ، وظاهره أنه النبي ﷺ ، لكن لم أر ذلك صريحا ، وحله عليه جماعة من الشراح ، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية بإسناد حديث الباب « ثم قرأ جرير » أي الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه لإدراج . قال العلماء : ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات ، وقد ثبت هاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك ، فهما أفضل الصلوات ، فناسب أن يجازي المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى . وقيل لما حقق رؤية الله تعالى برؤية القمر والشمس - وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر - ناسب من يجب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اهـ . ولا يخفى بعده وتكلفه . والله أعلم . **قوله** (يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . قال ابن عبد البر : وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ويعقبه هذا ، ومنه تعقب الجيوش أن يجهز الأمير بعضا إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين . قال القرطبي : الواو في قوله « يتعاقبون » علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أو كلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر :
بحوران يعصرن السليط أقرابه ،
وهي لغة فاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردّها بالبدل ، وهو تسكف مستغنى عنه ، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح . وقال غيره في تأويل الآية : قوله ﴿ وأسروا ﴾ عائد على الناس المذكورين أولا . و ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل ﴿ وأسروا النجوى ﴾ قيل : من هم ؟ قال : ﴿ الذين ظلموا ﴾ حكاه الشيخ محيي الدين ، والاول أقرب إذ الاصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك ، وناقشه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوي ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « أن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، والحديث ، وقد سوح في العزو إلى مستند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى ، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله « يتعاقبون فيكم » ، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقد أخرجه البخاري في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ « الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ « أن الملائكة يتعاقبون فيكم » ، فاختلف فيه على أبي الزناد ، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحث أبي حيان ، ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه

تأما فأخرجه أحد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف «ان» من أوله ، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ان الله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريقة التي أخرجها البزار ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية باسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ «ان الملائكة فيكم يصتقبون» . وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع القول فيها أولى من طريق مغايرة لها ، فليمن ذلك إلى تخرج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته . والله الموفق . قوله (فيكم) أى المصلين أو مطلق المؤمنين . قوله (ملائكة) قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور ، وتردد ابن بزيه ، وقال القرطبي : لا ظهر عندى أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار ، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله « كيف تركتم عبادى » . قوله (ويحتملون) قال الزين بن المنير : التعاقب مغاير للاجتماع ، لكن ذلك منزل على حاليين . قلت : وهو ظاهر ، وقال ابن عبد البر : لا ظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة ، واللفظ محتمل للجماعة وغيرها ، كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم ، وأن يقع التعاقب بينهم في النوح لا في الشخص . قال عياض : والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكتهم في حال طاعة عباده لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة . قلت : وفيه شيء ، لأنه رجع أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال : الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكنه بناء على أنهم غير الحفظة . وفيه إشارة إلى الحديث الآخر « أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما » فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوم عليه . قوله (ثم يصرح الذين باتوا فيكم) استدلل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم ، إذ ليس في الحديث ما يقتضى أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضا من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله « باتوا فيكم » لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار . قوله (الذين باتوا فيكم) اختلف في سبب الاقتصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا ، فقيل : هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثليين عن الآخر كقوله تعالى ﴿ فذكر إن نعمت الذكرى ﴾ أى وإن لم تنفع ، وقوله تعالى ﴿ سراويل تقيكم الحر ﴾ أى والبرد ، وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ، ثم قيل : الحكمة في الاقتصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل ، فلو ذكره لكان تكرارا . ثم قيل : الحكمة في الاقتصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان - مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه - واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك ، فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال . وقيل : الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال ، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبشوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار ، وهذا ضعيف ، لأنه يقتضى أن ملائكة النهار لا يسئلون عن وقت العصر ، وهو

خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي . ثم هو مبنى على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سنبينه ، وقيل بناء أيضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يبرحون عن ملازمة بنى آدم ، وملائكة الليل هم الذين يبرحون ويتعاقبون ، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة ، له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال : يلتقي الحارسان - أى ملائكة الليل وملائكة النهار - عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار . وقيل : يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة ، وأما النزول فيقع في الصلاتين معا ، وفيه التعاقب ، وصورته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر ، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ، ثم يبرج الذين باتوا قسط ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضا ثم تخرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر ، فلذا خص السؤال بالذين باتوا ، والله أعلم . وقيل : إن قوله في هذا الحديث « ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر » ، وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، قال أبو هريرة : « وأقرأ إن شئتم » (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا) وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى (إن قرآن الفجر كان مشهودا) قال : « تشهد ملائكة الليل والنهار » ، وروى ابن مردويه عن حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه ، قال ابن عبد البر : ليس في هذا دفع للرؤية التي فيها ذكر العصر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر ، قال : ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية ، وبجاء الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهم الراوى الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ، ولا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة . ولم لا يقال : إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بمض الرواة ، أو يحتمل قوله « ثم يبرج الذين باتوا » على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار ، فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه ، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سئلت ، وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ « بات » في أقام مجازا ، ويكون قوله « فيسألهم » أى كلا من الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه ، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه « ثم يبرج الذين كانوا فيكم » ، فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اقتصار ، وهذا أقرب الأجوبة . وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى واضحة وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين ، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر » ، فيجتمعون في صلاة الفجر ، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ، ويجمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل ، فيسألهم ربهم : كيف تركتم عبادي ، الحديث . وهذه الرواية تزيل الإشكال وتغني عن كثير من الاحتمالات المتقدمة ، فهي المستمدة ، ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . قوله (فيسألهم) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبنى آدم بالخير ، واستنطاقهم بما يقتضي

التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة (أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال (إني أعلم ما لا تعلمون) أي وقد وجد فيهم من يسبح ويقس مثلكم بنص شهادتكم ، وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أسروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع . **قوله** (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي حمزة . وقع السؤال عن آخر الأعمال لأن الأعمال بخواتيمها . قال والعباد المسؤول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى (إن عبادي ليس لك عليهم سلطان) . **قوله** (تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودي ، لأنهم بدؤوا بالترك قبل الإتيان ، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال : كيف تركتم ؟ ولأن الخبر به صلاة العباد والأعمال بخواتيمها فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله ، وقوله (تركناهم وهم ، ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعاتهم في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصل ، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم (وهم يصلون ، أي ينتظرون صلاة المغرب . وقال ابن التين : الواو في قوله (وهم يصلون ، واو الحال أي تركناهم على هذه الحال ، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم ، والخبر ناطق بأنهم يشهدونها لأننا نقول : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك . (تنبيه) : استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة كشره إذا حلقة وظفروه إذا قلبه وثوبه إذا أبدله ونحو ذلك . وقال ابن أبي حمزة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه ، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعي التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك . قلت : ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث (فأغفر لهم يوم الدين) قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الأعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله . والله أعلم . ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشريف نبيها على غيره . وفيه الإخبار بالغيوب ، ويترتب عليه زيادة الإيمان . وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في هذه الأوقات بقدم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا . وفيه إعلامنا بحب ملائكة الله لنا لنزداد فيهم حبا ونقترب إلى الله بذلك . وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته . وغير ذلك من الفوائد والله أعلم . وسيأتي الكلام على ذلك في باب قوله ثم يهرج ، في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

١٧ - باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٥٥٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليُسِّمَ صلاته ، وإذا أدرك سجدة من

صَلَاةُ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتِمَ صَلَاتُهُ
[الحديث ٥٥٦ - طرفاه في : ٥٧٩ ، ٥٨٠]

٥٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِينَا الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ . فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَيُّ رَبَّنَا أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ وَأَعْطَيْنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءِ »

[الحديث ٥٥٧ - أطرافه في : ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٣٤٥٩ ، ٥٠٢٩ ، ٧٤٦٧ ، ٧٥٣٣]

٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مَوْمَىٰ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ : أَكْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَسْكُمُ الَّذِي شَرَعْتُ . فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا . فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ »

[الحديث ٥٥٨ - طرفه في : ٢٢٧١]

قوله (باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب) أورد فيه حديث أبي سلة عن أبي هريرة إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، فكأنه أراد تفسير الحديث ، وأن المراد بقوله دفيه سجدة ، أي ركعة . وقد رواه الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيبان بلفظ د من أدرك منكم ركعة ، فدل على أن الاختلاف في الألفاظ وقع من الرواة ، وستأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ د من أدرك ركعة ، ولم يختلف على روايتها في ذلك فكان عليها الاعتماد . وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها ، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة انتهى . وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ د إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر ، وإنما لم يأت المصنف في الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ الماتن الذي أوردته من الاحتمال وهو قوله د فليتم صلاته ، لأن الأمر بالإتمام أعم من أن يكون ما ينمه أداء أو قضاء ، فحذف جواب الشرط لذلك . ويحتمل أن تكون د من ، في الترجمة موصولة ، وفي الكلام حذف تقديره : باب حكم من أدرك الخ ، لكن سيأتي من حديث مالك بلفظ د فقد أدرك الصلاة ، وهو يقتضي أن تكون أداء ، وستأتي مباحثه هناك إن شاء الله تعالى . قوله

(إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس) ظاهره أن بقاء هذه الأمة وقع في زمان الأمم السالفة ، وليس ذلك المراد قطعا ، وإنما معناه أن نسبة مدة هذه الأمة إلى مدة من تقدم من الأمم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس إلى بقية النهار ، فكأنه قال : إنما بقاؤكم بالنسبة إلى ما سلف الخ ، وحاصله أن « في » بمعنى إلى ، وحذف المضاف وهو لفظ نسبة . وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الإجملة ، ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك إن شاء الله تعالى . والغرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما . قوله (أوتي أهل التوراة النوراة) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين ، وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا « وإن مثلكم ومثل اليهود والنصارى الخ » وهو يشعر بأنهما قضيتان . قوله (قيراطا قيراطا) كور قيراطا ليدل على تقسيم القراريط على العمال ، لأن العرب إذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال : أقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما ، لكل واحد درهم . قوله في حديث ابن عمر (عجزوا) قال الداودي : هذا مشكل ، لأنه إن كان المراد من مات منهم مسلما فلا يوصف بالعجز لأنه عمل ما أمر به ، وإن كان من مات بعد التخيير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره ؟ وأورده ابن التين قائلا : قال بعضهم ولم ينفصل عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلما قبل التخيير والتبديل ، وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وإن كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم ، ف قوله عجزوا أى عن احراز الأجر الثاني دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبي ﷺ وآمن به أعطى الأجر مرتين كما سبق مصرحا به كتاب الإيمان . قال المهلب ما معناه : أورد البخاري حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل ، مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله ، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتكلمة ذلك أن يقال إن فضل الله الذي أقام به عمل ريع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام إدراك الأربع في الوقت ، فاشتركا في كون كل منهما ريع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء) . وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو منفك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزى عن جلته ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فاستبعد غير مستبعد ، وليس في كلام المهلب ما يقتضى أن إيقاع العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله . وأما إجزاء عمل البعض عن الكل فن قيل الفضل ، فهو كالتخصوصية سواء . وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر ، قال : فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت ، بل هو شامل لساير الأعمال من الطاعات في بقية الأمهال إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال . قلت : وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي

« من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، بخلاف ما أبداه الملب وأكلناه ، وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنها قضيتان ، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف . وقال ابن رشيد ما حاصله : إن حديث ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار لقوله « فمجزوا ، فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك أن الأجر يحصل له تاما فضلا من الله . قال : وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم (لا حاجة لنا إلى أجرك) فأشار بذلك إلى أن من أخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار . قوله في حديث أبي موسى (فقال أكلوا) كذا للاكثر بهمة قطع وبالسكاف وكذا وقع في الإجملة . ووقع هنا للكشميني « اعملوا ، بهمة وصل وبالعين . قوله (في حديث ابن عمر) (ونحن كنا أكثر عملا) تمسك به بعض الحنفية كابن زيد في كتاب الاسرار إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه ، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساويا لوقت الظهر ، وقد قالوا (كنا أكثر عملا) فدل على أنه دون وقت الظهر ، وأجيب بمنع المساواة ، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن ، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب ، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب إذا فرعنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال الجمهور ، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر إلى العصر أطول قطعا ، وعلى التنزل لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة ، وبأن الخبر إذا أورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في أمر آخر ، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملا لصديق أن كلهم مجتمعين أكثر عملا من المسلمين ، وباحتمال أن يكون أطلق ذلك تغليبا ، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم ، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليبا ، وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ، ويؤيده قوله تعالى (ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا) . وما يؤيد كون المراد كثرة العمل وقلة بالنسبة إلى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبينا ﷺ دون المدة التي بين نبينا ﷺ وقيام الساعة لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا إن مدة الفترة بين عيسى ونبينا ﷺ ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سليمان ، وقيل إنها دون ذلك حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك ، فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا قائل به ، فدل على أن المراد كثرة العمل وقلة . والله سبحانه وتعالى أعلم

١٨ - باب وقت المغرب . وقال عطاة : يجمع المريض بين المغرب والعشاء

٥٥٩ - حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوليد قال حدثنا الأزاعي قال حدثنا أبو النجاشي هو عطاة

ابن صهيب مولى رافع بن خديج قال : سمعت رافع بن خديج يقول « كنا أصلي المغرب مع النبي ﷺ ، فينعرف أحدنا وإنه ليُبصر مواعيق نبله »

٥٦٠ - **حديث** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سعد عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال : قدم الحاج فأسألنا جابر بن عبد الله فقال « كان النبي ﷺ يصل الظهر بالمهاجرة ، والمصر والشمس نقيّة ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء أحياناً وأحياناً : إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطلوا أخر ، والصبح - كانوا أو كان النبي ﷺ - يصلها بفلس »

[الحديث ٥٦٠ - طرقة في ٥٦٠]

٥٦١ - **حديث** المسكن بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كنا نصل مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب »

٥٦٢ - **حديث** آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال « صلى النبي ﷺ جميعاً ، ومائياً جميعاً »

قوله (باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء) أشار بهذا الاثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء ، وذلك أنه لو كان مضيقاً لاتفصل عن وقت العشاء ، ولو كان منفصلاً لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر . ولهذا النكتة ختم الباب بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ جمع بين الظهر والمصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وأما الأحاديث التي أوردتها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق ، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها ، وكانت تلك عاداته ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وكتأخير العشاء إذا أبطلوا كما في حديث جابر والله أعلم . وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه ، واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالسافر لما فيه من الرقي به أو لا ؟ لجوزة أحمد واسحق مطلقاً ، واختاره بعض الشافعية ، وجوزته مالك بشرطه ، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ، ولم أر في المسألة تقلداً عن أحد من الصحابة . **قوله** (الوليد) هو ابن مسلم . **قوله** (هو عطاء بن صهيب) هو مولى رافع بن خديج شيخه ، قال ابن حبان : صحبه ست سنين . **قوله** (وأنه ليصير مواقع نبه) بفتح النون وسكون الواو أي المواضع التي تصل إليها سهامها إذا رمى بها . وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا « كنا نصل مع رسول الله ﷺ المغرب ثم نرجع فنترامى حتى نأتي ديارنا ، فما يخفى علينا مواقع سهامنا ، لإسناده حسن ، والنبل هي السهام العربية ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده ، وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرة ، ومقتضاء المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث إن الفراغ منها يقع والضوء باق . **قوله** (محمد بن جعفر) هو غندر . **قوله** (عن محمد بن عمرو) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد ، سمع محمد بن عمرو بن الحسن . **قوله** (قدم الحاج) بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفي ، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال : وهو جمع حاج انتهى . وهو تحريف بلا خلاف ، فقد وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه من طرق أبي النضر عن شعبة : سألتنا جابر بن عبد الله

في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة ، وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة ، كان الحجاج يؤخر الصلاة . فائدة : كان قدوم الحجاج المدينة أميرا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير ، فأمره عبد الملك على الحرمين وما معها ، ثم نقله بعد هذا الى العراق . **قوله** (بالهاجرة) ظاهره يعارض حديث الإبراد ، لأن قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لأن الإبراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم ، فإن وجبت شروط الإبراد أبرد وإلا عجل ، فالمعنى كان يصلي الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج الى الإبراد . ونعقب بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم . **قوله** (نقيّة) بالنون أوله أى خالصة صافية لم تدخلها صفرة ولا تغير . **قوله** (إذا وجبت) أى غابت ، وأصل الوجوب السقوط ، والمراد سقوط قرص الشمس ، وقائل وجبت مستتر وهو الشمس . وفي رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم « والمغرب إذا غربت الشمس » ولابن عروانة من طريق أبي النضر عن شعبة « والمغرب حين تجب الشمس » وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ، ولا ينبغي أن محله ما إذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرائي حائل والله أعلم . **قوله** (والعشاء أحيانا وأحيانا) ولمسلم « أحيانا يؤخرها وأحيانا يعجل ، كان إذا رأهم قد اجتمعوا الخ ، وللصنف في « باب وقت العشاء » عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة « إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر » ونحوه لابن عروانة في رواية . والأحيان جمع حين ، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب يقوى المشهور ، وسيأتى الكلام على حكم وقت العشاء في بابه . وقال ابن دقيق العيد : إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخرها في الجماعة ، أيهما أفضل ؟ الأقرب عندي أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله « وإذا رأهم أبطلوا أخر » فيؤخر لاجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثرت بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا ينبغي أن محل ذلك ما إذا لم يفحش التأخير ولم يشق على الحاضرين . والله أعلم . **قوله** (كانوا أو كان) قال الكرماني : الشك من الراوى عن جابر ، ومضاهما متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ، إن أراد النبي ﷺ فالصحابه في ذلك كانوا معه ، وإن أراد الصحابة فالنبي ﷺ كان إمامهم ، أى كان شأنه التعجيل لها دائما لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها . وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله بصلبها ، أى كانوا يصلون . والفلس بفتح اللام ظلة آخر الليل ، وقال ابن بطال ما حاصله : فيه حذفان ، حذف خبر كانوا وهو جاز كحذف خبر المبتدأ في قوله (واللائي لم يحضن) أى فمدينتهن مثل ذلك ، والحذف الثاني حذف الجملة التي بعد « أو ، تقديره : أو لم يكونوا مجتمعين . قال ابن التين : ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع ، فيكون المحذوف ما بعد « أو ، خاصة . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون شكا من الراوى هل قال كان النبي ﷺ ، أو كانوا . ويحتمل أن يكون تقديره : والصبح كانوا مجتمعين مع النبي ، أو كان النبي ﷺ وحده بصلبها بالفلس . قلت : والتقدير المتقدم أولى . والحق أنه شك من الراوى ، فقد وقع في رواية مسلم « والصبح كانوا أو قال كان النبي ﷺ » ، وفيه حذف واحد تقديره : والصبح كانوا يصلونها - أو كان النبي ﷺ - بصلبها بفلس ، فقوله « بفلس ، يتعلق بأى اللفظين كان هو الواقع ، ولا يلزم من

قوله « كانوا يصلونها » أن النبي ﷺ لم يكن معهم ، ولا من قوله « كان النبي ﷺ » أنه كان وحده ، بل المراد بقوله « كانوا يصلونها » أي النبي ﷺ بأصحابه ، وهكذا قوله « كان النبي ﷺ يصلها » أي بأصحابه . والله أعلم . قوله (عن سلمة) هو ابن الأكوع ، وهذا من ثلاثيات البخاري . قوله (إذا توارت بالحجاب) أي استترت ، والمراد الشمس ، قال الخطابي : لم يذكرها اعتمادا على أفهام السامعين ، وهو كقوله في القرآن (حتى توارت بالحجاب) انتهى . وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » ، فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي ، ورواه عبد بن حميد عن صفوان بن عيسى ، وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضا عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « كان يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس حين يغيب حاجبها » ، والمراد حاجبها الذي يبقى بعد أن يغيب أكثرها ، والرواية التي فيها « توارت » أصرح في المراد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالموحدة ثم المهمة رفعه في أثناء حديث « ولا صلاة بعدها حتى يري الشاهد » والشاهد النجم

١٩ - باب من كره أن يقال للمغرب العشاء

٥٦٣ - **عبد الله بن عمر** - هو عبد الله بن عمر - قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال حدثنا عبد الله بن بريدة قال حدثني عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « لا تقلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » ، قال الأعراب وتقول هي العشاء »

قوله (باب من كره أن يقال للمغرب العشاء) قال الزين بن المنير : عدل المصنف عن الجزم كأن يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهيا مطلقا ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك ، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحيانا ، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب ووفقا مع عاداتهم ، قال : وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو بابتداء وقتها ، وكره إطلاق اسم العشاء عليها لئلا يقع الالتباس بالصلاة الأخرى ، وعلى هذا لا يكره أيضا أن تسمى العشاء بقميد كأن يقول العشاء الأولى ، ويؤيده قولهم العشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح ، وسيأتي من حديث أنس في الباب الذي يليه ، ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الأولى ويحتاج إلى دليل خاص ، أما من ، حديث الباب فلا حجة له . قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد التنويري ، وقوله (عن الحسين) هو المعلم . قوله (حدثني عبد الله المزني) كذا للأكثر لم يذكر اسم أبيه ، زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة ، وكذلك وقع منسوبا بذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره ، والاسناد كله بصريون . قوله (لا تقلبنكم) قال الطيبي : يقال غلبه على كذا غصب منه أو أخذه منه قهرا ، والمعنى لا تتعرضوا لها هو من عاداتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعمدة فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها ، قال : فالنهي على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم . وقال غيره : معنى الغلبة أنكم تسمونها اسما

وهم يسمونها اسما ، فان سميتموها بالاسم الذي يسمونها به وافقتهم ، واذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ، ولا يحتاج الى تقدير غصب ولا أخذ . وقال التوربشتي : المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم . وقال القرطبي : الأعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا ، والعربي من ينتسب الى العرب ولو لم يسكن البادية . قوله (على اسم صلاتكم) التعبير بالاسم يعمد قول الأزهري ان المراد بالانهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب ، وكذا قول ابن المنير : السر في النهي سد الذريعة لئلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذا من لفظ العشاء اهـ . وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق ، وفيه نظر ، اذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقا ، فان الظهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقا بلا خلاف . قوله (قال وتقول الأعراب هي العشاء) سر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل ، وذلك من غيبوبة الشفق ، فلو قيل للغرب عشاء لأدى الى أن أول وقتها غيبوبة الشفق ، وقد جزم الكرمانى بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوى الحديث ، ويحتاج الى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر اراد الاسماعيلي أنه من تنمة الحديث ، فانه أوردته بلفظ ، فان الأعراب تسميها ، والاصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجه . (فائدة) : لا يتناول النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التغليب كمن قال مثلا : صليت العشاء من ، إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم . (تنبيه) : أورد الاسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، واختلف عليه في لفظ المان فقال هارون الخال عنه كرواية البخاري . قلت : وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد ، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اهـ . وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد : لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فان الأعراب تسميها عتمة ، قلت : وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك ، وجنح الاسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقة حديث ابن عمر - يعني الذي رواه مسلم - كما سنذكره في صدر الباب الذي يليه . والذي يتبين ل أنهما حديثان : أحدهما في المغرب ، والآخر في العشاء ، كانا جميعا عند عبد الوارث بسند واحد . والله تعالى أعلم

٢٠ - باب ذكر العشاء والعتمة ، ومن رآه واسما

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ « أَقْبَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ . » وقال « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ » قال أبو عبد الله : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴾ . ويذكر عن أبي موسى قال « كُنَّا تَنَافُسُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعَمَّ بِهَا » . وقال ابن عباس وعائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ » . وقال بعضهم عن عائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ » . وقال جابر « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ » . وقال أبو بركة « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ » . وقال أنس « أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ » . وقال ابن

عمر وأبو أيوب وابن عباس رضي الله عنهم « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء »

٥٦٤ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سالم أخبرني عبد الله قال

« صلى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - ثم انصرف فأقبل علينا فقال : أرايكم ليأتكم هذه ، فان رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد »

قوله (باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا) غير المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد ، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين ، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب ، وثبت عنه إطلاق اسم العتمة على العشاء ، فتصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك . والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فانها في كتاب الله العشاء » ، وانهم يعمتون بحلاب الإبل ، ، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن ، ولابن يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك ، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر « وكان ابن عمر اذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب » . وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر ، واختلف السلف في ذلك : فمنهم من كرهه كابن عمر راوى الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جمعه خلاف الأولى وهو الراجح ، وسيأتي للمصنف ، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ، ونقل القرطبي عن غيره : إنما نهى عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعلة دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يحبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة . قلت : وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمدونها في زمان الجذب خوفا من السؤال والصعاليك ، فعلى هذا فهي فعلة دنيوية مكروهة لا تطلق على فعلة دينية محبوبة ، ومعنى العتم في الأصل تأخير مخصوص ، وقال الطبري : العتمة بقية اللب تنقب بها الناقة بعد هوى من الليل ، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر من أول من سمي صلاة العشاء العتمة ؟ قال : الشيطان . **قوله** (وقال أبو هريرة) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث مخدوقة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أمكنة أخرى ، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء ، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بل فيها إطلاق الفعل كقوله « أعتم النبي ﷺ ففائدة إيرادها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم ، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت . وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في « باب فضل العشاء جماعة » وباللفظ الثاني وهو العتمة في « باب الاستهام في الاذان » . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف . **قوله** (والاختيار) قال الزين بن المنير : هذا لا يتناول لفظ الترجمة فان لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجيح . قلت : لا تنافي بين الجواز والأولية ، فالشيطان إذا كانا جازي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر ، وإنما صار عنده أولى لموافاقته لفظ القرآن ، ويترجح أيضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي ﷺ ، وبأن تسميتها عشاء بشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك ، وبأن لفظه في

الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار ، وهو واضح لمن نظره ، لأنه قال « من كره » ، فأشار الى الخلاف ، ومن قتل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار . **قوله** (ويذكر عن أبي موسى) سيأتي موصولا عند المصنف مطولا بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه ، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل ، وأجلب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين ، وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة ، وصيغة التخييص لا تدل . ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته الى التريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضييع ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الإقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز . **قوله** (وقال ابن عباس وعائشة) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في « باب النوم قبل العشاء » ، كما سيأتي قريبا ، وأما حديث عائشة بلفظ « أتم بالعشاء » فوصله في « باب فضل العشاء » من طريق عقيل ، وفي الباب الذي بعده من طريق صالح بن كبسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها ، وأما حديثها بلفظ « أتم بالعتمة » فوصله المصنف أيضا في « باب خروج النساء الى المساجد بالليل » ، بعد « باب وضوء الصليان » من كتاب الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عقيل أيضا ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ « أتم النبي ﷺ ليلة بالعشاء » وهي التي يدعو الناس العتمة ، وهذا يشهر بان السياق المذكور من تصرف الراوى . (تنبيه) : معنى أتم دخل في وقت العتمة ، ويطلق أتم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر . **قوله** (وقال جابر كان النبي ﷺ يصل العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت المغرب » ، وفي « باب وقت العشاء » . **قوله** (وقال أبو برزة : كان النبي ﷺ يؤخر العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العصر » . **قوله** (وقال أنس : أخر النبي ﷺ العشاء) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العشاء الى نصف الليل » . **قوله** (وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء) أما حديث ابن عمر فأسنده المؤلف في الحج بلفظ « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء بالزدلفة جميعا » ، وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضا بلفظ « جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء » ، وأما حديث ابن عباس فوصله في « باب تأخير الظهر الى العصر » ، كما تقدم . **قوله** (قال سالم أخبرني عبد الله) هو سالم بن عبد الله بن عمر ، وشيخه عبد الله هو أبوه . **قوله** (صلى لنا) أى لاجلنا أو اللام بمعنى الباء . **قوله** (وهي التي يدعوها الناس العتمة) تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة » ، وتقدم أيضا من حديث عائشة عند الاسماعيل ، وفي كل ذلك إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم ، فصار من عرف النهي عن ذلك يحتاج الى ذكره لقصد التعريف ، قال النووي وغيره : يجمع بين النهي عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين : أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهي للتنزيه لا للتحريم ، والثاني بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية . ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة في العشاء لأنه كان مشتهرا عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب ، فلو قال : لو يعلمون ما في الصبح والعشاء ، لتوهموا أنها المغرب . قلت : وهذا ضئيف لأنه قد ثبت في نفس هذا الحديث « لو يعلمون ما في الصبح والعشاء » ، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الراوة ، وقيل إن النهي عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز ، ونسب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور ، وفي كل

من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك الى التاريخ ، ولا بعد في أن ذلك كان جائزا ، فلما كثر إطلاhem له ، نهوا عنه لثلاث نفل السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ، ومسح ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رروا النهي استعمالوا التسمية المذكورة . وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فرفع الالتباس بالمغرب . والله أعلم **قوله** (وهي التي يدعو الناس العتمة) فيه إشعار بطلية هذه التسمية عند الناس من لم يلبسهم النهي ، وقد تقدم الكلام على متن الحديث في « باب السمر في العلم »

٢١ - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٥٦٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبه عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو - هو ابن الحسن ابن علي - قال « سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال : كان يصلي الظهر بالمهاجرة ، والمصر والشمس حية ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء : إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر . والصبح ينس »

قوله (باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا) أشار بهذه الترجمة إلى الورد على من قال إنها تسمى العشاء إذا غلجت والعتمة إذا أخرجت ، أخذنا من اللفظين . وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المتقدمة فاحتج عليه المصنف بأنها قد سميت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث جابر في « باب وقت المغرب »

٢٢ - باب فضل العشاء

٥٦٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته قالت « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء ، وذلك قبل أن يفشو الإسلام ، فلم يخرج حتى قال عمر : نائم النساء والصبيان . فخرج فقال لأهل المسجد : ما يظنوها أحد من أهل الأرض غيركم »

[الحديث ٥٦٦ - أطرافه في : ٥٦٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤]

٥٦٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء قال أخبرنا أبو أسامة عن برید عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كنت أنا وأصحابي الذين قدموا منى في السفينة زولاً في بقيع بطحان - والنبي ﷺ بالمدينة - فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة تقرأ منهم ، فوافقنا النبي ﷺ أنا وأصحابي ، وله بعض الشغل في بعض أسره ، فأقم بالصلاة حتى أجهز الليل ، ثم خرج النبي ﷺ فصلّى بهم ، فلما قضى صلاته قال ابن حنبل : « صلى رسولكم » أبشروا ، إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم » أو قال « ما صلى هذه الساعة أحد غيركم » لا يدري أي الكلمتين قال : قال أبو موسى « فرجعنا ففرحنا بما سمعنا من رسول الله ﷺ »

قوله (باب فضل العشاء) لم أر من تكلم على هذه الترجمة ، فانه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في

هذا الباب ما يقتضى اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة ، وكأنه مأخوذ من قوله : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم ، فعلى هذا في الترجمة حذف تقديره : باب فضل انتظار العشاء ، والله أعلم . **قوله** (عن عروة) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب : أخبرني عروة . **قوله** (وذلك قبل أن يفشو الإسلام) أى في غير المدينة ، وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة . **قوله** (حتى قال عمر) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في : باب النوم نبل العشاء : : حتى ناداه عمر : الصلاة ، وهى بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاًصل الصلاة ، وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه . **قوله** (نام النساء والصبيان) أى الحاضرون في المسجد ، وإنما خصهم بذلك لأنهم مظنة قلة الصبر عن النوم ، وعمل الشفقة والرحمة ، بخلاف الرجال . . سيأتى قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة : حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ، ونحوه في حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم ، ونسب الرقاد الى الجميع مجازاً . وسيأتى الكلام على بقية هذا الحديث في : باب النوم قبل العشاء لمن غلب . **قوله** (عن يزيد) هو بالوحدة والراء بلفظ التصغير ، وشيخه أبو بردة هو جده . **قوله** (في بقيق بطحان) بفتح الموحدة من بقيق وضما من بطحان . **قوله** (وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة) فيه دلالة على أن تأخير النبي ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً . ومثله قوله في حديث ابن عمر الآتى قريباً : شغل عنها ليلة ، وكذا قوله في حديث عائشة : أعتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه ، والفيصل في هذا حديث جابر : كانوا إذا اجتمعوا عجل ، وإذا أبطلوا آخر . . (فائدة) : الشغل المذكور كان في تجهيز جيش ، رواه الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . **قوله** (حتى أبهار الليل) بالوحدة وتشديد الراء أى طلعت نجومه واشتبتكت ، والباهر الممتلئ نورا قاله أبو سعيد الضرير . وعن سيبويه : أبهار الليل كثرت ظلمته وأبهار القمر كثرت ضوؤه . وقال الأصمعي : أبهار انصف مأخوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ، ويؤيده أن في بعض الروايات : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وهو في حديث أبي سعيد كما سيأتى ، وسيأتى في حديث أنس عند المصنف : الى نصف الليل ، وفي الصباح : أبهار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة : حتى ذهب عامة الليل . **قوله** (على رسلكم) بكسر الراء ويجوز فتحها المعنى تأنوا . **قوله** (إن من نعمة الله) بكسر همز إن ، وهم من ضبطه بالفتح ، وأما قوله : أنه ليس أحد ، فهو بفتح أنه للتعليل ، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل ، لكن قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه ﷺ أمر بالتخفيف ، وقال : إن فيهم الضعيف وذو الحاجة ، فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى . قلت : وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري : صلينا مع رسول الله ﷺ صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرتهم الصلاة ، ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذى الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل ، وسيأتى في حديث ابن عباس قريباً : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، ولترمذي وصححه من حديث أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل ، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم ، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم

وقال ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ، وقال الطحاوي : يستحب إلى الثلث ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم : التحجيل أفضل ، وكذا قال في الإملاء وحسنه النووي وجماعة وقالوا : لأنه مما يفتى به على القديم ، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التفصيل والله أعلم . **قوله** (فرحى) جمع فرحان على غير قياس ، ومثله « ترى الناس سكرى » في قراءة ، أو تأنيث فراح وهو نحو الرجال فطحت ، وفي رواية السكشميني « فرجعنا وفرحنا » ، ول بعضهم « فرجعنا فرحاً » بفتح الراء على المصدر ، ووقع عند مسلم كالرواية الأولى ، وسبب فرحهم عليهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستلزمة للشوبة الحسنى مع ما انضاف إلى ذلك من تصحيحهم فيها خلف رسول الله ﷺ

٢٣ - باب ما يكره من النوم قبل العشاء

٥٦٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي بركة « أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها » **قوله** (باب ما يكره من النوم قبل العشاء) قال الترمذي : كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء . ورخص بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ، ومن قلعت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عاداته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت ، وحل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكراهة على ما بعد دخوله . **قوله** (حدثنا محمد بن سلام) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن . وفي أكثر الروايات « حدثنا محمد » غير منسوب ، وقد تعين من رواية أبي ذر وابن السكن وحديث أبي بركة المذكور طرف من حديثه الآتي في السمر بعد العشاء . **قوله** (والحديث بعدها) أي المحدثات . وسيأتي بعد أبواب أن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب ، وقيل : الحكمة فيه لئلا يكون سبباً في ترك قيام الليل ، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح ، وسيأتي الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه ﷺ بعد صلاة العشاء في الباب المذكور

٢٤ - باب النوم قبل العشاء لمن غلب

٥٦٩ - **حدثنا** أيوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت « أغم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نأمن النساء والصبيان . فخرج فقال : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . قال : ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون فيما بين أن يغيث الشفق إلى ثلث الليل الأول »

قوله (باب النوم قبل العشاء لمن غلب) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختاراً ، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء ، ولو قيل بالفرق

بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهاً . قوله (حدثني أبو بكر) هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو اسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعشى . قوله (ولا تصل) بالمشاءة الفوقانية وفتح اللام المشددة أى صلاة العشاء ، والمراد أنها لا تصل بالهيئة المخصوصة وهى الجماعة إلا بالمدينة ، وبه صرح الداودي ، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرا ، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها . قوله (وكانوا) أى النبي ﷺ وأصحابه ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك ، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي من رواية إبراهيم بن أبي عتبة عن الزهري ولفظه ثم قال صلوا فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل ، وليس بين هذا وبين قوله حديث أنس ، أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل ، معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته ﷺ (فائدة) : زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث : قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : وما كان لكم أن تنزروا رسول الله ﷺ للصلاة ، وذلك حين صاح عمر ، وقوله : تنزروا ، بفتح المشاءة الفوقانية وسكون النون وضم الزاي بعدها راء ، أى تلحوا عليه ، وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أى تخرجوا

٥٧٠ - حدثنا محمود قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني نافع قال حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا النبي ﷺ ثم قال « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » . وكان ابن عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها ، إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها . وكان يرقد قبلها . قال ابن جريج قلت لعطاء ٥٧١ - وقال : سمعت ابن عباس يقول « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ، ورددوا واستيقظوا ، فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاء قال ابن عباس فخرج نبي الله ﷺ كأنني أنظر إليه الآن يقرأ رأسه ماءً واضعاً يده على رأسه فقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » فاستنبت عطاء : كيف وضع النبي ﷺ على رأسه يده كما أنبأ ابن عباس ؟ فبدد لي عطاء بين أصابعه شيئاً من تبديد ، ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم ضمها يقرها كذلك على الرأس حتى سكت إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ وناحية الأحية لا يقعر ولا يعطش إلا كذلك ، وقال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا »

[الحديث ٥٧١ - طرفه في : ٧٢٣٩]

قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان . قوله (شغل عنها ليلة فأخرها) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المصلين ، وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته . قوله (حتى رقدنا في

المسجد) استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرائد منهم كان قاعدا متسكنا، أو لاحتمال أن يكون مضطجعا لكنه توشأ وإن لم ينقل، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء. **قوله** (وكان) أي ابن عمر (يرقد قبلها) أي قبل صلاة العشاء، وهو محمول على ما إذا لم يمتش أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال: وكان لا يبالي أقدمها أم أخرها، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه، والمصنف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا يغلبه النوم، وهو اللائق بحال ابن عمر. **قوله** (قال ابن جريج) هو بالاسناد الذي قبله - وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جريج - ووم من زعم أنه معلق، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالاسنادين، وأخرجه من طريقه الطبراني، وعنه أبو نعيم في مستخرجه. **قوله** (فقام عمر فقال: الصلاة)، زاد في التني: رقد النساء والصبيان، وهو مطابق لحديث عائشة الماضي. **قوله** (واضعا يده على رأسه) كذا للاكثر، وللشمسني: على رأسه، وهو وم لما ذكر بعده من هيئة عصره عليه السلام شعره من الماء، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج. **قوله** (فاستبنت) هو مقول ابن جريج، وعطاء هو ابن أبي رباح، ووم من زعم أنه ابن يسار. **قوله** (فبد) أي فرق. وقرن الرأس جانبه. **قوله** (ثم ضمها) كذا له بالصاد المعجمة والميم، ولمسلم: وصبها، بالمهمله والموحدة، وصوبه عياض قال: لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد. قلت: ورواية البخاري موجهة، لأن ضم اليد صفة العاصر. **قوله** (حتى مست إبهامه) كذا بالإفراد للشمسني، ولغيره: إبهاميه، وهو منصوب بالمفعولية وفاعله طرف الأذن، وعلى هذا فهو مرفوع. وعلى الرواية الأولى: طرف، منصوب وفاعله إبهامه وهو مرفوع، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم: حتى مست إبهامه طرف الأذن. **قوله** (لا يقصر ولا يبطش) أي لا يبطئ ولا يستعجل، ويقصر بالقاف للأكثر ووقع عند الشمسني: لا يعصر، بالعين، والأولى أصوب. **قوله** (لامرئهم أن يصلوها) كذا بين ذلك في كتاب التني عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال: انه للوقت لولا أن أشق على أمتي، (فائدة): وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث بمعناه قال: وذهب الناس إلا عثمان ابن مظعون في ستة عشر رجلا، فخرج النبي عليه السلام فقال: ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم،

٢٥ - **باب** وقت العشاء إلى نصف الليل. وقال أبو برة: كان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب تأخيرها

٥٧٢ - **حديث** عبد الرحيم الحارثي قال حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال: «أخر النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى ثم قال: قد صلى، الناس وناموا، أما إنكم في صلاة ما انتظروا تموها» وزاد ابن أبي سريم: أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد سمع أبا: كأي أنظر إلى ويص خاتم لي لتد

[الحديث ٥٧٢ أطرافه: - ٦٠٠، ٦٦١، ٨٤٧، ٨٦٩]

قوله (باب وقت العشاء إلى نصف الليل) في هذه الترجمة حديث صريح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الاوقات وآخرها وفيه: فاذا صليتم العشاء فانه وقت إلى نصف الليل، قال النووي: بمعناه وقت لأدائها اختيارا، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر، لحديث أبي قتادة عند مسلم: (تأما التفريط

على من لم يصل الصلاة حتى يحىء وقت الصلاة الأخرى ، وقال الاصطخري : اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح ، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فلا يصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء والله أعلم . قوله (وقال أبو برزة) هو طرف من حديثه المتقدم في باب وقت العصر ، وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مقيدة بالثالث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ، ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت . قوله (حدثنا عبد الرحيم المحاربي) كذا لا يذ ، ووقع لأبي الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صيغة أداء ، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن محمد المحاربي الكوفي يكنى أبا زياد ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ، وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد . قوله (صلاة العشاء) زاد مسلم ليلة ، وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك . قوله (قد صلى الناس) أي المهودون من صلى من المسلمين اذ ذلك . قوله (وزاد ابن أبي مريم) يعني سعيد بن الحكم المصري ، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حيد للحديث من أنس . قوله (كأنني أنظر الخ) الجملة في موضع المفعول لقوله د زاد ، . وقد وقع لنا هذا التعليق موصولاً طالياً من طريق أبي طاهر المخلص في الجزء الاول من فوائده قال : حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبي مريم بسنده وأوله د سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ غاتماً ؟ قال : نعم ، آخر العشاء ، فذكره ، وفي آخره د وكأنني أنظر الى ويص غاتمه ليلتئذ ، الويص بالموحدة والصاد المهملة : البريق ، وسيأتي الكلام على فضائل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة ، وعلى الخاتم ولبسه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب فضل صلاة الفجر

٥٧٣ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس قال لي جرير بن عبد الله : كنا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أو لا تضاهون - في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا » ثم قال (فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها)

٥٧٤ - **حدثنا** هذبة بن خالد قال **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن

رسول الله ﷺ قال « من صلى البردين دخل الجنة »

وقال ابن رجا **حدثنا** همام عن أبي جرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا

حدثنا إسحاق عن حبيب **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ

ﷺ . . . والله

قوله (باب فضل صلاة الفجر) وقع في رواية أبي ذر بعد هذا « والحديث ، ولم يظهر لقوله » والحديث ، توجيه في هذا الموضع ، ووجه السكرمانى بأن الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر . قلت : ولا يخفى بعده ، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ، ولا عرج عليها أحد من الشراح ، فالظاهر أنها وهم ، ويدل لذلك أنه ترجم الحديث جرير أيضا « باب فضل صلاة العصر ، بغير زيادة ، ويحتمل أنه كان فيه » باب فضل صلاة الفجر والعصر ، فتحرقت الكلمة الأخيرة . والله أعلم . **قوله** (يحيى) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . وقد تقدم الكلام على حديث جرير في « باب فضل صلاة العصر » . **قوله** (أبو جرة) بالجيم والراء وهو الضبعى ، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها « أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس ، وعبد الله بن قيس هو أبو موسى ، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمار بن ربيعة والأول أرجح كما سيأتى آخر الباب . **قوله** (من صلى البردين) بفتح الموحدة وسكون الراء ثنية برد ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير « صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » ، زاد في رواية لمسلم « يعنى العصر والفجر » ، قال الخطابي : سميتا بردين لانهما تصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر ، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا ، وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله : إن من موصولة لا شرطية ، والمراد الذين صلوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس ، لأنها فرضت أولا ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ، ثم فرضت الصلوات الخمس ، فهز خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والأوجه أن « من » في الحديث شرطية . وقوله « دخل » جواب الشرط ، وعند عن الاصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة إرادة للتأكيد في وقوعه بجعل ما سيقع كالواقع . **قوله** (وقال ابن رجاء) هو عبد الله البصرى الغداني ، وهو أحد شيوخ البخارى ، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلى قال « حدثنا عبد الله بن رجاء ، ورويناه غالبا من طريقه في الجزء المشهور المروى عنه من طريق السلفى ولفظ المتن واحد . **قوله** (حدثنا إسحق) هو ابن منصور ، ولم يقع منسوبا في شيء من الكتب والروايات ، واستدل أبو علي القسائى على أنه ابن منصور بأن مسلما روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثا غير هذا . قلت : رأيت في رواية أبي علي الشيبى عن الفربرى في « باب البيعان بالخيار » حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثا ، فهذه القرينة أقوى من القرينة السقى في رواية مسلم . **قوله** (حدثنا حبان) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة ، فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله ، فهذا بخلاف من زعم أنه ابن عمار بن ربيعة ، وحديث عمار أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمار عن أبيه لكن لفظه « أن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناها واحدا ، فالصواب أنهما حديثان

٢٧ - باب وقت الفجر

٥٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عاصم قال **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس أن زيدا بن ثابت **حدثه** أنهم **تسحروا**

مع النبي ﷺ ثم قاموا إلى الصلاة . قلت : كم بينهما ؟ قال : قدر خمسين أو ستين . بنى آية [الحديث ٥٧٥ - طرقة في ١٩٢١]

٥٧٦ - **حدثنا** حسن بن صباح سمع روحاً حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك « أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسحرا ، فلما قرعنا من سحورهما قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصل . قلنا لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » [الحديث ٥٧٦ - طرقة في : ١١٣٤]

٥٧٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد يقول « كنت أنسحروني في أهلك ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ » [الحديث ٥٧٧ طرقة في : ١٩٢٠]

٥٧٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني هروث بن الزبير أن عائشة أخبرته قالت « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحد من القلس »

قوله (باب وقت الفجر) ذكر فيه حديث « تسحر زيد بن ثابت مع النبي ﷺ » من وجهين عن أنس ، فاما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه ، فجعله من مسند زيد بن ثابت ، ووافقه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام . واما رواية سعيد - وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة فهي « عن أنس أن نبي الله وزيد بن ثابت تسحرا ، وفي رواية السرخسي والمستمل « تسحروا » فجعله من مسند أنس ، واما قوله « تسحروا » بصيغة الجمع فشاذه وترجح عند مسلم رواية همام فانه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ، ويدل على رجحانها أيضا أن الاسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فقال « عن أنس عن زيد بن ثابت ، والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنسا حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما ، ولأجل هذا سأل زيدا عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعد ، ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما « عن أنس قال قال لي رسول الله ﷺ : يا أنس إني أريد الصيام ، أطعمني شيئا . فجئت به تمر وإناء فيه ماء ، وذلك بعد ما أذن بلال قال : يا أنس انظر رجلا يأكل كل ممي ، فدعوت زيد بن ثابت ، فجاء فتسحر معه ، ثم قام فصلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة . فملى هذا فالمراد بقوله « كم كان بين الأذان والسحور » أي أذان ابن أم مكتوم ، لان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ، والآخر يؤذن اذا طلع . **قوله** (قلت كم كان بينهما) ؟ سقط لفظ « كان » من رواية السرخسي والمستمل ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية عقان عن همام « قلنا لزيد ، ومن رواية خالد ابن الحارث عن سعيد قال خالد : أنس القائل كم كان بينهما . ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد : قلت لأنس ، فهو مقول قتادة . قال الاسماعيلي : والروایتان صحيحتان بان يكون أنس سأل زيدا ، وقاتة سأل أنسا .

والله أعلم . قوله (قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصليا) كذا للكشيميني بصيغة التثنية ، ولغيره فصلينا بصيغة الجمع ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . واستدل المصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التي بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة - وهي قراءة الحسنيين آية أو نحوها - قدر ثلث خمس ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ . فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر . وفيه أنه ﷺ كان يدخل فيها بغلس . والله أعلم . قوله (عن أخيه) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وسيأتي الكلام على حديث سهل بن سعد في الصيام . والغرض منه هنا الإشارة إلى مبادرة النبي ﷺ بصلاة الصبح في أول الوقت ، وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر العورة ولفظه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التغليس بالصبح وأن سياقه يقتضي المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغلس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للاجر » فقد حمله الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا ، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المصنف وغيره أنه قال « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم » ، يعني في الفجر يوم المزدلفة ، فمحمول على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير ، فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير ، لا أنه صلاها ، قبل أن يطلع الفجر . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله في حديث عائشة (كن) قال الكرماني : هو مثل أكلوني البراغيث لأن قياسه الأفراد وقد جمع . قوله (نساء المؤمنات) تقديره نساء الأنفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ، وقيل إن « نساء » هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاؤهم . قوله (يشهدن) أي يحضرن ، وقوله (لا يعرفن أحد) قال الداودي : معناه لا يعرفن أنساء أم رجال ، أي لا يظهر للرأي إلا الأشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهم فلا يفرق بين خديجة وزينب ، وضعفه النووي بأن المتلفعة في النهار لا تعرف عنها فلا يبقى في الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عنها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطى . وقال الباجي : هذا يدل على أنهم كن سافرات إذ لو كن متتقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس . قلت : وفيه ما فيه ، لأنه مبني على الاشتباه الذي أشار إليه النووي ، وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر . والله أعلم . قوله (متلفعات) تقدم شرحه ، (والمروط) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك ، وقيل لا يسمى مرطا إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء ، وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود . قوله (يتقبن) أي يرجعن . قوله (من الغلس) من ابتدائية أو تعليلية ، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق أنه كان ينصرف من الصلاة حين يصرف الرجل جلوسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذلك إخبار عن رؤية الجلوس . وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ منه جوازه

في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار ، وعمل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن قننه ، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة مختصرة الأنف والنم ، فكانه جعل التلفع صفة لشهود الصلاة . وتعقبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم

٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة

٥٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأخرجي يحدوثونه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »

قوله (باب من أدرك من الفجر ركعة) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في باب من أدرك من العصر ركعة . **قوله** (يحدوثونه) أي يحدوثون زيد بن أسلم . ورجال الاسناد كلهم مدنيون . **قوله** (فقد أدرك الصبح) الإدراك الوصول الى الشيء ، فظاهره أنه يكتفي بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، فقيل يحصل على أنه أدرك الوقت ، فاذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته ، وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وأصرح منه رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء - وهو ابن يسار - عن أبي هريرة بلفظه « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » وقال مثل ذلك في الصبح ، وقد تقدمت رواية المصنف في باب من أدرك من العصر ركعة ، من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها « فليتيم صلاته » ، وللسائى من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها » ، إلا أنه يقضى ما فاتته ، والبيهقي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، وغالف أبو حنيفة فقال : من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته ، واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج إلى دليل ، فانه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأعدار وغيرهم ، وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت ، وكذا مدرك الجماعة ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للأحرام ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدتين بشروط كل ذلك ، وقال الرافعي : المعتبر فيها أخف ما يقدر عليه أحد ، وهذا في حق غير أصحاب الأعدار ، أما أصحاب الأعدار - كن أفاقي من إغناء ، أو طهرت من حيض أو غير ذلك - فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء . وقد قال قوم : يكون ما أدرك

في الوقت أدله وبعده قضاء ، وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالأداء حكما ، والمختار أن الكل أداء. وذلك من فضل الله تعالى . ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبق منها إلا هذا القدر . والله أعلم ، (لطيفة) : أورد المصنف في « باب من أدرك من العصر ، طريق أبي سلة عن أبي هريرة ، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة ، لأنه قدم في طريق أبي سلة ذكر العصر ، وقدم في هذا ذكر الصبح فتاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام . والله الهادي للصواب

٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

قوله (باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم ، وساق الحديث بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب ، قدم قوله « من الصلاة ، على قوله « ركعة ، وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه . والظاهر أن هذا أعم من حديث الباب لماضي قبل عشرة أبواب ، ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحددا ، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق وذاك مقيد فيحمل المطلق على المقيد . وقال الكرماني : الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة ، وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة ، كذا قال . وقال بعد ذلك : وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصل ركعة وخرج الوقت كان مدركا لجميعها ، وتكون كلها أداء ، وهو الصحيح انتهى . وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجمعهما متعلقين بالوقت ، بخلاف ما قال أولا . وقال التتبي : معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة . وقيل : المراد بالصلاة الجمعة ، وقيل غير ذلك . وقوله (فقد أدرك الصلاة) ليس على ظاهره بالاجماع ، لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة ، فإذا فيه اضمار تقديره : فقد أدرك وقت الصلاة ، أو حكم الصلاة ، أو نحو ذلك ، ويلزمه إتمام بقية . وقد تقدم بقية مباحث في الباب الذي قبله . ومفهوم التقيد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركا لها ، وهو الذي استقر عليه الاتفاق ، وكان فيه شذوذ قديم منها إدراك الإمام راكعا يجزى ولو لم يدرك معه الركوع ، وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من أتم به رؤوسهم ولو بقي واحد ، وعن الثوري وزفر : إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك إن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام ، وقيل : من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة ، وعن أبي العالية : إذا أدرك السجود أكل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزيه

٣٠ - باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

٥٨١ - **حدثنا** حفص بن عمر قال **حدثنا** هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال « **شهد** عندي رجال **مرضيون** ، وأرضيائهم عندي عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب »

حدثنا مسدد قال **حدثني** يحيى عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية عن ابن عباس قال : **حدثني** ناس بهذا

٥٨٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تمروا بصلاتكم طالع الشمس ولا شروبها »

[الحديث ٥٨٢ - أطرافه في : ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ١١٩٢ ، ١٦٢٩ ، ٢٢٧٣]

٥٨٣ - وقال **حدثني** ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تنيب » . تأمله عمدة

[الحديث ٥٨٣ - طرفه في : ٢٢٧٢]

٥٨٤ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن خباب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نهى عن **يبعثين** ، وعن **لبستين** ، وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وهذا العصر حتى تغرب الشمس ، وعن اشغال السماء ، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء . وعن المنابذة ، والملازمة »

قوله (باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس) يعني ما حكما ؟ قال الزين بن المنير : لم يثبت حكم النهي ، لأن تعين المنهي عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلاف ، وخص الترجمة بالفجر مع احتمال الأحاديث على الفجر والعصر ، لأن الصبح هي المذكورة أولا في سائر أحاديث الباب . قلت : أو لأن العصر ورد فيها كونه **يطلع** صلى بعينها ، بخلاف الفجر . **قوله** (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** (عن أبي العالية) هو الرياحي بالياء التحتانية واسمه رفيع بالتصغير ، ووقع مصرحا به عند الاسماعيلي من رواية غندر عن شعبة ، وأورد المصنف طريق يحيى وهو القاطن عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية ، والصرف فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها . **قوله** (شهد عندي) أي أعلني أو أخبرني ، ولم يرد شهادة الحكم . **قوله** (مرضيون) أي لا شك في صدقهم ودينهم ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام « شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر ، وله من رواية شعبة » **حدثني** رجال أحبهم إلى عمر ، **قوله** (ناس بهذا) أي بهذا الحديث بمضاه ، فإن مسددا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه « **حدثني** ناس أحبهم إلى عمر » ، وقال فيه « حتى تطلع الشمس » ، وروى في الترمذي عنه « سمعت فيه واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر ، وكان من أحبهم »

إلى ، . قوله (بعد الصبح) أى بعد صلاة الصبح لأنه لا جاز أن يكون الحكم فيه مطلقا بالوقت ، إذ لا بد من أداء الصبح ، فتمين التقدير المذكور . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه . قوله (حتى تشرق) بضم أوله من أشرق ، يقال أشرقت الشمس أو قعت وأضأت ، ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ : حتى ترتفع الشمس ، ويروى بفتح أوله وضم ثالثه بوزن تغرب ، يقال شرقت الشمس أى طلعت ، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ : حتى تشرق الشمس أو تطلع ، على الشك ، وقد ذكرنا أن في رواية مسدد : حتى تطلع الشمس ، بغير شك ، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ : حتى تطلع الشمس ، بالجزم ، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص ، أى حتى تطلع مرتفعة . قال النووي : أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها ، وانفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وبجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الفاتنة ، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة ، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي ، واحتج الشافعي بأنه عليه السلام قضى سنة الظهر بعد العصر ، وهو صريح في قضاء السنة الفاتنة فالخاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلتحق ما له سبب . قلت : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات ، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات ، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنائز في الأوقات المكروهة ، وهو متعقب بما سيأتي في باب ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى ، فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى . وقال غيرهم : ادعاء التخصيص أولى من ادعاء الفسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ، ويخص منه ما له سبب ^(١) . جمعا بين الأدلة . والله أعلم . وقال البيضاوي : اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء ، فذهب داود إلى الجواز مطلقا وكأنه حل النهي على التنزيه . قلت : بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم ، قال : وقال الشافعي تجوز الفرائض وماله سبب من النوافل ، وقال أبو حنيفة : يحرم الجميع سوى عصر يومه ، وتحرم المندورة أيضا . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض ، وواقفه أحد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . (تنبيه) : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث ، وبلغني أن بعض من تكلم على العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها : وفي الباب عن فلان وفلان . ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ بينا فلا حول ولا قوة الا بالله . قوله (عن هشام) هو ابن عروة بن الوير . قوله (لا تحروا) أصله لا تتحروا ، حذف إحدى التاءين ، والمعنى لا تقصدوا . واختلف أهل العلم في المراد بذلك ، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق ومبيناً للبراد به فقال : لا

(١) هذا القول هو أصح الأقوال ، وهو منذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وطلبه العلامة ابن القيم ، وبه تجتمع الأخبار . وافة أعلم

تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر وقواء ابن المنذر واحتج له . وقد روي مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت : وم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها انتهى . وسيأتي من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك قريبا بعد بيان ، وربما قوى ذلك بعضهم بحديث « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصنف إليها الأخرى ، فأمر بالصلاة حينئذ ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقا ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده ، ومنهم من يجعله نهيا مستقلا ، وكره الصلاة في تلك الاوقات سواء قصد لها أم لم يقصد ، وهو قول الأكثر ، قال البيهقي : إنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر ، غملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق ، وقد أجيب عن هذا بأنه ﷺ إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتي ، وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه ، فلا اختصاص له بالوم والله أعلم . قوله (وقال : حدثني ابن عمر) هو مقول عروة أيضا ، وهو حديث آخر ، وقد أفرد الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معا من رواية علي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيعة ومالك بن سعيد ومحاضر كلهم عن هشام ، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام . قوله (حتى ترتفع) جعل ارتفاعها غاية النهي ، وهو يقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ « حتى تشرق » من الاشراق وهو الارتفاع كما تقدم . قوله (تابعه عبدة) يعني ابن سليمان ، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان ، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام ، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الخلق ، وفيه الحديثان معا وقال فيه « حتى تبرز » بدل ترتفع ، وقال فيه « لا تحينوا » بالياء التحنانية والنون وزاد فيه « فانها تطلع بين قرني شيطان » وفيه اشارة الى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين ، وزاد مسلم من حديث عمرو بن عبسة « وحينئذ يسجد لها الكفار » فالتهي حينئذ لترك مشابهة الكفار ، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . وفي هذا تعقب على أبي محمد البخوي حيث قال : إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه ، وجعله من قبيل التعبد الذي يجب الإيمان به ، وسيأتي الكلام على المراد بقوله « بين قرني الشيطان » في أوائل بدء الخلق إن شاء الله تعالى . قوله (حاجب الشمس) أى طرف قرصها ، قال الجوهري : حواجب الشمس نواحيها . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (حفص بن عاصم) أى ابن عمر بن الخطاب ، وهو جد عبيد الله بن عمر المذكور في هذا الاسناد . قوله (وعن صلاتين) حصل ما في الباب أربعة أحاديث : الاول والاخير يتعلقان بالفعل . والثاني والثالث يتعلقان بالوقت ، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك . وسيأتي الكلام على البيعتين في كتاب البيع ، فعلى اللبستين في كتاب اللباس . قوله (بعد الفجر) أى بعد صلاة الفجر كما تقدم

٣١ - باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٥٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

« لا يتحرى أحدكم فيصل عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها »

٥٨٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن زهابة قال أخبرني عطاه بن يزيد الجندعي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا صلاة بعد الصبح حتى تر ترفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيّب الشمس »

[الحديث ٥٨٦ - أخرجه في : ١١٨٨ ، ١١٩٧ ، ١٨٦٤ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥]

٥٨٧ - **حدثنا** محمد بن أبان قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي التياح قال سمعت حمران بن أبان يحدث عن معاوية قال « إنكم لتصلون صلاة لقد يحبنا رسول الله ﷺ فأرأيتاه يصلها . ولقد نهى عنها » يعني الرّ كمتين بعد العصر

[الحديث ٥٨٧ - أخرجه في : ٢٧٦٦]

٥٨٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال حدثنا عبدة عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عامر عن أبي هريرة قال « نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس »

قوله (باب لا تتحرى) بضم المثناة فوقانية ، والصلاة بالرفع لانها في مقام الفاعل ، أو بفتح المثناة التحتانية ، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أى المصلى ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذى قبله ، ولا تنافي بين قوله في الترجمة « قبل الغروب » وبين قوله في الحديث « عند الغروب » لما ذكره قريباً . **قوله** (لا يتحرى) كذا وقع بلفظ الخبر ، قال السهيلي : يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع ، أى لا يكون الا هذا . **قوله** (فيصل) بالنصب ، والمراد نفي التحرى والصلاة معا ، ويجوز الرفع أى لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصل فيه ، وقال ابن خروف : يجوز في « فيصل » ثلاثة أوجه : الجزم على العطف أى لا يتحرى ولا يصل ، والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصل ، والنصب على جواب النهى والمعنى لا يتحرى مصلياً . وقال الطيبي : قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى ، ويصل بالنصب لأنه جوابه ، كأنه قيل : لا يتحرى ، فقيل : لم ؟ فاجيب : خيفة أن يصل . ويحتمل أن يقدر غير ذلك . وقد وقع في رواية القعنبي في الموطأ « لا يتحرى أحدكم أن يصل ، ومعناه لا يتحرى الصلاة . **قوله** (عن صالح) هو ابن كيسان ولم يخرج البخاري لصالح بن أبي الأخضر شيئاً . **قوله** (لا صلاة) قال ابن دقيق العيد : وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعى لا الحسى ، لأننا لو حملناه على نفي الفعل الحسى لا احتجنا في تصحيحه إلى إضمار ، والأصل عدمه . وإذا حملناه على الشرعى لم نحتاج إلى إضمار ، فهذا وجه الأولوية . وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى ، والتقدير لا تصلوا . وحكى أبو الفتح البصرى عن جماعة من السلف أنهم قالوا : إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو إعلام بأنهما لا يتطوع بهما ، ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب ، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن النبي ﷺ قال « لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر ، إلا أن تكون الشمس نقيّة ، وفي

رواية «مرقمة» ، فدل على أن المراد بالبعدية ليس على عمومها ، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما واقع أعلم . ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة المثنية غير صحيحة ، فلازمه أن لا يقصد لها المكلف ، إذ العاقل لا يشتغل بما لا فائدة فيه . قوله (لا صلاة بعد الصبح) أى بعد صلاة الصبح ، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين . قوله (حدثنا محمد بن أبان) هو البخاري ، وقيل الواسطي ، ولكل من القولين مرجح وكلامهما ثقة . قوله (عن معاوية) في رواية الاسماعيل من طريق معاذ وغيره عن شعبة وخطيبنا معاوية ، واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حمران ، وخالفهم عثمان بن عمر وأبو داود الطيالسي فقالا : « عن أبي التياح عن معبد الجبتي عن معاوية ، والطريق التي اختارها البخاري أرجح ، ويجوز أن يكون لأبي التياح فيه شيخان . قوله (يصلهما) أى الركعتين ، وللحموي « يصلها » أى الصلاة . وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله عنها أو عنهما ، وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لهما كما يصل بعد الظهر ، وما فناء من رؤية صلاة النبي ﷺ لهما قد أثبتته غيره ، والمثبت مقدم على الثاني . وسيأتي في الباب الذي بعده قول عائشة « كان لا يصلهما في المسجد » ، لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للاحاديث الواردة في النهي ، لأن رواية الإثبات لهما سبب كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فألحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومها ، والنهي فيه محمول على ما لا سبب له . وأما من يرى عموم النهي ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويحمل الفعل على الخصوصية ، ولا يخفى رجحان الأول . والله أعلم

قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وبقيت الاسناد والماتن تقدم باتم سياق في الباب الذي قبله

٣٢ - **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَكْرِهُوا الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ**

رواهُ هُرَيْرٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ

٥٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَيَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أُصَلِّيَ كَمَا رَأَيْتُ**

أَصْحَابِي يُصَلُّونَ ، لَا أَنْهَى أَحَدًا يُصَلِّيَ بَلِيلَ وَلَا نَهَارٍ مَا شَاءَ غَيْرَ أَنْ لَا تَتَخَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا

قوله (باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر) قيل : آثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثر فيه الاختلاف ، وحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي نكره فيها الصلاة أنها خمسة : عند طلوع الشمس . وعند غروبها ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، وعند الاستواء . وتراجع بالتحقيق إلى ثلاثة : من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس ، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس . ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد ، وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة . وفي الجملة عدما أربعة أوجود ، وبقي خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفيه ، وفيه أربعة أحاديث : حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه « وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع » ، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه « حتى يستقل الظل بالريح » ، فإذا أقبل

التي فصل ، وفي لفظ لأبي داود ، حتى بعدل الرمح ظله ، ، وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه « حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح ، فإذا زالت فصل ، » ، وحديث الصنابحي وهو في الموطأ ولفظه « ثم إذا استوت ظلمتها ، فإذا زالت فارقها ، » وفي آخره « ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات ، وهو حديث مرسل مع قوة رجاله . وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وبقيضية هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب ، فنبى عن الصلاة نصف النهار . وعن ابن مسعود قال « كنا ننبى عن ذلك ، وعن أبي سعيد المقبري قال « أدركت الناس وهم يتقون ذلك ، وهو منسوب الأئمة الثلاثة والجمهور ، وخالف مالك فقال : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار . وقال ابن عبد البر : وقد روى مالك حديث الصنابحي ، فأما أنه لم يصح عنه وإنما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى . وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة ، وحجتهم أنه ﷺ ندى الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتى في بابها ، وجعل الغاية خروج الإمام ، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال ، فدل على عدم الكراهة . وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعاً « انه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، في إسناده انقطاع ، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمنت قوى الخبر . والله أعلم . (قائمة) : فرق بعضهم بين حكمة النهى عن الصلاة بعد صلاة الصبح والمصر ، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال : يكره في الحالتين الأولين ، ويحرم في الحالتين الأخريين . وعن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر ، فدل على أنه لا يحرم ، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز . وسيأتى ما فيه في الباب الذى بعده . وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وإباحتها بعد العصر حتى تغرب ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرفعة ، ورواه أبو داود بأسناد صحيح قوى ، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقبل : هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم . قوله (رواه عمر الخ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة هي التي تقدم إيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء ، لكن لمن قال به أن يقول : إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها . قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد . قوله (أصلى) زاد الإسماعيلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد « كان لا يصلى من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلى الخ . » قوله (أن لا تحروا) أصله تنهروا أى تقصدوا ، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جرير عن نافع « فان رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وقال : إنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس ، (تنبيه) : قال بعض العلماء : المراد بمحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ، وقت صعود الإمام لخطبة الجمعة ، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها . وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس ، وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب ، وسيأتى ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح

٣٣ - يَأْتِي مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَنَحْوِهَا
وقال كُزَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ :
شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ »

٥٩٠ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أنه سمع عائشة قالت « والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ، وما لقي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصل كثيراً من صلاته قاعداً - بمعنى الرُّكعتين بعد العصر - وكان النبي ﷺ يصليهما ، ولا يصليهما في المسجد تخافة أن يُثقل دلي أمته ، وكان يحب ما يُخفف عنهم »

[الحديث ٥٩٠ - أطرافه في : ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ١٦٣١]

٥٩١ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى قال حدثنا هشام قال أخبرني أبي قالت عائشة « ابن أخي ما ترك النبي ﷺ السجدة بعد العصر عندى قط »

٥٩٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت « ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سراً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وركعتان بعد العصر »

٥٩٣ - **حدثنا محمد بن عرعرة** قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : رأيت الأسود ومسروقاً شهدا على عائشة قالت « ما كان النبي ﷺ يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين »

قوله (باب ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها) قال الزين بن المنير : ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها . وقال أيضاً : ان السر في قوله د ونحوها ، ليدخل فيه رواتب التوافل وغيرها . **قوله** (وقال كريب) يعني مولى ابن عباس (عن أم سلة الخ) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولاً في د باب إذا كلم وهو يصل فأشار بيده ، قيل كتاب الجنائز وقال في آخره د أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ، **قوله** في حديث عائشة (والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله) وقولها في الرواية الأخرى (ما ترك السجدة بعد العصر عندى قط) وفي الرواية الأخرى (لم يكن يدعهما سرا ولا علانية) وفي الرواية الأخيرة (ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين) تمسك بهذه الروايات من أجاز التنفل بعد العصر مطلقاً ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس ، وقد تقدم نقل المذاهب في ذلك ، وأجاب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة ، وأما مواظبته ﷺ على ذلك فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أنه ﷺ « كان يصل بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال ، رواه أبو داود ، ورواية أبي سلة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره د وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، رواه مسلم ، قال البيهقي : الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء ، وأما ما روى عن ذكوان عن أم سلة في هذه القصة أنها قالت د قلت يا رسول الله أقضيها إذا فاتتا ؟ فقال لا ، فهي

رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (١). قلت : أخرجه الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه عليه السلام وفيه ما فيه . (قائمة) : روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وهو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة ، لكن ظاهر قوله « ثم لم يعد » معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب ، فيحمل النبي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ صلى في بيته بعد العصر ركعتين مرة واحدة ، الحديث ، وفي رواية له عنها « لم أره يصلهما قبل ولا بعد » فيجمع بين الحديثين بأنه ﷺ لم يكن يصلهما إلا في بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى « وكان لا يصلهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته » . قوله (أنه سمع عائشة قالت : والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق إسحاق بن الحسن ، والاسماعيلي من طريق أبي ذؤعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أنه دخل عليها فسالها عن ركعتين بعد العصر فقالت « والذي ذهب بنفسه ، تعني رسول الله ﷺ ، وزاد فيه أيضا « فقال لها أيمن : أن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما ، فقالت « صدقت ، ولكن كان النبي ﷺ يصلهما ، فذكره . والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في « باب إذا كلم وهو يصل » ففي أول الخبر عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن أزهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ ينهى عنهما ، وقال ابن عباس : « وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما . الحديث . (تنبيه) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد : إن عمر رآه وهو خليفة ركب بعد العصر ففضربه ، فذكر الحديث وفيه « فقال عمر : يا زيد لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما ، فعمل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس ، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره ، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الاسود عن عروة عن تميم الداري نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه « ولكنني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله ﷺ أن يصلى فيها ، وهذا أيضا يدل لما قلناه . والله أعلم . قوله (ما خفف عنهم) في رواية المستمل « ما يخفف عنهم » وسيأتي الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى . قوله (هشام) هو ابن عروة . قوله (ابن أخني) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف وأثبتة الاسماعيلي في روايته . قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأبو إسحق المذكور في الإسناد الذي بعده هو السديمي . قوله (يدعهما) زاد النسائي « في بيته » . (قائمة) : فهمت عائشة رضى الله عنها من مواظبته ﷺ على الركعتين بعد العصر أن نهيه ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلذا قالت

(١) ليس الأمر كما قال البيهقي ، بل حديث أم سلمة المذكور حديث حسن أخرجه أحمد في المسند باسناد جيد ، وهو حجة على أن قضاء سنة الظهر بعد العصر من خصائصه عليه السلام كما قال الطحاوي . والله أعلم

ما تقدم نقله عنها ، وكانت تتنفل بعد العصر . وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال :
 رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاماً . وكان
 ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . والله أعلم . وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك
 فرد الحديث إلى أم سلية ، فذكرت أم سلية قصة الركعتين حيث شغل عنهما فرجع الأمر إلى ما تقدم
 (تنبيه) : قول عائشة « ما تركهما حتى لقي الله عز وجل » وقولها « لم يكن يدعهما » وقولها « ما كان يأتي في
 يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين » مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلهما بعد العصر ، ولم ترد
 أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره ، بل في حديث أم سلية ما يدل على
 أنه لم يكن يفعلها قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها فيه

٣٤ - باب التذكير بالصلاة في يوم غيم

٥٩٤ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا
 الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ : بَسَّكُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ
 الْعَصْرِ حَبِطَ عَمَلُهُ »**

قوله (باب التذكير بالصلاة في يوم غيم) - أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في « باب من
 من ترك العصر » قال الاسماعيلي : جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للحديث ، وكان حق هذه الترجمة أن يورد
 فيها الحديث المطابق لها ، ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ « بكروا بالصلاة في يوم الغيم » ،
 فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله . . قلت : من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث
 ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه ، فلا يراد عليه . وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع
 قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال « عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم » إسناده قوى مع إرساله ، وقد تقدم الكلام
 على المتن في « باب من ترك العصر » . (فائدة) : المراد بالتذكير المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت ، وأصل التذكير
 فعل الشيء بكرة وبكرة أول النهار ، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته . وقيل المراد تعجيل العصر وجمعها مع
 الظهر ، وروى ذلك عن عمر قال « إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر »

٣٥ - باب الأذان بعد ذهاب الوقت

٥٩٥ - **حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ
 عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : لَوْ عَرَسَتْ بَنَاتُ رَسُولِ اللَّهِ . قَالَ أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا
 عَنِ الصَّلَاةِ . قَالَ بِلَالٌ : أَنَا أَوْقُظُكُمْ . فَاضْطَجَعُوا ، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَتَلَبَّثَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ . فَاسْتَيْقَظَ
 النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَاعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : يَا بِلَالُ أَبْنُ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ : مَا أُلْقَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ مِثْلُهَا قَطُّ . قَالَ :
 إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ . يَا بِلَالُ قُمْ فَأَدِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ . فَتَوَضَّأَ ، فَلَمَّا**

ارتفعت الشمس وابتاضت قائم فصل

[الحديث ٥٩٥ - طرته في : ٧٤٧١]

قوله (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) سقط لفظ ذهاب ، من رواية المستمل ، قال ابن المنير : إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في الاختلاف فيه لقسوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور . **قوله** (حدثنا حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي . **قوله** (سرنا مع النبي ﷺ ليلة) كان ذلك في رجوعه من خير ، كذا جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه نظر ، لما يشته في باب الصيد الطيب ، من كتاب التيمم . ولأن نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله دكنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا ، وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي ﷺ وأنه ﷺ نفس حتى مال عن راحلته ، وأن أبا قتادة دعمه ثلاث مرات ، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفاس فوضع رأسه ثم قال : احفظوا علينا صلاتنا ، ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم : لو عرست بنا ، ولا قول بلال : أنا أوقظكم ، ولم أقف على تسمية هذا السائل . والتعريس نزول المسافر لغير إقامة ، وأصله نزول آخر الليل . وجواب : لو ، محذوف تقديره : لكان أسهل علينا . **قوله** (أنا أوقظكم) زاد مسلم في رواية : فن يوقظنا ؟ قال بلال : أنا ، **قوله** (فقلبت عينا) في رواية السرخسي : فقلبت ، بغير ضمير . **قوله** (فاستيقظ النبي ﷺ) وقد طلع حاجب الشمس) في رواية مسلم : فكان أول من استيقظ النبي ﷺ والشمس في ظهره ، . **قوله** (يا بلال أين ما قلت) ؟ أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم . **قوله** (مثلها) أي مثل النومة التي وقعت له . **قوله** (إن الله قبض أرواحكم) هو كقوله تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) ولا يلزم من قبض الروح الموت ، فالموت انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً ، والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط . زاد مسلم : أما إنه ليس في النوم تقريط ، الحديث . **قوله** (حين شاء) حين في الموضعين ليس لوقت واحد ، فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتتابعون ، فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة . **قوله** (قم فأذن بالناس بالصلاة) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما ، وللكشميهني فأذن بالمد وحذف الموحدة من « بالناس » . وأذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد . **قوله** (فتوضاً) زاد أبو نعيم في المستخرج : فتوضاً الناس ، فلما ارتفعت ، في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : ففوضوا حوائجهم فتوضوا إلى أن طلعت الشمس ، وهو أبين سياقاً ، ونحوه لابي داود من طريق خالد عن حصين ، ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم ، لا لخروج وقت الكراهة . **قوله** (وابتاضت) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل احمار واهجار ، أي صفت . وقيل إنما يقال ذلك في كل لون بين لونين ، فاما الخالص من البياض مثلاً فاقماً يقال له ابيض . **قوله** (فصل) زاد أبو داود « بالناس » . وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعي المصالح الدينية والاحترام عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر عن اعتذار بامر سائق ، وتسوية المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وتوجه المطالبة على بلال بذلك تنبيهاً له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان

الغلبة وسلب الاختيار ، وإنما بادر بلال إلى قوله « أنا أوقفكم ، اتباعاً لمادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان ، وفيه خروج الإمام نفسه في الغزوات والسرايا ، وفيه الرد على منكري القدر وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر ، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان لفاتنة ، وبه قال الشافعي في القديم وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الإوزاعي ومالك والشافعي في الجديد : لا يؤذن لها ، والمختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث . وحمل الأذان هنا على الإقامة متمقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به الإقامة لما أخر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى القفوي وهو محض الإعلام ولا سيما على رواية الكشميني وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة « فامر بلالا فأذن فصلينا ركعتين ، ثم أمره فأقام فصلى الغداة ، وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأذين في الباب الذي بعد هذا ، وفيه مشروعية الجماعة في الفرائض وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الراجعة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، لا سيما وقد ثبت أنه ركعتهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم ، وسيأتي في باب مفرد لذلك في أبواب التطوع ، واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال : لأنه ﷺ لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، قال : ويدل على أنها هي الأمور بالمحافظة عليها أنه ﷺ لم يفته صلاة غيرها لغير عذر شغله عنها . وهو كلام متدافع ، فأى عذر أبين من النوم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، قال ابن بزيده وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لم يرجع إلى قول بلال بمجرد . بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الانتباه مثلاً ، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في « باب الصعيد الطيب » من كتاب التيسيم

٣٦ - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٥٩٦ - **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا . فَقُمْنَا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا . فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ »

[الحديث ٩٦ - أطرافه في : ٥٩٨ ، ٦٤١ ، ٩٤٥ ، ١١١٢]

قوله (باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت) قال الزين بن المنير : إنما قال البخاري « بعد ذهاب الوقت » ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فاتنة للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها . **قوله** (هشام) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** (أن عمر بن الخطاب) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي ﷺ إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه « عن جابر عن عمر » لجعله من مسند عمر ، تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف . **قوله** (يوم الخندق) سيأتي شرح أمره في كتاب المغازي . **قوله** (بعد ما غربت الشمس)

في رواية شيبان عن يحيى عند المصنف ، وذلك بعد ما أخطر الصائم ، والمعنى واحد . قوله (بسبب كفار قريش) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقا كما وقع لغيره . قوله (ما كدت) قال اليعمرى : لفظه « كاد » ، من أفعال المقاربة ، فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقوم ، قال : والراجح فيها أن لا تقرن بأن ، بخلاف عسى فإن الراجح فيها أن تقرن . قال : وقد وقع في مسلم في هذا الحديث ، حتى كادت الشمس أن تغرب ، . قلت : وفي البخارى في « باب غزوة الخندق » ، أيضا وهو من تصرف الرواة ، وهل تسوخ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا ؟ الظاهر الجواز ، لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت ، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة . قال : وإذا تقرر أن معنى « كاد » المقاربة فقول عمر « ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » ، معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس ، لأن نفي الصلاة يقتضى إثباتها ، وإثبات الغروب يقتضى نفيه ، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب اهـ . وقال الكرماني : لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر ، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضى أن كيدوده كانت عند كيدودتها ، قال : وحاصله عرفا ما صليت حتى غربت الشمس اهـ . ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق ، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العندية ، للفرق الذى أوضحه اليعمرى من الإثبات والنفي لأن كاد إذا أثبتت نقت وإذا نفيت أثبتت كما قال فيها المعمرى ملغزا :

إذا نفيت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الثقل والله الهادى إلى الصواب . فان قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس . بخلاف بقية الصحابة ، والنبي ﷺ معهم ؟ فالجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركون إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئا فبادر فأوقع الصلاة ، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتبها للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء . وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم ، فقيل كان ذلك نسيانا ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع . ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة ، أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم قال : هل علم رجل منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب ، اهـ . وفي صحة هذا الحديث نظر ، لأنه يخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر « والله ما صليتها » ، ويمكن الجمع بينهما بتكلف . وقيل كان عمدا لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك ، وهو أقرب ، لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف (فرجلا أو ركبانا) وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتى في كتاب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى . قوله (بطحان) بضم أوله وسكون ثانيه : واد بالمدينة ، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكري . قوله (فصلى العصر) وقسع في الموطأ من طريق أخرى أن الذى فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الذى أشرنا إليه الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل . وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى والنسائي « ان المشركون شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله » ، وفي قوله « أربع » تجاوز لأن العشاء لم تكن فاتت . قال اليعمرى : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، وصرح بذلك ابن العربى فقال :

ان الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث علي في مسلم د شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقته أيا ما فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . قلت : ويقر به أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما تعرض لقصة عمر ، بل فيهما أن قضاء الصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس . قال الكرماني : فان قلت كيف دل الحديث على الجماعة ؟ قلت : إما أنه يحتمل أن في السياق اختصارا ، وإما من إجراء الراوي للفائتة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجرى واحدا . ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عاداتهم . وبالاختلال الأول جزم ابن المنير زين الدين فقال : فان قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة ، أوجب بأن مقصود الترجمة مستفاد من قوله د فقام وقتنا وتوضأ وتوضأنا ، . قلت : الاحتمال الأول هو الواقع في نفس الأمر ، فقد وقع في رواية الاسماعيلي ما يقتضي أنه ﷺ صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ د فصل بنا العصر ، وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان . وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها ، واختلفوا فيما اذا تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة - وان خرج وقت الحاضرة - أو يبدأ بالحاضرة ، أو يتخير ؟ فقال بالأول مالك ، وقال بالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب . وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت ، فأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا في حد القليل ، فقيل : صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات . وفيه جواز اليمين من غير استعلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من مكارم الأخلاق وحسن التأنى مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فائت والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها ، وقد عرف من عاداته ﷺ الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الأمر ، وتعقب باحتمال أن تكون المغرب لم ينتهيا لإيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه . وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع ، لأنه قدم العصر عليها فلو كان ضيقا لبدأ بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه ﷺ صلى بعد مضى هوى من الليل

٣٧ - **باب** مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

وقال إبراهيم : مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عِشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُعِيدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ

٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . قَالَ مُوسَى قَالَ هَمَّامٌ :

سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . وَقَالَ حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

قوله (باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة) قال علي بن المنير : صرح البخاري باثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ، ولكونه على وفق القياس ، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فن قضى الفائتة كل العدد المأمور به ، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع : فليصلها ، ولم يذكر زيادة ، وقال أيضا : لا كفارة لها إلا ذلك ، فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها . وذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان صلاها مراعاة لترتيب انتهى . ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله : ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، إلى تضييف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال : فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها ، فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ، ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله : فليصلها ، عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها ، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة : من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض معها مثلها ، قال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبا . قال : ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى . ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضا ، بل عدوا الحديث غلطا من رآه . وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري . ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا : يا رسول الله ألا تقضيها لوقتها من الغد ؟ فقال ﷺ : لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذ منكم ، **قوله** (وقال إبراهيم) أي النخعي ، وأثره هذا موصل عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه . **قوله** (عن همام) هو ابن يحيى ، والإسناد كله بصريون . **قوله** (من نسي صلاة فليصل) كنا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول ، ورواه مسلم عن هباب بن خالد عن همام بلفظ : فليصلها ، وهو أبين للبراد . وزاد مسلم أيضا من رواية سعيد عن قتادة : أو نام عنها ، وله من رواية المشني بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه وسيأتي لفظه ، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلي ، وقال من قال يقضى العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب ، فتكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا وجب القضاء على الناس - مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه - فالعامد أولى . وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله : نسي ، لأن النسيان يطلق على الترك سواء كان عن ذهل أم لا ، ومنه قوله تعالى (نسوا الله فأنساهم أنفسهم - نسوا الله فأنسهم) قال : ويقوى ذلك قوله : لا كفارة لها ، والنائم والناسي لا إثم عليه . قلت : وهو بحث ضعيف ، لأن الخبر بذكر النائم ثابت وقد قال فيه : لا كفارة لها ، والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد ، والقائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من الناسي ، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء ، والناسي غير مأثوم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا من الناسي فكيف يستويان ؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد باخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها ، بخلاف الناسي فإنه لا إثم عليه مطلقا ، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت دينيا عليه ، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم باخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بإدائها ، فمن أفطر في رمضان عامدا فإنه يجب عليه أن يقضيه مع

بقائه ثم الإفطار عليه ، والله أعلم . **قوله** (قال موسى) أى دون أبي نعيم . (قال همام سمعته) يعنى قتادة (يقول بعد) أى فى وقت آخر (لذكرى) (يعنى أن همام سمعه من قتادة مرة بلفظ لذكرى ، بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة - ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهرى كان يقرأها كذلك - ومرة كان يقولها قتادة بلفظ لذكرى ، بلام واحدة وكسر الراء وهى القراءة المشهورة . وقد اختلف فى ذكر هذه الآية هل هى من كلام قتادة أو هى من قول النبي ﷺ ، وفى رواية مسلم عن هذاب قال قتادة (وأقم الصلاة لذكرى) وفى روايته من طريق الثملى عن قتادة قال رسول الله ﷺ : إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول (أقم الصلاة لذكرى) وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ ، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح فى الأصول ما لم يرد ناسخ ، واختلف فى المراد بقوله لذكرى ، فقيل المعنى لتذكرنى فيها . وقيل لاذكرك بالمدح ، وقيل إذا ذكرتها ، أى لتذكيرى لك إياها ، وهذا يعضد قراءة من قرأ لذكرى . وقال النخعي : اللام للظرف ، أى إذا ذكرتنى أى إذا ذكرت أمرى بعد ما نسيت ، وقيل لا تذكر فيها غيرى ، وقيل شكراً لذكرى ، وقيل المراد بقوله ذكرى ذكر أمرى ، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة الله فتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة . وقال التوريشي : الأولى أن يقصد إلى وجهه يوافق الآية والحديث ، وكأن المعنى أقم الصلاة لذكرها ، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى ، أو يقدر مضاف أى لذكر صلاتي أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها . **قوله** (وقال حبان) هو بفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث ، وقد وصله أبو عوانة فى صحيحه عن عمار بن رجا عن حبان بن هلال وفيه أن همام سمعه من قتادة مرتين كما فى رواية موسى

٣٨ - باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٥٩٨ - **حديث** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ « جَلَّ عَمْرُ يَوْمَ اتْلَيْنَا بِسُبِّ كَثْمَارِهِمْ وَقَالَ : مَا كِدْتُ أَصِلِّي الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتْ . قَالَ : فَزَلْنَا بِطَحْنَانٍ فَصَلَّى بَعْدَ مَا غَرَبَتْ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ »

قوله (باب قضاء الصلاة) وللكشميني الصلوات (الأولى فالأولى) . وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله « باب ترتيب الفوائت » ، وقد تقدم نقل الخلاف فى حكم هذه المسألة . ويحى المذكور فيه هو القطان ، وبقية الإسناد تقدم قبل . وأورد المتن هنا مختصراً ، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب ، اللهم إلا أن يستدل له بمعوم قوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى ، فيقوى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه

٣٩ - باب ما يكره من السر بعد العشاء

٥٩٩ - **حديث** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَوْ الْمُنْهَالِ قَالَ « انْطَلَقْتُ مَعَ أَبِي إِلَى

أبي بَرَزَةَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثْنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّيُ الْمَجْبَرَةَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُوْنَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسَ، وَيَصَلِّيُ الْمَصْرَمَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. وَنَسَبْتُ مَا قَالُ فِي الْمَرْبِ. قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوْخِرَ الْعِشَاءَ. قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيْسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السَّعْتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ»

قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ السَّعْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) أَي بَعْدَ صَلَاتِهَا، قَالَ عِيَّاضُ: السَّعْرُ رَوْبَانُهُ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ بْنِ سَرَّاجٍ: الصَّوَابُ سَكُونُهَا لِأَنَّهُ اسْمُ الْفِعْلِ، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ اعْتِدَادُ السَّعْرِ لِلْحَادِثَةِ، وَأَصْلُهُ مِنْ لَوْنِ ضَوْءِ الْقَمَرِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فِيهِ، وَالْمَرَادُ بِالسَّعْرِ فِي التَّرْجُمَةِ مَا يَكُونُ فِي أَمْرِ مَبَاحٍ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ لَا اخْتِصَاصَ لِكِرَاهَتِهِ بِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ بَلْ هُوَ حَرَامٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، وَأَمَّا مَا يَكُونُ مُسْتَحَبًّا فَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ.

قَوْلُهُ (السَّامِرُ مِنَ السَّعْرِ الْخ) هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ، وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ السَّامِرُ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى (سَامِرًا تَهْجُرُونَ) وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هُنَا أَي فِي الْآيَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُسَمَّى السَّعْرُ وَالسَّامِرُ وَالسَّامِرُ مُشْتَقَّانِ مِنَ السَّعْرِ وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ ظَهَرَ وَجْهُ مَنَاسِبَةِ ذِكْرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُنَا، وَقَدْ أَكْثَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةٌ تَوَافَقَ لَفْظَةٌ فِي الْقُرْآنِ يَسْتَفْنَى بِتَفْسِيرِ تِلْكَ اللَّفْظَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَدْ اسْتَقْرَى لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَرَّ لَهُ لَفْظٌ مِنَ الْقُرْآنِ يَتَكَلَّمُ عَلَى غَرِيبِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي «بَابِ وَقْتُ الْعَصْرِ»، وَمَوْضِعُ الْحَاجَةِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ «وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، لِأَنَّ النَّوْمَ قَبْلَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى اخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا مُطْلَقًا أَوْ عَنْ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ، وَالسَّعْرَ بَعْدَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى النَّوْمِ عَنْ الصَّبْحِ أَوْ عَنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ أَوْ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُضْرِبُ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ: أَسْمَرَا أَوَّلَ اللَّيْلِ وَنَوْمَا آخِرَهُ؟ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَلَةَ النَّهْيِ ذَلِكَ قَدْ يَفْرُقُ فَارَقَ بَيْنَ اللَّيَالِي الطُّوَالَ وَالْقُصَارِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْمِلَ التَّكَرُّاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَرَحَ لِكُونِهِ مَظْنَةً قَدْ يَسْتَمِرُّ فَيَصِيرُ مِثْلَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٤٠ - بَابُ السَّعْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٦٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: انْتَظَرْنَا الْحَسَنَ، وَرِاثَ عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ «نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ» قَالَ الْحَسَنُ: وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا انْتَظَرُوا الْخَيْرَ. قَالَ قُرَّةُ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرِ

ابن أبي حشمة أن عبد الله بن عمر قال « صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مَائَةٍ لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ . فَوَهَلُ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مَائَةِ سَنَةٍ . وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ » يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرُمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ »

قوله (باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء) قال علي بن المنير : الفقه يدخل في عموم الخير ، لكنه خصه بالذكر تنويها بذكره وتنبيها على قدره ، وقد روى الترمذي من حديث عمر عسنا د ان النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما . . قوله (حدثنا عبد الله بن صباح) هو العطار وهو بصرى وكذا بقية رجال هذا الاسناد . قوله (انتظرنا الحسن) أي ابن أبي الحسن البصري . قوله (وراث علينا) الوار للحال وراث بمثابة غير مهور أي أبدا . قوله (من وقت قيامه) أي الذي جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه . قوله (دعانا جيراننا) بكسر الجيم ، كان الحسن أورد هذا مورد الاعتذار عن تخلفه عن القعود على عادته . قوله (ثم قال) أي الحسن (قال أنس لظفرنا) وفي رواية الكشميني « انتظرنا ، وهما بمعنى . قوله (حتى كان شطر الليل) برفع شطر ، وكان تامة ، وقوله (يبلغه) أي يقرب منه . قوله (ثم خطبنا) هو موضع الترجمة لما قرناه من أن المراد بقوله « بعدها ، أي بعد صلاتها . وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤنسا لهم ومعرفا أنهم وإن كان قاتهم الأجر على ما يتعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فلم ينتهم الأجر مطلقا لأن منتظر الخير في الخير فيحصل له الأجر بذلك ، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الأجرة لا من جميع الجهات ، وبهذا يجاب عن استشكل قوله « انهم في صلاة ، مع أنهم جائز لهم الأكل والحديث وغير ذلك . واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي ﷺ فإنه أنس أصحابه بمثل ذلك ، ولهذا قال الحسن بعد : وإن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير . قوله (قال قرءة : هو من حديث أنس) يعني الكلام الأخير ، وهو الذي يظهر لي ، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي ﷺ والأخير هو الذي لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصفه فأراد قرءة الذي اطلع على كونه في نفس الأمر موصولا مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك . (تنبيه) : أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخاري باسناد هذا حديثا خالفا للبخاري فيه في بعض الإسناد والمتم فقالا « عن أبي علي الحنفى عن قرءة بن خالد عن قتادة عن أنس قال : نظرنا النبي ﷺ ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل ، قال لجهاء النبي ﷺ فصلي ، قال : فكأنما أنظر إلى وبيص خاتمه حلقة فضة ، انتهى . وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرءة عن قتادة ، ولم يصب في ذلك فإن الذي يظهر لي أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قرءة أيضا وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرءة عن الحسن ، ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر ، وقد أورد أبو نعيم في مستخرجه الحديثين من الطريقتين :

فأورد حديث قرة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر^(١) عن أبي علي الحنفى ، وحديث قرة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة ، وهو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن و قتادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم . قوله (وأبو بكر بن أبي حشمة) نسبة إلى جده ، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، وقد تقدم كذلك في باب السمر بالعلم ، من كتاب العلم ، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك . قوله (فوهل الناس) أى غلطوا أو توهموا أو فرغوا أو نسوا ، والأول أقرب هنا ، وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر ووهل بالكسر مثله ، وقيل بالفتح غلط ، وبالكسر فرح . قوله (فى مقالة) وفى رواية المستملى والكشميني من مقالة . قوله (إلى ما يتحدثون فى هذه) وفى رواية الكشميني د من هذه . قوله (عن مائة سنة) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تفضى مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى ، ورد ذلك عليه على بن أبي طالب ، وقد بين ابن عمر فى هذا الحديث مراد النبي ﷺ وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينحرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة ، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن وائلة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه إنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم . قال النورى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل فى الحديث ، قالوا : ومعنى الحديث لا يبقى ممن تروونه أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الخصوص . وقيل احتز بالارض عن الملائكة ، وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض ، وخرج إبليس لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال : إن اللام فى الأرض عهدة والمراد أرض المدينة ، والحق أنها للعموم وتتناول جميع بنى آدم ، وأما من قال : المراد أمة محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة ، وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الخضر إن كان حيا كالقول فى عيسى^(٢) والله أعلم

٤١ - باب السمر مع الضيف والأهل

٦٠٢ - **حدثنا** أبو الثعلبان قال **حدثنا** معتمر بن سليمان قال **حدثنا** أبو حذافا أبو عثمان عن عبد الرحمن ابن أبي بكر^د أن أصحاب العترة كانوا أناسا فقراء ، وأن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربع فخامس أو سادس . وإن أبا بكر جاء بثلاثة فانطلق النبي ﷺ بمسرة . قال : فهو أنا وأبى وأبى . فلا أدري قال : وأمرأتى - وخادمي بيننا وبين بيت أبي بكر . وإن أبا بكر تمشى عند النبي ﷺ ثم

(١) فى مخطوطة الرياض د زيد بن عمر

(٢) اتفق عليه أهل التحقيق أن الخضر قد مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم لأدلة كثيرة معروفة فى محلها ، ولو كان حيا فى حياة نبينا صلى الله عليه وسلم لدخل فى هذا الحديث وكان ممن أتى عليه الموت قبل رأس المائة كما أشار إليه الشارح هنا . فتنبه . والله أعلم

لَيْثَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَيْثَ حَتَّى تَمُتَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ . قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَاكَ - أَوْ قَاتِ ضَيْفَكَ - قَالَ : أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ ؟ قَالَتْ : أَبَوَا حَتَّى تَنْجِيَهُ ، قَدْ عُرِضُوا فَأَبَوَا . قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنَا فَأَخْبَنَاتُ . فَقَالَ : يَا غَنَزُ - جَدَّعَ وَسَبَّ - وَقَالَ : كُلُوا لَا مَيْثًا . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا . وَأَيُّمُ اللَّهِ ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . قَالَ : بَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا ، وَصَارَتْ أَوْ كَثُرَ بِمَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ . فَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَذَا هِيَ كَاهِيَةٌ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ : يَا أُخْتَ ابْنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا وَفُرَّةٍ عَيْنِي ، لَمْ يَلَمْ الْآنَ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ . فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - بَعْنِي يَمِينُهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً ، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عَنْدهُ وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ ، فَضَيُّ الْأَجْلِ فَفَرَقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَا نَسَّ اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ . أَوْ كَمَا قَالَ

[الحديث ٦٠٧ - أخرجه في : ٣٥٨١ ، ٦١٤٠ ، ٦١٤١]

قَوْلُهُ (باب السمر مع الأهل والضييف) قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنِيرِ مَا مَحْصَلُهُ : اقْتَطَعَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْبَابَ مِنْ «بَابِ السَّمْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ» ، لَا تَعْطَاطُ وَتَبْتَعُ عَنْ نَسَمِ الْخَيْرِ ، لِأَنَّ الْخَيْرَ مُتَحَصِّنٌ لِلطَّاعَةِ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ السَّمْرِ غَارِجٌ عَنْ أَصْلِ الضِّيَافَةِ وَالصَّلَةِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا ، فَقَدْ يَكُونُ مُسْتَفْنًى عَنْهُ فِي حَقِّهِمَا فَلْيَتَحَقَّقْ بِالسَّمْرِ الْجَائِزِ أَوْ الْمُرَدَّدِ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّدْبِ . وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ اشْتِغَالَ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ بِمَجِيئِهِ إِلَى بَيْتِهِ وَمَرَاجَعَتِهِ لَخَبْرِ الْأَضْيَافِ وَاشْتِغَالِهِ بِمَا دَارَ بَيْنَهُمْ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَعْنَى السَّمْرِ ، لِأَنَّهُ سَمْرٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى عَظَايِبٍ وَمَلَاطِفٍ وَمُعَاتَبَةٍ . انْتَهَى . قَوْلُهُ (كَانُوا أَنَا نَسًا) لِلْكَشْمِينِيِّ ، كَانُوا فَا سَا ، . قَوْلُهُ (فَهُوَ أَنَا وَأَبِي) زَادَ الْكَشْمِينِيُّ «وَأُمِّي» ، وَلِلْسَمْتَلِيِّ «فَهُوَ وَأَنَا وَأُمِّي» . قَوْلُهُ (ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ «حَتَّى» ، بَدَلَ حَيْثُ . قَوْلُهُ (فَفَرَقْنَا) أَيَّ جَعَلْنَا فِرْقًا ، وَمِنْ ذِكْرِ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا فِي «عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ» ، مَفْصُلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(خاتمة) : اشْتَمَلَ كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ عَلَى مِائَةِ حَدِيثٍ وَسَبْعَةِ عَشَرَ حَدِيثًا ، الْمَعْلُوقُ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالْبَاقِي مُوَصُولٌ ، الْخَالِصُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا وَالْمَكْرُورُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا تَقْدِيمُ تِسْعَةٍ وَسِتُونَ حَدِيثًا ، وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى جَمِيعِهَا سِوَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَدِيثًا وَهِيَ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي السُّجُودِ عَلَى الظُّهْرِ وَقَدْ أَخْرَجَ مَعْنَاهُ ، وَحَدِيثُهُ «مَا أَعْرَفَ شَيْئًا» ، وَحَدِيثُهُ فِي الْمَعْنَى «هَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَعَتْ» ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ «أَبْرَدُوا» ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ» ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى «مِثْلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ» ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ «كُنَّا نَصَلِّي الْعَصْرَ» ، وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِهِ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ «لَا يَغْلِبُكُمْ الْأَعْرَابُ» ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ» ، وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «كُنْتُ أَتَسَحَّرُ» ، وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّبْحِ ، عَلَى أَنَّ مَسْلَبًا أَخْرَجَ أَصْلَ الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ لَكِنْ يَبْنِي فِي الشَّرْحِ أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ لِقِصَّتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ ثَلَاثَةُ آثَارٍ وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠ - كتاب الأذان

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان) الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ . واشتقاقه من الأذن بفتح تين وهو الاستماع . وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكلامه ، ثم نفي التوحيد ونفي الشريك ، ثم بآيات الرسالة لمحمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد تأكيدا . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، واختلف أيما أفضل الأذان أو الإمامة ؟ ثالثا إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، وفي كلام الشافعي ما يوصي إليه . واختلف أيضا في الجمع بينهما فقبل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعا النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمره لو أُلِيقَ الأذان مع الخلافة لأذنت ، رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى ، وقيل يستحب وصححه النووي

١ - باب بدء الأذان

وقوله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة اتَّخَذُوا مُزُواً وَمَعْيَا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [٥٨ المائدة]

وقوله ﴿ إذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [٩ الجمعة]

٦٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَذَّافِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « ذَكُرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ ، فَذَكُرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتِيَ الْإِفَامَةَ » [الحديث ٦٠٣ - أطرافه في ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٢٤٥٧]

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ « كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا . فَتَسْكَمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ . فَقَالَ عُمَرُ : أَوَلَا تَتَّبَعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا بِلَالُ ، قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ »

قوله (باب بدء الأذان) أي ابتدائه . وسقط لفظه باب ، من رواية أبي ذر ، وكذلك سقطت الهمزة من رواية القاسمي وغيره . قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة ﴾ الآية) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة ، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا : لقد ابتدعت يا محمد شيئا لم

يكن فيها معنى ، فزله (وإذا ناديتهم إلى الصلاة) الآية . قوله (وقوله تعالى) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة)
 بهير بذلك أيضا إلى الابتداء ، لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتي في بابها . واختلف في السنة التي فرض
 فيها : فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى ، وقيل بل كان في السنة الثانية ، وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان
 نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ . (تنبيه) : الفرق بين ما في الآيتين من التعدية بحال واللام أن صلات الأفعال
 تختلف بحسب مقاصد الكلام ، فقصده في الأول معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني . ويحتمل
 أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم . وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما
 شرع بعد الهجرة ، فإنه نفي النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقا . وقوله في آخره « يا بلال قم فناد بالصلاة » كان ذلك
 قبل رؤيا عبد الله بن زيد ، وسيأتي حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحق
 قال : حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه قال حدثني عبد الله بن زيد ، فذكر نحوه
 حديث ابن عمر ، وفي آخره « فينبأهم على ذلك أرى عبد الله النداء » فذكر الرؤيا وفيها صفة الأذان لكن بغير
 ترجيح ، وفيه تريبع التكبير وإفراد الإمامة وتثنية « قد قامت الصلاة » وفي آخره قوله ﷺ « إنها لرؤيا حق إن
 شاء الله تعالى » فقم مع بلال فألقها عليه فإنه أئدى صوتا منك ، وفيه بحى . وعمر وقوله إنه رأى مثل ذلك ، وقد
 أخرج الترمذى في ترجمة بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر ، وإنما لم يخرج البخارى
 لأنه على غير شرطه ، وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق ، وحكى ابن خزيمة عن الذهلى أنه ليس في طريقه
 أصح من هذه الطريق ، وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب مرسل - ومنهم
 من وصله عن سعيد - عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسنادا . ووقع في الأوسط للطبرانى أن أبا بكر أيضا
 رأى الأذان ، ووقع في الوسيط للفرالى أنه رآه بضعة عشر رجلا ، وعبارة الجليل في شرح التنبيه أربعة عشر
 رجلا ، وأنكره ابن الصلاح ثم التوى ، ونقل مغلطاي أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ، ولا يثبت شيء
 من ذلك إلا لعبد الله بن زيد ، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحارث بن أبي أسامة بسند واه قال :
 أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا ، فسمعه عمر وبلال ، فسبق عمر بلالا فأخبر النبي ﷺ ، ثم جاء بلال
 فقال له : سبقك بها عمر . (فائدتان) : (الأولى) وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ،
 منها للطبرانى من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فزل به
 فعليه بلالا . وفي إسناد طلحة بن زيد وهو متروك . وللدارقطنى في « الاطراف » (١) من حديث أنس أن جبريل
 أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة ، وإسناده ضعيف أيضا . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعا :
 لما أسرى بي أذن جبريل فظننت الملائكة أنه يصلى بهم فقدمنى فضليت ، وفيه من لا يعرف . وللبراز وغيره من
 حديث على قال : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها . فذكر الحديث
 وفيه : اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، وفي آخره : ثم أخذ الملك بيده فأمر بأهل
 السماء . وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا . ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد

(١) في مخطوطة الرياض : الأفراد .

الإسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة. وأما قول القرطبي: لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسراء أن يكون مشروطاً في حقه، ففيه نظر أقوله في أوله: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان، وكذا قول المحب الطبري يحمل الأذان ليلة الإسراء على المعنى القوي وهو الإعلام ففيه نظر أيضاً لتصريحه بكيفية المشروعة فيه. والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث. وقد جزم ابن المنذر بأنه عليه السلام كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى. وقد حاول السهيلي (١) الجمع بينهما فتكلف وتصف، والاخذ بما صح أولى، فقال بانياً على صحة (٢) الحكمة في معنى الأذان على لسان الصحابي أن النبي عليه السلام سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام قصصها فوافقت ما كان النبي عليه السلام سمعه فقال: إنها رؤيا حق، وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض، وتقوى ذلك بموافقة عمر لأن السكنية تنطق على لسانه، والحكمة أيضاً في إعلام الناس به على غير لسانه عليه السلام التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأغمر لشأنه. انتهى ملخصاً. والثاني حسن بديع، ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برويا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها. لكن قد يقال: فلم لا اقتصر على عمر؟ فيمكن أن يجاب ليصير في معنى الشهادة، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا رأى لكنها مؤولة فإن لفظها «سبقت بها بلال»، فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برويا عبد الله بن زيد. وما كثر السؤال عنه هل باشر النبي عليه السلام الأذان بنفسه، وقد وقس عند السهيلي أن النبي عليه السلام أخذ في سفره وصلى بأصحابه وهم على رؤاحهم السماء من فوقهم والبله من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عمر بن الرماح رفضه إلى أبي هريرة أ. ه. وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة، وكذا جزم النووي بأن النبي عليه السلام أخذ مرة في السفر وعزاه للرمذي وقواه، ولكن وجدناه في مسند أحد من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه «قام بلالا فاذن» فعرف أن في رواية الترمذي اختصاراً وأن معنى قوله «أذن»، أمر بلالا به كما يقال أعطى الخليفة العالم الصلوات ألفاً، وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمراً به. ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال: أخذ الأذان من أذان إبراهيم (وَأَذَنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ) الآية قال: فأذن رسول الله عليه السلام، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أن جبريل نادى بالأذان لآدم حين أهبط من الجنة. (الفائدة الثانية) قال الزين بن المنير: أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعدم إضاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين، فأنبت مشروعيته وسلم من الاعتراض. وقد اختلف في ذلك، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشودة أوقفا النبي عليه السلام بين أصحابه حتى استقر برويا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه، ثم لما واطب على تقريره ولم يتقبل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى. وسيأتي بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى. قوله (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد، وخالد هو الحذاء كما ثبت في رواية كريمة، والاسناد كله بصريون. قوله (ذكروا النار والناقوس

(١) في الروض الانب ٢ : ١٩

(٢) كذا. وفيه سقط، ولعل الصواب «بانياً على صحة ما ورد في ذلك».

فذكروا اليهود والنصارى) كذا ساقه عبد الوارث مختصرا ، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلا حيث قال : لما كثرت الناس ذكروا أن يطلوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوردوا نارا أو يضربوا ناقوسا ، وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عند أبي الشيخ ولفظه : فقالوا لو اتخذنا ناقوسا . فقال رسول الله ﷺ ذاك للنصارى . فقالوا : لو اتخذنا بوقا ، فقال : ذاك لليهود . فقالوا : لو رقصنا نارا ، فقال : ذاك للجنوس ، فقل هذا في رواية عبد الوارث اختصارا كأنه كان فيه : ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والجنوس ، واللف والنشر فيه معكوس ، فالنار للجنوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود . وسأيت في حديث ابن عمر التنصيص على أن البوق لليهود . وقال الكرماني : يحتمل أن تكون النار والبوق جميعا لليهود جمعا بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ، ورواية روح تغني عن هذا الاحتمال . قوله (فأمر بلال) هكذا في معظم الروايات على البناء للفعول ، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع ، واختار عند محققى الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالأمر من له الأمر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ ، ويؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جدا . وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة « فأمر بلالا » بالنصب وفاعل أمر هو النبي ﷺ ، وهو بين في سياقه . وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ « أن النبي ﷺ أمر بلالا » قال الحاكم : صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتيبة . قلت : ولم ينفرده ، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان المروزي عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ، ولم ينفرده به عبد الوهاب . وقد رواه البلاذرى من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة : وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره كما استدل به ابن المنذر وابن حبان ، واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان . وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصفة الأذان لا بنفسه ، وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأمورا به قاله ابن دقيق العيد . وعن قال بوجوبه مطلقا الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن ، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم . قوله (أن ابن عمر كان يقول) في رواية مسلم : عن عبد الله بن عمر أنه قال ، . قوله (حين قدموا المدينة) أى من مكة في الهجرة . قوله (فيتحننون) بماء مهملة بعدما مشاة تحنانية ثم تون ، أى يقدرُونَ أحياتها ليأتوا إليها ، والحين الوقت والزمان . قوله (ليس ينادى لها) بفتح الدال على البناء للفعول ، قال ابن مالك : فيه جواز استحصال ليس حرفا لا اسم لها ولا خبر ، وقد أشار إليه سيويه . ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر . قلت : ورواية مسلم تؤيد ذلك ، فإن لفظه « ليس ينادى بها أحد » . قوله (فتكلموا يوما في ذلك ، فقال بعضهم اتخذوا) لم يقع لى تعين المتكلمين في ذلك ، واختصر الجواب في هذه الرواية ، ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر « أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة ، فذكروا البوق ، ففكره من أجل اليهود . ثم ذكروا الناقوس ، ففكره من أجل النصارى ، وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه . وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي حمير بن أنس

هن عموته عن سعيد بن منصور . قوله (بل بوقا) أى بل اتخذوا بوقا ، ووقع في بعض النسخ د بل قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائي . والبوق والقرن معروفاً ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضاً د الشجور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة . قوله (فقال عمر أو لا) الهمة للاستفهام والواو للمعطف على مقدر كما في نظائره ، قال الطيبي : الهمة لإنكار الجملة الأولى أى المقدرة وتقرير الجملة الثانية . قوله (رجلاً) زاد الكشميني د منكم . قوله (ينادى) قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي ﷺ بادر عمر فقال : أو لا تبعثون رجلاً ينادى - أى يؤذن - للرؤيا المذكورة ، فقال النبي ﷺ د قم يا بلال ، فعلى هذا فالقاء في سياق حديث ابن عمر هى الفصيحة ، والتقدير فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي ﷺ فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي ﷺ فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي ﷺ فقال : لقد رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بارسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عومته من الانصار قالوا : اهتم النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لما ، فقال : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فاذا رآوها آذن بعضهم بعضاً ، فلم يصبه ، الحديث ، وفيه د ذكروا القنec - بضم القاف وسكون النون يعنى البوق - وذكروا النافوس ، فالنصرف عبد الله بن زيد وهو مهم فأرى الأذان ، فنادى على رسول الله ﷺ ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك فكشتمه عشرين يوماً ثم أخبر به النبي ﷺ فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقنى عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله ، ترجم له أبو داود د به الأذان . وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهى من وجوه حسن وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالفه ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ، لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل مترخياً عنه لقوله د ما منعك أن تخبرنا ، أى عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التى ذكر بها د فسمع عمر الصوت فخرج فقال ، فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله . والله أعلم . قوله (فناد بالصلاة) في رواية الاسماعيلي د فآذن بالصلاة ، قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع . وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي لحمل قوله د آذن ، على الأذان المشروع ، وطقن في صحة حديث ابن عمر وقال : عجبا لأبي عيسى كيف صححه . والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد . انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه ، وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر : إنه يجمع على صحته . قوله (يا بلال قم) قال عياض وغيره : فيه حجة لشرع الأذان قائماً . قلت : وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر ، وتعقبه النووي بأن المراد بقوله د قم ، أى اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، قال : وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان . انتهى . وما نفاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ ، فإن الصيغة محتملة للأميرين ، وإن كان ما قاله أرجح . وقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعد لا يجوز ، إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي .

وتعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية ، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ، وأنه لو أذن قاعدا صح ، والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة . (فائدة) : كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله « الصلاة جامعة » أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب . وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول : أحد أحد ، لجوزى بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه ، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان ، إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر قاله ابن العربي ، وعلى مراعاة المصالح والعصل بها ، وذلك أنه لما شق عليهم التبكير إلى الصلاة فتفوتهم أشغالهم ، أو التأخير فيفوتهم وقت الصلاة ، فظفروا في ذلك . وفيه مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المتشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر . وقد استشكل إثبات حكم الأذان برويا عبد الله بن زيد لأن رويًا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعي ، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ، أو لانه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقر على ذلك أم لا ، ولا سيما لما رأى نظاما يبعد دخول الوسواس فيه ، وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده ﷺ في الأحكام وهو المنصور في الأصول ، ويؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فاراعه إلا أذان بلال ، فقال له النبي ﷺ « سبقك بذلك الوحي » وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن إسحق أن جبريل أتى النبي ﷺ بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام ، وأشار السبيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أعظم لشأنه . والله أعلم

٢ - باب الأذان مثنى مثنى

٦٠٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال « أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤتر الإقامة إلا الإقامة »

٦٠٦ - حدثني محمد - وهو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب قال أخبرنا خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : لما كثرت الناس قلذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يؤدوا نارا أو يضرى نافوسا ، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤتر الإقامة »

(قوله باب الأذان مثنى) في رواية الكشميني « مثنى مثنى ، أى مرتين مرتين ، ومثنى معنول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين ، فتحمل رواية الكشميني على التوكيد لأن الأول يفيد ثنية كل لفظ من ألفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك . (فائدة) : ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه « مثنى مثنى ، وهو عند أبي داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ « مرتين مرتين » . قوله (عن سماك بن عطية) هو بصرى ثقة ، روى عن أيوب وهو من أقرانه ، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعا وقال : مات سماك قبل أيوب ، ورجال إسناده كلهم بصريون . قوله (أن يشفع) بفتح أوله وفتح الفاء

أى يأتى بالفاظه شفعا . قال الزين بن المنير : وصف الأذان بأنه شفع بفسره قوله « مثنى مثنى » أى مرتين مرتين وذلك يقتضى أن تسوى جميع ألفاظه فى ذلك ، لكن لم يختلف فى أن كلمة التوحيد التى فى آخره مفردة فيحمل قوله « مثنى » على ما سواها ، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه فى ترك تربع التكبير فى أوله ، لكن لمن قال بالتربيع أن يدعى نظير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك ، وسيأتى فى الإقامة توجيه يقتضى أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص .

قوله (وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة) المراد بالمنى غير المراد بالثبت ، فالمراد بالثبت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة ، والمراد بالمنى خصوص قوله « قد قامت الصلاة » كما سيأتى ذلك صريحا . وحصل من ذلك جناس تام . (تنبيه) : ادعى ابن منده أن قوله « إلا الإقامة » من قول أيوب غير مسند كما فى رواية إسماعيل بن إبراهيم ، وأشار إلى أن فى رواية سماك بن عطية هذه إدراجا ، وكذا قال أبو محمد الاصيلي : قوله « إلا الإقامة » هو من قول أيوب وليس من الحديث . وفيما قاله نظر ، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلا بالخبر مفسرا ولفظه « كان بلال يثنى الأذان ويوتر الإقامة » ، إلا قوله « قد قامت الصلاة » وأخرجه أبو عوانة فى صحيحه والسراج فى مسنده وكذا هو فى مصنف عبد الرزاق ، وللإسماعيل من هذا الوجه ويقول « قد قامت الصلاة مرتين » ، والأصل أن ما كان فى الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ، ولا دليل فى رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالدا كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها ، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس ، فكان فى رواية أيوب زيادة من حافظ ققبل ، والله أعلم . وقد استشكل عدم استثناء التكبير فى الإقامة ، وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية فى تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان لإفراد ، قال النووي : ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد . قلت : وهذا إنما يتأتى فى أول الأذان لا فى التكبير الذى فى آخره . وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة من اللتين فى آخره بنفس ، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بتربع التكبير فى أوله على من قال بتثنيته ، مع أن لفظ « الشفع » يتناول التثنية والتربيع ، فليس فى انط حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يومه كلام ابن بطال . وأما الترجيع فى التشهدين فالأصح فى صورته أن يشهد بالوحدانية ثنتين ثم بالرسالة ثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك ، فهو وإن كان فى العدد مربعا فهو فى الصورة مثنى والله أعلم .

قوله (حدثني محمد وهو ابن سلام) كذا فى رواية أبي ذر وأهمله الباقون . **قوله** (حدثني عبد الوهاب الثقفى) فى رواية كريمة أخبرنا ، وفى رواية الاصيل حدثنا وليس فى رواية كريمة « الثقفى » . **قوله** (حدثنا خالد) كذا لابي ذر والاصيل ، ولغيرهما أخبرنا . **قوله** (قال لما كثر الناس ، قال ذكروا) « قال » الثانية زائدة ، ذكرت تأكيدا . **قوله** (أن يعملوا) بضم أوله من الإعلام ، وفى رواية كريمة بفتح أوله من العلم . **قوله** (أن يوروا نارا) أى يوقدوها ، يقال ورى الوند إذا خرجت ناره ، وأوريته إذا أخرجته . ووقع فى رواية مسلم « أن ينوروا نارا » أى يظهروا نورها ، والناقوس خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى .

قوله (وأن يوتر الإقامة) احتج به من قال بإفراد قوله « قد قامت الصلاة » ، والحديث الذى قبله حجة عليه لما قدمناه ، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح

٣ - باب الإقامة واحدة إلا قوله « قد قامت الصلاة »

٦٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال « أيسر

بَلَّاءُ أَنْ يَشْمَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتَرَ الْإِقَامَةُ » قَالَ إِسْمَاعِيلُ : فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ : إِلَّا الْإِقَامَةَ

قَوْلُهُ (بَابُ الْإِقَامَةِ وَاحِدَةٌ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : خَالَفَ الْبُخَارِيُّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ وَاحِدَةٌ ، لِأَنَّ لَفْظَ الْوُتْرِ غَيْرُ مَنْحَصَرٍ فِي الْمَرَّةِ فَعَدَلَ عَنْ لَفْظٍ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ إِلَى مَا لَا إِشْتِرَاكَ فِيهِ . قُلْتُ : وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ مِرَاعَاةً لِلْفُظِّ الْخَبَرِ الْوَارِدِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ فِي حَدِيثِ ابْنِ حُمَرَ الَّذِي أَشْرَفَ إِلَيْهِ فِي الْبَابِ الْمَاضِي وَلِنَظَرِهِ « الْأَذَانَ مَثْنً وَالْإِقَامَةَ وَاحِدَةً » وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ وَحَسَنَهُ فِي حَدِيثِ لَابِيِّ مَحْذُورَةَ ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَقِيمَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً . قَوْلُهُ (إِلَّا قَوْلُهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) هُوَ لَفْظٌ مَعْمُورٌ عَنْ أَيُّوبَ كَمَا تَقَدَّمَ ، قِيلَ وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنْ يُرَادَ حَدِيثُ سَمَّاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَوَّلَى مِنْ إِبْرَادِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةٍ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَصْنُفَ قَصَدَ رَفْعَ تَوْحُّمٍ مِنْ يَتَوَحَّمُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَيُّوبَ لِأَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَقْطُوعًا لَمْ يَحْتَجْ بِهِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هُوَ الْخِزْمِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ . قَوْلُهُ (قَالَ إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ ، وَلَيْسَ هُوَ مُعَلِّقًا . قَوْلُهُ (فَذَكَرْتُ) كَذَا لِلْكَثَرِ بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ ، وَلِلْكَشْمِيشِيِّ وَالْأَصْبَلِيِّ « فَذَكَرْتُهُ » أَيْ حَدِيثَ خَالِدٍ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنٌ مِثْلُ الْأَذَانِ . وَأَجَابَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ بِدَعْوَى النِّسْخِ ، وَأَنَّ إِفْرَادَ الْإِقَامَةِ كَانَ أَوَّلًا ثُمَّ نَسَخَ بِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ ، يَعْنِي الَّذِي رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَفِيهِ تَثْنِيَةُ الْإِقَامَةِ ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فَيَكُونُ نَاسِخًا . وَعَوْرَضَ بِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ وَاحْتِجَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَقْرَبَ بِلَالًا عَلَى إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ وَعَلَهُ سَعْدُ الْقُرْطُ فَأَذَّنَ بِهِ بَعْدَهُ كَمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ جَرِيرٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ الْمُبَاحِ ، فَإِنَّ رِيعَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ فِي الْأَذَانِ ، أَوْ ثَنَاءً ، أَوْ رَجْعًا فِي التَّشْهَدِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ ، أَوْ ثَنَى الْإِقَامَةَ أَوْ أَفْرَدَهَا كُلَّهَا أَوْ إِلَّا « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » فَالْجَمْعُ جَائِزٌ . وَعَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ رِيعَ الْأَذَانِ وَرَجْعَ فِيهِ ثَنَى الْإِقَامَةَ وَإِلَّا أَفْرَدَهَا ، وَقِيلَ لَمْ يَقُلْ بِهَذَا التَّفْصِيلِ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَاقِعًا أَعْلَمُ : (فَائِدَةٌ) : قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي تَثْنِيَةِ الْأَذَانِ وَإِفْرَادِ الْإِقَامَةِ أَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِ الْغَائِبِينَ فَيَسْكُرُ لِيَكُونَ أَوْصَلَ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ فَانْهَاءً لِلْحَاضِرِينَ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ فِي مَكَانٍ عَالٍ بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوْتُ فِي الْأَذَانِ أَرْفَعَ مِنْهُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ مَرْتَلًا وَالْإِقَامَةُ مَسْرُوعَةً ، وَكَرَّرَ « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْإِقَامَةِ بِالذَّاتِ . قُلْتُ : تَوَجَّهَ ظَاهِرُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ : لَوْ سَوَى بَيْنَهُمَا لَاشْتَبَهَ الْأَمْرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَصَارَ لِأَنَّ يَفُوتُ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ ، فَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْأَذَانَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَكَانٍ عَالٍ لِتَشْرَكَ السَّمَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَثْنِيَةِ التَّكْبِيرِ ، وَتَوَخَّذَ حِكْمَةُ التَّرْجِيمِ عَمَّا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِالتَّشْهَدِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٤ - بَابُ فَضْلِ التَّأْذِينِ

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْرَكَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ ، فَذَا قَضَى السَّأَاءُ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا

بين الأذان والإقامة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به ، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التشويب بين الأذان والإقامة ، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة . ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص ، وقال الخطابي : لا يعرف العامة التشويب الا قول المؤذن في الأذان والصلاة خير من النوم ، لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة . وافته أعلم . قوله (أقبل) زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة د فوسوس ، . قوله (أقبل حتى يحظر) بضم الطاء ، قال عياض : كذا سمعناه من أكثر الرواة ، وضبطناه عن المتقين بالكسر ، وهو الوجه ، وسمناه فوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرب به فخذيه ، وأما بالضم فن المرور أى يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله ، وضعف الحجوى في نوادر الضم مطلقاً وقال : هو يحظر بالكسر في كل شيء . قوله (بين المراء ونفسه) أى قلبه ، وكذا هو للصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال الباجي : المعنى أنه يحول بين المراء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها . قوله (يقول : اذكر كذا اذكر كذا) وقع في رواية كريمة بوأو العطف ، واذكر كذا ، وهي لمسلم ، وللصنف في صلاة السهو ، اذكر كذا وكذا ، زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج ، فهناه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر ، . قوله (لما لم يكن يذكر) أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة ، وفي رواية لمسلم ، لما لم يكن يذكر من قبل ، ، ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذي شكأ إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلى ويحرص أن لا يحدث نفسه بشئ من أمر الدنيا ، ففعل ، فذكر مكان المال في الحال . قيل : خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لانه يميل لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده ، والذي يظهر أنه لاعم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقه في الفسكرة فيه ، وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم ، لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها ؟ لا يبعد ذلك ، لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان . قوله (حتى يظل الرجل) كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة ، ومعنى يظل في الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى ، ووقع عند الأصيلي د يضل ، بكسر الساقطة أى ينسى ، ومنه قوله تعالى (أن تضل إحداهما) أو بفتحها أى يخطئ . ومنه قوله تعالى (لا يضل ربي ولا ينسى) والمشهور الأول . قوله (لا يدرى) وفي رواية في صلاة السهو د ان يدرى ، بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا ، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الهمة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة ، وقال القرطبي : ليست رواية الفتح لشيء الا مع رواية الضاد الساقطة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته . قوله (كم صلى) وللصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة د حتى لا يدرى أنلثا صلى أم أربعاً ، وسيأتى الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى . وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة ، فقيل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة ، فانه لا يسمع مدى صرت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتى بعد ، ولعل البخارى أشار إلى ذلك بإبراده الحديث المذكور عقب هذا الحديث . وتقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص ، وأن الذى يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا تقبل لهم شهادة ، ورد له جاء من الآثار بخلافه ، وبالعالم الزين بن المنير في تقرير الاول وهو مقام

احتمال ، وقيل يهرب نفورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا ليفسد على المصلي صلاته ، فصار رجوعه من جنس فراره ، والجامع بينهما الاستخفاف . وقيل لان الاذان دعاء الى الصلاة المشتملة على السجود الذي اياه وعصى بسببه ، واعترض بأنه يعود قبل السجود ، فلو كان هربه لاجله لم يعد إلا عند فراغه ، وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنه لم يخالف أمرا ثم يرجع ليفسد على المصلي سجوده الذي اياه ، وقيل إنما يهرب لاتفاق الجميع على الاعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة ، واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصلي ، وأجيب بأن الإعلان أخص من الاتفاق فان الإعلان المخصص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلا ، ولهذا قال لعبد الله بن زيد : ألقه على بلال فإنه أندى صوتا منك ، أى أقعد في المد والإطالة والإسراع ليعم الصوت ويطول أمس التآذين فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصوده من إلهاء الأذى عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ ، وقد يبأس عن أن يردم عما أعلنوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة . وقال ابن الجوزى : على الاذان هيبة يشتد انزعاج الشيطان بسببها ، لانه لا يكاد يقع في الاذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فان النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة . وقد ترجم عليه أبو عوانة والدليل على أن المؤذن في أذانه وإقامته منفي عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل لان الاذان إعلام بالصلاة التي هي أفضل الاعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، بل تقع على وفق الامر ، فيفر من سماعها . وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفريط فيتمكن الخبيث من المفرط ، فلو قدر أن المصلي وفي جميع ما أمر به فيها لم يقربه إذا كان وحده وهو نادر ، وكذا إذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندر ، أشار اليه ابن أبي جمرة فنفع الله ببركته (قائدا) : قال ابن بطلان يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى ، لكلا يكون متشبها بالشيطان الذي يفر عند سماع الاذان والله أعلم . (تنبيهان) : (الاول) فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الإتيان بصورة الاذان وإن لم توجد فيه شرائط الاذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ، ففي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال : إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة ، واستدل بهذا الحديث ، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه . (الثاني) وردت في فضل الاذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى ، واقتصر على هذا هنا ، لان هذا الخبر تضمن فضلا لا ينال بغير الاذان ، بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب المذكور فيها يدرك بأنواع أخرى من العبادات . والله أعلم

هـ - باب رفع الصوت بالنداء

وقال عمر بن عبد العزيز : أذن أذانا سمحا ، وإلا فاعزنا

٦٠٩ - حدثني عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صنفعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له « إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك - أو بادييتك - فأدنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن

جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ
[الحديث ٦٠٩ - طرفاه في : ٣٢٩٦ ، ٧٥٤٨]

قوله (باب رفع الصوت بالنداء) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الأذان ، وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم ، وقد ترجم عليه النسائي . باب الثواب على رفع الصوت بالأذان ، **قوله** (وقال عمر بن عبد العزيز) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز . . فذكره ، ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لان ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة ، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع ، لانه أنه نهاه عن رفع الصوت . وقد روى نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى السكبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدى ، وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه ، ثم غفل فذكره في الثقات . **قوله** (عن أبيه) زاد ابن عيينة . وكان يتبى في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، لكن قلبه ابن عيينة فقال : عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز الماجشون . وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرج روايته ، لكن لم نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر . واسم أبي صمصمة عمرو بن زيد بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار ، مات أبو صمصمة في الجاهلية ، وابنه عبد الرحمن صحابي ، روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصمة عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي ﷺ ، وفي سياقه أن جده كان بدرية ، وفيه نظر لان أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أخاه قيس بن أبي صمصمة . **قوله** (أن أبا سعيد الخدري قال له) أي لعبد الله ابن عبد الرحمن . **قوله** (تحب الغنم والبادية) أي لاجل الغنم لان محبها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى ، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عماره فيها . **قوله** (في غنمك أو باديته) يحتمل أن تكون د أو ، شكا من الراوى ، ويحتمل أن تكون للتنويع لان الغنم قد لا تكون في البادية ، ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم . **قوله** (فاذنت للصلاة) أي لاجل الصلاة ، وللصنف في بدء الخلق . بالصلاة ، أي أعلنت بوقتها . **قوله** (فارفع) فيه إشعار بان أذان من أراد الصلاة كان مقرراً عندهم لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين ، واستدل به الرافعي للقول الصائر الى استحباب أذان المنفرد ، وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت ، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا . **قوله** (بالنداء) أي بالأذان . **قوله** (لا يسمع مدى صوت المؤذن) أي غاية صوته ، قال البيضاوى : غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى . **قوله** (جن ولا إنس ولا شيء) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات ، فهو من العام بعد الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة . لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا أنس ، ولا بن داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ . المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس ، ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب . ولا شيء . وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره ، قال القرطبي : قوله . ولا شيء .

المراد به الملائكة . وتعقب بأنهم دخلوا في قوله حين لانهم يستخفون عن الأبصار ، وقال غيره : المراد كل ما يسمع المؤذن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات . ومنهم من حمله على ظاهره ، وذلك غير متمتع عقلا ولا شرما . قال ابن بريزة ، تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسليم لا يكون إلا من حي ، فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال باريها ، أو هو على ظاهره ؟ وغير متمتع عقلا أن الله يخلق فيها الحياة والكلام . وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار د أكل بعض بعضا ، وسيأتى في الحديث الذي فيه د أن البقرة قالت إنما خلقت للحرث ، وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا د إني لأعرف حجرا كان يسلم على ، اه . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك : إن قوله هنا د ولا شيء ، نظير قوله تعالى (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) وتعقبه بأن الآية تختلف فيها ، وما عرفت وجه هذا التحق ؛ فانهما سواء في الاحتمال ونقل الاختلاف ، إلا أن يقول إن الآية لم تختلف في كونها على عمومها ، وإنما اختلفت في تسليح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث . والله أعلم . (فائدة) : السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدهرى والجواب والشهادة ، قاله الزين بن المنير . وقال الثوري : المراد من هذه الشهادة اشتهاؤ المشهود له يوم القيامة بالمفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله يفضح بالشهادة قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين . قوله (الا شهد له) للكشميين إلا يشهد له ، وتوجيههما واضح . قوله (قال أبو سعيد سمعته) قال الكرماني : أى هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع الخ . قلت : وقد أورد الرافعي هذا الحديث في الشرح بلفظ د أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد أنك رجل تجب الغنم ، وسأله الى آخره ، وسبقه الى ذلك الغزالي وامامه والقاضي حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم ، وتعقبه النووي ، وأجاب ابن الرقعة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد د سمعته من رسول الله ﷺ ، عائد على كل ما ذكر اه . ولا يخفى بعده . وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة ولفظه د قال أبو سعيد : اذا كنت في البوادي فارفع صوتك بالدعاء ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يسمع ، فذكره ، ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ د أن النبي ﷺ قال : إذا أذنت فارفع صوتك ، فانه لا يسمع ، فذكره . فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف . والله أعلم . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهده أو يتأذى به ، وفيه أن حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح ، وفيه جواز التبدى ومساكنة الاعراب ومشاركتهم في الاسباب بشرط حفظ من العلم وأمن غلبة الجفاء . وفيه أن أذن الفذ مندوب اليه ولو كان في قفر ولو لم يرتج حضور من يصلح معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من سمعه من غيرهم

٦ - باب ما يُتحقَّن بالأذان من الدماء

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَرَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ . قَالَ فَخَرْنَا إِلَى خَيْبَرَ ، فَانْتَهَبْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أُنَى طَلْحَةَ ،

وَأَنَّ قَدَمِي تَمَسُّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : فخرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ . فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَبِيسُ . قَالَ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . خَرِبَتْ خَيْرٌ . إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ »

قوله (باب ما يحقن بالأذان من الدماء) قال الزين بن المنير : قصد البخارى بهذه الترجمة والتين قبلها استيفاء ثمات الأذان ، فالاولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة ، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لايداع الشهادة له بذلك ، والثالثة فيها حق الدماء عند وجود الأذان . قال : واذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه الفوائد لم يشرع إلا فى حكايته عند سماعه ، ولهذا عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادى . ١٠ هـ . كلامه ملخصا . ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر ، وباقي المتن من متعلقات الجهاد . وقد أورد المصنف هناك بهذا الإسناد وسياقه أمم مما هنا ، وسياق الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسياقه أوضح ، أخرجه من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فان سمع أذانا أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام ، وأنه لا يجوز تركه ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه ١١ هـ . وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم ، وهو أجد الأوجه في المذهب . وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافا ، وإن قول أصحابنا من نطق بالشهد فى الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسويا فلا يرد عليه مطلق حديث الباب ، لان العيسوية طائفة من اليهود حدثت فى آخر دولة بنى أمية فاعترفوا بأن محمدا رسول الله ﷺ ، لكن الى العرب فقط ، وهم منسوبون الى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك . (تنبيه) : وقع فى سياق حديث الباب « لم يكن يغيرنا » واختلف فى ضبطه ، فى رواية المستمل « يغير » من الاغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن ، وفى رواية الكشميني « يغد » باسكان الغين وبالبدال المهمة من الضو ، وفى رواية كريمة « يغزو » بزى بعدها واو من الغزو ، وفى رواية الاصيل « يغير » كالاول لكن باثبات الياء ، وفى رواية غيرهم بضم أوله وإسكان الغين من الإغراء ، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواه من الإغارة . والله أعلم

٧ - باب ما يقول إذا سمع المنادى

٦١١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبني عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن »

٦١٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث قال حدثني بيسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوما فقال مثله إلى قوله : « وأشهد أن محمدا رسول الله »

حدثنا إسحاق بن راهويه قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا هشام عن يحيى . نحوه

٦١٣ - قال يحيى وحديثي بعض إخواننا أنه قال « لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله » .

وقال : هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول »

قوله (باب ما يقول إذا سمع المأذَى) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري وفي حديث الباب ، وآثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي . ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور ، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا الحيعلتين ، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام ، وحديث معاوية الذي تلاه به يخصصه ، والخاص مقدم على العام . **قوله (عن عطاء بن يزيد)** في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري أن عطاء بن يزيد أخبره ، أخرجه أبو عوانة . (فائدة) : اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يقدح في صحته ، فرواه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد في مسنده عنه ، وقال الدارقطني : أنه خطأ والصواب الرواية الأولى ، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا تطيل به . **قوله (إذا سمعتم)** ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده أو صمم لا تشرع له المتابعة ، قاله النووي في شرح المذهب . **قوله (فقولوا مثل ما يقول المؤذن)** ادعى ابن وضاح أن قول « المؤذن » مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله « مثل ما يقول » . وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى ، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباتها ، ولم يصب صاحب الصفة في حذفها . **قوله (ما يقول)** قال الكرماني : قال « ما يقول » ، ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلماتها . قلت : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة « أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » ، وأما أبو الفتح البعمري فقال : ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن ، لكن الأحاديث التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها ذلك على أن المراد المساوقة ، يشير إلى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره ، فلم يجاوبه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي في شرح المذهب بحثا . وقد قالوه فيما إذا كان له عذر كالصلاة ، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حي على الصلاة وحي على الفلاح » ، فيقول بدلها « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، كذلك استدلل به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور ، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال : فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة ، وهو وجه عند الحنابلة . وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها ، وأما الحيلة فمقصودها الدعاء إلى الصلاة ، وذلك يحصل من المؤذن ، فعرض السامع عما يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة . ولغائل أن يقول : يحصل للجبب الثواب لامتناله الأمر ، ويمكن أن يزداد استيقاظا وإسراعا إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء إليها من المؤذن ومن

نفسه . ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم ، سمع الله لمن حمده ، كما سيأتي في موضعه . وقال الطيبي : معنى الحيعلتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلا والفوز بالنعيم آجلا ، فناسب أن يقول : هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعف القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته . وبما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريج قال : حدث أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئا إلا قالوا مثله ، حتى إذا قال : حتى على الصلاة ، قالوا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حتى على الفلاح ، قالوا : ما شاء الله ، انتهى . وإلى هذا صار بعض الحنفية . وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان ، وروى عن سعيد بن جبيرة قال : يقول في جواب الحيلة : سمعنا وأطعنا . ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى ، قيل لا يجيبه إلا في الشهادتين فقط ، وقيل هما والتكبير ، وقيل يضيف إلى ذلك الحوقلة دون ما في آخره ، وقيل مهما أتى به بما يدل على التوحيد والاخلاص كفاء وهو اختيار الطحاوي ، وحكوا أيضا خلافا : هل يجيب في الترجيع أو لا . وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته لأول أو لا . قال النووي : لم أوفيه شيئا لأصحابنا . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا في الصبح والجمعة فانهما سواء لأنهما مشروعان . وفي الحديث دليل على أن لفظ أمثل لا يقتضي المساواة من كل جهة ، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل وفيه بحث ، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله فيسكتني بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفي أن يحمره على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة . وتعتب بأن الأذان معناه الإعلام لغة ، وخصه الشرع بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت وجد الأذان ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته^(١) ويوجد الأذان من دونها . ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعا . واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد المخاطبة ، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلا ، وقيل يجيب إلا في الحيعلتين لأنهما كالخطاب للآدميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من يبدل الحيلة بالهوقلة لا يمنع ، لأنها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد . وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوب موالاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف ، وهذا قاله بحثنا ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ ، وكذا في حال الجراح والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيلة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعي في الام على عدم فساد الصلاة بذلك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كسبي الإقامة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وقياس إبدال الحيلة بالهوقلة في الأذان أن يجيء هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان إعلام عام فيصير على الجميع أن يكونوا دعاة إلى الصلاة ، والإقامة إعلام

(١) هذا فيه نظر : والدواب أن ما أحدثه الناس من رفع الصوت بالتسبيح قبل الأذان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده . كما أشار إليه الشارح - بدعة يجب على ولاة الأمر إنكارها حتى لا يدخل في الأذان ما ليس منه ، رغبنا شرعه الله غنية وكفاية عن المحدثات ، فلهذا

خاص وعدد من يسميها محصور فلا يعسر أن يدعو بعضهم بعضا . واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكاية الطحاوى عن قوم من السلف ، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب ، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره ، انه ﷺ سمع مؤذنا فلما كبر قال : على الفطرة ، فلما تشهد قال : خرج من النار ، قال : فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الامر بذلك للاستحباب . وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد ، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ، ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك ، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الاذان لكن برد هذا الاخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله (أنه سمع معاوية يوما فقال مثله - الى قوله - وأشهد أن محمدا رسول الله) هكذا أورد المتن هنا مختصرا ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن هشام ولفظه ، وكنا عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة ، فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم ، ثم قال البخارى : حدثنا اسحق أنبأنا وهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى نحوه . قال يحيى : وحدثني بعض اخواننا ، أنه لما قال حتى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال : هكذا سمعت نبيكم يقول ، انتهى ، فأحال بقوله نحوه على الذى قبله ، وقد عرفت أنه لم يسق له كله ، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تاما ، منها للاسماعىلى من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال : دخلنا على معاوية ، فنادى مناد بالصلاة ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا اله الا الله . فقال معاوية : وأنا أشهد أن لا اله الا الله . فقال : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمدا رسول الله ، قال يحيى فحدثني صاحب لنا ، أنه لما قال حتى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال هكذا سمعنا نبيكم ، انتهى . فاشتمل هذا السياق على فوائد : أحدها تصريح يحيى بن أبى كثير بالسمع له من محمد بن ابراهيم فأم من ما يخشى من تدليس ، ثانيها بيان ما اختصر من روايتى البخارى ، ثالثها أن قوله في الرواية الاولى ، انه سمع معاوية يوما فقال مثله ، فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوما فقال مثله ، رابعها أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها لمتابعة معاذ بن هشام له ، خامسها أن قوله ، قال يحيى ، ليس تعليقا من البخارى كما زعمه بعضهم ، بل هو عنده باسناد اسحق . وأبدى الحافظ قطب الدين احتمالا أنه عنده باسنادين . ثم إن اسحق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه ، كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه ، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه . وأما المبهم الذى حدث يحيى به عن معاوية فلم أقف فى شيء من الطرق على تعيينه ، وحكى الكرماتى عن غيره أن المراد به الاوزاعى ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حدثه به عن معاوية ، وأين عصر الاوزاعى من عصر معاوية ؟ وقد غلب على ظنى أنه علقمة بن وقاص إن كان يحيى بن أبى كثير أدركه ، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة ، وإنما قلت ذلك لآتى جمعت طرقه عن معاوية فلم أجده هذه الزيادة في ذكر الحوقلة إلا من طريقين : أحدهما عن نهشل التميمى عن معاوية وهو فى الطريق باسناد واه ، والآخر عن علقمة بن وقاص عنه ، وقد أخرجه النسائى واللفظ له . وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال : انى لعند معاوية إذ أذن مؤذن ، فقال معاوية

كما قال ، حتى إذا قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، فلما قال حي على الفلاح قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن حلقمة عن أبيه عن جده قال : كنت عند معاوية فذكر مثله ، وأوضح سياقا منه ، وتبين بهذه الرواية أن ذكر الحوالة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب ، بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ، وأن « إلى » في قوله في الطريق الأولى « فقال مثل قوله إلى أشهد أن محمدا رسول الله » بمعنى « مع » كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ﴾ . (تنبيه) : أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني ، ولم يخرج مسلم حديث معاوية لأن الزيادة المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للبهيم الذي فيها ، اسكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوى جدا . وفي الباب أيضا عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع - وهما في الطبراني وغيره - وعن أنس في البوار وغيره . والله تعالى أعلم

٨ - باب الدعاء عند النداء

٦١٤ - حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شبيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّاتِيَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

[الحديث ٤١٦ - طرفه في : ٤٧١٩]

قوله (باب الدعاء عند النداء) أي عند تمام النداء ، وكان المصنف لم يقيده بذلك اتباعا لإطلاق الحديث كما سيأتي البحث فيه . قوله (حدثني علي بن عياش) بالياء الأخيرة والشين المعجمة وهو الحصى من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدث عنه القديما بهذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحد عنه أخرجه الإسماعيلي من طريقه . قوله (عن محمد بن المنكدر) ذكر الترمذي أن شعبيا تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في زوائد الإسماعيلي : أخبرني ابن المنكدر . قوله (من قال حين يسمع النداء) أي الأذان ، واللام للمهد ، ويحتمل أن يكون التقدير : من قال حين يسمع نداء المؤذن . وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه ، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه ، إذ المطلق يحمل على الكامل ، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ « قولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، ثم سلوا الله لي الوسيلة » ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان . واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول ، بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه . وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد ، وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ ، واستدل به ابن زينة على عدم وجوب ذلك لظاهر إirاده ، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه

قال الخنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور . **قوله** (رب هذه الدعوة) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عياش : اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة ، والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى (له عوة الحق) وقيل لدعوة التوحيد تامة ، لأن الشركة نقص . أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور ، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فعرض للفساد . وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو ، لا اله الا الله ، وقال الطيبي : من أوله إلى قوله : محمد رسول الله ، هي الدعوة التامة ، والحيمة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء ، والقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا دارم عليه ، وعلى هذا فقوله ، والصلاة القائمة ، بيان للدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ وهو أظهر . **قوله** (الوسيلة) هي ما يتقرب به إلى الكبير ، يقال توسلت أي تقربت ، وتطلق على المنزلة العلية ، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو هند مسلم بلفظ : فأنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، الحديث ، ونحوه للبرار عن أبي هريرة ، ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها . **قوله** (والفضيلة) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة . **قوله** (مقاماً محموداً) أي يحمد القائم فيه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، ونصب على الظرفية أي أبعثه يوم القيامة فأقاه مقاماً محموداً ، أو ضمن أبعثه معنى أقاه ، أو على أنه مفعول به ومعنى أبعثه أعطه ، ويجوز أن يكون حالاً أي أبعثه ذا مقام محمود ، قال النووي : ثبت الرواية بالتنكير وكأنه حكاية للفظ القرآن ، وقال الطيبي : إنما نكره لانه أنعم وأجزل ، كأنه قيل مقاماً أي مقاماً محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي ابن عياش شيخ البخاري فيه بالتعريف عند النسائي ، وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالنووي . **قوله** (الذي وعدته) زاد في رواية البيهقي : ذلك لا تخلف الميعاد ، وقال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى (عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً) وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله أوقع كما صح عن ابن عينة وغيره ، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما : المقام المحمود ، بالآلف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم . قال ابن الجوزي : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، وقيل لإجلاله على العرش ، وقيل على الكرسي ، وحكى كلا من القولين عن جماعة ، وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً : يبعث الله الناس ، فيكسوني ربي حلة خضراء ، فأقول ما شاء الله أن أقول ، فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة . ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ، ويشعر قوله في آخر الحديث : حلت له شفاعتي ، بأن الأمر المطلوب له الشفاعة والله أعلم . **قوله** (حلت له) أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى على ، ويؤيده رواية مسلم : حلت عليه ، ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود : وجبت له ، ولا يجوز أن يكون حلت من

الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة . **قوله** (شفاعتي) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للذين ، وأجيب بأن له عليه السلام شفاعات أخرى : كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا لإجلال النبي عليه السلام ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك ، وهو تحكم غير مرضى ، ولو كان أخرج الغافل اللامى لكان أشبه . وقال المهلب : في الحديث الحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة . والله أعلم

٩ - باب الاستهام في الأذان

وَيُذَكِّرُ أَنْ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ

٦١٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سفي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة

أن رسول الله عليه السلام قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا »

[الحديث ٦١٥ - أطرافه في ٦٥٤ ، ٧٢١ ، ٢٦٨٩]

قوله (باب الاستهام في الأذان) أي الاقتراع ، ومنه قوله تعالى ﴿ فساهم فساكن من المدحضين ﴾ قال الخطابي وغيره : قيل له الاستهام لانهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب . **قوله** (ويذكر أن قوما اختلفوا) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال « تشاح الناس في الأذان بالقادسية فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص ، فأقرع بينهم . وهذا منقطع . وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه ، عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق - وهو أبو وائل - قال « افتتحنا القادسية صدر النهار ، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن ، فذكره وزاد « فخرجت الفرعة لرجل منهم فاذن ، (فائدة) : القادسية مكان بالعراق معروف ، نسب إلى قادس رجل نزل به ، وحكى الجوهري أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للحاج ، وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع الفرس وذلك في خلافة عمر سنة خمس عشرة ، وكان سعد يومئذ الأمير على الناس . **قوله** (عن سفي) بضم أوله بلفظ التصغير **قوله** (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** (لو يعلم الناس) قال الطبري : وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم . **قوله** (ما في النداء) أي الأذان ، وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج . **قوله** (والصف الأول) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة « من الخير والبركة » ، وقال الطبري : أطلق مفعول يعلم وهو ما ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضربا من المبالغة وأنه ما لا يدخل تحت الوصف ، والإطلاق انما هو في قدر الفضيلة والا فقد بينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة . **قوله** (ثم لم يجدوا) في رواية المستملى والحموي « ثم لا يجدون » ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « ثم لا يجدوا » ، ووجهه يجوز حذف التوون تخفيفا ، ولم أقف على هذه الرواية . **قوله** (إلا أن يستهموا) أي لم يجدوا شيئا من وجوه الأولوية ، أما في الأذان فبأن يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن

وتكسلاته ، وأما في الصف الاول فبأن يصلوا دفعة واحدة ، ويستووا في الفضل فيقرع بينهم ، إذا لم يتراضوا فيما بينهم في الحالين . واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد ، وليس بظاهر لصحة استهتام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ، ولأن الاستهتام على الاذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية ، وزعم بعضهم أن المراد بالاستهتام هذا الترامي بالسهام ، وأنه أخرج مخرج المبالغة . واستأنس بحديث لفظه « لتجالدوا عليه بالسيوف ، لكن الذي فهمه البخاري منه أول ، ولذلك استشهد له بقصة سعد ، ويدل عليه رواية لمسلم « لكنت قرعة » . قوله (عليه) أى على ما ذكر ليشمل الامرين الاذان والصف الاول ، وبذلك يصح تبويب المصنف . وقال ابن عبد البر : الماء عائدة على الصف الاول لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور . ونازعه القرطبي وقال : انه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لا فائدة له ، قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما) أى جميع ذلك . قلت : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ « لاستهتوا عليهما ، فهذا مفسح بالمراد من غير تكلف . قوله (التهجير) أى التبكير الى الصلاة ، قال الهروي : وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا : المراد الإتيان الى صلاة الظهر في أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهاجرة وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتى ، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائمته وقصد الى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل . قوله (لاستهتوا اليه) قال ابن أبي جرة المراد بالاستهتاء معنى لا حسا ، لأن المسابقة على الاقدام حسا تقتضى السرعة فى المتى وهو ممنوع منه انتهى . وسيأتى الكلام على بقية الحديث فى « باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة ، قريبا ، ويأتى الكلام على المراد بالصف الاول فى أواخر أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى »

١٠ - باب الكلام فى الاذان

وَتَسْلَمَ سُبْحَانَكَ مُسَدِّدًا قَالِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزَّيَّادِيِّ وَعَاصِمِ الْأَخُولِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَغٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَسْرَهُ أَنْ يُنَادِيَ : الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ، فَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ : فَعَلَ هَذَا مِنْ هَوٍّ خَيْرٌ مِنْهُ وَإِنَّهَا عَزْمَةٌ »

[الحديث ٦١٦ طرفاه فى : ٦٦٨ ، ٩٠١]

قوله (باب الكلام فى الاذان) أى فى أثنائه بغير ألفاظه . وجرى المصنف على عادته فى عدم الجزم بالحكم الذى دلالة غير صريحة ، لكن الذى أوردته فيه يشعر بأنه يختار الجواز ، وحكى ابن المنذر الجواز مطلقا عن عروة وعطاء والحسن وقتادة ، وبه قال أحمد ، وعن النخعي وابن سيرين والاوزاعي الكراهة ، وعن الثوري المنع ، وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الاولى ، وعليه يدل كلام مالك والشافعي ، وعن إسحق بن راهويه يكره . إلا أن كان فيما يتعلق بالصلاة ، واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور فى الباب ، وقد نازع فى ذلك الداودى فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام فى الاذان ، بل القول المذكور مشروع من جملة الاذان فى

ذلك المحل . **قوله** (وتكلم سليمان بن صرد في أذانه) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له ، وأخرجه البخاري في التاريخ عنه واسناده صحيح ولفظه « انه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه » . **قوله** (وقال الحسن) لم أره موصولا ، والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز السلام بغير قيد الضحك ، قيل مطابقته للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فتفسد الصلاة ، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة ، وقد ذهب الأكثر إلى أن تعمد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف ، فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعنده . **قوله** (حماد) هو ابن زيد ، وعبد الحميد هو ابن دينار ، وعبد الله بن الحارث هو البصري ابن عم ابن سيرين وزوج ابنته وهو تابعي صغير ، ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الاقران لأن الثلاثة من صغار التابعين ، ورجال الاسناد كلهم بصريون ، وقد جمعهم حماد كسدد كما هنا ، وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج ، وكان حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتي قريبا في « باب هل يصلي الإمام بمن حضر » عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي عن حماد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما ، ورواه مسلم عن الربيع عن حماد عن أيوب وعاصم من طرق أخرى منها وهيب عن أيوب ، وحكى عن وهيب أن أيوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث وفيه نظر ، لأن في رواية سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب وعبد الحميد قالوا : سمعنا عبد الله بن الحارث كذلك أخرجه الاسماعيل وغيره ، ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن حنبل كما سيأتي في كتاب الجمعة إن شاء الله . **قوله** (خطبنا) استدله ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة ، وفيه نظر . نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن علية ولفظه « ان الجمعة عزمة » . **قوله** (في يوم رزغ) بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غين معجمة كذا للأكثر هنا ، ولابن السكن والكشميني وأبي الوقت بالبدال المهملة بدل الزاي ، وقال القرطبي : إنها أشهر ، وقال : والسواب الفتح فانه الاسم ، وبالسكون المصدر انتهى . وبالفتح رواية القاسبي . قال صاحب المحكم : الرزغ الماء القليل في الثأد ، وقيل إنه طين وحل ، وفي العين : الرذغة الوحل والرذغة أشد منها . وفي الجهرة ، والرذغة والرذغة الطين القليل من مطر أو غيره . (تنبيه) : وقع هنا يوم رزغ بالإضافة ، وفي رواية الحنفي الآتية في يوم ذي رزغ وهي أوضح ، وفي رواية ابن علية في يوم مطير . **قوله** (فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره) كذا فيه ، وكأن هنا حذف تقديره أراد أن يقولها فأمره ، ويؤيده رواية ابن علية « اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة » وبوب عليه ابن خزيمة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف « حي على الصلاة في يوم المطر » ، وكأنه نظر الى المعنى لأن حي على الصلاة والصلاة في الحال وصلوا في بيوتكم يناقض ذلك ، وعند الشافعية وجه أنه يقول ذلك بعد الأذان ، وآخر أنه يقوله بعد الحيملتين ، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم . وفوله « الصلاة في الحال » بنصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة ، والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل وما فيه من أثائه ، قال النووي : فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان . وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في « باب الأذان للسافر » أنها تقال بعده ، قال : والامران جائزان كما نص عليه الشافعي ، لكن بعده أحسن ليم نظم الأذان . قال : ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراع ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس انتهى . وكلامه يدل على أنها تزداد مطلقا إما في أثائه وإما بعده ، لا أنها بدل من حي على الصلاة ، وقد تقدم عن ابن خزيمة ما خالفه ، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق

وغيره باسناد صحيح عن نعيم بن النحام قال : أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليله باردة ، فتمنيت لو قال : ومن بعد فلا حرج . فلما قال الصلاة خير من الزوم قالما ، . قوله (فقال فل هذا) كأنه فهم من نظرم الإنكار . وفي رواية الحجبي : كأنهم أنكروا ذلك ، وفي رواية ابن هلية : فكان الناس استنكروا ذلك ، . قوله (من هو خير منه) والكشميني : منهم ، والحجبي : مني ، يعني النبي ﷺ كذا في أصل الرواية ، ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن ، يعني فعله مؤذن رسول الله ﷺ وهو خير من هذا المؤذن ، وأما رواية الكشميني ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوظة ، أو أراد جنس المؤذنين ، أو أراد خير من المنكرين . قوله (وإنما) أى الجمعة كما تقدم (عزمة) يسكون الزاى عند الرخصة ، زاد ابن علية : وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين ، وفي رواية الحجبي من طريق عاصم : إني أوثمكم ، وهي ترجع رواية من روى : أخرجكم ، بالحاء المهملة ، وفي رواية جرير عن عاصم عند ابن خزيمة : أن أخرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الخبث من طرقهم الى مسجدكم ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ومطابقة الحديث للترجمة أنكروا الداودي فقال : لا حجة فيه على جواز السلام في الأذان ، بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المثل ، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المثل لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود ، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة اليه دل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج اليه

١١ - باب أذان الأعمى إذا كان له من يفهمه

٦١٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن أم مكتوم » ثم قال : وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت

[الحديث ٦١٧ - أطرافه في ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ١٩١٨ ، ٢١٥٦ ، ٧٢٤٨]

قوله (باب أذان الأعمى) أى جوازه . **قوله** (إذا كان له من يفهمه) أى بالوقت ، لأن الوقت في الأصل مبنى على المشاهدة ، وعلى هذا القيد يحمل ما روى ابن أبي شيبه وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعمى لا يصح فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة ، نعم في المحيط للحنفية أنه يكره . **قوله** (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعنبى ، قال الدارقطني : تفرد القعنبى بروايته إياه في الموطأ موصولاً عن مالك ، ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن بن مهدى وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة وكامل بن طلحة وآخرون ، ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه . **قوله** (أن بلالاً يؤذن بليل) فيه إشعار بأن ذلك كان من عادته المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد أقره النبي ﷺ على ذلك فصار في حكم المأمور به ، وسيأتي الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب . **قوله** (فكلوا) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك . **قوله** (ابن أم مكتوم) اسمه عمرو كما سيأتي موصولاً في الصيام وفصائل القرآن ، وقيل : كان اسمه الحصن فسماه

النبي ﷺ عبد الله ، ولا يتمتع أنه كان له اسمان ، وهو قرشي عامري ، أسلم قديما ، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة . وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية في خلافة عمر فاستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة فات ، وهو الأعمى المذكور في سورة عبس ، واسم أمه عاتكة بنت عبد الله المخزومية . وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكفيت أمه أم مكتوم لانكتام نور بصره ، والمعروف أنه عمي بعد بدر بستين (١) . قوله (وكان رجلا أعمى) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر ، وبذلك جزم الشيخ الموفق في (المغني) ، لكن رواه الإسماعيل عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعينا أنه ابن شهاب ، وكذلك رواه إسماعيل بن إسحق ومعاذ بن المثنى وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني ، والحزاعي عند أبي الشيخ ، وتام عند أبي نعيم ، وعثمان الدارمي عند البيهقي ، كلهم عن القعني . وعلى هذا في رواية البخاري إدراج . ويجاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله ، وكذا شيخ شيخه . وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واليث جميعا عن ابن شهاب وفيه « قال سالم : وكان رجلا ضرير البصر » ، ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضا ، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤدي معناه ، وسنذكر لفظه قريبا ، فثبت صحة وصله . ولابن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة ، قال ابن عبد البر : هو حديث آخر لابن شهاب ، وقد وافق ابن إسحق معمر فيه عن ابن شهاب . قوله (أصبحت أصبحت) أي دخلت في الصباح ، هذا ظاهره ، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للأكل ، فلم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، والاجماع على خلافه إلا من شذ كالأعمش . وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصيل وجماعة من الشراح بأن المراد قاربت الصباح ، وبمكر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قدمناها « ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر : أذن ، وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي ﷺ ، وأيضاً فقوله « ان بلالا يؤذن بليل ، يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ، ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن يذنه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت ، وهذا الموضع عندى في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب ، وكأنه كان له من راعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالزوغ ، وعند أخذه في الأذان يعترض الفجر في الأفق ، ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم « أصبحت ، أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر . وهذا وإن كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي ﷺ المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بمكة الصفة ، وقد روى أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثا فيه « وكان ابن أم مكتوم يتوخي الفجر فلا يخطئه » . وفي هذا الحديث جواز الأذان قبل طلوع الفجر ، وسيأتي بعد باب ، واستجواب أذان واحد بعد واحد . وأما

(١) هذا فيه نظر . لأن ظاهر القرآن يدل على أنه عمي قبل الهجرة ، لأن « سورة عبس » النازلة فيه مكية ، وقد وصفه

الله فيها بأنه أعمى . فتدبر

أذان اثنين معا ففتح منه قوم ، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية ، وقال الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك نهيش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الإثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى . ونص الشافعي على جوازه ولفظه : ولا يتضيق (١) إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الاعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووي في كتبه أن للاعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الاعمى ، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات . وعلى جواز العمل بخبر الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لان الاصل بقاء الليل ، وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء . وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه . وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان يقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل الى أمه إذا اشتهر بذلك واحتجج اليه

١٢ - باب الأذان بعد الفجر

٦١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « أخبرني حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن للصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن يُقام الصلاة »

[الحديث ٦١٨ - طرأه في : ١١٧٣ ، ١١٨١]

٦١٩ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة « كان النبي ﷺ يصل ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح »

[الحديث ٦١٩ - طرأه في : ١١٥٩]

٦٢٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يُنادي بليل ، فسكوا وامشوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم »

قوله (باب الاذان بعد الفجر) قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الاذان بعد الفجر على ترجمة الاذان قبل الفجر بخالف الترتيب الوجودي ، لان الاصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فقدم ترجمة الاصل على ما ندر عنه . وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر . والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الاذان قبل الفجر لا يكتب به عن الاذان بعده ، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر . والله أعلم . **قوله** (كان اذا اعتكف المؤذن للصبح) هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظر ، وقد استشكله كثير من العلماء ، ووجه بعضهم كما سيأتي ، والحديث في الموطأ عند جميع رواة بلقظ

(١) في مخطوطة الرياض : ولا بشر ،

« كان إذا سكّت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح ، وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب ، وقد أصلح في رواية ابن شبيوه عن الفربري كذلك ، وفي رواية الهمداني « كان إذا أذن ، بدل اعتكف ، وهي أشبه بالرواية المصوبة . ووقع في رواية النسفي عن البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضى أن صنيعة ذلك كان مختصا بحال اعتكافه ، وليس كذلك ، والظاهر أنه من إصلاحه . وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله ابن يوسف شيخ البخاري ، ووجه ابن بطلال وغيره بأن معنى « اعتكف المؤذن » ، أى لازم ارتقاؤه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه . قالوا : وأصل العكوف لزوم الإقامة بمكان واحد ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط ، وليس كذلك لمواظبته عليهما مطلقا ، والحق أن لفظ « اعتكف » محرف من لفظ « سكت » ، وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر » . قوله (وبدا الصبح) بغير همز أى ظهر ، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بمد المد ، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله « للصبح » ، فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح ، وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرها بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو العطف ، وبذلك تم مطابقة الحديث للترجمة ، وسيأتى بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى . قوله (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . قوله (بين النداء والإقامة) قال الزين بن المنير : حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة ، لأن قولها « بين النداء والإقامة » لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر . ثم أجاب عن ذلك بما محصله : إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر ، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر ، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى . وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد . والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيحاء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به ، ويبان ذلك فيما أورده بعد بابين من وجه آخر عن عائشة ولفظه « كان إذا سكّت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستبين الفجر » . قوله (عن عبد الله بن دينار) هذا إسناد آخر لما لك في هذا الحديث ، قال ابن عبد البر : لم يختلف عليه فيه ، واعترض ابن التيمي فقال : هذا الحديث لا يدل على الترجمة ، لجعله غاية الأكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم ، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل . وجوابه ما تقدم تقريره في الباب الذى قبله . وقال الزين بن المنير : الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره ، فإن قوله « حتى ينادى ابن أم مكتوم » ، يقتضى أنه ينادى حين يطلع الفجر ، لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل . (تنبيه) : قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار بجمع على صحته ، رواه جماعة من أصحابه عنه ، ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه : رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور ، أو « ان ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » ، قال : ولشعبة فيه إسناد آخر ، فانه رواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضا ، أخرجه أحمد عن غندر عنه ، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالأول ، ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة ، وكذلك أخرجه الطحاوى والطبرانى من طريق منصور ابن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب

حديث الباب ، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوم فيه وهو قوله « إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يقرنكم » ، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد ، وأخرجه أحمد ، وجاء عن عائشة أيضا أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد « قالت عائشة : وكان بلال يبصر الفجر » قال : وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر انتهى . وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حاصله : أنه يحتمل أن يكون الأذان كان نوبا بين بلال وابن أم مكتوم ، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الأول منهما لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني . وجزم ابن حبان بذلك ولم يیده احتمالا ، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره ، وقيل : لم يكن نوبا . وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان : فإن بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ، وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت « كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة ، فإذا رأى الفجر ثمطا ثم أذن ، أخرجه أبو داود وإسناده حسن ، ورواية حميد عن أنس « أن سائلا سأل عن وقت الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذن حين طلع الفجر » الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، ثم أردف « ابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأولى ، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه وكل به من يراعى له الفجر ، واستقر أذان بلال بليس ، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه ، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول « ألا إن العبد نام ، يعني أن غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر » ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ ، لكن اتفق أئمة الحديث على بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انقرد برفعهم ، ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زريق وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضا ، لكنه أعضله فلم يذكر نافعا ولا ابن عمر . وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضا ، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها ظاهرة ، فلهذا أعلم والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول ، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله « يؤذن بليل » في الباب الذي بعد هذا

١٣ - باب الأذان قبل الفجر

٦٢١ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا يمتنع أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سحوره ، فإنه يؤذن - أو يؤدى - بليل ، ليرجع قائمكم ، وليأبئة نائمكم . ليس أن يقول الفجر أو الصبح » وقال بأصابعه ورفعهما

إلى فوق وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » . وقال زهيرٌ بسبأَ بَنِيهِ إِحْدَاهُمَا فَوْقَ الْآخَرَى ، ثُمَّ مَدَّهَا
عن يمينه وشماله

[الحديث ٦٢١ - طرفاه في : ٥٢٩٨ ، ٧٢٤٧]

٦٢٢ و ٦٢٣ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا أبو أسامة قال عبيد الله حدثنا عن القاسم بن محمد عن عائشة ،

وعن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال ح

وحدثني يوسف بن عيسى المروزي قال حدثنا الفضل قال حدثنا عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن
عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إنَّ بلالا يؤذِّنُ بابل ، فكلُّوا واشربوا حتى يؤذِّنَ ابنُ أمِّ مَكْتوم »
[الحديث ٦٢٢ - طرفه في : ١٩١٩]

قوله (باب الأذان قبل الفجر) أى ما حكمه هل يشرع أولا ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد
الفجر أولا ؟ وإلى مشروعيته مطلقا ذهب الجمهور ، وخالف الثوري وأبو حنيفة وعمر ، وإلى الاكتفاء مطلقا
ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الفزالي
في الإحياء ، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، وتعقب بحديث الباب ، وأجيب
بأنه مسكوت عنه فلا يدل ، وعلى النزول فحمله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه ، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة
بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكأن هذا هو السرفى لإيراد البخارى لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ،
نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ ، وأنه
استأذنه في الإقامة فتمعه ، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف . وأيضا فهم وأقامة عين وكانت
في سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح ، غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى . فلم يرد إلا
بالعمل على قاعدة المالكية . وادعى بعض الحنفية - كما حكاه السروجي منهم - أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ
الأذان ، وإنما كان تذكيرا أو تسجيحا كما يقع للناس اليوم ، وهذا مردود ، لكن الذى يصنعه الناس اليوم يحدث
قطعا ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان
بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين . وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس . وادعى ابن القطان أن
ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر . قوله (زهير) هو ابن معاوية الجمعي . قوله (عن أبي عثمان) في رواية ابن
خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه « حدثنا أبو عثمان ، ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء
من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ، ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه ، واشتهر عن
سليمان ، وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب . قوله (أحذركم أو أحد منكم) شك من الراوى
وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية . قوله (من سمعوه) بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر ، ويجوز الضم
وهو اسم الفعل . قوله (ليرجع) بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازما ومتعديا ، يقال رجع زيد
ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدى بالثقل ، فعلى هذا من رواه بالضم والثقل أخطأ فإنه يصير من التجميع وهو
الترديد . وليس مرادنا هنا ، وإنما معناه يرد القائم - أى المتجدد - إلى راحته ليقيم إلى صلاة الصبح نشيطا ، أو

يكون له حاجة إلى الصيام فيتسحر ، ويوقظ النائم ليتأهب لها بالفعل ونحوه ، وتمسك الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا لمذهبه فقال : فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكر لا للصلاة . وتعقب بأن قوله « لا للصلاة » زيادة في الخبر ، وليس فيه حصر فيما ذكر ، فان قيل تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ، ليس إعلاما بالوقت ، فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل ، وإنما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغّب فيه ، والصبح يأتي غالبا عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت . والله أعلم . **قوله** (وليس أن يقول الفجر) فيه إطلاق القول على الفعل أى يظهر ، وكذا قوله (وقال بأصابعه ورفعها) أى أشار . وفي رواية الكشميني « بأصبعيه ورفعها » . **قوله** (إلى فوق) بالضم على البناء ، وكذا (أسفل) لنية المضاف إليه دون لفظه نحو (فله الأمر من قبل ومن بعد) . **قوله** (وقال زهير) أى الراوى ، وهى أيضا بمعنى أشار ، وكأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يصم الأفق ذاهبا يمينًا وشمالًا ، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب « ذنب السرحان » ، فانه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأ رأسه ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان « فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ، ولكن الفجر هكذا » ، فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالإشارة الدالة على المراد ، وبهذا اختلفت عبارة الرواة ، وأخصر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم « وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » . **قوله** (حدثني إسحق) لم أراه منسوبًا ، وتروى فيه الجبائي ، وهو عندي ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزى ، ويدل عليه تعبيره بقوله « أخبرنا » ، فانه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر ، وأما ما وقع بخط الديلمياطى أنه الواسطى ثم فسره بأنه ابن شاهين فليس بصواب لانه لا يعرف له عن أبي أسامة شيء ، لان أبا أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة . **قوله** (قال عبيد الله حدثنا) فاعل قال أبو أسامة ، وعبيد الله قائل حدثنا ، فالتقدير حدثنا عبيد الله . **قوله** (عن نافع) هو معطوف على « عن القاسم بن محمد » . والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين : الاول ذكر له فيه اسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة ، وأما الثانى فافتصر فيه على الاسناد الثانى . **قوله** (حتى يؤذن) في رواية الكشميني « حتى ينادى » ، وقد أوردته في الصيام بلفظ « يؤذن » وزاد في آخره « فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » ، قال القاسم : لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا . وفي هذا تقييد لما أطلق في الروايات الاخرى من قوله « ان بلالا يؤذن بليل » ، ولا يقال إنه مرسل لان القاسم تابعى فلم يدرك القصة المذكورة ، لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث ، وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت « ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » ، وعلى هذا فعنى قوله في رواية البخارى « قال القاسم » ، أى في روايته عن عائشة . وقد وقع عند مسلم في رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة ، وفيها نظر أَوْحَتْه في كتاب « المدرج » ، وثبتت الزيادة أيضا في حديث أنيسة الذى تقدمت الإشارة إليه ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود ، وهو أحد الأوجه في المذهب واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن

القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، فانه قال بعد أن حكاه : يرجح هذا بان قوله « ان بلالا ينادى بليل ، خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً ، وذلك إذا كان وقت الأذان مشتملاً لان يكون عند طلوع الفجر فبين عليه السلام أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه طلوع الفجر الصادق ، قال : وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى . ويقويه أيضاً ما تقدم من أن الحكمة فى مشروعيتها التأهب لأدراك الصبح فى أول وقتها ، وصحح النووي فى أكثر كتبه أن مبدأه من نصف الليل الثانى ، وأجاب عن الحديث فى شرح مسلم فقال : قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويترصد بعد أذانه للدعاء ونحوه ، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع فى الأذان مع أول طلوع الفجر . وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث - يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل . ووراء ذلك أقوال أخرى معروفة فى التفهيمات . واحتج الطحاوى لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله : لما كان بين أذانيهما من القرب ما ذكر فى حديث عائشة ثبت أنهما كانا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم . وتلقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي عليه السلام مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً . وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته . والله أعلم

١٤ - باب كم بين الأذان والإقامة ، ومن ينتظر الإقامة ؟

٦٢٤ - **حَرْش** إسحاق الواسطى قال حدثنا خالد بن الجري عن ابن بريدة عن عبد الله بن مفضل المزنى

أن رسول الله عليه السلام قال « بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - لمن شاء »

[الحديث ٦٢٤ - طرفه فى : ٦٢٧]

٦٢٥ - **حَرْش** محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال : سمعتُ عمرو بن عامر الأنصارى

عن أنس بن مالك قال « كان المؤذن إذا أذن قام ناسٌ من أصحاب النبي عليه السلام يتدرون السور حتى يخرج النبي عليه السلام وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء . قال عثمان بن جبلة وأبو داود عن شعبة « لم يكن بينهما إلا قليل »

قوله (باب كم بين الأذان والإقامة) أما . باب ، فهو فى روايتنا بلا تنوين و « كم » استفهامية ويميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ، ولعله أشار بذلك الى ما روى عن جابر أن النبي عليه السلام قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » أخرجه الترمذى والحاكم لكن إسناده ضعيف ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند وكلاً وأهبة ، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت ، وقال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، ولم يختلف العلماء فى التطوع بين الأذان والإقامة إلا فى المغرب كما سيأتى . ووقع هنا فى رواية نسبت للكشمينى « ومن انتظر الإقامة » وهو خطأ فان هذا اللفظ ترجمة تلى هذه . قوله (حدثنا إسحق الواسطى) هو ابن شاهين ، ويحتمل أن يكون هو الذى

عنه الديماطي ونقلناه عنه في الذي مضى ، لكنني رأيته كما نقلته أولاً بخط القطب الحلبي ، وقد روى البخاري عن إسماعيل بن وهب العلاف وهو واسطي أيضا لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان ، والجريري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ، ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو محدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالفه منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم عن سمع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضا ، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضا ، وقد قال العجلي إنه من أصحهم سماعا من الجريري ، فانه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ، ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهس بن الحسن عن ابن بريدة ، وسيأتي عند المصنف بعد باب ، وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضا تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجريري . قوله (بين كل أذانين) أي أذان وإقامة ، ولا يصح حمله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة ، والخبر ناطق بالتحخير لقوله « لمن شاء » ، وأجرى المصنف الترجمة بجرى البيان للخبر لجزمته بأن ذلك المراد ، وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كقولهم القمرين للشمس والقمر ، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها لإعلام بحضور فعل الصلاة ، كما أن الأذان لإعلام بدخول الوقت ، ولا مانع من حمل قوله « أذانين » على ظاهره لانه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير المفروضة . قوله (صلاة) أي وقت صلاة ، أو المراد صلاة نافلة ، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصل من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر . ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لا انتظار الإقامة ، لأن منتظر الصلاة في صلاة ، قاله الزين بن المنير . قوله (ثلاثا) أي قالها ثلاثا ، وسيأتي بعد باب بلفظ « بين كل أذانين صلاة » ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة « لمن شاء » ، وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله « لمن شاء » . ولمسلم والإسماعيلي « قال في الرابعة لمن شاء » ، وكأن المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة ، أي أنه اقتصر فيها على قوله « لمن شاء » ، فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول ، وهذا توافقي رواية البخاري . وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنه قال بعد الثلاث « لمن شاء » ، ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزي : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس ، وقد صح ذلك في الإقامة كما سيأتي . ووقع عند أحمد « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » وهو أخص من الرواية المشهورة « إلا المكتوبة » . قوله في حديث أنس (كان المؤذن إذا أذن) في رواية الإسماعيلي « إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب » . قوله (قام ناس) في رواية النسائي « قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ » ، وكذا تقدم للؤلؤ في أبواب ستر العورة . قوله (يبتدون) أي يستبقون (السواري) جمع سارية ، وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستئثار بها من يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى . قوله (وهم كذلك) أي في تلك الحال . وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس « فيجئ الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها » . قوله (ولم يكن بينهما) أي الأذان والإقامة . قوله (شيء) التنوين فيه للتعظيم ، أي لم يكن بينهما شيء كثير ، وهذا يدفع

قول من زعم أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة ، بل هي مبنية لها ، ونفي الكثير يقتضى إثبات القليل ، وقد أخرجها الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ ، وكان بين الأذان والإقامة قريب ، ومحمد بن نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه ، وقال ابن المنير : يجمع بين الروایتين بحمل النقي المطلق على المبالغة مجازا ، والاثبات للقليل على الحقيقة . وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال : دل قوله « ولم يكن بينهما شيء » ، على أن عموم قوله « بين كل أذانين صلاة » مخصوص بغير المغرب ، فأنهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشعرون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه . قال : ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره « إلا المغرب » . وفي قوله « ويفرغون مع فراغه » ، نظر لانه ليس في الحديث ما يقتضيه ، ولا يلزم من شروعهم في أثناء الأذان ذلك ، وأما رواية حيان وهو بفتح المهملة والتحتانية فشاذه لانه وان كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث ومثته ، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي : وكان بريدة يصل ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم يخالف بريدة رأيته . وقد قل ابن الجوزي في الموضوعات عن الفلاس أنه كذب حيانا المذكور ، وقال القرطبي وغيره : ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان امرا أقر النبي ﷺ أصحابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستبقون اليه ، وهذا يدل على الاستحباب ، وكان أصله قوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » ، وأما كونه ﷺ لم يصلهما فلا يبنى الاستحباب ، بل يدل على أنهما ليستا من الرواتب . وإلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحق وأصحاب الحديث ، وروى عن ابن عمر قال : ما رأيت أحدا يصلهما على عهد النبي ﷺ ، وعن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونهما . وهو قول مالك والشافعي ، وادعى بعض المالكية نسخهما فقال : إنما كان ذلك في أول الامر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت الجواز ، ثم ندب الى المبادرة الى المغرب في أول وقتها ، فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها . وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه ، ورواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم ، وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة . وسيأتى في أبواب التطوع أن عقبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال : كنا نفعلهما على عهد النبي ﷺ ، قيل له : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل . ففعل غيره أيضا منعه الشغل . وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما . وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، فردود بقول محمد بن نصر ، وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ، ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيق والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين . وعن مالك قول آخر باستحبابهما . وعند الشافعية وجه رجحه النووي ومن تبعه ، وقال في شرح مسلم : قول من قال

إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال قاسد منابذ السنة ، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . قلت : وبمجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر ، قيل والحكمة في التنبأ اليهما رجاء إجابة الدعاء ، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر ، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، وليس ذلك بواضح . (تنبيهان) : (أحدهما) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا يبتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التنفل قبل غيرها من الصلوات تقع من باب الأولى ، ولا يتقيد بركعتين إلا ما ضامى المغرب في قصر الوقت كالصبح . (الثاني) لم تتصل لنا رواية عثمان بن جبلة - وهو بفتح الجيم والموحدة - إلى الآن . وزعم مغلطاي ومن تبعه أن الاسماعيل وصلها في مستخرجه ، وليس كذلك ، فان الاسماعيل إنما أخرجه من طريق عثمان ابن عمر . وكذلك لم تتصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر لي ، وقيل هو الحفري بفتح المهملة والفاء . وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الخ

١٥ - باب من انتظر الإقامة

٦٢٦ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة » [الحديث ٦٢٦ - أطرافه في : ٩٩٤ ، ١١٣٣ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ٦٣١٠]

قوله (باب من انتظر الإقامة) موضع الترجمة من الحديث قوله ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن ، وأوردها مورد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالإمام لان المأموم مندوب إلى إحراز الصف الاول ، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد ، وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الخوض على الاستباق إلى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد ، وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متهيئا لها كانتظاره إياها في المسجد ، وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ » . **قوله** (إذا سكّت المؤذن) أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هذا في الروايات المستمدة بالمشاء الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ، ومعناه صب الأذان وأفرغه في الأذان ، ومنه أفرغ في أدنى كلاما حسنا ه . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الاوزاعي عن الزهري وقال : إن سويد بن نصر - راويها عن ابن المبارك عنه - ضبطها بالموحدة . وأفرط الصنفان في العباب فجزم أنها بالموحدة ، وكذا ضبطها في نسخة التي ذكر أنه قابلهما على نسخة القريري ، وأن المحدثين يقولونها بالمشاء ، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال . **قوله** (بالاولى) أي عن الاولى ، وهي متعلقة بسكت يقال سكّت عن كذا إذا تركه ، والمراد بالاولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت ، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر ، وجاء التأنيث إما من قبل مواخاته للإقامة أو لانه أراد المناداة أو الدعوة التامة ، ويحتمل ان يكون صفة لمحدوف والتقدير إذا سكّت عن المرة الاولى

أو في المرة الأولى . (تنبيه) : أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر ، أن النبي ﷺ كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإن رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي ، ، وإسناده قوى مع إرساله ، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لأنه يحمل على غير الصبح ، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد . قوله (يستبين) بموحدة وآخره نون ، وفي رواية « يستنير » بنون وآخره راء ، وسيأتي الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

١٦ - باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء

٦٢٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدَ قَالَ حَدَّثَنَا كَثْمٌ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُثَنَّى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : - مِنْ شَاءَ »
قوله (باب بين كل أذانين صلاة) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ، وترجم هنا بلفظ الحديث ، وهناك ببعض ما دل عليه

١٧ - باب من قال : لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ

٦٢٨ - **حَدَّثَنَا** مُطْلَى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَقَرٍ مِنْ قَوْمِي ، فَأَقْبَضَنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا . فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِنَا قَالَ : ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِسْكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

[الحديث ٦٢٨ - أطرافه في : ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٢٨٤٨ ، ٦٠٠٨ ، ٧٢٤٦]

قوله (باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذانين ، وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر ، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر ، لأنه لم يفرق بين الصبح وغيرها ، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لأن الحضر أيضا لا يؤذن فيه إلا واحد ، ولو احتج إلى تعددهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا ، وقد قيل إن أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية . وقال الشافعي في الام ، : وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا ، وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد . قوله (في نقر) هم من ثلاثة إلى عشرة . قوله (من قومي) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة . وكان قدوم وفد بني ليث فسيما ذكره ابن سعد بأسانيد متعددة أن وائلة الليثي قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز لتبوك . قوله (رفيقا) بقاء ثم قاف من الرقي ، وفي رواية الاصيل قيل والكشميني بقافين أي رقيق القلب . قوله (وصلوا) زاد في رواية اسماعيل بن علية عن أيوب ، كما رأيتموني أصلي ، وهو في باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الادب ، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب . قوله (فإذا حضرت الصلاة) وجه مطابقته للترجمة مع أن ظاهره

بخالفها لقوله « ففكروا فيهم وعلّموهم فاذا حضرت ، فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم ، لكن المصنف أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فان فيها « إذا أتينا خرجنا فأذنا ، ولا تعارض بينهما أيضا وبين قوله في هذه الترجمة « مؤذن واحد ، لأن المراد بقوله أذنا أى من أحب منسكا أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة ، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ، واستدل بهذا على أخفضية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان ، وقد قدم القول فيه في أوائل الأذان وبين خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في « باب إذا استروا في الفريضة ، من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

١٨ - باب الأذان للسافر إذا كانوا جماعة والإمامة ، وكذلك بعرفة وجمع

وقول المؤذن « الصلاة في الرحال » في الليلة الباردة أو المطيرة

٦٢٩ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال « كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد ، حتى ساوى الظل التلول ، فقال النبي ﷺ : إن شدة الحر من فيح جهنم »

٦٣٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ : إذا أتينا خرجنا فأذنا ، ثم أقبا ، ثم ليؤمكما أكبركما »

٦٣١ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك « أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون فأقنا عنده عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله ﷺ رجلا رفيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهدنا - أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرنا ، قال : ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم وعلّموهم ، وروم - وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها - وصَلُّوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حَصَرَت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم »

قوله (باب الأذان للسافرين) كذا للكشميني والباقي « للسافر ، بالافراد ، وهو للجنس . قوله (إذا كانوا جماعة) هو مقتضى الأحاديث التي أوردها ، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها ، فأما غيرهم فأنما هي الإمامة . وحكى نحو ذلك عن مالك . وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدم حديث أبي سعيد في « باب رفع الصوت بالنداء » وهو يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالغ عطا . فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فأعد الصلاة ، ولعله كان يرى ذلك شرطا في صحة الصلاة أو يرى

استحباب الإعادة لا وجوبها . قوله (والاقامة) بالحذف عطفا على الأذان ، ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال . قوله (وكذلك بعرفة) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج ، وهو عند مسلم ، وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة . قوله (وجمع) بفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه : أنه صلى المغرب بأذان وإقامة ، والمشاء بأذان وإقامة ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله . قوله (وقول المؤذن) هو بالحذف أيضا ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في باب الإبراد بالظهر ، في المواقيت ، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام ، فيطابق هذه الترجمة . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري ، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سفيان بن عيينة ، لكنه محمد بن يوسف البسكندي وليست له رواية عن الثوري ، والفريابي وإن كان يروي أيضا عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق سفيان ، فأنما يريد به الثوري ، وإذا روى عن ابن عيينة بينه ، وقد قدمنا ذلك . قوله (أتى رجلان) هما مالك بن الحويرث راوي الحديث ورفيقه ، وسيأتي في باب سفر الاثنين ، من كتاب الجهاد بلفظ « انصرفت من عند النبي ﷺ أنا وصاحب لي » ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه . قوله (فأذنا) قال أبو الحسن بن القصار : أراد به الفضل ، وإلا فأذان الواحد يجرى . ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ ، فإن أراد أنهما يؤذنان مما فليس ذلك بمراد ، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه . وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة . نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن ، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله ، وأن الحامل على صرفه عن ظاهره قوله فيه « فليؤذن لكم أحدهم » . وللطبراني من طريق حماد بن سلية عن خالد الحذاء في هذا الحديث « إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ، وليؤمكما أكبركما ، واستروح القرطبي لحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة ، وهو بعيد ، وقال الكرماني : قد يطلق الأمر بالثنائية وبالجمع والمراد واحد ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن القاتل والضارب واحد . قوله (ثم أقبا) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى ، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم . (تنبيه) : وقع هنا في رواية أبي الوقت « حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب عن أيوب ، فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله ، وسيأتي بهامه في باب خبر الواحد » ، وعلى ذكره هناك اقتصر باقي الرواة

٦٣٢ - **حدثنا** مسدد قال أخبرنا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع قال « أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ، ثم قال : صلوا في رحالكم . فأخبرنا أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على نبره : ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر »

[الحديث ٦٣٢ - طرفه في : ٦٦٦]

٦٣٣ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا جعفر بن عون قال حدثنا أبو التميمس عن عون بن أبي جبيفة عن أبيه قال « رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح ، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بلال بالتبصرة حتى ركزها

بين يَدَي رسول ﷺ بالأبطح ، وأقام الصلاة .

قوله (حدثنا يحيى) هو القطان . **قوله** (بضجنان) هو بفتح الصاد المعجمة وبالجيم بعدها نون على وزن فعلان غير مصروف ، قال صاحب الصحاح وغيره : هو جبل بناحية مكة . وقال أبو موسى في ذيل الفريبيين : هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة . وقال صاحب المشارق ومن تبعه : هو جبل على برية من مكة . وقال صاحب الفائق : بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا ، وبينه وبين وادي مربعة أميال . انتهى . وهذا القدر أكثر من يريدن . وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء ، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها ، خلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلا . ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال : وبين قديد وضجنان يوم قال معبد الخزاعي : قد جعلت ماء قديد موعدي . وماء ضجنان لها ضحى الغد

قوله (وأخبرنا) أي ابن عمر . **قوله** (كان يأمر مؤذنا) في رواية مسلم كان يأمر المؤذن . **قوله** (ثم يقول على أثره) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان ، وقال القرطبي : لما ذكر رواية مسلم بلفظ « يقول في آخر ندائه » ، يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه ، جمعا بينه وبين حديث ابن عباس . انتهى . وقد قدمنا في « باب الكلام في الأذان » عن ابن خزيمة أنه حمل حديث ابن عباس على ظاهره ، وأن ذلك يقال بدلا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى « حتى على الصلاة » هلوا إليها ، ومعنى « الصلاة في الرجال » تأخروا عن الجحى . ولا يناسب إيراد اللفظين معا لأن أحدهما تقيض الآخر . ويمكن الجمع بينهما ، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلوا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فطارتنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله . **قوله** (في الليلة الباردة أو المطيرة) قال الكرماني فميلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة - أي مطور فيها - لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ لا يصح مبطورة فيها . اهـ ملخصا . وقوله (أو) للتنويع لا للشك . وفي صحيح أبي عوانة « ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح » ، ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المعروف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن إسحق عن نافع في هذا الحديث « في الليلة المطيرة والغداة القرة » ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه « أنهم مطروا يوما فرخص لهم » ، ولم أر في شيء من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجها . **قوله** (في السفر) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقا ، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه . والله أعلم . **قوله** (حدثنا إسحق) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور ، وبذلك جزم خلف في الأطراف ، وقد تردد الكل باذى هل هو ما بن إبراهيم أو ابن منصور ، ورجح الجياني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلما أخرجه هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحق بن منصور . **قوله** (فأذنه بالصلاة ثم خرج بلال) اختصره المصنف ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق

عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة ، فدعا بوضوء فتوضأ ، فذكر القصة . **قوله** (وأقام الصلاة) اختصر بقيته ، وهي عند الاسماعيل أيضا وهي د وركوها بين يديه والظعن يملون ، الحديث ، وقد قدمنا الكلام عليه في باب ستر الإمام ستره لمن خلفه . **قوله** (بالابطح) هو موضع معروف خارج مكة ، وقد يناء في ذلك الباب ، وفهم بعضهم أن المراد بالابطح موضع جمع لذكره لها في الترجمة ، وليس ذلك مراده ، بل بين جمع والابطح مسافة طويلة ، وإنما أورد حديث أبي جحيفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهي مشروعية الأذان والإقامة للسافرين

١٩ - **باب** هل يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا ، وهل يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ ؟

وَيُذَكِّرُ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ لِصَبْعِيهِ فِي أُذُنِهِ . وكان ابنُ عمرَ لا يَحْمِلُ لِصَبْعِيهِ فِي أُذُنِهِ وقال ابراهيمُ : لا بأسُ أن يُؤَذِّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوء . وقال عطاء : الوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ وقالت عائشة : كان النبي ﷺ يَذْكُرُ اللهَ على كُلِّ أَحْيَانِهِ

٦٣٤ - **عنه** محمد بنُ يوسفَ قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى بِلَالَ يُؤَذِّنُ فَجَعَلَ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ .

قوله (باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا) هو بياء تحتانية ثم بتاءين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التتبع ، وفي رواية الاصيلي د يتبع ، بضم أوله وإسكان المثناة وكسر الموحدة من الاتباع ، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التتبع ، وفاه منصوب على المفعولية ، وههنا وههنا ، ظرفا مكان والمراد بهما جهتا اليمين والشمال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث . وقال الكرماني : لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه ، وفاه بالنصب بدل من المؤذن ، قال : ليوافق قوله في الحديث د لجعلت أتتبع فاه ، اه . وليس ذلك بلازم ، لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالبا بل يترجم له ببعض ألفاظه الواردة فيه ، وكذا وقع ههنا ، فإن في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عند أبي عوانة في صحيحه د لجعل يتتبع بفيه يميناً وشمالاً ، وفي رواية وكيع عن سفيان عند الاسماعيل د رأيت بلالا يؤذن يتتبع بفيه ، ووصف سفيان يميل برأسه يميناً وشمالاً ، والحاصل أن بلالا كان يتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر اليه فكل منهما متتبع باعتبار . **قوله** (وهل يلتفت في الأذان) يشير إلى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية لإسحق الأزرق عن سفيان عند النسائي د لجعل يتحرف يميناً وشمالاً ، وسيأتي في رواية يحيى بن آدم بلفظ د والتفت . **قوله** (ويذكر عن بلال أنه جعل لصبعيه في أذنيه) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفيان كما سنوضحه بعد . **قوله** (وكان ابن عمر الخ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير وهو بالنون والمهمله مصغر ابن ذعلوق بضم الدال المعجمة وسكون العين المهمله وضم اللام . عن ابن عمر . **قوله** (وقال إبراهيم) يعني النخعي الخ وصله سعيد ابن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد د ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم . **قوله** (وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال د قال لي عطاء : حق سنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً ، هو من الصلاة ، هو فاتحة الصلاة ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء د انه كره أن يؤذن الرجل على غير

وضوء ، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى والبيهقى من حديث أبى هريرة وفى إسناده ضعف . **قوله** (وقالت عائشة) تقدم الكلام عليه فى « باب تقضى الحائض المناسك » من كتاب الحيض ، وأن مسلما وصله . وفى إيراد البخارى له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعى ، وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط فى الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة ، كما لا يستحب فيه الخشوع الذى ينافيه الالتفات وجعل الإصبع فى الأذن ، وهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار فى هذه الترجمة ، ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردنا بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابى ، وسفيان هو الثورى . **قوله** (ههنا وههنا بالأذان) كذا أوردته مختصرا ، ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم آتم حيث قال « لجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، وهذا فيه تقييد للالتفات فى الأذان وأن عمله عند الحيميلتين ، وبوب عليه ابن خزيمة » انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا يبدنه كله ، قال : وإنما يمكن الانحراف بالغم بانحراف الوجه ، ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ « لجعل يقول فى أذانه هكذا ، ويحرف رأسه يمينا وشمالا ، وفى رواية عبد الرزاق عن الثورى فى هذا الحديث زيادتان : إحداهما الاستدارة ، والأخرى وضع الإصبع فى الأذن ، ولفظه عند الترمذى « رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه فى أذنيه » فأما قوله « ويدور » فهو مدرج فى رواية سفيان عن عون ، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال « رأيت بلالا أذن فأتابع فاه ههنا وههنا وأتفت يمينا وشمالا » قال سفيان : كان حجاج - يعنى ابن أوطاة - يذكر لنا عن عون أنه قال « فاستدار فى أذانه » فلما لقينا عوننا لم يذكر فيه الاستدارة ، أخرجه الطبرانى وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم ، وكذا أخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان ، لكن لم يسم حجاجا ، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل وافقه إدريس الأودى ومحمد العزمى عن عون ، لكن الثلاثة ضعفاء ، وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال فى حديثه « ولم يستدر » أخرجه أبو داود ، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ، ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله . ومشى ابن بطلال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذنين للإسماع عند التلطف بالحيميلتين ، واختلف هل يستدير يبدنه كله أو بوجهه فقط وقدماء قارتان مستقبل القبلة ؟ واختلف أيضا هل يستدير فى الحيميلتين الأولىين مرة وفى الثانية مرة ، أو يقول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا فى الأخرى ؟ قال : ورجح الثانى لأنه يكون لكل جهة نصيب منهما ، قال : والاول أقرب إلى لفظ الحديث . وفى المغنى عن أحمد : لا يدور إلا إن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين . وأما وضع الإصبعين فى الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفيان أخرجه أبو عوانة ، وله شواهد ذكرتها فى « تعليق التعليق » من أحصاها ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبى سلام الدمشقى أن عبد الله الهوزنى حدثه قال : قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي ﷺ ؟ فذكر الحديث وفيه « قال بلال : لجعلت إصبعى فى أذنى فأذنت » ولابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ « أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه فى أذنيه » وفى إسناده ضعف ، قال العلماء : فى ذلك فائدتان : إحداهما أنه قد يكون أرفع لصوته ، وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال ،

فانهما أنه علامة للؤذن يعرف من رآه على بعد أو كان به صميم أنه يؤذن ، ومن ثم قال بعضهم : يحمل يده فوق أذنه حسب ، قال الترمذى : استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان ، قال : واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا . (تنبيه) : لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها ، وجزم النووي أنها المسبحة ، وإطلاق الإصبع مجاز عن الأتمة . (تنبيه آخر) : وقع في المغني للوفى نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ : ان بلالا أذن ووضع إصبعيه في أذنيه ، إلى تخرىج البخارى ومسلم ، وهو وهم ، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وهب الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فإجاد ، لإيهامه أنهما ترواقتان ، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج ، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك . والله المستعان

٣ - باب قول الرجل فاتننا الصلاة

وكره ابن سيرين أن يقول : فاتننا الصلاة ، ولكن ليقول : لم ندرك ، وقول النبي ﷺ أصح

٦٣٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « بينما نحن

نصلى مع النبي ﷺ ، إذ سمع جلبة رجال ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟ قلوا : استعجننا إلى الصلاة . قال : فلا تفعلوا . إذا أتيتكم الصلاة فعليكم بالسكينة ، فما أدركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

قوله (باب قول الرجل فاتننا الصلاة) أى هل يكره أم لا ؟ قوله (وكره ابن سيرين الخ) وصله ابن أبي شية عن أزهر عن ابن عون قال : كان محمد - يعنى ابن سيرين - يكره . قوله (وقول النبي ﷺ) هو بالرفع على الابتداء ، وأصح خبره . وهذا كلام المصنف رادا على ابن سيرين . ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ القوات فدل على الجواز ، وابن سيرين مع كونه كرهه فانما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال « وليقل لم ندرك ، وهذا محصل معنى القوات ، لكن قوله لم ندرك فيه نسبة عدم الإدراك اليه بخلاف فاتننا ، ففعل ذلك هو الذى لحظه ابن سيرين . وقوله أصح معناه صحيح أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فانه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . وعند أحمد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة « فقلت يا رسول الله فاتننا الصلاة ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا ، فاحتيج إلى جواز إطلاق القوات وكيفية الاتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند قوات البعض ونحو ذلك . قوله (شيان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح باخبار عبد الله به وباخبار أبي قتادة لعبد الله . قوله (جلبة الرجال) وفي رواية كريمة والأصلى « جلبة رجال ، بغير ألف ولام وهما للهد الذمى ، وقد سمي منهم أبو بكره فيما رواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة . ود جلبة ، بجم ولام وموحدة مفتوحات ، أى أصواتهم حال حركتهم . واستدل به على أن التفات غاطر المصلي إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته ، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذى بعده

٢١ - باب لا يسمي إلى الصلاة ، وثبات بالسكينة والوقار

وقال : ما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا . وقاله أبو قتادة عن النبي ﷺ

٦٣٦ - **حديث** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا . فما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » [الحديث ٦٣٦ - طرفه في : ٩٠٨]

قوله (باب لا يسمي إلى الصلاة الخ) سقطت هذه الترجمة من رواية الاصيل ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي ، وثبوتها أصوب لقوله فيها « وقاله أبو قتادة ، لان الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ، ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لانه ساقه عنه . **قوله** (وعن الزهري) أي حديثه به عن أبي هريرة ، وقد جمعهما المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » عن آدم فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة » ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعا قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وأما الترمذي فانه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده ، قال : وقول عبد الرزاق أصح ، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق ، وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أن الزهري حدث به عنهما . وقد أخرجه المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني **قوله** (إذا سمعتم الإقامة) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة « إذا أنيتم الصلاة » ، لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة ، لان المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبيرة الأولى ونحو ذلك ، ومع ذلك فقد نهى عن الاسراع ، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الاسراع لانه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهى عن الاسراع من باب الأولى . وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال : الحسكة في التقييد بالإقامة أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل اليها وقد انهر فيقرأ وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره ، بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تقام فيه حتى يستريح انتهى . وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة ، وهو مخالف لصريح قوله « إذا أنيتم الصلاة » ، لانه يتناول ما قبل الإقامة ، وانما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع . **قوله** (وعليكم بالسكينة) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وعليكم السكينة » بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء قال : لانه متعد بنفسه كقوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة كحديث « عليكم برخصة الله » وحديث « فعملية بالصوم فأنه له وجاء » وحديث « فعمليك بالمرأة » قاله لابن طلحة في قصة صفية ، وحديث « عليك بعينتك » قالته عائشة

لعمر ، وحديث « عليكم بقيام الليل ، وحديث « عليك بخويصة نفسك ، وغير ذلك . ثم إن الذي علل به هذا المعترض غير موف بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء ، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لغتين والله أعلم . (فائدة) : الحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقت في مسلم من طريق العلامة عن أبيه عن أبي هريرة ، فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره « فإن أحدكم إذا كان يعتمد إلى الصلاة فهو في صلاة ، أى أنه في حكم المصلي ، فينبغي له اعتماد ما ينبغي للصلي لاعتاده واجتناب ما ينبغي للمصلي اجتنابه . قوله (والوقار) قال عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة ، وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقا ، وأن السكينة التأتى في الحركات واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات . قوله (ولا تسرعوا) فيه زيادة تأكيد ، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة « لا تفعلوا ، أى الاستعجال المفضى إلى عدم الوقار ، وأما الإسراع الذي لا ينافى الوقار كن خاف فوت التكبيرة فلا ، وهذا محكى عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلامة التي فيها « فهو في صلاة » قال النووي : نبه بذلك على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده لكونه في صلاة ، وعدم الإسراع أيضا يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم « إن بكل خطوة درجة » ، ولأبي داود من طريق سميد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعا « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لم يرفع قدمه البنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة » ، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فإن أتى وقد صلوا بمضاً وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك ، وإن أتى المسجد وقد صلوا فأتى الصلاة كان كذلك . قوله (فا أدركتم فصلوا) قال الكرماني : الفاء جواب شرط محذوف ، أى إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فإدركتم فصلوا . قلت : أو التقدير إذا فعلتم فإدركتم أى فعلتم الذي أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع . واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأدراك جزء من الصلاة لقوله « فإدركتم فصلوا » ولم يفصل بين القليل والكثير ، وهذا قول الجمهور ، وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك » ، وقياسا على الجمعة ، وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات ، وأن في الجمعة حديثا خاصا بها . واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الإمام في أى حالة وجد عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعا « من وجدني راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معي على حالتي التي أنا عليها » . قوله (وما فاتكم فأتوا) أى أكملوا ، هذا هو الصحيح في رواية الزهري ، ورواه عنه ابن عينة بلفظ « فاقضوا » ، وحكم مسلم في التمييز عليه بالوهم في هذه اللفظة ، مع أنه أخرج إسناده في صحيحه لكن لم يسق لفظه ، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال « فاقضوا » ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ « فأتوا » . واختلف أيضا في حديث أبي قتادة ، فرواية الجمهور « فاتموا » ، ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان « فاقضوا » ، كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه ، وأخرج مسلم إسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسق لفظه أيضا ، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلية عن أبي هريرة ، قال : ووقعت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة ، واختلف في حديث أبي ذر قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة « وليقض » . قلت : ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ « صل ما أدركت ، واقض ما سبقك »

والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ «فأتموا» وأقلها بلفظ «فاقضوا» وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الاتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا) ، ويرد بمعان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغير قوله فأتتموا، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا. على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحسب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفتن، بل هو أدركها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخر له لما احتاج إلى إعادة التشهد. وقول ابن بطال إنه ما تشهد إلا لأجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور، واستدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور قائلهم قالوا: إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاتته من قراءة السورة مسح أم القرآن في الرابعة، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين، وكأن الحجة فيه قوله «ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن» أخرجه البيهقي، وعن إسحق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس، واستدل به على أن من أدرك الإمام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للأمر باتمام ما فاتته، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه، وهو قول أبي هريرة وجماعة، بل حكاه البخاري في «القراءة خلف الإمام» عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام، واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم. وحجة الجمهور حديث أبي بكره حيث ركع دون الصف، فقال له النبي ﷺ «زادك الله حرصا ولا تعد» ولم يأمره بأعادة تلك الركعة، وسيأتي في أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ؟

٦٣٧ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي »**

[للحديث ٦٣٧ - طرفاه في : ٦٣٨ ، ٩٠٩]

قوله (باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة) ؟ قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث « لا تقوموا » نهي عن القيام ، وقوله « حتى تروني » تسويغ للقيام عند الرؤية ، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي . **قوله (هشام)** هو الدستوائي ، وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى ، فلعلة له فيه شيخان . **قوله (كتب لي يحيى)** ظاهر في أنه لم يسمعه منه ، وقد رواه الاسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى ، وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه ، فأمّن بذلك تدليس يحيى : **قوله (إذا أقيمت)** أي إذا ذكرت ألفاظ الإقامة . **قوله (حتى تروني)**

أى خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ، ولابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده « حتى تروني خرجت اليكم ، وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود ، إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبي إسحق عن أصحاب عبد الله ، وعن سعيد بن المسيب قال « إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ، وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حى على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه في ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته ، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة « ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ ، أخرجه مسلم . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي ﷺ فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم . قلت : ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة ، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعتدل الصفوف ، وأما حديث أبي هريرة الآتى قريباً بلفظ « أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم ، فخرج النبي ﷺ ، ولفظه في مستخرج أبي نعيم « فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا ، ولفظه عند مسلم « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلت الصفوف قبل أن يخرج إلينا النبي ﷺ ، فاتى مقام مقامه ، الحديث . وعنه في رواية أبي داود « ان الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يحيى النبي ﷺ ، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطل فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتى أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم ، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً ، أو فعله لبيان الجواز

٢٣ - باب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم بالسكينة والوقار

٦٣٨ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، وعليكم بالسكينة » . تابعه علي بن المبارك

قوله (باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم إليها بالسكينة والوقار) كذا في رواية الجوى ، وفي رواية المستمل « باب لا يسعى إلى الصلاة ، وسقط من رواية السكسميني ، وجمعا في رواية الباقرين بلفظ « باب لا يسعى إلى الصلاة ولا يقوم إليها مستعجلاً الخ » . قوله (لا يسعى) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه « اذا ثوب بالصلاة فلا يسعى إليها أحدكم ، وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف

في « باب المشي الى الجمعة » من كتاب الجمعة ، اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وسبقاق وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى (فاسعوا الى ذكر الله) هناك ان شاء الله تعالى . **قوله** (وعليكم السكينة) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت ، وعليكم السكينة ، بحذف الباء ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق عن شيان . **قوله** (تابعه على بن المبارك) أي عن يحيى ، ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ، واقظه ، وعليكم السكينة ، بغير باء أيضا . وقال أبو العباس الطريقي : تفرد شيان وعلى بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة ، وتعقب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ، ذكره أبو داود عقب رواية أبان عن يحيى فقال : رواه معاوية بن سلام وعلى بن المبارك عن يحيى وقالاه في « حتى تروني وعليكم السكينة » . قلت : وهذه الرواية المتعلقة وصلها الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى كما قال أبو داود

٢٤ - باب هل يخرج من المسجد لعلّة ؟

٦٣٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاته انظرنا أن يكبر ، انصرف قال : على مسكانكم . فمكثنا على هيئةنا ، حتى خرج إلينا ينطفئ رأسه ماء وقد اغتسل »

قوله (باب هل يخرج من المسجد لعلّة) أي لضرورة ، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة ، انه رأى رجلا يخرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، فان حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة ، فيلحق بالجانب المحدث والرافع والخافق ونحوهم ، وكذا من يكون إماما لمسجد آخر ومن في معناه . وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه إلى النبي ﷺ وبالتخصيص ولفظه « لا يسمع النداء في مسجد ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا مناق » . **قوله** (خرج وقد أقيمت الصلاة) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة ، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه ، وهو ظاهر الرواية التي في الباب الذي بعده ، لتعقيب الإقامة بالتسوية وتعقيب التسوية بخروجه جميعا بالفاء ، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجهتين وقتا جالا أي خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصفوف عدلت ، وقال الكرماني : لفظ « قد » ، تقرب الماضي من الحال ، وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعديل ، ويحتمل أن يكونوا إنما شرعوا في ذلك بأذن منه أو قرينة تدل عليه . قلت : وتقدم احتمال أن يكون ذلك سببا للهي فلا يلزم منه مخالفتهم له ، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة « لا تقوموا حتى تروني قريبا » . **قوله** (وعدلت الصفوف) أي سويت **قوله** (حتى إذا قام في مصلاته) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري « قبل أن يكبر فانصرف » وقد تقدم في « باب إذا ذكر في المسجد لله جنب » من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ « فلما قام في مصلاته ذكر » فيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر

أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ إليهم ، ولما كان من طريق عطاء بن يسار مرسلًا أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله وكبر ، على أراد أن يكبر ، أو بأنهما واقعتان ، أبداه عياض القرطبي احتمالًا ، وقال النورى إنه لا ظهر ، وجزم به ابن حبان كعادته ، فان ثبت والا فإني في الصحيح أصح ، ودعوى ابن بطلان أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فنافض أصله فاحتج بالمرسل ، متعقبه بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقًا ، بل يحتج منها بما يعضد ، والامر هنا كذلك لحديث أبي بكر الذي ذكرناه . قوله (انتظرنا) جملة حالية ، وقوله (انصرف) أى إلى حجرته وهو جواب اذا ، وقوله (قال) استئناف أو حال . قوله (على مكانكم) أى كونوا على مكانكم . قوله (على هيئتنا) بفتح الهاء بعدها ياء تحتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة ، والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله (على مكانكم ، فاستمروا على الهيئة - أى الكيفية - التي تركهم عليها ، وهى قيامهم في صفوفهم المعتلة . وفي رواية الكشميين (على هيئتنا ، بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة ، والهيئة الرق ، ورواية الجماعة أوجه . قوله (ينطف) بكسر الطاء وضمها أى يقطر كما صرح به في الرواية التي بعد هذه . قوله (وقد اغتسل) زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال (انى كنت جنبًا فنسيت أن اغتسل ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى في كتاب الفصل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع ، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة ، لأن قوله (فصل) ظاهر في أن الإقامة لم تعد ، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت . وعن مالك إذا بدعت الإقامة من الاحرام تعاد ، وينبغى أن يحمل على ما إذا لم يكن عند . وفيه أنه لا حياة في أمر الدين ، وسبيل من غاب أن يأتي بمسند موم كأن يحملك بأفقه ليوم أنه رخص . وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام قيامًا عند الضرورة ، وهو غير القيام المنهى عنه في حديث أبي قتادة . وأنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الفصل . وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتى في باب مفرد . وجواز تأخير جنب الفصل عن وقت الحدث

(فائدة) : وقع في بعض النسخ هنا : قيل لأبي عبد الله - أى البخارى - إذا وقع هذا لاحدنا يفعل مثل هذا؟ قال : نعم . قيل : فينتظرون الإمام قيامًا أو قعودًا ؟ قال : إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقطعوا ، وإن كان بعد التكبير انتظروه قيامًا . ووقع في بعضها في آخر الباب الذى بعده

٢٥ - باب إذا قال الإمام « مكانكم » حتى رجع انتظروه

٦٤٠ - حدثنا إسحاق قال حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة ، فسوى الناس صفوفهم ، فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب . ثم قال : على مكانكم . فرجع فاغتسل ، ثم خرج ورأسه يقطر ماء ، فصلى بهم »

قوله (باب إذا قال الإمام مكانكم) هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الفصل بلفظ . فقال لنا مكانكم ، بحذف حرف الجر . قوله (حتى يرجع) بالنون للكشميين ، وبالهمزة للأصلي ، وبالحاتانية

قوله (حدثنا إسحق) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجوز ابن طاهر والجبائي أنه إسحق بن منصور ، وبه جزم المزني ، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن الفريابي إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة . ومحمد بن يوسف هو الفريابي وقد أكثر البخاري منه بغير واسطة . **قوله** (عن الزهري عن أبي سلمة) صرح بالتحديث في الموضعين لإسحاق بن راهويه في روايته له عن الفريابي ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (فتقدم وهو جنب) أي في نفس الأمر ، لا أنهم اطلعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم ، وقد تقدم في الفصل في رواية يونس ، قلنا قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، وفي رواية أبي نعيم ذكر أنه لم ينقل ، ، ومضت فوائده في الباب الذي قبله

٢٦ - باب قول الرجل : ما صلينا

٦٤١ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول : أخبرنا جابر بن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب يوم اتخندق فقال : يا رسول الله ، والله ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب ، وذلك بعد ما أفطر الصائم . فقال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فنزل النبي ﷺ إلى بطحان وأنا معه ، فوضأ ثم صلى - بنى العصر - بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب »

قوله (باب قول الرجل للنبي ﷺ ما صلينا) قال ابن بطال : فيه رد لقول إبراهيم النخعي : يكره أن يقول الرجل لم فصل ويقول فصل . قلت : وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة ، وقد صرح ابن بطال بذلك ، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص ، فإطلاق المنتظر ما صلينا ، يقتضي نفي ما أثبتته الشارع فلذلك كرهه ، والإطلاق الذي في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في د باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت ، في أبواب المواقيت ، فافترق حكمهما وتعاير . والذي يظهر لي أن البخاري أراد أن ينبه على أن الكراهة المحكية عن النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب ، ولو أراد الرد على النخعي مطلقا لأفصح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة « فائقنا الصلاة » ، ثم إن اللفظ الذي أورده المؤلف وقع النبي فيه من قول النبي ﷺ لا من قول الرجل ، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضا ، وهو عمر كما أورده في المغازي ، وهذه عادة معروفة للأنوف يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذي يسوقه ولو لم يقع في الطريق التي يوردها في تلك الترجمة ، ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة « فقالوا : يا رسول الله سهونا فلم فصل حتى طلعت الشمس ، وبقيت فوائده الحديث تقدمت في المواقيت . **قوله** (ما كنت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب) وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال الكرماني مستشكلا : كيف يكون المجيء بعد الغروب ؟ لأن الصائم إنما يفطر حينئذ مسح تصريحه بأنه جاء في اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم اتخندق زمان اتخندق ، والمراد به بيان التساير لا خصوص الوقت اه . والذي يظهر لي أن الإشارة بقوله « وذلك بعد ما أفطر الصائم » ، إشارة إلى الوقت الذي غايب به عمر النبي ﷺ لا إلى الوقت الذي صلى فيه عمر العصر ، فانه كان قرب الغروب كما تدل عليه « كاد » . وأما إطلاق اليوم وإرادة زمان

الوقعة لا خصوص النهار فهو كثير

٢٧ - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة

٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ » [الحديث ٦٤٢ - طرفاه في : ٦٤٣ ، ٦٢٩٢]

قوله (باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة) أى هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أو لا ؟ وتعرض بكسر الراء أى تظهر . قوله (عن أنس) في رواية لمسلم د سمع أنسا ، والاسناد كله بصريون . قوله (أقيمت الصلاة) أى صلاة العشاء ، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم . قوله (يناجى رجلا) أى يجادته ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكر بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن يتألفه على الاسلام ، ولم أقف على مستند ذلك . فيل ويحتمل أن يكون ملكا من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال . قوله (حتى نام بعض القوم) زاد شعبة عن عبد العزيز د ثم قام فصلى ، أخرجه مسلم ، وهو عند المصنف في الاستئذان . ووقع عند إسماعيل بن راهويه في مسنده عن ابن علية عن عبد العزيز في هذا الحديث د حتى نفس بعض القوم ، وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقا ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة ، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان د طول التجوى ، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان الحاجة ، أما إذا كان غير حاجة فهو مكروه ، واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير ، قال الزين بن المنير : خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي ﷺ لقوله د والنبي ﷺ يناجى رجلا ، ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس : ورجل يناجى النبي ﷺ انتهى ، وهذا ليس بلازم ، وفيه غفلة منه هما في صحيح مسلم بلفظ ، أقيمت الصلاة ، فقال رجل : لى حاجة . فقام النبي ﷺ يناجيه ، والذي يظهر لى أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام ، لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام . ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيدما بالإمام فقال :

٢٨ - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

٦٤٣ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ سَأَلْتُ ثَابِتَ الْبُنَانِيَّ عَنْ الرَّجُلِ يَتَسَكَّمُ بَعْدَ مَا قَامَتِ الصَّلَاةُ ، فَخَذَفَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَخَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ » . وقال الحسن : إن منعته أمه عن العشاء في جماعة شقة عليه لم يطعها

قوله (باب الكلام إذا أقيمت الصلاة) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقا . قوله (حدثنا عيَّاش بن الوليد) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل . والاسناد كله بصريون أيضا . وقول حميد وسألت

ثابتاً ، يشعر بأن الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً ، ثم إنه ظاهر في كونه أخذه عن أنس بواسطة ، وقد قال البزار : إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرد عن حميد بذلك ، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة . قلت : كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد ، وكذلك أخرجه ابن حبان من طريق هشيم عن حميد ، لكن لم أقف في شيء من طرقه على تصريح بسماحه له من أنس وهو مدلس ، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة : قوله (فحبسه) أي منعه من الدخول في الصلاة ، وزاد هشيم في روايته « حتى نفس بعض القوم » ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال « حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه » زاد ابن حبان « قبل أن يكبر فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، لكن لما كان هذا يتطرق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالاول أظهر في جواز السلام مطلقاً . والله أعلم

(خاتمة) اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المفوعة على سبعة وأربعين حديثاً : المعلق منها ستة أحاديث ، المكرر فيه وفيما مضى ثلاثة وعشرون والخالص أربعة وعشرون ، ووافقه مسلم على تحريجها سوى أربعة أحاديث : حديث أبي سعيد « لا يسمع مدى صوت المؤذن » وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الأذان ، وحديث بلال في جمل لإصبعيه في أذنيه . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار . والله أعلم

(أبواب صلاة الجماعة والإمامة) ولم يفرد البخاري بكتاب فيما رأينا من نسخ كتابه ، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به ، لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج ، وكتاب صلاة الجماعة ، فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني

٢٩ - باب وجوب صلاة الجماعة

وقال الحسن : إن منعته أمه عن العشاء في الجماعة شقة لم يطعها

٦٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجحد عرفاً سمياً أو سرمانين حسنتين لشهد العشاء »

[الحديث ٦٤٤ - أطرافه في : ٦٥٧ ، ٢٤٢٠ ، ٦٢٢٤]

قوله (باب وجوب صلاة الجماعة) هكذا بت الحكم في هذه المسألة ، وكأن ذلك لقوة دليلها عنده . لكن أطلق الوجوب وهو أهم من كونه وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين ، لما عرف من عاداته أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكملها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب . وبهذا يحاج من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به ، ولم ينبه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن ، وقد وجدته بمعناه وأتم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي بإسناد صحيح « عن الحسن في رجل يصوم - يعني تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر ، قال : فليفطر ولا قضاء عليه » ، وله أجر الصوم وأجر البر . قيل : فتناه أن يصل العشاء في جماعة ، قال : ليس ذلك لها ، هذه فريضة ، وأما حديث الباب

فظاهر في كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه . ويحتمل أن يقال : التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق نارك فرض الكفاية كشروعية قتال نارك فرض الكفاية ، وفيه نظر لأن التحريق الذي قد يفضي إلى القتل أخص من المقابلة ، ولأن المقابلة إنما تشرح فيها إذا تمالأ الجميع على الترك ، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وجماعة من محدثي الشافعية كابن ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وبالسخ داود ومن تبعه لجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبنى على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، فلما كان المم المذكور دالاً على لازمه وهو الحضور ، وجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة . إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال أحمد : إنها واجبة غير شرط انتهى . وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية ، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة : منها ما تقدم . ومنها وهو ثانياً ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة ، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن بزيمة إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه يُتْلَى هم بالتوجه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه . وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه . قلت : وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتداركها في جماعة آخرين . ومنها وهو ثالثاً ما قال ابن بطال وغيره : لو كانت فرضاً لقال حين توعده بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئه صلاته ، لأنه وقت البيان . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتصيص وقد يكون بالدلالة ، فلذا قال يُتْلَى ، لقد هممت الخ ، دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان . ومنها وهو رابعاً ما قال الباغي وغيره إن الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة . وإنما المراد بالمبالغة . ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار ، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه ، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع . ومنها وهو خامساً كونه يُتْلَى ترك تحريقهم بعد التهديد ، فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : لبس في الحديث حجة لأنه عليه السلام هم ولم يفعل ، زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقبه ابن دقيق العيد فقال : هذا ضعيف لأنه يُتْلَى لا يهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أئزجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقتل صلاة العشاء وأمرت قتياني يحرقون ، الحديث . ومنها وهو سادساً أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة ، وهو متعقب بأن في رواية مسلم : لا يشهدون الصلاة ، أي لا يمحضرون ، وفي رواية مجملان عن أبي هريرة عند أحمد : لا يشهدون العشاء في الجميع ، أي في الجماعة ، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً : ليلتمن رجال عن تركهم الجماعة أولاً حرقن بيوتهم . . ومنها وهو سابعاً أن الحديث ورد في الحث على مخالفة فمل أهل التفات والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل ، أشار إليه الزين بن المنير ، وهو

قريب من الوجه الرابع . ومنها وهو ثامنها أن الحديث ورد في حق المنافقين ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم ، وبأنه كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقد قال : لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك ، فإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . انتهى . والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب : ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر ، الحديث ، ولقوله : لو يعلم أحدكم الخ ، لأن هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية مجلان : لا يشهدون العشاء في الجميع ، وقوله في حديث أسامة : لا يشهدون الجماعة ، وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي دارود : ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة ، فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصل في بيته وإنما يصل في المسجد رياء وسمعة ، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء ، نبه عليه القرطبي . وأيضاً فقوله في رواية المقبري : لو لا ما في البيوت من النساء والذرية ، يدل على أنهم لم يكونوا كفاراً لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقاً إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته ، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المنافقين ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة ، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ، ويدل عليه قول ابن مسعود : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق ، رواه مسلم انتهى كلامه . وروى ابن أبي شيببة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس حدثني عمومي من الأنصار قالوا : قال رسول الله ﷺ : ما بشهدهما منافق ، يعني العشاء والفجر . ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لانتفاء أن يكون المؤمن قد يتخلف ، وإنما ورد الوعيد في حق من تخلف لأنني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي أولاً أن المراد بالنفاق المعصية لا نفاق الكفر ، فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازاً لما دل عليه مجموع الأحاديث . ومنها وهو قاسمها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض ، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي وإصحاف كتاب الجهاد ، وكذا ثبوت نسخ ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ، ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا ، لأن الإفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ، ومن لازم ذلك الجواز . ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات ، ونصره القرطبي ، وتعقب بالأحاديث المصرحة بالعشاء ، وفيه بحث لأن الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معاً ؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال ، لأنه لا يتم إلا إن تعين كونها غير الجمعة ، أشار إليه ابن دقيق العيد . ثم قال فليتأمل الأحاديث الواردة

في ذلك . انتهى . وقد تأملتها فرأيت التبيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود ، أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من روايه الأخرج عنه يومى إلى أنها العشاء لقوله في آخره « لشهد العشاء » ، وفي رواية مسلم « يعنى العشاء » ، ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضا الإيحاء إلى أنها العشاء والفجر ، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث « آخر العشاء ليلة نخرج فوجد الناس قليلا فغضب » ، فذكر الحديث . وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « يعنى الصلاتين العشاء والغداة » ، وفي رواية مجملان والمقبى عند أحد التصريح بتعيين العشاء ، ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإبهام . وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسبق لفظه وساقه الترمذى وغيره من هذا الوجه بإبهام الصلاة ، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر ، وخالفهم معمر عن جعفر فقال « الجمعة » ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، والبيهقى من طريقه وأشار إلى ضعفها للشذوذها ، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبرانى في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث ، قال يزيد : قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عرف الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : سمعت أذناى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله ﷺ ما ذكر جمعة ولا غيرها . فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ، وأما حديث ابن أم مكتوم فساد ذكره قريبا وأنه موافق لأبي هريرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن مخرجه مقارن لحديث أبي هريرة ، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووي والمحيط الطبرى ، وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم « ان رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال : اتسعت هممت أنى آتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم . فقاسم ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله قد علمت ما بى ؟ وليس لى قائد - زاد أحمد - وان بينى وبين المسجد شجرا ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة . قال : اتسمع الإقامة ؟ قال : نعم . قال فاحضرها . ولم يرخص له ، ولا ابن حبان من حديث جابر قال « اتسمع الأذان ؟ قال : نعم . قال : فأتها ولو حبوا » ، وقد حله العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشى وحده ككثير من العميان . واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ووجهه بحديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة ، قالوا : لأن الرخصة لا تكون إلا عن واجب ، وفيه نظر ، ووراء ذلك أمر آخر ألوم به ابن دقيق العيد من يتمسك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى ، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها ، وأشار للانفصال عنه بالتمسك بدلالة العموم ، لكن نوزع في كون القول بما ذكر أولا ظاهرية محضة (١) فان قاعدة حل المطلق على المقيّد تقتضيه ،

(١) ليس هذا بجيد ، والصواب ما قاله ابن خزيمة وغيره من الوجوب للجماعة في جميع الصلوات . وإنما يستقيم حل المطلق على المقيّد إذا لم يوجد دليل على التعميم ، وفي هذه المسألة قد قام الدليل على التعميم كحديث « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له » إلا من عذر ، وغيره من الأحاديث التى أشار إليها الشارح في هذا الباب . وذكر العشاء والفجر في بعض الروايات لا يقتضى التخصيص لاحتمال كون التوعدين لم يتخللوا إلا عنهما كما قد بين ذلك في كثير من الروايات . ولأن الحكمة في شرعية الجماعة تقتضى التعميم . والله أعلم

ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى ، لأن غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسب وغيره ، أما العصران فظاهر ، وأما المغرب فلأنها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها ، بخلاف العشاء والفجر فليس للتخلف عنهما عذر غير الكسل المذموم ، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضا انتظام الألفة بين المجاورين في طرفي النهار ، وليختموا النهار بالاجتماع على الطاعة ويفتحوه كذلك . وقد وقع في رواية عجlan عن أبي هريرة عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد ، ومبدأ في توجيه كون العشاء والفجر أثقل على المنافقين من غيرهما . وقد أطلت في هذا الموضع لارتباط بعض الكلام ببعض ، واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في غير هذا الشرح . قوله (عن الاعرج) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد سمع الاعرج . قوله (والذي نفسى بيده) هو قسم كان النبي ﷺ كثيرا ما يقسم به ، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله ، أى بتقديره وتدبيره (١) . وفيه جواز القسم على الأمر الذى لا شك فيه تنديها على عظم شأنه ، وفيه الرد على من كره أن يحاف بالله مطلقا . قوله (لقد هممت) اللام جواب القسم ، والمهم العزم وقيل دونه ، وزاد مسلم في أوله « انه ﷺ فقد ناسا في بعض الصلوات فقال : لقد هممت » فأفاد ذكر سبب الحديث . قوله (يحطب) يحطب (كذا للحموى والمستمل بلام التعليل ، وللكشميهني والباقرين « فيحطب » ، بالفاء ، وكذا هو في الموطأ . ومعنى يحطب يكسر لبس لاشتعال النار به . ويحتمل أن يكون أطاق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزا بمعنى أنه سيتصف به . قوله (ثم أخاف إلى رجال) أى أتيتهم من خلفهم ، وقال الجوهري : خالف إلى فلان أى أتاه إذا غاب عنه ، أو المعنى أخاف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وتركه وأسير اليهم ، أو أخالف ظنهم في أنى مشغول بالصلاة عن قصدى اليهم ، أو معنى أخالف أتخلف - أى عن الصلاة - إلى قصدى المذكورين ، والتقييد بالرجال يخرج النساء والصبيان . قوله (فأحرق) بالتشديد ، والمراد به التكثير ، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه قوله (عليهم) يشمر بان العقوبة ليست قاصرة على المال . بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعاً للقاطنين بها . وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح « فأحرق بيوتا على من فيها » . قوله (والذي نفسى بيده) فيه إعادة التأكيد للبالغة في التأكيد . قوله (عرقا) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف قال الخليل : العرق العظم بلا لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفي المحكم عن الأصمى : العرق بسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم فقيق فيكسر ويطبخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترقته وتمرقه إذا أخذت اللحم منه نهشا . وفي المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز ، وقول الأصمى هو اللاق هنا . قوله (أو مرمانين) تنبيه مرماة بكسر الميم وحيكى الفتح ، قال الخليل : هى ما بين ظلفى الشاة ، وحكاها أبو عبيد وقال : لا أدري ما وجهه . ونقله المستمل في روايته في كتاب الأحكام عن الفربري قال : قال يونس عن محمد بن سليمان عن البخاري : المرماة بكسر الميم مثل مسناة وميضاة ما بين ظلفى الشاة من اللحم ، قال عياض فاليم على هذا أصلية ، وقال الاخفش : المرماة لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها في كوم من تراب ، فأيهم أثبتتها في الكوم غلب ، وهى المرماة والمدحاة . قلت : ويبعد أن

(١) وذلك لأنه سبحانه ماله كما والمتصرف فيها . وفي ذلك من الفوائد مع ما ذكر إثبات اليد لله سبحانه على الوجه الذى يليق به ، كما نقول في سائر الصفات ، وهو سبحانه منزّه عن مشابهة المخلوقات في كل شئ ، موصوف بصفات السكك الاثني به . فتنه

تكون هذه مراد الحديث لأجل التثنية ، وحكى الحربي عن الأصمعي أن الرمأة سهم الهدف ، قال : ويؤيده ما حدثني . . ثم ساق من طريق أبي رافع عن أبي هريرة نحو الحديث بلفظ « لو أن أحدهم إذا شهد الصلاة معي كان له عظم من شاة سمينة أو سهمان لفعل » ، وقيل الرمأة سهم يتعلم عليه الرمي ، وهو سهم دقيق مستو غير عمد ، قال الزين ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فإنها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فإنها لا يتكرر رميها . وقال الريحشي : تفسير الرمأة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجهه أن الاثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين لأنهما مما يلهى به انتهى . وإنما وصف العرق بالسمن والرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما . وفيه الإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الخفيف من مطعوم أو ملعوب به ، مع التفريط فيما يحصل وبيع الدرجات ومنازل الكرامة . وفي الحديث من الفوائد أيضا تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر أكتفى به عن الأهل من العقوبة ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، وفيه جواز العقوبة بالمال . كذا استدل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم ، وفيه نظر لما أسلفناه ، ولاحتمال أن التحريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يخشون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم . وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه ﷺ هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فأراد أن يبينهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد . وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام « باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة » . يريد أن من طلب منهم بحق فاختنى أو امتنع في بيته لندا ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة باللقاء النار عليهم في بيوتهم . واستدل به ابن العربي وغيره صلى مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها ، ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم كما قدمناه تكرر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلا راسا أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائما ولا غالبا ، لأنه يمكن الفرار منه أو الانحدار له بعد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب . وفي قوله في رواية أبي داود « ليست بهم حلة » دلالة على أن الأعذار تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة . وفيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستغنى في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف نوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء . واستدل به على جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيمة : وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائبا ، وهذا لا يختلف في جوازه ، واستدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ، وتعقب بأنه منسوخ (١) كما قيل في العقوبة بالمال . والله أعلم

(١) جزم الشارح بالنسخ ليس بجيد ، والصواب عدم النسخ ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، منها حديث الباب . وإنما المنسوخ التعذيب بالنار فقط . والله أعلم

٣٠ - باب فضل صلاة الجماعة

وكان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر
وجاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه ، فأذن وأقام وصلى جماعة

٦٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة »
[الحديث ٦٤٥ - طريقه ١ : ٦٤٩]

٦٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة »

٦٤٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل في الجماعة تضاف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضيقاً ، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرج له إلا الصلاة ، لم تحط خطوة إلا رقت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة . فإذا صلى لم تزل الملائكة تفضل عليه ما دام في مصلاته : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة »

قوله (باب فضل صلاة الجماعة) أشار الزين بن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة ينافي الترجمة التي قبلها ، ثم أطال في الجواب عن ذلك ، ويكفي منه أن كون الشيء واجباً لا ينافي كونه ذا فضيلة ، ولكن الفضائل تتفاوت ، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفذ . **قوله** (وكان الأسود) أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه « إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه . ومناسبته للترجمة أنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وتوجه إلى مسجد آخر ، كذا أشار إليه ابن المنير ، والذي يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة ، لأن التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سنبينه . **قوله** (وجاء أنس) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال « مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة ، فذكر نحوه قال : وذلك في صلاة الصبح ، وفيه « فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عن الجعد ، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمي عن الجعد نحوه وقال « مسجد بني رفاعه ، وقال « لجاء أنس في نحو عشرين من قتيانته ، وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد . **قوله** (صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ) بالمهجمة أي المنفرد ، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً

وحده . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده » . قوله (سبع وعشرين درجة) قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك ، وسوى رواية لابي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لابي عوانة بضع وعشرين وإيست مغايرة أيضا لصدق البضع على الخمس ، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك ، واختلف في أيهما أرجح فليل رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو يميز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله « درجة » أو حذف المميز ، إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها « ضعفا » وفي بعضها « جزءا » وفي بعضها « درجة » وفي بعضها « صلاة » ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس ، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التقين في العبارة . وأما قول ابن الاثير : إنما قال درجة ولم يقل جزءا ولا نصيبا ولا حظا ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق ، فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وما عدا ذلك من تصرف الرواة ، لكن نفيه ورود « الجزء » مردود ، فإنه ثابت ، وكذلك الضعف ، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه : منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير ، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحسب عن نبيه ، وعلى هذا فليل وهو الوجه الثاني : لعله عليه السلام أخبر بالخمسة ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه ، لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص ثانيا أن اختلاف العددين باختلاف ميزهما ، وعلى هذا فليل : الدرجة أصغر من الجزء ، وتعقب بأن الذي روى عنه الجزء روى عنه الدرجة . وقال بعضهم : الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة ، وهو مبني على التفاضل . رابعها الفرق بقرب المسجد وبعده . خامسها الفرق بحال المصل كأن يكون أعلم أو أخشع . سادسها الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيره . سابعها الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره . ثامنها الفرق بإدراك كلها أو بعضها . تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقلتها . عاشرها السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك . حادي عشرها السبع مختصة بالجمهورية والخمس بالسرية ، وهذا الوجه عندى أوجهها لما سأبينه . ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . ونقل الطيبي عن التوربشتي ما حاصله : إن ذلك لا يدرك بالرأى ، بل مرجعه إلى علم

النبوة التي قصرت علوم الألباء عن ادراك حقيقتها كلها ، ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين كصوف الملائكة ، والاعتداء بالإمام ، وإظهار شعائر الاسلام وغير ذلك . وكأنه يشير إلى ما قدمه عن غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يفيد المطلوب ، لكن أشار الكرماني إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسا فأريد المبالغة في تكثيرها فضررت في مثلها فصارت خمسا وعشرين . ثم ذكر للسمع مناسبة أيضا من جهة عدد ركعات الفرائض وروايتها ، وقال غيره : الحسنة بعشر لمصل منفردا فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس ، أو يزداد عدد أيام الأسبوع . ولا يخفى فساد هذا . وقيل : الاعداد عشرات ومئين وألوف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربعا ، وهذا أشد فسادا من الذي قبله . وقرأت بخط شيخنا البلقيني فيما كتب على العمدة : ظهر لي في هذين العديدين شيء لم أسبق إليه ، لأن لفظ ابن عمر « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الغد ، ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة » صلاة الرجل في الجماعة ، وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة ، وأدنى الاعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى . وظهر لي في الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، فلو لا الإمام ما سمي المأموم مأموما وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل . وقد غاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة ، قال ابن الجوزي : وما جاءوا بباطل . وقال المحب الطبري : ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة - يعني ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ، ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك ، وقد فصلها ابن بطل و تبعه جماعة من الشارحين ، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلا آخر أورده ، وقد نقحت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة : فأولها إجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة ، والتبكير إليها في أول الوقت ، والمشي إلى المسجد بالسكينة ، ودخول المسجد داعيا ، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة ، سادسها انتظار الجماعة ، سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ، ثامنها شهادتهم له ، تاسعها إجابة الإقامة ، عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة ، حادى عاشرها الوقوف منتظرا إحرام الإمام أو الدخول معه في أي هيئة وجده عليها ، ثاني عشرها إدراك تكبيرة الاحرام كذلك ، ثالث عشرها تسوية الصفوف وسد فرجها ، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده ، خامس عشرها الأمن من السهو غالبا وتزبيح الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه ، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلهم غالبا ، سابع عشرها تحسين الهيئة غالبا ، ثامن عشرها احتفاف الملائكة به ، تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاث ، العشرون لإظهار شعائر الاسلام ، الحادى والعشرون لإرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل ، الثاني والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأسا ، الثالث والعشرون رد السلام على الإمام ، الرابع والعشرون الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الكامل على الناقص ، الخامس والعشرون قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تماهدهم في أوقات الصلوات . فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها

أمر أو ترغيب يخصه ، وبقي منها أمران يختصان بالجمهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة ، وبهذا يترجح أن السبع تختص بالجمهرية^(١) والله أعلم . (تنبيهات) : (الاول) مقتضى الخصال التي ذكرتها اختصاص التضعيف بالتجمع في المسجد وهو الراجع في نظري كما سيأتي البحث فيه ، وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فانما يسقط عما ذكرته ثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والتحية فيمكن أن تعوض من بعض ما ذكرنا مما يشتمل على خصاتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالاخيرتين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة السكامل على الناقص ، وكذا فائدة قيام نظام الآلة غير فائدة حصول التعاهد ، وكذا فائدة أمن المأمومين من السهو غالباً غير تنبيه الامام إذا سها . فهذه ثلاثة يمكن أن يعوض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب . (الثاني) لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتبكير في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار لإحرام الامام ونحو ذلك ، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد التنية ولو لم يقع كما سبق والله أعلم . (الثالث) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالسدد المذكور للتجمع . وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال : والاول أظهر ، لأنه قد ورد ميئنا في بعض الروايات انتهى . وكأنه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ « صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفرد » وفي أخرى « صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده » ، ولأحمد من حديث ابن مسعود باسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره « كلها مثل صلاته » ، وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال « تضعف » ، لأن الضعف كما قال الأزهري المثل إلى ملخص ليس بمقصود على المثليين قول هذا ضعف الشيء أي مثله أو مثله فصاعداً لكن لا يزداد على العشرة . وظاهر قوله « تضعف » وكذا قوله في روايتي ابن عمر وأبي سعيد « تفضل » أي تزيد ، وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في « باب مساجد السوق » يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد . قوله (عن عبد الله بن خباب) بمجمعة وموحدتين الأولى مثقلة ، وهو أنصاري مدني ، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الارت ، لكن ليست له في الصحيحين رواية . قوله (بخمس وعشرين) في رواية الاصيلي « وخمسا وعشرين » ، زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد « فإن صلاماً في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة » ، وكأن السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة ، بل حكى النووي أنه لا يجرى فيه الخلاف في وجوبها^(٢) لكن فيه نظر فانه خلاف نص الشافعي ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال :

(١) في هذا الترجيح نظر ، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الخمس ، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في الجماعة . والله أعلم

(٢) ليس ما قاله النووي جيد ، والصواب وجوب الجماعة حضراً وسفراً كما يعلم ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم ومواظبته على الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم « سلوا كما رأيتموني أصلي » وقوله تعالى « وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة » الآية . وأما تفضيل صلاة من صلى في الثلاثة قائم ركوعها وسجودها على صلاة من صلى في الجماعة فليس فيه حجة على عدم وجوب الجماعة في السفر لأن أدلتها محكمة فلا يجوز مخالفتها لمسمى بمجتهل . وإنما يجب حل هذا النص — إن صح — على من صلى في الثلاثة حسب طاقته من غير ترك للجماعة عند إمكانها قائم ركوعها وسجودها مع كونه خالياً بربه بعيداً عن الناس ، فشكر الله له هذا الاختلاس والاهتمام بأمر الصلاة فصاحب له هذا التصنيف . والله أعلم

في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى . وكأنه أخذه من إطلاق قوله « فان سلاما ، لتناوله الجماعة والانفراد ، لكن حمله على الجماعة أولى ، وهو الذي يظهر من السياق ، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة ، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها سنة ، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتب على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة ، فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وأجاب بأنه تفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فان ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده ، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة ، فبقى الاشكال على حاله ، وفيه نظر لأن التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة ، إذ لو أعاد منفردا لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفا عليه قال : فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة . قال : فان كانوا أكثر من ذلك فعلى عدد من في المسجد . فقال رجل : وإن كانوا عشرة آلاف ؟ قال نعم ، وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى ، لكنه غير ثابت . (تنبيه) : سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقيين ، وأورده الاسماعيل قبل حديث عمر . قوله في حديث ابن هريرة (صلاة الرجل في الجماعة) في رواية الحموي والكشمميين « في جماعة » ، بالتشكيك . قوله (خمسة وعشرين ضعفا) كذا في الروايات التي وقفنا عليها ، وحكى الكرماني وغيره أن فيه خمسا وعشرين درجة ، بتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة . قوله (في بيته وفي سوقه) مقتضاها أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى قاله ابن دقيق العيد ، قال : والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا ، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا ، قال : وبهذا يرتفع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى . ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة ، إذ لا يلزم من استوائهما في المفوضية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر ، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردا ، بل الظاهر أن التضعيف المذكور يختص بالجماعة في المسجد ، والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين ، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد . وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع ، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره . وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المغمري أنه قال لعبد الله بن عمرو ابن العاص : رأيت من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته ؟ قال : حسن جميل . قال : فان صلى في مسجد عشيرته ؟ قال : خمس عشرة صلاة . قال : فان مشى إلى مسجد جماعة فصل في فيه ؟ قال : خمس وعشرون . انتهى . وأخرج حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » نحوه من حديث وائلة ، وخص الخمس والعشرون بمسجد القبائل . قال : وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه - أي الجمعة - بخمسائه ، وسنده ضعيف . قوله (وذلك أنه إذا توضأ) ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور ، إذ التقدير : وذلك لأنه ، فكأنه يقول : التضعيف المذكور سببه كيت وكيت ، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على الغناء ما ليس معتبرا أو ليس مقصودا لذاته . وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى ، فالأخذ بها

متوجه ، والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة ، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بأقامة الجماعة في البيوت ، وكذا روى عن أحمد في فرض العين ، ووجهه بان أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد ، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيختص به المسجد ، ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار . **قوله** (لا يخرج به إلا الصلاة) أى قصد الصلاة في جماعة ، واللام فيها للعهد لما بيناه . **قوله** (لم يخط) بفتح أوله وضم الطاء . وقوله (خطوة) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح ، قال الجوهرى : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة . وجرم اليعمرى أنها حسا بالفتح ، وقال القرطبي : إنها في روايات مسلم بالضم . والله أعلم . **قوله** (فإذا صلى) قال ابن أبي حمزة : أى صلى صلاة تامة ، لأنه **صلى** قال للسبى صلته « ارجع فصل فانك لم تصل » . **قوله** (في صلاة) أى في المكان الذى أوقع فيه الصلاة من المسجد ، وكأنه خرج مخرج الغالب ، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك . **قوله** (اللهم ارحمه) أى قائلين ذلك ، زاد ابن ماجه « اللهم تب عليه » ، وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق « اللهم اغفر له » ، واستدل به على أفضاية الصلاة على غيرها من الاعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة ، وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم . واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطا لصحة الصلاة لأن قوله « على صلاته وحده » يقتضى صحة صلاته منفردا لاقتضاء صيغة أفعل الاشتراك في أصل التفاضل ، فإن ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد ، وما لا يصح لا فضيلة فيه . قال القرطبي وغيره : ولا يقال إن لفظة أفعل قد ترد لاثبات صفة الفضل فى إحدى الجهتين كقوله تعالى (وأحسن مقيلا) لانا قول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفعل مطلقة غير مقيدة بعدد معين ، فإذا قلنا هذا الصدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ، ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور لأن قوله « صلاة الفذ » صيغة عموم فيشمل من صلى منفردا بعذر وبغير عذر ، فحمله على المعذور يحتاج إلى دليل . وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما سبأنى في هذا الكتاب من حديث أبى موسى مرفوعا « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما » وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ، ثم رده بحديث « أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة » ، واستدل بها على تساوى الجماعات فى الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت ، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة ، كذا قال بعض المالكية ، وقواه بما روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة لهم التضعيف خمسا وعشرين انتهى . وهو مسلم فى أصل الحصول لكنه لا يبنى مزيد الفضل لما كان أكثر ، لا سيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث ابن بن كعب مرفوعا « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما أكثر فهو أحب إلى الله » ، وله شاهد قوى فى الطبرانى من حديث قبات بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثلية ، وأبوه بالمعجمة بعدها تهماثية بوزن أحر ، ويترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحب إعادة الجماعة مطلقا لتحصيل الأكثرية ، ولم يستحب ذلك الآخرون ، ومنهم من فصل فقال : تعاد مع الأعم أو الأورع أو فى البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد

الثلاثة ، والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني . وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضا ، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المتيدة بصلاة الفجر ، واستدل بها على أن أقل الجماعة لإمام ومأموم ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريبا إن شاء الله تعالى

٣٩ - باب فضل صلاة الفجر في جماعة

٦٤٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين جزءاً ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة : فافرأوا إن شتم « إن قرآن الفجر كان مشهوداً »

٦٤٩ - قال شعيب : وحدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال : تفضلها بسبع وعشرين درجة

٦٥٠ - **حدثنا عمر بن حفص** قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال سمعت سالم قال : سمعت أم الدرداء تقول : دخل علي أبو الدرداء وهو مضطرب ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئاً إلا أنهم يصلون جميعاً

٦٥١ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ « أعظم الناس أجراً في الصلاة أبدهم فأبدهم ثمسي ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلّيها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلّي ثم ينام »

قوله (باب فضل صلاة الفجر في جماعة) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، فانه يدل على منزلة لصلاة الفجر على غيرها . وزعم ابن بطلان أن في قوله « وتجتمع » إشارة الى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين ، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في « باب فضل صلاة العصر » من المواقيت . **قوله** (بخمسين وعشرين جزءاً) كذا في النسخ التي وقفت عليها ، ونقل تركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين « خمس » بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره ، قال : وخفض خمس على تقدير الإباء كقول الشاعر « أشارت كليب بالأكف الأصابع » ، أي إلى كليب . وأما حذف الهمزة فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى . وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ « فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة » . **قوله** (قال شعيب وحدثني نافع) أي بالحديث مرفوعاً نحوه ، إلا أنه قال « بسبع وعشرين درجة » ، وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم ، وطريق شعيب هذه موصولة ، وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد ، بل هي معطوفة على الإسناد الأول ، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب : ونظائر هذا

في الكتاب كثيرة ، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ، ولم يستخرجها الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب . **قوله** (سمعت سالمًا) هو ابن أبي الجعد ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانًا طويلًا . وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء . فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى . وفسرها الكرماني هنا بصفات الكبرى وهو خطأ لقول سالم « سمعت أم الدرداء » ، وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة . **قوله** (من أمة محمد) كذا في رواية أبي ذر وكرمة ، وللباقين « من محمد » بحذف المضاف ، وعليه شرح ابن بطلال ومن تبعه فقال : يريد من شريعة محمد شيئًا لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة ، لحذف المضاف لدلالة الكلام عليه انتهى ، ووقع في رواية أبي الوقت « من أمر محمد » بفتح الهزة وسكون الميم بعدها راء ، وكذا ساقه الحميدى في جمعه ، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الاسماعيل وأبي نعيم من طرق عن الأعمش ، وعندهم « ما أعرف فيهم » أى في أهل البلد الذي كان فيه ، وكان لفظ « فيهم » لما حذف من رواية البخارى صحف بعض النقلة « أمر » بامة ليعود الضمير في أنهم على الأمة **قوله** (يصلون جميعًا) أى مجتمعين ، وحذف المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات ، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتفكير إلا التجميع في الصلاة ، وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار إليه بعدها ، ثم كان في زمن الشيخين أتم مما صار إليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان ، فبالت شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان ؟ وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين ، وإنكار المنكر باظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه ، والقسم على الخبر لتأكيد في نفس السامع . **قوله** (أبعدم فأبعدم بمشي) أى إلى المسجد ، وسيأتي الكلام على ذلك بعد باب واحد . **قوله** (مع الإمام) زاد مسلم « في جماعة » ، وبين أنها رواية أبي كريب - وهو محمد بن العلاء - الذي أخرجه البخارى عنه ، **قوله** (من الذي يصل ثم ينام) أى سواء صلى وحده أو في جماعة ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت كما تقدم . (تكميل) : استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب ، لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه في العشاء . ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشي إلى الصلاة ، وإذا كان كذلك فالمشي إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها ، لأنها وإن شاركتها العشاء في المشي في الظلة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتته طبعها ، ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فإنه قال : تدخل صلاة الفجر في قوله « يصلون جميعًا » ، وهي أحسن بذلك من باقي الصلوات . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى (أن قرآن الفجر كان مشهودا) يشير إلى أن الاهتمام بها أكد . وأقول : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات ، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة ، لحديث أبي هريرة شاهد الأول ، وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني ، وحديث أبي موسى شاهد لهما . والله أعلم

٣٣ - باب فضل التهجير إلى الظاهر

٦٥٢ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **سَمِيِّ** مَوْلَى **أَبِي بَكْرٍ** عَنْ **أَبِي صَالِحٍ** السَّامِيُّ عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « **يَنَامُ رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ خَصَنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَهُ ، فَنَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَفَقَّرَ لَهُ** » [الحديث ٦٥٢ - طرقة في ٢٤٧٢]

٦٥٣ - **ثُمَّ** قَالَ « **الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : المَطْمُونُ ، والمَبْطُونُ ، والقَرِيقُ ، وصَاحِبُ المَدِيمِ ، والشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** » وَقَالَ « **لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالْعَصْفِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ** » [الحديث ٦٥٣ - أطرافه في : ٧٢٠ ، ٢٨٢٩ ، ٥٧٣٣]

٦٥٤ - « **لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَةِ وَالْعُشْبِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا** » **قَوْلُهُ (باب فضل التهجير إلى الظاهر)** كذا للاكثر وعليه شرح ابن التين وغيره ، وفي بعضها د إلى الصلاة ، وعليه شرح ابن بطال . وقد تقدم الكلام عليه في « باب الاستهام في الأذان » . **قَوْلُهُ (بينما رجل)** في هذا المتن ثلاثة أحاديث : قصة الذي نجي عصفن الشوك ، والشهداء ، والترغيب في النداء وغيره مما ذكر . والمقصود منه ذكر التهجير ، وقد تقدم الحديث الثالث مفردا في « باب الاستهام » ، عن عبد الله بن يوسف عن مالك ، ويأتي الثاني في الجهاد عتة أيضا ، والاول في المظالم كذلك ونكلمنا على شرحه هناك ، وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا جموعا فلم يتصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار ، وتكلف الزين بن المنير إبداء مناسبة للاول من جهة أنه دال على أن الطاعة وإن قلت فلا ينبغي أن تترك ، واعترف بعدم مناسبة الثاني . **قَوْلُهُ (فأخذه)** في رواية الكشميهني « فأخره » . **قَوْلُهُ (فشر الله له)** أي رضى بفعله وقبل منه ، وفيه فضل لإمالة الأذى عن الطريق ، وقد تقدم في كتاب الإيمان أنها أدنى شئ للإيمان . **قَوْلُهُ (الشهداء خمس)** كذا لإبي ذر عن الحموي ، والباقي « خمسة » وهو الاصل في المذكر ، وجاز الاول لأن المميز غير مذكور ، وسياق الكلام على مباحثه في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

٣٣ - باب احتساب الآثار

٦٥٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ** قَالَ حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَهَّابِ** قَالَ حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ** قَالَ : قَالَ **النَّبِيُّ ﷺ** « **يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ** » . وقال مجاهد في قوله « **وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ** » قال : خطاهم

[الحديث ٦٥٥ - سطره في : ٦٥٦ ، ١٨٨٧]

٦٥٦ - وقال ابن أبي صريم : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني محمد بن أنس « **أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ فَفَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرِوا الْمَدِينَةَ فَقَالَ : أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ** » . قال مجاهد : خطاهم : آثارهم ، أن يمشى في الأرض بأرجلهم

قوله (باب احتساب الآثار) أى إلى الصلاة ، وكأنه لم يقيدھا لتدخل كل مشى إلى كل طاعة . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى . **قوله** (يا بنى سلة) بكسر اللام وهم بطن كبير من الانصار ثم من الخوارج ، وقد غفل القزاز ونسبه الجوهري حيث قال : ليس فى العرب سلة بكسر اللام غير هذا القبيل ، فان الأئمة الذين صنفوا فى المؤلف والمختلف ذكروا عددا من الأسماء كذلك ، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه **قوله** (ألا تحسبون) كذا فى النسخ التى وقفنا عليها بأثبات النون ، وشرحه الكرماني بحذفها ، ووجهه بان النواة أجازوا ذلك - معنى تخفيفا - قال : والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد ؟ فان لكل خطوة ثوابا . والاحتساب وان كان أصله العد لكنه يستعمل غالبا فى معنى طلب تحصيل الثواب بنية خاصة . **قوله** (وحدثنا ابن أبي مریم) كذا لابی ذر وحده ، وفى رواية الباقرين ، وقال ابن أبي مریم ، وذكره صاحب الأطراف بلفظ : وزاد ابن أبي مریم ، وقال أبو نعیم فى المستخرج ذكره البخارى بلا رواية يعنى معلقا ، وهذا هو الضواب ، وله نظائر فى الكتاب فى رواية يحيى بن أيوب لانه ليس على شرطه فى الاصول . **قوله** (عن أنس) كذا لابی ذر وحده أيضا وللباقين ، حدثنا أنس ، وكذا ذكره أبو نعیم أيضا ، وكذا سمعناه فى الاول من فوائد المخلص من طريق أحمد ابن منصور عن ابن أبي مریم ولفظه : سمعت أنسا ، وهذا هو السرى ايراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليبين الأمن من تدليس حميد ، وقد تقدم نظيره فى باب وقت العشاء ، وقد أخرجه فى الحج من طريق سروان الفزارى عن حميد وساق المتن كاملا . **قوله** (فيزولوا قريبا) يعنى لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد ، وقد صرح بذلك فى رواية مسلم من طريق أبي الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : كانت ديارنا بعيدة من المسجد ، فأردنا أن نبتاع بيوتا فنقرب من المسجد ، فنهانا رسول الله ﷺ وقال : ان لكم بكل خطوة درجة ، والسراج من طريق أبي نضرة عن جابر : أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة . ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبي نضرة عنه قال : كانت منازلنا بسلع ، ولا يعارض هذا ما ساقى فى الاستسقاء من حديث أنس ، وما بيننا وبين سلع من دار ، لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع ، وبين سلع والمسجد قدر ميل . **قوله** (أن يعرفوا المدينة) فى رواية الكشممى : أن يعرفوا منازلهم ، وهو بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الزاء أى يتعرفونها غاية ، يقال أعراه إذا أخلاه ، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذى لا يستتر فيه بشئ . ونسبه بهذه الكراهة على السبب فى منعهم من القرب من المسجد لتبقي جهات المدينة طامرة بساكنها ، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا فى المشى إلى المسجد . وزاد فى رواية الفزارى التى فى الحج : فأقاموا ، ومثله فى رواية المخلص التى ذكرناها ، وللترمذى من حديث أبي سعيد : فلم ينتقلوا ، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن جابر : فقللوا ما يسرنا أنا كننا نحولنا . **قوله** (وقال مجاهد خطام آثارهم والمشى فى الأرض بارجلهم) كذا لابی ذر وللباقين ، وقال مجاهد (ونكتب ما قدموا وآثارهم) قال : خطام . وكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح عنه قال فى قوله تعالى (ونكتب ما قدموا) قال : أعمالهم ، وفى قوله (وآثارهم) قال : خطام . وأشار البخارى بهذا التطبيق إلى أن قصة بنى سلة كانت سبب نزول هذه الآية ، وقد ورد مصرحا به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره واستاده قوى ، وفى الحديث أن أعمال البر إذا كانت خاصة تكتب آثارها حسنات . وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يحمل

على نفسه ، ووجه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علوه منه ، فأنكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، بل رجع دره المفسدة باخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه . واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا ؟ وإلى المساواة جنح الطبري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أنس قال : « مثبت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال : أردت أن تكثر خطانا إلى المسجد ، وهذا لا يلزم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطأ فضيلة ، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثواب الخطأ السهل ، وهو ظاهر حديث أبي موسى الماضي قبل باب حيث جعل أبعدهم ثمى أعظمهم أجرا ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ، وإلا فحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا إذا كان في البعيد مانع من الكمال كأن يكون إمامه مبتدعا

٣٤ - باب فضل العشاء في الجماعة

٦٥٧ - **قوله** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال حدثني أبو صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً . لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم ، ثم أمر رجلاً يؤم الناس ، ثم أخذ شعلاً من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد »

قوله (باب فضل صلاة العشاء في الجماعة) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر ، فيحتمل أن يكون مراد الترجمة لإثبات فضل العشاء في الجملة أو لإثبات أفضليتها على غيرها ، والظاهر الثاني ، ووجه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم ، وسوى في هذا بينها وبين العشاء ، ومساوى الأفضل يكون أفضل جزماً . **قوله** (ليس أثقل) كذا للأكثر بحذف الاسم ، وبينه الكشميني في رواية أبي ذر وكرامة عنه فقال : ليس صلاة أثقل ، ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ﴾ وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما ، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم . وقيل وجه كون المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بحقهما دون المنافقين . **قوله** (ولو يعلمون ما فيهما) أى من مزيد الفضل (لأتوهما) أى الصلاةين ، والمراد لأنوا إلى المحل الذى يصليان فيه جماعة وهو المسجد . **قوله** (ولو حبواً) أى يزحفون إذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء « ولو حبوا على المرافق والركب ، وقد تقدم الكلام على باقى الحديث فى د باب وجوب صلاة الجماعة » . **قوله** فى آخره (على من لا يخرج إلى الصلاة بعد) كذا الأكثر بلفظ « بعد » ضد قبل ، وهى مبنية على الضم ، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ، وللكشميني بدلها « يقدر » أى لا يخرج وهو يقدر على المجيء ، ويؤيده ما قدمناه من رواية لابن داود « وليست بهم علة » ووقع عند الداودي الشارح هنا « لا لعذر » وهى أوضح من غيرها لكن لم تقف عليها فى شيء من الروايات عن غيره

٣٥ - باب اثنان فما فوقهما جماعة

٦٥٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ **حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا خَالِدٌ** عَنْ **أَبِي قِلَابَةَ** عَنْ **مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنَا وَأَقْبَا ، نَمَّ لَيُؤَمِّسَكَا أَكْبَرُ كَمَا »

قوله (باب اثنان فما فوقهما جماعة) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ، منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البخوي من حديث الحكم بن عمير وفي أفراد الدارقطني من حديث عبد الله ابن عمرو وفي البيهقي من حديث أنس وفي الاوسط للطبراني من حديث أبي أمامة وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضا ، انه **ﷺ** رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ فقام رجل فصلى معه ، فقال : هذان جماعة ، والقصة المذكورة دون قوله هذان جماعة ، أخرجا أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح . **قوله** (إذا حضرت الصلاة) تقدم من هذا الوجه في د باب الأذان للسافر ، وأوله « أتى رجلان النبي **ﷺ** يريدان السفر فقال لهما ، فذكره . وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة ، لأنه لو استوت صلاتهما معا مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كأن يقول : أذنا وأقبا وصليا . واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ، فلعل الاختصار على الثانية من تصرف الرواة . والجواب أنهما قضيتان كما تقدم ، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا أو صبيا أو امرأة . وتكلم ابن بطال هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها ، ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله د الاثنين جماعة ، أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح

٣٦ - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، وَفَضِلَ الْمَسَاجِدِ

٦٥٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **أَبِي الزِّنَادِ** عَنِ **الْأَعْرَجِ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** قَالَ « **الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَاةٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ** : **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ** . **لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ** »

قوله (باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة) أي ليصلها جماعة . **قوله** (تصلي على أحدكم) أي تستغفر له ، قيل عبر بتصلي ليتناسب الجزاء والعمل . **قوله** (ما دام في مصلاه) أي ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر . **قوله** (لا يزال أحدكم الخ) هذا القدر أفرد مالك في الموطأ عما قبله ، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول لعموله حديثا واحدا ، ولا حرج في ذلك . **قوله** (في صلاة) أي في ثواب صلاة لا في حكمها ، لأنه يحل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة . **قوله** (ما دامت) في رواية الكشميني « ما كانت ، وهو عكس ما مضى في الطهارة **قوله** (لا يمنعه) يقتضى أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور ، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر ، وهل يحصل ذلك لمن نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه ؟ الظاهر خلافه ، لأنه رتب

الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقرة بالعبادة ، لكن المذكور ثواب يخصه ، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه « ورجل قلبه معلق في المساجد ، وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله « ما لم يحدث ، وفيه زيادة على ما هنا ، وأن المراد بالحدث حدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى ، لأن الأذى منهما يكون أشد ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في « باب فضل صلاة الجماعة » ، ويؤخذ من قوله « في مصلاه الذي صلى فيه » أن ذلك مفيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ، وبتقييد الصلاة الأولى بكونها مجزئة ، أما لو كان فيها نقص فاتها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر **قوله** (اللهم أغفر له ، اللهم ارحمه) هو مطابق لقوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ﴾ ، قيل : السرفه أنهم يطلعون على أفعال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك ، لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فانه يمرض من المغفرة بما يقابلها من الثواب

٦٦٠ - **حدثنا محمد بن بشير** قال **حدثنا يحيى** عن **عبيد الله** قال **حدثني خبيب بن عبد الرحمن** عن **حفص** **ابن عاصم** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال « **سبعة يُظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله** : الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه »

الحديث ٦٦٠ - أطرافه في : ١٤٢٣ ، ٦٤٦٩ ، ٦٨٠٦]

قوله (**حدثنا يحيى**) هو القطان ، و**عبيد الله** هو ابن عمر العمري ، و**خبيب** بضم المعجمة وهو **خال عبيد الله الراوى** عنه ، و**حفص بن عاصم** هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد **عبيد الله المذكور** لآبيه . **قوله** (عن أبي هريرة) لم تختلف الرواة عن **عبيد الله** في ذلك ، ورواه **مالك** في الموطأ عن **خبيب** فقال « عن أبي سعيد أو أبي هريرة ، على الشك » ، ورواه **أبو قرة** عن **مالك** بواو العطف لحمله عنهما ، وتابعه **مصعب الزبيري** ، وشذا في ذلك عن أصحاب **مالك** ، والظاهر أن **عبيد الله** حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجده والله أعلم . **قوله** (**سبعة**) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجه الكرماني بما حصله أن الطائفة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأولى باللسان وهو الذكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد ، أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني عام وهو العادل ، أو خاص بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، أو بالبدن وهو العفة . وقد نظم السبعة العلامة **أبو شامة** **عبد الرحمن بن اسماعيل** فيما أنشدناه **أبو إسحق التوشخي** إذنا عن **أبي الهدى أحمد بن أبي شامة** عن أبيه **سماعة** من لفظه قال :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظله
عجب حفيف ناشئ متصدق وباك مصل والإمام بعدله

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً : من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له . وقد ألفت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروزي لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسأله بمحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استحضّر في ذلك شيئاً ، ثم تلبّعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد اتفقت منها سبعة وردت بأسانيد جياد ونظمتها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة وهما :

وزد سبعة : إظلال غاز وعونه وإنظار ذي عسر وتخفيف حملة

ورفاد ذي غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في المقال وفعله

فاما إظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر ، وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف ، وأما إنظار المعسر والوضيعة عنه ففي صحيح مسلم كما ذكرنا ، وأما إرفاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور ، وأما التاجر الصدوق فرواه البغوي في شرح السنة من حديث سليمان وأبو القاسم التيمي من حديث أنس . والله أعلم . ونظمت مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله

وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بأسناد ضعيف ، ثم تلبّعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها في بيتين آخرين وهما :

وزد سبعة : حزن ومشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تلبّعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت : د تربع به السبعات من فيض فضله ، وقد أوردت الجميع في الامالي ، ، وقد أفردته في جزء سميت به معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال . **قوله** (في ظله) قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو ملك . كذا قال ، وكان حقه أن يقول إضافة تشریف ، ليحصل امتياز هذا على غيره ، كما قيل للسكبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه . وقيل المراد بظله كرامته وحايته كما يقال فلان في ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض ، وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سليمان عند سعيد بن منصور بأسناد حسن : سبعة يظلهم الله في ظل عرشه ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح ، وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في كتاب الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال : المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة . ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فيرجح أن المراد ظل العرش ، وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً : أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً امام عادل . **قوله** (الامام العادل) اسم فاعل من العدل ، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظه العدل ، قال وهو أبلغ لانه جعل المسمى نفسه عدلاً ، والمراد به صاحب الولاية العظمى ، ويلتحق به

كل من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه ، ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا ، وأحسن ما فسر به العادل أنه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدمه في الذكر لعموم النفع به .

قوله (وشاب) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى ؛ فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى . **قوله** (في عبادة ربه) في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان « بعبادة الله » وهي رواية مسلم ، وهما بمعنى ، زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر « حتى توفي على ذلك » أخرجه الجوزقي . وفي حديث سلمان « أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله » . **قوله** (معلق في المساجد) هكذا في الصحيحين ، وظاهره أنه من التعليق كأنه شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل مثلا إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجا عنه ، ويدل عليه رواية الجوزقي « كأنما قلبه معلق في المسجد » ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ، ويدل عليه رواية أحمد « معلق بالمساجد » وكذا رواية سلمان « من حبها » وزاد الحموي والمستمل « متعلق » بزيادة مثناة بعد الميم وكسر اللام ، زاد سلمان « من حبها » وزاد مالك « إذا خرج منه حتى يعود إليه » . وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة ، وفسادها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة ، وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرص للجسد عارض . **قوله** (تحابا) بتشديد الباء وأصله تحايا أي اشتراك في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهارا فقط ، ووقع في رواية حماد ابن زيد « ورجلان قال كل منهما للآخر إني أحبك في الله فصدرا على ذلك » ونحوه في حديث سلمان . **قوله** (اجتماعا على ذلك وتفرقا عليه) في رواية الكشميني « اجتماعا عليه » وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور ، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعارض ديني سواء اجتماعا حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت . ووقع في الجمع للحميدي « اجتماعا على خير » ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرها من المستخرجات وهي عندي تحريف . (تنبيه) : عدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنيا عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الحاصل لا عد جميع من اتصف بها . **قوله** (ورجل طلبته ذات منصب) بين المحذوف أحمد في روايته عن يحيى القطان فقال « دعت امرأة » ، وكذا في رواية كريمة ، ولمسلم وهو البصنف في الحدود عن ابن المبارك ، والمراد بالمنصب الأصل أو الشرف ، وفي رواية مالك « دعت ذات حسب » وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضا ، وقد وصفها باكل الأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء ، زاد ابن المبارك « إلى نفسها » ، وللبهقي في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فعرضت نفسها عليه » ، والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت إلى الزواج بها تخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها ، أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والاول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله « إلى نفسها » ولو كان المراد الزواج لصرح به ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بما رودة ونحوها . **قوله** (فقال إني أخاف الله) زاد في رواية كريمة « رب العالمين » ، والظاهر أنه يقول ذلك بلسانه إما

ليزجرها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه ، قال عياض قال الفرطلي : إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء . **قوله** (تصدق أخنى) بلفظ الماضي ، قال الكرمانى هو جملة حالية بتقدير قد ، ووقع في رواية أحمد « تصدق فأخنى » ، وكذا للسنن في الزكاة عن مسدد عن يحيى « تصدق بصدقة فأخفاها » ، ومثله لمالك في الموطأ ، فالظاهر أن راوى الأولى حذف العاطف ، ووقع في رواية الأصيل « تصدق لإخفاء » ، بكسر المهملة ممدودا على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أى تخفيا ، وقوله « بصدقة » نكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ، وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمفروضة ، لكن نقل النووي عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفاؤها . **قوله** (حتى لا تعلم) بضم الميم وفتحها . **قوله** (شماله ما تنفق يمينه هكذا وقع في معظم الروايات في هذا الحديث في البخارى وغيره ، ووقع في صحيح مسلم مقلوبا « حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أعرفه ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد ، ونبه عليه شيخنا في محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث « ان ابن أم مكتوم يؤذن بليل » ، وقد قدمنا الكلام عليه في كتاب الأذان ، وقال شيخنا : ينبغى أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى . والأولى تسميته مقلوبا فيكون المقلوب تارة في الإسناد وتارة في المتن كما قاله في المدرج سواء ، وقد سماه بعض من تقدم مقلوبا ، قال عياض : هكذا في جميع النسخ التي وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو الصواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة المصهورة في الصدقة إعطاؤها باليمين ، وقد ترجم عليه البخارى في الزكاة « باب الصدقة باليمين » ، قال : ويشبه أن يكون الوهم فيه من دون مسلم بدليل قوله في رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله ، فلو كانت بينهما مخالفة لبينها كما نبه على الزيادة في قوله « ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه » انتهى . وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القطان ، فان مسلما أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بان اللفظ لزهير ، وكذا أخرجه أبو يعلى في مسنده عن زهير ، وأخرجه الجوزقي في مستخرجه عن أبي حامد بن الشرق عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك ، وعقبه بأن قال : سمعت أبا حامد بن الشرق يقول يقول يحيى القطان عندنا وإم في هذا ، إنما هو « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ، قلت : والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه نظر ، لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب ، وكذلك أخرجه البخارى هنا عن محمد بن بشار وفي الزكاة عن مسدد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى ، وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً ترجع عنده أن الوهم من يحيى ، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة ، مع احتمال أن يكون الوهم منهما تواردا عليه . وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه . وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا متساويتين ، والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوى في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعظم إذا تساوى في المعنى ، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم . ولم نجد هذا الحديث من وجهه من الوجوه إلا عن أبي هريرة ، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي

سعيد كما قدمناه قبل ، ولم نجد عن أبي هريرة إلا من رواية حفص ، ولا عن حفص إلا من رواية خبيب . نعم
أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والراوى له عن سهيل عبد الله بن
عامر الأسلمي وهو ضعيف لكنّه ليس بمتروك ، وحديثه حسن في المناقبات ، ووافق في قوله « تصدق بيمينه » ،
وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع . وفي مسند
أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً « ان الملائكة قالت : يارب هل من خلقك شيء أشد من الجبال ؟ قال :
نعم الحديد ، قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال : نعم النار ، قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء ، قالت :
فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح ، قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله ،
ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصورا أنها تعلم لما علمت
ما فعلت اليمين لشدة إخفائها ، فهو على هذا من مجاز التشبيه . ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزي « تصدق بصدقة
كأنما أخفى يمينه عن شماله » ، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله . وأبعد من زعم
أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه ، وقيل هو من مجاز
الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله ، وقيل المراد أنه لا يراى بصدقته فلا يكتبها
كاتب الشمال ، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج
سلعته أو رفع قيمتها واستحسنه ، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة ، وإن أراد أن هذا
من صور الصدقة المخفية فسلم والله أعلم . قوله (ذكر الله) أى بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر ، و (خالياً)
أى من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد خالياً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملاء ، ويؤيده رواية
البيهقي « ذكر الله بين يديه » ، ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد « ذكر الله في خلوة » ، أى في موضع خال
وهي أصح : قوله (ففاضت عيناه) أى فاضت الدموع من عينيه ، وأسند القفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي
فاضت ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء
من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قلت : قد خص في بعض الروايات بالاول ،
ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي « ففاضت عيناه من خشية الله » ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه
الحاكم من حديث أنس مرفوعاً « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم
يعذب يوم القيامة » . (تنبيهان) : (الاول) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ،
إلا إن كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم .
وتخرج خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد ، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن ، حتى
الرجل الذي دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو
شاب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً تخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته إليه . (الثاني)
استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن أليق المواضع به كتاب الرقاق ، وقد اختصرها
المصنف حيث أورده فيه ، وساقه تماماً في الزكاة والحدود ، فاستوفيته هنا لأن للأولية وجهاً من الأولوية

٦٦١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ «سُئِلَ أَنَسٌ: هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ: صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مِنْذُ انتَظَرْتُمُوهَا. قَالَ: فَسَكَتُنِي أَنْظَرُ إِلَى وَيَيْسَ خَاتَمُهُ»

قَوْلُهُ (سُئِلَ أَنَسٌ) تقدم التصريح بسماع حميد له منه في «باب وقت العشاء». **قَوْلُهُ** (صلى الناس) أى غير المخاطبين ممن صلى في داره أو مسجد قبيلته، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة. **قَوْلُهُ** (ولم تزالوا في صلاة) أى في ثواب صلاة كما تقدم. **قَوْلُهُ** (وييس) بكسر الموحدة وبالمهمل أى يريقه ولعانه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في «باب وقت العشاء»، وبأنى الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

٣٧ - **بَابُ** فَضْلِ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

٦٦٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يُزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كَمَا غَدَا أَوْ رَاحَ»

قَوْلُهُ (باب فضل من غدا للمسجد ومن راح) هكذا للاكثر موافقا لفظ الحديث في الغدو والرواح، ولأبى ذر بلفظ «خرج، بدل غدا، وله عن المستملى والسرخصى بلفظ «من يخرج، بصيغة المضارع، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع، والأصل في الغدو المضي من بكرة النهار والرواح بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعا. **قَوْلُهُ** (أعد) أى هبأ. **قَوْلُهُ** (مزله) للكشميين «نزلا»، بالتكثير، والنزل يضم النون والزاي المكان الذى يهبأ للزول فيه، وبسكون الزاي ما يهبأ للقادم من الضيافة ونحوها، فعلى هذا «من»، في قوله من الجنة للتبويض على الأول وللتبوين على الثانى، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ «نزلا في الجنة»، وهو محتمل للثنين. **قَوْلُهُ** (كلا غدا أو راح) أى بكل غدوة وروحة. وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتى للعبادة، والصلاة رأسها. والله أعلم

٣٨ - **بَابُ** إِذَا قِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

٦٦٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ . . .» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يَقُولُ لَهُ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاثَبَثَ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصْبَحَ أَرَبَمًا، أَمْ اصْبَحَ أَرَبَمًا؟» تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَمُعَاذُ عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ سَعْدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ. وَقَالَ حُمَادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَالِكٍ

قوله (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه ، وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجها ، ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يفنى عنه ، لكن حديث الترجمة أعم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ، ويحتمل أن يقال : اللام في حديث الترجمة عهدية فيتفقان ، هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد ، وقد أخرج أحد من وجه آخر بلفظ « فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (إذا أقيمت) أي إذا شرع في الإقامة ، وصرح بذلك محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة ، وقوله « فلا صلاة » أي صحيحة أو كاملة ، والتقدير الاول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصلى واقتصر على الانكار دل على أن المراد نفي السكال . ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نمر عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه « ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة » ، وورد بصيغة النهي أيضا فيما رواه أحد من وجه آخر عن ابن بجمينة في قصته هذه فقال « لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلا » ، والنهي المذكور للتثنية لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته . **قوله** (الا المكتوبة) فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث « قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر » ، أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن الحاجب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفاتحة ، لكن المراد الحاضرة ، وصرح بذلك أحد الطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (مر النبي ﷺ برجل) لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد ، بل تحول إلى رواية شعبة فأورم أنهما متوافقتان ، وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه « مر برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكلمه بشيء لا ندرى ما هو ، فلما انصرفنا أحطنا به نقول : ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال قال لي : يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعين ، وفي هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي ، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولا سرا فلهمذا احتاجوا أن يسألوه ، ثم كلمه ثانيا جهرا فسمعوه ، وقائدة التكرار تأكيد الانكار . **قوله** (حدثني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزقي من طريقه . **قوله** (سمعت رجلا من الأزد) في رواية الأصيلي « من الاسد » بالمهملة الساكنة بدل الزاي الساكنة وهي لغة صحيحة . **قوله** (يقال له مالك بن بجمينة) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة ، وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والاسماعيلي وابن الشرقي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين : أحدهما أن بجمينة والدة عبد الله لا مالك ، وثانيهما أن الصبغة والرواية لعبد الله لا لمالك ، وهو عبد الله بن مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن فضلة بن عبد الله ، قال ابن سعد : قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية خالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بجمينة بنت الحارث بن المطلب

واسمها عبدة ، وبجينة لقب ، وأدركت بجينة الاسلام فاسلت وصحبت ، وأسلم ابنها عبد الله قديما ، ولم يذكر أحد مالمكا في الصحابة إلا بعض ممن تلقاه من هذا الإسناد من لا تمييز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر فأى الرجلين كان فهو صاحب ، وحكى ابن عبد البر اختلافا في بجينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك ؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بجينة بزيادة ألف ويعرب اعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية . قوله (رأى رجلا) هو عبد الله الراوى كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مر به وهو يصلى ، وفي روايه أخرى له (خرج وابن القشب يصلى ، ووقع لبعض الرواة هنا) ابن أبي القشب ، وهو خطأ كما بيئته في كتاب الصحابة . ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال : كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجدبني النبي ﷺ وقال : أنصلي الصبح أربعا ؟ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري ومسلم وغيرهم ، فيحتمل تعدد القصة . قوله (لا) بثلاثة خفيفة أى أدار وأحاط ، قال ابن قتيبة : أصل اللوث الطى ، يقال لاث عمامته إذا أدارها . قوله (به الناس) ظاهره أن الضمير للنبي ﷺ ، لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضى أنه للرجل . قوله (آصبح أربعا) ؟ بهمزة ممدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام إنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار . والصبح بالنصب باضمار فعل تقديره أنصلي الصبح ؟ وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك ، وقال الكرماني على البدلية قال : ويجوز رفع الصبح أى الصبح نصلى أربعا . واختلف في حكمة هذا الإنكار فقال القاضى عياض وغيره : لثلاث بطاويل الزمان فيظن وجوبها . ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد : يوشك أحدكم ، وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره ذلك ، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة . وقيل لثلاث تلتبس صلاة الفرض بالنفل . وقال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام ، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور . ومن ثم قال من لا يرى بذلك : إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : ان كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة ، بشرط الأمن من الالتباس كما تقدم ، والأول عن المالكية ، والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافله والنهى عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك ، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلاث يلتبس ، وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلا ، لأن ابن بجينة سلم من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ، ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمرو الذى أخرجه أبو داود وغيره ، أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي ﷺ حين سأل لم ينسكرك عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بها فدل على أن الإنكار على أن بجينة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرس . وهو موافق لعموم حديث الترجمة . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ، وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام . قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند النزاع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفصح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد

قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة « حتى على الصلاة » معناه هلم إلى الصلاة أى التى يقام لها ، فأسعد الناس بامتثال هذا الامر من لم يتشاغل عنه بغيره والله أعلم . واستدل بعموم قوله « فلا صلاة الا المكتوبة » لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة ، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية ، وخص آخرون التهيى عن ينشئ النافلة عملا بعموم قوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ، وقيل يفرق بين من يخفى فوت الفريضة في الجماعة فيقطع وإلا فلا ، واستدل بقوله « التى أقيمت » بأن المأموم لا يصلى فرضا ولا نفلا خلف من يصلى فرضا آخر ، كالظهر مثلا خلف من يصلى العصر ، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلى ذلك الفرض . قوله (تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك) أى تابعا لجز بن أسد في روايته عن شعبة بهذا الاسناد فقالا عن مالك بن بحينة ، وفي رواية الكشميهنى عن شعبة عن مالك أى باسناده ، والاول يقتضى اختصاص المتابعة بقوله عن مالك بن بحينة فقط ، والثانى يشمل جميع الاسناد والماتن ، وهو أولى لأنه الواقع في نفس الامر . وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك ، وطريق معاذ - وهو ابن معاذ العنبرى البصرى - وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن شعبة ، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والإسماعيلي من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبة كذلك قوله (وقال ابن إسحق) أى صاحب المغازى عن سعد أى ابن إبراهيم ، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهى الراجحة . قوله (وقال حماد) يعنى ابن سلة كما جزم به المزى وآخرون ، وكذا أخرجه الطحاوى وابن منده موصولا من طريقه ، وهم الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد ، والمراد أن حمادا وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة ، وقد وافقهما أبو عوانة فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر الثريائي عن قتيبة عنه ، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقع في روايتهما عن ابن بحينة مبهما ، وكأن ذلك وقع من قتيبة في وقت عمدا ليسكون أقرب إلى الصواب ، قال أبو مسعود : أهل المدينة يقولون عبد الله بن بحينة وأهل العراق يقولون مالك بن بحينة ، والاول هو الصواب انتهى . فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق . وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال « عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه » قال مسلم في صحيحه : قوله عن أبيه خطأ انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك بن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك . والله أعلم

٣٩ - باب حد المريض أن يشهد الجماعة

٦٦٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثني أبي قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال الأسود قال « كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَذَكَرْنَا الْمَوَاطِبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَخَصَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَ ، فَقَالَ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . وَأَعَادَ ، فَأَعَادُوا لَهُ . فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا صَوَاحِبُ يُونُسَ ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ،

كَأَنِّي أَنْظَرُ رَجُلِي تَخْطُطَانِ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْتَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَاتَكَ . ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ . « قِيلَ لِلْأَعْمَشِ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ فَقَالَ بَرَأْسُهُ : نَعَمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ . وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ : جَلَسَ عَنْ بَسَارٍ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا »

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ « لَمَّا نَقَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ . فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخْطُطُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ » قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَقَالَ لِي : وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

قوله (باب حد المريض أن يشهد الجماعة) قال ابن التين تبعاً لابن بطلال : معنى الحد هنا الحد ، وقد نقله السكسائي ، ومثله قول عمر في أبي بكر « كنت أرى منه بعض الحد » أي الحمة ، قال : والمراد به هنا الحد من شهود الجماعة ، قال ابن التين : ويصح أن يقال هنا « جد » بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر ، لكن لم اسمع أحداً رواه بالجيم انتهى . وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم وعزاها للقباسي . وقال ابن رشيد : إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها . ومناسبة ذلك من الحديث خروجه ﷺ متوكفاً على غيره من شدة الضعف فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه . وأن قوله في الحديث الماضي « لأنوهما ولو حبوا » وقع على طريق المبالغة ، قال : ويمكن أن يقال معناه ياب الحد الذي للرريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة . انتهى ملخصاً . **قوله** (مرضه الذي مات فيه) سيأتي الكلام عليه مبيناً في آخر المغازي في سببه ووقت ابتدائه وقدره ، وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة . **قوله** (لحضرت الصلاة) هي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريباً في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، وسنذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . **قوله** (فاذن) بضم الهمزة على البناء للفعل . وفي رواية الاصيلي « واذن بالواو » وهو أوجه ، والمراد به أذان الصلاة . ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية أبي معاوية عن الاعمش الآتية في « باب الرجل يأتم بالإمام » ولفظه « جاء بلال يؤذنه بالصلاة » واستفيد منه تسمية المبهم ، وسيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة أنه ﷺ بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن ينهي للخروج إليها فأغشى عليه .. الحديث . **قوله** (مروا أبا بكر فليصل) استدلل به على أن الأمر بالأمر بالشئ يكون آمراً به ، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أني أمرته . وفصل النزاع أن الثاني إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود والله أعلم . **قوله** (فقيل له)

قائل ذلك عائشة كما سيأتي . قوله (أسيف) بوزن فعيل وهو بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن ، والمراد أنه رقيق القلب . ولابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث : قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة ، فقالت له عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قرأ عليه البكاء ، ومن حديث أبي موسى نحوه ، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ : قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر ، . قوله (فأعادوا له) أى من كان في البيت ، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى ، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الواقفين لها على ذلك . ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ولفظه : فعادت ، ولابن عمر : فعاودته ، . قوله (فأعاد الثالثة فقال : إنك صواحب يوسف) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة ، وأن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة ، وفيه أيضا : فرعر ، فقال : مه لأنك لأنك صواحب يوسف ، وصواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهم مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن . ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط ، كما أن صواحب ، صيغة جمع والمراد زليخا فقط ، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبسكانه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشائم الناس به . وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حلني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا ، الحديث ، وسيأتي بتامه في باب وفاة النبي ﷺ ، في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . وأخرجه مسلم أيضا . وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار بخلاف ما في الباطن . ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تسلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه ، فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم . ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة اتين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها ، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن ، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال . (فائدة) : زاد حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يأمر عمر بالصلاة ، أخرجه الدورقي في مسنده ، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها : فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيرا ، ومثله للإسماعيلي في حديث الباب ، وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة ، وكان النبي ﷺ لا يرجع بعد ثلاث ، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ، وأعلمنا تذكر ما وقع لها معها أيضا في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه . قوله (فليصل بالناس) في رواية الكشميني والناس ، . قوله (نخرج أبو بكر) فيه حذف دل عليه سياق الكلام ، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه : فأناه الرسول ، أى بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فاجيب بذلك ، وفي روايته أيضا : فقال له إن رسول الله ﷺ يأمر أن تصل بالناس . فقال أبو بكر - وكان رجلا رقيقا - يا عمر صل بالناس فقال له عمر : أنت أحق بذلك ، انتهى . وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة . قال النووي : تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعا ، وليس كذلك ، بل قاله للعذر المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء ، فحشى أن

لا يسمع الناس . انتهى . ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك ، فاختره . ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح . والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة ، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء بأمر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : ويستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك . **قوله** (فصل) في رواية المستملي والسرخسي « يصلى » وظهره أنه شرح في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه تيمناً لها ، وسيأتى في رواية أبي معاوية عن الاعمش بلفظ « فلما دخل في الصلاة » وهو محتمل أيضاً بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة ، ويأتى البحث مع من حله على ظاهره إن شاء الله تعالى . **قوله** (فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة) ظاهره أنه ﷺ وجد ذلك في تلك الصلاة بعينها ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله « نخرج أبو بكر » ، وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة « فصل أبو بكر تلك الأيام . ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء . **قوله** (يهادى) بضم أوله وقح الدال أى يعتمد على الرجلين متايلاً في مشيه من شدة الضعف . التهادى التمايل في المشي البطيء ، وقوله « يخطان الأرض » أى لم يكن يقدر على تمكينهما من الأرض ، وسقط لفظ « الأرض » من رواية الكشميهي ، وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان « انى لا نظر إلى بطون قدميه » . **قوله** (بين رجلين) في الحديث الثانى من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ، ومثله في رواية موسى بن أبى عائشة ، ووقع في رواية عاصم المذكورة « وجد خفة من نفسه نخرج بين بريرة ونوبة » ويجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى ، أو يحمل على التعدد ، ويدل عليه ما في رواية الدارقطنى أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس . وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذاك في حال مجيئه إلى بيت عائشة . (نفيه) : نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم في النساء الصحابييات فوهم ، وإنما هو عبد أسود كما وقع عند سيف في كتاب الردة ، ويؤيده حديث سالم بن عبيد في صحيح ابن خزيمة بلفظ خرج بين بريرة ورجل آخر . **قوله** (فأراد أبو بكر) زاد أبو معاوية عن الاعمش « فلما سمع أبو بكر حسه ، وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث « فلما أحس الناس به سجدوا » أخرجه ابن ماجه وغيره بأسناد حسن . **قوله** (أن مكانك) في رواية عاصم المذكورة « أن اثبت مكانك ، وفي رواية موسى بن أبى عائشة فأوماً إليه بأن لا يتأخر . **قوله** (ثم أتى به) كذا هنا بضم الهمزة . وفي رواية موسى بن أبى عائشة أن ذلك كان بأمره ولفظه « فقال أجلسائى إلى جنبه ، فأجلساه ، وعين أبو معاوية عن الاعمش في إسناد حديث الباب - كما سيأتى بعد أبواب - مكان الجلوس فقال في روايته « حتى جلس عن يسار أبى بكر ، وهذا هو مقام الإمام ، وسيأتى القول فيه . وأعرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماماً أو أموماً ؟ فقال : لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبى بكر أو عن يساره انتهى . ورواية أبى معاوية هذه عند مسلم أيضاً ، فالعجب منه كيف بغفل عن ذلك في حال شرحه له . **قوله** (فقيل الاعمش الخ) ظاهره الاقطاع ، لأن الاعمش لم يسنده ، لكن في رواية أبى معاوية عنه ذكر ذلك متصلاً بالحديث ، وكذا في رواية موسى بن أبى عائشة وغيرها . **قوله** (رواه أبو داود) هو الطيالسى . **قوله** (بمعنى) بالنصب وهو بدل من الضمير ، وروايته

هذه وصلها البزار قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود به ولفظه « كان رسول الله ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر ، كذا رواه مختصرا ، وهو موافق لقضية حديث الباب ، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت « من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف ، ومنهم من يقول : كان رسول الله ﷺ هو المقدم ، ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، أخرجه ابن المنذر ، وهذا عكس رواية أبي موسى ، وهو اختلاف شديد . ووقع في رواية مسروق عنها أيضا اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ « كان أبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاته أبي بكر ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ « ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ، ولكن تضافت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة ، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا اليها فقبها « لجعل أبو بكر يصلي بصلاته النبي ﷺ والناس بصلاته أبي بكر ، وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ، وخالفه شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ « ان أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، فن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما للجزم بها ، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماما ، وتمسك بقول أبي بكر في « باب من دخل ليوم الناس » حيث قال « ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ » ، ومنهم من سلك الجمع فحمل القصة على التعدد . وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابه . ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة ، لحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة ، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا اليها عن ابن عباس ، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ « آخر صلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثابتا ، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، قريبا إن شاء الله تعالى . قوله (وزاد أبو معاوية عن الأعمش : جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما) يعنى روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما رواه حفص بن غياث مطولا وشعبة مختصرا كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور ، فزاد أبو معاوية ما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه . وغفل مغلطى ومن تبعه فتنسبوا وصله إلى رواية ابن نمير عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان ، وليس بجيد من وجهين : أحدهما أن رواية ابن نمير ليس فيها عن يسار أبي بكر ، والثاني أن نسبته إلى تخريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه . قوله في الحديث الثاني (لما ثقل على النبي ﷺ) أى اشتد به مرضه ، يقال ثقل في مرضه إذا ركبت أعضاؤه عن خفة الحركة . قوله (فأذن له) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون أى الأزواج) وحكى الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للجھول ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حديث الزهري هذا في « باب الغسل والوضوء من الخضب » وفيه زيادة على الذي هنا ، وسيأتي في رواية ابن أبي عائشة عن عبيد الله شيخ الزهري وسياقه أنهم من سياق الزهري . قوله (قال هو علي بن أبي طالب) زاد الاسماعيلي من

رواية عبد الرزاق عن معمر ، ولكن عائشة لا تطيب نفسها له بخير ، ولا بن إسحق في المغازي عن الزهري ، ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير ، ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فعبّر عنها بعبارة شنيعة ، وفي هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ، ورد على من زعم أنها أجهت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكأ على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي ، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك إكراماً له ، وهذا توهم عن قاله والواقع خلافه ، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهيم على فهو المعتمد والله أعلم . ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر ، وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الشاء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبي ﷺ لا زواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير الكبير ، والمشاورة في الأمر العام ، والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف ، وإكرام الفضل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي ﷺ بترجيز عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثّر لا يبطل الصلاة لأنه ﷺ بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ، ولا نهاء عن البكاء ، وأن الإيما يقوم مقام النطق ، واقتصار النبي ﷺ على الإشارة بمحتمل أن يكون لضعف صوته ، ويحتمل أن يكون للاعلام بأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالإيما أولى من النطق ، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المريض يرخص في تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبري : إنما فعل ذلك لثلاث يعذر أحد من الأمة بعده نفسه بأدنى عذر فيختلف عن الإمامة ، ويحتمل أن يكون قصد إلهام الناس أن تقديمه لأبي بكر كان لاهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه ، واستدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر ، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كن قصد أن يبلغ عنه ، ويلتحق به من زحم عن الصف ، وعلى جواز آتيهم بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأوماً إليه البخاري كما سيأتي ، وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبلغاً كما سيأتي في باب من أسمع الناس التكبير ، من رواية أخرى عن الاعمش ، وكذا ذكره مسلم على هذا ، فعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته ، ويؤيده أنه ﷺ كان جالساً وكان أبو بكر قائماً فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فن ثم كان أبو بكر كالإمام في حقهم والله أعلم . وفيه اتباع صوت المكبر ، وصحة صلاة المستمع والسامع ، ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام ، واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقبض هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة . وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة ، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم برسول الله ﷺ ، وقد قدمنا أنه ظاهر الرواية . ويؤيده أيضاً أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس د فابتدأ النبي ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للباسكية مطلقاً ولاحد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سيأتي الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، إن شاء الله تعالى

٤ - باب الرخصة في المطر والعلّة أن يُصلى في رحله

٦٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع « أن ابن عمر أذن بالصلاة - في ليلة ذات »

بزید وريح - ثم قال : ألا صلُّوا في الرِّحالِ . ثم قال : إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يأمرُ المؤذِّنَ - إذا كانت ليلة ذاتُ بردٍ ومطرٍ - يقولُ : ألا صلُّوا في الرِّحالِ »

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ « أَنَّ حِثْبَانَ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ تَكُونُ الظَّلْمَةُ وَالسَّيْلُ ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَسْكَاً أَتَخْذُهُ مُصَلًّى . فجاءه رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ ؟ فَأشار إلى مكانٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب الرخصة في المطر والعملة أن يصلي في رحله) ذكر العملة من عطف العام على الخاص لأنها أهم من أن تكون بالمطر أو غيره ، والصلاة في الرحل أهم من أن تكون بجماعة أو منفردا لكنها مظنة الانفراد ، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان ، وعلى حديث حثبان في « باب المساجد في البيوت ، وسياقه هناك أهم ، وإسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس

٤١ - بِسْمِ هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ مِنْ خَضَرَ ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ ؟

٦٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَا بَلَغَ « حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » قَالَ قُل : الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ، فَقَالَ : كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا ، إِنَّ هَذَا فَعَلُهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّهَا عَزْمَةٌ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحَرِّجَكُمْ وَعَنْ حُمَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْوَةً ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ « كَرِهْتُ أَنْ أُوْتِمَّتْكُمْ فَتَجِثُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتِكُمْ »

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ : جَاءَتْ سَحَابَةٌ فُطِرَتْ حَتَّى سَالَ السَّمْفُ - وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ - فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أُنْرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ »

[الحديث ٦٦٩ - أطرافه في : ٨١٣ ، ٨٣٦ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٤٠]

٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ « قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ - وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا - فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَافًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنَزِلِهِ ، فَبَسَطَ لَهُ حَصِيرًا ، وَفَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَلَادِ لِأَنَسٍ : أَلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي

الضحي؟ قال : ما رأيته صلاحاً إلا يومئذ .

[الحديث ٦٧٠ - طرقاه في : ١١٧٩ ، ٦٠٨٠]

قوله (باب هل يصلي الإمام بمن حضر) أى مع وجود العلة المرخصة للتخلف ، فلو تكلف قوم الحضور فصلي بهم الإمام لم يكره ، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للنسب ، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه ، فنظر بعضهم إلى بعض ، لما أمر المؤذن أن يقول : الصلاة في الرحال ، فانه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر ، وأما قوله : وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ، فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضاً وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله : إنها عزمة ، أى الجمعة ، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس ، وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فردود لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح ، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه . ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة . **قوله** (وعن حماد) هو معطوف على قوله : حدثنا حماد بن زيد ، وليس بملحق ، وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعاً . **قوله** (نحوه) أى بمعظم لفظه وجميع معناه ، ولهذا استثنى منه لفظ : أخرجكم ، وإن في هذا بدلاً ، أو تمك ، الخ ، ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنها متفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة . **قوله** (فتجيشون) كذا للاكثر باثبات النون ، وهو على حذف مقدر ، وللكشميني فتجيشوا ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان . وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف ، ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . وقوله : سألت أبا سعيد ، أى عن ليلة القدر . **قوله** في حديث أنس (قال رجل من الانصار) قيل لأنه عثمان بن مالك ، وهو محتمل لتقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك صريحاً . وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عممة أنس وليس عثمان عما لأنس إلا على سبيل المجاز لأنهما من قبيلة واحدة وهى الخزرج لكن كل منهما من بطن . **قوله** (معك) أى في الجماعة في المسجد . **قوله** (وكان رجلاً ضخماً) أى سمياً ، وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه ، وقد عده ابن حبان من الأعذار المرخصة في التأخر عن الجماعة . وزاد عبد الحميد عن أنس : وإنى أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه . **قوله** (فبسط له حصيراً) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في : باب الصلاة على الحصير . **قوله** (فصلى عليه ركعتين) زاد عبد الحميد : فصلى وصلينا معه . **قوله** (فقال رجل من آل الجارود) في رواية على بن الجعد عن شعبة الآتية للبصنف في صلاة الضحى : فقال فلان ابن فلان ابن الجارود ، وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصرى . وذلك أن البخارى أخرج هذا الحديث من رواية شعبة ، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس . فاقضى ذلك أن في رواية البخارى انقطاعاً . وهو منقطع بتصريح أنس بن سيرين عنده بسامعه من أنس ، لحديث رواية ابن ماجه إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضراً عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك ، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية . وسيأتي الكلام على فوائده في : باب صلاة الضحى ،

ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبته عليه السلام على الصلاة بالجماعة أن يصلي بمن بقي ، وإما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس ، فصل وصلينا معه ، فإنه مطابق لقوله « وهل يصلي بمن حضر ، والله أعلم »

٤٢ - **باب** إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ، وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء

وقال أبو الدرداء : من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

٦٧١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي قال : سمعت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء »

[الحديث ٦٦١ - طرفه في : ٥٤٦٥]

٦٧٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال « إذا قدّم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم »

[الحديث ٦٧٢ - طرفه في : ٥٤٦٣]

٦٧٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ، ولا يعجل حتى يفرغ منه » . وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة ، فلا يأتيها حتى يفرغ ، وإنه ليسمع قراءة الإمام

[الحديث ٦٧٣ - طرفاه في : ٦٧٤ ، ٥٤٦٤]

٦٧٤ - وقال زهير ووهب بن عثمان عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة » رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان ، ووهب مدينى

قوله (باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) قال الزين بن المنير : حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى . وكأنه أشار بالآتين المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك ، فإن ابن عمر حله على إطلاقه ، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكل ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب بمعناه ، وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في « كتاب الزهد » وأخرجه محمد بن نصر المروزي في « كتاب تعظيم قدر الصلاة » من طريقه . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وقد أخرجه السراج من طريق يحيى ابن سعيد الأموى عن هشام بن عروة أيضاً لكن لفظه « إذا حضر » وذكره المصنف في كتاب الاطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ « إذا حضر » وقال بعده « قال يحيى بن سعيد ووهيب عن هشام إذا وضع » انتهى . ورواية وهيب وصلها الإسماعيلي ، وأخرجه مسلم من رواية ابن عمير وحفص ووكيع بلفظ « إذا حضر » ووافق كلا جماعة

من الرواية عن هشام ، لكن الذين رووه بلفظ « إذا وضع » كما قال الاسماعيلي أكثر ، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع ، فيحمل قوله « حضر » أي بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج ، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ « إذا قدم العشاء » ولمسلم « إذا قرب العشاء » وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للاكل كما لو لم يقرب . **قوله** (وأقيمت الصلاة) قال ابن دقيق العيد : الألف واللام في « الصلاة » لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية ، بل ينبغي أن تحمل على المغرب ، لقوله « فابدؤا بالعشاء » و يترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الاخرى « فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضا ، وفي رواية صحيحة « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم » انتهى . وسنذكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني . وقال الفاكهاني : ينبغي حمله على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضي حصرا فيها لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى . وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلحاقا للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد (١) . **قوله** (فابدؤا بالعشاء) حمل الجمهور هذا الأمر على الندب ، ثم اختلفوا : فهم من قيده بمن كان محتاجا إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي ، وأفراط ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداءة بالصلاة إلا إن كان الطعام خفيفا نقله ابن المنذر عن مالك ، وعند أصحابه تفصيل قالوا : يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل ، أو كان متعلقا به لكن لا يعجله عن صلاته ، فإن كان يعجله عن صلاته بدأ بالطعام واستحب له الإعادة . **قوله** (عن عقيل) في رواية الاسماعيلي « حدثني عقيل » ، وعنده أيضا عن ابن شهاب « أخبرني أنس » . **قوله** (إذا قدم العشاء) زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب « وأحدكم صائم » وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بدون هذه الزيادة ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تفرد بها انتهى ، وموسى ثقة متفق عليه . **قوله** (ولا تعجلوا) بضم المشاء وبفتحها والجيم مفتوحة فيهما ، ويروى بضم أوله وكسر الجيم . **قوله** في حديث ابن عمر (إذا وضع عشاء أحدكم) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال « إذا وضع العشاء » فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى : لو كان جائعا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك ، وسيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول ما كولا يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة « لا صلاة بحضرة طعام » الحديث ، وقول أبي الدرداء الماضي لإقباله على حاجته . **قوله** (ولا يعجل) أي أحدكم المذكور أولا ، وقال الطيبي : أفرد قوله « يعجل » نظرا إلى لفظ أحد ، وجمع قوله « فابدؤا » نظرا إلى لفظكم ، قال : والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابدؤا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى . **قوله** (وكان ابن عمر) هو موصول عطفا على المرفوع ، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال « قال نافع : وكان ابن عمر إذا

(١) ليس الأمر كما قال ، بل إلحاق غير المغرب بالمغرب موافق للمعنى واللفظ الثابت في حديث عائشة وما جاء في معناه ، وحديث

عائشة رواه مسلم في صحيحه بلفظ « لا صلاة بحضرة الطعام » ، ولا وهو يدافيه الأخبثان ، وافته أحلم

حضر عشاؤه وسمع الإقامة وقراءة الامام لم يقم حتى يفرغ، ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع و ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس . وكان أحيانا يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نودى للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاؤه ولا يجعل حتى يقضى عشاؤه ثم يخرج فيصلي ، انتهى ، وهذا أصرح ما ورد عنه في ذلك . قوله (وأنه يسمع) في رواية الكشميني « وأنه يسمع ، بزيادة لام التأكيد في أوله . قوله (وقال زهير) هو ابن معاوية الجمعي ، وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه ، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه ، وإبراهيم من شيوخ البخاري ، وقد وافق زهيراً وهباً أبو ضمرة عند مسلم وأبو بدر عند أبي عوانة والدروردي عند المراج كلهم عن موسى بن عقبة ، قال النووي : في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله ، لما فيه ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان في الوقت سنة ، فإن ضاق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير ، وحكى المتولي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته . انتهى . وهذا إنما يجوز على قول من يوجب الخشوع ، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلي لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور ^(١) . وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال مثل ذلك في حق النائم والناسي ، واستدل الثوري وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر . وإن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس محل الخلاف المشهور ، فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدراً بمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسر بها سورة الجوع . واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة ، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حيثئذ على إسقاط الوجوب مطلقاً ، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله « فابدؤا » على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل ، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة ، قال النووي : وصنيع ابن عمر يبطل ذلك ، وهو الصواب . وتمعّب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره ، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به ، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس « انهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء ، فأراد المأوذ أن يقيم فقال له ابن عباس : لا تعجل لئلا تقوم وفي أنفسنا منه شيء » وفي رواية ابن أبي شيبة « لئلا يعرض لنا في صلاتنا » ، وله عن الحسن بن علي قال « العشاء قبل الصلاة يذهب النفس اللوامة » وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام ، فينبغي أن يدار الحسك مع علته وجوداً وعدمها ولا يقتيد بكل ولا بعض ، ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكره صلاته

(١) الأولى عدم استحباب الإعادة ، لأن من صلى كما أمر فليس عليه إعادة ، فقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم »

بحضرة الطعام ، إذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به ، لكن إذا غلب استحباب له التحول من ذلك المكان . (فائدتان) : (الأولى) قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . (الثانية) ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل ، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبه أخرجه عن إسماعيل وهو ابن علي عن ابن إسحاق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلة سرفوعاً إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء ، فإن كان ضبطه فذاك ، وإلا فقد رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل بلفظه وحضرت الصلاة ، ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبه فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد . والله أعلم

٤٣ - باب إذا دُعِيَ الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل

٦٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمِّةٍ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَرِهُ مِنْهَا ، فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِّينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ »

قوله (باب إذا دُعِيَ الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل) قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للندب لا للوجوب ، وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده ، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به ، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً ، ويؤيده قوله فيما سبق « إذا وضع عشاء أحدكم ، وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة » من كتاب الطهارة . وقال الزين بن المنير : لعله ﷺ أخذ في خاصة نفسه بالمعزومة فقدم الصلاة على الطعام ، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته ، وأبكم بذلك أربه انتهى . ويعكر على من استدل به على أن الأمر للندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا تم الدلالة به . وإبراهيم المذكور في الاسناد هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون

٤٤ - باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج

٦٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ : مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ »

[الحديث ٦٧٦ - طرفاه في : ٥٣٦٣ ، ٦٠٢٩]

قوله (باب من كان في حاجة أهله) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه ، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب . وأيضا فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة

تشوف ، وكلما تأخر تناوله ازداد ، بخلاف باقي الأمور . وعمل النص إذا اشتمل على وصف يمكن اعتباره بتعين عدم لغائه . **قوله** (في مهنة أهله) بفتح الميم وكسرهما وسكون الهاء فيهما ، وقد فسرهما في الحديث بالخدمة ، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حفص بن عمر ، وفي النفقات عن محمد بن عرعة ، وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر والاسماعيلي من طريق ابن مهدي ، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها . وفي الصحاح المهنة بالفتح الخدمة ، وهذا موافق لما قاله ، لكن فسرهما صاحب المحكم باخص من ذلك قال : المهنة الخندق بالخدمة والعمل . ووقع في رواية المستملي وحده في مهنة بيت أهله ، وهي موجهة مع شذوذها ، والمراد بالاهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك . وقد وقع مفسرا في الشائل لثرمذى من طريق عمرة عن عائشة بلفظ : ما كان إلا بشرا من البشر : يفل ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه ، ولاحد وابن حبان من رواية عروة عنها : يخط ثوبه ، ويخصف نعله ، وزاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، زاد الحاكم في الاكليل : ولا رأيت ضرب بيده امرأة ولا خادما . **قوله** (فإذا حضرت الصلاة) في رواية ابن عرصة : فإذا سمع الأذان ، وهو أخس . ووقع في الترجمة : فأقيمت الصلاة ، وهي أخس ، وكأنه أخذ من حديثها المتقدم في : باب من انتظر الإقامة ، فإن فيه : حتى يأتيه المؤذن للإقامة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه ، لكونها لم تذكر أنه أزاح عن نفسه هيئة المهنة ، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه . وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه المؤلف في الأدب : كيف يكون الرجل في أهله ،

٤٥ - باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسُنَّته

٦٧٧ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : « جاءنا مالك ابن الحويرث في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي . فقلت لأبي قلابة : كيف كان يصلي ؟ قال : مثل شيخنا هذا ، قال : وكان شيخنا يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض في الركعة الأولى »

[الحديث ٦٧٧ - أطرافه في : ٨٠٧ ، ٨١٨ ، ٨٢٤]

قوله (باب من صلى بالناس الخ) والحديث مطابق للترجمة ، وكأنه لم يجرم فيها بالحكم لما سفيته . **قوله** (حدثنا وهيب) هو ابن خالد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة) استشكل نفي هذه الإرادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرينة ومثلها لا يصح ، وأجيب بأنه لم يرد نفي القرينة وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة ، وكأنه قال ليس الباعث لي على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك ، وإنما الباعث لي عليه قصد التعليم ، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خوطب بقوله : صلوا كما رأيتموني أصلي ، كما سيأتي ، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول ، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة . **قوله** (أصلي) زاد في : باب كيف يعتمد على الأرض ، عن معلى عن وهيب : ولكنني أريد أن أربكم . **قوله** (مثل شيخنا) هو عمرو بن سلة كما سيأتي في : باب البهت

بين السجدين ، وسيافه هناك أتم ، ونذكر فوائده هناك إن شاء الله تعالى
(تنبيه) : أخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث

٤٦ - باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمير قال حدثني أبو بردة عن أبي موسى قال « مرى النبي ﷺ فاشتد مرصه ، فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصل بالناس . قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . ففادت . فقال : مرى أبا بكر فليصل بالناس ، فأمكن صواحب يوسف . فأتاه الرسول ، فصل بالناس في حياة النبي ﷺ »

[الحديث ٦٧٨ - طرقة في : ٣٣٨٠]

٦٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت « إن رسول الله ﷺ قال في مرصه : مروا أبا بكر يصل بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فرم عمر فليصل للناس . فقالت عائشة : فقلت لحفصة قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرم عمر فليصل للناس . فقالت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : « ، إنكن لأتفن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً »

٦٨٠ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تابع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصل لم في وجه النبي ﷺ الذي توفي فيه ، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة ، فكشف النبي ﷺ ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف ، ثم بسم يصحك ، فهمنا أن نفتتح من الفرح برؤية النبي ﷺ ، فكمن أبو بكر على عقبه ليصل الصف ، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتينا أصلاتكم ، وأرخى الستار ، فتوفي من يومه »

[الحديث ٦٨٠ - أطرافه في : ٦٨١ ، ٧٥٤ ، ١٧٠٠ ، ٤٤٤٨]

٦٨١ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال « لم يخرج النبي ﷺ ثلاثاً ، فأقيمت الصلاة ، فذهب أبو بكر يتقدم ، فقال نبي الله ﷺ بالحجاب فرفعه ، فلما وضع وجهه النبي ﷺ

ﷺ ما نظرنا منظرًا كان أعجب إلينا من وجه النبي ﷺ حين وضع لنا . فأومأ النبي ﷺ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم ، وأرسل النبي ﷺ الحجاب فلم يقدر عليه حتى مات .

٦٨٢ - **حدثنا يحيى بن سليمان** قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس بن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال « لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه قيل له في الصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة : إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء . قال : مروه فيصل . فعاودته قال : مروه فيصل ، إن كن صواحب يوسف . » . تابعه الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى السكبي عن الزهري . وقال عليل ومعمّر عن الزهري عن حمزة عن النبي ﷺ

قوله (باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة) أى من ليس كذلك ، ومقتضاه أن الأعلّم والأفضل أحقّ من العالم والفاضل ، وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص ، وسيأتى الكلام على ترتيب الأئمة بعد ما بين . **قوله** (حدثنا حسين) هو ابن علي الجعفي ، والاسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى ، ووم من زعم أنه هنا أخوه . **قوله** (رقيق) أى رقيق القلب . **قوله** (لم يستطع) أى من البكاء . **قوله** (فأنابه الرسول) هو بلال . **قوله** (فصل بالناس في حياة رسول الله ﷺ) أى إلى أن مات ، وكذا صرح به موسى بن عقبة في المغازي . **قوله** (عن أبيه عن عائشة) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا ، وهو في أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة . **قوله** (مه) هى كلبة زجر بنيت على السكون . **قوله** (فليصل بالناس) فى رواية الكشميनी للناس ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذين الحديثين فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، والظاهر أن حديث أبي موسى من مراسيل الصحابة ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال ، وحديث أنس من طريق الزهري سيأتى فى الوفاة من آخر المغازي . **قوله** (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو ، لا إسماعيل بن إبراهيم . وعبد العزيز هو ابن صهيب . والاسناد كله بصريون . **قوله** (ثلاثا) كان ابتدأها من حين خرج النبي ﷺ فصل بهم قاعدا كما تقدم . **قوله** (فقال نبي الله ﷺ بالحجاب) هو من إجراء قال مجرى فعل وهو كثير . **قوله** (ما رأينا) فى رواية الكشميनी ، وما نظرنا ، وقوله « فأومأ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم » ليس مخالفا لقوله فى أوله « فتقدم أبو بكر » بل فى السياق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها « فنكسر أبو بكر ، والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي ﷺ خرج فتأخر ، فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه . (فائدة) . وقع فى حديث ابن عباس فى نحو هذه القصة أنه ﷺ قال لهم فى تلك الحالة « ألا وإنى هيت أن أقرأ راكما أو ساجدا ، الحديث ، أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه . **قوله** (عن حمزة بن عبد الله) أى ابن عمر بن الخطاب ، وفى كلام ابن بطال ما يوم أنه حمزة بن عمرو الاسلمى وهو خطأ . **قوله** (فعاودته) بفتح الدال وسكون المثناة أى عائشة ، وبسكون الدال وفتح النون أى هى ومن معها من النساء . **قوله** (تابعه الزبيدي) أى تابع يونس بن يزيد ، ومتابعته هذه وصلها الطبراني فى مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحصى عنه موصولا مرفوعا وزاد فيه قولها « فر عمر ، وقال فيه « فراجعته عائشة » . ومتابعة ابن أخي الزهري وصلها ابن عدى من رواية الدراوردي

عنه ، ومتابعة إسحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه (تنبيه) : ظن بعضهم أن قوله « عن الزهري » ، أى موقوفا عليه ، وهو فاسد لما بيناه . **قوله** (وقال عقيل ومعمّر الخ) قال الكرماني : الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخى الزهري وإسحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعمّر أن الأولى متتابعة والثانية مقابلة ١ هـ . ومراده بالمقابلة الإتيان فيها بصيغة قال ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقابلة وإنما السر في تركه عطف رواية عقيل ومعمّر على رواية يونس ومن تابعه أنهما أرسلتا الحديث وأولئك وصلوه ، أى أنهما خالفا يونس ومن تابعه فأرسلتا الحديث ، فأما رواية عقيل فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما معمّر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسل كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ، ورواه عبد الرزاق عن معمّر موصولا لكن قال « عن عائشة » بدل قوله « عن أبيه » ، كذلك أخرجه مسلم ، وكأنه رجح عنده ليكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ، ورجح الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ، وما يؤيده أن في رواية عبد الرزاق عن معمّر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت « وقد عاودته ، وما حملني على معاودته إلا أني خشيت أن يتشامم الناس بأبي بكر » الحديث . وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حمزة ، وقد روى الاسماعيل هذا الحديث عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا ، فجعل أوله من رواية الزهري عن حمزة عن أبيه بالقدر الذي أخرجه البخاري ، وآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها . والله أعلم

٤٧ - باب من قام إلى جنب الإمام لعلّة

٦٨٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى قال حدثنا ابن نمير قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في سرّضه ، فكان يصلي بهم . قال عروة : فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج ، فإذا أبو بكر يؤمّ الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخّر ، فأشار إليه أن كما أنت ، فجلس رسول الله ﷺ حذاء أبي بكر إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر »

قوله (باب من قام) أى صلى (إلى جنب الإمام لعلّة) أى سبب اقتضى ذلك ، وقد تقدم ما فيه في باب حد المريض . **قوله** (قال عروة فوجد) هو بالاسناد المذكور ، ووهم من جعله معلقا . ثم إن ظاهره الإرسال من قوله « فوجد الخ » ، لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الاسناد متصلا بما قبله ، وأخرجه ابن ماجه عنه ، وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام ، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم ، ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها ، والاصل في الامام أن يكون متقدما على المأمومين إلا إن ضاق المكان أو لم يكن إلا مأموم واحد ، وكذا لو كانوا عراة ، وما عدا ذلك يجوز ويجوز ولكن تقوت الفضيلة

٤٨ - باب من دخل ليؤم الناس فجاء الإمام الأول

فتأخر الأول أو لم يتأخر جازت صلاته . فيه عائشة عن النبي ﷺ

٦٨٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي

أن رسول الله ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، لحانت الصلاة ، فجاء المؤذن إلى أبي بكر
 فقال : أتصلي للناس فأقيم ؟ قال : نعم . فصلّى أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ والناس في الصلاة ، فتخلّص حتى
 وقف في الصف ، فصفتى الناس ، وكان أبو بكر لا يلتفت في صلاته . فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى
 رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ أن امكث مكانك ، فرجع أبو بكر رضى الله عنه يديه فحيد الله
 على ما أمره به رسول الله ﷺ من ذلك ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف ، وتقدّم رسول الله ﷺ
 فصلّى ، فلما انصرف قال : يا أبا بكر ما منعك أن تثبت إذ أمرتكم ؟ فقال أبو بكر : ما كان لابن أبي قحافة أن
 يصلى بين يدي رسول الله ﷺ . فقال رسول الله ﷺ : مالى رأيكم أكثرتم التصفيق ؟ من رآه شئ في
 صلاته فليستج ، ، فانه إذا سبّح آتيت إليه ، وإعما التصفيق للنساء »

[الحديث ٦٨٤ - أطرافه في : ١٢٠١ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٨ ، ١٢٣٤ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩٣ ، ٧١٩٠]

قوله (باب من دخل) أى إلى المحراب مثلاً (ليؤم الناس لجاء الإمام الاول) أى الراتب (فتأخر الاول)
 أى الداخل فكل منهما أول باعتبار ، والمعرفة إذا أعيدت كانت عين الاولى إلا بقرينة ، وقرينة كونها غيرها هنا
 ظاهرة . قوله (فيه عائشة) يشير بالشق الاول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذى قبله حيث
 قال « فلما رآه استأخر ، وبالثانى وهو ما إذا لم يستأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال « فأراد أن يتأخر ، وقد
 قدمت في « باب حد المريض ، والجواز مستفاد من التقرير ، وكلا الامرين قد وقعا في حديث الباب . قوله (عن
 سهل بن سعد) في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم « سمعت سهلاً ، . قوله (ذهب إلى بني عمرو بن
 عوف) أى ابن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج ، وبني عمرو بن عوف
 بطن كبير من الأوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقاء ، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن
 عوف وبني ضبيعة بن زيد وبني ثعلبة بن عمرو بن عوف ، والسبب في ذهابه ﷺ اليهم ما في رواية سفيان المذكور
 قال « وقع بين حبين من الأنصار كلام ، وللؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم « ان أهل بقاء
 اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم ، وله فيه من رواية أبي
 غسان عن أبي حازم « نخرج في أناس من أصحابه ، وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي
 ابن كعب وسهيل بن بيضاء ، وللؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن
 صلى الظهر ، والطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر
 قوله (لحانت الصلاة) أى صلاة العصر ، وصرح به في الأحكام ونظفه « فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر

أبا بكر فتقدم ، ولم يسم فاعل ذلك ، وقد أخرجه أحد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فبين الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي ﷺ ، ولفظه « فقال لبلال إن حضرت العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس » ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم ، ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم ، وعرف بهذا أن المؤذن بلال . وأما قوله لأبي بكر « أتصلي للناس » ، فلا يخالف ما ذكر لأنه يحمل على أنه استفهمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلا لباتي النبي ﷺ ؟ ورجح عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة . قوله (فأقيم) بالنصب ويجوز الرفع . قوله (قال نعم) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « ان شئت » وهو في « باب رفع الأيدي » عند المؤلف ، وإنما فوض ذلك له لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك . قوله (فصل أبو بكر) أى دخل في الصلاة ، ولفظ عبد العزيز المذكور « وتقدم أبو بكر فكبر » وفي رواية المسعودي عن أبي حازم « فاستفتح أبو بكر الصلاة » ، وهى عند الطبراني ، وهذا يخالف عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إماما وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي ، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يمض منها إلا اليسير لم يستمر . وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إماما لهذا المعنى ، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه . قوله (فتخلص) في رواية عبد العزيز « فجاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف الأول » ، ولمسلم « فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم » . قوله (فصفق الناس) في رواية عبد العزيز « فأخذ الناس في التصفيق » . قال سهل : أتدرون ما التصفيق ؟ هو التصفيق ، انتهى . وهذا يدل على توافقه ما عنده فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . قوله (وكان أبو بكر لا يلتفت) قيل كان ذلك لعلة بالنبى عن ذلك ، وقد صح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما سيأتى في باب مفرد في صفة الصلاة « فلما أكثر الناس التصفيق » في رواية حماد بن زيد « فلما رأى التصفيق لا يمسك عنه النفث » . قوله (فإشار إليه أن امكث مكانك) في رواية عبد العزيز « فإشار إليه بأمره أن يصلى » ، وفي رواية عمر بن علي « فدفع في صدره ليتقدم فأبى » . قوله (فرفع أبو بكر يديه بحمد الله) ظاهره أنه تلفظ بالحمد ، لكن في رواية الحميدى عن سفيان « فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرا لله ورجع القهقري » ، وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم ، وليس في رواية الحميدى ما يمنع أن يكون تلفظ ، ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم « يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تثبت حين أشرت اليك ؟ قال : رفعت يدي لأنى حمدت الله على ما رأيت منك » ، زاد المسعودي « فلما تنحى تقدم النبي ﷺ » ، ونحوه في رواية حماد بن زيد . قوله (أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ) في رواية الحاديين والماجشون « أن يؤم النبي ﷺ » . قوله (أكثرتم التصفيق) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لملطفه ، وسيأتى البحث فيه . قوله (من نابه) أى أصابه . قوله (فليسبح) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فليقل سبحان الله » ، وسيأتى في باب الإشارة في الصلاة . قوله (النفث إليه) بضم المثناة على البناء للجھول ، وفي رواية يعقوب المذكورة « فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا النفث » . قوله (وإنما التصفيق للنساء) في رواية عبد العزيز « وإنما التصفيق للنساء » ، زاد الحميدى « والتسبيح للرجال » ، وقد روى

المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرًا عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في باب التصفيق للنساء ، ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الامر ولفظه « إذا نابكم أمر فليسيح الرجال وليصنع النساء » . وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسم مادة القطيعة ، وتوجه الامام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك ، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه . واستنبط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجح ذلك على استحضارهم . وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين أحدهما بعد الآخر ، وأن الامام الراتب إذا غاب يستخلف غيره ، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتيه به أو يؤم هو ويصير النائب مأموما من غير أن يقطع الصلاة ، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين . وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وادعى الاجماع على عدم جواز ذلك لغيره ﷺ ، ونوقض بان الخلاف ثابت ، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز ، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام ، وأن المرء قد يكون في بعض صلاته إماما وفي بعضها مأموما ، وأن من أحرم منفردا ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته ، كذا استنبطه الطبري من هذه القصة ، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا ، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة . واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويان على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره ، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم ، قالوا : ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة والانكار من الإمام ، وأن الذي يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافق بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة هـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد ، وقد قدمنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن ، وأنه لا يقيم إلا بأذن الإمام ، وأن فعل الصلاة - لاسيما العصر - في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل ، وفيه جواز التسليم والحد في الصلاة لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسيح اعلام غيره بما صدر منه ، وسيأتي في باب مفرد ، وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وسيأتي كذلك ، وفيه استحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة ، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة المصلي بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة . وأنها تقوم مقام النطق لمخاطبة النبي ﷺ أبا بكر على مخالفة إشارته . وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الامام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي ، لأن النبي ﷺ ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام ، وأطال في تقرير ذلك . وتعقب بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال : ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذي يحصل من التخطي ، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطي رقابهم . وفيه كراهية التصفيق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد ، وفيه الحد والشكر على الوجهة في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة اللزوم وكان القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه ﷺ شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم من ذلك أن مراده

أن يؤم الناس ، وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، فسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب عليه السلام اعتذاره برد عليه . وفيه جواز لإمامة المفضل للفاضل ، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك ، وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية ، واعتناء ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . اذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر : ما كان لي ، فعدل عنه إلى قوله : ما كان لابن أبي قحافة ، لأنه أدل على التواضع من الأول ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه ، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينصرف عنها . واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الإمام ، لأن التسييح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى والله أعلم

٤٩ - باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم

٦٨٥ - **حدثنا** سليمان بن حَرْبٍ **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم ونحن شُبَّانَةٌ فليدنا عنده نحواً من عشرين ليلةً ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال : لو رجعتُم إلى بلادكم فليؤمهم ، مَرُومٌ فليصَلُّوا صلاةً كذا في حين كذا ، وصلاة كذا في حين كذا ، وإذا حَضَرَتِ الصلاة فليؤدِّنْ لكم أحدكم ، وليؤمَّكم أكبرُكم »

قوله (باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم) هذه الترجمة مع ما سألني منه من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري مرفوعاً « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانت قراءتهم سواء ^(١) فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سناً ، الحديث . ومداره على إسماعيل بن رجاء . عن أوس بن ضميج عنه ، وليساً جميعاً من شرط البخاري ، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري ، وقد علق منه طرفاً بصيغة الجزم كما سيأتي ، واستعمله هنا في الترجمة ، وأورد في الباب ما يؤدي معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة ، وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حاصله أن تساوى هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالباً من الفهم - ثم توجه الخطاب إليهم بأن يعلموا من وراءهم من غير تخصيص بهضهم دون بعض - دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين . قلت : وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال « وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، انتهى . وأظن في هذه الرواية إدراجاً ، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل بن عليه عن خالد قال « قلت لأبي قلابة فإين القراءة ؟ قال : إنما كنا متقاربين ، وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه « قال الحذاء . وكنا متقاربين في القراءة ، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار

(١) هذا اللفظ هو إحدى روايتي حديث أبي مسعود المذكور . انظر الرواية الثانية في الصفحة الآتية

مالك بن الحويرث ، كما أن مستند الحذاء هو إختيار أبي قلابة له به ، فينبغي الإدراج عن الاسناد (١) والله أعلم (تلييه) : ضميم والد أوس بفتح الصاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ ، وقوله في حديث أبي مسعود ، أقرؤهم ، قيل المراد به الألفه وقيل هو على ظاهره ، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا : الألفه مقدم على الأقرأ ، فان الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط ، فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه ، ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة على الباقرين مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه ، كأنه عن حديث أقرؤكم أبي . قال : وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الألفه . قلت : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان ألقه من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الألفه . ثم قال النووي بعد ذلك : إن قوله في حديث أبي مسعود : فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة ، يدل على تقديم الأقرأ مطلقا انتهى . وهو واضح للغاية . وهذه الرواية أخرجهما مسلم أيضا من وجه آخر عن اسماعيل بن رجاء ، ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يقدم اتفاقا ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم بل القارئ كان ألقه في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم . قوله (ونحن شبيهة) بفتح المعجمة والموحدين جمع شاب ، زاد في الادب من طريق ابن عليه عن أيوب د شبيهة متقاربون ، والمراد تقاربهم في السن ، لأن ذلك كان في حال قدومهم . قوله (نحو من عشرين) في رواية ابن عليه المذكورة الجوز به ولفظه : فأقنا عنده عشرين ليلة ، والمراد بأيامها ، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب . قوله (رحبا فقال لو رجعتهم) في رواية ابن عليه وعبد الوهاب د رحبا رفيقا ، فظن أنا اشتقنا الى أهلنا ، وسألنا عن تركنا بعدنا فاخبرناه فقال : ارجعوا الى أهلكم فأقيموا فيهم وعلوهم ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإيناس بقوله د لو رجعتهم ، إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله د ارجعوا ، واقتصار الصحابي على ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه الشوق إلى أهلهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه ﷺ وان كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم ، اسكنه أخير بالواقع ولم يقدر بما ليس فيهم ، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحفظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الامام أحمد في الحرص على طلب الحديث : حظ وافق حقا . قوله (وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله ، وأما من جوز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوى الخبر حيث قال للتابعي : فأين القراءة ، فانه دال على أنه أراد أكبر السن ، وكذا دعوى من زعم أن قوله د وليؤمكم أكبركم ، معارض بقوله د يؤم القوم أقرؤهم ، لأن الاول يقتضى تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ، ثم انفصل عنه بان قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتمال ، بخلاف الحديث الآخر فانه تقرير قاعدة تفيد التعميم ، قال : فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الألفه

اتتهى . والتنصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه ، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم ، وما كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين ، وإجازة خبر الواحد وقيام الحجة به ، وتقدم الكلام على بقية فوائده في « باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد » ، ويأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في « باب إجازة خبر الواحد » ، إن شاء الله تعالى

٥٠ - باب إذا زار الإمام قوما فأمهم

٦٨٦ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا منصور عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عيبان بن مالك الأنصاري قال « استأذن النبي ﷺ فأذنت له ، فقال : أين نحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب ، فقام وصفتنا خلفه ، ثم سلم وسلمنا »

قوله (باب إذا زار الإمام قوما فأمهم) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه سرفوعا « من زار قوما فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » محمول على من عدا الإمام الأعظم ، وقال الزين بن المنير : مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار أو المنفعة ، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حتى الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه ، انتهى ملخصا ، ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم « ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمه إلا بأذنه » ، فإن مالك الشيء سلطان عليه ، والإمام الأعظم سلطان على المالك ، وقوله « إلا بأذنه » يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس ، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه ، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبيين . **قوله** (حدثنا معاذ بن أسد) هو سروزي سكن البصرة وليس هو أخا ماعلى بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا ، كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام على حديث عيبان مستوفى في « باب المساجد التي في البيوت » ،

٥١ - باب إنما جمل الإمام ليؤتم به . وصلى النبي ﷺ في مرضه الذي توفى فيه بالناس وهو جالس

وقال ابن مسعود إذا رفع قبل الإمام يعود فيمكث بقدر ما رفع ثم يتبع الإمام

وقال الحسن - فيمن يركع مع الإمام ركعتين ولا يقدر على السجود : يسجد للركعة الأخيرة سجدة تين ، ثم يقضى الركعة الأولى بسجودها . وفيمن نسى سجدة حتى قام : يسجد

٦٨٧ - حديث أحمد بن يونس قال حدثنا زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة قال « دخلت على عائشة فقلت : ألا تُحدثيني عن مرض رسول الله ﷺ ؟ قالت : بلى . ثقل النبي ﷺ فقال : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك . قال : ضموا لي ماء في الحضب . قالت : ففعلنا . فاغتسل فذهب لينوء مناغى عليه ، ثم أفاق فقال ﷺ : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . قال : ضموا لي ماء في الحضب .

قالت فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَاغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَهْلَقَ قَتَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . فقال : ضَمُّوا لِي مَاءً فِي الْخَضْبِ . فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَاغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَهْلَقَ قَتَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . والناسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَصَلَاةِ الْمَشَاءِ الْآخِرَةِ . فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فقال أبو بكرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَفِيقًا - يَا عَمْرُؤُ صَلِّ بِالنَّاسِ ، فقال له عمرُ : أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ . فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ . ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ - لَصَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ ، قَالَ : أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : هَاتِ . فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا . فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : أَسَمَّيْتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيٌّ

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ أَجْلِسُوا . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا »

[الحديث ٦٨٨ أطرافه في : ١١١٣ ، ١٢٢٦ ، ٥٦٥٨]

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ قَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجَحَشَ شِقْمُ الْأَيْمَنِ ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمْدَهُ فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ الْحَمِيدِيُّ : قَوْلُهُ « إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا » هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَلَاخِرٍ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب ، والمراد بها أن الإتمام يقتضى متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة ، فتتبنى المقارنة والمسابقة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعى عليه ، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله « وصلى النبي ﷺ في مرضه الذى توفى فيه وهو جالس ، أى والناس خلفه قياما ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتى ، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . **قوله** (وقال ابن مسعود الخ) وصله ابن أبى شيبة باسناد صحيح وسيأخذه أتم ولفظه « لا تبادروا أتمتكم بالركوع ولا بالسجود ، وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليسجد ، ثم ليحك قدر ما سبقه به الإمام ، انتهى . وكأنه أخذه من قوله ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، ومن قوله « وما فاتكم فأتوا » ، وروى عبد الرزاق عن هرون بن وهب عن ابن مسعود ولفظه « أيما رجل رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه » ، وإسناده صحيح ، قال الزين بن المنير : إذا كان الرفع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذى خرج فيه من الإمام فأولى أن يتبعه في جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد ، وظهرت بهذا مناسبة هذا الأثر للترجمة . **قوله** (وقال الحسن الخ) فيه فرعان : أما الفرع الأول فوصله ابن المنذر في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن ولفظه « في الرجل يركع يوم الجمعة فيزجه الناس فلا يقدر على السجود » قال - فاذا فرغوا من صلاتهم بسجد سجدة لم تكن له الركعة ، ومناقبته للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يفرد عن الإمام لم يستمر متابعا في صلاته التي اختل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد الإمام . وأما الفرع الثاني فوصله ابن أبى شيبة وسيأخذه أتم ولفظه « في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته » قال - يسجد ثلاث سجديات ، فان ذكرها قبل السلام يسجد بسجدة واحدة ، وان ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأولى في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » ، وقد ذكرنا مناسبتة للترجمة قبل ، وقوله فيه « ضعوفى ماء » ، كذا للستملى والسرخسى بالنون والباقيين « ضموالى » وهو أوجه ، وكذلك أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، والأول كما قال الكرماني محمول على تضمين الوضع معنى الإعطاء أو على نزع الخافض أى ضعوفى في ماء . والمخضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء ، وأن الماء الذى اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك . **قوله** (ذهب) في رواية الكشميى « ثم ذهب » (لينوء) بضم النون بعدها مدة أى لينهض بسجد . **قوله** (فأغمى عليه) فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لانه شبيه بالنوم ، قال النووي : جاز عليهم لانه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لانه نقص . **قوله** (ينتظرون النبي عليه السلام لصلاة العشاء) كذا للاكثر بلام التعليل ، وفي رواية المستملى والسرخسى ^(١) « لصلاة العشاء الآخرة » ، وتوجيهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسئول عنها في قوله ﷺ « أصلى الناس » ، فذكره ، أى الصلاة المسئول عنها هي العشاء الآخرة . **قوله** (فخرج بين رجلين) كذا للكشميى وللباقين « وخرج » بالواو . **قوله** (لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر ، وزعم بعضهم أنها الصبح ، واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر » ، هذا لفظ ابن ماجه وإسناده حسن ، لكن في الاستدلال به نظر لاحتمال أن

(١) في مخطوطة الرياض « والكشميى »

يكون ﷺ سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة ، وقد كان هو ﷺ يسمع الآية أحيانا في الصلاة السرية كما سيأتي من حديث أبي قتادة ، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب ، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالمرسلات عرفا ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله ، وهذا لفظ البخاري ، وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي ، لكن وجدت بعد في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته ، وقد صرح الشافعي بأنه ﷺ لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة ، وهي هذه التي صلى فيها قاعدا ، وكان أبو بكر فيها أولا إماما ثم صار مأموما يسمع الناس التكبير . قوله (لجعل أبو بكر يصلي وهو قائم) كذا للأكثر ، وللمستمل والسرخصي وهو يأتي ، من الاتهام ، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعدا ، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعدا غير مرة واحدة ، واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور بمثله وبالقيام أيضا ، وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي ، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي ﷺ واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعا « لا يؤمن أحد بعدي جالسا ، واعترضه الشافعي فقال : قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل ، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعني جابرا الجعفي ، وقال ابن بزينة : لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس ، أي يعرب قوله جالسا مفعولا لا حالا . وحكي عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياما ، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ ، وهو لا يصح . لكنه زعم أنه تقوى بان الخلفاء الراشدين لم يفعله أحد منهم ، قال : والنسخ لا يثبت بعد النبي ﷺ ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور . وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقيام مرجوحه بالنسبة إلى صلاة القائم بمثله ، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود ، واحتج أيضا بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعدا لأنه لا يصح التقدم بين يديه انتهى الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعا له ، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف . وصح أيضا أنه صلى خلف أبي بكر كما قدمناه . والعجب أن عمدة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة : أن النبي ﷺ كان في تلك الصلاة مأموما خلف أبي بكر ، وإنكاره أن يكون ﷺ أم في مرض موته قاعدا كما حكاه عنه الشافعي في الأم ، فكيف يدعى أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموما ، وكان حديث إمامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة ، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة ، وأن المراد بكون الأئمة شفعاء أي في حق من يحتاج إلى الشفاعة . ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤم أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة بعده ﷺ منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والأسايد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم ، بل ادعى ابن حبان وغيره لإجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي . وقال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي ﷺ يخلص عند السبك ، واتباع السنة أولى ، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال . قال : إلا أني سمعت بعض الأشياخ يقول : الحال أحد

وجوه التخصيص ، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة معه على أى حال كان عليها ، وليس ذلك لغيره . وأيضا فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور فى حقه ، ويتصور فى حق غيره . والجواب عن الأول رده بصوم قوله ﷺ : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، وعن الثانى بأن النقص إنما هو فى حق القادر فى النافلة ، وأما المعذور فى الفريضة فلا نقص فى صلاته عن القائم ، واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعدا إذا صلى الإمام قاعدا لكونه ﷺ أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد ، هكذا قرره الشافعى ، وكذا نقله المصنف فى آخر الباب عن شيخه الحميدى وهو تليذ الشافعى ، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعى ، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك ، وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزويلهما على حالتين : إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعدا لمرض يرجى برؤه حينئذ يصلون خلفه قعودا ، ثانيتهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائما لوم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعدا أم لا كما فى الأحاديث التى فى مرض موت النبي ﷺ ، فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس فى تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائما وصلوا معه قياما ، بخلاف الحالة الأولى فانه ﷺ ابتدأ الصلاة جالسا فلما صلوا خلفه قياما أنكر عليهم . ويقرى هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ ، لا سيما وهو فى هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين ، لأن الأصل فى حكم القادر على القيام أن لا يصلى قاعدا ، وقد نسخ إلى القعود فى حق من صلى لإمامه قاعدا ، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين وهو بعيد ، وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض فانه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات ، وقد قال بقول أحد جماعة من محدثى الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة : إن الأحاديث التى وردت بأمر المأموم أن يصلى قاعدا تبعا لإمامه لم يختلف فى صحتها ولا فى سياقها ، وأما صلاته ﷺ قاعدا فاختلف فيها هل كان إماما أو مأموما . قال : وما لم يختلف فيه لا ينبغى تركه لاختلاف فيه . وأجيب بدفع الاختلاف والجل على أنه كان إماما مرة ومأموما أخرى . ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للندب ، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، فعلى هذا الأمر من أم قاعدا لعذر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام ، والقعود أولى لثبوت الأمر بالائتمام والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة فى ذلك . وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد من استبعد ذلك بأن الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمر عليه عمل الصحابة فى حياته وبعده ، قروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد بفتح القاف وسكون الهاء الانصارى : أن إماما لهم اشتكى لهم على عهد رسول الله ﷺ قال : فكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير : أنه كان يؤم قومه ، فأشتكى ، فخرج إليهم بعد شكواه ، فأمره أن يصلى بهم فقال : إني لا أستطيع أن أصلى قائما فافعدوا ، فصلى بهم قاعدا وهم قعود . وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال : يا رسول الله إن إمامنا مريض ، قال : إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا ، وفى إسناده انقطاع . وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن جابر : أنه اشتكى ، لحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا ، وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك وإسناده صحيح أيضا ، وقد ألزم ابن المنذر من قال بأن الصحابى أعلم بتأويل ما روى بأن يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابرا روى الأمر المذكور ، واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي ﷺ ، ويلزم ذلك من قال إن الصحابى إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى

لأنه هنا عمل بوفق ما روى . وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال : إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف . وكذا قال ابن حزم إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه ﷺ وهو قاعد قياما غير أبي بكر ، قال : لأن ذلك لم يرد صريحا ، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه . والذي ادعى فيه قد أثبتته الشافعي وقال : إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ثم وجدته مصححا به أيضا في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث ونفذه ، فصلى النبي ﷺ قاعداً وجعل أبو بكر وراءه . وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما ، وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، فأنهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما بلا نزاع ، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان . ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال : « اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت الينا فرأنا قياما فأشار الينا فقعنا . فلما سلم قال : إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم ، فلا تفعلوا ، الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، لكن ذلك لم يكن في مرض موته ، وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضا قال : « ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصهره على جذع نخلة فأنفكت قدمه ، الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة باسناد صحيح ، فلا حجة على هذا لما ادعاه ، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير : « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » ، وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فأنها كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته ﷺ كان خفيا من الوجع ، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك . ورواه ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بأنهم صلوا قياما كما تقدم في مرسل عطاء وغيره ، بل في مرسل عطاء أنهم استمروا قياما إلى أن انقضت الصلاة . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلا به بعد قوله : « وصلى الناس وراءه قياما » فقال النبي ﷺ : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليتكم إلا قعودا ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا ، وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان أن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ ، ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز ، والجواز لا ينافي الاستحباب فيعمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لم وترك أمرهم بالاعادة . هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده هذا الحديث في باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، . قوله (في بيته) أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر ، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد ، وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر ، لكنه لم ينقل أنه استخلف ، ومن ثم قال عياض : ان الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة وأتم به

من حضر عنده ومن كان في المسجد ، وهذا الذي قاله محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون استخلف وإن لم ينقل ، ويلزم على الاول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه ، لكن له أن يقول محل المنع ما اذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه . قوله (وهو شك) بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض ، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس . قوله (فصل جالسا) قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رض في الأعضاء منعه من القيام . قلت : وليس كذلك ، وإنما كانت قدمه عليه السلام انفكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الاسماعيل ، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه . وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك « جعش شقه الايمن » وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس « جعش ساقه » أو « كنفه » كما تقدم في « باب الصلاة على السطوح » فلا يثنى ذلك كون قدمه انفكت لاحتمال وقوع الامرين ، وقد تقدم تفسير الجعش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ، ووقع عند المصنف في « باب يهوى بالتكبير » من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان : حفظت من الزهري شقه الايمن ، فلما خرجنا قال ابن جريج : ساقه الايمن . قلت : ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه ، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها ، وإنما هي مفسرة لمحل الخدش من الشق الايمن لان الخدش لم يستوعبه . وحاصل ما في القصة أن عائشة أهتمت الشكوى ، وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس ، وعين جابر العلة في الصلاة قاعدا وهي انفكاك القدم ، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة . قوله (وصلى وراءه قوم قياما) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام . قد دخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، الحديث ، وقد سمي منهم في الاحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيل ، وجابر كما تقدم ، وأبو بكر كما في حديث جابر ، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق . قوله (فأشار اليهم) كذا للأكثر هنا من الإشارة ، وكذا لجميعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ، ووقع هنا للحموي « فأشار عليهم » من المشورة ، والاول أصح فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ « فأومأ اليهم » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ « فأخاف بيده يومئ بها اليهم » وفي مرسل الحسن « ولم يبلغ بها الغاية » . قوله (إنما جعل الإمام ليؤتم به) قال البيضاوي وغيره : الاتهام الاقتداء والانباغ ، أى جعل الإمام اماما ليقنتدى به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله ويأق هلى أثره بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال . وقال النووي وغيره : متابعة الامام واجبة في الافعال الظاهرة ، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره ، بخلاف النية فانها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر ، وكأنه يعنى قصة معاذ الآتية . ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضى الحصر في الاقتداء به في أفعاله لاني جميع أحواله كما لو كان محدثا أو حامل نجاسة فان الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطًا في صحة القدوة الا تكبيرة الاحرام ، واختلف في الاتهام (١) والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الاول ، وخالف الحنفية

قالوا : تكتفى المقارنة ، قالوا لان معنى الاتمام الامثال ومن فعل مثل فعل امامه عد بمثابة ، وسيأتى بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الإمام في الاركان . قوله (فاذا ركع فاركعوا) قال ابن المنير : مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام إما بعد تمام انحائه وإما أن يسبقه الإمام بأوله فيشرح فيه بعد أن يشرح ، قال : وحديث أنس أتم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في القول أيضا . قلت : قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله « وإذا قال سمع الله لمن حمده » في حديث عائشة أيضا ، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الاقوال وهي قوله في أوله « فاذا كبر فكبروا » ، وسيأتى في « باب إيجاب التكبير » ، وكذا فيه من رواية الأعرج عن أبي هريرة ، وزاد في رواية عبدة بن هشام في الطب « وإذا رفع فارفعوا » ، وإذا سجد فاسجدوا ، وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجعات ، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب ، وقد وافق عائشة وأنسا وجابرا على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة ، وله طرق عنه عند مسلم ، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية همام عنه كما سيأتى في « باب إقامة الصف » ، وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة ، وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به : « فلا تحتلفوا عليه » ، ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في « باب إيجاب التكبير » ، لكن ذكرها السراج والطبراني في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب . وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع يعم جميع المأمومين ولا يمكن في تحصيل الاتمام اتباع بعض دون بعض ، ولمسلم من رواية الأعشى عن أبي صالح عنه « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا » الحديث ، زاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح « ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد » وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا . (فائدة) : جزم ابن بطلال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله « فكبروا » للتعقيب ، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، لكن تعقب بان الفاء التي للتعقيب هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط ، فعلى هذا لا تقتضى تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقديم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط ، فعلى هذا لا تنتفى المقارنة ، لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدم والمقارنة والله أعلم . قوله (فقولوا ربنا ولك الحمد) كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بائيات الواو ، وكذا لهم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في « باب إيجاب التكبير » ، فللكشمي بحذف الواو ورجح اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أطعناك ولك الحمد فيشتمل على الدعاء والشاء معا ، ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام ، والأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد . وقال النووي : ثبتت الرواية بائيات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بغير ترجيح ، وسيأتى في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة « اللهم » ، قبلها ؛ ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدلل به على أن الإمام يقتصر على قوله « سمع الله لمن حمده » ، وأن المأموم يقتصر على قوله « ربنا ولك الحمد » ، وليس في السياق ما يقتضى المنع من ذلك لان السكوت عن الشيء لا يقتضى ترك فعله ، نعم مقتضاه أن المأموم يقول « ربنا

لك الحمد ، عقب قول الامام « سمع الله لمن حمده » ، فاما منع الإمام من قول و بنا ولك الحمد فليس بشيء . لانه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي في « باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع » ، ويأتي باقي الكلام عليه هناك .

قوله (عن أنس) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني أنس » . **قوله** (فصل صلاة من الصلوات) في رواية سفيان عن الزهري « لحضرت الصلاة » ، وكذا في رواية حميد عن أنس عند الاسماعيل ؛ قال القرطبي : اللام للعهد ظاهرا ، والمراد الفرض ، لأنها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكى عياض عن ابن القاسم أنها كانت قفلا ، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها ، إلا أن في حديث أنس « فصلى بنا يومئذ » فكأنها نهارية ، الظهر أو العصر . **قوله** (فصلينا وراءه قعودا) ظاهره يخالف حديث عائشة ، والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصارا ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لهم بالجلوس ، وقد تقدم في « باب الصلاة في السطوح » ، من رواية حميد عن أنس بلفظ « فصلى بهم جالسا وهم قيام » ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام ، وفيها أيضا اختصار لانه لم يذكر فيه قوله لهم « اجلسوا » ، والجمع بينهما أنهم ابتدؤا الصلاة قياما فأومأ اليهم بأن يقعدوا فقعدها « فنقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين ، وجمعهما عائشة » ، وكذا جمعهما جابر عند مسلم ، وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار اليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير اذنه ﷺ لانه يستلزم النسخ بالاجتهاد لان فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد ، لان حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد ، وإن كانت متأخرة لم يحتج إلى إعادة قول « إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ » ، لانهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعودا لكونه قاعدا . (فائدة) : وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يحدونه مرتين فصلى بهم فيهما ، لكن بين أن الأولى كانت نافلة وأقرم على القيام وهو جالس ، والثانية كانت فريضة وابتدؤا قياما فأشار اليهم بالجلوس . وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الاسماعيل نحوه . **قوله** (وإذا صلى جالسا) استدلل به على صحة إمامة الجالس كما تقدم . وادعى بعضهم أن المراد بالامر أن يقتدى به في جلوسه في القنهد وبين السجدين ، لانه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود ، قال : فيحمل على أنه لما جلس للشهادة قاموا تعظيما له فأمرهم بالجلوس تواضعا ، وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر « ان كدتم أن تفعلوا فقل فارس والروم . يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » ، وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد ، وبأن سياق طرق الحديث تأباه ، وبأنه لو كان المراد الامر بالجلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله وإذا سجد فاسجدوا ، فلما عدل عن ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالسا » ، كان كقوله « وإذا صلى قائما » ، فالمراد بذلك جميع الصلاة . ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعودا » . **قوله** (أجمعون) كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو ، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما سيأتي في « باب إقامة الصف » ، فقال بعضهم « أجمعين » ، بالياء . والاول تأكيد لضمير الفاعل في قوله « صلوا » ، وأخطأ من ضعفه فان المعنى عليه ، والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين ، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال : أجمعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سوط ونحوه بما اتفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة . وفيه أنه يجوز

عليه ﷺ ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره ورفعة ومنصبه جلالة

٥٢ - باب متى يسجد من خلف الإمام ؟ قال أنس : فإذا سجد فاسجدوا

٦٩٠ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء وهو غير كذوب قال « كان رسول الله ﷺ إذا قال سمع الله لمن حمده لم يمن أحد منا ظهراً حتى يقع النبي ﷺ ساجداً ، ثم تقع سُجوداً بعده »

حديث أبو نعيم عن سفيان عن أبي إسحق نحوه بهذا

[الحديث ٦٩٠ - طرقه في : ٧٤٧ ، ٨١١]

قوله (باب متى يسجد من خلف الإمام) أى إذا اعتدل أو جلس بين السجدين . **قوله** (وقال أنس) هو طرف من حديثه الماضى فى الباب قبله ، لكن فى بعض طرقه دون بعض ، وسيأتى فى « باب لإيجاب التكبير » من رواية الليث عن الزهرى بلفظه ، ومناسبتة لحديث الباب مما قدمناه أنه يقتضى تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره . **قوله** (عن سفيان) هو الثورى ، وأبو إسحق هو السدي ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمى كذا وقع منسوباً عند الاسماعيلى فى رواية لشعبة عن أبى إسحق ، وهو منسوب الى خطمة بفتح المعجمة واسكان الطاء بطن من الأوس ، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة فى زمن ابن الزبير ، ووقع للمصنف فى « باب رفع البصر فى الصلاة » أن أبا إسحق قال « سمعت عبد الله بن يزيد يخطب » ، وأبو إسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه بواسطة . وفيه لطيفة وهى رواية صحابى ابن صحابى عن صحابى ابن صحابى كلاهما من الانصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة . **قوله** (وهو غير كذوب) الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحديث فى جمعه وصاحب العمدة ، لكن روى عباس الدورى فى تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال : قوله وهو غير كذوب ، إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوى عن البراء لا البراء . ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله ﷺ غير كذوب ، يعنى أن هذه العبارة إنما تحسن فى مشكوك فى عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى توكيد . وقد تعقبه الخطابى فقال : هذا القول لا يوجب تهمة فى الراوى إنما يوجب حقيقة الصدق له ، قال : وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل به روى ، كان أبو هريرة يقول « سمعت خطيبى الصادق المصدوق » وقال ابن مسعود « حدثنى الصادق المصدوق » وقال عياض ونسبه النووى : لا وسم فى هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل ، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير متهم ، ومثل هذا قول أبى مسلم الخولانى : حدثنى الحبيب الامين . وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما . قال : وهذا قالوه تنبيها على صحة الحديث لا أن فائلة قصد به تعديل راويه . وأيضاً فتزیه ابن معين للبراء عن التعديل لاجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له . فان عبد الله بن يزيد معدود فى الصحابة . انتهى كلامه . وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابى فبسطه واستدرك عليه الإلزام الأخير ، وليس بوارد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد ، وقد نقاهما أيضاً مصعب الزبيرى وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطنى وآخرون . وقال

التبوي : معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم ففقوا بما أخبركم به منه ، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور فقال : كأنه لم يلم بشيء من علم البيان ، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للوصوف ، وفي الثاني نفي ضدها عنه فهما مفترقان . قال : والسرف فيه أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لمن أثبتته يخالف لإثبات الصفة انتهى . والذي يظهر لي أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالالتزام ، لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين ، لأن كلا منهما يرد عليه أنه تزكية في حق مقطوع بتوكيده فيكون من تحصيل الحاصل ، ويحصل الاتصال عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تضخيم الأمر وتقويته في نفس السامع . وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحق في بعض طرقه : سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخاطب يقول : حدثنا البراء وكان غير كذوب ، قال وهو محتمل أيضاً . قلت : لكنه أبعد من الأول . وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضاً : حدثنا البراء وهو غير كذوب ، أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق محارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول .. فذكره . وأصله في مسلم ، لكن ليس فيه قوله : وكان غير كذوب ، وهذا يقوى أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم . (فائدة) : روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث ، فانه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رءوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه ، فذكر الحديث في إنكاره عليهم ، قوله (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع ، ولمسلم من رواية محارب بن دثار إذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم نزل قياماً . قوله (لم يمن) بفتح التثنية وسكون المهملة أي لم يمن ، يقال حنيت العود إذا ثنيته . وفي رواية لمسلم : لا يمنو ، وهي لغة صحيحة يقال حنيت وحنوت بمعنى . قوله (حتى يقع ساجداً) في رواية إسرائيل عن أبي إسحق : حتى يضع جبهته على الأرض ، وسيأتي في باب سجود السهو ، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ، ولاحد عن غندر عن شعبة : حتى يسجد ثم يسجدون ، واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام ، وتعقب بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم : فكان لا يمنى أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً ، ولا يعلو من حديث أنس : حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود ، وهو أوضح في اتقاء المقارنة . واستدل به على طول الطمأنينة وفيه نظر ، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتقالاته . قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان .. نحوه) هكذا في رواية المستمل وكريمة ، وسقط للباقي . وقد أخرجه أبو عوادة عن الصنفاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله ﷺ جبهته ،

٥٣ - باب لمن من رفع رأسه قبل الإمام

٦٩١ - حدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : «أما يخشى أحدكم - أو لا يخشى أحدكم - إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحمل الله رأسه رأس حمار ، أو

يَجْمَلُ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ

قوله (باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام) أى من السجود كما سيأتى بيانه . **قوله** (عن محمد بن زياد) هو الجعفى مدنى سكن البصرة وله فى البخارى أحاديث عن أبى هريرة ، وفى التابعين أيضا محمد بن زياد الهمداني الحمصي وله عنده حديث واحد عن أبى أمامة فى المزارعة . **قوله** (أما يخشى أحدكم) فى رواية الكشميضى د أو لا يخشى ، ولابن داود عن حفص بن عمر عن شعبة د أما يخشى أو لا يخشى ، بالشك . ودأما ، بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل ألا ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ . **قوله** (إذا رفع رأسه قبل الإمام) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد د فى صلاته ، وفى رواية حفص بن عمر المذكورة د الذى يرفع رأسه والإمام ساجد ، فتبين أن المراد الرفع من السجود ففيه تعقب على من قال أن الحديث نص فى المنع من تقدم المأموم على الإمام فى الرفع من الركوع والسجود معا ، وإنما هو نص فى السجود ، ويتحقق به الركوع لكونه فى معناه ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد منزلة لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص بالتنصيص عليه ، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشيئين المشتركين فى الحكم إذا كان للذكور منزلة ، وأما التقدم على الإمام فى الخفض فى الركوع والسجود ففيل يتحقق به من باب الأولى ، لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل ، والركوع والسجود من المقاصد ، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد ، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله ، ودخول النقص فى المقاصد أشد من دخوله فى الوسائل ، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام فى حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح^(١) بن عبد الله السعدي عن أبى هريرة مرفوعا د الذى يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ . **قوله** (أو يجمَلُ الله صورته صورة حمار) الشك من شعبة ، فقد رواه الطيالسى عن حماد ابن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد ، فاما الخمانان فقالا د رأس ، وأما يونس فقال د صورة ، وأما الربيع فقال د وجه ، والظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة لأن الوجه فى الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا ، وأما الرأس فروايتها أكثر وهى أشمل فهى المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجناية وهى أشمل ، وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات ، وبذلك جزم النووي فى شرح المذهب : ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته ، وعن ابن عمر تبطل به قال أحمد فى رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، وفى المنع عن أحمد أنه قال فى رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب . واختلف فى معنى الوعيد المذكور فقليل : يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوى ، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام ، ويرجع هذا المجازى

(١) فى مخطوطة الرياض « فليح »

أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين ، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد ، وإنما يدل على كون فاعله متعوضاً لذلك وكون فعله ممكناً لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء . قال ابن دقيق العيد . وقال ابن بركة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك ، وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة ، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره : « ويسخ آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » ، وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الانعام إن شاء الله تعالى . ويةوى حله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب ، فهذا يبعد الجواز لانتهاء المناسبة التي ذكرها من بلاد الحمار . وما يبعده أيضاً إيراد الوعيد بالأسر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار ، وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً ، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة : هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة ، ولم يبين وجه المنع . وفي الحديث كمال شفقتك ﷺ بأمتيه وبيانهم لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة ، وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بركة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قلت : وهو مذهب ردى مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . (لطيفة) : قال صاحب « القبس » : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال . والله أعلم

٥٤ - باب إمامة العبد والمولى . وكانت عشة يؤمها عبدُها ذكوانُ من المصحفِ

وَوَلَدَ الْبَغِيِّ وَالْأَعْرَابِيُّ وَالْفَلَّامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ ، لقولِ النبي ﷺ « يَوْمُهُمْ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ »

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمُنْصَبَةَ - مَوْضِعُ بَقْبَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُهُمْ سَلَامٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا »

[الحديث ٦٩٢ - طرفه في : ٧١٧٥]

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَمَعَلْتُمْ حَبَشِيَّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً »

[الحديث ٦٩٣ - طرفاه في : ٦٩٦ ، ٧١٤٢]

قوله (باب إمامة العبد والمولى) أى العتيق ، قال الزين بن المنير : لم يفصح بالجواز لكن لوح به لإيراده

أدلته . قوله (وكانت عائشة الخ) وصله أبو داود ^(١) في كتاب المصاحف ، من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف ، وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاما لها عن دبر ، فكان يؤمها في رمضان في المصحف . وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق ، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان ، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور . وخالف مالك فقال : لا يؤم الاحرار إلا إن كان قارنا وم لا يقرءون فيؤمهم ، إلا في الجمعة لأنها لا تجب عليه . وخالفه أشهب واحتج بانها تجزئه إذا حضرها . قوله (في المصحف) استدلل به على جواز قراءة المصل من المصحف ، ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة ^(٢) . قوله (وولد البني) بفتح الموحدة وكسر المعجمة والقشيد أى الزانية ، ونقل ابن التين أنه رواه بفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف ، والاول أولى ، وهو معطوف على قوله « والمولى » ، لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة ، وغفل القرطبي في مختصر البخاري لجعله من بقية الاثر المذكور ، وإلى صحة إمامة ولد الزنا ذهب الجمهور أيضا ، وكان مالك يكره أن يتخذ إماما راتبا ، وعائنه عنده أنه يصير معرضا للكلام الناس فيأثمون بسببه ، وقيل لانه ليس في الغالب من يفقهه ^(٣) فيغلب عليه الجهل . قوله (والاعراب) بفتح الهمزة أى ساكن البادية ، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضا ، وخالف مالك وعائنه عنده غلبة الجهل على سكان البوادي ، وقيل لانهم يديعون نقص السنن وترك حضور الجماعة غالبا . قوله (والغلام الذي لم يحتمل) ظاهره أنه أراد المراهق ، ويحتمل الاعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ، ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يؤم الغلام حتى يحتمل » وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنما لم يستدل به هنا لان أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل : لانه ليس فيه اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة ، وأجيب عن الاول بان زمان نزول الوحى لا يقع فيه لاحد من الصحابة التفرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتى في موضعه ، وأيضا فالوفد الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة ، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم . وعن الثاني بان سياق رواية المصنف تدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه « صلوا صلاة كذا في حين كذا فإذا حضرت الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف » ولأدلة أخرى معونة في موضعه . وافته أعلم

(١) في مخطوطة الريش « ابن أبي داود »

(٢) الصواب الجواز كما فعلت عائشة رضي الله عنها ، لأن الحاجة تدعو اليه . والعمل الكثير إذا كان حاجة ولم يتوال لم يضر الصلاة لعله صلى الله عليه وسلم إمامة بنت زينب في الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف ، ولأدلة أخرى معونة في موضعه . وافته أعلم

(٣) كذا ولده « ممن يفقه »

(٤) جرم بالجيم والراء الساكنة : هي قبيلة عمرو بن سلمة المذكور

أن يؤمهم أقرؤم قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بأمور لأن القلم رفع عنه فلا يؤم ، كذا قال ، ولا يخفى فساده لانا نقول : المأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بانهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرآنا فبطل ما احتج به ، وإلى صحة إمامة الصبي ذهب أيضا الحسن البصري والشافعي وإسحق ، وكرها مالك والثوري ، وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض . قوله (لقول النبي ﷺ يؤمهم أقرؤم لكتاب الله) أى فكل من اتصف بذلك أجازت إمامته من عبد وصبي وغيرهما ، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذى ذكرناه فى د باب أهل العلم أحق بالإمامة ، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله » الحديث ، وفى حديث عمرو بن سلة المذكور عن أبيه عن النبي ﷺ قال « وليؤمكم أكثركم قرآنا » وفى حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا « إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم » ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ، واستدل بقوله أقرؤهم على أن إمامة الكافر لا تصح لانه لا قراءة له . قوله (ولا يمنع العبد من الجماعة) هذا من كلام المصنف ، وليس من الحديث المعلق قوله (بغير علة) أى بغير ضرورة لسيدته ، فلو قصد تفويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك ، وسنذكر مستنده فى الكلام على قصة سالم فى أول حديثي الباب . قوله (عن عبيد الله) هو العمري . قوله (لما قدم المهاجرون الاولون) أى من مكة إلى المدينة وبه صرح فى رواية الطبرانى . قوله (العصب) بالنصب على الظرفية لقوله « قدم » كذا فى جميع الروايات ، وفى رواية أبى داود « نزلوا العصب » أى المكان المسمى بذلك وهو باسكان الصاد المهمل بعد ما موحدة ، واختلف فى أوله فتيل بالفتح وقيل بالضم ، ثم رأيت فى النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين ، قال أبو عبيد البكرى : لم يضبطه الاصيل فى روايته ، والمعروف « العصب » بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقاء . قوله (وكان يؤمهم سالم مولى أبى حذيفة) زاد فى الاحكام من رواية ابن جريج عن نافع « وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلة - أى ابن عبد الاسد - وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة » واستشكل ذكر أبى بكر فيهم إذ فى الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ وأبو بكر كان رفيقه ، ووجهه البيهقى باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبى بكر ، ولا يخفى ما فيه . ووجه الدلالة منه لإجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الانصار فأعتقه ، وكان إمامته بهم كانت قبل أن يهتق ، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف « ولا يمنع العبد » . ولما قيل له مولى أبى حذيفة لأنه لازم أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق فتنبأه ، فلما نهوا عن ذلك قيل له مولاه كما سيأتى فى موضعه . واستشهد سالم بالإمامة فى خلافة أبى بكر رضى الله عنهما . قوله (وكان أكثرهم قرآنا) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه . وفى رواية للطبرانى « لأنه كان أكثرهم قرآنا » . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان . قوله (اسمعوا وأطيعوا) أى فيما فيه طاعة لله . قوله (وان استعمل) أى جعل عاملا ، وللصنف فى الاحكام عن مسدد عن يحيى « وان استعمل عليكم عبد حبشى » وهو أصرح فى مقصود الترجمة ، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ « قال النبي ﷺ لا بذر : اسمع وأطع » الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن باسناد له آخر عن شعبة عن أبى عمران الجوفى عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر قال « ان خليل ﷺ أوصانى أن اسمع وأطع وإن كان عبدا حبشيا مجذعا الاطراف » . وأخرجه الحاكم والبيهقى من هذا الوجه ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربرة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم ، قال فقيل : هذا أبو ذر ، فذهب

يتأخر فقال أبو ذر: أوصاني خليلي ﷺ، فذكر الحديث. وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدي تحدث أنها سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول: «ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله، وفي هذه الرواية فائدتان: تعيين جهة الطاعة، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي ﷺ. قوله (كان رأسه زيبية) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه، وذلك معروف في الحبشة، وقيل لسواده، وقيل لقصر شعر رأسه ونفله. ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال. ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يفضي غالبا إلى أشد مما ينكر عليهم، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قريش فيكون غيرهم متغلبا، فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه. ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى. ولا مانع من حمله على أعم من ذلك، فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قريش من ذوى الشوكة متغلبا، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام. وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قريش، وهو متعقب، إذ لا تلازم بين الاجزاء والجواز والله أعلم

٥٥ - باب إذا لم يُسَمِّ الإمام وأتم من خلفه

٦٩٤ - **حديث** الفضل بن سهل قال حدثنا الحسن بن موسى الأشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»

قوله (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي. **قوله** (حدثنا الفضل بن سهل) هو البغدادي المعروف بالأعرج من صفار شيوخ البخاري ومات قبله بسنة. **قوله** (يصلون) أى الآئمة، واللام في قوله «لَكُمْ» للتعليل. **قوله** (فإن أصابوا فلَكُمْ) أى ثواب صلاتكم، زاد أحمد عن الحسن ابن موسى بهذا السند ولهم، أى ثواب صلاتهم، وهو يغنى عن تكلف توجيه حذفها، وتمسك ابن بطال بظاهر الرواية المحذوفة فزعم أن المراد بالاصابة هنا إصابة الوقت، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا «لعلكم تدركون أقواما يصلون الصلاة لغير وقتها، فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة» وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره، فالتقدير على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤا الوقت فلَكُمْ يعنى الصلاة التى فى الوقت انتهى. وغفل عن الزيادة التى فى رواية أحمد فإنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد، وكذا أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى، وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح فى مقصود الترجمة ولفظه «يكون أقوام يصلون الصلاة، فإن أتوا فلَكُمْ ولهم»، وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا «من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم»، وفى رواية أحمد فى هذا الحديث «فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتوا الركوع والسجود فهى لكم ولهم»، فهذا يبين أن المراد

ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه . **قوله** (وان أخطوا) أى ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه . قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه . ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة . وقال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة . واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بمن يخل بشئ من الصلاة ركنا كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم أنه رك واجبا . ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف فى الأمور الاجتهادية كمن يصلى خلف من لا يرى قراءة البسمة ولأنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بدونها قال : فإن صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو البسمة لأن غاية حال الإمام فى هذه الحالة أن يكون أخطأ . وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر فى صحة صلاة المأموم إذا أصاب . (تنبيه) : حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال ، وقد ذكرنا له شاهدا عند ابن حبان ، وروى الشافعى معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يأتى قوم فيصلون لكم ، فإن أتوا كان لهم ولكم . وإن نقصوا كان عليهم ولكم » .

٥٦ - **باب** إمامة المفتون والمبتدع . وقال الحسن صل عليه بدعته

٦٩٥ - قال أبو عبد الله : وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعى حدثنا الزهرى عن حنيفة بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن خيار « أنه دخل على عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور فقال : إنك إمام عامّة ، وزل بك ما ترى ، ويصلى لنا إمام فتنة وتخرج . فقال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساؤا فاجتنب إساءتهم »

وقال الزهيدى : قال الزهرى « لا زى أن يصلى خلف الخث إلا من ضرورة لا بد منها »

٦٩٦ - حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر عن شعبة عن أبي التياح أنه سمع أنس بن مالك : قال النبى

ﷺ لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشى كأن رأسه زبيبة »

قوله (باب إمامة المفتون) أى الذى دخل فى الفتنة فخرج على الإمام ، ومنهم من فسره بما هو أعم من ذلك . **قوله** (والمبتدع) أى من اعتقه شيئا مما يخالف أهل السنة والجماعة . **قوله** (وقال الحسن صل عليه بدعته) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن « صل خلفه وعليه بدعته » . **قوله** (وقال لنا محمد بن يوسف هو القريبانى) قيل عبر بهذه الصيغة لأنه بما أخذه من شيئته فى المذاكرة فلم يقل فيه حديثا ، وقيل إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض ، وقيل : هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى . والذى ظهر لى بالاستقراء خلاف ذلك ، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راو ليس على شرطه . والذى هنا من قبيل الأول ، وقد وصله الاسماعيلي

من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي . **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) أى ابن عوف ، وفى رواية الاسماعيلى ، أخبرنى حميد ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق أخرى عن الأوزاعى ، وخالفه يونس بن يزيد فقال : عن الزهرى عن عروة أخرجه الاسماعيل أيضا ، وكذلك رواه معمر عن الزهرى أخرجه همر بن شبة فى كتاب مقتل عثمان ، عن غندر عنه ، ويحتمل أن يكون للزهرى فيه شيخان . **قوله** (عن عبيد الله بن عدى) فى رواية ابن المبارك عن الأوزاعى عند الاسماعيل وأبى نعيم ، حدثنى عبيد الله بن عدى بن الحيار من بنى نوفل ابن عبد مناف ، وعبيد الله المذكور تابعى كبير معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبى ﷺ وكان عثمان من أقارب أمه كما سيأتى فى موضعه . **قوله** (انك امام عامة) أى جماعة ، وفى رواية يونس ، وأنت الامام ، أى الاعظم . **قوله** (ونزل بك ما نرى) أى من الحصار . **قوله** (ويصلى لنا) أى يؤمننا . **قوله** (امام فتنة) أى رئيس فتنة ، واختلف فى المشار اليه بذلك فقيل : هو عبد الرحمن بن عديس البلوى أحد رؤوس المصريين الذين حصروا عثمان ، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره ، وقاله ابن الجوزى وزاد : إن كنانة بن بشر أحد رؤسهم صلى بالناس أيضا . قلت : وهو المراد هنا ، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب فى كتاب الفتوح ، من طريق أخرى عن الزهرى بسنده فقال فيه : دخلت على عثمان وهو محصور وكنانة يصل بالناس فقلت كيف ترى ، الحديث . وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الانصارى لكن باذن عثمان ، ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ، ورواه ابن المدينى من طريق أبى هريرة . وكذلك صلى بهم على بن أبى طالب فيما رواه اسماعيل الخطبى فى تاريخ بغداد ، من رواية ثعلبة بن يزيد الحامى قال : فلما كان يوم عيد الاضحى جاء على فصل بالناس . وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلوانى : لم يصل بهم غيرها . وقال غيره : صلى بهم عدة صلوات وصلى بهم أيضا سهل بن حنيف ، رواه عمر بن شبة باسناد قوى . وقيل صلى بهم أيضا أبو أيوب الانصارى وطلحة بن عبيد الله ، وليس واحد من هؤلاء مرادا بقوله امام فتنة . وقال الداودى : معنى قوله « امام فتنة » أى امام وقت فتنة ، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجى . قال : ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذى أمهم بمكره بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال انتهى . وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته ، ولو كان كما قال لم يكن قوله « ونخرج » مناسبا . **قوله** (وتخرج) فى رواية ابن المبارك ، وأنا لتخرج من الصلاة معه ، والتخرج التأثم أى نخاف الوقوع فى الإثم ، وأصل الحرج الضيق ، ثم استعمل للإثم لانه بضيق على صاحبه . **قوله** (فقال الصلاة أحسن) فى رواية ابن المبارك ، والصلاة أحسن ، وفى رواية معقل بن زياد عن الأوزاعى عند الاسماعيل « من أحسن » **قوله** (فاذا أحسن الناس فأحسن) ظاهره أنه رخص له فى الصلاة معهم كأنه يقول لا يضرك كونه مفتونا ، بل إذا أحسن قوافقه على إحسانه وترك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب ، وهو الذى فهمه الداودى حتى احتاج إلى تقدير حذف فى قوله امام فتنة ، وخالف ابن المنير فقال : يحتمل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح لحاد عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن ، لأن الصلاة التى هى أحسن هى الصلاة الصحيحة ، وصلاة الخارجى غير صحيحة لأنه إما كافر أو فاسق انتهى . وهذا قالة نصرة لمذهبه فى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق ، وفيه نظر لأن سيفا روى فى الفتوح عن سهل بن يوسف الانصارى عن أبيه قال : كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال : من دعا إلى الصلاة فاجيبوه انتهى . فهذا صريح فى أن مقصوده بقوله « الصلاة أحسن » الإشارة إلى الإذن

بالصلاة خلفه ، وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله إمام فتنة ، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال : قالوا لعثمان إنا نتخرج أن نصل خلف هؤلاء الذين حصروك ، فذكر نحو حديث الزهري . وهذا منقطع إلا أنه اعتضد . **قوله** (وإذا أسأوا فاجتنب) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد ، وفي هذا الأثر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لئلا يزداد تفرق الكلمة ، وفيه أن الصلاة خلف من تكبر الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة ، وفيه رد على من زعم أن الجمعة لا يجزئ أن تقام بغير إذن الإمام . **قوله** (وقال الزبيدي) بضم الزاي هو محمد بن الوليد . **قوله** (المحدث) رويناه بكسر النون وفتحها فالاول المراد به من فيه تكسر وثن وتشبه بالنساء . والثاني المراد به من يؤتى ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجا بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه اذا كان ذلك أصل خلقته . ورد بأن المراد من يتعمد ذلك فيتشبه بالنساء فإن ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا يجوز الداودي أن يكون كل منهما مرادا . قال ابن بطال : ذكر البخاري هذه المسألة هنا لأن المحدث مفتتن في طريقته . **قوله** (الا من ضرورة) أى بأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه ، وقد رواه معمر عن الزهري بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه « قلت : فالمحدث ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يؤتم به ، وهو محمول على حالة الاختيار . **قوله** (حدثنا محمد بن أبان) هو البلخي مستملى وكيع ، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي ، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخاري . **قوله** (اسمع وأطع) تقدم الكلام عليه قبل باب ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالبا في عجمي حديث عهد بالاسلام لا يخلو من جهل بدينه ، وما يخلو من هذه صفته عن ارتكاب البدعة ، ولو لم يكن الا اقتتانه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها

٥٧ - باب يقوم عن يمين الإمام بمحذاته سواء إذا كانا اثنين

٦٩٧ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال **حدثنا شعبة** عن الحكم قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « **بِتُ في بيت خالتي ميمونة فصلى رسول الله ﷺ العشاء ، ثم جاء فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فبِتُ فبِتُ عن يساره فجعلني عن يمينه ، فصلّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو قال خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة** »

[انظر الحديث ١١٧ وأطرافه]

قوله (باب يقوم) أى المأموم (عن يمين الإمام بمحذاته) بكسر المهملة وذال معجمة بعدها مدة أى بجنبه ، فأخرج بذلك من كان خلفه أو ما تلا عنه . وقوله (سواء) أخرج به من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه ، كذا قال الزين بن المنير ، والذي يظن أن قوله بمحذاته يخرج هذا أيضا . وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انتزاع هذا من الحديث الذى أورده بعد . وقد قال أصحابنا : يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا ، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه ، فقد تقدم في الطهارة من رواية مخزومة عن كريب عن ابن عباس بلفظ « فقامت إلى جنبه ، وظاهره المساواة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحو ما من هذه القصة . وعن

ابن جريج قال قلت لعطاء : الرجل يصل مع الرجل أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه الأيمن . قلت : أبحاذي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم . قلت : أحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة ؟ قال : نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ، فقصت وراءه قمريني حتى جعلني حذاءه عن يمينه . **قوله** (إذا كانا) أى إماماً ومأموماً ، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم آخر . (تنبيه) . هكذا في جميع الروايات ، باب ، بالتثوين ، يقوم الخ ، ، وأورده الزين بن المنير بلفظ ، باب من يقوم ، بالاضافة وزيادة من ، وشرحه على ذلك ، وتردد بين كونها موصولة أو استفهامية ثم أطال في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفاً فيها . والواقع أن من محدوقه والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم . وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا النخعي فقال : إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد ابن منصور ، ووجهه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد . ثم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظناً قوياً بجيء ثان ، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال : ربما قف خلف الاسود وحدي حتى يجيء المؤذن ، وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافاً للمالك ، لما في رواية مسلم : فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه ، وفيه نظر

٥٨ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما

٦٩٨ - **حديثنا** أحمد قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا عمرو عن عبد ربه بن سعيد عن نحرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « نمت عند ميمونة والنبي ﷺ عندها تلك الليلة ، فتوضأ ثم قام يصلي ، فقامت على يساره ، فأخذني فجعلني عن يمينه ، فصلّى ثلاث عشرة ركعة ، ثم نام حتى تفتح ، وكان إذا نام نفخ ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلّى ولم يتوضأ » . قال عمرو حدثت به بكبيراً فقال : حدثني كريب بذلك **قوله** (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه ﷺ لم يبطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً ، وعن أحمد تبطل لانه ﷺ لم يقره على ذلك ، والاول هو قول الجمهور ، بل قال سعيد بن المسيب : إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام . ولم يتابع على ذلك . **قوله** (حدثنا أحمد) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه . **قوله** (عمرو) هو ابن الحارث المصري ، وكذا وقع عند أبي نعيم . **قوله** (عن عبد ربه) بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الانصارى ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين مديون على نسق . **قوله** (نمت) في رواية الكشميهني : دبت . **قوله** (فأخذني لجعلني) قد تقدم أنه أداره من خلفه ، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي . **قوله** (قال عمرو) أى ابن الحارث المذكور بالاسناد المذكور اليه ، وروى من زعم أنه من تعليق البخاري ، فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه ، وبكير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الأشج ، واستفاد عمرو بن الحارث بهذه الرواية عنه العلو برجل

٥٩ - باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمهم

٦٩٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال « **بث عند خالتي ، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل فقامت أصلي معه ، فقامت عن يساري ، فأخذ برأسي فأقامني عن يميني** »

قوله (باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم الخ) لم يجرم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال ، لانه ليس في حديث ابن عباس التصريح بان النبي ﷺ لم ينو الإمامة ، كما أنه ليس فيه أنه نوى لا في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلي معه ، لكن في إبقائه إياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثاني ، وأما الأول فالأصل عدمه ، وهذه المسألة تختلف فيها ، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة ، واستدل ابن المنذر أيضا بحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال « **لجئت فقامت إلى جنبه ، وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطا ، فلما أحس النبي ﷺ بنا تجوز في صلاته ، الحديث ، وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء ، واثبتوا هم به وأقرهم . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما سيأتي في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والفريضة فشرط أن ينو في الفريضة دون النافلة ، وفيه نظر لحديث أبي سعيد « ان النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** (عن عبد الله بن سعيد بن جبير) هو من أقران أيوب الراوى عنه ، ورجال الإسناد كلهم بصريون ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تاما في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى**

٦٠ - باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّي

٧٠٠ - **حدثنا** مسلم قال **حدثنا** شعبه عن عمرو عن جابر بن عبد الله « **أن معاذ بن جبير كان يصلي مع النبي ﷺ ، ثم يرجع فيؤم قومه** »

[الحديث ٧٠٠ - أطرافه في : ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٦١٠٦]

٧٠١ - **وحدثني** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبه عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال « **كان معاذ بن جبير يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه ، فصلّى العشاء فقرأ بالبقرة ، فانصرف الرجل فسكان معاذا تناول منه ، فبلغ النبي ﷺ فقال : فتان ، فتان ، فتان (ثلاث مرار) أو قال : فانتا ، فانتا ، فانتا . وأمره بسورتين من أوسط المفضل . قال عمرو : لا أحفظهما** »

قوله (باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل) أي المأموم (حاجة فخرج فصلّي) وللشك في فصلّي ، بالقاء ، وهذه الترجمة عكس التي قبلها ، لأن في الأولى جواز الانتهاء بنو الإمامة ، وفي الثانية جواز قطع الانتهاء بعد

الدخول فيه ، وأما قوله في الترجمة « فخرج » فيحتمل أنه خرج من القدوة ، أو من الصلاة رأساً ، أو من المسجد ، قال ابن رشد : الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصل في فيه ، وهو ظاهر قوله في الحديث « فأنصرف الرجل » . قال : وكان سبب ذلك قوله ﷺ الذي رآه يصلي « أصلاتان معا » ، كما تقدم . قلت : وليس الواقع كذلك ، فإن في رواية النسائي « فأنصرف الرجل فصل في ناحية المسجد » ، وهذا يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة ، لكن في مسلم « فأنصرف الرجل فسلم ثم صلى وحده » . واعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار ومحارب بن دثار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم ، فرواية عمرو لل مصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن سليم بن حيان ولمسلم عن ابن عينة ثلاثهم عنه ، ورواية محارب تأتي بعد بابين ، وهي عند النسائي مقرونة بابي صالح ، ورواية أبي الزبير عند مسلم ، ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة ، وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً ، ولما قدمت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجها البيهقي من طريق محمد بن أيوب الرازي عنه . وقال الكرماني : الظاهر من قوله « فصل في العشاء الخ » داخل تحت الطريق الأولى ، وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهراً . لكن لفاتل أن يقول : إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته ، واستفاد بالطريق الأولى علو الإسناد ، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر . قوله (يصلي مع النبي ﷺ) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو « عشاء الآخرة » فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين . قوله (ثم يرجع فيؤم قومه) في رواية منصور المذكورة « فيصل بهم تلك الصلاة » ، والمصنف في الأدب « فيصل بهم الصلاة » ، أي المذكورة ، وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصلحها مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصلحها بقومه ، وفي رواية ابن عينة فصل ليلة مع النبي ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأهمهم ، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة « ثم يرجع إلى بني سلمة فيصلحها بهم » ، ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلمة ، وفي رواية الشافعي عنه « ثم يرجع فيصلحها بقومه في بني سلمة » ، ولا أحد « ثم يرجع فيؤمنا » . قوله (فصل العشاء) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لآبي عوانة والطحاوي من طريق محارب « صلى بأصحابه المغرب » وكذا لعبد الرزاق من رواية أبي الزبير ، فإن حمل على تعدد الفصة كما سيأتي أو على أن المراد بالمغرب العشاء مجازاً تم ، وإلا فما في الصحيح أصح . قوله (فقرأ بالبقرة) استدلل به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة البقرة ، لكن في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه « فقرأ سورة البقرة » ، ولمسلم عن ابن عينة نحوه ، والمصنف في الأدب « فقرأ بهم البقرة » ، فالظاهر أن ذلك من تصرفات الرواة ، والمراد أنه ابتدأ في قراءتها ، وبه صرح مسلم ولفظه « فافتتح سورة البقرة » ، وفي رواية محارب « فقرأ بسورة البقرة أو النساء » ، على الشك ، والسراج من رواية مسهر عن محارب « فقرأ بالبقرة والنساء » ، كذا رأيت بخط الزكي البرزالي بالواو فإن كان ضبطه احتمال أن يكون قرأ مسهر عن محارب « فقرأ بالبقرة والنساء » ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بأسناد قوي « فقرأ اقتربت الساعة » ، وهي في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بأسناد قوي « فقرأ اقتربت الساعة » ، وهي شاذة إلا إن حمل على التعمد ، ولم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل ، لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده والبرار من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال « مر حزم بن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طه وقرأ مع حزم ناضح له » ، الحديث . قال البرار : لا

نعم أحدا سماء عن جابر إلا ابن جابر ١ هـ . وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طالب لمجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، وابن جابر لم يدرك حزما . ووقع عنده « صلاة المغرب » وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية محارب ، ورواه ابن لميعة عن أبي الزبير عن جابر فسماه حازما وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ، ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله » الحديث كذا فيه براء بعدها ألف ، وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب في المهمات ، لكن لم أره منسوبا في الرواية ، ويحتمل أن يكون تصحيحا من حزم فتجتمع هذه الروايات ، وإلى ذلك يوسى صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر في الصحابة حرام بن أبي كعب وذكر له هذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحف والاب واحد سماء جابر ولم يسمه أنس ، وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضا من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلة يقال له سليم أنه « أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ، انا نفل في أعمالنا فنأتى حين نسمى فنصلي ، فيأتى معاذ بن جبل فينادى بالصلاة فتأتيه فيطول علينا ، الحديث ، وفيه أنه استشهد بأحد ، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلا من بني سلة فذكره مرسل ، ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماه سليما أيضا ، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم يفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم . وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان ، وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو اقتربت وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لاجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعب أو لكونه أراد أن يسقي نخله إذ ذاك أو لكونه خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة . واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه ﷺ يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، ويحجب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولا بالبقرة فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأ بها كما سيأتي ، ويحتمل أن يكون انتهى أولا ووقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ، ثم لما اطمانت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل ، وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل ، ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف آخر . ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم « فانطلق رجل منا ، وهذا يدل على أنه كان من بني سلة ، ويقوى رواية من سماه سليما . والله أعلم . قوله (فانصرف الرجل) اللام فيه للعهد الذهني ، ويحتمل أن يراد به الجنس ، فكأنه قال واحدا من الرجال ، لأن المعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداه . ووقع في رواية الاسماعيلي « فقام رجل فانصرف ، وفي رواية سليم بن حيان « فتجاوز رجل فصلى صلاة خفيفة ، ولابن عيينة عند مسلم « فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده ، وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة ، لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله « ثم سلم » ، وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام ، وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا . قال الرافعي في « شرح المسند » في الكلام

على رواية الشافعي عن ابن عينة في هذا الحديث : فتنحى رجل من خلفه فصلى وحده ، : هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتنحى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه ، لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى . ولهذا استدل به الشافعية على أن للأوم أن يقطع القدوة ويستمر صلاته منفردا . ونأزع النووي فيه فقال : لا دلالة فيه لانه ايس فيه أنه فارقه وبني على صلاته ، بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر ، قوله (فكان معاذ ينال منه) والمستمل : تناول منه ، والكشميني : فكأن - بهمة ونون مشددة - معاذ تناول منه ، والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ، ومعنى ينال منه أو تناوله : ذكره بسوء ، وقد فسره في رواية سليم بن حيان ولفظه : فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق ، وكذا لأبي الزبير ، ولابن عينة : فقالوا له : أما فقت يا فلان ؟ قال : لا ، والله لأنين رسول الله ﷺ فلا خبره ، وكان معاذ قال ذلك أولا ثم قاله أصحاب معاذ للرجل . قوله (فبلغ ذلك النبي ﷺ) بين ابن عينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ ، وفي رواية النسائي : فقال معاذ : لئن أصبحت لا ذكرن ذلك لرسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي صنعت ؟ فقال : يا رسول الله عملت على ناضح لي ، فذكر الحديث ، وكان معاذ سببه بالشكوى ، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى منه معاذ . قوله (فقال قتان) في رواية ابن عينة : أفتان انت ، زاد محارب : ثلاثا . قوله (أو قال فانتا) شك من الراوي ، وهو منصوب على أنه خبر كان المقدره ، وفي رواية أبي الزبير : أتريد أن تكون فانتا ، ولأحمد في حديث معاذ بن رفاعه المتقدم : يا معاذ لاتكن فانتا ، وزاد في حديث أنس : لا تطول بهم ، ومعنى الفتنة هنا أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة ، وروى البيهقي في الشعب بأسناد صحيح عن عمر قال : لا تبغضوا إلى الله عباده (١) يكون أحدكم إماما فيطول على القوم الصلاة حتى يبغض اليهم ما هم فيه ، وقال الداودي : يحتمل أن يريد بقوله : قتان ، أي معذب لأنه عذبهم بالتطويل ، ومنه قوله تعالى (ان الذين قتلوا المؤمنين) قيل معناه عذبهم . قوله (وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قال عمرو) أي ابن دينار . (لا أحفظها) وكأنه قال ذلك في حال تحديشه لشعبة ، وإلا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو : اقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ، وقال في رواية ابن عينة عند مسلم : اقرأ بكذا وقرأ بكذا ، قال ابن عينة : فقلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال : اقرأ بالشمس وضحاها والليل اذا يغشى وبسبح اسم ربك الأعلى ، فقال عمرو نحو هذا ، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر ، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة : اقرأ باسم ربك ، زاد ابن جريج عن أبي الزبير : والضحي ، أخرجه عبد الرزاق ، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة مع الثلاثة الاول : والسماء ذات البروج والسماء والطارق ، وفي المراد بالمفصل أقوال ستأتي في فضائل القرآن أصحابها أنه من أول ق إلى آخر القرآن . قوله (أوسط) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ، ويحتمل أن يريد به المعتدل أي المناسب للحال من المفصل . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتفعل ، بناء على أن معاذ كان ينوي بالأولى الفرض وبالثانية النقل ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد

(١) في مخطوطة الريس : لا تبغض الله إلى عباده .

« هي له تطوع ولهم فريضة » وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فاتفتت تهمة تدليسه ، يقول ابن الجوزي إنه لا يصح مردود ، وتعليل الطحاوي له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أتم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته ، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه ، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها . وأما رد الطحاوي لها باحتمال أن تكون مدرجة لجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل ، فهما كان مضموماً إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روى من وجهين ، والامر هنا كذلك ، فإن الشافعي أخرجها من وجه آخر عن جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه ، وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه عليه . وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » فليس بجديد ، لأن حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له ، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد ، فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن المخالف أن يقول : إذا كان ذلك بامر النبي ﷺ لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع ، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله « كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء » حقيقة في المفروضة ، فلا يقال كان ينوي بها التطوع ، لأن مخالفه أن يقول : هذا لا ينافي أن ينوي بها النفل . وأما قول ابن حزم : إن المخالفين لا يجوزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصليه متلوفاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم ؟ فهذا إن كان كما قال قص قوی ، وأسلم الأجوبة التمسك بالزيادة المتقدمة . وأما قول الطحاوي : لا حجة فيها لأنها لم تكن بامر النبي ﷺ ولا تقريره ، لجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقبياً وأربعون بدرياً قاله ابن حزم ، قال : ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم . وأما قول الطحاوي : لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلي مرتين ، أي فيكون منسوخاً ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة . وكأنه لم يقف على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفته « لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين ، ومن وجه آخر مرسل « إن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي ﷺ قبله ذلك ففهم » ، ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة ، وبذلك جزم البيهقي جمعاً بين الحديثين ، بل لو قال قائل : هذا النهي منسوخ بحديث معاذ ، لم يكن بعيداً ، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحد لأنا نقول : كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً ، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يصليا معه « إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهما فأنهما لكما نافلة » أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود

العامري وصحبه ابن خزيمة وغيره ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ ، ويدل على الجواز أيضا أمره ﷺ لمن أدرك الآئمة الذين ياتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن وصلوها في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافلة . وأما استدلال الطحاوي أنه ﷺ نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث : «إما أن تصلي معي وإما أن تخفف بقومك ، ودعوا أن معناه إما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ، ففيه نظر لأن مخالفته أن يقول : بل التقدير إما أن تصلي معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلي معي ، وهو أولى من تقديره ، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المستول عنه المتنازع فيه ، وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بان صلاة الخوف وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن ، فلو جازت صلاة المفترض خلف المتنفل لصلى النبي ﷺ بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة ، فلما لم يفعل دل ذلك على المنع ، فجوابه أنه ثبت أنه ﷺ صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحا ، ولمسلم عن جابر نحوه ، وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليبان الجواز . وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، لأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا ، وما زاد لا يكون سببا لارتكاب أمر ممنوع منه شرعا في الصلاة . وفي حديث الباب من الفوائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضاه المأمومين فيشكل عليه أن الامام قد لا يعلم حال من يأتي قيام به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقا إلا إذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم . وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين ^(١) وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وأما بغير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك لم يكن لأمر الآئمة بالتخفيف فائدة ، وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفردا ، وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر . وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة إذا كان بعذر . وفيه الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التعزيز بالقول ، والإنكار في المكروهات ، وأما تكراره ثلاثا فلتمكيد ، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثا لتنهم عنه . وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتفكير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولا ، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المناق

٦١ - باب تخفيف الإمام في القيام ، وإتمام الركوع والسجود

٧٠٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** إسماعيل قال سمعت قيسا قال : أخبرني أبو مسعود «ان رجلا قال : والله يا رسول الله ، إني لأتأخر عن صلاة الله تعالى من أجل فلان ثم يطأ بنا . فارأيت

(١) ليس هذا على إطلاقه ، بل إنما يجوز ذلك لمسوغ شرعي كمن صلى وحده في جماعة ثم حضر جماعة أخرى شرع له أن يعيد الصلاة معهم لصحة الأحاديث بالأمر بذلك ، ومثل ذلك لو كان إماما رأبنا للجماعة الثانية كقصة معاذ . والله أعلم

رسول الله ﷺ في مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ ، فَأَيْبُكُمْ مَا صَلَّى النَّاسُ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةَ .

قوله (باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود) قال الكرمانى : الواو بمعنى مع كأنه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات ، فهو تفسير لقوله في الحديث ، فليتجوز ، لأنه لا يأمر بالتجوز المؤدى إلى فساد الصلاة ، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره : خص التخفيف في الترجعة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال ، فليتجوز ، لأن الذى يطول فى الغالب إنما هو القيام ، وما عداه لا يشق لإتمامه على أحد ، وكأنه حل حديث الباب على قصة معاذ ، فإن الأمر بالتخفيف فيها محتمل بالقراءة . انتهى ملخصا . والذى يظهر لى أن البخارى أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد فى بعض طرق الحديث كعادته ، وأما قصة معاذ فغاية لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت فى العشاء وكان الإمام فيها ماعذا وكانت فى مسجد بنى سلمة ، وهذه كانت فى الصبح وكانت فى مسجد قباء ، وهم من فسر الإمام المبهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبى بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجسيم عن جابر قال : كان أبى بن كعب يصلى باهل قباء فاستفتح سورة طويلة ، فدخل معه غلام من الانصار فى الصلاة ، فلما سمعه استفتحها انقل من صلاته ، فغضب أبى فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أبا ، فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب فى وجهه ثم قال : إن منكم منفرين ، فإذا صليت فارجزوا ، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذو الحاجة ، فابان هذا الحديث أن المراد بقوله فى حديث الباب ، بما يطيل بنا فلان ، أى فى القراءة ، واستفيد منه أيضا تسمية الامام وبأى موضع كان . وفى الطبرانى من حديث عدى بن حاتم : من أمنا فليتم الركوع والسجود . وفى قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق لإتمامهما فطر ، فانه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه ، وإن أراد غاية التمام فقد يشق ، فسيأتى حديث البراء قريبا أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريبا من السواء . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجعفى ، واسماعيل هو ابن أبى خالد . وقيس هو ابن أبى حازم ، وأبو مسعود هو الانصارى البدرى ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** (أن رجلا) لم أقف على اسمه ، وهم من زعم أنه حزم بن أبى بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبى ابن كعب . **قوله** (ائى لاناخر عن صلاة الغداة) أى فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل ، وفى رواية ابن المبارك فى الاحكام : والله إئى لاناخر ، بزيادة القسم ، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم ينكر عليه ، وتقدم فى كتاب العلم فى باب الغضب فى العلم ، بلفظ : إئى لا أكاد أدرك الصلاة ، وتقدم توجيهه . ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذى ألفه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن المحيى فى أول الوقت وثوقا بتطويله ، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فانه كان يحتاج إلى المبادرة اليه أول الوقت ، وكأنه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فلذلك قال : لا أكاد أدرك مما يطول بنا ، أى بسبب تطويله . واستدل به على تسمية الصبح بذلك . ووقع فى رواية سفيان الآتية قريبا : عن الصلاة فى الفجر ، وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالبا ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرفة اليها . **قوله** (أشد) بالنصب وهو نعت لمصدر محذوف أى غضبا أشد ، وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتقصير فى تعلم ما ينبغى تعلمه ، كذا قاله ابن دقيق العيد ،

وتعقبه تليذه أبو الفتح اليممرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك ، قال : ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليقه لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . وأقول : هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب ، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور . **قوله** (ان منكم منفرين) فيه تفسير للراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ ، أفئتان أنت ، ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلها آتى بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجبه وحده بالخطاب ، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ ، وبهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد . **قوله** (فايكم ما صلى) ما زائدة ، ووقع في رواية سفيان ، فن أم الناس . **قوله** (فليخفف) قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث نسيجات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك تطويلا . قلت : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذى أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له : أنت إمام قومك ، وأقدر القوم باضعفهم ، إسناده حسن وأصله في مسلم . **قوله** (فان فيهم) في رواية سفيان ، فان خلفه ، وهو تعليل الأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل ، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذى قبله من إمكان مجيء من يتصف باحداها ، وقال اليممرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغى للأئمة التخفيف مطلقا . قال : وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعمل بالمشقة ، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملا بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرا عليه ، وهنا كذلك . **قوله** (الضعيف والكبير) كذا الأكثر ، ووقع في رواية سفيان في العلم ، فان فيهم المريض والضعيف ، وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفا في خلقته كالضعيف والمسن ، وسيأتى في الباب الذى بعده مزيد قول فيه

٦٢ - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء

٧٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فان منهم الضعيف والسقيم والكبير . وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء »

قوله (باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء) يريد أن عموم الأمر بالتخفيف يختص بالأئمة ، فاما المنفرد فلا حجر عليه في ذلك . لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره . **قوله** (فان فيهم) كذا الأكثر ، والكشميني ، فان منهم . **قوله** (الضعيف والسقيم) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلقة وبالسقيم من به مرض ، زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد ، والصغير والكبير ، وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص ، والحامل والمرضع ، وله من حديث عدى بن حاتم ، والعاثر السبيل ، وقوله في حديث أبي مسعود الماضي ، وزاد الحاجة ، هي أشمل الاوصاف المذكورة . **قوله** (فليطول ما شاء) ولمسلم ، فليصل كيف شاء ، أى مخففا أو مطولا

واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت ، وهو المصحح عند بعض أصحابنا وفيه نظر ، لانه يعارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة ، انما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ، أخرجه مسلم ، وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين

٦٣ - باب من شك إمامه إذا طوّل . وقال أبو أسيد طوّل بنا يا بُنَيَّ

٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ ثُمَّ يُطِيلُ بِنَا فَلَانُ فِيهَا . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنْ خَلَفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ »

٧٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِيَّانٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاتَيْنِ - وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ - فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي ، فَتَرَكَ نَاصِحَهُ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ - أَوِ النَّسَاءِ - فَنَاطَقَ الرَّجُلُ ، وَبَافَهُ أَنَّ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا مُعَاذُ ، أَفَتَنَ أَسْرَ - أَوْ أَقَاتَنُ - (ثَلَاثَ مِرَارٍ) ، فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِسْمِ اللَّهِ بِرَبِّكَ وَالشَّمْسِ وَمُحَاوَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا بَغَى ، فَانْهَ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ . . أَحْسِبُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْعَرٌ وَالشَّيْبَانِيُّ

قال عمرو وعبيد الله بن مِقْسَمٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ » وَتَابِعَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ قَوْلُهُ (باب من شك إمامه إذا طوّل) فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة ، وكذا حديث جابر ، والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال وكان أبي يصلي خفي . فربما قال : يا بني طوّل بنا اليوم ، واستفيد منه تسمية الابن المذكور ، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كقطاء ، ورأيت بخط البدر الزركشي أنه : أي في بعض نسخ البخاري ذكره عطاء أن يؤم الرجل أباه ، فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق ، وكان المنذر كان إماما رابعا في المسجد . (تنبيه) : وقع في رواية المستمل د أبو أسيد ، بفتح الهمزة والصواب الضم كاللهاقين . فقولُهُ في حديث محارب عن جابر (أقبل رجل بناضحين) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الابل في سقى النخل والزرع . قَوْلُهُ (وقد جنح الليل) أي أقبل بظلمته ، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم . قَوْلُهُ (بسورة البقرة أو النساء) زاد أبو داود الطيالسي عن شعبة شك محارب ، وفي هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر . قَوْلُهُ (فلولا صليت) أي فهلا صليت . قَوْلُهُ (فانه يصلي وراءك) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين

القصة ، لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر ، لقوله بعدها (أحسب هذا في الحديث) يعني هذه الجملة الأخيرة ، فانه يصلح الخ ، وقائل ذلك هو شعبة الراوى عن محارب ، وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونها ، وكذا أصحاب جابر . قوله (تابعه سعيد بن مسروق) هو والد سفيان الثوري ، وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبي الاحوص عنه ، ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه ، ومتابعة الثيباني وهو أبو إسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن محارب ، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه . قوله (قال عمرو) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل بياين ، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن عجلان عنه وهي عند أبي داود باختصار ، ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين أن السورة البقرة . قوله (وتابعه الأعمش عن محارب) أى تابع شعبة ، وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه « فيطول بهم معاذ » ولم يعين السورة

٦٤ - باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها

٧٠٦ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز عن أنس قال « كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها »

قوله (باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها) ثبتت هذه الترجمة عند المستمل وكرمة ، وكذا ذكرها الإسماعيل ، وسقطت للباقين ، وعلى تقدير سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي ﷺ في الإيجاز والتمام لا يشكى منه تطويل ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز قال « كانوا - أى السجدة - يتمون ويوجزون ويبادرون الوسوسة ، فبين العلة في تخفيفهم ، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي ﷺ لم يكن لهذا السبب لعصمته من الوسوسة ، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء صبي . قوله (عبد العزيز) هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . والمراد بالإيجاز مع الإكمال الإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبواب

٦٥ - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي

٧٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال **حدثنا** الأوزاعي عن يبي بن أنس عن كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال « إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأنجز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . تابعه بشر بن بكر وابن المبارك وبقية عن الأوزاعي

[الحديث ٧٠٧ - طرقة في : ٨٦٨]

٧٠٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد قال **حدثنا** سليمان بن بلال قال **حدثنا** شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ ، وإن كان ليستمع بكاء الصبي »

فِيخَفُّ نَحَاةً أَنْ تُنْفَتْنَ أُمُّهُ »

٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوْزُ فِي صَلَاتِي ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ »
[٧٠٩ - طرفه فر : ٧١٠]

٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوْزُ ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ » . وقال موسى : حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مِثْلَهُ

قوله (باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي) قال الزين بن المنير . التراجم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين ، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم ، لكن حيث تتعلق بشئ يرجع إليه . قوله (عن يحيى بن أبي كثير) في رواية بشر بن بكر الآتية عن الأوزاعي . حدثني يحيى . . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الاسماعيلي . حدثني عبد الله بن أبي قتادة . . قوله (اني لا قوم في الصلاة أريد) في رواية بشر بن بكر . لا قوم الى الصلاة وأنا أريد . . قوله (تابعه بشر بن بكر) هي موصولة عند المؤلف في . باب خروج النساء إلى المساجد ، قبيل كتاب الجمعة ، ومتابعة ابن المبارك وصلها النسائي ، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها . واستبدل بهذا الحديث على جواز إدخال الصبيان المساجد ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مخلقا في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه . . وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال ، وفيه شفقة النبي ﷺ على أصحابه ، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير . قوله (حدثني شريك بن عبد الله) أي ابن أبي نمر ، والاسناد كله مدنيون غير خالد فم وكوفي سكن المدينة . قوله (أخف صلاة ولا أتم) الى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث ، من رواية اسماعيل بن جعفر عن شريك . ووافق سليمان بن بلال على تسكته أبو ضمرة عند الاسماعيل : قوله (فيخفف) بين مسلم في رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه « فيقرأ بالسورة القصيرة » ، وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها ولفظه « انه ﷺ قرأ في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية ثلاث آيات » وهذا مرسل . قوله (أن نفتن أمه) أي تنتهي عن صلاتها لاشتغال قلبها ببيكائه ، زاد عبد الرزاق من مرسل عطاء . أو تركه فيضيع . . قوله (حدثنا سعيد) هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون ، وكذا ما بعده موصولا ومعلقا . قوله (وأنا أريد إطالتها) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لأشبه حيث ذهب الى أن من نوى التطوع قائما ليس له أن يتمه جالسا . قوله في رواية ابن أبي عدي (مما أعلم) وفي رواية الكشميهني « لما أعلم » . قوله (وجد أمه) أي حزنها . قال صاحب المحكم ، وجد يجد وجدا . بالسكون والتحريك - حزن ، وكان ذكر الام هنا خرج مخرج الغالب ، وإلا فن كان في معناها ملحق بها . قوله (وقال موسى) أي ابن اسماعيل وهو أبو سلمة التبوذكي ، وأبان هذا ابن يزيد العطار ، والمراد

بهذا بيان سماع قتادة له من أنس، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن اسماعيل كلاهما عن أبي سلمة. ووقع التصريح أيضا عند الاسماعيل من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه. قال ابن بطال: احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه، وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف يقيض التطويل فكيف يقاس عليه؟ قال: ثم إن فيه مغايرة للطلب، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد انتهى. ويمكن أن يقال: محل ذلك ما لم يشق على الجماعة، وبذلك قيده أحد وإسحق وأبو ثور، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجت الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجت الدين أجوز، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى. وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيل، وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك، وفي التجريد للمحامي نقل كراهيته عن الجديد، وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف، وقال محمد بن الحسن: أخشى أن يكون شركا

٦٦ - باب إذا صلى ثم أم قوما

٧١١ - **حديث** سليمان بن حرب وأبو الثمان قالا حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر قال «كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلي بهم»
قوله (باب إذا صلى ثم أم قوما) قال الزين بن المنير: لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه، وقد تقدم البحث في ذلك قريبا، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو

٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام

٧١٢ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه أنه بلال يؤذنه بالصلاة فقال: مروا أبا بكر فليصل. قلت إن أبا بكر رجل أسيف، إن يقيم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة. قال: مروا أبا بكر فليصل. فقلت مثله. فقال في الثالثة - أو الرابعة - : لنكن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليصل. فعلى. وخرج النبي ﷺ يهادى بين رجلين، كاني أنظر إليه يحط برجليه الأرض. فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخر، فأشار إليه أن صل، فتأخر أبو بكر رضي الله عنه وقعد النبي ﷺ إلى جنبه وأبو بكر يسمع الناس التكبير»
 تابعة لمحاضر عن الأعمش

قوله (باب من أسمع الناس تكبير الإمام) تقدم الكلام على حديث عائشة في «باب حد المريض أن يشهد الجماعة»، والشاهد فيه قوله «وأبو بكر يسمع الناس التكبير»، وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للبراد بقوله في الرواية الماضية «وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ» والذاس يصلون بصلاة أبي بكر، وقد ذكر البخاري أن

محاضرا تابع عبد الله بن داود على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده ، قال ابن مالك : ووقع في بعض الروايات هنا إن يقيم مقامك يسكى ، ومرروا أبا بكر يصلي ، بآيات الياء فيهما ، وهو من قبيل إجراء المعتل ليجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ (لأنه من يتقى ويصبر)
(تنبيه) : سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الإسناد إبراهيم ، ولا بد منه

٦٨ - باب الرجل يأتهم بالإمام ، ويأتهم الناس بالمأموم

وَيُذَكَّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « ائْتُوا بِي ، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مِنْ بَعْدِي »

٧١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَتِمُّ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَتِمُّ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عُمَرَ . قَالَ : إِنْ كُنَّا لَأَتُنَّ صَوَاحِبُ يَوْمِئِذٍ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجُلَاءِ يُحْطَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ ، فَأَوْتَمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ قَائِمًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله (باب الرجل يأتهم بالإمام ويأتهم الناس بالمأموم) قال ابن بطال : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يوم بعضها بعضا خلافا للجمهور ، قلت : وليس المراد أنهم يأتون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي ، لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رده وسهم من الركعة : أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة اتهم . فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام ، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق ، والثاني وصله ابن أبي شبة ، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله ويأتهم الناس بأبي بكر ، أي أنه في مقام المبلغ ، ثم نفي بهذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق ، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى : بسمع الناس التكبير ، لا ينفي كونهم يأتون به لأن اسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يأتون به فيه ، وليس فيه نفي لغيره . ويؤيد ذلك رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله ابن داود المذكور ووکیع جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد قال فيه والناس يأتون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم .
قوله (ويذكر عن النبي ﷺ) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال : رأى رسول الله ﷺ في أصحابه

تأخراً فقال : تقدموا واتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه . قيل : وإنما ذكره البخارى بصيغة التريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندى ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحة الذى هو أعلى شروط الصحة . وألحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل فى الصحيح أيضا ، بخلاف صيغة الجزم فإنها لا تستعمل إلا فى الصحيح ، وظاهره يدل للذهب الشئى . وأجاب النورى بأن معنى « وليأتم بكم من بعدكم » أى يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعال بأفعالكم ، قال : وفيه جواز اعتماد المأموم فى متابعة الإمام الذى لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدامه يراه متابعا للإمام ، وقيل : معناه تعلوا منى أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى اقراض الدنيا . قوله (مروا أبا بكر صلى) كذا فيه باثبات الياء ، وقد تقدم توجيه ابن مالك له . ووقع فى رواية الكشمي « أن صلى » . قوله (متى يقوم) كذا وقع للاكثر فى الموضعين باثبات الواو ، ووجه ابن مالك بأنه شبه متى باذا فلم تجزم ، كما شبه اذا بمتى فى قوله « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » ، لحذف النون . ووقع فى رواية الكشمي « متى ما يقم » ، ولا اشكال فيها . قوله (تخطان الارض) فى رواية الكشمي « بخطان فى الارض » . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث فى « باب حد المريض » ، وقوله فى السند « الأعمش عن إبراهيم عن الأسود » كذا للجميع وهو الصواب ، وسقط إبراهيم بين الأعمش والاسود من رواية أبي زيد المروزى وهو وهم قاله الجياني

٦٩ - باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس

٧١٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تمبة السخني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين . ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول »

٧١٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن سعيد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « صلى النبي ﷺ الظهر ركعتين ، فقيل : صليت ركعتين ، فصلّى ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدة »

قوله (باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس) أورد فيه قصة ذى اليمين فى السهو ، وسيأتى الكلام عليها فى موضعه . قال الزين بن المنير : أراد أن محل الخلاف فى هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً ، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون ﷺ شك باخبار ذى اليمين فسألهم لإرادة يقين أحد الأمرين ، فلما صدقوا ذا اليمين علم صحة قوله . قال : وهذا الذى أراد البخارى بتوبيه . وقال ابن بطلال بعد أن حكى الخلاف فى هذه المسألة : حمل الشافعى رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر ، وفيه نظر ، لأنه لو كلف كذلك لبيته لهم ليرتفع اللبس ، ولو بينه لنقل ، ومن ادعى ذلك فليذكره . قلت : قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعى عن الزهرى عن سعيد وعبيد الله عن أبي هريرة بهذه القصة قال « ولم

يسجد بحمدى السهو حتى يقنه الله ذلك ،

٧٠ - باب إذا بكى الإمام في الصلاة

وقال عبد الله بن شداد : سمعتُ نسيجَ عمرو وأما في آخر الصلوة يقرأ ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾
 ٧١٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : مروا أبا بكر يُصلي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يُسمع الناس من البكاء فمر عمر فليُصل . فقال : مروا أبا بكر فليُصل للناس . قالت عائشة لحفصة : قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يُسمع الناس من البكاء ، فرم عمر فليُصل للناس . فقالت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : مه ، إنكن لآتئن صواحبُ يوسف ، مروا أبا بكر فليُصل للناس . قالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيرا »

قوله (باب إذا بكى الإمام في الصلاة) أى هل تفسد أو لا ؟ والاثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجواز ، وعن الشعبي والنخعي والثوري أن البكاء والآنين يفسد الصلاة . وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد ، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أصحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا . ثانيا وحكى عن نضه في الاملاء أنه لا يفسد مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبهه الصوت الغفل . ثالثا عن القفال إن كان فيه مطبقا لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان ، وبه قطع المتولي . والوجه الثاني أقوى دليلا . (فائدة) : أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء ، وقال المتولي : لعل الأظهر في الضحك البطلان مطلقا لما فيه من هتك حرمة الصلاة ، وهذا أقوى من حيث المعنى . والله أعلم . **قوله** (وقال عبد الله بن شداد) أى ابن الهاد ، وهو تابعي كبير له رؤية ولأبيه محبة . **قوله** (سمعت نسيج عمر) النسيج - بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم - قال ابن فارس : نسيج الباكي ينسج إذا غص بالبكاء في حلقه من غير احتجاب . وقال الهروي : النسيج صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاءه في صدره . وفي المحكم : هو أشد البكاء . وهذا الاثر وسله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد في صلاة الصبح . وأخرجه ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه « من البكاء ، أى لاجل البكاء . وفي الباب حديث عبد الله بن الشخير ، رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء . » رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوى . وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، ورواه من زعم أن مسلما أخرجه . والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت . والازيز بفتح الهمزة بعدها زاي ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضا ومو صوت القدر إذا غلت ، وفي لفظ دكايز الرحى ،

٧١ - باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبهذه

٧١٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة قال سمعتُ سالمَ

ابن أبي الجعد قال سمعتُ النعمان بن بشير يقول : قال النبي ﷺ « لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ »

٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي »

[الحديث ٧١٨ - طرّفه في : ٧١٩ ، ٧٢٥]

قوله (باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها) ليس في حديثي الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر ، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كمادته ، ففي حديث النعمان عند مسلم أنه ﷺ قال ذلك عند ما كاد أن يكبر ، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا د أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال ، . **قوله** (لتسون) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الوار المشددة وتشديد النون ، وللتستلى « لتسون ، برادين . قال البيضاوي : هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم ، والقسم هنا مقدر ولهذا أكد بالنون المشددة انتهى . وسيأتي من رواية أبي داود قريبا إبراز القسم في هذا الحديث . **قوله** (أو ليخالفن الله بين وجوهكم) أي إن لم تسوا ، والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائميين بها على سمت واحد ، أو يراد بها سد الخلل الذي في الصف كما سيأتي . واختلف في الوعيد المذكور فقيل : هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خاتمه عن وضعه بمجعله موضع القفا أو نحو ذلك ، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، وفيه من اللطائف وقوح الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة ، وعلى هذا فهو واجب ، والتفريط فيه حرام ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب اثم من لم يتم الصفوف » قريبا ، ويؤيد حمله على ظاهره حديث أبي أمامة « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ولهذا قال ابن الجوزي : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى ﴿ من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أديبارها ﴾ ، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ومنهم من حمله على المجاز ، قال النووي : معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول : تغير وجه فلان على ، أي ظهر لي من وجهه كراهية ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن . ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ أو ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتي قريبا . وقال القرطبي : معناه تفترقون فيأخذ كل واحد وجها غير الذي أخذه صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة . والحاصل أن المراد بالوجه إن حمل على العضو المخصوص بالمخالفة إما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراء ، وإن حمل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد . أشار إلى ذلك الكرماني . ويحتمل أن يراد بالمخالفة في الجزاء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشر . **قوله** في حديث أنس (أقيموا) أي عدلوا ، يقال أقام العود إذا عدله وسواه . **قوله** (فاني أراكم) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك ، أي إنما أمرت بذلك لاني تحققت منكم خلافة . وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في « باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة » وأن المختار حملها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك . ونحو ذلك قال الذين بن المنير لاحتاجة إلى تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة . وقال القرطبي : بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ

٧٢ - باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف

٧١٩ - **حدثنا** أحمد بن أبي رجاء قال حدثنا معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة بن قدامة قال حدثنا حميد الطويل حدثنا أنس قال « أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري »

قوله (باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف) أورد فيه حديث أنس الذي في الباب قبله ، وقد تقدم الكلام عليه فيه . **قوله** (حدثنا معاوية بن عمرو) هو من قدماء شيوخ البخاري ، وروى له هنا بواسطة ، فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع في الاسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمن بذلك تدليسه . **قوله** (وتراصوا) بتشديد الصاد المهملة أى تلاصقوا بغير خلل ، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا ، والمراد بأقيموا سوا كما وقع في رواية معمر عن حميد عند الاسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا ، وفيه جواز الكلام بين الإمامة والدخول في الصلاة ، وقد تقدم في باب مفرد ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة

٧٣ - باب الصف الأول

٧٢٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « الشهداء : النرقي ، والمطمون ، واللبطون ، والمهدم »

٧٢١ - وقال « ولو يملون ما في التهجير لاستبقوا ، ولو يملون ما في القتمة والصبح لأتوها ولو حبوا ، ولو يملون ما في الصف لقدموا »

قوله (باب الصف الاول) والمراد به ما يلي الإمام مطلقاً ، وقيل أول صف تام يلي الإمام ، لا ما تخلله شيء . كقصورة . وقيل المراد به من سبق إلى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الاول فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم اليه ، ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى . قال النووي : القول الاول هو الصحيح المختار وبه صرح المحققون ، والقولان الآخران غلط صريح . انتهى . وكان صاحب القول الثاني لحظ أن المطلق ينصرف إلى الكامل ، وما فيه خلل فهو ناقص ، وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفصيل الصف الاول دون مراعاة لفظه ، وإلى الاول أشار البخاري لأنه ترجم بالصف الاول وحديث الباب فيه الصف المقدم وهو الذي لا يتقدمه إلا الإمام ، قال العلماء : في الحظ على الصف الاول المسارعة إلى خلاص الإذمة ، والسبق لدخول المسجد ، والقرب من الإمام ، واستماع قراءته والتعلم منه ، والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه ، وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين

٧٤ - باب إقامة الصف من تمام الصلاة

٧٢٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

ﷺ أنه قال « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْفَعُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَبُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَيْدِهِ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »

[الحديث ٧٢٢ - طرئه في ٧٢٤]

٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ »

قوله (باب إقامة الصف من تمام الصلاة) أورد فيه حديث أبي هريرة « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وسيأتي الكلام عليه في » باب إيجاب التكبير ، قريباً وفي آخره هنا « وأقيموا الصفوف الخ » وهو المقصود بهذه الترجمة ، وقد أفرده مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عما قبله فجعلوه حديثين . قوله (من حسن الصلاة) قال ابن رشد : إنما قال البخاري في الترجمة « من تمام الصلاة » ، ولفظ الحديث « من حسن الصلاة » ، لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا . وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكي بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله « من إقامة الصلاة » . قوله في حديث أنس (فإن تسوية الصفوف) وفي رواية الأصيل « الصف » بالافراد ، والمراد به الجنس . قوله (من إقامة الصلاة) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ، وذكره غيره عنه بلفظ « من تمام الصلاة » ، كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة (١) والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره ، وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة ، وزاد الاسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال « سمعت شعبة يقول : داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعت من أنس أم لا ؟ انتهى . ولم أره عن قتادة إلا معنعنا ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له . واستدل ابن حزم بقوله « إقامة الصلاة » ، على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة ، وكل شيء من الواجب واجب ، ولا يخفى ما فيه . ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة . وقمك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال : لأن حسن الشيء زيادة على تمامه . وأورد عليه رواية « من تمام الصلاة » . وأجاب ابن دقيق العيد فقال : قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها ، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به . وكذا قال ، وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي . وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث (تنبيه) : لفظ الترجمة أورده عبد الرزاق من حديث جابر

٧٥ - باب إثم من لم يتم الصفوف

٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أُسَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا سَيِّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ

(١) في مخطوطة الريان « عن أبي خليفة »

ابن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك « أنه قديم المدينة . فقيل له : ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف »

وقال عقبة بن عبيد عن بشير بن يسار : قديم علينا أنس بن مالك المدينة . . بهذا

قوله (باب إثم من لم يتم الصفوف) قال ابن رشيد : أورد فيه حديث أنس ، ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف ، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم ، وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة ، فيلزم منه أن من خالف شيئا من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية ، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصفوف ، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثم . انتهى كلام ابن رشيد ملخصا . وهو ضعيف لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون ، لأن التأثم إنما يحصل عن ترك واجب . وأما قول ابن بطال : إن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المندوب اليها التي يستحق فاعلها المدح عليها دل على أن تاركها يستحق النعم ، فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثما . سلبنا ، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله . ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله « وسوا صفوفكم ، ومن عموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ومن ورود الوعيد على تركه ، فرجح عنده بهذه القرائن أن لإنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلا من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطالان ، ونازع من ادعى الاجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف ، وبما صح عن سويد بن غفلة قال « كان بلال يسوي مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة » فقال : ما كان عمر وبلال يضربان أحدا على ترك غير الواجب ، وفيه نظر ، لجواز أنهما كانا يريان التميز على ترك السنة . **قوله** (بشير) هو بالمعجمة مصغر . **قوله** (ما أنكرت منا منذ يوم عهدت) في رواية المستملى والكشميني « ما أنكرت منا منذ عهدت » ، **قوله** (وقال عقبة بن عبيد) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوى الإسناد الذي قبله ، وليس لعقبة في البخاري إلا هذا الموضع المعلق ، وأزاد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس ، وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي « حدثني بشير بن يسار قال : جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت منكم شيئا غير أنكم لا تقيمون الصفوف »

(تنبيه) : هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في « باب وقت العصر » ، فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى ، وهذا الإنكار أيضا غير الإنكار الذي تقدم ذكره في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » حيث قال « لا أعرف شيئا مما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة وقد ضيعت » ، فإن ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة ، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنن

٧٦ - باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف

وقال الثعنان بن بشير: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه

٧٢٥ - حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير عن محمد بن أنس عن النبي ﷺ قال « أقيموا صفوفكم ، فاني أراكم من وراء ظهري . وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه »

قوله (باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله ، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترتيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه « ان رسول الله ﷺ قال : أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجاً للشيطان ، ومن وصل صفا وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله . » قوله (وقال الثعنان بن بشير) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية أبي القاسم الجذلي واسمه حسين بن الحارث قال « سمعت الثعنان بن بشير يقول : أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجه فقال : أقيموا صفوفكم ثلاثاً ، والله لتقين صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم . قال : فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه ، واستدل بحديث الثعنان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظم الناقية في جانبي الرجل - وهو عند ملتقى الساق والقدم - وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي بجانبه ، خلافاً لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم ، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبت بمحققهم وأثبت بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء ، وأنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم . قوله (عن أنس) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله « وكان أحدنا إلخ ، وصرح بأنها من قول أنس . وأخرجه الاسماعيل من رواية معمر عن حميد بلفظ « قال أنس : فلقد رأيت أحدنا إلخ ، وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ ، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته ، وزاد معمر في روايته « ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كأنه بفعل شمس »

٧٧ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحولته الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته

٧٢٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا داود عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقامت عن يساره ، فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من من ورأى فجعلني عن يمينه ، فصلّى ورقد ، فجاء المؤذن فقام وصلى ولم يتوضأ »

قوله (باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحولته الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً لكن ليس هناك لفظ « خلفه » وقال هناك « لم تقسد صلاتهما » بدل قوله « تمت صلاته » وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ، ولم ينبه أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة لما أسقط بعضهم الكلام ما هنا

صلاتهما ، أى بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفا وهو من مصلحة الصلاة أيضا ، وقوله « تمت صلاته » أى المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولا مع كونه في غير موقفه ، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم . ويحتمل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ، ومحاولة لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس تركا لإقامة الصف للمصلحة المذكورة ، فصلاته على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة والله أعلم . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظا لسكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجه . قلت : لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كاللار بين يديه

٧٨ - باب المرأة وحدها تكون صفا

٧٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** سفيان عن إسحاق عن أنس بن مالك قال : صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأُمِّي - أم سليم - خلفنا

قوله (باب المرأة وحدها تكون صفا) أى في حكم الصف ، وبهذا يندفع اعتراض الاسماعيل حيث قال : الشخص الواحد لا يسمى صفا ، وأقل ما يقوم الصف باثنين . ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا « المرأة وحدها صف » . **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبه قد روى هذا الحديث أيضا عن سفيان وهو ابن عيينة . **قوله** (عن إسحاق عن أنس) في رواية الحيدى عند أبي نعيم وعلى بن المدني عند الاسماعيل كلاهما عن سفيان « حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك » . **قوله** (صليت أنا ويقيم) كذا للجميع ، وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة . ووقع عند ابن قتيون فيما رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور « وصليت أنا وسليم » بسين مهمة ولام مصغرا تصحفت على الراوى من لفظ « يتيم » ومشى على ذلك ابن قتيون فقال في ذيله على الاستيعاب : سليم غير منسوب ، وساق هذا الحديث . ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في « باب الصلاة على الحصر » واستدل بقوله « فصفت أنا والقيم وراه » على أن السنة في موقف الاثنين أن يصفا خلف الإمام ، خلافا لما قال من الكوفيين إن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ، وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام علقمة عن يمينه والاسود عن شماله ، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوى . **قوله** (وأى أم سليم خلفنا) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الاقتتان بها فلو خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور ، وعن الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال تأئلهم : دليله قول ابن مسعود « أخرهن من حيث أخرهن الله » ، والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تغنى عن تكلف جوابه ، والله المستعان . فقد ثبت النهى عن الصلاة في الثوب المنسوب وأمره لا لبسه أن ينزعه ، فلو خالف فصلى فيه ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذي حاذته المرأة ذلك ؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن يقتل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التي حاذته ولا سيما إن

جاء بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه . وقال ابن رشيد : الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » ، يعني أنه يختص بالرجال ، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان ، وفي صحته نظر كما سنذكره في « باب إذا ركع دون الصف » ، واستدل به ابن بطال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لأحمد ، قال : لأنه لما ثبت ذلك للرأفة كان للرجل أولى ، لكن لمخالفة أن يقول : إنما ساغ ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال ، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يراهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه ^(١) فأقرقا . وباقى مباحثه تقدمت في « باب الصلاة على الحصى » .

٧٩ - باب ميمنة المسجد والإمام

٧٢٨ - **حدثنا** موسى حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قلت ليلة أصلي عن يسار النبي ﷺ ، فأخذ بيدي - أو بعصدي - حتى أقامني عن يمينه ، وقال بيده من ورائي « **قوله** » (باب ميمنة المسجد والإمام) أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً ، وهو موافق للترجمة : أما للإمام فالمطابقة ، وأما للمسجد فبالزوم . وقد تعقب من وجه آخر ، وهو أن الحديث إنما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً ، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة ميمنة المسجد . وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه ، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً : إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف . وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال : قيل للنبي ﷺ : إن مبصرة المسجد تعطلت ، فقال : من عمر مبصرة المسجد كتب له كفلان من الاجر ، ففي إسناده مقال . وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ماورد لمعنى عارض يزول بزواله . **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي ، وعاصم هو ابن سليمان . **قوله** (وقال بيده) أي تناول : ويدل عليه رواية الاسماعيلي « فأخذ بيدي » . **قوله** (من ورائي) في رواية الكشميني « من ورائه » ، وهو أوجه

٨٠ - باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حافظ أو ستر

وقال الحسن : لا بأس أن تُصليَ وبينك وبينه ستر

وقال أبو مجاز : يأنم بالإمام - وإن كان بينهما طريق أو جدار - إذا سمع تكبير الإمام

٧٢٩ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأصبغ عن حمزة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصير » ، فرأى الناس شخص النبي ﷺ ، فقام أناسٌ يصلون بصلاته ، فأصبحوا فتحدثوا بذلك ، فقام ليلة الثانية فقام معه أناسٌ يصلون بصلاته ، صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثاً ، حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله ﷺ فلم يخرج فلما أصبح ذكر ذلك الناس ، فقال : إني خشيت أن

(١) في جواز الجذب المذكور نظر . لأن الحديث الوارد فيه ضعيف ، ولأن الجذب ينفي إلى إيجاد فرجة في الصف والمشروع سد الخلل ، فالأولى ترك الجذب وأن يلتصق موضعاً في الصف أو يقف عن يمين الإمام . والله أعلم

تُكْتَبَ عَلَيْهِمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ »

[الحديث ٧٢٩ - أطرافه في : ٧٣٠ ، ٩٢٤ ، ١١٢٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٥٨٦١]

قوله (باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة) أى هل يضر ذلك بالاعتداء أو لا ؟ والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية ، والمسألة ذات خلاف شهير ، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره . **قوله** (وقال الحسن) لم أره موصولا بلفظه ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصلي خلف الإمام أو فوق سطح يأتم به : لا بأس بذلك . **قوله** (وقال أبو مجلز) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث بن أبي سليم عنه بمعناه ، وليث ضعيف ، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه ، فإن كان مضبوطا فهو لإسناد صحيح . **قوله** (حدثني محمد) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته ، وعبد هو ابن سليمان . **قوله** (في حجرته) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة ، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ « كان يصلي في حجرة من حجر أزواجه » ، ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجرها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه ، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ، ولأبي داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيته ، فأما أن يحمل على التعدد ، أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها . **قوله** (فقام ناس) في رواية الكشميني « فقام أناس » ، وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاه أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجرة وهم خارجها . **قوله** (فقام ليلة الثانية) كذا للأكثر ، وفيه حذف تقديره ليلة الغداة الثانية ، وفي رواية الأصل « فقام الليلة الثانية » . **قوله** (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) أى له ، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها . **قوله** (أن تكتب عليكم) أى تفرض ، وهي رواية حماد بن زيد عند أبي نعيم ، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى

٨١ - باب صلاة الليل

٧٣٠ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا ابن أبي فديك** قال **حدثنا ابن أبي ذئب** عن **القُبَيْرِيِّ** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن **عائشة رضي الله عنها** أن **النبي ﷺ** كان له **حصير** يسطه **بالنهار** و**يحتجِرُهُ بالليل** ، **فأبى إليه ناس** فصلوا وراة »

٧٣١ - **حدثنا عبد الأعلى بن حماد** قال **حدثنا وهيب** قال **حدثنا موسى بن عُبَدة** عن **سالم** **أبي النضر** عن **بُسر بن سعيد** عن **زيد بن ثابت** « أن **رسول الله ﷺ** اتخذ حُجْرَةً - قال **حَسِبْتُ** أنه قال : من **حصير** - في رمضان **فصلى فيها ليالي** ، **فصلى بصلاته ناس** من أصحابه . فلما علم بهم **جَلَّ يَقْعُدُ** ، **فخرج إليهم** فقال : **قد عرفتُ** الذي رأيْتُ من **صنيعكم** ، **فصلوا أيها الناس في ثيوتكم** ، فإن **أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته** ، إلا **المكتوبة** »

قال عَفَّانُ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في : ٦١١٣ ، ٧٢٩٠]

قوله (باب صلاة الليل) كذا وقع في رواية المستملى وحده ، ولم يخرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره الاسماعيلى ، وهو وجه السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها ، ولما كانت الصلاة بالحائل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها ، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سياتى في أواخر الصلاة ، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ « صلاة الليل » ، وهى الجملة التى فى آخر الحديث الذى قبله فظن الراوى أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ « باب » ، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله : إن من صلى بالليل مأموماً فى الظلة كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل . وأبعد منه من قال : يريد أن من صلى بالليل مأموماً فى الظلة كان كمن صلى وراء حائط . ثم ظهر لى احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة لحذف لفظ جماعة . والذى يأتى فى أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها فى عدد الركعات أو فى المسجد أو البيت ونحو ذلك . **قوله (عن المقبرى)** هو سعيد ، والاسناد كله مدينون . **قوله (ويحتج به)** كذا للاكثر بالراء أى يتخذ مثل الحجر . وفى رواية الكشمينى بالزى بدل الراء أى يجعله حاجزاً بينه وبين غيره . **قوله (فتاب)** كذا للاكثر بثلاثة ثم موحدة أى اجتمعوا ، ووقع عند الخطابى « أبوا » أى رجعوا ، وفى رواية الكشمينى والسرخسى « فثار » ، بالمثلثة والراء أى قاموا . **قوله (فصلوا وراءه)** كذا أورده مختصراً ، وغرضه بيان أن الحجر المذكورة فى الرواية التى قبل هذه كانت حصيراً . وقد ساقه الاسماعيلى من وجه آخر عن ابن أبى ذئب تاماً ، وسنذكر الكلام على فوائده فى كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله (عن سالم أبى النضر)** كذا لاكثر الرواة عن موسى بن عقبة ، وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبى النضر فى الاسناد أخرجه النسائى ، ورواية الجماعة أولى . وقد وافقهم مالك فى الاسناد لكن لم يرفعه فى الموطأ ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق أولهم موسى المذكور . **قوله (حجرة)** كذا للاكثر بالراء ، وللكشمينى أيضاً بالزى . **قوله (من صنيعكم)** كذا للاكثر وللكشمينى بضم الصاد وسكون النون ، وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج اليهم ، وحسب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك فى الأدب وفى الاعتصام ، وزاد فيه « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به » ، وقد استشكل الخطابى هذه الخشية كما سنوضحه فى كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله (أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة)** ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتى التحية ، كذا قال بعض أئمتنا . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع فى البيت وفى المسجد معاً فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع فى البيت ، وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة ، وهل يدخل ما وجب بعارض كالمندورة ؟ فيه نظر ، والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالمندورة ، والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ « لا تمنعوهن المساجد ويوتهن خير لهن » ، أخرجه مسلم ، قال النووي : إنما حث على النافلة فى البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء ، وليتبرك البيت بذلك فتزول فيه الرحمة

وينفر منه الشيطان ، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله « في بيته » بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . قوله (قال عفان) كذا في رواية كريمة وحدها ، ولم يذكره الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وذكر خلف في الاطراف في رواية حماد بن شاكر وحدثنا عفان ، وفيه نظر لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان . ثم فائدة هذه الطريق بيان سماح موسى بن عقبة له من أبي النضر . والله أعلم

(غاتمة) : اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثا ، الموصول منها ستة وتسعون ، والمعلق ستة وعشرون ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثا ، الخالص اثنان وثلاثون ، واقفه مسلم على تحريمها سوى تسعة أحاديث وهي : حديث أبي سعيد في فضل الجماعة ، وحديث أبي الدرداء « ما أعرف شيئا » ، وحديث أنس « كان رجل من الأنصار ضخما » ، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة ، وحديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون » ، وحديث أبي هريرة « يصلون فان أصابوا » ، وحديث النعمان المعلق في الصفوف ، وحديث أنس « كان أحدهما يلزق منكبه » ، وحديثه في إنكاره إقامة الصفوف . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثرا كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه « كان يأكل قبل أن يصلي » ، وأثر عثمان « الصلاة أحسن ما يعمل الناس » ، فانها موصولان . والله سبحانه وتعالى أعلم

٨٢ - باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

٧٣٢ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري « أن رسول الله ﷺ ركب فرسا فحش شتة الأيمن - قال أنس رضي الله عنه - فصلى لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعودا ، ثم قال لا سلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائما فصلوا قياما ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا . وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد »

٧٣٣ - **حديث** قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن أنس بن مالك انه قال « خر رسول الله ﷺ عن فرس فحش ، فصلى لنا قاعدا ، فصلينا معه قعودا . ثم انصرف فقال : إنما الإمام - أو إنما جعل الإمام - ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا »

٧٣٤ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون »

(أبواب صفة الصلاة) . قوله (باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة) قيل : أطلق الإيجاب والمراد الوجوب تجوزا ، لأن الإيجاب خطاب الشارع ، والوجوب ما يتعلق بالمكلف وهو المراد هنا . ثم الظاهر أن الواو عاطفة

إما على المضاف وهو لإيجاب وإما على المضاف اليه وهو التكبير ، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء لكنه لا يجب ، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع ، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة . وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة ؓ كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير ، وسيأتي بعد ما بين حديث ابن عمر ؓ رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة ، واستدل به وبحديث عائشة على تعين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وهو قول الجمهور ، وواقفهم أبو يوسف . وعن الحنفية تنعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم . ومن حجة الجمهور حديث رفاعة في قصة المسىء صلاته أخرجه أبو داود بلفظ لا تم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ، ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر ، وحديث أبي حميد ؓ كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال : الله أكبر ، أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول الله أكبر . وروى البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن علي ؓ أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر ، ولأحمد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ فقال : الله أكبر كلما وضع ورفع ، ثم أورد المصنف حديث أنس ؓ إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من وجهين ثم حديث أبي هريرة ؓ في ذلك ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان لإيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام قال : ولو كان ذلك لإيجابا للتكبير لكان قوله ؓ فقولوا ربنا ولك الحمد ، إيجابا لذلك على المأموم . وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث ، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له ، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك ، وفعله بيان لجعل الصلاة ، وبيان الواجب واجب ، كذا وجه ابن رشيد ، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس بوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلا بوجوبه كما قال به شيخه إسحق ابن راهويه . وقيل في الجواب أيضا ، إذا ثبت لإيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث ، وأما الإمام فسكوت عنه . ويمكن أن يقال : في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بأذا التي تختص بما يجزم بوقوعه . وقال الكرماني : الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ ؓ إذا صلى قائما ، متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال : إذا افتتح الإمام الصلاة قائما فاقتنحوا أتم أيضا قيامه . قال : ويحتمل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب لإيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة ، لحينئذ دلالة على الترجمة مشكل انتهى . وعحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه لإيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم . وقال في قوله ؓ فقولوا ربنا ولك الحمد ، لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا انتهى . وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحميدي شيخ البخاري ، وكأنه لم يطلع على ذلك . وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، . ووقع في رواية المستمل وحده في طريق شعيب عن الزهري ؓ وإذا سجد فاجبدوا ، ووقع في رواية الكشميني في طريق الليث ؓ ثم انصرف ، بدل قوله ؓ قلنا انصرف ، وزيادة الواو في قوله ؓ ربنا لك الحمد ، وسقط لفظ ؓ جعل ، عند السرخسي في حديث أبي هريرة من قوله ؓ إنما جعل الإمام ليؤتم به ، . (قائده) : تكبيرة الاحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية ، وقيل سنة . فقال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير

الزهرى ، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تجزئته تكبيرة الركوع . نعم نقله الكرخي من الحنفية عن إبراهيم بن علي وأبي بكر الأصم ، ومخالفتهمما للجمهور كثيرة . (تنبيهه) : لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة ، وقد أشار إليه المصنف في أواخر الإيمان حيث قال : باب ما جاء في قول النبي ﷺ الأعمال بالنية ، فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة إلى آخر كلامه

٨٣ - باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء

٧٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن نهبان عن سالم بن عبد الله عن أبيه « ن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك أيضاً وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود »

[الحديث ٧٣٥ - أطرافه في : ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩]

قوله (باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء) هو ظاهر قوله في حديث الباب « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » وفي رواية شعيب الآتية بعد باب « يرفع يديه حين يكبر » فهذا دليل المقارنة : وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بلفظ « يرفع يديه ثم يكبر » ، وفي حديث مالك بن الحويرث عنده « كبر ثم رفع يديه » ، وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء ، والمرجح عند أصحابنا المقارنة ، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ، ويرجح الأول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » ، وقضية المعية أنه ينتهي باتنائه ، وهو الذي صححه النووي في شرح المذهب ونقله عن نص الشافعي ، وهو المرجح عند المالكية . وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لانتهائه . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر ، لأن الرفع نفي صفة التكبرياء عن غير الله ، والتكبير إثبات ذلك له ، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وهذا مبني على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : الحكمة في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر فقيل : معناه الإشارة إلى طرح الدنيا والقبال بسكينة على العبادة ، وقيل إلى الاستسلام والانقياد ليناسب فعله قوله الله أكبر . وقيل إلى استعظام ما دخل فيه ، وقيل إشارة إلى تمام القيام ، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه ، قال القرطبي : هذا أنسبها . وتعقب . وقال الربيع قلت للشافعي : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال : رفع اليدين من زينة الصلاة . وعن عقبة بن عامر قال « بكل رفع عشر حسنات ، بكل لصيح حسنة » . **قوله** (حدثنا عبد الله بن مسleme) هو القعنبي ، وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ ، وقد أخرجه الاسماعيلي من روايته بلفظ الموطأ . قال الدارقطني : رواه الشافعي والقعنبي ، وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع . قال : وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بآنياته . وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبتته غير مالك في الموطأ خاصة . قال النووي في شرح مسلم : أجمعت الأمة على استحباب

رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، ثم قال بعد أستر : أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع ، إلا أنه حكى وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود ، وبه قال أحمد بن سيار من أصحابنا **أهـ** . واعترض عليه بأنه تناقض ، وليس كما قال المعترض ، فقلعه أراد إجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا ينافي الوجوب ، وبالاعتذار الاول يندفع اعتراض من أورد عليه أن مالكاً قال في روايته عنه إنه لا يستحب ، قلعه صاحب التبصرة منهم ، وحكاه الباجي عن كثير من متقدمهم . وأسلم العبارات قول ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا اقتتح الصلاة . وقول ابن عبد البر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . ومن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي ، وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد ، وقال ابن عبد البر : كل من نقل عنه الإيجاب لا يطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الاوزاعي والحميدي . قلت : ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة يأثم تاركه ، وأما قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتد بخلافهم ، ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه أوجبه ، وإذا لم يرفع لم تصح صلاته ، وهو مردود بإجماع من قبله ، وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله القفال في فتاويه عن أحمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة إنه ركن ، واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال د صلوا كما رأيتموني أصلي ، وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ، ويأتي الكلام على نهاية الرفع بعد بياض

٨٤ - باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع

٧٣٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حدّو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود »

٧٣٧ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة « أنه رأى مالك ابن الحويرث إذا صلى كبر ورفعه يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله ﷺ صنع هكذا »

قوله (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءا منفردا ، وحكى فيه عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحدا . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي :

أجمع علماء الأئمة على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن عبد البر (١) : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع
 فيهما إلا ابن القاسم . والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم
 يحك الترمذي عن مالك غيره ، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما ، ولم أر للباكية
 دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم . وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم
 يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالظعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش رآه ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد
 أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، وستأتي رواية نافع بعد بابين ، والعديد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم
 مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يسكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى . ومما
 يدل على ضعفه ما رواه البخاري في « جزء رفع اليدين » عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع
 يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى ، واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود « أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند
 الافتتاح ثم لا يمود » أخرجه أبو داود ، وردده الشافعي بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثلث مقدما على الثاني ،
 وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول
 بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن
 المديني قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن
 عساكر . وقد ذكره البخاري في « جزء رفع اليدين » ، وزاد : وكان على أهل زمانه . ومقابل هذا قول بعض
 الحنفية إنه يبطل الصلاة . ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن
 دقيق العيد إلى تركه دراهم هذه المفسدة . وقد قال البخاري في « جزء رفع اليدين » : من زعم أنه بدعة فقد طعن في
 الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه . قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى . والله أعلم . وذكر
 البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة ،
 وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا . قوله (أخبرنا عبد الله)
 هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . وأفادت هذه الطريق تصريح الزهري بأخبار سالم له به . قوله (عن أبيه)
 سماه غير أبي ذر فقالوا « عن عبد الله بن عمر » . قوله (حين يكبر للركوع) أي عند ابتداء الركوع ، وهو مقتضى
 رواية مالك بن الحويرث المذكورة في الباب حيث قال « وإذا أراد أن يركع رفع يديه » ، وسيأتي في « باب التكبير »
 إذا قام من السجود ، من حديث أبي هريرة « ثم يكبر حين يركع » . قوله (ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع)
 أي إذا أراد أن يرفع . ويؤيده رواية أبي داود من طريق الزبدي عن الزهري بلفظ « ثم إذا أراد أن يرفع
 صلبه رفعهما حتى يكونا حذو منكبيه » ، ومقتضاه أنه يبتدىء رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع ، وأما رواية
 ابن عينة عن الزهري التي أخرجهما عنه أحمد وأخرجها عن أحمد أبو داود بلفظ « وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ،
 فعنائه بعد ما يشرع في الرفع لتتفق الروايات : قوله (ولا يفعل ذلك في السجود) أي لا في الهويء إليه ولا في الرفع
 منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال « حين يسجد ولا حين يرفع رأسه » ، وهذا يشمل ما إذا نهض

(١) في مخطوطة الرياض : ابن عبد الحكم .

من السجود إلى الثانية والرابعة والتشدين ، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب (١) وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا هذا الحديث وفيه « ولا يرفع بعد ذلك » أخرجه الدارقطني في الغرائب بإسناد حسن . وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة ، وسيأتي اثبات ذلك في موطن رابع بعد بياب . قوله (عن خالد) هو الخذاء ، وفي رواية المستملى والسرخسى « حدثنا خالد » . قوله (إذا صلى كبر ورفع يديه) في رواية مسلم « ثم رفع » وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « حتى يحاذي بهما أذنيه » وروى المحب الطبري فعزاه للتفتي . قوله (وحدث) أي مالك بن الحويرث ، وليس معطوفا على قوله « رأى » فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلًا

٨٥ - باب إلى أين يرفع يديه؟ وقال أبو حميد في أصحابه « رفع النبي ﷺ حذو منكبيه »

٧٣٨ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضى

الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يسكب حتى يجعلهما حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع فعل مثله ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال : ربنا ولك الحمد ، ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود »

قوله (باب إلى أين يرفع يديه) لم يحزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جريا على عادته فيما إذا قوى الخلاف ، لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين لاقتصاره على إيراد دليله . قوله (وقال أبو حميد الخ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في « باب سنة الجلوس في التشهد » وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين أن شاء الله تعالى . قوله (حذو منكبيه) بفتح المهملة واسكان الذال المعجمة أى مقابلهما ، والمنكب مجمع عظم العضد والكتف ، وبهذا أخذ الشافعى والجمهور . وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم ، وفي لفظ له عنه حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ابن حجر بلفظ « حتى حاذتا أذنيه » ورجح الأول لكون إسناده أصح . وروى أبو ثور عن الشافعى أنه جمع بينهما فقال : يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ « حتى كاتتا حيا ل منكبيه » وحاذى بابهاميه أذنيه ، وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شامس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح ، وفي غيره دون ذلك ، أخرجه أبو داود . ويعارضه قول ابن جريج : قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفع من ؟ قال : لا . ذكره أبو داود أيضا وقال : لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم . قوله (وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله) ظاهره أنه

(١) مراده عند الشافعية وجماعة من أهل العلم ، والصواب وجوبه كما هو مذهب أحمد وجماعة ، لسكونه صلى الله عليه وسلم فله وداوم عليه وسجد للسهو لما تركه سهوا ، ولم يسم قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وأما أعلم

يقول التسميع في ابتداء ارتفاعه من الركوع ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب قليلة . (فائدة) : لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة ، وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المتكبين لأنه أستر لها . والله أعلم

٨٦ - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين

٧٣٩ - **حدَّثَنَا عِيَّاشُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ** « ان ابنَ عمرَ كان إذا دخلَ

في الصلاة كَبَّرَ ورفعَ يديه ، وإذا ركعَ رفعَ يديه ، وإذا قال سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ رفعَ يديه ، وإذا قامَ من الركعتين رفعَ يديه . ورفعَ ذلكَ ابنُ عمرَ إلى نبيِّ اللهِ ﷺ . رواه حمَّادُ بنُ سَلمَةَ عن أيوبَ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ عن النبي ﷺ . ورواه ابنُ طهَّمانَ عن أيوبَ وموسى بنِ عُقبةٍ مختصراً

قوله (باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين) أى بعد التشهد ، فيخرج ما إذا تركه ونهض قائماً من السجود لمعوم قوله في الرواية التي قبله ولا حين يرفع رأسه من السجود ، ، ويحتمل حمل النبي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوي قائماً . وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته د ولا يفعل ذلك في السجود ، على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال د وإذا قام من الركعتين ، لأنه لا يلزم من كونه لم ينفع أنه أثبت بل هو ساكت عنه . وأبعد أيضاً من استدلال بروايه سالم على ضعف رواية نافع ، والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض ، بل في رواية نافع زيادة لم ينفعها سالم ، وستأتي الإشارة إلى أن سالمًا أثبتها من وجه آخر . **قوله** (حدَّثَنَا عِيَّاشُ) هو بالمشاة التثنية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص . **قوله** (ورفعَ ذلكَ ابنُ عمرَ إلى نبيِّ اللهِ ﷺ) في رواية أبي ذر د إلى نبي الله ﷺ ، قال أبو داود : رواه الثقفى يعنى عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث ابن سعد وابن جريج ومالك يعنى عن نافع موقوفاً ، وحكى الدارقطنى في العلل الاختلاف في وقفه ورفعته وقال : الاشبه بالصواب قول عبد الأعلى . وحكى الاسماعيلى عن بعض مشايخه أنه أوماً إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه ، قال الاسماعيلى : وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقفى والمعتزم يعنى عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر قلت : وقفه معتزم وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال ، لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخارى في د جزء رفع اليدين ، وفيه الزيادة . وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر ، وهو فيما رواه أبو داود وصححه البخارى في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال د كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه ، وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدي وحديث علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود وصحجهما ابن خزيمة وابن حبان . وقال البخارى في الجزء المذكور : ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحسبوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع . وقال الخطاطبى : لم يقل به الشافعى ، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة . وقال ابن خزيمة : هو سنة ، وإن لم يذكره

الشافعي قال اسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا قولى (١) . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة ، وأول راض سيرة من يسيرها . قال : والصواب إثباته ، وأما كونه مذهبا للشافعي لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر . انتهى . ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والأمر هنا محتمل . واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي حميد المشتمل على هذه السنة وغيرها : وهذا قول . وأطلق النووي في الروضة أن الشافعي نص عليه ، لكن الذي رأيت في الأم خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ، بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه : ولا تأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة . وأما ما وقع في أوخر البويطي : يرفع يديه في كل خفض ورفع ، فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال ، والإحمله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضا وهو خلاف ما عليه الجمهور ، وقد نفاه ابن عمر . وأغرب الشيخ . بو حامد في تعليقه فنقل الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة ، وتعب بصحة ذلك عن ابن عمر . وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبقوي وحكاه ابن خوريزمندان عن مالك وهو شاذ . وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك ابن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وقد أخرج مسلم بهذا الاسناد طرفه الأخير (٢) كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا . ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال ، وقد روى البخاري في « جزء رفع اليدين » في حديث على المرفوع « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد » وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك . (تنبيه) : روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين » ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، وهذه رواية شاذة ، فقد رواه الاسماعيلي عن جماعة من مشايخ الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري ، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك . قوله (رواه حماد بن سلمة عن أيوب الخ) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعا ولفظه « كان إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قوله (رواه ابن طهمان) يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة ، وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله ابن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد وقال في آخره « وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . واعترض الاسماعيلي فقال : ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المأمور لآجله الباب ،

(١) قد أحسن ابن خزيمة في هذا قدس الله روحه ، وهذا هو اللائق به رحمه الله

(٢) مراده بذلك قوله « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه »

قال : فلمل المحدث عنه دخل له باب في باب ، بمعنى أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي . وأجيب بأن البخارى قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما نقله ابن عبد البر وغيره ، وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفع لا خصوص هذه الزيادة ، والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعا كان يرويه موقوفا ثم يعقبه بالرفع ، فكأنه كان أحيانا يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه . والله أعلم

٨٧ - باب وضع اليمنى على اليسرى

٧٤٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم لا أعلمه إلا يئنى ذلك إلى النبي ﷺ » : قال اسماعيل « يئنى ذلك » ولم يقل « يئنى »

قوله (باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) أى في حال القيام . **قوله** (كان الناس يؤمرون) هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ كما سيأتى . **قوله** (على ذراعه) أجمع موضعاً من الذراع ، وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، وصحبه ابن خزيمة وغيره ، وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة ، والرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتى أثر على نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضاً محلها من الجسد . وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره ، والبزار عند صدره ، وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه . وهلب بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة ، وفي زيادات المسند من حديث على أنه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف . واعترض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول ، لأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه الخ لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ ، لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيجعل على من صدر عنه الشرع ، ومثله قول عائشة كنا نؤمر بمقتضاء الصوم فانه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم . وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروى عن ابن مسعود قال « رأى النبي ﷺ واضعاً يده اليسرى على يده اليمنى فزعا ووضع اليمنى على اليسرى » إسناده حسن ، قيل : لو كان مرفوعاً ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه الخ ، والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح ، فالأول لا يقال له مرفوع وإنما يقال : له حكم الرفع ، قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل الدليل ، وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الخشوع ، وكأن البخارى لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع النية ، والعادة أن من احتز على حفظ شيء جعل يديه عليه . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفارقة بين الفريضة والنافلة . ومنهم من كره الإمساك . ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتمدا لقصد الراحة .

قوله (قال أبو حازم) يعنى راويه بالسند المذكور اليه (لا أعلمه) أى سهل بن سعد (إلا ينمى) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، قال أهل اللغة : نمت الحديث إلى غيرى رفعته وأسندته ، وصرح بذلك مع بن حبيب وابن يوسف عند الاسماعيلى والدارقطنى ، وزاد ابن وهب : ثلاثهم عن مالك بلفظ « يرفع ذلك » ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى ينميه فمراده يرفع ذلك إلى النبى ﷺ ولو لم يقيد به . **قوله** (وقال اسماعيل ينمى ذلك ولم يقل ينمى) الاول بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول ، والثانى وهو المنق كرواية القعنبي ، فعلى الاول الهاء ضمير الشأن فيكون مرسلان أما حازم لم يعين من نماه له ، وعلى رواية القعنبي الضمير لسهل شيخه فهو متصل . واسماعيل هذا هو ابن أبى أويس شيخ البخارى كما جزم به الحميدى فى الجمع . وقرأت بخط مغلطاي هو اسماعيل بن اسحق القاضى ، وكأنه رأى الحديث عند الجوزقى والبيهقى وغيرهما من روايته عن القعنبي فظن أنه المراد ، وليس كذلك لأن رواية اسماعيل بن اسحق موافقة لرواية البخارى ، ولم يذكر أحد أن البخارى روى عنه وهو أصغر سنا من البخارى وأحدث سماعا ، وقد شاركة فى كثير من مشايخه البصريين القدماء : ووافق اسماعيل بن أبى أويس على هذه الرواية عن مالك سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطنى فى الزرائب

(تنبيه) : حكى فى المطالع أن رواية القعنبي بضم أوله من أنمى ، قال : وهو غلط ؛ وتعقب بأن الزجاج ذكر فى « كتاب فعلت وأفعلت » : نمت الحديث وأنميت ، وكذا حكاه ابن دريد وغيره . ومع ذلك فإذنى ضبطناه فى البخارى عن القعنبي بفتح أوله من الثلاثى ، فلعل الضم رواية القعنبي فى الموطأ . والله أعلم

٨٨ - باب الخشوع فى الصلاة

٧٤١ - **حدثنا** اسماعيل قال **حدثني** مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « هل ترون قبطى ها هنا ؟ والله ما يخفى على ركوعكم ولا خشوعكم ، وإنى لأراكم من وراء ظهري »

٧٤٢ - **حدثنا** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال « أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إنى لأراكم من بعدى - وربما قال - من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم »

قوله (باب الخشوع فى الصلاة) سقط لفظ « باب » من رواية أبى ذر . والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشبة ، وتارة من فعل البدن كالسكون ، وقيل : لابد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازى فى تفسيره . وقال غيره : هو معنى يقوم بالنفس يظهر عنه سكون فى الأطراف بلاثم مقصود العبادة . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على « الخشوع فى القلب » أخرجه الحاكم . وأما حديث « لو خشع هذا خشعت جوارحه ، ففقه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن . وحديث أبى هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه فى « باب عظمة الامام الناس فى تمام الصلاة » من أبواب القبلة . وأورد فيه أيضا حديث أنس من وجه آخر يعنى مغايرة . **قوله** (عن أنس) عند الاسماعيلى من رواية أبى موسى عن غندر التصريح بقول قتادة « سمعت أنس بن مالك » . **قوله** (أقيموا الركوع والسجود) أى أكلوها ، وفى رواية معاذ بن شعبة عند الاسماعيلى « أنموا » بدل أقيموا . **قوله** (فوالله إنى لأراكم من بعدى) تقدم الكلام على معنى

هذه الرواية . وأغرب الداودي الشارح لحمل البعدي هنا على ما بعد الوفاة ؛ يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه ، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة ، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة ، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب ، وكذا أوردهما مسلم معا . واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له ، وأجيب بأنه أراد أن ينبه على أن الخشوع يندر بسكون الجوارح اذ الظاهر عنوان الباطن . وروى البيهقي باسناد صحيح عن مجاهد قال : كان ابن الزبير اذا قام في الصلاة كأنه عود ، وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك . قال وكان يقال : ذاك الخشوع في الصلاة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب اذ لم يأمرهم بالإعادة ، وفيه نظر . نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم : صلى رسول الله ﷺ يوما ثم انصرف فقال : يا فلان ألا تحسن صلاتك ، وله في رواية أخرى : أتوا الركوع والسجود ، وفي أخرى : أقيموا الصفوف ، وفي أخرى : لا نسبوني بالركوع ولا بالسجود ، وعند أحمد : صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة ، وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تمدد المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله ﷺ أولا ؟ فلما قضى الصلاة نهاه عن ذلك ، واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات ، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب ، ولا يرد عليه قول القاضي حسين : ان مدافعة الاخشين اذا انتهت الى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة ، وقاله أيضا أبو زيد المروزي ، لجواز أن يكون بعد الاجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه ، وكلاهما^(١) في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع ، وفيه تعقب على من نسب الى القاضي وأبي زيد أنهما قالوا ان الخشوع شرط في صحة الصلاة ، وقد حكاه المحب الطبري وقال : هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها ، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضا . وأما قول ابن بطال : فان قال قائل فان الخشوع فرض في الصلاة ، قيل له بحسب الانسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الحواطر . لحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع ، وما زاد على ذلك فلا . وأنكر ابن المنير اطلاق الفرضية وقال : الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار وهو أمر متفاوت ، فان أثر نقصا في الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا . وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برويته اباهم دون تحذيرهم بروية الله تعالى لهم ، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الإيمان ، عبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك ، فأجيب بأن في التعليل برويته ﷺ لهم تنبيها على رؤية الله تعالى لهم ، فانهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ يراهم أيقظهم دلائل إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنه الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك ، ولكونه يبعث شهيدا عليهم يوم القيامة فاذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم

٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير

٧٤٣ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس : « ان النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي

الله عنها كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين »

٧٤٤ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد بن زياد قال **حدثنا** عمارة بن القعقاع قال **حدثنا** أبو زرعة قال **حدثنا** أبو هريرة قال « كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته - قال أحبيه قال هنية - فقلت : بأبي وأمي يا رسول الله ، إسكأتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد »

قوله (باب ما يقول بعد التكبير) في رواية المستمل د باب ما يقرأ ، بدل د ما يقول ، وعليها اقتصر الاسماعيل . واستشكل ايراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه ، وقال الزين بن المنير : ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة ، أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذلك أحدهما عن الآخر كما جاء « علفتها تبنا وماء باردا » . وقال ابن رشيد : دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال ، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى ، فظهرت المناسبة بين الحديثين . **قوله** (كانوا يفتتحون الصلاة) أي القراءة في الصلاة ، وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ، وكذلك رواه البخاري في « جزء القراءة خلف الامام » ، عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر . **قوله** (بالحمد لله رب العالمين) يضم الدال على الحكاية . واختلف في المراد بذلك فقيل : المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة ، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها ، وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط ، وأجيب بمنع الحصر ، ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي د الحمد لله رب العالمين ، في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المولى د أن النبي ﷺ قال له : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن ، فذكر الحديث وفيه قال د الحمد لله العالمين هي السبع المثاني ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث ، وهذا قول من نفي قراءة البسملة ، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا ، وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب ، وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث : فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » ، ورواه آخرون عنه بلفظ د فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم ، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين ، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين ، فأخرجه البخاري في « جزء القراءة » ، والنسائي وابن ماجه من طريق أيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري في « جزء القراءة » ، وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والبراج من طريق ممام كلهم عن قتادة باللفظ الأول ، وأخرجه

مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقد فُتح بعضهم في صحته يكون الأوزاعي رواه عن قتادة مسكوبة ، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم ينفرد به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي والسراج عن يعقوب الدورقي وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، قال شعبة قلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال : نحن سألناه . لكن هذا النفي محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم بالبسملة ، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرا ، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ « فلم يكونوا يمجرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عند النسائي وابن حبان ومسلم عند الدارقطني وشيبان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضا من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمتهم عن قتادة . ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول : قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك : فرواه البخاري في « جزء القراءة » ، والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحق بن أبي طلحة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول ، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحق أيضا وابن خزيمة من طريق ثابت أيضا والنسائي من طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نامة كلهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر : فطريق الجمع بين هذه الألفاظ حل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان « فلم يسمعننا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة باللفظ « كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، فاندفع بهذا تعليل من أعلاه بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعيين المصير إليه . وأما من فُتح في صحته بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسألة فقال « لك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك » ، ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين فسؤال أبي سلمة « هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة » ، وسؤال قتادة « هل كان يبدأ بالفتحة أو غيرها » ، قال : ويدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم « نحن سألناه » ، انتهى فليس بجديد . لأن أحمد روى في مسنده بأسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة ، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، ولم يبين مسلم صورة المسألة وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة ، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال « سألت أنسا : أقرأ الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : صليت وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ، فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وفتادة ، وغايته أن أنسا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة ، فلعله تذكره لما سأله قتادة بدليل قوله في رواية أبي سلمة « ما سألتني عنه أحد قبلك » ، وأقوله لهما معا فحفظه قتادة دون أبي سلمة فإن قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع ، وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنسا بعد جدا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لم يسمع به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرا ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين

الاخذ بحديث من أثبت الجهر^(١) . وسيأتي الكلام على ذلك في باب جهر المأموم بالتأمين ، إن شاء الله قريبا .
وترجم له ابن خزيمة وغيره « لإباحة الإسرار بالبسلة في الجهرية » وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه ، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح . وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه ، وكان هذا هو السر في إمراده ، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح .
(تنبيه) : وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في « جزء القراءة » ، وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة ، وهو في رواية شيبان وهشام والاوزاعي . وقد أشربنا إلى روايتهم فيما تقدم . **قوله** (حدثنا أبو زرعة) هو ابن عمرو بن جرير البجلي . **قوله** (كان رسول الله ﷺ يسكت) ضبطناه بفتح أوله من السكوت . وحكى الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات ، قال الجوهري : يقال تسكلم الرجل ثم سكنت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت . **قوله** (إسكاته) بكسر أوله بوزن إفعالة من السكوت . وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته لإثباته ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه ، وسيأتي الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول ، أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر . **قوله** (قال أحسبه قال هنية) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ، ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ « سكت هنية » بغير تردد ، وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالاعتدال فيها في جميع الإسناد ، وقال الكرماني : المراد أنه قال - بدل إسكاته - هنية . قلت : وليس بواضح ، بل الظاهر أنه شك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا ، وهنية بالنون بلفظ التصغير ، وهو عند الأكثر بتشديد الياء ، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة ، وأما النووي فقال : الهمز خطأ . قال : وأصله هنية فلما صغر صار هنية فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت . قال غيره : لا يمنع ذلك إجازة الهمز ، فقد قلبت الياء همزة : وقد وقع في رواية الكشميهني هنية بقلبها هاء ، وهي رواية إسماعيل والحميدي في مسندهما عن جرير . **قوله** (بأبي وأمي) الباء متعلقة بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أفت مفدى أو أفديك ، واستدل به على جواز قول ذلك ، وزعم بعضهم أنه من خصائصه ﷺ . **قوله** (إسكانك) بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء ، وقال المظهرى شارح المصابيح : هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أى أسألك إسكانك ، أو على نزع الخافض انتهى . والذي في روايتنا بالرفع للأكثر ، ووقع في رواية المستملي والمرحسي بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام ، وفي رواية الحميدي « ما تقول في سكتك بين التكبير والقراءة » ، ولمسلم « رأيت سكوتك » ، وكله مشعر بأن هناك قولاً لكونه قال « ما تقول » ، ولم يقل هل تقول نبه عليه ابن دقيق العيد قال : ولعله استدلل على أصل القول بحركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللحية . قلت : وسيأتي من حديث خباب يعد باب ، ونقل ابن بطلان عن الشافعي أن سبب هذه السكنة للإمام أن يقرأ

(١) هذا فيه نظر ، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة لصحته وصراحته في هذه المسألة . وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يفتح في روايته كما علم ذلك في الأصول والمطالع . وتحمل رواية من روى الجهر بالبسلة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهل بها في بعض الأحيان ليعلم من رآه أنه يقرأها ، وبهذا تجتمع الأحاديث . وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة . والله أعلم

المأموم فيها الفاتحة ، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب : أسكت لكي يقرأ من خلفي . ورد ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخرجه بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر انتهى . وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه ، إلا أن الغزالي قال في الإحياء : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح . وخولف في ذلك ، بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته ، والمعروف أن المأموم يقرأها إذا سكوت الإمام بين الفاتحة والسورة ، وهو الذي حكاه عياض وغيره عن الشافعي ، وقد نص الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام ، والسكنة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره . قوله (باعد) المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتي منها ، وهو مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان ، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل فكأنه أراد أن لا يبقى لها منه اقتراب بالسكنية . وقال الكرماني : كرر لفظ « بين » لأن العطف على الضمير المحرور يعاد فيه الحافض . قوله (تقنى) مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، قاله ابن دقيق العيد . قوله (بالماء والثلج والبرد) قال الخطابي : ذكر الثلج والبرد تأكيد ، أو لأنهما ما أن لم تمسهما الأبدى ولم يمتنهما الاستعمال . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقولہ تعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ﴾ وأشار الخطابي إلى هذا بحثا فقال : يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ، ومنه قولهم برّد الله مضجعه أي رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم ، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها ، فعبّر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقيا عن الماء إلى أبرد منه . وقال التوريشي : خص هذه الثلاثة بالذكر لأنها منزلة من السماء . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الإزمئة الثلاثة « فالمباعدة للمستقبل ، والتنقية للحال ، والغسل للباضى . انتهى . وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافا للشهور عن مالك ، وورد فيه أيضا حديث وجهى الخ ، وهو عند مسلم من حديث علي لكن قيده بصلاة الليل (١) . وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ « إذا صلى المكتوبة » واعتمده الشافعي في الأم ، وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسبعائك اللهم ، ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية . ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية ، وقيل قاله على سبيل التعليم لأمته ، واعتراض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي ﷺ في حركاته وسكناته وإسراؤه وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل

(١) هذا وهم من الشافعية رحمه الله ، وليس في رواية مسلم تفيد بصلافة الليل ، فنبه ، والله أعلم

به بعض الشافعية على أن الثاج والبرد مطهران ، واستبعده ابن عبد السلام ، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل

٩٠ - باب * ٧٤٥ - حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر ؓ أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ، فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فسجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم انصرف فقال : قد دنت من الجنة حتى لو اجتازت عليها لجنسكم بقطاف من قطافها . ودنت من النار حتى قلت : أي رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حيث أنه قال - تخدشها هرة ، قلت : ما شأن هذه ؟ قالوا حبستها حتى ماتت جوعاً ، لا أطعمتها ، ولا أرسلتها تأكل - قال نافع حسبت أنه قال - : من خشيش أو خشاش الأرض

[الحديث ٧٤٥ - طرفه في : ١٣٦٤]

قوله (باب) كذا في رواية الاصيل وكريمة بلا ترجمة ، وكذا قال الاسماعيلي د باب ، بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وكذا لم يذكره أبو نعيم . وعلى هذا فتناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة ، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررناه غير مرة فله به تعلق أيضا . قال الكرماني : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا . وأحسن منه ما قال ابن رشيد : يحتمل أن تكون المناسبة في قوله « حتى قلت أي رب أو أنا معهم » ، لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف ، فيجمله مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا لبعض الحنفية . قوله (أو أنا معهم) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام بعدها واو عاطفة وهي على مقدر ، وفي رواية كريمة بحذف الهمزة وهي مقدرة . قوله (حسبت أنه قال تخدشها) قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث ، بينه الاسماعيلي ، فالضمير في « أنه » ، لابن أبي مليكة . قوله (لا هي أطعمتها) سقط لفظ « هي » ، من رواية الكشميني والحموي . قوله (تأكل من خشيش - أو خشاش - الأرض) كذا في هذه الرواية على الشك ، وكل من اللفظين بمجمعات مفتوح الأول والمراد حشرات الأرض ، وأنكر الخطابي رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش فعلى هذا لا إنكار ، ورواها بعضهم بحاء مهملة ، وقال عياض هو تصحيف وسيأتي الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف ، وعلى قصة المرأة صاحبة الهرة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى

٩١ - باب رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وقالت عائشة : قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف « فرأيت جهنم يُخْطِئُ بعضها بعضاً حين رأيتوني تأخرتُ »

٧٤٦ - **حديث** موسى قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش عن عمارة بن ميمر عن أبي معمر قال « قلنا لخلبأب : أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمغرب ؟ قال : نعم . قلنا : هم كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحيته »

[الحديث ٧٤٦ - أطرافه في : ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٧٧]

٧٤٧ - **حديث** حجاج حدثنا شعبه قال أنبأنا أبو إسحاق قال : سمعتُ عبد الله بن يزيد يخطبُ قال « حدثنا البراء وكان غير كذوب أنهم كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يروونه قد سجد »

٧٤٨ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « خَسَفَتِ الشمسُ عَلَى عهدِ رسولِ الله ﷺ ، فصلَّى ، قالوا : يا رسولَ الله رأيناكَ تناولُ شَيْئاً في مقامِكَ ، ثُمَّ رأيناكَ تَكْفُمُكَفَّتَ . قال : إني أريتُ الجنةَ فتناولُ منها عُقوداً ولو أخذتُها لأكلتُمنه ما بقيتِ الدنيا »

٧٤٩ - **حديث** محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا هلال بن علي عن أنس بن مالك قال « صلى لنا النبي ﷺ ، ثُمَّ رَفَعَ المنبرَ فَأَشَارَ بِيَدَيْهِ قَبْلَ قِبْلَةِ المسجدِ ثم قال : لقد رأيتُ الآنَ - منذُ صَلَّيتُ لَكُمْ الصلاةَ - الجنةَ والنَّارَ مُمَثِّلَتَيْنِ في قِبْلَةِ هذا الجدارِ ، فلم أَرَ كاليومِ في الخيرِ والشرِّ . ثلاثاً »

قوله (باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة) قال الزين بن المنير : نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاتتمام ، فإذا تمكن من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته . وقال ابن بطال : فيه حجة للمالك في أن نظر المصل يكون إلى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع ، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور عن مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال : المرسل هو المحفوظ . وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ . ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود ، وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام والله أعلم . **قوله** (وقالت عائشة الخ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في د باب إذا انفلتت الدابة ، وهو في أواخر الصلاة ، وموضع الترجمة منه قوله « حين رأيتوني » . **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد . **قوله** (عن عمارة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « حدثنا عمارة ، وسيأتي بعد أربعة أبواب ، ويأتي الكلام على المتن قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « باضطراب لحيته » . **قوله** (حدثنا حجاج) هو ابن منهل ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد . وقد تقدم الكلام على حديث البراء في د باب متى يسجد من خلف الإمام ، ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما « حتى

برونه قد سجد ، باثبات النون ، وفي رواية أبي ذر والأصلي بحذفها وهو أوجه ، وجزأ الأول على إرادة الحال .
 وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف ، وهو ظاهر المناسبة . وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماح
 هلال له من أنس . واعتراض الاسماعيل على إرادته له هنا فقال : ليس فيه نظر المأمومين إلى الإمام . وأجيب بأن
 فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه ، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمأموم . والذي يظهر لي أن حديث أنس
 مختصر من حديث ابن عباس ، وأن الفصة فيهما واحدة . فسيأتى في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال : رأيت الجنة
 والنار ، كما قال في حديث أنس ، وقد قالوا له في حديث ابن عباس : رأيناك تكلمت ، فهذا موضع الترجمة ،
 ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله : فأشار بيده قبل قبلة المسجد ، فإن رؤيتهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون
 أفعاله . قلت : لكن بطرق هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إليه وقوع الإشارة منه ، لا أن الرفع كان مستمرا .
 ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع إلا إذا احتاج
 إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقننى به مثلاً . والله أعلم

٩٢ باب - رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة
 أن أنس بن مالك حدثهم قال : قال النبي ﷺ « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ فاشتد
 قوله في ذلك حتى قال : آيذتني عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم »

قوله (باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة) قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة ، واختلفوا
 فيه خارج الصلاة في الدعاء : فكرهه شريح وطائفة ، وأجازوه الأكثرون لأن السماء قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة
 الصلاة ^(١) . قال عياض : رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إعراض عن القبلة ، وبخروج عن هيئة الصلاة .
قوله (حدثنا قتادة) فيه دفع لتلليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فادخل بين سعيد بن أبي عروبة وفتادة رجلاً
 وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد - وهو من أثبت أصحابه - وزاد في أوله بيان سبب
 هذا الحديث ولفظه « صلى رسول الله ﷺ يوماً بأصحابه ، فلما قعى الصلاة أقبل عليهم بوجهه ، فذكره . وقد رواه
 عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكر أنسا ، وهي علة غير قادمة لأن سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر ،
 وقد تابعه همام على وصله عن قتادة أخرجه السراج . **قوله** (في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة « عند
 الدعاء » فإن حمل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة . وقد أخرجه ابن ماجه
 وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه « لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء » ، يعني في الصلاة ، وأخرجه بغير
 تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك . وأخرج ابن

(١) هنا فيه نظر ، والصواب أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة لوجوه : أولها أن هذا القول لا دليل عليه من الكتاب
 والسنة ، ولا يعرف عن سلف الأمة . الثاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستقل القبلة ودعائه كما ثبت ذلك عنه في
 مواطن كثيرة . الثالث أن قبلة الدعاء هي ما يقابله لا ما يرفع إليه صوره كما أوضح ذلك شارح الطحاوية (ص ٢٢٩ بتحقيق
 أحمد محمد شاكر)

أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين « كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت (قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ، وكانوا يستجوبون أن لا يجاوز بصير أحدهم موضع سجوده ، ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه ، ورفعته إلى النبي ﷺ وقال في آخره « فطأطأ رأسه » . قوله (يلتفتين) كذا للاستملى والجسوى بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والماء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد ، واللباقين « يلتفتين » بفتح أوله وضم الميم على البناء للفاعل . قوله (أو لتخطفن أبصارهم) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة « أو لا ترجع إليهم » ، يعني أبصارهم . واختلف في المراد بذلك : فقيل هو وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط ابن حزم فقال : يبطل الصلاة . وقيل المعنى أنه يحشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير الآتي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى ، أشار إلى ذلك الداودي ، ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين . و « أو » هنا للتخيير نظير قوله تعالى (فتقاتلوهم أو يسلوكم) أى يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام ، وهو خبر في معنى الأمر

٩٣ - باب الالتفات في الصلاة

٧٥١ - **حَرْشٌ مُسَدَّدٌ** قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا أشعث بن سُليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت « سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال : هو اختلاسٌ يَخْلِسُهُ الشَّيْطَانُ من صلاة العبد »

[الحديث ٧٥١ - طرئه في : ٣٢٩١]

٧٥٢ - **حَرْشٌ قُتِيْبَةٌ** قال حدثنا سُفيان عن الزُّهري عن عُرْوَةَ عن عائشة « ان النبي ﷺ صلى في خيمية لها أعلامٌ فقال : شَفَلَتْني أعلامُ هذه ، اذهبوا بها إلى أبي جهيم وأنوني بأنيجانيّة »

قوله (باب الالتفات في الصلاة) لم يبين المؤلف حكمه ، لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو إجماع ، لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولي : يحرم الا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر . وورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث ، منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه ، لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا صرف وجهه عنه انصرف ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد « فإذا صليتم فلا تلتفتوا » ، وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي . والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدوره أو عنقه كله . وسبب كراهية الالتفات يحتمل أن يكون لنقص الخشوع ، أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن . قوله (عن أبيه) هو أبو الشعثاء الحارثي ، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد شيخان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسر عن ابن حبان ، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق . ووقع عند البيهقي من رواية مسمر عن أشعث عن أبي وائل . فهذا اختلاف على أشعث ، والراجح رواية أبي الأحوص . وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عمير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ، ويحتمل أن يكون للأشعث فيه شيخان أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حمله عن مسروق ثم لقي عائشة فحمله عنها .

وأما الرواية عن أبي وائل فثابتة لأنه لا يعرف من حديثه واقعه أعلم . قوله (هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة ، ووقع في النهاية : والاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلبا مكابرة ، وفيه نظر . وقال غيره : المختلس الذى يخطف من غير غلبة وهرب ولو مع مائة المالك له والناهب يأخذ بقوة ، والسارق يأخذ في خفية . فلما كان الشيطان قد يشغل المصلى عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس . وقال ابن بريزة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعا من ملاحظته التوجه إلى الحق سبحانه . وقال الطيبي : سمي اختلاسا تصويرا لقبح تلك الفعلة بالمختلس ، لأن المصلى يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى ، والشيطان مرصده له ينتظر فوات ذلك عليه ، فإذا التفت اغتتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة . قوله (مختلس) كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللكشميني « مختلسه » وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري . قيل : الحكمة في جعل سجود السهو جارا للشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع لأن السهو لا يؤخذ به المكلف ، فشرع له الجبر دون العمد ليثبته العبد له فيجتنبه . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة انبجانية أبي جهم ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب إذا صلى في ثوب له أعلام » في أوائل الصلاة . ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخيصة إذا لحظها المصلى وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات ولذلك خلعا معلا بوقوع بصره على أعلامها وسماه شغلا عن صلاته ، وكان المصنف أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخيصة . ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطيع دفعه معفو عنه . لأن لمح العين يغلّب الإنسان ولهذا لم يعد النبي ﷺ تلك الصلاة . قوله (شغلني) في رواية الكشميني « شغلتنى » وهو أوجه ، وكذا اختلفوا في « اذهبوا بها » أو « به » . قوله (إلى أبي جهم) كذا للأكثر وهو الصحيح ، وللكشميني جهم بالتصغير

٩٤ - باب هل يلتفت لأمر ينزل به ، أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة

وقال سهل : التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي ﷺ

٧٥٣ - حديث فتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث بن نافع عن ابن عمر أنه قال « رأى النبي ﷺ فخامة

في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحتمها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحد قبل وجهه في الصلاة » رواه موسى بن عتبة وابن أبي رواد عن نافع

٧٥٤ - حديث يحيى بن بكير قال حدثنا ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس قال

« بينا المسلمون في صلاة الفجر لم يتفأثم إلا رسول الله ﷺ كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف ، فتبسم يضحك » ، ونكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبيه ليصل له الصف ، فظن أنه يريد الخروج ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم ، فأشار إليهم أنهم صلواتكم ، فأرعى الستر ، وتوفا من آخر ذلك اليوم » قوله (باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة) الظاهر أن قوله « في القبلة » يتعلق بقوله « بصافا » ، وأما قوله « شيئا » فأعم من ذلك ، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع

وأنه لا يقدح إلا إذا كان لغیر حاجة . قوله (وقال سهل) هو ابن سعد . وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب من دخل ليؤم الناس ، ووجه الدلالة منه أنه عليه السلام لم يأمر أبا بكر بالإعانة ، بل أشار إليه أن يتأدى على إمامته وكان التفاته لحاجة . قوله في حديث ابن عمر (بين يدي الناس) يحتمل أن يكون متعلقا بقوله « وهو يصلي » أو بقوله « رأى نخامة » . قوله (ففتحها ثم قال حين انصرف) ظاهره أن الحت وقع منه داخل الصلاة ، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غير مقيد بحال الصلاة ، وسبق الكلام على فوائده في أواخر أبواب القبلة ، وأورده هناك أيضا من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غير مقيدة بحال الصلاة . قوله (رواه موسى بن عقبة) وصله مسلم من طريقه . قوله (وابن أبي رواد) اسم أبي رواد ميمون ، وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أن الحت كان بعد الفراغ من الصلاة ، فالغرض منه على هذا المتابعة في أصل الحديث . ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، قال ابن بطال : وجه مناسبته للترجمة أن الصحابة لما كشف عليه السلام الست التفتوا إليه ، وبذل على ذلك قول أنس « فاشار إليهم » ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته اه . ويوضحه كون الحجر عن يسار القبلة فالتأخر إلى إشارة من هو فيها يحتاج إلى أن يلتفت ، ولم يأمرهم عليه السلام بالإعادة بل أقرهم على صلاتهم بالإشارة المذكورة . والله أعلم

٩٥ - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها

في الحضر والسفر ، وما يُجهر فيها وما يُخافت

٧٥٥ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** أبو عوانة قال **حدثنا** عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال « شكوا أهل الكوفة سعدا إلى عمرو بن عبد الله عنه ، فذكره ، واستعمل عليهم عمرا ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يُحسِنُ يَصَلِّي . فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق إن هؤلاء يزعمون أنك لا تُحسِنُ تَصَلِّي . قال أبو إسحاق : أما أنا والله فاني كنتُ أصلي بهم صلاة رسول الله ﷺ ما أُخِرُ عنها ، أصلي صلاة العشاء فأركد في الأوليين وأُخِفُ في الآخرتين . قال : ذاك الظن بك يا أبا إسحاق . فأرسل معه رجلا - أو رجالا - إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجدا إلا سأل عنه ، ويثنون معروفا . حتى دخل مسجدا لابي عيسى ، فقام رجل منهم يُقال له أسامة بن قتادة يُسكني أبا سعد قال : أما إذ نشدتنا فإن سعدا كان لا يسير بالسريّة ، ولا يقسم بالسوية ، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله لأذعن بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذبا قام رياء وسُعمَة فأطّل عمره ، وأطّل فقره ، وعرضه بالفتن . وكان بعد إذا سُئِلَ يقول : شيخ كبير مفقون ، أصابني دعوة سعد . قال عبد الملك : فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وإنه ليتعرض للجوارى في الطرق يَمِيزُهُنَّ »

[الحديث ٧٥٥ - طرقاته في : ٧٧٠ ، ٧٥٨]

٧٥٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن

الصامت أن رسول الله ﷺ قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

٧٥٧ - حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلّي ، فلم على النبي ﷺ فردّ وقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، فرجع يصلي كما صلى ، ثم جاء فلم على النبي ﷺ ، فقال : ارجع فصل فانك لم تصل (ثلاثاً) . فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيرة ، فملئني : فقال : إذا قُت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في عملاتك كلها »

[الحديث ٧٥٧ - أطرافه في ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧]

٧٥٨ - حدثنا أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : قال سعد « كنت أعمل بهم صلاة رسول الله ﷺ صلاتي التي لا أحرّم عنها : أركد في الأولتين وأحذف في الأخريين . فقال عمر رضي الله عنه : ذلك الظن بك »

قوله (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر) لم يذكر المنفرد لأن حكم الإمام ، وذكر السفر لثلاث تخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات . قوله (وما يجهر فيها وما يخافت) هو بضم أول كل منهما على البناء للجهر ، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت ، لأنه لازم فلا يفي منه ، قال ابن رشيد : قوله « وما يجهر ، معطوف على قوله « في الصلوات » ، لا على القراءة ، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافاً لمن فرق في المأموم انتهى . وقد اعتنى البخاري بهذه المسألة فصنف فيها جزءاً مفرداً سنذكر ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل . قوله (عن جابر بن سمرة) هو الصحابي ، ولابيه سمرة بن جندبة صحبة أيضاً . وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر أخرجه أحمد وغيره . قوله (شكوا أهل الكوفة سعداً) هو ابن أبي وقاص ، وهو خال ابن سمرة الراوي عنه ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال : كنت جالساً عند عمر إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة ، انتهى . وفي قوله أهل الكوفة مجاز ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، لأن الذين شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم ، ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة : جعل ناس من أهل الكوفة ، ونحوه لإحقق ابن راهويه عن جرير عن عبد الملك وسمى منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأربد الأسديون ، وذكر العسكري في الأوائل أن منهم الأشعث بن قيس . قوله (فعزله) كان عمر بن الخطاب أمراً سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر .

قوله (واستعمل عليهم عمارا) هو ابن ياسر ، قال خليفة : استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض انتهى . وكان تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى . **قوله** (فشكوا) ليست هذه الفاء عاطفة على قوله « فمزله » بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكوا عطف تفسير ، وقوله « فمزله واستعمل » اعتراض إذ الشكوى كانت سابقة على العزل ، ويثبت رواية معمر الماضية . **قوله** (حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة . وصرح بذلك في رواية أبي عون^(١) الآتية قريبا ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة . وذكر ابن سعد وسيف أنهم ذهبوا أنه حان في بيع خمس باعه . وأنه صنع على داره بابا مبرقا من خشب ، وكان السوق يجاور له فكان يتأذى بأصواتهم ، فزعموا أنه قال : انقطع التصويت . وذكر سيف أنهم زعموا أنه كان يلهمه الصيد عن الخروج في السرايا . وقال الزبير بن بكار في كتاب النسب : رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة اهـ . ويقويه قول عمر في وصيته « فاني لم أعزله من عجز ولا خيانة » وسيأتي ذلك في مناقب عثمان . **قوله** (فأرسل اليه فقال) فيه حذف تقديره فوصل اليه الرسول فجاء إلى عمر ، وسيأتي تسمية الرسول . **قوله** (يا أبا إسحق) هي كنية سعد ، كنى بذلك بأكبر أولاده ، وهذا تعظيم من عمر له ، وفيه دلالة على أنه لم تدح فيه الشكوى عنده . **قوله** (أما أنا والله) أما بالتشديد وهي التمسيم ، والقسيم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا . وفيه القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع ، وجواب القسم يدل عليه قوله « فاني كنت أصلي بهم » **قوله** (صلاة رسول الله ﷺ) بالنصب أي مثل صلاة . **قوله** (ما أحرم) بفتح أوله وكسر الراء أي لا أقص ، وحكى ابن التين عن بعض الرواة أنه بضم أوله ففعله من الرباعي واستضعفه . **قوله** (أصلي صلاة العشاء) كذا هنا بالفتح والمد للجميع ، غير الجرجاني فقال « العشي » ، وفي الباب الذي بعده « صلاتي العشي » بالكسر والتشديد لهم إلا الكشميني ، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ « صلاتي العشي » وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا الزائدة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح ، ويدل عليه التثنية ، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود ويراد بهما المغرب والعشاء ، لكن يعكر عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله أعلم . وأبدى الكرماني لتخصيص العشاء بالذكر حكمة ، وهو أنه لما اتقن فمل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن ، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش . والأولى أن يقال : لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر . **قوله** (فأركد في الأولين) قال الفزاز : أركد أي أقيم طويلا ، أي أطول فهما القراءة . قلت : ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود ، لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة ، وسيأتي قريبا من رواية أبي عون عن جابر بن سمرة « أمد في الأولين ، والأوليين بتحنتين ثنية الأولى وكذا الآخرين » . **قوله** (وأخف) بضم أوله وكسر الحاء الممجمة ، وفي رواية الكشميني وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة ، وكذا هو في رواية عثمان بن سميد الدارمي عن موسى بن إسماعيل البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها ، إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند إسماعيلي بالميم

بدل الفاء ، والمراد بالخذف حذف التعويل لا حذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الركود . قوله (ذلك الظن بك) أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون معا ، فقال سعد أنملنى الأعراب الصلاة ، أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم ، وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة ، فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل ، وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار ، قال ابن بطال : وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال « أركد وأخف » علم أنه لا يترك القراءة فى شيء من صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله ﷺ ، واختصره الكرمانى فقال : ركود الإمام بدل على قراءته عادة . قال ابن رشيد : ولهذا أتبع البخارى فى الباب الذى بعده حديث سعد بحديث أبى قتادة كلفسره . قلت : وليس فى حديث أبى قتادة هنا ذكر القراءة فى الآخرين . نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب ، وإنما تم الدلالة على الوجوب إذا ضم إلى ما ذكر قوله ﷺ « صلوا كما رأيتمونى أصل » ، فيحصل النطاق بهذا لقوله « القراءة للإمام » ، وما ذكر من الجهر والخافتة ، وأما الحضر والسفر وقراءة المأموم فن غير حديث سعد مما ذكر فى الباب ، وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ ، فانه لم يفصل بين الحضر والسفر ، وأما وجوب القراءة على الإمام فن حديث عبادة فى الباب ، ولعل البخارى أكتفى بقوله ﷺ « صلى الله عليه وسلم » وهو ثالث أحاديث الباب ، وافعل ذلك فى صلاتك كلها ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلى ويبره حيث قال : لا دلالة فى حديث سعد على وجوب القراءة ، وإنما فيه تخفيفها فى الآخرين عن الأولين . قوله (فأسئل مع رجلا أو رجلا) كذا لم بالشك ، وفى رواية ابن عيينة « بعث عمر رجلين » ، وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بمحضته ليكون أبعد من التهمة ، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاد به محمد بن مسلمة من الكوفة . وذكر سيف والطبرى أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال : وهو الذى كان يقتص آثار من شكى من العمال فى زمن عمر . وحكى ابن التين أن عمر أرسل فى ذلك عبد الله بن أرقم ، فان كان محفوظا فقد عرف الرجلان . وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلى قال : بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرنى بالمسير معه وكنت دليلا بالبلاد ، فذكر الفصة وفيها « وأقام سعدا فى مساجد الكوفة يسألهم عنه » ، وفى رواية لمحمد بن جرير « فطيف به فى مساجد الكوفة » . قوله (ويثنون عليه معروفا) فى رواية ابن عيينة « فكلهم يثنى عليه خيرا » . قوله (لبنى عبس) بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها مهملة قبيلة كبيرة من قيس . قوله (أبا سعدة) بفتح المهملة بعدها مهملة ساكنة ، زاد سيب فى روايته « فقال محمد بن مسلمة : أنشد الله رجلا يعلم حقا إلا قال » . قوله (أما) بتشديد الميم ، وقسميها محذوف أيضا قوله « نشدتنا » أى طلبت منا القول . قوله (لا يسير بالسرية) الباء للمصاحبة والسرية بفتح المهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش ، ويحتمل أن يكون صفة لمحذوف أى لا يسير بالطريقة السرية أى العادلة ، والأول أولى لقوله بعد ذلك « ولا يعدل » والأصل عدم التكرار ، والتأسيس أولى من التأكيد . ويؤيده رواية جرير وسفيان بلفظ « ولا ينفر فى السرية » . قوله (فى القضية) أى الحكومة ، وفى رواية سفيان وسب « فى الرعية » . قوله (قال سعد) فى رواية جرير « فغضب سعد » . وحكى ابن التين أنه قال له « أعلئ تسجع » . قوله (أما والله) بتخفيف الميم حرف استفتاح . قوله (لادعون بثلاث) أى عليك ، والحكمة فى ذلك أنه نفي عنه الفضائل الثلاث وهى الشجاعة حيث قال « لا ينفر » ، والعفة حيث قال « لا

يقسم ، والحكمة حيث قال ، لا يعدل ، فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابها بمثلها : فطول العمر يتعلق بالنفس ، وطول الفقر يتعلق بالمال ، والوقوع في الفتن يتعلق بالدين ، ولما كان في الثنتين الأوليين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلهما بأمرين دينيين والثالثة بأمر ديني ، وبيان ذلك أن قوله ، لا ينفر بالسرية ، يمكن أن يكون حقا لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يفزو ومن يقيم ، أو كان له عذر كما وقع له في القادسية . وقوله ، لا يقسم بالسوية ، يمكن أن يكون حقا فإن للإمام تفضيل أهل الفناء في الحرب والقيام بالمصالح ، وقوله ، لا يعدل في القضية ، هو أشدها لأنه سلب عنه العدل مطلقا وذلك قدح في الدين ، ومن أعجب العجب أن سعدا مع كون هذا الرجل واجبه بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء عليه إذ علته بشرط أن يكون كاذبا وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الديني . **قوله** (رياء وسعة) أى ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر ، وسيأتى مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأطل قمره) في رواية جرير ، وشدد قمره ، وفي رواية سيف ، وأكثر عياله ، قال الزين ابن المنير : في الدعوات الثلاث مناسبة للحال ، أما طول عمره فليراه من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد ، وأما طول قمره فلنقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طلب أمرا دينيا ، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده . **قوله** (فكان بعد) أى أبو سعدة ، وقائل ذلك عبد الملك بن عمير بينه جرير في روايته . **قوله** (إذا سئل) في رواية ابن عينة ، إذ قيل له كيف أنت ، . **قوله** (شيخ كبير مفتون) قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهى الفقر لكن عموم قوله ، أصابني دعوة سعد ، يدل عليه . قلت : قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى ، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه ، قال عبد الملك : فانا رأيته يتعرض للإمام في السكك فإذا سأله قال : كبير فقير مفتون ، وفي رواية إسحق عن جرير ، فافقر وافقتن ، وفي رواية سيف ، فعنى واجتمع عنده عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فإذا أنكر عليه قال : دعوة المبارك سعد ، وفي رواية ابن عينة ، ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قال ، وأدرك فتنة المختار فقتل فيها ، رواه النخلص في فوائده . ومن طريقه ابن عساكر ، وفي رواية سيف أنه عاش إلى فتنة الجماجم وكانت سنة ثلاث وثمانين ، وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين . **قوله** (دعوة سعد) أفردا لارادة الجنس وإن كانت ثلاث دعوات ، وكان سعد معروفا بإجابة الدعوة ، روى الطبراني من طريق الشعبي قال : قيل لسعد متى أصبت الدعوة ؟ قال : يوم بدر ، قال النبي ﷺ اللهم استجب لسعد ، وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النبي ﷺ قال : اللهم استجب لسعد إذا دعاك . وفي هذا الحديث من الفوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام ببعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة ، قال مالك : قد عزل عمر سعدا وهو أعدل من يأتى بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عمر عزله حسبا لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف ، قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يتق من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل عزله إيثارا لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالعامل أكثر من أربع سنين ، وقال المازري : اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل ، حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ؟ وفيه استفسار العامل عما قيل فيه ، والسؤال

عن شكي في موضع عمله ، والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل . وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون من يجاوره ، وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال . وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته ، والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوؤه . وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب . والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزر قائل الأول دون الثاني . ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كالمنفرد بأذيته . وقد جاء في الخبر « من دعا على ظالمه فقد انتصر ، فلعله أراد الشفقة عليه بأن يجعل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الهداية . ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة ، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة . وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه ، وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث انه يؤدي إلى نكابة الظالم وعقوبته . ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ، ومن الأول قول موسى عليه السلام ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم ﴾ الآية . وفيه سلوك الورع في الدعاء ، واستدل به على أن الأولين من الرباعية متكافئان في الطول ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده . قوله (عن محمود بن الربيع) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ، ولابن أبي عمر عن سفيان بالاسناد عند الاسماعيلي « سمعت عبادة بن الصامت ، ولمسلم من رواية صالح بن كيسان « عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عبادة بن الصامت أخبره ، وبهذا التصريح بالإخبار يندفع تعليل من أعله بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلا وهي رواية ضعيفة عند الدارقطني . قوله (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) زاد الحميدي عن سفيان « فيها ، كذا في مسنده . وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي ، وكذا لابن أبي عمر عند الاسماعيلي ، ولقتيبة وعثمان بن أبي شيبة عند أبي نعيم في المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة في نفس الصلاة ، قال عياض : قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها ، لكن الذات غير منتفية فينخص بدليل خارج ، ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لانه ان ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم ، لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لانه المحتاج اليه فيه لكونه بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لانه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره حتى مال إلى التوقف ، لأن نفي الكمال يشعر بمحصول الإجزاء فلو قدر الإجزاء منتفيا لأجل العموم قدر ثابتا لأجل إشعار نفي الكمال بثبوته فيتناقض ، ولا سبيل إلى إضمارهما معا لأن الإضمار إنما احتجج اليه للضرورة ، وهي مدفوعة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد ، وفي هذا الأخير نظر لأننا إن سلطنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم ، ولانه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني ، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، ولأحمد

من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً : لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ، وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، فلا يتمتع أن يقال إن قوله « لا صلاة » نفي بمعنى النهي أي لا تصلوا إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً : لا صلاة بحضرة الطعام ، فانه في صحيح ابن حبان بلفظ : لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ، أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم ، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به ، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ ، وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة . والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى ﴿ فاقروا ما تنسروا من القرآن ﴾ فالفرض قراءة ما تنسروا ، وتعيين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً بأيتم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا ينقض عجز من يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطعام فنية فيصلي صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها بلغة في تحقيق مخالفتها لمذهب غيره ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة ، والأصل أيضاً عدم إطلاق الكل على البعض ، لأن الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خمساً ، وكذا حديث عبادة : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وغير ذلك ، فإطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً ، قال الشيخ تقي الدين : وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها ، فان دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر بأسناد صحيح ، ودليل الجمهور قوله ﷺ « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان « ثم افعل ذلك في كل ركعة » ولعل هذا هو المر في إيراد البخاري له عقب حديث عبادة « واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر » لأن صلاته صلاة حقيقة فتتقن عند انتفاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قاله الشيخ تقي الدين ، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث « من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة » ، لكن حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طرقة وعمله الدارقطني وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كمالاكية بحديث « وإذا قرأ فأنتوا » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري ، ولا دلالة فيه لإمكان الجمع بين الأمرين : فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكوت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم ثلاثاً يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في « جزء القراءة » والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة « أن النبي ﷺ نقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم . قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، والظاهر أن حديث الباب مختصر

من هذا وكان هذا سببه والله أعلم . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . (فائدة) : زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب « فصاعدا » أخرجه النسائي وغيره ، واستدل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة . وتعقب بأنه ورد لدفع توم قصر الحكم على الفاتحة ، قال البخاري في « جزء القراءة » : هو نظير قوله « تقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا » ، وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها ، وفيه نظر لثبوته من بعض الصحابة ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك ، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة « وان لم ترد على أم القرآن أجرات » ، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قام فصل ركعتين لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب » ، ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة المسى . صلاته وسيأتي الكلام عليه بعد أربعة وعشرين بابا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، وكأنه أشار بإبراده عقب حديث عبادة أن الفاتحة إنما تتحم على من يحسنها ، وأن من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه ، وأن إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم . قال الخطابي : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ظاهر الإطلاق التخيير ، لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة ، وهو كقوله تعالى ﴿ فااستيسر من الهدى ﴾ ثم عرفت السنة المراد . وقال النووي : قوله « ما تيسر » محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من يجز عن الفاتحة . وتعقب بأن قوله « ما تيسر » لا إجمال فيه حتى يبين بالفاتحة ، والتقييد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه . وأيضا فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينحصر التيسير في الفاتحة ، وأما الحل على ما زاد فبني على تسليم تعين الفاتحة وهي محل النزاع . وأما حمله على من يجز فبعيد ، والجواب القوي عن هذا أنه ورد في حديث المسى . صلاته تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاع بن رافع رفعه « وإذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ، الحديث . ووقع فيه في بعض طرقه « ثم اقرأ إن كان معك قرآن » ، فإن لم يكن فأحمد الله وكبر وهلل ، فإذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فإن يجز عن فعلها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، وإلا انتقل إلى الذكر . ويحتمل الجمع أيضا أن يقال : المراد بقوله « فاقرا ما تيسر معك من القرآن » أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوي « أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » ،

٩٦ - باب القراءة في الظهر

٧٥٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسع الآية أحيانا ، وكان يقرأ في المعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية »

[الحديث ٧٥٩ - أطرافه : في ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩]

٧٦٠ - **حَدَّثَنَا** عَنْ **عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا** أَبِي قَالَ **حَدَّثَنَا** الْأَعْمَشُ **حَدَّثَنِي** عُمَارَةُ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ « سَأَلْنَا خُبَابًا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْنَا : بَأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ؟ قَالَ : بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ »

قوله (باب القراءة في الظهر) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما لإثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب ، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعيينه ، والاول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني ، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها ، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب ، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزويل وهل أتى في صبح الجمعة . **قوله** (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه) في رواية الجوزقي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه ، وكذا للنسائي من رواية الاوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما ، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى حدثني عبد الله فأمّن بذلك تدليس يحيى . **قوله** (الاوليين) بتحتايتين ثنية الأولى . **قوله** (صلاة الظهر) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها . **قوله** (وسورتين) أى في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحا في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي ، وزاد البغوي : ولو قصرت السورة عن المقروء ، كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام أو الغالب ، **قوله** (يطول في الأولى ويقصر في الثانية) قال الشيخ قتي الدين : كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذرا من الملل انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث « فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة ، ولا يداود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفیان عن معمر ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إن لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثُر الناس ، واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد ، وجمع بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال « أمد في الاوليين » أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . وقال من استحب استواءهما : إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كان يقرأ في الظهر في الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية » وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وادعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما ، وقد روى مسلم من حديث حفصة « انه ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » ، واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعطل بها لحظاتها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من

تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع اللاحق انتهى . وقد ذكر البخارى فى جزء القراءة ، كلاما معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف فى انتظار الداخل فى الركوع شئ . والله أعلم . ولم يقع فى حديث أبى قتادة هذا هنا ذكر القراءة فى الآخرين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت فى حديثه من وجه آخر كما سيأتى من حديثه بعد عشرة أبواب . **قوله** (ويسمع الآية أحيانا) فى الرواية الآتية « ويسمعنا » ، وكذا أخرجه الإسماعيل من رواية شيبان ، وللنسائى من حديث البراء « كنا نصلى خلف النبي ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » ، وابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال « بسج اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » ، واستدل به على جواز الجهر فى السرية وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك خلافا لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عددا لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق فى التدبر ، وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة الصلاة السرية . وقوله « أحيانا » يدل على تكرار ذلك منه . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال فى الأخبار دون التوقف على اليقين ، لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة فى السرية لا يكون إلا بسمع كلها ، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان فى الجهرية ، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقها . ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ كان يحرم عقب الصلاة دائما أو غالبا بقراءة السورتين ، وهو بعيد جدا والله أعلم . **قوله** (حدثنا عمر) هو ابن حفص بن غياث . **قوله** (حدثني عمارة) هو ابن عمير كما فى الباب الذى بعده . **قوله** (عن أبى معمر) هو عبد الله بن سحرة بفتح المهملة والموحدة بينهما غاء معجمة ساكنة الأزدي ، وأراد الدمياطى أن لا يبه صحبة ، ووجه بعضهم فى ذلك فإن الصحابي أخرج حديثه الترمذى وقال فى سياقه « عن سحرة وليس بالأزدي » . قلت : لكن جزم البخارى وابن أبى خيثمة وابن حبان بأنه الأزدي ، والعلم عند الله . **قوله** (باضطراب لحيته) فيه الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته ، لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء مثلا لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منهما ، وكأنهم نظروا بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو محل القراءة لا الذكر والدعاء ، وإذا انضم إلى ذلك قول أبى قتادة « كان يسمعنا الآية أحيانا » قوى الاستدلال والله أعلم . وقال بعضهم : احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابي بالقراءة مقبول ، لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره ، واستدل به المصنف على مخافته القراءة فى الظهر والعصر كما سيأتى ، وعلى رفع بصر المأموم إلى الإمام كما مضى ، واستدل به البيهقى على أن الإسرار بالقراءة لا بد فيه من اسماء المرء نفسه ، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفوتين ، بخلاف ما لو أطبق شففيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه . انتهى وفيه نظر لا يخفى

٩٧ - باب القراءة فى العصر

٧٦١ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال **حدثنا** سفيان عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن أبى معمر قال « قلت لخباب بن الأرت : أكان النبي ﷺ يقرأ فى الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قال قلت بأى شئ كنتم تعملون قراءة ته ؟ قال : باضطراب لحيته »

٧٦٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةِ سُورَةٍ ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا»
 قَوْلُهُ (باب القراءة في العصر) أورد فيه حديث خباب المذكور قبله ، وكذا حديث أبي قتادة مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحها أو إشارة . قَوْلُهُ (قلنا) في رواية الحموي والمستمل «قلت لخباب» . قَوْلُهُ (ابن الأرت) بفتح الراء وتفيد المشتاة الفوقانية . قَوْلُهُ (هشام) هو الدستوائي

٩٨ - باب القراءة في المغرب

٧٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ فَقَالَتْ : يَا بُنَيَّ ، وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّمَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ»
 [المحدث ٧٦٣ - طرقة في : ٤٤٢٩]

٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ «قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَاصٍ ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطُولِي الطَّوَلَيْنِ»
 قَوْلُهُ (باب القراءة في المغرب) المراد تقديرها لا إثباتها لكونها جهرية ، بخلاف ما تقدم في باب القراءة في الظهر ، من أن المراد إثباتها . قَوْلُهُ (أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوى عنها ، وبذلك صرح الترمذي في روايته فقال «عن أمه أم الفضل» ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد لما سيأتى في المناقب من حديثه ، وقد رأيتني وعمر موثق وأخته على الإسلام ، واسمها فاطمة . قَوْلُهُ (سمعت) أى سمعت ابن عباس ، وفيه الثقات لأن السياق يقتضى أن يقول سمعتني . قَوْلُهُ (لقد ذكرتني) أى شيئا نسيت ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه «ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله» ، أورده المصنف في «باب الوفاة» ، وقد تقدم في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بإصحابه في مرض موته كانت الظهر ، وأشرنا إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التي حكيتها عائشة كانت في المسجد ، والتي حكيتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي ، لكن يعكر عليه رواية ابن إسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ «خرج النبي رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب» الحديث أخرجه الترمذي ، ويمكن حل قولها «خرج إلينا» أى من مكانه الذي كان راقدا فيه إلى من في البيت فصلى بهم ، قتلتم الروايات . قَوْلُهُ (يقرأ بها) هو في موضع الحال أى سمعته في حال قراءته . قَوْلُهُ (عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج «حدثني ابن أبي مليكة» ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره . قَوْلُهُ (عن عروة) في رواية الاسماعيلي من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج «سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره» . قَوْلُهُ (قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ) كان مروان حينئذ أميرا على المدينة من قبل معاوية . قَوْلُهُ (بقصار) كذا لاكثر بالتونين وهو عوض عن

المضاف اليه ، وفي رواية الكشميني ، بقصار المفضل ، وكذا الطبراني عن أبي مسلم الكجي ، والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، لكن في رواية النسائي ، بقصار السور ، وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان ، أبا عبد الملك ، أترأى في المغرب بقل هو الله أحد وإنا أعطيناك الكوثر ، ، وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالاختبار بين عروة وزيد ، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فاخبره . قوله (وقد سمعت) استدلال به ابن المنير على أن ذلك وقع منه عليه السلام نادرا ، قال : لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل يشر بأن عاداته كانت كذلك انتهى . وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ : لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ ، ، ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماعيلي . قوله (بطول الطولين) أي بأطول السورتين الطويلتين وطول تأنيث أطول ، والطولين بتحتايتين ثنية طول ، وهذه رواية الأكثر . ووقع في رواية كريمة ، بطول ، بضم الطاء وسكون الواو ، ووجه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف أي كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد كما سنوضحه . وحكى الخطابي أنه منبسطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو ، قال : وليس بشيء ، لأن الطول الحيل ولا معنى له هنا انتهى . ووقع في رواية الاسماعيلي ، بأطول الطولين ، بالتذكير ، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري . ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة ، بأطول الطولين المص ، وفي رواية أبي داود ، قال قلت وما طول الطولين ؟ قال : الاعراف ، وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه ، قال قلت يا أبا عبد الله ، وهي كنية عروة . وفي رواية البيهقي ، قال قلت لعروة ، وفي رواية الاسماعيلي ، قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين ، زاد أبو داود ، قال - يعني ابن جريج - سألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة والاعراف ، كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق . وللجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال « الانعام ، بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين ، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم بدل الانعام ، بدل المائدة أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج ، لحصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام ، قال ابن بطال : البقرة أطول السبع الطوال فلو أزاها لقال طولي الطوال ، فلبسالم يردا دل على أنه أراد الاعراف لأنها أطول السور بعد البقرة . وتعقب بأن النساء أطول من الاعراف ، وليس هذا التعقيب بمرضى لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تقي كلمة . وقال ابن المنير : تسمية الاعراف والانعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما والله أعلم . واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب ، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفضل ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده

٩٩ - باب الجهر في المغرب

٧٦٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَالِكٌ عَنْ ابْنِ نَهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ »

[الحديث ٧٦٥ - أطرافه : ٣٠٠٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤]

قوله (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة واثى بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه، وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصودا على الخلافات. **قوله** (عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفيان عن الزهري حديث محمد بن جبير، **قوله** (قرأ في المغرب بالطور) في رواية ابن عساكر يقرأ، وكذا هو في الموطأ وعند مسلم، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري، وكان جاء في أسارى بدر، ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري في فداء أهل بدر، وزاد الأسماعيلي من طريق معمر وهو يومئذ مشرك، وللصنف في المنازى من طريق معمر أيضا في آخره قال وذلك أول ما قر الإيمان في قلبي، والطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد فاخذني من قراءته الكرب، ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن، واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوى في حال الكفر، وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة. وستأتى الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة. **قوله** (بالطور) أى بسورة الطور، وقال ابن الجوزى: يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) وسنذكر ما فيه قريبا. قال الترمذى: ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات. وقال الشافعى: لا أكره ذلك بل أستحب. وكذا نقله البغوى في شرح السنة عن الشافعى، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب. وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها. قال ابن دقيق العيد: استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب، والحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه. قلت: الأحاديث التى ذكرها البخارى في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير، لأن الاعراف من السبع الطوال، والطور من طوال المفصل، والمرسلات من أوساطه. وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله، ولم أر حديثا مرفوعا فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل إلا حديثا في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والاخلاص، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة. فاما حديث ابن عمر فظاهر اسناده الصحة إلا أنه معلول، قال الدارقطنى: أخطأ فيه بعض رواة. وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سباك وهو متروك، والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان، قال سليمان: فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل، الحديث أخرجه النسائى وصححه ابن خزيمة وغيره. وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك، لكن في الاستدلال به نظر يأتى مثله في باب جهر الإمام بالتأمين، بعد ثلاثة عشر بابا. نعم حديث رافع الذى تقدم في المواقيت أنهم كانوا يتنزلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعله بعدم المشقة على المأمومين، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ وأظب على ذلك لاحتج به على زيد، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي ﷺ. وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في

حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف ، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار ، قال : وهذا يدل على نسخ حديث زيد ، ولم يبين وجه الدلالة ، وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر حمل بخلافه حمله على أنه اطلع على ناسخه ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول : إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات . قال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، لجائز للصلى أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماما استحب له أن يحذف في القراءة كما تقدم اه . وهذا أولى من قول القرطبي : ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك ، وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة ، لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة . ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ : فسمعت يقول (أن عذاب ربك لواقع) قال فأنبر أن الذي سمعته من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه . وليس في السياق ما يقتضى قوله « خاصة » مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة ، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها ، فمعد البخارى في التفسير « سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون) الآيات إلى قوله (المصيطرون) كاد قلبى بطير ، ونحوه لقاسم بن أصبغ ، وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو المتقدمين « سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ، ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد . ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتى في حديث زيد بن ثابت ، وكذا أبداه الخطابى احتمالا ، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان لإنكار زيد معنى . وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لمروان « إنك لتخف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعا ، أخرجه ابن خزيمة . واختلف على هشام في صحابه والمحموظ عن عروة أنه زيد بن ثابت ، وقال أكثر الرواة : عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب ، وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتصرا على المتن دون القصة ، واستدل به الخطابى وغيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا : لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس ، وله أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق . واستشكل المحب الطبري إطلاق هذا ، وحمله الخطابى قبله على أنه يوقع ركعة في أول الوقت ويديم الباقي ولو غاب الشفق ، ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ، ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك . واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن منتهى آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع ، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البني ، وحكى الرابع والثامن اللزمارى في « شرح التنبيه » ، وحكى التاسع المزوقى في شرحه ، وحكى الخطابى والماوردى العاشر ، والراجح الحجرات (١) ذكره النووى . ونقل المحب الطبري قولنا شاذ أن المفصل جميع القرآن ، وأما

(١) هذا فيه نظر ، والراجح أن أوله كما جزم بذلك الشارح ص ٢٥٩ ويدل على ذلك حديث أوس بن حذيفة في تحزيب الصعابة للقرآن أخرجه أحمد وأبو داود وآخرون . والله أعلم

ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة بن أوفى قال : أقرأني أبو موسى كتاب عمر اليه : أقرأني في المغرب آخر المفضل .
وآخر المفضل من (لم يكن) الى آخر القرآن فليس تفسيراً للمفضل بل لآخره ، فدل على أن أوله قبل ذلك

١٠٠ - باب الجهر في المشاء

٧٦٦ - **حدثنا أبو الثَّعْبَانِ** قال حدثنا مُعْتَمِرٌ عن أبيهِ عن بكرٍ عن أبي رافعٍ قال « صليتُ مع أبي هريرةَ العتمةَ فقرأ (إذا السماء انشقتُ) فسجدَ ، فقلتُ له . قال : سجدتُ خلفَ أبي القاسمِ عليه السلام فلا أزالُ أسجدُ بها حتى ألقاهُ »

[الحديث ٧٦٦ - أطرافه في : ٧٦٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨]

٧٦٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال حدثنا شُعْبَةُ عن عَدِيِّ قال سمعتُ البراءَ « ان النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان في سفرٍ ، فقرأ في المشاء في إحدى الركعتينِ بالتيينِ والزيثونِ »

[الحديث ٧٦٧ - أطرافه في : ٧٦٩ ، ٤٩٥٢ ، ٧٥٤٦]

قوله (باب الجهر في المشاء) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح ، والذي في المغرب أولى ولعله من النسخ . **قوله** (حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصريون ، وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم . **قوله** (فقلت له) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها ، وفي الرواية التي بعدها د فقلت ما هذه . . **قوله** (سمعت) زاد غير أبي ذر د بها ، أي بالسجدة ، أو الباء للظرف أي فيها يعني السورة ، وفي الرواية الآتية لغير الكشميني د سجدت فيها . **قوله** (خلف أبي القاسم عليه السلام) أي في الصلاة ، وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها ، ونوزع في ذلك لأن سجوده في السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل ، وقال ابن المنير : لاحجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه ، لأنه ليس مرفوعاً ، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ د صليت خلف أبي القاسم فسجد بها ، أخرجه ابن خزيمة ، وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ د صليت مع أبي القاسم فسجد فيها . **قوله** (حتى ألقاه) كناية عن الموت ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى . **قوله** (عن عدي) هو ابن ثابت كما في الرواية الآتية بعد باب . **قوله** (في سفر) زاد الإسماعيلي فصل المشاء ركعتين . **قوله** (في إحدى الركعتين) في رواية النسائي د في الركعة الأولى . **قوله** (بالتيين) أي بسورة التين ، وفي الرواية الآتية د والتيين ، على الحكاية ، وإنما قرأ في المشاء بقصار المفضل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف ، وحديث أبي هريرة عمول على الحضرة فلذلك قرأ فيها بأوساط المفضل

١٠١ - باب القراءة في المشاء بالسجدة

٧٦٨ - **حدثنا مسددٌ** قال حدثنا يزيدُ بنُ زُرَيْجٍ قال حدثني التيميُّ عن بكرٍ بنِ أبي رافعٍ قال : صليتُ

مع أبي هريرة العنّة، قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد، قلت: ما هذه؟ قال: سجدتُ بها خلف أبي القاسم عليه السلام، فلا أزالُ أسجدُ بها حتى ألقاه.

قوله (باب القراءة في العشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل، والقول في إسناده كالذي قبله، والتمس هو سليمان ابن طرخان والد المتعمّر

١٠٢ - باب القراءة في العشاء

٧٦٩ - **حدثنا** خلاد بن يحيى قال حدثنا مسعر قال حدثنا عدي بن ثابت سمع البراء رضي الله عنه قال «سمعت النبي ﷺ يقرأ (التين والزيتون) في العشاء، وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة»
قوله (باب القراءة في العشاء) تقدم أيضاً، وقوله فيه (وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه) يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

١٠٣ - باب يطول في الأوليين، ويحذف في الآخرين

٧٧٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن أبي عون قال: سمعتُ جابر بن سمرة قال «قال عمرُ لمسيّد: لقد شكوك في كلِّ شيء حتى الصلاة. قال: أمّا أنا فأؤدّي الأوليين وأحذف في الآخرين، ولا آلو ما اعتدبتُ به من صلاة رسول الله ﷺ. قال: صدقت، ذاك الظنُّ بك، أو ظنّي بك»
قوله (باب يطول في الأوليين) أي من صلاة العشاء، ذكر فيه حديث سعد، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب وجوب القراءة»، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله «صلا في العشاء أو العشي»، وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعية

١٠٤ - باب القراءة في الفجر. وقالت أم سلمة: قرأ النبي ﷺ بالطور

٧٧١ - **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا سيّار بن سلامة قال «دخلتُ أنا وأبي كلّي أبي بركة الأسلمي، فسألناه عن وقت الصلوات فقال: كان النبي ﷺ يصلّي الظهر حين تروى الشمس، والعصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية، ونسبتُ ما قال في الغرب. ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل، ولا يحبّ النوم قبلها ولا الحديث بعدها، ويصلّي الصبح فيعبرُ الرجل فيعرف جليسه. وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة»

٧٧٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول «في كلِّ صلاة يقرأ، فأسمعنا رسول الله ﷺ أسمعنكم، وما أخفى عتاً أخفينا عنكم. وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير»

قوله (باب القراءة في الفجر) يعني صلاة الصبح . **قوله** (وقالت أم سلمة قرأ النبي ﷺ بالطور) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . **قوله** (عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر الصلوات ، والمراد المكتوبات ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في المواقيت . وقوله هنا (وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة) أي من الآيات ، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه ، وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالخاق ونحوها ، فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى ، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بن أخرجه مسلم ، وفي رواية له بالصلوات ، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة . وكان المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم تلك بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين . **قوله** (إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الهجاس عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وعالده بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهم عن ابن جريج ، منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره . وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود ، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ، ورقية بن مصقلة عند النسائي ، وقيس بن سعد وعمارة بن ميمون عند أبي داود ، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهم عن عطاء ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . **قوله** (في كل صلاة يقرأ) بضم أوله على البناء للجهول ، ووقع في رواية الأصيل د تقرأ ، بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعا بلفظ لا صلاة إلا بقراءة ، هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال : إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الهجاس عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره د وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وظاهر سياقه أن ضمير د سمعته ، للنبي ﷺ فيكون مرفوعا ، بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله د ما أسمنا وما أخفى عنا ، يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع . **قوله** (وان لم تزد) بلفظ الخطاب ، وبينته رواية مسلم عن أبي خيثمة وعمر بن الناقدة عن إسماعيل د فقال له رجل ان لم أزد ، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند د اذا كنت إماما لحفف ، واذا كنت وحدا فطول ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة ، الحديث . **قوله** (أجزاء) أي كفت ، وحكى ابن التين رواية أخرى د جزت ، بغير ألف وهي رواية القابسي واستشكله ، ثم حكى عن الخطابي قال : يقال جزى وأجزى مثل وفي وأوفى قال : فزال الاشكال . **قوله** (فهو خير) في رواية حبيب المعلم د فهو أفضل ، وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم . وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية وابن كثرانة من المالكية ، وحكاها القاضي الفراء الخليل في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا . والله أعلم

١٠٥ - باب الجهر بقراءة صلاة الفجر

وقالت أم سلمة: طُفْتُ وراءَ الناسِ والنبي ﷺ يُصَلِّي وَيَقْرَأُ بِالطَّوْرِ

٧٧٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَتَطَلَّقُ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ . قَالُوا : مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ . فَانصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ سِهَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظَ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ فَقَالُوا : هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، فِهَذَاكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا ﴿ يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآتَيْنَاهُ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴾ فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ﴿ قُلْ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أُوْحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْغَنِيِّ ﴾

[الحديث ٧٧٣ - طرفه في : ١٩٧١]

٧٧٤ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا أَمَرَ ، وَسَكَتَ فِيمَا أُمِرَ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ . ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾

قوله (باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر صلاة الفجر ، وهو موافق للترجمة الماضية ، وعلى رواية أبي ذر فلفظه أشار إلى أنها تسمى بالأميرين . **قوله** (وقالت أم سلمة الخ) وصله المصنف في باب طواف النساء ، من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت : « شكوت إلى النبي ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي - أَيْ أَنَّ بِي مَرَضًا - فَقَالَ : طَوِّفِي وَرَاءَ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . قَالَتْ : فَطُفْتُ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الصَّلَاةَ حِينَئِذٍ كَانَتْ الصُّبْحَ ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى أَوْرَدَهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَّا الْفَسَّافِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَلَفْظُهُ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ بِلَوْنٍ ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ حَسَّانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ نَوْحٍ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ لُحَيْمَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ : قَالَتْ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، مَا ذُو ، وَأَطْنُ سِيَاقَهُ لَفْظُ ابْنِ لُحَيْمَةَ ، لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَعْنِ الصَّلَاةَ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ لَهُمْ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمَوْطَأَاتِ لَهُ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ مَالِكٍ ، مِنْهَا رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ الْمَذْكُورَةِ . وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ ابْنَ لُحَيْمَةَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ ، وَعَرَفَ بِهَذَا انْدِفَاعَ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التَّيْنِ عَنْ بَنِي الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ أَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَالَ : لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُهَا ، وَالْأَوَّلُ أَنَّ

تحمّل على النافلة لأن الطواف يمتنع إذا كان الإمام في صلاة الفريضة انتهى . وهو رد للحديث الصحيح بغير حجة ، بل يستفاد من هذا الحديث جواز ما منعه ، بل يستفاد من الحديث التفصيل فنقول : أن كان الطائف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال وإلا فيجوز ، وحال أم سلة هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف . ويستنبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضا على الأعيان ، إلا أن يقال كانت أم سلة حينئذ شاكية فهي معذورة ، أو الوجوب يخص بالرجال . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقال ابن رشيد : ليس في حديث أم سلة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة ، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها « طفت وراء الناس » يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من وراءهم إلا إن كانت جهرية ، قال : ويستفاد منه جواز إطلاق « قرأ » وإرادة جهر ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه من التفسير ، ويأتي بيان عكاظ في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضا وكانت عكاظ من أسواق الجاهلية ، الحديث . والمقصود منه هنا قوله « وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له ، وهو ظاهر في الجهر » ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا قال « قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر ، وما كان ربك نسيا » لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ووجه للناسبة منه ما تقدم من إطلاق « قرأ » على جهر ، لكن كان يبيح خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله ، فكأنه يقول : هذا الاجمال هنا مفسر بالبيان في الذي قبله ، لأن المحدث بهما واحد ، أشار إلى ذلك ابن رشيد . ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات إشارة منه إلى أن المتمد في ذلك هو فعل النبي ﷺ وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئا مما صنعه . وقال الاسماعيلي : لإيراد حديث ابن عباس هنا بغير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات ، لأن مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية . وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك ، وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك تارة وينفي القراءة أخرى وربما أثبتا ، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه « أنهم دخلوا عليه فقالوا له : هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : لا . قيل : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ قال : هذه شر من الأولى ، كان عبدا مأمورا بلغ ما أمر به ، وأما شك فرواه أبو داود أيضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « ما أدرى أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا ، انتهى . وقد أثبت قراءته فيهما خباب وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم ، فروايتهم مقدمة على من نفي ، فضلا على من شك . ولعل البخاري أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه ، لأنه احتج بقوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ ، والله أعلم . وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك أيضا رواه أيوب عن أبي العالية البراء قال « سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ قال هو أمامك أقرأ منه ما قل أو كثر ، أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن إبراهيم المعروف بابن علي . قوله (وما كان ربك نسيا) - ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ قال الخطابي : مراده أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرآنا يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان ، ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ، ثم شرع الاقتداء به . قال : ولا خلاف في وجوب أفعاله التي هي لبيان حمل الكتاب . وقوله (أسوة) بكسر المعزة وضما أي قدوة

١٠٦ - باب الجمع بين السورتين في الركعة

والقراءة بالخواتيم ، وسورة قبل سورة ، وبأول سورة . ويُذكر من عبد الله بن السائب :
 « قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع ،
 وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من المثاني
 وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية يوسف أو يونس . وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بهما
 وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأفعال ، وفي الثانية بسورة من المفصل
 وقال قتادة - فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين ، أو يُرَدِّد سورة واحدة في ركعتين - : كل كتاب الله

٧٧٤ م - وقال عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « كان رجل من الأنصار يؤتمهم في مسجد
 قباء وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ
 سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فسلمه أصحابه فقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم
 لا ترى أنها تخرجك حتى تقرأ بأخرى ، فلما أن تقرأ بها ولما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، قال : ما أنا بشاركها ، إن
 أحببتم أن أؤمكم بذلك فعلت ، وإن كرهتم تركتكم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم
 غيره - فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ، ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك ، وما يحملك
 على ترك هذه السورة في كل ركعة ؟ فقال : إني أحبها . فقال : حبك إياها أدخلك الجنة »

٧٧٥ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل قال « جاء رجل إلى ابن
 مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة . فقال : هذا كهذا الشعر . لقد عرفت الظاهر التي كان النبي ﷺ
 يقرن بينهما . فذكر عشرين سورة من المفصل ، سورتين في كل ركعة »

[الحديث ٧٧٥ - طرمه في : ٤٩٩٦ ، ٥٠٤٣]

قوله (باب الجمع بين السورتين في ركعة ، والقراءة بالخواتيم ، وسورة قبل سورة ، وبأول سورة) اشتمل هذا
 الباب على أربع مسائل : فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضا ، وأما
 القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالآوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة ، ويمكن أن يؤخذ
 من قوله « قرأ عمر بمائة من البقرة » ويتأيد بقول قتادة « كل كتاب الله » ، وأما تقديم السورة على السورة على ما في
 ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه ، وأما القراءة بأول سورة فن حديث
 عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضا . قوله (ويذكر عن عبد الله بن السائب) أي ابن أبي السائب
 ابن صبيح بن جابر بموحدة ابن عبد الله بن عمر بن غزوم ، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال « سمعت

محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العبادي كلهم عن عبد الله بن السائب قال : صلى لنا النبي ﷺ الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون - أو ذكر عيسى ، شك محمد بن عباد - أخذت النبي ﷺ سعة فركع ، وفي رواية بحذف فركع ، . وقوله « ابن عمرو بن العاص ، وم من بعض أصحاب ابن جريج ، وقد روينا في مصنف عبد الرزاق عنه فقال « عبد الله ابن عمرو القاري » ، وهو الصواب . واختلف في إسناده على ابن جريج فقال ابن عينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه ، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلة بن سفيان - أو سفيان ابن أبي سلة - وكان البخاري علقه بصيغة « ويذكر » لهذا الاختلاف ، مع أن إسناده مما تقوم به الحجة . قال النووي : قوله « ابن العاص » غلط عند الحفاظ ، فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف ، بل هو تابعي حجازي ، قال : وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة ، وكرهه مالك انتهى . وتعب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختارا ، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه ، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذاً من قوله « حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى » ، لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم . نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل ، وأدلة الجواز كثيرة ، وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ قرأ الاعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة ففيه القراءة بالاول وبالأخير ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة قراها في الركعتين ، وهذا إجماع منهم . وروى محمد بن عبد السلام الحشني - بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون - من طريق الحسن البصري قال « غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصل بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع ، أخرجه ابن حزم محتجا به ، وروى الدارقطني بإسناد قوى عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة ^(١) . قوله (أخذت النبي ﷺ سعة) بفتح أوله من السعال ، ويجوز الضم ، ولابن ماجه « شرقة » بمعجمة وقاف . وقوله في رواية مسلم « وحذف » أي ترك القراءة . وفسره بعضهم برى البخامة الناشئة عن السعلة ، والاول أظهر لقوله « فركع » ، ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتأدى فيها . واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة ، وهو واضح فيما إذا غلبه . وقال الرافعي في شرح المسند : قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر ، قال : ولمن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله « بمكة » أي في الفتح أو حجة الوداع . قلت : قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال « في فتح مكة » ويؤخذ منه أن قطع القراءة لمعارض السعال ونحوه أولى من التأدى في القراءة مع السعال والتثنيح ، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحب فيه تطويلها . قوله (وقرأ عمر الخ) وصله ابن أبي شبة من طريق أبي رافع قال « كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني » انتهى . والمثاني قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها ^(٢)

(١) ويحل على ما ذكره الشارح من جواز قراءة بعض السورة ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر بالآيتين من البقرة وآل عمران « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا من الآيات » ، و « قل يا أهل الكتاب اتقوا لله كلمة سواء بيننا وبينكم » الآية ، وما جاز في النافذة جاز في القرينة ما لم يرد بخصص . والله أعلم

(٢) هذه الكلمة سقطت من المخطوطة ، ولعل سقطها أولى . والله أعلم

وقيل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل ، قيل سميت مثنى لأنها ثنت السبع ، وسميت الفاتحة السبع المثنى لأنها ثنتي في كل صلاة . وأما قوله سبحانه وتعالى (ولقد آتيناك سبعا من المثنى) فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك .
قوله (وقرأ الأحنف) وصله جعفر الثريائي في « كتاب الصلاة » له من طريق عبد الله بن شقيق قال : صلى بنا الأحنف ، فذكره وقال (في الثانية يونس ، ولم يشك . قال : وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك . ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** (وقرأ ابن مسعود الخ) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد التميمي عنه ، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق (١) بلفظه « فافتتح الاقوال حتى بلغ ونعم التصير ، انتهى . وهذا الموضع هو رأس أربعين آية . فالروايتان متوافقتان ، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها ، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر فإنه محتمل . قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخواتم من أثر عمر أو ابن مسعود وإلا فلم يأت البخاري بدليل على ذلك . وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ باللاحاق مؤيد بقول قتادة . **قوله** (وقال قتادة) وصله عبد الرزاق ، وفتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به ، وإنما أراد البخاري منه قوله (كل كتاب الله) فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة ، وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة ، فقال ابن رشيد : لعله لا يقول به ، لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء . قلت : وفيه نظر . لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل . قال الزين بن المنير : ذهب مالك إلى أن يقرأ المصل في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر : لكل سورة حظا من الركوع والسجود . قال : ولا تقسم السورة في ركعتين ، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي . ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف قال : فان فعل ذلك كله لم تقسد صلاته بل هو خلاف الأولى . قال : وجميع ما استدل به البخاري لا يخالف ما قال مالك ، لأنه محمول على بيان الجواز انتهى . وأما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه . وقد نقل البيهقي في مناقب الشافعي عنه أن ذلك مستحب ، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذهب الشافعي أيضا ، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف ، واختلف هل رتبة الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجتهاد منهم ؟ قال القاضي أبو بكر : الصحيح الثاني ، وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بلا خلاف . ثم قال ابن المنير : والذي يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة في ركعتين انتهى . وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط بعضها ببعض فأي موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة ، فإنه إن قطع في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة . وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى . وقد تقدم في الطهارة قصة الانصاري الذي رماه العدو بهم فلم يقطع صلاته وقال « كنت في سورة فكرهت أن أقطعها » وأقره النبي ﷺ على ذلك (٢) . **قوله** (وقال عبيد الله بن عمر) أي ابن حفص بن غاصم ، وحديثه هذا وصله الترمذي والبرار عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس ، والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله ، قال الترمذي : حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت ، قال : وقد روى مبارك ابن فضالة عن ثابت فذكر طرفا من آخره ، وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله ،

(١) في المخطوطة « عبد الرحمن »

(٢) لكن سبق قريبا ما يدل على عدم كراهة قسم السورة في ركعتين . فتنبه

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلسة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة مرسلًا قال : وهو أشبه بالصواب ، وإنما رجحه لأن حماد بن سلسة مقدم في حديث ثابت ، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة ، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون ثابت فيه شيخان . **قوله** (كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء) هو كلثوم بن الهدم ، رواه ابن منده في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس ، كذا أورده بعضهم . والهدم بكسر الهاء وسكون الدال ، وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء ، وعليه نزل النبي ﷺ حين قدم في الهجرة إلى قباء . قيل وفي تعيين الميهم به هنا نظر ، لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أمير سرية . وكلثوم بن الهدم مات في أرائل ما قدم النبي ﷺ المدينة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي ، وذلك قبل أن يبعث السرايا . ثم رأيت بخط بعض من تسلم على رجال العمدة كلثوم بن زهدم وعزاه لابن منده ، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين العطار في حواشي مبهمات الخطيب نقلًا عن صفة التصوف لابن طاهر : أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فسماع كرز بن زهدم ، قاله أعلم . وعلى هذا فالذي كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية ، ويدل على تغايرهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يحتمل بها ، وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر ، وفي هذا أن النبي ﷺ سأل وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه ، وفي هذا أنه قال إنه يحبها فبشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فبشره بأن الله يحبه . والجمع بين هذا التغاير كله ممكن لولا ما تقدم من كون كلثوم بن الهدم مات قبل البعث والسرايا ، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدا ، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرؤها في الليل يرددها ، ليس فيه أنه أم بها لا في سفر ولا في حضر ، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر . وسيأتي ذلك واضحًا في فضائل القرآن . وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى . **قوله** (بما يقرأ به) أي من السورة بعد الفاتحة . **قوله** (افتتح قل هو الله أحد) تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة ، وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لانه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة . **قوله** (فكلمه أصحابه) يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما ألفوه من النبي ﷺ **قوله** (وكرهوا أن يؤمهم غيره) إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث ، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره . **قوله** (ما يأمر بك به أصحابك) أي يقولون لك ، ولم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا . **قوله** (ما يمنعك وما يملكك) سأل عن أمرين فأجاب بقوله : أني أحبها ، وهو جواب عن الثاني مستلزم للاول بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة ، فالمانع مركب من المحبة والأمر المعهود ، والحامل على الفعل المحبة وحدها ، ودل تبشير له بالجنة على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضي في قوله « أدخلك » ، وإن كان دخول الجنة مستقبلا تحقيقا لوقوع ذلك ، قال ناصر الدين بن المنير : في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لاسكن أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوله . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرانا لغيره ، وفيه ما يشعر بأن سورة الإخلاص مكية . **قوله** (جاء رجل إلى ابن مسعود) هو نهيك بفتح الهمزة وكسر الهاء ابن سنان البجلي ، سماء منصور في روايته عن

أبي وائل عند مسلم ، وسيأتي من وجه آخر . **قوله** (قرأت المنفصل) تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمى منفصلاً لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة على الصحيح . ولقول هذا الرجل قرأت المنفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله فقال : يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف (من ماء غير آسن) أو غير يأسن ؟ فقال عبد الله : كل القرآن أحصيت غير هذا قال : أني لأقرأ المنفصل في ركعة . **قوله** (هذا) يفتح الهاء وتشديد الذال المحجمة أي سردا وإفراطا في السرعة ، وهو منصوب على المصدر ، وهو استفهام إنكار بحذف أداة الاستفهام ، وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة كانت حادثهم في انشاد الشعر . وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضا أن أقواما يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه ، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، وهو في رواية مسلم دون قوله نفع (١) . **قوله** (لقد عرفت النظائر) أي السور المتأثلة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو القصص ، لا المتأثلة في عدد الآي ، لما سيظهر عند تعيينها . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد ، حتى اعتبرتها فلم أجدها فيها شيئا متساويا . **قوله** (يقرن) بضم الراء وكسرهما . **قوله** (عشرين سورة من المنفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمان عشرة سورة من المنفصل وسورتين من آل حم ، وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله ولفظه د فقام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسأله فقال : عشرون سورة من المنفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه د فقال الأعمش : أولهن الرحمن وآخرهن الدخان ، ثم سردها ، وكذلك سردها أبو إسحق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلا بالحديث بعد قوله د كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة : الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والنازعات في ركعة وويل للطففين وعبس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة ، هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا إنه لم يقل د في ركعة ، في شيء منها ، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران ، وقد سردها أيضا محمد بن سنان بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها ، ومحمد ضعيف . وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل د وسورتين من آل حم ، مشكل لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب . أو فيه حذف كأنه قال وسورتين إحداهما من آل حم ، وكذا قوله في رواية أبي حمزة د آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات ، وأما عم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكأن فيه تجاوزا ، لأن عم وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة . ويتبين بهذا أن قوله في حديث الباب د عشرين سورة من المنفصل ، تجاوزا لأن الدخان ليست منه ، ولذلك فصلها من المنفصل في رواية واصل . نعم يصح

(١) قوله د دون قوله نفع : هذا سهو من المخرج رحمه الله ، بل هذا اللفظ موجود في صحيح مسلم ، ولفظه د ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، انتهى . والله أعلم

ذلك على أحد الآراء في حد المفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن ، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا ، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها ، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب ، فلهذا صدر الترجمة بما دل عليه ، وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساخ الجمع بين ثلاث فصاعدا لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال ، لأنه يحمل على النادر . وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالبا ، وأما تطويله فانما كان في التدبر والترنيل ، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادرا . قلت : لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة ، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من المفصل ، وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس : إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر ، وفيه ما يقوى قول القاضي أبي بكر المتقدم : إن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة ، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى

١٠٧ - باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب

٧٧٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأتم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بأتم الكتاب ، ويُسمِعُنا الآية ، ويُطَوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يُطَوِّلُ في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح » **قوله** (باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب) يعني بغير زيادة ، وسكت عن نائلة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية ، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها (ربنا لا تزغ قلوبنا) الآية . **قوله** (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . **قوله** (بأتم الكتاب) فيه ما ترجم له ، وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه . قال ابن خزيمة : قد كنت زمانا أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان . إلى أن رأيت الاوزاعي قد رواه أيضا عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصروا على قوله « كان يقرأ في الأوليين بأتم الكتاب وسورة » كما تقدم عنه من طرق ، وأن همام زاد هذه الزيادة وهي الاقتصار على الفاتحة في الآخرين ، فكان يخشى شذوذها إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر ، لكن أصحاب الاوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب . **قوله** (ما لا يطيل) كذا للكثير ، ولكريمة « ما لا يطول » . و « ما » نكرة موصوفة أو مصدرية ، وفي رواية المستمل والحوي « بما لا يطيل » واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب القراءة في الظهر » وسيأتي أيضا

١٠٨ - باب من خافت القراءة في الظهر والمصر

٧٧٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن الأعمش عن مُحَارَةَ بن مُهَبِرٍ عن أبي مَعْمَرٍ « قلتُ نَحْلِبُ : أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمصر ؟ قال : نعم . قلنا : من أين علمت ؟ قال : باضطراب الحية »

قوله (باب من خافت القراءة) أى أسره . وفي رواية الكشميني « خافت بالقراءة ، وهو أوجه . ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريبا »

١٠٩ - باب إذا أسمع الإمام الآية

٧٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا الأزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأتم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر ، ويسمعنا الآية أحيانا ، وكان يطول في الركعة الأولى »

قوله (باب إذا أسمع) وللكشميني « إذا سمع ، بتشديد الميم (الإمام الآية) أى فى السرية ، خلافا لمن قال يسجد للسجود إن كان ساميا ، وكذا لمن قال يسجد مطلقا ، وحديث أبي قتادة واضح فى الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضا »

١١٠ - باب يطول في الركعة الأولى

٧٧٩ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر ، ويُقصر في الثانية ، ويفعل ذلك في صلاة الصبح »

قوله (باب يطول فى الركعة الاولى) أى فى جميع الصلوات ، وهو ظاهر الحديث المذكور فى الباب ، وقد تقدم البحث فيه أيضا ، وعن أبي حنيفة يطول فى أول الصبح خاصة ، وقال البيهقي فى الجمع بين أحاديث المسألة : يطول فى الاولى ان كان ينتظر أحدا وإلا فليس . بين الاوليين . وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال : لى لاحب أن يطول الامام الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس ، فاذا صليت لنفسى فانى أحرص على أن أجعل الاوليين سواء . وذنب بعض الأئمة الى استحباب تطويل الاولى من الصبح دائما ، وأما غيرها فان كان يرجى كثرة المأمومين ويبادر هو أول الوقت فينتظر وإلا فلا . وذكر فى حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفى ذلك الوقت يواطىء السمع واللسان القلب لفرغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه . والعلم عند الله

(تنبيه) : أبو يعفور المذكور فى السند هو الأكبر ، واسمه واقد بالقاف وقيل وقدان ، وجزم النوى فى شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، وبالأول جزم أبو علي الجبائي والمزى وغيرهما وهو الصواب

١١١ - باب جهر الإمام بالتأمين

وقال عطاء : آمين دعاء . آمن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد لاجبة

وكان أبو هريرة ينادي الإمام : لا تقفني بآمين

وقال نافع : كان ابن عمر لا يدعه ، ويحضهم ، وسمعت منه في ذلك خيراً

٧٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن

عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا أمن الإمام فأمنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين

الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . وقال ابن شهاب « وكان رسول الله ﷺ يقول : آمين »

[الحديث ٧٨٠ - طرقة في ٦٤٠٢]

قوله (باب جهر الامام بالتأمين) أى بعد الفاتحة في الجهر ، والتأمين مصدر أمن بالتشديد أى قال آمين وهى بالمدة والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء ، وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى الإمالة ، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة : القصر حكاة ثعلب وأنشد له شاهدا ، وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر ، وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازته في الشعر خاصة . والتشديد مع المد والقصر ، وخطأهما جماعة من أهل اللغة . وآمين من أسماء الافعال مثل صه للسكوت ، وفتح في الوصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف ، وإنما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور ، وقيل غير ذلك بما يرجع جميعه إلى هذا المعنى ، كقول من قال : معناه اللهم آمنا بخير ، وقيل كذلك يكون ، وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها ، وقيل لمن استجيب له كما استجيب للملائكة ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله ، وأنكره جماعة ، وقال من مد وشدد : معناها قاصدين اليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق ، وقال من قصر وشدد : هى كلمة عبرانية أو سريانية . وعند أبي داود من حديث أبي زهير الفيرى الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ، ثم ذكر قوله ﷺ « إن ختم بآمين فقد أوجب » . قوله (وقال عطاء) إلى قوله بآمين (وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن ؟ قال نعم ويؤمن من وراءه ، حتى إن للمسجد للجة . ثم قال : إنما آمين دعاء . قال : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام فيناديه فيقول : لا تسبقني بآمين . وقوله حتى إن بكسر الهمزة للمسجد أى لاهل المسجد للجة اللام للتأكيد واللجة قال أهل اللغة : الصوت المرتفع ، وروى للجة ، بموحدة وتخفيف الجيم حكاة ابن التين ، وهى الاصوات المختلطة . ورواه البيهقي درجة ، بالراء بدل السلام كما سيأتى . قوله (لا تقفني) بضم الفاء وسكون المثناة ، وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالقاء والشين المعجمة ولم أر ذلك فى شيء من الروايات ، وإنما فيها بالمشاة من القوافى وهى بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من سبق ، ومراد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة ، وقد تمسك به بعض المالكية فى أن الإمام لا يؤمن وقال : معناه لا تنازعنى بالتأمين الذى هو من وظيفة المأموم ، وهذا تأويل بعيد ، وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال : كان أبو

هريرة يؤذن لمروان ، فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف ، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف ، وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهه عن ذلك ، وقد وقع له ذلك مع غير مروان : فروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين ، والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي بينه عبد الرزاق من طريق أبي سلمة عنه ، وقد روى نحو قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال يا رسول الله ، لا تستبقني بآمين ، ورجاله ثقات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا ، وقد روى عنه بلفظ « ان بلالا قال ، وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حمل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه ، وتمسك به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة ، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التسك بها ، قال ابن المنير : مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه في مقام الداعي ، بخلاف قول المانع لأنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم ، وجوابه أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط ، فالداعي فصل المقاصد بقوله ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فان قالها الإمام فكأنه دعا مرتين مفصلا ثم مجملا . قوله (وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضهم على قولها ، قال « وسمعت منه في ذلك خيرا » ، وقوله (ويحضهم) بالضاد المعجمة ، وقوله (خيرا) بسكون التحتية أي فضلا وثوابا وهي رواية الكشميهني ، ولغيره « خيرا » بفتح الموحدة أي حديثا مرفوعا ، ويشعر به ما أخرجه البيهقي « كان ابن عمر إذا أمن الناس أمن معهم ويرى ذلك من السنة » ورواية عبد الرزاق مثل الأول ، وكذلك روينا في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ، ومناسبة أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة ، وذلك أعم من أن يكون إماما أو مأموما . قوله (عن ابن شهاب) في الترمذي من طريق زيد بن الحباب عن مالك « أخبرنا ابن شهاب » . قوله (أنهما أخبراه) ظاهره أن لفظهما واحد ، لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مغايرة بسيرة للفظ الزهري . قوله (إذا أمن الإمام فأمنوا) ظاهره في أن الإمام يؤمن ، وقيل معناه إذا دعا ، والمراد دعاء الفاتحة من قوله ﴿ اهدنا ﴾ إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء ، وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله ﴿ ولا الضالين ﴾ ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب ، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، قيل وفيه نظر لكونها قضية شرطية ، وأجيب بأن التعبير إذا يشعر بتحقيق الوقوع ، وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقال : لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا ، وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ، وهي علة غير قاذحة فإن ابن شهاب إمام لا يضره التفرد ، مع ما سيذكر قريبا أن ذلك جاء في حديث غيره ، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المصنف بأنه داع فناسب أن يختص المأموم بالتأمين ، وهذا يحجى على قولهم إنه لا قراءة على المأموم ، وأما من أوجبها عليه فله أن يقول : كما اشتركا في القراءة فينبغي أن يشتركا في التأمين ، ومنهم من أول قوله « إذا أمن الإمام » فقال : معناه دعا ، قال وتسمية الداعي مؤمنا سائفة لأن المؤمن يسمى داعيا كما جاء في قوله تعالى ﴿ قد أجيب دعوتكما ﴾ وكان موسى داعيا وهرون مؤمنا كما رواه

ابن مردويه من حديث أنس ، وتمتع بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعياً عكسه قاله ابن عبد البر ، على أن الحديث في الأصل لم يصح ، ولو صح فاطلاق كون هرون داعياً إنما هو للتغليب ، وقال بعضهم : معنى قوله « إذا أمن » بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها ، قال ابن العربي : هذا بعيد لغة وشرعاً . وقال ابن دقيق العيد : وهذا مجاز ، فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأصل عدمه . قلت : استدلوأه برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » ، قالوا فاجمع بين الروایتين يقتضى حمل قوله « إذا أمن » على المجاز . وأجاب الجمهور - على تسليم المجاز المذكور - بأن المراد بقوله « إذا أمن » أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقالوا آمين فان الملازمة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن . وقيل في الجمع بينهما : المراد بقوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أى ولم يقل الإمام آمين ، وقيل يؤخذ من الخبرين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري ، وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة ، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه ، فمن سمع تأمينه آمن معه ، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأمينه قاله الخطابي . وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره ، وقد رده ابن شهاب بقوله « وكان رسول الله ﷺ يقول آمين » كأنه استشعر التأويل المذكور فبين أن المراد بقوله « إذا أمن » حقيقة التأمين ، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بصنيع أبي هريرة رواه كما سياتي بعد باب ، وإذا ترجح أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور ، خلافاً للكوفيين ورواية عن مالك قال : يسر به مطلقاً . ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه ، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يخجل به فلا يستلزم علم المأموم به ، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب « وكان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين » أخرجه السراج ، وابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب « كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين » ، والحميدي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ « إذا قال ولا الضالين » ، ولابن داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » ، ولابن داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحو رواية الزبيدي ، وفيه رد على من أوما إلى النسخ قال : إنما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليعلمهم فان وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر . قوله (فأمروا) استدلل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء ، لكن تقدم في الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ، فذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب ، وحكى ابن بزيعة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر ، قال : وأوجه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية . ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة ؟

على وجهين : أحدهما لا تقطع لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كأخذ العاطس (١) والله أعلم . قوله (قائه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، فإن الملائكة تؤمن ، قبل قوله ، فمن وافق ، وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كابن حبان فإنه لما ذكر الحديث قال : يريد مسوافة الملائكة في الاخلاص بنفي إعجاب ، وكذا جنح اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة ، أو في إجابة الدعاء ، أو في الدعاء بالطاعة خاصة ، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للتؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للآتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فمن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بزيعة . وقيل : الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة بمن في الأرض أو في السماء . وسيأتي في رواية الأعرج بعد باب . وقالت الملائكة في السماء آمين ، وفي رواية محمد بن عمرو الآتية أيضاً ، فوافق ذلك قول أهل السماء ، ونحوها سهل عن أبيه عند مسلم ، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد ، انتهى . ومثله لا يقال بالرأى فالمصير إليه أولى . قوله (غفر له ما تقدم من ذنبه) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية ، وهو محمول عند العلماء على الصغائر ، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توضع كوضوئه ^{في كتاب الطهارة} . (فائدة) : وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الأصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث : وما ناخر ، وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المنتقى عن بحر بن نصر بدونها ، وكذا رواه مسلم عن حملة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بآبائهما ، ولا يصح ، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومسنده بدونها ، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المديني وغيرهما . وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة . قوله (قال ابن شهاب) هو متصل إليه برواية مالك عنه ، وأخطأ من زعم أنه معلق . ثم هو من مراسيل ابن شهاب ، وقد قدمنا وجه اعتضاده . وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الفرائد والعلل من طريق حفص بن عمر العدني عن مالك عنه ، وقال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر وهو ضعيف ، وفي الحديث حجة على الإمامية (٢) في قولهم إن التأمين يبطل الصلاة ، لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ، ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أي قاصدين إليك ، وبه تمسك من قال إنه بالمد والتشديد ، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته . وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق

(١) الصواب أن تأمين المأموم وحده إذا عطس لا يقطع عليه قراءته لكونه شيئاً سبياً مشروعا . والله أعلم

(٢) ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية ، لأنها طاقة ضالة ، وهي من أخص طوائف الشيعة . وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يعتبر ، والإمامية شر من الزيدية وكلاهما من الشيعة وليسوا أهلاً لأن يذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف . والله أعلم

تأمين الملائكة ، ولهذا شرعت للمأموم موافقته . وظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك ، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب « الذخائر » وهو مقتضى إطلاق الراقعي الخلاف . وادعى النووي في « شرح المذهب » الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في « الأم » على أن المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمدا أو سهوا ، واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام ، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به لإمامه ، فاما الأول فكأنه أخذ من أن التأمين يختص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضى أن قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم ، وأما الثاني فقد يدل على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لأنه لا يقرؤها أصلا

١١٢ - باب فضل التأمين

٧٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ ، وَقَالَ لِلْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ آمِينَ ، فَوَاقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

قوله (باب فضل التأمين) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة . قال ابن المنير : وأي فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه ، ثم قد ترتبت عليه المغفرة اهـ . ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله « إذا قال أحدكم » لكن في رواية مسلم من هذا الوجه « إذا قال أحدكم في صلاته » فيحمل المطلق على المقيد . نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد - وساق مسلم لإسنادها - « إذا أمن القاري » فأمنوا ، فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القاري . مطلقاً لكل من سمعه من مصل أو غيره . ويمكن أن يقال : المراد بالقاري الإمام إذا قرأ الفاتحة . فان الحديث واحد اختلفت ألفاظه . واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من آدميين ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الملائكة » من بدء الخلق إن شاء الله تعالى

١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين

٧٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فَقُولُوا : آمِينَ ، فَانَهُ مِنْ وَاقْتِ قَوْلِهِ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَنُعَيْمُ الْجُبَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [الحديث ٧٨٢ - طرفه في : ٤٧٥]

قوله (باب جهر المأموم بالتأمين) كذا للاكثر ، وفي رواية المستملى والحوي « جهر الإمام بآمين » والاول هو الصواب لثلاث تكرار . قوله (مولى أبي بكر) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث . قوله (إذا قال الإمام الخ) استدلل به على أن الإمام لا يؤمن ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، قال الزين بن المنير : مناسبة الحديث للترجمة من جهة

أن في الحديث الأمر بقول آمين ، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً على الجهر ، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك . وقال ابن رشيد : تؤخذ المناسبة منه من جهات : منها أنه قال : إذا قال الإمام فقولوا ، فقابل القول بالقول ، والإمام إنما قال ذلك جهراً فكان الظاهر الاتفاق في الصفة . ومنها أنه قال : فقولوا ، ولم يقيد بجهر ولا غيره ، وهو مطلق في سياق الإثبات ، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم معنى في مسألة الإمام ، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق . ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام ، وقد تقدم أن الإمام يجهر فإلزام جهره بجهره ١ هـ . وهذا الأخير سبق إليه ابن بطال ، وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام جهر بها ، لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ، فبقي التأمين داخل تحت عموم الأمر باتباع الإمام ، ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً ، وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجعة بآمين . والجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : قال الأكثر في المسألة قولان أحصهما أنه يجهر . قوله (تابعه محمد بن عمرو) أي ابن علقمة الليثي ، ومتابعه وصلها أحمد والدارمي عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمي عن أبي صالح ، وقال في روايته : فوافق ذلك قول أهل السماء . . قوله (ونعيم الجهر) بالرفع عطفاً على محمد بن عمرو ، وأغرب الكرماني فقال : حاصله أن سمياً ومحمد بن عمرو ونعيماً ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث ، لكن الأول والثاني رواه عن أبي هريرة بالواسطة ونعيم بدونها ، وهذا جزم منه بشيء لا يدل عليه السياق ، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً ، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد ، وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والراجح وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجهر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال الله أكبر ، ويقول إذا سلم : والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، بوب النسائي عليه والجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو أصح حديث ورد في ذلك ، وقد تعقب استدلاله باحتيال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله « أشبهكم » أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها ، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسمة كما ساقى قريسا ، والجواب أن نعيماً ثقة فتقبل زيادته ، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه ، (تنبيه) : عرف مما ذكرناه أن متابعة نعيم في أصل إثبات التأمين فقط ، بخلاف متابعة محمد بن عمرو . والله أعلم

١١٤ - باب إذا ركع دون الصف

٧٨٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن الأعمش - وهو زياد - عن الحسن عن أبي بكر

« انه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : زادك الله حرصاً ، ولا تمد »

قوله (باب إذا ركع دون الصف) كان اللائق إيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة ، وقد سبق هناك ترجمة المرأة وحدها تكون صفا ، وذكرت هناك أن ابن بطال استدل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف إلحاقا للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوقا بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقفت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول تجزئه أو لا تجزئه ، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمور على منهي ؟ والظاهر أن الذي استدل به نظر إلى مطلق الجواز حمل للنهي على التنزيه والامر على الاستحباب ، وقال ناصر الدين بن المنير : هذه الترجمة بما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب ، إذا ، لأشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله « ولا تعد » . **قوله** (عن الاعلم وهو زياد) في رواية عن عفان عن ممام حدثنا زياد الاعلم أخرجه ابن أبي شيبة ، وزیاد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صغار التابعين ، قيل له الاعلم لانه كان مشقوق الشفة ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (عن الحسن) هو البصري . **قوله** (عن أبي بكر) هو الثقفی ، وقد أعله بعضهم بأن الحسن عنعنه ، وقيل إنه لم يسمع من أبي بكر ، وإنما يروى عن الأحنف عنه ، ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الاعلم قال « حدثني الحسن أن أبا بكر حدثه ، أخرجه أبو داود والنسائي . **قوله** (انه انتهى إلى النبي ﷺ) في رواية سعيد المذكورة « أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكر عن أبيه « وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسمى ، وللطحاوي من رواية حماد بن سلة عن الاعلم « وقد حفزه النفس » . **قوله** (فذكر ذلك) في رواية حماد عند الطبراني « فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : أيكم دخل الصف وهو راكع » . **قوله** (زادك الله حرصا) أي على الخير ، قال ابن المنير صوب النبي ﷺ فعل أبي بكر من الجهة العامة وهي الحرص على ادراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة . **قوله** (ولا تعد) أي إلى ما صنعت من السعي الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف ، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحا في طرق حديثه كما تقدم بعضها ، وفي رواية عبد العزيز المذكورة « فقال من الساعي » ، وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني « فقال أيكم صاحب هذا النفس ؟ قال : خشيت أن تفوتني الركعة معك » ، وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث « صل ما أدركت واقتض ما سبقك » ، وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره « أيكم الراكع دون الصف » ، وقد تقدم من روايته قريبا « أيكم دخل الصف وهو راكع » ، وتمسك المهلب بهذه الرواية الأخيرة فقال : إنما قال له « لا تعد » ، لانه مثل بنفسه في مشيه راكعا لانها كشية البهائم اه . ولم ينحصر النهي في ذلك كما حررته ، ولو كان منحصرا لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف . وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته ، وذهب إلى تحريمه أحد وإحقق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة ، واستدلوا بحديث وابصة بن معبد « أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما . ولابن خزيمة أيضا من حديث علي بن شيبان نحوه « زاد » لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكر على أن الأمر في حديث وابصة للاستحباب ليكون أبي بكر أتي بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالاعادة ، لكن نهى عن العود إلى ذلك ، فكأنه أرشد إلى ما هو الأفضل . وروى البيهقي من طريق المغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة وليس له تضعيف ،

وجمع أحد وغيره بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لعموم حديث وابصة ، فن ابتداء الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة ، وإلا فتجب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيان . واستنبط بعضهم من قوله « لا تعد » أن ذلك الفعل كان جائزا ثم ورد النهي عنه بقوله « لا تعد » ، فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ وهذه طريقة البخاري في « جزء القراءة خلف الإمام » ، ويؤخذ عما حررته جواب من قال : لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة الحرص ؟ وأجيب بأنه يجوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة . وهو مبنى على أن النهي إنما وقع عن التأخير وليس كذلك . (تنبيه) : قوله « ولا تعد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، وحكى بعض شراح المصاييح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ، ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني « صل ما أدركت واقض ما سبقك » ، وروى الطحاوي بأسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا « إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف » ، واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أى حال وجده عليها ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي ﷺ قال « من وجدني قائما أو راكعا أو ساجدا فليكن معي على الحال التي أنا عليها » وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا وفي إسناده ضعف ، ولكنه ينجبر بطريق سعيد بن منصور المذكورة

١١٥ - باب إتمام التكبير في الركوع

قاله ابن عباس عن النبي ﷺ . وفيه مالك بن الحويرث

٧٨٤ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال **حدثنا** خالد بن الجري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين قال « صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال : **ذَكَرْنَا** هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبِرُ كَمَا رَفَعَ وَكَمَا وَضَعَ »

[الحديث ٧٨٤ - طرفاه في : ٧٨٦ ، ٨٢٦]

٧٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أنه كان يصل بهم فيكبر كلّا خفض ورفع ، فاذا انصرف قال : **إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ** صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[الحديث ٧٨٥ - أطرافه في : ٧٨٩ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣]

قوله (باب إتمام التكبير في الركوع) أى مده بحيث ينتهى بتمامه ، أو المراد عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني . قلت : ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبيز قال « صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير » ، وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل ، وقال الطبري والبخاري : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول ، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده . **قوله** (قاله ابن عباس عن النبي ﷺ) أى الإتمام

ومراد أنه قال ذلك بالمعنى ، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخذه من الرجل الذي كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة ، إنها صلاة النبي ﷺ ، فيستلزم ذلك أنه نقل عن النبي ﷺ إتمام التكبير ، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ، ومن لازم ذلك التكبير في الركوع . وهذا يبعد الاحتمال الأول . قوله (وفيه مالك بن الحويرث) أى يدخل في الباب حديث مالك ، وقد أوردته المؤلف بعد أبواب في باب المكث بين السجدين ، ولفظه : فقام ثم ركع فكبر . قوله (أخبرنا خالد) هو الطحان ، والجري هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذي روى هذا الحديث عنه ، والاسناد كله بصرون وفيه رواية الأقران والإخوة . قوله (صلى) أى عمران (مع على) أى ابن أبي طالب (بالبصرة) يعنى بعد وقعة الجمل . قوله (ذكرنا) بتشديد الكاف وفتح الراء ، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك ، وقد روى أحمد والطحاوى بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال : ذكرنا على صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمدا ، ولا أحد من وجه آخر عن مطرف قال : قلنا - يعنى لعمران بن حصين - يا أبا نجيد ، هو بالنون والجيم مصغر ، من أول من ترك التكبير ؟ قال : عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر . وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد . وهذا لا ينافي الذي قبله لأن زيادا تركه بترك معاوية ، وكان معاوية تركه بترك عثمان . وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ، وبرحمته حديث أبي سعيد الآتي في باب يكبر وهو ينهض من السجدين ، لكن حكى الطحاوى أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل ، وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للايذان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندبة ما عدا تكبيرة الإحرام . وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله ^(١) قال ناصر الدين بن المنير : الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يجمد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية ^(٢) . قوله (كلما رفع وكلما وضع) هو عام في جميع الانتقالات في الصلاة ، لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فإنه شرع فيه التحميد ، وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضا من حديث أبي هريرة في الباب ، ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي ، ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوى ، ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده ، ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي ، ومن حديث

(١) وهذا القول أظهر من حيث الدليل ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حافظ عليه وأمر به ، وأصل الأمر للوجوب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي . وأما ما روى عن عثمان ومعاوية من عدم إتمام التكبير فهو محمول على عدم الجهر بذلك لا أنها تركاه إحسانا للظن بهما ، وعلى تسليم أن الترك وقع منهما فالحجة مقدمة على رأيهما رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين . والله أعلم

(٢) ولو قيل إن الحكمة في شرعية تكرار التكبير تنبيه المصل على أن الله سبحانه أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم فلا ينبغي التشاغل عن طاعته بشيء من الأشياء ، بل ينبغي الإقبال عليها بالقلب والقالب ، والحشوع فيها بتطبيق له سبحانه ومطلباً لرضاه ، لكان ذلك متوجها . والله أعلم

عبد الله بن سعيد بن منصور ، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ، ومن حديث جابر عند البزار ، وسيأتي مفسرا من حديث أبي هريرة فيه . قوله في حديث أبي هريرة (يصل بهم) في رواية الكشميني « يصل لهم » ،

١١٦ - باب إتمام التكبير في السجود

٧٨٦ - حدثنا أبو الفيمان قال حدثنا حماد عن غيلان بن جبرير عن مطرف بن عبد الله قال « صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر . فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ »

٧٨٧ - حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن أبي بشر عن عكرمة قال « رأيت رجلا عند المقام يسكب في كل خفض ورفع ، وإذا قام وإذا وضع . فأخبرت ابن عباس رضي الله عنه قال : أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك ؟ »

[الحديث ٧٨٧ - طرقة : في ٧٨٨]

قوله (باب إتمام التكبير في السجود) فيه ما تقدم في الذي قبله . قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد . قوله (صليت) خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران (استدلل به على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافا لمن قال يحصل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وفيه نظر لانه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما . وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ، ووقع لأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة ، وكذا لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين ، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا بذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي . قوله (قد ذكرني) في رواية الكشميني « لقد ذكرني » . قوله (أو قال) هو شك من أحد رواة ، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله ﷺ » ، ولم يشك ، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران « ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة » قال ابن بطال : ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة ، وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة ، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد ، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يريد إجماعا سابقا . قوله (عن أبي بشر) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه . قوله (رأيت رجلا عند المقام) في رواية الاسماعيل « صليت خلف شيخ بالابطح » والأولى أصح ، إلا أن يكون المراد بالابطح البطحاء التي تفرش في المسجد ، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ « صليت خلف شيخ بمكة » ، وأنه سماه في بعض الطرق أبا هريرة ، وانفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة ،

والسراج من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة ، رأيت رجلا يصلي في مسجد النبي ﷺ ، فان لم يحمل على التجوز والا ففى شاذة . **قوله** (أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ) هو استفهام انكار للإنكار المذكور ، ومقتضاه الانبات لانه نفي النفي . **قوله** (لا أم لك) هي كلمة قولها العرب عند الزجر ، وكذا قوله في الرواية التي بعدها ، نكلك أمك ، فكانه دعا عليه أن يفقد أمه أو أن تفقده أمه ، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته . واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل الى الحق الذي هو غاية الجهل وهو يرى من ذلك

١١٧ - باب التكبير إذا قام من السجود

٢٨٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال أخبرنا همام عن قتادة عن عكرمة قال « صليت خلف شيخ بمكة ، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق ، فقال : نكلك أمك ، سنة أبي القاسم ﷺ » وقال موسى : حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا عكرمة »

٢٨٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلاته من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد - قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد - ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس »

قوله (باب التكبير إذا قام من السجود) . **قوله** (صليت خلف شيخ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الاسماعيل « الظهر ، وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره ، لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، ولاحد والطحاوي والطبراني من طريق عبد الله الداناج وهو بالنون والجيم الخفيفتين عن عكرمة قال « صلى بنا أبو هريرة » . **قوله** (وقال موسى) هو ابن اسماعيل راوى الحديث عن همام ، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة ، وانما أفردهما لكونه على شرطه في الأصول ، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات . وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة ، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الاسماعيل . وقوله (سنة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة ، وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الاسماعيل . **قوله** (أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن) كذا قال عقيل ، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم ، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلية بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصرا ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولا من رواية يونس عن ابن شهاب ، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج ، وليس هذا الاختلاف قادحا بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معا كما سيأتي في « باب يهوى بالتكبير » من رواية شعيب عنه عنهما جميعا عن أبي هريرة . **قوله** (يكبر حين يقوم) فيه التكبير قائما ، وهو

بالإتفاق في حق القادر . **قوله** (ثم يكبر حين ركع) قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ، ويمدح حتى يصل إلى حد الركوع انتهى . ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة . **قوله** (حين يرفع الخ) فيه أن التسميع ذكر النهوض ، وأن التحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما خلافاً لما لك ، لأن صلاة النبي ﷺ الموصوفة بحمولة على حال الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب . **قوله** (قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الراوي في قوله : ولك الحمد ، وأما باقي الحديث فانفق فيه ، وإنما لم يسقه عنهما معا وهما شيخاه لأن يحيى من شرطه في الاصول ، وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أيضاً عن ابن شهاب بائيات الواو ، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي ، قال العلماء : الرواية بثبوت الواو أرجح ، وهي زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هي واو الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عده . **قوله** (ثم يكبر حين يهوى) يعني ساجداً ، وكذا هو في رواية شعيب ، وه يهوى ، ضبطناه بفتح أوله أي يسقط . **قوله** (يكبر حين يقوم من الثنتين) أي الركعتين الأوليين ، وقوله (بعد الجلوس) أي في التشهد الأول . وهذا الحديث مفسر للاحاديث المتقدمة حيث قال فيها : كان يكبر في كل خفض ورفع ،

١١٨ - باب وضع الألف على الركب في الركوع

وقال أبو حميد في أمصاه : أمسكن النبي ﷺ يديه من ركبته

٧٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول : **صليت** إلى جنب أبي قطبة بين كفتي ثم وضعتهما بين فخذي ، فهاني أبي وقال : كئنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب ،

قوله (باب وضع الألف على الركب في الركوع) أي كل كف على ركبة . **قوله** (وقال أبو حميد) سيأتي موصولا مطلقا في باب سنة الجلوس في التشهد ، والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع . يقويه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق . **قوله** (عن أبي يعفور) بفتح التثنية وبالفاء وآخره راه وهو الأكبر كما جزم به المزى وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر ، وصرح الدارمي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدى والعبدى هو الأكبر بلا نزاع ، وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر ، وتعقب ، وقد ذكرنا اسمهما في المقدمة **قوله** (مصعب بن سعد) أي ابن أبي وقاص . **قوله** (فطقت) أي ألصقت بين باطن كفتي في حال الركوع . **قوله** (كئنا نفعله فنهينا عنه وأمرنا) استدله على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالآمر والنهي في ذلك هو النبي ﷺ ، وهذه الصيغة محتاتف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخاري . وكذا مسلم إذ أخرجه في صحيحه . وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمي : كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أعقابهم ، فصليت إلى جنب أبي فضر يدي ، الحديث ، فافادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم . قال الترمذي : التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روى

عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال : فوضعنا أيدينا على ركبنا ، ف ضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين غنديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر باسناد قوى قال : إنما فعله النبي ﷺ مرة يعني التطبيق ، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال : علمنا رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع ، فبلغ ذلك سعدا فقال : صدق أخى ، كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ، يعنى الامساك بالركب . فهذا شاهد قوى لطريق مصعب بن سعد . وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود قال : صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقتنا ، فلما انصرف قال : ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك ، وفي الترمذى من طريق أبي عبد الرحمن السلى قال : قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنت لكم غنوا بالركب ، ورواه البيهقي بلفظ : كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أغانينا ، فقال عمر : إن من السنة الأخذ بالركب ، وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ ولا سيما إذا قاله مثل عمر . قوله (فنهينا عنه) استدلل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز ، وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة ، فتدروى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال : إذا ركعت فان شئت قلت هكذا - يعنى وضعت يديك على ركبتيك - وإن شئت طبقت ، واسناده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير ، فاما أنه لم يبلغه النهي واما حمله على كراهة التنزيه . ويدل على أنه ليس بحرام كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالاعادة . (فائدة) : حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضى أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود ، وبالمراوحة بين القدمين ، قال : فلما انفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه ، قال : ثبت انتفاء التطبيق ووجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى كلامه . وتعبه الزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى فى حال القيام ، قال : وإذا ثبت مشروعية الضم فى بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور . نعم لو قال ان الذى ذكره ما (١) يقتضى مزية التفريق على التطبيق لكان له وجه . قلت : وقد وردت الحكمة فى اثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضى الله عنها ، وأورد سيف فى الفتوح من رواية مسروق أنه سأله عن ذلك فأجاب بما محصله : ان التطبيق من صنيع اليهود ، وان النبي ﷺ نهى عنه لذلك ، وكان النبي ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الأمر بمخالفتهم والله أعلم . قوله (أن نضع أيدينا) أى أكفنا من اطلاق الكل وإرادة الجزء ، ورواه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور بلفظ : وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب ، وهو مناسب للفظ الترجمة

١١٩ - باب إذا لم يُسَمِّ الزُّكُوعَ

٧٩١ - حَدَّثَنَا حَنْصَلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ « رَأَى حَدِيقَةً

(١) كنا فى الاملين ، وله « إنما »

رَجُلًا لَا يُيَسَّمُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ ، وَلَوْ مُتُّ مُتًّا عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ ،
 قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الرُّكُوعُ) أَفْرَدَ الرُّكُوعَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ السُّجُودَ مِثْلُهُ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُ بِتَرْجُمَةٍ تَأْتِي ، وَغَرَضُهُ
 سِيَاقُ صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى تَرْتِيبِ أَرْكَانِهَا ، وَاسْتَفْنَى عَنْ جَوَابِ إِذَا ، بِمَا تَرْجِمُ بِهِ بَعْدَ مَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ
 رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ . قَوْلُهُ (عَنْ سَلْيَانَ) هُوَ الْأَعْمَشُ . قَوْلُهُ (رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا) لَمْ أَقْفَ عَلَى اسْمِهِ لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ
 خَرِيمَةَ وَابْنِ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ ، وَمِثْلُهُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ . قَوْلُهُ
 (لَا يَتِمُّ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ دَلَّ عَلَى أَنَّ رُكُوعَهُ دَرَادَ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ
 شُعْبَةَ فَقَالَ : مِنْذُ كَمْ صَلَّيْتُ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ مَرْصُوفٍ
 عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ مِثْلُهُ ، وَفِي حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ نَظَرٌ ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ الْبُخَارِيِّ يَذْكُرُ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ
 لِأَنَّ حَذِيفَةَ مَاتَ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَعَلَّ
 الصَّلَاةَ لَمْ تَكُنْ فَرَضَتْ بَعْدَ ، فَلَعَلَّهُ أَطْلَقَ وَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ ، أَوْ لَعَلَّهُ مِنْ كَادِ يَصِلُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ لَحْصَلَتْ الْمُنَّةُ
 الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ . قَوْلُهُ (مَا صَلَّيْتُ) هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ ﷺ لَلنَّبِيِّ صَلَّى صَلَاتُهُ ، فَانْكَرَ لَمْ أَصَلَّ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ .
 قَوْلُهُ (فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا) زَادَ الْكَشْمِيرِيُّ عَلَيْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى أَنَّ
 الْإِخْلَالَ بِهَا مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ ، وَعَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ حَذِيفَةَ نَفَى الْإِسْلَامَ عَنْ أَهْلِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا
 فَيَكُونُ نَفْيُهُ عَنْ أَهْلِ بَاطِلِهَا أَوَّلَى ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِطْرَةِ الدِّينَ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ
 كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) وَهُوَ إِمَّا عَلَى حَقِيقَتِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الزَّجْرِ عِنْدَ آخَرِينَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْفِطْرَةُ الْمِلَّةُ
 أَوْ الدِّينَ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّنَةُ كَمَا جَاءَ دَخَسَ مِنَ الْفِطْرَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَيَكُونُ حَذِيفَةُ قَدْ أَرَادَ
 تَوْبِيخَ الرَّجُلِ لِيَرْتَدَعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَرْجِعُهُ وَرُودَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بِلَفْظِ سَنَةٍ مُحَمَّدٌ ، كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ عَشْرَةِ أَبْوَابٍ ، وَهُوَ
 مَصِيرُ مَنْ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ سَنَةَ مُحَمَّدٍ أَوْ فِطْرَتَهُ كَانَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ

١٢٠ - بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ : رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ

قَوْلُهُ (بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ فِي الرَّأْسِ عَنِ الْبَدَنِ وَلَا عَكْسَهُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ)
 هُوَ السَّاعِدِيُّ . قَوْلُهُ (هَضَرَ ظَهْرَهُ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ أَيُّ أَمَالَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دَخَنٌ ، بِالْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ
 الْخَفِيفَةِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَسَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا مَوْصُولًا مَطْوُولًا فِي « بَابِ سَنَةِ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ » بِلَفْظٍ ثُمَّ
 رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ « وَوَقَّرَ يَدَيْهِ فَتَجَانَفَ عَنْ
 جَنْبَيْهِ ، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَمَكْنَ كَفَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مَقْنَعٍ رَأْسَهُ وَلَا صَافِحٍ بِخَدَيْهِ »

١٢١ - بَابُ حَذِّ إِنْجَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ ، وَالْاطْمَأْنِينَةِ

(١) وَلَقَدْ ذَكَرَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَالْمَرْكَ تَرْكُ الصَّلَاةِ : أَنْتَهَى . وَقَدْ وَوَدَّ فِي مَنَاهُ أَحَادِيثَ ، وَالصَّوَابُ حَلُّ الْكُفْرِ
 فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ حَكَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْقَيْلِيُّ عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
 وَأَدْلَاهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالسَّنَنِ كَثِيرَةٌ . وَاقَّةُ أَعْلَمَ

٧٩٢ - **حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحَبْرِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»

[الحديث ٧٩٢ - طرفاه في : ٨٠١ ، ٨٢٠]

قوله (وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشميوني وهو للاصلي هنا د باب إتمام الركوع ، ففصله عن الباب الذي قبله بباب ، وعند الباقيين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في أنماهم لاختصاصه بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة لان الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في جنو الرأس دون بقية البدن أو العكس ، والحديث في تساوي الركوع مع السجود ، وغيره في الإطالة والتخفيف اه . وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة ، ومطابقة حديث البراء لقوله د حد إتمام الركوع ، من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين ، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع . والله أعلم . **قوله** (والاطمأنينة) كذا لاكثر بكسر الهمزة ، وبمحوز الضم وسكون الطاء ، وللكشميوني د والطمأنينة ، بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال ، والمراد بها السكون ، وحدها ذهاب الحركة التي قبلها كما سيأتي مفسرا في حديث أبي حميد . **قوله** (أخبرنا الحكم) هو ابن عتيبة (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن ، ووقع التصريح بتحديثه له عند مسلم . **قوله** (ما خلا القيام والقعود) بالنصب فهما ، قيل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين ، وجزم به بعضهم ، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ، ورده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما ؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمرو وبكر وغالد إلا زيدا وعمرا ، فانه متى أراد نفي الجمعي . عنهما كان تناقضا اه . وتعمق بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة ، وقال بعض شيوخ شيخنا : معنى قوله د قريبا من السواء ، أن كل ركن قريب من مثله ، فالقيام الاول قريب من الثاني والركوع في الاول قريب من الثانية ، والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يخفى تكلفه . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس د حتى يقول القائل قد نسي ، وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم . وسيأتي هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء ، وكذا أخرجه مسلم من طرق ، وقيل المراد بالقيام والقعود القيام للقراءة والجلوس للشهادة لان القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتي في د باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

١٢٢ - **باب** أمر النبي ﷺ الذي لا يبرم ركوعه بالإعادة

٧٩٣ - **حَدَّثَنَا** سَدِّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

هريرة « ان النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فردّ النبي ﷺ عليه السلام فقال ارجع فصلّ فانك لم تصل ، فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصلّ فانك لم تصل (ثلاثا) قال : والذي بعثك بالحق فما أحسنُ غيرهُ فعلتني . قال : إذا قمت إلى الصلاة فكبّر ، ثم اقرأ ما تيسر مَعَكَ من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئنّ راکماً ، ثم ارفع حتى تميدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئنّ جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم اقل ذلك في صلاتك كلّها »

قوله (باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة) قال الزين بن المنير : هذه من التراجم الخفية ، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصل المذكور ، لكنّه ﷺ لما قال له : ثم اركع حتى تطمئن راکماً ، إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كل فرد منها ، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكر ما مور بالإعادة . قلت : ووقع في حديث رفاع بن رافع عند ابن أبي شيبة في هذه القصة و دخل رجل فصل صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها ، فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى . قوله (عن أبيه) قال الدارقطني : خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الاسناد ، فانهم لم يقولوا عن أبيه ، ويحيى حافظ قال : فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين . وقال البزار : لم يتابع يحيى عليه ، ورجح الترمذى رواية يحيى . قلت : لكل من الروایتين وجه مرجح ، أما رواية يحيى فلزيادة من الحفاظ ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة ، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين : فأخرج البخارى طريق يحيى هنا وفي « باب وجوب القراءة » ، وأخرج في الاستئذان طريق عبيد الله بن نمير ، وفي الايمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه . وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة . وللحديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن إسماعيل وعمر بن محمد بن محمد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع ، ففهم من لم يتم ركعة قال د عن عم له بدرى ، ومنهم من لم يقل عن أبيه ، ورواه النسائي والترمذى من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاع لكن لم يقل الترمذى عن أبيه ، وفيه اختلاف آخر نذكره قريباً . قوله (فدخل رجل) في رواية ابن نمير « ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد » وللنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة « بينما رسول الله ﷺ جالس ونحن حوله » وهذا الرجل هو خلاد ابن رافع جد علي بن يحيى راوى الخبر ، بينه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاع أن خلاداً دخل المسجد . وروى أبو موسى في الذيل من جهة ابن عيينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه . وفيه أمران : زيادة عبد الله في نسب علي بن يحيى ، وجعل الحديث من رواية خلاد جد علي . فاما الاول فوهم من الراوى عن ابن عيينة ، وأما الثاني فن ابن عيينة لأن سعيد ابن منصور قد رواه عنه كذلك لكن باسقاط عبد الله ، والمحفوظ أنه من حديث رفاع ، كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان . وأما ما وقع عند الترمذى « إذ

جاء رجل كالبدوي فصل فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاف لأن رقاعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك . **قوله** (فصل) زاد النسائي من رواية داود بن قيس ، ركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى قفلا . والاقرب أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة « وقد كان النبي ﷺ يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ولا ندرى ما يعيب منها ، وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد ، يرمقه ونحن لا نشعر ، وهذا محمول على حالهم في المرة الأولى ، وهو مختصر من الذي قبله كأنه قال : ولا نشعر بما يعيب منها . **قوله** (ثم جاء فسلم) في رواية أبي أسامة « لجاء فسلم ، وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته وبجيشه تراخ . **قوله** (فرد النبي ﷺ) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستئذان « فقال وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه : ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه لعله لم يرد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه . والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره ، إلا الذي في الإيمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب « العمدة » بلفظ الباب إلا أنه حذف منه « فرد النبي ﷺ » ، فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب « العمدة » . **قوله** (ارجع) في رواية ابن عجلان فقال « أعد صلاتك » . **قوله** (فانك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالنتي نتي الأجزاء وهو الظاهر ، ومن جملة على نفي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فله ، فكأنه قال له أعد صلاتك على هذه الكيفية ، أشار إلى ذلك ابن المنير ، وسيأتي في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك . **قوله** (ثلاثا) في رواية ابن نمير « فقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة « فقال في الثانية أو الثالثة » ، وترجح الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالبا . **قوله** (فعلني) في رواية يحيى بن علي ^(١) « فقال الرجل فأرني وعلني فانما أنا بشر أصيب وأخطئ » . فقال : أجل ، **قوله** (إذا قمت إلى الصلاة فكبر) في رواية ابن نمير « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر » ، وفي رواية يحيى بن علي « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم » ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده ، وعند أبي داود « ويثني عليه » بدل ويمجده . **قوله** (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رقاعة ففي رواية إسحق المذكورة « ويقرأ ما تيسر من القرآن بما عليه الله » ، وفي رواية يحيى بن علي « فان كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله » ، وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود « ثم اقرأ بأمر القرآن أو بما شاء الله » ، ولاحد وابن حبان من هذا الوجه « ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اقرأ بما شئت » ، ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحه الكتاب في كل ركعة . **قوله** (حتى تطمئن راسك) في رواية أحمد هذه القرية « فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد ظهرك وتمسك لركوعك » ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة « ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخى » . **قوله** (حتى تستدل قائما) في رواية ابن نمير عند ابن ماجه « حتى تطمئن قائما » أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وقد أخرج مسلم إسناده

(١) كذا في النسخ ، ولله « علي بن يحيى »

بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شرطه ، وكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ، فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان ، وفي لفظ لأحمد ، فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها - أي الطمأنينة في الرفع من الركوع - شيء لأنها لم تذكر في حديث المسند صلواته ، ذال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قوله (ثم أجمد) في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسرخي . قوله (ثم أرفع) في رواية إسحق المذكورة ، ثم يكبر فيركع حتى يستوي قاعدا على مقعدته ويقسم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو ، فإذا رفعت رأسك فاجلس على نغذك اليسرى ، وفي رواية إسحق ، فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم افترش نغذك اليسرى ثم تشهد . قوله (ثم أفل ذلك في صلاتك كلها) في رواية محمد بن عمرو ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة . (تنبيه) : وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ، ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ، وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد ، وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم ، فانه عقبه بأن قال ، قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائما ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للتشهد ، وبقره رواية إسحق المذكورة قريبا ، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير ، لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقعد حتى تطمئن قاعدا ، ثم أفل ذلك في كل ركعة ، وأخرجه البيهقي من طريقه وقال : كذا قال إسحق بن راهويه عن أبي أسامة ، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أرفع حتى تستوي قائما ، ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك . واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة ، وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفهم ، لكن كلام الطحاوي كالصرح في الوجوب عندهم ، فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله ، سبحان ربّي العظيم ثلاثا في الركوع وذلك أدناه ، قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه ، قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راکما وأطمأن ساجدا أجزأ ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل ليكون الموضع موضع تأليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر . ويتقوى ذلك بكونه عليه السلام ذكر ما تعلق به الإساءة من هذا المصلى وما لم يتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة . قال : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلنا أن نتسلك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولا إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والاخذ بالروائد فالروائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت . قلت : قد امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة ،

وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها . فما لم يذكر فيه ضرباً من الواجبات المتفق عليها : النية ، والقعود الأخير ومن اختلف فيه التشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ فيه ، والسلام في آخر الصلاة . قال النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل أ . وهذا يحتاج إلى توكلة ، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . قال : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الاتتمالات وتسيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب أ . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره . واستدل به على تعين لفظ التكبير ، خلافاً لمن قال يجرى بـ كل لفظ يدل على التعظيم ، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفة الصلاة . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجرى ، مع أنه غاية الخضوع . واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتمين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعينها تقييد للطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بتقييد التيسير الذي يقتضى التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآناً ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للجمل ، وهو متعقب أيضاً ، لأن الجمل ما لم تنضج دلالاته ، وقوله : ما تيسر ، متضغ لانه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت : ما ، موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله : لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وقيل : إن قوله : ما تيسر ، محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها : اقرأ بأمر القرآن ، ثم اقرأ بما شئت ، واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر . وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للبراد بالسجود ، وأنه خالف السجود اللغوي لأنه مجرد وضع الجبهة فينبت السنة أن السجود الشرعى ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي ﷺ ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ يصل بغير طمأنينة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة . وفيه أن الشروع في النافلة ملزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال ، وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحسن التعليم بغير تعنيف ، وإيضاح المسألة ، وتخليص المقاصد ، وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه . وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال . وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه . وفيه التسليم للعالم والاعتقاد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ

وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ماورد به القرآن لا ما زادت السنة فيذهب^(١) . وفيه حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للصلحة . وقد استشكل تقرير النبي ﷺ له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات ، وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجمله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتذكره فيفعله من غير تعليم ، وإيس ذلك من باب التخيير على الخطأ ، بل من باب تحقيق الخطأ . وقال النووي نحوه قال : وإنما لم يعلمه أولا ليكون ألغى في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون ترديدته لتتميم الأمر وتعظيمه عليه ، ورأى أن الوقت لم يقفه ، فرأى إيقاظ الفطنة للتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا ، بل لابد من انتفاء الموانع . ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقي اليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم ، لا سيما مع عدم خوف الفوات . إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوحى خاص . وقال النووي : إنما سكت عن تعليمه أولا لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي ، وكأنه اغتر بما هذه من العلم فسكت عن تعليمه زجرا له وتاديبا وإرشادا إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشد إليه انتهى . لكن فيه منافقة ، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه ﷺ بدأ لما جاء أول مرة بقوله « ارجع فصل فانك لم تصل » فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها . لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا ، قاله عياض . وقال النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها ، وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن السلام فيما لا معنى له . وموضع الدلالة منه كونه قال « علني » أي الصلاة فعمله الصلاة ومقدماتها

١٢٣ - باب الدعاء في الركوع

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي الصَّخْصِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » [الحديث ٧٩٤ - أخرناه في : ٨١٧ ، ٤٢٩٣ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨]

قوله (باب الدعاء في الركوع) ترجم بعد هذا بأبواب التسبيح والدعاء في السجود ، وساق فيه حديث الباب ، فقيل : الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسبيح - مع أن الحديث واحد - أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كالك ، وأما التسبيح فلا خلاف فيه ، فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك . وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه « وأما الركوع فمطموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فممن أن يستجاب لكم ، لكنه لا مفهوم له ، فلا يتمتع الدعاء في الركوع كما لا يتمتع التعظيم في السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود ، وسيأتي بقية السلام عليه في الباب

(١) في هذا نظر . والصواب وجوب ما دلت السنة على وجوبه من الوضوء كالضممة والاستنشاق ، لأن السنة تفسر القرآن وما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو مما أسره به بقوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » الآية . والله أعلم

المذكور إن شاء الله تعالى

١٢٤ - باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

٧٩٥ - حديث آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال «كان النبي ﷺ إذا

قال سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وكان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع رأسه يسكب ، وإذا قام من السجدة قال : الله أكبر »

قوله (باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع) . وقع في شرح ابن بطلال هنا د باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ ، وتعقبه بان قال : لم يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منعه . وقال ابن رشيد : هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نسخ البخاري انتهى . وكذلك أقول ، وقد تبع ابن المنير ابن بطلال ، ثم اعتذر عن البخاري بان قال : يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر بياضا ليدرك فيه ما يناسبه ، ثم عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في اسناده اضطرابا ، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث ، وفي آخره د ألا وإني نهي أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ، ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع . قال : فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة ، وهو أعم من الجواز أو المنع ، وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعا فلهذا كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير ، لكن حمله على وجه أخص منه فقال : لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حصر فيه ، وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان ، فدخل في ذلك آيات الحمد كفتح الانعام وغيرها . فان قيل : ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط ، فقد تقدم حديث د إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وحديث د صلوا كما رأيتموني أصلي ، قال : ويمكن أن يكون قاص المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ د كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فقال سمع الله لمن حمده ، قال من وراه سمع الله لمن حمده ، ولكن قال الدارقطني : المحفوظ في هذا د فليقل من وراه وبنا ولك الحمد ، وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله (إذا قال سمع الله لمن حمده) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب د كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ، ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر . قوله (اللهم ربنا) ثبت في أكثر الطرق هكذا ، وفي بعضها بحذف د اللهم ، وثبوتها أرجح ، وكلاهما جائز ، وفي ثبوتها تكرير النداء كأنه قال يا الله ياربنا . قوله (ولك الحمد) كذا ثبت زيادة الراوي طرق كثيرة ، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه بحذفها ، قال النووي : المختار لا ترجيح لاحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الراوي دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد ، فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقد تقدم في د باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتها . وقال الاثرم : سمعت أحد يثبت

الواو في «ربنا ولك الحمد» ويقول: ثبت فيه عدة أحاديث. **قوله** (إذا ركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود. وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً، ورواه أبو يعلى من طريق شعبة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال «أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ»، كان يكبر إذا ركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين، ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ «وإذا قام من الثنتين كبر»، ورواه الطيالسي بلفظ «وكان يكبر بين السجدين»، والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة، ويؤيده الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود، بلفظ «ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس»، وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية، وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكر الآخر. **قوله** (قال الله أكبر) كذا وقع مغير الأسلوب إذ هب أولاً بلفظ «يكبر»، قال الكرماني: هو للتفنن أو لإرادة التعميم، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى. والذي يظهر أنه من تصرف الرواة، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في باب التكبير إذا قام من السجود، ويأتي الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً

١٢٥ - باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد»

٧٩٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»

[الحديث ٧٩٦ - أطرافه في: ٤٣٢٨]

قوله (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشميني «ولك الحمد» بآثبات الواو، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك. وثبت لفظ «باب» عند من عدا أبا ذر والأصيل، والراجح حذفه كما سيأتي. **قوله** (إذا قال الإمام الخ) استدلل به على أن الإمام لا يقول «ربنا لك الحمد»، وعلى أن المأموم لا يقول «سمع الله لمن حمده»، لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي، بل فيه أن قول المأموم «ربنا لك الحمد» يكون عقب قول الإمام «سمع الله لمن حمده»، والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر، وهذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله «إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين»، أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول «ربنا لك الحمد»، لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه ﷺ كان يجمع بين التسميع والتحميد. وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام. وأما المأموم فتناسبه الإجابة بقوله «ربنا لك الحمد» ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسبح

الله لكم ، لجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد ، إذ لا يمتنع أن يكون طالباً ومجيباً ، وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعياً والمأموم مؤمناً أن لا يكون الإمام مؤمناً ، ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الحيلة والحوالة لسامع المؤذن ، وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد له ، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لانه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم ، وأما المنفرد لحكي الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما ، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد ، لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عديم في المنفرد . قوله (فانه من وافق قوله) فيه إشعار بأن الملازمة تقول ما يقول المأمومون ، وقد تقدم باقي البحث فيه في باب التأمين ،

١٢٦ - باب ٧٩٧ - **حديث** ما ذُنُ فَصَلَّاهُ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ «لَأَقْرَبَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ . فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقْنُتُ فِي رَكْعَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ وَصَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ مَا يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَلْتَمِسُ السَّكْفَارِ »

[الحديث ٧٩٧ - أطرافه في ٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٢٩٣٢ ، ٣٣٨٦ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٩٨ ، ٦٣٠٠ ، ٦٣٩٣ ، ٦٩٤٠]

٧٩٨ - **حديث** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسودِ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

[الحديث ٧٩٨ - طرقه في ١٠٠٤]

٧٩٩ - **حديث** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نُسَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَمِيرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ الزُّرَقِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ الزُّرَقِيِّ قَالَ «كُنَّا يَوْمًا نَصَلِّي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ قَالَ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مَبَارَكًا فِيهِ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ : مَنْ الْمُسْكَلَمُ ؟ قَالَ : أَنَا . قَالَ : رَأَيْتُ بَضْمَةً وَثَلَاثِينَ مَسْكًا يَتَتَدَّرُونَهَا أَهْلُهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ »

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة إلا للأصلي لحذفه ، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه ، والراجح إثباته كما أن الراجح حذف باب من الذي قبله ، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتسكلف ، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع ، وذلك أنه لما قال أولاد باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ، وذكر فيه قوله ﷺ ، اللهم ربنا ولك الحمد ، استطرد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ، ثم فصل بلفظ « باب » لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره . وقد وجه الزين بن المنير دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد ، فقال : وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وقد تعقب من وجه آخر وهو

أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول «ربنا لك الحمد»، لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل، ولم يتعرض لحديث أنس، لكن له أن يقول إنما أورده استطراداً لاجل ذكر المغرب. قال: وأما حديث رفاعة فظاهر في أن الابتدار الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل، لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التحميد جارية مجرى التأكيد له تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة والله أعلم. وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا. قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى سلة. قوله (لأقر بن صلاة النبي ﷺ) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى. حدثني أبو رسول الله ﷺ. قوله (فكان أبو هريرة إلى آخره) قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، ولأن داود من رواية الأوزاعي عن يحيى «قنت رسول الله ﷺ في صلاة العتمة شهراً، ونحوه لمسلم، لكن لا ينافي هذا كونه ﷺ قنت في غير العشاء، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة، واستشكل التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلة في هذا الحديث أن المراد بال مؤمنين من كان مأسوراً بمكة، وبالكافرين قريش، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدماء مخصوصة وهي قوله «أشدد وطأتك على مضر». قوله (في الركة الأخرى) في رواية الكشميهني «الآخرة» وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلة أن ذلك كان بعد الركوع، وسيأتي في تفسير آل عمران بيان الخلاف في مدة الدماء عليهم والتنبيه على أحوال من سمى منهم. وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب، وسيأتي في الدعوات بالاسناد الذي ذكره المصنف أنهم بما ساقه هنا إن شاء الله تعالى. قوله (إسماعيل) هو المعروف بابن علي، والاسناد كله بصريون، وعبد الله بن أبي الاسود نسب إلى جد أبيه، واسم أبيه محمد بن حميد. قوله (كان القنوت) أي في أول الأمر، واحتج بهذا على أن قول الصحابي كنا نفعل كذا له حكم الرفع وإن لم يقيده بزمن النبي ﷺ كما هو قول الحاكم، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد، وسند ذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله من الصلاة وفي أي الصلوات شرع، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى. قوله (المحمر) بالخفض وهو صفة لنعم ولأبيه. قوله (عن علي بن يحيى) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه، والاسناد كله مدنيون، وفيه رواية الأكبر عن الأصغر لأن نعيماً أكبر سناً من علي بن يحيى وأقدم سماعاً، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي، هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن خالد والد علي المذكور في الصحابة لأنه قيل إن النبي ﷺ حنكه لما ولد. قوله (فلما رفع رأسه من الركة قال: سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال

وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله « فلما رفع رأسه » أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل . قوله (قال رجل) زاد الكشميني « وراه » قال ابن بشكوال : هذا الرجل هو رفاعه ابن رافع راوى الخبر ، ثم استدل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتبية عن رفاعه بن يحيى الودقي عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال « صليت خلف النبي ﷺ فعمطت فقلت : الحمد لله ، الحديث ، ونوزع فى تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة ، والجواب أنه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ ، ولا مانع أن يكنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ، أو كنى عنه لنسيان بعض الرواة لاسمه ، وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوى اختصرها كما سنيته ، وأفاد بشر بن عمر الزهراني فى روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب . قوله (مباركا فيه) زاد رفاعه بن يحيى « مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى » فاما قوله « مباركا عليه » فيحتمل أن يكون تأكيداً وهو الظاهر ، وقيل الاول بمعنى الزيادة والثانى بمعنى البقاء ، قال الله تعالى (وبارك فيها وقدر فيها أقواتها) فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لانه يصدد التغير ، وقال تعالى (وباركنا عليه وعلى إسحق) فهذا يناسب الانبياء لأن البركة باقية لهم ، ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جميعهما ، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه . وأما قوله كما يحب ربنا ويرضى ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد ، قوله (من المتكلم) زاد رفاعه بن يحيى فى الصلاة « فلم يتكلم أحد » ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع : أنا . قال : كيف قلت ؟ فذكره فقال : والذى نفسى بيده ، الحديث . قوله (بضعة وثلاثين) فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع يختص بما دون العشرين . قوله (أيهم يكتبها أول) فى رواية رفاعه بن يحيى المذكورة « أيهم يصعد بها أول » والطبراني من حديث أبي أيوب « أيهم يرفعها » قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظرف قطع من الإضافة ، وبالنصب على الحال انتهى . وأما « أيهم » فروينا بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطيبي وغيره تبعاً لآبى البقاء فى إعراب قوله تعالى (يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) قال : وهو فى موضع نصب ، والعامل فيه ما دل عليه (يلقون) وأى استغماية ، والتقدير مقول فيهم أيهم يكتبها ، ويجوز فى أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم ، وعند سيبويه أى موصولة ، والتقدير ينتدرون الذى هو يكتبها أول ، وأنكر جماعة من البصريين ذلك ، ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعد بها لانه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما فى الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً « ان لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر » الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة ، وقد استشكل تأخير رفاعه لإجابة النبي ﷺ حين كرر سؤاله ثلاثاً مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رفاعه ، فانه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تتمين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، فكأنهم انتظروا بعضهم لبعض ليحجب وحلمهم على ذلك خشية أن يبدو فى حقه شئ ظننا منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه . وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك ففرهم أنه لم يقل بأساً ، ويدل على ذلك أن فى رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى عند ابن قانع قال رفاعه « فوددت أنى خرجت من مالى وأنى لم أشهد مع النبي ﷺ تلك الصلاة » . ولابن داود من حديث عامر بن ربيعة قال « من القائل السكامة ؟ فانه لم يقل بأساً . فقال : أنا قلتها ، لم أرد بها إلا خيراً » والطبراني

من حديث أبي أيوب ، فسكت الرجل ورأى أنه قد فهم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه . فقال : من هو ؟ فانه لم يقل إلا صوابا . فقال الرجل : أنا يا رسول الله قلتها ، أرجو بها الخير ، ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لاقبالهم على صلاتهم ، وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم ، والعذر عنه هو ما قدمناه ، والحكمة في سؤاله ﷺ له عن قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . واستدل به على جواز إحداه ذكر في الصلاة غير «تور إذا كان غير مخالف للثأور» (١) ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . واستنبط منه ابن بطل جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام ، وتعبه الزين بن المنير بأن سماعه ﷺ لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ ، وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطل إثبات جواز الرفع في الجملة ، وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجنبي يبطل عمده الصلاة ولو كان سرا ، قال : وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهرًا . وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في «باب من أسمع الناس تكبير الإمام» .

(قائدة) : قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عدد حروفه مطابق للعدد المذكور ، فإن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ، ويمكر إلى هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاعه بن يحيى وهي قوله «مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى» بناء على أن القصة واحدة . ويمكن أن يقال : المتبادر إليه هو الشاء الزائد على المعتاد وهو من قوله «حمدا كثيرا الخ» دون قوله «مباركا عليه» فانه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس «لقد رأيت اثني عشر ملكا يتندرونها» وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني «ثلاثة عشر» فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعه ابن يحيى ولعمدتها أيضا في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النجاة . والله أعلم

١٢٧ - باب الإطميننة حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ واستَوَى حتى يَبُودَ كُلُّ قَفَّارٍ مَكَانَهُ

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ «كَانَ أَنَسٌ يَنْمَتُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ

يُصَلِّي ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ نَسِيَ»

[الحديث ٨٠٠ - طرفه في : ٨٢١]

(١) هذا فيه نظر ، ولو قيده الشارح بزمان النبي صلى الله عليه وسلم لكان أوجه ، لأنه في ذلك الزمن لا يقر على باطل ، خلاف الحال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فإن الوحي قد انقطع والعريضة قد كملت والله الحمد فلا يجوز أن يراد في العبادات ما لم يرد به الصريح . والله أعلم

(٢) هذا فيه تسامح ، والصواب أن يقال لا يجوز . لأن التسميت من كلام الناس ، والمصل ممنوع منه كما في حديث معاوية بن الحكم أنه سمع إسماعيل وهو يصلي وأتته عليه الناس ، ولما فرغ قال له النبي صلى الله عليه وسلم «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث أخرجه مسلم

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السُّجُودَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ »

٨٠٢ - حَدَّثَنَا مُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ « كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرَبِّنَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَاكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ : قَامَ فَأَمْسَكَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمْسَكَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنْصَتَ هُنَيْئَةً . قَالَ : فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بَرِيدٍ ، وَكَانَ أَبُو بَرِيدٍ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ اسْتَوَى قَاعِدًا ، ثُمَّ تَهَضَّ »

قوله (باب الاطمأنينة) كذا للأكثر ، والكشيميني ، والطمأنينة ، وقد تقدم الكلام عليها في « باب استواء الظهر » . **قوله (وقال أبو حميد)** يأتي موصولا مطولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » ، وقوله « رفع » ، أي من الركوع ، « فاستوى » ، أي قائما كما سيأتي بيانه هناك ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع في رواية كريمة « جالسا » ، بعد قوله « فاستوى » ، فان كان محفوظا حمل على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد ، أو لعل المصنف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فيطابق الزجحة . **قوله (يئمت)** بفتح المهملة أي يصف . وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا ، ورواه عنه حماد بن زيد مطولا كما سيأتي في « باب المكث بين السجدين » ، فقال في أوله « عن أنس قال : إني لا آلو أن أصلي بسكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا » ، فصرح بوصف أنس لصلاة النبي ﷺ بالفعل ، وقوله « لا آلو » ، همزة ممدودة بعد حرف النفي ولام مضمومة بعدها واء خفيفة أي لا أقصر . وزاد حماد بن زيد أيضا « قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئا لا أراكم تصنعونه » ، وفيه إشعار بأنهم كانوا يخلون بتطويل الاعتدال ، وقد تقدم حديث أنس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت . وقوله « حتى نقول » ، بالنصب ، وقوله « قد نسي » ، أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرمانى ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة ، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا . ووقع عند الإسماعيل من طريق غندر عن شعبة « قلنا قد نسي من طول القيام » ، أي لاجل طول قيامه . وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في « باب استواء الظهر » ، وقوله « قريبا من السواء » ، فيه إشعار بأن فيها تفاوتا لكنه لم يعينه ، وهو دال على الطمأنينة في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عاداته من تطويل الركوع والسجود . **قوله (وإذا رفع)** أي ورفعه إذا رفع ، وكذا قوله « وبين السجدين » ، أي وجلسه بين السجدين ، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلسه متقارب ، ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في « باب استواء الظهر » ، وهو قوله « ما خلا القيام والقعود » ، ووقع في رواية لمسلم « فوجدت قيامه فركمته فاعتداله » ، الحديث ، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهيم الراوى الثقة على خلاف الأصل ، ثم قال في آخر كلامه : فلينظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث . وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليل عن البراء ، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك ، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من

قوله « ما خلا القيام والقعود »، وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة، وكذا القعود والمراد به « القعود للشهد كما تقدم »، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل، وحديث أنس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك، بل هو نص فيه فلا ينفي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو قاسد، وأيضاً فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع، فتكرير سبحان رب العظم ثلاثاً يحىء قدر قوله اللهم ربنا ولك الحمد حداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله حمداً كثيراً طيباً وملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، زاد في حديث ابن أبي أوفى اللهم طهرني بالثلج الخ، وزاد في حديث الآخرين « أهل الثناء والمجد الخ »، وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك إنكار النبي ﷺ على من زاد في الاعتدال ذكراً غير مأثور، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للرجح في المذهب، واستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة في مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحواً مما قرأ ثم قام بعد أن قال « ربنا لك الحمد، قياماً طويلاً قريباً مما ركع ». قال النووي : الجواب عن هذا الحديث صعب، والأقوى جواز الإطالة بالذكر اهـ . وقد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطان فقال في ترجمة وكيف القيام من الركوع : « ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهيا وهو لا ينوي به الفتن كرهت له ذلك ولا إعادة، إلى آخر كلامه في ذلك . فالعجب ممن يصحح مع هذا بطان الصلاة بتطويل الاعتدال، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل اتفتت الموالاة . معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها . وما ورد به الشرع لا يصح فني كونه منها والله أعلم . وأجلب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله « قريباً من السواء » ليس أنه كالركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريباً متمثلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات وثبت في الدين عن أنس أنهم حذروا في السجود قدر عشر تسيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر، وأفله كما ورد في الدين أيضاً ثلاث تسيحات . قوله (كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشميني « قام »، والاول يشعر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في « باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم »، وبأني بقية الكلام عليه في « باب المكث بين السجدين » . قوله (فأنصت) في رواية الكشميني بهمة مقطوعة وآخره مشاة خفيفة . وللباقين بالف موصولة وآخره موحدة مشددة، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمشاة المشددة بدل الموحدة، ووجهه بأن أصله انصوت فأبدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التائين في الأخرى، وقياس لإعلانه انصات تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلب ألفاً، قال : ومعنى انصات استوت قامت بعد الانحناء كأنه أقبل شبا به، قال الشاعر :

ومهر بن دهمان الهيدة عاشها وتسمين عاماً ثم قوم فانصانا
وعاد سواد الرأس بعد ايضاحه وعادوه شرح الشباب الذي قاتا

اهـ . وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين - وهو السفاقي - أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف، ومعنى رواية

الكشميني أنصت أي سكت فلم يكبر للهوى في الحال، قال بعضهم: وفيه نظر، والأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه، عبر عن عدم حركتها بالانصات وذلك دال على الطمأنينة. وأما الرواية المشهورة بالموحدة المشددة انقل من الصب كانه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب، ووقع عند الاسماعيلى و فاتنصب قائما، وهى أوضح من الجميع. قوله (هنية) أى قليلا، وقد تقدم ضبطها في باب ما يقول بعد التكبير، قوله (صلاة شيخنا هذا أبى يزيد) هو عمرو بن سلمة الجرمي، واختلف في ضبط كنيته، ووقع هنا للاكثر بالتحانية والزاي، وعند الجوهري وكريمة بالموحدة والراء مصفرا وكذا ضبطه مسلم في الكنى، وقال عبد الغنى بن سعيد لم أحصه من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم. والله أعلم

١٢٨ - باب يهوى بالتكبير حين يسجد

وقال نافع: كان ابن عمر يرفع يده قبل ركبته

٨٠٣ - حدثنا أبو الهيثم قال حدثنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول سمع الله أن الحمد، ثم يقول ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد، ثم يقول الله أكبر حين يهوى ساجدا، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين، ويفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذى نفسى بيده، إني لأقربكم شيها بصلاة رسول الله ﷺ. إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا

٨٠٤ - قالوا: وقال أبو هريرة رضى الله عنه «وكان رسول الله ﷺ - حين يرفع رأسه يقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد - يدعو رجال فيسميهم بأسمائهم فيقول: اللهم أنجز الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم أشد وطأتك على مفر، واجعلها عليهم سنيح، يوسف. وأهل المشرق يومئذ من مفر محلقون له»

٨٠٥ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان غير مرة عن الزهري قال سمعت أنس بن مالك يقول: «سقط رسول الله ﷺ عن فرس - وربما قال سفيان من فرس - فجيش شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوذه، فحسرت الصلاة فصلينا بنا قاعدا وقعدنا. وقال سفيان مرة: صلينا قعودا، فلما قضى الصلاة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا. قال سفيان: كذا جاء به معمر؟ قلت: نعم. قال: لقد

حَفِظَ . كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ وَلَكَ الْحَدُّ ، حَفِظْتُ مِنْ شِقَّةِ الْإِيمَنِ . فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عَنْهُ : نَجِشَ سَاقَهُ الْإِيمَنِ ،

قوله (باب يهوى بالتكبير حين يسجد) قال ابن التين : رويناه بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أرجح ، ووقع في روايتنا بالوجهين . **قوله** (كان ابن عمر الخ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن صبيد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره . ويقول : كان النبي ﷺ يفعل ذلك ، قال البيهقي : كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهما ، يعني رفعه . قال : والمحفوظ ما اخترنا . ثم أخرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : وإذا سجد أحدكم فليضع يديه ، وإذا رفع فليرفعهما ، أ . ولقائل أن يقول : هذا الموقوف غير المرفوع ، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في اثبات وضع اليدين في الجملة . واستشكل إيراد هذا الاثر في هذه الترجمة ، وأجاب الزين بن المنير بما حاصله : انه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية ، وقال أخوه : أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال أ . والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة ، فهو مترجم به لا مترجم له ، والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها ، وهذه من المسائل المختلف فيها . قال مالك : هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة ، وبه قال الأوزاعي ، وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن ، وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ، وقد روى الاثرم حديث أبي هريرة : وإذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يرك برك برك الفعل ، ولكن اسناده ضعيف . وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه ، وفيه حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، ومن ثم قال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة أ . وعن مالك وأحمد رواية بالتخير ، وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين ، وهذا لو صح لكان قاطعا للزاع ، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان . وقال الطحاوي : مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفعهما قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع . وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جهته ويعتصم بتقديمهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما . والله أعلم .

قوله (أن أبا هريرة كان يكبر) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري : حين استخلفه مروان على المدينة ، .

قوله (ثم يقول : الله أكبر حين يهوى ساجدا) فيه أن التكبير ذكر الهوى ، فيبتدىء به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا . **قوله** (ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الأول ، خلافا لما قال إنه لا يكبر حتى يستوي قائما ، وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر بابا . **قوله** (ان كانت هذه لصلاته) قال أبو داود : هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين ، يعني مرسلا . قلت : وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري ، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود ، من طريق عقيل عن الزهري فانه صريح في أن الصفة

المذكورة مرفوعة إلى النبي ﷺ . قوله (قالا) يعنى أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة المدكورين ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليهما ، والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى ، وإنما ذكره هنا استطرادا . وقد أوردته مختصرا في الباب الذى ذكر فيه ما يقول في الاعتدال ، واستدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تفسد الصلاة . قوله (عن فرس وربما قال سفيان - وهو ابن عيينة - من فرس) فيه إشعار بثبوت على بن عبد الله ومخالفته على الإتيان بالفاظ الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وأن قوله د جعش ، أى خدش ، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعيم عن ابن عيينة بلفظ د لجعش أو خدش ، على الشك . قوله (كذا جاء به معمر) القائل هوسفيان ، والمقول له على ، وهمة الاستفهام قبل كذا مقدرة . قوله (قلت نعم) لأن مستند على في ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فاه من مشايخه ، بخلاف معمر فاه لم يدركه ، وإنما يروى عنه بواسطة . وكلام الكرماني يوم خلاف ذلك . قوله (قال لقد حفظ) أى حفظا جيدا ، وفيه إشعار بقوة حفظ سفيان بحيث يستجيد حفظ معمر إذا وافقه ، وقوله د كذا قال الزهرى ولك الحمد ، فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهرى لم يذكر الواو في د ولك الحمد ، وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهرى كما تقدم في باب إيجاب التكبير ، . قوله (حفظت) في رواية ابن عساكر د وحفظت ، بزيادة واو وهى أوضح ، وقوله د من شقة الأيمن الخ ، فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جودة ضبط سفيان ، لأن ابن جريج سمعه مهم من الزهرى بلفظ د شقة ، لحث به عن الزهرى بلفظ د ساقه ، وهى أخص من شقة ، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهرى في وقت آخر أن الذى خدش هو ساقه لبعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة اليسيرة ، وقد قدمنا الدلالة على ذلك في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وقوله د وأنا عنده ، قال الكرماني : هو معطوف على مقدر أو جملة حالية من فاعل قال مقدر ، إذ تقديره قال الزهرى وأنا عنده ، ويحتمل أن يكون هو مقول سفيان ، والضمير لابن جريج . قلت : وهذا أقرب إلى الصواب . ومقول ابن جريج هو د لجعش الخ ، والله أعلم

١٢٩ - باب فضل السجود

٨٠٦ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهرى قال أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما « أن الناس قالوا : يا رسول الله ، هل ترى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله . قال : فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترونه كذلك ، يحشر الناس يوم القيامة فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبّع . فثم من يتبع الشمس ، ومنهم من يتبع القمر ، ومنهم من يتبع الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فأتاهم الله فيقول : أنا ربكم . فيقولون : هذا مكاننا حتى أتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه . فأتاهم الله فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فيدعوم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم ، فاكون أول من يجوز من

الرُّسُلِ بِأَمْنِهِ ، وَلَا يَسْكُلُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلَ ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ . وَفِي جَهَنَّمَ كَلَابِبُ
مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّيِّدَانِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَانْهَئِ عَنْ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، فَبِمَا لَا يَعْلَمُ
قَدَرُ عَظَمَتِهَا إِلَّا اللَّهُ ، تَخَلَّفَ النَّاسُ بِأَعْمَالِهِمْ : فَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْتِي بِعَمَلِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّدُ ثُمَّ يَنْجُو . حَتَّى إِذَا أَرَادَ
اللَّهُ رَحْمَةً مِنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَسَمَ أَنْهُ الْمَلَائِكَةُ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ ، فَيُخْرِجُونَهُمْ ، وَيَعْرِفُونَهُمْ
بِآثَارِ السَّجُودِ ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ . فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ ، فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ
إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا ، فَيَسْبَبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ
السَّيْلِ . ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ -
مُقِيلٌ بَوَاجِهُ قِبَلَ النَّارِ ، يَقُولُ : يَا رَبُّ أَصْرَفَ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، قَدْ قَشَدَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا . يَقُولُ :
هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ يَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ . فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ،
فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ :
يَا رَبُّ قَدْ مَنَى عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ . يَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَتِ الْعُمُودَ وَالْمِثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ؟
فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ، لَا أَكُونُ أَشَقَى خَلْقِكَ . فَيَقُولُ : فَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيَْتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ : لَا ،
وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ . فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيُتَدَمَّرُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَذَا بَلَغَ بِأَبْهَاسِهَا
زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّصْرَةِ وَالشَّرَرِ فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبُّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ . فَيَقُولُ
اللَّهُ : وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَْتَ الْعُمُودَ وَالْمِثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَْتَ ؟ فَيَقُولُ :
يَا رَبُّ لَا تَجْعَلْنِي أَشَقَى خَلْقِكَ . فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : تَمَنَّى ،
فَيَتَمَنَّى . حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أَمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مِنْ كَذَا وَكَذَا - أَقْبَلَ بِذِكْرِهِ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ
الْأُمَانُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ « قَالَ اللَّهُ : لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالَهُ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَمْ أُحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلُهُ
« لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ « ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالِهِ »

[الحديث ٨٠٦ - طرفاه في : ٦٥٧٣ ، ٧٤٣٧]

قوله (باب فضل السجود) أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة البيت والشفاعة ، والمقصود منه هنا قوله
« وحرم الله على النار أن تأكل آثار السجود » وقد ورد بهما أيضا في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق
وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى ، مع ذكر اختلاف ألفاظ رواته . واختلف في المراد بقوله « آثار

السجود ، ف قيل هي الأعضاء السبعة الآتية ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر ، وقال حياض : المراد الجهة خاصة ، ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر ، ان قوما يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم ، فان ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الاول

١٣٠ - باب يَبْدَى ضَبْعِي وَبِحَافِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧ - **عَدَسَا** يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُصَرَّرٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ »
وقال الألبان : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

قوله (باب يبدى ضبعي) بفتح المعجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو لحة تحت الإبط . **قوله** (عن جعفر) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (فرج بين يديه) أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها ، قال القرطبي : الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخفف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقة الأرض ، وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الأرض مع مغايروته لهيئة الكسلان ، وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده ، وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد صحيح أنه قال ولا تفتش افتراش السبع ، وادعم على راحتك وأبد ضبعك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ، ، ولمسلم من حديث عائشة د نهى النبي ﷺ أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وأخرج الترمذى وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم ، وصليت مع النبي ﷺ فكنت أنظر الى عفرتي لإبطيه إذا سجد ، ، ولابن خزيمة عن أبي هريرة رفعه ، وإذا سجد أحدكم فلا يفتش ذراعيه افتراش الكلب ، وليضم نخذه ، ، والحاكم من حديث ابن عباس نحوه حديث عبد الله بن أرقم ، وعنه عند الحاكم د كان النبي ﷺ إذا سجد يرى وضع لإبطيه ، وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه د إذا سجدت فضع كفيك وارف مرفقيك ، وهذه الأحاديث - مع حديث ميمونة عند مسلم د كان النبي ﷺ يحافى يديه ، فلو أن بهيمة أرادت أن تمر لمرت ، مع حديث ابن بحنينة المعلق هنا - ظاهرها وجوب التفريج المذكور ، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة د شك أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال : استعينوا بالركب ، وترجم له د الرخصة في ذلك ، أى في ترك التفريج ، قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيأ ، وقد أخرج الترمذى الحديث المذكور ولم يقع في روايته د إذا انفرجوا ، فترجم له د ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود ، لجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام ، واللفظ محتمل ما قال ، لكن الزيادة التي أخرجهما أبو داود تعين المراد ، وقال ابن التين : فيه دليل على أنه لم يكن عليه فيص لا نكشاف إبطيه ، وتعقب باحتمال أن يكون القميص

واسع الآكام ، وقد روى الترمذى في « الشمائل » ، عن أم سلة قالت : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص ، أو أراد الراوى أن موضع يياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرى قاله القرطبي ، واستدل به على أن إبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر ، وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن الإبط من جميع الناس متغير اللون غيره^(١) ، واستدل باطلاقة على استحباب التفريج في الركوع أيضا ، وفيه نظر لأن في رواية قتبية عن بكر بن مضر التقييد بالسجود ، وأخرجه المصنف في المناقب ، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها .

قوله (وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه) وصله مسلم من طريقه بلفظ : كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى لى لارى يياض إبطيه . (تنبيه) : تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين هذه والتي بعدما هناك وأعيدا هنا وأن الصواب لإثباتهما هنا ، وذكرنا توجيه ذلك بما يغنى عن إعادته

١٣١ - باب يستقبل بالطرف رجله القبلة . قاله أبو حميد الساعدي عن النبي ﷺ

قوله (باب يستقبل القبلة بالطرف رجله) قاله أبو حميد) يأتي موصولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » قريبا وأنه ورد في صفة السجود وقال الزين بن المنير : المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، قال أخوه : ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رأس بعضها عن القبلة

١٣٢ - باب إذا لم يتم السجود

٨٠٨ - **حدثنا** الصلت بن محمد قال حدثنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ »

قوله (باب إذا لم يتم سجوده) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إذا لم يتم الركوع ،

١٣٣ - باب السجود على سبعة أعظم

٨٠٩ - **حدثنا** قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس « أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعرا ، ولا ثوبا : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين » [الحديث ٨٠٩ - أطرافه في : ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨١٦]

٨١٠ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم ولا نكف ثوبا ولا شعرا »

٨١١ - **حدثنا** آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد الخطمي حدثنا البراء بن عازب - وهو غير كذاب - قال « كنا نصلى خلف النبي ﷺ ، فإذا قال سمع الله لمن حمده لم يحسن أحد منا

(١) مثل هذا التخصيص يحتاج إلى دليل ، ولا أهم في الأحاديث ما يدل على ما قاله المحب ، فالأقرب ما قاله القرطبي ، وهو ظاهر كثير من الأحاديث . ويحتمل أن يكون شعر إبطيه صلى الله عليه وسلم كان خفيفا فلا يتضح للناظر من بعد سوى يياض الإبطين . والله أعلم

خَلْفَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ »

قوله (باب السجود على سبعة أعظم) لفظ المتن الذى أورده في هذا الباب ، على سبعة أعضاء ، لكنه أشار بذلك إلى لفظ (رواية الاخرى ، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذى يليه ، قال ابن دقيق العيد : يسمى كل واحد عظما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد على عظام ، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها .

قوله (سفيان) هو الثوري . **قوله** (أمر النبي ﷺ) هو بضم الميمزة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله ، والمراد به الله جل جلاله ، قال البيضاوى : عرف ذلك بالعرف ، وذلك يقتضى الوجوب ، قيل : وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة افعل . ولما كان هذا السيان يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على أنه لعموم الامة ، وهو من رواية شعبة عن حمرو بن دينار أيضا بلفظ : ان النبي ﷺ قال : أمرنا ، وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي ﷺ إما سمعا منه وإما بلاغا عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ : إذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراب ، الحديث ، وهذا يرجح أن التون في أمرنا نون الجمع ، والآراب بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه وهو الفضو ، ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضى الله عنه . **قوله** (ولا يكف شعرا ولا ثوبا) جملة معترضة بين الجملة وهـ قوله (سبعة أعضاء ، والمفسر وهو قوله (الجبهة الخ) ، وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ : ولا نكفت الثياب والشعر ، والكفت بمشاة في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف . والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره ، وظاهره يقتضى أن النهى عنه في حال الصلاة ، واليه جنح الداودى ، وترجم المصنف بعد قليل : باب لا يكف ثوبه في الصلاة ، وهى تؤيد ذلك ، ورده عباس بأنه خلاف ما عليه الجمهور ، فانهم كرهوا ذلك للصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها ، واقتوا على أنه لا يفسد الصلاة ، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة ، قيل : والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

قوله (الجبهة) زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذى يليه : وأشار بيده على أنفه ، كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد הראء فلذلك عداه يعلى دون إلى ، ووقع في العمدة بلفظ : الى ، وهى في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره : قال ابن طاوس : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد ، فهذه رواية مفسرة . قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع ، وقال ابن دقيق العيد : قيل معناه أنهما جعلتا كعضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، قال : وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأنف كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة ، وقد احتج بهذا لإبي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الأنف ، قال : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذى دل عليه الأمر ، وأيضا فإن الإشارة قد لا تعين المشار اليه فانها إنما تتعلق بالجبهة لأجل العبادة ، فاذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار اليه بقينا ، وأما العبارة فانها معينة لما وضعت له فتقديمه أولى انتهى . وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية ، وكأنه أخذ من قول الشافعي في « الأم » ، إن الاختصار على بعض الجبهة يكره ، وقد ألومهم بعض الحنفية بما تقدم ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجزئ السجود على الأنف وحده ، وذهب الجمهور إلى أنه يجزئ على الجبهة وحدها ، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم

يجب أن يجمعها وهو قول الشافعي أيضا . قوله (واليدين) قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلاث يدخل تحت المتن من اقتراش السبع والكلب انتهى . ووقع بلفظ « الكففين » في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم . قوله (والرجلين) في رواية ابن طاروس المذكورة ، وأطراف القدمين ، وهو مبين للراد من الرجلين ، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بياب . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأجزاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث المسىء صلواته حيث قال فيه « ويمكن جبهته » قال : وهذا غاية أنه مفهوم لقب ، والمنطوق مقدم عليه ، وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث « يمسح وجهي » فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه ، وأضعف منه قولهم إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبيه كان يقال : أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأجزاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة انتهى ، وفيه نظر فللخالف أن يقول : يخص لا بس الخف لأجل الرخصة . وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » قبيل أبواب استقبال القبلة ، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يسجد من خلف الإمام » و مراده منه هنا قوله في آخره « حتى يضع جبهته على الأرض » قال الكرماني : ومناسبتة للترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجبهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة غالبا انتهى . والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالانقصار على الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأجزاء السبعة ، بل الانقصار على ذكر الجبهة أما لكونها أشرف الأجزاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل : أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للتدب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والاولى أليق بتصرفه

١٣٤ - باب السجود على الأنف

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَارُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أَمِزْتُ أَنْ أُسْجِدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ - وَالرَّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » وَلَا تَسْكَنْتِ الثِّيَابَ وَالشَّعْرَ »

قوله (باب السجود على الأنف) أورد فيه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد (عن عبد الله بن طاروس عن أبيه) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل . قوله فيه (على سبعة أعظم ، على الجبهة) قال الكرماني : « على » الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح ، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أي اجهد على الجبهة حال كون السجود

على سبعة أعضاء

١٣٥ - باب السجود على الأنف والسجود على الطين

٨١٣ - **حدثنا** موسى قال حدثنا قهاس عن يحيى عن أبي سلمة قال : انطلقت إلى أبي سعيد الخدري فقلت ألا تخرج بنا إلى النخل نتحدث ؟ فخرج . فقال « قلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ؟ قال : اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من رمضان واعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . قام النبي ﷺ خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال : من كان اعتكف مع النبي ﷺ فليرجع فاني أريت ليلة القدر ، وإنني نُسيتُها ، وإنها في العشر الأواخر في وتر ، وإني رأيت كأي أسجد في طين وماء . وكانت سقف المسجد جريد النخل وما نرى في السماء شيئاً ، فجاءت قرعة فأعطونا ، فسلمى بنا النبي ﷺ حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله ﷺ وأرنبته تصديق رؤياه »

قوله (باب السجود على الأنف في الطين) كذا لاكثر ، وللمستملى السجود على الأنف والسجود على الطين ، والأول أنسب لثلاثي التكرار ، وهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه ، ولا حجة فيه لمن استدل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سياقه أنه سجد على جبهته وأرنبته ، فوضح أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولولا ذلك لسانهما عن لوث الطين قاله الخطابي ، وفيه نظر . وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه ، وسنذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٣٦ - باب عقد الثياب وشدها

ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته

٨١٤ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وم عاقبو أزرهم من الصغر حتى رقا بهم ، فقل للنساء لا ترفعن رءوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً »

قوله (باب عقد الثياب وشدها ، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ، ووجه ادخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدتها لا مع إرسالها وسدها ، أشار إلى ذلك الوين بن المنير . **قوله** (عن أبي حازم) هو ابن دينار ، وقد تقدم في «باب إذا كان الثوب ضيقاً ، في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال «حدثني أبو حازم ، وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك

١٣٧ - باب لا يَكْفُ شَعْرًا

٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَرْوَانَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ ، وَلَا يَكْفُ ثُوبُهُ وَلَا شَعْرُهُ »
 قَوْلُهُ (باب لا يكف شعرا) أى المصل ، وديكف ، ضبطناه في روايتنا بضم الفاء وهو الراجح ، ويجوز الفتح ، والمراد بالشعر شعر الرأس ، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس اذا لم يكف أو يلف ، وجاء في حكمة النهي عن ذلك أن غردة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة . وفي سنن أبي داود باسناد جيد أن أبا رافع رأى الحسن بن علي يصل قد غرز صغيرته في قفاه لخلها وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ذلك مقعد الشيطان ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب

١٣٨ - باب لا يَكْفُ ثُوبُهُ فِي الصَّلَاةِ

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثُوبًا »
 قَوْلُهُ (باب لا يكف ثوبه في الصلاة) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه

١٣٩ - باب التَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ

٨١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . يُتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ »

قَوْلُهُ (باب التسبيح والدعاء في السجود) تقدم الكلام على هذه الترجمة في باب الدعاء في الركوع . قَوْلُهُ (يحيى) هو القطان ، وشعبان هو الثوري . قَوْلُهُ (يكثر أن يقول) كذا في رواية منصور وقد بين الاعمش في روايته عن أبي الضمى كما سيأتى في التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واظب عليه ﷺ ولفظه « ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه (إذا جاء نصر الله والفتح) إلا يقول فيها ، الحديث . قيل اختار النبي ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى . وليس في الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضا ، بل في بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها ، وفي رواية منصور بيان المحل الذي كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود . قَوْلُهُ (يتأول القرآن) أى يفعل ما أمر به فيه ، وقد تبين من رواية الاعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور . ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري : قال أبو عبد الله يعنى قوله تعالى (فسبح بحمد ربك) الآية . وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى (فسبح بحمد ربك) لأنه يحتمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذى هو التثنية لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى ، فعلى هذا يكفى في امتثال الأمر الاقتصار على الحمد

ويحتمل أن يكون المراد فسح متلبسا بالحمد فلا يمثل حتى يجمعهما وهو الظاهر ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسييح في السجود ، ولا يعارضه قوله ﷺ : «أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء» ، قال : ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لإشارة قوله « فاجتهدوا » ، والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ، ليس كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى . واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة « كان يكثر أن يقول » صريح في كون ذلك وقع منه كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود ، هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة ، وقال : فليتأمل . وهو عجيب ، فإن ابن دقيق العيد أراد بنى الكثرة عدم الزيادة على قوله « اللهم اغفر لي » في الركوع الواحد ، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء المشعر بتكثير الدعاء ، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة « كان يكثر » . (تفيه) : الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد « أما الركوع الخ » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفيه بعد قوله « فاجتهدوا في الدعاء » : فقم أن يستجاب لكم ، وقن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق . وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود ، وهو أيضا عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، فاكثروا فيه من الدعاء ، والأمر بالكثرة في الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس « ليسأل أحدكم ربه حاجته كلما حتى شفع نعله » أخرجه الترمذي . ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤله واستجابة المثني بتعظيم ثوابه . وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزل فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله « إذا جاء » ، وعلى قول عائشة « ما صلى صلاة بعد أن نزلت الا قال الخ » ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

١٤٠ - باب المكث بين السجدين

٨١٨ - **حدثنا** أبو الثمان قال **حدثنا** حماد عن أيوب عن أبي قلابة « أن مالك بن الحويرث قال لأصحابه : ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ - قال وذلك في غير حين صلاة - فقام ، ثم ركب فكبر ، ثم رفع رأسه فقام هنيئة ، ثم سجد ، ثم رفع رأسه هنيئة - فصلّى صلاة عمرو بن سيلة شيخنا هذا - قال أيوب : كان يفعل شيئا لم أرهم يفعلونه ، كان يقعد في الثالثة أو الرابعة »

٨١٩ - قال : فأتينا النبي ﷺ فأقننا عنده فقال : لو رجعتُم إلى أهلِكُم ، صلّوا صلاة كذا في حين كذا ، صلّوا صلاة كذا في حين كذا ، فإذا حَضَرَتِ الصلاة فليؤدّن أحدكم ، وليؤمّكم أكبركم »

٨٢٠ - **حدثنا** محمد بن عبيد الرحيم قال **حدثنا** أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري قال **حدثنا** مسعر عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن البراء قال « كان سجد النبي ﷺ ركوعه وقعوده بين السجدين »

قريباً من السواء»

٨٢١ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال «إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي ﷺ يصلي بنا - قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه - كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي»

قوله (باب المكث بين السجدين) في رواية الحموي بين السجود . **قوله** (ألا أنبشكم صلاة رسول الله ﷺ) الإنشاء بمدى بنفسه وبالباء ، قال الله تعالى (من أنبأك هذا) وقال (قل أنبشكم بخير من ذلكم) . **قوله** (قال) أي أبو قلابة (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المفروضة ، ويتعين حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتزوية الصحابي عن التغفل حينئذ ، وليس في اليوم والليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخس إلا من طلوع الشمس الى زوالها ، وقد تقدم هذا الحديث في باب الطمأنينة في الركوع ، وفي غيره . والغرض منه هنا قوله «ثم رفع رأسه هنية» ، بعد قوله «ثم سجد» ، لأنه يقتضي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال . **قوله** (قال أيوب) أي بالسند المذكور اليه . **قوله** (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوي ، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة ، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية ، فكانه قال : كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة ، والمعنى واحد فشك الراوي أيهما قال ، وسيأتي الحديث بعد باب واحد بلفظ «فاذا كان في وتر من صلاته لم يمتص حتى يستوي قاعدا» . **قوله** (فأتينا النبي ﷺ) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره «أصلنا فأتينا» ، أو أرسلنا قومنا فأتينا ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان ، وحديث البراء تقدم الكلام عليه في باب استواء الظهر في الركوع ، وحديث أنس تقدم الكلام عليه في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، وفي قوله في هذه الطريق «قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه الخ» إشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها بمخالفة من خالفها ، وبالله المستعان

١٤١ - باب لا يفترش ذراعيه في السجود

وقال أبو حميد: سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش ولا قابضهما

٨٢٢ - **حديث** محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال «اعتدلوا في السجود ، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»

قوله (باب لا يفترش ذراعيه في السجود) يجوز في «يفترش» الجزم على النهي والرفع على التثنية وهو بمعنى النهي ، قال الزين بن المنير : أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد ، والمعنى من حديث أنس ، وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس هـ . والذي يظهر لي أنه أشار الى رواية أبي داود ، فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ «ولا يفترش» بدل ينسط . وروى أحمد

والترمذى وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ : إذا حمد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه ، الحديث ، ولمسلم عن عائشة نحوه . **قوله** (وقال أبو حميد الخ) هو طرف من حديث يأتي مطولا بعد ثلاثة أبواب . **قوله** (ولا قابضهما) أى بأن يضمهما ولا يجافيهما عن جنبيه . **قوله** (عن أنس) فى رواية أبى داود الطيالسى عند الترمذى وفى رواية مغاز هند الاسماعيلى كلاهما عن شعبة التصريح بسماح قتادة له من أنس . **قوله** (اعتدوا) أى كونوا متوسطين بين الإفراش والقبض ، وقال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب فى الركوع لا يتأتى هنا ، فانه هناك استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعلى ، قال : وقد ذكر الحكم هنا مقرونا بعلته ، فان التشبه بالاشياء الخمسية يناسب حركة فى الصلاة انتهى . والهيئة المنهى عنها أيضا مشدرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . **قوله** (ولا ينبط) كذا للأكثر بنون ساكنة قبل الموحدة والحموى ، ينبط ، بمثابة بعد موحدة ، وفى رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر صاحب العمدة ، وقوله : انبساط ، بالنون فى الأولى والثالثة وبالمثناة فى الثانية وهى ظاهرة والثالثة تقديرها ولا ينبط ذراعيه فينبسط انبساط الكلب

١٤٢ - باب من استوى قاعداً فى وتر من صلاته ثم نهض

٨٢٣ - **حدثنا محمد بن الصباح** قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد الخزاز عن أبى قلابة قال أخبرنا مالك

ابن الحويرث اللبثى أنه رأى النبى ﷺ يصلى ، فاذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً

قوله (باب من استوى قاعداً فى وتر من صلاته) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وأخذ بها الشافعى وطائفة من أهل الحديث ، وعن أحمد روايتان ، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ، ولم يستحبها الأكثر ، واحتج الطحاوى بخلاف حديث أبى حميد هنا فانه ساقه بلفظ : فقام ولم يتورك ، وأخرجه أبو داود أيضا كذلك قال : فلما تخالفا احتمل أن يكون ما فعله فى حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فمعة لاجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ، ثم قسوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ، وتعقب بأن الاصل عدم العلة ، وبأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، لحكاية اصفات صلاة رسول الله ﷺ داخله تحت هذا الأمر . ويستدل بحديث أبى حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها لبيان الجواز ، وتمسك من لم يقل باستحبها بقوله ﷺ : لا تبادرنى بالقيام والقعود ، فانى قد بدنت ، فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب ، فلا يشرع إلا فى حق من اتفق له نحو ذلك ، وأما الذكر المخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، فانها من جملة النهوض إلى القيام ، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه يمزا اسكل عضو وضع ، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه ، وإنما يتم ذلك بان يجلس ثم ينهض قائما . به عليه ناصر الدين بن المنير فى الحاشية ، ولم تتفق الروايات عن أبى حميد على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنيع الطحاوى ، بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه بإثباتها ، وسيأتى ذلك عند الكلام على حديثه بعد بابين إن شاء الله تعالى . وأما قول بعضهم : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته ، فيقوى أنه فعلها للحاجة ففیه نظر ، فان السنن المنفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم

١٤٣ - باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة

٨٢٤ - **حدثنا** ثُمْلُ بْنُ أُسَيْدٍ قال حدثنا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ «جاءنا مالكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فصلّى بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، ولكن أريد أن أريكم كيف رأيتُ النبي ﷺ يصلي . قال أيوبُ : فقلتُ لأبي قِلَابَةَ وكيف كانت صلاتُهُ ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني هَمْرَ بْنَ سَيْلَةَ - قال أيوبُ : وكان ذلك الشيخ يُسمّى التّكبير ، وإذا رفع رأسَهُ عن السجدة الثانية جلسَ واعتمد على الأرض ، ثم قام »

قوله (باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة) أى أى ركعة كانت ، وفي رواية المستمل والكشميين من الركعتين أى الأولى والثالثة . **قوله** (عن السجدة) في رواية المذكورين ، وفي بعض نسخ أبي ذر « من السجدة » ، وهى رواية الإسماعيل ، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث ، والفرض أنه هنا ذكر الاعتماد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس ، والإشارة الى رد ما روى بخلاف ذلك ، فعند سعيد بن منصور بأسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه **ﷺ** كان ينهض على صدور قدميه ، وعن ابن مسعود مثله بأسناد صحيح ، وعن إبراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض . فان قيل ترجم على كيفية الاعتماد ، والذي في الحديث اثبات الاعتماد فقط ، أجب الكرماني بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام ، فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود . وقال ابن شيد : أفاد في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الأولى والثالثة ، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض يتمكن ، بدليل الإتيان بحرف « ثم » الدال على المهلة وأنه ليس جلوس استيفاز ، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته املخصاً ، وفيه شيء اذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً . وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه افتعال من العمد والمراد به الانكاء وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما

١٤٤ - باب يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وكان ابنُ الزُّبَيْرِ يُكَبِّرُ فِي نَهَضِهِ

٨٢٥ - **حدثنا** يحيى بْنُ صَالِحٍ قال حدثنا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « صُلِّيَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ ، فَهَمَرَ بِالتَّكْبِيرِ حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ وَحِينَ سَجَدَ وَحِينَ رَفَعَ وَحِينَ قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ وقال : هكذا رأيتُ النبي ﷺ »

٨٢٦ - **حدثنا** سُليمانُ بْنُ حَرْبٍ قال حدثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قال حدثنا غِيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّفٍ قال « صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ صَلَاةً خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَسَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ ، وَإِذَا رَفَعَ كَبَّرَ ، وَإِذَا

ينفض من الرّكعتين كبراً . فلما سلم أخذ عمران يدي فقال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ . أو قال - لقد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ .

قوله (باب يكبر وهو ينفض من السجدين) ذهب أكثر العلماء الى أن المصلي يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع ، إلا أنه اختلف عن مالك في القيام الى الثالثة من التشهد الأول ، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم ، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أول ، وفي المدونة : لا يكبر حتى يستوى قائماً . ووجه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ، ولا قائل منهم به (١) **قوله (وكان ابن الزبير)** وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . **قوله (صلى لنا أبو سعيد)** أي الحدرى بالمدينة ، وبين الامام في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك ولفظه ، اشتكى أبو هريرة - أو غاب - فصل أبو سعيد ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع ، الحديث ، وزاد في آخره أيضاً ، فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقام عند المنبر فقال : اني والله ما أبالي . اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، لاني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي ، والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به ، وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في « باب إتمام التكبير في الركوع » ، وكان أبو هريرة يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة . وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوى قائماً كما تقدم عن الموطأ ، وأما ما تقدم في « باب ما يقول الامام ومن خلفه » من حديثه بلفظ « وإذا قام من السجدين قال الله أكبر » فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام ، قال الزين بن المنير : أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير يجرى التبيين لحديثي الباب ، لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض . وقال ابن رشيد : في هذه الترجمة إشكال ، لأنه ترجم فيما مضى « باب التكبير إذا قام من السجود » وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض ، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة ، فكان ظاهراً للتكرار ويحمل قوله « من السجدين » على أنه أراد من الركعتين ، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً ، ثم استبعده ، ثم رجع أن المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينفض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد على الوتر يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود ، ويتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فيهما بيان الجلوس ، ثم بيان الاعتدال ، فبين في هذه الثالثة محل التكبير اهـ ملخصاً . ويحتمل أن يكون مراده بقوله « من السجدين » ما هو أعم من ذلك فيشمل ما قيل أولاً وثانياً ، ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك ، ففي حديث أبي سعيد « حين رفع رأسه من السجود وحين قام من الركعتين » وفي حديث عمران بن حصين « وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر » ، وأما أثر ابن الزبير فيمكن شموله الأمرين لأن النهضة تحتلها ، لكن استعمالها في القيام أكثر ، وهذا يرجع المحل الأول

(١) بنى من المالكية . ولا ريب أن السنة في ذلك التكبير حين ينفض الى الثالثة مع رفع اليدين كما ثبت ذلك من حديث ابن

قول البخارى اه . وليس كما قال ، فقد روينا تاما في مسند الفريابي أيضا بسنده إلى مكحول ، ومن طريقة البخارى أن الدليل إذا كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتج به بمجرد ، وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى ، وعمل التسابى بمفرده ولو لم يخالف لا يحتج به ، وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتج به بل للنفوية . قوله (عن عبد الله بن عبد الله) أى ابن عمر ، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكفى بكنيته . قوله (أنه أخبره) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة ، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن بن عيسى وغيره عنه فيه - بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله - القاسم بن محمد والد عبد الرحمن ، بين ذلك الاسماعيلي وغيره ، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ، ثم لقيه أو سمعه منه معه وثبته أبوه . قوله (وثنى اليسرى) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبوتها هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع في موطا عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على ورکه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال : أراى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك فتبين من رواية القاسم ما أجل في رواية ابنه ، وإنما اقتصر البخارى على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع ، بخلاف رواية القاسم ، ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد الفصل بين الجلوس الاول والثاني ، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تخالف حديث أبي حميد لأن في الموطأ أيضا عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير ، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى ، فإذا حملت هذه الرواية على التشهد الاول ورواية مالك على التشهد الاخير اتقن عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد والله أعلم . قوله (فقلت إنك تفعل ذلك) أى التربع قال ابن عبد البر : اختلفوا في التربع في النافلة وفي الفريضة للبرص ، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة باجماع العلماء ، كذا قال ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال : لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعاً في الصلاة ، وهذا يشعر بتحريمه عنده ، ولكن المشهور أن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز لإثبات الكراهة . قوله (إن رجلى) كذا الأكثر ، وفي رواية حسكاها ابن التين : إن رجلاى ، ووجهها على أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال : رجلاى لا تحملانى ، أو على اللغة المشهورة لغة بنى الحارث ، ولها وجه آخر لم يذكره ، وقد ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ (إن هذان لساحران) . قوله (لا تحملانى) بتشديد النون ويجوز التخفيف ، قوله (عن خالد) هو ابن يزيد الجمحي المصري ، وهو من أقران سعيد ابن أبي هلال شيخه في هذا الحديث . قوله (قال حدثنا الليث) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور . والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الأولى اثنين ، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة ، وي زيد ابن أبي حبيب مصرى معروف من صفار التابعين ، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بنى قيس بن عزيمة بن المطلب مدنى سكن مصر ، وكل من فوقهم مدنى أيضا ، فالسناد دائر بين مدنى ومصرى . وأردف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث ، وربما وقع لهم ضد ذلك لمعنى مناسب . قوله (أنه كان جالسا في نفر من

أصحاب رسول الله ﷺ) في رواية كريمة د مع نفر ، وكذا اخلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، في رواية عاصم عنه عند أبي داود وغيره د سمعت أبا حميد في عشرة ، ، وفي رواية هشيم عنه عند سعيد بن منصور د رأيت أبا حميد مع عشرة ، ، ولفظ د مع ، يرجع أحد الاحتمالين في لفظ د في ، لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد من العشرة أو زائدا عليهم ، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك . وزعم ابن القطان تبعا للطحاوي أنه غير متصل لأميرين : أحدهما أن عيسى بن عبد الله ابن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره ، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه . والجواب عن ذلك : أما الاول فلا يضر الثقة المصريح بسامعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إما لزيادة في الحديث ، وإما ليثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسامعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وأما الثاني فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه على وكان قتل على سنة أربعين وإن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة ، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته ، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن ، وعلى الاول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم ، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطا لأن غيره عن رواه معه عن محمد ابن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه . (فائدة) : سمي من النفر المذكورين في رواية فليح عن عباس ابن سهل مع أبي حميد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحمد وغيره ، وسمى منهم في رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدل أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره ، وسمى منهم في رواية ابن إسحاق عن عباس عند ابن خزيمة ، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة ، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ، ولم أقف على تسمية الباقيين . وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة ، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسبا كل زيادة إلى مخرجها إن شاء الله تعالى ، وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث ، لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد لصفة الصلاة بالقول ، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل ، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل ، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكي أن أبا حميد وصفها بالفعل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان د قالوا فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فبدأ فكبر ، الحديث . ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل ، وهذا يؤيد ما جمعنا به أولا ، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد ، فكأن محمدا شهد هو وعباس حكاية أبي حميد بالقول فحملها عنه من تقدم ذكره ، وكان عباسا شهدا وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عطاء فحدث بها كذلك ، وقد وافق عيسى أيضا عنه عطاء بن خالد لكنه أبهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضا ، ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن إسحاق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضا والله أعلم . قوله (أنا كنت أحفظكم) زاد

عبد الحميد ، قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له اتباعا - وفي رواية الترمذي أينا - ولا أقدمنا له محبة ، وفي رواية عيسى بن عبد الله قالوا فكيف ؟ قال : أتبع ذلك منه حتى حفظته ، زاد عبد الحميد ، قالوا فأعرض ، وفي روايته عند ابن حبان : استقبل القبلة ثم قال : الله أكبر ، ، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء . قوله (جعل يديه حذو منكبيه) زاد ابن إسحق : ثم قرأ بعض القرآن ، ونحوه لعبد الحميد . قوله (ثم مصر ظهره) بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي نناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي ، وفي رواية عيسى : غير مقنع رأسه ولا مصوبه ، ونحوه لعبد الحميد ، وفي رواية فليح عند أبي داود : فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فتجاني هن جنبيه ، وله في رواية ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب : وفرج بين أصابعه ، . قوله (فإذا رفع رأسه استوى) زاد عيسى عند أبي داود : فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه ، ، ونحوه لعبد الحميد وزاد : حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا ، . قوله (حتى يعود كل قمار) القمار بفتح الفاء والقاف جمع قماره وهي عظام الظهر ، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده : هي من الكامل إلى السج ، وحكى ثعلب عن نوار ابن الأعرابي أن عدتها سبعة عشر . وفي أمالي الزجاج : أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي : هي خمس وعشرون ، سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الاضلاع ، وحكى في المطالع أنه وقع في رواية الاصيل بفتح الفاء ولا بن السكن يكسرهما ، والصواب بفتحهما ، وسيأتي ما فيه في آخر الحديث ، والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد : ثم يمكث قائما حتى يقع كل عظم موقمه ، . قوله (فإذا سجد وضع يديه غير مفترش) أي لهما ، ولابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل : غير مفترش ذراعيه ، قوله (ولا قابضهما) أي بأن يضمهما إليه ، وفي رواية عيسى : فإذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء منها ، وفي رواية عتبة المذكورة : ولا حامل بطنه على شيء من نخذه ، وفي رواية عبد الحميد : جاني يديه عن جنبيه ، وفي رواية فليح : ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه ، وفي رواية ابن إسحق : فأعزلى عن جنبيه وراحته وركبتيه وصدور قدميه حتى رأيت بياض إبطيه ما تحت منكبيه ، ثم ثبت حتى اطمان كل عظم منه ، ثم رفع رأسه فاعتدل ، وفي رواية عبد الحميد : ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقعدها عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ونحوه في رواية عيسى بلفظ : ثم كبر لجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد ، وهذا يخالف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ، ويقوى رواية عبد الحميد ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ : كان إذا جلس بين السجدين افتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، وأورده مختصرا هكذا في كتاب الصلاة له ، وفي رواية ابن إسحق خلاف الروایتين ولفظه : فاعتدل على هقبية وصدور قدميه ، فإن لم يحمل على التعداد وإلا فرواية عبد الحميد أرجح . قوله (فإذا جلس في الركعتين) أي الأوليين ليتشهد ، وفي رواية فليح : ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بإصبعه ، وفي رواية عيسى بن عبد الله : ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيرة ، وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال : إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ، ويكون معنى قوله : إذا قام ، أي أراد القيام أو شرب فيه . قوله (وإذا جلس في الركعة الآخرة الخ) في رواية عبد الحميد ، حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها

التسليم ، وفي روايته عند ابن حبان ، التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر ، زاد ابن إسحق في روايته ، ثم سلم ، وفي رواية عيسى عند الطحاوي ، فلما سلم سلم عن يمينه سلام عليكم ورحمة الله وعن شماله كذلك ، وفي رواية أبي حاصم عن عبد الحميد عند أبي دأود وغيره ، قالوا - أي الصحابة المذكورون - صدقت ، هكذا كان يصل ، وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير ، وخالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا : يسوى بينهما ، لكن قال المالكية : يتورك فيها كما جاء في التشهد الأخير ، وعكسه الآخرون . وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه هدد الركعات ، ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله ، في الركعة الأخيرة ، ، واختلف فيه قول أحمد ، والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإجماع وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن الأعمى من الفضل . وفيه أن كان ، تستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين . وفيه أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتفاعة عن النبي ﷺ وربما تذكره بعضهم إذا ذكر . وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه . قوله (وسمع الليث الخ) لإعلام منه بأن العنقة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع ، وهو كلام المصنف ، ووم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير ، وقد وقع التصريح بتحديث ابن حنبل في رواية ابن المبارك كما سيأتي . قوله (وقال أبو صالح عن الليث) يعني بإسناده الثاني عن يزيد بن ، كذلك وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح . عبد الله بن صالح كاتب الليث ، ووم من جزم بأن أبا صالح هنا هو ابن عبد الفقار الحراني . قوله (كل قمار) ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء ، وكذا للأصيل ، وعند الباقيين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير ، لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء ، وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم القاف تصحيف ، وقال ابن التين : لم يتبين لي وجهه . قوله (وقال ابن المبارك الخ) وصله الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحربي في غريبه وجمع الفرابي في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الاسناد ، ووقع عندهم بلفظ ، حتى يعود كل قمار مكانه ، وهي نحو رواية يحيى بن بكير ، ووقع في رواية الكشميني وحده ، كل فقاره ، واختلف في ضبطه فقيل بهاء الضمير وقيل بهاء التأنيث أي حتى تعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها ، والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره . وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال ، وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار ، والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها ، أو استعمل الفقار للواحد تجاوزا

١٤٦ - باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي ﷺ قام من الرّكعتين ولم يرجع

٨٢٩ - حديث أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمطلب - وقال مرة : مَوْلَى ربيعة بن الحارث - أن عبد الله بن بُجينة وهو من أزدِ شُؤْبة ، وهو خليف لبني همد مناف ، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، « أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر ، فقام في الرّكعتين الأوليين لم

يُجْلِسُ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ نَسْلِمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ،

[الحديث ٨٢٩ - أطرافه في : ٨٣٠ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٣٣٠ ، ٦٦٧٠]

قوله (باب من لم ير التشهد الاول واجبا لان النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع) قال الزين بن المنير : ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ، ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الاول ، وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال . وقد أشار الى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردها بنظير ما أورده به الترجمة التي بعدها ، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال « وعليه جلوس » وهو محتمل أيضا ، وسيأتي الكلام على حديث التشهد ، وورد الامر بالتشهد الاول أيضا . ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع اليه لما سبجوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ، ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية : لو كان واجبا لسبجوا به ولم يسارعوا الى الموافقة على الترك ، غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سبجوا به ، قال ابن بطال : والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم تجبر فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجبر به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح ، واحتج غيره بتقريره ﷺ الناس على متابعتة بعد أن علم أنهم تعمّدوا تركه ، وفيه نظر . ومن قال بوجوبه الليث وإسحق وأحمد في المشهور وهو قول للشافعي ، وفي رواية عند الحنفية . واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلسا زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب . وأجيب بأن الزيادة لم تعين في الأخيرتين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الاول والمزيد هما الركعتان الأولتان بتشهدهما ، ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان ، واحتج أيضا بأن من تعمّد ترك الجلوس الاول بطلت صلاته ، وهذا لا يرد لأن من لا يوجه لا يبطل الصلاة بتركه . قوله (التشهد) هو تفعل من تشهد ، سمى بذلك لاشتماله على النطق بشهادة الحق تغليبا لها على بقية أذكاره لشرفها . قوله (حدثني عبد الرحمن بن هرم) هو الأعرج المذكور في الاسناد الذي بعده . قوله (مولي بن عبد المطلب وقال سره) أي الزهري (مولي ربيعة بن الحارث) ولا تنافي بينهما لأنه مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، فذكره أولا بجد مواليه الأعلى وثانيا بجماله الحقيقي . قوله (أزد شنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاي بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهمزة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة . قوله (حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره ، وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى . قوله (قام في الركعتين الأوليين لم يجلس) أي للتشهد ، ووقع في رواية ابن عساكر « ولم يجلس » بزيادة واو ، وفي صحيح مسلم « فلم يجلس » بالفاء ، وسيأتي في السهو كذلك ، قال ابن رشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد ، وهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة

١٤٧ - باب التشهد في الأولى

٨٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ

ابن بُحَيْنَةَ قَالَ « صَلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ العُظْمَى ، فقام وعابه جُلوسٌ . فلما كان في آخرِ صلاتِهِ سَجَدَ سَجَدَتَيْنِ وهو جالسٌ »

قوله (باب التشهد في الأولى) أى الجلسة الأولى من ثلاثية أو رباعية ، قال الكرمانى : الفرق بين هذه الترجمة والى قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول ، والثانية لبيان مشروعيتها ، أى والمشروعية أعم من الواجب والمندوب . قوله (بكر) هو ابن مضر ، وعبد الله بن مالك ابن بحينة هو عبد الله بن بحينة المذكور فى الاسناد الذى قبله ، وبحينة والدة عبد الله على المشهور فينبغى أن تثبت الألف فى ابن بحينة إذا ذكر مالك ويعرب اعراب عبد الله . (فائدة) : لا خلاف فى أن ألفاظ التشهد فى الأولى كالتى فى الأخيرة ، إلا ما روى الزهرى عن سالم قال : وكان ابن عمر لا يسلم فى التشهد الأول ، كان يرى ذلك نسخا لصلاته . قال الزهرى : فاما أنا فأسلم ، يعنى قوله « السلام عليك أيها النبى - إلى - الصالحين » هكذا . أخرجه عبد الرزاق

١٤٨ - باب التشهد فى الآخرة

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ . فَانْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَانْصَبْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

[الحديث ٨٣١ - أطرافه فى : ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٣٢٨ ، ٧٣٨١]

قوله (باب التشهد فى الآخرة) أى الجلسة الآخرة ، قال ابن رشيد : ليس فى حديث الباب تعيين محل القول ، لكن يؤخذ ذلك من قوله « فإذا صلى أحدكم فليقل » فان ظاهر قوله « إذا صلى » أى أتم صلاته ، لكن تَعْمَدُ الحِلَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَانِ التَّشْهَدَ لَا يَكُونُ بَعْدَ السَّلَامِ ، فَلَا تَعْيِينَ الْمُجَازَ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى آخِرِ جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ أَوَّلَى لِأَنَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ : قُلْتُ . وَهَذَا التَّفْهِيمُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ - فَيُؤَيِّدُ أَنَّ السَّلَامَ جُزْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ ، لَا أَنَّهُ لِلتَّحْلِيلِ مِنْهَا فَقَطْ ، وَالْأَشْبَهُ بِتَصْرِفِ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ مِنْ تَعْيِينِ مَحَلِّ الْقَوْلِ كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا . قوله (عن شقيق) فى رواية يحيى الآتية بعد باب « عن الأعمش حدثني شقيق » . قوله (كنا إذا صلينا) فى رواية يحيى المذكورة « كنا إذا كنا مع النبى ﷺ فى الصلاة » ، ولابن داود عن مسدد شيخ البخارى فيه « إذا جلسنا » ، ومثله للإسماعيل من رواية محمد بن خلاد عن يحيى ، وله من رواية على بن مسهر ، ولابن اسحق فى مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه . قوله (قلنا السلام على جبريل) وقع فى هذه الرواية اختصار ثبت فى رواية يحيى المذكورة وهو « قلنا السلام على الله من عباده » ، وكذا وقع للصف فىها ، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فقال « قبل عباده » ، وكذا للصف فى الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور فى أكثر الروايات

وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله ﷺ « إن الله هو السلام » ، ولفظه في رواية يحيى المذكورة « لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام » . قوله (السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عند ابن ماجه يضمنون الملائكة ، وللإسماعيلي من رواية علي بن مسهر « فبعد الملائكة » ، ومثله للسراج من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بلفظ « فبعد من الملائكة ما شاء الله » . قوله (فالتفت) ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ، ونحوه في رواية حصين عن أبي وائنا وهو شقيق عند المصنف ، في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي ﷺ فقال : قولوا ، لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحلل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه « فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه » ، وفي رواية عيسى بن يونس أيضا « فلما انصرف من الصلاة قال » . قوله (إن الله هو السلام) قال البيضاوي ما حاصله : أنه ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال ، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكها ومعطيا . وقال التوربشتي : وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات . وقال الخطابي : المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ واليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب . ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك . وقال الثوري : معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، يعنى السالم من النقائص ، ويقال : المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم ، قال ابن الأبارى أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها . قوله (فإذا صلى أحدكم فليقل) بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه « فإذا جلس أحدكم في الصلاة » ، وفي رواية حصين المذكورة « إذا قدم أحدكم في الصلاة » وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله « كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين ، وأن محمدا علم فواتح الخير وخواتمه فقال : إذا قدم في كل ركعتين فقولوا ، وله من طريق الأسود عن عبد الله « فقولوا في كل جلسة ، ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله « علفي رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، وذاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله » وأخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقنيه كلك كلك ، وللصنف في الاستئذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود « علفي رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه كما يعلني السورة من القرآن ، واستدل بقوله « فليقل » ، على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كمالك ، وأجاب بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وقد وقع الأمر به في قوله ﷺ لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) « اجعلوها في ركوعكم ، الحديث فكذلك التشهد ، وأجاب الكرماني بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ، ولولا الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لخلناه على الوجوب انتهى . وفي دعوى هذا الإجماع نظر ، فإن أحمد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضا ، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه ، وقد قدمنا ما فيه قبل بياب ، وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد ، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بأسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود « كنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » . قوله (التحيات) جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك : وقال أبو سعيد الضرير : ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك . وقال ابن قتيبة : لم يكن يحيا إلا الملك خاصة ، وكان لكل ملك تحية فلهذا جمعت ،

فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله . وقال الخطابي ثم البغوي : ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله ، فلماذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال : قولوا التحيات لله ، أي أنواع التعظيم له . وقال الهب الطبري : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدم ذكرها ، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قوله (والصلوات) قيل المراد الخنس ، أو ما هو أعم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل المراد العبادات كلها ، وقيل الدعوات ، وقيل المراد الرحمة ، وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات (١) المالية . قوله (والطيبات) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما لا يليق بصفاته عما كان الملوك يمجون به ، وقيل الطيبات ذكر الله ، وقيل الاقوال الصالحة كالثناء ، وقيل الاعمال الصالحة وهو أعم ، قال ابن دقيق العيد : إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله ، وإذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به ، وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة ، وإذا حملت الصلاة على العهد أو الخنس كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره ، وإذا حملت على الرحمة فيكون معنى قوله د الله ، أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتيها من يشاء . وإذا حملت على الدعاء فظاهر ، وأما الطيبات فقد فسرت بالاقوال ، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى فتشمل الافعال والاقوال والادوار ، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب . وقال القرطبي : قوله د الله فيه تنبيه على الاخلاص في العبادة ، أي أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك ما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الاولى لعطف الجملة على الجملة ، والثانية لعطف المفرد على الجملة . وقال ابن مالك : إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لتلا يعطف نعت على منعوتة فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكل جملة مستقلة بفائدتها ، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله (السلام عليك أيها النبي) قال النووي : يجوز فيه وفيما بعده أي السلام حذف اللام وإبائتها والاثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين . قلت : لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم ، قال الطبري : أصل سلام عليك سلمت سلاما عليك ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وعدل من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ، ثم التعريف إما للعهد التقديري ، أي ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والانبياء عليك أيها النبي ، وكذلك السلام الذي وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، وإما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل واحد وعن يصدور وعلى من ينزل عليك وعلينا ، ويجوز أن يكون للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى (وسلام على عباده الذين اصطفى) قال : ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير التسكرة انتهى . وحكى صاحب الاقليد عن أبي حامد أن التسكير فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة . وقال البيضاوي : عليهم أن يفردوه ﷺ بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم عليهم أن يخصصوا أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين لإعلاما منه بأن الدعاء للؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم . وقال التوربشتي :

(١) في المخطوطة : العبادات .

السلام بمعنى السلامة كاللقام والمقامة ، والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم مبالغة ، والمعنى أنه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ، ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أى سلت من المسكاره ، وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى . فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منبها عنه في الصلاة ؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه ﷺ ، فان قيل ما الحكمة في المدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين ، أجاب الطيبي بما محصله : نحن تتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان عليه الصحابة . ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان : إن المصلين لما استفتحوا باب الملكرت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم المحي الذي لا يموت فمرت أعينهم بالمناجاة فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فإذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اهـ . وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وهو مما يחדش في وجه الاحتمال المذكور ، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهراينا ، فلما قبض قلنا السلام ، يعنى على النبي ، كذا وقع في البخارى ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والمراج والجوزقي وأبو نعيم الاصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ : فلما قبض قلنا السلام على النبي ، بخذف لفظ يعنى ، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم ، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي . قلت : قد صح بلاربيب وقد وجدت له متابعا قويا : قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي ، وهذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ عليهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس : إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي اذ كان حيا ، فقال ابن مسعود : هكذا علينا وهكذا نعلم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحثا وأن ابن مسعود لم يرجع اليه ، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والاسناد اليه مع ذلك ضعيف ، فان قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر ؟ أجاب بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشرى يستلزم النبوة ، لكن التصريح بهما أبلغ . قيل والحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذا وجدت في الخارج لنزول قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ قبل قوله ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ والله أعلم . قوله (ورحمة الله) أى إحسانه ، (وبركاته) أى زيادته من كل خير . قوله (السلام علينا) استدلل به على استحباب البداءة بالنفس في الدعاء وفى الترمذى مصححا من حديث أبي بن كعب : أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله في مسلم ، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل . قوله (عباد الله الصالحين) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتتفاوت درجاته ، قال الترمذى الحكيم : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسله الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفاكهاني : ينبغي

للصل أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ، بمعنى ليتوافق لفظه مع قصده . **قوله** (فانكم إذا قلمتموها) أي د وعلى عباد الله الصالحين ، وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الخ ، وإيماء قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك ، فلمهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصدّيقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتىها ﷺ ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود « وان محمدا علم فوائخ الخير وخواتمه » كما تقدم . وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور بعد ، وهو من تصرف الرواة ، وسيأتي في أواخر الصلاة .

قوله (كل عبد لله صالح) استدل به على أن الجمع المضاعف والجمع المحلى بالالف واللام بعم ، لقوله أولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح . وقال القرطبي : فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم ، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للعموم صيغة ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، قال : والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى ، لا للاقتصار عليه . **قوله** (في السماء والأرض) في رواية مسند عن يحيى « أو بين السماء والأرض » والشك فيه من مسند ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ « من أهل السماء والأرض » أخرجه الاسماعيل وغيره . **قوله** (أشهد أن لا إله إلا الله) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه « وحده لا شريك له » وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد « أشهد أن لا إله إلا الله » قال ابن عمر : زدت فيها « وحده لا شريك له » وهذا ظاهره الوقف . **قوله** (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك ، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره « وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال « بينا النبي ﷺ يعلم التشهد إذ قال رجل : وأشهد أن محمدا رسوله وعبده ، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا . قل : عبده ورسوله ، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن « وأشهد أن محمدا رسول الله » ومنهم من حذف « وأشهد » ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد ، وقال الزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال : هو عندي حديث ابن مسعود ، وروى من نيف وعشرين طريقا ، ثم سرد أكثرها وقال : لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا . ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره ، وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي ﷺ تلقينا فروى الطحاوي من طريق الأسود بن يزيد عنه قال « أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة » وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه « علني رسول الله ﷺ التشهد وكنت بين كفيه » ولا بن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن » وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وساقه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم

ورجح أيضا بثبوت الواو في الصلوات والطيبات . وهي تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا ، بخلاف ما إذا حذفت فانها تكون صفة لما قبلها ، وتعدد الثناء في الاول صريح فيكون أولى ، ولو قيل إن الواو مقدرة في الثاني ، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية . ولاحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم ينقل ذلك لغيره ، ففيه دليل على مزيتته . وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس : رويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى لانه أكلها . وقال في موضع آخر ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسما وسمعت عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره ، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . ورجحه بعضهم بكونه مناسبا لفظ القرآن في قوله تعالى ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ وأما من روجه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى ، أو بأنه أقدم من رواه ، أو بكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف ، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي « المباركات » لا تنافي رواية ابن مسعود ، ورجح الأخذ بها لكون أخذها عن النبي ﷺ كان في الأخير ، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه عليه للناس وهو على المنبر ولم ينكره فيكون إجماعا ، ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال « الواكيات » بدل المباركات وكأنه بالمعنى ، لكن أورد على الشافعي زيادة « بسم الله » في أول التشهد ، ووقع ذلك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجها مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا ، وثبت في الموطأ أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع تفرد به أيمن بن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه ، وحكم الحفاظ - البخاري وغيره - على أنه خطأ في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس . وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة . وقد ترجم البيهقي عليها « من استحب أو أباح التسمية قبل التحية » وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ، ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره « فإذا قعد أحدكم فليكن أول قوله التحيات لله » الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده ، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره . ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيع ، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب ، والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفينهم . وقال الشافعي : هو فرض ، لكن قال : لو لم يزد رجل على قوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي الخ » كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة ، هذا لفظه في الام . وقال صاحب الروضة تبعا لاصله : وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الاصحاب إلى أنه .. فذكره ، لكنه قال « وأن محمدا رسول الله » قال : وقوله ابن كعب والصيدلاني فقالا « وأشهد أن محمدا رسول الله » لكن أسقطا « وبركاته » هـ . وقد استشكل جواز حذف الصلوات ، مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات ، مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر

عليه هو الثابت في جميع الروايات ، ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس ، لكن يعكس على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضى المفارقة . (قائمة) : قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين لان المصلى يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله ، وأن من تركها أحل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحى . إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، . (تنبيه) : ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخارى عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم : حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وحماد عن أبي وائل ، وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فاخرجه من طريق أبي نعيم عن الاعمش به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن يوسف بن سليمان وقال : أخرجه البخارى عن أبي نعيم فيما أرى اه . وبذلك جزم المزي في الاطراف ، ولم أره في شيء من الروايات التى اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعيم عن سيف ، نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم . بهذا الاسناد . والله أعلم

١٤٩ - باب الدعاء قبل السلام

٨٣٢ - **حدثنا أبو اليان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليها السلام أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنه الحيا وفتنة المات . اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف »

[الحديث ٨٣٢ - أطرافه في : ٨٣٣ ، ٢٣٩٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٢٧٥ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٧٧ ، ٧١٢٩]

٨٣٣ - **وعن الزهري** قال أخبرني عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله ﷺ يستعيذ في صلاته من فتنه الدجال »

٨٣٤ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علني دعاء أدعوه به في صلاتي . قال قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »

[الحديث ٨٣٤ - طرفاه في : ٦٣٢٦ ، ٧٣٨٨]

قوله (باب الدعاء قبل السلام) أى بعد التشهد ، هذا الذى يقبدر من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث وكان يدعو في الصلاة ، لا تعييد فيه ، بعد التشهد . وأجاب الكرماني فقال : من حيث ان لكل مقام ذكراً مخصوصاً فتعين أن

يكون محله بعد الفراغ من الكل ١ هـ . وفيه نظر ، لان التعمين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الامر بالدعاء في السجود ، فكأن السجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه . وأيضا فإن هذا هو ترتيب البخارى ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لان قبل السلام يصدق على جميع الأركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار اليه النووي ، وسأذكر كلامه آخر الباب . وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر - وهو ثاني حديثي الباب - هذا يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعمين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين - السجود أو التشهد - لانهما أمر فيهما بالدعاء . قلت : والذي يظهر لى أن البخارى أشار الى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، وسيأتى البحث فيه . ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريح أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جدا . قلت في المتن (١) كلها ؟ قال بل في التشهد الأخير ، قلت : ما هي ؟ قال : أعوذ بالله من عذاب القبر ، الحديث . قال ابن جريح : أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعا . ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعا : إذا تشهد أحدكم فليقل ، فذكر نحوه . هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه ، وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فذكره ، وصرح بالتحديث في جميع الاسناد ، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقا على غيره من الأدعية . وما ورد الإذن فيه أن المصل يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام . قوله (من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه ، وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى . قوله (من قسمة المسيح الدجال) قال أهل اللغة : القسمة الامتحان والاختبار ، قال عياض : واستعمالها في العرف لكشف ما يكره ١ هـ . وتطلق على القتل والإحراق والنسيئة وغير ذلك . والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره طاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام ، لكن إذا أريد الدجال قيد به . وقال أبو داود في السنن : المسيح مثقل الدجال ومخفف عيسى ، والمشهور الاول . وأما ما نقل الفربري في رواية المستمل وسنده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأى ثالث . وقال الجوهري : من قاله بالتخفيف فلمسحه الآخر ، ومن قاله بالتشديد فلكنونه مسح العين . وحكى بعضهم أنه قال بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف . واختلف في تلقيب الدجال بذلك فقليل : لأنه مسح العين وقيل لأن أحد شقي وجهه خلق بمسوحا لعين فيه ولا حاجب ، وقيل لأنه يمسح الأرض اذا خرج . وأما عيسى فقليل : سمي بذلك لأنه خرج من بطن أمه بمسوحا بالدهن ، وقيل لأن ذكرها مسح ، وقيل لأنه كان لا يمسح ذا طامة إلا برى ، وقيل لأنه كان يمسح الأرض بسياحته ، وقيل لأن رجله كانت لا أخص لها ، وقيل للبسه المسوح ، وقيل هو بالعبرانية ما شيخا فعرب المسيح ، وقيل المسيح الصديق كما سيأتى في التفسير ذكر قائله ان شاء الله تعالى . وذكر شيخنا الشيخ محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها في

شرح المشرق . **قوله** (فتنة الحيا وفتنة الممات) قال ابن دقيق العيد : فتنة الحيا ما يمرض للانسان مدة حياته من الانتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت . وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقرابته منه ، ويكون المراد بفتنة الحيا على هذا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صح معنى في حديث أسماء الآتي في الجنائز : إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنة الدجال ، ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله : عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب عن الفتنة والسبب غير المسبب . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبتفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة ، وهذا من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات ، وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل : من ربك ، تراءى له الشيطان فيشير إلى نفسه في أنار بك فلهذا ورد سؤال الثابت له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة : كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان . **قوله** (والمغرم) أي الدين ، يقال غرم بكسر الراء أى أدان . قيل والمراد به ما يستدان فبالا يجوز وفيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك . وقد استأذ عليه السلام من غلبة الدين . وقال القرطبي : المغرم الغرم ، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم . والله أعلم . **قوله** (فقال له قائل) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها : قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تستعذ الخ . **قوله** (ما أكثر) بفتح الراء على التعجب . وقوله (إذا غرم) بكسر الراء . **قوله** (ووعد فأخلف) كذا للاكثر ، وفي رواية الحموي : وإذا وعد أخلف ، والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا . **قوله** (وعن الزهري) الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور ، فكأن الزهري حدث به مطولا ومختصرا ، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولا ورأيت باللفظ المختصر المذكور سندا ومتنا عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح . وقد استشكل دعاؤه عليه السلام بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر ، وأجيب بأجوبة : أحدها أنه قصد التعليم لأتمته ، ثانيها أن المراد السؤال منه لأتمته فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأتمتي ، ثالثها سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار اليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات ، وفيه تحريض لأتمته على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة . وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين ، وقيل على الثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم إدراكه ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، الحديث . والله أعلم . **قوله** (عن أبي الخير) هو البرقي بالتحانية والزاي المفتوحين ثم نون ، والاسناد كله سوى طريقه مصريون ، وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير ، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه ، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فان لفظه عن أبي بكر قال : قلت يا رسول الله ، أخرجه البزار من طريقه . وخالف عمرو بن الحارث الليث لجمعه من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه

« عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : إن أبا بكر قال للنبي ﷺ ، هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ، ولا يفتح هذا الاختلاف في صحة الحديث . وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد ، وكذلك أخرج مسلم الطريقتين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً مبهماً ، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لحيمة . قوله (ظلمت نفسي) أى بلباسة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ . وفيه أن الإنسان لا يعرى عن تقصير ولو كان صديقاً . قوله (ولا يغفر الذنوب إلا أنت) فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للخبرة ، وهو كقوله تعالى (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم) الآية ، فأثنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوح بالأسر به كما قيل : إن كل شيء أنثى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه . قوله (مغفرة من عندك) قال الطيبي : دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ، ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً لذلك العظم لأن الذى يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين ، أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله لى أنت ، والثاني - وهو أحسن - أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى . وبهذا الثاني جزم ابن الجوزي فقال : المعنى هب لى المغفرة تفضلاً وإن لم أكن لها أهلاً بعملى . قوله (إنك أنت الغفور الرحيم) هما صفتان ذكرتا ختماً للكلام على جهة المقابلة لما تقدم ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لى ، والرحيم مقابل لقوله ارحمنى ، وهى مقابلة مرتبة . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم ، خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . ولم يصرح في الحديث بتعيين محله . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذى قبله ، قال : ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخارى صحيح ، لأن قوله « فى صلاتى » يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن . قلت : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما عليهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك

١٥٠ - باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب

٨٣٥ - حديثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعشى حدثني شقيق عن عبد الله قال « كنّا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان وفلان ، فقال النبي ﷺ : لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن قولوا : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فانكم إذا قلتم أصاب كل عبد في السماء أو بين السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو »

قوله (باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب) يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذى قبله لا

يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه ، لقوله في آخر حديث التشهد « ثم ليتخير » والمنفي وجوبه يحتمل أن يكون الدعاء الذي لا يجب دعاء مخصوص ، وهذا واضح مطابق للحديث ، وإن كان التخيير مأمورا به . ويحتمل أن يكون المنفي التخيير ، ويحمل الأمر الوارد به على الندب ، ويحتاج إلى دليل . قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه . وقال الزين بن المنير : قوله « ثم ليتخير » وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيرا ما ترد للندب ، وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب ، وفيه نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله ، وذلك أنه سأل ابنه : هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا ، فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضا ، وقال ابن المنذر : لولا حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء » لقلت بوجوبها ، وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك ، واستدلوا على تدينها بحديث الباب مع دعوى الإجماع ، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشعبي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب . وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه ، فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال : قال عبد الله يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد . وقد وافق الشافعي أحد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك ، وقال إسحق بن راهويه أيضا بالوجوب لكن قال : إن تركها ناسيا رجوت أن يجزئ ، فقيل إن له في المسألة قولين كاحد ، وقيل بل كان يراها واجبة لا شرطا . ومنهم من قيد تفرد الشافعي بكونه عينها بعد التشهد لافله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد مثلام يجزئ عنه . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . قوله (ثم ليتخير من الدعاء أحجبه إليه فیدعو) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « فیدعو به » ونحوه النسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع به » وإسحق بن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ « من المسألة » واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة ، قال ابن بطال : خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن ، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة ، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث ، وعبارة بعضهم : ما كان مأثورا ، قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة ، واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا ، قال أراد القاحش من اللفظ فحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز ، وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمير بن سعد قال « كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلنا التشهد في الصلاة ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم أني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم أني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، الآية . قال ويقول : لم

يدع نبي ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو ما ورد في القرآن . وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه به ، وبحديث أبي هريرة رفعه ، إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله ، الحديث وفي آخره ، ثم يدعوه لنفسه بما بدا له ، هكذا أخرجه البيهقي . وأصل الحديث في مسلم . وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهما مسلم

١٥١ - باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى

قال أبو عبد الله : رأيت الحميدي يفتي بهذا الحديث أن لا يمسح الجبهة في الصلاة

٨٣٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد الخدري

فقال : رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته

قوله (باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى) قال الزين بن المنير ما حاصله : ذكر البخاري المستدل ودليله ، ووكّل الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحميدي أو يخالفه ، وإنما فعل ذلك لما يتطرق إلى الدليل من الاحتمالات ، لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة ، إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح ، ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسيا أو تركه عامدا لتصديق رؤياه ، أو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته ، أو لبيان الجواز ، أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وإن كان قليلا ، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينهض الاستدلال ، لا سيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، والحميدي هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعي . قوله (يحتج بهذا) فيه إشارة إلى أنه يوافقه على ذلك ، ومن ثم لم يتعقبه ، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جملة لم يسلم من الاعتراض وأن الترك أولى . قوله (حدثنا هشام) هو الدستواي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (حتى رأيت أثر الطين) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود ، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٥٢ - باب التسليم

٨٣٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا الزهري عن هند بنت الحارث أن أم

سلمة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ إذا سلم قائم النساء حين يقضى تسليمه ، ومكث يسيرا قبل أن يقوم » . قال ابن شهاب : فأرى - والله أعلم - أن مكثه لكي يندّ النساء قبل أن يدركهن من انصرف

من القوم

[الحديث ٨٣٧ - طرفاه في : ٨٤٩ ، ٨٥٠]

قوله (باب التسليم) أى من الصلاة ، قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه ، ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه « كان إذا سلم ، لأنه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك ، وقد قال ﷺ : صلوا كما رأيتموني أصلي ، وحديث تحليلها التسليم ، أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح . أما حديث وإذا

أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ، فقد ضعفه الحفاظ ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب

(تنبيه) : لم يذكر عند التسليم ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التليمينين وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التليمية الواحدة معلول ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك

١٥٣ - باب يُسَلِّمُ حِينَ يُسَلِّمُ الْإِمَامُ

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب إذا سلم الإمام أن يسلم من خلفه

٨٣٨ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَتَبَانَ قَالَ « صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَلَّمْنَا حِينَ سَلَّمَ »

قوله (باب يسلم) أى المأموم (حين يسلم الإمام) قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ الحديث ، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدىء السلام بعد ابتداء الإمام له ، فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام ، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدىء السلام إذا أتمه الإمام ، قال : قلنا كان محتملا للأمرين وكل النظر فيه إلى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط ، لأن اللفظ يحتمل الصورتين ، فأيهما فعل المأموم جاز ، وكأنه أشار إلى أنه يندب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاعلا بدعاء وغيره ، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر ، والأثر المذكور لم أقف على من وصله ، لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه . وقد تقدم الكلام على حديث عتبان معلولا في أوائل الصلاة ، وأورده هنا مختصرا جدا . وفي الباب الذى يليه أتم منه ، وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك

١٥٤ - باب مَنْ لَمْ يَرِ رَدَّ السَّلَامَ عَلَى الْإِمَامِ ، وَاکْتَفَى بِتَسْلِيمِ الصَّلَاةِ

٨٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وَزَعَمَ أَنَّهُ عَقَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَعَقَلَ حُجَّةً مَجْهًا مِنْ دَلْوٍ كَانَ فِي دَارِهِم

٨٤٠ - قال : سمعت عتبانا بن مالك الأنصارى - ثم أحد بنى سالم - قال « كنت أصلى لقومى بنى سالم فأنيت النبى ﷺ فقلت : إني أنكرت بعصرى ، وإن الشياول تحول بينى وبين مسجد قومى ، فوددت أنك جئت فصليت فى بيتى مكانا حتى آتخذته مسجدا . فقال : أفعل إن شاء الله . فنادا على رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن النبى ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلى من بينك ؟ فأشار إليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه ، فقام فصعد خلفه ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم »

قوله (باب من لم يرد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة) أورد فيه حديث عتبان كما ذكرنا ، واعتماده فيه على قوله « ثم سلم وسلمنا حين سلم » ، فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهى التى يتحلل

بها من الصلاة وإمامي وأخرى معها ، فيحتاج من استحب تسليمة ثالثة على الإمام بين التسليمتين - كما نقوله المأثورة - إلى دليل خاص ، وإلى رد ذلك أشار البخاري ، وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية ، وقد نقله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى . وفي هذا الظن بعد . والله أعلم . قوله (وزعم) الزعم يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ، وينزل في كل موضع على ما يليق به ، والظاهر أن المراد به هنا الأول ، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري بقوله هذه مقبول . قوله (من دلو كانت في دارهم) قال الكرماني : كانت صفة لموصوف محذوف أي من بئر كانت في دارهم ، ولفظ الدلو بدل عليه . وقال غيره : بل الدلو يذكر ويؤثر فلا يحتاج إلى تقدير . قوله (سمعت عتبان بن مالك الانصاري ثم أحد بنى سالم) ينصب أحد عطفا على قوله الانصاري ، وهو بمعنى قوله الانصاري ثم السالمى ، هذا الذى يكاد من له أدنى عارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون عطفا على عتبان يعنى سمعت عتبان ثم سمعت أحد بنى سالم أيضا ، قال : والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد ، فكأن محمودا سمع من عتبان ، ومن الحصين . قال : وهو بخلاف ما تقدم في « باب المساجد في البيوت » أن الزهري هو الذى سمع محمودا والحصين ، قال : ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري ومحمودا سمعا جميعا من الحصين ، قال : ولو روى برفع أحد بأن يكون عطفا على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى ، يعنى فمبصر التقدير : قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بنى سالم أى الحصين انتهى . وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة « ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحد بنى سالم ، فكأنه ظن أن المراد بقوله ثم أحد بنى سالم هنا هو المراد بقوله أحد بنى سالم هناك ، ولا حاجة لذلك ، فإن عتبان من بنى سالم أيضا ، وهو عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف ، وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بنى سالم ، والأصل عدم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد ، وعلى الاحتمال الذى ذكره إشكال آخر لانه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ، أو أنها تعدت له ولعتبان ، وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له ، بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة . وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيئا غير عتبان بن مالك ، ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ، ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم . قوله (فلوددت) أى فوالله لوددت . قوله (اشتد النهار) أى ارتفعت الشمس . قوله (فأشار اليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه) قال الكرماني فاعل أشار النبي ﷺ ومن للتبويض ، قال : ولا بنافى ما تقدم أنه قال فأشرت له إلى المكان ، لا مكان وقوع الاشارتين منه ومن النبي ﷺ إما معا وإما سابقا ولاحقا . قلت : والذى يظهر أن فاعل أشار هو عتبان ، لكن فيه التفتات ، إذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت الخ ، وهذا توافق الروايات . والله أعلم

١٥٥ - باب الأذنين بعد الصلاة

٨٤١ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو أن

أبا معبّد مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس رضى الله عنهما أخبره أن رفع الصوت بالأذنين - حين

يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ - كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ،

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ »

[الحديث ٨٤١ - طرقة في : ٨٤٢]

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْيَدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَبِيرِ »

٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا « ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْفَقِيمِ : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَلَمْ يُفَضَّلْ مِنْ أَمْوَالٍ يَحْبُجُونَ بِهَا وَيَسْتَمِيرُونَ ، وَيُجَاهِدُونَ وَبِتَصَدُقُونَ . قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مِنْ سَبَقِكُمْ ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهَرِ آتِيهِ ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ : تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَكِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا : فَقَالَ بَعْضُنَا نَسْبُحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُحَمِّدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُسَكِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : قَوْلُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ »

[الحديث ٨٤٣ - طرقة في : ٦٣٣]

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُبَّةٍ قَالَ « أَمَلْتُ عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُبَّةٍ - فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُدُودُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »

وَقَالَ شُبَّةٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهِذَا عَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّرَةَ عَنْ وَرَّادٍ بِهِذَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : الْجَدُّ غَفَى

[الحديث ٨٤٤ - أطرافه في : ١٤٧٧ ، ٢٤٠٨ ، ٥٩٧٥ ، ٦٣٣٠ ، ٦٤٧٣ ، ٦٦١٥ ، ٧٣٩٢]

قوله (باب الذكر بعد الصلاة) أورد فيه أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أتم من الآخر ، وأغرب المزي لجعلهما حديثين ، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما سنبينه . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن دينار المكي . قوله (كان على عهد رسول الله ﷺ) فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافا لمن شذ ومنع ذلك ، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك ، وفيه دليل على جواز الجهر ^(١) بالذكر عقب الصلاة . قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة . وتعبه ابن بطلان بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من

(١) لو قال : على شريعة الجهر ، لكان أصح ، وانه أتم

السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في الواضحة ، أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيرا عاليا ثلاثا ، قال : وهو قديم من شأن الناس . قال ابن بطال : وفي « العتبية » عن مالك أن ذلك محدث . قال : وفي السياق إشعار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال . قلت : في التقييد بالصحابة نظر ، بل لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل ، وقال النووي : حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتا سيرا لاجل تعليم صفة الذكر ، لا أنهم داوموا على الجهر به ، واختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم . قوله (وقال ابن عباس) هو موصول بالاسناد المبدأ به (١) كافي رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به . قوله (كنت أعلم) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب . قوله (إذا انصرفوا) أي أعلم انصرفهم بذلك أي برفع الصوت إذا سمعته أي الذكر ، والمعنى كنت أعلم بسماع الذكر انصرفهم . قوله (حدثني علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وعمر هو ابن دينار . قوله (كنت أعرف انقضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير) وقع في رواية الحميدي عن سفيان بصيغة الحصر ، ولفظه وما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان ، واختلف في كون ابن عباس قال ذلك ، فقال عياض : الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيرا ممن لا يواظب على ذلك ولا يلزم به ، فكان يعرف انقضاء الصلاة بما ذكر . وقال غيره : يحتمل أن يكون حاضرا في أواخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم ، وإتما كان يعرفه بالتكبير . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت يسمع من بعد . قوله (بالتكبير) هو أخص من رواية ابن جريج التي قبلها ، لأن الذكر أعم من التكبير ، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أي بالتكبير ، وكأنهم كانوا يبدئون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتحميد ، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده . قوله (قال علي) هو ابن المديني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستمل والكشميني ، وزاد مسلم في روايته المذكورة « قال عمرو - يعني ابن دينار - وذكرت ذلك لأبي معبد بعد فأنكره وقال لم أحدثك بهذا . قال عمرو : قد أخبرني به قبل ذلك ، قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان كأنه نسيه بعد أن حدثه به انتهى . وهذا يدل على أن مسلما كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلا ، ولاهل الحديث فيه تفصيل : قالوا إما أن يحزم برده أو لا ، وإذا جزم فاما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فان لم يحزم بالرد كان قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله (٢) لأن الفرع ثقة والاصل لم يظن فيه ، وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع بكون الاصل حديثه يستلزم تكذيب الاصل في دعواه أنه كذب عليه ، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر ، وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله . وأما الفقهاء فاختلفوا : فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول ، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحد لا يقبل قياسا على الشاهد ، وللإمام غفر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد : فان كان الفرع مترددا في سماعه والاصل جازما بعدمه سقط لوجود التعارض ، وحصل كلامه أننا أنهما إن تساويا فالرد ، وإن رجح أحدهما عمل به ، وهذا الحديث من أمثله ، وأبعد من قال إنما نبي أبو

(١) كذا في الاصلين ولله « المبدوء به »

(٢) في حكاية الاتفاق نظر ، فقد حكى المؤلف في النسخة وشرحها والوزاق في الألفية الخلاف في ذلك

مبعد التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار ، وهو الذى وقع من عمرو ولا مخالفة ، وترده الرواية التى فيها « فأنكره ، ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار ، ولان الفرق بين التحديث والاخبار إنما حدث بعد ذلك ، وفى كتب الاصول حكاية الخلاف فى هذه المسألة عن الحنفية . قوله (بن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى ، وسمى هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مدنيان ، وعبيد الله تابعى صغير ، ولم أقف لسمى على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير ، وهما مدنيان وكذا أبو صالح . قوله (جاء الفقراء) سعى منهم فى رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أبو ذر الغفارى أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الفريابي فى كتاب الذكر له من حديث أبي ذر نفسه ، وسمى منهم أبو الدرداء عند النسائى وغيره من طرق عنه ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله ، فذكر الحديث ، والظاهر أن أبا هريرة منهم . وفى رواية النسائى عن زيد بن ثابت قال « أمرنا أن نسبح ، الحديث كما سأتى لفظه ، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم ، ولا يارضه قوله فى رواية ابن عجلان عن سعى عند مسلم « جاء فقراء المهاجرين ، لكون زيد بن ثابت من الانصار لاحتمال التغليب . قوله (الدثور) بضم المهملة والمثلثة جمع دثر بفتح ثم سكون هو المال الكثير ، و« من » فى قوله « من الاموال » للبيان ووقع عند الخطابى « ذهب أهل الدور من الاموال » ، وقال : كذا وقع الدور جمع دار والصواب الدثور انتهى . وذكر صاحب المطالع عن رواية أبي زيد المروزى أيضا الدور . قوله (بالدرجات العلى) بضم العين جمع العلياء وهى تأنيث الاعلى ، ويحتمل أن تكون حسية والمراد درجات الجنات ، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله . قوله (والنعم المقيم) وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النعم العاجل ، فانه قل ما يصفو ، وإن صفا فهو بصدد الزوال . وفى رواية محمد بن أبي عائشة المذكورة « ذهب أصحاب الدثور بالاجور » ، وكذا لمسلم من حديث أبي ذر ، زاد المصنف فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى « قال كيف ذلك » ، ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سعى . قوله (ويصومون كما نصوم) زاد فى حديث أبي الدرداء المذكور « ويذكرون كما نذكر » ، وللبراز من حديث ابن عمر « صدقوا تصديقتنا ، وآمنوا إيماننا » . قوله (ولهم فضل أموال) كذا للاكثر بالاضافة ، وفى رواية الاصيل « فضل الاموال » ، وللكتشمينى « فضل من أموال » . قوله (يحجون بها) أى ولا نهيح ، يشكل عليه ما وقع فى رواية جعفر الفريابي من حديث أبي الدرداء « ويحجون كما نهيح » ، ونظيره ما وقع هنا « ويجاهدون » ، ووقع فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى « وجاهدوا كما جاهدنا » ، لكن الجواب عن هذا الثانى ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضى فهو الذى اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذى تقدر عليه أصحاب الاموال غالبا ، ويمكن أن يقال مثله فى الحج ، ويحتمل أن يقرأ « يحجون بها » بضم أوله من الرباعى أى يعينون غيرهم على الحج بالمال . قوله (ويتصدقون) عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سعى « ويتصدقون ولا تصدق » ، ويعتقون ولا نعتق » . قوله (فقال ألا أحدشكم بما إن أخذتم به) فى رواية الاصيل « بأمر إن أخذتم » ، وكذا للاسماعيلى ، وسقط قوله « بما » من أكثر الروايات ، وكذا قوله « به » ، وقد فسر الساقط فى الرواية الاخرى ، وفى رواية مسلم « أفلا أعلمكم شيئا » ، وفى رواية أبي داود « فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن » . قوله (أدركتم من سبقكم) أى من أهل الاموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة ، والسبقة هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية ، قال الشيخ تقي الدين : والاول أقرب وسقط قوله « من سبقكم » من رواية الاصيل . قوله (وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم) بفتح النون وسكون

التحتانية ، وفي رواية كريسة وأبي الوقت ظهرا نيه بالافراد ، وكذا للاسماعيلي . وعند مسلم من رواية ابن مجلان
 « ولا يكون أحد أفضل منكم ، قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة ، وهذا ظاهره الافضلية .
 وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق ، وعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجع على التقرب
 بالمال . ويحتمل أن يقال : الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمذكور ، وكذا قوله « إلا من عمل مثل عملكم » ،
 أي من الفقراء فقال الذكر ، أو من الأغنياء فتصدق ، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركون الأغنياء في
 الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيرا من لا يتقرب بذكر ولا صدقة ، ويصعد له قوله في حديث ابن عمر
 عند البراد « أدركتم مثل فضلهم ، ولمسلم في حديث أبي ذر « أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة
 صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة ، الحديث . واستشكل تساوى فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة
 فيه ، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة ، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة
 مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة . قوله (تسبحون وتحمدون وتكبرون) كذا وقع في أكثر الأحاديث
 تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير ، وفي رواية ابن مجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة ، وفيه أيضا قول
 أبي صالح « يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ، ومثله لأبي داود من حديث أم الحكم ، وله من حديث أبي
 هريرة « تكبر وتحمّد وتسبح ، وكذا في حديث ابن عمر . وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، ويستأنس
 لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات « لا يضرك بأيمن بدأت ، لكن يمكن أن يقال : الأولى البداة بالتسبيح
 لأنه يتضمن نفي النقائص عن الباري سبحانه وتعالى ، ثم التحميد لأنه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي
 النقائص لإثبات الكمال . ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون (١) هناك كبير آخر . ثم
 يحتمل بالتبديل الدال على انفراد سبحاته وتعالى بجميع ذلك . قوله (خلف كل صلاة) هذه الرواية مفسرة للرواية التي
 عند المصنف في الدعوات وهي قوله « دبر كل صلاة ، ولجعفر الفرياني في حديث أبي ذر « أتم كل صلاة ، وأما
 رواية « دبر ، فهي بضمين ، قال الأزهرى : دبر الامر يعنى بضمين ودبره يعنى بفتح ثم سكن : آخره . وادعى
 أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجراحة ، ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر ، ومقتضى الحديث أن الذكر
 المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث لا يعد معرضا أو كان ناسيا
 أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضّر ، وظاهر قوله « كل صلاة » يشمل الفرض والنفل ،
 لكن حمله أكثر العلماء على الفرض ، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حلوا
 المطلقات عليها ، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أو لا ؟ محل
 النظر . والله أعلم . قوله (ثلاثا وثلاثين) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة ،
 وهو الذى فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه ، لكن لم يتابع سهيل على ذلك ، بل
 لم أر فى شيء من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البراد وإسناده ضعيف ،
 والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد ، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون
 خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدون كذلك وتكبرون كذلك . قوله (فاختلفنا بينها) ظاهره أن أبا هريرة هو

(١) كذا في الاصلين ، والصواب « أن لا يكون »

القائل ، وكذا قوله « فرجعت إليه ، وأن الذي رجع أبو هريرة إليه هو النبي ﷺ » ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة ، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل « فاختلفنا » هو سمي ، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح ، وأن الذي خالفه بعض أهله ولغظه « قال سمي : فحدثت بعض أهل هذا الحديث » ، قال : وهمت ، فذكر كلامه . قال : فرجعت إلى أبي صالح ، وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب العمدة ، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة ، فإنه أخرج الحديث عن قتبية بن الليث عن ابن عجلان ثم قال : زاد غير قتبية في هذا الحديث عن الليث ، فذكرها . والغدير المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي سرهم ، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب ، وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد ، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدراجا ، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالاسناد المذكور فلم يذكر قوله « فاختلفنا الخ » . قوله (ونكبر أربعا وثلاثين) هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم ، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة ، وقد جاء مثله في حديث أبي الدرداء عند النسائي ، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوي ، ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة ، ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواة في أنهم أربع وثلاثون ، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود ففيه « ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ » ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، ومثله لابن داود في حديث أم الحكم ، ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر ، قال النووي : ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعا وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده الخ . وقال غيره : بل يجمع بأن يختم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث . قوله (حتى يكون منهم كلن) بكسر اللام تأكيداً للضمير المجرور . قوله (ثلاث وثلاثون) بالرفع وهو اسم كان ، وفي رواية كريمة والأصيلي وأبو الوقت « ثلاثا وثلاثين » ، وتوجه بأن اسم كان محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كلن ثلاثا وثلاثين ، وفي قوله « منهم كلن » الاحتمال المتقدم : هل العدد للجميع أو المجموع ، وفي رواية ابن عجلان ظاهرهما أن العدد للجميع لكن يقول ذلك بمجموعا ، وهذا اختيار أبي صالح . لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد ، قال عياض : وهو أولى . ورجح بعضهم الجمع لالتيان فيه بواو المطفف والذي يظهر أن كلام الأمرين حسن ، إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الفاعل يحتاج إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك . سواء كان بأصابعه أو بغيرها . ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث . (تنبيهان) : الأول وقع في رواية ورقاء عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث . تسبحون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا ، ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورقاء على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ، ثم ألغى الكسر . ويذكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد ، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي ، وعن عبد الله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي ، وعن أم سلمة عند البزار ، وعن أم مالك الانصارية عند الطبراني . وجمع البغوي في شرح السنة ، بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشرا عشرا ثم إحدى عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير ، أو يفترق بافتراق الأحوال . وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر أنه ﷺ أمرهم

أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويزيدوا فيها لا إله إلا الله خمسا وعشرين ، ولفظ زيد بن ثابت ، أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فأتى رجل في منامه فقيل له : أمركم محمد أن تسبحوا - فذكره - قال : نعم . قال : اجعلوها خمسا وعشرين ، واجعلوها فيها التهليل . فلما أصبح أتى النبي ﷺ وأخبره فقال : فافعلوه ، أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ ابن عمر ، رأى رجلاً من الأنصار فيما يرى النائم - فذكر نحوه وفيه - فقيل له سبح خمسا وعشرين واحد خمسا وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهلل خمسا وعشرين قتلك مائة . فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قال ، أخرجه النسائي وجعفر الفريابي . واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم : أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين . وقد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاورة ذلك العدد ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : وفيه نظر ، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة منزلة لذلك الثواب بعد حصوله ١٩ هـ . ويمكن أن يفرق الحال فيه بالنسبة ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فيتجه القول الماضي . وقد بالغ القرافي في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للدأب ١ هـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به ، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع . ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة لاحتمال أن يكون للمواصلة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفواتها . والله أعلم . (التنبيه الثاني) : زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى ، قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففعلوا مثله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتبية ، قال : إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح : فرجع فقراء المهاجرين . قلت : وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر الفريابي ، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة حسنة ، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه « فرجع الفقراء » فذكره موصولاً لكن قد قدمت أن إسناده ضعيف . ورواه جعفر الفريابي من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء ورواه مهملتين عن أبي ذر وقال فيه فقال أبو ذر : يا رسول الله إنهم قد قالوا مثل ما نقول . فقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر ، فهي هذا لم يصح بهذه الزيادة لإسناد ، إلا أن هذين الطريقين يقرى بهما مرسل أبي صالح . قال ابن بطال عن المهلب : في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويل ، إذا استوت أعمال للفقير والغني فيما اتقى الله عليهما ، فالغني حيث فضل عمل الخير من الصدقة ونحوها عما لا سبيل للفقير إليه . قال : ودأب بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور ، ومغفل

عن قوله في نفس الحديث « إلا من صنع مثل ما صنعتم » فجعل الفضل لقائلة كأننا من كان . وقال القرطبي : نأول بعضهم قوله « ذلك فضل الله يؤتيه » بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله . فسكأنه قال : « ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا التأويل فيه بعد ، ولكن اضطره إليه ما يعارضه . وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس نأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم . قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل ، وهذا لا شك فيه . وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضي أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر . وقال القرطبي : للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال ، ثالثها الأفضل الكرماء ، رابعها يختلف باختلاف الأشخاص ، خامسها التوقف . وقال الكرماني : قضية الحديث أن شكوى الفقير تبني بحالها . وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات والملا والنعيم المقيم لهم أيضا لا نفى الزيادة عن أهل الدثور مطلقا . والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة . ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متمنى الشيء يكون شريكا لفاعله في الاجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله « لا حسد إلا في اثنتين » فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتنفي إذا كان صادق النية في الاجر سواء ، وكذا قوله ﷺ « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء » فإن المقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور ، فإذا استووا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا إلى التني ، فلعل ذلك يقاوم التقرب بالمال ، وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى على التمتع بالمال ، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر ، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث « الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر » في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضل درجة الفاضل ، ولا يجيب بنفس الفاضل لئلا يقع الخلاف ، كذا قال ابن بطال ، وكأنه أخذه من كونه ﷺ أجاب بقوله « ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه » وعُدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك . وفيه التوسعة في الغبطة ، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم ، والفرق بينها وبين الحمد المذموم . وفيه المسابقة إلى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بانهم ، ولم ينكر عليهم ﷺ فيؤخذ منه أن قوله « إلا من عمل » هام للفقراء والأغنياء خلافا لمن أوله بغير ذلك . وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق . وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقيب الصلاة كما سيأتى في الدعوات لأنه في معناها ، ولأنها أوقات فاضلة يرتجى فيها إجابة الدعاء . وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى خلافا لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقا ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون إلا محمد بن يوسف وهو الغرياني . قوله (عن وراد) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الاسماعيلي . وحدثني

وراد . . قوله (أُملي على المغيرة) أى ابن شعبة (فى كتاب إلى معاوية) كان المغيرة إذ ذاك أميرا على الكوفة من قبل معاوية وسيأتى فى الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب فى ذلك ، وهو أن معاوية كتب إليه : اكتب لى بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، وفى القدر من رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراد قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ما سمعت النبي ﷺ يقول خلف الصلاة . وقد قيدها فى رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة فهم ذلك من قرينة فى السؤال واستدل به على العمل بالمسكوبة وإجرائها مجرى السماع فى الرواية ولو لم تقتزن بالاجازة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد . وسيأتى فى القدر فى آخره أن ورادا قال : ثم وفدت بعد على معاوية فسمعتهم يأمر الناس بذلك ، وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور ، وإنما أراد استثبات المغيرة واحتج بها فى الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر : أيها الناس ، إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجند منه الجند . من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين . ثم يقول : سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الأرواد . . قوله (له الملك وله الحمد) زاد الطبرانى من طريق أخرى عن المغيرة : يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير - إلى - قدير ، ورواته موثقون . وثبت مثله هند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف ، لكن فى القول إذا أصبح وإذا أمسى . قوله (ولا ينفع ذا الجند منك الجند) قال الخطاين : الجند الغنى ويقال الخط ، قال : ود من ، فى قوله : منك ، بمعنى البذل ، قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة بانه على الطيبان^(١)

يريد ليت لنا بديل ماء زمزم هـ . وفى الصحاح : معنى : منك ، هنا عندك ، أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما ينفعه العمل الصالح . وقال ابن التين : الصحيح عندي أنها ليست بمعنى البذل ولا عند ، بل هو كما تقول : ولا ينفعك منى شيء إن أنا أردتلك بسوء . ولم يظهر من كلامه معنى ، ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائى أو سطوى أو عذابى . واختار الشيخ جمال الدين فى المغنى الأول ، قال ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بـ ينفع ، وينبغى أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجند كما يقال حظى منك كشهد لأن ذلك نافع هـ . والجند مضبوط فى جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن ، أو الخط . وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الآب ، أى لا ينفع أحدا نسبه . قال القرطبي : حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر وقال : معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبري . وقال القزاز فى توجيه إنكاره : الاجتهاد فى العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق إلى ذلك ، فكيف لا ينفع عنده ؟ قال : فيجتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد فى طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة . وقال غيره : لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول ، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته ، كما تقدم فى شرح قوله : لا يدخل أحدا منكم الجنة عمله ، وقيل المراد على رواية الكسر السمع التام فى الحرص أو الاسراع فى الحرب . قال النووي : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الخط فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان ، والمعنى لا ينفعه حفظه منك ، وإنما ينفعه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد

(١) فى طبعة بولاق : على العذبان ، والتصحيح من لسان العرب (مادة طوى) ، ومن مخطوطة الرياض

ونسبة الافعال إلى الله والمنع والإعطاء وتتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها . (فائدة) . اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة ، ولا راد لما قضيت ، وهي في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك ابن عمير بهذا الاسناد ، لكن حذف قوله ، ولا معطى لما منعت ، ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر كما سند ذكره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولا ثلاث مرات . قوله (وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا) وصله السراج في مسنده ، والطبراني في المعجم ، وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمير « صححت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية ، فذكره . وفي قوله « كتب » تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو ورا ، لكنه كتب بأمر المغيرة وأمراته عليه . وعند مسلم من رواية عبدة عن ورا قال « كتب المغيرة إلى معاوية » ، كتب ذلك الكتاب له ورا ، لجمع بين الحقيقة والمجاز . قوله (وقال الحسن جد غني) الأولى في قراءة هذا الحرف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ، ويظهر ذلك من لفظ الحسن ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى (وانه تعالى جد ربنا) قال : غني ربنا . وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها وهذا منها . ووقع في رواية كريمة « قال الحسن الجد غني » وسقط هذا الاثر من أكثر الروايات . قوله (وعن الحكم) هكذا وقع في رواية أبي ذر التلميع عن الحكم مؤخرًا عن أثر الحسن ، وفي رواية كريمة بالعكس وهو الاصح ، لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك ، فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا . وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان بالاسناد المذكور إلى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه « كان إذا قضى صلاته وسلم قال ، فذكره ، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن ورا به

۱۵۶ - باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم

۸۴۵ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا جرير بن حازم قال حدثنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه »

[الحديث ۸۴۵ - أخرجه في : ۱۱۴۳ ، ۱۳۸۶ ، ۲۰۸۵ ، ۲۷۹۱ ، ۳۲۳۶ ، ۳۳۵۴ ، ۴۶۷۴ ، ۶۰۹۶ ، ۷۰۴۷]

۸۴۶ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحذبية - على أثر سماء كانت من الليلة - فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا . الله ورسوله أعلم . قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر : فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب . وأما من قال : يتنوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب »

[الحديث ۸۴۶ - أخرجه في : ۱۰۳۸ ، ۴۱۴۷ ، ۷۰۰۳]

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ زَيْدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حُجَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا ، فَلَا صَلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا ، وَإِنِّكُمْ لَن تَزَالُوا فِي صَلَاقٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ »

قوله (باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم) أورد فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سمرة بن جندب ، وسيأتي مطولاً في أواخر الجناز : ثانيها حديث زيد بن خالد الجهني ، وسيأتي في كتاب الاستسقاء . ثالثها : حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت وفي فضل انتظار الصلاة من أبواب الجمعة . والاحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجم له ، وأصرحها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه « فلما انصرف ، وأما قوله في حديث سمرة « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه ، فإلغى إذا صلى صلاة ففرغ منها أقبل علينا ، لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة . وقوله في حديث أنس « فلما صلى أقبل ، يأتي فيه نحو ذلك ، وسيأتي سمرة ظاهره أنه كان يواظب على ذلك . قيل الحكمة في استقبال المأمومين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه ، فعلى هذا يقتضى بمن كان في مثل حاله ﷺ من قصد التعليم والموعظة . وقيل الحكمة فيه تعزيف الداخل بأن الصلاة انقضت ، اذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً . وقال الزين بن المنير : استدبار الإمام المأمومين إنما هو لحق الإمامة ، فإذا انقضت الصلاة زال السبب ، فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين . والله أعلم

١٥٧ - بَابُ مُكَّتِ الْإِمَامُ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ

٨٤٨ - وَقَالَ لَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْقَرِيبَةُ . وَقَعَلَهُ الْقَاسِمُ ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ : لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ . وَلَمْ يَصَحَّ »

٨٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمُكُّ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : فَتَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَكِي يَنْقُذُ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ الدَّعَاءِ »

٨٥٠ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ : حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ - وَكَاتَ مِنْ صَوَابَاتِهَا - قَالَتْ « كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَخْنُ بَيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » . وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ وَقَالَ عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدٍ مِنَ الْمَقْدَادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقَشِيَّةُ . وَقَالَ ابْنُ

أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ إِسْرَافِيلَ مِنْ قُرَيْشٍ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلُهُ (باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام) أى وبعد استقبال القوم ، فيلزم ما تقدم ثم أن المكث لا يتقيد بحال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة ، ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه . قَوْلُهُ (وقال لنا آدم الخ) هو موصول . (وما عبر بقوله) قال لنا ، لكونه موقفا مغايرة بينه وبين الموقوف هذا الذي عرفته بالاستقراء من صحيحه . وقيل إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة ، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد . لاني وجدت كثيرا مما قال فيه . قال لنا ، في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة وحدثنا ، وقد روى ابن أبي شبة أثر ابن عمر من وجه آخر عن أبوب عن نافع قال وكان ابن عمر يصلي صبحته مكانه . . قَوْلُهُ (وفعله القاسم) أى ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وقد وصله ابن أبي شبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال رأيت القاسم وسالمنا يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانهما . . قَوْلُهُ (ويذكر عن أبي هريرة رفعه) أى قال فيه : قال رسول الله ﷺ . قَوْلُهُ (لا يتطوع الإمام في مكانه) ذكره بالمعنى ، ولفظه عند أبي داود . أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ، ولا ينماجه ، إذا صلى أحدكم ، زاد أبو داود يعنى في السجدة (١) والبيهقي إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم ، الحديث . قَوْلُهُ (ولم يصح) هو كلام البخاري ، وذلك لضعف أسنده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه . وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال . لم يثبت هذا الحديث ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعا أيضا بلفظ لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول ، رواه أبو داود وإسناده منقطع ، وروى ابن أبي شبة بإسناد حسن عن علي قال من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه ، وحكى ابن قدامة في المعنى ، عن أحمد أنه كره ذلك وقال : لا أعرفه عن غير علي ، فسكانه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة . وكان المعنى في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة . وفي مسلم . عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة فتنفل بعدها ، فقال له معاوية : إذا ضللت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تسلم أو تخرج ، فإن النبي ﷺ أمرنا بذلك ، ففي هذا إرشاد إلى طريق الأمن من الالتباس ، وعليه تحمل الأحاديث المذكورة . ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالا لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أو لا يتطوع ، الأول اختلف فيه هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع ؟ وهذا الذي عليه عمل الأكثر ، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع . وحجة الجمهور حديث معاوية . ويمكن أن يقال لا يتعين الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر ، بل إذا تنهى من مكانه كفى . فإن قيل : لم يثبت الحديث في التنحي ، قلنا : قد ثبت في حديث معاوية وأبو تخرج ، وبترجح تقديم الذكر المأثور بتقييمه في الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة . وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام ، وتعقب بحديث . ذهب أهل الدثور ، فإن فيه تسبحون دبر كل صلاة وهو بعد السلام جزما ، فيكذلك ما شابه . وأما الصلاة التي لا يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان بل إن شاءوا انصرفوا وذكروا ، وإن شاءوا مكثوا وذكروا . وعلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم

أو يعظمهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعا ، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعا أو ينقتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو ؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية . ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلا للقبلة ^(١) من أجل أنها أليق بالدعاء ، ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء . والله أعلم . **قوله** (عن هند بنت الحارث) هي تابعة ولا أعرف عنها راويا غير الزهري ، وهي من أفراد البخاري عن مسلم ، ونسأني الخلاف في نسبتها . **قوله** (قال ابن شهاب) هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقوله (فزرى) بضم النون أى تظن . **قوله** (من النساء) زاد في باب التسليم ، من هذا الوجه . قبل أن يدركهن من انصرف من القوم ، أى الرجال ، وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب . **قوله** (وقال ابن أبي مريم) روينا موصولا في الزهريات ، لمحمد بن يحيى النهلى قال د حدثنا سعيد بن أبي مريم ، فذكره . **قوله** (من صواحبنا) جمع صاحبة وهي لغة ، والمشهور صواحب كضوارب وضاربة ، وقيل هو جمع صواحب وهو جمع صاحبة . **قوله** (كان يسلم) أى النبي ﷺ ، وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه ﷺ . **قوله** (وقال ابن وهب الخ) وصله النسائي عن محمد بن سبرة عنه بالاسناد المذكور ولفظه د أن النساء كن إذا سلمن قن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال . **قوله** (وقال عثمان بن عمر) سيأتى موصولا بعد أربعة أبواب من طريقه . **قوله** (وقال الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه ، وفيه د أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال . **قوله** (وقال شعيب) هو ابن أبي حمزة ، وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله ، وروايتهما موصولة في الزهريات ، أيضا . ومراد البخاري ببيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من قال الفراسية نسبة إلى بنى فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخره مهملة وهم بطن من كنانة ، ومنهم من قال القرشية فن قال من أهل النسب إن كنانة جماع قريش فلا مغايرة بين النسبتين ، ومن قال إن جماع قريش فهر بن مالك فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن إحداها بالأصالة والآخرى بالخالفة ^(٢) . وأشار البخاري برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قال د القرشية تصحيف من الفراسية ، لقوله فيه د عن امرأة من قريش ، وفي رواية الكشميهني د أن امرأة ، وقوله فيه د عن النبي ﷺ ، غير موصول لأنها تابعة كما تقدم ، وكان التصحيف فيه من يحيى بن سعيد وهو الانصارى ، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران : وفي الحديث مراعاة الإمام أحوال المأمومين ، والاحتياط في اجتناب ما قد يفضى إلى المخذور . وفيه اجتناب مواضع التهم ، وكرامة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت . ومقتضى التعليق المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط أن لا يستحب هذا المسك ، وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة د أنه ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، أخرجه مسلم : وفيه أن النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد ، وستأني المسألة قريبا

(١) الثواب أن المصروع إذا قال الإمام على المأذنتين بوجهه بعد السلام والاستغفار وقول د اللهم أنت السلام الخ . مطلقا لا

تقدم في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم

(٢) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولعله د بالخالفة .

١٥٨ - باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ

٨٥١ - **حديث** محمد بن عبيد قال حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة قال «صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقيب الناس إلى بعض حجرة نساءه، ففزع الناس من سرعته، فخرج عليهم فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال: ذكرت شيئاً من نبي عندنا، فكرهت أن يحبسني، فأمرت بقسمته»

[الحديث ٨٥١ - أطرافه في: ١٢٢١، ١٤٣٠، ٦٣٧٥]

قوله (باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ) الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام. قوله (حدثنا محمد بن عبيد) أي ابن ميمون العلاف، وثبت كذلك في رواية ابن عساكر. قوله (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكي. قوله (عن عتبة) هو ابن الحارث النوفلي، وللصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عتبة بن الحارث حدثه. قوله (فسلم فقام) في رواية الكشميني «ثم قام». قوله (ففزع الناس) أي خافوا، وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه غير ما يهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم. قوله (فرأى أنهم قد عجبوا) في رواية أبي عاصم «فقلت أو فليل له، وهو شك من الراوي فإن كان قوله فقلت محفوظاً فقد تعين الذي سأل النبي ﷺ من الصحابة عن ذلك. قوله (ذكرت شيئاً من نبي) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة «ذكرت وأنا في الصلاة». وفي رواية أبي عاصم «تبرا من الصدقة، والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب، قال الجوهري: لا يقال إلا للذهب. وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى، وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأنباري عن الكسائي، وكذا أشار إليه ابن دريد. وقيل هو الذهب المسكور حكاها ابن سيده. قوله (يحسني) أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى. وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال: فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة. قوله (فأمرت بقسمته) في رواية أبي عاصم «بقسمته»، وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب، وأن التخطي للحاجة مباح، وأن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها، وأن إنشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائزة لا يضرب، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان، وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة

١٥٩ - باب الإفتال والإنعراف عن اليمين والشمال

وكان أنس يفتل عن يمينه وعن يساره، ويميب على من يتوحنى - أو من يعمد - الإفتال عن يمينه
٨٥٢ - **حديث** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن سليمان عن عمارة بن عمار عن عمار بن الأسود قال: قال عبد الله «لا يحمل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره»

قوله (باب الانصراف عن اليمين والشمال) قال الزين بن المنير: جمع في الترجمة بين الانق탈 والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين المالك في مصلاه إذا انقطل لاستقبال المأمومين ، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها . **قوله** (وكان أنس بن مالك الخ) وصله مسدد في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال : كان أنس ، فذكره وقال فيه : ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا ينقطل إلا عن يمينه ويقول : يدور كما يدور الحمار ، وقوله : يتوخى ، بخاء معجمة مشددة أى يقصد ، وقوله (أو يعمد) شك من الراوى . قلت : وظاهر هذا الاثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال : سألت أنسا كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري ؟ قال : أما أنا فأكثر ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه ، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب من يعتقد تحتم ذلك وجوبه ، وأما إذا استوى الأمران لجهة اليمين أولى . **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش . **قوله** (عن حمارة) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش : سمعت حمارة بن عير ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي . **قوله** (لا يحمل) في رواية الكشميهني : لا يحملن ، بزيادة نون التأكيد . **قوله** (شيئا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الاعمش عند مسلم : جزءا من صلاته . **قوله** (يرى) بفتح أوله أى يعتقد ، ويجوز الضم أى يظن . وقوله (أن حقا عليه) هو بيان للجعل في قوله : لا يجعل . **قوله** (أن لا ينصرف) أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه ، فهو من باب القلب قاله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنسكة . قال : أولان النسكة المخصوصة كالمعروف . **قوله** (كثيرا) ينصرف عن يساره) في روايه مسلم : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله ، فأما رواية البخارى فلا تعارض حديث أنس الذى أشرت اليه عند مسلم . وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل ، قال النووي : يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل نارة هذا ونارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين . قلت : وهو موافق للاثر المذكور أولا عن أنس ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر ، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي ﷺ كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي ﷺ وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، وبأن في إسناده حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى . وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم . ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته . لسكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة . قال ابن المنير : فيه ان المندوبات قد تقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لأن التيامن مستحب في كل شيء أى من أمور العبادة ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته ، والله أعلم

١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النّبيّ والبصل والكراث

وقول النبي ﷺ « مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ البَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » [الحديث ٨٥٣ - أطرافه في : ٤٧١٥ ، ٤٧١٧ ، ٤٧١٨ ، ٥٥٢١ ، ٥٥٢٢]

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَشْأَنُ أَنْ يَسَاجِدَنَا ». قُلْتُ : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْثَهُ . وَقَالَ تَخْلَدُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : إِلَّا نَيْثَهُ [الحديث ٨٥٤ - أطرافه في : ٨٥٥ ، ٥٤٥٢ ، ٧٣٥٩]

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَمَّ عَطَاءٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَمَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَتَمَتَّزْ لَنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَتَمَتَّزْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَتَمَتَّزْ فِي بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقَدِيرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخِيرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ : قَرَّبُوهَا - إِلَى بَعْضِ أَحْبَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ : كُلُّهُ . فَإِنِّي أَنَا جِيءُ مِنْ لَا تُنَاجِي »

وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب « أَتَى بِقَدِيرٍ » قال ابن وهب : يعنى طبقاً فيه خضرات . ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدير ، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا : مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا - أَوْ - لَا يُصَلِّينَا مَعَنَا » [الحديث ٨٥٦ - طرفه في : ٥٤٥١]

قوله (باب ما جاء في الثوم) هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد . وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة . لكن مناسبة هذه للترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب ، لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة ، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه ببعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض كما كل الثوم ، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان ، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء ، فذكر هذه التراجم نختم بها صفة الصلاة . قوله (الثوم) بضم التاء المثناة ، (والني) بكسر النون وبعدها تحتانية ثم همزة وقد ندغم ، وتقييده بالنبي حمل منه للاحاديث المطلقة في الثوم على غير النصيغ منه . وقوله في الترجمة والكراث ، لم يقع ذكره في أحاديث الباب التي ذكرها ، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره ، وهذا أولى من

قول بعضهم إنه قاسه على البصل . ويحتمل أن يكون استنبط المكراث من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً لأن راعته أشد . قوله (وقول النبي ﷺ) هو بكسر اللام ، وقوله (من الجوع أو غيره) لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحاً لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره ، فمفهوم مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والمكراث ، فقلبتنا الحاجة ، الحديث . وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : لم نعد أن فتح خير فوقنا في هذه البقلة والناس جياع ، الحديث . وقال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته سماوية . قال : لكن قوله ﷺ : من جوع أو غيره ، يدل على التسوية بينهما انتهى . وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي ﷺ ألح فظنه لفظ حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخاري وتجزئه لذكر الحديث بالمعنى . قوله (من أكل) قال ابن بطلال هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله : من أكل ، لفظ لإباحة . وتعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى من وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح ، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سيأتي قوله (حدثنا يحيى) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر . قوله (قال في غزوة خيبر) قال الداودي أى حين أراد الخروج أو حين قدم . وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها ، قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر انتهى ، فكأن الذي حمل الداودي على ذلك قوله في الحديث : فلا يقربن مسجدنا ، لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلماذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خير أو الرجوع إلى المدينة ، لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجدنا يريد به المكان الذي أعد ليصل فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أى فلا يقربن مسجد المسلمين . ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ : فلا يقربن المساجد ، ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خصص النهى بمسجد النبي ﷺ كما سيأتي ، وقد حكاها ابن بطلال عن بعض أهل العلم ورواه . وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهى للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد ؟ قال : لا بل في المساجد . قوله (من هذه الشجرة بمعنى الثوم) لم أعرف القائل بمعنى ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر . فقد رواه السراج من رواية يزيد ابن الهادي عن نافع بدونها ولفظه : نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم يوم خيبر ، وزاد مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله : حتى يذهب ريحها . وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نجمة ، وبهذا فمر ابن عباس وغيره قوله تعالى ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ ، ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة أى أصل في الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر . وإلا فنجم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اهـ . ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والتخل ، فكل نخل شجر من غير عكس . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي وأبو عاصم هو النبيلي وهو شيخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا . قوله (يريد الثوم) لم أعرف الذي فسره أيضاً وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي تلي هذه عن الزهري عن عطاء الجزم ذكر الثوم . على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ

« من أكل من هذه البقلة الثوم ، وقال مرة » من أكل البصل والثوم والكراث ، ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قال ، وقال مرة ولفظه : قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر « الثوم والبصل والكراث » ، ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ « نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث » ، قال « ولم يكن يبلدنا يومئذ الثوم » ، هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير . قلت : وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب اليهم ، حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي والله أعلم . **قوله** (فلا يغشانا) كذا فيه بصيغة النفي التي يراد بها النهي ، قال الكرماني : أو على لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح ، أو أشيع الراوي الفتحه فظن أنها ألف . والمراد بالغشيان الاتيان ، أي فلا يأتينا . **قوله** (في مسجدا) في رواية الكشميني وأبي الوقت « مساجدنا » بصيغة الجمع . **قوله** (قلت ما يعنى به) لم أقف على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسئول عطاء ، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ، وجزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسئول جابر ، وعلى هذا فالضمير في « أراه » للنبي ﷺ وهو بضم الهمزة أى أظنه ، و « دينه » تقدم ضبطه . **قوله** (وقال مخلد بن يزيد عن ابن جريج الاثنه) بفتح النون وسكون المثناة من فوق بعدها نون أخرى ، ولم أجد طريق مخلد هذه موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن مخلد هذا الحديث ، لكن قال « عن أبي الزبير » بدل عطاء عن جابر ، ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور ، إلا أنه قال فيه « ألم أنهم عن هذه البقلة الخبيثة أو المنتنة » ، فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فإظنه إلا تصحيحا ، فقد رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح بن عباد عن ابن جريج كما قال أبو عاصم ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ « أراه يعنى النية التي لم تطبخ » ، وكذا لأبي نعيم في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ « يريد التي التي لم تطبخ » ، وهو تفسير للتي بأنه الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم ، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما يطبخ قليلا ولم يبلغ النضج . **قوله** (عن يونس) هو ابن يزيد . **قوله** (زعم عطاء) هو ابن أبي رباح ، وفي رواية الأصملي « عن عطساء » ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب « حدثني عطاء » . **قوله** (ان جابر بن عبد الله زعم) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة ، لكنه لما كان أمرا مختلفا فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه . قلت : وقد يستعمل في القول المحقق أيضا كما تقدم ، وكلام الخطابي لا يبنى ذلك ، وفي رواية أحمد بن محمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل « زعم » . **قوله** (فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدا) شك من الراوي وهو الزهري ، ولم تختلف الرواة عنه في ذلك . **قوله** (أو ليقعد في بيته) كذا لا يذرك بالشك أيضا ، واخبره « وليقعد في بيته » ، رواه العطف ، وكذا لمسلم ، وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره . **قوله** (وأن النبي ﷺ) هذا حديث آخر ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير وحدثنا سعيد بن عفير بإسناده أن النبي ﷺ أتى ، وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي وهذا الحديث الثاني كان متقدما على الحديث الأول بست سنين ، لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه ﷺ في غزوة خيبر وكانت في ستة سبيع ، وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه ﷺ إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سألني . **قوله** (أتى بقدر) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ، ويجوز

فيه التأييد والتذكير ، والتأييد أشهر ، لكن الضمير في قوله « فيه خضرات » يعود على الطعام الذي في القدر ،
فالتقدير أتى بقدر من طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأييد حيث قال « فاجبر
بما فيها » ، وحيث قال « قربوها » ، وقوله « خضرات » بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط في رواية
أبي ذر ، ولغيره بفتح أرله وكسر ثانية وهو جمع خضرة ، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها
أيضا . **قوله** (إلى بعض أصحابه) قال الكرمانى فيه النقل بالمعنى ، إذ الرسول ﷺ لم يقله بهذا اللفظ بل
قال قربوها إلى فلان مثلا ، أو فيه حذف أى قال قربوها مشيرا أو أشار إلى بعض أصحابه . قلت : والمراد
بالبعض أبو أيوب الأنصارى ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي ﷺ عليه قال فكان يصنع
لنبي ﷺ طعاما فاذا جىء به إليه - أى بعد أن يأكل النبي ﷺ منه - سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ ، فصنع
ذلك مرة فقل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه .
قوله (كل فاني أناجى من لا تناجى) أى الملائكة ، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر
« أن رسول الله ﷺ أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ فابى أن يأكل ،
فقال له : ما منكم ؟ قال : لم أر أثر يدك . قال : أستحي من ملائكة الله وليس بمحرم » ولهما من حديث أم أيوب
قالت : نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلمنا له طعاما فيه بعض البقول ، فذكر الحديث نحوه وقال فيه « كلوا ، فاني
لست كأحد منكم ، إني أخاف أؤذى صاحبي » . **قوله** (وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أتى بيدر) مراده أن أحمد
ابن صالح خالف سعيد بن عفير في هذه اللفظة فقط وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور ، وقد
أخرجه البخارى في الاعتصام قال « حدثنا أحمد بن صالح ، فذكره بلفظ « أتى بيدر » ، وفيه قول ابن وهب « يعنى
طبقا فيه خضرات » ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح ، لكن أخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ
الحديث . وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال « بقدر » ، بالالف ورجح جماعة من الشراح
رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر « البدر » بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك ، وزعم بعضهم أن لفظة
« بقدر » تصحيف لأنها تشع بالطبخ وقد ورد الاذن بأكل البقول مطبوخة ، بخلاف طبق فظاهاه أن البقول
كانت فيه نيئة . والذي يظهر لى أن رواية « القدر » أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا ، فإن فيه
التصريح بالطعام ، ولاتعارض بين امتناعه ﷺ من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخا ،
فقد علل ذلك بقوله « لنى لست كأحد منكم » ، وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من
ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا ، وقد جمع القرطبي في « المفهم » بين الروایتين بأن الذى فى القدر لم ينضج حتى
تضمحل رائحته فبقى فى حكم التى . **قوله** (بيدر) بفتح الموحدة وهو الطبق ، سمي بذلك لاستدارته تشبيها له بالقمر
عند كماله . **قوله** (ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر) أما رواية الليث فوصلها الذهلى في « الزهريات » ،
وأما رواية أبي صفوان وهو الاموى فوصلها المؤلف في الاطعمة عن علي بن المديني عنه واقتصر على الحديث الاول
وكذا اقتصر عقيل عن الزهرى كما أخرجه ابن خزيمة . **قوله** (فلا أدري الخ) هو من كلام البخارى ، وهم من
زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه ، وقد قال البيهقي : الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يحى .
البيان الواضح بأنه مدرج فيه . **قوله** (هن عبد العزيز) هو ابن صهيب . **قوله** (سأل رجل) لم أقف على تسميته ،

وقد تقدم الكلام على إطلاق الشجرة على الثوم ، وقوله « فلا يقربن » ، بفتح الراء والموحدة وتشديد النون ، وليس في هذا تقييد النهى بالمسجد فيستدل بمعمومه على إلحاق المجامع بالمساجد كصلى العيد والجنارة ومكان الوليمة ، وقد ألحقها بعضهم بالقياس والتسكع بهذا العموم أولى ، ونظيره قوله « وليقعد في بيته » ، كما تقدم ، لكن قد حلل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة . وترك أذى المسلمين ، فإن كان كل منهما جزء علة اختص النهى بالمساجد وما في معناها ، وهذا هو الظاهر ، وإلا لعم النهى كل مجمع كالأسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم « من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقربنا في المسجد » ، قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ، ومن ثم رد على المازري حيث قال : لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمتنعوا منه ، بخلاف ما إذا أكل بعضهم ، لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد مطلقا ولو كان وحده . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يتكون أكل هذه الأمور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراما فتكون صلاة الجماعة فرضا . وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . وتقريره أن يقال : أكل هذه الأمور جائز ، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة ، وترك الجماعة في حق آكلها جائز ، ولازم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب (١) . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، وتقريره أن يقال : صلاة الجماعة فرض عين ، ولا تتم إلا بترك أكلها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فترك أكل هذا واجب فيكون حراما هـ . وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين ، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة . ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ، ومع ذلك تسقط بالسفر . وهو في أصله مباح ، لكن يحرم على من أنشأ بعد سماع النداء . وقال ابن دقيق العيد أيضا : قد يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه الأمور من الاعتذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضى ذلك أن يكون عذرا في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة . قال : ويبعد هذا من وجهه تقريبه إلى بعض أصحابه ، فإن ذلك ينفي الزجر هـ . ويمكن حمله على حالتين ، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك ، بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك بئى ، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين . وقال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لا كله على فعله إذ حرم فضل الجماعة هـ . وكأنه يخص الرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالطير مثلا ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراما ، ولا أن الجماعة فرض عين . واستدل المهلب بقوله « فاني أناجي من لا تناجي » ، على أن الملائكة أفضل من آدميين . وتمعّب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض

(١) ليس هذا التقرير بجيد ، والصواب أن إباحة أكل هذه الخضرات ذوات الرائحة الكريهة لا ينافي كون الجماعة فرض عين ، كما أن حضور الطامس يسوغ ترك الجماعة لمن قدم بين يديه مع كون ذلك مباحا . وخلاصة الكلام أن الله سبحانه يسر على عباده ، وجعل مثل هذه المباحات عذرا في ترك الجماعة لمصلحة شرعية ، فإذا أراد أحد أن يتغذها حيلة لتترك الجماعة حرم عليه ذلك . والله أعلم

الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي ﷺ أو لا ؟ والراجح الحل لعموم قوله ﷺ « وليس بمحرم » ، كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة . ونقل ابن التين عن مالك قال : الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم . وقيد عياض بالجشاء . قالت : وفي الطبراني الصغير من حديث أبي الزبير عن جابر التنصيص على ذكر الفجل في الحديث ، لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف . وألحق بعضهم بذلك من فيه بخر أو به جرح له رائحة . وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسماك ، والعاهات كاللجذوم ، ومن يؤذي الناس بلسانه ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي . (فائدة) : حكم راحة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر باخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه . (تنبيه) : وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة « من أكل من هذه البقلة الحبيثة فلا يقربن مسجدنا . ثلاثاً ، وبوب عليه » توقيت النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم ، وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون قوله « ثلاثاً ، يتعلق بالقول ، أي قال ذلك ثلاثاً ، بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة

١٦٦ - باب وضوء الصبيان ، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ؟

وحضورهم الجماعة واليدين والجنائز وصنوفهم

٨٥٧ - **حدثنا** ابن المثنى قال **حدثني** غندر قال **حدثنا** شعبه قال سمعت سليمان الشيباني قال « سمعت الشعبي قال : أخبرني من مرّ مع النبي ﷺ على قبر منبوذ فأمهم وصفوا عليه . فقلت : يا أبا عمرو من حدثك ؟ فقال : ابن عباس »

[الحديث ٨٥٧ - أطرافه في : ١٢٤٧ ، ١٣١٩ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٦ ، ١٣٤٠]

٨٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثني** صفوان بن شبيب عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

[الحديث ٨٥٨ - أطرافه في : ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٥ ، ٩٦٦٥]

٨٥٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بث عند خالتي ميمونة ليلة ، فقام النبي ﷺ ، فلما كان في بعض الليل قام رسول الله ﷺ فتوضأ من شئ معلني وضوءاً خفيفاً - يُخَفِّفُهُ عَمَرُو وَيُقَلِّلُهُ جَدًّا - ثم قام يُصَلِّي ، فقامت فتوضأت نحواً مما توضأ ، ثم جئت فقامت عن يساره ، فحوّاني فجعلني من يمينه ، ثم صلى ما شاء الله ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ . فأتاه النادى يُؤذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ » . قلنا امرو . إن ناساً يقولون : إن النبي ﷺ قام عينه ولا ينأى قلبه . قال عمرو : سمعت عبيد بن عمير يقول « إن رؤيا الأنبياء وحى » ثم قرأ ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾

٨٦٠ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مَلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَافِمْ صَنَعَتُهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ قَالَ : قَوْمُوا فَلَا تُصَلُّ بِكُمْ . قَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْتَ ، فَنَضَحْتُهُ مَاءً ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ وَالْمَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ۝

٨٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسدة عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن هُبَيْة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَنَانٍ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، قَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَنَانُ تَزَنُّعٌ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَمُ يُنَكِّرُ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ ۝

٨٦٢ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ . . . » . وَقَالَ عِيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمرُ : قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكَ . وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۝

٨٦٣ - **حدثنا** عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ : شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ حِصْرِهِ - أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ ، ثُمَّ خَطَبَ ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُهَوِّى بِيَدِهَا إِلَى حَقِيقَتِهَا تُتَاقِي فِي تَوْبِ بِلَالٍ ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ ۝

قوله (باب وضوء الصبيان) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكمه ، لأنه لو عبر بالتدب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء ، ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب ، فاقى بعبارة سالمة من ذلك ، وإنما لم يذكر الفصل لتدور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ، ثم أوردته بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال « ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ، وقوله « والطهور » من عطف العام على الخاص ، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم ، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً « علوا الصبي الصلاة ابن سبع . واضربوه عليها ابن هشر ، فهو وإن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم ، قالوا : تجب الصلاة

على الصبي للآسر بضربه على تركها . وهذه صفة الوجوب . وبه قال أحمد في رواية ، وحكى البندنجي أن الشافعي أومأ إليه . وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ ، وقالوا : الأمر بضربه للتدريب . وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث « رفع القلم عن الصبي حتى يحتم ، لأن الرفع يستدعي سبق وضع . وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح . ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيا إلا إذا كان رضيعا ، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع ، ثم يصير بإفعا إلى عشر ، ويوافق الحديث قول الجوهري : الصبي الغلام . قوله (و حضورهم) بالجر عطف على قوله « وضوء الصبيان » وكذا قوله « وصوفهم » . ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، والفرغ منه صلاة ابن عباس معهم ، ولم يكن إذ ذاك بالغاً كما سيأتي دليلاً في خامس أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ثانياً حديث أبي سعيد ، وقد تقدم توجيه إirاده . ويأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ثالثاً حديث ابن عباس في ميته في بيت ميمونة ، وفيه وضوءه وسلاته مع النبي ﷺ وتقريره له على ذلك بأن حوله لجمعه عن يمينه ، وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة ، ويأتي بقية مباحثه في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . رابعاً حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ . ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا إذ لا يتم بعد احتلام ، وقد أقره ﷺ على ذلك . خامساً حديث ابن عباس في مجيئه إلى منى ومروءه بين يدي بعض الصف ، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان نزه الاحتلام أي قاربه ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب سترة المصلي . سادساً حديث عائشة في تأخير المشاء حتى قال عمر « نام النساء والصبيان » قال ابن رشيد : فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد ، وليس الحديث صريحاً في ذلك ، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت ، لكن الصبيان جمع على باللام فيعم من كان معهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد . وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه ، أي لأقوم إلى الصلاة ، الحديث وفيه « فاستمع بكاء الصبي فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . وقد قسمنا في شرحه في أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته دائماً في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فبكى بعيد ، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرئي أولى من القضاء بالمفتر انتهى ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت ، وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده ، وقوله « قال عياش » وقع في بعض الروايات ، قال لي عياش ، وهو بالتحانية والمعجمة ، وتحول الاسناد عند الأكثر من بعد الزهري ، وأتمه في رواية المستملي ، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ وقد صرح فيه بأنه كان صغيراً وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين ، وترجم له هناك « باب خروج الصبيان إلى المصلي » واستشكل قوله في الترجمة « وصوفهم » لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك ، وأجيب بأن المراد بصوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم ، وفتحه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن أن يكون فرداً حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمنعه أو كراهته ، وظاهر حديث أنس يقتضي الإجزاء ، فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقاً ، وقد نص أحمد على أنه يجزئ في النفل دون الفرض وفيه ما فيه (١)

(١) الصواب صحة مصافة الصبي في الفرض والنفل ، لحديث أنس وابن عباس المذكورين في هذا الباب ، والأصل أن الفريضة والنافلة سواء في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، وليس هنا دليل يمنع من مصافة الصبي في الفرض فوجب التسوية بينهما . وافتح أعلم

١٦٢ - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس

٨٦٤ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما ينتظرونها أحد غيركم من أهل الأرض . ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول »

٨٦٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا له »
تابعه شعبه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ
[الحديث ٨٦٥ - أطرافه في : ٨٧٣ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٢٣٨]

قوله (باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس) أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والآخر ، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الفلس . لحمل المطلق في الترجمة على المقيد ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها . فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر : نام النساء والصبيان ، وقد تقدم سادسا لأحاديث الباب الذي قبله . ثانيا حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد . ثالثا حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب . رابعا حديث عائشة في صلاة الصبح بفلس ورجوع النساء متلفعات ، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت خامسا حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه ، وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة . سادسا حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد ، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر . **قوله** (عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر . **قوله** (إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل ، كذلك أخرجه مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضا ، فأورده المصنف بعد بابين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بغير تقييد ، وكذا أخرجه المصنف في السكاح عن علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله أسكن قال في آخره د يعني بالليل ، وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل د يعني ، وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال د قال نافع بالليل ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال د جاءنا رجل لحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل ، وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المهيم فقال بعد روايته عن الزهري د قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار - يعني ابن القاسم - أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر . قال فقال له نافع مولى ابن عمر : إنما ذلك بالليل ، وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أصبر ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن ، قال النووي : استدلل به على أن المرأة لا تخرج من

يتزوجها إلا بأذنه لترجه الأمر إلى الأرواح بالأذن، وتعبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب : هو ضعيف ، لكن يتقوى بأن يقال : إن منع الرجال نساهم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع ، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب ، لأنه لو كان واجبا لاتفق معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيرا في الإجابة أو الرد . قوله (تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر) ذكر المزي في الاطراف تبعا لحلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورقاء عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع ، وإنما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم ، وقد وصلها أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة ، فذكر الحديث بزيادة سيأتي ذكرها قريبا . نعم أخرج البخاري رواية ورقاء في أوائل كتاب الجمعة بلفظ ، ائذوا للنساء بالليل إلى المساجد ، ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها ، وواقعه مسلم على إخراجهم من هذا الوجه أيضا وزاد فيه ، فقال له ابن له يقال له واقد : إذا يتخذنه دغلا ، قال : فضرب في صدره وقال : أحذرك عن رسول الله ﷺ وتقول لا ، ولم أر لهذه القصة ذكرا في شيء من الطرق التي أخرجهما البخاري لهذا الحديث ، وقد أوم صنيع صاحب العمدة بخلاف ذلك ، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه ، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر ، فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ ، لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم ، فقال بلال : والله لنمنعن ، الحديث . والطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال ابن عبد الله نحوه وفيه ، فقلت أما أنا فسامع أهل ، فن شاء فليدسح أهله ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث ، قال فقال بلال بن عبد الله : والله لنمنعن ، ومثله في رواية عقيل عند أحمد ، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة ، فقال سالم أو بعض بنيه : والله لا ندعهم يتخذنه دغلا ، الحديث . والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ، ولم يختلف عليهما في ذلك . وأما هذه الرواية الأخيرة فمروجة لوقوع الشك فيها ، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد ، فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم ، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقدأ فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقف وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين ، وأجاب ابن عمر كلا منهما بجواب يليق به ، ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر ، ففي رواية بلال عند مسلم ، فأقبل عليه عبد الله فسه سبا سيئا ما سمعته يسبه مثله قط ، وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات ، وفي رواية زائدة عن الأعمش ، فأنهره وقال : أف لك ، وله عن ابن عمر عن الأعمش ، فعل الله بك وفعل ، ومثله للترمذي من رواية عيسى بن يونس ، ولمسلم من رواية أبي معاوية ، فزبره ، ولأبي داود من رواية جرير ، فسه وغضب ، فيحتمل أن يكون بلال البادي ، فلذلك أجابه بالسب المفسر باللعن ، وأن يكون واقد فلذلك أجابه بالسب المفسر بالتأنيب مع الدفع في صدره ، وكان السر في ذلك أن بلالا عارض الخبر برأيه ولم يذكر علة المخالفة ، وواقعه واقد لكن ذكرها بقوله ، يتخذنه دغلا ، وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر المتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع

يلف في خيمه أسرا ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة . وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصرّيه بمخالفة الحديث ، وإلا فلو قال مثلاً إن الزمان قد تغير وإن بعضهم ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه ، وإلّا ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير . وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعارض على السنن برأيه ، وعلى العالم بهواه ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له ، وجواز التأديب بالهجران ، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد هند أحد ، فأكله عبد الله حتى مات ، وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة يفسر

١٣٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم

٨٦٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا « أَنَّ النَّسَاءَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُنَّ إِذَا سَلَمْنَ مَعَ الْمَكْتُوبَةِ قُنَّ وَثَبَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ صَلَّى مِنَ الرِّجَالِ مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَإِذَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ الرِّجَالُ »

٨٦٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ ع

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِرُؤُوسِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْفَلَسِ »

٨٦٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَسْرُ بْنُ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَعُولَ فِيهَا ، فَأَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوْزُ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ »

٨٦٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أُحْدِثَ النَّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ كَمَا مَنَعْتُ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ . قُلْتُ لَعُمْرَةَ أَوْ مَنَعْنِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ »

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة وإن النساء كنّ إذا سلمن من الصلاة قن وثبت رسول الله ﷺ ، وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة . وحديث عائشة « أن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات ، وقد تقدم شرحه في المواقيت . وحديث أبي قتادة رفته « إني لأقوم في الصلاة ، والحديث وفيه ، فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه ، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء ، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط : منها أن لا تنطيط ، وهو في بعض الروايات ، وليخرجن ثقلات ، . قلت : هو بفتح المثناة وكسر الفاء . أي غير متطيّبات ، ويقال امرأة ثقلة إذا كانت متغيرة الريح ، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث

زيد بن خالد وأوله ، لا تمنعوا إمام الله مساجد الله ، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود ، إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمسني طيبا ، انتهى . قال : ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملابس والحلى الذى يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاحتلاط بالرجال ، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر ، إلا إن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عريت بما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ لا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويوتن خير لمن ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة ، وإسناد أحمد حسن ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود . وجه كون صلاحها في الإخفاء أفضل تحقق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت ، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظر ، إذ لا يتأتى على ذلك تغيير الحكم لأنها علقت على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت ، لو رأى لمنع ، فيقال عليه : لم يرو ولم يمنع ، فاستمر الحكم . حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع . وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى . وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فإن تعدين المنع فليسكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع الطيب والزينة ، وكذلك التقييد بالليل كما سبق . قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب (كما منعت نساء بني إسرائيل) يقول عمره (نعم) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقته عن عائشة ، ويحتمل أن يكون عن غيرها . وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه ، قالت : كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن الرجال في المساجد ، لحرم الله عليهن المساجد ، وسلطت عليهن الحبيضة . وهذا وإن كان موقوفاً لحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى (١) ، وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود ، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض

(تنبيه) : وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب ، باب انتظار الناس قيام الإمام للعالم ، وكذا في نسخة الصغاني ، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع ، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة بمعناه

١٦٤ - يا حبيب صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَافَةَ وَلِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ

(١) هذا فيه نظر ، والأقرب أنها تلقت ما ذكر من نساء بني إسرائيل . ويدل على إنكار الرفع قولها ، وسلطت عليهن الحبيضة ، والحض موجود في بني إسرائيل وقبل بني إسرائيل . وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة لما حاضت في حجة الوداع ، إن هذا شوه كتيب الله على بنات آدم ، والسلام في أثر ابن مسعود المذكور كالسلام في أثر عائشة . والله أعلم

سَمِعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءُ حِينَ يَقْضَى تَسْلِيمُهُ ، وَيَمْكُثُ هَوًى فِي مَقَامِهِ بِسِرٍّ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ . قَالَ . نَزَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَفَى يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ »

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي يَدَيْهِ أُمَّ سَلِيمٍ ، فَقَمْتُ وَبَتَيْمُ خَفَهُ . وَأُمُّ سَلِيمٍ خَلْفَنَا »

قوله (باب صلاة النساء خلف الرجال) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم ، وقد تقدم الكلام عليه . ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه . ثم أورد فيه حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه واليتيم معه ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف . وقوله فيه « قممت وبتيم خفه » فيه شاهد للمذهب الكوفي في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد

١٦٥ - باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا قُصَيْبٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَقَلَسٍ فَيَنْصَرِفُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْقَلَسِ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا »

قوله (باب سرعة انصراف النساء من الصبح) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار ، فناسب الاسراع ، بخلاف العشاء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث . قوله (سعيد بن منصور) هو من شيوخ البخاري ، وربما روى عنه بواسطة كما هنا . قوله (فينصرفن) هو على لغة بني الحارث ، وكذا قوله « لا يعرفن بعضهن بعضا » وهذا في رواية الحموي والكشميني وغيرهما لا يعرف ، بالافراد على الجادة . قوله (نساء المؤمنين) ذكر الكرمان في بعض النسخ « نساء المؤمنات » وذكر توجيهه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

٨٧٣ - حَدَّثَنَا سَدُّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ هـ النَّبِيِّ ﷺ « إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَنْهَاهَا »

قوله (باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد) أورد فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، لكن أوردته هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد . نعم أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا . ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج ، وقد تقدم البحث فيه أيضا . والله المستعان

باب صلاة النساء خاف الرجال^(١)

٨٧٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال « **صلى النبي ﷺ** في بيت أم سليم ، فقامت وبنيت خفاه وأُمّ سليم خلفنا »

٨٧٥ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة قالت « **كان رسول الله ﷺ** إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ، وهو يمشي في مقامه يسيراً قبل أن يقوم . قالت نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يُدركهن الرجال »

(خاتمة) : اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً ، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة ، فالحاصل منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي : حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين ، وحديث أنس في التهي عن رفع البصر في الصلاة ، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب ، وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق ، وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف ، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد ، وحديث رفاعة في القول في الاعتدال ، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير ، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد ، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام ، وحديث أبي هريرة لا يتطوع الإمام في مكانه ، وهو معلق ، وحديث عقبة بن الحارث في قسمة التبر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي : حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد كرره ، وحديث ابن عمر في صلاته متربعاً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد ، وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقة . وافقه أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب . سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين

(١) هذه الترجمة هتمت قريباً برقم الباب ١٦٤ ، وكذلك حديثاً الباب ههنا في ذلك الموضع برقم ٨٧١ و ٨٧٠ فالتكرير وقع

في الترجمة والحديثين معاً

١١ - كتاب الجمعة

(كتاب الجمعة) ثبتت هذه الترجمة للأكثر، ومنهم من قدمها على البسملة، وسقطت لكرامة وأبي ذر عن الحوى . والجمعة يضم الميم على المشهور، وقد نسكن وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدى عن الفراء فتحها، وحكى الزجاج الكسر أيضا . والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة . واختلف في تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة - بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة - فقيل : سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حذيفة النجاري في المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف . وقيل : لأن خلق آدم جمع فيه وود ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا بإسناد قوى، وأحمد سرفوعا بإسناد ضعيف . وهذا أصح الأقوال . ويلي ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح اليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا اليه، ذكره ابن أبي حاتم موقوفا . وقيل : لأن كعب بن لؤى كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيثب منه نبى، روى ذلك الزبير في كتاب النسب، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الفراء وغيره . وقيل : ان قصيا هو الذى كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه . وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم فقال : إنه اسم اسلامى لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة انتهى . وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة : ان العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الايام السبعة بعد أن كانت تسمى : أول، أهون، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شبوار . وقال الجوهرى : كانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة، وهذا يشعر بانهم أحدثوا لها أسماء، وهى هذه المتعارفة الآن كالسبت والاحد إلى آخرها . وقيل : إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤى وبه جزم الفراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلا الجمعة فأبقوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص . وذكر ابن القيم في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفردا، وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صبيحتها والجمعة والمنافقين فيها، والفصل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب، وتبخير المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والافصات، وقراءة الكهف، ونفى كراهية النافلة وقت الاستواء، وضع السفر قبلها، وتضميف أجر الذاهب اليها بكل خطوة أجر سنة، ونفى تسجير جهنم في يومها، وساعة الاجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المريد والشاهد المدخر لهذه الامة، وغير أيام الاسبوع، وتجتمع فيه الاواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخر فيها نظر، وترك أشياء يطول تبليها . انتهى ملخصا والله أعلم

١ - باب فرض الجمعة

قَوْلِ افِ تَعَالَى ﴿ اِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٩ سورة الجمعة

٨٧٦ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب قال حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، سيّدناهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله ، فالناس لنا فيه تبع : اليهود غداً ، والنصارى بعد غدٍ .

قوله (باب فرض الجمعة ، لقول الله تعالى (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع) إلى هنا عند الأكثر ، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر . **قوله** (فاسعوا فامضوا) هذا في رواية أبي ذر عن الحموي وحده ، وهو تفسير منه للمراد بالسمي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم فلا تأتوها تسعون ، فالمراد به الجري . وسياق في التفسير أن عمر قرأ فامضوا ، وهو يؤيد ذلك . واستدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في الأم ، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال : فالنزول ثم السنة يدلان على إيجابها ، قال : وعلم بالاجماع أن يوم الجمعة هو الذي بين الخنيس والسبت . وقال الشيخ المرفق : الأمر بالسمي يدل على الوجوب إذ لا يجب السعي إلا إلى واجب . واختلاف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة هي مدنية ، وقال الشيخ أبو حامد : فرضت بمكة ، وهو غريب . وقال الزين ابن المنير : وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية النداء لها ، إذ الأذان من خواص الفرائض ، وكذا النهي عن البيع لأنه لا ينهي عن المباح - يعني نهى تحريم - إلا إذا أفضى إلى ترك واجب ، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها . قال : وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للالزام ، وإن أطلق على غير الإلزام كالتقدير لكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتمييزه لهذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتنصيص أم بالاجتهاد . وفي سياق القصة اشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية ، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم في قوله فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع . **قوله** (نحن الآخرون السابقون) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم و نحن الآخرون ونحن السابقون ، أي الآخرون زماناً الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من يحشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة . وفي حديث حذيفة عند مسلم و نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضى لهم قبل الخلاق ، وقيل : المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، ويوم الجمعة وإن كان مسبوقاً بسبت قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى . **قوله** (بيد) بموحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزنا ومعنى ، وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيده ، وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى بيد من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والبيهقي عن المزني عن الشافعي . وقد استبعده عياض ولا يمد فيه ، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان ، بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ، ويشهد له ما وقع في فرائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ و نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وفي

موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب ، وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فنصب على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الظرف . وقال الطيبي : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرا في الوجود ، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمرا وانحسا . قوله (أوتوا الكتاب) اللام للجنس ، والمراد التوراة والإنجيل ، والضمير في « أوتينا » ، للقرآن . وقال القرطبي : المراد بالكتاب التوراة ، وفيه نظر لقوله : وأوتينا من بعدهم ، فإعاد الضمير على الكتاب ، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار ، لأننا إنما أوتينا القرآن . وسقط من الأصل قوله : وأوتينا من بعدهم ، وهي ثابتة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي العيمان شيخ البخاري فيه ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه ، وكذا لمسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وسيأتي تأما عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله (ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم) كذا للاكثر ، وللحموي : الذي فرض الله عليهم ، والمراد باليوم يوم الجمعة ، والمراد باليوم بفرضه فرض تعظيمه ، وأشير إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة ، ومن حديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل - والله أعلم - أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقبضوا فيه شريعتهم ، فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يهتدوا ليوم الجمعة ، ومال عباس إلى هذا ويرشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقليل ثغالفوا بدل فاختلفوا . وقال النووي . يمكن أن يكونوا أمروا به صريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلطوا انتهى . ويشهد له ما رواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه) قال : أرادوا الجمعة فاحفظوا وأخذوا السبت مكانه . ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بمينه فأبوا ، ولفظه : إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعله لنا ، فجعل عليهم ، وليس ذلك بهجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى (ادخارا الباب سجدا وقولوا حطة) وغير ذلك ، وكيف لا وهم القائلون (سمعنا وعصينا) . قوله (فهذانا الله له) يحتمل أن يراد بأن نص لنا عليه ، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد ، ويشهد للثاني ما رواه عبد الزقاق بأسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال : جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة ، فقالت الانصار : إن لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى كذلك ، فلم فلنجعل يوما نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره . فجمعوه يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصل بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بأسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال : كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة ، الحديث . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ عليه بالوحى وهو

بحكمة فلم يتمكن من إقامتها ، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجمعي البيان والتوفيق . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه . قوله (اليهود غدا والنصارى بعد غد) في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة ، وهو لنا ، ولليهود يوم السبت وللنصارى يوم الأحد ، والمعنى أنه لنا بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم في اجتهداهم . قال القرطبي : غدا هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله « بعد غد » ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة انتهى . وقال ابن مالك : الأصل أن يكون الخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضائقا يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما ، أي تعييد اليهود غدا وتعييد النصارى بعد غدا . وسبقه إلى نحو ذلك عياض ، وهو أوجه من كلام القرطبي . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ، لقوله « فرض عليهم فهدانا الله له » ، فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا ، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ « كتب علينا » . وفيه أن الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الاجماع من الخطأ مخصوص بهذه الامة ، وأن استنباط معنى من الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وأن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتا كما سيأتي في الاستسقاء في حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتجهم في ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الأمم السابقة زادها الله تعالى

٢ - باب فضل النسل يوم الجمعة

وهل على الصبي شهود يوم الجمعة ، أو على النساء ؟

٨٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » [الحديث ٨٧٧ - طرقه في : ٨٩٤ ، ٩١٩]

٨٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء قال : أخبرنا جويرية عن مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة إذ دخل رجل من المهاجرين الأولين من أصحاب النبي ﷺ ، فناداه عمر : أيتها ساعة هذه ؟ قال : إني شفت فلم أقلب إلى أهلي حتى سمعت التأذين ، فلم أزد أن تؤضأت . فقال : والوضوء أيضا ؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالنسل »

[الحديث ٨٧٨ - طرقه في : ٨٨٧]

٨٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

قوله (باب فضل الغسل يوم الجمعة) قال الزين بن المنير : لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف ، واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته . **قوله** (وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء) ؟ اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال : ترجع هل على الصبي أو النساء جمعة ؟ وأورد ، وإذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره ، وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم . أما الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال « على كل محتلم » فدل على أنها غير واجبة على الصبيان ، قال : وقال الداودي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض تجب عليهن في الأكثر بالحيض لا بالاحتلام ، وتعقب بان الحيض في حقهن علامة البلوغ كالاختلام ، وليس الاحتلام مختصا بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب وإلا فقد لا يحتلم الإنسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتلم . وقال الزين بن المنير : إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع الرواح اليها كما دلت عليه الأخبار ، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله . واستعمل الاستقحام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله « أحدكم » ، لكن تقيده بالاحتلم في الحديث الآخر يخرج ، وأما النساء فبوقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في « أحدكم » بطريق التبعية . وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد . لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ . ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريبا في بعض طرق حديث نافع ، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الإسناد صحيحا وغو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ورجاله ثقات . لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه اهـ . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري ، قال الزين بن المنير : ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لا ابتغاء الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة ، وإن حضرها لامرئ اتفاق فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » ، وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكروه . أخرجه البيهقي ، والفاء للتعقيب . وظاهره أن الغسل يعقب المحي . ، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم ، وقد جاء مصرحاً به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فإن المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف . ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلفظ « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل » ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد ، وقد بين الليث في روايته المراد ، وقواه حديث أبي هريرة ، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتنى بخبر طريقه أبو عوانة في صحيحه فسأفه من طريق سبهين نفسا برواه عن نافع ، وقد تدبعت ما فاته وجمعت ما وقع لي من طريقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفسا ، فما يستفاد منه هنا ذكر سبب

الحديث ، ففي روايه إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقاسم بن أصبغ ، كان الناس يغدون في أعماهم ، فإذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، ومنها ذكر محل القول ، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر ، سمعت رسول الله ﷺ على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول ، أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده من رواية البسج بن قيس عن الحكم ، وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله « جاء » فعنده « راح » ، وكذا رواه النسائي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثتهم عن نافع ، ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ « كان إذا خطب يوم الجمعة قال ، الحديث . ومنها زيادة في المتن ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء . فليغتسل » ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل ، ورجاله ثقات ، لكن قال البزار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عباس بن عباس القتباني عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قال رسول الله ﷺ « الجمعة واجبة على كل محتمل ، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل » ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن نافع زيادة حفصة إلا بكير ، ولا عنه إلا عباس تفرد به مفضل . قلت : رواه ثقات ، فإن كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر من النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة ، فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن ، قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة ، واستدل به مالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب ، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا : يجزى من بعد الفجر ، ويشهد لهم حديث ابن عباس الآتي قريبا . وقال الأثرم : سمعت أحمد سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء ؟ فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي شيبة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي عريشة عن أبيه وله حجة « أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل » ، ومقتضى النظر أن يقال : إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف ورعاية الحاضرين من التأذى بالرائحة الكريهة فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يغير التنظيف والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : واقد أبعد الظاهري لإبعادا يكاد أن يكون مجزوما بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقا بإضافة الغسل إلى اليوم ، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث ، وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب ، قال : وفهم منه أن المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يعتد به . والمعنى إذا كان معلوما كالنص قطعا أو ظنا مقارنا للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أول من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما أمر به . وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع ، والرّد يفضى إلى التطويل بما لا طائل تحته ،

ولم يورد عن أحد من ذكر التصريح باجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة . وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الفصل بالذهاب إلى الجمعة . فاخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله علم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الفصل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية ، وقوله فيه : الجمعة ، المراد به الصلاة أو المسكن الذي تقام فيه ، وذكر المجيء لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاوراً للجامع أو مقياً به ، واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقريضة لقوله كان يأمرنا مع أن الجمهور حملوه على التدب كما سيأتي في الكلام على الحديث الثالث ، وهذا بخلاف صيغة أفعل فانها على الوجوب حتى تظهر قريضة على التدب . الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، الحديث أوردته من روايه جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ، لحكي الإسماعيل عن البغوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عباد وجويرية . وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بذكر ابن عمر . وقال الدارقطني في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال : وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء . وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك ، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعنبي في رواية إسماعيل بن إسحق القاضي عنه ، ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعمر عند أحمد وأبو أوبس عند قاسم بن أصبغ ، ولجويرية بن أسماء فيه اسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما . قوله (بينما) أصله : بين ، وأشبهت الفتحة ، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها ما ، فقصير : بينما ، وهي رواية يونس ، وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة . قوله (إذ جاء رجل) في رواية المستملي والاصيلي وكرهه إذ دخل ، قوله (من المهاجرين الأولين) قيل في تعريفهم من صلى إلى القبليتين ، وقيل من شهد بدراً ، وقيل من شهد بيعة الرضوان . ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى في التعريف لسبقه ، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقبل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل ، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان . وكذا سباه معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره ، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً في ذلك ، وقد سباه أيضاً أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كما سيأتي بعد بايين . قوله (فناداه) أي قال له يا فلان . قوله (أية ساعة هذه) أية بتشديد التحتانية تانيث أي يستفهم بها ، والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا ، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وانكار ، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ وقد ورد التصريح بالانكار في رواية أبي هريرة فقال عمر : لم تحبسون عن الصلاة ، وفي رواية مسلم د فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، ومراد عمر التلحيز إلى ساعات التبكير التي وقع الترغيب فيها وأنها إذا انقضت طرت الملائكة الصحف كما سيأتي قريباً ،

وهذا من أحسن التعميمات وأرشق الكنايات ، وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر . **قوله** (انه شغلت) بضم أوله ، وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : انقلبت من السوق فسمعت النداء ، والمراد به الاذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب . **قوله** (فلم أزد على أن توحش) لم اشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء ، وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة . **قوله** (والوضوء أيضا) فيه إشعار بأنه قبل عذره في ترك التبكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول ، وقوله (والوضوء) في روايتنا بالنصب ، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم ، أي والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترته دون الغسل ؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء ؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه ، وأغرب السهيلي فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار ، يعني والوضوء لا ينكر ، وجوابه ما تقدم . والظاهر أن الواو عاطفة . وقال القرطبي : هي عوض عن همزة استفهام كقراءة ابن كثير ، قال فرعون وآمنتم به ، وقوله (أيضا) أي ألم يكفك أن فأنك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت اليه ترك الغسل المرغب فيه ؟ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك ، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الاول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت ، وأنه بادر عند سماع النداء ، وإنما ترك الغسل لأنه تعارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغّب فيه فأثر سماع الخطبة ، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك آثره . والله أعلم . **قوله** (كان يأمر بالغسل) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور ، إلا أن في رواية جويرية عن نافع بلفظ (كنا نؤمر ، وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة) ان عمر قال له : لقد علم أنا أمرنا بالغسل . قلت : أتم المهاجرون الأولون أم الناس جميعا ؟ قال : لا أدري ، رواه ثقات ، إلا أنه معلول . وقد وقع في روايه أبي هريرة في هذه القصة) ان عمر قال : ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ، كذا هو في الصحيحين وغيرهما ، وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الأولين . وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر ، وتفقد الامام رعيته ، وأمره لهم بمصالح دينهم ، وإنكاره على من أدخل بالفضل وان كان عظيم المحل ، ومواجهته بالانكار ليرتدع من هودونه بذلك ، وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها ، وسقوط منع الكلام عن المخاطب بذلك . وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر ، وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أفضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة ، لأن عمر لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة . واستدل به مالك على أن السوق لا تمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ، ولكون الذاهب اليها مثل عثمان . وفيه شهود الفضلاء السوق ، ومعاينة المتجر فيها . وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين . وقال عياض : فيه حجة لأن السعي إنما يجب بسماع الاذان ، وأن شهود الخطبة لا يجب ، وهو مقتضى قول أكثر المالكية . وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة ، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء . وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها . من تمنع به الجمعة . واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه ، وهو لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التبكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك ، وعلى أن الغسل ليس

شرطا لصحة الجمعة . وميأى البحث فيه في الحديث بعده . الحديث الثالث حديث مالك أيضا عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، لم تختلف رواية الموطأ على مالك في إسناده ، ورجاله مدنيون كالاول ، وفيه رواية تابعي عن تابعي صفوان عن عطاء ، وقد تابع مالك على روايته الدراوردي عن صفوان عند ابن حبان ، وخالفهما عبد الرحمن بن إسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له . قوله (غسل يوم الجمعة) استدلل به لمن قال الغسل للوم للاضافة اليه ، وقد تقدم ما فيه . واستنبط منه أيضا أن ليوم الجمعة غسلا مخصوصا حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية ، وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة « ان كان غسلك عن جنابة فأعد غسلا آخر للجمعة » أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما . ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كني لكن اليوم جعل ظرفا للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للمهد قسنتق الروايتان . قوله (واجب على كل محتمل) أى بالغ ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب ، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتي بعد ثمانية أبواب ، واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد وما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة ، وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره . وأبى ذلك أصحابه اه . والرواية عن مالك بذلك في التمهيد . وفيه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : حسن وليس بواجب . وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار ، واحتج لكونه مندبا بعدة أحاديث في عدة تراجم . وحكاه شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستغرب ، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد : احتمل قوله واجب معنيين ، الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة . ثم استدلل للاحتياط الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار اه . وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا ، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعا منهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوى ، وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونيه كأن أصله قصد التنظيم وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وهو موافق لقول من قال : يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ، ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان ، والجواب أنه كان معذوراً لأنه إنما تركه ذاهلا عن الوقت ، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار ، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يعض عليه يوم حتى يفيض عليه الماء ، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخير

لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل ، وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره ، فيجب على الثاني دون الأول نظرا إلى العلة حكاه صاحب الهدى ، وحكى ابن المنذر عن إسماعيل بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمأبة عثمان وتوبيخ مثله على رموس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحا لما فعل عمر ذلك ، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم . قال ابن دقيق العيد : ذهب الأثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال لإكرامك على واجب ، وهو تأويل ضعيف وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر . وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ، ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث ، قال : وربما تأرلوه تأريلا مستكرها كن حمل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فلما الحديث فعول على المعارضة به كثير من المصنفين ، ووجه الدلالة منه قوله « فالغسل أفضل ، فانه يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل ، فيستلزم أجزاء الوضوء . ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : أحدهما أنه من عننة الحسن ، والآخرى أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة . وعارضوا أيضا بأحاديث : منها الحديث الآتى في الباب الذى بعده فإن فيه « وأن يمتن ، وأن يمس طيبا ، قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئنان والطيب لذكرهما بالمعطف ، فالتقدير الغسل واجب والاستئنان والطيب كذلك ، قال : وليس بواجبين اتفاقا ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى . وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوى ، وتعقبه ابن الجوزى بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب ، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : ان سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينمعه دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول : أخرج بدليل فبقى ما عده على الأصل ، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر . ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا « من توضأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له » أخرجه مسلم . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتبا عليه الثواب المقضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف . وأجيب بأنه ليس فيه نفي الغسل . وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ « من اغتسل ، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء . ومنها حديث ابن عباس أنه « سئل عن غسل يوم الجمعة أواجب هو ؟ فقال : لا ، ولكنه أطهر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه . وسأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس يهودين يلبسون الصوف ويعملون ، وكان مسجدهم ضيقا ، فلما آذى بعضهم بعضا قال النبي ﷺ : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، قال ابن عباس « ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفروا العمل ، ووسع المسجد ، أخرجه أبو داود والطحاوى وإسناده حسن ، لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتى قريبا ، وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما نفي الوجوب فهو موقوف

لأنه من استنباط ابن عباس ، وفيه نظر اذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجوار ، على تقدير تسليمه فلن قصر الوجوب على من به راحة كريمة أن يتمسك به . ومنها حديث طاوس وقلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رءوسكم الا أن تكونوا جنباً ، الحديث ، قال ابن حبان بعد أن أخرجه : فيه أن غسل الجمعة يحزى عنه غسل الجنابة ، وأن غسل الجمعة ليس بفرض ، اذ لو كان فرضاً لم يحز عنه غيره انتهى . وهذه الزيادة « الا أن تكونوا جنباً » تفرد بها ابن اسحق عن الزهري ، وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ « وان تكونوا جنباً » وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سيأتي بعد باين . ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ « لو اغتسلتم ، ففيه عرض وتنبية لا حتم ووجوب ، وأجيب بأنه ليس فيه نفي الوجوب ، وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوده . ونقل الزين بن المنير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة : فدل على أن الأمر بالفصل لم يكن للوجوب ، وإنما كان لعله ثم ذهبت تلك العلة فذهب الغسل ، وهذا من الطحاوي يقتضى سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا مندوباً لقوله زالت العلة الخ فيكون مذهبا ثالثا في المسألة انتهى . ولا يلزم من زوال العلة سقوط التنبؤ تعبداً ، ولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة . ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت الا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد (١) كما تقدم . وأما ما أشار اليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد نقله ابن دحية عن القدوري من الحنفية وأنه قال : قوله واجب أى ساقط ، وقوله على بمعنى عن ، فيكون المعنى أنه غير لازم ، ولا يحزى ما فيه من التكلف . وقال الزين بن المنير : أصل الوجوب في اللغة السقوط ، فلما كان في الخطاب على المكلف عبء ثقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه ، وهو أعم من كونه فرضاً أو ندباً . وهذا سبقه ابن بزيعة اليه ، ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاه شرعاً لا وضماً ، وكان الزين استشر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث . وأجيب بأن « وجب » في اللغة لم ينحصر في السقوط ، بل ورد بمعنى مات ، وبمعنى اضطرب ، وبمعنى لزم وغير ذلك . والذي يتبادر الى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم ، لا سيما اذا سبقت لبيان الحكم . وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر « الجمعة واجبة على كل محتلم » وهو بمعنى اللزوم قطعاً ، ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب « واجب كغسل الجنابة » أخرجه ابن حبان من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم ، وظاهره اللزوم ، وأجاب عنه بعض القائلين بالنسبة بان التشبيه في الكيفية لا في الحكم ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون لفظة « الوجوب » مغيرة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب ، ورد بان الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا يقبل ، والنسخ لا يصار اليه الا بدليل ، وبمجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم ، فإن في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين ، وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة الى ما كانوا فيه أولاً ، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه ﷺ الأمر بالغسل والحك عليه والتزغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك ؟ (قائدة) : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يحزى عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة . وقال بعضهم : لا يشترط له الماء المطلق بل يحزى بماء الورد ونحوه ، وقد عاب ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعين ، واجمع بين التعبد والمعنى أولى انتهى .

(١) كذا في الأصلين ، ولله « لا طي نفي الوجوب » المجرد .

وهكذا ذلك قول بعض الشافعية بالنيهم ، فانه تعبد دون نظر الى المعنى ، وأما الاكتفله بغير الماء المطلق فزودوا
لأنها عبادة لتجرب الرغبة فيها فيحتاج الى النية ولو كان لمحض النظافة لم تكن كذلك . والله أعلم

٣ - باب الطيب للجمعة

٨٨ - **عمر بن سليمان** قال حدثنا **عمر بن عمار** قال حدثنا **شعبة** عن **أبي بكر بن النضر** قال حدثني
عمر بن سليمان الأنصاري قال : أشهد على **أبي سعيد** قال : « أشهد على رسول الله ﷺ قال : اللؤلؤ يوم الجمعة
واجب على كل محترم ، وأن يستن ، وأن يمس طيباً إن وجد » . قلدهمرو : أما الفصل فأنشد أنه واجب ،
وأما الاستئنان والطيب فأنه أعلم أوجب هو أم لا ، ولكن هكذا في الحديث . قال أبو عبد الله : هو آخر
محمد بن النضر ، ولم يسم أبو بكر هذا . رواه عنه **بكر بن الأشج** و**سعيد بن أبي هلال** وعدة . وكان **محمد بن**
النضر يكتفى بأبي بكر وأبي عبد الله

قوله (باب الطيب للجمعة) لم يذكر حكمه أيضا لوقوع الاحتمال فيه كما سبق . **قوله** (حدثنا علي بن عبد الله بن
جعفر) كذا في رواية ابن عساكر ، وهو ابن المديني ، وانصرف الباقر على حديثنا على . **قوله** (قال أشهد على
أبي سعيد) ظاهر في أنه سمعه منه ، قال ابن التين : أراد بهذا اللفظ التأكيد للرواية انتهى . وقد أدخل بعضهم بين
عمر بن سليمان القائل « أشهد » وبين **أبي سعيد** رجلا كما سيأتي . **قوله** (وأن يستن) أي يدلك أسنانه بالسواك .
قوله (وأن يمس) بفتح الميم على الأنصح . **قوله** (أن وجد) متعلق بالطيب ، أي إن وجد الطيب منه ، ويحتمل
تلقفه بما قبله أيضا . وفي رواية مسلم « ويمس من الطيب ما يقدر عليه » وفي رواية « ولو من طيب المرأة » قال
عياض : يحتمل قوله « ما يقدر عليه » إرادة التأكيد ليفعل ما أمكنه ، ويحتمل إرادة الكثرة ، والاول أظهر .
ويؤيده قوله « ولو من طيب المرأة » لأنه يكره استعماله للرجل ، وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه ، فاباحته للرجل
لأجل عدم غيره يدل على تأكيد الأمر في ذلك . ويؤخذ من اقتضائه على المس الأخذ بالتخفيف في ذلك . قال الزين
ابن المنير : فيه تنبيه على الرفق ، وعلى تفسير الأمر في التطيب بأن يكون بأقل ما يمكن حتى إنه يجزئ منه من غير
تناول قدر ينقصه تحريضا على امتثال الأمر فيه . **قوله** (قال عمرو) أي ابن سليم راوى الخبر ، وهو موصول
بالاسناد المذكور اليه . **قوله** (وأما الاستئنان والطيب فأنه أعلم) هذا يؤيد ما تقدم من أن العطف لا يقتضي
التشريك من جميع الوجوه ، وكان القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة ، وكأنه جزم بوجوب الفصل دون غيره للتصريح
به في الحديث ، وتوقف فيما عداه لوقوع الاحتمال فيه . قال الزين **ابن المنير** : يحتمل أن يكون قوله « وأن يستن »
معطوفا على الجملة المصروفة بوجوب الفصل فيكون واجبا أيضا ، ويحتمل أن يكون مستأنفا فيكون التقدير وأن
يستن ويتطيب استحبابا ، ويؤيد الاول ما سيأتي في آخر الباب من رواية **الليث** عن **خالد بن يزيد** حيث قال فيها
« أن الفصل واجب » ثم قال « والسواك وأن يمس من الطيب » وبأق في شرح باب اللهم يوم الجمعة ، حديث **ابن**
عباس « وأصيبوا من الطيب » وفيه تردد **ابن عباس** في وجوب الطيب ، وقال **ابن الجوزي** : يحتمل أن يكون قوله
« وأن يستن الخ » من كلام **أبي سعيد** خطه الراوى بكلام النبي ﷺ انتهى . وأما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ « قال »

أبو سعيد وأن يستن ، وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ، ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث ، قال أبو سعيد ، فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها ، ويلتحق بالاستئنان والتطيل التزين باللباس ، رسيأتي استعمال الخس التي عدت من الفطرة ، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال : يلزم الآتي الجمعة جميع ذلك ، وسيأتي في « باب الدهن للجمعة » : « ويذهن من دهنه ويمس من طيبه ، والله أعلم . قوله (قال أبو عبد الله) أي البخاري ، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكنى أيضا أبا بكر لكنه ممن كان مشهورا باسمه دون كنيته ، بخلاف أخيه أبي بكر راوى هذا الخبر فإنه لا اسم له الا كنيته ، وهو مدني تابعي كشيخه . قوله (روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « رواه عنه » ، وكأن المراد أن شعبة لم ينفرد برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من الإسناد ، فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره « إلا أن بكيرا لم يذكر عبد الرحمن ، وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكير ليس فيه عبد الرحمن ، وغفل الدارقطني في « العلل » ، عن هذا الكلام الأخير فجزم بأن بكيرا وسعيدا خالفا شعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال : إنهما ضبطا أسناده وجوداه وهو الصحيح ، وليس كما قال ، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال ، وقد وافق شعبة وبكير على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد حدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس . وحكي الدارقطني في « العلل » فيه اختلافا آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، فذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضا ، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن ، وفيما قال نظر ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حمزة وأبي أحمد القطراني كلاهما عن الباغندي ، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد ، فلعل الوهم فيه من حدث به الدارقطني عن الباغندي ، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن منده في « غرائب شعبة » ، كلهم عن علي بن المديني ، ووافق علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد بن عرعة عن حمى بن عماره عند أبي بكر المروزي في « كتاب الجمعة » له ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حمى وأشار ابن منده إلى أنه تفرد به عنه . (تنبيه) : ذكر المزي في « الأطراف » أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه : وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه ، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقفت لنا من الصحيح ، ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ « ان الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه » ،

٤ - باب فضل الجمعة

٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . فَاذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ »

قوله (باب فضل الجمعة) أورد فيه حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هُريرة د من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، الحديث . وإسناده مدينون ، ومناسبته للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية ، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات . قوله (من اغتسل) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد . قوله (غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعمت لمصدر محذوف أى غسلا كفعل الجنابة ، وهو كقوله تعالى (وهى تمر مر السحاب) وفى رواية ابن جريج عن سمي عند عبد الرزاق د فاغتسل أحدكم كما يغتسل من الجنابة ، وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه فى الروح إلى الصلاة ولا تمتد عنه إلى شئ يراه ، وفيه حل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حل قائل ذلك حديث د من غسل واغتسل ، المخرج فى السنن على رواية من روى غسل بالتشديد ، قال النووي : ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل ، والصواب الأول انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وثبت أيضا عن جماعة من التابعين ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح (١) ولعله عني أنه باطل فى المذهب . قوله (ثم راح) زاد أصحاب الموطأ عن مالك د فى الساعة الأولى . قوله (فكأنما قرب بدنة) أى تصدق بها متقربا إلى الله ، وقيل المراد أن المبادر فى أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان ، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التى كانت للامم السالفة . وفى رواية ابن جريج المذكورة د فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن المراد أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (٢) . وقيل ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن نسبة الثانى من الأول نسبة البقرة إلى البدنة فى القيمة مثلا ، ويدل عليه أن فى مرسل طاوس عند عبد الرزاق د كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة ، ووقع فى رواية الزهرى الآتية فى د باب الاستماع إلى الخطبة ، بلفظ وكثل الذى يهدى بدنة ، فكأن المراد بالقربان فى رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطيبي : فى لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر إليها كمن ساق الهدى ،

(١) فى مخطوطة الرياض د راجعا

(٢) ليس هذا بجىء ، والصواب أن متى رواية ابن جريج موافق لمتى بقية الروايات ، وأن المراد فذلك بيان فضل المبادر إلى الجمعة ، وأنه بمنزلة من قرب بدنة الخ . والله أعلم

والمراد بالبدنة البعير ذكر اكان أو أنثى ، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث ، وكذا في باقي ما ذكر . وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب من يخص البدنة بالانثى ، وقال الازهرى في شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ، وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فن الإبل والبقر والغنم . هذا لفظه . وحكى النووي عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقر والغنم ، وكأنه خطأ نسباً عن سقط . وفي الصحاح : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها انتهى . والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف ، واستدل به على أن البدنة تختص بالإبل لأنها قبلت بالبقرة عند الإطلاق ، وقسم الشيء لا يكون قسميه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . وقال إمام الحرمين : البدنة من الإبل ، ثم الشرح قد يقيم مقامها البقرة وسبعا من الغنم . وتظهر ثمرة هذا فيما إذا قال : لله على بدنة ، وفيه خلاف ، الأصح تعين الإبل إن وجدت ، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم . وقيل : تعين الإبل مطلقا ، وقيل يتخير مطلقا .

قوله (دجاجة) بالفتح ، ويجوز الكسر ، وحكى الليث الضم أيضا . وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس . واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهرى « كالذى يهدى » ، لأن الهدى لا يكون منهما ، وأجاب القاضي عياض تبعا لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الانباع كقوله « متقلدا سيفا ورجحا » . وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الانباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوغ أن يقال متقلدا سيفا ومتقلدا رجحا . والذي يظهر أنه من باب المشاكلة ، وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : هو من تسمية الشيء باسم قرينه . وقال ابن دقيق العيد : قوله « قرب بيضة » وفي الرواية الاخرى « كالذى يهدى » يدل على أن المراد بالتقريب الهدى ، وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدبا هل يكفيه ذلك أولا انتهى . والصحيح عند الشافعية الثاني ، وكذا عند الحنفية والحنابلة ، وهذا ينبئ على أن النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرح أو واجبه ؟ فعلى الاول يكفي أقل ما يتقرب به ، وعلى الثاني يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ، ويقوى الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ التقرب . والله أعلم . **قوله (فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر)** استنبط منه الماوردى أن التيسير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه الى المنبر ، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا اذا حضر الوقت ، أو يحمل على من ليس له مكان معد . وزاد في رواية الزهرى الآية « طلوا صحفهم ، ولمسلم من طريقه » فاذا جلس الامام طلوا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ، وكأن ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الامام وانتهاء يجلسه على المنبر ، وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من المواعظ وغيرها . وأول حديث الزهرى « اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول فالاول ، ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائي ، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة » على كل باب من أبواب المسجد مكان يكتبان الاول فالاول ، فكان المراد بقوله في رواية الزهرى « على باب المسجد ، جنس الباب ، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع ، فلاحاجة فيه لمن أجاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع . ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعا بلفظ « اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور ، الحديث . وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطلي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة

والذكر والثناء والخشوع ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعا ، ووقع في رواية ابن حينة عن الزهري في آخر حديثه المشار اليه عند ابن ماجه ، فمن جاء بعد ذلك فانما يحبه لحق الصلاة ، وفي رواية ابن جريج عن سفيان الثوري من الزيادة في آخره ، ثم اذا استمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة ، فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلانا ؟ فتقول : اللهم ان كان صلا فاعده ، وان كان فقيرا فأغنه ، وان كان مريضا فعافه ، . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم المحض على الاغتسال يوم الجمعة وفضله ، وفضل التذكير اليها ، وأن الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التذكير من غير تقييد بالنفس . وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع ، وأن التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك . وقال الزين بن المنير : فرق مالك بين التقرين باختلاف المقصودين ، لأن أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الذبيح ، وهو قد فدى بالغنم . والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن . واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس . ثم عقب بخروج الإمام ، وخروجه عند أول وقت الجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ، ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى . ثانياً بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الاشكال ، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال : إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح ، فقيل : أول التذكير طلوع الشمس ، وقيل طلوع الفجر ، ورجحه جمع ، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر ، وقد قال الشافعي : يحجز الفسل إذا كان بعد الفجر فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك . ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى ، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سفيان الثوري عن عبد السلام الخثني ، وله شاهد من والبيضة وهي العصفور ، وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الخثني ، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ : فكمهدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علية الطير إلى العصفور . الحديث ، ونحوه في مرسل طوس عند سعيد بن منصور ، ووقع عند الثوري أيضا في حديثه الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكباش والدجاجة ، لكن خالفه عبد الرزاق ، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها ، وعلى هذا فخروج الإمام يكون عند انتهاء السادسة ، وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر للذهن اليه من العرف فيها ، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الثاني والثالث ، لأن النهار ينتهي في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ، وهذا الاشكال للقفال ، وأجاب عنه القاضي حين أن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر ، فالنهار اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها وينقص والليل كذلك ، وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعا : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، وهذا وإن لم يرد في حديث التذكير فيستأنس به في المراد

بالساعات ، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ، وتجاور
 الفزالي فقسمها برأيه فقال : الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها ،
 والرابعة إلى أن ترمض الأقدام ، والخامسة إلى الزوال ، واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أولى
 وإلا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جدا . وأولى الأجوبة الأول إن لم تكن زيادة
 ابن عجلان محفوفة ، وإلا فهي المعتمدة . وافصل المالكية إلا قليلا منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد
 بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، واستدلوا على ذلك بأن الساعة
 تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، تقول جئت ساعة كذا ، وبأن قوله في الحديث : ثم راح ، يدل على أن أول
 الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال
 المازري : تمسك مالك بحقيقة الرواح وتحوز في الساعة وعكس غيره انتهى . وقد أنكر الأزهري على من زعم أن
 الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : راح ، في جميع الاوقات بمعنى ذهب ، قال : وهي لفظة
 أهل الحجاز ، ونقل أبو عبيد في « الفريين » نحوه . قلت : وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا
 يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه ، وحيث قال إن استعمال الرواح بمعنى الغدو لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه .
 ثم إنني لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سفي ، وقد رواه ابن جريج
 عن سفي بلفظ « غدا » ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ « المتمجل إلى الجمعة كأنه يبدئ بدنة » الحديث وصححه ابن
 خزيمة . وفي حديث سمرة « ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبكير كمنحصر (١) البدنة » الحديث أخرجه ابن
 ماجه ، ولا يفي داود من حديث علي مرفوعا « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الاسواق » ، وتعدو
 الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين ، الحديث ، فدل مجموع هذه الأحاديث
 على أن المراد بالرواح الذهاب ، وقيل : النكسة في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد
 الزوال ، فيسمى الذهاب إلى الجمعة رائحا وإن لم يجئ وقت الرواح ، كما سمي القاصد إلى مكة حاجا . وقد اشتهر انكار
 أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبكير إلى الجمعة وقال أحمد : هذا خلاف حديث رسول
 الله ﷺ . واحتج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزهري « مثل المهجر » ، لأنه مشتق من التهجرج وهو السير في
 وقت الهجرة ، وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبكير كما تقدم نقله عن الحنبل في المواقيت ، وقال ابن المنير في
 الحاشية : يحتمل أن يكون مشتقا من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء ، وقيل : هو من هجر
 المنزل وهو ضعيف لأن مصدره الهجر لا التهجير . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير
 وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لمالك . وقال الثوري : جعل الوقت الذي يرتفع
 فيه النهار يأخذ الحر في الازيادة من الهجرة تغليا ، بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر يأخذ في الانحطاط .
 وما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشد ابن الأعرابي في نوادره لبعض العرب « تهجرون تهجير
 الفجر » (٢) . واحتجوا أيضا بأن الساعة لو لم تطل للزم تسارى الآتين فيها ، والادلة تقتضي رجوعا السابق ،

(١) في مخطوطة الرياض : كأجر ،

(٢) في المخطوطة : تهجير العرب ،

بمخلاف ما اذا قلنا انها لحظه لطيفة . والجواب ما قاله النووي في شرح المذهب تبعاً لغيره . ان التساوى وقع في مسمى البدنة والفارث في صفاتها ، ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب به مرتين حيث قال « كرجل قدم بدنة ، وكرجل قدم بدنة ، الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج ^(١) « وأول الساعة وآخرها سواء ، لان هذه التسوية بالنسبة الى البدنة كما تقرر . واحتج من كره التبكير أيضا بأنه يستلزم تخطي الرقاب في الرجوع لمن عرضت له حاجة فخرج لها ثم رجع ، وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لانه قاصد للوصول لحقه ، وانما الحرج على من تأخر عن المجيء . ثم جاء فتخطى . والله سبحانه وتعالى أعلم

٥ - باب ٨٨٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْدَأُ هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَمْ تَحْتَمِدِ سُونَ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ . فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ »

قوله (باب) كذا في الاصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة الى الرد على من ادعى اجماع أهل المدينة على ترك التبكير الى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التبكير بمحضر من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة . ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من انكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه ، فانه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه ، واذا ثبت الفضل في التبكير الى الجمعة ثبت الفضل لها . **قوله** (اذ دخل رجل) سماء عبید الله بن موسى في روايته عن شيبان ، عثمان بن عفان ، أخرجه الاسماعيل ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ ، وكذا سماء الأوزاعي عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد . وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الغسل يوم الجمعة »

٦ - باب الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٣ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَمِيعِ الْقُبَيْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يَصَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى »

[الحديث ٨٨٣ - طرفه ١ : ٩١٠]

٨٨٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسِّلُوا رُءُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصْبَحُوا مِنَ الطَّيِّبِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

أَمَّا الْفُسْلُ فَنَمِ ، وَأَمَّا الطَّيْبُ فَلَا أَدْرَى »

[الحديث ٨٨١ - طرفه في : ٨٨٥]

٨٨٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ : أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : أَيَسُّ طَيْبًا أَوْ ذُهَابًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ ؟ فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ »

قوله (باب الدهن للجمعة) أى استعمال الدهن ، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير . قوله (عن ابن ودبة) هو عبد الله ، سماه أبو علي الحسنى عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمى ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، وهو تابعى جليل ، وقد ذكره ابن سعد في الصحابة ، وكذا ابن منده ، وعزاه لابن حاتم . ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ في هذا الحديث أحدا ، لكنه لم يصرح بهما عنه ، فالصواب لإثبات الواسطة . وهذا من الأحاديث التى تقبها الدارقطنى على البخارى وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبرى فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ، ورواه ابن عجلان عنه فقال : عن أبي ذر بدل سلمان ، وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر ، ورواه عبيد الله العمرى عنه فقال : عن أبي هريرة هـ . ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمرى عند أبي يعلى ، فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة ، مع أنه محتمل أن يكون ابن ودبة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعا ، ويرجع كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائى . وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرئع الضبي ، وهو بقاء مفتوحة وراء ساكنة ثم مثله ، قال : وكان من القراء الأولين ، وعن سلمان نحوه ورجاله نقات ، وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه بإسقاط الصحابى ، وأما العمرى لحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن سعيد ، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة عمارة بن عاصم الانصارى هـ . وقوله « ابن عامر » خطأ فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال « عمارة بن عمرو بن حزم » أخرجه ابن خزيمة ، وبين الضحاک بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الاسماعيلى . وأفاد في هذه الرواية أن سعيدا حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن ودبة ، وسأفه الاسماعيلى من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمى كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن ودبة ليس فيه عن أبيه ، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن ودبة ، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين . وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التى أختارها البخارى أثقن الروايات ، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما . وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق ، فان ثبت أن لابن ودبة صحبة ففيه تابعيان وصحبايان كلهم من أهل المدينة . قوله (ويتطهر ما استطاع من الطهر) فى روايه الكشميهنى « من طهر » والمراد به المبالغة فى التنظيف ، ويؤخذ من عطفه على الفسل أن لإفاضة الماء تكفى فى حصول الفسل ، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والمائة ، أو المراد بالفسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس . قوله (وبدن) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة . قوله (أو يمس من طيب يده) أى إن لم يجد دهنا ، ويحتمل أن يكون « أو »

بمعنى الواو ، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود ، أو يس من طيب امرأته ، فعلى هذا فالمعنى إن لم يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل من طيب امرأته ، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه « ولو من طيب المرأة » وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته . وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة « ويلبس من صالح ثيابه » وسيأتى الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا قوله (ثم يخرج) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة « إلى المسجد » ولاحد من حديث أبي الدرداء « ثم يمشی وعليه السكينة » . قوله (فلا يفرق بين اثنين) في حديث عبد الله بن عمرو المذكور « ثم لم يتخط رقاب الناس » وفي حديث أبي الدرداء « ولم يتخط أحدا ولم يؤذه » . قوله (ثم يصلي ما كتب له) في حديث أبي الدرداء « ثم يركع ما قضى له » وفي حديث أبي أيوب « فيركع إن بدا له » . قوله (ثم ينصت إذا تكلم الإمام) زاد في رواية قرئع الضبي « حتى يقضى صلاته » ونحوه في حديث أبي أيوب . قوله (غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى) في رواية قاسم بن يزيد « حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى » والمراد بالأخرى التي مضت ، بينه وبين الليث عن ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه « غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها » ، ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها » وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان ، لكن لم يقل من التي بعدها ، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة « ما لم يغش الكبائر » ونحوه لمسلم . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة ، قال الشافعي : أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلي إلا بذلك اهـ . وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف المنقطع إن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم ، واستثنى المتولي من الشافعية من يكون معظما لدينه أو عله أو ألف (١) مكانا يجلس فيه أنه لا كراهة في حقه ، وفيه نظر : وكان مالك يقول : لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله « صلى ما كتب له » ثم قال « ثم ينصت إذا تكلم الإمام » فدل على تقدم ذلك على الخطبة ، وقد بينه أحمد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ « فان لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له » وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة ، واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام بمقب الزوال فلا يسع وقتا ينفل فيه . وتبين بمجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظف وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين الاثنين وترك الاذى والتنفل والانصات وترك اللغو . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو « فمن تخطى أو لما كانت له ظهرا » ودل التقييد بعدم غشيان الكبائر على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصفات فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد ، وذلك أن معنى قوله « ما لم تغش الكبائر » أي فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصفات شرطه اجتناب الكبائر (٢) إذ اجتناب الكبائر بمجرده يكفرها كما نطق به القرآن ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتناب

(١) في المخطوطة : إذا ألف

(٢) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث المذكور أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الصفات ، وبطل عليه ما ثبت في صحيح مسلم عن

أبي هريرة سرفوعا « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » والله أعلم

الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفات تكفر رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . **قوله** (ذكروا) لم بسم طائوس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . **قوله** (اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنبات ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنبات يحجز عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث ، اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يحجز . قبل طلوع الفجر لقوله « يوم الجمعة » وطلوع الفجر أول اليوم شرعاً . **قوله** (واغسلوا رؤسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبية على أن المطلوب الغسل التام لئلا يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يحجز في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة « كغسل الجنابة » ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف **قوله** (وأصيبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشهر ذلك به ، كذا وجهه الزين بن المنير جواباً لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . **قوله** (قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً « من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فلمس منه » أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

٧ - باب يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سبأ عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك . قال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

عُطَارِدٍ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لَمْ أَكُسِّهَا تَلْبَسَهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا »

[الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١]

قوله (باب يلبس أحسن ما يجد) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر د أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريرا . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ د ولبس من خير ثيابه ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولأبي داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحوه حديث سلمان وفيه د ولبس من أحسن ثيابه ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال د ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبين مهنته ، ووصله ابن عبد البر في التمهيد ، من طريق يحيى بن سعيد الاموى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي اسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله د سيرة ، بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتوين على الصفة أو البديل . قال الخطابي : يقال حلة سيرة كناية عن ثوب . ووجه ابن التين فقال : يريد أن عشاء مأخوذ من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشاء ، وكذلك الحلة سميت سيرة لانها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله د فكساها أخاه بمكة مشركا ، سيأتى أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : بَسْتُ

٨٨٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »

[الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠]

٨٨٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ »

٨٨٩ - **حديث** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وخصين عن أبي وايل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه »

قوله (باب السواك يوم الجمعة) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أي يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر اللثة وبني آدم . ثاني الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشيد مناسبة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « انه ﷺ كان إذا قام من الليل بشوص فاه » ، ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتى الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (أو لولا أن أشق على الناس) هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » ، لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » ، دون الشك . **قوله** (لا مرهم بالسواك) أي باستعمال السواك ، لان السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فلى هذا لا تقدير . والسواك مذكور على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيته ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** (مع كل صلاة) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوى : « لولا » ، كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و « لا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منغيا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية ، ولو كان للندب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، إذ الندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لان السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . هـ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبرى عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « وفرضت عليهم » بدل لا مرهم ، وقال الشافعى : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرم شق عليهم به أو لم يشق . هـ . والى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الاجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطا . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامز به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنع في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعا لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكما أن الوضوء لا يندب للراثة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلا ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبينا أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما مشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سببا لعدم أمره ، فلو كان الحكم متوقفا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخبارا منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعموم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . (فائدة) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالا تقرب إلى الله ، فافتضى أن تكون حال كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند الأبرار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصلي ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرثت » ، وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرثت الخ » أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في التزغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكرثت عليكم ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكي الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إل الآن صريحة . (تنبيه) : ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسلا ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري يذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر « باب الدهن للجمعة » ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

أنهم من أصحاب محمد ﷺ أهم سموه يقول ذلك ،

٩ - باب من نسوك بسواك غيره

٨٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال : قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به ، فنظر إليه رسول الله ﷺ ، قلت له : أعطني هذا السواك يا عبد الرحمن ، فأعطانيه ، فقصصته ثم مضت ، فأعطيت رسول الله ﷺ ، فاستن به وهو مستند إلى صدرى »

[الحديث ٨٩٠ - أراه في : ١٣٨٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٧٧٤ ، ٤٤٣٨ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٤٩ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٧١٧ ، ٦٥١٠]

قوله (باب من نسوك بسواك غيره) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ ومعه سواك ، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي ﷺ بعد أن مضت . وهو مطابق لما ترجم له ، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي ﷺ ، فإن الفصة كانت في مرض موته . وقولها فيه « قصصته » ، بقاء وصاد مهملة للاكثر ، أى كسوته ، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة ، والقضم بالمعجمة الأكل بأطراف الأسنان ، قال ابن الجوزي : وهو أصح . قلت : ويحمل الكمر على كسر موضع الاستياك ، فلا ينافي الثاني والله أعلم . وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالقطع ، وأجلب أن استعماله بعد أن مضت واف بالمقصود . وتمقب بأنه لإطلاق في موضع التقييد ، فينبغي تقييد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثره ، إذ لولا ذلك ما غيرته عائشة . ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال ، لأن في نفس الخبر يستن به ، وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه ﷺ لم يخل به مع ما هو فيه من شغل المرض

(فائدة) : رجال الاسناد مديون ، وإسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ، ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الاسناد ، وقد طاق على الاسماعيلي مخرجه فاستخرجه من طريق البخاري نفسه من اسماعيل ، وكان اسماعيل تفرد به أيضا فأنى لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال ، إلا أن أبا نعيم أوردته في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ، ومحمد ضعيف جدا . فكان ما صنعه الاسماعيلي أولى . وقد سمع اسماعيل من سليمان ويروى عنه أيضا بواسطة كثيرا

١٠ - باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة

٨٩١ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبيد الرحمن - هو ابن هُرَيْرَ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ألم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

[الحديث ٨٩١ - طرته في ١٠٦٨]

قوله (باب ما يقرأ) بعض الياء - ويجوز فتحها أى الرجل - ولم يقع قوله (يوم الجمعة) في أكثر الروايات

في الترجمة وهو مراد . قال الزين بن المنير : ما ، في قوله « ما يقرأ » الظاهر أنها موصولة لا استفهامية **قوله** (حدثنا أبو نعيم) في نسخة من رواية كريمة ، حدثنا محمد بن يوسف ، أي الفريابي ، وذكرنا في بعض النسخ جميعا . وسفيان هو الثوري . وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري . وهو بابعي صغير ، وشيخه نابعي كبير ، وبهما معا مدنيان . **قوله** (في الفجر يوم الجمعة) في رواية كريمة والاصلي « في الجمعة في صلاة الفجر » . **قوله** (ألم تنزل) بضم اللام على الحكاية ، زاد في رواية كريمة « السجدة » وهو بالنصب . **قوله** (وهل أتى على الانسان) زاد الاصيل في روايته « حين من الدهر » والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ « ألم تنزل في الركعة الاولى » وفي الثانية هل أتى على الانسان ، وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من موأظنته ﷺ على ذلك أو كثاره منه ، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته ﷺ على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه « يديم ذلك » وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله . وكأن ابن دقيق العيـد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب : ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما اقتضاء قويا ، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب ، فإن الصيغة ليست نصا في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك . وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته لهذا الحديث ، وأن مالكا امتنع من الرواية عنه لأجله ، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ . وليس كما قال ، فإن سعدا لم ينفرد به مطلقا ، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود ، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، والطبراني في الأوسط من حديث علي . وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة ، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره ، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة هما في الفجر يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال : وهو أمر لم يعلم بالمدينة ، فأنه أعلم بمن قطع كما قطع غيره اهـ . وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث ، بل لكونه طعن في نسب مالك ، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين ، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال : كان سعد بن إبراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها . وقال الساجي : أجمع أهل العلم على صدقه . وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه ، فصح أنه حجة باتفاقهم . قال : ومالك إنما لم يرو عنه لمعنى معروف ، فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ . وقد اختلف تعليل المالكية بكرهه قراءة السجدة في الصلاة ، فقيل لكونها تشتمل على زيادة مجرود في الغرض ، قال القرطبي : وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث . وقيل لحشية التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط ، لكن صح من حديث ابن عمر (١) أنه ﷺ قرأ سورة فيها سجدة

(١) قوله « لكن صح من حديث ابن عمر » في تصحيحه نظر ، والصواب أنه ضيف ، لأن في إسناده عند أبي داود رجلا مجهولا يدعى أمية كما نص على ذلك أبو داود في رواية الرمل عنه ، ونبه عليه الموكاني في نيل الأوطار ، والله أعلم

في صلاة الظهر فسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم ، فبطلت التفرقة . ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض ، قال ابن دقيق العيد : أما القول بالكراهة مطلقاً فبأيه الحديث ، لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع ، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة ، وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات ١ هـ . وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقدوة . ويقطع أحياناً لئلا تظنه العامة سنة ١ هـ . وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب . وقال صاحب المحيط من الحنفية : يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لئلا يظن الجاهل أنه لا يجزى غيره . وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإيهام التفضيل . وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط ، فانه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يجزى غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة . (فائدتان) : الأولى لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد ، الحديث ، وفي إسناده من ينظر في حاله . وللطبراني في الصغير من حديث علي : أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة ، لكن في إسناده ضعف . (الثانية) : قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة ، وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء ، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة ، لكن عند ابن أبي شيبة باسناد قوى عن إبراهيم النخعي أنه قال : يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة . وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم . ومن طريق ابن عون قال : كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة . وعنده من طريقه أيضاً قال : وسألت محمداً يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً ١ هـ . فهذا قد ثبت . عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه . وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال : لم أر فيها كلاماً لا يحابى ، ثم قال : وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده ١ هـ . وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالمنع وببطلان الصلاة بقصد ذلك ، قال صاحب المهمات : مقتضى كلام القاضي حسين الجواز . وقال الفارقي في فوائده المذهب : لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل ، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بآية السجدة منها . ووافقه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر . (تكملة) : قال الزين بن المنير : مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين . وقيل : إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فهمنا من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة ، لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة ، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً

١١ - باب الجمعة في القرى والُدُن

٨٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْعَدَنِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي جَرَّةٍ الضُّبَيْيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ « إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ - بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَانِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ »

[الحديث ٨٩٢ - طرفه في : ٤٣٧١]

٨٩٣ - حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ». وَزَادَ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ يُونُسُ كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ - وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بَوَادِي الْقَرْيَةِ - : هَلْ تَرَى أَنْ أَجْعَلَ؟ وَرُزَيْقُ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَمْلِكُهَا وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ ، وَرُزَيْقُ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ ، فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ - وَأَنَا أَسْمَعُ - بِأُسرِهِ أَنْ يُجَمِّعَ ، يُخْبِرُهُ أَنْ سَالِمًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ» ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : الْإِمَامُ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاغِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاغٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنَّ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

[الحديث ٨٩٣ - أطرافه في : ٧٤٠٩ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٨ ، ٢٧٠٩ ، ٥١٨٨ ، ٥٧٠٠ ، ٧١٣٨]

قوله (باب الجمعة في القرى والمدن) في هذه الترجمة إشادة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى ، وهو مروى عن الحنفية . وأسند ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلي وغيرهما . وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حينما كنتم . وهذا يشمل المدن والقرى . أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ، وصححه ابن خزيمة . وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة امروا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيهما رجال من الصحابة . وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يبيب عليهم ، فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع ^(١) . قوله (عن ابن عباس) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه ، وخالقهم المعاني بن عمران فقال : عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وهو خطأ من المعاني ، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة ، وإنما الخطأ في أسنده من المعاني . ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان . قوله (أن أول جمعة جمعت) زاد وكيع عن ابن طهمان في الإسلام ، أخرجه أبو دارود . قوله (بعد جمعة) زاد المصنف في أواخر المغازي جمعت ، . قوله (في مسجد رسول الله ﷺ) في رواية وكيع بالمدينة ، ووقع في رواية المعاني المذكورة بـ بمكة ، وهو خطأ بلا مرية . قوله (بجواثي) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة . قوله (من البحرين) في رواية وكيع قرية من قرى البحرين ، وفي أخرى عنه من قرى عبد القيس ، وكذا للإسماعيل من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ، وبه يتم مراد الترجمة . ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحى ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز أنزل فيه القرآن كما استدلل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم

(١) وهو فعل الجمعة في القرى كما فعل أهل جواثي في حياة النبي صل الله عليه وسلم ، وذلك بعد طي مصرجة وإقامة الجمعة

بالقرى . والله أعلم

ينها عنه . وحكى الجوهرى والزنجشري وابن الاثير أن جوائى اسم حصن بالبحرين ، وهذا لا يبنى كونها قرية .
وحكى ابن النين (١) عن أبي الحسن اللحى أنها مدينة ، وما ثبت في نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال
أن تكون في الأول قرية ثم صارت مدينة ، وفيه اشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى ، وهو
كذلك كما قررته في أواخر كتاب الإيمان . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد الأيلي
قوله (كلّم راع وزاد الليث الخ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا في القصة فإنها مختصة
برواية الليث ، ورواية الليث معلقة ، وقد وصلها الذهلي عن أبي صالح كاتب الليث عنه ، وقد ساق المصنف رواية
ابن المبارك بهذا الاسناد في كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا في إعادة قوله في آخره « وكلّم راع الخ » .
قوله (وكتب رزيق بن حكيم) هو بتقديم الراى على الزاى ، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايتنا ، وهذا هو
المشهور في غيرها ، وقيل بتقديم الزاى وبالتصغير فيه دون أبيه . قوله (أجمع) أى أصلى بمن معنى الجمعة . قوله
(على أرض يعملها) أى يزرع فيها . قوله (ورزيق يومئذ على أيلة) بفتح الهمزة وسكون التختانية بعدها لام بلدة
معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم ، وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز ،
والذى يظهر أن الأرض التى كان يزرعها من أعمال أيلة ، ولم يسأل عن أيلة نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة
وهي الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والفزى (٢) وبعض آثارها ظاهر . قوله (وأنا أسمع) هو قول يونس ،
والجملة حالية ، وقوله « يأمره » حالة أخرى ، وقوله « يخبره » حال من فاعل يأمره ، والمكتوب هو الحديث ،
والمسموع المأمور به قاله الكرماني . والذى يظهر أن المكتوب هو عين المسموع ، وهو الأمر والحديث معا ، وفي
قوله « كتب » يجوز أن ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ، ويحتمل أن يكون الزهرى كتبه بخطه وقرأه
بلفظه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله
« كلّم راع » أن على من كان أميراً لإقامة الأحكام الشرعية - والجمعة منها - وكان رزيق عاملاً على الطائفة التى
ذكرها ، وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جملتها إقامة الجمعة . قال الزين بن المنير : في هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة
تتعد بغير إذن من السلطان إذا كان في القوم من يقوم بمصالحهم . وفيه إقامة الجمعة في القرى خلافاً لمن شرط لها
المدين . فان قيل : قوله « كلّم راع » بعم جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضاً ، فالجواب أنه مرعى باعتبار راع
باعتبار ، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً لجوارحه وحواسه ، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحق عباده ،
وسياق الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله فيه (قال وحديث أن قد
قال) جزم الكرماني بأن فاعل « قال » هنا هو يونس ، وفيه نظر ، والذى يظهر أنه سالم ، ثم ظهر لي أنه ابن
عمر . وسياق في كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى . وقد رواه الليث أيضاً عن نافع عن ابن عمر
بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم

١٢ - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ؟

وقال ابن عمر : إنما الغسل على من تنجّب عليه الجمعة

(١) في المخطوطة « ابن الأمير »

(٢) في المخطوطة « والنهري »

٨٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »**

٨٩٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »**

٨٩٦ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَوْتُوا السَّكَنَاتِ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، فَمُذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمُذَا نَا اللَّهُ ، فَمُذَا لِلْيَهُودِ ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى » فَسَكَتَ**

٨٩٧ - **ثُمَّ قَالَ « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْتَسِلُ فِيهِ رَأْسُهُ وَجَسَدَهُ »**

[الحديث ٨٩٧ - طرفاه في : ٨٩٨ ، ٣٤٨٧]

٨٩٨ - **رواه أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا »**

١٣ - باب ٨٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ائْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ »

٩٠٠ - **حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ « كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعَمْرِو تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهَا : لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عَمَرَ يَسْكُرُ ذَلِكَ وَيَغَارُ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي ؟ قَالَ : يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ »**

قوله (باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم) تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في « باب فضل الغسل » ويدخل في قوله « وغيرهم » العبد والمسافر والمعدور ، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتفال الواقع في حديث أبي هريرة « حق على كل مسلم أن يغتسل » فانه شامل للجميع ، والتقيد في حديث ابن عمر بمن جاء منكم يخرج من لم يحج ، والتقيد في حديث أبي سعيد بالمحتمل يخرج الصبيان ، والتقيد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة . وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على أكثرها . **قوله (وقال ابن عمر إنما الغسل على من يجب عليه الجمعة)** وحصله البقي باسناد صحيح عنه وزاده والجمعة على من يأتي أهله ، ومعنى هذه الزيادة ان الجمعة يجب عنده على من يمكنه الرجوع الى موضعه قبل دخول الليل ، فمن كان فوق هذه المسافة لا يجب عليه عنده . وسيأتي البحث فيه بعد باب . وقد تقرر أن الآثار التي يوردها البخاري في

التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده ، فهذا مصير منه الى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه . **قوله** في حديث أبي هريرة (فسكت ثم قال : حق على كل مسلم الخ) فاعل د سكت ، هو النبي ﷺ ، فقد أورده المصنف في ذكر بني اسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الاسناد دون قوله د فسكت ثم قال ، ويؤكد كونه مرفوعا رواية مجاهد عن طاوس المقتصرة على الحديث الثاني ، ولهذا النسكئة أورده بعده فقال د رواه أبان بن صالح الخ ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصرا ، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه د ويمس طيبا إن كان لأمه ، واستدل بقوله د الله على كل مسلم حق ، للفاضل بالوجوب ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** (في كل سبعة أيام يوما) هكذا أبهم في هذه الطريق ، وقد عينه جابر في حديثه عند النسائي بلفظ د الغسل واجب على كل مسلم في كل اسبوع يوما وهو يوم الجمعة ، وصححه ابن خزيمة .

ولسعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعا نحوه ولفظه د إن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة ، الحديث ، ونحوه للطحاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصاري مرفوعا . **قوله** (عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : اتدبوا للنساء بالليل إلى المساجد) هكذا ذكره مختصرا ، وأورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولا ، وقد تقدم ذكره في د باب خروج النساء إلى المساجد ، وهو قبيل كتاب الجمعة . وتقدم هناك ما يتعلق به مطولا . وقوله د بالليل ، فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الريبة ، ولاجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر : لا تأذن لمن يتخذنه دغلا ، كما تقدم ذكره من عند مسلم . وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشيء ذكر ما يتعلق به وما يناسب التعليق ، فذلك أورده حديث ابن عمر هذا في ترجمته د هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟ قال : فان قيل مفهوم التقييد بالليل يمنع النهار والجمعة نهارية ، وأجاب بأنه من مفهوم المرافقة لأنه إذا أذن لمن بالليل - مع أن الليل مظنة الريبة - فالأذن بالنهار بطريق الأولى . وقد عكس هذا بعض الحنفية لجرى على ظاهر الخبر فقال : التقييد بالليل لكون الفساق فيه في شغل بفسقهم ، بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكنا لكن مظنة الريبة في الليل أشد ، وليس لكلهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ، وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالبا ، ويصددهم عن التعرض لمن ظاهرا لكثرة انتشار الناس ورؤية من يمرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه . والله أعلم . **قوله** في رواية نافع عن ابن عمر (قال كانت امرأة لعمر) هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد العشرة ، سماها الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال د كانت عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، وكان عمر يقول لها : والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا . قالت : والله لا أتهى حتى تنهاني . قال : فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد ، كذا ذكره مرسل ، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه ، لكن أبهم المرأة أخرجه أحمد عنه ، وسماها أحمد من وجه آخر عن سالم قال د كان عمر رجلا غيورا وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عائكة بنت زيد ، الحديث ، وهو مرسل أيضا ، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب د فقيل لها لم تخرجين الخ ، أن قائل ذلك كله هو عمر بن الخطاب ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله د ان عمر الخ ، فيكون من باب التجريد أو الالتفات ، وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كما صرح به في روايه سالم

المرسلة ، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضا لأن الحديث مشهور من روايته ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقيل لها الخ ، وهذا مقتضى ما صنع الحميدى وأصحاب الأطراف ، فانهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة . (تنبيه) قال الإسماعيلي : أورد البخارى حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظه : ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ، وأراد بذلك أن الإذن إنما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة . قال : ورواية أبي أسامة التي أوردها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك ، يعنى قوله فيها : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، انتهى . والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد . والله أعلم

١٤ - باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٩٠١ - حدثنا مسدد قال حدثنا إسماعيل قال أخبرني عبد الحميد صاحب الزبائدي قال حدثنا عبد الله بن الحارث بن عزم محمد بن سيرين قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حتى على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم . فكان الناس استنكروا ، قال : فقله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإن كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدخض

قوله (باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر) ضبط في روايتنا بكسر إن وهى الشرطية ، ويحضر بفتح أوله أى الرجل . وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني للفعول ، وهو متجه أيضا . وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن عليه ، وهو مناسب لما ترجم له ، وبه قال الجمهور . ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره . وعن مالك : لا يرخص في تركها بالمطر . وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز . وقال الزين بن المنير : الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة ، وأما قوله : صلوا في بيوتكم ، فإشارة منه إلى العصر ، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها ، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها . قال : ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ، ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل انتهى . والذي يظهر أنه لم يجمعهم ، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعايم من حضر . قوله (إن الجمعة عزمة) استشكله الإسماعيلي فقال : لا إغاله صحيحا ، فإن أكثر الروايات بلفظ : إنها عزمة ، أى كلمة المؤذن وهى : حتى على الصلاة ، لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضى لسانه الإجابة ، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان انتهى . والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان ، وإنما أبدل قوله : حتى على الصلاة ، بقوله : صلوا في بيوتكم ، والمراد بقوله : إن الجمعة عزمة ، أى فلو تركت المؤذن يقول حتى على الصلاة لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشتق هاهنا قاصرته أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة . قوله (والدخض) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة - ويجوز فتحها - وآخره ضاد معجمة هو الزلق ، وحكى ابن التين أن في رواية القاسمى بالراء بدل الدال وهو الفسل ، قال : ولا معنى له هنا إلا أن حمل على أن الأرض حين أصابها المطر كالفسل والجامع بينهما الزلق . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان

(تنبيه) : وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عزم محمد بن سيرين ، وأنكره الدمشقي فقال : كان زوج

بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه . قلت : ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه ، فلا ينبغي تقييد الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول

١٥ - باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟

لقول الله جل وعز ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة]

وقال عطاء إذا كنت في قرية جامعة فنودي بالصلاة من يوم الجمعة فحق عليك أن تشهدها ، سمعت النداء أو لم تسمعه . وكان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع ، وأحياناً لا يجمع ، وهو لما رواه على فرسخين

٩٠٢ - **حدثنا** أحمد بن عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعمالى فيأتون في الغبار يصيبهم الغبار والعرق ، فيخرج منهم العرق ، فأنى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي ﷺ : لو أنكم تطهروا يومكم هذا »

قوله (باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟ لقول الله تعالى : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله) يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور ، فلذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام . والذي ذهب إليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء أو كان في قوة السماع سواء كان داخل البلد أو خارجه ، وعمله كما صرح به الثماني ما إذا كان المنادى صبيته والأصوات هائلة والرجل سميحاً . وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : إنما الجمعة على من سمع النداء ، وقال : إنه احتلف في رفعه ووقفه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، ويؤيده قوله ﷺ لا بين أم مكتوم و أسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها . فيسكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي إليها . وأما حديث الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ، فأخرجه الترمذي ، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً وقال لمن ذكره له : استغفر ربك . وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه . والمعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية . **قوله** (وقال عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وقوله سمعت النداء أو لم تسمعه ، يعني إذا كنت داخل البلد ، وبهذا صرح أحمد ، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه ، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت لعطاء : ما القرية الجامعة ؟ قال : ذات الجماعة والامير والقاضي والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض مثل جندة . **قوله** (وكان أنس - إلى قوله - لا يجمع) وصله مسدد في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن حميد بهذا . وقوله « يجمع » أي يصل بمن معه الجمعة ، أو يشهد الجمعة بجامع البصرة . **قوله** (وهو) أي القصر ، والرواية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث ، قال أبو عبيد البكري : هو بكسر الواو موضع دان من البصرة . وقوله « على فرسخين ، أي من البصرة . وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن

أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة ، وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني ، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملفق من أثرين ، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال : كان أنس يسكن في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة ، لتكون الثلاثة أميال فرسخا واحدا لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر ، وبأن أسا كان يرى التجميع حتما إن كان على فرسخ ولا يراه حتما إذا كان أكثر من ذلك ، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذي في رواية حميد . قوله (حدثنا أحمد بن صالح) كذا في رواية أبي ذر ، ووافقه ابن السكن ، وعند غيرهما : حدثنا أحمد ، غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى ، والأول أصوب . وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة . قوله (يتأبون الجمعة) أي يحضرونها نوبا ، والاقاب افعال من التوبة ، وفي رواية : يتأبون . قوله (والعوالي) تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على أربعة أميال فصاعدا من المدينة . قوله (فيأتون في الغمار فيصيبهم الغبار) كذا وقع للأكثر ، وعند القابسي : فيأتون في الغبار ، بفتح المهملة والمده وهو أصوب ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب . قوله (إنسان منهم) لم أقف على اسمه ، وللإسماعيلي : ناس منهم . قوله (لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب ، أو للشرط والجواب محذوف تقديره : لكان حسنا . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ، ولابي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه عليه السلام قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، وقد استدلت به عمرة على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده . فعلى هذا فعنى قوله : ليومكم هذا ، أي في يومكم هذا . وفي هذا الحديث من العوائد أيضا رفق العالم بالمعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم . وقال القرطبي : فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر ، كذا قال ، وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا . والله أعلم

١٦ - باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس

وكذلك يروى عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمر بن حُرث رضى الله عنهم

٩٠٣ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سأل عمرة عن الفصل يوم الجمعة فقالت : قالت عائشة رضى الله عنها « كان الناس مهتة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم ، فقيل لهم : لو اغتسلتم » [الحديث ٩٠٣ - طرفه في : ٢٠٧١]

٩٠٤ - **حدثنا** سريج بن النعمان قال حدثنا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي عن أنس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس »

٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كُنَّا نُهَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ ، وَنُفِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ »

[الحديث ٩٠٥ - طرفه ق : ٩٤٠]

قوله (باب وقت الجمعة) أى أوله (اذا زالت الشمس) جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده . **قوله** (وكذا يذكر عن عمر وعلى والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك ، وأغرب ابن العربي فنقل الاجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه . وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له وابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن سيدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول قد اتصف النهار ، رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة فانه تابعى كبير إلا أنه غير معروف العدالة ، قال ابن عدى شبه المجهول . وقال البخارى : لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس إسناده قوى ، وفي الموطأ عن مالك ابن أبي عامر قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشيها ظل الجدار خرج عمر ، إسناده صحيح ، وهو ظاهر فى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا ، وفي حديث السقيفة عن ابن عباس قال فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر لجلس على المنبر ، وأما على فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس ، إسناده صحيح ، وروى أيضا من طريق أبي رزين قال وكنا نصل مع على الجمعة فأحيانا نجد فيثا وأحيانا لا نجد ، وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا ، وأما النعمان بن بشير فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال كان النعمان بن بشير يصلى بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس . قلت : وكان النعمان أميرا على الكوفة فى أول خلافة يزيد بن معاوية ، وأما عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق الوليد بن العيزار قال ما رأيت إماما كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصلها اذا زالت الشمس ، إسناده صحيح أيضا ، وكان عمرو ينوب عن زياد وعن ولده فى الكوفة أيضا . وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال صلى بنا عبد الله - يعنى ابن مسعود - الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر ، وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر قاله شعبة وغيره ، ومن طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة ضحى ، وسعيد ذكره ابن عدى فى الضعفاء واحتج بعض الحنابلة بقوله **تَلَوَّحَ** د إن هذا يوم جملة الله عيدا للمسلمين ، قال فلما ساء عيدا جازت الصلاة فيه وقت العيد كالفطر والأضحى ، وتعبق بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدا أن يشتمل على جميع أحكام العيد ، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة بانفاهم . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو

ابن المبارك . ويحيى بن سعيد هو الانصاري . قوله (كان الناس مهنة) بنون وفحات جمع ما هن ككتبة وكتاب أى خدم أنفسهم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر أوله ويكون الهاء ومعناه باسقاط محذوف أى ذوى مهنة . ولمسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد ، قال الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة ، أى لم يكن لهم من يكفهم العمل من الحطب . قوله (وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هينهم) استدل البخارى بقوله « راحوا » على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، ولا يعارض هذا ما تقدم عن الازهرى أن المراد بالرواح في قوله « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً ، وعلى كل من التقديرين فالقرينة غصصة وهى في قوله « من راح في الساعة الأولى » قائمة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التى في آخر الباب الذى قبل هذا حيث قالت « يصيهم الغبار والعرق » لأن ذلك غالباً إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجيئهم من العوالي ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك ، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب (تنبيه) : أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذى قبله ، وعلى هذا فلا اشكال فيه أصلاً . قوله (من أنس) صرح في رواية الاسماعيلي من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسامع عثمان له من أنس . قوله (أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التى بعد هذا عن أنس « كنا نبكر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة » فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكراً النهار . لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر فيما تقدم أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدؤون بالصلاة قبل الفيلولة ، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فاهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد ، ولهذا النكتة أورد البخارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتى في الترجمة التى بعد هذه التعبير بالتبكير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين بن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول لإشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما . (تنبيهان) : الأول حكى ابن التين عن أبى عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخارى الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثاً مرفوعاً في ذلك ، وتمتعه بحديث أنس هذا وهو كما قال . الثانى لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثانى ، وقد أخرجه الطبرانى في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه « مع النبي ﷺ » وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسماعيل حديث حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتى في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يقبضون إلى الجمعة قبل القائلة

١٧ - باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة

٩٠٦ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدسي قال حدثنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمارَةَ قال حدثنا أَبُو خَلْدَةَ - هو خَالِدُ

ابن دِينَارٍ - قال سمعتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَجْرَ بِالصَّلَاةِ » يعني الجمعة

قال يونس بن بكير: أخبرنا أبو خلدَةَ فقال « بالصلاة » ولم يذكر الجملة . وقال بشر بن ثابت : حدثنا أبو خلدَةَ قال « صلى بنا أميرُ الجمعة ، ثم قال لأنس رضي الله عنه : كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر » ؟

قوله (باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس وقرر أن طريق الجمع أن يحمل الامر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه جاء عن أنس حديث آخر يوم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لأجله . قوله (حدثنا أبو خلدَةَ) بفتح المعجمة وسكون اللام ، والاسناد كله بصريون . قوله (بكر بالصلاة) أى صلاحاً في أول وقتها . قوله (وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة) أى الجملة (لم يحزم المصنف بحكم الترجمة للاختلال الواقع في قوله بمعنى الجمعة ، لاحتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه ، وهو ظن من قاله ، والتصريح من أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يبكرها مطلقاً من غير تفصيل ، ويؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله « بمعنى الجمعة ، إنما أخذه قائله بما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدل لما سئل عن الجمعة بقوله « كان يصلي الظهر » ، وأوضح من ذلك رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن حرمي ولفظه « سمعت أنسا - وناداه يزيد الضبي يوم جمعة : يا أبا حمزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فكيف كان يصلي الجمعة - » ، فذكره ولم يقل بعده بمعنى الجمعة . قوله (وقال يونس بن بكير) وصله المصنف في « الأدب المفرد » ولفظه « سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول : كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد بكر بالصلاة ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد « يعني الظهر » . والحكم المذكور هو ابن أبي عقيل الثقفي كان نائباً عن ابن عمه الحجاج بن يوسف ، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج . وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر للإبراد ، فساقها مطولة في نحو ورقة . وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص ، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما . قوله (وقال بشر بن ثابت) وصله الاسماعيلي والبيهقي بلفظ « كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان الصيف أبرد بها » ، وعرف من طريق « الأدب المفرد » تسمية الأمير المهم في هذه الرواية المعلقة ، ومن رواية الاسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدَةَ . وقال الزين بن المنه : نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك ، لأن قوله « بمعنى الجمعة » يحتمل أن يكون قول التابعي بما فهمه ، ويحتمل أن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر ، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة « كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر » ، وجواب أنس من غير إنكار ذلك ، وقال أيضاً : إذا تقرر أن الإبراد يشرع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنسا سوى بينهما في جوابه ، خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله . وفيه إزالة التشويش عن المصلي بكل طريق محافظة على المشروع لأن ذلك هو السبب في سراحة الإبراد في الحر دون البرد

١٨ - باب المشي إلى الجمعة ، وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وَمَنْ قَالَ : السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يجرؤ البيع حينئذ . وقال عطاء : تحرم الصناعات كلها

وقال إبراهيم بن سعيد عن الزهري : إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد

٩٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا يزيد بن أبي مرزوم قال : حدثنا

عبادة بن رفاع قال : أدركني أبو عباس وأنا أذهب إلى الجمعة فقال : سمعت النبي ﷺ يقول « من أغبرت قدماءه في سبيل الله حرّمه الله على النار »

[الحديث ٩٠٧ - طرفه في : ٢٨١١]

٩٠٨ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال الزهري عن سفيان وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن النبي ﷺ . وحدثنا أبو البيان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

٩٠٩ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثني أبو قتيبة قال حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن

عبد الله بن أبي قتادة لا أعلمه إلا عن أبيه عن النبي ﷺ قال « لا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة »

قوله (باب المشي إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله

تعالى ﴿ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا ﴾ قال ابن المنير في الحاشية : لما قابل الله بين الأمر بالسعي والمنهي عن البيع دل على أن

المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة ، والحاصل أن المأمور به

سعى الآخرة ، والمنهى عنه سعى الدنيا . وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال : كان عمر

يقرؤها إذا نودي للصلاة فامضوا ، وكأنه فسر السعي بالذهاب ، قال مالك : وإنما السعي العمل لقول الله تعالى

﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ ﴾ وقال (وأما من جاءك يسعى) قال مالك : وليس السعي الاشتداد اهـ . وقراءة

عمر المذكورة سياق الكلام عليها في التفسير . وقد أورد المصنف في الباب حديث : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . وقوله (وقال

إشارة منه إلى أن السعي المأمور به في الآية غير السعي المنهى عنه في الحديث ، والحجة فيه أن السعي في الآية فسر

بالمضي ، والسعي في الحديث فسر بالمدى لمقابلته بالمشي حيث قال : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . وقوله (وقال

ابن عباس يحرم البيع حينئذ) أي إذا نودي بالصلاة ، وهذا الاثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس

بلفظ لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ، فإذا قضيت الصلاة فاشترى وبع ، ورواه ابن مردويه من وجه

آخر عن ابن عباس مرفوعا ، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ، وابتدأه عندهم من حين الأذان بين يدي

الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كما سيأتي قريباً . وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام ، وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع ، وهو مرسل يمتنع بشواهد ثانی قريباً . وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة ، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يحرم ، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم ؟ قولان مبنيان على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقاً أو لا ؟ . قوله (وقال عطاء تحرم الصناعات كلها) وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ : إذا نودي بالأذان حرم الهو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً ، وبهذا قال الجمهور أيضاً . قوله (وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ) لم أره من رواية إبراهيم ، وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال : إنه اختلف عليه فيه فتميل عنه هكذا ، وقيل عنه مثل قول الجماعة إنه لا جمعة على مسافر ، كذا رواه الزهري الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، قال ابن المنذر : وهو كالاجماع من أهل العلم على ذلك ، لأن الزهري اختلف عليه فيه . ويمكن حمل كلام الزهري على حالين : فحيث قال لا جمعة على مسافر ، أراد على طريق الوجوب ، وحيث قال فعليه أن يشهد ، أراد على طريق الاستحباب . ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة ، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها ، لا أنها تلزم المسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها مجتازاً مثلاً ، وكان ذلك رجح عند البخاري ، ويتأيد عنده بعموم قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوها إلى ذكر الله) فلم يخص مقبلاً من مسافر ، وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه ﷺ صلى الظهر والعصر جميعاً بعرفة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا جمعة على مسافر فهو عمل صحيح ، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها . وقال الزين بن المنير : قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المشي إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسرها بالذهاب الذي يتناول الزين والركوب ، وكأنه حمل الأمر بالسكينة والوقار على عمومه في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة ، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله وعليكم السكينة ، فانه يقتضي عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضاً . قوله (حدثني علي بن عبد الله) هو ابن المديني . قوله (يزيد) بالتحثانية والزاي ، و (عباية) بفتح المهملة بعدها موحدة وهو ابن رفاع بن رافع بن خديج . قوله (أدركني أبو عبيس) بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . قوله (وأنا أذهب) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعباية مع أبي عبيس ، وعند الإسماعيلي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي مريم مع عباية ، وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن حريث عن الوليد ولفظه : حدثني يزيد قال : لحقني عباية بن رفاع وأنا ماش إلى الجمعة ، زاد الإسماعيلي في روايته وهو راكب ، فقال : احتسب خطاك هذه ، وفي رواية النسائي : فقال أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله ، فاني سمعت أبا عبيس بن جبر ، فذكر الحديث ، فان كان محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت لكل منهما ، وسيأتي الكلام على المتن في كتاب الجهاد ، وأورده هنا لعموم قوله في سبيل الله ، فدخلت فيه الجمعة ، ولكون راوي الحديث استدل به على ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول حديث أبي عبيس في الترجمة من قوله : أدركني أبو عبيس ، لأنه لو كان يعدو لما احتمل وقت المحادثة لتعذرهما مع الجري ، ولأن أبا عبيس

فرجة فأراد الداهل سدها فيغتنفر له لنقصيرهم ، أورد فيه حديث سلمان ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب النمن للجمعة ،

٢٠ - باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه

٩١١ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا ابن جريج قال سمعت نافعاً يقول سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول «نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه» . قلت لنافع : الجمعة ؟ قال : الجمعة وغيرها

[الحديث ٩١١ - طرقاه في : ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠]

قوله (باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه) هذه الترجمة المقيدة يوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أحرجه مسلم من طريق أبي زبير عن جابر بلفظ « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول قدسحوا ، ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة ، وقوله في الحديث « لا يقيم الرجل أخاه » لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبحه ، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان فيجاء ، وإن فعله من جهة الآثرة كالأفبح ، وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب ، وبالعوم المذكور أخرج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في النفقة التي قبلها . وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوباً في رواية أبي ذر

٢١ - باب الأذان يوم الجمعة

٩١٢ - **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال « كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . فلما كان عثمان رضي الله عنه - وكثر الناس - زاد النداء الثالث على الزوراء »

[الحديث ٩١٢ - طرقاه في : ٩١٣ ، ٩١٥ ، ٩١٦]

قوله (باب الأذان يوم الجمعة) أي متى يشرع . **قوله** (عن السائب بن يزيد) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخرجه ، وفي رواية بونس عن الزهري سمعت السائب ، وسيأتيان بعد هذا . **قوله** (كان النداء يوم الجمعة) في رواية أبي عمار عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة ، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب « كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة » ، قال ابن خزيمة : قوله أذانين يريد الأذان والإقامة ، يعني تغليبا أو لانتراكمها في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان . **قوله** (إذا جلس الإمام على المنبر) في رواية أبي عمار المذكورة « إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة » ، ولذا للجهني من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب ، وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه ، وكان الأذان يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، يعني على المنبر ، وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله

ويعنى، وللفسافى من رواية سليمان التيمي عن الزهرى كان بلال يؤذن لما جلس النبي ﷺ على المنبر. فإذا نزل أقام، وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً، قال المهلب: المحكمة في جعل الاذان في هذا المحل ليعرف الناس مجلس الإمام على أنبر فينصتوا له إذا خطب، كذا قال وفيه نظر، فان في سياق ابن إسحق عند الطبراني وغيره عن الزهرى في هذا الحديث، أن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد (١)، فالظاهر أنه كان لطلق الإعلام لا لخصوص الإيصات، نعم لما زيد الاذان الأول كان للإعلام، وكان الذى بين يدي الخطيب للإيصات. قوله (فلما كان عثمان) أى خليفة. قوله (وكثر الناس) أى بالمدينة، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية ابن خزيمة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته. قوله (زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فأمر عثمان بالآذان الأول، ونحوه للشافعى من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مريداً يسمى ثالثاً، وباعتبار كونه جعل مقدماً على الآذان والاقامة يسمى أولاً، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد باين، أن التآذين بالثاني أمر به عثمان، وتسميته ثانياً أيضاً متروجه بالنظر إلى الاذان الحقيقي لا الإقامة. قوله (على الزوراء) بفتح الزاى وسكون الواو وبمعناها راه معدودة. وقوله «قال أبو عبد الله» هو المصنف، وهذا في رواية أبي ذر وحده، وما فسر به الزوراء هو المعتقد، وجزم ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب المسجد، وفيه نظر لما في رواية ابن إسحق عن الزهرى عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ «زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء»، وفي روايته عند الطبراني «أمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء»، فكان يؤذن له عليها، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول، فإذا نزل أقام الصلاة. وفي رواية له من هذا الوجه «فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت»، ونحوه في مرسل مكحول المتقدم. وفي صحيح مسلم من حديث أنس «أن نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء»، والزوراء بالمدينة عند السوق، الحديث، زاد أبو عاصم عن ابن أبي ذئب «ثبت ذلك حتى الساعة»، وسيأتى نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ «ثبت الأمر كذلك»، والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لسكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الاذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم سوى مرة، وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال «الآذان الأول يوم الجمعة بدعة»، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالآذان بين يدي الخطيب، وفيه استنباط معنى من الأصل لا يبطله، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء اليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى. (تبيينان): الأول ورود ما

(١) وقد أخرجه أبو داود من حديث ابن إسحق عن الزهرى من السائب بن يزيد كرواية الطبراني المذكورة وسنده جيد، إلا أن ابن إسحاق مدلس وقد رواه هاشم بالمتنعة ولم يتابع في قوله «على باب المسجد»، فيكون في صحة هذه الزيادة نظر. وقد رواه أحمد في المسند عنه من الزهرى وصرح بالسماع ولكنه لم يذكر هذه الزيادة كما ذكر ذلك وأجاد البحث فيه صاحب «هون المعبود» صرح سنن أبي داود، فراجعه إن شئت. والله أعلم

يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الأذان ، ففي تفسير جوبير عن الضحك من زيادة الراوى عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ ، أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من المسجد حتى يسمع الناس ، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، ثم قال عمر : نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين ، انتهى . وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ، ولا يثبت لأن معاذ كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزوا الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس ، وقد تواردت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد . ثم وجدت لهذا الأثر ما يقويه ، فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال سليمان بن موسى ، أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان ، فقال عطاء : كلا ، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد ، انتهى ، وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره ، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذانا وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك ففسب إليه لكونه بالفاظ الأذان ، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد إعلام . الثاني تواردت الشراح على أن معنى قوله ، الأذان الثالث ، أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل الداودي أن الأذان أولا كان في سفل المسجد ، فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء ، فلما كان هشام - يعني ابن عبد الملك - جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة ، فسمى فعل عثمان ثالثا لذلك . انتهى . وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن تكلف رده ، فليس له فيما قاله سلف ، ثم هو خلاف الظاهر فتسمية ما أمر به عثمان ثالثا يستدعي سبق اثنين قبله ، وهشام إنما كان بعد عثمان بثمانين سنة . واستدل البخارى بهذا الحديث أيضا على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافا لبعض الحنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب ؟ فعلى الأول لا يسن في العيد إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضا على أن التأذين قبيل الخطبة ، وعلى ترك تأذين اثنين معا ، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة

٢٢ - باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٩١٣ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المجشون عن الزهري عن السائب بن يزيد « أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه - حين كثر أهل المدينة - ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام » يعني على المنبر

قوله (باب المؤذن الواحد يوم الجمعة) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان ، ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحق كلاهما عن الزهري ، وفي مسند مكحول المتقدم نحوه ، وهو ظاهر في إردة نفى تأذين اثنين معا ، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم ، قال الاسماعيلي : لعل قوله « مؤذن » يريد به التأذين فعبر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه انتهى . وما أدري ما الخامل له على هذا التأويل ؟ فإن المؤذن الراتب هو بلال ، وأما أبو محذورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه ، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان ، فلعلى الاسماعيلي استشعر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال ، ويمكن أن يكون المراد بقوله « مؤذن واحد » أي في الجمعة

فلا زرد الصبح مثلاً ، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه عليه السلام كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام لخطب ، فانه دعوى تحتاج لدليل ، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة يثبت مثلها . ثم وجدته في مختصر البريوطي (١) عن الشافعي

٢٣ - باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء

٩١٤ - حدثنا ابن مقارن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن قال : الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر ، الله أكبر . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال معاوية : وأنا . فقال : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال معاوية : وأنا . فلما أن قضى التأذين قال : يا أيها الناس ، إني سمعت رسول الله عليه السلام على هذا المجلس - حين أذن المؤذن - يقول ما سمعتم مني من مقالتي .

قوله (باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء) في رواية كريمة ، يؤذن ، بدل يجيب ، فكأنه ساء أذاً لكونه بلفظه . قوله (عن أبي أمامة) في رواية الاسماعيل من طريق حبان وعبدان عن عبد الله - وهو ابن المبارك - سمعت أبا أمامة . قوله (وأنا) أى أشهد ، وأنا أقول مثله . قوله (فلما أن قضى) أى فرغ ، وأن ، زائدة ، وسقطت في رواية الاصيل ، وللكشميني ، فلما أن انقضى ، أى انتهى . وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر ، وأن قول المجيب ، وأنا كذلك ، ونحوه يكفي في إجابة المؤذن ، وفي إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيها نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . وفيه مباحة تقدمت في أبواب الأذان

٢٤ - باب الجلوس على المنبر عند التأذين

٩١٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان - حين كثر أهل المسجد - وكانت التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام .

قوله (باب الجلوس على المنبر عند التأذين) تقدمت مباحة حديث السائب قريباً ، ومناسبتة للذي قبله ظاهرة جداً ، وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين ، وقال مالك والشافعي والجمهور : هو سنة . قال الزين : والحكمة فيه سكون اللحن ، والتهويل للانصات ، والاستنصات لسماح الخطبة ، وإحضار الذهن لذلك

٢٥ - باب التأذين عند الخطبة

٩١٦ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت السائب بن

يزيد يقول « إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأب بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه - وكثروا - أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، فأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك »

قوله (باب التأذين عند الخطبة) أى عند إرادتها ، أورد فيه حديث السائب أيضا وقد تقدم ما فيه . وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد

٢٦ - باب الخطبة على المنبر . وقال أنس رضي الله عنه : خطب النبي ﷺ على المنبر

٩١٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري القرشي الإسكندراني قال حدثنا أبو حازم بن دينار « أن رجلاً أتوا سهل بن سعيد الساعدي ، وقد امتزوا في المنبر يوم عودته ؟ فسأوه عن ذلك فقال : والله إني لأعرف ثما هو ، ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ : أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - فمرى غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليها ، إذا كنت الناس ، فأمرته فعملها من طرفاء الغابة ، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمر بها فوضعت ها هنا . ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها ، وكبر وهو عليها ، ثم ركع وهو عليها ، ثم نزل القمقمري فسجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأمنوا ، ولتعلموا صلاتي »

٩١٨ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم قال حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني يحيى بن سعيد قال : أخبرني ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله قال « كان جندب يقوم إليه النبي ﷺ ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجدع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه »

قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابراً

٩١٩ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يخطب على المنبر فقال : من جاء إلى الجمعة فليمتثل »

قوله (باب الخطبة على المنبر) أى مشروعيتها ، ولم يقيد بها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها . قوله (وقال أنس خطب النبي ﷺ على المنبر) هذا طرف من حديث أوردته المصنف في الاعتصام وفي الفن مطولاً وفيه قصة عبد الله ابن حذافة ، ومن حديثه أيضاً في الاستسقاء في قصة الذي قال « هلك المال ، وسيأتي ثم . قوله (أن رجلاً أتوا سهل بن سعيد) لم أفهم على أسمائهم . قوله (امتزوا) من الممازاة وهي المجادلة ، وقال الكرماني : من الامتزاء وهو

الشك . ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم « أن تماروا ، فإن معناه تجادلوا ، قال الراغب : الامتراء والمماراة المجادلة ، ومنه (فلا تمار فيهم إلا مرأى ظاهرا) » وقال أيضا : المرة التردد في الشيء ، ومنه (فلا تكن في سرية من لقائه) » قوله (والله اني لأعرف بما هو) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيد كيد السامع ، وفي قوله « ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه ، زيادة على السؤال ، لكن فائدته إعلامهم بقوة معرفته بما سأله منه ، وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلا قال « ما بقي أحد أعلم به مني » . قوله (أرسل الخ) هو شرح الجواب . قوله (إلى فلا تمار امرأة من الانصار) في رواية أبي غسان عن أبي حازم « امرأة من المهاجرين ، كما سيأتي في الهبة ، وهو وهم من أبي غسان لطباق أصحاب أبي حازم على قولهم « من الانصار » ، وكذا قال أيمن عن جابر كما سيأتي في علامات النبوة ، وقد تقدم الكلام على اسمها في « باب الصلاة على المنبر » ، في أوائل الصلاة . قوله (مرى غلامك التجار) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في « شرف المصطفى » ، جميعا من طريق يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمارة بن غزية عنه ولفظه « كان رسول الله ﷺ يخطب إلى خشبة . فلما كثر الناس قيل له : لو كنت جعلت منبرا . قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون ، فدكر الحديث ، وأخرجه ابن سعد من رواية سعيد بن سعد الانصاري عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه ، وفي الطبراني من طريق أبي عبد الله الغفاري « سمعت سهلا بن سعد يقول : كنت جالسا مع خال لي من الانصار . فقال له النبي ﷺ : أخرج إلى الآفة وأتني من خشبها فاعمل لي منبرا ، الحديث . وجاء في صاحب المنبر أقوال أخرى : أحدها اسمه إبراهيم أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي نضرة عن جابر « وفي إسناده العلامة بن مسلة الرواس وهو متروك ، ثانيها باقول بموحدة وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف منقطع ، ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم آخره ميم وإسناده ضعيف أيضا ، ثالثها صباح بضم المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا ذكره ابن بشكوال بإسناد شديد الانقطاع . رابعها قبيصة أو قبيصة المخزومي مولاهم ذكره عمر بن شبة في « الصحابة » بإسناد مرسل ، خامسها كلاب مولى العباس كما سيأتي . سادسها تميم الداري رواه أبو داود مختصرا والحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن أبي رواد « عن نافع عن ابن عمر أن تيمما الداري قال لرسول الله ﷺ لما كثر الحجة : ألا تتخذ لك منبرا يحمل عظامك ؟ قال : بلى فاتخذ له منبرا ، الحديث وإسناده جيد ، وسيأتي ذكره في علامات النبوة فإن البخاري أشار إليه ثم ، وروى ابن سعد في « الطبقات » من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان يخطب وهو مستند إلى جذع فقال : ان القيام قد شق علي . فقال له تميم الداري : ألا عمل لك منبرا كما رأيت يصنع بالشام ؟ فتناور النبي ﷺ المسلمين في ذلك فأروا أن يتخذوه . فقال العباس بن عبد المطلب : إن لي غلاما يقال له كلاب أعمل الناس ، فقال : مره أن يعمل ، الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي . سابعها ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار « حدثني اسماعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه قال : عمل المنبر غلام لامرأة من الانصار من بني سلالة أو من بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم - يقال له ميناء - انتهى . وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب ، فيكون ميناء اسم زوج المرأة ، وهو بخلاف ما حكيناه في « باب الصلاة على المنبر والسطوح » ، عن ابن التين أن المنبر عمله غلام سعد بن عبادة ، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد . وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوي السند إلا حديث ابن عمر ، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري ، بل قد تبين من رواية ابن

سعد أن تسميا لم بعمله . وأشباه الأقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضا ، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لو هاتما . ويبعد جدا أن يجمع بينها بان النجار كانت له أسماء متعددة . وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة ، لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد ، إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم . ووقع عند الترمذي وابن خزيمة وبحجاء من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس ، كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد بخطب ، فجاء إليه رومي فقال : ألا أصنع لك منبرا ، الحديث ، ولم يسمه يحتمل أن يكون المراد بالرومي تميم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم . وقد عرف بما تقدم سبب عمل المنبر ، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة ، وفيه نظر لذكر العباس وتيمم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان ، وقدوم تميم سنة تسع . وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان ، وفيه نظر أيضا لما ورد في حديث الإفك في الصحيحين عن عائشة قالت : فثار الحيان الاوس والخزرج حتى كادوا أن يقتتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر ، فنزل فخطبهم حتى سكتوا ، فان حل على التجوز في ذكر المنبر والا فهو أصح مما مضى . وحكى بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ، ويعكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب ، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معارفة ست درجات من أسفله ، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده إلى حميد ابن عبد الرحمن بن عوف قال : بعث معاوية إلى مروان - وهو عامله على المدينة - أن يحمل إليه المنبر ، فأمر به فقلع ، فأطلت المدينة ، فخرج مروان فخطب وقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه ، فدعا نجارا ، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ، ورواه من وجه آخر قال : فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال : فزاد فيه ست درجات وقال : إنما زدت فيه حين كثر الناس ، قال ابن النجار وغيره : استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وسبعمائة فاحترق ، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منبرا ، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين (١) منبرا فأزيل منبر المظفر ، فلم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبرا جديدا ، وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبرا جديدا إلى مكة أيضا ، شكر الله له صالح عمله آمين . قوله (فعملها من طرفاء الغابة) في رواية سفيان عن أبي حازم ، من أثلة الغابة ، كما تقدم في أوائل الصلاة ، ولا مغايرة بينهما فإن الأثل هو الطرفاء وقبل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه ، والغابة بالمعجمة وتخفيف الموحدة موضع « عوالى المدينة جهة الشام ، وهى اسم قرية بالبحرين أيضا ، وأصلها كل شجر ملتف . قوله (فأرسلت) أى المرأة تعلم بأنه فرغ . قوله (فأمرها فوضعت) أنت لارادة الأعواد والدرجات ، ففي رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، فعمل له هذا الدرجات الثلاث . . . قوله (ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليه) أى على الأعواد ، وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر ، قوله (وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبيرة ، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولم يفته . وكبر فقرا وركع

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة أخرى : بعد عشرين سنة .

ثم رفع رأسه ثم رجع القهقرى ، والقهقرى بالقصر المثنى إلى خلف . والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني ، بخطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر ، فأقادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة . **قوله** (في أصل المنبر) أى على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه . **قوله** (ثم عاد) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته . **قوله** (وتعلموا) بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام أى لتعلموا ، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من قفل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره . وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل اليسير في الصلاة ، وكذا الكثير إن تفرق ، وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في السطوح . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والجماع منه ، واستحباب الاقتناع بالصلاة في كل شيء جديد (١) إما شكراً وإما تبركاً . وقال ابن بطلال : إن كان الخطيب هو الخليفة فسنته أن يخاطب على المنبر ، وإن كان غيره بخير بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض . وتعقبه الزين بن المنير بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه إخبار عن شيء أحدثه بعض الخلفاء ، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة ، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة . قلت : ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة ، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ، ولعل مراد من استحبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين . ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي ﷺ ثم لمن ولى الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين . والله الموفق . **قوله** (أخبرني يحيى بن سعيد) هو الانصارى ، وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كما سيأتي في الرواية المتعلقة ، ونسب في هذه إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : إنما أبهم البخارى حفصاً لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول « عبيد الله بن حفص » ، فقلبه . قلت : كذا رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن أبي مريم شيخ البخارى فيه ، ولكن أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم عن ابن أبي مريم فقال « عن حفص بن عبيد الله ، على الصواب ، وقلبه أيضاً عبيد الله بن علقمة بن إسحاق عن يحيى بن سعيد أخرجه الإسماعيلي من طريقه وقال : الصواب فيه حفص بن عبيد الله . وفي تاريخ البخارى « حفص بن عبيد الله بن أنس » ، وقال بعضهم : عبيد الله بن حفص . ولا يصح عبيد الله . **قوله** (أصوات العشار) بكسر المهملة بعدها معجمة قال الجوهري : العشار جمع عشار بالضم ثم الفتح وهى الناقة الحامل التى مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد . وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التى قاربت الولادة . ويقال : اللواتى أتى على حملهن عشرة أشهر ، يقال ناقة عشار ونوق عشار على غير قياس . وسيأتى الكلام على حديث الجذع في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله) أما سليمان فهو ابن بلال وأما يحيى فهو ابن سعيد ، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الاسناد ، وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد ، لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك

(١) في هذا الاستنباط نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صرح في الحديث أنه صلى على المنبر ليأتم به الناس ويتعلموا منه

ولو كان صلى الله عليه وسلم استنبطه الشارح لبيته . والله أعلم

أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان ، فإن كان محضاً فليجئ بن سعيد فيه شيخان والله أعلم . قوله (يخطب على المنبر) هذا القدر هو المقصود لإيراده في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب فضل الغسل يوم الجمعة ، ويستفاد منه أن للخطيب تعلم الأحكام على المنبر »

٢٧ - باب الخطبة قائماً . وقال أنس : بينا النبي ﷺ يخطب قائماً

٩٢٠ - حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يخطب قائماً ، ثم يقعد ، ثم يقوم ، كما تفعلون الآن »

[الحديث ٩٢٠ - طرئه في ٩٢٨]

قوله (باب الخطبة قائماً) قال ابن المنذر الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب ، وعن مالك رواية أنه واجب ، فإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وعند الباقي أن القيام في الخطبة يشترط للمادر كالأصالة ، واستدل الأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، وبحديث سهل الماضي قبل « مرى غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها ، والله الموفق . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين ، واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً ، فأنكر عليه وتلا (وتركوا قائماً) وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية ، وبمواظبة النبي ﷺ على القيام ، وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروطاً في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً ، فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه ، وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد لجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة ، أو أن الذي قعد قعد باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فأثم معه واعتذر بأن الخلاف شر . قوله (وقال أنس الخ) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضاً وسيأتي في باب . ثم أورد في الباب حديث ابن عمر ، وقد ترجم له بعد ما بين « القعدة بين الخطبتين ، وسيأتي الكلام عليه ثم . وفي الباب حديث جابر بن سمرة « أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فن نباك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، أخرجه مسلم ، وهو أصرح في المواظبة من حديث ابن عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « أول من خطب قاعداً معاوية حين كثر شحم بطنه ، وهذا مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال « أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان ، وكان إذا أعجب جلس ولم يتكلم حتى يقوم ، وأول من خطب جالساً معاوية ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياماً ، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائماً ثم يجلس ، فلما كان معاوية خطب الأولى جالساً والآخرى قائماً ، ولا حجة في ذلك

لمن أجاز الخطبة قاعداً لأنه تبين أن ذلك للضرورة

٢٨ - باب يستقبل الإمام القوم ، واستقبال الناس الإمام إذا خطب

واستقبل ابن عمر وأنس رضي الله عنهم الإمام

٩٢١ - حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار

أنه سمع أبا سعيد الخدري قال « إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر ، وجلسنا حوله »

[الحديث ٩٢١ - أطرافه في : ١٤٦٥ ، ٢٨٤٢ ، ٦٤٢٧]

قوله (باب استقبال الناس الإمام إذا خطب) زاد في رواية كريمة في أول الترجمة : يستقبل الإمام القوم ، ولم يبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور ، وفي وجه يجب ، جزم به أبو الطيب الطبري من الشافعية فإن فعل أجزأ ، وقيل لا ، ذكره الشاشي ، ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يمينا وشمالا مكروه اتفاقا إلا ما حكى عن بعض الحنفية فقال أكثرهم : لا يصح ، ومن لازم الاستقبال استدبار الإمام القبلة ، واغترق لثلا يصير مستدبر القوم الذين يعظمهم ومن حكمة استقبالهم للإمام التهيؤ لسماع كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه ، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بجسده وقبله وحضور ذهنه كان أدعى لتفهم موعظه وموافقة فيما شرع له القيام لأجله . قوله (واستقبل ابن عمر وأنس الإمام) أما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال ، ذكرت للبث بن سعد فأخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام ، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله . وأما أنس فروياه في نسخة نعيم ^(١) بن حماد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ، ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام ، قال ابن المنذر : لا أعلم في ذلك خلافا بين العلماء . وحكى غيره عن سعيد بن المسيب والحسن شيئا محتملا ، وقال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء ، يعني صريحا . وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » مقصود الترجمة ، وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على اليتامى ، ويأتي الكلام عليه في الرقاق إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضي نظرهم إليه غالبا ، ولا يعكز على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا محمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والانصات عندها . والله أعلم

٢٩ - باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٩٢٢ - وقال محمود حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا هشام بن حروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء

(١) في طبعة بولاق : في نسخة أخرى « من نسخة شيخه نعيم »

بنت أبي بكر قالت « دخلت على عائشة رضى الله عنها والناس يصلون ، قلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء ، قلت آية ؟ فأشارت برأسها - أى نعم - قالت : فأطال رسول الله ﷺ جدا حتى تجلاني النسي وإلى جنبتي قربة فيها ماء ففتحتها ، فجلت أصب منها على رأسي ، فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجلجت الشمس ، فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد . قالت : ولنظ نسوة من الأنصار ، فأنكفأت إليهن لأنسكنهن . قلت لعائشة : ما قال ؟ قالت قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار . وإنه قد أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريب من - فتنة المسيح الدجال ، يؤذى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو قال الموقن ، شك هشام - فيقول هو رسول الله ، هو محمد ﷺ ، جاءنا بالبينات والهدى فآمننا وأجبنا ، واتبعنا وصدقنا ، فيقال له : تم صالحا ، قد كنا نعلم إن كنت لتؤمن به . وأما المنافق - أو قال المرتاب ، شك هشام - فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا ، قلت . قال هشام : فلقد قالت لى فاطمة فأوعيتني ، غير أنها ذكرت ما يغلط عليه

٩٢٣ - حدثنا محمد بن معمر قال حدثنا أبو عاصم عن جرير بن حازم قال : سمعت الحسن يقول : حدثنا عمرو بن كعب « أن رسول الله ﷺ أتى بمال - أو سبي - فقسمه ، فأعطى رجلا ورك رجلا . فبينما أن الذين ترك عتبوا ، فحمد الله ثم أنفى عليه ثم قال . أما بعد فوالله إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلى من الذي أعطى ، ولكن أعصى أقواما لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلح ، وأكل أقواما إلى ما جعل الله في قلوبهم من النفي والخير ، فيهم عمرو بن كعب « فوالله ما أحب أن لي بكلمة رسول الله ﷺ خمر النعم . تابعه يونس

[الحديث ٩٢٣ - طرفاه في : ٣١٤٥ ، ٧٥٢٥]

٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة أخبرته « أن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل ف صلى في المسجد ، فصلّى رجال بصلاته . فأصبح الناس فوجدوا ، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فوجدوا ، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته . فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح . فلما قضى الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكائكم ، لكني خشيت أن تفرص عليكم فتعزوا عنها . تابعه يونس

٩٢٥ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي محمد الساعدي أنه

أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ . تَابَعَهُ أَبُو مُوَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» . تَابَعَهُ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ فِي «أَمَّا بَعْدُ»

[الحديث ٩٢٥ - أطرافه في : ١٥٠٠ ، ٢٥٩٧ ، ٦٦٣٦ ، ٦٦٧٩ ، ٧١٧٤ ، ٧١٩٧]

٩٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ تَحَرَّمَةَ قَالَ «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ : «أَمَّا بَعْدُ» . تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ

[الحديث ٩٢٦ - أطرافه في : ٣١١٠ ، ٣٧١٤ ، ٣٧٢٩ ، ٣٧٦٧ ، ٥٧٣٠ ، ٥٧٧٨]

٩٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَبْرَ وَكَانَ آخِرَ نَجَسٍ جَلَسَهُ مُنْعَطَفًا مِاحِفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَايَةِ دَسَمَةٍ ، فَعَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَتَيْهَا النَّاسُ إِلَى . فَنَابُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ . فَنَ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ»

[الحديث ٩٢٧ - طرفاه في : ٣٦٧٨ ، ٣٨٠٠]

قَوْلُهُ (باب من قال في الخطبة بعد التَّاء : «أما بعد») قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» ، مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَالْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا فِي أَخْبَارِ الْبَابِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ فَقَدْ أَصَابَ السَّنَةَ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ قَيْنِئِي لِلخُطْبَاءِ أَنْ يَسْتَمْعِلُوهَا تَأْسِيًا وَاتِّبَاعًا هـ . مَلْخَصًا . وَلَمْ يَجِدِ الْبُخَارِيُّ فِي صِفَةِ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِ فَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ التَّاءِ ، وَاللَّفْظُ الَّذِي وَضَعَ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا بَعْدَهُ مِنْ مَوْعِظَةٍ وَنَحْوِهَا . قَالَ سَيُوه : «أما بعد» معناه مهما يسكن من شيء بعد . وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ هُوَ الزَّجَاجُ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي حَدِيثٍ قَارَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِهِ قَالَ «أما بعد» ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِظْمِ لِأَنَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِضَافَةِ ، وَقِيلَ التَّقْدِيرُ «أما التَّاء» عَلَى اللَّهِ فَهُوَ كَذَا ، وَأَمَّا بَعْدُ فَكَذَا . وَلَا يَلْزَمُ فِي قِسْمِهِ أَنْ يَصْرَحَ بِالْفَرْقِ ، بَلْ يَكْفِي مَا يَقُومُ مَقَامُهُ . وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ قَالَهَا ، فَقِيلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ سَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ ، وَرَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَالتَّبْرَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَوْقُوفًا أَنَّهَا فَصْلُ الْخُطَابِ الَّذِي أَعْطَاهُ دَاوُدُ ، وَأَخْرَجَهُ سَمْعِدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ فَرَأَى فِيهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَمِيْعَةَ . وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَعْقُوبُ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ رَوَاهُ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ . وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَمْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ ، وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ لُؤْيٍ أَخْرَجَهُ الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ الْفَسَّانِيُّ (١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وَقِيلَ سَمْعَانُ بْنُ رَائِلٍ . وَقِيلَ قَسُّ بْنُ سَاعِدَةَ ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ . وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَرَلِيَّةِ الْمُحَضَّةِ ، وَالْبَقِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهَا

(١) فِي مَخْطُوطَةِ الرَّيَّانِيِّ «الصل»

بالنسبة إلى القبائل . قوله (رواه عكرمة عن ابن عباس) سيأتي موصولا آخر الباب . ثم أورد في الباب أيضا ستة أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له : أولها حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس ، وفيه « الحمد لله بما هو أهله » ثم قال : أما بعد ، ثم ذكر قصة فتنة القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الكسوف ، وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة « قال محمود ، وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال « حدثنا محمود » . ثانيا حديث عمرو ابن تغلب - وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة - وفيه « الحمد لله ثم أنثى عليه ثم قال : أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الخس ، ووقع هنا في بعض النسخ « تابعه يونس » ، وهو ابن عبيد . وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه عن الحسن عن عمرو . ثالثا حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه « فشهد ثم قال أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب التطوع . قوله (تابعه يونس) هو ابن يزيد ، وقد وصله مسلم من طريقه بتامه ، وكلام المزني في « الاطراف » يدل على أن يونس إنما تابع شعيبا في « أما بعد » فقط وليس كذلك . رابعا حديث أبي حميد الساعدي « أن رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة فشهد وأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، هكذا أورده مختصرا بتامه بهذا الاسناد في الإيمان والنذور ، وفيه قصة ابن التبية ، ويأتي الكلام عليه تاما في الزكاة . قوله (تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مفرقا ، وأورده الاسماعيل من طريق يوسف ابن موسى حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به ، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضا باختصار . قوله (وتابعه العدني عن سفيان) يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ، ومن هذا الوجه وصله الاسماعيل ، وفيه قوله « أما بعد » ، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد ابن يحيى بن أبي عمر ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد وصله مسلم عنه وأحال به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة ، وقد تبين أن فيها قوله « أما بعد » ، وهو المقصود هنا ، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر . خامسا حديث المسور ابن مخرمة قال « قام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول : أما بعد ، وهذا طرف من حديثه في قصة خطبة على ابن أبي طالب بنت أبي جهل ، وسيأتي بتامه في المناقب ، ويأتي الكلام عليه ثم . . . قوله (تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتامه . سادسا حديث ابن عباس قال « صعد النبي ﷺ المنبر وكان - أي صعوده - آخر مجلس جلسه ، الحديث وفيه « الحمد لله وأثنى عليه ، وفيه « ثم قال أما بعد ، وسيأتي في فضائل الانصار بتامه ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وفي الباب مما لم يذكره عن عائشة في قصة الإفك ، وعن أبي سفيان في الكتاب إلى هرقل متفق عليهما ، وعن جابر قال « كان رسول الله ﷺ إذا خطب أحرث عيناه وعلا صوته ، الحديث وفيه « فيقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، أخرجه مسلم ، وفي رواية له عنه « كان خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويثنى عليه ثم يقول على أثر ذلك « قد علا صوته ، فذكر الحديث وفيه « يقول : أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وهذا أليق بمراد المصنف للتنصيص فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه كما قدمناه . ويستفاد من هذه الاحاديث أن « أما بعد » لا تختص بالخطب ، بل تقال أيضا في صدور الرسائل والمصنفات . ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك

لفظ « هذا وإن » ^(١) وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ « وبعد » ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب « أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا ، ولا حجر في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباعدة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابياً . منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي ﷺ إذا خطب خطبة قال : أما بعد ، ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك »

٣٠ - باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة

٩٢٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر بن الفضل قال **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن عبيد الله قال « كان النبي ﷺ يخطب خطبتين يقعد بينهما »

قوله (باب القعدة بين الخطبتين) قال الزين بن المنير : لم يصرح بحكم الترجمة لأن مستند ذلك الفعل ولا عموم له . ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة ، وظاهر ضنيعه أنه يقول بوجودها كما يقول به في أصل الخطبة **قوله** (يخطب خطبتين يقعد بينهما) مقتضاء أنه كان يخطبها قائماً ، وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل بيانه ولفظه « كان يخطب قائماً ثم يقعد ثم يقوم » ، وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه « كان يخطب خطبتين قائماً يفصل بينهما بجلوس » ، وغفل صاحب القعدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين ، ورواه أبو داود بلفظ « كان يخطب خطبتين : كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ، ثم يقوم فيخطب ، ثم يجلس فلا يتكلم ، ثم يقوم فيخطب » ، واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه ، لكن لبس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سرا . واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لمواظبته ﷺ على ذلك مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، قال ابن دقيق العيد : يتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة ، وإلا فهو استدلال بمجرد الفعل . وزعم الطحاوي أن الشافعي تفرد بذلك ، وتعقب بأنه يحكى عن مالك أيضاً في رواية ، وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي ، وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه ﷺ واظب على الجلوس قبل الخطبة الأولى ، فإن كانت مواظبته دليلاً على شرطية الجلسة الوسطى فلتكن دليلاً على شرطية الجلسة الأولى ، وهذا متعقب بأن جل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها ، بخلاف التي بين الخطبتين . وقال صاحب « المغني » : لم يوجبها أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تجب . وقدرها من قال بوجودها بقدر جلسة الاستراحة وبقدر ما يقرأ سورة الاخلاص . واختلف في حكمها فقيل : للفصل بين الخطبتين ، وقيل للراحة وعلى الأول - وهو الاظهر - يكفي السكوت بقدرها ، وبظهر أثر الخلاف أيضاً فيمن خطب قاعداً لعجزه عن القيام . وقد أزم الطحاوي من قال بوجوب الجلوس بين الخطبتين أن يوجب القيام في الخطبتين ، لأن كلا منهما اقتصر على فعل شيء واحد . وتعقبه الزين بن المنير . وبالله التوفيق

(١) يشير الشارح بهذا إلى قوله تعالى في سورة س « هذا وإن الطاغين لهم مآب » ومقصوده أن قوله تعالى « هذا وإن » بمنزلة « أما بعد » ، والله أعلم

٣١ - باب الاستماع إلى الخطبة

٩٢٩ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ . وَمَثَلُ الْمُجْتَرِّ كَمَثَلِ الذِّئْبِ يُهْدِي بَدَنَهُ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً ، ثُمَّ كِبَشًا ، ثُمَّ دَجَاجَةً ، ثُمَّ بَيْضَةً . فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا مُخَفِّفَهُمْ وَيَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ »

[الحديث ٩٢٩ - طرفه في : ٣٢١١]

قوله (باب الاستماع) أى الإصغاء للسمع ، فكل مستمع سامع من غير عكس ، وأورد المصنف فيه حديث كتابة الملائكة من يكرر يوم الجمعة ، وفيه « فإذا خرج الإمام طورا صحفهم ويستمعون الذكر » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب فضل الجمعة » ، وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام في الخطبة لأن الاستماع لا يتجه إلا إذا تكلم . وقالت الحنفية : يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام ، وورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب

أمره أن يصلى ركعتين

٩٣٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : أَصَدِّتَ يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : قُمْ فَارْكَعْ »

[الحديث ٩٣٠ - طرفاه في : ٩٣١ ، ١١٦٦]

قوله (باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلى ركعتين) أى إذا كان لم يصلهما قبل أن يراه . **قوله** (عن جابر بن عبد الله) صرح في الباب الذى يليه بسماع عمرو له من جابر . **قوله** (جاء رجل) هو سليلك بمهمل مصفرا ابن هدية وقيل ابن عمرو العطفاني بفتح المعجمة ثم المهمل بعد ها فاء من غطفان بن سعيد بن قيس عيلان ، ووقع مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « جاء سليلك العطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم على المنبر ، فقعد سايك قبل أن يصلى ، فقال له : أصليت ركعتين ؟ فقال : لا . فقال : قُمْ فَارْكَعْهُمَا » ، ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه « فقال له : يا سليلك ، قُمْ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ وَتَجُوزْ فِيهِمَا » ، هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه ، ووافقه الوليد أبو بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني ، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الإسناد فقال « جاء النعمان بن نوفل ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني ، قال أبو حاتم الرازي : وهم فيه منصور يعنى في تسمية الآتى ، وقد رواه الطحاوى من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث بحديث سليلك العطفاني ، ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر ، فتعذر أن هذه القصة لسليلك . وروى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر « انه أتى النبي

ﷺ وهو يخطب فقال لا بى ذر : صليت ركعتين ؟ قال : لا ، الحديث ، وفي استاده ابن لهيعة ، وشذ بقوله ، وهو يخطب ، فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره ، وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال دخل رجل من قيس المسجد ، فذكر نحو قصة سليك ، فلا يخالف كونه سليكا فان غطفان من قيس كما تقدم ، وان كان بعض شيوخنا غير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تعددت فإنه لم يقين لى ذلك . واختلف فيه على الأعمش اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك فجعل الحديث من مسند سليك ، قال ابن عدى : لا أعلم أحدا قاله عن الثوري هكذا غير الثريابي وإبراهيم بن خالد ه . وقد قاله عنه أيضا عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عوانة والدارقطني من طريقه ، ونقل ابن عدى عن النسائي أنه قال : هذا خطأ ه . والذي يظهر لى أنه ما عفى أن جابرا حمل القصة عن سليك ، وإنما معناه أن جابرا أحدثهم عن قصة سليك ، ولهذا نظير سأذكره في حديث أبي مسعود في قصة أبي شعيب اللحام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المبهات أن الداخل المذكور يقال له أبو هدية ، فان كان محفوظا فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه . قوله (فقال صليت) ؟ كذا للاكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيلي . قوله (قم فاركع) زاد المستمل والاصيلي ركعتين ، وكذا في رواية سفيان في الباب الذى بعده فصل ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلاة تحية المسجد ، وتعب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليك ، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذى أخرجه أصحاب السنن وغيرهم د جاء رجل والنبي ﷺ يخطب والرجل في هيئة بذة ، فقال له : أصليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة ، الحديث فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال د إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يظن له رجل فيتصدق عليه ، وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال : لو كان كذلك لقال لهم : إذا رأيتم ذابذة فتصدقوا عليه ، أو إذا كان أحد ذابذة فليقم فليركع حتى يتصدق الناس عليه . والذي يظهر أنه ﷺ كان يعنى في مثل هذا بالاجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعانة ، وما يضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس ، وورد أيضا ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ لسليك في آخر الحديث د لا تعودن لمثل هذا ، أخرجه ابن حبان . انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية ، وكله مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية . والتعليل بكونه ﷺ قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فان المانعين منها لا يجوزون التطوع لعله التصديق ، قال ابن المنير في الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به ، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته ﷺ بأمره بالصلاة أيضا في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الاولى ثوبين فدخل بهما في الثانية قصدت باحدهما فنهاه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه الفسائى وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ، ولأحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء حلة لا علة كاملة . وأما إطلاق من أطلق أن التحية تفوت بالجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العالم ، أما الجاهل أو الناسى فلا ، وحال هذا الداخل محمولة في الاولى على أحدهما وفي المرتين

الأخريين على النسيان ، والحامل للما نعين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإيماءات والاستماع للخطبة ، قال ابن العربي : عارض قصة سليك ما هو أقوى منها كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وقوله ﷺ : « إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت ، متفق عليه ، قال : فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللأغى بالانصات مع قصر زمنه ففتح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى . وعارضوا أيضا بقوله ﷺ وهو يخطب للذي دخل يتخطى رقاب الناس ، اجلس فقد آذيت ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر ، قالوا : فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية . وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه ، إذا دخل أحدكم والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام ، والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تنول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يعمل بها عند تعذر الجمع ، والجمع هنا ممكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآنا ، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالداخل ، وأيضا فصل التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت ، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه ، ؟ فاطلق على القول سرا السكوت ، وأما حديث ابن بشر فهو أيضا راقعة عين لا عموم فيها ، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما ، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله له « اجلس ، أي بشرطه ، وقد عرف قوله للداخل » فلا تجلس حتى تصل ركعتين ، فعنى قوله اجلس أي لا تتخط ، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، وقد اتفقوا على استحشاء هذه الصورة . ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فانكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء روى في هذا الباب وأقوى ، وأجاب المانعون أيضا بأجوبة غير ما تقدم . اجتمع لنا منها زيادة على عشرة أوردتها ملخصة مع الجواب عنها لنستفاد : (الاول) قالوا : إنه ﷺ لما خاطب سليكا سكنت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته ، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية ، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب ، والجواب أن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال : إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو معضلا ، وقد تعقبه ابن المنير في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم ، لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل ، والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لا سيما إذا كان واجبا . (الثاني) قيل : لما تشاغل النبي ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه ، إذ لم يكن منه حينئذ خطبة لأجل تلك المخاطبة ، قاله ابن العربي وادعى أنه أقوى الأجوبة . وتعقب بأنه من أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته ، وتشاغل سليك بامثال ما أمره به من الصلاة ، فصح أنه صلى في حال الخطبة . (الثالث) قيل : كانت هذه القصة قبل شروعه ﷺ في الخطبة ، وبدل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم ، والنبي ﷺ قاعد على المنبر ، وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء ، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضا ، فيكون كله بذلك وهو قاعد . فبما قام ليصل قام النبي ﷺ للخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول . ويحتمل أيضا أن يكون الراوى تجاوز في قوله « قاعد »

لان الروايات الصحيحة كلها مطبقة على أنه دخل والنبي ﷺ يخطب . (الرابع) قيل : كانت هذه القصة قبل تحريم السلام في الصلاة ، وتعقب بأن سليكا متأخر الإسلام جدا وتحريم الكلام متقدم جدا كما سيأتى فى موضعه فى أواخر الصلاة ، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : كانت قبل الأمر بالإنصات ، وقد تقدم الجواب عنه ، وعورض هذا الاحتمال بمثله فى الحديث الذى استدلوا به وهو ما أخرجه الطبرانى عن ابن عمر ، إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ، لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التحية ، والأولى فى هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه : يخص عمومه بحديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم . (الخامس) قيل : اتفقوا على أن منع الصلاة فى الأوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التذلل حال الخطبة فليكن الآتى كذلك قاله الطحاوى ، وتعقب بأنه قياس فى مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوروى وغيره ، وقد شذ بعض الشافعية فقال : ينبئ على وجوب الإنصات ، فإن قلنا به امتنع التنفل وإلا فلا . (السادس) قيل اتفقوا على أن الداخل والإمام فى الصلاة تسقط عنه التحية ، ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنه فيها أيضا ، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة ، والداخل فى حال الخطبة مأمور بشغل البقرة بالصلاة قبل جلوسه ، بخلاف الداخل فى حال الصلاة فإن إنيانه بالصلاة التى أقيمت يحصل المقصود ، هذا مع تفريق الشارع بينهما فقال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وقد وقع فى بعض طرقه فلا صلاة إلا التى أقيمت ، ولم يقل ذلك فى حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة . (السابع) قيل : اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له ابتداء الكلام فى الخطبة دون المأموم . فيكون ترك المأموم التحية بطريق الأولى ، وتعقب بأنه أيضا قياس فى مقابلة النص فهو فاسد ، ولأن الأمر وقع مقيدا بحال الخطبة فلم يقتل الخطيب . وقال الزين بن المنير : منع الكلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب ، فكذلك الأمر بالإنصات واستماع الخطبة . (الثامن) قيل : لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد ، بل يحتمل أن تكون صلاة فائتة كالصبح مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنير فى الحاشية وقال : لعلة ﷺ كان كشف له عن ذلك ، وإنما استفهمه ملاطفة له فى الخطاب ، قال : ولو كان المراد بالصلاة التحية لم يحتج إلى استفهامه لأنه قد رآه لما دخل . وقد تولى رده ابن حبان فى صحيحه فقال : لو كان كذلك لم يتكرر أمره له بذلك مرة بعد أخرى . ومن هذه المادة قولهم : إنما أمره بسنة الجمعة التى قبلها ، ومستندهم قوله فى قصة سليك عند ابن ماجه : أصليت قبل أن تجيء ، لأن ظاهره قبل أن تجيء من البيت ، ولهذا قال الأوزاعى : إن كان صلى فى البيت قبل أن يجيء فلا يصلى إذا دخل المسجد . وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يميز التنفل حال الخطبة مطلقا ، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أى إلى الموضع الذى أنت به الآن ، وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها فى مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم فى قصة الذى تخطى ، وبؤكده أن فى رواية لمسلم : أصليت الركعتين ، بالآلاف واللام وهو العهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد . وأما سنة الجمعة التى قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتى فى بابه . (التاسع) قيل : لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ، ويدل على أنها كانت لغيرها قوله للداخل : أصليت ، لأن وقت الصلاة لم يكن دخل ١ هـ . وهذا ينبئ على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك ، وقد وقع فى حديث الباب وفى الذى بعده أن ذلك

كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة . (العاشر) قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمده المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا ، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضا ، فروى الترمذي وابن خزيمة وصحاه عن عياض ابن أبي مرزوق ، أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلي الركعتين ، فاراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما ، انتهى . ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحا ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطلان عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقا فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال ، كقول ثعلبة بن أبي مالك : أدركت عمر وعثمان - وكان الامام - إذا خرج تركنا الصلاة ، ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عنى بذلك من كان داخل المسجد خاصة ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : كل من نقل عنه - يعني من الصحابة - منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة . وأما ما رواه الطحاوي د عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع ، وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال : لما لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه ، وتعقب بأن تركهم النكير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ، ولم يقل به مخالفوهم . وسيأتي في أواخر الكلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تعم كل مسجد ، أو يقتضي المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ؟ فاعلم ابن صفوان كان يرى أن تحيته استلام الركن فقط . وهذه الأجوبة التي قدمناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة د إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، متفق عليه ، وقد تقدم الكلام عليه . وورد أخص منه في حال الخطبة ، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال د سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين ، متفق عليه أيضا ، ولمسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فأركعهما وتجووز فيهما د ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجووز فيهما ، قال النووي : هذا نص لا يتطرق إليه التأويل ولا أظن عالما يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا فيخالفه . وقال أبو محمد بن أبي جرة : هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل . وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره ، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص . وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حاجة لهم في قصة سليك ، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس ، وقد تقدم جوابه . وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه د لا تصلوا والإمام يخطب ، وتعقب بأنه لا يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فيخص عمومه بالأمر بصلاة التحية . وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء ، وأجيب باحتمال أن يكون صلاهما . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط

في الخطبة مع الأمر بالانصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لا تقوت بالقعود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل أو الناسي كما تقدم ، وأن للخطيب أن يأسر في خطبته وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ، ولا يقطع ذلك التوالى المشترك فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك بعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة لأن أمرهما أخف وزمهما أقصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . (فائدة) : قيل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم ، قال الشافعي : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة ، فإن لم يفعل كرهت ذلك . وحكى الثوري عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تمام الصلاة لثلاث يكون جالسا بغير تحية أو متقلبا حال إقامة الصلاة . واستثنى المحامل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين . والذي يظهر من قولهم إن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم لحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف يعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالبا وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، والله أعلم

٣٣ - باب من جاء والإمام يخطبُ صلى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

٩٣١ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ « دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : أَصَلَيْتَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ »

قوله (باب من جاء والإمام يخطبُ صلى ركعتين خفيفتين) قال الاسماعيلى : لم يقع في الحديث الذى ذكره التقييد بكونهما خفيفتين . قلت : هو كما قال ، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة الى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك ، وقد أخرجه أبو قرعة في السنن عن الثوري عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ « قم فاركع ركعتين خفيفتين » وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ « وتجاوز فيهما » . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستقره هل صلى أم لا ؟ وذلك كله خاص بالخطيب ، وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك ، بل يستحب له أن يصل تحية المسجد ، فأشار المصنف الى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى ، مع أن الحديث فيهما واحد . **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار ، ووقع التصريح بسماع سفيان منه في هذا الحديث في مسند الحميدى ، وهو عند أبي نعيم في المستخرج . **قوله** (صليت) كذا للاكثر أيضا بحذف المزة ، وثبتت لكريمة وللمستملى . **قوله** (قال فصل) زاد في رواية أبي ذر « قال قم فصل ،

٣٤ - باب رفع اليدين في الخطبة

٩٣٢ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَبْدِ بْنِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَنْ يُونُسَ عَنْ قَابَتِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْكَرَاعُ وَهَلْكَ الشَّاهُ ،

فادعُ اللهَ أن يَسْقِيَنَا . فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا ۝

[الحديث ٩٣٢ - أطرافه في : ٩٣٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩]

قوله (باب رفع اليدين في الخطبة) أورد فيه طرفا من حديث أنس في قصة الاستسقاء ، وقد ساقه المصنف بتمامه في علامات النبوة من هذا الوجه ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشارة الى أن حديث عمارة بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث . قوله (وعن يونس عن ثابت) يونس هو ابن عبيد ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير : وحدثنا مسدد أيضا عن حماد بن زيد عن يونس . وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضا بالإسنادين معا ، وأخرجه البزار أيضا عن طريق مسدد وقال : تفرد به حماد بن زيد عن يونس بن عبيد . والرجال من الطريقين كلهم بصريون . قوله (فرفعه يديه ودعا) في الحديث الذي بعده ، فرفع يديه ، كلفظ الترجمة ، وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد ، لا كالرفع الذي في الصلاة . وسيأتي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء ، فإن في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره ، وعلى ذلك يحمل حديث أنس ، لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وأنه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء ، ويأتي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضا إن شاء الله تعالى

٣٥ - باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة

٩٣٣ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال حدثني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عهد النبي ﷺ فبينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك المأل ، وجاع العيال ، فادع الله لنا . فرفع يديه . وما تروى في السماء قزعة - فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ناز السحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيتي ﷺ . ففطرنا يومنا ذلك . ومن الغد ، وبعد الغد ، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى . وقام ذلك الأعرابي - أو قال غيره - فقال : يا رسول الله تهديم العناء ، وغرق المأل ، فادع الله لنا . فرفع يديه فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فابشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت ، وصارت المدينة مثل الجوبة . وسال الوادي قناة شهرا ، ولم يجيء أحد من ناحية إلا حدث بالجوود ۝

قوله (باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة) أورد فيه الحديث المذكور مطولا من وجه آخر عن أنس ، وهو مطابق للترجمة أيضا وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده

٣٦ - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال صاحبه أنصت فقد نأ . وقال سلمان عن النبي ﷺ : بُنِيتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ

٣٩٤ - ^{٩٧٤} **حدثنا يحيى بن بكير** قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت - والإمام يخطب - فقد لغوت »

قوله (باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب) أشار بهذا إلى الرد على ، جعل وجوب الانصات من خروج الامام ، لأن قوله في الحديث د والامام يخطب ، جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة : نعم الاولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في د باب فضل الغسل للجمعة ، وأما حال الجلوس بين الخطبتين لحكي صاحب المغني ، عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب . أو أن زمن سكوته قليل فأشبهه السكوت للتفكير . **قوله** (وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه ، وهي رواية النسائي عن قتبية عن الليث بالاسناد المذكور ولفظه د من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغا ، والمراد بالصاحب من يخاطبه بذلك مطلقا ، وإنما ذكر صاحب لكونه الغالب . **قوله** (وقال سليمان) هو طرف من حديثه المتقدم في د باب الدهن للجمعة ، وقوله د ينصت ، بضم الاولى على الأفصح ويجوز الفتح قال الازهرى : يقال أنصت ونصت وانتصت ، قال ابن خزيمة : المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله . وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقا ومن فرق احتاج إلى دليل ، ولا يلزم من تجوز التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقا . **قوله** (أخبرني ابن شهاب) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال د عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم والنسائي ، والطريقان معا صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوي ، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهري بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهري بالاسناد الأول . **قوله** (يوم الجمعة) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث . **قوله** (فقد لغوت) قال الأخفش : اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل وشبهه ، وقال ابن عرفة : اللغو السقط من القول ، وقيل : الميل عن الصواب ، وقيل : اللغو الإنم كقوله تعالى ﴿ وإذا مرّوا باللغو مروا كراما ﴾ وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وأغرب أبو عبيد الهروي في د الغريب ، فقال : معنى لغا تكلم ، كذا أطلق . والصواب التقييد . وقال النضر بن شميل . معنى لغوت خبت من الاجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل صارت جمعتك ظهرا . قلت : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا د ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة . ولاحد من حديث على مرفوعا د من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له ، ولا بن داود نحوه ، ولاحد واليزار من حديث ابن عباس مرفوعا د من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كالخمار يحمل أسفارا ، والذي يقول له أنصت ليست له جمعة ، وله شاهد قوى في جامع حماد بن سلة عن ابن عمر موقوفا ، قال العلاء : معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ، وحكى ابن التين عن بعض من جوز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله د فقد

لغوت ، أى أمرت بالانصات من لا يجب عليه ، وهو جود شديد ، لأن الانصات لم يختلف في مطلوبيته فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لاغيا ، بل النهى عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة ، لأنه إذا جعل قوله « أنصت » مع كونه أمرا بمعروف لغوا فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغوا . وقد وقع عند أحد من رواة الأعرج عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله « فقد لغوت : هليك بنفسك » واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور في حق من سمعها ، وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر . قالوا : وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجمله بالإشارة . وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه : لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة . وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب : أنصت ، ونحوها ، أخذنا بهذا الحديث . وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة ، قال : وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم ، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث . قلت : للشافعي في المسألة قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ؟ فعلى الأول يحرم لا على الثاني ، والثاني هو الأصح عندهم ، فمن ثم أطلق من أطلق منهم لإباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين . وعن أحمد أيضا روايتان ، وعنه أيضا التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تتعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد لجعله شديدا بفروض الكفاية . واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول ، وعلى ذلك يحصل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة . والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة ، بخلاف غيره . ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث على المشار إليه أنصت « ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر » لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحا ولو كان مسكروها كراهة تزيه ، وأما ما استدل به من أجاز مطلعا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر ، لأنه استدلال بالاختصاص على الاعم ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالانصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة ، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه . ونقل صاحب المغنى « الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضرير من البئر » وعبارة الشافعي : وإذا خاف على أحد لم أر بأسا إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم . وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلا ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه ، وقال النووي : محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الامور مطلوب اه . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . والله أعلم

٣٧ - باب الساعة التي في يوم الجمعة

٩٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها

[الحديث ٩٣٥ - طرقاته في : ٥٢٩٤ ، ٦٤٠٠]

قوله (باب الساعة التي في يوم الجمعة) أي التي يجاب فيها الدعاء . **قوله** (عن أبي الزناد) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، ولهم فيه إسناد آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام . **قوله** (فيه ساعة) كذا فيه مبهمة ، وعينت في أحاديث أخر كما سيأتي . **قوله** (لا يوافقها) أي يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها . **قوله** (وهو قائم يصلي يسأل الله) هي صفات لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلي حالا منه لاتصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة ، وأفاد ابن عبد البر أن قوله « وهو قائم » سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتميمي وقتيبة وأثبتها الباقر ، قال : وهي زيادة محذوفة عن أبي الزناد من رواية مالك ورواه وغيرهما عنه ، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث ، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة ، وهما حديثان أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة ، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس . وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابته بالنص الآخر أن منظر الصلاة في حكم المصلي ، فلو كان قوله « وهو قائم » عند أبي هريرة ثابتا لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارتضاه وأقرب به بعده . وأما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة ، وقد أجيب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار ، ويحمل القيام على الملازمة والمواظبة ، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع أن السجود مظنة أجابة الدعاء ، فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه ، فدل على أن المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى (إلا ما دمت عليه قائما) فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء ، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة . **قوله** (شيئا) أي عما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى ، وفي رواية سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق « يسأل الله خيرا » ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله ، وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه « ما لم يسأل حراما » وفي حديث سعد بن عباد عند أحمد « ما لم يسأل إثمًا أو قطيعة رحم » وهو نحو الأول ، وقطيعة الرحم من جملة الإثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به . **قوله** (وأشار بيده) كذا هنا بإيهام الفاعل ، وفي رواية أبي مصعب عن مالك « وأشار رسول الله ﷺ » وفي رواية سلة بن علقمة التي أشرت إليها « ووضع أيمته على بطن الوسطى أو الخنصر قلنا يزهدا » وبين أبو مسلم الكجى أن الذي وضع هو بشر بن المفضل رواه عن سلة بن علقمة ، وكأنه فسر الإشارة بذلك ، وأنها ساعة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره ، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله « يزهدا » أي يقللها ، ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « وهي ساعة خفيفة » وللطبراني في الأوسط في حديث أنس « وهي قدر هذا » يعني قبضة ، قال الزين بن المنير : الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والخض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها . وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعمين هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه ؟ وعلى الإيهام ما ابتدأه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تقتل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وما أنا أذكر تلخيص ما اتصل إلى من الأقوال مع أدلتها ، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح . فالأول أنها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزيفه ، وقال عياض : رده السلف

على قائله . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عباس مولى معاوية قال : قلت لأبي هريرة : إجم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت ، فقال : كذب من قال ذلك . قلت : فهمي في كل جمعة ؟ قال نعم ، إسناده قوى ، وقال صاحب الهدى : إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع عليها عن الأمة فصارت مبهمة احتمل ، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله ، القول الثاني أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأحبار لأبي هريرة ، فرد عليه فراجع اليه ، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . الثالث أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر . روى ابن خزيمة وإسحاق بن إبراهيم عن طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلمة : سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال : سألت النبي ﷺ عنها فقال : قد أعلنتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال : لم أسمع فيها بشيء . إلا أن كعبا كان يقول لو أن إنسانا قسم جمعة في جمع لآتي على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يتبدى من ذلك الوقت إلى وقت آخر حتى يأتي على آخر النهار ، قال : وكعب هذا هو كعب الأحبار ، قال : وروينا عن ابن عمر أنه قال : إن طلب حاجة في يوم ليسير ، قال : معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله لير بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى . والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك . وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد ، وقضية ذلك أهمها كانا بريان أنها غير معينة ، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغني وغيرهما حيث قالوا : يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة ، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الاعظم في الاسماء الحسنى ، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة ، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضيا للاقتصار عليه وإهمال ما عداه . الرابع أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية ، قال لغزالي : هذا أشبه الأقوال ، وذكره الأثرم احتمالا ، وجزم به ابن عساكر وغيره ، وقال المحب الطبري إنه الاظهر ، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها . الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في « شرح الترمذي » وشيخنا سراج الدين بن الملقن في « شرحه على البخاري » ونسبناه لتخريج ابن أبي شيبة عن عائشة ، وقد رواه الرويان في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد بها . ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة ووافه أعلم . السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعباس والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم : ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . السابع مثله وزاد : ومن العصر إلى الغروب . رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر ، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى . الثامن مثله وزاد : وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه في الترغيب له من طريق عطاء بن قره عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال : التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة ، فذكرها . التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجليل في « شرح التذية » وتابعه المحب الطبري في شرحه . العاشر عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الإحياء وعبر عنه الزين بن المنذر في شرحه بقوله : هي ما بين أن ترتفع الشمس شبرا إلى ذراع . وعزاه لأبي ذر .

الحادى عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاة صاحب « المغنى » ، وهو في مسند الإمام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً « يوم الجمعة فيه طيبة آدم ، وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له ، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف ، وعلى لم يسمع من أبي هريرة ، قال المحب الطبري : قوله « في آخر ثلاث ساعات ، يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى ، ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة . فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة على بعض الساعة .

الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاة المحب الطبري في الأحكام وقوله الزكي المنذرى . الثالث عشر مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاة عياض والقرطبي والنووى . الرابع عشر بعد زوال الشمس بشعر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوى إلى الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن حجيبة عن أبي ذر أن امرأته سأله عنها فقال ذلك ، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله . الخامس عشر إذا زالت الشمس حكاة ابن المنذر عن أبي العالقة ، وورد نحوه في أثناء حديث عن علي ، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحراها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك ، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس ، وكان مأخذه في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك . السادس عشر إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت « يوم الجمعة مثل يوم عرفة تفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه . قيل : أية ساعة ؟ قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، وهذا يفاير الذى قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال ، قال الزين بن المنير : ويتبين حله على الأذان الذى بين يدي الخطيب . السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوى ، وحكاة ابن الصياغ بلفظ : إلى أن يدخل الإمام . الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكاة القاضي أبو الطيب الطبري . التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكاة أبو العباس أحمد ابن علي بن كشاسب الدزماري وهو يزأى ساكنة وقبل ياء النسب راء مهمة في نكته على التنبيه عن الحسن وقوله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري ، وكان الدزماري المذكور في عصر ابن الصلاح . العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن . وروى أبو بكر المروزي في « كتاب الجمعة » بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله . الحادى والعشرون عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » ، عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو ينص في ذلك الوقت . الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقضى الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله . ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله ، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك ، الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً ، قال الزين بن المنير : ووجهه أنه أحصى أحكام الجمعة لأن المقدم باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بمقدار البيع تخرج وقامت تلك الصلاة لأنهما ولم يبطل البيع . الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاة البغوى في شرح السنة عنه . الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام

هل المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود من طريق محزمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال : سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ فذكره ، وهذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله . السادس والعشرون عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عاصم عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي . السابع والعشرون مثله لكن قال : إذا أذن وإذا رقي المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شبة وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله ، قال الزين بن المنير : ماورد عند الأذان من إجابة الدعاء فينا كد يوم الجمعة وكذلك الإقامة ، وأما زمان جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر ، والابتداء في المقصود من الجمعة . الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا وإسناده ضعيف . التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاة الغزالي في الاحياء . الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاة الطبري عن بعض شراح المصايح . الحادي والثلاثون أنها عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شبة وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبي إسحق عن أبي بردة قوله ، وحكاة الغزالي قولاً بلفظ : إذا قام الناس إلى الصلاة . الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكاة ابن المنذر عن الحسن أيضا ، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا بإسناد ضعيف ، الثالث والثلاثون من إقامة الصف إلى تمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه : قالوا أية ساعة يا رسول الله ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، وقد ضعف كثير رواية كثير ، ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضى الصلاة ورواه ابن أبي شبة من طريق مفيرة عن واصل الاحدب عن أبي بردة قوله ، وإسناده قوى اليه ، وفيه أن ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه ، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه . الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين ، وهذا يغاير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتقييد هذا ، وكأنه أخذه من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم ، وأن الوقت الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ أفضل الاوقات ، وأن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرهما وسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ، ويؤيده ورود الامر في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الامر بتكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى (إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) وفي قوله (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله - إلى أن ختم الآية بقوله - واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون) وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه ، وإنما المراد تكثير الذكر المشار اليه أول الآية (١) والله أعلم . الخامس والثلاثون من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ « فالتمسوها بعد العصر » ، وذكر ابن عبد البر أن قوله « فالتمسوها الخ » مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد « أغفل ما يكون الناس » ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله

(١) هنا فيه نظر ، وسياق الآية بخالفه . والله أعلم

كقول ابن عباس ، ورواه الترمذى من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ : بعد العصر إلى غيبة الشمس ، وإسناده ضعيف . السادس والثلاثون في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحق ابن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا وفيه قصة . السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي في الاحياء . الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلة الانصارى عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا بلفظ : وهى بعد العصر ، ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ، ورواه ابن جريج ^(١) من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال : وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ، ورواه أبو بكر المروذى من طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس ابن خباب قال الثوري : عن عطاء ، وقال شعبة : عن أبيه عن أبي هريرة مثله ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يتحرأها بعد العصر ، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال : لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله ، فقليل له : لا صلاة بعد العصر ، فقال : بلى ، لكن من كان في مصلاه لم يقم منه فهو في صلاة . التاسع والثلاثون من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلة بن علقمة . الاربعون من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طاوس قوله ، وهو قريب من الذى بعده . الحادى والاربعون آخر ساعة بعد العصر رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلة عن جابر مرفوعا وفي أوله : إن النهار اثنتا عشرة ساعة ، ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله ، وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة ، وروى ابن جرير ^(٢) من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا الفصحة ، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الاحبار قوله ، وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى ابن عقبة أنه سمع أبا سلة يقول : حدثنا عبد الله بن عامر فذكر مثله ، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه : قال أبو سلة فقلت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال : النهار اثنتا عشرة ساعة ، وانها لفي آخر ساعة من النهار . ولا ابن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلة عن عبد الله بن سلام قال : قلت - ورسول الله ﷺ جالس - انا لنجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة ، فقال رسول الله ﷺ : أو بمض ساعة ، قلت : نعم أو بمض ساعة الحديث ، وفيه : قلت أى ساعة ؟ فذكره . وهذا يحتمل أن يكون القائل : قلت : عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ، ويحتمل أن يكون أبا سلة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب . الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس ، أو من حين تدلى الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها رواه الطبراني في الاوسط والدارقطنى في الملل والبيهقي في الشعب وفضائل الاوقات من طريق زيد بن علي

(١) في مخطوطة الرياض : ابن جرير .

(٢) في مخطوطة الرياض : ابن حزم .

ابن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : حدثتني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث ، وفيه : قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي ؟ قال : إذا تدلى نصف الشمس للغروب . فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تدلت للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب ، في إسناده اختلاف على زيد بن علي ، وفي بعض روايته من لا يعرف حاله . وقد أخرج إسحق ابن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه : إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه : تقول للغلام يقال له أريد : اصعد على الطراب . فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني ، والباقي نحوه وفي آخره : ثم تصلى يعني المغرب . فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وليست كلها متغايرة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره . ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول ، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى « الحصن الحصين » في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم ثم قال ما نصه : والذي أعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين ، جمعا بين الأحاديث التي صحت . كذا قال ، ويخشد فيه أنه يفوت على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام ، فليتأمل . قال الزين بن المنير : يحسن جمع الأقوال ، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعا لابن بطلال . قال : فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها ، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان . وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين ، بل المعنى أنها تكون في أثناء لقوله فيما مضى « يقللها » وقوله « وهي ساعة خفيفة » . وفائدة ذكر الوقت أنها تستقل فيه فيكون ابتداء مظهرها لابتداء الخطبة مثلا وانتهاءه انتهاء الصلاة . وكأن كثيرا من القائلين عين ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة . فهذا التقرير يقل الانتشار جدا . ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم . قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهد دون توقيف ، ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنسبها بعد أن علمنا لاحتمال أن يسكونا سمعا ذلك منه قبل أن أنسى ، أشار إلى ذلك السقي وغيره . وقد اختلف السلف في أيهما أرجح ، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلة النيسابوري أن مسلما قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة . وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح ، بل الصواب . وجزم في الروضة بأنه الصواب ، ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا وفي أحد الصحيحين . وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام لحكي الترمذي عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت شيء في هذا الباب . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . ورجحه كثير من الأئمة أيضا كآحمد وإسحق ومن المالكية الطرطوشي ، وحكي العلاني أن شيخه ابن الزملي كان في شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي . وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين

بأن الترجيع بما في الصحيحين أو أخذهما إنما هو حيث لا يكون بما انتقده الحفاظ ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب : أما الانقطاع فلأن مغرمة بن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حماد بن خالد عن مغرمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلة عن مغرمة وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحدا من أهل المدينة يقول عن مغرمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكتبني في المنعن بامكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن مغرمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الاحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ، وهم عدد وهو واحد . وأيضا فلو كان عند أبي بردة مرفوعا لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب ، وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر فاختار أن ساعة الاجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أخذهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون ﷺ دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الامام أحمد ، وهو أول في طريق الجمع . وقال ابن المنبر في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإجماع لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لأنكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها ، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة ، وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وفيه فضل الدعاء واستحباب الاكثار منه ، واستدل به على بقاء الإجماع بعد النبي ﷺ وتمتع بان الاختلاف في بقاء الاجمال في الأحكام الشرعية لا في الامور الوجودية كوقت الساعة ، فهذا الاختلاف في إجماله ، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر - وهو تحصيل الافضلية - يمكن الوصول اليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة ، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم . فان قيل : ظاهر الحديث حصول الاجابة لكل داع بالشرط المتقدم ، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصل فيتقدم بعض على بعض ، وساعة الاجابة متعلقة بالوقت ، فكيف تتفق مع الاختلاف ؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بفعل كل مصل ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة ، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك . والله أعلم

٣٨ - باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة

٩٣٦ - **حديث** معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد قال حدثنا جابر بن

عبد الله قال : بينا نحن نصل مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طاماً ، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلاً ، فنزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾

ز الحديث ٩٣٦ - أطرافه في : ٢٠٥٨ ، ٢٠٦٤ ، ٤٨٩٩]

قوله (باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها ، بل الشرط أن نبقى منهم بقية ما . ولم يتعرض البخاري لعدد من تقوم بهم

الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه ، وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً : أحدها نصح من الواحد ، نقله ابن حزم . الثاني اثنان كالجماعة ، وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي . الثالث اثنان مع الإمام ، عند أبي يوسف ومحمد . الرابع ثلاثة معه ، عند أبي حنيفة . الخامس سبعة ، عند عكرمة . السادس تسعة ، عند ربيعة . السابع اثنا عشر عنه في رواية . الثامن مثله غير الإمام عند إسحق . التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك . العاشر ثلاثون كذلك . الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي . الثاني عشر غير الإمام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة . الثالث عشر خمسون عن أحد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاه المازري الخامس عشر جمع كثير بغير قيد . ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل ، ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدورة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فبكل ذلك عشرون قولاً . قوله (جائزة) في رواية الأصيلي دامة . . قوله (عن حصين) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه ، وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه ، وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه ، وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم ، وكذا رواية هشيم عنه أيضاً . قوله (بينا نحن نصل) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج . بينا نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، وهذا ظاهر في أن انقضاءهم وقع بعد دخولهم في الصلاة ، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين « ورسول الله ﷺ يخطب » وله في رواية هشيم . بينا النبي ﷺ قائم - زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه - يخطب ، ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام ، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين ، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ، ومثله في حديث ابن عباس عند البزار ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني (١) وغيره . فعل هذا فقوله « فصل » أي تنتظر الصلاة . وقوله « في الصلاة » أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه ، فهذا يجمع بين الروایتين ، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وكذا استدله به كعب بن عجرة في صحيح مسلم ، وحمل ابن الجوزي قوله « يخطب قائماً » على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال : التقدير صلينا مع رسول الله ﷺ وكان يخطب قائماً الحديث ، ولا يخفى تسكفه . قوله (إذ أقبلت غير) بكسر المهملة هي الأبل التي تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها . ونقل ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذ أقبلت غير تحمل طعاماً وهو ذمول منه ، نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام ، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ، ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك ومرة فرقهما أن الذي قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ، ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار ، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس « جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف » وجمع بين هاتين الروایتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفير فيها أو كان مقارضا . ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ، ويجمع بأنه كان رفيق دحية . قوله (فالتفتوا إليها) في رواية ابن فضال في البيوع

(١) في المخطوطة « الطبري »

« فاقضى الناس ، وهو موافق للفظ القرآن وذال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها ، وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية . ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة ، وقد ترجع فيما مضى أنه إنما كان في الخطبة ، فلو كان كما قبل لما وقع هذا الانكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافي الاستماع ، وقد غفل قائله عن بقية ألفاظ الخبر . وفي قوله « فالتفتوا » الحديث التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول فالتفتنا ، وكأن الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت كما سيأتي . قوله (الاثنى عشر) قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مفرغا فيجب رفعه ، بل هو من ضمير بقى الذى يعود إلى المصلى فيجوز فيه الرفع والنصب ، قال : وقد ثبت الرفع في بعض الروايات اهـ . ووقع في تفسير الطبرى وابن أبي حاتم باسناد صحيح إلى أبي قتادة قال « قال لم رسول الله ﷺ : كم أنتم ؟ فعدوا أنفسهم ، فاذا هم اثنا عشر رجلا وامرأة ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « وامرأتان ، ولابن مردويه من حديث ابن عباس « وسبع نسوة ، لكن إسناده ضعيف . وافقت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا إلا ما رواه علي بن عاصم عن حصين بالاسناد المذكور فقال « إلا أربعين رجلا ، أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ ، وغالطه أصحاب حصين كلهم . وأما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرا قال « أنا فيهم » ، وله في رواية هشيم « فيهم أبو بكر وعمر » ، وفي الترمذي أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم ، وله شاهد عند عبد بن حميد عن الحسن مرسلًا ورجال إسناده ثقات ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « أن سالما مولى أبي حذيفة منهم » ، وروى العقيلي عن ابن عباس « أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأنا من الانصار » وحكى السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع « أن الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود ، قال وفي رواية « عمار ، بدل ابن مسعود اهـ ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ، ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي بسند متصل لا كما قال السهيلي انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم . قوله (فنزلت هذه الآية) ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم العمير المذكورة ، والمراد بالهوى على هذا ما ينشأ من رغبة القادمين وما معهم . ووقع عند الشافعي من طريق جعفر ابن محمد عن أبيه مرسلًا « كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، وكانت لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الغنم والإبل والسمن ، فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوه ، وكان لهم لحو يضربونه فنزلت ، ووصله أبو عوانة في صحيحه والطبرى بذكر جابر فيه ، أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب الجوارى بالمزامير فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائما فنزلت هذه الآية ، وفي مرسل مجاهد عن عبد بن حميد « كان رجال يقومون إلى نواضحهم ، وإلى السفر يقدمون يبتغون التجارة ، ولهم ، فنزلت ، ولا بعد في أن تنزل في الأسرى مما وأكثر ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . والنسكتة في قوله (انقضوا إليها) دون قوله إليهما أو إليه أن الله لم يكن مقصودا لذاته وإنما كان تبعا للتجارة ، أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر . وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى ، أى انقضوا إلى الرؤية أى ليروا ما سمعوه . (فائدة) : ذكر الحيدى في الجمع أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه ﷺ قال « لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادى فارا » قال : وهذا لم أجد في السكتابين ولا في مستخرجي الاسماعيلي والبرقاني ، قال : وهي فائدة من أبي مسعود ،

ولعلنا نجدها بالاستناد فيما بعد انتهى . ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكورة ، وإنما وقعت في مرسل الحسن وقادة المتقدم ذكرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم ، وأنها مشترطة في الجمعة حكاية القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه يُتْلَى لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يخفى ما فيه . وفيه كراهية ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها ، واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفسا وهو قول ربيعة ، ويحیی أيضا على قول مالك ، ووجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة باقتضاض الزائد على الاثني عشر دل على أنه كاف . وتعقب بأنه يحتمل أنه تمادى حتى عاذوا أو عاد من تجزئ بهم ، إذ لم يرد في الخبر أنه أتم الصلاة . ويحتمل أيضا أن يكون أتمها ظهرا . وأيضا فقد فرق كثير من العلماء بين الابتداء والدوام في هذا فقيل : إذا انعقدت لم يضر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الإمام وحده . وقيل : يشترط بقاء واحد معه ، وقيل اثنين ، وقيل يفرق بين ما إذا انقضوا بعد تمام الركعة الأولى فلا يضر بخلاف ما قبل ذلك ، وإلى ظاهر هذا الحديث صار إسحق بن راهويه فقال : إذا فارقوا بعد الانعقاد فيشترط بقاء اثني عشر رجلا . وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يتقيد الجمع الذي يبقى مع الإمام بعدد معين ، وتقدم ترجيح كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة ، وهو اللائق بالصحابة تحسينا للظن بهم ، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية (لا تبطلوا أعمالكم) ، وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة . وقول المصنف في الترجمة ، فصلاة الإمام ومن بقي جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انقضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريبا . وقيل تصح إن بقى واحد ، وقيل إن بقى اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل إن كان صلى بهم الركعة الأولى صحت لمن بقي ، وقيل يتمها ظهرا مطلقا . وهذا الخلاف كله أقوال مخرجة في مذهب الشافعي إلا الأخير فهو قوله في الجديد ، وإن ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل أن الصلاة كانت حينئذ قبل الخطبة زال الاشكال ، لكنه مع شذوذه معضل . وقد استشكل الأصلي حديث الباب فقال : إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد ﷺ بأنهم (لا تلهمهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى . وهذا الذي يتعين المصير اليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور . والله أعلم

٣٩ - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها

٩٣٧ - **حَرْشُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَبَعْدَ الْغُرُبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ . وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ »

[الحديث ٩٣٧ - أطرافه في ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠]

قوله (باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها) أورد فيه حديث ابن عمر في التطوع بالرواتب وفيه « وكان لا يصل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين » ولم يذكر شيئا في الصلاة قبلها . قال ابن المنير في الحاشية : كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بدل الظهر . قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى . ووجه العناية المذكورة ورود الخبر في البعد صريحا دون القبل . وقال ابن بطال : إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه عليه السلام كان يصلي سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر ، قال : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت انتهى . وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى . وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ، فلعل البخاري أراد إثباتها قياسا على الظهر انتهى . وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم ، وذلك يقتضي أن النافلة لهما سواء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، احتج به النووي في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، وتعقب بأن قوله « وكان يفعل ذلك » عائد على قوله « ويصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته » ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد بسجدةتين في بيته ثم قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك » أخرجه مسلم . وأما قوله « كان يطيل الصلاة قبل الجمعة » فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق ، وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سليمان وغيره حيث قال فيه « ثم صلى ما كتب له » . وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ « كان يصلي قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعة » وفي إسناده ضعف ، وعن علي بن فضال رواه الأثرم والطبراني في الأوسط بلفظ « كان يصلي قبل الجمعة أربعة وبعدها أربعة » وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره ، وقال الأثرم إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله وزاد « لا يفصل في شيء منهن » أخرجه ابن ماجه بسند واه ، قال النووي في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي إسناده ضعف وانقطاع . ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفا وهو الصواب . وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي صلى الله عليه وسلم موقوفا نحو حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليلك قبل سبعة أبواب قول من قال : إن المراد بالركعتين اللتين أمره بهما النبي صلى الله عليه وسلم سنة الجمعة ، والجواب عنه ، وقد تقدم نقل المذاهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الأيام في « باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر » في أواخر المواقيت . وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

٤٠ - **باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾**

٩٣٨ - **حدثنا سعيد بن أبي مرزوق** قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كانت فينا امرأة تجعل على أرباء في مزرعة لها سلقاً ، فكانت إذا كان يوم الجمعة تنزع أصول السلق فتجعله في قدر ثم تجعل عليه قبضة من شعير تطحنها فتكون أصول السلق عرقه . وكنا ننصرف من صلاة الجمعة فنسلم عليها ، فتقرب ذلك الطعام إلينا فنلعه ، وكنا نمتنى يوم الجمعة لطعامها ذلك »

[الحديث ٩٣٨ - أطرافه في : ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥٤ ، ٩٥٨ ، ٩٦٩]

٩٣٩ - **حدثنا عبد الله بن مسلمة** قال حدثنا ابن حازم عن أبيه عن سهل بهذا وقال « ما كنا نقبل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة »

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ الآية) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ، فقيل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله (فانتمشوا - وابتغوا) للإباحة للوجوب ، لأن انصرفهم إنما كان للغداء ثم للقاتلة عوضاً عما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لاستغلالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها ووم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة ، وقد جنح الداودي إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب ، وهو قول شاذ قل عن بعض الظاهرية . وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد ، والذي يرجح أن في قوله (انتشروا - وابتغوا) إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انفضضتم إليه فتشغل إلى أنها قضية شرعية ، أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج إليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لاجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصيل حاجته وبالله التوفيق . **قوله** (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف المدني ، وأبو حازم هو سلية بن دينار ، ووم من زعم أنه سليمان مولى عزة صاحب أبي هريرة . **قوله** (كانت فينا امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (تجعل) في رواية الكشميني تجعل بمهملة بعدها قاف أي تزرع ، والأرباء جمع ربيع كأنصباء ونصيب ، والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حافات الأحواض ، والمزرعة بفتح الراء وحكى ابن مالك جواز تثليثها ، والصلق بكسر المهملة معروف وحكم الكرماني أنه وقع هنا صلح بالرفع وتكلف في توجيهه . **قوله** (تطحنها) في رواية المستملد تطبخها ، بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح . **قوله** (فتكون أصول السلق عرقه) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام ، والعرق اللحم الذي على العظم ، والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم . وسيأتي في الأطعمة من وجه آخر في آخر الحديث : والله ما فيه شحم ولا ودك ، وفي رواية الكشميني « غرقه » بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد القاف هاء التأنيث ، والمراد أن السلق يفرق في المرققة لشدة نضجه ، وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب ، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحقير ، وبيان ما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم . **قوله** (بهذا) أي بالحديث الذي

قبله ، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتراكاً في رواية هذا الحديث عن أبي حازم ، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله « ما كنا نقبل ولا تتعدى إلا بعد الجمعة » ، وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده ، لكن ليس فيه ذكر الغداء ، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في « باب تسليم الرجال على النساء » ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة « باب من كان يقول الجمعة أول النهار » ، وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيو للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيتداركون ذلك . بل ادعى الزين بن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتهيو للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة

٤١ - باب القائلة بعد الجمعة

٩٤٠ - **حدثنا محمد بن عتبة الشيباني** قال حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن محمد بن أنس قال سمعت أنس يقول « كنا نيسر إلى الجمعة ثم نقبل »

٩٤١ - **حدثنا سعيد بن أبي مريم** قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كنا نصل مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة »

قوله (باب القائلة بعد الجمعة) أورد فيه حديث أنس ، وقد تقدم في « باب وقت الجمعة » وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق . (خاتمة) اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً ، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما مضى ستة وثلاثون حديثاً ، والخالص ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة ، وافقه مسلم على تحريجها إلا حديث سلمان في الاغتسال والدهن والطيب ، وحديث عمر وأمرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد ، وحديث أنس في صلاة الجمعة حين تميل الشمس ، وحديثه في القائلة بعدها وحديثه « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة » ، وحديث أبي عبيس « من اغبرت قدماء » ، وحديث السائب بن يزيد في النداء يوم الجمعة ، وحديث أنس في الجذع ، وحديث عمرو بن تغلب « إني أكل أقواماً » ، وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات ، وحديث سهل بن سعد الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً

١٢ - كتاب الخوف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب صلاة الخوف

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَلْسِنَتَهُمُ عُقُوًّا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقْتَلْهُمْ الصَّلَاةَ فَلَتَنَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿[النساء ١٠١ - ١٠٢]

٩٤٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : سَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - بِعَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ - قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ ، فَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَتْنَا لَهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي ، وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ ، فَجَاهُوا وَفَرَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَحَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ »

[الحديث ٩٤٢ - أطرافه في : ٩٤٣ ، ٤١٣٢ ، ٤١٣٣ ، ٤٥٣٥]

قَوْلُهُ (أَبَوَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ) ثبت لفظ أبواب للاستعلى وأبى الوقت ، وفي رواية الأصيلي وكريمة د باب ، بالافراد ، وسقط للباقيين . **قَوْلُهُ (وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ)** (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله (مِهْنًا) في رواية كريمة ، واقتصر في رواية الأصيلي على ما هنا وقال : إلى قوله (عَذَابًا مُهِينًا) . وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله (مَعَكَ) ثم قال إلى قوله (عَذَابًا مُهِينًا) . قال الزين بن المنير : ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لأنهما من جملة الخسر ، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات ، ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه ثلث الصلوات الخمس ، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف ، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيرًا إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولًا وبالسنة فعلًا . انتهى ملخصًا . ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية العصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقهما معا وآثر تخرج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية . ومعنى قوله تعالى (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ) أى سافرتُم ، ومفهومه أن العصر مختص بالسفر وهو كذلك . وأما

قوله (ان خفتم) ففهموه اختصاص القصر بالحروف أيضا ، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه مسلم ، ثبت القصر في الأمن ببيان السنة ، واختلف في صلاة الخوف في الحضر فنفه ابن الماجشون أخذنا بالمفهوم أيضا وأجازة الباقون . وأما قوله (وإذا كنت فيهم) فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه ، وحكى عن المزني صاحب الشافعي ، واحتج عليهم باجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي ﷺ وبقوله ﷺ : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فمفهوم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم . وقال ابن العربي وغيره : شرط كونه ﷺ فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده ، والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول . ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر ، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو ، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم . وقال الزين بن المنير : الشرط إذا خرج يخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى (أن تقصروا من الصلاة ان خفتم) وقال الطحاوي : كان أبو يوسف قد قال مرة : لا تصل صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ وزعم أن الناس إنما صلوا معه لفضل الصلاة معه ﷺ ، قال : وهذا القول عندنا ليس بشيء ، وقد كان محمد بن شجاع يعيبه ويقول : إن الصلاة خلف النبي ﷺ وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى . وسيأتي سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الحروف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله (عن الزهري سأله) القائل هو شعيب والمسئول هو الزهري وهو القائل : أخبرني سالم ، أي ابن عبد الله بن عمر ، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سأله فأنبت قال ظنا أنها حذف خطأ على العادة ، وهو محتمل ، ويكون حذف فاعل قال ، لا أن الزهري هو الذي قال ، والمتجه حذفها وتكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه . وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، وأخرجه السراج عن محمد ابن يحيى عن أبي البنان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ولفظه : سأله هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف أم لا ؟ وكيف صلاها إن كان صلاها ؟ وفي أي مغازية كان ذلك ؟ فإفاد بيان المسئول عنه وهو صلاة الخوف . قوله (غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ، ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي . قوله (فوازيना) بالزاي أي قابلنا ، قال صاحب الصحاح : يقال آزيت ، بمعنى بهمة مدودة لا بالوار . والذي يظهر أن أصله الهمة فقلبت واوا . قوله (فصافقناهم) في رواية المستملي والسرخسي : فصافقناهم ، وقوله : فصلى لنا ، أي لاجلنا أو بنا . قوله (ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل) أي فقاموا في مكانهم ، وصرح به في رواية بقية المذكورة ، ولما لك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : ثم استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلون ، وسيأتي عند المصنف في التفسير . قوله (ركة وسجد سجدتين) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري : مثل نصف صلاة الصبح ، وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح ، فعلى هذا فهي رباعية ، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وفيه دليل على أن الركة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لمن أجاز لثانية ترك القراءة . قوله (فقام كل واحد منهم فركع لنفسه) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، وظاهره أنهم

أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة ، وإفراد الإمام وحده . ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه « ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، أ هـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها ، ووقع في الراجح تبعاً لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا ، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي ، وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لابد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصل بواحد ويحرس واحد ثم يصل الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقاً ، لكن قال الشافعي : أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله (أسلحتهم) ذكره النووي في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة ، بل على ترجيح القول بوجودها لارتكاب أمور كثيرة لا تقتصر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفرداً لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه ، وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حشمة الآتي في المغازي ، وكذا رجح الشافعي ، ولم يختر إصحق شيئاً على شيء ، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد ثاسعاً ، وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجهاً ، وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربي في « القدس » : جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة ، ولم يبينها . وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً ، وقد بينا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً ، لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة أ هـ . وهذا هو المعتمد ، واليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات ، وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة ، وقال الخطابي : صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى أ هـ . وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان

٢ - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً . راجل : قائم

٩٤٣ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الترمذي قال حدثني أبي قال حدثنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه أن قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً . وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً »

قوله (باب صلاة الخوف رجالا وركبانا) قيل : مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها ، بل تصلى على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية . **قوله** (راجل : قائم) يريد أن قوله رجالا ، جمع راجل والمراد به هنا القائم ، ويطلق على الماشى أيضا وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى ﴿يأتوك رجالا﴾ أى مشاة ، وفي تفسير الطبرى بسند صحيح عن مجاهد ﴿فان خفتم فرجالا أو ركبانا﴾ إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائما أو راكبا . **قوله** (عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياما ، وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ ، وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا ، هكذا أوردته البخارى مختصرا وأحال على قول مجاهد ، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه ، فأشكل الامر فيه فقال الكرماني : معناه أن نافعا روى عن ابن عمر نحوه مما روى مجاهد عن ابن عمر ، المروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قياما ، وزيادة نافع على مجاهد قوله ، وإن كانوا أكثر من ذلك الخ ، قال : ومفهوم كلام ابن بطلان أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد ، وإن قولهما مثلا في صورتين ، أى في الاختلاط وفي الأكثرية ، وإن الذى زاد هو ابن عمر لا نافع اهـ . ومانسبه لابن بطلان بين في كلامه إلا المثلية في الأكثرية فهى مختصة بابن عمر ، وكلام ابن بطلان هو الصواب وإن كان لم يذكر دليله . والحاصل أنهما حديثان : سرفوع وموقوف ، فالسرفوع من رواية ابن عمر وقد روى كله أو بعضه موقوفا عليه أيضا ، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ، ولم أعرف من أين وقع للكرماني أن مجاهدا روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق ، وقد رواه الطبرى عن سعيد بن يحيى شيخ البخارى فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال «إذا اختلطوا ، يعنى في القتال» قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، قال ابن عمر : قال النبي ﷺ «فان كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياما وركبانا ، هكذا اقتصر على حديث ابن عمر ، وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساقه البخارى سواء ، وزاد بعد قوله «اختلطوا» : قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، اهـ . وتبين من هذا أن قوله في البخارى «قياما ، الأولى تصحيف من قوله «قائما» ، وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الوساطة بين ابن جريج وبينه ، فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال «إذا اختلطوا قائما هو الإشارة بالرأس ، قال ابن جريج «حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، وزاد عن النبي ﷺ «فان كثروا فليصلوا ركبانا أو قياما على أقدامهم» ، فتبين من هذا سبب التعبير بقوله «نحو قول مجاهد» ، لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مغايرة ، وتبين أيضا أن مجاهدا إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم . وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره «قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل راكبا أو قائما يومئذ» ، ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفا كله لكن قال في آخره «وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي ﷺ» ، فاقضى ذلك رفعه كله . وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره «قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ» ، وزاد في آخره «مستقبل القبلة أو غير مستقبلها» . وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في تفسير سورة البقرة ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه «قال رسول الله ﷺ في صلاة

الخوف : ان يكون الامام يصلي بطائفة ، فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال في آخره ، فان كان خوف أشد من ذلك فرجالا وركبانا ، وإسناده جيد . والحاصل أنه اختلف في قوله ، فان كان خوف أشد من ذلك ، هل هو سرفوح أو موقوف على ابن عمر ، والراجح رفعه . والله أعلم . **قوله** (وان كانوا أكثر من ذلك) أى إن كان العدو ، والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثرتخفيف من الانقسام لذلك جازت الصلاة حينئذ بحسب الامكان ، وجزأ ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان ، فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الأيماء إلى غير ذلك ، وبهذا قال الجمهور ، ولكن قال المالكية : لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت ، وسيأتى مذهب الاوزاعي في ذلك بعد باب . (تنبيه) : ابن جريج سمع الكثير من نافع ، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ففي هذا التقوية لمن قال إنه أثبت الناس في نافع ، ولابن جريج فيه إسناده آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه

٣ - باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف

٩٤٤ - **حدثنا حيوة بن سريح** قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه ، وركع وركع ناس منهم ، ثم سجد وسجدوا معه . ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم ، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه ، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً »

قوله (باب يحرس بعضهم بعضاً في الخوف) قال ابن بطلال : محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه ، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر . وقال الطحاوي : ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى (ولتأت طائفة أخرى) إذا كان العدو في غير القبلة ، وذلك ببيانته ﷺ . ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم . **قوله** (عن الزبيدي) في رواية الاسماعيلى « حدثنا الزبيدي ، ولم أره من حديثه إلا من رواية محمد بن حرب عنه ، وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار وقال : لا نعلم رواه عن الزهري إلا النعمان ، ولا عنه إلا وهيب يعنى ابن خالد اه . ورواية الزبيدي ترد عليه . **قوله** (وركع ناس منهم) زاد الكشميهنى « معه » . **قوله** (ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه) في رواية النسائي والاسماعيلى « ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه » . **قوله** (فركعوا وسجدوا) في روايتهما أيضاً فركعوا مع النبي ﷺ . **قوله** (في صلاة) زاد الاسماعيلى « يكبرون ، ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية أم لا ، وقد رواه النسائي من طريق ابى بكر بن أبى الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره « ولم يقتضوا ، وهذا كالصرح في اقتصارهم على ركعة ركعة . وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند أبى داود والنسائي وابن حبان ، وعن جابر عند النسائي ، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحد يقول إحدى والثورى ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد

من التابعين ، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف ، وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك . وقال الجمهور : قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد ، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركنة مع الإمام ، وليس فيه نفي الثانية ، وقالوا : يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق : لم يقضوا ، أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن (١) والله أعلم . (فائدة) : لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ، وقد اجمعوا على أنه لا يدخلها قصر ، واختلفوا هل الأولى أن يصلى بالاولى نكتين والثانية واحدة أو العكس

٤ - باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو

وقال الأوزاعي : إن كان تهيأ الفتح ولم يقدر على الصلاة صلوا إيماء كل أسرى لنفسه ، فإن لم يقدر على الإيماء أخرها الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، فإن لم يقدر صلوها ركنة وسجدتين لا يجزيهم التكبير . ويؤخروها حتى يأمنوا . وبه قال مكحول . وقال أنس : حضرت عند مناهضة حصن نستر عند إضاءة الفجر - واشتد اشتعال القتال - فلم يقدر على الصلاة ، فلم نصل إلا بعد ارتفاع النهار ، فصليناها ونحن مع أبي موسى ، ففتح لنا . وقال أنس : وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها

٩٤٥ - حدثنا يحيى قال حدثنا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر ابن عبد الله قال « جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب . فقال : النبي ﷺ : وأنا والله ما صليتها بعد . قال فنزل إلى بطحان فتوضأ وصلى العصر بعد ما غابت الشمس ، ثم صلى المغرب بعدها »

قوله (باب الصلاة عند مناهضة الحصون) أى عند إمكان فتحها ، وغلبة الظن على القدرة على ذلك . قوله (ولقاء العدو) وهو من عطف الأعم على الأخص ، قال الزين بن المنير : كأن المصنف خص هذه الصورة لاجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة ، فإن الخوف يقتضى مشروعية صلاة الخوف والرجاء بمحصول الظفر يقتضى اغتفار التأخير لاجل استكمال مصلحة الفتح ، فلهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به . قوله (وقال الأوزاعي الخ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير . قوله (أن كان تهيأ الفتح) أى تمكن ، وفي رواية القابسي : أن كان بها الفتح ، بموحدة وهاء الضمير وهو تصحيف . قوله (فإن لم يقدر على الإيماء) قيل : فيه إشكال لأن العجز عن الإيماء لا يتعذر مع حصول العقل ، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك ، وتعقب . قال ابن رشيذ : من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الإيماء ، وأشار ابن بطال إلى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال ، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً في الإيماء فيتصور العجز عن الإيماء اليها حينئذ . قوله (فلا يجزيهم التكبير) فيه إشارة إلى

(١) هذا الجواب من الجمهور فيه نظر . والصواب قول من قال : يجوز الاختصار على ركنة واحدة في الخوف لصحة الأحاديث بذلك . والله أعلم

خلاف من قال يجرى كالثوري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البختری في آخرين قالوا : إذا التقي الزحفان وحضرت الصلاة فقولوا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فذلك صلاتهم بلا إعادة ، وعن مجاهد والحكم : إذا كان عند الطراد والمسايفة ^(١) يجرى أن تكون صلاة الرجل تكبيرا ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه . وقال إسحق بن راهويه : يجرى عند المسايفة ركعة واحدة يجرى بها إيماء ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة . قوله (وبه قال مكحول) قال الكرماني : يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي ، ويحتمل أن يكون من تعليق البخاري انتهى . وقد وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق ^(٢) الأوزاعي بلفظ : إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهر الدواب ركعتين ، فإن لم يقدرُوا فركعة وسجدة ، فإن لم يقدرُوا أخرى الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالأرض ، . (تنبيه) : ذكر ابن رشيد أن سياق البخاري لسكلام الأوزاعي مشوش ، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطا بتعذر القدرة ، والتأخير مشروطا بتعذر الإيماء ، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال . ثم قال : أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، لجعل الأمن قسم الانكشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسمه ؟ وأجاب الكرماني عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الأمن لخوف المعاودة ، كما أن الأمن يحصل بزيادة القوة واتصال المدد بغير انكشاف ، فعلى هذا فالأمن قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة ركعتين . وأما قوله : فإن لم يقدرُوا ، فناء على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء ، فواحدة ، وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال : فإن لم يقدرُوا عليها أخرى حتى يحصل الأمن التام . والله أعلم . قوله (وقال أنس) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه ، وذكره خليفة في تاريخه ، وعمر بن شبة في أخبار البصرة ، من وجهين آخرين عن قتادة ، ولفظ عمر : سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال : حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس - يعني أبا موسى الأشعري - أميرهم . . قوله (تستر) بضم المثناة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضا بلد معروف من بلاد الأهواز ، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر ، وسيأتي الإشارة إلى كيفية في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله (اشتعال القتال) بالعين المهملة . قوله (فلم يقدرُوا على الصلاة) يحتمل أن يكون للعجز عن النزول ، ويحتمل أن يكون للعجز عن الإيماء أيضا ، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعي . وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلا من شدة القتال . قوله (إلا بعد ارتفاع النهار) في رواية عمر بن شبة : حتى انتصف النهار ، . قوله (ما يسرنى بتلك الصلاة) أي بدل تلك الصلاة ، وفي رواية الكشميني : من تلك الصلاة ، . قوله (الدنيا وما فيها) في رواية خليفة الدنيا كلها ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاغتباط بما وقع ، فالمراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت ، ووجه اغتباطه كونهم لم يشتغلوا عن العبادة إلا بعبادة أهم منها عندهم ^(٣) ، ثم تداركوا ما فاتهم منها فقصوه ، وهو كقول أبي بكر الصديق : لو طلعت لم تجدنا غافلين ، وقيل : مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم ، والمراد بالصلاة على هذه الفاظه ومعناه : لو كانت في

(١) كذا في الأصول ، ولها : المسايفة (٢) في المخطوطة : من طريق

(٣) قوله : أهم منها ، يعني في ذلك الوقت ، لأن التمتع قد يفوت بالصلاة ، والصلاة لا تفوت لإمكان قضائها بعد التمتع ، وإلا فبلوم من الأدلة الشرعية أن الصلاة أهم وأعظم من الجهاد . فنبه . والله أعلم

وقتها كانت أحب إلى فاته أعلم ، ومن جزم بهذا الزين بن المنير فقال : ايثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يشعر بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور ، وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح ، وقوله هذا موافق لحديث « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » انتهى ، وكأنه أراد الموافقة في اللفظ ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ، ويخدش فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء ، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف بعد مخالفا ؟ والله أعلم . قوله (حدثنا يحيى حدثنا وكيع) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر في نسخة « يحيى بن موسى ، وفي أخرى « يحيى بن جعفر ، وهذا المعتمد ، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستمل ، وفي بعض النسخ « يحيى بن موسى بن جعفر ، وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة لجمع بينهما بعض من نسخ الكتاب ، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب بخت بفتح المعجمة بعدها مشاة فوقانية ثقيلة ، واسم جد يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع . قوله (عن جابر) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسيانا أو عمدا ، وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قبل نزول آية الخوف ، وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها بالشروط المذكورة ، ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك ، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقا ، وإلى الثاني جنح المالكية والخنابلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب إذا احتيج إليه ، وإلى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور ، وعكس بعضهم فادعى أن تأخيرته ﷺ للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف ، قال ابن القصار : وهو قول من لا يعرف السنن ، لأن صلاة الخوف أزيلت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول الآخر ؟ قاله المستعان

٥ - باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

وقال الوليد : ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ مَرْخَبِيلَ بْنِ السَّمِطِ وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فَقَالَ : كَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تَخَوَّفَ الْقَوْتُ . واحتج الوليد بقول النبي ﷺ « لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قُرْبَةَ »

٩٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « قال النبي ﷺ لما رجع من الأحزاب : لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قُرْبَةَ . فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَمَرَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ نُصَلِّي ، لَمْ يُرْزَ مِنْ ذَلِكَ . فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعْنَفْ وَاحِدًا مِنْهُمْ »

[الحديث ٩٤٦ - طرئه في : ٤١١٩]

قوله (باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء) كذا الأكثر ، وفي رواية الخوي من الطريقين إليه « وقائما » قال ابن المنذر : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلي على دابته يومئذ إيماء ، وإن كان طالبا

نزل فصل على الأرض ، قال الشافعي : إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك . وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضى لها ، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي ، فإنه قيده بخوف الفوت ولم يستثن طالبا من مطلوب ، وبه قال ابن حبيب من المالكية ، وذكر أبو إسحق الفزاري في كتاب السير ، له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء : إن النصر لا يرفع ما دام الطلب . قوله (وقال الوليد) كذا ذكره في كتاب السير ، ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال : قال شرحبيل بن السمط لأصحابه : لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فنزل الاشتراك بمعنى النخعي فصل على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به ، وأخرجه ابن أبي شيبة . من طريق رجاء بن حيوة قال : كان ثابت بن السمط في خوف ، فحضرت الصلاة فصلوا ركبانا ، فنزل الاشتراك - يعني النخعي - فقال : مخالف خولف به ، فلعل ثابتا كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه ، وشرحبيل المذكور يضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهمة بعدها موحدة مكسورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندى هو الذي افتتح حصص ثم ولي امرتها ، وقد اختلف في صحبته ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع . قوله (إذا تخوف الفوت) زاد المستمل في الوقت . قوله (واحتج الوليد) معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة ، قال ابن بطال : لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبانا لكان بيننا في الاستدلال ، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والاعتقال إلى الإيماء . قال ابن المنير : والابن عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم ، أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين ، لأن النزول يناق مقصود الجدد في الوصول ، فالأولون بنوا على أن النزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع ، وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض ، والآخرين جمعوا بين دليلي وجوب الإسراع ووجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبانا ، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادا للأمر بالإسراع ، وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة انتهى . وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله : لو وجد في بعض طرق الحديث الخ ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال . وأما قوله : لا يظن بهم المخالفة ، فمعتزض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بتغير توقيف ، والاولى في هذا ما قاله ابن المربوط ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية ، لأن الذين أخرؤا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت ، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء - أو كيف ما يمكن - أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها . والله أعلم . قوله (حدثنا جويرية) هو بالجيم تصغير جارية ، وهو عم عبد الله الراوي عنه . قوله (لا يصلين أحد العصر) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث ، الظاهر ، وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . (فائدة) : أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبيد الله بن أنيس إذ بعث النبي ﷺ إلى سفيان الهذلي قال : فرأيت وحضرت العصر فخشيت فوتها فأنطلقت أمشي وأنا أصل أوى إيماء ، وإسناده حسن

٦ - باب التكبير والتسليم بالصبح ، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٤٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن عبد العزيز بن صهيب وثابت البناني عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بغلَس ، ثم ركب فقال : الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين . فخرجوا يسمعون في السكك ويقولون : محمد والخميس - قال : والخميس الجيش - فظهر عليهم رسول الله ﷺ ، فقتل المقاتلة وسبى الذراري ، فصارت صفية لِدحية الكلبي ، وصارت لرسول الله ﷺ ، ثم تزوجها ، وجعل صداقها عتقها » . فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أنسا ما أمرها ؟ قال : أمرها نفسها . فتبسّم .

قوله (باب التكبير) كذا للاكثر ، والكشميني من الطريقتين « التكبير » بتقديم الموحدة وهو الوجه . قوله (والصلاة عند الإغارة) بكسر الهمزة بعدها معجمة ، وهي متعلقة بالصلاة وبالتكبير أيضا . أورد فيه حديث أنس أنه ﷺ صلى الصبح بغلَس ثم ركب ، وقد تقدم في أوائل الصلاة في « باب ما يذكر في الفخذ » من طريق أخرى عن أنس وأوله « أن رسول الله ﷺ غزا خيبر فصلى عندها صلاة الغداة ، الحديث بطوله ، وهو أتم سياقاً مما هنا ، وقوله « ويقولون : محمد والخميس » فيه حل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت ، فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله « والخميس » ، وأنها في رواية ثابت عند مسلم . قوله (فصارت صفية لدحية الكلبي ، وصارت لرسول الله ﷺ) ظاهره أنها صارت لهما معا ، وليس كذلك بل صارت لدحية أولاً ثم صارت بعده لرسول الله ﷺ كما تقدم لإيضاحه في الباب المذكور ، وسيأتى بقية الكلام عليه في المغازي وفي النكاح إن شاء الله تعالى . ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو . وأما التكبير فلأنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول ، وعند كل حادث سرور ، شكر الله تعالى وبرهنة له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولا سيما اليهود فبحمهم الله تعالى

(خاتمة) : اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة ، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث ابن عباس . وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار ، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣- كتاب العيدين

١- باب في العيدين والتجمل فيه

٩٤٨ - **حدثنا** أبو البان قال أخبرنا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو قَالَ «أَخَذَ عَمْرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعٌ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَبْتَ هَذِهِ ، تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ . فَلَبِثَ عَمْرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَسَ ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عَمْرُ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ قُلْتَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ ، وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ . قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَبِيعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»

قوله (باب في العيدين والتجمل فيه) كذا في رواية أبي علي بن شبيب ، ونحوه لابن عساكر ، وسقطت البسمة لابن ذر ، وله في رواية المستمل د أبواب ، بدل د كتاب ، . واقتصر في رواية الاصيل والباقيين على قوله د باب الخ ، والضمير في د فيه ، راجع إلى جنس العيد ، وفي رواية الكشميني د فيهما ، . **قوله** (أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق ، فأخذها فأتى رسول الله ﷺ) كذا للاكثر د أخذ ، بهمة و غاء وذال معجمتين في الموضعين ، وفي بعض النسخ د وجد ، وواو وجيم في الاول وهو أوجه ، . وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي البان شيخ البخاري فيه . ووجه الكرماني الاول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك ، فلهذا أراد السوم . **قوله** (اتبع هذه تجمل بها) كذا للاكثر بصيغة الأمر مجزوما وكذا جوابه . ووقع في رواية أبي ذر عن المستمل والرخسي د اتبع هذه تجمل ، وضبط في نسخ معتمدة بهمة استفهام مدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تتجمل لحذف إحدى التاءين كأن عمر استأذن أن يتبعها ليتجمل بها النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فتحة التاء فظنت ألفا . وقال الكرماني قوله د هذه ، إشارة إلى نوع الجبة ، كذا قال ، والذي يظهر إشارة إلى عينها ويلتحق بها جنسها ، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره ﷺ على أصل التجمل ، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريرا . **قوله** (للعيد والوفود) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ د للجمعة ، بدل للعيد وهي رواية نافع ، وهذه رواية سالم ، وكلاهما صحيح . وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما . **قوله** (تبيعها وتصيب بها حاجتك) في رواية الكشميني د أو تصيب ، ومعنى الاول وتصيب بشمها ، والثاني يحتمل أن د أو ، بمعنى الواو فهو كالاول أو التقسيم ، والمراد المقايضة أو أعم من ذلك والله أعلم . وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى (فائدة) : روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين

٢ - باب الحراب والدرق يوم العيد

٩٤٩ - **حدثنا** أحمد بن حنبل قال حدثنا ابن وهب قال أخبرنا عمرو بن محمد بن عبد الرحمن الأسدي حدثنا عن عروة عن عائشة قالت « دخل على رسول الله ﷺ وعندي جارتان تغنيان بغناء بُعث ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه . ودخل أبو بكر فانتهرني وقال : مزماره الشيطان عند النبي ﷺ ! فأقبل عليه رسول الله ﷺ عليه السلام فقال : دعها . فلما غفل غمزتها فخرجنا »

[الحديث ٩٤٩ - أطرافه في : ٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٩٩٠ ، ٣٥٣٠ ، ٣٩٣١]

٩٥٠ - « وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب ، فإما سألت النبي ﷺ وإما قال : تشتهين نظرين ؟ قلت : نعم . فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول : دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ . حتى إذا ملت قال : حَسْبُكَ ؟ قلت : نعم . قال : فاذهي »

قوله (باب الحراب والدرق يوم العيد) الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والدرق جمع درقة وهي الترس . قال ابن بطال : حمل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج إليه ، ويمكن أن يكون ﷺ كان محاربا خائفا فرأى الاستظهار بالسلاح ، لكن ليس في حديث الباب أنه ﷺ خرج بأصحاب الحراب معه يوم العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح ، يعني فلا يطابق الحديث الترجمة . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتصر فيه من الانبساط ما لا يغتفر في غيره ١٥ . وليس في الترجمة أيضا تقييده بحال الخروج إلى العيد ، بل الظاهر أن لعب الحبشة إنما كان بعد رجوعه ﷺ من المصل ، لأنه كان يخرج أول النهار فيصل ثم يرجع . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا للكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر وحدثنا أحمد بن عيسى ، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب وحدثنا أحمد بن صالح ، وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال : كل ما في البخاري وحدثنا أحمد ، غير منسوب فهو ابن صالح . **قوله** (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث المصري ، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون . **قوله** (دخل على رسول الله ﷺ) زاد في رواية الزهري عن عروة « في أيام منى » وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين بابا . **قوله** (جارتان) زاد في الباب الذي بعده « من جوارى الانصار » وللطبراني من حديث أم سلمة أن احدهما كانت لحسان بن ثابت ، وفي الاربعين للسلي أنهما كانتا لعبد الله بن سلام ، وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة « وحامة وصاحبتها تغنيان ، وإسناده صحيح . ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره (١) في كتاب النكاح ، ولم يذكر حمامة الذين صنفوا في الصحابة وهي على شرطهم **قوله** (تغنيان) زاد في رواية الزهري « تدفقان » بغاء بن أي تضربان بالدف ، ولمسلم في رواية هشام أيضا « تغنيان بصف ، ولفسان » بدهفين ، والدف بضم الدال على الأشهر وقد تفتت ، ويقال أيضا الكربال بكسر الكاف وهو

الذي لا جلاجل فيه ، فان كانت فيه فهو الزهر ، وفي حديث الباب الذي بعده ، بما تقاوت به الانصار يوم بعث ، أى قال بعضهم لبعض من غر أو هجاء ، وللصنف في الهجرة ، بما تعازفت ، بمهمله وزاى وفاء من العزف وهو الصوت الذي له دوى ، وفي رواية ، تقاذفت ، بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ، ولأحمد من رواية حماد بن سلية عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج ا هـ . وبعث بضم الموحدة وبعدها مهمله وآخره مثناة قال عياض ومن تبعه : أعجمها أبو عبيدة وحده ، وقال ابن الأثير في الكامل : أعجمها صاحب العين يعنى الخليل وحده ، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل ، وجزم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعه صاحب النهاية ، قال البكري : هو موضع من المدينة على ليلتين ، وقال أبو موسى وصاحب النهاية : هو اسم حصن للأوس ، وفي كتاب أبي الفرج الاصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الاسلت : هو موضع في دار بني قريظة فيه أموال لهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك . ولا منافاة بين القولين . وقال صاحب المطالع : الأشهر فيه ترك الصرف . قال الخطابي : يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره . قلت : تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين ، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة ، وليس كذلك فسيأتى في أوائل الهجرة قول عائشة وكان يوم بعث يوما قدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد افترق ملوهم وقتلت سراهم ، وكذا ذكره ابن إسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار ، وقد روى ابن سعد بأسانيده أن نفر الستة أو الثمانية الذين لقوا النبي ﷺ بمنى أول من لقيه من الانصار . وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا . كان في جملة ما قالوه له لما دعاهم إلى الاسلام والنصر له : واعلم أنما كانت وقعة بعث عام الأول ، فوعدك الموسم القابل ، فقدموا في السنة التي تليها فبايعوه ، وهى البيعة الاولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نفسا ، وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها . فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهو المعتمد ، وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب : إنه كان يوم بعث ابن ست سنين ، وحين قدم النبي ﷺ كان ابن إحدى عشرة ، فيكون يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين . نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة ، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها فخالفوهم وكانوا تحت قهرهم ، ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جبله ملك غسان ، فلم يزالوا على اتفاق بينهم حتى كانت أوله حرب وقعت بينهم حرب سمير - بالمهمله مصفرا - بسبب رجل يقال له كعب من بني ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي خالفه ، قتلته رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهملات ، ويوم فارع بفاء ومهمله . ويوم الفجار الاول والثاني ، وحرب حصين بن الاسلت ، وحرب حاطب بن قيس ، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير السكتائب ، وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته ، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان ، وجاءهم في القتال فصرعه فمزموه بعد أن كانوا قد استظفروا ، ولحسن وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم . قوله (فاضطجع على الفراش) في رواية الزهري

المذكورة أنه «نفس بشوبه»، وفي رواية لمسلم «تسجى»، أى التفت بشوبه. **قوله** (وجاء أبو بكر) في رواية هشام ابن عروة في الباب الذى بعده «دخل على» أبو بكر وكأنه جاء زائراً لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته. **قوله** (فانتهرى) في رواية الزهرى «فانتهرهما» أى الجاريتين، ويجمع بأنه شرك بينهما في الانتهاز والجر، أما عائشة فلتقريبها، وأما الجاريتان فلفعلهما. **قوله** (مزماره الشيطان) بكسر الميم يعنى الغناء أو الدف، لان المزمار أو الزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له الصغير، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء، وسميت به الآلة المعروفة التى يزم بها، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهى، فقد تشغل القلب عن الذكر. وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد «قال: يا عباد الله أئتمموه الشيطان عند رسول الله ﷺ»، قال القرطبي: المزموه الصوت، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر، وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها. **قوله** (فأقبل عليه) في رواية الزهرى «فكشف النبي ﷺ عن وجهه»، وفي رواية فليح «فكشف رأسه»، وقد تقدم أنه كان ملتفاً. **قوله** (دعهما) زاد في رواية هشام «يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا»، ففيه تعليل الأمر بتركهما، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بشوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستحجاً لما قرر عنده من منع الغناء والهوى، فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له، فأوضح له النبي ﷺ الحال، وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد، أى يوم سرور شرعى، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس، وبهذا يرتفع الإشكال عن قال: كيف ساخ للصديق إنكار شيء أقره النبي ﷺ؟ وتكلف جواباً لا يخفى تعسفه. وفي قوله «لكل قوم»، أى من الطوائف وقوله «عيد»، أى كالنيروز والمهرجان، وفي النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس «قدم النبي ﷺ المدينة ولم يومان يلبون فيهما»، فقال: قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما: يوم الفطر والأضحية، واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم، وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النفسى من الحنفية فقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله تعالى. واستنبط من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد. واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة، ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذى في الباب بعده بقولها «وليسنا بمغنيات»، فنفت عنهما من طريق المعنى ما أثبتته لهما باللفظ، لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترتيم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء. ولا يسمى فاعله مغنياً وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهيج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح، قال القرطبي: قولها «ليسنا بمغنيات»، أى ليسنا بمن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفة بذلك، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به، وهو الذى يحرك الساكن ويبحث السكامن، وهذا النوع إذا كان في شعر فيه وصف محاسن النساء والخير وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه، قال: وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من ينسب إلى الخير، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والعصيان، حتى رقصوا بحركات متعاقبة وقطيعات متلاحقة، وانتهى التواضع بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال، وأن ذلك يشر سنى الأحوال وهذا - على التحقيق - من آثار الزندقة، وقول أهل الخرقه والله المستعان اهـ. وينبغى أن يعكس مرادهم ويقرأ

«س»، عرض النون الخفيفة المكسورة بغير مز بمثناة تحتانية ثقيلة مهموزا . وأما الآلات فسيأتي الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأشربة ، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم حكمه ، وسندكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من إباحة العزب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سندكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى . وأما التفافه ﷺ بتوبه فيه لإعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الاصغاء إلى ذلك ، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذي أقره إذ لا يقر على باطل ، والاصل التزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تقليلا لمخالفة الأصل والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد باتواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الأعراض عن ذلك أولى . وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين . وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ، وتأديب الأب بحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء . وفيه الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها ، وأن مواضع أهل الخير تزه عن اللهو واللغو وإن لم يكن فيه إثم إلا باذنهم . وفيه أن التليذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون في ذلك اقتتات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه ، وفيه قنوى التليذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي ﷺ نام غشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث «قلنا غفل غمزتها فخرجتا» دلالة على أنها مع ترخيص النبي ﷺ لها في ذلك راحت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فأخرجتهما ، واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها والله أعلم . واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرتا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم . قوله (وكان يوم عيد) هذا حديث آخر وقد جمعها بعض الرواة وأفردها بعضهم ، وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب المساجد ، ووقع عند الجوزقي في حديث الباب هنا وقالت - أمي عائشة - كان يوم عيد ، فتبين بهذا أنه موصول كالاول . قوله (يلعب فيه السودان) في رواية الزهري المذكورة «والحبشة يلعبون في المسجد» وزاد في رواية معلقة ووصلها مسلم «بحراهم» ولمسلم من رواية هشام عن أبيه «جاء حبش يلعبون في المسجد» ، قال المحب الطبري : هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك في كل عيد ، ووقع في رواية ابن حبان «لما قسم وفد الحبشة قاموا يلعبون في المسجد» وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ، ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عاداتهم اللعب في الأعياد ففعلوا ذلك كما عادتهم ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال «لما قدم النبي ﷺ المدينة لعبت الحبشة فرحا بذلك لعبوا بحراهم» ، ولا شك أن يوم قدومه ﷺ كان عندهم أعظم من يوم العيد ، قال الزين بن المنير : ساء لعبا وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من الجمل لما فيه من شبه اللعب ، لكونه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويوم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنه . قوله (فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين نظرين) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أخذ لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا

بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوى فلا ينافى مع ذلك قوله ، وإما قال تشتهن تنظرين ، وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك : ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها ، سمعت لعلطا وصوت صبيان ، فقال النبي ﷺ فاذا حبشية تزفن - أى ترقص - والصبيان حولها فقال : يا عائشة ، تعالى فانظري ، ففي هذا أنه ابتدأها ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للعائين وددت أنى أراهم ، ففي هذا أنها سألت ، ويجمع بينهما بأنها التست منه ذلك فاذن لها ، وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها دخل الحبشة يلعبون ، فقال لى النبي ﷺ يا حيراء أتحبين أن تنظري اليهم ؟ فقلت : نعم ، اسناده صحيح ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحيراء إلا فى هذا . وفي رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت : ومن قولهم يومئذ : أبا القاسم طيبا ، كذا فيه بالنصب ، وهو حكاية قول الحبشة ، ولاحمد والسراج وابن حبان من حديث أنس ، ان الحبشة كانت تزفن بين يدي النبي ﷺ ويتكلمون بكلام لهم ، فقال : ما يقولون ؟ قال يقولون : محمد عبد صالح ، قوله (فأقمنى وراه خدى على خده) أى متلاصقين وهى جملة حالية بنون واو كما قيل فى قوله تعالى (ابطوا بعضكم لبعض عدو) وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم : فوضعت رأسى على منكبيه ، وفي رواية أبي سلمة المذكورة : فوضعت ذقنى على عاتقه وأسندت وجهى إلى خده ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها أنظر بين أذنيه (١) وعاتقه ، ومعانيها متقاربه ، ورواية أبي سلمة أيها . وفي رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة : فيسترنى وأنا أنظر ، وقد تقدم فى أبواب المساجد بلفظ : يسترنى بردائه ، ويتعقب به على الزين بن المنير فى استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكتفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أوذى محرم إذا قام ذلك مقام الرداء ، لأن القصة واحدة ، وقد وقع فيها التنصيص على وجود التستر بالرداء . قوله (وهو يقول : دونكم) بالنصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمخربى به محذوف وهو لهمم بالحراب ، وفيه إذن وتيهض لهم وتنشيط . قوله (يا بنى أرفدة) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد فتق ، قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ، وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل المعنى يا بنى الإمام ، زاد فى رواية الزهرى عن عروة : فزجرهم عمر ، فقال النبي ﷺ : أمنا بنى أرفدة ، وبين الزهرى أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال : فاموى إلى الحصباء فخصبهم بها ، فقال النبي ﷺ دههم يا عمر ، وسيأتى فى الجهاد ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه : فانهم بنو أرفدة ، كأنه يعنى أن هذا شأنهم وطريقتهم وهو من الأمور المباحة فلا انكار عليهم . قال الحب الطبرى : فيه تنبيه على أنه يغتفر لهم ما لا يغتفر لغيرهم ، لأن الأصل فى المساجد تنزيها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى . وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال يومئذ : لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة ، إني بعثت بحنيفية سمحة ، وهذا يشعر بعدم التنصيص ، وكأن عمر بنى على الأصل فى تنزيه المساجد فبين له النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتى تقريره ، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يرام . قوله (حتى إذا ملكت) بكسر اللام الأولى ، وفى رواية الزهرى (حتى أكون أنا الذى أسأم ، ولمسلم من طريقه : ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا الذى أنصرف ، وفى رواية يزيد بن رومان عند النسائي : أما شبعث ، أما شبعث ؟ قالت : فجعلت أقول : لا ، لأنظر منزلي عنده ،

(١) فى مخطوطة الرياض : أذنه ،

وله من رواية أبي سلمة عنها ، قلت : يا رسول الله لا تعجل ، فقام لي ثم قال : حسبك ؟ قلت : لا تعجل . قالت : وما بي حب النظر اليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه ، وزاد في النكاح في رواية الزهري « فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو ، وقولها « اقدروا » بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما ، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة ، وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما تقدمت حكايته في أبواب المساجد ، ورد بأن قولها ، يسترنى بردائه ، دال على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، وكذا قولها « أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ، مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر ، أرادت الفخر عليهن ، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحبشة وكان قدمهم سنة سبع فيسكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة ، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه ، واستنبط منه جواز المثاقفة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب ، قال عياض : وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره لمن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ، ومن تراجم البخاري عليه « باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة » وقال النووي : أما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقا ، وأما بغير شهوة فالاصح أنه محرم . وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة ، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه ، قال : أو كانت تنظر إلى لعبهم بحراهم لا إلى وجوههم وأبدانهم ، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال انتهى . وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد . وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الآتي هناك حيث قال « باب ما يكره من حمل السلاح في العيد » إن شاء الله تعالى

٣ - باب سنة العيدين لأهل الإسلام

٩٥١ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ « إِنَّ أَوَّلَ مَا بَدَأَ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُفَحَّرَ ، ثُمَّ نَفْعَلُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا »

[الحديث ٩٥١ - أطرافه في : ٩٥٥ ، ٩٦٥ ، ٩٦٨ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ٥٥٤٥ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦٣ ، ٦٦٧٣]

٩٥٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ مُفَنَّنِيَانِ بِمَا تَقَوَّلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ ، قَالَتْ : وَلَيْسَتْا مُفَنَّنِيَتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَمْرَا مِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ لِسْكَلَ قَوْمٍ عِيدًا ، وَهَذَا عِيدُنَا »

قوله (باب سنة العيدين لأهل الإسلام) كذا للاكثر ، وقد اقتصر عليه الإسماعيلي في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الحوى في أول الترجمة « الدعاء في العيد » قال ابن رشيد أراه نصحيحا ، وكأنه كان فيه اللعب في العيد ، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب ، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من

جواز اللعب بعدما بطريق الأولى . وقد روى ابن عدى من حديث واثله أنه « لقي رسول الله ﷺ وسلم يوم عيد فقال : تقبل الله منا ومنك ، فقال : نعم تقبل الله منا ومنك » ، وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي وهو ضعيف ، وقد تفرد به مرفوعا ، وخولف فيه ، فروى البيهقي من حديث عباد بن الصامت أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « ذلك فعل أهل الكتابين ، وإسناده ضعيف أيضا ، وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء . » وروينا في المحامليات ، بإسناد حسن عن جبير بن نفير قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك » ، وأما مناسبة حديث عائشة لترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قيل : إنها من قوله « وهذا عيدنا ، لاشعاره بالندب إلى ذلك ، وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبة ، لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يثاب عليه ، ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الاسلام ، أو تحمل « السنة » في الترجمة على المعنى القوي . وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سيأتي بتامه بعد باب ، وحجاج المذكور في الاسناد هو ابن منهل . واستشكل الزين بن المنير مناسبتة الترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين بالثنية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد النحر ، وأجاب بأن في قوله « إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي » ، إشعاراً بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم النحر فبطريق التبع ، وهذا القدر مشترك بين العيدين ، لحسن أن لا تفرد الترجمة بعيد النحر انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله

٤ - باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٩٥٣ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال « كان رسول الله ﷺ لا يفتدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » . وقال مَرَجَأُ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « وَيَأْكُلُهُنَّ وَرَأَ »

قوله (باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج) أى إلى صلاة العيد . قوله (أخبرنا عبيد الله) هو بالتصغير ، وفي نسخة الصفاني « حدثنا عبيد الله بن أنس » ، بحذف أبي بكر ، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم ، وقابله أبو الربيع الزهراني عند الاسماعيلي ، وجبارة بن المغلس عند ابن ماجه ، ورواه عن هشيم قتيبة عند الترمذي ، وأحمد ابن منيع عند ابن خزيمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والاسماعيلي ، وعمر بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم « عن هشيم عن محمد بن إسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس » ، قال الترمذي صحيح غريب ، وأعله الاسماعيلي بأن هشيم مدلس ، وقد اختلف عليه فيه ، وابن إسحق ليس من شرط البخاري . قلت : وهي علة غير قاذفة لأن هشيم قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليس ، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه ، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحا عنه فيه بالإخبار ، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين ، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحق المذكورة ، قال البيهقي : ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثني عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين فرجع

صنيع البخارى ، ويؤيد ذلك متابعة مرجى بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبى بكر ، وقد حلقها البخارى هنا ، وأفادت ثلاث فوائد : الاولى هذه ، والثانية تصرّح بعبيد الله فيه بالاخبار عن أنس ، والثالثة تهديد الأكل بكونه وترا . وقد وصلها ابن خزيمة والاسماعيل وغيرهما من طريق أبى النضر عن مرجى بلفظ « يخرج ، بدل » يفتدو ، والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة ، وكذا وصله أبو ذر في زياداته في الصحيح عن أبى حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبى داود السنجى عن أبى النضر ، وأخرجه الإمام أحمد عن حرمى بن عمار عن مرجى بلفظ « ويأكلهن أفراداً » ، ومن هذا الوجه أخرجه البخارى في تاريخه ، وله رواة ثالث عن عبيد الله بن أبى بكر أخرجه الاسماعيل أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ « ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً » ، وهى أصرح في المداومة على ذلك ، قال المهلب : الحسنة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد ، فكأنه أراد سد هذه الفريعة . وقال غيره : لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحسب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ، ولو كان لغیر الامتثال لأكل قدر الشبع ، وأشار إلى ذلك ابن أبى جرة . وقال بعض المالكية : لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يفتدو إلى المصل قبل انصرافه إلى بيته خشى أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتمد من استحباب الاعتكاف ، ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الفدو . وقيل لأن الشيطان الذى يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد ، فاستحب تعجيل الفطر بداراً إلى السلامة من وسوسته . وسيأتى توجيه آخر لابن المنير في الباب الذى بعده . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً انتهى . وقد روى ابن أبى شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه ، وعن الثعلبي أيضاً مثله . والحسنة في استحباب التمر لما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ، ولأن الحلوى ما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره ، ومن ثم استحسب بعض التابعين أنه يفطر على الحلوى مطلقاً كالعسل رواه ابن أبى شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما ، وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال : انه يحبس البول ، هذا كله في حق من يقدر على ذلك وإلا فينبغى أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبى جرة . وأما جعلهن وتراً فقال المهلب : فللاشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان ﷺ يفعله في جميع أموره تبركاً بذلك . (تنبيه) : مرجى بوزن معلى ، وأبو بلفظ رجاء ضد الخوف بصرى يختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع الواحد

٥ - باب الأكل يوم النحر

٩٥٤ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال : قال النبي ﷺ « من ذبح قبل الصلاة فليؤذ . فقام رجل فقال : هذا يوم يشتكى فيه اللحم ، وذكرين بجيرانه ، فسكان النبي ﷺ صدقة ، قال : وعندي جذعة أحب إلي من شاة لحم . فرخص له النبي ﷺ ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا » [الحديث ٩٥٤ - أطرافه في : ٩٨٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٦١]

٩٥٥ - **حدثنا** عثمان قال **حدثنا** جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال

« خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَنْحَى بِمَدِّ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسَكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسَكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَانْهَ الصَّلَاةَ وَلَا نُسَكَ لَهُ . » قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَأُحِبُّ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْخِجُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . قَالَ : شَأْنُكَ شَاةَ لَحْمٍ . قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ . »

قوله (باب الأكل يوم النحر) قال الزين بن المنير ما عاصله : لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل : هذا يوم يشتهي فيه اللحم ، وقوله في حديث البراء : ان اليوم يوم أكل وشرب ، ولم يقيد ذلك بوقت انتهى . ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل ، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر ، فبين له ﷺ أن التي ذبحها لا تجزى عن الاضحية وأقره على الأكل منها ، وأما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال : كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي ، ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة ، وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئا قبل أن يخرج ، وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال ، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه ، قال الزين بن المنير : وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهم الخاصة بهما فإخراج صدقة الفطر قبل لغدوا إلى المصل وإخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واقترا من جهة أخرى ، واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال : من كان له ذبح استحب له أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه ، ومن لم يكن له ذبح تخير . وسيأتى الكلام على حديثي أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وقوله في حديث البراء : ومن نسك قبل الصلاة فانه قبل الصلاة ولا نسك له ، كذا في الاصول باثبات الواو ، وحذفها النسائي وهو أوجه ، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزى ولا نسك له ، وهو قريب من حديث : « فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا واحتج بن ابراهيم جميعا عن جرير بلفظه ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بلفظه : « ومن نسك قبل الصلاة فشأنه شاة لحم » وذكر أن معناهم واحد ، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم . وفي حديثي أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الاضحية ، وأن المقصود منها طيب اللحم وإيثار الجوار على غيره ، وأن المفتي إذا ظهرت له من المستفتي أمانة الصدق كان له أن يسئل عليه ، حتى لو استغناه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفني كلا منهما بما يناسب حاله ، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة

٦ - باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

٩٥٦ - حدثنا سعيد بن أبي مسرمة قال حدثت محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله بن

أبي سَرْح عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال « كان رسولُ اللهِ ﷺ يخرجُ يومَ الفِطْرِ والأضْحَى إلى المصلَّى ، فأولُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ ، ثم ينصرفُ فيقومُ مقابلَ الناسِ - والناسُ جُلوسٌ على صفوفِهِمْ - فيُعْظِمُهُمْ ، ويُوصِيهِمْ ، ويأمرُهُمْ . فان كان يُريدُ أن يقطعَ بَعْثًا قطعَهُ أو يأمرَ بشيءٍ أمرَ به ، ثمَّ ينصرفُ » . قال أبو سعيدٍ : فلم يزلِ الناسُ على ذلكَ حتى خَرَجْتُ مع مروانَ - وهو أميرُ المدينة - في أضحى أو فطرٍ ، فلما أتينا المصلَّى إذا منبرٌ بَنَاهُ كثيرُ بنُ الصَّلْتِ ، فاذا مروانُ يُريدُ أن يَرْتَقِيَهُ قبلَ أن يَصِلَ ، فحبَّذْتُ بشوهِ ، فحبَّذَنِي ، فارتفعَ فخطبَ قبلَ الصلاةِ ، فقلتُ له : غَيَّرَتم واللهِ ، فقال : أبا سعيدٍ قد ذهبَ ما تعلمُ ، فقلتُ ما أعلمُ واللهِ خيرٌ مما لا أعلمُ . فقال : إنَّ الناسَ لم يكونوا يجلسونَ لنا بعدَ الصلاةِ ، فخطبُها قبلَ الصلاةِ »

قوله (باب الخروج إلى المصلى بغير منبر) يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الاعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال « أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة ، فقام إليه رجل فقال : يا مروان خالفت السنة ، الحديث . قوله (حدثنا محمد بن جعفر) أي ابن أبي كثير المدني ، وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ، ورجاله كلهم مدنيون . قوله (عن أبي سعيد) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال : سمعت أبا سعيد ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود . قوله (إلى المصلى) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، عن أبي غسان الكنانى صاحب مالك . قوله (ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض « فينصرف إلى الناس قائما في مصلاه ، ولابن خزيمة في رواية مختصرة « خطب يوم عيد على رجله ، وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ﷺ منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد « فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، وقد وقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال « أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناء كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما في الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخارى ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم عركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى ، كما سيأتى في حديث ابن عباس أنه ﷺ أتى في يوم العيد إلى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، قال ابن سعد : كانت دار كثير بن الصلت قبلة المصلى في العيدين وهى تطل على بطن بطحان الوادى الذى في وسط المدينة انتهى . وإنما بنى كثير بن الصلت داره بعد النبي ﷺ بمدة ، لسكنها لما صارت شهيرة في تلك البقعة وصنف المصلى بمجاورتها . وكثير المذكور هو ابن الصلت بن معاوية الكندى ، تابعى كبير ولد في عهد النبي ﷺ ، وقدم المدينة هو واخوه بعده فسكنها وحالف بنى جمح ، وروى ابن سعد بأسناد صحيح إلى نافع قال : كان اسم كثير ابن الصلت قليلا فسماه عمر كثيرا . ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به ذكر النبي ﷺ والاول أصح ، وقد صح سماع كثير من عمر فن بعده وكان له شرف وذكر ، وهو ابن أخى جند بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها

أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة ، وقد ذكر أبوه في الصحابة لابن منده وفي صحة ذلك نظر . قوله (فان كان يريد أن يقطع بعثا) أى يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات . قوله (خرجت مع مروان) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس « وهو بينى وبين أبي مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الانصارى . قوله (لجذته ثوبه) أى ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ، وقوله « فقلت له غيرتم والله ، صريح فى أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال « أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان . فقام اليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبي سعيد ، وكذا فى رواية رجاء عن أبي سعيد التى تقدمت فى أول الباب ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهم ، ويحتمل أن تكون القصة تعددت « ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ، ففي رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، ففعل مروان لما أنكروا عليه اخراج المنبر ترك اخراجه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد فى أن ينسكرك عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغاير أيضا أن انكار أبي سعيد وقع بينه وبينه ، وانكار الآخر وقع على رموس الناس . قوله (ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها) أى الخطبة (قبل الصلاة) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وسيأتى فى الباب الذى بعده أن عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعلة أخرى ، وفى هذا الحديث من الفوائد بنيان المنبر ، قال الزين بن المنير : وانما اختاروا أن يكون باللبن لامن الخشب لكونه يترك بالصحراء فى غير حرز فيؤمن عليه النقل ، بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام فى المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمسكن من رؤيته كل من حضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون فى مكان محصور فقد لا يراه بعضهم ، وفيه الخروج إلى المصلى فى العيد ، وأن صلاتها فى المسجد لا تكون الا عن ضرورة ، وفيه انكار العلماء على الأمراء اذا صنعوا ما يخالف السنة ، وفيه حلف العالم على صدق ما ينحبر به ، والمباحثة فى الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافقه الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداية بالصلاة فيها ليس بشرط فى صحتها والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : حمل أبو سعيد فعل النبي ﷺ فى ذلك على التعيين ، وحمله مروان على الأولوية ، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس ، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو اسماع الخطبة - أولى من اخفاضة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم . واستدل به على استحباب الخروج الى الصحراء لصلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها فى المسجد ، لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده . وقال الشافعى فى الأم : بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج فى العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذا من بعده الا من عذر مطر ونحوه ، وكذلك عامة أهل البلدان الا أهل مكة . ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال : فلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسعهم فى الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فان كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة . ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة ، لا لذات الخروج الى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ، فاذا حصل فى المسجد مع أفضليته كان أولى

٧ - باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

٩٥٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحية والفطر ، ثم يخطب بعد الصلاة »

[الحديث ٩٥٧ - طرقة في : ٩٦٣]

٩٥٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاة عن جابر ابن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة »

[الحديث ٩٥٨ - طرقاته في : ٩٦١ ، ٩٧٨]

٩٥٩ - قال وأخبرني عطاة أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير في أول ما يبيع له « إنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر ، وإنما الخطبة بعد الصلاة »

٩٦٠ - وأخبرني عطاة عن ابن عباس ، وعن جابر بن عبد الله قال « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية »

٩٦١ - وعن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد ، فلما فرغ نبأ الله ﷻ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء صدقة » قلت لمطاء : أترى حقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ ؟ قال : إن ذلك لحق عليهم ، وما لم أن لا يفعلوا ؟

قوله (باب المشي والركوب إلى العيد ، والصلاة قبل الخطبة ، وبغير أذان ولا إقامة) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام : صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها . فأما الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال : ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب . وأجاب الزين بن المنير بأن عدم ذلك مشعر بتسويغ كل منهما وألا منزلة لأحدهما على الآخر ، ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في النذب إلى المشي ، ففي الترمذي عن علي قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » . وفي ابن ماجه عن سعد القرظ « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً » وفيه عن أبي رافع نحوه ، وأسانيد الثلاثة ضعاف . وقال الشافعي في الأم : بلغنا عن الزهري قال : ما ركب رسول الله ﷺ في عيد ولا جنازة قط . ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر « وهو يتوكأ على يد بلال » مشروعية الركوب لمن احتاج إليه ، وكأنه يقول : الأولى المشي حتى يحتاج إلى الركوب ، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجله فلما تعب من الوقوف توكأ على بلال . والجامع بين الركوب والتوكؤ الارتفاق بكل منهما ، أشار إلى ذلك ابن المرباط ، وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . واختلف في أول من غير ذلك ، فرواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صحيحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله ، وقيل بل سبقه إلى ذلك عثمان ، وروى ابن المنذر بأسناد صحيح إلى الحسن البصري .

قال د أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعنى على العادة - فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أى صار يخطب قبل الصلاة . وهذه العلة غير التى اعتل بها مروان . لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة فى إدراكهم الصلاة ، وأما مروان فراعى مصلحتهم فى إسماعهم الخطبة ، لكن قيل : لأنهم كانوا فى زمن مروان يتمعدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط فى مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحيانا ، بخلاف مروان فواظب عليه ، فذلك نسب اليه . وقد روى عن عمر مثل فعل عثمان ، قال عياض ومن تبعه : لا يصح عنه ، وفيما قالوه نظر ، لأن عبد الرزاق وابن أبي شبة روياه جميعا عن ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور فى الباب الذى بعده ، وكذا حديث ابن عمر ، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادرا وإلا فما فى الصحيحين أصح ، وقد أخرج الشافعى عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد د حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ، فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعا لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهته ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى قال د أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة فى العيد معاوية ، وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة . قال عياض : ولا مخالفة بين هذين الاثنين وأثر مروان ، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملا لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله ، والله أعلم ، وأما الحكم الثالث فليس فى أحاديث الباب ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس فى ترك الأذان ، وكذا أحد طريق جابر . وقد وجه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالقها أيضا فى الأذان والإقامة ولا يخفى بعده . والذى يظهر أنه أشار إلى ما ورد فى بعض طرق الأحاديث التى ذكرها ، أما حديث ابن عمر فى رواية النسائى د خرج رسول الله ﷺ فى يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة ، الحديث . وأما حديث ابن عباس وجابر فى رواية عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم د فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة . وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال د لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء . وفى رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير د لا تؤذن لها ولا تقم ، أخرجه ابن أبي شبة عنه ، ولأبى داود من طريق طاوس عن ابن عباس د أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة ، أسنده صحيح . وفى الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وعن البراء عند الطبرانى فى الاوسط وقال مالك فى الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول د لم يكن فى الفطر ولا فى الأضحية نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم ، وتلك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا . وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة . واستدل بقول جابر د ولا إقامة ولا شيء . على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام ، لكن روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى قال د كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن فى العيدين أن يقول : الصلاة جامعة . وهذا مرسل يعضده القياس (١) على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتى ، قال الشافعى : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فإن قال : هلوا إلى الصلاة لم أكرهه ، فإن قال : حتى على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها

(١) مهاسب الزهرى ضعيفة عند أهل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الجمال على أنه لم يكن فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء ، ومن هنا يعلم أن النداء للعيد بدعة بأى لفظ كان ، والله أعلم

كرهت له ذلك . واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية ، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مشله وزاد : فأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال : أول من أحدثه زياد بالبصرة . وقال الداودي : أول من أحدثه مروان . وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة . وقال ابن حبيب : أول من أحدثه هشام . وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير . وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها ، لكن في رواية يحيى النطنان أنه لما ساء ما بينهما أذن - يعني ابن الزبير - وأقام . وقوله يؤذن بفتح الدال على البناء للمجهول والضمير ضمير الشأن ، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني **قوله** (قال وأخبرني عطاء) القائل هو ابن جريج في الموضوعين وهو معطوف على الإسناد المذكور ، وكذا قوله « وعن جابر بن عبد الله ، معطوف أيضا ، والمراد بقوله لم يكن يؤذن ، أي في زمن النبي ﷺ ، وهو مصير من البخاري إلى أن لهذه الصيغة حكم الرفع . **قوله** (أول ما بويح له) أي لابن الزبير بالخلافة ، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية . وقوله « وإنما الخطبة بعد الصلاة ، كذا الأكثر وهو الصواب ، وفي رواية المستملى « وأما ، بدل وإنما ، وهو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

٨ - باب الخطبة بعد العيد

٩٦٢ - **حدثنا أبو عامر** قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال « شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة »

٩٦٣ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يصلون العيدين قبل الخطبة »

٩٦٤ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . ثم أتى النساء معه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلن يلقين ، تلقى المرأة خرصها وسخابها »

٩٦٥ - **حدثنا آدم** قال حدثنا شعبة قال حدثنا زيد قال سمعت الشعبي عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إن أول ما نبدأ في يومنا هذا أن نصلّي ثم نرجع فننحر . فمن فعل ذلك فقد أصاب شئتنا ، ومن نحر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ، ليس من الذسك في شيء . فقال رجل من الأنصار يقال له أبو بردة ابن نيار : يا رسول الله ذبحت وعندى جدعة خير من مسبة . فقال : اجعله مكانه ولن توفي - أو تجزي - عن أحد بعدك »

قوله (باب الخطبة بعد العيد) أى بعد صلاة العيد ، وهذا مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله ، والصلاة قبل الخطبة ، من الترجمة التى قبل هذه وم الأكثر ، وقال ابن رشيد : أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع فى التى قبلها بطريق التبع اه . وحديث ابن عباس صريح فيما ترجم له ، وسيأتى فى أواخر العيدين أنهم بما هنا ، وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه . وأما حديث ابن عباس الثانى فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تنمة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذى فى الباب قبله ، ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العيدين فى الجملة فهو كالتنمة للفائدة . وقوله فيه « خرصها » بضم المعجمة وحكى كسرهما وسكون الراء بعدها صاد مهملة هو الحلقة من الذهب أو الفضة ، وقيل هو القرط إذا كان بحجة واحدة . وقوله « وسخاها » بكسر المهملة ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عذير أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز ، وقيل هو خيط فيه خرز ، ومسمى سخاها لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الاصوات يقال بالصاد والسين ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب ، ويأتى الكلام على التنفل يوم العيد بعد ذلك بسة أبواب . وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة ، لأن قوله « أول ما نبدأ به فى يومنا هذا » أن نصلى ثم نرجع فننحر « مشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ، ولأنه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام ، وأراد بقوله « أن أول ما نبدأ به » أى فى يوم العيد تقديم الصلاة فى أى عيد كان . والتعقيب بـ « لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين » قال ابن بطال : غلط النسائي فترجم بحديث البراء فقال « باب الخطبة قبل الصلاة » قال : وخفى عليه أن العرب قد نضع الفعل المستقبل مكان الماضى ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام : أول ما يكون به الابتداء فى هذا اليوم الصلاة التى قدمنا فعلها . قال : وهو مثل قوله تعالى ﴿ وما تقوموا منهم ألا أن يؤمنوا ﴾ أى الإيمان المتقدم منهم اه . والمعتمد فى صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زبيد الآتية بعد ثمانية أبواب فى هذا الحديث بعينه باللفظ « خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : أن أول نسكنا فى يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر » الحديث ، فتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة . وقال الكرماني : المستفاد من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، ثم قال فى موضع آخر : فإن قلت فما دلالة على الترجمة ؟ قلت : لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اه . وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقا على الصلاة ، ويمنع كونه من الخطبة . لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زبيد المذكورة أن الصلاة لم تقدمها شيء ، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء . وصرح منصور فى روايته عن الشعبي فى هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع فى الخطبة ، ولفظه « عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة فقال ، فذكر الحديث . وقد تقدم قبل بابين ويأتى أيضا فى أواخر العيد ، فيتعين التأويل الذى قدمناه . والله أعلم

٩ - **باب** ما يُسكَّره من حمل السلاح فى العيد والحرم

وقال الحسن : « نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد ، إلا أن يخافوا عدوا »

٩٦٦ - **حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى** أَبُو الشَّكِينِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَارِثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سَنَانُ الرَّمْحِ فِي أُخْصِ قَدَمِهِ ، فَلَزَقْتُ قَدَمَهُ بِإِزْكَابٍ ، فَزَلَّتْ فَزَعَتْهَا - وَذَلِكَ بَعْنَى - فَبَلَغَ الْحِجَابُ لِحَمَلِ يَعُودُهُ . فَقَالَ الْحِجَابُ : لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ . فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : أَنْتَ أَصَبْتَنِي . قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : حَمَلْتَ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ ، وَأَدْخَلْتَ السِّلَاحَ الْحَرَمَ ، وَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ »

[الحديث ٩٦٦ - طرقة في : ٩٦٧]

٩٦٧ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ** قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « دَخَلَ الْحِجَابُ كُلِّي ابْنِ عَمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : كَيْفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : صَالِحٌ . فَقَالَ : مَنْ أَصَابَكَ ؟ قَالَ : أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحْمَلُ فِيهِ حَمْلُهُ » يَعْنِي الْحِجَابُ

قَوْلُهُ (باب ما يسكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تحالف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي : باب الحراب والدرك يوم العيد ، لأن تلك دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها من حملها بالندبة وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها من حملها بطرا وأشرا أو لم يتحفظ حال حملها وتجردها من إصابتها أحداً من الناس ، ولا سيما عند المزاحمة وفي المسالك الضيقة . **قَوْلُهُ** (وقال الحسن) أي البصري (نہوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدواً) لم أقف عليه موصولاً ، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن ، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل ، وقد ورد مثله مرفوعاً مقيداً وغير مقيد ، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال « نهي رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد » وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس « أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العیدین ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو » وهذا كله في العيد ، وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال « نهي رسول الله ﷺ أن يحمل السلاح بمكة » . **قَوْلُهُ** (أبو السكين) بالمهمله والكاف مصغراً ، والمحاربي هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم ، ومحمد بن سوقة بضم السين المهملة وبالْقَاف تابعي صغير من أجلاء الناس **قَوْلُهُ** (أخص قدمه) الأخص بأسكان الخاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة : باطن القدم وما رقى من أسفلها ، وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي . **قَوْلُهُ** (بالركب) أي وهي في راحلته . **قَوْلُهُ** (فزعتها) ذكر الضمير مؤنثاً مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديد ، ويحتمل أنه أراد القدم . **قَوْلُهُ** (فبلغ الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي وكان إذ ذاك أميراً على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير . **قَوْلُهُ** (لجمل يعوده) في رواية المستملئ « لجاء » ، ويؤيده رواية الاسماعيلي « فأتاه » . **قَوْلُهُ** (لو نعلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحوي والمستملئ « ما أصابك » وخذف الجواب لدلالة السياق عليه ، أو هي للتمني فلا يحذف ، ويرجح الأول أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد فقال فيه « لو نعلم من أصابك عاقبناه » وهو يرجح رواية

الأكثر أيضا ، وله من وجه آخر قال : لو أعلم الذى أصابك لضربت عنقه . **قوله** (أنت أصبتني) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشئ . يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن الأمر ذلك ، لكن حكى الزبير فى الانساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فأمر رجلا معه حربا يقال إنها كانت مسمومة فلصق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه فرض منها أيا ما ثم مات ، وذلك فى سنة أربع وسبعين . فعلى هذا ففيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير . وفى هذه القصة تعقب على المهلب حيث استدل به على سد الذرائع لأن ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك . **قوله** (حملت السلاح) أى فتبعك أصحابك فى حمله ، أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله . **قوله** (فى يوم لم يكن يحمل فيه) هذا موضع الترجمة ، وهو مصير من البخارى إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لما لم يسم فاعله يحكم برفعه . **قوله** (أصابني من أمر) هذا فيه تعريض بالحجاج ، ورواية سعيد بن جبير التى قبلها مصرحة بأنه الذى فعل ذلك ، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال ، فلمله عرض به أولا ، فلما أعاد عليه السؤال صرح . وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجلاه لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعود لما أصيبت رجله فقال له : يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك ؟ قال : لا . قال : أما والله لو علمت من أصابك لقتلته . قال فأطرق ابن عمر فجعل لا يسكلمه ولا يلتفت إليه ، فوثب كالمغضب . وهذا محمول على أمر ثالث كأنه عرض به ، ثم عاوده فصرح ، ثم عاوده فأعرض عنه . **قوله** (يعنى الحجاج) بالنصب على المفعولية وفاعله القاتل وهو ابن عمر ، زاد الاسماعيل فى هذه الطريق : قال لوعرقناه لعاقبناه ، قال : وذلك لأن الناس نفرأوا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهنا منها حتى مات . (تنبيه) : وقع فى الأطراف للزى فى ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر فى هذا الحديث : البخارى عن أحمد بن يعقوب عن إسحق بن سعيد ، وعن أبي السكين عن المحاربى كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به . وروى فى ذلك فان إسحق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوقة . وقد ذكره هو بعد ذلك فى ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب

١٠ - باب التكبير إلى العيد

وقال عبد الله بن بسر : إن كنّا فرغنا فى هذه الساعة . وذلك حين التسبيح

٩٦٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** شعبه عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال « **خطبنا** النبي **ﷺ** يوم النحر قال : إن أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصلى ، ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سؤننا ، ومن ذبح قبل أن يصلى فأنما هو لحم عجله لأهله ليس من الذبك فى شئ . فقام خالى أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، أنا ذبحت قبل أن أصلى ، وعندى جذعة خير من مسنة . قال : اجعلها مكانها - أو قال : اذبحها - ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك »

قوله (باب التكبير للعيد) كذا للاكثر بتقديم الموحدة من البكور ، وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه . ووقع للمستمل التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف . **قوله** (وقال عبد الله بن بسر) يعنى المازنى الصحابي ابن الصحابي ، وأبوه بضم الموحدة وسكون المهملة . **قوله** (ان كنّا فرغنا فى هذه الساعة) إن هى المخففة من الثقلية

وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه ، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خير وهو بالمعجمة مصغر قال « خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر لإبطاء الإمام وقال « إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرغنا ساعتنا هذه ، وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه . قوله (وذلك حين التسليح) أي وقت صلاة السجدة وهي النافلة ، وذلك إذا مضى وقت الكراهة . وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسليح الضحى ، قال ابن بطلال : أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ، وإنما تجوز عند جواز النافلة . ويمكر عليه لإطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس ، واختلفوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا ، واستدل ابن بطلال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا ، وليس دلالة على ذلك بظاهرة . ثم أورد المصنف حديث البراء « إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن فصل ، وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها ، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها

١١ - باب فضل العمل في أيام التشريق

وقال ابن عباس (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات) : أيام العشر . والأيام المعدودات : أيام التشريق وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى الشرق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما وكبر محمد بن علي خلف النافلة

٩٦٩ - حدثنا محمد بن عرعة قال حدثنا شعبة عن سليمان عن مسلمة البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يحاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء »

قوله (باب فضل العمل في أيام التشريق) مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر ، على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان ، لكن ما ذكرناه من سبب تسميتها بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها . وقد حكى أبو عبيد أن فيه قوانين : أحدهما لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي ، أي يقدونها ويرزونها للشمس . ثانيهما لأنها كلها أيام تشرق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر . قال : وهذا أعجب القوانين إلى ، وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس . وعن ابن الأعرابي قال : سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس ، وعن يعقوب بن السكيت قال : هو من قول الجاهلية أشرق نبيركيا فغير ، أي تدفع للنحر . انتهى . وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلقب يخصه وهو يوم العيد ، وإلا فهي في الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم . ومن ذلك حديث علي « لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً ، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد . قال : وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول : لا تكبير إلا على أهل الأمصار . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا واقفه عليه أصحابه ولا غيرهما انتهى . ومن ذلك حديث « من ذبح قبل التشريق - أي قبل صلاة العيد - فليعد ، رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات ، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام

التشريق . والله أعلم . قوله (وقال ابن عباس : ويذكروا اسم الله في أيام معلومات) كذا لأبي ذر عن الكشميني وفي رواية كريمة وابن شبيب . وقال ابن عباس : واذكروا الله الخ ، وللمحموي والمستمل د ويذكروا الله في أيام معدودات ، واعترض عليه بأن التلاوة (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات) أو (واذكروا الله في أيام معدودات) وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة ، وإنما حكى كلام ابن عباس ، وابن عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه د الأيام المعدودات أيام التشريق ، والأيام المعلومات أيام العشر ، وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال د الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، استاده صحيح ، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس د ان المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، ورجع الطحاوي هذا لقوله تعالى (ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام) فانه مشعر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ، ولا أيام التشريق معدودات ، بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات) الآية . وقد قيل : لأنها إنما سميت معدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا أى في حكم حصر العدد . والله أعلم . قوله (وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ) لم أره موصولا عنهما ، وقد ذكره البيهقي أيضا معلقا عنهما وكذا البغوي ، وقال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك أى بالتكبير في أيام العشر . وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الاثر في ترجمة العمل في أيام التشريق ، وأجاب الكرماني بأن عاداته أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملازمة استطرادا انتهى . والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر للجامع ما بينهما مما يقع فيهما من أعمال الحج ، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر ، والاثر الذي بعده في أيام التشريق . وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد قليل . قوله (وكبر محمد بن علي خلف النافلة) هو أبو جعفر الباقر ، وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى الفزاز قال حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال د رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمنى في أيام التشريق خلف النوافل ، وأبو وهنة بفتح الراء وسكون الهاء بعدها نون ، ورزيق بتقديم الراء مصفرا ، وفي سياق هذا الاثر تعقب على الكرماني حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله ، قال ابن التين : لم يتابع محمدا على هذا أحد ، كذا قال ، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يعم ، واختلف الترجيح عند الشافعية ، والراجح عند المالكية الاختصاص . قوله (عن سليمان) هو الأعمش ، ومسلم هو البطين بفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسامع الأعمش له منه ولفظه د عن الأعمش قال سمعت مسلما ، وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش ، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال د عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس ، فاما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال د عن ابن عمر ، بدل ابن عباس . وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضا من طريق موسى بن أعين عن الأعمش فقال د عن أبي صالح عن أبي هريرة ، والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس ، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزازي عن الأعمش فقال د عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أخرجه الطبراني ، وقد وافق الأعمش على

روايته له عن مسلم البطين سلة بن كهيل عند أبي عوانة أيضا ، ورواه عن سعيد بن جبير أيضا القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جرير السخيتاني عند أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي ، وسند ذكر ما في رواياتهم من الفوائد والروايات إن شاء الله تعالى . قوله (ما العمل في أيام أفضل منها في هذه) كذا لاكثر الرواة بالإهام ، ووقع في رواية كريمة عن الكشميين ، ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه ، وهذا يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فُسر بأنها أيام التشريق ، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري ، وحمله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق ، وفُسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط . وقال ابن أبي جرة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ، قال : ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام : إنها أيام أكل وشرب ، كما رواه مسلم ، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها ، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ، ولم يمنع فيها منها إلا الصيام . قال : وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها ، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار العابد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، فثبت لها الفضل بذلك اهـ . وهو توجيه حسن إلا أن المنقول يعارضه ، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميين شيخ كريمة بلفظ : ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر ، وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال : في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة ، وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة . ووقع في روايه وكيع المتقدم ذكرها : ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام ، يعني أيام العشر ، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال : من هذه الأيام العشر ، بدون يعني ، وقد ظن بعض الناس أن قوله « يعني أيام العشر » تفسير من بعض رواياته ، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر . وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ : ما من عمل أذكى عند الله ولا أعظم أجرا من خير يعمل في عشر الاضحية ، وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان : ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة ، فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة ، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويحجب بأجوبة : أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف ، وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر ، وقد ثبتت الأفضلية لأيام العشر بهذا الحديث فثبتت بذلك الأفضلية لأيام التشريق . ثانيها أن عشر ذي الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه ، وبقية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تيماته فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها ، وبهذا تظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها . ثالثها أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد ، وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق ، فهما ثبت لأيام العشر من الفضل شاركتهما فيه أيام التشريق ، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه ، وهو يوم الحج

الأكبر كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله (قالوا ولا الجهاد) في رواية سلمة بن كهيل المذكورة ، فقال رجل ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل ، وفي رواية غندر عند الاسماعيلي قال « ولا الجهاد في سبيل الله مرتين » ، وفي رواية سلمة بن كهيل أيضا « حتى أعادها ثلاثا » ، ودل سؤالهم هذا على تقرر أفضلية الجهاد عندهم ، وكأنهم استفادوه من قوله ﷺ في جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال « لا أجده » الحديث ، وسيأتي في أوائل كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة ، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى . قوله (إلا رجل خرج) كذا للأكثر ، والتقدير إلا عمل رجل ، ولستعمل « إلا من خرج » . قوله (يحاطر) أى يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه . قوله (فلم يرجع بشيء) أى فيكون أفضل من العامل في أيام العشر أو مساويا له ، قال ابن بطال : هذا اللفظ يحتمل أمرين ، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو ، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله « فلم يرجع بشيء » يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بدا . وهو تعقب مردود ، فإن قوله « فلم يرجع بشيء » ، نكرة في سياق التثنية فتعمم ما ذكر ، وقد وقع في رواية الطيالسي وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا في أكثر الروايات التي ذكرناها « فلم يرجع من ذلك بشيء » . والحاصل أن نفي الرجوع بالشيء لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء ، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطال ، ويدل على الثاني ورود بلفظ يقتضيه ، فعند أبي عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ « إلا من عقر جواده وأهريق دمه » ، وعنده في رواية القاسم بن أبي أيوب « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله » ، وفي طريق سلمة بن كهيل « فقال ، لا إلا أن لا يرجع » ، وفي حديث جابر « إلا من عقر وجهه في التراب » ، فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم . وفي الحديث تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذي الحجة على غيرها من أيام السنة ، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق هملا من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوما منها تمين يوم عرفة ، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعيين يوم الجمعة ، جمعا بين حديث الباب وبين حديث أبي هريرة مرفوعا « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » ، رواه مسلم ، أشار إلى ذلك كله النووي في شرحه ، وقال الداودي : لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة ، معنى فيلزم تفضيل الشيء على نفسه . وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة في غيره لاجتماع الفضلين فيه . واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل ، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد ، وأجيب بأنه محمول على الغالب ، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ صائما العشر قط » ، لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته ، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضا . والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه ، وهى الصلاة والصيام والصدقة والحج ، ولا يتأتى ذلك في غيره . وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم ؟ فيه احتمال . وقال ابن بطال وغيره : المراد بالعمل في أيام التشريق التكبير فقط ، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبعال ، وثبت تحريم صومها ، وورد فيه إباحة اللهو بالحراب ونحو ذلك . فدل على تفريضها لذلك ، مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير

فقط ، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير . وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاقه العبادة ، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر ، فإن ذلك لا يستغرق اليوم واليلة . وقال السكرماني : الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرى وغيره الذى يجتمع مع الأكل والشرب ، قال : مع أنه لو حل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده « باب التكبير أيام منى » معنى ، ويكون تكراراً محضاً . والذى يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به ، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال ، وأما المناسك فمختصة بالحاج ، وجزمه بأنه تكرار متعقب ، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته ، أو أراد تفسير العمل المجمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار . وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره « فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتكبير » ، وللبهقي في الشعب من طريق عدى بن ثابت في حديث ابن عباس « فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير » ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال ، وفي رواية عدى من الزيادة « وإن صيام يوم منها يعدل صيام سنة ، والعمل بسبعمائة ضعف » ، ولترمذى من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » ، لكن إسناده ضعيف ، وكذا الإسناد إلى عدى بن ثابت . والله أعلم

١٢ - باب التكبير أيام منى ، وإذا غدا إلى عرفة

وكان عمر رضي الله عنه يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بِمَنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مَنَى تَكْبِيرًا . وكان ابن عمر يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامِ وَخَلْفَ الصَّلَاةِ وَحَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَتَحْلِسِهِ وَتَمَشَّاهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا . وكانت مِمُونَةُ تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَانَ النَّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانِ بْنِ عُمَرَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْلَى الْقَشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ النَّفْقِيُّ قَالَ « سَأَلْتُ أَنَسًا - وَنَحْنُ غَدِيانٌ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ - عَنِ التَّلْبِيَةِ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : كَانَ يُلَبِّي الْمَنَى لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

[الحديث ٩٦٠ - طرقة في : ١٦٥٩]

٩٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ « كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْيَدِ ، حَتَّى نَخْرُجَ الْيَكْرَ مِنْ خِدْرِهَا ، حَتَّى نَخْرُجَ الْحَيْضَ فَيَسْكُنَ خَلْفَ النَّاسِ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ »

قوله (باب التكبير أيام منى) أى يوم العيد والثلاثة بعده ، وقوله (وإذا غدا إلى عرفة) أى صبح يوم التاسع ، ال الخطابي : حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى

تخصيص الذبح له وعلى اسمه هز وجل . **قوله** (وكان عمر يكبر في قبة بني الح) وصله سعيد بن منصور من رواية
سعيد بن عمير قال « كان عمر يكبر في قبة بني ، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق ، حتى ترجع من تكبيره ، وصله
أبو سعيد من وجه آخر بلفظ التعليق ، ومن طريقه البيهقي . وقوله « ترجع » بتثنية الجيم أي تضطرب وتحرك ،
وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات . **قوله** (وكان ابن عمر الح) وصله ابن المنذر والفاكهي في « أخبار مكة » من
طريق ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر ، فذكره سواء . والنسائط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك
بالمثناة بدل الطاء وبإدغامها في السين فتلك ست لغات ، وقوله فيه « وذلك الأيام جميعا » أود بذلك التأكيد ، ووقع
في رواية أبي ذر بدون وار على أنها ظرف لما تقدم ذكره **قوله** (وكانت ميمونة) أي بنت الحارث زوج النبي ﷺ ،
ولم أقف على أثرها هذا موصولا . **قوله** (وكان النساء) في رواية غير أبي ذر « وكن النساء » وهي على اللغة القليلة ،
وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان ، وكان أميرا على المدينة في زمن ابن عمر ، وأبيه عبد الملك بن مروان ، وقد
وصل هذا الاثر أبو بكر بن أبي الدنيا في « كتاب العيدين » وحديث أم عطية في الباب سلفين في ذلك ، وقد اشتملت
هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال . وفيه اختلاف بين العلماء في
مواضع : فنههم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ، ومنهم من خص ذلك بالمسكوبات دون النوافل ، ومنهم
من خصه بالرجال دون النساء ، وبالجماعة دون المنفرد ، وباللأداء دون المقضية ، وبالقيم دون المسافر ، وبساكن
المصر دون القرية . وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع ، والآثار التي ذكرها تساعد . وللعلماء اختلاف
أيضا في ابتدائه وانتهائه فقيل : من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل من عصره ، وقيل من صبح يوم النحر ،
وقيل من ظهره . وقيل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر ، وقيل إلى عصره ، وقيل إلى ظهر ثانيه ، وقيل إلى صبح آخر
أيام التشريق ، وقيل إلى ظهره ، وقيل إلى عصره . حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء . وقد رواه
البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة
قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم . وأما صيغة
التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر
كبرا » ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر القرياني في « كتاب العيدين » من طريق
يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد « والله الحمد » ، وقيل يكبر ثلاثا ويؤيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك
له الح » ، وقيل يكبر ثنتين بعدهما « لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر » ، والله الحمد ، جاء ذلك عن عمر ، وعن ابن
مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحق ، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها . **قوله** (سألت أنسا) في
رواية أبي ذر سألت أنس بن مالك . **قوله** (ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) هذا موضع الترجمة ، وهو متعلق بقوله
فيها « وإذا غدا إلى عرفة » ، وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية . ويحتمل أن يكون من
كبر أضاف التكبير إلى التلبية ، وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا محمد
حدثنا عمر بن حفص) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا للكريمة وأبي الوقت « حدثنا محمد » غير منسوب ،
وسقط من رواية ابن شبريه وابن السكن وأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني ، ووقع في رواية الأصيل عن
بعض مشايخه « حدثنا محمد البخاري » فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه ، وقد حدث البخاري

عنه بالكثير بغير واسطة ، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا ، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الاسناد ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . ووقع في حاشية بعض النسخ لآبي ذر : محمد هذا يشبه أن يكون هو الذهلي فاته أعلم . وعاصم المذكور في الاسناد هو ابن سليمان ، وحفصة هي بنت سيرين ، وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب . وسبق بعضه في كتاب الحيض . وموضع الترجمة منه قوله « ويكبرن بتكبيرهم » ، لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى ، ويلتحق به بقية الأيام للجامع ما بينهما من كونهن أياما معدودات وقد ورد الامر بالذكر فحين . قوله (كننا نؤمر) كذا في هذه ، وسيأتي قريباً بلفظ « أمرنا نيننا » . قوله (حتى نخرج) بضم النون وحتى للغاية ، والتي بعدها للبالغة . قوله (من خدرها) بكسر المعجمة أى سترها ، وفي رواية الكشميني « من خدرتها ، بالتأنيث . وقوله في آخره « وطهرته » بضم الطاء المهملة وسكون الهاء . لغة في الطهارة ، والمراد بها التطهر من الذنوب . قوله (فيكبرن بتكبيرهم) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح ، وقد أخرجه مسلم أيضا

١٣ - باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد

٩٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشير قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كانت تُركزُ الحربة قدامه يوم الفطر والنحر ، ثم يُصلى »
قوله (باب الصلاة الى الحرية) زاد الكشميني « يوم العيد » ، وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميني في أبواب السترة . وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي

١٤ - باب حمل العنزة - أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد

٩٧٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يفتدو إلى المصلى والعنزة بين يديه مُحَمَلٌ وَنُصَبُ بالمصلى بين يديه ، فيُصلى إليها »
قوله (باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر ، وكأنه أفرد له ترجمة ليشعر بمفاصلة الحكم ، لأن الأولى تبين أن سترة المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده ، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بألة من السلاح ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذي كما تقدم قريباً . والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم ، وقد صرح بتحديث الأوزاعي له وتحدث نافع للأوزاعي فأمن تدليس الوليد وتسويته ، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولا في الصحيح غير هذا الحديث ، أشار إلى ذلك الحيدري . وقد تقدم الكلام على المتن في « باب سترة الإمام » مستوفى محمد الله تعالى

١٥ - باب خروج النساء والحيض إلى المصلى

٩٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن أبيوب عن محمد عن أم عطية قالت « أمرنا

أَنْ يُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ . وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ جَوْهَرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَ - أَوْ قَالَتْ -
« الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، وَبَعَثَ لَنَا الْخُيَضُ الْمَصْلَى »

قوله (باب خروج النساء واخيض إلى المصلى) أى يوم العيد . **قوله** (حدثنا حماد) كذا للكرامة ، ونسبه
الباقون د ابن زيد . **قوله** (أمرنا نبينا ﷺ) كذا لأبي ذر عن الحوى والمستمل ، وللباقين د أمرنا ، بضم
الهمزة وحذف لفظ نبينا ، ووقع لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد د قالت أمرنا ، تعنى النبي ﷺ ، وفى
رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الاسماعيل د قالت أمرنا بأبا ، بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة
ممالة وعلى هذا فكأنه كان فى رواية الحجبي كذلك لكن بأبدال الهمزة ياء تحتانية فتصير صورتها د ييبا ، فكأنها
تصحفت فصارت نبينا ، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف . وأما رواية مسلم فكأنها كانت أمرنا
على البناء كما وقع عند الكشميني وغيره فأفصح بعض الرواة بتسمية الأمر والله أعلم . وإنما قلت ذلك لأن سليمان
ابن حرب أثبت الناس فى حماد بن زيد . وقد تقدم معنى قول أم عطية د بأبي ، فى كتاب الخيض . **قوله** (وعن أيوب)
هو معطوف على الاسناد المذكور . والحاصل أن أيوب حدث به حمادا عن محمد عن أم عطية ، وعن حفصة عن أم
عطية أيضا ، وقد وقع ذلك صريحا فى رواية سليمان بن حرب المذكورة ، ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله ،
وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية ، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث
عن امرأة أخرى ، وزاد أبو الربيع فى رواية حفصة ذكر الجلباب ، وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير
لسياق حفصة لإسنادا أو متنا ، ولم يصب من حمل إحدى الروايتين على الأخرى . وسيأتى الكلام على الجلباب وعلى
بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

١٦ - باب خروج الصبيان إلى المصلى

٩٧٥ - **حدثنا عمرو بن عباس** قال **حدثنا عبد الرحمن** **حدثنا سفيان** عن **عبد الرحمن** قال سمعت **ابن**
عباس قال « خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فصلّى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ،
وأمرهن بالصدقة »

قوله (باب خروج الصبيان إلى المصلى) أى فى الأعياد ، وإن لم يصلوا . قال الزين بن المنير : أتم المصنف فى
الترجمة قوله د إلى المصلى ، على قوله صلاة العيد ليعم من يتأتى منه الصلاة ومن لا يتأتى . **قوله** (عن عبد الرحمن بن
عباس) بموحدة مكسورة ثم مهملة ، وصرح يحيى القطان عن الثورى بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتى بعد
باب . **قوله** (خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى) ليس فى هذا السياق بيان كونه كان صبيا حينئذ ليطابق
الترجمة ، لكن جرى المصنف على عادته فى الإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث الذى يورده ، فسيأتى بعد
باب بلفظ د ولولا مكاتى من الصغر ما شهدته ، ويأتى بقية الكلام عليه فى الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وقوله
د يوم فطر أو أضحى ، شك من الراوى عن ابن عباس ، وسيأتى بعد بابين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم
بأنه يوم الفطر

١٧ - باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس

٩٧٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا محمد بن طاحنة** عن **زبيد** عن **الشعبي** عن **البراء** قال **خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلّى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ، ثم نرجع فننحر . فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتنا ، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء عجله لأهله ليس من النُّسك في شيء .** فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إني ذبحت وعندى جذعة خير من مُسِنَّة . قال : اذبحها ، ولا تنى عن أحد بعدك »

قوله (باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد) قال **الزبير بن المنير** ما حاصله : إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجملة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك ، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخاطب على منبر ، بخلاف العيد فإنه يخاطب فيه على رجلية كما تقدم في « باب خطبة العيد » ، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال . **قوله** (قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب الخروج إلى المصلى ، وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ « ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس » وفي رواية مسلم « قام فأقبل على الناس ، الحديث . **قوله** في حديث البراء (فإنه شيء عجله لأهله) في رواية المستمل « فإنما هو شيء » ، وقوله فيه « ولا تنى عن أحد بعدك » ، كذا للستملي والحموي بفاء ، وللكشميهني والباقرين « ولا تنى » ، بالعين المعجمة والنون وضم أوله ، والمعنى متقارب . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاضاحى إن شاء الله تعالى . وموضع الترجمة منه قوله « ثم أقبل علينا بوجهه » ،

١٨ - باب العلم الذي بالمصلّى

٩٧٧ - **حدثنا مسدد** قال **حدثنا يحيى** عن **سفيان** قال **حدثني عبد الرحمن بن عابس** قال « سمعت ابن عباس قبل له : أشهدت العيد مع النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، ولولا مكان من الصنبر ما شهدته ، حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلّى ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتن يهوين بأيديهن يقدقنه في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته »

قوله (باب العلم الذي بالمصلّى) تقدم في « باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر » ، التعريف بمكان المصلّى ، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع ، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ . وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا لمصلاه شيئا يعرف به وهو المراد بالعلم ، وهو بفتحتين : الشيء الشاخص . **قوله** (ولولا مكان من الصنبر ما شهدته) أى حضرته ، وهذا مفسر للبراد من قوله في « باب وضوء الصبيان » : ولولا مكان من ما شهدته ، فدل هذا على أن الضمير في قوله « منه » ، يعود على غير المذكور وهو الصنبر ، ومضى بعضهم

على ظاهر ذلك السياق فقال : إن الضمير يعود على النبي ﷺ ، والمعنى ولولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدت معه العيد ، وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه ، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون ما نأما لا مقتضيا ، فعمل فيه تقدما وتأخيرا ، ويكون قوله من الصغر متعلقا بما بعده فيكون المعنى لولا منزلتي من النبي ﷺ ما حضرت لاجل صغري ، ويمكن حمله على ظاهره وأراد : بشهود ما وقسح من وعظه للنساء ، لأن الصغر يقتضى أن يغتفر له الحضور معهن بخلاف الكبر ، قال ابن بطال : خروج الصبيان المصلى إنما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويحفظ مما يفسدها ، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة ١ هـ . وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هو للتبرك وإظهار شعار الاسلام بكثرة من يحضر منهم ، ولذلك شرع للحيض كما سيأتى ، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أولا ، وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا . وأما ضبط ابن عباس القصة فلعله كان لفرط ذكائه واهه أعلم . قوله (حتى أتى العلم) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير إبتداء ، والمعنى خرج رسول الله ﷺ أو شهدت الخروج معه حتى أتى ، وكأنه حذف لدلالة السياق عليه . قوله (ثم أتى النساء) يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهن . قوله (ومعه بلال) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة اليه من شاهد ونحوه ، لأن بلالا كان خادما للنبي ﷺ ومتولى قبض الصدقة ، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره . قوله (يهون) بضم أوله أى يلقين ، وقوله (يقدفنه) أى يلقين الذى يهون به ، وقد فسر في الباب الذى يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضا وسيأته . (تنبيه) : وقع في رواية أبي على الكشاني عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير : العلم انتهى . وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان ، فذكره . ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال : أخرجه البخارى فقال : وقال ابن كثير ، فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التى في الاعتصام

١٩ - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ

٩٧٨ - **حديثي** إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ثم خطب . فلما فرغ زل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكل على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء الصدقة . قلت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، ولكن صدقة يتصدق حينئذ : تلقى فتحتها ويلقن . قلت : أترى حقاً على الإمام ذلك ويذكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، وما لم لا يفعلونه ؟ »

٩٧٩ - قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهدت الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يصلون قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد . خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس بيده . ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء معه بلال فقال (يا أيها النبي إذا

جاءك المؤمناتُ يبائِمنَكَ الآية . ثم قال حين فرغ منها : آتَيْنَ عَلَى ذَلِكَ ؟ قالت امرأة واحدة منهن - لم يُجبه غيرُها - : نعم . لا يدرى حسنٌ من هي . قال فتصدقن ، فبسط بلالٌ ثوبه ثم قال : هلم ، لكن فداء أبي وأمي . فيلقين الفتح وتلقوا أيتيم في ثوب بلال . قال عبدُ الرزاق : الفتح : الخواتيم العظامُ كانت في الجاهلية .

قوله (باب موعظة الإمام النساء يوم العيد) أى إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال . **قوله** (حدثني إسحق بن إبراهيم بن نصر) نسب في رواية الاصيل إلى جده فقال إسحق بن نصر . **قوله** (ثم خطب ، فلما فرغ نزل) فيه إشعار بأنه ﷺ كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله « نزل » ، وقد تقدم في « باب الخروج إلى المصلى » ، أنه ﷺ كان يخطب في المصلى على الأرض ، فلعل الراوى ضمن النزول معنى الانتقال . وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الاسلام وأنه خاص به ﷺ ، وتعقبه النووى بهذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله « فلما فرغ نزل فاتى النساء » ، والخصائص لا تثبت بالاحتمال . **قوله** (قلت لعطاء) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في « باب المشى » ، بدون هذه الزيادة . ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله « الصدقة » ، أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله « وبلال باسط ثوبه » ، لأنه يشعر بأن الذى يلقي فيه شيء يحتاج إلى ضم فهو لائق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل ، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع ، وأنها كانت مما لا يجزى في صدقة الفطر من خاتم ونحوه . **قوله** (تلقى أى المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال « وبلقين ، أو المعنى تلقى الواحدة » ، وكذلك الباقيات يلقين . **قوله** (فتخها) بفتح الفاء والمثناة من فوق وبالحاء المعجمة كذا للاكثر ، وللمستملى والحموى « فتختها » بالتأنيث ، وسيأتى تفسيره قريباً ، وحذف مفعول يلقين اكتفاءً ، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة إلى التنويع ، وسيأتى في حديث ابن عباس بلفظ « فيلقين الفتح والخواتم » . **قوله** (قلت) القائل أيضاً ابن جريج ، والمسئول عطاء . وقوله « انه لحق عليهم » ، ظاهره أن عطاء كان يرى وجوب ذلك ، ولهذا قال عياض : لم يقل بذلك غيره . وأما النووى لحمله على الاستحباب . وقال : لا مانع من القول به ، إذا لم يترتب على ذلك مفسدة . **قوله** (قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم) هو معطوف على الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق ، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في « باب الخطبة » . **قوله** (خرج النبي ﷺ) كذا فيه بغير أداة عطف ، وسيأتى في « باب تفسير الممتحنة » من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « فنزل نبي الله ﷺ » ، وكذا لمسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقوله « ثم يخطب » ، بضم أوله على البناء للجهول . **قوله** (حين يجلس) بتشديد اللام المكسورة ، وحذف مفعوله ، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ « يجلس الرجال بيده » ، وكأنهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً ، أو لعلمهم أرادوا أن يتبعوه فنعمهم فيقوى البحث الماضى في آخر الباب الذى قبله . **قوله** (فقالت امرأة واحدة منهن لم يجبه غيرها : نعم) زاد مسلم « يا نبي الله » ، وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتزيلها منزلة الاقرار ، وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم ينكروا ولم يمنع مانع من انكارهم . **قوله** (لا يدرى حسن من هي) حسن هو الراوى له عن طاوس

ووقع في مسلم وحده ، لا يدري حينئذ ، وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف ، ووجهه النووي بأسر محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه (١) من طريقه كما في البخاري موافقا لرواية الجماعة . والفرق بين الروایتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدر من المرأة ، بخلاف رواية مسلم . ولم أقف على تسمية هذه المرأة ، إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء ، فانها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد ، أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معه فقال : يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم . فناديت رسول الله ﷺ وكنت عليه جريئة : لم يا رسول الله ؟ قال : لأنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، الحديث ، فلا يبعد أن نكون هي التي أجابته أولا بنعم ، فان القصة واحدة ، فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم . وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلة الأنصارية - وهي أسماء المذكورة - أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله ﷺ ما أخذ الحديث ، ولابن سعد من حديثها : « أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق الآية » . قوله (قال فتصدقن) هو فعل أمرهن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف تقديره إن كننن على ذلك فتصدقن ، ومناسبتها للآية من قوله : ولا يعصينك في معروف ، فان ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به . قوله (ثم قال لم) القائل هو بلال ، وهو على اللغة الفصحى في التعبير بها للفرد والجمع . قوله (لكن) بضم الكاف وتشديد النون ، وقوله : « فدا بكسر الفاء والقصر . قوله (قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية) لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس ، وقد ذكر ثعلب أنها كن يلبسها في أصابع الأرجل . ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تنصرف إلى ما يلبس في الأيدي ، وقد وقع في بعض طرق عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل ، وحكى عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لا فصوص لها ، فعلى هذا هو من عطف الأعم على الأخص . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب وعطف النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن ، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصن بذلك في مجلس منفرد ، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة . وفيه خروج النساء إلى المصل كما سيأتي في الباب الذي بعده . وفيه جواز التفدية بالآب والأم ، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه . واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف ، على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستئصال عن ذلك كله ، قال القرطبي : ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك . وأما كونه من الثلث فما دونه فان ثبت أنها لا يجوز لهن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الزيادة ، وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث أبي سعيد . ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر ، وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة إليه . وفيه بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتجج في حقه إلى ذلك ، والعناية بذكر ما يحتاج إليه للتلاوة آية

المتحنة لكونها خاصة بالنساء . وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ، وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطاحوا عليه من الطلب ، ولا يخفى ما يشترط فيه من أن المطلوب له أن يكون غير قادر على التكسب مطلقاً أو لما لا بد له منه . وفي مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعز عليهن من حلين مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ ورضى عنهن ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض

٢٠ - باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد

٩٨٠ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** أيوب عن حفصة بنت سيرين قالت : كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فأتيتها ، فحدثت أن زوج أختها غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة ، فكانت أختها معه في ست غزوات ، فقالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونداوي الكلبي . فقالت : يا رسول الله ، على إحدانا بأس - إذا لم يكن لها جلباب - أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبها من جلبابها ، فلتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيها فسألتها : أسمع في كذا وكذا ؟ قالت : نعم ، بأبي - وقلمنا ذكرت النبي ﷺ إلا قالت : بأبي - قال : ليخرج العواتق ذوات الخدور - أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب - والحيض ، ويعتزل الحيض المصلي ، ولتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها : الحيض ؟ قالت : نعم ، أليس الحائض تشهد عرقات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟

قوله (باب إذا لم يكن لها جلباب) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين ، تقدم تفسيره في كتاب الحيض في باب مشهود الحائض العيدين ، قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ما ورد في الخبر ٥١ . والذي يظهر لي أنه حذفه لما فيه من الاحتمال ، فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس ، أي تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة « من جلايبها » ، ولترمذ « قلنرها أختها من جلايبها » والمراد بالاخت الصاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها في ثوبها ، ويؤيده رواية أبي داود « تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها » يعني إذا كان واسعاً ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « ثوبها » جنس الثياب فيرجع للأول . ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند التستر ، وقيل : أنه ذكر على سبيل المبالغة ، أي يخرجن على كل حال ولو انتنيتن في جلباب . **قوله** (قالت نعم بأبي) بموحدتين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة ، وفي رواية كريمة وأبي الوقت « بأبي » بكسر الثانية على الأصل ، أي أفديه بأبي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « يبي » بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، ووقع عند أحد من طريق حفصة عن أم عطية قالت « أمرنا رسول الله ﷺ بأبي وأمي » . **قوله** (لتخرج العواتق ذوات الخدور) كذا الأكثر على أنه صفة وللشميني (أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب) يعني هل هو بواو العطف أو لا ، وقد تقدم نحوه في الباب المذكور . **قوله** (فقلت لها) القائلة المرأة

والمقول لها أم عطية ، ويحتمل أن تكون القائمة حفصة والمقول لها المرأة وهي أم عطية ، والاول أرجح والله أعلم

٢١ - باب اعتزال الحيض المصلى

٩٨١ - **حَرْشٌ** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ هَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ

« أَمَرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ - قَالَ ابْنُ هَوْنٍ : أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ - فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَشْهَدْنَ جَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتَهُمْ وَبِعَتَرْنَ لَنَا مُصَلَّاهُمْ »

قوله (باب اعتزال الحيض المصلى) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذى فى الباب الماضى ، وكأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به . وقد تقدم مضموما إلى الباب المذكور فى كتاب الحيض . **قوله** (عن ابن عون) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، وقد شك ابن عون فى العواتق كما شك أبو ب فى الذى قبله ، ووقع فى رواية منصور ابن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذى « تخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور » . وفى هذا الحديث من الفوائد جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت باحضار الدواء مثلا والمعالجة بغير مباشرة ، إلا إن احتيج إليها عند أمن الفتنة . وفيه أن من شأن العواتق والمخدرات عدم البروز إلا فيما أذن لهن فيه . وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ، ومشروعية عارية الثياب . واستدل به على وجوب صلاة العيد ، وفيه نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمسكف ، فظهر أن القصد منه إظهار شعار الاسلام بالمبالغة فى الاجتماع ولتعم الجميع البركة والله أعلم . وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيات أم لا ، وقد اختلف فيه السلف ، ونقل عياض وجوبه عن أبى بكر وعلى وابن عمر ، والذى وقع لنا عن أبى بكر وعلى ما أخرجه ابن أبى شيبة وغيره عنهما فالأحق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين ، وقد ورد هذا مرفوعا باسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن رباح به والمرأة لم تسم ، والأخت اسمها عمرة صحابية . وقوله « حق » يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب ، روى ابن أبى شيبة أيضا عن ابن عمر انه كان يخرج الى العيدين من استطاع من أهله ، وهذا ليس صريحا فى الوجوب أيضا ، بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يحمل على حالين ، ومنهم من حمله على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة ، ولكن نص الشافعى فى الأم يقتضى استثناء ذوات الهيات قال : وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة ، ولما لشهود من الأعياد أشد استحبابا . وقد سقطت وأو العطف من رواية المزنى فى المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للعجائز ففى على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه ، بل قد روى البيهقى فى المعرفة عن الربيع قال قال الشافعى : قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين ، فإن كان ثابتا قلت به ، قال البيهقى : قد ثبت وأخرجه الشيخان - يعنى حديث أم عطية هذا - فيلزم الشافعية القول به ، ونقله ابن الرفعة عن البندنجى وقال : لأنه ظاهر كلام التنبيه ، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه ، قال الطحاوى : وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون فى أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بحضورهن إرهابا للعدو ، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الكرماني : تاريخ الوقت لا يعرف . قلت : بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شهد به وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوى ، وقد صرح فى حديث

أم عطية بعلة الحكم وهو شهود من الخير ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته ، وقد أقنت به أم عطية بعد النبي ﷺ بمدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، وأما قول عائشة ، لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعن المساجد ، فلا يعارض ذلك لندوره إن سلنا أن فيه دلالة على أنها أقنت بخلافه ، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أقنت بالمنع ليست صريحة ، وفي قوله « ارهابا للعدو » نظر لأن الاستنصار بالنساء والتكثُر بهن في الحرب دال على الضعف ، والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور ولا تزاحم الرجال في الطرق ولا في الجامع ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيض

٢٢ - باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلى

٩٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ - أَوْ يَذْبَحُ - بِالْمَصَلَّى ،

[الحديث ٩٨٢ - أطرافه في : ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ٥٥٥١ ، ٥٥٥٢]

قوله (باب النحر والذبح بالمصلى يوم النحر) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، قال الزين بن المنير : عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأو المقتضية للتردد اشارة الى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما ما ينحر والآخر ما يذبح ، وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى . ويحتمل أن يكون أشار الى أنه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الاضاحي ، ويأتي الكلام هناك على فوائده ان شاء الله تعالى

٢٣ - باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا سئل الإمام عن شيء وهو مخاطب

٩٨٣ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا منصورُ بْنُ الْمُثَنِّيرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ . وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَاكُ شَاءَ لِحْمٍ . فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الْعِبَادَةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلِي وَشُرِبُ ، فَتَعَجَّلْتُ ، وَأَكَلْتُ وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تِلْكَ شَاءَ لِحْمٍ . قَالَ فَأَنْ عِنْدِي عَنَاقُ جَذْعَةٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لِحْمٍ ، فَهَلْ تَجِزِي عَنِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تَجِزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »

٩٨٤ - **حَدَّثَنَا** حامدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ حمادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عُمَيْدٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ خَطَبَ فَأَسْرَ مِنْ ذَبْحٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُمِيدَ ذَبْحَهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِيرَانِي - إِمَّا قَالَ : بِهِمْ خِصَاصَةٌ ، وَإِمَّا قَالَ : قَقْرُ - وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي

أحب إلى من شأني لحم . فرخص له فيها »

٩٨٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الأسود عن جندب قال « صلى النبي ﷺ يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح وقال : من ذبح قبل أن يصل فليذبح أخرى مكانها ، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله »

[الحديث ٩٨٥ - أطرافه في : ٥٥٠٠ ، ٥٥٦٢ ، ٦٦٧٤ ، ٧٤٠٠]

قوله (باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب) في هذه الترجمة حكمان وظن بعضهم أن فيها تكرارا وليس كذلك ، بل الأول أعم من الثاني ، ولم يذكر المصنف الجواب استفتاء بما في الحديث ، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول ، وسؤال أبي بردة عن حكم المناق دال على الحكم الثاني . **قوله** (عن الأسود) هو ابن قيس لا ابن زيد ، لأن شعبة لم يلحق ابن زيد ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي . **قوله** (وقال من ذبح) هو من جملة الخطبة وليس معطوفا على قوله « ثم ذبح » ، لئلا يلزم تخلل الذبح بين الخطبة وهذا القول ، وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي السلام عليهما في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى

٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد

٩٨٦ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا أبو تميلة يحمي بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن

جابر قال « كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق »

تابعه يونس بن محمد عن فليح . وحديث جابر أصح

قوله (باب من خالف الطريق) أي التي توجه منها إلى المصل . **قوله** (حدثنا محمد) كذا للاكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام ، وكذا للحفصي وجزم به الكلاباذي وغيره ، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى . وكذا هو في رواية أبي علي بن شويه ، والأول هو المعتمد ، وقد رواه عن أبي تميلة أيضا - من اسمه محمد - محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صحابه كما سيأتي ، وليس هو ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه ، وأبو تميلة بالمشناة مصغرا مروزي قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قاله الذهبي ، ثم إنه لم ينفرد به كما سيأتي . نعم تفرد به شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا ، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح . **قوله** (عن سعيد بن الحارث) هو ابن أبي سعيد بن المعل الأنصاري . **قوله** (إذا كان يوم عيد خالف الطريق) كان تامة ، أي إذا وقع ، وفي رواية الاسماعيلي « كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه » قال الترمذي : أخذ بهذا بعض أهل العلم فأستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعي انتهى . والذي في الآم ، أنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعي : لم يتعرض في الوجيز لإلزام الآم .

الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفاتو تكفر رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . **قوله** (ذكروا) لم بسم طائوس من حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه ، ونبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . **قوله** (اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنب ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنب مجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث داغتلوا يوم الجمعة إلا أن نكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجزئ . قل طلوع الفجر . لقوله يوم الجمعة ، وطلوع الفجر أول اليوم شرعاً . **قوله** (واغسلوا رؤوسكم) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام ثلاثاً يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة وكغسل الجنابة ، ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف **قوله** (وأصيبوا من الطيب) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشمر ذلك به ، كذا وجه الزين بن المنير جواباً لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . **قوله** (قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري) هذا بخلاف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً : « من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه » أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

٧ - باب يلبس أحسن ما يجد

٨٨٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللفد إذا قدموا عليك . فقال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

هُطَارِدٍ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لَمْ أَكُسْكُمَا لَتَنْبَسْهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا »

[الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١]

قوله (باب يلبس أحسن ما يجد) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر « أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريرا . وقد تعقبه الداودي بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ « ولبس من خير ثيابه » ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولابن داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه « ولبس من أحسن ثيابه » ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال « ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبين مهنته » ، ووصله ابن عبد البر في « التمهيد » من طريق يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي إسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله « سيرة » بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتثنية على الصفة أو البدل . قال الخطابي : يقال حلة سيرة كناية عن عشاء . ووجه ابن التين فقال : يريد أن عشاء مأخوذ من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشاء ، وكذلك الحلة سميت سيرة لأنها مأخوذة من السيور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التيمي . وقوله « فكساها » أخاله بمكة مشركا ، سيأتي أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : يَسْتَنُّ

٨٨٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس - لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة »

[الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠]

٨٨٨ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا شعيب بن الحبحاب حدثنا أنس قال :

قال رسول الله ﷺ « أكرث عليكم في السواك »

٨٨٩ - **حديث** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وحصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه »

قوله (باب السواك يوم الجمعة) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أي يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر لللائحة وبني آدم . ثاني الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشيد مناسبة للنبي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « أنه ﷺ كان إذا قام من الليل بشوص فاه » ، ووجه مناسبتها أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (أو لولا أن أشق على الناس) هو شك من الراوي ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » دون الشك . **قوله** (لا مرهم بالسواك) أي باستعمال السواك ، لان السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فلي هذا لا تقدير . والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيثه ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** (مع كل صلاة) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوي : « لولا » كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و « لا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منغيا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت النديبة ، ولو كان للندب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، اذ الندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لان السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارح أنه لم يأمر به ١ هـ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « لفرضت عليهم » بدل لا مرهم ، وقال الشافعي : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرهم شق عليهم به أو لم يشق ١ هـ . وإلى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطاً . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعاً « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنع في مفهوم حديث الباب الامر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الامر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سلية عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكذا أن الوضوء لا يندب للرابطة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلاً ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » ، وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبني أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشى منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم يزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سبباً لعدم أمره . فلو كان الحكم متوقفاً على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخباراً منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعدم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . (فائدة) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالاً تقرب إلى الله ، فانتضى أن تكون حال كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند البرار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصل ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرت » ، وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرت الخ » ، أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه « أكرت عليكم » ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكى الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولغت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلا الآن صريحة . (تنبيه) : ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسل ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري بذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر باب الدهن للجمعة ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال : قال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا أردت أن تنصرف فاركن ركعة توتر لك ما صليت » . قال القاسم : ورأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث ، وإن كلاً لو اسع ، أرجو أن لا يكون بشيء منه بأس

٩٩٤ - **حديث** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري عن عروة أن عائشة أخبرته « ان رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته - تمنى بالليل - فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة »

(أبواب الوتر) كذا عند المستمل ، وعند الباقي د باب ما جاء في الوتر ، وسقطت البسطة عند ابن شويه والاصلي وكرمة . والوتر بالكسر الفرد ، وبالفتح الثار ، وفي لغة مترادفان . ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن لإفراده بترجمة عن أبواب التهجد والتطوع يقتضى أنه غير ملحق بها عنده ، ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه . أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة : حديث ابن عمر من وجهين ، وحديث ابن عباس ، وحديث عائشة . فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في إسناده إلا أن في رواية مكى بن إبراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخرجه كذا في الموطآت للدارقطني ، وأورده الباقيون بالنعنة . (فائدة) : قال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء : في وجوبه ، وعدده ، واشتراط النية فيه ، واختصاصه بقراءة ، واشتراط شفع قبله ، وفي آخر وقته ، وصلاته في السفر على الدابة . قلت : وفي قصائمه ، والقنوت فيه ، وفي عمل القنوت منه ، وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته من يعود . لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوبا أو لا . وقد اختلفوا في أول وقته أيضا ، وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر . وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه ، وبأنى الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها . قوله (أن رجلا) لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر ، أن رجلا سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل ، فذكر الحديث ، وفيه ثم سأل رجلا على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه ، قال : فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره ، وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية ، وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في مجلدة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابيا سأل ، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وقد سبق في د باب الحلق في المسجد ، أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر . قوله (عن صلاة الليل) في رواية أيوب عن نافع « في باب الحلق في المسجد » : « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل ، ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع ، وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل ، وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رجل : يا رسول الله كيف

تأمرنا أن نصل من الليل ، وأما قول ابن بريدة جوابه بقوله مثنى يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فقيه نظر ، وأولى ما فسر به الحديث من الحديث ، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحق ، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة السؤال ، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله ، والنهار ، بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم الناسى على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه ؟ وادعى يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعلى الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصل بالنهار أربعاً أربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين ^(١) . قوله (مثنى مثنى) أى اثنين اثنين ، وهو غير منصرف لتكرار العدد فيه قاله صاحب الكشاف ، وقال آخرون : للعدل والوصف ، وأما إعادة مثنى فللبالغة في التأكيد ، وقد فسره ابن عمر راوى الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين . وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسره به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله عليه السلام بحلقه ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصل من الأربع فافوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه عليه السلام ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه عليه السلام الفصل كما صح عنه الوصل ، فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم نقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر ، قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوى فإنه استدلل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل ببعض الشافعية للجواز بمعوم قوله عليه السلام : الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل ، صححه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل ، وقال الأثرم عن أحد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

(١) كذا في الأصلين وصوابه : لما نقله يحيى بن سعيد ، كما تقدم قريبا . والله أعلم

أوتر بخص لم يجلس إلا في آخرهما إلى غير ذلك من الاحايث الدالة على الوصل ، إلا أنا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجلب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً ، وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعوائهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين . قوله (فإذا خشي أحدكم الصبح) استدلل به على خروج وقت الوتر بطول الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجسجس آخر صلاته وترا فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ، وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً : من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له ، وهذا محمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداءه ، لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً : من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله : إذا خشي أحدكم الصبح - أي وهو في شفع - فلينصرف على وتر ، وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفترق إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح ، وحكاه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قاله الشافعي في القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح ، واختلف السلف في مشروعية قضائه فنفاه الأكثر ، وفي مسلم وغيره عن عائشة ر أنه ﷺ كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثلث عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه ﷺ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والاوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس ، وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسلم ، وعن سعيد بن جبير : يقضى من القابلة ، وعن الشافعية : يقضى مطلقاً ، ويستدل لهم بمحدث أبي سعيد المتقدم والله أعلم . (قائمة) : يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعاً ، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحد سئل عن حد النهار فقال : من الفجر المستطير إلى بداءة الشفق . وحكى عن الشعبي أنه وقت منفرد لا من الليل ولا من النهار (١) . قوله (صلى ركعة واحدة) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك في فصل ركعة ، أخرجه الداوطني في الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وسيأتي بصيغة الأمر أيضاً من طريق ابن عمر الثانية في هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه ، واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر ، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكتبني بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة أنه ﷺ كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله : اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا ، مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحمله النووي على أنه ﷺ فعله ليبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً . وأما الثاني فذهب

(١) هنا القول المحكى عن الشعبي باطل ، لأن الأدلة الشرعية دالة على أنه من النهار في حكم الفجر ، أعني بذلك ما بعد طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . والله أعلم

الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله ﷺ « لا وتران في ليلة » ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي . وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل وترك على الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني ، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة . فقيل : أرايت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فشفعت حتى أصبح ؟ قال : ليس بذلك بأس . واستدل بقوله ﷺ « صل ركعة واحدة » ، على أن فصل الوتر أفضل من وصله ، وتعقب بأنه ليس صريحا في الفصل ، فيحتمل أن يريد بقوله « صل ركعة واحدة » ، أي مضافة إلى ركعتين مما مضى . واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقصرار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً « لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب » ، وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلة والاعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وإسناده على شرط الشيخين ، وقد صححه ابن حبان والحاكم ، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث . وأخرجه النسائي أيضاً . وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال : لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تقدح في الإجماع الذي نقله . وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة . نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة انتهى . فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه « يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن » ، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث ثلاث ركعات ، ويحسب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بشهدين ، وقد فعله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتسكين ، ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ، ومن طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما ، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحامد بن زيد عن أيوب مثله ، وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب ، وكأنهم لم يبلغهم النهي المذكور . وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه . قوله (توتر له ما قد صلى) استدل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع ، وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طهره الفجر قبل أن يوتر فيسكتني بواحدة لقوله « فإذا خشى الصبح » ، فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث ، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية . واستدل به على تعيين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله « ما قد صلى » أي من النفل . وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من النفل والفرض وقالوا : إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً « الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة » ، أخرجه

أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نقل قبلها، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في المغازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعدا أوتر بركعة، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد علي بن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم. قوله (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الأول، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقرونا في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث، ولهذا فصله البخاري عنه. قوله (أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصل الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلا. وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة. وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوى. ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أى التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بمد هذا التأويل والله أعلم. وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلت بشرحه على ما هنا. وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلي بن عبد الله بن عباس وعطاء وطلوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو حمزة وغيرهم مطولا ومختصرا، وسأذكر ما في طرقه من الفوائد ناسبا كل رواية إلى مخرجها إن شاء الله تعالى. قوله (أنه بات عند ميمونة) زاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم: فركبت رسول الله ﷺ كيف يصل، زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه: بالليل، ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال: بعثني العباس إلى النبي ﷺ، زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب: في إبل أعطاه إياها من الصدقة، ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه: أن العباس بعثه إلى النبي ﷺ في حاجة: قال: فوجدته جالسا في المسجد فلم أستطع أن أكله، فلما صلى المغرب قام فركع حتى أذن بصلاة العشاء، ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه: كان رسول الله ﷺ وعد العباس ذودا من الإبل، فبعثني إليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة، وهذا يخالف ما قبله، ويجمع بأنه لما لم يكلمه في المسجد أعاده إليه بعد العشاء إلى بيت ميمونة، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن نويضع عن كريب من الزيادة: فقال لي: يا بني بت الليلة عندنا، وفي رواية حبيب المذكورة: فقلت: لا أنا ما حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل، وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن مخزومة: فقلت لميمونة: إذا قام رسول الله ﷺ فابقظيني، وكان عزم في نفسه على السهر ليطالع على الكيفية التي أرادها، ثم خشي أن يغلبه النوم فوصى ميمونة أن توقظه. قوله (في عرض وسادة) في رواية محمد بن الوليد المذكورة: وسادة من آدم حشوها ليف، وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة: ثم دخل مع امرأته في فراشها، وزاد أنها كانت ليلتشد حائضا، وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير: فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة، وقد سبقت الإشارة إليه في كتاب العلم، وتقدم الكلام على الاضطجاع والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في باب قراءة القرآن بعد الحدث، وكذا على الشن. قوله (حتى انتصف الليل أو قريبا منه) جزم

شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة ، بثك الليل الأخير ، ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين : ففي الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمضجعه فنام ، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى ، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة . وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين ، فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ، ثم قام فأتى القرية ، الحديث . وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ، ثم قام قومة أخرى ، وعنده من رواية شعبة عن سلمة ، فقال ، بدل فأتى حاجته . قوله (ثم قام إلى شن) زاد محمد بن الوليد ، ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ . قوله (فأحسن الوضوء) في رواية محمد بن الوليد وطلحة ابن نافع جميعا ، فأصبح الوضوء ، وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب ، فتوضأ وضوءا خفيفا ، وقد تقدمت في باب تخفيف الوضوء . ويجمع بين هاتين الروایتين برواية الثوري فإن لفظه ، فتوضأ وضوءا بين وضوءين لم يكثر وقد أبلغ ، ولمسلم من طريق عياض عن مخزومة ، فأصبح الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلا ، وزاد فيها ، فتسوك ، وكذا لشريك عن كريب ، فاستن ، كما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الغسل . قوله (ثم قام يصلي) في رواية محمد ابن الوليد ثم أخذ بردا له حضرميا فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصلي . قوله (فصنعت مثله) يقتضى أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشع ، ويحتمل أن يحمل على الأغلب ، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله ، فقامت فتمطيت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه ، وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عادته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته . قوله (وقت إلى جنبه) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى . قوله (وأخذ بأذني) زاد محمد بن الوليد في روايته ، فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني يده في ظلمة الليل ، وفي رواية الضحاك بن عثمان ، فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكا برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال ، فاخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيمانه لأن حاله كانت تقتضى ذلك لصغر سنه . قوله (فصل ركعتين ثم ركعتين) كذا في هذه الرواية ، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها ، يسلم من كل ركعتين ، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضا وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك . ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال ، ثم أوتر ، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال ، فستامت ، ولمسلم ، فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فصلى ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد ، وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله ، ثم أوتر : فقام فصلى ركعتين ، فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة ، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها ، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه ، فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج ، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف ، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكا فيها ، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ، ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب ، إلا إن حمل على أنه آخر سنة العشاء حتى استيقظ ، لكن يعكر

عليه رواية المنال الآتية قريبا ، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضا : ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه
 فصل أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات ، وقد حمل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكونها
 وقعت قبل النوم ، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس قال فيه
 فصل العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف ، فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع
 في المسجد لاني البيت ، ورواية سعيد بن جبير أيضا تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر ، وقد رواها
 أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه فصل سبعا أو خسا أوتر بهن لم يسلم إلا في آخرهن ، . وقد ظهر لي من رواية
 أخرى عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير ، فعند النسائي من طريق
 يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير فصل ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما ، فهذا
 يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب ، وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود
 فصل ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر ، فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب ، وأما ما في روايتهما
 من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ، ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد . وأما قوله في
 رواية طلحة بن نافع ، يسلم من كل ركعتين ، فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ، ويؤيده رواية يحيى بن الجزار
 الآتية ، ولم أر في شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عددا ، ومن
 ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة ، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند
 مسلم ما يحالفهم فإن فيه فصل ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فقام حتى نفخ ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل
 ذلك بستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات - يعني آخر آل عمران - ثم أوتر بثلاث فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة ،
 انتهى ، فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعاً ولم يذكر ركعتي الفجر أيضا ، وأظن
 ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا ، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومثله اختلافا تقدم ذكر
 بعضه ، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم ، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في
 طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود . والحاصل أن قصة مبيت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها ،
 فهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى
 مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما أن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة ، وأما
 رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ، ويوافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة
 الليل باللفظ ، كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل ، ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا ، وبينها يحيى بن
 الجزار عن ابن عباس عند النسائي باللفظ ، كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح ،
 ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله صلى ركعتين ثم ركعتين ، أى قبل أن ينام ،
 ويكون منها سنة العشاء . وقوله ثم ركعتين الخ ، أى بعد أن قام . وسياق نحو هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب
 صلاة الليل إن شاء الله تعالى ، وجمع السكروا بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون
 بعض رواته ذكر التقدير الذي اقتدى ابن عباس به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجميع مجلا والله
 أعلم . قوله (ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين) تقدمت تسمية المؤذن قريبا ، وسياق بيان الاختلاف
 في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع . قوله (ثم خرج) أى إلى المسجد

(فصلي الصبح) أى بالجماعة ، وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتى فى الدعوات ، وكان من دعائه : اللهم اجعل فى قلبى نورا ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه فى أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى . وفى حديث ابن عباس من الفرائد غير ما تقدم جواز إعطاء بنى هاشم من الصدقة ، وهو محمول على التطوع ، ويحتمل أن يكون إعطاؤه العباس ليتولى صرفه فى مصالح غيره ممن يحل له أخذ ذلك . وفيه جواز تقاضى الوعد وإن كان من وعد به مقطوعا بوفائه . وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضيف ، وحسن المعاشرة للاهل ، والرد على من يؤثر دوام الانقباض . وفيه مببت الصغير عند محرمه وإن كان زوجها عندها ، وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض ، وترك الاحتشام فى ذلك بحضرة الصغير وإن كان مميّزا بل مراهما . وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيبه وإيقاظه ، وقد قيل : إن المتعلم إذا تعوهد بقتل أذنه كان أذكى لفهمه . وفيه حمل أفعاله عليه السلام على الاقتداء به ، ومشروعية التنفل بين المغرب والعشاء ، وفضل صلاة الليل ولا سيما فى النصف الثانى ، والبداية بالسواك واستحبابه عند كل وضوء وعند كل صلاة ، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل ، واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث ، وأعله المراد بالوضوء للجنب ^(١) . وفيه جواز الاعتراف من الماء القليل لأن الإناء المذكور كان قصعة أو صحفة ، واستحباب التقليل من الماء فى التطهير مع حصول الإسباغ ، وجواز التصغير والذكر بالصفة كما تقدم فى باب السمر فى العلم حيث قال « نام الغليم » ، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأتبه فى ذلك . وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد ، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة ، واستدعاؤه لها ، والاستعانة باليد فى الصلاة وتسكّر ذلك كما سيأتى البحث فيه فى أواخر كتاب الصلاة . وفيه مشروعية الجماعة فى النافلة ، والالتزام بمن لم ينو الإمامة . وبيان موقف الإمام والمأموم ، وقد تقدم كل ذلك فى أبواب الإمامة والله المستعان . واستدل به على أن الأحاديث الواردة فى كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم فى جميع الأحوال ، وأجيب بأن نومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن يثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم . انتهى الكلام على حديث ابن عباس . وأما طريق ابن عمر الثانية فالتقاسم المذكور فى إسناده هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وقوله فيه « فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة » فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص بمن خشى طلوع الفجر لانه علقه بأرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون الحشية طلوع الفجر أو غير ذلك ، وقوله فيه « قال القاسم » هو بالاسناد المذكور ، كذلك أخرجه أبو نعيم فى مستخرجيه ، وهم من زعم أنه معلق . وقوله فيه « منذ أدركنا » أى بلغنا الحلم أو عقلنا ، وقوله « يوترون بثلاث وإن كلا لواسع » يقتضى أن القاسم فهم من قوله « فاركع ركعة » أى منفردة منفصلة ، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل فى الوتر والله أعلم . وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف لإسناده ومتنا فى كتاب صلاة الليل ، ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أراد بإيراده هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس ، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأمرين ، وقد بين القاسم أن كلا من الأمرين واسع فشمّل

(١) هذا الترجى ليس بجيد ، لصحة الأحاديث وصراحتها فى أن الوضوء الذى أمر به الجنب قبل أن ينام هو وضوء الصلاة فجنبه ، والله أعلم

الفصل والوصل والاقطار على واحدة وأكثر ، قال الكرماني : قوله « وان كلا » أى وان كل واحدة من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز ، وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فلم يشمله كلامه لأن المخالف من الحقيقة يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل ، مع أن كثيرا من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة « يسلم من كل ركعتين » فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كالنص في موضع النزاع ، وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل ، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكونا من جملة الوتر ، ومن خالفهم يقول إنهما منه بالنية . وباقه التوفيق والله أعلم

٢ - باب ساعات الوتر

قال أبو هريرة : أوصانى النبي ﷺ بالوتر قبل النوم

٩٩٥ - **حديث** أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا أنس بن سيرين قال « قلت لأبي عمر : أرايت الركعتين قبل صلاة الغداة أطيل فيهما القراءة ؟ فقال : كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ، ويوتر بركعة ، ويصلي الركعتين قبل صلاة الغداة وكأن الأذان بأذنيه » قال حماد : أى بسرعة

٩٩٦ - **حديث** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة قالت « كلَّ الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر »

قوله (باب ساعات الوتر) أى أوقاته . ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت الوتر ، لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر . لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء ، قالوا : ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهرا أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يحزى على هذا القول دون الأول ، ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة « وانتهى وتره إلى السحر » لأن الأول لإرادة الاحتياط ، والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه « من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره » ، فان صلاة آخر الليل مشهودة . وذلك أفضل . ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله . **قوله** (وقال أبو هريرة) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظه « وان أوتر قبل أن أنام » ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق ، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة . **قوله** (أرايت) أى أخبرني . **قوله** (نطيل) كذا للاكثر بنون الجمع ، وللكشميني أطيل بالإنفراد ، وجوز الكرماني في « أطيل » أن يكون بلفظ مجهول الماضي ومعلوم المضارع ، وفي الأول بعد . **قوله** (كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله ، وأما الوصل فورد من فعله فقط . **قوله** (ويوتر بركعة) لم يعين وقتها ، وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل ، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذى بعده .

قوله (وكان) بتشديد النون . **قوله** (بأذنيه) أى لقرب صلاته من الأذان ، والمراد به هنا الإقامة ، فالعنى أنه كان يسرع بركعتي الفجر لإسراع من يسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما ، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما . ووقع في رواية مسلم «ان أنسا قال لابن عمر: إني لست عن هذا أسألك، قال: إنك لضخم ألا تدعى أستقرئ لك، الحديث . ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه إذا كان مما يحتاج اليه ، ومن قوله «انك لضخم» أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم . **قوله** (قال حماد) أى ابن زيد الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (بسرعة) كذا لأبي ذر وأبي الوقت وابن شويه ، ولغيرهم «سرعة» ، بغير موحدة ، وهو تفسير من الراوى لقوله «كان الأذان بأذنيه» ، وهو موافق لما تقدم . **قوله** (حدثنا أبي) هو حفص بن غياث ، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كيسان . **قوله** (كل الليل) ينصب «كل» على الظرفية . وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره ، والتقدير أوتر فيه . ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ : من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر» ، والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم . **قوله** (إلى السحر) زاد أبو داود والترمذى «حين مات» ، ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، فحيث أوتر في أوله لعله كان وجعا ، وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا ، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله ، لما عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم . والسحر قبيل الصبح ، وحكى الماوردى أنه السدس الأخير ، وقيل أوله الفجر الأول ، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة «فلما انفجر الفجر قام فأوتر بركعة» ، قال ابن خزيمة المراد به الفجر الأول ، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعا «زادني ربي صلاة وهي الوتر» ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر ، وفي إسناده ضعف ، وكذا في حديث خارجة بن حذافة في السنن ، وهو الذي احتج به من قال بوجوب الوتر ، وليس صريحا في الوجوب والله أعلم . وأما حديث بريدة رفعه «الوتر حق» ، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثا ، ففي سننه أبو المنيب وفيه ضعف ، وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ «حق» بمعنى واجب في عرف الشارع ، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الأحاد

٣ - باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر

٩٩٧ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال **حَدَّثَنَا** يحيى قال **حَدَّثَنَا** هشام قال **حَدَّثَنِي** أبي عن عائشة قالت «كان النبي ﷺ يُصَلِّي وأنا راقدة مُعْتَرِضَةً على فِرَاشِهِ ، فإذا أَرَادَ أَنْ يُؤَوِّتَ أَيْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ»

قوله (باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر) في رواية الكشميني «لوتر» . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (وأنا راقدة معترضة) تقدم الكلام عليه في سيرة المصلي . **قوله** (أيقظني فأوترت) أى فتمت فتوضأت فأوترت ، واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المتجدد وغيره ، وعمله إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره ، واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷺ سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها نائمة للوتر وأبقاها للتهجد . وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب ، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فوق غيره من النوافل الليلية ، وفيه استحباب لإيقاظ النائم لادراك الصلاة ، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية

خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المندوبات ، قال القرطبي : ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المندوب ، لأن النائم وإن لم يكن مكلفاً لكن مانعه سريع الزوال ، فهو كالغافل ، وتنبيه الغافل واجب

٤ - باب ليَجْمَلَ آخرَ صلاتِهِ وترًا

٩٩٨ - **حَرْشًا** مسدّد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله عن النبي ﷺ قال « اجعلوا آخرَ صلاتِكُم بالليل وترًا »

قوله (باب ليَجْمَلَ آخرَ صلاتِهِ وترًا) أى بالليل ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله

٥ - باب الوترِ على الدابة

٩٩٩ - **حَرْشًا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار أنه قال « كنتُ أسيرُ مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيتُ الصبحُ نزلتُ فأوترتُ ثم لحقته ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنتُ ؟ فقلتُ : خشيتُ الصبحُ فنزلتُ فأوترتُ . فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله ﷺ أسوةٌ حسنة ؟ فقلتُ : بلى والله . قال : فإن رسول الله ﷺ كان يوترُ على البعير »

[الحديث ٩٩٩ - أطرافه في : ١٠٠٠ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٥]

قوله (باب الوتر على الدابة) لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلاً ، والثانية تدل على أنه آكد من غيره . **قوله** (عن أبي بكر بن عمر) لا يعرف اسمه ، وهو ثقة ليس له في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (أما لك في رسول الله أسوة) فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن . **قوله** (بلى والله) فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده . **قوله** (كان يوتر على البعير) قال الزين بن المنير : ترجم بالدابة تنبيهاً على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم ، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزئ على واحدة منهما انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فسيأتى في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه « أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر » وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج « قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج « وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » . (فائدة) : قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة ، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر ، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وروى

عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالارض

٦ - باب الوتر في السفر

١٠٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته » **قوله** (باب الوتر في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنه لا يسن في السفر ، وهو منقول عن الضحاك . وأما قول ابن عمر لو كنت مسبحا في السفر لا تمت ، كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فأنما أراد به رابطة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر ، وذلك بين من سياق الحديث المذكور ، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ « سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها ، فلو كنت مصليا قبلها أو بعدها لا تمت ، ويحتمل أن تكون التفرقة بين نوافل النهار ونوافل الليل ، فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر ، وقد قال مع ذلك ما قال . **قوله** (إلا الفرائض) أي امكن الفرائض بخلاف ذلك ، فكان لا يصلها على الراحلة . واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة ، وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، واستدل به على أن الفريضة لا تصلى على الراحلة ، قال ابن دقيق العيد : وليس ذلك بقوى ، لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائما يشهد بالفرق بينهما وبين النافلة في الجواز وعدمه . وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير الواجب . فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب ، وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب ، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجوب الوتر ولم يوافق أصحابه ، مع أن ابن أبي شيبة أخرجه عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم ، وعنده عن مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ، وثقله ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه سحنون ، وكأنه أخذه من قول مالك : من تركه أدب ، وكان جرحه في شهادته

٧ - باب القنوت قبل الركوع وبعده

١٠٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال « سئل أنس أقرنت النبي ﷺ في الصبح ؟ قال : نعم . فقيل له : أقرنت قبل الركوع ؟ قال : بعمد الركوع يسيراً »

[الحديث ١٠٠١ - أطرافه في : ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٣٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨١٤ ، ٣٠٦٤ ، ٣١٧٠ ، ٤٠٨٨ ، ٤٠٨٩ ، ٤٠٩٠ ، ٤٠٩١ ، ٤٠٩٢ ، ٤٠٩٤ ، ٤٠٩٥ ، ٤٠٩٦ ، ٦٣٩٤ ، ٧٣٤١]

١٠٠٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** عاصم قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت . قلت : قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله . قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت :

بعد الركوع . فقال : كَذَبَ ، إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يَقَالُ لَهُمْ الْفَرَاهُ زُهَاءُ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ ، فَقَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ »

١٠٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي جَحْلَزٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكَوَانٍ »

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ الْقَنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

قوله (باب القنوت قبل الركوع وبعده) القنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام . قال الزين بن المنير : أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر ، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنئ في شيء من الصلوات ، ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي ﷺ فهو مرتفع عن درجة المباح ، قال : ولم يقيده في الترجمة بصريح ولا غيره مع كونه مقيداً في بعض الأحاديث بالصريح ، وأوردتها (١) في أبواب الوتر أخذاً من إطلاق أنس في بعض الأحاديث ، كذا قال ، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة « كان القنوت في الفجر والمغرب » ، لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار ، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجامع ما بينهما من الوترية ، مع أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي قال « علمني رسول الله ﷺ كذا أتقوهن في قنوت الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت ، الحديث . وقد صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري . قوله (سئل أنس) في رواية إسماعيل عن أيوب عند مسلم « قلت لأنس ، عرف بذلك أنه أبهم نفسه . قوله (فقل أو قنئ) في رواية الكشميني بغير واو ، وللإسماعيلي « هل قنئ » قوله (قبل الركوع) زاد الإسماعيلي « أو بعد الركوع » . قوله (بعد الركوع يسيراً) قد بين عاصم في روايته مقدار هذا اليسير حيث قال فيها « إنما قنئ بعد الركوع شهراً » ، وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس « إن النبي ﷺ كان لا يقنئ إلا إذا دعا لقوم أودعوا على قوم ، وكأنه محمول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصر في قوله « إنما قنئ شهراً » أي متوالياً . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول . قوله (قد كان القنوت) فيه اثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم . قوله (قال : فان فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع ، فقال : كذب) لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحاً ، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة ، فان مفهوم قوله « بعد الركوع يسيراً » ، يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيراً ، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلاً ، ومعنى قوله « كذب » أي أخطأ ، وهو لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل أن يكون أراد بقوله « كذب » أي إن كان حكى أن القنوت دائماً بعد الركوع ، وهذا يرجح الاحتمال الأول ، وبينه

(١) أنت الضمير هنا لأنه أراد الترجمة . فذهب

ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال : قبل الركوع وبعده ، إسناده قوى ، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن بعض أصحاب النبي ﷺ قننوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع ، وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن أول من جعل القنوت قبل الركوع - أى دائماً - عثمان ، لى يدرك الناس الركعة ، وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى في المغازى بلفظ : سأل رجل أنسا عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة ؟ قال : لا بل عند الفراغ من القراءة ، وبمجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع ، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح . قوله (كان يبعث قوما يقال لهم القراء) سيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازى ، وكذا على رواية أبي مجلز ، والتسعى الراوى عنه هو سليمان وهو يروى عن أنس نفسه ، ويروى عنه أيضا بواسطة كما في هذا الحديث . قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن عليه ، وعالم هو الخذاء قوله (كان القنوت في المغرب والفجر) قد تقدم توجيه إيراد هذه الرواية في أول هذا الباب ، وتقدم الكلام على بعضها في أثناء صفة الصلاة . وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا ، وتمسك به الطحاوى في ترك القنوت في الصبح قال : لانهم أجمعوا على نسخه في المغرب ، فيكون في الصبح كذلك انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه ﷺ قنت في الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ؟ وظهر لى أن الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت ، أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وثبوت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في محله وفي الجهر به . (تكملة) : ذكر ابن العربى أن القنوت ورد لعشرة معان ، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا لنفسه إجازة غير مرة :

ولفظ القنوت اعدد معانيه محمد	مزيدا على عشر معاني مرضيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة	إقامتها لإقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الراجح القنيه

(خاتمة) : اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا ، منها واحد معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث ، والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها ، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥ - كتاب الاستسقاء

١ - باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

١٠٠٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ نَعِيمٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَدَقَى وَحَوْلَ رِدَائِهِ »

[للحديث ١٠٠٥ - أطرافه في : ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠]

(أبواب الاستسقاء) : (باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ) كذا للمستمل دون البسملة ، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميني ، وللأصيل كتاب الاستسقاء فقط ، وثبتت البسملة في رواية ابن شويه . والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرا طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة ، وسيأتي في « باب تحويل الرداء » التصريح بسلام عبد الله له من عباد . **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم ، كما سيأتي صريحا في الباب المذكور وسيألفه أمم . **قوله** (خرج النبي ﷺ) أي إلى المصل كما سيأتي التصريح به أيضا فيه ، وبأقوال الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء ، وزاد فيه « وصلى ركعتين » . وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روى عن أبي حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع ، وإن خطب لهم لحسن . ولم يعرف الصلاة ، هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك ، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء ، والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يستحب الخروج ، وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة

٢ - باب دعاء النبي ﷺ « اجعلها عليهم سنين كسرى يوسف »

١٠٠٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِرْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِيْمَةَ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَرَى يُوسُفَ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : غَفَارُ غَفَرِ اللَّهِ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَامِيَهَا اللَّهُ »

قال ابن أبي الزناد عن أبيه هذا كله في الصبح

١٠٠٧ - **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي الضَّمْحِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : كُنَّا

عند عبد الله قال : « إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إداً قال : اللهم سبِّح كسب يوسف . فأخذتهم سنة حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ ، حتى أكلوا الجلود والميتة والجيف ، وَنَظَرُوا أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَبَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ . فَأَنَاءَهُ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحْمَنِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَسُوا ، فَادْعُ اللَّهَ لِمِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَالْإِزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ »

[الحديث ١٠٠٧ - أطرافه في : ١٠٢٠ ، ٤٦٩٣ ، ٤٧٦٧ ، ٤٧٧٤ ، ٤٨٠٩ ، ٤٨٢٠ ، ٤٨٢١ ، ٤٨٢٢ ، ٤٨٢٣ ، ٤٨٢٤ ، ٤٨٢٥]

قوله (باب دعاء النبي ﷺ : اجعلها سنين كسنى يوسف) أورد فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين ، وفيه معنى الترجمة . ووجه ادخاله في أبواب الاستسقاء التنبه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين لما فيه من نفع الفريقين باضعاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم لينالوا للمؤمنين . وقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القحط ، كما في الحديث الثاني . ويمكن أن يقال : إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضى مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها ، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها . والمراد بسنى يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القحط في السنين السبع كما وقع في التنزيل ، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال : « سبعا كسب يوسف ، وأضيفت إليه لكونه الذي أُنذِر بها ، أو لكونه الذي قام بأمر الناس فيها . قوله (حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن) هو الخزاعي بالمهمله والزاي لا المخزومي ، وهما مدينان من طبقة واحدة لكن الخزاعي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون المخزومي ، وقد بينه ابن معين والنسائي . لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسياق في الجهاد من رواية الثوري ، وفي أحاديث الانبياء من رواية شعيب ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد . قوله (اللهم اجعلها سنين) في الرواية الماضية في « باب يهوى بالتكبير من صفة الصلاة » : « اللهم اجعلها عليهم ، والضمير في قوله « اجعلها » يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة ، وزاد بعد قوله فيها كسنى يوسف « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له ، وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى . قوله (وإن النبي ﷺ قال : غفار غفر الله لها الخ) هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البغاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبئ أن يخص بمن كان محاربا دون من كان مسالما ، قوله (غفار غفر الله لها) فيه الدعاء بما يشق من الاسم كأن يقول لاحد : أحمد الله عاقبتك ، ولعل : أهلك الله . وهو من جناس الاشتقاق ، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾ وسياق في المغازي حديث « عصية عصت الله ورسوله » ، وإنما اختصت القيلتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلوا قديما ، وأسلم سألوا النبي ﷺ كما سياتي بيان ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . قوله (قال ابن أبي الزناد عن أبيه : هذا كله في الصحيح) يعني أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد ، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصحيح ، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة . قوله (كنا عند عبد الله) يعني ابن

مسعود ، وسيأتي في تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث . **قوله** (لما رأى من الناس إدباراً) أى عن الاسلام ، وسيأتي في تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطؤوا عن الإسلام . **قوله** (فاخذتهم سنة) بفتح المهملة بعدها نون خفيفة أى أصابهم القحط ، وقوله « حصت » بفتح الحاء والصاد المهملتين أى استأصلت النبات حتى خلت الأرض منه . **قوله** (حتى أكلنا) في رواية المستعلى والحوذى « حتى أكلوا » وهو الوجه ، وكذا قوله « ينظر أحدهم » عند الأكثر « ينظر أحدهم » وهو الصواب . وسيأتي بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب

٣ - باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

١٠٠٨ - **حديث** عمرو بن علي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال : سمعت ابن عمر يمثل بشعر أبي طالب :

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بَوَجهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةَ لِلْأَرَامِلِ

[الحديث ١٠٠٨ - طرفه في : ١٠٠٩]

١٠٠٩ - وقال عمرو بن حمزة : حدثنا سالم عن أبيه « ربمّا ذكرت قول الشاعر وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَى وَجهِ النَّبِيِّ

ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ :

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بَوَجهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةَ لِلْأَرَامِلِ

وهو قول أبي طالب »

١٠١٠ - **حديث** الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عبد الله بن النعمان

عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففدستينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فافسقنا . قال : فَيُسْقَوْنَ »

[الحديث ١٠١٠ - طرفه في : ٣٧١]

قوله (باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا) قال ابن رشيد : لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي قبله لكان أوضح مما ذكر انتهى . ويظهر لي أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين ، وكان في حديث ابن مسعود المذكور أن الذي سأل كان مشركاً ، ناسب أن يذكر في الذي بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سأبينه ، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله « سؤال الناس » ، وذلك أن المصنف أورد في هذا الباب تمثل ابن عمر بشعر أبي طالب ، وقول أنس « إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس » وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : حديث ابن عمر خارج عن الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا في قصة العباس التي أوردتها أيضاً . وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه « يستسقى العمام » ، لأن فاعله محذوف وهم الناس ، وعن حديث أنس بأن في قول عمر « كنا نتوسل إليك بنبيك » ، دلالة على أن للإمام مدخلا في الاستسقاء . وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل « يستسقى » هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام

أن يستسقى لهم كما في الترجمة ، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم ، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى . وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه ، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها ، وذلك أن لفظ الثانية « ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى » فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب ﷺ ، وأن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب . وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى لإجابة لسؤال من سألته في ذلك كما في حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الآتي وغيرهما من الأحاديث ، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من رواية مسلم الملائق عن أنس قال « جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيفانك وما لنا بغير يسط ، ولا صبي يغط . ثم أشدته شعرا يقول فيه :

وليس لنا إلا اليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال « اللهم اسقنا » الحديث وفيه « ثم قال ﷺ : لو كان أبو طالب حيا لقرت عمناء . من يشدنا قوله ؟ فقام على فقال : يا رسول الله ، كأنك أردت قوله « وأيض يستسقى الغمام بوجهه » الآيات ، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للتابعة ، وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقا عن يثرب به . وقوله « يسط » بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا « يغط » بالمعجمة ، والأطيط صوت البعير المثقل ، والغطيط صوت النائم كذلك ، وكفى بذلك عن شدة الجوع ، لأنهما إنما يقعان غالبا عند الشجع . وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو عند الاسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الانصارى بإسناد البخارى إلى أنس قال « كانوا إذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به ، فيستسقى لهم فيسقون فلما كان في إمارة عمر ، فذكر الحديث . وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال : هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه ، بخلاف ما أورده هو . قلت : وليس ذلك بمبتدع ، لما عرف بالاستقراء من عاداته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده . وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس « أن عمر استسقى بالمصلى ، فقال للعباس : قم فاستسقى ، فقام العباس ، فذكر الحديث ، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسعولا وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الجاني عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال « أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ (١) فقال : يا رسول الله استسقى لامتك فانهم قد هلكوا ، فأتى الرجل في المنام فقيل

(١) هذا الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ، لأن السائل مجهول ، ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالفرع ، ولم يأت أحد منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها ، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فلم أن ذلك هو الحق ، وأن ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك ، إن قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك . وأما تسمية السائل في رواية سيف المذكورة « بلال بن الحارث » ففي صحة ذلك نظر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى تهدير صحته منه لا حجة فيه ، لأن عمل كبار الصحابة بخالفه ، وهم أعلم بالرسول صلى الله عليه وسلم وشريعته من غيرهم . والله أعلم

له : أنت عمر ، الحديث . وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة ، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضا والله الموفق . **قوله** (يتمثل) أى ينشد شعر غيره . **قوله** (وأبيض) بفتح الضاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب باضمار أعنى أو أخص ، والراجح أنه بالنصب عطفا على قوله « سيدا » في البيت الذى قبله . **قوله** (ثمال) بكسر المثلثة وتخفيف الميم هو العماد والملجأ والمطعم والمغيث وللعين والسكاني ، قد أطلق على كل من ذلك . وقوله « عصمة للارامل » أى يمنعهم عما يضرهم ، والارامل جمع أرملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، وقد يستعمل في الرجل أيضا مجازا ، ومن ثم لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال . وهذا البيت من أبيات في قصيدة لأبي طالب ذكرها ابن إسحق في السيرة بطولها ، وهى أكثر من ثمانين بيتا ، قالها لما تملأت قريش على النبي ﷺ ونفروا عنه من يريد الاسلام ، أوها :

ولما رأيت القوم لا ود فيهم	وقد قطعوا كل العرا والوسائل
وقد جاهرونا بالعداوة والأذى	وقد طارعوا أمر العدو المزائل
أعبد مثاف أنتم خير قومكم	فلا تشركوا في أمركم كل واغل
فقد خفت إن لم يصلح الله أمركم	تكونوا كما كانت أحاديث وائل
أعوذ برب الناس من كل طاعن	علينا بسوء أو ملاح بباطل
وثور ومن أرسى ثبيرا مكانه	وراق لبر في حرراء ونازل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة	وبالله إن الله ليس بغافل
كذبتم وبيت الله نبي محمدا	ولما نطاعن حوله وتناضل
ونسله حتى نصرع حوله	ونذمل عن أبنائنا والحلائل
وما ترك قوم لا أبالك سيدا	يمحوط الذمار بين بكر بن وائل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه	ثمال اليتامى عصمة للارامل
يلوذ به الهلاك من آل هاشم	فهم عنده في عصمة وفواضل

قال السهيلي : فإن قيل كيف قال أبو طالب « يستسقى الغمام بوجهه » ، ولم يره قط استسقى ، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ؟ وأجاب بما حاصله : ان أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي ﷺ معه غلام انتهى . ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه ، وسيأتى في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ في الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرا أو غيره من شأنه ، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد المبعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الأخبار ، وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلما . ورأيت لعل بن حزة البصري جزءا جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الإسلام وأن الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه .

وقد بينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة ، وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث النبي ﷺ . قوله (وقال عمر بن حمزة) أي ابن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عمه ، وعمر مختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة ، فاعتضدت لإحدى الطريقين بالآخرى ، وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث ، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والإسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عميل الثقفي عنه ، وعميل فيها بفتح العين . قوله (يستسقى) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته ، على المنبر ، وفي روايته أيضا « في المدينة » . قوله (يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال : جاش الوادي إذا زخر بالماء ، وجاشت القدر إذا غلت ، وجاش الشيء إذا تحرك . وهو كناية عن كثرة المطر . قوله (كل ميزاب) بكسر الميم وبالألف معروف ، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال . ووقع في رواية الحموي « حتى يجيش لك » بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف . قوله (حدثني الحسن بن محمد) هو الزعفراني والأنصاري شيخه ، يروي عنه البخاري كثيرا وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع ، وهم من زعم أن البخاري أخرجه هذا الحديث عن الأنصاري نفسه . قوله (أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا) بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط ، وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك ، فأخرج باسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال « اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة » ، وقد توجه القوم إلى اليك لمكان في نبيك ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالنوبة فاسقنا الغيث . فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، وعاش الناس ، وأخرج أيضا من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال « استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب » ، فذكر الحديث وفيه « فطلب الناس عمر فقال : إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله » وفيه « فإبرحوا حتى سقم الله » ، وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال « عن أبيه » بدل ابن عمر ، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان . وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمى العام بها لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الأرض جدا من عدم المطر ، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس ، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن المثني بالإسناد المذكور . ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة ، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه

٤ - باب تحويل الرمادة في الاستسقاء

١٠١١ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى ، فَقَلَبَ رِدَاءَهُ »**

١٠١٢ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِنَّهُ سَمِعَ عُبَادَ بْنَ تَمِيمٍ**

يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصْلَى فَاسْتَسْقَى ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَقَلْبَ رِداءَهُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : هُوَ صَاحِبُ الْأَذْنِ ، وَلَكِنَّهُ وَهَمَ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ ، مَازِنُ الْأَنْصَارِ

قوله (باب تحويل الرداء في الاستسقاء) ترجم لمشروعيته خلافا لمن نفاه ، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتي . **قوله** (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه . **قوله** (عن محمد بن أبي بكر) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب ، وقد حدث به عن عباد أبوهما أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتي بعد خمسة عشر بابا . **قوله** (استسقى فقلب رداءه) ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر ، كان يلبسهما في الجمعة والعيد . ووقع في شرح الأحكام لابن بزيعة ، ذرع الرداء كاللذني ذكره الواقدي في ذرع الإزار ، والاول. أولى . قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ التحويل ، والذي وقع في الطريقتين اللذين ساقهما لفظ القلب ، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى . ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب ، فان رواية أبي ذر « حول » وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، وقد وقع بيان المراد من ذلك في « باب الاستسقاء بالمصلي » في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ، ولفظه « قلب رداءه » جعل اليمين على الشمال ، وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه « والشمال على اليمين » والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطرادا ، وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظه « لجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر ، وعطاؤه اليسر على عاتقه اليمين » ، وله من طريق عمارة بن غزية عن عباد « استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه ، وقد استحب الشافعي في الجديد فعل ما هم به ﷺ من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف ، وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله ، والذي في « الأم » ما ذكرته . والجمهور على استحباب التحويل فقط ، ولا ريب أن الذي استحبه الشافعي أحسن (١) . وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك ، واستحب الجمهور أيضا أن يحول الناس بتحويل الإمام ، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظه « وحول الناس معه ، وقال الليث وأبو يوسف : يحول الإمام وحده . واستثنى ابن الماجشون النساء فقال : لا يستحب في حقهن . ثم إن ظاهر قوله « فقلب رداءه » أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء ، وليس كذلك ، بل المعنى فقلب رداءه في أثناء الاستسقاء . وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه « حول رداءه حين استقبال القبلة » ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد « وإنه لما أراد أن يدعو استقبال القبلة وحول رداءه ، وأصله للبصنف كما سيأتي بعد أبواب ، وله من رواية الزهري عن عباد « فقام فدعا الله قائما ، ثم توجه قبل القبلة وحول

(١) ليس الأمر كما قاله الشارح ، بل الأولى والأحسن هو التحويل بمجمل ما على اليمين على اليسر وعكسه ، لأن الحديث بذلك أصح وأصرح ، ولأن فعله أيسر وأسهل . والله أعلم

رداه ، ، فعرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . واختلف في حكمة هذا التحويل : لجزم المهلب بأنه للتفاضل بتحويل الحال عما هي عليه ، وتعقبه ابن العربي بأن من شرط الفأل أن لا يقصد اليه . قال : وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداه ليتحول حاله . وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ، ورجع الدارقطني إرساله . وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول رداه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال . وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضى الثبوت على العاتق ، فالحمل على المعنى الأول أولى ، فإن الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص . والله أعلم . **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة . **قوله** (قال عبد الله بن أبي بكر) أى قال قال ، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة ، وجرت عادتهم بحذف أحدهما من الخط ، وفي حذفها من اللفظ بحث . ووقع عند الحوى والمستمل بلفظ : عن عبد الله ، وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة . **قوله** (أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه) الضمير في قوله « أباه » يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد ، وضبطه الكرماني بضم الهمزة وراء بدل الموحدة ، أى أظنه . ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا . ومقتضاها أن الراوى لم يجزم بأن رواية عباد له عن عمه . ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، وقوله « عن أبيه » زيادة وهي وهم ، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال « حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، قال سفيان فقلت لعبد الله - أى ابن أبي بكر - حديث حدثناه يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم ، فقال عبد الله بن أبي بكر : سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر ، فذكر الحديث . **قوله** (خرج إلى المصلى فاستسقى) في رواية الزهري المذكورة « بالناس يستسقى » ، ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته عليه السلام حال الذهاب إلى المصلى وعلى وقت ذهابه ، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت « شكنا الناس إلى رسول الله عليه السلام فحط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له بالمصلى ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقمعد على المنبر ، الحديث . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن « خرج النبي عليه السلام متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر ، وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني « فحط المطر ، فسألنا نبي الله عليه السلام أن يستسقى لنا ، ففدانا نبي الله عليه السلام ، الحديث . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها ، والراجح أنه لا وقت لها معين ، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، لسكانها تخالفه بأنها لا تختص بيوم معين ، وهل تصنع بالليل ؟ استنبط بعضهم من كونه عليه السلام جهر بالقراءة فيها بالنهار أنها نهائية كالعيد ، وإلا فلا كانت تصلى بالليل لأسرها فيها بالنهار وجهر بالليل كطائفة النوافل . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة ، وأفاد ابن حبان أن خروجه عليه السلام إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة . **قوله** (فاستقبل القبلة وحول رداه) تقدم ما فيه قريبا . **قوله** (وصلى ركعتين) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة « وصلى بالناس ركعتين ، وفي رواية الزهري الآتية في « باب كيف حول ظهره » : « ثم صلى المنابر ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة

في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ، لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال : فصل بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة (١) ، والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني ، وعن أحمد رواية كذلك ، ورواية ويخير ، . ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها ، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعاً وخمسة كالعيد ، وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أذاك ، وفي إسناده مقال ، لكن أصله في السنن بلفظ : ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد ، فأخذ بظاهره الشافعي فقال : يكبر فيهما . ونقل الفاكهي شيخ شيوخنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد ، وهو غلط منه عليه ، ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف . وأما قول ابن بطال : إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو أضيف من ولديه عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا مسلم والله أعلم . وقال القرطبي : يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشايتها بالعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضاً الدعاء في الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه ، وحمله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال : يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بدعاء الاستسقاء ، ولا يخفى ما فيه ، وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء ، وكأنه الحق به ، لأن الأصل عدم الاختصاص : وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو لإجماع عند من قال بها . ولكونها في المصل ، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد ، وبالجهر بالقراءة في الاستسقاء ، وبتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، وقوله (كان ابن عينة الخ) يحتمل أن يكون تعليقا ، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور ، ويرجح الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال : عن عبد الله بن زيد الذي أرى الدعاء ، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان ، وتعقبه بأن ابن عينة غلط فيه . قوله (لأن هذا) يعني راوى حديث الاستسقاء (عبد الله) أي هو عبد الله (ابن زيد بن عاصم) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم . قوله (مازن الأنصار) احتراز عن مازن تميم ، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بمجعة ثم مهمل مفتوحين ابن قيس بن عيلان ، ومازن ابن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة ، ومازن شيدان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيدان وغيرهم . قال الرشاطي : مازن في القباثل كثير ، والمآزن في اللغة بيض الثلج وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذاك أي عبد الله بن زيد رآني الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصاري ثم إلى الخزرج والصحية والرواية ، واقتفا في الجدل والبطن الذي من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج . والله أعلم

(١) أخرج أحمد رحمه الله حديث أبي هريرة المذكور بإسناد حسن ، وصرح فيه بأنه : خطب بعد الصلاة ، ويجمع بين الحديثين بجواز الأمرين . والله أعلم

٥ - **باب** انتقام الرب جل وعز من خلقه بالقسط إذا انتهكت محارم الله

قوله (باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقسط إذا انتهكت محارمه) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر . قال ابن رشيد : كأنها كانت في رقعة مفردة فاملها الباقون ، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا ، وأليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعنى المذكور في ثاني باب من الاستسقاء ، وآخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالبا فعاقه عن ذلك عائق . والله أعلم

٦ - **باب** الاستسقاء في المسجد الجامع

١٠١٣ -- **حدثنا** محمد قال أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائما فقال : يا رسول الله هلكت الموائس ، واقطعت السبل ، فادع الله فيئدنا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة ولا شيثا ، ولا بيننا وبين سنج من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ، ثم أمطرت . قال : والله ما رأينا الشمس سقيا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة - ورسول الله ﷺ قائم يخطب - فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، واقطعت السبل ، فادع الله يمسخها . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والجال والأكام والظراب والأودية ونبات الشجر . قال : فاقطعت ، وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك : فسألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري

قوله (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس ، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المهورد في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع ، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان . وقد ترجم له المصنف بعد ذلك من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء ، ، ترجم له أيضا الاستسقاء في خطبة الجمعة ، فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ، ومدار الطرق الثلاثة على شريك : فالأول عن أبي حمزة ، والثانية عن مالك ، والثالثة عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك . وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن أنس سنشير إليها عند النقل لزواندها إن شاء الله تعالى . **قوله** (ان رجلا) لم أقف على تسميته في حديث أنس ، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور ، وسأذكر بعض سياقه بعد قليل ، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسل ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة بن حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري ، ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة : يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله استسقى الله عز

وجعل ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا ، الحديث . ففي هذا أنه غير كعب ، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة ، فأنه أبو سفيان ، ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب ، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين ، وقد تقدم في الجمعة من رواية إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس ، وأصاب الناس سنة - أي جدد - على عهد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قام أعرابي ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، أتى رجل أعرابي من أهل البدو ، وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء إذا كثرت المطر ، عن أنس ، فقام الناس فصاحوا ، فلا يمارض ذلك ، لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ، ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم ، وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحمد ، إذ قال بعض أهل المسجد ، وهي ترجح الاحتمال الأول . قوله (من باب كان وجه المنبر) بكسر واو وجاء ويجوز ضمها أي مواجهة ، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة ، وهو وهم ، وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر ، وليس الأمر كذلك . ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر ، من باب كان نحو دار القضاء ، وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة ، وليس كذلك وإنما هي دار عمر ابن الخطاب ، وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر . ثم طال ذلك فتقبل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر . وذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني : سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر ، فأمر عبد الله وحفصة أن يديعاها عند وفاته في دين كان عليه ، فباعوها من معاوية ، وكانت تسمى دار القضاء . قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول : إن كانت لتسمى دار قضاء الدين . قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله ﷺ ، لا يبقى في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر ، وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة ، فلعلها شبة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غطا كما قال صاحب المطالع وغيره ، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني أيضا عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمتها سهلة بنت عاصم قالت : كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان . قال عبد العزيز : فكانت فيها الدراوين وبيت المال ، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس ، إني لقائم عند المنبر ، فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقربه ، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله إلا من روايته . قوله (قائم يخطب) زاد في رواية قتادة في الأدب ، بالمدينة . قوله (فقال يا رسول الله) هذا يدل على أن السائل كان مسلما فانتفى أن يكون أبا سفيان فانه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريبا . قوله (هلك الاموال) في رواية كريمة وأبي ذر جميعا عن الكشميهني ، المواسي ، وهو المراد بالاموال هنا لا الصامت ، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ هلك الكراع ، وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها ، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية هلك الماشية ، هلك العيال ، هلك الناس ، وهو من ذكر العام بعد الخاص ، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الآفات المفقودة بحبس المطر . قوله (وانقطعت السبل) في رواية الاصيلي ، ونقطعت ، بمثناة وتشديد الطاء ، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت

- لقله القوت - عن السفر ، أو لكونها لا تجد في طريقها من السكلا ما يقيم أودها ، وقيل المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه يجلبونه إلى الاسواق . ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس ، قحط المطر ، أى قل ، وهو بفتح القاف والطاء^(١) وحكى بضم ثم كسر ، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس ، واحمرت الشجر ، واحمرارها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء ، أو لانتشاره فتصير الشجر أعوادا بغير ورق . ووقع لاحد في رواية قتادة ، وأحلت الأرض ، وهذه الالفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئا مما قاله بالمعنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطا كما قال صاحب المطالع وغيره . **قوله** (فادع الله بغيثنا) أى فهو يغيثنا ، وهذه رواية الأكثر ، ولأبي ذر ، أن بغيثنا ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشميهني ، يغيثنا ، بالجزم ، ويجوز الضم في بغيثنا على أنه من الإغائه وبالفتح على أنه من الغيث ، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل ابن جعفر ، فقال اللهم أغشنا ، ووقع في رواية قتادة ، فادع الله أن يسقينا ، وله في الأدب ، فاستسق ربك ، قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون ، اللهم أغشنا ، وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث ، والمعروف في كلام العرب غشنا لأنه من الغوث ، وقال ابن القطاع : غاث الله عباده غيثا وغياثا سقام المطر ، وأغاثهم أجاب دعاءهم ، ويقال غاث وأغاث بمعنى ، والرابعى أعلى . وقال ابن دريد : الأصل غائه الله يغوثه غوثا فأغيث ، واستعمل أغاثه ، ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغشنا أعطنا غوثا وغيثا . **قوله** (فرفع يديه) زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وزاد في رواية شريك ، حذاء وجهه ، ولابن خزيمة من رواية حميد عن أنس حتى رأيت بياض إبطيه ، وتقدم في الجملة بلفظ ، قد يديه ودعا ، زاد في رواية قتادة في الأدب ، فظفر إلى السماء . **قوله** (فقال : اللهم اسقنا) أعاده ثلاثا في هذه الرواية ، ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس ، اللهم اسقنا ، مرتين ، والاختذ بالزيادة أولى ، ويرجعها ما تقدم في العلم أنه ﷺ ، كان إذا دعا دعا ثلاثا . **قوله** (ولا والله) كذا للأكثر بالواو ، ولأبي ذر بالفاء ، وفي رواية ثابت المذكورة ، وإيم الله . **قوله** (من سحاب) أى مجتمع (ولا قرعة) بفتح القاف والواو بعدها مهملة أى سحاب متفرق ، قال ابن سيده : القرع قطع من السحاب رقاق ، زاد أبو عبيد : وأكثر ما يجيء في الخريف . **قوله** (ولا شيئا) بالنصب عطفا على موضع الجار والمجرور أى ما نرى شيئا ، والمراد نفي علامات المطر من ربح وغيره . **قوله** (وما بيننا وبين سلع) بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة ، وقد حكى أنه بفتح اللام . **قوله** (من بيت ولادار) أى يحجبنا عن رؤيته ، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لا مستترا بيت ولا غيره . ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال ، قال أنس : وإن السماء لفي مثل الزجاجة ، أى لشدة صفائها ، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضا . **قوله** (فطلعت) أى ظهرت (من وراءه) أى سلع ، وكأنها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضى ذلك . **قوله** (مثل الترس) أى مستديرة ، ولم يزد أنها مثله في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة ، فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها ، فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة ، وفي رواية ثابت المذكورة ، فهاجت ربح أنشأت سحابة ثم اجتمع ، وفي رواية قتادة في الأدب ، فنشأ السحاب بعضه إلى بعض ، وفي رواية إسحق الآتية ، حتى ثار السحاب أمثال الجبال ، أى لكثرت ، وفيه ، ثم لم ينزل عن منبره

(١) كذا في الاصلين ، ولعله بفتح القاف والباء ، كما يعلم من القاموس وغيره

حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته ، وهذا يدل على أن السقف وكف لسكونه كان من جريد النخل . **قوله** (فلما توسطت السماء انتشرت) هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت حينئذ ، وكان فائدته تعميم الأرض بالمطر . **قوله** (ما رأينا الشمس سبتا) كناية عن استمرار الغيم الماطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق الآتية بلفظ « فطرنا يوما ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى » . وأما قوله « سبتا » فوقع للاكثر بلفظ السبت - يعني أحد الأيام - والمراد به الأسبوع ، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال : ويقال أراد قطعة من الزمان . وقال الزين بن المنير : قوله « سبتا » أى من السبت إلى السبت ، أى جمعة . وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزا لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثاني منتهى ، وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الانصار وكانوا قد جاؤوا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم ، وإنما سماوا الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود ، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك . وحكى النووي تبعاً لغيره كثابت في الدلائل أن المراد بقوله سبتا قطعة من الزمان ، ولفظ ثابت : الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان . وأن الداودي رواه بلفظ « سبتا » وهو تصحيف . وتعقب بأن الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الحموي والمستمل هنا سبتا ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن شريك ، ووافقه أحمد من رواية ثابت عن أنس ، وكان من ادعى أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله سبتا مع قوله في رواية إسماعيل بن جعفر الآتية سبتا ، وليس بمستبعد لأن من قال سبتا أراد ستة أيام تامة ، ومن قال سبتا أضاف أيضا يوما ملفقا من الجمعتين . وقد وقع في رواية مالك عن شريك « فطرنا من جمعة إلى جمعة » وفي رواية للسنن « فدامت جمعة » وفي رواية عبدوس والقاسي فيما حكاه عياض « سبتنا » كما يقال جمعتنا ، وهم من عزا هذه الرواية لأبي ذر ، وفي رواية قتادة الآتية « فطرنا فأكدنا فصل إلى منازلنا » أى من كثرة المطر ، وقد تقدم للسنن في الجمعة من وجه آخر بلفظ « فخرنا بنحوض الماء حتى أتينا منازلنا » ولمسلم في رواية ثابت « فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتي أهله » ولابن خزيمة في رواية حميد « حتى أم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله » وللصنف في الأدب من طريق قتادة « حتى سألت مشاعب المدينة ، ومشاعب جمع مشعب بالمشئة وآخره موحدة مسيل الماء . **قوله** (ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة) ظاهره أنه غير الأول ، لأن النكرة إذا تكررت دلت على التعدد ، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا « سألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري ، وهذا يقتضى أنه لم يحزم بالتغاير ، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنسا من أهل اللسان وقد تعددت . وسيأتى في رواية إسحق عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره » وكذا لقتادة في الأدب ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك ، وهذا يقتضى أنه كان يشك فيه ، وسيأتى من رواية يحيى بن سعيد « فأتى الرجل فقال : يا رسول الله ، ومثله لأبي عوانه من طريق حفص عن أنس بلفظ « فإزنا نمطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى » وأصله في مسلم ، وهذا يقتضى الجرم بكونه واحدا ، فلعل أنسا تذكره بعد أن نسيه ، أو نسيه بعد أن كان تذكره ، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في « الدلائل » من طريق يزيد أن عبيدا السلمي^(١) قال « لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة رقيه خارجة بن

(١) في مخطوطة الرياض « يزيد بن حميد »

حصن أخو عينة قدموا على إبل بجاف فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا ، فذكر الحديث وفيه : فقال : اللهم اسق بلدك وبهيمك ، وانشر بركتك . اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريبا مريبا طبقا واسعا عاجلا غير آجل نافعا غير ضار ، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء ، وفيه : قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعة ولا سحب ، وما بين المسجد وسلع من بناء ، فذكر نحوه حديث أنس بتمامه وفيه : قال الرجل - يعنى الذى سأله أن يستسقى لهم - هلكت الأموال ، الحديث كذا فى الأصل . والظاهر أن السائل هو خارجه المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سعى من بينهم والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور ، والوقت الذى وقع فيه . قوله (هلكت الأموال وانقطعت السبل) أى بسبب غير السبب الاول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرمى بسببها فهلكت المواشى من عدم الرعى ، أو لعدم ما يكنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله فى رواية سعيد عن شريك عند النسائي : من كثرة الماء ، وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء . وفى رواية حميد عند ابن خزيمة : واحتبس الركبان ، وفى رواية مالك عن شريك : تهدمت البيوت ، وفى رواية إسحق الآتية : هدم البناء وغرق المال . قوله (فادع الله بمسكها) يجوز فى بمسكها الضم والسكون ، وللكشمينى هنا : أن بمسكها ، والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء ، والعرب تطلق على المطر سماء ، ووقع فى رواية سعيد عن شريك : أن يمك عنا الماء ، وفى رواية أحمد من طريق ثابت : أن يرفعها عنا ، وفى رواية قتادة فى الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك ، وفى رواية ثابت : فنبسم ، زاد فى رواية حميد : بسرعة ملال ابن آدم ، . قوله (فرفع رسول الله ﷺ يديه) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله (اللهم حوالينا) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو أمطر ، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور . قوله (ولا علينا) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التى حولهم فاراد إخراجها بقوله : ولا علينا ، . قال الطيبي : فى إدخال الواو هذا معنى لطيف ، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقيا للأكام وما معها فقط . ودخول الواو يقتضى أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فايست الواو مخصصة للعطف واسكنها للتعليل ، وهو كقولهم تجوع الحرة ولا تأكل بشديها ، فإن الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك آنفا هـ . قوله (اللهم على الآكام) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، والإكام بكسر المعزة وقد تفتح وتمد : جمع أكمة بفتحها ، قال ابن البرقي : هو التراب المجتمع ، وقال الداودى : هى أكبر من الكدية . وقال القزاز : هى التى من حجر واحد وهو قول الخليل . وقال الخطاين : هى الهضبة الضخمة ، وقيل الجبل الصغير ، وقيل ما ارتفع من الأرض ، وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الرابية وقيل دونها . قوله (والظراب) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن ، وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بالعالى ، وقال الجوهرى : الرابية الصغيرة . قوله (والأودية) فى رواية مالك : بطون الأودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم تسمع أفعلة جمع فاعل إلا الأودية جمع واد وفيه نظر ، وزاد مالك فى روايته ورده وس الجبال . قوله (فانقطعت) أى السماء أو السحابة الماطرة ، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة ، وفى رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أى خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس ، وفى رواية سعيد عن شريك : فما هو إلا أن تكلم رسول الله ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئا ، والمراد بقوله : ما نرى منه شيئا ، أى فى

المدينة ، ولمسلم في رواية حفص ، فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملا حين تطوى ، والملا بضم الميم والقصر وقد
يجمع ملاءة وهو ثوب معروف ، وفي رواية قتادة عند المصنف ، فلقد رأيت السحاب ينقطع بيننا وشمالا
يمطرون - أى أهل النواحي - ولا يمطر أهل المدينة ، وله في الأدب ، فجعل السحاب يتصدع عن المدينة - وزاد
فيه - يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته ، وله في رواية ثابت عن أنس ، قد مكشطت - أى تكشفت - فجعلت تمطر
حول المدينة ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وأنها لمثل الإكليل ^(١) ، ولأحمد من هذا الوجه ، فتقور
ما فوق رؤسنا من السحاب حتى كأننا في إكليل ، والإكليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه ،
واشتهر لما يوضع على الرأس فيحيط به ، وهو من ملابس الملوك كالنَّجَّاح ، وفي رواية إسحق عن أنس ، نما يشير
بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة ، والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهى
الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا الفرجة في السحاب . وقال الخطابي : المراد بالجوبة هنا القوس ، وضبطها
الزوين بن المنير تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ، ثم فسر بالشمس إذا ظهرت في خلال السحاب . لكن جزم عياض
بأن من قاله بالنون فقد صحف . وفي رواية إسحق من الزيادة أيضاً ، وسال الوادى - وادى قناة - شهراً ، وقناة
بفتح القاف والثون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد ، وواديها أحد أودية المدينة المشهورة قاله
الحازمى . وذكر محمد بن الحسن الخزومى فى أخبار المدينة ، باسناد له أن أول من سماه وادى قناة تبع اليماني لما
قدم يثرب قبل الإسلام . وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال : نظرت فإذا قناة حب
ولا تبين ، والجرف حب وتبن ، والحرار - يعنى جمع حرة بمهملتين - لا حب ولا تبين اه . وتقدم في الجملة من هذا
الوجه ، وسال الوادى قناة ، وأعرب بالضم على البديل على أن قناة اسم الوادى ولعله من تسمية الشيء باسم ما
جاوره . وقرأت بخط الرضى الشاطبي قال : الفقهاء يقولون بالنصب والنونين يتوهمونه قناة من القنوات ، وليس
كذلك اه . وهذا الذى ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال : هو على التشبيه . أى سال مثل القناة . وقوله في
الرواية المذكورة ، الاحدث بالجود ، هو بفتح الجيم المطر الغزير ، وهذا يدل على أن المطر استمر فيما سوى
المدينة ، فقد يشكل بأنه يستلزم أن قول السائل ، هلكت الأموال وانقطعت السبل ، لم يرتفع الاهلاك ولا القطع
وهو خلاف مطلوبه ، ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الإكام والظراب وبطون الأودية
لا في الطرق المسلوكة ، ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها ، وإذا جاز ذلك جاز أن يوجد
للباشية أما كن تكسها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الإشكال . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما
تقدم جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة ، وفيه القيام في الخطبة وأنها لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطر ،
وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة ، وإنما لم يباشر ذلك بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك
الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس ، كان يعجبنا أن يحى الرجل من البادية فيسأل رسول الله ﷺ ، وسؤال الدعاء
من أهل الخير ومن يرجى منه القبول واجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقترضة
لصحة التوجه فترجى الإجابة عنده ، وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على

المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة ، وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسقاء وامتنال السحاب أمره بمجرد الإشارة ، وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع برفع المطر مطلقا لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحتراز فيه بما يقتضى رفع الضرر وإبقاء النفع ، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لمارض يعرض فيها ، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة . وفيه أن الدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل وإن كان مقام الأفضل التفويض ^(١) لأنه ﷺ كان عالما بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضاً لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بيانا للجواز وتقرير السنة في هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي حمزة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجبا من أحوال الناس ، وجواز الصباح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه التأكيد للكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد التبيين ، واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وعلى أن الاستسقاء لا تشرع فيه صلاة ، فاما الاول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري ، وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم ، وتعقب بأن الذي وقع في هذه القصة مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها ، وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم ، واستدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء قاله ابن بطال ، وتعقب بما سيأتى في رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمها المنذرى في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا ، وسندكروجه الجمع بينها وبين قول أنس وكان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء ، بعد أربعة عشر بابا إن شان الله تعالى . وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للحاجة ، وقد ترجم له البخاري بعد ذلك

٧ - باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

١٠١٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شَرَبِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ بَابِ دَارِ الْقَضَاءِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ - فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأُمُورُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا . فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا . قَالَ أَنَسٌ : وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَاجٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ . قُلْ فَطَلَمَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَيِّئًا . ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ -**

(١) في هذا ظن . والصواب أن الأخذ بالأسباب والبدار بالدعاء والاستغاثة عند الحاجة أولى وأفضل من التفويض ، وسيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه رضي الله عنهم تدل على ذلك ، ولعله إنما أخر الدعاء لأسباب اقتضت ذلك غير التفويض ، فلما سأله هذا السائل بادر بإجابته ، وذلك عن إذنت الله سبحانه وتسميته ، لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى . والله أعلم

فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسكها عنا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر . قال فأقامت وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك سألت أنس بن مالك : أهو الرجل الأول ؟ فقال : ما أدرى »

قوله (باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل ابن جعفر عن شريك المذكور ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله . وقوله فيه « يوم الجمعة » في رواية كريمة « يوم جمعة » بالتركيب

٨ - باب الاستسقاء على المنبر

١٠١٥ - **حدثنا** سعد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال « بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله قحط المطر ، فادع الله أن يسقينا . فدعا ، فطربنا ، فأكدنا أن نقبل إلى منازلنا ، فإذ لنا مطر إلى الجمعة المقبلة . قال فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : يا رسول الله ادع الله أن يصرقه عنا . فقال رسول الله ﷺ اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فلقد رأيت السحاب يتقطع يمينا وشمالا ، يمحطون ولا يمحط أهل المدينة »

قوله (باب الاستسقاء على المنبر) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من رواية قتادة عن أنس ، وقد تقدمت فوائده أيضا

٩ - باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

١٠١٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال « هلكت المواشي ، وتقطعت السبل . فدعا ، فطربنا من الجمعة إلى الجمعة . ثم جاء فقال : تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، وهلك المواشي ، فادع الله يمسكها . فقام ﷺ فقال : اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر . فأنجأت عن المدينة انجياب الثوب »

قوله (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضا ، وقوله فيه « فدعا فطربنا » في رواية الأصيلي « فادع الله » بدل فدعا ، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه ، وفيه تعقب على من استدل به لمن يقول : لا تشرع الصلاة للاستسقاء ، لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة

١٠ - باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر

١٠١٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك

قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ المواشي ، واقطعتِ السبلُ فادعُ الله . فدعا رسولُ الله ﷺ فُطِرُوا من جُمعةٍ إلى جُمعةٍ . فجاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ المواشي . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على رموسِ الجبالِ والآكامِ ، وبطونِ الأوديةِ ، ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله (باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق أخرى عن مالك ، وقد تقدم ما فيه . ومراده بقوله « من كثرة المطر » أي وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده ، وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا ، وكلام الشافعي في « الأم » يوافقه وزاد : انه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء ، بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة ، وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة

١١ - باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة

١٠١٨ - **حديث** الحسن بن بشر قال حدثنا معاذ بن عمران عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك « أن رجلا شكا إلى النبي ﷺ هلاك المال وجهد العيال ، فدعا الله يستسقى . ولم يذكر أنه حول رداءه ، ولا استقبل القبلة »

قوله (باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه الخ) إنما عبر عنه بلفظ « قيل » مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث « ولم يذكر أنه حول رداءه » يحتمل أن يكون هو الراوي عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم ، وأيضا فسكت الراوي عن ذلك لا يقتضي نفي الوقوع . وأما تقييده بقوله « يوم الجمعة » فليبين أن قوله فيما مضى « باب تحويل الرداء في الاستسقاء » أي الذي يقام في المصلى . وهذا السياق الذي أورده المصنف لهذا الحديث في هذا الباب مختصر جدا ، وسيأتي مطولا من الوجه المذكور بعد اثني عشر بابا ، وفيه يخطب على المنبر يوم الجمعة ،

١٢ - باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم

١٠١٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ثريك بن عبد الله بن أبي نمير عن أنس بن مالك أنه قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ المواشي ، وتقطعتِ السبلُ ، فادعُ الله . فدعا الله فُطِرُوا من الجمعة إلى الجمعة . فجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ المواشي . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على ظهورِ الجبالِ والآكامِ وبُطونِ الأوديةِ ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله (باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردم) أورد فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك

أيضا ، قال الزين بن المنير : تقدم له د باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا ، والفرق بين الترجتين أن الأولى لبيان ما هل الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا الى الاستسقاء ، والثانية لبيان ما على الإمام من اجابة سؤالهم

١٣ - باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط

١٠٢٠ - **حدثنا** محمد بن كثير عن سفيان حدثنا منصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود فقال « إن قريشا أبطلوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام . فجاءه أبو سفيان فقال : يا محمد ، حيث تأمر بصلية الرحيم ، وإن قومك هلكوا ، فادع الله . قرأ « فاتق رب يوم تأتي السماء بدخان مبين » ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله تعالى « يوم تبيض البطشة الكبرى » يوم بدر - قال وزاد أسباط عن منصور - : فدعا رسول الله ﷺ فشقوا القيث ، فأطبقت عليهم سحبا . وشكك الناس كثرة المطر فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فاحدثت السحابة عن رأسه ، فشقوا الناس حوله »

قوله (باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط) قال الزين بن المنير : ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء ، كذا قال ، ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ . واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة ، لأن الاستشفاع إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالقحط ، ثم سئل أن يدعو برفع ذلك ففعل ، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجذب فأجيب فجاءه الكفار يسألونه الدعاء بالسقيا انتهى . ومحصله أن الترجمة أعم من الحديث ، ويمكن أن يقال ، هي مطابقة لما وردت فيه ، ويلحق بها بقية الصور ، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك ، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للؤمنين في التماسهم منهم الدعاء لهم . وذلك من مطالب الشرع . ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب د إذا ، من الترجمة ، ويكون التقدير في الجواب مثلا : أجاوبهم مطلقا ، أو أجاوبهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم ، أو لم يجبههم إلى ذلك أصلا . ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره ، إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لا لاطلاعه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ، ولعله حذف جواب د إذا ، لوجود هذه الاحتمالات . ويمكن أن يقال : إذا رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعاؤه لهم والله أعلم . **قوله** (عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله د بينما رجل يحدث في كندة فقال يحيى . دخان يوم القيامة ، فذكر القصة وفيها د ففرغنا فأنت ابن مسعود ، الحديث . **قوله** (فقال : إن قريشا أبطلوا) سيأتي في الطريق المذكورة انكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور ، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى « فاتق رب يوم تأتي السماء بدخان مبين » مع بقية شرح هذا الحديث ، ونقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء . **قوله** (فدعا عليهم) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله د اللهم سبعا كسيع يوسف ، وهو منصوب بفعل تقديره أسألك ، أو سلط عليهم . وسيأتي في تفسير

سورة يوسف بلفظ اللهم اكفنيهم بسبع كسيع يوسف ، وفي سورة الدخان اللهم أعني عليهم الخ ، وأفاد الدماطي أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قريش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذي تقدمت قصته في الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة ، وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدها بالمدينة في القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة ، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مرارا والله أعلم .

قوله (لجاءه أبو سفيان) يعني الأموي والد معاوية ، والظاهر أن بجيشه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود ، ثم عادوا ، فذلك قوله (يوم نبطش البطشة الكبرى) يوم بدر ، ولم ينقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضرا ذلك فلذلك قال ، وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، البيت ، لكن سياقي بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة ، فإن لم يحمل على التعدد وإلا فهو مشكل جدا والله المستعان .

قوله (جئت تأمر بصلوة الرحم) يعني والذين هلكوا بدعائك من ذوى رحمك فينبغي أن تصل رحمك بالدعاء لهم ، ولم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم ، وسياقي هذا الحديث في تفسير سورة ص بلفظ ، فكشف عنهم ثم عادوا ، وفي سورة الدخان من وجه آخر بلفظ ، فاستسقى لهم فسقوا ، ونحوه في رواية أسباط المعلقة .

قوله (بدخان مبین الآية) سقط قوله الآية لغير أبي ذر ، وسياقي ذكر بقية اختلاف الرواية في تفسير سورة الدخان ، قوله (يوم نبطش البطشة الكبرى) زاد الاصيلي بقية الآية . قوله (وزاد أسباط) هو ابن نصر ، وروى من زعم أنه أسباط بن محمد . قوله (عن منصور) يعني بإسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقي والبيهقي من رواية علي بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المعتز عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال ، لما رأى رسول الله ﷺ من الناس إدارا ، فذكر نحو الذي قبله وزاد لجاءه أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا : يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم ، فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث ، الحديث ، وقد أشاروا بقولهم ، بعثت رحمة ، إلى قوله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) .

قوله (فسقوا الناس حولهم) كذا في جميع الروايات في الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بني الحارث ، وفي رواية البيهقي المذكورة ، فأسقى الناس حولهم ، وزاد بعد هذا ، فقال - يعني ابن مسعود - لقد مرت آية الدخان وهو الجوع الخ ، وقد تعقب الداودي وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله ، وشكا الناس كثرة المطر الخ ، وزعموا أنه أدخل حديثا في حديث ، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر وقوله ، اللهم حولينا ولا علينا ، لم يكن في قصة قريش وإنما هو في القصة التي رواها أنس ، وليس هذا التعقب عندي بحيد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سياقي في تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى في هذا الحديث ، فقليل : يا رسول الله استسقى الله لمضر ، فانها قد هلكك . قال : لمضر ؟ إنك لجرى . فاستسقى فسقوا ، ه . والقائل ، فقليل ، يظهر لي أنه أبو سفيان لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين ، لجاءه أبو سفيان ، ثم وجدت في الدلائل للبيهقي من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرجيل بن السمط عن كعب بن مرة - أو مرة بن كعب - قال دعا رسول الله ﷺ على مضر ، فاناه أبو سفيان فقال : ادع الله لقومك فانهم قد هلكوا ، ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك ، فأبهم أبا سفيان قال ، جاءه رجل فقال استسقى الله

لنصر، فقال : انك لجرى . ، المضر ؟ قال : يا رسول الله استنصرت الله فنصرك ، ودعوت الله فأجابك ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربيا طبقا عاجلا غير راث نافعا غير ضار ، قال فاجيبوا ، فاجابوا ، فاشكروا ، فاشكروا اليه كثرة المطر فقالوا : قد تهدمت البيوت ، فرفع يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، لنجعل السحاب ينقطع يمينا وشمالا ، فظهر بذلك أن هذا الرجل المبهم المقول له « انك لجرى » ، هو أبو سفيان ، لكن يظهر لي أن فاعل « قال يا رسول الله استنصرت الله الخ » هو كعب بن مرة راوى هذا الخبر لما أخرجه أحمد أيضا والحاكم من طريق شعبة أيضا عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر . فأتيته فقلت : يا رسول الله ، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك ، وإن قومك قد هلكوا ، الحديث ، فعلى هذا كان أبو سفيان وكعبا حضرا جميعا ، فسكلمه أبو سفيان بشيء وكعب بشيء . فدل ذلك على اتحاد قصتهما ، وقد ثبت في هذه مائدت في تلك من قوله انك لجرى . ، ومن قوله « فقال : اللهم حوالينا ولا علينا » وغير ذلك ، وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث ، وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله « استنصرت الله فنصرك » ، لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة ، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس ، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس « فلم يزل على المنبر حتى مطروا » ، وفي هذه « فإكان الجمعة أو نحوها حتى مطروا » ، والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء ، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حمل قوله « استنصرت الله فنصرك » على النصر باجابة دعائه عليهم ، وزال الاشكال المتقدم والله أعلم . وإنى ليسكثر نجبي من كثرة إقدام الدمياطى على تغليب ما في الصحيح بمجرد التوهم ، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل ، والتعقيب عن الطرق ، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الالفاظ ، فله الحمد على ما علم وأنعم

١٤ - باب الدعاء إذا كثرت المطر « حوالينا ولا علينا »

١٠٢١ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن ثابت عن أنس قال « كان النبي ﷺ يحطب يوم الجمعة ، فقام الناس فصاحوا فقالوا : يا رسول الله قحط المطر ، واحترت الشجر ، وهلك البهائم ، فادع الله يسقينا . فقال : اللهم اسقنا (مرتين) . وإيم الله ما ترى في السماء قزعة من سحاب ، فنشأت سحابة وأمطرت ، ونزل عن المنبر فصلى . فلما انصرف لم تزل تمطر إلى الجمعة التي تليها . فلما قام النبي ﷺ يحطب صاحوا إليه : تهدمت البيوت واقطعت السبل ، فادع الله يهبسها عنا . فتبسم النبي ﷺ ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا . فكشطت المدينة ، فجعلت تمطر حولها ، ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنفذت إلى المدينة وإنها لفي مثل الإكليل »

قوله (باب الدعاء إذا كثرت المطر : حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا ، وتكلف له الكرماني إعرابا آخر ، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وإنما اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها « وما تمطر بالمدينة قطرة » ، لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر ، وهذه اللفظة لم تقع إلا في

هذه الرواية ، وقوله فيها « وانكسخت ، كذا للاكثر ، ولكريمة فاكسخت ، على البناء للجهول

١٥ - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً

١٠٢٢ - وقال لنا أبو نعيم عن زهير عن أبي إسحاق « خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم فاستسقى ، فقام بهم على رجلهم على غير وزير ، فاستغفر ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة ، ولم يؤذن ولم يقيم . قال أبو إسحاق : ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ »

١٠٢٣ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عباد بن تميم أن عمه - وكان من أصحاب النبي ﷺ - أخبره أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقى لهم ، فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه فاستقوا »

قوله (باب الدعاء في الاستسقاء قائماً) أى في الخطبة وغيرها ، قال ابن بطال : الحكمة فيه كونه حال خشوع وإذابة فيناسبه القيام ، وقال غيره : القيام شعار الاعتناء والاهتمام ، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام ، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع . **قوله** (وقال لنا أبو نعيم) قال الكرماني تبعاً لغيره : للترق بين « قال لنا » و « حدثنا » ، أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة ، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل اهـ . لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما يصلح للتابعات ، لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة . والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبراً فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع **قوله** (عن زهير) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، وأبو اسحق هو السبيعي . **قوله** (خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري) يعنى إلى الصحراء يستسقى ، وذلك حيث كان أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها . ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، وقد روى هذا الحديث قبيصة عن الثوري عن أبي اسحق قال « بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس ، فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب ، أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه « ان ابن الزبير خرج يستسقى بالناس ، الحديث ، وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم ، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير ، وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهدى عن الثوري على ذلك . **قوله** (فقام بهم) في رواية أبي الوقت وأبي ذر « لهم » . **قوله** (فاستسقى) في رواية أبي الوقت « فاستغفر » ، (فائدة) : أورد الحميدي في « الجمع » هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وهم في ذلك ، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث يزيد بن أرقم . **قوله** (ثم صلى ركعتين) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة ، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبه فقال في روايته عن أبي اسحق « ان عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى » أخرجه مسلم ، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ، ومن اختار تقديم الخطبة ابن المنذر ، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستحباب لا في الجواز .

قوله (ولم يؤذن ولم يقم) قال ابن بطال : اجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم . قوله (قال أبو اسحق و رأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ) كذا الأكثر ، وللمحموى وحده ، وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ، ثم وجدته كذلك في نسخة الصغاني ، فإن كانت روايته محفوظة احتل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه ، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما ثبت له الصحة ، أما سماع هذا الحديث فلا . وقوله « قال أبو اسحق » هو موصول ، وقد رواه الاسماعيل من رواية أحمد بن يونس وعلى بن الجهمدي عن زهير وصرحا باتصاله إلى أبي اسحق ، وكأن السر في إيراد هذا الموقف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده « فداء الله قائماً ، أى كان على رجله لا على المنبر . والله أعلم

١٦ - باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء

١٠٢٤ - حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ يستسقى ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة »
قوله (باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء) أى في صلاتها ، ونقل ابن بطال أيضاً الإجماع عليه . قوله (ثم صلى ركعتين بجهر) في رواية كريمة والاصيلي « جهر » بلفظ الماضي

١٧ - باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس

١٠٢٥ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقى ، قل : حول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه . ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة »

قوله (باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس) أورد فيه الحديث المذكور وفيه « حول إلى الناس ظهره » وقد استشكل لأن الترجمة لسببية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط ، وأجلب الكرماني بأن معناه حوله حال كونه داعياً ، وحمل الزين بن المنير قوله « كيف » على الاستفهام فقال : لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اهـ ، والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير ، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجبه اليمين في شأنه كله ، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء . قوله (ثم حول رداءه) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلًا

١٨ - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

١٠٢٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفیان عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه « ان النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين ، وقلب رداءه »

قوله (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البدل من صلاة المجرور بالاضافة ، والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء ، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر ، وقد تقدم حديث الباب في « باب تحويل الرداء » وقوله فيه « عن عمه أن النبي ﷺ ، في رواية أبي الوقت « سمع النبي ﷺ ،

١٩ - باب الاستسقاء في المصلّى

١٠٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ إلى المصلّى يستسقى ، واستقبل القبلة فصلّى ركعتين ، وقلب رداءه - قال سفيان : فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال - جعل اليمين على الشمال »

قوله (باب الاستسقاء في المصلّى) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي «باب الخروج الى الاستسقاء» لأنه أعم من أن يكون الى المصلّى ، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج الى الاستسقاء الى المصلّى ، بخلاف تلك فناسب كل رواية ترجمتها . **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة ، وهو متصل بالإسناد الأول ، وهم من زعم أنه معلق كالزى حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليل ، فانه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي ، وكذا قول ابن القطان لا ندرى عن أخذه البخارى قال : ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله ، وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه ، ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه ، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً ، وهو كما قال . **قوله** (عن أبي بكر) يعنى ابن محمد بن عمرو بن حزم بأسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه ، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يدري عن أخذ أبو بكر هذه الزيادة اه . وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه ، وكذا أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة مبيناً . قال ابن بطال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال : وهو أ ضبط للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة

٢٠ - باب استقبال القبلة في الاستسقاء

١٠٢٨ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الوهاب قال حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصارى أخبره أن النبي ﷺ خرج إلى المصلّى يصلى ، وأنه لما دعا - أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحوّل رداءه « قال أبو عبد الله : ابن زيد هذا مازنى ، والأول كوفى هو ابن يزيد **قوله** (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أى في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصلّى . **قوله** (حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفى **قوله** (خرج الى المصلّى يصلى) في رواية المستمل يدعو ، **قوله** (وانه لما دعا أو أراد أن يدعو) ذلك من الراوى ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك

كما تقدم في «باب تحويل الرداء» ، وكأنه كان يشك فيه نارة ويجزم به أخرى ، وتقدم الكلام على بقية فوائده هناك **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف ، **قوله** (عبد الله بن زيد هذا مازني) يعني راوى حديث الاستسقاء ، والاول كوفي وهو ابن يزيد ، كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميني وحده هنا ، وألقي المواضع بها «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً» ، فإن فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً ، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرا جميعاً ، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر ، ولعل هذا من تصرف الكشميني وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبه في هذا الموضع احتياطاً ، ويمكن أن يكون قوله «والاول» ، أى الذى مضى في «باب الدعاء في الاستسقاء» هو ابن يزيد بزيادة الياء في أول اسم أبيه

٢١ - باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

١٠٢٩ - قال أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان عن بلال قال يحيى بن سعيد سمعت أنس بن مالك قال «أتى رجل أعرابي من أهل البدر إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : يا رسول الله هلكت للماشية ، هلكت العيال ، هلكت الناس : فرفع رسول الله ﷺ يديه يدعو ، ورفع الناس أيديهم معه يدعوون . قال : فاخرجنا من المسجد حتى نمطرنا ، فإنا نمطر حتى كانت الجمعة الأخرى ، فأتى الرجل إلى نبي الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر ، ومنع الطريق»

١٠٣٠ - وقال الأويسى حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد ومثربك سما أنسا عن النبي ﷺ أنه رفع يديه حتى رأيت يابض إبطيه»

قوله (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكتفى بدعاء الإمام في الاستسقاء ، وقد أشرنا إليه قريباً . **قوله** (وقال أيوب بن سليمان) أى ابن بلال ، وهو من شيوخ البخارى ، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق ، وقد وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسماعيل الترمذى عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في «باب تحويل الرداء» . **قوله** (فأتى الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله بشق المسافر) كذا ذكر كثير بفتح الموحدة وكسر المعجمة بعدها كاف ، واختلف في معناه فوقع في البخارى بشق أى مل ، وحكى الخطابي أنه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر ، وقال الخطابي : يشق ليس بشيء ، وإنما هو «لثق» ، يعنى بلام ومثلاثة بدل الموحدة والشين يقال : لثق الطريق أى صار ذا وحل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر قلت وهو رواية أبي إسماعيل التى ذكرناها ، قال الخطابي : ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقة ، ومنه مشق الخط والميم والباء متقاربان . وقال ابن بطلال : لم أجد لبشق في اللغة معنى . وفي نوادر الحياتي : نشق بالنون أى نشب انتهى . وفي النون والقاف من مجل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح : نشق الظبي في الحباله أى علق فيها ، ورجل نشق إذا كان ممن يدخل في أمور لا يتخلص منها . ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع في رواية البخارى تصحيف ، وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا ، فقد المنعند ، لكراع

بشق بفتح الموحدة تأخر ولم يتقدم ، فعلى هذا فمعنى بشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد . وقال أبو موسى في ذيل الغربيين^(١) الباشق طائر معروف ، فلو اشتق منه فعل فقيل بشق لما امتنع ، قال : ويقال بشق الثوب وبشكه قطعه في خفة ، فعلى هذا يكون معنى بشق أى قطع به من السير . انتهى كلامه . وأما ما وقع في بعض الروايات بشق بموحدة ومثله فلم أره في شيء مما اتصل بنا ، وهو تصحيف ، فإن البشق الانفجار ولا معنى له هنا . قوله (وقال الاويسى) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدني أخو اسماعيل . وهذا التعليق ثبت هنا للمستمل وثبت لأبي الوقت وكريمة في آخر الباب الذى بعده ، وسقط لبقاين رأساً لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات ، وقد وصله أبو تميم في المستخرج كما سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

١٠٣١ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك قال « كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه » [الحديث ١٠٣١ - طرقاه في : ٣٥٦ ، ٦٤٤]

قوله (باب رفع الإمام يده في الاستسقاء) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموى والمستمل ، قال ابن رشيد : مقصوده بتسكير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء ، قال : ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس ، وإن ادرج معه رفع الإمام . قال : ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله « حتى يرى بياض إبطيه » انتهى . وقال الزين بن المنير ما محصله : لا تكرار في هاتين الترجمتين ، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين ، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء . قوله (عن سعيد) هو ابن أبي عروبة . قوله (عن قتادة عن أنس) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد « عن قتادة أن أنسا حدثهم ، كما سيأتى في صفة النبي ﷺ . قوله (إلا في الاستسقاء) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفرداها المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النسب على صفة مخصوصة إما الرفع البليغ فيدل عليه قوله « حتى يرى بياض إبطيه » ، ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذاه وبه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس « أن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولأبي داود من حديث

(١) في الأصل « الغرب » والتصحيح من مخطوطة الرياض . والمراد بالغربيين غريب القرآن وغريب الحديث . وأبو موسى هو الحافظ محمد بن أبي بكر الاصمغاني المتوفى سنة ٨١ هـ مؤلف الذيل على الجمع بين التربين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠٩ هـ المطبعة

أنس أيضا دكان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل بطونهما بما يلي الأرض - حتى رأيت بياض لإبطيه ، قال النوى : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غير للتناول بتقلب الحال ظهراً لبطن كما قيل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسئول وهو نزول الصحاب إلى الأرض

٢٣ - باب ما يُقال إذا أمطرت

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : كَصَيْبٍ : المطر . وقال غيره : صاب وأصاب بصوب

١٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو الْحَسَنِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ هـ

نَافِعٌ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُمَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ : صَيْبًا نَافِعًا »

تَابِعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ يُحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَعَقِيلٌ عَنْ نَافِعٍ

قوله (باب ما يقال) يحتمل أن تكون « ما » موصولة أو موصوفة أو استفهامية . قوله (إذا مطرت) كذا لا في ذر من الثلاثي والباقيين « أمطرت » من الرباعي وهما بمعنى عند الجمهور ، وقيل : يقال مطر في الخير وأمطر في الشر . قوله (وقال ابن عباس : كصيب المطر) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : الصيب السحاب ، ولعله أطلق ذلك مجازاً . قال ابن المنير : مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله « صيباً » ، قدم المصنف تفسيره في الترجمة ، وهذا يقع له كثيراً . وقال أخوه الزين : وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ، ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار . قوله (وقال غيره : صاب وأصاب يصوب) كذا وقع في جميع الروايات ، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب ، وأما أصاب فمضارعه يصيب ، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فله كان في الاصل وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت ينصاب بعد يصوب ، أو المراد ما حكاه صاحب الافعال صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الأرض فوقع فيه تقديم وتأخير . قوله (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق ، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها ، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه ، مع أن معمرأ قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه باسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه . قوله (اللهم صيباً نافعاً) كذا في رواية المستمل وسقط اللهم لغيرهما . وصيباً منصوب بفعل مقدر أي اجعله ، ونافعاً صفة للصيب وكأنه احتزبها عن الصيب الضار . وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر ، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تاماً ولفظه « كان إذا كان يوم ريح عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رحمة ، وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق ثمر بن حازم عن عائشة أوضح منه ولفظه « كان إذا رأى ناشئاً في أفق السماء ترك العمل ، فان كشف حمد الله فان أمطرت قال : اللهم صيباً نافعاً » ، وسيأتي للمصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء عن عائشة

مقتصرا على معنى الشق الاول وفيه « أقبل وأدبر وتغير وجهه ، وفيه » وما أدرى لعله كما قال قوم عاد (هذا عارض) الآية ، وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للزيادة من الخير والبركة مقيدا بدفع ما يحذر من ضرر . قوله (تابعه القاسم بن يحيى) أى ابن عطاء بن مقدم المقدسى عن عبيد الله بن عمر المذكور بأسناده ، ولم أقف على هذه الرواية موصولة . وقد أخرج البخارى فى التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الأسناد حديثا غير هذا ، وزعم مغلطى أن الدارقطنى وصل هذه المتابعة فى غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله . قلت : ليس ذلك مطابقا إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخارى لفظ القاسم بن يحيى . قوله (ورواه الاوزاعى وعقيل عن نافع) يعنى كذلك ، فلما رواية الاوزاعى فأخرجها النسائى فى « عمل يوم وليلة » عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعى بهذا لفظه « هنيئا ، بدل نافعا ، ورويناها فى « الغيلانيات » من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحق قالوا حدثنا الاوزاعى حدثنى نافع فذكره ، وكذلك وقع فى رواية ابن أبي العشرين عن الاوزاعى حدثنى نافع أخرجه ابن ماجه ، وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته ، وقد اختلف فيه على الاوزاعى اختلافا كثيرا ذكره الدارقطنى فى العلل وأرجحها هذه الرواية ، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الاوزاعى عن نافع ، خلافا لمن نفاه . وأما رواية عقيل فذكرها الدارقطنى أيضا ، قال الكرماني : قال أولا تابعه القاسم ثم قال ورواه الاوزاعى ، فكان تغير الاسلوب لإفادة العموم فى الثانى ، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا ، فيحتمل أن يكونا روياه عن نافع كما رواه عبيد الله ، ويحتمل أن يكونا روياه على صفة أخرى انتهى . وما أدرى لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للتفنن فى العبارة مع أنه الواقع فى نفس الأسر لما بينا من أن رواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذى ذكره الدارقطنى إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الاوزاعى ونافع أو لا ، والبخارى قد قيد رواية الاوزاعى بكونها عن نافع ، والرواة لم يختلفوا فى أن نافعا رواه عن القاسم عن عائشة ، فظهر بهذا كونها متابعة لا مخالفة ، وكذلك رواية عقيل ، لكن لما كانت متابعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع فى عبيد الله وهما تابعان فى شيخه حسن أن يفردا منها ولما أفردا تفنن فى العبارة

٢٤ - باب من تَطَرَّفى فى المطر حتى يتحدَّروا على لحيتيه

١٠٣٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعى قال حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى قال حدثنى أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عبد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابى فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع البعير ، فادع الله لنا أن يسقينا . قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه وما فى السماء قرعة . قال : فثار أصحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحدَّروا على لحيتيه . قال فطَرنا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد والذى يليه إلى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الأعرابى أو رجل غيره فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء وغرق المال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فاجعل يسير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت ،

حَتَّى صَارَتِ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجُوبَةِ ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي - وَادِي قَنَاءَ - شَهْرًا ، قَالَ : فَلَمْ يَجِ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِلَاحِ حَتَّى بَآلَجُودِ »

قوله (باب من تمطر) بتشديد الطاء أى تعرض لوفور المطر ، وتفعل يأتى لمعان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « حَسِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ الْمَطَرُ وَقَالَ لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِتَكْوِينِ رَبِّهِ ، وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ تَحَادُّرَ الْمَطَرِ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاقًا وَإِنَّمَا كَانَ قَصْدًا فَلِذَلِكَ تَرَجَّمَ بِقَوْلِهِ مِنْ تَمَطَّرَ ، أَيْ قَصْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ لَنَزَلَ مِنَ الْمَنْبَرِ أَوَّلَ مَا وَكَفَ السَّقْفُ ، لَكِنَّهُ تَمَادَى فِي خُطْبَتِهِ حَتَّى كَثُرَ نَزُولُهُ بِحَيْثُ تَحَادَّرَ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَنْسٍ مُسْتَوْفَى فِي « بَابِ تَحْوِيلِ الرَّدَاءِ » ،

٢٥ - باب إذا هبت الرياح

١٠٣٤ - حَدَّثَنَا سَمِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ أَسَا يَقُولُ « كَانَتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ »

قوله (باب إذا هبت الرياح) أى ما يصنع من قول أو فعل . قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر ، والرياح في الغالب تعقبه ، وقد سبق قريباً التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها . ووقع في حديث عائشة الآتي في بدء الخلق ووقع عند أبي يعلى بإسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال : اللهم إني أسألك من خير ما أمرت به ، وأعوذ بك من شر ما أمرت به ، وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها لثقة روايتها . وفي الباب عن عائشة عند الترمذي ، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي ، وعن ابن عباس عند الطبراني وعن غيرهم . والتعبير في هذه الرواية في وصف الرياح بالشديدة يخرج الرياح الخفيفة والله أعلم . وفيه الاستعداد بالمراقبة لله ، والاتجاه إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بسببه

٢٦ - باب قول النبي ﷺ « نُصِرْتُ بِالصَّبَا »

١٠٣٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأَهْلِكَتْ عَادٌ بِالْأَبُورِ »

[الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في : ٣٢٠ ، ٣٣٤ ، ٤١٠]

قوله (باب قول النبي ﷺ نصرت بالصبا) قال الزين بن المنير : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الرياح لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسرها دون غيرها ، ويحتمل أن يكون حديث أنس على العموم إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى (فارسلنا عليهم ريحا وجنوداً لم تروها) كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه

فيخشى من هبوبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رؤوفاً رحيماً ﷺ . وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعه ، فالطر في الغالب يقع حينئذ ، وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا أمطرت سرى عنه ، وذلك يقتضى أن تكون الصبا أيضاً مما يقع التخوف عند هبوبها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور والله أعلم . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم . قوله (بالصبا) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة إذ مهبها من مشرق الشمس ، وضدها الدبور وهي التي أهلكت بها قوم عاد ، ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلك أهل الإديار ، وأن الدبور أشد من الصبا لما سنذكره في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم ، قال الله تعالى (فهل ترى لهم من باقية) . ولما علم الله رافة نبيه ﷺ بقومه رجاء أن يسلموا سلط عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة ، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم . ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأى ريح هبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف بعدها موحدة ومبد ، وسيأتى الكلام على بنية فوائد هذا الحديث في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات

١٠٣٦ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم ، وتكثر الزلازل ، ويتنازب الزمان ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج - وهو القتل القتل - حتى يسكن فيكم المال فيفيض »

١٠٣٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا حسين بن الحسن قال حدثنا ابن عوف عن نافع عن ابن عمر قال « اللهم بارك لنا في شامنا وفي ميماننا . قال قالوا : وفي نجدنا . قال قال : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلم قرن الشيطان »

[الحديث ١٠٣٧ - طرفه في : ٧٠٩٤]

قوله (باب ما قيل في الزلازل والآيات) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضى إلى الخشوع والإناابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أسراط الساعة ، وقال الزين بن المنير : وجه ادخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر ، وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل يصلح عند وجودها ؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحد واسحق وجماعة ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره . وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً وصلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات ، ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرمز الأعرج عنه مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى

في كتاب الفتن فانه أخرج هذا الحديث هناك مطولا ، وذكر منه قسطا هنا وفي الزكاة وفي الرقاق . واختلف في قوله « يتقارب الزمان » فقتيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول ، وقيل المراد قرب يوم القيامة ، وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم واليلة بسرعة ، وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل تتقارب صدور الدول وتطول (١) مدة أحد لكثرة الفتن . وقال النووي في شرح قوله « حتى يقترب الزمان » معناه حتى تقرب القيامة ، ووهاه الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل ، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة ، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المنسكرة (٢) . الحديث الثاني حديث ابن عمر « اللهم بارك لنا في شامنا » الحديث وفيه « قالوا وفي نجدنا » . قال : هناك الزلازل والفتن ، هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال « اللهم بارك » لم يذكر النبي ﷺ . وقال القابسي : سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأى انتهى . وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبيد الله بن عون عن نافع ، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصححا فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن ، ويأتي الكلام عليه أيضاً هناك ، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه « قالوا وفي نجدنا » ، قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للحلقةين « قالوا والمقصرين » .

٢٨ - باب قول الله تعالى [٨٢ الوفة] ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾

قال ابن عباس : شكركم

١٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن محمد بن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال مطربا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » .

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾) قال ابن عباس (شكركم) يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور « عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجعلون شكركم أنكم تكذبون » وهذا إسناد صحيح ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المسند ، وروى مسلم من طريق أبي زميل عن ابن عباس قال « مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ » ، فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره « فأنزلت هذه الآية : فلا أقسم بمواقع النجوم » ، إلى قوله

(١) بهامش طبعة بولاق : كذا بالنسخ ، ولعل « لا » سقطت من النسخ أي « ولا تطول » .

(٢) الأقرب تفسير التقارب المذكور في الحديث بما وقع في هذا الصرح من تقارب ما بين المدن والأقاليم وقصر زمن المسافة بينها بسبب اختراع الطائرات والديارات والإذاعة وما إلى ذلك . والله أعلم

تكذبون ، وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد ، وقد روى نحوه أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة ، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً ، وتجعلون رزقكم ، قال : تجعلون شكركم ، تقولون مطرنا بنوء كذا ، وقد قيل في القراءة المشهورة حذف تقديره وتجعلون شكر رزقكم . وقال الطبري : المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به ، وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوءة نقله الطبري عن الهيثم بن عدي . قوله (عن زيد بن خالد الجهني) هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك ، وغالفة الزهري فرواه عن شيخهما عبيد الله فقال : عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحيح الطريقتين ، لأن عبيد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث العسيف وحديث الأمة إذا زنت ، فعلمه سمع هذا منها حدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإنما لم يجمعها لاختلاف لفظها كما سنشير إليه . وقد صرح صالح بسماعه له من عبيد الله عن أبي عوانة ، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة ، وحديثه منه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحى ، قوله (صلى لنا) أى لأجلنا ، أو اللام بمعنى الباء أى صلى بنا ، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى . قوله (بالحديدية) بالمملة والتصغير وتخفيف ياءها وثقل ، يقال سميت بشجرة حذاء هناك . قوله (على إثر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة على المشهور وهو ما يعقب الشيء . قوله (سما) أى مطر وأطلق عليه سما لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سما . قوله (كانت من الليل) كذا الأكثر ، وللمستمل والحموى د من الليلة ، بالإفراد . قوله (فلما انصرف) أى من صلاته أو من مكانه . قوله (هل تدرون) لفظ استفهام معناه التنبيه ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النسائي د ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة ، وهذا من الأحاديث الإلهية وهي تحتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة . قوله (أصبح من عبادي) هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ فانها إضافة تشريف . قوله (مؤمن وكافر) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابلته بالإيمان ، ولا أحد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً د يكون الناس مجذبين فينزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصبحون مشركين يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ، ويرشد إليه قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان د فاما من حدثني على سقياي وأثنى على فذلك آمن في ، وفي رواية سفيان عند النسائي والإسماعيلي نحوه وقال في آخره د وكفري ، أو قال د كفر نعمتي ، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم د قال الله : ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها ، وله في حديث ابن عباس د أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر ، وعلى الأول حله كثير من أهل العلم ، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي ، قال في د الام ، : من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك ينعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ لأن النوم وقت والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ، ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً ، وغيره من الكلام أحب الى منه ، بمعنى حسبا للبادية ، وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث ، وحكى ابن قتيبة في د كتاب الانواء ، أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحوه ما ذكره الشافعي ، قال : ومعنى النوء سقوط نجم في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر

قال : وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ، وقال آخرون : بل النوء طلوع نجم منها ، وهو مأخوذ من ناء إذا نهض ، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهى الثمانية والعشرون بانهاء السنة ، فان لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً ، قال : وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما بصنعه على زعمهم وإما بهلامته ، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً ، فان اعتقد قائل ذلك أن النوء صنعا في ذلك فكفره كفر تشريك ، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة ، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ، والله أعلم . ولا يرد الساكت ، لأن المعتقد قد يشكر بقلبه أو يكفر ، وعلى هذا فالقول في قوله « فاما من قال ، لما هو أعم من النطق والاعتقاد ، كما أن الكفر فيه لما هو أعم من كفر الشرك وكفر النعمة ، والله أعلم بالصواب . قوله (مطرنا بنوء كذا وكذا) في حديث أبي سعيد عند النسائي « مطرنا بنوء المجدح ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهملة ويقال بضم أوله هو الدبران بفتح المهملة والموحدة بعدها ، وقيل سمي بذلك لاستدباره الثريا ، وهو نجم أحمر صغير منير . قال ابن قتيبة : كل النجوم المذكورة له نوء غير أن بعضها أحمر وأغزر من بعض ، ونوء الدبران غير محمود عندهم انتهى . وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مبالغتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محموداً ، أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة . وفي معازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت « مطرنا بنوء الشعرى » هو عبد الله ابن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الامام المسألة على أصحابه وإن كانت لا تدرك إلا بدقة النظر . ويستنبط منه أن اللولى المتمكن من النظر في الإشارة (١) أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى (٢) كذا قرأت بخط بعض شيوخنا . وكأنه أخذه من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال ربهم وحمل الاستفهام فيه على الحقيقة ، لكنهم رضى الله عنهم فهموا خلاف ذلك ، ولهذا لم يجيبوا إلا بتقويض الأمر إلى الله ورسوله

٢٩ - باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « خمس لا يعلمن إلا الله »

١٠٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن غيد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول

الله ﷺ « مفتاح النيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم أحد ما يكون في غد ، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام ، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأى أرض تموت ، وما يدري أحد متى يجيء المطر »

[الحديث ١٠٣٩ - أطرافه في : ٤٦٢٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٧٨ ، ٧٣٧٩]

(١) في غسولة الرياض « الإشارات »

(٢) هذا خطأ بين ، وقول على أنه بغير علم ، فلا يجوز لمسلم أن يتطامى ذلك ، بل عليه أن يقول إذا سئل عما لا يعلم : الله أعلم ، كما فعل الصعابة رضى الله عنهم . والله أعلم

قوله (باب لا يدري متى يحيى المطر إلا الله تعالى) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله ، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يحيى إلا هو . **قوله** (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : خمس لا يعلمن إلا الله) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ، لكن لفظه د في خمس لا يعلمن إلا الله ، ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ د وخمس ، وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه د خمس من الغيب لا يعلمن إلا الله (إن الله عنده علم الساعة) الآية . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (مفتاح) في رواية الكشميخي د مفتاح . **قوله** (وما يدري أحد متى يحيى المطر) زاد الإسماعيلي د إلا الله ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري ، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتا معينة لا يتخلف عنه ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثا ، والخاص ثلاثة عشر ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرداء - وإن كان أخرج أصله - وحديث عائشة في قوله صيبا نافعا وأصله أيضا فيه وحديث أنس د كان إذا هبت الرياح الشديدة ، وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٦ - كتاب الكسوف

(أبواب الكسوف) ثبتت البسملة في رواية كريمة ، والترجمة في رواية المستمل ، وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب ، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله ، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . واختلف في الكسوف والخسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً

١ - باب الصلاة في كسوف الشمس

١٠٤٠ - **حدثنا** عمرو بن عون قال حدثنا خالد بن يونس عن الحسن بن أبي بصرة قال « كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد ، فدخلنا ، فصلّى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس ، فقال ﷺ : إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتموها فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم »

[الحديث ١٠٤٠ - أطرافه في : ١٠٤٨ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٧٨٥]

١٠٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد قال حدثنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن قيس قال : سمعت أبا مسعود يقول : قال النبي ﷺ « إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فقوموا فصلّوا »

[الحديث ١٠٤١ - طرفاه في : ١٠٥٧ ، ٣٢٠٤]

١٠٤٢ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم حدثته عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخبر عن النبي ﷺ « إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلّوا »

[الحديث ١٠٤٢ - طرفه في : ٣٢٠١]

١٠٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ « إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم فصلّوا وادعوا الله »

[الحديث ١٠٤٣ طرفاه في : ١٠٦٠ ، ٦١٩٩]

قوله (باب الصلاة في كسوف الشمس) أى مشروعيتهما ، وهو أمر متفق عليه ، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة ، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها ، ولم أره أنيذه إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة . ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها ، وكذا نقل بعض مصنفي الخنفة أنها واجبة ، وسيأتي الكلام على الصفة قريباً . **قوله (حدثنا خالد)** هو ابن عبد الله الطحان ، ويونس هو ابن عبيد ، والإسناد كله بصريون ، وترجمة الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخاري منقطعة عند أبي حاتم والدارقطني ، وسيأتي التصريح بالاخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخاري . **قوله (فانكسفت)** يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى ، وأنكر الفزاز انكسفت وكذا الجوهرى حيث نسبة للعامة والحديث يرد عليه ، وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر . **قوله (فقام رسول الله ﷺ بجر رداءه)** زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس « مستعجلاً ، وللنساء من رواية يزيد بن زريع عن يونس « من العجلة ، ولمسلم من حديث أسماء « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ففرع فاختأ بدرع حتى أدرك رداءه ، يعنى أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك ، واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا بمن قصد به الخيلاء ^(١) . ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرع كما سيأتي . **قوله (فصلى بنا ركعتين)** زاد النسائي « كما تصلون ، واستدل به من قال أن صلاة الكسوف كصلاة النافلة ، وحمله ابن حبان والبيهقي على أن المعنى كما تصلون في الكسوف ، لأن أبا بكره خاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس عليهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعى وابن أبي شيبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه « أن في كل ركعة ركوعين ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبي بكره مطلقة . وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى . ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً « أن في كل ركعة ركوعين ، وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام . **قوله (حتى انجلت)** استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، وأجاب الطحاوى بأنه قال فيه « فصلوا وادعوا ، فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي ، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده لحاج أن يكون السماء تمتد إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة « فيصير غاية المجموع ، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث الثعالب بن بشير قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أى ركوعين ، وقد وقع التمييز بين الركوع بالركعة في حديث الحسن « خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركعتان ، الحديث أخرجه الشافعى ، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة « أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . **قوله (فقال النبي ﷺ : ان الشمس)** زاد في رواية ابن خزيمة « فلما كشف هنا خطبنا فقال ،

(١) لو قال : إذا كان من غير قصد الجبر لكان أصح ، لعدم الحديث الصحيح « ما أسفل من السكبين فهو في النار ، والله أعلم

واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطية كما سيأتي . **قوله** (لموت أحد) في رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول ولفظه . وذلك أن أبنا للنبي ﷺ يقال له إبراهيم مات فقال الناس في ذلك ، وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان . فقال الناس : إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ، ولاحد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فرجا يجر ثوبه حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي حتى انجلت ، فلما انجلت قال : إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا يتكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، الحديث . وفي هذا الحديث لإبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ، وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء : يقولون مطرنا بنوء كذا ، قال الخطابي : كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر ، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل ، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه ، وسيأتي لذلك مزيد بيان **قوله** (فاذا رأيتموها) في رواية كريمة . رأيتموها ، بالثنية ، وسيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا شهاب بن عباد) هو العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ، ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصري وهو أقدم من الكوفى يكون في طبقة شيوخ شيوخه أخرجه له البخارى وحده في الأدب المفرد ، وإبراهيم بن حميد شيخه هو ابن عبد الرحمن الرؤاسى بضم الراء بعدها همزة خفيفة ، وفي طبقته إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخرجوا له . وإسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وهذا الاسناد كله كوفيون . **قوله** (آيتان) أى علامتان (من آيات الله) أى الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما يرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ وسيأتي قوله ﷺ « يخوف الله بهما عباده » في باب مفرد . **قوله** (فاذا رأيتموها) أى الآية ، وللكشميهي « رأيتموها ، بالثنية ، وكذا في رواية الإسماعيل ، والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منهما لاستحالة وقوع ذلك فيهما معاً في حالة واحدة عادة وإن كان ذلك جائزاً في القدرة الإلهية . واستدل به على مشروعية الصلاة في كسوف القمر ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية ابن المنذر « حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف » وهو أصرح في المراد ، وأفاد أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وهو كذلك في مسند الشافعى ، وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصة . **قوله** (فقوموا فصلوا) استدلل به على أنه لا وقت أصلاً للكسوف معين ، لأن الصلاة هلكت برؤيته ، وهى ممكنة في كل وقت من النهار ، وهذا قال الشافعى ومن تبعه ، واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحد ، وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال ، وفي رواية إلى صلاة العصر ، ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء . وقد انفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود ، ولم أقف في شيء من الطرق مع كثرتها على أنه ﷺ صلاها الاضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه وانفقت الطرق على أنه بادر إليها . **قوله** (أخبرني حمرو) هو ابن الحارث المصرى ، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبى بكر الصديق ، ونصف رجال هذا الاسناد الأعلى مديون ونصفه الأدنى مصريون . **قوله** (لا يخسفان) بفتح أوله ويجوز الضم ، وحكى ابن الصلاح منعه ، وروى ابن

خزيمة والبرار من طريق نافع عن ابن عمر قال : خسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، الحديث وفيه : فافزعوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وادعوا وتصدقوا ، . قوله (ولا لحياته) استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النبي لدفع هذا التوهم . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندى ، وحاشم هو أبو النضر وشيبان هو النحوى . قوله (يوم مات إبراهيم) يعنى ابن النبي ﷺ ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة ، فقيل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذى الحجة ، والأكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج ، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف ، نعم قيل إنه مات سنة تسع فإن ثبت يصح ، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ، ويحاج بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة ، وقد فرض الشافعى وقوع العيد والكسوف معاً . واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ، وانتدب أصحاب الشافعى لدفع قول المعترض فأصابوا . قوله (فإذا رأيتم) أى شيئاً من ذلك ، وفي رواية الاسماعيلي : فإذا رأيتم ذلك ، وسيأتى من وجه آخر بعد أبواب : فإذا رأيتموها ، (تنبيه) : ابتداء البخارى أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتثال ، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل ، وبهذا قال أكثر العلماء . ووقع لبعض الشافعية كالبنديجي أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا يجزئ . والله أعلم

٢ - باب الصدقة في الكسوف

١٠٤٤ - **عَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالِ النَّاسِ فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ - وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا . ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عَبْدُهُ أَوْ زَنَى أُمَّتُهُ . يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَسَكُمُ كَثِيراً »

[الحديث ١٠٤٤ - أطرافه في : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٢١٢ ، ٣٢٠٣ ، ٤٦٢٤ ،

٥٢٢١ ، ٦٦٣١]

قوله (باب الصدقة في الكسوف) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه ثم عنها ، ورده بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ، ثم بعد بابين من رواية حمزة عن عائشة ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الأمر - في الأحاديث التي أوردتها في الكسوف - بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك ، وقد قدم منها الأهم فالأهم . ووقع الأمر بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فناسب أن يترجم بها ، ولأن الصدقة تالية للصلاة

فلذلك جعلها تلو ترجمة الصلاة في الكسوف **قوله** (خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصل) استدل به على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء فلماذا لم يحتاج إلى الوضوء في تلك الحال ، وفيه نظر لأن في السياق حذفاً سيأتى في رواية ابن شهاب «خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصف الناس وراه» ، وفي رواية عمرة «خسفت فراجع ضحى فمر بين الحجر ثم قام يصلى» ، وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضاً فتوضاً ثم قام يصلى فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوء . **قوله** (فأطال القيام) في رواية ابن شهاب « فاقترأ قراءة طويلة » وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه « فقرأ بسورة طويلة » وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب « فقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى ، ونحوه لآبى داود من طريق سليمان بن يسار عن عروه وزاد فيه أنه « قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحواً من آل عمران » . **قوله** (ثم قام فأطال القيام) في رواية ابن شهاب « ثم قال سمع الله لمن حمده ، وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف « ربنا ولك الحمد » ، واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لقيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه ﷺ فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وبهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوى إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص بضمحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها بما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به . **قوله** (فأطال الركوع) لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه ، إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه ، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع فيه السجود بعده ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين ، وسيأتى البحث فيه في « باب طول السجود » . **قوله** (ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية . **قوله** (ثم انصرف) أى من الصلاة (وقد تجملت الشمس) في رواية ابن شهاب « انجملت الشمس قبل أن ينصرف » وللنساء « ثم تشهد وسلم » . **قوله** (فخطب الناس) فيه مشروعية الخطبة للكسوف ، والعجب أن مالكا روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة ، بخلاف ما لو انجملت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة ، فلو انجملت في أثناء الصلاة أتمها على الهيئة المذكورة عند من قال بها ، وسيأتى ذكر دليله ، وعن أصبغ : يتمها على هيئة النوافل المعتادة . **قوله** (لحمد الله وأثنى عليه) زاد النساء في حديث سمرة « وشهد أنه عبد الله ورسوله » . **قوله** (فاذكروا الله) في رواية الكشميني « فادعوا الله » . **قوله** (والله ما من أحد) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان الثاني غير شاك فيه . **قوله** (ما من أحد غير) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن « من » زائدة ، ويجوز فيه الرفع على لفظة تميم ، أو « غير » مخفوض صفة لأحد ، والخبر محذوف تقديره موجود . **قوله** (غير) أفعل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تفسير

يحصل من الحية والأنافة، وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى (١) لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيتعين حمله على المجاز، فقيل: لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعده، فهو من باب تسميه الشيء بما يترتب عليه. وقال ابن فورك: المعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله. وقال: غيرة الله ما يغير من حال العاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة أو في أحدهما، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وقال ابن دقيق العيد: أهل التنزيه في مثل هذا على قولين، إما ساكت، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية، فهو من مجاز الملازمة. وقال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله «فاذكروا الله الخ»، من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء، وخص منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك. وقيل: لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثيراً في إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تحويرهم في هذا المقام من مواخذة رب الغيرة وخلقها سبحانه وتعالى. وقوله «يا أمة محمد، فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله «يا بني»، كذا قيل، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لعدوله عن المضمر إلى المظهر حكمة، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما في الإضافة إلى الضمير من الإشعار بالتكريم، ومثله «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً» الحديث. وصدر ﷺ كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يرتاب في صدقه، ولعل تخصيص العيد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزهه عن الزوجة والأهل عن يتعلق بهم الغيرة غالباً. ويؤخذ من قوله «يا أمة محمد»، أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم لنفسه، بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه. قوله (لوتعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الاجرام، وقيل معناه لودام عليكم كما دام على، لأن عليه متواصل بخلاف غيره، وقيل: معناه لو علمت من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم بكميتكم على ما فاتكم من ذلك. قوله (لضحكتكم قليلاً) قيل معنى القلة هنا العدم، والتقدير اتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن. وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الانصار من محبة الله والغناء. وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه. ومن أين له أن المخاطب بذلك الانصار دون غيرهم؟ والقصة كانت في أواخر زمنه ﷺ حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب؟ وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته. وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملادة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيداها. واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره، ومن زيادة ركوع في كل ركعة. وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومتفق عليهما، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة، وعن جابر عند مسلم، وعن علي عند أحمد، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند البزار، وعن أم

(١) المحال عليه سبحانه وتعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة الخلق، وأما الغيرة اللاتفة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستعمل وصفه بها كما دل عليه هذا الحديث وما جاء في معناه. فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنة على وجه لا يماثل فيه صفة المخلوقين، ولا يعلم كمها وكيفيتها إلا هو سبحانه، كالقول في الاستواء والنزول والرضا والنضب وغير ذلك من صفاته سبحانه. والله أعلم

سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب ، والبزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلو إسناد منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحاق لسكن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم ، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطءه ، حين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة ، وحين أبطأ زاد ركوعاً ، وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك . وتعقبه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى ، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء ، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منبى من أول الحال . وأجيب باحتمال أن يكون الاعتداد على الركعة الأولى ، وأما الثانية فهي تبع لها فهما اتفقا وقوعه في الأولى بسبب بطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ، ومن ثم قال أصبغ كما تقدم : إذا وقع الانجلاء في أثنائها يصل الثانية كالعادة . وعلى هذا فيدخل المصلي فيها على نية مطلق الصلاة ، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف . ولأمانع من ذلك . وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه يفعل ذلك ركوعاً زائداً . وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج إلى تطويل ، ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل ، ولو كان كما زعم هذا القائل لسكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لرم منه اثبات هيئته في الصلاة لا عهد بها وهو ما فر منه . وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والوجه عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقق بما سيصير إليه المرء من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للسكواكب تأثيراً في الأرض لانقضاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في المسوقف ، وتعديل الصفوف ، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي ﷺ ليقترن به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليسكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقبيل رَأْي من يعبد الشمس أو القمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما

يظهر فيهما من التغيير والنقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى

٣ - باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف

١٠٤٥ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْخَدَشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ : «إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ» [الحديث ١٠٤٥ - طرفه في : ١٠٥١]

قوله (باب النداء بالصلاة جامعة) هو بالنصب فيهما على الحكاية ، ونصب « الصلاة » في الاصل على الاغراء ، وجامعة على الحال ، أى احضروا الصلاة في حال كونها جامعة . وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جماعة ، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها . **قوله** (حدثني إسحق) هو ابن منصور على رأى الجبائي أو ابن راهويه على رأى أبي نعيم ، ويحيى بن صالح من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا . **قوله** (الجبائي بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه . **قوله** (أخبرني أبو سلمة عن عبد الله) في رواية حجاج الصواف عن يحيى وحدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله ، أخرجه ابن خزيمة . **قوله** (نودي) كذا فيه بلفظ البناء للمفعول ، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ بعث مناديا فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك ، وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا يقام . **قوله** (أن الصلاة) بفتح المهملة وتخفيف النون وهى المفسرة ، وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره ان الصلاة ذات جماعة حاضرة و يروى برفع جامعة على أنه الخبر ، وفي رواية الكشميني « نودي بالصلاة جامعة ، وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة . وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما ، والرفع فيهما ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس

٤ - باب خطبة الإمام في الكسوف

وقالت عائشة وأسماء : خطب النبي ﷺ

١٠٤٦ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنَسَةَ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، فَكَبَّرَ ، فَاقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَلَمْ يَسْجُدْ وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ، وَانْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ . ثُمَّ قَامَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : هَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لَمُوتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَانْزِعَا إِلَى الصَّلَاةِ » . وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرٌ مِنْ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ

رضي الله عنهما كان يحدث يوم خَسَفَتِ الشمسُ بمثل حديث عروة عن عائشة ، فقلت لعروة : إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ ، قال : أَجَلٌ ، لَأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ

قوله (باب خطبة الإمام في الكسوف) اختلف في الخطبة فيه ، فاستحبها الشافعي وإسحق وأكبر أصحاب الحديث قال ابن قدامة : لم يبلغنا عن أحمد ذلك . وقال صاحب الهداية من الحنفية : ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل . وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة . والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها ، مع أن مالكا روى الحديث ، وفيه ذكر الخطبة . وأجاب بعضهم بأنه عليه السلام لم يقصد لها خطبة بخصوصها ، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس . وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث ، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف ، والأصل مشروعية الاتباع ، والخصائص لا تثبت إلا بدليل . وقد استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال : إن الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين ، بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة ، وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره . هو من مقاصد خطبة الكسوف ، فينبغي التأسي بالنبي عليه السلام فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكسوف . نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتي الجمعة والعيد ، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك ، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لشبوت ذلك صريحا في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر ، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطا ، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع . **قوله** (وقالت عائشة وأسماء : خطب النبي عليه السلام) أما حديث عائشة فقد مضى قبل بباب في رواية هشام صريحا ، وأورد المصنف في هذا الباب حديثها من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة ، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد ، وأن الثناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة . وأما حديث أسماء - وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لأبيها - فسيأتي الكلام عليه بعد أحد عشر بابا . **قوله** (فصف الناس) بالرفع أي اصطفوا ، يقال صف القوم إذا صاروا صفا ، ويجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي عليه السلام . **قوله** (ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك) فيه إطلاق القول على الفعل ، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ **ثم فعل** . **قوله** (فافزعوا) بفتح الزاي أي التجئوا وتوجهوا ، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى الأمور به ، وأن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والآجلة ، نسأل الله تعالى رحمته وعفوه وغفرانه . **قوله** (إلى الصلاة) أي المعهودة الخاصة وهي التي تقدم فعلها منه عليه السلام قبل الخطبة . ولم يصب من استدلل به على مطلق الصلاة . ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطا في صحتها لأن فيه إشعارا بالمبادرة إلى الصلاة والمسايرة إليها ، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى اخلاء بعض الوقت من الصلاة . **قوله** (وكان يحدث كثير بن عباس) هو بتقديم الخبر على الاسم ، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ **د** وأخبرني كثير بن العباس ، وصرح برفعه ، وأخرجه مسلم أيضا والندائي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ **د** صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات ، وطوله الاستماع على من هذا الوجه . **قوله** (فقلت لعروة) هو مقول الزهري أيضا . **قوله** (إن أخاك) يعني عبد الله بن الزبير ، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر

الكسوف ، وللاسماعيلي « فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير ، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير الى الشام فاصلى إلا مثل الصبح » . قوله (قال أجل لأنه أخطأ السنة) في رواية ابن حبان « فقال أجل ، كذلك صنع وأخطأ السنة » واستدل به على أن السنة أن يصل صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان ، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى ، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي « السنة كذا » وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع ، فانتفى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً ، فيرجح المرفوع على الموقوف ، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ ، وهو امر نسي وإلا فاصنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تمصير بالنسبة إلى كمال السنة . ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه . والله أعلم

٥ - باب هل يقول كَسَفَتِ الشمسُ أو خَسَفَتْ ؟

وقال الله تعالى [٨ القيامة] : ﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴾

١٠٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرَيْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ فَكَبَّرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَقَامَ كَمَا هُوَ ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ سَجَدَ سَجُودًا طَوِيلًا ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ سَلَّمَ - وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ - فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ : إِنِّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ »

قوله (باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت) قال الزين بن المنير : أتى بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يرجع عنده في ذلك شيء . قلت ولعله أشار الى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال « لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت » وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة ، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح ، وقيل يتعين ذلك . وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوت بالخاء في القمر في القرآن ، وكأن هذا هو السر في استشهاده المؤلف به في الترجمة ، وقيل : يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ، ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير الى سواد ، والخسوف النقصان أو الذل ، فاذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ويلحقها النقص ساغ ، وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء وبالخاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالخاء لبعضه ، وقيل بالخاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره . قوله (وقال الله عز وجل : وخسف القمر) في إirاده لهذه الآية احتمالان : أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف

القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف ، وإذا اختص القمر بالكسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف .
والثاني أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر ، وقد سمي في القرآن بالخاء في القمر فليكن الذي
للشمس كذلك . ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ « خسفت الشمس » وهذا موافق لما
قال عروة ، لكن روايات غيره بلفظ « كسفت » كثيرة جدا . قوله فيه (ثم سجد سجودا طويلا) فيه رد على من
زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكسوف ، وسيأتي ذكره في باب مفرد

٦ - باب قول النبي ﷺ « يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ » قاله أبو موسى عن النبي ﷺ

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ اللَّهُ تَعَالَى
يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وقال أبو عبد الله : لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحُمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ
يُونُسَ « يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وتابعه أشعث عن الحسن . وتابعه موسى عن مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي
أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ »

قوله (باب قول النبي ﷺ : يخوف الله عباده بالكسوف . قاله أبو موسى عن النبي ﷺ) سيأتي حديثه موصولا
بعصد سبعة أبواب . ثم أورد المصنف حديث أبي بكره من رواية حماد بن زيد عن يونس وفيه « ولكن يخوف
الله بهما عباده » وفي رواية الكشميهني « ولكن الله يخوف » وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف . قوله (لم
يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس : يخوف الله بهما عباده) أما رواية عبد
الوارث فأوردها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك ، لكنه ثبت من رواية عبد الوارث
من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه يخوف الله بهما عباده ، وقال البيهقي : لم
يذكره أبو معمر ، وذكره غيره عن عبد الوارث . وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها
ذلك ، وأما رواية خالد بن عبد الله فسبق في أول الكسوف ، وما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية
حجاج بن منهل عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه « فإذا كسف واحد منهما فصلوا وادعوا » . قوله (وتابعه
أشعث) يعني ابن عبد الملك الحراني (عن الحسن) يعني في حذف قوله « يخوف الله بهما عباده » ، وقد وصل النسائي هذه
الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك . قوله (وتابعه موسى عن مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي
أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ) في رواية غير أبي ذر « أن الله تعالى » . وموسى
هو ابن اسماعيل التبوذكي كما جزم به المزني ، وقال الدمياطي ومن تبعه : هو ابن داود الضبي ، والاول أرجح لأن ابن
اسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ، ولم تقع لي هذه الرواية الى الآن من طريق واحد منهما ، وقد
أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هبة وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم
عن مبارك ، وساق الحديث بتمامه . إلا أن رواية هبة ليس فيها « يخوف الله بهما عباده » . (تنبيه) : وقع قوله
« تابعه أشعث » في رواية كريمة عقب متابعة موسى ، والصواب تقديمه لما بيناه من خلو رواية أشعث من قوله « يخوف

الله بهما عباده . . قوله (يخوف) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم ، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر ، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال : فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة ، قالوا : فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع ، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعق والصدقة والصلاة والذكر معنى ، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف ، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجى أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . وما نقض ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة ، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين فقال : هم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر في الجرم ، فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله ، أم كيف يظلم الكثير بالقليل ، ولا سيما وهو من جنسه ؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفا . وقد وقع في حديث الثعالب بن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والذنادني وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ : أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا حياته ولكنهما آيتان من آيات الله ، وإن الله إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له ، وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال : أنها لم تثبت فيجب تكذيبنا قائلها . قال : ولو صحت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم أصلا من أصول الشريعة . قال ابن بري : هذا عجب منه ، كيف يسلم دعوى الفلاسفة يزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الإرادة القديمة وقيل الفاعل المختار ، فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب . والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم ، وهو ثابت من حيث المعنى أيضا ، لأن النورية والاضاءة من عالم الجمال الحسي ، فإذا تجلت صفة الجلال انطلمست الانوار لهيبته . ويؤيده قوله تعالى ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ﴾ ١ هـ . ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طائوس أنه نظر إلى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال : هي أخوف لله منا . وقال ابن دقيق العيد : ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يتنافى قوله : يخوف الله بهما عباده ، وليس بشيء (١) لأن الله أفعالا على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد ، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها . وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقا في نفس الأمر لا يتنافى كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى

٧ - باب التوذي من عذاب القبر في الكسوف

(١) ما قاله ابن دقيق العيد هنا تحقيق جيد . وقد ذكر كثير من المحققين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - ما يوافق ذلك ، وإن الله سبحانه قد أجرى المادة بخسوف الشمس والقمر لأسباب مطلوبة يعقلها أهل الحساب ، والواقع شاهد بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يصيب أهل الحساب في كل ما يقولون ، بل قد يخطئون في حسابهم ، فلا ينبغي أن يصدقوا ولا أن يكذبوا ، والتخويف بذلك حاصل على كل تقدير لمن يؤمن بالله واليوم الآخر . والله أعلم

١٠٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا أَغَاذِكُ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَلْيُعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ » [الحديث ، ١٠٤٩ - أطرافه في : ١٠٥٥ ، ١٢٧٢ ، ٦٣٦٦]

١٠٥٠ - **ثُمَّ** رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكِبًا فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَرَجَعَ نَحْيَى ، فَرَزَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ . **ثُمَّ** قَامَ يُصَلِّي ، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، **ثُمَّ** رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَفَعَ فَسَجَدَ ، **ثُمَّ** قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَفَعَ فَسَجَدَ ، وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، **ثُمَّ** أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ »

قَوْلُهُ (باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : مَنَاسِبَةُ التَّعَوُّذِ عِنْدَ الْكُسُوفِ أَنْ ظِلَّةَ النَّهَارِ بِالْكُسُوفِ تَشَابَهَ ظِلَّةَ الْقَبْرِ وَإِنْ كَانَ نَهَارًا ، وَالشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَذَكَّرُ ، فَيَخَافُ مِنْ هَذَا كَمَا يَخَافُ مِنْ هَذَا ، فَيَحْصُلُ الْإِتِّعَاضُ بِهَذَا فِي التَّمَسُّكِ بِمَا يَنْجُو مِنْ غَائِلَةِ الْآخِرَةِ . **ثُمَّ** سَأَلَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْهَا ، وَأَسْنَدَهُ كُلَّهُ مَدِينُونَ . **قَوْلُهُ** (عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ) قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي يَحْيَى . عَلَى مِثَالِ فَاعِلٍ كَقَوْلِهِمْ عَوْفِي عَافِيَةٍ . أَوْ عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ النَّاتِيَةِ مِنْ الْمَصْدَرِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ عَائِذَا ، وَلَمْ يَذَكِّرِ الْفِعْلَ لِأَنَّ الْحَالِ نَاتِيَةٌ عَنْهُ ، وَرَوَى بِالرَّفْعِ أَيْ أَنَا عَائِذَا وَكَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . **قَوْلُهُ** (بَيْنَ ظَهْرَانِي) بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالنُّونِ عَلَى التَّشْدِيدِ وَدِ الْحَجَرِ ، بِضَمِّ الْمِهْمَلَةِ وَقَطْعِ الْجِيمِ جَمْعُ حَجَرَةٍ بِسُكُونِ الْجِيمِ قِيلَ الْمُرَادُ بَيْنَ ظَهْرِ الْحَجَرِ وَالنُّونِ وَالْيَاءِ زَائِدَانِ ، وَقِيلَ بِلِ الْكَلِمَةِ كُلِّهَا زَائِدَةٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَجَرِ بَيُوتُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . **قَوْلُهُ** (وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ) تَقْدِيمُ بَيَانِهِ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ ، وَأَنَّهُ خُطِبَ وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالذِّكْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٨ - بَابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ

١٠٥١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ « لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ : إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، **ثُمَّ** قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، **ثُمَّ** جَلَسَ ، **ثُمَّ** جَلَّى عَنِ الشَّمْسِ . قَالَ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا سَجَلْتُ سَجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا »

قَوْلُهُ (بَابُ طَوْلِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ) أَشَارَ بِهِ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ إِلَى الرَّدْعِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَرْكِ إِطْلَاقِهِ بَانَ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ الطَّوِيلُ شَرَعَ تَكَرُّارَهُ كَالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَلَمْ تَشْرَعْ الزِّيَادَةُ فِي السُّجُودِ فَلَا يَشْرَعْ تَطْوِيلُهُ ،

وهو قياس في مقابلة النص كما سيأتي بيانه فوق اسد الاعتبار، وأبدى بعضهم في مناسبة التطويل في القيام والركوع دون السجود أن القائم والراكع يمكنه رؤية الانجلاء بخلاف الساجد فان الآية علوية فناسب طول القيام لها بخلاف السجود، ولأن في تطويل السجود استرخاء الأعضاء فقد يفضى الى النوم. وكل هذا مردود بثبوت الأحاديث الصحيحة في تطويله.

ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه، وقد تقدم من وجه آخر مختصراً، ووقع في رواية الكشميهني عبد الله بن عمر بضم أوله وفتح الميم بلا واو وهو وهم. قوله (ركعتين في سجدة) المراد بالسجدة هنا الركعة بتأنيها، وبالركعتين الركوعان، وهو موافق لروايي عائشة وابن عباس المتقدمتين في أن في كل ركعة ركوعين وسجودين، ولو ترك على ظاهره لاستلزم تثنية الركوع وإفراد السجود ولم يصر اليه أحد قنعين تأويله. قوله (ثم جلس ثم جلى عن الشمس) أى بين جلوسه في التشهد والسلام، قنيتين قوله في حديث عائشة «ثم انصرف وقد تجلت الشمس». قوله (قال وقالت عائشة) القائل هو أبو سلمة في نقدي، ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمرو فيكون من رواية صحابي عن صحابية، وهم من زعم أنه معلق فقد أخرجه مسلم وابن خزيمة وغيرهما من رواية أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو وفيه قول عائشة هذا، قوله (ما سجدت سجوداً قط كان أطول منها) كذا فيه، وفي رواية غيره «منه» أى من السجود المذكور، زاد مسلم فيه «ولاركت ركوعاً قط كان أطول منه»، وتقدم في رواية عروة عن عائشة بلفظ «ثم سجد فأطال السجود»، وفي أوائل صفة الصلاة من حديث أسماء بنت أبي بكر مثله، وللنسائي من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ «ثم رفع رأسه فسجد وأطال السجود»، ونحوه عنده عن أبي هريرة، وللشيعين من حديث أبي موسى «بأطول قيام وركوع وسجود رأيت قط»، ولابن داود والنسائي من حديث سمرة «كأطول ما سجد بنا في صلاة قط»، وكل هذه الأحاديث ظاهرة في أن السجود في الكسوف يطول كما يطول القيام والركوع، وأبدى بعض المالكية فيه بحثاً فقال: لا يلزم من كونه أطال أن يكون بلغ به حد الإطالة في الركوع، وكأنه غفل عما رواه مسلم في حديث جابر بلفظ «وسجوده نحو من ركوعه»، وهذا مذهب أحمد وإسحق وأحمد قولي الشافعي وبه جزم أهل العلم بالحديث من أصحابه واختاره ابن سريج ثم النووي، وتعقبه صاحب المذهب، بأنه لم ينقل في خبر ولم يقل به الشافعي اهـ ورد عليه في الأمرين معا فان الشافعي نص عليه في البويطي ولفظه «ثم يسجد سجدين طويلتين يقيم في كل سجدة نحو ما قام في ركوعه». (تنبيه): وقع في حديث جابر الذي أشرت اليه عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولفظه «ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم سجد»، وقال النووي: هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال لإطالته نحو الركوع، وتعقب بما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما، من حديث عبد الله بن عمرو أيضاً ففيه «ثم ركع فأطال حتى قيل لا يرفع»، ثم رفع فأطال حتى قيل لا يسجد، ثم سجد فأطال حتى قيل لا يرفع، ثم رفع لجلس فأطال الجلوس حتى قيل لا يسجد، ثم سجد، لفظ ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطاء بن السائب عن أبيه عنه، والثوري سمع من عطاء قبل الاختلاط بالحديث صحيح، ولم أقف في شيء من الطرق على تطويل الجلوس بين السجدين إلا في هذا، وقد نقل الغزالي الاتفاق على ترك إطالته، فان أراد الاتفاق المذهبي فلا كلام، وإلا فهو محجوج بهذه الرواية

٩ - باب صلاة الكسوف جماعة

وصلى ابن عباس لم في صفة زمر. وجمع على بن عبد الله بن عباس. وصلّى ابن عمر

١٠٥٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس قال : « انخفضت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فصرى رسول الله ﷺ قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم رفع قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم انصرف وقد تجلّت الشمس ، فقال ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله . فإياكم يا رسول الله ، رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ، ثم رأيناك كفمت . قال ﷺ : إني رأيته الجنة ، فتناولت عنقوداً ولو أصبته لأكلت منه ما بقيت الدنيا . وأريت النار فلم أرَ منظراً كالיום قط أظلم . ورأيت أكثر أهلها النساء . قالوا : هم يا رسول الله ؟ قال : بكفهن . قيل : يكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله لم أرَ منك شيئاً قالت : ما رأيك منك خيراً قط »

قوله (باب صلاة الكسوف جماعة) أى وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور ، وعن الشورى إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى . **قوله** (وصلى لهم ابن عباس في صفة زمزم) وصله الشافعى وسعيد بن منصور جميعاً عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طائفاً يقول : كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات ، وهذا موقوف صحيح ، إلا أن ابن عينة خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال : ركعتين في كل ركعة أربع ركعات ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج ، لكن قال « سجعات ، بدل ركعات ، وهو وهم من غندر . وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان ابن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . **قوله** (في صفة زمزم) كذا لاكثر بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهى معروفة ، وقال الازهرى : الصفة موضع بهو مظل . وفى نسخة الصغاني بضاد معجمة مفتوحة ومكسورة وهى جانب النهر ولا معنى لها هنا إلا بطريق التجوز . **قوله** (وجمع على بن عبد الله بن عباس) لم أقف على أثره هذا موصولاً . **قوله** (وصلى ابن عمر) يحتمل أن يكون بقية أثر على المذكور ، وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر . **قوله** (عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس) كذا فى الموطأ وفى جميع من أخرجه من طريق مالك ، ووقع فى رواية اللؤاوى فى سنن أبي داود ، عن أبي هريرة ، بدل ابن عباس وهو غلط . **قوله** (ثم سجدة) أى سجدة . **قوله** (ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول) فيه أن الركعة الثانية أقصر من الأولى ، وسيأتى ذلك فى باب مفرد . **قوله** (قالوا يا رسول الله) فى حديث جابر عند أحمد باسناد حسن . فلما قضى الصلاة قال له أنى بن كعب شيئاً صنعت فى الصلاة لم تكن تصنعه ، فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن فى حديث جابر أن ذلك كان فى الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهى قصة أخرى ، ولعلها القصة التى حكاه أنس

وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقها في « باب وقت الظهر إذا زالت الشمس ، من كتاب المواقيت ، لكن فيه » عرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب ، وأما حديث جابر فهو شبيهه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله أعلم . قوله (رأيتك تناولت) كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية الكشميني « تناول » بصيغة المضارع بضم اللام وبحذف إحدى التائين وأصله تتناول . قوله (ثم رأيتك كعمكت) في رواية الكشميني تكعمكت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت ، يقال كع الرجل إذا نكص على عقبيه ، قال الخطابي : أصله تكعمت فاستثقلوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا من إحداها حرفاً مكرراً . ووقع في رواية مسلم « ثم رأيتك كعمكت ، بفاءين خفيفتين . قوله اني رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً » ظاهره أنها رؤية عين فمنهم من حمله على أن الحجب كشفت له دونها فأراها على حقيقة تناول وطويت المسافة بينها حتى أمكنه أن يتناول منها ، وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر ، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ « دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجتكم بقطف من قطافها » ومنهم من حمله على أنها مثلت له في الحائط كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى جميع ما فيها ، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد « لقد عرضت على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي » وفي رواية « لقد مثلت ، ولمسلم » لقد صورت ، ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأننا نقول هو شرط عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة . وأبعد من قال : إن المراد بالرؤية رؤية العلم ، قال القرطبي : لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا ، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق لنبينا ﷺ إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها . قوله (ولو أصبته) في رواية مسلم ولو أخذه ، واستشكل مع قوله « تناولت » وأجيب بحمل تناول على تكلف الأخذ لا حقيقة الأخذ ، وقيل المراد تناولت لنفسى ولو أخذته لكم حكاة الكرماني وليس بجيد . وقيل : المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم يقدر لي قطنة ، ولو أصبته أى لو تمكنت من قطفه . ويدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة « أهوى بيده ليتناول شيئاً » وللصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة « حتى لو اجترأت عليها ، وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه » وقيل الإرادة مقدرة ، أى أردت أن أتناول ثم لم أفعل وبؤيده حديث جابر عند مسلم « واقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها انتظروا اليه » ثم بدا لي أن لا أفعل ، ومثله للصنف من حديث عائشة كما سيأتي في آخر الصلاة بلفظ « حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطعاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم » ولعبد الرزاق من طريق رسالة أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه فلم يقدر » ولاحمد من حديث جابر « خيل بيني وبينه » قال ابن بطال : لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يفنى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يفنى . وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة لا بالغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها . وقيل : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة . وحكى ابن العري في « قانون التأويل » عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله « لا كلم منه الخ » أن يخلق في نفس الآكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه . وتعقب بأنه رأى فلسفي مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هي أمثال ، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت في الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء ، والفرق

بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه . (قائدة) : بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية . قوله (وأريت النار) في رواية غير أبي ذر ، ورايت ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه : عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلاه حتى ان الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ، ولمسلم من حديث جابر : لقد جئنا بالنار حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه : ثم جئنا بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى ، وزاد فيه : ما من شيء توعده لولا قدر رأيت في صلاتي هذه ، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة : لقد رأيت منذقت أصلي ما أتم لاقون في دنياكم وآخرتكم . . قوله (فلم أر منظر كالיום قط أظطح) المراد باليوم الوقت الذى هو فيه ، أى لم أر منظراً مثل منظر رأيت اليوم ، لحذف المرنى وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل : الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظراً . ووقع في رواية المستملى والحموى : فلم أنظر كالיום قط أظطح . . قوله (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد : تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار ، وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحيض ، وقد تقدم في العيد الإلمام بتسمية القائل «يكفرن» ، قوله (يكفرن بالله؟ قال يكفرن العشير) كذا للجمهور عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ، ووقع في موطأ يحيى بن يحيى الأندلسي قال «ويكفرن العشير» بزيادة واو ، واتفقوا على أن زيادة الواو غلط منه ، فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك ، وأطلق على الشذوذ غلطاً ، وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فممن المؤمنة ومنهن والكافرة ، فلما قيل «يكفرن بالله» فأجاب «ويكفرن العشير الخ» وكأنه قال : نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره ، لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان . وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل ، لإحاطة العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم يحتج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه . قوله (يكفرن العشير) قال الكرماني : لم يعد كفر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف . قوله (ويكفرن بالإحسان) كأنه بيان لقوله «يكفرن العشير» لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذاته ، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان ، والمراد بكفر الإحسان تغليظه أو جحده ، وبدل عليه آخر الحديث . قوله (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) بيان للتغطية المذكورة ، ودلو ، هنا شرطية لا امتناعية ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور ، والدهر منصوب على الظرفية ، والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغة في كفرانهم ، وليس المراد بقوله «أحسنت» مخاطبة رجل بعينه بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً ، فهو خاص لفظاً عام معنى . قوله (شيئاً) التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ، ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرنى في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه «وأكثر من رأيت فيها من النساء اللاتي ان اتمنن أفشين ، وإن سئلن بخنن ، وإن سألن الحفن ، وإن أعطين لم يشكرن» الحديث ، وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع

طاعته ، ومعجزة ظاهرة للنبي ﷺ وما كان عليه من نصح أمته ، وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم عما يضرهم ، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه ، وجواز الاستفهام عن علة الحكم ، وبيان العالم ما يحتاج اليه تليذه ، وتحريم كفران الحقوق ، ووجوب شكر المنعم . وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم ، وجواز اطلاق الكفر على ما لا يخرج من الملة ، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي ، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكن

١٠ - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

١٠٥٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها قالت « أتيت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ - حين خسفت الشمس - فإذا الناس قيامٌ يصلون ، وإذا هي قائمة تصلّي . فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها إلى السماء وقالت : سبحان الله . فقلت : آية ؟ فأشارت أي نعم . قالت : فقامت حتى تجلأ الفسي ، فجلت أصب فوق رأسي الماء . فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء كنت لم أراه إلا قد رأيته في مقامى هذا ، حتى الجنة والنار . ولقد أوحى إلى أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريباً من - فتنة الدجال (لا أدري أيتها قالت أسماء) ، يؤتى أحدكم فيقال له : ما علمك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو الموقن - (لا أدري أى ذلك قالت أسماء) فيقول : محمد رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا وأمتنا واتبعنا ، فيقال له : ثم صالحاً ، فقد علمنا إن كنت لموفناً . وأما المنافق - أو المرتاب - (لا أدري أيتها قالت أسماء) فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته »

قوله (باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف) أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال : يصلين فرادى ، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين . وفي المدونة : تصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجالة . وعن الشافعي يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجمال . وقال القرطبي : روى عن مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة ، والمشهور عنه خلاف ذلك وهو إلحاق المصلي في حقن بحكم المسجد . **قوله** (عن أسماء بنت أبي بكر) هي جدة فاطمة وهشام لأبويهما . **قوله** (فأشارت أي نعم) وفي رواية الكشميهي « أن نعم ، بنون بدل التحاتية ، وقد تقدمت فوائده في » باب من أجاب الفتيا بالإشارة ، من كتاب العلم وفي « باب من لم يتوضأ إلا من الغشى المثقل » من كتاب الطهارة ، ويأتى الكلام على ما يتعلق بالقبر في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال الزين ابن المنير : استدلل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف ، وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة ، لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن بعيدات عنها ، فملى هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات

١١ - باب من أحب العنقة في كسوف الشمس

١٠٥٤ - **حدثنا** ربيع بن يحيى قال حدثنا زائدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « لقد أمر النبي ﷺ

ﷺ بالعنقة في كسوف الشمس»

قوله (باب من أحب العنقة) بفتح العين المهملة (في كسوف الشمس) قيده اتباعا للسبب الذي ورد فيه ، لأن أسماء إنما روت قصة كسوف الشمس - وهذا طرف منه - إما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه منه زائدة ، أو يكون زائدة اختصره ، والاول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثمان بن علي عن هشام بلفظ «كنا نؤمر عند الكسوف بالعنقة» . قوله (لقد أمر) في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الإسماعيلي «كان النبي ﷺ يأمرهم»

١٢ - باب صلاة الكسوف في المسجد

١٠٥٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها «ان يهودية جاءت تسألها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أيُعَذِّبُ الناسُ في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : أعاذاً بالله من ذلك»

١٠٥٦ - «ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مراكباً فكسفت الشمس ، فرجع ضحى فقرأ رسول الله ﷺ بين ظهرائي الحجر ، ثم قام فصلّى ، وقام الناس وراءه ، فقام قياماً طويلاً ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فسجد سجوداً طويلاً ، ثم قام فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد وهو دون السجود الأول . ثم انصرف فقال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر»

قوله (باب صلاة الكسوف في المسجد) أورد فيه حديث عائشة من رواية عمرة عنها وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ، ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد ، لكنه يؤخذ من قولها فيه «فر بين ظهرائي الحجر» لأن الحجر بيوت أزواج النبي ﷺ وكانت لاصقه بالمسجد ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فخرجت في نسوة بين ظهرائي الحجر في المسجد فأتى النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، الحديث ، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الأول ، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً ، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصل في المسجد ، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بروية الإنجلاء . والله أعلم

١٣ - باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته

رواه أبو بكره والنيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم

١٠٥٧ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : الشمس والقمر لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلوا .

١٠٥٨ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام النبي ﷺ فصلّى بالناس فأطال القراءة ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهي دون قراءته الأولى ، ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول ، ثم رفع رأسه فسجد سجدة ، ثم قام فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك ، ثم قام فقال : إن الشمس والقمر لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله يريهما عباده ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة »

قوله (باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته) تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في الباب أول . **قوله** (رواه أبو بكره والمغيرة) تقدم حديثهما فيه . **قوله** (وأبو موسى) سيأتي حديثه في الباب الذي يليه . **قوله** (وابن عباس) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب . **قوله** (وابن عمر) تقدم حديثه في الباب الأول ، وقد ذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن مسعود وفيه ذلك ، وقد تقدم في الباب الأول أيضا من وجه آخر ، وكذا حديث عائشة ، وفي الباب ما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب ومحمود بن لبيد كلها عند أحمد وغيره ، وعن عقبه بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره ، فهذه عدة طرق غالبا على شرط الصحة ، وهي تفيد القطع عند من اطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي ﷺ قال ، فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد . **قوله** (معمر عن الزهري وهشام) ساقه على لفظ الزهري ، وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني ، وتقدم الكلام عليه هناك . وبين عهد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة « فتصدقوا » وقد تقدم ذلك أيضا

١٤ - **باب** الذكر في الكسوف ، رواه ابن عباس رضي الله عنهما

١٠٥٩ - **حديث** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال « خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ فزعا يخشى أن تكون الساعة ، فأتى المسجد فصلّى بأطول قيام وركوع وسجود رأيته قط يفعله وقال : هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بها عباده ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره »

قوله (باب الذكر في الكسوف رواه ابن عباس) أي عن النبي ﷺ ، وقد تقدم حديثه بلفظ « فاذكروا الله » **قوله** (فقام النبي ﷺ فزعا) بكسر الزاي صفة مشبهة ، ويجوز العتج على أنه مصدر بمعنى الصفة . **قوله** (يخشى أن

تكون الساعة) بالضم على أن كان تأمة أى يخشى أن تحضر الساعة ، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف ، أو العكس . قيل وفيه جواز الإخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال ، لأن سبب الفزع يخفى عن المشاهد لصورة الفزع فيحتمل أن يكون الفزع لغير ما ذكر ، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن الساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج . ثم الأشراف كطلوع الشمس من مغربها والذباب والسهال والدخان وغير ذلك . ويحاج عن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات ، أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كمقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره النووي تبعا لغيره ، وزاد بمضمون أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور ، كموته ﷺ ، أو غير ذلك ، وفى الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جدا ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الاخبار ، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشراف والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابي يقتضى أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده . وأقربها الثانى فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشراف كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء بما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ ، ثم ظهر لى أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ فى الاخبار فإذا قيل يجوز ذلك زال الإشكال . وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعله الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشراف تعظيما منه لأمر الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشراف أو أكثرها . وقيل لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشراف كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير أشراف لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله (هذه الآيات التى يرسل الله) ثم قال (ولكن يخوف الله بها عباده) موافق لقوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ وموافق لما تقدم تقريره فى الباب الاول ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك ، وقد تقدم القول فى ذلك فى أواخر الاستسقاء . ولم يقع فى هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحباها عند كل آية . قوله (إلى ذكر الله) فى رواية الكشميهنى « إلى ذكره » ، والضمير يعود على الله فى قوله « يخوف الله بها عباده » ، وفيه النذب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

١٥ - باب الدعاء فى الكسوف ، قوله أبو موسى وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٦٠ - **عنه** أبو الوليد قال حدثنا زائدة قال حدثنا زياد بن علفة قال سمعت للنيرة بن شعبة يقول « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلى »

قوله (باب الدعاء في الكسوف) في رواية كريمة وأبي الوقت في الخسوف ، **قوله** (قاله أبو موسى وعائشة) يشير إلى حديث أبي موسى الذي قبله ، وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني ، وورد الأمر بالدعاء أيضا من حديث أبي بكره وغيره ، ومنهم من حل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها ، والأول أولى لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكره حيث قال « فصلوا وادعوا » ، ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور « فاذكروا الله وكبروه وسبحوه وهللوه » وهو من هطف الخاص على العام ، وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الأول

١٦ - باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعدُ

١٠٦١ - وقال أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت « فأنصرف رسول الله ﷺ وقد تجلّت الشمس ، فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعدُ »

قوله (باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلقا فقال « وقال أبو أسامة » ، وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة ، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم به عليه أبو علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه . قلت : لمه كان عنده « هشام بن عروة بن الزبير » فتصحفه « ابن » فصارت « عن » وذلك من النسخ ، وإلا فإن السكن من الحفاظ الكبار . وفيه تأييد لمن استحَب الصلاة الكسوف خطبة كما تقدم في بابه

١٧ - باب الصلاة في كسوف القمر

١٠٦٢ - **حدثنا** محمود قال حدثنا سعيد بن عاصم عن شعبة عن يونس عن الحسن عن أبي بكره رضي الله عنه قال « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى ركعتين »

١٠٦٣ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن الحسن عن أبي بكره قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجرؤ رداه حتى انتهى إلى المسجد ، وثاب الناس إليه فصلّى بهم ركعتين ، فانجلت الشمس فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا يخسفان لموت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم . وذلك أن ابنا النبي ﷺ مات يُقال له إبراهيم ، فقال الناس في ذلك »

قوله (باب الصلاة في كسوف القمر) أورد فيه حديث أبي بكره من وجهين مختصرا ومطولا ، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتخصيص ولا بالاحتال ، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر ببعض الحديث المطول ، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله « وإذا كان ذلك فصلوا » بعد قوله « ان الشمس والقمر » وقد وقع في بعض طرقه ما هو أوضح من ذلك ، فعند ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن عبيد في

هذا الحديث ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو ، فإذا انكسف أحدهما ، وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ « كسوف أيهما انكسف » ، وفي ذلك رد على من قال لا تغيب الجماعة في كسوف القمر ، وفرق بوجود المشقة في الليل غالبا دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه عليه السلام صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث ، صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم ، وأخرجه الدارقطني أيضا ، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه عليه السلام لم يصل فيه ، ومنهم من أول قوله ، صلى ، أي أمر بالصلاة ، جما بين الروایتين ، وقال صاحب الهدى : لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له ، أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي عليه السلام بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الاسلام ، ، وهذا إن ثبت اتنى التأويل المذكور ، وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها . (تنبيه) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيل في حديث أبي بكره هذا « انكسف القمر ، بدل الشمس ، وهذا تغيير لامعنى له ، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مغير فغيره هو الى ما ظنه صوابا وليس كذلك

١٨ - باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

١٠٦٤ - حدثنا محمود قال حدثنا أبو أحمد قال حدثنا سُفْيَان عن يحيى عن حمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين ، الأول الأول أطول »

قوله (باب الركعة الاولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا للحموى والكشميني ، ووقع بدله للستمي ، باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الامام القيام في الركعة الاولى ، قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة ، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الاولى قطعا ، وأما الثانية فحقها أن تذكر في موضع آخر ، وكان المصنف ترجم بها وأخل بياضا ليدكرها حديثا أو طريقا كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة الى بعض فنشأ هذا ، والالتي بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى . ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري فإنه ذكره باب صب المرأة ، أولا وقال في الحاشية : ليس فيه حديث ، ثم ذكره باب الركعة الاولى أطول ، وأورد فيه حديث عائشة ، وكذا صنع الاسماعيل في مستخرجه : فعلى هذا فالذي وقع من صنع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد ، أما من اقتصر على الاولى وهو المستملي خطأ محض ، اذ لا تعلق لها بحديث عائشة ، وأما الآخران فن حيث انهما حذفوا الترجمة أصلا ، وكانهما استشكلاهما لحذفها ، ولهذا حذف من رواية كريمة أيضا عن الكشميني ، وكذا من رواية الأكثر . **قوله** (حدثنا أبو أحمد) هو الزبيرى ، وسفيان هو الثوري ، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في « باب صلاة الكسوف في المسجد ، وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال فيه « ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ، وقال في هذا » أربع ركعات في سجدتين الاولى أطول ، وقد رواه الاسماعيل بلفظ « الاولى فالاولى أطول ، وفيه دليل لمن قال : ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الاولى ، وقد قال ابن بطال : إنه لا خلاف أن الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها . وقال النووي : اتفقوا على أن

القيام الثاني وركوعه فهما أقصر من القيام الأول وركوعه فهما ، واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل : وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله « وهو دون القيام الأول » هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله . ورواية الإسماعيلي تعين هذا الثاني ، ويرجحها أيضا أنه لو كان المراد من قوله « القيام الأول » أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتا عن مقدارهما ، فالأول أكثر فائدة . والله أعلم

١٩ - باب الجهر بالقراءة في الكسوف

١٠٦٥ - **حدثنا محمد بن مهران** قال حدثنا الوليد قال أخبرنا **ابن نعيم** سمع **ابن شهاب** عن **عروة** عن عائشة رضي الله عنها « **جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته** ، فاذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : **سمع الله لمن حمده** ، ربنا ولك الحمد . ثم يداود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات »

١٠٦٦ - وقال **الأوزاعي** وغيره سمعت **الزهرى** عن **عروة** عن عائشة رضي الله عنها « ان الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فبثت مناديا بالصلاة جامعة ، فتقدم فصل أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » . وأخبرني **عبد الرحمن بن نعيم** سمع **ابن شهاب** مثله . قال **الزهرى** : قلت ما صنع أخوك ذلك ، **عبد الله بن الزبير** ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح إذ صلى بالمدينة . قال : أجل ، إنه أخطأ السنة . تابعه **سفيان بن حسين** و**سليمان بن كثير** عن **الزهرى** في الجهر

قوله (باب الجهر بالقراءة في الكسوف) أى سواء كان للشمس أو للقمر . **قوله** (أخبرنا ابن نعيم) بفتح النون وكسر الميم ، اسمه **عبد الرحمن** ، وهو دمشقي وثقه **دحيم** و**الذهلي** و**ابن البرقي** وآخرون ، وضعفه **ابن معين** لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث ، وقد تابعه عليه **الأوزاعي** وغيره . **قوله** (**جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته**) استدلل به على الجهر فيها بالنهار ، وحمله جماعة ممن لم يربذك على كسوف القمر ، وليس بجيد لأن **الإسماعيلي** روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ » ، فذكر الحديث ، وكذا رواية **الأوزاعي** التي بعده صريحة في الشمس . **قوله** (وقال **الأوزاعي** وغيره سمعت **الزهرى** الخ) وصله **مسلم** عن **محمد بن مهران** عن **الوليد بن مسلم** حدثنا **الأوزاعي** وغيره فذكره ، وأعاد الإسناد الى الوليد قال : أخبرنا **عبد الرحمن بن نعيم** فذكره ، وزاد فيه **مسلم** طريق **كثير بن عباس** عن أخيه ولم يذكر قصة **عبد الله بن الزبير** ، واستدل بعضهم على ضعف رواية **عبد الرحمن بن نعيم** في الجهر بأن **الأوزاعي** لم يذكر في روايته الجهر ، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لا سيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه ، وقد ثبت الجهر في رواية **الأوزاعي** عند **أبي داود** و**الحاكم** من طريق **الوليد بن مزيد** عنه ، ووافقه **سليمان بن كثير** وغيره كما ترى . **قوله** (قال أجل) أى نعم وزنا ومعنى ، وفي رواية **الكشميني** « من أجل ، بسكون الميم ، وعلى الأول فقوله

« انه خطأ ، بكر حمزة إنه وهل الثاني بفتحها . قوله (تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر) يعنى
 بإسناده المذكور ، ورواية سليمان وصلها أحمد بن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ « خسفت الشمس على عهد النبي
 ﷺ فأتى النبي ﷺ فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ الجهر بالقراءة ، الحديث ، ورويناه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان
 ابن كثير بهذا الاسناد مختصراً ، ان النبي ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها
 الترمذي والطحاوي بلفظ « صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها » وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند
 الطحاوي واسحق بن راشد عند الدارقطني ، وهذه طرق بمضند بعضها بمضنا يفيد مجموعها الجزم بذلك فلامعنى لتعليل من
 أعله بتضمين سفيان بن حسين وغيره ، فلم يرد في ذلك إلا رواية الاوزاعي لكانت كافية ، وقد ورد الجهر فيها
 عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره . وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر
 وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخير بين الجهر والاسرار ، وقال الأئمة الثلاثة :
 يسر في الشمس ويجهز في القمر ، واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نوحاً من سورة البقرة ، لأنه لو جهر لم يحتج
 الى تقدير ، وتعقب باحتمال أن يكون بعيداً منه ، لكن ذكر الشافعي تعليقا عن ابن عباس أنه صلى بمجنب النبي ﷺ
 في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً واهية ، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه
 قدر زائد فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك إبيان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند
 ابن خزيمة والترمذي « لم يسمع له صوتاً » وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر ، قال ابن العربي : الجهر عندى أولى
 لأنها صلاة جامعة يتأدى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء . والله أعلم

(خاتمة) : اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى
 اثنان وثلاثون ، والخالص ثمانية . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكرة ، وحديث أسماء في العناقة ، ورواية
 عمرة من عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله
 ابن الزبير ، وفيها أثر عروة في تحفظته ، وهما موصولان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧ - كتاب سجود القرآن

١ - باب ما جاء في سجود القرآن وسُنَّتِهِ

١٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسَدَ عَنْ هَبِيدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا »

[الحديث ١٠٦٧ - أطرافه في : ١٠٧٠ ، ٢٨٥٢ ، ٣٩٧٢ ، ٤٨٦٣]

قوله (أبواب سجود القرآن) كذا للستمل ، ولغيره باب ما جاء في سجود القرآن وسُنَّتِها ، أى سنة سجود التلاوة ، وللأصلي « وسُنَّتِهِ » . وسيأتي ذكر من قال بوجوبها في آخر الأبواب . وسقطت البسمة لآبي ذر . وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفي عشرة مواضع وهى متوالية إلا ثانية الحج ووص ، وأضاف مالك ص فقط ، والشافعي في القديم ثانية الحج فقط ، وفي الجديد هى وما فى الفصل وهو قول عطاء ، وعن أحمد مثله فى ، وإية ، وفى أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية ، وعن أبي حنيفة مثله لكن فى ثانية الحج وهو قول داود ، ووراء ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق ، وقيل بإسقاطها وإسقاط ص أيضا ، وقيل بالجميع مشروع ولكن العزائم الأعراف وسبحان وثلاث الفصل روى عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس ألم تنزيل وحم تنزيل والنجم وقرأ ، وعن سعيد بن جبيرة مثله بإسقاط أقرأ ، وعن عبيد بن عمير مثله لكن بإسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان ، وعن علي ما ورد الأعرافه بالسجود عزيمة ، وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه والثناء على فاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش فى قصيدته الالغازية . قوله (سمعت الأسود) هو ابن يزيد ، وعبد الله هو ابن مسعود . قوله (وسجد من معه غير شيخ) سماه فى تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق : أمية بن خلف . ووقع فى سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة ، وفيه نظر لانه لم يقتل ، وفى تفسير سفيد : الوليد بن المغيرة أوصية بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال « لما أظهر النبي ﷺ الإسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان يقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جيل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا : تدعون دين آبائكم ، لكن فى ثبوت هذا نظر ، لقول أبي سفيان فى الحديث الطويل « إنه لم يرتد أحد من أسلم » ويمكن أن يجمع بأن اللحن مقيد بمن ارتد خطأ لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه . وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة أن الذى رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أحيحة ونبهه النعاض ، وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا فى تفسيره أنه أبو هب ولم يذكر مستنده ، وفى مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة « سجدوا فى النجم إلا رجلين من قريش أرادا بذلك الشهرة ، وللسان من حديث المطلب بن أبي وداعة قال « قرأ رسول الله ﷺ النجم ، فسجد وسجد

من معه ، فرفعت رأسي وأيت أن أسجد ، ولم يكن المطلب يومئذ أسلم . ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره أو خص واحدا بذنركه لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره . وأفاد المصنف في رواية إسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة ، وهذا هو السر في بدء المصنف في هذه الابواب بهذا الحديث ، واستشكل بأن (اقرأ باسم ربك) أول السور نزولا وفيها أيضا سجدة فهي سابقة على النجم ، واجيب بأن السابق من اقرأ أوائلها ، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك . بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي ﷺ عن الصلاة ، أو الأولية مقيدة بشئ محذوف بينته رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق عند ابن مردويه بلفظ : أن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ والنجم ، وله من رواية عبد الكبير ^(١) بن دينار عن أبي اسحق : أول سورة تلاها على المشركين ، فذكره ، فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهرا على المشركين . وسيأتي بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم إن شاء الله تعالى

٢ - باب سجدة تنزيل السجدة

١٠٦٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر آتم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

قوله (باب سجدة تنزيل السجدة) قال ابن بطال : اجمعوا على السجود فيها ، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى

٣ - باب سجدة ص

١٠٦٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب وأبو النعمان قالا **حدثنا** حماد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ص ليس من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها »

[الحديث ١٠٦٩ - طرفه في ٣٤٢٢]

قوله (باب سجدة ص) أورد فيه حديث ابن عباس د ص ليس من عزائم السجود ، يعني السجود في ص إلى آخره ، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلا بناء على أن بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن : أن العزائم حم والنجم وقرأ وألم تنزيل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر ، وقيل : الأعراف وسبحان وحم وألم أخرجه ابن أبي شيبة . **قوله** (وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال « سألت ابن عباس من أين سجدت في ص ، ولابن خزيمة من هذا الوجه د من أين أخذت سجدة ص ، ثم اتفقا فقالا (ومن ذريته داود وسليمان) الى قوله (فبهدام اقتده) ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها

(١) بهامش طبعة بولاق : في نسخة ، عبد الكريم .

من الآية ، وفي الأول أنه أخذه عن النبي ﷺ ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين . وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق مجاهد في آخره ، فقال ابن عباس : نبيكم من أمر أن يقتدى بهم ، فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية ، وسبب ذلك كون السجدة التي في صر إنما وردت بلفظ الركوع فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مر فوعا : سجدتها داود توبة ، ونحن نسجدتها شكرا ، فاستدل الشافعي بقوله « شكرا » ، على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة ولا في داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد : أن النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه . ثم قرأها في يوم آخر فتهيا الناس للسجود فقال : إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتمكم تهياهم فنزل وسجد وسجدوا معه ، فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها ، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله ﴿ وخر راكعا وأنايب ﴾ بأن الركوع عندها ينوب عن السجود ، فإن شاء المصلي ركع بها وإن شاء سجد ، ثم طرده في جميع سجديات التلاوة وبه قال ابن مسعود

٤ - باب سجدة النجم . قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٧٠ - **حديث** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها ، فمات أبي أحمد بن القوم إلا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه إلى وجهه وقال : يكفيني هذا . ففقد رأيته بعد فنتل كافرا »

قوله (باب سجدة النجم قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ، يأتي موصولا في الذي يليه . والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن من وضع جبهته على كفه ونحوه لا يعد ساجدا حتى يضعها بالأرض ، وفيه نظر

٥ - باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء

١٠٧١ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ سجد بالنجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والإنس » ورواه ابن طهمان عن أيوب

[الحديث ١٠٧١ - طرفه في : ٤٨٦٢]

قوله (باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء) قال ابن التين : روينا قوله « نجس بفتح النون والجيم ويجوز كسرهما . وقال القراء تسكن الجيم إذا ذكرت لإتباعا في قولهم رجس نجس . **قوله** (وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصيلي بحذف « غير » ، والأول أولى ، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفه عن سعيد بن جبير قال : كان ابن عمر ينزل عن راحلته

فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الثوري عن نافع عن ابن عمر قال : لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر ، فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى ، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة . وقد اعترض ابن بطلان على هذه الترجمة فقال : إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن يسجدوا لم يكن على وجه العبادة ، وإنما كان لما ألقى الشيطان إلى آخر كلامه ، قال : وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله « والمشرک نجس » فهو أشبه بالصواب . وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود ، لأن المشرک قد أقر على السجود . وسمى الصحابي فعله يسجودا مع عدم أهليته ، فالمتأهل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة . ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما يسجد عوقب بأن قتل كافرا ففعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسنى فأسلم لبركة السجود . قال : ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان كذلك فن بادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء . وأقره النبي ﷺ على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء . عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المثنى « ويسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس » فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع ، وفهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء . ومن لم يكن بوضوء والله أعلم . والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا للمسامح شيء منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى . (فائدة) : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح ، وأخرجه أيضا بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم (١) وهو على غير وضوء . إلى غير القابلة وهو يمتنئئ يوسى إيماء . يقول (يسجد بالنجم) زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه « بمكة » فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود . قوله (والجن) كأن ابن عباس استدلل في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إما مشافهة له وإما بواسطة ، لأنه لم يحضر القصة لصفه . وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعاً . قوله (ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم

٦ - بإسناد من قرأ السجدة ولم يسجد

١٠٧٢ - **حدثنا** سليمان بن داود أبو الربيع قال حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرنا يزيد بن خُصيفة

عن ابن قسيط عن عطاء بن بشار أنه أخبره « أنه سأل زيد بن ثابت رضي الله عنه فزعم أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها »

[الحدث ١٠٧٢ - طرفه في : ١٠٧٣]

١٠٧٣ - **حدثنا** آدم عن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط عن

عطاء بن بشار عن زيد بن ثابت قال « قرأت على النبي ﷺ والنجم ، فلم يسجد فيها »

(١) كذا في الأميرة والمخطوطة ، ولعل الصواب « ثم يسجد » بدل « ثم يسلم » . والله أعلم

قوله (باب من قرأ السجدة ولم يسجد) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن المفصل لا يسجد فيه كالمسكية ، أو أن النجم بخصوصها لا يسجد فيها كأبي ثور ، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا ، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لسكوته كان بلا وضوء أو لسكون الوقت كان وقت كراهة أو لسكون القارىء كان لم يسجد كما سيأتى تقريره بعد باب ، أو ترك حينئذ لييان الجواز ، وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعى ، لأنه لو كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك . وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطهر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواه واختلاف في إسناده . وعلى تقدير ثبوته ، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ المثبت مقدم على النافي ، فسيأتى في الباب الذى يليه ثبوت السجود في (إذا السماء انشقت) وروى البرار والدارقطنى من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ سجد في سورة النجم وسجدنا معه ، الحديث رجاله ثقات ، وروى ابن مردويه في التفسير باسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم فسأله فقال : إنه رأى رسول الله ﷺ يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة . وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد عن عمر أنه سجد في (إذا السماء انشقت) ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه سجد فيها ، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفصل . ويحتمل أن يكون المنفى المواظبة على ذلك لأن المفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيرا لئلا تختلط الصلاة على من لم يفقه ، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفصل أصلا وقال ابن القصار : الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، ورد بفعله ﷺ كما تقدم قبل . وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي ﷺ على ترك السجود فيها ، وفيه نظر لما رواه الطبري باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبزى عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ (إذا زلزلت) ، ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم . **قوله** (حدثنا يزيد بن خصيفة) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مصغر ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثانى ، ورجال الإسنادين معاصرون غير شيخى البخارى . **قوله** (أنه سأل زيد بن ثابت فزعم) حذف المسئول عنه ، وظاهر السياق يؤهم أن المسئول عنه السجود في النجم وليس كذلك ، وقد يفنه مسلم عن علي بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال : سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء ، وزعم أنه قرأ النجم ، الحديث لحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقا لمن أوجها من كبار الصحابة تبعا للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة . **قوله** (فزعم) أراد أخبر ، والزعم يطلق على المحقق قليلا كهذا وعلى المشكوك كثيرا ، وقد تكرر ذلك ، ومن شواهد قول الشاعر : على الله أرزاق العباد كما زعم . ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن . واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارىء إذا تلا على الشيخ لا يندب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدبا مع الشيخ وفيه نظر . (فائدة) : اتفق ابن أبي ذئب ويزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط ، وناهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو

داود والطبراني فان كان محفوظا حل على ان لابن قسيط فيه شيخين ، وزاد أبو صخر في روايته وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فإل يسجد فيها ،

٧ - باب سجدة (إذا السماء انشقت)

١٠٧٤ - **حدثنا** مسلم ومعاذ بن فضالة قالا أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال « رأيت أبا هريرة رضي الله عنه قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد بها ، قلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد »

قوله (باب سجدة إذا السماء انشقت) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها . وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . وقوله فسجد بها في رواية الكشميني فيها والباء للظرف . وقول أبي سلمة لم أرك تسجد قيل هو استغمام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكراه أبو رافع كإساقى بعد ثلاثة أبواب ، وهذا فيه نظر ، وعلى التنزل فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة ، أما تركها مطلقا فلا . ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن أعلمها بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك . قال ابن عبد البر : وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده ؟

٨ - باب من سجد لسجود القارىء

وقال ابن مسعود تميم بن حذلم - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة فقال : أسجد ، فأنت إمامنا فيها
١٠٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجيد أحدنا موضع جبهته »
[الحديث ١٠٧٥ - طرقه في : ١٠٧٦ ، ١٠٧٩]

قوله (باب من سجد لسجود القارىء) قال ابن بطال : أجمعوا على أن القارىء إذا سجد لزوم المستمع أن يسجد كذا أطلق ، وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك سرورا بقصد الاستماع . وفي الترجمة إشارة إلى أن القارىء إذا لم يسجد لم يسجد السامع . ويتأيد بما سأذكره . **قوله** (وقال ابن مسعود لتميم بن حذلم) بفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة . **قوله** (إمامنا) زاد الخري ، فيها ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال : قال تميم بن حذلم : قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام ، فزرت بسجدة فقال عبد الله : أنت إمامنا فيها . وقد روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم ، ان غلاما قرأ عند النبي ﷺ السجدة ، فانتظر الغلام النبي ﷺ أن يسجد ، فلما لم يسجد قال : يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود ؟ قال : بلى ، ولكنك كنت إمامنا فيها ، ولو سجدت لسجدنا ، رجاله ثقات إلا أنه مرسل . وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : بلغني ، فذكر نحوه . أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معاً عن زيد بن أسلم

به . وجوز الشافعي أن يكون القارىء المذكور هو زيد بن ثابت ، لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد ، ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وسيأتى الكلام على المتن فى الباب الأخير

٩ - باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

١٠٧٦ - **حدثنا** بشر بن آدم قال حدثنا علي بن مسهر قال أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده ، فيسجد وتسجد معه ، فنزدحم حتى ما نجد أحداً لجنبته موضعاً يسجد عليه »

قوله (باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة) أى لضيق المكان وكثرة الساجدين . قوله (حدثنا بشر بن آدم) هو الضرير البغدادي ، بصرى الأصل ، ليس له فى البخارى إلا هذا الموضع الواحد . وفى طبقته بشر بن آدم ابن يزيد بصرى أيضاً وهو ابن بنت أزهر السمان ، وفى كل منهما مقال . ورجح ابن عدى أن شيخ البخارى هنا هو ابن بنت أزهر ، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا فى المتابعات . فسيأتى من طريق أخرى بعد باب ويأتى الكلام عليه . ثم وافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي

١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود

وقيل لعمران بن حصين : الرجلُ بسمع السجدة ولم يجالس لها . قال : أرأيت لو قعد لها . كأنه لا يوجبها عليه وقال سلمان : ما لهذا غدونا . وقال عثمان رضى الله عنه : إنما السجدة على من استمعها وقال الزهرى : لا يسجد إلا أن يكون طاهراً ، فإذا سجدت وأنت فى حصر فاستقبل القبلة ، فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك . وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص

١٠٧٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التميمي - قال أبو بكر : وكان ربيعة من خيار الناس - عما حضر ربيعة من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، اذكروا بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . ولم يسجد عمر رضى الله عنه . وإدفع عن ابن عمر رضى الله عنهما « إن الله لم يفرض السجود إلا أن نداء »

قوله (باب من رأى أن الله لم يوجب السجود) أى وحمل الأمر فى قوله اجدوا على التدب أو على أن المراد

به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على الندب ، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشترك على معنييه . ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار اليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر ، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا ، وهي ثانية الحج وغاية النجم واقرأ ، فلو كان سجود التلاوة واجبا لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر . قوله (وقيل لعمران بن حصين) وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال : سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدرى أسمع السجدة أو لا ؟ فقال : وسمها أو لا فاذا ؟ وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف : أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فمضى عمران ولم يسجد معه ، إسنادهما صحيح . قوله (وقال سلمان) هو الفارسي . قوله (ما لهذا غدونا) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : مر سلمان على قوم قعود ، فقرأوا السجدة فسجدوا ، فقيل له ، فقال : ليس لهذا غدونا ، وإسناده صحيح . قوله (وقال عثمان : إنما السجدة على من استمعها) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب : أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان ، فقال عثمان : إنما السجود على من استمع ، ثم مضى ولم يسجد ، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ : إنما السجدة على من سمعها ، مختصرا ، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : قال عثمان : إنما السجدة على من جلس لها واستمع ، والطريقان صحيحان . قوله (وقال الزهري الخ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتامه ، وقوله فيه : لا يسجد إلا أن يكون طاهرا ، قيل ليس بدال على عدم الوجوب ، لأن المدعى يقول : علق فعل السجود من القارىء والسامع على شرط وهو وجود الطهارة ، فحيث وجد الشرط لزم ؛ لكن موضع الترجمة من هذا الاثر قوله : فإن كنت راكبا فلا عليك حيث كان وجهك ، لأن هذا دليل النقل ، والواجب لا يؤدي على الدابة في الامن . قوله (وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص) بالصاد المهملة الثقيلة : الذي يقص على الناس الاخبار والمواظع ، ولم أقف على هذا الاثر موصولا . ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة ، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارىء ومستمع ، قال صاحب الهداية من الحنفية : السجدة في هذه المواضع - أي مواضع سجود التلاوة - سوى ثانية الحج واجبة على التالي والسامع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه . وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار ، وقال الشافعي في البويطي : لا يؤكد على السامع كما يؤكد على المستمع . وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب ^(١) قوله (أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة) هو أخو محمد ، وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وثقه أبو حاتم ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، ولا يبه صحبة ورواية ، وهو ابن عثمان ابن عبيد الله ابن أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة . وربيعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر ابن عبد الله بن الهدير الراوى عنه ، والهدير بلفظ التصغير ، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث الواحد . قوله (عما حضر ربيعة من عمر) متعلق بقوله : أخبرني ،

(١) أقوى منه وأوضح في الدلالة على عدم وجوب سجود التلاوة حديث ابن عباس المتقدم في قراءة زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود ، ولو كان واجبا لأمره به . والله أعلم

أى أخبرني راويًا عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر . ووقع عند الاسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر ، فذكره . وقوله : عبد الرحمن بن عثمان ، مقلوب والصواب ما تقدم ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . قوله (قرأ) أى أنه قرأ يوم الجمعة . قوله (انا نمر بالسجود) فى رواية الكشميهني «لما» . قوله (ومن لم يسجد فلا أثم عليه) ظاهر فى عدم الوجوب . قوله (ولم يسجد عمر) فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة . قوله (وزاد نافع) هو مقول ابن جريج ، والخبر متصل بالاسناد الاول ، وقد بين ذلك عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ، فذكره وقال فى آخره «قال ابن جريج : وزادنى نافع عن ابن عمر أنه قال : لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء» ، وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج فذكر الاسناد الاول ، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره ، وفى هذا رد على الحميدى فى زعمه أن هذا معلق ، وكذا علم عليه المزي علامة التعليق ، وهو وهم ، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر . (تنبيه) : قوله فى رواية عبد الرزاق «أنه قال ، الضمير يعود على عمر . أشار إلى ذلك الترمذى فى جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر فى هذه القصة بصيغة الجزم ، واستدل بقوله «لم يفرض» ، على عدم وجوب سجود التلاوة . وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم فى التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب . وتعقب بأنه اصطلاح لم يحدث ، وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، وبغنى عن هذا قول عمر «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، كما سيأتى تقريره . واستدل بقوله «إلا أن نشاء» على أن المرء مخير فى السجود فيكون ليس بواجب . وأجاب من أوجب به أن نشاء أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده ، ويرده تصريح عمر بقوله «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه ، واستدل به على أن من شرع فى السجود وجب عليه إتمامه ، وأجيب بأنه استثناء منقطع ، والمعنى لكن ذلك موكل إلى مشيئة المرء بدليل إطلاقه «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، وفى الحديث من الفوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن فى الخطبة ، وأنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر ، وأن ذلك لا يقطع الخطبة . ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم ، وعن مالك يمر فى خطبته ولا يسجد ، وهذا الاثر وارد عليه

١١ - باب من قرأ السجدة فى الصلاة فسجد بها

١٠٧٨ - حدثنا مسدد قال حدثنا معتمر قال سمعت أباى قال حدثني بكر بن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ ﴿إذا السماء انشقت﴾ فسجد ، فقلت : ما هذا ؟ قال : سجدت بها خاف أبى القاسم عليه السلام ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه»

قوله (باب من قرأ السجدة فى الصلاة فسجد بها) أشار بهذه الترجمة الى من كره قراءة السجدة فى الصلاة المفروضة ، وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته فى السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضا وغيرهم ،

وحدث أبو هريرة المحتج به في الباب تقدم السلام عليه في « باب الجهر في العشاء »، وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره، وفيه حجة على من كره ذلك. وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا سجود في (إذا السماء انشقت) ولا غيرها من المفصل، وأن العمل استمر عليه بدليل انكار أبي رافع، وكذا أنكره أبو سلمة، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين. قوله (حدثني بكر) هو ابن عبد الله المزني

١٢ - بَاب مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلسَّجْدِ مِنَ الزَّحَامِ

١٠٧٩ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ »

قوله (باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام) أى ماذا يفعل . قال ابن بطلان : لم أجده هذه المسألة إلا في سجود الفريضة ، واختلف السلف : فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحق ، وقال عطاء والزهرى : يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور ، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ، وظاهر صنيع البخارى أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه . قوله (كان النبي ﷺ يقرأ السورة التي فيها السجدة) زاد على بن مسهر في روايته عن عبيد الله « ونحن عنده ، وقد مضى قبل بباب . قوله (فيسجد فنسجد) زاد الكشميهنى « معه » . قوله (لموضع جبهته) يعنى من الزحام ، زاد مسلم في روايته له « في غير وقت صلاة ، ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ، ووقع في الطبرانى من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي ﷺ النجم ، وزاد فيه « حتى سجد الرجل على ظهر الرجل ، وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف . والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا يسجد ، وسيأتى حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مراراً ، فيحتمل أن تكون رواية الطبرانى بينت مبدأ ذلك ، ويؤيده ما رواه الطبرانى أيضاً من رواية المسور بن مخزومة عن أبيه قال « أظهر أهل مكة الاسلام - يعنى في أول الامر - حتى إن كان النبي ﷺ ليقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعوا عن الاسلام ، واستدل به البخارى على السجود لسجود القارى كما مضى وعلى الازدحام على ذلك

(خاتمة) : اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً ، اثنان منها معلقان ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث ، والخالص ستة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النجم ، وحديث عمر في التخيير في السجود . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار . والله أعلم بالصواب

١٨ - كتاب تقصير الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستمل. وفي رواية أبي الوقت «أبواب تقصير الصلاة»، وثبتت البسمة في رواية كريمة والاصلي

١ - باب ما جاء في التقصير، وكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

١٠٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة عن عاصم وحُصَيْن عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «أقام النبي ﷺ تسعة عشرَ يَقْصُرُ، فنحن إذا سافرنا تسعة عشرَ قَصْرًا، وإن زدنا أَتَمْنَا»

[الحديث ١٠٨٠ - طرقة في: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩]

١٠٨١ - **حدثنا** أبو مَعْقَرٍ قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يحيى بن أبي إسحاق قال سمعت أنسًا يقول «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فسكان يُصَلُّ رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، حتى رَجَعْنَا إلى المدينة. قلت: أقم بمكة شيئًا؟ قال: أقمنا بها عشرة»

[الحديث ١٠٨١ - طرقة في: ٤٢٩٧]

قوله (باب ما جاء في التقصير) تقول: قصرت الصلاة بفتحين مخففا قصرا، وقصرتها بالتشديد تقصيرا، وأقصرتها لإقصارا، والاول أشهر في الاستعمال. والمراد به تخفيف الرابعة الى ركعتين. ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور الى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح. وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد، وبعضهم كونه سفر طاعة، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية. **قوله** (وكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرُ) في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سببا للقصر، ولا القصر غاية الإقامة، قاله الكرماني وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها، وأجاب غيره بأن المعنى وكَمْ أَقَامَتْهُ الْمَغْيَاةَ بِالْقَصْرِ؟ وحاصله كَمْ يُقِيمُ مَقْصُرٌ؟ وقيل المراد كَمْ يَقْصُرُ حَتَّى يَقِيمَ؟ أي حتى يسمي مقيما فانتقال اللفظ، أو حتى هنا بمعنى حين أي كَمْ يَقِيمُ حِينَ يَقْصُرُ؟ وقيل فاعل يقيم هو المسافر، والمراد أقامته في بلد ما غايتها التي إذا حصلت يقصر. **قوله** (عن عاصم) هو ابن سليمان، وحُصَيْن بالضم هو ابن عبد الرحمن. **قوله** (تسعة عشر) أي يوما بليته، زاد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده «بمكة»، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ «سبعة عشر، بتقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة «تسع عشرة، كذا ذكرها معلقة، وقد وصلها البيهقي. ولأبي داود أيضا من حديث عمران بن حصين «غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح

فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين ، وله من طريق ابن إسحق عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس « أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر بقصر الصلاة ، وجمع البيهقي بين هذا الاختلاف بأن قال تسع عشرة عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفها ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما . وأما رواية « خمسة عشر ، فضعفها الثنوى فى الخلاصة ، وليس بمجيد لأن رواها ثقات ، ولم ينفردها ابن إسحق فقد أخرجها النسائى من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبعة عشر لخذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات ، وهذا أخذ بإسحق بن راهويه ، ويرجحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة ، وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يجمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة فى أول الحال على أربعة أيام أتم ، على خلاف بين أصحابه فى دخول يومى الدخول والخروج فيها أولا ، وحجته حديث أنس الذى يليه . قوله (فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا أتمنا) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزم الإتمام وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيبان عن أبي عوانة فى هذا الحديث بالمراد ولفظه « إذا سافرنا فأقنا فى موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو قوله « أقام ، وللمزمذى من وجه آخر عن عاصم « فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعة » . قوله فى حديث أنس « خرجنا من المدينة ، فى رواية شعبة عن يحيى بن أبي إسحق عند مسلم « إلى الحج » . قوله (فكان يصل ركعتين ركعتين) فى رواية البيهقي من طريق علي بن عاصم عن يحيى بن أبي إسحق عن أنس « إلا فى المغرب » . قوله (أقنا بها عشرا) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديث ابن عباس كان فى فتح مكة وحديث أنس فى حجة الوداع ، وسيأتى بعد باب من حديث ابن عباس « قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة ، الحديث ، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها فى اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ، ومن ثم قال الشافعى : إن المسافر إذا أقام ببلدة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين صلاة . وأما قول ابن رشيد : أراد البخارى أن يبين أن حديث أنس داخل فى حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل فى إقامة تسع عشرة - فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالوارد متعين - ففيه نظر لأن ذلك إنما يحكى على اتحاد القصتين ، والحق أنهما مختلفتان ، فالمدّة التى فى حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان مترددا متى يتهيأ له فراغ حاجته يرحل ، والمدّة التى فى حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه ﷺ فى أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدّة ، ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الأصل فى المقيم الإتمام فلما لم يحكى عنه ﷺ أنه أقام فى حال السفر أكثر من تلك المدّة جعلها غاية للقصر ، وقد اختلف العلماء فى ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتى ، وفيه أن الإقامة فى أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن من وعرفه ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم فليست من مكة قطعا ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم ، قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه ، إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ فى حجته منذ دخل مكة إلى أن

خرج منها لا وجه له إلا هذا . وقال المحب الطبري : أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالأصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد والله أعلم . وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقبلاً ، وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي ، وهي رواية عن مالك

٢ - باب الصلاة بمكة

١٠٨٢ - **حدثنا** سُددٌ قال **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال : أخبرني نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا » [الحديث ١٠٨٢ - طرفه في : ١٦٥٥]

١٠٨٣ - **حدثنا** أبو الوليد قال **حدثنا** شعبة أنبأنا أبو إسحاق قال سمعت حارثة بن وهب قال « صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ » [الحديث ١٠٨٣ - طرفه في : ١٦٥٦]

١٠٨٤ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ قال **حدثنا** عبد الواحد عن الأعمش قال **حدثنا** إبراهيم قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول « صَلَّى بِنَا عُمَانَ بْنِ عُفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ أَرْبَعَ رَكْعَاتٍ ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ »

[الحديث ١٠٨٤ - طرفه في : ١٦٥٧]

قوله (باب الصلاة بمكة) أي في أيام الرمي ، ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها ، وخص مني بالذكر لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديماً . واختلف السلف في المقيم بمكة هل يقصر أو يتم ، بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ؟ واختار الثاني مالك ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة يقيمون ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجوز لأهل مكة القصر بمكة لقال لهم النبي ﷺ أنهم أهل مكة وليس بين مكة ومكة مسافة القصر ، فدل على أنهم قصرُوا للنسك . وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين « أنه ﷺ كان يصلي بمكة رَكْعَتَيْنِ ويقول : يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتَمُّوا فَإِنَّا قَوْمٌ سَفَرٌ ، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ إِعْلَامَهُمْ بِذَلِكَ بِمَكَّةَ بِمَكَّةَ فَقَدِمَ بِمَكَّةَ . قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت في الفتح ، وقصة مني في حجة الوداع ، وكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد . ولا يخفى أن أصل البحث مني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا يقصر فيها ، وهو من حال الخلاف كما سيأتي بعد باب . **قوله** (بمكة) زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه « بمكة وغيره » . **قوله** (ثم أتَمَّهَا) في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم « ثم إن عثمان

صلى أربعاً فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بننى في « باب يقصر إذا خرج من موضعه » . **قوله** (أنبأنا أبو إسحق) كذا هو بلفظ الإنباء ، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث وهذا منه . **قوله** (سمعت حارثة بن وهب) زاد البرقاني في مستخرجه « رجلاً من خزاعة » أخرجه من طريق أبي الويد شيخ البخارى فيه . **قوله** (آمن) أفضل تفضيل من الأمن . **قوله** (ما كان) في رواية الكشميهنى والحوذى كانت ، أى حالة كونها آمن أوقاته . وفي رواية مسلم « والناس أكثر ما كانوا » وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى بلفظ « خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله » ، يصلى ركعتين ، قال الطيبى : ما مصدريه ، ومعناه الجمع ، لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جمعا ، والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أكرأنا في سائر الأوقات أمنا . وسيأتي في « باب الصلاة بنى » من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ « عن أبي إسحق » وقال في روايته « ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه » وكلمة قط متعلقة بمحذوف تقديره « ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر أمنا » . وهذا يستدرك به على ابن مالك حيث قال : استعمال قط غير مسبوقه بالنفى عما يخفى على كثير من النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفى . وقال الكرماني : قوله « وآمنه » بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلا ماضيا وفاعله الله وخبر المفعول النبي ﷺ ، والتقدير وآمن الله نبيه حينئذ . ولا يخفى بعد هذا الإعراب . وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التى شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحبة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة . وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثانى . وروى السراج من طريق اسماعيل بن أبى خالد عن أبى حنظلة وهو الخذاء لا يعرف اسمه قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فقلت إن الله عز وجل قال ﴿ إن خفتم ﴾ ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي ﷺ . وهذا يرجع القول الثانى أيضا . **قوله** (حدثنا إبراهيم) هو النخعي لا التيمي . **قوله** (صلى بنا عثمان بننى أربع ركعات) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامته بنى للرى كما سيأتى ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد بايين . **قوله** (فقيل ذلك) في رواية أبى ذر والاصل « فقيل في ذلك » . **قوله** (فاسترجع) أى فقال : انا لله وانا اليه راجعون . **قوله** (ومع عمر ركعتين) زاد الثورى عن الأعمش ثم تفرقت بكم الطرق ، أخرجه المصنف في الحج من طريقه . **قوله** (فليت حظى من أربع ركعات ركعتان) لم يقل الأصل ركعات ، ومن البدلية مثل قوله تعالى ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزا وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فانها كانت تكون فاسدة كلها ، وانما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى . ويؤيده ما روى أبو داود « أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً » ، فقال : الخلاف شر ، وفي رواية البيهقى « إنى لا أكره الخلاف » ، ولأحمد من حديث

أبي ذر مثل الأول ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحد ، قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصاً بالتطوع دل على أن المصل لا يتخير في الاثنتين والأربع . وتعقبه ابن بطال بأننا وجدنا واجبا يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمعنى اهـ . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد ترك القصر حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر ، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة ، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بعد بابين إن شاء الله تعالى

٣ - باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ؟

١٠٨٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ النبي ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلْبِثُونَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمَرَةَ ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْمَذْيُ » . تابعه عطاء عن جابر .

[الحديث ١٠٨٥ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ٢٥٠٥ ، ٢٨٣٢]

قوله (باب كم أقام النبي ﷺ في حجته) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله . والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملفقة لانه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن (١) ، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس ، وإن كان لم يصرح في حديث ابن عباس بغايتها فإنها تعرف من الواقع ، فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الإبطح عشرة أيام سواء . **قوله** (عن أبي العالية البراء) هو بتشديد الراء كان يرى النبل ، واسمه زياد وقيل غير ذلك ، وهو غير أبي العالية الرياحي ، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٤ - باب في كم يقصر الصلاة ؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلاً سفرًا

وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويُفطران في أربعة برُود ، وهي ستة عشر فرسَخًا

١٠٨٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال قلت لأبي أصامة : حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن

(١) فيما قاله الشارح هنا نظر ، وسبق أنه صلى الظهر يوم الثامن بمكة ، كما صح ذلك من حديث جابر وغيره ، وعليه يكون المحفوظ أنه صلى بمكة قبل التوجه إلى منى عشرين صلاة فقط أولها ظهر اليوم الرابع وآخرها فجر اليوم الثامن . وأما فجر اليوم الرابع فقد اختلف فيه هل سلام بمكة أو في الطريق . والله أعلم

عمرَ رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال « لا تُسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم »
[الحديث ١٠٨٦ - طرقة فى ١٠٨٧]

١٠٨٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « لا تُسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذى محرم »

تابعه أحمد عن ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

١٠٨٨ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضى

الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حُرمة » . تابعه يحيى بن أبي كثير ومهمل ومالك عن المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه

قوله (باب فى كم يقصر الصلاة) يريد بيان المسافة التى إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له فى أقل منها ، وهى من المواضع التى انتشر فيها الخلاف جدا ، خشى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً ، فأقل ما قيل فى ذلك يوم وليلة ، وأكثره ما دام غائبا عن بلده . وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة . قوله (وسعى النبي ﷺ يوماً وليلة سفراً) فى رواية أبي ذر السفر يوماً وليلة ، وفى كل منهما تجوز ، والمعنى سعى مدة اليوم واليلة سفراً ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة المذكور عنده فى الباب ، وقد تعقب بأن فى بعض طرقه ثلاثة أيام ، كما أورده هو من حديث ابن عمر ، وفى بعضها « يوم وليلة » وفى بعضها « يوم » وفى بعضها « ليلة » وفى بعضها « بريد » ، فإن حل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على الكامل أى يوم بليته أو ليلة بيومها قل الاختلاف واندرج فى الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة ، لكن يعكس عليه رواية « بريد » ويحاج عنه بما سيأتى قريباً . قوله (وكان ابن عمر وابن عباس الخ) ، وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح ، وأن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران فى أربعة برد فافوق ذلك ، وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه ، وروى الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ، وأن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة ، قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ، ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال : بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً . وفى الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « كان يقصر فى مسيرة اليوم التام » ، ومن طريق عطاء ، أن ابن عباس سئل : أنقص الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف ، وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطنى وابن أبي شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة فى أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ، وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « لا تقصروا الصلاة إلا فى اليوم » ، ولا تقصر فيما دون اليوم » ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال « تقصر الصلاة فى مسيرة يوم وليلة » ، ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها فى يوم وليلة ، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار

الثلاث فاما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف ، أو أن الحديث المرفوع ما سبق لأجل بيان مسافة القصر ، بل لنهى المرأة عن الخروج وحدها ، ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك . ويؤيد ذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان ، فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلا في يوم تام لتعلق بها النهى ، بخلاف المسافر فانه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلا في يومين لم يقصر فافترقا . والله أعلم . وأقل ما ورد في ذلك لفظ « يريد » ، ان كانت محفوظة وسنذكرها في آخر هذا الباب ، وعلى هذا ففي تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال ، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى ، فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام . وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافا غير ما ذكر ، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير ، وبين المدينة وخيبر ستة وتسعون ميلا . وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال « يقصر من المدينة الى السويداء » ، وبينهما اثنان وسبعون ميلا . وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « سافر الى ريم فقصر الصلاة » ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلا من المدينة . وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن مسعر عن محارب ، سمعت ابن عمر يقول : « إنى لأسافر الساعة من النهار فأقصر » ، وقال الثوري : سمعت جبلة ابن سمح سمعت ابن عمر يقول « لو خرجت ميلا قصرت الصلاة » ، اسناد كل منهما صحيح . وهذه أقوال متفاربة جدا . فانه أعلم . قوله (وهى) أى الأربعة برد (ستة عشر فرسخا) ذكر الفراء أن الفرسخ فارسى معرب ، وهو ثلاثة أميال ، والميل من الأرض منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه ، وبذلك جزم الجوهرى . وقيل جده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو آت ، قال النووي : الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون إصبعاً معترضة معتدلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة . وهذا الذى قاله هو الأشهر ، ومنهم من عبر عن ذلك باثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان ، وقيل هو أربعة آلاف ذراع ، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان ، وقيل وخمسمائة صحبه ابن عبد البر ، وقيل هو ألفا ذراع ، ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ، ثم إن الذراع الذى ذكره النووي تحديده قد حرمه غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا ، وهذه فائدة نفيسة قل من نبه عليها . وحكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا الى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال - أو فراسخ - قصر الصلاة » ، وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التى يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال « سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة - يعنى من البصرة - فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع » ، فقال أنس ، فذكر الحديث ، فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذى يبتدأ القصر منه . ثم ان الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذى يخرج منها ، وردده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فان الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر

احتياطاً ، وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرمة قال : قلت لسعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأقصر في بريد من المدينة ؟ قال : نعم ، والله أعلم . (تنبيه) : اختلف في معنى الفرسخ ، فقيل السكون ذكره ابن سيده ، وقيل السعة ، وقيل المسكان الذي لا فرجة فيه ، وقيل الشيء الطويل . قوله (حدثنا إسحق) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري « حدثنا إسحق » فهو إما ابن راهويه ، وإما ابن نصر السعدي ، وإما ابن منصور الكوسج ، لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي أسامة . قلت : لكن إسحق هنا هو ابن راهويه ، لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه الألفاظ سنداً ومتناً ، ومن عاداته الإتيان بهذه العبارة دون الآخرين . قوله (حدثكم عبيد الله) هو ابن عمر العمري ، واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ « نعم » في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا ، وفيه نظر لأن في مسند إسحق في آخره فأقر به أبو أسامة وقال : نعم . قوله (لا تسافر المرأة ثلاثة أيام) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع « مسيرة ثلاث ليال » والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها . قوله (إلا مع ذي محرم) في رواية أبي ذر والأصيلي « إلا معها ذو محرم » والمحرم بفتح الميم الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود « إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » أخرجاه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه . قوله (تابعه أحمد) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري ، وهم من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ، ونقل الدارقطني في « العلل » عن يحيى القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موقوفاً . قلت : وعبد الله ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمد البخاري لذلك . قوله (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) مفهومه أن النهي المذكور يختص بالموثقات ، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية ، وقد قال به بعض أهل العلم . وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للتصديق به خطاب الشارع فيقتضيه وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه . والله أعلم . قوله (مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة) أي محرم ، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ، وهو اجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك . ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي : الهاء في قوله « مسيرة يوم وليلة » للرة الواحدة ، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ، ولا سلف له في هذا الإعراب ، ومسيرة إنما هي مصدر سار كقوله سيرا مثل عاش معيشة وعيشاً . قوله (تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري) يعني سعيداً (عن أبي هريرة) يعني لم يقولوا « عن أبيه » ، فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد ، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه ، وكان الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنده عنهم ، ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه « عن أبيه » ، كما رواه معظم رواة الموطأ ، لكن الرواية من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً ، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله « عن أبيه » ، الليث بن سعد عند أبي داود ، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد ، فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة « أن تسافر يوماً » إلا مع ذي محرم ، ويحمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب ، وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في

إسنادها ومتنها ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحامد بن سلة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري ، إلا أن جريرا قال في روايته « بريدا » بدل يوما ، وقال بشر بن المفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أبدل سعيداً بأبي صالح ، وعالف في اللفظ أيضاً فقال « تسافر ثلاثاً » أخرجه مسلم ، ويحتمل أن يكون الحديثان معا عند سهيل ، ومن ثم صح ابن حبان الطريقين عنه ، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه . وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري ، وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما ، وهو المشهور عنه . ورواها بشر بن عمر الزهراني عنه فقال « عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة » أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه ، وقال ابن خزيمة : إنه تفرد به عن مالك ، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في « الغرائب » من رواية إسحق بن محمد الثوري عن مالك كذلك ، وأخرجه الاستيعالي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله « عن أبيه » والله أعلم

٥ - باب يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وَخَرَجَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْكُوفَةُ ، قَالَ : لَا ، حَتَّى نَدْخُلَهَا

١٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْكِينِ وَابِرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَايَتُ الظُّلُمَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَذَى الْخَلِيفَةُ رَكَعَتَيْنِ »

[الحديث ١٠٨٩ - أطرافه في : ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٩٥١ ، ٢٩٨٦]

١٠٩٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فَرَضَتْ رَكَعَتَيْنِ ، فَأَقْرَبُ صَلَاةٍ السَّفَرِ ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْخَصْرِ » قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : مَا بِالْأُتَمَّتْ نُبْنَمْ ؟ قَالَ : تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُمَرُ

قوله (باب يقصر إذا خرج من موضعه) يعني إذا قصد سفرا تقصر في مثله الصلاة ، وهي من المسائل المختلف فيها أيضا . قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها ، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله . ومنهم من قال : إذا ركب قصر إن شاء ، ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت ، واختلفوا فيما قبل ذلك ، فمليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر ، قال : ولا أعلم النبي ﷺ قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة . **قوله** (وخرج على تقصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخل) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاه بن أياس وهو بكسر الواو بعدها قاف ثم مدة عن علي بن ربيعة قال « خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » وأخرجه البيهقي

من طريق يزيد بن هارون عن وفاة بن أبياس بلفظ «خرجنا مع علي متوجهين ههنا» وأشار بيده إلى الشام - فصل
 ركعتين ركعتين ، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، أتم
 الصلاة . قال : لا ، حتى ندخلها ، وفهم ابن بطلان من قوله في التعليق «لا ، حتى ندخلها» ، أنه امتنع من الصلاة حتى
 يدخل الكوفة ، قال لأنه لو صلى بقصر ساخ له ذلك ، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت . وقد تبين من سياق
 أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطلان ، وأن المراد بقولهم «هذه الكوفة» أي فأتتم الصلاة ، فقال
 «لا ، حتى ندخلها» أي لا نزال نقصر حتى ندخلها ، فإنا ما لم ندخلها في حكم المسافرين . قوله في حديث أنس (صليت
 الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبني الخليفة ركعتين) في رواية الكشميनी والعصر بذى الخليفة ركعتين ، وهي
 ثابتة في رواية مسلم ، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج ، واستدل به على استباحة قصر
 الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وذى الخليفة ستة أميال ، وتعقب بأن ذا الخليفة لم تكن منتهى السفر وإنما
 خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر بقصر
 إلى أن رجع ، ومناسبة أثر على حديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي دال على أن القصر يشرع بفراق
 الحضر ، وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذا الخليفة إنما هو لكونه أول منزل نزل ولم يحضر قبله وقت صلاة ،
 وبإيذه حديث عائشة ففيه تعليق الحكم بالسفر والحضر ، حيث وجد السفر شرع القصر ، وحيث وجد الحضر
 شرع الإتمام . واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السلف يقصر ولو في
 بيته ، وفيه حجة على مجاهد في قوله : لا يقصر حتى يدخل الليل . قوله في حديث عائشة (الصلاة أول ما فرضت) في
 رواية الكشميनी والصلوات ، بصيغة الجمع ، وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان ، ويجوز النصب
 على أنه ظرف أي في أول . قوله (ركعتين) في رواية كريمة «ركعتين ركعتين» . قوله (فأقرت صلاة السفر)
 تقدم الكلام عليه في أول الصلاة ، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة ،
 وردت بأنه معارض بقوله تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام ،
 ومنهم من حل قول عائشة «فرضت» أي قدرت . وقال الطبري : معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه ،
 ومن أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر ، ولذلك أورده الزهري عن عروة .
 قوله (تأولت ما تأول عثمان) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتم لكونه تأهل بمكة ، أو لأنه أمير المؤمنين
 وكل موضع له دار ، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة ، أو لأنه استجد له أرضاً بمكة ، أو لأنه كان يسبق الناس إلى
 مكة ، لأن جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ، ويرد الأول أن النبي ﷺ
 كان يسافر بزوجه ونصر ، والثاني أن النبي ﷺ كان أولى بذلك ، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام
 كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث العلاء بن الحضري في كتاب المغازي ، والرابع والخامس لم ينقل فلا يكفي
 التخصيص في ذلك ، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمكة أربع ركعات
 أنكر الناس عليه فقال : إني تأملت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تأهل ببلدة فانه يصل
 صلاة مقيم» فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع ، وفي روايته من لا يحتاج به ، ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت
 ما تأول عثمان ، ولا جاز أن تتأهل عائشة أصلاً . فدل على وجه ذلك الخبر . ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد

عروة بقوله « كما تأول عثمان ، التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل لا اتحاد تأويلهما ، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر ، بخلاف تأويل عائشة . وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء « إن عائشة كانت تصل في السفر أربعا ، فإذا احتجوا عليها تقول : إن النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أتم ؟ » وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة ، وهذان القولان باطلان لا سيما الثاني ، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل يباين والمنقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر محتضا بمن كان شاخصا سائرا ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ، ثم انصرف إلى دار الندوة ، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا أربعا ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة . وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأسر من ذلك على أمته ، فأخذا لا تقسهما بالشدة اه . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب ، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل ، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلامة ابن الحضرمي في المغازي ، وصح عن عثمان أنه كان لا يؤدع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته . وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصروه - وقال له المغيرة : اركب رواحلك إلى مكة - قال : لن أفارق دار مجرتي . ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعا لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب فقال : ان القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه ، ولكنه حدث طعام - يعني بفتح الطاء والمعجمة - فحمت أن يستنوا . وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين . وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام ، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث ان حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهد عثمان . وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحا ، وهو فيما أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه « أنها كانت تصل في السفر أربعا ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقالت : يا ابن أختي إنه لا يشق علي ، اسناده صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصل ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير وفي المقام بمكة . قال الكرماني ما ملخصه : تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي الرباعية كعتين ، وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة ، وعندهم العبرة بما رأى الراوي إذا عارض ما روى ، ثم

ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر ، وظاهر القرآن أنها كانت أربعة فنقصت . ثم إن قولها : الصلاة ، نعم الخمس ، وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقا والصحيح بعدم الزيادة فيها في الحضر ، قال : والعام إذا خسر ضعفت دلالاته حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به .

٦ - باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر

١٠٩١ - حدثنا أبو أيوب قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء » قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجله السير

[الحديث ١٠٩١ - أطرافه في : ١٠٩٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٣ ، ١٨٠٥ ، ٣٠٠٠]

١٠٩٢ - وزاد الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب قال سالم « كان ابن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بالزُدَافَةِ » قال سالم « وأخر ابن عمر المغرب ، وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد ، فقلت له : الصلاة . فقال : سِرْ . فقلت : الصلاة ، فقال : سر . حتى سار مِئَلِينَ أو ثلاثة ، ثم نزل فصلى ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يصلي إذا أعجله السير » . وقال عبد الله « رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير يؤخر المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يسلم ، ثم قلداً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم ، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل »

قوله (باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر) أي ولا يدخل القصر فيها ، ونقل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع ، وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوي « كان يصلي في السفر ركعتين » محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك ، وروى أحمد من طريق ثمامة بن شرحبيل قال « خرجت إلى ابن عمر فقلت : ما صلاة المسافر ؟ قال ركعتين ركعتين ، إلا صلاة المغرب ثلاثاً » . قوله (إذا أعجله السير في السفر) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر ، كأن يكون خارج البلد في بستان مثلاً . قوله (وزاد الليث حدثني يونس) وصله الاسماعيل بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن إبراهيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن الليث به . قوله (وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد) هي أخت المختار الثقفي ، وقوله استصرخ بالضم أي استغيث بصوت مرتفع . وهو من الصراخ بالخاء المعجمة ، والمصرخ المغيث قال الله تعالى ﴿ ما أنا بمصرخكم ﴾ . قوله (فقلت له الصلاة) بالنصب على الإغراء . قوله (فقلت له الصلاة) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة ، وفي قوله « سر » جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب . (تنبيه) : ظاهر سياق المؤلف أن جميع ما بعد قوله « زاد الليث » ليس داخلاً في رواية شعيب ، وليس كذلك فإنه أخرج رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك ، وإنما الزيادة في قصة صفية وصنيع ابن عمر خاصة ، وفي التصريح بقوله « قال عبد الله رأيت رسول الله ﷺ » فقط . قوله (حتى سار مِئَلِينَ أو ثلاثة) أخرجه المصنف في « باب السرعة في السير » من كتاب الجهاد من

رواية أسلم مولى عمر قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينهما ، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين ، وأفاد النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعله بذلك ، ولسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر ، وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه : « فأسر حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعا ، وللنسائي من هذا الوجه » حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ، فهذا محمول على أنها قصة أخرى ، ويدل عليه أن في أوله : « خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضا له ، وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة ، فدل على التعدد . قوله (وقال عبد الله) أي ابن عمر (رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير ، وسيأتي الكلام عليه بعد ستة أبواب . قوله (يقيم المغرب) كذا للحموى والاكثرب بالقاف ، وهي موافقة للرواية الآتية ، وللمستمل والكشميني « يعتم » ، بعين مهملة ساكنة بعدها مثناة فوقانية مكسورة أي يدخل في العتمة ، ولكريمة « يؤخر » ، وفي الباب عن عمران بن حصين قال : « ما سافر رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين ، إلا المغرب » صححه الترمذي . وعن علي « صليت مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثا ، أخرجه البزار ، وفيه أيضا عن خزيمه بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة

٧ - باب صلاة التطوع على الدواب ، وحيث توجهت به

١٠٩٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا عبد الأعلى قال حدثنا مفضل عن الزهري عن عبد الله بن

عامر عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به »

[الحديث ١٠٩٣ - طرفاه في : ١٠٩٧ ، ١١٠٤]

١٠٩٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره

« أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القيلة »

١٠٩٥ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد قال حدثنا وهيب قال حدثنا موسى بن عقبة عن نافع قال « كان

ابن عمر رضي الله عنهما يصلي على راحلته ويوتر عليها . ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعله »

قوله (باب صلاة التطوع على الدابة) في رواية كريمة وأبي الوقت « على الدواب ، بصيغة الجمع ، قال ابن رشيد : « أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق الحكم بالقياس ، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب ١٥ . وقد تقدم في أبواب الوتر قول الزين بن المنير : أنه ترجم بالدابة تنبها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم إلى آخر كلامه ، وأشرنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ « الدابة » . قوله (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى . قوله (عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه) هو المعزى بفتح المهملة والنون بعدها زاي حليف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنائز وآخر علقه في الصيام . وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب أن عامر ابن ربيعة أخبره . قوله (يصلي على راحلته) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة ، وسيأتي بعد باب ، وكذا

لمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ « السبحة » . **قوله** (حيث توجهت به) هو أعم من قول جابر « في غير القبلة » قال ابن التين : قوله « حيث توجهت به » مفهوم أنه يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة ، فتقديره يصلي على راحلته التي له حيث توجهت به ، فعلى هذا يتعلق قوله « توجهت به » بقوله « يصلي » ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « على راحلته » ، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية بمعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ « وهو على الراحلة يسبح قبل أى وجه توجهت » . **قوله** (حدثنا شيبان) هو النحوى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب . **قوله** (وهو راكب) فى الرواية الآتية « على راحلته نحو المشرق » ، وزاد « وإذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » . وبين فى المغازى من طريق عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان فى غزوة أنمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم . وزاد الترمذى من طريق أبى الزبير عن جابر بلفظ « لجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع » . **قوله** (كان ابن عمر يصلى على راحلته) يعنى فى السفر ، وصرح به فى حديث الباب الذى بعده . **قوله** (ويوتر عليها) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة أن ابن عمر كان يصلى على الراحلة تطوعاً ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض ، لأنه محمول على أنه فعل كلاً من الأمرين ، ويؤيد رواية الباب ما تقدم فى أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر ، وإنما أنكر عليه - مع كونه كان يفعله - لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم ، ويحتمل أن ينزل فصل ابن عمر على حالين : فحسب أوتر على الراحلة كان مجداً فى السير ، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك

٨ - باب الإيماء على الدابة

١٠٩٦ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم قال **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « كان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما يصلى فى السفر على راحلته أينما توجهت يوى » . وذكر عبد الله أن النبي ﷺ كان يفعل »

قوله (باب الإيماء على الدابة) أى للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ، وهذا قال الجمهور ، وروى أشهب عن مالك أن الذى يصلى على الدابة لا يسجد بل يوى . **قوله** (حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز) تقدم هذا الحديث فى أبواب الوتر فى « باب الوتر فى السفر » ، عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء ، فكان لموسى فيه شيخين ، فإن الراوى عن ابن عمر فى ذلك مغاير لهذا ، وزاد فى رواية جويرية « يوى . إيماء إلا الفرائض » ، قال ابن دقيق العيد : الحديث يدل على الإيماء مطلقاً فى الركوع والسجود معا ، والفقهاء قالوا : يكون الإيماء فى السجود أخفض من الركوع ليكون البديل على وفق الأصل ، وليس فى لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه . قلت : إلا أنه وقع فى حديث جابر عند الترمذى كما تقدم

٩ - باب ينزل المكتوبة

١٠٩٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن

رَبِيعَةَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَىَّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»

١٠٩٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي بُونُسُ عَنْ ابْنِ نِيْهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ». قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَىَّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»

١٠٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاكِلَتَيْهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»

قوله (باب ينزل للمكتوبة) أى لأجلها، قال ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط ذلك، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلى المريضة على الدابة من غير عذر، حاشا ما ذكر في صلاة شدة الخوف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريبا. **قوله** (يسبح) أى يصلى النافلة، وقد تكرر في الحديث كثيراً، وسيأتى قريبا حديث عائشة «سبحة الضحى»، والتسبيح حقيقة في قول سبحانه الله، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلى منزله سبحانه وتعالى باخلاص العبادة، والتسبيح التنزيه فيكون من باب الملازمة، وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعى والله أعلم. **قوله** (وقال الليث) وصله الاسماعيلي بالاسنادين المذكورين قبله بباين. **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوانى، ويحى هو ابن أبى كثير. قال المهلب: هذه الأحاديث تخص قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) وتبين أن قوله تعالى (فانيما تولوا فثم وجه الله) في النافلة، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فقهاء الامصار، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبى سبرة عن أنس «ان النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة ثم صلى حيث وجهت ركبته، أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطنى، واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذى لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور الى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك فخصه بالسفر الذى تقصر فيه الصلاة، قال الطبرى: لا أعلم أحدا وافقه على ذلك. قلت: ولم يتفق على ذلك عنه، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم ينقل عنه أنه سافر سفرا قصيرا فصنع ذلك، وحجة الجمهور مطلق الاخبار في ذلك، واحتج الطبرى للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للريض والمسافر، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل ونيتة العود إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم، وقال: فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التنفل على الدابة لاشتراكهما في الرخصة. اهـ وكان السرفيا ذكر تفسير تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيما لأجورهم رحمة من الله بهم. وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك لجروزه في الحضر أيضا، وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخرى، واستدل

بقوله « حيث كان وجهه ، على أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامدا قاصدا لغیر حاجة المسير إلا إن كان سائرا في غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح ، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لا يبقاه إياه على الرحلة كما تقدم البحث فيه في « باب الوتر في السفر » من أبواب الوتر ، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للساكن ، ومنعه مالك مع أنه أجازه لراكب السفينة

١٠ - باب صلاة التطوع على الحمار

١١٠٠ - حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا حبان قال حدثنا همام قال حدثنا أنس بن سيرين قال

« استقبلنا أنسا حين قدم من الشام ، فلقيناه بعين النمر ، فرأيتُهُ يصلي على حمارٍ ووجهه من ذا الجانب - يعني عن يسار القبلة - فقالت : رأيتُك تُصلي لغير القبلة ، فقال : لولا أني رأيتُ رسولَ الله ﷺ فعلُهُ لم أفعله »

رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب صلاة التطوع على الحمار) قال ابن رشيد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات ، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار ، لأن ملاسته مع التحرز منه متعذر لا سيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق . قوله (حدثنا حبان) بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال . قوله (استقبلنا أنس بن مالك) بسكون اللام . قوله (حين قدم من الشام) كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج ، وقد ذكرت طرفا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ، ووقع في رواية مسلم « حين قدم الشام » وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليلتقاه ، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما نقول فعلت كذا لما حججت ، قال النووي : رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام . قوله (فلقيناه بعين النمر) هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بن خالد بن الوليد والأعاجم ، ووجد بها غلانا من العرب كانوا رهنا تحتم يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر وحران مولى عثمان وسيرين مولى أنس . قوله (رأيتك تصلي لغير القبلة) فيه إشعار بأنه لم يذكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك ، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط ، وفي قول أنس « لولا أني رأيت النبي ﷺ بفعله » يعني ترك استقبال القبلة للتنفل على الدابة ، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار ؟ فيه احتمال ، وقد نازع في ذلك الاسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي ﷺ راكبا تطوعا لغير القبلة ، فأفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي اهـ . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر أسناده حسن ، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر « رأيت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر ، فهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري . (فائدة) : لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس ، وذكره في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال « رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع

جبهته على شيء ، . قوله (ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج) يعني ابن حجاج الباهلي ، ولم يسق المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق إبراهيم ، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بلفظه ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته حيث توجهت به ، فعل هذا كأن أنسا قاس الصلاة على الراحة بالصلاة على الحمار ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخطو من نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عرصة للاعتراض عليه . وفيه تلقى المسافر ، وسؤال التليذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل ، وفيه التلطف في السؤال ، والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب ،

١١ = باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها

١١٠١ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن حفص بن عاصم قال « سافر ابن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر ، وقال الله جل ذكره ﴿ اقعد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

[الحديث ١١٠١ - طرفه في ١١٠٢]

١١٠٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم قال : حدثني أبي أنه سمع ابن عمر يقول : صحبت رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأما كبر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »

قوله (باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة) زاد الحوى في روايته وقبلها ، والارجح رواية الأكثر لما سيأتى في الباب الذي بعده ، وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر ، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر « صحبت النبي ﷺ » فلم أره يسبح في السفر ، أى يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية « وكان لا يزيد في السفر على ركعتين » ، قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر ، ويحتمل أن يريد لا يزيد نفلا ، ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قلت : ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه « صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه ، لحانت منه التفاتة فرأى ناسا قياما فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لم كنت مسبحا لاتمت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . قال النووي : أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة عتمة ، فلو شرعت تامة لتحتم لإتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي ، فطريق الرخى به أن تكون مشروعة ويخير فيها أهله . ونعقب بأن مراد ابن عمر بقوله « لو كنت مسبحا لاتمت » ، يعني أنه لو كان مخيرا بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه ، لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم . قوله (حدثني عمر بن محمد) هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر ، وحفص هو ابن عاصم أى ابن عمر بن الخطاب ،

ويحيى شيخ مسدد هو القطان . **قوله** (وأبا بكر) معطوف على قوله « صحبت رسول الله ﷺ » . **قوله** (وعمر وعثمان) أى أنه (كذلك) صحبهم ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين ، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريبا ، فيحمل على الغالب . أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره ، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلا ، وأما إذا كان سائرا فيقصر ، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر ، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان

١٢ - باب من تطوع في السفر في غير دُبر الصلوات وقبلها

ورَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ

١١٠٣ - **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي ليلى قال « ما أبأ أحدُ أنه رأى

النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ : ذَكَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ، فَمَرَّ بِأَيُّهَا صَلَّى صَلَاةَ أَحَفِّ مِنْهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ يُبَيِّنُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ »

[الحديث ١١٠٣ - طرفاه في : ١١٧٦ ، ٤٢٩٢]

١١٠٤ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن عاصم أن أباه أخبره أنه

رأى النبي ﷺ صلى الشُّبْحَةَ بِالْمِيلِ فِي السَّفَرِ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ »

١١٠٥ - **حدثنا** أبو البَّان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر

رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهُهُ ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعَلُهُ »

قوله (باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة) هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتَّهَجُّدِ والوتر والضحى وغير ذلك . والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالاقامة وانتظار الإمام غالبا ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها . (فائدة) : نقل النووي تبعا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال : المنع مطلقا ، والجواز مطلقا ، والفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن مجاهد قال « صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة ، وكان يصلي تطوعا على دابته حينما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى » . وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة ، وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره . **قوله** (وركع النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر) قلت : ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح فيه « ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي » وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضا « ثم دعا بئاء فوضأ ثم صلى سجدة - أى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصلى صلاة الغداة ، الحديث . ولا بن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة

وأمر بلالا فأذن ، ثم توضأ فصلا ركعتين ، ثم صلوا الغداة ، ونحوه للدارقطني من طريق الحسن عن عمران بن حصين ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر ، إلا ما كان من سنة الفجر . قلت : ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال : سافرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفرا فلم أراه ترك ركعتين إذا زاعت الشمس قبل الظهر ، وكأنه لم يثبت عنده ، لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسنا ، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر . والله أعلم . قوله (ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ) هذا لا يدل على نفي الوقوع ، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه ، وأما قول ابن بطال : لا حجة في قول ابن أبي ليلى ، وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها ، ثم ذكر منها جملة ، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها ، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع ، والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة ، وكان حكمه حكم المسافر . قوله (وقال الليث حدثني يونس) قد تقدم قبل بيابين موصولا من رواية الليث عن عقيل ، ولكن لفظ الروایتين مختلف ، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه . قوله (يوسى رأسه) هو تفسير لقوله « يسبح » أى يصلى إيماء ، وقد تقدم في « باب الإيماء على الدابة » من وجه آخر عن ابن عمر ، لكن هناك ذكره موقوفا ثم عقبه بالمرفوع ، وهذا ذكره مرفوعا ثم عقبه بالموقوف ، وقائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح ، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الراتبة التي بعد المكتوبة ، فالأول لما قبل المكتوبة ، والثاني لما له وقت مخصوص من النوافل كالضحى ، والثالث لصلاة الليل ، والرابع لمطلق النوافل . وقد جمع ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ويقول به على الدابة . وقال النووي تبعا لغيره : لعل النبي ﷺ كان يصلى الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز اهـ . وما جمعنا به تبعا للبخاري فيما يظهر أظهر . والله أعلم

١٣ - باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

١١٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير »

١١٠٧ - وقال إبراهيم بن طهمان عن الحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سبيل ، ويجمع بين المغرب والعشاء »

١١٠٨ - وعن حسين بن يحيى بن أبي كثير عن حفص بن غبيد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر »

وتابعه علي بن المبارك وحرب عن يحيى عن حفص عن أنس « جمع النبي ﷺ »

[الحدث ١١٠٨ - طرفه في : ١١١٠]

قوله (باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء) أورد فيه ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائرا ، وحديث أنس وهو مطلق . واستعمل المصنف الترجمة مطلقة لإشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفراد ، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا ، وسواء كان سيره مجدا أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشب ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقا إلا بعرفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفا شيخهما ، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وسيأتي الكلام على الجمع بعرفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها . ونعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها بما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس « أراد أن لا يخرج أمته ، أخرجه مسلم ، وأيضا فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت لإحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، وما يرد الحل على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب ، وقيل يختص الجمع بمن يجده في السير قاله نليلث ، وهو القول المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب . وقيل يختص بمن نه عذر حكى عن الأوزاعي ، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم . (تنبيه) : أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الإمان ، ثم أبواب صلاة المعذور قاعدا لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ، ويجمع الجميع الرخصة للعذور . **قوله** في حديث ابن عمر (جد به السير) أى اشتد قاله صاحب المحكم . وقال عياض : جد به السير أسرع ، كذا قال : وكأنه نسب الاسم إلى السير توسعا . **قوله** (وقال إبراهيم بن طهمان) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه . **قوله** (على ظهر سير) كذا الأثر بإضافة ، وفي رواية الكشميهني « على ظهر » بالثنون « يسير » ، بلفظ المضارع بفتح تانية مفتوحة في أوله ، قال الطائي : الظهر في قوله « ظهر سير » للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني . ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعا للكلام كأن السير كان مستندا إلى ظهر قوى من المطي مثلا . وقال غيره : جعل للسير ظهر لأن الراكب ما دام سائرا فكأنه ركب ظهر . قلت : وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر ، واستدل به على جواز جمع التأخير . وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب . **قوله** (وعن حسين) هو معطوف على الذي قبله والتقدير : وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه . **قوله** (تابعه علي بن المبارك وحرب) أى ابن شداد (عن يحيى) هو ابن أبي كثير (عن حفص) أى تاما حسينا ، فاما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب

الذى بعده ، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوى كلاهما عن يحيى بن أبي كثير

١٤ - باب هل يؤذن أو يُقيم ، إذا جمع بين المغرب والعشاء ؟

١١٠٩ - **حدثنا** أبو البنان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء . قال سالم : وكان عبد الله يفعلها إذا أعجله السير ، ويُقيم المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يُسلم ، ثم قلماً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يُسلم ، ولا يُسبحُ بينها بركعة ولا بمد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل »

١١١٠ - **حدثنا** إسحاق بن حماد بن عمار حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى قال حدثني حفص بن غنيد الله

ابن أنس أن أنساً رضي الله عنه حدثه « أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر ، يعني المغرب والعشاء »

قوله (باب هل يؤذن أو يُقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء) قال ابن رشيد : ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان ، لكن في حديث ابن عمر منهما « يُقيم المغرب فيصليها » ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يُقيم للمغرب ، فعلى هذا فكان مراده بالترجمة : هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة ، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً . ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر ، ففي الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء « فزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى بشيء من الصلاة في السفر ، فقام لجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع ، الحديث . وقال الكرماني : لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشروطها وسننها ومن جملتها الأذان والإقامة ، وسبقه ابن بطلال إلى نحو ذلك . **قوله** (يؤخر صلاة المغرب) لم يعين غاية التأخير ، وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع « فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ، والمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة « حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء جمعا بينهما » . ولأبي داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة « فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جمعا » وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى « أنه صلى المغرب في آخر الشفق ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق ، فصلى العشاء » أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ، ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى . **قوله** (ثم قلما يلبث حتى يُقيم العشاء) فيه إثبات للثب قليل ، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إناخة الرواحل ، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاتها جميعاً ، وفيه حجة على من حل أحاديث الجمع على الجمع الصوري ، قال إمام الحرمين : ثبت

في الجمع أحاديث فصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تنقيد الرخص كالقصر والفطر بالنسك ، إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرقق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة النزول على المسافر ، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جد به السير ، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، ومال أبو علي الجبائي إلى أنه إسحق بن منصور ، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله

١٥ - باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس

فيه ابن عباس عن النبي ﷺ

١١١١ - **حدثنا** حسان الواسطي قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمع بينهما ، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب »

[الحديث ١١١١ - طرفه في : ١١١٢]

قوله (باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر . قوله (فيه ابن عباس عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب ، فإنه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ، ولا قائل بأنه يصلحها وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير ، ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحناني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس ففيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال ، لكنه يصلح المتابعة . قوله (حدثنا حسان الواسطي) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري ، كان أبوه واسطيا فقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات . قوله (حدثنا الفضل بن فضالة) بفتح الفاء بعدها معجمة خفيفة . من ثقات المصريين . وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني ، وهم بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين . قوله (تزيغ) بزاي ومعجمة أي تميل ، وزاغت مالت ، وذلك إذا قام الليل . قوله (ثم يجمع بينهما) أي في وقت العصر ، وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب الذي بعده ، ثم نزل لجمع بينهما ، رُسل من رواية جابر بن اسماعيل عن عقيل . يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وله من رواية شعبة عن عقيل ، حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما . قوله (وإذا زاغت) أي قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده

١٦ - باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب

١١١٢ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال

« كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل لجمع بينهما ، فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب »

قوله (باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه « فاذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما ، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم ، ولكن روى إسحق بن راهويه هذا الحديث عن شبابة فقال « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل ، أخرجه الإسماعيلي ، وأعلّ بتفرد إسحق بذلك عن شبابة ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحق ، وليس ذلك بقادح فانهما إمامان حافظان . وقد وقع نظيره في « الأربعين » للحاكم قال « حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي ، فذكر الحديث وفيه « فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، قال الحافظ صلاح الدين العلائي : هكذا وجدته بعد التتبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد انتهى . قلت : وهي متابعة قوية لرواية إسحق بن راهويه إن كانت ثابتة ، لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الاسناد مقروناً برواية أبي داود عن قتبية وقال : إن لفظهما سواء ، إلا أن في رواية قتبية « كان رسول الله ﷺ ، وفي رواية حسان » أن رسول الله ﷺ ، والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتبية عن الليث ، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتبية حكاه الحاكم في علوم الحديث ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقا والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعاً ، انه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرتحل ، فاذا لم يتهيأ له المنزل مد في السير فساو حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر ، أخرجه البيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوماً بوقفه على ابن عباس ولفظه « إذا كنتم سائرين ، فذكر نحوه . وفي حديث أنس استحباب النفرة في حال الجمع بين ما إذا كان سائراً أو نازلاً ، وقد استدلل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير ، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه « أن النبي ﷺ أخر الصلاة في غزوة تبوك ، ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل ، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً ، قال الشافعي في « الأم » . قوله « دخل ثم خرج ، لا يكون إلا وهو نازل ، فللسافر أن يجمع نازلاً ومسافراً . وقال ابن عبد البر : في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير ، وهو قاطع للالتباس انتهى . وحكى عياض أن بعضهم أول قوله « ثم دخل ، أي في الطريق مسافراً » ثم خرج ، أي عن الطريق للصلاة ، ثم استبعده ، ولا شك في بعده ، وكأنه

عليه السلام فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم . ومن ثم قال الشافعية : ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي هذه الأحاديث تخصيص لحديث الأوقات التي بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها : الوقت ما بين هذين ، وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت (تنبيه) : تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بمذر المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في « باب وقت الظهر » وفي « باب وقت المغرب »

١٧ - باب صلاة القاعد

١١١٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

١١١٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال « سقط رسول الله ﷺ من فرس فخذش - أو فجشش - شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذ ، فحضر الصلاة فصلّى قاعداً فصلينا فعوداً وقال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد »

١١١٥ - **حدثنا** إسحاق بن منصور قال أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا حسين عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سأل نبي الله ﷺ

وأخبرنا إسحاق قال أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبي قال حدثنا الحسين عن ابن بريدة قال حدثني عمران بن حصين - وكان مذبوراً - قال « سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً فقال : إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد »

[الحديث ١١١٥ - طرفاه في ١١١٦ ، ١١١٧]

قوله (باب صلاة القاعد) قال ابن رشيد : أطلق الترجمة ، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعدو إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً . ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعدو ويحتمل أن يريد مطلقاً للعدو ولغيره عذر ليين أن ذلك جائز . إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً هـ . **قوله** (وهو شاك) بالتموين مخففاً من الشكاية ، وقد تقدم الكلام عليه موضحاً في أبواب الإمامة . وكذا على حديث أنس ، وفيه بيان سبب الشكاية وهما في صلاة الفرض بلا خلاف ، وأما حديث عمران ففيه احتمال سنذكره . **قوله** (أخبرنا حسين) هو المعلم كما صرح به في الباب الذي بعده . **قوله** (عن عمران بن حصين) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الإسماعيلي ، وفيه غنية عن تكلف ابن حبان لإقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران . **قوله**

(وأخبرنا إسحق) في رواية الكشمي «وزاد إسحق»، والمراد به على الحالين إسحق بن منصور شيخه في الإسناد الذي قبله . **قوله** (سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها، وكذا من التي بعدها بدرجة، لكن استغيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حدثني عمران . **قوله** (وكان مبسورا) يسكون الموحدة بعدها مهملة أى كانت به بواسير كما صرح به بعد باب، والبواسير جمع بأسور يقال بالموحدة وبالنون، أو الذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد . **قوله** (عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعنى للقادر - لكن قوله «من صلى نائما» يفسده، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، لأنى لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك، قال: فإن صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياسا منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث . قال: وفي القياس المتقدم نظر، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع . قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم مرغيا له في القيام مع جواز قعوده انتهى . وهو حمل متجه، ويؤيده صنيع البخارى حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قاعدا، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعدا، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب، فمن صلى فرضا قاعدا وكان يشق عليه «قيام أجزأه» وكان هو ومن صلى قائما سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام، فلا يتمتع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم، ومن صلى النفل قاعدا مع القدرة على القيام أجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير إشكال . وأما قول البابي إن الحديث في المفترض والمنفل معا فإن أراد بالمفترض ما قررناه فذاك، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء . وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان وإسماعيل والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المنفل، وكذا نقله الترمذى عن الثوري قال: وأما المعذور إذا صلى جالسا فله مثل أجر القائم . ثم قال: وفي هذا الحديث ما يشهد له، يشير إلى ما أخرجه البخارى في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه «إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل»^(١) وهو صحيح مقيم، ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتى ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم . ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة التافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهي عمه، فحصى الناس، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال: صلاة القاعد نصف صلاة القائم، رجاله ثقات . وعند النسائي متابع له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه كما بحثه الخطابي . وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبعه ابن بطلال على ذلك وزاد: لكن الخلاف ثابت، فقد نقله الترمذى بإسناده إلى الحسن البصرى قال: إن شاء

(١) في هامش طبعة بولاق: في نسخة «كتب له ما كان الخ»

الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالسا ومضطجعا . وقال به جماعة من أهل العلم ، وأحد الوجهين للشافعية ، وصححه المتأخرون ، وحكاها عياض وجهها عند المالكية أيضا ، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث (فنيه) : سؤال همران عن الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له . بل الرجل والمرأة في ذلك سواء . قوله (ومن صلى قاعدا) يستثنى من عموم النبي ﷺ ، فإن صلاته قاعدا لا ينقص أجرها عن صلاته قائما ، لحديث عبد الله بن عمرو قال : بلغني أن النبي ﷺ قال : صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة ، فأتيته فوجدته يصلي جالسا فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ فأخبرته ، فقال : أجل ، ولكنتي لست كأحد منكم ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . وهذا يبنى على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح ، وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ هذه المسألة . وقال عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعدا : قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله : لست كأحد منكم ، فيكون هذا مما خص به . قال : ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له ، فكأنه قال إني ذو عذر . وقد رد النووي هذا الاحتمال قال : وهو ضعيف أو باطل . (فائدة) : لم يبين كيفية القعود ، فيؤخذ من إطلاقه جوازه على أى صفة شاء المصلي ، وهو قضية كلام الشافعي في البويطي ، وقد اختلف في الأفضل فمن الأئمة الثلاثة يصلي متربعا ، وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المزني وصححه الرافعي ومن تبعه ، وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث ، وسيأتي الكلام على قوله « نائما » في الباب الذي يليه

١٨ - باب صلاة القاعد بالإيماء

١١١٦ - **حديث** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة أن عمران بن حصين وكان رجلا مبسورا . وقال أبو معمر مرة : عن عمران قال « سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال : من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائما فله نصف أجر القائم » . قال أبو عبد الله : نائما عندي مضطجعا ها هنا

قوله (باب صلاة القاعد بالإيماء) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضا ، وليس فيه ذكر الإيماء ، وإنما فيه مثل ما في الذي قبله « ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد » قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء انتهى . وليس ذلك بلازم . نعم يمكن أن يكون البخاري يحتار جواز ذلك ، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع ، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني . والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإيماء للركوع والسجود . وإن جاز التنفل مضطجعا ، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم بالإيماء ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم ، فكأنه صحف قوله « نائما » يعني بنون على اسم الفاعل من النوم فظنه بإيماء يعني بموحدة مصدر أوما ، فهذا ترجم بذلك انتهى . ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله « نائما » عندي أى مضطجعا ، فكأن البخاري كوشف بذلك . وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث . قال عبد الوارث : النائم المضطجع أخرجه الإسماعيلي ، قال

الاسماعيلي : معنى قوله نائماً أى على جنب ا ه . وقد وقع في رواية الاصيل على التصحيف أيضاً حكاه ابن رشيد ، ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أو ما بالركوع والسجود ، وهذا موافق للشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نقلاً قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود ، وهو الذي يقين من اختيار البخاري . وعلى رواية الاصيل شرح ابن بطلال وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على النائم ، وادعى أن النسائي صحفه قال : وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للصلى إذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة ، وعلى ذلك بأنه لعله يستغفر فيسب نفسه ، قال : فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أن له عليها نصف أجر القاعد ا ه . وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي يرد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلال : لعله هو الذي صحف ، وإنما ألجأه إلى ذلك حل قوله ، نائماً ، على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي إذا وجده بقطع الصلاة ، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره ، وقد ترجم النسائي فضل صلاة القاعد على النائم ، والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحف ، والذي غرم ترجمة البخاري وعسر توجيهها عليهم ، والله الحمد على ما وهب

١١٩ - باب إذا لم يُطبق قاعداً صلى على جنب

وقال عطاء : إن لم يَقْدِرْ أن يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ

١١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ الْمُسْكِنِيُّ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ : صَلَّى قَائِماً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ »

قوله (باب إذا لم يطبق) أى الإنسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه . قوله (وقال عطاء إذا لم يقدر) في رواية الكشميني « إن لم يقدر الخ ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك ، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة ، وقد حكاه الفزالي عن أبي حنيفة ، وتعقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية . قوله (عن عبد الله) هو ابن المبارك ، وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد منه فإن عبدان لم يسمع من إبراهيم بن طهمان ، والحسين المسكيني هو ابن ذكوان المعلم الذي سبق في الباب قبله ، قال الترمذي : لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم ، وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق ا ه . ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعا لابن بطلال ورد على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية إبراهيم أرجح ، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الاستناد ، وإلا فافتاق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة ، والحق أن الروایتين صحيحتان كما صنع البخاري ، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم . قوله (عن الصلاة) المراد عن صلاة المريض ، بدليل قوله في أوله وكانت بي

بواسير ، وفي رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان « سألت عن صلاة المريض ، أخرجه الترمذى وغيره . (تنبيه) : قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفهما عمران ، وإلا فليست علّة البواسير بمأنة من القيام في الصلاة على ما فيها من الأذى . ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد . قوله (فان لم تستطع) استدل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام ، وقد حكاه عياض عن الشافعى ، وعن مالك وأحمد وإسحق لا يشترط العدم بل وجود المشقة ، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفى الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام ، أو خوف زيادة المرض ، أو الهلاك ، ولا يكتفى بأذى مشقة . ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الفرق لو صلى قائماً فيها ، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامناً في الجهاد ولو صلى قائماً لراء العدو فتجوز له الصلاة قاعداً أو لا ؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز ، لكن يقضى (١) لكونه عذراً نادراً . واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كإمام الحرمين . ويدل للجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ « يصلى قائماً ، فان ناله مشقة فجالساً ، فان ناله مشقة صلى قائماً » الحديث . فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق . قوله (فعلى جنب) في حديث على عند الدارقطنى « على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة بوجهه ، وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على جنب ، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستلحق على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة . ووقع في حديث على (٢) أن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع ، واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ، وقال بعض الشافعية بالانزيب المذكور وجعلوا مباط الصلاة حصول العقل فحيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بها فيأتى بما يستطيعه بدليل قوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » هكذا استدل به الغزالى ، وتعقبه الرافعى بأن الخبر أمر بالأتين بما يشتمل عليه المأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر ، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتى بالقعود آت بما استطاعه من القيام مثلاً ، وإلكننا نقول : يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وآتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة . وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع . (فائدة) : قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع ، وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء رحمه الله

٣٠ - باب إذا صلى قاعداً ثم صحّ ، أو وجده خفّة ، تمّم ما بقى وقال الحسن : إن شاء المريض صلى ركعتين قائماً ، وركعتين قاعداً

(١) والصواب من حيث الدلائل عدم القضاء ، لأن عذره أولى من عذر المريض . والله أعلم

(٢) وكذا وقع في حديث عمران عند النسائى

١١١٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن ، فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع .

[الحديث ١١١٨ - أطرافه في : ١١١٩ ، ١١٤٨ ، ١١٦١ ، ١١٦٨ ، ٤٨٣٧]

١١١٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ، ثم يركع ، ثم سجد ، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ، فإذا قضى صلاته نظر فإن كنت يقظاً تحدثت معي ، وإن كنت نائمة اضطجع . **قوله** (باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي) في رواية الكشميني : أنتم ما بقي ، أي لا يستأنف بل يبني عليه إتيانا بالوجه الإنتم من القيام ونحوه ، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال : من افتتح الفريضة قاعداً لم يجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف ، وهو محكي عن محمد بن الحسن ، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال : أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع بعض فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام . **قوله** (وقال الحسن إن شاء المريض) أي في الفريضة (صلى ركعتين قائماً) وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، وصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر ، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للشبهة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه ، إلا إن كان يريد بقوله : إن شاء ، أي بكلفة كثيرة . ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء بأن يبني على ما صلى ، وإن شاء استأنفها ، فاقضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور . ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه ﷺ كان يصلي قاعداً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع . وزاد في الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية ، وفي الأولى منهما تقييد ذلك بأنه ﷺ لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن ، وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر ، وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة : لم يمض حتى كان أكثر صلاته جالساً ، وفي حديث حفصة : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبخته جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبخته جالساً ، الحديث أخرجهما مسلم ، قال ابن التين : قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، ويقولها حتى أسن ، لتعلم أنه إنما فعل ذلك لإبقاء على نفسه لبستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك . وقال ابن بطال : هذه الترجمة تتعلق بالفريضة ، وحديث عائشة يتعلق بالنافلة . ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى . والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة ، بل قوله (ثم صح) يتعلق بالفريضة . وقوله (أو وجد خفة) يتعلق بالنافلة ، وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه ، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض

الصلاة قاعدا وبعضها قائما ، ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائما كما يباح له أن يفتتحها قاعدا ثم يقوم ، إذ لا فرق بين الحالتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه ﷺ في الركعة الثانية خلافا لمن أبي ذلك ، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله . قوله (فاذا بقي من قراءته) فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر ، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل . وفي هذا الحديث أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب قيام النبي ﷺ بالليل » من أبواب التهجد . قوله (فاذا قضى صلاته نظر الخ) يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثا ، المعلق منها ستة عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة ، وحديث جابر في التطوع راكبا إلى غير القبلة ، وحديث أنس في الجمع بين المغرب والعشاء ، وحديث عمران في صلاة القاعد . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ستة آثار . والله أعلم

تم الجزء الثاني

ويليه إن شاء الله الجزء الثالث ، وأوله كتاب التهجد

فهرس

الجزء الثاني من فتح الباري

(٩ -- كتاب مواقيت الصلاة)

رقم ٥٢١ - ٦٠٢

صفحة الباب

٣ ١ - مواقيت الصلاة وفضلها

٧ ٢ - (منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة)

٧ ٣ - البيعة على إقامة الصلاة

٨ ٤ - الصلاة كفارة

٩ ٥ - فضل الصلاة لوقتها

١١ ٦ - الصلوات الخمس كفارة

١٣ ٧ - تضييع الصلاة عن وقتها

١٤ ٨ - المصل ينادي ربه عز وجل

١٥ ٩ - الإبراد بالظهر في شدة الحر

٢٠ ١٠ - الإبراد بالظهر في السفر

٢١ ١١ - وقت الظهر عند الزوال

٢٣ ١٢ - تأخير الظهر الى العصر

٢٥ ١٣ - وقت العصر

٣٠ ١٤ - إثم من فاتته العصر

٣١ ١٥ - من ترك العصر

٣٣ ١٦ - فضل صلاة العصر

٣٧ ١٧ - من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٤٠ ١٨ - وقت المغرب

٤٣ ١٩ - من كره أن يقال للمغرب العشاء

٤٤ ٢٠ - ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا

٤٧ ٢١ - وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٤٧ ٢٢ - فضل العشاء

٤٩ ٢٣ - ما يكره من النوم قبل العشاء

٤٩ ٢٤ - النوم قبل العشاء لمن غلب

٥١ ٢٥ - وقت العشاء الى نصف الليل

٥٢ ٢٦ - فضل صلاة الفجر

٥٣ ٢٧ - وقت الفجر

صفحة الباب

٥٦ ٢٨ - من أدرك من الفجر ركعة

٥٧ ٢٩ - من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨ ٣٠ - الصلاة بعد الفجر حتى ترفع الشمس

٦٠ ٣١ - لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٦٢ ٣٢ - من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والفجر

٦٣ ٣٣ - ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها

٦٦ ٣٤ - التبكير بالصلاة في يوم غيم

٦٦ ٣٥ - الأذان بعد ذهاب الوقت

٦٨ ٣٦ - من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٧٠ ٣٧ - من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، ولا يعيد

إلا تلك الصلاة

٧٢ ٣٨ - قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٧٢ ٣٩ - ما يكره من السمر بعد العشاء

٧٣ ٤٠ - السمر في الفقه والخير بعد العشاء

٧٥ ٤١ - السمر مع الضيف والأهل

(١٠ - كتاب الأذان)

٦٠٣ - ٨٧٥

٧٧ ١ - بدء الأذان

٨٢ ٢ - الأذان مثني مثني

٨٣ ٣ - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة

٨٤ ٤ - فضل التأذين

٨٧ ٥ - رفع الصوت بالنداء

٨٩ ٦ - ما يحتمن بالأذان من النداء

٩٠ ٧ - ما يقول إذا سمع المنادى

٩٤ ٨ - النداء عند النداء

٩٦ ٩ - الاستهام في الأذان

٩٧ ١٠ - الكلام في الأذان

٩٩ ١١ - أذان الأعشى إذا كان له من يجبره

صفحة	الباب	صفحة	الباب
١٥٦	٤٠- الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله	١٠١	١٢- الأذان بعد الفجر
١٥٧	٤١- هل يصلي الامام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ؟	١٠٣	١٣- الأذان قبل الفجر
١٥٩	٤٢- إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة	١٠٦	١٤- كم بين الأذان والاقامة
١٦٢	٤٣- إذا دعى الامام الى الصلاة ويده ما يأكل	١٠٩	١٥- من انتظر الاقامة
١٦٢	٤٤- من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	١١٠	١٦- بين كل أذانين صلاة لمن شاء
١٦٣	٤٥- من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته	١١٠	١٧- من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد
١٦٤	٤٦- أهل العلم والفضل أحق بالامامة	١١١	١٨- الأذان للسافرين إذا كانوا جماعة والاقامة
١٦٦	٤٧- من قام الى جنب الامام لعلّة	١١٤	١٩- هل يتبع المؤذن فاه مهنا وههنا
١٦٧	٤٨- من دخل ليؤم الناس ، فجاء الامام الاول فتأخر الآخر	١١٦	٢٠- قول الرجل فاتتنا الصلاة
١٧٠	٤٩- إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم	١١٧	٢١- لا يسمى الى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار
١٧٢	٥٠- إذا زار الامام قوما فأهمهم	١١٩	٢٢- متى يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الاقامة
١٧٢	٥١- انما جعل الامام ليؤتم به	١٢٠	٢٣- لا يسمى الى الصلاة مستعجلا ، وليقم بالسكينة والوقار
١٨١	٥٢- متى يسجد من خلف الامام	١٢١	٢٤- هل يخرج من المسجد لعلّة
١٨٢	٥٣- لثم من رفع رأسه قبل الامام	١٢٢	٢٥- اذا قال الامام مكانكم حتى أرجع انتظروه
١٨٤	٥٤- إمامة العبد والمولى	١٢٣	٢٦- قول الرجل ماصلينا
١٨٧	٥٥- إذا لم يتم الامام وأتم من خلفه	١٢٤	٢٧- الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة
١٨٨	٥٦- إمامة المفتون والمبتدع	١٢٤	٢٨- السكلام اذا أقيمت الصلاة
١٩٠	٥٧- يقوم عن يمين الامام بحذائه سواء إذا كانا اثنين	١٢٥	٢٩- وجوب صلاة الجماعة
١٩١	٥٨- اذا قام الرجل عن يسار الامام فحول له الامام الى يمينه	١٣١	٣٠- فضل صلاة الجماعة
١٩٢	٥٩- اذا لم ينو الامام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأهمهم	١٣٧	٣١- فضل صلاة الفجر في جماعة
١٩٢	٦٠- إذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي	١٣٩	٣٢- فضل التهجير الى الظهر
١٩٧	٦١- تخفيف الامام في القيام ، وانما الركوع والسجود	١٣٩	٣٣- احتساب الآثار
١٩٩	٦٢- اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء	١٤١	٣٤- فضل العشاء في جماعة
٢٠٠	٦٣- من شك إمامه إذا طول	١٤٢	٣٥- اثنان فما فوقهما جماعة
٢٠١	٦٤- الإيجاز في الصلاة واتمامها	١٤٢	٣٦- من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد
		١٤٨	٣٧- فضل من غدا الى المسجد ومن راح
		١٤٨	٣٨- اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
		١٥١	٣٩- حد المريض أن يشهد الجماعة

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٠١	٦٥- من أخف الصلاة عند بكاء الصبي	٢٣٣	٩٢- رفع البصر الى السماء في الصلاة
٢٠٣	٦٦- اذا صلى ثم أم قوما	٢٣٤	٩٣- الالتفات في الصلاة
٢٠٣	٦٧- من أسمع الناس تكبير الامام	٢٣٥	٩٤- هل يلتفت لامر ينزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة
٢٠٤	٦٨- الرجل يأتي بالامام ويأتم الناس بالمأموم	٢٣٦	٩٥- وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت
٢٠٥	٦٩- هل يأخذ الامام - إذا شك - بقول الناس	٢٤٣	٩٦- القراءة في الظهر
٢٠٦	٧٠- اذا بكى الامام في الصلاة	٢٤٥	٩٧- للقراء في العصر
٢٠٦	٧١- تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها	٢٤٦	٩٨- القراءة في المغرب
٢٠٨	٧٢- اقبال الامام على النار عند تسوية الصفوف	٢٤٧	٩٩- الجهر في المغرب
٢٠٨	٧٣- الصف الأول	٢٥٠	١٠٠- الجهر في العشاء
٢٠٨	٧٤- اقامة الصف من تمام الصلاة	٢٥٠	١٠١- القراءة في العشاء بالسجدة
٢٠٩	٧٥- أتم من لم يتم الصفوف	٢٥١	١٠٢- القراءة في العشاء
٢١١	٧٦- الزاق المنكسب بالمنكسب والقدم بالقدم في الصف	٢٥١	١٠٣- يطول في الاولين ويخذف في الاخرين
٢١١	٧٧- اذا قام الرجل عند يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه	٢٥١	١٠٤- القراءة في الفجر
٢١٢	٧٨- المرأة وحدها تكون صفا	٢٥٣	١٠٥- الجهر بقراءة صلاة الفجر
٢١٣	٧٩- ميمنة المسجد والامام	٢٥٥	١٠٦- الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم
٢١٣	٨٠- اذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو سرة	٢٦٠	١٠٧- يقرأ في الاخير بين بغاتحة الكتاب
٢١٤	٨١- صلاة الليل	٢٦١	١٠٨- من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢١٦	٨٢- ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة	٢٦١	١٠٩- اذا أسمع الامام الآية
٢١٨	٨٣- رفع اليدين في التكبير الاولى مع الاقتتاح	٢٦١	١١٠- يطول في الركعة الاولى
	سواء	٢٦٢	١١١- جهر الامام بالتأمين
٢١٩	٨٤- رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع	٢٦٦	١١٢- فضل التأمين
٢٢١	٨٥- الى أين يرفع يديه	٢٦٦	١١٣- جهر المأموم بالتأمين
٢٢٢	٨٦- رفع اليدين اذا قام من الركعتين	٢٦٧	١١٤- اذا ركع دون الصف
٢٢٤	٨٧- وضع اليمنى على اليسرى	٢٦٩	١١٥- اتمام التكبير في الركوع
٢٢٥	٨٨- الحشوع في الصلاة	٢٧١	١١٦- اتمام التكبير في السجود
٢٢٦	٨٩- ما يقول بعد التكبير	٢٧٢	١١٧- التكبير اذا قام من السجود
٢٣١	٩٠- حديث أسماء في صلاة الكسوف	٢٧٣	١١٨- وضع الاكف على الركب في الركوع
٢٣١	٩١- رفع البصر الى الامام في الصلاة	٢٧٤	١١٩- اذا لم يتم الركوع

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٧٥	١٢٠- استواء الظهر في الركوع	٣٢٠	١٥٠- ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب
٢٧٥	١٢١- حد إتمام الركوع والاعتدال فيه	٣٢٢	١٥١- من لم يمسخ جبهته وأنفه حتى صلى
٢٧٦	١٢٢- أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة	٣٢٢	١٥٢- التسليم
٢٨١	١٢٣- الدعاء في الركوع	٣٢٣	١٥٣- يسلم حين يسلم الامام
٢٨٢	١٢٤- ما يقول الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع	٣٢٣	١٥٤- من لم ير رد السلام على الامام ، واكتفى بتسليم الصلاة
٢٨٣	١٢٥- فضل اللهم ربنا ولك الحمد	٣٢٤	١٥٥- الذكر بعد الصلاة
٢٨٤	١٢٦- القنوت	٣٢٣	١٥٦- يستقبل الامام الناس إذا سلم
٢٨٧	١٢٧- الاطمأينة حين يرفع رأسه من الركوع	٣٢٤	١٥٧- مكث الامام في مصلاه بعد السلام
٢٩٠	١٢٨- يهوى بالتكبير حين يسجد	٣٢٧	١٥٨- من صلى بالناس فذكر حاجة فتعظام
٢٩٢	١٢٩- فضل السجود	٣٢٧	١٥٩- الافتتال والانصراف عن اليمن والشمال
٢٩٤	١٣٠- يبدى ضبعيه ويحاذي في السجود	٣٢٩	١٦٠- ماجاء في الثوم الثي والبصل والسكرات
٢٩٥	١٣١- يستقبل بأطراف رجله القبلة	٣٤٤	١٦١- وضوء الصبيان ومق يجب عليهم الغسل
٢٩٥	١٣٢- اذا لم يتم السجود	٣٤٧	١٦٢- خروج النساء الى المساجد بالليل والفلس
٢٩٥	١٣٣- السجود على سبعة أعظم	٣٤٩	١٦٣- انتظار الناس قيام الامام العالم
٢٩٧	١٣٤- السجود على الانف	٣٥٠	١٦٤- صلاة النساء خلف الرجال
٢٩٨	١٣٥- السجود على الانف والسجود في الطين	٣٥١	١٦٥- صرعة انصراف النساء من الصبح ، وقلة مقامهن في المسجد
٢٩٨	١٣٦- عقد الثياب وشدها	٣٥١	١٦٦- استئذان المرأة زوجها بالخروج الى المسجد
٢٩٩	١٣٧- لا يكف شعراً		(١١ - كتاب الجمعة)
٢٩٩	١٣٨- لا يكف ثوبه في الصلاة		رقم ٨٧٦ - ٩٤١
٢٩٩	١٣٩- التسبيح والدعاء في السجود	٣٥٣	١ - فرض الجمعة
٣٠٠	١٤٠- المسكك بين السجدين	٣٥٦	٢ - فضل الفضل يوم الجمعة
٣٠١	١٤١- لا يفترش ذراعيه في السجود	٣٦٤	٣ - الطيب للجمعة
٣٠٢	١٤٢- من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض	٣٦٦	٤ - فضل الجمعة
٣٠٣	١٤٣- كيف يعتمد على الارض اذا قام من الركعة	٣٧٠	٥ - قول عمر: لم تحتسبون عن الصلاة
٣٠٣	١٤٤- يكبر وهو ينهض من السجدين	٣٧٠	٦ - الدمن للجمعة
٣٠٥	١٤٥- سنة الجلوس في التشهد	٣٧٢	٧ - يلبس أحسن ما يمسد
٣٠٩	١٤٦- من لم ير التشهد الاول واجبا	٣٧٤	٨ - السواك يوم الجمعة
٣١٠	١٤٧- التشهد في الاولى	٣٧٧	٩ - من تسوك بسواك غيره
٣١١	١٤٨- التشهد في الآخرة		
٣٧١	١٤٩- الدعاء قبل السلام		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٧٧	١٠- ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة	٤٢٥	٣٩- الصلاة بعد الجمعة وقبلها
٣٧٩	١١- الجمعة في القرى والمدن	٤٢٧	٤٠- فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
٣٨١	١٢- هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم	٤٢٨	٤١- القائلة بعد الجمعة
٣٨٢	١٣- حديث أئذنوا للنساء بالليل إلى المساجد		(١٢ - كتاب صلاة الخوف)
٣٨٤	١٤- الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر	رقم ٩٤٢ - ٩٤٧	
٣٨٥	١٥- من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب	٤٢٩	١ - حديث ابن عمر في صلاة الخوف
٣٨٦	١٦- وقت الجمعة إذا زالت الشمس	٤٣١	٢ - صلاة الخوف رجالاً وركباً
٣٨٨	١٧- إذا اشتد الحر يوم الجمعة	٤٣٣	٣ - يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف
٣٩٠	١٨- المشي إلى الجمعة	٤٣٤	٤ - الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو
٣٩٢	١٩- لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة	٤٣٦	٥ - صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء
٣٩٣	٢٠- لا يقيم أعمام يوم الجمعة ويقعد في مكانه	٤٣٨	٦ - التكبير والغسل بالصبيح والصلاة عند الاغارة والحرب
٣٩٣	٢١- الأذان يوم الجمعة		(١٣ - كتاب العيدين)
٣٩٣	٢٢- المؤذن الواحد يوم الجمعة	رقم ٩٤٨ - ٩٨٩	
٣٩٦	٢٣- يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء	٤٣٩	١ - في العيدين والتجمل فيهما
٣٩٦	٢٤- الجلوس على المنبر عند التأذين	٤٤٠	٢ - الحراب والدروق يوم العيد
٣٩٦	٢٥- التأذين عند الخطبة	٤٤٥	٣ - سنة العيدين لأهل الإسلام
٣٩٧	٢٦- الخطبة على المنبر	٤٤٦	٤ - الأكل يوم الفطر قبل الخروج
٤٠١	٢٧- الخطبة قائماً	٤٤٧	٥ - الأكل يوم النحر
٤٠٢	٢٨- استقبال الناس الإمام إذا خطب	٤٤٨	٦ - الخروج إلى المصلي بغير منبر
٤٠٢	٢٩- من قال في الخطبة بعد البناء : أما بعد	٤٥١	٧ - المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة
٤٠٦	٣٠- القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة	٤٥٣	٨ - الخطبة بعد العيد
٤٠٧	٣١- الاستماع إلى الخطبة	٤٥٤	٩ - ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم
٤٠٧	٣٢- إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصل ركعتين	٤٥٦	١٠- التكبير إلى العيد
٤١٢	٣٣- من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين	٤٥٧	١١- فضل العمل في أيام التشريق
٤١٢	٣٤- رفع اليدين في الخطبة	٤٦١	١٢- التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة
٤١٣	٣٥- الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة	٤٦٣	١٣- الصلاة إلى الحربة يوم العيد
٤١٣	٣٦- الانصات يوم الجمعة والإمام يخطب	٤٦٣	١٤- العزة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد
٤١٥	٣٧- الساعة التي في يوم الجمعة	٤٦٣	١٥- خروج النساء والحجض إلى المصلي
٤٢٢	٣٨- إذا نقر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٦٤	١٦- خروج الصليان الى المصلى	٥٠٨	١٠- الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر
٤٦٥	١٧- استقبال الامام الناس في خطبة العيد	٥٠٩	١١- ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة
٤٦٥	١٨- العلم الذي بالمصلى	٥٠٩	١٢- اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردم
٤٦٦	١٩- موعظة الامام النساء يوم العيد	٥١٠	١٣- اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط
٤٦٩	٢٠- اذا لم يكن لها جلباب في العيد	٥١٢	١٤- الدعاء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا
٤٧٠	٢١- اعتزال الحيض المصلى	٥١٣	١٥- الدعاء في الاستسقاء قائما
٤٧١	٢٢- النحر والذبح يوم النحر بالمصلى	٥١٤	١٦- الجهر بالقراءة في الاستسقاء
٤٧١	٢٣- كلام الامام والناس في خطبة العيد	٥١٤	١٧- كيف حول النبي ﷺ ظهره الى الناس
٤٧٢	٢٤- من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد	٥١٤	١٨- صلاة الاستسقاء ركعتين
٤٧٤	٢٥- اذا فاتته العيد يصلى ركعتين	٥١٥	١٩- الاستسقاء في المصلى
٤٧٦	٢٦- الصلاة قبل العيد وبعدها	٥١٥	٢٠- استقبال القبلة في الاستسقاء
	(١٤ - كتاب الوتر)	٥١٦	٢١- رفع الناس أيديهم مع الامام في الاستسقاء
	رقم ٩٩٠ - ١٠٠٤	٥١٧	٢٢- رفع الامام يده في الاستسقاء
٤٧٧	١ - ما جاء في الوتر	٥١٨	٢٣- ما يقال اذا أمطرت
٤٨٦	٢ - ساعات الوتر	٥١٩	٢٤- من تملط في المطر حتى يتحادر على لحيته
٤٨٧	٣ - إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر	٥٢٠	٢٥- اذا هبت الريح
٤٨٨	٤ - ليجعل آخر صلاته وترأ	٥٢٠	٢٦- قول النبي ﷺ نصرت بالصبا
٤٨٨	٥ - الوتر على الدابة	٥٢١	٢٧- ما قيل في الزلازل والآيات
٤٨٩	٦ - الوتر في السفر	٥٢٢	٢٨- (وتجمعون رزقكم أنكم تكذبون)
٤٨٩	٧ - القنوت قبل الركوع وبعده	٥٢٤	٢٩- لا يدري متى يجي المطر الا الله
	(١٥ - كتاب الاستسقاء)		(١٦ - كتاب الكسوف)
	رقم ١٠٠٥ - ١٠٣٩		رقم ١٠٤٠ - ١٠٦٦
٤٩٢	١ - الاستسقاء	٥٢٦	١ - الصلاة في كسوف الشمس
٤٩٢	٢ - اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف	٥٢٩	٢ - الصدقة في الكسوف
٤٩٤	٣ - سؤال الناس الامام الاستسقاء إذا قحطوا	٥٣٣	٣ - النداء بالصلاة جامعه في الكسوف
٤٩٧	٤ - تحويل الرداء في الاستسقاء	٥٣٣	٤ - خطبة الامام في الكسوف
٥٠١	٥ - انتقام الرب بالقحط اذا انتهكت محارمه	٥٣٥	٥ - هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
٥٠١	٦ - الاستسقاء في المسجد الجامع	٥٣٦	٦ - قوله ﷺ يخوف الله عباده بالكسوف
٥٠٧	٧ - الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة	٥٣٧	٧ - النعوذ من عذاب القبر في الكسوف
٥٠٨	٨ - الاستسقاء على المنبر	٥٣٨	٨ - طول السجود في الكسوف
٥٠٨	٩ - من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٣٩	٩ - صلاة الكسوف جماعة	٥٦٠	١٢ - من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام
٥٤٣	١٠ - صلاة النساء مع الرجال في الكسوف	(١٨ - كتاب تقصير الصلاة)	
٥٤٣	١١ - من أحب العنقة في كسوف الشمس	رقم ١٠٨٠ - ١١١٩	
٥٤٤	١٢ - صلاة الكسوف في المسجد	٥٦١	١ - ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر
٥٤٤	١٣ - لا تنكس الشمس لموت أحد ولا حياته	٥٦٣	٢ - الصلاة بمنى
٥٤٥	١٤ - الذكر في الكسوف	٥٦٥	٣ - كم أقام النبي ﷺ في حجته
٥٤٦	١٥ - الدعاء في الكسوف	٥٦٥	٤ - في كم يقصر الصلاة
٥٤٧	١٦ - قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد	٥٦٩	٥ - يقصر إذا خرج من موضعه
٥٤٧	١٧ - الصلاة في كسوف القمر	٥٧٢	٦ - يصلي المغرب ثلاثاً في السفر
٥٤٨	١٨ - الركعة الاولى في الكسوف أطول	٥٧٣	٧ - صلاة التطوع على الدواب وحينما توجهت به
٥٤٩	١٩ - الجهر بالقراءة في الكسوف	٥٧٤	٨ - الايماء على الدابة
	(١٧ - كتاب سجود القرآن)	٥٧٤	٩ - ينزل للسكوبة
	رقم ١٠٦٧ - ١٠٧٩	٥٧٦	١٠ - صلاة التطوع على الحمار
٥٥١	١ - ما جاء في سجود القرآن وسنه	٥٧٧	١١ - من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها
٥٥٢	٢ - سجدة تزيل السجدة	٥٧٨	١٢ - من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة وقبلها
٥٥٢	٣ - سجدة ص	٥٧٩	١٣ - اجمع في السفر بين المغرب والعشاء
٥٥٣	٤ - سجدة النجم	٥٨١	١٤ - هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء
٥٥٣	٥ - سجود المسلمين مع المشركين	٥٨٢	١٥ - يؤخر الظهر الى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس
٥٥٤	٦ - من قرأ السجدة ولم يسجد	٥٨٢	١٦ - إذا ارتحل بعد ما زاحمت الشمس صلى الظهر ثم ركب
٥٥٦	٧ - سجدة إذا السماء انشقت	٥٨٤	١٧ - صلاة القاعد
٥٥٦	٨ - من سجد لسجود القاري	٥٨٦	١٨ - صلاة القاعد بالايما
٥٥٧	٩ - ازدحام الناس إذا قرأ الامام السجدة	٥٨٧	١٩ - إذا لم يعلق قاعداً صلى على جنب
٥٥٧	١٠ - من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود	٥٨٨	٢٠ - إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي
٥٥٩	١١ - من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها		

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦	٣	لم يذكر	لم يذكر	١٠١	١٦	أركعتين	ركعتين
٦	١٠	يستغفر به	يستغفر به	١٠٢	٥	ووجه	ووجه
٦	٢٦	الأوقات	الأوقات	١٠٤	١	ثم مدها	ثم مدها
١١	٤	الدرودي	الدرودي	١٠٤	٢٧	هذا	هكذا
١٨	٤	٥٢٩	٦٢٩	١١١	٨	للسافر	للسافرين
٢٥	١٤	الثات	الثقات	١١٣	٢٠	التأخير	التأخر
٢٦	١٩	فنجدم	فيجدم	١١٤	٢٠	يتبع	يتبع
٢٣	١٩	باب صلاة الفجر	باب فضل صلاة الفجر	١١٦	١٢	ذا	إذا
٣٧	٧	السؤال	السؤال	١٢٤	٢٤	٤٦٣	٦٤٣
٣٩	١٥	به كتاب	به في كتاب	١٢٥	١٣	قبا	قبا
٤٠	١٤	إذا أورد	إذا ورد	١٢٥	١٦	يصمها	يطمها
٤٠	٢٨	فينصرف	فينصرف	١٢٧	٢١	بالنفاق المصية	بالنفاق نفاق المصية
٤٣	١٢	كره	كره	١٢٧	٢٩	أو العشاء	أو العشاء أو العشاء
٥٠	٧	قوله	قوله في	١٢٩	٢٣	وتعرقه	وتعرقه
٥٠	٢٠	على رأسه يده	يده على رأسه	١٣٥	٤	الفرد	الفرض
٥٤	٤	فصلي	فصليا	١٣٦	٣	ويلحق	ويلتحق
٥٤	٧	اسماعيل بن	اسماعيل بن	١٣٩	٢٦	أن يمشي	والمشي
٥٨	٣	وأرضيهم	وأرضاهم	١٤٣	٢٣	فالأول	فالأول
٦٣	١٧	ورواه	رواه	١٤٥	١٢	وهو	وهو
٧١	٢١	فتكون	فيكون	١٤٨	٢٥	في مالك	عن مالك
٧٢	١٢	عبادة الله	عبادة الله	١٥٤	١١	التهادي	والتهادي
٧٤	١٥	في الخير	في خير	١٥٦	١٦	الامة	الائمة
٧٤	١٨	وهذا الذي	وهذا هو الذي	١٦١	٨	ذهاب	من ذهاب
٨٩	١٥	تجب	تجب	١٦٦	٢٠	أب بكر	أبي بكر
٨٩	٢٣	وأمن غلبة	وأمن من غلبة	١٦٧	٢١	المذكور	المذكورة
٩٠	٢٢	عبد الله يوسف	عبد الله بن يوسف	١٦٨	٨	وتقدم	وتقدم
٩١	٤	وفي حديث	في حديث	١٦٩	٢٢	المصلين	المصلين
٩٤	٥	٤١٦	٦١٤	١٧٢	٢٥	المحضب	المخضب
٩٥	٢٠	أوقع	واقع	١٧٤	١٥	بعد الإمام	بعد فراغ الإمام

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧٤	٢٢	(ذهب)	(قذهب)	٣٨٣	٢٠	بفسقهم	بفسقهم ونومهم
١٧٩	٢٥	زائد	زائدا	٤٠٦	١١	يخطها	يخطها
٢٠٤	١٠	لا يسمع	لم يسمع	٤٢٢	١٦	الاختلاف	لا خلاف
٢٠٤	١٢	يخطان	تخطان	٤٢٤	٢٥	ولهم	والهم
٢٠٦	٢٥	ومو	وهو	٤٢٥	٢٠	حبان	حيان
٢٠٧	٢٧	الرؤية	الرواية	٤٢٧	٧	ابن حازم	ابن أبي حازم
٢١٢	٢	ولانه	لانه	٤٢٨	١٨	الموصل	الموصل
٢١٢	١٦	وصليت	صليت	٤٢٩	٥	لم	لم
٢١٤	٢١	أبي فديك	أبي الفديك	٤٣٤	٢٦	يجوز	بجواز
٢٢١	٢٢	ابن شاش	ابن شاس	٤٣٥	٤	قا لم يكن	قان لم يكن
٢٢٤	٧	ابن حازم	أبي حازم	٤٤٠	٧	يلعب السودان	يلعب فيه السودان
٢٢٧	١٨	فه العالمين	لله رب العالمين	٤٤٠	٢٦	ويقال أيضا	ويقال له أيضا
٢٤٣	٨	يقرا فيها	يقرا فيها	٤٤٢	٣٠	الخرقة	الخرقة
٢٥٥	١٧	في كل ركعة	من آل حامي في كل ركعة	٤٧٣	٢٥	الاصحية	الاصحية
٢٦٤	١٠	أى ولم	أى ولو لم	٤٧٥	٢	اجماعه	جماعة
٢٦٩	٢٤	أو المراد عدد	أو المراد إتمام	٤٧٥	٢٤	وهذا أثر	وهذا الأثر
٢٨٩	٣	فلا ينبغي	فلا ينبغي	٤٧٦	١٤	أولا أعم	أو لأعم
٣٠٣	١٤	ابن شيد	ابن رشيد	٤٩٩	١٨	د بالناس	د نخرج بالناس
٣٠٩	١٦	أبو صالح	أبو صالح	٥٠١	١٢	ستا	سبتا
٣٢٢	٢٢	يذ	ينفذ	٥٠١	١٥	الآكام والظراب	الآكام والظراب
٣٣١	١	لقائله	لقائله	٥٠٣	٦	يفيننا	يفيننا
٣٣٤	١٩	النساء	النساء	٥٠٥	٢١	آنما	أنما
٣٣٨	١٤	كالعروف	كالعرف	٥١٥	١١	المسموى	المسمودى
٣٤٧	٦	عيد الله	عبيد الله	٥١٦	٩	بن بلال	عن بلال
٣٤٩	٧	١٢٣	١٢٣	٥٢٣	٢٢	صالح بن سفيان	صالح عن سفيان
٣٤٩	١١	بن مسلمة	بن مسلمة	٥٢٧	٥	أبي بكر	أبي بكر
٣٤٩	١٦	فأنجوز	فأنجوز	٥٢٩	٢٦	أثم عنها ورده	عنها ثم أورده
٣٥١	٥	وأم	وأم	٥٣٠	٢٨	الثاني	السامع
٣٥٢	٣	د	د	٥٣١	٣	تسميه	تسمية
٣٥٣	٢٥	الأواح	الأرواح	٥٤٥	١٠	أول	الأول

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٥٤٥	١٣	ابن مسعود	أبي مسعود	٥٦٠	١٦	روايته له	رواية له
٥٥٢	٢	بذكره	بذكره	٥٨	آخر سطر سقطت منه فقرة	وصوابها بعد	تابعها
٥٥٦	٦	يسجد	يسجد	حسيناء :	فأما متابعة	على بن المبارك	فوصلها أبو نعيم في
٥٥٧	١٢	ثم واقفه	واقفه	المستخرج من طريق	عثمان بن عمر بن فارس	عنه .	وأما
٥٥٨	٢٩	عن النبي	على النبي	متابعة	حرب ، الخ		

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَحْقِيقًا
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسْرِ الطَّبَعَةِ وَالزُّبُرَةِ
عَلَدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ
الْأَسْتَاذِ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرَّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَادِيهِ
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثالث

دار المعرفة
بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزارعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجيل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنباط المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الإيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزارعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الإيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجيد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(*) وضع هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على علاف كل محل أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩ - كتاب التهجد

١ - باب التَّهَجُّدِ بِاللَّيْلِ ، وقوله عز وجل ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ ﴾

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ فِيمَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَإِقَاوُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْقَدُّمُ وَأَنْتَ الْآخِرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ » . قَالَ سُفْيَانُ : وَزَادَ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ « وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » . قَالَ سُفْيَانُ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ١١٢٠ - أطرافه في : ٦٣١٧ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٤٢ ، ٧٤٩٩]

قوله (باب التهجد بالليل) في رواية الكشميني « من الليل ، وهو أوفق للفظ الآية ، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر . وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه ، وقد أجمعوا إلا شذوذا من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة ، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريبا . قوله (وقوله عز وجل ومن الليل فتهجد به) زاد أبو ذر في روايته « أسهر به ، وحكاه الطبري أيضا ، وفي المجاز لأبي عبيدة : قوله (فتهجد به) أي أسهر بصلاة . وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة ، وهو من الأضداد ، يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام ، حكاه الجوهري وغيره . ومنهم من فرق بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الهجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عن النوم . وقال الطبري : التهجد السهر بعد نومة ، ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : المتهجد المصلي ليلا . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة . قوله (نافلة لك) النافلة في اللغة الزيادة ، قيل معناه عبادة زائدة في فرائضك . وروى الطبري عن ابن عباس « ان النافلة للنبي ﷺ خاصة ، لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته ، وإسناده ضعيف . وقيل معناه زيادة لك خالصة لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب ، وتطوعه هو ﷺ يقع خالصا لكونه لا ذنب عليه ، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن ، وعن قتادة كذلك ، ورجح الطبري الأول وليس الثاني يبعد من الصواب . قوله (إذا قام من الليل يتهجد)

في رواية مالك عن أبي الزبير عن طاوس : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل ، وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد ، وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث مبينته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره : وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نوراً ، الحديث . وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه . **قوله** (قيم السموات) في رواية أبي الزبير المذكورة ، قيام السموات ، وسيأتي السلام عليه في التوحيد ، قال قتادة : القيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره . **قوله** (أنت نور السموات والأرض) أي منورها وبك يمتدى من فئهما . وقيل : المعنى أنت المنزه عن كل عيب ، يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح تقول : فلان نور البلد أي مزينه . **قوله** (أنت ملك السموات) كذا للأكثر ، وللكشميني : لك ملك السموات ، والأول أشبه بالسياق . **قوله** (أنت الحق) أي المتحقق الوجود للثابت بلا شك فيه ، قال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله ، أو بمعنى أن من سماك إله فقد قال الحق . **قوله** (ووعدك الحق) أي الثابت ، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره ، والتشكيك في البواري للتعظيم قاله الطيبي^(١) . واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد . لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني . **قوله** (ولقاءك حق) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن مآل الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال . وقيل : معنى (لقاءك حق) أي الموت ، وأبطله النورى . **قوله** (وقولك حق) تقدم ما فيه . **قوله** (والجنة حق والنار حق) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان ، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق . **قوله** (ومحمد ﷺ حق) خصه بالذكر تعظيماً له ، وعطفه على النبيين إذنا بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجردة عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة في إثبات نبوته كما في التشهد . **قوله** (والساعة حق) أي يوم القيامة ، وأصل الساعة القطعة من الزمان ، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها بما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق للبالغة في التأكيذ . **قوله** (اللهم لك أسلمت) أي انقدت وخضعت (وبك أمنت) أي صدقت (وعليك توكلت) أي فوضت الأمر إليك تاركا للنظر في الأسباب العادية^(٢) (ولإليك أنبت) أي رجعت إليك في تدبير أمري . **قوله** (وبك خاصمت) أي بما أعطيتني من البرهان ، وبما لغنتني من الحجج . **قوله** (وإليك حاكمت) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم بيننا ، لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم مجموع صلوات

(١) في مخطوطة الرياض : القرطبي

(٢) ليس هذا التفسير مجيد . والصواب في تفسير التوكل عند أهل التحقيق أنه الاعتماد على الله والثقة به ، والإيمان بأنه مقدر الأشياء ومدير الأمور كلها ، مع النظر في الأسباب العادية من البد وقيامها بها . فالتوكل مركب من شيئين : أحدهما الاعتماد على الله والثقة به والثبوت إلى لكونه قد علم الأشياء وقدرها وله القدرة الشاملة والمشيئة النافذة . والثاني النظر من العبد في الأسباب الدينية والقيمية وقيامها بها ، وإفقه أهم

هذه الأفعال عليها أشعارا بالتخصيص وإفادة للحصر . وكذا قوله (ولك الحمد) وقوله (فاغفر لي) قال ذلك مع كونه مغفورا له إما على سبيل التواضع والهضم لنفسه وإجلالا وتعظيما لربه أو على سبيل التعليم لأمته لتقتدى به كذا قيل ، والاولى أنه لمجموع ذلك ، وإلا لو كان للتعليم فقط لكتفى فيه أمرهم بأن يقولوا . **قوله** (وما قدمت) أى قبل هذا الوقت (وما أخرت) عنه . **قوله** (وما أسررت وما أعلنت) أى أخفيت وأظهرت ، أو ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . زاد فى التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان ، وما أنت أعلم به منى ، وهو من العام بعد الخاص أيضا . **قوله** (أنت المقدم وأنت المؤخر) قال المذهب : أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم فى البعث فى الآخرة والمؤخر فى البعث فى الدنيا زاد فى رواية ابن جريج أيضا فى الدعوات ، أنت إلهى لا إله لى غيرك ، قال الكرماني : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الأعراض أيضا منه ، والملك الى أنه حاكم عليها لإيجادا وإعداما يفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلهذا قرن كلا منها بالحمد وخصص الحمد به . ثم قوله ، أنت الحق ، إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد ، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإنابة والنصر إلى الله والخضوع له انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي ﷺ بعظمة ربه وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له بحقوقه والإقرار بصدق وعده ووعدته ، وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتدا . به ﷺ . **قوله** (قال سفيان ، وزاد عبد الكريم أبو أمية) هذا موصول بالسناد الأول وهو من زعم أنه معلق ، وقد بين ذلك الحميدى فى مسنده عن سفيان قال ، حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبي نجيم سمعت طاوسا ، فذكر الحديث وقال فى آخره ، قال سفيان : وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بك ، ولم يقلها سليمان . وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق اسماعيل القاضى عن على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى فيه فقال فى آخره : قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان ، ولا إله غيرك ، قال ، ولا حول ولا قوة إلا باقى ، قال سفيان : وليس هو فى حديث سليمان انتهى . ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده فى هذه الزيادة لكنه على الاحتمال . ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها ، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فأدرجها فى حديث سليمان أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نعيم عن سفيان فذكرها فى آخر الخبر بغير تفصيل ، وليس لعبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق - فى صحيح البخارى إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخارى التخرىج له فلاجل ذلك لا يعدونه فى رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة فى الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسعودى فى الاستسقاء ، وسيأتى نحوه للحسن بن عمار فى البيوع ، وعلم المزي على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد ، لأن الرواية عنهم موصولة ، إلا أن البخارى لم يقصد التخرىج عنهم ، ومن هنا يعلم أن قول المنذرى : قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبو أمية فى كتاب التهجيد ليس بجيد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه ، وأما قول ابن طاهر : ان البخارى ومسلما أخرجا لعبد الكريم هذا فى الحج حديثا واحدا عن مجاهد عن ابن أبي ليلي عن على فى القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه ، فإن عبد الكريم المذكور هو الجزرى . والله المستعان . **قوله** (قال سفيان) هو موصول أيضا ، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس لإيراد

له أولاً بالضعفة ، ووقع في رواية الحميدى التصريح بالجماع كما تقدم ، ولأبى ذر وحده هنا قال على بن خشرم قال سفيان الخ ، ولعل هذه الزيادة عن الفربرى فان على بن خشرم لم يذكره في شيوخ البخارى ، وأما الفربرى فقد سمع من على بن خشرم كما سيأتى في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر ، فكان هذا الحديث أيضاً كان عنده عالياً عن على بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو . والله أعلم

٢ - باب فضل قيام الليل

١١٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر . ح

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر : عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ ، فتضمنت أن أرى رؤيا فاقصها على رسول الله ﷺ ، وكنت غلاماً شاباً ، وكنت أنا في المسجد على عهد رسول الله ﷺ ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كعلي البر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فقلت أقول : أعود بالله من النار . قال : فلقينا ملك آخر فقال لي : لم ترخ »

١١٢٢ - « قصصتها على حفصة ، فقصتها حفصة على رسول الله ﷺ فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل . فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا »

[الحديث ١١٢٢ - أطرافه في : ١١٥٧ ، ٣٧٣٩ ، ٣٧٤١ ، ٧٠١٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣٦]

قوله (باب فضل قيام الليل) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في رقيه ، وفيه « فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا ، وظاهره أن قوله « فكان بعد لا ينام الخ ، من كلام سالم ، لكن وقع في التعبير من رواية البخارى عن عبد الله بن محمد شيخه هنا بإسناده هذا » قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ومقتضاه أن في السياق الأول إدراج ، لكن أوردته في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره « قال سالم : وكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلا ، فظهر أن لا إدراج فيه ، وأيضاً فكلام سالم في ذلك مغاير لكلام الزهري فالتقى الإدراج عنه أصلاً ورأساً ، وشاهد الترجمة قوله « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل ، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير « أن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل ، وهو أبين في المقصود ، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب فاكتفى بحديث ابن عمر ، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، وكان البخارى توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه . قوله (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، ومشام هو ابن يوسف الصنعاني ، ومحمود هو ابن غيلان . قوله (كان الرجل) اللام للجنس ولا مفهوم له وإنما ذكر للغالب . قوله (فتضمنت أن أرى) في رواية الكشميني « أنى أرى ، وزاد في التعبير من وجه آخر « قلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ، ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رآها . قوله (كأن ملكين) لم أقف على تسميتهما . قوله (فذهبا بي إلى النار

فاذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا وكان اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا بي إلى النار فتلقاها ملك فقال: لن ترع، خليا عنه، وظاهر هذا أنهما لم يذهبا به، ويجمع بينهما بحمل الثاني على إدخاله فيها فالتقدير أن يذهبا بي إلى النار فيدخلاني فيها، فلما نظرتهما فاذا هي مطوية، ورأيت من فيها واستعدت، فلقينا ملك آخر. **قوله** (فاذا هي مطوية) أي مبنية والبئر قبل أن تبنى تسمى قليبا. **قوله** (وإذا لها قرنان) هكذا للجمهور، وحكى الكرماني أن في نسخة وقرنين، فأعربها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئا مضافا حذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه وتقديره: فاذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بالجر أي يريد عرض الآخرة. أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أي فاذا بي وجدت لها قرنين انتهى. والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناآن تمد عليهما الخشبة العارضة التي تعلق فيها الحديدية التي فيها البكرة، فان كانا من بناء فهما القرنان وأن كانا من خشب فهما الزنوقان بزاي منقوطة قبل المهملة ثم نون ثم كاف، وقد يطلق على الخشبة أيضا القرنان، وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل المحرم في باب الاغتسال للمحرم، من كتاب الحج. **قوله** (وإذا فيها أناس قد عرفتهم) لم أقف على تسمية أحد منهم. **قوله** (لم ترع) بضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أي لم تخف، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا، وفي رواية الكشميني في التعبير: لن ترع، وهي رواية الجمهور بآببات الألف، ووقع في رواية القابسي: لن ترع، بحذف الألف. قال ابن التين: وهي لغة قليلة - أي الجزم بلن - حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهدا. وتعقب بقول الشاعر:

لن يحب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر: ولن يحل للعنين بعدك منظر. وزاد فيه: إنك رجل صالح، وسيأتي بعد بضعة عشر بابا زيادة فيه ونقصان. قال القرطبي: إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو ممدوح لأنه عرض على النار ثم عوفي منها، وقيل له لا روع عليك وذلك لصلاحه، غير أنه لم يكن يقوم من الليل لحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل مما يتق به النار والدنو منها فذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك. وأشار المهبلي إلى أن السر في ذلك كون عبد الله كان ينام في المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فنبه على ذلك بالتخويف بالنار. **قوله** (لو كان) لو للتمنى لا للشرط ولذلك لم يذكر الجواب، وفي هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب، وفيه تمنى الخير والعلم، وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. (تنبيه): سياق هذا المتن على لفظ محمود، وأما سياق عبد الله بن محمد فسيأتي في التعبير، وأغفل المزي في الأطراف طريق محمود، وهي واردة عليه

٣ - باب طول السجود في قيام الليل

١١٢٣ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة، كانت تلك صلاته، يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم تحسین آية قبل أن يرفع رأسه، وبركع ركعتين قبل صلاة الفجر. ثم يصحح على شقه الأيمن حتى يأتيه الندى للصلاة»

قوله (باب طول السجود في قيام الليل) أورد فيه حديث عائشة وفيه « كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية ، وهو دال على ما ترجم له ، وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة أنه ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » وفي مسند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يقول في صلاة الليل في سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت ، رجاله ثقات . **قوله** (وبركع ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجد إن شاء الله تعالى

٤ - باب ترك القيام المريض

١١٢٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا سفيان** عن **الأسود** قال سمعت **جندبا** يقول « **اشتكى النبي ﷺ** ، فلم يقم ليلة أو ليلتين »

[الحديث ١١٢٤ - أطرافه في : ١١٢٥ ، ٤٩٥١ ، ٤٩٨٣]

١١٢٥ - **حدثنا محمد بن كثير** قال **أخبرنا سفيان** عن **الأسود** بن **قيس** عن **جندب** بن **عبد الله** رضي الله عنه قال « **احتبس جبريل ﷺ على النبي ﷺ** ، فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطاناه ، فزأت (والضحي) ، والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك وما قلى »

قوله (باب ترك القيام) أي قيام المريض . **قوله** (عن الأسود) هو ابن قيس ، وجندب هو ابن عبد الله الجلي كما في الإسناد الذي بعده ، وسفيان هو الثوري فيهما ، ووهم من زعم أنه ابن عيينة . ووقع التصريح بسماح الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير . **قوله** (**اشتكى النبي ﷺ**) أي مرض ، ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيأتي التنبيه عليها بلفظ « مرض » ، ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الصكاية ، لكن وقع في الترمذي من طريق ابن عيينة عن الأسود في أول هذا الحديث عن جندب قال « كنت مع النبي ﷺ في غار ، فدميت [صعبه فقال : هل أنت إلا لصبع دميت ، وفي سبيل الله ما لقيت » . قال « وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأنزل الله (ما ودعك ربك) انتهى ، فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح ، وليس كما ظن ، فإن في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة ، وجندب لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخرا ، كما حكاه البغوي في « معجم الصحابة » عن الإمام أحمد . فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب إحداها رسالة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يحضرها فروايتها لها رسالة من مراسيل الصحابة ، والثانية شهدا كما ذكر أنه كان مع النبي ﷺ ، ولا يلزم من عطف إحداها على الأخرى في رواية سفيان اتحادهما والله أعلم . **قوله** (فلم يقم ليلة أو ليلتين) هكذا اختصره المصنف ، وقد ساقه في فضائل القرآن تاما أخرجه عن أبي نعيم شيخه فيه هنا بإسناده المذكور فزاد « فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى (والضحي) إلى قوله (وما قلى) » ، ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفيان بلفظ آخر وهو « احتبس جبريل عن النبي ﷺ » فقالت امرأة من قريش ، الحديث . وقد وافق

أبا نعيم أبو أسامة عند أبي عوانة ، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الاسماعيلي ، ورواية زهير التي أشرنا إليها في التفسير كرواية أبي نعيم ، لكن قال فيها « فلم يبق ليلة أو ليلتين أو ثلاثا » ورواية ابن عينة عن الاسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير ، فالظاهر أن الاسود حدث به على الوجهين فحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر ، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ، وقد رواه شعبة عن الاسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال « قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك » وزاد النسائي في أوله « أبطأ جبريل على النبي ﷺ » ، فقالت امرأة ، الحديث . وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان ، لأن هذه المرأة عبرت بقولها « صاحبك » وتلك عبرت بقولها « شيطانك » . وهذه عبرت بقولها « يا رسول الله » وتلك عبرت بقولها « يا محمد » . وسياق الأولى يشعر بأنها قالت تأسفا وتوجعا ، وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكما وشماتة . وقد حكى ابن بطال عن تفسير بقي بن مخلد قال « قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطأ عنه الوحي : إن ربك قد فلاك ، فنزلت والضحي » وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإنكار ، لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها ، لكن اسناد ذلك قوى أخرجه اسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد وهو من صفار الصحابة والاسناد اليه صحيح ، وأخرجه أبو داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها « شيطانك » وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر . وفي رواية اسماعيل وغيره « ما أرى صاحبك » بدل « ربك » والظاهر أنها عنت بذلك جبريل . وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ ذلك ، وغلط سنيد في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه « قالت خديجة » وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها « شيطانك » فهي أم جميل الهوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لُب كما روى الحاكم من طريق إسرائيل عن أبي اسحق عن زيد بن أرقم قال « قالت امرأة أبي لُب لما مكث النبي ﷺ أياما لم ينزل عليه الوحي : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد فلاك » فنزلت والضحي ، رجاله ثقات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الاسود في حديث الباب « فقالت امرأة من أهله ومن قومه ، ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف . وعند ابن عساکر أنها إحدى عماته ، وقد وقعت على مستنده في ذلك ، وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في مسنده عن الاسود بن قيس راويه ، وأخرجه الفريابي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه « فأتته إحدى عماته أو بنات عمه فقالت : إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك » . (تنبيه) : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى . وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفا لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه ، وسياق بقية السلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرتها « فلم يطلق القيام وكان يحب التهجيد »

٥ - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب

وطرق النبي ﷺ فاطمة وعليهما السلام ليلة للصلاة

١١٢٦ - **حدثنا** ابنُ مُقاتِلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخِزَانِ ، مَنْ يَوْقُظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ »

١١٢٧ - **حدثنا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَةَ فَقَالَ : أَلَا تُصَلِّيَانِ ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَمِيتَنَا يَمِيتُنَا . فَانصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْءٍ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ يَضْرِبُ خَدَّهُ وَهُوَ يَقُولُ (وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا) [الحدِيث ١١٢٧ - أطرافه في : ٤٧٢٤ ، ٧٣٤٧ ، ٧٤٦٥]

١١٢٨ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأَسْبِّحُهَا » [الحدِيث ١١٢٨ - طرفه في : ١١٢٧]

١١٢٩ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ »

قوله (باب تحريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في رواية الاصيل وكريمة ، صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ، قال ابن المنير : اشتملت الترجمة على أمرين : التحريض ، ونفي الإيجاب . فحديث أم سلمة وعلى الأول ، وحديث عائشة الثاني . قلت : بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها « كَانَ يَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّهُ ، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَحَبُّهُ اسْتِزْمَ التحريض عليه لولا ما عارضه من خشية الافتراض كما سيأتي تقريره ، وقد تقدم حديث أم سلمة والكلام عليه في كتاب العلم . قال ابن رشيد : كأن البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل ، لانه لو كان مجرد الإخبار لكان يمكن تأخيرها إلى النهار لأنه لا يفوت . قال : ويحتمل أن يقال إن مشاهدة حال المخبر حينئذ أمرا لا يكون عند التأخير ، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعين ما يخبرهن به ولسمعن ما يعظن به . ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « قيام الليل » ، ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في الملكوت وغير ذلك ، ويكون قوله « والنوافل » ، من عطف الخاص على العام . قلت : وهذا على رواية الأكثر كما بينته ، لا على رواية الاصيل

وكرامة ، وما نسبته إلى فهم البخارى أولا هو المعتمد ، فانه وقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث ، ومن يوقظ صواحب الجبر ، يريد أزواجه حتى يصلين ، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة ، وأن فيه التحريض على صلاة الليل ، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك الزامه بذلك . وجرى البخارى على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، وستأتى بقية فوائد حديث أم سلمة في الفتن . وعبد الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك ، وأما حديث علي بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين ، وهذا من أصح الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده . وحكى الدارقطنى أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري فقال : عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي ، وكذا وقع في رواية حجاج ابن أبي منيع عن جده عن الزهري في تفسير ابن مردويه ، وهو وهم والصواب : عن الحسين ، ويؤيده رواية حكيم ابن حكيم عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائى والطبري . قوله (طرقة وفاطمة) بالنصب عطفاً على الضمير ، والطورق الاثنان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد . وحكى ابن فارس أن معنى « طرق » أتى ، فعل هذا يكون قوله « ليلة » ليلاً ، لبيان وقت الحجى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة . قوله (ألا تصلين) قال ابن بطلال : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائم من الأهل والقراءة لذلك . ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة « ودخل النبي ﷺ على » وعلى فاطمة من الليل فابقظنا للصلاة ، ثم رجع إلى بيته فصلى هرباً من الليل فلم يسمع لنا حساً ، فرجع إلينا فأبقظنا ، الحديث . قال الطبري : لولا ما علم النبي ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جعله الله لحلقه سكتنا ، لكنه اختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امتثالاً لقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) الآية . قوله (أنفسنا بيد الله) اقتبس على ذلك من قوله تعالى (الله يتوفى الأنفس حين موتها) الآية . ووقع في رواية حكيم المذكورة « قال علي : جلست وأنا أعرك عيني وأنا أقول : والله ما نصلى إلا ما كتب الله لنا ، إنما أنفسنا بيد الله ، وفيه إثبات المشيئة لله ، وأن العبد لا يفعل شيئاً إلا بإرادة الله . قوله (بعثنا) بالمثلثة أى أبقظنا ، وأصله إنارة الشيء من موضعه . قوله (حين قلت) في رواية كريمة « حين قلنا » . قوله (ولم يرجع) بفتح أوله أى لم يجبى ، وفيه أن السكوت يكون جواباً ، والإعراض عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقا في نفسه . قوله (يضرب نخذه) فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف ، وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة ، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانزعاج من القرآن ، وجميع قول من قال إن اللام في قوله (وكان الإنسان) للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعل حيث لم يكتم ما فيه عليه أدنى غضاظة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه . ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع ﷺ بقول على رضى الله عنه « أنفسنا بيد الله » ، لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل ، ولو كان فرضاً ما عذره . قال : وأما ضربه نخذه وقراءته الآية فدل على أنه ظن أنه أخرجهم فقدم على إنباههم ، كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . قال النووي : المختار أنه ضرب نخذه تمجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به ، والله أعلم . وأما حديث عائشة الأولى فيشتمل على حديثين : أحدهما ترك العمل خشية إقراضه ، ثانيهما ذكر صلاة الضحى . وهذا الثاني سياق الكلام عليه في « باب من لم يصل الضحى » . وقوله في الأول (إن) بكسر الهمزة وهى المخففة من الثقيلة ، وفيها ضمير

الشأن . وقوله (ليدع) بفتح اللام أى يترك ، وقوله (خشية) بالنصب متعلق بقوله ليدع ، وقوله (فيفرض) بالنصب عطفاً على يعمل ، وسيأتى الكلام على قوائمه فى الحديث الذى بعده . وزاد فيه مالك فى الموطأ وقالت وكان يحب ما خف على الناس ، . وأما حديث عائشة الشانى فهو باسناد الذى قبله . وقوله (صلى ذات ليلة فى المسجد) تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة ، انه صلى فى حجرته ، وليس المراد بها بيته وإنما المراد الحصر التى كان يحتجها بالليل فى المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلى فيه ويجلس عليه بالانهار ، وقد ورد ذلك مبيناً من طريق سعيد المقبرى عن أبى سلة عن عائشة ، وهو عند المصنف فى كتاب اللباس ولفظه « كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلى عليه ويبسطه بالانهار فيجلس عليه ، ولاحد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبى سلة عن عائشة ، فأمرنى أن أنصب له حصيراً على باب حجرتى ففعلت » فخرج ، فذكر الحديث . قال النووى : معنى يحتجر يحوط موضعاً من المسجد بحصير يستريحه ليصلى فيه ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه . وتعبه الكرمات بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان فى المسجد قال : ولو كان كذلك للزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذى أمر الناس به حيث قال « فصلوا فى بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة » ثم أجاب بأنه إن صح أنه كان فى المسجد فهو إذا احتجر صار كأنه بيت بخصوصيته ، أو أن السبب فى كون صلاة التطوع فى البيت أفضل عدم شوبه بالرياء غالباً ، والنبي ﷺ منزه عن الرياء فى بيته وفى غير بيته . قوله (ثم صلى من القابلة) أى من الليلة المقبلة ، وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد ، وفى رواية المستمل « ثم صلى من القابل ، أى الوقت . قوله (ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة) كذا رواه مالك بالثبوت ، وفى رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم فى الجمعة ، فصلى رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا ، ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب « يتحدثون بذلك » ونحوه فى رواية عمرة عن عائشة المعاصرة قبل صفة الصلاة ، ولاحد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب « فلما أصبح تحدثوا أن النبي ﷺ صلى فى المسجد من جوف الليل ، فاجتمع أكثر منهم ، زاد يونس « فخرج النبي ﷺ فى الليلة الثانية فصلوا معه ، فأصبح الناس يذكرون ذلك . فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، ولابن جريج « حتى كان المسجد يعجز عن أهله ، ولاحد من رواية معمر عن ابن شهاب « أتت المسجد حتى اغتصر بأهله ، وله من رواية سفيان بن حسين عنه « فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله ، . قوله (فلم يخرج) زاد أحمد فى رواية ابن جريج « حتى سمعت ناساً منهم يقولون : الصلاة ، وفى رواية سفيان بن حسين « فقالوا ما شأنه ، وفى حديث زيد بن ثابت كما سيأتى فى الاعتصام « ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحسح ليخرج إليهم ، وفى حديثه فى الأدب « فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب ، . قوله (فلما أصبح قال : قد رأيت الذى صنعت) فى رواية عقيل « فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ، وفى رواية يونس وابن جريج « لم يخف على شأنكم ، وزاد فى رواية أبى سلة « اكفوا من العمل ما تطيقون ، وفى رواية معمر أن الذى سألته عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ، ولم أر فى شئ من طرقه بيان عدد صلاته فى تلك الليالى ، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال « صلى بنا رسول الله ﷺ فى رمضان ثمان ركعات ثم أوتر ، فلما كانت القابلة اجتمعنا فى المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ، ثم دخلنا فقلنا : يا رسول الله ، الحديث . فان كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء فى

الليلة الثالثة فلذلك اقتصر على وصف ليلتين ، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس ، وكان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان ، فحُت فقامت إلى جنبه ، فجاء رجل فقام حتى كنا رهطاً ، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله ، الحديث ، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى . قوله (إلا أني خشيت أن تفرض عليكم) ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية ، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين . قوله (أن تفرض عليكم) في رواية عقيل وابن جريح ، وتمجزوا عنها ، وفي رواية يونس ، ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتمجزوا عنها ، ، وكذا في رواية أبي سلة المذكورة قبيل صفة الصلاة ، خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل ، وقوله « وتمجزوا عنها ، أي تشق عليكم فتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز السكلي لأنه يسقط التكليف من أصله . ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها ، وفي ذلك إشكال ، وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر ، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوحى إليه أنك إن واطبت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت ، وقيل خشي أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب ، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال : قوله « وفرض عليكم ، أي تظنونه فرضاً فيجب على من ظن ذلك ، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه فانه يجب عليه العمل به . قال وقيل : كان حكم النبي ﷺ أنه إذا واطب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى . ولا يخفى بعد هذا الأخير ، فقد واطب النبي ﷺ على رواتب الفرائض وتابعه أصحابه ولم تفرض ، وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشي أن يخرج إليهم والزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه ، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادة . قال : ويحتمل أن يكون خشي من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصى من تركها بترك أتباعه ﷺ . وقد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال « من خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى ، فإذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وهذا يدفع في صدور الأجوبة التي تقدمت . وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ ، وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - يعني عند المواظبة - فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع . قال : وفيه احتمال آخر ، وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها والزموا ما استعفى لهم نبيهم ﷺ منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم ، كما ألزم ناس الرهبانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال (فأرعوها حتى رعايتها) فخشي ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك ، فقطع العمل بشفقة عليهم من ذلك ، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي ، وهو مبني على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفي كل من الأمرين نزاع . وأجاب الكرماني بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى (لا يبدل القول لدى) الأمن من نقص شيء من الخمس ، ولم يتعرض للزيادة انتهى . لكن في ذكر التخفيف بقوله « من خمس وهن خمسون » إشارة إلى عدم

الزيادة أيضا ، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر ، ودفع بعضهم في أصل السؤال بأن الزمان كان قابلا للنسخ فلا مانع من خشية الافتراض ، وفيه نظر لأن قوله (لا يبدل القول لدى) خبر والنسخ لا يدخله على الراجح ، وليس هو كقوله مثلا لم صوموا الدهر أبدا فانه يجوز فيه النسخ . وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل ، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل بالليل ، ويومئذ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » فنعهم من التجميع في المسجد إشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم . ثانيا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون ذلك زائدا على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها . ثالثا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس . وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة ، لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ، ولذلك جههم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتي في الصيام إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الفرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب ، وفيه أن الكبير إذا فعل شيئا خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرافة بهم ، وفيه ترك بعض المصالح لخوف المفسدة وتقديم أهم المصلحتين ، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة كما تقدم وفيه نظر (١) لأن نفي النية لم ينتقل ولا يطلع عليه بالظن ، وفيه ترك الأذان والإقامة للتوافل إذا صليت جماعة

٦ - باب قيام النبي ﷺ الليل

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان يقوم حتى تنفطر قدماه . والفطور : الشقوق . انشقت

١١٣٠ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا مسعر عن زياد قال : سمعت المغيرة رضي الله عنه يقول « إن كان النبي ﷺ يقوم - أو ليصلي - حتى ترم قدماه - أو ساقاه - فيقال له ، فيقول : أفلا أكون عبدا شكورا ؟ » [الحديث ١١٣٠ - طرفاه في : ٤٨٣٦ ، ٦٤٧١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ الليل) كذا للكشميني من طريقين عنه ، وزاد في رواية كريمة « حتى ترم قدماه ، وللباقين « قيام الليل للنبي ﷺ » . **قوله** (وقالت عائشة : كان يقوم) كذا للكشميني ، وغيره « قام رسول الله ﷺ » . **قوله** (حتى تنفطر) بناء واحدة ، وفي رواية الأصيل « تنفطر » بمثنتين . **قوله** (والفطور الشقوق) كذا ذكره أبو عبيدة في المجاز . **قوله** (انشقت : انشقت) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولا عن الضحاك ، قال :

(١) هذا النظر ليس بعيد ، والصواب جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة عمدا بظاهر هذا الحديث ، وبحديث ابن عباس حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة ، ولأحاديث أخر وردت في هذا الباب . ولا فرق بين الفريضة والثانفة لأن الأصل التنسوية بينهما في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، ولا يخص هنا فيا أعلم . والله أعلم

وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك ، وكذا حكاه اسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس ، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح . **قوله** (عن زياد) هو ابن علاقة ، وللمصنف في الزقاق عن خلاد بن يحيى عن مسمر ، حدثنا زياد بن علاقة ، . (تنبيه) : هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسمر عنه ، وخالفهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسمر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال : الصواب عن مسمر عن زياد ، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الحراني عن مسمر عن علي بن مسمر عن علي بن الأقر عن أبي جحيفة ، وأخطأ فيه أيضاً ، والصواب مسمر عن زياد بن علاقة . **قوله** (ان كان يقوم أو ليصلي) إن مخفة من الثبيلة و . **قوله** (حتى ترم) بفتح اللام ، وفي رواية كريمة ، ليقوم يصلي ، وفي حديث عائشة : كان يقوم من الليل ، . **قوله** (حتى ترم) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع وهو نادر ، وفي رواية خلاد بن يحيى ، حتى ترم أو تنتفخ قدماء ، وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذي ، حتى انتفخت قدماء ، . **قوله** (قدماء أو ساقاه) وفي رواية خلاد ، قدماء ، ولم يشك ، وللمصنف في تفسير الفتح ، حتى تورمت ، وللنسائي من حديث أبي هريرة ، حتى تزلج قدماء ، بزاي وعين مهملة ، ولا اختلاف بين هذه الروايات : فانه إذا حصل الانتفاخ أو الورم حصل الوله والتشق والله أعلم . **قوله** (فيقال له) لم يذكر المقول ولم يسم القائل ، وفي تفسير الفتح ، فقيل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، وفي رواية أبي عوانة ، فقيل له أتتكلف هذا ، وفي حديث عائشة ، فقالت له عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار ، فقيل له تفعل هذا وقد جارك من الله أن قد غفر لك ، . **قوله** (أفلا أكون) في حديث عائشة ، أفلا أحب أن أكون ، (عبدا شكورا) وزادت فيه ، فلما كثر لحمه صلى جالسا ، الحديث ، والفاء في قوله ، أفلا أكون ، للسببية ، وهي عن محذوف تقديره أأترك تهجدى فلا أكون عبدا شكورا ، والمعنى أن المغفرة سبب لكون التهجد شكرا فكيف أتركه ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وإن أضر ذلك بيده ، لانه عليه السلام إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلا عن لم يأمن أنه استحق النار . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفيض الى الملل ، لان حال النبي عليه السلام كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يمل من عبادة ربه وإن أضر ذلك بيده ، بل صح أنه قال : وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، كما أخرجه النسائي من حديث أنس ، فأما غيره عليه السلام فإذا خشي الملل لا ينبغي له أن يكره نفسه ، وعليه يحمل قوله عليه السلام ، خذوا من الأعمال ما تطيقون ، فان الله لا يمل حتى تملاوا . وفيه مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى (اعملوا آل داود شكرا) وقال القرطبي : ظن من سألته عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفا من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فنحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك ، فأفادهم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيتعين كثرة الشكر على ذلك ، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، فنكثر ذلك منه سعى شكورا ، ومن ثم قال سبحانه وتعالى (وقليل من عبادى الشكور) . وفيه ما كان النبي عليه السلام عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه ، قال العلماء : إنما ألزم الانبياء أنفسهم بشدة الخوف لعظم نعمته الله تعالى عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بهم شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد . والله أعلم

ينبغي عمله الماضي على من يراه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد ، وحكى عن قوم أن معنى قوله « أحب الصلاة » هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام أكثر الليل ، قال : وعدة هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل . لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجملة التقصير في حقوق يمارضها طول القيام ، ومقدار ذلك الفائت مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا . فالأولى أن يجرى الحديث على ظاهره وعمومه ، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة فمقدار تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا ، فالطريق أننا نفرض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا . والله أعلم (تنبيه) : قال ابن التين : هذا المذكور إذا أجريته على ظاهره فهو في حق الأمة ، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال (يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا) انتهى ، وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي ، وقد تقدم في حديث ابن عباس ، فلما كان نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، وهو نحو المذكور هنا . نعم سيأتي بعد ثلاثة أبواب أنه ﷺ لم يكن يجرى الأمر في ذلك على وثيرة واحدة . والله أعلم .

قوله (وأحب الصيام إلى الله صيام داود) يأتي فيه ما تقدم في الصلاة ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** (كان ينام نصف الليل الخ) في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن مسلم وكان يرقد شطر الليل ، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره ، قال ابن جريج : قلت لعمرو بن دينار عمرو بن أوس هو الذي يقول يقوم ثلث الليل ؟ قال : نعم انتهى . وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي فيكون في الرواية الأولى إدراج ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرو بن أوس ذكره ، أي بسنده فلا يكون مدرجا . وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك ثم ، ففيه رد على من أجاز في حديث الباب أن تحصل السنة بنوم السدس الأول مثلا وقيام الثلث ونوم النصف الأخير ، والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب . (تنبيه) : قال ابن رشيد : الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له ، إلا أنه ليس نصا فيه ، فينبه بالحديث الثالث وهو قول عائشة « ما ألفاه السحر عندي إلا قائما ، وأما حديث عائشة الأول فوالد عبدان اسمه عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ، وقوله « عن أشعث ، هو ابن أبي الشعثاء المحاربي ، وقوله « الدائم » أي المواظبة العرفية ، وقوله « الصارخ ، أي الديك . ووقع في مسند الطيالسي في هذا الحديث « الصارخ الديك ، والصرخة الصيحة الشديدة ، وجرت العادة بأن الديك يصيح عند نصف الليل غالبا قاله محمد بن ناصر ، قال ابن التين : وهو موافق لقول ابن عباس « نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وقال ابن بطلال : الصارخ يصرخ عند ثلث الليل ، وكان داود يتحرى الوقت الذي ينادى الله فيه « هل من سائل » كذا قال ، والمراد بالدوام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدوام المطلق . **قوله** (حدثنا محمد) زاد أبو ذر في رواية « ابن سلام ، وكذا نسبه أبو علي بن السكن ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي ، محمد بن سالم ، بتقديم الألف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي : سألت أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسما فيه أبو محمد . قلت : وليس في شيوخ البخاري أحد يقال له محمد بن سالم . **قوله** (عن الأشعث) يعني بإسناده المذكور ، وظن بعضهم أنه موقوف على أشعث فأخطأ ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السرى ، وأبو داود عن إبراهيم بن موسى الرازي كلاهما عن أبي الأحوص بهذا الإسناد بلفظ « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقلت لها : أي حين كان يصلي ؟ قالت : إذا سمع الصارخ قام فصلى ، لفظ إبراهيم وزاد مسلم في أوله « كان يحب الدائم ،

والإسماعيل من رواية خلف بن هشام عن أبي الأحوص بالإسناد ، سألت عائشة : أى العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : أدومه ، قال الإسماعيل لم يذكر البخارى في رواية أبي الأحوص بعد الاثنت أحدًا ، وأثبت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله ، قام فصل ، بخلاف رواية شعبة فانها بحلة . وفي هذا الحديث الحث على المداومة على العمل وإن قل ، وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحا . وأما حديث عائشة الثاني فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله ، ذكر أبي ، وقد رواه أبو داود عن أبي توبة فقال : حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه ، وأخرجه الإسماعيل عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمه أبي سلمة بن عبد الرحمن . **قوله** (ما ألفاه) بالفاء أى وجدته ، والسحر مرفوع بأنه فاعله ، والمراد نومه بعد القيام الذى مبدؤه عند سماع الصارخ جمعا بينه وبين رواية مسروق التى قبلها . **قوله** (تعنى النبى ﷺ) في رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم ، ما ألقى رسول الله ﷺ السحر على فراشى - أو عندي - إلا نائما ، وأخرجه الإسماعيل عن محمود الواسطي عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ ، ما ألقى النبى ﷺ عندي بالاسحار إلا وهو نائم ، وفي هذا التصريح برفع الحديث . (تنبيه) : قال ابن التين : قولها ، إلا نائما ، تعنى مضطجعا على جنبه لأنها قالت في حديث آخر ، فإن كنت يقظانة حدثنى وإلا اضطجع ، انتهى . وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحل هذا التأويل لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة وظاهر في المداومة على ذلك ، ولا يلزم من أنه كان نائما لم يتم وقت السحر هذا التأويل ، فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص ، والثانى أرجح وإليه ميل البخارى لأنه ترجم بقوله ، من نام عند السحر ، ثم ترجم عقبه بقوله ، من تسحر فلم يتم ، فأوما إلى تخصيص رمضان من غيره ، فكأن العادة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر ، إلا في رمضان فإنه كان يتشغل بالسحور في آخر الليل ، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه . وقال ابن بطال : النوم وقت السحر كان يفعله النبى ﷺ في الليالى الطوال وفي غير شهر رمضان ، كذا قال ، ويحتاج في إخراج الليالى القصار الى دليل

٨ - باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح

١١٣٤ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم قال **حدثنا** روح قال **حدثنا** سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، أن نبى الله ﷺ وزيد بن ثابت رضى الله عنه تسحرا . فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله ﷺ الى الصلاة فصل . قلنا لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : كقدر ما يقرأ الرجل خمسين آية .

قوله (باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح) كذا للأكثر ، وللعوى والمستمل ، من تسحر ثم قام إلى الصلاة . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورق ، وروح هو ابن عبادة . **قوله** (فلما فرغا من سحورهما قام إلى الصلاة فصل) هو ظاهر لما ترجم له . والمراد بالصلاة صلاة الصبح ، وقبلها صلاة الفجر ، وقد تقدم توجيهه . وبأى الكلام على بقية فوائد الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

٩ - باب طول القيام في صلاة الليل

١١٣٥ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً، فَلَمْ يَزَلْ قَائِمًا حَتَّى هَمَمْتُ بِأَمْرٍ سَوْءٍ. قُلْنَا: وَمَا هَمَمْتَ؟ قَالَ: هَمَمْتُ أَنْ أَقْعَدَ وَأَذَرَ النَّبِيَّ ﷺ»

١١٣٦ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُومُ قَاهُ بِالسَّوَالِكِ»

قوله (باب طول القيام في صلاة الليل) كذا للأكثر، وللحموى والمستمل، وطول الصلاة في قيام الليل، وحديث الباب موافق لهذا لأنه دال على طول الصلاة لا على طول القيام بخصوصه، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلا لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صحيحه ﷺ، ففي حديث الكسوف، فركع نحوا من قيامه، وفي حديث حذيفة الذي سأذكره نحوه، ومضى حديث عائشة قريبا أن السجدة تكون قريبا من خمسين آية، ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه كان يقرأ بما يزيد على ذلك. **قوله** (عن عبد الله) هو ابن مسعود. **قوله** (بأمر سوء) بزيادة أمر إلى سوء، وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل، وقد كان ابن مسعود قويا محافظا على الاقتداء بالنبي ﷺ، وما هم بالعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده. وأخرج مسلم من حديث جابر، أفضل الصلاة طول القنوت، فاستدل به على ذلك. ويحتمل أن يراد بالقنوت في حديث جابر الخشوع، وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل، وسلم من حديث ثوبان، أفضل الأعمال كثرة السجود، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال. وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ. وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله دهمت بأمر سوء، حتى استفهموه عنه، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك. وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة قرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ، ثم ركع نحوا بما قام، ثم قام نحوا بما ركع، ثم سجد نحوا بما قام. وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين، فلعله ﷺ أحيا تلك الليلة كلها. وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم. (تنبيه) : ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني، وهو من الأفراد المقيسة، فان مسلما أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش. **قوله** (عن خالد بن عبد الله) هو الواسطي، وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضا، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة. واستشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال: لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة. قال: ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه، أو أن البخاري أجملته المنية قبل تهذيب كتابه، فان فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك. وقال ابن المنير: يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتأهب، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا يتهيأ له

هذا التهجد الكامل . وقد قال ابن رشيد : الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله « إذا قام للتهجد » أي إذا قام لعادته ، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر ، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ، ولا شك أن في التسوك عونا على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للاطالة . وقال البدر بن جماعة : يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم ، يعني المثار إليه قريبا ، قال : وإنما لم يخرج له لكونه على غير شرطه ، فاما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو أنه بأحد حديثي حذيفة على الآخر . وأقربها توجيه ابن رشيد . ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة فضم الكاتب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف البياض

١٠ - باب كيف صلاة النبي ﷺ ، وكما كان النبي ﷺ يصلي من الليل ؟

١١٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « إن رجلا قال : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثني مثني ، فاذا خفت الصبح فأوترت واحدة »

١١٣٨ - **حدثنا** مسدد قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني أبو جرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة . يعني بالليل »

١١٣٩ - **حدثنا** إسحاق قال حدثنا عبيد الله قال أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق قال « سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر »

١١٤٠ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر وركعتا الفجر »

قوله (باب كيف صلاة الليل ، وكما كان النبي ﷺ يصلي بالليل) ؟ أورد فيه أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر « صلاة الليل مثني مثني » الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر ، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل ، وأنه ﷺ صح عنه فعل الفصل والوصل . ثانيا حديث أبي جرة عن ابن عباس « كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل . وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضا ، وتقدم أيضا بيان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . ثالثا حديث عائشة من رواية مسروق قال « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر » . رابعا حديثها من طريق القاسم عنها « كان يصلي من الليل ثلاث عشرة منها الوتر وركعتا الفجر » ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة » ، فأما ما أجابت به مسروقا فإدعاها أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة ، فتارة كان يصلي سبعا وتارة تسعا وتارة إحدى عشرة . وأما حديث القاسم عنها فمحتمل على أن ذلك كان غالب حاله ، وسيأتي

بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصلي في الليل ، ولفظه « ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة » الحديث ، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم . وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سيأتي في « باب ما يقرأ في ركعتي الفجر » بلفظ « كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة » ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين ، فظاهره يخالف ما تقدم فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته ، أو ما كان يفتتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها عند المصنف وغيره « يصلي أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لهما في رواية الزهري ، والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وبهذا يجمع بين الروايات . وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ « كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث » ، ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع ، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك ، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز والله أعلم . وظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجّد والوتر يختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار - الظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار - فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً . وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها

(تلييه) : إسحق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبيد الله المذكور في ثاني حديثها هو ابن موسى ، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين المتواليين بواسطة وبنيير واسطة وهو من كبار شيوخه ، وكان أولهما لم يقع له سماعه منه ، والله أعلم

١١ - بِأَسْبَغِ قِيَامَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ ، وَنَوْمِهِ ، وَمَا نُسَخَّ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَثَلُ الْقَلِيلُ ، نَصَفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا ، أَوْ زِدَ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا . إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَمِيلًا ، إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْءًا وَأَقْوَمُ قِيلًا . إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا ﴾ . وقوله ﴿ عَلَّمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عَلَّمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما : شَأْنُ قَامَ بِالْحَبَشَةِ . وِعَاءٌ قَالَ مُوَاطَّاءُ لِلْقُرْآنِ ، أَشَدُّ مُوَاطَّاةً

لسمه وبصره وقلبه . ليواطئوا : ليواقوا

١١٤١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنسا رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يفتطر من الشهر حتى نطن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نطن أن لا يفتطر منه شيئا . وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصليا إلا رأيتُهُ ، ولا نائما إلا رأيتُهُ »
تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد

[الحديث ١١٤١ - أطرافه في : ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ٣٥٦١]

قوله (باب قيام النبي ﷺ من الليل من نومه ، وما نسخ من قيام الليل ، وقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل) كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت « أن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة - يعني يا أيها المزمل - فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولا ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضيته ، واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث - لكونه على غير شرطه - بما أخرجه عن أنس فان فيه « ولا تشاء أن تراه من الليل نائما إلا رأيتُهُ ، فانه يدل على أنه كان ربما نام كل الليل وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام . وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي عن ابن عباس شاهدأ الحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم ، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الاسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح ، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ افترض قيام الليل (لا ما تيسر منه لقوله) (فاقرؤا ما تيسر منه) ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس . واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة ، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية ، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية . نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة ، وقرئ محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الخبط ، وكان ذلك بعد الهجرة . لكن في إسناده على بن زيد بن جندب وهو ضعيف . وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن طحلاء عن أبي سلمة عن عائشة قالت « احتجر رسول الله ﷺ حصيرا ، فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه « اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فان خير العمل أدومه وان قل ، ونزلت عليه (يا أيها المزمل) فكتب عليهم قيام الليل وأنزل منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيتعلق به ، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به ، فانه يقتضى أن السورة كلها مدنية ، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حجة فيما تفرد به ، ولو صح ما رواه لاقتضى ذلك وقوع ما خشي منه ﷺ حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم ، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع ، والله أعلم .
قوله (يا أيها المزمل) أي المتلفف في ثيابه ، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال « يا أيها المزمل أي يا محمد قد زملت القرآن ، فسكان الأصل يا أيها المزمل . قوله (قم الليل إلا قليلا) أي منه . وروى ابن أبي

حاتم من طريق وهب بن منبه قال : القليل ما دون العشار والسدس ، وفيه نظر لما سياتي . قوله (نصفه) يحتمل أن يكون بدلا من « قليلا » فكأن في الآية تخيرا بين قيام النصف بتمامه أو قيام أنقص منه أو أزيد ، ويحتمل أن يكون قوله « نصفه » بدلا من الليل و « إلا قليلا » استثناء من النصف حكاه الزحشرى ، وبالأول جزم الطبرى ، وأسند ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني . قوله (ورتل القرآن تزيلا) أى اقرأه متزسلا بتبيين الحروف وإشباع الحركات . روى مسلم من حديث حفصة « أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » . قوله (قولوا نقيلا) أى القرآن . وعن الحسن « العمل به » أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج أيضا من طريق أخرى عنه قال « ثقيلا في الميزان يوم القيامة » وتأوله غيره على ثقل الوحى حين ينزل كما تقدم في بدء الوحى . قوله (أن ناشئة الليل . قال ابن عباس نشأ قام بالحبشية) يعنى فيكون معنى قوله تعالى « ناشئة الليل » أى قيام الليل ، وهذا التعليل وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عنه قال : إن ناشئة الليل هو كلام الحبشة ، نشأ قام . وأخرج عن أبي ميسرة وأبي مالك نحوه ، وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي ميسرة عن ابن مسعود أيضا . وذهب الجمهور إلى أنه ليس في القرآن شئ بغير العربية وقالوا : ما ورد من ذلك فهو من توافق اللغتين ، وعلى هذا فناشئة الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام ، أو اسم فاعل أى النفس الناشئة بالليل أى التى تنشأ من مضجعتها إلى العبادة أى تهض ، وحكى أبو عبيد في « الغريين » أن كل ما حدث بالليل وبدا فهو ناشئ وقد نشأ . وفي « المجاز » لأبي عبيدة : ناشئة الليل آناه الليل ناشئة بعد ناشئة . قال ابن التين : والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل - أى المقبلة بعضها في أثر بعض - هى أشد . قوله (وطاء قال : مواطاة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه) وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد أشد وطاء أى يوافق سمعك وبصرك وقلبك بعضه بعضا ، قال الطبرى : هذه القراءة على أنه مصدر من قولك واطأ اللسان القلب مواطاة ووطاء ، قال : وقرأ الأكثر ووطنا بفتح الواو وسكون الطاء ، ثم حكى عن العرب ووطنا الليل ووطنا أى سرنا فيه ، وروى من طريق قتادة (أشد ووطنا) أثبت في الخير (وأقوم قليلا) أبلغ في الحفظ . وقال الأخفش : أشد ووطنا أى قياما ، وأصل الوطء في اللغة الثقل كما في الحديث « اشد ووطنا لك على مضر » . قوله (ليواطئوا ليوافقوا) هذه الكلمة من تفسير براءة ، وإنما أوردناها هنا تأييدا للتفسير الأول ، وقد وصله الطبرى عن ابن عباس لكن بلفظ « ليشابهوا » . قوله (سبعا طويلا) أى فراغا ، وصله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وغيرهم ، وعن السدى سبعا طويلا أى تطوعا كثيرا كأنه جملة من السبعة وهى النافلة . قوله (حدثني محمد بن جعفر) أى ابن أبي كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . قوله (أن لا يصوم منه) زاد أبو ذر والأصمى « شيئا » . قوله (وكان لا نشاء أن تراه من الليل مصليا الخ) أى إن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتا معينيا بل بحسب ما تيسر له القيام . ولا يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام » فان عائشة تخبر عما لها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالبا في البيت ، فغير أنس بحول على ما وراء ذلك . وقد مضى في حديثها في أبواب الوتر « من كل الليل قد أوتر » فدل على أنه لم يكن يخصص الوتر بوقت بعينه . قوله (تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد) كذا ثبتت الواو في جميع الروايات التى اتصلت لنا ، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من الناسخ فان أبا خالد الأحمر اسمه سليمان ، وحديثه في هذا سياتي موصولا في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

١٢ - باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

١١٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نائم ثلاث عقد ، يضرب على مكان كل عقد : عليك ليل طويل فارقد . فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان »

[الحديث ١١٤٢ - طرقة في ٣٢٦٩]

١١٤٣ - **حدثنا** مؤمل بن هشام قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء قال حدثنا سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الرواية قال : أما الذي يُشَلِّغُ رأسه بالحجر فإنه يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة »

قوله (باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل) قال ابن التين وغيره : قوله « إذا لم يصل » مخالف لظاهر حديث الباب ، لأنه دال على أنه يعقد على ر س من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى بعد ذلك تنحل عقده بخلاف من لم يصل . وأجاب ابن رشيد بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله « قد بلغف الفعل وبلغف الجمع ، ثم رأيت الإبراد بعينه للمازى ثم قال : وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة ، وكأنه قدر من انحلت عقده كأن لم تعقد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة ، وكأن هذا هو المراد لإبراده لحديث سمرة هب هذا الحديث لأنه قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » ولا يترك على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمرة مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة ، والوعيد علامة الوجوب ، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حملاً للطلق على المقيد . ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوى وقواه بما ذكرته من حديث سمرة ، فحمدت الله على التوفيق لذلك . ويقويه ما ثبت عنه ﷺ « أن من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف ليلة ، لأن مسمى قيام الليل يحصل للؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كن قام الليل في حل عقد الشيطان . وخضيت المناسبة على الإسماعيلي فقال : ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل . ويتمعجب من اغفاله آخر الحديث حيث قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » والله أعلم . قوله (الشيطان) كأن المراد به الجنس ، وفاعل ذلك هو الثقلين أو غيره ، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس ، وتجاوز نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه ، ولذلك أوردته المنصف في باب صفة إبليس ، من بدء الخلق . قوله (قافية رأس أحدكم) أى مؤخر عنقه ، وقافية كل شئ مؤخره ومنه قافية القصيدة ، وفي النهاية : القافية التقفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه . وظاهر

قوله «أحدكم» التعميم في المخاطبين ومن في معناهم ، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره ، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنياء ، ومن تناوله قوله (أن عبادي ليس لك عليهم سلطان) وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح ، وفيه بحث سأذكره في آخر شرح هذا الحديث ان شاء الله تعالى . قوله (إذا هو نام) كذا الأكثر ، وللحموى والمستمل (إذا هو نائم ، بوزن فاعل ، والاول أصوب وهو الذي في الموطأ . قوله (يضرب على مكان كل عقدة) كذا المستمل ، ولبعضهم بحذف « على » ، والكشيمى بلفظ « عند مكان » . وقوله « يضرب » أى ييده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لها قائل ذلك ، وقيل معنى يضرب يصعب الحسن عن التسائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى (فغضبنا على آذانهم) أى حجبتنا الحسن أن يبلغ في آذانهم فيتنبهوا ، وفي حديث أبي سعيد « ما أحد ينام إلا ضرب على سماخه بجريز معقود ، أخرجه المخلص في فوائده ، والسماخ بكسر المهملة وآخره معجمة ويقال بالاصاد المهملة بدل السين ، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر « ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جريز قدر سبعين ذراعاً » . قوله (عليك ليل طويل) كذا في جميع الطرق عن البخاري بالرفع ، ووقع في رواية أبي مصعب في الموطأ عن مالك « عليك ليلًا طويلًا » وهي رواية ابن عينة عن أبي الزناد عند مسلم ، قال عياض : رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أى باق عليك . أو باضمار فعل أى بقى . وقال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن في الغرور من حيث انه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله « فارقد » وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله « فارقد » ضائعا ، ومقصود الشيطان بذلك تمويهه بالقيام واللباس عليه . وقد اختلف في هذه العقدة ف قيل هو على الحقيقة وأنه كما بعقد الساحر من يسحره ، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الخيط فتعقد منه عقدة وتتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك ، ومنه قوله تعالى (ومن شر النفاثات في العقد) وعلى هذا فالمعقود شئ عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد في شعر الرأس أو في غيره ؟ الأقرب الثاني إذ ليس لكل أحد شعر . ويؤيده ما ورد في بعض طرقه أن على رأس كل آدمى حبلا . ففي رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا « على قافية رأس أحدكم حبل فيه ثلاث عقد » ، ولاحد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ « إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريز ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعا « ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جريز معقود حين يرقد » الحديث ، وفي الثواب لآدم بن أبي اياس من مرسل الحسن نحوه . والجريز بفتح الجيم هو الحبل ، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة ، ويرده التصريح بأنها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فأبهم قاعله في حديث جابر ، وفسر في حديث غيره . وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم . وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشئ كأنه يوسوس له بأنه بقى من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام . وانحلال العقد كناية عن عليه بكذبه فيما وسوس به . وقيل العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ، ومنه عقدت فلانا عن امرأته أى منعت عنها ، أو عن تثقيب عليه النوم كأنه قد شد عليه شدادا . وقال بعضهم : المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم ، لأن من أكثر الأكل والشرب كثير نومه . واستبعده المحب الطبري لأن الحديث يقتضي أن العقد تقع عند النوم فهمي غيره ،

قال القرطبي : الحكمة في الاختصار على الثلاثة أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فان اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل . وقال البيضاوي : التقيد بالثلاث إما للتأكيد ، أو لأنه يريد أن يقطع عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منح من كل واحدة منها بعقدة عقدها على رأسه وكان تخصيص القفا بذلك لكونه محل الوهم ومجال تصرفه وهو أطوع القوى للشيطان وأسرعها لإجابة لدعوته . وفي كلام الشيخ الملوى أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من الحافظة وهي الكنز المحصل من القوى ، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكر به . قوله (انحل عقده) بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخاري ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالإفراد ، ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فان فيها ذكر الله انحلت عقدة واحدة ، وإن قام قنوصاً أطلقت الثانية ، فان صلى أطلقت الثالثة ، وكأنه محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى الوضوء إذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الأول ما سيأتى في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ د عقده كلها ، ولمسلم من رواية ابن عيينة عن أبي الزناد انحلت العقد ، وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كن تام متمكناً مثلاً^(١) ثم انتبه فصل من قبل أن يذكر أو يتطهر ، فان الصلاة تجزئته في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله د فاذا صلى انحلت عقده كلها ، إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهر على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه فلهذا انحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بانحلال الأخيرة التي بها يتم انحلال العقد ، وفي رواية أحمد المذكورة قبل د فان قام فذكر الله انحلت واحدة ، فان قام قنوصاً أطلقت الثانية ، فان صلى أطلقت الثالثة ، وهذا محمول على الغالب وهو من ينام مضطجعا فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها . قوله (طيب النفس) أى لسروبه بما وفقه الله له من الطاعة ، وبما وعده من الثواب ، وبما زال عنه من عقد الشيطان . كذا قيل ، والذي يظهر أن في صلاة الليل سرا في طيب النفس وإن لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى (ان ناشئة الليل هي أشد وطئا وأقوم قبلا) وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانيا ، واستثنى بعضهم - ممن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلى - من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقطع ، والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الافلاع وبين المصر . قوله (وإلا أصبح خبيث النفس) أى بتركه ما كان اعتاده أو أراد من فعل الخير ، كذا قيل ، وقد تقدم ما فيه . وقوله (كسلان) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله د وإلا أصبح ، أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثا كسلان ، وإن أتى ببعضها وهو كذلك ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فن ذكر الله مثلا كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلا . وروينا في الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص في حديث أبي سعيد الذي تقدمت الإشارة إليه د فان قام فصلى انحلت العقد كلهن ، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها ، وقال ابن عبد البر : هذا الزم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيمها ، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فقلبت عينه فنام فقد ثبت أن

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن النوم ينقض الوضوء وإن كان النائم متكبئا لحديث صفوان د لكن من غائط وبول ونوم فغلبه . والله أعلم

الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة . وقال أيضا : زعم قوم أن هذا الحديث يعارض قوله ﷺ لا يقول أحدكم خبيث نفسي ، وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المراء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذما لفعله ، واسكل من الحديثين وجه ، وقال البايجي : ليس بين الحديثين اختلاف ، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس - لسكون الحبث بمعنى فساد الدين - ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيرا منها وتنفيها . قلت : تقرير الاشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن ، وقد وصف ﷺ هذا المراء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل التأسى ، وبمحصل الانفصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفيذ والتحذير .

(تنبيهات) : الأول ذكر اللب في قوله عليك ليل ، ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ، وهو كذلك ، لكن لا يبعد أن يحى مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلا ولا سيما على تفسير البخارى من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . ثانيا : ادعى ابن العربى أن البخارى أوما هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله « يعقد الشيطان » وفيه نظر ، فقد صرح البخارى في خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه حيث قال « من غير إيجاب » ، وأيضا فما تقدم تقريره من أنه حل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربى أيضا ، ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين . قال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين ، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له : ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلى المكتوبة ؟ فقال : لعن الله هذا ، إنما يتوسد القرآن . فقيل له : قال الله تعالى (فاقروا ما تيسر منه) قال : نعم ، ولو قدر خمسين آية . وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الوجوب . ونقل الترمذى عن إسحق بن راهويه أنه قال : إنما قيام الليل على أصحاب القرآن ، وهذا يخص ما قل عن الحسن ، وهو أقرب ، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضا . ثالثا : قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتى في الوكالة من حديث أبى هريرة الذى فيه « أن قارى آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان ، معارضة ، وليس كذلك ، لأن العقد إن حل على الأمر المعنوى والقرب على الأمر الحسى وكذا المكس فلا إشكال ، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلا أن يماسه ، كما لا يلزم من ماسه أن يقربه بسرعة أو أذى في جسده ونحوه ذلك . وإن حملا على المعنويين أو العكس فيجاب بإدعاء الخصوص في عموم أحدهما . والأقرب أن الخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام ، فكندا يمكن أن يقال يخص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم . رابعا : ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في « شرح الترمذى » أن السر في افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان ، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتام الصلاة ، وهو واضح ، لأنه لو شرع في صلاة ثم أفسدها لم يساو من أتمها ، وكذا الوضوء . وكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة وينتهى بانتهائها . وقد ورد الأمر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبى هريرة فاندفع إيراد من أورد أن الركعتين الخفيفتين إنما وردتا من فعله ﷺ كما تقدم من حديث عائشة ، وهو منزّه عن عقد الشيطان ، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لا يمكن أن يقال : يحمل فعله ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان . وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبى هريرة في آخر الحديث « لحقوا عقد

الشیطان ولو برکتین . خامساً : إنما خص الوضوء بالذكر لأنه الغالب ، وإلا فالجنب لا يحل عقدته إلا الاغتسال ، وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الغسل لمن ساء له ذلك ؟ محل بحث . والذي يظهر إجزاءه . ولا شك أن في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم . سادساً : لا يتعين الذكر شيء مخصوص لا يحزى غيره ، بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزاء . ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوي والاشتغال بالعلم الشرعي ، وأول ما يذكر به ما سيأتي بعد ثمانية أبواب في باب فضل من تعار من الليل ، ويؤيده ما عند ابن خزيمة من الطريق المذكورة فإن تعار من الليل فذكر الله . قوله (حدثنا عوف) هو الأعرابي (وأبو رجاء) هو العطاردي ، والإسناد كله بصريون ، وسيأتي حديث سمرة مطولا في أواخر كتاب الجنائز . وقوله هنا (عن الصلاة المكتوبة) الظاهر أن المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث الذي قبله . وقوله (يثلم) بثلمة ساكنة ولام مفتوحة بعدها معجمة أى يشق أو يחדش . وقوله (فيرفضه) بكسر الفاء وضمها

١٣ - باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه

١١٤٤ - **حديث** مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال « ذكر عند النبي ﷺ رجل فقيل : ما زال نائماً حتى أصبح ، ما قام إلى الصلاة ، فقال : بال الشيطان في أذنه »

[الحديث ١١٤٤ - طرفه في : ٣٧٧٠]

قوله (باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه) هذه الترجمة للمستعمل وحده . والباقيين (باب ، فقط ، وهو بمنزلة الفصل من الباب ، وتعلقه بالذي قبله ظاهر لما سنوضحه . **قوله** (ذكر عند النبي ﷺ رجل) لم أقف على اسمه لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، وانظره بعد سياق الحديث بنحوه . وإيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة ، يعنى نفسه . **قوله** (فقيل ما زال نائماً حتى أصبح) في رواية جرير عن منصور في بدء الخلق ، رجل نام ليلة حتى أصبح . **قوله** (ما قام إلى الصلاة) المراد الجنس ، ويحتمل المهد ، ويراد به صلاة الليل أو المكتوبة . ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا . قام عن الفريضة ، أخرجه ابن حبان في صحيحه . وبهذا يتبين مناسبة الحديث لما قبله . وفي حديث أبي سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص ، أصبحت المقد كلها كهيتها وبال الشيطان في أذنه ، فيستفاد منه وقت بول الشيطان ، ومناسبة هذا الحديث للذي قبله . **قوله** (في أذنه) في رواية جرير في أذنيه ، بالثنية . واختلف في بول الشيطان ، فقيل هو على حقيقة . قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذ لا إحالة فيه لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينسكح فلا مانع من أن يبول . وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر . وقيل معناه أن الشيطان ملا سمعه بالأباطيل لحجب سمعه عن الذكر . وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به . وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ كالكفيف المعد للبول ، إذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه . وقيل هو مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كن وقع البول في أذنه فنقل أذنه وأفدحه . والعرب تكني عن

الفساد بالبول قال الراجز : بال سهيل في الفضيخ ففسد . وكفى بذلك من طلوعه لأنه وقت إفساد الفضيخ فعب عنه بالبول . ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد ، قال الحسن إن بوله والله ثقيل ، وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، حسب الرجل من الحية والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أدنه ، وهو موقوف صحيح الاسناد . وقال الطبري : خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامح هي موارد الانتباه . وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجاوب وأسرع نفوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

١٤ - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

وقال الله عز وجل ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ أي ما ينامون ﴿ وبالأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾

١١٤٥ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الآخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

[الحديث ١١٤٥ - طرفاه في : ٦٣٢١ ، ٧٤٩٤]

قوله (باب الدعاء والصلاة من آخر الليل) في رواية أبي ذر ، الدعاء في الصلاة . قوله (وقال الله عز وجل) في رواية الأصمعي « وقول الله » . قوله (ما يهجعون) زاد الأصمعي « أي ينامون » وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك ، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم ، ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون . ومن طريق المنال عن سعيد عن عباس قال : معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا . ثم ذكر أقوالا آخر ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحاً لهم بكثرة العمل . قال ابن التين : وعلى هذا تكون « ما » زائدة أو مصدرية ، وهو أبين الأقوال وأقصد ما بكلام أدل الالة ، وعلى الآخر تكون « ما » نافية ، وقال الخليل : هجع يهجع هجوعاً وهو النوم بالليل دون النهار . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة . وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا ، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين ، وقال بعض أصحاب مالك عنه : عن سعيد بن المسيب بدلها . ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه . وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة ، قال الدارقطني : وهو وهم ، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني ، ولهم راو آخر يقال له الأغر أيضاً لكن اسمه وكنيته أبو مسلم ، وهو كوفي . وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضاً أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً مرفوعاً ، وغلط من جعلهما واحداً . ورواه عن أبي هريرة أيضاً سعيد بن مرجانة وأبو صالح عنده مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالمهملة مصفراً وأبو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي . وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمر بن عتبة عند أحمد

وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي ، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني ، وعن عقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في «كتاب السنة» ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة . قوله (عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما ، قوله (ينزل ربنا إلى السماء الدنيا) استدلل به من أثبت الجهة وقال : هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور^(١) لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك . وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة ، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلا وإما عنادا ، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال منزها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم ، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف . ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا مهجورا فأول في بعض وفوض في بعض ، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد ، قال البيهقي : وأسلفها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، من الدلائل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب لحينئذ التفويض أسلم . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول^(٢) . فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكة الذي ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني ، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة ، فهي عربية صحيحة انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر ابن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكا ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ «ان الله يمهل حتى يمضي شطر الليل ، ثم يأمر مناديا يقول : هل من داع فيستجاب له ، الحديث . وفي حديث عثمان بن أبي العاص «ينادي مناد هل من داع يستجاب له ، الحديث . قال القرطبي : وبهذا يرتفع الاشكال ، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني «ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول :

(١) مراده بالجمهور جمهور أهل الكلام ، وأما أهل السنة - وهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان - فانهم يثبتون لله الجهة ، وهي جهة العلو - ويؤمنون بأنه سبحانه فوق العرش بلا تمثيل ولا تشكيك . والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر ، فتنبه واحذر . والله أعلم

(٢) هنا خطأ ظاهر مصادم لصريح النصوص الواردة بآيات النزول ، وهكذا مقاله البيضاوي بعده باطل ، والصواب ما قاله السلف الصالح من الإيمان بالنزول وإمرار النصوص كما وردت من إثبات النزول لله سبحانه على الوجه الذي يليق به من غير تشكيك ولا تمثيل كسائر صفاته . وهذا هو الطريق الأسلم والأقوم والأحكم ، فحسبك به ، وحض عليه بالنواجد ، واحذر ما خالفه تفز بالسلامة . والله أعلم

لا يسأل عن عبادى غيرى ، لانه ليس فى ذلك ما يدفع التأويل المذكور . وقال البيضاوى : ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمة ، أى يقتل من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام الى مقتضى صفة الاكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة . قوله (حين يبقى تلك الليل الآخر) برفع الآخر لأنه صفة الثلث ، ولم تختلف الروايات عن الزهرى فى تعيين الوقت . واختلفت الروايات عن أبي هريرة وغيره . قال الترمذى : رواية أبي هريرة أصح الروايات فى ذلك . ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت فى ستة أشياء : أولها هذه ، ثانيها إذا مضى الثلث الاول ، ثالثها الثلث الاول أو النصف ، رابعها النصف ، خامسها النصف أو الثلث الأخير ، سادسها الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهى محمولة على المقيدة ، وأما التى بأوفان كانت أو للشك فالحجج به مقسم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لسكون أوقات الليل تختلف فى الزمان وفى الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع فى الثلث الاول والقول يقع فى النصف وفى الثلث الثانى ، وقيل يحمل على أن ذلك يقع فى جميع الأوقات التى وردت بها الاخبار ، ويحمل على أن النبى ﷺ أعلم بأحد الأمور فى وقت فآخبر به ، ثم أعلم به فى وقت آخر فآخبر به ، فعقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم . قوله (من يدعو فى الخ) لم تختلف الروايات على الزهرى فى الاختصار على الثلاثة المذكورة وهى الدعاء والسؤال والاستغفار ، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار ، وذلك إما دينى وإما دنيوى .

ففى الاستغفار إشارة الى الاول ، وفى السؤال إشارة الى الثانى ، وفى الدعاء إشارة الى الثالث . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ انتهى . وزاد سعيد عن أبي هريرة د هل من نائب فأتوب عليه ، وزاد أبو جعفر عنه د من ذا الذى يستترزقني فأرزقه ، من ذا الذى يستكشف الضر فأكشف عنه ، وزاد عطاء مولى أم صبية عنه د ألسقيم يستشفى فيشفى ومما فيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه د من يقرض غير عديم ولا ظلم ، وفيه تحريض على عمل الطاعة ، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وزاد حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهرى عند الدارقطنى فى آخر الحديث د حتى الفجر ، وفى رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عند مسلم د حتى ينفجر الفجر ، وفى رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة د حتى يطلع الفجر ، وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك ، إلا أن فى رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند النسائى د حتى ترحل الشمس ، وهى شاذة . وزاد يونس فى روايته عن الزهرى فى آخره أيضا د ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله ، أخرجهما الدارقطنى أيضا . وله من رواية ابن سميان عن الزهرى ما يشير الى أن قائل ذلك هو الزهرى . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة فى الترجمة ومناسبة الترجمة التى بعد هذه لهذه . قوله (فأستجيب) بالنصب على جواب الاستفهام وبالرفع على الاستئناف ، وكذا قوله (فأعطيه ، وأغفر له) وقد قرئ بهما فى قوله تعالى (من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له) الآية . وليست السين فى قوله تعالى د فأستجيب ، للطلب بل أستجيب بمعنى أجب ، وفى حديث الباب من الفوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله ، وتفضيل تأخير الوتر لكن ذلك فى حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستغفار، ويشهد له قوله تعالى ﴿والمستغفرين بالأسحار﴾ وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين لأن سبب التخلف وقوع الخل في شرط من شروط الدعاء كالأحتراس في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعمال الداعي أو بأن يكون الدعاء بأثم أو قطيعة رحم، أو تحصل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة المبدأ أو لأمر يريده الله

١٥ - باب من نام أول الليل وأحيى آخره

وقال سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما: سمعنا قال من آخر الليل قال: قم

قال النبي ﷺ «صدق سلمان»

١١٤٦ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة - وحدثني سليمان قال حدثنا شعبة - عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن عمرو بن لبيد عن أسود قال «سألت عائشة رضي الله عنها: كيف صلاة النبي ﷺ بالليل؟ قالت: كان ينام أوله، ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فإذا أذن للأذان وثب، فإن كانت به حاجة اغتسل، وإلا توضأ وخرج»

قوله (باب من نام أول الليل وأحيى آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسباته. **قوله** (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء) ثم الخ) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال «أخبرني رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فذكر القصة وفي آخرها فقال: إن لنفسك عليك حقاً، الحديث. وقوله ﷺ «صدق سلمان، أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان. **قوله** (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر وقال أبو الوليد، وقد وصله الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد، وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سلمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفة «فإذا كان من السحر أو تر، وزاد فيه، فإن كانت له حاجة إلى أهله، وقال فيه، فإن كان جنباً أقاض عليه من الماء. وإلا توضأ، وجمعه آخره مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق، قال الاسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها، وكان إذا أود أن ينام وهو جنب توضأ، قلت: لم يرد الاسماعيلي بهذا أن يبيت الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء»، قال الترمذي: يرون هذا غلطاً من أبي إسحق، وكذا قال مسلم في التمييز. وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن سعيد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هرون أنه قال: هو وهم. انتهى وأظن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها «فإذا كان جنباً أقاض عليه الماء» أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الأخرى فمن ثم غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما نام جنباً قبل أن يغتسل والله أعلم. وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريباً. وقوله فيه «فإن كانت به حاجة اغتسل، يعكر عليه ما في

رواية مسلم ، أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، ويحجب بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى ، وحافظ بعضهم على اللفظ . والله أعلم

١٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره

١١٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه « سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنين وطولهن . ثم يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنين وطولهن . ثم يصلي ثلاثا . قالت عائشة : قلت يا رسول الله أتنام قبل أن تورث ؟ قال : يا عائشة إن عيني تنام ولا ينام قلبي »

[الحديث ١١٤٧ - طرفاه في ٢٠١٣ ، ٢٥٦٩]

١١٤٨ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما رأيت النبي ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا ، حتى إذا كبر قرأ جالسا ، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ، ثم ركع »

قوله (باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره) سقط قوله بالليل ، من نسخة الصناني . ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل ، وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة ، وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندهما منع ذلك فأجابها بأنه ﷺ ليس في ذلك كغيره ، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضا ، ونذكر فيه أن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده . **قوله (عن هشام)** هو ابن عروة . **قوله (حتى إذا كبر)** بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام ، وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التفسير . **قوله (فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع)** فيه رد على من اشترط على من افتتح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وهو محكي عن أشهب وبعض الحنفية . والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه « كان إذا قرأ قائما ركع قائما ، وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا ، وهذا صحيح ، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها ، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه . والله أعلم . وقد أنكر هشام ابن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه ، أخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال : ولا مخالفة عندي بين الخبرين لأن روايه عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعدا أو قائما ، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالسا وبعضها قائما . والله أعلم

١٧ - باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

م - ٣٠ - ج ٣ - فتح الباري

١١٤٩ - **حَرْشَن** إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ : يَا بَلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَأَنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ : مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَنْظُرْ طُهْرًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهْرِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصِلَّ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : دَفَّ نَعْلَيْكَ ، يَعْنِي تَحْرِيكَ

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ الطُّهْرِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّهْرِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) كَذَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي ، وَغَيْرِهِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى الشَّقِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجِمَةِ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَسْمَاطِيلُ وَأَكْثَرُ الشُّرَاحِ ، وَالشَّقِ الْأَوَّلُ لَا يَسُ بظَاهِرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا إِنْ حُلَّ عَلَى أَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو زُرْعَةَ هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ . قَوْلُهُ (قَالَ لِبَلَالٍ) أَيُّ ابْنِ رِبَاحِ الْمُؤَذِّنِ ، وَقَوْلُهُ « عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » فِيهِ إِمَّا شَارَةً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ لِأَنَّ عَادَتَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُ مَا رَأَى وَيَعْبُرُ مَا رَأَاهُ أَصْحَابُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّعْبِيرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ . قَوْلُهُ (بِأَرْجَى عَمَلٍ) بِلَفْظِ أَفْعَلِ التَّنْضِيلِ الْمَجْنِيِّ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَإِضَافَةِ الْعَمَلِ إِلَى الرَّجَاءِ لِأَنَّهُ السَّبَبُ الدَّاعِي إِلَيْهِ . قَوْلُهُ (فِي الْإِسْلَامِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ « مُنْفَعَةٌ عِنْدَكَ » . قَوْلُهُ (أَنِّي) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَمِنْ مَقْدَرَةٍ قَبْلَهَا صَلَاةٌ لِأَفْعَلِ التَّنْضِيلِ ، وَثَبَتَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ « أَنَّ » بِوَوْنٍ خَفِيفَةٍ بَدَلُ « أَنِّي » . قَوْلُهُ (فَأَنِّي سَمِعْتُ) زَادَ مُسْلِمٌ « اللَّيْلَةَ » ، وَفِيهِ إِمَّا شَارَةً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ . قَوْلُهُ (دَفَّ نَعْلَيْكَ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ، رَضَّطَهَا الْمَحَبُّ الطَّيْبِيُّ بِالْأَعْجَامِ وَالْفَاءُ مُثَقَّلَةٌ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ بِالْتَّحْرِيكِ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : دَفَّ الطَّائِرُ إِذَا حَرَكَ جَنَاحِيهِ وَهُوَ فَاتِمٌّ عَلَى رِجْلَيْهِ ، وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ : الدَّفُّ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ وَالسَّيْرُ اللَّيْنُ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « خَشَفَ » بِفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ ، قَالَ أَبُو هَبِيدٍ وَغَيْرُهُ : الْخَشَفُ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي أَوَّلِ مَنَاقِبِ عُمَرَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « سَمِعْتُ خَشْفَةً » وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا « خَشْخَشَةً » بِمُعْجَمَتَيْنِ مَكْرُورَتَيْنِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَرَكَةِ أَيْضًا . قَوْلُهُ (طُهْرًا) زَادَ مُسْلِمٌ تَامًا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ بِذَلِكَ الْوُضُوءُ الْغَفْوَى ، فَقَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لَهْلُودِ النَّوْمِ مِثْلًا . قَوْلُهُ (فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ) بِتَنْوِينِ سَاعَةٍ وَخَفْضِ لَيْلٍ عَلَى الْبَدَلِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . قَوْلُهُ (إِلَّا صَلَّيْتُ) زَادَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ « لِرَبِّ » . قَوْلُهُ (مَا كُتِبَ لِي) أَيُّ قَدَرٍ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ . قَالَ ابْنُ التِّينِ : إِنَّمَا اعْتَقَدَ بَلَالٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ ، وَأَنَّ عَمَلَ الْبَرِّ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْجَهْرِ ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ إِرَادُ مَنْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْ إِرْجَائِهَا الْأَعْمَالُ الْمُنْتَطَوِّعُ بِهَا ، وَإِلَّا فَالْمُفْرَضَةُ أَفْضَلُ قِطْعًا . وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الْاجْتِهَادِ فِي تَوْقِيتِ الْعِبَادَةِ ، لِأَنَّ بَلَالًا تَوَصَّلَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِالْإِسْتِنْبَاطِ فَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الصَّلَاةِ عَقِبَ الْوُضُوءِ لِثَلَاثِينَ الْوُضُوءَ خَالِيًا عَنْ مَقْصُودِهِ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : فِيهِ أَنَّ أَفْعَلَ الْمَجَازَاةِ عَلَى مَا يَسِرُّ الْعَبْدَ مِنْ عَمَلِهِ . وَفِيهِ سَوْأُ الصَّالِحِينَ عَمَّا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِيَقْتَدِيَ بِهَا غَيْرُهُمْ فِي ذَلِكَ . وَفِيهِ أَيْضًا سَوْأُ الشَّيْخِ عَنْ عَمَلِ تَلْمِذِهِ لِيَحِضَّهُ عَلَيْهِ ، وَرَغْبِهِ فِيهِ إِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَإِلَّا فَيَنْهَاهُ . وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ

هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لمعوم قوله ، وفي كل ساعة ، . وتعقب بأن الأخذ بمعومه ليس بأولى من الأخذ بمعوم النهي . وتعقبه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة . لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة ، ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها ، ولأحد من حديثه ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين ، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أى وقت كان . وقال الكرماني : ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم ، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت . ويحتمل أن يكون في اليقظة لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج . وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله « في الجنة » ظرف للسمع ويكون الدف بين يديه خارجا عنها انتهى . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لأن السياق مشعر بآيات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة ، وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجا عنها . وقد وقع في حديث بريدة المذكور « يا بلال بم سبقتني إلى الجنة » وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة . ويؤيد كونه وقع في المنام ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا « رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشقة فقيل هذا بلال ، ورأيت قصرا بفنائها جلوية ف قيل هذا لعمر ، الحديث . وبعده من حديث أبي هريرة مرفوعا « بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقيل : هذا لعمر » الحديث ، فعرف أن ذلك وقع في المنام ، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى ، ولذلك جزم النبي ﷺ له بذلك . ومقابلة بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في اليقظة فانفق مثله في المنام ، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع ، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزله ، وفيه منقبة عظيمة لبلال . وفي الحديث استحباب إقامة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرا ومن بات طاهرا عرجت روحه فمجدحت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والعرش سقف الجنة كما سيأتي في هذا الكتاب . وزاد بريدة في آخر حديثه « فقال النبي ﷺ بهذا ، وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل ، ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ ، لا يدخل أحدكم الجنة عمله ، لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله ، واقتسام الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا (١) . وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافا لمن أنكرك ذلك من المعتزلة

(تنبيه) قول الكرماني : لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته ، مع قوله إن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج وكان المعراج في اليقظة على الصحيح ظاهرهما التناقض ، ويمكن حل الثاني إن كان ثابتا على غير الأنبياء ، أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت ، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عز استعمال طلست الذهب ليلة المعراج

(١) وأحسن من هذا الجواب أن الأعمال الصالحة هي سبب دخول الجنة ، ومغفلها يكون رحمة الله وفضله ، لا بمجرد العمل كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن يدخل الجنة أحدكم بصله ، قالوا : ولأنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغفرني الله رحمة منه وفضل ، انتهى

١٨ - باب ما يُكره من التشديد في العبادة

١١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُهَيَّبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَا حَبْلَ تَمْدُودَ بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا هَذَا حَبْلُ زَيْنَبَ ، فَإِذَا فَتَرْتِ تَعَلَّقَتْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا ، حُلُّوهُ ، لِيُصَلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ »

١١٥١ - قَالَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : فَلَانَةُ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ - تَذَكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا - فَقَالَ : مَهْ ، عَلَيْكُمْ مَا تُطَبِّقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا »

قَوْلُهُ (باب ما يكره من التشديد في العبادة) قال ابن بطلال : إنما يكره ذلك خشية الملل المفضي إلى ترك العبادة .
قَوْلُهُ (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . قَوْلُهُ (دخل النبي ﷺ) زاد مسلم في روايته « المسجد » . قَوْلُهُ (بين الساريتين) أي اللتين في جانب المسجد ، وكأنهما كانتا معهودتين للخطاب ، لكن في رواية مسلم « بين ساريتين ، بالتشكيك » . قَوْلُهُ (قالوا هذا حبل لزيب) جزم كثير من الشراح تبعاً للخطيب في مهماته بأنها بنت جحش أم المؤمنين ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق صريحاً . ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن أبي شيبة رواه كذلك ، لكنني لم أر في مسنده ومصنفه زيادة على قوله « قالوا لزيب » ، أخرجه عن إسماعيل بن علية عن عبد العزيز ، وكذا أخرجه مسلم عنه وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وكذلك رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل ، وأخرجه أبو داود عن شيوخين له عن إسماعيل فقال عن أحدهما « زيب » ، ولم ينسبها ، وقال عن آخر « حمنة بنت جحش » ، فهذه قرينة في كون زيب هي بنت جحش . وروى أحمد من طريق حماد عن حميد عن أنس أنها حمنة بنت جحش أيضاً ، فعمل نسبة الحبل اليهما باعتبار أنه ملك لإحداهما والأخرى المتعلقة به ، وقد تقدم في كتاب الحيض أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زيب فيما قيل ، فعلى هذا فالحبل لحمنة وأطلق عليها زيب باعتبار اسمها الآخر . ووقع في صحيح ابن حزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز « فقالوا لميمونة بنت الحارث » ، وهي رواية شاذة ، وقيل يحتمل تعدد القصة ، وهم من فرها بجويرية بنت الحارث فإن لتلك قصة أخرى تقدمت في أوائل الكتاب رافقه أعلم . وزاد مسلم « فقالوا لزيب نصل » . قَوْلُهُ (فإذا فترت) بفتح المثناة أي كسكت عن القيام في الصلاة ، ووقع عند مسلم بالشك « فإذا فترت أو كسكت » . قَوْلُهُ (فقال ﷺ لا) يحتمل التني أي لا يكون هذا الحبل أو لا يحمّد ، ويحتمل النهي أي لا تفعلوه ، وسقطت هذه الكلمة في رواية مسلم . قَوْلُهُ (نشاطه) بفتح النون أي مدة نشاطه . قَوْلُهُ (فليقع) يحتمل أن يكون أمراً بالعود عن القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والعود في أثناءها ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه . ويحتمل أن يكون أمراً بالعود عن الصلاة أي بترك ما كان عزم عليه من التنفل ، ويمكن أن يستدل به على جواز قطع النافلة بعد الدخول فيها ، وقد تقدم في « باب الوضوء من النوم » في كتاب الطهارة حديث « إذا نكس أحدكم في الصلاة فليمن حتى يعلم ما يقرأ » ، وهو من حديث أنس أيضاً ، وإليه طرف من هذه القصة . وفيه حديث عائشة أيضاً « إذا نكس أحدكم وهو يصلي

فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، وفيه دلائل يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر ، هذا أو معناه ، ويحىء من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب . وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها ، والأمر بالاقبال عليها بنشاط . وفيه إزالة المذكر باليد واللسان . وجواز تنفل النساء في المسجد . واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة ، وسيأتى ما فيه في باب استمالة اليد في الصلاة ، بعد الفراغ من أبواب التطوع . قوله (وقال عبد الله ابن مسلمة) يعنى القعنى كذا الأكثر ، وفي رواية الحموى والمستملى حدثنا عبد الله ، وكذا رويناه في الموطأ رواية القعنى ، قال ابن عبد البر : تفرد القعنى بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية روايته فانهم اقتصروا منه على طرف مختصر . قوله (تذكر) للمستملى بفتح أوله بلفظ المضارع المؤنث ، وللحموى بضمه على البناء المفعول بالثذكير ، وللكشميين فذكر ، بقاء وضم المعجمة وكسر الكاف ، ولكل وجه . وعلى الأول يكون ذلك قول عروة أو من دونه ، وعلى الثاني والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة ، وهو على كل حال تفسير لقولها لا تنام الليل ، ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب ، وسئل الشافعى عن قيام جميع الليل فقال : لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر بصلاة الصبح . وفي قوله ﷺ في جواب ذلك ، « مه » ، إشارة إلى كراهة ذلك خشية الفتور والملا على فاعله لئلا ينقطع عن عبادة الزمها فيكون رجوعا عما بذل لربه من نفسه وقوله « عليكم ما تطيقون من الأعمال » هو عام في الصلاة وفي غيرها . ووقع في الرواية المتقدمة في الإيمان بذكر قوله « من الأعمال » لحمله الباجى وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها ، وحمله على جميع العبادات أولى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله « ان الله لا يمل حتى تملاوا » في باب « أحب الدين الى الله أدومه » من كتاب الإيمان . وما يلحق هنا أتى وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالا في بعض طرق الحديث وهو قوله « ان الله لا يمل من الثواب حتى تملاوا من العمل » أخرجه الطبرى في تفسير سورة المزمل ، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم

١٩ - باب ما يُسكَّره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه

١١٥٢ - حدثنا عباس بن الحسين قال حدثنا مبدش عن الأوزاعى - وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعى - قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنها قال : قال لي رسول الله ﷺ « يا عبد الله ، لا تسكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » . وقال هشام حدثنا ابن أبي العسر قال حدثنا الأوزاعى قال حدثنا يحيى بن عمر بن الحارث بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة . . مثله . وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعى قوله (باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه) أى إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة . قوله (حدثنا عباس بن حسين) هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القنطرى أخرجه عنه البخارى هنا وفي الجهاد فقط . ومبشر بوزن مؤذن من البشارة ، وعبد الله المذكور في الاسناد الثانى هو ابن المبارك ، وقد صرح في سياقه بالحديث في جميع الاسناد فأمّن تدليس الأوزاعى وشيخه . قوله (مثل فلان) لم أقف على تسميته فى شيء من

الطرق ، وكان إيهام مثل هذا لقصد السترة عليه كالذي تقدم قريبا في الذي قام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصا معينا ، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور . قوله (من الليل) أى بعض الليل ومنقطع لفظه من ، من رواية الأكثر وهى مرادة . قال ابن العربي : في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكتف لتاركه بهذا التقدير بل كان يذمه أبلغ الذم ، وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صفة . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط ، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة ، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالنسبة إليها لأن الحاصل منهما الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها . لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم . قوله (وقال هشام) هو ابن عمار ، وابن أبي العشرين بلفظ التثنية وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي ، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليل التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أى ابن ثوبان بن يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الاسانيد ، لأن يحيى قد صرح بسايعه من أبي سلمة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحدث ، ورواية هشام المذكورة وصلها الاسماعيلي وغيره . قوله (بهذا) فى رواية كريمة والأصل مثله . قوله (وتابعه عمرو بن أبي سلمة) أى تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم ، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه ، وظاهر صنيع البخارى ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغير واسطة ، وظاهر صنيع مسلم بخلافه لأنه اقتصر على الرواية الزائدة ، والراجع عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخارى . وقد تابع كلا من الروایتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فلاختلاف منه ، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة ثم لقيه لخدمته به فكان يرويه عنه على الوجهين وانه أعلم فصم وأفطر ، وقم ونم .

٢٠ - باب ١١٥٣ - حدثنا علي بن عبد الله قال قال عبد الله بن عمرو عن أبي العباس قال سمعت عبد الله بن عمرو رضى الله عنها قال « قال لى النبي ﷺ : ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار ؟ قلت إني أفعل ذلك . قال : فانك إذا فعلت ذلك مجتعت عينك ونهيت نفسك ، وإن لنفسك حقا ولأهلك حقا ، فصم وأفطر ، وقم ونم »

قوله (باب) كذا فى الأصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الذى قبله وتعلقه به ظاهر ، وكأنه أوما إلى أن المتن الذى قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو فى مراجعة النبي ﷺ له فى قيام الليل وصيام النهار . قوله (عن عمرو عن أبي العباس) فى رواية الحميدى فى مسنده عن سفيان ، حدثنا عمرو سمعت أبا العباس ، وعمرو هو ابن دينار ، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر . قوله (ألم أخبر) فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد التثبت . لأنه ﷺ لم يكتف بما نقل له عن عبد الله حتى لقيه واستثبته فيه ، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغير عزم . أو حلقه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك . قوله (مجتعت عينك) بفتح الجيم أى غارت أو ضعفت لكثرة السهر . قوله (نهيت) بنون ثم فاء مكسورة أى كلت ، وحكى الاسماعيلي أن أبا يعلى رواه له « نهيت » بالتاء بدل النون واستضعفه . قوله (وإن لنفسك عليك حقا) أى تعطيها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التى يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ، ومن حقوق النفس قطعها عما سوى

الله تعالى ، لكن ذلك يختص بالتعلقات العقلية . قوله (ولاهلك عليك حقا) أى تنظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة ، والمراد بالأهل الزوجة أو أهم من ذلك من تلزمه نفقته ، وسيأتى بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام . (تنبيه) : قوله « حقا » فى الموضوعين الأكثر بالنصب على أنه اسم إن ، وفى رواية كريمة بالرفع فيهما على أنه الحسب والاسم ضمير الشأن . قوله (فصم) أى فإذا عرفت ذلك فصم تارة (وأفطر) تارة لتجمع بين المصلحتين ، وفيه إيماء إلى ما تقدم فى أوائل أبواب التمجيد أنه ذكر له صوم داود ، وقد تقدم السلام على قوله « قم ونم » وسيأتى فى الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله « وإن لعينك عليك حقا » وفى رواية « فإن لزورك عليك حقا » أى للضيف . وفى الحديث جواز تحدث المرء بما عزم عليه من فعل الخير ، وتفقد الإمام لأمرور رعيته كلياتها وجزئياتها ، وتعليمهم ما يصلحهم . وفيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك ، وأن الأولى فى العبادة تقديم الواجبات على المندوبات ، وأن من تكلف الإبداء على ما طبع عليه يقع له الخلل فى الغالب . وفيه الحض على ملازمة العبادة لأنه عليه السلام مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كأنه قال له ولا يملك اشتغالك بمشغوك من ذكر أن تضييع حق العبادة وترك المندوب جملة ، ولكن اجمع بينهما

٢١ - باب فضل من تعار من الليل فصى

١١٥٤ - حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جادة بن أبي أمية حدثني عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « من تعار من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : اللهم اغفر لي - أو دعا - استجيب . فإن توفيا قبلت صلاته »

١١٥٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني الهيثم بن أبي سنان أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه - وهو يفتصص فى قصصه - وهو يذكر رسول الله ﷺ : إن أخا لكم لا يقول الرفث ، يعنى بذلك عبد الله بن رواحة :

وفينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشأ معروف من الفجر ساطع
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال وإقع
يبيت يحافى جنبه عن فراشه إذا استنقلت بالمسكين المضاجع
تابه هليل . وقال الزبيدي أخبرني الزهرى عن سعيد ، والأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه

[الحديث ١١٥٥ - طرفه فى : ٦١٥١]

١١٥٦ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حاد بن زيد عن أيوب عن فافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « رأيت على عهد النبي ﷺ كأن يبدى قطعة استبرق فكانى لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت إليه .

ورأيتُ كأنَّ اثْنَيْنِ أتاني أَرادَا أَنْ يَذْهَبَا بِي إِلَى النَّارِ ، فَلَاقَاهُمَا مَلَكٌ فَقَالَ : لَمْ تُرْعَ ، خَلِيَا عَنْهُ .

١١٥٧ - قَصَصْتُ حَفْصَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِخْدَى رُؤْيَايَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ .

١١٥٨ - « وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِقَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ نَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ . »

[المحدث ١١٥٨ - طرفاه في ٢٠١٥ ، ٦٩٩١]

قوله (باب فضل من تعار من الليل فصي) تعار بجملة وراء مشددة . قال في المحكم : تعار الظلم معارة صاح ، والتعار أيضاً السهر والتمطى والتقلب على الفراش ليلا مع كلام . وقال ثعلب : اختلف في تعار فقيل : انتبه ، وقيل تكلم ، وقيل عل ، وقيل تمطى وأن انتهى . وقال الأكثر : التعار اليقظة مع صوت ، وقال ابن التين : ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ لأنه قال د من تعار فقال ، فمطاب القول على التعار انتهى . ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ ، لأنه قد يصوت بغير ذكر . فخص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انتبه ، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بأجابة دعوته وقبول صلاته .

قوله (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وجميع الاسناد كله شاميون ، وجنادة يضم الجيم وتخفيف النون يختلف في صحته . **قوله** (عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني) كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم ، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني ، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - وهو الحافظ الذي يقال له دحيم - عن أبيه عن الوليد مقرئنا برواية صفوان بن صالح ، وما أظنه إلا وهما فانه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة ، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيم ، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن سليم عن دحيم ، ورواية صفوان شاذة فإن كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ، ويؤيده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فانه قال اللهم اغفر لي الخ ، ووقع في هذه الرواية د كان من خطاياهم كيوم ولدته أمه ، ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء ، وقال في أوله د ما من عبد يتعار من الليل ، بدل قوله د من تعار ، لكن تخالف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها . **قوله** (له الملك وله الحمد) زاد علي بن المديني عن الوليد د يحيى وبميت ، أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني من د الحلية ، من وجهين عنه . **قوله** (الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة د ولا إله إلا الله ، وكذا عند الاسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح ، لكن عند الإسماعيلي بالعكس ، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب .

قوله (ولا حول ولا قوة إلا بالله) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني « العمل العظيم » . قوله (ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا) كذا فيه بالكسر ويحتمل أن تكون للتنوين ، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ « ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فدعا ، استجيب له ، شك الوليد ، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ « غفر له ، قال الوليد ، أو قال دعا استجيب له ، وفي رواية علي بن المديني « ثم قال : رب اغفر لي ، أو قال : ثم دعا ، واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول . قوله (استجيب) زاد الأصيلي « له ، وكذا في الروايات الأخرى . قوله (فان توضأ قبلت) أي إن صلى . وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت « فان توضأ وصلى ، وكذا عند الإسماعيلي وزاد في أوله « فان هو عزم فقام وتوضأ وصلى ، وكذا في رواية علي بن المديني . قال ابن بطال : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيدربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمة يحمده عليها ويؤيده عما يليق به بتسليمه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالمعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه ، وإذا صلى قبلت صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يقتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى . قوله (قبلت صلاته) قال ابن المنير في الحاشية : وجه ترجمة البخاري بفضل الصلاة ، وليس في الحديث إلا القبول ، وهو من لوازم الصحة سواء كانت فاضلة أم مفضولة لأن القبول في هذا الموضع أرجى منه في غيره ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ، فلأجل قرب الرجاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى . والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودي ما محصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه ^(١) لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أني أعلم أن الله قبل لي بحسنة واحدة . (فائدة) : قال أبو عبد الله الفربري الراوي عن البخاري : أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي ثم نمت فأتاني آت فقرأ (وهدوا إلى الطيب من القول) الآية . قوله (المهيم) بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة مفتوحة ، وسان بكسر الميملة وتونين الأولى خفيفة . قوله (أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه) أي مواعظه التي كان أبو هريرة يذكر أصحابه بها . قوله (وهو يذكر رسول الله ﷺ إن أخطأ لكم) معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد إلى حكاية ما قيل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات . قوله (ان أخطأ لكم) هو المسموع للمهيم ، والرفث الباطل أو الفحش من القول ، والقائل يعني هو المهيم ، ويحتمل أن يكون الزهري . قوله (إذا انشق) كذا للأكثر وفي رواية أبي الوقت « كما انشق ، والمعنى مختلف وكلاهما واضح . قوله (من الفجر) بيان للعروف الساطع ، يقال سطع إذا ارتفع . قوله (العمى) أي الضلالة . قوله (يجافي جنبه) أي يرفعه عن الفراش ، وهو كناية عن صلاته بالليل ، وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعارض هو السهر والتقلب على الفراش كما تقدم ، وكأن الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين (تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمئناً) الآية . (فائدة) : وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق سلة بن وهران عن عكرمة قال : كان عبد الله بن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته ، فقام إلى جاريته فذكر القصة في رؤيتها إياه على الجارية وجده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب

(١) فيما قاله الداودي ظن ، وظاهر النصوخ يخالفه ، ولا يلزم من قبول بعض الأعمال عدم التمثيل على أعمال أخرى من السيئات مانع المدح صرا عليها ، فنبه . وافة أعلم

لا يقرأ ، فقال هذه الآيات ، فقال : آمن بالله وكذبت بصرى ، فأعلم النبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه . قال ابن بطلال : إن قوله ﷺ : إن أبا لكم لا يقول الرث ، فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام انتهى . وليس في سياق الحديث ما يوضح بأن ذلك من قوله ﷺ ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة ، ويبان ذلك سياقاً في سياق رواية الزبيدي المطلقة ، وسياقاً بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . قوله (تابعه عقيل) أي عن ابن شهاب ، فالضمير ليونس ، ورواية عقيل هذه أخرجها الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن حمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس . قوله (وقاله الزبيدي إلخ) فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الاسناد ، فاتفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه الميثم ، وخالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أي ابن المسيب والأعرج أي عبد الرحمن بن هرمز ، ولا يبعد أن يكون الطريقتان صحيحين فأنهم حفاظ آيات ، والزهري صاحب حديث مكث ، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لمتابعة عقيل له ، بخلاف الزبيدي ورواية الزبيدي هذه المتعلقة وصلها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضاً من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه : إن أبا هريرة كان يقول في قصصه : إن أبا لكم كان يقول شعراً ليس بالرث ، وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات ، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفاً بخلاف ما جزم به ابن بطلال والله أعلم . قوله (حدثنا أبو النعمان) هو السدوسي . قوله (إلا طارت إليه) سياقاً في التعبير بلفظ إلا طارت في إليه ويأتى بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى . قوله (وكان عبد الله) أي ابن عمر (يصلي من الليل) هو كلام نافع ، وقد تقدم نحوه عن سالم . قوله (وكانوا) أي الصحابة . وقوله (أنها) أي ليلة القدر . قوله (فليتحرقوا في العشر الأواخر) كذا للكشميني . ولغيره من العشر الأواخر ، وسياق الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام . (تنبيه) : أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهو وارد عليه . وبالله التوفيق

٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن وهب بن أبي أثوب قال **حدثني** جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن أبي سلمة بن عائشة رضي الله عنها قالت « **صلى النبي ﷺ العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالساً ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعها أبداً** »

قوله (باب المداومة على ركعتي الفجر) أي سفرها وحضرها . قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ . قوله (عن عراك بن مالك عن أبي سلمة) خالف الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما أحداً ، أخيه أحد والنسائي ، وكان جعفر أخذ عن أبي سلمة بواسطة ثم حمله عنه . وليزيد فيه إسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم . وكان لعراك فيه شيخين ، والله أعلم . قوله (وصلى) في رواية الكشميني ، ثم صلى ، وليس فيه ذكر الوتر ، وهو في رواية الليث ولفظه : كان يصلي

بثلاث عشرة ركعة تسعا قائما وركعتين وهو جالس ، . قوله (وركعتين بين النداءين) أي بين الأذان والإقامة ، وفي رواية الليث ، ثم يمهل حتى يؤذن بالاولى من الصبح فيركع ركعتين ، ، ولمسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح ، . قوله (ولم يكن يدهما أبدا) استدل به لمن قال بالوجوب ، وهو منقول عن الحسن البصري أخرجه ابن أبي شبة عنه بلفظ ، كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين ، والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح . ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة . وفي جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، لو صلاهما قاعدا من غير عذر لم يجز ، واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات . وقال الشافعي في الجديد : أفضلها الوتر . وقال بعض أصحابه : أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عند مسلم . (تنبيه) : قوله « أبدا » ، تقرر في كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل ، وأما الماضي فيؤكد بقط . ويحجب عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة لإجراء الماضي مجرى المستقبل كأن ذلك دأبه لا يتركه

٢٣ - باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

١١٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن أبي أيوب قال **حدثني** أبو الأسود عن عروة بن

الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ،

قوله (باب الضجعة) بكسر الصاد المعجمة لأن المراد الهيئة ، وفتحها على ارادة المرة . قوله (أبو الأسود) هو النوفلي يتيم عروة . قوله (على شقه الأيمن) قيل الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق يوما لكونه أبلغ في الراحة ، بخلاف الأيمن فيكون القلب معلقا فلا يستغرق . وفيه أن الاضطجاع إنما يتم إذا كان على الشق الأيمن ، وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شبة ، فهو محمول على أنه لم يظفهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمه فانه قال في آخر كلامه : إذا سلم فقد فصل ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعه فانه شذ بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحصص من اضطجع كما تقدم . وأخرج ابن أبي شبة عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع ، وأرجح الأقوال مشروعته للفصل لكن لا بعينه كما تقدم . والله أعلم

٢٤ - باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٦١ - **حدثنا** بشر بن الحكم **حدثنا** سفيان قال **حدثني** سالم أبو النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي

الله عنها « أن النبي ﷺ كان إذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة »

قوله (باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع) أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها ، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحلوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب ، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للتهجد وبه جزم ابن العربي ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول « إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنه ، ولقد كان يدأب

ليته فيستريح ، في إسناده راو لم يسم . وقيل إن قائلتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح . وعلى هذا فلا اختصاص ، ومن ثم قال الشافعي : تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشى وكلام وغيره حكاه البيهقي ، وقال النووي : المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة ، وقد قال أبو هريرة راوى الحديث : إن الفصل بالمشى إلى المسجد لا يكفي ، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد ، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح ، وردده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال ، والحق أنه يقوم به الحجة . ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالآمين ، ومن أطلق قال : يختص ذلك بالفادر ، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يوسى بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر ؟ لم أقف فيه على نقل ، إلا أن ابن حزم قال : يوسى . ولا يضطجع على الأيسر أصلاً ، ويحمل الأمر به على التنبه كما سيأتى في الباب الذى بعده . وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد وهو محكى عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة . قوله (كان إذا صلى ركعتي الفجر) وسنذكر مستند ذلك في الباب الذى بعده . قوله (حدثني وإلا اضطجع) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطجع ، وإلى هذا جنح المصنف في الترجمة ، وكذا ترجم له ابن خزيمة ، والرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، ويعكز على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث ، كان يصلى من الليل ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع ، فإن كنت بقضى تحدث معي ، وإن كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن ، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال ، فاما أن يحدثها وإما أن ينام ، لكن المراد بقولها نام أى اضطجع ، ويؤيده ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ « فإن كنت بقضى تحدث معي ، وإن كنت نائمة اضطجع » . قوله (حتى يؤذن) بضم أوله وفتح المعجمة الثقيلة ، وفي رواية الكشميهني « حتى نودي » واستدل به على عدم استحباب الضجعة ، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل يدل تركها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب . (تنبيه) : تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه ﷺ وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر ، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً ، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم

٢٣ (١) - باب الحديث بعد ركعتي الفجر

١١٦٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو النضر حدثني عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين ، فإن كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع . قلت لسفيان فإن

(١) الباب رقم ٢٥ وأحاديثه الستة بأرقام ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ تأتي في ص ٤٨ - ٤٩ بعد الانتهاء من شرح الحديث رقم ١١٧١ وسببه التنازع على ذلك هناك

بعضهم يرويه رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، قال سفيان : هو ذاك

قوله (باب الحديث بعد ركعتي الفجر) أعاد فيه الحديث المذكور ولفظه « كان يصلي ركعتين ، وفي آخره : قلت لسفيان فان بعضهم يرويه « ركعتي الفجر » قال سفيان : هو ذاك . والقائل « قلت لسفيان » هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده بقوله « بعضهم » مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر فحدثني عن سالم فذكره ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عينة بلفظ « كان يصلي ركعتي الفجر » واستدل به علي جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح خلافا لمن كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحا عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما . (تنبيه) : وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان « قال سالم أبو النضر حدثني أبي » وقوله « أبي » زيادة لا أصل لها ، بل هي غلط محض حمل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثني راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي ، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريبا عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد ، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة ، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة ، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلا لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ . وبالله التوفيق

٢٧ - باب تعاھدِ رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، وَمَنْ سَمَّاهَا تَطَوُّعًا

١١٦٩ - حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ مِنْهُ تَعَاهُدًا عَلَى رَكْعَتِي الْفَجْرِ »
قوله (باب تعاھد ركعتي الفجر ومن سماها) في رواية الحموي والمستمل « ومن سماها » أي سنة الفجر . قوله (تطوعا) أورده في الباب بلفظ النوافل ، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه ، ففي رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي « قلت لعطاء أواجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع ؟ فقال : حدثني عبيد بن عمير ، فذكر الحديث . وجاء عن عائشة أيضا تسميتها تطوعا من وجه آخر ، فعند مسلم من طريق عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع النبي ﷺ » فذكر الحديث وفيه « وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين » . قوله (بيان) بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة . ويحيى بن سعيد هو القطان . قوله (عن عطاء) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج وحدثني عطاء . قوله (عن عبيد بن عمير) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده « أخبرني عبيد بن عمير » . قوله (أشد تعاھدا) في رواية ابن خزيمة « أشد معاھدة » ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج « ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر » زاد ابن خزيمة من هذا الوجه « ولا إلى غنيمة »

٢٨ - باب ما يُقرأ في رَكْعَتِي الْفَجْرِ

١١٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يُصَلِّيُ بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ »

١١٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمَّتِهِ مَرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ . ح . وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ لِرَكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ »

(باب ما يقرأ في ركعتي الفجر) هو بضم ، يقرأ ، على البناء للجهول . قوله (ثلاث عشرة ركعة) مخالف لما مضى قريباً من طريق أبي سلة عن عائشة ، لم يكن يزيد على إحدى عشرة ، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك . قوله (خفيفتين) قال الاسماعيل : كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر . قلت : ولما ترجم به المصنف وجه وجهه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً ، وهو قول محكي عن أبي بكر الاصم وإبراهيم بن عليه ، فنبه على أنه لا بد من القراءة . ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً ، أو قرأها مع شيء يسير غيرها ، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيها ، وسنذكر ما ورد من ذلك بعد . واختلف في حكمة تخفيفها فقليل : ليبادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي ، وقيل : ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام . والله أعلم . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) أي ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، ويقال اسم جده عبد الله . وقوله « عن عمتي عمرة » هي بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة ، وعلى هذا فهي عمه أبيه . وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري أبو الرجال ، وهو الخطيب في ذلك وقال : إن شعبه لم يرو عن أبي الرجال شيئاً ، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمتي ، وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبه فقال : عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة ، وهو فيه أيضاً . ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان . قوله (ح وحدنا أحمد بن يونس) في رواية أبي ذر قال وحدنا ، وفاعل قال هو المصنف أبو عبد الله البخاري ، وزهير هو ابن معاوية الجمعي . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الانصاري . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخى عمرة ، وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الاسماعيل ، وتابعه آخرون عن يحيى . وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثني أبو الرجال ، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال ، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان ، لكن رجح الدارقطني الأول ، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة (١) ، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الاسناد اثنين .

قوله (هل قرأ بأمر الكتاب) في رواية الحوى ، بأمر القرآن ، زاد مالك في الرواية المذكورة : أم لا ؟ (تنبيه) :
 ساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد ، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه
 بلفظ « اذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين » ، أقول : لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وكذا رواه
 مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل : أو لم يصل إلا ركعتين . ورواه أحمد أيضا عن يحيى القطان عن شعبة
 بلفظ « كان اذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول : هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وقد تمسك به من زعم أنه
 لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا ، وتغيب بما ثبت في الأحاديث الآتية . قال القرطبي : ليس معنى هذا أنها شكت في
 قراءته ﷺ الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل ، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة
 إلى غيرها من الصلوات . قلت : وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبتها لقراءتها في غيرها من صلاته .
 وقد روى ابن ماجه بإسناد قوى عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين قبل
 الفجر وكان يقول : نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، ولابن أبي
 شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة « كان يقرأ فيهما بهما » ، ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه ﷺ « قرأ فيهما
 بهما » ، وللمزمذى والنسائي من حديث ابن عمر « رقت النبي ﷺ شهرا فكان يقرأ فيهما بهما » ، وللمزمذى من
 حديث ابن مسعود مثله بغير تقييد ، وكذا للبخاري عن أنس ، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترخيب في قراءتهما
 فيهما . واستدل بمحدث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن وهو قول مالك ، وفي البويطي عن الشافعي
 استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملا بالحديث المذكور ، وبذلك قال الجمهور ، وقالوا : معنى
 قول عائشة « هل قرأ فيهما بأمر القرآن » ، أى مقتصرًا عليها أو ضم إليها غيرها ، وذلك لإسراعه بقراءتها ، وكان من
 عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه . وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة
 فيهما وهو قول أكثر الحنفية ، ونقل عن النخعي ، وأورد البيهقي فيه حديثا مرفوعا من مرسل سعيد بن جبيرة وفي
 مسنده راو لم يسم ، وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر ، ونقل
 ذلك عن أبي حنيفة . وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري ، واستدل به على الجهر بالقراءة في
 ركعتي الفجر ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث
 أبي قتادة في صلاة الظهر « يسمعا الآية أحيانا » ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة « يقرأ فيهما القراءة »
 وقد صححه ابن عبد البر ، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يمتنع قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع
 سورتي الاخلاص . وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه ﷺ « كان يقرأ في ركعتي الفجر (قولوا آمنا بالله) التي
 في البقرة ، وفي الأخرى التي في آل عمران (١) » . وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها . ويؤيده أن قول
 عائشة « لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا » ، يدل على أن الفاتحة كان مقررا عندهم أنه لا بد من قراءتها . والله أعلم

(تنبيه) : هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينها بالباب الآتي بعد وهو
 « باب ما جاء في التطوع متى متى » والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلو بعضها

(١) هي قوله تعالى « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية » ، كما جاء ذلك صريحا في إحدى روايتي مسلم

بعضاً ، قال ابن رشيد : الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض . ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله « باب الحديث بعد ركعتي الفجر » ، كالمبين للحديث الذي أدخل تحت قوله « باب من تحدث بعد الركعتين » ، إذ المراد بهما ركعتا الفجر ، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى . وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجد لقرنهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار ، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرح من صلاة النهار . والله أعلم

٢٥ - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى

ويذكر ذلك عن عثمان وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضى الله عنهم

وقال يحيى بن سعيد الأنصارى : ما أدركتُ قهّاء أرضنا إلا يسلمون في كل اثنتين من النهار

١١٦٢ - **حديث** قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي اللؤلؤ عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرُ بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم . فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاقدره لي ، وبسره لي ، ثم بارك لي فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم أرضني . قال : ويسئ حاجته »

[الحديث ١١٦٢ طراهق : ٦٣٨٢ ، ٣٩٠]

١١٦٣ - **حديث** المكي بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد عن عامر بن عبد الله بن الزهرى عن عمرو بن سليم الزرقى سمع أبا قتادة بن ربعي الأنصارى رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجالس حتى يصلى ركعتين »

١١٦٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف »

١١٦٥ - **حديث** ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء »

١١٦٦ - **حديثنا** آدم قال أخبرنا شعبة أخبرنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين »

١١٦٧ - **حديثنا** أبو نعيم قال حدثنا سيف بن سليمان المكي سمعت مجاهدًا يقول « أتى ابن عمر رضي الله عنهما في منزله فقيل له : هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة . قال فقبلت فأجذ رسول الله ﷺ قد خرج ، وأجذ بلالاً عند الباب قائماً ، فقلت : يا بلال ، صلى رسول الله ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم . قلت فأين ؟ قال : بين هاتين الأسطوانتين ، ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة . »

قال أبو عبد الله : قال أبو هريرة رضي الله عنه « أو صاني النبي ﷺ ركعتي الضحى » وقال عتيان « غدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعدما امتد النهار وصفتنا وراعه ، فركع ركعتين »

قوله (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى) أى في صلاة الليل والنهار ، قال ابن رشد : مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردتها أن المراد بقوله في الحديث « مثنى مثنى » أن يسلم من كل ثنتين . قوله (قال محمد) هو المصنف . قوله (ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى) أما عمار فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبه من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر ، أنه دخل المسجد فصلى ركعتين خفيفتين ، أسناده حسن . وأما أبو ذر فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبه أيضاً من طريق مالك ابن أوس عن أبي ذر ، أنه دخل المسجد فأتى سارية وصلى عندها ركعتين . وأما أنس فكأنه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيته ركعتين وقد تقدم في الصفوف ، وذكره في هذا الباب مختصراً . وأما جابر ابن زيد وهو أبو الشعثاء البصرى فلم أقف عليه بعد ، وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبه عن حرمي بن عمار عن أبي خلدة قال « رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين ، وأما الزهرى فلم أقف على ذلك عنه موصولاً . قوله (وقال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ) لم أقف عليه موصولاً أيضاً . قوله (فقها أرضنا) أى المدينة ، وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب ، ولحق قليلاً من صغار الصحابة كأنس بن مالك . ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنتان معلقان : أولها حديث جابر في صلاة الاستسحارة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ، ثانيها حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، ثالثها حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم وقد تقدم في الصفوف ، رابعها حديث ابن عمر في روايت الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، خامسها حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة ، سادسها حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج ، سابعها قوله « وقال أبو هريرة أو صاني النبي ﷺ ركعتي الضحى ، هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام بإجماعه ، ثامنها قوله « وقال عتيان بن مالك ، هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطولاً ومختصراً : منها في « باب المساجد في البيوت ، وسيأتي قريباً في « باب صلاة التوافل جماعة . » ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعاً موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل

والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحباؤه : بخير في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدل بقوله ﷺ : صلاة الليل مثنى ، على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيتنفل المصل بالليل أوتارا ، فبين أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة الغافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار . والله أعلم

(خاتمة) : اشتملت أبواب التهجّد وما انضم إليها على ستة وستين حديثا ، المعلق اثنا عشر حديثا ، والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثا ، والخالص ثلاثة وعشرون وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وأحدى عشرة ، وحديث أنس كان يفطر حتى يظن أن لا يصوم ، وحديث سمرة في الرؤيا ، وحديث سلمان وأبي الدرداء ، وحديث عبادة من تعارّف من الليل ، وحديث أبي هريرة في شعر ابن رواحة ، وحديث جابر في الاستخارة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار . والله أعلم

٢٩ - باب التطوع بعد المكتوبة

١١٧٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد الظهر وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة . فأما المغرب والعشاء ففي بيته » . قال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع

١١٧٣ - وحدثنني أختي حفصة « أن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطأ الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع . وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله »

(أبواب التطوع) لم يفرّد المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول . قوله (باب التطوع بعد المكتوبة) ترجم أولا بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة . قوله (صليت مع النبي ﷺ سجدتين) أي ركعتين ، والمراد بقوله « مع » التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلاة إلا التجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في روائب الفرائض ، وسيأتي بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ، فذكرها » . قوله (قبل الظهر) سيأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله (فأما المغرب والعشاء ففي بيته) استدلال به على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف روائب النهار ، وحكي ذلك عن مالك والثوري ، وفي الاستدلال به لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عهد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالبا وبالليل يكون في بيته غالبا ، وتقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ « وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف » والحكمة في ذلك أنه كان يبادر إلى الجمعة ثم ينصرف إلى القائلة ،

بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقبل قبلها ، وأغرب ابن أبي ليلى فقال : لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاة عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه ، أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت ، وقال إنه حكى ذلك لآبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه . قوله (وحدثني أخى حفصة) أى بنت عمر ، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر . قوله (بمحدثين) فى رواية الكشميهنى ركعتين . قوله (وكانت ساعة) قائل ذلك هو ابن عمر ، وسألت من رواية أيوب بلفظ ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها ، وحدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين ، وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعهنما ، وقد تقدم فى أواخر الجملة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً . قوله (وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع) أى عن ابن عمر (بعد العشاء فى أهله) أى بدل قوله فى بيته . قوله (تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع) أما رواية كثير فلم تقع لى موصولة ، وأما رواية أيوب فتقدم الإشارة إليها قريباً . وفيه حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض رواتب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور ، وذهب مالك فى المشهور عنه إلى أنه لا توقيت فى ذلك حاية للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك ، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور

٣٠ - باب من لم يتطوع بعد المكتوبة

١١٧٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت أبا الشعثاء جابرًا قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً » قلت : يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وعجل العشاء وأخر المغرب . قال : وأنا أظنه

قوله (باب من لم يتطوع بعد المكتوبة) أورد فيه حديث ابن عباس فى الجمع بين الصلاتين ، وقد تقدم الكلام عليه فى الموافقة ، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضى عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فبدل على ترك التطوع بعد الأولى وهو المراد ، وأما التطوع بعد الثانية فسكوت عنه ، وكذا التطوع قبل الأولى محتمل

٣١ - باب صلاة الضحى فى السفر

١١٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن توبة عن مؤدب قال « قلت لابن عمر رضي الله عنهما : أتصلى الضحى ؟ قال : لا . قلت : فعمر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالنبي ﷺ ؟ قال : لا إخاله »

١١٧٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول « ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلى الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة فاقبل وصلى ثمانى ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »

قوله (باب صلاة الضحى في السفر) ذكر فيه حديث مروق و قالت لابن عمر أتصل الضحى ؟ قال : لا . قلت : فمعمر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : قال النبي ﷺ ؟ قال : لا إخاله ، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة . وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة ، وقال ابن بطلان : ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في د باب من لم يصل الضحى ، وأظنه من غلط الناسخ . وقال ابن المنير : الذي يظهر لي أن البخاري لما تعارضت عنده الأحاديث نفيا كحديث ابن عمر هذا وإثباتا كحديث أبي هريرة في الوصية له أنه يصلي الضحى نزل حديث النبي على السفر وحديث الإثبات على الحضر ، ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة و صلاة الضحى في الحضر ، وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول : لو كنت مسبحا لامتعت في السفر ، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلي في السفر بحسب السهولة لفعليها ، وقال ابن رشيد : ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر ، لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه : ونم على وتر ، فانه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يفتقر لإيصال أن لا ينام إلا على وتر ، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام . قال ابن رشيد : والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفيا وإثباتا ، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضرا وسفرا ، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في د باب من لم يتطوع في السفر ، عن ابن عمر قال : صحبت النبي ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين . قال ويحتمل أن يقال : لما نفي صلاتها مطلقا من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر - لحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف ، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهارا . قال : وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا . قلت : ويظهر لي أيضا أن البخاري أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشي عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله ﷺ صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات ، فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاها أو لا لا يقتضي رد ما جزم به أنس ، بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك ، وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والحاكم .

قوله (عن توبة) بمائة مفتوحة ورواها ساكنة ثم موحدة مفتوحة وهو ابن كيسان الغنوي البصري ، تابعي صغير ما له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر . **قوله** (عن مروق) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة ، وفي رواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي سمعت موقا العجلي وهو بصري ثقة ، وكذا من دونه في الإسناد ، وليس لمروق في البخاري عن ابن عمر سوى هذا الحديث . **قوله** (لا إخاله) بكسر الهمزة وفتح أيضا والحاء معجمة أي لا أظنه . وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره ، وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا ، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى ، فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال : سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال : بدعة ونعمت البدعة . وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال : لقد قتل عثمان وما أحد يسبها ، وما أحدث الناس شيئا أحب إلى منها . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال :

ما صليت الضحى منذ أسلمت ، إلا أن أطوف بالبيت . أى فأصلى في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى ، بل على نية الطواف . ويحتمل أنه كان ينويها معا . وقد جله عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا يوم يقدم مكة ، فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلى ركعتين . ويوم يأتي مسجد قباء . وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر ، كان النبي ﷺ لا يصلى الضحى إلا أن يقدم من غيبة ، فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا أن يأتي قباء . وهذا يحتمل أيضا أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى . ويحتمل أن يكون ينويها معا كما قلناه في الطواف . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ، أو الذي نقاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه وأى قوما يصلونها فأنكر عليهم وقال : ان كان ولا بد فني بيوتكم . قوله (ما حدثنا أحد) في رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ، أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى ، إلا أم هاني ، ولسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال : سألت وحرصت على أن أجده أحدا من الناس يخبرني أن النبي ﷺ سبّح سبحة الضحى فلم أجده غير أم هاني بنت أبي طالب حدثني ، فذكر الحديث . وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ . وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه « سألت في زمن عثمان والناس متوافرون » . قوله (غير) بالرفع لأنه بدل من قوله أحد . قوله (أم هاني) هي بنت أبي طالب أخت علي شقيقته ، وليس لها في البخاري سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة . قوله (دخل بيدها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى) ظاهره أن الاغتسال وقع في بيته ، ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هاني أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل ، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه . ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هاني وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته . ويحتمل أن يكون نزل في بيته بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصبح القولان . وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله أعلم . قوله (ثمان ركعات) زاد كريب عن أم هاني « فسلم من كل ركعتين ، أخرجه ابن خزيمة . وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل . وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين ، فسأله أمرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين ، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين ، ورأت أم هاني بقية الثمان ، وهذا يقوى أنه صلاها مفصولة والله أعلم . قوله (فلم أر صلاة قط أخف منها) يعنى من صلاة النبي ﷺ . وقد تقدم في أواخر أبواب التفسير بلفظ « فما رأيته صلى صلاة قط أخف منها » . وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة « لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب » واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به ، وقد ثبت من فعله ﷺ أنه

صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة . واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى ، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك ، قالوا : وإنما هي سنة الفتح ، وقد صلاها خالد ابن الوليد في بعض فتوحه كذلك . وقال عياض أيضا : ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيه . وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبعة الضحى ، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح ، ثم صلى ثمان ركعات سبعة الضحى ، وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة فصلى ثمان ركعات ، فقلت ما هذه ؟ قال : هذه صلاة الضحى ، واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات . واستبعده السبكي ووجهه بأن الأصل في العبادة التوقف ، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ ، وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى ، وسيأتى من حديث عتبان قريبا مثله . وحديث عائشة عند مسلم وكان يصلى الضحى أربعاً ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه ﷺ صلى الضحى ست ركعات ، وأما ما ورد من قوله ﷺ ففيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً ، من صلى الضحى ثلث عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة ، أخرجه الترمذى واستغربه . وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف . وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ، من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من العافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين (١) ، ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين ، ومن صلى ثلث عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وفي إسناده ضعف أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً ، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه : أكثرها ثلث عشرة . وقال النووي في شرح المذهب : فيه حديث ضعيف ، كأنه يشير إلى حديث أنس ، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوى وصلاح للاحتجاج به . ونقل الترمذى عن أحمد : أن أصح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ . وهو كما قال ، ولهذا قال النووي في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثلث عشرة ، ففرق بين الأكثر والأفضل . ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة بتسليمية واحدة فالحق نفعاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات . فأما من فصل فانه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نفعاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحليى والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها . وروى من طريق إبراهيم النخعي قال : سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى ؟ قال : كم شئت . وفي حديث عائشة عند مسلم وكان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، وهذا الإطلاق قد يحمل على التشديد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله أعلم . وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات حكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء . وأبي ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى وابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره ، وحديث نعيم بن حماد عند النسائى ، وحديث أبي أمامة وعبد الله

(١) في مخطوطة الرياض : من التائبين .

ابن عمرو والنواسة بن سمعان كلهم بنحوه عند الطبراني ، وحديث عقبة بن عامر وأبي مرة الطائفي كلاهما عند أحمد بن حنبل ، وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم ، وحديث أبي موسى رفعه د من صلى الضحى أربعاً بنى الله له بيتاً في الجنة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وحديث أبي أمامة مرفوعاً ، أتدرون قوله تعالى ﴿ وإبراهيم الذي وفى ﴾ قال : وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى ، أخرجه الحاكم ، وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال فى صلاة الضحى فبلغت ستة : الأول مستحبة ، واختلف فى عددها فقل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ، وقيل أكثرها ثمان ، وقيل كالأول لكن لا تشرع ستاً ولا عشرة ، وقيل كالثاني لكن لا تشرع ستاً ، وقيل ركعتان فقط ، وقيل أربعاً فقط ، وقيل لا أحد لا أكثرها . القول الثانى لا تشرع إلا لسبب ، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى ، وتعددت الأسباب : لحديث أم هانئ فى صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات ، ونقله الطبري من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة ، وفى حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه ﷺ صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل ، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح ، وصلاته فى بيت عتيان لإجابة لسؤاله أن يصلى فى بيته مكاناً يتخذه مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختره الراوى فقال « صلى فى بيته الضحى ، وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً قال أنس « ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ ، وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يحيى من مغيبه لأنه كان ينهى عن الطروق ليلاً فيعتمد فى أمراء النهار فيبدأ بالمسجد فيصلّى وقت الضحى . القول الثالث لا تستحب أصلاً ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود . القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها ، وهذه لإحدى الروایتين عن أحمد . والحجة فيه حديث أبي سعيد « كان النبي ﷺ يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها ، ويدعها حتى تقول لا يصلها ، أخرجه الحاكم . وعن عكرمة « كان ابن عباس يصلها عشراً ويدعها عشراً ، وقال الثوري عن منصور « كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالسكتوبة ، وعن سعيد بن جبير « لا يدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتماً على . الخامس تستحب صلاتها والمواظبة عليها فى البيوت ، أى للأمن من الخشية المذكورة . السادس أنها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر ، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال « الصلوات خمس ، وعن أبي بكر أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال « ما صلاها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة فى صلاة الضحى فى جزء مفرد وذكر لفالب هذه الأقوال مستنداً وبلغ عدد رواة الحديث فى إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة

(الطيفة) : روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى الضحى بمصر منها والشمس وضحاها والضحى ، انتهى . ومناسبة ذلك ظاهرة جداً

٣٢ - باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً

١١٧٧ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضحى ، وإِنّى لأُسَبِّحُهَا »

قوله (باب من لم يصل الضحى ورآه) أى الترك (واسعاً) أى مباحاً . قوله (ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضحى) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة ، وأصلها من التسبيح ، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذى

في الفريضة نافذة قليل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة . قوله (وإني لأسبحها) كذا هنا من السبحة ، وتقدم في « باب التحريض على قيام الليل ، بلفظ « وإني لأستحبها » من الاستحباب ، وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه ، لكن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يستلزمه ، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة أوردتها مسلم : فعنده من طريق عبد الله بن شقيق : « قلت لعائشة : أكان النبي ﷺ يصلّي الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يحى من مغيبه » ، وعنده من طريق معاذة عنها « كان رسول الله ﷺ يصلّي الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، ففي الأول نفي رؤيتها لذلك مطلقاً ، وفي الثاني تقييد النبي بغير الحجى من مغيبه ، وفي الثالث الإثبات مطلقاً . وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيوخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، فيقدم من روى عنه من الصحابة الإثبات ، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما . قال البيهقي : عندى أن المراد بقولها « ما رأيته سبحها » أى داوم عليها . وقولها « وإني لأسبحها » أى أداوم عليها ، وكذا قولها « وما أحدث الناس شيئاً » تعنى المداومة عليها . قال : وفي بقية الحديث - أى الذى تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت « وإن كان ليدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم » انتهى . وحكى المحب الطبري أنه جمع بين قولها « ما كان يصلّي إلا أن يحى من مغيبه » وقولها « كان يصلّي أربعاً ويزيد ما شاء الله » بأن الأول محمول على صلاته إياها في المسجد ، والثانى على البيت . قال : ويكرر عليه « حديثها الثالث » - يعنى حديث الباب - ويحجب عنه بأن المتن صفة مخصوصة ، وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان . وقال عياض وغيره : قوله « ما صلاها » معناه ما رأيته يصلّيها ، والجمع بينهما وبين قولها « كان يصلّيها » أنها أخبرت في الانكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها . وقيل في الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون نعت صلاة الضحى المعمودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص ، وأنه ﷺ إنما كان يصلّيها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت « يصلّي أربعاً ويزيد ما شاء الله »

(تنبيه) : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، وعدها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح . وقول الماوردي في الحاوى إنه ﷺ وأظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال إن نفي أم هانئ لذلك يلزم (١) منه العدم لأننا نقول : يحتاج من أثبتته إلى دليل ، ولو وجد لم يكن حجة ، لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبتته ، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه

٣٣ - باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عثمان بن مالك عن النبي ﷺ

١١٧٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة حدثنا عباس الجريري هو ابن فروخ عن أبي عثمان التيمي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « أوصانى خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، ويوم على وتر »

[الحديث ١١٧٨ - طرقة في : ١٩٨١]

(١) كذا في النسخ ، والله لا يلزم .

١١٧٩ - **حدثنا** علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت أنس بن مالك الأنصاري قال « قال رجل من الأنصار - وكان ضحاً - للنبي ﷺ « إني لا أستطيع الصلاة معك . فصنع للنبي ﷺ طعاماً فدعاه إلى بيته ، ونصح له طرَفَ حصيرٍ بماه فصلّى عليه ركعتين . وقال فلان ابن فلان ابن جاريك لأنس رضي الله عنه : أكان النبي ﷺ يصلي الضحى ؟ فقال : ما رأيته صلى غير ذلك اليوم »

قوله (باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتيبان بن مالك عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما رواه أحد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيبان بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبعة الضحى فقاموا وراه فصلوا بصلاته ، أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولاً لكن ليس فيه ذكر السبعة ، وكذلك أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً في مواضع وسيأتي بعد ما بين . **قوله** (حدثنا عباس) بالموحدة والمهمل ، والمجرى بضم الجيم . **قوله** (أوصاني خليلي) الخليل الصديق الخالص الذي تخلص محبته القلب فصارت في خلاله أي في باطنه ، واختلف هل الخلة أرفع من المحبة أو بالعكس ، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه ما تقدم من قوله ﷺ « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر » ، لأن المستمع أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلاً لا العكس ، ولا يقال إن المخاللة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول : إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك ، أو لعله أراد مجرد الصحبة أو المحبة . **قوله** (بثلاث لا أدعن حتى أموت) يحتمل أن يكون قوله « لا أدعن الخ » من جملة الوصية ، أي أوصاني أن لا أدعن ، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه . **قوله** (صوم ثلاثة أيام) بالخفض بدل من قوله « بثلاث » ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . **قوله** (من كل شهر) الذي يظهر أن المراد بها البيض ، وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم . **قوله** (وصلاة الضحى) زاد أحد في روايته « كل يوم » ، وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي عثمان بلفظ « وركعتي الضحى » ، قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله ، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تنضاف عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه . **قوله** (ونوم على وتر) في رواية أبي التياح « وأن أوتر قبل أن أنام » ، وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يثق بالاستيقاظ ، ويتناول من يصلي بين النومين . وهذه الوصية لأبي هريرة ورد مثلها لأبي الدرداء فيما رواه مسلم ، ولأبي ذر فيما رواه النسائي . والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بانسراح ، وإينجبر ما لعله يقع فيه من نقص . ومن فوائد ركعتي الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبغ على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه « ويجزئ » عن ذلك ركعتا الضحى ، وحكى شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي أنه اشتهر بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعنى ، فصار كثير من الناس يتركونها أصلاً لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه لما ألقاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث أبي ذر . (تنبيهان) : الأول اقتصر في الوصية لثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات

البدنية ، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال . وخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلا ونهارا بخلاف الصيام . (الثاني) ليس في حديث أبي هريرة تقييد بسفر ولا حضر ، والترجمة مختصة بالحضر ، لكن الحديث يتضمن الحضر لأن إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وحمله على الحضر والسفر ممكن ، وأما حمله على السفر ذون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف . قوله (قال رجل من الأنصار) قيل هو عتبان بن مالك ، لأن في قصته شيئا بقصته ، وقد تقدم هذا الحديث عن آدم بن شعبة بهذا الاسناد والمثل في « باب هل يصلي الإمام بمن حضر » من أبواب الإمامة مع الكلام عليه . قوله (يصلي الضحى) قال ابن رشيد : هذا يدل على أن ذلك كان كالتمعارف عندهم وإلا فصلاته ﷺ في بيت الأنصارى وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى . قلت : إلا أننا قدمنا أن القصة لعتبان بن مالك ، وقد تقدم في صدر الباب أن عتبان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف ، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته . قوله (ما رأيته صلى) في الرواية الماضية « يصلي الضحى » . قوله (إلا ذلك اليوم) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع ، والله أعلم

٣٤ - باب الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

- ١١٨٠ - **حَرْشُ** سَلْبَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَاتٍ : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخِلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا »
- ١١٨١ - حَدَّثَنِي حَفْصَةُ « أَنَّهُ كَانَ إِذَا أُذِّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ »
- ١١٨٢ - **حَرْشُ** سَدِّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَدَاةِ » .
- نَابِعُهُ ابْنُ أَبِي عَدَى وَعَمْرُو عَنْ شُعْبَةَ

قوله (باب الركعتين قبل الظهر) ترجم أولا بالروائب التي بعد المكتوبات ، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها ، وقد تقدم الكلام على ركعتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأما حديث عائشة فقوله فيه « أنه كان لا يدع أربعا قبل الظهر » لا يطابق الترجمة ، ويحتمل أن يقال : مراده بيان أن الركعتين قبل الظهر ليستا حتما بحيث يمنع الزيادة عليهما ، قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر « أن قبل الظهر ركعتين » وفي حديث عائشة « أربعا » وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال : ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع . قلت : هذا الاحتمال بعيد ، والأولى أن يحمل على حالين : فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعا ، وقيل : هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعا ، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصل ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ، ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة « كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعا ثم يخرج »

قال أبو جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركعتان في قليلها . قوله (عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر) بيمين مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء . قوله (عن أبيه عن عائشة) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه ، سمعت عائشة ، أخرجه الإسماعيلي . وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقا وأخبره أن حديث وكيع وهم ، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعا على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباها أنه سمع عائشة ، قال الإسماعيلي : ولم يكن يحيى بن سعيد - يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه - ليحمله مدلسا ، قال : والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى . وبذلك جزم الدارقطني في العلل ، وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيدي متصل الأسانيد ، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقا ، فلما أن يكون سقط عليه أو على من بعده ، أو يكون الوهم في زيادته عن دون عثمان بن عمر . قوله (تابعه ابن أبي عدي) زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق . قوله (وعمره عن شعبة) يعني عمرو بن مرزوق ، وقد وصل حديثه البرقاني في المصاحفة

٣٥ - باب الصلاة قبل المغرب

١١٨٣ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين بن ابن يزيد قال : حدثني عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال « صلوا قبل صلاة المغرب » قال في الثالثة - : لمن شاء ، كراهية أن يتخذها الناس سنة . [الحديث ١١٨٣ - طريقه في : ٧٣٨]

١١٨٤ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب قال سمعت سريدا بن عبد الله اليزني قال « أتيت عتبة بن عامر الجهمي فقلت : ألا أعجبك من أبي تميم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب . فقال عتبة : إنا كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ ، قلت : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل »

قوله (باب الصلاة قبل المغرب) لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة (١) مرفوع لفظه « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ، وورد من فعله أيضا من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه « أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً » وليس على شرط البخاري . قوله (عن الحسين) هو ابن ذكوان المعلم . قوله (حدثني عبد الله المزني) هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء المشددة . قوله (صلوا قبل صلاة المغرب) زاد أبو داود في روايته عن الفربري عن عبد الوارث بهذا الإسناد « صلوا قبل المغرب ركعتين » ثم قال « صلوا قبل المغرب ركعتين » وأعادها الإسماعيلي من هذا الوجه

(١) هذا وهم ، والصواب « لابن عمر » كما يسلم ذلك من الأصول التي عزاه إليها الشارح ، وقد نسب في بلوغ المرام لابن عمر فأصاب . والله أعلم

ثلاث مرات . وهو موافق لقوله في رواية المصنف ، قال في الثالثة لمن شاء ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج ، صلوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثاً ثم قال : لمن شاء . . قوله (كراهية أن يتخذها الناس سنة) قال المحب الطبري : لم يرد نفى استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها . ومعنى قوله « سنة » أي شريعة وطريقة لازمة ، وكان المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض ، ولهذا لم يعد لها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم ، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي ﷺ واظب عليها ، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في « باب كم بين الاذان والاقامة » من أبواب الاذان . قوله (البرني) بفتح التحتانية والواو بعدها نون وهو مصري . وكذا بقية رجال الاسناد سوى شيخ البخاري وقد دخلها . قوله (ألا أعجبك) بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب . قوله (من أبي تميم) هو عبد الله بن مالك الجبشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعي كبير مخضرم اعلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فشهد فتح مصر وسكنها ، قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، ولم يذكر المزني في « التهذيب » أن البخاري أخرجه له ، وهو على شرطه فيرد عليه بهذا الحديث (١) . قوله (يركع ركعتين) زاد الاسماعيلي « حين يسمع أذان المغرب » وفيه « فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغصه » وهو بمعجمة ثم مهملة أي أعياه . قوله (فقال عقبة الخ) استدل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما يبناء في الباب السابق ، وقال قوم : إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متأهباً بالظهر وستر العورة لئلا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ، ولا يخفى أن محل استحبابهما ما لم تقم الصلاة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق ، وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي : لم يفعلهما أحد بعد الصحابة ، لأن أبا تميم تابعي وقد فعلهما . وذكر الأثرم عن أحمد أنه قال : ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث . وفيه أحاديث جياذ عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، إلا أنه قال « لمن شاء » فمن شاء صلى

٣٦ - باب صلاة النوافل جماعة ، ذكره أنس وعائشة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١١٨٥ - حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري « أنه عقل رسول الله ﷺ وعقل حجة مجها في وجهه من بر كانت في دارهم »

١١٨٦ - فزعم محمود أنه سمع عتيان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - يقول « كنت أصلي لقومي ببني سالم ، وكان يحول بيني وبينهم وإذا جاءت الأمطار ، فيشق على اجتيازها قبل مسجدكم . فحث رسول الله ﷺ فقلت له : إني أنكرت بصرى ، وإن الوادي الذي بيني وبين قومي يسيل إذا جاءت الأمطار ، فيشق على اجتيازها ، فوددت أنك تأتي فتصلي من بيتي مكاناً

(١) ليس الرد عليه بظاهر ، لأن البخاري رحمه الله لم يخرج عن أبي تميم هنا خبراً مرفوعاً ولا موقوفاً ، وإنما وقع ذكره في أثناء الرواية من غير احتجاج به . والله أعلم

أَتَخَذُهُ مُصَلًّى . فقال رسول الله ﷺ : سأفعل . ففدأ إلى رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما اشتدَّ النهار ، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه ، فقام رسول الله ﷺ فكبَّرَ ، وصَفَّقَا وراءَهُ ، فصلى ركعتين ، ثم سَلَّمَ ، وملكنا حين سَلَّمَ . فحبَّسْتُهُ على خَرِيْزٍ يُصْنَعُ لَهُ ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ رسولَ الله ﷺ في بيتي فثاب رجالٌ منهم حتى كَثُرَ الرَّجَالُ في البيتِ ، فقال رجلٌ منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه . فقال رجلٌ منهم : ذاك مُنَافِقٌ لا يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ . فقال رسول الله ﷺ : لا تَقُلْ ذاك ، ألا تَرَاهُ قال لا إلهَ إلا اللهُ يُبَيِّنُ بِذَلِكَ وَجَهَ اللهِ ؟ فقال : اللهُ ورسولُهُ أعلم ، أَمَا نَحْنُ فَوَاللهِ مَا نَرَى وَدُهُ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَافِقِينَ . قال رسول الله ﷺ : فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ يُبَيِّنُ بِذَلِكَ وَجَهَ اللهِ . قال محمودٌ : لَخَدَّثْتُمَهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رسولِ الله ﷺ - في غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بَارِضِي الرُّومِ - فَأَنكَرَهَا عَلَى أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : وَاللهِ مَا أَظُنُّ رسولَ الله ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ . فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيَّ ، فَجَعَلْتُ اللهُ عَلَيَّ إِنْ سَلَسَنِي حَقٌّ أَقُولَ مِنْ غَزَوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ ، فَذَلِكَ فَأَهْلَكْتُ بِحَبْجَةٍ - أَوْ بَعْمُرَةٍ - ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَمْهَى يُصَلِّيُ لِقَوْمِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، لَخَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

قوله (باب صلاة النوافل جماعة) قيل مراده النفل المطلق ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك . قوله (ذكره أنس وعائشة عن النبي ﷺ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم ، وفيه د فصفت أنا والقيم وراه ، الحديث ، وقد تقدم في الصفوف وغيرها . وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ بهم في المسجد بالليل ، وقد تقدم الكلام عليه في د باب التعريض على قيام الليل . . قوله (حدثنا إسحق) قيل هو ابن راهويه ، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الاسناد ، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون لإسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور . قوله (أخبرنا يعقوب) التعبير بالإخبار قرينة في كون إسحق هو ابن راهويه ، لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك ، لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما بلفظ التحديث ، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . قوله (وعقل حجة) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم . قوله (كان في دارهم) أي الدلو ، وفي رواية الكشميهني « كانت ، أي البئر » . قوله (فزعم محمود) أي أخبر ، وهو من إطلاق الزعم على القول . قوله (فيشق على) في رواية الكشميهني « فيشق » بصيغة الماضي . قوله (أين تحب أن أصلي) بصيغة الجمع كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني بالافراد . قوله (ما فعل مالك) هو ابن الدخشن . قوله (لا أراه) بفتح الهمزة من الروبة . قوله (قال محمود بن الربيع) أي بالاسناد الماضي (لحدثنا قوما) أي رجالا (فيهم أبو أيوب) هو خالد بن زيد الأنصاري الذي روى عليه

رسول الله ﷺ لما قدم المدينة . **قوله** (التي توفى فيها) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل وينيب موضع قبره فدفن إلى جانب جدار القسطنطينية . **قوله** (ويزيد بن معاوية) ابن أبي سفيان ، **قوله** (عليهم) أي كان أميرا ، وذلك في سنة خمسين وقيل بعدها في خلافة معاوية ، ووصلوا في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية . **قوله** (فأنكرها على) قد بين أبو أيوب وجه الانكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور ، وأما الباعث له على ذلك فقيل إنه استشكل قوله ، إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله ، لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار ، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة ، لكن الجمع يمكن بأن يحمل التحريم على الخلود ، وقد وافق محمودا على رواية هذا الحديث عن عتبان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوى جدا ، وكان الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه ، ولهذا قنع بسماعه عن عتبان ثاني مرة . **قوله** (حتى أقفل) بقاف وفاء أي أرجع وزنا ومعنى ، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسطة في باب المساجد في البيوت ، وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة النوافل جماعة ، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة ، فأما أن يكون مشتمرا ويجمع له الناس فلا ، وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة ، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم ، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطا ، وملاطفة النبي ﷺ بالأطفال ، وذكر المراءى فيه من العلة معتذرا ، وطلب عين القبلة ، وأن المكان المتخذ مسجدا من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه ، وأن النهى عن استيطان الرجل مكانا إنما هو في المسجد العام ، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير ، وأن من عيب بما يظهر منه لا بعد غيبة وإن ذكر الانسان بما فيه على جهة التعريف جائز ، وأن التلفظ بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين ، وفيه استنبات طالب الحديث شيخه عما حدث به إذا خشي من نسيانه وإعادة الشيخ الحديث ، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك . وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان

٣٧ - باب التطوع في البيت

١١٨٧ - **حدثنا** عبد الأعلى بن حماد **حدثنا** وهيب عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبورا »
تابعه عبد الوهاب عن أيوب

قوله (باب التطوع في البيت) أورد فيه حديث ابن عمر ، اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في باب كراهية الصلاة في المقابر ، من أبواب المساجد مع الكلام عليه . **قوله** (تابعه عبد الوهاب) يعنى الثقفي هن أيوب ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن المثنى عنه بلفظ « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٠ - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١ - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١١٨٨ - **عَدْنُ** حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ قَزَعَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْبَعًا قَالَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِينَ عَشْرَةَ غَزْوَةً

١١٨٩ - **عَدْنُ** عَلِيُّ بْنُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَسْجِدِ الْأَنْصَى »

١١٩٠ - **عَدْنُ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ رِبَاعٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَفْرَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ »

قوله (باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة) ثبت في نسخة الصغاني بالبسملة قبل الباب ، قال ابن رشيد : لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وإن كان مجموعا إليهما في الحديث لكونه أفرده بعد ذلك بترجمة ، قال : وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى . وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوي إلى أن التفضيل محقق بصلاة الفريضة كما سيأتي . **قوله** (أخبرني عبد الملك) هو ابن عمير كما وقع في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** (عن قزعة) بفتح القاف وكذا الزاوي ، وحكى ابن الأثير سكوتها بعدها مهملة ، هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود ، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الاسناد « سمعت قزعة مولى زياد ، وهو هذا وزباد مولا هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ، ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة . **قوله** (سمعت أبا سعيد أربعا) أي يذكر أربعا أو سمعت منه أربعا أي أربع كلمات . **قوله** (وكان غزا) القائل ذلك هو قزعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري . **قوله** (ثلثي عشرة غزوة) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئا ، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرحال فظن الداودي الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن ، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف ، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط ، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في إجازة اختصار الحديث ، وقال ابن رشيد : لما كان أحد الأربع هو قوله « لا تشد الرحال » ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي

يتلاقى فيه اقتراح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقطف الحديث ، وكأنه قصد بذلك الإغماض لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب فانه ساقه بتمامه خامس ترجمة . **قوله** (وحدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وسعيد هو ابن المسيب . ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال « حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرحال » . **قوله** (لا تشد الرحال) بضم أوله بلفظ النفي ، والمراد النهي عن السفر الى غيرها ، قال الطبري : هو أبلغ من صريح النهي ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال بالمهمل جمع رحل وهو البعير كالسرج للفرس ، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيول والبغال والحمير والمشي في المعنى المذكور ، ويدل عليه قوله في بعض طرقه « إنما يسافر » أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة . **قوله** (إلا) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال الى موضع ، ولازمه منع السفر الى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي . **قوله** (المسجد الحرام) أى الحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب . والمسجد بالحذف على البدلية ، ويجوز الرفع على الاستثناء والمراد به جميع الحرم ، وقيل يختص بالموضع الذي يصلى فيه درن البيوت وغيرها من أجزاء الحرم ، قال الطبري : ويتأيد بقوله « مسجدي هذا » لأن الإشارة فيه الى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ « إلا الكعبة » وفيه نظر لأن الذي عند النسائي « إلا مسجد الكعبة » حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد . **قوله** (ومسجد الرسول) أى محمد ﷺ ، وفي العدول عن « مسجدي » إشارة الى التعظيم . ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الآتي قريبا « ومسجدي » . **قوله** (ومسجد الأقصى) أى بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف الى الصفة ، وقد جوزوه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى (وما كنت بجانب الغربي) والبصريون يؤولونه باضممار المكان ، أى الذي بجانب المكان الغربي ومسجد المسكان الأقصى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وسيأتي في ترجمة إبراهيم الخليل من أحاديث الأنبياء وبيان ما فيه من الاشكال والجواب عنه ، وقال الزنجشري : سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل لبعده عن الأقدار والحبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة الى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه . وبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر وبحذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الآلاف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد ، والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضا ، وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمل ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهمل وكسر اللام الخفيفة ، وأوردى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها تحنانية ساكنة قال الأعشى :

وقد طفت للال آفاقه دمشق فخص فأورى سلم

ومن أسمائه كورة وبيت إيل وصهيون ومصر وثآخره مثانة وكورشيليا وبابوس بموحدين ومعجمة ، وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوي في كتابه « ليس » ، وسيأتي ما يتعلق بمكة والمدينة في كتاب الحج . وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبلة الناس وإلى حجهم ، والثاني كان قبلة الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى . واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني : يحرم شد الرحال إلى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حسين إلى اختياره . وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له : لو أدركت قبلا أن تخرج ما خرجت ، واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته ، ووافقه أبو هريرة . والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ « لا ينبغي للبطي أن تعمل » وهو لفظ ظاهر في غير التحريم (١) ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابي : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذر الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي ، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ « لا ينبغي للبطي أن يشد رحاله إلى مسجد يتنهي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي » وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدتها بالاحتكاف فيها حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلا ، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبيهقي واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعي في « الأم » يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي ، وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر ، أن رجلا قال للنبي ﷺ « إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس » قال : صل ههنا ، وقال ابن النين : الحجة على الشافعي أن أعمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قريبة فوجب أن يلزم بالنذر كل مسجد الحرام انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفرع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد

(١) ليس الأمر كما قال ، بل هو ظاهر في التحريم والنسك ، وهذه اللفظة في عرف الشارع شأنها عظيم كما في قوله تعالى « وما ينبغي للرجل أن ينذر ولدا به وقوله » قالوا سبحانه ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء به الآية

الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتسكن صلاته في أى مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به ، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينعتق نذره ، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد فباء لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي ، قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشبر إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل^(١) إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدلت به على دفع ما ادعاه غيره من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدبا لا أصل الزيارة فانها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذى الجلال وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب . قال بعض المحققين : قوله لا إلى ثلاثة مساجد ، المستثنى منه محذوف ، فاما أن يقدر عاما فيصير : لا تشد الرحل إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أخص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني ، والاولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فعني الحديث : لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم . قوله (زيد بن رباح) بالوحدة ، وعبيد الله بالتصغير ، والأغر هو سليمان شيخ الزهري المتقدم . قوله (صلاة في مسجدى هذا) قال النووي : ينبغي أن يحرص المصل على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه ﷺ دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ،

(١) هذا اللازم لا بأس به ، وقد ألزمه الشيخ ، وليس في ذلك بشاعة بحمد الله عند من عرف السنة ومواردها ومصادرها ، والأحاديث الروية في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم كلها ضعيفة بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره ، ولو صحت لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد بل تكون عامة مطلقة ، وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها وبقيدها ، والشيخ لم ينسكرك زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من دون شد الرحال ، وإنما أنسكرك شد الرحل من أجلها مجردا عن قصد المسجد . فقلبه وافهم . والله أعلم

بل صحح النورى أنه يعم جميع الحرم . **قوله** (إلا المسجد الحرام) قال ابن بطلال : يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة أو فاضلا أو مفضولا . والاول أرجح لأنه لو كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل ، بخلاف المساواة انتهى . وكأنه لم يقف على دليل ثانى ، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ ، صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا ، وفي رواية ابن حبان ، وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ، قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، ومثله لا يقال بازى . وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعا ، صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ، وفي بعض النسخ ، من مائة صلاة فيما سواه ، فعلى الاول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة ، وعلى الثانى معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات ، لكن من رواية عطاء في ذلك عنه ، قال ابن عبد البر : جائز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير ، وروى البزار والطبرانى من حديث أبى الدرداء رفعه ، الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدى بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة ، قال البزار لإسناده حسن . فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام ، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره ، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثى أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال : معناه فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ، قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة ، وحسبك بقول يؤل إلى هذا ضعفا . **قال** : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه ، وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فانما فضله عليه بمائة صلاة ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ، ويشير إلى مسجد المدينة . وللنسائى من رواية موسى الجهنى عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أبى هريرة وفي آخره ، إلا المسجد الحرام فانه أفضل منه بمائة صلاة ، واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله ﷺ ، ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة ، مع قوله ، موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث أبى سلمة عن عبد الله بن عدى بن الحراء قال ، رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الخزرة فقال : والله إنك لخير أرض أَرْض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت ، وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه

الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم . وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقرة التي دفن فيها النبي ﷺ لحكي الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وتعقب بأن هذا لا يتملق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للعابد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود ، وقال النووي في شرح المذهب : لم أر لأصحابنا تقلدا في ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها ، أما من أور به وأنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلتها . وقال غيره : سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقرة التي أخذ منها ترابه عند ما يخلق رواه ابن عبد البر في أواخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقوفا ، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة ، فعلى هذا فالبقرة التي ضمت أعضاءه من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم . واستدل به على تضعيف الصلاة مطلقا في المسجدين ، وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره أن ذلك يختص بالفرائض لقوله ﷺ : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عموميه فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقا . ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يمتد إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره ، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم . وقد أوهم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعا وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة ، لكن هل يجتمع التضعيفان أو لا ؟ محل بحث

٢ - باب مسجد قباء

١١٩١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية أخبرنا أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصلي من الضحى إلا في يومين : يوم يقدم مكة فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين خلف المقام ، ويوم يأتي مسجد قباء فإنه كان يأتيه كل سبت ، فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه . قال : وكان يحدث أن رسول الله ﷺ كان يزوره راكبا واطريا .

[الحديث ١١٩١ - أطرافه في : ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١٣٢٦]

١١٩٢ - قال : وكان يقول « إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ، ولا أمتع أحدا أن يصلي في أي ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحرروا طلوع الشمس ولا غروبها »

قوله (باب مسجد قباء) أي فضله ، وقباء بضم القاف ثم موحدة مدودة عند أكثر أهل اللغة ، وأنكر السكري قصره لكن شحاه صاحب العين ، قال السكري : من العرب من يذكره فيصرفه ومنهم من يؤثنه فلا

بصرفه . وفي المطالع : هو على ثلاثة أميال من المدينة . وقال يا قوت : على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة . وسمى باسم بئر هناك . والمسجد المذكور هو مسجد بنى عمرو بن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ ، وسيأتى ذكر الخلاف في كونه المسجد الذى أسس على التقوى في « باب الهجرة » ، ان شاء الله تعالى .
قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) في رواية أبي ذر « هو الدورى » . **قوله** (كان لا يصل الضحى) تقدم الكلام عليه قريبا . **قوله** (وكان) أى ابن عمر . **قوله** (يزوره) أى يزور مسجد قباء . **قوله** (وكان يقول) أى ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في أواخر المواقيت . وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذى بها وفضل الصلاة فيه ، لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة

٣ - باب من أتى مسجد قباء كل سبت

١١٩٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتى مسجد قباء كل سبت ماشيا وراكبا ، وكان عبد الله رضى الله عنه يفتله » **قوله** (باب من أتى مسجد قباء كل سبت) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التي قبلها ، لانه قيد فيها في الموقف بخلاف المرفوع فأطلق ، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، باسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال « لأن أصلى في مسجد قباء ركعتين أحب إلى من أن آتى بيت المقدس مرتين ، لو يعلمون ما في قباء لضربوا إليه أكباد الإبل » . **قوله** (ماشيا وراكبا) أى بحسب ما تيسر ، والواو بمعنى أو . **قوله** (وكان عبد الله) أى ابن عمر كما ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي

٤ - باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا

١١٩٤ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله قال « حدثني نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتى قباء راكبا وماشيا » زاد ابن نمير « حدثنا عبيد الله عن نافع في ركعتين » **قوله** (باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم . **قوله** (حدثنا يحيى) زاد الاصيلي « ابن سعيد » وهو القطان ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى . **قوله** (زاد ابن نمير) أى عبد الله (عن عبيد الله) أى ابن عمر . وطريق ابن نمير وصلها مسلم وأبو يعلى قال « أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا أبي به » وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده « حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله » فذكره بالزيادة ، وادعى الطحاوى أنها مدرجة ، وأن أحد الرواة قاله من عنده لعله أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصل . وفي هذا الحديث على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهى عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم^(١) لكون

(١) هذا فيه نظر . والصواب أنه للتحريم كما هو الأصل في نهيه صلى الله عليه وسلم . والجواب عن حديث قباء أن المراد بشد الرحال في أحاديث النهى السكناية عن السفر لا مجرد شد الرحل ، وعليه فلا إشكال في ركوب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وقد سبق لتأخر ما يرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث النهى عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . فذهب . وأما الموقف

النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً ، وتعقب بأن مجيئه ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الانصار وتفقد حالم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت

٥ - باب فضل ما بين القبر والمنبر

١١٩٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »

١١٩٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضٍ »

[الحديث ١١٩٦ - أطرافه في : ١٨٨٨ ، ٦٥٨٨ ، ٧٣٣٥]

قوله (باب فضل ما بين القبر والمنبر) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض ، وترجم بذكر القبر ، وأورد الحديثين بلفظ البيت ، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر ، قال القرطبي : الرواية الصحيحة ، بيق ، ويروي : قبرى ، وكأنه بالمعنى لأنه دُفِنَ في بيت سكناه . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** (ومنبري على حوض) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر ، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضل المدينة من أواخر كتاب الحج ، ويأتي السلام على المثلث هناك إن شاء الله تعالى مسترفي

٦ - باب مسجد بيت المقدس

١١٩٧ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمْعَةَ عَنْ قُرَّةَ مَوْلَى زَيْدٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَتَقَنِّي قَالَ : لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ إِلَّا مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ . وَلَا صَوْمٌ فِي يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى . وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ . وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَبَى ، وَمَسْجِدِي »

قوله (باب مسجد بيت المقدس) أى فضله . **قوله** (وآتقني) بالمد ثم نون مفتوحة ثم كاف ساكنة بعدها نونان ، يقال آتق كذا إذا أعجبه ، وشىء موقى أى معجب ، وقوله وأعجبني من التأكيد بغير اللفظي ، وحكى ابن الأثير أنه روى ، أيتقني ، بتحتانية بدل الألف قال : وليس بشىء ، وضبطه الاصيل ، أيتقني ، بمشاة فوقانية من التوق ، وإنما يقال منه توقى كشوقى . **قوله** (لا تسافر المرأة) سيأتي الكلام عليه في الحج . **قوله** (ولا صوم) سيأتي في الصوم ، وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت ، وقوله (ولا تشد الرحال) تقدم قريباً

(خاتمة) اشتملت أبواب التطوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعلوم منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة ، المكرر منها فيها وفيها مضى اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص اثنا عشر وأمه مسلم على تحريجها سوى حديث ابن عمر في صلاة الضحى ، وحديث عبد الله بن مغفل في الركعتين قبل المغرب ، وحديث عقبة بن عامر فيه . وفيها من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثراً وهي الستة المذكورة في الباب الأول ، وأثر ابن عمر عن أبيه وأبي بكر ونفسه في ترك صلاة الضحى ، وأثر أبي تميم في الركعتين قبل المغرب ، وأثر محمود بن الربيع عن أبي أيوب وكلها موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢١ - كتاب العمل في الصلاة

١ - باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ

وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَقَ قَلَنْسُوتَهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا . وَوَضَعَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُصْفِهِ الْأَيْسَرِ

إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا

١١٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ تَحْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ

أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ خَالَتُهُ -

قَالَ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرَضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوِيلِهَا ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى

انْتَصَفَ اللَّيْلَ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَفَسَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِ بَيْدِهِ ، ثُمَّ

قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ هِرْمَانَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُتَلَفٍّ فَنَوَّضًا مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَمُضَوِّدًا ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَعَمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ قَعَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِ الْيُمْنَى ، يَفْتِلُهَا بِيَدِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ

رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ

خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ »

(أبواب العمل في الصلاة) ثبت في نسخة الصغاني هنا بسملة

(باب) في نسخة الصغاني أبواب . قوله (استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة . وقال ابن

عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء . ووضع أبو إسحق - يعني السبيعي - قلنسوته في الصلاة ورفعها .

ووضع على كفه على رصغه الأيسر ، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا) هذا الاستثناء من بقية أثر علي على

ما سأوضحه ، وظن قوم أنه من تنمة الترجمة ، فقال ابن رشيد : قوله (إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا ، هو مستثنى

من قوله (إذا كان من أمر الصلاة ، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء مع ما في ذلك من

دفع التشويش عن النفس ، قال : وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله ، وقال ابن عباس ، انتهى . وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه فقال : قوله ، إلا أن يحك جلدا ، ينبغي أن يكون من صلة الباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة ، وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي العلامة هلاء الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه من أدركناه ، وهو وهم ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر على ، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه - وكان شديد لزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال : كان على إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا ، هكذا روينا في السفينة الجرامدية ، من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ ، إلا أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ، وهذا هو الموافق للترجمة ولو كان أثر على انتهى عند قوله ، الأيسر ، لما كان فيه تعلق بالترجمة إلا بيده ، وهذا من فوائد تخريج التعليقات . والرصغ بسكون الصاد المهملة بعدها معجمة قال صاحب العين : هو لغة في الرصغ ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد . وقال صاحب المحكم : الرصغ مجتمع الساقين والقدمين . ثم إن ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مطلقه ، وكان المصنف أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر ليخرج العبث ، ويمكن أن يقال : لها تعلق بالصلاة لأن دفع ما يؤذى المصلح يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، ويدخل في الاستعانة التعلق بالحبل عند التنب والاعتقاد على العصا ونحوهما ، وقد رخص فيه بعض السلف ، وقد مر الأمر بحل الحبل في أبواب قيام الليل ، وسيأتي ذكر الاختصار بعد أبواب . قوله (وأخذ بأذني اليمنى يفتلها) هو شاهد الترجمة ، لأنه أخذ بأذنه أولا لإدارته من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن ، وذلك من مصلحة الصلاة . ثم أخذ بها أيضا لتأنيسه لكون ذلك ليلا كما تقدم تقريره في أبواب الصفوف . قال ابن بطال : استبط الخاري منه أنه لما جاز للبصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت استعانته في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس في أبواب الوتر

٢ - باب ما يدهى من الكلام في الصلاة

١١٩٩ - **حدثنا** ابن نمير قال **حدثنا** ابن فضيل **حدثنا** الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه قال : **«** كنّا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا . فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقال : إن في الصلاة شغلا »

[المحدث ١١٩٩ - طرفه في ١٢١٦ ، ٣٨٧٥]

حدثنا ابن نمير **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** هريم بن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه

١٢٠٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن إسماعيل عن الحارث بن شبيب عن أبي هريرة الشيباني

قال : قال لي زيد بن أرقم « إن كنا لتسكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ ، يسكلم أحدنا صاحبه بمحاجته ، حتى نزلت (حافظوا على الصلوات) الآية ، فأمرنا بالسكوت »

[الحديث ١٢٠٠ - طرفه في : ٤٥٣٤]

قوله (باب ما ينهى من الكلام في الصلاة) في رواية الأصمعي والكشميني « ما ينهى عنه » وفي الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه كما سيأتي حكاية الخلاف فيه . قوله (حدثنا ابن نمير) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، نسب إلى جده ، ولم يدرك البخاري عبد الله . قوله (كنا نسلم على النبي ﷺ) وهو في الصلاة (في رواية أبي وائل) كنا نسلم في الصلاة ونأمر بمحاجتنا ، وفي رواية أبي الأحوص « خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة ، وسيأتي للمصنف بعد باب نحوه في حديث التشهد . قوله (النجاشي) يفتح النون وحكى كسرهما ، وسيأتي تسميته بالإشارة إلى شيء من أمره في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . (فائدة) : روى ابن أبي شيبة عن مرسل ابن سيرين أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وقد بوب المصنف لمسألة الإشارة في الصلاة بترجمة مفردة وستأتي في أواخر مجموع السهو قريباً . قوله (فلم يرد علينا) زاد مسلم في رواية ابن فضيل « قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فنرد علينا » ، وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة . قوله (إن في الصلاة شغلاً) في رواية أحمد عن ابن فضيل « لشغلاً ، بزيادة اللام للتأكيد ، والتذكير فيه للتنويع ، أي بقراءة القرآن والذكر والدعاء ، أو للتعظيم أي شغلاً وأي شغل لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بخدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره . وقال النووي : معناه أن وظيفة المصل الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا ينبغي أن يعرج على غيرها من رد السلام ونحوه ، زاد في رواية أبي وائل « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » ، وزاد في رواية كلثوم الخزاعي « إلا يذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله قانتين . فأمرنا بالسكوت » . قوله (هريم) بهاء وراء مصغراً ، والسلولى بفتح المهملة ولامين الأولى خفيفة مضمومة ، ورجال الإسنادين من الطريقتين كلهم كوفيون ، وسفيان هو الثوري ، ورواية الأعمش بهذا الإسناد مما عد من أصح الأسانيد . قوله (نحوه) ظاهر في أن لفظ رواية هريم غير متحد مع لفظ رواية ابن فضيل وأن معناه واحد ، وكذا أخرج مسلم الحديث من الطريقتين وقال في رواية هريم أيضاً « نحوه » ، ولم أقف على سياق لفظ هريم إلا عند الجوزقي فإنه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه ولم أر بينهما مغايرة ، إلا أنه قال « قدمنا » بدل رجعنا ، وزاد « فقيل له يا رسول الله » ، والباقي سواء . وسيأتي في الهجرة من طريق أبي عوانة عن الأعمش أوضح من هذا ، وللحديث طرق أخرى منها عند أبي داود والنسائي من طريق أبي ليلى عن ابن مسعود ، وعند النسائي من طريق كلثوم الخزاعي عنه ، وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق أبي الأحوص عنه ، وسيأتي التنبيه عليه في « باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن » ، من أواخر كتاب التوحيد . قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، والحارث بن شبيب ليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وأبوه بمعجمة وموحدة وآخره لام مصغر ، وليس لأبي عمر وسعيد ابن أبياس الشيباني شيخه عن زيد بن أرقم غيره . قوله (إن كنا لتسكلم) بتخفيف النون ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله « أمرنا » لقوله فيه « على عهد النبي ﷺ » حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافياً في كونه مرفوعاً .

قوله (يكلم أحدهما صاحبه بمحاجته) تفسير لقوله د تكلم ، والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء . وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه . قوله (حتى نزلت) ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ، فيقتضى أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، وذلك أن بعض المسلمين هاجروا إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضا فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى ، وكان ابن مسعود مع الفريقين ، واختلف في مراده بقوله د فلما رجعنا ، هل أراد الرجوع الأول أو الثاني ، لجئ القاضى أبو الطيب الطبرى وآخرون إلى الأول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة ، وحلوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يتقدم الحكم ثم نزل الآية بوقفه . وجئ آخرون إلى الترجيح فقالوا : يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ ، بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه ، وقال آخرون : إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني ، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر ، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال د بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي ثمانين رجلا ، فذكر الحديث بطوله وفي آخره د فتمجل عبد الله بن مسعود فشهد بدرا ، وفي السير لابن إسحق : أن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة جمع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا ، فأت منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلا فشهدوا بدرا . فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء ، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجئ نحنا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ، ويقوى هذا الجئ رواية كلثوم المتقدمة فانها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وأما قول ابن حبان : كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ، قال : ومعنى قول زيد بن أرقم د كنا نتكلم ، أى كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذى كان يعلمهم القرآن ، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه ، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق ، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وبأن في حديث زيد بن أرقم د كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ ، كذا أخرجه الترمذى قانتين أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم . وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله د كنا نتكلم ، من كان يصل خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين ، وهو متعقب أيضا بأنهم ما كانوا بمكة يجتمعون إلا نادرا ، وبما روى الطبرانى من حديث أبي أمامة قال د كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى إلى جنبه فيخبره بما فاتة فيقتضى ثم يدخل معهم ، حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة ، فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعا لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها . قوله (حافظوا على الصلوات الآية) كذا في رواية كريمة ، وساق في رواية أبي ذر وأبي الوقت الآية إلى آخرها ، وانتهت رواية الاصيل إلى قوله (الوسطى) وسياق الكلام على المراد بالوسطى وبالفتوت في تفسير البقرة ، وحديث زيد بن أرقم ظاهر في أن المراد بالفتوت السكوت . قوله (فأمرنا بالسكوت) أى عن الكلام المتقدم ذكره لا مطلقا فان الصلاة ليس فيها حال سكوت حقة . قال ابن دقيق العيد : ويترجح بما دل عليه لفظ د حتى ، إلى الغاية والفاء التى تشعر بتعليل ما سبق عليها لما يأتى بعدها .

(تنبيه) : زاد مسلم في روايته ، ونهينا عن الكلام ، ولم يقع في البخاري ، وذكرها صاحب المدة ولم ينه أحد من شراحها عليها ، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله « ونهينا عن الكلام » ، وأجيب بأن دلالة ضده دلالة التزام ، ومن ثم وقع الخلاف فلم يذكر لكونه أصرح والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ، وليس كقول الراوى هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ، وقيل ليس في هذه القصة نسخ لان إباحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخا . وأجيب بأن الذي يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكما شرعيا ، فاذا ورد ما يخالفه كان ناهيا وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله « ونهينا عن الكلام » يقتضى أن كل شئ يسمى كلاما فهو منهى عنه حملا للفظ على ما . ويحتمل أن تكون اللام للمهدد الراجع الى قوله « يكلم الرجل منا صاحبه بما حجه » ، وقوله « فأمرنا بالسكوت » ، أى عما كانوا يفعلونه من ذلك . (تكميل) : أجمعوا على أن الكلام في الصلاة - من عالم بالتحريم حامد لغير مصلحتها أو انتقاد مسلم - مبطل لها ، واختلفوا في السامى والجاهل فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، وأبطلها الحنفية مطلقا كما سيأتى في الكلام على حديث ذى الدين في السهو ، واختلفوا في أشياء أيضا كن جرى على لسانه بغير قصد أو نعتد لإصلاح الصلاة سهو دخل على إمامه أو لانتقاد مسلم لثلا يقع في مهلكة أو تقع على إمامه أو سبب لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على الكلام أو تقرب بقرية كاعتقت عبيد لله ، ففي جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه ، وستأتى الإشارة إلى بعضه حيث يحتاج إليه . قال ابن المنير في الحاشية : الفرق بين قليل الفعل للعامة فلا يبطل وبين قليل الكلام أن الفعل لا تخلو منه الصلاة غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنب غالباً مطردا ، والله أعلم

٣ - باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال

١٢٠١ - حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضى الله عنه قال : « خرج النبي ﷺ يصلح بين بنى عمرو بن عوف ، وحانت الصلاة ، فجاء بلال أبو بكر رضى الله عنها فقال : حيس النبي ﷺ ، فتوّم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئتم . فأقام بلال الصلاة ، فتقدّم أبو بكر رضى الله عنه فصلّى ، فجاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف يشقها شقاً حتى قام في الصف الأول ، فأخذ الناس بالتصفيح . قال سهل : هل تدرّون ما التصفيح ؟ هو التصفيح . وكان أبو بكر رضى الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكتروا التفت ، فاذا النبي ﷺ في الصف ، فأشار إليه : مكانك . فرفع أبو بكر يديه فحمد الله ، ثم رجع القهقرى وراءه ، وتقدّم النبي ﷺ فصلّى »

قوله (باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة) قال ابن رشيد : أراد إلحاق التسبيح بالحمد بجامع الذكر لان الذي في الحديث الذى ساقه ذكر التحميد دون التسبيح . قلت : بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصراً ، وقد تقدم في « باب من دخل ليوم الناس » من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه ورفعه

أبو بكر يديه بحمد الله تعالى ، وفي آخره « من نابه شيء في صلاته فليسبح ، وسيأتي في أواخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا . **قوله** (للرجال) قال ابن رشيد : قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء . وقد أشعر بذلك تبويبه بعد حيث قال « باب التصفيق للنساء » ، ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين ، وقد قال في الحديث « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » ، فكأنه قال : لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء ، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين ، لأن في إعمال العموم إبطالا للمفهوم . ولا يقال إن قوله « للرجال » من باب اللقب ، لأننا نقول : بل هو من باب الصفة ، لأنه في معنى الذكور البالغين انتهى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور . وفيه من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطا : جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراتب ، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم ، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر « إن شئتم » مع علمه بأنه أفضل لحاضرين . وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها . وأن من سيج أو حمد لأمر ينوبه لا يقطع صلاته ولو قصد بذلك تنبيه غيره خلافا لمن قال بالبطلان . وقوله فيه « فقال سهل » ، أي ابن سعد راوى الحديث « هل تدرون ما التصفيق هو التصفيق ، وهذه حجة لمن قال إنها بمعنى واحد » ، وبه صرح الخطابي وأبو علي القاسمي والجوهري وغيرهم ، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك ، وتعقب بما حكاه عياض في الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليدين على الأخرى ، وبالقاف يباطنها على باطن الأخرى ، وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للأنذار والتنبيه وبالقاف بجميعهما للهو واللعب ، وأغرب الداودي فزعم أن الصحابة ضربوا بأكفهم على أعقابهم ، قال عياض : كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم ففيه « ليجعلوا يضربون بأيديهم على أعقابهم »

٤ - باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم

١٢٠٢ - **حديث** عمرو بن عيسى حدثنا أبو عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « كُتِبَ نَقولُ : التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ وَنُسِي وَسُلمَ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ . فَمِيعَهُ رَسولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »

قوله (باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره وهو لا يعلم) كذا الأكثر ، وزاد في رواية كريمة بعد على غيره « مواجهة » ، وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحوى إسقاط الهاء من غيره وإضافة مواجهة ، قال : ويحتمل أن يكون يتنوين غير وقع الجهم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الأول ، ويحتمل أن يكون بناء التأنيث فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة ، ومفهومه أنه إذا كان مواجهه تبطل ، قال : وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما عليهم ما يستقبلون ، لكن رد عليه أنه لا يستوى حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ، ويبعد أن يكون

الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعا مقررا فورد النسخ عليه فيقع الفرق انتهى . وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان ، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة . وقوله في هذا السياق « وسمى ناسا بأعيانهم » يفسره قوله في السياق المتقدم « السلام على جبريل السلام على ميكائيل الخ » وقوله « يسلم بعضنا على بعض » ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم

٥ - باب التصفيق للنساء

١٢٠٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

١٢٠٤ - **حدثنا** يحيى **أخبرنا** وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

قوله (باب التصفيق للنساء) تقدم الكلام عليه قبل باب . وسفيان في الإسناد الأول هو ابن حينة ، وفي الثاني هو الثوري ، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر ، وكأن منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما يخشى من الاقتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء ، وعن مالك وغيره في قوله « التصفيق للنساء » أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة ، وقد ثبت برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر « فليسبح الرجال وليصفيق النساء » فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة ، قال القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبرا ونظرا

٦ - باب من رجع القهقري في صلاته أو تقدم بأمر ينزل به

رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

١٢٠٥ - **حدثنا** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله قال يونس قال الزهري **أخبرني** أنس بن مالك أن المسلمين بينا هم في الفجر يوم الاثنين وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بهم ، ففجأهم النبي ﷺ قد كشف ستر حجرة عائشة رضي الله عنها ، فنظر إليهم وهم صفوف ، فتبسم بضحك . فتسكع أبو بكر رضي الله عنه على عتيبه وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم فراحا بالنبي ﷺ حين رأوه . فأشار بيده أن أتموا . ثم دخل الحجرة وأرخى الستار . وتوفي ذلك اليوم »

قوله (باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به ، رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديثه الماضي قريبا ففيه « فرفع أبو بكر يديه لحمد الله ثم رجع القهقري » . وأما قوله « أو تقدم » فهو مأخوذ من الحديث أيضا ، وذلك أن النبي ﷺ وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الاتهام به فامتنع

أبو بكر من ذلك ، فتقدم النبي ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الإمام الى موقف المأموم . ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجمعة من صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى يسجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد إلى مقامه ، والله أعلم . واستدل به على جواز العمل في الصلاة إذا كان يسيرا ولم يحصل فيه التوالى . قوله (حدثنا بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (قال يونس قال الزهري) أى قال قال يونس وهى تحذف خطأ فى الاصطلاح لا نطقا . قوله (ففجأهم) قال ابن التين : كذا وقع فى الأصل بالالف وحقه أن يكتب بالياء لان عينه مكسورة كوطئهم انتهى ، وبقية فوائد المتن تقدمت فى باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، من أبواب الإمامة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى فى أواخر المغازى ان شاء الله تعالى

٧ - باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة

١٢٠٦ -- قال الليث حدثني جعفر عن عبد الرحمن بن هرم قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه . قال رسول الله ﷺ « نادت امرأة ابنها وهو فى صومعة قالت : يا جريج . قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظروا فى وجه المياميس . وكانت آوى إلى صومعته راعية ترعى النعم ، فولدت ، فقيل لها : بمن هذا الولد ؟ قالت . من جريج نزل من صومعته . قال جريج : ابن هذه التى تزعم أن ولدها لى ؟ قال : يا بابوس ، من أبوك ؟ قال : راعى النعم »

[الحديث ١٢٠٦ - المرافقة فى : ٢٤٨٢ ، ٣٤٣٦ ، ٣٤٦٦]

قوله (باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة) أى هل يجب لإجابتها أم لا ؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا ؟ فى المسألتين خلاف ، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط . قوله (وقال الليث) وصله الاسماعيل من طريق عاصم ابن على أحد شيوخ البخارى عن الليث مطولا ، وجعفر هو ابن ربيعة المصرى ، وجريج بجمعين مصغر . وقوله فى وجه المياميس فى رواية أبى ذر وجوه ، بصيغة الجمع والمياميس جمع مومسة بكسر الميم وهى الزانية ، قال ابن الجوزى : اثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها وخرج على إشباع الكسرة وحكى غيره جوازه ، قال ابن بطال : سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام فى الصلاة كان فى شرعهم مباحا ، فلما آثروا استمراره فى صلاته ومتاجانه على إجابتها دعت عليه لتأخيرها حقها انتهى . والذى يظهر من ترديده فى قوله ، أمى ، وصلاتى ، أن الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجها ، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لو كان جريج عالما لعلم أن إجابتها أمه أولى من عبادة ربه ، ويزيد هذا مجهول ، وحوشب بمهمة ثم معجمة وزن جعفر ، وروى الديلماطى فزع أنه ذو ظلم ، والصواب أنه غيره لأن ذا ظلم لم يسمع من النبي ﷺ ، وهذا وقع التصريح بسأعه . وفوله فيه « يا بابوس » بموحدتين بينهما ألف سا دنة والثانية مضمومة وآخره مهمة قال الفزاز : هو الصغير ، وقال ابن بطال : الرضيع ، وهو بوزن جاسوس . واختلف هل هو عربى أو معرب ؟ وأهرب الداودى الشارح فقال : هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر ، وقد قال الشاعر :

حنت قلوبى الى بابوسها جزعا . وقال الكرماني : إن صحت الرواية بتقنين السين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة ، وسيأتى بقية الكلام عليه في ذكر بنى اسرائيل

٨ باب مسح الحصى في الصلاة

١٢٠٧ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا شيبان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** قال **حدثني مَعْقِبُ** « **ان النبي ﷺ** قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال : إن كنت فاعلا فواحدة »

قوله (باب مسح الحصى في الصلاة) قال ابن رشيد : ترجم بالحصى والمئن الذي أورده في التراب ، لينبه على إلحاق الحصى بالتراب في الاختصار على التسوية مرة . وأشار بذلك أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحصى ، كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ المسح في المسجد يعنى الحصى ، قال ابن رشيد : لما كان في الحديث ، يعنى ، ولا يدري أى قول الصحابي أو غيره عدل عنها البخارى إلى ذكر الرواية التي فيها التراب . وقال الكرماني : ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد في التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى . قلت : قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ « فان كنت لا بد فاعلا فواحدة تسوية الحصى » وأخرجه الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى بلفظ « سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى في الصلاة ، ففعل البخارى أشار إلى هذه الرواية . أو إلى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال « سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى عن مسح الحصى فقال : واحدة أو دعة ، ورواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر بلفظ « اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى ، وقوله « اذا قام » المراد به الدخول في الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الاولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو في الصلاة به . (تنبيه) : التثييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد لذلك ، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصل عليه من الرمل والقذى وغير ذلك . **قوله** (حدثنا شيبان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ، وفي رواية الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى « حدثني أبو سلمة ، ومعقيب بالمهمله وبالقفاف وآخره موحدة مصغر هو ابن أبي فاطمة الدوسى حليف بنى عبد شمس ، كان من السابقين الأولين ، وليس له في البخارى إلا هذا الحديث الواحد . **قوله** (في الرجل) أى حكم الرجل ، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار في جميع المكلفين . وحكى النووى اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره في الصلاة ، وفيه نظر فقد حكى الخطابي في « المعالم » عن مالك أنه لم ير به بأسا وكان يفعله فكأنه لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال : إنه حرام إذا زاد على واحدة لظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أو لا . مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع ، والذي يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع ، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة . لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التي تواجهه جانلا . وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال « إذا سجدت فلا تمسح الحصى ، فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها ، فهذا تعليل آخر والله أعلم . **قوله** (حيث يسجد) أى مكان السجود ، وهل يتناول المعنى الساجد ؟ لا يبعد ذلك . وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال « ما أحب أن لي حر النعم وأنى مسحت مكان جبيني من الحصى ، وقال

عياض : كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف . قلت : وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدى لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح .
قوله (فواحدة) بالنصب على إضمار فعل أى « فأمسح واحدة » ، أو على النعت لمصدر محذوف ، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أى فواحدة تكفى ، أو إضمار المبتدأ أى فالمشروع واحدة . ووقع في رواية الترمذى « ان كنت فاعلا فرة واحدة »

٩ - باب بسط الثوب في الصلاة للسجود

١٢٠٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر **حدثنا** غالب عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كُتِبَ نَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ . فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ »

قوله (باب بسط الثوب في الصلاة للسجود) هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضا ، وهو أن يعتمد إلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، وتقدم الخلاف في ذلك وتفرقة من فرق بين الثوب الذى هو لابس أو غير لابس . **قوله** (حدثنا بشر) هو ابن المفضل ، وغالب هو القحطان كما وقع في رواية أبي ذر

١٠ - باب ما يجوز من العمل في الصلاة

١٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن أبي النضر عن أى سلمة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أُمِدُّ رَجُلًا فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَإِذَا سَحَدَ غَمَزَنِي ، فَارْفَعْتُهَا ، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتُهَا »

١٢١٠ - **حدثنا** محمود **حدثنا** شبابة **حدثنا** شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضى الله عنه « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ رَضِيَ لِي فِدًّا عَلَى لَيْقُطَعَ الصَّلَاةَ عَلَيَّ ، فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَّيْتُهُ ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَوْقِفَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سَلَامَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِثْلًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ فَدَّاهُ اللَّهُ خَاسِنًا » ثُمَّ قَالَ النَّضَرُ بْنُ كُمَيْلٍ : فَدَعَّيْتُهُ بِالذَّالِ ، أَيْ خَفَقْتُهُ . وَفَدَّعَيْتُهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْنَ ﴾ أَيْ يُدْفَعُونَ . وَالصَّوَابُ فَدَعَّيْتُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَذَا قَالَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَالنَّوَاءِ

قوله (باب ما يجوز من العمل في الصلاة) أى غير ما تقدم ، وأورد فيه حديث عائشة في نومها في قبلة النبي ﷺ وغمره لها إذا سجد ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة على الفراش ، في أوائل الصلاة . **قوله** (حدثنا محمود) هو ابن غيلان ، وشبابة بمجمة وموحدتين الأولى خفيفة . **قوله** (ان الشيطان عرض) تقدم في باب ربط الغريم في المسجد ، من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ « ان عفريتا من الجن تفلت على ، وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير ابليس كبير الشياطين . **قوله** (فسد على) بالمجمة أى حمل . **قوله** (ليقطع) في رواية الحموى والمستمل بمحذف اللام . **قوله** (فدعته) يأتى ضبطه بعد . **قوله** (فتظنوا) في رواية الحموى

والمستعمل ، أو تنظروا اليه ، بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتى الكلام على بقيته في أول بدء الخلق ان شاء الله تعالى . **قوله** (قال النضر بن شميل فدعته بالذال) يعنى المعجمة وتخفيف العين المهملة (أى خنفته ، وأما فدعته بالمهملة وتشديد العين فن قوله تعالى (يوم يدعون الى نار جهنم) أى يدعون والصواب الاول ، إلا أنه - يعنى شعبة - كذا قاله بتشديد العين) انتهى . وهذا الكلام وقع في رواية كريمة عن السكسيمي ، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهى في كتاب « غريب الحديث للنضر » وهو في مروياتنا من طريق أبى داود المصاحفى عن النضر كما بينته في تعليق التعليق

١١ - باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة

وقال قتادة : إن أخذ ثوبه يتبع السارق ويدع الصلاة

١٢١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الأزرق بن قيس قال « كنا بالأهواز فأتنا الحرورية ، فبينما أنا على جرف نهر إذا رجلٌ يصلى ، وإذا لجامٌ دابته بيديه ، فجعلت الدابة تنزعها ، وجعل يتبعها - قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمي - فجعل رجلٌ من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ . فلما انصرف الشيخ قال : إني سمعت قولكم ، وإني غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو سبع غزوات وثمان ، وشهدت تبسيرة ، وإني إن كنت أن أراجع مع دابتي أحب إلي من أن أدعها رجع إلى ما فيها فيشقى على »

[الحديث ١٢١١ - طريقه في : ٦١٢٧]

١٢١٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة قال : قالت عائشة « خست الشمس ، فقام النبي ﷺ قرأ سورة طويلة ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع رأسه ، ثم استفتح بشورة أخرى ، ثم ركع حتى قضاها وسجد ، ثم فعل ذلك في الثانية ثم قال : إنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرج عنكم . لقد رأيت في مقامى هذا كل شئ وعِدته ، حتى لقد رأيته أريد أن أخذ قطعاً من الجنة حين رأيتموني جئت أقدم ، ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت ، ورأيته فيها عمرو بن لحي وهو الذى سبب السائب »

قوله (باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة) أى ماذا يصنع ؟ . **قوله** (وقال قتادة الخ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمعناه وزاد فيرى صيباً على بر فيتخوف أن يسقط فيها ، قال : ينصرف له . **قوله** (كنا بالأهواز) بفتح الهمزة وسكون الهاء هى بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت في خلافة عمر ، قال في المحكم : ليس له واحدة من لفظه ، قال أبو عبيد البكري : هى بلد يجمعها سبع كور فذكرها . قال ابن خرداذبة : هى بلاد واسعة متصلة بالجبل واصبان . **قوله** (الحرورية) بمجملات أى الخوارج ، وكان الذى يقاتلهم اذ ذاك المهلب بن أبي صفرة كما في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيلى ، وذكر محمد بن قدامة الجوهري في كتابه « أخبار الخوارج »

أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة ، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن ولي عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولى المهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج ، وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه . وهو يعكر على من أرخ وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها . قوله (على جرف نهر) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء ، وهو المكان الذي أكله السيل . وللكشيمى بفتح المهملة وسكون الراء أى جانبه ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب دكنا على شاطئ نهر قد غضب عنه الماء ، أى زال وهو قوى رواية الكشيمى ، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة وكنت في ظل قصر مهران بالاهواز على شاطئ دجيل ، وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر . قوله (إذا رجل) في رواية الحموي والكشيمى « إذا جاء رجل » . قوله (قال شعبة هو أبو برزة الأسلى) أى الرجل المصل ، وظاهره أن الأزرق لم يسمه لشعبة ولكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره « فإذا هو أبو برزة الأسلى » ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل « لجاء أبو برزة » ، وفي رواية حماد في الأدب « لجاء أبو برزة الأسلى على فرس فصلى وخلعها فانطلقت فانبعها » ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس « أن أبا برزة الأسلى مشى إلى دابته وهو في الصلاة » الحديث ، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن تلك الصلاة كانت صلاة العصر ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل « فضت الدابة في قبته فانطلق فأخذها ثم رجع القهقري » . قوله (لجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ) في رواية الطيالسي « فإذا بشيخ يصلى قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنسكست الدابة فنكس معها ، ومعنا رجل من الخوارج فجعل يسبه ، وفي رواية مهدي أنه قال : ألا ترى إلى هذا الحمار ، وفي رواية حماد فقال : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . قوله (أو ثمانيا) كذا للكشيمى ، وفي رواية غيره « أو ثمانى » بغير ألف ولا تنوين ، وقال ابن مالك في شرح التمهيل : الأصل « أو ثمانى غزوات لخداف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله » ، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ « سبع غزوات » بغير شك . قوله (وشهدت تبسييره) كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق « من التبشير » ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه وقع هذه « وشهدت تستر » بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال : معنى شهدت تستر أى فتحها ، وكان في زمن عمر انتهى . ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع ، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي ﷺ تجويز مثله ، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره « قال فقلت للرجل ما أرى الله إلا مخزيك » شتمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ ، وفي رواية مهدي بن ميمون « فقلت اسكت فعل الله بك ، هل تدري من هذا ؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ » ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور ، وفي هذا الحديث من الفوائد جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر ، وأشار أبو برزة بقوله « وروايت تبسييره » إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : أن كل شيء يخشى إنلافه من متاح وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله . وقوله « ما ألفها » يعنى الموضع الذي ألفته واعتادته ، وهذا بناء على غالب أمرها ، ومن الجائز أن لا ترجع إلى ما ألفها بل تنوجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تضييع المسال المنهي عنه . (تنبيه) : ظاهر سياق هذه القصة أن أبا

برزة لم يقطع صلاته . ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق ، فأخذها ثم رجع القهقري ، فإنه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة . وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيرا . وهو مطابق لثاني حديث الباب لأنه يدل أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها . فهو عمل يسير ومشى قليل فليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن تذهب دابته ، قال : ينصرف . قيل له أفيتم ؟ قال : إذا ولي ظهره القبلة استأنف ، وقد أجمع الفقهاء على أن المشى الكثير في الصلاة المفروضة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل كما قررناه . وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر . قوله (وإني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها) قال الذهبي : إني وما بعدها اسم مبتدأ وإن أرجع اسم مبذل من الاسم الاول وأحب خبر عن الثاني وخبر كان محذوف ، أي إني إن كنت راجعا أحب إلى . وقال غيره أن كنت بفتح الهمزة وحذفت اللام وهي مع كذا بتقدير كوني وفي موضع البذل من الضمير في إني ، وأن الثانية بالفتح أيضا مصدرية . ووقع في رواية حماد ، وقال إن منزلي متراخ - أي متباعد - فلو صليت وتركته - أي الفرس - لم آت أهلي إلى الليل ، أي لبعد المسكان . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، و - قد - تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري مستوفى . وقوله ، فلما قضى ، أي فرغ ولم يرد القضاء الذي هو ضد الاداء . قوله (لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء وعدته) في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وعدتم ، وله في حديث جابر ، عرض على كل شيء تولجونه . قوله (لقد رأيت) كذا للأكثر وللمحموى والمستمل ، لقد رأيت ، ولمسلم ، حتى لقد رأيتني ، وهو أرجه . قوله (أريد أن آخذ قطعا) في حديث جابر ، حتى تناورات منها قطعا قصرت يدي عنه ، والقطف بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيرا يروونه بالفتح والكسر هو الصواب . قوله (قطعا من الجنة) يعني عنقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس . قوله (حين رأيتموني جعلت أقدم) قال السكرماني : قال في جهنم حين رأيتموني تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فإنه قد وقع كذا قال ، وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعا في حديث جابر عند مسلم ولفظه ، لقد جئ بالناز ، وذلكم حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفتحها ، وفيه ثم جئ بالجنة ، وذلكم حين رأيتموني تقدمت حتى قت في مقامى ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في أبواب الكسوف . قوله (ورأيت فيما عمرو بن لحي) باللام والمهملة مصدر وسيأتي شرح حاله في أخبار الجاهلية . قوله (وهو الذي سيب السوائب) جمع سائبة ، وسيأتي الكلام عليها في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث أن المشى القليل لا يبطل الصلاة ، وكذا العمل اليسير ، وأن النار والجنة مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف . ووجه تعليق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير ، لأن الذي تنفلت دابته يحتاج في حال إمساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة ، وقد أشرت إلى ذلك في آخر حديثه . وأغرب السكرماني فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا

١٢ - باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة

وَبُذِّكِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَجْدَةِ فِي كُسُوفٍ

١٢١٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتعيط على أهل المسجد وقال : إن الله قبل أحدكم ، فإذا كان في صلاته فلا يبرقن - أو قال : لا يتنخمن - ثم نزل فحتمها بيده »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره

١٢١٤ - **حديث** محمد بن حنبل حدثنا غندر حدثنا شعبة قال : سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا كان في الصلاة فأنجى ربه ، فلا يبرقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى »

قوله (باب ما يجوز من البصاق والتفخ في الصلاة) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام ، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز ، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا ، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققا فعلة يضر وإلا فلا . **قوله** (ويذكر عن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاص (تفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام وقفا معه ، الحديث بطوله ، وفيه « وجعل ينفخ في الأرض ويبيك وهو ساجد ، وذلك في الركعة الثانية ، وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في الهوى عن « براق في القبلة » ، فأما حديث ابن عمر فقله فيه « أن الله قبل أحدكم ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي مواجهه ، وقد تقدم في « باب حاك البراق باليد من المسجد » من أبواب المساجد مع الكلام عليه ، وزاد في هذه الرواية « فتعيط على أهل المسجد » ، ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك . **قوله** (فلا يبرقن أو قال لا يتنخمن) في رواية الاسماعيلي « لا يبرقن أحدكم بين يديه » . **قوله** فيه (وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره) في رواية الكشميني « عن يساره » ، هكذا ذكره موقوفا ولم تتقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر ، لكن وقع عند الاسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ « لا يبرقن أحدكم بين يديه » ، ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه ، فساقه كله معطوفا بعضه على بعض ، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله « فلا يبرقن بين يديه » ، والباقي موقوف . وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع منه مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعا ، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده ، قال ابن بطال : وروى عن مالك كراهة النفخ في الصلاة ، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام ، وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحق ، وفي المدونة : النفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة .

وعن أبي حنيفة ومحمد : إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا ، قال والقول الأول أولى ، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالتاء والفاء ، قال وقد اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة فدل علمه جواز النفخ فيها إذ لا فرق بينهما ، ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى كلامه ، ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحح هندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنضح حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا ، قال ابن دقيق العيد : وإقائل أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام أن يكون كل حرفين كلاما ، وإن لم يكن كذلك فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فليراع شرطه في مساواة الفرع للأصل ، قال : والأقرب أن ينظر الى مواقع الاجماع والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاما فاأجمع على إلحاقه بالكلام الحق به وما لا فلا . قال : ومن ضعيف التعليل قولهم لإبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه ﷺ نفخ في الكسوف انتهى . وأجيب بأن نفخه ﷺ محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف ، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو فإن فيه د ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أف ، فصرح بظهور الحرفين . وفي الحديث أيضا أنه ﷺ قال د وعرضت على النار فجعلت أفنفخ خشبة أن يفشاكم حرها ، والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد اليه فانتفى قول من حمله على الغلبة ، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم . وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاما حتى يشدد الفاء ، قال : والنافخ في نفخة لا يخرج الفاء صادقة من مخرجها ، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مبطل أفهما أو لم يفهما ، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل . (تنبيهان) : الأول نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين ، وكان الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يترك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الخوف من الله تعالى لا تبطل به الصلاة مطلقا . (الثاني) ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت د رأى النبي ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ ، فقال : يا أفلح ترب وجهك ، رواه الترمذي وقال : ضعيف الاسناد . قلت : ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة ، وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى . وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني وعن زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند البزار وأسانيد الجميع ضعيفة جداً ، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبه ، والرخصة فيه عن قدامة بن عبد الله أخرجه البيهقي

١٣ - باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته

فيه سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله (باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته ، فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين ، لكنه بلفظ د ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح ، وسيأتي في آخر باب

من أبواب المهور بلفظ ، والتصفيق ، ، ومناسبته للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة

١٤ - باب إذا قيل المصلي تقدم أو انتظر فانتظر - فلا بأس

١٢١٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقِدُوا أَرْزَمَهُمْ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ ، فقليل للنساء : لا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا »

قوله (باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس) قال الاسماعيلي : كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة ، وليس كما ظن ، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة انتهى . والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لمن وهن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها . والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم وبحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ، وحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا . قال ابن بطال : قوله « تقدم » أي قبل رفيقك وقوله « انتظر » أي تأخر عنه . واستنبط ذلك من قوله للنساء « لا ترفعن رءوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً » فيقتضي امتثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهن . وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام ، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأفعال ، وجوز التربص في أثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة . ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة . وفتح ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة فقال : فيه جواز إصغاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة . **قوله** (حدثنا محمد بن كثير) هو انصبي البصري ، ولم يخرج البخاري للكوفي ولا للشامي ولا للصغاني شيئا . وسفيان هو الثوري . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة

١٥ - باب لا يرُدُّ السلام في الصلاة

١٢١٦ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا ابن فضال عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علي » ، فلما رجعنا سلمت عليه فلم يرُد علي وقال : إن في الصلاة سُملاً »

١٢١٧ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا كثير بن شذوذ عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ في حاجة له ، فانطلقت ، ثم رجعت وقد قضيتها ، فأنبت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرُد علي » ، فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، فقلت في نفسي : لعل رسول الله ﷺ وجد علي أني أباطأت عليه . ثم سلمت عليه فلم يرُد علي ، فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى . ثم سلمت

عليه فرد عليه فقال : إنما منعتني أن أرد عليك أني كنت أصلي . وكان على راحلته متوجها الى غير القبلة »
قوله (باب لا يرد السلام في الصلاة) أي باللفظ المتعارف ، لأنه خطاب آدمي . واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كأن يقول : اللهم اجعل علي من سلم علي السلام . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك ، وقد تقدم قريبا في باب ما ينهي عنه من الكلام في الصلاة . ثم أورد حديث جابر ، وهو دال على أن المستمع الرد باللفظ . **قوله** (شظير) بكسر المعجمة وسكون النون بعدما ظاء معجمة مكسورة وهو علم على والد كثير ، وهو في اللغة سوء الخلق . **قوله** (بشئ النبي ﷺ في حاجة) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في خزوة بني المصطلق . **قوله** (فلم يرد علي) في رواية مسلم المذكورة فقال لي بيده هكذا ، وفي رواية له أخرى ، فأشار إلى ، فيحمل قوله في حديث الباب د فلم يرد علي ، أي باللفظ . وكان جابرا لم يعرف أولا أن المراد بالإشارة الرد عليه فلذلك قال : فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، أي من الحزن . وكأنه أبهم ذلك إشعارا بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة . **قوله** (وجد) بفتح أوله والجيم أي غضب . **قوله** (أني أبطأت) في رواية الكشميني د أن أبطأت ، بنون خفيفة . **قوله** (ثم سلمت عليه فرد علي) أي بعد أن فرغ من صلاته . **قوله** (وقال : ما منعتني أن أرد عليك) أي السلام (إلا أني كنت أصلي) ولمسلم د فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو ممنوع منه ، وبذلك قال جابر راوي الحديث ، وكرهه عطاء والنسبي ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة : لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور^(١) وقالوا : يرد إذا فرغ من الصلاة - أو وهو فيها - بالإشارة . وسيأتي اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب سجود السهو

٩٦ - باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به

١٢١٨ - **رواه** ثقيفة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال « بلغ رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عوف بقاء كان بينهم شئ ، فخرج يصلح بينهم في أناس من أصحابه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضى الله عنها فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حَسَّ وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال الصلاة وتقدم أبو بكر رضى الله عنه فسكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيح - قال سهل : التصفيح هو التصفيق - قال وكان أبو بكر رضى الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فاذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه بأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضى الله عنه يده حميدة الله ، ثم رجع القهقري وراؤه حتى قام في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصلي للناس . فلما

(١) هذا القول أصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسكن على من سلم عليه وهو يصل ، بل نبت عنه أنه رد عليهم بالإشارة ، فدل ذلك على مبرورية السلام على المصل وأنه يرد بالإشارة . والله أعلم

فَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ . مِنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَثَرْتُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قوله (باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم ، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم . قوله (وحانت الصلاة) الواو فيه حالية ، وفي رواية الكشميني ، وقد حانت الصلاة . . قوله (ان شئت) في رواية الحموي ، ان شئتم . . قوله (من الصف) في رواية الكشميني ، وفي الصف . . قوله (فرفع أبو بكر يده) في رواية الكشميني ، يديه ، بالتثنية ، وهذا موضع الترجمة . ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يبطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع ، وقد أقر النبي ﷺ أبو بكر على ذلك . . قوله (حيث أشرت عليك) وفي رواية الكشميني ، حين أشرت إليك ، وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت إليه قريبا

١٧ - باب التحذير في الصلاة

١٢١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَازِمٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ عَنِ التَّخَصُّرِ فِي الصَّلَاةِ » . وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [الحديث ١٢١٩ - طرله في : ١٢٢٠]

١٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا »

قوله (باب الخصر في الصلاة) بفتح المعجمة وسكون المهملة أى حكم الخصر ، والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة . . قوله (حدثنا حماد) هو ابن زيد ومحمد هو ابن سيرين . . قوله (نهى) بضم النون على البناء للجھول وفاعل ذلك النبي ﷺ كما في رواية هشام . . قوله (وقال هشام) يعنى ابن حسان (وأبو هلال) يعنى الراسبي (عن ابن سيرين الخ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب ، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستمل (نهى) على البناء للفاعل ولم يسمه ، وسماه الكشميني في روايته ، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصرا ، وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ، وبلفظ نهى عن الخصر في الصلاة ، وأما رواية أبي هلال فوصلها الدارقطني في الأفراد ، من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ نهى عن الاختصار في الصلاة . . قوله (نهى) بالضم على البناء للفعول ، وفي رواية الكشميني (نهى النبي ﷺ) . . قوله (مختصرا) في رواية الكشميني ، مختصرا ، بتضديد الصاد ، وللنساء مختصرا ، بزيادة المثناة ، والاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد قال : قيل لأبيوب إن هشاما روى عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الاختصار في الصلاة ، فقال : إنما قال التخصر . . وكأن سبب انكسار

أيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير المختصر كما سيأتي . وقد فسر ابن أبي شيبة عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه : قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاصرته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود وثقه الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور من تفسيره . وحكى المروى في الغربيين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة . وقيل أن يحذف الطمأنينة . وهذان القولان وإن كان أحدهما من الاختصار يمكننا لكن رواية التخصر والتخصر تأباهما ، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه لغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخضرة أى عصا يتوكأ عليها في الصلاة . وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ ، ويؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي . فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه . واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل : لأن إبليس أهبط متخصراً أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً ، وقيل : لأن اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة . زاد ابن أبي شيبة فيه « في الصلاة » ، وفي رواية له « لا تشبهوا باليهود » ، وقيل : لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال « وضع اليد على الحرق استراحة أهل النار » ، وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد رواءه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بأسناد حسن ، وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المذهب ، وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي ، وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني في « باب التخصر في الصلاة » : وروى أنه استراحة أهل النار ، وما أظن أن قوله روى إلخ إلا من كلامه لامن كلام البخاري ، وقد ذكرت من رواه والله الحمد ، والله أعلم

١٨ - باب يُفَكِّرُ الرجلُ الشيءَ في الصلاة

وقال عمرُ رضي الله عنه : إني لأجهزُ جيشي وأنا في الصلاة

١٢٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجِيبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ : ذَكَرْتُ - وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ - تَبَرُّاً عِنْدَنَا فَكَّرِهْتُ أَنْ يُمَسَّى - أَوْ يَبْتَيتَ - عِنْدَنَا ، فَأَمَرْتُ بِفِسْمَتِهِ »

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أَدْنَى بِالْهَلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الدَّائِينَ ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا ثَوَّبَ أَدْبَرَ ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ أَذْكَرُ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى هـ . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِذَا قَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٢٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ مُرَّةٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « يَقُولُ النَّاسُ : أَكْثَرُ أَبُو هُرَيْرَةَ . فَفَقِيتُ رَجُلًا قُلْتُ : مَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَارِحَةَ فِي الْعَتَمَةِ ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي . فَقُلْتُ : لَمْ تَشْهَدْهَا ؟ قَالَ : بَلَى . قُلْتُ : لَسَكُنَ أَنَا أَدْرِي ، قَرَأَ سُورَةَ كَذَاوَكْذَا »

قوله (باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة) الشيء بالنصب على المفعولية ، والتقييد بالرجل لا مفهوماً له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء ، قال المذهب : التفكر أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الإنسان ، ولكن يفتقر الحال في ذلك ، فإن كان في أمر الآخرة والدين كان أخف بما يكون في أمر الدنيا . قوله (وقال عمر : إن لأجهز جيشي وأنا في الصلاة) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء ، قال ابن التين : إنما هذا فيما يقل فيه التفكر كأن يقول : أجهز فلانا ، أقدم فلانا ، أخرج من العدد كذا وكذا ، فيأتى على ما يريد في أقل شيء من الفكرة . فأما أن يتابع التفكير ويكثر حتى لا يدري كم صلى فهذا اللامى في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى . وليس هذا الإطلاق على وجهه ، وقد جاء عن عمر ما يباه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق هروء بن الزبير قال : قال عمر « انى لأحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة ، وروى صالح بن أحمد حنبل في كتاب المسائل ، عن أبيه من طريق همام بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ ، فلما انصرف قالوا : يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال : انى حدثت نفسى وأنا في الصلاة بعير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ، ثم أعاد وأعاد القراءة . ومن طريق عياض الأشعرى قال صلى عمر المغرب فلم يقرأ ، فقال له أبو موسى : إنك لم تقرأ ، فأقبل هلى عبد الرحمن بن عوف فقال : صدق ، فأعاد . فلما فرغ قال : لا صلاة ليست فيها قراءة ، إنما شغلنى غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها . وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الفكرة . ويؤيده ما روى الطحاوى من طريق ضميم بن جوس عن عبد الرحمن (١) بن حنظلة بن الراهب « أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الأولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ ولم يجد سجدة السهو ، ورجال هذه الآثار نفات ، وهى محمولة على أحوال مختلفة ، والآخر كأنه مذهب لعمر . ولهذا المسألة التفات إلى مسألة الخشوع في الصلاة ، وقد تقدم البحث فيه في مكانه . قوله (حدثنا روح) هو ابن عبادة ، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المكي ، وقد تقدم هذا الحديث وشئ من فوائده في أواخر صفة الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه عليه السلام تفكر في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة . قوله (عن جعفر) هو ابن ربيعة المصرى . وقد تقدم الكلام على المتن وأوائل أبواب الأذان مستوفى ، وشاهد الترجمة قوله « حتى لا يدري كم صلى » فإنه يدل على أن التفكير لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها . قوله (قال

(١) كذا في الأصول اتى في أيدينا ، ولعل الصواب « عن أبي عبد الرحمن » لأن ضميم المذكور إنما روى عن عبد الله بن حنظلة وهو يكنى أبا عبد الرحمن ، وليس له رواية عن عبد الرحمن بن حنظلة كما يعلم ذلك من « الاستيعاب » و « الإصابة » و « تهذيب التهذيب »

أبو سلمة بن عبد الرحمن : إذا فعل أحك ذلك فليجد محدثين وهو قاعد ، وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة (هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلمة كما سيأتي في خامس ترجمة من أبواب السهو ، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وربما تبادل إلى الذهن من سياق المصنف أن هذه الزيادة من رواية جعفر ابن ربيعة عن أبي سلمة ، وليس كذلك ، وسيأتي في سادس ترجمة أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا بخلاف ما يورثه سياقه هنا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى هناك . قوله (قال قال أبو هريرة) في رواية الاسماعيل « عن أبي هريرة ، قوله (يقول الناس أكثر أبو هريرة) أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بالفظ « ان الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وإن كنت ألزمه لشعب بطني ، فلقيت رجلا فقلت له : بأى سورة ، فذكر الحديث وقال في آخره : أخرجه البخاري عن أبي مصعب انتهى . ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري . وكان البيهقي تبع أطراف خلف فانه ذكرها ، وقد قال ابن عساكر : لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى . ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث ، لكن قال بعد قوله « لشعب بطني : حين لا آكل الخبز ولا ألبس الحرير ، فذكر قصة جعفر بن أبي طالب ، فعمل البيهقي أراد هذا ، وكان المقبرى وغيره من رواة كان يحدث به تاما تارة ومختصرا أخرى . وقد وقع عند الاسماعيل من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث ، حفظت من رسول الله ﷺ وعامين ، الحديث وفيه « ان الناس قالوا : أكثر أبو هريرة ، فذكره . وقوله « حفظت الخ » تقدم في العلم مع الكلام عليه ، وتقدم في العلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة « ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت ، الحديث وسيأتي في أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة قال « انكم تقولون إن أبا هريرة أكثر ، الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش ، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به مما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث . قوله (فلقيت رجلا) لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة ، وقوله « بهم » بكسر الموحدة بغير ألف لأبى ذر وهو المعروف ، ولأكثر باثبات الألف وهو قليل ، أى بأى شئ . قوله (البارحة) أى أقرب ليلة مضت . وفي هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إتقانه وضبطه ، بخلاف غيره . وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرأ . أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأتقنها ، كذا ذكر النكرمان هذين الاحتمالين ، وبالأول جزم غيره والله أعلم

(غائمة) اشتمت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثا . المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة . المكرر منها فيها رقبيا ماضى ثلاثة وعشرون حديثا وبقية حاضرة . واتفق مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في قصة انفلات دابته ، وحديث عبد الله بن عمرو المعلق في الفتح في السجود ، وحديث أبي هريرة في التخصر ، وحديثه في القراءة في العتمة . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب السهو

١ - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

١٢٢٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه . فلما قضى صلاته ونظرنا نسيامه كبراً قبل النسيام فسجد سجدةً وهو جالس ، ثم سَلَّمَ »

١٢٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما . فلما قضى صلاته سجد سجدةً ، ثم سَلَّمَ بعد ذلك »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة) وللشمسي والأصلي وأبي الوقت « ركعتي الفرض ، وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر . والسهو الغفلة عن الشيء . وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان ، وليس بشيء . واختلف في حكمه فقال الشافعية : مسنون كله ، وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وعن الحنابلة التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً ، وبين السنن القولية فلا يجب . وكذا يجب إذا سها بزيادة فعل أو قول يطلما عمده . وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي في أبواب القبلة ، ثم يسجد سجدةً ، ومثله لمسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب . وقد ثبت من فعله ﷺ ، وأفضاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب ولا سيما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » . **قوله** (عن عبد الرحمن الأعرج) كذا في رواية كريمة ، ولم يسم في رواية الباقرين . **قوله** (عن عبد الله بن بحنة) تقدم في التشهد أن بحنة اسم أمه أو أم أبيه ، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بحنة بألف . **قوله** (صلى لنا) أي بنا أو لأجلنا ، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بهم » ، ويأتي في الأيمان والنذور من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بنا » . **قوله** (من بعض الصلوات) بين في الرواية التي تنها أنها الظهر . **قوله** (ثم قام) زاد الصحاح بن عثمان عن الأعرج « فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته ، أخرجه ابن خزيمة . وفي حديث معاوية عند النسائي وعقبة بن عامر عند الحائكا جميعاً نحو هذه القصة بهذه الزيادة . **قوله** (فلما قضى صلاته) أي فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه . وقد استدلل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين . به قال أبو حنيفة ، وتعقب بأن السلام لما كان للتحليل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كن فرغ من صلاته

ويبدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج ، حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم ، فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه . والزيادة من الحفاظ مقبولة .

قوله (ونظرنا تسليمه) أى انتظرنا ، وتقدم في رواية شعيب بنلفظ ، وانتظر الناس تسليمه ، وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه عليه السلام سجد في قصة ابن بحينة قبل السلام سهوا ، أو أن المراد بالسجدة سجدتا الصلاة ، أو المراد بالتسليم التسليم التثنية ، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده . **قوله** (كبر قبل التسليم فسجد بسجدة) فيه مشروعية سجود السهو وأنه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهيا لم يلزمه شيء أو عامدا بطلت صلاته لأنه تعمد الايتان بسجدة زائدة ليست مشروعة ، وأنه يكبر لهما كما يكبر في غيرهما من السجود . وفي رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب ، يكبر في كل سجدة ، وفي رواية الأوزاعي ، فكبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم ، أخرجه ابن ماجه ، ونحوه في رواية ابن جريج كما سيأتي بيانه عقب حديث الليث . واستدل به على مشروعية التكبير فيهما والجهر به كما في الصلاة وأن بينهما جلسة فاصلة ، واستدل به بعض الشافعية على إلاكتفاء بالسجدتين للسهو في الصلاة ، ولو تكرر من جهة أن الذي فات في هذه القصة الجلوس والتشهد فيه وكل منهما لو سها المصلى عنه على انفراده سجد لأجله ولم ينقل أنه عليه السلام سجد في هذه الحالة غير سجدتين ، وتعقب بأنه ينبغي على ثبوت مشروعية السجود لترك ما ذكر ، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا الحديث فيستلزم اثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه ، وقد صرح في بقية الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس كما سيأتي من رواية الليث ، نعم حديث ذى البدين دال لذلك كما سيأتي . **قوله** (وهو جالس) جملة حالية متعلقة بقوله « بسجد » أى أنشأ السجود جالسا . **قوله** (ثم سلم) زاد في رواية يحيى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية الليث الآتية ، وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس ، واستدل به على أن سجود السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك . نعم رد على من زعم أن جميعه بعد السلام كالحنفية وسيأتي ذكر مستندهم في الباب الذي بعده ، واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعمد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور ، ورجحه الغزالي وناس من الشافعية ، واستدل به أيضا على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم . ونقل ابن حزم فيه الإجماع ، لكن استثنى غيره ما إذا ظن الإمام أنه سها فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فيما سجد له وفي تصويرها عسر ، وما إذا تبين أن الإمام محدث ، ونقل أبو الطيب الطبري أن ابن سيرين استثنى المسبوق أيضا ، وفي هذا الحديث أن سجود السهو لا تشهد بعده إذا كان قبل السلام وقد ترجم له المصنف قريبا ولأن التشهد الأول غير واجب وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة ، وأن من سها عن التشهد الأول حتى قام إلى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سبحوها به عليه السلام فلم يرجع ، فلو تعمد المصلى الرجوع بعد تلبسه بالركن بطلت صلاته عند الشافعي خلافا للجمهور ، وأن السهو والنسيان جائزان على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فيما طريقه التشريع . وأن محل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد للسهو قبل أن يتشهد ساهيا أعاد عند من يوجب التشهد الأخير وهو الجمهور

٢ - باب إذا صلى خمسا

١٢٢٦ - **عنه** أبو الوليد حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن رضى الله عنه

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الطَّهْرَ حَسًّا ، فَقِيلَ لَهُ : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ حَسًّا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ »

قوله (باب إذا صلى خمسا) قيل أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجع الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة قيم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيبا للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضا لما وقع من الخلل ، فانه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي ﷺ بسجود السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم ، وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضا فقصه ذي الدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان ، وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي ﷺ في ذلك لرأبته كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام . وقال إسحق مثله ، إلا أنه قال : ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان . فحرر مذهبه من قول أحمد ومالك ، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر . وأما داود فجري على ظاهره فقال : لا يشرع بسجود السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي ﷺ فيها فقط . وعند الشافعي بسجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية كله بعد السلام ، واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن يسجد السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجزيم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي : إذا شك أحدكم في صلاته فليطهر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين ، وقد تقدم في أبواب القبلة ، وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل صورتين على حالتين . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي . وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في «النهاية» الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبه ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر لأنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه ، والخلاف عند الحنفية قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في «المقنع» من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن نحمد ، وإلا فيتداركه

ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال : الاجماع الذى نقله الماوردى وغيره قبل هذه الآراء فى المذاهب المذكورة . وقال ابن خزيمة : لا حجة للمراقبين فى حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : ان مجلس المصلى فى الرابعة مقدار التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسجود ، وان لم يجلس فى الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل فى حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها . قوله (عن الحكم) هو ابن عتيبة العقبة الكوفى . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعى . قوله (صلى الظهر خمسا) كذا جزم به الحكم ، وقد تقدم فى أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم أنهم من هذا السياق وفيه قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص . قوله (فقبل له أزيد فى الصلاة ؟ فقال : وما ذلك ؟) أخرجه مسلم وأبو داود من طريق إبراهيم بن سويد النخعى عن ابن مسعود بلفظ : فلما انقفل توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله هل زيد فى الصلاة ؟ قال : لا ، فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مسأرتهم ، وهو دال على عظيم أدبهم معه عليه السلام ، وقولهم : هل زيد فى الصلاة ، يفسر الرواية الماضية فى أبواب القبلة بلفظ : هل حدث فى الصلاة شيء . (تنبيه) : روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصرا ولفظه : ان النبى صلى الله عليه وسلم سجد بسجدة السهو بعد السلام والكلام ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم ، قال ابن خزيمة : ان كان المراد بالكلام قوله : وما ذلك ، فى جواب قولهم : أزيد فى الصلاة ، فهذا نظير ما وقع فى قصة ذى اليمين وسياقى البحث فيه فيها ، وإن كان المراد به قوله : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فقد اختلف الرواة فى الموضع الذى قالها فيه ، ففى رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من سجدة السهو ، وفى رواية غيره أن ذلك كان قبل ، ورواية منصور أرجح . والله أعلم . قوله (فسجد سجدتين بعد ما سلم) يأتى فى خبر الواحد من طريق شعبة أيضا بلفظ : « فثنى رجله وسجد سجدتين ، وتقدم فى رواية منصور « واستقبل القبلة » وفيه الزيادة المشار إليها وهى « اذا شك أحدكم فى صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه » ولمسلم من طريق مسعر عن منصور « فأبكم شك فى صلاة فلينظر أخرى ذلك الى الصواب ، وله من طريق شعبة عن منصور « فليتحرك أقرب ذلك الى الصواب » وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور « فليتحرك الذى يرى أنه الصواب » زاد ابن حبان من طريق مسعر « فليتم عليه » واختلف فى المراد بالتحرك فقال الشافعية : هو البناء على اليقين لا على الأغلب ، لأن الصلاة فى الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين . وقال ابن حزم : التحرك فى حديث ابن مسعود يفسره حديث أبى سعيد ، يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ : واذا لم يدرك أصلى ثلاثا أو أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، وروى سفيان فى جامعه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « اذا شك أحدكم فى صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم » انتهى . وفى كلام الشافعى فحواه ولفظه : قوله « فليتحرك » أى فى الذى يظن أنه نقصه فليتمه ، فيكون التحرك أن يعيد ما شك فيه ويبقى على ما استيقن ، وهو كلام عربى مطابق لحديث أبى سعيد ، إلا أن الألفاظ تختلف . وقيل : التحرك الاخذ بمقابل الظن ، وهو ظاهر الروايات التى عند مسلم . وقال ابن حبان فى صحيحه : البناء غير التحرك ، قالبناء أن يشك فى الثلاث أو الأربع مثلا فعليه أن يلغى الشك ، والتحرك أن يشك فى صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبني على الأغلب هذه . وقال غيره : التحرك لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أحد فى المشهور : التحرك يتعلق بالإمام فهو الذى يبني على ما غلب على ظنه ، وأما المنفرد فيبنى على اليقين دائما . وعن أحد رواية

أخرى كالشافعية ، وأخرى كالحنفية . وقال أبو حنيفة : إن طرأ الشك أولا استأنف ، وإن كثر بنى على غالب ظنه ، وإلا فعلى اليقين . ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعى ، وأن التحرى هو القصد قال الله تعالى ﴿ فأولئك تحروا رشدا ﴾ وحكى الأثر عن أحمد في معنى قوله تعالى لا غرار في صلاة ، قال : أن لا يخرج منها إلا على يقين ، فهذا يقوى قول الشافعى . وأبعد من زعم أن لفظ التحرى في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو عن دونه لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفيقه ، لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، واستدل به على أن من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تقصد خلافا للكوفيين ، وقولهم يجعل على أنه قدم في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه ، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافا لبعض المالكية إذا كثرت ، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة ، وعلى أن من لم يعلم بسهوه إلا بعد السلام يسجد للسهو ، فإن طال الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت محله ، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالفاء ، وتعقيب السجود أيضا بالفاء ، وفيه نظر لا يخفى . وعلى أن الكلام العمد فيما يصلح به الصلاة لا يفسدها ، وسيأتى البحث فيه في الباب الذى بعده ، وأن من تحول عن القبلة ساهيا لا إعادة عليه ، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة . واستدل البيهقي على أن عزوب النية بعد الاحرام بالصلاة لا يبطلها . وقد تقدمت بقية مباحثه في أبواب القبلة

٣ - باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول

١٢٢٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله أقمصت ؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه : أحق ما يقول ؟ قالوا : نعم . فصلى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدتين » . قال سعد « رأيت هريرة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين ، فسلم وتسكلم ، ثم صلى ما بقى وسجد سجدتين وقال : هكذا فعل النبي ﷺ »

قوله (باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول) في رواية لغير أبي ذر « فسجد ، والاول أوجه ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفا تقديره ما يكون الحكم في نظائره . أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذى اليمين ، وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين . نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وسيأتى البحث في كونهما قصتين أولا في الكلام على تسمية ذى اليمين ، وأما قوله « مثل سجود الصلاة أو أطول » فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة كما في الباب الذى بعده . قوله (صلى بنا رسول الله ﷺ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة ، وحمله الطحاوى على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين ، وسبب ذلك قول الزهرى : إن صاحب القصة استشهد بيذر . فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بيذر وهى قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين^(١) لكن انفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهرى

(١) صوابه بأكثر من أربع سنين ، لأن غزوة بدر وقعت في رمضان من السنة الثانية من الهجرة ، وإسلام أبي هريرة وقع عام خيبر في أول سنة سبع ، فحاصل . واهل أعلم

وهم في ذلك ، وسببه أنه جعل القصة لذى الشمالين ، وذو الشمالين هو الذى قتل بيدر وهو خزاعى واسمه عمير بن عبد عمرو بن فضالة . وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبي ﷺ كما أخرجه الطبرانى وغيره . وهو سلمى واسمه الخرباق على ما سياتى البحث فيه . وقد وقع عند مسلم من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة ، فقام رجل من بنى سليم ، فلما وقع عند الهرى بلفظ : فقام ذو الشمالين ، وهو يعرف أنه قتل بيدر قال لاجل ذلك : ان القصة وقعت قبل بدر ، وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لسكل من ذى الشمالين وذى اليمين وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهى قصة ذى اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقيل يحتمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سببا للاشتباه . ويدفع المجاز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة فى هذا الحديث عن أبى هريرة بلفظ : بيننا أنا أصل مع رسول الله ﷺ ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى رحمه الله فى اختلاف الحديث . قوله (الظاهر أو العصر) كذا فى هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك ، وتقدم فى أبواب الإمامة عن أبى الوليد عن شعبة بلفظ : الظهر ، بغير الشك ، ولمسلم من طريق أبى سلمة المذكور ، صلاة الظهر ، وله من طريق أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد عن أبى هريرة : العصر ، بغير شك ، وسيأتى بعد باب للمصنف من طريق ابن سيرين أنه قال : وأكثر ظنى أنها العصر ، وقد تقدم فى باب تشبيك الأصابع فى المسجد ، من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة بلفظ : إحدى صلاتى العشى ، قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا . ولمسلم لإحدى صلاتى العشى ، إما الظهر وإما العصر ، والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يحتمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائى من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبى هريرة ونفذه ، صلى ﷺ إحدى صلاتى العشى - قال أبو هريرة - ولكنى نسيتها ، فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، وطرا الشك فى تعيينها أيضا على ابن سيرين وكان السبب فى ذلك الاهتمام بما فى القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة فى حديث عمران فى قصة الخرباق أنها العصر ، فان قلنا إنهما قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر فى حديث أبى هريرة . قوله (فلم) زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة ، فى الركعتين ، وسيأتى فى الباب الذى بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفى الذى يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بأنهم من هذا السياق ونستوفى الكلام عليه ثم . قوله (قال سعد) يعنى ابن إبراهيم راوى الحديث ، وهو بالاسناد المصدّر به الحديث ، وقد أخرجه ابن أبى شيبه عن غندر عن شعبة مفردا . وهذا الأثر يقوى قول من قال : إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطئها ، لكن يحتمل أن يكون عروة تكلم ساهيا أو ظانا أن الصلاة تمت ، ومرسل عروة هذا بما يقوى طريق أبى سلمة الموصولة ، ويحتمل أن يكون عروة حمله عن أبى هريرة ، فقد رواه عن أبى هريرة جماعة من رقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء .

٤ - باب من لم يتشهد فى سجدة الشهو

وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا . وقال قتادة : لا يتشهد

١٢٢٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ : صدق ذو اليدين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين ، ثم سلا ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع »

حديث سليمان بن حرب حدثنا حماد عن سلمة بن علقمة قال « قلت لمحمد : في سجدة السهو تشهد ؟ قال : ليس في حديث أبي هريرة »

قوله (باب من لم يتشهد في سجدة السهو) أى إذا سجدها بعد السلام من الصلاة ، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا بعيد التشهد ، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ، وعن البويطى عن الشافعى مثله وخطؤه في هذا النقل فانه لا يعرف ، وعن عطاء يتخير ، واختلف فيه عند المالكية ، وأما من سجد بعد السلام لحكى الترمذى عن أحمد وإسحق أنه يتشهد ، وهو قول بعض المالكية والشافعية ، ونقله أبو حامد الاسفرايينى عن القديم ، لكن وقع في مختصر المزنى ، سمعت الشافعى يقول : إذا سجد بعد السلام تشهد ، أو قبل السلام أجراه التشهد الأول ، وتأول بعضهم هذا النص على أنه تفريع على القول القديم وفيه ما لا يخفى . **قوله** (وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما . **قوله** (وقال قتادة لا يتشهد) كذا في الأصول التى وقفت عليها من البخارى ، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : يتشهد في سجدة السهو ويسلم ، فلعل « لا » في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك . **قوله** (فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام ، وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائما . وأجيب بأن المراد بقوله فقام أى اعتدل ، لأنه كان مستندا إلى الحشبة كما سيأتى ، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة . وقال ابن المنير في الحاشية : فيه إجماع إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام ، كذا قال وهو بعيد جدا . **قوله** في آخره (ثم رفع) زاد في باب خبر الواحد ، من هذا الوجه « ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع ، وسيأتى الكلام على التكبير في الباب الذى يليه . **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد ، وكذا ثبت في رواية الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب . **قوله** (عن سلمة بن علقمة) هو التميمي أبو بشر ، وربما اشتبهه بسلمة بن علقمة المزنى وكنيته أبو محمد لكونهما بصرين متقاربى الطبقة ، لكن الثانى بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخارى شيئا . **قوله** (قلت لمحمد) هو ابن سيرين ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « سألت محمد بن سيرين ، **قوله** (قال ليس في حديث أبي هريرة) في رواية أبي نعيم « فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئا وأحب الى أن يتشهد ، وقد يفهم من قوله « ليس في حديث أبي هريرة » أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك ، فقد رواه أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك « عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسبا ، فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم » قال الترمذى : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حبان : ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى . وهو من رواية الأكاكير عن الأصاغر . وضعفه البيهقى وابن عبد البر

وغيرهما وروى رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين ، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد . وروى السراج من طريق سلة بن علقمة أيضا في هذه القصة « قلت لابن سيرين : فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد شيئا » وقد تقدم في « باب تشييك الأصابع » من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال « نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم » وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم ، فصارت زيادة أشعث شاذة ، ولهذا قال ابن المنذر : لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت . لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي ، وعن المغيرة عند البيهقي وفي أسنادهما ضعف ، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن ، قال العلاني : وليس ذلك ببعيد ، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة

٥ - باب من يُكَبِّرُ في سجدة السهو

١٢٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** يزيد بن إبراهيم عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي » - قال محمد : وأكثرتُ ظني أنها العصر - ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشية في مقدم المسجد فوضع يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهابا أن يكلماه ، وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أفصرت الصلاة ؟ ورجل يدعو رسول الله ﷺ ذا اليدين فقال : أنسيت أم قعرت ؟ فقال : لم أنس ولم تقعر . قال : بلى قد نسيت . فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

١٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ثنائي عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن جهمية الأسدي حليف بني عبد المطلب « أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس . فلما أتم صلاته سجد سجدتين فكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم ، وسجدهما الناس معه ، مكان ما نسي من الجلوس »
تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير

قوله (باب يكبر في سجدة السهو) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة لإحرام أو يكفي بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء . وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكي القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو ، قال : وما يتحمل منه بسلام لا بد له من تكبيرة لإحرام ، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال « فكبر ثم كبر وسجد للسهو » قال أبو داود : لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد ، فإشارته إلى شذوذ هذه الزيادة . وقال القرطبي أيضا : قوله يعني في رواية مالك الماضية « فصل ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد » يدل على أن التكبيرة للإحرام لأنه أتى بثم التي تقتضي التراخي ، فلو كان التكبير للسجود لكان معه ، وتعقب بأن ذلك من نصرف الرواة ، فقد تقدم من طريق ابن عرس عن ابن سيرين بلفظ « فصل ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد » فأني بوار المصاحبة التي تقتضي المعية .

والله أعلم . قوله (حدثنا يزيد بن إبراهيم) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون .
 قوله (وأكثر ظني أنها العصر) هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور ، وإنما رجح ذلك عنده لأن في حديث
 عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل . قوله (ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد) أى في جهة القبلة .
 قوله (فوضع يده عليها) تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ « فقام إلى خشبة معروضة في المسجد » أى
 موضوعة بالعرض . وسلم من طريق ابن عينة عن أيوب « ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغضبا ،
 ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتدا بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان
 ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح . قوله (فهاجا أن يكلاه) في رواية ابن عون « فهاباه »
 بزيادة الضمير ، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذواليدن فغلب عليه حرصه
 على تعلم العلم . قوله (وخرج سرعان) بفتح المهملات ، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصلي ضبطه بضم
 ثم إسكان كأنه جمع سريع ككثيب وكشيان والمراد بهم أوائل الناس خروجا من المسجد وهم أصحاب الحاجات
 غالبا . قوله (فقالوا أقصرت الصلاة) كذا هنا بهمة الاستفهام ، وتقدم في رواية ابن عون بمخدنها فتحمل تلك
 على هذه ، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وهاجوا النبي ﷺ أن يسألوه وإنما استغفموه
 لأن الزمان زمان النسخ . وقصرت بضم اقفاء وكسر المهملة على البناء المفعول أى أن الله قصرها ، وبفتح ثم ضم
 على البناء للماعل أى صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح . قوله (ورجل يدعوه النبي ﷺ) أى
 يسميه (ذا اليمين) والتقدير وهناك رجل ، وفي رواية ابن عون « وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين »
 وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبدل قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه
 كان يعمل بيديه جميعا ، وحكى عن بعض شراح التنبيه ، أنه قال : كان قصير اليمين فكأنه ظن أنه حميد الطويل
 فهو الذي فيه الخلاف ، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذى اليمين وذى الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم
 ذى اليمين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن
 حصين عند مسلم ولفظه « فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول » وهذا صنيع من يوحد حديث أبي
 هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على
 ذلك الاختلاف الواقع في السياقين . ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين وأنه ﷺ قام إلى خشبة في
 المسجد ، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة ، فأما الأول فقد حكى
 العلائي أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده ، ولكن طريق الجمع يكتفى
 فيها بأدنى مناسبة ، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذى اليمين في كل مرة استغفم النبي ﷺ
 عن ذلك واستغفم النبي ﷺ الصعابة عن صحة قوله ، وأما الثاني فلعل الراوى لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة
 ظن أنه دخل منزله لتكون الخشبة كانت في جهة منزله ، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن
 عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، ولموافقة ذى اليمين نفسه له على سياقه كما
 أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم ، وقد تقدم في « باب
 تشبيك الأصابع » ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبي هريرة كان يرى التوحيد بينهما ، وذلك أنه

قال في آخر حديث أبي هريرة : نبش أن عمران بن حصين قال : ثم سلم . . قوله (فقال : لم أنس ولم تقصر) كذا في أكثر الطرق ، وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر ، وفيه تفسير للبراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند مسلم : كل ذلك لم يكن ، وتأيد لما قاله أصحاب المعاني : إن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفيا لكل فرد لا للجموع ، بخلاف ما إذا تأخرت كأن يقول لم يكن كل ذلك ، ولهذا أجاب ذو اليمين في رواية أبي سفيان بقوله : قد كان بعض ذلك ، وأجابه في هذه الرواية بقوله : بلى قد نسيت ، لأنه لما نفي الأمرين وكان مقرا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر ، وهو حجة لمن قال : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع ، وإن كانت عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال ، لكنهم تعقبوه . نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله : لم أنس ولم تقصر ، ثم تبين أنه نسي ، ومعنى قوله لم أنس أى في اعتقادي لا في نفس الأمر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين ، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره ، وأما من منع السهو مطلقا فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة فقليل : قوله لم أنس نفي للنسيان ، ولا يلزم منه نفي السهو . وهذا قول من فرق بينهما ، وقد تقدم رده . ويكتفى فيه قوله في هذه الرواية : بلى قد نسيت ، وأقره على ذلك . وقيل : قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يعتمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في باب التوجه نحو القبلة ، ففيه : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فثبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله : إنما أنا بشر ، ولم يكتف باثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسياننا فقال : كما تنسون ، وبهذا الحديث يرد أيضا قول من قال معنى قوله لم أنس انكار اللفظ الذي نفاه عن نفسه حيث قال : لا أنسى ولكن أنسى . وإنكار اللفظ الذي أنكره على غيره حيث قال : بنسنا لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا ، وقد تعقبوا هذا أيضا بأن حديث أنى لا أنسى لا أصل له فانه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد ، وأما الآخر فلا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فان الفرق بينهما واضح جدا ، وقيل إن قوله لم أنس راجع الى السلام أى سلمت قصدا بانيا على ما في اعتقادي أنى صليت أربعين وهذا جيد ، وكان ذا اليمين فهم العموم فقال : بلى قد نسيت ، وكان هذا القول أوقع شكاً احتاج معه الى استثبات الحاضرين . وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذى اليمين عدلا ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده . وبهذا يحجب من قال إن من أخبر بأمر حسى بمحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لهم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقه ، فان سبب عدم القطع كون خبره معارضا باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به . وفيه أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحدا أو منعت العادة^(١) غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره . وفيه العمل بالاستصحاب لان ذا اليمين استصحب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أفعال النبي ﷺ للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ ، وبقيّة الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسخ فكتبوا ، والسرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بأن الصلاة

(١) في نسخة . ومنعت العادة . بدون هزة

فصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام . وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافى سهوا ، قال سحنون : إنما يبنى من سلم من ركعتين كما في قصة ذى اليمين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص وألزم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلا في الصباح ، والذين قالوا يجوز البناء مطلقا قيده بما إذا لم يطل الفصل ، واختلفوا في قدر الطول فذهب الشافعي في « الأم » ، بالعرف ، وفي البويطي بقدر ركعة ، وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها . وفيه أن الباقي لا يحتاج إلى تكبيرة الاحرام ، وأن السلام ونية الخروج من الصلاة سهوا لا يقطع الصلاة ، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه ، وأن الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية . وأما قول بعضهم إن قصة ذى اليمين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري إنها كانت قبل بدر ، وقد قدمنا أنه إما وهم في ذلك أو أمددت القصة لذى الشمالين المقتول ببدر ولذى اليمين الذي تأخرت وفاته بعد النبي ﷺ ، فقد ثبت شهود أبي هريرة القصة كما تقدم وشهدها عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضا ، وروى معاوية بن حديج بمهملة وجيم مصغرا قصة أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجها أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين ، وقال ابن بطلال : يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم ، ونهينا عن الكلام ، أى إلا إذا وقع سهوا ، أو عمدا لمصلحة الصلاة ، فلا يعارض قصة ذى اليمين انتهى . وسيأتى البحث في الكلام العمدة لمصلحة الصلاة بعد هذا . واستدل به على أن المقدّر في حديث « رفع عن أمي الخطأ والنسيان » أى إثمهما وحكما خلافا لمن قصره على الإثم ، واستدل به على أن تعدد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتعقب بأنه ﷺ لم يتكلم إلا ناسيا ، وأما قول ذى اليمين له « بلى قد نسيت » وقول الصحابة له « صدق ذو اليمين » فانهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظنا أنهم ليسوا في صلاة ، كذا قيل وهو فاسد ، لأنهم كلوه بعد قوله ﷺ « لم تقصر » وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومأوا كما عند أبي داود في رواية ساق مسلم لإسنادها ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حمل القول على الإشارة بجواز سائغ بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوى ، وهو أقوى من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذى اليمين « بلى قد نسيت » وبحجاب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جوازا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتى البحث فيه في تفسير سورة الأنفال ، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة ، وأجيب بأنه ثبت مخاطبته في التشهد وهو حتى بقوله « السلام عليك أيها النبي » ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن يقال ما دام النبي ﷺ يراجع المصلّي لجائز له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذى اليمين « بلى قد نسيت » ولم يبطل صلاته والله أعلم . وفيه أن سجود السهو لا يتكرر بتكرار السهو - ولو اختلف الجنس - خلافا للأوزاعي ، وروى ابن أبي شبة عن النخعي والشعبي أن لكل سهو سجدين ، وورد على وفقه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع ، وحمل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أى لا يختص بما سجد فيه الشارع ، وروى البيهقي من حديث عائشة « سجدتا السهو تجزئان من كل زيادة ونقصان » ، وفيه أن اليقين لا يترك إلا باليقين ، لأن ذا اليمين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله . وفيه أن الظن قد يصير يقينا بخبر أهل الصدق ، وهذا مبنى على أنه ﷺ رجح الخبر الجماعة ، واستدل به على أن الامام

يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يتذكر أوبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوزا لوقوع السهو منه . بخلاف ما إذا كان متحققا لخلاف ذلك أخذنا من ترك رجوعه ﷺ لذى اليمين ورجوعه للصحابة ، ومن حجته قوله في حديث ابن مسعود الماضي « فإذا نسيت فذكروني ، وقال الشافعي : معنى قوله « فذكروني » أي لا تذكر ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه تذكر عند إخبارهم لا يدفع ، وقد تقدم في « باب هل يأخذ الإمام بقول الناس » من أبواب الإمامة ما يقوى ذلك . وفرق بعض المالكية والشافعية أيضا بين ما إذا كان المخبرون بمن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كل الصلاة بخلاف غيرهم ، واستنبط منه بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وألحقوه بالشهادة ، وفرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يعتمد عليهما ، واستدل به الحنفية على أن الحلال لا يقبل بشهادة الآحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستفاضة ، وتعقب بأن سبب الاستثبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الحلال فإن الأبصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعا ، وعلى أن من سلم معتقدا أنه أتم ثم طرأ عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفي باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين ، ووجهه أن ذا اليمين لما أخبر أثار خبره شكاً ، ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استثبت . واستدل به البخاري على جواز تشريك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد ، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة ، وعلى جواز التعريف باللقب وسياق في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المستول عنه لا ترجيح خبر على خبر . قوله (الأسدي) بسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه بشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة ، وقد تقدم في « باب من لم ير التشهد الأول واجبا » أن قول من قال فيه « حليف بن عبد المطلب » وهم وأن الصواب حليف بن المطلب باسقاط « عبد » . قوله (تابعه ابن جرير عن ابن شهاب في التكبير) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه « يكبر في كل سجدة » ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق وعبد بن بكر كلاهما عن ابن جرير بلفظ « فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم » .

٦ - باب إذا لم يذكر كم صلى - ثلاثاً أو أربعاً - سجد سجدتين وهو جالس

١٢٣١ - **حدثنا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَدْبَرَ ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا - مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُهُ - حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى . فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »

قوله (باب إذا لم يذكر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان ، وأما قوله « حتى يظل الرجل إن يدري » فقوله « إن » بكسر الهمزة وهي نافية ، وقوله « فإذا »

لم يدر أحدكم كصلى الخ ، مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبنى على اليقين لأنه أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها ، وقد تقدم الكلام على خارجها في أواخر الباب الذى قبله ، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبى سعيد الذى عند مسلم فانه صريح فى الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين ، فقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبى هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فانه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للهوى كمن طرأ عليه بعد أن سلم ، فلو طرأ عليه قبل ذلك بنى على اليقين كما فى حديث أبى سعيد . وعلى هذا فقوله فيه « وهو جالس » يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله يسجد ، وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبى سعيد يختلف فى وصله وإرساله بخلاف حديث أبى هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أرجح ، لأن لمخالفة أن يقول : بل حديث أبى سعيد صحيح مسلم والذى وصله حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبى هريرة الآتى قريباً فيمتارض الترجيح ، وقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبى هريرة على حكم ما يجبر به السامع صلاته وحديث أبى سعيد على ما يصنعه من الإتمام وعدمه . (تنبيه) : لم يقع فى هذه الرواية تعيين محل السجود ولا فى رواية الزهرى التى فى الباب الذى يليه ، وقد روى الدارقطنى من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير بهذا الإسناد مرفوعاً وإذا سها أحدكم فلم يدر أزيد أو نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم ، لإسناده قوى ، ولأبى داود من طريق ابن أخى الزهرى عن عمه نحوه بلفظ « وهو جالس قبل التسليم » وله من طريق ابن إسحق قال حدثنى الزهرى بإسناده وقال فيه « فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم » قال العلائى : هذه الزيادة فى هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به . والله أعلم

٧ - باب السهو فى الفرض والتطوع

وسجد ابن عباس رضى الله عنهما سجدتين بصد وتره

١٢٣٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا قام يصلى جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس »

قوله (باب) بالتثنية . قوله (السهو فى الفرض والتطوع) أى هل يفترق حكمه أم يتحد ؟ إلى الثانى ذهب الجمهور ، وخالف فى ذلك ابن سيرين وقادة ونقل عن عطاء ، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله « وإذا صلى ، أى الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة . وقد اختلف فى إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظى أو المعنوى ؟ وإلى الثانى ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط اتى لا تنفك ، ومال الفخر الرازى إلى أنه من الاشتراك اللفظى لما بينهما من التباين فى بعض الشروط ، ولكن طريقة الشافعى ومن تبعه فى أعمال المشترك فى معانيه عند التجرد تقتضى دخول النافلة أيضاً فى هذه العبارة ، فان قيل ان قوله فى الرواية التى قبل هذه « إذا نوى للصلاة » قرينة فى أن المراد الفريضة . وكذا قوله « إذا ثوب » أجيب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الاتيان حينئذ بها مطلوب لقوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » . قوله (وسجد ابن عباس

سجدة (ين بعد وتره) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي العالية قال : رأيت ابن عباس يسجد بعد وتره سجدة ، وتعلق هذا الأثر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب ويسجد مع ذلك فيه السهو ، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله

٨ - باب إذا كَلَّمَ وهو يُصَلِّي فأشارَ بيديه واستمعَ

١٢٣٣ - **عُثْمَانُ بْنُ يَحْيَى** بن سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمُسَوِّزَ بْنَ تَحْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَزْهَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَرْسَلُوهُ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالُوا : اقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنَّا جَمِيعًا وَسَلِّمْهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَقُلْ لَهَا : إِنَّا أَخْبَرْنَا أَنَّكَ تُصَلِّيْنَهَا ، وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهَا ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَكَانَتْ تُضْرِبُ النَّاسَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهَا . قَالَ كُرَيْبٌ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَبَلَّغْتُهَا مَا أُرْسَلُونِي ، فَقَالَتْ : سَلِ أُمَّ سَلَمَةَ . فَخَرَجْتُ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْتُهُمْ بِقَوْلِهَا ، فَرَدَدُونِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ بِمَثَلِ مَا أُرْسَلُونِي بِهِ إِلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيُهَا حِينَ صَلَّى الْعَصْرَ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَى وَعِنْدِي نِسْوَةٌ مِنْ بَنِي حَرَامٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأُرْسَلْتُ إِلَيْهِ الْجَارِيَةَ فَقُلْتُ : قَوْمِي يَنْجِبُهُ قَوْلِي لَهُ : تَقُولُ لَكَ أُمُّ سَلَمَةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِعْتُكَ تَنْهَى عَنْ هَاتَيْنِ وَأَرَاكَ تُصَلِّيُهُمَا ، فَإِنِ أَشَارَ بِيَدِهِ فَاسْتَأْخِرِي عَنْهُ . فَفَعَلْتُ الْجَارِيَةَ ، فَأَشَارَ بِيَدِهِ ، فَاسْتَأْخَرْتُ عَنْهُ . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : يَا ابْنَةُ أَبِي أُمَيَّةَ ، سَأَلْتِ عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَإِنَّهُ أَتَانِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ فَشَغَلُونِي عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَهُمَا هَاتَانِ »

[المحدث ١٣٣٢ - طرده في : ٤٣٧٠]

قوله (باب إذا كلم) بضم الكاف في الصلاة (واستمع) أى المصلى لم تفسد صلاته . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف هذا الإسناد المبدأ به بصريون والثاني مدنيون . قوله (وقد بلغنا) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمعو ذلك منه ﷺ ، فأما ابن عباس فقد سمي الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله : شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر ، الحديث ، وأما المسور وابن أزهري فلم أقف عنهما على تسمية الواسطة ، وقوله قبل ذلك : ولما أخبرنا ، بضم المعزة ولم أقف على تسمية المخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسيأتى في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحارث قال : دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال : ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر ؟ قال ذلك ما يفتى به الناس ابن الزبير ، فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال : أخبرني بذلك عائشة ، فأرسل إلى عائشة فقالت : أخبرني أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة فأنطلقت مع الرسول ، فذكر القصة ، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماه الطحاوي بإسناد صحيح إلى أبي سلمة ، وإن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن

الصلت : اذهب الى عائشة فاسألها ، فقال أبو سلمة : فقمتم معه ، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث : اذهب معه ،
لجئناها فسالناها ، فذكره . قوله (تصلينها) في رواية الكشميني « تصلينها » بحذف النون وهو جائز .
قوله (وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها) أي لأجلها في رواية الكشميني « عنه » وكذا في قوله « نهي
عنها » وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل ، وهذا موصول بالإسناد المذكور ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق
الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال « رأيت عمر يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر » . قوله (قال كريب)
هو موصول بالإسناد المذكور . قوله (فقالت سل أم سلمة) زاد مسلم في روايته من هذا الوجه « وخرجت اليهم
فأخبرتهم بقولها فردوني الى أم سلمة » وفي رواية أخرى للطحاوي « فقالت عائشة ليس عندي ، ولكن حدثني أم
سلمة » . قوله (ثم رأيت يصلينها حين صلى العصر ثم دخل على) أي فصلهما حينئذ بعد الدخول ، وفي رواية مسلم
« ثم رأيت يصلينها » ، أما حين فصلهما فانه صلى العصر ثم دخل عندي فصلهما » . قوله (من بني حرام) بفتح
المهملة . قوله (فأرسلت اليه الجارية) لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المنف
في المغازي « فأرسلت اليه الخادم » . قوله (فقال يا ابنة أبي أمية) هو والد أم سلمة واسمه حذيفة - وقيل سهيل -
ابن المغيرة المخزومي . قوله (عن الركعتين) أي اللتين صليتهما الآن . قوله (وانه أتاني فاس من عبد القيس) زاد
في المغازي « بالاسلام من قومهم فشقوني » وللطحاوي من وجه آخر « قدم على فلانص من الصدقة ففصلتهما ثم
ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك » وله من وجه آخر « لجاءني مال فشقني »
وله من وجه آخر « قدم على وفد من بني تميم ، أو جاءني صدقة » وقوله « من بني تميم » وهم ولما هم من عبد القيس
وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين كما سيأتي في الجزية من طريق عمرو بن عوف « ان النبي ﷺ
كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم السلام بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة فأثاه بمجزيهم » ويؤيده أن في رواية
عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان بعث ساعيا وكان قد أممه شأن المهاجرين ، وفيه « فقلت ما هاتان
الركعتان ؟ فقال : شغني أمر الساعي » . قوله (فهما هاتان) في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم سلمة
عند الطحاوي من الزيادة « فقلت أمرت بهما ؟ فقال : لا ، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما
الآن » وله من وجه آخر عنها « لم أره صلاهما قبل ولا بعد » لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في مسلم عن أبي
سلمة أنه سأل عائشة عنهما فقالت « كان يصلينهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسهما فصلهما بعد العصر ثم أثبتهما »
وكان اذا صلى صلاة أثبتها ، أي داوم عليها . ومن طريق عروة عنها « ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط » ومن
ثم اختلف نظر العلماء فقيل : تقضي الفوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي ﷺ ، وقيل
هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له . وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت . وفي الحديث من
الفوائد سوى ما مضى جواز استماع المصلي الى كلام غيره وفهمه له ولا يتدح ذلك في صلاته . وأن الأدب في ذلك
أن يقوم المتكلم الى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يشوش عليه بأن لا تمكنه الإشارة اليه إلا بمشقة ، وجواز
الإشارة في الصلاة وسيأتي في باب مفرد . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله . والترغيب في علو الإسناد ،
والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مرويه ،
وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي ﷺ في أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة

قد يخفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنه لا يدل على الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا تقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكل الأمر الى غيره . وفيه قبول لإخبار الآحاد والاعتداد عليه في الأحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا اكتفاء أم سلة بأخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلة وحسن تأنيها بلاطفة سؤلها واهتمامها بأمر الدين ، وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه ، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلى لغير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستئابة في ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يحمل ذلك ، وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها « وأراك تصليهما » والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل قرارا من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ لأن فائدة استفسار أم سلة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث . والله أعلم

٩ - باب الإشارة في الصلاة . قاله كُربب عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ

١٢٣٤ - **حدثنا** قُتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبيد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء ، فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم في أناس معه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حَس ، وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال ، وتقدم أبو بكر رضي الله عنه فكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيق ، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فاذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ بأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه فمدا الله ، ورجع القهقري وراءه حتى قام في الصف . فتقدم رسول الله ﷺ فصلّى للناس ، فلما قرع أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق ؟ إنما التصفيق للنساء ، من به شيء في صلاته فليقل سبحانه الله ، فانه لا يسمعه أحد حين يقول سبحانه الله إلا التفت . يا أبا بكر ، ما منعك أن تصلي للناس حين أشرت إليك ؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ »

١٢٣٥ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب حدثنا الثوري عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « دخلت على عائشة رضي الله عنها وهي تصلي قائمة والناس قيام ، فقلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء . فقلت : آية ؟ فقلت برأسها أي نعم »

١٢٣٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته - وهو شاك - جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

قوله (باب الإشارة في الصلاة) قال ابن رشيد : هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة ، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة . (قاله كريب عن أم سلمة) يشير إلى حديث الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس ، وشاهد الترجمة قوله فيه « فأخذ الناس في التصفيق ، فانه ﷺ وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بأعادة الصلاة ، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة ، وأخذ من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة ، وأما قوله « يا أبا بكر ما منعك أن تصل بالناس حين أشرت اليك ، فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة ، ويحتمل أن يكون فهم من قوله « قام في الصف ، الدخول في الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة ، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة ، ولأنه دخل بنية الانتماء بأبي بكر ، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي حالة وجدته لقوله ﷺ « فما أدركتم فصلوا ، ثانيها حديث أسماء في الصلاة في الكسوف ، أوردته مختصراً جداً ، وشاهد الترجمة قولها فيه « فأشارت برأسها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف . ثالثها حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته جالساً ، وشاهدها قوله فيه « فأشار إليهم أن اجلسوا » وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً ، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير آثراً بالجلوس أو يشير مخبراً برد السلام . والله أعلم

(خاتمة) اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً ، منها اثنان معلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخزومة أربعة أحاديث لقولهم فيه - سوى أم سلمة - « بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء ، إلا أنه تكرر منه في المواقف طرف مختصر عن أم سلمة ، وسوى حديث أبي هريرة « فليسجد سجدين وهو جالس ، وقد وافقه مسلم على تخريجها جميعاً ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار : منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر . والله الهادي إلى الصواب ، ومنه المبدأ واليه المآب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - كتاب الجنائز

١ - باب في الجنائز ، ومن كان آخرُ كلامه لا إله إلا الله

وقيل لو هب بن منبه أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان فان جثت بمفتاح له أسنان ففتح لك ، وإلا لم يفتح لك

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الجنائز) كذا للأصلي وأبي الوقت ، والبسملة من الأصل ، ولكرامة باب في الجنائز ، وكذا لأبي ذر لكن بحذف « باب » ، والجنائز بفتح الجيم لاغير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان ، قال ابن قتيبة وجماعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنعش وبالفتح للبيت ، وقالوا لا يقال نعش إلا إذا كان عليه الميت . (تنبيه) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدين فيه . **قوله** (ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » قال الزين بن المنير : حذف المصنف جواب « من » ، من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأبواه إما ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره . وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة : انه لما احتضر أرادوا تلقينه ، فتذكروا حديث معاذ ، فحدثهم به أبو زرعة بأسناده ، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله . (تنبيه) : كأن المصنف لم يثبت عنده في التلقين شيء على شرطه فاكتمى بما دل عليه ، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ، وعن أبي سعيد كذلك ، قال الزين بن المنير : هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فبغته الموت ، أو طالت حياته لكن لم يتكلم بشيء غيرها ، ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تجديد لفظي بها ، فان عمل أعمالا سيئة كان في المشيئة ، وإن عمل أعمالا سالحة فقضية سعة رحمة الله أن لا فرق بين الاسلام التلطي والحكمي المستصحب والله أعلم . انتهى . وحكى الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه لقن عند الموت فأكثر عليه فقال : إذا قلت مرة فانا على ذلك ما لم أتكم بكلام . وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام . والله أعلم . **قوله** (وقيل لو هب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله الخ) يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورقعه على أنه مبتدأ ، كان القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحق في السيرة أن النبي ﷺ لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له « إذا سئلت عن مفتاح الجنة قل : مفتاحها لا إله إلا الله » ، وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاد « ولكن مفتاح بلا أسنان ، فان جثت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك » ، وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب ، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ . وأما أثر وهب فوصله المصنف في التارخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبصد ألف نون قال :

أخبرني أبي قال قيل لو هب بن منبه فذكره . والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة ، فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة . قال الزين بن المنير : قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعا . وأما قول وهب فمراده بالأسنان التزام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكباثر لا يدخلون الجنة . وأما قوله « لم يفتح له فكأن مراده لم يفتح له فتحا تاما ، أو لم يفتح له في أولى الأمر ، وهذا بالنسبة إلى الغالب ، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى . وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريبا من كلامه هذا في التهليل ولعظه عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراي بلا وتر ، قال الداودي : قول وهب محمول على التشديد ، ولعله لم يبلغه حديث أبي ذر ، أي حديث الباب . والحق أن من قال لا إله إلا الله مخلصا أتى بفتح وله أسنان ، لكن من خلط ذلك بالكباثر حتى مات مصرا عليها لم تكن أسنانه قوية . فربما طال علاجه . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له ، والاخلاص يستلزم التوبة والندم ، ويكون النطق علما على ذلك . وأدخل حديث أبي ذر ليبين أنه لا بد من الاعتقاد ، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس : قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم . ومعنى قول وهب إن جئت بفتح له أسنان جواد فهو من باب حذف النعت إذا دل عليه السياق لأن مسمى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حديدة

١٢٣٧ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا واصل الأحذب عن المعمر بن سويد عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أتاني آت من ربي فأخبرني - أو قال : بشرني - أنه من مات من أمتي لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة . فقلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق »

[الحديث ١٢٣٧ - أطرافه في : ١٤٠٨ ، ٢٣٨٨ ، ٣٢٢٢ ، ٥٨٢٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٤١٣ ، ٦٤٤٤ ، ٧٤٨٧]

١٢٣٨ - **حَرْش** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من مات يُشرك بالله شيئا دخل النار . وقلت أنا : من مات لا يُشرك بالله شيئا دخل الجنة »

[الحديث ١٢٣٨ - طرفاه في : ٤٤٩٧ ، ٦٦٨٣]

قوله (أتاني آت) سماه في التوحيد من طريق شعبة عن واصل جبريل ، وجزم بقوله « فبشرني » وزاد الإسماعيلي من طريق مهدي في أوله قصة قال دكنا مع رسول الله ﷺ في مسيره له ، فلما كان في بعض الليل تنحى لبيت طويل ، ثم أتانا فقال ، فذكر الحديث . وأورده المصنف في اللباس من طريق أبي الاسود عن أبي ذر قال « أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو قائم . ثم أتيتيه وقد استيقظ ، فدل على أنها رؤيا منام . قوله (من أمتي) أي من أمة الإجابة ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه . قوله (لا يشرك بالله شيئا) أورده المصنف في اللباس بلفظ « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك ، الحديث . وإنما لم يورده المصنف هنا جريا على عادته في إظهار الحنف على الجلي ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له استنباط عبد الله بن مسعود في ثاني

حديث الباب من مفهوم قوله « من مات يشرك بالله دخل النار » ، وقال القرطبي : معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكا في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي . قوله (فقلت وإن ذنبي وإن سرق) قد يقبدر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ ، والقول له الملك الذي بشره به ، وليس كذلك ، بل القائل هو أبو ذر ، والقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس . ولترمذي قال أبو ذر يا رسول الله ، ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوحشا وأبو ذر قاله مستعبدا ، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الانكال عليها ببعض الجبهة إلى الإقدام على الموبقات ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقرطها أن لا يتكفل الله بها عن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استبعاده . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « دخل الجنة » أي صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية . وفي هذا حديث « من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من الدهر ، أصابه قبل ذلك ما أصابه » ، وسيأتي بيان حاله في كتاب الرقاق . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة . والحكمة في الافتصار على الزنا والسرقه الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد ، وكأن أبا ذر استحضر قوله ﷺ « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ، لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة يحمل هذا على الإيمان السكامل وبمحمل حديث الباب على عدم التخليف في النار . قوله (على رغم أنف أبي ذر) (١) بفتح الراء وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرهما ، وهو مصدر رغم بفتح الغين وكسرهما مأخوذ من الرغم وهو الزراب ، وكأنه دعا عليه بأن يلقى أنفه بالتراب . قوله (حدثنا عمر بن حفص) أي ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وكلهم كوفيون . قوله (من مات يشرك بالله) في رواية أبي حنيفة عن الأعشى في تفسير البقرة « من مات وهو يدعو من دون الله ندا ، وفي أوله » قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى ، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد . وزعم الحميدي في « الجمع » وتبعه مغلطاي في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وكأن سبب الوهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والاسماعيلي من طريق وكيع بالعكس ، لكن بين الاسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخاري ، قال : وإنما المحفوظ أن الذي قلبه أبو عوانة (٢) وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار (٣) وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم . وكأن ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بلفظ « قيل : يا رسول الله

(١) قول الفارح « قوله على رغم أنف أبي ذر » ليست في النسخ التي بأيدينا في هذا الباب . اهـ مصححه

(٢) في نسخة « أبو معاوية »

(٣) في نسخة « يسار »

ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وقال النووي : الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ ولكن في وقت حفظ إحداها وتيقنها ولم يحفظ الأخرى فرفع المحفوظة وضم الأخرى إليها ، وفي وقت بالعكس ، قال : فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقتهم لرواية غيره في رفع اللفظتين انتهى . وهذا الذي قال محتمل بلا شك ، لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث ، فلو تعدد مخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالا قريبا مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفيقته وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . (فائدة) حكى الخطيب في المدرج ، أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعا كله وأنه وفي ذلك ، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب ، ويحتمل أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجواز في الجنة والنار . وفي إطلاق الكلمة على السلام الكثير وسيأتي البحث فيه في الإيمان والنذور

٢ - باب الأمر باتباع الجنائز

١٢٣٩ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأشعث قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، ونهاانا عن سبع : أمرنا باتباع الجنائز ، وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ، ورد السلام ، وتسميت العاطس . ونهاانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير ، والدجاج ، والقنبي ، والإستبرق »

[الحديث ١٢٣٩ - أطرافه في : ٢٤٤٥ ، ٥١٧٥ ، ٥١٣٥ ، ٥٦٥٠ ، ٥٨٣٨ ، ٥٨٤٩ ، ٥٨٦٣ ، ٦٢٢٢ ، ٦٢٣٥ ، ٦٦٥٤]

١٢٤٠ - **حديث** محمد بن أحمد حدثنا عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتسميت العاطس » . تابعه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر . ورواه سلامة عن عقيل

قوله (باب الأمر باتباع الجنائز) قال الزين بن المنير : لم يفسح بحكمه لأن قوله « أمرنا » أعم من أن يكون للجواب أو للندب . قوله (عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء المحاربي . قوله (عن البراء بن عازب) أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه « سمعت البراء بن عازب » ، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال « دخلت على البراء بن عازب فسمعت يقول » فذكر الحديث . قوله (أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهاانا عن سبع) أما المأمورات فذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس ، والذي يتعلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز . وأما المنهيات فعمل شرحها كتاب اللباس وسيأتي الكلام عليها فيه ، وسقط من المنهيات في هذا الباب واحدة سهوا إما من المصنف أو من شيخه . قوله (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وقال السكلا باذى : هو الذهلي ، وعمر بن أبي سلمة هو التميمي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي مناولة وإجازة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيما سمعه « حدثنا ، ولا

يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد ضمن هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه ، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المناولة ويحتج بها ، وقصارى هذا الحديث أن يكون منها ، وقد قواه بالمناولة التي ذكرها عقبه ، ولم ينفرد به عمرو ، ومع ذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي ، وكأن البخاري اختار طريق عمرو لوقوع التصريح فيها بالأخبار بين الأوزاعي والزهرى ، ومتابعة عبد الرزاق التي ذكرها وصلها مسلم وقال في آخره : كان معمر يرسل هذا الحديث وأسنده مرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقد وقع لي معلقا في جزء الذهلي ، قال أخبرنا عبد الرزاق ، فذكر الحديث . وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخي عقيل فأظنها في الزهريات للذهلي ، وله نسخة عن عمه عن الزهرى ، ويقال إنه كان يروىها من كتاب . قوله (حق المسلم على المسلم خمس) في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق خمس تعجب للمسلم على المسلم ، وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : حق المسلم على المسلم ست ، وزاد ، وإذا استصحبك فانصحه له ، وقد تبين أن معنى الحق ، هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطال : المراد حق الحرمة والصحبة ، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية . قوله (رد السلام) يأتي الكلام على أحكامه في الاستئذان ، وعيادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضى ، وإجابة الداعي يأتي الكلام عليها في الولية ، وتسميت العاطس يأتي الكلام عليه في الأدب . وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في باب فضل اتباع الجنائز ، في وسط كتاب الجنائز ، والمقصود هنا اثبات مشروعيته فلا تكرار

٣ - باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه

١٢٤١ ، ١٢٤٢ - **حدثنا** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرني معمر بن يونس عن الزهرى قال أخبرني أبو سلمة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته قالت « أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه من مسكنه بالشئح حتى نزل فدخل المسجد فلم يسكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فتيمة النبي ﷺ - وهو مسجى ببرد حبرة - فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى فقال : يا أبا أنت وأمي يا نبي الله ، لا يجمع الله عليك موتتين : أما الموتة التي كُتبت عليك فقد مئتها » . قال أبو سلمة : فأخبرني ابن عباس رضي الله عنهما « أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي الله عنه يسكلم الناس ، فقال : اجلس ، فأبى . فقال : اجلس ، فأبى . فتشهد أبو بكر رضي الله عنه ، قال إليه الناس وتروكوا عمر ، فقال : أما بعد فمن كان منكم يعبد محمدا ﷺ فإن محمدا ﷺ قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، قال الله تعالى ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ ، أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ﴾ [آل عمران ١٠٤] . فوالله لكان الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه ، فتلقاها منه الناس ، فما يسمع بشر إلا يتلوها »

[الحديث ١٧٤١ - أطرافه في : ٣٦٦٧ ، ٣٦٦٩ ، ٤٤٥٧ ، ٤٤٥٨ ، ٥٧١٠]

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في : ٣٦٦٨ ، ٣٦٧٠ ، ٤٤٥٣ ، ٤٤٥٤ ، ٤٤٥٧ ، ٥٧١١]

١٢٤٣ - **حَدَّثَنَا** بِحْشُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ نِيَهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَمَتِ النَّبِيَّ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً ، فَطَارَ لَنَا عِثَانُ بْنُ مَظْمُونٍ فَأَتَرَلْنَاهُ فِي آيَاتِنَا ، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ ، فَلَمَّا تَوَفَّى وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبِ ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ : يَا أَبَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا هُوَ قَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ . وَاللَّهِ إِنِّي لأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهِ مَا أُدْرِى - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يُفْعَلُ بِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ . . . مِثْلَهُ . وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَقِيلٍ « مَا يُفْعَلُ بِهِ » وَتَابِيَةُ شُعَيْبٍ وَتَحْمُزُ بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ

[الحديث ١٧٤٣ - أطرافه في : ٣٦٨٧ ، ٣٦٩٩ ، ٧٠٠٣ ، ٧٠٠٤ ، ٧٠١٨]

١٢٤٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُسْكَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْثِفُ الثَّوْبَ مِنْ وَجْهِ أَبِي ، وَيَنْهَوْنِي ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةَ تُبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَفْعَلُهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » . تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسْكَدِيِّ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[الحديث ١٧٤٤ - أطرافه في : ١٧٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠]

قَوْلُهُ (بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ) أَيُ لَفِ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : مَوْقِعُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْمَوْتَ لَمَّا كَانَ سَبَبُ تَغْيِيرِ عَاسَنِ الْحَيِّ أَنْتَى عَهْدَ عَلَيْهِ - وَلِذَلِكَ أُمِرَ بِتَغْيِيزِهِ وَتَغْيِيزِهِ - كَانَ ذَلِكَ مَظْنَةً لِلنَّعْيِ . وَنُكْشِفُهُ حَتَّى قَالَ النَّخَعِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُطْلَعَ عَلَيْهِ إِلَّا الْغَاسِلُ لَهُ وَمَنْ يَلِيهِ ، فَتَرْجَمُ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، ثُمَّ أُرِيدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ : أَوَّلُهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي دُخُولِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ مَاتَ ، وَثَانِيٌّ مَسْتُوفِي فِي بَابِ الْوَفَاةِ آخِرِ الْمَغَازِي ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ كَمَا سَبَقَ ، وَأَشَدُّ مَا فِيهِ إِشْكَالًا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ ، وَعَنْهُ أَجُوبَةٌ : فَقِيلَ هُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سَيَحْيَا فَيَقْطَعُ أَيْدِي رِجَالٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَمُوتَ مَوْتًا أُخْرَى ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِ مَوْتَيْنِ كَمَا جَعَلَهُمَا عَلَى غَيْرِهِ كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ ، وَكَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ، وَهَذَا أَوْضَحُ الْأَجُوبَةِ وَأَسْلَبُ . وَقِيلَ أَرَادَ لَا يَمُوتُ مَوْتًا أُخْرَى فِي الْقَبْرِ كَغَيْرِهِ إِذْ يَحْيَا لِيَسْتَلَّ ثُمَّ يَمُوتُ ، وَهَذَا جَوَابُ الدَّادَوِيِّ . وَقِيلَ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ مَوْتَ نَفْسِكَ وَمَوْتَ شَرِيعَتِكَ . وَقِيلَ كُنْ بِالْمَوْتِ الثَّانِي عَنْ السَّرْبِ ، أَيْ لَا تَلْقَ بَعْدَ كَرْبِ هَذَا الْمَوْتِ كَرْبًا أُخْرَى . فَانْهَاهَا

حديث أم العلاء الأنصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بأتم من هذا السياق في باب القرعة ، آخر الشهادات ، وفي التعبير . ثالثاً حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد . ودلالة الأول والثالث مشكلة لأن أبا بكر إنما دخل قبل الغسل فضلاً عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات ، ولأن جابراً كشف الثوب عن وجه أبيه قبل تكفينه . وقد يقال في الجواب عن الأول : إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسجى أى مضطج ، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يمنع إلا إن كان مدرجاً في أكفانه أو في حكم المدرج لئلا يطلع منه على ما يكره الاطلاع عليه . وقال الزين بن المنير ما محضه : كان أبو بكر علماً بأنه ﷺ لا يزال مصوناً عن كل أذى فساغ له الدخول من غير تنقيب عن الحال ، وليس ذلك لغیره . وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضاً بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو كالدرج ، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت ، ولكن يتعقب بأنه ﷺ لم ينه ، ويجاب بأن عدم نهيهم عن نهي يدل على تقرير نهيهم ، فتبين أن الدخول الثابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإدراج أو في حالة تقوم مقامها . قال ابن رشيد : المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيله مسار لحاله بعد تكفينه والله أعلم . وفي هذه الأحاديث جواز تقبيل الميت تعظيماً وتبركاً^(١) وجواز التدفئة بالآباء والأمهات ، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولوا ولا قصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التدفئة بعد الموت لا تتصور ، وجواز البكاء على الميت ، وسيأتي مبسوطاً .

قوله في حديث عائشة (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ومعه هو ابن راشد ، ويونس هو ابن يزيد ، والسنح بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بنى الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجاً فيهم . قوله (قسيم) أى قصد . وبرد حبرة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عنبه ، ويجوز فيه التنوين على الوصف ، وعدمه على الإضافة ، وهي نوع من برود اللبن مخططة غالبية الثمن . وقوله (قبله) أى بين عينيه . وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحاً . وقوله (التي كتب الله) في رواية الكشميني ، التي كتب ، بضم أوله على البناء للجول . قوله في حديث أم العلاء (أنه اقسم) الهاء ضمير الشأن واقسم بضم المثناة ، والمعنى أن الأنصار اقترحوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة . وقولها (فطار لنا) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية . وقولها (أبا السائب) تعني عثمان المذكور . قوله (ما يفعل بي) في رواية الكشميني ، به ، وهو غلط منه ، فإن المحفوظ في رواية الميت هذا ، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها « ما يفعل به » ، وعلق منها هذا القدر فقط لإشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وأما متابعة شعيب فستأتي في أواخر الشهادات موصولة ، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عينة عنه ، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه ، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضاً ، ورواها في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه « فوافقه ما أدرى وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم » ، وإنما قال رسول الله ﷺ ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الأحقاف (قل ما كنت بدعاً من الرسل ، وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم)

(١) قوله « وتبركا » هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم جائز لما جعل الله في جسده من البركة ، وأما من سواه من الأموات فلا يجوز أن يقبل للتبرك ، لأن غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه ، ولأن فضل ذلك مع غيره وسيلة إلى الفرك فيمنع ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا مثل هذا مع غير النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك وهم أعلم الناس بما يعجزه الفرح . والله أعلم

وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ لأن الأحقاف مكية ، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات في ذلك على العلم الجميل ، والنفي على الاحاطة من حيث التفصيل . قوله في حديث جابر (ويهنوني) في رواية الكشميني ويهنوني ، وهو أوجه ، وفاطمة عمة جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ، وهو أو ، في قوله « تبكين أو لا تبكين ، للتخيير ، ومعناه أنه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم برحمته ، ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الجهاد . قوله (تابعه ابن جريج الخ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه ، وأوله « جاء فومى بأبي قتيل يوم أحد ،

٤ - باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه

١٢٤٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً »

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في : ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٣ ، ٢٣٨٠ ، ٢٣٨١]

١٢٤٦ - **حدثنا** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو بوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال . قال النبي صلى الله عليه وسلم « أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله ابن رواحة فأصيب - وإن عتي رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسذرفان - ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة فقتل له »

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في : ٢٧٩٨ ، ٣٠٦٣ ، ٣٦٣٠ ، ٣٧٥٧ ، ٦٢٤٢]

قوله (باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه) كذا في أكثر الروايات ، ورفع للكشميني بحذف الموحدة ، وفي رواية الأصيل بحذف « أهل » فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوفا والضمير في قوله « بنفسه » للرجل الذى ينمى الميت إلى أهل الميت بنفسه . وقال الزين بن المنير : الضمير الميت لأن الذى ينكر عادة هو نعى النفس لما يدخل على القبر من هول الموت انتهى ، والأول أولى ، وأشار المذهب إلى أن في الترجمة خللاً قال : والصواب الرجل ينمى إلى الناس الميت بنفسه كذا قال : ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس وأثبت المفعول المحذوف ، ولعله كان ثابتاً في الأصل فقط أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه ، أو لفظ « ينمى » بضم أوله ، والمراد بالرجل الميت والضمير حينئذ له كما قال الزين بن المنير ، ويستقيم عليه رواية الكشميني . وأما التعبير بالأهل فلا خلل فيه لأن مراده به ما هو أعم من القرابة وهو أخوة الدين ، وهو أولى من التعبير بالناس لأنه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار ، وأما رواية الأصيل فقال ابن رشيد إنها فاسدة ، قال : وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعى ليس ممنوعاً كله ، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المربوط : مراده أن النعى الذى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن

كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتبتيته أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام . وأما نعي الجاهلية فقال سعيد بن منصور : أخبرنا ابن علية عن ابن عون قال قلت لأبراهيم : أكانوا يكرهون النعي ؟ قال : نعم . قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنهي فلانا ، وبه إلى ابن عون قال : قال ابن سبيرين : لا أعلم بأسا أن يؤذن الرجل صديقه وحيمة . وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحدا ، إني أخاف أن يكون نعيًا ، إني سمعت رسول الله ﷺ ياذن هاتين ينهي عن النعي ، أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن ، قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات ، الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة ، الثانية دعوة الحفل المفاخرة فهدى تركه ، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنباحة ونحو ذلك فهذا يحرم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز ، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤنة وسيأتي الكلام عليه في المغازي . وورد في علامات النبوة بلفظ : إن النبي ﷺ نعى زيدا وجهفرا ، الحديث ، قال الزين بن المنير : وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللسلبيين الذين هم أهلهم من جهة الدين ، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريبا في ديار قومه فكان للسلبيين من حيث الاسلام أخاص كانوا أخص به من قرابته . قلت : ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ بمن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذى مخمر ابن أنس النجاشي فيستوى الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة ومجازا

٥ - باب الإذن بالجنائز

وقال أبو رافع عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا كنتم آذنتوني » ؟

١٢٤٧ - **حديث** محمد أخبرنا أبو معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده ، فأت بالليل ، فدفعوه ليلا . فلما أصبح أخبروه فقال : ما منعكم أن تعلموني ؟ قالوا : كان الليل فسكرنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك . فأتى قبره فصلى عليه » **قوله** (باب الإذن بالجنائز) قال ابن رشيد : ضبطناه بكسر الهمزة وسكون المعجمة ، وضبطه ابن المراتب بمد الهمزة وكسر الذال على وزن الفاعل . قلت : والأول أوجه ، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصل عليها . قيل : هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس وبالنفس ، قال الزين بن المنير : هي مرتبة على التي قبلها لأن النعي إعلام من لم يتقدم له علم بالميت ، والإذن إعلام من علم بتبتيته أمره وهو حسن . **قوله** (قال أبو رافع عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ ألا كنتم آذنتوني) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب كنس المسجد » ومناسبتها للترجمة واضحة . **قوله** (حدثني محمد) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن الثوري ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** (مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد ،

وهو وهم منه لتغاير القصتين ، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن ، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عمير البلوي حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو بمهملتين بوزن جعفر ، أن طلحة بن البراء مرض فأناه النبي ﷺ بعوده فقال : إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به وجعلوا ، فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن عوف حتى توفي ، وكان قال لأهله لما دخل الليل : إذا مت فادفوني ولا تدعوا رسول الله ﷺ فاني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي ، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح فجاء حتى وقف على قبره فصف الناس معه ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اني طلحة يضحك اليك وتضحك اليه . قوله (كان الليل) بالرفع ، وكذا قوله « وكانت طلحة » فكان فيها تامة ، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في باب صفوف الصديان مع الرجال على الجنائز ، مع بقية الكلام على هذا الحديث

٦ - باب فضل من مات له ولد فاحتسب

وقول الله عز وجل ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [البقرة - ١٥٥]

١٢٤٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ **حدثنا** عبدُ الوارثِ **حدثنا** عبدُ العزيزُ عن أنسٍ رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ما بين الناس من مُسلمٍ يُتوفى له ثلاثٌ لم يباغوا الحِنثَ إلا أدخله الله الجنة بفضلِ رحمته إيماناً » [الحديث ١٢٤٨ - طريقه في : ١٣٨٢]

١٢٤٩ - **حدثنا** مُسلمٌ **حدثنا** شعبَةُ **حدثنا** عبدُ الرحمنِ بنُ الأصبهانيَّ عن ذِكرانٍ عن أبي سعيدٍ رضي الله عنه « أن النساءَ قلنَ للنبي ﷺ : اجعلْ لنا يوماً . فوعظهنَّ وقال : أيما امرأة ماتت لما ثلاثَةٌ من الولدِ كانوا لها حجاباً من النار . قالتِ امرأةٌ : واثنانِ ؟ قال : واثنانِ »

١٢٥٠ - وقال شريك عن ابنِ الأصبهانيَّ **حدثني** أبو صالحٍ عن أبي سعيدٍ وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ، قال أبو هريرة « لم يباغوا الحِنثُ »

١٢٥١ - **حدثنا** عليُّ **حدثنا** سفيانٌ قال سمعتُ الزُّهريَّ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يموتُ مُسلمٌ ثلاثةً من الولدِ فيلج النارَ إلا نَحَلَهُ القَسَمَ » . قال أبو عبد الله : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾

[الحديث ١٢٥١ - طريقه في : ٦٦٥٦]

قوله (باب فضل من مات له ولد فاحتسب) قال الزين بن المنير : عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردتها ، لأن في الأول دخول الجنة ، وفي الثاني المحجب عن النار ، وفي الثالث تقيد الولوج بتعلة القسم ، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك . ويجمع بينها بأن يقال : الدخول لا يستلزم المحجب فني

ذكر الحجب فائدة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة ، وأما الثالث فالمراد بالولوج الورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله « إلا تحلة القسم » ، والمآل عليها على أقسام : منهم من لا يسمع حسيها وهم الذين سبقتم لم الحسنى من الله كما في القرآن ، فلا تنافي مع هذا بين الولوج والحجب ، وعبر بقوله « ولد » ليتناول الواحد فصاعدا وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين ، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعا « من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجهت له الجنة ، فقالت أم أيمن : أو اثنين ؟ فقال : أو اثنين . فقالت : واحد ؟ فسكت ثم قال : واحد ، أخرجه الطبراني في الأوسط . وحديث ابن مسعود مرفوعا « من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين ، قال : واثنين . قال أبي بن كعب : قدمت واحدا ، قال : وواحدا ، أخرجه الترمذي وقال : غريب ، وعنده من حديث ابن عباس رفعه « من كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة . فقالت عائشة : فمن كان له فرط ؟ قال : ومن كان له فرط ، الحديث . وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها كما سيأتي ولم يسأله عن الواحد ، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت وواحد . وروى أحمد من طريق محمود بن لبيد عن جابر رفعه « من مات له ثلاث من الولد فاحتسبهم دخل الجنة . قلنا : يا رسول الله واثنان ؟ قال محمود قلت لجابر أراكم لو قتلتم وواحد لقال وواحد ، قال : وأنا أظن ذلك ، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة ، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعا « يقول الله عز وجل : ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » ، وهذا يدخل فيه الواحد فافوقه ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، وقوله « فاحتسب » أي صبر راضيا بقضاء الله راجيا فضله ، ولم يقع التقييد بذلك أيضا في أحاديث الباب ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل ، وكذا في حديث جابر بن عبد الله وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس رفعه « من احتسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة ، الحديث ، واسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فاحتسبهم إلا دخلت الجنة » ، الحديث ، ولأحمد والطبراني من حديث ثقة بن عامر رفعه « من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجهت له الجنة » وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفعه « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا الجنة من النار ، الحديث . وقد عرف من القواعد الشرعية أن الثواب لا يترتب إلا على النية ، فلا بد من قيد الاحتساب ، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة ، ولكن أشار الإسماعيلي إلى اعتراض لفظي فقال : يقال في البالغ احتسب وفي الصغير انشطرت انتهى ، وبذلك قال الكثير من أهل اللغة ، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا ، بل ذكر ابن دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجرا عند الله . وهذا أعم من أن يكون الكبير أو صغير ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال ، قوله (وقول الله عز وجل وبشر الصابرين) في رواية كريمة والأصيل « وقال الله » وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك

القلق والجزع ، ولفظ « المصيبة » في الآية وإن كان عاما لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها . **قوله** (حدثنا عبد العزيز) هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والاسماعيل من هذا الوجه ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (ما من الناس من مسلم) قيده به ليخرج الكافر ، ومن الأول بيانية والثانية زائدة ، وسقطت من في رواية ابن عليه عن عبد العزيز كما سيأتي في أواخر الجنائز . و« مسلم » اسم ما والاستثناء وما معه الخبر ، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم ؟ فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال « قلت يا رسول الله مات لي ولدان ، قال : من مات له ولدان في الاسلام أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد والطبراني ، وعن حمرو بن عيسى مرفوعا « من مات له ثلاثة أولاد في الاسلام فماتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد أيضا ، وأخرج أيضا عن رجاء الأسلمية قالت « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة ، فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم ، . فذكر الحديث . **قوله** (يتوفى له) بضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة « ما من مسلمين يتوفى لهما ، والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة ، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس ففيها « ثلاثة من صلبه ، ، وكذا حديث عقبة بن عامر ، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد ؟ محل بحث ، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسايط بينهم وبين الأب ، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات . **قوله** (ثلاثة) كذا الأكثر وهو الموجود في غير البخاري ، ووقع في رواية الأصيل وكريمة « ثلاث ، بخلاف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا . **قوله** (لم يبلغوا الحنث) كذا للجميع بكسر المهملة وسكون النون بعدها مثثة ، وحكى ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح المعجمة والموحدة وفسره بأن المراد لم يبلغوا أن يعملوا المعاصي ، قال ولم يذكره كذلك غيره ، والمحفوظ الأول ، والمعنى لم يبلغوا الحلم فتكتب عليهم الآثام ، قال الخليل : بلغ الغلام الحنث إذا جرى عليه القلم ، والحنث الذنب قال الله تعالى ﴿ وكانوا يصرون على الحنث العظيم ﴾ وقيل المراد بلغ الى زمان يؤاخذ بيمينه إذا حنث ، وقال الراغب : عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الانسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله ، وخص الآثم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ لأن الصبي قد يثاب ، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر ، وعلى هذا فن بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في فقد الولد أجر في الجملة ، وهذا صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المقتضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب ، وقال الزين بن المنير : بل يدخل الكبير في ذلك من طريق الفحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعى ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحقوق ؟ قال : ولعل هذا هو السر في الغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة انتهى . ويقوى الأول قوله في بقية الحديث « بفضل رحمته ايام ، لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإثم منهم ، وهل يلتحق بالصغار من بلغ مجنونا مثلا واستمر على ذلك فأت ؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الامتحان بهم يخفف بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان القياس يقتضى ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس

لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نيط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد . **قوله** (إلا أدخله الله الجنة) في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه ، إلا تلقوه من أبواب الجنة الثانية من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعا في أثناء حديث ، ما يسرك أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك . **قوله** (بفضل رحمته إياهم) أى بفضل رحمة الله للأولاد . وقال ابن التين : قيل إن الضمير في رحمته للأب لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة والأول أولى ، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه ، بفضل رحمة الله إياهم ، وللنسائي من حديث أبي ذر ، إلا غفر الله لهما بفضل رحمته ، والطبراني وابن حبان من حديث الحارث بن أنيس وهو بضاف ومعجمة مصنف مرفوعا ، ما من مسلمين يموت لهما أربعة أولاد إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته ، وكذا في حديث عمرو بن عبسة كما سنذكره قريبا . وقال الكرماني : الظاهر أن المراد بقوله ، إياهم ، جنس المسلم الذي مات أولاده لا الأولاد ، أى بفضل رحمة الله لمن مات لهم ، قال وساغ الجمع لكونه نكرة في سياق النفي فتعم انتهى . وهذا الذى زعم أنه ظاهر ليس بظاهر . بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد ، ففي حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني ، إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة ، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المتقدم ذكره ، أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم ، قاله بعد قوله ، من مات له ولدان ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله ، إياهم ، للأولاد لا للأباء والله أعلم . الحديث الثاني **قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن الأصماني) في رواية الاصيلي ، أخبرنا ، واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله ، قال البخاري في التاريخ : إن أصله من أصهبان لما فتحها أبو موسى ، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصهبان فقيل له الأصماني ، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لى . **قوله** (عن ذكوان) هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد المعلق الذى يليه ، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الأصماني أيضا عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فتحصل له روايته عن شيخين ، وشيخه أبي صالح روايته عن شيخين . **قوله** (أن النساء) تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الانصار . **قوله** (اجعل لنا يوما) تقدم في العلم بأنهم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى . **قوله** (أيما امرأة) إنما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق . **قوله** (ثلاثة) في رواية أبي ذر ، ثلاث ، وقد تقدم توجيهه . **قوله** (من الولد) بفتحين وهو يشمل الذكر والاثني والمفرد والجمع . **قوله** (كانوا) في رواية المستمل والحوى ، كن ، بضم الكاف وتشديد النون ، وكأنه أنك باعتبار النفس أو النسمة ، وفي رواية أبي الوقت ، إلا كانوا لها حجابا ، . **قوله** (قالت امرأة) هى أم سليم الانصارية والدة أنس بن مالك كما رواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت ، قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنا عنده : ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحمته إياهم ، فقلت : واثنان ؟ قال : واثنان ، وأخرجه أحمد لكن الحديث دون القصة ، ووقع لأم مبشر الانصارية أيضا السؤال عن ذلك ، فروى الطبراني أيضا من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر ، أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر فقال : يا أم مبشر ، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة . فقلت : يا رسول الله واثنان ؟ فسكت ثم قال : نعم واثنان ، وقد تقدم من حديث جابر ابن سمرة أن أم أيمن من سأل عن ذلك . ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضا منهن ، وحكى ابن بشكوال أن أم

هاني: أيضا سألت عن ذلك ، ويحتمل أن يكون كل منهن سأل عن ذلك في ذلك المجلس ، وأما تعدد القصة فيه بعد لأنه عليه السلام لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالظاهر أنه كان أوحى إليه ذلك في الحال ، وبذلك جزم ابن بطل وغيره ، وإذا كان كذلك كان الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعدا جدا لأن مفهومه يخرج الاثنين الذين ثبت لهم ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه ، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه سأل عن ذلك ، وروى الحاكم والبزار من حديث بريدة أن عمر سأل عن ذلك أيضا ولفظه : ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة . فقال عمر : يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال الحاكم صحيح الإسناد ، وهذا لا بعد في تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال به . قوله (واثنان) قال ابن التين تبعا لعياض : هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة لأن الصحابة من أهل اللسان ولم يعتبره إذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندهما عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسأله ، كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم تعتبره لم تسأل ، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وإنما هي محتملة ، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك . قال القرطبي : وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فبعظم المصيبة يكثر الأجر ، فاما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها تصير كالعادة كما قيل :

روعت بالبين حتى ما أراح له . انتهى . وهذا مصير منه إلى انحصار الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة ، وهو جود شديد ، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ، ولا خفاء بأن المصيبة بذلك أشد ، وإن ماتوا واحدا بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق ، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تجديد المصيبة وكفى بهذا فسادا ، والحق أن تناول الخبر الأربعة فما فوقها من باب أولى وأحرى ، ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم . وقال القرطبي أيضا : يحتمل أن يفترق الحال في ذلك بافتراق حال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك . (تنبيه) : قوله : واثنان ، أي وإذا مات اثنان ما الحكم ؟ فقال : واثنان ، أي وإذا مات اثنان فالحكم كذلك . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه : واثنان بالنصب ، أي وما حكم اثنين ، وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو اثنان ، وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين ، وقد تقدم النقل عن ابن بطل أنه محمول على أنه أوحى إليه بذلك في الحال ، ولا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفه عين ، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلا لكنه أشفق عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين غالبا أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم . **قوله** (وقال شريك الخ) وصله ابن أبي شبة عنه بلفظه حدثنا عبد الرحمن بن الأصماني قال : أتاني أبو صالح يعزيني عن ابن أبي فأخذ يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراس إلا كانوا لها حجابا من النار . فقالت امرأة : يا رسول الله قدمت اثنين ، قال : واثنين ، ولم أسأله عن الواحد . قال أبو هريرة : من لم يبلغ الحنث ، وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة - أبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع ، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم في العلم

من طريق أخرى عن شعبة بالاسناد الاول وقال في آخره : وعن ابن الاصهاني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال : ثلاثة لم يبلغوا الحنث ، وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر ، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الاصهاني . وقوله : ولم تسأله عن الواحد ، تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي مزيد لذلك في باب ثناء الناس على الميت ، في أواخر كتاب الجنائز ، ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد . الحديث الثالث **قوله** (حدثنا علي) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد) وقع في الأطراف ، للزوى هنا : لم يبلغوا الحنث ، وأيسر في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي في متن الطريق الآخر ، وفائدة إيراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضا ما في سياقها من العموم في قوله : لا يموت لمسلم الخ ، لشموله النساء والرجال ، بخلاف روايته الماضية فإنها مقيدة بالنساء . **قوله** (فيلج النار) بالنصب لأن الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن ، لكن حكى الطبري أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج من ولد من النار ، قال : وإنما الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقديره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوج النار ، لاحيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب ، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطبري وأفروه عليه ، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي إثبات ، فكأن المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد ، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه ، وما ادعاه من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ، ووجدت في شرح المشارك للشيخ أكل الدين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول فكأنه نفي وقوعها بصفة أن يكون الثاني عقب الأول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت ، قال الطبري : وإن كانت الرواية بالرفع فعناه لا يوجد لولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقدارا يسيرا انتهى . ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الأيمان والنذور بلفظ : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم ، وقوله تمسه بالرفع جزما والله أعلم . **قوله** (إلا تحلة القسم) بفتح المثناة وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو اليمين وهو مصدر حلل اليمين أي كفرها يقال حلل تحليلا وتحلة وتحلا بغير هاء والثالث شاذ ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أي قدر ما حلت به يعني ولم أبالغ ، وقال الخطابي : حلت القسم تحلة أي أبرتها . وقال القرطبي : اختلف في المراد بهذا القسم فقيل هو معين وقيل غير معين . فالجمهور على الأول ، وقيل لم يمن به قسم بعينه وإنما معناه التقليل لأمر ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول : لا ينأ هذا إلا لتحليل الآلية ، وتقول ما ضربته إلا لتحليلا إذا لم نبالغ في الضرب أي قدرا يصيبه منه مكروه . وقيل : الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلا ولا كثيرا ولا تحلة القسم ، وقد جوز الفراء والأخفش مجيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى (لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم) والأول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره ، وقالوا : المراد به قوله تعالى (وإن منكم إلا واردة) قال الخطابي : معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها مجتازا ولا يكون ذلك الجواز إلا قدر ما يحلل به الرجل يمينه ، وبديل على ذلك ما وقع عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث : « إلا تحلة القسم » بمعنى الورد . وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره : ثم قرأ سفيان (وإن منكم إلا واردة) ومن

طريق زمعة بن صالح عن الزهري في آخره : قيل وما تحلة القسم ؟ قال : قوله تعالى (وان منكم إلا واردها) وكذا وقع من رواية كريمة في الأصل ، قال أبو عبد الله (وان منكم إلا واردها) وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل ، يعني الجواز على الصراط ، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً من حرس وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لم يرد النار بعينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال (وان منكم إلا واردها) . واختلف في موضع القسم من الآية فقيل هو مقدر أي والله إن منكم ، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى (فوردك لتحشرنهم) أي وربك إن منكم ، وقيل هو مستفاد من قوله تعالى (حتماً مقضياً) أي قسماً واجباً كذا رواه الطبراني وغيره من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية ، وقال الطبري : يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق ، فإن قوله (كان على ربك) تذييل وتقرير لقوله (وان منكم) فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ للحجاء الاستثناء بالنفي والاثبات ، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية . فقيل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره ، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً والورود الدخول لا يبق بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً ، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة يحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها أو يلجونها ثم يصدرون عنها بأعمالهم ، قال عبد الرحمن بن مهدي قلت : لشعبة : إن إسرائيل يرفعه ، قال : صدق وعهداً أدعه . ثم رواه الترمذي عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعاً ، وقيل المراد بالورود الممر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ، ومن طريق كعب الأحبار وزاد يستون كلهم على متنها ، ثم ينادى مناد : أمسك أصحابك ودعي أصحابي ، فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم ، وهذان القولان أصبح ما ورد في ذلك ولا تنافي بينهما ، لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور ، ووجه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ، لكن تختلف أحوال المارة باختلاف أعمالهم فأعلام درجة من يمر كلعب البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق إن شاء الله تعالى ، ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر : ان حفصة قالت للنبي ﷺ لما قال : لا يدخل أحد شهد الحديبية النار : أليس الله يقول (وان منكم إلا واردها) فقال لها : أليس الله تعالى يقول (ثم تنجي الذين اتقوا) الآية ، وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدنو منها ومن قال معناه الإشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من الحى ، على أن هذا الأخير ليس ببعيد ولا يتنافى بقية الأحاديث والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن أولاد المسلمين في الجنة لأنه يبعد أن الله يفضر للأبناء بفضل رحمة الأبنا ولا يرحم الأبناء قاله المهلب ، وكون أولاد المسلمين في الجنة قاله الجمهور ووقفت طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في أواخر كتاب

الجنائز إن شاء الله تعالى ، وفيه أن من حلف أن لا يفعل (١) كذا ثم فعل منه شيئاً ولو قل برت يمينه خلافاً لما لك قاله عياض وغيره .

٧ - باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري

١٢٥٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « مرَّ النبي ﷺ بامرأة عند قبرٍ وهي تبكي فقال : اتقي الله ، واصبري »
[الحديث ١٢٥٢ - أطرافه في : ١٢٨٣ ، ١٣٠٢ ، ٧١٥٤]

قوله (باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري) قال الزين بن المنير ما محمله : عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها لتكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الموعظة وغيره ، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المنبسر حينئذ المناسب لما هي فيه ، قال : وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو موعظة أو تعزية وأن ذلك لا يختص به يجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم . **قوله** (حدثنا آدم) سياق هذا الحديث بهذا الاسناد بعينه أتم من هذا في « باب زيارة القبور » بعد زيادة على عشرين باباً ، وسأني الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها للجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة ، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرغبها في الأجر إذا احتسبت مصيبتها ، وفي هذا مخاطبتها بما يرهبها من الإثم لما تضمنه الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر يتنافى التقوى . والله أعلم

٨ - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والصدْر

وَحَطَّ ابْنُ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنَا لَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَمَلَهُ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَقْوَصْ
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا . وَقَالَ سَدُّ : لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسَّهُ
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ »

١٢٥٣ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدير ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور . فإذا فرغتم فأذني . فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، نفى إزاره »

قوله (باب غسل الميت ووضوئه) أى بيان حكمه ، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية ، وهو ذمولى شديد ، فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن الفرطى رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن

(١) كذا في النسخ ، والصواب « أن يفعل » بإسقاط حرف النفى ، وبذلك يستقيم الكلام . والله أعلم

الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك ، وقد توارده القول والعمل ، وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . وأما قوله (ووضوئه) فقال ابن المنير في الحاشية : ترجم بالوضوء . ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المعبود من الأغسال كغسل الجنابة ، أو أراد وضوء الغاسل أى لا يلزمه وضوء ، ولهذا ساق أثر ابن عمر انتهى . وفي عود الضمير على الغاسل ولم يتقدم له ذكر بعد إلا أن يقال تقدير الترجمة باب غسل الحى الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المحذوف فينتجه ، والذي يظهر أنه أشار كمادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسياق قريباً في حديث أم عطية أيضاً «أبدأن ييامنها ومواضع الوضوء منها» ، فكأنه أراد أن الوضوء لم يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البداء بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة ، أو أراد أن الاختصار على الوضوء لا يجزئ لورود الأمر بالغسل . **قوله** (بالماء والسدر) قال الزين بن المنير : جعلهما معا آلة لغسل الميت ، وهو مطابق لحديث الباب ، لأن قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلنها وظاهره أن السدر يخط في كل مرة من مرات الغسل ، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير ، لأن الماء المضاف لا يطهر به انتهى . وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك^(١) ، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعك بالصدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتي ذلك . وقال القرطبي : يجعل الصدر في ماء ويخضعض الى أن تخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح ، فهذه غسلة . وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا : تطرح ورقات الصدر في الماء أى ثلاثاً يمازج الماء فيتغير وصفه المطلق . وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال : يغسل في كل مرة بالماء والسدر . وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والصدر مرتين والثالثة بالماء والكافور . قال ابن عبد البر : كان يقال كن ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك . وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث اهـ . وكأن قائله أراد أن تقع إحدى الغسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة ، وأما المضاف فلا . وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن الفرضي وغيرهما من المالكية فقالوا : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزئ بالماء المضاف كما ورد ونحوه ، قالوا وإنما يكره من جهة السرف ، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والمندوبة . وقيل : شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة ، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع . **قوله** (وحظ ابن عمر ابنا سعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ) حنط بفتح المهملة والتون الثقيلة أى طيبه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت خاصة ، وقد وصله مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر حنط ابنا سعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ انتهى . والابن المذكور اسمه عبد الرحمن . كذلك رويناه في نسخة أبي الجهم العلاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله ابن عمر حنط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره . قيل : تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعبد لأنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والصدر ولا الماء وحده ،

(١) أصواب أن يقال : إن في هذا الحديث دلالة على أن الماء المضاف طهور ما دام اسم الماء ثابتاً له إذ كان المضاف إليه طاهراً كالسدر ونحوه ، وقد اختار ذلك أبو العباس بن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله : كما سيأتي مثله عن ابن العربي في شرح الحديث الآتي س ١٢٩ وأتم أعلم

ولو كان نجسا ما مسه ابن عمر ولنفس ما مسه من أعضائه ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعا « من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، وروى الترمذى وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضى الله عنه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : الصواب عن أبي هريرة موقوف . وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، ولم يبين ناسخه . وقال الذهلى فيما حكاه الحسبك فى تاريخه : ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل حديث ثابت . **قوله** (وقال ابن عباس رضى الله عنهما الخ) وصله سعيد بن منصور « حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا » إسناده صحيح ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطنى من رواية عبد الرحمن بن يحيى الخزومى عن سفيان ، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان ، والذي فى مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور ، وروى الحاكم نحوه مرفوعا أيضا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقوله « لا تنجسوا موتاكم » أى لا تقولوا إنهم نجس ، وقوله ينجس بفتح الجيم . **قوله** (وقال سعد لو كان نجسا ما مسسته) وقع فى رواية الأصملى وأبى الوقت « وقال سعيد » بزيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت « أودن سعد - تعنى أباه - بجمنازة سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ، ثم أتى داره فاغتسل ثم قال : لم أغتسل من غسله ، ولو كان نجسا ما مسسته ، ولكنى اغتسلت من الحر ، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك أخرجه سمويه فى فوائده من طريق أبى واقد المدنى قال : قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسسه . وفى أثر سعد من الفوائد أنه ينبغى للعالم إذا عمل عملا يخشى أن يلتبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر لئلا يحملوه على غير محله . **قوله** (وقال النبي ﷺ : المؤمن لا ينجس) هذا طرف من حديث لأبى هريرة تقدم موصولا فى « باب الجنب يمشى فى السوق » من كتاب الغسل ، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت بآية فهو غير نجس ، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل ، ووقع فى نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله : النجس القدر » انتهى . وأبو عبد الله هو البخارى . وأراد بذلك نفي هذا الوصف وهو النجس عن المسلم حقيقة ومجازا . **قوله** (عن أيوب عن محمد بن سيرين) فى رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين ، وسيأتى فى « باب كيف الإشعار » وقد رواه أيوب أيضا عن حفصة بنت سيرين كما سيأتى بعد أبواب ، ومدار حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين ، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سيأتى مبينا . قال ابن المنذر : ليس فى أحاديث الغسل للبت أعلى من حديث أم عطية وعليه عول الأئمة . **قوله** (عن أم عطية الأنصارية) فى رواية ابن جريج المذكورة « جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تبادر ابناهما فلم تدركه ، وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غازيا ، تقدم البصرة فبلغ أم عطية وهى بالمدينة قدومه وهو مريض فرحلت إليه فأت قبل أن تلقاه ، وسيأتى فى الإحداد ما يدل على أن قدومها كان بعد موته بيوم أو يومين ، وقد تقدم فى المقدمة أن اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة . والمشهور فيها التصغير ، وقيل بفتح أوله وقع ذلك فى رواية أبى ذر عن السرخسى وكذا ضبطه الأصملى عن يحيى بن معين وظاهر

ابن عبد العزيز في السيرة الهشامية . قوله (حين توفيت ابنته) في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلى هذه وكذا في رواية ابن جريج د دخل علينا ونحن نفعل بنته ، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل ، وعند النسائي أن محبتهن اليها كان بأمره ، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة د ماتت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل اليها فقال اغسلنها . قوله (ابنته) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والددة أمامة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي أكبر بنات النبي ﷺ ، وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت د لما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : اغسلنها ، فذكر الحديث ، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه ، وقد خولف في ذلك لحكي ابن التين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستدده ، وتعقبه المنذري بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ يدر فلم يشهدا ، وهو غلط منه فان التي توفيت حينئذ رقية ، وعزاه النووي دما لمياض لبعض أهل السير ، وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب ولفظه د دخل علينا ونحن نفعل ابنته أم كلثوم ، وهذا الاستناد على شرط الشيخين ، وفيه نظر قسأل في د باب كيف الإشعار ، وكذا وقع في د المبهات ، لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت د كنت فيمن غسل أم كلثوم ، الحديث ، وقرأت بخط مغايطي : زعم الترمذي أنها أم كلثوم وفيه نظر . كذا قال ، ولم أر في الترمذي شيئا من ذلك . وقد روى الدولابي في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم أمينة النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك لحديثه من طرق متعددة ، ويمكن الجمع بأن تكون حاضرتا جميعا ، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات ، ووقع لي من تسمية النسوة اللاتي حضرن معها ثلاث غيرها ، ففي الذرية الطاهرة أيضا من طريق أسماء بنت عميس أنها كانت ممن غسلها قالت : ومنا حفصة بنت عبد المطلب . ولأبي داود من حديث ليلى بنت قانف بقاف ونون وفاء الثقفية قالت : كنت فيمن غسلها . وروى الطبراني من حديث أم سلمة شيئا يرمي إلى أنها حضرت ذلك أيضا ، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين : ولا أدري أي بناته . وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم . قوله (اغسلنها) قال ابن بزيعة : استدلل به على وجوب غسل الميت ، وهو مبني على أن قوله فيما بعد د إن رأيت ذلك ، هل يرجع إلى الغسل أو العدد ، والثاني أرجح ، ثبت المدعى . قال ابن دقيق العيد : لكن قوله ثلاثا ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء ، فيتوقف الاستدلال به على تحوير إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله د ثلاثا ، غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخلًا تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، والتمذهب بالنسبة إلى الابتاء انتهى . وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك . ومن ثم ذهب السكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وقالوا : إن خرج منه شيء بعد ذلك بغسل موضعه ولا يمداد غسل الميت ، وهو مخالف لظاهر الحديث . وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال د يفعل ثلاثا فان خرج منه شيء بعد غمسا ، فان خرج منه شيء غسل سبعا ، قال هشام وقال الحسن د يغسل ثلاثا ، فان خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على الثلاث ، .

قوله (ثلاثا أو خمسا) في رواية هشام بن حسان عن حفصة غسائها وترا ثلاثا أو خمسا ، ودأ ، هنا للترتيب لا للتخيير ، قال النووي : المراد غسائها وترا وليسكن ثلاثا فإن احتجن إلى زيادة غمسا ، وحاصله أن الإيتار مطلوب والثلاث مستحبة ، فإن حصل الانقضاء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترا حتى يحصل الإنقاء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى . وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك . وقال ابن العربي : في قوله دأ أو خمسا ، إشارة إلى أن المشروع هو الإيتار لأنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع . **قوله** (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤث ، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه د ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود ، وأما ما سواها فاما د أو سبعا ، وإما د أو أكثر من ذلك ، فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، فكره الزيادة على السبع . وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا قال بمجاوزة السبع ، وساق من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثا وإلا غمسا وإلا فأكثر ، قال : فرأينا أن أكثر من ذلك سبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخى بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك . **قوله** (إن رأيت ذلك) معناه التفويض إلى اجتهدن بحسب الحاجة لا التشهي . وقال ابن المنذر : إنما فوض الرأي الهن بالشرط المذكور وهو الإيتار ، وحكى ابن التين عن بعضهم قال : يحتمل قوله د إن رأيت ، أن يرجع إلى الأعداد المذكورة ، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيت أن تفعلن ذلك وإلا فالإنقاء يكفي . **قوله** (بماء وسدر) قال ابن العربي : هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يساب الماء الإطلاق انتهى . وهو مبني على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم . **قوله** (واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور) هو شك من الراوي أي اللفظتين قال ، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وجزم في الرواية التي تلي هذه بالثقل الأول ، وكذا في رواية ابن جريج ، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور ، وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل في الخنوط أي بعد انتهاء الغسل والتجفيف ، قبل الحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تجفيفا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطردها عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد إليه ، وهو أقوى الأرايح الطيبة في ذلك ، وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلا لأذهب الماء ، وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ؟ إن نظر إلى مجرد التطيب ف نعم ، وإلا فلا ، وقد يقال إذا عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلا . **قوله** (فاذا فرغت فأذني) أي أعلني . **قوله** (فلما فرغنا) كذا للأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر ، وللأصل فلما فرغن ، بصيغة الغائب . **قوله** (حقوه) بفتح المهملة - ويجوز كسرهما وهي لغة هذيل - بعدها قاف ساكنة ، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية ، والحق في الأصل معقد الإزار ، وأطلق على الإزار مجازا ، وسيأتي بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين بالفظ د فنزع من حقوه إزاره ، والحق في هذا على حقيقته . **قوله** (أشعرنها إياه) أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلبس جسدها ، وسيأتي الكلام على صفته في باب مفرد ، قيل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغن من الغسل ولم يناولن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل ، وهو أصل في التبرك

بآثار الصالحين^(١) وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد

٩ - باب ما يستحب أن يغسل وترأ

١٢٥٤ - **حديث** محمد بن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا . فاذا فرغتن فاذنني . فلما فرغنا آذناه فالتفت إلينا حقوه فقال : أشيرنهما إياه » .
 فقال أيوب : وحدثني حفصة بمثل حديث محمد ، وكان في حديث حفصة « اغسلنها وترأ » وكان فيه « ثلاثا أو خمسا أو سبعا » وكان فيه أنه قال « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » وكان فيه « ان أم عطية قالت : ومشطناها ثلاثه قرون »

قوله (باب ما يستحب أن يغسل وترأ) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، والثاني أظهر . كذا قال وفيه نظر ، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بمن التي لمن يعقل . ثم أورد المصنف فيه حديث أم عطية أيضا من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر ، ومن رواية أيوب قال حدثني حفصة وفيه ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه قبل . ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي حدثنا محمد ابن المثنى ، وقال الجياني : يحتمل أن يكون محمد بن سلام . وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري أيضا . قوله (فقال أيوب) كذا للأكثر بالفاء وهو بالاسناد المذكور ، ووقع عند الأصيلي وقال بالواو فرما ظن معاقا وليس كذلك . وقد رواه الاسماعيلي بالاسنادين معا موصولا وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد . وقوله فيه « وترأ ثلاثا أو خمسا » استدله على أن أقل الوتر ثلاث ، ولا دلالة فيه لأنه سبق مساق البيان للمراد إذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها

١٠ - باب يبدأ بميامن الميت

١٢٥٥ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في غسل ابنته « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها »
قوله (باب يبدأ بميامن الميت) أي عند غسله ، وكأنه أطلق في الترجمة ليظهر بأن غير الغسل يلحق به قياسا عليه . **قوله** (حدثنا خالد) هو الخذاء ، وحفصة هي بنت سيرين . **قوله** (في غسل ابنته) في رواية هشيم عن خالد عند مسلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها . . فذكره . **قوله** (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء

(١) قد سبق غير مرة في الحاشية أن التبرك بآثار الصالحين غير جائز ، وإنما يجوز ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لما جعل الله في جسده وما ماسه من البركة ، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين : أحدهما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقونا إليه . الثاني أن فعل ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم من وسائل الشرك فوجب منه . والله أعلم

منها) ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامين معا ، قال الزين بن المنير : قوله « ابدأن بميامنها ، أى فى الغسلات التى لا وضوء فيها (ومواضع الوضوء منها) أى فى الغسلة المتصلة بالوضوء . وكان المصنف أشار بذلك الى مخالفة أبى قلابة فى قوله « يبدأ بالرأس ثم بالحية » قال : والمحسنة فى الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين فى ظهور أثر الغرة والتججيل

١١ - باب مواضع الوضوء من الميت

١٢٥٦ - **حديثنا** يحيى بن موسى حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « لما غسنا ابنه النبي ﷺ قال لنا - ونحن نغسلها - ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء »

قوله (باب مواضع الوضوء من الميت) أى يستحب البداءة بها . **قوله** (سفيان) هو الثورى . **قوله** (ابدؤا) كذا الأكثر والكشميني « ابدأن ، وهو الوجه (١) لانه خطاب للنسوة . **قوله** (ومواضع الوضوء) زاد أبو ذر « منها ، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافا للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوءه أصلا ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءا حقيقيا بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءا من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفا ؟ الثاني أظهر من سياق الحديث ، والبداءة بالميامين ومواضع الوضوء مما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذا المشط والضمير كما سيأتى

١٢ - باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل

١٢٥٧ - **حديثنا** عبد الرحمن بن حماد أخبرنا ابن عون عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت بنت النبي ﷺ فقال لنا : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ، فاذا فرغتن فاذننى . فلما فرغنا أذننا ، فنزع من حفور إزاره وقال : أشيرن بها إياه »

قوله (باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل) أورد فيه حديث أم عطية أيضا . وشاهد الترجمة قوله فيه « فاعطاها إزاره » قال ابن رشيد : أشار بقوله « هل » إلى تردد عنده فى المسئلة ، فكأنه أوما إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون فى غيره ولا سيما مع قرب عمده بهرقه الكريم ، ولكن الأظهر الجواز ، وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك . لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخارى لانه إنما ترجم بالنظر الى سياق الحديث وهو قابل للاحتمال . وقال الزين بن المنير نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالمحرم أم بمن يكون فى مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تحقق النظافة وعدم فة الزوج وغيره أن تلبس زوجته لباس غيره

١٣ - باب يجعل الكافور فى الأخيرة

١٢٥٨ - **حديثنا** حامد بن عمر حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت

(١) فى نسخة « وهو الأوجه »

إحدى بنات النبي ﷺ خَرَجَ فقال : اغسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجِعَانِ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ ، فَادْفَعْنِي فَأَذِنِّي . قالت : فلما فرغنا آذناه ، فالتفت إلينا حقوة فقال : أشعِرْنَهَا إِيَّاهُ . وعن أيوب عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنهما بنحوه

١٢٥٩ - وقالت : إنه قال « اغسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ كَثُرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ » قالت حفصة قالت أم عطية رضي الله عنها « وجعلنا رأسها ثلاثة قرون »

قوله (باب يجعل الكافور في الأخيرة) أى في الغسلة الأخيرة ، قال الزين بن المنير : لم يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة « اجعلن » للوجوب والندب . **قوله** (وعن أيوب) هو معطوف على الإسناد الاول ، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل . واختلف في هيئة جملة في الغسلة الأخيرة قليل : يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث ، وقيل : إذا كمل غسله طيب بالكافور قبل التكفين . وقد ورد في رواية النسائي بلفظ « واجعلن في آخر ذلك كافورا » . (تنبيه) : قيل ما مناسبة ادخال هذه الترجمة - وهى متعلقة بالغسل - بين ترجمتين متعلقتين بالكفن ؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج اليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله . ومن جملة ذلك الخنوط انتهى ماخصا . ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى خلاف من قال إن الكافور يختص بالخنول ولا يجعل في الماء وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية ، أو يجعل في الماء وهو قول الجمهور كما تقدم قريباً . ولفظة « الأخيرة » صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون الحفرة التى تلى الجسد

١٤ - باب نقض شعر المرأة . وقال ابن سيرين : لا بأس أن ينقض شعر الميت

١٢٦٠ - **حدثنا** أحمد **حدثنا** عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج قال أيوب سمعت حفصة بنت سيرين قالت : **حدثنا** أم عطية رضي الله عنها « أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون ، نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون »

قوله (باب نقض شعر المرأة) أى الميتة قبل الغسل ، والتقييد بالمرأة خرج مخرج الغالب أو الأكثر ، وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لأجل التنظيف ولبيلغ الماء البشرة ، وذهب من منعه الى أنه قد يفضى الى انتناف شعره ، وأجاب من أثبتته بأنه يضم الى ما اتثر منه . **قوله** (وقال ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو على بن شويه عن الفربرى « أحمد بن صالح » . **قوله** (قال أيوب) فى رواية الاسماعيلي من طريق حرمة عن ابن وهب عن ابن جريج « أن أيوب بن أبى تيممة أخبره » . **قوله** (وسمعت) هو معطوف على محذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة ، وسيأتى بيانه فى الباب الذى بعده . **قوله** (أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضنه ثم غسلنه) فى رواية الاسماعيلي « قالت نقضته » ، والظاهر ان القائلة أم عطية ، وعبء الزقاق عن معمر عن أيوب فى هذا الحديث . فقلت نقضته فغسلته

لجملته ثلاثة قرون قالت نعم ، والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة ، وفائدة النقض تبليغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الاوساخ . ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية « مشطناها ثلاثة قرون ، وهو بتخفيف المعجمة أى سرحناها بالمشط ، وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب تمرير الشعر ، واعتل من كرهه بتقطيع الشعر ، والرفق يؤمن معه ذلك

١٥ - باب كيف الإشعار للميت ؟

وقال الحسن : الخرقه الخامسة يُشَدُّ بها الفخذين والوركين تحت الدرع

١٢٦١ - **حدثنا** أحمد بن عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج أن أيوب أخبره قال : سمعت ابن سيرين يقول « جاءت أم عطية رضي الله عنها - امرأة من الأنصار من اللاتي بايعن - قدمت البصرة تباعد ابنها لها فلم تذكره ، فحدثتنا قالت : دخل علينا النبي ﷺ ونحن نسيلُ ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، فإذا فرغتن فأذني . قالت : فلما فرغنا أتى إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، ولم يزد على ذلك » . ولا أدري أى بناته . وزعم أن الإشعار الففتها فيه . وكذلك كان ابن سيرين يأمرُ بالمرأة أن تُشعرَ ولا تُؤزَرَ

قوله (باب كيف الإشعار للميت) أورد فيه حديث أم عطية أيضا ، وإنما أفرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق « وزعم أن الإشعار الففتها فيه ، وفيه اختصار والتقدير وزعم أن معنى قوله أشعرنها إياه الففتها ، وهو ظاهر اللفظ ، لأن الشعار ما يلبس الجسد من الثياب . والقائل في هذه الرواية « وزعم ، هو أيوب . وذكر ابن بطال أنه ابن سيرين ، والاول أولى ، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال « قلت لأيوب قوله أشعرنها تؤزر به ؟ قال : ما أراه إلا قال الففتها فيه » . **قوله** (وقال الحسن الخرقه الخامسة الخ) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب . وقد وصله ابن أبي شيبة نحوه . وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر الحى ، وهذه الزيادة صحيحة الإسناد ، وقول الحسن في الخرقه الخامسة قال به زفر ، وقالت طائفة : تشد على صدرها لتضم أكفانها ، وكأن المصنف أشار الى موافقة قول زفر : ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة . **قوله** (حدثنا أحمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وقال أبو علي بن شويه في روايته « حدثنا أحمد يعني ابن صالح ، (فائدة) : قوله « ولا أدري أى بناته ، هو مقول أيوب ، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة ، وقد تقدم قريبا من وجه آخر عنه أنها أم كلثوم

١٦ - باب يُجَعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

١٢٦٢ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن هشام عن أم الهذيل عن أم عطية رضي الله عنها قالت « ضفرنا شعر بنت النبي ﷺ » - تعنى ثلاثة قرون - وقال وكيع قال سفيان « ناصيتها وقرنتها »

قوله (باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون) أى صفات . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري ، وهشام هو ابن حسان ، وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين . **قوله** (صفرتنا) بضاد ساقطة وفاء خفيفة (شعر بنت النبي ﷺ) تعني ثلاثة قرون ، وقال وكيع قال سفيان (أى بهذا الإسناد) ناصيتها وقرنها (أى جانبي رأسها ، ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد ثم ألقيناه خلفها ، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة في الباب الذي يليه . واستدل به على صفرت شعر الميت خلافاً لمن منعه ، فقال ابن القاسم : لا أعرف الصفرت بل يكف (١) وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مرفوعاً . قال القرطبي : وكأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً ، أو هو شيء رأته ففعلته استحساناً ؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب إلا باذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعاً ، كذا قال . وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له . قلت : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : اغسلنها وترا واجملن شعرها صفات ، وقال ابن حبان في صحيحه : ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لا من تلقاء نفسها ، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال : قالت حفصة عن أم عطية اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجملن لها ثلاثة قرون (تنبيه) : قوله : ثلاثة قرون ، مع قوله : ناصيتها وقرنها ، لا تضاد بينهما ، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفات ، والمراد بالقرنين الجانبان

١٧ - باب يلقى شعر المرأة خلفها

١٢٦٣ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان قال **حدثنا** حفصة عن أم عطية رضي الله عنها قالت « **تُوقِيتُ** إحدى بنات النبي ﷺ ، فأتانا النبي ﷺ فقال : اغسلنها بالسدر وتراً ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك ، واجملن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فاذا فرغتن فاذنني . فلما فرغنا آذنناه ، فالتقى إلينا حقوه ، فصفرتنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناه خلفها »

قوله (باب يلقى شعر المرأة خلفها) في رواية الأصل وأبي الوقت : يجعل ، وزاد الحوى : ثلاثة قرون ، ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه : فصفرتنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها ، أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بلفظ : ومشطناها ، وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضاً ، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة : صفرتنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنها وألقيناه إلى خلفها ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب تسريح المرأة وتصغيرها ، وزاد بعض الشافعية أن يجعل الثلاث خلف ظهرها ، وأورد فيه حديثاً غريباً ، كذا قال وهو ما يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري ، وقد توبع راويها عليها كما تراه . وفي حديث أم عطية من الفوائد - غير ما تقدم في هذه التراجم العشر - تعليم الإمام من لا علم له بالأمر الذي يقع فيه ، وتفويضه إليه إذا كان أهلاً لذلك بعد أن ينبهه على علة الحكم .

(١) في مخطوطة الرياض ، بل يلف ،

واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة . وقال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بوجوده . وكأنه ما درى أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث ، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضا . وقال ابن بريدة : الظاهر أنه مستحب ، والحكمة فيه تتعلق بالميت ، لأن الغاسل إذا علم أنه سيغتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ، ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليسكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده بما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى^(١) واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته ، لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضرا وأمر النبي ﷺ النسوة بغسل ابتسه دون الزوج ، وتعقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضرا ، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه ، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد . والله أعلم بالصواب

١٨ - باب الثياب البيض للكفن

١٢٦٤ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة »

[الحديث ١٢٦٤ - أطرافه في : ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨٧]

قوله (باب الثياب البيض للكفن) أورد فيه حديث عائشة وكفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ، الحديث ، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبه إلا الأفضل ، وكأن المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ « لبسوا ثياب البياض فانها أظهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم ، صححه الترمذي والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه وإسناده صحيح أيضا ، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عذم أن يكون في أحدها ثوب جبرة ، وكأنهم أخذوا بما روى أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد جبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن ، لكن روى مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه ، قال الترمذي : وتكفيته في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة « لف في برد جبرة جفف فيه ثم نزع عنه ، ويمكن أن يستدل لهم بعموم حديث أنس « كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الجبرة » أخرجه الشيخان ، وسيأتي في اللباس . والجبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة ما كان من البرود مخططا

١٩ - باب الكفن في ثوبين

١٢٦٥ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أبوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) وقال بعضهم : إن الحكمة في ذلك - والله أعلم - جبر ما يحصل للغاسل من الضعف بسبب مشاهدة الميت وذكر الموت وما بعده ، وهو معنى مناسب . والله أعلم

قال « بينا رجل واقف برفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - قال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبياً »

[الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في : ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١]

قوله (باب السكفن في ثوبين) كأنه أشار الى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة ، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور . واختلف فيما إذا شح بعض الورقة بالثاني أو الثالث ، والمرجح أنه لا يلتفت اليه . وأما الواحد الساتر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق . قوله (حدثنا حماد) في رواية الأصيلي « ابن زيد » . قوله (بينا رجل) لم أقف على تسميته . قوله (واقف) استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الراكب . قوله (برفة) سيأتي بعد باب من وجه آخر ، ونحن مع النبي ﷺ . قوله (فوقصته ، أو قال فأوقصته) شك من الراوي ، والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ ، والوقص كسر العنق ، ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الورقة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر ، وقال الكرماني : فوقصته أي راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز ، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع لحقيقة . قوله (وكفنوه في ثوبين) استدل به على إبدال ثياب المحرم وليس بشئ لأنه سيأتي في الحج بلفظ « في ثوبيه » ، وللنسائي من طريق يونس بن نافع عن عمرو ابن دينار « في ثوبيه اللذين أحرم فيهما » ، وقال المحب الطبري : إنما لم يزد ثوباً ثالثاً تكريماً له كما في الشهيد حيث قال « زملوم بدمانهم » ، واستدل به على أن الإحرام لا ينقطع بالموت كما سيأتي بعد باب ، وعلي ترك الثيابة في الحج لأنه ﷺ لم يأمر أحداً أن يكمل عن هذا المحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى ، وقال ابن بطال : وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجي له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل

٢٠ - باب الجنوط للبيت

١٢٦٦ - حديث قتيبة حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بينا رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة إذ وقع من راحلته فأقصته - أو قال : فأوقصته - فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً »

قوله (باب الجنوط للبيت) أي غير المحرم . أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر ، وشاهد الترجمة قوله « ولا تحنطوه » ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً ، فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً ، فإذا انتفت العلة انتفى النهي ، وكان الجنوط للبيت كان مقرراً عندهم . وكذا قوله « لا تحمروا رأسه » أي لا تغطوه ، قال البيهقي : فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يحمر رأسه ، وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام خلافاً لما قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحى ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ، وقد قال بعض المالكية : إثبات الجنوط في هذا الخبر بطريق المضموم من منع الجنوط للمحرم ، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال الى منطوقها فلا يستدل بمضمونها . وقال بعض

الحنفية : هذا الحديث ليس عاما بلفظه لانه في شخص معين ، ولا بعنايه لانه لم يقل يبعث ملبيا لانه محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره إلا بدليل منفصل . وقال ابن بزيه : وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بان هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إخباره ﷺ بانه يبعث ملبيا شهادة بأن حجه قبل ، وذلك غير محقق لغيره . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة انما ثبتت لاجل الإحرام فتعم كل محرم ، وأما القبول وعدمه فامر مغيب . واعتل بعضهم بقوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ وبقوله ﷺ : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث » ، وليس هذا منها فينبغي أن ينقطع عمله بالموت ، وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفعله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره . وقال ابن المنير في الحاشية : قد قال ﷺ في الشهداء « زملوهم بدمائهم » مع قوله « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » فعمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم ، وبين المجاهد والمحرم جامع لأن كلا منهما في سبيل الله . وقد اعتذر الداودي عن مالك فقال : لم يبلغه هذا الحديث ، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقيا لوجب أن يكمل به المناسك ولا قائل به . وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضع أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد

٢١ - باب كيف يكفن المحرم ؟

١٢٦٧ - **حدثنا** أبو الثمان أخبرنا أبو عوافة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رجلا وقعه بغيره ونحن مع النبي ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيبا ، ولا تحمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبيا »

١٢٦٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو وأيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رجل واقف مع النبي ﷺ برفة وقع عن راحلته ، قال أيوب : فوقصته - وقال عمرو : فأقصته - فات ، قال : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يوم القيامة . قال أيوب : يلبى ، وقال عمرو : ملبيا »

قوله (باب كيف يكفن المحرم) سقطت هذه الترجمة للاصلي وثبتت لغيره وهو أوجه . وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقتين ، ففي الاول « فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ، كذا للمستمل والباقيين » ملبدا ، بدال بدل التحتانية ، والتليد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه ، وكانت عاداتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك . وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال : ليس بالتليد معنى ، وسيأتي في الحج بلفظ « يلب » ، ورواه النسائي بلفظ « فانه يبعث يوم القيامة محرما » ، لكن ليس قوله ملبدا فاسد المعنى بل توجيه ظاهر . قوله في الرواية الاخرى (كان رجل واقفا) كذا لابن ذر والباقيين « واقف » على أنه صفة لرجل ، وكان تأمة أى حصل رجل واقف ، قوله (فأقصته) أى هشمته يقال أقصع القملة إذا هشمها ، وقيل هو غاص بكرم العظم ، ولو سلم فلا مانع أن يستعاد لكسر الرقبة . وفي رواية الكشمشني بتقديم العين على الصاد ، والقصص القتل في الحال ومنه قعاص الغنم وهو موتها . قال الزين بن

المخير : تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبينة ، لكنها لما كانت تحتمل أن تكون خاصة بذلك الرجل ، وأن تكون عامة لكل محرم ، أثر المصنف الاستفهام . قلت : والذي يظهر أن المراد بقوله « كيف يكفن » ، أى كيفية التكفين ولم يرد الاستفهام ، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في ثوبين . **قوله** (ولا تمسوه) بضم أوله وكسر الميم من أمس ، قال ابن المنذر : في حديث ابن عباس لإباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافا لمن كرهه له ، وأن الزور في الكفن ليس بشرط في الصحة ، وأن الكفن من رأس المال لأمره عليه السلام بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا . وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب إحرامه ، وأن إحرامه باق ، وأنه لا يكفن في المخيط . وفيه التعليل بإلقاء لقوله فإنه ، وفيه التكفين في الثياب الملبوسة ، وفيه استحباب دوام النلبية الى أن ينتهى الإحرام ، وأن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه ، وسيأتى الكلام على ما وقع في مسلم بلفظ « ولا تخمروا وجهه » ، في كتاب الحج ان شاء الله تعالى . وأغرب القرطبي لحكى عن الشافعى أن المحرم لا يصلى عليه ، وليس ذلك بمعروف عنه . (قائدة) : يحتمل اقتضاره له على التكفين في ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العباداة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما

٢٢ - باب الكفن في القميص الذى يُسكفُ أو لا يكفُ ، ومن كفّن بغير قميص

١٢٦٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عبد الله بن أبي لهي لما توفى جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أ كفنه فيه ، وصل عليه واستغفر له . فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه فقال : آذني أصلي عليه . فأذنه . فلما أراد أن يصلى عليه جذبه عمر رضى الله عنه فقال : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ فقال : أنا بين خيرين قال **استغفر** لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فصلّى عليه ، فبزلت **ولا تصل على أحد منهم مات أبدا** »

[الحديث ١٢٦٩ - أطرافه في : ٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦]

١٢٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** ابن عيينة عن عمرو وسميع جابر رضى الله عنه قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي لهي بعد ما دُفن ، فأخرجته فتفت فيه من ريقه ، وألبسه قميصه »

[الحديث ١٢٧٠ - أطرافه في : ١٣٥٠ ، ٣٠٠٨ ، ٥٧٩٥]

قوله (باب الكفن في القميص الذى يكف أو لا يكف) قال ابن التين : ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس ، وإلقاء مشددة فيهما . وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف إلقاء وكسرها ، والاول أشبه بالمعنى . وتعقبه ابن رشيد بأن الثانى هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسى ، وكذا رأيت في أصل أبى القاسم بن الورد ، قال : والذي يظهر لى أن البخارى لحظ قوله تعالى **استغفر لهم أو لا تستغفر لهم** أى أن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قيسه سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاحا للقلوب

المؤلفة ، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين^(١) سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا . قال ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له ، قال : وأما الصبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه انتهى ، وقد جزم المهلب بأنه الصواب . وأن الياء سقطت من الكاتب غلطا ، قال ابن بطال : والمراد طويلا كان القميص سابقا أو قصيرا فانه يجوز أن يكفن فيه كذا قال ، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفرط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه وكان النبي ﷺ معتدل الخلق ، وقد أعطاء مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه ساترا بل يجيع بدنه أو لا ونعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنتهض الحجة بذلك . وأما قول ابن رشيد إن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم ، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين ، والمعنى أن التكفين في القميص ليس عمتما سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف ، أو المراد بالكف ترديره دفعا لقول من يدعى أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة أو كان غير مررر لبشبه الرداء . وأشار بذلك إلى الرد على من سالف في ذلك ، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب ، ولا يكره التكفين في القميص . وفي الخلافات للبيهق عن طريق ابن عون قال : كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحى مكففا مرررا وسباني الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير براءة أن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه أبواب الإشكال الواقع في قول عمر : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ مع أن نزول قوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال : فزلت ﴿ ولا تصل ﴾ ، وحصل الجواب أن عمر فهم من قوله ﴿ فلن يغفر الله لهم ﴾ منع الصلاة عليهم ، فأخبره النبي ﷺ أن لا يمنع ، وأن الرجاء لم ينقطع بعد . ثم إن ظاهر قوله في حديث جابر د أنى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن فاخرجه ففث فيه من ريقه وألبس قميصه ، يخالف أقواله في حديث ابن عمر ولما مات عبد الله بن أبي جاء ابنه فقال : يا رسول الله أعطنى قميصك أكفنه فيه ، فأعطاء قميصه وقال : آذننى أصلى عليه . فأذنه ، فلما أراد أن يصلى عليه جذبه عمر ، الحديث . وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر د فأعطاء ، أى أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازا لتحقق وقوعها . وكذا قوله في حديث جابر د بعد ما دفن عبد الله بن أبي ، أى دلى في حفرته ، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ ، فلما وصل وجدوا قد دلوه في حفرته فأمر بإخراجه لإنجازا لوغده في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم . وقيل : أعطاء ﷺ أحد قميصه أولا ، ثم لما حضر أعطاء الثاني بسؤال ولده . وفى د الإكليل ، للحاكم ما يؤيد ذلك . وقيل : ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبس قميصه بعد إخراجه من القبر ، لأن لفظه د فوضعه على ركبتيه وألبس قميصه ، والواو لا ترتب قلعه أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب . وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي ، وبقية القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنيا

(١) انظر ما تقدم في ص ١٣٠ وغيرها من منه التبرك بآثار الصالحين سوى النبي صلى الله عليه وسلم

٢٣ - باب الكفن بغير قميص

١٢٧١ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولٍ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

١٢٧٢ - **حَدَّثَنَا سَدَّدٌ** حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ

قوله (باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للأكثر وسقطت للمستمل، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولا يكف، ومن كفن بغير قميص، والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه، والثاني عن الجمهور، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة. وأجاب بعض من خالف بأن قولها ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما جملة، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعبود أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر، وقال بعض الحنفية: معناه ليس فيها قميص أي جديد، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيها قميص مكشوف الأطراف. **قوله** (حدثنا سفیان) هو الثوري. **قوله** (سحول) بضم المهملةين وآخره لام أي بيض، وهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وقد تقدم في باب الثياب البيض للكفن، بلفظ «بمانية بيض سحولية من كرسف»، وعن ابن وهب: السحول القطن، وفيه نظر، وهو بضم أوله ويروى بفتح نسبه إلى سحول قرية باليمن. وقال الأزهري: بالفتح المدنية، وبالضم الثياب. وقيل النسب إلى القرية بالضم، وأما بالفتح فنسبه إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي ينقيها. والكرسف بضم الكاف والمهملتين بينهما راء ساكنة هو القطن، ووقع في رواية للبيهقي «سحولية جدد»

٢٤ - باب الكفن بلا عمامة

١٢٧٣ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

قوله (باب الكفن بلا عمامة) كذا للأكثر، والمستمل الكفن في الثياب البيض، والاول اولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة، وقد تقدم ما في هذا النفي في الباب الذي قبله. **قوله** (ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي: إزار ورداء ولفافة،

٢٥ - باب الكفن من جميع المال . وبه قال عطاء والزهرى وعمر بن دينار وقنادة

وقال عمرو بن دينار: الحنوط من جميع المال. وقال إبراهيم: يُبْدَأُ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ بِالَّذِينَ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ وقال سفیان: أَجْرُ الْقَبْرِ وَالنَّسْلِ هُوَ مِنَ الْكَفَنِ

١٢٧٤ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ** حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «أَتَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابن عوف رضي الله عنه يوماً بطعامه ، فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي - فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . وَقُتِلَ حَمْزَةُ - أَوْ رَجُلٌ آخَرُ - خَيْرٌ مِنِّي فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . لَقَدْ حَسِبْتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي »

[الحديث ١٢٧٤ - طرفاه في : ١٢٧٥ ، ٤٠٤٥]

قوله (باب الكفن من جميع المال) أى من رأس المال ، وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث على وإسناده ضعيف ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل من حديث جابر ، وحكى عن أبيه أنه منكر ، قال ابن المنذر : قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال : الكفن من الثلث ، وعن طاوس قال : من الثلث إن كان قليلاً . قلت : أخرجهما عبد الرزاق ، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استثناه الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فإنه يقدم على الكفن وغيره من مؤنة تجهيزه كما لو كانت التركة شيئاً مرهوناً أو عبداً جانياً . قوله (وبه قال عطاء والزهرى وعمرو بن دينار وقتادة ، وقال عمرو بن دينار : الحنوط من جميع المال) أما قول عطاء فوصله الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال : الحنوط والكفن من رأس المال ، وأما قول الزهرى وقتادة فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى وقتادة قال : الكفن من جميع المال ، وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق : عن ابن جريج عن عطاء : الكفن والحنوط من رأس المال ، قال : وقاله عمرو بن دينار ، وقوله : وقال إبراهيم - يعنى النخعي - يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية . قوله (وقال سفيان) أى الثوري الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ : الكفن من جميع المال ، وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثوري عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال : قُتِلَ لسفيان : فأجر القبر والغسل ؟ قال : هو من الكفن ، أى أجرة حفر القبر وأجرة الغسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال . قوله (حدثنا أحمد بن محمد المسكى) هو الأزرق على الصحيح . قوله (عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فأبراهيم بن سعد فى هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه ، وسيأتى سياقه فى الباب الذى يليه أصرح اتصالاً من هذا . ويأتى الكلام على فوائده مستوفى فى باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث : فلم يوجد له ، لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور ، ووقع فى رواية الأكثر : إلا برده بالضمير العائد عليه ، وفى رواية الكشميهنى : إلا بردة ، بلفظ واحدة البرود ، وسيأتى حديث خباب فى الباب الذى بعده بلفظ : ولم يترك إلا نمرة ، واختلف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفنه ساتراً لجميع بدنه أو للعمرة فقط ؟ المرجح الأول ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجزئ . ثوب واحد يصف ما تحته من البدن . قوله (أو رجل آخر) لم أقف على اسمه ، ولم يقع فى أكثر الروايات إلا بذكر حمزة ومصعب فقط ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه من طريق منصور بن أبي مزاحم عن إبراهيم بن سعد . قال الزين ابن المنير : يستفاد من قصة عبد الرحمن لإيثار الفقير علم الغنى وإيثار البخلى للعبادة على تعاطى الاكتساب ، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً

٢٦ - باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد

١٢٧٥ - **حديث** محمد بن مُقاتِل أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بَطْلَامَ - وَكَانَ صَائِمًا - فَقَالَ : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ . وَأَرَاهُ قَالَ : وَقُتِلَ حِزَةُ - وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - ثُمَّ بَسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَسِطَ - أَوْ قَالَ : أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عَجَلَتْ لَنَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ »

قوله (باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد) أى اقتصر عليه ولا ينتظر بدقته ارتقاب شيء آخر . وفى قول عبيد الرحمن بن عوف « وهو خير مني » دلالة على تواضعه . وفيه إشارة إلى تعظيم فضل من قتل في المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ ، وزاد في هذه الطريق « إن غطي رأسه بدت رجليه » وهو موافق لما في الرواية التي في الباب الذي يليه . وروى الحاكم في المستدرک من حديث أنس أن حزمة أيضا كفن كذلك

٢٧ - باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه

١٢٧٦ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا شَقِيقٌ حَدَّثَنَا خُبَابٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ : فَتَنَا مِنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمَتْنَا مِنْ أَيْبَنَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِيهِ إِلَّا بُرْدَةً إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَتَعَلَّى رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ »

[الحديث ١٢٧٦ - أطرافه في : ٢٨٩٧ ، ٣٩١٣ ، ٣٩١٤ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٨٢ ، ٦٤٣٢ ، ٦٤٤٨]

قوله (باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو قدميه) أى رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس ، كأنه قال : ما يوارى جسده إلا رأسه ، أو جسده إلا قدميه ، وذلك بين من حديث الباب حيث قال « خرجت رجليه » ، ولو كان المراد أنه يغطي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى . ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البتة أنه يغطي جميعه بالإذخر ، فإن لم يوجد فبما تيسر من نبات الأرض ، وسيأتي في كتاب الحج قول العباس « إلا الإذخر فإنه لبيوتنا وقبورنا » فكأنها كانت عادة لهم استعماله في القبور ، قال المهب : وإنما استحب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الثياب التي ليست سابقة لأنهم قتلوا فيها انتهى . وفى هذا الجزم نظر ، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها كما هو مقتضى الترجمة . **قوله** (حدثنا شقيق) هو ابن سلمة أبو وائل ، وخباب بمعجمة وموحدتين الأولى مثقلة هو ابن الأرت ، والأسناد كله كوفيون . **قوله** (لم يأكل من أجره شيئا) كناية عن الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتوح ، وكان المراد بالأجر ثمرته ، فليس مقصورا على أجر الآخرة . **قوله** (أَيْبَنَتْ) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح النون أى فضحت . **قوله** (فهو يهديها) بفتح أوله وكسر الهمزة أى يجتنبها ، وضبطه النووى بضم الدال ، وحكى ابن التين تثليثها . **قوله** (ما نكفنه به) سقط لفظ « به » ، من رواية غير أبي ذر ،

وسياتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

٢٨ - باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه

١٢٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضى الله عنه « ان امرأة جاءت النبي ﷺ ببرد منسوجة فيها حاشيتها . أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : نسجتُها بيدي ، فبئتُ لا كسوكها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فحسناها فلان فقال : اكسنيها ما أحسنها . قال القوم : ما أحسنت ، لبسها النبي ﷺ محتاجاً إليها ثم سألتُهُ وعلمت أنه لا يرُدُّ . قال : إني والله ما سألتُهُ لألبسها ، إنما سألتُهُ لتكون كنفى . قال سهل : فكانت كنفته »

[الحديث ١٢٧٧ - أطرافه في : ٢٠٩٣ ، ٦٠٣٦]

قوله (باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه) ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للجهول وحكى الكسر على أن فاعل الإنكار النبي ﷺ ، وحكى الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر ، وإنما قيد الترجمة بذلك ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعذرهم لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد لليت منه من كفن ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر ؟ فيه بحث سيأتي . **قوله** (ان امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (فيها حاشيتها) قال الداودي يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية ، وقال غيره حاشية الثوب هديه فكأنه قال إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس بعد ، وقال القزاز : حاشيتا الثوب ناحيتاه الثوب في طرفهما الهدب . **قوله** (أتدرون) هو مقول سهل بن سعد بينه أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب ولفظه « فقال سهل لقوم أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، انتهى . وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها . **قوله** (فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها) كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح . **قوله** (فخرج إلينا وإنها إزاره) في رواية ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن عبد العزيز ، « فخرج إلينا فيها ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني « فأنزرها ثم خرج . **قوله** (حسناها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملتين من التحسين . وللصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم ، بالجيم بغير نون وكذا للطبراني والاسماعيل من طريق أخرى عن أبي حازم ، وقوله « فلان ، أفاد المحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف ، وعزاه للطبراني ولم أره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن ، ونقله شيخنا ابن الملقن عن المحب في شرح العمدة ، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي إنه وقف عليه ، لكن لم يستحضر مكانه ، ووقع لشيخنا ابن الملقن في « شرح التنبيه ، أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم ثقات باسم الراوى ، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار^(١) عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن

عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره : قال قتبية هو سعد بن أبي وقاص ، انتهى ، وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتبية ولم يذكر عنه ذلك ، وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه : فجاء فلان رجل سماه يومئذ ، وهو دال على أن الراوى كان ربما سماه . ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابي ، فلم يكن زمعة ضعيفا لا تنفى أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم . **قوله** (ما أحسنها) بنصب النون وما للتعجب ، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها اليه ، وهو للصف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ : فقال نعم فجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها اليه . **قوله** (قال القوم ما أحسن) ما نافية ، وقد وقعت تسمية المعانين له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سأله وقد رأيت حاجته اليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكن أردت أن أخبرها حتى أكفن فيها . **قوله** (انه لا يرد) كذا وقع هنا بحذف المفعول ، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ : لا يرد سائلا ، ونحوه في رواية يعقوب في البيوع ، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل شيئا فيمنعه . **قوله** (ما سأله لا لبسها) في رواية أبي غسان : فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ ، وأفاد الطبراني في رواية زمعة بن صالح أن النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها فأت قبل أن تفرغ . وفي هذا الحديث من الفوائد حسن خلق النبي ﷺ وسعة جوده وقبوله الهدية ، واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشرتها منها ، قال : وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت أقولم : فأخذها محتاجا اليها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . قال : وفيه الترغيب في المنصوح بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهرا ، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبته اليها إزالة ما يخشى من التدليس . وفيه جواز استحسان الإنسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرفه قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهرا وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . وفيه التبرك بآثار الصالحين (١) وقال ابن بطلان : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه ، قال . وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبا لكثير فيهم . وقال بعض الشافعية : ينبغي لمن استعد شيئا من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بحملها أو من أثر من يعتقده فيه الصلاح والبركة

٢٩ - باب اتباع النساء الجنائز

١٢٧٨ - **حدثنا** قبيصة بن عُقبة **حدثنا** سفيان عن خالد عن أم الهذيل عن أم عطية رضي الله عنها قالت

« نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يُسزَم علينا »

(١) هذا خطأ ، والصواب المنع من ذلك لوجوب : أحاديث أن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقوا اليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لما بينه وبين غيره من الفروق الكثيرة . الوجه الثاني سد ذريعة المراء ، لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم وعبادتهم من دون الله فوجب المنع من ذلك . وقد سبق بيان ذلك مرارا

قوله (باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن المنير : فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فضل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تشتمر بالتفرقة بين النساء والرجال ، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء لان النهي يقتضى التحريم أو الكراهة ، والفضل يدل على الاستحباب ، ولا يجتمعان . وأطلق الحكم هنا لما يتطرق اليه من الاحتمال ، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك . ولا يخفى أن عمل الزناح إنما هو حيث تؤمن المفسدة . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين . قوله (نهينا) تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ وكنا نهينا عن اتباع الجنائز ، ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب بلفظ « نهانا رسول الله ﷺ ، أخرجه الاسماعيل وفيه رد على من قال : لا حجة في هذا الحديث لانه لم يسم الناهي فيه ، لما رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعا وهو الأصح عند غيرهما من المحدثين ، ويؤيد رواية الاسماعيل ما رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت « لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث اليها عمر فقال : إني رسول رسول الله اليكن ، بعثن اليكن لأبائكن على أن لا تشركن بالله شيئا ، الحديث ، وفي آخره « وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج في جنازة ، وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة . قوله (ولم يعزم علينا) أى ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وقال القرطبي : ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهي تنزيه ، وبه قال جمهور أهل العلم ، ومال مالك الى الجواز وهو قول أهل المدينة . ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة قرأى عمر امرأة فصاح بها فقال « دعها يا عمر ، الحديث . وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجاله ثقات ، وقال المذهب : في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات . وقال الداودي : قولها « نهينا عن اتباع الجنائز ، أى الى أن نصل الى القبور ، وقوله « ولم يعزم علينا ، أى أن لا نأتى أهل الميت فنعزيمهم ونترحم على ميتهم من غير أن نلبع جنازته انتهى . وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ، نعم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « ان النبي ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال : من أين جئت ؟ فقالت : رحمت على أهل هذا الميت ميتهم . فقال : لملك بلذت معهم الكسدي ؟ قالت : لا ، الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما . فانكر عليها باوخ الكسدي ، وهو بالضم وتخفيف الدال المقصورة وهي المقابر ، ولم ينكر عليها التعزية . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون المراد بقولها « ولم يعزم علينا ، أى كما عزم على الرجال بتعزيمهم في اتباعها بمحصول القيروط ونحو ذلك ، والاول أظهر . والله أعلم

٣٠ - باب إحداد المرأة على غير زوجها

١٢٧٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** بشر بن الفضل **حدثنا** سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال « **توفي** ابن لأم عطية رضى الله عنها ، فلما كان اليوم الثالث دعت بصغرة فتمسكت به وقالت : نهينا أن نسجد أكثر من ثلاث إلا بزواج »

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَسَمِعْتُ عَارِضِيهَا وَذِرَاعِيهَا وَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَقَنِيَةً لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٠ - أخرته في : ١٢٨١ ، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٩ ، ٥٣٤٥]

١٢٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

١٢٨٢ - «نَمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُؤَفِّي أَخُوهَا ، فَدَعَتْ بِطَلِيبٍ فَسَّتْ ، ثُمَّ قَالَتْ : مَالِي بِالطَّلِيبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٢ - طرفه في : ٥٣٣٥]

قوله (باب إحداث المرأة على غير زوجها) قال ابن بطال : الإحداث بالمهمة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع ، وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلّب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد ، وليس ذلك واجبا لانفادهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منعه في تلك الحال ، وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الإحداث . وقوله في الترجمة د على غير زوجها ، يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريبا أو أجنبيا ، ودلالة الحديث له ظاهرة ، ولم يقيد في الترجمة بالموت لأنه يختص به عرفا ، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه لإثبات المشروعية . **قوله** (فلما كان يوم الثالث) كذا الأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وللمستمل «اليوم الثالث» . **قوله** (دعت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريبا . **قوله** (نمينا) رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا تحد على هالك فوق ثلاث» الحديث أخرجه عبد الرزاق ، والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر معناه . **قوله** (أن تحد) بضم أوله من الرباعي ، ولم يصرّف الأصمعي غيره ، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدث بمعنى . **قوله** (إلا بزواج) وفي رواية الكشميني «إلا لزواج» باللام ، ووقع في العدد من طريقه بلفظ «إلا على زوج» ، والكل بمعنى السببية . **قوله** (عن زينب بنت أبي سلمة) هي ربيعة النبي ﷺ ، وصرح في العدد بالاختبار بينها وبين حميد بن

نافع . قوله (نعى) بفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء - وكسر المهملة وتشديد الياء - هو الخبر بموت الشخص ، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية . قوله (دعت أم حبيبة) هي بنت أبي سفيان المذكور . وفي قوله « من الشام ، نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهما ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ « ابن » لأن الذي جاء نفيه من الشام وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ « حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب ، فظهر أنه لم يسقط منه شيء ، ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، وكذا أخرجه ابن سعد في ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها . ثم وجدت الحديث في مسند ابن أبي شيبة قال « حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع - ولفظه - جاء نعي أم حبيبة أو حميم لها فدعت بصفرة فططخت به ذراعها ، وكذا رواه الدارمي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ « ان أبا لأم حبيبة مات أو حميا لها ، ورواه أحمد عن حجاج ومحمد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ « ان حميا لها مات ، من غير تردد ، وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب ، فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزینب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لا مانع من ذلك . والله أعلم . قوله (بصفرة) في رواية مالك المذكورة « بطيب فيه صفرة خلق ، وزاد فيه « فدهمت منه جارية ثم مست بعارضها ، أي بعارضى نفسها . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصراً ، وأورده مطولاً من طريقه في العدد كما سيأتي . قوله (ثم دخلت) هو مقول زینب بنت أم سلمة ، وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالتعدد ، ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زینب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار . وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ « ودخلت ، وذلك لا يقتضي الترتيب . والله أعلم . قوله (حين توفي أخوها) لم أتأكد من المراد به ، لأن لزینب ثلاثة إخوة : عبد الله وعبد بغير إضافة وعبيد الله بالتصغير ، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زینب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباها أبا سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي صغيرة ترضع كما سيأتي في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زینب هذه ، فاتفق أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع في كثير من الموطآت بلفظ « حين توفي أخوها عبد الله ، كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك ، وأما عبد بغير إضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر ، وقد جزم ابن إسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زینب بسنة ، وروى ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زینب مع عمر وحكى عنه مراجعة له بسببها ، وإن كان في إسنادها الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذا ، فاتفق أن يكون هذا الأخير المراد ، وأما عبيد الله المصغر فألم قديماً وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فتزوج النبي

ﷺ بعده أم حبيبة ، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عند ما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي في الموطأ د حين توفي أخوها عبد الله ، كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضبطها الكاتب والله أعلم . ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي ﷺ أم حبيبة ، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله ، وزوجها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النهي ، وأيضاً في السياق د ثم دخلت على زينب ، بعد قولها دخلت على أم حبيبة ، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد بحج . أم حبيبة من الحبشة بمدة طويلة ، فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أماً لزينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة ، أو يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ، وما مثلها (١) يضبط في مثلها والله أعلم . قوله (فست به) أى شيئاً من جسدها ، وسيأتي في الطريق التي في العدد بلفظ د فست منه ، وسيأتي فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحداد أيضاً ، وسيأتي الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى

٣١ - باب زيارة القبور

١٢٨٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر ، فقال : اتقي الله واصبري . قالت : إليك عني ، فإنك لم تُصب بُصيتي ولم تعرفه . فقيل لها : إنه النبي ﷺ ، فأتته النبي ﷺ فلم تجد عنده بوايين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : إنما الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله (باب زيارة القبور) أى مشروعيتها وكأنه لم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتي ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز ، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النهي عن ذلك ولفظه « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس « فإنها تذكر الآخرة ، ولها كم من حديث فيه وترق القلب وتدمع العين ، فلا تقولوا هجراً ، أى كلاماً فاحشاً ، وهو بضم الهاء وسكون الجيم . وله من حديث ابن مسعود « فإنها تزهد في الدنيا ، ولسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « زوروا القبور فإنها تذكر الموت » قال النووي تبعاً للمبدرى والحازمي وغيرهما : اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة . كذا أطلقوا ، وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقاً حتى قال الشعبي : لو لا نهى النبي ﷺ لورت قبر ابنتي . فعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء ، وكان هؤلاء لم يبلغهم الناسخ والله أعلم . ومقابل هذا قول ابن حزم : إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به واختلاف في النساء فقيل : دخلن في عموم الإذن وهو قول الأكثر ، وحله ما إذا أمنت الفتنة . ويؤيد الجواز حديث الباب ، وموضع الدلالة منه أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

(١) في مخطوطة الرياض : ومثلها ،

ومن حمل الإذن على عومه للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن ، فقيل لها : أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك ؟ قالت نعم ، كان نهى ثم أمر بزيارتها ، وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور ، وبه جزم الشيخ أبو إسحق في «المهذب» واستدل به بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في «باب اتباع النساء الجنائز» وبحديث «لعن الله زوارات القبور» أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت . واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه ؟ قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للكثيرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المباغظة ، ولعل السبب ما يفضى إليه ذلك من تضییع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك ، فقد يقال : إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء . قوله (بأنراة) لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه «تبيكي على صبي لها» وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه «قد أصيبت بولدها» وسيأتي في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت «ان أنسا قال لا امرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم . قال : كان النبي ﷺ مر بها ، فذكر هذا الحديث . قوله (فقال اتقى الله) في رواية أبي نعیم في المستخرج « فقال يا أمة الله اتقى الله » قال القرطبي : الظاهر أنه كان في بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ولهذا أمرها بالقوى . قلت : يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور « فسمع منها ما يكره فوقف عليها » وقال الطيبي : قوله « اتقى الله » توطئه لقوله « واصبري » ، كأنه قيل لها خافي غضب الله إن لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب . قوله (اليك عنى) هو من أسماء الأفعال ، ومعناها تنح وأبعد . قوله (لم تصب بمصيتي) سيأتي في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظه « فانك خلوت من مصيبتى » وهو بكسر المعجمة وسكون اللام ، ولمسلم « ما تبالي بمصيتي » ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت « يا عبد الله إني أنا الحرة الشكلى ، ولو كنت مصابا عذرتي » . قوله (ولم تعرفه) جملة حالية أى خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله . قوله (فقيل لها) في رواية الأحكام « فمر بها رجل فقال لها : إنه رسول الله » فقالت : ما عرفته ، وفي رواية أبي يعلى المذكورة « قال فهل تعرفينه ؟ قالت : لا » وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سألها هو الفضل بن العباس ، وزاد مسلم في رواية له « فأخذها مثل الموت » أى من شدة الكرب الذى أصابها لما عرفت أنه ﷺ خجلا منه ومهابة . قوله (فلم تجد عنده بوابين) في رواية الأحكام « بوابا » بالافراد ، قال الزين بن المنير : فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذر هذه المرأة في كونها لم تعرفه ، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ بوابا مع قدرته على ذلك تواضعا ، وكان من شأنه أنه لا يستتبع الناس وراعه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر ، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شغل الوجد والبكاء . وقال الطيبي : فائدة هذه الجملة أنه لما قبل لها لأنه النبي ﷺ استشعرت خوفا وهيبه في نفسها فتصورت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الامر بخلاف ما تصورته . قوله (فقالت : لم أعرفك) في حديث أبي هريرة « فقالت والله ما عرفتك » . قوله (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) في رواية الأحكام « عند أول صدمة » ونحوه لمسلم ، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجرح فذلك هو الصبر الكامل الذى يترتب عليه الأجر ، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستمير للصدية الواردة على القلب ، قال الخطابي :

المعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأيام يسور . وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره . وقال ابن بطال : أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وقال الطبري : صدر هذا الجواب منه عليه السلام عن قولها لم أعرفك على أسلوب الحكيم كأنه قال لها : دعي الاعتذار فاني لا أغضب لغير الله وانظري لنفسك . وقال الزين بن المنير : فائدة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائفة لما أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ، فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى . ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة ، فقالت أنا أصبر ، أنا أصبر ، وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور ، فقال اذهبي إليك ، فإن الصبر عند الصدمة الأولى ، وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن ، والعبرة لا يملكها ابن آدم . وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصدا من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز ، وهو أعم من أن يكون خروجها لتشيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل ، ومساحة المصاب وقبول اعتذاره ، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه أن القاضى لا ينبغي له أن يتخذ من يحبه عن حوائج الناس ، وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجوع من المنيات لأمره لما بالتقوى مقرونا بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها . وبني عليه بعضهم ما إذا قال يأمند أنت طالق فصادف عمرة أن عمرة لا تطلق . واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلا أو امرأة كما تقدم ، وسواء كان المزور مسلما أو كافرا ، لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وقال صاحب الحاوى : لا تجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط انتهى . وحجة المارودي قوله تعالى ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ ، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . (تنبيه) : قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشييع الجنائز وما بعد ذلك مما يتقدم الزيارة لأن الزيارة يتكرر وقوعها لجعلها أصلا ومفتاحا لتلك الأحكام انتهى ملخصا . وأشار أيضا إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز ، فكأنه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه . والله أعلم

٣٢ - باب قول النبي ﷺ « يُمَذَّبُ الْمَيِّتُ بَعْضُ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ »

أقول الله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ وقال النبي ﷺ « كُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

فاذا لم يكن من سُنَّتِهِ فهو كما قالت عائشة رضي الله عنها ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾

وهو كقوله ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ - ذُنُوبًا - إِلَى حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ وما يُرَخَّصُ مِنَ البكاء من غير نوح . وقال النبي ﷺ « لَا تُقَالُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهِ » وذلك لأنه أول من سنَّ القتل

١٢٨٤ - **حدثنا** عبدان ومحمد قالا: أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم بن سليمان عن أبي عثمان قال حدثني أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال « أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه : إن ابناً لي قبيض ، فأرنا . فأرسل يقرئ السلام ويقول : إن الله ما أخذ وله ما أعطى ، وكل عند الله بأجل مسمى ، فلتصبر ولتحتسب . فأرسلت إليه تقيمه عليه كياتينها . فقام ومعه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال . فرفع إلى رسول الله ﷺ الصبي ونفسه تنفقع - قال : حسبته أنه قال : كأنها شئ - ففاضت عيناه ، فقال سعد : يا رسول الله ما هذا ؟ فقال : هذه رحمة جعلها الله في قلوب عبادي ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء »

[الحديث ١٢٨٤ - أطرافه في : ٥٦٥٥ ، ٦٦٠٢ ، ٦٦٥٥ ، ٧٢٧٢ ، ٧٤٤٨]

١٢٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح بن سليمان عن بلال بن علي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « نهدينا بنتا لرسول الله ﷺ ، قال ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، قال فرأيت عيني تدمان ، قال فقال : هل منكم رجل لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزل . قال فنزل في قبرها »

[الحديث ١٢٨٥ - طرفه في : ١٣٤٢]

١٢٨٦ - **حدثنا** عبدان حدثنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال « توفيت ابنة عثمان رضي الله عنه بمكة وجئنا لنشهدها ، وحضرها ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، وإن الجالس بينهما - أو قال : جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي - فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمر بن عثمان : ألا تنهى عن البكاء ؟ فإن رسول الله ﷺ قال : إن الميت يُعذب ببكاء أهله عليه »

١٢٨٧ - فقال ابن عباس رضي الله عنهما : قد كان عمر رضي الله عنه يقول بمض ذلك ، ثم حدث قال : صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة ، حتى إذا كنا بالبتياء إذا هو بركب تحت ظل شجرة ، فقال : اذهب فانظر من هؤلاء الركب . قال : فتنظرت فإذا صهيب ، فأخبرته ، فقال : ادعني . فرجعت إلى صهيب فقلت : ارتحل فالتقى بأمر المؤمنين . فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول : وا أخاه وا صاحباه . فقال عمر رضي الله عنه : يا صهيب أتبكي علي وقد قال رسول الله ﷺ : إن الميت يُعذب بمض أهله عليه ؟

[الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في : ١٢٩٠ ، ١٢٩٢]

١٢٨٨ - قال ابن عباس رضي الله عنهما « فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لأمته رضي الله

عنها فقالت : رَحِمَ اللهُ عَمْرَ ، والله ما حَدَّثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَنَّ اللهَ لِيُعَذِّبَ الْمُؤْمِنَ يُبْكاهُ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ رسولُ اللهِ ﷺ قال : إِنْ اللهُ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ . قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ : وَاللهُ ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ قال ابنُ أَبِي مُيَسْكَةَ : وَاللهُ مَا قالَ ابنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا شَيْئًا »

[الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في : ١٢٨٩ ، ٢٩٧٨]

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرحمنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « إِنَّمَا سَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنْهُمْ لِيَكُونَنَّ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا تُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا »

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُهِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا أَصِيبَ عَمْرٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَمَلَ مُهَيَّبٌ يَقُولُ : وَآخَاهُ . فَقَالَ عَمْرٌ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ ؟ »

قوله (باب قول النبي ﷺ : يعذب الميت بمض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سنته) هذا تقييد من المصنف لطلق الحديث وحل منه لرواية ابن عباس المقيدة بالمعضية على رواية ابن عمر المطلقة كما سافه في الباب عنهما ، وتفسير منه للبعض المهم في رواية ابن عباس بأنه النوح ، ويؤيده أن المحذور بعض البكاء لا جميعه كما سيأتي بيانه . وقوله (إذا كان النوح من سنته) يؤيد أنه بقية الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو كلام المصنف قاله تفقها ، وبقية السياق يرشد الى ذلك ، وهذه الذي جزم به هو أحد الأقوال في تأويل الحديث المذكور كما سيأتي بيانه . واختلف في ضبط قوله « من سنته » فلأكثر في الموضوعين بضم المهملة وتشديد النون أي طريقتة وعادته ، وضبطه بعضهم بفتح المهملة بعدها موحدتان الأولى مفتوحة أي من أجله ، قال صاحب المطالع : حكى عن أبي الفضل بن ناصر أنه رجح هذا وأنكر الأول فقال : وأي سنة للميت ؟ انتهى . وقال الزين بن المنير : بل الأول أولى لاشعاره بالعناية بذلك إذ لا يقال من سنته إلا عند غلبة ذلك عليه واشتهاره به . قلت : وكأن البخاري ألهم هذا الخلاف فأشار الى ترجيح الأول حيث استشهد بالحديث الذي فيه ، لأنه أول من سن القتل ، فانه يثبت ما استبعده ابن ناصر بقوله : وأي سنة للميت ؟ وأما تعبير المصنف بالنوح فمراده ما كان من البكاء بصياح وعويل ، وما يلتحق بذلك من لطم خد وشق جيب وغير ذلك من المنهيات . **قوله** (لقول الله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم نارا) وجه الاستدلال لما ذهب اليه من هذه الآية أن هذا الأمر عام في جهات الوقاية ومن جهاتها أن لا يكون الأصل مولعا بأمر منكرا لئلا يجرى أهله عليه بعده ، أو يكون قد عرف أن لأهله عادة بفعل أمر منكرا وأهل نهيهم عنه فيكون لم يبق نفسه ولا أهله . **قوله** (وقال النبي ﷺ : كما كنتم راع الحديث) هو طرف من حديث لابن عمر تقدم موصولا في الجملة ، ووجه الاستدلال منه ما تقدم ، لأن من جملة رعايته لهم أن يكون الشر من طريقتة فيجرى أهله عليه أو يراهم يفعلون الشر فلا ينههم

عنه فيسئل عن ذلك ويؤاخذ به . وقد تعقب استدلال البخارى بهذه الآية والحديث على ما ذهب اليه من حمل حديث الباب عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببكاء أهله ، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بسنته فلم يتحد الموردان ، والجواب أنه لا مانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات ، فالحديث وإن كان دالا على تعذيب كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتى توجيها وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهمل النهى عن ذلك ، فالحنفى على هذا أن الذى يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضيا بذلك بأن تكون تلك طريقته الخ ، ولذلك قال المصنف (فإذا لم يكن من سنته) أى كمن كان لاشعور عنده بأنهم يفعلون شيئا من ذلك ، أو أدى ماعليه بأن نهم فهذا لا مؤاخذه عليه بفعل غيره ، ومن ثم قال ابن المبارك : إذا كان ينهم في حياته ففعلوا شيئا من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء . قوله (فهو كما قالت عائشة) أى كما استدلت عائشة بقوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) أى ولا تحمل حاملة ذنبا ذنب أخرى عنها ، وهذا حمل منه لانكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكى عليه . وأما قوله (وهو كقوله وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء) فوقع في رواية أبي ذر وحده ، وإن تدع مثقلة ذنوبا إلى حملها ، وليست ذنوبا في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فتعقله المصنف عنه ، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذنب لا يؤاخذ غيرها بذنبا ، فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنب لا يحمل عنها غيرها شيئا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت اليه ، وحمل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب ، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) وقوله يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فان توليت فانما عليك إثم الأريسين ، . قوله (وما يرضخ من البكاء في غير نوح) هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الانصارى وقرظة بن كعب قالا : رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح ، أخرجه ابن أبي شبة والطبرانى وصححه الحاكم ، لكن ليس إسناده على شرط البخارى فاكتفى بالإشارة اليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه . قوله (وقال النبي يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : لا تقتل نفس ظلما الحديث) هو طرف من حديث لابن مسعود وصله المصنف في الديات وغيرها ، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب ونهجه له الطريق ، فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لاهله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الاول . وحاصل ما بحثه المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب ، فمن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره فإرادته هذا ، ومن نفاه فإرادته ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلا والله أعلم . وقد اعترض بعضهم على استدلال البخارى بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادئ دون من أتى بعده ، فعلى هذا يختص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى . والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير البادئ فيستدل على ذلك بدليل آخر ، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنب باشره بقوله أو فعله فأراد أن يبين أنه قديمذنب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب . وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فمنهم من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتى في ثالث أحاديث هذا الباب ، وبمحمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذه تقع على الميت لا كان قادرا على النهى ولم يقع منه ، فلذلك بادر إلى نهى صهيب ، وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، ومن أخذ بظاهره أيضا عبد الله

ابن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله ، أن رافعا شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب ، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ومن روى عنه الإنكار مطلقا أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : قال أبو هريرة ، والله لأن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سقها وجعها فبكت عليه ليمدني هذا الشهيد بذنب هذه السفينة ، وإلى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ، ومنهم من أول قوله : ببكاء أهله عليه ، على أن الباء للحال ، أى أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه ، وذلك أن شدة بكائهم غالبا إنما تقع عند دفنه ، وفي تلك الحالة يسأل ويبتدأ به عذاب القبر ، فكأن معنى الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاءهم سببا لتعذيبه حكاية الخطابي ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة : إنما قال رسول الله ﷺ أنه يعذب بمصيته أو بذنبه وإن أهله ليكون عليه الآن ، أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وعلى هذا يكون خاصا ببعض الموتى . ومنهم من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه ، وأن اللام في الميت لمعهود معين كما جزم به القاضى أبو بكر الباقلاني وغيره ، وحجتهم ما سياتى في رواية عمرة عن عائشة في رابع أحاديث الباب ، وقد رواه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى وزاد في أوله ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول أن الميت يعذب ببكاء الحى ، فقالت عائشة : يغفر الله لابن عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسى أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية ، فذكرت الحديث . ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا ، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثاك أحاديث الباب . وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة ، وفيه اشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشرعته من معارضة القرآن . قال الداودى : رواية ابن عباس عن عائشة أثبت ما نفتته عمرة وعروة عنها ، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يرداد عذابا ببكاء أهله ، فأى فرق بين أن يرداد بفعل غيره أو يعذب ابتداء ؟ وقال القرطبي : إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا بعيد ، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنق مع إمكان حمله على محمل صحيح . وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع : أولها طريقة البخارى كما تقدم توجيهها . ثانياً وهو أخص من الذى قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزني وإبراهيم الحربى وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندى : إنه قول عامة أهل العلم ، وكذا نقله النووى عن الجمهور قالوا : وكان معروفاً للقدماء حتى قال طرفة بن العبد :

إذا مت فاعينى بما أنا أهله وشق على الجيب يا ابنة معبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية ، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال . والجواب أنه ليس في السياق حصر ، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع إذا لم يمتثلوا مثلاً . ثالثاً يقع ذلك أيضا لمن أهمل نهى أهله عن ذلك ، وهو قول داود وطائفة ، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة ، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك . قال ابن المرباط : إذا علم المرء بما جاء في النهى عن النوى وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يملهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل

نفسه لا بفعل غيره بمجرد . رابعها معنى قوله « يعذب ببكاء أهله » ، أى بنظير ما يبكيه أهله به ، وذلك أن الأفعال التى يمددون بها عليه غالباً تكون من الأمور الممتنية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به ، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة ، واستدل له بحديث ابن عمر الآتى بعد عشرة أبواب فى قصة موت إبراهيم ابن النبي ﷺ وفيه « ولكن يعذب بهذا » وأشار إلى لسانه . قال ابن حزم : فصح أن البكاء الذى يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يندبون به برياسته التى جار فيها ، وشجاعته التى صرفها فى غير طاعة الله ، وجوده الذى لم يضعه فى الحق ، فأهله يكون عليه بهذه المفاخر وهو يعذب بذلك . وقال الإجماعيل كثير كلام العلماء فى هذه المسألة وقال كل مجتهد على حسب ما قدر له ، ومن أحسن ما حضر فى وجهه لم أرم ذكره ، وهو أنهم كانوا فى الجمالية يغيرون ويسبون ويقتلون ، وكان أحدهم إذا مات بكته بأكته بتلك الأفعال المحرمة ، فعنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذى يبكي عليه أهله به ، لأن الميت يندب بأحسن أفعاله ، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر ، وهى زيادة ذنب فى ذنوبه يستحق العذاب عليها . خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روى أحد من حديث أبي موسى مرفوعاً « الميت يعذب ببكاء أهله » ، إذا قالت النائحة : واعضداه واناصراه واكاسياه ، جند الميت وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسيها ، ؟ ورواه ابن ماجه بلفظ « يتعذب به » ويقال : أنت كذلك ، ؟ ورواه الترمذى بلفظ « ما من ميت يموت فتقوم نادبته فتقول : واجبلاه واستداه أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلزمانه ، أحكذا كنت ، ؟ وشاهده ما روى المصنف فى المغازى من حديث النعمان بن بشير قال : أغشى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكي وتقول : واجبلاه واكذا واكذا ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لى أنت كذلك ، ؟ سادسها معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبرى من المتقدمين ، ووجهه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قيلة بنت محرمة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية وأبوابها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفية « قلت : يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة ثم أصابته الحمى فأت وزل على البكاء » ، فقال رسول الله ﷺ : أين قلب أحدكم أن يصاحب صويحبه فى الدنيا معروفاً ، وإذا مات استرجع ، فوالذى نفس محمد بيده إن أحدكم ليبكي فيستعير إليه صويحبه ، فيأعبد الله لا تعذبوا موتاكم ، وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبرانى وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذى أطرافاً منه . قال الطبرى : ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ، ثم ساقه بأسناد صحيح إليه ، وشاهده حديث النعمان بن بشير مرفوعاً أخرجه البخارى فى تاريخه وصححه الحاكم ، قال ابن المرباط : حديث قيلة نص فى المسألة فلا يعدل عنه . واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصاً ، وإنما هو محتمل ، فإن قوله « فيستعير إليه صويحبه » ليس نصاً فى أن المراد به الميت ، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحى ، وإن الميت يعذب حيثئذ ببكاء الجماعة عليه ، ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً : من كانت طريقته النوح فشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنمه ، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهلهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحتى بالأول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أحمل اللهى ، ومن سلم من ذلك كله واجتأط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربه . وافته

تعالى اعلم بالصواب . وحكى الكرمانى تفصيلا آخر وحسنه وهو التفريق بين حال البرزخ وحال يوم القيامة ، فيجعل قوله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) على يوم القيامة ، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ . ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا ، والاشارة اليه بقوله تعالى (واثقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فانها دالة على جواز وقوع التعذيب على الانسان بما ليس له فيه تسبب ، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله اعلم . ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة ، قوله (حدثنا عبدان ومحمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (عن أبي عثمان) هو النهدى كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم ، وفي رواية شعبة في أواخر الطب عن عاصم سمعت أبا عثمان . قوله (أرسلت بنت النبي ﷺ) هي زينب كما وقع في رواية أبي معاوية عن عاصم المذكور في مصنف ابن أبي شيبة . قوله (ان ابننا لي) قيل هو علي بن أبي العاص بن الربيع ، وهو من زينب كذا كتب الديلمى على بخطه في الحاشية ، وفيه نظر لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث . وأيضا فقد ذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار أن عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم ، وأن النبي ﷺ أودعه على راحلته يوم فتح مكة ، ومثل هذا لا يقال في حقه صبي عرفا ، وإن جاز من حيث اللغة . ووجدت في الأنساب للبلاذرى أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي ﷺ لما مات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال : انما يرحم الله من عباده الرحماء ، وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال قتل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عبادة في البكاء ، فعل هذا فالابن المذكور محسن بن علي ابن أبي طالب ، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيرا في حياة النبي ﷺ ، فهذا أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن المرسله زينب ، لكن الصواب في حديث الباب أن المرسله زينب وان الولد صبية كما ثبت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسند المذكور ولفظه « أتى النبي ﷺ بأمامة بنت زينب ، زاد سعدان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الاسناد » وهي لابی العاص بن الربيع ونفسها تقعع كأنها في شن ، فذكر حديث الباب ، وفيه مراجعة سعد بن عبادة . وهكذا أخرجه أبو سعيد بن الاعرابي في معجمه عن سعدان ، ووقع في رواية بعضهم أميمة بالتصغير ، وهي أمامة المذكورة ، فقد اتفق أهل العلم بالنسب ان زينب لم تلد لأبي العاص إلا عليا وأمامة فقط ، وقد استشكل ذلك من حيث ان أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن أمامة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها . ويحاج بأن المراد بقوله في حديث الباب « ان ابننا لي قبض » أى قارب أن يقبض ، ويدل على ذلك أن في رواية حماد « أرسلت تدعوه الى ابنها في الموت » وفي رواية شعبة « ان ابنتي قد حضرت » وهو عند أبي داود من طريقه ان ابني أو ابنتي ، وقد قدمنا أن الصواب قول من قال ابنتي لا ابني ، ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال « استهز بأمامة بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله ﷺ اليه تقول له ، فذكر نحو حديث أسامة وفيه مراجعة سعد في البكاء وغير ذلك ، وقوله في هذه الرواية « استعز » بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاى أى اشتد بها المرض وأشرقت على الموت ، والذي يظهر أن الله تعالى أكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينييه من الرحمة والشفقة بأن عافى الله ابنته في ذلك الوقت فخلصت من تلك الشدة وعاشت

تلك المدة . وهذا ينبغي أن يذكر في دلائل النبوة والله المستعان . قوله (يقرئ السلام) بضم أوله . قوله (ان الله ما أخذ وله ما أعطى) قسم ذكر الأخذ على الإعطاء . وان كان متأخرا في الواقع - لما يقتضيه المقام ، والمعنى أن الذي أراد الله أن يأخذه هو الذي كان أعطاه ، فان أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجرع إذا استعيدت منه ، ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقي بعد الميت ، أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك . واما ، في الموضوعين مصدرية ، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، فعلى الأول التقدير الله الأخذ والإعطاء ، وعلى الثاني الله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم ، أو ما هو أعم من ذلك كما تقدم . قوله (وكل) أى من الأخذ والإعطاء . أو من الأنفس - أو ما هو أعم من ذلك ، وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ، ويجوز في كل النصب عطفها على اسم ان فينسحب التأكيذ أيضا عليه ، ومعنى الهندية العلم فهو من مجاز الملامنة ، والأجل يطلق على الحد الأخير وعلى مجموع العمر ، وقوله (مسمى) أى معلوم مقدر أو نحو ذلك . قوله (ولتحتسب) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ، ليحسب لها ذلك من عملها الصالح . قوله (فأرسلت اليه تقسم) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف أنها راجعته مرتين وأنه إنما قام في ثاثة مرة ، وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجمل يظنه أنها ناقصة المسكاة عنده ، وألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها يدفع عنها ما هى فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، لحقق الله ظننا . والظاهر أنه امتنع أولا مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليعين الجواز في أن من دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الإجابة بخلاف الوليمة مثلا . قوله (فقام معهم) في رواية حماد فقام وقام معه رجال ، وقد سمي منهم غير من ذكر في هذه الرواية عبادة بن الصامت وهو في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد ، وفي رواية شعبة أن أسامة راوى الحديث كان معهم ، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف أنه كان معهم ، ووقع في رواية شعبة في الإيمان والنذور وأبى أو أبى كذا فيه بالشك هل قالها بفتح الهمة وكسر الموحدة وتخفيف الياء أو بضم الهمة وفتح الموحدة والتشديد ، فعلى الأول يكون معهم زيد بن حارثة أيضا لكن الثانى أرجح لانه ثبت في رواية هذا الباب بلفظ « وأبى بن كعب » والظاهر أن الشك فيه من شعبة لان ذلك لم يقع في رواية غيره والله أعلم . قوله (فرفع) كذا هنا بالراء ، وفي رواية حماد فدفعت ، بالدال وبين في رواية شعبة أنه وضع في حجره ﷺ . وفي هذا السياق حذف والتقدير فشوا الى أن وصلوا الى بيتها فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا فرفع ، ووقع بعض هذا المحذوف في رواية عبد الواحد ولفظه « فلما دخلنا تناولوا رسول الله ﷺ الصبي » . قوله (ونفسه تقعقع كأنها في شن) حسب أن قال كأنها شن (كذا في هذه الرواية ، وحزم بذلك في رواية حماد ولفظه « ونفسه تقعقع كأنها في شن » ، والقعقة حكاية صوت الثوب اليابس إذا حرك ، والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القرية الخلقة اليابسة ، وعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فسكانه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه . قوله (ففاضت عنها) أى النبي ﷺ ، وصرح به في رواية شعبة . قوله (فقال سعد) أى ابن عبادة المذكور ، وصرح به في رواية عبد الواحد ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد « فقال عبادة بن الصامت ، والصواب ما في الصحيح . قوله (ما هذا) في رواية عبد الواحد « فقال سعد ابن عبادة أتبكي » زاد أبو نعيم في المستخرج « وتنهى عن البكاء » . قوله (فقال هذه) أى الدمة أثر رحمة ، أى ان

الذي يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعمد من صاحبه ولا استدعاء لا مؤاخذه عليه ، وإنما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر . **قوله** (وإنما يرحم الله من عباده الرحماء) في دواية شعبة في أو آخر الطب ، ولا يرحم الله من عباده الا الرحماء ، ومن في قوله من عباده بيانية ، وهي حال من المفعول قدمه فيكون أوقع ، والرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره ، والراحمون يرحمهم الرحمن ، والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الحربي مناسبة الاتيان بلفظ الرحماء في حديث الباب بما حاصله : ان لفظ الجلالة دال على العظمة ، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون السلام مسوقا للتعظيم ، فلما ذكرنا ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمته ليكون السلام جاريا على نسق التعظيم ، بخلاف الحديث الآخر فان لفظ الرحمن دال على العفو فناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز استحضار ذوى الفضل للمحضر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشي الى التعزية والعيادة بغير اذن بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموم لما لم يقع بأنه يقع مبالغة في ذلك لينبثق خاطر المسئول في الجبي* للاجابة الى ذلك ، وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ايقع وهو مستشعر بالرضا مقاوما للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذي يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعيادة المريض ولو كان مفضولا أو صديا صغيرا . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضلم ولو ردوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب في السؤال لتقديمه قوله يا رسول الله ، على الاستفهام . وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . الحديث الثاني حديث أنس : **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو المسندي ، وأبو عامر هو العقدي . **قوله** (عن هلال) في رواية محمد بن سنان الآتية بعد أبواب ، حدثنا هلال ، **قوله** (شهدنا بقتل النبي ﷺ) هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الاسناد ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم ، وكذا الدولابي في الزندية الطاهرة ، وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ، ورواه حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک ، قال البخاري : ما أدري ما هذا ، فان رقية ماتت والنبي ﷺ يبدر لم يشهدا . قلت : وهم حماد في تسميتها فقط ، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نزل في حفرتها أبو طلحة . وأغرب الخطابي فقال : هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ فسبها اليه . انتهى ملخصا . وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المحتضرة في حديث أسامة ، وليس كذلك كما بينته . **قوله** (لم يقارف) بقاء وفاء ، زاد ابن المبارك عن فليح ، أراه يعني الذنب ، ذكره المصنف في باب من يدخل قبر المرأة ، تعليقا ، ووصله الاسماعيل ، وكذا سريج بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه ، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال : معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى . ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ، فتنحى عثمان . وحكى عن الطحاوي أنه قال : لم يقارف تصحيف ، والصواب لم يقاول أى لم ينازع غيره الكلام ، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء . وتعب بأنه تغايط للثقة بشيخ

مستند ، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الخطر الشريف . ويجاب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يظن عثمان أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى . وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له ، وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء ، وإثارة البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج ، وقيل إنما آثره بذلك لأنها كانت صمته ، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع ، وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة ، وحكى عن ابن حبيب أن السري في إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف ﷺ في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ، ووقع في رواية حماد المذكورة فلم يدخل عثمان القبر ، وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن ، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت ، وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي أنه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ فإن فيه ، فإذا وجب فلا تبكين باكية ، يعني إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يفضي بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح اقله صبرهن ، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه فضيلة لعثمان لإثارة الصدق وإن كانت عليه فيه غضاظة . الحديث الثالث : قوله (عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (بنت لعثمان) هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب . قوله (واني لجالس بينهما ، أو قال جلست إلى أحدهما) هذا شك من ابن جريج ، ولمسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن انتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عباس يقوده قائده فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبني فكننت بينهما ، فإذا صوت من الدار ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدي وفيكي النساء ، فظهر السبب في قول ابن عمر لعمر بن عثمان ما قال ، والظاهر أن المكان الذي جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس يجنب ابن عمر ، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك . قوله (فلما أصيب عمر) يعني بالقتل ، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجّة المذكورة ولفظه و فلما قدمنا لم يلبث عمر أن أصيب ، وفي رواية عمرو بن دينار لم يلبث أن طعن ، . قوله (قال ابن عباس : فلما مات عمر) هذا صريح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ، ورواية مسلم توهم أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها ، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها فجاء ابن عباس يقوده قائده ، فانه إنما عصى في أواخر عمره ، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة قال ابن أبي مليكة : وحدثني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت : إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذّبين ، ولكن السمع يخطئ ، وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مرارا ، وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضا لما مات رافع بن خديج . قوله (ولكن رسول الله ﷺ) بسكون نون لكن ويجوز تشديدها . قوله (حسبكم) بسكون السين المهملة أي كافيتكم (القرآن) أي في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر . قوله (قال ابن عباس عند ذلك) أي عند انتهاء حديثه عن عائشة (والله هو أضحك وأبكي) أي أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلا عن الميت . وقال الداودي : معناه إن الله تعالى أذن في الجليل من

البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه . وقال الطيبي : غرضه تقرير قول عائشة أى ان بكاء الانسان وضحكه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك . قوله (ما قال ابن عمر شيئاً) قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مذعناً . وقال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان فاعلمه كره المجادلة في ذلك المقام . وقال القسطنطيني : ليس سكوته لشك طراً له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محل يحمله عليه اذ ذلك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم تنمين الحاجة الى ذلك حينئذ . ويحتمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب فيكون بكاء الحى علامة لذلك ، أشار الى ذلك الكرمانى . الحديث الرابع : قوله (عن عبد الله بن أبي بكر) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . قوله (إنما مر) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً ، وهو في الموطأ بلفظ : ذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت يعذب ببكاء الحى عليه ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما انه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر ، وكذا أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاد ان ابن عمر لما مات رافع قال لهم : لا تبكوا عليه فان بكاء الحى على الميت عذاب على الميت . قالت عمرة : فسألت عائشة عن ذلك فقالت : رحمه الله إنما مر ، فذكر الحديث ، ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة اليه في الحديث الاول . الحديث الخامس : قوله (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . قوله (لما أصيب عمر جعل صهيب يقول واأغاه) أخرجه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أتم من هذا السياق وفيه قول عمر : علام تبكى . قوله (ان الميت ليعذب ببكاء الحى) الظاهر أن الحى من يقابل الميت ، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يعذب ببكاء حيه أى قبيلته . فيوافق قوله في الرواية الأخرى : يبكاء أهله ، وفي رواية مسلم المذكورة : من يبكى عليه يعذب ، ولفظها أعم . وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر ، وعلى أن صهيباً أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وكأد نسيه حتى ذكره به عمر . وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة : فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال : كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود ، أخرجه مسلم . قال الزين بن المنير : أنكر عمر على صهيب بكاءه لرفع صوته بقوله واأغاه ، ففهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بعد وفاته أو زيادته عليه فابتدعه بالإنكار لذلك والله أعلم . وقال ابن بطال : إن قيل كيف نهى صهيباً عن البكاء وأقر نساء بنى المفيرة على البكاء على خالد كما سيأتى في الباب الذى يليه ؟ فالجواب أنه خشى أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد : ما لم يكن تقع أو لقاعة ،

٣٣ - باب ما يُكره من النباح على الميت

وقال عمر رضى الله عنه : دعهن يكنن على أبي سليمان ، ما لم يكنن تقعن أو لقلعة

والنقع : التراب على الرأس ، واللقعة : الصوت

١٢٩١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : سمعت

النبي ﷺ يقول : « إن كذباً على ليس ككذب على أحد ، من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، سمعت النبي ﷺ يقول : من نبح عليه يُعذب بما نبح عليه »

١٢٩٢ - حدثنا عبد الله بن أحمد قال أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «لَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَجَحَ عَلَيْهِ». تابعه عبد الأعلى حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قتادة. وقال آدم عن شعبة «لَيْتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ»

قوله (باب ما يكره من النياحة على الميت) قال الزين بن المنير: ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير: الذي يكره من جنس البكاء هو النياحة، والمراد بالكراهة كراهة التحريم لما تقدم من الوعيد عليه انتهى. ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة، أشار إلى ذلك ابن المراتب وغيره. وتقبل ابن قدامة عن أحمد رواية أن بعض النياحة لا تحرم وإذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ لم ينه عنه جابر (١) لما ناحت عليه فدل على أن النياحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ إنما نهى عن النياحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد، وقد قال في أحد، لكن حمزة لا بواكي له، ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه، وذلك بين فيما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ مر بنساء بني عبد الأشهل يبكين هلكاهن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي له. فجاء نساء الانصار يبكين حمزة، فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال: ويحهن، ما اتقلبن بعد، مروهن فليقلبن، ولا يبكين على هالك بعد اليوم، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلا ووجهه ثقات. قوله (وقال عمر: دعوهن يبكين على أبي سليمان الخ) هذا الأثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال: لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بنى المغيرة - أي ابن عبد الله بن عمرو بن غزوم - وهن بنات عم خالد بن الوليد بن المغيرة يبكين عليه، فقبل لعمر: أرسل اليهن فانهن، فذكره. وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش. قوله (ما لم يكن تقع أو للقلقة) بقاءين الأولى ساكنة، وقد فسره المصنف بأن النقع التراب أي وضعه على الرأس، والقلقة الصوت أي المرتفع وهذا قول الفراء، فاما تفسير للقلقة فتفق عليه كما قال أبو عبيد في غريب الحديث، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: النقع الشق أي شق الجيوب، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه، وقال الكسائي هو صنعة الطعام للأتم، كأنه ظنه من النقيعة وهي طعام المأتم، والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتي في آخر الجهاد، وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال: الذي رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت، يعني بالبكاء. وقال بعضهم: هو وضع التراب على الرأس، لأن النقع هو الغبار. وقيل: هو شق الجيوب وهو قول شمر، وقيل: هو صوت لطم الخدود حكاه الأزهري، وقال الاسماعيلي معترضا على البخاري: النقع لعمري هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه، وإنما هو هنا الصوت العالي، والقلقة تريد صوت الزواحة انتهى. ولا مانع من حمله على المعنيين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب، بل قال ابن الأثير: المرجح أنه وضع التراب على الرأس، وأما من فسره بالصوت فيلزم موافقته للقلقة، فحمل اللفظين على معنيين أول من حملهما على معنى واحد، وأجيب بأن بينهما مغايرة من وجه، كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك. (تنبية): كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى

(١) مراده لما ناحت على أخيها عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر رضي الله عنهما

وعشرين . قوله (حدثنا سعيد بن عبيد) هو الطائي . قوله (عن علي بن ربيعة) هو الاسدي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، والاستناد كله كوفيون ، وصرح في رواية مسلم بسباع سعيد من علي ولفظه « حدثنا » ، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه علي بن ربيعة قال « أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال : سمعت ، فذكره . ورواه أيضا من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد ومحمد بن قيس الاسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال « أول من نصح عليه بالمكوفة قرظة بن كعب » وفي رواية الترمذي « مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنيح عليه ، فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بال النوح في الاسلام » انتهى . وقرظة المذكور بفتح القاف والراء والطاء المشالة أنصاري خزرجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس ، وكان على يده فتح الري ، واستخلفه على (١) على الكوفة ، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافته وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان المغيرة بن شعبة أميراً على الكوفة ، وكانت إمارة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمسين . قوله (إن كذبا على) ليس كالكذب على أحد) أي « غيري » ، ومعناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطبه ، وليس الكذب على بالغا مبلغ ذاك في السهولة وإن كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم . وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحا ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدلائل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعده فاعله يجعل النار له مسكنا بخلاف الكذب على غيره ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ، ويأتي كثير منها في شرح حديث وائلة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى . قوله (من ينح عليه يعذب) ضبطه إلاكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المفعلة على أن من شرطية وتجزم الجواب ، ويجوز رفعه على تقدير فانه يعذب ، وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة ، وفي رواية الكشميهني « من يناح على أن » من ، موصولة ، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ « إذا نصح على الميت عذب بالنيابة عليه » وهو يؤيد الرواية الثانية . قوله (بما نصح عليه) كذا للجميع بكسر النون ، ول بعضهم ما نصح بغير موحدة على أن ما ظرفية . قوله (عن سعيد بن المسيب) في رواية حدثنا سعيد . قوله (تابعه عبد الأعلى) هو ابن حماد ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله (حدثنا قتادة) يعني عن سعيد بن المسيب الخ ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حماد كذلك . قوله (وقال آدم عن شعبة) يعني بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ الماتن وهو قوله « يعذب بيبكاء الحى عليه » تفرد آدم بهذا اللفظ ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى ابن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول ، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد الهروى وأسود بن عامر كلهم عن سعيد كذلك ، وفي الحديث تقديم من يحدث كلاما يقتضى تصديقه فيما يحدث به فإن المغيرة قدم قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من الكذب على غيره ، وأشار إلى أن الوعيد على ذلك يمنعه أن يخبر عنه بما لم يقل

(١) في نسخة أخرى « واستخلفه عمر »

٣٤ - باب - ١٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّدِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جِئْتُ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مُثِّلَ بِهِ حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَجَى ثَوْبًا فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَاحِبَةٍ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ : قَلِمٌ ؟ تَبْكِي أَوْ لَا تَبْكِي ، فَاذْأَلَّتِ الْمَلَائِكَةُ تَظَلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ »

قوله (باب) كذا في رواية الأصل ، وسقط من رواية أبي ذر وكريمة ، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرة ، وعلى التقديرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله ، وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة . قوله (قد مثل به) بضم الميم وتشديد المثناة يقال مثل بالقتيل إذا جدد أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيء من أجزائه ، والاسم المثلة بضم الميم وسكون المثناة . قوله (سيجى ثوبا) بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أى غطى بشوب . قوله (ابنة عمرو أو أخت عمرو) هذا شك من سفیان ، والصواب بنت عمرو وهى فاطمة بنت عمرو ، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر في أوائل الجنائز بلفظ « فذهبت عمتي فاطمة ، ووقع في « الاكليل » للحاكم تسميتها هند بنت عمرو ، فلمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعا حاضرتين . قوله (قال فلم ؟ تبكى أو لا تبكى) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غائبة ، وأما قوله « أو لا تبكى » فالظاهر أنه شك من الراوى هل استفهم أو نهى ، لكن تقدم في أوائل الجنائز من رواية شعبة « تبكى أو لا تبكى » وتقدم شرحه على التخيير ، ومحصله أن هذا الجليل القدر الذى تظله الملائكة بأجنحتها لا ينبغي أن يبكى عليه بل يفرح له بما صار إليه

٣٥ - باب - ليس منا من شق الجيوب

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ الْيَاسَمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ أَلَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »

[الحديث ١٢٩٤ - أطرافه في : ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ٣٥١٩]

قوله (باب ليس منا من شق الجيوب) قال الزين بن المنير : أفرد هذا القدر بترجمة ليشرح بأن النبي الذى حاصله التبرى يقع بكل واحد من المذكورات لا مجموعها . قلت : ويؤيده رواية لمسلم بلفظ « أو شق الجيوب ، أو دعا ، الخ . قوله (حدثنا زبيد) بزاي وموحدة مصغر . قوله (الياسمى) بالتحانية والميم الحفيفة وفي رواية الكشميهني « الياسمى ، بزيادة همزة في أوله . والإسناد كاه كوفيون ، وسفیان وهو الثورى فيه إسناد آخر سينذكر بعد باين . قوله (ليس منا) أى من أهل سنتنا وطريقتنا . وليس المراد به إخراجهم عن الدين ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست منى ، أى ما أنت على طريقي . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودى ، وهذا يسان كلام الشارع عن الحل عليه ، والأولى أن يقال : المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض

لان يهجر ويعرض عنه فلا يخلط بجماعة السنة تأديبا له على استصحابه حالة الجاهلية التي قبحها الاسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر رائد على الفعل الموجود . وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول : ينبغي أن يسبك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر . وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، حكاه ابن العربي . ويظهر لى أن هذا التنى يفسره التبرى الآتى في حديث أبي موسى بعد باب حيث قال « برى » منه النبي ﷺ ، وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته . مثلاً . وقال المهلب : قوله أنا برى . أى من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ، ولم يرد نفيه عن الاسلام . قلت : بينما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام ، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره . وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فان وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التخطئ مثلاً بما وقع فلا مانع من حل التنى على الإخراج من الدين . قوله (لطم الحدود) خص الحد بذلك لكونه الغالب في ذلك ، وإلا فاضرب بقية الوجه داخل في ذلك . قوله (وشق الجيوب) جمع جيب بالجيب والموحدة وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس ، والمراد بشقه لإكالم فتحه الى آخره وهو من علامات التخطئ . قوله (ودعا بدعوى الجاهلية) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية ، أى من النياحة ونحوها ، وكذا الندبة كقولهم : وا جبلاه ، وكذا الدعاء بالويل والثبور كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب

٣٦ - باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة

١٢٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعودنى عام حجة الوداع من وجع اشتد بى ، فقلت : إني قد بلغ بى من الوجع ، وأنا ذومال ، ولا يرئى إلا ابنة ، أفأصدق بثلقى مالى ؟ قال : لا . فقلت : بالشطير ؟ فقال : لا . ثم قال : الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذّر ورتك أغنياء خير من أن تذرم عالة يسكتفون الناس ، وإنك لن تفيق فقة تبغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل فى فى امرأتك . فقلت : يا رسول الله ، أخاف بعد أمهاتى ؟ قال : إنك لن تحلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لملك أن تحلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم أضر لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لسكن البائس سعد بن خولة . يرئى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة »

قوله (باب رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة) سعد بالنصب على المفعولية ، وخولة بفتح الميم وسكون الواو والراء بكسر الراء وبالمثناة بعدما مدة مدح الميت وذكر عأسنه ، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوى « يرئى له رسول الله ﷺ » ، ولهذا اعترض الاسماعيلى الترجمة فقال : ليس هذا من مرأى الموت وإنما هو من التوجع ، يقال رئينه اذا مدحته بعد موته ورئينت له اذا تحزنت عليه . ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بعينه كأنه يقول ما وقع من النبي ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس معارضا لنفيه عن المرأى التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيب الحزن وتعديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه

الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : نهى رسول الله ﷺ عن المرائى ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن ترائى ، ولا شك أن الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . قوله (أن مات) بفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات ، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة الى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع حبهام فيها لله تعالى ، فن ثم خشي سعد بن أبي وقاص أن يموت بها ، وتوجع رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لكونه مات بها ، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القائل يرئى له الخ هو الزهري ، ويؤيده أن هاشم بن هاشم وسعد بن إبراهيم روى هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكر ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتى في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة ان شاء الله تعالى

٣٧ - باب ما يُنهى عن الخلق عند المصيبة

١٢٩٦ - وقال الحكم بن موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال : حدثني أبو بردة بن أبي موسى رضى الله عنه قال : « وجع أبو موسى وجعاً ففشي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله فلم يستطيع أن يرُدَّ عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا برئ من برئ من برئ من رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ برئ من الصالحة والخالقة والشاقة »

قوله (باب ما يُنهى من الخلق عند المصيبة) تقدم الكلام على هذا التركيب في باب ما يكره من النياحة على الميت ، وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله ، وقوله « عند المصيبة » قصر للحكم على تلك الحالة وهو واضح . قوله (وقال الحكم بن موسى) هو القنطري بقاف مفتوحة ونون ساكنة ، ووقع في رواية أبي الوقت : حدثنا الحكم ، وهو وهم فإن الذين جمعوا رجال البخارى في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليق . وقد وصله مسلم في صحيحه فقال : حدثنا الحكم بن موسى ، وكذا ابن حبان فقال : أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم ، . قوله (عن عبد الرحمن بن جابر) هو ابن يزيد ابن جابر ، نسب الى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم ، ومخيمرة بمعجمة وراء مضمر . قوله (وجع) بكسر الجيم . قوله (في حجر امرأة من أهله) زاد مسلم وفصاحت ، وله من وجه آخر من طريق أبي صخرة عن أبي بردة وغيره : قالوا أغشى على أبي موسى ، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ، الحديث . وللنساء من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ، ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم من طريق ربيع قال : أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة ، فخلصنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة ، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت دمون وأنها والددة أبي بردة بن أبي موسى وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضى الله عنه . قوله (انى برئ) في رواية الكشميني : أنا برئ . وكذا لمسلم . قوله (الصالحة) بالصاد المهملة والقاف أى التي ترفع صوتها بالبكاء ، ويقال فيه بالسین المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى (سلقوكم بالنس حداد) وعن ابن الأعرابي :

الصلق ضرب الوجه حكاه صاحب المحكم والاول أشهر ، والخافقة التي تحلق رأسها عند المصيبة ، والشاقة التي تشق ثوبها ، ولفظ أبي صخرة عند مسلم « أنا برى » من حلق وسلق وخرق ، أى حلق شعره وسلق صوته - أى رفعه - وخرق ثوبه ، وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل يباب

٣٨ - باب ليس منا من ضرب الخدود

١٢٩٧ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »**

قوله (باب ليس منا من ضرب الخدود) وتقدم الكلام عليه قبل بابين ، وعبد الرحمن المذكور في هذا الاسناد هو ابن مهدي

٣٩ - باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة

١٢٩٨ - **حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »**

قوله (باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة) تقدم توجيه هذا التركيب ، وهذه الترجمة مع حديثها سقطت للكشمهني وثبتت للباقيين . ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به ، وكأنه أشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه ، ففي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان « ان رسول الله ﷺ لعن الخامسة وجهها والشاقة جميعها والداعية بالويل والثبور ، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص

٤٠ - باب من جالس عند المصيبة يعرف فيه الحزن

١٢٩٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ يَعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَنْظَرُ مِنْ صَارِئِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابِ ، فَأَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ - وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ - فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ ، فَذَهَبَ ، ثُمَّ أَنَاهُ الثَّانِيَةَ لَمْ يَطْمَئِنِّ ، فَقَالَ : إِنَّهِنَّ ، فَأَنَاهُ الثَّالِثَةَ قَالَ : وَاللَّهِ غَلَبَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَرَحِمْتُ أَنَّهُ قَالَ : فَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَابَ . فَقُلْتُ : أَرَعِمَ اللَّهُ أَهْلَكَ ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ تَتَرَكْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ »**

١٣٠٠ - **حديث** عمرو بن عليّ حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عاصم الأحول عن أنس رضي الله عنه قال « قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهْرًا حِينَ قَتَلَ الْقُرَاءَ ، فَارَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ »

قوله (باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن) يعرف بمعنى البهول ود من ، موصولة والضمير لها ، ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوسا يعرف ، ولم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التى بعدها حيث ترجمه من لم يظهر حزنه عند المصيبة ، لأن كلا منهما قابل للترجيح ، أما الاول فلمكونه من فعل النبي ﷺ والثاني من تقريره ، وما يباشره بالفعل أرجح غالبا . وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح ، ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الأقوم فن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ، ولا يفرط في التجلد حتى يفرضى الى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب ، فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه مخايل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الانصارى .

قوله (لما جاء النبي ﷺ) هو بالنصب على المفعولية والفاعل قوله (قتل ابن حارثة) ، وهو زيد ، وأبوه بالمهمل والمثناة ، وجعفر هو ابن أبي طالب ، وابن رواحة هو عبد الله ، وكان قتلهم في غزوة مؤتة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النساء من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد ، وساق مسلم اسناده دون المتن . **قوله** (جلس) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى « في المسجد » . **قوله** (يعرف فيه الحزن) قال الطبري : كأنه كظم الحزن كظما فظهر منه مالا بد للجلة البشرية منه . **قوله** (صائر الباب) بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو بفتح الشين المعجمة أى الموضع الذى ينظر منه ، ولم يرد بكسر المعجمة أى الناحية إذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين . وهذا التفسير الظاهر أنه من قول عائشة ، ويحتمل أن يكون من بعدها ، قال المازرى : كذا وقع في الصحيحين هنا « صائر » والصواب صير أى بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق ، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث « من نظر من صير الباب ففقت عينه فهو هدر » الصير الشق ولم نسمعه إلا في هذا الحديث ، وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد ، وفي كلام الخطابي نحوه . **قوله** (فأناه رجل) لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمدا لما وقع في حقه من غض عائشة منه .

قوله (ان نساء جعفر) أى امرأته وهى أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في معناهن ، ولم يذكر أهل العلم بالاخبار لجعفر امرأة غير أسماء . **قوله** (وذكر بكاهن) كذا في الصحيحين ، قال الطبري : هو حال عن المستتر في قوله فقال وحذف خبر ان من القول المحكى لدلالة الحال عليه ، والمعنى قال الرجل إن نساء جعفر فعلمن كذا مما لا ينبغي من البسكاء المشتمل مثلا على النوح انتهى . وقد وقع عند أبي عوانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى « قد كثرت بكأذهن » ، فان لم يكن تصحيحا فلا حذف ولا تقدير ، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ « قد أكثرت بكاهن » . **قوله** (فذهب) أى فتهان فلم يطعنه . **قوله** (ثم أنه الثانية لم يطعنه) أى أتى النبي ﷺ المرة الثانية فقال لإنهن لم يطعننه ، ووقع في رواية أبي عوانة المذكورة « فذكر أنهن لم يطعننه » . **قوله** (قال والله غلبتنا) في رواية الكشمي « لقد غلبتنا » . **قوله**

(فزعمت) أى عائشة وهو مقول عمره ، والزعم قد يطلق على القول المحقق وهو المراد هنا . قوله (أنه قال) فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د ان النبي ﷺ قال ، . قوله (فاحت) بضم المثناة وبكسر هـ يقال حشا يحشو ويحشى . قوله (التراب) فى الرواية الآتية ومن التراب ، قال القرطبي : هذا يدل على أنهن رفعن أصواتهن بالبكاء ، فلما لم ينتهين أمره أن يسد أفواههن بذلك ، وخص الأفواه بذلك لأنها محل النوح بخلاف الأعين مثلاً انتهى . ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة فى الزجر ، أو المعنى أعلمن أنهن غائبات من الأجر المترتب على الصبر لما أظهرن من الجورح كما يقال للخائب : لم يحصل فى يده إلا التراب ، لكن يبعد هذا الاحتمال قول عائشة الآتى . وقيل لم يرد بالامر حقيقة ، قال عياض . هو بمعنى التعجيز ، أى انهن لا يسكنن إلا بسد أفواههن ، ولا يسدها إلا أن تملأ بالتراب ، فان أمكنك فأفعل . وقال القرطبي : يحتمل أنهن لم يطعن الناهى لكونه لم يصرح لمن بأن النبي ﷺ نهاهن ، حمل ذلك على أنه مرشد للصلحة من قبل نفسه ، أو علمن ذلك لكن غلب عليهن شدة الحزن لحرارة المصيبة . ثم الظاهر أنه كان فى بكاتهن زيادة على القدر المباح فيكون النهى للتحريم بدليل أنه كرهه وبالغ فيه وأمر بعقوبتهن إن لم يسكنن . ويحتمل أن يكون بكاء مجرداً والنهى للتنزيه ولو كان للتحريم لارسل غير الرجل المذكور لمنعهن لأنه لا يقر على باطل . ويبعد تتمادى الصحابييات بعد تكرار النهى على فعل الأمر المحرم ، وفائدة نهيهن عن الأمر المباح خشية أن يسترسلن فيه فيفضى بهن الى الأمر المحرم لضعف صبرهن ، فيستفاد منه جواز النهى عن المباح عند خشية إفضائه الى ما يحرم . قوله (فقلت) هو مقول عائشة . قوله (أرغم الله أنفك) بالراء والمعجمة أى ألصقه بالرغام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالاً ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرائن الحال أنه أخرج النبي ﷺ بكثرة تردده اليه فى ذلك . قوله (لم تفعل) قال الكرماني أى لم تبأخ النهى ، ونفته وان كان قد نهى ولم يطعنه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتثال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أرادت لم تفعل أى الحشو بالتراب . قلت : انظروا ، لم يعبر بها عن الماضى ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضى مبالغة فى نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام^(١) النسوة المذكورات ، وقد وقع فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب وفواقه ما أنت بفاعل ذلك ، وكذا لمسلم وغيره ، فظهر أنه من تصرف الرواة . قوله (من العناء) بفتح المهملة والنون والمد أى المشقة والتعب ، وفى رواية لمسلم د من العى ، بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، ووقع فى رواية العذرى د العى ، بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد . قال عياض : ولا وجه له هنا . وتعقب بأن له وجهاً ولكن الأول أليق لموافقته لمعنى العناء التى هى رواية الأكثر ، قال النووى : مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب ، ومع ذلك لم يفصح بمجزئه عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضاً جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الأجانب ، وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم يفته ، وجواز العين لتأكيد الخبر . (تنبيه) : هذا الحديث لم يروه عن عمره إلا يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم بن محمد أخرجه ابن إسحق فى المغازى قال د حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، فذكر نحوه . وفيه من الزيادة فى أوله : قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف^(٢) . قوله

(١) كذا فى النسخ ، وليس بظاهر المعنى ، فليأمل

(٢) فى نسخة أخرى د وقد نهانا ما ضر الناس التكلف ،

(حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الوتر ، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزنا قط أشد منه ، فإن ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها

٤١ - باب من لم يُظهِر حُزَنَهُ عندَ المصيبة

وقال محمد بن كعب القرظي : اَلْجَزَعُ الْقَوْلُ السَّيِّئُ وَالظَّنُّ السَّيِّئُ

وقال يعقوب عليه السلام : إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ

١٣٠١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « أَشْتَكِي ابْنَ لَأْبِي طَلْحَةَ ، قَالَ فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ . فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا وَتَحَنَّنَتْ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ . فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : كَيْفَ الْفُلَامُ ؟ قَالَتْ : قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاخَ . وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ . قَالَ فَمَاتَ . فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا ارَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَمَلَّ اللَّهُ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمْ فِي لَيْلَتِكُمْ . قَالَ سَفْيَانُ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ لَهَا نَسَمَةَ أَوْلَادٍ كَلَّمْتُ قَدْ قَرَأَ اللَّهُ أَنْ

[الحديث ١٣٠١ - طرفه في : ٥٤٧٠هـ]

قوله (باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ، ويظهر بضم أوله من الرابعي وحزنه منصوب على المفعولية . قوله (وقال محمد بن كعب) يعني القرظي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مثالة . قوله (السي) بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما يبعث الحزن غالبا ، وبالظن السيء اليأس من تعويض الله المصاب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت ، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر . وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا . قوله (وقال يعقوب عليه السلام : إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) قال الزين بن المنير : مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصریح ولا تعريض - لإلاقه وافق مقصود الترجمة ، وكان خطابه بذلك لبنيه بعد قوله (يا أسفي على يوسف) . والبت بفتح الموحدة بعدها مثلثة ثقيلة شدة الحزن . قوله (حدثنا بشر بن الحكم) هو النيسابوري ، قال أبو نعيم في المستخرج : يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى ، يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرج أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحق إلا من جهة البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة وهو آخر إسحق المذكور عن أنس ، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين ومحمد بن سعد من طريق حميد الطويل كلاهما عن أنس ، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضا وابن حبان والطحاوي من طرق عن ثابت عن أنس أيضا ، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض ، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله (اشتكى ابن لآبي طلحة) أى مرض ، وليس المراد أنه صدرت منه شكوى ، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مريض . والابن المذكور هو أبو عمير الذى كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له يا أبا عمير . ما فعل النغير ، كما سيأتى في كتاب الأدب ، بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة ابن زاذان عن ثابت ، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم . وقال فيه « فحملت فولدت غلاما صليحا فكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا ، فعاش حتى تحرك فرض ، فخرن أبو طلحة عليه حزنا شديدا حتى تضعضع ، وأبو طلحة يغدر ويروح على رسول الله ﷺ ، فراح روضة فوات الصبي ، فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ، ومعنى قوله « وأبو طلحة خارج ، أى خارج البيت عند النبي ﷺ في أواخر النهار ، وفي رواية الاسماعيلي « كان لآبي طلحة ولد فتوفى ، فأرسلت أم سليم أنسا يدعو أبا طلحة ، وأمرته أن لا يخبره ب وفاة ابنه ، وكان أبو طلحة صائما . » قوله (هيات شيئا) قال الكرماني : أى أعدت طعاما لآبي طلحة وأصلحته ، وقيل هيات حالها وتزينت . قلت : بل الصواب أن المراد أنها هيات أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحا ، في رواية أبو داود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت « فهيات الصبي » ، وفي رواية حميد عند ابن سعد « فتوفى الغلام فهيات أم سليم أمره » ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت « فهلك الصبي فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحفظته وسجحت عليه ثوبا . » قوله (ونحنته في جانب البيت) أى جعلته في جانب البيت ، وفي رواية جعفر عن ثابت « فجعلته في مخدعها . » قوله (هدأت) بالهمز أى سكنت و (نفسه) يسكون الفاء كذا للأكثر ، والمعنى أن النفس كانت قلقه منزجة بعارض المرض فسكنت بالموت ، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالنوم لوجود العافية ، وفي رواية أبي ذر « هدا نفسا ، بفتح الفاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه عالبا فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات . » ووقع في رواية أنس بن سيرين « هو أسكن ما كان » ، ونحوه في رواية جعفر عن ثابت ، وفي رواية معمر عن ثابت « أمسى هادئا ، وفي رواية حميد « بخير ما كان » ، ومعانيها متقاربة . قوله (وأرجو أن يكون قد استراح) لم تجزم بذلك على سبيل الأدب ، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا عذاب عليه ففوضت الأمر الى الله تعالى ، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا . قوله (وظن أبو طلحة أنها صادقة) أى بالنسبة الى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة الى ما أرادت . قوله (فبات) أى معها (فلما أصبح اغتسل) فيه كناية عن الجماع ، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه ، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية : في رواية أنس بن سيرين « فغربت اليه العشاء فعمشى ، ثم أصاب منها » ، وفي رواية عبد الله « ثم تعرضت له فأصاب منها » ، وفي رواية حماد عن ثابت « ثم تطيبت » ، زاد جعفر عن ثابت « فتعرضت له حتى وقع بها » ، وفي رواية سليمان عن ثابت « ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها . » قوله (فلما أراد أن يخرج أهلته أنه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبيد مسلم « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت لو أن قوما أعاروا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعهم ؟ قال : لا . قالت : فاحنسب ابنك . فغضب وقال : تركتني حتى تلطخت ، ثم أخبرني بابني » ، وفي رواية عبد الله « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت قوما أعاروا متاعا ثم بدا لهم فيه فآخذوه فكأثمهم وجدوا في أنفسهم ، زاد حماد في روايته عن ثابت « فأبوا أن يردوها ، فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، ان العارية مؤداة الى أهلها . ثم اتفقا ، فقالت : ان الله أعارنا فلانا ثم أخذه منا ،

زاد حماد « فاسترجع » . قوله (لعل الله أن يبارك لك في ليلتكما) في رواية الأصيلي « لها في ليلتهما » ووقع في رواية أنس بن سيرين « اللهم بارك لها » ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك ورجا إجابة دعائه ، ولم تختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في أنه قال « بارك الله لك في ليلتكما » وعرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر . وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة « فولدت غلاما » وفي رواية عبد الله ابن عبد الله « فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة » وسيأتي الكلام على قصة تحنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في العميقة . قوله (قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور . قوله (فقال رجل من الأنصار الخ) هو عباية بن رفاعه ، لما أخرجه سعيد بن منصور ومسدد وابن سعد والبيهقي في « الدلائل » كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه قال « كانت أم أنس تحت أبي طلحة » فذكر القصة شبهة بسياق ثابت عن أنس ، وقال في آخره « فولدت له غلاما » قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن ، وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تجوزا في قوله « لها » لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . ووقع في رواية سفيان « تسعة » وفي هذه « سبعة » فلعل في أحدهما تصحيحا . أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأ معظمه ، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب إسحاق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وعمارة وإبراهيم وعمر وزيد ومحمد ، وأربع من البنات . وفي قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضا جواز الأخذ بالشدة وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسليية عن المصائب ، وتزوين المرأة لزويها ، وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها في عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها . وشرط جوازها أن لا تبطل حقا لمسلم . وكان الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ورجاء لإخلافه عليها ما فات منها ، إذ لو أعلنت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تنسكد عليه وقته ولم تبلغ الفرض الذي أرادته ، فلما علم الله صدق نيته بلغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ وأن من ترك شيئا عوضه الله خيرا منه ، وبيان حال أم سليم من التجرد وجودة الرأي وقوة العزم ، وسيأتي في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به عن معظم النسوة ، وسيأتي شرح حديث أبي عمير ما فعل النغير مستوفى في أواخر كتاب الأدب ، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكسبية التي اشتهر بها

٤٢ - باب الصبر عند الصدمة الأولى . وقال عمر رضي الله عنه :

نعم العبدان ونعم العالوة ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون .

أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون ﴾

وقوله تعالى ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين ﴾

١٣٠٢ - حديث محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن ثابت قال : سمعت أنسا رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال « الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله (باب الصبر عند الصدمة الاولى) أى هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة ، ومن هنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب . وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور . قوله (وقال عمر) أى ابن الخطاب . قوله (العدلان) بكسر المهملة أى المثلان ، وقوله (العلاوة) بكسرهما أيضا أى ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل . وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد : (أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة) نعم العدلان (وأولئك هم المهتدون) نعم العلاوة . وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم . وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور عن طريق نعيم بن أبي هند عن عمر نحوه ، وظهر بهذا مراد عمر بالعدلين وبالعلاوة وأن العدلين الصلاة والرحمة والعلاوة الاهتداء . ويؤيده وقوعهما بعد د على ، المشعرة بالفوقية المشعرة بالحمل قاله الزين بن المنير . وقد روى نحو قول عمر مرفوعا أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : أعطيت أمي شيئا لم يعطه أحد من الامم عند المصيبة إنا لله وأنا اليه راجعون - الى قوله - المهتدون ، قال فأخبر أن المؤمن إذا سلم لامر الله واسترجع كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبل الهدى . فأغنى هذا عن التكلف في ذلك كقول المهلب : العدلان إنا لله وأنا اليه راجعون والعلاوة الثواب عليهما ، وعن قول الكرماني : الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه ، أى قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان . قوله (وقوله تعالى (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية) هو بالجر عطفا على أول الترجمة ، والتقدير : وباب قوله تعالى ، أى تفسيره أو نحو ذلك . وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لان المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع ، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك قللت على غير الخاشعين ، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكلها تضاد حب الرئاسة وعدم الاتقياد للأوامر والنواهي ، وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى اليه أخوه قثم وهو في سفر ، فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فاناخ فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول (واستعينوا بالصبر والصلاة) الآية ، أخرجه الطبري في تفسيره بإسناد حسن ، وعن حذيفة قال وكان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضا . قال الطبري : الصبر منع النفس محابها وكفها عن هواها ، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه ، وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن المطعم والمشرب

٤٣ - باب قول النبي ﷺ « إنا بك لمحزونون »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « تَدْمَعُ الْعَيْنُ وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ »

١٣٠٣ - **حدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ هَوَّابٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفِ الثَّقِينِ - وَكَانَ ظِعْرًا لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ فَقَبَّلَهُ وَشَمَّهُ . ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ - وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ - فَجَعَلَتْ عَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَذْرِفَانِ . فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ :

يا ابن عوفٍ إنها رحمةٌ . ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ : إن العينَ تدمعُ ، والقلبُ يحزنُ ، ولا نقولُ إلا ما يرضى ربُّنا ، وإنَّا بفرأفك يا إبراهيمُ لمحزونونَ » . رواه موسى عن سليمان بن المغيرة عن ثابتٍ عن أنسٍ رضي الله عنه عن النبي ﷺ .

قوله (باب قول النبي ﷺ : أنا بك لمحزونون ، قال ابن عمر عن النبي ﷺ : تدمع العين ويحزن القلب) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقيين ، وحديث ابن عمر كأن المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعد هذا إلا أن لفظه : إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ، فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المؤاخذه بذلك يستلزم وجوده ، وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم ، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب ، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني ، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم ، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه ، ومحمود بن لبيد عند ابن سعد ، والسائب بن يزيد وأبي أمامة عند الطبراني .

قوله (حدثني الحسن بن عبد العزيز) هو الجروبي بفتح الجيم والراء منسوب إلى جروة بفتح الجيم وسكون الراء قرية من قرى تنيس ، وكان أبوه أميرها فزهد الحسن ولم يأخذ من تركه أبيه شيئا ، وكان يقال إنه نظير قارون في المال ، والحسن المذكور من طبقة البخاري ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير . **قوله** (حدثني يحيى بن حسان) هو التنيسي أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل مصر ، وقد روى عنه الشافعي مع جلالة ومات قبله بمدة ، فوقع للحسن نظير ما وقع لشيخه من رواية لإمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله . **قوله** (حدثنا قريش هو ابن حيان) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالمهملة والتحتانية بصري يكنى أبا بكر . **قوله** (على أبي سيف) قال عياض هو البراء بن أوس ، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر . قلت : جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صمصة عن عبد الله بن أبي صمصة قال : لما ولد له إبراهيم تنافست فيه نساء الانصار أيتها ترضعه ، فدفعه رسول الله ﷺ إلى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن لبيد من بني عدى بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدى بن النجار أيضا ، فكانت ترضعه ، وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار ، انتهى . وما جمع به غير مستبعد ، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس . **قوله** (القين) بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، ويطلق على كل صانع ، يقال قان الشيء إذا أصلحه . **قوله** (ظئرا) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أي مرضعا ، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة ، وأصل الظئر من ظأرت الثاقة إذا عطف على غير ولدها فقيل ذلك لاني ترضع غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربيته غالبا . **قوله** (لإبراهيم) أي ابن رسول الله ﷺ ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن المغيرة المعلقة بعد هذا ولفظه عند مسلم في أوله : ولدت لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم . ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو سيف ، فانطلق رسول الله ﷺ فانبعثه فأتته إلى أبي سيف وهو ينفخ بكيره وقد امتلأ البيت دخانا ، فأسرعت المشي بين يدي رسول الله ﷺ فقلت : يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله ﷺ ، ولمسلم أيضا من طريق عمرو بن سعيد عن أنس ما رأيت أحدا

كان أرحم بالعيال من ربه - ول الله ﷻ . كان إبراهيم مسترضعا في عوالى المدينة ، وكان ينطلق ونحن معه فيدخل البيت وانه ليدخن وكان ظئره قينا . **قوله** (وإبراهيم يجود بنفسه) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الانسان ماله ، وفى رواية سليمان ، يكيد ، قال صاحب العين أى يسوق بها ، وقيل معناه يقارب بها الموت ، وقال أبو مروان بن سراج : قد يكون من الكيد وهو الذى يقال منه كاد يكيد شبه تفلح نفسه عند الموت بذلك . **قوله** (تذر فان) بذال معجمة وفاء أى يجرى دمعهما . **قوله** (وأنت يا رسول الله) ؟ قال الطيبي : فيه معنى التعجب ، والواو تستدعى معطوفا عليه أى الناس لا يبصرون على المصيبة وأنت تفعل كفعلهم ، كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر دينهى عن الجزع ، فاجابه بقوله أنها رحمة ، أى الحالة التى شاهدتها منى هى رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع انتهى . ووقع في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، فقلت يا رسول الله تبكى ، أو لم تته عن البكاء ، وزاد فيه ، إنما نيت عن صوتين أحقن فاجر بن : صوت عند نعمة لهو ولعب ومن امير الشيطان ، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب وردة شيطان . قال : إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم ، وفى رواية محمود ابن ليبيد فقال ، إنما أنا بشر ، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول ، إنما أنهى الناس عن النياحة أن يندب الرجل بما ليس فيه . **قوله** (ثم أتبعها بأخرى) فى رواية الاسماعيلى ، ثم أتبعها والله بأخرى ، بزيادة القسم ، قيل أراد به أنه أتبع الدمعة الاولى بدمعة أخرى ، وقيل أتبع الكلمة الاولى الجملة وهى قوله ، إنما رحمة ، بكلمة أخرى مفصلة وهى قوله ، ان العين تدمع ، ويؤيد الثانى ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول . **قوله** (ان العين تدمع الخ) فى حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن ليبيد ، ولا نقول ما يسخط الرب ، وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره ، لو لا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل نأيت ، وان آخرنا سيلحق بأولنا ، لحزننا عليك حزنا هو أشد من هذا ، ونحوه فى حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد فى آخره ، وفصل رضاعه فى الجنة ، وفى آخر حديث محمود بن ليبيد ، وقال ان له مرضعا فى الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، وذكر الرضاع وقع فى آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه ، إلا أن ظاهر سياقه الارسال ، فلفظه ، قال عمرو فلما توفي إبراهيم قال رسول الله ﷺ : ان إبراهيم ابني ، وانه مات فى الشدى ، وإن له نظيرين يكلمان رضاعه فى الجنة ، وسيأتى فى أواخر الجنائز حديث البراء ، ان لا إبراهيم لمرضعا فى الجنة ، (فائدة فى وقت وفاة إبراهيم عليه السلام) : جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر ، وقال ابن حزم : مات قبل النبي ﷺ بثلاثة أشهر ، وانفقوا على أنه ولد فى ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجاز ، وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أبين شئ وقع فى هذا المعنى . وفيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، ومشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاخبار عن الحزن وإن كان السكتان أولى ، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي ﷺ ولده مع أنه فى تلك الحالة لم يكن من يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره ، والثانى نزاعه . وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين لإشارة الى أن ذلك لم يدخل فى نهي السابق . وفيه جواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق ، وحكى ابن التين قول من قال : إن فيه دايلا على تقبيل الميت وشمه ، ووده بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كما قال . **قوله** (رواه موسى) هو ابن إسماعيل التبوذكى وطريقه هذه وصلها

البيهقي في «الدلائل»، من طريق تتمام وهو بمثابة لقب محمد بن غالب البغدادي الحافظ عنه، وفي سياقه ما ليس في سياق قريش بن حيان. وإنما أراد البخاري أصل الحديث

٤٤ - باب البكاء عند المريض

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ ابْنِ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَنَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ أَهْلِهِ فَقَالَ: قَدْ قَضَى؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ. فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بَكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا. فَقَالَ: أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحَزَنِ الْقَابِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ. وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَكَانَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا، وَيَرْمِي بِالْحَجَارَةِ، وَيَحْنِي بِالْأَثَرِ

قوله (باب البكاء عند المريض) سقط لفظ «باب» من رواية أبي ذر، قال الزين بن المنير: ذكر المريض أعم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما في قصة سعد بن عبادَةَ في حديث هذا الباب. **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصري. **قوله** (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن المعلّى قاضي المدينة. ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزبة عن سعيد بن الحارث بن المعلّى فكأنه نسب أباه لجده، **قوله** (اشتكى) أي ضعف و«شكوى» بغير تنوين. **قوله** (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزبة «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه». **قوله** (في غاشية أهله) بمعنى متين أي الذين يفشونه للخدمة وغيرها، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات، وعليه شرح الخطابي، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته. وقال التوربشتي: الغاشية هي الداهية من شر أو من مرض أو من مكروه، والمراد ما يتغشاها من كرب الوجع الذي هو فيه لا الموت، لأنه أفاق من تلك المرضة وعاش بعدها زماناً. **قوله** (فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض بمثله ما اعترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضّر. **قوله** (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم، أي ألا توجدون السماع، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار، فبين لهم الفرق بين الحالتين. **قوله** (إن الله) بكسر الهمزة لأنه ابتداء كلام. **قوله** (يعذب بهذا) أي إن قال سوءاً. **قوله** (أو يرحم) إن قال خيراً، ويحتمل أن يكون معنى قوله «أو يرحم» أي إن لم ينفذ الوعيد. **قوله** (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أي بخلاف غيره، ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي أخرجه مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك، ففيه «فصاح النسوة، فجعل ابن عتيك يسكتهن، فقال رسول الله ﷺ: دعن فاذا وجبت فلا تبكين بأكية» الحديث. **قوله** (وكان عمر) هو موصول بالاسناد المذكور إلى ابن عمر، وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم،

ولهذا ظن بعض الناس أنهما معلقان . وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض ، وعيادة الفاضل للفقير ، والامام أتباعه مع أصحابه ، وفيه النهي عن المنكر وبيان الوعيد عليه

٤٥ - باب ما ينهى من النوح والبكاء ، والزجر عن ذلك

١٣٠٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة جلس النبي ﷺ يعرف فيه الحزن - وأنا أطلع من شق الباب - فأتاه رجل فقال : يا رسول الله إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره بأن ينهأهن ، فذهب الرجل ، ثم أتى فقال : قد نهيتن ، وذكر أنهن لم يطمئن . فأمره الثانية أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتى فقال : والله لقد غلبتني - أو غلبتنا ، الشك من محمد بن حوشب - فزعمت أن النبي ﷺ قال : فاحت في أفواههن التراب . قلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت بفاعل ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء »

١٣٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حماد بن زيد **حدثنا** أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا نوح ، فأتت منا امرأة غير خمس نسوة : أم سليم ، وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ وامراتين ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأة أخرى »

[الحديث ١٣٠٦ - طرفاه في : ٤٨٩٢ ، ٧٢١٥]

قوله (باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك) قال الزين بن المنير : عطف الزجر على النهي للإشارة إلى المواخذة الواقعة في الحديث بقوله « فاحت في أفواه التراب » . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب) بمهمة وشين معجمة وزن جعفر ثقة من أهل الطائف نزل الكوفة ، ذكر الأصل أنه لم يرو عنه غير البخاري ، وليس كذلك بل روى عنه أيضا محمد بن مسلم بن وارة الرازي كما ذكره المزني في التهذيب ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب . **قوله** (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحبيبي ، وحماد هو ابن زيد ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون . وقد رواه عازم عن حماد فقال « عن أيوب عن حفصة ، بدل محمد أخرجه الطبراني ، وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها ، فكان حمادا سمعه من أيوب عن كل منهما . **قوله** (عند البيعة) أي لما بايعهن على الاسلام . **قوله** (فما وف) أي بترك النوح . وأم سليم هي بنت ملحان والدة أنس ، وأم العلاء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز ، وابنة أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواة هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها ، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضا ، والذي يظهر لي أن الرواية وباو العطف أصح لأن امرأة معاذ وهو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلية ذكرها ابن سعد ، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها . ووقع في « الدلائل »

لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية «وأم معاذ» بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عارم، لكن لفظه «أو أم معاذ بنت أبي سبرة»، وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية «فا وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة»، وكذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوظة فلعلها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهمية ذكرها ابن سعد أيضا، وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وهند - إن كانت الرواية محفوظة - والا فيختلج في خاطري أن الخامسة هي أم عطية ورواية الحديث. ثم وجدت ما يؤيده من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية بالفظ «فا وقت غيري وأم سليم»، أخرجه الطبراني أيضا. ثم وجدت ما يردده وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت «كان فيما أخذ علينا أن لا نتوح، الحديث، فزاد في آخره «وكانت لا تعد نفسها لأنها لما كان يوم الحرية لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكانت لا تعد نفسها لذلك، ويجمع بأنها تركت عد نفسها من يوم الحرية قلت: يوم الحرية قتل فيه من الأصار من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية». وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن ناقصات عقل ودين. وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات، قال عياض: معنى الحديث لم يف عن بايع النبي ﷺ مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة الا المذكورات، لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمسة. وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة الممتحنة إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب القيام للجنّاة

١٣٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال «إذا رأيتم الجنّاة قوموا حتى تخلفكم» قال سفيان قال الزهري أخبرني سالم عن أبيه قال أخبرنا عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ. زاد الحميدي «حتى تخلفكم أو توضع»

[الحديث ١٣٠٧ - طرفه في: ١٣٠٨]

قوله (باب القيام للجنّاة) أي إذا مرت على من ليس معها، وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسيأتي في ترجمة مفردة، وسنذكر اختلاف العلماء في كل منها فيما بعد. **قوله** (حتى تخلفكم) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاء أي ترككم وراءها، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها. **قوله** (قال سفيان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده، ويحتمل أن يكون على بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة «عن سفيان حدثنا الزهري عن سالم»، وقال مرة «قال الزهري أخبرني سالم»، والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه. **قوله** (زاد الحميدي) يعني عن سفيان بهذا الإسناد، وقد روينا موصولا في مسنده، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه كذلك، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شبة وثلاثة معه أربعتهم عن سفيان بالزيادة إلا أنه في سياقهم بالنعنة، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي في نسق. والله أعلم

٤٧ - باب متى يقعد إذا قام للجنائز

١٣٠٨ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن عامر بن ربيعة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأى أحدكم جنازة فإن لم يكن ماشياً معها فليقم حتى يخلفها أو تحلفه أو توضع من قبل أن تحلفه »

١٣٠٩ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه قال « كنا في جنازة فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان فجلسا قبل أن توضع ، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه فأخذ بيد مروان فقال : قم ، فوالله لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك . فقال أبو هريرة : صدق » [الحديث ١٣٠٩ - طريقه في : ١٣١٠]

قوله (باب متى يقعد إذا قام للجنائز) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبت الترجمة دون السباب لرفقة . قوله (حتى يخلفها أو تحلفه) شك من البخاري ، أو من قتبية حين حدثه به ، وقد رواه النسائي عن قتبية ومسلم عن قتبية ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقالا : حتى تحلفه ، من غير شك . قوله (أو توضع من قبل أن تحلفه) فيه بيان البراد من رواية سالم الماضية ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ : إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تحلفه إذا كان غير متبعها ،

٤٨ - باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام

١٣١٠ - **حديث** مسلم - يعنى ابن إبراهيم - حدثنا هشام - حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا رأيتم الجنائز فقوموا ، فمن تبعها فلا يقعد حتى توضع »

قوله (باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال) كأنه أشار بهذا الى ترجيح رواية من روى في حديث الباب : حتى توضع بالأرض ، على رواية من روى : حتى توضع في اللحد ، وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، قال أبو داود : رواه أبو معاوية عن سهيل فقال : حتى توضع في اللحد ، وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال : في الأرض ، انتهى ، ورواه جرير عن سهيل فقال : حتى توضع ، حسب ، وزاد : قال سهيل : ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة ، وهو في مسلم بدونها ، وفي المحيط للحنفية : الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب ، وحجتهم رواية أبي معاوية ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه راوى الخبر وهو أعرف بالمراد منه ، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود . قوله (فإن قعد أمر بالقيام) فيه إشارة الى أن القيام في هذا لا يفوت بالقعود ، لأن المراد به تعظيم أمر الموت ، وهو لا يفوت بذلك . وأما قول المهلب : قعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل ، فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر ، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك . ويدل على الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو

القصة المذكورة وزاد ، ان مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ، ثم قال له : لم أقتنى ؟ فذكر الحديث . فقال لأبي هريرة : فما منعك أن تخبرني ؟ قال : كنت إماما جلست ، . فعرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه واجبا ، وأن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك ، وأنه بادر الى العمل بها بخبر أبي سعيد . وروى الطحاوى من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال : مر على مروان بجنائزة فلم يقم ، فقال له أبو سعيد : ان رسول الله ﷺ مرت عليه جنازة قمام ، قمام مروان ، وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة . وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر ، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن ، وروى البيهقي من طريق أبي سازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل ، يعنى في الاجر . وقال الشعبي والنخعي : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام ، واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط جالس حتى توضع ، أخرجه النسائي . (تنبيهان) الاول : قال الزين بن المنذر : إنما نوسع هذه التراجم مع إمكان جمعها في ترجمة واحدة للإشارة الى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة ، ولأن بعض ذلك وقع قيا ليس على شرطه فاكتفى بذكره في الترجمة لصلاحه للاستدلال . (الثاني) : قال ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها : باب من تبع جنازة ، وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة ، فان سقطت في غيرها قدم من أثبت على من نفي ، قال : وإنما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه في الخبر بأنهما جلسا قبل أن توضع ، وأطال في تقرير ذلك وأن ذكرهما أولى من حذفها . وهو عجيب منه فان الذى تضمنه الحديث الثانى من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الاولى ، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلا قوله : عن مناكب الرجال ، وقد ذكرت من وقعت في روايته . قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائى ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وحديث أبي سعيد هذا أبين سياقا من حديث عامر بن ربيعة ، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهدا لها ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا قدر ما تمر عليه أو توضع عنده بأن يكون بالمصل مثلا . وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعا : من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تنقب عنه ، وان مشى معها فلا يقعد حتى توضع ، وفي هذا السياق بيان لغاية القيام ، وأنه لا يختص بمن مرت به ، ولفظ القيام يتناول من كان قاعدا ، فأما من كان راكبا فيحتمل أن يقال ينبغى له أن يقف ويكون الوقوف في حقه كالقيام في حق القاعد ، واستدل بقوله : فان لم يكن معها ، على أن شهود الجنازة لا يجب على الأيمان

٤٩ - باب من قام بجنازة يهودى

١٣١١ - **حدثنا** مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ حُسَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ قَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَمْنَا بِهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ قُمُوا»

١٣١٢ - **حدثنا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ «كَانَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيٍّ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ قَامَا ، فَقِيلَ لهما : إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ

- أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟

١٣١٣ - وَقَالَ أَبُو حَازِمَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ »

وَقَالَ زَكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى « كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسٌ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ »

قَوْلُهُ (بَاب مَنْ قَامَ لِلْجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ) أَيْ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا هِشَامُ) هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ (وَيَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ . قَوْلُهُ (مَرَّ بِنَا) بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْجَهْوِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « مَرَّتْ » بَفَتْحِ الْمِيمِ . قَوْلُهُ (قَامَ) زَادَ غَيْرَ كَرِيمَةٍ ، لَهَا ، . قَوْلُهُ (نَقَمْنَا) فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَوَقْنَا ، بِالْوَاوِ ، وَزَادَ الْأَصْبَلِيُّ وَكَرِيمَةً ، لَهُ ، وَالضَّمِيرُ لِلْقِيَامِ أَيْ لِاجْتِلَاءِ قِيَامِهِ ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى فَلَمَّا دَهَبْنَا لِنَجْعَلَ قَبِيلَ لِمَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، زَادَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ مَعَاذِ بْنِ فَضَالَةَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ « فَقَالَ إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ ، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هِشَامٍ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَوْتَ يَفْزَعُ مِنْهُ ، إِشَارَةً إِلَى اسْتِعْظَامِهِ . وَمَقْصُودُ الْحَدِيثِ أَنَّ لَا يَسْتَمِرُّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَفْلَةِ بَعْدَ رُؤْيَا الْمَوْتِ ، لَمَّا يَشْعُرُ ذَلِكَ مِنَ التَّسَاهُلِ بِأَمْرِ الْمَوْتِ ، فَنُفْثِمُ اسْتَوَى فِيهِ كَوْنُ الْمَيِّتِ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمًا . وَقَالَ غَيْرُهُ : جَعَلَ نَفْسَ الْمَوْتِ فَرْعًا مُبَالِغَةً كَمَا يُقَالُ رَجُلٌ عَدِلَ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هُوَ مُصَدَّرُ جَرَى يَجْرَى الْوَصْفُ لِلْبَالِغَةِ ، وَفِيهِ تَقْدِيرُ أَيْ الْمَوْتَ ذُو فَرْعٍ أَتَتْهُ . وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي رِوَايَةُ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍ « أَنَّ لِلْمَوْتِ فَرْعًا ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ عِنْدَ الْبَزَارِيِّ قَالَ : وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْحَالَةَ يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَاهَا أَنْ يَتَّقِيَ مِنْ أَجْلِهَا وَيَضْطَرِبَ ، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ عَدَمُ الْإِحْتِفَالِ وَالْمُبَالَاهَةِ . قَوْلُهُ (فَرَوْا عَلَيْهِمَا) فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَالْحَمَوِيِّ ، عَلَيْهِمَا ، أَيْ عَلَى قَيْسٍ وَهُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ وَسَهْلٌ وَهُوَ ابْنُ حَنِيفٍ وَمَنْ كَانَ حِينَئِذٍ مَعَهُمَا . قَوْلُهُ (مَنْ أَهْلُ الْأَرْضِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ) كَذَا فِيهِ بَلْفُظٌ أَيْ الَّتِي يَفْسِرُهَا ، وَهِيَ رِوَايَةُ الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّائِدِيِّ أَنَّهُ شَرَحَهُ بَلْفُظٌ أَوْ الَّتِي لِلشَّكِّ ، وَقَالَ : لَمْ أَرَهُ لغيرِهِ ، وَقِيلَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَهْلُ الْأَرْضِ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا فَتَحُوا الْبِلَادَ أَفْرَوْهُمْ عَلَى عَمَلِ الْأَرْضِ وَحَلَّ الْحَرَجَ . قَوْلُهُ (أَلَيْسَتْ نَفْسًا) هَذَا لَا يَبْعَاضُ التَّعْلِيلَ الْمُتَقَدِّمَ حَيْثُ قَالَ « إِنَّ لِلْمَوْتِ فَرْعًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا فَقَالَ « إِنَّمَا قُنَا لِلْمَلَائِكَةِ » ، وَنَحْوَهُ لِأَحَدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى ، وَلِأَحَدٍ مِنْ حِبَّانَ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا « إِنَّمَا تَقُومُونَ لِإِعْظَامِ الَّذِي يَقْبِضُ النُّفُوسَ ، وَلَفْظُ ابْنِ حِبَّانَ « لِإِعْظَامِ اللَّهِ الَّذِي يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ » فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَنَاقِي التَّعْلِيلَ السَّابِقَ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ لِلْفَرْعِ مِنَ الْمَوْتِ فِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ، وَتَعْظِيمٌ لِلْمُتَّقِينَ بِأَمْرِهِ فِي ذَلِكَ وَهُمْ الْمَلَائِكَةُ ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ « إِنَّمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِيًا بِرِيحِ الْيَهُودِيِّ ، زَادَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِالتَّحْتَانِيَةِ وَالْمَعْجَمَةِ « فَأَذَاهُ رِيحٌ بِخَوْرِهَا ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ وَبِالْبَيْهَقِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ « كَرَاهِيَةٌ أَنْ تَعْلُوَ رَأْسُهُ » فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَبْعَاضُ الْأَخْبَارَ الْأُولَى السَّحِيحَةَ ، أَمَّا أَوْلَا فَلَا أَنْ يَنْدِيهَا لَا تَقَاوُمُ تِلْكَ فِي الصَّحَّةِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تَعْلِيلَ بِذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى مَا فَهَمَهُ الرَّاويُ ، وَالتَّعْلِيلُ الْمَاضِي صَرِيحٌ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُنْ الرَّاويُ لَمْ يَسْمَعْ التَّصْرِيحَ بِالتَّعْلِيلِ مِنْهُ فَعَمِلَ بِاجْتِهَادِهِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال : كنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة ، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت ، والله ما أدري من شأنها أو من تضايق المكان ، وما سألناه عن قيامه ، . ومقتضى التعليل بقوله : أليست نفسا ، أن ذلك يستحب لكل جنازة ، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودي وقوفا مع لفظ الحديث ، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعي الى أنه غير واجب فقال : هذا إما أن يكون منسوخا أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره ، والقعود أحب الى انتهى . وأشار بالترك الى حديث علي : أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد ، أخرجه مسلم ، قال البيضاوي : يحتمل قول علي : ثم قعد ، أي بعد أن جاوزته وبعدت عنه ، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلا ، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة في أن المراد بالأمر الوارد في ذلك النذب ، ويحتمل أن يكون نسخا للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر ، والأول أرجح لأن احتمال المجاز - يعني في الأمر - أولى من دعوى النسخ انتهى . والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار الى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ، ومن ثم قال بكرامة القيام جماعة منهم سليم الرازي وغيره من الشافعية ، وقال ابن حزم : قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للنذب ، ولا يجوز أن يكون نسخا لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك منه نهى انتهى . وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال : كان النبي ﷺ يقوم للجنازة ، فر به جبر من اليهود فقال : هكذا تفعل ، فقال : اجلسوا وغالوهم ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، فلو لم يكن لإسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ ، وقال عياض : ذهب جمع من السلف الى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي ، وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار اليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال : والمختار أنه مستحب ، وبه قال المتولي انتهى . وقول صاحب المذهب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المتقدم لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، ولكن القعود عنده أولى ، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية : كان قعوده ﷺ لبيان المجاز ، فن جلس فهو في سعة ، ومن قام فله أجر . واستدل بحديث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهارا غير متميزة عن جنازة المسلمين ، أشار الى ذلك الزين بن المنير قال : وإلزامهم بمخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهدا من الائمة . ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه ، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام ، فلما ترك القيام منع من الإظهار . قوله (وقال أبو حمزة) هو السكري ، وعمرو هو ابن مرة المذكور في الاسناد الذي قبله ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة : إلا أنه قال في روايته : فرت عليهما جنازة فقاما ، ولم يقل فيه بالقادسية . وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس . قوله (وقال زكرياء) هو ابن أبي زائدة ، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه ، وأبو مسعود المذكور فيها هو البدرى ، ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيسا وسهلا مفردين لكونهما رفعا له الحديث ، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبي مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه ، والله أعلم

٥٠ - باب حمل الرجال الجنازة دون النساء

١٣١٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا وضعت الجنائزة واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قد موني . وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمعون صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمع صفع »

[الحديث ١٣١٤ - طرفاه في : ١٣١٦ ، ١٣٨٠]

قوله (باب حمل الرجال الجنائزة دون النساء) قال ابن رشيد : ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء ، لانه من الحكم المعلق على شرط . وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك ، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب . ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ، ويؤيده المدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال : اذا وضعت فاحتملها الرجال ، ولم يقل فاحتملت ، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك ، وأيضا فجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الاعتناق والأمر بالاسراع مظنة الانكشاف غالبا ، وهو مبين للطلوب منهن من التستر مع ضعف قفوسهن عن مشاهدة الموت غالبا فكيف بالحمل ، مع ما يتوقع من سراخهن عند حمله ووضعته وغير ذلك من وجوه المفاسد انتهى ملخصا . وقد ورد ما هو أصرح من هذا في منهن ، ولكنه على غير شرط المصنف ، ولعله أشار اليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس (١) قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فرأى نسوة فقال : اتحملنه ؟ قلن : لا . قال : أتدفنه ؟ قلن : لا . قال : فارجمن مأزورات غير مأجورات . » ونقل النووي في شرح المذهب ، أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء ، والسبب فيه ما تقدم ، ولأن الجنائزة لا بد أن يشيها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة الى اختلاطهن بالرجال فيفضي الى الفتنة . وقال ابن بطال : قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال (الا المستضعفين من الرجال والنساء) الآية ، وتعقبه الزين بن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة انتهى . والأولى أن ضعف النساء بالنسبة الى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج الى دليل خاص . **قوله** (عن أبيه أنه سمع أبا سعيد) لسعيد المقبري فيه إسناد آخر رواه ابن أبي ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال : الطريقان جيما محفوظان . **قوله** (إذا وضعت الجنائزة) في رواية ابن أبي ذئب المذكورة « إذا وضع الميت على السرير ، فدل على أن المراد بالجنائزة الميت ، وقد تقدم أن هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السرير الذي يحمل عليه أيضا ، وسيأتي بقية الكلام عليه بعد باب

٥١ - باب الشريعة بالجنائزة . وقال أنس رضي الله عنه :

أثم مشيعون . وامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها . وقال غيره : قريبا منها
١٣١٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

(١) وأصح من هذا الحديث فيما يتعلق بنهي النساء عن حمل الجنائزة ما تقدم من حديث أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » أخرجه الشيخان . والله أعلم

هَرَبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنَّ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُوهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سَيِّئٌ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَقْصَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »

قوله (باب السرعة بالجنازة) أى بعد أن تحمل . قوله (وقال أنس : أنتم مشيعون ، فامش) وفي رواية الكشميني « فامشوا » وأثر أنس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في « كتاب الجنائز » له عن حميد عن أنس بن مالك أنه « سئل عن المشي في الجنازة فقال : أمامها وخلفها ، وعن يمينها وشمالها ، إنما أنتم مشيعون » . ورويناه عاليًا في « رباعيات أبي بكر الشافعي » من طريق يزيد بن هرون عن حميد كذلك ، وبنحوه أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس عن حميد ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد « سمعت العيزار - يعنى ابن حريث - سأل أنس بن مالك - يعنى عن المشي مع الجنازة - فقال : إنما أنت مشيع ، فذكر نحوه ، فاشتمل على فائدتين : تسمية السائل ، والتصريح بسماع حميد . قال الزين بن المنير : مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة ، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي ، وقضية الإسراع بالجنازة أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم ممن يضعف في المشي عن يقوى عليه ، وعمله أن السرعة لا تتفق غالبًا إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فتناسبًا ، وقد سبق إلى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرباط فقال : قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون . وقال ابن رشيد : ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشيع في أثر أنس أعم من الإسراع والبطء ، فلعلة أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث ، قال : ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع مالا يخرج عن الوفاق لمشيها بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة . قوله (وقال غيره قريبًا منها) أى قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنازة لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضًا أنه مشى أمامها وخلفها مثلاً ، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهمل ، قال سعيد بن منصور « حدثنا مسكين بن ميمون حدثني عروة بن رويم قال شهد عبد الرحمن بن قرط جنازة ، فرأى ناسًا تقدموا وآخرين استأخروا ، فأمر بالجنازة فوضعت ، ثم رامهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه ، ثم أمر بها فحملت ثم قال : بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها ، وعبد الرحمن المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان واليًا على حصن في زمن عمر ، ودل لإيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير في المشي مع الجنازة ، وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيده بالماشي اتباعًا لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبه مرفوعًا « الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها » وعن النخعي أنه إن كان في الجنازة نساء مشى أمامها وإلا خلفها ، وفي المسألة مذهب آخران مشهوران : فالجمهور على أن المشي أمامها أفضل ، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبيزى عن علي قال « المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجمعة على صلاة الفذ ، استناذه حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثر عن أحمد أنه تسلم في إسناده ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما . قوله (حفظناه من الزهري) في رواية المستمل « عن ، بدل من ، والاول أولى لأنه يقتضي سماعه من بخلاف رواية المستمل ، وقد صرح الحميدي في مسنده بسماع سفيان له من الزهري .

قوله (عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم ، وخالفهم يونس فقال «عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة ، وهو يحتمل على أن للزهري فيه شيخين . **قوله** (أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء ، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد بالأسراع شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية . قال صاحب الهداية : ويمشون بها مسرعين دون الخبيب ، وفي المبسوط : ليس فيه شيء مؤقت ، غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة . وعن الشافعي والجمهور المراد بالأسراع ما فوق سجية المشي المعتاد . ويكره الأسراع الشديد . ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال : من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل . والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا يتبهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وإدخال المشقة على المسلم ، قال القرطبي : مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال . **قوله** (بالجنازة) أي بحملها إلى قبرها ، وقيل المعنى بتجهيزها ، فهو أعم من الأول ، قال القرطبي : والأول أظهر ، وقال النووي : الثاني باطل مردود بقوله في الحديث «تضعونه عن رقابكم» ، وتعبه للفاكهى بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ذنوبا ، فيكون المعنى استريحوا من نظر من لا خير فيه ، قال : ويؤيده أن السكك لا يحملونه انتهى . ويؤيده حديث ابن عمر «سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره» أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولابن داود من حديث حصين ابن وحوح مرفوعا «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهرائي أهله» الحديث . **قوله** (فان تك سالحة) أي الجثة المحمولة . قال الطبري : جعلت الجيازة عين الميت ، وجعلت الجنازة التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخير الذي كنى به عن عمله الصالح . **قوله** (نخير) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف أي فلها خير ، أو فهناك خير ، ويؤيده رواية مسلم بلفظ «قربتموها إلى الخير» ، ويأتي في قوله بعد ذلك «فسر» فظير ذلك . **قوله** (تقدمونها إليه) الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روى «تقدمونها إليها» فأنث الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسنى . **قوله** (تضمونه عن رقابكم) استدل به على أن حمل الجنازة يختص بالرجال للآتيان فيه بضمير المذكر ولا ينبغي ما فيه . وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل المطعون والمفلوج والمسبوت^(١) فينبغي أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بريزة ، ويؤخذ من الحديث ترك صحة أهل البطالة وغير الصالحين

٥٢ - باب قول الميت وهو على الجنازة : قدّموني .

١٣١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول «إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت سالحة

(١) المطعون : هو المصاب بالطاعون ، وهو داء معروف . والمفلوج : المصاب بالقالج . والمسبوت : المصاب بالهشبة ، يقال سبت المريض إذا غشى عليه . والتحديد في تحقق موت مثل هؤلاء باليوم واليلة فيه نظر ، والأولى عدم التحديد ، بل يرجع إلى أقلامات أهله على الموت ، فمضى وجد منها ما يدل على يقين الموت أكتفى بذلك وإن لم يمض يوم وليلة . والله أعلم

قالت : قدّموني ، وإن كانت غيرَ صالحةٍ قالت لأهلها : يا وِبدَها ، أينَ يذهبونَ بها ؟ يسمعونَ صوتَها كلُّ شيءٍ إلا الإنسانُ ، ولو سمِعَ الإنسانُ لصَوَّقَ »

قوله (باب قول الميت وهو على الجنّاة) أى السرير (قدموني) أى إن كان صالحا . ثم أورد فيه حديث أبى سعيد السابق قبل باب . **قوله** (إذا وضعت الجنّاة) يحتمل أن يريد بالجنّاة نفس الميت ويوضعه جعله فى السرير ، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف ، والاول أولى لقوله بعد ذلك « فان كانت صالحة قالت ، فان المراد به الميت . ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبى هريرة المذكور بلفظ « اذا وضع المؤمن على سريره يقول قدموني ، الحديث . وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأعناق . وقال ابن بطلال : إنما يقول ذلك الروح ، وردّه ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح الى الجسد فى تلك الحال ليكون ذلك زيادة فى بشرى المؤمن وبؤس الكافر ، وكذا قال غيره وزاد : ويكون ذلك مجازا باعتبار ما يؤل إليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال المسكين . قلت : وهو بعيد ولا حاجة الى دعوى إعادة الروح الى الجسد قبل الدفن لانه يحتاج الى دليل ، فن الجائز أن يحدث الله النطق فى الميت إذا شاء . وكلام ابن بطلال فيما يظهر لى أصوب . وقال ابن بزيّة : قوله فى آخر الحديث « يسمع صوتها كل شيء ، دال على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال . **قوله** (وان كانت غير ذلك) فى رواية الكشميهنى « غير صالحة » . **قوله** (قالت لأهلها) قال الطيبي : أى لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه فى الهلكة ، وكل من وقع فى الهلكة دعا بالويل . ومعنى النداء يا حزنى . وأضاف الويل الى ضمير الغائب حملا على المعنى كراهية أن يضيف الويل الى نفسه ، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره . ويؤيد الاول أن فى رواية أبى هريرة المذكورة « قال يا وِبدَها أينَ تذهبونَ بي » ، فدل على أن ذلك من تصرف الرواة . **قوله** (لصق) أى لغشى عليه من شدة ما يسمعه ، وربما أطلق ذلك على الموت ، والضمير فى يسمعه راجع الى دعائه بالويل أى يصيح بصوت منكرو لو سمعه الإنسان لغشى عليه . قال ابن بزيّة : هو مختص بالميت الذى هو غير صالح ، وأما الصالح فن شأنه اللطف والرفق فى كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى . ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف ، وقد روى أبو القاسم بن منده هذا الحديث فى « كتاب الاحوال » بلفظ « لو سمعه الانسان لصعق من الحسن والمسيء » ، فان كان المراد به المفعول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضا ، وقد استشكل هذا مع ما ورد فى حديث السؤال فى القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء . إلا الثقلين ، والجامع بينهما الميت والصعق ، والاول استثنى فيه الإنسان فقط ، والثانى استثنى فيه الجن والانس . والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضى وجود الصعق . وهو الفرع - إلا من الأدى لكونه لم يألف سماع كلام الميت ، بخلاف الجن فى ذلك . وأما الصيحة التى يصيحها المضروب فانها غير مألوفة للإنس والجن جميعا ، لكون سببها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكلف فاشتراك فيه الجن والانس والله أعلم . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق ، لكن قال ابن بطلال : هو عام أريد به الخصوص ، وان المعنى يسمعه من له عقل كالملائكة والجن والانس ، لأن المتكلم روح وإنما يسمع الروح من هو روح مثله . وتعقب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة الى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الانسان كما هو ظاهر الخبر ، وإنما اختص الانسان بذلك إبقاء عليه ،

وبأنه لا مانع من إلتحاق الله الجسد بغير روح كما تقدم . والله تعالى أعلم

٥٣ - باب من صف صفيين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام

١٣١٧ - **حدثنا** مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، فكنت في الصف الثاني أو الثالث »
[الحدث ١٣١٧ - أطرافه في : ١٣٢٠ ، ١٣٣٤ ، ٣٨٧٧ ، ٣٨٧٨ ، ٣٨٧٩]

قوله (باب من صف صفيين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه كنت في الصف الثاني أو الثالث ، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك منتهى الصفوف ، وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام . والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد ، وقد روى مسلم من طريق أبيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال « فصفنا صفين ، فمرف بهذا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هنالك صف ثالث أم لا ، وبذلك تصح الترجمة . وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا كما سيأتي في هجرة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة « فصفنا وراه » ، ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ « فصفوا خلفه » ، وسند ذكر بقية فوائد الحديث فيه

٥٤ - باب الصفوف على الجنائز

١٣١٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** معمر بن الزهرري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي ، ثم تقدم فصفوا خلفه ، فكبر أربعا »
١٣١٩ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** شعبه **حدثنا** الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي ﷺ أنه أتى على قبر منبوذ فصقمهم وكبر أربعا . قلت : يا أبا عمرو من حدثك ؟ قال : ابن عباس رضي الله عنهما
١٣٢٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلّم فصلوا عليه . قال : فصفنا ، فصلّى النبي ﷺ عليه ونحن صفوف » . قال أبو الزبير عن جابر « كنت في الصف الثاني »

قوله (باب الصفوف على الجنائز) قال الزين بن المنير ما ملخصه : إنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يحزم فيها بالزيادة على الصفيين . وقال ابن بطال : أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف ، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أحق على الناس أن يسووا صفوفهم على الجنائز كما يسوونها في الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يكبرون ويستغفرون . وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هبيرة مرفوعا « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب ، حسنه الترمذى وصححه الحاكم ^(١) وفي رواية له «إلا غفر له» قال الطبري : ينبغي لأهل الميت إذا لم يحشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى . وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة ، وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من في القبر ، وأجيب بأن الاصطفاة إذا شرب والجنازة غائبة في الحاضرة أولى . وأجاب الكرماني بأن المراد بالجنازة في الترجمة الميت سواء كان مدفونا أو غير مدفون ، فلا منافاة بين الترجمة والحديث . **قوله** (عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه ، وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه «عن سعيد وأبي سلمة» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهري عنها ، وكذا ذكره الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه ذكر أبي سلمة كذا هو في «الموطأ» ، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجنائز ، والمحفوظ عن الزهري أن نعي النجاشي والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سلمة جميعا . وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده ، كذا فصله عقيل عنه كما سيأتي بعد خمسة أبواب ، وكذا يأتي في حجرة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه ، وذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف فيه وقال : إن الصواب ما ذكرناه . **قوله** (نعي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب ، وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني ، وهو لقب من ملك الحبشة ، وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه . **قوله** (ثم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر «خرج وأصحابه إلى البقيع فصفنا خلفه» وقد تقدم في أوائل الجنائز من رواية مالك بلفظ «خرج بهم إلى المصلى» والمراد بالبقيع بقيع بطحان ، أو يكون المراد بالمصلى موضعا معدا للجنائز ببيع الفرقد غير مصلى العيدين والأول أظهر ، وقد تقدم في العيدين أن المصلى كان ببطحان والله أعلم . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وحديث ابن عباس المذكور سيأتي الكلام عليه بعد اثني عشر بابا . **قوله** (قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج «مات اليوم عبد الله صالح أحممة» وللصنف في حجرة الحبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج «فقموا فصلوا على أخيك أحممة» وسيأتي ضبط هذا الاسم بعد في «باب التكبير على الجنازة» . **قوله** (فصل النبي ﷺ) زاد المستمل في روايته «ونحن صفوف» وبه يصح مقصود الترجمة . وقال الكرماني : يؤخذ مقصودها من قوله «فصفنا» لأن الغالب أن الملازمين له ﷺ كانوا كثيرا ، ولا سيما مع أمره لم بالخروج إلى المصلى . **قوله** (قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني) وصله النسائي من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ «كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ﷺ على النجاشي» وهم من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم ، فانه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق ، وفي الحديث دلالة على أن للصفوف على الجنازة تأثيرا ولو كان الجمع كثيرا ، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عددا كثيرا ، وكان المصلى قضاء ولا يضيق بهم لو صفوا فيه صفوا واحدا ، ومع ذلك فقد صفهم ، وهذا هو الذي فهمه مالك بن هبيرة الصحابي المتقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف سواء قلوا

(١) لكن في استاده محمد بن إسحق ، وهو مدلس ، وقد رواه بالسنن وهي علة مؤثرة في حق المدلس ، وعليه لا تقوم بهذا الحديث حجة حتى يوجد ما يسهله بالصحة . والله أعلم

أو كثروا ، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل ، أو كان الصف واحدا والعدد كثير أيهما أفضل ؟ وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة ، لأنه ﷺ أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه ، مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة . واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية ، لكن قال أبو يوسف : إن أعد مسجد للصلاة على الموتي لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس . قال النووي : ولا حجة فيه ، لأن الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه ، حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله . وقال ابن بزيمة وغيره : استدل به بعض المالكية ، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى ، ولاحتمال أن يكون خرج بهم إلى المصلى لأمر غير المعنى المذكور ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل ؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ، وإشاعة كونه مات على الإسلام ، فقد كان بعض الناس لم يدركونه أسلم ، فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في الأفراد ، والبخاري عن حميد كلاهما عن أنس ، أن النبي ﷺ لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه : صلى على عالج من الحبشة ، فنزلت ﴿ وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك ﴾ الآية ، وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان منافقا ، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف ، حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منعه . قال الشافعي : الصلاة على الميت دماء له ، وهو إذا كان ملففا يصل عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف ؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك ، وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر ، وقال ابن حبان : إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة ، فلو كان بلد الميت مستدير القبلة مثلا لم يجوز ، قال المحب الطبري : لم أر ذلك لغيره وحجته حجة الذي قبله : الجود على قصة النجاشي ، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لهم في هذا الجود . وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمر : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ، فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابي : لا يصل على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصل عليه ، واستحسنه الروباني من الشافعية ، وبه ترجم أبو داود في السنن ، والصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر ، وهذا محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلده أحد ، ومن ذلك قول بعضهم : كشف له ﷺ عنه حتى رآه ، فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها . قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال . وتعقبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال : كشف للنبي ﷺ عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ، ولا ابن حبان من حديث عمران بن حصين ، وقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ، أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الهلب عنه ، ولا بن عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى ، فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدامنا . ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه ﷺ صلى على ميت غائب غيره ، قال المهلب : وكأنه لم يثبت عنده قصة معوية القتيبي وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه ، واستند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة

إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلوا في حياته . قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لا نسل كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شئ مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله ، وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية ليس ذلك إلا للحمد ، قلنا . وما عمل به محمد تعمل به أمته ، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية . قالوا : طويت له الأرض وأحضرت الجنائز بين يديه ، قلنا : إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ، ولكن لا تقولوا إلا ما رويتم ، ولا تفتزعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تتحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف ، فانها سبيل تلاف ، الى ما ليس له تلاف . وقال الكرماني : قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، ولئن سلطنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ . قلت : وسبق الى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتمانية في قصة الصلاة على النجاشي قال : فصفنا خلفه صفين وما نرى شيئاً ، أخرجه الطبراني ، وأصله في ابن ماجه ، لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالميت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فانه جائز اتفاقاً . (فائدة) : أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقطه فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال : يجوز ذلك ولا يسقط الفرض ، وسيأتى الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنائز في باب مفرد

٥٥ - باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز

١٣٢١ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ مرَّ بقبر قد دُفِنَ لَيْسَلاً فقال : متى دُفِنَ هذا ؟ قالوا : البارحة . قال : أفلا آذَنُمُوهِي ؟ قالوا : دفنناه في ظلمة الليل فسكرهنا أن نُوفِّكَ . فقام فصنَّفنا خلفه . قال ابن عباس : وأنا فيهم ، فصلَّى عليه »

قوله (باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز) في رواية الكشميني « على الجنائز ، أي عند إرادة الصلاة عليها . وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائز وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذي قبله ، وتقدم أن الكلام على الماتن يأتي مستوفى بعد اثني عشر باباً ، وسيأتى بعد ثلاث تراجم « باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور ، وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لانه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة

٥٦ - باب سنة الصلاة على الجنائز . وقال النبي ﷺ « مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ »

وقال « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » وقال « صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ » سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود ، ولا يُتَكَلَّمُ فيها ، وفيها تكبير وتسليم . وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال الحسن : أدركت الناس وأحقتهم على جنائزهم من رضوم لقرائتهم . وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز يطأ الماء ولا يتيمم ، وإذا انتهى الى الجنائز وهم يصلون يدخل معهم بتكبير . وقال ابن

المسيب : يُكَبَّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا . وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَكْبِيرُهُ أَنْوَاحٌ اسْتِفْتَحُ الصَّلَاةَ . وَقَالَ ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ . وَفِيهِ صَفُوفٌ وَإِمَامٌ

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ « أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُوحٍ فَأَمَّا فَصَفَقْنَا خَلْفَهُ . فَقُلْنَا : يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

قوله (باب سنة الصلاة على الجنائز) قال الزين بن المنير : المراد بالسنة ما شرعه النبي ﷺ فيها ، يعني فهو أهم من الواجب والمندوب ، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان وليست بمجرد دعاء فلا تجزئ بغير طهارة مثلا ، وسيأتي بسط ذلك في أواخر الباب . **قوله** (وقال النبي ﷺ من صلى على الجنائز) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد باب ، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث ثوبان أيضا . **قوله** (وقال صلوا على صاحبكم) هذا طرف من حديث لسلة بن ألا كوع سيأتي موصولا في أوائل الحوالة أوله « كننا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتى بجنائزة فقالوا : صل عليها ، فقال : هل عليه دين ، الحديث . **قوله** (وقال صلوا على النجاشي) تقدم الكلام عليه قريبا . **قوله** (سماها صلاة) أي يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وأن لم يكن فيها ركوع ولا سجود ، فانه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق ، وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم . **قوله** (وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا) وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ « أن ابن عمر كان يقول : لا يصلي الرجل على الجنائزة إلا وهو طاهر ، . **قوله** (ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر إذا سئل عن الجنائزة بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول : ما صليتا لوقتتهما ، . (تنبيه) : « ما » في قوله ما صليتا ظرفية ، يدل عليه رواية مالك عن نافع قال « كان ابن عمر يصلي على الجنائزة بعد الصبح والعصر اذا صليتا لوقتتهما ، ومقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ ، وبين ذلك ما رواه مالك أيضا عن محمد بن أبي حرملة « أن ابن عمر قال وقد أتى بجنائزة بعد صلاة الصبح بغلس : إما أن تصلوا عليها وإما أن تركوها حتى ترتفع الشمس ، فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال « كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنائزة اذا طلعت الشمس وحين تغرب ، وقد تقدم ذلك عنه واضحا في « باب الصلاة في مسجد قباء » ، والى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق . **قوله** (ويرفع يديه) وصله البخاري في « كتاب رفع اليدين » ، و « الأدب المفرد » من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنائزة » ، وقد روى مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر بإسناد ضعيف (١) . **قوله** (وقال الحسن الخ) لم أره موصولا ، وقوله « من رضوه » في رواية الحموي والمستمل « من رضوهم » بصيغة

(١) وأخرجه الدارقطني في « الملل » بإسناد جيد عن ابن عمر مرفوعا وصوب وقفه لأنه لم يرفعه سوى عمر بن شبة . والأظهر عدم الالتفات إلى هذه القلة لأن عمر المذكور ثقة فيقبل رفته ، لأن ذلك زيادة من ثقة وهي مقبولة على الراجح عند أئمة الحديث ويكون ذلك دليلا على شرعية رفع اليدين في تكبيرات الجنائز . والله أعلم

الجمع . وفائدة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدرهم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنائزة بالصلوات التي يجمع فيها ، وقد جاء عن الحسن ، أن أحق الناس بالصلاة على الجنائزة الأب ثم الابن ، أخرجه عبد الرزاق ، وهي مسألة اختلاف بين أهل العلم ، فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الحنابلة ، وقال علقمة والاسود وآخرون : الوالي أحق من الولي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والاوزاعي وأحمد وإسحق . وقال أبو يوسف والشافعي : الوالي أحق من الوالي . **قوله** (وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطلب الماء ولا يقيم) يحتل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة ، ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن ، وقد وجدت عن الحسن في هذه المسألة اختلافاً ، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال : « سئل الحسن عن الرجل يكون في الجنائزة على غير وضوء ، فإن ذهب يتوضأ تقوته ، قال : يقيم ويصلي ، وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن قال : لا يقيم ولا يصلي إلا على طهر ، وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجوز لها التيمم لمن خاف فواتها لو تشاغل بالوضوء ، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعه والليث والكوفيين ، وهي رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف^(١) . **قوله** (وإذا انتهى إلى الجنائزة يدخل معهم بتكبيره) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقوى الاحتمال الثاني ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنائزة وهم يصلون عليها ، قال : يدخل معهم بتكبيره . والمخالف في هذا بعض المالكية . وفي مختصر ابن الحاجب : وفي دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان انتهى . **قوله** (وقال ابن المسيب الخ) لم أره موصولاً عنه ، ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبة بن عامر الصحابي أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً . **قوله** (وقال أنس التكبير الواحدة) استفتاح الصلاة (وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علية عن يحيى بن أبي اسحق قال قال زريق بن كريمة لأنس بن مالك : رجل صلى فكبر ثلاثاً ، قال أنس : أو ليس التكبير ثلاثاً ؟ قال : يا أبا حمزة التكبير أربع ، قال : أجل ، غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة . **قوله** (وقال) أي الله سبحانه وتعالى (ولا تصل على أحد منهم) وهذا معطوف على أصل الترجمة . وقوله (وفيه صفوف وإمام) معطوف على قوله « وفيها تكبير وتسليم » ، قرأت بخط مغلطاي : كأن البخاري أراد الرد على مالك ، فإن ابن العربي نقل عنه أنه استحباب أن يكون المصلون على الجنائزة سطراً واحداً ، قال : ولا أعلم لذلك وجهاً . وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة في استحباب الصفوف . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، وسيأتي الكلام عليه قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « فأما فصفنا خلفه » ، قال ابن رشيد نقلاً عن ابن المرباط وغيره ما محصله : مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنائزة إنما هي دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة ، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة ، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع ، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه ، ولما صفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسنونة ، وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان

(١) الأرواح قول من قال لا يصلحها بالقيم لقوله تعالى « فلم نجدوا لها شيئاً مما فتيتموها الآية . وفي الحديث « وجبت تربيتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » . والواجب الأخذ بعموم النصوص حتى يوجد التخصص ، وليس هنا تخصص يستند عليه . والله أعلم

وحده ، وكذا امتناع الكلام فيها ، وإنما لم يكن فيما ركوع ولا سجود ثلثا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للبيت فيفضل بذلك انتهى . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي ، قال ووافقه إبراهيم بن عليّة وهو ممن يرغب عن كثير من قوله . ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ ، قال ابن رشيد : وفي استدلال البخارى - بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكال ، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعى عارضه عدم الركوع والسجود ، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر في الاطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الاطلاق على القيد عند ارادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود ، فتعين الحمل على المجاز انتهى . ولم يستدل البخارى على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم اليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود ، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها فبقى ما عداها على الأصل . وقال الكرماني : غرض البخارى بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائز وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود ، فاستدل تارة باطلاق اسم الصلاة والأمر بها ، وتارة بآثارها ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها ، وكونها مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم ، وعدم صحتها بدون الطهارة ، وعدم أدائها عند الوقت المكروه ورفع اليد وإثبات الأحقية بالإمامة ، وبوجوب طلب الماء لها ، وبكونها ذات صفوف وإمام . قال : وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان المخصوصة وبين صلاة الجنائز ، وهو حقيقة شرعية فما انتهى كلامه . وقد قال بذلك غيره . ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى ، ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بآثارها ما مر من خصائصها كما تقدم . والله أعلم

٥٧ - باب فضل اتباع الجنائز . وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه :

إذا صليت فقد قضيت الذي عليك . وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذنا ،

ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط

١٣٢٣ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا جرير بن حازم قال سمعت نافعاً يقول : حدث ابن عمر أن أبا هريرة

رضي الله عنهم يقول : من تبع جنازة فله قيراط ، قال : أكثر أبو هريرة علينا

١٣٢٤ - فصدقت - يعني عائشة - أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فقال ابن عمر

رضي الله عنهما : لقد فرطنا في قراريط كثيرة « فرطت : ضيعت من أمر الله

قوله (باب فضل اتباع الجنائز) قال ابن رشيد ما محمله مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به معنى الاتباع

الذي يجوز به القيراط ، اذ في الحديث الذي أورده إجمال ، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت ، وآثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوضح منه في مقصوده كمعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل لبيان مجمله ، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به معنى الاتباع في باب السرعة بالجنائز ، وله تعلق بهذا الباب ، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنته ، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك ، قال : ويمكن أن يكون قصد هنا

ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة الى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفردا أو المجموع . قال : وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه . وقال الزين بن المنير ما محصله : مراد الترجمة لإثبات الأجر والتغيب فيه لانهين الحكم ، لان الاتباع من الواجبات على الكفاية ، فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب ، وأجل لفظ الاتباع تبعاً للفظ الحديث الذي أورده لأن القيراط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة كما سيأتى بيان الحجة لذلك في الباب الذي يليه ، وذلك لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين : إما الصلاة وإما الدفن ، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرتب على المقصود ، وإن كان يرجى أن يحصل لفعل ذلك فضل ما بحسب نيته . وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : اتباع الجنائز أفضل النوافل ، وفي رواية عبد الرزاق عنه : اتباع الجنائز أفضل من صلاة التطوع . **قوله** (وقال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذي عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه بلفظ : إذا صليت على الجنائز فقد قضيت ما عليكم ظلوا بينها وبين أهلها ، وكذا أخرجه عبد الرزاق ، لكن بلفظ : إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك ، ووصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الإفراده ومعناه فقد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر . **قوله** (وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذا ذنوا ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط) لم أره موصولاً عنه ، قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة استعارة بأن الاتباع إنما هو لحض ابتغاء الفضل ، وأنه لا يجرى مجرى قضاء حق أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الإذن منهم . قلت : وكان البخاري أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال : «ميران وليس بأمرين : الرجل يكون مع الجنائز يصل عليها فليس له أن يرجع حتى يستأذن ولها ، الحديث ، وهذا منقطع موقوف ، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من فعله أيضاً ، وقد ورد مثله مرفوعاً من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بإسناد ضعيف ، وروى أحمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبي هريرة مرفوعاً : «من تبع جنازة فحمل من علوها وحشا في قبرها وقعد حتى يؤذن له رجع بقيراطين ، وإسناده ضعيف . والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حميد بن هلال ، وحكى عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن . **قوله** (حدث ابن عمر) كذا في جميع الطرق «حدث ، بضم المهملة على البناء للجهول ، ولم أقف في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك ، وقد أورده أصحاب الأطراف والحميدى في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة ، وليس في شيء من طرقه ما يدل على أنه سمع منه^(١) وإن كان ذلك محتملاً ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً في موضعين : أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجمة وموحدتين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدني صاحب المقصورة قيل إن له هبة ، وانظره من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه ، أنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ، ؟ فذكر الحديث . والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث ، قال أبو سلمة فذكرت

(١) وفي نسخة : سمع منه .

ذلك لابن عمر فأرسل الى عائشة **قوله** (أن أبا هريرة يقول من تبع) كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه ، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحارث عن موسى بن اسماعيل ، وعن أبي أمية عن أبي النعمان ، وعن التستري عن شيبان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال : قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر ، فذكره ولم يبين لمن السياق ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ كذلك ، فالظاهر أن السياق له . **قوله** (من تبع جنازة فله قيراط) زاد مسلم في روايته : من الأجر ، . والقيراط بكسر القاف . قال الجوهري : أصله قرط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال : والقيراط نصف دانتق . وقال قبل ذلك : الدانتق سدس الدرهم . فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثني عشر جزءا من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا ، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . والاشارة بهذا المقدار الى الأجر المتعلق بالميت في تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فلم يصلى عليه قيراط من ذلك ، ولمن شهد الدفن قيراط . وذكر القيراط تقريبا للفهم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته ، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى . وليس الذي قال بيعيد ، وقد روى البزار من طريق مجلان عن أبي هريرة مرفوعا : من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فان تبعها فله قيراط ، فان صلى عليها فله قيراط ، فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط ، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراطا وان اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه : ان لمن تبعها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها قيراطين ، فقط ، ويحجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج اليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا : انكم ستفتحون بلدا يذكر فيها القيراط ، وحديث أبي هريرة مرفوعا : كنت أرى غنما لاهل مكة بالقراريط ، قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط . وقال غيره : قراريط جبل بمكة . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة : أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب ، وحديث أبي هريرة : من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط ، وقد جاء تعيين مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر : قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد ، قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي القاضى : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة والحبة ثلث القيراط ، فاذا كانت الذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء المكسب جزء من أجزاء عمل المقتني له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر الى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء

من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قربها النبي ﷺ لفهم بتمثيله القيراط بأحد ، قال الطيبي : قوله « مثل أحد » تفسير للقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله « من الأجر » وبين المقدار المراد منه بقوله « مثل أحد » . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فثله للعيان بأعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا ، لأنه الذي قال في حقه « انه جبل يحبنا ونحبه » انتهى . ولأنه أيضا قريب من مخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل . واستدل بقوله « من تبع » على أن المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حسا . قال ابن دقيق العيد : الذين رجحوا المشي أمامها حملوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك ، وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحا انتهى . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب السرعة بالجنائزة » وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما يغنى عن إعادته .

قوله (أكثر علينا أبو هريرة) قال ابن التين : لم يتهمه ابن عمر ، بل خشى عليه السهو ، أو قال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة أنه رفعه ، فظن أنه قال برأيه فاستنكره انتهى . والثاني جهود على سياق رواية البخارى ، وقد بينا أن في رواية مسلم أنه رفعه ، وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضا . وقال الكرماني : قوله « أكثر علينا » أى في ذكر الأجر أو في كثرة الحديث ، كأنه خشى لكثرة رواياته أن يشتبه عليه بعض الأمر انتهى .

ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن منصور « فبلغ ذلك ابن عمر فتعاضمه » وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضا ومسدود وأحمد بإسناد صحيح « فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ » .

قوله (فصدقت) يعنى عائشة أبا هريرة) لفظ « يعنى » للبخارى ، كأنه شك فاستعملها . وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها . وفي رواية مسلم « فبعث ابن عمر إلى عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة » وفي رواية أبي سلمة عند الترمذى « فذكر ذلك لابن عمر ، فأرسل إلى عائشة فسألها عن ذلك فقالت : صدق » وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم « فأرسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة صدق أبو هريرة » ووقع في رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد بن منصور « فقام أبو هريرة فأخذ بيده فاطلقا حتى أتيا عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، أشدك الله أسماء رسول الله ﷺ يقول ، فذكره فقالت « اللهم نعم » . ويجمع بينهما بأن الرسول لما رجع إلى ابن عمر بخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة فشى إلى ابن عمر فأسمعه ذلك من عائشة مشافهة ، وزاد في رواية الوليد « فقال أبو هريرة : لم يشغلنى عن رسول الله ﷺ غرس الودى ولا صفق بالأسواق ، وإنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ أكلة يطعمنيها أو كلمة يعلمنيها » قال له ابن عمر « كنت الزمنا رسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه » . **قوله** (لقد فرطنا في قراريط كثيرة) أى من عدم المواظبة على حضور الدفن ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر قال « كان ابن عمر يصلى على الجنائزة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة ، قال فذكره . وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ ، وأن أنكار العلماء بعضهم على بعض قديم ، وفيه استغراب العالم لما لم يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بأنكار من لم يحفظ ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث

التبوي والتحرز فيه والتعقيب عليه ، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح . قوله (فرطت : ضيعت من أمر الله) كذا في جميع الطرق ، وفي بعض النسخ : فرطت من أمر الله أي ضيعت ، وهو أشبه . وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن ، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ : لقد ضيعنا قراريط كثيرة . (تكملة) : وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة : من حديث ثوبان عنده مسلم ، والبراء ، وعبد الله بن مغفل عند النسائي ، وأبي سعيد عند أحمد ، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح . ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وابن عباس عند البيهقي في الشعب ، وأنس عند الطبراني في الأوسط ، ورواية بن الأسقع عند ابن عدى . وحفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف . وسأشير الى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا

٥٨ - باب مَنْ انتظر حتى تُدفنَ

١٣٢٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال : قرأت على ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه فقال : سمعت النبي ﷺ

حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي حدثنا يونس قال ابن شهاب . وحدثني عبد الرحمن الأعرج أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من شهد الجنائزة حتى يصليَ فله قيراط ، ومن شهد حتى تُدفنَ كان له قيراطان . قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبيلين العظيمين »

قوله (باب من انتظر حتى تدفن) قال الزين بن المنير : لم يذكر المصنف جواب « من » ، إما استغناء بما ذكر في الخبر أو توقفا على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع . قال : وعدل عن لفظ اليهود كما هو في الخبر الى لفظ الانتظار لينبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدى لمعوتهم ، وذلك من المقاصد المعبرة انتهى . والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، فهو أكثر فائدة . وأشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به ، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها . ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضا . قوله (حدثنا عبد الله بن مسلمة) هو القعنبي . قوله (عن أبيه) يعني أبا سعيد كيسان المقبري وهو ثابت في جميع الطرق ، وحكي الكرماني أنه سقط من بعض الطرق . قلت : والصواب إثباته . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ، نعم سقط قوله « عن أبيه » من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن إسحق عند ابن أبي شيبه وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد المقبري . (تنبيه) : لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد ، ولفظه عند الاسماعيلي « انه سأل أبا هريرة : ما ينبغي في الجنائزة ؟ فقال : سأخبرك بما قال رسول الله ﷺ ، قال : من تبعها من أهلها حتى يصليَ عليها فله قيراط مثل أحد ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان » . قوله (وحدثني عبد الرحمن) هو معطوف على مقدر أي قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا . وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا . قوله (حتى يصلي) زاد الكشميهني « عليه ، واللام

لأكثر مفتوحة ، وفي بعض الروايات بكسرها ، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره ، والبيهقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب شيخ البخاري فيه بلفظ « حتى يصل عليها » ، وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور ، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبري حيث قال « من أهلها » وفي رواية خباب عند مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها » ، ولأحمد في حديث أبي سعيد الخدري « فشى معها من أهلها » ، ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، وبذلك صرح المحب الطبري وغيره ، والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « أصغرها مثل أحد » يدل على أن القيراط يتفاوت . ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم « من صلى على جنازة ولم يقبها فله قيراط » ، وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد « ومن صلى ولم يتبع فله قيراط » ، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة ، وهل يأتي نظير هذا في قيراط الدفن ؟ فيه بحث . قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصل عليها ويخرج من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين » الحديث . ومقتضى هذا أن القيراطين إنما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد انتهى . وليس في الحديث ما يقتضى ذلك إلا من طريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقدماً . ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد ، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل ، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف . وأما التقييد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجزدة أو على سبيل المحاباة والله أعلم . قوله (ومن شهد) كذا في جميع الطرق بحذف المفعول ، وفي رواية البيهقي التي أشرت إليها « ومن شهدا » . قوله (فله قيراطان) ظاهره أنهما غير قيراط الصلاة ، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات ، وبذلك جزم بعض المتقدمين . وحكاه ابن التين عن القاضي أبي الوليد ، لكن سياق رواية ابن سيرين يأتي ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط ، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد » ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط ، وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ، ونحوه رواية نافع بن جبير . قال النووي : رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان ، ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قيراطان أي بالأول ، وهذا مثل حديث « من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله » أي بانضمام صلاة العشاء . قوله (حتى تدفن) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن ، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، وقد وردت الأخبار بكل ذلك ، ويترجح الأول للزيادة ، فعند مسلم عن طريق

معمّر في إحدى الروايتين عنه « حتى يفرغ منها ، وفي الأخرى « حتى توضع في اللحد ، وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ « حتى توضع في القبر ، وفي رواية ابن سيرين والشعبي « حتى يفرغ منها ، وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد « حتى يقضى قضاؤها ، وفي رواية أبي سلمة عند الترمذی « حتى يقضى دفنها ، وفي رواية ابن عياض^(١) عند أبي عوانة « حتى يسوى عليها ، أي التراب ، وهي أصرح الروايات في ذلك . ويحتمل حصول القيراط بكل من ذلك ، لكن يتفاوت القيراط كما تقدم . **قوله** (قيل وما القيراطان) لم يعين في هذه الرواية القائل ولا المقول له ، وقد بين الثاني مسلم في رواية الأعرج هذه فقال « قيل وما القيراطان يا رسول الله ، وعنده في حديث ثوبان « سئل رسول الله ﷺ عن القيراط ، وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه « قلت وما القيراط يا رسول الله ، « ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضا سأل أبا هريرة عن ذلك . **قوله** (مثل الجبلين العظيمين) سبق أن في رواية ابن سيرين وغيره « مثل أحد ، وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شيبة « القيراط مثل جبل أحد ، وكذا في حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد . ووقع عند النسائي من طريق الشعبي « فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد ، وتقدم أن في رواية أبي صالح عند مسلم « أصغرهما مثل أحد ، وفي رواية أبي بن كعب عند ابن ماجه « القيراط أعظم من أحد هذا ، كأنه أشار إلى الجبل عند ذكر الحديث ، وفي حديث وائلة عند ابن عدى « كتب له قيراطان من أجر أخفهما في ميزانه يوم القيامة أنقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التثنية بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في شهود الميت ، والقيام بأمره ، والحض على الاجتماع له ، والتنبيه على عظيم فضل الله وتكريمه للسلم في تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته ، وفيه تقدير الاعمال بنسبة الأوزان إما تقريرا للافهام ولما على حقيقته . والله أعلم

٥٩ - باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٣٢٦ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة حدثنا أبو إسحاق الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ قبرا فقالوا : هذا دفن - أو دفنت - الباردة . قال ابن عباس رضي الله عنهما : فصفا خلقه ، ثم صلى عليها »

قوله (باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز) أورد فيه حديث ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ على القبر ، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب ، قال ابن رشيد : أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم ، لقوله في الحديث الذي ساقه فيها « وأنا فيهم » وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز ، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمنا لكن أراد التنصيص عليه وآخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز لبيان أن الصبيان داخلون في قوله « من تبع جنازة » . والله أعلم

٦٠ - باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمجدي

(١) في النسخة المخطوطة « ابن عباس »

١٣٢٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَةَ أَنَهَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبْشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ »

١٣٢٨ - وعن ابنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِم بِالْمُصَلَّى ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا »

١٣٢٩ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَرة حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عِدِّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا ، فَأَمَرَ بِهِمَا فُرْجًا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ »

[الحديث ١٣٢٩ - أطرافه في ٣٦٣٥ ، ٤٥٥٦ ، ٦٨١٩ ، ٦٨٤١ ، ٧٣٣٢ ، ٧٥٤٣]

قوله (باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد) قال ابن رشيد : لم يتعرض المصنف ليكون الميت بالمصلى أو لا لان المصلى عليه كان غائبا وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الحيض من حديث أم عطية « ويعتزل الحيض المصلى ، فدل على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتجب فيه ويلحق به ما سوى ذلك ، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب . وقوله هنا « وعن ابن شهاب ، هو مطوف على الإسناد المصدر به ، وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وحكى ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقا بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى ، فان ثبت ما قال وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلى المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكان يتهاى فيه الزجم ، وسيأتي في قصة ماعز « فرجناه بالمصلى ، ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد استفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز . والله أعلم . واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد ، ويقويه حديث عائشة « ماصلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد » أخرجه مسلم ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : لا يعجنى ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلويث ، وحلوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقا ، وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بمحاذة سعد على حجرتها لتصل عليه ، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلوا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه ، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره « ان عمر صلى على أبي بكر في المسجد ، وأن صهيبا صلى على عمر في المسجد ، زاد في رواية « ووضعت الجنائزة في المسجد تجاه المنبر ، وهذا يقتضى الاجماع على جواز ذلك

٦١ - باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور

ولما مات الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم ضربت امرأته القبة على قبره سنة ، ثم رُفِقت ، فسمعوا صائحا يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا ؟ فأجاباه الآخر : بل يتيسوا فاقبلوا

١٣٣٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن هلال هو الوزان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

« عن النبي ﷺ قال في مريضه الذي مات فيه : لئن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسجدا . قالت : ولولا ذلك لأبرزوا قبره ، غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا »

قوله (باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور) ترجم بعد ثمانية أبواب « باب بناء المسجد على القبر » قال ابن رشد : الاتخاذ أعم من البناء فلذلك أفردته بالترجمة ، ولفظها يقتضي أن بعض الاتخاذ لا يكره ، فكأنه يفصل بين ما إذا ترتب على الاتخاذ مفسدة أو لا . **قوله** (ولما مات الحسن بن الحسن) هو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من ثقات التابعين وروى له النسائي ، وله ولد يسمى الحسن أيضا فهم ثلاثة في نسق ، واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه . **قوله** (القبة) أي الخيمة ، فقد جاء في موضع آخر بلفظ الفسطاط كما روينا في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن اسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية الاصبهانيين عنه ، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال « لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطا فأقامت عليه سنة ، فذكر نحوه ، ومناسبة هذا الأمر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة هناك ، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في جهة القبلة فترداد الكراهة . وقال ابن المنير : إنما ضربت الخيمة هناك للاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليل للنفس ، وتخيل باستصحاب المألوف من الأنس ، ومكابرة للحس ، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية ، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا ، وكأنهما من الملائكة ، أو من مؤمنى الجن . وإنما ذكره البخاري لموافقة للأدلة الشرعية لآلانه دليل برأسه . **قوله** (عن شيان) هو ابن عبد الرحمن النحوي ، وهلال الوزان هو ابن أبي حميد علي المشهور ، وكذا وقع مذسوبا عند ابن أبي شيبة والإسماعيلي وغيرهما ، وقال البخاري في تاريخه : قال وكيع هلال بن حميد ، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح . **قوله** (مسجدا) في رواية الكشميبي مساجد . **قوله** (لأبرز قبره) أي لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل ، والمراد الدفن خارج بيته ، وهذا قاله عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل عدة حتى لا يتأتى لأحد أن يصل إلى جهة القبر مع استقبال القبلة . **قوله** (غير أني أخشى) كذا هنا ، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآتية في أواخر الجنائز « غير أنه خشي أو خشي ، على الشك هل هو بفتح الحاء المعجمة أو ضمها ، وفي رواية مسلم « غير أنه خشي ، بالضم لا غير ، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنعت من ابرازة ، ورواية الضم مبهمة يمكن أن تفسر بهذه . والهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت قسبا ومن واقفها على ذلك ، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد ، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أسرم بذلك ، وقد تقدم الكلام على بقية فرائد المتن في أبواب المساجد في « باب هل تبش قبور

المشركين ، قال الكرمانى : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجدا ، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومها متغير ، ويحاجب بأنهما متلازمان وإن تباين المفهوم

٦٢ - باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاستها

١٣٣١ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنه قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

قوله (باب الصلاة على النفساء اذا ماتت في نفاستها) وقع في نسخة (هـ) بدل (في) ، أى في مدة نفاستها أو بسبب نفاستها ، والاول اعم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره ، والثانى أليق بخبر الباب فان في بعض طرقه أنها ماتت حاملا وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض . وحسين المذكور في هذا الاسناد هو ابن ذكوان المعلم ، قال الزين بن المنير وغيره : المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء فان الصلاة عليها مشروعة ، بخلاف شهيد المعركة

٦٣ - باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟

١٣٣٢ - **حَدَّثَنَا** عِمْرَانُ بْنُ مُيَسَّرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ

جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

قوله (باب أين يقوم) أى الامام (من المرأة والرجل) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم ، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة ، فان كونها نفساء وصف غير معتبر ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب في حقها ، بخلاف الرجل . ويحتمل أن لا يكون معتبرا وأن ذلك كان قبل اتخاذ النعش للنساء ، فاما بعد اتخاذه فقد حصل الستر المطلوب ، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار الى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذى من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وصلى على امرأة فقام عند عجزها ، فقال له العلاء بن زياد : أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ؟ قال : نعم^(١) . وحكى ابن رشيد عن ابن المرباط أنه أبدى لكونها نفساء علة مناسبة وهى استقبال جنينها ليتأله من بركة الدعاء ، وتمقب بأن الجنين كعضو منها ، ثم هو لا يصلى عليه اذا انفرد وكان سقطا^(٢) فأحرى إذا كان باقيا في بطنها أن لا يقصد . والله أعلم

(١) وأخرجه أحمد وابن ماجه ولفظهما ولفظ الترمذى « عند رأس الرجل ووسط المرأة » واسناده جيد ، وهو حجة فاعلة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الموقف ، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل ووسط المرأة . والله أعلم

(٢) القول بدم الصلاة على السقط ضعيف ، والصواب شرعية الصلاة عليه إذا سقط بعد فسخ الروح فيه وكان محكوما بإسلامه لأنه ميت مسلم فصرحت الصلاة عليه كآثر موتى المسلمين ، ولا روى أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى عن المقبرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمعطرة والرحمة » واسناده حسن . والله أعلم

(تنبيه) : روى حماد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة ف صلى على الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهين في الجنائز له ، وهو مقطوع فان عبد الله تابعي

٦٤ - باب التكبير على الجنائز أربعة . وقال حميد :

صلى بنا أنس رضي الله عنه فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقيل له : فاستقبل القبلة ، ثم كبر الرابعة ، ثم سلم
١٣٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصَفَّ بهم وكبر عليه أربع تكبيرات »

١٣٣٤ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا سليم بن حيان حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر أربعاً »

وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم « أصحمة » . وتابعه عبد الصمد

قوله (باب التكبير على الجنائز أربعة) قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب ، وقد اختلف السلف في ذلك : فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمسا ورفع ذلك إلى النبي ﷺ ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمسا ، وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعاً ، وروى أيضا بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثا . وسند ذكر الاختلاف على أنس في ذلك . قال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع ، وفيه أقوال أخر ، فذكر ما تقدم . قال : وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا ينقص من ثلاث ولا يزداد على سبع . وقال أحمد مثله لكن قال : لا ينقص من أربع . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر الإمام . قال : والذي نختاره ما ثبت عن عمر ، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب قال « كان التكبير أربعاً وخمسا ، فجمع عمر الناس على أربع ، وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعا وستا وخمسا وأربعاً ، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة » . **قوله** (وقال حميد : صلى بنا أنس فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقيل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره موصولا من طريق حميد ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف ناسيا ، فقالوا يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثا فقال : صفوا فصفوا ، فكبر الرابعة . وروى عن أنس الاقتصار على ثلاث . قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال : صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثا لم يزد عليها . وروى ابن المنذر عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحق قال قيل لأنس إن فلانا كبر ثلاثا فقال : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ انتهى قال مغلطاي لإحدى الروايتين وهم . قلت : بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بأنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكل منها ، ولما بأن من أطلق عنه الثلاث لم

يذكر الأولى لأنها اقتتاح الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق أن أنسا قال : أو ليس التكبير ثلاثا ؟ فقيل له : يا أبا حمزة التكبير أربعة . قال : أجل ، غير أن واحدة هي اقتتاح الصلاة ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال : يزيد في التكبير على أربع إلا ابن أبي ليلى انتهى . وفي المبسوط للحنفية قيل : إن أبا يوسف قال يكبر خمسا . وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك . ثم أورد المصنف حديث ابن هريرة في الصلاة على النجاشي ، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تعقبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ، وحصل الجواب أن ذلك بطريق الأولى . وقد روى ابن أبي داود في الأفراد ، من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعة وقال : لم أرفى شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا في هذا . قوله (وقال يزيد بن هرون وعبد الصمد عن سليم) يعني بإسناده إلى جابر (أصحمة) ، ووقع في رواية المستملى وقال يزيد عن سليم أصحمة وتابعه عبد الصمد ، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في حجة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه . (تنبيه) : وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين في المسند والمعلق معا ، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان ، وأن عبد الصمد تابع يزيد ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صحمة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها . وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة معجمة وإثبات الألف ، قال : وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا غل الخلل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري . وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صحمة بالمهملة بغير ألف ، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم

٦٥ - باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة

وقال الحسن : يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول : اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجراً

١٣٣٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن سعد عن طلحة قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما » و**حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب . قال : لتعلموا أنها سنة »

قوله (باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة) أي مشروعيتها ، وهي من المسائل المختلف فيها ، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيتها ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق ، ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين . قوله (وقال الحسن الخ) وصله عبد الوهاب ابن عطاء في كتاب الجنائز ، له عن سعيد بن أبي عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجراً . وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن ثم يصلي

على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للبيت ولا يقرأ إلا في الأولى ، إسناده صحيح . قوله (عن سعد) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن عرف الزهرى ، وطلحة هو ابن عبد الله بن عوف الخزاعى كما نسبهما فى الاسناد الثانى . (تنبيه) : ليس فى حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة ، وقد وقع التصريح به فى حديث جابر أخرجه الشافعى بلفظ « وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ، أفاده شيخنا فى شرح الترمذى وقال : إن سنده ضعيف . قوله (لتعلموا أنها سنة) قال الاسماعيلي : جمع البخارى بين روايتى شعبة وسفيان ، وسياقهما مختلف اه . فأما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والنسائى جميعا عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه بلفظ « فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال : نعم يا ابن أخى ، إنه حق وسنة ، وللحاكم من طريق آدم عن شعبة « فسأله فقلت : يقرأ ؟ قال : نعم ، إنه حق وسنة . » وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذى من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ « فقال : إنه من السنة ، أو من تمام السنة ، وأخرجها النسائى أيضا من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الاسناد بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمنا ، فلما فرغ أخذت بيده فسأله ، فقال : سنة وحق ، وللحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد ابن أبى سعيد يقول « صلى ابن عباس على جنازة لجهر بالحمد ثم قال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة ، وقد أجمعوا على أن قول الصحابى « سنة ، حديث مسند ، كذا نقل الاجماع ، مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير ، وعلى الحاكم فيه مأخذ آخر وهو استدراكه له وهو فى البخارى ، وقد روى الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس أن النبى ﷺ قرأ على الجنائز بفاتحة الكتاب وقال : لا يصح هذا ، والصحيح عن ابن عباس قوله « من السنة ، وهذا ماصير منه الى الفرق بين الصيغتين ، ولعله أراد الفرق بالنسبة الى الصراحة والاحتمال ، والله أعلم . وروى الحاكم أيضا من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر ، ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ، ثم صلى على النبى ﷺ ، ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، إن كان زاكيا فركه ، وإن كان مخطئا فاغفر له . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفلنا بعده . ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس ، إني لم أقرأ عليها - أى جهر - الا لتعلموا أنها سنة . قال الحاكم : شرحبيل لم يحتج به الشيخان ، وإنما أخرجه لانه مفسر للطرق المتقدمة انتهى . وشرحبيل مختلف فى توثيقه ، واستدل الطحاوى على ترك القراءة فى الأولى بتركها فى باقى التكبيرات وبترك التشهد ، قال : ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة . وقوله « انها سنة ، يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى . ولا يخفى ما يحجى على كلامه من التعقب ، وما يتضمنه استدلاله من التعسف

٦٦ - باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفنُ

١٣٢٦ - **حَدَّثَنَا جَبَّارُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ** « أَخْبَرَنِي مَنْ سَمَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ . قُلْتُ : مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

١٣٢٧ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ**

عنه « ان أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقيم المسجد، فمات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره ذات يوم فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يا رسول الله . قال : أفلا آذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا وكذا - قصته - قال فحرقوا شأنه . قال : فذلولي على قبره . فأتى قبره فصلى عليه »

قوله (باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن) وهذه أيضاً من المسائل المختلف فيها ، قال ابن المنذر : قال بمشروعيتها الجمهور ، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة ، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع وإلا فلا . **قوله** (قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو) القائل هو الشيباني ، والمقول له هو الشعبي . وقد تقدم في « باب الاذن بالجنائز » ، باتم من هذا السياق ، وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية المقبور المذكور . ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه ببلتين . وقال : إن إسماعيل تفرد بذلك . ورواه الدراقطني من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال « بعد موته بثلاث ، ومن طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال « بعد شهر » ، وهذه روايات شاذة ، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه . **قوله** في حديث أبي هريرة (فأتى قبره فصلى عليه) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت « ثم قال : ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وان الله ينورها عليهم بصلاتي » وأشار الى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه ﷺ . ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصفقنا خلفه وكبر عليه أربعاً » قال ابن حبان : في ترك انكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغيره ، وأنه ليس من خصائصه . وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يهض دليلًا للاصالة ، واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه ، وأجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك . وأختلف من قال بشرع الصلاة لمن لم يصل فقيل : يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصل ، وقيل : يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر ، وكذا اختلف في أمد ذلك : فعند بعضهم الى شهر ، وقيل : ما لم يبل الجسد ، وقيل : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية ، وقيل : يجوز ابداً

٦٧ - باب الميتُ يَسْمَعُ خَفَقَ النُّعَالِ

١٣٣٨ - **حدثنا عياش** **حدثنا عبد الأعلى** **حدثنا سعيد** قال . ، وقال لي خليفة : **حدثنا ابن زريع** **حدثنا** **سميد** عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « العبد إذا وُضِعَ في قبره وتوَلَّى وذَهَبَ أصحابه - حتى إنه لَيَسْمَعُ قرع نعالهم - أتاه ملكان فأقعداه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله . فيقال : انظر إلى مقعدك من النار ، أبدلك الله به مقعداً من الجنة . قال النبي ﷺ : فبأرأها جيماً . وأما الكافر - أو المنافق - فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ، ولا تلتيت . ثم يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ ، فيصيحُ صيحةً يسمعونها من يليه إلا الثقلين »

قوله (باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزين بن المنير: جرد المصنف ما ضمنه هذه الترجمة ليجعله أول آداب الدفن من إلزام الوفاة واجتناب اللغو وقرع الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحى النائم، وكأنه اقتطع ما هو من سماع الآدميين من سماع ما هو من الملائكة، وترجم بالحقق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحقق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه دوانه ليسمع خفق نعالهم، وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن الميت ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين، أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا مختصرا، وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نحوه في حديث طويل، واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال، ولا دلالة فيه. قال ابن الجوزي: ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل المقابر، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريما انتهى. وإنما استدل به من استدل على الإباحة أخذنا من كونه ﷺ قاله وأقره فلو كان مكروها لبينه، لكن يعكس عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة، ويدل على الكراهة حديث بشير بن الخصاصية أن النبي ﷺ رأى رجلا يمشي بين القبور وعليه نعلان سبتين فقال: يا صاحب السبتين ألقى نعليك، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وأغرب ابن حزم فقال: يحرم المشي بين القبور بالنعال سبتيه دون غيرها، وهو جرد شديد. وأما قول الخطابي: يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيه ويقول: أن النبي ﷺ كان يلبسها، وهو حديث صحيح كما سيأتى في موضعه. وقال الطحاوى: يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر، فقد كان النبي ﷺ يصل في نعليه ما لم ير فيهما أذى. قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وهو بتحانية ومعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى. وساق حديثه مقرونا برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة، وسيأتى مفردا في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله. وقوله هنا إذا وضع في قبره وتولى وأذهب أصحابه، كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين: إنه تكرار اللفظ والمعنى واحد، ورأيت أنا مضبوطا بخط معتمد وتولى، بضم أوله وكسر اللام على البناء للجھول، أى تولى أمره أى الميت، وسيأتى في رواية عياش بلفظ وتولى عنه أصحابه، وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره

٦٨ - باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها

١٣٣٩ - حدثنا محمود بن عمرو حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقُلَا جَاءَهُ صَلَواتُهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَيْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ. فَردَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ بِصَمْعِ يَدِهِ عَلَى مَتْنِ ثَوْبِهِ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيْ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَالآن. فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فلو كنتُ ثمَّ، لأُرِيْتُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ

عند الكتيب الأحمر ،

قوله (باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها) قال الزين بن المنير : المراد بقوله « أو نحوها » بقية ما تشد إليه الرحال من الحرمين وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمنا بالجوار وتعرضا للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، انتهى . وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببית المقدس ، وهو الذي رجحه عياض ، وقال المهاب : إنما طلب ذلك ليقرب عليه المشي إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة « أرسل ملك الموت إلى موسى ، الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع ، وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال : وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك . وقوله فيه « رمية بحجر » أي قدر رمية حجر ، أي أدنى من مكان إلى الأرض المقدسة هذا القدر ، أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر ، وهذا الثاني أظهر ، وعليه شرح ابن بطال وغيره . وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس بمجيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك ، ويحتمل أن يكون القدر الذي كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها ، لكن حكى ابن بطال عن غيره أن الحكمة في أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لثلاثه بعد الجهال من ملته انتهى . ويحتمل أن يكون سزدك أن الله لما منع بني إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أقام الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم ، ولم يدخلها معه أحد ممن امتنع أولا أن يدخلها كما سيأتي شرح ذلك في أحاديث الأنبياء ومات هرون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتي واضحا أيضا ، فكان موسى لما لم يتهيأ له دخولها لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل ، وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عليهما السلام معه لما خرج من مصر كما سيأتي ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى ، وهذا كله بناء على الاحتمال الثاني والله أعلم . واختلف في جواز نقل الميت من بلد إلى بلد ، فقيل : يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعرضه لهلك حرمة ، وقيل : يستحب ، والأولى تنزيل ذلك على حالتين : فالمتع حيث لم يكن هناك غرض راجع كالدفن في البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم ، والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كما نص الشافعي على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة كمكة وغيرها . والله أعلم

٦٩ - باب الدفن بالليل . ودُفن أبو بكر رضي الله عنه ليلا

١٣٤٠ - **حدثنا عثمان بن أبي شيبة** حدثنا جرير عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « **ملى النبي ﷺ على رجل بعد ما دُفن ببلية** ، قام هو وأصحابه ، وكان سأل عنه فقال : من هذا ؟ فقالوا : فلان ، دُفن بالراحة . فصلوا عليه »

قوله (باب الدفن بالليل) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجا بحديث جابر « أن النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك ، أخرجه ابن حبان ، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك ولفظه

« أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليل، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر لإنسان إلى ذلك . وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه ، فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن . وقوله « حتى يصلى عليه » مضبوط بكسر اللام أى النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضى أنه إن رجي بتأخير الميت إلى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها ، وإلا فلا ، وبه جزم الطحاوى . واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس « ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم إياه بالليل ، بل أنكز عليهم عدم إعلامهم بأمره » وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر ، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريباً . وأما أثر أبي بكر فوصله المصنف في أواخر الجنائز في « باب موت يوم الاثنين » من حديث عائشة وفيه « ودفن أبو بكر قبل أن يصبح » ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال « دفن أبو بكر ليلاً » ومن حديث عبيد بن السباق « أن عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة » وصح أن علياً دفن قاطمة ليلاً كما سيأتى في مكانه

٧٠ - باب بناء المسجد على القبر

١٣٤١ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نساؤه كنيسة رأيتها بأرض الحبشة يقال لها مارية ، وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضى الله عنهما أننا أرض الحبشة فذكرتا من حسنها وتصوير فيها . فرفع رأسه فقال : أولئك إذا مات منهن الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ثم صوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرارُ الخلق عند الله »
قوله (باب بناء المسجد على القبر) أورد فيه حديث عائشة في لمن بنى على القبر مسجداً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب . قال الزين بن المنير : كأنه قصد بالترجمة الأولى اتخاذ المساجد في المقبرة لأجل القبور بحيث لولا تجدد القبر ما اتخذ المسجد . ويؤيده بناء المسجد في المقبرة على حدته لئلا يحتاج إلى الصلاة فيوجد مكان يصلى فيه سوى المقبرة ، فلذلك نحا به منحنى الجواز انتهى . وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوى^(١)

٧١ - باب من يدخل قبر المرأة

١٣٤٢ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** فليح بن سليمان **حدثنا** هلال بن علي عن أنس رضى الله عنه قال : شهدنا بنت رسول الله ﷺ - ورسول الله ﷺ جالس على القبر - فرأيت عينيها تدمان ، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزل في قبرها . فنزل في قبرها فقبرها « قال ابن مبارك قال فليح : أراه يعنى الذنب . قال أبو عبد الله : ﴿ ليقترِفوا ﴾ أى ليكتسبوا

(١) هذا هو الحق ، لعموم الأحاديث الواردة بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد ، ولأن من قل ذلك ، ولأن بناء المساجد على القبور من أعظم وسائل المعرك بالقبور فيها . والله أعلم

قوله (باب من يدخل قبر المرأة) أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ ، ونزول أبي طلحة في قبرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه» . **قوله** (قال ابن المبارك) تقدم هناك أن الاسماعيلي وصله من طريقه . ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا «قال أبو المبارك» ، بلفظ الكنية ، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال : أبو المبارك كنية محمد بن سنان يعني راوي الطريق الموصولة ، وتعقبه بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحديث ، والصواب ابن المبارك كما في بقية الطرق . **قوله** (ليقتربوا : ليكتسبوا) ثبت هذا في رواية الكشميهني ، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي ابن أبي طلحة عنه ، قال في قوله تعالى (وليقتربوا ما هم مقترفون) : ليكتسبوا ما هم مكتسبون . وفي هذا مصير من البخاري الى تأييد ما قاله ابن المبارك عن فليح ، أو أراد أن يوجه الكلام المذكور ، وأن لفظ المقاربة في الحديث أريد به ما هو أخص من ذلك وهو الجماع

٧٢ - باب الصلاة على الشهيد

١٣٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **قال** حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحده في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة . وأمر بدفنهم في دماهم ، ولم يُغسلوا ولم يُصل عليهم»

[الحديث ١٣٤٣ - أطرافه في : ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٣ ، ٤٠٧٩]

١٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر «أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت ، ثم انصرف إلى النبر فقال : إني فرط لكم ، وأنا شهيد عليكم ، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن ، وإني أعطيت مفاتيح خزان الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تشرّكوا بعدي ، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في : ، ٣٥٩٦ ، ٤٠٤٢ ، ٤٠٨٥ ، ٦٤٢٦ ، ٦٥٩٠]

قوله (باب الصلاة على الشهداء) قال الزين بن المنير : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفعها ، وحديث عقبة الدال على إثباتها قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه عملاً بظاهر الحديثين ، قال : والمراد بالشهيد قاتل المعركة في حرب الكفار انتهى . وكذا المراد بقوله بعد «من لم ير غسل الشهيد» ، ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً صالحاً أو غير صالح ، وخرج بقوله «المعركة» من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة ، وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين كأهل البنى ، وخرج بجميع ذلك من سمى شهيداً بسبب غير السبب المذكور ، وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة ، وهذا كله على الصحيح من مذاهب العلماء . والخلاف في الصلاة على قاتل معركة الكفار

مشهور ، قال الترمذی : قال بعضهم يصلى على الشهيد وهو قول الكوفيين وإسحق ، وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين والشافعي وأحمد ، وقال الشافعي في « الأم » : جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين ، يعني والمخالف يقول لا يصلى على القبر إذا طالت المدة . قال : وكأنه ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا لهم بذلك ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت انتهى . وما أشار إليه من المدة والتوديع قد أخرجه البخاري أيضا كما سنبه عليه بعد هذا . ثم إن الخلاف في ذلك في منع الصلاة عليهم على الأصح عند الشافعية ، وفي وجه أن الخلاف في الاستحباب وهو المنقول عن الحنابلة ، قال الماوردي^(١) عن أحمد : الصلاة على الشهيد أجود . وإن لم يصلوا عليه أجزأ . قوله (عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر) كذا يقول الليث عن ابن شهاب ، قال النسائي : لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك . ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصرا ، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق ، والطبراني من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمرو بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة ، وعبد الله له رؤية حديثه من حيث السماع مرسل ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرا ، وهو بما يقوى اختيار البخاري ، فإن ابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين ، ولا سيما أن في رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في رواية عبد الله بن ثعلبة . وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر رواه أسامة ابن زيد الليثي عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذی ، وأسامة سبي الحفظ ، وقد حكى الترمذی في « العال » عن البخاري أن أسامة غلط في إسناده . وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري عن ابن شهاب فقال « عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه » ، وابن عبد العزيز ضعيف ، وقد أخطأ في قوله « عن أبيه » . وقد ذكر البخاري فيه اختلافا آخر كما سيأتي بعد بابين . قوله (ثم يقول أيهما) في رواية الكشميني « أيهم » . قوله (ولم يصل عليهم) هو مضبوط في روايتنا بفتح اللام ، وهو اللاتق بقوله بعد ذلك « ولم يغسلوا » وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن الليث بلفظ « ولم يصل عليهم ولم يغسلهم » ، وهذه بكسر اللام والمعنى ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وفي حديث جابر هذا مباحث كثيرة يأتي استيفؤها في غزوة أحد من المضاربي إن شاء الله تعالى . وفيه جواز تكفين الرجلين في ثوب واحد لأجل الضرورة إما بجمعهما فيه وإما بقطعه بينهما ، وعلى جواز دفن اثنين في لحد ، وعلى استحباب تقديم أفضلهما لداخل اللحد ، وعلى أن شهيد المعركة لا يغسل ، وقد ترجم المصنف لجميع ذلك . (تنبيه) : وقع في رواية أسامة المذكورة « لم يصل عليهم » كما في حديث جابر ، وفي رواية عنه عند الشافعي والحاكم « ولم يصل على أحد غيره » ، يعني حمزة ، وقال الدارقطني : هذه اللفظة غير محفوفة - يعني عن أسامة - والصواب الرواية الموافقة لحديث الليث والله أعلم . قوله (عن أبي الخير) هو الزني ، والاسناد كله بصريون ، وهذا معدود من أصح الاسانيد . قوله (صلته) بالنصب أي مثل صلته . زاد في غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد « بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والأموات ، وزاد فيه » فكانت آخر نظارة نظرتها الى رسول الله ﷺ ،

وسياتى الكلام على الزيادة هناك إن شاء الله تعالى . وكانت أحد في شوال سنة ثلاث ، ومات ﷺ في ربيع الاول سنة إحدى عشرة ، فعل هذا في قوله « بعد ثمان سنين » تجوز على طريق جبر الكسر ، وإلا فهى سبع سنين ودون النصف . واستدل به على مشروعية الصلاة على الشهداء وقد تقدم جواب الشافعى عنه بما لا مزيد عليه . وقال الطحاوى : معنى صلاته ﷺ عليهم لا يخلو من ثلاثة معان : إما أن يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم ، أو يكون من سنتهم أن لا يصلى عليهم إلا بعد هذه المدة المذكورة ، أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة . وأياها كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء . ثم كأن الكلام بين المختلفين في عصرنا إنما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم ، وإذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى انتهى . وغالب ما ذكره بصدد المنع - لا سيما في دعوى الحصر - فإن صلاته عليهم تحتمل أموراً آخر : منها أن تكون من خصائصه ، ومنها أن تكون بمعنى الدعاء كما تقدم . ثم هى واقعة عين لا عموم فيها ، فكيف ينتهز الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر ؟ ولم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره والله أعلم . قال النووى : المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وأما كونه مثل الذى على الميت فعناؤه أنه دعا لهم بمثل الدعاء الذى كانت عادته أن يدعو به للموتى . قوله (إني فرط لكم) أى سابقكم ، وقوله (وانى والله) فيه الحلف لتأكيد الخبر وتعظيمه ، وقوله (لأنظر الى حوضي) هو على ظاهره ، وكأنه كشف له عنه في تلك الحالة . وسياتى الكلام على الحوض مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وكذا على المنافسة في الدنيا . قوله (ما أخاف عليكم أن تشركوا) أى على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من البعض أعاذنا الله تعالى . وفي هذا الحديث معجزات للنبي ﷺ ، ولذلك أورده المصنف في « علامات النبوة » ، كما سياتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

٢٧ - باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر

١٣٤٥ - **حديث** معيد بن سليمان حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب أن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أخبره « أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد »

قوله (باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصراً بلفظ « كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد » ، قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إما بالإشارة الى ما ليس على شرطه ، وإما بالاكتماء بالقياس . وقد وقع في رواية عبد الرزاق يعنى المشار اليها قبل بلفظ « وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد » انتهى . وورد ذكر الثلاثة في هذه القصة عن أنس أيضاً عند الترمذى وغيره ، وروى أصحاب السنن عن هشام ابن عامر الانصارى قال : جاءت الانصار الى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهد ، قال : احفروا وأوسعوا ، واجعلوا الرجلين والثلاثة في قبر ، صححه الترمذى . والظاهر أن المصنف أشار الى هذا الحديث . وأما القياس ففقيه نظر ، لأنه لو أراد أن يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر ، ويؤخذ من هذا اجواز دفن المرأتين في قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الاسقع « انه كان يدفن الرجل والمرأة في القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه » ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما إن كانا اجنبيين . والله أعلم

٧٤ - باب من لم ير غسل الشهداء

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ ، بِعَنَى يَوْمَ أُحُدٍ . وَلَمْ يُسَلَّمْهُمْ »

قوله (باب من لم ير غسل الشهداء) في نسخة « الشهيد » بالافراد . أشار بذلك الى ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يغسل الشهيد ، لان كل ميت يجب فيجب غسله حكام ابن المنذر ، قال : وبه قال الحسن البصري . ورواه ابن أبي شيبة عنهما أى عن سعيد والحسن ، وحكى عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره ، وهو من الشذوذ . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد : لا تغسلوهم فان كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم ، فبين الحكمة في ذلك ، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصرا بلفظ « ولم يغسلهم » واستدل بمعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والحائض ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يغسل للجنابة لا بنية غسل الميت ، لما روى في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب ، وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به عنه قال « أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب ، فقال رسول الله ﷺ « رأيت الملائكة تغسلهما » غريب في ذكر حمزة ، وأجيب بأنه لو كان واجبا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة ، فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد . والله أعلم

٧٥ - باب من يُقدم في اللحد . ويُسمى اللحد لأنه في ناحية

وكل جابرٍ مُلحِدٌ . (مُلتَحِداً) : مَعْدِلا . ولو كان مُستقبلاً كان ضَرِيحاً

١٣٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْإِثْبُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي قُبٍّ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُغْسَلْهُمْ »

١٣٤٨ - وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ : أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذاً لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ - وَقَالَ جَابِرٌ - فَسَكَنَ أَبِي وَعُمَى فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ »

وقال سليمان بن كثير : حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ حَدَّثَنَا مِنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله (باب من يقدم في اللحد) أى إذا كانوا أكثر من واحد ، وقد دل حديث الباب على تقديم من كان أكثر قرآنا من صاحبه ، وهذا نظير تقديمه في الإمامة . قوله (وسمى اللحد لانه في ناحية) قال أهل اللغة : أصل اللحد

الميل والعدول عن الشيء ، وقيل للبائل عن الدين ملحد . وسمى اللحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسط القبر الى جانبه بحيث يسع الميت فيوضع فيه ويطبق عليه اللابن . وأما قول المصنف بعد ، ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً ، فلأن الضريح شق يشق في الأرض على الاستواء ويدفن فيه . قوله (ملتحداً : معدلاً) هو قول أبي عبيدة ابن المثنى في كتاب المجاز . قال : قوله ملتحداً أى معدلاً ، وقال الطبري معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل اليه عن الله ، لأن قدرة الله محيطة بجميع خلقه . قال : والملتحد مغتمل من اللاحد ، يقال منه لحدث الى كذا اذا ملت اليه انتهى . ويقال : لحدثه وألحدثه ، قال الفراء : الرباعي أجود ، وقال غيره : الثلاثي أكثر . ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ « فأرسلوا الى الشقاق واللاحد ، الحديث أخرجه ابن ماجه ، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصل ، وعن الأوزاعي منقطعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر . زاد ابن سعد في الطبقات عن الوليد بن مسلم : حدثني الأوزاعي بهذا الإسناد قال : زملوهم بمحراهم فأتى أنا الشهيد عليهم ، ما من مسلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دماً ، الحديث . قوله في رواية الأوزاعي (فكفن أبي وعمر في نمرة) هي بفتح النون وكسر الميم : بردة من صوف أو غيره مخططة . وقال الفراء : هي دراعة فيها لونان سواد وبياض ، ويقال للسهابة اذا كانت كذلك نمرة ، وذكر الواقدي في المغازي وابن سعد أنهما كفنا في نمرتين ، فإن ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين ، وسيأتى مزيد لذلك بعد بابين . والرجل الذي كفن معه في النمرة كأنه هو الذي دفن معه كما سيأتى الكلام على تسميته بعد باب . قوله (وقال سليمان بن كثير الخ) هو موصول في الزهريات للذهلي ، وفي رواية سليمان المذكور لإمام شيخ الزهري وقد تقدم البحث فيه قبل بابين ، قال الدارقطني في « التتبع » : اضطرب فيه الزهري ، وأجيب بمنع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهري حمله عن شيخين ، وأما إمام سليمان لشيخ الزهري وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سماه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد اذا كان ثقة لا سيما اذا كان حافظاً ، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تقدرح في الرواية الصحيحة لضعفهما ، وقد بينا أن البخاري صرح بخلط أسامة فيه ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد حديث جابر في المغازي ، وفيه فضيلة ظاهرة لقارى القرآن ، ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل

٧٦ - باب الإذخِر والحشيش في القبر

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ : لَا يُجْتَنَلَى خَلَاها ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُها ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها ، وَلَا تُنْقَطُ لُقَطَتُها إِلَّا لِمَعْرُوفٍ . قَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ لَهَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « لَقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا »

وقال أبانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ » مثله

وقال مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما «لَقَيْنِهِمْ وَيُؤْنِسُهُمْ»

[الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في : ١٥٨٧ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ٢٠٩٠ ، ٢٤٢٣ ، ٢٧٨٣ ، ٢٨٢٥ ، ٣٠٧٧ ، ٣١٨٩ ، ٤٣١٣]
قوله (باب الإذخر والحشيش في القبر) أورد فيه حديث ابن عباس في تحريم مكة ، وفيه « فقال العباس إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا ، وسيأتى الكلام على فوائده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وجوز ابن مالك في قوله « إلا الإذخر ، الرفع والنصب ، وترجم ابن المنذر على هذا الحديث طرح الإذخر في القبر وبسطه فيه ، وأراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر وأن المراد باستعمال الإذخر البسط ونحوه لا التطيب ، ومراده بالحشيش ما يجوز حشه من الحرم اذ لم يقيد في الترجمة بشيء . وقد تقدم في « باب إذا لم يجد كفنا » في قصة مصعب ابن عمير لما قصر كفنه أن يغطي رأسه وأن يجعل على رجليه من الإذخر ، ولأحمد من طريق خباب أيضا أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة إذا جعلت على رأسه قلصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر . **قوله** (وقال أبو هريرة الخ) هو طرف من حديث طويل فيه قصة أبي شاه وقد تقدم موصولا في كتاب العلم . **قوله** (وقال أبان بن صالح الخ) وصله ابن ماجه من طريقه وفيه « فقال العباس إلا الإذخر ، فإنه البيوت والقبور » . **قوله** (وقال مجاهد الخ) هو طرف من الحديث الأول ، وسيأتى موصولا في كتاب الحج ، وأورده لقوله فيه « لقينهم ، بدل لقبورهم ، والفين بفتح القاف وسكون الشحنة بعدها نون هو الحداد ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصفية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج ان شاء الله تعالى

٧٧ - باب هل يخرج الميت من القبر والأحد ليلته ؟

١٣٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته ، فأمر به فأخرج ، فوضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قميصه ، فالتفت إليه وأعلم وكان كسا عباسا قميصا . قال سفيان وقال أبو هارون : وكان على رسول الله ﷺ قميصان ، فقال له ابن عبد الله : يا رسول الله أليس أبي قميصك الذي بكى جلدك . قال سفيان : فبرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع »

١٣٥١ - **حدثنا** مسدد أخبرنا بشر بن الفضل **حدثنا** حسين المعلم عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال « لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال : ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ ، وإنني لا أترك بعدى أعز علي منك ، غير نفس رسول الله ﷺ . وإن علي ديننا ، فاقض ، واستوص بأخوانك خيرا . فأصبحتنا ، فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ، ثم لم تطيب نفسي أن أتركه مع الآخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فاذا هو كيوم وضعته هنية ، غير أذنه »

[الحديث ١٣٥١ - طرفه في : ١٣٥٢]

١٣٥٢ - **حَرْشًا** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ ، فَلَمْ تَطْلُبْ نَفْسِي حَتَّى أُخْرِجْتُهُ ، فَجَمَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَّةٍ »

قوله (باب هل يخرج الميت من القبر واللحد لعله) أى لسبب ، وأشار بذلك الى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقاً أو لسبب دون سبب ، كمن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير صلاة ، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نفسه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له ، وعليه يتنزل قوله في الترجمة « من القبر » ، وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله « فلم تطلب نفسى » وعليه يتنزل قوله « واللحد » لأن والد جابر كان في الحد ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة عبد الله بن أبي قحافة للتخصيص ، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع ، قاله الزين بن المنير . ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر في قصة عبد الله بن أبي ، وقد سبق ذكره في « باب الكفن في القميص » وزاد في هذه الطريق « وكان كسا عباساً قميصاً » وفي رواية الكشميني قميصه ، والعباس المذكور هو ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ . **قوله** (قال سفيان : وقال أبو هريرة الخ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها ، ووقع في كثير من الروايات « وقال أبو هريرة » ، وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف ، وأبو هريرة المذكور جزم المزى بأنه موسى بن أبي عيسى الحنطاط بمهملة ونون المدنى ، وقيل هو الغنوى واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة ، وكلاهما من أتباع التابعين ، فالحديث معضل . وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان فيه عيسى ولفظه « حدثنا عيسى بن أبي موسى (١) » ، فهذا هو المعتمد . **قوله** (قال سفيان : فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع بالعباس) هذا القدر متصل عند سفيان ، وقد أخرجه البخارى في أواخر الجهاد في « باب كسوة الأسارى » عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور قال « لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه فكساه النبي ﷺ إياه » ، فلذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذى ألبسه ، ويحتمل أن يكون قوله « فلذلك » من كلام سفيان أدرج في الخبر ، بينته رواية على بن عبد الله التى في هذا الباب ، وأسأتوفى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا حسين المعلم عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) هكذا أخرجه البخارى هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين ، ولم أره بعد التتبع الكثير فى شيء من كتب الحديث بهذا الاسناد الى جابر إلا فى البخارى ، وقد عز على الاسماعيلى أخرجه فأخرجه فى مستخرجه من طريق البخارى ، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الأشعث عن بشر بن المفضل فقال « عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر » ، وقال بعده : ليس أبو نضرة من شرط البخارى . قال : وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جداً . قلت : وطريق سعيد مشهورة عنه ، أخرجه أبو داود وابن سعد والحاكم والطبرانى من طريقه عن أبي نضرة عن جابر ، واحتمل عندى أن يكون لبشر بن المفضل فيه شيخان ، إلى أن رأيته فى « المستدرک » للحاكم قد أخرجه عن أبي بكر بن أسحق عن معاذ بن

(١) هكذا فى المخطوطة التى بأيدينا وفى طبعة بولاق ، وهو غلط من النسخ أو سبق قلم ، والصواب « موسى بن أبي عيسى » كما تقدم فى كلام المزى وكما يعلم من المراجع المتقدمة ، فتأمل . والله أعلم

المثنى عن مسدد عن بشر كما رواه أبو الأشعث عن بشر ، وكذا أخرجه في الإكليل ، بهذا الإسناد إلى جابر ولفظه لفظ البخارى سواء ، فقلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما ، لكن لم يتبين لى من هو ، ولم أر من نبه على ذلك ، وكان البخارى استشعر بشىء من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبى نجيم عن عطاء عن جابر مختصراً ليوضح أن له أصلاً من طريق عطاء عن جابر . والله أعلم . قوله (ما أراى) بضم الهمزة بمعنى الظن ، وذكر الحاكم في المستدرک ، عن الواقدى أن سبب ظنه ذلك منام رآه أنه رأى مبشر بن عبد المنذر . وكان من استشهد بدور - يقول له : أنت قادم علينا في هذه الايام ، فقصها على النبي ﷺ فقال : هذه الشهادة . وفي رواية أبى نضرة المذكورة عند ابن السكّن عن جابر أن أباه قال له : انى معرض نفسى للقتل . الحديث . وقال ابن التين : إنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه ، وإنما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سبقتل كما سيأتى واضحاً في المغازى . قوله (وان على دينا) سيأتى مقداره في علامات النبوة . قوله (فافض) كذا في الأصل بمحذوف المفعول ، وفي رواية الحاكم فافضه . قوله (باخوانك) سيأتى الكلام على ذكر عدتهن ومن عرف اسمها منهن في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله (ودفن معه آخر) هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الانصارى ، وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو ، وكان جابراً سماه عمه تعظيماً . قال ابن اسحق في المغازى : حدثنى أبى عن رجال من بنى سلة أن النبي ﷺ قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح : اجمعوا بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا ، وفي مغازى الواقدى ، عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو تسوق بعيراً لها عليه زوجها عمرو بن الجوح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة ، ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتلى إلى مضاجعهم . وأما قول الدهياطى إن قوله دوعى ، وهم فليس بجيد ، لأن له محلاً سائفاً ، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً . وحكى الكرمانى عن غيره أن قوله دوعى ، تصحيف من عمرو ، وقد روى أحمد بإسناد حسن من حديث أبى قتادة قال : قتل عمرو بن الجوح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله ﷺ فجعلاً في قبر واحد ، قال ابن عبد البر في التمهيد : ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه ، وهو كما قال قلعله كان أسن منه . قوله (فاستخرجته بعد ستة أشهر) أى من يوم دفنه وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبى صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو الانصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا في قبر واحد ، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجدوا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة ، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة ، وفيه نظر لأن الذى في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ أنهما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فاما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة ، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد ، وقد ذكر ابن اسحق القصة في المغازى فقال : حدثنى أبى عن أشياخ من الانصار قالوا : لما ضرب معاوية عينه التى مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فجثا فأخرجناهما - يعنى عمرا وعبد الله - وعليهما بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شىء من نبات الارض ، فأخرجناهما يتثنيان ثنيا كأنهما دفنا بالأمس . وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبى الزبير عن جابر . قوله (فاذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه) وقال عياض في رواية أبى السكّن والسننى : غير هنية في أذنه ، وهو الصواب بتقديم وغير ، وزيادة دى ، وفي الاول تغيير ، قال ومعنى قوله : هنية ،

أى شيئاً يسيراً ، وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً ، وهو تصغير دهنه ، أى شيء ، فصغره لكونه أثراً يسيراً تسمى . وقد قال الاسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر : إنما هو عند^(١) . قلت : وكذا وقع في رواية أبي ذر عن لكشميني ، لكن يبق في السلام نقص ، ويبينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلة بلفظ وهو كيوم دفتته ، إلهية عند أذنه ، وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض . وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ د غير ، ولفظ د عند ، فقال د غير هنية عند أذنه ، ووقع في رواية الحاكم المشار إليها د فاذا هو كيوم وضعته غير أذنه ، سقط منها لفظ د هنية ، وهو مستقيم المعنى . وكذلك ذكره الحميدي في د اجمع ، في أفراد البخاري ، والمراد بالأذن بعضها . وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مثناة منصوبة ثم هاء الضمير ، أى على حالته . وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي مسلة^(٢) بلفظ د غير أن طرف أذن أحدهم تغير ، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي مسلة د لإقليلا من شحمة أذنه ، ولابن داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلة د لإشعرات كن من لحية ما يلي الأرض ، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تتصل بشحمة الأذن ، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره ، ولا يعكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر عن جابر د أن أباه قتل يوم أحد ثم مثلوا به لجدعوا أنفه وأذنيه ، الحديث ، وأصله في مسلم ، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لاجتماعهما والله أعلم . قوله (عن ابن أبي نجيح عن عطاء) كذا للأكثر ، وحكى أبو علي الجبائي أنه وقع عند أبي علي بن السكن د عن مجاهد ، بدل د عطاء ، قال : والذي رواه غيره أصح . قلت : وكذا أخرجه ابن سعد والنسائي والاسماعيلي وآخرون كلهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب . وفي قصة والد جابر من الفوائد : الإرشاد إلى بر الأولاد بالآباء خصوصاً بعد الوفاة ، والاستعانة على ذلك بأخبارهم بمكاتبتهم من القلب . وفيه قوة إيمان عبد الله المذكور لاستثنائه النبي ﷺ عن جعل ولده أعز عليه منهم . وفيه كرامته بوقوع الأمر على ما ظن ، وكرامته بكون الأرض لم تبلى جسده مع لبثه فيها ، والظاهر أن ذلك لمسكان الشهادة . وفيه فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء دينه كما سيأتي بيانه في مكانه

٧٨ - باب اللحد والشق في القبر

١٣٥٣ - **حَرْش** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَسْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِّنْ قَتْلَى أَحَدٍ ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ فَقَالَ : أَنَا نَهَيْدُ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُفْسَلْهُمْ »

قوله (باب اللحد والشق في القبر) أورد فيه حديث جابر في قصة قتلى أحد وليس فيه للشق ذكر ، قال ابن رشيد : قوله في حديث جابر د قدمه في اللحد ، ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد ، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد

(١) أى د عند أذنه ، بدل د غير أذنه ، لكنه لا يتم بها السلام كما قال الشارح ، والله أعلم

(٢) في المخطوطة : من أبي سلة

والذى يليه في الشق لمشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين ، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله « فكفن أبى وعمرى في ثمرة واحدة ، أى شقت بينهما ، ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة ليزنه على أن اللحد أفضل منه ، لانه الذى وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فضيلة فيه ما طأوه . وفي السنن لأبى داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعا « اللحد لنا والشق لغيرنا ، وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق . والله أعلم

٧٩ - **باب** إذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه ، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؟

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقاعدة : إذا أسلم أحدهما قالوا قد أسلم مع المسلم

وكان ابن عباس رضى الله عنهما مع أمه من المستضعفين ، ولم يكن مع أبيه على دين قومه

وقال : الإسلام يعلم ولا يطلى

١٣٥٤ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضى الله عنهما أخبره أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بن مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ بيده ثم قال لابن صياد : تشهد أئى رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . فقال ابن صياد للنبي ﷺ : أشهد أئى رسول الله ؟ فرفضه وقال : آمنت بالله وبرأسه . فقال له : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب . فقال النبي ﷺ : خلط عليك الأمر . ثم قال له النبي ﷺ : إني قد خبأت لك خبيئا . فقال ابن صياد : هو الشيخ . فقال : أخا ، فلن تعدو قدرك . فقال عمر رضى الله عنه : دعنى يا رسول الله أضرب عنقه . فقال النبي ﷺ : إن يكنه فلن نسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله .

[الحديث ١٣٥٤ - أطرافه في : ٣٠٥٥ ، ٦١٧٣ ، ٦٦١٨]

١٣٥٥ - وقال سالم : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبى ابن كعب إلى النخل التى فيها ابن صياد ، وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ابن صياد ، فراه النبي ﷺ وهو مضطجع - يعنى فى قطيفة له فيها رزمة ، أو زمرة - فرأت أم ابن صياد رسول الله ﷺ وهو يتقى مجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : يا صاف - وهو اسم ابن صياد - هذا محمد ﷺ ، فثار ابن صياد . فقال النبي ﷺ : لو تركته بين . « وقال شعيب في حديثه : فرفضه . رزمة ، أو زمرة . وقال اسحاق الكلبى وعقيل : رزمة . وقال معمر : رزمة

[الحديث ١٣٥٥ - أطرافه في : ٢٦٣٨ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٥٦ ، ٦١٧٤]

١٣٥٦ - **حَدَّثَنَا** سَلَامٌ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَدَرَسَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ . فَنظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ . فَأَسْلَمَ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْدَهُ مِنَ النَّارِ »

[الحديث ١٣٥٦ - طرته في : ٥٦٥٧]

١٣٥٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قَالَ جُبَيْدُ اللَّهِ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ : أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ »

[الحديث ١٣٥٧ - أطرافه في : ٤٥٨٧ ، ٤٥٨٨ ، ٤٥٩٧]

١٣٥٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَقِّئًا وَإِنْ كَانَ لِنَفْسٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبَوْهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ ، إِذَا اسْتَمَلَ صَارَ خَا صَليَ عَلَيْهِ ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَمِلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ ، فَإِنْ أَبَا هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجِعُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةِ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » الْآيَةَ

[الحديث ١٣٥٨ - أطرافه في : ١٣٥٩ ، ١٣٨٥ ، ٤٧٧٠ ، ٦٥٩٩]

١٣٥٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجِعُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةِ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ »

قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَاتِ هَلْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ؟ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ) ؟ هذه الترجمة معقودة لصحة إسلام الصبي ، وهي مسألة اختلاف كما سنبينه . وقوله « هَلْ يُعْرَضُ عَلَيْهِ ، ذَكَرَهُ هُنَا بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَتَرْجَمَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بِصِيغَةِ تَدَلٍّ عَلَى الْجُزْمِ بِذَلِكَ فَقَالَ ، وَكَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ ، ؟ وَكَأَنَّهُ لَمَّا أَقَامَ الْإِدْلَاءَ هُنَا عَلَى صِحَّةِ إِسْلَامِهِ اسْتَغْنَى بِذَلِكَ وَأَفَادَ هُنَاكَ ذِكْرَ الْكَيْفِيَّةِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ الْحَسَنُ الْخ) أَمَّا أَثَرُ الْحَسَنِ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ أَظْهَرَ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ لَهُ قَالَ « حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ الْحَسَنِ فِي الصَّغِيرِ ؟ قَالَ : مَعَ الْمُسْلِمِ مِنَ وَالِدَيْهِ . وَأَمَّا أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ فَوَسَّلهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ فِي نَصْرَانِيَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : أَوْلَاهُمَا بِهِ الْمُسْلِمُ . وَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِالْإِسْنَادِ

المذكور الى يحيى بن يحيى ، حدثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شريح أنه اختصم اليه في صبي أحد أبويه نصراني ، قال : الوالد المسلم أحق بالولد . وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن . قوله (وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين) وصله المصنف في الباب من حديثه بالمنظ كنت أنا وأمي من المستضعفين ، واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية . قوله (ولم يكن مع أبيه على دين قومه) هذا قاله المصنف تفقها ، وهو مبنى على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر ، وقد اختلف في ذلك فقيل : أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي ﷺ له في ذلك لمصلحة المسلمين . روى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس ، وفي إسناده الكلبي وهو مقروك . ويرده أن العباس أسر ببدر ، وقد فدى نفسه كما سيأتي في المغازي واضحا ، ويرده أيضا أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف ، فالمنهور أنه أسلم قبل فتح خيبر ، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي ، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر الى النبي ﷺ بخير ورده بقصة الحجاج المذكور ، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فشهد الفتح والله أعلم . قوله (وقال : الاسلام يعلو ولا يعلى) كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التتبع الكثير ، ورأيت موصولا مرفوعا من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في فوائد أبي يعلى الخليلي ، من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائذ بن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، فقال الصحابة : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله ﷺ : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الاسلام أعز من ذلك ، الاسلام يعلو ولا يعلى . وفي هذه القصة أن للبدا به في الذكر تأثيرا في الفضل لما يفيد من الاهتمام ، وليس فيه حجة على أن الواو ترتب . ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما ، الاسلام يعلو ولا يعلى ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب اليه من صحة إسلام الصبي ، أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب المشار اليه في الجهاد ، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صياد : « أتشهد أني رسول الله ، ؟ وكان إذ ذاك دون البلوغ . وقوله : « أطم ، لضمين بناء كالحصن . ود مغالة ، بفتح الميم والمعجمة الخفيفة بطن من الانصار ، وابن صياد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به ، وقوله : « فرفضه ، لأن أكثر بالضاد المعجمة أي تركه ، قال الزين بن المنير : أنكرها القاضي . ولبعضهم بالمهملة أي دمه برجله ، قال عياض : كذا في رواية أبي ذر عن غير المستمل ولا وجه لها . قال المازري : لعله رفضه بالسين المهملة أي ضربه برجله ، قال عياض : لم أجده هذه اللفظة في جماهير اللغة يعني بالصاد ، قال : وقد وقع في رواية الأصيلي بالقاف بدل الفاء ، وفي رواية عبدوس : « فوقصه ، بالواو والقاف ، وقوله وهو يختل ، بمعجمة ساكنة بعدها مثناة مكسورة أي يخذله ، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله لسمع كلامه وهو لا يشعر . قوله (له فيها رمزة أو زمرة) كذا الأكثر على الشك في تقديم الراء على الزاي أو تأخيرها ، ولبعضهم « زمرة أو رمرة ، على الشك هل هو بزايين أو براءين مع زيادة ميم فيهما ، ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة ، فاما التي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة ، واما التي بتقديم الزاي كذلك فن

الزمر والمراد حكاية صوته ، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي ، وأما التي بالمهمجتين كذلك فقال الخطابي : هو تحريك الشفتين بالكلام ، وقال غيره : وهو كلام العلوج وهو صوت بصوت من الخياشيم والخلق . قوله (فتار ابن صياد) أى قام كذا للأكثر ، وللكشميين « فثاب » بوحدة أى رجوع عن الحالة التي كان فيها . قوله (وقال شعيب زمزمة فرفسه) فى رواية أبى ذر بالزايين وبالصاد المهملة ، وفى رواية غيره « وقال شعيب فى حديثه فرفسه زمزمة أو رمرمة » بالشك . وسيأتى فى الأدب موصولا من هذا الوجه بالشك ، لكن فيه « فرفسه » بغير فاء وبالتشديد ، وذكره الخطابي فى غريبه بمهملة أى ضعفه وضم بعضه الى بعض . قوله (وقال إسحق الكلبي وعقيل رمرمة) يعنى بمهملتين (وقال معمر رمزة) يعنى براء ثم زاي ، أما رواية إسحق فوصلها الذهلي فى الزهريات وسقطت من رواية المستمل والكشميين وأبى الوقت ، وأما رواية عقيل فوصلها المصنف فى الجهاد وكذا رواية معمر . ثانياً الأحاديث حديث أنس (كان غلام يهودى يخدم) لم أقف فى شيء من الطرق الموصولة على تسميته ، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب « العتبية » حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره . قوله (وهو عنده) فى رواية أبى داود « عند رأسه » أخرجه عن سليمان ابن حرب شيخ البخارى فيه ، وكذا الاسماعيلي عن أبى خليفة عن سليمان . قوله (فأسلم) فى رواية النسائي عن إسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » . قوله (ألقاه من النار) فى رواية أبى داود وأبى خليفة « ألقاه فى من النار » وفى الحديث جواز استخدام المشرك ، وعيادته اذا مرض ، وفيه حسن العهد ، واستخدام الصغير ، وعرض الاسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفى قوله « ألقاه فى من النار » دلالة على أنه صح اسلامه ، وعلى أن الصبي اذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب (١) . وسيأتى البحث فى ذلك من حديث سمرة الطويل فى الرؤيا الآتى فى « باب أولاد المشركين » فى أواخر الجناز . ثالثها حديث ابن عباس « كنت أنا وأمى من المستضعفين » وقد تقدم الكلام عليه فى الترجمة . رابعها حديث أبى هريرة فى أن كل مولود يولد على الفطرة ، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبى هريرة منقطعاً ، ومن طريق آخر عنه عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، فالاعتماد فى المرفوع على الطريق الموصولة ، وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذى استنبطه من الحديث ، وقول ابن شهاب « لغية » بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية أى من زنا ، ومراده أنه يصلى على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لانه محكوم باسلامه تبعاً لأمه ، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه ، وقال ابن عبد البر : لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده ، واختلاف فى الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير : لا يصلى عليه حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلى ، وقال الجمهور : يصلى عليه حتى السقط إذا استهل (٢) . وقد تقدم فى « باب قراءة فاتحة الكتاب » ما يقال فى الصلاة على جنازة الصبي ، ودخل فى قوله « كل مولود » السقط

(١) فى هذه الفاتحة نظر لأنه ليس فى الحديث المذكور دلالة سريجة على أن الغلام المذكور لم يبلغ ، وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « رفع القلم عن ثلاثة » وذكر منهم الصغير حتى يبلغ . والله أعلم

(٢) الصواب شرعية الصلاة عليه وإن لم يستن ، إذا كان قد نفخ فيه الروح ، لعموم حديث « السقط يصلى عليه » وتقدم البحث فى ذلك فى ص ٢٠١ ، والله أعلم

فلذلك قيده بالاستهلال ، وهذا مصير من الزهري الى تسمية الزاني أبا لمن زنى بأمه فانه يتبعه في الاسلام ، وهو قول مالك ، وسيأتى الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في باب أولاد المشركين ، ان شاء الله تعالى

٨٠ - باب إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله

١٣٦٠ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره « أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجدته عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، قال رسول الله ﷺ لأبي طالب : يا عثم ، قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليهم وبمودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول لا إله إلا الله . فقال رسول الله ﷺ : أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فأنزل الله تعالى فيه [١١٣ التوبة] : ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية »

[الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في : ٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١]

قوله (باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله) . قال الزين بن المنير : لم يأت بجواب إذا لانه ﷺ لما قال لعنه ، قل لا إله إلا الله أشهد لك بها ، كان عتملا لأن يكون ذلك خاصا به ، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم ينفعه . ويحتمل أن يكون ترك جواب إذا ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر ، وهذا هو المعتمد . ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير برادة . وقوله في هذه الطريق « ما لم أنه عنه » أى الاستغفار ، وفي رواية الكشميني « عنك » . وقوله « فأنزل الله فيه الآية » معنى قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية كما سيأتى . وقد ثبت لغير أبي ذر « فأنزل الله فيه : ما كان للنبي » الآية

٨١ - باب الجريدة على القبر . وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان

ورأى ابن عمر رضي الله عنهما قسطاطاً على قبر عبد الرحمن فقال : انزعها يا غلام ، فأنما يؤلف عمله وقال خارجة بن زيد : رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه . وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبره وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليه . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور

١٣٦١ - **حدثنا** يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله

عنهما عن النبي ﷺ « أنه مرّ بقبرين يُعَذَّبَانِ فقال : إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ ، وما يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ : أَمَا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ ، وَأَمَا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ . ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ ، ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ صَنَعْتَ هَذَا ؟ فقال : لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا ، مَا لَمْ يَنْبَسَا »

قوله (باب الجريدة على القبر) أى وضعا أو غرزا . قوله (وأوصى بريدة الاسلى الخ) ونوع في رواية الأكثر في قبره ، وللمستمل على قبره ، وقد وصله ابن سعد من طريق موري العجلي قال : أوصى بريدة أن يوضع في قبره جریدتان ، ومات بأدنى خراسان ، قال ابن المرباط وغيره : يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرزا في ظاهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجریدتين في القبرين ، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعل في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى ﴿ كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ﴾ والأول أظهر ، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب ، وكان بريدة حل الحديث على عومه ولم يره خاصا بذينك الرجلين . قال ابن رشيد : ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما (٢) . فلذلك عقبه بقول ابن عمر : إِنَّمَا يَظْهَرُ عَمَلُهُ . قوله (ورأى ابن عمر فسقاطا على قبر عبد الرحمن) الفسقاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطاءين مهملتين هو البيت من الشعر ، وقد يطلق على غير الشعر ، وفيه لغات أخرى بتثنية الفاء وبالمثنيتين بدل الطاءين وإبدال الطاء الأولى مثناة وإدغامهما في السين وكسر أوله في الثلاثة ، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولا من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال : مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخى عائشة وعليه فسقاط مضروب ، فقال : يا غلام انزع ، فإنا يظهرك عمل . قال الغلام : تضربني مولائي . قال : كلا . فزعه . ومن طريق ابن عون عن رجل (٣) قال : قدمت عائشة ذا طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأمرت بفسقاط فضرب على قبره وولت به لإنسانا وارتحلت ، فقدم ابن عمر ، فذكر نحوه ، وقد تقدم توجيه إدخال هذا الأثر تحت هذه الترجمة . قوله (وقال خارجة ابن زيد) أى ابن ثابت الانصاري أحد ثقات التابعين ، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ . وعنه المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق ابن اسحق : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري سمعت خارجة بن زيد ، فذكره ، وفيه جواز تعلية القبر ورفع من وجه الأرض ، وقوله (رأيتني ، بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد ، وهو من خصائص أفعال القلوب . ومظعون والد عثمان بطاء معجمة ساكنة ثم مهملة ، ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجائز . قال ابن المنير في الحاشية : أراد البخاري أن الذي ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة ، وأن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه

(١) القول بالخصوصية هو الصواب ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يفرز الجريدة إلا على قبور علم تعذيب أهلها ، ولم يقل ذلك لسائر القبور ، ولو كان سنة لقله بالجميع ، ولأن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة لم يفعلوا ذلك ، ولو كان مشروعا لبادروا إليه . أما ما قلناه بريدة فهو اجتهد منه ، والاجتهاد يخطئ ويصيب ، والصواب مع من ترك ذلك كما تقدم . والله أعلم

(٢) هذا الأثر ضعيف من أجل الرجل المهم ، وعلى فرض صحته فالصواب ما قلناه ابن عمر لعموم الأحاديث الواردة على تحريم البناء على القبور ، وهي تشمل بناء القباب وغيرها ، ولأن ذلك من وسائل الشرك بالمقبور فحرم فعله كسائر وسائل الشرك . والله أعلم

بما يضر مثلاً . **قوله** (وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة) أى ابن زيد بن ثابت الخ ، وصله مسدد في مسنده الكبير وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه « حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جرة فتعرق ما دون الخى حتى تفضى الخى ، أحب إلى من أن أجلس على قبر . قال عثمان : قرأت خارجة بن زيد في المقابر ، فذكرت له ذلك ، فأخذ بيدي ، الحديث . وهذا إسناد صحيح . وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه ، وروى الطحاوى من طريق محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة ، لكن إسناده ضعيف . قال ابن رشيد : الظاهر أن هذا الأثر الذى بعده من الباب الذى بعد هذا وهو « باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله ، وكان بعض الرواة كتبته في غير موضعه . قال : وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهو الإشارة إلى أن ضرب الفسطاط إن كان لغرض صحيح كالتستر من الشمس مثلاً للخى لا لإظلال الميت فقط جاز ، وكأنه يقول : إذا أعل القبر أغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه . قال : والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من أحداث مالا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذى الميت بذلك انتهى . ويمكن أن يقال : هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة ، وإلى مناسبة بعضها لبعض ، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة ، وذكر أثر بريدة وهو يؤذن بمشروعيتها ، ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح ، وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة ، قاله الزين بن المنير . والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ، ويحاج عن أثر ابن عمر بأن ضرب الفسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله عليه السلام ، وإن كان بعض العلماء قال : إنها وافعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت ، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر « إنما يظله عمله ، يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بظليله ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحميراً له . والله أعلم . **قوله** (وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور) وصله الطحاوى من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال « لأن أطلا على رضى أحب إلى من أن أطلا على قبر ، وهذه من المسائل المختلف فيها ، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوى مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها ، قال النووي : المراد بالجلوس القعود عند الجمهور ، وقال مالك : المراد بالقعود الحدث ، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وهو يوم انفراد مالك بذلك ، وكذا أوهمه كلام ابن الجوزى حيث قال : جمهور الفقهاء على الحرابة خلافاً لمالك ، وصرح النووي في « شرح المذهب » بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور ، وليس كذلك ، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوى واحتج له بأثر ابن عمر المذكور ، وأخرج عن علي بن نحوه ، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث غانط أو بول ، ورجال إسناده ثقات . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الانصارى مرفوعاً « لا تقعدوا على القبور ، وفي رواية له عنه « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متسكى على قبر فقال :

لا تؤذ صاحب القبر، إسناده صحيح، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقة، ورد ابن حزم التأويل المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده» قال: وما عهدنا أحدا يقعد على ثيابه للغائط، فدل على أن المراد القعود على حقيقة. وقال ابن بطال: التأويل المذكور بعيد، لأن الحديث على القبر أجمع من أن يكره، وإنما يكره الجلوس المتعارف^(١). قوله (حدثنا يحيى) قال أبو على الجبائي: لم أراه منسوبا لاحد من المشايخ. قلت: قد نسب أبو نعيم في «المستخرج» يحيى بن جعفر، ويحزم أبو مسعود في «الاطراف» وتبعه المزي بأنه يحيى بن يحيى، ووقع في رواية أبي على بن شبيب عن الفربري «حدثنا يحيى بن موسى» وهذا هو المعتمد. وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مفتح بعون الله تعالى. والله أعلم

٨٢ - باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله

(يخرجون من الأجداث): الأجداث القبور. (بُعِثَتْ): أثيرت. بُعِثَتْ حَوْضِي: أى جعلت أسفله أعلاه. الإيفاض: الإسراع. وقرأ الأعمش (إلى نصب): إلى شيء منصوب يستقيقون إليه. والنصب واحد، والنصب مصدر. يوم الخروج من القبور (ينسلون): يخرجون

١٣٦٢ - حدثنا عثمان قال حدثني جرير عن منصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه قال «كنا في جنازة في بقيع الرقيد، فأتانا النبي ﷺ فقمنا، وقعدنا حوله، ومعه مخصرة. فنكس فجعل ينكس بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، ما من نفس منقوسة إلا كتبت مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة. فقال رجل: يا رسول الله، أفلا تتكلم على كتابنا وندع العمل، فمن كان ميتا من أهل السعادة فيصير إلى عمل أهل السعادة، وأما من كان ميتا من أهل الشقاوة فيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: أما أهل السعادة فيميسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاوة فيميسرون لعمل الشقاوة. ثم قرأ (فأما من أعطى واتقى) الآية»

[الحديث ١٣٦٢ - أطرافه في: ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٦٢٩٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢]

قوله (باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله) كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره، ويحمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك. قوله (يخرجون من

(١) ويؤيده ما ذهب إليه الجمهور من النهي عن القعود على القبور مطلقا ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه». وهذا الحديث الصحيح وما جاء في مناه يدل على تحريم تخصيص القبور والبناء عليها، لأن ذلك من تعظيمها وهو من وسائل الشرك كما وقع ذلك في كثير من الأمصار. فالواجب على أهل العلم وعلى جميع المسلمين إنسكلوه والتحذير منه. وإذا كان البناء على القبر مسجدا صارت المعصية أعظم، والوسيلة به إلى الشرك أظهر، ولهذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن من اتخذ القبور مساجد وقال عليه الصلاة والسلام «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»

الاجداث : الاجداث القبور) أى المراد بالاجداث فى الآيه القبور . وقد وصله ابن أبى حاتم وغيره من طريق قتادة والسدى وغيرهما ، واحدهما حدث بفتح الجيم والمهمله . قوله (بعثت : اثرت . بعثت حوضى : جعلت أسفله أعلاه) هذا كلام أبى عبيدة فى « كتاب المجاز » . وقال السدى : بعثت أى حركت ، فخرج ما فيها . ورواه ابن أبى حاتم . قوله (الايفاض) بيا . تحتانية ساكنة قبلها كسرة وباء . ومعجمة (الاسراع) كذا قال الفراء فى « المعانى » . وقال أبو عبيدة : يوفضون أى يسرعون . قوله (وقرأ الأعشى : إلى نصب) يعنى بفتح النون كذا الأكثر ، وفى رواية أبى ذر بالضم ، والاول أصح . وكذا ضبطه الفراء عن الأعشى فى « كتاب المعانى » ، وهى قراءة الجمهور . وحكى الطبرانى أنه لم يقرأه بالضم الا الحسن البصرى . وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك ، ونقلها غيره عن مجاهد وأبى عمران الجونى . وفى « كتاب السبعة » لابن مجاهد : قرأها ابن عامر بضمين ، يعنى بلفظ الجمع . وكذا قرأها حفص عن عاصم . ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعشى بالذكر لأنه كوفى ، وكذا عاصم فى انفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ . قال أبو عبيدة : النصب بالفتح هو العلم الذى نصبوه ليعبدوه ، ومن قرأ نصب بالضم فهى جماعة مثل رهن ورهن . قوله (يوفضون الى شئ . منصوب : يستيقنون) قال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى حدثنا مسلم بن إبراهيم عن قرعة عن الحسن فى قوله (الى نصب يوفضون) أى يتندرون أيهم يستله أول . قوله (والنصب واحد والنصب مصدر) كذا وقع فيه ، والذي فى « المعانى للفراء » ، النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الانصاب . وكان التغيير من بعض النقلة . قوله (يوم الخروج من قبورهم) أى خروج أهل القبور من قبورهم . قوله (وينسلون يخرجون) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة ، وسيأتى له معنى آخر إن شاء الله تعالى . وفى نسخة الصغاني بعد قوله (يخرجون) : من النسلان . وهذه التفسيرات أوردها لتعلقها بذكر القبر استطرادا ، ولها تعلق بالموعظة أيضا . قال الزين بن المنير : مناسبة لإيراد هذه الآيات فى هذه الترجمة للإشارة الى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير الى القبور ثم الى النشر لاستيفاء العمل . ثم أورد المصنف حديث على بن أبى طالب مرفوعا « ما من نفس منقوسة إلا كتبت مكانها من الجنة والنار » الحديث . وسيأتى مبسوطا فى تفسير (والليل اذا يغشى) ، وهو أصل عظيم فى إثبات القدر . وقوله فيه « اعملوا » مجرى مجرى أسلوب الحكيم ، أى الزموا ما يجب على العبد من العبودية ، ولا تصرفوا فى أمر الربوبية . وعثمان شيخه هو ابن أبى شيبة ، وجريه هو ابن عبد الحميد . وموضع الحاجة منه « فقعده وقعدنا حوله » . وقوله « فقال رجل ، هو عمر أو غيره كاسيأتى إن شاء الله تعالى

٨٣ - باب ما جاء فى قاتل النفس

١٣٦٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن أبى قلابة عن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف بملء غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ، ومن قتل نفسه بمحبة جندب به فى نار جهنم »

[الحديث ١٣٦٣ - أطرافه فى : ٤١٧١ ، ٤٨٤٣ ، ٦٠٤٧ ، ٦١٠٠ ، ٦٦٥٢]

١٣٦٤ - وقال حجاج بن منهال **حدثنا** جرير بن حازم عن الحسن « **حدثنا** جندب رضى الله عنه فى هذا

المسجد فما نسينا وما تخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال : كان برجل جراح فقتل نفسه ، فقال الله :
بذكرني عبدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة »

[الحديث ١٣٦٤ - طرفه في : ٣٤٦٣]

١٣٦٥ - حدثنا أبو اليان أخيراً شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال : قال النبي ﷺ « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يقطعنها يقطعنها في النار »

[الحديث ١٣٦٥ - طرفه في : ٥٧٧٨]

قوله (باب ما جاء في قاتل النفس) قال ابن رشيد : مقصود الترجمة حكم قاتل النفس . والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأولى ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بافاته نفسه . قال ابن المنير في الحاشية : عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مهمة كأنه ينبه على طريق الاجتهاد . وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، ومقتضاه أن لا يصلى عليه ، وهو نفس قول البخاري . قلت : لعن البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن (١) من حديث جابر بن سمرة « أن النبي ﷺ أتى رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، وفي رواية للنسائي « أما أنا فلا أصلي عليه » ، ولكنه لما لم يكن على شرطه أو ما إليه هذه الترجمة وأورد فيها ما يشبه من قصة قاتل نفسه ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ثابت بن الضحاك فيمن قتل نفسه بحديدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الإيمان والنذور ، وخالد المذكور في إسناده هو الخذاء . ثانياً حديث جندب ، وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه « قال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم ، وقد وصله في ذكر بني إسرائيل فقال « حدثنا محمد حدثنا حجاج بن منهال ، فذكره . وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه واسطة ، لكنه أورد هنا مختصراً وأورد هناك مبسوطاً فقال في أوله « كان فيمن كان قبلكم رجل ، وقال فيه « لجرح فأخذ سكيناً فخر بها يده فارقاً الدم حتى مات ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، ولم أقف على تسمية هذا الرجل . ثالثاً حديث أبي هريرة مرفوعاً « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يقطعنها يقطعنها في النار ، وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه . وقد أخرجه أيضاً في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً ، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره واقتضاه « فهو في نار جهنم خالدًا مخلداً فيها أبداً ، وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم من قال بتخليده أصحاب المعاصي في النار ، وأجلب أهل السنة عن ذلك بأجوبة : منها توهم هذه الزيادة ، قال الترمذي بعد أن أخرجه : رواه محمد بن مجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكر « خالدًا مخلداً ، وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير إلى رواية الباب قال : وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون ، وأجلب غيره بحمل ذلك على من استحله ، فانه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ ، وحقيقته غير مرادة . وقيل : المعنى أن هذا جزاؤه ، لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلداً فيها إلى أن يشاء الله . وقيل : المراد

(١) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه باللفظ المذكور كما ذكره الشارح في بلوغ المرام . والله أعلم

بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول بخالد مدة معينة ، وهذا أبعد ما . وسيأتى له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى . واستدل بقوله ، الذى يطعن نفسه يطعن فى النار ، على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء بمقاب الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف (١)

(تنبيه) : قوله فى حديث الباب ، يطعن ، هو بضم العين المهملة كذا ضبطه فى الأصول

٨٤ - باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين

رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٣٦٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ : « لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولَ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصَلْ عَلَى ابْنِ أَبِي وَقْدٍ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا - أَعَدُّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ - فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : أَخْرَعْ عَنِّي يَا عُمَرُ . فَلَمَّا كَثُرَتْ عَلَيْهِ قَالَ : إِنِّي خَيْرٌ فَاخْتَرْتُ . لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا . قَالَ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ انصَرَفَ ، فَلَمْ يَمْسُكْ إِلَّا بِسِيرَةٍ حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ (وَلَا تَصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا - إِلَى - وَمَنْ فَاسِقُونَ) قَالَ : فَجِئْتُ بَعْدُ مِنْ جِرَاتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ »

[الحديث ١٣٦٦ - طرفه فى : ٦٧١ ،]

قوله (باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين) قال الزين بن المنير : عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين لينبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها ، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة ، فقد تكون العبادة طاعة من وجه معصية من وجه . والله أعلم . **قوله** (رواه ابن عمر عن النبي ﷺ) كأنه يشير الى حديثه فى قصة الصلاة على عبد الله بن أبي أيضا ، وقد تقدم فى باب القميص الذى يكف ، ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، وسيأتى من هذا الوجه أيضا فى التفسير

٨٥ - باب ثناء الناس على الميت

١٣٦٧ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثَمُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثَمُوا عَلَيْهَا شَرًّا ، فَقَالَ نَبِيُّ وَجِبَتْ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ : هَذَا أَثَمْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ »

(١) هذا من الشارح غريب ، والصواب أنه استدلال جيد ، ويدل عليه قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وقوله تعالى « وإن عاقبتهم فاعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من رضى رأس اليهودى التى رضى رأس الجارية . والأدلة فى ذلك كثيرة . والله أعلم

الجنة ، وهذا أنفتم عليه شرأ فوجبت له النار . أنتم شهداء الله في الأرض »
[الحديث ١٣٦٧ - طرفه في : ٢٦٤٣]

١٣٦٨ - **حديث** عفان بن مسلم حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « قدمت المدينة - وقد وقع بها مرض - فجلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فرت بهم جنازة فأنني على صاحبها خيرا ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مر بأخرى فأنني على صاحبها خيرا ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مر بالثالثة فأنني على صاحبها شرأ ، فقال : وجبت . فقال أبو الأسود : قلت وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . فقلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . فقلنا : واثنان ؟ قال : واثنان . ثم لم نسأله عن الواحد »

[الحديث ١٣٦٨ - طرفه في : ٢٦٤٣]

قوله (باب ثناء الناس على الميت) أي مشروعيته وجوازه مطلقا ، بخلاف الحي فانه منهي عنه إذا أفنى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . **قوله** (مر) بضم الميم على البناء للجهمول . **قوله** (فأنتموا عليها خيرا) في رواية النضر بن أنس عن أبيه عند الحاكم : كنت قاعدا عند النبي ﷺ فر بجنازة فقال : ما هذه الجنازة ؟ قالوا : جنازة فلان الغلاني ، كان يحب الله ورسوله ، ويعمل بطاعة الله ويسمى فيها . وقال ضد ذلك في التي أنتموا عليها شرا . ففيه تفسير ما أبهم من الخير والشر في رواية عبد العزيز . وللحاكم أيضا من حديث جابر : فقال بعضهم لنعم المرء ، لقد كان عفيفا مسلما ، وفيه أيضا : فقال بعضهم بئس المرء كان ، ان كان لفظا غايضا . **قوله** (وجبت) في رواية اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عند مسلم : وجبت وجبت وجبت ، ثلاث مرات . وكذا في رواية النضر المذكورة ، قال النووي : والتكرار فيه لتأكيد الكلام المهم ليحفظ ويكون أبلغ . **قوله** (فقال عمر) زاد مسلم : فداء لك أبي وأمي ، وفيه جواز قول مثل ذلك . **قوله** (قال : هذا أنفتم عليه خيرا فوجبت له الجنة) فيه بيان لأن المراد بقوله : وجبت ، أي الجنة لذى الخير ، والنار لذى الشر ، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب ، والاصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل الثواب فضله ، والعقاب عدله ، لا يسأل عما يفعل . وفي رواية مسلم : من أنفتم عليه خيرا وجبت له الجنة ، ونحوه للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وهو أبين في العموم من رواية آدم ، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه ، وإنما هو خبر عن حكم أعله الله به . **قوله** (أنتم شهداء الله في الأرض) أي المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم . قال : والصواب أن ذلك يختص بالثقات والمتقين انتهى . وسيأتي في الشهادات بلفظ : المؤمنون شهداء الله في الأرض ، ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة : إن بعضكم على بعض شهيد ، وسيأتي مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال النووي : والظاهر أن الذي أنتموا عليه شرا كان من المنافقين . قلت : يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة باسناد صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذي أنتموا عليه شرا ، وصلى على الآخر . **قوله** (حدثنا عفان) كذا الأكثر . وذكر أصحاب

الأطراف أنه أخرجه قائلا فيه ، قال عفان ، وبذلك جزم البيهقي . وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به ، ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** (حدثنا داود بن أبي الفرات) هو بلفظ النهر المشهور ، واسمه عمرو ، وهو كندى من أهل مرو . ولهم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جده وهو أنجمي من أهل المدينة ، أقدم من الكندى . **قوله** (عن أبي الأسود) هو الدليل التابعي الكبير المشهور ، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا . وقد حكى الدارقطني في «كتاب التتبع» عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما بروى عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود . قلت : وابن بريدة ولد في عهد عمر ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب ، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة (١) فعليه أخرجه شاهدا واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله والله أعلم . **قوله** (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض) زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود ، وهم يموتون موتا ذريما ، وهو بالذال المعجمة أى سريما . **قوله** (فأثنى على صاحبها خيرا) كذا في جميع الأصول «خيرا» بالنصب ، وكذا «شرا» وقد غلط من ضبط أثنى بفتح الهمزة على البناء للفاعل فانه في جميع الأصول مبنى للفعول ، قال ابن التين : والصواب الرفع وفي نصبه بعد في اللسان . ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أفيم مقام المفعول الأول وخيرا مقام الثاني ، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه . وقال النووي : هو منصوب بنزع الخافض ، أى أثنى عليها بخير . وقال ابن مالك : «خيرا» صفة لمصدر محذوف فأقيمت مقامه فنصبت ، لأن «أثنى» مسند الى الجار والمجرور . قال : والتفاوت بين الاسناد الى المصدر والاسناد الى الجار والمجرور قليل . **قوله** (فقال أبو الأسود) هو الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (فقلت : وما وجبت) هو معطوف على شيء مقدر ، أى قلت هذا شيء عجيب ، وما معنى قولك لكل منهما وجبت مع اختلاف الثناء بالخير والشر . **قوله** (قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم الخ) الظاهر أن قوله «أيما مسلم» هو المقول حينئذ يكون قول عمر لكل منهما وجبت ، قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله ﷺ «أدخله الله الجنة» ، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس ، والأول أظهر ، وعرف من القصة أن المثنى على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد ، وكذا في قول عمر «قلنا وما وجبت» إشارة الى أن السائل عن ذلك هو غيره . وقد وقع في تفسير قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبي بن كعب سأل عن ذلك . **قوله** (قلنا وثلاثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلا ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلا قطعيا بل هو في مقام الاحتمال . **قوله** (ثم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير : إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعادا منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء الى الاكتفاء بالتزكية واحد . كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدلل به المصنف على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان كما سيأتى في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قال الداودي : المتعبر في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة لأن شهادة

(١) ظاهر كلام المزي في (التهذيب) والشارح في (تهذيب التهذيب) في ترجمة أبي الأسود وترجمة عبد الله المذكور أن عبد الله قد سمع من أبي الأسود ، ولم ينقل عن أحد أنه لم يسمع منه ، وذلك هو ظاهر صحيح البخاري هنا ، لأنه لا يكتفى بالمعاصرة . والله أعلم

العدو لا قبل . وفي الحديث فضيلة هذه الأمة ، وإعمال الحكم بالظاهر . ونقل الطيبي عن بعض شراح « المصابيح » قال : ليس معنى قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ، ولا العكس ، بل معناه أن الذي أنتموا عليه خيرا رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة ، وبالعكس . وتعقبه الطيبي بأن قوله « وجبت » بعد الثناء حكم عقب وصفا مناسبا فأشعر بالعلية . وكذا قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » لأن الإضافة فيه للتحريف لأنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتزكية للأمة بعد أداء شهادتهم ، فينبغي أن يكون لها أثر . قال : وإلى هذا يومى قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ الآية . قلت : وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية ، أخرجه الحاكم . وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في التفسير ، وفيه أن الذي قال للنبي ﷺ « ما قولك وجبت » هو أن بن كعب . وقال النووي : قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أنتمى عليه أهل الفضل . وكان ذلك مطابقا للواقع . فهو من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه . قال : والصحيح أنه على عمومته وأن من مات منهم فألمه تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة سواء كانت أعماله تقتضى ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا إلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس مرفوعا « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يعلمون منه إلا خيرا إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون » ولأحد من حديث أبي هريرة نحوه وقال « ثلاثة » بدل أربعة وفي أسناده من لم يسم ، وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ، وقد وقع في رواية النضر المثار إليها أولا في آخر حديث أنس « إن الله ملائكة تنطق على ألسنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر ، واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة . وسيأتى البحث عن ذلك في « باب النهى عن سب الأموات » آخر الجنائز ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستفاعة ، وأن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبلها قبل الاستفصال . وفيه استعمال الثناء في الشر للمؤاخاة والمساكنة ، وحقيقته إنما هي في الخير . والله أعلم

٨٦ - باب ما جاء في عذاب القبر ، وقوله تعالى [الأنعام ٩٣] :

﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسُطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾ هو الهوان . والهوان الرفق . وقوله جل ذكره [التوبة ١٠١] : ﴿ سَتُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ وقوله تعالى [غافر ٤٥] : ﴿ وَحَاقَ بِالْأَلْفِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾

١٣٦٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سميد بن عبيدة عن البراء بن عازب

رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا أُمِّدَ المؤمنُ في قبره أُنِيَ نَمٌّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ »

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا ، وَزَادَ ﴿ يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

[الحديث ١٢٦٩ - طرفه في : ٤٦٩٩]

١٣٧٠ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ قَالَ « أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَالِبِ فَقَالَ : وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا . قِيلَ لَهُ : تَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ قَالَ : مَا أَتَمُّ بِاتِّمَاعِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَحْيِيُونَ »

[الحديث ١٣٧٠ - طرفه في : ٣٩٨٠ ، ٤٠٢٦]

١٣٧١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقٌّ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾ »

[الحديث ١٣٧١ - طرفاه في : ٣٩٧٩ ، ٣٩٨١]

١٣٧٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَ : نَعَمْ ، عَذَابُ الْقَبْرِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَوةٍ إِلَّا تَقَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . زَادَ غُنْدَرٌ : « عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ »

١٣٧٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ . فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَجَّ الْمُسْلِمُونَ صَجَّةً »

١٣٧٤ - **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْ أَصْحَابِهِ - وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قُرْعَ نِصَالِهِمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيَقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ لِحَمْدِ ﷺ . فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ . فَيَقَالُ لَهُ : انْظُرْ إِلَى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ ، قَدْ أَبْدَلَاكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا » قَالَ قَتَادَةُ : وَذُكِرْنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ « وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيَقَالُ لَهُ :

ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس. فيقال: لا دريت ولا نلت. ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمها من يليه غير الثقلين»

قوله (باب ما جاء في عذاب القبر) لم يتعرض المصنف في الترجمة ليكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد ، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين ، وكأنته تركه لأن الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتقلد الحكم في ذلك واكتفى بإثبات وجوده ، خلافا لمن نفاه مطلقا من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما ، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له . وذهب بعض المعتزلة كالجلياني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين ، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضا . قوله (وقوله تعالى) بالجر عطفا على عذاب القبر ، أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة . وكان المصنف قدم ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكره في القرآن ، خلافا لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الأحاد . فأما الآية التي في الأنعام فروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم) قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأديبارهم انتهى . ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأديبارهم) وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة ، وإنما أضيف العذاب إلى القبر ليكون معظمه يقع فيه ، ولكون الغالب على الموتى أن يقبروا ، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن ، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله . قوله (وقوله جل ذكره : سنعذبهم مرتين) وروى الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط أيضا من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال : خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال : اخرج يا فلان فانك مذاق ، فذكر الحديث ، وفيه : ففضح الله المنافقين ، فهذا العذاب الأول ، والعذاب الثاني عذاب القبر . وروى أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه ، ومن طريق محمد بن ثور عن معمر عن الحسن : عذاب الدنيا وعذاب القبر ، وعن محمد بن إسحق قال : بلغني ، فذكر نحوه . وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافا عن غير هؤلاء : والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر ، والآخرى تحتل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك . قوله (وقوله تعالى (وحاق بال فرعون) الآية) روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن هزيل ابن شرحبيل قال : أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها . ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه ، وليث ضعيف ، وسيأتي بعد بابين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة . قال القرطبي : الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر . وقال غيره : وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسرا مبينا ، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقا لا على من خصه بالكفار . واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد ، وهو قول أهل السنة كما سيأتي . واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى (أخرجوا أنفسهم) والمراد الأرواح ، وهي مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وسنأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى (ويسألونك عن الروح) الآية . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث

م - ۳۰ ج ۳ * فتح الباری

البراء في قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة ، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلقمة ، وبالسباع بين علقمة وسعد بن عبيدة . **قوله** (إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد) في رواية الحموي والمستمل ثم يشهد ، هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ ، وقد أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ آيين من لفظه قال : ان المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمدا في قبره فذلك قوله الخ ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ « أن النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال : إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمدا رسول الله ، الحديث . **قوله** في الطريق الثانية (بهذا وزاد) يثبت الله الذين آمنوا) نزلت في عذاب القبر) يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة ، وليس كذلك ، وإنما هو بالمعنى ، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث ، وبقية عندهم « يقال له من ربك ؟ فيقول : ربى الله ونبي محمد ، ، والقدر المذكور أيضا أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيشمة عن البراء ، وقد اختصر سعد وخيشمة هذا الحديث جدا ، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن خيشمة فزاد فيه « ان كان صالحا وفق ، وان كان لا خير فيه وجد أبه ، وفيه اختصار أيضا وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولا مبينا أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في أوله « استعينوا بالله من عذاب القبر ، وفيه « فترد روحه في جسده ، وفيه « فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربى الله . فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : ديني الاسلام . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله . فيقولان له : وما يدريك ؟ فيقول : قرأت القرآن ككتاب الله فأمّنت به وصدقت . فذلك قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ ، وفيه « وان الكافر تعاد روحه في جسده ، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، الحديث . وسيأتى نحو هذا في حديث أنس سادس أحاديث الباب ، ويأتى السلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . قال الكرماني : ليس في الآية ذكر عذاب القبر ، قلعله سمي أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليبا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف ، ولأن القبر مقام الهول والوحشة ، ولأن ملاقات الملائكة بما يهاب منه ابن آدم في العادة . ثانيا حديث ابن عمر في قصة أصحاب القليب قلب بدر وفيه قوله ﷺ « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، أوردته هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا في المغازي . وصالح المذكور في الإسناد هو ابن كيسان . ثالثا حديث عائشة قالت « إنما قال النبي ﷺ لأنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق ، وهذا مصير من عائشة الى رد رواية ابن عمر المذكورة ، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه . وأما استدلالها بقوله تعالى ﴿انك لا تسمع الموتى﴾ فقالوا معناها لا تسمعهم سماعا ينفعهم ، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله . وقال السهيلي : عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ ، فغيرها من حضر أحفظ لفظ النبي ﷺ ، وقد قالوا له « يا رسول الله أتخطب قوما قد جيفوا ؟ فقال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رد وسهم كما هو قول الجمهور ، أو بأذان الروح على رأى من يوجه السؤال الى الروح من غير رجوع الى الجسد . قال : وأما الآية فانها كقوله تعالى ﴿ أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى ﴾ أى إن الله هو الذى يسمع ويهتدى انتهى . وقوله : إنها لم تحضر صحيح ، لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت

ذلك من حضره أو من النبي ﷺ بعد . ولو كان ذلك قادحا في روايتها لقدح في رواية ابن عمر فانه لم يحضر أيضا ، ولا مانع أن يكون النبي ﷺ قال اللفظين معا فانه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين : لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكن إذا أراد الله لإسماع ما ليس من شأنه السماع لم يتمتع كقوله تعالى (إنا عرضنا الأمانة) الآية ، وقوله (فقال لها وللارض انثيا طوعا أو كرها) الآية . وسيأتى في المغازى قول قتادة : إن الله أحيام حتى سمعوا كلام نبيه توبيخا ونقمة انتهى . وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط ، وأن الله يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلذ ويألم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعضه كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه . والحامل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إلقاء ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالصلوب . وجوابهم أن ذلك غير متمتع في القدرة ، بل له نظير في العادة وهو النائم فانه يجد لذة وألما لا يدركه جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألما أو لذة ما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لئلا يتدافقوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء الله . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله « انه ليسمع خفق نعالهم » وقوله « تختلف أضلاعه أضمة القبر » وقوله « يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق » وقوله « يضرب بين أذنيه » وقوله « فيقعدانه » وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الافاقة ، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم . (تنبيه) : وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القلب وتوبيخه لهم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القلب وقعت وقت المسألة وحينئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد ، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر المستول يعذب ، وأما إنكار عائشة فمحتمل على غير وقت المسألة فينتق الخبران . ويظهر من هذا التقرير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم . رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية . قوله (سمعت الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء سليم بن الأسود المخارب . قوله (عن أبيه) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن أشعث « سمعت أبي » . قوله (أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات « دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فتالتا : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم ، وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول لهما مجازا ، والإفراد يحمل على المتكلمة . ولم أقف على اسم واحدة منهما . وزاد في رواية أبي وائل « فكذبتهما » ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على امرأة من اليهود وهي

نقول : هل شعرت أنكم تقتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله ﷺ وقال : إنما يفتن يهود . قالت عائشة : فلبننا ليالي ، ثم قال رسول الله ﷺ : هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تقتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت رسول الله ﷺ يستعيد من عذاب القبر ، وبين هاتين الروايتين مخالفة ، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية ، وفي الأول أنه أقرها . قال النووي تبعا للطحاوي وغيره : هما قصتان ، فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة الأولى ، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة ، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الانسكار الأول ، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل باتبائه انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أنه ﷺ كان يتعوذ سرا فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به انتهى . وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم ، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر ، في الكسوف من طريق عمرة عن عائشة ، ان يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أنعذب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ عائذا بالله من ذلك . ثم ركب ذات غدادة مركبا تخسفت الشمس ، فذكر الحديث ، وفي آخره : ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر ، وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه ﷺ لم يكن علم بذلك . وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة : ان يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة اليها شيئا من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وقال الله عذاب القبر . قالت : فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيامة . ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادى بأعلى صوته : أيها الناس استعيذوا بالله من عذاب القبر ، فان عذاب القبر حق ، وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ﴾ والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأول بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ، ثم أعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم لجزم به وحذر منه وبالف في الاستعاذة منه تعليقا لأمرته وإرشادا ، فانتفى التمارض بحمد الله تعالى . وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة ففيها اختلاف سيأتى ذكره آخر الباب . قوله (قال نعم عذاب القبر) كذا الأكثر ، زاد في رواية الحموي والمستمل « حق » ، وليس بجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق : زاد غندر « عذاب القبر حق » ، فتبين أن لفظ « حق » ليست في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة ، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك . وقد أخرج طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . (تنبيه) : وقع قوله « زاد غندر الخ » في رواية أبي ذر وحده ، ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو غلط . خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورده مختصرا جدا بلفظ « قام رسول الله ﷺ خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء » ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجّة ، وهو مختصر ، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجّة « حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ » ، فلما سكّ

ضجيجهم قلت لرجل قريب مني : أى بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه ؟ قال قال : قد أوحى الى أنسكم تقتنون في القبور قريبا من فتنة الدجال ، انتهى . وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه ، وفيه من الزيادة « يؤتى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ، الحديث ، فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه . وأخرجه في كتاب الجمعة من طريق فاطمة أيضا وفيه أنه « لما قال أما بعد لفظ نسوة من الانصار ، وأنها ذهبت لتسكتبن فاستفهمت عائشة عما قال ، فيجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت الى الاستفهام مرتين ، وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني . ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك الى الآن . ولاحد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعا « اذا دخل الإنسان قبره فان كان مؤمنا احتق به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام ، فيناديه الملك : اجلس ، فيجلس فيقول : ما تقول في هذا الرجل محمد ؟ قال : أشهد أنه رسول الله . قال : على ذلك عشت وعليه مت ، وعليه تبعث ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الحديث الذى يليه . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم ، ووقع في بعض النسخ هنا « زاد غندر عذاب القبر ، وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذى قبله ، وأما حديث أسماء فلا رواية لغندر فيه . سادس أحاديث الباب حديث أنس ، وقد تقدم بهذا الاسناد في « باب خفق النعال ، وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل البصرى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله (إن العبد إذا وضع في قبره) كذا وقع عنده مختصرا ، وأوله عند أبي داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند « ان نبي الله ﷺ دخل نخلابني النجار ، فسمع صوتا ففرح فقال : من أصحاب هذه القبور ؟ قالوا : يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية . فقال : تتوّدوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال . قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : إن العبد ، فذكر الحديث ، فأفاد بيان سبب الحديث . قوله (وانه ليسمع قرع نعالهم) زاد مسلم « اذا انصرفوا ، وفي رواية له « يأتيه ملكان ، زاد ابن حبان والترمذى من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة « أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير ، وفي رواية ابن حبان « يقال لها منكر ونكير ، زاد الطبرانى في الأوسط من طريق أخرى عن أبي هريرة « أعينهما مثل قدور النحاس ، وأنيابهما مثل صياصى البقر ، وأصواتهما مثل الرعد ، ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطنان في أشعارهما ، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها ، وأورد ابن الجوزى في « الموضوعات ، حديثا فيه « ان فيهم رومان وهو كبيرهم ، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير ، وان اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير . قوله (فيقعدانه) زاد في حديث البراء فتعاد روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب ، وزاد ابن حبان من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، فاذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجله . فيقال له : اجلس ، فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب ، زاد ابن ماجه من حديث جابر « فيجلس فيمسح عينيه ويقول : دعوني أصلى . . قوله (فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد) زاد أبو داود في أوله « ما كنت تعبد ؟ فان هداه الله قال : كنت أعبد الله . فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ، ولاحد من حديث عائشة « ما هذا الرجل الذى كان فيكم ، وله من حديث أبي سعيد « فان كان مؤمنا قال : أشهد ان لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله .

فيقال له : صدقت ، زاد أبو داود ، فلا يسأل عن شيء غيرهما ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في العلم والطهارة وغيرهما ، فلما المؤمن أو الموقن فيقول : محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمننا واتبعنا . فيقال له : ثم صالحا ، وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور ، فيقال له : ثم نومة العروس ، ثم يكون في أحل نومة نامها أحد حتى يبعث ، وللترمذى في حديث أبي هريرة ، ويقال له : ثم ، فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ، ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة ، ويقال له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث أن شاء الله . **قوله** (فيقال له : انظر الى مقعدك من النار) في رواية أبي داود ، فيقال له : هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فأبدلك الله به بيتا في الجنة . فيقول : دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي ، فيقال له : اسكت ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، كان هذا منزلك لو كبرت بربك ، ولابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد صحيح ، فيقال له : هل رأيت الله ؟ فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله ، فتفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضا فيقال له : انظر الى ما وقاك الله ، وسيأتي في أواخر الرقاق من وجه آخر عن أبي هريرة ، لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا ، وذكر عكسه . **قوله** (قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره) زاد مسلم من طريق شيبان عن قتادة ، سبعون ذراعا ، ويملا خضرا الى يوم يبعثون ، ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة . وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد ، ويفسح له في قبره ، وللترمذى وابن حبان من حديث أبي هريرة ، فيفسح له في قبره سبعين ذراعا ، زاد ابن حبان ، في سبعين ذراعا ، . وله من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويرحب له في قبره سبعون ذراعا ، وينور له كالقمر ليلة البدر ، وفي حديث البراء الطويل ، فينادى مناد من السماء : إن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له بابا في الجنة وألبسوه من الجنة . قال فيأتيه من روحها وطيبها ، ويفسح له فيها مد بصره ، زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ، فيزداد غبطة وسرورا ، فيعاد الجلد الى ما بدأ منه وتجعل روحه في نسمة طائر يملق في شجر الجنة ، ^(١) . **قوله** (وأما المنافق والكافر) كذا في هذه الطريقين بواو العطف ، وتقدم في باب خفق النعال ، بها ، وأما الكافر أو المنافق ، بالشك ، وفي رواية أبي داود ، وإن الكافر إذا وضع ، وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة ، وكذا في حديث البراء الطويل ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، وإن كان كافرا أو منافقا ، بالشك ، وله في حديث أسماء ، فإن كان فاجرا أو كافرا ، وفي الصحيحين من حديثها ، وأما المنافق أو المرتاب ، وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذى ، وأما المنافق ، وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي هريرة عند ابن ماجه ، وأما الرجل السوء ، وللطبراني من حديث أبي هريرة ، وإن كان من أهل الشك ، فاختلفت هذه الروايات لفظا وهي مجتمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يسأل ، ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محقا وإن مبطلا ، ومستندهم في ذلك ما رواه

(١) خرج الامام أحمد عن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : نسمة المؤمن طائر يملق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه . قال الحافظ ابن كثير في اسناد هذا الحديث : انه إسناد صحيح عزيز عظيم . قال : ومعنى « يملق » أي يأكل . وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود مرفوعا : أرواح الشهداء في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث شاءت ، ثم تأوي الى تلك القناديل ، الحديث . والله أعلم

عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال : إنما يفتن رجلان : مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه ، وهذا موقوف . والاحاديث الناصة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول ، وجزم الترمذي الحكيم بأن الكافر يسأل ، واختلف في الطفل غير المميز فحزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلقن . واختلف أيضا في النبي هل يسأل ، وأما الملك فلا أعرف أحدا ذكره ، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يختص بمن شأنه أن يفتن ، وقد مال ابن عبد البر الى الأول وقال : الآتي تذل على أن الفتنة لمن كان منسوباً الى أهل القبلة ، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل عن دينه . وتعقبه ابن القيم في «كتاب الروح» وقال : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم ، قال الله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويصل الله الظالمين ﴾ وفي حديث أنس في البخاري « وأما المنافق والكافر ، يواو العطف ، وفي حديث أبي سعيد « فان كان مؤمناً - فذكره وفيه - وان كان كافراً ، وفي حديث البراء « وان الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا - فذكره وفيه - فيأتيه منكر ونكير ، الحديث أخرجه أحمد هكذا ، قال : وأما قول أبي عمر : فأما الكافر الجاحد فليس من يسأل عن دينه ، فجوابه أنه نفي بلا دليل ، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه ، قال الله تعالى ﴿ فلنسلأن الذين أرسل اليهم ولنسلأن المرسلين ﴾ وقال تعالى ﴿ فوردك لنسألهم أجمعين ﴾ لكن للنافي أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة . قوله (فيقول لا أدري) في رواية أبي داود المذكورة « وان الكافر اذا وضع في قبره أتاه ملك فينتهره فيقول له : ما كنت تعبد ، وفي أكثر الاحاديث « فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل » وفي حديث البراء « فيقولان له من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، وهو أتم الاحاديث سياقا . قوله (كنت أقول ما يقول الناس) في حديث أسماء « سمعت الناس يقولون شيئا فقلت ، وكذا في أكثر الاحاديث . قوله (لا دريت ولا تليت) كذا في أكثر الروايات بمشاة مفتوحة بعد هاء لام مفتوحة وتحتانية ساكنة ، قال ثعلب : قوله « تليت » أصله تلوت ، أي لا فهمت ولا قرأت القرآن ، والمعنى لا دريت ولا اتبع من يدرى ، وإنما قاله بالياء لمواخاة دريت . وقال ابن السكيت : قوله « تليت » إتباع ولا معنى لها ، وقيل صوابه ولا اتليت بزيادة همزتين قبل المشاة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أي ما استطعت ، حكى ذلك عن الأصمعي ، وبه جزم الخطابي . وقال الفراء : أي قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية ثم أنت لا تدري وقال الأزهري : الآلو يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة . وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية « لا دريت ولا اتليت » بزيادة ألف وتسكين المشاة كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه ، وهو من الاتلاء يقال ما أتلت ابله أي لم تلد أولادا يتبعونها . وقال : قول الأصمعي أشبه بالمعنى ، أي لا دريت ولا استطعت أن تدري . ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد « لا دريت ولا اهدت » وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق « لا دريت ولا أفاحت » . قوله (بمطارق من حديد ضربة) تقدم في « باب خفق النعال » بلفظ « بمطرقة » على الإفراد ، وكذا هو في معظم الاحاديث . قال الكرماني : الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة . وفي حديث البراء « لو ضرب بها جبل لصار

تراباً ، وفي حديث أسماء ، ويسلط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته جرة مثل غرب البعير تضربه ما شاء الله صماء لا تسمع صوته فترحه ، وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التي أشرنا إليها ، ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له : هذا منزلك لو آمنت بربك ، فاما اذ كفرت فان الله أبدلك هذا ، ويفتح له باب إلى النار ، زاد في حديث أبي هريرة ، فيزداد حسرة وثبوراً ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه ، ، وفي حديث البراء ، فينادى مناد من السماء : أفرشوه من النار ، وألبسوه من النار ، وافتحوا له باباً إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها ، .

قوله (من يليه) قال المهلب : المراد الملائكة الذين يلون قننته ، كذا قال ، ولا وجه لتخصيصه بالملائكة فقد ثبت أن الهائم تسمعه . وفي حديث البراء : يسمعه من بين المشرق والمغرب ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين ، وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد ، لكن يمكن أن يخص منه الجماد . ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البزار ، يسمعه كل دابة إلا الثقلين ، والمراد بالثقلين الإنس والجن ، قيل لم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض . قال المهلب : الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعون صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة ، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا من شاء الله إبقاء عليهم كما تقدم . وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث : منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد بن أرقم وأم خالد في الصحيحين أو أحدهما ، وعن جابر عند ابن ماجه ، وأبي سعيد عند ابن مردويه ، وعمر وعبد الرحمن بن حسنة وعبد الله بن عمرو عند أبي داود ، وابن مسعود عند الطحاوي ، وأبي بكرة وأسماء بنت يزيد عند النسائي ، وأم مبشر عند ابن أبي شيبة ، وعن غيرهم . وفي أحاديث الباب من الفوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين . والمساءلة وهل هي واقعة على كل واحد ؟ تقدم تقرير ذلك ، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيم الترمذي وقال : كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيمهم الرسل فان أطاعوا فذاك وإن أبوا اعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب ، فلما أرسل الله محمداً رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب ، وقبل الإسلام بمن أظهره سواء أسر الكفر أولاً ، فلما ماتوا قبض الله لهم فتان القبر ليستخرج سرهم بالسؤال وليبزر الله الحبيث من الطيب ويثبت الله الذين آمنوا ويصل الله الظالمين انتهى . ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعاً ، ان هذه الأمة تنبئ في قبورها ، الحديث أخرجه مسلم ، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث ، ويؤيده أيضا قول المسكين ، ما تقول في هذا الرجل محمد ، وحديث عائشة عند أحمد أيضا بإفظ ، وأما فتنة القبر في تفتنون وعنى تسألون ، وجنح ابن القيم إلى الثاني قال : ليس في الأحاديث ما ينفي المسألة عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور ، أنه نفي ذلك عن غيرهم ، قال : والذي يظهر أن كل نبي مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم إقامة الحجّة عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجّة . وحكى في مسألة الأطفال احتلالاً ، والظاهر أن ذلك لا يمتنع في حق المميز دون غيره . وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال : كنت أسمع الناس يقولون بينما ففاته ، وفيه أن الميت يحيا في قبره للسؤال خلافاً لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾ الآية قال : فلو كان يحيا في قبره للزم أن يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاثاً وهو خلاف النص ، والجواب بأن مراد بالحياة في القبر للسؤال ليست الحياة المستقرة المصودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتديره وتصرفه

وتحتاج الى ما يحتاج اليه الاحياء ، بل هي مجرد اعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الاحاديث الصحيحة ، فهي إعادة عارضة ، كما حي خلق لكثير من الانبياء لمساكنهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى . وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق

٨٧ - باب التعموذ من عذاب القبر

١٣٧٥ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى **حدثنا** شعبة قال **حدثني** عون بن أبي جحيفة عن أبيه عن البراء بن عازب عن أبي أيوب رضي الله عنهم قال « خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس ، فسمع صوتاً فقال : يهود تعذب في قبورها . وقال النضر : أخبرنا شعبة **حدثنا** عون سمعت أبي سمعت البراء عن أبي أيوب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ »

١٣٧٦ - **حدثنا** معلى **حدثنا** وهيب عن موسى بن عتبة قال : **حدثني** ابنه خالد بن سعيد بن العاص « أنها سمعت النبي ﷺ وهو يتعموذ من عذاب القبر . » [الحديث ١٣٧٦ - طرفه في ٦٣٦٤]

١٣٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة المعيا والمات ، ومن فتنة المسيح الدجال »

قوله (باب التعموذ من عذاب القبر) قال الزين بن المنير : أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله ، وإنما أفردتها عنها لأن الباب الأول يعقود لثبوته ردا على من أنكره ، والثاني لبيان ما ينبغي اعتياده في مدة الحياة من التوسل الى الله بالنجاة منه والابتهاال اليه في الصرف عنه . **قوله** (أخبرنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . **قوله** (عن أبي أيوب) هو الأنصاري . وفي هذا الاسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبو جحيفة . **قوله** (وجبت الشمس) أي سقطت ، والمراد غروبها . **قوله** (فسمع صوتاً) قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة العذاب أو صوت اليهود المذبذبين أو صوت وقع العذاب . قلت : قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسراً ولفظه « خرجت مع النبي ﷺ حين غرت الشمس ومعى كوز من ماء ، فانطلق لحاجته حتى جاء فوضأته فقال : أسمع ما أسمع ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : أسمع أصوات اليهود يعذبون في قبورهم » . **قوله** (يهود تعذب في قبورها) هو خبر مبتدأ أي هذه يهود ، أو هو مبتدأ خبره مخذوف . قال الجوهرى : اليهود قبيلة والأصل اليهوديون خذفت ياء الاضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد لجمع على قياس شعير وشعيرة ثم عرف بالجمع بالآلف واللام ولولا ذلك لم يحز دخول الآلف واللام لأنه معرفة مؤنث مجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث ، وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة « إنما تعذب اليهود ، وإذا ثبت أن اليهود تعذب يهودتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . **قوله** (وقال النضر

الخ) ساق هذه الطريق لتصرّح عون فيها بسماعه له من أبيه وسماخ أبيه له من البراء ، وقد وصلها الاسماعيلى من طريق أحمد بن منصور عن النضر ولم يسق المتن ، وساقه إسحق بن راهويه فى مسنده عن النضر بلفظه فقال : هذه يهود تعذب فى قبورها ، قال ابن رشيد : لم يجر للتعوذ من عذاب القبر فى هذا الحديث ذكر ، فلهذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذى قبله ، وإنما أدخله فى هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، قال : ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثانى أحاديث هذا الباب محمول على أنه عليه السلام تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود ، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه . قال : وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف فى الأغماض . وقال الكرمانى : العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله . قوله (حدثنا معلى) هو ابن أسد ، وبنت خالد اسمها أمة وتكنى أم خالد ، وقد أورده المصنف فى الدعوات من وجه آخر ، عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحدا سماع من النبى غيرها ، فذكره . ووقع فى الطبرانى من وجه آخر عن موسى بلفظه استجبروا بالله من عذاب القبر فان عذاب القبر حق ، . قوله فى حديث أبى هريرة (كان رسول الله ﷺ يدعو) زاد الكشميهنى ويقولون ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث فى آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة

٨٨ - باب عذاب القبر من الغيبة والبول

١٣٧٨ - **حديث** قتبية حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس قال ابن عباس رضى الله عنهما «مر النبى ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان فى كبير . ثم قال : بلى ، أما أحدهما فكان يسمى بالنميمة ، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله . قال : ثم أخذ عوداً رطباً فكسره باثنتين ، ثم غرز كل واحد منهما على قبر ثم قال : لعله يخفف عنهما ، ما لم ييبسا »

قوله (باب عذاب القبر من الغيبة والبول) قال الزين بن المنير : المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما ، لا نفى الحكم عما عداهما . فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيهما ، لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما أنهما أمكن فى ذلك من غيرهما ، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبى هريرة استزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس فى قصة القبرين ، وليس فيه للغيبة ذكر ، وإنما ورد بلفظ النميمة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى الطهارة . وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النميمة لأن النميمة مشتملة على ضربين : نقل كلام المقتاب الى الذى اغتابه ، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده . قال ابن رشيد : لكن لا يلزم من الوعيد على النميمة ثبوته على الغيبة وحدها ، لأن نميمة النميمة أعظم ، وإذا لم تساوها لم يصح الالحاق اذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف ، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لئلا يكون له فى ذلك نصيب انتهى . وقد وقع فى بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بيناه فى الطهارة ، فالظاهر أن البخارى جرى على عادته فى الإشارة الى ما ورد فى بعض طرق الحديث والله أعلم

٨٩ - باب الميت يُعرض عليه مقعده بالغداة والعشي

١٣٧٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة »

[الحديث ١٣٧٩ - طرفاه في : ٣٧٤ ، ٦٥١٥]

قوله (باب الميت يُعرض عليه مقعده بالغداة والعشي) أورد فيه حديث ابن عمر ، أن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، قال ابن التين : يحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها . ومعنى قوله حتى يبعثك الله ، أى لا تصل اليه الى يوم البعث . ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي ، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء . ليدرك ذلك فغير يمنع أن تعاد الحياة الى جزء من الميت أو أجزاء وأصح مخاطبته والعرض عليه انتهى . والاول موافق للأحاديث المتقدمة قبل بآيين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل أحد . وقال القرطبي : يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط ، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن . قال : والمراد بالغداة والعشي وقتها وإلا فالوقت لا صباح عندم ولا مساء . قال : وهذا في حق المؤمن والكافر واضح ، فأما المؤمن المخطئ فحتمل في حق أيضا ، لأنه يدخل الجنة في الجملة ، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تسرح في الجنة . ويحتمل أن يقال : إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها ، فإن فيه قدرا زائدا على ما هي فيه الآن . **قوله** (إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة) اتحد فيه الشرط والجزاء لفظا ولا بد فيه من تقدير ، قال التوربشقي : التقدير إن كان من أهل الجنة فمعه من مقاعد أهل الجنة يُعرض عليه . وقال الطيبي : الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظا دل على الفخامة ، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المقعد انتهى . ووقع عند مسلم بلفظ « إن كان من أهل الجنة فالجنة » أى فالعرض الجنة . وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر ، وأن الروح لا تفنى بفناء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدلل به على أن الأرواح على أقدية القبور^(١) . قال : والمعنى عندى أنها قد تكون على أقدية قبورها لا أنها لا تفارق الأقدية ، بل هي كما قال مالك إنه يلزمه أن الأرواح تسرح حيث شاءت . **قوله** (حتى يبعثك الله يوم القيامة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك ، حتى يبعثك الله يوم القيامة ، وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك ، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم ، قال : والمعنى حتى يبعثك الله الى ذلك المقعد . ويحتمل أن يعود الضمير الى الله ، فألى الله ترجع الأمور ، والاول

(١) ما قاله ابن عبد البر ومالك في الأرواح ضعيف مخالف لظاهر القرآن الكريم ، وقد دل ظاهر القرآن على أن الأرواح ممسكة عند الله سبحانه وتعالى من العذاب والنعم ما شاء الله من ذلك ، ولا مانع من عرض العذاب والنعم عليها وإحساس البدن أو ما بق منه بما شاء الله من ذلك كما هو قول أهل السنة ، والدليل المعارف قوله تعالى « وإله يتوفى الأنفس حين موتها ، والتي لم تمت في منامها ، فيمسك التي قضى عليها الموت ، ويرسل الأخرى الى أجل مسمى » . وقد دلت الأحاديث على إعادتها الى الجسد بعد الدفن عند السؤال ، ولأمانع من إعادتها إليه فيما يشاء الله من الأوقات كوقت السلام عليه . وثبت في الحديث الصحيح أن أرواح المؤمنين في شكل منور تعلق بشجر الجنة وأرواح الشهداء في أجواف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت . الحديث . والله أعلم

أظهر ٥١ . ويؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ « ثم يقال : هذا مقعدك الذي تبعث إليه يوم القيامة » أخرجه مسلم . وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري

٩٠ - باب كلام الميت على الجنائز

١٣٨٠ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « إذا وضعت الجنائز فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت صالحة قالت قدّموني ، قدّموني . وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها الإنسان لصعق »

قوله (باب كلام الميت على الجنائز) أي بعد حملها . أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين باباً ، وترجم له قول الميت وهو على الجنائز قدّموني ، قال ابن رشيد : الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها وهي باب السرعة بالجنائز ، لاشتغال الحديث على بيان موجب الاسراع ، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للتي قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز لأنها حينئذ يظهر لها ما تؤول إليه فتقول ما تقول

٩١ - باب ما قيل في أولاد المسلمين . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ :

« من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كان له حجاباً من النار أو دخل الجنة »

١٣٨١ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن علية **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم »

١٣٨٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه عن عدي بن ثابت أنه سمع البراء رضي الله عنه قال « لما توفي إبراهيم عليه السلام قال رسول الله ﷺ « إن له مريضاً في الجنة »

[الحديث ١٣٨٢ - طرّفه في : ٣٢٥٥ ، ٦١٩٥]

قوله (باب ما قيل في أولاد المسلمين) أي غير البالغين . قال الزين بن المنير : تقدم في أوائل الجنائز ترجمة « من مات له ولد فاحتسب » وفيها الحديث المصدّر به ، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مال الأولاد ، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سبباً في حجب النار عن أبيه أولى بأن يحجب هو لأنه أصل الرحمة وسببها . وقال النووي : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة . وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة ، يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ « توفي صبي من الأنصار فقلت : طوبى له لم يعمل سوءاً ولم يدركه . فقال النبي ﷺ : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلاً ، الحديث . قال والجواب عنه أنه له لها من المسارعة إلى القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى . وقال القرطبي : نبي بعضهم

الخلاف في ذلك . وكأنه عنى ابن أبي زيد فانه أطلق الإجماع في ذلك ، ولعله أراد إجماع من يعتد به . وقال المازري : الخلاف في غير أولاد الأنبياء انتهى . ولعل البخارى أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة الذى بدأ به كما سيأتى ، فان فيه التصريح بادخال الأولاد الجنة مع آبائهم . وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن علي مرفوعا ، ان المسلمين وأولادهم في الجنة ، وان المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ ﴿ والذين آمنوا واتبعهم ﴾ الآية ، وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس . قوله (وقال أبو هريرة الخ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله وإياهم بفضل رحمته الجنة » ، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسب إلا دخلت الجنة » الحديث . وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال لامرأة : دفنت ثلاثة ؟ قالت : نعم . قال : لقد احتظرت بحظار شديد من النار ، وفي صحيح أبي عوانة من طريق عاصم عن أنس « مات ابن للزبير فخرج عليه ، فقال النبي ﷺ : من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار » . قوله (كان له) كذا للأكثر أى كان موتهم له حجابا ، وللكشميى كانوا ، أى الأولاد . قوله (ثلاثة من الولد) سقط قوله « من الولد » في رواية أبي زر ، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز في « باب فضل من مات له ولد فاحتسب » وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك . قوله (لما توفى إبراهيم) زاد الاسماعيلى من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده « ابن رسول الله ﷺ » وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ « توفى ابنه إبراهيم » . قوله (ان له مرضعا في الجنة) قال ابن التين : يقال امرأة مرضع بلاهاء مثل حائض ، وقد ارضعت فهى مرضعة إذا بنى من الفعل ، قال الله تعالى ﴿ تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾ قال : وروى « مرضعا » بفتح الميم أى إرضاعا انتهى . وقد سبق الى حكاية هذا الوجه الخطابى ، والأول رواية الجمهور ، وفي رواية عمرو المذكورة « مرضعا ترضعه في الجنة » وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في « باب قول النبي ﷺ إنا بك لمحزونون » وإيراد البخارى له في هذا الباب بشره باختيار القول الصائر الى أنهم في الجنة ، فكأنه توقف فيه أولا ثم جزم به .

٩٢ - باب ما قيل في أولاد المشركين

١٣٨٣ - **حدثنا** جِبَّانٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ « سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : اللَّهُ إِذَا خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » [الحديث ١٣٨٣ - طرفه في : ٦٠٩٧]

١٣٨٤ - **حدثنا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذُرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » [الحديث ١٣٨٤ - طرفاه في : ٦٠٩٨ ، ٦٦٠٠]

١٣٨٥ - **حدثنا** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُمَيْلٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

الله عنه قال : قال النبي ﷺ « كلُّ مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تُذَنَّبُ البهيمة ، هل تَرَى فيها جذعاء ؟ »

قوله (باب ما قيل في أولاد المشركين) هذه الترجمة تشعر أيضا بأنه كان متوقفا في ذلك ، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الزوم بما يدل على اختيار القول الصائر الى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره ، وقد رتب أيضا أحاديث هذا الباب ترتيبا يشير الى المذهب المختار ، فانه صدره بالحديث الدال على التوقف ، ثم نفي بالحديث المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك فان قوله في سياقه د وأما الصبيان حوله فأولاد الناس ، قد أخرجه في التعبير بلفظ د وأما الولدان الذين حوله فبكل مولود يولد على الفطرة . فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا د سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يهذبهم فأعطانيهم ، إسناده حسن . وورد تفسير د اللاهين ، بأنهم الاطفال من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه البزار ، وروى أحد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمها قالت د قلت يا رسول الله من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، إسناده حسن . واختلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة على أقوال : أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى ، وهو منقول عن الحادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقي في الاعتقاد ، عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة ، والحجة فيه حديث د الله أعلم بما كانوا عاملين ، . ثانيا أنها تبع آبائهم ، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار ، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى (رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما أوحى الله اليه (أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن) وأما حديث د هم من آبائهم أو منهم ، فذاك ورد في حكم الحربى ، وروى أحد من حديث عائشة د سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة . وعن أولاد المشركين ، قال : في النار فقلت : يا رسول الله لم يدركوا الأعمال ، قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار ، وهو حديث ضعيف جدا لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك . ثالثا أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار ، لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيأت يدخلون بها النار . رابعا خدم أهل الجنة ، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى ، والطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعا د أولاد المشركين خدم أهل الجنة ، وإسناده ضعيف . خامسا أنهم يصيرون ترابا ، روى عن ثمامة بن أشرس . سادسها هم في النار حكاه عياض عن أحد ، وغلطه ابن أبي عمير بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا . سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ، ومن أبى عذب ، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة ، وحكى البيهقي في د كتاب الاعتقاد ، أنه المذهب الصحيح ، وتعب بأن الآخرة ليست دار تسكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى (يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون) وفي الصحيحين « ان الناس يؤمرون بالسجود ، فيصير ظهر المسافر طبقا ، فلا يستطيع أن يسجد ، .
 ناهيا عنهم في الجنة ، وقد تقدم القول فيه في « باب فضل من مات له ولد ، قال النووي : وهو المذهب الصحيح
 المختار الذي صار اليه المحققون ، لقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا) وإذا كان لا يعذب العاقل
 لكونه لم يبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من « باب الأولى ، ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب ، ولحديث
 عمة خنساء المتقدم ، ولحديث عائشة الآتي قريبا . ناسمها الوقف . عاشرها الإمساك . وفي الفرق بينهما دقة . ثم
 أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة « سئل عن أولاد المشركين ، وفي
 رواية ابن عباس « ذراري المشركين ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل ، لكن عند أحد وأبي
 داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة ، فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت « قلت :
 يا رسول الله ذراري المسلمين ؟ قال : مع آبائهم . قلت : يا رسول الله بلا عمل ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ،
 الحديث . وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « سألت خديجة النبي ﷺ
 عن أولاد المشركين ، فقال : هم مع آبائهم ، ثم سأله بعد ذلك فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، ثم سأله بعد
 ما استحكم الاسلام فنزل (ولا تزر وازرة وزر أخرى) قال : هم على الفطرة ، أو قال : في الجنة ، وأبو معاذ
 هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف ، ولو صح هذا لكان قاطعا للزاع رافعا لكثير من الاشكال المتقدم . قوله (الله
 أعلم) قال ابن قتيبة : معنى قوله « بما كانوا عاملين ، أي لو أبقاهم ، فلا تحكوا عليهم بشيء . وقال غيره : أي علم
 أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم شيء^(١) لوجود كيف يكون ، مثل قوله (ولو ردوا
 لعادوا) ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل . (تنبيه) : لم يسمع ابن
 عباس هذا الحديث من النبي ﷺ ، بين ذلك أحد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال : كنت أقول في
 أولاد المشركين : هم منهم ، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، فلقيته فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال
 « ربهم أعلم بهم ، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين ، فأمسكت عن قولي أنهم . وهذا أيضا يدفع القول الأول
 الذي حكيناه . وأما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق همام عن أبي
 هريرة ، ففي آخره « قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين ، وكذا
 أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فقال رجل : يا رسول الله أ رأيت لو مات قبل ذلك ، ولأبي
 داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام ، وأخرج أبو داود عقبه عن ابن
 وهب سمعت مالكا وقيل له « إن أهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث يعني قوله « فأبواه يهودانه أو ينصرانه ،
 فقال مالك : احتج عليهم بآخره « الله أعلم بما كانوا عاملين ، . ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر
 العباد على الاسلام ولأنه لا يضل أحدا وإنما يضل الكافر أبواه ، فأشار مالك الى الرد عليهم بقوله « الله أعلم ، فهو
 دال على أنه يعلم بما يصيرون اليه بعد إجماعهم على الفطرة . فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ، ومن ثم قال
 الشافعي : أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا . قوله (عن أبي سلة) « كذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري ، وتابعه
 يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه ، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ،

وخالفهما الزبيدي ومعمّر فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة ، وأخرجه الذهلي في «الزهریات» من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وقد تقدم أيضا من طريق شعيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة ، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري ، وبذلك جزم الذهلي . قوله (كل مولود) أي من بني آدم ، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن ابن إسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر ، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر ، والترض أن بعضهم يستمر مسلما ولا يقع له شيء ، والجواب أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه ، بل إنما حصل بسبب خارجي ، فان سلم من ذلك السبب استمر على الحق . وهذا بقوى المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي . قوله (يولد على الفطرة) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه » ، وفي رواية له من هذا الوجه « ما من مولود إلا وهو على الفطرة » . وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم ، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام فقلاه إلى دينهما ، فتقدير الخبر على هذا : كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودان مثلاً فانهما يهودانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه . ويكنى في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة . وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » ، وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة ، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي خنيفة عن ذلك فقال : كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل الأمر بالجهاد . قال أبو عبيد : كأنه عني أنه لو كان يولد على الإسلام فأت قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرثاه . والواقع في الحكم أنهما يرثانه فدل على تغير الحكم . وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره . وسبب الاشتباه أنه حمله على أحكام الدنيا ، فلذلك ادعى فيه النسخ . والحق أنه لإخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر ، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا . وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف . وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ الإسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب : اقرؤا إن شئتم ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ومحدث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه « أني خلقت عبادة حنفاء كلهم ، فأجتلتهم الشياطين عن دينهم ، الحديث . وقد رواه غيره فزاد فيه « حنفاء مسلمين ، ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ لأنها إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعلم أنها الإسلام . وقال ابن جرير : قوله ﴿ فأقم وجهك للدين ﴾ أي سدد لطاعته ﴿ حنيفا ﴾ أي مستقيما ﴿ فطرة الله ﴾ أي صفة الله ، وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول ، أو منصوب بفعل مقدر ، أي الزم . وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود : من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، وسيأتي في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام ، وقد قال أحد : من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه . واستدل بحديث الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالإسلام . وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه ، ولا يحكم

باسلامه اذا أسلم أبويه . والحق أن الحديث سيق لبيان ما هو في نفس الأمر ، لا لبيان الأحكام في الدنيا . وحكى محمد بن نصر أن آخر قول أحد أن المراد بالفطرة الاسلام . قال ابن القيم : وقد جاء عن أحد أجوبة كثيرة يحتاج فيها بهذا الحديث على أن الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه ، فاذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم . وروى أبو داود عن حماد بن سلمة أنه قال : المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن سخنون ، ونقله أبو يعلى بن الفراء عن إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطه ، وقد سبق في باب اسلام الصبي ، في آخر حديث الباب من طريق يونس ثم يقول ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها - الى قوله - القيم ﴾ وظاهره أنه من الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر ، بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه « ثم يقول أبو هريرة اقرءوا إن شئتم ، قال الطيبي : ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث بقوى ما أوله حماد بن سلمة من أوجه : أحدها أن التعريف في قوله « على الفطرة » إشارة الى معبود وهو قوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ ومعنى المأمور في قوله ﴿ فأقم وجهك ﴾ أى اثبت على العهد القديم . ثانيا ورود الرواية بلفظ « الملة » بدل الفطرة و « الدين » في قوله ﴿ للدين خنيفا ﴾ هو عين الملة ، قال تعالى ﴿ ديننا قيا ملة إبراهيم حنيفا ﴾ ويؤيده حديث عياض المتقدم . ثالثا التشبيه بالمحسوس المعان ليفيد أن ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس ، قال : والمراد تمكن الناس من الهدى في أصل الجبلية ، والتهيؤ لقبول الدين ، فلو ترك المرء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها ، لأن حسن هذا الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد انتهى . والى هذا مال القرطبي في « المفهم » فقال : المعنى أن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق ، كما خلق أعينهم وأسماعهم قابلة للمرئيات والمسموعات ، فما دامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق ، ودين الاسلام هو الدين الحق ، وقد دل على هذا المعنى بقية الحديث حيث قال « كما تنتج البهيمة » ، يعنى أن البهيمة تلد الولد كامل الخلقة ، فلو ترك كذلك كان بريئا من العيب ، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلا فخرج عن الأصل ، وهو تشبيه واقع ووجه واضح والله أعلم . وقال ابن القيم : ليس المراد بقوله « يولد على الفطرة » أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين ، لأن الله يقول ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الاسلام ومحبه ، فنفس الفطرة تستلزم الإقرار والمحبة ، وليس المراد بمجرد قبول الفطرة لذلك ، لأنه لا يتغير بتوיד الأبوين مثلا بحيث يخرج من الفطرة عن القبول ، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية ، فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره ، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ، ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت إياه في تأويل الرؤيا . والله أعلم . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره : منها قول ابن المبارك : ان المراد أنه يولد على ما يصير اليه من شقاوة أو سعادة ، فمن علم الله أنه يصير مسلما ولد على الإسلام ، ومن علم الله أنه يصير كافرا ولد على الكفر ، فكأنه أول الفطرة بالعلم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن لقوله « فأبواه يهودانه الخ » معنى لانهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فينثني في التمثيل بحال البهيمة . ومنها أن المراد أن الله خلق فيهم المعرفة بالانكار ، فلما أخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعا ﴿ بلى ﴾ أما أهل السعادة فقالوا طوعا ، وأما أهل الشقاوة فقالوا كرها . وقال محمد بن نصر : سمعت إسحق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى ويرجح ،

وتعقب بأنه يحتاج الى نقل صحيح ، فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدى ولم يسنده ، وكأنه أخذه من الاسرائيليات . حكاه ابن القيم عن شيخه . ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالماً لا يعرف كفراً ولا إيماناً ، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف . ورجحه ابن عبد البر وقال : إنه يطابق التمثيل بالهيمه ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله (حنيفاً) أى على استقامة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر فى أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الاسلام . ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة بالآية معنى . ومنها قول بعضهم : ان اللام فى الفطرة للعهد أى فطرة أبويه ، وهو متعقب بما ذكر فى الذى قبله . ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله « فأبواه يهودانه الخ » ليس فيه لوجود الفطرة شرط . بل ذكر ما يمنع موجبها لحصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة ، بخلاف الاسلام . وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء فى معنى الفطرة فى هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتاجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس إحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله « فأبواه يهودانه الخ » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله فى آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وقوله (فأبواه) أى المولود ، قال الطيبي : الفاء اما للتعقيب أو السببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فن تغير كان بسبب أبويه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما فيه ، وكونه تبعاً لهما فى الدين يقتضى أن يكون حكمه حكمهما . وخص الأبوان بالذكر للعالم ، فلا حجة فيه لمن حكم باسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول أحد ، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لاطفال أهل الذمة . قوله (كمثل الهيمه تنتج الهيمه) أى تلدها فالهيمه الثانية بالنصب على المفعولية وقد تقدم بلفظ « كما تنتج الهيمه هيمه » ، قال الطيبي : قوله « كما » حال من الضمير المنسوب فى « يهودانه » ، أى يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبهاً بالهيمه التى جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه تغييراً مثل تغييرهم الهيمه السليمة ، قال : وقد تنازعت الأفعال الثلاثة فى « كما » على التقديرين . قوله (تنتج) يضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم ، قال أهل اللغة : تنتج الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وأنتج الرجل ناقته ينتجها لإنتاجاً ، زاد فى الرواية المتقدمة وهيمه جمعاء ، أى لم يذهب من بدنها شيء ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها . قوله (هل ترى فيها جدعاء) ؟ قال الطيبي : هو فى موضع الحال أى سليمة مقولاً فى حقها ذلك ، وفيه نوع التأكيد أى إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها . والجدعاء المقطوعة الأذن ، فقيه إيماناً الى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صممهم عن الحق . ووقع فى الرواية المتقدمة بلفظ « هل تحسون فيها من جدعاء » . هو من الإحساس والمراد به العلم بالشئ . يريد أنها تولد لا جدع فيها وإنما يجدها أهلها بعد ذلك . وسيأتى فى تفسير سورة الروم أن معنى قوله (لا تبديل لخلق الله) أى لدين الله وتوجيه ذلك . (تنبيه) : ذكر ابن هشام فى « المغنى » عن ابن هشام الخضرأوى أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود « حتى » للاستثناء ، فذكره بلفظ « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » وقال : ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ، يعنى فتكون للغاية على بابها انتهى . ومال صاحب « المغنى » فى موضع آخر الى أنه ضمن « يولد » معنى

ينشأ مثلاً ، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الاسود بن سريع بلفظ « ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة ، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها » الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور . واللفظ الذي ساقه الحضراوي لم أره في الصحيحين ولا غيرهما ، إلا عند مسلم كما تقدم في رواية « حتى يعرب عنه لسانه » ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بلفظ « ما من مولود يولد في بني آدم إلا يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه يهودانه ، الحديث . وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه ، وهو عند مسلم عن حاجب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، أبواه يهودانه » الحديث

٩٣ - باب * ١٣٨٦ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** جرير بن حازم **حَدَّثَنَا** أبو رجاء عن **سَمُرَةَ** بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا ؟ قال : فَمَنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا ، فيقولُ ما شاء الله . فسألنا يوماً فقال : هل رأى أحدٌ منكم رؤْيَا ؟ قلنا : لا . قال : لَسَكُنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي ، فَأَخَذَا يَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ ، فَذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ يَدُهُ كَلُوبٌ مِنْ حَدِيدٍ - قال بعض أصحابنا عن موسى : كَلُوبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ - حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ شِدْقَهُ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا ، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ . قلت : ما هذا ؟ قال : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى أتينا على رجلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَفْهَرُ أَوْ صَخْرَةً ، فَيَشْدَحُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَذَا ضَرْبُهُ تَدَهْدَهُ الْحَجَرُ ، فَانْطَلِقْ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ وَعَادَ رَأْسَهُ كَمَا هُوَ ، فَذَا إِلَيْهِ فَضْرَبُهُ ، قلت : مَنْ هَذَا ؟ قال : انْطَلِقْ . فانطلقنا إلى ثَمَبٍ مِثْلِ الثَّنَوْرِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا ، فَذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَذَا اخْتَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا ، وَفِيهَا رَجُلٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ . قلت : مَنْ هَذَا ؟ قال : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى أتينا على نَهْرٍ مِنْ دِيمَ ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ ، عَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ - قال يزيدُ وَوَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ : وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ - فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ ، فَجَلَّ كَلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ . قلت : ما هذا ؟ قال : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى انتهينا إلى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِيَانٌ ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يوقِدُهَا ، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا ، فِيهَا رَجُلَانِ شَيْخٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصِيَانٌ ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ ، فِيهَا شَيْخٌ وَشَبَابٌ . قلت : طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُمْ . قالَا : نَعَمْ . أَمَّا الَّذِي رَأَيْتُهُ يَشْقَى شِدْقَهُ فَكَذَّابٌ يَحْدُثُ بِالْكَذْبَةِ فَيَتَحَمَّلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ ، فَيُصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ

يُشَدِّحُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَيْهِ اللَّهُ الْقُرْآنَ ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُفَعِّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّقَبِ فِهِمُ الزُّنَاةُ وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ آكِلُو الرُّبَا . وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ . وَالَّذِي يُوَقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ . وَالْدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَادَةِ . وَأَنَا جِبْرِيلُ ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ . فَارْفَعْ رَأْسَكَ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقَ مِثْلُ السَّمَابِ ، قَالَا : ذَاكَ مَنَزِلُكَ . قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ مَنَزِلِي . قَالَا : إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمَلْهُ ، فَطَوَّعْتُ لَكَ أُنَيْتَ مَنَزِلَكَ »

قوله (باب) كذا ثبت لجميعهم إلا لأبي ذر ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور ، والشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ ، وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ أُوْرِدَ فِي التَّعْبِيرِ بزيادة قالوا وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، وسيأتي الكلام على بقیة الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . **قوله** في هذه الطريق (فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى : كلب من حديد في شدة) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ، ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك . والبعض المهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في « المعجم الكبير » ، عن العباس بن الفضل الأسقاطي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه « بيده كلاب من حديد » . **قوله** فيه (حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر . قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضا ، فأما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحمد عنه فساق الحديث بطوله وفيه « فإذا نهر من دم فيه رجل ، وعلى شط النهر رجل ، وأما حديث ووهب ابن جرير فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه « حتى ينتهي إلى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر ، الحديث . وأصل الحديث عند مسلم من طريق ووهب لكن باختصار ، وقوله فيه « إذا ارتفعوا ، كذا فيه بالغاء والعين المهملة ، ووقع في جمع الحميدي « ارتقوا ، بالظاف فقط من الارتقاء وهو الصعود

٩٤ - باب موت يوم الإثنين

١٣٨٧ - **حدثنا** علي بن أسيد **حدثنا** وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخلت على أبي بكر رضي الله عنه فقال : في كم كفنتم النبي ﷺ ؟ قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . وقال لها : في أي يوم توفى رسول الله ﷺ ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : فأي يوم هذا ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : أرجو فيا بني وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يبرأ فيه ، به رذع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفنتوني فيها . قلت إن هذا خلق . قال : إن الحى أخفى بالجديد من الميت ، إنما هو للهيلة . فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ، ودفن قبل أن يصبح »

قوله (باب موت يوم الاثنين) قال الزين بن المنير : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار ، لكن في النسب في حصوله مدخل كالرغبة الى الله لغرض التبرك فمن لم تحصل له الاجابة أنيب على اعتقاده . وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه ، وأشار الى ترجيحه على غيره ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر » وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه وإسناده أضعف . قوله (قالت عائشة : دخلت على أبي بكر) تعني إياها ، زاد أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه « فرأيت به الموت ، فقلت هيب هيب »

من لا يزال دمه مقنعا فإنه في مرة مدفوق

فقال : لا تقول هذا ، ولكن قولي (وجاءت سكرة الموت بالحق) الآية - ثم قال - في أي يوم ، الحديث . وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام . وقولها « هيب » بالجم حكاية بكائها . قوله (في كم كفنتم النبي ﷺ) أي كم ثوبا كفنتم النبي ﷺ فيه ؟ وقوله « في كم » معمول مقدم لكفنتم ، قيل : ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده ، واستنطاقا لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره ، لما في بدائه لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها ، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة . وأما تعيين اليوم فنسيانه أيضا محتمل لأنه ﷺ دفن ليلة الاربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء . وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه . قوله (قلت يوم الاثنين) بالنصب أي في يوم الاثنين ، وقولها بعد ذلك « قلت يوم الاثنين » بالرفع أي هذا يوم الاثنين . قوله (أرجو فيما بيني وبين الليل) في رواية المستمل « الليلة » ، وابن سعد من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة » ، وكان يوما باردا ، فخم خمسة عشر يوما ، ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة ، وأشار الزين بن المنير الى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ فناسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ . قوله (به ردع) يسكون المهمة بعدما عين مهمة أي لطخ لم يعمه كله . قوله (وزيدوا عليه ثوبين) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام « جديدين » . قوله (فكفنتوني فيهما) أي المزيدي والمزيد عليه ، وفي رواية غير أبي ذر « فيها » أي الثلاثة . قوله (خلق) بفتح المعجمة واللام أي غير جديد ، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد « ألا نجعلها جددا كلها ؟ قال : لا » ، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الأكفان . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنما هو للمهمة » ، وروى أبو داود من حديث علي مرفوعا « لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعا » ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم . فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن . وقيل التحسين حق الميت ، فإذا أوصى بتركه أتبع كما فعل الصديق ، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمضى فيه من التبرك به لكونه صار اليه من النبي ﷺ ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : قال أبو بكر « كفنتوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما » .

قوله (إنما هو) أى التكفين . قوله (للمهلة) قال عياض : روى بضم الميم وفتحها وكسرها . قلت : جزم به الخليل . وقال ابن حبيب : هو بالكسر الصديد ، وبالفتح القمل ، وبالضم عكر الزيت ؟ والمراد هنا الصديد . ويحتمل أن يكون المراد بقوله (إنما هو) أى الجديد ، وأن يكون المراد بالمهلة ، على هذا القمل أى إن الجديد لمن يريد البقاء ، والاول أظهر . ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : كفن أبو بكر في ربطة بيضاء وربطة حمراء وقال : إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه ، أخرجه ابن سعد . وله عنه من وجه آخر (إنما هو للمهل والتراب ، وضبط الاصمعي هذه بالفتح . وفي هذا الحديث استحباب التكفين في الثياب البيض وثلاث التكفين وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تبركا بذلك ^(١) . وفيه جواز التكفين في الثياب المفسولة ، وإثبات الحى بالجديد ، والدفن بالليل ، وفضل أبي بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته . وفيه أخذ المرء العلم عن دونه ، وقال أبو عمر : فيه أن التكفين في الثوب الجديد والحلق سواء . وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لمعنى فيه ، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة

٩٥ - باب موت الفجأة ، البغثة

١٣٨٨ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا ، وَأَخْطَأَتْ لَوْ تَكَلَّاتْ تَصَدَّقْتُ ، فهل لها أجرٌ إن تَصَدَّقْتُ عنها ؟ قال : نعم »

[الحديث ١٣٨٨ - طرقة في : ٢٧٦٠]

قوله (باب موت الفجأة ، البغثة) قال ابن رشيد : هو مضبوط بالكسر على البدل ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هي البغثة ، ووقع في رواية الكشميني « بغثة » . والفجأة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز ، ويرى بفتح ثم سكون بغير مد ، وهي الهجوم على من لم يشعر به . وموت الفجأة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره ، قال ابن رشيد : مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة إلى أنه ليس بمكره ، لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افتلنت نفسها ، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ « موت الفجأة أخذة أسف » . وفي استناده مقال ، لخرى على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه ، وادخل ما يؤمى إلى ذلك ولو من طرف خفي انتهى . والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلي ورجاله ثقات ، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى . وقوله « أسف » أى غضب وزنا ومعنى ، وروى بوزن فاعل أى غضبان ، ولأحمد من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ مر بجدار مائل فأسرع وقال : أكره موت الفجوات » قال ابن بطال : وكان ذلك - والله أعلم - لما في موت الفجأة من خوف حرمان الوصية ، وترك الاستعداد للعاد بالثبوت وغيرها من الأعمال الصالحة . وقد روى ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خباب « راد فيه » المحروم من حرم وصيته ، انتهى . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » عن عائشة وابن مسعود « موت الفجأة راحة للؤمن وأسف على الفاجر » انتهى .

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك غير مشروع إلا بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله سبحانه شرع لنا التأسي به ، وأما غيره فينبغي رعيه . وسبق في هذا المعنى حواشي في المجلد الأول والثاني وأوائل هذا الجزء ، فراجعها إن شئت . والله الموفق

وقال ابن المنير : لعل البخارى أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة فليست تدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل الأيابة ، كما وقع في حديث الباب . وقد نقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهة موت الفجأة . ونقل النووى عن بعض المتقدمين أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك . قال النووى : وهو محبوب للراقيين . قلت : وبذلك يجتمع القولان . قوله (حدثنا محمد بن جعفر) أى ابن أبى كثير المدنى . قوله (ان رجلاً) هو سعد بن عباد ، واسم أمه عمرة ، وسبب حديثه والكلام عليه فى الوصايا إن شاء الله تعالى . قوله (افتلت) بضم المشاء وكسر اللام أى سلبت ، على ما لم يسم فاعله ، يقال افتلت فلان أى مات فجأة وافتلت نفسه كذلك ، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التمييز ، وإما على أنه مفعول ثان ، والفتلة والافتلات ما وقع بغمة من غير روية . وذكره ابن قتيبة بالوقف وتقديم المشاء وقال : هى كلمة يقال لمن قتله الحب ولمن مات فجأة ، والمشهور فى الرواية بالفاء . والله أعلم

٦٩ - باب ما جاء فى قبر النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما

(فَاقْبَرَهُ) . اقْبَرْتُ الرَّجُلَ : إِذَا جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا . وَقَبْرَتُهُ : دَفَنَتْهُ

(كِفَاتًا) يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاء ، وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا

١٣٨٨ - **حدثنا** إسماعيل حدثنى سليمان عن هشام . وحدثنى محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء عن هشام عن عروة عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليمتدّر في مرضه : أين أنا اليوم ، أين أنا غداً ؟ استبطأ ليوم عائشة . فلما كان يوم قبضه الله بين سحري ونحري ، ودُفِنَ في بيتي ،

١٣٩٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن هلال عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « قال رسول الله ﷺ فى مرضه الذى لم يقم منه : آعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشى - أو خشى - أن يتخذ مسجداً »

وعن هلال قال : كثنى عروة بن الزبير ولم يولد لى

حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو بكر بن عياش عن سفيان الثوري أنه حدثه أنه رأى قبر النبي ﷺ مُسْنَمًا

حدثنا عروة حدثنا على عن هشام بن عروة عن أبيه لما سقط عليهم الحائط فى زمان الوليد بن عبد الملك أخذوا فى بنائه ، فبَدَتْ لهم قَدَمٌ ، فَنَزَعُوا وَظَنُوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ : لَا وَاللَّهِ ، مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ ، مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٣٩١ - وعن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها أوصت عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما :

لَا تَدْفِنَنِي مَعَهُمْ ، وَادْفِنَنِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَيْتِ ، لَا أَزْكَى بِهِ أَبَدًا

[الحديث ١٣٩١ - طرقه فى : ٧٣٢٧]

١٣٩٢ - **حديث** قتبية حدثنا جرير بن عبد الحميد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يا عبد الله بن عمر ، اذهب إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقل : يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام ، ثم سألها أن أذفن مع صاحب . قالت : كنت أريد نفسي ، فلا ورتته اليوم على نفسي . فلما أقبل قال له : ما لديك ؟ قال : أذنت لك يا أمير المؤمنين . قال : ما كان شيئا أهم إلي من ذلك المضجع ، فإذا قبضت فاحملوني ، ثم سلموا ، ثم قل : يستأذن عمر بن الخطاب ، فإن أذنت لي فادفني ، وإلا فردوني إلى مقابر المسلمين ، إني لا أعلم أحدا أحق بهذا الأمر من هؤلاء الذر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، فمن استخلفوا بعدى فهو الخليفة فسمعوا له وأطيعوا . فسعى عثمان وعائيا وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعبد بن أبي وقاص . وبلغ عليه شاب من الأنصار فقال : أبشر يا أمير المؤمنين بشري الله : كان لك من القدم في الإسلام ما قد علمت ، ثم استخلفت فعدلت ، ثم الشهادة بعد هذا كله . فقال : ليتني يا ابن أخي وذلك كفافا لا على ولا لي . أوصى الخليفة من بعدى بالمهاجرين الأولين خيرا ، أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم . وأوصيه بالأنصار خيرا ، الذين تبوءوا الدار والإيمان أن يقبل من محسنهم ويعني عن مبغضهم . وأوصيه بدمه الله ودمه رسول الله ﷺ أن يوفى لهم بهديهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم »

[الحديث ١٣٩٢ - أطرافه في : ٣٠٥٢ ، ٣١٦٢ ، ٣٧٠٠ ، ٤٨٨٨ ، ٧٢٠٧]

قوله (باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر) قال ابن رشيد : قال بعضهم مراده بقوله وقبر النبي ﷺ ، المصدر من قبرته قبرا ، والأظهر عندي أنه أراد الاسم ، ومقصوده بيان صفته من كونه مسلما أو غير مسلم وغير ذلك مما يتعلق بصفته ببعض . **قوله** (قول الله عز وجل : فأقبه) يريد تفسير الآية (ثم أماته بقبره) أي جعله من يقبر لا ممن يلقي حتى تأكله الكلاب مثلا . وقال أبو عبيدة في « المجاز » : أقبه أمر بأن يقبر . **قوله** (أقبرت الرجل إذا جعلت له قبرا وقبرته دفنته) قال يحيى الفراء في المعاني : يقال أقبه جعله مقبورا وقبره دفنه . **قوله** (كفانا الخ) روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله (ألم نجعل الأرض كفاتا ، أحياء وأمواتا) قال : يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها . ثم أورد المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث عائشة « أن كان رسول الله ﷺ ليمتدر في مرضه ، وقد ضبط في روايتنا بالعين المهملة والذال المعجمة أي يتمنع ، وحكى ابن التين أنه في رواية القابسي بالقاف والعدل المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ، لأن المريض يحمد عند بعض أهله من الأنس مالا يحمد عند بعض . وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في « باب الوفاة النبوية » آخر المغازي أن شاء الله تعالى . والمقصود من إيرادها هنا بيان أنه ﷺ دفن في بيت عائشة . وتقدم ثانيهما في « باب ما يكره من اتخاذ القبور على المساجد » من طريق هلال المذكور ، وفي « باب بناء المسجد على القبر » من وجه آخر ، وفي أبواب المساجد أيضاً . **قوله** (وعن هلال) يعني بالإسناد المذكور إليه . **قوله** (كنانى عروة بن الزبير) أي الذي

روى عنه ذلك الحديث . واختلف في كنية هلال : فاشتهر أنه أبو عمرو ، وقيل أبو أمية ، وقيل أبو الجهم . قوله (عن سفيان الثوري) هو ابن دينار على الصحيح ، وقيل ابن زياد ، والصواب أنه غيره ، وكل منهما عصفري كوفي . وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر الصحابة ، ولم أر له رواية عن صحابي . قوله (مسنأ) أى مرتفعاً ، زاد أبو نعيم في المستخرج ، وقبر أبي بكر وعمر كذلك ، واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية ، وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه ، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيط كما فعل عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون . وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره عليه السلام لم يكن في الأول مسنأ ، فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال دخلت على عائشة فقلت : يا أمة الكشي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة يبطأها العرصة الحمراء ، زاد الحاكم « فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدماً ، وأبا بكر رأسه بين كنفَي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر رأسه عند رجلَي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا كان في خلافة معاوية ، فكأنها كانت في الأول مسطحة ، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى أبو بكر الآجري في « كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم » من طريق إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المدني قال : رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه . ثم الاختلاف في ذلك في أيهما أفضل لا في أصل الجواز ، ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجوس بخلاف المسم ، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شمار أهل البدع فكان التسنيم أولى . ويرجح التسطيط ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها » . قوله (حدثنا فروة) هو ابن أبي المغراء ، وعلى هو ابن مسهر ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . قوله (لما سقط عليهم الحائط) أى حائط حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية الخوي عنهم : والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الآجري من طريق شبيب بن إسحق عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إليه أحد ، فلما هدم بدت قدم بساق وركبة ففرع عمر بن عبد العزيز ، فأنام عروة فقال : هذا ساق عمر وركبته ، فسرني عن عمر بن عبد العزيز ، وروى الآجري من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز - وكان قد اشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أن الهدمها ووسع بها المسجد ، ففعل عمر في ناحية ، ثم أمر بهدمها ، فأرأيت باكية أكثر من يومئذ . ثم بناء كما أراد . فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار ، ففرع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه ، فقلت له : أصلحك الله ، إنك إن قت قام الناس معك ، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها . ورجوت أنه يأمرني بذلك ، فقال : يا مزاحم - يعني مولاه - قم فأصلحها . قال رجاء : وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر خاف أبي بكر رأسه عند وسطه . وهذا ظاهره يخالف حديث القاسم ، فإن أمكن الجمع وإلا لحديث القاسم أصح . وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة « أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره ، فسند ضعيف ، ويمكن تأويله . والله أعلم .

قوله (وعن مقام) هو بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه ، وكان في بيتها موضع قبر ، . قوله (لا أركى) بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول ، أى لا يثنى على بسببه ويحمل لى بذلك مزية وفضل وأنا في نفس الأمر يحتمل أن لا أكون كذلك ، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها للمركنت أريده لنفسى فكان اجتهداها في ذلك تغير أو لما قالت ذلك للمركن قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستحييت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ : إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، وسيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ، وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين . قوله (رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله ابن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتى في مناقب عثمان وزاد فيه ، وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا نقل أمير المؤمنين ، وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفي آخره قدر صفحة في قصة بيعة عثمان . قال ابن التين : قول عائشة في قصة عمر ، كنت أريده لنفسى ، يدل على أنه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد ، فهو يغابر قولها عند وفاتها لا تدفن عندهم فانه يشعر بأنه بقي من البيت موضع الدفن . والجمع بينهما . أنها كانت أولا تظن انه لا يسع إلا قبرا واحدا فلما دفن ظهر لها أن هناك وسعا لقبر آخر ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى . قال ابن بطلال : انما استأذنها عمر لان الموضع كان بيتها وكان لها فيه حق ، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فأثرت عمر . وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعا في اصابة الرحمة اذا نزلت عليهم وفي دعاء من يزورهم من أهل الخير . وفي قول عمر ، قل يستأذن عمر فان أذنت ، أن من وعدة جازله الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء . وفيه أن من بعث رسول في حاجة مهمة أن له أن يسأل الرسول قبل وصوله اليه ولا يعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير . والله أعلم

٩٧ - باب ما ينهى من سب الأموات

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

« لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا » . ورواه عبدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

أَنَسٍ عَنِ الْأَعْمَشِ . تَابَهُ عَلَى بْنِ الْجَلْدِ وَابْنُ عَرَبَةَ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ

[الحدث ١٣٩٢ - طرقة في : ٦٥١٦]

قوله (باب ما ينهى من سب الأموات) قال الزين بن المنير : لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ، ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقا . والجواب أن عمره مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال ﷺ عند ثنائهم بالخير وبالشر ، وأتم شهداء الله في الأرض ، ولم ينكر عليهم . ويحتمل أن اللام في الأموات عهدية والمراد به المسلمون ، لأن الكفار مما يتقرب الى الله بسبهم . وقال القرطبي في الكلام على حديث ، وجبت ، يحتمل أجوبة ، الأول أن الذى كان يحدث عنه بالشر كان مستظفرا به فيكون من باب لا غيبة لغاسق ، أو كان منافقا . ثانيها يحمل النهى على ما بعد الدفن ، والحواز على ما قبله ليمتظ به من يسمعه . ثالثها يكون النهى العام متأخرا فيكون ناهيا ، وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما عصبه : ان السب ينقسم في حق الكفار وفي حق

المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا نأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون فيه مصلحة للبيت ، كمن علم أنه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد الى صاحبه . قال : ولاجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخارى سها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخارى أن يبين أن ذلك الجائر كان على معنى الشهادة ، وهذا المنوع هو على معنى السب ، ولما كان الميت قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التى بعده . وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة . والوجه عندى حمله على العموم إلا ما خصصه الدليل . بل لقائل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبا في اللغة . وقال ابن بطال : سب الأموات يجرى مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء الخير - وقد تكون منه الفلانة - فلا غيبة له ممنوع ، وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويحتمل أن يكون النهى على عمومهم فيما بعد الدفن ، والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن ليعتظ بذلك فساق الأحياء ، فإذا صار الى قبره أمسك عنه لأفضائه الى ما قدم . وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حى ، فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما سأذكره .

قوله (أفضوا) أى وصلوا الى ما عملوا من خير أو شر ، واستدل به على منع سب الأموات مطلقا ، وقد تقدم أن عمومهم مخصوص ، وأصح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتا . **قوله (رواه عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش)** أى متابعين لشعبة ، وأنس والد محمد كالجادة ، وهو كوفى سكن الدينور ، ونفقه أبو زرعة وغيره ، وروى عنه من شيوخ البخارى إبراهيم بن موسى الرازى . وأما ابن عبد القدوس فذكره البخارى في التاريخ فقال : لأنه صدوق إلا أنه يروى عن قوم ضعفاء . واختلف كلام غيره فيه ، وليس له فى الصحيح غير هذا الموضع الواحد . ووقع لنا أيضا من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بزيادة فيه ، أخرجه عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ، عن محمد بن يزيد الرفاعى عنه بهذا السند الى مجاهد ، ان عائشة قالت : ما فعل يزيد الأرجى لعنه الله ؟ قالوا : مات . قالت : أستغفر الله . قالوا : ما هذا ؟ فذكرت الحديث ، وأخرج من طريق مسروق ، ان عليا بعث يزيد بن قيس الأرجى في أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جوابا ، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلغنه ، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه وقالت : إن رسول الله نهانا عن سب الأموات ، وصحبه ابن حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد بالنص . **قوله (تابعه على بن الجعد)** وصله المصنف فى الرقاق عنه . **قوله (ومحمد بن عرعة وابن أبى عدى)** لم أره من طريق محمد بن عرعة موصولا ، وطريق ابن أبى عدى ذكرها الاسماعيلى . ووصله أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ، وهو عند أحمد عنه

٩٨ - باب ذكر شرار الموتى

١٣٩٤ - **حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبى حدثنا الأعمش حدثنا عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال أبو لهب عليه لعنة الله للنبي ﷺ : نبيّا لك سائر اليوم ، فنزلت ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾**

قوله (باب ذكر شرار الموتى) تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية . وحديث الباب أورده هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا مع الكلام عليه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث و عشرة أحاديث ، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا ، والبقية موصولة . المكرر من ذلك فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة أحاديث ، والمخالص مائة حديث وحديث . وافقه سلم على تخريجها سوى أربعة وعشرين حديثا وهي : حديث عائشة د أقبل أبو بكر على فرسه ، ، وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وحديث أنس د أخذ الراية زيد فاصيب ، ، وحديثه د ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة ، ، وحديث عبد الرحمن بن عوف د قتل مصعب بن عمير ، ، وحديث سهل بن سعد د ان امرأة جاءت ببردة منسوجة ، ، وحديث أنس د شهدنا بنتا للنبي ﷺ ، ، وحديث أبي سعيد د اذا وضعت الجنائزة واحتملها الرجال ، ، وحديث ابن عباس في القراءة على الجنائزة بفاتحة الكتاب ، ، وحديث جابر في قصة قتلى أحد د زملوهم بدمائهم ، ، وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفعه ، ، وحديث صفية بنت شيبة في تحریم مكة ، ، وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي ، ، وحديث ابن عباس د كنت أنا وأُمي من المستضعفين ، ، وقد وهم المزي تبعا لأبي مسعود في جملة من المتفق ، ، وقد تعقبه الحميدى على أبي مسعود فأجاد ، ، وحديث أبي هريرة الذي يخفق نفسه كما أوضحته فيما مضى ، ، وحديث عمر د أيما مسلم شهد له أربعة بخير ، ، وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ ، ، وحديث البراء لما توفى إبراهيم ، ، وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسير من أوله ، ، وحديث عائشة د توفى رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ، وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم ، ، وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله ، ، وحديث عائشة د لا تسبوا الأموات ، ، وحديث ابن عباس في قول أبي لُهب . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثرا ، منها ستة موصولة ، والبقية معلقة . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٤ - كتاب الزكاة

١ - **باب** وجوب الزكاة . وقول الله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠]
وقال ابن عباس رضي الله عنهما : حدثني أبو سفيان رضي الله عنه فذكر حديث النبي ﷺ فقال « يا مَرُونا بالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ »

١٣٩٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم »

[الحديث ١٣٩٥ - أطرافه في : ١٤٥٨ ، ١٤٩٦ ، ٢٤٤٨ ، ٤٣٤٧ ، ٧٣٧١ ، ٧٣٧٢]

١٣٩٦ - **حدثنا** خصص بن عمر حدثنا شعبة عن ابن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أخبرني بعمل يدخلني الجنة . قال : ماله ماله . وقال النبي ﷺ : أرب ماله ، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقال بهز : حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عثمان وأبو عثمان بن عبيد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ بهذا . قال أبو عبد الله : أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو

[الحديث ١٣٩٦ - طرقاه في : ٥٩٨٢ ، ٥٩٨٣]

١٣٩٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم حدثنا ثمان بن مسلم حدثنا وهيب عن يحيى بن سعيد بن حبان عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا . فلما ولى قال النبي ﷺ : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا

حدثنا مسدد عن يحيى عن أبي حبان قال : أخبرني أبو زرعة عن النبي ﷺ بهذا

١٣٩٨ - **حدثنا** حجاج حدثنا حماد بن زيد حدثنا أبو جرة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « قَدِمَ وَفَدُّ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبْعَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كِفَارٌ مُضَرٌّ ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَرُّنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا . قَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدِهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ . وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدِّبَاءِ ، وَالْحِفْظِ وَالنَّقِيرِ وَالزُّفْرِ »
وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد « الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

١٣٩٩ - **حديث** أبو اليمان الحكم بن نافع أخبرنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « لَمَّا تَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أُبْرِتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمِنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مَنَى مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ »

[الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في : ١٤٥٧ ، ٦٩٢٤ ، ٧٢٨٤]

١٤٠٠ - « قَالَ : وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مِنْ فِرْقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ . وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا . قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ »

[الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في : ١٤٥٦ ، ٦٩٢٥ ، ٧٢٨٥]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الزكاة) البسملة ثابتة في الأصل ولاكثر الرواة . باب ، بدل كتاب ، وسقط ذلك لأبي ذر فلم يقل باب ولا كتاب ، وفي بعض النسخ « كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة » . والزكاة في اللغة النماء ، يقال زكا الزرع إذا نما ، وترد أيضا في المال ، وترد أيضا بمعنى التطهير . وشرعا بالاعتبارين معا : أما بالاول فلأن إخراجها سبب للنماء في المال ، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر ، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالنماء والزراعة . ودليل الاول ما نقص مال من صدقة ، ولأنها يضاعف ثوابها كما جاء « ان الله يربي الصدقة » . وأما بالثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل ، وتطهير من الذنوب . وهي الركن الثالث من الأركان التي بني الاسلام عليها كما تقدم في كتاب الايمان . وقال ابن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمسدوبة والنفقة والحق والعفو . وتعريفها في الشرع : إعطاء جزء من النصاب الحولي الى فقير ونحوه غير هاشمي ولا مطلي . ثم لها ركن وهو الإخلاص ، وشرط هو السبب وهو ملك النصاب الحولي ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية . ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا وحصول الثواب في الآخرة . وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى . وهو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف . والزكاة أمر مقطوع به في الشرع يستغنى عن تكلف الاحتجاج له ، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعه ، وأما أصل فرضية الزكاة فمن جمدها كفر . وإنما ترجم المصنف بذلك على عادته في إيراد الأدلة الشرعية المتفق عليها والمختلف

نہا . قوله (وقول الله) هو بالرفع . قال الزين بن المنير : مبتدأ وخبره محذوف أى هو دليل على ما قلناه من الوجوب . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي سفيان - هو ابن حرب - الطويل في قصة هرقل ، أورده هنا معلقا واقتصر منه على قوله : يأمر بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف ، ودلالته على الوجوب ظاهرة . ثانيا حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن ، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذى قبله . ثالثا حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذى يدخل به الجنة ، وأجيب بأن : تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم ، وفي دلالته على الوجوب غموض . وقد أجيب عنه بأجوبة : أحدها أن سؤاله عن العمل الذى يدخل الجنة يقتضى أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض فتحمل على الزكاة الواجبة . ثانيا الأجوبة أن الزكاة قرينة الصلاة كما سيأتى في الباب من قول أبي بكر الصديق ، وقد قرن بينهما في الذكر هنا . ثالثا أنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . رابعا أنه أشار الى أن القصة التى في حديث أبي أيوب والقصة التى في حديث أبي هريرة التى يعقبه واحدة ، فإراد أن يفسر الاول بالثاني لقوله فيه : وتؤدى الزكاة المفروضة ، وهذا أحسن الأجوبة . وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة . رابع الأحاديث حديث أبي هريرة وقد أوضحناه . خامسا حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ، وهو ظاهر أيضا . سادسا حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانع الزكاة ، واحتجاجة في ذلك بقوله ﷺ : ان عصمة النفس والمال تتوقف على أداء الحق ، وحق المال الزكاة . فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، وأما حديث ابن عباس في بعث معاذ فسيأتى الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر بستة أبواب ، وقوله في أوله : ان النبي ﷺ بعث معاذ الى اليمن فقال ادعهم ، هكذا أورده في التوحيد مختصرا في أوله واختصر أيضا من آخره ، وأورده في التوحيد عن أبي عاصم مثله لكنه قرنه برواية غيره ، وقد أخرجه الدارمى في مسنده عن أبي عاصم ولفظه في أوله : ان النبي ﷺ لما بعث معاذ الى اليمن قال : إنك ستأتى قوما أهل كتاب ، فادعهم ، وفي آخره بعد قوله فقرائهم : فان هم أطاعوا لك في ذلك فأياك وكرائم أموالهم ، وإياك ودعوة المظلوم فانها ليس لها من دون الله حجاب ، وكذا قال في المواضع كلها : فان أطاعوا لك في ذلك ، والذى عند البخارى هنا : فان هم أطاعوا لذلك ، وسنأتى هذه الزيادة من وجه آخر مع شرحها إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي أيوب فقوله فيه : عن ابن عثمان ، الابهام فيه من الراوى عن شعبة ، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو ، وكان شعبة يسميه محمدا ، وكان الخدائق من أصحابه بهمونه كما وقع في رواية حفص بن عمرو كما سيأتى في الأدب عن أبي الوليد عن شعبة ، وكان بعضهم يقول محمد كما قال شعبة ، وبيان ذلك في طريق بهز التى علقها المصنف هنا ووصله في كتاب الأدب الآتى عن عبد الرحمن بن بشير عن بهز بن أسد ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى من طريق بهز . قوله (عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب) هو الأنصارى . ووقع في رواية مسلم الآتى ذكرها : حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب . . قوله (ان رجلا) هذا الرجل حكى ابن قتيبة في : غريب الحديث ، له أنه أبو أيوب الراوى ، وغلطه بعضهم في ذلك فقال : انما هو راوى الحديث . وفي التغليط نظر ، إذ لا مانع أن يهيم الراوى نفسه لغرض له ، ولا يقال يبعد ، لوصفه في رواية أبي هريرة التى بعد هذه بكونه أعرابيا ، لأننا نقول : لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله إن رجلا ، والسائل في حديث أبي هريرة

أعرابي آخر قد سمي فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجني في السنن من طريق محمد ابن جحادة وغيره عن المنيرة بن عبد الله اليشكري أن أباه حدثه قال : انطلقت الى الكوفة فدخلت المسجد ، فإذا رجل من قيس يقال له ابن المنتفق وهو يقول : وصف لي رسول الله ﷺ فطلبت له فلقيته بعرفات ، فزاحمت عليه ، فقيل لي اليك عنه ، فقال : دعوا الرجل ، أرب ما له . قال فزاحمت عليه حتى خلصت اليه فأخذت بنظام راحلته فسا غير على ، قال شيئين أسألك عنهما : ما ينجيني من النار ، وما يدخلني الجنة ؟ قال فنظر الى السماء ثم أقبل على بوجهه الكريم فقال : لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطولت فاعقل على ، اعبد الله لا تشرك به شيئا ، وأقم الصلاة المكتوبة ، وأد الزكاة المفروضة ، وصم رمضان . وأخرجه البخاري في «التلخيص» من طريق يونس بن أبي إسحق عن المغيرة بن عبد الله اليشكري عن أبيه قال : غدت فاذا رجل يحدثهم ، قال وقال جرير عن الأعشى عن عمرو ابن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال : سألت أعرابي النبي ﷺ ، ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعشى وأن بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله اليشكري . وزعم الصيرفي أن اسم ابن المنتفق هذا لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق ، فالله أعلم . وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شبيه بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية « أرب ما له » في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة ، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن نعيم عن عمرو ابن عثمان بلفظ « أن أعرابيا عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر ، فأخذ بنظام ناقته ثم قال : يا رسول الله ، أخبرني ، فذكره . وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المنتفق . وأيضا فأبو أيوب لا يقول عن نفسه « إن أعرابيا » والله أعلم . وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي ، ففي حديث الطبراني أيضا من طريق فرقة بن سويد الباهلي : حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال : أتيت النبي ﷺ بين عرفة ومزدلفة ، فأخذت بنظام ناقته فقلت : يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، فذكر الحديث وإسناده حسن . قوله (قال ماله ماله ، فقال رسول الله ﷺ : أرب ما له) كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ماله ماله ، وفي رواية بهز المعلقة هنا الموصولة في كتاب الأدب « قال القوم ماله ماله ، قال ابن بطلان : هو استفهام والتكرار للتأكيد . وقوله « أرب ، بفتح الهمزة والراء منونا أي حاجة ، وهو مبتدأ وخبره محذوف ، استفهم أولا ثم رجع الى نفسه فقال « له أرب ، انتهى ، وهذا بناء على أن فاعل قال النبي ﷺ ، وليس كذلك لما بيناه ، بل المستفهم الصحابة والمجيب النبي ﷺ ، وما زائدة كأنه قال : له حاجة ما . وقال ابن الجوزي : المعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة . وروى بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي ، وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل . وقال النضر بن شميل : يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده . وقال الأصمعي : أرب في الشيء صار ماهرا فيه فهو أريب ، وكأنه تعجب من حسن فطنته والتهدي الى موضع حاجته . ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار اليها فقال النبي ﷺ : لقد وفق ، أو لقد هدى ، وقال ابن قتيبة : قوله « أرب ، من الآراب وهي الأعضاء ، أي سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو عما جاء بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته . وقيل : لما رأى الرجل يزاوجه دعا عليه ، لكن دعاؤه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح . وروى بفتح أوله وكسر الراء والتثنية أي هو أرب أي حاذق فطن . ولم أقف على صحة هذه الرواية . وجزم الكرماني بأنها ليست محفوفة . وحكى الفاضل عن

رواية لأبي ذر أرب بفتح الجميع وقال : لا وجه له قلت : وقعت في الأدب من طريق الكشمة بنى وحده . وقوله « يدخلني الجنة ، بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله « بعمل » . ويجوز الجزم جوابا للأمر . ورده بعض شراح « المصاييح » ، لأن قوله « بعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد » . وأجيب بأنه موصوف تقديرأ لأن التنكير للتعظيم فأفاد ولأن جزاء الشرط محذوف والتقدير إن عملته يدخلني . قوله (وتصل الرحم) أي تواسي ذوى القرابة في الخيرات . وقال النووي : معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوى رحمك بما تيسر على حسب حالك وحالهم من إتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظرا إلى حال السائل ، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها بحسب حال المخاطب واقتراره بالتنبيه عليها أكثر مما سواها إما لمشقتها عليه وإما تسهيله في أمرها . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو) وجزم في « التاريخ » ، بذلك ، وكذا قال مسلم في شيوخ شعبه ، والدارقطني في « العلل » ، وآخرون : المحفوظ عمرو بن عثمان . وقال النووي : اتفقوا على أنه وهم من شعبه ، وأن الصواب عمرو والله أعلم . وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أو لا ، والأعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كما تقدم . قوله (عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة) قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان ، وهو خطأ إنما هو يحيى بن سعيد بن حيان كما لغيره من الرواة . قوله (وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة) قيل : فرق بين القيسدين كراهية لتكرير اللفظ الواحد ، وقيل : عبر في الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فانها زكاة لغوية ، وقيل : احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فانها زكاة وإيست مفروضة . قوله فيه (وتصوم رمضان) لم يذكر الحج لأنه كان حينئذ حاجا ولعله ذكره له فاختصره . قوله (قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا) زاد مسلم عن أبي بكر ابن إسحق عن عفان بهذا السند « شيئا أبدا ، ولا أنقص منه » ، وباقى الحديث مثله . وظاهر قوله (من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليتنظر إلى هذا) إما أن يحمل على أنه ﷺ اطلع على ذلك فأخبر به ، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل الذي أمر به . ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضا « إن تمسك بما أمر به دخل الجنة » ، قال القرطبي : في هذا الحديث - وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما - دلالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من داوم على ترك السنن كان نقصا في دينه ، فإن كان تركها تهاونا بها ورغبة عنها كان ذلك فسقا ، يعني لورود الوعيد عليه حيث قال ﷺ « من رغب عن سنني فليس مني » ، وقد كانت صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما . وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يقترب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لتلايثل ذلك عليهم فيملاوا ، حتى إذا انشروا صدورهم لفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الإيمان . قوله (حدثنا مسدد عن يحيى) هو القطان . قوله (عن أبي حيان) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الاسناد الذي قبله . وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماحه

له من أبي زرعة ، وبطل الزرد الذي وقع عند الجرجاني ، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الاسناد أبا هريرة كما هو في رواية أبي ذر وغيرها من الروايات المعتمدة ، وثبت ذكره في بعض الروايات ، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في «التبعية» أن رواية القطان مرسلة كما تقدم ذلك في المقدمة . وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الإيمان . وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن منهل .

قوله (وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد) يعني ابن زيد بالاسناد المذكور في طريق حجاج (الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله) أي وافقا حجاجا على سياقه إلا في إثبات الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » لخذافها وهو أصوب ، فأما سليمان فهو ابن حرب ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في المغازي . وأما أبو النعمان فهو محمد بن الفضل ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخمس . وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانى الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله (فان تابوا وأقاموا الصلاة) ويأتي الكلام على بقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله . وقوله في هذه الرواية (لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر) « كان » تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه . (تكميل) : اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقبل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في باب السير من الروضة ، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخالطة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها « بأمرنا بالزكاة » ، لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتي في آخر الكلام . وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فيها « لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملا فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية » والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة ، لكنه حديث ضعيف لا يحتج به . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي ﷺ « وبأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » انتهى ، وفي استدلاله بذلك نظر ، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ، ولا صيام رمضان . فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي ، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام ، وبلغ ذلك جعفر فقال « بأمرنا » بمعنى يأمر به أمته ، وهو بعيد جدا . وأولى ما حمل عليه حديث أم سلة هذا - إن سلم من قدح في إسناده - أن المراد بقوله « بأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » ، أي في الجملة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحوال والله أعلم . وبما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام ابن ثعلبة وقوله « أنشدك الله » آفة أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا » ، وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم . وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ، وذلك يستدعي تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وبما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة » ، ثم نزلت فريضة

الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عرب بالمهمله المفروجه ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . ووقع في تاريخ الاسلام : في السنة الأولى فرضت الزكاة ، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن إسحق ، من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة ، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه ، وفي سلمة مقال . والله أعلم

٢ - باب البيعة على إيتاء الزكاة

(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) [١١ التوبة]

١٤٠١ - **حدثنا** ابن نعيم قال حدثني أبي حدثنا إسماعيل عن قيس قال « قال جرير بن عبد الله : بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم »
قوله (باب البيعة على إيتاء الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهده مبطل لبيعته فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته ، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتضداً بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الإيمان

٣ - باب إثم مانع الزكاة ، وقول الله تعالى [٣٤ - ٣٥ التوبة] :

(والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألهم . يوم يحسب عليهم في نار جهنم ، فتسكوى بها جبابهم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تسكنزون)
 ١٤٠٢ - **حدثنا** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هوى لم يعط فيها حقها ، تطوؤه بأخفافها . وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطوؤه بأخلافها وتنهطه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء . قال : ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يمار فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بليت . ولا يأتي بغير يحملها على رقبته له رغاء فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بليت »

[الحديث ١٤٠٢ - أطرافه في : ٢٣٧٨ ، ٣٠٧٢ ، ٣٠٨٨]

١٤٠٣ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هَانِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعُ لَهُ زَبِيئَتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَمٌّ » يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ - بِعَنَى شِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ : أَمَا مَالُكَ ، أَمَا كَنْزُكَ . ثُمَّ تَلَا [آل عمران ١٨٠] : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴾ الْآيَةَ »**

[الحديث ١٤٠٣ - أطرافه في : ٤٥٦٥ ، ٤٦٥٩ ، ٦٩٥٧]

قوله (باب إثم مانع الزكاة) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة وتبري نبيه منه بقوله له « لَا لِمَالِكَ لَكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ، وَذَلِكَ مُؤَذِّنٌ بِانْقِطَاعِ رَجَائِهِ . وَإِنَّمَا تَتَفَاوَتُ الْوَاجِبَاتُ بِتَفَاوَتِ الْمُثُوبَاتِ وَالْعُقُوبَاتِ ، فَمَا شَدَّدَتْ عُقُوبَتَهُ كَانَ إِجْبَاهُهُ أَكْدَمًا جَاءَ فِيهِ مَطْلَقُ الْعُقُوبَةِ . وَعَبَّرَ الْمَصْنُفُ بِالِإِثْمِ لِشُمُولِهِ مِنْ تَرْكِهِمَا جُحْدًا أَوْ بَحْلًا وَانَّهُ أَعْلَمُ . **قوله** (وقول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ الْآيَةَ) فيه تلييح إلى تقوية قول من قال من الصحابة وغيرهم : إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين . خلافا لمن زعم أنها خاصة بالكفار ، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب « أَمَا مَالُكَ ، أَمَا كَنْزُكَ ، » وقد وقع نحوه ذلك أيضا في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق شبيب أيضا في آخر الحديث ، وأفرد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير براءة بهذا الاسناد باختصاره . (تنبيه) : المراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية . **قوله** (ثاني الإبل على صاحبها) يعني يوم القيامة كما سيأتي . **قوله** (على خير ما كانت) أي من العظم والسمن ومن الكثرة . لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها . **قوله** (إذا هو لم يبط فيها حقها) أي لم يؤد زكاتها . وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ . **قوله** (تطاؤه بأخفافها) في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الحيل « فتخبط وجهه بأخفافها ، ولمسلم من طريق أبي صالح عنه « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطاؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة . حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ، وللصنف من حديث أبي ذر « إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته ، » (تنبيه) : كذا في أصل مسلم « كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها ، » قال عياض : قالوا هو تغيير وتصحيف ، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه « كلما مر عليه أخرها ردت عليه أولاها ، » وبهذا ينتظم الكلام ، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضا وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد . ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمشى عليه تلاحقت بها أخرها ، ثم إذا أردت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع لجماء الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأولى . وكذا وجهه الطيبي فقال : إن المعنى أن أولاها إذا مرت على التابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية

وتبعها ما يليها الى أن تنتهى أيضا الى الأولى . والله أعلم . قوله (في الغنم تطؤه بأظلالها وتنطعه بقرونها) بكسر الطاء من تنطعه ويجوز الفتح . زاد في رواية أبي صالح المذكورة ، ليس فيها هقضاء ولا جلاء ولا عضباء ، تنطعه بقرونها ، وزاد فيه ذكر البقر أيضا وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل ، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضا في باب مفرد . قوله (قال ومن حثها أن تحلب على الماء) بجاء مهملة أى لمن يحضرها من المساكين ، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المساكن وأرفق بالماشية . وذكره الداودي بالجيم وفسره بالإحضار الى المصدق . وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي هرير الغداني عن أبي هريرة ما يوم أن هذه الجملة مرفوعة ولفظه « قلنا يا رسول الله ما حقها ؟ قال : لإطراق لخلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ، وسيأتي في أواخر الشرب هذه القطعة وحدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله (ولا يأتي أحدكم) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب ، ألا لا يأتي أحدكم ، وهذا حديث آخر متعلق بالغلول من الغنائم ، وقد أخرجه المصنف مفردا من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، وبأى الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية لها يمار ، بتحتانية مضمومة ثم مهملة : صوت المعز ، وفي رواية المستملى والكشميهني هنا « نغاء » بضم المثناة ثم معجمة بغير راء ، ورجحه ابن التين ، وهو صياح الغنم . وحكى ابن التين عن القزاز أنه رواه « تعار » بمثناة ومهملة وليس بشيء . وقوله « نغاء » بضم الراء ومعجمة : صوت الإبل ، وفي الحديث « إن الله يحيي البهائم لمعاقب بها مانع الزكاة » ، وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده ، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها ، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ، ولأن المال لما لم يخرج زكاته غير مطهر ، وفيه أن في المال حقا سوى الزكاة ، وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة ، ويؤيده ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكنز ، لكن يعكس عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره . ثاني الأجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه ، وإنما ذكر استطرادا ، لما ذكر حثها بين الكمال فيه وإن كان له أصل يزول الدم بفعله وهو الزكاة ، ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر الى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة . وقال ابن بطلال : في المال حقان فرض عين وغيره ، فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الاخلاق . (تنبيه) : زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال « ويكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه صاحبه وطلبه : أنا كنزك ، فلا يزال حتى يلقمه إصبه » . وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قدمنا الى قوله « أقرع » ولم يذكر بقيته ، وكأنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب . قوله (عن أبي صالح) كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا ، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح ، لكنهما وقفه على أبي هريرة ، وغالطهم عبد العزيز ابن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ورجحه ، لكن قال ابن عبد البر : رواية عبد العزيز خطأ بين ، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا انتهى . وفي هذا التعليل نظر . وما المانع أن يكون له فيه شيخان ؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز

شاذة لأنه سلك الجمادة ، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه . قوله (مثل له) أى صور ، أو ضمن مثل معنى التصيير أى صير ماله على صورة شجاع ، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير براءة ، ووقع في رواية زيد بن أسلم وما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، ولا تنافي بين الروایتين لاحتمال اجتماع الأمرين مما ، فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي دسبطوقون ، ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى (يوم يحمى عليها في نار جهنم) الآية قال البيضاوى : خص الجنب والجبين والظهر لأنه جمع المال ، ولم يصرفه في حقه ، لتحصيل الجاه والتنعم بالطعام والملابس ، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره ، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة . وقيل : المراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه ، نسأل الله السلامة . والمراد بالشجاع - وهو بضم المعجمة ثم جيم - الحية الذكر ، وقيل الذي يقوم على ذنبه ويوانب الفارس ، والاقرج الذي تفرع رأسه أى تمتع لكثرة سمه . وفي كتاب أبي عبيد ، : سمي أقرع لأن شعر رأسه يتمتع بجمعه السم فيه . وسميه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها ، فلعله يذهب جلد رأسه . وفي تهذيب الأزهري : سمي أقرع لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمتع فروة رأسه ، قال ذو الرمة :

قرى السم حتى انمار فروة رأسه عن العظم صل قاتل السع ما رده

وقال القرطبي : الأقرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم ، ومن الناس الذي لا شعر برأسه . قوله (له) ذيبتان) ثنية زيبية بفتح الزاى وموحدتين ، وهما الزيدتان اللتان في الشدين يقال تسكلم حتى زيد شدته أى خرج الزيد منهما ، وقيل هما السكتتان السوداءوان فوق عينيه ، وقيل فقطتان يكسفان فاه ، وقيل هما في حلقه بمنزلة زئبق العنز ، وقيل لختان على رأسه مثل القرنين ، وقيل نابان يخرجان من فيه . قوله (بطوفة) بضم أوله وفتح الواو الثقيلة ، أى يصير له ذلك الثعبان طوقا . قوله (ثم يأخذ بلهزمتيه) فاعل يأخذ هو الشجاع ، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مبينا في رواية ممام عن أبي هريرة الآية في ترك الحيل ، بلفظ لا يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه . قوله (بلهزمتيه) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاى مكسورة ، وقد فسر في الحديث بالشدقين ، وفي الصحاح : هما العظان اللتان في اللحيين تحت الأذنين . وفي الجامع : هما لحم الخدين الذي يتحرك إذا أكل الانسان . قوله (ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك) وقائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه النعم ، وفيه نوع من التهمك . وزاد في ترك الحيل ، من طريق ممام عن أبي هريرة : يفر منه صاحبه ويطلبه ، وفي حديث ثوبان عند ابن حبان : يتبعه فيقول أنا كنزك الذي تركته بعدك ، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضنها ثم يتبعه سائر جسده . . ولمسلم في حديث جابر : يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل ، والطبراني في حديث ابن مسعود : ينقر رأسه ، وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة . وفي حديث جابر عند مسلم : لا مثل له ، كما هنا ، قال القرطبي : أى صور أو نصب وأقيم ، من قولهم مثل قائما أى منتصبا . قوله (ثم تلا) ولا يحسن الذين يبخلون (الآية) ، في حديث ابن مسعود عند الشافعي والبيهقي : ثم قرأ رسول الله ﷺ ، فذكر الآية . ونحوه في رواية الترمذي : قرأ مصداقه : دسبطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، وفي هذين الحديثين تقوية لقول من قال : المراد بالتطويق في الآية

الحقيقة ، خلافا لمن قال إن معناه سيطوقون الإثم . وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة ، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير ، وقيل : إنما نزلت في اليهود الذين كتبوا صفة النبي ﷺ ، وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصاهم قاله مسروق

٤ - باب ما أَدَّى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزِيرٍ

لقول النبي ﷺ « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »

١٤٠٤ - وقال أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال « خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما : مَنْ كَتَبَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلأَمْوَالِ » [الحديث ١٤٠٤ - أطرافه في : ٤٦٦١]

١٤٠٥ - حدثنا إسحاق بن يزيد أخبرنا شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمار أخبره عن أبيه يحيى بن عمار بن أبي الحسن أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُرٍّ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » [الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في : ١٤٤٧ ، ١٤٥٩ ، ١٤٨٤]

١٤٠٦ - حدثنا علي بن سميح هُشَيْبًا أخبرنا حصين عن زيد بن وهب قال « مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ ، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي قَتَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا أُنْزِلَتْ تَمَزَلَتْ هَذَا ؟ قَالَ : كُنْتُ بِالشَّأْمِ فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قَالَ مُعَاوِيَةُ : نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَقُلْتُ : نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ ، وَكُتِبَ إِلَى عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَانَ أَنِ اقْدِمِ لِلدَّيْنَةِ ، فَقَدِمْتُهَا ، فَكَثُرَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى كَانَهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَانَ ، فَقَالَ لِي : إِنَّ شَيْئًا تَدَّخَيْتَ فَكَنتَ قَرِيبًا . فَذَلِكَ الَّذِي أُنْزِلَ هَذَا الْمَنْزِلَ ، وَلَوْ أَسْرَوَا عَلَيَّ حَبْشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ » [الحديث ١٤٠٦ - طرقة في : ٤٦٦٠]

١٤٠٧ - حدثنا تَيْيَاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنِ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ « جَلَسْتُ » . وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمِيدِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ ابْنُ الشَّخِيرِ أَنَّ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِينُ الشَّعْرِ وَالنِّبَابِ

والهيئة ، حتى قام عليهم فسلم ثم قال : بَشِّرِ السَّكَارِزِينَ بِرَضْفٍ يُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَاةٍ تَنْدِي أَحَدَهُمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ نَضْفٌ كَيْفَهُ ، وَيُوضَعُ عَلَى نَضْفٍ كَيْفَهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَاةٍ تَنْدِي بِتَزَلُّزٍ . ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ . وَتَبِعَتْهُ وَجَاسَتْ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ ، فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قَالَتْ . قَالَ : إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا .

١٤٠٨ - قال لي خليلي - قال قلت : مَنْ خَالِيكَ ؟ قال : النَّبِيُّ ﷺ - يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْعِرُ أَحَدًا ؟ قَالَ فَظَنَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِئُ فِي حَاجَةٍ لَهُ ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَتَقْتَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَابِيرَ . وَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا . لَا وَاللَّهِ ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ .

قوله (باب ما أدى زكاته فليس بكنز) ، أقول النبي ﷺ : ليس فيما دون خمس أواق صدقة) قال ابن بطال وغيره : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكنز المنهي هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك ، وإذا تقرر ذلك لحديث « لا صدقة فيما دون خمس أواق » ، مفهومه أن ما زاد على الخمس فيه الصدقة ، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كنزا . وقال ابن رشيد : وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عفى عن الحق فيه فليس بكنز قطعا ، والله قد أثنى على فاعل الزكاة ، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه فيه وهو المال . انتهى . وينتخلص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزا لأنه محفو عنه ، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفى عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزا . ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث روى مرفوعا وهو موقوف عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفا ، وكذا أخرجه الشافعي عنه ، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال : إنه ليس بمحفوظ . وأخرجه البيهقي أيضا من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » ، وكل ما لا تؤدي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا على وجه الأرض ، وأورده مرفوعا ثم قال : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه . وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكنز معناه الشرعي . وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره » ، ورجع أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البراء . وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » ، وقال : حسن غريب ، وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان . وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود . وقال ابن عبد البر : في سنده مقال . وذكر شيخنا (١) في شرح الترمذي ، أن سنده جيد .

(١) هو الحافظ العراقي . ولفظه عند أبي داود « عن أم سلمة أنها كانت تلبس أوصاما من ذهب فقالت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكى ، فليس بكنز » . اهـ ، وسنده جيد كما قال العراقي . وهو حجة ظاهرة على أن الكنز المتوعد عليه بالذاب هو المال الذي لا تؤدي زكاته . والله أعلم

وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً بلفظ الترجمة ، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ : إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم ، وفيه قصة . قال ابن عبد البر : والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته . ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ، فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال : ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كابن ذر ، وسيأتي شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب . قوله (وقال أحمد بن شبيب) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر : حدثنا أحمد ، وقد وصله أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ ، عن محمد بن يحيى وهو الذهلي ، عن أحمد بن شبيب بإسناده . ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسيافه أتم بما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي : أترث العمة ؟ قال ابن عمر : لا أدري . فلما أدبر قبل ابن عمر يديه^(١) ثم قال : نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني نفسه - سئل عما لا يدري فقال : لا أدري . وزاد في آخره - بعد قوله : طهارة للأموال - ثم التفت إلى فقال : ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم جده أزيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى ، وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري . قوله (من كنزها فلم يؤد زكاتها) أفرد الضمير إما على سبيل تأويل الأموال ، أو عوداً إلى الغضة لأن الاتقاع بها أكثر أو كان وجودها في زمنهم أكثر من الذهب ، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب ، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال ﴿ ينفقونها ﴾ قال صاحب الكشف : أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ ، لأن كل واحد منهما جملة وافية . وقيل : المعنى ولا ينفقونها ، والذهب كذلك ، وهو كقول الشاعر : واني وقيار بها لغريب ، أي وقيار كذلك ، قوله (إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة) هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتفاء وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به - كان في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة ، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة بيان نصها ومقاديرها لا إنزال أصلها . والله أعلم . وقول ابن عمر : لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً ، كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب . والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يحبس عنه ، أو يكون له لكنه بمن يرجي فضله وأطلب عائده كالامام الأعظم فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئاً ، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغنى به عن مسألة الناس ، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادخار شيء أصلاً . قال ابن عبد البر : وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال يجمع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يدم فاعله ، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك ، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة ، وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، انتهى . والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم عن ابن عمر ، وقد استدلل له ابن بطلان بقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ﴾ أي ما فضل عن الكفاية ، فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ . والله أعلم . وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أرس عن أبيه قال : كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ، ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورق

(١) في المخطوطة : يده .

رغيره . قوله (أخبرني يحيى بن أبي كثير) تعقبه الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الوهاب بن نجدة خائف إسحق بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال : عن شعيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحجاج ، ورواه داود بن رشيد وهشام ابن خالد جميعا عن شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بن مسروق وقال : الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن الحبان عن يحيى بن سعيد ، وقال الإسماعيلي : هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الحلق ، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب فقال : عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، انتهى . وقد تابع إسحق بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شعيب بن إسحق أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي من طريقه ، وذلك دال على أنه عند شعيب عن الأوزاعي على الوجهين ، لكن ذلك رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ، ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير . والله أعلم .

قوله (عن أبيه يحيى بن عمار) في رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أباہ ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد بضعة وعشرين بابا . ثانيا حديث أبي ذر مع معاوية . قوله (حدثنا على سمع هشبا) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه : حدثنا علي بن أبي هاشم ، وهو المعروف بابن طبراه بكسر المهملة وسكون الواو وحدة وآخره معجمة ، ووقع في أطراف المزي ، عن علي بن عبد الله المدني وهو خطأ . قوله (عن زيد بن وهب) هو التابعي الكبير الكوفي أحد المحضرين . قوله (بالربذة) بفتح الراء والواو وحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة ، نزل به أبو ذر في عهد عثمان ومات به ، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله ، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبعضى عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفي أبا ذر ، وقد بين أبو ذر أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره . نعم أمره عثمان بالتخفى عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الربذة ، وقد كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه ، وفيه قصة له في التيمم . وروينا في فوائد أبي الحسن بن جندب بإسناده إلى عبد الله بن الصامت قال : دخلت مع أبي ذر على عثمان ، لحضر عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم يعني الخوارج . فقال : إنما أرسلنا إليك لتجاوزنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالربذة . قال : نعم . ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره وقال بعد قوله ما أنا منهم : ولا أدركهم ، سيام التحقيق . مرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت ، وفي طبقات ابن سعد ، من وجه آخر : إن ناسا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية - يعني فنقاتله - فقال : لا ، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت .

قوله (كنت بالشام) يعني بدمشق ، ومعاوية اذ ذاك عامل عثمان عليها . وقد بين السبب في سكناه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخرى عن زيد بن وهب : حدثني أبو ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا بلغ البناء - أي بالمدينة - سلما فارتحل إلى الشام . فلما بلغ البناء سلما قدمت الشام فسكنت بها ، فذكر الحديث نحوه . وعنده أيضا بإسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال : استأذن أبو ذر على عثمان فقال : إنه يؤذينا ، فلما دخل قال له عثمان : أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر ؟ قال : لا ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أحبكم إلي وأقربكم مني من بقي على العهد الذي عاهدته عليه ، وأنا باق على عهدي . قال فامرأه أن يلحق بالشام . ولكن يحدتهم ويقول : لا يبيتين عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقة في سبيل الله أو يعده لغريم . فكتب معاوية إلى عثمان :

إن كان لك بالشام حاجة فابحث الى أبي ذر . فكتب إليه عثمان أن اقدم عليّ ، قدم . قوله (في الذين يكفرون الذهب والفضة) سيأتي في تفسير بزاة من طريق جرير عن حصين بلفظ وفقرأت والذين يكفرون الذهب والفضة ، الى آخر الآية . قوله (نزلت في أهل الكتاب) في رواية جرير ما هذه فينا . قوله (فكثرت على الناس حتى كأنهم لم يروني) في رواية الطبري : أنهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام ، قال غشي عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام . قوله (ان شئت تنحيت) في رواية الطبري ، فقال له تنح قريبا . قال : والله لن أدع ما كنت أقوله ، وكذا لابن مردويه من طريق ورقاء عن حصين بلفظ والله لا أدع ما قلت . قوله (حبشيا) في رواية ورقاء ، عبدا حبشيا ، ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال له : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ أي المسجد النبوي ، قال : آتي الشام . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منها ؟ قال : أعود إليه ، أي المسجد . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ قال : أضرب بسيفي . قال : أدلك^(١) على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدا ، قال : تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث سافوك . وعند أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر نحوه ، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه . وزعمه للنووي بالإبطال ، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان ، وهؤلاء لم يخونوا . قلت : لقوله محل ، وهو أنه أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب . وفيه ملاحظة الأئمة للعلاء ، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحق على أبي ذر مع كونه كان مخالفا له في تأويله . وفيه التحذير من الشقاوة والخروج على الأئمة ، والزرغيب في الطاعة لأولى الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالشدّة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك الى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهدا . الحديث الثالث : قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والجريري بضم الجيم هو سميد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الأشخير . وأردف المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجريري ، والأحنف لأبي العلاء . وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفا من آخر هذا الحديث أيضا ، وأخرجه أحمد ، وليس ذلك بعلّة لحديث الأحنف لأن حديث الأحنف أتم سباقا وأكثر فوائد ، ولا مانع أن يكون يزيد فيه شيخان . قوله (جلست الى ملا) في رواية مسلم والاسماعيل من طريق اسماعيل بن علية عن الجريري ، قدمت المدينة ، فبينما أنا في حلقة من قريش . قوله (خشن الشعر الخ) كذا الأكثر بمجمعتين من الحشونة ، وللقابسي بمهملتين من الحسن ، والأول أصح . ووقع في رواية مسلم ، أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه فقام عليهم ، وليعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف ، قدمت

المدينة فدخلت مسجدها إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا : هذا أبو ذر ، .
 قوله (بشر الكنازين) في رواية الإسماعيل « بشر الكنازين » . قوله (برصف) بفتح الراء وسكون الميم بعدها
 فاء هي الحجارة المحلاة واحدها رصفة . قوله (نهض) بضم النون وسكون الميم بعدها ضاد معجمة : العظم الدقيق
 الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف ، قال الخطابي : هو الماخص منه ، وأصل النهض الحركة فسمي
 ذلك الموضع نهضا لانه يتحرك بحركة الإنسان . قوله (يتزلزل) أي يضطرب ويتحرك ، في رواية الإسماعيل
 « فيتجلجل » بجميعين ، وزاد إسماعيل في هذه الرواية « فرضع القوم رؤوسهم » ، فأرأيت أحدا منهم رجع إليه شيئا .
 قال : فأدبر ، فأنبعته حتى جلس الى سارية ، . قوله (وأنا لا أدري من هو) زاد مسلم من طريق خليلد المصري
 عن الأحنف « فقلت : من هذا ؟ قالوا : هذا أبو ذر ، فقممت اليه فقلت : ما شيء سمعتك تقوله ؟ قال : ما قلت الا
 شيئا سمعته من نبيهم ﷺ » . وفي هذه الزيادة رد لقول من قال إنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره .
 ولأحمد من طريق يزيد الباغي عن الأحنف « كنت بالمدينة ، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يروونه ، قلت :
 من أنت ؟ قال : أبو ذر . قلت : ما نفس الناس عنك ؟ قال : إني أنفاهم عن الكنوز التي كان ينههم عنها رسول الله
 ﷺ » . قوله (انهم لا يعقلون شيئا) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال « إنما يجمعون الدنيا » . وقوله
 « لا أسألم دنيا » في رواية إسماعيل المذكورة « فقلت : مالك وإخوانك من قریش ، لا تستريهم ولا تصيب
 منهم ؟ قال : وربك لا أسألم دنيا الخ » . قوله (قلت : ومن خليلك ؟ قال : النبي ﷺ) فاعل قال هو أبو ذر
 والنبي ﷺ خبر المبتدأ كأنه قال : خليلي النبي ﷺ . وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط ، وكان بعض
 الرواة ظنوا مكررة لحذفها ولا بد من إثباتها . قوله (يا أبا ذر أتبصر أحدا) وهو حديث مستقل سنأتي الكلام
 عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله « إلا ثلاثة دنائير » إن شاء الله تعالى . وإنما
 أورده أبو زر للأحنف لتقوية ما ذهب اليه من ذم اكتناز المال ، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ،
 ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال :

٥ - باب اتفاق المال في حقه

١٤٠٩ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فبسطه على هكسكته في
 الحق ، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

و باب اتفاق المال في حقه ، وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن
 أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث « ما أحب أن لي أحدا ذهباً ، فمحمول على الأولوية ،
 لأن جمع المال وإن كان مباحا لكن الجامع مستول عنه ، وفي المحاسبة خطر وإن كان الترك أسلم ، وما ورد من
 الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فانه
 إذا أنفق حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهده في حديث « ذهب
 أهل الدثور بالأجور » ، والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم ، قال الزين بن

المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالسكية في وجوه الخير ، ما لم يؤد إلى حرمان الوارث من نحو ذلك مما منع منه الشرع . قوله (وإن هؤلاء لا يعقلون) هو من كلام أبي ذر كرهه تأكيذا لكلامه ولربط ما بعده عليه

٦ - باب الرياء في الصدقة ، لقوله [البقرة ٢٦٤] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما (صُلْدًا) : ليس عليه شيء وقال عكرمة (وأبِلٌ) : مطر شديد . و (الطَّل) : الندى

قوله (باب الرياء في الصدقة) قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحمل على ما تمحض منها لحب المحمدة والثناء من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها . قوله (لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الكافرين) قال الزين بن المنير : وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو ابتاعها بذلك بانفاق الكافر المراني الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه ، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء ، وأولى أن يشبه بانفاق الكافر المراني في إبطال انفاقه اهـ . وقال ابن رشيد : اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية ، ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به ، لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور . ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالمن والأذى ، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء ، هذا من حيث الجملة ، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبهه بحال المراني ، لأنه لما من ظهر أنه لم يقصد وجه الله ، وحال المؤذي يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين لأن من يعلم أن للوذي ناصراً ينصره لم يؤذ ، فلم بهذا أن حالة المراني أشد من حالة المان والمؤذي انتهى . ويتلخص أن يقال : لما كان المشبه به أقوى من المشبه ، وإبطال الصدقة بالمن والأذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد . قوله (وقال ابن عباس : صُلداً ليس عليه شيء) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله (فتركه صُلداً) أي ليس عليه شيء . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال : هذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول : لا يقدرون على شيء مما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا نقياً ليس عليه شيء ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه . قوله (وقال عكرمة : وأبِل مطر شديد ، والطل الندى) وصله عبد بن حميد عن روح ابن عباد عن عثمان بن غياث سمعت عكرمة قال في قوله وأبِل قال : مطر شديد ، والطل الندى ،

٧ - باب لا يقبل الله صدقة من غُلُولٍ ، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله [البقرة ٢٦٣] :

﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾

٨ - باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله [البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧] :

﴿ وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

١٤١٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ -

عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَصْدَقَ بَعْدَ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْتَبُهَا لِصَاحِبِهَا كُلِّ يَرٍ أَحَدُكُمْ قَأْوَةٌ ، حَتَّى تَسْكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . تَابَعَهُ سَلْيَانُ بْنُ دِينَارٍ . وَقَالَ وَرَقَةُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَسُهَيْلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ١٤١٠ - طرفه في : ٧٤٣٠]

قوله (باب لا تقبل صدقة من غلول) كذا الأكثر على البناء للجهول ، وفي رواية المستمل لا يقبل الله ، وهذا طرف من حديث أخرجه مسلم باللفظ الأول ، وقد سبق باقيه في ترجمته في كتاب الطهارة . وأخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم فيه بلفظ ولا يقبل الله صلاة إلا بطهور ، ولا صدقة من غلول ، ولأبي داود من حديث أبي المليح عن أبيه مرفوعاً ولا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور ، وإسناده صحيح . قوله (ولا يقبل إلا من كسب طيب) هذا للمستمل وحده . وهو طرف من حديث أبي هريرة الآتي بعده . قوله (أقوله : قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى - إلى قوله - حلیم) قال ابن المنير : جرى المصنف على عادته في إثبات الخفي على الجلي ، وذلك أن في الآية أن الصدقة لما يتبعها سيئة الأذى بطلت ، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى ، أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تفررها تبطل الطاعة فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية ، لأن الغال في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير ، فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة وقد أبطلت المعصية الطاعة المحققة من أول أمرها ؟ وتعبه ابن رشيد بأنه ينبغي على أن الأذى أعم من أن يكون من جهة المتصدق للمتصدق عليه أو إيدائه لغيره كما في الغلول فيكون من باب الأولى ، وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده ، فإن الظاهر أن المراد بالأذى في الآية إنما هو ما يكون من جهة المسئول للسائل ، فإنه عطف على المن وجمع معه بالواو . والذي يظهر أن البخاري قصد أن المتصدق عليه إذا علم أن المتصدق به غلول أو غصب أو نحوه تأذى بذلك ولم يرض به ، كما قال أبو بكر اللبني لما علم أنه من وجه غير طيب ، وقد صدق على المتصدق أنه مؤذله بتعريضه لكل ما لو علمه لم يقبله . والله أعلم . قوله (قول معروف) فسرّه بالرد الجليل ، وقوله (ومغفرة) أي عفو عن السائل إذا وجد منه ما يشغل على المسئول . وقيل : المراد عفو من الله بسبب الرد الجليل ، وقيل عفو من جهة السائل أي معذرة منه للمسئول لكونه رده ردا جميلا . والثاني أظهر . وظاهر الآية أن الصدقة تحبط بالمان والأذى بعد أن تقع سالمة ، لكن يمكن أن يقال : لعل قبولها موقوف على سلامتها من المن والأذى ، فإن وقع ذلك عدم الشرط فعدم المشروط فعبء عن ذلك بالإبطال . والله أعلم . (تنبيهان) : الأول دل قوله لا تقبل صدقة

من غلول ، أن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول الى أصحابه بأن يتصدق به ^(١) اذا جهلهم مثلا . والسبب فيه أنه من حق الغائبين ، فلو جهات أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم . الثاني : وقع هنا للمستمل والكشميهي وابن شويه ، باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله تعالى ﴿ ويربي الصدقات ﴾ الى قوله - ولا هم يحزنون ﴿ وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث ، وتكون كالتي قبلها في الاقتصار على الآية ، لكن تزيد عليها بالإشارة الى لفظ الحديث الذي في الترجمة . ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة ومناسبتها التي قبلها من جهة مفهوم المخالفة ، لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب ، ففهومه أن ما ليس بطيب لا يقبل ، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل . والله أعلم . ثم إن هذه الترجمة إن كان « باب ، بغير تنوين فاجملة خبر المبتدأ ، والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب ، وإن كان منونا فما بعده مبتدأ والخبر عذوف تقديره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله ثوابها . ومعنى الكسب المكسوب ، والمراد به ما هو أعم من تعاطى التكسب أو حصول المكسوب بغير تعاط كالمراث . وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال ، والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب ، قال القرطبي : أصل الطيب المستلذ بالطيب ، ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال ، وأما قول المصنف « لقوله تعالى : ويربي الصدقات ، بعد قوله « الصدقة من كسب طيب ، فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب ، بل الأمر على عكس ذلك ، فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر . قال ابن التين : وكان الأبين أن يستدل بقوله تعالى ﴿ أففقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقال ابن بطال : لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يحرمه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تتقبل لا تكون من جنس المحقوق . وقال الكرماني : لفظ « الصدقات ، وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره ، لكنه مقيد بالصدقات التي من الكسب الطيب بقريئة السياق نحو ﴿ ولا يميموا الحديث منه تنفقون ﴾ . قوله (بعدل ثمرة) أى بقيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر الحل بكسر المهملة ، هذا قول الجمهور ، وقال الفراء : بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه ، وقيل بالفتح مثله في القيمة وبالكسر في النظر . وأنكر البصريون هذه التفرقة ، وقال الكسائي : هما بمعنى كما أن لفظ المثل لا يختلف . وضبط في هذه الرواية للاكثر بالفتح . قوله (ولا يقبل الله إلا الطيب) في رواية سليمان بن بلال الآتي ذكرها ، ولا يصعد الى الله إلا الطيب ، وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقرير ما قبله ، زاد سهيل في روايته الآتي ذكرها ، فيضعها في حقها ، قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأمورا منبها من وجه واحد وهو محال . قوله (يتقبلها يمينه) في رواية سهيل « إلا أخذها يمينه ، وفي رواية مسلم بن أبي مريم الآتي ذكرها « فيقبضها ، وفي حديث عائشة عند البرار « فيتلقاها الرحمن بيده » . قوله (فلو) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المبر لأنه يفل أى يظم ، وقيل هو كل فطم من ذات حافر ، واجمع أفلاء كدو وأعداء . وقال أبو زيد : إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام بكرو . وضرب به المثل لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون للنتاج الى التربية إذا كان فطيا فاذا أحسن العناية به انتهى الى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم - لا سيما

(١) كذا في الأصل الذي بأيدينا ، ولعله « لا بأن يتصدق به » فتأمل ، والله أعلم

الصدقة - فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نمت السكال حتى تنتهي بالتضعيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين النقرة الى الجبل . ووقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذى وقلوه أو مهره ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره أو نصيله ، وفي رواية له عند البزار مهره أو رضيعه أو نصيله ، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة وقلوه أو قال نصيله ، وهذا يشعر بأن د أو ، للشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه فكفى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالثرية . وقال عياض : لما كان الشيء الذي يرتضى بتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعير لقبول لقول القائل تلقاها عراة باليمين ، أى هو مؤهل للجد والشرف وليس المراد بها الجارحة (١) . وقيل : عبر باليمين عن جهة القبول ، إذ الشمال بضده . وقيل : المراد بين الذي تدفع اليه الصدقة وأضافها الى الله تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة في يمين الأخذ لله تعالى . وقيل : المراد سرعة القبول ، وقيل حسنه . وقال الزين بن المنير : السكناية عن الرضا والقبول بالتلقى باليمين لتثبيت المعاني المحقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يذهبك في القبول كما لا يذهبك من عين التلقى للشيء يمينه ، لا أن التناول كالتناول المعهود ولا أن المتناول به جارحة . وقال الترمذى في جامعه : قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة تؤمن بهذه الأحاديث ولا تتوهم فيها تشبيها ولا نقول كيف ، هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ، وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى . وسيأتى الرد عليهم مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . قوله (حتى تكون مثل الجبل) وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة د حتى تكون أعظم من الجبل ، ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم د حتى يوافي بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد ، يعنى النثرة . وهى في رواية القاسم عند الترمذى بلفظ د حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد ، قال : وتصديق ذلك في كتاب الله (بحق الله الربى ويربى الصدقات) وفي رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة . وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا د قصدوا ، والظاهر أن المراد بعظمها أن عينا تعظم لتثقل في الميزان ، ويحتمل أن يكون ذلك معبرا به عن ثوابها . قوله (تابعه سليمان) هو ابن بلال (عن ابن دينار) أى عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه المتابعة ذكرها المصنف في التوحيد فقال : وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله ، إلا أن فيه مخالفة في اللفظ يسيرة ، وقد وصله أبو عروانة والجوزقى من طريق محمد بن معاذ بن يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الاسناد . ووقع في صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن سهيل عن أبي صالح ولم يبق لفظه كله ، وهذا إن كان أحمد بن عثمان حفظه فليس سليمان فيه شيخان عبد الله بن دينار وسهيل عن أبي صالح ، وقد غفل صاحب الأطراف فسوى بين روايتي الصحيحين في هذا وليس بمجيد . قوله (وقال ورقاء) هو ابن عمر (عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة) يعنى أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان لجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح ، ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة ، وقد أشار الداودى

(١) هذه التأويلات ليس لها وجه ، والصواب إجراء الحديث على ظاهره ، وليس في ذلك بحمد الله محذور عند أهل السنة والجماعة لأن عقيدتهم الايمان بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة من أسماء الله سبحانه وصفاته ، وانبات ذلك لله على وجه السكال مع تفرسه تعالى عن مشابهة المخلوقات ، وهذا هو الحق الذى لا يجوز الصدول عنه . وفي هذا الحديث دلالة على اثبات اليمين لله سبحانه وعلى أنه يقبل الصدقة عن الكسب الطيب ويضاعفها . وانظر ما يأتى من كلام الإمام الترمذى يتضح لله ما ذكرته آنما . والله الموفق

لأنها وهم لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار ، وليس ما قال مجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما . نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وهب الرحمن والله أعلم . (تنبيه) : وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك في كتاب التوحيد . قوله (ورواه مسلم ابن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة) أما رواية مسلم فرويناها موصولة في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا سعيد بن سلة هو ابن أبي الحسام عنه به ، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم ، وقد قدمت ما في سياق الثلاثة من فائدة وزيادة

٩ - باب الصدقة قبل الرد

١٤١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** تميم بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال : سمعت النبي ﷺ يقول « تصدقوا ، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقة فلا يجده من يقبلها ، يقول الرجل : لو جئت بها بالأمس آقبلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لي بها »

[الحديث ١٤١١ - طرقاه في : ١٤٢٤ ، ٧١٢٠]

١٤١٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب **حدثنا** أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، فيفيض ، حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يمرضه فيقول الذي يمرضه عليه : لا أرب لي »

١٤١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم النبيل أخبرنا سعدان بن بشير **حدثنا** أبو مجاهد **حدثنا** محمل بن خليفة الطائي قال سمعت عدي بن حاتم رضي الله عنه يقول « كنت عند رسول الله ﷺ فجاءه رجلان : أحدهما يشكو العيلة ، والآخر يشكو قطع السبل . فقال رسول الله ﷺ : أما قطع السبل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير إلى مكة بغير خفير . وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقة لا يجد من يقبلها منه . ثم ليتقين أحدكم بين يدي الله ليس يذنه ويذنه حجاب ولا ترهان يترجم له ، ثم ليتقوا له : ألم أوتك مالا ؟ فليقولن : بلى . ثم ليتقوا : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولن : بلى . فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار . فليتين أحدكم النار ولو بشق تمر ، فإن لم يجد فيكلمة طيبة »

[الحديث ١٤١٣ - أطرافه في : ١٤١٧ ، ٣٥٩٥ ، ٦٠٢٣ ، ٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٦٣ ، ٧٤٤٣ ، ٧٥١٧]

١٤١٤ - **حدثنا** محمد بن الصلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال « لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحدا يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعم أربعين امرأة يلدن به ، من قلة الرجال وكثرة النساء »

قوله (باب الصدقة قبل الرد) قال الزين بن المنير ما ملخصه : مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة ، لما في المساعدة اليها من تحصيل الغنى المذكور . قيل لأن التسويف بها قد يكون ذريعة الى عدم القابل لها إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج اليها ، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين الى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها . فان قيل إن من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب أن الواجد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والثابري يثاب ثواب الفضل فقط والاول أريح واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة : أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزاعي . **قوله** (فانه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة أبواب - من وجه آخر - بلفظ « فسيأتي » . **قوله** (يقول الرجل) أي الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها . **قوله** (فأما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميني « فيها » ، والظاهر أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال ، ومن ثم أورده المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي ، وهو بين من سياق حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وقد ساقه في الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله (حتى يهم) بفتح أوله وضم الهاء ، و (رب المال) منصوب على المفعولية وفاعله قوله (من يقبله) يقال همه الشيء أحزنه . ويروي بضم أوله يقال أحمه الأمر أفلقه . وقال النووي في شرح مسلم : ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه ، والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يفقد . والله أعلم . **قوله** (لا أرب لي) زاد في الفتن « به » ، أي لا حاجة لي به لاستغنائى عنه . ثالثا حديث عدى بن حاتم ، وقد أورده المصنف بأنهم من هذا السياق ، ويأتي الكلام عليه مستوفى . وشاهده هنا قوله فيه (فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده مشعر بذلك أيضا ، وقد أشار عدى بن حاتم - كما سيأتي في علامات النبوة - الى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركانها حتى تسبح الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر . ويأتي الكلام على انقضاء النار ولو بشق تمره في الباب الذي يليه . رابعا حديث أبي موسى . **قوله** (من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة ، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله (ويرى الرجل الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب رفع العلم ، من كتاب العلم

١٠ - باب اتقوا النار ولو بشق تمره ، والقليل من الصدقة

(ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وثبیتاً من أنفسهم) الآية - إلى قوله (من كل الثمرات) ١٤١٥ - **حديث** حبيب الله بن سعيد حدثنا أبو الثمان الحسكي هو ابن عبد الله البصري حدثنا شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود رضي الله عنه قال « لما نزلت آية الصدقة كننا نحامل ، فجاء رجل فصدق بشيء كثير ، فقالوا : مرأى . وجاء رجل فصدق بصاع ، فقالوا : أن الله لعني عن صاع هذا . فنزلت (الذين يلغزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ، والذين لا يجيدون إلا جهم) الآية »

[الحديث ١٤١٥ - أطرافه في : (٤١٦ ، ٢٣٧٣ ، ٤٦٦٨ ، ٤٦٦٩)]

١٤١٦ - **حدثنا سعيد بن يحيى** حدثنا **أبي** حدثنا **الأعمش** عن **شقيق** عن **أبي مسعود الأنصاري** رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فتحامل ، فبُصِبَ الله ، وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف »

١٤١٧ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا **شعبة** عن **أبي إسحاق** قال سمعت **عبد الله بن معقل** قال : سمعت **عدي بن حاتم** رضي الله عنه قال : سمعت **رسول الله ﷺ** يقول « اتقوا النار ولو بشق تمر »

١٤١٨ - **حدثنا بشر بن محمد** قال أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **مغمر** عن **الزهري** قال حدثني **عبد الله بن أبي بكر بن حزم** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « دخلت امرأة معها ابنتان لها تسأل ، فلم تجد عندي شيئا غير تمر ، فأعطتهما إياها ، فقسمتهما بين ابنتيها ، ولم تأكل منها ، ثم قامت فخرجت . فدخل النبي ﷺ عينا ، فأخبرته فقال : من ابتلي من هذه البنات بشيء كن له سيرا من النار »

[الحديث ١٤١٨ طرده في : ٥٩٩٥]

قوله (باب اتقوا النار ولو بشق تمر ، والقليل من الصدقة ، ومثل الذين ينفقون أموالهم - إلى قوله - فيها من كل الثمرات) قال **الزبي** بن **المنير** وغيره : جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلا وكثيرا ، فإن قوله تعالى (أموالهم) يشمل قليل النفقة وكثيرها ، ويشهد له قوله (لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس) ، فإنه يتناول القليل والكثير ، إذ لا قائل يحمل القليل دون الكثير . وقوله (اتقوا النار ولو بشق تمر) يتناول الكثير والقليل أيضا ، والآية أيضا مشتملة على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والواابل ، فبشبه الصدقة بالقليل باصابة الطل والصدقة بالكثير باصابة الواابل . وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ، ولهذا أورد في الباب حديث **أبي مسعود** الذي كان سببا لنزول قوله تعالى (والذين لا يجدون إلا جهنم) . وقال **الشيخ عز الدين بن عبد السلام** : تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر ، إن قليلا فقليل ، وإن كثيرا فكثير . وكان البخاري أنبح الآية الأولى التي ضربت مثلا بالبركة والآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملا يفقده أخرج ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة ، ولأن قوله تعالى (والله بما تعملون بصير) يشعر بالوعيد بعد الوعد ، فأوضحه بذكر الآية الثانية ، وكان هذا هو السر في اقتصاده على بعضها اختصارا ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث **أبي مسعود** من وجهين تاما ومختصرا . قوله (عن سليمان) هو **الأعمش** ، وأبو مسعود هو **الأنصاري البصري** . قوله (لما نزلت آية الصدقة) كأنه يشير إلى قوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) الآية . قوله (كنا نحامل) أي نحمل على ظهورنا بالأجرة ، يقال حملت بمعنى حملت كسافرت . وقال الخطابي : يريد تكلف العمل بالأجرة لنكتسب ما تصدق به ، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال ، انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، أي يطلب العمل بالأجرة . قوله (لما رجل تصدق بشيء كثير)

هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتي في التفسير ، والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف . **قوله** (وجاء رجل) هو أبو عقيل بفتح العين كما سيأتي في التفسير ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف في اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضا من الصحابة كأبي خيثمة ، وأن الصاع إنما حصل لأبي عقيل لكونه أجر نفسه على النزع من البر بالحبيل . **قوله** (فقالوا) سمى من اللامزين في «مغازي الواقدي» ، مصتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة ثم لام . **قوله** (يلبزون) أى يصبون ، وشاهد الترجمة قوله (والذين لا يجدون إلا جهدهم) . **قوله** (سعيد بن يحيى) أى ابن سعيد الأموى . **قوله** (فيحامل) بضم التحتانية واللام مضمومة بلفظ المضارع من المفاعلة . ويروى بفتح المثناة وفتح اللام أيضا ، وبؤيده قوله في رواية زائدة الآتية في التفسير ، فيحتمل أحدنا حتى يحجم بالمد ، . **قوله** (فيصيب المد) أى في مقابلة أجرته فيصدق به . **قوله** (وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف) زاد في التفسير ، كأنه يعرض بنفسه ، وأشار بذلك الى ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشئ ، والى ما صاروا اليه بعده من التوسع لكثرة الفتح ، ومع ذلك فكأنوا في العهد الاول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار اليهم آخرًا بخلاف ذلك . (تنبيه) : وقع بخط مغلطاي في شرحه « وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف » ، وهو تصحيف . ثانيا حديث عدى بن حاتم وهو بلفظ الترجمة ، وهو طرف من حديثه المذكور في الباب الذى قبله ، و« بشق » بكسر المعجمة نصفها أو جانبها ، أى ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فانه يفيد . وفي الطبراني من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا « اجعلوا بينكم وبين النار حجبا ولو بشق ثمرة » ولأحمد من حديث ابن مسعود مرفوعا باسناد صحيح « لبتق أحدكم وجهه النار ولو بشق ثمرة » ، وله من حديث عائشة باسناد حسن « يا عائشة ، استترى من النار ولو بشق ثمرة ، فانما تسد من الجائع مسدها من الشبان » ، ولأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه « وأنتم منه بلفظ « تقع من الجائع موقعها من الشبان » ، وكان الجامع بينهما في ذلك حلاوتها . وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل ، وأن لا يهتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار . ثالثا حديث عائشة ، وسيأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده ، وفيه التقييد بالاحسان ولفظه « من ابتلى من البنات بشئ فأحسنهن كن له سترا من النار » ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ومناسبته للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابنتها صار لكل واحدة منهما شق ثمرة ، وقد دخلت في عموم خبر الصادق أنها من ستر من النار لأنها من ابتلى بشئ من البنات فأحسن ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله « والقليل من الصدقة » ، والآية من قوله (والذين لا يجدون إلا جهدهم) لقولها في الحديث « فلم تجد عندي غير ثمرة » وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالا لو صبهت ﷺ لها حيث قال « لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمرة » ، رواه البزار من حديث أبي هريرة

١١ - باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

لقوله [١٠ المنافقون] : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية

وقوله [٢٥٤ البقرة] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴾ الآية

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا حُمَارَةُ بْنُ الْقَفَّحِ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ حَدَّثَنَا

أبو هريرة رضي الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

[الحديث ١٤١٩ - طرفه في : ٢٧٤٨]

قوله (باب فضل صدقة الشحيح الصحيح) هكذا لا بد من ذكره ، ولغيره د أي الصدقة أفضل ، وصدقة الشحيح الصحيح ، لقوله تعالى (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت) الآية ، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح ، وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك ، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام . قال الزين بن المنير ما ملخصه : مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالتأجيل استبصاراً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل ، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الامنية . والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض يخوف فيتصدق عند انقطاع أماله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله « ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم » ، ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كان ذلك أفضل من غيره ، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية . والله أعلم . (تنبيه) : وقع في رواية غير أبي ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة ، وفي رواية أبي ذر بالعكس . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (جاء رجل) لم أفهم على تسميته ، ويحتمل أن يكون أبا ذر ، ففي مسند أحمد عنه أنه سأل أي الصدقة أفضل ، لكن في الجواب « جهد من مقل أو مر إلى فقير ، وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل فاجيب . قوله (أي الصدقة أعظم أجراً) في الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن التميمي « أي الصدقة أفضل » . قوله (أن تصدق) بتشديد الصاد وأصله تصدق فادغمت إحدى التامين . قوله (وأنت صحيح شحيح) في الوصايا « وأنت صحيح حريص » ، قال صاحب المنتهى : الشح بخل مع حرص . وقال صاحب المحكم : الشح مثلث الشين والضم أعلى . وقال صاحب الجامع : كأن الفتح في المصدر والضم في الاسم . وقال الخطابي : فيه أن المريض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ، وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سيمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقفاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر ، وأحد الأمرين للوصي والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله . قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث نبوي أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر ، بخلاف من ينس من الحياة ورأى مصير المال لغيره . قوله (وتأمل) بضم الميم أي تطمع . قوله (إذا بلغت) أي الروح ، والمراد قاربته بلوغه إذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته . ولم يجر للروح ذكر اغتناء بدلالة السياق . والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة ، وقد تقدم في أواخر كتاب الطب ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى

١٤٢٠ - باب * حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن فراس بن الشَّيْبَانِي عن مسروق عن .

عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قال للنبي ﷺ: أينما أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكن يداً. فأخذوا قصبةً يذرهونها، فكانت سودةً أطولهن يداً. فقلنا بعد أنما كانت طول يديها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به، وكانت تحب الصدقة»

قوله (باب) كذا الأكثر وبه جزم الاسماعيل، وسقط لا بد ذر، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الصحيح، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه أينما أسرع لحوقاً به، وفيه قوله لمن أطولكن يداً، الحديث. ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ، وذلك الغاية في الفضيلة، أشار إلى هذا الزين بن المنير. وقال ابن رشيد: وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المتضمن للحاق به الطول (١)، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد. والله أعلم.

قوله (أن بعض أزواج النبي ﷺ) لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد، قالت قتلت، بالثناة، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ «قتلت»، بالنون فاقه أعلم. قوله (أسرع بك لحوقاً) منصوب على التمييز، وكذا قوله يداً، وأطولكن مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف. قوله (فأخذوا قصبةً يذرهونها) أي يقدرونها بذراع كل واحدة منهن، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر إلى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء، وقد قيل في قول الشاعر «وان شئت حرمت النساء سواكم»، أنه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيماً. وقوله «أطولكن» يناسب ذلك، وإلا لقال طولاً كن. قوله (فكانت سودة) زاد ابن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد «بنت زمعة بن قيس». قوله (أطولهن يداً) في رواية عفان «ذراعاً»، وهي تعيين أنهم فهم من لفظ اليد الجارحة. قوله (فقلنا بعد) أي لما مات أول نسائه به لحوقاً. قوله (انما) بالفتح، والصدقة بالرفع، وطول يديها بالنصب لأنه الخبر. قوله (وكانت أسرعنا) كذا وقع في الصحيح بغير تعيين، ووقع في «التاريخ الصغير» للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد «فكانت سودة أسرعنا الخ»، وكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه «قال ابن سعد: قال لنا محمد بن عمر - يعني الواقدي - هذا الحديث وهل في سودة، وإنما هو في زينب بنت جحش، فهي أول نسائه به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين، قال ابن بطال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا الخ، ولكن يعكس على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصريح فيها بأن الضمير لسودة. وقرأت بخط الخطاط أبي على الصدفي: ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من أزواج، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي، قال: ويقويه رواية عائشة بنت طلحة. وقال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التعاليق ولا أهل بفساد

(١) هو جمع النساء، أي الجوه وسنة الطاء. والله أعلم

ذلك الخطابي فانه فصره وقال : لحوق سودة به من أعلام النبوة . وكل ذلك وهم ، وانما هي زينب ، فانها كانت أطولهن يدا بالمعطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ : فكانت أطولنا يدا زينب لانها كانت تعمل وتصدق ، انتهى . وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي لجزم به ولم ينسبه له . وقد جمع بعضهم بين الروايتين فقال الطيبي : يمكن أن يقال فيما رواه البخاري المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب ، وكانت سودة أطولهن موتا . قلت : وقد وقع نحوه في كلام مغلطاي ، لكن يعكز على هذا أن في رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ، ثم هو مع ذلك إنما يتأني على أحد القولين في وفاة سودة ، فقد روى البخاري في تاريخه بأسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال : ماتت سودة في خلافة عمر ، وجزم الذهبي في « التاريخ الكبير » ، بانها ماتت في آخر خلافة عمر ، وقال ابن سيد الناس : انه المشهور . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال : أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه . وسبقه الى نقل الاتفاق ابن بطلال كما تقدم . ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير ، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير . وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح . وقد تقدم عن ابن بطلال أن الضمير في قوله : فكانت ، لزينب وذكرت ما يعكز عليه ، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لسكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقا به جعل الضمائر كلها لسودة ، وهذا عندي من أبي هوانة ، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأ بخط أبي القاسم ابن الورد ، ولم أقف الى الآن على رواية ابن عيينة هذه ، لكن روى يونس بن بكير في « زبادات المغازي » ، والبيهقي في « الدلائل » ، بأسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقا ولا عائشة ، ولفظه « قلن النسوة لرسول الله ﷺ : أينما أسرع بك لحوقا ؟ قال : أطولكن يدا ، فأخذن يتنازعن أيتهن أطول يدا ، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدا في الخير والصدقة ، ويؤيده أيضا ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ لأزواجه : أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا . قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش . وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا - فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله ، قال الحاكم على شرط مسلم انتهى . وهي رواية مفصلة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، قال ابن رشيد : والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها « فعلينا بعد » ، إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة الى المجاز إلا الموت ، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى فعلينا بعد أن أخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات ، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب ، فيستعين الحل عليه ، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى (حتى توارت بالحجاب) قال الزين بن المنير : وجه الجمع أن قولها « فعلينا بعد » ، يشعر إشعارا قويا أنهم حلن طول اليد على ظاهره ، ثم علمن بعد ذلك خلافة وأنه كناية عن كثرة الصدقة ، والذي علمنه آخر خلاف ما اعتقدنه أولا ، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن

موتا فتعين أن تكون هي المرادة . وكذلك بقية الضائر بعد قوله « فكانت » واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال إن في الحديث اختصارا أو اكتفاء بشهرة القصة لزنب ، ويؤول الكلام بأن الضمير يرجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلحق به ، وكانت كثيرة الصدقة . قلت : الأول هو المعتمد ، وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعله بالوم فيه ، وإنه لما ساقه في التاريخ بآيات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضا عن عبد الرحمن بن أبيزى قال « صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش ، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقا به ، وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز ، وأنه سنة عشرين . وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت « لما خرج العطاء أرسل عمر إلى زينب بنت جحش بالذي لها ، فتمعجت وسترته بثوب وأمرت بتفرقة ، إلى أن كشف الثوب فوجبت تحتها خمسة وثمانين درهما ثم قالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ، فانت فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقا به ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي ﷺ لحوقا به . فهذه روايات يعضد بعضها ببعض ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما . وقد ساقه يحيى بن حماد عنه مختصرا ولفظه « فأخذن قصبة يتذارعها ، فانت سودة بنت زمعة وكانت كثيرة الصدقة فعلنا أنه قال أطولكن يبدأ بالصدقة ، هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدرك عنه ، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الحرائي عنه « فأخذن قصبة لجلجل يذرعهما فكانت سودة أسرعن به لحوقا ، وكانت أطولهن بدا ، وكان ذلك من كثرة الصدقة . وهذا السياق لا يحتمل التأويل ، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الوم على الراوى في التسمية خاصة وانه أعلم . وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر ، وفيه جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والمجاز بغير قرينة وهو لفظ « أطولكن » إذا لم يكن محذور . قال الزين بن المنير : لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحى أجبهن بلفظ غير صريح وأحالهن على ما لا يقين إلا بآخر ، وساق ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية . وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازه ، لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهن . وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لمن : ليس ذلك أعنى إنما أعنى أصنعكن بدا ، فهو ضعيف جدا ، ولو كان ثابتا لم يحتج بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة . وقال المهلب : في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة ، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة ، وما قاله لا يمكن اطراذه في جميع الأحوال . والله أعلم

١٢ - باب صدقة الملاينة . وقوله عز وجل [٢٧٤ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُبْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا هُمْ يُعْزَوْنَ ﴾

١٣ - باب صدقة السر . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ » . قوله تعالى [٢٧١ البقرة] : ﴿ وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتَوَلَّوْهَا الْفُقَرَاءُ

فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية

قوله (باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يُمْحِزُونَ ﴾) ، سقطت هذه الترجمة للمستمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الاسماعيل ، ولم يثبت فيها لمن ثبتها حديث ، وكأنه أشار الى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه . وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق بإسناد فيه ضعف الى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فانفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا وفي السر واحدا وفي العلانية واحدا ، وذكره السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضا وزاد ان النبي ﷺ قال له : أما إن ذلك لك . وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة ، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم أقفقوا في سبيل الله من غير إصراف ولا تقشير ذكره الطبري وغيره . وقال الماوردي : يحتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار لانه يرتفق بها كل ما في ليل أو نهار في سر وعلانية وكانت أم

قوله (باب صدقة السر ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه . وقوله تعالى ﴿ إِنْ تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتُ فَغَنِمُوا ، وَإِنْ تَحَفَّظُوا وَتَوَقَّعُوا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية وإذا تصدق على غنى وهو لا يعلم) ثم ساق حديث أبي هريرة في قصة الذي خرج بصدقته فوضعها في يد سارق ثم زانية ثم غنى ، كذا وقع في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيرة ، باب اذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ، وكذا هو عند الاسماعيل ، ثم ساق الحديث . ومناسبة ظاهرة ، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق على الآية ، وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ؛ ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث « فأصبحوا يتحدثون » بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه « لا تصدقن الليلة » كما سيأتي ، فدل على أن صدقته كانت سرا إذ لو كانت بالجهر نهارا لما خفي عنه حال الغنى لأنها في الغالب لا تخفى ، بخلاف الزانية والسارق ، ولذلك خص الغنى بالترجمة دونهما . وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه . وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في « باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة » وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية فظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضا ، ولكن ذهب الجمهور الى أنها نزلت في صدقة التطوع ، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء ، وصدقة التطوع على العكس من ذلك . وعالف يزيد بن أبي حبيب فقال : إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى ، قال : فاعلمنى إن تتوهم أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل ، وإن تتوهم فقراءكم سرا فهو خير لكم . قال : وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقا . ونقل أبو إسحق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل ، فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها ، فلماذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل ، قال ابن عطية : ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل ، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرصة للرياء . انتهى . وأيضا فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة ، وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل . والله أعلم . وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان ميذا ، فإذا كان الإمام مثلاً جاترا ومال من وجبت عليه مخفيا فالإسرار أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به ديتبع وتنبعث لهم على التطوع بالانفاق وسلم قصده فالإظهار أولى . والله أعلم

١٤ - باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم

١٤٢١ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « قال رجل لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعتها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على سارق . فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعتها في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق الليلة على زانية . فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعتها في يدي غنى ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على غنى . فقال : اللهم لك الحمد ، على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غنى . فأنتى فقيل له : أما صدقتك على سارق فله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فاعلمها أن تستعف عن زناها ، وأما الغنى فله أن يعترف ، فينفق مما أعطاه الله »

قوله (باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم) أى فصدقته مقبولة . قوله (عن الأعرج عن أبي هريرة) فى رواية مالك فى الغرائب للدارقطنى ، عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة . قوله (قال رجل) لم أقف على اسمه ، ووقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج فى هذا الحديث أنه كان من بنى اسرائيل . قوله (لأتصدقن بصدقة) فى رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليمان بهذا الاسناد « لأتصدقن الليلة ، وكرر كذلك فى المواضع الثلاثة . وكذا أخرجه أحمد من طريق ورقاء ومسلم من طريق موسى بن عقبة والدارقطنى فى « غرائب مالك » ، كلهم عن أبي الزناد . وقوله « لأتصدقن » من باب الالتزام كالنذر مثلا ، والقسم فيه مقدر كأنه قال : والله لأتصدقن . قوله (فوضعتها فى يد سارق) أى وهو لا يعلم أنه سارق . قوله (فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على سارق) فى رواية أبي أمية « أتصدق الليلة على سارق » ، وفى رواية ابن لهيعة « أتصدق الليلة على فلان السارق » ، ولم أر فى شئ من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم . وقوله « أتصدق » بضم أوله على البناء للمفعول . قوله (فقال : اللهم لك الحمد) أى لالى لأن صدقتى وقعت بيد من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك بارادتك أى لا بارادتي ، فإن ارادة الله كلها جميلة . قال الطيبي : لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعتها بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منها ، أو أجرى الحمد مجرى التسبيح فى استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيما لله ، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضا فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية . أى التى تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى . ولا يخفى بعد هذا الوجه ، وأما الذى قبله فأبعده منه . والذى يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله حمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الحال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبى ﷺ كان إذا رأى ما لا يمجبه قال « اللهم لك الحمد على كل حال » . قوله (فأنتى فقيل له) فى رواية الطبرانى فى « مسند الشاميين » ، عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الاسناد « فساء ذلك فأنتى فى منامه ، وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج عنه ، وكذا الاسماعيلى من طريق على بن عياش عن شعيب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التى ذكرها ابن التين وغيره ، قال الكرماني : قوله « أنتى » أى أرى فى المنام أو سمع هاتفا مسلكا أو غيره أو أخبره نبى أو افتاه عالم . وقال غيره : أو أتاه ملك فكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم

بعضهم في بعض الأمور . وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الاول . **قوله** (أما صدقتك على سارق) زاد أبو أمية ، فقد قبلت ، وفي رواية موسى بن عقبة وابن لهيعة ، أما صدقتك فقد قبلت ، وفي رواية الطبراني ، أن الله قد قبل صدقتك ، وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مخصصة بأهل الحاجة من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع . واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض ، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على المنع ، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . فان قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم ؟ فالجواب أن النصيب في هذا الخبر على رجاء الاستغفار هو الدال على تعدية الحكم ، فيقتضي ارتباط القبول بهذه الأسباب . وفيه فضل صدقة السر ، وفضل الاخلاص ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموضع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التصبر بالقضاء كما قال بعض السلف : لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول

١٥ - باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشكر

١٤٢٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** أبو الجويرية أن معن بن يزيد رضي الله عنه **حدثه** قال « بايت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي ، وخطب عليّ فأنا كحني وخاصمت إليه . وكان أبي يزيد أخرج دنائره يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فحُت فأخذها فأتيتها بها . فقال : والله ما إليك أردت . فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال : لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن »

قوله (باب إذا تصدق) أي الشخص (على ابنه وهو لا يشكر) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط اختصاراً ، وتقديره جاز ، لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي . ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يحجر عليه ، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده . قال : وعبر في هذه الترجمة بنى الشعور وفي التي قبلها بنى العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتاده فناسب أن ينفي عنه العلم ، وأما هذا فبإشراك التصديق غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور . **قوله** (حدثنا محمد بن يوسف) هو الثورياني ، وأبو الجويرية بالجيم مصفراً اسمه حطان بكسر المهملة وكان سمعاً من معن ومن أمير علي غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبي الجويرية . **قوله** (أنا وأبي وجدتي) اسم جده الأخنس ابن حبيب السلي كما حزم به ابن حبان وغير واحد ، ووقع في الضحابة لمطين وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جد معن بن يزيد ثور فترجموا في كتبهم بثور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبي الجويرية عن معن بن يزيد بن ثور السلي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ، ورواه البارودي والطبراني عن مطين ، ورواه ابن منده عن البارودي ، وأبو نعيم عن الطبراني ، وجهور الرواة عن أبي الجويرية لم يسموا جده من بل تفرد سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف ، وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبي ثور السلي فتصحفت أداة السكية بـ ابن ، فان معناً كان يكنى أبا ثور ، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن معن بن يزيد وابنه ثوراً قتلا يوم مرج راهط مع الضحاك بن قيس . وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في

«الصحابة» : ثور السلي جد معن بن يزيد بن الأخنس السلي لأمه . فان كان ضبطه فقد زال الاشكال والله أعلم
وروى عن يزيد بن أبي حبيب أن معن بن يزيد شهد بدرا هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك . فقد روى أحد
والطبراني من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخنس السلي أنه أسلم فأسلم
معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبت أن تسلم فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ ﴿ وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ﴾
فهذا دال على أن إسلامه كان متأخراً لأن الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعا . وقد فرق البغوي وغيره في الصحابة
بين يزيد بن الأخنس وبين يزيد والد معن ، والجمهور على أنه هو . قوله (وخطب على فأنكحن) أى طلب لى
التسكح فأجيب ، يقال خطب المرأة الى ولها إذا أرادها الخاطب لنفسه ، وعلى فلان إذا أرادها لغيره ، والفاعل
النبي ﷺ لأن مقصود الراوى بيان أنواع علاقته به من المباينة وغيرها . ولم أقف على اسم المخطوبة ، ولو ورد
أنها ولدت منه لضاع بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أربعة في نسق ، وقد وقع ذلك لاسامة بن زيد بن
حارثة فروى الحاكم في المستدرک ، أن حارثة قدم فأسلم ، وذكر الواقدي في المغازى أن أسامة ولد له على عهد
رسول الله ﷺ ، وقد تدبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرتها في «النسك على علوم الحديث لابن الصلاح» .
قوله (وكان أبي يزيد) بالرفع على البدلية . قوله (فوجئها عند رجل) لم أقف على اسمه ، وفي السياق حذف تقديره
وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إذنا مطلقا . قوله (فجئت فأخذتها) أى من المأذون له في التصديق بها باذنه
لا بطريق الاعتداء ، ووقع عند البيهقي من طريق أبي حمزة السكري عن أبي الجويرية في هذا الحديث « قلت ما كانت
خصوصتك ؟ قال : كان رجل يغشى المسجد فيصدق على رجال يعرفهم ، فظن أنى بعض من يعرف ، فذكر الحديث .
قوله (فأنته) الضمير لآبيه أى فأنته أبى بالدنانير المذكورة . قوله (والله ما أياك أردت) يعنى لو أردت أنك
تأخذها لنا ولها لك ولم أكل فيها ، أو كما به كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزى ، أو يرى أن الصدقة على
الآجنى أفضل . قوله (غاصمت) تفسير لقوله أولا « غاصمت إليه » . قوله (لك ما نويت) أى إنك نويت أن
تصدق بها على من يحتاج إليها وابنتك محتاج إليها فوقع الموضع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها . قوله (ولك
ما أخفت يا معن) أى لأنك أخذتها محتاجا إليها . قال ابن رشيد : الظاهر أنه لم يرد بقوله « والله ما أياك أردت »
أى إلى أخرجتك بنيتى ، وإنما أطلقت لمن تجزى عن الصدقة عليه ولم تخطر أنت ببالي ، فأمضى النبي ﷺ الإطلاق
لأنه فوض لا وكيل بلفظ مطلق فنفذ فعله . وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق
لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم . واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع
ولو كان بمن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته ،
وساقي الكلام على هذه المسألة مبسوطا في « باب الزكاة على الزوج ، بعد ثلاثين بابا إن شاء الله تعالى . وفيه جواز
الانتخاب بالماواهب الربانية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وأن ذلك بمجرد لا يكون
حقوقا . وجواز الاستغلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار . وفيه أن للتصدق أجر ما نواه
سواء صادف المستحق أو لا . وأن الأب لا رجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة . والله أعلم

١٦ - باب الصدقة باليمين .

١٤٢٢ - حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثني حبيب بن عبيد الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « سبعة يظلهم الله تعالى في ظلّه يوم لا ظلّ إلاّ ظلّه : إمامٌ عدلٌ ، وشابٌّ نشأ في عبادة الله ، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد ، ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجلٌ دعتُه امرأة ذات منصبٍ وجمالٍ فقال : إني أخافُ الله ، ورجلٌ تصدّقَ بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجلٌ ذكر الله خالياً ففاضت عيناه »

١٤٢٤ - **حديث** علي بن الجعد أخبرنا شعبه قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب الخزاعي رضى الله عنه يقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول « تصدّقوا ، فسيأتى عليكم زمانٌ يمشى الرجلُ بصدقته فيقول الرجلُ : لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك ، فأما اليوم فلا حاجة لي فيها »

قوله (باب الصدقة بالدين) أى حكم ، أو باب ، بالتسوين والتقدير أى فاضلة أو يرغب فيها . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة « سبعة يظلهم الله في ظلّه ، وفي قوله « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بينته قريبا . ثم أورد فيه أيضا حديث حارثة بن وهب الذى تقدم في « باب الصدقة قبل الرد » وفيه « يمشى الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها أمس لقبلتها منك ، قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذى قبله في كون كل منهما حاملا لصدقته ، لأنه إذا كان حاملا لها بنفسه كان أخفى لها ، فكان فى معنى « لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » . ويحمل المطلق فى هذا على المقيد فى هذا أى الماولة باليمين ، قال : ويقوى أن ذلك مقصده لإتباعه بالترجمة التى بعدها حيث قال « من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه ، وكأنه قصد فى هذا من حملها بنفسه »

١٧ - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ « هو أحدُ المتصدقين »

١٤٢٥ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسولُ الله ﷺ « إذا أنفقتِ المرأةُ من طعام بيتها غيرَ مفسدةٍ كان لها أجرُها بما أنفقت ، ولزَّ وجها أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقصُ بعضهم أجرَ بعضٍ شيئا »

[الحديث ١٤٢٥ - أطرافه فى : ١٤٣٧ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ٢٠٦٥]

قوله (باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه) قال الزين بن المنير : فائدة قوله « ولم يناول بنفسه » التنبيه على أن ذلك بما يقتصر ، وأن قوله فى الباب قبله « الصدقة باليمين » لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى . قوله (وقال أبو موسى) هو الاشمري . قوله (هو أحد المتصدقين) ضبط فى جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية ، قال الفرطى : ويجوز الكسر على الجمع أى هو متصدق من المتصدقين . وهذا التعليق طرف من حديث وصله بعد ستة أبواب بلفظه الخازن ، والخازن خادم المالك فى الحزن وإن لم يكن خادمه

حقيقة . ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة ، إذا أفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث . قال ابن رشيد : نبيه بالترجمة عن أن هذا الحديث مفسر بها ، لأن كلا من الخازن والخدام والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بأذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا انتهى . وسأبقى البحث في ذلك بعد سبعة أبواب

١٨ - باب لا صدقة إلا عن ظهر غني ، ومن صدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والدين والهبة ، وهو رد عليه ، ليس له أن يئلف أموال الناس . وقال النبي ﷺ « من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله » ، إلا أن يكون معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه لو كان به خصاصة ، كعمل أبي بكر رضي الله عنه حين صدق بماله . وكذلك أثر الأنصار المهاجرين . ونعى النبي ﷺ عن إضاعة المال ، فليس له أن يضيع أموال الناس بيلة الصدقة . وقال كعب رضي الله عنه « قلت يا رسول الله ، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ . قال : أمسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك . قلت : فإني أمسك سهمي الذي بخير »

١٤٢٦ - حديث عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غني ، وابدأ بمن تعول » [الحديث ١٤٢٦ - أطرافه في : ١٤٢٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٥٦]

١٤٢٧ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول . وخير الصدقة عن ظهر غني ، ومن يستغنى يؤتمه الله ، ومن يستغن يغنيه الله »

١٤٢٨ - وعن وهيب قال أخبرنا هشام عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا

١٤٢٩ - حديث أبو الزمان قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ . ح . وحدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « إن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر - وذكر الصدقة والتصدق والمسألة : اليد العليا خير من اليد السفلى . فاليد العليا هي المنقة ، والسفلى هي السائلة »

قوله (باب لا صدقة إلا عن ظهر غني) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر غني ، وهو مشعر بأن النفي في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة ، فالمعنى لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غني ، وقد أوردته أحد من طريق أبي صالح بلفظ « إنما الصدقة ما كان عن ظهر غني ، وهو أقرب إلى لفظ الترجمة . وأخرجه أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال « لا صدقة إلا عن ظهر غني » الحديث .

وكذا ذكره المصنف تعليقا في الوصايا ، وساقه مغلطى باسناد له إلى أبي هريرة بلفظه ، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه ، فلا يفتر به ولا يمن تبعه على ذلك . **قوله** (ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الترجمة) كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجا لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات . وأما قوله « فهو رد عليه » فقتضاء أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس ، وقد نقل فيه صاحب المغني ، وغيره الإجماع ، فيحمل إطلاق المصنف عليه . واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها . وأما قوله « إلا أن يكون معروفا بالصبر » فهو من كلام المصنف ، وكلام ابن التين يوم أنه بقية الحديث فلا يفتر به ، وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول . والظاهر أنه يختص بالمحتاج ، ويحتمل أن يكون عاما ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفا بالصبر . ويقوى الأول التثليل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار ، قال ابن بطلان : أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين ، فتعين حمل ذلك على المحتاج . وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلو أثر بقوته وكان صبوراً جاز له ذلك وإلا كان إثارة سببا في أن يرجع لاحتياجه فيأكل فيتلف أموالهم فيمنع . وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة ، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة . فاما المعلقة فأولها قوله « وقال النبي ﷺ : من أخذ أموال الناس ، وهو طرف من حديث لآبي هريرة موصول عنده في الاستقراض . ثانيها قوله « كفعل أبي بكر حين تصدق بماله » هذا مشهور في السير ، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر يقول « أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لا عندي فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما » فثبت بنصف مالى ، وأنى أبو بكر بكل ما عنده . فقال له النبي ﷺ : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله ، الحديث تفرد به هشام بن سعد عن زيد ، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه . قال الطبري وغيره : قال الجمهور من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبوراً على الإضاعة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضا فهو جائز ، فان فقد شيء من هذه الشروط كره . وقال بعضهم : هو مردود . وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله . ويمكن أن يجمع له بقصة المدبر الآتي ذكره ، فانه ﷺ باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجا . وقال آخرون : يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان ، وهو قول الأوزاعي ومكحول . وعن مكحول أيضا : يرد ما زاد على النصف . قال الطبري : والصواب عندنا الأول من حيث الجواز ، والمختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم . ثالثها قوله « وكذلك أثر الانصار المهاجرين » هو مشهور أيضا في السير ، وفيه أحاديث مرفوعة : منها حديث أنس « قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء ، فقامهم الانصار » . وسيأتي موصولا في الهبة . وحديث أبي هريرة في قصة الانصارى الذي أثر ضيفه بعشائه وعشاء أهله ، وسيأتي موصولا في تفسير سورة الحشر . رابعها قوله « ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال » هو طرف من حديث المغيرة ، وقد تقدم بتامه في آخر صفة الصلاة . خاصها قوله « وقال كعب » يعنى ابن مالك الخ ، وهو طرف من حديث الطويل في قصة توبته وسيأتي بتامه في تفسير سورة التوبة . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « خير

الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعا للكلام ، والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الانسان من ماله بعد أن يستبقى منه قدر الكفاية ، ولذلك قال بعده : وابدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النواصب التي تنوبه . ونحوه قولهم ركب من السلامة . والتسكير في قوله « غنى » للتعظيم ، هذا هو المعتمد في معنى الحديث . وقيل : المراد خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة ، وقيل « غنى » للسببية والظهر زائد ، أى خير الصدقة ما كان سببا غنى في المتصدق . وقال النووي : مذهبنا أن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو من يصبر على الاضاعة والفقر ، فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . وقال القرطبي في « المفهم » : يرد على تأويل الخطابي بالآيات والأحاديث الواردة في فضل المؤثرين على أنفسهم ، ومنها حديث أبي ذر « أفضل الصدقة جهد من مقل ، واختار أن معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد ، فمضى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة ، والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار به بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به أدى الى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فإعادة حقه أولى على كل حال ، فاذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته ، فهذا يندفع التعارض بين الأدلة إن شاء الله . قوله (وابدأ بمن تعول) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيره ، وسيأتي شرحه في النفقات إن شاء الله تعالى .

ثانيها حديث حكيم بن حزام « اليد العليا خير من اليد السفلى » الحديث ، وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وغير الصدقة عن ظهر غنى » ، وهشام المذكور في الاسناد هو ابن عروة بن الزبير ، وقوله فيه « ومن يستغنى بعفه الله » يأتي الكلام عليه في حديث أبي سعيد بعد أبواب . ثالثها حديث أبي هريرة قال « بهذا ، أى بحديث حكيم ، أوردته مطروفا على إسناد حديث حكيم بلفظ « وعن وهيب » والظاهر أنه حمله عن موسى بن اسماعيل عنه بالطريقين معا ، وكان هشام حدث به وهيبا تارة عن أبيه عن حكيم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة ، أو حدثه به عنهما مجموعا ففرقه وهيب أو الراوى عنه . وقد وصل حديث أبي هريرة من طريق وهيب الاسماعيلي قال « أخبرني ابن ياسين حدثنا محمد بن سفيان حدثنا حبان - هو ابن هلال - حدثنا وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال مثل حديث حكيم » . رابعها حديث ابن عمر من وجهين في ذكر اليد العليا ، وإنما أوردته ليقصر به ما أجمل في حديث حكيم ، قال ابن رشد : والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين : حديث « اليد العليا » وحديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول تكثيرا للطرف . ويحتمل أن يكون مناسبة حديث « اليد العليا » لترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة ، محله ما إذا كان الاتفاق لا يمنع منه بالشرح كالمديان المحجور عليه ، فعمومه مخصوص بقوله « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، والله أعلم . (تنبيه) : لم يسق البخاري من طريق حماد عن أيوب ، وعطف عليه طريق مالك ، فربما أومأ أنهما سواء ، وليس كذلك لما سنذكره عن أبي داود . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : لم تختلف الرواة عن مالك أحدا في سياقه ، كذا قال وفيه

نظر كما سيأتي . وقال القرطبي : وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا ، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله ذلك انتهى . لكن ادعى أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» ، أن التفسير المذكور مدرج في الحديث ، ولم يذكر مستندا لذلك . ثم وجدت في «كتاب العسكري في الصحابة» ، بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان «لأن سمعت النبي ﷺ يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة ، ولا العليا إلا المعطية» ، فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة . قوله (و ذكر الصدقة والتعفف والمسألة) كذا للبخاري بالواو قبل المسألة ، وفي رواية مسلم عن قتيبة عن مالك ، والتعفف عن المسألة ، ولأبي داود ، والتعفف منها ، أي من أخذ الصدقة ، والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه على التعفف ويذم المسألة . قوله (فاليد العليا هي المنفقة) قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد : المنفقة ، وقال واحد عنه : المتعفة ، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب انتهى . فأما الذي قال عن حماد المتعفة بالعين وفامين فهو مسدد ، كذلك رويناه عنه في مسنده رواية معاذ بن المثني عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ، وفيه : «تأمله على ذلك أبو الربيع الزهراني كما رويناه في «كتاب الزكاة» أبو يوسف بن يعقوب القاضى ، حدثنا أبو الربيع . وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» ، من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ : «واليد العليا يد المعطى» ، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ : المتعفة ، فقد صحف . قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضا ، فقال حفص بن ميسرة عنه : المنفقة ، كما قال مالك . قلت : وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه أخرجه ابن جبان من طريقه قال : ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى فقال : المنفقة ، قال ابن عبد البر : رواية مالك أولى وأشبه بالأصول . ويؤيده حديث طارق المحاربي عند النسائي قال : «قدمنا المدينة فإذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطف الناس وهو يقول : يد المعطى العليا ، انتهى . ولابن أبي شيبة والبرار من طريق ثعلبة بن زهدم مثله ، وللطبراني بإسناد صحيح عن حكيم ابن حزام مرفوعا : يد الله فوق يد المعطى ، ويد المعطى فوق يد المعطى ، ويد المعطى أسفل الأيدي» ، وللطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعا مثله ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مرفوعا : الأيدي ثلاثة : يد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى ، ولأحمد والبرار من حديث عطية السعدي : اليد المعطية هي العليا ، والسائلة هي السفلى ، فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور . وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها عينية انتهى . وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين ، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ويده العليا على كل حال ، وأما يد الآدمي فهي أربعة : يد المعطى ، وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا . ثانيها يد السائل ، وقد تضافرت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، وهذا موافق لحكيمة الإعطاء والآخذ غالبا وللقابلية بين العلو والسفل المشتق منهما . ثالثها يد

المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً . رابعها يد الأخذ بغير سؤال ، وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى ، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس ، وأما المعنوى فلا يطرد فقد تكون علياً في بعض الصور ، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها علياً . قال ابن حبان : اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال ، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله ، دون من فرض عليه إثبات شيء فاق به أو تقرب إلى ربه متغفلاً ، فربما كان الأخذ لما أبيع له أفضل وأورع من الذي يعطى انتهى وعن الحسن البصري : اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه . وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً ، وقد حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » ذلك عن قوم ثم قال : وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم يحتجون للدعاة ، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقاً فأعقق والمولى من أسفل هو السيد الذي أعتقه انتهى . وقرأت في « مطلع الفوائد » للعلامة جمال الدين بن نباتة في تأويل الحديث المذكور معنى آخر فقال : اليد هنا هي النعمة ، وكان المعنى أن العطية الجزيلة خير من العطية القليلة . قال : وهذا حث على المسكارم بأوجز لفظ ، ويشهد له أحد التأويلين في قوله « ما أبت غنى » أي ما حصل به السائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاه مائة لإنسان لم يظهر عليهم الغنى ، بخلاف ما لو أعطاهم لرجل واحد . قال : وهو أولى من حمل اليد على الجارحة ، لأن ذلك لا يستمر إذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطى . قلت : التفاضل هنا يرجع إلى الإعطاء والأخذ ، ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الآخذ على الإطلاق . وقد روى إسحق في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطى ولا تأخذ ، فقوله « ولا تأخذ » صريح في أن الآخذة ليست بعليا والله أعلم . وكل هذه التأويلات المتحسفة تضيع عند الأحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد ، فأولى ما فسر الحديث بالحديث ، وعصل ما في الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ، ثم المتعففة عن الأخذ ، ثم الآخذة بغير سؤال . وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله أعلم . قال ابن عبد البر : وفي الحديث لإباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة . وفيه الحث على الإتفاق في وجوه الطاعة . وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث « ذهب أهل الدثور ، في أواخر صفة الصلاة » وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ، وعمله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً « ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً » وسيأتي حديث حكيم مطولاً في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى

١٩ - باب المنان بما أعطى ، لقوله [٢٩٢ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ الآية

قوله (باب المنان بما أعطى ، لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ الآية هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشمهيني وحده بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المنان الذي لا يعطى شيئاً إلا من به ، الحديث ، ولما لم يكن على شرطه

اقتصصر على الإشارة اليه . ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن النفقة في سبيل الله لما كان المان بها مذموما كان ذم المعطى في غيرها من باب الأول . قال القرطبي : المن غالبا يقع من البخيل والمعجب ، فالبخيل تعظم في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله المعجب على النظر لنفسه بهين العظمة وأنه منهم . بالله على المعطى وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنه للأخذ لما يترتب له من الفوائد

٢٠ - باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها

١٤٣٠ - **حديث** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث رضى الله عنه حدثه قال « صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقلت - أوقيل - له فقال : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتته ، فقسمته »

قوله (باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها) ذكر فيه حديث عتبة بن الحارث صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت ، الحديث وفيه : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتته فقسمته ، قال ابن بطال : فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به ، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود ، زاد غيره : وهو أخلص للذمة وأنى للحاجة وأبعد من المطل المذموم وأرضى الرب وأحى للذنب . وقد تقدمت بقية فوائده في أواخر صفة الصلاة . وقال الزين بن المنير : ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كراهة تبليت الصدقة لان الكراهة صريحة في الخبر ، واستحباب التعجيل مستنبط من قرآن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول وللقسمة ، لجرى على عادته في إثارة الاخفى على الاجلى . **قوله** (أن أبيتته) أى تركه حتى يدخل عليه الليل ، يقال بات الرجل دخل في الليل ، وبيتته تركه حتى دخل الليل

٢١ - باب التحريض على الصدقة ، والشفاعة فيها

١٤٣١ - **حديث** مسلم حدثنا شعبة حدثنا عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم مال على النساء - ومعه بلال - فوعظهن ، وأمرهن أن يتصدقن ، فجعلت المرأة تلقى القلب والخرص »

١٤٣٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا أبو بريدة بن عبد الله بن أبي بردة حدثنا أبو بريدة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طُلبت إليه حاجة قال : أشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء »

[الحديث ١٤٣٢ - أطرافه في : ٦٠٢٧ ، ٦٠٢٨ ، ٧٤٧٦]

١٤٣٣ - **حديث** صدقة بن النضر أخبرنا عتبة عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت :

قال لي النبي ﷺ « لا تُؤْكَلُ فَيُؤْكَلُ عَلَيْكَ »

حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن عبدة وقال « لا تُعْمَى فَيُحْصَى اللهُ عَلَيْكَ »

[الحديث ١٤٣٣ - أطرافه في : ١٤٣٤ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١]

قوله (باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن المنير يجمع التحريض والشفاعة في أن كلا منهما إيصال الراحة للمحتاج ، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر مافي الصدقة من الأجر ، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للاجابة انتهى ، ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير ، بخلاف التحريض ، وبأنها قد تكون بغير تحريض . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة ، وقد تقدم مبسوطا في العيدين . وقوله هنا عن عدى ، هو ابن ثابت ، وقوله القلب ، بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السواد وقيل هو مخصوص بما كان من عظم . ود الحرس ، بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة . ثانيا حديث أبي موسى « اشفعوا تؤجروا » وقد أورد في « باب الشفاعة » من كتاب الأدب ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد ، قال ابن بطال : المعنى اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقا ، سواء قضيت الحاجة أو لا . ثالثا حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق « لا تؤكَلُ فَيُؤْكَلُ عَلَيْكَ » كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر الفاعل ، وفي رواية له « لا تحصى فيحصى الله عليك » فبرز الفاعل ، وكلاهما بالنصب لكونه جواب النهى وبالفاء . قوله (عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام ، وأسماء جدتهما لابويهما . وقوله « حدثنا عثمان عن عبدة » أي باسناده المذكور ، ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين لحدث به تارة هكذا وتارة هكذا ، وقد رواه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معا ، وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين ، لكن بعين مهمة بدل الكاف ، وهو بمعناه ، يقال أوعيت المتاع في الوعاء أوعيه إذا جمعته فيه ، ووعيت الشيء حفظته ، وإسناد الوعي إلى الله مجاز عن الامساك (١) . والايكاه شد رأس الوعاء بالوكاه وهو الرباط الذي يربط به ، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزنا أو عددا ، وهو من باب المقابلة ، والمعنى انتهى عن منع الصدقة خشية التفاد ، فإن ذلك أعظم الاسباب لقطع مادة البركة ، لأن الله يشب على العطاء بغير حساب ، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء ؛ ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب لحقه أن يعمى ولا يحسب . وقيل : المراد بالاحصاء عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه ، وأحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة . وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب الهبة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : قد تخفى مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة ، وليس بخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معا فإنه يصلح أن يقال في كل منهما ، وهذه هي التسكته في ختم الباب به

(١) هنا خطأ لأبانيق من الشارح والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة ، على الوجه اللائق به سبحانه كسائر الصفات . وهو سبحانه يخازي العامل بمثل عمله ، فمن مكر مكر به ومن خادع خبده ، وهكذا من أوعى أوعى الله عليه . وهذا قول أهل السنة والجماعة فالزمه نهر بالنجاة والسلامة . والله الموفق

٢٢ - باب الصدقة فيما استطاع

١٤٣٤ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج . وحدثني محمد بن عبد الرحيم عن حجاج بن محمد عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقال « لا تؤعي فؤوعي الله عليك . أرضخني ما استطعت »

قوله (باب الصدقة فيما استطاع) أو رد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين ، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخلو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة ، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسياقه أتم . وقوله « أرضخني » بكسر الهمزة من الرضخ بمجمتين وهو العطاء اليسير ، فالمنى أنفق بغير إجحاف مادامت قادرة مستطيعة

٢٣ - باب الصدقة تكفر الخطيئة

١٤٣٥ - **حدثنا** قتيبة حدثنا جريز عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال « قال عمر رضي الله عنه : أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ عن الفتن ؟ قال : قلت أنا أحفظه كما قال . قال : إنك عليه تجري » ، فكيف قال ؟ قلت : فتنة الرجل في أهله وولده وجاريه تكفرها الصلاة والصدقة والمعروف . قال سليمان : قد كان يقول الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال : ليس هذه أريد ، وإنما أريد التي تموج كوج البحر . قال : قلت ليس عليك بها يا أمير المؤمنين بأس ، بينك وبيننا باب معلق . قال : فيكسر الباب أو يفتح ؟ قال قلت : لا ، بل يكسر . قال : فانه إذا كسر لم يطاق أبدا . قال قلت : أجل . قال فبهنا أن نسأله من الباب . فقلنا المسروق : قلله . قال فسأله فقال : عمر رضي الله عنه . قال قلنا : فعلم عمر من تنبي ؟ قال : نعم ، كما أن دون غد ليلة . وذلك أني حدثته حديثا ليس بالأظالم »

قوله (باب الصدقة تكفر الخطيئة) أورد فيه حديث حذيفة دقتة الرجل في أهله وولده تكفرها الصلاة والصدقة ، الحديث وقد تقدم في باب الصلاة ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب من تصدق في الشرك ثم أسلم

١٤٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله ، أرأيت أشياء كنت أتعنت بها في الجاهلية من صدقة أو هبة أو من صيلة رحم ، فهل فيها من أجر ؟ فقال النبي ﷺ : أسلت على ما سأل من خير »

[الحديث ١٤٣٦ - أطرافه في : ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩]

قوله (باب من تصدق في الشرك ثم أسلم) أي هل يعتد له بثواب ذلك أولا ؟ قال الزين بن المنير : لم يبت الحكم

من أجل قوة الاختلاف فيه . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث : إذا أسلم العبد لحسن إسلامه ، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً . قوله (اتحنت) بالمثلثة أى أتقرب ، والحنث في الأصل الإثم ، وكانه أراد ألنى عن الإثم . ولما أخرج البخارى هذا الحديث في الأدب عن أبي إيمان عن شعيب عن الزهري قال في آخره : ويقال أيضاً عن أبي إيمان أنحت بمعنى بالمثلثة . ونقل عن أبي اسحق أن التحنث التبرر ، قال : وتابعه هشام بن عروة عن أبيه . وحديث هشام أورده في العتق بلفظ : كنت اتحنت بها ، يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة في البخارى بالمثلثة وبالمثلثة ، وبالثلثة أصح رواية ومعنى . قوله (من صدقة أو عتاقة أو صلة) كذا هنا بلفظ د أو ، وفي رواية شعيب المذكورة بالوار في الموضعين ، وسقط لفظ الصدقة ، من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وفي رواية هشام المذكورة أنه أعتق في الجاهلية مائتي رقبة ، وحل على مائتي بعير . وزاد في آخره : فوافقه لا أدع شيئاً صنعته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله . . . قوله (أسلمت على ما سلف من خير) قال المازرى : ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له ، والتقدير أسلمت على قبول ما سلف لك من خير . وقال الحرابي : مضاه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هو لك ، كما تقول أسلمت على أن أحوز لنفسى ألف درهم ، وأما من قال إن الكافر لا يثاب لحمل معنى الحديث على وجوه أخرى^(١) منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك في الإسلام ، أو أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع . قال ابن الجوزي : قيل إن النبي ﷺ وروى عن جوابه ، فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما سلف من خير . والعتق فعل خير ، وكأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويمجّزى عليه في الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً : أن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة .

٢٥ - باب أجر الخادم إذا تصدّق بأمر صاحبه غير مُفسدٍ

١٤٣٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا تصدّقت المرأة من طعام زوجها غير مُفسدة كان لها أجرها ، ولزوجها بما كسب ، وللخازن مثل ذلك »

١٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ - وربما قال : يعطى - ما أمر به كاملاً مَوْفراً طيباً به نفسه فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين »

[الحديث ١٤٣٨ - طرفاه ق : ٢٢٦٠ ، ٣٣١٩]

(١) هذه الخامل ضيقة ، والصواب ما قاله المازرى والحرابي في معنى الحديث ، وهو دليل على أن ما فعله الكافر من الحسنات يقبل منه إذا مات على الإسلام . واهم

قوله (باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد) قال ابن العربي : اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، فهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان . ومنهم من حله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال ، وهو اختيار البخاري ، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به . ويحتمل أن يكون ذلك محمولا على العادة ، وأما التقييد بغير الإفساد فتفق عليه . ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه ، وليس ذلك بأن يفتتوا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن . ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها لجاز لها أن تصدق ، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه . وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به ، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة وسيأتي في الباب الذي بعده . ثانيهما حديث أبي موسى ، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلما فأخرج الكافر لأنه لا نية له ، وبكونه أمينا فأخرج الخائن لأنه مأزور . ورتب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائنا أيضاً ، وبكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعدم النية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها . **قوله** (الذي ينفذ) بفاء مكسورة مثقلة ومخففة

٢٦ - باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة

١٤٣٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** منصور **والأعمش** عن أبي واثل عن مسروق عن عائشة رضي

الله عنها عن النبي ﷺ **تعى** إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها

١٤٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي

الله عنها قالت : قال النبي ﷺ « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة لها أجرها وله مثله وللخازن مثل ذلك ، له بما اكتسب ولها بما أنفقت »

١٤٤١ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها عن النبي ﷺ قال « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فلها أجرها ، وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك »

قوله (باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة) قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ، ولم يقيد بالأمر كما قيد الذي قبله فقيل : إنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب ، بخلاف الخادم والخازن . ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بالفظ ، إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره ، وسيأتي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي واثل وشقيق بن سبرة عن مسروق عنها : أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسبق لفظه بهما ، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده . ثالثها

جرير عن منصور وحده ، ولفظ الاعمش ، إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها ، ولفظ منصور ، إذا أنفقت من طعام بيتها ، وقد أوردته الإسماعيلي من حديث شعبة ولفظه ، إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً ، للزوج بما اكتسب ولها بما أنفقت غير مفسدة ، ولشعبة فيه اسناد آخر أوردته الإسماعيلي أيضاً من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذى بالإسنادين وقال : إن رواية منصور والاعمش بذكر مسروق فيه أصح . قوله في هذه الرواية (وله مثله) أى مثل أجرها (وللخازن مثل ذلك) أى بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى ، وظاهره يقتضى تساويهم في الأجر ، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر ، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذى ذكرته بقوله ، فلها نصف أجره ، يشعر بالتساوى ، وقد سبق قبل ستة أبواب من طريق جرير أيضاً وزاد في آخره ، لا ينقص بعضهم أجر بعض ، والمراد عدم المسامحة والمزاومة في الأجر ، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم . وفي الحديث فضل الامانة ، وسخاوة النفس ، وطيب النفس في فعل الخير ، والاعانة على فعل الخير

٢٧ - باب قول الله تعالى [ه الليل] : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾

اللهم أعط منفقاً مالاً خلفاً

١٤٤٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن معاوية بن أبى مَرْزُوقٍ عن أبى الحُبَابِ عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : ما من يوم يُصبحُ الدُّيَّانُ فيه إلا مَسْكَنٌ يَبْزِلَانِ فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط مُمسِكاً تلفاً

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية) قال الزين بن المنير : أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل . قوله (اللهم أعط منفق مال خلفاً) قال الكرماني : هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كثير ، وهو مذكور على سبيل البيان للحسن ، أى تيسير الحسنى له إعطاء الخلف . قلت : قد أخرج الطبرى من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال : أعطى بما عنده واتقى ربه وصدق بالخلف من الله تعالى . ثم حكى عن غيره أقوالاً أخرى قال : وأشبهها بالصواب قول ابن عباس . والذي يظهر لى أن البخارى أشار بذلك الى سبب نزول الآية المذكورة ، وهو بين فيما أخرجه ابن أبى حاتم من طريق قتادة ، حدثنى خالد المصرى عن أبى الدرداء مرفوعاً ، نحو حديث أبى هريرة المذكور في الباب ، وزاد في آخره : فأُزِلَ الله في ذلك ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الى قوله - للمصرى - وهو عند أحمد من هذا الوجه ، لكن ليس فيه آخره . وقوله « منفق مال » بالاضافة ، وبعضهم « منفقاً مالاً خلفاً » ومالا مفعول منفق بدليل رواية الإضافة ولولاها احتمل أن يكون مفعول أعطى ، والاول أول من جهة أخرى وهى أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فتناسب أن

يكون مفعول منق ، وأما الخلف فإيهامه أولى ليتناول المال والثواب وغيرهما ، وكما من متق مات قبل أن يقع له الخلف المالى. فيكون خلفه الثواب المعد له فى الآخرة ، أو يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك . قوله (حدثنا إسماعيل حدثنى أخى) هو أبو بكر بن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، وأبو الحباب بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة وسماه مسلم فى روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوى عنه ، ومزرد بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء الثقيلة واسم أبى مزرد عبد الرحمن ، وهذا الاسناد كله مدنيون . قوله (ما من يوم) فى حديث أبى الدرداء « ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان بسمه حتى الله كلهم إلا الثقلين : يا أيها الناس ، هلوا الى ربكم ، إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى ، ولا غربت شمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان ، فذكر مثل حديث أبى هريرة . قوله (إلا ملكان) فى حديث أبى الدرداء « إلا وبجنتيها ملكان » والجنتية بسكون النون الناحية ، وقوله دخلفا ، أى عوضا . قوله (أعطى مسكا نلقا) التعبير بالعطية فى هذا للدشاة ، لأن التلف ليس بهطية . وأفاد حديث أبى هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما ، فنسب اليهما فى حديث أبى الدرداء نسبة المجموع الى المجموع ، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن ينفق فى وجوه البر ، والوعيد بالتعسير لمنكسه . والتيسير المذكور أهم من أن يكون لاحوال الدنيا أو لاحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها . قال النووي : الانفاق الممدوح ما كان فى الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات . وقال القرطبي : وهو يعم الواجبات والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذى عليه ولو أخرجه . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك فى قوله فى حديث أبى موسى « طيبة بها نفسه » والله أعلم

٢٨ - باب مثل المتصدق والبخل

١٤٤٣ - **حدثنا موسى** **حدثنا وهيب** **حدثنا ابن طاووس** عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى **ﷺ** « مثل البخل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد » وحدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب **حدثنا أبو الزناد** أن عبد الرحمن **حدثه** أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله **ﷺ** يقول « مثل البخل والمتفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد من نديهما الى تراقيهما . فأما المتفق فلا ينفق إلا سبقت - أو وفرت - على جلد حتى تخفى بقاءه وتنفق أثره . وأما البخل فلا يريد أن ينفق شيئا إلا لزقت كل حلقة مكانها ، فهو يوسسها ولا تنفس »

تابعه الحسن بن مسلم عن طاووس فى الجبتين

[الحديث ١٤٤٣ - أطرافه فى : ٢٩١٧ ، ٥٢٩٩ ، ٥٧٩٧]

١٤٤٤ - وقال حنظلة عن طاووس « جبتان »

وقال الليث : حدثنى جعفر عن ابن هرم سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبى **ﷺ** « جبتان »

قوله (باب مثل المتصدق والبخيل) قال الزين بن المنير : قام التثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل ، فاكثرت المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل . قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبرذكي ، وابن طاوس اسمه عبد الله . ولم يسق المتن من هذه الطريق الأولى هنا ، وقد أورده في الجهاد عن موسى بهذا الاسناد فسادته بتمامه . قوله (أن عبد الرحمن) هو ابن هرمز الأعرج . قوله (مثل البخيل والمنفق) وقع عند مسلم من طريق سفيان عن أبي الزناد ، مثل المنفق والمتصدق ، قال عياض : وهو وهم ، ويمكن أن يكون حذف مقابله لدلالة السياق عليه . قلت : قد رواه الحميدي وأحمد وابن أبي عمر وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عينة فقالوا في روايتهم ، مثل المنفق والبخيل ، كما في رواية شعيب عن أبي الزناد وهو الصواب ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاوس ، ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق ، أخرجه المصنف في اللباس . قوله (عليهم جبتان من حديد) كذا في هذه الرواية بضم الجيم بعدها موحدة ، ومن رواه فيها بالنون فقد صحف ، وكذا رواية الحسن بن مسلم ، ورواه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس بالنون ورجحت لقوله ، من حديد ، والجنة في الأصل الحصن ، وسميت بها الدرع لأنها تمن صاحبها أي تحميه ، والجبة بالوحدة ثوب مخصوص ، ولا مانع من اطلاقه على الدرع ، واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالوحدة أيضا . قوله (من نديهما) بضم المثناة جمع ندى ، و (تراقبهما) بمثابة وقاف جمع ترقوة . قوله (سبغت) أي امتدت وغطت . قوله (أو وفرت) شك من الراوي ، وهو بتخفيف الفاء من الوفور ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم ، انبسطت ، وفي رواية الأعرج ، اتسعت عليه ، وكلها متقاربة . قوله (حتى نخفي بنانه) أي تستر أصابعه ، وفي رواية الحميدي ، حتى تخب ، بكسر الجيم وتشديد النون وهي بمعنى تخفي ، وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي ، وبنانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة : الإصبع ، ورواه بعضهم ثيابه ، بمثابة وبعد الألف موحدة وهو تصحيف . وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم ، حتى تثنى - بمجمتين - أنامله ، . قوله (وتعفو أثره) بالنصب أي تستر أثره ، يقال عفا الشيء وعفوته أما لازم ومعتد ، ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب ، والمعنى أن الصدقة تستر خطاياهم كما يغطي الثوب الذي يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرو الزبل عليه . قوله (لوقت) في رواية مسلم ، انقبضت ، وفي رواية همام ، غاصت كل حلقة مكانها ، وفي رواية سفيان عند مسلم ، قلصت ، وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف ، والمفاد واحد لكن الأولى نظر فيها إلى صورة الضيق والآخر نظر فيها إلى سبب الضيق . وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكرى بالنار يوم القيامة ، قال الخطابي وغيره : وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للبخيل والمتصدق ، فشبههم ما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه ، فصبا على رأسه ليلبسها ، والدروع أول ما تقع على الصدر والتدين إلى أن يدخل الإنسان يديه في كمها ، فجعل المنفق كمن لبس درعا سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، وهو معنى قوله (حتى تعفو أثره) أي تستر جميع بدنه . وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده إلى عنقه ، كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته ، وهو معنى قوله ، قلصت ، أي تضامت واجتمعت ، والمراد أن الجوار إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق ، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شح نفسه فضاقت صدره وانقبضت يده (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) . وقال المذهب : المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة ، بخلاف البخيل فإنه

يفضحه . ومعنى تعفو أثره تمحو خطاياه . وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن . قال : وقيل هو تمثيل لثاء المال بالصدقة ، والبخل بضده . وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك ، وإذا أمسك صار ذلك عادة . وقال الطبري : قيد المشبه به بالحديد إعلاماً بأن القبض والشدة من جملة الانسان ، وأوقع المتصدق موقع السخى لكونه جملة في مقابلة البخل إشعاراً بأن السخاء هو ما أمر به الشارع وتنب إليه من الإنفاق لا ما يتعناه المسرفون . قوله (فهو يوسعها ولا تنسج) ، وقع في رواية سفيان عند مسلم . قال أبو هريرة فهو يوسعها ولا تنسج ، وهذا يوم أن يكون مدرجا وليس كذلك ، وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة : ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد ، فسمع النبي ﷺ يقول : فيجهد أن يوسعها ولا تنسج ، وفي رواية مسلم . فسمعت رسول الله ﷺ ، فذكره ، وفي رواية الحسن بن مسلم عندهما . فانا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه فلو رأيت يوسعها ولا تنسج ، ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث ، وأما البخل فانها لا تزداد عليه إلا استحكاماً ، وهذا بالمعنى . قوله (تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس) وصله المصنف في اللباس من طريقه . قوله (وقال حنظلة عن طاوس) ذكره في اللباس أيضاً تعليقاً بلفظ . وقال حنظلة سمعت طاوساً سمعت أبا هريرة ، وقد وصله الاسماعيلي من طريق إسحق الأزرق عن حنظلة . قوله (وقال الليث حدثني جعفر) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، ولم تقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن ، وقد رأيت عنه باسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى ابن حماد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده

٢٩ - باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى [٢٦٧ البقرة] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾

قوله (باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) الآية إلى قوله حميد) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم) قال : من التجارة الحلال أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه (من طيبات ما كسبتم) قال : من التجارة ، (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : من الثمار . ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي قال في قوله (وما أخرجنا لكم من الأرض) قال : يعني من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة . قال الزين بن المنير : لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استثناء عن ذلك بما قدم في ترجمة . باب الصدقة من كسب طيب ،

٣٠ - باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف

١٤٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ

ﷺ قال : « على كل مسلم صدقة . فقالوا : يا نبي الله فمن لم يجد ؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق » ،

قالوا : فان لم يجد ؟ قال : يُعَيِّنُ ذا الحاجة للمهوف . قالوا : فان لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف ، وليُنسِكَ من الشر ، فاسأله صدقة »

[الحديث ١٤٤٥ - أخرجه في : ٦٠٧٢]

قوله (باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف) قال الزين بن المنير : نصب هذه الترجمة علما على الخبر مقتصرًا على بعض ما فيه [بجاءا] . **قوله** (سعيد بن أبي بردة) أى ابن أبي موسى الأشعري . ووقع التصريح به عند أبي عوانة في صحيحه . **قوله** (على كل مسلم صدقة) أى على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من ذلك ، والمباراة سالحة للاستحباب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام « على المسلم ست خصال ، فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا ، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كما سيأتى في الصلح من طريق ممام عنه ، ولمسلم من حديث أبي ذر مرفوعا « يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، والسلامى بضم المهملة وتخفيف اللام : المفصل ، وله في حديث عائشة « خلق الله كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل » . **قوله** (فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد) كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء ، فبين لهم أن المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ولو بإغانة المهوف والأمر بالمعروف ، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الفرض الذي أدخل به ؟ فيه نظر ، الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق المفصل حيث قال في آخر هذا الحديث « فانه يسمى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار » . **قوله** (المهوف) أى المستغيث وهو أعم من أن يكون مظلوما أو عاجزا . **قوله** (فليعمل بالمعروف) في رواية المصنف في الأدب من وجه آخر عن شعبة « فليأمر بالخير أو بالمعروف ، زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة « وينهى عن المنكر » . **قوله** (ولينسك) في روايته في الأدب « قالوا : فان لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر ، وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا ، فظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإمسك عن الشر رتبة واحدة ، وليس كذلك بل الإمسك هو الرتبة الأخيرة . **قوله** (فانها) كذا وقع هنا بضمير المؤنث ، وهو باعتبار الحصلة من الخير وهو الإمسك ، ووقع في رواية الأدب : فانه أى الإمسك له أى للممسك ، قال الزين بن المنير : إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالإمسك القربة ، بخلاف محض الترك ، والإمسك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فان كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الأثم ، قال : وليس ما تضمنه الخبر من قوله « فان لم يجد » ترتيبا ، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يفيث المهوف وأن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليفعل الجميع ، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ، ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله ، وهى إما بالمال أو غيره ، والمال إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغانة وإما ترك وهو الإمسك انتهى . وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جرة نفع الله به : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها أو شوم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغانة ، وعند عدم ذلك

نذب الى فعل المعروف أى من سوى ما تقدم كإمالة الأذى ، وعند عدم ذلك نذب الى الصلاة ، فإن لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب . قال : ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع ، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المنذوبات إذا كان مجزؤه عن ذلك عن غير اختيار . قلت : وأشار بالصلاة الى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم ، ويجزى عن ذلك كله ركعتا الضحى ، وهو يؤيد ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يحتل من الفرض ، لأن الزكاة لا تفعل الصلاة ولا العكس فدل على انفراق الصدقتين . واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزى عنه صلاة الضحى وهى من التطوعات ؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فسقط به الفرض ، وكأن فى كلامه هو زيادة فى تأكيد ذلك فلو تركه أجزأت عنه صلاة الضحى ، كذا قيل وفيه نظر ، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثلثمائة وستين حسنة التى يستحب للبر أن يسعى فى تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التى هى بعدها ، لا أن المراد أن صلاة الضحى تغنى عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه ، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل بجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلثمائة وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة ، وكان صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته ، وقد أشار فى حديث أبي ذر الى أن صدقة السلاى نهارية لقوله « يصبح على كل سلامى من أحدكم ، وفى حديث أبي هريرة « كل يوم تطلع فيه الشمس ، وفى حديث عائشة « فيسمى وقد زحزح نفسه عن النار ، وفى الحديث أن الأحكام تجري على الغالب ، لأن فى المسلمين من يأخذ الصدقة المأمور بصرفها ، وقد قال « على كل مسلم صدقة ، وفيه مراجعة العالم فى تفسير الجمل وتخصيص العام . وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه . والله أعلم

٣١ - باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة

١٤٤٦ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** أبو شهاب عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « بُعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة ، فأرسلت الى عائشة رضى الله عنها منها ، فقال النبي ﷺ : عندكم شئ ؟ فقلت : لا ، إلا ما أرسلت به نسيبة من تلك الشاة . فقال : هات ، قد بلغت محلها » [الحديث - ١٤٤٦ طرقه فى : ١٤٩٤ ، ٢٥٧٩]

قوله (باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة) أورد فيه حديث أم عطية فى إهدائها الشاة التى تصلى بها عليها . قال الزين بن المنير : عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص ، إذ لو اقتصر على الزكاة لأفهم أن غيرها بخلافها ، وحذف مفعول يعطى اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف ، وأشار بذلك الى الرد على من كره أن يدفع الى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به انتهى . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل ، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع فهى أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل ، وقد تكررت فى الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة . والله أعلم

قوله (بمث الى نسبة الانصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري في آخر هذا الحديث ، وكان السياق يقتضي أن يقول بمث الى ، بلفظ ضمير المتكلم المجرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد ، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضمرة إما تجريدا وإما التفاتا ، وسيأتي الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث في باب اذا حولت الصدقة ، في أواخر كتاب الزكاة ان شاء الله تعالى

٣٢ - باب زكاة الورق

١٤٤٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو سمع أبا عن أبي سعيد رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ بهذا

قوله (باب زكاة الورق) أي الفضة ، يقال ورق ، بفتح الواو وبكسرهما وبكسر الواو وسكونها ، قال ابن المنير : لما كانت الفضة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكوية . قوله (عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب ، عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه ، قوله (عن أبيه) في مسند الخدي عن سفيان ، سألت عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازني حدثني عن أبيه ، وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد التصريح بسام عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه ، وهذا هو السر في إيراد الإسناد خاصة ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : وهذا هو الأغلب ، إلا أنني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى . ورواية سهيل في الأموال لأبي عبيد ، ورواية مسلم ^(١) في المستدرک ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر ، وجاء أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرجه أحاديث الأربعة الدارقطني ، ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد أيضا . قوله (خمس ذود) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد . قوله (خمس أواق) زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد خمس أواق من الورق صدقة ، وهو مطابق للفظ الترجمة ، وكان المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما أبهم في لفظ الحديث اعتمادا على الطريق الأخرى . و أواق ، بالتثنية وبألف التثنية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التثنية ، وحكى اللحياني ووقية ، بحذف الألف وفتح الواو . ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق ، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب ، قال عياض قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن

(١) كذا في المخطوطة وطبعة بولاق ، والصواب ، ورواية ابن مسلم ، كما يعلم من السياق . والله أعلم

مروان لجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، قال : وهذا يلزم منه أن يكون ﷺ أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد ، ف عشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية ، فاتفق الرأي على أن تنقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير الميثاق في جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله : إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، وكذا خرق المريسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن ، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدرها لو ضم اليه قيمة الغش من نحاس مثلاً يبلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة ، خلافاً لمن سأل بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية : **قوله** (أوسق) جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب « المحكم » وجمعه حينئذ أوساق كحمل وأحمال ، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه « والوسق ستون صاعاً » ، وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال « ستون عتوما » ^(١) والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والوسق ستون صاعاً ، ولم يقع في الحديث بيان المكيال بالأوسق لكن في رواية مسلم « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة » وفي رواية له « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ، وللفظ « دون » في المواضع الثلاثة معنى أقل لا أنه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله . واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزرع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر » وسيأتي البحث في ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصاً كالمناشية ، واحتج عليه الطبراني بالقياس على الثمار والمحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد . (فائدة) : أجمع العلماء على اشتراط الحول في المناشية والنقد دون المعشرات . والله أعلم

٣٣ - باب العرض في الزكاة

وقال طاووس قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خبيص أو لبيص في الصدقة مكان الشمبر والذرة ، أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة
وقال النبي ﷺ « وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله »

(١) ثم روى أبو داود بعد ما ذكر اللفظ المذكور عن إبراهيم النخعي ما نصه قال : الوسق ستون صاعاً عتوماً بالمجاهي . وما قاله إبراهيم المذكور يعرف معنى قوله « عتوما » في الرواية التي ذكرها الشارح . والله أعلم

وقال النبي ﷺ « تصدقن ولو من حلييكن » فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها . فجاءت المرأة تُلقَى خُرصها وسبخاتها . ولم يُخص الذهب والفضة من العروض

١٤٤٨ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ « وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنَتٌ تَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بَنَتٌ لَبُونٍ فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَسْدُوقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بَنَتٌ تَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنٌ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ »

[الحدث ١٤٤٨ - أضرافه في : ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ٢٤٨٧ ، ٣١٠٦ ، ٥٨٧٨ ، ٦٩٥٥]

١٤٤٩ - **حدثنا** مؤمِّلٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « أَتَمَّ هَذَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخَطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّعِ النِّسَاءَ ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَافِرٌ نَوِيهُ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقَى » وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ

قوله (باب العرض في الزكاة) أي جواز أخذ العرض ، وهو بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ، والمراد به ما عدا النعدين . قال ابن رشيد : وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفتهم ، لكن قاده إلى ذلك الدليل . وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتي عقب كل منها . قوله (وقال طاوس : قال معاذ لاهل اليمن) هذا التعليق صحيح الإسناد إلى طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يقتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه : وأما باقي الإسناد فلا ، إلا أن إirاده له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده ، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب . وقد روينا أنه طاوس المذكور في كتاب الخراج ليجي بن آدم ، من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمر بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس . وقوله « خميس » ، قال الداودي والجمهورى وغيرهما : ثوب خميس بسين مهملة هو ثوب طوله خمسة أذرع ، وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن . وقال عياض : ذكره البخاري بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين ، قال أبو عبيدة : كأن معاذاً عنى الصفيق من الثياب . وقال عياض : قد يكون المراد ثوب خميس أى خميصة ، لكن ذكره على إرادة الثوب . وقوله « ليس ، أى ملبوس فعيل بمعنى مفعول . وقوله « في الصدقة » ، يرد قول من قال إن ذلك كان في الخراج ، وحكى البيهقي أن بعضهم قال فيه « من الجزية » بدل الصدقة ، فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن معاذاً كان يأخذ العروض في الصدقة ، وأجلب الاسماعيلي باحتمال أن يكون المعنى اتونى به أخذه منكم مكان الشمير والذرة الذي أخذه شراء بما أخذه فيكون بقبضه قد بلغ محله ، ثم يأخذ مكانه ما يشتريه بما هو أوسع عندهم وأنفع للأخذ . قال : ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصعابة ، وقد أمره النبي ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها

على فقرائهم . وأجيب بأنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة الى الإمام ليتولى قسمتها . وقد احتج به من يحجز نقل الزكاة من بلد الى بلد ، وهي مسألة خلافية أيضا . وقيل في الجواب عن قصة معاذ إنها اجتهد منه فلا حجة فيها ، وفيه نظر لأنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله الى اليمن ما يصنع . وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك . وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . وتعقب بقوله : مكان الشعير والذرة ، وما كانت الجزية حينئذ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من التقدين . وقوله : أهون عليكم ، أراد معنى تسلط السهولة عليهم فلم يقل أهون لكم . وقوله : وخير لأصحاب محمد ، أى أرفق بهم لأن مؤنة النقل ثقلة فرأى الأخف في ذلك خيرا من الانتقال . قوله (وقال النبي ﷺ وأما خالد) هو طرف من حديث لأبي هريرة أوله : أمر النبي ﷺ بصدقة ، فقيل منع ابن جميل ، الحديث وسيأتى موصولا في باب قول الله وفي الرقاب ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله (وقال النبي ﷺ : تصدق ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، ولم يخص الذهب والفضة من العروض) أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العبدن ، وهو عند مسلم بلفظه من طريق عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله : خرج النبي ﷺ يوم فطر أو أضحي ، الحديث وفيه : فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقة التي تجمل في الاذن ، وقد ذكره المصنف موصولا في آخر الباب لكن لفظه : فجعلت المرأة تلقى ، وأشار أيوب الى أذنه وحلقه ، وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله : تلقى خرصها وسخاها ، لان الخرص من الاذن والسخاب من الحلق ، والسخاب بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره فوحدة القلادة . وقوله : فلم يستثن ، وقوله : فلم يخص ، كل من الكلامين للبخاري ذكرهما بيانا لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة ، وهو مصير منه الى أن مصارف الصدقة الواجبة كمصارف صدقة التطوع بجامع ما فيهما من قصد القرية ، والمصرفو اليهم بجامع الفقر والاحتياج ، إلا ما استثناه الدليل . وأما من وجهه فقال : لما أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة ، ففيه نظر لأنه لو كان للإيجاب هنا لكان مقدرا وكانت المجازفة فيه وقبول ما تيسر غير جائز . ويمكن أن يكون تمسك بقوله : تصدق ، فانه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبا ونفلا وجميع أنواع المتصدق به عينا وعرضا ، ويكون قوله : ولو من حليكن ، للبالغة أى ولو لم تجدن إلا ذلك . وموضع الاستدلال منه للعرض قوله : وسخاها ، لانه قلادة تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما تجمل في العنق ، والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقته يتمسك بالمطالقات . تمسك غيره بالعمومات . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرفا من حديث الصدقات ، وسيأتى معظمه في باب زكاة الفهم ، وموضع الدلالة منه قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التماوت من جنس غير الجنس الواجب ، وكذا العكس ، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر الى ما بين الشبثين في القيمة ، فكان العرض (١) يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في

(١) كذا في النسخ ، ولله : فان العرض ،

الاصل في مثل ذلك ، ولولا تقدير الشارع بذلك لتعينت بنت الخاض مثلاً ولم يجر أن تبدل بنت لبون مع التفاوت . والله أعلم

٣٤ - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع

وَيُذَكِّرُ عَنْ سالمٍ عَنْ ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ

عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »

قوله (باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع) في رواية الكشميني « متفرق ، بتقديم التاء وتشديد الراء . قال الزين بن المنير : لم يقيّد المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي . قوله (ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ) أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولاً ، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري ، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال : ان فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري « قال أقر أنها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها ، فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به ، ولهذا العلة لم يحرم به البخاري ، لكن أوردته شاهداً لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه « ولا يجمع بين متفرق ، بتقديم التاء أيضاً وزاد « خشية الصدقة ، واختلف في المراد بالخشية كما سنذكره ، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال « أنا ما مصدق النبي ﷺ فقرأت في عهده ، فذكر مثله أخرجه النسائي ، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي . قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون الخليطين مائتا شاة وشانان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفروقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة ، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تسكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر ، فعنى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تسكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملاً للامرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً ، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم . واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فتجب فيه الزكاة خلافاً لمن قال يضم على الأجزاء كالملكية أو على القيم كالخفية ، واستدل به لاحد على أن من كان له ماشية يبذل لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب قاله ابن المنذر ، وخالفه الجمهور فقالوا : يجمع على صاحب المال أوال

ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة . واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن ، وأن زكاة العين لا تسقط بالهبة مثلاً ، والله أعلم

٣٥ - باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية

وقال طاوس وعطاء : إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع مالهما

وقال سفيان : لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة

١٤٥١ - حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضى

الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية »

قوله (باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية) اختلف في المراد بالخليط كما سيأتي ، فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال : ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط ، وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقهما مثل جمعهما في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى . قوله (يتراجعان) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة ، وهذه تسمى خلطة الجوار . قوله (وقال طاوس وعطاء الخ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس قال : إذا كان الخليطان يملكان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة ، قال - يعني ابن جريج - قد ذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا خطأ ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه ، وقال أيضاً عن ابن جريج : قلت لعطاء : ناس خلطاء لهم أربعون شاة ؟ قال : عليهم شاة . قلت : فلأحد تسعة وثلاثون شاة ولآخر شاة ؟ قال : عليهما شاة . قوله (وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة) قال عبد الرزاق عن الثوري : قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون وأربعون ، انتهى ، وبهذا قال مالك . وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ما شئتهما النصاب زكياً ، والخلطة عندهم أن يجتمعا في المرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أحص منها . وفي د جامع سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر : ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية . قلت لعبيد الله : ما معنى بالخليطين ؟ قال : إذا كان المراح واحداً والراعي واحداً والدلو واحداً . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة . واختلف في المراد بالخليط ، فقال أبو حنيفة هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى (وإن كثيراً من الخلطاء) وقد بينه قبل ذلك بقوله (إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة) واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث ، أو رأوا أن الأصل قوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به

٣٦ - باب زكاة الإبل . ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ

١٤٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** الوليد بن مسلم **حدثنا** الأوزاعي قال **حدثني** ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال : ويحك ، إن شأنها شديد ، فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً »

[الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في : ٢٦٣٣ ، ٢٩٧٢ ، ٦١٦٥]

قوله (باب زكاة الإبل) سقط لفظ « باب » من رواية الكشميني والحموي . **قوله** (ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولا كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه ، ولأبي بكر حديث آخر تقدم أيضا فيما يتعلق بقتال مانعي الزكاة . وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية المروزي بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدي زكاة أبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضا في ذلك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة ، وموضع الحاجة منه قوله « فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة ، منها إيجاب الزكاة ، والتسوية بينها وبين الصلاة في قتال مانعها حتى لو منعوا عقالا وهو الذي تربط به الإبل ، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات ، وتوعد من لم يؤديها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل ، ومعادلة إخراج حق الله منها لفضل الهجرة ، فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطئه إذا أدى زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة

٣٧ - باب من بلغت عنده صدقة بنت تخاض وليست عنده

١٤٥٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال **حدثني** أبي قال **حدثني** ثمامة أن أنساً رضى الله عنه **حدثه** أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله ﷻ رسول الله ﷺ « من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعندة حقة فإنها تقبل منه الحقة ويحمل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً . ومن باقت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعندة الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه للصدقة عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت كيون فإنها تقبل منه بنت كيون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً . ومن بلغت صدقته بنت كيون وعندة حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه للصدقة عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت صدقته بنت كيون وليست عنده وعندة بنت تخاض فإنها تقبل منه بنت تخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين »

قوله (باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده) أورد فيه طرفا من حديث أنس المذكور، وليس فيه ما ترجم به، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في «باب العرض في الزكاة» وحذفه هنا، فقال ابن بطال: هذه غفلة منه. وتعبه ابن رشيد وقال: بل هي غفلة من ظن به الغفلة، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلاً حقه وهي أرفع من بنت مخاض لأن بينهما بنت لبون، وقد تقرر أن بين بنت الليون وبنت المخاض عشرين درهما أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الرائد والناقص، والمنفصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك، فعل هذا من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده إلا حقه أن يرد عليه المصدق أربعين درهما أو أربع شياه جبراً أو بالعكس، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض، فتدبره انتهى. قال الزين بن المنير: من أمن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقدم وأولى، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكل منه أو الانقص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها. قال: ولو جمل العمدة في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصاً في الترجمة ظاهراً، فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاق بنى الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكل منها. والله أعلم.

٣٨ - باب زكاة النسم.

١٤٥٤ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلمها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط: في أربع وعشرين من الإبل فادونها من النعم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حمة طروقة الجبل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت - يعني ستاً وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون. فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حيتان طروقة الجبل. فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة. وفي صدقة النعم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة. فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت

على ثلاثمائة ففي كلِّ مائة شاةٌ ، فإذا كانت ساعةُ الرجل ناقصةً من أربعين شاةً واحدةً فليسَ فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها . وفي الرَّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ ، فإن لم تسكن إلا تسعين ومائة فليسَ فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها »

قوله (باب زكاة الغنم) قال الزين بن المنير : حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر ، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده ، وهي مسألة خلافية شهيرة ، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت وإلا فلا ، ولا شك أن السوم بشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا واقفه أعلم . قوله (حدثني ثمامة) هو عم الراوى عنه لأنه عبد الله ابن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك . وعبد الله بن المثني اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة : ليس بشيء . وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والمعجل . وأما النسائي فقال : ليس بالقوى . وقال العقيلي : لا يتابع في أكثر حديثه انتهى . وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خانم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا فذكر الحديث ، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ، ورواه أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر ، فذكره . وقال إسحق بن راهويه في مسنده : أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ ، فذكره . فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فاتفق تعليل من أعله بكونه مكانبة ، واتفق تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثني لم يتابع عليه . قوله (أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين) أى عاملا عليها ، وهي اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحراني . قوله (بسم الله الرحمن الرحيم هذه) قال الماوردي : يستدل به على اثبات البسمة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحد ليس بشرط . قوله (هذه فريضة الصدقة) أى نسخة فريضة تخفف المضاف للعلم به ، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لمن منع ذلك من الحنفية . قوله (التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين) ظاهر في رفع الخبر إلى النبي ﷺ وأنه ليس موقفا على أبي بكر ، وقد صرح برفعه في رواية إسحق المتقدم ذكرها . ومعنى فرض ، هنا أوجب أو شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب ففرض النبي ﷺ لها بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس . وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمال في التقدير لكونه مقنطعا من الشيء الذي يقدر منه ، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم) وبمعنى الانزال كقوله تعالى (إن الذي فرض عليك القرآن) وبمعنى الحل كقوله تعالى (ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له) وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير . ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضا عن معنى التقدير ، وقد قال الراغب : كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام ، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه . وذكر أن معنى قوله تعالى (إن الذي فرض عليك القرآن) أى أوجب عليك العمل به ، وهذا يؤيد قول الجمهور إن الفرض مرادف للوجوب . وتفرق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لامشاحته فيه ، وإنما النزاع في حمل ماورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث والله أعلم . قوله (على المسلمين) استدلل به على أن

السكافر ليس مخاطباً بذلك ، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه ، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع .
قوله (والى أمر الله بها رسوله) كذا في كثير من نسخ البخارى ، ووقع في كثير منها بحذف د بها ، وأنكرها
 الثنوى في شرح المذهب ، ووقع في رواية أبي داود المقدم ذكرها ، التى أسر ، بغير واو على أنها بدل من الأولى .
قوله (فن سئلها من المسلمين على وجهها فليطها) أى على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث . وفيه دلالة على دفع
 الاموال الظاهرة إلى الامام . **قوله** (ومن سئل فوقها فلا يعط) أى من سئل زائداً على ذلك في سن أو عدد فله
 المنع . ونقل الرافعى الاتفاق على ترجيحه . وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو لإخراجه بنفسه أو يساع
 آخر فان الساعى الذى طلب الزيادة يكون بذلك متعدياً وشرطه أن يكون أميناً ، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة
 بغير تأويل . **قوله** (فى كل أربع وعشرين من الإبل فادونها) أى إلى خمس . **قوله** (من الغنم) كذا الأكثر ،
 وفى رواية ابن السكن بإسقاط د من ، وصوبها بعضهم ، وقال عياض : من أثبتنا فمعناه ذكاتها أى الإبل من الغنم ،
 ود من ، للبيان لا للتعيين . ومن حذفها فالغنم مبتدا والخبر مضمرة فى قوله د فى كل أربع وعشرين ، وما بعده ،
 وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التى تجب فيها الزكاة ، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب لحسن التقديم ،
 واستدل به على تعين إخراج الغنم فى مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد ، فلو أخرج بعيراً عن الأربع والعشرين لم
 يحزه . وقال الشافعى والجمهور : يحزونه لأنه يحزى عن خمس وعشرين ، فادونها أولى . ولأن الأصل أن يجب من
 جنس المال ، وإنما عدل عنه رفقا بالمالك ، فاذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فان كانت قيمة البعير مثلاً
 دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم ، والأفيس أنه لا يحزى ، واستدل بقوله د فى كل أربع
 وعشرين ، على أن الأربع مأخوذة عن الجمع وان كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعى فى
 البربطى ، وقال فى غيره : إنه عفو . ويظهر أمر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الإبل قتلت منها أربعة بعد الحول
 وقبل التمكن حيث قلنا إنه شرط فى الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف ، وكذا إن قلنا التمكن شرط فى الضمان
 وقلنا الوقت عفو ، وإن قلنا يتعلق به الغرض وجب خمسة أتساع شاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ،
 وعن مالك رواية كالاول . تنبيه : الوقت بفتح الواو والقاف ويجوز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد : هو ما بين
 الفرضين عند الجمهور ، واستعمله الشافعى فيما دون النصاب الأول أيضاً والله أعلم . **قوله** (فاذا بلغت خمسا
 وعشرين) فيه أن فى هذا القدر بنت مخاض ، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن على أن فى خمس وعشرين خمس شياه
 فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض أخرجه ابن أبى شيبه وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً وإسناده المرفوع
 ضعيف . **قوله** (إلى خمس وثلاثين) استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض ، خلافاً لمن قال ،
 كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب فى كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض . **قوله** (فاضها بنت مخاض
 أنى) زاد حماد بن سلمة فى روايته فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، وقوله أنى وكذا قوله ذكر للتأكيد
 أولتنبيه رب المال ليطلب نفسه بالزيادة ، وقبل احتراز بذلك من الحثي وفيه بعد . وبنت المخاض بفتح الميم والمعجمة
 الحفيفة وآخره معجمة هى التى أتى عليها حول ودخلت فى الثانى وحملت أمها ، والماخض الحامل ، أى دخل وقت
 حملها وان لم تحمل . وابن اللبون الذى دخل فى ثالث سنة فصارت أمه لبونا بوضع الحل . **قوله** (إلى خمس وأربعين)
 إلى للغاية وهو يقتضى أن ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعده فلا يدخل إلا بدليل ، وقد

دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك ، فاذا بلغت ستا وأربعين ، فعلم أن حكمها حكم ما قبلها . **قوله** (حقة طروقة الجبل) حقة بكسر الميملة وتشديد القاف واجمع حقائق بالكسر والتخفيف ، وطروقة بفتح أوله أى مطروقة وهى فعولة بمعنى مفعولة كحلوبة بمعنى مخلوبة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل ، وهى التى أنت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . **قوله** (جذعة) بفتح الجيم والمعجمة وهى التى أنت عليها أربع ودخلت فى الخامسة . **قوله** (فاذا بلغت معنى ستا وسبعين) كذا فى الاصل بزيادة معنى ، وكأن العدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة السلام عليه فذكره بعض رواته وأتى بلفظ معنى لينبه على أنه مزيد ، أو شك أحد رواته فيه . وقد ثبت بغير لفظ « يعنى » فى رواية الاسماعيلى من طريق أخرى عن الانصارى شيخ البخارى فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخارى ، وقد وقع فى رواية حماد بن سلمة بابائته أيضا . **قوله** (فاذا زادت على عشرين ومائة) أى واحدة فصاعدا ، وهذا قول الجمهور . وعن الاصطخري من الشافعية يجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصدق الزيادة ، وتصور المسألة فى الشركة ، ويرده ما فى كتاب عمر المذكور ، وإذا كان لإحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالابل خاصة ، وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيسكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة . **قوله** (فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفى صدقة الغنم الخ) . تنبيه : اقتطع البخارى من بين هاتين الجملتين قوله « ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة » إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى قبله وقد ذكر آخره فى « باب العرض فى الزكاة » وزاد بعد قوله فيه : يقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء ، وهذا الحكم متفق عليه ، فلو لم يجد واحدا منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصح عند الشافعية ، وقيل بتعين شراء بنت مخاض وهو قول مالك وأحمد ، وقوله « ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين » هو قول الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث . وعن الثورى « عشرة » وهى رواية عن إسحق ، وعن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران ، قال الخطابى : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهما تقديرا فى الجبران لئلا يكل الأمر إلى اجتهد الساعى لأنه يأخذها على المياه حيث لا حاكم ولا مقوم غالبا ، فضبطه بشئ يرفع النزاع كالصاع فى المصرة والغرة فى الجنين والله أعلم . وبين هاتين الجملتين قوله « وفى صدقة الغنم » وسياق التنبيه على ما حذفه منه أيضا فى موضع آخر قريبا . **قوله** (إذا كانت) فى رواية الكشميهنى « إذا بلغت » . **قوله** (فاذا زادت على عشرين ومائة) فى كتاب عمر « فاذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان » ، وقد تقدم قول الاصطخري فى ذلك والتعقب عليه . **قوله** (فاذا زادت على ثلثائة ففى كل مائة شاة) مقتضاه أنه لا يجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعائة وهو قول الجمهور ، قالوا فائدة ذكر الثلثائة لبيان التصاب الذى بعده لكون ما قبله مختلفا ، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثائة واحدة وجب الأربع . **قوله** (ففى كل مائة شاة شاة فاذا كانت سائمة الرجل) . تنبيه : اقتطع البخارى أيضا من بين هاتين الجملتين قوله « ولا يخرج فى الصدقة حرمة إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى يليه » ، واقتطع منه أيضا قوله « ولا يجمع بين متفرق إلى آخر ما ذكره فى بابه » ، وكذا قوله « وما كان من خيلطين » ، إلى آخر ما ذكره فى بابه ، ويل هذا قوله هنا « فاذا كانت سائمة الرجل » الخ . وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الأحكام التى فرقها

المصنف في هذه الأبواب غير مراعى للترتيب فيها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة إيراد التراجم المذكورة . **قوله** (وفي الرقة) بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق لحذفت الواو وعوضت الهاء ، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فتميل أن الأصل في زكاة النقيدين نصاب الفضة ، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهو ربع العشر ، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور . **قوله** (فإن لم تكن) أى الفضة (إلا تسعين ومائة) يوم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والآلاف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ، ويدل عليه قوله الماضي ، ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، . **قوله** (إلا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة) أى إلا أن يتبرع متطوعا

٣٩ - باب لا تؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ ولا تَيْسٌ ، إلا ما شاء المصدقُ

١٤٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثُمَامَةُ أن أنسًا رضى الله عنه حدثه أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له ألقى أمر الله رسولهُ ﷺ « لا يُخْرَجُ في الصدقة هَرَمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ ولا تَيْسٌ ، إلا ما شاء المصدقُ »

قوله (باب لا يؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ - إلى قوله - ما شاء المصدق) اختلف في ضبطه فالاكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، وهذا اختيار أبي عبيد ، وتقدير الحديث لا تؤخذ هَرَمَةٌ ولا ذات عيب أصلاً ، ولا يؤخذ التيس وهو خلل الغنم إلا برضا المالك لكونه يحتاج إليه ، في أخذه بغير اختياره إضرار به والله أعلم . وعلى هذا فالاستثناء يختص بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعى وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه في اجتهاده لكونه يجرى مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعى في البريطى ولفظه : ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هَرَمَةٌ إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للساكنين فيأخذه على النظر انتهى . وهذا أشبه بقاعدة الشافعى في تناول الاستثناء جميع ما ذكر قبله ، فلو كانت الغنم كلها مميبة مثلاً أو تيوساً أجزأه أن يخرج منها ، وعن المالكية يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكاً بظاهر هذا الحديث ، وفي رواية أخرى عندهم كالاول . **قوله** (هَرَمَةٌ) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التي سقطت أسنانها . **قوله** (ذات عوار) بفتح العين المهملة وبضمها أى مميبة ، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور ، واختلف في ضبطها فالاكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأضحية ، ويدخل في المحيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الانوثة والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه

٤٠ - باب أخذ الصَّنَاقِ في الصدقة

١٤٥٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ . وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن أبي عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « قال أبو بكر رضى الله

عنه : والله لو مَنَعُونِي عَنَّاكَ كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا »

١٤٥٧ - « قَالَ عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَما هُوَ إِلَّا أَن رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بِالْفَتْحِ فَفَرَفَتْ أَنَّهُ الْحَقُّ »

قوله (باب أخذ العناق) بفتح المهملة ، أورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال مانع الزكاة وفيه قوله « لو مَنَعُونِي عَنَّاكَ » وكان البخاري أشار بهذه الترجمة السابقة الى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك ، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء ، وعالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدائه ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يؤدي عنها إلا من غيرها ، وقيل المراد بالعناق في هذا الحديث الجذعة من الغنم ، وهو خلاف الظاهر . والله أعلم . **قوله** في أثناء الاسناد (وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد الخ) وصله الذهلي في « الزهريات » ، عن أبي صالح عن الليث ، وليث فيه اسناد من طريق أخرى ستأتي في كتاب المرتدين . عن عقيل عن ابن شهاب

٤١ - باب لا تُؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة

١٤٥٨ - **حديثنا** أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية

عن يحيى بن عبد الله بن صبيح عن أبي معبد عن ابن عباس رضى الله عنها « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ قَالَ : إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ ، فليَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا الصَّلَاةَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فَقَرَانِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ ، وَتَوَقَّ كِرَامَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ »

قوله (لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة) هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث لأن فيه « وتوقَّ كرائم أموال الناس » ، بخير تقييد بالصدقة ، وأموال الناس يستوى التوقُّ لها بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لانه ورد في شأن الصدقة ، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أى غزيرة اللبن ، والمراد فئانس الأموال من أى صنف كان ، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير ، وقيل للبال النفيس كريم لكثرة منفعته . وسياق الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر ان شاء الله تعالى

٤٢ - باب ليس فيما دون خمس دود صدقة

١٤٥٩ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صصمة المازني عن

أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ بِمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ،

وليسَ فيما دونَ خمسٍ أواقٍ من الورقِ صدقةٌ ، وليسَ فيما دونَ خمسِ ذُودٍ من الإبلِ صدقةٌ »

قوله (باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة) الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الزين بن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى . والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد : من الثنتين إلى العشرة . قال : وهو يختص بالإناث . وقال سيبويه : تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر . وقال القرطبي : أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر ، وكان من كان عنده دفع عن نفسه معرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة . وقوله « من الإبل » بيان للذود . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال : لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ، لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل كما قالوا لثلاثة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر على الواحد . قال الزين بن المنير أيضاً : هذه الترجمة تتعلق بركة الإبل ، وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بركة الغنم وثوابه . كذا قال ، ولا يخفى تكلفه . والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة ، وتعلقها بركة الإبل ظاهر فإنها تعلق بهما كالتى قبلها . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني) كذا وقع في رواية مالك ، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب إلى جده ونسب جده إلى جده . قوله (عن أبيه) كذا رواه مالك . وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن نعيم كلاهما عن أبي سعيد . ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن محمداً سمعه من ثلاثة أنفس وأن الطريقين محفوظان . وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في « باب زكاة الورق »

٤٣ - **باب** زكاة البقر . وقال أبو حميد : قال النبي ﷺ « لأعرفنَّ ما جاء الله رجلٌ ببقرة لها خوارٌ »

ويقال : جُوار . تجأرون : ترفعون أصواتكم كما تجأر البقرة

١٤٦٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المروزي عن سويد عن أبي ذر

رضي الله عنه قال « انتهت إليه قال : والذي نفسي بيده - أو والذي لا إله غيره ، أو كما حلف - ما من رجل نسكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدى حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمته ، تظفره بأخفافها وتنطحه بقرونها ، كلما جازت أхраها ردت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس » . رواه بكير عن

أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٤٦٠ - طرقة في : ٦٦٣٨]

قوله (باب زكاة البقر) البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث ، اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر

الأرض بالحراثة . قال الزين بن المنير : أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجودا ونصبا ، ولم يذكر في الباب شيئا مما يتعلق بنصائها لكون ذلك لم يقع على شرطه ، فتقدير الترجمة لإيجاب زكاة البقر ، لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها ، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب . قال ابن رشيد : وهذا الدليل يحتاج الى مقدمة ، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال « باب إثم مانع الزكاة » وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر ، وأشار الى أن ذكر البقر وقع أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم . وزعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع « إن في كل ثلاثين بقرة تبيها وفي كل أربعين مسنة ، متصل صحيح وإن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر ، وفي كلامه نظر : أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقا لم يلق معاذ وإنما حسنه الترمذي لشواهد ، ففي الموطأ من طريق طاوس عن معاذ نحوه ، وطاوس عن معاذ منقطع أيضا ، وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود ، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر فوم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر ، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم . قوله (وقال أبو حميد) هو الساعدي ، وهذا طرف من حديث أورده المصنف موصولا من طرق ، وهذا القدر وقع عنده موصولا في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور . قوله (لأعرفن) أى لاعرفنكم غدا هذه الحالة ، وفي رواية الكشممى « لا أعرفن » بحرف التني أى ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأعرفكم بها . قوله (ما جاء الله رجل) ما مصدرية أى مجىء رجل الى الله . قوله (لها خوار) بضم المعجمة وتخفيف الواو : صوت البقر . قوله (ويقال جوار) هذا كلام البخارى ، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو وبالجيم والواو المهموزة ، ثم فسر فقال : تجأرون ترفعون أصواتكم ، وهذه عادة البخارى إذا مرّت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن فنقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن ، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدى ، وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله « يجأرون » قال : يستغيثون . وقال القزاز : الخوار بالمعجمة والجوار بالجيم بمعنى واحد في البقر . وقال ابن سيده : حار الرجل رفع صوته بتضرع . قوله (عن المعروف بن سويد) هو بالعين المهملة . قوله (قال انتهيت اليه) هو مقول المعروف والصغير يعود على أبي ذر وهو الخالف ، وقوله (أو كما حلف) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به . وقوله « أعظم » بالنصب على الحال (وأسمه) عطف عليه . وقوله (جازت) أى مرت ، و (ردت) أى أعيدت . قوله (لا يؤدى حقها) في رواية مسلم من طريق وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدى زكاتها ، وهو أصرح في مقصود الترجمة . وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة ، واستدل بقوله « يكون له ابل أو بقرة » على استواء زكاة البقر والابل في النصاب ، ولا دلالة فيه لأنه قرن معه النعم وليس نصابها مثل نصاب الابل اتفاقا . تنبيه ٢ : أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها « هم الاكثرون أموالا ، إلا من قال هكذا وهكذا » وقد أورد البخارى هذه القصة فأخرجها في كتاب الإيمان والنذور بهذا الاسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا . قوله (رواه بكير) يعنى ابن عبد الله بن الأشج ، ومراد البخارى بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه ، وقد أخرجه مسلم موصولا من طريق بكير بهذا الاسناد مطولا

٤٤ - باب الزكاة على الأقارب . وقال النبي ﷺ « له أجران : أجر القرابة والصدقة »

١٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب أمواله إليه يبرحاء ، وكانت مستقبلة للمسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما أنزلت هذه الآية ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلى يبرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعها يا رسول الله حيث أراك الله . قال فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح ، وقد سمعت ما قلت ، وإني أرى أن تبجلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

تابعه روح . وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك « راجح »

[الحديث ١٤٦١ - أخرجه في : ٣٣١٨ ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٦٩ ، ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥ ، ٥١١١]

١٤٦٢ - **حدثنا** ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « خرج رسول الله ﷺ في أغمى أو فطر إلى الصلوة ، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس ، تصدقوا . فرأى على النساء تصدقن ، فأنى رأيتكن أكثر أهل النار . قلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء . ثم انصرف ، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه ، فقيل : يا رسول الله ، هذه زينب . فقال : أي الزيانب ؟ فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ، انذنوا لها ، فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندى حل لي فأردت أن أنصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود ، زوجك وولده أحق من تصدقت به عليهم »

قوله (باب الزكاة على الأقارب) قال الزين بن المنير : وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معا كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المراء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك . وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بما إذا رأى النبي ﷺ صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حينئذ له وجه . وقال ابن

رشيد : قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية ، وذلك أن النعمة في قوله (حتى تنفقوا) أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها ، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته ، ولا يعارضها قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء) الآية لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين . وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوى القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم ، وسيأتى ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد ما بين . **قوله** (وقال النبي ﷺ له أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة) هذا طرف من حديث فيه قصة لامرأة ابن مسعود ، وسيأتى موصولا بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : حديث أنس في تصدق أبي طلحة بأرضه ، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك . فأما حديث أنس فسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف ، وقوله فيه « بيرحاء » بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال : يرى بفتح الباء وبكسر الراء وبفتح الراء وضما وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات . وفي رواية حماد بن سلة « بيرحاء » بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود « بارحاء » مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي : أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به الصغاني وقال : إنه فيعمل من البراح ، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بث من آبار المدينة فقد صحف . **قوله** (تابعه روح) يعنى عن مالك في قوله « راح » بالموحدة وسيأتى من طريقه موصولا في البيوع . **قوله** (وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك راح) يعنى بالتحتانية ، أما رواية يحيى فستأتى موصولة في الوكالة وعزاها مغلطاي لتخريج الدارقطني فأبعد ، وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها المصنف في التفسير ، وقد وهم صاحب المطالع ، فقال : رواية يحيى بن يحيى بالموحدة ، وكأنه اشتبه عليه الاندلسى بالنيسابورى ، فالذى عنه هو الاندلسى والذى عنه البخارى النيسابورى ، قال الداني في أطرافه : رواه يحيى بن يحيى الاندلسى بالموحدة وتابعه جماعة ، ورواه يحيى بن يحيى النيسابورى بالمشنة وتابعه إسماعيل وابن وهب ، ورواه القعنبي بالشك اهـ . ورواية القعنبي وصلها البخارى في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الرجح أى ذو ربح . وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أى هو مال مربوح فيه ، وأما الثانية فمعناها راح عليه أجره ، قال ابن بطال : والمعنى أن مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال ، وقيل معناه يروح بالأجر ويغدو به واكتفى بالرواح عن الغدو ، وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحتانية فقد صحف والله أعلم . وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيض ، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتى الكلام عليه بعد ما بين مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فقيل يا رسول الله هذه زينب » القائل هو بلال بن رباح ، وقوله « ائذنوا لها فأذن لها فقالت يا رسول الله الخ » لم يبين أبو سعيد عن سمع ذلك ، فإن يكن حاضرا عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون تحمله عن زينب صابغة القصة . والله أعلم

٤٥ - باب ليس على المسلم في قرمه صدقة

١٤٦٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال : سمعت سفيان بن عمار عن عراك بن

مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ « ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة »
[الحديث ١٤٦٣ - طرقة و ١٤٦٤]

٤٦ - باب ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٤ - حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه »

قوله (باب ليس على المسلم في فرسه صدقة) وقال في الذي يليه (ليس على المسلم في عبده صدقة) ثم أورد حديث أبي هريرة بألفاظ الزمخشري مجموعا من طريقين ، لكن في الأولى بلفظ « غلامه » بدل عبده ، قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعبد للركوب ، ولا خلاف أيضا أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة . ولعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعا ، قد عفوت عن الخيل والرقبة فها توار صدقة الرقة ، الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن ، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكرا أو إناثا نظرا إلى الذسل ، فإذا انفردت فتمه روايتان ، ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس دينار أو يتوهم ويخرج ربع العشر ، واستدل عليه بهذا الحديث . وأجيب بحمل النفي فيه على الرقة لا على القيمة ، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقا ولو كانا للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما قلناه ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث . والله أعلم

٤٧ - باب الصدقة على اليتامى

١٤٦٥ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى بن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو يأتي الخبير بالشر ؟ فسكت النبي ﷺ . فقيل له : ما شألك منكم النبي ﷺ ولا يكلمك ؟ فأبنا أنه ينزل عليه . قال فسبح عنه الرخصاء فقال : أين السائل - وكأنه حده - فقال : إنه لا يأتي الخبير بالشر ، وإن مما يفتي الربيع يقتل أو يلج ، إلا آكلة الخضراء ، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت عين الشمس فثلطت وبالت ورتعت . وإن هذا المال خضرة حلوة ، فبئس صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل - أو كما قال النبي ﷺ - وإنه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ، ويكون شهيدا عليه يوم القيامة »

قوله (باب الصدقة على اليتامى) قال الزين بن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع ، لتكون ذكر اليتيم جاء متوسطا بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة . وقال ابن رشيد : لما

قال : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال : الصدقة على اليتامى ، أحال على معهود . **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوائى (عن يحيى) هو ابن أبى كثير ، وسيأتى الكلام على المتن مستوفى في الرقاق . وقوله في هذه الطريق (ان مما أخاف) في رواية الحموى ، انى مما أخاف ، وقوله (فرأينا أنه ينزل عليه) في رواية الكشميهنى ، فأرينا ، بتقديم الهمزة ، وقوله (الا آكلة الخضر) في رواية الكشميهنى ، الخضراء ، بزيادة ألف ، وقوله (أو كما قال النبي ﷺ) شك من يحيى . وسيأتى في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ : لجمعه في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل ،

٤٨ - باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر . قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ

١٤٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبى حدثنا الأعشى قال حدثنى شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضى الله عنها . قال فذكرته لإبراهيم فحدثنى إبراهيم عن أبى عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بمثله سواء قالت « كنت في السجدة فرأيت النبي ﷺ فقال : تصدق ولو من حليكن . وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها . فقالت لعبد الله : سأل رسول الله ﷺ أيجزى عنى أن أنفق عليك وعلى أيتامى في حجرى من الصدقة ؟ فقال : سأل أنت رسول الله ﷺ . فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى . فرأينا بلالاً فقلنا : سأل النبي ﷺ أيجزى عنى أن أنفق على زوجى وأيتامى في حجرى . وقلنا : لا تخبر بنا . فدخل فساله فقال : من ها ؟ قال : زينب . قال : أى الزايين ؟ قال : امرأة عبد الله . قال : نعم ، ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة »

١٤٦٧ - **حدثنا** عثمان بن أبى شيبة **حدثنا** عبدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله ، ألى أجر أن أنفق على بنى أبى سلمة ؟ إنما هم نسي . فقال : أنفق عليهم ، فلك أجر ما أنفقت عليهم »

[الحديث ١٤٦٧ - طرفه في : ٥٣٦٩]

قوله (باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ) يشير الى حديثه السابق موصولا في : باب الزكاة على الأيتام ، وسنذكر ما فيه في هذا الحديث . قال ابن رشيد : أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وخصوص الثانية ، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أعم من كونه واجبا أو مندوبا . **قوله** (عن عمرو بن الحارث) هو ابن أبى ضرار بكسر المعجمة الخزاعى ثم المصطلقى أخو جويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ له صحبة ، وروى هنا عن صحابة ، وفي الاسناد تابعى عن تابعى الأعمش عن شقيق ، وصحابى عن صحابى عمرو عن زينب وهى بنت معاوية . ويقال بنت عبد الله بن معاوية - بن عتاب الثقفية ويقال لها أيضا رائطة ، وقع ذلك في صحيح ابن حبان ، في نحو هذه القصة ، ويقال لها ثنتان عند الأكثر ومن جزم به ابن سعد ، وقال الكلابةذى رائطة هى المعروفة بزينب ، وبهذا جزم الطحاوى فقال رائطة هى زينب لا يعلم

أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ غيرها ، ووقع عند الترمذى عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الإسناد رجلا ، والموصوف بكونه ابن أخى زينب هو عمرو بن الحارث نفسه ، وكان أباه كان أخا زينب لأمها لأنها ثقفية وهو خزاعي . ووقع عند الترمذى أيضا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن زينب ، لجملة عبد الله بن عمرو ، هكذا جزم به المزى وعقد لعبد الله ابن عمرو في د الاطراف ، ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في الترمذى بل وقفت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث ، وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذى في ترجيح رواية شعبة في قوله د عن عمرو بن الحارث عن ابن أخى زينب ، لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الإسناد رجلا ، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخى زينب حينئذ لا يعرف حاله . وقد حكى الترمذى في د الطل المفردات ، أنه سأل البخارى عنه لحكم على رواية أبي معاوية بالوم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب . قلت : ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد ، فان كان محفوظا فامل أبا وائل حمله عن الأب والابن ، وإلا فالمحفوظ عن عمرو بن الحارث ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال د عمرو بن الحارث . قوله (قال فذكرته لابراهيم) القائل هو الأعمش ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين ، ورجال الطريقين كلهم كوفيون . قوله (كنت في المسجد فرأيت الخ) في هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم ، وبيان السبب في سؤالها ذلك . ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها . قوله (فوجدت امرأة من الانصار) في رواية الطيالسي المذكورة د فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال د انطلقت امرأة عبد الله يعنى ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعنى عقبه ابن عمرو الانصارى . قلت : لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها . قوله (وأيتام لى في حجرى) في رواية النسائي المذكورة د على أزواجنا وأيتام في حجورنا ، وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيهما وبنو أختها . وللنسائي من طريق علقمة د لإحداها فضل مال وفي حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد ، وهذا القول كناية عن الفقر . قوله (ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة) أى أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة ، وهذا ظاهره أنها لم تشافهه بالسؤال ولا شافهها بالجواب ، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه د يا نبي الله إنك أمرت ، وقوله فيه د صدق زوجك ، فيحتمل أن يكونا قصتين ، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز ، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها الى زوجها ، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبارة الجوزقي : ولا لمن تلزمه مؤنته ، فنشرحه ابن قدامة بما قيدته قال : والأظهر الجواز مطلقا

إلا للأبوين والولد ، وحلوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها ، أنجزى* عنى ، وبه جزم المازرى ، وتعقبه هياض بأن قوله ، ولو من حديقك ، وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع ، وبه جزم النووي ، وتأولوا قوله ، أنجزى* عنى ، أى في الوقاية من النار كأنها حافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود . وما أشار اليه من الصناعة احتج به الطحاوى لقول أبي حنيفة ، فأخرج من طريق راتلة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعا البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، قال : فهذا يدل على أنها صدقة تطوع ، وأما الحلبي فأنما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة ، وأما من يوجب فلا . وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : قال ابن مسعود لامرأته في حلها ، إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة ، فكيف يحتج على الطحاوى بما لا يقول به ، لكن تمسك الطحاوى بقولها في حديث أبي سعيد السابق ، وكان عندى حل لي فأردت أن أنصدق به ، لأن الحلبي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه . كذا قال وهو متعقب ، لأنها وإن لم تجب في عينه فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذى وجب عليها لإخراجها واحتجوا أيضا بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم ، دال على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذى يمنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وقال ابن التيمي : قوله ، وولدك ، محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وقال ابن المنير : اعتل من منعها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكأنها ما خرجت عنها ، وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضا ، ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا واجب فكأنه قال : تجزى* عنك فرضا كان أو تطوعا . وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها من زكاتها ، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأنفقته على ولدها كانوا أحق من الأجانب ، فالإجزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها . والذى يظهر لى أنهما قضيتان : إحداهما في سؤاها عن تصدقها بحلها على زوجها وولده ، والآخرى في سؤاها عن النفقة والله أعلم . وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطى نفقته منهم . واختلف في علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطى ، أو لأنهم أغنياء بانفاقه عليهم ، والزكاة لا تصرف لغنى . وعن الحسن وطاوس لا يعطى قرابته من الزكاة شيئا وهو رواية عن مالك . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة ، وأما إعطاؤها للزوج فاختلاف فيه كما سبق . وفيه الحث على صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها . وفيه عظة النساء ، وترغيب ولى الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء ، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المأخذة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب . وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى في تحمل العلم . قال القرطبي : ليس لإخبار بلال باسم المرأة بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجهين : أحدهما أنها لم تلزمه بذلك وإنما علم أنها رأتا أن لا ضرورة^(١) تهوج إلى كتمانها . ثانيهما أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لسؤن

(١) كذا في الأصلين الذين بأيدينا ، وفيه إشكال ، ولعل الصواب ، وإنما علم أن لا ضرورة ، واحة أعلم

لجأته أوجب من أنفسك بما أمرناه به من الكتان ، وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا سألته ، ولا يجب إسماع كل سائل . قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . وفي الاسناد تابعي عن تابعي : هشام عن أبيه . وصحابة عن صحابة : زينب عن أمها . قوله (على بن أبي سلمة) أي ابن عبد الأسد ، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ فتزوجها النبي ﷺ ولها من أبي سلمة عمر ومحمد وزينب ودرة ، وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإيتام والله أعلم . قوله (فلما أجمعت عليهم) رواء الأكثر بالإضافة على أن تكون دما ، موصولة ، وجوز أبو جعفر الفراء طي نزيل حلب تنوين دأجر ، على أن تكون دما ، ظرفية ، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب

٤٩ - **باب** قول الله تعالى [التوبة ٦٠]: ﴿ وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ﴾

وَيَذْكُرُهُنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ
وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَازٌ، وَيُعْطَى فِي الْمَجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجِ
ثُمَّ تَلَا [التوبة ٦٠]: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية، فِي أَيُّهَا أُعْطِيَتْ أَجْرَاتُ
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنْ خَالَداً احْتَبَسَ أَدْرَاعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ « حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ »

١٤٦٨ **عشر** أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّادُ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ : مَنَعَ ابْنُ جَعْلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا يَنْفَعُ ابْنَ جَعْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَانْكَمْ تَطْلُمُونَ خَالِدًا ، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعُهُ وَأَعْدَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ فَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا »
تَابِعَهُ ابْنُ أَبِي الزَّادِ عَنْ أَبِيهِ . وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزَّادِ « هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا »
وقال ابنُ الجُرَيجِ : حَدَّثْتُ عَنْ الْأَعْرَجِ مِثْلَهُ

قوله (باب قوله الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله) قال الزين بن المنير : اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتجاج اليها في بيان مصاريف الزكاة . قوله (ويذكر عن ابن عباس يعق من زكاة ماله ويعطي في الحج) وصله أبو عبيد في كتاب الاموال ، من طريق حسان بن أبي الاشرس عن مجاهد عنه أنه كان لا يرى بأسا أن يعطي الرجل من زكاة ماله في الحج وان يعق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الاعمش عنه ، وأخرج عن أبي بكر بن عياش عن الاعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « اعتق من زكاة مالك » ، وتابع أبا معاوية عبدة بن سليمان رويناه في « فوائد يحيى بن معين » رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الاعمش عن ابن أبي الاشرس ولفظه « كان يخرج زكاته ثم يقول جهزوا منها إلى الحج » وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله

يشترى الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويحمل في ابن السبيل ؟ قال : نعم ، ابن عباس يقول ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه . وقال الخلال : أخبرنا أحمد بن حاشم قال قال أحمد : كنت أرى أن يعتق من الزكاة ، ثم كففت عن ذلك لأنني لم أره يصح . قال حرب : فاحتج عليه بحديث ابن عباس ، فقال : هو مضطرب انتهى . وإنما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الاعمش كما ترى ، ولهذا لم يجرم به البخاري . وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فقيل : المراد شراء الرقبة لتعتق ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحق وإليه مال البخاري وابن المنذر ، وقال أبو عبيد : أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل . وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعي والليث والكوفيين وأكثر أهل العلم ، ورجحه الطبري . وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يحمل نصفين : نصف لكل مكاتب يدعى الاسلام ، ونصف يشترى بها رقاب من صلى وصام ، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الاموال بإسناد صحيح عن الزهري أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز ، واحتج لأول بأنها لو اقتصت بالمكاتب لدخل في حكم الفارين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقيق ليعتق أول من إعانة المكاتب لأنه قد يمان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة ، ولأن ولاده يرجع للسيد فيأخذ المالك والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه يتنجز ويصير ولاؤه للسلبين ، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك . وقال أحمد وإسحق : رد ولاؤه في شراء الرقاب للعتق أيضاً . وعن مالك : الولاء للمعتق تمسكاً بالعموم . وقال عبيد الله العنبري : يحمل في بيت المال . وأما سبيل الله فالأكثر على أنه يختص بالغازی غنياً كان أو فقيراً إلا أن أبا حنيفة قال : يختص بالغازی المحتاج . وعن أحمد وإسحق الحج من سبيل الله ، وقد تقدم أثر ابن عباس . وقال ابن عمر : أما إن الحج من سبيل الله ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه . وقال ابن المنذر : إن ثبت حديث أبي لاس - يعني الآتي في هذا الباب - قلت بذلك . وتعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا فقراء وحلوا عليها خاصة ولم يتملكوها . قوله (وقال الحسن الخ) هذا صحيح عنه أخرجه أوله ابن أبي شبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمسألين مع الاعتاق من الزكاة والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيصه على شراء الأب لم يوافقه عليه الباقر لأنه يعتق عليه ولا يصير ولاؤه للسلبين فيستعيد المنفعة ويوفر ما كان يخرج منه من خالص ماله لدفع عار استرقاق أبيه . وقوله (في أيها أعطيت جزت ، كذا في الأصل بغير همز أي قضت ، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله (للفقراء ، لبيان المصروف لالتملك ، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كفى . قوله (وقال النبي ﷺ إن خالدا الخ) سياق موصول في هذا الباب . قوله (ويذكر عن أبي لاس) بسين مهملة ، خزاعي اختلف في اسمه فقيل زياد ، وقيل عبد الله بن عتبة بمهملة ونون مفتوحتين ، وقيل غير ذلك . له محبة وحديثان هذا أحدهما . وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ، وانظر أحمد د على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج ، فقلنا يا رسول الله ما نرى أن تحمل هذه ، فقال : إنما يحمل الله ، الحديث ورجاله ثقات ، إلا أن فيه عننة ابن إسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته . قوله (عن الاعرج) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب مما حدثه عبد الرحمن الأعرج بما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال عمر فذكره ، صرح بالتحديث في الاسناد وزاد فيه عمر ، والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط . قوله (أمر رسول الله ﷺ بصدقة) في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي

الزناد ، بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيا على الصدقة ، وهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة . وقال ابن القصار المالكي : الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض . وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جمدا ولا عنادا ، أما ابن جميل فقد قبل : إنه كان منافقا ثم تاب بعد ذلك ، كذا حكاه المذهب ، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزك (ومنهم من عاهد الله) الآية انتهى . والمشهور أنها نزلت في ثعلبة ، وأما خالد فكان متأولا بأجزاء ما حبسه عن الزكاة ، وكذلك العباس لاعتقاده ما سيأتى التصريح به ، ولهذا عذر النبي ﷺ خالد والعباس ولم يعذر ابن جميل . قوله (فقيل منع ابن جميل) قائل ذلك عمر كما سيأتى في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد ، فقال بعض من يلز ، أى يعيب . وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث ، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الروبانى أن اسمه عبد الله ، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بزرة سماه حميدا ، ولم أر ذلك في كتاب ابن بزرة . ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل ، وهو خطأ لإطباق الجميع على ابن جميل ، وقول الأكثر أنه كان أنصاري ، وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا ، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الامثال له أنه أبو جهم بن جميل . قوله (والعباس) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد ، أن يعطوا الصدقة ، قال غطب رسول الله ﷺ فذب عن اثنين العباس وخالد . قوله (ما ينقم) بكسر القاف أى ما ينكر أو يكره ، وقوله ، فأغناه الله ورسوله ، إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سببا لدخوله في الاسلام فأصبح غنيا بعد فقره بما آفاه الله على رسوله وأباح لامته من الغنائم ، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له ، وفيه التعريض بكفران النعم وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الاحسان . قوله (احتبس) أى حبس . قوله (وأعتده) بضم المثناة جمع عند بفتحين ، ووقع في رواية مسلم ، وأعتاده ، وهو جمعه أيضا ، قيل هو ما بعده الرجل من الدواب والسلاح ، وقيل الخيل خاصة ، يقال فرس عتيد أى صلب أو معد للركوب أو سريع الثوب أقوال ، وقيل إن لبعض رواة البخارى ، وأعتده ، بالموحدة جمع عبد حكاه عياض « والاول هو المشهور . قوله (فهى عليه صدقة ومثلها معها) كذا في رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة صدقة ، فعلى الرواية الاولى يكون ﷺ ألزمه بتضمين صدقة (١) ليكون أرفع لقدرة وأنه لذكره ، وأننى للذم عنه ، فالمنى فهى صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف اليها مثلها كرما ، ودلت رواية مسلم على أنه ﷺ ألزم باخراج ذلك عنه لقوله « فهى على » وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله « إن العلم صنو الاب ، تفضيلا له وتشريفا ، ويحتمل أن يكون يحمل عنه بما فيسقط منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قولى الشافعي ، وجمع بعضهم بين رواية « على » ورواية « عليه » ، بأن الاصل رواية « على » ، ورواية « عليه » ، مثلها إلا أن فيها زيادة هاه السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ، وقيل معنى قوله « على » أى هى عندى قرض لاننى استسلمت منه صدقة عامين ، وقد ورد ذلك صريحا فيما أخرجه الترمذى وغيره من حديث على وفي اسناده مقال ، وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال « إنا كنا احتجنا فتحجلنا من

(١) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث يدل على أنه صلى الله عليه وسلم تركها له ونحملها عنه وسمى ذلك صدقة مجوزا وشاعرا في اللفظ ، ويدل على ذلك رواية مسلم فهى « على ومثلها » ، فحامل

العباس صدقة ماله سنتين ، وهذا مرسل ، وروى الدارقطني أيضا موصولا بذكر طلحة فيه وإسناد المرسل أصح ، وروى الدارقطني أيضا من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيا ، فأتى العباس فأعظم له ، فأخبر النبي ﷺ فقال : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام ، والعام المقبل ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أيضا هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضا ، ومن حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقته سنتين ، وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ، ولو ثبت لكان رافعا للإشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات ، وفيه رد لقول من قال : : إن قصة التعجيل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاختد الصدقة ، وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس يبعد في النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم . وقيل : المعنى استسلف منه قدر دقة عامين ، فأمر أن يقاص به من ذلك ، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان ﷺ أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس ، وليس يبعد . ومعنى عليه ، على التأويل الأول أى لازمة له ، وليس معناه أنه يقبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بنى هاشم ، ومنهم من جعل رواية الباب على ظاهرها فقال : كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم ، ويؤيده رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند ابن خزيمة بلفظ « فبى له ، بدل عليه » ، وقال البيهقي : اللام هنا بمعنى على لتتفق الروايات ، وهذا أولى لأن المخرج واحد ، واليه مال ابن حبان . وقيل : معناها فبى له أى القدر الذى كان يراد منه أن يخرج به لائق التزمت عنه بإخراجه ، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد ، وقيل إنه كان استدان حين فادى عقيل وغيره فصار من جملة الغارمين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار . وأبعد الأقوال كلها قول من قال : كان هذا في الوقت الذى كان فيه التأديب بالمال ، فالزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة بأن يؤدى ضعف ماوجب عليه لعظمة قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ ﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ الآية ، وقد تقدم بعضه في أول الكلام . واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله ، بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه كما سبق ، وهى طريقة البخارى . وأجاب المحمور بأجوبة : أحدها أن المعنى أنه ﷺ لم يقبل اخبار من أخبره بمنع خالد حملا على أنه لم يصرح بالمنع ، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ، ويكون قوله « تظلمونه ، أى بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لا يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحسيس سلاحه وخيله ؟ » ^١ أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بزكاة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس ، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ، ولن أوجهها في عروض التجارة . ثالثا أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأوصاف سبيل الله وهم المجاهدون ، وهذا يتوله من يجوز إخراج القيم في الزكاة كالحفنية ومن يجوز التعجيل كالحافعية ، وقد تقدم استدلال البخارى به على إخراج العروض في الزكاة . واستدل بقصة خالد على مشروعية تحسيس الحيوان والسلاح ، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه ، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه ، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين ، محتملة لما ذكر ولغيره ، فلا ينهض الاستدلال بها على شئ مما ذكر ، قال : ويحتمل أن يكون تحسيس خالد لإرسادا وعدم تصرف ، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التحسيس فلا يتعين الاستدلال بذلك

لما ذكر . وفي الحديث بصث الإمام المال لجباية الزكاة ، وتنبيه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على من منع الواجب ، وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه ، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

٥٠ - باب الاستغفار عن المسألة

١٤٦٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى نفد ما عنده فقال : ما يكون عندي من خير فلن أدخركم عنكم ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » [الحديث ١٤٦٩ - طرفه في : ٦٤٧٠]

١٤٧٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « والذي قسمي بيده ، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله ، أعطاه أو منعه » [الحديث ١٤٧٠ - أطرافه في : ١٤٨٠ ، ٢٠٧٤ ، ٣٣٧٤]

١٤٧١ - **حديث** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بمجموعة الخطب على ظهره فيبسطها فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منوه » [الحديث ١٤٧١ - طرفاه في : ٢٠٧٥ ، ٢٣٧٣]

١٤٧٢ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ثم قال : يا حكيم ، إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بأسراف نفس لم يبارك له فيه ، كالذي يأكل ولا يشبع . اليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : قلت : يا رسول الله ، والذي بعتك بالحق لا أرزأ أحدًا بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى أن يقبله منه . ثم إن عمر رضي الله عنه دعا ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً ، فقال عمر : إني أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم أني أعرض عليه حقاً من هذا القدر فيأبى أن يأخذه ، فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفى » [الحديث ١٤٧٢ - أطرافه في : ٢٧٥٠ ، ٣١٤٣ ، ٦٤٤١]

قوله (باب الاستعفاف عن المسألة) أى فى شئ من غير المصالح الدينية ، وذكر فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدهما حديث أبى سعيد . **قوله** (ان ناسا من الأنصار) لم يتعين لى أسماءهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه ما يدل على أن أبا سعيد راوى هذا الحديث خوطب بشئ من ذلك ولفظه فى حديثه : سرحتنى أمى إلى النبي ﷺ يعنى لاسأله من حاجة شديدة ، فأتيته وقعدت ، فاستقبلنى فقال : من استغنى أغناه الله ، الحديث وزاد فيه : ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : ناقتى خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله ، وعند الطبرانى من حديث حكيم بن حزام أنه من خوطب ببعض ذلك ، ولكنه ليس أنصاريا إلا بالمعنى الاعم . **قوله** (حتى نقد) بكسر الفاء أى فرغ . **قوله** (فلن أدخره عنكم) أى أحبسه وأخبؤه وأمنعكم إياه منفردا به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله ، وفيه إعطاء السائل مرتين ، والاعتذار إلى السائل ، والحض على التعفف . وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى توكه والصبر حتى يأتية وزقه بغير مسألة ، وقوله : ومن يستغف ، فى رواية الكشميهنى : يستغف . ثانيا حديث أبى هريرة والزبير بن العوام بمعناه ، وفى رواية الزبير زيادة : فبقيهما فكشف الله بها وجهه ، وذلك مراد فى حديث أبى هريرة وحذف لدلالة السياق عليه . وفى رواية أبى هريرة : بأتى رجلا ، وفى حديث الزبير : يسأل الناس ، والمعنى واحد . وزاد فى أول حديث أبى هريرة قوله : والذى نفنى بيده ففيه القسم على الشئ المقطوع بصدقه لنا كيدته فى نفس السامع ، وفيه الحض على التعفف عن المسألة والتزهد عنها ولوامتنن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ، ولولا قبج المسألة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤل من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل ، وأما قوله : خير له ، فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لاخير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيرا وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم . ثالثا حديث حكيم بن حزام . **قوله** (ان هذا المال خضرة) أنت الخير لان المراد الدنيا . **قوله** (خضرة حلوة) شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكة الخضراء المستلذة ، فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس ، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض ، فالعجائب بهما إذا اجتمعا أشد . **قوله** (بسخاوة نفس) أى بغير شره ولا الحاح أى من أخذه بغير سؤال ، وهذا بالنسبة إلى الآخذ ، ويحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه . **قوله** (كالذى يأكل ولا يشبع) أى الذى يسمى جوعه كذابا لأنه من علة به وسقم ، فكما أكل ازداد سقا ولم يجد شبعاً . **قوله** (اليد العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى فى : باب لاهدقة إلا عن ظهر غنى ، . **قوله** (لا أرزأ) بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أنقص ماله بالطلب منه ، وفى رواية لاسحقى . قلت فوائده لا تكون يدي بمدك تحت يديمن أيدى العرب ، وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئا فيعتاد الآخذ فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه ، وإنما أشهد عليه عمل لانه أراد أن لا ينسب أحد لم يعرف باطن الامر إلى منع حكيم من حقه . **قوله** (حتى توفى) زاد لاسحقى ابن راهويه فى مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسلأ أنه ما أخذ من أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديوانا ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية . قال ابن أبى جرة : فى حديث حكيم فوائد ، منها أنه قد يقع الزهد مع الآخذ ، فان سخاوة النفس هو زهدها ، تقول سخطت بكذا أى جلدت وسخطت عن كذا أى لم

تلتفت اليه . ومنها أن الاخذ مع سخاوه النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق ، فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فيبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى ، وضرب لهم المثل بما يهدون ، فالأكل إنما يأكل ليشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسأله من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتتفع موعظته له الموضع ، اثلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا ، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم ، وفي الحديث أيضا أن سؤال الأعلى ليس بعار ، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه ، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وقد زاد اسحق بن راهويه في مستنده من طريق معمر عن الزهري في آخره : فأت حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا . وفيه أيضا سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم : يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس ، فزاده ، ثم استزاده حتى رضى ، فذكر نحو الحديث

٥١ - باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس

{ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم } [١٩ الذريات]

١٤٧٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن يونس عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول « كان رسول الله ﷺ يعطى العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليهم مني ، فقال : خذ ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل ، فخذ ، وما لا تتبعه نفسك » [الحديث ١٤٧٣ - طرفاه في : ٧١٦٣ ، ٧١٦٤]

قوله (باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية المسنن تقديم الآية ، وسقطت للأكثر ، ومطابقتها للحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطى السائل وغير السائل ، وإذا كان المعطى مدحا فمعطيه مقبولة وأخذها غير ملوم . وقد اختلف أهل العلم بالتفسير في المراد بالمحروم : فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه المنعف الذي لا يسأل . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلفه ، فذكر مثله ، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله ، وأخرج فيه أقوالا أخرى ، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة . والاشراف بالمعجمة التعرض لشيء والحرص عليه ، من قولهم أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل للسكان المرتفع شرف لذلك . وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أي من أعطاه الله مع انتفاء القيدين المذكورين فليقبل . وإنما حذفه للعلم به ، وأوردهما بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الاعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء لفتى إذا اتنى الشيطان . قال أبو داود سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالقلب . وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يردده إذا كان كذلك . **قوله** (فأقول أعطه من هو أفقر إليهم مني) زاد في رواية شعيب عن الزهري الآية في الأحكام ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليهم مني ، فقال : خذ فتموله وتصدق به ، وذكر

شميب فيه عن الزهري إسناداً آخر قال : أخبرني السائب بن يزيد أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث . والسائب فن فوقه صحابة ، فقيه أربعة من الصحابة في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالاسنادين ، لكن قال فيه : عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطى عمر ، فذكره ، جملة من مسند ابن عمر . وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدى عن عمر ، لكن قال فيه ابن السعدى وزاد فيه : ان عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العمالة ، ولهذا قال الطحاوى : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه منى لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال : ويؤيده قوله في رواية شميب : خذه فتموله ، فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبرى : اختلفوا في قوله فغذه بعد إجماعهم على أنه أمر نذب ، فقيل هو نذب اسكل من أعطى عطية أبي قبورها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح يعنى بالشرطين المتقدمين . وقيل هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السنن : إلا أن يسأل ذا سلطان ، وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان ، وبعضهم يقول يكره ، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم . والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً فتمحرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود (سماعون للكذب أكلون للسحت) وقد رهن الشارع درعه عند يهودى مع علمه بذلك ، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة . وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطى بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول ﷺ لقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه) الآية

٥٢ - باب من سأل الناس تَكَثُّراً

١٤٧٤ - حدثنا يحيى بن بُسكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال سمعت حمزة بن عبد الله ابن عمر قال : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتى يوم القيامة ليس في وجهه مُرَّةٌ لحم »

١٤٧٥ - وقال « إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن . فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ، ثم بموسى ، ثم بمحمد ﷺ . وزاد عهد الله : حدثني الليث حدثني ابن أبي جعفر « فيشفع ليقتضى بين الخلق ، فيمضى حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيؤمئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمدُه أهلُ الجمع كلهم » .

وقال مولى حدثنا وهيب عن النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن حمزة سمع ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ في المسألة

[الحديث ١٤٧٥ - طرفه في : ٤٧١٨]

قوله (باب من سأل الناس تكثراً) أى فهو مذموم ، قال ابن رشيد : حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذى أورده في الباب الذى يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب ، وإنما أثره عليه لأن من عاداته أن يترجم بالاختي ، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات ، أو السؤال عما لا يعنى ، أو عما لم يقع بما يكره وقوعه ، قال : وأشار مع ذلك الى حديث ليس على شرطه ، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حبشى بن جنادة في أثناء حديث مرفوع وفيه : ومن سأل الناس ليثرى ماله كان خوشاً في وجهه يوم القيامة ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر ، انتهى . وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة ، فاحتمال كونه أشار اليه أولى ولفظه : من سأل الناس تكثراً قائماً يسأل جراً ، الحديث ، والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج اليه . قوله (عن عبيد الله بن أبي جعفر) في رواية أبي صالح الآتية : حدثنا عبيد الله ، . قوله (مزرعة لحم) مزرعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الواو بعدها مهملة أى قطعة ، وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاي ، والذى أحفظه عن المحدثين الضم ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتي سافطاً لا قدر له ولا جاه ، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكلة العقوبة في مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذى يعرف به انتهى . والاول صرف للحديث عن ظاهره ، وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني والبراز من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً : لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه ، وقال ابن أبي جرة : معناه أنه ليس في وجهه من الحسن شيء ، لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم . ومال المهلب الى حمله على ظاهره ، والى أن السر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة ، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره ، قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحمل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى . وهذا يظهر مناسبة لإيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، قال ابن المنير في الحاشية : لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال ، والترجمة لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، لكن لما كان المتوعد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وأن سؤال ذى الحاجة مباح نزل البخارى الحديث على من يسأل ليكثر ماله . قوله (بآدم ثم بموسى) هذا فيه اختصار ، وسيأتى في الرقاق في حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى ومحمد ﷺ ، وكذا الكلام على بقية ما في حديث الشفاعة مما يحتاج الى الشرح . قوله (وزاد عبد الله بن صالح) كذا عند أبي ذر ، وسقط قوله : ابن صالح ، من رواية الأكثر ، ولهذا جزم خلف وأبو نعيم بأنه ابن صالح ، وقد روينا في الإيمان ، لابن منده من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث ، وساقه بلفظ : عبد الله بن صالح ، وقد رواه موهولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البراز عن محمد بن إسحق الصغانى والطبراني في الأوسط عن مطلب بن شبيب وابن منده في «كتاب الإيمان» ، من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله : استغاثوا بآدم : فيقول لست بصاحب ذلك ، وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن منده أيضاً . قوله (بمعلقة الباب) أى باب الجنة ، أو هو مجاز عن القرب الى الله تعالى ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى اختص بها وهى لإزالة الموقف من أهوال القضاء بينهم والفراغ من حسابهم والمراد بأهل الجمع أهل الحشر

لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم ، وسيأتى بقية الكلام على المقام المحمود في تفسير سورة سبحان ان شاء الله تعالى .
قوله (وقال معلى) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة ، وهو ابن أسد ، وقد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه ، ومن طريقه البيهقي ، وآخر حديثه « مزعة لحم ، وفيه قصة لحزة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك ، ولهذا قيده المصنف بقوله « في المسألة » ، أى في الشق الاول من الحديث دون الزيادة ، ورويناه أيضا في « معجم أبي سعيد بن الاعراب » قال حدثنا حمدان بن علي بن معلى بن أسد به ، وفي هذا الحديث أن هذا الوحيد يختص به أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه ، ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ « الناس » يعم قاله ابن أبي جبرة ، وحكى عن بعض الصالحين أنه كان اذا احتاج سأل ذميا لثلاث يعاقب المسلم بسببه لو رده .

٥٣ - **باب** قول الله تعالى [٢٧٣ البقرة] ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَارًا ﴾

وكم الغنى ، وقول النبي ﷺ « وَلَا يَحْدُ غَنًى يُغْنِيهِ »

﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله - إلى قوله - فإن الله به عليم ﴾ [٢٧٣ البقرة]

١٤٧٦ - **حديث** حجاج بن منهال حدثنا شعبه أخبرني محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس المسكين الذى ترمده الأكلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذى ليس له غنى ويستحي ، أو لا يسأل الناس إحقاقا »

[الحديث ١٤٧٦ - طرفاه فى : ١٤٧٩ ، ٤٥٣٩]

١٤٧٧ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علية حدثنا خالد الحذاء عن ابن أشوع عن الشعبي حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال « كتب معاوية الى المغيرة بن شعبة أن اكتب الى بشير سمعته من النبي ﷺ . فكتب اليه : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله كره لكم ثلاثا : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال »

١٤٧٨ - **حديث** محمد بن غزير الزهرى حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد عن أبيه قال « أعطى رسول الله ﷺ رجلا وأنا جالس فيهم ، قال فترك رسول الله ﷺ منهم رجلا لم يعطيه - وهو أعجبهم إلى - فقمت إلى رسول الله ﷺ فسأرتنه فقلت : مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . قال فسكت قليلا ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . قال فسكت قليلا ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يكذب في النار على وجهه » . وعن أبيه عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال : سمعت أبي

يُحَدِّثُ بهذا فقال في حديثه « فغرب رسول الله ﷺ بيده جمع بين غنى وكفى ثم قال : أفبل أى سعد ، إني لأعطي الرجل » . قال أبو عبد الله (فكتبوا) : قلوبوا . (مكيا) : أكب الرجل إذا كان فله غير واقع على أحد ، فاذا وقع الفعل قلت : كبه الله لوجهه ، وكبته أنا

١٤٧٩ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ليس المسكين الذي يظوف على الناس ترده اللقمة والقمطان والتمران ، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يظن به فيصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس »

١٤٨٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يقدو - أحسبه قال إلى الجبل - فيحتطب فيبيع فياكل ويصدق خير له من أن يسأل الناس » . قال أبو عبد الله : صالح بن كيسان أكبر من الزهري ، وهو قد أدرك ابن عمر قوله (باب قول الله عز وجل (لا يسألون الناس إلحافا) وكم الغنى ؟ وقول النبي ﷺ « لا يجد غنى يغنيه » أقول الله عز وجل (للفقراء الذين أحصروا) الآية) هذه اللام التي في قوله « أقول الله » لام التمليل لأنه أورد الآية تفسيراً لقوله في الترجمة « وكم الغنى » وكأنه يقول : وقول النبي ﷺ « لا يجد غنى يغنيه » مبين لقدر الغنى لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة ، أي من كان كذلك فليس بغنى ومن كان بخلافها فهو غنى ، لحاصله أن شرط السؤال عدم وجدان الغنى لوصف الله الفقراء بقوله (لا يستطيعون ضرباً في الأرض) إذ من استطاع ضرباً فيها فهو واجد لنوع من الغنى ، والمراد بالذين أحصروا الذين حصرهم الجهاد أي منعهم الاشتغال به من الضرب في الأرض - أي التجارة - لاشتغالهم به عن التكسب ، قال ابن علية : كل محيط يحصر بفتح أوله وضم الصاد ، والأعدار المانعة تحصر بضم المثناة وكسر الصاد أي تجعل المرء كالحائط به ، والفقراء يتعلق بمحذوف تقديره الاتفاق المقدم ذكره لهؤلاء انتهى . وأما قول المصنف في الترجمة « وكم الغنى » فلم يذكر فيه حديثاً صريحاً فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء على شرطه ، ويحتمل أن يستفاد المراد من قوله في حديث أبي هريرة « الذي لا يجد غنى يغنيه » فإن معناه لا يجد شيئاً يقع موقعاً من حاجته ، فن وجد ذلك كان غنياً . وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً « من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خوش » . نيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ، وفي أسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف . قد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، وحدث به سفيان الثوري عن حكيم فقيل له : إن شعبة لا يحدث عنه ، ال : لقد حدثني به زبيد أبو عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد يعني شيخ حكيم أخرجه الترمذي أيضاً ، نص أحمد في « علل الخلال » وغيرها على أن رواية زبيد موقوفة ، وقد تقدم حديث أبي سعيد قريباً من عند نسائي في « باب الاستغفار » وفيه « من سأل وله أوقية فقد ألحف » وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ « فهو لحف » وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ « فهو الملحف » وعن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد له صحبة في أثناء حديث مرفوع قال فيه « من سأل منك وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً »

أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله ﷺ : من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من النار . فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعشيه ، أخرجه أبو داود أيضا وصححه ابن حبان ، قال الترمذى فى حديث ابن مسعود : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق . قال : ووسع قوم فى ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة ، وهو قول الشافعى وغيره من أهل العلم انتهى . وقال الشافعى : قد يكون الرجل غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . وفى المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبي حنيفة : إن الغنى من ملك نصابا فيحرم عليه أخذ الزكاة ، واحتج بحديث ابن عباس فى بحث معاذ الى البين وقول النبي ﷺ له : تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغنى وقد قال : لا تحل الصدقة لغنى . ثانيا أن حده : من وجد ما يغديه ويعشيه ، على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابي عن بعضهم ، ومنهم من قال : وجهه من لا يجد غداء ولا عشاء على دائم الأوقات . ثالثا أن حده أربعون درهما ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد ، وهو الظاهر من تصرف البخارى لانه أتبع ذلك قوله (لا يسألون الناس إلحافا) وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافا ، ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة فى ذكر المسكين أوردته من طريقين ، والمسكين مفعيل من السكون قاله القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حركاته ولذا قال تعالى (أو مسكينا ذا متربة) أى لاصق بالتراب . قوله (الأكلة والآكلتان) بالضم فهما ، ويؤيده ما فى رواية الأعرج الآتية آخر الباب : اللقمة واللقمتان والقررة والقررتان ، وزاد فيه : الذى يطوف على الناس ، قال أهل اللغة الأكلة بالضم اللقمة وبالفتح المرة من الغداء والعشاء . قوله (ليس له غنى) زاد فى رواية الأعرج غنى يغنيه ، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى ، اذ لا يلزم من حصول اليسار للبر أن يغنى به بحيث لا يحتاج الى شيء آخر ، وكان المعنى نفي اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى (لا يسألون الناس إلحافا) . قوله (ويستحى) زاد فى رواية الأعرج : ولا يقطن به ، وفى رواية الكشميني : نه فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس ، وهو بنصب يتصدق ويسأل ، وموضع الترجمة منه قوله : ليس له غنى ، وقد أورد المصنف فى التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك : إنما المسكين الذى يتعفف ، اقرؤا إن شئتم معنى قوله : لا يسألون الناس إلحافا ، كذا وقع فيه بزيادة يعنى ، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها ، وكذلك وقع فيه ^(١) بزيادة ابن أبي حاتم فى تفسيره . ثانيا حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد فى رواية الكشميني ابن الأشوع ، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجده وكاتب المغيرة هو وراد . قوله (وإضاعة الأموال) فى رواية الكشميني : المال ، وموضع الترجمة منه قوله : وكثرة السؤال ، قال ابن التين : فهم منه البخارى سؤال الناس ، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات ، أو عما لا حاجة للسائل به ، ولذلك قال ﷺ : ذرونى ما تركتكم . قلت : وحله على المعنى الأعم أولى ويستقيم مراد البخارى مع ذلك . وقد مضى بعض شرحه فى كتاب الصلاة ، ويأتى فى كتاب الأدب وفى الرقاق مستوفى إن شاء الله تعالى . ثالثا حديث سعد بن أبي وقاص أوردته باسنادين ، وموضع الترجمة منه قوله فى

(١) كذا فى الاصلين اللذين بأيدينا ، وفى السلام نفسى وتعريف ، فليأمل وليعبر

الرواية الثانية : لجمع بين عتيق وكتفى ثم قال : أقبل أى سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان ، وأنه أمر بالاقبال أو بالقبول ، ووقع عند مسلم ، اقبالا أى سعد ، على أنه مصدر أى اقبالبنى قبلا بهذه المعارضة ؟ وسياقه يشعر بأنه عليه السلام كره منه إلحاحه عليه في المسألة ، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفوع له ترك السؤال فدح . قوله (وعن أبيه عن صالح) هو معطوف على الإسناد الاول . وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . قوله (أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (فكسكبوا الخ) تقدمت الإشارة إليه في الإيمان ، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن . وقوله (غير واقع) أى لازما و (إذا وقع) أى إذا كان متعديا ، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعديا والمزيد فيه لازما عكس القاعدة التصريفية ، قيل ويجوز أن يكون ألف أكب للصيرورة . قوله (صالح بن كيسان) يعنى المذكور في الإسنادين . قوله (أكبر من الزهرى) يعنى في السن ، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين ، وقال علي بن المدينى : كان أسن من الزهرى ، فإن مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع ، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها . وذكر الحاكم في مقدار عمره سنا (١) تعقبوه عليه . وقوله (أدرك ابن عمر) يعنى أدرك السماع منه . وأما الزهرى فختلف في لقيه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه ، والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم . رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفي الحديث الاول أن المسكنة إنما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة ، وفيه استحباب الحياء في كل الأحوال ، وحسن الارشاد لوضع الصدقة ، وأن يتحرى وضعها فيمن صفته التعفف دون الإلحاح . وفيه دلالة لمن يقول : إن الفقير أسوأ حالا من المسكين ، وأن المسكين الذى له شيء لكنه لا يكفيه ، والفقير الذى لا شيء له كما تقدم توجيهه ، ويؤيده قوله تعالى (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر) فسامح مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها ، وهذا قول الشافعى وجمهور أهل الحديث والفقه ، وعكس آخرون فقالوا : المسكين أسوأ حالا من الفقير ، وقال آخرون : هما سواء ، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك ، وقيل الفقير الذى يسأل والمسكين الذى لا يسأل حكاه ابن بطلال ، وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاف في السؤال ، لكن قال ابن بطلال : معناه المسكين الكامل وليس المراد نفي أصل المسكنة عن الطوائف ، بل هى كقوله (أتدرون من المفلس ، الحديث ، وقوله تعالى (ليس البر) الآية ، وكذا قرره القرطبي وغير واحد ، والله أعلم

٥٤ - باب خرص التمر

١٤٨١ - حدثنا سهل بن بكشار حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباس الساعدي عن أبي حميد الساعدي قال « غزونا مع النبي عليه السلام غزوة تبوك ، فلما جاء وادى القرى إذا امرأة في حديقة لها ، فقال النبي عليه السلام لأصحابه : احرصوا ، وحرص رسول الله عليه السلام عشرة أوسقي ، فقال لها : أحصى ما يخرج منها . فلما أتينا تبوك

قال : أما إنها ستهب الليلة ريح شديدة ، فلا يقوم أحد ، ومن كان معه بغير فليعه له ، فعقلناها ، وهبت ريح شديدة فقام رجل فآلقته بجبل طيء . وأهدى ملك أيلة النبي ﷺ بغلة بيضاء ، وكساه برداً ، وكتب له ببحرهم فلما أتى وادى القرى قال للمرأة : كم جاء حديقك ؟ قالت : عشرة أوسني خرس رسول الله ﷺ . فقال النبي ﷺ : إني متجمل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتجمل معي فليتبجل . فلما - قال ابن بكشار كلمة معناها - أشرف على المدينة قال : هذه طابة ، فلما رأى أحداً قال : هذا جيبيل يحبنا ونحبه . ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى . قال : دور بني النجار ، ثم دور بني عبد الأشهل ، ثم دور بني ساعدة أو دور بني الحارث ابن الخزرج ، وفي كل دور الأنصار يعني خيراً »

[الحديث ١٤٨١ - أطرافه في : ١٨٧٢ ، ٣١٦١ ، ٣٧٩١ ، ٤٤٧٢]

١٤٨٢ - وقال سليمان بن ليلال حدثني عمرو « ثم دار بني الحارث ثم بني ساعدة »

وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن حمارة بن غزيرة عن عباس عن أبيه عن النبي ﷺ قال « أحد جيل يحبنا ونحبه » . قال أبو عبد الله : كل بستان عليه حائط فهو حديقة ، وما لم يكن عليه حائط لم يقل حديقة قوله (باب خرس التمر) أي مشروعيته ، والخرص بفتح المعجمة وحكى كسرهما وبسكون الراء بعدها مهملة هو حرز ما على النخل من الرطب تمرا ، حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما يجب فيه الزكاة بصت السلطان خارصا ينظر فيقول : يخرج من هذا كذا وكذا زيبيا وكذا وكذا تمرا فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويحلى بينهم وبين الثمار ، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر انتهى . وقائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء ، لأن في منعهم منها تضيقا لا يخفى . وقال الخطابي : أنكر أصحاب الرأي الخرص ، وقال بعضهم : إنما كان يفعل تحويفا للمزارعين لئلا يخونوا لا يلزم به الحكم لأنه تخمين وغرور ، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار . ونعقب الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم ، والخرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ، ثم أبو بكر وعمر فن بعدهم ، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي ، قال : وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك ، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير . وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الخرص كان خاصا بالنبي ﷺ لأنه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره ، ونعقبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسدد لما كان يسدد له سواء أن تثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الاتباع ، وترد هذه الحجة أيضا بارسال النبي ﷺ الخراص في زمانه والله أعلم ، واعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل للثمرة آفة فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلا مما لم يسلم له ، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص ، قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه العلم أن الخرص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان . قوله (عن عمرو بن يحيى) هو المازني ، ولمسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى . قوله (عن عباس الساعدي) هو ابن سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي داود عن

سهل بن بكار شيخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد ، وفي رواية الاسماعيل من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي . قوله (غزوة تبوك) سيأتي شرحها في المغازي . قوله (فلما جاء وادي القرى) هي مدينة قديمة بين المدينة والنام سيأتي ذكرها في البيوع ، وأغرب ابن قرقول فقال : لأنها من أعمال المدينة . قوله (إذا امرأة في حديقة لها) استدل به على جواز الابتداء بالنكرة لكن بشرط الإفادة ، قال ابن مالك : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة ، فلو اقتصت بالنكرة المحضة قرينة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فاذا سبيع في الطريق الخ . ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم . فأتينا على حديقة امرأة ، ولم أقف على اسمها في شيء من الطرق . قوله (أخرصوا) بضم الراء ، زاد سليمان دخرصنا ، ولم أقف على أسماء من خرص منهم . قوله (وخرص) في رواية سليمان دخرصها . . قوله (أخصى) أى احتفظى عدد كيلها ، وفي رواية سليمان دأحصها حتى نرجع اليك إن شاء الله تعالى ، وأصل الإحصاء العدد بالخصى لأنهم كانوا لا يحسنون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالخصى . قوله (ستهب الليلة) زاد سليمان دعليكم . . قوله (فلا يقوم أحد) في رواية سليمان د فلا يقيم فيها أحد منكم . . قوله (فليقله) أى يشده بالعقال وهو الحبل ، وفي رواية سليمان د فليشد عقاله ، وفي رواية ابن إسحق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عباس بن سهل د ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له . . قوله (فقام رجل فالتقه بجبل طى) في رواية الكشي د بنى د بجبل طى ، وفي رواية الاسماعيل من طريق عفان عن وهيب د ولم يقيم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طى ، وفيه نظر بينته رواية ابن إسحق ولفظه د ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بنى ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج آخر في طلب بعيير له ، فاما الذي ذهب لحاجته فانه خنق على مذهبه ، وأما الذي ذهب في طلب بعييره فاحتلمته الريح حتى طرحت به بجبل طى ، فاخبر رسول الله ﷺ فقال : ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له . ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فدفعه ، وأما الآخر فانه وصل الى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك ، والمراد بجبل طى المسكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله ، واسم الجبلين المذكورين د أجأ ، بهمة وجم مفتوحتين بعدهما همزة بوزن قر وقد لا تهمز فيكون بوزن عصا د سلى ، وهما مشهوران ، ويقال لهما سمييا باسم رجل وامرأة من العالين . ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع هذا ، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سمي الرجلين ولكنه استكتفى أياهما قال : وأبى عبد الله أن يسميهما لنا . قوله (وأهدى ملك أيلة) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بإساحل البحر تقدم ذكرها في باب الجمعة في القرى والمدن ، ووقع في رواية سليمان عند مسلم د وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة الى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء ، وفي مغازي ابن إسحق د ولما انتهى رسول الله ﷺ الى تبوك أتاه يوحنا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية ، وكذا رواه إبراهيم الحارثي في الهدايا من حديث علي ، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه ، فلعل العلماء اسم أمه ، ويوحنا بضم التحتانية وفتح المهملة وتشديد النون ، وروبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة ، واسم البغلة المذكورة دلل هكذا جزم به النوى ، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بغلة سواها ، وتعقب بأن الحاكم أخرج في المستدرک ، عن ابن عباس د أن كسري أهدى للنبي ﷺ بغلة فركبها بجبل من شعر ثم أردفني خلفه ، الحديث ،

وهذه غير دليد . ويقال إن النجاشي أهدى له بغلة ، وإن صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة ، وأن دليد إنما أهداها له المقوقس . وذكر السهيلي أن التي كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهباء ، ووقع هند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له . قوله (وكتب له ببحرم) أى ببلد ببحرم ، أو المراد بأهل ببحرم لأنهم كانوا سكانا بساحل البحر أى أنه أقره عليهم بما التزموه من الجزية ، وفي بعض الروايات « ببحرهم » أى ببلد ببحرم ، وقيل البحرة الأرض . وذكر ابن إسحق الكتاب ، وهو بعد البسمة : « هذه أمنة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن روبة وأهل أيلة سفنهم وسياراتهم في البر والبحر ، لهم ذمة الله ومحمد النبي ، وساق بقية الكتاب . قوله (كم جاء حديثك) أى تمر حديثك ، وفي رواية مسلم « فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها ، وقوله « عشرة » بالنصب على نزع الخافض أو على الحال ، وقوله « خرص » بالنصب أيضا إما بدلا وإما بيانا ، ويجوز الرفع فيهما وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو خرص رسول الله . قوله (فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة) ابن بكار هو سهل شيخ البخاري ، فكان البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا ، وقد زواه أبو نعيم في « المستخرج » عن فاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء ، وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة في فضل المدينة ، وما يتعلق بالانصار في مناقب الانصار ، فانه ساق ذلك هناك أتم بما هنا . وقوله « طابة » هو من أسماء المدينة كطيبة . قوله (وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو) يعنى ابن يحيى بالاسناد المذكور ، وهذه الطريق موصولة في فضائل الانصار . قوله (وقال سليمان) هو ابن بلال المذكور ، وسعد بن سعيد هو الانصاري أخو يحيى ابن سعيد ، وعباس هو ابن سهل بن سعد ، وهى موصولة في « فوائد على بن خزيمة » ، قال « حدثنا أبو اسماعيل الترمذي حدثنا أيوب بن سليمان أى ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال ، فذكره وأوله « أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لانها أقرب الى المدينة وترك الأخرى ، فساق الحديث ولم يذكر أوله ، واستفيد منه بيان قوله « انى متجلى الى المدينة » ، فمن أحب فليتجلى معى ، أى انى سالك الطريق القريبة فمن أراد فليأت معى يعنى ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش . وظاهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث فقال عمرو « عن عباس عن أبي حميد ، وقال عمارة « عن عباس عن أبيه ، فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو « أحد جبل يحبنا ونحبه » ، عن أبيه وعن أبي حميد معا ، أو حمل الحديث عنهما معا ، أو كله عن أبي حميد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولذلك كان لا يجمعهما . وقد وقع في رواية ابن إسحق المذكورة « عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل » ، فتردد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة ، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق غيره ، والله أعلم . وفي هذا الحديث مشروعية الخرص ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب ، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب ، لحكى الصيمرى من الشافعية وجها بوجوبه ، وقال الجمهور هو مستحب إلا أن تعلق به حق لمجور مثلا أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير ، واختلف أيضا هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطبا وجافا ؟ وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، والثاني قول الجمهور ، والى الثالث نحا البخاري . وهل يعضى قول الخارص أو يرجع الى ما آل اليه الحال بعد الجفاف ؟ الأول قول مالك وطائفة ، والثاني قول الشافعي ومن تبعه . وهل يكفى خارص واحد عارف ثقة أو لا بد من

اثنين ؟ وهما قولان للشافعي ، والجمهور على الأول . واختلف أيضا هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وفائدته جواز التصرف في جميع الثروة ولو ألتف المالك الثروة بعد الحرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الريح وما ذكر في تلك القصة ، وفيه تدريب الأتباع وتعليمهم ، وأخذ الحذر بما يتوقع الخوف منه . وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالاجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمسكافة عليها . (تكميل) : في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل ابن أبي حشمة مرفوعا : إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، وقال بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال ، أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال : يترك قدر احتياجهم . وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن الشافعي ، قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، وأقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطباً . قوله (قال أبو عبيد^(١)) هو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب « الفريب » ، وكلامه هذا في غريب الحديث له ، وقال صاحب « المحكم » : هو من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل كل أرض ذات شجر مشمر ونخل ، وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحتبس فيها الماء ، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ، ويقال الحديقة أعظم من الغدير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك

٥٥ - باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري

ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئاً

١٤٨٣ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان غريباً العشر » وما سقى بالنضح نصف العشر »

قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول ، يعني حديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وبين في هذا الوقت . والزيادة مقبولة ، والمفسر يقضي على المبهمة إذا رواه أهل الثبوت ، كما روى الفضل بن عباس « أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة » وقال بلال « قد صلى » فأخذ بقول بلال وترك قول الفضل

قوله (باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري) قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليجريه مجرى التفسير للقصود من ماء العيون وأنه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه ما يجري من العيون انتهى ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه ، فعند أبي داود « فيما سقت السماء والأنهار والعيون » الحديث . قوله (ولم يرَ عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً) أي زكاة ، وصله مالك في « الموطأ » ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز

(١) كذا في نسخة الدارح ، وفي نسخة أخرى : قال أبو عبد الله ، يعني البخاري ، قاله الصطلاوي . فخبه

إلى أبي وهو يبنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال : بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن فأردت أن أخذ من العسل العشر ، فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء . فكسبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال : صدق ، هو عدل رضا ، ليس فيه شيء . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال : وذكر لي بعض من لا أتهم من أهل أنه تذاكر هو وعروة بن محمد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ، فزعم عروة أنه كتب إليه : إنا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشر انتهى . وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة ، والاول أثبت ، وكان البخاري أشار إلى تضعيف ما روى ، ان في العسل العشر ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر ، وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو بمهمات وزن محمد قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء . قال الترمذي : لا يصح في هذا الباب شيء . قال الشافعي في القديم : حديث ان في العسل العشر ضعيف ، وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف ، إلا عن عمر بن عبد العزيز انتهى . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس ، أن معاذ لما أتى اليمن قال : لم أؤمر فيها بشيء ، يعني العسل وأوقاص البقر ، وهذا منقطع ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان - أي بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سألته أن يحمي له واديا لحما له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله : إن أدى اليك عشور نحل فاحم له سلبه وإلا فلا ، وإسناده صحيح إلى عمرو (١) وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالا أعطى ذلك تطوعا ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهاء أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي ﷺ أخذها لجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال : ما هذا ؟ قال : صدقة فأمر برفعها ولم يذكر عشورا ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب . وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر بثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الحراج ، وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل شيء ، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى ، قال ابن المنذر : مناسبة أثر عمر في العسل للترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى ، فأفهم أن ما لا يسقى لا يعشر ، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما يبنى العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة ، فالجواب أن الناس قائلان : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلا فم المراد ، قال : ووجه إدخاله العسل أيضا للتنبيه على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتغذى بما يسقى من السماء لكن المتولد بالمباشرة كالزروع ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد عن الرعي ولا زكاة

(١) مراده أن إسناده هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح ، وأما رواية عمرو عن أبيه عن جده فمختلف فيها بين أهل الحديث ، والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها ، كما أشار إليه الشارح ، وقد ذكر ذلك غيره من أهل العلم ، وصرح به العلامة ابن القيم في بعض كتبه . واقه أهل

فيه . (قوله عثريا) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، وحكى عن ابن الاعراب تشديد المثلثة ورده ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله واسكان ثانيه قال الخطابي : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقى ، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى : وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه من ماء المطر في سوان تشق له قال : واشتقاقه من للمأثور وهى الساقية التى يجرى فيها الماء لأن الماشى يعثر فيها . قال ومنه الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن بغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقى ، وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثرى ما سقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغارة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لا حل له لأنه لا زكاة فيه ، قال ابن قدامة : لا نعلم في هذه التفرقة التى ذكرناها خلافاً قوله (بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسائية ، وهى رواية مسلم والمراد بها الإبل التى يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا قال بقر وغيرها كذلك في الحكم . (قوله) قال أبو عبد الله : هذا تفسير الاول الخ (هكذا وقع في رواية ابن ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العثرى ، ووقع في رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذى بعده ، وهو الذى وقع عند الاسماعيل أيضاً ، وجرم أبو على الصدفى بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نساخ الكتاب انتهى ولم يقف الصغاني على اختلاف الروايات لجرم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه أن يذكر في الباب الذى يليه ، قلت : ولذكره عقب كل من الحديثين وجه ، لكن تعبيره بالاول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر الذى قبله وهو حديث ابن عمر ، لحديث ابن عمر بعمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي إيجاب الزكاة في كل ما يستقى بمؤنة وبغير مؤنة ، ولكنه عند الجمهور مختص بالمعنى الذى سبق لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبي سعيد فإنه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملاً بالدليلين كما سيقى بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى . وقد جزم الإسماعيلي بأن كلام البخارى وقع عقب حديث أبي سعيد ودل حديث الباب على التفرقة في القدر المخرج الذى يستقى بنضح أو بغير نضح ، فإن وجده ما يستقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر اذا تساقى ذلك وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحمد ، وهو قول الثورى وأبي حنيفة وأحد قولى الشافعى ، والثاني يؤخذ بالقسط ، ويحتمل أن يقال : إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه ، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبي محمد بن أبي زيد عنه والله أعلم . (تنبيه) قال النسائي عقب تخریج هذا الحديث : رواه نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال وسالم أجل من نافع وقول نافع أولى بالصواب . وقوله بعده (هذا تفسير الاول لأنه لم يوقت في الاول) أى لم يذكر حداً للنصاب ، وقوله (وبين في هذا) يعنى في حديث أبي سعيد . (قوله) (والزيادة مقبولة) أى من الحفاظ ، والثبت بتحريك الموحدة الثبات والحجة . (قوله) (والمفسر يقضى على المبيم) أى الخاص يقضى على العام لأن دليلاً سقت ، عام يشمل النصاب ودونه ، ود ليس فيما دون خمسة أو سقى صدقة ، خاص بقدر النصاب وأجلب بعض الحنفية بأن محل ذلك ما إذا كان البيان وفق المبيم لا زكداً عليه ولا ناقصاً عنه ، أما إذا اتفق شئ من أفراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق ، وسكت عما لا يقبل التوسيق فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أى بما لا يمكن التوسيق فيه عملاً بالدليلين ، وأجلب الجمهور

بما روى مرفوعاً ولا زكاة في الخضراوات ، رواه الدارقطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسل موسى بن طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال بما يدخر للاقتيات في حال الاختيار . وهذا قول مالك والشافعي . وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لا يقتات وهو قول محمد وأبي يوسف وحكي ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض ، إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى . وحكي عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه السكيل يراعى فيه النصاب ، ومالا يدخل فيه السكيل ففي قليله وكثيره الزكاة ، وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين والله أعلم وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأهو طمها للساكنين قول أبي حنيفة ، وهو التمسك بالعموم قال : وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما قل بما تكثر مؤنته ، قال ابن العربي : لا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجبهين والله أعلم . قوله (كما روى الخ) أي كما أن المثلث مقدم على الثنائي في حديثي الفضل وبلال ، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره ، وحديث بلال سيأتي موصولاً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . (تكميل) اختلف في هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب ؟ وبالأول جزم أحمد ، وهو أصح الوجبهين للشافعية ، إلا إن كان نقصاً يسيراً جداً بما لا يضبط فلا يضرب قاله ابن دقيق العيد ، وصحح النووي في شرح مسلم أنه تقريب ، واتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها

٥٦ - باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى **حدثنا** مالكٌ قال **حدثني** محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة ، ولا في أقل من خمس أواق من الورق صدقة »
قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول إذا قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » . وبؤخذ أبدأ في العلم بما زاد أهل الثبوت أو يثبتوا

قوله باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الورق ، وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا ليس فيما أقل ، ما زائدة وأقل في موضع جر بني وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل

٥٧ - باب أخذ صدقة التمر عند صيرام النخل

وهل يُترك الصبي فيمس ثمر الصدقة ؟

١٤٨٥ - **حدثنا** عمر بن محمد بن الحسن الأسدي **حدثني** أبي **حدثنا** إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يُؤتي بالتمر عند صيرام النخل ، فيجىء هذا بتمره وهذا من تمره ، حتى يصير عنده كوماً من تمر ، فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر ، فأخذ

أَحَدُهَا تَمْرَةٌ جُعِلَتْ فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ »

[الحديث ١٤٨٥ - طرفاه في : ١٤٩١ ، ٣٠٧٢]

قوله باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة (الصرام بكسر المهملة الجداد والقفاف وزنا ومعنى^(١)) وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) واختلّفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس : هي الواجبة ، وأخرجه ابن جرير عن أنس . وقال ابن عمر : هو شيء سوى الزكاة أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر ، أن النبي ﷺ أمر من كل جاذ عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للبساكين ، وقد تقدم ذكره في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ، من كتاب الصلاة . وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعا من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعا من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديبه وتعليمه . وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتمال أن يكون النهي خاصا بمن لا يحل له تناول الصدقة . قوله (كوم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطة العظيمة من الشيء ، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر كالعروة ، ويروى وكوما ، بالنصب أي حتى يصير التمر عنده كوما . قوله (فأخذ أحدهما) سياقي بعد باين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ فأخذ الحسن بن علي ، قوله (جعله) أي المأخوذ ، وفي رواية الكشي ينيّ (جعلها) أي التمرة وسياقي بقية الكلام عليه قريبا ، قال الاسماعيلي قوله وعند صرام النخل ، أي بعد أن يصير تمرا لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتم في المربد ولكن ذلك لا يتناول لحسن أن ينسب إلى الصرام كما في قوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) فإن المراد بعد أن يداس وينقى . والله أعلم

٥٨ - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر

أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة
وقول النبي ﷺ « لَا تَبِعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا » فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد ،
ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب

١٤٨٦ - **حديث** حجاج حدثنا شعبة أخبرني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر رضي الله عنهما « نهى

النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها » . وكان إذا سئل عن صلاحها قال : حتى تذهب عاهته »

[الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في : ٢١٨٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩]

١٤٨٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح عن

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها »

[الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في : ٢١٨٩ ، ٢١٩٦ ، ٢٢٨١]

(١) ضبط الجيم في القاموس بالكسر والفتح وقال في الجذاذ بالذال المعجمة : إنه مثلث الجيم . فتنبه . والله أعلم

١٤٨٨ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ . قَالَ : حَتَّى تَخْمَرَ »

[الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في : ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٨]

قوله (باب من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة الخ) ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الإصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالخرص مثلاً لعموم قوله « حتى يبدو صلاحها » ، وهو أحد قولي العلماء ، والثاني لا يجوز بيعها بعد الخرص لتعلق حق المساكين بها ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الإصلاح وقبل الخرص جمعاً بين الحديثين . وأما قوله « العشر أو الصدقة » ، فمن العام بعد الخاص ، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقاً من غير اعتبار نصاب ، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع ، وأما قوله « فأدى الزكاة من غيره » ، لأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمراً جائزاً كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأى من يجهزه وهو اختيار البخاري كما سبق . وأما قوله « ولم يخص من وجبت عليه الزكاة من لم يجب » ، فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتعلق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضي أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأى من جعلها في الزكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء لا لبيان زمان الوجوب ، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الخرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين ، فطواها بتقديمه حكم الخرص فيما سبق أشار إلى ذلك ابن رشيد ، وقال ابن بطال : أراد البخاري الرد على أحد قولي الشافعي بفساد البيع كما تقدم ، وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع ، وعن مالك العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث ، وعن أحد الصدقة على البائع مطلقاً وهو قول الثوري والاوزاعي والله أعلم . قوله (وقول النبي ﷺ لا تتبعوا الثمرة) أسنده في الباب بعينه ، وأما هذا اللفظ فذكره عنده في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضاً . وقوله « وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته » ، أي الثمر وفي رواية الكشميهني عاهتها وهو مقول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « فقيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته »

٥٩ - **باب** هل يشتري صدقته ؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره

لأن النبي ﷺ إنما نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره

١٤٨٩ - **حَدَّثَنَا** بِحْجَى بْنُ بَكْبَرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ زُهَابٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَصَّدَقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ فَقَالَ : لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ . فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا نَصَّدَقَ بِهِ إِلَّا جَلَّاهُ صَدَقَةً »

[الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٠٢]

١٤٩٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمرَ رضى الله عنه يقول « سَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ - وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ - فَلَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِ ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ »

[الحديث ١٤٩٠ - أخرجه في : ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٦ ، ٢٩٧٠ ، ٣٠٠٣]

قوله (باب هل يشتري الرجل صدقته) قال الزين بن المنير : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله « وظننت انه يبيعه برخص » ، وكذا إطلاق الشارع العود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها اليه بغير عوض ، قال : وقصد هذه الترجمة التنبيه على أن الذى تضمنته الترجمة التى قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقته ، والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنهى الثابت ، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه . **قوله** (ولا بأس أن يشتري صدقة غيره) قد استدلل به بما ذكر ، ومراده قوله ﷺ في الحديث « لا تعد » وقوله « العائد في صدقته » ، ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً ، وسيأتى لذلك مزيد بيان في باب اذا حولت الصدقة . ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالفرس واستئذانه في شرائه بعد ذلك من طريقين فسياق الأولى يقتضى أنه من حديث ابن عمر والثانية انه من مسند عمر ، ورجح الدارقطنى الأولى ، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم . **قوله** (تصدق بفرس) أى حل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمعنى أنه مله له ، ولذلك ساع له يبيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه ، وإنما ساع للرجل يبيعه لأنه حصل فيه هزال عجز لاجله عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى الى حالة عدم الانتفاع به ، وأجاز ذلك ابن القاسم ، ويدل على أنه حل تملك قوله « ولا تعد في صدقتك » ، ولو كان حبساً لعله به ، وقوله فيها « فأضاعه الذى كان عنده » أى بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما ، وقال في الأولى « فوجده يباع » . **قوله** (وإن أعطاكه بدرهم) هو مبالغة في رخصه وهو الحامل له على شرائه . **قوله** (ولا تعد) في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « ولا تعودن » ، وسعى شراءه برخص عودا إلى الصدقة من حيث أن الغرض منها ثواب الآخرة ، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضى بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذى سوح فيه . (فائدة) أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان تميم الدار فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر ، ولم أقف على اسم الرجل الذى حمله عليه . **قوله** (كالعائد في قيته) استدلل به على تحريم ذلك لأن الذى حرام قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون القى مما يستعذر وهو قول الأكثر ، ويلحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات . وأما إنذاره فلا كراهة . وأبعد من قال يتصدق به . **قوله** في الطريق الأولى « ولهذا كان ابن عمر لا يترك أن يبتاع شيئاً تصدق به إلا جعله صدقة » كذا في رواية أبي ذر ، وعلى حرف لا تضبيب ولا أدرى ما وجهه . وبإنبات النفي يتم المعنى أى كان

إذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ، وكأنه فهم أن الهبة عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردّها صدقة . وفي الحديث كرامة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء . وأن الحمل في سبيل الله تمليك وإن للدخول بيعه والاتفاق بثمنه . وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى

٦٠ - باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ

١٤٩١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال : أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي ﷺ : كخ ، كخ ، ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أننا لا نأكل الصدقة ؟

قوله (باب ما يذكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يعين الحكم لشهرة الاختلاف فيه . والنظر فيه في ثلاثة مواضع : أولاً المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الحسن في آخر الجهاد قال الشافعي أشركهم النبي ﷺ في سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضه بدلاً عما حرموه من الصدقة . وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط ، وعن أحمد في بني المطلب روايتان ، وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان ، فمن أصبح منهم هم بنوقصي وعن غيره بنو غالب بن فهر . ثانياً كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وأفظه في رواية الميموني « لا يحل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة العترة وزكاة الأموال والصدقة يصرّفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة ، قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهبة وفعل المعروف كان غير محرم . قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الأموال متقرباً ، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كقيام الآبار وكالمسجد ، وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقاً في النقطة ، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك . ثالثاً هل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة كذا قال ، وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الإبري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبي يوسف يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم ، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره وأقوله تعالى (قل ما أسألكم عليه من أجر) ولو أحلها لآله لأرشد أن يطعموا فيه ، وأقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) وثبت عن النبي ﷺ والصدقة أو ساخ الناس كما رواه مسلم ، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصالح عند الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع ، ووجه التفرة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجلا مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . قوله (سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن) في رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع

أبا هريرة قال ذكرنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمران تمر الصدقة والحسن في حجره ، أخرجه أحد . **قوله** (جعلها في فيه) زاد أبو مسلم السكبي من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد ، فلم يفتن له النبي ﷺ حتى قام ولما به يسيل ، فضرب النبي ﷺ شدة ، وفي رواية معمر ، فلما فرغ حمله على عاتقه فسأل لعابه فرفع رأسه فاذا تمر في فيه ، **قوله** (كن) بفتح الكاف ركسها وسكون المعجمة مثقلا ومخففا وبكسر الحاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات ، والثانية توكيد للاولى ، وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقذر ، قيل عربية وقيل أعجمية ، وزعم الداودي أنها معربة ، وقد أوردها البخاري في «باب من تكلم بالفارسية» . **قوله** (ليطرحها) زاد مسلم دارم بها ، وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد ، فنظر اليه فاذا هو يلوك تمره فخره خذه وقال ألقها يا بني ألقها يا بني ، ويجمع بين هذا وبين قوله «كن كن» ، بانه كله أولا بهذا فلما تهادى قال له كن كن إشارة الى استنذار ذلك له ، ويحتمل العكس بأن يكون كله أولا بذلك فلما تهادى نزعها من فيه . **قوله** (انا لا نأكل الصدقة) في رواية مسلم «انا لا نأكل الصدقة» ، وفي رواية معمر «ان الصدقة لا تأكل لآل محمد» ، وكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه قال كنت مع النبي ﷺ فرعى جرين من تمر الصدقة فأخذت منه تمره فألقيتها في فأخذها بلعابها فقال : انا آل محمد لا تأكل الصدقة ، وإسناده قوى . وللطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الانصاري نحوه وفي الحديث دفع الصدقات إلى الإمام ، والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة ، وجواز إدخال الاطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك . واستنبط بعضهم منه منع ولي الصغيرة إذا اعتدت من الزينة ، وفيه الإعلام بسبب النهي ومخاطبة من لا يميز اقصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلا ، وأما قوله «أما شعرت» وفي رواية البخاري في الجهاد «أما تعرف» ، ولمسلم «أما علمت» فهو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالما أى كيف خفى عليك هذا مع ظهوره ، وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل ، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل باين

٦١ - باب الصدقة على موال أزواج النبي ﷺ

١٤٩٢ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **حدثنا** عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «وجد النبي ﷺ شاة مينة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، قال النبي ﷺ : هلا أنتمتم بجلدها ؟ قالوا : إنها مينة . قال : إنما حرم أكلها»

[الحديث ١٤٩٢ - أطرافه في : ٢٢٢١ ، ٥٥٣١ ، ٥٥٣٢]

١٤٩٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري برة العتق ، وأراد موالها أن يشتروا ولأهلها ، فذكرت عائشة للنبي ﷺ ، فقال لها النبي ﷺ : اشتريها ، فأما الولاء لمن أعتق . قالت : وأتى النبي ﷺ بلحم ، فقلت : هذا ما تصدق به على برة ، فقال : هو لها صدقة ولنا هدية»

قوله (باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ) لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالى النبي ﷺ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء ، وقد نقل ابن بطلال أنهم - أى الأزواج - لا يدخلون في ذلك بانفاق الفقهاء ، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الحلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : « إنا آل محمد لا نحمل لنا الصدقة ، قال وهذا يدل على تحريمها . قلت : واستأذه الى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبي شيبه أيضا ، وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطلال . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا : « إنا لا نحمل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم ، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون ، وهو الصحيح عند الشافعية . وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخس ، ومثلاً الخلاف قوله « منهم ، أو « من أنفسهم » هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا ، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة ، وقد انفقوا على أنه لا يخرج السبب . وإن اختلفوا : هل يخص به أو لا ؟ ويمكن أن يستدل لم يحدث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج ، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فوالهم أخرى بذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : « إنا أورد البخارى هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولاً واحداً لثلاث ظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فبين أنه لا يطرد . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة لقوله فيه « أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، وسياق الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى . ولم أقف على اسم هذه المولاة . ثانيهما حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله ﷺ في اللحم الذى تصدق به عليها « هو لها صدقة وأنا هدية ، وسياق الكلام عليه مستوفى في الصق إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : قال الاسماعيلى : هذه الترجمة مستغنى عنها ، فإن تسمية المولى لغير فائدة ، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط . كذا قال وقد علمت ما فيها من الفائدة

٦٢ - باب إذا تحولت الصدقة

١٤٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد بن حنيفة بن سريين عن أم عطية الانصارية رضى الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ على عائشة رضى الله عنها فقال : هل عندكم شيء ؟ فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به إلينا نسيئة من الشاة التى بعثت بها من الصدقة . فقال : إنها قد بلغت تحمّلها »

١٤٩٥ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** وكيع **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه « إن النبي ﷺ أتى بلحم تصدق به على بريرة فقال : هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية »

وقال أبو داود : « أنا أنا شعبة عن قتادة سمع أنس عن النبي ﷺ »

[الحديث ١٤٩٥ - طرقة ق : ٢٥٧٧]

قوله (باب إذا تحولت الصدقة) في رواية أبي ذر « إذا حولت ، بضم أوله ، أى فقد جاز لها شئ تناولها . قوله (حدثنا خالد) هو الحذاء والاسناد كله بصريون . قوله (هل عندكم شيء) أى من الطعام . وقوله « نسيئة ،

بالتون والمهمل والموحدة مصغر اسم أم عطية . **قوله** (من الشاة التي بعثت) بفتح المثناة أى بعثت بها أنت . **قوله** (بلغت محلها) أى أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لما انتقلت عن حكم الصدقة خلعت محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله ﷺ ، بخلاف الصدقة كما سيأتى في الهبة ، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء ، وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول أى بلغت مستقرها ، والاول أولى ، وعليه قول البخارى في الترجمة . وهذا نظير قصة بريرة كما سيأتى بسطه في كتاب الهبة . ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصراً وقال بعده « وقال أبو داود أنبأنا شعبة ، فذكر الإسناد دون المتن لتصريح قتادة فيه بالسماع . وأبو داود هو الطيالسي ، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيت في النسخة التي وقفت عليها منه معنعنا ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قتادة من أنس أيضا ، واستنبط البخارى من قصة بريرة وأم عطية أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة ، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله ، قال : فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملك بالهدية مما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحمل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة . واستدل به أيضا على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك ، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم تقريره . والله أعلم

٦٣ - باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا

١٤٩٦ - **حديث** محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . فإن هم أطاعوا لك بذلك فإتاك وكرائم أموالهم . واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب »

قوله (باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا) قال الاسماعيل : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخارى جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله « فرد في فقرائهم » لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى . والذي يتبادر الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ، فلا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة انتهى . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فاجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجرى عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختار البخارى

والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى بنوة عزيز وغيره فيسكتني بذلك ، واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم يصير بالآولى مسلماً ويطلب بالثانية . وفائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة . (تنبيهان) : أحدهما كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحق في أوائل السيرة النبوية . ثانيهما قال ابن العربي في شرح الترمذى : برأت اليهود في هذه الأزمان من القول بأن العزيز ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجوداً في زمن النبي ﷺ لأن ذلك نزل في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه ، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقرضت في هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التمثيل وتحول معتقد النصارى في الابن والاب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية ، فسبحان مقلب القلوب . قوله (فإن هم أطاعوا لك بذلك) أى شهدوا واقبالوا ، وفي رواية ابن خزيمة « فإن هم أجابوا لذلك » ، وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم « فإذا عرفوا ذلك ، وعدهم أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى انقاد ، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق المتكلمين : ما عرف الله من شبهه بخلقه أو أضاف إليه اليد أو أضاف إليه الولد^(١) فعبودهم الذى عبده ليس هو الله وإن سموه به . واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط ، ثم دعوا إلى العمل ، ورتب ذلك عليها بالفاء . وأيضاً فإن قوله « فإن هم أطاعوا فآخبرهم » يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء ، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط يختلف في الاحتجاج به ، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف ، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب ، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب ، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء ، ولا يلزم من عدم الاتيان بالصلاة إسقاط الزكاة . وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذى يقر بالتوحيد ويحمد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيثا فلا تنفعه الزكاة ، وأما قول الخطابي إن ذكر الصدقة أخز عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر تكرار الصلاة فهو حسن ، وتامه أن يقال بدأ بالآلام فالآلام ، وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة . قوله (خمس صلوات) استدلل به على أن الوتر ليس بفرض وقد تقدم البحث فيه في موضعه . قوله (فإن هم أطاعوا لك بذلك) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد لإقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها ، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وقد يرجح الأول بأن المذكور هو الاخبار بالفريضة فتعود الإشارة بذلك إليها ، ويرجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامثال بالفعل لكنني ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين ، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب انتهى . والذي يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين ، فمن امتثل بالإقرار أو بالفعل كفاه أو بهما فأولى ،

(١) لا شك أن من شبه الله بخلقه أو أضاف إليه الولد جاهل به سبحانه ولم يقدره حق قدره ، لانه سبحانه لا يشبه له ولم يتخذ صاحبة ولا ولداً . وأما إضافة اليد إليه سبحانه فعل تفصيل ، فمن أضافها إليه سبحانه على أنها من جنس أيدي المخلوقين فهو مشبه ضال ، وأما من أضافها إليه على الوجه الذى يليق بجلاله من غير أن يشابه خلقه في ذلك فهذا حق ، واتباعها لله على هذا الوجه واجب كما أطلق به القرآن وصحت به السنة ، وهو مذهب أهل السنة ، فذهب . والله الموفق

وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة «فاذا صلوا» وبعد ذكر الزكاة «فاذا أقرأوا بذلك فخذ منهم» .
قوله (صدقة) زاد في رواية أبي عاصم عن ذكره في أموالهم ، كما تقدم في أول الزكاة ، وفي رواية الفضل بن العلاء
افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيمهم فتد على فقرهم . **قوله** (تؤخذ من أغنيائهم) استدل به على أن
الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه ، فمن امتنع منها أخذت منه قهرا . **قوله** (على
فقرائهم) استدل به لقول مالك وغيره إنه يكفي لإخراج الزكاة في صنف واحد ، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد
لاحتيال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللطابقة بينهم وبين الأغنياء ، وقال الخطابي : وقد يستدل
به من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغنى إذا كان
إخراج ماله مستحقا لغرمائه . **قوله** (فإياك وكرائم أموالهم) كرائم منصوب بفعل مضمحل لا يجوز إظهاره قال ابن
قتيبة : ولا يجوز حذف الوار ، والكرائم جمع كريمة أى نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال ، والنسكة فيه أن
الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإصحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه . **قوله** (واتق
دعوة المظلوم) أى تجنب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم . وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ، والنسكة في
ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم . وقال بعضهم : عطف واتق على عامل إياك المحذوف
وجوبا ، فالتقدير اتق نفسك أن تعرض للكرائم . وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ، ولكنه عم إشارة
إلى التحرز عن الظلم مطلقا . **قوله** (حجاب) أى نيس لها صارف يصرفها ولا مانع ، والمراد أنها مقبولة وإن كان
عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجرا فجوره على نفسه ،
وإسناده حسن ، وليس المراد أن الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس . وقال الطيبي : قوله «اتق دعوة المظلوم» تذييل
لاشتائه على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره ، وقوله «فانه ليس بفناء وبين الله حجاب» تعليل للاتقاء
وتتمثيل للدعاء ، كمن يقصد دار السلطان منتظلا فلا يحجب ، وسيأتى لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .
قال ابن العربي : إلا أنه وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب : إما أن يجعل له
ما طلب ، وإما أن يدخر له أفضل منه ، وإما أن يدفع عنه من سوء مثله . وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى (أم من
يجيب المضطر إذا دعاه) بقوله تعالى (فيكشف ما تدعون إليه إن شاء) وفي الحديث أيضا الدعاء إلى التوحيد
قبل القتال ، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها ، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة ، وقبول خبر
الواحد ووجوب العمل به ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله «من أغنيائهم» ، قاله عياض وفيه
بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم ،
وأن الفقير لا زكاة عليه ، وأن من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير ،
ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى ، قال ابن دقيق
العيد : وليس هذا البحث بالشديد القوة ، وقد تقدم أنه قول الحنفية . وقال البغوي : فيه أن المال إذا تلف قبل
التمكّن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضا . (تكميل) : لم يقع في هذا الحديث ذكر
الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر ، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة ،
وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان . وأجاب الكرمانى

بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ، ولهذا كررا في القرآن فن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الاسلام ، والسرف في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلا بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية ، والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المعصوب ، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى . وقال شيخنا شيخ الاسلام : إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء . كحديث ابن عمر « بنى الاسلام على خمس ، فإذا كان في الدعاء إلى الاسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً ، وحديث ابن عمر أيضاً « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وغير ذلك من الأحاديث ، قال : والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة : اعتقادي وهو الشهادة ، وبدني وهو الصلاة ، ومالي وهو الزكاة . اقتصر في الدعاء إلى الاسلام عليها لتفرع الركنين الآخرين عليها ، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي ، وأيضا فكلية الاسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جبهة الانسان من حب المال ، فإذا أذن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها . والله أعلم

٦٤ - باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله [١٠٣ التوبة] :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

١٤٩٧ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

إِذَا أَنَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ . فَأَنَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أُوْفَى »

[الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في : ٤١٦٦ ، ٦٣٣٢ ، ٦٣٥٩]

قوله (باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة - إلى قوله - سكن لهم) قال الزين بن المنير : عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليبين أن لفظ الصلاة ليس محتما بل غيره من الدعاء ينزل منزلته انتهى . ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث وائل بن حجر أنه **ﷺ** قال في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي إبله ، وأما استدلاله بالآية لذلك فكأنه فهم من سياق الحديث مداومة النبي **ﷺ** على ذلك ، لحمله على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ . وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ قال : ادع لهم . وقال ابن المنير في الحاشية : عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليبطل شبهة أهل الردة في قولهم للصديق : إنما قال الله لرسوله ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب . **قوله** (عن عمرو) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي السكوني تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى ، قال شعبة : كان لا يدلس . **قوله** (عن عبد الله) سيأتي في المغازي بلفظ « سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة » . **قوله** (قال : اللهم صل على فلان) في رواية غير أبي ذر : على آل فلان . **قوله** (على آل أبي أوفى) يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى « لقد أوتى مزمارا من مزامير آل داود » وقيل : لا يقال ذلك إلا في حق

الرجل الجليل القدر ، واسم أبي أوفى هلقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي شهد هو وابنه عبد اللهبيعة الرضوان تحت الحجر وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرمه مالك والجمهور ، قال ابن التين : وهذا الحديث يكثر عليه ، وقد قال جماعة من العلماء : يدعو آخذ الصدقة للتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث ، وأجاب الخطابي عنه قديما بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربى والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى . واستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعطيها ، وأوجه بعض أهل الظاهر وحكام المناطى وجهها لبعض الشافعية ، ونعقب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السعاة ، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصا به لكون صلاته سكنا لم بخلاف غيره

٦٥ - باب ما يستخرج من البحر

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، هو شئ دسره البحر وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الطمس ، فانما جعل النبي ﷺ في الركاز الطمس ، ليس في الذي يصاب في الماء ١٤٩٨ - وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « ان رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار ، فدفعها اليه ، فخرج في البحر فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة ففقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر ، فخرج الرجل الذي كان أسلفه فإذا بالخشبة ، فأخذها لأهله حطباً - فذكر الحديث - فلما نشرها وجد المال »

[الحديث ١٤٩٨ - أطرافه في : ٢٠٦٣ ، ٢٢٩١ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٣٠ ، ٢٧٣٤ ، ٦٧٦١]

قوله (باب ما يستخرج من البحر) أي هل تجب فيه الزكاة أو لا ؟ وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل ، أو بصعوبة كما يوجد بعد القوص ونحوه . قوله (وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، إنما هو شئ دسره البحر) اختلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب السلم من الأم : أخبرني عدد من أئمة بخبره أنه نبات يخلق الله في جنبات البحر ، قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيخرج منه . وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه ينبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر ، وقيل هو شجر ينبت في البحر فيتكسر فيلقيه الموج إلى الساحل ، وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة أو قيؤها أو من زبد البحر بريد . وقال ابن البيطار في جامعه : هو روث دابة بحرية ، وقيل هو شئ ينبت في قعر البحر ، ثم حكي نحوه ما تقدم عن الشافعي . وأما الركاز فبكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سيأى تحقيقه في الباب الذي بعده ، ودسره أي دفعه ورى به إلى الساحل ، وهذا التعليق وصله الشافعي قال : أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس ، فذكر مثله . وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان وحديثنا الحميدى وغيره عن ابن عيينة ، وصرح فيه بسماع أذينة له من ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه

عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله ، وأذينة بمعجمة ونون مصغر تابعي ثقة . وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « سئل ابن عباس عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء فففيه الخس ، ويجمع بين القواين بأنه كان يشك فيه ، ثم تبين له أن لا زكاة فيه فحزم بذلك . قوله (وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخس) وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريقه بلفظ « انه كان يقول في العنبر الخس ، وكذلك اللؤلؤ » . قوله (فانما جعل النبي ﷺ الخ) سيأتي موصولا في الذي بعده ، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن . لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازا على ما سيأتي شرحه ، قال ابن القصار : ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لانهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها السمك . انتهى . قوله (وقال الليث الخ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أورده ثم وصله في البيوع ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقا ، وصله أبو ذر فقال « حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به ، وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث ، فاعل البخاري إنما لم يسنده عنه لكونه ما سمعه منه ، أو لأنه تفرد به فلم يوافقه عليه أحد انتهى . والاول بعيد ، سلطنا ، لكن لم ينفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه « رواه محمد بن ربح عن الليث » . قلت : وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق . قال الاسماعيلي : ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة ، رجل اقترض قرضا فارتجع قرضه ، وكذا قال الداودي : حديث الخشب ليس من هذا الباب في شيء ، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به الى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الخشب على أنها حطب ، فاذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فاقطع ملك صاحبه ، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لا حد من باب الأولى ، وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتعب في استخراجه أيضا ، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالفرض أو نحوه فلا شيء فيه ، وذهب الجمهور الى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد

٦٦ - باب في الرِّكَازِ الخس ، وقال مالك وإن إدريس : الرِّكَازُ دِفْنُ الجاهلية ، في قليله وكثيره

الخس . وليس المعدن برِّكَازٍ . وقد قال النبي ﷺ في المعدن جُبَارٌ ، وفي الرِّكَازِ الخس . وأخذ عمر بن عبد العزيز من المادين من كل مائتين خمسة . وقال الحسن : ما كان من رِّكَازٍ في أرض الحرب فففيه الخس ، وما كان من أرض السلم فففيه الزكاة . وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فمرفقها ، وإن كانت من العدو فففيها الخس . وقال بعض الناس المعدن رِّكَازٌ مثل دِفْنِ الجاهلية ، لأنه يقال : أركز المعدن إذا خرج منه شيء . قيل له : قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثر نمرة أركزت . ثم ناقض وقال : لا بأس أن يسكرته فلا يؤدّي الخس

١٤٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن معبد بن المسيب عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « العجاء جبار ، البثر جبار ، والمدين جبار ، وفي الرء كاز الخمس »

[الحديث ١٤٩٩ - أطرافه في : ٣٣٥٥ ، ٦٩١٢ ، ٦٩١٣]

قوله (باب في الركاز الخمس) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره ذاي المال المدفون مأخوذ من الرکز بفتح الراء يقال ركزه يركزه ركزا إذا دفنه فهو مركزوز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن كما سيأتي . **قوله** (وقال مالك وابن ادریس : الركاز دفن الجاهلية الخ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في « كتاب الاموال » حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد ، قال : وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل انتهى . وهكذا هو في سماعتنا من « الموطأ » رواية يحيى بن بكير ، لكن قال فيه « عن مالك عن بعض أهل العلم ، وأما قوله » في قليله وكثيره الخمس ، فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف ، وقوله « دفن الجاهلية » بكسر الدال وسكون الفاء الشئ المدفون كذبح بمعنى مذبح ، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا . وأما ابن ادریس فقال ابن التين قال أبو ذر : يقال إن ابن اديس هو الشافعي ، ويقال عبد الله بن ادریس الأودي السكوفي وهو أشبه ، كذا قال ، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن الفربري بأنه الشافعي ، وتابعه البيهقي وجهور الأئمة ، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي ، فروى البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع قال قال الشافعي : والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد ، وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره ، وأما الجديد فقال : لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضا وهو مقتضى ظاهر الحديث . **قوله** (وقد قال النبي ﷺ : في المعدن جبار وفي الركاز الخمس) أي فجار بينهما ، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة ، وبأقوال الكلام عليه . **قوله** (واخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة) وصله أبو عبيد في « كتاب الاموال » من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه ، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ، ثم عقب بكتاب آخر لجعل فيه الزكاة . **قوله** (وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة) وصله ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ « إذا وجد السكز في أرض العدو ففيه الخمس ، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة » قال ابن المنذر : ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن . **قوله** (وان وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس) لم أقف عليه موصولا وهو بمعنى ما تقدم عنه . **قوله** (وقال بعض الناس : المعدن ركاز الخ) قال ابن التين : المراد ببعض الناس أبو حنيفة . قلت : وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من السكوفيين من قال بذلك ، قال ابن بطال : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركر الرجل إذا أصاب ركازا ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور بفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف

فصح أنه غيره ، قال : وما ألزم به البخارى القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحا كثيرا أو أكثر ثمرة : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له ، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخس ، وإن كان يقال له أركز فكذا ذلك المعدن . وأما قوله : ثم ناقض ، إلى آخر كلامه فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتبه إذا كان محتاجا ، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في النية فأجاز له أن يأخذ الخس لنفسه عوضا عن ذلك لا أنه أسقط الخس عن المعدن . وقد نقل الطحاوى المسألة التي ذكرها ابن بطال ونقل أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى . والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه . وقيل إنما جعل في الركاز الخس لأنه مال كافر فزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه . وقال الزين بن المنير : كأن الركاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فانه ينبت في الأرض بغير وضع واضح . هذه حقيقتهم ، فاذا افرقا في أصلهما فكذا في حكمهما . قوله (المعجاء جبار) في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة : المعجاء عقلها جبار ، وسيأتي في الديات مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وسميت الهيمة بجبار لأنها لا تتكلم . قوله (والمعدن جبار) أى هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلا للعمل في معدن مثلاً فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره ، وسيأتي بسطه في الديات . قوله (وفي الركاز الخس) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز ، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلوكة أو مسجد فهو لقطه ، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذى وجده فهو له ، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهى الحال إلى من أحس تلك الأرض ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخس إما مطلقاً أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث ، وخصه الشافعى أيضاً بالذهب والفضة ، وقال الجمهور : لا يختص ، واختاره ابن المنذر . واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النقي ، وهو اختيار المزنى . وقال الشافعى في أصح قوليه : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحد روايتان . وينبئ على ذلك ما إذا وجده ذى فعند الجمهور يخرج منه الخس وعند الشافعى لا يؤخذ منه شيء ، واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخس في الحال . وأغرب ابن العربى في شرح الترمذى ، فحكى عن الشافعى الاشتراط ، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه

٦٧ - باب قول الله تعالى [٦٠ التوبة] : ﴿ والعاملين عليها ﴾ وحاسبة المصدقين مع الإمام

١٥٠٠ - **حديث** يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأنس على صدقات بني سليم يدعى ابن الأثيبه فلما جاء حاسبته »

قوله (باب قول الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ وحاسبة المصدقين مع الإمام) قال ابن بطال : اتفق العلماء على

أن العاملين عليها السعاة المتولون لقبض الصدقة وقال المهلب: حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين، وأن المحاسبة تصحيح أمانته. وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة في مصارفه فحوسب على الحاصل والمصروف. قلت: والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبتهم بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه. ثم أورد المصنف فيه طرفا من حديث أبي حميد في قصة ابن التبية وفيه « فلما جاء حاسبه » وسيأتى الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الاحكام إن شاء الله تعالى. وابن التبية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره، ولم أعرف اسم أمه. وقوله « على صدقات بني سليم » أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بني ذبيان، فلم له كان على القبييلتين. والتبية بضم اللام وسكون المثناة بعدها موحدة من بني لثب حتى من الأزدي قاله ابن دريد، قيل إنها كانت أمه فعرف بها، وقيل التبية بفتح اللام والمثناة

٦٨ - باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

١٥٠١ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا يحيى عن شعبة حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناساً من غربة اجتروا المدينة، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا بإبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها. فقتلوا الراعي واستاقوا الذود. فأرسل رسول الله ﷺ فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحرّة يعصّون الحجارة ». تابعه أبو قلابة وحيد وثابت عن أنس

قوله (باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل) قال ابن بطال: غرض المصنف في هذا الباب لإثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافاً لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية، وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم. على أنه ليس في الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للدواي، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق، وأما تملك رقابها فلم يقع، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها، فاكتمتني عن التصريح بالشرب لوضوحه، فغاية ما يفهم من حديث الباب أن الإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفاً دون صنف بحسب الاحتياج، على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئا لغير العريين، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلاً بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة. قوله (تابعه أبو قلابة وحيد وثابت عن أنس) أما متابعة أبي قلابة فتقدمت في الطهارة، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب. وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة

٦٩ - باب وسّم الإمام إبل الصدقة بيده

١٥٠٢ - **حديثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليد بن أبي عمرو الأوزاعي حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه قال « غدوت إلى رسول الله ﷺ بهيئ الله بن أبي طلحة ليحْكهم، فوافيته في يده الميسم يسّم إبل الصدقة »

قوله (باب وسم الإمام إيل الصدقة بيده) ذكر فيه طرفا من حديث أنس في قصة عبدالله بن أبي طلحة ، وفيه مقصود الباب . وسيأتي في الذبائح من وجه آخر عن أنس أنه رآه يسم غنما في آذانها . ويأتي هناك النهي عن الوسم في الوجه . قوله في الاسناد (حدثنا الوليد) هو ابن مسلم ، وأبو عمرو هو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي زر . قوله (وفي يده الميسم) بوزن مفعل مكسور الاول وأصله موسم لان فاه واو لكنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء . وهي الحديدة التي يوسم بها أي يعلم ، وهو نظير الخاتم . والحسكة فيه تمييزها ، وليردها من أخذها ومن التفطها ، ويعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لثلاث يعود في صدقته . ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي ﷺ . إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب (١) في ميسم الزكاة ، أو صدقة . وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة ، وقد ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالحلتان اللادى ، قال المهلب وغيره : في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إبلام الحيوان للحاجة . وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لاجل البركة (٢) . وفيه جواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغنى عن الوسم . وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستتابة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي الكبر . والله أعلم

٧٠ - باب فرض صدقة الفطر . ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة

١٥٠٣ - حدثنا يحيى بن محمد بن السكن حدثنا محمد بن جهم حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »

[الحديث ١٥٠٣ - أطرافه في : ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢]

قوله (باب فرض صدقة الفطر) كذا للبسملي ، واقتصر الباقر على « باب » ، وما بعدم ، ولا في نعم وكتاب ، بدل باب ، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخنقة . والاول أظهر . ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث كما سيأتي « زكاة الفطر من رمضان » . قوله (ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شبة من طريق عاصم الأحول عن الآخرين . وإنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها ، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكن الحنفية

(١) قال مصحح طبعة بولاق : في نسخة أخرى « كتب » بصيغة الماضي

(٢) سبق غير مرة في الحاشية أن التماس البركة من النبي صلى الله عليه وسلم خاص به لا يقاس عليه غيره ، لما جعل الله في جسده من البركة ، بخلاف غيره فلا يجوز التماس البركة منه سداً للدرجة العرك وتأسياً بالصعابة فانهم لم يقلوا ذلك مع غيره ، وهم أعلم الناس بالسنة وأسبقهم إلى كل خير رضي الله عنهم . والله أعلم

يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة . وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لأن ابراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الاصم قالان وجوبها نسخ ، واستدل بها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، وتعمق بأن في إسناده راويا مجهولا ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وأولوا قوله « فرض » في الحديث بمعنى قدر ، قال ابن دقيق العيد : هو أصله في اللغة ، لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فاحمل عليه أولى انتهى . وبزيده تسميتها زكاة ، وقوله في الحديث « على كل حر وعبد ، والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخلها في عموم قوله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فينبى ﷺ نفا صيل ذلك ومن جعلها زكاة الفطر ، وقال الله تعالى ﴿ قد أفصح من تركي ﴾ وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر ، وثبت في الصحيحين اثبات حقيقة الفلاح من اقتصر على الواجبات ، قيل وفيه نظر لأن الآية (وذكر اسم ربه فصل) فيلزم وجوب صلاة العيد ، ويحاج بأنه خرج بدليل عموم « من خمس لا يؤيدل القول لدى ، . قوله (حدثنا محمد بن جهم) بالجيم والضاد المعجمة وزن جعفر ، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن الفزع . قوله (زكاة الفطر) زاد مسلم من رواية مالك عن نافع « من رمضان ، ، واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان ، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلا للصوم ، وإنما يبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر ، والاول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك ، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك ، ويقويه قوله في حديث الباب « وأمر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ، قال المازنى : قيل إن الخلاف يبنى على أن قوله « الفطر من رمضان ، الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب ، أو الفطر الطارىء بعد فيكون بطلوع الفجر . وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى إضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان ، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر ، وسيأتى شئ من ذلك في « باب الصدقة قبل العيد ، . قوله (صاعا من تمر أو صاعا من شعير) انتصب « صاعا ، على التمييز أو أنه مفعول ثان ، ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب ، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة : نوع من الشعير ، وأما الزبيب فسيأتى ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم ، وسنذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد . قوله (على العبد والحر) ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب لها كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعا « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر ، أخرجه مسلم ، وفي رواية له « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق ، وقد تقدم من عند البخارى قريبا بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل يجب عليه ابتداء

أو يجب على المبدئ يتحملها السيد ؟ وجهان للشافعية ، وإلى الثاني نحا البخاري كما سيأتي في الترجمة التي تلي هذه .
قوله (والذكر والابن) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق يجب على زوجها الحاقا بالنفقة ، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه ، بمن تونون ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع أيضا ، وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف أيضا . **قوله** (والصغير والكبير) ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير والا فملي من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور ، وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقا فان لم يكن له أب فلا شيء عليه ، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب إلا على من صام . واستدل لما بحديث ابن عباس مرفوعا : صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث ، أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها يجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بالحفا ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا يجب على الجنين قال : وكان أحمد يستحب ولا يوجب ، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قال ابن حزم لكن قيده بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به ، وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً ، واستدل بقوله في حديث ابن عباس : طهرة للصائم ، على أنها يجب على الفقير كما يجب على الغني ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صغير عند الدارقطني . وعن الحنفية لا يجب إلا على من ملك نصاباً ، ومقتضاه أنها لا يجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم : لا صدقة إلا عن ظهر غني ، واشترط الشافعي ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلاً عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . وقال ابن بريزة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية . **قوله** (من المسلمين) فيه رد على من زعم أن مالها تفرد بها وسيأتي بسط ذلك في الأبواب الذي بعده . **قوله** (وأمر بها الخ) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك ، وحله ابن حزم على التعريم ، وسيأتي البحث في ذلك بعد أبواب

٧١ - باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

١٥٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرٍ أو عبيد ذكرٍ أو أنثى من المسلمين »

قوله (باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين) ظاهره أنه يرى أنها يجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها يجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره . **قوله** (من المسلمين) قال ابن عبد البر : لم تختلف الرواية عن مالك في هذه الزيادة ، إلا أن قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها ، وأطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالها تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر
٢ - ج ٣ * فتح الباري

ابن نافع المذكورة في الباب الذي قبله ، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ، وقال أبو عوانة في صحيحه : لم يقل فيه من المسلمين ، غير مالك والضحاك ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضا ، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع : رواه عبد الله العمري عن نافع فقال : على كل مسلم ، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه : من المسلمين ، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين ، انتهى . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة ، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري ، وقال الترمذي في الجامع ، بعد رواية مالك : رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وقال في العلل ، التي في آخر الجامع : روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على تحفظه انتهى . وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى ، ولكن لا يدري من عني بذلك . وقال النووي في شرح مسلم : رواه ثقتان غير مالك عمر بن نافع والضحاك انتهى . وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرهما منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني والحاكم ويونس بن يزيد عند الطحاوي والمعلل بن اسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرد بهما عن عبيد الله بن عمر ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته حل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله ، وقد اختلف فيه على أيوب أيضا كما اختلف على عبيد الله بن عمر : فذكر ابن عبد البر أن أحمد بن خالد ذكر عن بعض شيوخي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر فيه من المسلمين ، قال ابن عبد البر : وهو خطأ والمحفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبيد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضا من المسلمين . وذكر شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه تبعا لمغلطاي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عتبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة ، وقد تقدمت تصانيف البيهقي فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة . وفي الجلة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك ، لأنه لم يفتق على أيوب وعبيد الله في زيادتها ، وليس في الباقيين مثل يونس ، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال . واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه ، وهل يخرجها عن غيره كستولته المسلمة مثلا ؟ نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب ، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ قال الجمهور : لا ، خلافا لعطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحق ، واستدلوا بعموم قوله : ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر ، وقد تقدم . وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام ، فعموم قوله : في عبده ، مخصوص بقوله : من المسلمين ، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للخارجين لا للداخلين ، وظاهر الحديث ياباه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما ممن يخرج عنه ، فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالخارجين ، وبؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ : على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، الحديث وقال القرطبي : ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها

عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع . ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فإنه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه « عن كل صغير وكبير ، لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها . وقال الطيبي : قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه ، وتزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص ، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين ، وأما كونها قيم وجبت وعلى من وجبت ؟ فيعلم من انصوص أخرى انتهى . ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحق « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق » قال : وابن عمر راوى الحديث ، وقد كان يخرج عن عبده الكافر ، وهو أعرف بمراد الحديث . وتمقب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع منه ، واستدل بمضمون قوله من المسلمين على تناولها لأهل البادية خلافاً للزهري وربيعة والليث في قولهم إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة ، وسنذكر بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر إن شاء الله تعالى

٧٢ - باب صاع من شعير

١٥٠٥ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كنّا نطعم الصدقة صاعاً من شعير »

[الحديث ١٥٠٥ - أطرافه في : ١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠]

قوله (باب صدقة الفطر صاع من شعير) أورد فيه حديث أبي سعيد مختصراً من رواية سفيان وهو الثوري ، وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عنه تماماً ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تماماً وقوله فيه « كنّا نطعم الصدقة » اللام للمهد عن صدقة الفطر

٧٣ - باب صدقة الفطر صاعاً من طعام

١٥٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كنّا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقطر أو صاعاً من زبيب »

قوله (باب صدقة الفطر صاع من طعام) في رواية غير أبي ذر « صاعاً » بالنصب ، ووجه الرفع ظاهر على أنه الخبر ، وأما النصب فبتقدير فعل الإخراج ، أي باب إخراج صدقة الفطر صاعاً من طعام ، أو على أنه خبر كان الذي حذف أو ذكر على سبيل الحكاية بما في لفظ الحديث . **قوله** (صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير) ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكره ، وسيأتي البحث فيه بعد باب

٧٤ - باب صدقة الفطر صاعاً من تمر

١٥٠٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** الليث عن نافع أن عبد الله قال « أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر

صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير . قال عبدُ الله رضى اللهُ عنه : فجعلَ الناسُ عدلهُ مُدَّينٍ من حنطة »

قوله (باب صدقة الفطر صاعاً من تمر) كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة . قوله (حدثنا الليث عن نافع) لم أره إلا بالنعنة ، وسامع الليث من نافع صحيح ، ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه « من المسلمين ، كما تقدم ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع في أول هذا الحديث « أن ابن عمر كان يقول : لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه ، أن رسول الله ﷺ أمر بصدقة الفطر ، الحديث . قوله (أمر) استدلل به على الوجوب ، وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقدار لا بأصل الإخراج . قوله (قال عبد الله لجعل الناس عدله) بكسر المهملة أى نظيره ، وقد تقدم القول على هذه المادة في « باب الصدقة من كسب طيب » . قوله (مدين من حنطة) أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله « الناس » الى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه « صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر » ، قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير ، وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفيان ، وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتى بعده وهو أصرح منه . وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع قال فيه « فلما كان عمر كثرت الحنطة ، لجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » فقد حكم مسلم في كتاب التيميز على عبد العزيز فيه بالوهم وأوضح الرد عليه . وقال ابن عبد البر : قول ابن عيينة عندى أولى . وزعم الطحاوى أن الذى عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار ابن نمير أن عمر قال له « أنى أحلف لا أعطى قوماً ثم يبدو لى فأفعل » ، فإذا رأيتنى فعلت ذلك فأطعم عنى عشرة صاعين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، ومن طريق أبي الأشعث قال : خطبنا عثمان فقال « أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة ، وسيأتى بقية السلام على ذلك في الباب الذى بعده »

٧٥ - باب صاع من زبيب

١٥٠٨ - حدثنا عبد الله بن منير سمع يزيد العدنى حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم قال حدثنى عياضُ ابنُ عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدرى رضى اللهُ عنه قال « كنّا نعطىها في زمانِ النبي ﷺ صاعاً من طمامٍ أو صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ أو صاعاً من زبيب ، فلما جاء معاوية وجاءت السمراء قال : أرى مُدّاً من هذا يعدلُ مُدَّين »

قوله (باب صاع من زبيب) أى إجزائه ، وكان البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الاشارة الى ترجيح التخيير في هذه الأنواع ، إلا أنه لم يذكر الاقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرججه كان قوته إذذاك أو لم يقدر على غيره ، وظاهر الحديث بخلافه ، وعند الشافعية فيه خلاف ، وزعم الماوردى أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يجرى عنهم

بلا خلاف ، وتعقبه النوى في شرح المذهب ، وقال : قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن أبي سعيد) تقدم في رواية مالك بلفظ : أنه سمع أبا سعيد ، . قوله (كنا نعطها) أى زكاة الفطر . قوله (في زمان النبي ﷺ) هذا حكمه الرفع لإضافته الى زمنه ﷺ فيه إشمار باطلاعه ﷺ على ذلك وتقريره له ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقبضها وتفريقها . قوله (صاعا من طعام أو صاعا من تمر) هذا يقتضى المقابلة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال : ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف « أو » الفاصلة ، وقال هو وغيره : وقد كانت لفظه « الطعام » تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد « صاعا من طعام » حجة لمن قال صاعا من حنطة ، وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسر ، ثم أورد طريق حفص ابن ميسرة المذكورة في الباب الذى بلى هذا وهى ظاهرة فيما قال ولفظه « كننا نخرج صاعا من طعام » وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر ، وأخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه « ولا يخرج غيره » ، قال وفي قوله « فلما جاء معاوية وجاءت السمراء » دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا ، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً ؟ انتهى كلامه . وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال قال أ. سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال « لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط » فقال له رجل من القوم : أو مدين من قح ، فقال : لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أحمل بها ، قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم ، وقوله « فقال رجل الخ » دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعا لما كان الرجل يقول له : أو مدين من قح ، وقد أشار أبو داود الى رواية ابن إسحق هذه وقال : ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ ، وذكر أن معاوية بن هشام روى في هذا الحديث عن سفيان « نصف صاع من بر » وهو وهم وإن ابن عيينة حدث به عن ابن مجلان عن عياض فزاد فيه « أو صاعا من دقيق » ، وأنهم انكروا عليه فكره ، قال أبو داود : وذكر الدقيق وهم من ابن عيينة . وأخرج ابن خزيمة أيضا من طريق فضيل ابن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال « لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة » ، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد « كننا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من شعير » ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة . وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فانه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهى قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقى من طريق ابن مجلان عن عياض في حديث أبي سعيد « صاعا من تمر ، صاعا من سلت أو ذرة » ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله « صاعا من شعير الخ » بعد قوله

« صاعاً من طعام ، من باب عطف الخاص على العام ، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف ، وليس الأمر هنا كذلك . وقال ابن المنذر أيضاً : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثرت في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم . ثم استند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطرة نصف صاع من قمح انتهى . وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية ، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر ، فلا إجماع في المسألة خلافاً للطحاوي . وكأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد لإخراج هذا المقدار من أي جنس كان ، فلا فرق بين الحنطة وغيرها . هذه حجة الشافعي ومن تبعه ، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية ، وكانت الحنطة اذ ذاك غالبية الثمن ، لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضب ، وربما لزم في بعض الأحيان لإخراج أصح من حنطة ، ويدل على أنهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر القزويني في « كتاب صدقة الفطر » أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر ، إلى أن قال : أو نصف صاع من بر . قال : فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال : اجعلوها صاعاً من كل ، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك ، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي . ومن عجيب تأويله قوله : إن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة ، وإن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعاً أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعاً ، وأن قوله في حديث ابن عمر « لجعل الناس عدله مدين من حنطة » أن المراد بالناس الصحابة ، فيكون إجماعاً . وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود « فأخذ الثمن بذلك » وأما قول الطحاوي : إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعاً فلا يخفى تكلفه . والله أعلم .

قوله (فلما جاء معاوية) زاد مسلم في روايته « فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً فحكم الناس على المنبر » وزاد ابن خزيمة « وهو يومئذ خليفة » . قوله (وجاءت السمراء) أي القمح الشامي . قوله (يعدل مدين) في رواية مسلم « أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعاً من تمر » ، وزاد « قال أبو سعيد : أما أنا فلا أزال أخرجه أبداً ما عشت » ، وله من طريق ابن عجلان عن عياض « فأنكر ذلك أبو سعيد وقال : لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ » ، ولابن داود من هذا الوجه « لا أخرج أبداً إلا صاعاً » ، وللدارقطني وابن خزيمة والحاكم « فقال له رجل : مدين من قمح ، فقال : لا ، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها » ، وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها . ولابن خزيمة « وكان ذلك أول ما ذكر الناس المدين » ، وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطلع على ذلك من قصتهما ، قال النووي : تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة ، وفيه نظر ، لأنه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول حجة منه وأعلم بحال النبي ﷺ ، وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ . وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والنسك بالآثار وترك العدول إلى الاجتهاد مع وجود النص ، وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد ، وهو محمود ، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار

٧٦ - باب الصدقة قبل العيد

١٥٠٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** حفص **بن** ميسرة **حدثنا** موسى **بن** عتبة **عن** نافع **عن** ابن عمر **رضي** الله **عنهما** « أن النبي **ﷺ** أمر **ب**زكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة »

١٥١٠ - **حدثنا** معاذ **بن** فضالة **حدثنا** أبو عمر **عن** زيد **عن** عياض **بن** عبد الله **بن** سعيد **عن** أبي سعيد **أن** الخدري **رضي** الله **عنه** قال « كنا نخرج في عهد رسول الله **ﷺ** يوم الفطر صاعاً من طعام - قال أبو سعيد - وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر »

قوله (باب الصدقة قبل العيد) قال ابن التين : أى قبل خروج الناس إلى صلاة العيد ، وبعد صلاة الفجر . وقال ابن عينة في تفسيره : عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، فإن الله يقول (قد أفلق من تركي وذكر اسم ربه فله) . ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (١) « أن رسول الله **ﷺ** سئل عن هذه الآية فقال : نزلت في زكاة الفطر ، ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن عمر ، وقد تقدم مطولاً في الباب الأول . وحديث أبي سعيد وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . وقوله في الاسناد : **حدثنا** أبو عمر ، هو حفص بن ميسرة ، وزيد هو ابن أسلم . ودل حديث ابن عمر على أن المراد بقوله « يوم الفطر » أى أوله ، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد . وحمل الشافعي التقييد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار ، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي ، فإذا انصرف قسمه بينهم وقال : أغنؤهم عن الطلب » أخرجه سعيد بن منصور ، ولكن أبو معشر ضعيف . وهم ابن العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم ، وسيأتي بقرينة حكم هذه المسألة في الباب الذي يليه

٧٧ - باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

وقال الزهري في الملوكين للتجارة : يُزكى في التجارة ، ويُزكى في الفطر

١٥١١ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد **بن** زيد **حدثنا** أيوب **عن** نافع **عن** ابن عمر **رضي** الله **عنهما** قال « فرض النبي **ﷺ** صدقة الفطر - أو قال : رمضان - على الذكّر والأنثى والحرّ والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، فمدّل الناس به نصف صاع من بُرٍ ، فكان ابن عمر **رضي** الله **عنهما** يعطى التمر ، فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً ، فكان ابن عمر يعطى عن الصغير والكبير حتى إن كان يعطى عن بَنِي . وكان ابن عمر **رضي** الله **عنهما** يعطيها الذين يقبلونها . وكانوا يعطون قبل الفطر يوماً أو يومين »

قوله (باب صدقة الفطر على الحر والمملوك) قيل : هذه الترجمة تكرار لما تقدم من قوله « باب صدقة الفطر على المبد وغيره من المسلمين » وأجاب ابن رشيد باحتمالين : أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله

(١) هذا الحديث ضممت الاسناد ، لأن كثيراً ما ضعف جداً عند أهل الحديث

« والمملوك ، لمفهوم قوله » من المسلمين ، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس ، وعلى كل تقدير فيستوى في ذلك مسلمهم وكافرهم . وقال الزين بن المنذر : غرضه من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر ، ولهذا قيدها بقوله » من المسلمين ، ، وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها . قوله (وقال الزهري الخ) وصله ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده ، وذكر بعضه أبو عبيد في « كتاب الأموال ، قال » حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : ليس على المملوك زكاة ولا يزكى عنه سيده إلا زكاة الفطر ، وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور ، وقال النخعي والثوري والحنفية : لا يزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فيهم الزكاة ، ولا يجب في مال واحد زكاتان . قوله (فكان ابن عمر يعطى التمر) في رواية مالك في الموطأ عن نافع « كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر ، إلا مرة واحدة فانه أخرج شعيرا ، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاما واحدا . » قوله (فأعوز) بالمهمل والزاي أى احتاج ، يقال أعوزني الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه . وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ، وقد روى جعفر الغرياني من طريق أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : قد أوسع الله ، والبر أفضل من التمر ، أفلا تعطى البر ؟ قال : لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي ، ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم . » قوله (حتى إن كان يعطى عن بني) زاد في نسخة الصفاني « قال أبو عبد الله : يعنى بنى نافع » قال السكرماني : روى بفتح أن وكسرها ، وشرط المفتوحة قد وشرط المكسورة اللام فاما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرية وكان زائدة . وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة ، وجه الدلالة منه أن ابن عمر راوى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره ، وأولاد نافع إن كان رزقهم وهو بعد في الرق فلا إشكال ، وإن كان رزقهم بعد أن أعتق فلعن ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع ، أو كان يرى وجوبها على جميع من يورثه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه . وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع « أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه ، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير ، وعن رقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه ، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق ، وهذا يقوى بحث ابن رشيد المتقدم ، وقد حمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعا . » قوله (وكان ابن عمر يعطى للذين يقبلونها) أى الذى ينصبه الإمام لقبضا ، وبه جزم ابن بطال . وقال ابن التيمي : معناه من قال أنا فقير . والاول أظهر . ويؤيده ما وقع في نسخة الصفاني عقب الحديث « قال أبو عبد الله هو المصنف : كانوا يعطون للجميع لا للفقراء . » وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « قلت متى كان ابن عمر يعطى ؟ قال : إذا قعد العامل . قلت متى بقعد العامل ؟ قال قبل الفطر بيوم أو يومين . » ولما لك في الموطأ ، عن نافع « أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ، وأخرجه الشافعي عنه وقال : هذا حسن ، وأنا أستحبّه - يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر - انتهى . ويدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخارى في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال « وكلفني رسول الله

ﷺ يحفظ زكاة رمضان ، الحديث . وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر ، فدل على أنهم كانوا يعملونها . وعكسه الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للامرين

٧٨ - باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

١٥١٢ - **حديث** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

« فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفَطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ »

قوله (باب صدقة الفطر على الصغير والكبير) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القاطن عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى عن نافع عنه ، وقد تقدم الكلام عليه

(خاتمة) : اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثا ، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثا ، والبقية متابعة ومعلقة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث سواء . والخالص اثنان وسبعون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثا وهي حديث أبي ذر مع عثمان ومعاوية ، وحديث ابن عمر في ذم الذي يكثر ، وحديث أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، وحديث عدي ابن حاتم جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة ، وحديث عائشة دأينا أسرع لحوقا بك ، وحديث معن بن يزيد في الصدقة على الولد ، وحديث أبي بكر الصديق في إثباته بماله ، وحديث أبي هريرة خير الصدقة عن ظهر غنى ، وحديث أنس عن أبي بكر في الزكاة ، وحديث ابن عمر لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وحديث أبي سعيد في قصة زينب امرأة ابن مسعود ، وحديث أبي لاس في ركوب إبل الصدقة ، وحديث الزبير لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطط به ، وحديث سهل بن سعد وأحد جبل يحبنا ونحبه ، وحديث ابن عمر وفيما سقت السماء العشر ، وحديث الفضل بن عباس في الصلاة في الكعبة ، وحديث أبي هريرة في قصة الرجل من بني إسرائيل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرا منها أثر عمر في قوله لحكيم بن حزام لما أبى أن يأخذ حقه من النبي . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٥ - كتاب الحج

١ - باب وجوب الحج وفضله . وقول الله [٩٧ آل عمران] .

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ فَتَىٰ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾

١٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ ، فَجَمَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ »

[الحديث ١٥١٣ - أطرافه في : ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٧٢٨]

قوله (باب وجوب الحج وفضله ، وقول الله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) كذا لأبي ذر ، وسقط لغيره البسملة وباب ، ول بعضهم قوله « وقول الله ، وفي رواية الاصيل وكتاب المناسك » . وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرهما في المقدمة . ورتبه على مقاصد متناسبة : فبدأ بما يتعلق بالمواقيت ، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج ، ثم بأحكام العمرة ، ثم بمحرمات الإحرام ، ثم بفضل المدينة . ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن . وأصل الحج في اللغة القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح الميم وبكسرهما لغتان ، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة . وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . وفي وقت ابتداء فرضه فقيل : قبل الهجرة وهو شاذ . وقيل بعدها . ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا يثبت على أن المراد بالاتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة وسروق وإبراهيم النخعي بلفظ « وأقيموا » أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتي مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتي في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الحثمية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر

به بحيث ان العاجز عن الحركة اليه يلزمه أن يستنذب غيره ولا يعذر بترك ذلك ، وسيأتى الكلام على حديث الخثعمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية . وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اختلفت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست بمحلة فلا تقتصر الى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدن ، وسيأتى بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى . (تقسيم) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأني به أو لا ، الثاني العبد وغير المكلف . والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا . الثاني غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثاني الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الاسلام

٢ - باب قول الله تعالى [٢٧ الحج] :

﴿ يَا تَوْكُ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ . (لِجَاجَا : الطريقُ الواسعة

١٥١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ يُرِلُّ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً »

١٥١٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ سَمِعَ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ » . رواه أنس وابن عباس رضي الله عنهم

قوله (باب قول الله تعالى يا توك رجلاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطاً للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر ، وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال بجاهد كانوا لا يركبون فانزل الله (يا توك رجلاً وعلى كل ضامر) فأمرهم بالزاد وخص لهم في الركوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس : ما فاتني شيء أشد على أن لا أكون حججت ماشياً لأن الله يقول (يا توك رجلاً وعلى كل ضامر) فبدأ بالرجال قبل الركبان . قوله (لِجَاجَا الطريق الواسعة) قال يحيى الفراء في المعاني ، في سورة نوح : قوله لِجَاجَا واحداً فج وهي الطريق الواسعة . واعترضه الاسماعيل فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق لجاً ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة . وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب المحكم ، أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (لِجَاجَا) يقول طرقاً مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقاً وأعلاماً .

وقال أبو عبيدة في (المجاز) : فج عميق أى بعيد القمر ، وهذا تفسير العميق يقال بئر عميقة القمر أى بعيدة القمر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إلهلال رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتى السلام عليه بعد أبواب ، وعرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقديمه في الذكر على الراكب فيبين أنه لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث للآية أن ذا الخليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الاسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى . قوله (رواه أنس وابن عباس) أى إلهلاله بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتى حديث أنس موصولاً في باب من بات بذى الخليفة حتى أصبح ، وحديث ابن عباس قبله في باب ما يلبس المحرم من الثياب ، في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعله النبي ﷺ ولكونه أعون على الدعاء والابتهال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسحق بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فالله أعلم . (تفنيه) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو على الشبوي وأهمله الباقون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملاً الأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

٣ - باب الحج على الرّحل

١٥١٦ - وقال أبانٌ حدثنا مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي ﷺ بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التمتع ، وحملها على قتب »
وقال عمر رضى الله عنه : شدوا الرّحال في الحج ، فإنه أحد الجهادين

١٥١٧ - حدثنا محمد بن أبي بكرٍ حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عذرة بن ثابت عن ثمامة بن عبيد الله بن أنس قال « حج أنس على رّحل ، ولم يكن شحيحاً ، وحدث أن رسول الله ﷺ حج على رّحل وكانت زاملته »

١٥١٨ - حدثنا عمرو بن عليّ حدثنا أبو عاصم حدثنا أيمن بن نابل حدثنا القاسم بن محمد « عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله اعتمرتم ولم أعتمر . فقال : يا عبد الرحمن ، اذهب بأخيك فأعمرها من التمتع . فأحفظها على ناقة ، فأعتمرت »

قوله (باب الحج على الرّحل) بفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل من الترفه . قوله (وقال أبان) هو ابن يزيد العطار ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق ودلها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمناه بعلو في فوائد أبي العباس بن نجيع ، ولم يخرج البخاري لما لك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد

المعلق والغرض منه قوله فيه ، وحملها على قتب ، وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ ، فأحبتها ، أى أردفها على الحقيقة وهى الزنار الذى يجعل فى مؤخر القتب . فقوله فى رواية أبان ، على قتب ، أى حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب . فإن القصة واحدة . وسيأتى بسط القول فى اعتبار عائشة من التنعيم فى أبواب العمرة . قوله (وقال عمر شدوا الرحال فى الحج فإنه أحد الجهادين) - وله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم التخمي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهمة أنه سمع عمر يقول وهو يخاطب « إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين ، ومعناه إذا فرغتم من الغزو لحجوا واعتمروا . وتسمية الحج جهادا لما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتى فى ثانى أحاديث الباب الذى بعده ما يؤيده .

قوله (حدثنا محمد بن أبى بكر هو المقدمى) كذا وقع فى رواية أبى ذر ، ولغيره . وقال محمد بن أبى بكر ، وقد وصله الإسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد بن أبى بكر به . وعذرة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء تأنيث عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى (ويعزروه) ، ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون . وقد أنكره على بن المدينى لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم . **قوله** (وكانت زاملته) أى الراحلة التى ركبها ، وهى وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل ، والزاملة البعير الذى يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الحمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هى الراحلة والزاملة . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال : كان الناس يحجون وتحتمهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شئ عثمان بن عفان ، وقوله فيه ، ولم يكن شحيحا ، إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعا واتباعا لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله ، على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم - ثم قال : اللهم حجة لا وباء فيها ولا سممة . . **قوله** (حدثنا عمرو) هو ابن على الفلاس ، وأبو عاصم هو النبيل شيخ البخارى ، وروى عنه هنا بواسطة ، ونايل والد أئمن بنون وموحدة . **قوله** (فأحبتها على ناقة) فى رواية الكشميهنى ناقتة ، وسيأتى الكلام عليه

٤ - باب فضل الحج المبرور

١٥١٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « سئل النبي ﷺ : أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : جهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور »

١٥٢٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك **حدثنا** خالد أخبرنا حبيب بن أبى عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، وأسكن أفضل الجهاد حج مبرور »

[الحديث رقم ١٥٢٠ - أطرافه في : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦]

١٥٢١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

[الحديث رقم ١٥٢١ طرفاه في : ١٨١٩ ، ١٨٢٠]

قَوْلُهُ (باب فضل الحج المبرور) قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذي لا يخاطه شيء من الإثم ، ورجحه النووي ، وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى ، وهي أنه الحج الذي وقبت أحكامه ووقع موقعها لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم . وقد تقدم في ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول في « باب من قال إن الإيمان هو العمل » من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيرا بما كان عرف أنه مبرور . ولأحمد والحاكم من حديث جابر « قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، وفي إسناده ضعف ، فلو ثبت لكان هو المتمم دون غيره . الحديث الثاني : قَوْلُهُ (حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشى بالتمحيضية والشين المدهمة بصري وليس أخا لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي . قَوْلُهُ (نرى الجهاد أفضل العمل) وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ « فأنى لا أرى عملا فى القرآن أفضل من الجهاد » . قَوْلُهُ (لكن أفضل الجهاد) يختلف فى ضبط « لكن » فلاكثر بضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى .. وفى رواية الحموى لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهادا لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام فى أواخر كتاب الحج فى « باب حج النساء » ، إن شاء الله تعالى . واحتجاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث : قَوْلُهُ (سمعت أبا حازم) هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبي هريرة ، وسيار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمة وتشديد التحيضية . قَوْلُهُ (من حج لله) فى رواية منصور عن أبي حازم الآتية قبيل جزاء الصيد « من حج هذا البيت ، ولمسلم من طريق جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ « من حج أو اعتمر ، لكن فى الإسناد الى الأعمش ضعف . قَوْلُهُ (فلم يرفث) الرفث الجماع ، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش فى القول ، وقال الأزهري : الرفث اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء . وقال عياض : هذا من قول الله تعالى (فلا رفث ولا فسوق) والجمهور على أن المراد به فى الآية الجماع انتهى . والذى يظهر أن المراد به فى الحديث ما هو أعم من ذلك ، واليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله فى الصيام « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » . (فائدة) : فاء الرفث مثلثة فى الماضى والمضارع والأفصح الفتح فى الماضى والضم فى المستقبل والله أعلم . قَوْلُهُ (ولم يفسق) أى لم يأت بسبيئة ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع فى الجاهلية ولا فى أشعارهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثر استعماله فى القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطبة إذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقا . قَوْلُهُ (رجع كيوم ولدته أمه) أى بغير ذنب ،

وظاهره غفران الصفات والكبائر والتبعات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري ، قال الطبري : الفاء في قوله « فلم يرفث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجع أي صار ، والجار والمجرور خبر له . ويجوز أن يكون حالا أي صار مشابها لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه . وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة « رجع كهيئته يوم ولدته أمه » . وذكر لنا بعض الناس أن الطبري أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضا فإن الفاحش منها داخل في عموم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا

٥ - باب فرض موافقة الحج والعمرة

١٥٢٢ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير قال « **حدثني** زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في منزله - وله فسطاط وسرادق - فسأله : من أين يجوز أن أعتير ؟ قال : فَرَضَها رسولُ الله ﷺ لأهل نجد قرناً ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة »

قوله (باب فرض موافقة الحج والعمرة) المواقيت جمع ميقات كروايد وميعاد ، ومعنى « فرض » قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يميز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحاً ما سيأتي به قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » ، وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن إسحق وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، وبؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني واجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم ، وقال مالك بكره ، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة الحج أشهر معلومات ، في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » . قوله (**حدثنا** زهير) هو ابن ميمونة الجعفي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبير بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً . قوله (وله فسطاط وسرادق) الفسطاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يزال لما ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضاً مما يغطى به صحن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشئ فهو سرادق ومنه (أحاط بهم سرادقها) . قوله (فسأله) فيه التنفات لأنه قال أولاً إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله ، لكن وقع عند الإسماعيلي « قال فدخلت عليه فسأله » . قوله (فرضها) أي قدرها وعينها ، ويحتمل أن يكون المراد أوجها وبه يتم مراد المصنف ، وبؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب

٦ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة] : ﴿ وَتَزَوَّدُوا ، فَإِنْ خِبَرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾

١٥٢٣ - **حدثنا** يحيى بن بشر **حدثنا** شبابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال : كان أهل اليمن يَحْجُونَ ولا يَتَزَوَّدُونَ ، ويقولون : نحن المتوَكَّلُونَ ، فإذا قدموا مكة سألوا الناس . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِكْرِمَةَ مَرْسَلًا

قوله (باب قول الله تعالى : وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) قال مقاتل بن حيان ، لما نزلت قام رجل فقال : يا رسول الله ما نجد زادًا ، فقال : تزود ما تكف به وجهك عن الناس ، وخير ما تزودتم التقوى ، أخرجه ابن أبي حاتم . **قوله** (حدثنا يحيى بن بشر) بكسر الموحدة وبالمعجمة وهو البلخي ، ولم يخرج للجريري الذي أخرجه له مسلم وهو من طبقته ، وجعلهما ابن طاهر وأبو علي الجبائي رجلًا واحدًا والصواب التفرقة . **قوله** (كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس ، يقولون نخرج بيت الله أفلا يطعمنا . **قوله** (فإذا قدموا المدينة) في رواية الكشميهني : مكة ، وهو أصوب ، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله الخرمي عن شبابة . **قوله** (رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِكْرِمَةَ) يعني لم يذكر فيه ابن عباس ، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلا ، قال ابن أبي حاتم : وهو أصح من رواية ورفاه . قلت : وقد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولا بذكر ابن عباس فيه ، لكن حكى الاسماعيل عن ابن صاعد أن سعيدا حدثهم به في كتاب المناسك موصولا ، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى . والمحفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس ، لكن لم ينفرد شبابة بوصله ، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورفاه موصولا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق ، قال المهبلي : في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى ، ويؤيده أن الله مديح من لم يسأل الناس إلحافًا فإن قوله ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أي تزودوا واتفقوا أذى الناس بسؤالكم لإيائهم والاثم في ذلك ، قال : وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال ولما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء ، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيمه الأسباب كما قال عليه السلام « اعقلها وتوكل »

٧ - باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

١٥٢٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال « إن النبي ﷺ وَفَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّأْمِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَنَّمْ ، مَنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنْهُمْ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أُنْشِئَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »

[الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في : ١٥٢٦ ، ١٦٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٨٤٥]

قوله (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتثديد اللام موضع الاهلال ، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الاحرام ، ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا ، قال ابن

المجوزى : وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف . وقال أبو البقاء العكبرى : هو مصدر بمعنى الإهلاك كالدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج ، وأشار المصنف بالترجمة الى حديث ابن عمر فانه سيأتى بلفظ « مهل » ، وأما حديث الباب فذكره بلفظ « وقت ، أى حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا ، قال ابن الأثير : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال : وقت الشئ بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بقتة إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه ف قيل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين ، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقوله هنا « وقت ، يحتمل أن يريد به التحديد أى حد هذه المواضع للاحرام ، ويحتمل أن يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن بالشرط المعتبر . وقال عياض : وقت أى حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ انتهى . ويؤيده الرواية الماضية بلفظ « فرض » . **قوله** (وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة) أى مدينته عليه الصلاة والسلام . **قوله** (ذا الخليفة) بالمهمله والفاء مصغرا مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل . وقال النووي : بينها وبين المدينة ستة أميال ، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ . وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبها بئر يقال لها بئر على . **قوله** (الجحفة) بضم الجيم وسكون المهمله ، وهى قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة ، وفى قول النووي فى « شرح المذهب » ثلاث مراحل نظر ، وسيأتى فى حديث ابن عمر أنها مبيعة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة ، وسيت الجحفة لان السيل أجحف بها ، قال ابن الكلبي : كان العالقي يسكنون يثرب ، فوقع بينهم وبين بنى عييل - بفتح المهمله وكسرة الموحدة وهم إخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا مبيعة فجاء سيل فاجتحمهم أى استأصلهم فسميت الجحفة . ووقع فى حديث عائشة عند النسائي « ولأهل الشام ومصر الجحفة » والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحى فلا ينزلها أحد إلا حم كما سيأتى فى فضائل المدينة . **قوله** (ولأهل نجد قرن المنازل) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع ، والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الاضافى هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضا بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغطاؤه ، وبالبغ والنورى لحكى الاتفاق على تحطته فى ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسى أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذى يقال له قرن موضعان : أحدهما فى هبوط وهو الذى يقال له قرن المنازل ، والآخر فى صعود وهو الذى يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول . وفى « أخبار مكة » للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره فى حديث عائشة فى إتيان النبي ﷺ الطائف يدعوهم الى الإسلام وردم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق فى السيرة النبوية . ووقع فى مرسل عطاء عند الشافعى « ولأهل نجد قرن ، ولئن سلك نجدا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل » . ووقع فى عبارة

القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا « ولاهل نجد البين ونجد الحجاز قرن ، وهذا لا يوجد في شيء . من طرق حديث ابن عباس ، وانما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد فان لأهل البين إذا قصدوا مكة طريقين : أحدهما طريق أهل الجبال وهم يصلون الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والآخرى طريق أهل تهامة فيمرون ببيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركون فيه إلا من أتى عليه من غيرهم . قوله (ولاهل البين يلم) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها ، وحكى ابن السيد فيه يرمم براءين بدل اللامين . (تنبيه) : أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة . ميقات أهل المدينة ، فقيل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أى عن له ميقات معين . قوله (هن لم) أى المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة . ووقع في رواية أخرى كما يأتي في « باب دخول مكة بغير إحرام ، بلفظ « هن لمن ، أى المواقيت للجماعات المذكورة أو لاهلن على حذف المضاف والأول هو الأصل ، ووقع في « باب مهل أهل البين ، بلفظ « هن لاهلن ، كما شرحت . وقوله « هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة ، وقوله « ولمن أتى عليهن ، أى على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، ويدخل في ذلك من دخل بلاد ذات ميقات ومن لم يدخل ، فالذى لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين ، والذي يدخل فيه خلاف كالشامى إذا أراد الحج فدخل المدينة فيقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التى هى ميقاته الأصل ، فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وأطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شرحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة فلعلة أراد في مذهب الشافعى وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامى مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام الى ميقاته الأصل وهو الجحفة جاز له ذلك وان كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، قال ابن دقيق العيد : قوله « ولاهل الشام الجحفة ، يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولمن أتى عليهن من غير أهلن ، يشمل الشامى اذا مر بذى الحليفة وغيره ، فهنا عموم ان قد تعارض انتهى ملخصا . وبحصل الانفكاك عنه بأن قوله « هن لمن ، مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فر على ميقاتهم ، ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم ، ويترجح بهذا قول الجمهور ويتنقى التعارض . قوله (من أراد الحج والعمرة) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وسيأتى في ترجمة مفردة . قوله (ومن كان دون ذلك) أى بين الميقات ومكة . قوله (فمن حيث أنشأ) أى فيقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال : ميقات هؤلاء نفس مكة ، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أى الى جهة مكة كما تقدم ، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك لجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تعهد له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميقات لقوله « فمن حيث أنشأ » . قوله (حتى أهل مكة) يجوز فيه الرفع والكسر . قوله (من مكة) أى لا يحتاجون الى الخروج الى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاق الذى بين الميقات ومكة فانه يحرم من مكانه ولا يحتاج الى الرجوع الى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في

أفضل الأماكن التي يحرم منها كسيأتي في ترجمة مفردة . وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كسيأتي بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإحلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما عمله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فعمله فيهما مختلف ، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافدا عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة لحصل المقصود بذلك أيضا . واختلف فيمن جاوز الميقات مريدا للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأثم ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فلترك الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتي بلفظ « يهل » وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل » ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة » . وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليا ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحمد لا يسقط بشئ . (تنبيه) الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز

٨ - باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة

١٥٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله « وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلملم »

قوله (باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذى الحليفة) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك ، وأيضا فلم ينقل عن أحد من حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذى الحليفة ، ولولا تعين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجرا ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله . قوله (قال عبد الله) هو ابن عمر . قوله (وبلغني الخ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه ، وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم ألقه هذه من النبي ﷺ » وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي

٩ - باب مهل أهل الشام

١٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

« وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلْسَمَ ، فَهَنَ لَهْنٌ وَلَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنَّ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَلِكَ حَقُّ أَهْلِ مَكَّةَ يُهَيِّلُونَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل أهل الشام) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحماد المذكور في الاسناد هو ابن زيد

١٠ - باب مهل أهل نجد

١٥٢٧ - **حَدَّثَنَا** عَلَى بْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حِفْظَانُهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « وَقَتَ النَّبِيُّ ﷺ »

١٥٢٨ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْبِطَةُ وَهْيَ الْجَنْفَةُ ، وَأَهْلُ نَجْدِ قَرْنٍ » قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْهُ - : وَمُهَلُّ أَهْلِ الْبَيْنِ يَلْسَمُ »

قوله (باب مهل أهل نجد) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعلى شيخه في الاسناد الأول هو ابن المديني ، وأحد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً

١١ - باب مهل من كان دون المواقيت

١٥٢٩ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلْسَمَ ، وَلَأَهْلُ نَجْدِ قَرْنًا ، فَهَنَ لَهْنٌ وَلَنَ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنَّ مِنْ أَهْلِهِ ، حَقُّ إِنْ أَهْلَ مَكَّةَ يُهَيِّلُونَ مِنْهَا »

قوله (باب مهل من كان دون المواقيت) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحماد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار

١٢ - باب مهل أهل البين

١٥٣٠ - **حَدَّثَنَا** مُتَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلُ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْنِ يَلْسَمَ ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِكُلِّ آتَى أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ

حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»

قوله (باب مهل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه . (تكميل) : حكى الأثر عن أحمد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت ؟ فقال : عام حج انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ «ان رجلا قام في المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهمل ؟»

١٣ - باب ذات عرق لأهل العراق

١٥٣١ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن نمير **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ **حد** لأهل نجد قرنا وهو جواز عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرنا شق علينا . قال : فانظروا **حد**وها من طريقكم . ف**حد** لهم ذات عرق »

قوله (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف ، سمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سبخة تبتت الطرفاء ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان وأربعون ميلا وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة . **قوله** (لما فتح هذان المصران) كذا للاكثر بضم «فتح» ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية الكشميني «لما فتح هذين المصرين» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في «المستخرج» وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع «فتح» و«أتوا» ، وهو على إعمال الثاني واسناد الأول إلى ضمير عمر ، ووقع عند الاسماعيليين من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه **حد** لاهل العراق ذات عرق ، والمصران ثلثية مصر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من تمصير المسلمين . **قوله** (وهو جواز) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أي ميل ، والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جائز . **قوله** (فانظروا **حد**وها) أي اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتا ، وظاهره أن عمر **حد** لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال «لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئا فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق» وروى أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه «قال ابن عمر فآمر الناس ذات عرق على قرن» وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت «قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق ، وسيأتي في الاعتصام من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «لم يكن عراق يومئذ» ، ووقع في «غرائب مالك» للدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال «وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرنا» قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكاً سمع من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والاسناد إليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جدا ، وحديث الباب يرد . وروى الشافعي من طريق طاوس قال «لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق» ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق . وقال في «الام» : لم يثبت عن النبي ﷺ أنه **حد** ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس

منصوصا ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » ، والنووي في « شرح مسلم » ، وكذا وقع في « المدونة » ، لما لك ، وصحح الحنفية والحنابلة وجهور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » ، والنووي في « شرح المذهب » ، أنه منصوص ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ ، فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ « فقال سمعت أحسبه يريد النبي ﷺ » ، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وهذا يدل على أن الحديث أصلا ، فلعل من قال إنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثا ثابتا انتهى . لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعلاه بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر : هي غفلة ، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى . وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ « أن رجلا قال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ، ؟ فأجابه . وكل جهة غيبها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لاهل المشرق العتيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعتيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العتيق ميقات لبس العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لاهل البصرة ، وقع ذلك في حديث لأنس عند الطبراني وإسناده ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولا في موضع العتيق الآن ثم حوالت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعتيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العتيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطا . وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخصيف الجزري ، قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوصة ، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم فيمن لبس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت الخمسة ، ولا شك أنها محيطة بالحرم ، فذو الحليفة شامية ويلزم يمانية فهي مقابله وإن كانت إحداها أقرب إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجنينة غربية فهي مقابله وإن كانت إحداها كذلك ، وذات عرق تحاذي قرنا ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتا من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذي ميقاتا هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافا ، والفرض أن هذه الصورة لا تتحقق لما قلناه إلا أن يكون قائلة فرضه فيمن لم يطلع على المحاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووي في « شرح المذهب » ، أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتبارا بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق ، وتعقب بأن عمر إنما أحدها

لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هي حيث يحمل المحاذاة ، فعمل القائل بالمرحلتين أخذ بالأقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من هن يمين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقدر اليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم . ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصري مثلاً يمر ببدر وهي تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة والله أعلم . (تنبيه) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق ماؤه في غورى تهامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتي بيانه

١٤ - باب * ١٥٣٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بَذَى الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ »**

قوله (باب) كذا في الاصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله ، ومناسبتها لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة » وحكى الفطابغ أنه في بعض النسخ قال : وسقط في نسخة سماعنا لفظ « باب » وفي شرح ابن بطلان الصلاة بذى الحليفة ، قوله (أناخ) بالنون والحاء المعجمة أى أبرك بعيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التي بذى الحليفة . وقوله « فصلّى بها » يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفريضة ، وسيأتي من حديث أنس « أنه ﷺ صلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم إن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة بطن الوادي وبات حتى أصبح » ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهاباً وإياباً والله أعلم

١٥ - باب **خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ**

١٥٣٣ - **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ بُصِّلَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذَى الْحُلَيْفَةِ بَطْنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبَحَ »**

قوله (باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المرس بفتح الراء المثقلة وبالمهملةين وهو مكان معروف أيضاً ، وكل من الشجرة والمرس على ستة أميال من المدينة لكن المرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك . قال ابن بطلان : كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطاً ، وقد قال

مضمهم : ان نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما كان اتفاقا حكاه اسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعقبه ، الصحيح أنه كان قصدا لثلا يدخل المدينة ليلا ، ويدل عليه قوله « وبات حتى يصبح » ، والمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتى في الباب الذى بعده ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد ، وسيألفه هناك أبسط من هذا

١٦ - باب قول النبي ﷺ « العقيق وادى مبارك »

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَبِشْرُ بْنُ بَكْرِ النَّبَسِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ : أَنَا فِي اللَّيْلَةِ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ : عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » [الحديث ١٥٣٤ - طرأه في : ٢٢٣٧ ، ١٢٤٣]

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى وَهُوَ فِي مُعَرَّسٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِيْطُنِ الْوَادِي قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِيْطُحَاءَ مَبَارَكَةٍ . وَقَدْ أَنْخَبْنَا بِسَالِمٍ يَتَوَخَّى بِالْمُنَاحِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُبْنِخُ يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِيْطُنِ الْوَادِي ، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ »

قوله (باب قول النبي ﷺ العقيق وادى مبارك) أورد فيه حديث عمر في ذلك ، وليس هو من قول النبي ﷺ ، وإنما حكاه عن الآتي الذي أتاه . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا « تخيموا بالعقيق فانه مبارك » ، فكأنه أشار الى هذا . وقوله « تخيموا » بالخاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزى في « الموضوعات » عن حمزة الاصماني أنه ذكر في « كتاب التصحيف » أن الرواية بالتحتانية تصحيف وأن الصواب بالمشاة الفوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع في حديث عمر تحتوا بالعقيق فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة . قوله (آت من ربى) هو جبريل . قوله (فقال صل في هذا الوادى المبارك) يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أن تسبعا لما رجع من المدينة انحدروا في مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق . قوله (وقل عمره في حجة) برفع عمره الأكثر وبنصبها لأن ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلناها عمرة ، وهذا دال على أنه ﷺ كان قارنا ، وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أى ان عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجوز لها طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه ﷺ لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة في الحج » ، قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت الح » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة في حجة » بالتسكير يستدعى

الوحدة وهو إشارة الى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما يأتي في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » ، بوار العطف وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب . وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع اليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم ، وليستدرك حاجته من نسبا مثلاً فيرجع اليها من قريب . **قوله** في حديث ابن عمر (انه أرى) بضم الهمزة أى في المنام ، وفي رواية كريمة « روى » بتقديم الراء أى رآه غيره . **قوله** (وهو معرس) في رواية السكشمي « في معرس » ، بالتثوين ، وقوله « بطن الوادى » ، تبين من حديث ابن عمر الذى قبله أنه وادى العقيق . **قوله** (وقد أناخ بنا سالم) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ؛ وقوله « يتوخى » ، بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » بضم الميم المبرك . **قوله** (وهو أسفل) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذى كان هناك في ذلك الزمان . وقوله « بينه » ، أى بين المعرس ، وفي رواية الحوى « بينهم » ، أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادى وبين الطريق ، وعند أبي ذر « وسطاً من ذلك » ، بالنصب

١٧ - باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

١٥٣٦ - قال أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاة أن صفوان بن يعلى أخبره « أن يعلى قال لعمر رضى الله عنه : أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي ﷺ بالجعرانة - ومعه نفر من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بممرة وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضى الله عنه الى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظلل به - فادخل رأسه ، فاذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يفيض ، ثم سري عنه فقال : أين الذى سأل عن العمرة ؟ فأتى برجل فقال : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك . » قلت (عطاة) : أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم .

[الحديث ١٥٣٦ - أطرافه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥]

قوله (باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران . **قوله** (قال أبو عاصم) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الاسماعيل فقال : ذكره عن أبي عاصم بلا خبر ، وأبو نعم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم ، وعمر هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى ، ولم يقع في المتن ذكر الخلق وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » . **قوله** (أن يعلى) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذى روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر » ، ولم يقل ان يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فان يكن صفوان حضر مراجعتهما وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتي في أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » ، فذكر الحديث . **قوله** (جاءه رجل) سيأتي بعد أبواب

بلفظ « جاء أعرابي » ، ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن قتيحون في « الذيل » ، عن « تفسير الطراطوشي » ، أن اسمه عطاء ابن منية ، قال ابن قتيحون : أن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحدا ، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب « الشفاء » ، للقاضي عياض عنه قال « أتيت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس حط حط وغشيتني بقضيب بيده في بطني فأوجعني ، الحديث » ، فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فإنه صاحب ابن وهب انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانيا ففى الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أتيت النبي ﷺ » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك ، بل أن ثبت فهو آخر وافق اسمه اسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذى في « الشفاء » ، سواد بن عمرو وقيل سواده بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبغوى في « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوى من طريق أبي حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فأغسله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فإن راوى هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفى ، وهى قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوى في موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحى حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبى رباح أن رجلا يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن يزعها ، قال قتادة قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد . قوله (قد أظلم به) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كالأظلمة . ووقع عند الطبرانى فى الأوسط وابن أبى حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حينئذ قوله تعالى ﴿ واتموا الحج والعمرة لله ﴾ ويستفاد منه أن المأمور به وهو الاتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع فى العمرة . قوله (يغط) بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى ينفخ ، والنفطيط صوت النفس المتردد من التأم أو المغنى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه فى تلك الحال أنه كان يحب لو رآه فى حالة نزول الوحى كما سيأتى فى أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبي ﷺ . قوله (سرى) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئا بعد شئ . قوله (اغسل الطيب الذى بك) هو أعم من أن يكون بثوبه أو بيده ، وسيأتى البحث فيه . قوله (واصنع فى عمرتك ما تصنع فى حجتك) فى رواية الكشميهنى « كما تصنع » ، وسيأتى فى أبواب العمرة بلفظ « كفى تأمرنى أن أصنع فى عمرتى » ، وسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء « وما كنت صانعا فى حجك فأصنع فى عمرتك » ، وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربي : كأنهم كانوا فى الجاهلية يظلمون الثياب ويحتبون الطيب فى الأحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون فى ذلك فى العمرة فأخبره النبي ﷺ أن مجراهما واحد . وقال ابن المنير فى الحاشية : قوله « واصنع » ، معناه اترك لأن المراد بيان ما يحتنبه المحرم ، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهى أن الترك فعل . قال : وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففقه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن فى الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف

وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق ، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الغدية . كذا قال ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال : ما كنت صانعا في حجك ؟ قال أنزع عنى هذه الثياب وأغسل عنى هذا الخلق . فقال : ما كنت صانعا في حجك فاصنعه في عمرتك ، قوله (فقلت لعطاء) القائل هو ابن جريج ، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات ، من لفظ النبي ﷺ ، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه ﷺ أعاد لفظة د اغسله ، مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لتفهم عنه نية عليه عياض ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة ، وإنما فيه أن الرجل كان متضمنها . وقوله له د اغسل الطيب الذي بك ، يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعها كفاية من جهة الاحرام اهـ . والجواب أن البخاري على عادته يشير الى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وسيأتى في محرمات الاحرام من وجه آخر بلفظ د عليه قميص فيه أثر صفرة ، والخلق في العادة إنما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ د رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلق ، ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله ، وقال سعيد بن منصور د حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ، أن رجلا قال : يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتى هذه وعلى جبتي ردغ من خلق ، الحديث وفيه د فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران ، واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث ، وهي في سنة ثمان بلا خلاف . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامها كما سيأتى في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران . وقد ثبت النهي عن نزع الرجل مطلقا محرما وغير محرم ، وفي حديث ابن عمر الآتي قريبا د ولا يلبس - أى المحرم - من الثياب شيئا منه زعفران ، وفي حديث ابن عباس الآتي أيضا د ولم ينه إلا عن الثياب المزعفرة ، وسيأتى مزيد في ذلك في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه المخيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ د اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه ، وعلى أن المفتي والمحاكم إذا لم يعرف الحكم بمسك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن مما يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في الأوسط ، أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وعلى أن النبي ﷺ لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي

١٨ - باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ، ويترجل ويدهن

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَشْمُ الحَرَمُ الرِّيحَانَ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرْآةِ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ
وقال عطاء: يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَمِيانَ. وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرمٌ وقد حَزَمَ على بطنه بثوبٍ
ولم ترَ عائشةُ بالتَّبَانِ بِأَسَا لِلَّذِينَ يَرَحْلُونَ هَوْدَجَهَا

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ
اللهُ عَنْهُمَا يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ، فَذَكَرْتُهُ لِأَبِرَاهِيمَ قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ:

١٥٣٨ - حَدَّثَنِي الْأَسُودُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ
رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ»

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ
عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ «كَنتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ
بِالْبَيْتِ»

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في: ١٧٥٤، ٥٩٢٢، ٥٩٢٨، ٥٩٣٠]

قوله (باب الطيب عند الاحرام ، وما يلبس اذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين
أن الامر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة الى الثياب ، لان الحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران كما
سيأتى في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدماته على البدن ، وأضاف الى التطيب المقتصر عليه في حديث
الباب التزجل والادهان للجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ،
كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار الى ما سيأتى بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس
قال : انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ، الحديث ، وقوله : ترجل ، أى سرح شعره ، وكأنه يؤخفه
من قوله في حديث عائشة : طيبته في مفرقه ، لان فيه نوع ترجيل ، وسيأتى من وجه آخر زيادة : وفي أصول
شعره . . قوله (وقال ابن عباس الخ) أما شم الريحان فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الريحان ، وروينا في المعجم الأوسط ، مثله عن عثمان ،
وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلفه ، واختلف في الريحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعي :
يحرم ، وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا .
وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه : عن هشام بن حسان عن عكرمة
عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به ،
ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا أبو خالد الأحمر وعباد بن العوام
عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل ، وقال أيضا : حدثنا أبو الاحوص
عن أبي إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : اذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن ، ووقع

في الاصل « يتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، وهما بالجر في روايتنا وصح عليه ابن مالك عطفاً على ما الموصولة فانها مجرورة بالباء ووقع في غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذي يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله ان تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أخرجه ابن أبي شيبة . (تنبيه) قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى ضمها . قوله (وقال عطاء يتختم ويلبس الهميان) هو بكسر الهاء معرب ، يشبه تكة السراويل يحصل فيها النفقة ويشد في الوسط . وقد روى الدارقطني من طريق الثوري عن ابن إسحق عن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للحرم . وأخرج أيضاً من طريق شريك عن أبي إسحق عن عطاء . وربما ذكره عن سعيد بن جبيرة . عن ابن عباس قال : لا بأس بالهميان والخاتم للحرم والاول أصح . وأخرجه الطبراني وابن عدى في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وإسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فقهاء الأمصار ، وأجازوا عقده اذا لم يمكن لإدخال بعضه في بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازه . ومنع إسحق عقده وقيل إنه تفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالهميان للحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لفا . وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبيرة خاتماً وهو محرم وعلى عطاء . قوله (وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على بطنه ثوب) وصله الشافعي من طريق طاوس قال : رأيت ابن عمر يسمى وقد حزم على بطنه ثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعقد عليك شيئاً وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالمهميان ولم يشده فوق المئزر وإلا فالك يرى على من فعل ذلك الفدية . قوله (ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها) وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأساً : قال أبو عبد الله يعني الذين الخ . التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجم معروف ، ويرحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلاً اذا شددت على ظهره الرحل ، قال الأعشى : « رحلت أميمة غدوة أجمالها » ، وسيأتي في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر : « اذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها . وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حججت ومعهما غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم ان يتخذوا التبايين فيلبسونها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصراً بلفظ « يشدون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لانهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكان هذا رأى رأته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للحرم . قوله (سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز ، والاسناد الى ابن عمر كوفيون وكذا الى عائشة . قوله (يدهن بالزيت) أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطيباً ، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعاً ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال « لأن أظلي بقطران أحب الى من أن أظليب ثم أصبح محرماً » وفيه انكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فانه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عائشة تنكر عليه

ذلك . وقد روى سعيد بن منصور عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : لا بأس بأن يمس الطيب عند الاحرام ، قال فدعوت رجلا وأنا جالس بجانب ابن عمر فأرسلته اليها وقد علت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسولى فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدا لك . قال فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة ، فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . قوله (فذكرته لإبراهيم) هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي . قوله (فقال ما تصنع بقوله) يشير الى ما بينته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع فى التوازل الى السنن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المنع . قوله (كأنى أنظر) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة اليه . قوله (ويبص) بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البريق ، وقد تقدم فى الفصل قول الاسماعيلي : لمن الوبص زيادة على البريق ، وإن المراد به التلاؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط .

قوله (فى مفارق) جمع مفروق وهو المكان الذى يفرق فيه الشعر فى وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميما لجوانب الرأس التى يفرق فيها الشعر . قوله (لإحرامه) أى لأجل إحرامه ، وللنساء حين أراد أن يحرم ، ولمسلم نحوه كما سيأتى قريبا . قوله (ولحله) أى بعد أن يرى ويحلق . واستدل بقولها : كنت أطيب ، على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرحنا فى رواية عروة عنها بأن ذلك كان فى حجة الوداع كما سيأتى فى كتاب اللباس ، كذا استدلى به النووي فى شرح مسلم ، وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووي فى موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكرارا ولا استمرارا ، وكذا قال الفخر فى المحصول ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استدلنا من قولهم : كان حاتم يقرى الضيف ، أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهورا ، وقد تقع قرينة تدل على عدمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة فى إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبحارى من طريق سفيان ابن شيبنة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ : طيب رسول الله ﷺ ، وسائر الطرق ليس فيها صيغة : كان ، والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الاحرام ، وجواز استدামته بعد الاحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه فى الإحرام وهو قول الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لا فدية ، وفى رواية عنه يجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمر : منها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب لقوله فى رواية ابن المنذر المتقدمة فى الفصل : ثم طاف بفسائه ثم أصبح محرما ، فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله فى الرواية الماضية أيضا : ثم أصبح محرما ينضح طيبا ، فهو ظاهر فى أن ينضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان فى حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ، ويرده قوله فى رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن مسلم : كان

إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك ، وللنساء وابن حبان ، رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم ، وقال بعضهم : إن الوييص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقى أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيبا . وقال بعضهم : بقي أثره لا عينه ، قال ابن العربي : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبي شيبه من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت : كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنغرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا . فهذا صريح في بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيبا لا رائحة له تمسكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، بطيب لا يشبه طيبكم ، قال بعض رواة : يعني لا بقاء له أخرجه النسائي . ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم ، بطيب فيه مسك ، وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم ، وكان أنظر إلى وييص المسك ، وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، بأطيب ما أجد . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة ، بالغايلة الجيدة ، وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه ، لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه ﷺ قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي التكاح فهي الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في التكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال : حجب إلى النساء والطيب ، أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المهلب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد ابن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت : طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم ، وبقولها : طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين ، أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتي من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : وأشارت بيديها ، واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسا من أهل العلم - منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فهو لأهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه . قوله (ولحله قبل أن يطوف بالبيت) أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتي في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : قبل أن يفيض ، وللنسائي من هذا الوجه : وحين يريد أن يزور البيت ، ولمسلم نحوه من طريق حمزة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة : ولحله بعد ما يرى جرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت ، واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي جرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحللين فمن قال إن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك

من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حلق ثم طاف ، فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتصر على الطواف في قولها « قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المذهب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس بنسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد الإحرام ، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياساً على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حلف . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي لا راحة له بما فيه كفاية

١٩ - باب من أهل ملبداً

١٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مَلْبِدًا »

[الحديث ١٥٤٠ - أطرافه في : ١٥٤٩ ، ٥٩١٤ ، ٥٩١٥]

قوله (باب من أهل ملبدا) أى أحرم وقد لبّد شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجتمع شعره لئلا يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق للترجمة ، وقوله « سمعته يهل ملبدا ، أى سمعته يهل في حال كونه ملبدا ، ولأبى داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبّد رأسه بالعلس ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملة ، ويحتمل أنه بكسر المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يفصل به الرأس من خطمى أو غيره ، قلت : ضبطناه في روايتنا في سنن أبى داود بالمهملتين

٢٠ - باب الإهلال عند مسجد ذى الحليفة

١٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ « مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ » يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ

قوله (باب الإهلال عند مسجد ذى الحليفة) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه في ذلك من وجهين ، وساقه بلفظ مالك . وأما لفظ سفیان فأخرجه الحميدى في مسنده بلفظ « هذه البيداء التى تكذبون فيها على رسول الله ﷺ ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ » وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء التى تكذبون فيها الخ ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره ، وسيأتى للمصنف بعد أبواب ترجمة « من أهل حين استوت به راحلته » وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة ، وكان ابن عمر يشكر على رواية ابن عباس الآتية بعد بابين بلفظ « ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل » وقد أزال الاشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير ، قلت لابن

عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم لحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فقل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانيا وثالثا ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة ، فعلى هذا فكان لإنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل

(فائدة) : البيداء هذه فوق على ذى الحليفة لمن صعد من الوادي ، قاله أبو عبيد البكري وغيره

٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا التمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نملين فليلبس خفين وليتطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه زعفران أو ورن »

قوله (باب ما لا يلبس المحرم من الثياب) المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمره أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام بمعنى على مذهب الشافعي ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركنه ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحرم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء انتهى . والذي يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تيمرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتي في آخر باب التلبية ، ما يتعلق بشيء من هذا الغرض . قوله (ان رجلاً قال يا رسول الله) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتي في باب ما ينهى من الطيب للمحرم ، ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ، وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما نلبس من الثياب إذا أحرمتنا ، وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام ، وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما . نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان ، وأشار نافع الى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي في أوائل الحج أنه ﷺ يخطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل ، وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة . قوله (ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص الخ) قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام وجوزله لأن ما لا يلبس منحصر لحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجز فغير منحصر فقال :

لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة الى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض في الاحرام المحتاج لبيان ، اذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الايق السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكيم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون ﴾ ، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين ﴿ الآية ﴾ ، فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه الى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهى المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « ما يترك المحرم ، وهى شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ « ان رجلا قال : ما يجتنب المحرم من الثياب ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة في صحيحهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهرى فقال مرة « ما يترك ، ومرة « ما يلبس » ، وأخرجه المصنف فى أواخر الحج من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهرى بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهرى يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، واتجه البحث المتقدم . وطعن بعضهم فى قول من قال من الشراح ان هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كأن يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالتقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والزعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب الفدية . قوله (المحرم) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة فى ذلك . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشترك مع الرجل فى منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله فى آخر حديث الليث الآتى فى آخر الحج « لا تنتقب المرأة ، كما سأتى البحث فيه ، وقوله « لا تلبس » بالرفع على الخبر وهو فى معنى النهى ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر فى هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نهي بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعامة والبرانس على كل ما يغطي الرأس به مخيطا أو غيره ، وبالخفاف على كل ما يسر الرجل انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثانى بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذى جعل له ولو فى بعض البدن فأما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس . وقال الخطاين : ذكر العامة والبرانس معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكتمل يحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يجعله على رأسه كلباس القبع صح ما قال ، وإلا فجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . ومما لا يضر أيضا الانغماس فى الماء فإنه لا يسمى لباسا ، وكذا ستر الرأس باليد . قوله (إلا أحد) قال ابن المنذر فى الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد فى الاثبات خلافا لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذي يظهر لى بالاستقراء أنه لا يستعمل فى الاثبات إلا إن كان يعقبه نفي . قوله (لا يجد نعلين) زاد معمر فى روايته عن الزهرى عن سالم فى هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهى قوله « وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين قليل يلبس الخفين ، واستدل بقوله « فإن لم يجد ، على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين

المقطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صار كالنعلين جاز وإلا متى ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يحز إلا للفائدة ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو ترك بذل المالك له وعجزه عن الثمن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو بيع بغيره لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له . قوله (فليلبس) ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التثقيل وإنما هو للرخصة . قوله (وليقطعهما أسفل من الكعبين) في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم ، حتى يكونا تحت الكعبين ، والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظمان النانثان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين يخرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معقد الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسئلة المحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وهذا يتممب على من نقل عن أبي حنيفة كأن بطلان أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فانه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن - على تقدير صحته عنه - أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين . وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين ، وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي ﷺ لأنه وقت حاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافا للشهور عن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ : ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء : منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : انظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر التميمي بوري أنه قال : حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس برفات . وأجاب الشافعي عن هذا في الأم ، فقال : كلاهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عريت عنه أو شك أو قالها فلم يقبلها عنه بعض رواة انتهى . وسلك بعضهم الترجيع بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفع ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه انتهى . وهو تعليل مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضا فرواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سميد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ، ولا يرغاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء باسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصمعي : إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قال . وهو معروف موصوف بالفقهاء عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد

واقفه لا يجب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحدِيثين ، ولا ينبغي تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والاتصاف بصفة الخاشع ، ولتذكّر بالتجرد القدوم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات . قوله (ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه زعفران أو ورس) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكتة العدول أن الذي يحاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس يفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة ثبت أصغر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « منه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تقع له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظه « ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعفرنة التي تردع الجلود » وأما المنسول فقال الجمهور : إذا ذهبت الرائحة جاز خلافاً لمالك ، واستدل لم يروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث « إلا أن يكون غسلاً » أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحيى هذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدامة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب والآكل لا يعد متطيباً . (تنبيه) : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالاقاف والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل يديه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة . وحكى الماوردي نظيره أن كان كفه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا

٢٢ - باب الرُّكُوبِ والازْتِدَادِ في الْحَجِّ

١٥٤٣ ، ١٥٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب بن جبر **حدثنا** أبي عن يونس الأيلي عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قال : لم يزل النبي ﷺ

يُلْبَى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ،

[الحديث ١٥٤٣ - طريقه في : ١٦٨٦]

[الحديث ١٥٤٤ - طريقه في : ١٦٧٠ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٧]

قوله (باب الركب والارتداف في الحج) أورد فيه حديث ابن عباس في إردافه ﷺ أسامة ثم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » ، والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه ﷺ قصد إردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع

٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

وَلَبِستُ عائشة رضي الله عنها الثياب المصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تَلْمَمَنَّ ولا تَتَبَرَّقَنَّ ولا تَلْبَسَنَّ ثوباً بوزنس ولا زعفران . وقال جابر : لا أرى المصفر طيباً . ولم تر عائشة بأساً بالحلي والثوب الأسود والمورد وأخلف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يُبَدَّل ثيابه

١٥٤٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدَمِي حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « انْطَلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ بَعْدَ مَا تَرَجَّلَ وَأَدَهَنَ وَلَبَسَ لِإِزْلَافِهِ وَرِدَائِهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمْ يَنْتَهِ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ تُنَلَّبَسُ إِلَّا الْمِزْعَفَرَةُ الَّتِي تَرَدُّعُ عَلَى الْجِلْدِ ، فَأَصْبَحَ بَذَى الْحُلَيْفَةِ ، رَكِبَ راحلته حَتَّى اسْتَوَى عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلٌ هُوَ وَأَصْحَابُهُ ، وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ ، وَذَلِكَ لِمَنْسَرَفِ بَيْنَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ، قَدِيمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَمْ يَحْمِلْ مِنْ أَجْلِ بَدَنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا . ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مَكَّةَ عِنْدَ الْحِجُونَ وَهُوَ مُهْلٌ بِالْحِجِّ ، وَلَمْ يَقْرَبِ السَّكْبَةَ بَعْدَ طَوَافِهِ بِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَهْطَوْفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ يَقْصُرُوا مِنْ رُءُوسِهِمْ ثُمَّ يُحْلُوا ، وَذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَسْكُنْ مَعَهُ بَدَنَةً قَلَّدَهَا ، وَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ اسْرَأَتْهُ فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ وَالطَّيِّبُ وَالثِّيَابُ »

[الحديث ١٥٤٥ - طريقه في : ١٦٧٥ ، ١٧٣١]

قوله (باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث إن تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب ، وهذه لما يلبس من أنواعها . والأزر بضم الهمزة والزاي جمع إزار . قوله (ولبست عائشة الثياب المصفرة وهي محرمة) وإسناده صحيح . وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة « أن عائشة كانت تلبس الثياب المصفرة والموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة » وأجاز الجمهور لبس المصفر للحرم . وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه الفدية ، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصبغة ، وتعبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لئلا يقتدى به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر ، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك . قوله (وقالت)

أى عائشة (لا تلثم) بمثناة واحدة وتشديد المثناة وهو على حذف إحدى التامين ، وفي رواية أبى ذر تلثم بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها أى لا تغطى شفتها بثوب ، وقد وصله البيهقي ، وسقط من رواية الجوى من الأصل ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : تبدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها ، وفي مصنف ابن أبى شيبة ، عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا : لا تلبس المحرمة القفازين والسرراويل ولا تبرقع ولا تلثم ، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوبا ينفض عليها ورسيا أوزعفرانا ، وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة . قوله (وقال جابر) أى ابن عبد الله الصحابي . قوله (لا أرى المعصفر طيبا) أى تطيبا ، وصله الشافعي ومسند بلفظ : لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصفر طيبا ، وقد تقدم الخلاف في ذلك . قوله (ولم تر عائشة بأسا بالحلى والثوب الاسود والمرد والحف للبرأة) وصله البيهقي من طريق ابن باباه المسكي : أن امرأة سألت عائشة : ما تلبس المرأة في إحرامها ؟ قالت عائشة : تلبس من خزمها وبزها وأصباغها وحليها ، وأما المورّد والمراد ما صبغ على لون الورد فسيأتى موصولا في باب طواف النساء ، في آخر حديث عطاء عن عائشة ، وأما الحف فوصله ابن أبى شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ، ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبى بكر ، تعني جدتها قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدلا كما جاء عن عائشة قالت : كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه ، انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف . قوله (وقال إبراهيم) أى النخعي . قوله (لا بأس أن تبدل ثيابه) وصله سعيد بن منصور وابن أبى شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما يونس فعن الحسن قالوا : يغير المحرم ثيابه ما شاء ، لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبى شيبة : أنهم لم يروا بأسا أن تبدل المحرم ثيابه ، قال سعيد : وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة . قوله (حدثنا فضيل) هو بالتصغير . قوله (ترجل) أى سرح شعره . قوله (وادهن) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته . وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدمت الإشارة الى الخلاف في ذلك قبل بابواب . قوله (التي تردع) بالمهمل أى تلتطخ يقال ردع إذا التلطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لوق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض اذا كثرت منافع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين انتهى ، ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجلد قال ابن الجوزي : الصواب حذف د على ، كذا قال ، وإثباتها موجه أيضا كما تقدم . قوله (فأصبح بذى الخليفة) أى وصل إليها نهارا ثم بات بها كما سيأتى صريحا في الباب الذي بعده من حديث أنس . قوله (حتى استوى على البيداء أهل) تقدم نقل الخلاف

في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه . قوله (وذلك لخمس بقين من ذى القعدة) أخرجه مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب « حجة الوداع » له على أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف ، وظاهر قول ابن عباس و«لخمس» يقتضي أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عد يوم الخروج ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعا كما سيأتي قريبا من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة فتعين أنه يوم الخميس . وتعقبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده ويكون ذو القعدة تسعا وعشرين يوما انتهى . ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في « الاكلیل » أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لثلاث يكون الشهر ناقصا فلا يصح الكلام فيقول مثلا لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة المجيز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذى الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي . قوله (والطيب والثياب) أى كذلك ، وقوله « الحجون » بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسيأتي بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفردا في الأبواب

٢٤ - باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٤٦ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا ابن جريج حدثنا محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ بالمدينة أربعا ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحته واستوت به أهل »

١٥٤٧ - حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعا ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبُه بات بها حتى أصبح »

قوله (باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل الى مهماته التي ينساها مثلا ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج ، وإنما هو من جهة الرفق ليلحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى يفصل عنه . قوله (قاله ابن عمر) يشير الى حديثه المتقدم في « باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة » . قوله (حدثني ابن المنكدر) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وخالفهم عيسى بن يونس فقال « عن ابن جريج عن الزهري عن أنس » ، وهي رواية شاذة . قوله (وبذى الحليفة ركعتين) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجا عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر لا المنتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء

إلهاله ﷺ قريبا . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقة . قوله (وأحسبه) الشك فيه من أبي قلابه ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد بابين من طريق أخرى عن أبواب بأنهم من هذا السياق

٢٥ - باب رفع الصوت بالإهلال

١٥٤٨ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْبٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قال « **صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظَّهْرَ أَرْبَعًا وَالْمَصْرَ بَدَى الْخَلِيفَةُ رَكْعَتَيْنِ ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا** »

قوله (باب رفع الصوت بالإهلال) قال الطبري : الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به ، وأما أهل القوم الإهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب . قوله (وسمعتهم يصرخون بهما جميعا) أى بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القرآن ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أى بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى « يقول لييك بحجة وعمرة معا ، وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في « باب التمتع والقران ، وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في « الموطأ ، وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا « جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال « كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين ، وأخرج أيضا بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تسمع أصواتهم ، واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئا . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جعل للحاج والمعتبر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى

٢٦ - باب التلبية

١٥٤٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ** تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : **لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَاللَّكَّ ، لَا شَرِيكَ لَكَ** »

١٥٥٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَارَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت « **إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي : أَلَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، أَلَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ** » . تابعه أبو معاوية عن الأعمش

وقال شعبه : أخبرنا سليمان سمعت خيثة عن أبي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها

قوله (باب التلبية) هي مصدر لبي أى قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمرًا . قوله (لبيك) هو لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألله إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدى وعلى . ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر . وعن الفراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لبا لك فثنى على التأكيد أى إلبابا بعد إلباب ، وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة ، قال ابن الأنبارى : ومثله حنانيك أى تحننا بعد تحنن . وقيل : معنى لبيك اتجأهى وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجها . وقيل : معناه محببى لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أى محبة . وقيل إخلاصى لك من قولهم حب لباب أى خالص . وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام . وقيل قربا منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعا لك . والاول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه فى حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد بهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والارض ، أفلا ترون أن الناس يجيئون من أقصى الارض يلبنون ، ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس وفيه وفأجابوه بالتلبية فى أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ ، قال ابن المنير فى الحاشية : وفى مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . قوله (ان الحمد) روى بكسر الهمزة على الاستثناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب . وقال الخطابى : لمج العامة بالفتح وحكاة الزمخشري عن الشافعى ، قال ابن عبد البر : المعنى عندى واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتعقب بأن التقييد ليس فى الحمد وإنما هو فى التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة ، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبته لك لهذا السبب والاول أعم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعى الوجهين من غير ترجيح رجح النووى الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزمخشري أن الشافعى اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر . قوله (والنعمة لك) المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا والتقدير ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنبارى . وقال ابن المنير فى الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه لجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك . قوله (والملك) بالنصب أيضا على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك

كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر ، كان رسول الله ﷺ إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : لبيك ، الحديث . والمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدا يقول : لبيك اللهم لبيك ، الحديث . وقال في آخره ، لا يزيد على هذه الكلمات ، زاد مسلم من هذا الوجه ، قال ابن عمر : كان عمر يهل بهذا ويزيد لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يدك والرغباء اليك والعمل ، وهذا القدر في رواية مالك أيضا عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فحرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن عخرمة قال : كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرغوبا ومرغوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن ، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية ، غير أن قوما قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ لبيك لله الحق لبيك ، وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا بل عليهم كما عليهم التكبير في الصلاة فكذلك لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلا يقول : لبيك ذا المعارج ؟ فقال : أنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : كان من تلبية النبي ﷺ ، فذكره ففيه دلالة على أنه قد كان يلبى بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول : لبيك غفار الذنوب ، وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج ، حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ ، قال : وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد عليهم شيئا منه ، ولزم تلبيته ، وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال : والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا ، وفي رواية البيهقي : ذا المعارج وذا الفواضل ، وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو ﷺ عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قولي الشافعي ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونحسب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد لحسن . وحكى في المعرفة ، عن الشافعي قال : ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي ﷺ في ذلك انتهى . وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعا ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفا أو أنشأه هو من قبل نفسه

ما ياتي قاله على انفراده حتى لا يمتلظ بالرفوع . وهو شديد بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه « ثم استخير من المسألة والثناء ماشاء » ، أى بعد أن يفرغ من الرفوع كما تقدم ذلك في موضعه . (تكميل) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها الى عشرة : الأول أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء ، وهو قول الشافعى وأحمد . ثانياً واجبة ويجب تركها دم ، حكاه الماوردى عن ابن أبى هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعى نصاً يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبى حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مستنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربى أنه يجب عندهم ترك تبركاتها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثاً واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعاق بالهيج كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في « الجواهر » له ، وحكى صاحب « الهداية » من الحنفية مثله لكن زاد القول الذى يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبهم من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الرأى : إن كبر أو هلل أو سبح ينوى بذلك الإحرام فهو محرم . رابعاً أنها ركن في الإحرام لا يتعد بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثورى وأبى حنيفة وابن حبيب من المالكية والزيبرى من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هى نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء . أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة ، وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركناً . قوله (عن أبى عطية) هو مالك بن عامر وسيأتى الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ، ورجال هذا الاسناد الى عائشة كوفيون إلا شيخ البخارى ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالمداومة . قوله (تابعه أبو معاوية) يعنى تابع سفيان وهو الثورى عن الأعمش وروايته وصالحا مسند في مسنده عنه وكذلك أخرجه الجوزى من طريق عبد الله بن هشام عنه . قوله (وقال شعبة الخ) وصله أبو داود الطيالسى في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه « ثم سمعتها تلبى وليس فيه قوله لا شريك لك » ، وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعا محفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في « العلل » ، رواية الثورى ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفى وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبى عطية له من عائشة . والله أعلم

٢٧ - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

١٥٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ - الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِنِزْلِ الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمَدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ بِحِجٍّ وَحُمْرَةٍ وَأَهْلَ النَّاسُ مَعَهُمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ لَحْوَا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحِجِّ . قَالَ وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ،

وَذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ .
 قَوْلُهُ (بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ) سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسْتَعْمَلِ لَفْظُ التَّحْمِيدِ وَالْمُرَادُ ،
 بِالْإِهْلَالِ هُنَا التَّلْبِيَةُ ، وَقَوْلُهُ دَعَدَ الرُّكُوبَ ، أَيْ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ لَا حَالَ وَضَعِ الرَّجُلِ مِثْلًا فِي الرُّكَابِ ،
 وَهَذَا الْحَكْمُ - وَهُوَ اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ - قُلٌ مِنْ تَعْرِضٍ لَذِكْرِهِ مَعَ ثَبُوتِهِ ، وَقِيلَ أَرَادَ
 الْمُصَنِّفُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكْتَفَى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَتَى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ لَمْ
 يَكْتَفِ بِهِ حَتَّى لِي . ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَحْكَامٍ ، فَتَقَدَّمَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِقَصْرِ الصَّلَاةِ
 وَبِالْأَحْرَامِ وَسِيَاقُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَانِ قَرِيبًا . قَوْلُهُ (ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ) ظَاهِرُهُ أَنَّ إِهْلَالَهُ كَانَ بَعْدَ
 صَلَاةِ الصُّبْحِ ، لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَّى الظَّهْرُ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا
 بِنَاقَتِهِ فَأَشْعَرَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ
 ﷺ صَلَّى الظَّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَلَّاهَا فِي آخِرِ ذِي الْحَلِيفَةِ وَأَوَّلِ الْبَيْدَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (ثُمَّ
 أَهْلَ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ، قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ (حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ)
 بَضَمُ يَوْمٍ لِأَنَّ كَانَ تَامَةً . قَوْلُهُ (وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنَاتِ بَيْدَتَيْهِمَا) وَذَبَحَ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
 هُوَ الْمُصَنِّفُ (قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ) هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَبَعْضُ الْمُهَيْمِ هُنَا
 لَيْسَ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ مَسَدِّ عَنْهُ فِي بَابِ نَحْرِ الْبَدَنِ قَائِمَةً ، بِدُونِ هَذِهِ
 الزِّيَادَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَادِثٌ مِنْهُ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ ،
 وَوَهَيْبٌ أَيْضًا ثَقَّةٌ فَقَدْ جَمَعَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ فَعَرَفَ أَنَّهُ الْمُهَيْمِ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ
 الثَّقَفِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذُبْحِ الْكَبْشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَضَاحِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٢٨ - بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَهْلٌ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً »

قَوْلُهُ (بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً) أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُخْتَصِرًا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ
 قَرِيبًا ، وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ مِنَ الْأَقْرَانِ ، وَقَدْ سَمِعَ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ نَافِعٍ كَثِيرًا وَرَوَى هَذَا عَنْهُ بِوَسْطَةِ ،
 وَهُوَ دَالٌ عَلَى قَلَّةِ تَدْلِيْسِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٢٩ - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

١٥٥٣ - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 إِذَا صَلَّى بِالْعَدَاةِ بِذِي الْحَلِيفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ، ثُمَّ رَكِبَ ، فَذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا ثُمَّ يُكَبِّرُ
 حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَمَ ، ثُمَّ يُمَسِّكُ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَذَا صَلَّى الْعَدَاةَ اغْتَسَلَ وَزَعَمَ أَنَّ

رسول الله فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل

[الحديث ١٥٥٣ - أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤]

١٥٥٤ - **حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع** حدثنا **فليح** عن **نافع** قال « كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج إلى مكة أذهن بذهن ليس له رائحة طيبة ، ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي ، ثم يركب . وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل »

قوله (باب الإهلال مستقبل القبلة) زاد المستمل والغداة بذى الحليفة ، وسيأتي شرحه . **قوله (وقال أبو معمر)** هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيعي ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال : ذكره البخاري بلا رواية . **قوله (إذا صلى بالغداة)** أي صلى الصبح بوقت الغداة ، وللكشميني « إذا صلى الغداة » أي الصبح . **قوله (فرحلت)** بتخفيف الحاء . **قوله (استقبل القبلة قائما)** أي مستويا على ناقته ، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته ، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ « فإذا استوت به راحلته قائمة » وفهم الداودي من قوله « استقبل القبلة قائما » أي في الصلاة فقال : في السياق تقديم وتأخير ، فسكأنه قال : أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائما ، أي فصلى صلاة الإحرام ثم ركب حكاة ابن التين قال : وإن كان ما في الأصل محفوظا فلعله لقرب إهلاله من الصلاة انتهى ، ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب ، وقد رواه ابن ماجه وأبو عوانة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به ناقته قائما أهل » . **قوله (ثم يمسك)** الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية ، وكأنه أراد بالحرم المسجد ، والمراد بالامساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلا ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبى في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال « كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة » ، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر ، قال السكرماني : ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى بمعنى فيوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرمى جرة العقبة ، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن علي « إذا دخل أدنى الحرم » والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك « حتى إذا جاء ذا طوى » فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذي طوى ، والظاهر أيضا أن المراد بالامساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأسا والله أعلم . **قوله (ذا طوى)** بضم الطاء وبفتحة وقيدها الأصلي بكسرهما : واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر ، وهو مقصور منون وقد لا يثنون ، ونقل السكرماني أن في بعض الروايات « حتى إذا حاذى طوى » بحاء مهملة بغير همز وفتح الذال قال : والأول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط . **قوله (وزعم)** هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن علي عن أيوب بلفظ « ويحدث » . **قوله (تابعه إسماعيل)** هو ابن علي . **قوله (عن أيوب في الغسل)** أي وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب « عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علي » ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية »

والباقي مثله ، ولهذه النكبة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصرة على القصة الاولى بزيادة ذكر الدهن الذي ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لئلا يظن من لازم الموجه الى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الاولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج الى رواية فليح للنكبة التي بينتها والله أعلم . وهذا التقرير يندفع اعتراض الاسماعيلي عليه في إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر ، قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المحجب لا يصلح له أن يولى الجباب ظهروه بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن لئلا يمتنع بذلك القمل عن شعره ، ويحتجب ما له رائحة طيبة صيانة للحرام

٣٠ - باب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٥٥ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثني **ابن أبي عدي** عن **ابن عون** عن **مجاهد** قال « **كنا عند ابن عباس** رضي الله عنهما ، فذكروا الدجال أنه قال **مكتوب بين عيني** : كافر . فقال **ابن عباس** : لم أسمع ، ولكنه قال : أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبّي »

[الحديث ١٥٥٥ - طرفاه في : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣]

قوله (باب التلبية إذا انحدر في الوادي) أورد فيه حديث ابن عباس « أما موسى كآني أنظر اليه إذا انحدر الى الوادي يلبّي ، وفيه قصة وسيأتي بهذا الاسناد باتم من هذا السياق في كتاب اللباس . وقوله « أما موسى كآني أنظر اليه ، قال المهلب : هذا وهم من بعض رواه لانه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حي وأنه سيحج ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر « **للهن ابن مريم** بفتح الروحاء . انتهى ، وهو تغليب للنفات بمجرد التوهم ، فسيأتي في اللباس بالاسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوي غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ « كآني أنظر الى موسى هابطاً من الثنية واضعاً لإصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار الى الله بالتلبية ، قاله لما مر بوادي الأزرق ، واستفيد منه تسمية الوادي ، وهو خلف أبح بينه وبين مكة ميل واحد ، وأبح بفتح الهزة والميم وبالجم قرية ذات مزارع هناك ، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس ، أفيقال إن الراوي الآخر غلط فزاد يونس ؟ وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله « كآني أنظر ، على أوجه : الأول هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه **ﷺ** رأى موسى قائماً في قبره يصلي ، قال القرطبي : حُببت اليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلهم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى ﴿ **دعواهم فيها سبحانك اللهم** ﴾ الآية . لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور اليه هي أرواحهم ، فاعلموا مثلت له **ﷺ** في الدنيا كما مثلت له لينة الاسراء ، وأما أجسادهم فهي في القبور ، قال ابن المنير وغيره : يحمل الله لروحه مثالا فيرى في القطة كما يرى في النوم . ثانياً كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كآني » . ثالثاً كأنه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كآني أنظر اليه » . رابعاً كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عند ما تذكر

ذلك ، ورؤيا الانبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندى لما سياتى فى أحاديث الانبياء من التعميم بنحو ذلك فى أحاديث آخر ، وكون ذلك كان فى المنام والذى قبله أيضا ليس ببعيد والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : توهم المهلب الراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل الى الارض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلب بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق فقال : كفى أنظر اليه ، ولهذا استدلل المهلب بحديث أبى هريرة الذى فيه : ليهلن ابن مريم بالحج ، والله أعلم . **قوله** (إذا انحدر) كذا فى الاصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكروا إثبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا واذ هنا لانه وصفه حالة انحدره فيما مضى . وفى الحديث أن التلبية فى بطون الاودية من سنن المسلمين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود . (تنبيه) : لم يصرح أحد من روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي ﷺ قاله الاسماعيلى ، ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي ﷺ ، والله أعلم

٣١ - باب كيف تهل الحائض والنفساء ؟

أهل : تكلم به . واستهلنا وأهلنا الهلال : كلّه من الظهور . واستهل المطر : خرج من السحاب

(وما أهل لغير الله به) وهو من استهلل الصبي

١٥٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « خرجنا مع النبي ﷺ فى حجة الوداع فأهللنا بعمره ، ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حتى يهل منها جميعا . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : انقضى رأسك وامتشطى وأهل بالحج ودعى العمرة ، ففعلت . فلما قضينا الحج أرسانى النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر الى النعم فاعتمرت فقال : هذه مسكن عمرتك . قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا واحدا بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمره فانما طافوا طوافا واحدا »

قوله (باب كيف تهل الحائض والنفساء) أى كيف تحرم . **قوله** (أهل تكلم به الخ) هكذا فى رواية المستمل والكشميهنى . وليس هذا مخالفا لما قدمناه من أن أصل الاهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره . **قوله** (وما أهل لغير الله به وهو من استهلل الصبي) أى انه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للاصنام ، ومنه استهلل المطر والدمع وهو صوت وقع به بالارض ومن لازم ذلك الظهور غالبا . **قوله** (فأهللنا بعمره) قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافا كثيرا . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد بابين فى باب التمتع والقران . **قوله** (فقال انقضى رأسك) هو بالقاف وبالجملة . **قوله** (وامتشطى وأهل بالحج) وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيض بلفظ : وافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت ، وسيأتى بقية الكلام

عليه بعد هذا . **قوله** (ثم طافوا طوافاً آخر) كذا للكشميني والجرجاني ، ولغيرهما طوافاً واحداً ، والاول هو الصواب قاله عياض ، قال الخطابي : استشكل بعض أهل العلم أمره لما بنقض رأسها ثم بالامشاط ، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة ، قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبا أن المعتسر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة الى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لاجل الغسل لتهل بالحج لا سيما إن كانت ملبدة فباحتاج الى نقض الضفر ، وأما الامشاط فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان

٣٢ - باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ

قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٥٧ - **حدثنا** السكتي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر رضي الله عنه « أمر النبي ﷺ علياً رضي الله عنه أن يُقيم على إحرامه ، وذكر قول سُرَاقَةَ »

[الحديث ١٥٥٧ - أطرافه في : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٦٧]

١٥٥٨ - **حدثنا** الحسن بن علي التلألؤ الهذلي حدثنا عبد الصمد حدثنا سليم بن حيّان قال سمعتُ سَروانَ الأصغر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قَدِمَ عليّ رضي الله عنه على النبي ﷺ من اليمن فقال : بما أهلت ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . فقال : لولا أن معي الهذلي لأحلتُ » وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج « قال له النبي ﷺ : بما أهلت يا علي ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . قال : فأهْدِ واشكُتُ حراماً كما أنت »

١٥٥٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سُفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « بَعَثَ النبي ﷺ إلى قوم باليمن ، فحُتُّ وهو بالبطحاء فقال : بما أهلت ؟ قلتُ أهلتُ كإهلال النبي ﷺ . قال : هل معك من هذلي ؟ قلت : لا . فأمرني فطُنتُ بالبيت وبالصفاء والمروة . ثم أمرني فأحلتُ ، فأتيت امرأة من قومي فشعَلتني أو غَسَلَتْ رأسي . فقَدِمَ عمر رضي الله عنه فقال : إن نأخذُ بكتابِ الله فإنه يأمرنا بالتمام ، قال الله [١٩٦ البقرة] : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ . وإن نأخذُ بِسُنَّةِ النبي ﷺ فإنه لم يَمِلْ حتى نَحْرَ الْمَدَنِيِّ »

[الحديث ١٥٥٩ ، أطرافه في : ١٥٦٥ ، ١٧٣٤ ، ١٧٩٥ ، ٤٣٤٦ ، ٤٣٩٧]

قوله (باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ) أي فأقره النبي ﷺ على ذلك لحاجز الإحرام على الإيهام ، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب ، وأما مطابق الإحرام على الإيهام فهو جائز ثم بصرفه المحرم لما شاء لكونه ﷺ لم يَنْهَ عن ذلك وهذا قول الجمهور ، وعن المالكية

لا يصح الإحرام على الإيهام وهو قول الكوفيين ، قال ابن المنير : وكأنه مذهب البخارى لانه أشار بالترجمة الى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن عليا وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان اليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك والله أعلم . وكأنه أخذ الإشارة من تقييده بزمن النبي ﷺ . **قوله** (قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ) يشير الى ما أخرجه موصولا في باب بعث على الى اليمن ، من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثا « قد علمنا على بن أبي طالب من اليمن حاجا فقال له النبي ﷺ بما أهملت فان معنا أهلك ، قال أهملت بما أهل به النبي ﷺ ، الحديث ، وإنما قال له « فان معنا أهلك » لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر . **قوله** (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه عاقان وهو أبو خلف البصري ، وروى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة ، وليس له في البخارى عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذى حسن غريب ، وقال الدارقطنى في « الأفراد » لا أعلم رواه عن سليم ابن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث . **قوله** (قدم على من اليمن) سيأتى في المغازي ذكر سبب بعث على الى اليمن وإن ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة . **قوله** (وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج) يعنى عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا . كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسيأتى معلقا أيضا في المغازي من هذا الوجه مقرونا بطريق مكى بن إبراهيم أيضا هناك أتم ، والمذكور في كل من الموضوعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيته بهذين السنتين معلقا وموصولا في كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله في طريق مكى « وذكر قول سراقه ، أى سؤاله « أعمرتنا لعامنا هذا أو للابد قال بل للابد » وسيأتى موصولا في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر . **قوله** (وأمكت حراما كما أنت) في حديث ابن عمر المشار اليه قال « فأمسك فان معنا هديا » . **قوله** (عن طارق بن شهاب) في رواية أيوب بن عابد الآتية في المغازي عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب » . **قوله** (عن أبي موسى) هو الأشعرى ، وفي رواية أيوب المذكورة « حدثني أبو موسى » . **قوله** (بعثنى النبي ﷺ الى قوى باليمن) سيأتى تحرير وقت ذلك وسببه في كتاب المغازي . **قوله** (وهو بالبطحاء) زاد في رواية شعبة عن قيس الآتية في « باب متى يحل المعتصر » منيخ أى نازل بها وذلك في ابتداء قدومه . **قوله** (بما أهملت) في رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم قال بما أهملت » . **قوله** (قلت أهملت) في رواية شعبة « قلت ليملك باهلال كاهلال النبي ﷺ » ، قال أحسنت . **قوله** (فأمرني فلفظت) في رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفى والمروة » . **قوله** (فأنت امرأة من قوى) في رواية شعبة « امرأة من قيس » ، والمتبادر الى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعرين نسبة لكن في رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بني قيس وظهر لى من ذلك أن المراد بقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعرى وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد . **قوله** (أو غسلت رأسى) كذا فيه بالشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان بلفظ « وغسلت رأسى » ، وبواو العطف . **قوله** (قدم عمر) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخارى اختصره ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضا بعد قوله

« وغسلت رأسي : فكسنت أفتى الناس بذلك في إمامة أبي بكر وإمامة عمر ، فاني اقامت بالموسم إذ جاءني رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك » ، فذكر القصة وفيه « فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك » ؟ فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضا من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه « فكسنت أفتى به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا ، الحديث ، ولمسلم أيضا من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتي بالمتعة ، فقال له رجل وبيدك بيعت قتياك الحديث . وفي هذه الرواية تعيين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله « قد علمت أن النبي ﷺ فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين بمن - أي بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطع رؤوسهم » انتهى ، وكان من رأى عمر عدم اتفرقه للخج بكل طريق ، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل الى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يقطع يقطع . وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال « افصلوا حجكم من عمرتكم فانه أتم لحجكم وأنتم عمرتكم » ، وفي رواية « إن الله يحل لرسوله ما شاء » ، فاتموا الحج والعمرة كما أمركم الله . **قوله** (أن نأخذ بكتاب الله الخ) يحصل جواب عمر في منعه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالانتمام فيقتضى استمرار الاحرام الى فراغ الحج ، وإن سنة رسول الله ﷺ أيضا دالة على ذلك لانه لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو ﷺ حيث قال « ولولا أن معي الهدى لاحلت » ، فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدى ، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازري : قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج الى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيبا في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة ، قال النووي : واختار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتبار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنبيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم انعقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أثبتنا اليه قريبا من مسلم « إن الله يحل لرسوله ما شاء » ، والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى « دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل » ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى وقد قال « ولولا الهدى لاحلت » ، أي وفسخت الحج الى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي ، وأما على فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارنا . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض بتأويلين غير مرضيين انتهى . فأما تأويل الخطابي فانه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل على ، وكأنه أراد بقوله أهلت كاهلال النبي ﷺ أي كما يبينه لي ويبيته لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لانه لم يكن معه هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله « فكسنت أفتى الناس بالمتعة » أي بفسخ الحج الى العمرة ، والحامل لها على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفردا مع قوله « ولولا أن معي الهدى لاحلت » ، أي فسخ الحج وجعلته عمرة فلماذا أمر أبا موسى بالتحلل لانه لم يكن معه هدى ، بخلاف على . قال عياض : وجهور الأئمة على أن فسخ الحج الى العمرة كان خاصا بالصحابة انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب

ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضى أنهما يرجعان الى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد ابطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالانتماء وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لا بطلان اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى . وأما اذا قلنا كان قارناً على ما هو الصحيح المختار فالمعتمد ما ذكر النووى والله أعلم . وسيأتى بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقرآن ، إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الإحرام المبهمة وأن المحرم به بصرفه لما شاء وهو قول الشافعى وأصحاب الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتى في الباب الذى يليه

٣٣ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة] : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، [١٨٩ البقرة] : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهرُ الحجِّ شَوَّالٌ وذو القعدةِ وعشرٌ من ذى الحجةِ وقال ابن عباس رضى الله عنهما « من السنة أن لا يُحرمَ بالحجِّ إلا في أشهرِ الحجِّ » وكرة عثمان رضى الله عنه أن يُحرمَ من خُراسانَ أو كُرمَانَ

١٥٦٠ - **حديثنا** محمد بن بشير قال حدثنى أبو بكرٍ الحنفى حدثنا أفلح بن محمد سمعتُ القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهرِ الحجِّ ، وليالى الحجِّ ، وحرُمُ الحجِّ ، فزَلْنَا بِسَرِفٍ . قالت : فخرَجَ إلى أصحابه فقال : مَنْ لم يكن منكم معه هَدْيٌ فَاحْبَبْ أَنْ يَحْمِلَهَا عُمَرَةُ فَلْيَقْبَلْ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا . قالت : فَالْأَخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ . قالت : فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ . قالت : فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ : مَا يُبْكِيكِ يَا هُنْتَاهُ ؟ قُلْتُ : سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمِنْهُمْ الْعُمْرَةُ . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أَصِلُ . قال : فَلَا بَصِيرَ لِي ، إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ ، فَكُونِي فِي حِجَّتِكَ فَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكُنَّ . قالت : فخرجنا في حِجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مَنَى فَطَهَرْتُ ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مَنَى فَأَفْضْتُ بِالْبَيْتِ . قالت : ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفَرِ الْآخِرِ حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبَ وَزَلْنَا مَعَهُ ، فدعا عبد الرحمن بن أبى بكرٍ فقال : اخرجْ بأختك من الحرمِ فلتَهْلِ بِعُمَرَةٍ ثُمَّ أفرغائِمِ اثْنِيْمَا هَاهُنَا فَانْظُرْ كَمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي . قالت فخرجنا حتى إذا فرغتُ وفرغتُ مِنَ الطَّوَافِ ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فقال : هل فرغتم ؟ فقلتُ نعم ، فَأَذَنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ ، فَرَّ مَتَوَجِّهًا إِلَى الْمَدِينَةِ . ضَيْرٌ مِنْ ضَارٍ بِضَيْرٍ ضَيْراً ، وَيُقَالُ ضَارٌ يَضُورُ ضُورًا ، وَضَرٌّ يَضُرُّ ضَرًّا **قوله** (باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات الى قوله في الحج ، وقوله يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت

للناس والحج) قال العلماء : تقدير قوله (الحج أشهر معلومات) أى الحج جميع أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقال الواحدى : يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا لتكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم . وقال الشيخ أبو إسحق فى المذهب : المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج الى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به ، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال ، لكن اختلفوا هل هى ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الاملاء ، للشافعى ، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون : عشر ليال من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : نعم ، وقال الشافعى فى المشهور المصحح عنه : لا ، وقال بعض أتباعه : تسع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر وإلا فى ليلته وهو شاذ . واختلف العلماء أيضا فى اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستصحاب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ، وسيأتى استدلال ابن عباس لذلك فى هذا الباب ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وباتقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج فى غير أشهره انقلب عمره تجزئه عن عمرة الفرض ، وأما الصلاة فلا أحرم قبل الوقت انقلب نفلا بشرط أن يكون ظانا بدخول الوقت لا عالما باختلافه من وجهين . قوله (وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهر الحج الخ) وصله الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج أشهر معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، وروى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان ، وأما ما رواه مالك فى « الموطأ » عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : من اعتمر فى أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع ، فلعلة تجوز فى « الإلاق ذى الحجة » جمعا بين الرويتين والله أعلم . قوله (وقال ابن عباس الخ) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال : لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر الحج ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال : لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا فى أشهر الحج ، . قوله (وكره عثمان رضى الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان) وصله سعيد بن منصور . حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصرى أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : أحرم عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك ، وروى أحمد بن سيار فى « تاريخ مرو » من طريق داود ابن أبي هند قال : لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرما ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع ، . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضا . وروى يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان فى السنة التى قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم فى غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظايره يتعلق بكراهة الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المنكأ لا الزمان . ثم أورد المصنف فى الباب حديث عائشة فى قصة عمرتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قولها

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج ، فان هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهورا عندهم معلوما ، وقوله فيه « وحرم الحج ، بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكثته وحالاته ، وروى بفتح الراء وهو جمع خرمه أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه » بفتح الهاء والنون - وقد تسكن النون - بعدها مشاة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للذكر يا هن وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هنة ، وإن تشبه الحركة في النون فتقول يا هناه وتزداد في جميع ذلك للدونث مشاة ، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في الندبة ، وقوله « قلت لا أصلى » كناية عن أنها حاضت ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدبا منها ، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤمنات فكانهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك » في رواية الكشميهني « بكسر الضاد وتخفيف التحتانية من الضير ، وقوله « النفر الثاني » هو رابع أيام منى ، وقوله « فاني أنظركما » في رواية الكشميهني « أنتظركما ، بزيادة مشاة ، وقوله « حتى اذا فرغت ، أى من الاعتناء وفرغت من الطواف وحذف الاول للعلم به

٣٤ - باب التمتع واليران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى

١٥٦١ - **حدثنا عثمان** حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوفا بالبيت ، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل ، فحل من لم يكن ساق الهدى ونساؤه لم يسقن فأحلن . قالت عائشة رضى الله عنها : لحضت ، فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بعمره وحجة وأرجع أنا بحجة . قال : وما طفت ليالى قدمننا مكة ؟ قلت : لا . قال : فاذهبي مع أخيك إلى التعميم فأهلي بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا . قالت صفية : ما أراى إلا حابسهم . قال : عقرى حلقى ، أو ما طفت يوم النحر ؟ قالت : قلت بلى . قال : لا بأس ، انبرى . قالت عائشة رضى الله عنها : فلفيتنى النبي ﷺ وهو مضيد من مكة وأنا منهبط عليها ، أو أنا مضيدة وهو منهبط منها »

١٥٦٢ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، ففنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فاما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر »

١٥٦٣ - **حدثنا محمد بن بشر** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال « شهدت عثمان وعليهما رضى الله عنهما ، وعثمان يعنى عن المتعة وأن يجمع بينهما ، فلما رأى علي ، أهل

بهما : لَبَيْكَ بُعْمَرَةٌ وَحَبَّجَةٌ ، قال : ما كنتُ لأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لقولِ أحدٍ »
[الحديث ١٥٦٣ - طرفه في : ١٥٦٩]

١٥٦٤ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ نَهْرِ الْفَيْ في الأرض ، ويجعلونَ الْحَرَّمَ صَوْرًا ، ويقولون : إذا برَأَ الدَّبَرُ ، وَعَقَا الْأَثَرُ ، وَانْسَلَخَ صَفَرُ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ . قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قال : حِلٌّ كُلُّهُ »

١٥٦٥ - **حَدَّثَنَا** محمد بن المثنى حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ »

١٥٦٦ - **حَدَّثَنَا** إسماعيلُ قال حَدَّثَنِي مَالِكٌ . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا ثَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَخْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قال : إني لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْعَمَ »

[الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في : ١٦٩٧ ، ١٧٢٥ ، ٤٣٩٨ ، ٥١١٦]

١٥٦٧ - **حَدَّثَنَا** آدمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرَّةٍ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبِّيُّ قَالَ « تَمَتَّعْتُ ، فَتَهَانَى نَاسٌ ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ لِي : أَقِمْ عِنْدِي فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي . قَالَ شُعْبَةُ : فَقُلْتُ : لَمْ ؟ فَقَالَ : لِلرَّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ »

[الحديث ١٥٦٧ - طرفه في : ١٦٨٨]

١٥٦٨ - **حَدَّثَنَا** أبو نعيم حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ قَالَ : قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ : تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِيَّةً ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ اسْتَفْتَيْهِ فَقَالَ « حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا فَقَالَ لَهُمْ : أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ لِيَطُوفَ الْبَيْتَ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصِّرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَمَتِّعًا ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَمَتِّعًا وَقَدْ سَمِعْنَا الْحَجَّ ؟ قَالَ : افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقْتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ ، وَلَسَكُنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ . فَعَمَلُوا »

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ عُمَرَ الْأَعْمُرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ « اِخْتَلَفَ عَلَىَّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَا بَعْضُهُمَا فِي الْمَنَعَةِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ أَهْلٍ بِهِمَا جَمِيعًا »

قوله (باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتناء في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) ويطابق التمتع في عرف السلف على القران أيضا ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) أنه الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضا القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ، ومن التمتع فسخ الحج أيضا الى العمرة انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر الدارقان ، بالالف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معا ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه . وأما الأفراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضا عند من يجزه ، والاعتناء بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعا وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف المصنف لإجازته ، فان تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع الخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع الخ فلا يكون فيه دلالة على أنه يجزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث عائشة من وجهين . **قوله** (خرجنا مع النبي ﷺ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه . **قوله** (ولا نرى إلا أنه الحج) ، ولأبي الأسود عن عروة عنها كذا سيأتي « مهلين بالحج » ، ولسلم من طريق القاسم عنها « لا نذكر إلا الحج » ، وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » ، وظهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا عمرين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « فمنا من أهل بعمرة » ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعدونه من ترك الاعتناء في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتناء في أشهر الحج ، وسيأتي في « باب الاعتناء بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمرة فليهل ، ومن أحب أن يهل بحج فليهل » ، ولاحمد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليهل بعمرة » ، ومن شاء فليهل بحج » ، ولهذا التمكنة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور » ، فأشار الى الجمع بين ما اختلفت عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المفازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمرة » ، وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هديا » ، فادعى اسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفردا وتمتع بأن قول عروة عنها إنما أهلت بعمرة صريح ، وأما قول الأسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » ، فليس صريحا في إهلالها بحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي

وعمره
استشهد
(١٧١/٨)
بوفاء

كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضا أن يقال : أهلت عائشة بالحج ممردا كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ، ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، وعلى هذا ينزل حديث عروة ، ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لاجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج ، على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك واقفه أعلم .

قوله (فلما قدمنا تطوفنا بالبيت) أى غيرها لقولها بعده ، فلم أطف ، فانه تبين به أن قولها ، تطوفنا ، من العام الذي أريد به الخاص . **قوله** (فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل) أى من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به . **قوله** (ونسأوه لم يسقن) أى الهدى . **قوله** (فأحلن) أى وهى منهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكثت وأن النبي ﷺ قال لها ، كوني في حجك ، فظاهره أنه ﷺ أمرها أن تجعل عمرتها حجا ولهذا قالت ، يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، فأمرها لاجل ذلك من التنعيم ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديما ولا حديثا ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمرة فانه وقع للصحابة . واختلف في جوازها من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله ، ارفضى عمرتك ، أى اتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج فتصير قارنة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم ، وأمسكى عن العمرة ، أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة ، وأرجع بحج ، لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها ، وأرجع أنا بحجة ليس معها عمرة ، أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة ، دعى عمرتك ، وفي رواية ، ارفضى عمرتك ، ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للراءة إذا أهلت بالعمرة متمتعة لحاضت قبل أن تطوف أن ترك العمرة وتهل بالحج مفردا كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للاشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر ، ان عائشة أهلت بعمرة ، حتى اذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ : أهلى بالحج ، حتى اذا طهرت طافت بالكعبة وسمعت فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأمرها من التنعيم ، ولمسلم من طريق طاوس عنها ، فقال لها النبي ﷺ : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله ، قد حلت من حجك وعمرتك ، وإنما أجمرها من التنعيم تطاييا لقلها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم ، وكان النبي ﷺ وجلا سهلا إذا هويت الشيء تابعها عليه ، وسيأتي الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتماد عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وأرجع أنا بحجة) في رواية الكشميهني ، وأرجع لي بحجة . **قوله** في الطريق الثانية (فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة لم يحلوا حتى كان يوم النحر) كذا فيه هنا ، وسيأتى في حجة الوداع بلفظ ، فلم يحلوا ، بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثاني : **قوله** (عن عثمان) هو ابن عتيبة بالمشاة والموحدة مصفرا الفقيه الكوفي ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين . **قوله** (شهدت عثمان وعلي) سيأتي في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان . **قوله** (عثمان ينهى عن المتمتعة وإن جمعه بينهما) أى بين الحج والعمرة (فلما رأى على) في رواية سعيد بن المسيب ، فقال على ما تريد إلى أن

نهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ ، وفي رواية الكشي «إلا أن تنهى ، بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه ، فقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك ، وقوله « وأن يجمع بينهما ، يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا ، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيرا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمتعا ، ووجهه أن القارن يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لها في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ « نهى عثمان عن التمتع ، وزاد فيه « فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان ، فقال له علي : ألم تسمع رسول الله ﷺ تمتع ؟ قال : بلى ، وله من وجه آخر « سمعت رسول الله ﷺ يلبى بهما جميعا ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال « أجل ، ولكنا كنا خائفين ، قال النووي : اهله أشار الى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين « كنا آمن ما يكون الناس ، وقال القرطبي : قوله « خائفين ، أى من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار الى أن الأصل في اختياره ﷺ فسخ ^(١) الى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قريش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن لإحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصح إطلاق كونهم خائفين ، أى من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صدومهم عن الوصول الى البيت فتحلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضا ، ثم أراد ﷺ تأكد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج الى العمرة . قوله (ما كنت لأدع الخ) زاد النسائي والإسماعيلي « فقال عثمان : تراني أنهى الناس وأنت تفعله ؟ فقال : ما كنت أدع ، . وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم واطهاره ، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيره لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان ، وإنما نهى عنهما ليحتمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على أن يحتمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور . (تنبيه) : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلا لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الاول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن المتعة ، قال البغوي : ثم صار إجماعا . وتعقب بأن نهى عثمان عن المتعة إن كان المراد به الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسخ الحج الى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في « شرح السنة » : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، وافقت عليه الأئمة بعد لحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الأفراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أى الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم . وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهدا

(١) في طبعة بولاق : مكنا في النسخ التي بأيدينا ، ولعله سقط منه لفظة « حجة »

آخر بتقليده لعدم انكار عثمان على ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال (كانوا يرون أن العمرة) بفتح أوله أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال : والله ما أعر رسول الله ﷺ عائشة في ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فان هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين . قوله (من أجز الفجور) هذا من تحكمتهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل . قوله (ويجعلون المحرم صفر) كذا هو في جميع الاصول من الصحيحين ، قال النووي : كان ينبغي أن يكتب بالالف ، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوبا لأنه مصروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربيعية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف . وسبقه عياض الى نبي الخلاف فيه لكن في المحكم ، كان أبو عبيدة لا يصرفه فقبل له : إنه لا يتمتع الصرف حتى يجتمع عثتان فيهما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة أن الازمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لابي عبيدة ، ونقل بعضهم أن في صحيح مسلم « صفرا » بالالف . وأما جعلهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإخبار عن النسيء الذى كانوا يفعلونه في الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرا ويحلونه ويؤخرون تحريم المحرم الى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله في ذلك فقال (إنما النسيء زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا) الآية . قوله (ويقولون اذا برأ الدبر) بفتح المهلة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله (وعفا الاثر) أى اندرس أثر الابل وغيرها في سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفي سنن أبي داود « وعفا الوبر ، أى كثرت وبر الابل الذى خلق بالرحال ، وهذه الالفاظ تقرأ ساكنة الزاء لارادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتار بالنسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك الحرم - أنهم لما جعلوا المحرم صفراً ولا يستقرون ببلادهم في الغالب ويرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه ألقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتار شهر المحرم الذى هو في الأصل صفر ، والعمرة عندهم في غير أشهر الحج . وأما تسمية الشهر صفرا فقال رؤبة أصابها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفراً أى خالية من المتاع ، وقيل لإصفار أماكنهم من أهلها . قوله (قدم النبي ﷺ) كذا في الأصول من رواية موسى بن اسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف في أيام الجاهلية ، عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « فقدم ، بزيادة فاء وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بن أسد والاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب . قوله (صبيحة رابعة) أى يوم الأحد . قوله (مهلين بالحج) في رواية إبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج ، وهى مفسرة لقوله مهلين ، واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفردا ، وأجاب من قال كان قارنا بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة . قوله (أن يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم) أى لما كانوا يعتقدونه أولا ، وفي رواية إبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » . قوله (أى الحل) كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحللين فأرادوا بيان ذلك فيبين لهم أنهم يتحللون الحل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . ووقع في رواية الطحاوى « أى الحل نحل ؟ قال : الحل كله . الحديث الرابع : حديث أبي موسى « قدمت على النبي ﷺ فأمرني بالحل ،

هكذا أوردته مختصرا ، وقد تقدم تاما مشروحا قبل بباب . ووقع للكشميني « فأمره بالحل » على الالتفات .
 الحديث الخامس : حديث حفصة « أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ، الحديث ، لم يقع في رواية
 مسلم قوله « بعمرة » ، وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعض ، واستشكل كيف حلوا
 بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أى إن إحرامهم بعمرة كان سببا لسرعة
 حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه لا العلة
 في بقائه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع في حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر
 الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله في حديث عائشة أول حديث الباب : فأمر من لم
 يكن ساق الهدى أن يحل ، والأحاديث بذلك متضادة ، وأجاب بعض المالكية « أنه أقمية عن ذلك بأن السبب في
 عدم تحلله من العمرة كونه أدخلها على الحج » وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفردا . وقال بعض العلماء :
 ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى
 لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارنا عنده ، وجنح الأصيلي وغيره إلى توهم مالك في قوله « ولم تحل » أنت من
 عمرتك ، وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر . على تقدير تسليم انفراجه . بأنها زيادة حافظ
 فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى .
 ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخاري من رواية موسى بن عقبة
 والبيهقي من رواية شعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن نافع بدونها ، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين « فلا
 أحل حتى أحل من الحج » ، ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر ، فلا
 حجة فيه لمن تمسك بأنه عليه السلام كان متمتعاً كما سيأتي ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل
 من الحج » ظاهر في أنه كان قارنا . وأجاب من قال كان مفردا عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها
 قاله الشافعي معناه ولم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمرى
 ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقيل معناه ولم تحل من حجتك . كما أمرت أصحابك ، قالوا وقد
 تأتي « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل (يحفظونه من أمر الله) أى بأمر الله ، والتقدير ولم تحل أنت بعمرة
 من إحرامك ، وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضا من عمرتك ؟ ولا يخفى
 على بعض هذه التأويلات من التعسف . والذي يجتمع به الروايات أنه عليه السلام كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمرة على
 الحج بعد أن أهل به مفردا ، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمرة معا ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعا « وقل
 عمرة في حجة » وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمرة » ، ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمرة »
 ولابن داود والنسائي من حديث الرام مرفوعا « أتى سقت الهدى وقرنت ، وللنسائي من حديث علي عليه السلام ، ولا أحد
 من حديث سراقه « أن النبي عليه السلام قرب في حجة الوداع » ، وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمرة »
 وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبرار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثتهم مرفوعا « ما مثله » ، أجاب البيهقي
 عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه عليه السلام كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي أنس
 « أنه سمعهم يصرخون بها جميعا » أثبت من رواية من روى عنه أنه عليه السلام جمع بين الحج والعمرة .

قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك ، فالاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعله سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها ، ولم تحل أنت من عمرتك ، أى من إحرامك كما تقدم ، وعن حديث عمر بأن جماعة روه بلفظ ، صلى في هذا الوادى وقال عمرة في حجة ، قال : وهؤلاء أكثر عدداً من رواه ، ونقل عمرة في حجة ، فيسكون إذنا في القران لا أمراً للنبي ﷺ في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى ، أنه ﷺ أعمر بعض أهله في العشر ، وروايته الأخرى ، أنه ﷺ تمتع ، فإن مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعنى كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » ، وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت « لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها في حجته ، أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقالت ما اعتمر في رجب قط » ، وقال هذا هو المحفوظ يعنى كما سيأتى في أبواب العمرة ، ثم أشار الى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « ان النبي ﷺ حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة ، يعنى بعد ما هاجر ، وحكى عن البخارى أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهمل في الشيء ، والمحفوظ عن الثوري مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي ﷺ أهل بالحج خالصاً ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأهله بدواد العطار وقال إنه تفرد بوصله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معا فانكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » الحديث وهو في السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي ﷺ كان قارناً ، ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف . وقال النووي : الصواب الذي نتمتده أن النبي ﷺ كان قارناً ، ويؤيده أنه ﷺ لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الإفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ، ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديماً وحديثاً : أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنفضوا لكل منهما سفراً » وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وأما حديثاً فقد صرح القاضى حسين والمتولى بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وسعيها واحداً فبهذا قال إن الإفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملاً . وقال الخطابي : اختلفت الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرماً ، والجواب عن ذلك بأن كل راو أضاف اليه ما أمر به اتساعاً ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعي القول فيه في « اختلاف الحديث » ، وغيره ورجح أنه ﷺ أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر ما يؤمر به فزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الإفراد أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الإفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على لبيان الجواز ، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران انتهى . وهذا ينبى على أن دم القران دم جهزان وقد

منعه من رجح القرآن وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء . قاله الطحاوي . وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد : وأما لإحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفردا ، وأما رواية من روى شتمتها فعنده أمر به لأنه صرح بقوله « ولولا أن معي الهدى لاحلت » فصح أنه لم يتحلل . وأما رواية من روى القرآن فهو لإخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الودى وقيل له « قل عمرة في حجة » انتهى . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في « حجة الوداع » ، بياننا شافيا ومهده المحب الطبري تمهيدا بالغيا يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره ، ويرجع رواية من روى القرآن بأمر : منها أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضا ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضا . وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال « قرنت » وصح عنه أنه قال « لولا أن معي الهدى لاحلت » ، وأيضا فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فانه محمول على أول الحال ويتنقى التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فانه محمول على الاقتصار على سفر واحد للسكين ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن ، وأيضا فإن رواية القرآن جاءت من بضعة عشر صحابيا بأسانيدها جياد بخلاف روايتي الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا ، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال النوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحيث مع النووي في اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولا ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أجزء الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث فانه أحرم بكل منها في ذى القعدة عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ، ولو كان أراد باعتماره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه ﷺ تماء فقال « لولا أني سقت الهدى لاحلت » ، ولا يتعين إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تماء تطيبا لقلوب أصحابه لحزهم على فوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يرجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة مختلف في إجرائها عن حجة الاسلام بخلاف عمرة التمتع فهي مجزئة بخلاف فيترجح التمتع على الأفراد وبليه القرآن ، وقال من رجح

القران : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهاه وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلده سفرا فالأفراد أفضل له قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ، فن قال الأفراد أفضل فعلى هذا يتنزل لأن أعمال سفرين للنسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجرا ولتهجزى عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارنا كالحطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولا بعمره ثم لم يتحلل منها الى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى **بهذه** فبدأ رسول الله ﷺ بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نفل أنه ﷺ أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نفل أنه أهل بهما معا وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقيل أهل أولا بالحج مفردا ثم استمر على ذلك الى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتبرا الى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعا ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولا وآخرا ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقيل إنه ﷺ أهل بالحج مفردا واستمر عليه الى أن تحلل منه بمعنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفردا . والذي يظهر لي أن من أنكر القران من الصحابة نفي أن يكون أهل بهما جميعا في أول الحال ، ولا يبنى أن يكون أهل بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم والله أعلم . قوله (ولم تحلل) بكسر اللام الاولى أى لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة . قوله (أبدت) بتشديد الموحدة أى شعر رأسى ، وقد تقدم بيان التلييد ، وهو أن يجعل فيه شئ ليلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للحرم . قوله (فلا أحل حتى أنحر) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع . الحديث السادس : قوله (أبو جرة) بالجيم والراء . قوله (تمتعت فهاى ناس) لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن المتعة كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع الا للمحصر ، ووافقه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر . قوله (فأمرنى) أى أن أستم على عرتى ، ولاحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة ، فأثبت ابن عباس فسأله عن ذلك فأمرنى بها ، ثم انطلقت الى البيت فسمت فأتاني آت في منامى . . قوله (وعمرة متقبلة) في رواية النضر عن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدى د متعة متقبلة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هذه عمرة متقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور فيه وأوائل الحج . قوله (فقال سنة أبي القاسم) هو خبر مبتدأ محذوف أى هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أى وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية النضر و فقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم ، وزاد فيه زيادة يأتي السلام عليها هناك إن شاء الله تعالى . قوله (ثم قال لي) أى ابن عباس (أقم عندي وأجعل لك سهما من مالى) أى نصيبا (قال شعبة فقلت) يعنى لابي جرة (ولم) أى استفهمه عن سبب ذلك (فقال للرويا) أى لاجل

الرؤيا المذكورة . ويؤخذ منه لإكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقة الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدلائل الشرعية ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالدلالة الظاهرة ، والتنبية على اختلاف أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق الدليل . الحديث السابع : قوله (حدثنا أبو شهاب) هو الأكبر واسمه موسى بن نافع . قوله (حجك مكيا) في رواية الكشميني « حجك مكية » ، يعني قليلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال ابن بطال : معناه أنك تذهب « حجك » من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفونك فضـل الإحرام من الميقات . قوله (فدخلت على عطاء) أي ابن أبي رباح . قوله (يوم ساق البدن معه) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع ، وقد رواه مسلم عن ابن نمير عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « عام ساق الهدى » ، قوله (فقال لهم أحلوا من إحرامكم الخ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتحلوا منها بالطواف والسعي . قوله (وقصروا) إنما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخـر الحلق لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط . قوله (واجعلوا التي قدمتم بها متعة) أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتم بها عمرة وتحلوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « قلنا قدمننا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، ونحوه في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم . قوله (فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلو لا أني سقت الهدى الخ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحله عنهم . قوله (لا يحل مني حرام) بكسر حاء يحل أي شيء حرام ، والمعنى لا يحل مني ما حرم على ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل مني حراما ، بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله ، أي إذا نحر يوم منى . واستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة نحوه ، ويأتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمرة فأهدى فلا يحل حتى ينحر » ، وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمرة وأهدى فلهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فإنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا) أي لم يرو حديثا مرفوعا إلا هذا الحديث ، قال مغلطاي : كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلا من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفا بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغلطاي محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فإن حديثه هذا طرف من حديث جامع الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه عن جابر ، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حللا إلى يوم التروية وأهلوا بالحج ، ويستفاد منه جواز جواب المفتي لمن سأله عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وينبغي أن يكون محل ذلك لا نقضا بحال السائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلي في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثاني أحاديث هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، لحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والإفراد ، وحديث علي

من طريقه يؤخذ منه التمتع والقرآن ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبي موسى وجابر ، وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة الى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدي ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضا . والله أعلم

٣٥ - باب من لبي بالحج وسماء

١٥٧٠ - **حَرْش** مسددٌ حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ عن أيوبَ قال سمعتُ مجاهدًا يقول حدثنا جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضى اللهُ عنهما « قَدِمْنَا مع رسولِ اللهِ ﷺ ونحن نقولُ : كَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بالحجِّ ، فأمرنا رسولُ اللهِ ﷺ فجعلناها عُمرَةً »

قوله (باب من لبي بالحج وسماء) أورد فيه حديث جابر مختصرا من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج الى العمرة . وقد ذهب الجمهور الى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس الى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة

٣٦ - باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ

١٥٧١ - **حَرْش** موسى بنُ إسماعيلَ حدثنا هُمامٌ عن قتادةَ قال : حدثني مطرُفٌ عن عمرانَ رضى اللهُ عنه قال « تَمَتَّعْنَا على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ ، فنزلَ القرآنُ ، قال رجلٌ برأيه ما شاء » [الحديث ١٥٧١ - طرفه في : ٤٥١٨]

قوله (باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره « على عهد الخ » وللمصنف « باب » بغير ترجمة ، وكذا ذكره الاسماعيلي ، والاول أولى . وفي الترجمة إشارة الى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقرار بعد على الجواز . **قوله** (حدثني مطرف) هو ابن عبد الله بن الشيخير ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . **قوله** (عن عمران) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف « بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك » ، فذكر الحديث . **قوله** (ونزل القرآن) أى بجوازه يشير الى قوله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث عن همام بلفظ « ولم ينزل فيه القرآن » أى بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الأخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ « ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله ، وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف « ولم ينزل فيه قرآن بحرمة » وله من طريق أبي العلاء عن مطرف « فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه » ، وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام « تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء » ، وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء الطاردي عن عمران بلفظ « أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات » ، قال رجل برأيه ما شاء . **قوله** (قال رجل برأيه ما شاء) وفي رواية أبي العلاء « ادتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتى » ، قائل ذلك هو عمران بن حصين ، وروى من زعم أنه مطرف الراوى عنه لثبوت ذلك

في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عناه عمران بن حصين ، ولم أر هذا فى شئ من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الاسماعيل عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى فى ذلك ، وبهذا جزم القرطى والنوى وغيرهما ، وكان البخارى أشار بذلك الى رواية الجريرى عن مطرف فقال فى آخره : 'ارتأى رجل برأيه ما شاء ، يعنى عمر ، كذا فى الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه اتقرب عهده بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبى موسى فى ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضا مع سعد بن أبى وقاص فى صحيح مسلم قصة فى ذلك ، والاولى أن يفسر بعمر فانه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعا له فى ذلك ، ففى مسلم أيضا أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابرا فأشار الى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم فى حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره فى جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فان فى بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفى رواية له أيضا ، ان رسول الله ﷺ أمر بعض أهله فى العشر ، وفى رواية له : جمع بين حج وعمرة ، ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما فى عام واحد كما سياتى صريحا فى الباب بعده فى حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه فى حديث أبى موسى . وفيه من الفوائد أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله : ولم ينه عنها رسول الله ﷺ ، فان مفهومه أنه لو نهى عنها لامتتعت ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع فى نزول آية أو نهى من النبى ﷺ . وفيه وقوع الاجتهاد فى الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص

٣٧ - باب قول الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٧٢ - وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصرى حدثنا أبو معشر حدثنا عثمان بن عبيد عن بكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبى ﷺ فى حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلده الهدى ، فطفنا بالبيت وبالصفاء والروية وأتينا النساء وليسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فاذا فرغنا من المناسك حبنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والروية وقد تم حبنا وعلينا الهدى كما قال الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَصْوَاحِكُمْ ، الشَّاةُ تَجْزَى . لَكُمْ مِنْهُ نُسُكٌ فِي أَيَّامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسُنَّهُ نَبِيُّ ﷺ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ ، قَالَ اللَّهُ ﴾ ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

وأشهرُ الحجِّ التي ذكرَ اللهُ تعالى : شَوَّالٌ وذو القعدةِ وذو الحِجَّةِ ، فمن تَمَتَّعَ في هَذِهِ الأشهرِ فليهِ دَمٌ أو صَوْمٌ «
وَالرَّفْتُ الْجَمْعُ ، وَالتُّسُقُ الْمَعَاصِي ، وَالْجِدَالُ الْمِرَاءُ

قوله (باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أى تفسير قوله ، وذلك في الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) إلى أن قال (ذلك) . واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والاعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه ، وقال طاوس وملائقة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كعسفان وسوى أهل منى وعرفة . **قوله** (وقال أبو كامل) وصله الاسماعيل قال حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل ، فذكره بطوله لكنّه قال عثمان بن سعد ، بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصري وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الاسماعيل إلى أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في (الأطراف) أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخاري قال : فأظن البخاري أخذه عن مسلم لأنني لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكرا في كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى برى السهام . **قوله** (فلما قدمنا مكة) أى قربها لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عن عائشة . **قوله** (اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهلًا بالحج مفردا كما تقدم وانحما عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق . **قوله** (طفنا) في رواية الأصيلي طفنا ، بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الاول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها . **قوله** (ونسكننا المناسك) أى من الوقوف والمجبت وغير ذلك . **قوله** (وأتيانا النساء) المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالغا . **قوله** (عشية التروية) أى بعد الظهر ثامن ذى الحجة ، وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى . **قوله** (فقد تم صحننا) لكشمينى وقد ، بالواو . ومن هنا إلى آخر الحديث موقف على ابن عباس ، ومن هنا إلى أوله مرفوع . **قوله** (فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتى عن ابن عمر وعائشة موقفا أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التي بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق . **قوله** (وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى (إذا رجعتن) ويوافقه حديث ابن عمر الآتي في باب من ساق البدن معه ، من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا قال للناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل ، إلى أن قال ، فمن لم يجد هديا فيلصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة

فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال اسحق بن راهويه . **قوله** (الشاة تجزى) أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقمت بدون وار وسيأتى فى أبواب الهدى بيان ذلك . **قوله** (بين الحج والعمرة) بيان المراد بقوله « فجمعوا للنسكين » وهو باسكان السين قال الجمهورى النسك بالاسكان العبادة وبالضم الذبيحة . **قوله** (فإن الله أنزله) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله (فمن تمتع بالعمرة الى الحج) . **قوله** (وستة نبيسه) أى شرعه حيث أمر أصحابه به . **قوله** (غير أهل مكة) بنصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة الى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتعه لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة الى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب السكرمانى بجواب ليس طائلا . **قوله** (اتى ذكر الله) أى بعد آية التمتع حيث قال (الحج أشهر معلومات) وقد تقدم نقل الخلاف فى ذى الحجة هل هو بكالهِ أو بعضه . **قوله** (فمن تمتع فى هذه الأشهر) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتمد فى غير أشهر الحج لا يسمى متمتعا ولا دم عليه وكذلك المسكى عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل فى عموم قوله « فمن تمتع » من أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم رجع الى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع لإيقاع العمرة فى أشهر الحج فقط ، والذى ذهب اليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما فى سفر واحد فى أشهر الحج فى عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكيا ، فتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعا . **قوله** (والجدال المراء) روى ابن أبى نسيبة من طريق مسم عن ابن عباس قال « ولا جدال فى الحج : تمارى صاحبك حتى تغضبه ، وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعى وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن ربيع عن مجاهد قال : قوله « ولا جدال فى الحج » قال : قد استقام أمر الحج . ومن طريق ابن أبى نعيم عن مجاهد قال : قد صار الحج فى ذى الحجة لا شهر ينسأ ولا شك فى الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يحجون فى غير ذى الحجة

٣٨ - باب الاغتسال عند دخول مكة

١٥٧٣ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عتيبة أخبرنا أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم بيث بذى طوى ، ثم يصلى به الصبح ويغتسل ، ويحذو ، ن النبي ﷺ كان يفعل ذلك »

قوله (باب الاغتسال عند دخول مكة) قال ابن المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس فى تركه عتدم فدية ، وقال أكثرهم تجزى منه الوضوء . وفى « الموطأ » أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه . وقال الشافعية إن يجز عن الغسل تيمم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو فى الحقيقة للطواف . **قوله** (ثم بيث بذى طوى) بضم الطاء وبفتحها . **قوله** (ويغتسل) أى به . **قوله** (كان يفعل ذلك) يحتمل أن الإشارة به الى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترجمة ، ويحتمل أنها الى الجميع وهو الاظهر ، فسأنى فى الباب الذى يليه ذكر الميت فقط مرفوعا من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث بآتم من هذا فى

• باب الاملال مستقبل القبلة •

٣٩ - باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً

بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بَذَى طُؤَى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقَعُهُ

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ

« بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بَذَى طُؤَى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقَعُهُ »

قوله (باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذى طوى حتى يصبح، وهو ظاهر في الدخول نهاراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ «كان لا يقدم مكة إلا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً ، وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه ﷺ إلا في عمرة الجعرانة فانه ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ففضى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائن كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي «دخول مكة ليلاً ، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شئتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله ﷺ ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحب له أن يدخلها نهاراً

٤٠ - باب من أين يدخل مكة

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنِي مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى »

[الحديث ١٥٧٥ - طرفه في : ١٥٧٦]

قوله (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال «كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى ، أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه ، وليس هو في الموطأ ، ولا رأيت في «غرائب مالك الدارقطني ، ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الاسماعيل استخراجه فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره «يعني ثنيتي مكة ، وهذه الزيادة قد أخرجه أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه أبين من سياق مالك

٤١ - باب من أين يخرج من مكة

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّةٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كِدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى »

قال أبو عبد الله: كان يُقال: هو مُسَدَّدٌ كاسمه. قال أبو عبد الله: سمعتُ يحيى بن مَعِينٍ يقول سمعتُ يحيى ابنَ سعيدٍ يقول: لو أنَّ مُسَدَّدًا أتَيْتُهُ في بيته فخذتُهُ لاستحقَّ ذلك، وما أبالي كُنِّي كنتَ عندي أو عندَ مُسَدَّدٍ

١٥٧٧ - **حديث** الجديُّ ومحمد بن المثنى قالا حدثنا سفيان بن عُيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها »
[الحديث ١٥٧٧ - أطرافه في: ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ٤٢٩٠ ، ٤٢٩١]

١٥٧٨ - **حديث** محمود بن غيلان المروزي حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء وخرج من كداء من أعلى مكة »

١٥٧٩ - **حديث** أحمد حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء أعلى مكة ». قال هشام وكان عروة يدخل على كليهما - من كداء وكداء - وأكثُر ما يدخل من كداء، وكانت أقربهما إلى منزله

١٥٨٠ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حاتم عن هشام عن عروة « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء من أعلى مكة، وكان عروة أكثُر ما يدخل من كداء، وكان أقربهما إلى منزله »

١٥٨١ - **حديث** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء، وكان عروة يدخل منها كليهما، وأكثُر ما يدخل من كداء أقربهما إلى منزله »
قال أبو عبد الله: كداء وكداء موضعان

قوله (باب من أين يخرج من مكة) . **قوله** (من كداء) بفتح الكاف والمد قال أبو عبيد: لا يصرف. وهذه النية هي التي ينزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة، وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم، وكانت صعبة المرتقى فسهاها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرق، ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة، وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى نية. **قوله** (النية السفلى) ذكر في ثاني حديثي الباب، وخرج من كداء، وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قيعقان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع. **قوله** (من أعلى مكة) كذا رواه أبو أسامة فقلبه، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام « دخل من كداء من أعلى مكة، ثم ظهر لي أن الوهم فيه من دون أبي أسامة، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب. **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة بالاسناد المذكور. **قوله** (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميني « على، بدل من. **قوله** (وأكثر ما يدخل من كداء) بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم وهيب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة. **قوله** (وكانت أقربهما إلى منزله) فيه اعتذار هشام لانيه لكونه روى الحديث

وخالفه لانه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيرا ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء وكدا فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس . قال النووي : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لاجله خالف عليه السلام بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئا مما تقدم في الصيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة الى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لانه عليه السلام خرج منها محتفيا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهرا عاليا ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ، ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمس على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شئ . طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل هناك أبدا ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . ولبيهي من حديث ابن عمر قال : قال النبي ﷺ لا بى بكر : كيف قال حسان ؟ فأنشده :

عدمت بنيتى أن لم تروها تثير النقع مطلعها كداء

فتبسم وقال : ادخلوها من حيث قال حسان ، . (تنبيه) : حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعا ثالثا يقال له كدئ وهو بالضم والتصغير يخرج منه الى جهة اليمن ، قال المحب الطبرى : حقه العذرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن . (تنبيهات) : أولها محمود فى الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمره فى الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد فى أول الاسناد لم أره منسوبا فى شئ من الروايات ، وقد تقدم فى أوائل الحج أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيشبه أن يكون هو المذكور هنا ، وسأتم فى الطريق الثالثة هو ابن اسماعيل . (التنبيه الثانى) : اختلف على هشام بن عروة فى وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيرا الى أن رواية الإرسال لا تقدر فى رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عيينة وقد تابعه ثقتان ، ولعله إنما أورد الطريقتين المرسلتين ليستظهر بهما على وهم أبى أسامة الذى أشرت اليه أولا . (الثالث) : وقع فى رواية المستمل وحده فى آخر الباب د قال أبو عبد الله : كداء وكدا موضعان ، والمراد بأبى عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فصولم أنهما موضعان بمجرد السياق ، وقد يصر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما

٤٣ - باب فضل مكة وبنائها ، وقوله تعالى [١٢٥ - ١٢٨ البقرة] :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ . وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَن آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ . وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

١٥٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عامر قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « لما بُذِيتِ الكعبةُ ذهبَ النبي ﷺ وعبَّاسُ بْنُ عَلِيٍّ الحِجَارَةَ ، فقال العباسُ للنبي ﷺ : اجعل إزارك على رقبتيك . فخرَّ إلى الأرض ، وطمعت عيناهُ إلى السماء ، فقال : أَرِنِي إِزَارِي ، فَشَدَّهُ عَلَيْهِ »

١٥٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكرٍ أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ قال لها : أَلَمْ تَرَيْنِي أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الْكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ : لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَقَعَلْتُ »

فقال عبد الله رضي الله عنه : لئن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِغْلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَ إِلَّا أَنْ الْبَيْتَ لَمْ يُقَمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ

١٥٨٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** أبو الأحوص **حدثنا** أشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت « سألتُ النبي ﷺ عن الجدرِ أَمِنَ الْبَيْتَ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَمَا لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ . قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ سُرْتَعْمًا ؟ قَالَ : فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمَكَ لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُسَكِّرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجَدْرُ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ »


١٥٨٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قال لي رسول الله ﷺ : لَوْلَا حَدِيثُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبْنَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا » . قَالَ أَبُو معاوية : **حدثنا** هشام : **حدثنا** يعني باباً

١٥٨٦ - **حدثنا** بيان بن عمرو **حدثنا** يزيد **حدثنا** جرير بن حازم **حدثنا** يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ قال لها : يَا عَائِشَةُ لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بَجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَنُفِذَهُمْ ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ ، وَأَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا فَبَلَغْتُ بِهِ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ » . فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى هَدْمِهِ . قَالَ يَزِيدُ : وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَمَّهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأُسْنِمَةِ الْإِبِلِ . قَالَ جَرِيرٌ : فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ

مَوْضِعُهُ ؟ قال : أَرَبَكُمْ الْآنَ . فدخلتُ معه الْحِجْرَ ، فَأشارَ إلى مكانٍ فقال : ها هُنَا . قال جَرِيرٌ : فَحَزَرْتُ مِنْ
الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا

قوله (باب فضل مكة وبنائها وقوله تعالى (واذجعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) فساق الآيات الى قوله :
التواب الرحيم) كذا في رواية كريمة ، وساق الباقر بعض الآية الاولى ، ولابي ذر كلام ثم قال : الى قوله التواب
الرحيم . ثم ساق المصنف في الباب حديث جابر في بناء الكعبة ، وحديث عائشة في ذلك من أربعة طرق ، وليس في
الآيات ولا الحديث ذكر لبنان مكة لكن بنیان الكعبة كان سبب بنیان مكة وعمارتها فاكتفى به . واختلف في أول
من بنى الكعبة كما سيأتى في أحاديث الانبياء في الكلام على حديث أبي ذر أى مسجد وضع في الارض أول ، وكذا
قصة بناء إبراهيم وإسماعيل لها يأتى في أحاديث الانبياء ، ويقتصر هنا على قصة بناء قريش لها وعلى قصة بناء ابن
الزبير وما غيره الحجاج بعده لتعلق ذلك بحديثي الباب . والبيت اسم غالب للكعبة كالنجم للثريا ، وقوله تعالى
(مثابة) أى مرجعا للحجاج والعمار يتفرقون عنه ثم يعودون اليه ، روى عبد بن حميد بإسناد جيد عن مجاهد قال
« يحجون ثم يعودون ، وهو مصدر وصف به الموضع ، وقوله (وأمنا) أى موضع أمن وهو كقوله (أو لم
يروا أنا جعلنا حرما آمنا) والمراد ترك القتال فيه كما سيأتى شرحه في الكلام على حديث الباب الذى بعده . وقوله
(واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) أى وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة ، ويجوز أن يكون معطوفا على اذكروا
نعمتى أو على معنى مثابة أى ثوبوا اليه واتخذوا ، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق . وقرأ نافع وابن عامر
(واتخذوا) بلفظ الماضى عطفا على (جعلنا) أو على تقدير إذ أى وإذ جعلنا وإذا اتخذوا ، ومقام إبراهيم
الحجر الذى فيه أثر قدميه على الاصح ، وسيأتى شرحه في قصة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، وعن عطاء مقام إبراهيم
عرفة وغيرها من المناسك لأنه قام فيها ودعا . وعن النخعي الحرم كله . وكذا رواه السكبي عن أبي صالح عن ابن
عباس ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقوله (والركع السجود) استدلل به
على جواز صلاة الفرض والتفل داخل البيت ، وخالف مالك في الفرض قوله (اجعل هذا بلدا آمنا) يأتى الكلام
عليه في حديث « ان إبراهيم حرم مكة ، وأنه لا يمارض حديث « ان الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات
والارض ، لان معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك ، والثاني ما سبق من تقدير الله . وقوله (من آمن) بدل
من أهله أى وارزق المؤمنين من أهله خاصة (ومن كفر) عطف على من آمن قيل فاس إبراهيم الرزق على
الامامة فعرف الفرق بينهما وإن الرزق قد يكون استدراجا وإلزاما للحجة ، وسيأتى الكلام على القواعد في تفسير
البقرة وأنها الاساس ، وظاهره أنه كان مؤسسا قبل إبراهيم ، ويحتمل أن يكون المراد بالرفع نقلها من مكانها الى
مكان البيت كما سيأتى عند نقل الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى . وقوله (ربنا تقبل منا) أى يقولان ربنا
تقبل منا ، وقد أظهره ابن مسعود في قراءته ، قوله (وأرنا مناسكنا) قال عبد بن حميد : حدثنا يزيد بن هارون
حدثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت أنه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبعا قال وأحسبه
وبين الصفا والمروة ، ثم أتى به عرفة فقال : أعرفت ؟ قال نعم ، قال : فن ثم سميت عرفات . ثم أتى به جمعا فقال :
ههنا يجمع الناس الصلاة . ثم أتى به منى فعرض لها الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها وكبر مع كل

قوله (وتب علينا) قيل طلبا الثبات على الايمان لانهما معصومان ، وقيل أراد ان يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا . **قوله** (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمعى ، وهذا أحد الاحاديث التي أخرجه البخارى عن شيخه أبى عاصم النبيل بواسطة . **قوله** (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في «الدلائل» من طريق ابن لهيعة عن أبى الزبير قال «سألت جابراً هل يقوم الرجل عريانا؟ فقال: أخبرني النبي ﷺ أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبي ﷺ نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقوون بها - أى على حمل الحجارة - فقال النبي ﷺ : فاعتقلت رجلى فخررت وسقط ثوبى فقلت للعباس : هلم ثوبى ، فليست أتعرى بعدها إلا الى الغسل ، لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبى الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظا وإلا فقد حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فعمل جابرا حمله عنه . وروى الطبراني أيضا ، والبيهقي في «الدلائل» من طريق عمرو بن أبى قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في «المعرفة» من طريق قيس بن الربيع ، وفي «الدلائل» من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبى العباس بن عبد المطلب قال «لما بنت قريش الكعبة انقردت رجلين رجلين ينقلون الحجارة ، فكنت أنا وابن أخى ، لجعلنا نأخذ أزرنا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فإذا دونوا من الناس لبسنا أزرنا ، فبينما هو أمامى إذ صرع فسعيت وهو شاخص يبصره الى السماء قال فقلت لابن أخى : ما شأنك؟ قال : نبيت أن أمشى عريانا قال فكسمته حتى أظهر الله نبوته ، تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضا ، وروى ذلك أيضا من طريق النضر أبى عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره «فكان أول شئ رأى من النبوة» والنضر ضعيف ، وقد خبط في أسناده وفي متنه ، فانه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبى طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في «السيرة» عن أبيه عن حدثه عن النبي ﷺ قال «لنى لمع غلمان هم أسناني قد جعلنا أزرنا على أعناقنا الحجارة ننقلها إذ لكنى لا كم لكعة شديدة ثم قال : أشدد عليك إزارك ، فكأن هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرقى لحكى قولاً «ان النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ، وامل عمدته في ذلك ما سياتى عن معمر عن الزهرى ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبى الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال «كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدلا ، وكانت ذات ركنين كهيئة

هذه الحلقة :  ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومى الذى فيها نجارا أقدموا به وبالحشب ليبنوا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه لهدمه بدت لهم حية فاتحة فاهها ، فبعث الله طيرا أعظم من الذسر ففرز مخالبه فيها فألقاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الودادى . فرفعوها في السماء عشرين ذراعا . فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضاعت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها ، ففودى : يا محمد خمر عورتك ، فلم ير عريانا بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين ، قال معمر : وأما الزهرى فقال «لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم أجمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من بجرها في ثياب الكعبة فاحترقت : فتشاورت قريش في هدمها وهاجوه ، فقال الوليد : إن

م - ٥٦ ج ٣ * فتح الباري

الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا تريد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رآه سالما تابعوه ، قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد وكان ذلك قبل المنبث بخمس عشرة سنة ، وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناد له ، وبه جزم موسى بن عقبة في مفازيه والأول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيتساقط من بنائها ، وكان رضا فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وذلك أن فقرأ سرقوا كنز الكعبة ، فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الأسود حتى رضوا بأول داخل ، فدخل النبي ﷺ فحكموه في ذلك فوضعه بيده . قال : وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعا ، ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم النجار المذكور باقوم ، ولما كهي من طريق ابن جريج مثله ، قال : وكان يتجر إلى بسندرواء ساحل عدن ، فأنكسرت سفينته بالشعبية ، فقال اقريش : إن أجريتم عيرى مع غيركم إلى الشام أعطيكم الخشب ، ففعلوا ، وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول : اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان روميا ، وقال الأزرق : كان طولها سبعة وعشرين ذراعا ، فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذراعا أدخلوها في الحجر . قوله (نخر إلى الأرض) في رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الماضية في باب كراهية التعرى ، من أوائل الصلاة ، فجعله على منكبه فسقط مغشيا عليه . قوله (فطمحت عيناه) بفتح المهملة والميم أى ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق . وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية : ثم أفاق فقال . قوله (أرني إزارى) أى أعطاني ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفي رواية عبد الرزاق الآتية : إزارى إزارى ، بالتكرير . قوله (فشدّه عليه) زاد زكريا بن إسحق : فإرؤى بعد ذلك عريانا ، وقد تقدم شاهدنا من حديث أبي الطفيل . الحديث الثاني ساقه من أربعة طرق . قوله في الطريق الأولى (عن سالم بن عبد الله) أى ابن عمر . قوله (أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر) أى الصديق ، ووقع في رواية مسلم : أبي بكر بن أبي قحافة ، وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد . قوله (أخبر عبد الله بن عمر) بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالما كان حاضرا لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنّه سماه عبد الرحمن بن محمد فوهم أخرجه أحمد ، وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني في غرائب مالك ، والمحفوظ الأول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنّه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالما فيه وزاد في المتن : ولأنفق كنز الكعبة ، ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتي البحث فيها في باب كسوة الكعبة . قوله (قومك) أى قريش . قوله (اقتصروا عن قواعد إبراهيم) سيأتي بيان ذلك في الطريق التي تلي هذه . قوله (لولا حدثان) بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثناة بمعنى الحدث ، أى قرب عهدهم . قوله (لفعلت) أى لرددتها على قواعد إبراهيم . قوله (فقال عبد الله) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة . قوله (لأن كانت) ليس هذا شكا من ابن عمر في صدق

عائشة ، لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين . قوله (ما أرى) بضم الميمزة أى أظن ، وهى رواية معمر ، وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك ، ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة . قوله (استلام) افتعال من السلام ، والمراد هنالمس الركن بالقبلة أو اليد . قوله (يلبان) أى يقربان من (الحجر) بكسر الميملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا ، والتمذر الذى أخرج من الكعبة سيأتى قريبا . قوله في الطريقة الثانية (حدثنا الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء المحاربى ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نهنا على ما فيها هناك . قوله (عن الجدر) بفتح الجيم وسكون الميملة كذا للأكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفي رواية المستمل « الجسدار » قال الخليل : الجدر لغة في الجدار انتهى . وهم من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر ، ولابن داود الطيالسى في مسنده عن أبي الأحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولابن عوانة من طريق شيبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك . قوله (أمن البيت هو ؟ قال نعم) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت : وكذا قوله في الطريق الثانية (أن أدخل الجدر في البيت) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يظاف به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى في البيت ، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني الحجر فقال : صلى فيه فأنا هو قطعة من البيت ، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت » ونحوه لابن داود من طريق صفية بنت شبة عن عائشة ، ولابن عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد من طريق سميد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت الى شبة الحبشى ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما قمتنا في جاهلية ولا إسلام بليل ، وهذه الروايات كلها مطلقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها مسلم من طريق أبي قرة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » ، وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريبا من سبعة أذرع » ، وله من طريق سميد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع » ، وسيأتى في آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم فخره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شابر عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلى الحجر » ، وله عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقى في « المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعا « لكننت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع » فهى شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لى لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التى بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذى عدا الفرجة أربعة أذرع وشبر ، ولهذا وقع عند الفاكهى من حديث أبي عمرو بن عدى بن الحراء « أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع ، فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره » ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقنى الى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر

الكلام على هذا الحديث . قوله (ألم ترى) أى ألم تعرفى . قوله (قصرت بهم النفقة) بتشديد الصاد أى النفقة العلية التى أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقي وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق فى « السيرة » عن عبد الله بن أبى نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية ، أن أباه وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم - وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبى وهب المخزومى - قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع ربا ولا مظلة أحد من الناس ، وروى سفيان بن عيينة فى جامعه ، عن عبيد الله بن أبى يزيد عن أبيه أنه شهد عمر ابن الخطاب أرسل الى شيخ من بنى زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : ان قريشا تقربت لبناء الكعبة - أى بالنفقة الطيبة - فعمزت فتركوا بعض البيت فى الحجر ، فقال عمر صدقت . قوله (ليدخلوا) فى رواية المستمل « يدخلوا » بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة « فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط » . قوله (حديث عهدهم) بتنوين حديث . قوله (بجاهلية) فى رواية الكشميهنى بالجاهلية ، وقد تقدم فى العلم من طريق الأسود « حديث عهد بكفر » ، ولابى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة « حديث عهد بشرك » . قوله (فأخاف أن تنكر قلوبهم) فى رواية شيبان عن أشعث « تنفر » بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التى خشى ﷺ أن ينسبوه الى الانفراد بالفخر دونهم . قوله (أن أدخل الجدر) كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أى أخاف إنكار قلوبهم لإدخال الحجر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبى الاحوص بلفظ « فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل » ، فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتة الاسماعيل من طريق شيبان عن أشعث وانظروا « لنظرت فأدخلته » . قوله فى الطريق الثالثة (عن هشام) هو ابن عروة . قوله (عن عائشة) كذا رواه مسلم من طريق أبى معاوية والنسائى من طريق عبدة بن سليمان ، وأبو عوانة من طريق على بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فإن رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتى فى الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لابى عوانة من طريق قتادة وأبى النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة ، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئا زائدا على روايته عنها كما وقع للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه فى كتاب العلم . قوله (وجعلت له خلفا) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسره فى الرواية المعلمة ، وضبطه الحربى فى « الغريب » بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عمود فى مؤخر البيت ، والصواب الاول ، وبينه قوله فى الرواية الرابعة « وجعلت لها بابين » . (تنبيه) قوله « وجعلت » بسكون اللام وضم التاء عطفا على قوله « لبنيتها » وضبطها القابسى بفتح اللام وسكون المشاة عطفا على استقصرت وهو وهم ، فإن قريشا لم تجعل له بابا من خلف ، وإنما هم النبي ﷺ بجعله ، فلا يعتر بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون . قوله (قال أبو معاوية حدثنا هشام) يعنى ابن عروة بسنده هذا (خلفا يعنى بابا) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق على بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبى معاوية وصلها مسلم والنسائى ، ولم يتم فى روايتها التفسير المذكور . وأخرجه ابن خزيمة عن أبى كريب عن أبى أسامة وأدرج التفسير ولفظه « وجعلت لها خلفا » يعنى بابا آخر من خلف يقابل الباب المقدم . قوله فى

الطريق الرابعة (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج». قوله (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، والاسماعيلي من طريق هارون الجمال والزعفراني كلهم عن يزيد ابن هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال: عن عبد الله بن الزبير، بدل عروة ابن الزبير، وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الازهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الاسماعيلي: إن كان أبو الازهر ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين. قلت: قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير، ويزيد قد حمله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح. قوله (حديث عهد) كذا بجميع الرواة بالاضافة، وقال المطرزي: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب حديث عهد، والله أعلم. قوله (فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته «وبناؤه». قوله (قال يزيد) هو ابن رومان بالاسناد المذكور. قوله (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه - الى قوله - كأسنمة الابل) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصرا، وقد ذكره مسلم وغيره واطحا فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال: لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان، وللفا كهى في كتاب مكة، من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا: لما أحرق أهل الشام الكعبة ودموها بالمنجنيق وهت الكعبة، ولابن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زمة قال: ارتحل الحصين بن نمير - يعنى الأمير الذى كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاهم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال: فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت، فاذا الكعبة تنفض - أى تتحرك - متوهنة ترجح من أعلاها الى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق، وللفا كهى من طريق عثمان بن ساج بلغنى أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بنى جحج، وفي المسجد يومئذ خيام فشئ الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون، وضعف بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتتناثر حجارته، ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال: كانت الكعبة قد وهت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقهم على أهل الشام، فلما صدر الناس قال: أشيروا على في الكعبة، الحديث، ولابن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال: لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حرق الناس سنة أربع وستين، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين، وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال: لا ثبت عندي أنه ابتداء بناؤها بعد رحيل الجيش بسبعين يوما، وجزم الازرقى بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين. قلت: ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمداه الى الموسم ليراه أهل الآفاق لينشع بذلك على بنى أمية. ويؤيده أن في تاريخ المسبحي أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم. وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذى في الصحيح مقدم على غيره. وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل، وقول ابن الزبير لو أن أحداكم احترق بيته بناه حتى يجمده، وأنه استخار الله ثلاثا ثم عزم على أن ينفذها، قال فتشاهاه الناس، صعد رجل فالتق منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء تابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، وجعل ابن الزبير أعمدة

فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال « خرجنا الى منى فأقننا بها ثلاثا ننتظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهمم ، وفي رواية أبي أويس المذكورة « ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا الى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما آمنوا ، فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل ، فأففضوا له أى حركوا تلك القواعد بالمثل فنفضت قواعد البيت ورأوه بنيانا مربوطا ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرفهم فزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنيانا متصلا فأشهدهم على ذلك ، وفي رواية عطاء ، وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعا فراد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع ، وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعا ، فلعل راويه جبر الكسر ، وجزم الازرق بأن الزيادة تسمة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضا . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد « انهم كشفوا عن القواعد فاذا الحجر مثل الخلقة والحجارة مشبكة ببعضها ببعض ، ولما كفى من وجه آخر عن عطاء قال « كنت في الأماء الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قائمة ونصفا ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزرع عرق المروة ، فضرهوه فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه ، وفي رواية مرثد عند عبد الرزاق « فكشف عن روض في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، فرأيت ذلك الروض مثل خلف الإبل : ووجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتر الركن الآخر ، قال مسلم في رواية عطاء « وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه ، وفي رواية الأسود التي في العلم « ففعله عبد الله بن الزبير ، وفي رواية اسماعيل ابن جعفر عند الاسماعيلي « فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الارض ، ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللقاسمي من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة « انه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر ، . (فصل) لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تفسير الحجاج لما صنعه ابن الزبير ، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال « فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك ابن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة اليه ، فكتب اليه عبد الملك : لانا لسنا من تطليخ ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طول فأكفره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده الى بنائه وسد باب الذي فتحه . فنقضه وأعاد الى بنائه ، وللقاسمي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة « فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبنى شئها الذي يلي الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذنه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج ، ولابن عيينة عن داود بن سابور عن مجاهد « فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر ، قال فقال عبد الملك : وددنا أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك ، وقد أخرج قصة ندم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد بن عطاء « ان الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها ، فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها ، زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه « وكان الحارث مصدقا لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فسكت ساعة بعصاه وقال : وددت أني تركته

وما تحمل ، وأخرجها أيضا من طريق أبي قزعة قال : بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فانا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدهم لتركته على بناء ابن الزبير . (تنبيه) : جميع الروايات التي جمعتها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرقي أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن الثاني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقا بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضا ثم بدا له فسد الباب المجدد ، لكن لم أر النقل بذلك صريحا . وذكر الفاكهي في « أخبار مكة » أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء . فأنه أعلم . قوله (غزرت) بتقديم الزاي على الراء أي قدرت . قوله (ستة أذرع أو نحوها) قد ورد ذلك مرفوعا إلى النبي ﷺ كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وإن الجمع بين المختلف منها يمكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات المقيمة لأجل الاضطراب كما جنح إليه ابن الصلاح وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيمتنع حمل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيمة متوادة على سبب واحد وهو أن قريشا قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبيه » له : والاصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازا ، وإنما قال النووي ذلك فصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعنده في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب فإنه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في « المعرفة » أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم ، فعلى هذا فلعلة رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطا ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فعلى النبي ﷺ ومن بعده فعملوه استحبابا للراحة من تسور الحجر لا سيما الرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التكهف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنيًا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر قبناه ووسمه قطعا للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما سيأتي في « باب بنين الكعبة » ، في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم

يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فين حوله حائطاً جدره قصيرة ، فبناء ابن الزبير ، انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، فدخل الوهم على قائله من هنا . ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كامام الحرمين ومن المالكية كآبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً ، وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم . وأما قول المهلب إن القضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان لأن شخصاً لو حاف لا يدخل بيتاً فأنهدم ذلك البيت فلا يحنث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للتحليل بالاتفاق ، فعلينا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما الذين فتمتلكة بالعرف . ويؤيده ما قائله أنه لو أنهدم مسجد فنقلت حجراته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتآلف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدى بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ . (تسكيل) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فنأشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعباً للبلوك ، فتركه . قلت : وهذا بعينه خشية جدم الأعلى عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحجد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يحج من بعدك أمير فيغير الذي صنعت ، أخرجه الفهاكهي من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جرير : أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ، ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستمائة ، ثم في سنة ثمانين وستمائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الأخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الإسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتأملت المسكن الذي قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رم ما تشعث من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين

على يدى بعض الجند لجدها سقفا ورخم السطح ، فلما كان في ستة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل الى داخل الكعبة أشد مما كان أولا ، فأداه رأيه الفاسد الى تقص السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة ، ولزم من ذلك امتحان الكعبة ، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتب الى القاهرة يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأذكر أن يكون أمر بذلك ، وجهر بعض الجند لكشف ذلك فتمصّب لأول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكاتبوا محضرا بأنه ما فعل شيئا إلا عن ملامتهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فسكن غضب السلطان وغطى عنه الامر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وهو بالتحانية قبل الألف وبعدها معجزة عن النبي ﷺ قال : « ان هذه الامة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه - يعنى الكعبة - حتى تعظيمها ، فاذا ضيعوا ذلك (١) هلكوا » ، أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في كتاب مكة ، وسنده حسن ، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بحمله وكرمه . وما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح إلا فيما صنعه الحجاج لما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية ولما في السلم الذي جده للسطح والعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع فانما هو لزيادة محضة كالحرام أو لتحسين كالباب والميزاب ، وكذا ما حكاه الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال : « جاورت بمكة فماتت - أى بالعين المهمة وبالباء الموحدة - أسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجيء بأخرى ليبدلها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلا فتزكوها ليعودوا من غد ليصلحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قذح ، أى بكسر القاف وهو السهم ، وهذا اسناد قوى رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكذا ان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الاسطوانة من خشب . والله سبحانه وتعالى أعلم

٤٣ - باب فضل الحرم ، وقوله تعالى [٩١: النمل] :

﴿ إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ، وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَأَمِرتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

وقوله جلّ ذكره (٥٧ القصص) :

﴿ أَوَلَمْ نَمَسْكَنْ لَمْ حَرَمًا آمَنًا يُنْجِي إِلَيْهِ قُرْبانُ كُلِّ شَيْءٍ وَرِزْقًا مِنْ لَدُنَّا ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

١٥٨٧ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ ، لَا يُفْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَقِطُ لُقَطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا »

قوله (باب فضل الحرم) أى المكي الذي سيأتي ذكر حدوده في « باب لا يعصد شجر الحرم » . قوله (وقوله تعالى) ﴿ إِنَّمَا أَمِرتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ الآية (وجه تعليقها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية الى البلدة فانه على سبيل التشريف لها ، وهى أصل الحرم . قوله (أو لم نمسك لَمْ حَرَمًا آمَنًا الآية) روى النسائي في

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة . صنعوا ذلك ،

التفسير : ان الحادث بن مر بن نوفل قال للنبي ﷺ : إن تتبع الهدى معك تتخطف من أرضنا ، فأزل الله عز وجل وداعه عليه (أولم نمكن لهم حرماً آمناً) الآية ، أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون آمناً لهم بعد أن أسلوا وتابوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس : ان هذا البلد حرمه الله ، أخرجه مختصراً ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في باب لا يحل القتال بمكة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى قريباً هناك إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب توريث دور مكة وبيعتها وشراؤها . وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى [٢٥ الحج] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ، وَمَنْ يُرِذِّ فِيهِ بِالْهَادِي يُظْلَمْ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ . البادى : الطارى . مكشوفاً : محبوساً

١٥٨٨ - حديث أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال : يا رسول الله أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك عقيل من ربيع أو دور ؟ وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي رضى الله عنهما شيئاً ، لأنهما كلنا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين ، فكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر . قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله تعالى [٧٢ الأنفال] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ الآية [الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٦٧٦٤]

قوله (باب توريث دور مكة وبيعتها وشراؤها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى) ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء (الآية) أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن فضالة قال : توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، وما تدعى ربيع مكة إلا السوايب ، من احتاج سكن ، أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاھر ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر بنى أن تبوئ دور مكة لأنها ينزل الحاج في عرصاتها ، فكان أول من بوئ داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا إجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارته . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وخالفه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويحاج عن حديث علقمة على تقديم صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعى بحديث أسامة الذى أورده البخارى في هذا الباب ، قال الشافعى : فأضاف الملك اليه والى من ابتاعها منه وبقوله ﷺ عام الفتح : من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، فأضاف الدار اليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم) فنسب الله الديار اليهم كما نسب الأموال اليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما

كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلى أولى بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى دارا للسجن بمكة . ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحجاج أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبوابا ، لينزل البادية حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكرامة الكراء رقعا بالفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك ، قال القاضي اسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلفوا هل من بها على أهلها اعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجح عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها تخالف حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئا عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا « المسجد الحرام » هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضا هل المراد بقوله « سواء » في الامن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضا . قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولا لقاء الجيف والذئب . قال : ولا نعلم عالما منع من ذلك ولا كره لخاص ولا لجانب دخول الحرم ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحواليها ولا يقول بذلك أحد والله أعلم . قلت : واتقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها اليهم ضعيفة ، وسند ذكر في « باب فتح مكة » من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحا أو عنوة إن شاء الله تعالى . قوله (البادية الطارية) هو تفسير منه بالمعنى ، وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما روى عبد بن حميد وغيره . وقال الاسماعيل : البادية الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلدة فهو باد ، ومعنى الآية أن المقيم والطارى سيات . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة (سواء العاكف فيه والباد) قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم . قوله (معكوكا محبوسا) كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية ﴿ العاكف ﴾ والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في المجاز ، والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوي من طريق سفيان عن أبي حصين قال : أردت أن أعتكف وأنا بمكة ، فسألت سعيد بن جبيرة فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية . قوله (عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب « أن علي ابن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره » . قوله (ابن تزل ، في دارك) حذف أداة الاستفهام من قوله « في دارك » ، بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب بلفظ « أنزل في دارك » ، وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن أصيبغ شيخ البخاري فيه ، وللصنف في المغازي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري « أن تزل غدا » فكأنه استفهم أولا عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستفهم عن ذلك ، وظاهر هذه الفصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويُرْثَى وضوح رواية زمعة بن صالح عن الزهري

بلفظ : لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة قيل : ابن نزل أفي بيوتكم ، الحديث ، وروى علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال : قيل للنبي ﷺ حين قدم مكة : أين نزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل ، قال علي بن المديني : ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن في حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال ذلك حين أراد أن ينزل من منى ، فيحمل على تعدد القصة . قوله (وهل ترك عقيل) في رواية مسلم وغيره : وهل ترك لنا . قوله (من رباح أو دور) الرباح جمع ربع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتعل على أبيات وقيل هو الدار فعلى هذا فقوله : أو دور ، إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفي رواية محمد بن أبي حفصة : من منزل ، وأخرج هذا الحديث الفاكهى من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره : ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فسمها بين ولده حين عمر ، فمن صار للنبي ﷺ حتى أبيه عبد الله وفيها ولد النبي ﷺ . قوله (وكان عقيل الخ) حصل هذا أن النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما وراثه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلبا ، وباعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب بيد فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها محمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار^(١) وزاد في روايته من طريق محمد بن أبي حفصة : فكان علي بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيبنا من الشعب ، أى حصه جدهم علي من أبيه أبي طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفا لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى في الجهاد مزيد بسط في هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطابي : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على مالك عقيل فأنما لم ينزلها رسول الله ﷺ لأنها دور هجرها في الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه . وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيل باعها ، ومفهومه أنه لو تركها لنزلها قوله (فكان عمر) في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الاسماعيل : فمن أجل ذلك كان عمر يقول ، وهذا القند الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعا بهذا الاسناد وهو عند المصنف في المغازى من طريق محمد بن أبي حفصة ومصر عن الزهرى وأخرجه مفردا في الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويختلج في خاطرى أن القائل : وكان عمر الخ ، هو ابن شهاب فيكون منقطعا عن عمر . قوله (قال ابن شهاب وكانوا يتأولون الخ) أى كانوا يفسرون قوله تعالى (بعضهم أولياء بعض) بولاية الميراث أى يتولى بعضهم بعضا في الميراث وغيره

٤٥ - باب نزول النبي ﷺ مكة

١٥٨٩ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ حين أراد قدوم مكة : مَتَرْنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاتَمُوا عَلَى الْكُفْرِ

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه في : ١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩]

(١) بهامش طبعة بولاق : في نسخة : مائة آلاف دينار .

١٥٩٠ - **حديث** الحديث حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ - وَهُوَ بَيْنِي - نَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً بِجَنَفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَامَتُوا عَلَى الْكَفْرِ ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْحَصْبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ - أَنْ لَا يُبَايَعُوا وَلَا يُبَايَعُوا حَتَّى يَبَايَعُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ »

وقال سلامه عن عقيل ، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي : أخبرني ابن شهاب . وقال : بني هاشم وبني المطلب . قال أبو عبد الله : بني المطلب أشبه

قوله (باب نزول النبي ﷺ مكة) أى موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني قال أبو عبد الله : نسبت الدور الى عقيل وتورث الدور وتباع وتنتري ، قلت : والمحل اللائق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم فقريره والله أعلم . **قوله** (حين أراد قدوم مكة) بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى . **قوله** (أن شاء الله تعالى) هو على سبيل التبرك والامثال الآية . **قوله** في الطريق الثانية (عن أبي سلمة) في رواية مسلم عن زهير ابن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده « حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة ، **قوله** (يعنى بذلك الحصب) في رواية المستمل ، يعنى ذلك ، والأول أصح ، ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعنى الحصب الى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتى في السيرة ويونس كما سيأتى في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه الى قوله « على الكفر » ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك . **قوله** (وذلك أن قريشاً وكنانة) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قريشاً إذ العطف يقتضى المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة . **قوله** (تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب أو بني المطلب) كذا وقع عنده بالشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبني المطلب » بغير شك فكأن الوهم منه فسيأتى على الصواب ويأتى شرحه في أواخر الباب . **قوله** (أن لا يبايعكم ولا يبايعوكم) في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يبايعكم ولا يبايعوكم » وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيل « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » ، وهى أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » . **قوله** (حتى يسلبوا) بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام . **قوله** (وقال سلامه عن عقيل) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه . **قوله** (ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي) وقع في رواية أبي ذر وكريمة ويحيى عن الضحاك ، وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البالتي بموحدتين وبعد اللام المضمومة مثناة مشددة يزيل حران وليس له في البخارى إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في المدرج ، وقد تابعه على الجزم بقوله « بني هاشم وبني المطلب » محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد وأبو عوانة أيضاً ، وسيأتى شرح هذه القصة في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى

٤٦ - باب قول الله تعالى [٣٥ ابراهيم] :

(واذا قال ابراهيمُ رب اجعلْ هذا البلدَ آمناً واجنُبني وبنِي أن نعبدَ الاصنامَ . ربّ لمن أضلّان كثير من الناس ، فمن اتبعتني فانه مني ، ومن عصاني فانك غفورٌ رحيم . ربنا اني أسكنت من ذُرْبتي بوادي غير ذي زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة ، فاجعلْ أفئدة من الناس تهوي اليهم) الآية

قوله (باب قول الله عز وجل واذا قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً واجنُبني - الى قوله - لعلمهم يشكرون) لم يذكر في هذه الترجمة حديثاً ، وكأنه أشار الى حديث ابن عباس في قصة إسكان ابراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتي مبسوطاً في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب الى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون ، وقول الله : جعل الله الكعبة البيت الحرام الخ ، ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني

٤٧ - باب قول الله تعالى [٩٧ المائدة] :

(جَمَعَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للناسِ والشهرَ الحرامَ والمَزدَى والقلائدَ ، ذَلكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ يَعْلَمُ ما في السَّماءاتِ وما في الأَرْضِ ، وَأَنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ)

١٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يُحْرَبُ الْكَعْبَةُ ذُو الشَّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ » [الحديث ١٥٩١ - طرفه في : ١٥٩٦]

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانُ ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُّ فِيهِ الْكَعْبَةُ . فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ »

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤]

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ حُجَّاجٍ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْةٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لِيُحْجَّجَ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَ بِهِ خُرُوجَ يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ » . تَابِعَهُ أَبَانُ وَعِمْرَانُ عَنْ قَنَادَةَ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحْجَّجَ الْبَيْتُ » . وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ . سَمِعَ قَنَادَةَ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ

قوله (باب قول الله تعالى : جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس - الى قوله - عليم) كأنه يشير الى أن

المراد بقوله « قياما » أى قواما وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذه النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصرى أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياما للناس لو تركوه عاما لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . ثانيها حديث عائشة في صيام عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوما تستر فيه الكعبة » فانه يفيد أن الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديما بالستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الاسماعيل في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضا معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعمدون اليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة الحرم ، فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . (تنبيه) : قال الاسماعيل جمع البخارى بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر الستر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخارى التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهى من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهرى له من عروة . ثالثها حديث أبي سعيد الخدرى في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، وأورده موضولا من طريق إبراهيم - وهو ابن طهمان - عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلى البصرى عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدرى ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة مصراحا بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها » وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر . قوله (ليحجن) بضم أوله وفتح المهملة والجيم . قوله (تابعه أبان وعمران عن قتادة) أى على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان - وهو ابن يزيد العطار - فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القطان فوصلها أحمد أيضا عن سليمان بن داود وهو الطيالسى عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسى ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عباد عنه ولفظه « ان الناس ليحجون ويعتصرون وينفرون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قوله (فقال عبد الرحمن) يعنى ابن مهدى . قوله (عن شعبة) يعنى عن قتادة بهذا السند . قوله (لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه قال البخارى : والاول أكثر ، أى لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الاول أن البيت يحج بعد أشراف الساعة ، ومن الثانى أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين : فانه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يتمتع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب

أن الحبشة إذا خبروه لم يعمر بعد ذلك

٤٨ - باب كِسْوَةِ الكَعْبَةِ

١٥٩٤ - **قوله** عبد الله بن عبد الوهّاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سُفيانُ حدثنا واصلُ الأحَدَبُ عن أبي وائلٍ قال : جِئْتُ إلى شَيْبَةَ . وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : جَاسَتْ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكَرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ فَقَالَ : أَقْدَ جَاسَ هَذَا الْحَاجِسَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدْعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه . قُلْتُ إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا . قَالَ : هُمَا الْمَرَّانِ أَقْتَدَى بِهِمَا »

[الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٢٧٥]

قوله (باب كِسْوَةِ الكَعْبَةِ) أى حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك . **قوله** (حدثنا سُفيان) هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سُفيان بالتحديث فيها ، وأما ابن عيينة فلم يسمعه من واصل بل رواه عن الثوري عنه أخرجه ابن خزيمة من طريقه . **قوله** (جلست مع شيبَةَ) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزى ابن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصى العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان . **قوله** (على الكرسي) في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند ، بحث معي رجل بدراهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسي ، فتناولته إياها فقال : لك هذه ؟ فقلت : لا ولو كانت لي لم آتَكَ بها ، قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه ، فذكره . **قوله** (فيها) أى الكعبة . **قوله** (صفراء ولا بيضاء) أى ذهباً ولا فضة ، قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة ، وإنما أراد الكنز الذي بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحُبسة عليها كالقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها . **قوله** (إلا قسمته) أى المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخاري فيه ، إلا قسمتها ، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سُفيان عند المصنف في الاعتصام ، إلا قسمتها بين المسلمين ، وعند الاسماعيلي من هذا الوجه « لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين » ومثله في رواية المحاربي المذكورة . **قوله** (قلت إن صاحبيك لم يفعلوا) في رواية ابن مهدي المذكورة « قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟ قلت : لم يفعله صاحباك ، وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه وكذا المحاربي « قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركاه » . **قوله** (هما المران) ثانية مرة . بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدما همزة أى الرجلان . **قوله** (أقتدى بهما) في رواية عمر بن شبة تكرير قوله « المران أقتدى بهما » ، وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام « يقتدى بهما ، على البناء للجهول ، وفي رواية الاسماعيلي والمحاربي « فقام كما هو وخرج » . ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي بن كعب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن « أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحباك ، فلو كان فضلاً لفعلاه ، لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق « فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله ﷺ » ، قال ابن بطلان : أراد عمر لسكوته اتفاقه في منافع المسلمين ،

ثم لما ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له أسماك ، وإنما تركا ذلك والله أعلم لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها يجري مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الاسلام وترهيب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة « لأنفقت كنز الكعبة » ، ولفظه « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله » ، ولجعلت بابها بالأرض ، الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكى الفاكهي في « كتاب مكة » أنه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فانفاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناءها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث « في سبيل الله » ، لأمكن أن يحمل الانفاق على ما يتعلق بها فيرجع الى أن حكمه حكم التحبيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها أو ينذر لها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدلل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال : وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فانه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فيبقى على أصل الحل ما لم ينته الى الاسراف انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الاجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ، والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز التكبير أو الازالة يحتمل عدة معان ففعله كان لا يقدر على الإنكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزها لانه لا يتحصل منها شيء ، ولا سيما ان كان الوليد جعل في الكعبة صفائح ففعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فكأنه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه الى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله ان الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب الخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للايقاد فممكن على بعد ، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكك عليه بأن الغزالي قيده بما لم ينته الى الاسراف ، والقنديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف . وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً الى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الاجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقناديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه والله أعلم . (تنبيه) : قال الاسماعيلي إيس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطال :

معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفخرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة الذهب وغيره كما يتفخرون بتسبيح الاموال لها ، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صوابا كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاما لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لخلل شرطها وإما لتبجح الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث « ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت » ، قال : ويحتمل أيضا - فذكر نحو ما قال ابن بطال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهد ، وإن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شيبة فليس صريحا في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطبوعة ، قال : ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم . قال : واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الاحساس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة لإقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرضاء لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى . ولم أر في شيء من طريق حديث شيبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهي روى في « كتاب مكة » من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل علي شيبة الحنظلي فقال : يا أم المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعهما ونحضر بثارا فنعمتها ونذفها لكي لا تلبسها الحائض والجنب » ، قالت : بثما صنعت ، ولكن بهما فاجعل عنهما في سبيل الله وفي المساكين ، فانما إذا نزعتهما لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شيبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهي سالم منه . وأخرج الفاكهي أيضا من طريق ابن خيثم « حدثني رجل من بني شيبة قال : رأيت شيبة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين » ، وأخرج من طريق ابن أبي نجيع عن أبيه « أن عمر كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ، فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك »

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهي من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه أنه سمعه يقول « زعموا أن النبي ﷺ نهي عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل » ، ورواه الواقدي عن معمر بن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقفا ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعا أول من كسا الكعبة الوصائل فسترت بها . قال : وزعم بعض علماؤنا أن أول من كسا الكعبة اسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أنصاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الانطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضا عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الانطاع ، ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب البجانية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهي

باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أتت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي ﷺ المسوح والانطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضا حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحق عن مجوز من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، قالت : ولقد رأيت البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يجد له كسوة . وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والحبرات يوم يقلدها ، فاذا كان يوم النحر نزعها ثم أرسل بها إلى شيبة بن عثمان فناطها على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضا : فلما كست الأمراء الكعبة جلتها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقا للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أنكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف أيضا أخرجه الزبير عنه عن هشام ، وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق بن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي ﷺ كساها القباطي والحبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في الأوائل ، له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القباطي النبي ﷺ . وروى الفاكهي في كتاب مكة ، من طريق مسمر عن جصرة قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيفة في الجاهلية فيها نمط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، فعلى هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطني في المؤتلف أن أول من كسا الكعبة الديباج ثبلة بنت جناب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيرا فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضاراد بن عبد المطلب فثبقت العباس فنذرت أن وجدته أن تكسو البيت فرده عليها رجل من جهنم فكست الكعبة ثيابا بيضا . وهذا محمول على تعدد القصة . وحكى الأزرق أن معاوية كساها الديباج والقباطي والحبرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقباطي في آخر رمضان ، فحصلنا في أول من كساها مطلقا على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الانطاع والواصلان لأن الأزرق حكى في كتاب مكة ، أي تبعا أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الانطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الواصل وهي ثياب حبرة من عصب الين ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقا ، وأما تبع فأول من كساها ما ذكر ، وأما عدنان فله أول من كساها بعد إسماعيل ، وسيأتي في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو ثبلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع بينها بأن كسوة خالد وثبلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فله كساها في آخر

خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديد عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جرير أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج لما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسيا الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجيح عن أبيه أن عمر كان ينزعها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهي عن بعض المسكين أن شيبه ابن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئا فوق شيء . وقد تقدم سؤال شيبه لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكثر . وذكر الأزرقي أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن سبكتكين ديباجا أصفر ، وكساها الناصر العباسي ديباجا أخضر ، ثم كساها ديباجا أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح اسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها ببسوس كان اشترى الثلثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكتسب من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة اضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمثاله وهو القاضي زين الدين عبد الباسط - بسط الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الوصف عن صفة حسنها جزاء الله على ذلك أفضل المجازاة . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الاشرف برسباي أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوما واحدا ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستفحق أهل العصر فتوقفت عز الجواب وأثرت إلى أنه إن خشى منه الفتنة فيجيب دفعا للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ولم يستندوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الاشرف على ذلك

٤٩ - باب هدم الكعبة

قالت عائشة رضي الله عنها : قال النبي ﷺ « يَغْزُو جِبشُ الكعبةَ فَيُخَسَفُ بِهِمْ »

١٥٩٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** عبيد الله بن الأحنس **حدثني** ابن أبي

مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كَانِي بِهِ أَسْوَدَ أَفْجَحَ يَقْلَعُهَا حَجْرًا حَجْرًا »

١٥٩٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يُخْرَبُ الكعبةُ ذُو الشَّوْبَتَيْنِ مِنَ المَبْشَةِ »

قوله (باب هدم الكعبة) أي في آخر الزمان . **قوله** (وقالت عائشة) في رواية غير أبي ذر « قالت ، يحذف الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يعشون على نياتهم ، وسيأتي السلام عليها

هناك ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة الى أن غزو الكعبة سيقع ، فرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين . قوله (عبيد الله بن الاخنس) بمعجمة ونون ثم مهملة وزن الآخر ، وعبيد الله بالتصغير كوفي يكنى أبا مالك . قوله (كذا في) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شئنا حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليّ عند أبي عبيد في « غريب الحديث » ، من طريق أبي العالية عن عليّ قال : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فسكناني برجل من الحبشة أصلع - أو قال أصم - حش الساقين قاعد عليها وهي تهدم ، ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولفظه : أصلع ، بدل أصلع وقال : قائما عليها يهدمها بمسحاته ، ورواه يحيى الخاني في مسنده من وجه آخر عن علي مرفوعا . قوله (كذا في به أسود أخج) بوزن أفعل بفاء ثم حاء ثم جيم ، والفصح تباعد ما بين الساقين ، قال الطيبي وفي إعرابه أوجه : قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذي أشبه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وذو الحال إما المستقر المرفوع أو المجرور والثاني أشبه أهما بدلان من الضمير المجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيت رجلا ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله : حجرا حجرا ، حال كقولك بوبته بابا بابا ، وقوله في حديث عليّ : أصلع أو أصلع أو أصم ، الأصلع من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصلع الصغير الرأس ، والأصم الصغير الأذن . وقوله : حش الساقين ، بحاء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله في رواية أبي هريرة : ذو السويتين ، كما سيأتي في الحديث الذي بعده . قوله (يقلعها حجرا حجرا) زاد الاسماعيل والفاكهي في آخره : يعني الكعبة . قوله (عن ابن شهاب) كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهري فقال عن سحيم مولى بنى زهرة عن أبي هريرة رواه الفاكهي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فإن كان محضوا فيكون للزهري فيه شيخان عن أبي هريرة . قوله (ذو السويتين) تثنية سويقة وهي تصغير ساق أى له ساقان دقيقتان . قوله (من الحبشة) أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سعيد بن سميان عن أبي هريرة بأنهم من هذا السياق ولفظه : يبايع للرجل بين الركن والمقام ، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ، ثم تجيء الحبشة فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا ، وهم الذين يستخرجون كثره ، ولأبي قرة في « السنن » من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا : لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويتين من الحبشة ، ونحوه لابن داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وزاد أحمد والطبراني من طريق مجاهد عنه : فيسلها حليتها ويجردا من كسوتها ، كأنى أنظر اليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته أو بمعوله . وللفاكهي من طريق مجاهد نحوه وزاد : قلنا هدم ابن الزبير الكعبة جئت أنظر اليه هل أرى الصفة التي قال عبد الله بن عمرو فلم أرها ، قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ولأن الله حبس عن مكة الفيل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة ، فكيف يسلم عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت في صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ، ولهذا وقع في رواية سعيد بن سميان : لا يعمر بعده أبدا ، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال

وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة قتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلموا الحجر الأسود لحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة . ثم غزى مرارا بعد ذلك ، وكل ذلك لا يمارض قوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَا جَعَلْنَا خَرَامًا مَنًّا ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ « ولن يستحل هذا البيت إلا أهله » ، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها . والله أعلم

٥٠ - باب ما ذكر في الحجر الأسود

١٥٩٧ - **عنه** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه « انه جاء الى الحجر الأسود فتبَّله فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك »

[الحديث ١٥٩٧ - طرفه في : ١٦٠٥ ، ١٦١٠]

قوله (باب ما ذكر في الحجر الأسود) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله « لا تضر ولا تنفع » وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : « إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضآ ما بين المشرق والمغرب » أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي : حديث غريب ، وروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوى . ومنها حديث ابن عباس مرفوعا « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم » أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنّه اختلط ، وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه « الحجر الأسود من الجنة » وحماد من سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس مرفوعا « ان لهذا الحجر لسانا وشفقتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا . **قوله** (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم . **قوله** (اني أعلم أنك حجر) في رواية أسلم الآتية بعد باب عن عمر أنه قال « أما والله إني لأعلم أنك » . **قوله** (لا تضر ولا تنفع) أي إلا باذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقه الحجر ، قال : وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول « يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد » ، وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جدا ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك الى النبي ﷺ أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال « رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك » ثم قال « رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك » قال الطبري : إنما قال

ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يصافح بها عباده ، وماذا الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختيارا ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صاغ في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فحاطبهم بما يعهدونه . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه قلنا كان الحاج أول ما يقدم يسئ له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الاسود خاصة ترجع الى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في شرح الترمذي : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت لحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين . (تكميل) : اعترض بعض الملحدن على الحديث الماضي فقال : كيف سؤدته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ، ولا ينصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقائه أسود هبة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس أنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا الى زينة الجنة ، فان ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدي في فضائل مكة بإسناد ضعيف والله أعلم

٥١ - باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء

١٥٩٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا **الْبَيْهَقِيُّ** عَنْ **ابْنِ شَهَابٍ** عَنْ **سَالِمٍ** عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ قَالَ « **دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ بْنُ مَالِكٍ فَغَلَقُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَجَّحَ ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نِمَ ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الَّتِي بَيْنَ »

قوله (باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في السكبة بين العمودين ، ونهق بأن يغاير الترجمة من جهة أنها تدل على التأخير ، والفعل المذكور يدل على التعمين . وأجيب بأنه حل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتما وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها ، ويؤيده ما سيأتي في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنصر الترجمة مع كونه كان يقصد المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصل فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة الى الحكمة في إغلاق الباب حيثئذ ، وهو أولى من دعوى ابن بطل الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه

منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد . وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكعبة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب لإغلاق الباب ليصير مستقبلاً في حال الصلاة غير الفضاء ، والمحكي عن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم . وأما قول بعض الشارحين إن قوله « ويصل في أى نواحى البيت شاء » يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحاً ففيه نظر لانه جعله حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة . قوله (دخل رسول الله ﷺ البيت) كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبيناً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة فوائد ولفظه « أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازي « وهو مردف أسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء » ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أنماخ في المسجد ، وفي رواية فليح « عند البيت » وقال لعثمان اثنتا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل ، ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع « ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب الى أمه فأبى أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلي ، فلما رأت ذلك أعطته » فجاء به الى رسول الله ﷺ ففتح الباب ، فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهي - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبي طلحة يزعمون أنه لا يستعليح أحد فتح الكعبة غيرهم » ، فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده ، وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، ويقال له المحجبي بفتح المهملة والجيم ، ولآل بيته المحجبة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالشيبين نسبة الى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضاً صحبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء . قوله (هو وأسامة ابن زيد وبلال وعثمان) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان ، زاد الفضل ، ولاحد من حديث ابن عباس « حدثني أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل في الكعبة » وسيأتى البحث فيه بعد بابين . قوله (فأغلقوا عليهم) زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة « من داخل » ، وزاد يونس « فكثت نهاراً طويلاً » ، وفي رواية فليح « زماناً ، بدل نهاراً » ، وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة « فأطال » ، ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع « فكثت فيها ملياً » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلاً » ، ومن رواية أيوب عن نافع « فكثت فيها ساعة » ، وللنسائي من طريق ابن أبي مليكة « فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجدت النبي ﷺ خارجاً منها » ووقع في الموطأ بلفظ « فأغلقها عليه » والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، واجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ، ولعل بلالاً ساعده في ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضى به . قوله (فلما فتحوا كنت أول من ولج) في رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » ، وفي رواية أيوب « وكنت رجلاً شاباً قوياً فبادرت الناس فبدرتهم » ، وفي رواية جويرية « كنت أول الناس ولج على أثره » ، وفي رواية ابن عون « فرقيت الدججة

فدخلت البيت ، وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر « وأجد بلالا قائما بين البابين ، وأفاد الأذرق في « كتاب مكة » أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق . قوله (فلقيت بلالا فسألته) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ، وفي رواية جويرية ويونس وجهور أصحاب نافع « فسألت بلالا أين صلى » ، اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه » قال نعم ، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر « فقلت : أصلى النبي ﷺ في الكعبة » قال نعم ، فظهر أنه استثبت أولا هل صلى أولا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ، على الشك ، والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي ﷺ فيه » فقالا على جهته ، وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه هنا ، ولمسلم والطبراني من وجه آخر « فقلت أين صلى النبي ﷺ » فقالوا ، فإن كان محفوظا حمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضا وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألهم كم صلى ، بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض بروم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضا من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فإنه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره ، وحيث نفاها أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بابين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى . قوله (بين العمودين اليمانيين) في رواية جويرية « بين العمودين المقدمين » ، وفي رواية مالك عن نافع « جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في « باب الصلاة بين السواري » ، بما ينفي عن إعادته ، لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره : فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقدمين » ، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين ، صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره ، وقال في آخر روايته « وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حمراء » وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير ، فاما الآن فقد بين موسى بن عتبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في « الغرائب » من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » ، وكذا أخرجهما أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع . لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ « نحو من ثلاثة أذرع » ، وهي موافقة لرواية موسى بن عتبة . وفي « كتاب مكة » الأذرق والقا كهى من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله ﷺ » فقال : اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة ، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فإنه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يده ووجهه إن كان أقل من ثلاثة والله أعلم . وأما مقدار صلاته

حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشرت الى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسبت أن أسأله كم صلى ، والى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقتض محمد الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد : رواية صاحب عن صاحب ، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتفاء به ، والحجة بنجر الواحد ، ولا يقال هو أيضا خبر واحد فكيف يحتاج للشيء بنفسه ؟ لأننا نقول : هو فرد ينضم الى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها ، وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركهم في ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة الى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السور في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والخلق للساجد ، وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور فانه ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل الى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجم له النسائي على أن أحد الدفوف من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف بخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة للمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام والله أعلم . وفيه استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا : من دخل البيت دخل في حسنة وخرج مغفورا له ، قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، ومحل استحبابه ما لم يؤذ أحدا بدخوله . وروى ابن أبي شبة من قول ابن عباس : أن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عز بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، ورده بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرما ، رأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة : أنه ﷺ خرج من عندها وهو قريب العين ثم رجع وهو كتيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي ، فقد يتمسك به لصاحب هذا القول المحكي لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذلك لا يتمكن من إزالتها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا ، وعمله بأنه يلزم من ذلك استبعاد بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر ، وابن العربي . وعن ابن حبيب يعيد أبدا ، وعن أصبغ إن كان متعمدا ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز التوافل ، وقيد به بعض أصحابه بغير الرواتب وما تشرع فيه الجماعة ، وفي شرح الصمد : لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض

أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، وليلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتى فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النووي في « زوائد الروضة » عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يجر جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الاشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون المختلف في صحته أفضل من المتفق

٥٢ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٩٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويحمل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاث أذرع فيصلي ، يتوحنى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه ، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء »

قوله (باب الصلاة في الكعبة) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عتبة عن نافع . قوله (قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابل . قوله (يتوحنى) بتشديد الخاء المعجمة أي يقصد . قوله (وليس على أحد بأس الخ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في « باب الصلاة بين السواري »

٥٣ - باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحج كثيراً ولا يدخل

١٦٠٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت ، وصلى خلف القائم ركعتين ومعه من يستتره من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ؟ قال : لا »

[الحديث ١٦٠٠ - أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥]

قوله (باب من لم يدخل الكعبة) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، واقتصر المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أحل به مع كثرة اتباعه . قوله (وكان ابن عمر الخ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد الصدقي عنه عن حنظلة عن طاوس قال « كان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت ، وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من هذا الوجه . قوله (خالد بن عبد الله) هو الطحان البصري ، وهذا الإسناد نصفه بصري ونصفه كوفي . قوله (اعتمر) أي في سنة سبغ عام التضية . قوله (أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة) ؟ الحمزة للاستفهام ، أي في تلك العمرة . قوله (قال لا) قال النووي :

قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لثلاث ممنهوه . وفي « السيرة » عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئا من الأصنام ، وفي « الطبقات » عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لفصد العبادة ، والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح . (تنبيه) : استدلل المحب الطبري به على أنه ﷺ دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره . والله أعلم

٥٤ - باب من كبر في نواحي الكعبة

١٦٠١ - **حَرْش** أبو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ ابْنُ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ آلَهُ ، فَأَسْرَ بِهَا فَأَخْرَجَتْ ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَفْعِيَا بِهَا قَطْ . فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ »

قوله (باب من كبر في نواحي الكعبة) أورد فيه حديث ابن عباس ، أنه ﷺ كبر في البيت ولم يصل فيه ، وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم إنبات بلال على نفي غيره لأميرين : أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تناقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع إنبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإنبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إنبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ، ثم صلى النبي ﷺ قرأه بلال لقربه منه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله ، ولأن باغلاق الباب تشكون الطلبة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملا بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة فلم يمهدهم صلاته انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال : دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور ، فهذا الاستاذ جيد ، قال القرطبي : فلعله استصحب النبي ﷺ لسرعة

عوده انتهى . وهو مرفوع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق علي بن بزيمة - وهو تابعي وأبوه يفتح الموحدة ثم معجزة وزن عظيمة - قال : دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فأخذ بحبوته فخلها ، الحديث ، فقلعه احتجى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نفاها مستصحباً للنبي لقصرك من احتجائه ، وفي كل ذلك إنما نفي رويته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه : أحدها حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً وفقلاً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الحل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانياً قال القرطبي : يمكن حل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثاً قال المهلب شارح البخاري : يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين ، صلى في إحداها ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نفاها وأسنده إلى أسامة ، وابن عمر اثبتا وأسند اثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرقي في « كتاب مكة » عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خبر ابن عيينة وحده السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلي في الكعبة ؟ قال : كما تصلي في الجنازة ، تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سبع وكبر وتضرع واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح . قوله (وفيه الآلهة) أي الأصنام ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقفة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يجب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة . قوله (الأزام) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائة . قوله (أم والله) كذا للكثير ول بعضهم ، أما ، بانبثاق الألف . قوله (لقد علموا) قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقترأ عليهما لتقدمهما على عمرو

٥٥ - باب كيف كان بدء الرَّمْل ؟

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَهُمْ حَتَّى يَثْرَبَ . فَأَسْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمَلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ

يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ»

[الحديث ١٦٠٢ - طرفه في : ٤٢٥٦]

قوله (باب كيف كان بدء الرمل) أى ابتداء منروعيته ، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دريد : هو شبيه بالهرولة ، وأصله أن يحرك الماشى منكبيه في مشيه ، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى ، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب . وقوله (أن يرملوا) بضم الميم وهو في موضع مفعول بأمرهم تقول أمرته كذا وأمرته بكذا . و (الأشواط) بفتح الهمزة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة الى الغاية ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة ، و (الإبقاء) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرقن والشفة ، وهو بالرفع على أنه فاعل لم يمنع ، ويجوز النصب . وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطا ، ونقل عن مجاهد والشافعى كراهته ، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكمار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول ، وربما كانت بالفعل أولى

٥٦ - باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ، ويرمل ثلاثاً

١٦٠٣ - حدثنا أضغ بن الفرج أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثاً أطواف من السبع »

[الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في : ١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤]

قوله (باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد . وقوله (يحب) بفتح أوله وضم الحاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه ، والخب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى : العدو السريع ، يقال خبت الدابة إذا أسرعت وراوحت بين قدميها ، وهذا يشعر بترادف الرمل والخب عند هذا القائل . وقوله (أول) منصوب على الظرف ، وقوله (من السبع) بفتح أوله أى السبع طوافات ، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة ، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذى قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى

٥٧ - باب الرمل في الحج والعمرة

١٦٠٤ - حدثني محمد حدثنا شريح بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال

« سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة »

تابعه الليث قال : حدثني كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٦٠٥ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَرِيمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَرَأْتُ كَنْ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ . فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ : مَا لَنَا وَلِلرَّمْلِ ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَاوَيْنَا بِهِ لِلشَّرِكِينَ ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا نَحِبُّ أَنْ نَتَرُكَهُ »

١٦٠٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَا تَرَكَتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرَّثِّ كَنْبَيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا . قُلْتُ لِنَافِعٍ : أَوَلَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرَّثِّ كَنْبَيْنِ ؟ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرُ لاسْتِلَامِهِ »

[الحديث ١٦٠٦ - طرفه في : ١٦١١]

قَوْلُهُ (باب الرمل في الحج والعمرة) أى في بعض الطواف ، والقصد إثبات بقاء مشروعيته ، وهو الذى عليه الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو بسنة ، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل . **قَوْلُهُ** (حدثني محمد هو ابن سلام) كذا لأبي ذر ، وللباقين سوى ابن السكن غير منسوب ، وأما أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن نعيم عن شريح^(١) أخرجه البخارى عن محمد ويقال هو ابن نعيم ، ورجح أبو على الجبائى أنه محمد بن رافع لسكونه روى في موضع آخر عنه عن شريح^(٢) ويحتمل أن يكون ابن يحيى الذهلى وهو قول الحاكم ، والصواب أنه ابن سلام كما نسب أبو ذر وجزم بذلك أبو على ابن السكن في روايته ، على أن شريحا شيخ محمد فقيه قد أخرج عنه البخارى بغير واسطة في الجمعة^(٣) وغيرها فيحتمل أن يكون محمد هو البخارى نفسه والله أعلم . **قَوْلُهُ** (سعى) أى أسرع المشى في الطوافات الثلاث الأولى ، وقوله (في الحج والعمرة) أى حجة الوداع وعمرة القضية لأن الحديث لم يمكن فيها من الطواف ، والجمعة لم يكن ابن عمر معه فيها ولهذا أنكرها ، والتي مع حجته اندرجت أفعالها في الحج ، فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد رمل رسول الله ﷺ في حجته وعمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء . **قَوْلُهُ** (تابعه الليث قال حدثني كثير الخ) وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بلفظ : أن عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثا ويمشى أربعا ، قال : وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك . **قَوْلُهُ** (أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للركن) أى للأسود ، وظاهره أنه خاطبه بذلك ، وإنما فعل ذلك لسمع الحاضرين . **قَوْلُهُ** (ثم قال) أى بعد استلامه . **قَوْلُهُ** (مالنا وللرمل) في رواية بعضهم « والرمل » بغير لام ، وهو بالنصب على الأفصح ، وزاد أبو داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « فيم الرمل والكشف عن الماكب ، الحديث ، والمراد به الاضطباع ،

(١) في طبعة بولاق : هكذا في النسخ التي بأيدينا ، وضبطه القسطلاني (سريج) بالسین المهملة والجيم ١٥٠ . ولله الصواب إذا كان محمد شيخ البخارى في هذا الحديث هو ابن رافع ، لأن سريج بن النعمان من شيوخه كما في تهذيب التهذيب

(٢) الذى أخرج عنه البخارى في كتاب الجمعة برقم ٩٠٤ هو سريج بن النعمان . ومن قرأ خط الحافظ ابن حجر - كسودته لكتابه (أبناء النعمان) التي في دار الكتب الظاهرية بدمشق - يندر نفاخ فتح للبارى فيها تصحيف عليهم من خطه

وهي هيئة تعين على إسراع المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر . قوله (إنما كنا راينا) بوزن فاعلنا من الرؤية ، أى آريناهم بذلك أنا أقوياء قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بياين حلاله على الرياء وإن كان أصله الرئاء بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضا إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الاسلام وأهله . قوله (فلا نحب أن نتركه) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخارى فيه في آخره . ثم رمل ، أخرجه الاسماعيلى من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراآة المشركين على الإسراع إذا سروا من جهة الركنين الشاميين لأن المشركين كانوا بازاء تلك الناحية ، فاذا مروا بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ، ولما رملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا التكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعا كما في الحديث الذى بعده عن مشى عبد الله بن عمر بين الركنين اليمانيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه في استلام الركن ، أى كان يرفق بنفسه ليتمكن من استلام الركن عند الادرحام . وهذا الذى قاله نافع إن كان استند فيه الى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعا للصفة الاولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع . (تكميل) : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف عند المالكية . وقال الطبرى : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعنى في حجة الوداع ، فلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركا لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لبي خافضا صوته لم يكن تاركا للتلبية بل لصفته ولا شيء عليه . (تنبيه) : قال الاسماعيل بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصر على المرفوع منه وزاد فيه قال نافع ورأيت عبد الله - يعنى ابن عمر - يراحم على الحجر حتى يدمى ، قال الاسماعيل : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء . يعنى باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخارى ، ووجهه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشى بين الركنين » أى دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوى نافعا عن السبب فى كونه كان يمشى فى بعض دون بعض والله أعلم . (تنبيه آخر) : استشكل قول عمر « راينا » مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به فبينة إذا لم يره أحد ، وأما الذى وقع فى هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة فى الحرب ، لأنهم أوهموا المشركين أنهم أقوياء لئلا يطمعوا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة

٥٨ - باب استلام الركن بالمحجن

١٦٠٧ - حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالوا حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن

شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَنَ بِمَحْجَنٍ . تَابِعُهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ

[الحديث ١٦٠٧ - أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥١٩٣]

قوله (باب استلام الركن بالمحجن) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون ، هو عصا منحنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي المحجون ، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الأزهري ، وقيل من السلام بالكسر أى الحجارة والمعنى أنه يومئ بعصاه إلى الركن حتى يصيبه . **قوله** (عن عبيد الله) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهري قال د بلغني عن ابن عباس ، ولهذه النكتة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال د تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري ، وهذه المتابعة أخرجها الإسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردي فذكره ولم يقل د في حجة الوداع ، ولا د على بعير ، وسياق البحث في مسألة الطواف راكبا بعد خمسة عشر بابا . **قوله** (يستلم الركن بمحجن) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل د ويقبل المحجن ، وله من حديث ابن عمر انه د استلم الحجر بيده م قبله ، ورفع ذلك ، ولسعید بن منصور من طريق عطاء قال د رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا إذا استلبوا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس ، أحسبه قال كثيرا ، وبهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك ، وعن مالك في رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل

٥٩ - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ

١٦٠٨ - وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال « وَمَنْ يَتَّقِ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ ؟ وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هُذَانِ الرُّكْنَانِ . فَقَالَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . وَكَانَ ابْنُ الزَّيْبَرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ »

١٦٠٩ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنهما قال « لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ »

قوله (باب من لم يستلم الا الركنين الباقيين) أى دون الركنين الشاميين ، والباقي بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن باء النسب فلو شددت لكان جمعا بين العوض والم عوض ، وجوز سبويه التشديد وقال إن الالف زائدة . **قوله** (وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج) لم أراه من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الهيثم به ، و د من ، في قوله د ومن يتقى ، استفهامية على سبيل الإنكار . **قوله** (وكان معاوية يستلم الأركان) وصله أحد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قال د كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن الا استلمه ، فقال ابن عباس : ان رسول الله ﷺ لم يستلم الا الحجر والباقي ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد أيضا من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال د حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم

الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور ، قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس يخالفونني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضا ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي : أن ابن عباس كان يسمح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يسمح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجورا ، فيقول ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، فقال له ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت . وهذا يتبين ضعف من حمله على التعدد ، وأن اجتهاد كل منهما تغير الى ما أنكره على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي . **قوله** (أنه) الهاء للشأن . **قوله** (لا يستلم هذان الركنان) كذا الأكثر على البناء للمجهول ، وللمحموى والمستعمل . لا نستلم هذين الركنين ، بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية . **قوله** (وكان ابن الزبير يستلمن كلهن) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال : أنه ليس شيء منه مهجورا ، وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي « المطأ » عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ : إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت الا الركنين اليمانيين ، وقد تقدم قول ابن عمر : إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم ، وعلى هذا المعنى حل ابن التين تبعا لابن القصار استلام ابن الزبير لها لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم انتهى ، وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرقي في « كتاب مكة » فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج الى التنعيم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طاف به سبعا يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركناء البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها ، فذكر منها : ورأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين ، الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصررون في الاستلام على الركنين اليمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند التعميم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجورا بأن لم ندع استلامهما هجرا البيت ،

وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا تتبع السنة فعلا أو تركا ، ولو كان ترك استلامها هجرا لها لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرا لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته . (فائدة) : في البيت أربعة أركان ، الأول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم . والثانية فقط ، وليس الآخرين شيء منهما . فإذلك يقبل الأول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلبان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضا . (فائدة أخرى) : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الآدمي فيأتى في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم يره بأسا ، واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف إيماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين (١) وبالله التوفيق

٦٠ - باب تقبيل الحجر

١٦١٠ - **حدثنا أحمد بن سنان** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **زفاه** أخبرنا **زيد بن أسلم** عن **أبيه** قال « رأيت **عمر بن الخطاب** رضى الله عنه قبل الحجر وقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبألتك »

١٦١١ - **حدثنا مسدد** حدثنا **حماد** عن **الزبير بن عري** قال « سأل رجل ابن عمر رضى الله عنهما عن استلام الحجر فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله . قال قلت : رأيت إن زحمت ، رأيت إن غلبت ؟ قال : اجمل « رأيت » باليمن ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله »

قوله (باب تقبيل الحجر) بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث عمر مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث ابن عمر رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله ، ولابن المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع « رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله » ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالفم ، وروى الشافعى من وجه آخر عن ابن عمر قال « استقبل النبي ﷺ الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلا ، الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم . **قوله** (حدثنا حماد) فى رواية أبي الوقت « ابن زيد » . **قوله** (عن الزبير بن عري) فى رواية أبي داود الطيالسى عن حماد « حدثنا الزبير » . **قوله** (سأل رجل) هو الزبير الراوى ، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسى عن حماد « حدثنا الزبير سألت ابن عمر » . **قوله** (أرأيت إن زحمت) أى أخبرنى ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفى بعض

(١) الأحكام التى تنسب الى الدين لا بد من ثبوتها فى نصوص الدين ، وكل ما لم يكن عليه الأمر فى زمن التشريع وفى احوال التشريع فهو مردود على من يزعمه . وتقدم قول الإمام الشافعى « ولكننا تتبع السنة فعلا أو تركا » ، وهو مقتضى قول أمير المؤمنين عمر فيما خاطب به الحجر الأسود برقم ١٥٩٧ و ١٦١٠ . هذه هى النصوص ، وسأأتى قول الحفاظ عن ابن عمر فى جوابه لمن سأله عن استلام الحجر « أمهره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقوى الرأى » . والخروج عن هذه الطريقة تغيير للدين وخروج به الى غير ما أَرَادَ الله

الروايات بزيادة واو . قوله (اجعل أرايت بالين) يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع في رواية أبي داود المذكورة . اجعل أرايت عند ذلك الكوكب ، وإنما قال له ذلك لانه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره اذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأي ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام ، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال : رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ، ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هوت الاقنعة اليه فأريد أن يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المراحة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى . (فائدة) : المستحب في التقبيل ان لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهي عن سعيد بن جبير قال : اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . (تنبيه) : قال أبو علي الجبائي : وقع عند الاصيلي عن أبي أحمد الجرجاني « الزبير بن عدى » بدال مهمة بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهمة مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى انتهى . وكان البخارى استشعر هذا التصحيح فأشار الى التحذير منه فحكى الفربرى أنه وجد في كتاب أبي جعفر - يعنى محمد بن أبي حاتم وراق البخارى - قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزبير بن عربى هذا بصرى ، والزبير بن عدى كوفى ، انتهى . هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية الكرخى ، وعقب هذا الحديث : الزبير هذا هو ابن عربى ، وأما الزبير بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن في رواية أبي داود المقدم ذكرها « الزبير بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك بما يرفع الاشكال . والله أعلم

٦١ - باب من أشار الى الركن إذا أتى عليه

١٦١٢ - **حدثنا محمد بن النعمان** حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه » قوله (باب من أشار الى الركن) أى الأسود قوله (اذا أتى عليه) أورد فيه حديث ابن عباس « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار اليه ، وقد تقدم قبل بيابين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلذه بالمحجن ، فيدل على قربته من البيت ، لكن من طاف راكبا يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحدا ، فيحمل فعله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى . ويحتمل أن يكون في حال استلامه قريبا حيث أمن ذلك ، وأن يكون في حال إشارته بعيدا حيث خاف ذلك

٦٢ - باب التكبير عند الركن

١٦١٣ - **حدثنا مسدد** حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر » **تابعه إبراهيم بن طهمان** عن خالد الحذاء

قوله (باب التكبير عند الركن) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار اليه بشيء كان عنده وكبر » والمراد بالنبي المحجن الذى تقدم في الرواية الماضية قبل بايين ، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل

طوفة . قوله (تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد) يعنى فى التكبير ، وأشار بذلك الى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة فى الباب الذى قبله الخالية عن التكبير لا تقدر فى زيادة خالد بن عبد الله لمتابعة إبراهيم ، وقد وصل طريق إبراهيم فى كتاب الطلاق ، وسيأتى الكلام فى طواف المريض راكباً فى بابه ان شاء الله تعالى

٦٣ - باب مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ

ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّافَا

١٦١٤ ، ١٦١٥ - **حديث** أصبغ عن ابن وهب أخبرني عمرو عن محمد بن عبد الرحمن ذكرت لرواة قال فأخبرتني عائشة رضى الله عنها « أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله . » ثم حججت مع أبي الزبير رضى الله عنه ، فأول شيء بدأ به الطواف . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلونه . وقد أخبرني أمي أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الرء كن حلاًوا »

[الحديث ١٦١٤ - طريقه فى : ١٦٤١]

[الحديث ١٦١٥ - طريقه فى : ١٦٤٢ ، ١٧٩٦]

١٦١٦ - **حديث** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو حمزة أسد حدثنا موسى بن عُميرة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف فى الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ويمشي أربعة ، ثم سجد سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة »

١٦١٧ - **حديث** إبراهيم بن المنذر حدثنا أسد بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يحب ثلاثة أطواف ويمشي أربعة ، وأنه كان يسمى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة »

قوله (باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته الخ) قال ابن بطال : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذى أردفه به فى هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن ، أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو منعقب برواية ابن الاسود عن عبد الله بن مولى أسماء عن أسماء قالت « اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحللتنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى فى أبواب العمرة ، وقال النووى : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » ، لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون فى أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وآتموا طوافهم وسعهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدرات للعلم بها

أظهروها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحمل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعي بعده ثم الحلق . وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكسائية عن تمام الطواف لا سيما واستلام الركن يكون في كل طوفة ، فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعي والحلق فبمختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر ، فينبذ لا يبقى إلا تندير وسعوا لأن السعي شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر في رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكا فيقدر في كلامه وإلا فلا . قوله (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث كما سيأتي بعد أربعة عشر بابا من وجه آخر عن ابن وهب . قوله (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود التوفلي المدني المعروف ببيتيم عروة . قوله (ذكرت لعروة قال فاخبرني عائشة) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولغظه « أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لي عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف أيحل أم لا ؟ فإن قال لك لا يحل فقل له : إن رجلا يقول ذلك . قال فسأله قال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لي الرجل فحدثته فقال : فقل له فإن رجلا كان يخبر أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك ؟ قال فحدثته أي عروة فذكرت له ذلك فقال : من هذا ؟ فقلت : لا أدري ، أي لا أعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتيني بنفسه يسألني ؟ أظنه عراقيا . يعني وهم يتعمقون في المسائل . قال « قد حج رسول الله ﷺ فاخبرني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ، فذكر الحديث ، والرجل الذي سأل لم أقف على اسمه ، وقوله « فإن رجلا كان يخبر » عني به ابن عباس فإنه كان يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ بأن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج المصنف ذلك في « باب حجة الوداع » في أواخر المغازي من طريق ابن جريج « حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال . من قوله سبحانه « ثم علفا إلى البيت العتيق » ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المعرف ، قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره ، ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال « قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغنتم ، وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال « كنت جالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أبلغ لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فإن ابن عباس يقول لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف ، فقال ابن عمر : قد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبعول رسول الله ﷺ أن نأخذ أو بعول ابن عباس إن كنت صادقا ، وإذا تقرر ذلك فعني قوله في حديث أبي الأسود « قد فعل رسول الله ﷺ ذلك » أي أمر به ، وعرف أن مأخذه فيه هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافقه فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجملوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصا بهم ، وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفردا

لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعنى قوله « ثم لم تكن عمرة ، أى لم تكن الفعلة عمرة » ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهى على هذا الرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة « غيره » ، بغين معجمة وياء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال النووي لها وجه أى لم يكن غير الحج ، وكذا وجه القرطبي . قوله (ثم حججت مع أبي الزبير) كذا الأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبى ، ووقع في رواية الكشميني مع ابن الزبير يعنى أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتى في الطريق الآتية بعد أربعة عشر بابا مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال « ثم حججت مع أبي الزبير » فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر ، لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأهما عروة ، أو لم يقصد بقوله « ثم » ، الترتيب فإن فيها أيضا « ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر » ، فاعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميني موجها لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله . قوله (وقد أخبرني أمي) هى أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هى عائشة ، واستشكل من حيث أن عائشة في تلك الحجة لم تطف لاجل حيضها ، وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع ، فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ تحج كثيرا ، وسيأتى الإلزام بشئ من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . قوله (فلما مسحوا الركن حلوا) أى صاروا حللا ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرز فيستحب لها تأخير الطواف الى الليل إن دخلت نهارا ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فاتئة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور الى أن من ترك طواف القدوم لأشئ عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغير عذر؟ وجهان كتحية المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتى حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر بابا . الحديث الثاني حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى عنهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض ، زاد في رواية موسى « ثم سجد بسجدةتين » والمراد بهما ركعتا الطواف « ثم سعى بين الصفا والمروة » ، وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسمى ببطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتى الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر بابا إن شاء الله تعالى ، والمراد ببطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل

٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال

١٦١٨ - وقال عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاة - إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال - قال : كيف يمتنعن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل ؟ قال : إى لتمرى لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يسكن يخالطن ، كانت

عائشة رضي الله عنها تطوف حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تَخَالِطُهُمْ ، فقالت امرأة : انطلقى نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، قالت : انطلقى عنكِ ، وأبت . يَخْرُجْنَ مُتَكَبِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفُنَّ مَعَ الرِّجَالِ ، ولكنهنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُمْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأَخْرِجَ الرِّجَالُ ، وكنتُ آتِي عائشة أنا وعبيد بن عمير وهى مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ ، قلتُ : وما حِجَابُهَا ؟ قال : هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُ لَهَا غِشَاءً ، وما بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، ورأيتُ عليها دِرْعًا مُورَدًا .

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوْفَلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ « شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلُ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾ »

قوله (باب طواف النساء مع الرجال) أى هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن . قوله (وقال لى عمرو بن على حدثنا أبو عاصم) هذا أحد الأحاديث التى أخرجها عن شيخه عن أبي عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الاسماعيل مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهى فى « كتاب مكة » ، عن ميمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جهم وهو يجمع ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرنى ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً . قوله (اذ منع ابن هشام) هو إبراهيم - أو أخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن غزوم الخزومى وكان خالاً هشام بن عبد الملك فولى محمداً إمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام إمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم إمرة الحج بالناس فى خلافته فلهمذا قلت : يحتتمل أن يكون المراد ، ثم عذبهما يوسف بن عمر الثقفى حتى ماتا فى محنته فى أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط فى تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهى من طريق زائدة عن إبراهيم النخعى قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلاً ممن فضربه بالدرّة ، وهذا إن صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام منعهم أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقاً ، فلهمذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهى : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء فى الطواف خالد بن عبد الله القسرى انتهى ، وهذا إن ثبت فلعله منع ذلك وقتاً ثم تركه فانه كان أمير مكة فى زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة . قوله (كيف بمنعهم) معناه أخبرنى ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه كيف يمنعون . قوله (وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال) أى غير مختلطات بهن . قوله (بعد الحجاب) فى رواية المستملى « أبعد » ، بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهى . قوله (لى لعمرى) هو بكسر الهمزة بمعنى نعم . قوله (لقد أدركته بعد الحجاب) ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه

رأى ذلك منهم ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَنْ مَلَأَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ وكانت ذلك في تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش كما سيأتي في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطما .

قوله (يخالطن) في رواية المستمل (يخالطن) في الموضعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية . **قوله** (حجرة) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أى ناحية ، قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس أى معتزلا . وفي رواية الكشميهني « حجرة » بالزاي وهي رواية عبد الرزاق فانه فسر في آخره فقال : يعنى محجوزاً بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والضم أى ناحية . **قوله** (فقالت امرأة) زاد الفاكهي « معها » ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون ذقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجها الفاكهي . **قوله** (انطلق عنك) أى عن جهة نفسك . **قوله** (يخرجن) زاد الفاكهي « وكن يخرجن الخ » . **قوله** (متكرات) في رواية عبد الرزاق « مستترات » واستنبط منه الداودي جواز التقاب للنساء في الإحرام وهو في غاية البعد . **قوله** (إذا دخلن البيت قن) في رواية الفاكهي « سترن » .

قوله (حين يدخلن) في رواية الكشميهني « حتى يدخلن » وكذا هو للفاكهي ، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه . **قوله** (وكنت آتى عائشة أنا وعبيد بن عمير) أى الليثي ، والقاتل ذلك عطاء ، وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قال « ذرت عائشة مع عبيد بن عمير » . **قوله** (وهي مجاورة في جوف ثبير) أى مقيمة فيه ، واستنبط منه ابن بطال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبيراً خارج عن مكة وهو في طريق منى انتهى ، وهذا مبنى على أن المراد بثبير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كيما تغير ، وسيأتي ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل المزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرهما أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف ، سلمنا لكن لعلنا اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجداً اعتكفت فيه وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك . **قوله** (وما حجابها) زاد الفاكهي « حينئذ » .

قوله (تركية) قال عبد الرزاق : هي قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض . **قوله** (درعا مورداً) أى قيصاً لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق « درعا معصفرا وأنا صبي » فبين بذلك سبب رؤيته لإياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقاً ، وزاد الفاكهي في آخره « قال عطاء وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف راكبة في خدوها من وراء المصلين في جوف المسجد » وأفرد عبد الرزاق هذا ، وكأن البخاري حذفه لسكونه مرسلاً فاعتنى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه . **قوله** (عن محمد بن عبد الرحمن) هو أبو الأسود يتيم عروة . **قوله** (عن أم سلمة) هي والدة زينب الزاوية عنها . **قوله** (أني أشتكى) أى أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتي بعد ستة أبواب . **قوله** (وأنت راكبة) في رواية هشام « على بعيرك » . **قوله** (والنبي ﷺ يصل) في رواية هشام « والناس يصلون » ، وبين فيه أنها صلاة الصبح ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أسرها ولا تقطع صفوفهم أيضاً ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من

غير عذر فسيأتى البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر ، وهل يجزئ هذا الطواف عن الجامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه في باب ادخال البعير المسجد لليلة .

٦٥ - باب الكلام في الطواف

١٦٢٠ - **حدثنا إبراهيم بن موسى** حدثنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سليمان الأحول أن طائفاً أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ مرّ وهو يطوف بالكعبة بانسان ربط يده إلى إنسان يسير - أو بحيط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال : قدّه بيده » [الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في : ١٦٢١ ، ١٦٠٢ ، ٦٧٠٣]

قوله (باب الكلام في الطواف) أي لإباحته ، وإنما لم ينصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا بمطلق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل ، قال : وأما حديث « الحج عرفة ، فلايتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم فلا يتقوم الحج إلا به أفضل مما ينبجر ، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل . **قوله** (بانسان ربط يده إلى انسان) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج « إلى انسان آخر ، وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج « بانسان قد ربط يده بانسان » . **قوله** (يسير) بمهمل مفتوحة ويا ساكنة معروف ، وهو ما يقدر من الجلد وهو الشراك . **قوله** (أو بشيء غير ذلك) كأن الراوى لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال قرآن ؟ قالا : إنا نذرنا لتقترن حتى نأتى الكعبة ، فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذراً إنما النذر ما يبتغى به وجه الله ، وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم « حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت أن رد الله على مالى وولدى لأحجن بيت الله مقرونا ، فأخذ النبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لهما : حجاً ، إن هذا من عمل الشيطان ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبى هذه القصة . وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب انتهى ، ولم أر ذلك لغيره ولا أدرى من أين أخذه . **قوله** (قد) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي « قدّه ، بإثبات هاء الضمير وهو الرجل المقود ، قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديث عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام في الأمور الواجبة

والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح . وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلصوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسرة ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يذكر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، وتعبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرر البصر ولهذا قال له قد بهد انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضررا بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره من النذر فتمتع بما في النسائي من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال إنه نذر ، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام عليه مشروحا هناك إن شاء الله تعالى

٦٦ - باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعته

١٦٢١ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه »

قوله (باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعته) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بأسناده ولفظه رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه ، وهذا مختصر من الحديث الذي قبله ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال ابن بطال : وإنما قطعه لأن القود بالآزمة إنما يفعل بالهائم وهو مشته

٦٧ - باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك

١٦٢٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حنيد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره « أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحججة التي أئسره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذون في الناس : ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان »

قوله (باب لا يطوف بالبيت عريان) أورد فيه حديث ابن هريرة في ذلك ، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة ، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط فن طاف عريانا أعاد ما دام بمكة ، فإن خرج لزمه دم . وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد من يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فإن لم يجد طاف عريانا ، فإن خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم يتنفع بها لجاء الاسلام فهدم ذلك كله . قوله (أن لا يحج) بالنصب ، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير « أن لا يحج » وهو يعين ذلك للنهي ، وقوله « ولا يطوف » يجوز فيه النصب ، والتقدير وأن لا يطوف ، والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفا على الذي قبله ، وسيأتي

السلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير براءة إن شاء الله تعالى

٦٨ - باب إذا وَقَفَ في الطواف . وقال عطاءُ فيمن يطوفُ فُتَقَامُ الصلاةُ ، أو يُدْفَعُ عن مكانه :

إذا سلمَ يَرْجِعُ إلى حيثُ قُطِعَ عليه . ويُذَكَّرُ نحوهُ عن ابنِ عمرَ وعبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهم **قوله** (باب إذا وقف في الطواف) أى هل ينقطع طوافه أو لا ، وكأنه أشار بذلك الى ما روى عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ولا يبنى على ما مضى ، وخالفه الجمهور فقالوا يبنى ، وقيدته مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعى ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فان خرج بنى ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطعه ويبنى ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة . **قوله** (وقال عطاء الخ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج . قلت لعطاء الطواف الذى يقطعه على الصلاة وأعتد به أيجزى ؟ قال نعم ، وأحب الى أن لا يعتد به . قال فأردت أن اركع قبل أن أتم سبعى ، قال : لا ، أوف سبعاك إلا أن تمنع من الطواف ، وقال سعيد بن منصور . حدثنا هشيم . حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنازة يخرج فيصلى عليها ثم يرجع فيعضى ما بقى عليه من طوافه . **قوله** (ويذكر نحوه عن ابن عمر) وصل نحوه سعيد بن منصور . حدثنا اسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلّى مع القوم ، ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه . **قوله** (وعبد الرحمن بن أبي بكر) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعنى في خلافة معاوية - فخرج عمرو الى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : انظرنى حتى أذعرف على وتر ، فاذعرف على ثلاثة أطواف - يعنى ثم صل - ثم أتم ما بقى ، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال : من بدت له حاجة وخرج اليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين ، ففهم بعضهم منه أنه يجزى عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء . أن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فانه يجزى عنه ، ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقى . (تنبيه) : لم يذكر البخارى في الباب حديثا مرفوعا إشارة الى أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه ، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذى يليه فصارت أحاديثه لترجمة إذا وقف في الطواف ، ثم استشكل إيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعا وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة

٦٩ - باب صلى النبي ﷺ لبُوعِيه ركعتين . وقال نافع : كان ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما يُصلى لكلِ سُبُوعِ ركعتين . وقال إسماعيل بنُ أمية : قلت لأُزهريَّ إنَّ عطاءَ يقولُ تَجْزِيئُهُ المكتوبةُ من رَكْعَتَيِ الطوافِ ، فقال : السُّنَّةُ أَفْضَلُ ، لم يَطْفِ النبي ﷺ سُبُوعاً قطُّ إلا صلى ركعتين »

١٦٢٣ - **حديث** قتيبة بن سعيد . حدثنا سفيان عن عمرو : سألنا ابن عمر رضيَ اللهُ عنهما أيقع الرجل على امرأته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال « قدّم رسولُ الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ثم

صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَالَ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ،
 ١٦٢٤ — قَالَ : وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ « لَا يَقْرَبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا
 وَالْمَرْوَةِ »

قَوْلُهُ (بَابُ صَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِسَبُوعِهِ رَكَعَتَيْنِ) السَّبُوعُ بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع ، قال ابن التين
 هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود ، ووقع في حاشية « الصحاح » مضبوطا بفتح أوله . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ نَافِعُ
 أَخِي) وسله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه « كان يطوف بالبيت
 سبعا ثم يصلي ركعتين » وعن معمر عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول : على كل سبع
 صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن » . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ) وصله ابن أبي شيبة مختصرا قال « حدثنا يحيى بن
 سليم عن إسماعيل بن أمية عن الزهري قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين » ، وصله عبد الرزاق عن معمر
 عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم
 يطف أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون نفلا
 أو فرضا ، لأن الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحيثية سرعية ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله
 « إلا صلى ركعتين » ، أي من غير المكتوبة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « قدم رسول الله ﷺ فطاف
 بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين ، الحديث » ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة أن شاء الله
 تعالى . **قَوْلُهُ** (وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) فيه تجوز ، لأنه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير
 موجودة أو هي حقيقة لغوية . **قَوْلُهُ** (قَالَ وَسَأَلْتُ) القائل هو عمرو بن دينار الراوي عن ابن عمر ، ووجه الدلالة
 منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يفعله ، وقد قال « خذوا عني
 مناسككم » وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ، وعن أبي حنيفة ومحمد يكره ، وأجازه الجمهور بغير كراهة .
 وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه « كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر ،
 فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين » ، وقال بعض الشافعية : إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان
 كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف . وقال الرافعي : ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما
 فليستا بشرط في صحة الطواف ، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضي اشتراطهما ، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز
 فعلهما عن قومود مع القدرة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح
 أنهما سنة كقول الجمهور

٧٠ - **بَابُ** مَنْ لَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوْفِ الْأَوَّلِ

١٦٢٥ - **عَدِشُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** عَنْ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ
 طَوَافِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ »

قوله (باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة) أى لم يطف تطوعا ، ويقرب بضم الراء ويجوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس فى ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلمله عليه السلام ترك الطواف تطوعا خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يجب التخفيف على أمته ، واجترأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد . (تنبيه) : نقل ابن التين عن الداودى أن الطواف الذى طافه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعى . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين : وقوله « من فروض الحج ، ليس بصحيح لانه كان مفردا والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال

٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد

وصلى عمر رضى الله عنه خارجا من الحرم

١٦٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها « شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . و **حدثني** محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون . ففعلت ذلك ، فلم تصل حتى خرجت »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد) هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلاة ركعتي الطواف فى أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا فى الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام . قوله (وصلى عمر خارجا من الحرم) سيأتى شرحه فى الباب الذى يلى الباب بعده . قوله (عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحدثني محمد بن حرب الخ) هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، ويجوز فى ذلك فإن اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى فى « باب طواف النساء مع الرجال » ويأتى بعد بابين أيضا . قوله (يحيى بن أبي زكريا الغساني) هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغساني بغير معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى بنى غسان ، قال أبو على الجياني : وقع لأبى الحسن القابسي فى هذا الاسناد تصحيف فى نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قيل هو العشاني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بنى عشانة ، وقيل هو بالهاء يعنى بلانون نسبة إلى بنى عشاه . قلت : وكل ذلك تصحيف ، والاول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القابسي بمهملة ثم معجمة خفيفة وهو هم . قوله (عن هشام) هو ابن عروة . قوله (عن عروة عن أم سلمة) كذا للاكثر ، ووقع للأصيلي عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة فى هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السكن عن على ابن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطني فى « كتاب التتبع » فى

طريق يحيى بن أبي زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال : قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضاً عجيب ، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعني القطان - عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافي ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التباين بين القصتين ، فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة ، وقد أخرج الاسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومخاض بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة من أم سلمة يمكن فانه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في « باب طواف النساء مع الرجال » وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره « فلم يصل حتى خرجت » أي من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك . وفي رواية حسان عند الاسماعيلي « إذا قامت صلاة الصبح فطوفى على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت » أي فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكملت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإنما لم يبت البخاري المحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي وانحاز بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاها حيث ذكرها من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاها حيث ذكرها

٧٢ - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

١٦٢٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول « قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج إلى الصفا ، وقد قال الله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

قوله (باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم « طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين » قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون

صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائف تجزئته ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر يعيد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،

٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين يذئ طوى

١٦٢٨ - **حدثنا** الحسن بن عمر البصري **حدثنا** يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى الذكركر ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة رضي الله عنها : قعدوا ، حتى إذا كانت الساعة التي تكرر فيها الصلاة قاموا يصلون »

١٦٢٩ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو ضمرة **حدثنا** موسى بن عقيب عن نافع أن عبد الله رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها »

١٦٣٠ - **حدثني** الحسن بن محمد هو الزعفراني **حدثنا** عبيدة بن حميد **حدثني** عبد العزيز بن رافع قال « رأيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين »

١٦٣١ - قال عبد العزيز « ورأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يدخل بيتهما إلا صلاتهما »

قوله (باب الطواف بعد الصبح والعصر) أى ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التوسعة ، وكما أنه أشار إلى ما رواه الثاقفي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله ﷺ قال : يا بني عبد مناف ، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة لحكهما واحد ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي نشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فان فعل فليؤخر الصلاة ، ولعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بدموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير :

رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والحاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قال : وسمعت رسول الله ﷺ يقول : تطلع الشمس بين قرني شيطان . قوله (وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس) . وصلة سميد بن منصور من طريق عطاء : أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعا ثم التفت الى أفق السماء فرأى أن عليه غلسا ، قال : فاتبعته حتى أنظر أى شئ يصنع فصلى ركعتين ، قال وحدنا داود العطار عن عمرو بن دينار : رأيت ابن عمر طاف سبعا بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام ، هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحا في أبواب المواقيت ، وروى الطحاوى من طريق مجاهد قال : كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويصلى ما كانت الشمس بيضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافا واحدا حتى يصلى المغرب ، ثم يصلى ركعتين ، وفي الصبح نحو ذلك ، وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في (المناسك) : عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضا ، ومن طريق أخرى عن نافع : كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصلى حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصلى حتى تغرب الشمس ، ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق . قوله (وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذى طوى) وصلة مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر به ، وروى الاثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهرى مثله ، إلا أنه قال : عن عروة ، بدل حميد ، قال أحمد : أخطأ فيه سفيان ، قال الاثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهرى كما قال سفيان انتهى . وقد روينا به عن مالك عن ابن منده ، من طريق سفيان ولفظه : أن عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج الى المدينة ، فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين ، قوله (عن حبيب) هو المعلم كما جزم به المزى في (الأطراف) ، وقد ضاق على الاسماعيل وأبي نعيم مخرجه فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخارى هذه ، والحسن بن عمر البصرى شيخه جزم المزى بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر الى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس . قوله (ثم قعدوا الى المذكور) بالمعجمة وتشديد الكاف أى الواقظ ، وضبطه ابن الاثير في (النهاية) بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر . قوله (الساعة التى تكره فيها الصلاة) أى التى عند طلوع الشمس ، وكأن المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة اليه قصدا فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكراه مع وجوده الصلاة في الأوقات المنهية ، ويحتمل أنها كانت تحمل النهى على عمومها ، ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف ، وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لى كل أسبوع ركعتين ، وهذا إسناد حسن . قوله (قال عبد العزيز) يعنى بالاسناد المذكور وليس بمعلق ، وكان عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد

العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومه ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه ﷺ لم يتركها وأن ذلك من خصائصه ، أعنى المراقبة على ما يفعله من النوافل لا صلاة الزاوية في وقت الكراهة فأعنى ذلك عن أعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب . والله أعلم

٧٤ - باب المريض يطوف راکبا

١٦٣٢ - **حدثنا** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد بن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر »

١٦٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي ، قال : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة . فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور »

قوله (باب المريض يطوف راکبا) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة ، والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولها فيه « اني أشتكي ، وقد تقدم الكلام عليهما في باب إدخال البعير المسجد لليلة » في أواخر أبواب المساجد ، وإن المصنف حمل سبب طوافه ﷺ راکبا على أنه كان عن شكوى ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضا بلفظ « قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته » ووقع في حديث جابر عند مسلم « ان النبي ﷺ طاف راکبا ليراه الناس وليسألوه ، فيحتمل أن يكون فعل ذلك للامرين ، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف راکبا لغير عذر ، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى ، والركوب مكروه تنزيها ، والذي يترجح المنع لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ، ووقع في حديث أم سلمة « طوفي من وراء الناس » وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف ، وإذا حوط المسجد امتنع داخله ، إذ لا يؤمن التسليط فلا يجوز بعد التحويط ، بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التسليط كما في السعي ، وعلى هذا فلا فرق في الركوب - إذا ساع - بين البعير والفرس والحمار ، وأما طواف النبي ﷺ راکبا فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها ، واحتمل أيضا أن تكون راحلته عصمت من التسليط حيثئذ كرامة له فلا يقاس غيره عليه ، وأبعد من استدلال به على طهارة بول البعير وبعره ، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب ، وزاد أبو داود في آخر حديثه « فلما فرغ من طوافه أباخ فصلى ركعتين ، واستدل به للتكبير عند الركن ، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضا . (تنبيه) : خالد هو الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء

٧٥ - باب سقاية الحاج

١٦٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** أبو صمرة **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة لیسالی منى من

أجل سقايته ، فأذن له »

[الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥]

١٦٣٥ - **حدثنا إسحاق** **حدثنا خالد** عن **خالد** الحذاء عن **عكرمة** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ جاء الى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها . فقال : استنى . قال : يا رسول الله ! إنهم يجعلون أيديهم فيه . قال : استنى . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال : اعملوا فانكم على عمل صالح . ثم قال : لولا أن تغابوا لزلت حتى أضع الحبل على هذه . يعني عاتقه . وأشار الى عاتقه »

قوله (باب سقاية الحاج) قال الفاكهي : **حدثنا أحمد بن محمد** **حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله** **حدثنا ابن جريج** عن **عطاء** قال : سقاية الحاج زمزم . وقال الأزرق : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب الى مكة ويسكبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ، ثم عبد المطلب ، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس . قال ابن إسحق : لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والزفارة ودار الندوة ، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والزفارة والبقية للاخوين . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد : ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سناً - فلم تزل بيده حتى قام الاسلام وهي بيده ، فأقرها رسول الله ﷺ معه ، فهي اليوم الى بني العباس . وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال : تكلم العباس وعلى وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة ، فانزل الله عز وجل (أجمعتم سقاية الحاج) الآية الى قوله (حتى يأتي الله بأمره) قال : حتى تفتح مكة . ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس : أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية ، فقال له طلحة : أشهد لرأيت أباه يقوم عليها ، وأن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك بعرفة . قال فكف على عن السقاية . ومن طريق ابن جريج قال : قال العباس : يا رسول الله ، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية ، فقال : إنما أعطيتكم ما ترمزون ولم أعطيكم ما ترمزون ، الأول بضم أوله وسكون الراء وفتح الزاي والثاني بفتح أوله وضم الزاي ، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تمقصون به الناس . وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول : اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في الأذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر صفة الحج . ثانيهما حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شراب السقاية . **قوله** (حدثنا إسحق) هو الواسطي ، وقد مضى هذا الاسناد بعينه في أول الباب الذي قبله . **قوله** (فاستسقى) أي طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله ، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والدة عبد الله أيضا . **قوله** (إنهم يجعلون أيديهم فيه) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث : أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن استقني بما يشرب منه الناس . **قوله** (قال استقني) زاد أبو علي بن السكن في روايته : فناوله العباس الدلو . **قوله** (فشرب منه) في رواية يزيد المذكورة : فأتى به فذاقه فقطب ، ثم دعا بماء فكسره . قال : وقطيبه إنما كان لموضته ، وكسره بالماء ليهون عليه شربه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ

ذاك وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامة فاستسقى ، فأثنياه بأناه من نبيذ فشرب^(١) وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا . **قوله** (لولا أن تغلبوا) بضم أوله على البناء للجهول ، قال الداودي أى إنكم لا تتركوني أستقي ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعل . وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصا على حيازة هذه المكرمة . والنبي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوك بالمسكثرة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر ، أتى النبي ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلولا أن تغلبكم الناس على سقايتكم لنزعنا معكم ، واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس ، وأما الرخصة في المبيت ففيها أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية : أحصا لا يختص بهم ولا بسقائهم ، واستدل به الخطابي على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بريدة : أراد بقوله (لولا أن تغلبوا) قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها ، واستدل به على أن الذي أرصد للصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبي ﷺ . قال ابن المنير في الحاشية : يحمل الأمر في مثل هذا على أنها مرصدة للنفع العام فتكون للنفى في معنى الهدية ، وللفقير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقي من الغير ، ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه ، لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التي ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب في سقي الماء خصوصا ماء زمزم . وفيه تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الاقتداء به وكرهه التقذر والتكره للمأكولات والمشروبات . قال ابن المنير في الحاشية : وفيه أن الأصل في الأشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غمست فيه الأيدي

٧٦ - باب ما جاء في زمزم

١٦٣٦ - وقال عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن أنس بن مالك « كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال : فرج سقني وأنا بمكة ، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدري ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب مملوءة حكمة وإيمانا ، فأفرغها في صدري ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا ، قال جبريل لخازن السماء الدنيا : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل »

١٦٣٧ - **حديث** محمد بن عبد الله بن سلام أخبرنا الفزاري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثاه قال « سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم قال عاصم : فحلف عكرمة ما كان يؤمئذ إلا على بعير »

[الحديث ١٦٣٧ - طرفه في : ٥٦١٧]

(١) النبيذ كل شراب نبيذ ، سواء تمجّلوا شربه وهو حلو قبل أن يتخمر وهو الأكثر ، وهو المراد هنا ، أو تركوه حتى يتخمر ، وكل ذلك يسمى عندهم نبيذا

قوله (باب ما جاء في زمزم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحا ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر ، أنها طعام طعم ، زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم « وشفاء سقم » وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعا « ماء زمزم لما شرب له ، رجاله موثقون ، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله وإرساله أصح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر - منه أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجالهم ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه نفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في « فوائد ابن المقرئ » من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدمياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويدا وإن أخرج له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شد باسناده ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءا ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي باسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحربي ، وقيل لأنها زمت بالميزان ثلثا تأخذ يمينا وشمالا ، وستأتي قصتها في شأن اسماعيل وهاجر في أحاديث الانبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الانبياء أنهم منه بلفظ « وقال لي عبدان ، وأورده هنا مختصرا ، وقد وصله الجوزقي بتمامه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله « ثم غسله بماء زمزم » . **قوله** (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سديان الاحول ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج . وفي « المصنف » عن طاوس قال « شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ، وعن عطاء « لقد أدركته وإن الرجل ليشربه فتلزق شفتاه من حلاوته ، وعن ابن جريج عن نافع « أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، فكأنه لم يثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الاتباع والآثار أو خشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس **قوله** (خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : ذكرت ذلك لعكرمة خلف بالله ما فعل - أى ما شرب قائما - لأنه كان حينئذ راكبا انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ فصلى ركعتين ، ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائما لئلا يظن أنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري « أنه ﷺ شرب قائما ، فيحمل على بيان الجواز

٧٧ - باب طوافي القارن

١٦٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهلنا بعمرة ثم قال : من كان معه هدى فليهل بالحج والعمرة ثم لا يهل حتى يهل منهما . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التمتع فاعتبرت ،

فقال ﷺ : هَذِهِ مَكَانَ عُمَرَتِكَ . فطافَ الَّذِينَ أَهَلُوا بِالْعِمْرَةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثًى . وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ فَأَتَمُّوا طَوَافًا وَاحِدًا »

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَلَوْ أَقْبَتَ . فَقَالَ : قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَفْشَارُ قَرِيشَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَقْتُلُ كَمَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ مَعَ عُمَرَى حَجًّا . قَالَ : ثُمَّ قَدِمَ فَطَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا »

[الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤]

[٤١٨٤ ، ٤١٨٥]

١٦٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ هَامَ نَزَلَ الْحُجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالٌ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ ، فَقَالَ (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ) إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمرَةَ . ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمَرَى . وَأَهْدَى هَذِيًّا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحِلِّقْ وَلَمْ يَقَصِّرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَفَحَرَ وَحَلَّقَ ، وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بطوافه الأول . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب طواف القارن) أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين ، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافًا واحدًا ، وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه : جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج وطاف لها طوافًا واحدًا كما في الطريق الأولى ، وفي الطريق الثانية : ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول ، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طوافًا واحدًا أى طاف لكل منهما طوافًا يشبه الطواف الذى الآخر ، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كلفرد ، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه « عن النبي ﷺ قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاهها طواف واحد وسعى واحد ، وأعله الطحاري بأن الدراوردي أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك في تحفظه بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال « ان النبي ﷺ فعل ذلك ، لا أنه روى

هذا اللفظ عن النبي ﷺ ، وهو تعليل مردود فالدرودى صدوق ، وليس ما رواه مخالفا لما رواه غيره ، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين . واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه دمج بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى لها سعيين ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل ، وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة ، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بأسناد ضعيف نحوه ، وأخرج من حديث ابن عمر نحوه ذلك وفيه الحسن بن عماره وهو متروك ، والخروج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد ، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الافاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلا . قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا^(١) عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت ، ولم أر في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ، وقد أجاب الطحاوي عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية إحرام النبي ﷺ وأن الذي يظهر من مجموع الروايات عنه أنه ﷺ أحرم أولا بحجة ثم فسحها فبصرها عمرة ثم تمتع بها إلى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه ﷺ كان قارنا . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، أي أمر من كان قارنا أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه ﷺ كان قارنا فانه مع قوله فيه تمتع رسول الله ﷺ وصف فعل القرآن حيث قال : بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا من صور القرآن ، وغايته أنه ساء تمتعا لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان يسمى تمتعا . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا لها طوافا واحدا ، يعني الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجهم كانت مكية ، والحجة المكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها : جمعوا بين الحج والعمرة ، جمع تمتع لا جمع قرآن انتهى . وإني لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساخ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحالتين فانها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت : وأما الذين جمعوا الخ ، فهؤلاء أهل القرآن ، وهذا أبين من أن يحتاج إلى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لم يطاف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، ومن طريق طاوس عن عائشة : أن النبي ﷺ قال لها : يسعك طوافك للحج وعمرتك ، وهذا صريح في الإجزاء . وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محرمة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل قال : حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته إلا طوافا واحدا ، وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي : للقارن طواف واحد ، خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضعف ما روى عن علي من ذلك أن أمثل طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه دامت على من ابتدأ الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وإن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، والذين احتجوا بحديثه

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة : موقوفا .

لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج ، فان كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب (١) من طريق النضر بن أنس أن أجزنا جميعا للحج والعمرة سفرا واحدا وإحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجوز عنهما طواف واحد وسعى واحد لانهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا فطيل بها . واحتج غيره بقوله ﷺ دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه الى عمل آخر غير عمله ، والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، وزنه هناك على اختلاف الرواية فيه . قوله (لا آمن) كذا للاكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، وللمستملى « لا أئمن ، بياء ساكنة بين الهمزة والميم فقيلا لأنها إمالة ، وقيل لفظة تيمية وهي عندهم بكسر الهمزة . قوله (فان حيل) كذا للاكثر ، وللكشميمي « وان يحل ، بضم الياء وفتح الميم واللام ساكنة ، وقوله في الطريق الثانية « بطوافه الاول ، أى الذى طافه يوم النحر للافاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمل على السعى ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لما لك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعى يجزى عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع الى بلده وعليه الهدى ، قال : ولا أعلم أحدا قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حل قوله « طوافه الاول ، على طواف القدوم فانه أجزأ عن طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تعمده لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الاول على طواف الافاضة يوم النحر أو على السعى ، ويؤيد التأويل الثانى حديث جابر عند مسلم « لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الاول ، وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم . (تنبيه) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصنفان تعليقا للسند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن ربح قالوا حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا إن كان هو المستملى فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن ربح رجل وان كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم بن معقل النسفي الراوى عن البخارى والله أعلم

٧٨ - باب الطواف على وضوء

١٦٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ « قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّه أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ . ثُمَّ حَجَّ زَيْدَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَرَاتَهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ .

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « أبو نور ،

ثم حَبَّجْتُ مع أبي - الزبير بن الدوام - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم تكن عمرة . ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم يقضها عمرة . وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدعون بشيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلوا . وقد رأيت أمي وخالتي حين تقدماني لا تبتديان بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان »

١٦٤٢ - وقد أخبرني أمي « أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حَلَّوا »

قوله (باب الطواف على وضوء) أورد فيه حديث عائشة ، أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف ، الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله ﷺ « خفوا عني مناسككم » ، وباشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجة عليهم قوله ﷺ لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » ، وسيأتي بيان الدلالة منه بعد بابين . قوله (ما كانوا يبدعون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت) قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » ، بعد لفظ « أقدامهم » ، وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدعون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لاجل الطواف انتهى ، وحاصله أنه لم يتعين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضا فلنظ « أول » ، قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضا في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميهني ، حتى يضعوا ، بدل « حين يضعون » وتوجيه واضح . قوله (ثم انهما لا تحلان) أي سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقرآن خلافا لما قال ابن حجر مفردا فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أمي » ، يعني أسماء بنت أبي بكر ، وخالتها هي عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » . (تنبيه) : قال الداودي ما ذكر من حج عثمان « ومن كلام عروة » ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : انتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ، ومن قوله « ثم حج أبو بكر الخ » ، من كلام عروة انتهى ، فلي هذا يكون بعض هذا منقطعا لأن عروة لم يدرك أبا بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودي يكون الجميع متصلا وهو الأظهر

٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة ، وحمل من شعائر الله

١٦٤٣ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة « سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها رأيت قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّامَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، فَن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بئس ما قلت يا ابن أخي ، إن هذِهِ لو كانت

٢ - ٣٤٣ - فتح الباري

كَأَوَّلَتِهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَطَوَّفَ بِهِمَا ، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّافِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ ، فَكَانَ مَنْ أَهْلٌ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ عَنْ كَانَ يَهْلُ بِمَنَاةَ - كَانُوا يَطُوفُونَ كُلَّهُمْ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا ، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَاسْمِعْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا : فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفا وَالْمَرْوَةِ ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا ، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ »

[الحديث ١٦٤٣ - أطرافه في : ١٧٩٠ ، ٤٤٩٥ ، ٤٨٦١]

قوله (باب وجوب الصَّفا والمروة وجعل من شعائر الله) أى وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جملاً من شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية ، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الازهرى : الشعائر المقالة التي تدب الله اليها وأمر بالقيام عليها ، وقال الجوهرى : الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله . ويمكن أن يكون الوجوب مستفاداً من قول عائشة « ما أتم الله حجاج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصَّفا والمروة » وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تيجر - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء - وهى إحدى نساء بنى عبد الدار - قالت « دخلت مع فسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن منزله ليدور من شدة السعى ، وسمعت يقول : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى ، أخرجه الشافعى وأحمد وغيرهما ، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : أن ثبت فهو حجة في الوجوب . قلت : له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة ، وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت ، واختلفت على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة ، فقد وقع عند الدارقطنى عنها « أخبرتنى نسوة من بنى عبد الدار ، فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إهلاله ، وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه « طف بالبيت وبين الصَّفا والمروة » واختلف أهل العلم في هذا : فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه ، وعن أبي حنيفة واجب

يجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لا في العائد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر ، واختلف عن أحمد كهذه الأقوال الثلاثة ، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت ، وأغرب ابن العربي فحكي الإجماع على أن السعي ركن في العمرة ، وإنما الاختلاف في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشعر الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها لإيجابها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطوف بهما أن حجه قد تم وعليه دم . وقد أطلب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطلال . قوله (فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة الخ) الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بأثبت الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ما كتبه عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد انسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف ، وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا ، زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضا : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله (فن تطوع خيرا) لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغیر الحاج والمعتبر غير مشروع والله أعلم . قوله (يهلون) أي يحجون . قوله (لنماء) بفتح الميم والنون الحفيفة صنم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية . قوله (بالمثل) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثانية المشرقة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري (بالمثل من قديد ، أخرجه مسلم وأصله للبصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن - فذكر الحديث وفيه - كانوا يهلون لنماء ، وكانت مناة حذو قديد ، أي مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري . قوله (فكان من أهل) يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة) وقوله بعد ذلك (إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ (إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة ، وفي رواية معمر عن الزهري (إنا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيما لمناة ، أخرجه البخاري تعليقا ، ووصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم (إن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فتخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم ، من

أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة ، فطرق الزهري متفقة ، وقد اختلف فيه على هشام بن غروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ « إنما أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحمل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة » أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهري ، وبذلك جزم محمد بن إسحق قيارواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه « ان عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر بما يلي قديد ، فكانت الأزد و غسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة - قال - وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب ، فهذا يوافق رواية الزهري ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث بخلاف جميع ما تقدم ولفظه « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لها أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلون ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية ، فهذه الرواية تقتضي أن تحرجهما إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهذه الرواية توجبها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فانها تقتضي أن يخرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتحرجوا من فعله في الإسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آباتهم الخ لكان الجمع بين الروایتين ممكنا بأن نقول : وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الإسلام يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضا أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحمل لهم ، ويبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها « فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا به عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فانها ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة بما يلي جهة البحر انتهى . وسقط من روايته أيضا إلهالهم أولا لمناة ، فكانهم كانوا يهلون لمناة قديد دونها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فمن ثم تحرجوا من الطواف بينهما في الإسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بانظر « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال . نعم . لأنها كانت من شعائر الجاهلية » وروى النسائي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما ، الحديث ، وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال « قالت الأنصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأُنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » ، وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في « الأحكام » بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء الإسلام رمى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعي بينهما ، قال فأُنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » وذكر الواحدى في « أسبابه » عن ابن عباس نحوه هذا وزاد فيه :

يزعم أهل الكتاب أنها زنيا في السكبة فسخا حجرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالت المدة عبداً والباقي نحوه . وروى الفاكهي بإسناد صحيح الى أبي مجلز نحوه . وفي كتاب مكة ، لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد في هذه الآية قال : قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، فزلت . ومن طريق السكبي قال : كان الناس أول ما أسلوا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبي معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ، ومنهم من كان لا يقر بهما على ما اقتضته رواية الزهري واشترك الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الروایتين بهذا . وقد أشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله أعلم . (تنبيهه) : قول عائشة د سن رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة ، أى فرضه بالسنة ، وليس مرادها نفي فرضيتها ، ويؤيده قولها د لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطوف بينهما . قوله (ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن) ، القائل هو الزهري ، ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم د قال الزهري : فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك . قوله (ان هذا العلم) كذا لاكثر ، أى ان هذا هو العلم المتين ، وللكشمي د ان هذا لعلم ، بفتح اللام وهي المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر . قوله (ان الناس إلا من ذكرت عائشة) إنما ساخ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهري له عن عروة عنها ، وحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة في الجاهلية ، فلما أنزل الله الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك . بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع في رواية سفيان المذكورة د إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، وهو يؤيد ما شرحناه أولا . قوله (فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين) كذا في معظم الروايات باثبات الهزة وضم العين بصيغة المضارعة للتسكيم ، وضبطه الديلمي في نسخة بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والاول أصوب فقد وقع في رواية سفيان المذكورة د فأراها نزلت ، وهو بضم الهزة أى أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين : الذين تخرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكرهما . قوله (حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت) بمعنى تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة عن آية الحج وهي قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع في رواية المستمل وغيره د حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت ، وفي توجيهه عسر ، وكأن قوله د الطواف بالبيت د بدل من قوله د ما ذكره بتقدير الاول إنما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ وأما الثاني فيجوز أن تكون ما مصدرية أى بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة . والله أعلم

٨٠ - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : السعي من دار بنى عبادة الى زقاق بنى أبي حسين

١٦٤٤ - **حديث** محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى بن يونس عن يزيد بن عمار عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ إذا طاف الطواف الأول خبث ثلاثاً وثمناً أربعاً . وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . فقلت لنافع : أكان عبد الله يمشي إذا بلغ الركن الثاني ؟ قال : لا ، إلا أن يراحم على الركن ، فإنه كان لا يدعه حتى يستلمه . »

١٦٤٥ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار قال « سألت ابن عمر رضي الله عنه عن رجل طاف بالبيت في محرمة ولم يطوف بين الصفا والمروة أباقي امرأته ؟ فقال : قدّم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين فطاف بين الصفا والمروة سبعاً . (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) »

١٦٤٦ - « وسألنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فقال : لا يقرّبونها حتى يطوف بين الصفا والمروة »

١٦٤٧ - **حديث** المسكين بن إبراهيم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال « قدّم النبي ﷺ مكة فطاف بالبيت ثم صلى ركعتين ، ثم سعى بين الصفا والمروة . ثم تلا [٢١ الاحزاب] : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) »

١٦٤٨ - **حديث** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم قال « قلت لأنس بن مالك رضي الله عنه . أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ قال : نعم ، لأنها كانت من شمار الجاهلية ، حتى أنزل الله [١٥٨ البقرة] : (إن الصفا والمروة من شمار الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) »

[الحديث ١٦٤٨ - طرقة في : ٤٤٩٦]

١٦٤٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إنما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليبري المشركين قوته »

زاد الحميدي : حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمعت عطاء عن ابن عباس . . مثله

[الحديث ١٦٤٩ - طرقة في : ٤٢٥٧]

قوله (باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة) أي في كيفية . قوله (وقال ابن عمر الخ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج . أخبرني نافع قال : نزل ابن عمر من الصفا ، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى ، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرظة ، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال : رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين ، قال سفيان هو بين هذين العليين . وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد وعطاء قال : رأيتهما يسعيان من خوخة بني عباد إلى زقاق بني أبي حسين ، قال فقلت لمجاهد ، فقال : هذا بطن المسيل الأول ، اه . والبيان المذاهب أشار إليهما مروقان إلى الآن . وروى ابن خزيمة

والعالمى من طريق أبى الطفيل قال : سألت ابن عباس عن السعى فقال : لما بعث الله جبريل الى ابراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فأمر الله أن يجيز الوادى . قال ابن عباس : فكانت سنة ، وسيأتى فى أحاديث الانبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهى باسناد حسن عن ابن عباس قال : هذا ما أورتكموه أم اسماعيل ، وسيأتى حديثه فى آخر الباب فى سبب فعل النبي ﷺ ذلك . ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر . قوله (حدثنا محمد بن عبيد) زاد أبو ذر فى روايته : هو ابن أبى حاتم ، ولغيره : محمد بن عبيد بن ميمون ، وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتم اسم جد له إن كانت رواية أبى ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو على الجياني أنه رأى بخط أبى محمد الاصيل فى نسخه : حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم . قوله (كان اذا طاف الطواف الاول) أى طواف القدوم . قوله (خب) بهتم المعجمة وتشديد الموحدة وقد تقدم فى باب من طاف اذا قدم مكة . قوله (وكان يسمى بطن المسيل) أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكأن المصنف بدأ بالموقوف عنه فى الترجمة لسكونه مفسرا لحد السعى ، والمراد به شدة المشى وان كان جميع ذلك يسمى سعيا . قوله (فقلت لنافع) القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام قبل بأبواب . الثانى حديث ابن عمر أيضا فى طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ، أورده من وجهين ، وقد تقدم فى باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين ، قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطا فان البداء واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني ان الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخارى ، وإنما نهت على ذلك لثلاث يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فان هذا الكلام ما هو فى شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطا فى صحة السعى . الثالث حديث أنس فى نزول قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الذى قبله . الرابع حديث ابن عباس : لما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته ، والمراد بالسعى هنا شدة المشى ، وقد تقدم القول فيه فى باب بدء الرمل . قوله (زاد الحميدى الخ) أى زاد التمهيد بالتحديث من عمرو لسفيان ومن دطاء لعمرو . وهكذا روينا فى مسند الحميدى ، رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، وأخرج مسلم فى هذا الباب حديث جابر : انه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج الى الصفا فقال : أبدأ بما بدأ الله به ، واستدل به على اشتراط البداء بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال : ابدؤا بما بدأ الله به . (تكميل) : قال ابن عبد السلام المروءة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فانما يقصد ثلاثا ، قال : وأما البداء بالصفا فليس بوارد لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضا أولها عند البداء فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معا ؟

٨١ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وإذا صلى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « قدمت مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : افعل كما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري »

١٦٥١ - **حديث** محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب . قال : وقال لي خليفة حدثنا عبد الوهاب حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال « أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج ، وليس مع أحد منهم هدي غير النبي ﷺ وطلحة . وقدم على من الين - معه هدي - فقال : أهلت بما أهل به النبي ﷺ . فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يحملوها محررةً ويطوفوا ثم يقصروا ويحلقوا ، إلا من كان معه الهدي . فقالوا نطليق إلى مني وذكرنا يقطر ! فبلغ النبي ﷺ فقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدي لأحلت . وحاضت عائشة رضي الله عنها فنسكت المناسك كلها ، غير أنها لم تطف بالبيت . فلما طهرت طافت بالبيت ، قالت : يا رسول الله ، نطلقون بحجة ومعمة وأنصاق بمح ! فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التميم ، فاعتمرت بعد الحج » .

١٦٥٢ - **حديث** مؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت « كننا نمنع عوانقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فزالت قصر بني خلف ، فحدثت أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد غزا مع رسول الله ﷺ فنتى عشرة غزوة ، وكانت أختي معه في ست غزوات . قلت : كننا ندأوي الكلداني ، ونقوم على الرضى . فسألت أختي رسول الله ﷺ فقالت : هل على إحدانا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها ولتشهد الخيرة ودعوة المؤمنين . فلما قدمت أم عطية رضي الله عنها سألتها - أو قالت : سألتها - فقالت وكانت لا تذكر رسول الله ﷺ إلا قالت : بأبي - قلنا : أسمع رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا ؟ قالت : نعم بأبي فقال : لتخرج العوانق ذوات الخدور - أو العوانق وذوات الخدور - والخبيض فيشهدن الخير ودعوة المسلمين ، ويعتزل الخبيض المصلى . فقالت : الحائض ؟ قالت : أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا ؟ »

قوله (باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة) جزم بالحكم الأول لتصريح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة : ولا بين الصفا والمروة ، قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي النسابةوري . قلت : فان كان يحيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن

السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف ممسحاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضاً قال : «تفنى الخائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة» أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح قال : «وحدثنا ابن فضيل عن عاصم قلت لابن العالية تقرأ الخائض؟ قال : لا ، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري ، وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح «إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة فلتسع» وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، وهذا إسناد صحيح عن الحسن فلعله يفرق بين الخائض والمحدث كما سيأتي . وقال ابن بطال : كأن البخاري فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعى ولهذا قال : «وإذا سعى على غير وضوء اه» وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت ، وبالإجراء قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك «ان رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : سميت قبل أن أطوف ، قال : طف ولا حرج» وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة وفيه «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» وهو بفتح التاء والطاء المهمة المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تتطهري ، ويؤيده قوله في رواية مسلم «حتى تغتسل» والحديث ظاهر في نهي الخائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته ، وفي معنى الخائض المجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحمادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . وروى عن عطاء : «إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها» . وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في «شرح المذهب» : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف ، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله اه ، ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا . الحديث الثاني حديث جابر في الإهلال بالحج وفيه قصة قدريم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة «حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت» الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في «باب عمرة التنعيم» من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله «غير أنها لم تطف بالبيت» . (تنبیه) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسيأتي لفظ محمد بن المثنى في «باب عمرة التنعيم» . الحديث الثالث حديث حفصة «كننا نمنع عواتقنا أن يخرجن» ، فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصلي ، وقد تقدم في الحيض وفي العيدين وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحيض ، والمحتاج إليه هنا قولها في آخره «أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا» فهو المطابق لقول جابر «فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» وكذا قولها «ويعتزل الحيض المصلي» فانه يناسب قوله «ان الخائض لا تطوف بالبيت» لأنها إذا أمرت باعتزال المصلي كانت اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأولى

٨٢ - باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن الجاور يلبى بالحج ، قال : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبى يوم التروية إذا صلى الظهر وسترى على راحلته . وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر رضي الله عنه : قدمنا مع النبي ﷺ فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج . وقال أبو الزبير عن جابر : أهللنا من البطحاء . وقال عبيد بن جريح لابن عمر رضي الله عنهما : رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم يُهَلْ أنت حتى يوم التروية ، فقال : لم أر النبي ﷺ يهَل حتى تدبعت به راحلته

قوله (باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى والحاج إذا خرج من منى) كذا في معظم الروايات ، وفي نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت د إلى منى ، وكذا ذكره ابن بطلال في شرحه والاسماعيل في مستخرجه ولا إشكال فيها ، وعلى الأول فلعله أشار إلى الخلاف في ميقات المسكى ، قال النووي : ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح ، وقيل مكة وسائر الحرم اه . والثاني مذهب الحنفية ، واختلف في الأفضل فاتفق المنهجون على أنه من باب المنزل ، وفي قول للشافعي من المسجد ، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس د حتى أهل مكة يهلون منها ، وقال مالك وأحمد وإسحق : يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرما ، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه : فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية ، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة د ما لكم يقدم الناس عليكم شعنا وأنتم تنضحون طيبا مدحنيين ، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج ، وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال ، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم ، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب ، وقوله في الترجمة د للمسكى ، أى إذا أراد الحج ، وقوله د الحاج ، أى الآفاقي إذا كان قد دخل مكة متمتعا . قوله (وسئل عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ د رأيت ابن عمر في المسجد فقيل له : قد روى الهلال - فذكر قصة فيها - فأمسك حتى كانت يوم التروية فأتى البطحاء ، فلما استوت به راحلته أحرم ، وروى مالك في الموطأ ، أن ابن عمر أهل ليل ذي الحجة ، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك . قوله (وقال عبد الملك الخ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال د أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، فسكبر ذلك علينا ، الحديث وفيه د أيها الناس أحلوا ، فأحللنا ، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج ، وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث . (تنبيه) : قوله د بظهر ، أى وراء ظهورنا . وقوله د أهللنا بالحج ، أى جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده . قوله (وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من البطحاء) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريح عنه عن جابر قال د أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، قال :

فأهلنا من الأبطح ، وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسبحهم الحج الى العمرة ، وقصة عائشة لما حاضت وفيه « ثم أهلنا يوم التروية ، وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير « أهلنا بالحج ، وفي حديثه الطويل عنده نحوه . (تنبيه) : يوم التروية سياتى الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه . قوله (وقال عبيد بن جريح لابن عمر الخ) رصده المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بأنهم من سياقه هنا ، قال ابن بطال وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب اليه أنه يهل يوم التروية اذا كان بمكة باهلا النبي ﷺ ، وهو إنما أهل حين انبعثت به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه ﷺ أهل من ميقاته من حين ابتداءه في عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل . فكذلك المكي اذا أهل يوم التروية اتصل عمله . بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح الى منى

٨٣ - باب أين يصلى الظهر يوم التروية ؟

١٦٥٣ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك رضي الله عنه قلت : أخبرني بشيء عقلتُه عن النبي ﷺ ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النحر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أمراؤك »

[الحديث ١٦٥٣ - طرفاه في : ١٦٥٤ ، ١٧٦٣]

١٦٥٤ - **حدثنا** علي بن سمع أبو بكر بن عياش حدثنا عبد العزيز بن ربيعة أنس . وحدثني إسماعيل بن أبان حدثنا أبو بكر عن عبد العزيز قال « خرجتُ إلى منى يوم التروية فتقيتُ أنسا رضي الله عنه ذاهبا على حمار ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلي أمراؤك فصل »

قوله (باب أين يصلى الظهر يوم التروية) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الواو وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يردون فيها لإبلهم ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخاشبها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة : منها أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكرا يتروى . ومنها أن جرير عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الروية ، أو الثاني لكان يوم التروى بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرقبا . أو من الرابع لكان من الرواية . قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذي بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري . يعنى أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه النكتة أردفه البخارى بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ،

ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متابعة قوية لطريق إسحق ، وقد وجدنا له شواهد : منها ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ ففصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، الحديث . وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال : صلى النبي ﷺ بمبنى خمس صلوات ، وله عن ابن عمر أنه : كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمبنى يوم التروية ، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمبنى ، وحديث ابن عمر في «الموطأ» عن نافع عنه موقوفاً ، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمبنى ثم يفتنون إلى عرفة . قوله (يوم النفر) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج . قوله (حدثنا علي) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، والذي يظهر لي أنه ابن المديني ، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبان ، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع . قوله (فليقت أنسا ذاهباً) في رواية الكشميني «راكباً» . قوله (انظر حيث يصلي أمراؤك فصل) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم ، ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون ، وفيه إشعار بأن الأمراء إذا كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم يمكن فإشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه إسماعيل من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بلفظ «إن صلى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم» قال : صلى حيث يصلي أمراؤك ، قال إسماعيلي : قوله «صلى» غلط ، قلت : ويحتمل أن يكون كانت «صل» بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام فكتب بعدها ياء فقرأها الراوي بفتح اللام ، وأغرب الحميدي في جمعه فحذف لفظ فصل من آخر رواية أبي بكر ابن عياش فصار ظاهره أن أنسا أخبر أنه صلى حيث يصلي الأمراء ، وليس كذلك فهذا بعينه الذي أطلق إسماعيلي أنه غلط . وقال أبو مسعود في «الاطراف» : جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش . قلت : وهو كما قال ، وقد قدمت عذر البخاري في تخريجهم وأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان . ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظه لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهي قوله «إن صلى الظهر والعصر» ؟ فإن لفظ «العصر» لم يذكره غيره ، فسيأتي في أواخر صفة الحج عن أبي موسى محمد بن الحنفى عند المصنف ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى ، وأخرجه أحمد في مسنده عن إسحق نفسه ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم والترمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير ، والفسائي عن محمد بن إسماعيل بن علي وعبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والدارمي عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد ، وأبو عوانة في صحيحه عن سعدان بن يزيد ، وابن الجارود في «المتقى» عن محمد بن وزير ، وسوي في فوائده عن محمد بن بشار بن دار ، وأخرجه ابن المنذر وإسماعيلي من طريق بندار ، زاد إسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم اثنا عشر نفساً - عن إسحق الأزرق ، ولم يقل أحد منهم في روايته «والعصر» ، وادعى الداودي أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر في النفر ، وتعب بأن العصر المذكور في هذه

الرواية في الموضعين ، وقد تقدم النسخ في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك الى صبح يوم عرفة بمضى ، فالزيادة في نفس الأمر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحق دون بقية أصحابه والله أعلم . (تكميل) : ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح ، والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطلح المحصب كما سيأتى في مكانه . وفي الحديث أن السنة أن يصل الحاج الظهر يوم التروية بمضى وهو قول الجمهور ، وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصلها بمضى . فلامله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال ، إذا زاغت الشمس فليرجع الى منى ، قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير : أن من السنة أن يصل الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثنته ، قال ابن المنذر : والخروج الى منى في كل وقت مباح . إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم الحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكراهه مالك ، وكراهه الأئمة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الحمة فمليه أن يصلها قبل أن يخرج . وفي الحديث أيضاً الإشارة الى متابعة أول الأمر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة

٨٤ - باب الصلاة بمضى

١٦٥٥ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « صلى رسول الله ﷺ بمضى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته »

١٦٥٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق الهمداني عن حارثة بن وهب الخزازي رضي الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ - ونحن أكره ما كنا قط وآمنه - بمضى ركعتين »

١٦٥٧ - حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ ركعتين ، ومع أبي بكر رضي الله عنه ركعتين ، ومع عمر رضي الله عنه ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ، فإليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان »

قوله (باب الصلاة بمضى) أى هل يقصر الرابعة أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غاير في بعض أسانيدنا : فانه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه . قوله (وعثمان صدراً من خلافته) زاد في رواية نافع المذكورة ثم أنما ، وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث

ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش . قوله (فليت حظي من أربع ركعتان) قال الداودي : خشي ابن مسعود أن لا يحزى الأربع فاعلمها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يعتقده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض الى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا ، فتعنى أن يقبل منه من الأربع التي يصلها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده مخير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أنتم متابعة لعثمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمنى والله الحمد

٨٥ - باب صوم يوم عرفة

١٦٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري **حدثنا** سالم قال سمعتُ عُمرَ أُمِّ أُمِّ الْفَضْلِ عن أُمِّ الْفَضْلِ « شَكَ النَّاسُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَبَعَثْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ » [الحديث ١٦٥٨ - أطرافه في : ١٦٦١ ، ١٦٨٨ ، ١٦٠٤ ، ٥٦١٨ ، ٥٦٣٦]

قوله (باب صوم يوم عرفة) يعني بعرفة ، وأورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء

٨٦ - باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة

١٦٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك - وهما غاديان من منى إلى عرفة - كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ ؟ فقال : كان يُهلُّ مِنَّا الْمُهَلُّ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُسَكَّرُ مِنَّا الْمُسَكَّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

قوله (باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة) أي مشروعتيهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع المحرم التلبية إذا راح إلى عرفة ، وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى . قوله (عن محمد بن أبي بكر الثقفي) تقدم في العيدين من وجه آخر عن مالك **حدثني** محمد ، وليس لمحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنسا على روايته عبد الله بن عمر أخرجه مسلم . قوله (وهما غاديان) أي ذاهبان غدوة . قوله (كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر « قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التلبية في هذا اليوم » . قوله (فلا ينكر عليه) بضم أوله على البناء للجهول ، في رواية موسى بن عقبة ولا يعيب أحدنا على صاحبه ، وفي حديث ابن عمر المشار إليه من طريق عبد الله بن أبي سبرة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه « غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات ، منا الملهي ومنا المسكبر ، وفي رواية له « قال - يعني عبد الله بن أبي سبرة - فقلت له - يعني لعبيد الله - عجبا لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، وأراد عبد الله بن أبي سبرة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لم ﷺ على ذلك ، فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو

يعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى

٨٧ - باب التَّهَجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ

١٦٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ « كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحُجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالَفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ . فَجَاءَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَصَاحَ عِنْدَ سِرَادِقِ الْحُجَّاجِ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصَّرَةٌ فَقَالَ : مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الرَّوَّاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ . قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَمَ . قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ . فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحُجَّاجُ ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي ، فَقُلْتُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُلْطَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ . فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : صَدَقَ »

[الحديث ١٦٦٠ - طرفاه في : ١٦٦٢ ، ١٦٦٣]

قوله (باب التهجير بالرواح يوم عرفة) أى من نمرة ، لحديث ابن عمر أيضا « غدا رسول الله ﷺ حين صلي الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فزل نمرة - وهو منزل الامام الذي ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف ، أخرجه أحمد وأبو داود ، وظاهره أنه توجه من منى حين صلي الصبح بها ، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه « فضربت له قبة بنمرة فزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادى ، انتهى ، ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (كتب عبد الملك) يعنى ابن مروان . قوله (الى الحج) يعنى ابن يوسف الثقفى حين أرسله الى قتال ابن الزبير كما سيأتى مبينا بعد باب . قوله (فى الحج) أى فى أحكام الحج ، وللنسائى من طريق أشهب عن مالك « فى أمر الحج ، وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف . قوله (جاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنا معه) القائل هو سالم ، ووقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « فركب هو وسالم وأنا معهما ، وفى روايته « قال ابن شهاب : وكنت يومئذ صائما فلقيت من الحر شدة ، واختلف الحفاظ فى رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين : هى وهم ، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه ، وقال الذهلى لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمرى عن ابن شهاب نحو رواية معمر ، وروى عنبسة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال « وفدت الى مروان وأنا محتل ، قال الذهلى : ومروان مات سنة خمس وستين ، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى . وقال غيره : ان رواية عنبسة هذه أيضا وهم ، وإنما قال الزهرى وفدت على عبد الملك ، ولو كان الزهرى وقد على مروان لادرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة . وقد أدخل مالك وعقيل - واليهما المرجع فى حديث الزهرى - بينه وبين ابن عمر فى هذه القصة سالما فهذا هو المعتمد . قوله (فصاح عند سرادق الحجاج) أى خيمته ، زاد الاسماعيلى من هذا الوجه « أين هذا ، أى الحجاج . ومثله يأتى بعد باب من رواية القعنبي . قوله (وعليه ملحفة) بكسر الميم أى إزار كبير ، والمعصفر

المصبوغ بالمعصر . وقوله : يا أبا عبد الرحمن ، هي كنية ابن عمر ، وقوله : الروح ، بالنصب أى مجل أو رح . قوله (ان كنت تريد السنة) في رواية ابن وهب ، ان كنت تريد أن تصيب السنة ، . قوله (فأنظرنى) بالهمزة وكسر الظاء المعجمة أى أخرنى ، ولكشمينى بألف وصل وضم الظاء أى انتظرنى . قوله (فزل) يعنى ابن عمر كما صرح به بعد بابين . قوله (فاقصر) بألف موصولة ومهمله مكسورة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تضاف الى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهى مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهى طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له : أفعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته ، ؟ وسأيت بعد باب . قوله (ومجل الوقوف) قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا : ومجل الصلاة ، قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت : قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشار اليها عند النسائى ، فهؤلاء ثلاثة روه هكذا ، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنته ذكره باللائم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ، قال ابن بطال : وفى هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحاج لعبد الله أنظرنى ، فانتظره ، وأهل العلم يستحبونه انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لحمله على أن اغتسله عن ضرورة . نعم روى مالك فى الموطأ ، عن نافع أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصر للحرم ، وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعله بأنه لا ينجح فيه النهى ، ولعله بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصا . وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس فى اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على مسألة المعصر فى باب . وقال المهلب : فيه جواز تأمير الأديون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضا بأن صاحب الأمر فى ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما فى تأمير الحاج ، وأما ابن عمر فانما أطاع لذلك فرادا من الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج الى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل فى الدين بقول أهل العلم ويصبر الى رأيهم . وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا تقيصة عليهم فى ذلك . وفيه فتوى التليد بحضرة معله عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتداء بذلك لمسألة عبد الملك له فى ذلك ، فان الظاهر أنه كتب اليه بذلك كما كتب الى الحاج ، قال : وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم : فجعل الحاج ينظر الى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال : صدق ، انتهى . وفيه طلب العلو فى العلم لتشوف الحاج الى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السنن لمنفعة الناس . وفيه احتمال الفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى ابن عمر الى الحاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به . وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه الى المسجد الذى بعرفة حين نزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر فى أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه . وسأيت بقية ما فيه فى الذى يليه

١٦٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ مُعْمَرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ : فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَاحِ ابْنِ وَهْبٍ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ فَشَرِبَ »

قَوْلُهُ (باب الوقوف على الدابة بعرفة) أورد فيه حديث أم الفضل في فطره ﷺ يوم عرفة بها ، وقد تقدم قريباً ، ويأتي الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه « وهو واقف على بعيره ، وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه « ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، واختلف أهل العلم في أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه ﷺ وقف راكباً ، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجهض بالدابة

٨٩ - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما

١٦٦٢ - وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف - هَامَ نَزَلَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : صَدَقَ ، لَئِنْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ . فَقُلْتُ لِسَالِمٍ : أَفَقُلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : وَهَلْ يَتَّبِعُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سَنَتَهُ ؟ »

قَوْلُهُ (باب الجمع بين الصلاتين بعرفة) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد « سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس يخطب فيخطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر جميعاً ، واختلف فيمن صلى وحده كما سيأتي . قَوْلُهُ (وكان ابن عمر الخ) وصله إبراهيم الحربي في المناسك له قال « حدثنا الحارثي عن همام أن نافعا - هَدَّثَهُ - أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله : وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم صنيع ابن عمر هذا ، وقد روى حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم

أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علما بأن مخالفه أرجح تحسينا للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها الى العشاء فلو صلاها في الطريق أباد ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدايته عند فصلها لكن بعد مغيب الشفق الاخر ، وعن المدونة يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعا ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعا قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم : لو جمع تقديم أو تأخيرا قبل جمع أو بعد أن زلها أو أفرد أجزاء وفاتت السنة . واختلافهم مبنى على أن الجمع بعرفة وبمزدلفة للنسك أو للسفر . قوله (وقال الليث الخ) وصله الاسماعيل من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعا عن الليث . قوله (سأل عبد الله) يعني ابن عمر . قوله (فخرج بالصلاة) أى صلى بالهاجرة وهى شدة الحر . قوله (انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة) بضم المهملة وتشديد النون أى سنة النبي ﷺ ، وكأن ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فخرج بالصلاة ، أى الظهر والعصر معا فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطبري : قوله « في السنة » هو حال من فاعل يجمعون أى متوغلين في السنة ، قاله تعريضا بالحجاج . قوله (فقلت لسالم) القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفعل » بهمة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك » بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للاكثر من الاتباع ، وللبكشي « يبتغون في ذلك » بسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أى لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ ، وفي رواية الخوى بحذف « في » وهى مقدرة

٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة

١٦٦٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الملك ابن مروان كتب الى الججاج أن يأتيهم بعد الله بن عمر في الحج » ، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاعت الشمس - أو زالت - فصاح عند فسطاطه : « أين هذا ؟ فخرج اليه ، فقال ابن عمر : الرواح . فقال : الآن ؟ قال : نعم . قال : أنظرني أفيض على ماء . فنزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج ، فسار بيني وبين أبي ، فقلت : إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف . فقال ابن عمر : صدق »

قوله (باب قصر الخطبة بعرفة) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريبا وفيه قول سالم « ان كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعا للفظ الحديث ، وقد أخرج مسلم الأمر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة ، قال ابن التين : أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة ، وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور ، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة بخطبة الجمعة ، وكأنهم أخذوه من قول مالك : كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة . فقيل له : فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة ، فقال : إنما تلك للتعليم

باب التمجيل الى الموقف

قوله (باب التعجيل الى الموقف) كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث ، وسقط من رواية أبي ذر أصلا ، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه « يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكنني أريد أن أدخل فيه غير معاد » يعني حديثا لا يكون تكرار كله سندنا ومثنا . قلت : وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر ، فيحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معادا ولا مكررا ، وكذا لو أخرجه في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئا ، أو أوردته في موضع موصلا وفي موضع معلقا ، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعدا شديدا . وتقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة « قال أبو عبد الله يعني المصنف : يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكنني لا أريد أن أدخل فيه معادا ، أي مكررا . قلت : كأنه لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما ، وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثا إلا لفائدة إستاديه أو متنيه كما قدمته ، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني « هم » فهي بفتح الهاء وسكون الميم ، قال الكرماني : قيل لأنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضا . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا ، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أقتناها وحررها - وهو من أئمة اللغة - على كلام البخاري عن هذه اللفظة

٩١ - باب الوقوف بعرفة

١٦٦٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** عمرو **حدثنا** محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه « كنت أطلب بعيرا لي ... » . و**حدثنا** مسدد **حدثنا** سفيان عن عمرو بن سميح **حدثنا** محمد بن جبير عن أبيه جبير بن مطعم قال « أضللت بعيرا لي ، فذهبت أطلبه يوم عرفة ، فرأيت النبي ﷺ واقفا بعرفة ، قلت : هذا والله من أحسن ، فاشأه ها هنا ؟ »

١٦٦٥ - **حدثنا** فروة بن أبي المعراء **حدثنا** علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال عروة « كان الناس يطوفون في الجاهلية عرّة إلا الحنّس - والحنّس فريش وما ولدت - وكانت الحنّس يحتمسون على الناس ، يعطى الرجل الرجل الثياب يطوف فيها ، وتعطى المرأة للمرأة الثياب تطوف فيها ، فمن لم يعطه الحنّس طاف بالبيت عريانا . وكان يفيض جماعة الناس من عرفات ويفيض الحنّس من جمع . قال : وأخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن هذه الآية نزلت في الحنّس (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) قال : كانوا يفيضون من جمع فدفعوا إلى عرفات »

[الحديث ١٦٦٥ - طرّفه في : ٤٥٢٠]

قوله (باب الوقوف بعرفة) أي دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف في ذلك حديثين : الأول

قوله (حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمره هو ابن دينار . قوله (أضلت بعيرا) كذا الأكثر في الطريق الثانية ، وفي رواية الكشمميين دلى ، كما في الأولى . قوله (فذهبت أطلبه يوم عرفة) في رواية الخيدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم . أضلت بعيرا لي يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة ، فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضلت ، فإن جبريا إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليوقف بها . قوله (من الحس) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سياق في نفسه . قوله (فما شأنه هنا) في رواية الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعا عن سفيان . قاله خرج من الحرم ، وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله . فما شأنه هنا ، وكانت قريش تعد من الحس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الخيدي في مسنده عنه ، ولفظه متصلا بقوله . فما شأنه هنا : قال سفيان والاحس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الحس ، وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم إنكم إن عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الاسماعيل من طريقه بعد قوله . فما له خرج من الحرم : قال سفيان الحس يعني قريشا ، وكانت تسمى الحس وكانت لتجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يوقف بعرفة وذلك قوله (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) انتهى . وعرف بهاتين الزيادتين معنى حديث جبر ، وكان البخاري حذفهما استغناء بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبر عن أبيه قال . كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم ، وقد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا ، . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصرا وفيه . توفيقا من الله له ، . وأخرجه إسحق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبر بن مطعم قال : أضلت حماري في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفا بعرفات مع الناس ، فلما أسلست علمت أن الله وفقه لذلك ، . وأما تفسير الحس فروى إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، من طريق ابن جريج عن مجاهد قال . الحس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة إلا بني بكر ، والأحس في كلام العرب الشديد ، وسموا بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحما ولا يضربون وبرا ولا شعرا ، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضا من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سموا حسا بالكعبة لأنها حساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد انتهى . والأول أشهر وأكثر وأنه من التحمس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : تحمس تشدد ، ومنه حس الوغى إذا اشتد ، وسيأتي مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبر له لذلك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبر ، وهو فظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبر أيضا كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السهيل حيث ظن أن رواية جبر لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكر جبر هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونا وفقا يجمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبر لم يشهد

معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلما لأنه أسلم يوم الفتح ، فان كان سؤاله عن ذلك إنكارا أو تعجبا فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله ﷺ وقفة بعرفة قبل الهجرة انتهى ملخصا . وهذا الأخير هو المعتمد كما بينته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع ، أو وقع له اتفاقا ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » ، بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المسكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فاذا أفضتم أذكروا ثم لتكن إفاضتكم من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحس يفيضون ، أو التقدير فاذا أفضتم من عرفات إلى المشعر الحرام فذكروا الله عنده ولتكن إفاضتكم من المسكان الذي يفيض فيه الناس غير الحس . الحديث الثاني : قوله (قال عروة) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن وهشام بن عروة عن أبيه فذكره ، قوله (والحس قریش وما ولدت) زاد معمر « وكان ممن ولدت قریش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضا غزوان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : كانت قریش اذا خطب اليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم . فدخل في الحس من غير قریش ثقیف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قریشية ، لا جميع القبائل المذكورة . قوله (فأخبرني أبي) القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية ، وسيأتي في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فدفنوا إلى عرفات » في رواية الكشميني « فرفعوا » بالراء ، وسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليفقوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة الطواف عربانا في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي ﷺ ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ « الناس » بكسر السين بوزن القاضي والاول أصح ، ثم الوقوف بعرفة مودوث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال « كنا وقفا بعرفة فأتانا ابن مريع فقال : اني رسول رسول الله اليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فانكم على إرث من إرث إبراهيم ، الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها . وأما الاثنان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ فقيل هي بمعنى الوار وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد لا لحض الترتيب ، والمعنى فاذا أفضتم من عرفات فذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون ، قال الزمخشري : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتأتي ثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره ، فكذاك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة

قَالَ (ثُمَّ أَفِيضُوا) لَتَفَاوَتْ مَا بَيْنَ الْإِفَاضَتَيْنِ وَأَنَّ إِحْدَاهُمَا صَوَابٌ وَالْأُخْرَى خَطَأٌ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : تَضْمَنَ قَوْلُهُ تَعَالَى (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) الْأَمْرَ بِالْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ لِأَنَّ الْإِفَاضَةَ إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ اجْتِمَاعِ قَبْلِهِ ، وَكَذَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَزَادَ : وَبَيْنَ الشَّارِعِ مَبْتَدَأُ الْوُقُوفِ بِعُرْفَةٍ وَمُنْتَهَاهَا

٩٢ - بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عُرْفَةٍ

١٦٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ « سَأَلَ أَسَامَةَ وَأَنَا جَالِسٌ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ ؟ قَالَ : كَانَ يَسِيرُ الْعَتَقَ ، فَإِذَا وَجَدَ فَجَرَةً نَصَّ » . قَالَ هِشَامٌ : وَالنَّصُّ فَوْقَ الْعَتَقِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : فَجَوَزةٌ : مُنْصَعٌ ، وَالْجَمْعُ فُجُوزَاتٌ وَفِيَاءٌ ، وَكَذَلِكَ رَكُوزَةٌ وَرِكَاءٌ . مَنَاصٌ لَيْسَ حِينَ فِرَارٍ

[الحديث ١٦٦٦ - طرفاه في : ٢٩٩٩ ، ٤١٣]

قَوْلُهُ (بَابُ السَّيْرِ إِذَا دَفَعَ مِنْ عُرْفَةٍ) أَيْ صَفَتُهُ . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِيهِ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ عَنْ هِشَامٍ « سَمِعْتُ أَبِي » . قَوْلُهُ (سَأَلَ أَسَامَةَ وَأَنَا جَالِسٌ) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ « وَأَنَا جَالِسٌ مَعَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « سَأَلَ أَسَامَةَ وَأَنَا شَاهِدٌ وَقَالَ سَأَلْتُ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ » . قَوْلُهُ (حِينَ دَفَعَ) فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ وَغَيْرِهِ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ « حِينَ دَفَعَ مِنْ عُرْفَةٍ » . قَوْلُهُ (الْعَتَقُ) يَفْتَحُ الْمَهْمَلَةَ وَالتَّوْنُ هُوَ السَّيْرُ الَّذِي بَيْنَ الْإِبْطَاءِ وَالْإِسْرَاعِ ، قَالَ فِي « الْمَشَارِقِ » : « هُوَ سَيْرٌ سَهْلٌ فِي سُرْعَةٍ ، وَقَالَ الْقَزَازِيُّ : الْعَتَقُ سَيْرٌ سَرِيعٌ ، وَقِيلَ الْمَثِيُّ الَّذِي يَتَحَرَّكُ بِهِ عَتَقُ الدَّابَّةِ ، وَفِي « الْفَائِقِ » : « الْعَتَقُ الْخَطْوُ الْفَسِيحُ » . وَانْتَصَبَ الْعَتَقُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمُؤَكَّدِ مِنْ لَفْظِ الْفَعْلِ . قَوْلُهُ (نَصَّ) أَيْ أَسْرَعَ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : النَّصُّ تَحْرِيكُ الدَّابَّةِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَ بِهِ أَقْصَى مَا عِنْدَهَا ، وَأَصْلُ النَّصِّ غَايَةُ الْمَشْيِ وَمِنْهُ نَصَصْتُ الشَّيْءَ وَفَعَلْتُ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي ضَرْبِ سَرِيعٍ مِنَ السَّيْرِ . قَوْلُهُ (قَالَ هِشَامٌ) يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ الرَّادِي ، وَكَذَا بَيْنَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو عَوَانَةَ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ عِمْيَاضٍ كَلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ كَلَامِهِ ، وَأَدْرَجَهُ يَحْيَى الْقُطَّانُ فِيمَا أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْجِهَادِ ، وَسَفْيَانَ فِيمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، وَعَبْدَ الرَّحِيمِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَوَكَيْعَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ وَكَيْعٍ فَفَصَلَهُ وَجَمَعَ التَّفْسِيرَ مِنْ كَلَامِ وَكَيْعٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ فَفَصَلَهُ وَجَمَعَ التَّفْسِيرَ مِنْ كَلَامِ سَفْيَانَ ، وَسَفْيَانَ وَوَكَيْعَ إِنَّمَا أَخَذَا التَّفْسِيرَ الْمَذْكُورَ عَنْ هِشَامٍ فَرَجَعَ التَّفْسِيرَ إِلَيْهِ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَكْثَرُ رِوَاةٍ « الْمَوْطَأُ » عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا التَّفْسِيرَ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ حَمَادِ ابْنِ سَلَةَ وَمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ كَلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ ، قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ أَنَّهُ قَالَ « فَأَرَأَيْتَ نَاقَتَهُ رَافِقَةً يَدَاهَا حَتَّى أَتَى جَمْعًا » أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الزَّحَامِ دُونَ غَيْرِهِ هـ ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ حَفْصٌ مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْسَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْدَفَهُ حِينَ أَفَاضَ مِنْ عُرْفَةٍ وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ ، فَإِنَّ الْبَرَّ لَيْسَ بِالْإِيْجَافِ » ، قَالَ : فَأَرَأَيْتَ نَاقَتَهُ رَافِقَةً يَدَاهَا حَتَّى أَتَى جَمْعًا ، الْحَدِيثُ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَسَيَأْتِي لِلْمُصَنِّفِ بَعْدَ بَابٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَيْسَ فِيهِ أَسَامَةُ ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ هُنَاكَ . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَسَامَةَ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ قَالَ « فَأَ »

زال يسير على هيئته حتى أتى جمعا ، وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كاستأنى الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرقه الى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة ، فيجتمع بين المصلحين من الوفا والسكينة عند الزحمة ، ومن الاسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله عليه السلام في جميع حركاته وسكونه ليقصدوا به في ذلك . قوله (فجوة) بفتح الفاء وسكون الجيم المسكان المتسع كما سيأتى تفسيره في آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ « فرجة » بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . قوله في رواية المستمل وحده (قال أبو عبد الله) هو المصنف . (فجوة : متسع واجمع لجوات) أى بفتحتين . (ولجاء) أى بكسر الفاء والمد . (وكذلك ركوة وركاء) وركوات . قوله (مناص ليس حين فراد) أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى ﴿ ولات حين مناص ﴾ وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله « نص » ولا تعلق له به إلا لدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر إلا فائدة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة في « المجاز » : المناص مصدر من قوله ناص ينوص

٩٣ - باب النزول بين عرفة وجمع

١٦٦٧ - **حديث** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب فقضى حاجته فتوضأ . فقات . يا رسول الله أنصلي ؟ فقال : الصلاة أمامك »

١٦٦٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع قال « كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بجمع ، غير أنه يمر بالشعب الذي أخذه رسول الله ﷺ فيدخل فيتنفض ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجمع »

١٦٦٩ - **حديث** قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال « ردفت رسول الله ﷺ من عرفات ، فلما باع رسول الله ﷺ الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، قلت : الصلاة ارسول الله . قال : الصلاة أمامك . فركب رسول الله ﷺ حتى أتى المزدلفة فصلى ، ثم ردفت الفضل رسول الله ﷺ غداة جمع »

١٦٧٠ - قال كريب « فأخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن الفضل أن رسول الله ﷺ لم يرزل يلبى حتى بلغ الحجرة »

قوله (باب النزول بين عرفة وجمع) أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك . قوله (عن يحيى بن

سعيد) هو الانصاري وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الاقران لانهما تابعيان صغيران ، وقد حله موسى عن كريب فصار في الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** (حيث أفاض) في رواية أبي الوقت د حين ، وهى أولى لانها ظرف زمان وحيث ظرف مكان . (نسكتة) : في حيث ست لغات ضم آخرها وفتحته وكسره وبالواو بدل الياء مع الحركات . **قوله** (مال الى الشعب) بين محمد بن أبي حرمة في روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضى الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصل الا بالمزدلفة ، وقوله « فينتفض ، بقاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبسير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذى يصل فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فنتفض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطلق حتى جاء جمعا فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء ، وأصله في الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن جريج قال : قال عطاء « أردف النبي ﷺ أسامة ، فلما جاء الشعب الذى يصل فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضأ ، وظاهر هذين الطريقتين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذى ينزله الأمراء ، وله من طريق ابراهيم بن عقبة عن كريب « الشعب الذى ينسخ فيه للناس فيه للمغرب ، والمراد بالخلفاء والأمراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجيح سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله ﷺ مبالا وأخذتموه مصلى ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة في ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة الا بجمع ، أخرجه ابن المنذر باسناد صحيح ، ونقل عن السكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزأه وهو قول أبي يوسف والجمهور . **قوله** (عن محمد ابن أبي حرمة) هو المدنى مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خصيف يروى عنه فيقول « حدثني محمد ابن حويطب ، فذكر ابن حبان أن خصيفا كان ينسبه الى جد مواليه ، والاسناد من شيخ قتيبة الخ كلهم مدنيون . **قوله** (ردفت رسول الله ﷺ) بكسر الدال أى ركبت وراه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ، وعمله اذا كانت مطيقة ، وارتداد أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للريف لا من سوء أدبه . **قوله** (فصبيت عليه الوضوء) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء ، وللفقهاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في إحضار الماء مثلا أو في صبه على المتوضئ أو مباشرة غسل أعضائه ، فالاول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الاولى ، فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة . **قوله** (وضوءا خفيفا) أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عاداته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسبخ الوضوء ، وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسبخ الوضوء ، أى استنجى به ، وأطلق عليه اسم الوضوء اللزوى لانه من الوضوء وهى النظافة ومعنى الاسباغ الإكمال أى لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءا خفيفا ، ولكن الاصول تدفع هذا لانه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين ،

وليس ذلك في رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » ، أى لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه هـ . وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولا ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضا أخرجه مسلم أيضا بلفظ « فتوضأ وضوءا ليس بالبالغ » ، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن عارون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « لم يجعل أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عادته عليه السلام أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، ويؤخره ما أخرجه مسلم أيضا من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضا « ذهب إلى الغائط فلما رجع صبيت عليه من الإداوة » قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله « لم يسبغ الوضوء » ، هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءا لغويا ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءا شرعيا ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى « وضوءا خفيفا » ، لأنه لا يقال في الناقص خفيف ، ومن موضحات ذلك أيضا قول أسامة له « الصلاة » ، فانه يدل على أنه رأى يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلي ، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال أن يكون مراده أن تريد الصلاة فلم لم تتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصلي هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكأن أسامة ظن أنه عليه السلام نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج ، فأعلمه النبي عليه السلام أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجمع مع العشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك . وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانيا عن حدث طارئ ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضا أو نفلا متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازه وإن كان الأصح خلافه ، وإنما توضأ أولا ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغه حين نزل الشعب ليكون مستنجبا للطهارة في طريقه ، وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلي به ، فلما نزل وأرادها أسبغه . وقول أسامة « الصلاة » ، بالنصب على إختيار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلا . وقوله « الصلاة أمامك » بالرفع وأمامك بفتح الهمزة بالنصب على الظرفية أى الصلاة ستصلي بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى المصلي بين يديك ، أو معنى أمامك لا تفوتك وستدركها ، وفيه تذكير التابع بما تركه مشبوعه ليفعله أو يعتذر عنه أو يبين له وجه صوابه . **قوله** (حتى أتى المزدلفة فصلي) أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عنه مسلم « ثم سار حتى بلغ جما فصلي المغرب والعشاء » ، وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء » ، ثم أقيمت الصلاة فصلي المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصلي ولم يصل بينهما يمينين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الاناخة ولفظه « فأقام المغرب » ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا ، وكانهم صنعوا ذلك رفقا بالواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتي البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية

مالك « ولم يصل بينهما ، أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر فى ذلك بعد بابى . **قوله** (ثم ردف الفضل) أى ركب خلف رسول الله ﷺ ، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ووقع فى رواية إبراهيم بن عتبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردفه الفضل بن العباس وانطلقت أنا فى سباق قريش على رجلى » ، يعنى الى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو لإجماع بمزدلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصل الحاج المغرب اذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته فى غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها الموقت لها فى سائر الايام

٩٤ - باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض ، وإشارته اليهم بالسوط

١٦٧١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق حدثنا إبراهيم بن سويد حدثني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب أخبرني سعيد بن جبير مولى والبة الكوفي حدثني ابن عباس رضى الله عنها أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة ، فسمع النبي ﷺ وراءه زجراً شديداً وضرباً وصوتاً للابل ، فأشار بسوطه اليهم وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع .

أوضحوا : أسرعوا . خللكم من التخلل : بينكم . ﴿ وفجرنا خلالها ﴾ : بينها

قوله (باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض) أى من عرفة . **قوله** (حدثنا إبراهيم بن سويد) هو المدني وهو ثقة لكن قال ابن حبان : فى حديثه مناكير انتهى . وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الاسماعيل ، والراوى عنه إبراهيم بن سويد مدنى أيضاً واسم جده حبان ، وهم الاصيل فسماه مولى حكاها الجياني وخطأوه فيه . **قوله** (مولى المطلب) أى ابن عبد الله بن حنطب . **قوله** (مولى والبة) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بنى أسد . **قوله** (انه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة) أى من عرفة . **قوله** (زجراً) بفتح الزاى وسكون الجيم بعدها راء أى صياحاً لحث الابل . **قوله** (وضرباً) زاد فى رواية كريمة « وصوتا ، وكأنها تصحيف من قوله وضرباً فظنت معطوفة . **قوله** (عليكم بالسكينة) أى فى السير ، والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة . **قوله** (فإن البر ليس بالإيضاع) أى السير السريع ، ويقال هو سير مثل الخبب فبين ﷺ أن تكلف الاسراع فى السير ليس من البر أى مما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة « ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له » ، وقال المهلب : إنما نهام عن الإسراع لبقاء عليهم لئلا يمحضوا بأنفسهم مع بعد المسافة . **قوله** (أوضحوا أسرعوا) هو من كلام المصنف ، وهو قول أبى عبيدة فى الجاز . **قوله** (خللكم من التخلل بينكم) هو أيضاً من قول أبى عبيدة ولفظه « ولا أوضحوا أى لأسرعوا . خللكم أى بينكم وأصله من التخلل ، وقال غيره المعنى وليسوا بينكم بالنيمة يقال أوضع البعير أسرعه وخص الراكب لأنه أسرع من الماشى ، وقوله (وفجرنا خلالها : بينهما) هو قول أبى عبيدة أيضاً ولفظه « وفجرنا خلالها أى وسطهما وبينهما » ، وإنما ذكر البخارى هذا التفسير لمناسبة أوضحوا لفظ الأيضاع ، ولما كان متعلقاً أوضحوا الخلال ذكر تفسيره تكثيراً للفائدة

٩٥ - باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة

١٦٧٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن موسى بن عتبة عن كريب عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه سَمِعَهُ يَقُولُ « دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، فَنَزَلَ الشَّعْبَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . فَجَاءَ لِلزُّدْلِفَةِ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا »

قوله (باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب . **قوله** (عن كريب عن أسامة) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا ، إلا أنه شهب وابن الماجشون فأنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس أخرجه النسائي

٩٦ - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

١٦٧٣ - **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قل « جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَجْمَعٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِاقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا عَلَى لَأْتَرٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا »

١٦٧٤ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني عدي بن ثابت قال حدثني عبد الله بن يزيد الخطمي قال حدثني أبو أيوب الأنصاري « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ »

[الحديث ١٦٧٤ - طرقة في : ٤٤٤]

قوله (باب من جمع بينهما) أى بين الصلاتين المذكورتين . **قوله** (ولم يتطوع) أى لم يتنفل بينهما . **قوله** (جمع النبي ﷺ المغرب والعشاء) كذا لا بد ، ولغيره « بين المغرب والعشاء » . **قوله** (بجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى المزدلفة ، وسميت جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت جمعا لأنها يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لاهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أى يتقربون إليه بالوقوف فيها ، وسميت المزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى أو لازدلاف الناس منها جميعا أو للزول بها في كل ذلقة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لازدلاف آدم إلى حواء بها . **قوله** (باقامة) لم يذكر الاذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . **قوله** (ولم يسبح بينهما) أى لم يتنفل ، وقوله (ولا على لآتر كل واحدة منهما) أى عضها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما ، وقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين

بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى . ويعبر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصارى وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعى عن تابعى ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابي عن صحابي ، والإسناد كله دأثر بين مدني وكوفي ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله ابن يزيد ، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير . **قوله** (بالمزدلفة) مبين لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجها المصنف في المغازي بلفظ ، انه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً ، وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدى بهذا الإسناد ، صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة ، وفيه رد على قول ابن حزم : ان حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وان كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيقوى كل واحد منهما بالآخر

٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما

١٦٧٥ - **حدثنا** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول « حجَّ عبدُ اللهِ رضى اللهُ عنه ، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فاذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فعمشئ ، ثم أمر - أرى رجلاً - فاذن وأقام » قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير « ثم صلى العشاء ركعتين . فلما طلع الفجر قال : إن النبي ﷺ كان : لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبدُ اللهِ : هما صلاتان ثمولان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبرُخُ الفجرُ ، قال : رأيتُ النبي ﷺ يفعله »

[الحديث ١٦٧٥ - طرفاه في : ١٦٨٢ ، ١٦٨٣]

قوله (باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما) أى من المغرب والعشاء بالمزدلفة . **قوله** (زهير) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وشيخه هو النخعي ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** (حج عبد الله) في رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرني علقمة أن أزمه فلزمته فكنت معه ، وفي رواية لإسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قدمنا جميعاً » . **قوله** (حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك) أى من مغيب الشفق . **قوله** (فأمر رجلاً) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » . **قوله** (ثم أمر أرى رجلاً فاذن وأقام ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير) أرى بضم الهزة أى أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخاري فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فاذن وأقام ، وسأأتى بعد باب رواية إسرائيل عن أبي إسحق بأصرح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جميعاً

فصلی الصلاتین کل صلاة وحدهما بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ « فاذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات بجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام ، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحق « فصلی بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلی العشاء ثم رقد » ووقع عند الاسماعيلي من رواية شبابة عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث « ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها ، ولأحمد من رواية زهير « فقلت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها » . قوله (فلما طلع الفجر) في رواية المستملی والكشميني « فلما حين طلع الفجر » وفي رواية الحسين ابن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » . قوله (قال عبد الله) هو ابن مسعود . قوله (عن وقتها) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن وقتها » بالافراد ، وسيأتي في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة الى النبي ﷺ . قوله (حين يبرخ) بزي مضمومة وغين معجمة أى يطلع ، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لكل من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم نجد مرويًا عن النبي ﷺ ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبي جعفر محمد بن علي فقال : أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع ، قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوي باسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجمعوا ليجمع بهم ، ولا يخفى تكلفه ، ولوناقى له ذلك في حق عمر . لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجهم - لم يتأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم الى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخاري . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع ، قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روى في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً . قلت : الجواب عن ذلك أن مالكاً اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في « الموطأ » واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط . وهو ظاهر حديث أسامة الماضي قريباً حيث قال « فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الانسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطع إذا كان ناوياً للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أى المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت

عن عائشة وغيرها كما تقدم في المرافقة التخليل بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال « ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضا فلا استدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضا فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة

٩٨ - باب من قدم صَفَةَ أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ، ويُقدِّم إذا غاب القمر

١٦٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سالم « وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يُقدِّم صَفَةَ أهله فيقفون عند الأشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يُقدِّم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يُقدِّم بعد ذلك ، فاذا قدموا رموا الجرة . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ »

١٦٧٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ من جمع بليل »

[الحديث ١٦٧٧ - طرفه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦]

١٦٧٨ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « أنا من قدَّم النبي ﷺ ليلة للمزدلفة في صَفَةِ أهله »

١٦٧٩ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن ابن جريج قال حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها نزلت

ليلة جمع عند المزدلفة قامت نُصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بُنَيَّ هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا ، حتى رميت الجرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزليها . فقلت لها : يا هنتاه ، ما أرانا إلا قد غلطنا . قالت : يا بُنَيَّ ، إن رسول الله ﷺ أذن للظعن «

١٦٨٠ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان **حدثنا** عبد الرحمن - هو ابن القاسم - عن القاسم من

عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع - وكانت قبيلة ثبلة - فأذن لها «

[الحديث ١٦٨٠ - طرفه في : ١٦٨١]

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « نَزَّلَنَا الْمَزْدَلِفَةَ ، فَاسْتَأذَنَ النَّبِيُّ ﷺ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً - فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَأَقْبَحْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَوْ كَوْنِ اسْتَأذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأذَنَتْ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ »

قوله (باب من قدم ضعة أهله) أى من نساء وغيرهم . قوله (بليلى) أى من منزله بجمع . قوله (فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم) ضبطه الكرمانى بفتح القاف وكسر الدال قال : وحذف الفاعل للصلح به وهو من ذكر أولا ، وفتح الدال على البناء للمجهول . وقوله « اذا غاب القمر » بيان للبراد من قوله فى أول الترجمة « بليلى » ، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الاخير ، ومن ثم قيده الشافعى ومن تبعه بالنصف الثانى . قال صاحب « المعنى » : لا نعلم خلافا فى جواز تقديم الضعة لبليلى من جمع الى معنى . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الاول حديث ابن عمر . قوله (قال سالم) فى رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره . قوله (المشر) بفتح الميم والعين ، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل لأنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قرقول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها فى الشواذ ، وقيل بل قرئ « حكاها الهذلى . وسعى المشر لأنه معل للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو لحرمته . وقوله « ما بدا لهم » بغير همز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه . قوله (ثم يرجعون) فى رواية مسلم « ثم يدفعون » ، وهو أوضح ، ومعنى الاول أنهم يرجعون عن الوقوف الى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر . قوله (وكان ابن عمر يقول أرخص فى أرثك رسول الله ﷺ) كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب الميت بمزدلفة على غير الضعة لأن حكم من لم يرخص له ليس حكم من رخص له ، قال : ومن زعم أنها سواء لزمه أن يحجز الميت على منى لسائر الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللرعاة أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فان قالوا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لاحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك الميت بمزدلفة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقتادة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم ، قالوا : ومن بات بها لم يحجز له الدفع قبل النصف ، وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « ان من يقدم عند صلاة الفجر اذا قدم رمى الجمرة ، وسيأتى ذلك صريحا من صنيع أسماء بنت أبى بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى حديث ابن عباس ، وقائده تعيين من أذن لهم النبي ﷺ من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس البعث المذكور خاصا له لأن اللفظ الاول وهو قوله « بمعنى » قد يوم اختصاصه بذلك وفى الثانى « انا من قدم » فأفهم أنه لم يحتص ، وقوله فى الثانى « فى ضعة أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعة » ، ولسفيان

فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوى من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيّر^(١) عن عطاء [قال أخبرنى^(٢)] ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعتائنا ونساتنا فليصلوا الصبح بمنى ولا يرموا جرة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس ، قال فكان عطاء يفعله بعد ما كبر وضعف ، ولابى داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس : كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة الى منى من المزدلفة . الحديث الثالث حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق . قوله (حدثنى عبد الله مولى أسماء) هو ابن كيسان المدني يكنى أبا عمر ، ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سياقى فى أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له هكذا فى رواية مسند هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر المسمى وابن خزيمة عن بندار ، وكذا أخرجه أحمد فى مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق داود العطار ، والطبرانى من طريق ابن عينة ، والطحاوى من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكر كلهم عن ابن جريج ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرنى تخبر عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبرانى من طريق أبى خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء سم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله . قوله (قالت فارتحلوا) فى رواية مسلم «قالت ارتحل بنى» . قوله (فضينا حتى رمت الجرة) فى رواية ابن عينة «فضينا بها» . قوله (يا هنتاه) أى يا هذه ، وقد سبق ضبطه فى «باب الحج أشهر معلومات» . قوله (ما أرانا) بضم الهمزة أى أظن ، وفى رواية مسلم بالجرم «فقلت لها لقد غلشنا» وفى رواية مالك «لقد جئنا منى بغلس» وفى رواية داود العطار «لقد ارتحلنا بليل» وفى رواية أبى داود «فقلت انا ومينا الجرة بليل وغلشنا» أى جئنا بغلس . قوله (اذن للظعن) بضم الظاء المعجمة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا ، وفى رواية أبى داود المذكورة «إننا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ» وفى رواية مالك «انكنا فعل ذلك مع من هو خير منك» تعنى النبي ﷺ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس هند من خص التعجيل بالضعفة وعند من لم يخصص ، وخالف فى ذلك الحنفية فقالوا : لا يرمى جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعادها ، وبهذا قال أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق «ولا يرميها قبل طلوع الشمس» وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبي والشافعي ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضى قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس «ان النبي ﷺ قال لغلمان بنى عبد المطلب : لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس» وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوى وابن حبان من طريق الحسن العرفى - وهو بضم المهملة وقطع الراى بعدها نون - عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذى والطحاوى من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن

يرى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على النذب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بعثنى النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرى مع الفجر ، وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رمى حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحدا قال لا يجزئه . واستدل به أيضا على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكنة عن الوقوف ، وقد يفتنه رواية ابن عمر التي قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أى وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهرى والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقا ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : إنما جمع منزل لدخ المسلمين ، وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن عاتمة والنخعي ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويحصل لإحرامه عمرة ، واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضا . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضر - وهو بضم الميم - وفتح المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها مهملة - رفعه قال : من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، لاجتماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه : أنيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعنى بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طي . فالكلت مطيحي وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا ووقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ، وللتاسي : من أدرك جمعا مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك ، ولأبي يعلى : ومن لم يدرك جمعا فلا حج له ، وقد صنف أبو جعفر العقيلي جزءا في إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وإن مطرفا كان يهيم في المتون ، وقد ارتكب ابن جزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته التزاما لما ألزمه به الطحاوي ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوي ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام . الحديث الرابع حديث عائشة أورده من طريقين . قوله (عن التاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر والد عبد الرحمن الراوي عنه . قوله (استأذنت سودة) أى بنت زمعة أم المؤمنين . قوله (ثقيلة) أى من عظم جسمها . قوله (ثبلة) بفتح المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أى بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض أى تشبث بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخاري فيه عن سفيان وهو الثوري ما استأذنته سودة فيه ، فلذلك عقبه بطريق أفلح

عن القاسم الميمنة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثوري فبين ذلك ولفظه « ان سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها ، ولأبي عوانة من طريق قبيصة عن الثوري « قدّم رسول الله ﷺ سودة ليلة جمع ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق هيبه الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصل الصباح يعني فأرمى الحجر قبل أن يأتي الناس ، فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد بن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تقيض إلا مع الإمام ، قوله (حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن أفلح « أخبرنا القاسم ، وله من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح « سمعت القاسم ، قوله (أن تدفع قبل حطمة الناس) في رواية مسلم عن القنبي عن أفلح « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة . قوله (فلأن أكون) بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره « أحب ، وقولها « مفروح ، أي ما يفرح به من كل شيء . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن القنبي عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقلية من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة ، يقول القاسم : والثبطة الثقيلة ، ولأبي عوانة من طريق ابن أبي قديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقيلة ، وله من طريق أبي عاصم العدي عن أفلح « وكانت امرأة ثبطة ، يعني ثقيلة ، فعلى هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثبطة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثته قليلة جدا ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر . والله أعلم

٩٩ - باب متى يصلى الفجر بمجمع

١٦٨٢ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** عمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله رضي الله عنه قال « ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة لفجر بمقاترها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل مقاترها »

١٦٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال « خرجنا مع عبد الله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قدّمنا جُمًا فصلّى الصلاتين : كل صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما . ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر - ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حوّلتا عن وقتيهما في هذا المكان : المغرب والعشاء ، فلا يقدم الناس جُمًا حتى يسموا ، وصلاة الفجر هذه الساعة . ثم وقف حتى أسفر ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أقاض الآن أصاب السنة . فاأدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان رضي الله عنه ، فلم يزل يلبى حتى رمى بحجر العقبة يوم النحر »

قوله (باب متى يصل الفجر بجمع) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصرا ومطولا . قوله (حدثني عمارة) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والاسناد كله كوفيون . قوله (لغير ميقاتها) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام . والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيانه في الكلام عليه قبل باب . قوله في الطريق الثانية (خرجت) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » . قوله (والعشاء بينهما) بفتح المهملة لا بكسرهما أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه . قوله (فلا يقدم) بفتح الدال . قوله (حتى يعتموا) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت . قوله (لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله (فما أدري) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الرازي عن ابن مسعود . وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفوع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس ، خلافا لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذي بعده . (فائدة) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عنده أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفوع من عرفة أيضا ولفظه « لما رقمنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب » ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ، قال : فأوضح الناس . ولم يزد ابن مسعود على العنتى حتى أتى جمعا ، وله من طريق زكريا عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جمعا » ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعيره في وادي محسر ، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم . قوله (فلم يزل يلبي حتى رى جرة العقبة) سيأتى الكلام عليه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى

١٠٠ - باب متى يدفع من جمع

١٦٨٤ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ « سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ : إِنَّ الْمَشْرُكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُونَ : أَشْرُقَ ثُبَيْرٌ . وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ »**

[الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٣٨]

قوله (باب متى يدفع من جمع) أى بعد الوقوف بالمشعر الحرام . قوله (عن أبي إسحق) هو السبيعي . قوله (لا يفيضون) زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » ، أخرجه الاسماعيل ، وكذا هو البصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » . قوله (ويقولون : أشرق ثبير) أشرق بفتح أوله فعل أمر من الاشراق أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاثى من شرق وليس بين ، والشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضى . يا جبل ، وليس بين أيضا . وثبير بفتح المثناة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب الى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما نغير » أخرجه الاسماعيل ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبي إسحق ، وللطبري من طريق

إسرائيل عن أبي إسحق : أشرق ثبير لعلنا نغير ، قال الطبري : معناه كيا ندفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير وفي نغير لإرادة السجع . قوله (ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس) الإفاضة الدفعة قاله الأصمعي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي ﷺ لعطفه على قوله خالفهم ، وهذا هو المعتمد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « فخالفهم النبي ﷺ فأفاض » ، والطبري من طريق ذكرها عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس » ، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس ، وله من رواية إسرائيل « فدفع لقدر صلاة القوم المفسرين لصلاة الغداة » ، وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » ، وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانصراف القوم المفسرين من صلاة الغداة » ، وروى الطبري من حديث علي قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قرح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع ، وأصله في الترمذي دون قوله « حتى إذا أسفر » ، ولابن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فسكانت على رؤوس الجبال كأنها العام على رؤوس الرجال دفعوا » ، فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء ، قبل أن تطلع الشمس ، وللبهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الاسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يجعل الصلاة مغلسا إلا ليدفع قبل الشمس ، فمكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى

١٠١ - باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمى الجمره ، والازتداف في السير

١٦٨٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ أردف الفضل ، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبى حتى رمى الجمره »

١٦٨٦ ، ١٦٨٧ - **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قالا : لم يزل النبي ﷺ يلبى يابى حتى رمى جمره العتبة »

قوله (باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى) في رواية الكشميهني « حين يرمى » وهو أصوب . قال

الكرمانى : ليس فى الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار الى الذكر الذى فى خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشرع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير انتهى . والمعتمد أنه أشار الى ما ورد فى بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبى شيبة والطحاوى من طريق مجاهد عن أبى معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله ﷺ فأتى ترك التلبية حتى رمى جرة العقبة إلا أن يخطبها بتكبير » . قوله (فأخبر الفضل) فى رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرنى ابن عباس أن الفضل أخبره » . قوله فى الطريق الثانية (فكلها) أى الفضل بن عباس وأسامة بن زيد ، وفى ذكر أسامة إشكال لما تقدم فى « باب النزول بين عرفة وجمع » ، أن عند مسلم فى رواية إبراهيم بن عتبة عن كريب أن أسامة قال « وناظقت أنا فى سباق قريش على رجلى ، لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق الى رمى الجرة فيكون إختياره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلًا ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ الى الجرة أو يقيم بها حتى يأتى النبي ﷺ . وقد أخرج مسلم أيضا من حديث أم الحصين قالت « قرأت أسامة بن زيد وبلالا فى حجة الوداع وأحدهما أخذ بخطام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جرة العقبة » . (تنبيه) : زاد ابن أبى شيبة من طريق على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل فى هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة » ، وسيأتى هذا الحكم بعد نيف وثلاثين بابا ، وفى هذا الحديث أن التلبية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج فى التحلل . وروى ابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج » ، فان كنت حاجا فلب حتى بدى حلك ، وبدى حلك أن ترمى جرة العقبة ، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر لإحدى عشرة حجة ، وكان يلبي حتى يرمى الجرة » وباستمرارها قال الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح الى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبى وقاص وعلى ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعى والليث ، وعن الحسن البصرى مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » ، وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوى بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله ، فلما أفاض الى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعرأبى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ، وأشار الطحاوى الى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع ، وجمع فى ذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمى أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب الى الأول الجمهور ، والى الثانى أحمد وبعض أصحاب الشافعى ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة » ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ، قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم فى الروايات الأخرى ، وإن المراد بقوله « حتى رمى جرة العقبة » أى أنهم رموها

١٠٢ - باب (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستبسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى

الحجَّ وسبعة إذا رجعتُمْ تلكَ عشرةً كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴿ ١٩٦ البقرة

١٦٨٨ - **حديث** إسحاق بن منصور أخبرنا النضر أخبرنا شعبة حدثنا أبو جرة قال « سألتُ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما عن المئمة فأمرني بها ، وسألته عن الهدى فقل فيها جزورٌ أو بقرة أو شاة أو شركٌ في دم . قال : وكأنَّ ناساً كرهوها ، فذمتُ فرأيتُ في المنام كأنَّ إنساناً يُنادي : حجَّ مبرور ، ومُتعة مُتقبلة . فأنبتُ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما فحدثنهُ ، فقال : الله أكبر ، منهُ أبي القاسم عليه السلام »
قال وقال آدمُ وهبُ بنُ جريرٍ وغندَرُ عن شعبة « عُمرة مُتقبلة ، وحجٌّ مبرور »

قوله (باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى - الى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام) كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله (الهدى) وقوله (حاضري المسجد الحرام) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج الى الوصول الى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالباً بمنى . والمراد بقوله (فمن تمتع) أى في حال الأمن لقوله (فاذا أمتم فمن تمتع) وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالحصر ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله (فاذا أمتم) أى من الوجع ونحوه ، قال الطبري : والاشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم مخافون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال الحصر ، وما يعملون حال الأمن . **قوله** (أخبرنا النضر) هو ابن شميل صاحب العربية . **قوله** (أبو جرة) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخره باب التمتع والقران ، وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والفرض منه هنا بيان الهدى . **قوله** (وسألته) أى ابن عباس . **قوله** (عن الهدى) فقال فيها أى المئمة بمعنى يجب على من تمتع دم . **قوله** (جزور) بفتح الجيم وضم الزاى أى بعير ذكر اكن أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور . **قوله** (أو شرك) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى مشاركة في دم أى حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وبهذا قال الشافعي والجمهور ، سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً ، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقاً ، واحتج له اسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا عشرين ، وأما حديث ابن عباس فغالف أبا جرة عنه فثقات أصحابه فرووا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى ليك عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جرة ، وليك ضعيف . قال : وحدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دماً واحداً يقضى عن أكثر من واحد » انتهى . وليس بين رواية أبي جرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى

بالابل والبقر ، وذلك واضح فيما سذكره بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك فأقنى به أبا جمرة ، وبهذا تجتمع الاخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جمرة الضبعي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجح عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزى عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ من الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكذلك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا . وأما تأويل اسماعيل لحديث جابر بأنه كان بالحديبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال « فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أحللتنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الهدية » وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، وانفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال : تجزى عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج « أنه ﷺ قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير » الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله « أو شاة » هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بإسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنها كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الابل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة : قال اسماعيل القاضي في « الاحكام » له : أظنهم ذهبوا الى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا الى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ويرد هذا قوله تعالى ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الطي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح الى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا قرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به ، ما في الطي ؟ قالوا شاة ، قال : فإن الله تعالى يقول ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ . قوله (ومتمعة متبلة) قال الاسماعيلي وغيره : تفرد النضر بقوله « متمعة » ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه الا قال « عمرة » وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كلهم عمرة الا النضر فقال متمعة . قلت : وقد أشار المصنف الى هذا بما علقه بعد . قوله (وكان آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة الخ) أما طريق آدم فوصلها عنه في « باب التمتع والقران » ، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق ابراهيم بن مرزوق عن وهب ، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه ، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر

١٠٣ - **باب** ركوب البدن ، لقوله [٣٦ الحج] : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ، فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا صَوَافٍ ، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَارِعَ وَالْمُعْتَرَّ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ، كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . قال مجاهد : سُمِّيَتِ الْبُدْنُ لَبْدَنِهَا . والقارِعُ : السائل ، والمُعْتَرُّ : الذي يعتزُّ بالبدن من غنى أو فقر . وشعائِرُ الله : استعظام البدن واستحسانها . والعتيق : عتقه من

الجبارة . ويقال وَجَبَتْ : سقطت الى الارض ، ومنه وَجَبَتْ الشمسُ

١٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا وَبَلَكَ ، فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ »

[الحديث ١٦٨٩ - أطرافه في : ١٧٠٦ ، ٢٧٥٥ ، ٦١٦٠]

١٦٩٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . ثَلَاثًا »

[الحديث ١٦٩٠ - طرفاه في : ٢٧٥٤ ، ٦١٥٩]

قوله (باب ركوب البدن لقوله تعالى : والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صوافً ، فاذا وجبت جنوبها - الى قوله تعالى - وبشر المحسنين) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في رواية كريمة الآيتين ، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى (لكم فيها خير) وأشار الى قول ابراهيم النخعي (لكم فيها خير) : من شاء ركب ومن شاء حلب ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإسناد جيد . والبدن يسكون الدال في قراءة الجمهور ، وقرأ الاعرج وهي رواية عن عاصم بضمها ، وأصلها من الابل وألحقت بها البقر شرعا . قوله (قال مجاهد سميت البدن لبدنها) هو بفتح الموحدة والمهملة للاكثر ، وبضمها وسكون الدال لبعضهم ، وفي رواية الكشميني لبدانتها أى سمها ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : إنما سميت البدن من قبل السمانة . قوله (والقانع السائل ، والمعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير) أى يطيف بها متعرضا لها ، وهذا التعليق أخرجه أيضا عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتز الذي يعتز بيبابك ويريك نفسه ولا يسألك شيئا . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثوري عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتز الذي يعتريك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير . وقال الخليل في العين : القنوع المتذلل للسألة ، قنع اليه مال وخضع ، وهو السائل . والمعتز الذي يعترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون اذا رضى وقنع بفتحها اذا سأل . وقرأ الحسن ، المعتزى ، وهو بمعنى المعتز . قوله (وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيم عن مجاهد في قوله (ومن يعظم شعائر الله) قال استعظام البدن استحسانها واستئناسها . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سىء اللفظ . قوله (والعتيق عتقه من الجبارة) أخرج عبد بن حميد أيضا من طريق سفيان عن ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : إنما سمي العتيق لانه أعتق من الجبارة . وقد جاء هذا مرفوعا أخرجه الهزار من حديث

عبد الله بن الزبير . قوله (ويقال وجبت سقطت الى الارض ومنه وجبت الشمس) هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال : فاذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد . قوله (عن الأعرج) لم يختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فقال عن الأعرج عن أبي هريرة ، أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالاسنادين مفردا . قوله (رأى رجلا) لم أقف على اسمه بعد طول البحث . قوله (يسوق بدنة) كذا في معظم الأحاديث ، ووقع لاسلم من طريق بكير بن الأخنس عن أنس « مر ببذنة أو هدية » ولابي عوانة من هذا الوجه « أو هدى » ، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبذنة مجرد مدلولها اللغوي ، ولاسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة » ركذا في طريق همام عن أبي هريرة ، وسيأتي للمصنف في باب تقليد البدن ، أنها كانت مقلدة نعل . قوله (فقال اركبها) زاد النسائي من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس « وقد جهده المشي » ولابي يعلى من طريق الحسن عن أنس « حافيا » لكنها ضعيفة . قوله (ويلك في الثانية أو في الثالثة) وقع في رواية همام عند مسلم « ويلك اركبها » ، ويلك اركبها ، ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق مجمل عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك » . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك ، زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها » ، وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقه » ، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة الى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هديا فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته « ويلك » واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجبا أو متطوعا به ، لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « انه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس » ، قد كان النبي ﷺ يمر بالرجال يمضون فيا مرهم يركبون هديه ، أى هدى النبي ﷺ ، إسناده صالح . والجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعا لأصله في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن الففال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حاتم والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الروياني : تجوز به بغير حاجة بخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب « الهداية » من الحنفية بالاضطرار الى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة ولفظه : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب اذا اضطر ركوبا غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فاذا استراح نزل . ومتعضى من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهي الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ « اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا » ، فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، وروى سعيد بن

منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها اذا أعيأ قدر ما يستريح على ظهرها . وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما يقص منها بركوبه . وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الأمر ، ولخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة ، وردّه بأن الذين ساقوا الهدى في عهد النبي ﷺ كانوا كثيرا ولم يأمر أحدا منهم بذلك انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث علي ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود في « المراسيل » عن عطاء « كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منكبها . قلت : ماذا ؟ قال : الرجل والتمسيع اليسير فإن نتجت حمل عليها ولدها » (١) ولا يمتنع القول بوجوبه اذا تعين طريقا الى انقاذ مهجة انسان من الهلاك . واختلف الجيزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فتمعه مالك وأجازة الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازة الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوي في « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعية ان احتلب مَتًّا شيئا تصدق به ، فان أكله تصدق بشمته ، ويركب اذا احتاج فان قصصه ذلك ضمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرّم . ولا يركب إلا عند الحاجة فان ركب لم يغرّم . وقال الثوري : لا يركب إلا اذا اضطر . قوله (ويلك) قال القرطبي : قالها له تأديبا لأجل صراجهته له مع عدم خفاء الحال عليه ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالفحوى حتى قال : الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هي لإنشاء . ووجهه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق النذر بتوقفه على امثال الأمر . والذي يظهر أنه ما ترك الامتثال عمادا ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو لثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر الى الامتثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد . وويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة ، فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب ، فعلى هذا هي لإخبار وقيل هي كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقوله لا أم لك ، ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ « يحك » بدل ويلك ، قال الهروي : ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ، ويوحى لمن وقع في هلكة لا يستحقها . وفي الحديث تكرير الفتوى ، والندب الى المبادرة الى امثال الأمر ، وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسامرة الكبار في السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور في الاوقاف العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتي بيانه في مكانه إن شاء الله تعالى . قوله (عن أنس) في رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل « سمعت أنس بن مالك » . قوله (قال اركبها ثلاثا) كذا في رواية أبي ذر مختصرا وفي رواية غيره قال « لأنها بدنة » قال اركبها . قال لأنها بدنة ، قال اركبها . ثلاثا » وكذا أخرجه أبو مسلم الكجي في السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ

(١) في « مراسيل أبي داود » المطبوعة بمصر سنة ١٣١٠ ص ١٩ « قلت ماذا ؟ قال : الرجل الزاجل ، والنزع السير ، وإن نتجت حمل عليها ولدها وعذله »

البخارى فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « وملك » بدل « ثلاثا » ولترمذى من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو وملك » وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها وملك »

١٠٤ - باب من ساق البدن معه

١٦٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، وضمهم من لم يهد . فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل لشيء حرّم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر وليحلق ثم ليحل بالحج ، فمن لم يجد هذيا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم حَبَّ ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سَلَّمَ فانصرف فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرّم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حلّ من كل شيء حرّم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس »

١٦٩٢ - وعن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ »

قوله (باب من ساق البدن معه) أى من الحل الى الحرم ، قال الملب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل الى الحرم ، فان اشتراه من الحرم خرج به إذا حج الى عرفة . وهو قول مالك قال : فان لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة لحسن وإلا فلا بد عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم . وهذا كله في الابل ، فأما البقر فقد يضمن عن ذلك ، والغنم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة . قوله (عن عقيل) في رواية مسلم من طريق شبيب بن الليث عن أبيه « حدثني عقيل » . قوله (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج) قال الملب : معناه أمر بذلك ، لأنه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول بل كان مفردا ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة » فعنه أمرهم بالتبع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا يد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يسيئ هذا التأويل المتصنف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : ان حل قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعاد التأويلات ، والاستئناس

عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أو هن الاستشادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويلا آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لا سيما مع قوله « خذوا عني مناسككم » ، فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضا ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولا على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع بأسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : ان هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة الى الحج » أى بادخال العمرة على الحج ، وقد قدمنا فى « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » ، لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معا . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما أى فى ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله فى نفس الحديث « وتمتع الناس الخ » ، فان الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج لكن فسخوا حجهم الى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم . قوله (فساق معه الهدى من ذى الحليفة) أى من الميقات ، وفيه التنبؤ الى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . قوله (فانه لا يحل من شيء) تقدم بيانه فى حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » . قوله (ويقصر) كذا لآبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » ، وكذا فى رواية مسلم ، قال النووى : معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقصير ويصير حلالا ، وهذا دأبل على أن الحلق أو التقصير نسك ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محظور . قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبى له شعر يحلقه فى الحج . قوله (وليحلل) هو أمر معناه الخبر أى قد صار حلالا فله فعل كل ما كان محظورا عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أسرا على الإباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الإحرام . قوله (ثم ليل بالحج) أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ، ولهذا أتى بـ « ثم الدالة على التراخى » ، فلم يرد أنه يلب بالحج عقب إهلاله من العمرة . قوله (وليهد)^(١) أى هدى التمتع وهو واجب بشروطه . قوله (فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم الهدى أو يعدم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج اليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه إلا بغلته فينقل الى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « فى الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فان صامها قبل الإهلال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فمن استحسب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فان فاته الصوم قضاء ، وقيل يسقط ويستقر الهدى فى ذمته وهو قول الحنفية . وفى صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز ، قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز . قوله (ثم خب) تقدم الكلام عليه فى « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى فى بابه ، وقوله « ثم سلم فانصرف فأتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما

(١) هذه الكلمة ليست فى نسخ الصحيح اتى بأيدينا

عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا » . قوله (ثم حل من كل شيء حرم منه) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافا لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقارن والرميل فيه إن عقبه بالسعي ، وتسمية السعي طوافا ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحلق ليس بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » . (تنبيه) : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ » وبين قوله « من أهدي وساق الهدى من الناس » في روايه أبي الوقت لفظ « باب » ، وقال « فيه عن عروة عن عائشة الخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهدي » فاعل قوله « وفعل » ، فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفا ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه الخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقمة ، وساق حديث عائشة بالاسناد الذي قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير » وهذا غريب^(١) والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله ﷺ » ، فاصلة صورتها (.) وبعدها « من أهدي وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعني قوله « من أهدي وساق الهدى من الناس » انتهى . وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهدي » هو صفة لقوله « وفعل » ولكنهما ظنا أنها ترجمة خسفا عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله « من الناس » ثم أعاد الاسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله ﷺ في تمتعه بالحج إلى العمرة « وتمع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن عبد الله » وقد تعقب المهلب قول الزهري « بمثل الذي أخبرني سالم » فقال : يعني مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفردا . قلت : وليس وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداءة بالحج وبالتمتع بالعمرة لإدخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ . والله أعلم

١٠٥ - باب من اشترى الهدى من الطريق

١٦٩٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع قال « قال عبد الله بن هبدي الله بن عمر رضي الله عنهم لأبيه : أقم فاني لا آمنها أن تصد عن البيت . قال : إذن أفعل كما فعل رسول الله ﷺ » ، وقد قال الله « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فانا أشهدكم أني قد أوجبت على نفسي العمرة . فأهل بالعمرة . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبيداء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قديد ، ثم قدم فطاف لها طوافا واحدا ، فلم يحل حتى حل منهما جميعا »

(١) في نسخة قريبة ،

قوله (باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان فى الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط . وقال ابن بطلال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر فى الهدى أنه ما أدخل من الحل الى الحرم ، لأن قديدا من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بياناً له . قوله (فأى لا آمنها) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم فى «باب طواف القارن» بلفظ «لا آمن» والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سبباً فى صدك عن البيت ، وسيأتى بيان ذلك فى «باب المحصر» مع بقية الكلام عليه . وفى رواية المستملئ والسرخسى هنا «لا أئمنها» وقد تقدم ضبطه وشرحه فى «باب طواف القارن» . قوله (أن تصد) فى رواية السرخسى «أن ستصد» قوله (فأهل بالعمرة) زاد فى رواية أبى ذر «من الدار» وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية على بن عبد العزيز عن أبى النعمان شيخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، وللعلماء فيه اختلاف : فنقل ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو فى - منه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية فى أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعى يؤخذ من تحليلهم أن من أس على نفسه كان أرجح فى حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف «وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان» فى «باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات» . قوله (فلم يحمل حتى حل) فى رواية السرخسى «حتى أحل» بزيادة ألف والحاء مفتوحة وهى لغة شهيرة يقال حل وأحل

١٠٦ - باب من أشعرَ وقلدَ بذى الحليفة ثم أحرمَ

وقال نافع : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الحليفة

يطعن فى شئ سنامه الأيمن بالشفرة ، ووجهها قبل القبلة بركة

١٦٩٤ ، ١٦٩٥ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير

عن المسور بن مخرمة وسروان قال «خرج النبى ﷺ زمن الحديبية فى بضع عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبى ﷺ الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة»

[الحديث ١٦٩٤ - أطرافه فى : ١٨١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧٣١ ، ٤١٥٨ ، ٤١٧٨ ، ٤١٨١]

[الحديث ١٦٩٥ - أطرافه فى : ٢٧١١ ، ٢٧٣٢ ، ٤١٥٧ ، ٤١٧٩ ، ٤١٨٠]

١٦٩٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت «قتلت فلائد بذى

النبى ﷺ بيدى ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فأحرمت عليه شئ» كان أحل له

[الحديث ١٦٩٦ - أطرافه فى : ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ٢٣١٧ ، ٥٥٦٦]

قوله (باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم) قال ابن بطلال : غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد إلا فى ميقات بلده انتهى . والذي يظهر أن غرضه الإشارة الى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم أخرجه ابن أبى شبة لقوله فى الترجمة «من أشعر ثم أحرم» ، ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده الهدى وأحرم» ، فان ظاهره البداءة بالتقليد ، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها

وما حرم عليه شيء ، فانه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار ، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : « صلى النبي ﷺ الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج ، وسيأتى الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين . قوله (زمن الحديبية) وقع عند الكشمي « من المدينة » . قوله في صدر الباب (وقال نافع كان ابن عمر الخ) وصله مالك في « الموطأ » ، قال « عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الحليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه إلى القبلة بقلده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره . وعن نافع عن ابن عمر كان إذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر ، وأخرج البهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها إلى القبلة ، وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن نارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتيسر له ذلك ، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية ، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على لإحرامه . وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » ، عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلي ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً ليقبعا من يحتاج إلى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في لك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي من المثلة ، فإن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، وسيأتى نقل الخلاف في ذلك بعد باب

١٠٧ - باب قتل القلائد للبدن والبقر

١٦٩٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم قالت « قلت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت ؟ قال : إني كبذت رأسي وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أحل من الحج »

١٦٩٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأقبل قلاند هديه ، ثم لا يمتنّب شيئاً مما يمتنّبه المحرم »

قوله (باب قتل القلائد للبدن والبقر) أورد فيه حديث حفصة « ما شأن الناس حلوا » وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقبل قلاند هديه » ، قال ابن المنير في الحاشية : ليس في الحديث ذكر البقر إلا أنهما مطلقان ، وقد

صح أنه أهداها جميعا ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة ، دخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، الحديث وسيأتي بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخارى صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معا فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في « باب التمتع والقران » ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، ويأتي الكلام عليه بعد باب . (تنبيه) : أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخارى في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخارى أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كمادته في تفريق الأحكام في التراجم

١٠٨ - باب إسماعيل البدن

وقال عروة عن المسور رضى الله عنه « قَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ »

١٦٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت « قَلَدْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا - أَوْ قَلَدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ »

قوله (باب إسماعيل البدن) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا ، وقد تقدم موصولا قبل باب ، وحديث عائشة ، قلت قلائد هدى النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدها ، الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هديا ، وبذلك قال الجمهور من السنف والخلف ، وذكر الطحاوى في اختلاف العلماء ، كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للأنباع ، حتى « أحياه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنم ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنفسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ . وقال الخطابي وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من أمثلة مردود ، بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم ، وكالختان والحجامة ، وشفقة الإنسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو الملحوظ لتقيد الذى كرهه به كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريبا . وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى في « المعاني » فقال : لم كره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لا سيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك ، وأما من كان غارفا بالسنة في ذلك فلا . وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال : لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه أصحابه فقالا بقول الجماعة انتهى . وروى عن إبراهيم النخعي أيضا أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن تحبس انتهى . وفيه

تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحارى فانه أعلم من غيره بأقوال أصحابه . (تنبيه) : اتفق من قال بالإشعار بالحق البقرى في ذلك بالابل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعضها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أستمه . والله أعلم

١٠٩ - باب من قلّد القلائد بيده

١٧٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته « أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها : إن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : من أهدى هدياً حرّم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . قالت عمرة : فقالت عائشة رضي الله عنها : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيديه ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » **قوله** (باب من قلّد القلائد بيده) أي الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد النسل فأنما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقيم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتى بيان ما يقلد به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة « ثم قلدها بيده » ، بإذا لحفظها للأمر ومعرفة بها ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى . **قوله** (عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) كذا للأكثر ، وسقط « عمرو » من رواية أبي ذر . وعمرة هي خالة عبد الله إراوى عنها ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخارى . **قوله** (أن زياد بن أبي سفيان) كذا وقع في « الموطأ » ، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيادا على العراقيين البصرة والكوفة جمعها له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين . (تنبيه) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم نبه عليه الفسائى ومن تبعه ، قال النووى وجميع من تكلم على صحيح مسلم : والصواب ما وقع في البخارى ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ . **قوله** (حتى ينحر هديه) زاد مسلم في روايته « وقد بعثت بهدي فاكنتى إلى » بأمرك ، زاد الطحارى من رواية ابن وهب عن مالك « أو مرى صاحب الهدى » لى الذى معه الهدى ، أى بما يصنع . **قوله** (قالت عمرة) هو بالسند المذكور . وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة الناسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا ، ورواه عنها أيضا مسروق ، وسيأتى في آخر الباب الذى بعده مختصرا ، وأورده في الضحايا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا ؟ ولم يترجم

به هنا ، ولفظه هناك ، عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدى الى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس ، فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوي في حديث مسروق : قال قلت لعائشة : إن رجلا هبنا يبعثون بالهدى الى البيت ويأمرون الذي يبعثون معه بمعلم لهم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس ، الحديث وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم حدثنا يحيى ابن سعيد حدثنا محدث عن عائشة وقيل لها إن زيادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أو له كعبة يطوف بها ، قال : وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زيادا بعث بالهدى وتجرد فقالت ان كنت لأقتل قلائد هدى النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يجتنب شيئا ، وروى مالك في الموطأ : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلا متجردا بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلبست عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة ، ورواه ابن أبي شيبة : عن الثقي عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجردا على منبر البصرة ، فذكره ، فمرف بهذا اسم المهم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة بفعل النبي ﷺ ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى . وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة عن ابن علي عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع : أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي ، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنها قالا في الرجل يرسل بدنته : انه يمسك عما يمسك عنه المحرم ، وهذا منقطع . وقال ابن المنذر : قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرما ، والى ذلك صار فقهاء الامصار ، ومن حجة الاولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ ففقد قيصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه وقال : اني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قيصي ونسيت فلم أكن لاخرج قيصي من رأسي ، الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس الى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب الى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع ، رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال : أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة ، فذكر الحديث عن عروة وعمره عنها قال : فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى الى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قد وجب عليه الاحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرما ولا يجب عليه شيء . ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعل

الخطابي ظن التسوية بين المسألتين . قوله (بيدى) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها . قوله (مع أبي) بفتح الهزرة وكسر الموحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عليها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لكلا يظن ظان أن ذلك كان في أول الاسلام ثم نسخ ، فأرادت لخدالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقولها ، فلم يحرم عليه شيء كان له حلالا حتى نحر الهدى ، أى وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك لإحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن ينتفى عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب الى ما أفنى به قياسا للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان بما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة النرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الاصل في أفعاله ﷺ التأسى به حتى تثبت الخصوصية

١١٠ - باب تقليد الغنم

١٧٠١ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا الأعمش** عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « أهدى النبي ﷺ مرة غنما »

١٧٠٢ - **حدثنا أبو النعمان** **حدثنا عبد الواحد** **حدثنا الأعمش** **حدثنا إبراهيم** عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أفيل الغنم للنبي ﷺ ، فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالا »

١٧٠٣ - **حدثنا أبو النعمان** **حدثنا حماد** **حدثنا منصور بن المعتمر** . **وحدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أفيل غنم للنبي ﷺ فيبعث بها ، ثم يمشك حلالا »

١٧٠٤ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا زكرياء** عن عاصم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « فقلت لهدى النبي ﷺ - تعنى القلائد - قبل أن يخرج »

قوله (باب تقليد الغنم) قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث . ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والخفنية في الاصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير باهداء الغنم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعا ، فلا تعارض بين الفعل وترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوخ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق

عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم متقلدة . ولابن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعلّ بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم ، قال المنذري وغيره : وليست هذه بعلة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالا . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلا نفط الهدى أعم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدي ، وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الأبل وأهدى البقر ، فن ادعى اختصاص الأبل بالتقليد فعليه البيان . وعاصر في طريق مسروق هو الشعبي ، وزكريا الراوي عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولا

١١١ - باب القلائد من العهن

١٧٠٥ - **حدثنا عمرو بن علي** **حدثنا معاذ بن مغازي** **حدثنا ابن عوف** **عن النّاسم** **عن أم المؤمنين رضي الله عنها قالت** « قتلْتُ قلائدَها من عهنٍ كان عندي »

قوله (باب القلائد من العهن) بكسر المهملة وسكون الهاء أي الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الآخر خاصة . قوله (عن أم المؤمنين) هي عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وكذا وقعت تسميتها عند الاسماعيليين من وجه آخر عن ابن عوف . قوله (قتلْتُ قلائدَها) أي الهدايا ، وفي رواية يحيى المذكورة « أنا قتلْتُ تلك القلائد » ولمسلم من وجه آخر عن ابن عوف مثله وزاد « فأصبح فينا حلالا يأتي ما يأتي الحلال من أهله » وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف . والله أعلم

١١٢ - باب تقليد النعل

١٧٠٦ - **حدثنا محمد أخبرتنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه** « أن نبي الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة قال : اركبها ، قال : إنها بدنة . قال : اركبها ، قال : فلقد رأيته راكبها يسائر النبي ﷺ والنعل في عنقه » . تابعه محمد بن بشار

حدثنا عثمان بن عمر **أخبرتنا علي بن المبارك عن يحيى عن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه** **عن**

النبي ﷺ

قوله (باب تقليد النعل) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أي النعل الواحدة فيكون فيه إشارة

الى من اشترط نعلين وهو قول الثوري ، وقال غيره تجزئ الواحدة ، وقال آخرون : لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها اجزا حتى اذن الإداوة . ثم قيل : الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة الى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين والله أعلم . وقال ابن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن الدرب تعتد النعل مركوبة لكونها نقي عن صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق ، وقد كنى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكأن الذى أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره ، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل في نذر المشي حافيا الى مكة . قوله (حدثنا محمد) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن السكن و محمد بن سلام ، ولأبى ذر و محمد بن ابن سلام ، ورجح أبو على الجياني أنه محمد بن المثنى لأن المصنف روى عن محمد بن المثنى عن عبد الأعلى حديثا غير هذا سياقي قريبا ، وأيده غيره بأن الاسماعيلى وأبا نعيم أخرجهما في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثنى ، وليس ذلك بلازم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فانه حافظ . قوله (عن عكرمة) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبى كثير لا شيخه ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب . قوله (تابعه محمد بن ابن بشار الخ) المتابع بالفتح هنا هو معمر ، والمتابع بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار ، وفى التحقيق هو على ابن المبارك ، وإنما احتاج معمر عنده الى المتابعة لأن فى رواية البصريين عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ، ولم تقع لى رواية محمد بن بشار موصولة ، وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق وكيع عن على بن المبارك بمتابعة عثمان بن عمرو قال : إن حسين المعلم رواه عن يحيى بن أبى كثير أيضا

١١٣ - باب الجلال للبدن

وكان ابن عمر رضى الله عنهما لا يشق من الجلال إلا موضع السنام

وإذا نحرها نزع جلالا مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها

١٧٠٧ - حدثنا فبيصة حدثنا سفيان عن ابن أبى نعيم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبى ليلي عن على رضى الله عنه قال « أسرى رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال البدن التى نحرته وبجلودها »

[الحديث ١٧٠٧ - أخرجه فى : ١٧١٦ و ١٧١٦ م ، ١٧١٧ ، ٢٢٩٩ ١٧١٨]

قوله (باب الجلال للبدن) بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه . قوله (وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام فإذا نحرها نزع جلالا مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها) هذا التعليل وصل بعضه مالك فى « الموطأ » ، عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه » ، وعن نافع « أن ابن عمر كان يجلل بدنه القباطى والحلل ثم يبعث بها الى الكعبة فيكسوها لباه » ، وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار « ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسبت الكعبة هذه الكسوة ؟ قال : كان يتصدق بها » ، وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك « إلا موضع السنام » الى آخر الأثر المذكور . قال المهلب : ليس التصديق بجلال البدن فرضا ، وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع فى شيء أهل به لله ولا فى شيء أضيف اليه . وفائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر الإشعاع لئلا يستتر ما تحبها . وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع « أن ابن عمر كان يجلل بدنه الأنماط والبرود والخبر حتى يخرج

من المدينة ، ثم يزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرفها ، ثم يتصدق بها ، قال نافع : وربما دفعها الى بنى شيبية . وأورد المصنف حديث علي في التصدق بجلال البدن مختصرا ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فاما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فمكك الاشعار والتقليد كذلك فينخص الحج من عموم الإخفاء ، ولما أن يقال لا يلزم من التقليد والاشعار إظهار العمل الصالح لأن الذى يهديها يمكنه أن يبيعها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل ، وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضا . ولما أن يقال إن التقليد جملة علما لكونها هديا حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها

١١٤ - باب من اشترى هديته من الطريق وقلدها

١٧٠٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو ضمرة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع قال « أراد ابن عمر رضى الله عنهما الحج ، عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير رضى الله عنهما ، فقيل له : إن الناس كانوا بينهم قتال ونخاف أن يصدوك ، فقال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنى أوجبتم حجة . حتى إذا كان بظاهر البداء قال : ما شأن الحج والحجرة إلا واحد ، أشهدكم أنى جئتم حجة مع حجة . وأهدى هديا مقلدا اشتراء ، حتى قدم فطاف بالبيت بالصفا ، ولم يزد على ذلك ولم يحلل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فحاق ونحر ، ورأى أن قد قضى طوافه للحج والحجرة بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي ﷺ »

قوله (باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها) تقدم قبل ثمانية أبواب من اشترى الهدى من الطريق ، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، ولما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في باب من قلد القلائد بيده ، وحديث ابن عمر يأتى الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر ان شاء الله تعالى . لكن قوله في هذه الرواية عام حجة الحرورية ، وفي رواية الكشميهني حج الحرورية في عهد ابن الزبير ، مغاير لقوله في باب طواف القارن ، من رواية الليث عن نافع عام نزول الحجاج بابن الزبير ، لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فاما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، ولما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في باب من اشترى الهدى من الطريق ، وسيأتى في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى

١١٥ - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٧٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِنَحْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا دَوْنَا مِنْ مَكَّةِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسِىَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُهُ الْقَاسِمَ فَقَالَ : أَتُنْكِرُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ »

قوله (باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن) أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتُمْ لَا تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله « من غير أمرهن » فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه عليها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال ، فيجوز أن يكون عليها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك . قوله (عن عمرة) في رواية سليمان المذكورة حدثني عمرة . قوله (لا نرى) بضم النون أى لا نظن . وقوله (إلا الحج) تقدم القول فيه في الكلام على « باب التمتع والافراد والقران » . وقوله (فدخل علينا) بضم الدال على البناء للجھول . قوله (بلحم بقر) قال ابن بطال : أخذ بظاھر جماعه فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية ، ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عائشة « أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة » ، فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا ولفظه أصرح من لفظ يونس قال « ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة » وروى النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال « ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه في حجة الوداع بقرة يذبن » ، صححه الحاكم ، وهو شاهد قوى لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حججنا بقرة واحدة » ، أخرجه النسائي أيضا فهو شاذ مخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر » ، ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ « أهدى » بدل « ذبح » ، والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر لحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن اعتمر من نسائه فتويت رواية من رواه بلفظ « أهدى » ، وتبين أنه هدى التمتع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأضاحيا على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية والله أعلم .

واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتيال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتى نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب .
قوله (قال يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى بالاسناد المذكور كله اليه . **قوله** (فذكرته للقاسم) يعنى ابن محمد بن أبى بكر الصديق . **قوله** (فقال أتتكم بالحديث على وجهه) أى ساقته لك سياقا تاما لم تختصر منه شيئا ، وكأنه يشير بذلك الى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما قدمت الإشارة اليها في هذا الباب

١١٦ - باب المنحر في منحر النبي ﷺ

١٧١٠ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله رضى الله عنه كان ينحر في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله ﷺ »

١٧١١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يبعث بهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر النبي ﷺ مع حُجَّاجٍ فيهم الحر والمملوك »

قوله (باب المنحر في منحر النبي ﷺ) قال ابن التين : منحر النبي ﷺ عند الجرة الاولى التى تلى المسجد انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهى من طريق ابن جريج عن طاوس قال « كان منزل النبي ﷺ بمنى عن يسار المصلى » . قال وقال غير طاوس من أشياخنا مشله وزاد « وأمر بنسائه أن يزلن جنب الدار بمنى » ، وأمر الأنصار أن يزلوا الشعب وراء الدار . قلت : والشعب هو عند الجرة المذكورة . قال ابن التين : وللمنحر فيه فضيلة على غيره لقوله ﷺ « هذا المنحر ، وكل منى منحر » انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا هنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا فى رحالكم ، وهذا ظاهره أن نحره ﷺ بذلك المكان وقع من اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الانباع . وقد روى عمر بن شبة فى كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمنى » ، وحكى ابن بطال قول مالك فى النحر بمنى للحاج والمنحر بمكة للمعتمر ، وأطال فى تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف فى الجواز وإن اختلف فى الأفضل . **قوله** (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه فى مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم . **قوله** (قال عبيد الله) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع باطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ . وقد روى المصنف هذا الحديث فى الأضاحى أوضح من هذا ولفظه « حدثنى محمد بن أبى بكر المسمى حدثنا خالد بن الحارث ، فذكر الحديث قال « قال عبيد الله يعنى منحر النبي ﷺ ، ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصرفة بإضافة المنحر الى رسول الله ﷺ فى نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بعث الهدى الى المنحر وأنها من آخر الليل . وقوله « مع حجج » بضم المهملة جمع حاج ، وقوله « فيهم الحر والمملوك » معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الأحرار دون المملوك ، وسيأتى فى الأضاحى من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى ، وهذا محمول على الأضحية بالمدينة

١١٧ - باب من نحر هديه بيده

١٧١٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي فِلَالَةَ عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ -
 قَالَ « وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بَدَنٍ فِيمَا ، وَضَعْنِي بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أُمَحِّينِ أَفْرَانَيْنِ ، مَخْتَصِرًا »

قوله (باب من نحر هديه بيده) أورد فيه حديث أنس مختصرا وفيه « نحر النبي ﷺ بيده سبع بدن » وسيأتي بعد باب واحد بنامه بالاسناد الذي ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لأبي ذر عن المستمل وحده ، وفي نسخة الصفاني بعد الترجمة ما نصه « حديث سهل بن بكار عن وهيب » فاكثرت بالإشارة

١١٨ - باب نحر الإبل مقيدة

١٧١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ قَالَ « رَأَيْتُ
 ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَى عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَذْخَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا ، قَالَ : أْبَعْتُهَا فَيَا مُقَيَّدَةً سَنَّهُ مُحَمَّدٌ ﷺ »
 وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ يُونُسَ : أَخْبَرَنِي زِيَادٌ

قوله (باب نحر الإبل مقيدة) أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له . قوله (عن يونس) هو ابن عبيد ، في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع ، أخبرنا يونس ، والاسناد سوى الصحابي كلهم بصريون . قوله (عن زياد بن جبر) بجيم وموحدة مضمر بصري تابعي ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في النذر بهذا الاسناد وأخرجه في الصوم بأحد آخر إلى يونس ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق يزيد بن جبر عن ابن عمر - وهو غير زياد بن جبر هذا وليس أحاله أيضا لأن زيادا طائ كوفي وزيدا ثقي بصري لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر . قوله (أتى على رجل) لم أقف على اسمه . قوله (قد أذخ بدنته ينحرها) زاد أحمد عن اسماعيل بن علية عن يونس « لينحرها بمني » . قوله (أبعثا) أي أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرها . وقوله (قايما) أي عن قيام وقايما مصدر بمعنى قائمة وهي حال مقدرة ، أو قوله « أبعثا » أي أقها ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند الاسماعيل « انحرها قائمة » . قوله (مقيدة) أي معقولة الرجل قائمة على ما بقي من قوائمها ، ولا بد داود من حديث جابر ، أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها . وقال سعيد ابن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي معقولة إحدى يديها » . قوله (سنة محمد) بنصب سنة بعامل مضمر كالاحتصاص ، أو التقدير متبعا سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية الحلبي في المناسك بلفظ « فقال له انحرها قائمة فانها سنة محمد » وفي هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الخفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحا ، وفيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث

في صحيحهما . **قوله** (وقال شعبة عن يونس أخبرني زياد) هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال : أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحراها فقال : قياما مقيدة سنة محمد ﷺ ، وقد نسب مغلطى ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فراجعته فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالنعنة ، وليس في ذلك وفاء بمقصود البخاري ، فانه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحد عن محمد بن جعفر غلغل عن شعبة بالنعنة

١١٩ - باب نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : سنة محمد ﷺ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : (صواف) قياما ١٧١٤ - **حدثنا سهل بن بكار** حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهلل ويسبح . فلما علا على البيداء أتى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يحلوا ، ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياما ، وضخى بالمدينة كبشين أحمرين »

١٧١٥ - **حدثنا مسدد** حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين » . وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه « ثم بات حتى أصبح فصلّى الصبح ، ثم ركب راحلته ، حتى إذا استوت به البيداء أهل بجمرة وحجة » **قوله** (باب نحر البدن قائمة) في رواية الكشميني قياما . **قوله** (وقال ابن عمر سنة محمد) يشير الى حديثه في الباب الذي قبله . **قوله** (وقال ابن عباس صواف قياما) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى (اذكروا اسم الله عليها صواف) قال : قياما ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله صواف ، بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في مستدرک الحاكم ، من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى صوافن ، أى قياما على ثلاث قوائم معقولة ، وهى قراءة ابن مسعود وصوافن ، بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت إحدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب . **قوله** (حدثنا سهل بن بكار) الإسناد الى آخره بصريون . **قوله** (فبات بها فلما أصبح) في رواية الكشميني فبات بها حتى أصبح . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله ونحر بيده سبع بدن قياما ، كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن^(١) فقيل في توجيهها أراد أبعرة فلذا ألحق بها الهاء ، والجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسيأتى بيان ما نحره وعدده في حديث على إن شاء الله تعالى قريبا ، ويأتى الكلام على حديث التضحية بالكبشين في كتاب الاضاحى . **قوله** في الطريق الثانية (وعن أيوب عن رجل عن أنس)

(١) الذى في التعليلانى : ولى رواية غير أبى ذر « سبع بدن » بدون تاء

المراد به بيان اختلاف اسماء بن علي و وهيب على أيوب فيه ، فبقائه وهيب عنه باسناد واحد وفصل اسماعيل بعضه فقال : عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ، وقال في بعضه : عن أيوب عن رجل عن أنس ، قال الداردي : لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أبهمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون اسماعيل شك فيه أو نسيه ، وهيب ثقة فقد جزم بان جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في باب التسييح والتحميد ، في أوائل الحج . (تنبيه) : حكى ابن بطلان عن المهلب أنه وقع عنده هنا : فلما أهلكنا جميعا ، قال ومعناه أمر من أهل بالقران لانه هو كمن مفردا ، فعني : أهل لنا ، أي أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمرا وتعليلهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى : لنا ، في هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر . وإنما الذي في أصولنا : فلما علا على البيداء لبى بهما جميعا ، ولعله وقع في نسخته : فلما علا على البيداء أهل ، وفي أخرى : لبي ، فكتبت : لبي ، بألف فصارت صورتها : لنا ، بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت : أهل لنا ، ولا وجود لذلك في شيء من الطرق

١٢٠ - باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا

١٧١٦ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال أخبرني ابن أبي نجيع عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « بعثني النبي ﷺ فمعت على البدن ، فأمرني فقسمت لحومها ، ثم أمرني فقسمت جلالها وجلودها »

١٧١٦ م - قال سفيان وحدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن ، ولا أعطي عليها شيئا في جزارتها »

قوله (باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا) فاعل : يعطى ، محذوف أي صاحب الهدى ، والجزار منصوب على المفعولية وروى بفتح الطاء والجار بالرفع . قوله (أخبرنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن عبد الرحمن) سيأتي في الباب الذي بعده التصريح بالأخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلي . قوله (وقال سفيان) هو المذكور بالاسناد المذكور وليس معلقا ، وقد وصله النسائي قال : أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده . قوله (فمعت على البدن) أي التي أُرصد لها الهدى ، وفي الرواية الأخرى : أن أقوم على البدن ، أي عند نحرها إتحفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيا وغير ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبي داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبي نجيع عن مجاهد ونحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة ، وأمرني فنحرت سائرهما ، وأصح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه : ثم أنصرف النبي ﷺ إلى المنحرف فنحرت ثلاثا وستين بدنة ، ثم أعطى عليا فنحرت ما غبر وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من خبزها وشربا من مرقها ، فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي ﷺ نحرت منها ثلاثا وستين ونحرت على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه ﷺ نحرت ثلاثين ثم أمر

عليها أن ينحر فنحر سبعا وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين ، فان ساغ هذا الجمع وإلا فإف في الصحيح أصح . قوله (ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النساء في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فان صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعالة وزنا ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالحجامة والحياطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته

١٢١ - باب يتصدق بجلود الهدى

١٧١٧ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً رضي الله عنه أخبره « أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً »

قوله (باب يتصدق بجلود الهدى) أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد « وقال نحن نعطيهِ من عندنا » . قوله (وأن يقسم بدنه) يسكون الدال المهملة ويجوز ضمها . قوله (لحومها وجلودها وجلالها) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » . قوله (ولا يعطى في جزارتها شيئاً) زاد مسلم وابن خزيمة « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوي في شرح السنة ، قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ، ولكن لإطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع ماسة في الأجرة لأجل ما يأخذ فيرجع إلى المعاوضة ، قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطافها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازها الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . واستدل أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الاتئاف به ، وكل ما جاز الاتئاف به جاز بيعه ، وعورض بالتساقم على جواز

الأكل من لحم هدى التطوع ، ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه ، وسيأتى الكلام على الأكل منها في الباب الذى بعده ، وأقوى من ذلك فى رد قوله ما أخرجه أحد فى حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً « لا تبيعوا لحوم الأضاحى والهدى ، وتصرفوا وكلوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوا ، وإن أطعمتم من لحومها فكلوا إن شئتم »

١٢٢ - باب يُتصدقُ بجلالِ البدنِ

١٧١٨ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا سيف بن أبي سليمان** قال سمعت مجاهداً يقول **حدثني ابن أبي ليلى** أن **علياً** رضى الله عنه **حدثه** قال « **أهدى النبي ﷺ مائة بدنة** ، فأمرني بلحومها فقسمتها ، ثم أمرني بجلالها فقسمتها ، ثم بجلودها فقسمتها »

قوله (باب يتصدق بجلال البدن) أورد فيه حديث على من طريق أخرى عن مجاهد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب فى « باب الجلال والبدن » . وفى حديث على من الفوائد سوق الهدى ، والوكالة فى نحر الهدى ، والاستئجار عليه ، والقيام عليه وتفرقة والاشراك فيه ، وإن من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ، ونظيره الزرع يعطى عشره ولا يحسب شيئاً من نفقته على المساكين

١٢٣ - **باب** (**وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشركنى شيئاً** ، وطهرت بيته للطائفين والقائمين واركع السجود . وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ، يشهدوا صانع لهم ، ويذكروا اسم الله فى آيات مملومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ، ثم لينضوا أنفسهم وليؤفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق . ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه ») [الحج ٢٦ - ٣٠]

١٢٤ - باب ما يأكل من البدن وما يتصدق

وقال عبيد الله أخبرنى ناهع عن ابن عمر رضى الله عنهما : لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك . وقال عطاء : يأكل ويؤطعم من المتعة

١٧١٩ - **حدثنا مسدد** **حدثنا يحيى** عن **ابن جريج** **حدثنا عطاء** سمع **جابر بن عبد الله** رضى الله عنهما يقول « **كننا نأكل من لحوم بدنا فوق ثلاث منى** ، فرخص لنا النبي ﷺ فقال : **كلوا وتزودوا** ، فأكلنا وتزودنا » قلت لعطاء : أقال حتى جئنا المدينة ؟ قال : لا

[الحديث ١٧١٩ - أطرافه فى : ٢٩٨٠ ، ٥٤٢٤ ، ٥٥٦٧]

١٧٢٠ - **حدثنا خالد بن مخلد** **حدثنا سليمان** قال **حدثني يحيى** قال **حدثني حمرة** قالت : سمعت عائشة رضى الله عنها تقول « **خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا الحج** ، حتى إذا دنونا

من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل . قالت عائشة رضي الله عنها : فدخل علينا يوم النحر يلجم بقر ، فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه ، قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أنتك بالحديث على وجهه

قوله (باب : واذا بوه أنا لأبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بى شيئا ، وطهر بيتى للطائفين والقائمين والركع السجود . وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا) وقوله (الى قوله : خير له عند ربى) وقع سياق الآيات كلها فى رواية كريمة ، والمراد منها هنا قوله تعالى ﴿ فسلخوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ولذلك عطفت عليها فى الترجمة « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، أى بيان المراد من الآية . **قوله** (وقال عبيد الله) هو ابن عمر العمرى (أخبرنى نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر وبؤكل مما سوى ذلك) وصله ابن أبى شيبة عن ابن نمير عنه بمناه قال : اذا عطبت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها ، إلا أن تكون نذرا أو جزاء صيد . ورواه الطبرى من طريق القطان عن عبيد الله بنفظ التعليق المذكور ، وهذا القول إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو قول مالك وزاد لإفادة الأذى . والرواية الأخرى عن أحمد : ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران ، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نسك لا دم جبران . **قوله** (وقال عطاء : يأكل ويطعم من المتعة) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية . وبؤكل مما سوى ذلك . وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه : إن شاء أكل من الهدى والأضحية وإن شاء لم يأكل . ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الاثر الثانى . وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعى تفرد بمنع الأكل من دم التمتع . (تنبيه) : وقع فى رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربى » وقبل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، لفظ « باب ، وسقط من رواية أبى ذر وهو الصواب . **قوله** (كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى) بإضافة ثلاث الى منى وسيأتى الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى فى أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على فسحه . **قوله** (سليمان) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى ، والاسناد كله مدينون ، وعالده وإن كان أصله كوفيا فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا فى « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله فى رواية سليمان هذه « حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل ، كذا للاكثر من طريق الفريرى ، وكذا وقع فى رواية النسفى ، لكن جعل على قوله « ثم ، ضبة . ووقع فى رواية أبى ذر بلفظ « أن ، بدل ثم ولا اشكال فيها . وكذا أخرجه مسلم عن القعنبى عن سليمان بن بلال بلفظ « أن يحل ، وزاد قبلها « اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم ، فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويجوز أن يكون جواب من ثم محذوف ، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش فى قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ﴾ ان تاب جواب حتى اذا . قلت : وكله تكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التغيير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله فى رواية أبى ذر الهروى ، وتقدمت رواية مالك قريبا ومثلها فى الجهاد ، وكذا للاسماعيلى من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب

١٢٥ - باب الذبح قبل الحلق

١٧٢١ - **حديث** محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا هشيم أخبرنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ عن حلق قبل أن يذبح ونحوه فقال : لا حرج ، لا حرج »

١٧٢٢ - **حديث** أحمد بن يونس أخبرنا أبو بكر عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « قال رجل للنبي ﷺ : زرت قبل أن أرى ، قال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : لا حرج . قال : ذبحت قبل أن أرى ، قال : لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خنيم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خنيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خنيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال حماد بن قيس بن سعيد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

١٧٢٣ - **حديث** محمد بن المنثري حدثنا عبد الأعلى حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ فقال : رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أنحر ، قال : لا حرج »

١٧٢٤ - **حديث** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : أحجبت ؟ قلت : نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لبك باهلال كإهلال النبي ﷺ . قال : أحسنت ، انطلق فطف بالبيت وبالصفا والمروة . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس فقلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فكنت أفني به الناس حتى خلافة عمر رضي الله عنه ، فذكرته له فقال : إن أخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام ، وإن أخذ بسنة رسول الله ﷺ فان رسول الله ﷺ لم يميل حتى بلغ الهدى محله »

قوله (باب الذبح قبل الحلق) أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فاما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فمن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » ، والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عباس عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والحلق قبل الذبح والذبح قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه » ،

والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء . قوله (وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم)^(١) وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعلقة وصلها الاسماعيل من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالبيت قبل أن أرى . قال : ارم ولا حرج ، وصله الطبراني في الأوسط ، من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الاشعري عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال ، والرواية التي تلي هذه ترد عليه . وعرف بهذا أن مراد البخاري أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق . قوله (وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم) لم أقف على طريقه موصولة . قوله (وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس) الفائل : أراه ، هو البخاري ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه : جاء رجل فقال : يا رسول الله ، حلقك ولم أنحر . قال : لا حرج فأنحر . وجاءه آخر فقال : يا رسول الله ، نحررت قبل أن أرى . قال : فإرم ولا حرج ، وزعم خلف أن البخاري قال فيه : حدثنا عفان ، والمراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذي يتبين من صنيع البخاري ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذي يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإياديه بيان الاختلاف . وفي رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السائلين عن الاحكام المذكورة . قوله (وقال حماد) يعني ابن سلة الخ . هذه الطريق وصلها النسائي والطحاوي والاسماعيل وابن حبان من طرق عن حماد بن سلة به نحو سياق عبد العزيز بن رفيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس . قوله (عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء ، وكان البخاري استظهر به لما وقع في طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلا آخر . وفي طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمي بعد المساء فان فيه إشعارا بأن الأصل في الرمي أن يكون نهارا ، وسيأتي الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبي موسى فقد تقدم الكلام عليه . باب التمتع والقران ، ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه : لم يحل حتى بلغ الهدى عمله . لأن بلوغ الهدى عمله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلا قبل بلوغ الهدى عمله ، وهذا هو الأصل ، وهو تقدم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتي . قوله (فقلت) بقاء التعقيب بعدها فاه ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مشاء أى تبعت القمل منه

١٢٦ - باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٧٢٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن عمار عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم أنها قالت « يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرتك ؟ قال : إني لبّدت رأسي وقلدت كذي ، فلا أحل حتى أنحر »

قوله (باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق) أى بعد ذلك عند الاحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فقتل ابن بطال عن الجمهور تعيين ذلك حتى عن الشافعي ، وقال أهل الرأي

(١) كذا بفتح الميم ، قال مصحح طبعة بولاق : ولعله رواية للشافعي

لا يتعين بل إن شاء قصر اه ، وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للاول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما سياتي في اللباس عن عمر ، من ضفر رأسه فليحلق ، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه ، اني لبنت رأسي ، وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله عليه السلام أنه حلق رأسه في حجه . وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده ، وأردفه ابن بطان بحديث حفصة لجملة من هذا الباب لمناسبته للترجمة ، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة بل اذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقران ،

١٧٢٧ - باب الخلق والتقصير عند الإحلال

١٧٢٦ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول « حاق رسول الله ﷺ في حَبَّتِهِ »

[الحديث ١٧٢٦ - طرفاه في : ٤٤٩٠ ، ٤٤٩١]

١٧٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين . » . وقال الايث حدثني نافع « ارحم الله المحلقين مرة أو مرتين » . قال : وقال عبيد الله حدثني نافع « وقال في الرابعة والمقصرين »

١٧٢٨ - **حدثنا** عياش بن الوليد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمار بن القنتاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قال : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قلها ثلاثا : قال : والمقصرين »

١٧٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله قال « حاق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم »

١٧٣٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس عن معاوية رضي الله عنهم قال « قصرت عن رسول الله ﷺ بشئ »

قوله (باب الخلق والتقصير عند الإحلال) قال ابن المنير في الحاشية : أفهم البخاري بهذه الترجمة ، أن الخلق نسك لقوله « عند الإحلال ، وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات ، وكذلك تفضيله الخلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل ، والقول بأن الخلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه استباحة محظورة ، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بها ، لكن حكيت أيضا عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية ، وسيأتي ما فيه بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة

أحاديث ولا بن هريرة حديثا ولا بن عباس حديثا . فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال : قال نافع « كان ابن عمر يقول : خلق رسول الله ﷺ في حجته ، وهذا طرف من حديث طويل أوله « لما نزل الحجاج بان الزبير ، الحديث ، نبه على ذلك الاسماعيلي . والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمخلقين وسيأتي بسطه . والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال « خلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ، وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمخلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة خلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « خلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم ، وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال « يرحم الله المخلقين ، فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى . (تلييه) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلا بالمثنى المذكور قال - وزعموا أن الذي خلقه معمر بن عبد الله بن فضالة ، وبين أبو مسعود في « الأعراف » أن قائل « وزعموا » ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة . قوله (قالوا والمقصرون يا رسول الله) لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله « والمقصرون » معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وأرحم المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقيني ، وفي قوله ﷺ « والمقصرون » اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت لغير عذر . قوله (قال والمقصرون) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمخلقين مرتين ، وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية « الموطأ » بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في « التقصي » وأغفله في « التمهيد » بل قال فيه : أنهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في « التقصي » . قوله (وقال الليث) وصله مسلم ولفظه « رحم الله المخلقين مرة أو مرتين ، قالوا : والمقصرون ، قال : والمقصرون ، والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك . قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري ، وأخرجه أيضا عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ « رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون » فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد « قال رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون يا رسول الله ، قال : والمقصرون ، وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله والمقصرون معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المخلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمخلقين ثلاث مرات صريحا فيكون دعاؤه للمقصرون في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ « قال في الثالثة والمقصرون » والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعل ما شرعناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله « والمقصرون » معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان ﷺ لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن نافع بلفظ « اللهم اغفر للمخلقين . قالوا : والمقصرون - حتى قالها ثلاثا أو أربعاً - ثم قال : والمقصرون » ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك . قوله (حدثنا عياش بن الوليد)

هو الرقام بالتحنانية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالموحدة والمهمل ، وقال أبو علي الجبائي : الأول أرجح بل هو الصواب ، وكان القابسي يشك عن أبي زيد فيه فيحمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس - بالموحدة والمهمل - ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسبة في كل منهما «الترسي» ، أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقا قال «وقال عباس الترسي» ، وأما الذي بالتحنانية والمعجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم . قوله (قالها ثلاثا) أي قوله «اللهم اغفر للحقلين» ، وهذه الرواية شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة . (تنبيه) : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الاسناد في جميع ما رقت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفراد عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم . واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جنادة وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لاهل الحديبية للحقلين ثلاثا وللنصرين مرة» ، وحديث ابن عباس بلفظ «خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون» . فقال رسول الله ﷺ : رحم الله المحلقين ، الحديث ، وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قال «فذكر معناه» ، وتجوز في ذلك فانه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرق التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ، ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يؤول إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضا الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شيبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام المستوأي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق «حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه» ، وهو عند ابن إسحق في المغازي بهذا الاسناد وأن ذلك كان بالحديبية ، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حبشي بن جنادة فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه «عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع» ، فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر «فوم» ، فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في «السنن» ومن طريق الطبراني في «الوسط» ، ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في «المغازي» ، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وأصح إسنادا ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم

الحسين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية لإمام الحرمين في « النهاية » ، ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى . وقال عياض : كان في الموضعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه ، إلا أن السبب في الموضعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك بخلافهم النبي ﷺ وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأتى في مكانها . فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل ، فقبضوه لخلق بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الخلق أسرع إلى امتثال الأمر عن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكروا . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » : كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يستطع الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا ردوسهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الخلق ففعله أكثرهم ، فرجع النبي ﷺ فعمل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسيكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والاولى ما قاله الخطابي وغيره : أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به ، وكان المحلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الاعاجم ، فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يحزى عن الخلق ، وهو مجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصري أن الخلق يتعين في أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التريض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه . قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حلق وإن شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا لزوم . نعم عند المالكية والحنابلة أن عمل تعيين الخلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبس شعره أو حفره أو عقصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفاقا للحنفية : لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمسح موسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الخلق لمن لبس ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الخلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئا مما يتزين به ، بخلاف المحلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء لقاء الشعور عند التوبة وأنه أعلم . وأما قول النووي تبعا لغيره في تعليل ذلك بأن التقصير يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الخلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقشف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « المحلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد

واستحبه الكوفيون والثنايى ، ويجزى البعض عندهم ، واختنفوا فيه فعن الحنفية الربع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الثنايى : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفى وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأتلة ، وإن اقتصر على دونها أجزأ ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله فى حق الرجال وأما النساء فالمشروع فى حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه : ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير ، وللتزمذى من حديث على « نهى أن تحلق المرأة رأسها » ، وقال جمهور الشافعية : لو حلق أجزأها ويكره ، وقال الناضيان أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، والله أعلم . وفى الحديث أيضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل أراجح من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحا . قوله (عن الحسن بن مسلم) فى رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج « حدثنى الحسن بن مسلم » أخرجه مسلم ، والاسناد سوى أبي عاصم مكيون ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور . قوله (عن معاوية) فى رواية مسلم « ان معاوية بن أبي سفيان أخبره » . قوله (قصرت) أى أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كافى نفسك ، إما فى حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق فى حجته فتعين أن يكون فى عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم فى هذا الحديث أن ذلك كان بالمرءة ولفظه « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة » أو « رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة » وهذا يحتمل أن يكون فى عمرة القضية أو الجعرانة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بلفظ « أما علمت أنى قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك ، وبين المراد من ذلك فى رواية النسانى فقال بدل قوله « فقلت له لا أعلم » يقول ابن عباس « وهذه على معاوية أن ينهى الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله ﷺ » ولاحمد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال « تمتع رسول الله ﷺ حتى مات » الحديث وقال « وأول من نهى عنها معاوية . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثنى أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمشقص » انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه فى حجة لوداع لقوله لمعاوية « ان هذه حجة عليك » اذ لو كان فى العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء « ان معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ فى أيام العشر بمشقص معى وهو محرم ، وفى كونه فى حجة الوداع نظر ، لأن النبى ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدى محله فكيف يقصر عنه على المروة . وقد بالغ النووى هنا فى الرد على من زعم أن ذلك كان فى حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبى ﷺ فى عمرة الجعرانة لأن النبى ﷺ فى حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمبنى وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حله أيضا على عمرة اقتضاء الوافعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلما وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حله على حجة لوداع وزعم أن النبى ﷺ كان متمعا لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث فى مسلم وغيره أن النبى ﷺ قيل له « ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : لى لبدت رأسى وقلدت هدى فلا أحل حتى أنحر » . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر فى عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن

يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أبيه ، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظرونه وأصحابه يطوفون بالبيت ، فعمل معاوية كان ممن تخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فعلناها - يعني العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش ، بضمين يعني بيوت مكة ، يشير الى معاوية لانه يحمل على أنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويعكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي ﷺ ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحدا معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع الى الجعرانة فأصبح بها كباث ، تخفيت عمرته على كثير من الناس . كذا أخرجه الترمذى وغيره ، ولم يعد معاوية فيمن صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في الإكليل ، في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لانه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا مما فتح الله على به في هذا الفتح والله الحمد ثم لله الحمد أبدا . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه الى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجعرانة فنسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجة انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتصريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عنها : والناس ينكرون ذلك انتهى . وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعقبه صاحب « الهدى » بأن الحلاق لا يبقى شعرا يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشجرة والشمرتين ، وأيضا فهو ﷺ لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعي واحد في أول ما قدم فاذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما تقدم ، وقد أشار النووي الى ترجيح كونه في الجعرانة وصوبه المحب الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لانه جاء أنه حلق في الجعرانة ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس ببعيد . قوله (بمشقص) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مبهمة ، قال القزاز : هو فصل عريض يرمى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد والله أعلم

١٢٨ - باب تقصير المتمتع بعد العمرة

١٧٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَا قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ أَمْرَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمُرُوءَةِ ، ثُمَّ يَحْلُوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يَقْصُرُوا»

قوله (باب تقصير المتمتع بعد العمرة) أى عند الإحلال منها . قوله (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المحدث ، وفضيل شيخه بالتصغير . قوله (ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا) فيه التخيير بين الحلق والتقصير للمتمتع ، وهو على التفصيل الذى قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير أيقع له الحلق فى الحج . والله أعلم

١٢٩ - باب الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس رضى الله عنهم « أخر النبي ﷺ الزيارة الى الليل »

ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس رضى الله عنهما « ان النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى »

١٧٣٢ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه طاف طوافاً واحداً ، ثم يقبل ، ثم يأتى منى » يعنى يوم النحر . ورفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ ، فَخَاضَتْ صَفِيَّةُ ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِيَّهَا حَافِضٌ . قَالَ : حَاسِبَتُنَا هِيَ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : اخْرُجُوا »

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة رضى الله عنها « أفاضت صافية يوم النحر »

قوله (باب الزيارة يوم النحر) أى زيارة الحاج البيت للطواف به ، وهو طواف الأفاضة ، ويسمى أيضاً طواف الصدر وطواف الركن . قوله (وقال أبو الزبير الخ) وصله أبو داود والترمذى وأحمد من طريق سفيان وهو الثورى عن أبي الزبير به ، قال ابن القطان القاسم : هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهراً انتهى . فكأن البخارى عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك ، فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام . قوله (ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى) وصله الطبرانى من طريق قتادة عنه ، وقال ابن المدبني فى العلل ، روى قتادة حديثاً غريباً لا تحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام ، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس « ان النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى ، وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة ؟ فذكر هذا الحديث فقال : كتبوه من كتاب معاذ ، قلت :

فان هنا إنسانا يزعم أنه سمعه من معاذ ، فأنكر ذلك . وأشار الأثرم بذلك انى إبراهيم بن محمد بن عرعة فان من طريقه أخرجه الطبرانى بهذا الاسناد ، وأبو حسان ٨٤٠ مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثا غير هذا عن ابن عباس ، وليس هو من شرط البخارى . ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة ، وحديثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قال يفرض كل ليلة . قوله (وقال لنا أبو نعيم الخ) ثم قال (رفعه عبد الرزاق حديثنا عبيد الله) وصله ابن خزيمة والاسماعيلي من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعيم وزاد في آخره ، ويذكر - أى ابن عمر - أن النبي ﷺ فعله ، وفيه التنصيص على الرجوع الى منى بعد القيولة في يوم النحر ، ومقتضاه أن يكون خرج منها الى مكة لأجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت : حججنا مع رسول الله ﷺ وأفضنا يوم النحر ، أى طفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفة وسيأتى الكلام عليه في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، قريبا . قوله (ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفة يوم النحر) وغرضه بهذا أن أبا سلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يجزم به لأن بعضهم أوردوه بالمعنى كما نيينه ، أما طريق القاسم فهمى عند مسلم من طريق أنس بن مالك عن عائشة قالت : كنا نتخوف أن تحيض صفة قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله ﷺ فقال : أحابستنا صفة ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا اذا ، ورواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها ، ان صفة حاضت بمنى وكانت قد أفاضت ، الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازى من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة : ان صفة حاضت بعد ما أفاضت ، وأخرجه الطحاوى عقب رواية الاسود عن عائشة بلفظ : أكنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم ، أخرجه من طريق يونس عن الزهري به وقال نحوه ، وأما طريق الاسود فوصلها المصنف في باب الادلاج من المحصب ، بلفظ : حاضت صفة ، الحديث وفيه : أطافت يوم النحر ؟ فقيل نعم .

١٣٠ - باب إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسيا أو جاهلا

١٧٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج »

١٧٣٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول : لا حرج ، فساله رجل فقال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . وقال : رميت بعد ما أمست ، فقال : لا حرج »

قوله (باب اذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا) أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده ، ولم يبين الحكم في الترجمة لإشارة منه الى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك ، أو الى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل الى اورد في بعض طرق الحديث كما يأتى بيانه أيضا في الباب الذى يليه . وأما قوله : اذا رمى بعد ما أمسى ، فنزع من

حديث ابن عباس في الباب قال « رميت بعد ما أمسيت ، أى بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال الى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل

١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجرة

١٧٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . فجاء آخر فقال : لم أشعر فحرث قبل أن أرمي ، قال : ارم ولا حرج ، فاستل يومئذ عن شيء قدّم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٧ - **حدثنا** سعيد بن يحيى بن سعيد حدثنا أبي حدثنا ابن جريج حدثني الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه حدثه أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، خلقت قبل أن أنحر ، نحر قبل أن أرمي ، وأشباه ذلك ، فقال النبي ﷺ : افعل ولا حرج لمن كلهن ، فاستل يومئذ عن شيء إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٨ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « وقف رسول الله ﷺ على ناقته . . فذكر الحديث » . تابعه معمر بن الزهري

قوله (باب الفتيا على الدابة عند الجرة) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ « باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها » ثم قال بعد أبواب كثيرة « باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار » وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادرا ، وقد اعترض عليه الاسماعيل بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ، ثم قال الاسماعيل : فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله « جلس » على أنه ركبا وجلس عليها . قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ « وقف على راحلته » وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقه وفرس وبغل وحمار ، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك . ثم قال الاسماعيل : ان صالح بن كيسان انفرد بقوله « وقف على راحلته » وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله « تابعه معمر » أى في قوله « وقف على راحلته » ، ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أى ابن الخطاب ، وأورده

المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الاسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه في سياقه ، وأتهم عنه سياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهي عند أحمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضا سنينها . قوله (مالك عن ابن شهاب) كذا في «الموطأ» ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك «حدثني الزهري» . قوله (عن عيسى) في رواية صالح «حدثني عيسى» . قوله (عن عبد الله) في رواية صالح «أنه سمع عبد الله» ، وفي رواية ابن جريج وهي الثانية «أن عبد الله حدثه» . قوله في الثانية (حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي . قوله في الطريق الثالثة (حدثني إسحق) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو علي بن السكن فقال «إسحق بن منصور» وأورده أبو نعيم في «المستخرج» من «مسند إسحق بن راهويه» وهو المترجح عندي لتعبيره بقوله «أخبرنا يعقوب» لأن إسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحق بن منصور فيقول «حدثنا» . قوله (وقف في حجة الوداع) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك «بني» ، وكذا في رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلة عن الزهري «عند الجرة» وفي رواية ابن جريج وهي الطريق الثانية هنا «يخطب يوم النحر» وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم «على راحلته» قال عياض : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أي علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب ، والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم . وصبوب الزووي هذا الاحتمال الثاني . فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين الذي قبله فإنه ليس في شيء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن في رواية ابن عباس «أن بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت» وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكأن السائل علم أن السنة للحاج أن يرى الجرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها إلى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجرة ، وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازا عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجرات فذكر خطبته ، فلعل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى . قوله (فقال رجل) لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة ، وسأبين أنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم . قوله (لم أشعر) أي لم أفطن ، يقال شعرت بالشيء شعورا إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم ينصح في رواية مالك بمقتضى الشعور ، وقد بينه يوفس عند مسلم ولفظه «لم

أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي ، وقال آخر : لم أشعر أن النحر قبل الخلق خلقت قبل أن أنحر ، وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشبه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم : خلقت قبل أن أرمي ، وقال آخر : أفضت الى البيت قبل أن أرمي ، وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضا ، لخاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الخلق قبل الذبح ، والخلق قبل الرمي ، والنحر قبل الرمي ، والإفاضة قبل الرمي ، والاوليان في حديث ابن عباس أيضا كما مضى ، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا السؤال عن الخلق قبل الرمي ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عند الطحاوي ، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق ، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معا قبل الخلق ، وفي حديث جابر الذي علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف . قوله (اذبح ولا حرج) أي لا ضيق عليك في ذلك ، وقد تقدم في باب الذبح قبل الخلق ، تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جمرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الخلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين « ان النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر ، وقال للحاق خذ ، ولابي داود : رمي ثم نحر ثم حلق ، وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القاذن فقال : لا يحلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الخلق عن الطواف ، ورد عليه النووي بالاجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في « المغني » ، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئا على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي انتهى . وفي نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي نظر ، فانهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل « لا حرج » ، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معا ، لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطحاوي : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله « لا حرج » أي لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسيا أو جاهلا ، وأما من تعدد المخالفة فتجب عليه الفدية ، وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج الى دليل ، ولو كان واجبا لبينه ﷺ حينئذ لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجرى لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعمان عن المرة الحكم الذي يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الإعادة . والعجب ممن يحمل قوله « لا حرج » على نفي الإثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع للجميع بنفي الحرج . وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الخلق على غيره بقوله تعالى ﴿ ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ﴾ قال : فن حلق قبل الذبح اهراق دمأ عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل ،

ولما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تحمروا . واحتج الطحاوي أيضا بقول ابن عباس : من قدم شيئا من نسكه أو أخره فله برق لذلك دما ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنبي الحرج نبي الائم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبة أخرجه وفيها إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصصه بالخلق قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقا قبل وجود التحللين ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظورة ؟ فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظورة فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكا أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يثاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي اهراق دما . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكان مالك لم يحفظ ذلك عن الزهري . قوله (فاستل النبي ﷺ عن شيء قدم ولا أخر) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد ، فاستمته سئل يومئذ عن أمر ما ينسى المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج ، واحتج به بقوله في رواية مالك « لم أشعر » بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن تعمده ، قال صاحب المغني ، قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث « لم أشعر » . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجبا لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء قلنا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد أقوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرئت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمدة على أصل وجوب الاتباع في الحج . وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يحجز أطراحه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم فلا يمكن أطراحه بالحاق العمدة به إذ لا يساويه ، وأما التسك بقول الراوي « فاستل عن شيء الخ » فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى ، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمدة والله أعلم . قوله في رواية ابن جريج (فقال النبي ﷺ لمن كلمن : افعل ولا حرج) قال الكرماني : اللام في قوله « لمن » متعلقة بقال ، أي قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أي قال يوم النحر لاجلهم أو بقوله « لا حرج » أي لا حرج لاجلهم انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي قال

عنهم كلهم . (تكميل) : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضى رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما بمعنى المذكورتين في رواية مالك لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره انتهى . وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث « فما سئل عن شيء قدم ولا أخر ، وكأنه حمل ما أبهم فيه على ما ذكر ، لكن قوله في رواية ابن جريج « وأشياء ذلك » يرد عليه ، وقد تقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقية عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة ، منها صورة الترتيب المتفق عليها والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحة للحاجة ، وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ لكون الذين خالفوها لما علوا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخارى على أن من حلف على شيء ففعله ناسياً أن لا شيء عليه كما سيأتى في الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى . قوله (وقف النبي) في رواية ابن جريج « انه شهد النبي ﷺ » . قوله (تابعه معمر عن الزهري) قد سبق أن أحمد وصله

١٣٢ - باب الخطبة أيام منى

١٧٣٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثني يحيى بن سعيد حدثنا فضيل بن غزوان حدثنا عكرمة بن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس ، أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . قال : فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام . قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام . قال : فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . فأعادها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ قال ابن عباس رضي الله عنهما : فوالذي نفسى بيده ، إنهما لو صيته إلى أمته فليبلغ الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

[الحديث ١٧٣٩ - طرفه في : ٧٠٧٩]

١٧٤٠ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو [الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في : ١٨١٢ ، ١٨٤١ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣]

١٧٤١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا قرّة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكر ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر رضي الله عنه قال « خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أي بلد هذا ؟ قلنا :

الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيُسميه بغير اسمه، قال: أليست بالبلدية الحرام؟ قلنا: بلى. قال: فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: اللهم أشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»

١٧٤٢ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «قال النبي ﷺ بئى: أتدرون أى يوم هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، فقال: فان هذا يوم حرام. أفقدرون أى بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: بلد حرام. أفقدرون أى شهر هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهر حرام. قال: فان الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا» وقال هشام بن الناز: أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بهذا، وقال: هذا يوم الحج الأكبر. ففلق النبي ﷺ يقول: اللهم أشهد. وودع الناس فقالوا: هذه حجة الوداع»

[الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في: ٤٤٠٣، ٦٠٤٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٦٨٦٨، ٧٠٧٧]

قوله (باب الخطبة أيام منى) أى مشروعتها خلافا لمن قال إنها لا تشرع وأحاديث الباب صريحة في ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثاني أحاديث الباب، فان فيه التقييد بالخطبة بعرفات، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتى. وأيام منى أربعة يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وليس في شئ من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود في أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبي أمامة كلاهما عند أبي داود، وحديث جابر ابن عبد الله عند أحمد «خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال: أى يوم أعظم حرمة، الحديث، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر، وأما قوله في حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمعنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيستعين يوم النحر، قلل المصنف أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبي حرة الرقاشي عن عمه فقال «كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس، فذكر نحو حديث أبي بكر، فقوله «في أوسط أيام التشريق، يدل أيضاً على وقوع ذلك أيضاً في اليوم الثاني أو الثالث. وفي حديث سراء بنت نهبان عند أبي داود «خطبنا النبي ﷺ يوم الروم فقال: أى يوم هذا؟ أليس أوسط أيام التشريق». وفي الباب عن كعب بن عاصم عند الدارقطني، وعن ابن أبي نجيح عن رجلين من بني بكر عند أبي داود، وعن أبي نضرة عن سمع خطبة النبي ﷺ عند أحد، قال ابن المنير في الحاشية: أراد البخاري الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج، وأن المذكور في هذا الحديث من فيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج، فأراد البخاري أن يبين أن الراوى قد سماها خطبة كما سمى التي وقعت في عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه ألحقا بالخطبة فيه بالتفق عليه انتهى والله أعلم. وسنذكر قلى الاختلاف في

مشروعية الخطبة يوم النحر في آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور في الإسناد الاول هو ابن المديني ويحيى بن سعيد هو القطان وفضيل بالتصغير وغروان بفتح المعجمة وسكون الزاي . قوله (فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام) كذا في حديث ابن عباس هذا ، وفي حديث أبي بكرة ثالث أحاديث الباب ، أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى ، وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه « فسكت الخ » بل فيه بعد قولهم أعلم « قال هذا يوم حرام » فقيل في الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر لما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما ان ذلك كان يوم النحر ، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم بادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل في الجمع إنهم فوضوا أولا كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أجاب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلفظين ، فلما كان في حديث أبي بكرة ثالثة ليست في الاول لقوله فيه « أتدرون » سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار الى ذلك الكرماني . وقيل : في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في « باب قوله رب مبلغ أوعى من سامع » . قوله (يوم حرام) أي يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتي الكلام على قوله « لا ترجعوا بعدي كفارا » في كتاب الفتن مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله (فأعادها مرارا) لم أقف على عددها صريحا ويشبه أن يكون ثلاثا كما دته عليه السلام . قوله (ثم رفع رأسه) زاد الاسماعيلي من هذا الوجه « الى السماء » . قوله (قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله عليه السلام « فليبلغ الشاهد الغائب » الى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ « ثم قال ألا فليبلغ الخ » وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . قوله (الى أمته) في رواية أحمد عن ابن نمير « أنها لوصيته الى ربه » وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدسي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما . (تنبيه) : لستة أيام متوالية من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادي عشر القر ، والثاني عشر النفر الاول ، والثالث عشر النفر الثاني . وذكر مكى بن أبي طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأنكره النووي . قوله في الحديث الثاني (أخبرنا عمرو) هو ابن دينار . وقوله (يخطب بعرفات) هو طرف من حديث سيأتي في « باب ليس الخفين للحرم » عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الاسناد وبعده متصلا « يخطب بعرفات بقوله : من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين » الحديث وذكره بعده بباب عن آدم عن شعبة بلفظ « خطبنا النبي عليه السلام بعرفات فقال : من لم يجد » فذكر الحديث . قوله (تابعه ابن عيينة عن عمرو) أي ان سفيان بن عيينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه « سمعت النبي عليه السلام يخطب يقول : من لم يجد » فذكره فلم يعين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك . قوله في الحديث الثالث (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، وأبو عامر هو المقدسي ، وقرة هو ابن خالد ، وحيد بن عبد الرحمن هو الحيري ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حميد زاهدا . قوله (أليس يوم النحر) بنصب يوم

على أنه خبر ليس والتقدير أليس اليوم يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والاول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثاني قوله « أليس ذو الحجة ، أى أليس ذو الحجة هذا الشهر . قوله (بالبلدة الحرام) كذا فيه بتأنيث البلد وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام انضمحل منه معنى الوصفية وصار اسما ، قال الخطابي : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَن تَسْكُنُوا فِيهَا وَلَا تُغْلِبُوا فِيهَا مِنْ يَتَّبِعْكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَمِنْ يَتَّبِعْكُمْ مِنْ الرُّسُلِ أُولَئِكَ يَتْلَوْنَ عَلَيْهِمْ آيَاتِ اللَّهِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ إِلاَّ كَافِرِينَ ﴾ . قوله (بالبلدة) وقال الطيبي : المطلق محمول على الكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للكمال ، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك . وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوريشي . قوله (الى يوم تلقون) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبتت به الرواية . قوله (اللهم اشهد) تقدم أنه أعاد ذلك فى حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه . « والمبلغ » بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى فى آخر الزمان من يكون له من الفهم فى العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون فى الأقل لأن رب ، موضوعه للتقليل . قلت : هى فى الأصل كذلك إلا أنها استعملت فى التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الاول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع فى رواية أخرى تقدمت فى العلم بلفظ « عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » وفى الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفى الحديث من الفوائد أيضا وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين فى حق بعض الناس ، وفيه تأكيد التحريم وتغليظه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظر بالنظر ليكون أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب ، وإنما قدم السؤال عنها تذكارا لحرمتها وتقريراً لما ثبت فى نفوسهم لينبئ عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد . قوله (عن أبيه) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فرويته عن جده . قوله (أقتدرون) فى رواية الاسماعيل عن القاسم المطرز عن محمد بن المثنى شيخ البخارى قال « أو تدررون » قوله (وقال هشام بن الغاز) بالغين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال « حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام » وأخرجه الطبرانى عن أحمد بن المعلى ، والاسماعيل عن جابر بن عبد الله بن كلاب عن هشام بن عمار ، وعن جعفر الفريابي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود . قوله (بين الجمرات) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التى وقف فيها ، كما أن فى الرواية التى قبلها تعيين المكان ، كما أن فى حديث ابن عباس وأبي بكر تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم فى رواية رافع بن عمر والمزنى عند أبي داود والنسائى ولفظه « رأيت النبي ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » الحديث . قوله (فى الحجة التى حج) هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع فى رواية الكشميهنى « فى حجة التى حج » والطبرانى « فى حجة الوداع » . قوله (بهذا) أى بالحديث الذى تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فان فى طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقولهم « الله ورسوله أعلم » وفى هذا عند ابن ماجه وغيره فى أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكث أجابوا بالمطلوب . وأغرب الكرماني فقال : قوله « بهذا »

أى وقف متلبسا بهذا الكلام . قوله (وقال هذا يوم الحج الأكبر) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتى البحث فيه فى أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى . قوله (فطلق) فى رواية ابن ماجه وغيره بين قوله « يوم الحج الأكبر » وبين قوله « فطلق » من الزيادة « ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد فى هذا اليوم » وقد وقع معنى ذلك فى طريق محمد بن زيد أيضا . قوله (فودع الناس) وقع فى طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه « أنزلت » (إذا جاء نصر الله والفتح) على رسول الله ﷺ فى وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصواء فرحلت له فركب ، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس ، فذكر الحديث ، وفى هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعى ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثانى يوم النحر . ووافقهم الشافعى إلا أنه قال بدل ثانى النحر ثالثه لأنه أول النحر ، وزاد خطبة رابعة وهى يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف . وتعبه الطحاوى بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئا من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئا من الذى يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذى اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذى رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعى أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمتعين لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم أيامها يوم عرفة . وأجيب بأنه نبه ﷺ فى الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه فى كونه يرى مشروعية الخطبة ثانى يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتى بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان فى كل يوم أعمال ليست فى غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهرى - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثانى يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبى شيبة « حدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهرى قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد » وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانية ، وأما قول الطحاوى إنه لم ينقل أنه علمهم شيئا من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك أو شيئا منه فى نفس الأمر ، بل قد ثبت فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم فى الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوى هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضا فى بعض طرق أحاديث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ « خذوا عني مناسككم » فسكانه وعظماؤه بما وعظهم به وأحال فى تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله . وما يرد به على تأويل الطحاوى ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا » الحديث ، ونحوه للطبرانى فى الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نعيم بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحمرا يخطب « فسمعته يقول : أى يوم أحمرا ؟ » «وا : هذا اليوم . قال فأى بلد أحمرا »

الحديث ، ونحوه لأحد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذي وقع في الصحيح أنه ﷺ خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التي وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه ﷺ خطب يوم النحر غير ما تقدم ، فمنها حديث الهرماس بن زياد أخرجه أبو داود ولفظه : رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الاضحى ، وحديث أبي امامة : سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر ، أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ : خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ، أخرجه (١) وحديث رافع بن عمرو : رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى ، أخرجه (٢) وأخرج من مرسل مسروق : ان النبي ﷺ خطب يوم النحر ، والله أعلم

١٣٣ - باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ؟

١٧٤٣ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون **حدثنا** عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « رخص النبي ﷺ ... » ح

١٧٤٤ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** محمد بن بكر **أخبرنا** ابن جريج **أخبرني** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ أذن ... » ح

١٧٤٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير **حدثنا** أبي **حدثنا** عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ لبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له . » تابعه أبو أسامة وعقبة بن خالد وأبو ضمرة

قوله (باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والراء . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (رخص رسول الله ﷺ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند الاسماعيل من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الاسناد ان رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته . قوله في طريق ابن جريج (ان النبي ﷺ أذن) كذا اقتصر عليه أيضا وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الاسناد و أذن للعباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية . قوله (تابعه أبو أسامة) أي تابع ابن نمير ، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال **حدثنا** ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير . قوله (وعقبة بن خالد) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه . قوله (وأبو ضمرة) يعني أنس بن عياض ، وقد تقدم في باب سقاية الحاج ، في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير ، والنكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إبراده له من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله ،

(١) يانص بالأصل (٢) يانص بالأصل وعبارة التمهلات في قيد أن التي أخرج حديث رافع بن عمرو هو أبو داود والنسائي

فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال : ولا أعلمه إلا عن ابن عمر ، قال الاسماعيل : وقد وصله أيضا بغير شك موسى بن عقبة والنداردى وعلى بن مسهر ومحمد بن قليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله ، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله . قلت : الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان ، وكأنه كان في أكثر أحواله يحزم بوصله بدليل رواية الجماعة ، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بنى وأنه من مناسك الحج لأن التمييز بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع لليلة المذكورة ، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالوجوب قال الجمهور ، وفي قول الشافعى ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، وجوب الدم بتركه مبنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم ؟ فقول يختص بالحكم بالعباس وهو جود ، وقيل يدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضا يختص بالحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لاجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، واليلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بالحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بالحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحمد واختاره ابن المنذر ، أعنى الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغنى ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعى : عن كل ليلة لإطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدرهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضا استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام وبدار من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر والثين بعده ، ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بنى ، وكأنه عنى ليلة الحادى عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذى يليه وهو الحادى عشر . والله أعلم

١٣٤ - باب رمى الجمار

وقال جابر : رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال

١٧٤٦ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا مسعر عن وبرة قال « سألت ابن عمر رضى الله عنهما : متى أرمى الجمار ؟ قال : إذا رمى إمامك فارممه . فأعدت عليه المسألة ، قال : كنتا نتحج ، فإذا زالت الشمس رمينا » قوله (باب رمى الجمار) أى وقت رميها أو حكم الرمي ، وقد اختلف فيه : فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر ، وعندهم رواية أن رمى جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابلته قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظا للتكبير فان تركه وكبر أجزاءه حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها . قوله (وقال جابر رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى . الحديث) وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس »

ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس ، ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا ، فذكره . قوله (عن وبرة) بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن السلي بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام كوفي ثقة ، ورجال الاسناد الى ابن عمر كوفيون . قوله (متى أرى الجمار) يعنى في غير يوم الأضحية . قوله (فارمه) بهاء ساكنة للسكت ، وقوله (اذا رى إمامك فارمه) يعنى الأمير الذى على الحج ، وكأن ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتمان فأعله بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الاسناد فقال فيه « فقلت له أوأيت إن أخر إمامي ، أى الرى فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمير في مسنده عنه ومن طريقه الاسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس فقالا : يجوز قبل الزوال مطلقا ، ورخص الحنفية في الرى في يوم النحر قبل الزوال ، وقال إسحق : إن رى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه

١٣٥ - باب رى الجمار من بطن الوادى

١٧٤٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال « رى عبد الله من بطن الوادى ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفيان حدثنا الأعمش بهذا

[الحديث ١٧٤٧ - أخرجه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠]

قوله (باب رى الجمار من بطن الوادى) كأنه أشار بذلك الى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء « أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رى الحجرة ، لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن الذى ترمى من بطن الوادى هى جرة العقبة لسكونها عند الوادى بخلاف الجمرتين الأخرتين ، وبوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رى جرة العقبة » وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « أنه رى جرة العقبة في السنة التى أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادى » ومن طريق الأسود « رأيت عمر رى جرة العقبة من فوقها ، وفي إسناد هذا الثانى حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسنذكر بقية الكلام عليه هناك . قوله (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدنى هكذا روينا موصولا في « جامع سفيان الثوري » رواية العدنى عنه من طريق عبد الرحمن بن منده بإسناده الى عبد الله بن الوليد ، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأعمش . وتمتاز جرة العقبة عن الجمرتين الأخرتين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترى ضحى ، ومن أسفلها استجابا

١٣٦ - باب رى الجمار بسبع حصيات . ذكره ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٤٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله

رضي الله عنه « أنه انتهى إلى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

١٣٧ - باب من رمى جرة العقبة فجعل البيت عن يساره

١٧٤٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد « أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه فرآه يرمي الجرة الكبرى بسبع حصيات ، فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة »

قوله (باب رمى الجمار بسبع حصيات ، ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد ما بين ويأتي الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال : ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع ، وأن ابن عباس أنكر ذلك ، وقاتلة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة ، وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم . قوله (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه أتم من هذا كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

١٣٨ - باب يكبر مع كل حصاة . قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٥٠ - **حدثنا** مسدد عن عبد الواحد **حدثنا** الأعمش قال « سمعت الحجاج يقول على المنبر : الشؤدة التي يذكر فيها البقرة . والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها النساء . قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حين رمى جرة العقبة ، فاستبطن الوادي ، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم قال : من ها هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

قوله (باب يكبر مع كل حصاة ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) يأتي الكلام عليه بعد باب . قوله (عن عبد الواحد) هو ابن زياد البصري . قوله (سمعت الحجاج) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك ، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز . قوله (جرة العقبة) هي الجرة الكبرى ، وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة ، وهي التي بايع النبي ﷺ الانصار عندها على الهجرة ، والجرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال تجمر بنو فلان إذا

اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جمارا فسميت تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه أى أسرع فسميت بذلك . قوله (فاستبطن الوادى) فى رواية أبى معاوية عن الأعمش د قيل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناسا يرمونها من فوقها ، الحديث أخرجه مسلم . قوله (حاذى) بمهمل وبالنال المعجمة من المحاذاة ، وقوله (اعترضها) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجرة ، وقد روى ابن أبى شيبة عن الثقفى عن أيوب قال « رأيت القاسم وسالما ونافعا يرمون من الشجرة ، ومن طريق عبد الرحمن ابن الأسود « انه كان إذا جاوز الشجرة رعى العقبة من تحت غصن من أغصانها » . وقوله (فرمى) أى الجرة ، وفى رواية الحكم عن إبراهيم فى الباب الذى قبله « جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ووقع فى رواية أبى صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد « لما أتى عبد الله جرة العقبة استبطن الوادى واستقبل القبلة » أخرجه الترمذى ، والذى قبله هو الصحيح ، وهذا شاذ فى إسناده المسعودى وقد اختلط ، وبالأول قال الجمهور ، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجرة ويستدير القبلة ، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجرة عن يمينه ، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف فى الأفضل . قوله (مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التى ذكر الله فيها الرمى ، فأشار الى أن فعله ﷺ مبين لمعاد كتاب الله تعالى . قلت : ولم أعرف موضع ذكر الرمى من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول ان كثيرا من أفعال الحج المذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذى أنزلت عليه أحكام المناسك ، منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك الى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمى الجمرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو روى السبع دفعة واحدة أجزأه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ فى كل حركة وهيئة ولا سيما فى أعمال الحج ، وفيه التكبير عند رمى حصى الجمار ، وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه . (فائدة) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن أبيه فى هذا الحديث عن ابن مسعود « انه لما فرغ من رمى جرة العقبة قال : اللهم أجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفورا »

١٣٩ - باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

قوله (باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ) سيأتى موصولا فى الباب الذى بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا نعرف فيه خلافا

١٤٠ - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبلاً القبلة ويسهل

١٧٥١ - حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا طلحة بن يحيى حدثنا يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن

عمر رضى الله عنهما « انه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة » ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبلاً القبلة ، فيقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال

فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ »

[الحديث ١٧٥١ - طرفاه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣]

قوله (باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل) المراد بالجمرتين ما سوى جمره العقبة ، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير الأخيرة في كل يوم بعد ذلك . قوله (حدثنا طلحة بن يحيى) أى ابن النعمان بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني نزيل بغداد ، وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قلت : لكنه لم يحتج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال في الباب الذي بعده : وبتابعة عثمان بن عمر أيضا كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الاستماعي . قوله (الجمره الدنيا) بضم الدال وبكسرها أى القريبة الى جهة مسجد الخيف . وهى أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر . قوله (يسهل) بضم أوله وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه . قوله (ثم يأخذ ذات الشمال) أى يمشى الى جهة شماله (فيقوم طويلا) في رواية سليمان « فيقوم قياما طويلا » ، وسيأتي الكلام فيه بعد باب . قوله (ويرفع يديه) أى في الدعاء . قوله (ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال) أى ليقف داعيا في مكان لا يصيبه الرمي ، وفي رواية سليمان « ثم يرمى الجمره الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال » وفي رواية عثمان « ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة » . قوله (ثم يرمى جمره ذات العقبة) هونحو « يا نساء المؤمنات » أى يأتي الجمره ذات العقبة ، وثبت كذلك في رواية سليمان ، وفي رواية عثمان بن عمر « ثم يأتي الجمره التي عند العقبة » . قوله (ثم ينصرف) في رواية سليمان « ولا يقف عندها »

١٤١ - باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، ثُمَّ يُسْكَبُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَسْهَلُ ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامِلِ فَيَسْهَلُ ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ . ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ »

قوله (باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى) قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمره إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك انتهى ، ورد ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وأبنه

سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه ، فمن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان

١٤٢ - باب الدعاء عند الجرتين

١٧٥٣ - وقال محمد **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَمَى الْجِرَةَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ مَنَى يَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ كُلَّ رَمَى بِحَصَاةٍ ، ثُمَّ تَقْدُمُ أَمَامَهَا فَوْقَ مُسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةِ ، رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو ، وَكَانَ بُطِيلُ الْوُقُوفِ . ثُمَّ يَأْتِي الْجِرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ كُلَّ رَمَى بِحَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْحَدِرُ ذَاتَ الْبَسَارِ بِمَا بَلَى الْوَادِي ، فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ يَدْعُو . ثُمَّ يَأْتِي الْجِرَةَ الَّتِي عِنْدَ الْعُقْبَةِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، يَكْبُرُ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا » قَالَ الزُّهْرِيُّ « سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ مِثْلَ هَذَا عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو يَقُولُ »

قَوْلُهُ (باب الدعاء عند الجرتين) أى وبيان مقداره . **قَوْلُهُ** (وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر) قال أبو علي الجياني : اختلف في محمد هذا فنسبه أبو علي بن السكن فقال : محمد بن بشار . قلت : وهو المتمد . وقال الكلبي : هو محمد بن بشار أو محمد بن المثنى . وجزم غيره بأنه النخعي . **قَوْلُهُ** (قال الزهري سمعت الخ) هو بالاسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الاسناد يمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا في جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري ، ولا يصير بما ذكره آخرًا مسندًا لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد المحدث بقوله في هذا « بمثله » ، إلا نفسه ، وهو كالموسق المتن باسناد ثم عقبه باسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمثناه » ، خلافا لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقه أخرج الحديث المذكور الاسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثنى وغيره عن عثمان بن عمر وقال في آخره « قال الزهري سمعت سالما يحدث بهذا عن أبيه عن النبي ﷺ » ، فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب . وفي الحديث مشروعية التكبير عند رمى كل حصاة ، وقد أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا الثوري فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب إلى . وعلى الرى بسبع وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرى والقيام طويلا . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجرتين مقدرا ما يقرأ سورة البقرة » وفيه التباعد من موضع الرى عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رى غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين في الدعاء ، وترك الدعاء والقيام عند جمره العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الرى في المشى والركوب ، وقد روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلا ومدبرا ، وعن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة »

١٤٣ - باب الطيب بعد رمى الجمار ، والحاق قبل الإفاضة

١٧٥٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ - وَكَانَ أَفْضَلَ

أهل زمانه - يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم ، ولحله حين أحل قبل أن يطوف . وبسّطت يديها »

قوله (باب الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الإفاضة) أورد فيه حديث عائشة « طيبت رسول الله ﷺ بيدي حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف ، الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسأيرته ، وقد ثبت أنه استمر راكباً إلى أن رمى جرة العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الحلق قبل الإفاضة فلأنه ﷺ حلق رأسه بمضى لما رجع من الرمي ، وأخذه من حديث الباب من جهة التطيب فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة : الرمي والحلق والطواف ، فلو لا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من عظورات الاحرام بعد التحلل الأول ، ومنعه مالك ، وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في « باب الطيب عند الاحرام ، وأحلت على هذا السياق هناك . (تنبيه) : قوله « حين أحرم ، أي حين أراد الاحرام ، وقوله « حين أحل ، أي لما وقع الإحلال ، وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الإحرام لا يجوز ، والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب . والله أعلم

١٤٤ - باب طواف الوداع

١٧٥٥ - **حَرْشٌ** مسدّدٌ حدثنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المأنص »

١٧٥٦ - **حَرْشٌ** أصبغ بن الفرج أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه « أن النبي ﷺ صلى الظهر والمغرب والعشاء ، ثم رقدَ رقدَةً بالحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به . تابعه الليث حدثني خالد عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٧٥٦ - طرده في : ١٧٦٤]

قوله (باب طواف الوداع) قال النووي : طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه انتهى والذي رأيت في « الاوسط » لابن المنذر أنه واجب للامره إلا أنه لا يجب بتركه شيء . قوله (أمر الناس) كذا في رواية عبد الله بن طاووس عن أبيه على البناء لما لم يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ ، وكذا قوله « خفف » وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاووس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالاسنادين فرقهما ، فكان طاووساً حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في

رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . قوله (عن قتادة) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، ويأتي الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره « ثم ركب إلى البيت فطاف به » . قوله (تابعه الليث) أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وعالم شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أنس غير هذا الحديث

١٤٥ - باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت

١٧٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال : أحاسنتنا هي ؟ قالوا : إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا »

١٧٥٨ ، ١٧٥٩ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة « أن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم : تنفروا ، قالوا : لا نأخذ بقولك وندع قول زيد ، قال : إذا قدمتم المدينة فسلوا . فقدموا المدينة فسألوا ، فكان فيمن سألوا أم سلمة ، فذكرت حديث صفية « رواه خالد وقاتدة عن عكرمة »

١٧٦٠ - **حدثنا** مسلم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت »

١٧٦١ - قال « وسمعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول بعد : إن النبي ﷺ رخص لهن »

١٧٦٢ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج ، فقيدم النبي ﷺ فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يحل ، وكان معه الهدى فطاف من كان معه من نساياه وأصحابه ، وحل منهم من لم يكن معه الهدى ، فحاضت هي ، فنسكننا مناسكنا من حننا . فلما كان ليلة الحنيفة ليلة النفر قالت : يا رسول الله كل أصحابك يرجع بجمع وعمرة غيري . قال : ما كنت أطوفين بالبيت إياي قديمنا ؟ قالت : لا . قال : فاخرجي مع أخيك إلى التمتع فأهلتي بعمره . وموعدي مكان كذا وكذا . فخرجت مع عبد الرحمن إلى التمتع فأهلتي بعمره . وحاضت صفية بنت حيي ، فقال النبي ﷺ : عثري حلق ، إنك لحاسنتنا ، أما كنت طفت يوم النحر ؟ قالت : بلى . قال : فلا

بأس انفرى . فَلَقِيْتُهُ مُضْعِداً عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبَةٌ ، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبٌ . وَقَالَ مُسَدَّدٌ « قُلْتُ : لَا » . تَابِعُهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ « لَا »

قوله (باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت) أى هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط ، وإذا وجب هل يجبر بدم أم لا ؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ « باب المرأة تحيض بعد الإفاضة » قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالامصار : ليس على الحائض التى قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضا لطواف الوداع ، وكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الإفاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . ثم أسند عن عمر باسناد صحيح الى نافع عن ابن عمر قال « طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت ، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت » قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، ويقع عمر بخالفناه لثبوت حديث عائشة . يشير بذلك الى ما تضمنته أحاديث هذا الباب . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد « كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ، إلا عمر فانه كان يقول : يكون آخر عهدها بالبيت » وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره ، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوى - واللفظ لابن داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال « أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليسكن آخر عهدها بالبيت . فقال الحارث كذلك أفتانى - وفي رواية أبي داود هكذا حدثنى - رسول الله ﷺ » واستدل الطحاوى بحديث عائشة ومحدث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض . قوله (حاضت) أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في « باب الزيارة يوم النحر » . قوله (فذكر) كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للجهول ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هى التى ذكرت له ذلك . قوله (أحابستنا) أى مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذى أردنا التوجه فيه ، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف إفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهى باقية على إحرامها ، فيحتاج الى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثانى . قوله (قالوا) سيأتى في الطريق التى في آخر الباب أن صفية هى قالت « بلى » وفي رواية الأعرج عن أبي سلمة عن عائشة التى مضت في باب الزيارة يوم النحر « حججنا فافضنا يوم النحر ، لحاضت صفية ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض ، الحديث ، وهذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الإفاضة فكيف يقول أحابستنا هى ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثانى ؟ ويحاج عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن أستأذنه فسأوه في طواف الإفاضة فأذن لهم فكان بانيا على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منما من طواف الإفاضة فاستفهم عن ذلك فأعلته عائشة أنها طافت معهن فزال عنه ما خشيته من ذلك والله أعلم . وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لهم « اعلموا تحبستنا ، ألم تكن طافت ممكن ؟ قالوا : بلى ، وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى . قوله (فلا اذا) أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذى يجب عليها قد فعلته . قوله (حماد) هو ابن زيد . قوله (ان أهل المدينة) أى

بعض أهلها وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ « أن ناسا من أهل المدينة ، .
قوله (قال لم تنفر) زاد الثقفي ، فقالوا : لا نبالي أفتيتنا أو لم تقتنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفر ، . **قوله** (فكان
 فيمن سألوا أم سليم) في رواية الثقفي ، فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفية ، كذا ذكره مختصرا ، وسأله الثقفي
 بتمامه قال ، فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية : أفي الخيبة أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله ﷺ : ما ذاك ؟
 قالت عائشة : صفية حاضت ، قيل إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما
 حدثتنا . . **قوله** (رواه خالد) يعني الحذاء . (وقناة عن عكرمة) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن
 منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر ، وقال زيد بن ثابت
 : لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس : اني وجدت الذي قلت كما قلت ،
 وأما رواية قناة فوصلها أبو دارود الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو المستوفى عن قناة عن عكرمة قال
 : « اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر
 عهدا بالبيت ، وقال ابن عباس : تنفر إن شئت ، فقالت الانصار : لا تبايعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا ،
 فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوه - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن
 أنفر ، وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفر ، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب
 المناصب الذي رويناه من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قناة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه
 : لا تبايعك إذا خالفت زيد بن ثابت ، وقال فيه : « وأنبت أن صفية بنت حي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم
 النحر فقالت لها عائشة : الخيبة لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفر ، وهكذا أخرجه إسماعيل في مسنده
 عن عبدة عن سعيد وفي آخره : « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضا ، . (تنبيه) : طريق قناة هذه هي المحفوظة ،
 وقد شذ عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قناة عن أنس مختصرا في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي
 من طريقه انتهى . ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جدا ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فله الحمد
 على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس متابعا لصكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي
 والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس : كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تفتي أن تصد
 الحائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي ﷺ ؟
 قال فرجع إليه فقال : ما أراك إلا قد صدقت ، لفظ مسلم ، والنسائي : كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت
 أنت الذي تفتي ، وقال فيه : فسألها ، ثم رجع وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثني ، وللإسماعيلي بعد قوله أنت
 الذي الخ : قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال : فسل فلانة ، والباقي نحوه سياق مسلم . وزاد في إسناده عن ابن
 جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه : فقال ابن عباس سل أم سليم وصواحبها هل
 أمرهن رسول الله ﷺ بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك ، وقد عرف برواية عكرمة الماضية
 أن الانصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وهيب
 هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله **قوله** (رخص) بضم الراء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى
 ابن حسان عن وهيب عند النسائي ، رخص رسول الله ﷺ ، **قوله** (قال وسمعت ابن عمر) القائل ذلك هو طاوس

بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة . قوله (ثم سمعته يقول بعد) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام . قوله (أن النبي ﷺ رخص لمن) هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه والحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض رخص لمن رسول الله ﷺ ، فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن سيرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريبا من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : أنه رخص للنساء . وله والطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفطن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله ﷺ رخصة لمن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع ، قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أواخر الحيض . قوله (عن منصور) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضا ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في باب تقضي الحائض المناسك إلا الطواف ، ويأتي الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة . قوله (ليلة الحصة) في رواية المستملي « ليلة الحصباء » وقوله بعده « ليلة النفر » عطف بيان ليلية الحصباء ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفر من منى قبلها فهي شبهة بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك . قوله فيه (ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قدمنا مكة ؟ قلت لا) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملي « قلت بلى » وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف . قوله (وحاضت صفية) أي في أيام منى ، وسيأتي في أبواب الإدلاج من المحصب أن حيضها كان ليلة النفر ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم « لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفية على باب خباتها كشيبة حمزية ، فقال : عقرى » الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقا على الوقت الذي رآها فيه على باب خباتها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعا من الإرادة المذكورة . قوله (عقرى حلق) بالفتح فهما ثم السكون وبالقصر بفسير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقيا ورعيا ونحو ذلك من المصادر التي يدعي بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقرا لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أي أهلكتهم . وحكي القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقتها كما قالوا قاتله الله وتربت يداه ونحو ذلك ، قال القرطبي وغيره : شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » ، لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية . قلت : وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلفت الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما فاتها من النسك فسلها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من

أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة . قوله (فلا بأس أنفري) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا اذا » وفي رواية أبي سلمة « قال أخرجوا » وفي رواية عمرة « قال أخرجي » وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي « فلتنفر » ومعانيها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من منى الى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة ، ونعقب باحتمال أن تكون إرادته عليه السلام تأخير الرحيل إكراما لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعا « أميران وليسا بأمرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تصح أو تمتنع مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحا ، فإن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجبال أن يجلس لها الى انقضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النساء . واستشكله ابن الموزان بأنها تعريضا للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم . قوله (وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جرير عن منصور في قوله لا) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة » فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما ؟ قلت : لا » وأما رواية جرير فوصلها المصنف في « باب التمتع والقران » عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما مكة ؟ قلت : لا » وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستمل حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه

١٤٦ - باب من صلى العصر يوم النفر بالأنبطح

١٧٦٣ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان الثوري عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء علقته عن النبي ﷺ أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأنبطح ، أفعل كما يفعل أمراؤك »

١٧٦٤ - **حدثنا عبد المتعال بن طالب** حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة حدثه عن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ أنه « صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركعتا رعدة بالمحصب » ثم ركب الى البيت فطاف به »

قوله (باب من صلى العصر يوم النفر بالأنبطح) أى البطحاء التي بين مكة ومنى ، وهى ما انبطح من الوادى واسع . وهى التي يقال لها المحصب والمعرس ، وحدها ما بين الجبلين الى المقبرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول في « باب أين صلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفي سياق حديث أنس الثاني ما يشعر بأنه صلى بالأنبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء وركعتا رعدة الى البيت فطاف به أى طواف

الوداع ، وأما قوله فيه : انه صلى الظهر ، فلا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رمى فنفر فنزل المحصب فصل الظهر به

١٤٧ - باب المحصب

١٧٦٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّمَا كَانَ مَنَزِلُ بَنِيهِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ » يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ

١٧٦٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ عَمَرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلُ نَزْلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب المحصب) بمهملتين ثم موحدة بوزن د محمد ، أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري . قوله (عن هشام) هو ابن عروة ، وفى رواية الاسماعيلى من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام . قوله (إنما كان منزلا) فى رواية مسلم من طريق عبد الله بن عمير عن هشام « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل » الحديث . قوله (أسمع) أى أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى فى ذلك البطء والمعتدل ، ويكون ميبتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة . قوله (تعنى بالأبطح) فى رواية الكشميضى « تعنى الأبطح » بحذف الموحدة ، وفى رواية مسلم المذكورة « كان أسمع لخروجه اذا خرج » . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال عمرو) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، قال الدارقطنى : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو » ، وكذلك أخرجه الاسماعيلى من طريق أبي خيثمة عن سفيان فالتفت تهمة تدليس . قوله (ليس التحصيب بشيء) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر ، وقد روى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل المحصب قالت : والله ما نزلها إلا من أجل » ، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال « لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل » اهـ لكن لما نزل النبي ﷺ كان النزول به مستحبا انبأوا له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » وسيأتى للبصنف فى الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبي بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حسب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده » فالخاصل أن من نفى أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبت كابن عمر أراد دخوله فى عموم التأسى بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلّى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، ويأتى نحوه من حديث ابن عمر فى الباب الذى يليه

١٤٨ - باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة

والنزول بالأبطح التى بذي الحليفة إذا رجع من مكة

١٧٦٧ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبْتَغِي بَذَى طَوًى بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَّةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ . وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُبْنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا : ثَلَاثًا سَمِيًّا ، وَأَرْبَعًا مَشِيًّا . ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أُنَاحَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْحَلِيفَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبْنِخُ بِهَا »

١٧٦٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : سَأَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ الْمُحْصَبِ ، فَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ »

وعن نافعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحْصَبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَحْسِبُهُ قَالَ : وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ : لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ ، وَيَرْجِعُ هَجْمَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

قَوْلُهُ (بَابِ الزَّوْلِ بَذَى طَوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَالزَّوْلُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْحَلِيفَةِ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ ، وَالْمَقْصُودُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اتِّبَاعَهُ ﷺ فِي الزَّوْلِ بِمَنَازِلِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُحْصَبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَى مَكَانِ الدَّخُولِ إِلَى مَكَّةَ فِي أَوَائِلِ الْحَجِّ ، وَالزَّوْلُ بِبَطْحَاءِ ذِي الْحَلِيفَةِ صَرِيحٌ فِي حَدِيثِ الْبَابِ . **قَوْلُهُ** (بَذَى الطَّوًى) كَذَا لِلتَّسْمِيَةِ وَالسَّرْخَسِيُّ بَأَنَاءَاتِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَغَرِهَا بِحَذْفِهَا . **قَوْلُهُ** (بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ) أَيْ الَّتِي بَيْنَ الثَّنِيَّتَيْنِ . **قَوْلُهُ** (لَمْ يُبْنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ) أَيْ إِذَا بَاتَ بَذَى طَوًى ثُمَّ أَصْبَحَ رَكِبَ نَاقَتَهُ فَلَمْ يَنْتَحِ إِلَّا بِيَابِ الْمَسْجِدِ . **قَوْلُهُ** (فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ رَكْعَتَيْنِ . **قَوْلُهُ** (وَكَانَ إِذَا صَدَرَ) أَيْ رَجَعَ مُتَوَجِّهًا نَحْوَ الْمَدِينَةِ . **قَوْلُهُ** (سَأَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ) يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ . **قَوْلُهُ** (نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ) هُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلٌ وَعَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْصُولٌ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَافِعٌ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مَوْصُولًا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الَّتِي قَدِّمْتُهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . **قَوْلُهُ** (وَعَنْ نَافِعٍ) هُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى الْأَسْنَادِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَيْسَ بِمَعْلُوقٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ بْنِ مَسْعُودَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ مِثْلَهُ . **قَوْلُهُ** (يُصَلِّي بِهَا يَعْنِي الْمُحْصَبَ) قِيلَ فُسِّرَ الضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ بِلَفْظِ مَذْكُورٍ وَأَرَادَ الْبَقْعَةَ ، وَلَئِنْ مِنْ أَسْمَائِهَا الْبَطْحَاءُ . **قَوْلُهُ** (قَالَ خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ رَأَى أَصْلَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْعُطْفِ الَّذِي قَبْلَهُ . **قَوْلُهُ** (لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ) يَرِيدُ أَنَّهُ شَكَّ فِي ذِكْرِ الْمَغْرِبِ ، وَقَدْ رَوَاهُ سَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِغَيْرِ شَكٍّ فِي الْمَغْرِبِ وَلَا غَيْرِهَا عَنْ أَيُّوبَ ، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ يَجْعَلُ هَجْمَةً ، أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ ، وَهُوَ غُنْدٌ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرَزِيُّ وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ »

١٤٩ - **بَابُ** مَنْ نَزَلَ بَذَى طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ إِذَا

أَقْبَلَ بَنَى طَوًى ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بَنَى طَوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى بُصْبَحَ . وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ »

قوله (باب من نزل بنى طوى إذا رجع من مكة) تقدم الكلام على النزول بنى طوى والمبيت بها الى الصبح ان أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضا للراجع من مكة ، وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائرا الى أن يصل الى ذى طوى فينزل بها ويبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . **قوله** (وقال محمد بن عيسى) هو ابن الطباع أخو إسحق البصرى . حدثنا (حماد) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلة ، وجزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلة في شيوخ محمد ابن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لى رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفا من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم فى باب الاغتسال لدخول مكة ، من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد ابن سلة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لى صحة ما قال ان حمادا فى التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلة ، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا فى البخارى سوى هذا الموضع وآخر فى كتاب الأدب سياتى بسط القول فيه ان شاء الله تعالى . **قوله** (وإذا نفر مر بنى طوى) فى رواية الكشميضى « وإذا نفر مر من ذى طوى الخ ، قال ابن بطال : وليس هذا أيضا من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله ﷺ ليتأسى به فيها ، اذ لا يخلو شئ من أفعاله عن حكمة

١٥٠ - باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية

١٧٧٠ - **حدثنا** عثمان بن الهيثم أخبرنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس رضى الله عنهما « كان ذو المجاز وعكاظ متجرا الناس فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كانوا هم كرهوا ذلك حتى نزلت [١٩٨ البقرة] : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ فى موسم الحج »

[الحديث ١٧٧٠ - أطرافه فى : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٥١٩]

قوله (باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية) أى جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر الميم قال الأزهري سمي بذلك لأنه مظهر يجتمع اليه الناس مشتق من السمة وهى السلامة ، وذكر فى حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سنذكرهما إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال عمرو بن دينار) فى رواية إسحق بن راهويه فى مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار . **قوله** (عن ابن عباس) هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيلي عن المنيعى عن عثمان بن أبى شيبة عن يحيى بن أبى زائدة عن ابن جريج عن عمرو عن ابن الزبير ، قال الإسماعيلي : كذا فى كتابى وعليه صح . قلت : وهو وهم من بعض رواه كأنه دخل عليه حديث فى حديث ، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبى يزيد عنه وهو أخصر

من سياق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الاسماعيل من وجه آخر عن ابن أبي زائدة . **قوله** (كان ذو الحجاز) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مثالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة « ومجنة » ، وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون . **قوله** (متجر الناس في الجاهلية) أي مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة « أسواقا في الجاهلية » ، فأما ذو الحجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة الى جانبها ، وعند الازرق من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا بمنى ، لكن سيأتى عن تخريج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها فيما بين نخلة والطائف الى بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدهما قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمحلة على طريق صنعاء ، وكانت لفيس وتقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران الى جبل يقال له الاصغر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربي البيضاء وكانت لكنانة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضا حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوق بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون مقصورة من مكة الى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب ، قال الفاكهي : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الاسلام الى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فإنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس « انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه حامدين الى سوق عكاظ ، الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتى في التفسير . وروى الزبير ابن بكار في « كتاب النسب » من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صبح هلال ذى القعدة الى أن يمضي عشرون يوما ، قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام الى هلال ذى الحجة ، ثم يقوم سوق ذى الحجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون الى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر « ان النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه ، الحديث أخرجه أحمد وغيره . **قوله** (كأنهم) أي المسلمين . **قوله** (كرهوا ذلك) في رواية ابن عيينة « فكأنهم تأثموا » ، أي خشوا من الوقوع في الاثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس « ان الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذى الحجاز ومواسم الحج ، يخافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم أن تبتعوا فضلا من ربكم ﴾ في مواسم الحج » ، قال لخدني عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولابن داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس « كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة اذا أفاضوا من عرفات ، وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ « كانوا يبيعون والبسح والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فزلت » ، وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة

حتى نزلت ، . قوله (حتى نزلت الخ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها ، قوله (في مواسم الحج) قال الكرماني : هو كلام الراوى ذكره تفسيرا انتهى . وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عينة في البيوع « قرأها ابن عباس ، ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عينة وقال في آخره ، وكذلك كان ابن عباس يقرأها ، وروى الطبري بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياسا على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبز إذا لم يجد من يكفيه ، وكذا كراهه عطاء ومجاهد والزهرى ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله . والله أعلم

١٥١ - باب الأدلاج من المحصب

١٧٧١ - **حَدَّثَنَا مُعْرِ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ قَالَتْ : مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَرَأْتُ حَلْقِي ، أَطَأْتُ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاقْرَأِي »**

١٧٧٢ - قال أبو عبد الله : وزادني محمدٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْجٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : حَلْقِي عَقْرَى ، مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ طَأْتُ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَاقْرَأِي . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلْتُ . قَالَ : فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ . فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا ، فَلَقَيْنَاهُ مَدْلُجًا . فَقَالَ : مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا »

قوله (باب الأدلاج من المحصب) وقع في رواية لابن ذر الأدلاج بسكون الدال والصواب تشديدها فانه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرا وهو الواقع في قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتار فانها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلام وأن السير من هناك من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريبا في أبواب العمرة . **قوله (حدثنا أبي)** هو حفص بن غياث والإسناد كله الى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، وإنما أشار الى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة . وقد تقدم الكلام على قصة صفية قريبا . **قوله (وزادني محمد)** وقع في رواية أبي علي بن السكن د محمد بن سلام ، ومحاضر بضم الميم وجاء مهمة خفيفة وبعد الألف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه إلا تعليقا ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فخرج معها أخوها ، هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي ، وقوله فيه « فلقيناه » أي انهما لقيا النبي ﷺ (مدلجا)

هو بتشديد الدال أى سائرا من آخر الليل ، فانهما لما رجعا الى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادقا النبي ﷺ متوجها الى طواف الوداع ، وقوله « موعدا كذا وكذا » أى موضع المنزل كما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الحج من أوله الى أبواب العمرة على ثلثائة واثنى عشر حديثا ، المعلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مئتي مائة وأحد وتسعون حديثا والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث جابر في « الإهلال اذا استقلت الراحلة » وحديث أنس في « الحج على رحل رث » وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وحديث ابن عباس في نزول ﴿ وتزودوا فان خير الزاد التقوى ﴾ ، وحديث عمر « حد لاهل نجد قرنا » وحديثه « وقل عمرة في حجة » وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبي سعيد « ليعجن البيت وليعتمرون بعد يأجوج ومأجوج » وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الاسود ، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » وحديث الزهري المرسل « لم يطف إلا صلى ركعتين » وحديث ابن عباس « قدم فطاف وسمى » وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح ، وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية المباس ، وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالإيضاح » وحديثه في تقديم الضعفة ، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان في الهدى ، وحديث ابن عمر في النحر في المنحر ، وحديث جابر في السؤال عن الخلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « خلق في حجته » وحديث ابن عباس « آخر الزيارة الى الليل » وحديث عائشة في ذلك ، وحديث جابر في رمي جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر في هذا المعنى ، وحديثه « كان يرى الجرة الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة » وحديثه في نزول المحصب ، وحديث ابن عباس « كان ذو الحجاز وعكاظ » وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أثرا أكثرها معلق . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٦ - كتاب العمرة

١ - باب العمرة . وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ليس أحدٌ إلا وعليه حجةٌ وعُمرة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها آتيتُها في كتاب الله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة ١٩٦]

١٧٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها) سقطت البسملة لأبي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنده عن غيره « أبواب العمرة » ، وثبت لأبي نعيم في المستخرج « كتاب العمرة » ، وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » ، حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحاجب بن أوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أتى أعرابي النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعمّر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن هبة عن عطاء عن جابر مرفوعا « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدي ، وابن هبة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكشوبين على فأهلتهما بهما . فقال له : هديت لسنة نبيك » أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام فوقع فيه « وإن تحج وتعمّر ، وإسناده قله أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ، وبأحاديث أخر غير ما ذكر ، ويقول تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي أقيمواهما . وزعم الطحاوي أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أي وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم . قوله (وقال ابن عمر) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعُمرة واجبتان من استطاع سبيلا ، فن زاد شيئا فهو خير وتطوع » وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » . قوله (وقال ابن عباس) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن

منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عباس يقول والله إنها لقريبتها في كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله ، ولحاكم من طريق عطاء عن ابن عباس : الحج والعمرة فريضة ، واستاده ضعيف ، والضمير في قوله « لقريبتها » للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقرينته لأن المراد الحج . قوله (عن سمي) قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتج اليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكأن سهيلا لم يسمعه من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح . قوله (العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصفات دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ، ثم بالغ في الإنكار عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتقاربا من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضائها فانه واضح ، وكان المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا « تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد . وليس للوجه البرورة ثواب إلا الجنة » فإن ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس « إنها لقريبتها في كتاب الله » ، وأما إذا اتصف الحج بكونه مبرورا فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، ففي هذا تفسير المراد بالبر في الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المهم في حديث أبي هريرة ، وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتار خلافا لقول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالملكية ولما قال مرة في الشهر من غيرهم ، واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته ، وقد ندب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد . واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأئمة عن أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن خلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله « العمرة إلى العمرة » ، يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضا إشارة إلى جواز الاعتار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

٢ - باب من اعتمر قبل الحج

١٧٧٤ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج « أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن العمرة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي ﷺ قبل أن

يحيى». وقال إبراهيم بن سعيد عن ابن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد «سألت ابن عمر... مثله»

حديثنا - عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال سألته بن خالد «سألت ابن عمر رضي الله عنهما... مثله»

قوله (باب من اعتمر قبل الحج) أي هل تجزئه العمرة أم لا؟ قوله (حدثنا أحمد بن محمد) هو المروزي، وعبد الله هو ابن المبارك. قوله (ان عكرمة بن خالد) هو الخزومي. قوله (سأل) هذا السياق يقتضي أن هذا الاسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر، ولهذا استظهر البخاري بالتعليق عن ابن إسحاق المصريح بالاتصال ثم بالاسناد الآخر عن ابن جريج، فهو يرفع هذا الاشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال «قال عكرمة، فان قيل ان ابن جريج ربما دلس فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال «قال عكرمة بن خالد، فذكره. قوله (لا بأس) زاد أحمد وابن خزيمة «فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج». قوله (قال عكرمة) هو ابن خالد بالاسناد المذكور. قوله (وقال إبراهيم بن سعيد الخ) وصله أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالاسناد المذكور ولفظه «حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي الخزومي قال: قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت: إنا لم نحج قط، أفنعتمر من المدينة؟ قال: نعم، وما يمنعكم من ذلك؟ فقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حججه. قال فاعتمرنا، قال ابن بطلان: هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل اعتباره، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي، وهذا يدل على أنه على التراخي، قال: وكذلك أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة دال على ذلك انتهى. وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفي الفورية فيه. وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج، وسيأتي الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذي يليه، ومن الصريح في الترجمة الاثر المذكور في آخر الباب الذي يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا «اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج، وحديث البراء في ذلك أيضا

٣ - باب كم اعتمر النبي ﷺ؟

١٧٧٥ - **حديثنا** قتيبة حدثنا جريز عن منصور عن مجاهد قال «دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشة، وإذا ناسٌ يصلُّون في المسجد صلاة الضحى، قال فسألناه عن صلاتهم فقال: بدعة. ثم قال له: كم اعتمر رسول الله ﷺ؟ قال: أربعاً، إحداهن في رجب. فسكرهنا أن نرد عليه»

[الحديث ١٨٧٥ - طرفه في: ٤٢٥٣]

١٧٧٦ - قال وسمعنا استئذان عائشة أم المؤمنين في الحجرة فقال عروة: يا أم المؤمنين، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: ما يقول؟ قال يقول: إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع حمرات إحداهن في رجب. قالت: يرحم الله أبا عبد الرحمن، ما اعتمر حُمْرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط»

[الحديث ١٧٧٦ - طرأه في : ١٧٧٧ ، ٤٢٥٤]

١٧٧٧ - **حدثنا** أبو عاصم **أخبرنا** ابن جريج **قال** أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير **قال** « سألت عائشة رضي الله عنها قالت : ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب »

١٧٧٨ - **حدثنا** حسان بن حسان **حدثنا** هشام عن قتادة « سألت أنسا رضي الله عنه : كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال أربع : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صدّه المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجمرات إذ قسم غنيمة - أراه - حنين . قلت : كم حج ؟ قال : واحدة »

[الحديث ١٧٧٨ - طرأه في ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨]

١٧٧٩ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك **حدثنا** هشام عن قتادة **قال** « سألت أنسا رضي الله عنه **قال** » اعتمر النبي ﷺ حيث ردّوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، وعمرة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته »

١٧٨٠ - **حدثنا** هذبة **حدثنا** هشام **وقال** « اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ، إلا التي اعتمر مع حجته : عمرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجمرات حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته »

١٧٨١ - **حدثنا** أحمد بن عثمان **حدثنا** شريح بن مسleme **حدثنا** إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق **قال** « سألت مسروقاً وعطاء ومجاهداً فقالوا : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج . وقال : سمعت أبا عبد الله رضي الله عنهما يقول : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين »

قوله (باب كم اعتمر النبي ﷺ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً ، وكذا حديث أنس ، وختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين ، والجمع بينهما وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو بعدها ولم يعد عمرة الجمرات لخفائها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبي فيما أخرجه الترمذي . وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي ، وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة **قال** « اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة ، وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر ، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة « ان النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر : عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال ، أسنده قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مرسل . لكن قولها « في شوال » مغاير لقول غيرها « في ذي القعدة » ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، وبؤيده ما رواه ابن ماجه بأسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة » . **قوله** (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . **قوله** (المسجد) يعني مسجد المدينة النبوية . **قوله** (جالس الى حجرة عائشة) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد « فإذا ابن عمر مستند الى حجرة عائشة » .

قوله (واذا أناس) في رواية الكشميهني «فاذا ناس، بغير ألف». قوله (فقال بدعة). تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع. قوله (ثم قال له) يعني عروة، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهويه عن جرير. قوله (قال أربع) كذا للأكثر ولا يذّر «قال أربعاً، أى اعتمر أربعاً». قال ابن مالك: الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى، فمن الأول قوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام «أربعين» في جواب قولهم «كم يلبث»، فأضمر يلبث وفصب به أربعين، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظاً. قوله (إحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر، قال «اعتمر النبي ﷺ مرتين، فبلغ ذلك عائشة فقالت: اعتمر أربع عمر» أخرجه أحمد وأبو داود فاختلفا، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتار، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرجع إليها، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتها. ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه. وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال «سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي ﷺ؟ قال: في رجب». قوله (فكرهنا أن نرد عليه) زاد إسحق في روايته «ونكذب». قوله (وسمعنا استئذان عائشة) أى حس مرور السواك على أسنانها، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم «ولما لنسمع ضربها بالسواك تستن». قوله (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث. قوله (يا أمه) كذا للأكثر يسكون الهاء، ولا يذّر «يا أمه»، يسكون الهاء أيضاً بغير ألف، وقول عروة لهذا بالمعنى الأخص لكونها حالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين. قوله (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي، وقرئها (ما اعتمر) أى رسول الله ﷺ (عمرة إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله إحداهن في رجب. قوله (وما اعتمر في رجب قط) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره «قال وابن عمر يسمع»، فما قال لا ولا نعم، سكنت. قوله (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحو ما رواه مجاهد، إلا أنه لم يقل فيه «كم اعتمر»، وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة، وأغرب الاسماعيل فقال: هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اه، وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى، وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في السياق. قوله (وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا ينصبه غنيمة بغير تنوين، وكأن الراوى طرأ عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ «أراه»، وهو بضم الهزة أى أظنه، وقد رواه مسلم عن هذبة عن همام بغير شك فقال «حيث قسم غنائم حنين»، وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله «وعمرة مع حجه»، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيخ البخاري. وقال الكرماني: العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتعاً فالعمرة حاصلة أو مفرداً، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة، ورسول الله ﷺ لا يترك الأفضل انتهى. وليس

ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به إذا نسب لاحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه . قوله في رواية أبي الوليد ، اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، قال ابن التين هذا أراءهما لأن التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله حيث ردوه . قوله (حدثنا هبة حدثنا همام وقال اعتمر) أى بالاسناد المذكور وهو « عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجته ، الحديث كذا ساقه مسلم عن هذاب بن خالد وهو هبة المذكور ، وقوله « إلا التي مع حجته » استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذى القعدة عمرة من الحديبية الحديث ، قال : وقد عدت التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولاً ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأني قال في ذى القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذى الحجة . قوله (شريح بن مسلمة) بمجموعة أوله ومهملة آخره ، وإبراهيم بن يوسف أى ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه وتقدم الكلام على الخلاف فيما كان ﷺ به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً ، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارناً مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم ينقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمتعاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى ، واحتاج ابن بطل إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعلمت بحضرته لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتعسف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للخنفية ، ولو كانت عمرة القضية بدلاً عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الإعتار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المسكين الشديد الملازمة للنبي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشدبه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقولها ، وقد تعسف من قال : إن ابن عمر أراد بقوله « اعتمر في رجب » عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردّها عليه لسكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فالذي كان يمنعه أن يفصح بمراذه فيرجع الاشكال ؟ وأيضا فإن قول هذا القائل لأن قريشاً كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل ، وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟

٤ - باب عمرة في رمضان

١٧٨٢ - **حدثنا يحيى بن جريج** عن **عطاء** قال سمعت **ابن عباس** رضي الله عنهما **يخبرنا يقول** : قال رسول الله ﷺ **لا امرأة من الأنصار** - سماها **ابن عباس** فسيت اسمها - ما منعك أن تنحجي معنا ؟ قالت : كان لنا ناضح ، فركبه أبو فلان وابنه - وزوجها وابنها - وترك ناضحاً تنضح عليه . قال : فإذا كان رمضان اعتمرى فيه ، فإن عمرة في رمضان حجة « أو نحواً مما قال [الحديث ١٧٨٢ - طرفه في : ١٨٦٣]

قوله (باب عمرة في رمضان) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار الى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت ، الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قولها في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجعرانة لكن في ذي القعدة كما تقدم بيانه قريباً ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر الى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان . قوله (حدثنا يحيى) هو القطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج « أخبرني عطاء » . قوله (لا امرأة من الأنصار) سماها **ابن عباس** فسيت اسمها (القائل نسيت اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر الى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب الملم عن عطاء فجاءها ولفظه « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ، الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكرها له لما حدث به حبيباً ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي ، أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شبة ، وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم » فذكر الحديث دون القصة ، فهو لاء ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فلعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح « عن سعيد بن جبيرة عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج ، فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهة بهذه القصة لأم معقل أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت : أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن حمرة في رمضان تعدل حجة » ، وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة ، فذكره مرسلأ وأبهما ، ورواه النسائي أيضاً من طريق حمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ، والذي

يظهر لي أنهما قصتان وقعتا لمرأتين ، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت : لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جئت فقال : ما منعك أن تحجني معنا ؟ فذكرت ذلك له قال : فهلا حججت عليه ، فإن الحج من سبيل الله ، فاما إذا فاتك فاعتمرى في رمضان فانها حجة ، ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن منده في « الصحابة » والدولابي في « الكنى » من طريق طلق بن حبيب « أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جمل وناق - أعطني جمالك أحج عليه ، قال : جملي حبيس في سبيل الله ، قالت : إنه في سبيل الله أن أحج عليه » فذكر الحديث وفيه « فقال رسول الله ﷺ صدقت أم طليق » وفيه « ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان » وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي ﷺ وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صفار التابعين فدل على تغاير المرأتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضا ، ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فانها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضا والله أعلم . قوله (أن تحجني) في رواية كريمة والاصيلي « أن تحجيني » بزيادة النون وهي لغة . قوله (ناضح) بضاد معجمة ثم مهملة أى بغير ، قال ابن بطلال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملا ، وفي رواية حبيب المذكورة « وكان لنا ناضحان » وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لأبي فلان زوجها » . قوله (وابنه) إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سنانا ، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يصح سوى أنس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه بجازا . قوله (ننضح عليه) بكسر الضاد . قوله (فاذا كان رمضان) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشميهني « فاذا كان في رمضان » . قوله (فإن عمرة في رمضان حجة) وفي رواية مسلم « فإن عمرة فيه تعدل حجة » ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحو ما قال » ، قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبه في بعض المعاني لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا التذو . وقال ابن بطلال : فيه دليل على أن الحج الذي ندبها إليه كان تطوعا لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضا ، لأن حج أبي بكر كان إنذارا . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم بما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما يجهل ابن بطلال . فالخلاص أنه أغلبها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن قل جو الله أحد) تعدل تلك القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت

كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ، ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها . ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها « قال فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي ، فا أدري إلى خاصة ، تعني أو للناس عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استكمال ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم

(فصل) لم يعتصر النبي ﷺ إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أفضل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعون ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب « الهدى » : يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أهم من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته إذ لو اعتصر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وخوفا من المشقة عليهم

٥ - باب العمرة ليلة الحصة وغيرها

١٧٨٣ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين لهلال ذي الحجة ، فقال لنا : من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بعمرة فليهمل بعمرة ، فلو لا أني أهديت لأهلي بعمرة . قالت : ففنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، وكنت من أهل بعمرة ، فأظلمني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال : ارفضي عمرتك ، وانفضي رأسك وامشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحصة أرسل ممي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهلت بعمرة مكان عمرتي »

قوله (باب العمرة ليلة الحصة وغيرها) الحصة بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة البيت المحصب . وقد سبق الكلام على التحصيب في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه « قلنا كان ليلة الحصة أرسل ممي عبد الرحمن إلى التنعيم » قال ابن بطال : فتنه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتصر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحصة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال « سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال علي نحوه . وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة ، انتهى وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتي تقرير ذلك بعد بابين ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب . ومحمد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام

٦ - باب عمرة التمتع

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَدِّفَ عَائِشَةَ وَيُعِيرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ ». قَالَ سَفْيَانُ مَرَّةً : سَمِعْتُ عَمْرًا ، كَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو

[الحديث ١٧٨٤ - طرفه ١ : ٧٩٨٥]

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَدِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَ وَأَصْحَابَهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ ، وَكَانَ عَلَى قَدَمٍ مِنَ الْبَنِيَّةِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ : أَهَلْتُ بِمَا أَهْلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَطْلُقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُوا أَحَدًا يَقْطُرُ . فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَنَى الْهَدْيِ لَأَحْلَمْتُ . وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَذَسَّكَتِ لِلنَّاسِكِ كُلِّهَا ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ . فَلَمَّا طَهَّرَتْ وَطَافَتْ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَطْلِقُونَ بَعْرَةَ وَحُجَّةً وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّنْعِيمِ ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ . وَأَنَّ مُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقِيَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَسْكُمْ هَذِهِ خَاصَّةً يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلِ لِلْأَبَدِ »

قوله (باب عمرة التمتع) يعني هل تتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم تتعين هل لها فضل على الاعتار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب « الهدى » : لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعتار في السنة أكثر من مرة ، فذكره مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ، واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البائت بمعنى لرى أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقا كقول الجمهور والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال د بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع ، ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة بمن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع أو إلى الجمرات فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقاتا من مواقيت الحج . قال الطحاوي : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت إلى الحج . وخالفهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة

بالاحرام من التمتع لانه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت « وكان أدنانا من الحرم التمتع فاعتمرت منه ، قال ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التمتع وغيره في ذلك سواء . قوله (عن عمرو) هو ابن دينار . قوله (سمع عمرو بن أوس) يعني أنه سمع ، ولفظ « أنه » بما يحذف من الاسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظي « قال » . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الحميدي عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » قال سفيان : هذا مما يعجب شعبة ، يعني التصريح بالإخبار في جميع الاسناد . قوله (ويعمرها من التمتع) معطوف على قوله « أمره ان يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التمتع كان بأمر النبي ﷺ . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال « يا عبد الرحمن أردف أختك عائشة فأعمرها من التمتع » الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن إلى التمتع » ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذهي مع أخيك إلى التمتع » وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعا عنها بلفظ « فأخرجني إلى التمتع » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ . وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ « أخرج بأختك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : أحملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التمتع » فهي رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله الخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » لكن الروايات المقيدة بالتمتع مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدهما والله أعلم . (فائدة) : زاد أبو داود في روايته بعد قوله « إلى التمتع » : « فاذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فانها عمرة متقبلة » ، وزاد أحد في رواية له « وذلك ليلة الصدر » ، وهو بفتح المهملة والدال أي الرجوع من منى ، وفي قوله « فاذا هبطت بها » إشارة إلى المكان الذي أحرمت منه عائشة . والتمتع بفتح المثناة وسكون التون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهي ، وقال المحب الطبري : التمتع أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز . قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التمتع لأن الجبل الذي عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذي عن اليسار يقال له منعم ، والوادي نعان . وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذي اعتمرت منه عائشة قال فأشار إلى الموضع الذي ابتنى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذي وراء الأكمة ، وهو المسجد الحرام . ونقل الفاكهي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذي اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء ، ورجحه المحب الطبري . وقال الفاكهي : لا أعلم إلا أني سمعت ابن أبي عمر يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا ، وإرداف الحرم محرمه معه . واستدل به علي بن إسماعيل الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة ، وهو أحد قول العلماء . والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم أترك الميقات ، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن

أفضل جهات الحل التنعيم ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنعيم إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتي أيضاً هذا في « باب أجر العمرة على قدر التعب » . **قوله** (عن عطاء) هو ابن أبي رباح . **قوله** (وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة) هذا يخالف لما رواه أحد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار ، وسيأتي بعد بابين للمصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ « ورجال من أصحابه ذوى قوة » ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من اطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضاً من طريق مسلم القرطبي وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث « وكان طلحة بمن ساق الهدي فلم يحل » وهذا شاهد لحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم ينفرد بذلك ودخل في قوله « وذوي اليسار » ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان من كان معه الهدي . **قوله** (وكان على قدم من اليمن) في رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم « من سعائيه » وسيأتي بيان ذلك في أواخر المغازي . **قوله** (بما أهل به رسول الله ﷺ) في رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث عند المصنف في الشركة « فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدي ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب من أهل في زمن النبي ﷺ باهلال النبي ﷺ » ، في أوائل الحج . **قوله** (وان النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يحملوها عمرة) زاد ابن جريج عن عطاء فيه « وأصيبوا النساء » قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم ، يعني إتيان النساء ، لأن من لازم الإحلال لإباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر « باب التمتع والقرآن » . **قوله** (وان عائشة حاضت) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها « وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى » ، وله من طريقه « فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فطهرت ، ثم طفنا بالبيت ، الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في « شرح مسلم » على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذ ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهى بعرفة ولم تنهياً للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى والله أعلم . **قوله** (وأنطلق بالحج) تمسك به من قال ان عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في « باب التمتع والقرآن » . **قوله** (وان سراقه لى النبي ﷺ بالعقبة وهو يرميها) يعني وهو يرمى جمره العنقة ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب التمني « وهو يرمى جمره العقبة ، هذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقه عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسيأتي مسلم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضى أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يجعلوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين . **قوله** (ألکم هذه حاصة يا رسول الله ؟ قال : لا ، بل لا بد) في رواية يزيد بن زريع « ألنا هذه حاصة » ، وفي رواية

برعفر هند مسلم و فقام سرافة فقال : يا رسول الله ، ألعامنا هذه أم للابد ؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للابد أبدا ، قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القرآن أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج الى العمرة ، قال : وهو ضعيف . وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أعم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث . والله أعلم

٧ - باب الاعتمار بعد الحج بغير هدى

١٧٨٦ - **حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى حدثنا هشام** قال أخبرني أبي قال أخبرني عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة ، فقال رسول الله ﷺ : من أحب أن يهمل بعمرة فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بحجة فليهمل ، ولولا أني أهديت لأهملت بعمرة . فمنهم من أهل بعمرة ، ومنهم من أهل بحجة ، وكنت بمن أهل بعمرة ، فحضت قبل أن أدخل مكة ، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى رسول الله ﷺ فقال : دعي عمرتك ، وأنقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج ، فنعلت . فلما كانت ليلة الخصب أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها ، فأهلت بعمرة مكان عمرتها ، فقضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم »

قوله (باب الاعتمار بعد الحج بغير هدى) كأنه يشير بذلك الى أن اللازم من قول من قال ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكاله كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضا ، ومن أطلق أن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى) هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك . قوله (خرجنا موافين لهلال ذي الحجة) أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت (خرجنا لخمس بقين من ذي القعدة ، والخمس قريبة من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة . قوله (لأهملت بعمرة) في رواية السرخسي « لاحتلت » ، بالخاء المهملة أى من الحج . قوله (أرسل معي عبد الرحمن الى التنعيم ، فأردفها) فيه التفات ، لان السياق يقتضى أن يقول فأردفني . قوله (مكان عمرتها) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته الى العمرة لما فسخ الصحابة ، وعلى هذا يتناول قول عروة عنها « أحرمت بعمرة » فلما حاضت وتعذر عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج الى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة ، واستمرت الى أن تحللت ، وعليه بدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك

يسعك لحجك وعمرتك ، وأما قوله لها : هذه مكان عمرتك ، فعناء العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشئوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان . وكذا قولها : يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة ، وأما قوله في هذا الحديث : فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ، فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن نمير والاسماعيل من طريق علي بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره : قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ ، فتبين أنه في رواية يحيى القطان ومن واقفته مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحادين عن هشام ، ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك : فقضى الله حجها وعمرتها ، فقد بين أحد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع بياناً شافياً فانه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه : فساق الحديث بنحوه ، وقال في آخره : قال عروة فقضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة ، وساقه الجوزقي من طريق مسلم بهذا الاسناد بتمامه بغير حوالة ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الاسود عن عروة بدون الزيادة ، قال ابن بطلال : قوله : فقضى الله حجها وعمرتها ، الى آخر الحديث ليس من قول عائشة وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا في العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن ، وحمل قوله لها : ارفضي عمرتك ، على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضي ما قرناه ، وقد ثبت عن عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبركا تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر : أن النبي ﷺ أهدى عنها ، فيحمل على أنه ﷺ أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أغلبها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث : ولم يكن في ذلك هدى ، على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخره الى عمرة فنعما من ذلك حيضاً فرجعت الى الحج فأكملته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى ، قال : وكان عياضاً لم يسمع قولها : كنت ممن أهل بعمرة ، ولا قوله ﷺ لها : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب عليه ، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله : لم يكن في ذلك هدى ، أى لم تسكلف له بل قام به عنها انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى ، أى في تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها في الحج ، ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن والله أعلم

٨ - باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : « قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصْدُرُ النَّاسُ بِنَسْكِينَ وَأَصْدُرُ بِنَسْكِ ؟ فَقِيلَ لَهَا : انْظُرِي ، فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي ، ثُمَّ آتَيْنَا بِمَكَانٍ كَذَا ، وَلَكِنَهَا عَلَى قَدَرٍ قَفْنَتِكَ ، أَوْ نَصَبِكَ »

قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهملة أى التعب . قوله (وعن ابن عون) هو معطوف على الإسناد المذكور ، وقد بينه أحد مسلم من رواية ابن عليه عن ابن عون بالاسنادين وقال فيه : يحدثنان ذلك عن أم المؤمنين ، ولم يسمها . قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا ، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عائشة وأنها روي ذلك عنها بخلاف سياق يزيد . قوله (يصدر الناس) أى يرجعون . قوله (بمكان كذا . كذا) (١) فى رواية اسماعيل «بجبل كذا» وضبطه فى صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة ، لكن أخرجه الاسماعيل من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهملة يعنى وللسكان الموحدة ، والسكان المهم هنا هو الأبطح كما تبين فى غير هذا الطريق . قوله (على قدر نفقتك أو نصبك) قال الكرماني «أو» إما التنوين فى كلام النبي ﷺ وإما شك من الراوى ، والمعنى أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة ، والمراد النصب الذى لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووى انتهى . ووقع فى رواية الاسماعيل من طريق أحمد بن منيع عن اسماعيل «على قدر نصبك أو على قدر تعبك» وهذا يؤيد أنه من شك الراوى ، وفى روايته من طريق حسين بن حسن «على قدر نفقتك أو نصبك» أو كما قال رسول الله ﷺ . وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «ان لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك» ، بوار العطف ، وهذا يؤيد الاحتمال الأول . وقوله فى رواية ابن عليه «لا أعرف حديث ذا من حديث ذا» قد أخرج الدارقطنى والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم ، فانهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها فى عمرتها «انما أجرك فى عمرتك على قدر نفقتك» واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقال الشافعى فى «الإملاء» : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعرانة لأن النبي ﷺ أحرم منها ، ثم التعميم لأنه أذن لعائشة منها . قال : وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب الى ، وحكى الموفق فى «المغنى» عن أحمد أن المسكى كلما تباعد فى العمرة كان أعظم لأجره ، وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار التعميم ، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة . ووجه ماقدماه أنه لم ينقل أن أحدا من الصحابة فى عهد النبي ﷺ خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة . وأما اعتباره ﷺ من الجعرانة فكان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعين التعميم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل فى زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التعميم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . وقال النووى : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل فى العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد : فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للسكان كصلاة ركعتين فى المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات فى غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة الساقلة ، وكدرهم من أركاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع . أشار إلى ذلك ابن عبد السلام فى «القواعد» قال : وقد كانت الصلاة قرعة عين النبي ﷺ وهى شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقا . والله أعلم

(١) الذى فى المتن «بمكان كذا» من غير تكرار

٩ - باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع ؟

١٧٨٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **أفلح بن حميد** عن **القاسم** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وجرم الحج ، فزلنا بسرف ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليقل ، ومن كان معه هدي فلا . وكان مع النبي ﷺ ورجال من أصحابه ذوى قوة الهدى فلم تكن لهم عمرة . فدخل على النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : سمعتك تقول لأصحابك ما قلت ، ففُتت العمرة . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أصلي . قال ، فلا يصرك ، أنت من بنات آدم ، كتب عليك ما كذب عليهن ، فكوني في حجتيك ، عسى الله أن يرزقكها . قالت : فكنت حتى نقرنا من متى فزلنا المحصب ، فدعا عبد الرحمن فقال : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ، ثم افرغا من طوافكما ، أنتظركا ها هنا . فأتينا في جوف الليل ، فقال : قرعنا ؟ قلت : نعم . فدأى بالرحيل في أصحابه ، فارتحل الناس ، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح ، ثم خرج موجها إلى المدينة »

قوله (باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع) أورد فيه حديث عائشة في عمرتها من التمتع ، وفيه قوله ﷺ لعبد الرحمن « اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما » الحديث . قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن المعتبر إذا طاف غرج الى بلده أنه يجزئهُ من طواف الوداع ، كما فعلت عائشة . انتهى . وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يبت الحكم في الترجمة ، وأيضا فان قياس من يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا . ويستفاد من قصة عائشة أن السعي إذا وقع بعد طواف الركن - إن قلنا إن طواف الركن يغني عن طواف الوداع - أن تخلل السعي بين الطواف والخروج لا يقطع أجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معا . قوله في الحديث (فزلنا بسرف) في رواية أبي ذر وأبي الوقت « سرف » بخذف الباء ، وكذا لمسلم من طريق إسحق ابن عيسى بن الطباع عن أفلح . قوله (لأصحابه من لم يكن معه هدي) ظاهره أن أمره ﷺ لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة ، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة ، ويحتمل التعدد . قوله (قلت لا أصلي) كنت بذلك عن الحيض ، وهي من لطيف الكنايات . قوله (كتب عليك) كذا الأكثر على البناء لما لم يسم فاعله ، ولأبي ذر « كتب الله عليك » ، وكذا لمسلم . قوله (فكوني في حجتيك) في رواية أبي ذر « في حجك » ، وكذا لمسلم . قوله (حتى نقرنا من متى فزلنا المحصب) في هذا السياق اختصار بيته رواية مسلم بلفظ « حتى نزلنا متى قطهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله ﷺ المحصب » . قوله (فدعا عبد الرحمن) في رواية مسلم « عبد الرحمن بن أبي بكر » . قوله (اخرج بأختك الحرم) في رواية الكشي « من الحرم » ، وهي أوضح ، وكذا لمسلم . قوله (فأتينا في جوف الليل) في رواية الاسماعيل « من آخر الليل » ، وهي أوفق لبقية الروايات ، وظاهرها أنها أتت الى النبي ﷺ ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت « فلقيته وأنا منهطة وهو مصعد » ،

أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي . قوله (فارتحل الناس ومن طاف بالبيت) هو من عطف الخاص على العام لأن الناس ، أعم من الطائفين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الوصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ وقد أجاز سيديوه نحو مررت بزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ، والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب . فارتحل الناس ثم طاف بالبيت الخ ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح بلفظ « فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجها إلى المدينة » وفي رواية مسلم « فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة » وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ « فارتحل الناس ، فر متوجها إلى المدينة » أخرجه في « باب الحج أشهر معلومات ، قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه « لجئنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل » وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في « باب إذا حاضت بعد ما أفاضت » : « فلقيني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة أو أنا مصعدة وهو منهبط منها » وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم « فاقبلنا حتى أتيناها وهو بالحصب » وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في « باب طواف الوداع » أنه ﷺ « وقد رقدت بالحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله « فر بالبيت فطاف به » بعد أن قال لعائشة « أفرغت ؟ قالت نعم ، مع قولها في الرواية الأخرى انه « توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به » قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فكانه لما توجه طالبا للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت انتهى ، والقاضي في هذا معذور لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ، وليس كذلك كما شاهده من عاينه ، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر بجحطان من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلا ، قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيلي في البخاري « فخرج رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت » قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف . فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من الحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس بآناخته بالبطحاء فرحل حتى أتاها على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها ، قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه المكان الذي عنته في رواية الأسود بقوله لها « ووعدك بمكان كذا وكذا » ثم طاف « بعد ذلك طواف الوداع انتهى . وهذا التأويل حسن ، وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيلي مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها ، وقد بينا أن الصواب فيها « فر بالبيت فطاف به » بدل قوله « ومن طاف بالبيت » ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصيلي وحده نظر ، فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حسي رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله أعلم . قوله (موجها) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم ، وفي رواية ابن عساكر متوجها بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريبا

١٠ - باب يَعْمَلُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَعْمَلُ بِالْحَجِّ

١٧٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا **هَمَّامٌ** حَدَّثَنَا **عَطَاءٌ** قَالَ حَدَّثَنِي **صَفْوَانُ بْنُ بَعْلَى** **بْنِ أُمَيَّةَ** **بْنِ أَبِي** « أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجُمُرَةِ ، وَعَلَيْهِ حُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ - أَوْ قَالَ صُفْرَةٌ - فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَبَّحَ ثَوْبٌ ، وَوَدِدْتُ أَنْيَ قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . فَقَالَ عُمَرُ : تَعَالَى ، أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ : كَتَمَ طِيطَ الْبَكْرِ - فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخُلُقِ عَنْكَ وَأَقِ الصُّفْرَةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ »

١٧٩٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ** أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ** عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ قَالَ « قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ - أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَّا ، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا ، إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاءَ ، وَكَانَتْ مَنَاءُ حَدَوْ قُدَيْدٍ ، وَكَانُوا يَقْعُرُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرْوَةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ زَادَ سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ **هِشَامٍ** « مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرْوَةِ »

قوله (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستملى د يفعل في العمرة ، وللكشميهني د ما يفعل في الحج ، أي من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه . قوله (كيف تأمرني أن أصنع في عُمُرَتِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدلت به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في د الأوسط ، من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الأمر بالإتمام ، فإنه يتناول الهيات والصفات والله أعلم . قوله (وَأَقِ الصُّفْرَةَ) بفتح الهمزة وسكون النون ، ووقع للمستملى هنا بهمزة وصل ومثناة مشددة من التقوى ، قال صاحب د المطالع ، : وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن د اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة ، والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في د باب وجوب الصفا والمروة ، في أثناء الحج . وقوله د أن لا

يطوف بهما ، في رواية الكشميني « بينهما » . قوله (زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام) يعني عن أبيه عن عائشة قوله (ما أتم الله حج امرئ الخ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقف فقط وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفا أيضا ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة ويبحث في الباب المشار اليه

١١ - باب متى يحل المعتمر ؟ وقال عطاة عن جابر رضي الله عنه :

« أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها حُمْرَةً وبَطُوفُوا ، ثم يُفَصِّرُوا وَيَحِلُّوا »

١٧٩١ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف وطأنا معه ، وأتى الصفا والمروة وآتيناهما معه ، وكُنَّا نُسْتَرُّهُ من أهل مكة أن يَرْمِيَهُ أَحَدٌ . فقال له صاحب لي : أكان دخل الكعبة ؟ قال : لا »

١٧٩٢ - قال غُذَنَّا ما قال لخديجة قال « بَشِّرُوا خَدِيجَةَ ببيت في الجنة من قَصَبٍ ، لا صَخَبٍ فيه ولا نَصَبٍ »

[الحديث ١٧٩٢ - طرفه في : ٣٨١٩]

١٧٩٣ - **حديث** الحميدي قال حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ « سَأَلْنَا ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ وَلَمْ يَحُفِّ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَيَأْتِي أَمْرَانَهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَةُ حَسَنَةٌ »

١٧٩٤ - قال : وسألنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فقال « لا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ »

١٧٩٥ - **حديث** محمد بن بشار حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنِيخٌ فَقَالَ : أَحْجَجْتَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ : بَمَا أَهَلْتَ ؟ قُلْتُ : كَلْبِكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : أَحْسَنْتَ ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَهْلُ . فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي ، ثُمَّ أَهَلْتُ بِالْحِجِّ ، فَكُنْتُ أَتَقِي بِهِ . حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَقَالَ : إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَانْهَ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِّ ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَانْهَ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ »

١٧٩٦ - **حدثنا** أحمد بن عيسى **حدثنا** ابن وهب **أخبرنا** عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر **حدثه** أنه كان يسمع أسماء تقول كلًّا مرَّت بالحجون : صلى الله على محمد ، لقد زلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف ، قليل ظهْرنا ، قليلة أزوادنا . فاعتمرنا أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان ، فلهنا مسعنا البيت أهْلنا من العشي بالحج .

قوله (باب متى يحل المعتمر) أشار بهذه الترجمة الى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى ، إلا ما شذبه ابن عباس فقال : يحل من العمرة بالطواف ، ووافقه إسحق بن راهويه ، ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب الى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطوف ولم يسع ، وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم ، ويكون الطواف والسعى في حقه كالزى بالبيت في حق الحاج ، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها ، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ : إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع . **قوله** (وقال عطاء عن جابر الخ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في « باب عمرة التمتع » وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية : يطوفوا ، أى بالبيت وبين الصفا والمروة ، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث . **قوله** (**حدثنا** إسحق بن إبراهيم عن جرير) لإسحق هو ابن راهويه ، وقد أورده في مسنده بلفظ « **أخبرنا** جرير » وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وسيأتى الكلام على حديث عبد الله ابن أبي أوفى في المغازى وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى ، وتقدم الكلام على قوله « أدخل الكعبة » في « باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج » وقوله « لا » في جواب « أدخل الكعبة » معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة . الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعن جابر موقوفا . **قوله** (عن عمرو بن دينار) تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد عن الحميدى في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ « **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** عمرو بن دينار ، فعبّر بالحديث هناك والنعنة هنا وساق الاسناد والمتن جميعا بغير زيادة ، ووقوع مثل هذا نادر جدا . **قوله** (عن رجل طاف بالبيت في عمرة) في رواية أبي ذر « عن رجل طاف في عمرته » ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار الى الاتباع وأن جابرا أقفاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ماروى عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف . ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال : وهو سنة ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به . **قوله** (**أبأتى** امرأته) أى يجامعها ، والمراد هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعى أم لا ؟ وقوله « لا يقربنها » بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها . **قوله** (وطاف بين الصفا والمروة) أى سعى ، وإطلاق الطواف على السعى إما للشكاكة وإما لكونه نوعا من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت . **قوله** (أسوة) بكسر الهمزة ويجوز ضمها . **قوله** (وسألنا جابرا) القائل هو عمرو بن دينار ، وقد تقدم هذا الحديث في « باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام » من طريق شعبة وفي « باب السعى » من طريق ابن جرير كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون

السؤالين لابن عمر ولجابر ، وفي الحديث أن السعى واجب في العمرة ، وكذا صلاة ركعتي الطواف ، وفي تعيينهما خلف المقام خلف سبق في باب المصار إليه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالسا كرههما في الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبي موسى في إلهاله كإلهال النبي ﷺ ، وشاهد الترجمة منه قوله دطف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أحل ، فانه يقتضى تأخير الإحلال عن السعى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في د باب من أهل في زمن النبي ﷺ . قوله (يأمرنا بالتمام) في رواية الكشميني د يأمر ، . قوله (حتى يبلغ) في رواية الكشميني د بلغ ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله في أوله د أحججت ، أى هل أحرمت بالحج أو نويت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك د بما أهلت ، أى بما أحرمت ، أى بحج أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر . قوله (حدثنا أحمد) كذا الأكثر غير منسوب وفي رواية كريمة د حدثنا أحمد بن عيسى ، وفي رواية أبي ذر د حدثنا أحمد بن صالح ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب . قوله (أخبرنا عمرو) هو ابن الحارث ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا في د باب من قدم ضعفة أهله ، وليس له عنده غيرهما . وهذا الاسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون . قوله (بالحجون) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره في الأشعار ، وعنده المقبرة المعروفة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة وبين الخارج منها إلى منى ، وهذا الذى ذكرنا حصل ما قاله الأزرقي والفاكهي وغيرهما من العلماء ، وأغرب السهيلي فقال : الحجون على فرسخ وثلاث من مكة ، وهو غلط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكري : الحجون الجبل المشرف بحذاء المسجد الذى يسكنه شعب الجرارين ، وقال أبو عبد الله القالى : الحجون تبة المدنين - أى من يقدم من المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرارين انتهى . ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر :

سفيكك ما أرسى ثبيره مكانه وما دام جارا للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصى بن كلاب لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين دكذلك وأكام

والجرارين التى تقدم جمع جرار بجمع وراء ثقيلة ذكرها الرضى الشاطبي وكتب على الرأى صح صح ، وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر . قلت : قد جعل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه الشعب فلعله هو . قوله (ونحن يومئذ خفاف) زاد مسلم في روايته خفاف الخفاف ، والخفاف جمع حقبة بفتح المهملة وبالقاف وبالموحدة وهى ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف ، قوله (فاعتمرت أنا وأختي) أى بعد أن فسخوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء د قدمناع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقيم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معى هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فان قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدى ، فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى

أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفة بنت شيبه ، وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف . ويقوى صنيع البخارى ما تقدم فى « باب الطواف على وضوء » من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الاسود المذكور فى هذا الاسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثا فى آخره « وقد أخبرتنى أى أنها أهلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان بعمره ، فلما مسحوا الركن حلوا » والقائل « أخبرتنى » عروة المذكور ، وأمه هى أسماء بنت أبى بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت فى وقت آخر بعد النبى ﷺ ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فانه ظاهر فى أن المقصود العمرة التى وقعت لهم فى حجة الوداع ، والقول فىما وقع من ذلك فى حق الزبير كالقول فى حق عائشة سواء ، وقد قال عياض فى الكلام عليه : ليس هو على عمومه ، فان المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحلت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التى فعلتها من التمتع ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أدادت عمرة أخرى فى غير التى فى حجة الوداع ، وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك . قوله (وفلان وفلان) كأنها ست بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك . قوله (فما مسحنا البيت) أى طفنا بالبيت فاستلنا الركن ، وقد تقدم فى « باب الطواف على غير وضوء » من حديث عائشة بلفظ « مسحنا الركن » وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر ابن أبى ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أى طاف من هو طائف ، قال عياض . ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السعى اختصارا لما كان منوطا بالطواف ، قال : ولا حجة فى هذا الحديث لمن لم يوجب السعى لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وقد جاء مفسرا من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجل على ما بين والله أعلم ، واستدل به على أن الحلق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بانه فسك بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله ، فان القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير فى عدة أحاديث منها حديث جابر المصنف بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شئ عليه ، وقال الشافعى : تفسد عمرته وعليه المضي فى فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبرى على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شئ عليه ، بخلاف من قال عليه دم

١٢ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو التزو؟

١٧٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « ان رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يسكب على كل ترف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير . آيئون ، تأيئون ،

عابدون ، ساجدون ، لرَبَّنَا حامدون . صدَقَ اللهُ وَعْدَهُ ، ونَصَرَ عِبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحَدَّهُ «
[الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في : ٢٩٩٥ ، ٣٠٨٤ ، ٤١١٦ ، ٦٣٨٥]

قوله (باب مايقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأداب الراجع من السفر لتعلق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاقي ، وقد ترجم الحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفرا أو رجع ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

١٧٩٨ - **حدثنا** مُعَلَّى بْنُ أُسَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أَغْيَلُهُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَحْمَلٌ وَاحِدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرٌ خَلْفَهُ»
[الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في : ٥٩٦٥ ، ٥٩٦٦]

قوله (باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة) اشتملت هذه الترجمة على حكين ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ استقبله أغيلة بني عبد المطلب أى صبيانهم ، ودلالة حديث الباب على الثانى ظاهرة ، وقد أفردهما بالذكر قبيل كتاب الادب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، ويان أسماء من حله من بنى عبد المطلب ، وقوله « أغيلة » تصغير غلبة بكسر الغين المعجمة وغلبة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو ، وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للفرد وللجمع ، وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج ، والحديث دال على تلقى القادم للحج إيس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . والله أعلم

١٤ - باب القدوم بالعداة

١٧٩٩ - **حدثنا** أَحْمَدُ بْنُ الْحَبَّاجِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ هِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ بِطَنِ الْوَادِي ، وَبَاتَ حَتَّى يُصْبِحَ»

قوله (باب القدوم بالعداة) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ إلى مكة من طريق الشجرة ومبىته بذى الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج

١٥ - باب الدخول بالعشي

١٨٠٠ - **حدثنا** موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ ، كَانَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا غَدَاةً أَوْ عَشِيَّةً»
قوله (باب الدخول بالعشي) قال الجوهري : العشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هى من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه ليبين أن الدخول في الغداة لا يتعين ، وإنما المنهى عنه

الدخول ليلاً ، وقد بين صلة ذلك في حديث جابر حيث قال : لتمشط الشعثة ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح

١٦ - باب لا يطرق أهلُه إذا بلغ المدينة

١٨٠١ - **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ

ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا »

قوله (باب لا يطرق أهلُه) أى لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر ، يقال طرق يطرق بضم الراء ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده « أن يطرق أهلُه ليلاً » فلتأكيد لاجل رفع المجاز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز . قوله (إذا بلغ المدينة) في رواية السرخسى « إذا دخل » والمراد بالمدينة البلد الذى يقصد دخولها ، والحكمة في هذا النهى مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أوردته مطولاً في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى

١٧ - باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة

١٨٠٢ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ

عنه يقول « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدٍ « حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا »

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « جُدْرَاتٍ » . تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ

[الحديث ١٨٠٢ - طرئه في : ١٨٨٦]

قوله (باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة) قال الاسماعيل ، قوله « أسرع ناقته » ، ليس بصحيح ، والصواب أسرع بناقته يعنى أنه لا يعتدى بنفسه وإنما يتعدى بالباه . وفيما قاله نظر . فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يتعدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، وقال الكرمانى : قول البخارى « أسرع ناقته » أصله أسرع بناقته فنصب بنزع الخافض . قوله (محمد بن جعفر) أى ابن أبى كثير المدنى أخو اسماعيل . قوله (فأبصر درجات) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للاكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستملى « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو وبها مهملة جمع دوحه وهى الشجرة العظيمة ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد « جدرات » بضم الجيم والذال كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جدر بضمين جمع جدار ، وقد رواه الاسماعيل من هذا الوجه بلفظ « جسدان » بسكون الذال وآخره نون جمع جدار ، وله من رواية أبى ضمرة عن حميد بلفظ « جدر » قال صاحب المطالع : « جدرات أرجع من دوحات ومن درجات . قلت : وهى رواية الترمذى من طريق اسماعيل بن جعفر أيضا . قوله (أوضع) أى أسرع السير . قوله (زاد الحارث بن عمير عن حميد) يعنى عن أنس (من حبها) وهو يتعلق بقوله حركها أى حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا قتيبة حدثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال جدرات »

تابعه الحارث بن عمير ، يعنى في قوله « جدرات » ، ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر فنظر الى جدرات المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حركها من حنبا ، وأخرجه أبو يعيم في « المستخرج » ، من طريق خالد ابن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير والحارث بن عمير جميعا عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع في نسخه الصغاني « وزاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد » ، وقد نهبت على من رواه كذلك موافقا للحارث بن عمير في الزيادة المذكورة . وفي الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين اليه

١٨ - باب قول الله تعالى [١٨٩ البقرة] : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾

١٨٠٣ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه يقول « نَزَلَتْ هذه الآية فينا ، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قِبَلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا ، فجاء رجلٌ مِنَ الأنصارِ فدخلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ ، فَكَأَنَّهُ غَيَّرَ بِذَلِكَ ، فَنَزَلَتْ ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ [الحديث ١٨٠٣ - طرفه في : ٤٥١٢]

قوله (باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها) أى بيان نزول هذه الآية . **قوله** (عن أبي إسحق) هو السبيعي . **قوله** (كانت الأنصار اذا حجوا فجاءوا) هذا ظاهر في اختصاص ذلك بالانصار ، لكن سيأتى في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك الا قريشا ، ورواه عبد بن حميد من مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبري من مرسل الربيع بن أنس نحوه . **قوله** (اذا حجوا) سيأتى في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحق بلفظ « إذا أحرموا في الجاهلية » . **قوله** (جاء رجل من الأنصار) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمله بعدها موحدة ابن عامر بن حديدة بمهمات وزن كبيرة الانصارى الخزرجى السلبى كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر قال : كانت قريش تدعى الحس ، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله ﷺ في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الانصارى ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فانه خرج معك من الباب ، فقال : ما حملك على ذلك ؟ فقال رأيتك فعلته ففعلت كما فعلت ، قال : إني أحسى ، قال فان ديني دينك ، فأنزل الله الآية » ، وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن اختلف في وصله على الأعشى عن أبي سفيان فرواه عبد ابن حميد عنه فلم يذكر جابرا أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه ، وكذا سماه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره . وجزم البغوى وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه بن تابوت ، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند « عن قيس بن جبير النهشلى قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيتا من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت الحس تفعله ، فدخل رسول الله ﷺ حائطا فانبه رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحس ، فذكر القصة . وهذا

مرسل ، والذي قبله أقوى اسنادا فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظرا من وجه آخر ، لأن رفاعه بن تابوت معدود في المناققين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهما في صحيح مسلم ومفسرا في غيره من حديث جابر ، فإن لم يحمل على أنها رجلان توافق اسمها واسم أبيهما وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري قد دخل رجل من الأنصار من بني سلة ، وقطبة من بني سلة بخلاف رفاعه ، ويدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فإن في حديث جابر « فقالوا إن قطبة رجل فاجر » وفي مرسل قيس بن جبير « فقالوا يارسول الله نافق رفاعه » لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة ، وفي أسناده ضعف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضا أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذه من قوله « كانوا إذا حجوا ، لكن وقع في رواية الطبري « كانوا إذا أحرموا » فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صنيعهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فبنت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء ، واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بأسناد صحيح عن الحسن قال « كان الرجل من الجاهلية يهيم بالشئ يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتا من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به » فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال « كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلت » أخرجه ابن أبي حاتم بأسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فحرم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الحس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال « كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ : ما شأنك ؟ فقال : إني أحسى ، فقال : وأنا أحسى ، فزلت ، أخرجه الطبري

١٩ - باب السفر قطعة من العذاب

١٨٠٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « السفر قطعة من العذاب : يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه . فاذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله »

[الحديث ١٨٠٤ - طرفاه في : ٣٠٠٦ ، ٥٤٢٩]

قوله (باب السفر قطعة من العذاب) قال ابن المنير : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من الجاهدة انتهى ، وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بلفظ « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله » وسيأتي بيان من أخرجه . قوله (عن)

سمى) كذا لاكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو في الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى النيسابوري عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال د عن سهيل ، بدل سمي أخرجه ابن عدى ، وذكر الدارقطني أن ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضا فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطني : ان أبا علقمة القروى تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبراني عن أحمد عن بشير الطيالسي عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي ، قال الدارقطني حدثنا به دعلج عن موسى ، قال : والوهم في هذ من الطبراني أو من شيخه ، وسمى هو المحفوظ في رواية مالك قاله ابن عدى ، وأخرجه الدارقطني وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألونني عن حديث د السفر قطعة من العذاب ، ؟ فقيل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي الضر عن أبي صالح ، وهم فيه أيضا على مالك أخرجه الطبراني والدارقطني ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه اسنادا آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي بأسناده فذكره ، قال الدارقطني أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلا وأن سميا لم ينفرد به ، وقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن عدى من طريق جهان عن أبي هريرة أيضا فلم ينفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطني والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بأسناد جيد فلم ينفرد به أبو هريرة ، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدى بأسانيد ضعيفة . قوله (السفر قطعة من العذاب) أى جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المألوف . قوله (يمنع أحدكم) كأنه فصله عما قبله بيانا لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحدكم نومه الخ أى وجه التشبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبري ولفظه د السفر قطعة من العذاب ، لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ، فذكر الحديث ، والمراد بالمنع في الأشياء المذكورة منع كالأهل لا أصلها ، وقد وقع عند الطبراني بلفظ د لا يهنا أحدكم بنومه ولا طعامه ولا شربه ، وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى د وانه ليس له دواء إلا سرعة السير ، قوله (نهمة) بفتح النون وسكون الهاء أى حاجته من وجهه أى من مقصده وبيانه في حديث ابن عدى بلفظ د اذا قضى أحدك وطره من سفره ، وفي رواية رواد بن الجراح د فاذا فرغ أحدكم من حاجته ، قوله (فليعجل الى أهله) في رواية عتيق وسعيد المقبري د فليعجل الرجوع الى أهله ، وفي رواية أبي مصعب د فليعجل الكربة الى أهله ، وفي حديث عائشة د فليعجل الرحلة الى أهله ، فانه أعظم لأجره ، قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك د وليتخذ لأهله هدية وان لم يجد الأحجار ، يعنى حجر الزناد ، قال : وهى زيادة منكرة ، وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستجاب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغبية ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطل : ولا تعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعا د سافروا تصحوا ، فانه لا يلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المعقب للصحة وان كان في تناوله الكراهة ، واستنبط منه الخطأى تغريب الزانى لأنه

قد أمر بتعذيبه - والسفر من حلة العذاب - ولا يخفى ما فيه . (لطيفة) : سئل لإمام الحرمين حين جلس ووضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الاحباب

٢٠ - باب المسافر إذا جدَّ به السيرُ يُعجلُ إلى أهله

١٨٠٥ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزيم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال « كنت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير ، حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصللى المغرب والمغربة - جمع بينهما - ثم قال : إني رأيت النبي ﷺ إذا جدَّ به السيرُ أخرَّ المغربَ وجمعَ بينهما »

قوله (باب المسافر إذا جدَّ به السيرُ ويعجلُ إلى أهله) أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو في رواية الكشميني وهي رواية النسفي ، وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه في أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق

(خاتمة) : اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة المكرر منها فيها وفيها ماضى أحد وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الاعتماد قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس في إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة في ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

ثم الجزء الثالث

وينيه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله (كتاب المحصر وجزاء الصيد)

تفنيه واعتذار

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله . أما بعد فلقد يسر الله وله الحمد والمنة إكمال مقابلة المجلد الأول والثاني من هذا الكتاب على قطعة من نسخة خطية في مكتبة شيخنا الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله ، وعلى النسخة المطبوعة في بولاق من هذا الكتاب وهي المشهورة بالأميرية كما سبق التنبيه على ذلك في المجلد الأول ، وكتبنا على المجلدين المذكورين ما تيسر من التعليقات والتنبيهات المفيدة ، وصححنا ما أمكن تصحيحه من الأخطاء ، ثم شرعنا في المجلد الثالث من هذا الكتاب مقابلة وتصحيحا وتعليقا كما تقدم حتى انتهينا إلى آخر الجناز ، فانتهت القطعة الخطية المشار إليها وهي التي يشار إليها في الطبعة الجديدة بخطوطه الرياض ، ثم استمر التصحيح والمقابلة على طبعة بولاق ، وعلى نسخته خطية استحصلنا عليها من أخينا أحمد بن محمد القاصر من مكتبة المحفوظة في ضد من قرى جيزان ، حتى انتهينا إلى كتاب الحج . ثم رأينا بعد ذلك أن الاستمرار في التصحيح والمقابلة والتعليق على الطريقة المتقدمة يشق علينا كثيرا ، ويحول بيننا وبين أعمال هامة ، تتعلق بالمصالح العامة ، ولا سيما بعد إسناده أمر رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة إلينا بالنيابة عن سماحة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وقيامنا بالتدريس في المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم ، وظهر لنا أننا إن استمررنا على ما تقدم من التصحيح والمقابلة والتعليق وعيننا لذلك أوقانا واسعة تليق بعظمة الكتاب وطوله تعطل علينا مصالح كثيرة ، وإن عيننا له أوقانا لاتكفي تأخر الكتاب وطالت مدة طبعه ، والقراء والمساهمون في حاجة إلى إنجاز طبعه ، فلذلك رأينا الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق ، وأن يكمل طبع المجلد الثالث وما بعده من الأجزاء على طبعة بولاق لكونها أصح الطباعات وأقلها أخطاء ، وأوصينا القائم بطبع الكتاب وهو أخونا ومحبونا في الله الشيخ العلامة محب الدين الخطيب أن يجتهد في إنجاز الكتاب وتصحيح ما أمكن تصحيحه وتعليق ما تيسر له تعليقه من الفوائد والتنبيهات ، لأنه وفقه الله بمن له اليد الطولى في هذا الشأن ، وكتبه وتعليقاته المفيدة معلومة للقراء ، وأسأل الله أن يعينه على إكماله على ما يرام وأن يضاعف لنا وله ولكل من ساعد في تصحيح هذا الكتاب وإبرازه للقراء الأجبر ، وأن يرفع به المسلمين ، إنه جواد كريم . وإن من أعظم ميزات هذه الطبعة ما يسر الله لها من التصحيح والتعليق والتنبيه على مواضع الأحاديث المكررة ، فالحمد لله على ذلك كله أولا وأخرا . وإنني لأشكر شكرا كثيرا جميع الإخوان الذين ساعدوني في مقابلة وتصحيح مامضى من هذا الكتاب ، وأسأل الله أن يجزيهم عن ذلك خيرا ، وأن يمنحهم العلم النافع والعمل الصالح والمزيد من كل خير . وإنني لأعتذر إلى القراء والمساهمين عما حصل من الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق على بقية المجلد الثالث وما بعده بالأعذار التي أسلفت ذكرها ، وأرجو أن يعذروني ، وأسأل الله لي ولهم صلاح النية والعمل ، والتوفيق لكل خير ، إنه سميع قريب ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

حرر في ١٧ / ٧ / ١٣٨١ هـ

فهرس

الجزء الثالث من فتح الباري

(١٩ - كتاب التهجد)

رقم ١١٢٠ - ١١٨٧

صفحة	الباب
٤٣	٢٣ الضمعة على الشق الايمن بعد ركعتي الفجر
٤٣	٢٤ من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع
٤٨	٢٥ ما جاء في التطوع مشى مشى
٤٤	٢٦ الحديث بعد ركعتي الفجر
٤٥	٢٧ تعاهد ركعتي الفجر ومن سهاها تطوعها
٤٥	٢٨ ما يقرأ في ركعتي الفجر
٥٠	٢٩ التطوع بعد المكتوبة
٥١	٣٠ من لم يتطوع بعد المكتوبة
٥١	٣١ صلاة الضحى في السفر
٥٥	٣٢ من لم يصل الضحى ورآه واسما
٥٦	٣٣ صلاة الضحى في الحضر
٥٨	٣٤ الركعتان قبل الظهر
٥٩	٣٥ الصلاة قبل المغرب
٦٠	٣٦ صلاة النوافل جماعة
٦٢	٣٧ التطوع في البيت

(٢٠ - كتاب فضل الصلاة)

في مسجد مكة والمدينة

رقم ١١٨٨ - ١١٩٧

٦٣	١ فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٦٨	٢ مسجد قباء
٦٩	٣ من أتى مسجد قباء كل سبت
٦٩	٤ إتيان مسجد قباء ما شيا وراكبا
٧٠	٥ فضل ما بين القبر والمنبر
٧٠	٦ مسجد بيت المقدس

(٢١ - كتاب العمل في الصلاة)

رقم ١١٩٨ - ١٢٣٣

٧١	١ استعاة اليد في الصلاة
----	-------------------------

صفحة الباب

٣	١ التهجد بالليل
٦	٢ فضل قيام الليل
٧	٣ طول السجود في قيام الليل
٨	٤ ترك القيام للرريض
٩	٥ تحريضه ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب
١٤	٦ قيام النبي ﷺ بالليل حتى ترم قدماه
١٦	٧ من نام عند السحر
١٨	٨ من تسحر فلم ينام حتى صلى الصبح
١٩	٩ طول القيام في صلاة الليل
٢٠	١٠ كيف كان صلاته ﷺ ولم كان يصلي من الليل
٢١	١١ قيامه ﷺ بالليل ونومه ، وما نسخ من قيام الليل
٢٤	١٢ عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم يصل بالليل
٢٨	١٣ اذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه
٢٩	١٤ الدعاء والصلاة من آخر الليل
٣٢	١٥ من نام أول الليل وأحيا آخره
٣٣	١٦ قيامه ﷺ بالليل في رمضان وغيره
٣٣	١٧ فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار
٣٦	١٨ ما يكره من التشديد في العبادة
٣٧	١٩ ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه
٣٨	٢٠ حديث "إن لنفسك حقا . . فسم وأفطر"
٣٩	٢١ فضل من تعار من الليل فصلى
٤٢	٢٢ مداومة على ركعتي الفجر

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٧٢	٢ ما ينهى من الكلام في الصلاة	١٠٤
٧٥	٣ ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال	١٠٥
٧٦	٤ من سعى قوما أو سلم في الصلاة على غيره	١٠٧
	مواجهة وهو لا يعلم	
٧٧	٥ التصفيق للنساء	
٧٧	٦ من رجع القهقري في صلاته ، أو تقدم بأمر	١٠٩
	ينزل به	١١٢
٧٨	٧ إذا دعت الأم ولدها في الصلاة	١١٣
٧٩	٨ مسح الحصى في الصلاة	١١٦
٨٠	٩ بسط الثوب في الصلاة للسجود	١١٧
٨٠	١٠ ما يجوز من العمل في الصلاة	١١٨
٨١	١١ إذا انقضت الداءة في الصلاة	١٢٥
٨٣	١٢ ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة	١٢٥
٨٥	١٣ من صفق جاعلا من الرجال في صلاته لم	١٣٠
	تفسد صلاته	١٣٠
٨٦	١٤ إذا قيل للمصل تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس	١٣١
٨٦	١٥ لا يرد السلام في الصلاة	١٣١
٨٧	١٦ رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به	١٣١
٨٨	١٧ الحصر في الصلاة	١٣٢
٨٩	١٨ تفكر الرجل الشيء في الصلاة	١٣٣
	﴿ ٢٢ - كتاب السهو ﴾	
	رقم ١٢٢٤ - ١٢٣٦	
٩٢	١ ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة	١٣٥
٩٣	٢ إذا صلى خمسا	١٣٦
٩٦	٣ إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين	١٣٧
	مثل سجود الصلاة أو أطول	١٣٨
٩٧	٤ من لم يتشهد في سجدتي السهو	
٩٩	٥ من يكبر في سجدتي السهو	١٤٠
١٠٣	٦ إذا لم يدر كم صلى ثلاثا أو أربع سجد	١٤٠
	سجدتين وهو جالس	١٤٠
	﴿ ٢٣ - كتاب الجنائز ﴾	
	رقم ١٢٢٧ - ١٢٩٤	
	١ في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله	١٠٩
	الأمر باتباع الجنائز	١١٢
	٣ الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه	١١٣
	الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه	١١٦
	الأذن بالجنائز	١١٧
	٦ فضل من مات له ولد فاحتسب	١١٨
	قول الرجل للبرأة عند القبر اصبري	١٢٥
	غسل الميت ووضوؤه بالماء والصد	١٢٥
	ما يستحب أن يغسل وترأ	١٣٠
	يبدأ بيمين الميت	١٣٠
	١١ مواضع الوضوء من الميت	١٣١
	هل تكفن المرأة في إزار الرجل	١٣١
	يجعل الكافور في الأخيرة	١٣١
	١٤ تقض شعر المرأة	١٣٢
	كيف الاشعار للبيت	١٣٣
	١٦ يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون	١٣٣
	يلقى شعر المرأة خلفها	١٣٤
	الثياب البيض للكفن	١٣٥
	الكفن في ثوبين	١٣٥
	٢٠ الحنوط للميت	١٣٦
	كيف يكفن المحرم	١٣٧
	الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف	١٣٨
	ومن كفن بغير قميص	
	الكفن بغير قميص	١٤٠
	الكفن بلا عمامة	١٤٠
	الكفن من جميع المال	١٤٠

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
١٤١ ٢٦	إذا لم يوجد إلا ثوب واحد	١٨٦ ٥٣
١٤٢ ٢٧	إذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه	١٨٦ ٥٤
١٤٣ ٢٨	من استعد السكفن في زمن النبي ﷺ فلم يشكر عليه	١٨٩ ٥٥
١٤٤ ٢٩	اتباع النساء الجنائز	١٨٩ ٥٦
١٤٥ ٣٠	إحداذ المرأة على غير زوجها	١٩٢ ٥٧
١٤٨ ٣١	زيارة القبور	١٩٦ ٥٨
١٥٠ ٣٢	قوله ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه	١٩٨ ٥٩
١٦٠ ٣٣	ما يكره من النياحة على الميت	١٩٨ ٦٠
١٦٣ ٣٤	حديث جابر في استشهاد أبيه يوم أحد	٢٠٠ ٦١
١٦٣ ٣٥	ليس منا من شق الجيوب	٢٠١ ٦٢
١٦٤ ٣٦	رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة	٢٠١ ٦٣
١٦٥ ٣٧	ما ينهى عن الخلق عند المصيبة	٢٠٢ ٦٤
١٦٦ ٣٨	ليس منا من ضرب الحدود	٢٠٣ ٦٥
١٦٦ ٣٩	ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة	٢٠٤ ٦٦
١٦٦ ٤٠	من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن	٢٠٥ ٦٧
١٦٩ ٤١	من لم يظهر حزنه عند المصيبة	٢٠٦ ٦٨
١٧١ ٤٢	الصبر عند الصدمة الأولى	٢٠٧ ٦٩
١٧٢ ٤٣	قول النبي ﷺ «إنا بك لمحزونون»	٢٠٨ ٧٠
١٧٥ ٤٤	البكاء عند المريض	٢٠٨ ٧١
١٧٦ ٤٥	ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك	٢٠٩ ٧٢
١٧٧ ٤٦	القيام للجنائز	٢١١ ٧٣
١٧٨ ٤٧	متى يقعد إذا قام للجنائز	٢١٢ ٧٤
١٧٨ ٤٨	من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام	٢١٢ ٧٥
١٧٩ ٤٩	من قام لجنازة يهودي	٢١٣ ٧٦
١٨١ ٥٠	حمل الرجال الجنازة دون النساء	٢١٤ ٧٧
١٨٢ ٥١	السرعة بالجنازة	٢١٧ ٧٨
١٨٤ ٥٢	قول الميت وهو على الجنازة قدموف	٢١٨ ٧٩
		٢٢٢ ٨٠
		٢٢٢ ٨١

صفحة الباب	صفحة الباب
٢٢٥ ٨٢	موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله
٢٢٦ ٨٣	ما جاء في قاتل النفس
٢٢٨ ٨٤	ما يكره من الصلاة على المنافقين ، والاستغفار للشركين
٢٢٨ ٨٥	ثناء الناس على الميت
٢٣١ ٨٦	ما جاء في عذاب القبر
٢٤١ ٨٧	التعوذ من عذاب القبر
٢٤٢ ٨٨	عذاب القبر من الغيبة والبول
٢٤٣ ٨٩	الميت يعرض عليه مقعدة بالغدادة والعشي
٢٤٤ ٩٠	كلام الميت على الجنائز
٢٤٤ ٩١	ما قيل في أولاد المسلمين
٢٤٥ ٩٢	ما قيل في أولاد المشركين
٢٥١ ٩٣	حديث روى بالنبي ﷺ إبراهيم وحوله أولاد الناس
٢٥٢ ٩٤	موت يوم الاثنين
٢٥٤ ٩٥	موت الفجاءة ، البغته
٢٥٥ ٩٦	ما جاء في قبره ﷺ وأبي بكر وعمر
٢٥٨ ٩٧	ما ينهى من سب الأموات
٢٥٩ ٩٨	ذكر شرار الموتى
	(٢٤ - كتاب الزكاة)
	رسم ١٢٩٥ - ١٥١٢
٢٦ ١	وجوب الزكاة
٢٦٧ ٣	البينة على إيتاء الزكاة
٢٦٧ ٣	لثم مانع الزكاة
٢٧١ ٤	ما أدى زكاته فليس بكفر
٢٧٦ ٥	انفاق المال في حقه
٢٧٧ ٦	الرياء في الصدقة
٢٧٧ ٧	لا يقبل الله صدقة من غلول
٢٧٧ ٨	الصدقة من كسب طيب
٢٨١ ٩	الصدقة قبل الرد
٢٨٢ ١٠	اتقوا النار ولو بشق تمر
٢٨٤ ١١	فضل صدقة الشحيح الصحيح
٢٨٨ ١٢	صدقة العالانية
٢٨٨ ١٣	صدقة السر
٢٩٠ ١٤	إذا تصدق على غني وهو لا يعلم
٢٩١ ١٥	إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر
٢٩٢ ١٦	الصدقة باليمين
٢٩٣ ١٧	من أمر غادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه
٢٩٤ ١٨	لا صدقة إلا عن ظهر غنى
٢٩٨ ١٩	المانع بما أعطى
٢٩٩ ٢٠	من أحب تعجيل الصدقة من يومها
٢٩٩ ٢١	التحريض على الصدقة والشفاعة فيها
٣٠١ ٢٢	الصدقة فيما استطاع
٣٠١ ٢٣	الصدقة تكفر الخطيئة
٣٠١ ٢٤	من تصدق في الشرك ثم أسلم
٣٠٢ ٢٥	أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد
٣٠٣ ٢٦	أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة
٣٠٤ ٢٧	(فأما من أعطى واتق وصدق بالحسن)
٣٠٥ ٢٨	مثل المتصدق والبخیل
٣٠٧ ٢٩	صدقة الكسب والتجارة
٣٠٧ ٣٠	على كل مسلم صدقة
٣٠٩ ٣١	قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة
٣١٠ ٣٢	زكاة الورق
٣١١ ٣٣	العرض في الزكاة
٣١٤ ٣٤	لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع
٣١٥ ٣٥	ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية
٣١٦ ٣٦	زكاة الابل

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٣١٦	٣٧ من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده	٤٦١
٣١٧	٣٨ زكاة الغنم	٣٦٢
٣٢١	٣٩ لا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيس إلا ما شاء المصدق	٣٦٣
٣٢١	٤٠ أخذ العناق في الصدقة	٣٦٥
٣٢٢	٤١ لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة	٣٦٦
٣٢٢	٤٢ ليس فيما دون خمس ذود صدقة	٣٦٧
٣٢٣	٤٣ زكاة البقر	٣٦٩
٣٢٥	٤٤ الزكاة على الأقارب	٣٧١
٣٢٦	٤٥ ليس على المسلم في فرسه صدقة	٣٧١
٣٢٧	٤٦ ليس على المسلم في عبده صدقة	٣٧١
٣٢٧	٤٧ الصدقة على اليتامى	٣٧٢
٣٢٨	٤٨ الزكاة على الزوج واليتامى في الحجر	٣٧٥
٣٣١	٤٩ (وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله)	٣٧٥
٣٣٥	٥٠ الاستعفاف عن المسألة	٣٧٧
٣٣٧	٥١ من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس	
٣٣٨	٥٢ من سأل الناس تكسرا	
٣٤٠	٥٣ (لا يسألون الناس إلحافا)	
٣٤٣	٥٤ خربص التمر	
٣٤٧	٥٥ العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري	
٣٥٠	٥٦ ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة	
٣٥٠	٥٧ أخذ صدقة التمر عند صرام النخل	
٣٥١	٥٨ من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زوجه	
٣٥٢	٥٩ هل يشتري صدقته	
٣٥٤	٦٠ ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ	
٣٥٥	٦١ الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ	
٣٥٦	٦٢ إذا تحولت الصدقة	
٣٥٧	٦٣ أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء	
		٣٧٨
		٣٧٨
		٣٧٩
		٣٨٠
		٣٨١
		٣٨٢
		٣٨٢
		٣٨٤
		٣٨٧
		٣٨٧
		٣٨٨

(٣٥ - كتاب الحج)

رقم ١٥١٢ - ١٧٧٢

٣٧٨	١ وجوب الحج وفصله
٣٧٩	٢ (يأتوك رجلا وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)
٣٨٠	٣ الحج على الرجل
٣٨١	٤ فضل الحج المبرور
٣٨٢	٥ فرض مواقيت الحج والعمرة
٣٨٢	٦ (وتزودوا فان خير الزاد التقوى)
٣٨٤	٧ مهل أهل مكة للحج والعمرة
٣٨٧	٨ ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة
٣٨٧	٩ مهل أهل الشام
٣٨٨	١٠ مهل أهل نجد

صفحة الباب	صفحة الباب
٤٨٤ ٦٨	إذا وقف في الطواف
٤٨٤ ٦٩	صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين
٤٨٥ ٧٠	من لم يقرب السكبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول
٤٨٦ ٧١	من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد
٤٨٧ ٧٢	من صلى ركعتي الطواف خلف المقام
٤٨٨ ٧٣	الطواف بعد الصبح والمصر
٤٩٠ ٧٤	المريض يطوف رأكبا
٤٩٠ ٧٥	سقاية الحاج
٤٩٢ ٧٦	ما جاء في زمزم
٤٩٣ ٧٧	طواف القارن
٤٩٦ ٧٨	الطواف على وضوء
٤٩٧ ٧٩	وجرب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله
٥٠١ ٨٠	ما جاء في السعي بين الصفا والمروة
٥٠٣ ٨١	تقضى الخاضع المناسك كلها إلا الطواف بالبيت
٥٠٦ ٨٢	الاهلال من البطحاء وغيرها للمكي والحاج
٥٠٧ ٨٣	إذا خرج إلى منى أين يصلى الظهر يوم التروية
٥٠٩ ٨٤	الصلاة بمنى
٥١٠ ٨٥	صوم يوم عرفة
٥١٠ ٨٦	التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة
٥١١ ٨٧	التجبير بالرواح يوم عرفة
٥١٢ ٨٨	الوقوف على الدابة بعرفة
٥١٣ ٨٩	الجمع بين الصلاتين بعرفة
٥١٤ ٩٠	قصر الخطبة بعرفة
٥١٥ ٩١	الوقوف بعرفة
٥١٨ ٩٢	السير إذا دفع من عرفة
٥١٩ ٩٣	الزول بين عرفة وجمع
٥٢٢ ٩٤	أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الافاضة وإشارته إليهم بالسوط
٥٢٣ ٩٥	الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
٥٢٣ ٩٦	من جمع بينهما ولم يتطوع
٥٢٤ ٩٧	من أذن وأقام لكل واحدة منهما
٥٢٦ ٩٨	من قدم ضعة أهله لبيل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر
٥٣٠ ٩٩	مقى يصلى الفجر بجمع
٥٣١ ١٠٠	مقى يدفع من جمع
٥٣٢ ١٠١	التلبية والتكبير غداة النحر حين يرى الجمرة، والارتداد في السير
٥٣٣ ١٠٢	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى
٥٣٥ ١٠٣	ركوب البدن
٥٣٩ ١٠٤	من ساق البدن معه
٥٤١ ١٠٥	من اشترى الهدى من الطريق
٥٤٢ ١٠٦	من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم
٥٤٣ ١٠٧	قتل القلائد للبدن والبقر
٥٤٤ ١٠٨	إشعار البدن
٥٤٥ ١٠٩	من قلد القلائد بيده
٥٤٧ ١١٠	تقليد الغنم
٥٤٨ ١١١	القلائد من العين
٥٤٨ ١١٢	تقليد النمل
٥٤٩ ١١٣	الجلال للبدن
٥٥٠ ١١٤	من اشترى هدي من الطريق وقلدها
٥٥١ ١١٥	ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن
٥٥٢ ١١٦	النحر في منحر النبي ﷺ بمنى
٥٥٣ ١١٧	من نحر بيده
٥٥٣ ١١٨	نحر الأبل مقيدة
٥٥٤ ١١٩	نحر البدن قائمة
٥٥٥ ١٢٠	لا يعطى الجزار من الهدى شيئا
٥٥٦ ١٢١	يتصدق بجلود الهدى
٥٥٧ ١٢٢	يتصدق بجلال البدن

صفحة الباب	الباب	صفحة الباب
١٢٣ ٥٥٧	(وإذ برأنا لإبراهيم مكان للبيت أن لا تشرك في شيئا)	١٤٨ ٥٩١
١٢٤ ٥٥٧	ما يأكل من البدن وما يتصدق به	١٤٩ ٥٩٢
١٢٥ ٥٥٩	الذبح قبل الحلق	١٥٠ ٥٩٣
١٢٦ ٥٦٠	من لبد رأسه عند الاحرام وحلق	١٥١ ٥٩٥
١٢٧ ٥٦١	الحلق والتقصير عند الاحلال	
١٢٨ ٥٦٧	تقصير التمتع بعد العمرة	
١٢٩ ٥٦٧	الزيارة يوم النحر	١ ٥٩٧
١٣٠ ٥٦٨	إذا رمى بعد ما أسى أو حلق قبل أن يذبح	٢ ٥٩٨
	ناسيا أو جاهلا	٣ ٥٩٩
١٣١ ٥٦٩	الفتيا على الدابة عند الجرة	٤ ٦٠٣
١٣٢ ٥٧٣	الخطبة أيام منى	٥ ٦٠٥
١٣٣ ٥٧٨	هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة	٦ ٦٠٦
	ليالى منى	٧ ٦٠٩
١٣٤ ٥٧٩	رمى الجمار	٨ ٦١٠
١٣٥ ٥٨٠	رمى الجمار من بطن الوادى	٩ ٦١٢
١٣٦ ٥٨٠	رمى الجمار بسبع حصيات	
١٣٧ ٥٨١	من رمى جرة العقبة لجعل البيت عن يساره	١٠ ٦١٤
١٣٨ ٥٨١	يكبر مع كل حصاة	١١ ٦١٥
١٣٩ ٥٨٢	من رمى جرة العقبة ولم يقف	١٢ ٦١٨
١٤٠ ٥٨٢	إذا رمى الجمرتين يقوم ويسبل مستقبل القبلة	١٣ ٦١٩
١٤١ ٥٨٣	رفع اليدين عند الجرة الدنيا والوسطى	١٤ ٦١٩
١٤٢ ٥٨٤	الدعاء عند الجمرتين	١٥ ٦١٩
١٤٣ ٥٨٤	الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الافاضة	١٦ ٦٢٠
١٤٤ ٥٨٥	طواف الوداع	١٧ ٦٢٠
١٤٥ ٥٨٦	إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت	١٨ ٦٢١
١٤٦ ٥٩٠	من صلى العصر يوم النفر بالآبطع	١٩ ٦٢٢
١٤٧ ٥٩١	المحصب	٢٠ ٦٢٥
	(٢٦ - كتاب العمرة)	
	رقم ١٧٣٣ - ١٨٠٠	
	وجوب العمرة وفضلها	١ ٥٩٧
	من اعتمر قبل الحج	٢ ٥٩٨
	كم اعتمر النبي ﷺ	٣ ٥٩٩
	عمرة في رمضان	٤ ٦٠٣
	العمرة ليلة الحصة وغيرها	٥ ٦٠٥
	عمرة التمتع	٦ ٦٠٦
	الاعتبار بعد الحج بغير هدى	٧ ٦٠٩
	أجر العمرة على قدر النصب	٨ ٦١٠
	المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل	٩ ٦١٢
	هل يجزئه من طواف الوداع	
	يفعل في العمرة ما يفعل في الحج	١٠ ٦١٤
	متى يحل المعتمر	١١ ٦١٥
	ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الفزرو	١٢ ٦١٨
	استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة	١٣ ٦١٩
	القدوم بالعدة	١٤ ٦١٩
	الدخول بالعشي	١٥ ٦١٩
	لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة	١٦ ٦٢٠
	من أسرح ناقته إذا بلغ المدينة	١٧ ٦٢٠
	(وأقروا البيوت من أبوابها)	١٨ ٦٢١
	المسافر إذا وجد به السير يسجل إلى أهله	١٩ ٦٢٢
		٢٠ ٦٢٥

تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	٢٥	خالصا	خالصا له	٥٩	٢٧	الأول	الأصول
٧	٢٦	شرة	عشرة	٦١	٤	خريز	خزير
٩	٣٠	صلاة الليل	قيام الليل	٦١	٤	الدار رسول	الدار أن رسول
١٠	٤	أخبر	أخبرني	٦٦	٢٢	سليمان	سليمان
١٤	٢٧	عمدا	علا	٧٠	١٩	إلا معها	إلا ومعها
١٥	٥	عن علي بن مسر عن علي بن الأقر	عن علي بن الأقر	٧٣	٢٧	لابي عمر وسعيد	لابي عمرو وسعد
١٦	٢٣	لأنما صارت	ولأنما صارت	٧٦	١٠	الحاضرين	الحاضرين
٢٠	١٣	عبيد الله	عبيد الله بن موسى	٧٨	١٠	صومعة	صومعة
٢١	٢٢	بالليل ونومه	بالليل ونومه	٨٠	١٨	رض	عرض
٢١	٢٨	قال ابن عباس قال أبو عبد الله قال ابن عباس	قال ابن عباس	٨٠	٢١	العين	العين
٢٣	٥	روى مسلم	وروى مسلم	٨١	١٢	وثمان	وثماني
٢٣	١٦	بجاهد أشد	بجاهد قال أشد	٨١	١٣	أراجع	أراجع
٢٤	١٠	يصل الليل	يصل بالليل	٨١	١٣	رجع	ترجع
٢٦	١	على الثلاثة	على الثلاث	٨١	٢٣	واحدة	واحد
٢٧	٢٢	ونحوه ذلك	ونحو ذلك	٨٦	١٤	وجوز التريص	وجواز التريص
٢٩	١٦	عن عباس	عن ابن عباس	١٠٥	١٨	بصريون	مصريون
٣٠	١٤	من الدليل	ومن الدليل	١٠٧	١١	كريب	كريب
٣٤	٩	ابن عمرو	ابن عمرو	١١٣	١٨	نزول	نزل
٣٧	٢٤	أبو سلة مثله	أبو سلة بهذا مثله	١١٨	١٤	١٣٨٢	١٣٨١
٤٢	٢٥	خالف الليث	خالفه الليث	١٤٣	٨	٢٠٩٣ ، ٢٠٣٦	٢٠٩٣ ، ٢٠٣٦ ، ٦٠٣٦
٤٣	٢٤	إذا صلى فإن	إذا صلى سنة الفجر فإن	١٨٠	٩	فلنا ذهبنا	فلنا ذهبنا
٤٨	١٥	أرضني	أرضني به	١٩٣	١١	الوجه بلفظ الافراد	الوجه بلفظ الافراد
٤٩	٧	بركتي	بركتي	٢٠٥	٢٩	[المحدث ١٣٣٨ - طرفه	[المحدث ١٣٣٨ - طرفه
٥٦	٢٧	ويوم	ونوم	٢٠٧	٢	[المحدث ١٣٣٩ - طرفه	[المحدث ١٣٣٩ - طرفه
٥٧	٣	ابن جارود	ابن الجارود	٢١١	١٧	٣٧ -	٧٣ -
٥٨	١١	باب الركعتين	باب الركعتين	٢٥٥	٩	٦٩ -	٩٦ -
٥٨	١٤	كانت	وكانت	٢٨١	١٣	٦٩ -	٩٦ -
٥٩	١٨	أع بك	أعج بك			٦٩ -	٩٦ -

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٨٢	٢٧	آية	آية	٢٨٣	١	٤١١٦	١٤١٦
٣٠٥	٢٢	تُدَيِّهَها	تُدَيِّهَها	٣١١		٢١١	٣١١
٣١٢		٢١٢	٣١٢	٣١٢		٢١٢	٣١٢
٣١٢	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٣١٢	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤
٣٢٨	١٦	بنت أم سلة	بنت أم سلة عن أم سلة	٣٢٨	١٦	بنت أم سلة	بنت أم سلة عن أم سلة
٣٤٨	٤	ميسره	ميسرة	٣٤٨	٤	ميسره	ميسرة
٣٦٤	٢	البر	والبر	٣٦٤	٢	البر	والبر
٣٦٤	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس	٣٦٤	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس
٣٦٦	١٦	في الخير	في الخير	٣٦٦	١٦	في الخير	في الخير
٣٧٢	٢٦	التخير	التخير	٣٧٢	٢٦	التخير	التخير
٣٧٥	٥	نخرج	نخرج	٣٧٥	٥	نخرج	نخرج
٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد	٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد
٣٨٤	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩	٣٨٤	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩
٤٠٥	١٥	بقين	بقين	٤٠٥	١٥	بقين	بقين
٤٠٥	١٩	يُحَلِّوا	يَحْلُوا	٤٠٥	١٩	يُحَلِّوا	يَحْلُوا

صفحة سطر خطأ

٤٠٥ ٢٣ كانت

٤٤١ ٢٥ البيت

٤٥٣ ٥ سلامة

٤٧٠ ١٣ أصغ

٤٨٤ ٢٤ لبوعه

٤٨٥ ٢٥ و ٢٧ يقرب

٤٩٩ ٩ الإيم

٥٠٦ ٦ ميل

٥٠٩ ١٦ أخبرني

٥٤٥ ٧ زياد

٥٧٣ ٢١ ١٨٤١، ١٨١٢، ١٨٤٣، ١٨٤١

٦٠٠ ١٥ [الحديث ١٧٨١ -

أطرافه في: ١٨٤٤،

٢٦٩٨، ٢٦٩٩،

٢٧٠٠، ٣١٨٤،

٤٢٥١

فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

لِلإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نُسَخِ الطَّبَعَةِ وَالنُّسْخَةِ
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارز
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحَّحَهُ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَّمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَادِيَهُ
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الرابع

دار المعرفة
بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

على ترتيب حروف المعجم (*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
(ج ١)	٥ - الغسل	(ج ١٢)	٨٦ - الحدود	(ج ٤)	٣٧ - الإجارة
(ج ١٣)	٩٢ - الفتن	(ج ٥)	٤١ - الحرث والمزارعة	(ج ١٣)	٩٣ - الأحكام
(ج ١٢)	٨٥ - الفرائض	(ج ٤)	٣٨ - الحوالة	(ج ١٣)	٩٥ - أخبار الأحاد
(ج ٦)	٥٧ - فرض الخمس	(ج ١)	٦ - الحيض	(ج ١٠)	٧٨ - الأدب
(ج ٧)	٦٢ - فضائل الصحابة	(ج ١٢)	٩٠ - الجبل	(ج ٢)	١٠ - الأذان
(ج ٩)	٦٦ - فضائل القرآن	(ج ٥)	٤٤ - الخصومات	(ج ١٢)	٨٨ - استئانة المرتدين
(ج ٤)	٢٩ - فضائل المدينة	(ج ٦)	٥٧ - الخمس	(ج ٢)	١٥ - الاستسقاء
(ج ٣)	٢٠ - فضل الصلاة	(ج ٢)	١٢ - الخوف	(ج ٥)	٤٣ - الاستقراض
(ج ١١)	٨٢ - القدر	(ج ١١)	٨٠ - الدعوات	(ج ١١)	٧٩ - الاستئذان
(ج ٢)	١٦ - الكسوف	(ج ١٢)	٨٧ - الذبائح	(ج ١٠)	٧٤ - الأشربة
(ج ١١)	٨٤ - كفارات الأيمان	(ج ٩)	٧٢ - الذبائح والصيد	(ج ١٠)	٧٣ - الأضاحي
(ج ٤)	٣٩ - الكفالة	(ج ١١)	٨١ - الرقاق	(ج ٩)	٧٠ - الأطعمة
(ج ١٠)	٧٧ - اللباس	(ج ٥)	٤٨ - الرهن	(ج ١٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة
(ج ٥)	٤٥ - اللقطة	(ج ٣)	٢٤ - الزكاة	(ج ٤)	٣٣ - الاعتكاف
(ج ٤)	٣٢ - ليلة القدر	(ج ٢)	١٧ - سجود القرآن	(ج ١٢)	٨٩ - الإكراه
(ج ٤)	٢٧ - المحصر	(ج ٤)	٣٥ - السلم	(ج ٦)	٦٠ - الأنبياء
(ج ١٠)	٧٥ - المرضى	(ج ٣)	٢٢ - السهو	(ج ١)	٢ - الإيمان
(ج ٥)	٤١ - المزارعة	(ج ٦)	٥٦ - السير	(ج ١١)	٨٣ - الأيمان والندور
(ج ٥)	٤٢ - المساقاة	(ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة	(ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق
(ج ٥)	٤٦ - المظالم	(ج ٥)	٤٧ - الشركة	(ج ١)	١ - بدء الوحي
(ج ٧ - ٨)	٦٤ - المغازي	(ج ٥)	٥٤ - الشروط	(ج ٤)	٣٤ - البيوع
(ج ٥)	٥٠ - المكاتب	(ج ٤)	٣٦ - الشفعة	(ج ٤)	٣١ - التراويح
(ج ٦)	٦١ - المنائب	(ج ٥)	٥٢ - الشهادات	(ج ١٢)	٩١ - التعبير
(ج ٧)	٦٣ - مناقب الأنصار	(ج ١)	٨ - الصلاة	(ج ٨)	٦٥ - تفسير القرآن
(ج ٢)	٩ - مواقيت الصلاة	(ج ٥)	٥٣ - الصلح	(ج ٢)	١٨ - تقصير الصلاة
(ج ١١)	٨٣ - النذور	(ج ٤)	٣٠ - الصوم	(ج ١٣)	٩٤ - التمني
(ج ٩)	٦٩ - النفقات	(ج ٩)	٧٢ - الصيد	(ج ٣)	١٩ - التهجيد
(ج ٩)	٦٧ - النكاح	(ج ١٠)	٧٦ - الطب	(ج ١٣)	٩٧ - التوحيد
(ج ٥)	٥١ - الهبة	(ج ٩)	٦٨ - الطلاق	(ج ١)	٧ - التيمم
(ج ٢)	١٤ - الوتر	(ج ٥)	٤٩ - العتق	(ج ٤)	٢٨ - جزاء الصيد
(ج ١)	١ - الوحي	(ج ٩)	٧١ - العقيقة	(ج ٦)	٥٨ - الجزية والموادعة
(ج ٥)	٥٥ - الوصايا	(ج ١)	٣ - العلم	(ج ٢)	١١ - الجمعة
(ج ١)	٤ - الوضوء	(ج ٣)	٢٦ - العمرة	(ج ٣)	٢٣ - الجنائز
(ج ٤)	٤٠ - الوكالة	(ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة	(ج ٦)	٥٦ - الجهاد والسير
		(ج ٢)	١٣ - العيدين	(ج ٣)	٢٥ - الحج

(*) وضعت هذا الفهرس وفق المعجم المهرس لألعاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمحدد الذي يحتوي عليه. وقد وضعا على غلاف كل عدد أرقام الكتب التي تحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٧ - كتاب المحصر

وقوله تعالى [١٩٦ البقرة] : (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَإِسْتَيْسِرْ مِنَ الْهَدْيِ ، وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ) . وقال عطاء : الإحصارُ من كل شيءٍ يُحْبَسُهُ

قوله (باب المحصر وجزاء الصيد) ثبتت البسمة للجميع ، وذكر أبو ذر د أبواب ، بلفظ الجمع ، وللباقين د باب ، بالإنفراد . قوله (وقول الله تعالى : فإن أحصرتم) أى وتفسير المراد من قوله (فإن أحصرتم) وأما قوله (ولا تخلقوا رؤوسكم) فسياق في الباب الذى يليه . وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار ، وهى مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم ، فقال كثير منهم : الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدخ بانه محصر أخرجه ابن جرير بأسناد صحيح عنه . وقال النخعي والكوفيون : المحصر الكسر والمرض والخوف ، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذى سنذكره في آخر الباب . وأثر عطاء المشار اليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى (فإن أحصرتم) فإستيسر من الهدى) ، قال : الإحصار من كل شيءٍ يحبسه . وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ، ولفظه (فإن أحصرتم) قال : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجده أو عدو يحبسه فعليه ذبح ما استيسر من الهدى ، فإن كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه ، وقال آخرون : لا حصر إلا بالعدو . وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو فيحل بعمره ، وليس عليه حج ولا عمرة ، ، وروى مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال : من حبس دون البيت بالمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت ، وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال : خرجت الى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخذي ، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس - فلم يرخص لي أحد في أن أحل ، فاقمت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمره ، ، وأخرجه ابن جرير من طرق وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، قال الشافعي : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للمحصر رخصة ، وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها . وفي المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره ، وهو أنه لا حصر بعد النبي ﷺ ، وروى مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه : الحرم لا يحل حتى يطوف ، أخرجه في د باب ما يفعل من أحصر بغير عدو ، ، وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت : لا أحل الحرم يحل بشيء دون البيت ، وعن ابن عباس بأسناد ضعيف قال : لا إحصار اليوم ، وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير .

والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار ، فالشهور عن أكثر أهل اللغة - منهم الاخفش والكسائي والقرء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت ونعلب وابن قتيبة وغيرهم - أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو المحصر وبهذا قطع النحاس ، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد ، يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف ، قال تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴾ ، وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم ، وأما الشافعي ومن تابعه لحجته في أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي ﷺ عن البيت ، فسمى الله صد العدو إحصاراً ، وحجة الآخرين التمسك بمعوم قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم ﴾ . قوله (قال أبو عبد الله : حصوراً لا يأتى النساء) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستمل خاصة ، ونقله الطبري عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، وقد حكاه أبو عبيدة في « المجاز » ، وقال : إن له معاني أخرى فذكرها ، وهو بمعنى محصور لأنه منع مما يكون من الرجال ، وقد ورد فعول بمعنى مفعول كثيراً . وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع . والله أعلم

١١ - باب إذا أحصر المعتير

١٨٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين خرج إلى مكة مُعتيراً في الفتنة قال : إن صُددتُ عن البيت صنعتُ كما صنعتنا مع رسول الله ﷺ . فاهلَّ بصره ، من أجل أن رسول الله ﷺ كان اهلَّ بعمرة عام الحديبية » .

١٨٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جُبرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسلم ابن عبد الله أخبراه أنها كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ليلى نزل الجيش بآب الزبير فقالا : لا يضرك أن لا تهجَّ العام ، وإننا نخاف أن يُحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فحال كفار قريش دون البيت ، ففحرَّ النبي ﷺ هذبه ، وخلق رأسه . وأشهدكم أني قد أوجبتُ العمرة إن شاء الله ، أنطلق ، فإن خلني بيني وبين البيت طفتُ ، وإن حيل بيني وبينه فملتُ كما فعل النبي ﷺ وأنا معه . فاهلَّ بالعمرة من ذى الحليفة ، ثم سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنهما واحد ، أشهدكم أني قد أوجبتُ حجة مع عمرى . فلم يحلَّ منها حتى دخل يوم النحر وأهدى ، وكان يقول : لا يحلُّ حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة » .

١٨٠٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جُبرية عن نافع « أن بعض بني عبد الله قال له :

لو أقمت بهذا »

١٨٠٩ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلايم حدثنا يحيى بن أبي كثير عن حكيم قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما « قد أحصر رسول الله ﷺ فخلق رأسه ، وجامع نساءه ونحر هذبه ، حتى اعتقر عاماً قابلاً »

قوله (باب إذا أحصر المعتصر) قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالاحصار خاص بالحاج بخلاف المعتصر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت ، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج ، وهو يحكى عن مالك ، واحتج له اسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال : خرجت معتمراً ، فوقعت عن راحلتى فأنكسرت ، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا : ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت . قوله (أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة) هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعده تقتضى أن نافعاً حل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها : عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر ، فذكر القصة والحديث ، هكذا قال البخارى عن عبد الله بن محمد ابن أسماء ، ووافقه الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الاسماعيل عنهما ، وتابهم معاذ بن المشي عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي . لكن في رواية موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع أن بعض بنى عبد الله بن عمر قال له ، فذكر الحديث ، وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة ، وقد عقب البخارى رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك ، واقتصر في رواية موسى هنا هل الإسناد ، وساقه في المغازي بتمامه . وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه : أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله ، فذكر الحديث أخرجه مسلم ، وقد أخرجه البخارى في المغازي عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث ، وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم ، وأخرجه البخارى كما سيأتى بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء ، وأخرجه في المغازي من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلهم عن نافع ، وأعرض مسلم عن تخرج طريق جويرية ووافق على طريق تخرج الليث وأيوب عن عبيد الله بن عمر ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أيوب بن موسى واسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة . والذي يرجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كلما به أباهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام ، وأما بقية القصة فشاهدها نافع ومعهما من ابن عمر لملازمته إياه ، فالقصد من الحديث موصول ، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مظن فيهما ، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخارى . ووقع في رواية جويرية المذكورة عبيد الله ابن عبد الله بالتصغير ، وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير ، وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع ، قال البيهقي : عبد الله - يعنى مكبراً - أصح . قلت : وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم أباه في ذلك ، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله المصغر مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك فقص عن كل ما انتهى إليه عليه . قوله (معتمراً) في الموطأ من هذا الوجه : خرج إلى مكة يريد الحج . فقال : إن صدقت ، فذكره ، ولا اختلاف فانه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال : ما شأنهما إلا واحداً فاضاف إليها الحج فصار قارناً . قوله (في الفتنة) بينه في رواية جويرية فقال : ليالى نزل الجيش بابن الزبير ، وقد مضى في باب طواف القارن ، من طريق الليث عن نافع بلفظ : حين نزل الحاج بابن الزبير ، وسلم رواية في

يحيى القطان المذكورة - حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير ، وقد تقدم في « باب من اشترى هديه من الطريق » ، من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، أراد ابن عمر الحج عام حج الحزورية ، وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب . **قوله** (إن صدقت عن البيت) هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له : إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، كما أوضحته الرواية التي بعد هذه . **قوله** (كما صنعنا مع رسول الله ﷺ) في رواية موسى بن عقبة ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، إذن اصنع كما صنع ، زاد في رواية الليث عن نافع في « باب طواف القارن » : « كما صنع رسول الله ﷺ » ، ونحوه في رواية أيوب عن نافع في « باب طواف القارن » . **قوله** (فأهل) يعني ابن عمر ، والمراد أنه رفع صوته بالاهلال والتلبية ، زاد في روايه جويرية التي بعد هذه : فقال : خرجنا مع النبي ﷺ ، لحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه . **قوله** (من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعرة عام الحديبية) قال النووي : معناه أنه أراد إن صدقت عن البيت وأحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة . وقال عياض : يحتمل أن المراد أهل بعرة كما أهل النبي ﷺ بعرة ، ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الاهلال والاحلال وهو الاظهر . وتعقبه النووي ، وليس هو بمردود . **قوله** (بعرة) زاد في رواية جويرية « من ذي الحليفة » ، وفي رواية أيوب الماضية « فأهل بالعمرة من الدار » ، والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذى الحليفة . **قوله** (عام الحديبية) سيأتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وأورده المصنف بعد بابين عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن مالك فزاد فيه « ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال : ما أمرها إلا واحد » ، أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال ، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة . وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة ، وهو يؤيد الاحتمال الأول الماضي في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة . ووقع في رواية الليث « أشهدكم أني قد أوجبت عمرة » . ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال : ماشاً بالحج والعمرة إلا واحد ، ولو كان لإيجابه العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينها وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة . **قوله** في رواية جويرية (فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر) زاد في رواية الليث « فنحر وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة ، وهو مشكل . ووقع في رواية اسماعيل المذكورة « ثم طاف لها طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ » عنه ، وقد تقدم البحث في ذلك في آخر « باب طواف القارن » . **قوله** في رواية جويرية (أشهدكم أني قد أوجبت) أي ألزمت نفسي ذلك ، وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به ، وإلا فالتلفظ ليس بشرط . **قوله** (وإن حيل بيني وبينه) أي البيت - أي منعت من الوصول إليه لأطوف - تحللت بعمل العمرة ، وهذا يبين أن المراد بقوله « ما أمرها إلا واحد » ، يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما ، ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله « ما أمرها إلا واحد » إن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج ، فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختار الإهلال بالعمرة ، ثم رأى أن الإحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال « ما أمرها إلا واحد » . وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويتجنبون به . وفي هذا الحديث من الفوائد أن من أحصر بالعدو بأن منعه عن المضى في نسكه

حجا كان أو عمرة جازله التحلل بأن ينوى ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه . وفيه جواز لإدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ، لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ، وقيل إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ، ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شذ فنع لإدخال الحج على العمرة قياسا على منع لإدخال العمرة على الحج . وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في بابه . وفيه أن القارن يبدى ، وشذ ابن حزم فقال : لا هدى على القارن . وفيه جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر . قوله في رواية موسى بن اسماعيل (إن بعض بني عبد الله) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله ، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم . (تنبيه) وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي : وأهدى شاة ، قال ابن عبد البر : هي زيادة غير محفوظة ، لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة . قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب (حدثنا محمد) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، لحزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وادة ، وذكر الكلاباذي عن ابن أبي سبيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق ، ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور ، كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ، ورواية البخاري عنه في باب الذبح فانه روى عنه البخاري . قلت : ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره . قوله (عن عكرمة قال فقال ابن عباس) هكذا رأيته في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام يعقبه قوله « فقال ابن عباس » ، ولم ينبذ عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الاسماعيلي ولا أبو نعيم لانهما اقتصرا من الحديث على ما أخرجه البخاري ، وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه ، فقرأت في « كتاب الصحابة » لابن السكن قال « حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت عكرمة فقال : قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة لأنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حبس وهو محرم فقال : قال رسول الله ﷺ « من عرج أو كسر أو حبس فليجزى مثلها وهو في حل » ، قال لحدثت به أبا هريرة فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس فقال : قد أحصر رسول الله ﷺ خلق ونحر هديه وجامع نسائه حتى اعتمر عاما قابلا ، فمرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث ، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله ابن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به وقال في آخره « قال عكرمة ف سألت أبا هريرة وابن عباس فقالا صدق ، ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه » سمعت الحجاج ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي : وتابع معمر على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمدا يعني البخاري يقول : رواية معمر ومعاوية أصح انتهى . فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه ، مع أن الذي حذفه ليس بعيدا من الصحة ، فانه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك ، وإلا فالواسطة بينهما

- وهو عبد الله بن رافع - قلة وإن كان البخاري لم يخرج له . وهذا الحديث احتج من قال : لا فرق بين الإحصار بالعند وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية . وعن أحد روايتان . وسيأتي البحث فيه بعد ما بين إن شاء الله تعالى

٢ - باب الإحصار في الحج

١٨١٠ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم قال : كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول « أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاماً قابلاً فيهدى أو يصوم إن لم يجد مذبحاً » . وعن عبد الله أخبرنا ميمون عن الزهري قال : حدثني سالم عن ابن عمر . . نحوه .

قوله (باب الإحصار في الحج) قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخاري إلى أن الإحصار في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة ، فحسب العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنبي الفارق وهو من أقوى الأقايس . قلت : وهذا ينبغي على أن مراد ابن عمر بقوله « سنة نبيكم » قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الإحصار ، لأن الذي وقع للنبي ﷺ هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شيئاً سمعاً من النبي ﷺ في حق من لم يحصل (١) له ذلك وهو حاج ، والله أعلم . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال « وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه » ، وهو معطوف على الإسناد الأول ، فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر ، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم . وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه « أنه كان ينكر الاشتراط ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم ، وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيل من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصر على هذا القدر ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه ، وكذا أخرجه النسائي . وأما إنكار ابن عمر الاشتراط فتأبى في رواية يونس أيضاً إلا أنه حذف في رواية البخاري هذه ، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس ، وأخرجه النسائي والاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس ، وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط إلى ما كان يفتي به ابن عباس ، قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث بضاعة الاشتراط لقال به ، وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه « أن رسول الله ﷺ مر بضاعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ فقالت : أني شاكية . فقال لها : حجي واشترطي أن على حيث حبستني ، قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعد إلى غيره ، لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ . قال البيهقي :

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا بالنسخ ، ولعل الأولى حذف « لم » .

قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ . ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : وقد وصله أبو أسامة ومعه كلاهما عن هشام . ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال : أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة . قلت : وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا : لأنها كما في حديث عائشة ونفيا كما في حديث ابن عمر . وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرفعهما كلاهما عن عروة عن عائشة . ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس : أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أنت رسول الله ﷺ فقالت : إني امرأة ثقيلة - أى في الضعف - وإنى أريد الحج ، فما تأمرني ؟ قال : أهي بالحج ، واشترطي أن على حيث تحبسنى . قال فادركت ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس ، قال الترمذى : وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر . قلت : وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية . وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، وواقفه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية ، وحكى عياض عن الأصيلي قال : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال عياض : وقد قال النسائي لا أعلم أحده عن الزهرى غير معمر ، وتعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى . وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى التي تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد ، كيف وقد وجد لما رواه شواهد كثيرة . قوله (أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف) قال عياض : ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على إضمار فعل ، أى تمسكوا وشبهه . وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ، وبصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيرا للسنة . وقال السهيلي : من نصب سنة فإنه باضمار الأمر كأنه قال : الزموا سنة نبيكم ، وقد قدمت البحث فيه . قوله (طاف بالبيت) أى إذا أمكنه ذلك . وقد وقع في رواية عبد الرزاق : إن حبس أحدكم عن البيت فاذا وصل إليه طاف به ، الحديث . والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال : أحدها مشروعيتها ، ثم اختلف من قال به فقليل : واجب لظاهر الأمر . وهو قول الظاهرية . وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد . والحق أن الشافعي نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذى عنه ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث . والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة : منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الرويانى من الشافعية ، قال النووي : وهو تأويل باطل . وقيل معناه على حيث حبسني الموت إذا أدركتني الوفاة انقطع لإحرامى حكاه إمام الحرمين ، وأنكره النووي وقال : إنه ظاهر الفساد . وقيل إن الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاه المحب الطبري ، وقصة ضباعة ترد كما تقدم من سياق مسلم . وقد أطنب ابن حزم في التعقب على من أنكّر الاشتراط بما لا مزيد عليه ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٣ - باب النحر قبل الخلق في المحصر

١٨١١ - **حديثنا** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن يسور رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه بذلك »

١٨١٢ - **حديثنا** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بكر شجاع بن الوليد عن محمد بن محمد العمري . قال وحدثنا فقهنا أن عبد الله وسالمًا كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال « خرجنا مع النبي ﷺ منضمين فقال كفار قريش دون البيت ، فنحر رسول الله ﷺ بدنه وحلق رأسه »

قوله (باب النحر قبل الخلق في المحصر) ذكر فيه حديث المسور « أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك ، وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث « فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي ﷺ « اخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدتك ، تخرج فنحر بدنه ودعا حالقه لحلقه ، وعرف بهذا أن المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى ، وأشار بقوله في الترجمة « في المحصر ، إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في « باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ، ولم يتعرض المصنف لما يجب على من حلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم : وحدثني سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل باب مختصراً وفيه « فنحر بدنه وحلق رأسه ، » وقد أورده البيهقي من طريق أبي بكر شجاع بن الوليد - وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بأسناده المذكور - ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقال : لا بضرك أن لا تهجم العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا ، فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره « ثم رجع ، » وكذا ساقه الاسماعيل من طريق أبي بكر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله ، وساقه من طريق أخرى عن أبي بكر أيضاً فقال فيها عن ابن عمر أنه قال « أن حبل بيني وبين البيت فقلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه ، فأهل بالعمرة ، الحديث . قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدى على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب المحصر والحكم النحر ، فافتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب . والله أعلم

٤ - **باب** من قال : ليس على المحصر بدك . وقال روح عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما البدك على من قُصَّ حَبُّهُ بالتَّذْيِ ، فأما من حبسه عذراً أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع ، وإن كان معه هدي وهو محصر نحره إن كان لا يستطيع أن يبعث به ، وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى تحلة . وقال مالك وغيره : ينحر هديه ويحلق في أي موضع كان ولا فضاء عليه ، لأن

النبي ﷺ وأصحابه بالحديبية نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْعَدَى إِلَى الْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَفْضُوا شَيْئًا وَلَا يَمُودُوا لَهُ . وَالْحَدْيِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ

١٨١٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُتَعَبِّرًا فِي الْفَتَنِ « إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَهْلُ بَعْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَعْرَةٍ عَامَ الْحَدْيِيَّةِ . ثُمَّ إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْثَدَةَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَالْتَقَيْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ الْحُجَّ مَعَ الْعَمْرِ . ثُمَّ طَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا . وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْرَى عَنْهُ ، وَاهْدَى »

قوله (باب من قال ليس على المحصر بدل) بفتح الموحدة والمهملة أى قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة ، وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريبا . قوله (وقال روح) يعنى ابن عباد ، وهذا التعليق وصله إسحق بن راهويه فى تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو موقوف على ابن عباس ، ومراده بالتلذذ وهو بمجمعتين الجماع . وقوله (حبسه عند ، كذا للأكثر بضم المهمله وسكون المعجمة بعدها راء ، ولأبى ذر ، حبسه عدو ، بفتح أوله وفى آخره واو . وقوله (أو غير ذلك ، أى من مرض أو نقاد نفقة . وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه وفيه (فان كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه .) وقوله (وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله) هذه مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم ، فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان فى الحل أو فى الحرم ، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا فى الحرم ، وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتمد . وسبب اختلافهم فى ذلك هل نحر النبي ﷺ الهدى بالحديبية فى الحل أو فى الحرم ، وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية إلا فى الحرم ، ووافقه ابن إسحق ، وقال غيره من أهل المغازى : إنما نحر فى الحل . وروى يعقوب بن سفيان من طريق جمع بن يعقوب عن أبيه قال (لما حبس رسول الله ﷺ وأصحابه نَحَرُوا بِالْحَدْيِيَّةِ وَحَلَقُوا ، وَبَعَثَ اللَّهُ رِيحًا حَمَلَتْ شَعُورَهُمْ فَأَلْقَتْهَا فِي الْحَرَمِ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « الاسْتِذْكَارِ » : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ حَلَقُوا فِي الْحَلِّ . قُلْتُ : وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِمْ مَا حَلَقُوا فِي الْحَرَمِ لِمَنْعِهِمْ مِنْ دَخُولِهِ أَنْ لَا يَكُونُوا أَرْسَلُوا الْهَدْيَ مَعَ مَنْ نَحَرَ فِي الْحَرَمِ ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ نَاجِيَةَ بْنِ جَنْدَبٍ . الْأَسْلَى « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْعَثْ مَعِيَ بِالْهَدْيِ حَتَّى أَنْحَرَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَفَعَلَ ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ بَجْرَةَ بْنِ زَاهِرٍ عَنْ نَاجِيَةَ ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْرَائِيلَ لَكِنْ قَالَ (عَنْ نَاجِيَةَ عَنْ أَبِيهِ ، لَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَقُوعِ هَذَا وَجُوبِهِ ، بَلْ ظَاهِرُ الْقِصَّةِ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ نَحَرُوا فِي مَكَانِهِ وَكَانُوا فِي الْحَلِّ وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى الْجَوَازِ . وَاقِعُهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ) هُوَ مَذْكُورٌ فِي « الْمَوَاطَأِ » وَلَفْظُهُ أَنَّهُ بَلَّغَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدْيِيَّةِ فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رءُوسَهُمْ وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مِنْ كَانٍ مَعَهُ أَنْ يَفْضُوا شَيْئًا وَلَا أَنْ يَمُودُوا لَشَيْءٍ . وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ

أحصر بعدو فقال : يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء . وأما قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي ، لأن قوله في آخره « والحديبية خارج الحرم » هو من كلام الشافعي في « الأم » ، وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله ﷺ في الحل استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوكا أن يبلغ محله ﴾ قال : وحل الهدى عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوم عن ذلك . قال : لحيث ما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، والذي أعقله في أخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرت لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمرة القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ، ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه . وقال في موضع آخر : إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش ، لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى . وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا « أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بجبير أو مات ، وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم ألفين ، ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب ، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا بغير عذر ، وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال « لم تسكن هذه العمرة قضاء ، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدمه المشركون فيه » . قوله (ثم طاف لها) أي للحج والعمرة ، وهذا يخالف قول الكوفيين إنه يجب لها طوافان . قوله (ورأى أن ذلك مجزئ عنه) كذا لأبي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر أن ، ووقع في رواية كريمة « مجزئاً » فقيل هو على لغة من ينصب بأن المبتدأ والخبر ، أو هي خبر كان المحذوفة . والذي عندي أنه من خطأ الكاتب ، فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب

٥ - باب قول الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام

١٨١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن قيس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال « لَمَلَكَ آذَاكَ هَوَامُكَ ؟ قال نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك بشاة »

[الحديث ١٨١٤ - أطرافه في : ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ٤١٥٩ ، ٤١٩٠ ، ٤١٩١ ، ٤٥١٧ ، ٥٦٦٥ ، ٥٧٠٣ ، ٦٨٠٨]
قوله (باب قول الله تعالى ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾) وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام (أي باب تفسير قوله تعالى كذا ، وقوله « مخير » من كلام المصنف استفادة من « أو » ، المكررة ، وقد أشار إلى ذلك في أول « باب كفارات الأيمان » فقال : وقد خير النبي ﷺ كعباً في الفدية ، ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وسيأتي ذكر من وصل هذه الآثار هناك ، وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي

ليل عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال له : إن شئت فانسك نسيتك ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فأطعم ، الحديث . وفي رواية مالك في « الموطأ » ، عن عبد الكريم باسناده في آخر الحديث « أى ذلك فعلت أجزأ » ، وسيأتى البحث في ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله « فأما الصوم » ، في رواية الكشميهني « الصيام » ، والصيام المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث ، قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلا بصاح ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة ، البين بثلاثة أمداد وثلك ، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات . وقسم قوله « فأما الصوم » محذوف تقديره : وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين ، وقد أفرد ذلك بترجمة . **قوله** (عن حميد بن قيس) في رواية أشهب عن مالك « أن حميد بن قيس حدثه » ، أخرجه الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** (مجاهد عن عبد الرحمن) صرح سيف عن مجاهد بسماعه عن عبد الرحمن وبأن كعبا حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه ، قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه : كذا رواه الأكثر عن مالك ، ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن عفير عن مالك باسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب ابن عجرة . قلت : ومالك فيه إسنادان آخران في « الموطأ » ، أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس ، وقد اختلف فيه على مالك أيضا على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس ، قال الدارقطني : رواه أصحاب « الموطأ » ، عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهدا ، حتى قال الشافعي : إن مالكا وهم فيه ، وأجلب ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في « الموطأ » ، وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أنبتوا مجاهدا بينهما ، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي . وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في « الفرائد » . والإسناد الثالث لمالك فيه عن ~~عطاء~~ الحرساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة ، قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال : حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل ، قال : وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة . قال الزهري : سألت عنها علماء ناكلهم حتى سمعت بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين . قلت : فيما أطلقه ابن صالح نظر ، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني ، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور ، وابن عمر عند الطبري ، وفصالة الأنصاري عن لا يهتم من قومه عند الطبري أيضا . ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ، ويحيى بن جهمدة عند أحمد ، وعطاء عند الطبري . وجاء عن أبي قلاية والشعبي أيضا عن كعب وروايتهما عند أحمد ، لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح . وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية ، وأورده أيضا في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ، فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصحة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا لطريق أبي وائل ، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** (عن رسول الله ﷺ أنه قال : لملك) في رواية أشهب المقدم ذكرها « أن رسول الله ﷺ قال له » ، وفي رواية عبد الكريم

« أنه كان مع رسول الله ﷺ وهو محرم فأذاه القمل ، وفي رواية سيف في الباب الذي يليه ، وقف على رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتهاوت فلا فقال : أيؤذيك هوامك . قلت : نعم . قال : فاحلق رأسك . الحديث وفيه - قال في^١ نزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ، زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذى القعدة ، وفي رواية مغيرة عن مجاهد عند الطبراني^(١) أنه لقيه وهو عند الشجرة وهو محرم ، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي « أتى على النبي ﷺ وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسى ، زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات « فقال ادن ، فدنوت ، فقال : أيؤذيك ، وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال « كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ونحن عمرون وقد حصرنا المشركون ، وكانت لى وفرة فجملت الهوام تتساقط على وجهى ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فانزلت هذه الآية ، وفي رواية أبي وائل عن كعب « أحرمت فكثرت قل رأسى فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتانى وأنا أطيخ قدرا لاصحائي ، وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد باين « رآه وانه ليستقط القمل على وجهه ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فامرأه أن يحلق ، وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فانزل الله الفدية . وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة « قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسى فيها القمل من أصلها إلى فرعها ، زاد سعيد « وكنت حسن الشعر ، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب « جلست إلى كعب ابن عجرة فسأله عن الفدية فقال : نزلت في خاصة وهى لكم عامة ، حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهى فقال : ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ، زاد مسلم من هذا الوجه « فسأله عن هذه الآية (فدية من صيام) الآية ، ، ولأحمد من وجه آخر في هذه الطريق « وقع القمل في رأسى ولحيتى حتى حاجبى وشاربى ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فأرسل إلى فدعائى ، فلما رأتى قال : لقد أصابك بلاء ونحن لانشعر ، ادع إلى الحجامة ، لحلقنى ، ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب « أصابتنى هوام حتى تخوفت على بصرى ، ، وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبراني « لحق رأسى بأصبعه فانتثر منه القمل ، زاد الطبراني من طريق الحكم « إن هذا لأذى ، قلت شديد يارسول الله ، واجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي ﷺ مر به فراه ، وفي قول عبد الله بن معقل « أن النبي ﷺ أرسل إليه فراه ، أن يقال : مر به أولا فراه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فحاطبه وحلق رأسه بحضرته ، فنقل كل واحد منهما ما لم ينقله الآخر ، ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها « فقال ادن فدنوت ، فالظاهر أن هذا الاستدعاء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يوقد تحت القدر . قوله (لعلك آذاك هوامك) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التى يترتب عليها الحكم ، فلما أخبره بالمشقة التى نالته خفف عنه . ود الهوام ، بتشديد الميم جمع هامة وهى ما يذب من الأحشاش ، والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالبا إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل ، واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل ، وتعقب بذكر الحاق ، فالظاهر أن الفدية مرتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية . يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل فلا . قوله (احلق رأسك وصم) قال ابن قدامة : لا نعلم خلافا في إلحاق الإزالة بالخلق سواء كان

(١) في هامش طبعة بولاق : في بعض النسخ «عند الطبراني»

بحوى أو مقص أو نودة أو غير ذلك ، وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال : يلحق جميع الإزالات بالخلق إلا التنف . قوله (أو أطعم) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام ، وسيأتى البحث فيه بعد باب ، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام . وكذا قوله « أو أنسك بشاة » ، ووقع في رواية الكشميهني « شاة » ، بغير موحدة ، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء ، والثاني تقديره اذبح شاة . والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص ، وسياق رواية الباب موافق للآية ، وقد تقدم أن كعبا قال إنها نزلت بهذا السبب ، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال « أى ذلك فعلت أجزأ » ، وكذا رواية أبي داود التي فيها « إن شئت وإن شئت » ، ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجه مسند في مسنده ومن طريقه الطبراني ، لكن رواية عبد الله بن معقل - الآتية بعد باب - تقتضى أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه « قال أتجد شاة ؟ قال لا . قال : فصم أو أطعم » ، ولأبي داود في رواية أخرى « أمك دم ؟ قال : لا . قال : فان شئت فصم » ، ونحوه الطبراني من طريق عطاء عن كعب ، ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبراني وزاد بعد قوله ما أجد هديا « قال : فأطعم . قال : ما أجد . قال : صم » ، ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه : فيه دليل على أن من وجد فسكا لا يصوم ، يعنى ولا يطعم ، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا مارواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال : النسك شاة ، فان لم يجد قوم الشاة دراهم والدراهم طعاما فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما ، أخرجه من طريق الأعمش عنه قال : قد ذكرته لأبراهيم فقال : سمعت علقمة مثله . حينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين ، وقد جمع بينهما بأرجحه : منها ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه . ومنها ما قال النووي : ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفائدة الهدى ، بل المراد أنه استخبره : هل معه هدى أو لا ؟ فان كان واجده أعله أنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن لم يجده أعله أنه مخير بينهما . ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعله أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم . ومنها ما قال غيرهما : يحتمل أن يكون النبي ﷺ لما أذن له في خلق رأسه بسبب الأذى أقتاه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه ﷺ أو يوحى غير متلو ، فلما أعله أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام تخيره حينئذ بين الصيام والإطعام لعله بأنه لا ذبح معه ، فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه . ويوضح ذلك رواية مسلم في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال « أتجد شاة ؟ قلت : لا . فنزلت هذه الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) فقال : صم ثلاثة أيام أو أطعم » ، وفي رواية عطاء الخراساني قال « صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين » ، قال « وكان قد علم أنه ليس عندي ما أنسك به » . ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب ، وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره ، وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره ، بل السرفيه أن الصحابة الذين خوطبوا شفاها بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام . وعرف من رواية أبي الزبير أن كعبا اقتدى بالصيام . ووقع في رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لأن لفظه « صم أو أطعم أو أنسك شاة » . قال : خلقت رأسى ونسكت ، وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث « فقلت يا رسول الله لخرلى ، قال : أطعم ستة مساكين » ، وسيأتى البحث فيه في الباب الأخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث إن شاء الله تعالى

٦ - باب قول الله تعالى [١٩٦ البقرة] : ﴿ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ وهى إطعام ستة مساكين

١٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ كَسَبَ بَنَ عَجْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ « وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ وَرَأَى يَتَعَافَتُ قَمَلًا ، قَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَائِكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَاحْلِقِ رَأْسَكَ - أَوْ قَالَ : احْلِقِ - قَالَ : فِي نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ إِلَى آخِرِهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ ، أَوْ أَنْسُكُ بِمَا تَيْسَرُ »

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ وهى إطعام ستة مساكين) يشير بهذا الى أن الصدقة فى الآية مبهمة فسرتها السنة ، وبهذا قال جمهور العلماء . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال : الصوم عشرة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين . وروى الطبرى عن عكرمة ونافع نحوه ، قال ابن عبد البر : لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار . قوله (حدثنا سيف) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان . قوله (يتعافت) بالفاء أى يتساقط شيئاً فشيئاً . قوله (فاحلق رأسك أو احلق) بحذف المفعول ، وهو شك من الراوى . قوله (بفرق) بفتح الفاء والراء . وقد تسكن قاله ابن فارس ، وقال الأزهري : كلام العرب بالفتح ، والمحدثون قد يسكنونه ، وآخره قاف : مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا . ووقع فى رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد وغيره « والفرق ثلاثة أصع » ، ولمسلم من طريق ابن قلابه عن ابن أبي ليلى « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين ، وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أرتال وثلث خلافاً لما فى الصاع ثمانية أرتال . قوله (أو أنسك بما تيسر) كذا لأبى ذر والأكثر ، وفى رواية كريمة « أو أنسك بما تيسر » بصيغة الأمر وبالوحدة وهى المناسبة لما قبلها ، وتقدير الاول أو أنسك بنفسك ، والمراد به الذبح

٧ - باب الإطعام فى الفدية نصف صاع

١٨١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَضْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ ، فَقَالَ : نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً وَهِيَ لَكُمْ عَامَةٌ . حُلِّيتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُلُوبُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِى ، قَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . تَجِدُ شَاءَ ؟ قُلْتُ : لَا . فَقَالَ : فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ اطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ »

قوله (باب الإطعام فى الفدية نصف صاع) أى لكل مسكين من كل شئ ، يشير بذلك الى الردهلى من فرق فى ذلك بين القمح وغيره ، قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون : نصف صاع من قمح وصاع من تمر وغيره . وعن أحمد رواية تضاهى قولهم . قال عياض : وهذا الحديث يرد عليهم . قوله (عن عبد الرحمن بن الاصبهاني) هو ابن عبد الله ، مرفى الجناز وأنه كوفى ثقة . ولشعبة فى هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبرانى من طريق

حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب . **قوله** (عن عبد الله بن معقل) في رواية أحمد « سمعت عبد الله بن معقل » أخرجه عن عفان . وعن بهز فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن ، وهو بفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وزن محمد لكن بكسر الراء ، لايه صحبة وهو من ثقات التابعين بالكوفة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم ، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة ، يلتبس بعبد الله بن مغفل بالغين المعجمة وزن محمد ويحتمل أن كلا منهما مزني ، لكن يفرقان بأن الراوى عن كعب تابعي والآخر صحابي ، وفي التابعين من اتفق مع الراوى عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة : أحدهم يروى عن عائشة وهو عماري ، والآخر يروى عن أفس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود ، والثالث أصغر منهما أخرج له ابن ماجه . **قوله** (جلست إلى كعب بن عجرة) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد ولأحمد عن بهز « قعدت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد » وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني « يعني مسجد الكوفة » . وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب الزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن . **قوله** (ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى) في رواية المستمل والحموي « يبلغ بك » وأرى الأول بضم الهزة أى أظن ، وأرى الثانية بفتح الهزة من الرؤية ، وكذا في قوله « أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك » وهو يشك من الراوى هل قال الوجع أو الجهد ، والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا ، وكذا حكاها عياض عن ابن دريد ، وقال صاحب العين : بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، فيتمين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد الماضي في حديث بدء الوحى حيث قال « حتى بلغ منى الجهد » فانه محتمل للبعين . **قوله** (فقلت لا) زاد مسلم وأحمد « فزلت هذه الآية (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) » قال : صوم ثلاث أيام ، الحديث . **قوله** (لكل مسكين نصف صاع) كررها مرتين^(١) والطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخارى فيه « لكل مسكين نصف صاع تمر » ولأحمد عن بهز عن شعبة « نصف صاع طعام » ولبشر بن عمر عن شعبة « نصف صاع حنطة » ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب فانه قال « يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين » قال ابن حزم : لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قلت : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث « نصف صاع من طعام » والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم ، وقد أخرجهما أبو داود وفي إسنادهما ابن إسحق ، وهو حجة في المغازى لا في الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية الترمذي وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة . وكذا أخرجه الطبري من طريق الشعبي عن كعب ، وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني ، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب ، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ، ولمسلم عن ابن أبي عمر عن سفیان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث « وأطعم فرقا بين

(١) في طبعة بولاق : كذا في نسخ المصح التي يديننا ، وليس في نسخ البخارى التي وقفنا عليها تكرار ، وفي القطايف ماله

« زاد مسلم نصف صاع كررها مرتين .

سنة مساكين ، والفرق ثلاثة أصع . وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه : قال سفيان : والفرق ثلاثة أصع ، فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج ، لكنه مقتضى الروايات الأخر ، ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصماني عند أحمد : لكل مسكين نصف صاع ، وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا : « أو أطعم ستة مساكين مدين مدين » ، وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية ذكرها عن ابن الأصماني : « أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع » فهو تحريف عن دون مسلم ، والصواب ما في النسخ الصحيحة : لكل مسكينين ، بالثنية ، وكذا أخرجه مسند في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصماني على الصواب

٨ - باب النسك شاة

١٨١٧ - حدثنا إسحاق حدثنا روح حدثنا شيبان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ رآه وأنه بسط على وجهه القمل ، فقال : أؤذيك هوأمك ؟ قال : نعم . فأمره أن يحلق وهو بالحدبية ، ولم يتبين لهم أنهم يحلقونها ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة . فأنزل الله الفدية ، فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقا بين سنة ، أو يهدي شاة ، أو يصوم ثلاثة أيام »

١٨١٨ - وعن محمد بن يوسف حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أخبرنا عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ رآه وقملُه بسط على وجهه » مثله

قوله (باب النسك شاة) أي النسك المذكور في الآية حيث قال (أو نسك) وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث « فأنزل الله (ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) والنسك شاة . ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب « أمرني أن أحلق وأفتدي بشاة ، قال عياض ومن تبعه تبعها لابي هر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فأنما ذكروا شاة ، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء . قلت : يعكر عليه ما أخرجه أبو دارود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى لخلق ، فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرة ، ولطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن هر قال : حلق كعب بن عجرة رأسه ، فأمره رسول الله ﷺ أن يفتدي ، فافتدى ببقرة ، ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال « افتدى كعب من أذى كان برأسه خلفه ببقرة قلدها وأشعرها ، ولسعيد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار « قيل لابن كعب بن عجرة : ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه ؟ قال : ذبح بقرة ، فهذه الطرق كلها تدور على نافع ، وقد اختلف عليه في الوسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وقملُه في النسك إنما هو شاة . وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقرئ عن أبي هريرة « أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه ، وهذا أصوب من الذي قبله ، واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال : أخذ كعب بأرفع الكفارات ، ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمره به من ذبح الشاة ، بل وافق

وزاد . ففيه أن من أتى بأيسر الأشياء فكأن يأخذ بأرفسها كما فعل كعب . قلت : هو فرع ثبوت الحديث ، و
يثبت لما قدمته . والله أعلم . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن إبراهيم المعروف بابن داهويه كما جزم به أبو نعيم ،
وروح هو ابن عبادة ، وشبل هو ابن عباد المسكي . قوله (رآه وأنه يسقط) كذا للأكثر ، ولابن السكن وأبو ذر
ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات . ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر
عن روح بلفظ : « رآه وقله يسقط على وجهه » ، وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل : « رأى قمله يتساقط على
وجهه » . قوله (فأمره أن يحلق وهو بالحديبية ، ولم يتبين لهم أنهم يحلون الخ) هذه الزيادة ذكرها الراوي ليان
أن الحلق كان استجابة محظور بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر : يؤخذ منه أن من
كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى ييأس من الوصول فيحلق . واتفقوا على أن من يئس من
الوصول وجاز له أن يحلق فنادى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي إلى البيت ليم نكس . وقال المذهب
وغيره ما معناه : يستفاد من قوله « ولم يتبين لهم أنهم يحلون » أن المرأة التي تعرف أو أن حيضها والمريض الذي
يعرف أو أن حاءه بالعادة فيهما إذا أفطرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحمل في ذلك
النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحديبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت
عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لهم ، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك .
قوله (فأُزيل الله الفدية) قال عياض : ظاهره أن النزول بعد الحكم . وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل
الحكم ، قال : فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك . قلت : وهو يؤيد
الجمع المتقدم . قوله (وعن محمد بن يوسف) الظاهر أنه عطف على « حدثنا روح » ، فيكون إسحق قد رواه عن روح
بأسناده ، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بأسناده ، وكذا هو في تفسير إسحق ، ويحتمل أن تكون العنينة للفريابي
فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالعنينة كما يروى تارة بالتحديث ولفظ قال وغير ذلك ، وعلى هذا فيكون شديداً
بالتحقيق . وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق
روح في أكثره ، وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الأسناد . وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم
أن السنة مبينة لجمل الكتاب لاطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنة ، وتحريم حلق الرأس على المحرم ، والرخصة
له في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع . وفيه تلميح الكبير بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقد له ، وإذا
رأى ببعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأوشده إلى الخروج منه . واستنبط منه بعض المالكية لإيجاب الفدية على من تمتد
حلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المعذور من التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين
المعذور وغيره ، ومن قال الشافعي والجمهور : لا يتخير العامد بل يلزمه الدم ، وخالف في ذلك أكثر المالكية ،
واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب « أو اذبح نسكا » ، قال : فهذا يدل على أنه ليس بهدي . قال : فعلى هذا يجوز
أن يذبحها حيث شاء . قلت : لا دلالة فيه إذا يلزم من تسميتها نسكا أو نسكة أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم
الهدي ، وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال « أو تهدي شاة » وفي رواية مسلم « وأهد هدياً » ، وفي
رواية للطبري « هل لك هدي ؟ قلت : لا أجد » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم
« أو اذبح شاة » واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر التابعين . وقال الحسن : تمنع مكة .

وقال مجاهد : النسك بمكة ومعى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء . وقريب منه قول الشافعى وأبى حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم . وألحق بمضى أصحاب أبى حنيفة وأبو بكر ابن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام ، واستدل به على أن الحج على التراخى لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ قَهْ ﴾ كان بالحديبية وهى فى سنة ست وفيه بحث . والله أعلم

٩ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة] : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾

١٨١٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن منصور عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

١٠ - باب قول الله عز وجل [١٩٧ البقرة] : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

١٨٢٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن منصور عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

قوله (باب قول الله عز وجل : فلا رفث) ذكر فيه حديث أبى هريرة « من حج البيت فلم يرفث ، وأورده من طريق شعبة عن منصور عن أبى حازم عنه . ثم قال : باب قول الله عز وجل : ولا فسوق ولا جدال في الحج ، وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور بهذا السند ، وليس بين السياقين اختلاف إلا فى قوله فى رواية شعبة « كما ولدته أمه » ، وفى رواية سفيان « كيوم ولدته أمه » . وأبو حازم المذكور فى الموضعين هو سليمان مولى عزة الأشجعية ، وصرح منصور بسماحه له فى رواية أبى حازم من شعبة ، فأتى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور ، لأن البيهقى أورده من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى حازم زاد فيه رجلا ، فإن كان إبراهيم حفظه فلمعله حمله منصور عن هلال ثم لقي أبأ حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين . وصرح أبو حازم بسماحه له من أبى هريرة كما تقدم فى أوائل الحج من طريق شعبة أيضا عن يسار عن أبى حازم . وقوله « كما ولدته أمه » ، أى عاريا من الذنوب . وللترمذى من طريق ابن عينة عن منصور « غفر له ما تقدم من ذنبه » ، ولمسلم من رواية جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو أعم من قوله فى بقية الروايات « من حج » ، ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة فتساوى رواية « من أتى » ، من حيث أن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للعمرة ، وقد تقدمت بقية مباحثه فى « باب فضل الحج المبرور » ، فى أوائل كتاب الحج ، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر معه فى آخر حديث ابن عباس المذكور فى « باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » .

٢٨ - كتاب جزاء الصيد

١ - باب قول الله تعالى [٩٥ المائدة] : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّهِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامٌ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه ، هَذَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ هَزَبٌ ذُو انْتِقَامٍ . أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَسْوَاقِكُمْ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ، وَاقْتُوا اللَّهَ الْقَدِيرَ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾

قوله (باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسملة ، ولغيره د باب قول الله تعالى الخ ، بحذف ما قبله . قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر - بفتح التحتانية والمهملة - قتل حمار وحش وهو محرم في حمرة الهدية فزلت حكاة مقاتل في تفسيره . ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثا ، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث سرفوح . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عدا أو خطأ فعليه الجزاء ، وخاف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ، وتمسكوا بقوله تعالى (متعمدا) فإن مفهومه أن الخطأ بخلافه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لآدمه وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في د المغنى : لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية ، وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ من الصيد واتفق الأكثر على تحريم أكل ماصاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضا : إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم ، والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين لا تحكم علي إلا بالإطعام . وقال الأكثر الواجب في الجزاء فظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير كبير وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح وفي الكسير كسير . وخالف مالك فقال : في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لاشئ فيما يجوز قتله ، واختلفوا في المتولد ، فألحقه الأكثر بالما كقول ، ومسائل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا

٢ - باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرمة الصيد أكله

ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً . وهو في غير الصيد ، نحو الإبل والنعم والبقر والدجاج والخيل يقال عدل ذلك : مثل . فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك . قياماً : قواماً : يعدلون : يحملون عدلاً

١٨٢١ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة قال « انطلق أبي عام

الحديبية ، فأحرّم أصحابه ولم يحرم . وحدث النبي ﷺ أن عدواً ينزوه ، فانطلق النبي ﷺ ، فبينما أنا مع أصحابي يضحك بعضهم إلى بعض ، فنظرت ، فإذا أنا بحمار وحش ، فخذت عليه فطنته فأثبتته ، واستمعت بهم فأبوا أن يمينوني . فأكلنا من لحمه ، وخشينا أن نفتطم ، فطلبت النبي ﷺ أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً ، فليت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، قلت : أين تركت النبي ﷺ ؟ قال : تركته بتمعن ، وهو قائل الشفيا . قلت : يا رسول الله ، إن أهلك يقرءون عليك السلام ورحمة الله ، أنهم قد خشوا أن يقتلوا دونك ، فانتظروهم . قلت : يا رسول الله أصبت حماراً وحشاً وعندي منه فاضلة . فقال للقوم : كلوا . وهم محرمون »

[الحديث ١٨٢١ - أطرافه في : ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ٢٥٧٠ ، ٢٨٥٤ ، ٢٩١٤ ، ٤١٤٩ ، ٥٤٠٦ ، ٥٤٠٧ ، ٥٤٩٠ ، ٥٤٩١ ،

٥٤٩٢]

قوله (باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرمة الصيد أكله) كذا ثبت لابي ذر ، وسقط للباقين لجعلوه من جملة الباب

الذي قبله . قوله (ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً ، وهو في غير الصيد نحو الإبل والنعم والبقر والدجاج والخيل) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم ، والأمر ظاهره العموم ، لكن المصنف خصه بما ذكر تفقها ، فان الصحيح أن حكم ما يذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة ، وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير المحرم أكله ، وبه قال الحسن البصري . وأثر ابن عباس وصلة عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزوراً وهو محرم ، وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق الصباح البجلي « سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح ؟ قال : نعم ، وقوله « وهو ، أي المذبح الخ من كلام المصنف قاله تفقها ، وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فانه مخصوص بمن يليح أكلها . قوله (يقال عدل مثل ، فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في « المجاز ، وغيره . وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه ، والعدل بالكسر قدره من جنسه . قال : وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب الى أن العدل مصدر من قول القائل : عدلت هذا بهذا . وقال بعضهم : العدل هو القسط في الحق ، والعدل بالكسر المثل انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة .

قوله (قياماً : قواماً) ، هو قول أبي عبيدة أيضاً ، وقال الطبري : أصله الواو خولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياماً وأصله صواماً قال الشاعر : قيام دنيا وقوام دين . فردّه الى أصله ، قال الطبري : فالمنعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به أمر أتباعه ، يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم . قوله (يعدلون : يحملون له عدلاً) هو متفق عليه بين أهل التفسير ، ومما سببه إيراد هنا ذكر لفظ العدل في قوله « أو عدل ذلك صياماً » وفي قوله « يعدلون » فأشار إلى أنهما من مادة واحدة ، وقوله « يحملون له عدلاً » أي مثلاً ، تعالى الله عن قولهم . قوله (حدثنا

هشام) هو السوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية مطوية بن سلام عن يحيى
 عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة . قوله (انطلق أبي عام الحديبية) هكذا ساقه مرسلًا ، وكذا أخرجه مسلم من
 طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، وأخرجه أحمد بن ابن حنبل عن هشام ، لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام
 عن يحيى فقال « عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي ﷺ » ، وفي رواية علي بن المبارك عن يحيى
 المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدثه ، وقوله « بالحديبية » أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله
 ابن أبي قتادة أن ذلك كان في حمرة القضية . قوله (فأحرم أصحابه ولم يحرم) الضمير لأبي قتادة بينه مسلم « أحرم
 أصحابي ولم أحرم » وفي رواية علي بن المبارك « وأنبتنا بعدو بغيقة فتوجهنا نحوهم » ، وفي هذا السياق حذف
 بيته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد باين بلفظ « ان رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا
 معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا
 أحرموا كلهم إلا أبا قتادة » وسيأتي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية « خرج حاجا » وبين قوله في حديث الباب
 « عام الحديبية » ، إن شاء الله تعالى . وبين المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه « خرجنا
 مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الروحاء » . قوله (وحدث) بضم أوله على البناء للجھول ، وقوله « بغيقة » أي
 في غيقة وهو بفتح الغين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني : هو ماء لبني غفار بين مكة
 والمدينة ، وقال يعقوب : هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر . وحاصل القصة أن النبي
 ﷺ لما خرج في حمرة الحديبية فبلغ الروحاء - وهي من ذى الخليفة على أربعة وثلاثين ميلا - أخبروه بأن عدوا
 من المشركين بوادي غيقة يخشى منهم أن يقصدوا غرته ، فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم ليأمنوهم
 فلما أمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا ، إلا هو فاستمر هو حلالا لأنه إما لم يجاوز الميقات
 وإما لم يقصد العمرة ، وبهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال : كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا
 الحديث ويقولون : كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ؟ ولا يدرون ما وجهه ، قال : حتى وجدته
 في رواية من حديث أبي سعيد فيها « خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا ، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان
 النبي ﷺ بمش في وجهه » الحديث قال : فاذا أبو قتادة إنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة . قلت : وهذه
 الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة ، وليس كذلك لما بيناه . ثم وجدت
 في صحيح ابن حبان والبراد من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال « بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة
 وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بمصنفان ، فهذا سبب آخر ، ويحتمل جمعهما . والذي يظهر أن
 أبا قتادة إنما أخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير ، وقد استدلل بقصة أبي قتادة على جواز
 دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يردحجا ولا حمرة ، وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي ﷺ المواقيت .
 وأما قول عياض ومن تبعه : إن أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وإنما بمش أهل المدينة إلى النبي
 ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة ، فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة
 طريق عثمان بن موهب الآتية بعد باين كما أشرت إليها قبل . قوله (فبينما أبي مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض)
 في رواية علي بن المبارك « فبصر أصحابي بمحار وحش فجعل بعضهم يضحك إلى بعض » زاد في رواية أبي حازم

« وأحبوا لو أن أبصرته ، هكذا في جميع الطرق والروايات ، ووقع في رواية العذري في مسلم ^١ الخجل بعضهم يضحك إلى ، فشددت الياء من الی ، قال عياض : وهو خطأ ونصحيح ، وإنما سقط عليه لفظه « بعض » ، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي ﷺ : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟ قالوا لا . وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً ، وإنما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى . وتعقبه الثوري بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى ، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة ، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة ، قال بعض العلماء : وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه . قلت : قوله فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ، ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي ، فإن قوله « يضحك بعضهم إلى بعض » هو مجرد ضحك ، وقوله « يضحك بعضهم إلى » فيه مزيد أمر على مجرد الضحك ، والفرق بين الموضعين أنهم اشتروا في رؤيته فاستووا في ضحك بعضهم إلى بعض ، وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب بأعشاله على التفطن إلى رؤيته ، ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما سيأتي في الصيد بلفظ إذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : لا ندرى فقلت : هو حمار وحش . فقالوا : هو ما رأيت ، ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو قتادة وهو حل فنكسوا رؤوسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيفطن فيراه » اهـ . فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه ؟ قتبين أن الصواب ما قال القاضي . وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر ، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقتين مختلفتين ، وإنما وقع في سياق إسناد واحد مما عند مسلم ، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة ، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما سيأتي في الهبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي ﷺ وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوماً جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم » ، وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم إياه دون أبي قتادة بقوله « فابصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذوني به ، وأحبوا لو أن أبصرته ، والتفت فأبصرته » . ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم بعصفان وفيه نظر ، والصحيح ما سيأتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه قال « كنا مع النبي ﷺ بالقاحه ، ومنا المحرم وغير محرم ، فرأيت أصحابي يتراءون شبيهاً فنظرت فإذا حمار وحش ، الحديث ، والقاحه بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف موضع قريب من السقياء كما سيأتي . قوله (فنظرت) هذا فيه التقات ، فإن السياق الماضي يقتضي أن يقول فنظر لقوله « فبينما أنا مع أصحابي ، فالتقدير : قال أبي فنظرت ، وهذا يؤيد الرواية الموصولة . قوله (فإذا أنا بحمار وحش) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه ، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتي في الجهاد ولفظه « فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة ، فلما رأوه تركوه حتى رآه فركب » . قوله (خملت عليه) في رواية محمد بن جعفر « فقمتم إلى الفرس فأسرجته ثم ركبت ونسيت السوط والريح . فقلت لهم : ناولوني السوط والريح » ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرساً له يقال له الجرادة فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا فتناولوه » ، وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيت سوطي فقلت لهم : ناولوني

سوطي ، فقالوا لا نعينك عليه ، فنزل فأخذته ، ووقع عند النسائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع ، وأخرج مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة « فاختلس من بعضهم سوطا ، والرواية الأولى أقوى ، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه قصيرا فأخذ سوط غيره ، واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع . قوله (فطعته فأثبتته) بالمثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أي جعلته ثابتا في مكانه لا حراك به ، وفي رواية أبي حازم « فشددت على الحمار فعفرته ثم جثت به وقد مات ، وفي رواية أبي النضر « حتى عقرته فأثيت اليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، فقالوا لا نمس ، لحملته حتى جثتهم به . » قوله (فأكلنا من لحمه) في رواية فضيل عن أبي حازم « فاكلوا فندموا ، وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم « فوقعوا يأكلون منه ، ثم انهم شكوا في أكلهم لإياه وهم حرم فرحنا وغبأت العضد معي ، وفي رواية مالك عن أبي النضر « فأكل منه بعضهم وأبي بعضهم » وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشوون منه ، وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طيبنا وشواء ثم تزودنا منه . » قوله (وخشينا أن نقتطع) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم ، وكذا قوله بعد هذا « وخشوا أن يقطعوا دونك ، وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ « وخشينا أن يقطعنا العدو . » وفيها عند المصنف « وأنهم خشوا أن يقطعهم العدو دونك ، وهذا يشعر بأن سبب إسراع أبي قتادة لإدراك النبي ﷺ خشية على أصحابه أن يناهض بعض أعدائهم ، وفي رواية أبي النضر الآتية في الصيد « فابى بعضهم أن يأكل ، فقلت أنا أستوقف لكم النبي ﷺ فأدركته لخدمته الحديث ، ففي هذا أن سبب إدراكه أن يستفتيه عن قصة أكل الحمار ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين . قوله (أرفع) بالتخفيف والتشديد أي أكلفه السير ، « وشأوا » بالثين المعجمة بعدها همزة ساكنة أي تارة ، والمراد أنه يركضه تارة ويسير بسهولة أخرى . قوله (فلقيت رجلا من بني غفار) لم أقف على اسمه . قوله (تركته بتمن ، وهو قائل السقيا) السقيا بضم الميملة وإسكان القاف بعدها تحتانية مقصورة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، وتمن بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيدها البكري في معجم البلاد ، ووقع عند الكشمريني بكسر أوله وثالثه ، ولغيره بفتحهما ، وحكى أبو ذر الهروي أنه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ، ومنهم من بضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء ، قيل وهو من تغييراتهم والصواب الأول ، وأغرب أبو موسى المديني فضبطه بضم أوله وثانيه وبتشديد الهاء قال : ومنهم من يكسر التاء ، وأصحاب الحديث يسكنون العين ، ووقع في رواية الإسماعيلي بدعهم بالبدال المهملة بدل المثناة . وقوله « قائل ، قال النوى : روى بوجهين أحدهما وأشهرهما همزة بين الألف واللام من القبلولة أي تركته في الليل بتمن وعزمه أن يقبل بالسقيا ، فعنى قوله وهو قائل أي سيقيل . والوجد الثاني أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف ، فإن صح فعناه أن تمن موضع مقابل للسقيا ، فعلى الأول الضمير في قوله « وهو ، للنبي ﷺ ، وعلى الثاني الضمير للوضع وهو تمن ، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة . وأغرب القرطبي فقال : قوله « وهو قائل ، اسم فاعل من القول أو من القائمة ، والأول هو المراد هنا . والسقيا مفعول بفعل مضمر ، وكأنه كان بتمن وهو يقول لأصحابه اقصدوا السقيا . ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن علية عن هشام « وهو قائم بالسقيا » فأبدل اللام في قائل ميا وزاد الباء في السقيا ، قال الإسماعيلي : الصحيح قائل باللام . قلت : وزيادة الباء توهم الاحتمال الأخير المذكور .

قوله (قلته) في السياق حذف تقديره : فسرت فأدركته قلته ، ويوضح رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ : فلحق رسول الله ﷺ حتى أتيت قلته : يا رسول الله . . . قوله (ان أهلك بقرءون عليك السلام) المراد بالأهل هنا الأصحاب بدليل رواية مسلم وأحمد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ : ان أصحابك ، . قوله (فانتظروهم) بصيغة فعل الأمر من الانتظار ، زاد مسلم من هذا الوجه : فانتظروهم ، بصيغة الفعل الماضي منه ، ومثله لأحمد عن ابن عليه ، وفي رواية علي بن المبارك : فانتظروهم ففعل ، . قوله (أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة) كذا الأكثر بضاد معجمة أى فضلة ، قال الخطابي : قطعة فضلت منه فهي فاضلة أى باقية . قوله (فقال للقوم كلوا) سياق الكلام عليه وعلى ما في الحديث من الفوائد بعد ما بين

٣ - باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال

١٨٢٢ - حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبااه حدثته قال « انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية ، فأحرمت أصحابه ولم أحرمت ، فأنبأنا بمدبر ببيعة ، فتوجهنا نحوهم ، فبصر أصحابي بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فظنرت فرأيت ، فسلمت عليه الفرس ، فسلمته فأنبأته ، فاستغفروهم فأبوا أن يعينوني ، فأكلنا منه . ثم لحقت رسول الله ﷺ وحسينا أن تقطع ، أرفع فرسى شأواً وأخبر عليه شأواً . فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت له : أين تركت رسول الله ﷺ ؟ فقال : تركته بتمعن ، وهو قاتل الشقيا . فاحقت رسول الله ﷺ حتى أتيت ، فقلت يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا يقرءون عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، وإنهم قد خشوا أن يقطعهم العدو ذونك ، فانتظروهم ، ففعل . قلت : يا رسول الله إنا اصعدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة . فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون »

قوله (باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال) أى لا يكون ذلك منهم إشارة له إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد ، ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها . قوله (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . قوله (وأنبأنا) بضم أوله أى أخبرنا . قوله (فبصر) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وفي رواية الكشميني : فظنر ، بنون وطاء مشالة ، وعلى هذا فدخل الباء في قوله : بحمار وحش ، مشكل إلا أن يقال ضمن نظر معنى بصر ، أو الباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تتناوب . قوله (إنا اصعدنا) بتشديد المهملة والذال للأكثر بالادغام وأصله اصطدنا فأبدلت الطاء مثابة ثم أدغمت ، ولبعضهم بتخفيف الصاد وسكون الذال أى أشرنا من الاصاد وهو الانارة ، ولبعضهم : صدنا ، بضم ألف

٤ - باب لا يؤمن المحرم الحلال في قتل الصيد

١٨٢٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان عن أبي محمد النافع مولى أبي قتادة

سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ » ح

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ ، وَمِنَّا الْخُرْمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْخُرْمِ » ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَنَظَرْتُ فَأَذا حِمَارٌ وَحِشٌ - يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ - فَقَالُوا لَا نَعْيُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، إِنَّا مُحْرَمُونَ ، فَتَنَاوَلْتُهُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَ مِنْ وَرَاءِ أَكْبَةِ قَمَرَتِهِ ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُوا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَأْكُلُوا . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَمَانَتَا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كُلُوهُ حَلَالٌ . قَالَ لَنَا عَمْرُو : اذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَتَلَوْهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ . وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا

قوله (باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد) أى بفعله ولا قول ، قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأى بين الإعانة التي لا يتم الصيد إلا بها فتحرم ، وبين الإعانة التي يتم الصيد بدونها فلا تحرم . قوله (حدثنا عبد الله) هو ابن محمد الجمعي المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله (عن صالح) في رواية كريمة وغيرها « حدثنا صالح » . قوله (بالقاحه) بالقاف والمهمله : واد على نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ، ويقال لوادها وادى العباديد . وقد بين المصنف في الطريق الأولى أنها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل ، قال عياض : رواه الناس بالقاف إلا القابسي فضبطوه عنه بالقاف ، وهو تصحيف . قلت : ووقع عند الجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « بالصفاح » بدل القاحه ، والصفاح بكسر المهملة بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف فان الصفاح موضع بالروحاء ، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة ، وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذي ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد المذكور ، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقديمهم النبي ﷺ الى السقيا حتى لحقوه . قوله (وحدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني ، هكذا حول المصنف الإسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله « حدثنا صالح بن كيسان » وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ على خاصة ، وهذه عادة المصنف غالبا إذا تحول الى إسناد ساق المتن على لفظ الثاني . قوله (عن أبي محمد) هو نافع مولى أبي قتادة الذي روى عنه أبو النضر ، وسيأتى في كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ، ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح « سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة » ، وكذا وقع هنا في رواية كريمة ، ولأحمد من طريق سعد بن إبراهيم « سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى ، أى لأبي قتادة . وفي رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي سلبه أن نافعا مولى بني غفار ، فتحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة ، وقد صرح بذلك ابن حبان فقال : هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولاه . قلت : فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته ، أو لزومه إياه أو نحو ذلك ، كما وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم . قوله (يترأون) يتفعلون من الرؤية . قوله (فإذا حمار وحش يعني وقع سوطه فقالوا لا نعيبك) كذا وقع هنا والشك فيه من البخاري ، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحمراني عن علي بن المديني بلفظ « فإذا حمار وحش ، فركبت فرسي وأخذت الرمح والسوط ، فسقط مني السوط فقلت : ناولوني ،

قالوا : ليس نبيك عليه بشيء ، إنما محرمون ، وفي قولهم إنما محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإغارة على قتل الصيد . قوله (فتأملت) زاد أبو عروانة (١) د بشيء . وبهذا يندفع إشكال من قال ذكر التناول بعد الأخذ تكرار ، أو معناه تكلف الأخذ فأخذته . قوله (من وراء أكمة) بفتحات هي التل من حجر واحد ، وقد قدم ذكرها في الاستسقاء . قوله (فقال بعضهم كلوا) قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا ، والظاهر أنهم أكلوا أول ما أنام به ، ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه ، فأكلنا من لحمها ثم قلنا : أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون ، وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ : ثم جمعت به فوقموا فيه يأكلون ، ثم إنهم شكوا في أكلهم لزيادهم حرم ، وفي حديث أبي سعيد : لجمعوا يشيرون منه ثم قالوا : رسول الله بين أظهرنا ، وكان تقدمهم فلهفوه فسالوه . قوله (وهو أماننا) بفتح أوله . قوله (فقال كلوه حلال) كذا وقع بحذف المبتدأ ، وبين ذلك أبو عروانة فقال : كلوه فهو حلال ، وفي رواية مسلم فقال : هو حلال فكلوه . قوله (قال لنا عمرو) أي ابن دينار ، وصرح به أبو عروانة في روايته ، والقائل سفيان ، والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماحه له من صالح وهو ابن كيسان ، وقوله : ههنا ، يعني مكة . والحاصل أن صالح بن كيسان كان مدنيا فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسموا منه . وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه : في قول سفيان : قال لنا عمرو الخ ، إشكال ، فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولن معه اذهبوا إلى صالح ؟ فيحتمل أنه قال ذلك تأكيدا في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ، ويؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى . وهو احتمال بعيد جداً . وزعم أن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم سفيان بالكوفة ، قال : وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال . وقوله اذهبوا إليه أي إلى صالح بالمدينة اه . وهذا أبعد من الأول ، وما سمع سفيان من صالح إلا بمكة ، ولم يقدم هرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة ، وبما حدث به سفيان لعملي إلا بعد موت صالح وعمرو بمدة طويلة ، وأراد بقوله قال لنا عمرو اذهبوا الخ كيفية تحمله له من صالح وأنه بدلالة عمرو . والله أعلم

ه - باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال

١٨٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عروانة حدثنا عثمان - هو ابن موهب - قال أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره « أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرّموا كلهم إلا أبو قتادة لم يُحرّم . فبينما هم يسرون إذ رأوا حمار وحش ، فحمل أبو قتادة على الحمار فعمّر منها أتاناً ، فنزلوا فأكلوا من

لجها وقالوا: أنا كلُّ لحم صيِّد ونحن مُحرِّمون؟ فحَمَلْنَا ما بَقِيَ من لحم الأمانِ، فلما أتوا رسولَ الله ﷺ قالوا: يا رسولَ الله، إنَّا كنَّا أحرَمَنا، وقد كان أبو قتادة لم يُحرِّم، فرأينا مُحرَّ وحشٍ، فحَمَلَ عليها أبو قتادة فقتل منها أنانا، فزَرنَا فأكلنا مِن لجها، ثم قلنا: أنا كلُّ لحم صيِّد ونحن مُحرِّمون؟ فحَمَلْنَا ما بَقِيَ مِن لجها. قال: مِنكم أحدٌ أمره أن يحملَ عليها أو أشارَ إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بَقِيَ مِن لجها.»

قوله (باب لا يثير الحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك، وهي مسألة خلاف: فاتفقوا - كما تقدم - على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاد، وعلى سائر وجوه الدلالات على الحرم، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها، واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه، فقال الكوفيون وأحد وإسحق: يضمن الحرم ذلك، وقال مالك والثوري: لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم. قالوا: ولا حجة في حديث الباب، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة إنما وقع لبيان لم هل يحمل لحم أكله أو لا؟ ولم يتعرض لذكر الجزاء. واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لها مخالفا من الصحابة. وأجيب بأنه اختلف فيه على ابن عباس، وفي ثبوته عن علي نظر، ولأن القاتل انفرد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرما أو صائما على امرأة فوطئها فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك. قوله (حدثنا عثمان هو ابن موهب) بفتح الهاء وموهب جده، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلا. قوله (خرج حاجا) قال الاسماعيلي: هذا غلط، فإن القصة كانت في عمرة، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر. ولعل الراوي أراد خرج محرما فغير عن الاحرام بالحج غلطا. قلت: لا غلط في ذلك، بل هو من المجاز السائغ. وأيضا فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً البيت، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر. ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر الملقب عن أبي عوانة بلفظ «خرج حاجا أو معتمرا»، أخرجه البيهقي، فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتمد. قوله (إلا أبا قتادة) كذا للكشيميني، ولغيره «إلا أبو قتادة»، بالرفع، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه، قال ابن مالك في «التوضيح»: حق المستثنى بالا من كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكلا معناه بما بعده، فالمفرد نحو قوله تعالى ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ والمكمل نحو ﴿إِنَّا لَنَجْجِوهُمُ أُجْمَعِينَ﴾، إلا أمرأته قدرنا أنها لمن الغابرين ﴿ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا ورود مرفوعا بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم»، فلا بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم أحد، إلا امرأته﴾ فإنه لا يصح أن يجعل امرأته بدلا من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير المخاطبين. وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبتهم ثم التفتت فهلكت. قال: وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين، ومن أمثلة المحذوف الخبر

قوله ﷺ : كل أمي معاني المجاهرون ، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعاقبون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى (فثربوا منه إلا قليل منهم) أي لكن قليل منهم لم يثربوا . قال : ولكوفيين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا ، إلا ، حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها هـ . وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر ، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال : ان أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة - إلى أن قال - أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . وقول أبي قتادة : فيهم أبو قتادة ، من باب التجريد ، وكذا قوله : إلا أبو قتادة ، ولا حاجة إلى جملة من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلا . ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبو طالب . قوله (لحمل أبو قتادة على الحر فقهر منها أئانا) في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على أفراد الحار بالروية ، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحر وأن المقتول كان أئانا أي أئى ، فعل هذا في إطلاق الحار عليها تجوز . قوله (لحملنا ما بقي من لحم الأئان) وفي رواية أبي حازم الآتية للصف في الهبة : فرحنا وخبأت العضد معي ، وفيه : معكم منه شيء ؟ فناولته العضد فأكلها حتى تمرقها ، وله في الجهاد قال : معنا رجله ، فأخذها فأكلها ، وفي رواية المطلب : قد رفعنا لك الذراع ، فأكل منها . قوله (قال أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا) وفي رواية مسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ، وله من طريق شعبة عن عثمان : هل أشرتم أو أعنتم أو اصطدتم ، ولابن عوانة من هذا الوجه : أشرتم أو اصطدتم أو قتلتم . قوله (قال فكلوا ما بقي من لحها) صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ، ف وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ، ولم يذكر في هذه الرواية أنه ﷺ أكل من لحها ، وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة ولفظه : فقال كلوا وأطعموني ، وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور ، ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصيد ، ومن رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عند إسحق ، ومن رواية عباد بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد ، وتفرد معمر عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايتي أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره : فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ وقلت : إنما اصطدته لك ، فأمر أصحابه فأكلوه ، ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له ، قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي : تفرد بهذه الزيادة معمر ، قال ابن خزيمة : إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله ، فلما أحله امتنع إبه ، وفيه نظر لأنه لو كان حراما ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أحله أبو قتادة بأنه صاده لأجله ، ويحتمل أن يكون ذلك لبیان الجواز ، فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله ، وأما إذا أتى بلحم لا يدرى ألحم صيد أو لا لحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراما على الأكل . وعندى بعد ذلك فيه وقفة ، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضد ، وأنه ﷺ أكلها حتى تمرقها أي لم يبق منها إلا العظم ، ووقع عند البخاري

في الهبة « حتى نفدها ، أي فرغها ، فأى شيء يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله . لكن رواية أبي محمد الآتية في الصيد « أبقى معكم شيء منه ؟ قلت : نعم . قال : كلوا ، فهو طعمة أطعمكموها الله ، فأشعر بأنه بقي منها غير العصد والله أعلم . وسيأتي البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . وفي حديث أبي قتادة من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد لياً كل المحرم منه لا يقدر في إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده ، وهذا يقوى من حل الصيد في قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ﴾ على الاصطياد ، وفيه الاستيهاب من الاصدقاء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندي أن النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تخليفاً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التي حصلت لهم ، وفيه تسمية الفرس ، وألحق المصنف به الحمار فترجم له في الجهاد ، وقال ابن العربي : قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل ، وإن كان لا يتفطن له ولا يجيب إذا نودي ، مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للصلحة ، واستعمال الطليعة في الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس في الخبر ما ينفيه . وفيه أن دفر الصيد ذكاته ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ . قال ابن العربي : هو اجتهاد بالقرب من النبي ﷺ لا في حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله « فلم يعب ذلك علينا ، وكان الأكل تمسك بأصل الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارىء . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس في الاصطياد ، والتصيد في الأماكن الوعرة ، والاستماناة بالفارس ، وحمل الزاد في السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء في السير ، واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله « وأسير شأوا ، ونزول المسافر وقت القائلة ، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله « إنما هي طعمة أطعمكموها الله ، » (تكملة) لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعا فيجوز ، ولا ضمان عليه . والله أعلم

٦ - باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل

١٨٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ الْأَيْمِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ - أَوْ بَوْدَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ ،

[الحديث ١٨٢٥ - طرفاه في : ٢٥٧٣ ، ٢٥٩٦]

قوله (باب إذا أهدى) أي الحلال (للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل) كذا قيده في الترجمة بكونه حياً ، وفيه إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذبوها موهمة ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله (عن ابن شهاب الخ) لم يختلف على مالك في سياقه معنا وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع في « موطأ ابن وهب » فإنه قال في روايته عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى ، لجمعه من مسند ابن عباس ، نبه على ذلك الدارقطني في « الموطآت »

وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب ، والمحفوظ في حديث مالك الأول ، وسيأتي للمصنف في الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يخبر أنه أهدى ، والصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة ، وأبوه جثامة بفتح الجيم وثقليل المثلثة وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وكان ابن أخت أبي سفيان ابن حرب ، أمه زينب بنت حرب بن أمية ، وكان النبي ﷺ أخى بينه وبين عوف بن مالك . قوله (حمارا وحشيا) لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهري ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال : لحم حمار وحش ، أخرجه مسلم ، لكن بين الحيدى صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث : حمار وحش ، ثم صار يقول : لحم حمار وحش ، فدل على اضطرابه فيه ، وقد توبع على قوله : لحم حمار وحش ، من أوجه فيها مقال ، منها ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن إسناده ضعيف ، وقال إسحق في مسنده : أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال : لحم حمار ، وقد خالفه خالد الواسطي عن محمد بن عمرو فقال : حمار وحش ، كالأكثر ، وأخرجه الطبراني من طريق ابن إسحق عن الزهري فقال : رجل حمار وحش ، وابن إسحق حسن الحديث إلا أنه لا يحتاج به إذا خولف ، ويدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال : قلت للزهري الحمار عقير ؟ قال لا أدري ، أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهداه الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب إلى النبي ﷺ رجل حمار ، وفي رواية عنده : عجز حمار وحش يقطر دما ، وأخرجه أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة : حمار وحش ، وتارة : شق حمار ، ويقوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس قال : قدم زيد بن أرقم ، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره : كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى لرسول الله ﷺ وهو حرام ؟ قال : أهدى له عضو من لحم صيد فردده وقال : إنا لا نأكله ، إنا حرم ، وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : يا زيد بن أرقم ، هل علمت أن رسول الله ﷺ ، فذكره . وانفقت الروايات كلها على أنه رده عليه ، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية : أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم ، قال البيهقي : إن كان هذا محفوظا فلعله رد الحى وقبل اللحم ، قلت وفي هذا الجمع نظر لما بينته ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حيا لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله ، وقد قال الشافعي في : الأم ، : إن كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للحرم أن يذبح حمار وحش حيا ، وإن كان أهدى له لحما فقد يَحْتَمَلُ أن يكون علم أنه صيد له . ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه . ويحتمل أن يحمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه ﷺ من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها من الروايات بالابواء أو بordan ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي ﷺ فقدمه له ، فن قال أهدى حمارا أراد بهما مذبوحا لا حيا ، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ، قال ويحتمل أنه أهداه له حيا فلما رده عليه ذكاه وأماه بعضو منه ظانا أنه إنما

رده عليه لمحي يختص بحملته ، فأعلمه بامتناعه أن حكم الجزء من الصيد حكم الكل ، قال : واجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات . وقال النووي : ترجم البخاري يكون الحمار حيا ، وليس في سياق الحديث تصريح بذلك ، وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك ، وهو باطل لأن الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبح انتهى . وإذا تأملت ما تقدم لم يحسن إطلافه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب ، وقد قال الشافعي في «الأم» : حديث مالك أن الصعب أهدى حمارا أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار ، وقال الترمذي : روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصعب «لحم حمار وحش» ، وهو غير محفوظ . **قوله** (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالد : جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهملة ، قيل سمي الأبواء لوبائه على القلب ، وقيل لأن السيول تقبؤه أي تحله . **قوله** (أو بودان) شك من الراوي ، وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ، وقد سبق في حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة ، وودان أقرب إلى الجحفة من الأبواء فإن من الأبواء إلى الجحفة للآتي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ، ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان ، وجزم معمر وعبد الرحمن بن إسحق ومحمد بن عمرو بالأبواء ، والذي يظهر لي أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضا . **قوله** (فلما رأى ما في وجهه) في رواية شعيب «فلما عرفه في وجهي رده هديتي» ، وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي «فلما رأى ما في وجهه من الكراهية» ، وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة . **قوله** (لما لم نرده عليك) في رواية شعيب وابن جريج «ليس بنا رد عليك» ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند الطبراني «لما لم نرده عليك كراهية له ولكننا حرم» ، قال عياض : ضبطناه في الروايات «لم نرده» بفتح الدال ، وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا : الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها ، قال : وليس الفتح بغير بل ذكره ثعلب في الفصيح . نعم تعقبوه عليه بأنه ضميم ، وأوهم ضميمه أنه فصيح ، وأجازوا أيضا الكسر وهو أضعف الأوجه . قلت : ووقع في رواية الكشميهني بفتح الإدغام «لم نرده» بضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه . **قوله** (إلا أنا حرم) زاد صالح بن كيسان عند النسائي «لا نأكل الصيد» ، وفي رواية سعيه عن ابن عباس «لولا أنا محرمون لقبلائنا منك» . واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة . وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحق لحديث الصعب هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي «انه قال لناس من أشجع : أتعلون أن رسول الله ﷺ أهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم» ، لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من حديث طلحة أنه «أهدى له لحم طير وهو محرم» ، فوقف من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ . وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمير بن سلمة «ان الهزلي أهدى للنبي ﷺ ظبيا وهو محرم» ، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ، وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم . قالوا والسبب في الاقتصاد

على الإحرام عند الاعتذار الصعب أن الصيد لا يحرم على المراء إذا صيد له إلا إذا كان محرما ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ، وقد بينه في الأحاديث الأخر . ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعا « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » أخرجه الترمذى والنسائى وابن خزيمة . قلت : وقد تقدم أن عند النسائى من رواية صالح بن كيسان « أنا حرم لا تأكل الصيد » فبين العلتين جميعا ، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرّم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا ، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر . وقال ابن المنير في الحاشية : حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول : ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم ، فيمكن أن يقال قوله « فرده عليه » لا يستلزم أنه أباح له أكله ، بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حيا وطرحه إن كان مذبوحا فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده ، وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يحز له الانتفاع به لم يرد عليه أصلا إذ لا اختصاص له به . وفى حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله « فلما رأى ما فى وجهى » . وفيه جواز رد الهدية لعله ، وترجم له المصنف « من رد الهدية لعله » وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييبا لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل فى الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لا تصيره مالكا لها ، وأن على المحرم أن يرسل ما فى يده من الصيد الممتنع عليه اصطياده

٧ - باب ما يقتل المحرم من الدواب

١٨٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلهن جناح »
وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال . .
[الحديث ١٨٢٦ - طرزه فى : ٣٣١٥]

١٨٢٧ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ : يقتل المحرم . . »
[الحديث ١٨٢٧ - طرزه فى : ١٨٢٨]

١٨٢٨ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم قال : قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قالت حفصة قال رسول الله ﷺ « خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن : الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور »

١٨٢٩ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور »
[الحديث ١٨٢٩ - طرزه فى : ٣٣١٤]

١٨٣٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ **بْنُ** غِيَاثٍ **حَدَّثَنَا** أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بَنِي إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ (وَالرَّسَلَاتِ) وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا وَإِنِّي لَأَتَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ وَإِنَّ قَاهُ لَرَطِبٌ بِهَا ، إِذْ وَثَبْتُ عَلَيْهَا حَيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اقْتُلُوهَا . فَابْتَدَرْنَاهَا فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَفُتِّتْ شَرٌّ كَمَا وَفُتِّمَ شَرُّهَا »

[الحديث ١٨٣٠ - أطرافه في : ٣٣١٧ ، ٤٩٣٠ ، ٤٩٣١ ، ٤٩٣٤]

١٨٣١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزْعِ : قُوسِيْقٌ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ »

[الحديث ١٨٣١ - طرفه في : ٣٣٠٦]

قوله (باب ما يقتل المحرم من الدواب) أى بما لا يجب عليه فيه الجزاء ، وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الاول منها اختلف فيه على ابن عمر ، فساقه المصنف على الاختلاف كما سألينه . **قوله** (خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح) كذا أورده مختصرا وأحال به على طريق سالم ، وهو فى الموطأ وتماهه د الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور . **قوله** (وعن عبد الله بن دينار) هو معطوف على الطريق الأولى ، وهو فى الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر ، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد أورده المصنف فى بدء الخلق عن القعنبي عن مالك وساق لفظه مثله سواء ، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال « الحية ، بدل العقرب . **قوله** (عن زيد بن جبير) هو الطائى الكوفى ، ليس له فى الصحيح رواية عن غير ابن عمر ، ولأله فيه لإلهذا الحديث وآخر تقدم فى المواقيت ، وقد خالف نافعا وعبد الله بن دينار فى إدخال الوسطة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ فى هذا الحديث ، ووافق سالما ، إلا أن زيدا أبهما وسالما سماها . **قوله** (حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال يقتل المحرم) كذا ساق منه هذا التسدر وأحال به على الطريق التى بعده ، وفيه إشارة منه الى تفسير المهمة فيه بأنها المسماة فى الرواية الأخرى ، فقد وصله أبو نعيم فى المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخارى ، وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقدما وتأخيرا فى بعض الأسماء . وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية ، قال « وفى الصلاة أيضا ، فلم يقل فى أوله خمسا وزاد الحية ، وزاد فى آخره ذكر الصلاة لينبه بذلك على جواز قتل المذكورات فى جميع الأحوال ، وسأذكر البحث فى ذلك ، ولم أر هذه الزيادة فى غير هذه الطريق ، فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والإسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بدونها . **قوله** (عن يونس) هو ابن يزيد . **قوله** (عن سالم) فى رواية مسلم « أخبرني سالم ، أخرجه عن حرملة عن ابن وهب . **قوله** (قال عبد الله) فى رواية مسلم « قال لى عبد الله ، وفى رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب . **قوله** (قالت حفصة) فى رواية الإسماعيلي وعن حفصة ، وهذا الذى قبله قد يوم أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، ولكن وقع فى بعض

طرق نافع عنه « سمعت النبي ﷺ ، أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال « أخبرني نافع ، وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحق ، ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك ، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضا من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه ، فقد وقع عند أحد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل ، ولأبي عوانة في المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابيا نادى رسول الله ﷺ ما تقتل من الدواب إذا أحرمتها ، والظاهر أن المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الاسناد والاصواب لإثباتها في رواية سالم والله أعلم . الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى . قوله (أخبرني يونس) هو ابن يزيد أيضا ، وظاهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسنادين : سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة ، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهري عن عروة ، قال الحيدى عن سفيان « حدثنا والله الزهري عن سالم عن أبيه ، فقيل له إن معمرا يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة ، فقال « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة . قلت : وطريق معمرا المشار إليها أوردها المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ، ورواها النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق : ذكر بعض أصحابنا أن معمرا كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وعن عروة عن عائشة ، وطريق الزهري عن عروة رواها أيضا شعيب بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا . قوله (خمس) التقيد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر . وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله ﷺ أولا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفي بعض طرقها بلفظ « ست » ، فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط المقرب ، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في « المستخرج » من طريق المحارب عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحية ، ويشهد لها طريق شيبان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت غالية عن العدد ، وأغرب عياض فقال : وفي غير كتاب مسلم ذكر الألفى فصارت سبعا . وتعقب بأن الألفى داخلة في معنى الحية . والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في « المستخرج » من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب قال : قلت لنافع فالألفى ؟ قال ومن يشك في الألفى ؟ ١٤ هـ . وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادى فصارت سبعا . وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعا ، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوى للكلب العقور . ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات ، وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال « أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للجرم ، وحجاج ضعيف ، وخالفه صدور عن وبرة فرواه موقوفا أخرجه ابن أبي شيبة ، فهذا جميع ما وقف عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال والله أعلم . قوله (من الدواب) بتشديد الموحدة ، جمع دابة وهو ما دب من الحيوان . وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه)

الآية ، وهذا الحديث يرد عليه ، فانه ذكر في الدواب الخس الغراب والحدأة ، ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ ؛ وقوله تعالى ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها ﴾ الآية ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس ، ولم يفرد الطير بذكر . وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من يخصها بالحمار ، ومنهم من يخصها بالفرس ، وقائمة ذلك تظهر في الحلف . قوله (كلهن فاسق يقتلن) ، قبل فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع الى معنى كل . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » ، وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خمس فواسق » ، قال النووي : هو باضافة خمس لا بتثنيته ، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار الى ترجيح الثاني فانه قال : رواية الاضافة تشعر بالتخصيص فيخالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التثني تقتضي وصف الخس بالنفس من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل ملل بما جعل وصفا وهو النفس فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ، ويؤيده رواية يونس التي في حديثه الباب . قال النووي وغيره : تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة ، فان أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها ، وقوله تعالى ﴿ فسق عن أمره ﴾ أى خرج ، وسعى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج بخصوص ، وزعم ابن الاعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، بمعنى بالمعنى الشرعي . وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتلها ، وقيل في حل أكلها لقوله تعالى ﴿ أوفسقا أهل نغير الله به ﴾ وقوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وهدم الاتضاع ، ومن ثم اختلف أهل الفتوى : فمن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتلها للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتلها وهذا قد يجامع الأول ، ومن قال بالثالث ينص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه : قيل له لم قيل للفأرة فويسقة ؟ فقال : لأن النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فهذا يؤيد الى أن سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق ، وهو يرجع القول الاخير . والله أعلم . قوله (يقتلن في الحرم) تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على الحرم في قتلن جناح » ، وعرف بذلك أن لا إثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ، ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال ، وفي الحل من باب الأولى . وقد وقع ذكر الحل صريحا عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » ، ويعرف حكم الحلال بكونه لم يثم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى ، ثم انه ليس في نفي الجناح - وكذا الحرج في طريق سالم - دلالة على أرجحية الفعل على الترك ، لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ « أمر » ، وكذا في طريق معمر ، ولأبي عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ « ليقتل الحرم » ، وظاهر الأمر الوجوب ، ويحتمل التنبذ والاباحة ، وروى البزار من طريق أبي رافع قال « بينا رسول الله ﷺ في صلته إذ ضرب شيئا ، فاذا هي عقرب فقتلها ، وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة والبحرم ، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر لعموم نهى الحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للتنبذ ، ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ « أذن » ، أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه ، لكن لم يسق مسلم لفظه . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره « خمس قتلن حلال للحرم » . قوله (الغراب) زاد في رواية سعيد بن المسيب

عن عائشة عند مسلم « الأبقع ، وهو الذى فى ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد . وأجاب ابن بطال بأن هذه الزيادة لا تصح لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس وقد شد بذلك ، وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة . وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح . وفى جميع هذا التحليل نظر ، أما دعوى التدليس فردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائي فى روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسباع قتادة . وأما نفي الثبوت فردود بأخراج مسلم . وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا . نعم قال ابن قدامة : يلتحق بالأبقع ما شاركه فى الإيذاء وتحريم الأكل . وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ ، وأفتوا بجواز أكله ، فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع . ومنها الغداف على الصحيح فى « الروضة » بخلاف تصحيح الرافعى ، وسمى ابن قدامة الغداف غراب البين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، قيل سمي غراب البين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض ، فلقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع الى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا : آذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً قالوا : آذن بخير ، فأبطل الاسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك . وقال صاحب الهداية : المراد بالغراب فى الحديث الغداف والأبقع لانهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا . وكذا استثناء ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافاً ، وعليه يحمل ما جاء فى حديث أبى سعيد عند داود أن صح حيث قال فيه « ويرى الغراب ولا يقتله » . وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن على ومجاهد ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال فى محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدامه فعليه الجزاء . وقال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا انتهى . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع . وعند المالكية اختلاف آخر فى الغراب والحدأة هل يتقيد جواز قتلها بأن يتدنا بالآذى ، وهل يختص ذلك بكبارها ؟ والمشهور عنهم - كما قال ابن شأس - لا فرق وفاقاً للجمهور . ومن أنواع الغربان الادهص ، وهو الذى فى رجله أو فى جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة ، وله ذكر فى قصة حفر عبد المطلب لوزنم ، وحكمه حكم الأبقع . ومنها العقق وهو قدس الحامة على شكل الغراب ، قيل سمي بذلك لأنه يقع فراخه فيتركها بلا ملعم ، وبهذا يظهر أنه نوع من الغربان ، والعرب تنشأ به أيضاً . ووقع فى فتاوى قاضى خان الحنفى : من خرج لسفر فسمع صوت العقق فرجع كفر ، وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل حكم غراب الزرع . وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به . قوله (والحدأة) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد . وحكى صاحب « المحكم » المد فيه ندورا ، ووقع فى رواية الكشميهنى فى حديث عائشة « الحدأة » بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هى كالحاء فى التمرة ، وحكى الازهرى فيها « حدوة » بواو بدل الهمزة ، وسيأتى فى بدء الخلق من حديثها بلفظ « الحديا » بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، ومثله لمسلم فى رواية هشام بن عروة عن أبيه قال : قال قاسم ابن ثابت : الوجه فيه الهمزة ، وكأنه سهل ثم أدغم ، وقيل هى لغة حجازية ، وغيرهم يقول « حدية » وقد تقدم ذكرها فى الكلام على الغراب . ومن خواص الحدأة أنها تقف فى الطيران ، ويقال إنها لا تحتطف إلا من جهة

اليمن ، وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح . (تنبيه) : يلتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان . قوله (والعقرب) هذا اللفظ الذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم ، قال صاحب المحكم ، ويقال إن عينها في ظهرها وإنها لا تضر ميتا ولا ناعما حتى يتحرك . ويقال لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسمته بالمهملتين . وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعهما ، والذي يظهر لي أنه ﷺ نبه بأحدهما على الأخرى عند الاختصار وبين حكمهما معا حيث جمع ، قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب . وقال نافع لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا يختلف فيها . وفي رواية : ومن يشك فيها ؟ ونعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحدا فتالا : لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب . قال : ومن حجتهما أنهما من هوام الارض فيلزم من أباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام ، وهذا اعتلال لا معنى له ، نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تتمكن من الأذى . قوله (والفأر) بهمة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فانه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان بالكوفة أخش ردا للأثر من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة ما سمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . والفأر أنواع : منها الجرذ بالجيم بوزن عمر ، والحلذ بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الابل ، وفأرة المسك ، وفأرة النبط ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء ، وسيأتي في الادب لإطلاق الفويسقة عليها من حديث جابر ، وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد . وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح والله أعلم . قوله (والكلب العقور) الكلب معروف والأتق كلبة والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح ، كأعبد وعباد وعبيد . وفي الكلب بهيمية وسبعية كأنه مركب . وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابه . وفيه من اقتناء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره . وقيل إن أول من اتخذ الحراسة نوح عليه السلام . وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ، ويأتي في بدء الخلق جملة من خصاله . واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوما أو لا ؟ فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن أبي هريرة قال : الكلب العقور الأسد . وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور فقال : وأي كلب أعقر من الحية ؟ وقال زهر : المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والفهد والفيث والذئب هو العقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد الجمهور بقوله ﷺ : اللهم سلط عليه كلبا من كلابك ، فقتله الأسد ، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عبيد أبيه ، واحتج بقوله تعالى (وما علمتم من الجوارح مكلبين) فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جوارح عقور . واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء انفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وصما من سباح الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة ، وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب .

وتعقب برد الاتفاق ، فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا ما قرس ، فيدخل فيه الصقر وغيره ، بل معظمهم قال : يلتحق بالخنس كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله . واختلف العلماء في غير العقور عما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما ، ووقع في « الآم » ، للشافعي الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من « شرح المذهب » : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيسر والغصب : إنه غير محترم ، وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في « الروضة » ، وزاد : أنها كراهة تنزيه والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخنس بها في هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك . وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي . وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للحرم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستحب كالخنس وما في معناها مما يؤذى ، وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان : ما يحصل منه نفع وضرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العدوان ، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم . والقسم الثالث ما أيسح أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز ففيه الجزاء إذا قتله المحرم . وخالف الحنفية فاقصروا على الخنس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب في السكينة ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب بظهور المعنى في الخنس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا . قال ابن دقيق العيد : والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالإضافة إلى تصرف أهل القياس ، فانه ظاهر من جهة الإيحاء بالتعليل بالنفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمة الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالنفسق انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير النفسق ، فمن فسر به بأنه الخروج عن بقية الحيوان بالأذى علل به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علل به ، وقال من علل بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالمقرب على ما يشاركها في الأذى بالسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزئجور ، وبالفأرة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرص كابن عرس ، وبالغراب والحدأة على ما يشاركهما بالاختطاف كالصقر ، وبالكلب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد ، وقال : من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخنس لكثرة ملابستها للناس بحيث يعم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له . (تكملة) : نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواسق لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص ، ولا يجب ردها على صاحبها ، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخنس مما يلتحق بها في المعنى ، فليتأمل . واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم من وجب عليه القتل لأن إباحة قتل هذه الأشياء محلل بالنفسق والقتال فاسق فيقتل بل هو أولى ، لأن فسق المذكورات طبيعي ، والمسكف إذا ارتكب النفسق هاتك لحمة نفسه فهو أولى بأقامة مقتضى النفسق عليه . وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للنزاع ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . (الحديث الثالث) حديث ابن مسعود . قوله (حدثني إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي ، والأسود هو النخعي خاله ، وعبد الله هو ابن مسعود . وقد اختلف على الأعشى في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق . قوله (في غار بني) وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة ، وبذلك يتم

الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للحرم ، كما دل قوله « يعني » على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام ، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الافاضة ، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حصص بن غياث مختصراً ولفظه « ان النبي ﷺ أمر محرمًا بقتل حية في الحرم يعني » ، ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله وهو المصنف : إنما أردنا بهذا أن منى من الحرم ، وأنهم لم يروا بقتل الحية - يعني فيه - بأساً . ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ، وعمله عقب حديث ابن مسعود . قوله (رطبة) أى لم يحف ريقه بها . قوله (كما وقيت شرها) بالنصب لأنه مفعول ثان ، وكذلك قوله « وقيت شرهم » أى ان الله سلمها منكم كما سلمكم منها ، وهو من مجاز المقابلة . قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للحرم قتل الحية ، وتعقب بما تقدم عن الحكم وحامد وبما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى . (الحديث الرابع) : قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس . قوله (قال للوزغ فويسق) اللام بمعنى عن ، والمعنى أنه سماه فويسقا ، وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم . قوله (ولم أسمعه أمر بقتله) هو مقول عن عائشة والضمير للنبي ﷺ ، وقضية تسميته إياه فويسقا أن يكون قتله مباحا ، وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ، وقتل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم ، لكن قتل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك : لا يقتل المحرم الوزغ ، زاد ابن القاسم : وإن قتله يتصدق ، لأنه ليس من الخمس المأمور بقتلها . وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال : إذا آذاك فلا بأس بقتله . وهذا يفهم توقف قتله على آذاه

٨ - باب لا يُمضدُ شجرُ الحرم

وقال ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « لا يُمضدُ شوكُهُ »

١٨٣٢ - حديث فتيبة حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السدوسي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة « أئذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ للنسب من يوم الفتح ، فسمعته أذنأي ووعاد قلبي وأبصرته عيناى حين تكلم به ، إنه حدى الله وأثنى عليه ثم قال : إن مكة حرمة الله ولم يحرمتها الناس ، فلا يحل لأمري يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يمضد بها شجرة . فان أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم ، ولأنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأسس ، وتبلغ الشاهد الغائب . فقيل لأبي شريح : ما قال لك حمزة ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يُعبدُ عاصياً ، ولا قاراً بدم ، ولا قاراً بجزية » خُبة : بلبنة

قوله (باب لا يعصد شجر الحرم) يضم أوله وفتح الصاد المعجمة أى لا يقطع . **قوله** (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ لا يعصد شوكة) سياق موصول بعد باب ويأتى البحث فيه هناك . **قوله** (عن سعيد) فى رواية عبد الله بن يوسف عن الثيث حدثني سعيد كما تقدم فى العلم . **قوله** (عن أبي شريح العدوى) كذا وقع هنا ، وفيه نظر لأنه خزاعى من بنى كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ، ولهذا يقال له الكعبي أيضا ، وليس هو من بنى عدى ، لا هدى قريش ولا عدى مضر ، فلعله كان حليفا لبنى عدى بن كعب من قريش ، وقيل فى خزاعة بطن يقال لهم بنو هدى ، وقد وقع فى رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح ، أخرجه أحمد ، واختلف فى اسمه فالشهور أنه خويلد بن عمرو وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن خويلد وقيل مطر ، أسلم قبل الفتح ، وحمل بعض أولية قومه ، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وحديثين آخرين . **قوله** (لعمر بن سعيد) أى ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق ، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث فى باب تبليغ العلم ، من كتاب العلم . ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن سعيد المقبرى زيادة فى أوله توضح المقصود وهى لما بعث عمرو بن سعيد الى مكة بعث لغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فسلمه وأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ ، ثم خرج الى نادى قومه مجلس فيه ، فقامت اليه جلست معه فحدث قومه قال : قلت له يا هذا إنا كنا مع رسول الله ﷺ حين افتتح مكة ، فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك ، فقام فينا رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر الحديث . وأخرج أحمد أيضا من طريق الزهرى عن مسلم بن يزيد الليثى عن أبي شريح الخزاعى أنه سمعه يقول «اذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح فى قتال بنى بكر حتى أصبنا منهم ثأرنا وهو بمكة ، ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف ، فلقى الغد رهط منا رجلا من هذيل فى الحرم يريد رسول الله ﷺ وقد كان وترهم فى الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه ، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضبا شديدا ما رأيته غضب غضبا أشد منه ، فلما صلى قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن الله حرم مكة ، انتهى . وقد ذكر أبو هريرة فى حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها فى باب كتابة العلم ، من كتاب العلم ، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميرا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز الى مكة جيشا لغزو عبد الله بن الزبير بمكة ، وقد ذكر الطبرى القصة عن مشايخه فقالوا : كان قدوم عمرو بن سعيد واليا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية فى ذى القعدة سنة ستين ، وقيل قدمها فى رمضان منها وهى السنة التى ولى فيها يزيد الخلافة ، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة ، فجهز اليه عمرو بن سعيد جيشا وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاديا لآخيه عبد الله ، وكان عمرو بن سعيد قد ولاء شرطته ثم أرسله الى قتال أخيه ، فجاء مروان الى عمرو بن سعيد فنهاه فامتنع ، وجاء أبو شريح فذكر القصة ، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج اليهم جماعة من أهل مكة فزموهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم ، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل الى أخيه فأقادم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب . (تنبية) : وقع فى السيرة لابن إسحق ومغازى الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث . والله أعلم . **قوله** (وهو يبعث البعوث) هى جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال . **قوله** (ابن)

أصله أئذن بهمزين قلبه الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . قوله (أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير
لخفف حرف النداء ، ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان
لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ، فترك ذلك والفاظة له قد يكون سببا لاثابة
نفسه ومعاذة من يخاطبه ، وسيأتي في الحدود قول والد المصنف « وائذن لي » . قوله (قام به) صفة للقول ،
والقول هو حمد الله تعالى الخ . وقوله « الغد » بالنصب أي ثاني يوم الفتح وقد تقدم بيانه . قوله (سمعته أذناي
الخ) فيه إشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه ، فقوله « سمعته » أي حملته عنده بغير واسطة ، وذكر الأذنين
للتأكيد ، وقوله « ووعاه قلبي » تحقيق لفهمه وثبته ، وقوله « وأبصرته عيناي » زيادة في تحقيق ذلك وأن سماعه
منه ليس اعتيادا على الصوت فقط بل مع المشاهدة ، وقوله « حين تكلم به » أي بالقول المذكور ، ويؤخذ من قوله
« ووعاه قلبي » أن العقل يحله القلب . قوله (انه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم ، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين
يدى تعليم العلم وتبيين الاحكام والمخاطبة في الامور المهمة . وقد تقدم من رواية ابن إسحق أنه قال فيها « أما بعد » .
قوله (ان الله حرم مكة) أي حكم بتحريمها وقضاء ، وظاهره أن حكم الله تعالى في مكة أن لا يقتل أهلها ويؤمن
من استجار بها ولا يتعرض له ، وهو أحد أقوال المفسرين في قوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وقوله (أو لم
يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ، وسيأتي بعد باب في حديث ابن عباس بلفظ « هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات
والارض » ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتي في الجهاد وغيره من حديث أنس « ان إبراهيم حرم مكة » ، لأن
المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده ، أو أن الله قضى يوم خلق السموات والارض أن إبراهيم
سيحرم مكة ، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس ، وكانت قبل ذلك عند الله حراما ، أو أول
من أظهره بعد الطوفان ، وقال القرطبي : معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا لأحد فيه
مدخل ، قال : ولاجل هذا أكد المعنى بقوله « ولم يحرمها الناس » والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت
بالشرع لا مدخل للعقل فيه ، أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك ، وليس من محرمات الناس يعنى في
الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركه . وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول
الخلق ، وليس مما اختصت به شريعة النبي ﷺ . قوله (فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتثال لأن من آمن بالله لزمته
طاعته ، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه ، وقد تعلق به
من قال : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والصحيح عند الأكثر خلافه ، وجوابهم بأن المؤمن هو الذي
ينقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات لجعل الكلام معه ، وليس فيه نفي ذلك عن غيره . وقال ابن دقيق العيد : الذي
أراه أنه من خطاب التبيين ، نحو قوله تعالى (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) فالمعنى أن استحلال هذا المنهى عنه
لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه ، فهذا هو المتقضى لذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لأحد
مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم . قوله (أن يسفك بها دما) تقدم ضبطه في العلم ، واستدل به على
تحريم القتل والقتال بمكة ، وسيأتي البحث فيه بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس . قوله (ولا يعضد بها
شجرة) أي لا يقطع ، قال ابن الجوزي : أصحاب الحديث يقولون « يعضد » بضم الضاد ، وقال لنا ابن الحشاش هو
بكسر ها ، والمعضد بكسر أوله الالة التي يقطع بها ، قال الخليل : المعضد الممتن من السيوف في قطع الشجر ، وقال

الطبرى : أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يعضد » ، بالخاء المعجمة بدل العين المهملة ، وهو راجع الى معناه فإن أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع ، قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى ، فأما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلاف فيه والجمهور على الجواز ، وقال الشافعى : فى الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا فى جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغفر ، وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعى : فى العظيمة بقرة وفىا دونها شاة . واحتج الطبرى بالقياس على جزاء الصيد ، ونعقبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجهل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قائل به . وقال ابن العربى : اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعى أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضاً أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنه الجمهور كما سيأتى فى حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » ، وصححه المتولى من الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور فى مقابلة النص . فلا يعتبر به ، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان فى تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر ، قال ابن قدامة : ولا بأس بالاتّباع بما أنكر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمى ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحد ولا نعلم فيه خلافاً . قوله (فإن أحد) هو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وقوله « ترخص » مشتق من الرخصة ، وفى رواية ابن أبى ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال : أحلت لرسول الله ﷺ ، فإن الله أحلها لى ولم يحلها للناس ، وفى مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور « فلا يستأن بن أحد فيقول قتل فيها رسول الله ﷺ » . قوله (وإنما اذن لى) بفتح أوله و« اذاعل الله » ، ويروى بضمه على البناء للفعول . قوله (ساعة من نهار) تقدم فى العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما فتحت مكة قال : كفوا السلاح ، إلا خزاعة عن بنى بكر . فاذن لهم حتى صلى العصر » ثم قال : كفوا السلاح ، فلقى رجل من خزاعة رجلاً من بنى بكر من غد بالمزدلفة فقتله ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقام خطيباً فقال ، ورأيت مسنداً ظهره الى الكعبة ، فذكر الحديث . ويستفاد منه أن قتل من أذن النبي ﷺ فى قتلهم - كبن خطل - وقع فى الوقت الذى أيسح للنبي ﷺ فيه القتال ، خلافاً لمن حمل قوله « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطل . قوله (وقد عادت حرمتها) أى الحكم الذى فى مقابلة لإباحة القتال المستفادة من لفظ الإذن . وقوله (اليوم) المراد به الزمن الحاضر ، وقد بين غايته فى رواية ابن أبى ذئب المذكورة بقوله « ثم هى حرام الى يوم القيامة » . وكذا فى حديث ابن عباس الآتى بعد باب بقوله « فهى حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » . قوله (فليبلغ الشاهد الغائب) قال ابن جرير : فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد . لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ ، وأنه لم يأمرهم بالإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذى لازم السامع سواء ، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة . قوله (فتيل لآبى شريح) لم أعرف اسم القاتل ، وظاهر رواية ابن إسحق أنه بعض قومه من خزاعة . قوله (لا يعيد) بالذال المعجمة أى لا يجر ولا يعصم . قوله (ولا فازاً) بالفاء وتثقيل الراء أى هارباً ، والمراد

من وجب عليه حد القتل فهرب الى مكة مستجيرا بالحرم ، وهي مسألة خلاف بين العلماء ، وأغرب عمرو بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند . قوله (بخبرة) تقدم تفسيره في العلم ، وأشار ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جعله من الخزي ، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية . وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الحاء المعجمة جيماء جعله من الجزية ، وذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخاص بعد العام . قوله (خربة بلية) هو تفسير من الراوى ، والظاهر أنه المصنف ، فقد وقع في المغازى في آخره « قال أبو عبد الله : الخربة البلية » وسبق في العلم في آخره « يعنى السرقه » وهي أحد ما قيل في تأويلها ، وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة . وعن الخليل : الخربة الفساد في الابل ، وقيل العيب ، وقيل بضم أوله المودة وقيل الفساد ، وبفتحه الفعلة الواحدة من الخرابه وهي السرقه . وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه ، قال ابن حزم : لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ . وأغرب ابن بطلال فزعم أن سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع اليه في التفصيل المذكور ، وبمكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره : قال أبو شريح قتلتم عمرو قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبنا ، وقد بلغتكم . فهذا يشعر بأنه لم يوافقه ، وإنما ترك مشافقته لعجزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكه . وقال ابن بطلال أيضا : ليس قول عمرو جوابا لابي شريح ، لأنه لم يختلف معه في أن من أصاب حدا في غير الحرم ثم لجأ اليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم ، فان أبا شريح أنكر بعث عمرو الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث ، وحاد عمرو عن جوابه وأجابته عن غير سؤاله . وتعقبه الطيبي بأنه لم يجد في جوابه ، وإنما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كأنه قال له : صح سماحك وحفظك ، لكن المعنى المراد من الحديث الذى ذكرته خلاف ما فهمته منه ، فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم ، والذى أنا فيه من القليل الثانى . قلت : لكنها دعوى من عمرو بنيزير دليل ، لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فمأذ بالحرم فرادا منه حتى يصح جواب عمرو ، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذى استنابه ، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعنى مظلولا فامتنع ابن الزبير وعاذ بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله ، وكان عمرو يعتقد أنه عاصر بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله « ان الحرم لا يعيذ عاصيا » ثم ذكر بقية ما ذكر استطرادا ، فهذه شبهة عمرو وهي واهية . وهذه المسألة التى وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتى بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس . وفى حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضى ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك ، وإنكار العالم على الحاكم ما يميزه من أمر الدين والمواظفة بلطف وتدرج ، والاقصاء فى الإنكار على اللسان اذا لم يستطع باليد ، ووقوع التأكيد فى الكلام البليغ ، وجواز المجادلة فى الأمور الدينية ، وجواز النسخ ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد . وفيه الخروج عن صعدة التبليغ والصبر على المسكاره لمن لا يستطيع بدّا من ذلك ، وتمسك به من قال : ان مكة فتحت عنوة . قال النووي : تأول من قال فتحت صلحا بأن القتال كان جائزا له لوفعه لكن لم يحتج اليه ، وتعقب بأنه خلاف الواقع ، وسيأتى البحث فيه فى المغازى . وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول فى قصة أبي شريح فى الكلام على

حديث أبي هريرة

٩ - باب لا يُنفر صيد الحرم

١٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُحْتَلَى خِلَاهَا ، وَلَا يُصَيَّدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُتَطَّهَا إِلَّا لِمَعْرُوفٍ . وَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وعن خالد عن عكرمة قال : هل تدري ما « لا يُنفر صيدُها » ؟ هو أن يُنحَى مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ

قوله (باب لا يُنفر صيد الحرم) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة ، قيل هو كناية عن الاصطياد ، وقيل هو على ظاهره كما سيأتي ، قال النورى : يحرم التنفير - وهو الإزعاج - عن موضعه ، فإن نفره عصي سواء تلف أو لا ، فإن تلف في نفاذه قبل سكونه ضمن وإلا فلا . قال العلماء : يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإلتاف بالأولى .

قوله (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى ، وخالد هو الحذاء . قوله (أن الله حرم مكة فلم تحل لأحد بعدى) فى رواية الكشميهنى « فلا تحل » وهو أليق بقصد الأمر الآتى ، وقد ذكره فى الباب الذى بعده بلفظ « وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى » وهو عند المصنف فى أوائل البيوع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ « فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى » ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد ، قال ابن بطال : المراد بقوله « ولا تحل لأحد بعدى » الإخبار عن الحكم فى ذلك لا الإخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك فى الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى . ومحصله أنه خبر بمعنى النهي ، بخلاف قوله « فلم تحل لأحد قبلى » ، فإنه خبر محض ، أو معنى قوله « ولا تحل لأحد بعدى » ، أى لا يحلها الله بعدى ، لأن النسخ ينقطع بعنده لكونه خاتم النبيين . قوله (وعن خالد) هو بالإسناد المذكور ، وسيأتى فى أوائل البيوع بأوضح مما هنا . قوله (هل تدري ما لا يُنفر صيدها الخ) قيل نبه عكرمة بذلك على المنع من الإلتاف وسائر أنواع الأذى تنبيهها بالأدنى على الأعلى ، وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا : لا بأس بطرده ما لم يفض الى قتله ، أخرجه ابن أبى شيبة . وروى ابن أبى شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حاماً كان على البيت فذرق على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار فوقه على بعض بيوت مكة ، فجاءت حية فأكلته ، لحكم عمر على نفسه بشاة . وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه

١٠ - باب لا يحل القتال بمكة

وقال أبو شريح رضى الله عنه عن النبي ﷺ : لا يسنك بها دماً

١٨٣٤ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ ، وَلَسَكِنْ جِهَادٌ وَنِيتَةٌ ، وَإِذَا اسْتَفِيرْتُمْ فَأَنْفِرُوا ،

فإن هذا بلدٌ حَرَّمَ اللهُ يومَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وهو حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللهِ إلى يومِ الْقِيَامَةِ ، وإنَّهُ لمَ يَحِلَّ الْقِتَالُ فيه لأحدٍ قبلي ، ولمَ يَحِلَّ لي إلا سَاعَةٌ من نهارٍ ، فهو حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللهِ إلى يومِ الْقِيَامَةِ ، لا يُعْضَدُ شَوْكُهُ ، ولا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، ولا يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، ولا يُخْتَلَى خَلَاها . قال العباسُ : يا رسولَ اللهِ إلا الإذْخِرَ ، فإنه لَقَمِينُهُمْ وَلِبْيُورُهُمْ . قال : قال إلا الإذْخِرَ .

قوله (باب لا يحل القتال بمكة) هكذا ترجم بلفظ القتال ، وهو الواقع في حديث الباب ، ووقع عند مسلم في رواية كذلك ، وفي أخرى بلفظ القتل ، بدل القتال ، وللعلماء في كل منهما اختلاف سنذكره . **قوله** (وقال أبو شريح الخ) تقدم موصولا قبل باب ، ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل ، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ السكره في سياق النبي فيمعم . **قوله** (عن مجاهد عن طاوس) كذا رواه منصور موصولا ، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه ، وأخرجه أيضا عن سفيان عن داود بن شابر عن مجاهد مرسلًا ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله . **قوله** (يوم افتتح مكة) هو ظرف للقول المذكور . **قوله** (لا هجرة) أي بعد الفتح ، وأفصح بذلك في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد . **قوله** (ولكن جهاد ونية) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار إسلام ، ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه ، وفسره بقوله « فإذا استنفرتهم فأنفروا » أي إذا دعيتهم إلى الغزو فأجيبوا ، قال الطيبي : قوله « ولكن جهاد » عطف على مدخول « لا هجرة » أي الهجرة إما فرارا من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم ، وقد انقطعت الأولى فاعثتموا الآخرين ، وتضمن الحديث بشارة من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام ، وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . **قوله** (فإن هذا بلد حرم) الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعلموا أن هذا بلد حرام ، وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراما كان التفسير يقع منه لا إليه ، ولما روى مسلم هذا الحديث عن إسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله « وقال يوم الفتح إن الله حرم الخ » فجعله حديثا آخر مستقلا ، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المديني عن جرير كما سيأتي في الجهاد . **قوله** (حرمه الله) سبق مشروحا في حديث أبي شريح ، ووقع في رواية غير الكشميني « حرم الله » بحذف الهاء . **قوله** (وهو حرام بجرمة الله) أي بتحريمه ، وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ، ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي ، واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها ، ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقا ، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء . وقال أبو حنيفة : لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ، ويعزظ ويذكر حتى يخرج . وقال أبو يوسف : يخرج مضطرا إلى الحل ، وفعله ابن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس عن ابن عباس « من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ، وعن مالك والشافعي : يجوز إقامة الحد مطلقا فيها ، لأن العاصي هتك حرمة نفسه فأبطل

ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردي : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بقوا على أهل العدل فإن أمكن ردهم بغير قتال لم يجر ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضعافها . وقال آخرون : لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة ، قال النووي : والأول فص عليه الشافعي ، وأجلب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم أذاء كالمجنين ، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجه . وهن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وجزم به في شرح التلخيص ، وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية ، قال الطبري : من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فللإمام إلجأؤه إلى الخروج منه ، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة ، لقوله ﷺ « ولما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فعمل أنها لا تحمل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها . ومال ابن العربي إلى هذا ، وقال ابن المنير : قد أكد النبي التحريم بقوله « حرمة الله » ثم قال « فهو حرام بحرمة الله » ثم قال « ولم تحمل لي إلا ساعة من نهار ، وكان إذا أراد التأكيذ ذكر الشيء ثلاثا » قال فهذا نص لا يحتمل التأويل . وقال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال لاعتذاره عما أبسح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا اذذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهله منه وكفرهم ، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم ، وقال به غير واحد من أهل العلم . وقال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي ﷺ فيه لم يؤذن لغيره فيه ، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعم كالمجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور ؟ وأيضا فسياق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها ، وذلك لا يختص بما يستأصل ، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم ، قال القرطبي : معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أي وطؤهن ، و ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أي أكلها ، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المخذوف ، قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلا بقوله « لم تحمل لي إلا ساعة من نهار ، الحديث . قال : وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرما ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار . قلت : وسيأتي بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب . قوله (وأنه لا يحل القتال) الماء في « انه » ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشميني « لم يحل » بلفظ لم بدل لا وهي أشبه لقوله قبلي . قوله (لا يعضد شوكة) تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح . قوله (ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها) سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . قوله (ولا يحتل خلاها) بالهاء المعجمة ، والخلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القابسي بالمدة وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه ، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري . وقال الشافعي : لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يعمد ذلك إلى غيره . وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي الياض واختلاؤه ، وهو أصح الوجهين للشافعية لأن الثبت الياض كالصيد الميت ، قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم الياض من الحشيش ، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة « ولا يحتمش حشيشها » قال وأجمعوا على إباحة أخذ

ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشعوم فلا بأس برعيه واختلافه . قوله (فقال العباس) أي ابن عبد المطلب كما وقع مينا في المغازي من وجه آخر . قوله (إلا الإذخر) يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البذل بما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد النفي . وقال ابن مالك : المختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا . والاذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار ، قال : والذي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين الينابيع في القصور ويستعملونه بدلا من الخلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس « فانه لقيهم » وهو يتبع القاف وسكون التحتانية بعدها نون أي الحداد . وقال الطبري : القين عند العرب كل ذى صناعة يعالجها بنفسه . ووقع في رواية المغازي « فانه لا بد منه للقين والبيوت » وفي الرواية التي في الباب قبله « فانه لصاغتنا وقبورنا » ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجمع بين الثلاثة ، ووقع عنده أيضا « فقال العباس : يا رسول الله ، إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقيهم وبيوتهم ، وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي ﷺ الاستثناء ، وقوله ﷺ في جوابه « إلا الإذخر » هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يختل . واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ، ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظا وإما حكما لجواز الفصل بالتفليس مثلا ، وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقا ، ويمكن أن يحتاج له بظاهر هذه القصة . وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون ﷺ أراد أن يقول إلا الإذخر فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه بكلام نفسه فقال : إلا الإذخر ، وقد قال ابن مالك : يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه ، واختلفوا هل كان قوله ﷺ « إلا الإذخر » باجتهاد أو وحى ؟ وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقا ، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله ، وقال الطبري : سأغ للعباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فانه من تحريم الرسول باجتهاده فسأغ له أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام ، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام ، وحكي ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة ، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل مكة عنه . وتعقبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه ، فلو كان الإذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا فيمن تحققت ضرورته إليه ، والاجماع على أنه مباح مطلقا بغير قيد الضرورة انتهى . ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها ، لأنه يريد أنه مقيد بها ، قال ابن المنير : والحق أن سؤال العباس كان على معنى الضراعة ، وترخيص النبي ﷺ كان تبليغا عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متبع فقد وهم . وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر في الحديث ، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية ، والمبادأة إلى ذلك في الجامع والمشاهد ، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه ، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة ، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة ،

وأن الجهاد يشترط أن يقصده به الاخلاص ووجوب النفير مع الامة

١١ - باب الحجامة للمحرم . وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم . ويتداوى ما لم يكن فيه طيب

١٨٣٥ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ قَالَ عَمْرُو : أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ « سَمِعْتُ

ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ » . ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ « حَدَّثَنِي طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » فَقُلْتُ : لَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا

[الحديث ١٨٣٥ - أطرافه في : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ٢١٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٥٦٩١ ، ٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥ ، ٥٦٩٩ ، ٥٧٠٠ ، ٥٧٠١]

١٨٣٦ - **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ تَخْلِيدٍ** حَدَّثَنَا سَلِيَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ خَلْقَةَ بِنْتِ أَبِي خَلْقَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ

عَنِ ابْنِ بُجَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ يَلْبَسُ جَمَلًا فِي وَسْطِ رَأْسِهِ »

[الحديث ١٨٣٦ - طرفه في : ٥٦٩٨]

قوله (باب الحجامة للمحرم) أى هل يمنع منها أو تباح له مطلقا أو للضرورة ؟ والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم . قوله (وكوى ابن عمر ابنه وهو محرم) هذا الابن اسمه واقد ؛ وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال « أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه الى مكة فكواه ابن عمر ، فأبان أن ذلك كان للضرورة . قوله (ويتداوى ما لم يكن فيه طيب) هذا من تنمة الترجمة ، وليس في أثر ابن عمر كما ترى . وأما قول الكرماني : فاعل « يتداوى ، إما المحرم وإما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر ، وقد سبق في أوائل الحج في « باب الطيب عند الاحرام » قول ابن عباس « ويتداوى بما يأكل ، وهو موافق لهذا ، والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التدوى . وروى الطبري من طريق الحسن قال « ان أصاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ ما حولها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب » . قوله (قال لنا عمرو أول شيء) أى أول مرة ، في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو وهو ابن دينار ، أخرجه أبو نعيم وأبو هوانة من طريقه . قوله (ثم سمعته) هو مقول سفيان والضمير لعمرو ، وكذا قوله « فقلت لعله سمعه ، وقد بين ذلك الحميدى عن سفيان فقال : حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره ، لكن قال : فلا أدري أسمعه منهما أو كانت إحدى الروايتين وهما ، زاد أبو هوانة : قال سفيان : ذكر لي أنه سمعه منهما جميعا . وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة نحوه رواية على ابن عبد الله وقال في آخره : فظننت أنه رواه عنهما جميعا . وقد أخرجه الاسماهيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره . قال : ثم حدثنا عمرو عن طاوس به ، فقلت لعمرو : إنما كنت حدثتنا عن عطاء ، قال : اسكت يا صبي ، لم أغلط ، كلامها حدثني . قلت : فإن كان هذا محفوظا فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب ، على أنه قد حدث به لجمعهما . قال أحمد في مسنده : حدثنا سفيان قال قال عمرو أولا لحفظناه : قال طاوس عن ابن عباس فذكره ، فقال أحمد : وقد حدثنا به سفيان فقال : قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس . قلت : وكذا جمعهما عن سفيان مسند عند المصنف في الطب ، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خزيمة وإسحق بن راهويه عند مسلم ، وقيية عند الترمذي والنسائي . وتابع سفيان على روايته

له عن عمرو لكن عن طاوس وحده ذكرى بن إسحق أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم ، وله أصل عن عطاء أيضا أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ، ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه . (تنبيه) :
 زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمرا حدث به سفيان أولا عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ، ثم حدثه به ثانيا عن عطاء بواسطة طاوس . قلت : وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذي شرح فيه فضلا عن بقية الطرق التي ذكرناها ، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلا . والله المستعان . قوله (وهو محرم) زاد ابن جريج عن عطاء « صائم » (بلحى جل) وزاد ذكرى « على رأسه » ، وسأقي رواية عكرمة في الصوم ، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بجمينة ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام . قوله (عن علقمة بن أبي علقمة) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان « أخبرني علقمة ، واسم أبي علقمة بلال ، وهو مدني تابعي صغير سمع أنسا ، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قوله (عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمينة) في رواية المصنف في الطب عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بجمينة . قوله (بلحى جل) بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة . وقد وقع مبينا في رواية اسماعيل المذكورة « بلحى جل من طريق مكة ، ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بئر جل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم ، يعنى الماضى في التيمم . وقال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا . ووقع في رواية أبي ذر « بلحى جل » ، بصيغة التثنية ، ولغيره بالافراد . وروى من ظنه فكى الجبل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجيم ، وجزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وسيأتى البحث في أنه هل كان صائما في كتاب الصيام . قوله (في وسط) بفتح المهملة أى متوسطة ، وهو ما فوق الياقوت فيما بين أعلى القرنين ، قال الليث : كانت هذه الحجابة في فأس الرأس ، وأما التي في أعلاه فلا لأنها ربما أعمت ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قال الثوري : اذا أراد المحرم الحجابة لغير حاجة فان تضرعت قطع شعره ففى حرام لقطع الشعر ، وان لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرها مالكا . وعن الحسن فيها الفدية وان لم يقطع شعرا . وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية . وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس . وقال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التدأوى اذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية عليه في شئ . من ذلك . والله أعلم

١٢ - باب تزويج المخرم

١٨٣٧ - حدثنا أبو الميرة عبد القدوس بن الحجاج حدثنا الأوزاعي حدثني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم »

[الحديث ١٨٣٧ - أطراة في : ٤٢٥٨ ، ٤٢٥٩ ، ٥١١٤]

قوله (باب تزويج المحرم) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صنيحه أنه لم يثبت عنده

النهي عن ذلك ، ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في النكاح ، باب نكاح المحرم ، ولم يزد على إيراد هذا الحديث ، ومراده بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع . وقد اختلف في تزويج ميمونة ، فالشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم ، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة ، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في « باب عمرة القضاء » من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في هذه المسألة ، فالجمهور على المنع لحديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية ، فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة : يجوز للحر أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، ونعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله « ولا ينكح » بضم أوله ، وبقوله فيه « ولا يخطب »

١٣ - باب ما ينهى من الطيب للمحرّم والمحرمة

وقالت عائشة رضي الله عنها : لا تلبس المحرمة ثوبا بورس أو زعفران

١٨٣٨ - حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي ﷺ : لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد ليس له نملان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا شيئا من زعفران ولا الورس . ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين . تأبته موسى بن عتبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وجويرية وابن إسحاق في الثياب والقفازين . وقال عبيد الله : ولا ورس . وكان يقول : لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين . وقال مالك من نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمة . وتأبته ليث بن أبي سليم

١٨٣٩ - حدثنا فقيهة حدثنا جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقصت برجل محرم ناقته فقتلته ، فأبى به رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفّنوه ولا تمسكوا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فإنه يبيث يهل »

قوله (باب ما ينهى) أي عنه (من الطيب للحرّم والمحرمة) أي أنهما في ذلك سواء ، ولم يختلف العلماء في ذلك ، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيبا أو لا ، والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدّماته التي تفسد الأحرام ، وبأنه ينافي حال المحرم فإن المحرم أشعث أغبر . قوله (وقالت عائشة : لا تلبس المحرمة ثوبا بورس أو زعفران) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت : المحرمة تلبس من الثياب ما شامت

إلا ثوبا منه درس أو زعفران ، ولا تبرقع ولا تلثم ، وتسفل الثوب على وجهها إن شئت ، وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب إجماعا . وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ : « أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والثقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب » ثم أورد المصنف حديث ابن عمر : « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس ؟ الحديث » ، وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر مباحثه في باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وزاد فيه هنا : « ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » ، وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله (تابعه موسى بن عقبة) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه من نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل . قوله (وإسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عقبة ، وهو ابن أخي موسى المذكور قبله ، وقد روينا من طريقه موصولا في « فوائد علي بن محمد المصري » من رواية السلي عن الثقي عن ابن بشران عنه من يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن إسماعيل عن نافع به . قوله (وجورية) أي ابن أسماء ، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة . قوله (وابن إسحق) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب . قوله (في الثقاب والقفازين) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع . والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي : ما تلبسه المرأة في يدما فينطى أصابعها وكفيها عند مماثاة الشيء كغزل ونحوه ، وهو ليد كلحف للرجل . والثقاب الحمار الذي يشد على الأتق أو تحته الحاجر ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ، ولكن الرجل في القفاز مثلها لكونه في معنى الحف فان كلاهما محيط بحوزه من البدن ، وأما الثقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الاحرام لأنه لا يحرم عليه تنظية وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب . قوله (وقال عبيد الله) يعني ابن عمر العمري (ولا درس) وكان يقول « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ، يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه إلى قوله « زعفران ولا درس » ، وفصل بقية الحديث لمجمله من قول ابن عمر . وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن الفضل ثلاثهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله « ولا درس » قال : وكان عبيد الله - يعني ابن عمر - يقول « ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ، ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه . قوله (وقال مالك الخ) هو في « الموطأ » كما قال ، والفرض أن مالك اقتصر على الموقوف فقط ، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظهر الإدراج في رواية غيره . وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن الثقاب والقفاز مفردا مرفوعا وللاستدلال بالنهي عنهما في رواية ابن إسحق المرفوعة المقدم ذكرهما وقال في « الاقتراح » : « دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة . وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما إن كان حافظا ولا سيما إن كان أحفظ ، والأمر هنا كذلك فان عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع عن الموقوف ، وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعه قد شد بذلك وهو ضعيف ، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى ، وكأنه رأى أشياء متماثلة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده : ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى ، أشار إليه

ذلك شيخنا في «شرح الترمذي». وقال الكرماني: «فإن قلت فلم قال بلفظ «قال»، وثانيا بلفظ «كان يقول»؟ قلت: لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما مكررا، والفرق بين المرويين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن الأول بلفظ «لا تنقب»، من التفعّل والثاني من الاقتعال، وإما من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير والاول بالضم والكسر نفيا ونهيا، انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه. قوله (وتابعه ليث بن أبي سليم) أي تابع مالك في وقفه، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفا على ابن عمر. ومعنى قوله «ولا تنقب»، أي لا تستر وجهها كما تقدم. واختلف العلماء في ذلك فمنه الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية والمالكية، ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفها بما سوى النقاب والقفازين. قوله (مسه ورس الخ) مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران، لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا في المصبوغ بغير الزعفران والورد وقد تقدم ذلك، والورد نبات بالين قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي وغيره، وقال ابن البيطار في مفرداته: الورد يؤتى به من اليمن والهند والصين، وليس بنبات بل يشبه زهر المصفر، ونبتة شبيهة بنفسج، ويقال إن الكرم عروقه. قوله (عن منصور) هو ابن المعتز، والحكم هو ابن عتيبة. قوله (وقصت) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسير في «باب كفن المحرم»، ويأتي في «باب المحرم يموت بعرقه»، بيان اختلاف في هذه اللفظة، والمراد هنا قوله «ولا تقرّ به طيبا»، وهي بتشديد الراء، وسيأتي قريبا بلفظ «ولا تحنطوه»، وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذي يصنع لليت. وقوله (ييمت مليبا^(١)) أي على هيئته التي مات عليها. واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافا للمالكية والحنفية، وقد تمسكوا من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قوله «ولا تخمروا وجهه»، قالوا: لا يجوز للحرمة تغطية وجهه، مع أنهم لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما، وأما الجمهور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا: إن في ثبوت ذكر الوجه مقالا، وتردد ابن المنذر في صحته، وقال البيهقي: ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواته، وفي كل ذلك نظر فإن الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق إسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور «ولا نغطوا وجهه»، وقال أبو الزبير «ولا تكشفوا وجهه»، وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ «ولا تخمروا وجهه ولا رأسه»، وأخرجه مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ «ولا يمس طيبا خارج رأسه»، قال شعبة: ثم حدثني به بعد ذلك فقال «خارج رأسه ووجهه»، انتهى. وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية، وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث، فلعل بعض رواته انتقل ذهنه من التطيب إلى التغطية. وقال أهل الظاهر: يجوز للحرمة الحلي تغطية وجهه ولا يجوز للحرمة الذي يموت عبلا بالظاهر في الموضوعين. وقال آخرون: هي واقعة عين لا عموم فيها لأنه علل ذلك بقوله «لأنه ييمت يوم القيامة مليبا»، وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في غيره فيكون خاصا بذلك الرجل؛ ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه، وسيأتي ترجمة المصنف بنى ذلك. وقال أبو الحسن بن القصار: لو أريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال «فإن المحرم»، كما جاء «إن الشهيد ييمت

(١) لفظ المتن «ييمت يهل»

وجرحه يثب دماء ، وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة في الأمر المذكور كونه كل في نفسك وهي طامة في كل عرم ، والاصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص . واختلف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يبطل ؟ وقال النووي : يتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس ليكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس ، فأنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه هـ . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال : يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أي من أعلى ، وفي رواية : ما دون عينيه . وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم . (تكملة) : كان وقوح المحرم المذكور عند الصخرات من عرقة . وفي الحديث إطلاق الواقف على الزاكن ، واستحباب دوام التلبية في الاحرام ، وأنها لا تنقطع بالتوجه لعرقة ، وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه بما لا يمد طيبا . وحكى المزي عن الشافعي أنه استدل على جواز قطع صدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه : واغسلوه بما وسدر ، والله أعلم . (تنبيه) : لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور ، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة عمر من كتاب المغازي ، وسبب الهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة عمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن عمر ، ثم ذكر أولاد عبد الله بن عمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن عمر فقال : وقع عن بعيره وهو محرم فهلك ، فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله بن عمر صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ ، وليس كما ظن فإن واقد المذكور لا صحبة له فإن أمه صفية بنت أبي هبيل إنما تزوجها أبوه في خلافة أبيه عمر واختلف في صحبتها ، وذكرها العجلي وغيره في التابعين ، ووجدت في الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر في شيء من الاخبار أنه وقع عن بعيره فهلك ، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في خلافة عمر ، فبطل تفسير المبهم بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه

١٤ - باب الاغتسال للمحرم . وقال ابن عباس رضي الله عنه : يدخل المحرم المحل

ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأما

١٨٤٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسيور بن عخرمة اختلفا بالأبواء ، فقال عبد الله بن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال السيور : لا يغسل المحرم رأسه . فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بقبوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا ؟ قلت أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان بصب عليه : اصب . فصب على رأسه ، ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بها وأدبر . وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل .

قوله (باب الاغتسال للمحرم) أي ترفها وتنظفا وتطهرا من الجنابة ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمحرم

أن يقتل من الجنابة ، واختلفوا فيما عدا ذلك . وكان المصنف أشار الى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغسل رأسه في الماء ، وروى في الموطأ ، عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام .

قوله (وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال : المحرم يدخل الحمام ، وينزع ضرسه ، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول : أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع باذاكم شيئاً . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالجمعة وهو محرم وقال : إن الله لا يعبا بأوساخكم شيئاً . وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء . **قوله** (ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأسا) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال : رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم ، ففطنت له فإذا هو يحك بأطراف أنامله ، وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانة سمعت عائشة تسأل عن المحرم أيحك جسده ؟ قال نعم وليشدد . وقالت عائشة : لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككت ، اه .

ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى . **قوله** (عن زيد بن أسلم عن إبراهيم) كذا في جميع الموطآت ، وأغرب يحيى بن يحيى الاندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم نافعاً ، قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه . **قوله** (عن إبراهيم) في رواية ابن عينة عن زيد : أخبرني إبراهيم ، أخرجه أحد وإسحق والحيدى في مسانيدهم عنه ، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم : أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره ، كذا قال ، مولى ابن عباس ، وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنينا كان مولى للعباس وحب له النبي ﷺ فأولاده موال له . **قوله** (أن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور . **قوله** (بالأبواء) أي وهما نازلان بها ، وفي رواية ابن عينة : بالعرج ، وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء . **قوله** (إلى أبي أيوب) زاد ابن جريج فقال : قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك . **قوله** (بين القرنين) أي قرني البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا في رواية ابن عينة ، وهما العودان - أي العمودان - المنتصبان لاجل عود البكرة . **قوله** (أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان الخ) قال ابن عبد البر : الظاهر أن ابن عباس كان غنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أيوب : يسألك كيف كان يغسل رأسه ؟ ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس . قلت : ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفطنته ، كأنه لما قال له سله هل يغتسل المحرم أو لا ؟ لجاء فوجده يغتسل ، فهم من ذلك أنه يغتسل ، فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال في هذه المسألة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتنانه بخلاف بقية البدن غالباً . **قوله** (فطأطأه) أي أزاله عن رأسه ، وفي رواية ابن عينة : جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه ، وفي رواية ابن جريج : حتى رأيت رأسه ووجهه .

قوله (لا ناس) لم أقف على اسمه ، ثم قال أي أبو أيوب ، وهكذا رأيت - أي النبي ﷺ - يفعل ، زاد ابن عينة : فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً ، أي لا أجادلك . وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمرى فلان فلانا إذا استخرج ما عنده قاله ابن الأنباري ، وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجة . وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في الأحكام ،

ودرجوعهم الى النصوص ، وقبل لم خبر الواحد ولو كان تابعيا ، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض ، قال ابن عبد البر : لو كان معنى الاقتداء في قوله ﷺ « أصحاب كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى إقامة البيعة على دعواه بل كان يقول للسور أنا نعيم وأنت نعيم فبأينا اقتدى من بعدنا كفاء ، ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل ، لأن جميعهم عدول . وفيه احترام للفاضل بفضله ، وإنصاف الصحابة بعضهم بعضا ؛ وفيه استتار الفاسل عند الفسل ، والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء . وذلك يده إذا أمن تناثره ، واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الفسل قال : لأن الفسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه . واستدل به على أن تغليل شعر الحجة في الوضوء باق على استحبابه ، خلافا لمن قال يكره كالتولى من الشافعية خشية انتكاف الشعر ، لأن في الحديث « ثم حرك رأسه يده » ولا فرق بين شعر الرأس والحجة إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الأولى في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير . والله أعلم

١٥ - باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين

١٨٤١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « سمعت النبي ﷺ يخطب برفات : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل للمحرم »

١٨٤٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** إبراهيم بن مسدد **حدثنا** ابن شهاب عن سالم عن عبد الله رضي الله عنه « سئل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا منه زعفران ولا ورس ، وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين »

قوله (باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين) أى هل يشترط قطعهما أولا ؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما لا يلبس المحرم من الثياب » ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله ﷺ : قال الجياقي : الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا « عن سالم عن ابن عمر ، قلت : تصحفت « عن ، فصارت ابن . وقوله في حديث ابن عباس « ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل للمحرم ، أى هذا الحكم للمحرم لا الحلال ، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار ، قال القرطبي : أخذ بظاهر هذا الحديث أحد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما . واشترط الجمهور قطع الخف وقتى السراويل فلو لبس شيئا منهما على حاله لزمته الفدية ، والدليل لم قوله في حديث ابن عمر « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظير بالنظير لاستوائهما في الحكم . وقال ابن قدامة : الأولى قطعهما عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف انتهى .

٢ - ج ٨ - ع ٥ - فتح الباري

والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحد ، واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة ، ومن أبي حنيفة منع السراويل للحرم مطلقا ، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه ، ففى الموطأ أنه سئل عنه فقال : لم أسمع بهذا الحديث ، وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الحنفين ، ومن أجاز لبس السراويل على حاله فبده بأن لا يكون فى حالة لو فتقه لكان إزارا لأنه فى تلك الحالة يكون واجدا للإزار

١٦ - باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل

١٨٤٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضى الله عما قال « خطبنا النبي ﷺ برفات فقال « من لم يجد الإزار فلم يلبس السراويل ، ومن لم يجد الثعلين فلبس الثعلين »

قوله (باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه فى الباب الذى قبله ، وجزم المصنف بالحكم فى هذه المسألة دون التى قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فتيهين على من بلغه العمل به

١٧ - باب لبس السلاح للمحرم

وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى . ولم يتابع عليه فى الفدية

١٨٤٤ - **حدثنا** عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه « اعتمر النبي ﷺ

فى ذى القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاه : لا يدخل مكة سلاحا إلا فى القرب »

قوله (باب لبس السلاح للمحرم) أى إذا احتاج الى ذلك . **قوله** (وقال عكرمة إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى) أى وجبت عليه الفدية ، ولم أقف على أمر عكرمة هذا موصولا . وقوله « ولم يتابع عليه فى الفدية » يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخولف فى وجوب الفدية ، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتقلد المحرم السيف . وقد تقدم فى العيدين قول ابن عمر للحجاج « أنت أمرت بحمل السلاح فى الحرم » وقوله له « وأدخلت السلاح فى الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه » وفى رواية « أمرت بحمل السلاح فى يوم لا يحمل فيه حمله » وتقدم الكلام على ذلك مستوفى فى « باب من كره حمل السلاح فى العيد » وذكر من روى ذلك مرفوعا . ثم أورد المصنف فى الباب حديث البراء فى عمرة القضاء مختصرا ، وسيأتى بتامه فى كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا ، وهم المزي فى الأطراف ، فزعم أن البخارى أخرجه فى الحج بطوله وليس كذلك

١٨ - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام . ودخل ابن عمر

وإنما أمر النبي ﷺ بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة . ولم يذكره للخطابين وغيرهم

١٨٤٥ - **حديثنا** مسلمٌ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَفَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الدَّازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْهَيْنِ يَسَلَمَ ، مِنْ لَمَنَ وَلِسْلَ أَتَى أَنَّى عَلَيْهِنَ مِنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَكَانَ دُونَ ذَلِكَ فِيمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »

١٨٤٦ - **حديثنا** عبدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُتُبَةِ ، فَقَالَ : اقْتُلُوهُ »

[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في : ٣٠٤٤ ، ٤٢٨٦ ، ٥٨٠٨]

قوله (باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم . قوله (ودخل ابن عمر) وصله مالك في « الموطأ » عن نافع قال : أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد - يعني بضم القاف - جاءه خبر عن الفتنة ، فرجع فدخل مكة بغير إحرام . قوله (وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أراد الحج والعمرة ولم يذكر الخطابين وغيرهم) هو من كلام المصنف ، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أراد الحج والعمرة ، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس « ممن أراد الحج والعمرة » ، ففهمه أن المتردد إلى مكة - لغیر قصد الحج والعمرة - لا يلزمه الإحرام ، وقد اختلف العلماء في هذا فالشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا ، وفي قول يجب مطلقا ، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب ، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب ، وفي رواية عن كل منهم لا يجب ، وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر ، وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة ، واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات ، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، والثاني حديث أنس في المغفر وقد اشترى عن الزهرى عنه ، ووقع لي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في « فوائد أبي الحسن الفراء الموصلى » . وفي الإسناد إلى يزيد مع ضعفه ضعف ، وقيل إن ماله تفرد به عن الزهرى ، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في الكلام على الشاذ ، وتعبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخى الزهرى وأبى أويس ومعمار والأوزاعي وقال : إن رواية ابن أخى الزهرى عند البزار ورواية أبى أويس عند ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمر ذكرها ابن عدى وأن رواية الأوزاعي ذكرها المزنى ولم يذكر شيخنا من أخرج روايتها ، وقد وجدت رواية معمر في « فوائد ابن المقرئ » ورواية الأوزاعي في « فوائد تمام » . ثم نقل شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العربى قال حين قيل له لم يروه إلا مالك : قد رويته من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك ، وأنه وعد بأخراج ذلك ولم يخرج شيئا ، وأطال ابن مسدى في هذه القصة وأشد فيها شعرا ، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربى في ذلك ونسبوه إلى المجازفة . ثم شرع ابن مسدى يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك ، فراوى القصة عدل متقن ، والذين اتهموا

ابن العربي في ذلك هم الذين أخطوا لقلة اطلاعهم ، وكأنه بجل عليهم بأخراج ذلك لما ظهر له من أنكارهم ونسبتهم ، وقد تبعت طرقه حتى وقفت على أكثر من المصد الذي ذكره ابن العربي وقد وجدته من رواية اثني عشر نصا غير الأربعة التي ذكرها شيخنا وهم : عقيل في « معجم ابن جميع » ، ويونس بن يزيد في « الإرشاد » ، للخليل ، وابن أبي حفص في « الرواة عن مالك للخطيب » ، وابن عينة في « مسند أبي يعلى » ، وأسامة بن زيد في « تاريخ نيسابور » ، وابن أبي ذئب في « الحلية » ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في « أفراد الدارقطني » ، وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز الانصاريان في « فوائده عبد الله بن إسحق الخراساني » ، وابن إسحق في « مسند مالك لابن هدى » ، وبحر السقاء ذكره جعفر الاندلسي في « تحريجه للجزيني بالجيم والزاي » ، وصالح بن أبي الاخير ذكره أبو ذر المروزي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والخروج عند البخاري في المغازي ، فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ، ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما أيضا وقالوا إنه كان رفيق مالك في السماع عن الزهري ، فيحصل قول من قال اقترده مالك - أي بشرط الصحة - وقول من قال توبع أي في الجملة - وعجالة الترمذي سالمة من الاعتراض فإنه قال بعد تحريجه : حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري ، فقوله « كثير » يشير إلى أنه توبع في الجملة . قوله (عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه » . قوله (عام الفتح وعلى رأسه المنقر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو وفرف البينة قاله في « المحكم » . وفي « المشارق » ، هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » ، والحاكم في « الاكلیل » ، وكذا هو في رواية أبي أويس . قوله (فلما نزعاه جاءه رجل) لم أقف على اسمه ، إلا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله ، وقد جزم الفاكهي في « شرح العمدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي ، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء غبرا بقصته ، ويوشح قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي « فقال قتله » بصيغة الإفراد . على أنه اختلف في اسم قتله ، ففي حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم أنه عليه السلام قال « أربعة لا أؤمنهم لا في حل ولا حرم : الحويرث بن تقيد بالنون والقاف مضمر ، وهلال بن خطل ، ومقيس بن صباية ، وعبد الله بن أبي سرح » قال - فأما هلال بن خطل فقتله الزبير » الحديث . وفي حديث سعيد بن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في « الدلائل » نحوه لكن قال « أربعة نفر وأمرأتين فقال اقتلوهن وإن وجدتموهن متعلقين بأستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال ، وقال عكرمة بدل الحويرث ، ولم يسم المرأتين وقال « فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة فاستبق إليه سعيد بن حريث وعمار ابن ياسر فسبق سعيد وعمار وكان أشب الرجلين فقتله » الحديث . وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في « الدلائل » من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس « أن رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس : عبد العزى بن خطل ، ومقيس ابن صباية الكنتاني ، وعبد الله بن أبي سرح ، وأم سارة . فأما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار

الكعبة ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي ، أن أبا برزة الأسدي قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وأسناده صحيح مع إرساله ، وله شاهد عند ابن المبارك في « البر والصلة » ، من حديث أبي برزة نفسه ، ورواه أحمد من وجه آخر ، وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار ، وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون غيره شاركة فيه ، فقد جزم ابن هشام في السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسدي اشتراكا في قتله ، ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب ، وحكى المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل ، وروى الحاكم عن طريق أبي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال « فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة فقتل بين المقام وزمزم » وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس : ستة رجال وأربع نسوة . والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله « من دخل المسجد فهو آمن » ما روى ابن إسحاق في المغازي « حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد إلا من قاتل ، إلا نفرا سماهم فقال : اقتلوهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فبعثه رسول الله ﷺ مصدقا وبعث معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فزله منزلا ، فأمر المولى أن يذبح نيسا ويصنع له طعاما ، فقام واستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال قال مولى ابن عباس : بعث رسول الله ﷺ رجلا من الأنصار ورجلا من مزينة وابن خطل وقال : أطيعا الأنصار حتى ترجعا ، فقتل ابن خطل الأنصاري وهرب المزني . وكان من أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح . ومن النفر الذين كان أهدر دمهم النبي ﷺ قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن إلياس بن أبي ذؤيب وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة . والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال ، بين ذلك الكلابي في النسب ، وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل ، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب . وهذا الحديث ظاهره أنه ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرما ، وقد صرح بذلك مالك وأبو الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث ، قال مالك : ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرما . وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازما به أخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، ووقع في « الموطأ » من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك « قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما ، وهذا مرسل ، ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن طاوس قال « لم يدخل النبي ﷺ مكة إلا محرما إلا يوم فتح مكة ، وزعم الحاكم في « الأكليل » أن بين حديث أنس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتعقبوه باحتمال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك ؛ فحكى كل منهما ما رآه ، ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث « أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء » أخرجه مسلم أيضا ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وهذا الجمع لمعارض . وقال غيره : يجمع بأن

العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدم الحديد ، فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متهيبا للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وهذا يندفع إشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير إحرام لاحتمال أن يكون رسول الله ﷺ كان محرما ولكنه غطى رأسه لعذر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرما ، لكن فيه إشكال من وجه آخر لأنه ﷺ كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام عند الشافعية وإن كان عياض نقل الاتفاق على مقابله ، وأما من قال من الشافعية كابن القاص : دخول مكة بغير إحرام من خصائص النبي ﷺ ففيه نظر ، لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، لكن زعم الطحاوي أن دليل ذلك قوله ﷺ في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار ، وأن المراد بذلك جواز دخولها له بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعياذ بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها ، وقد عكس استدلاله النووي فقال : في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة ، فبطل ما صورده الطحاوي . وفي دعواه الإجماع نظر فإن الخلاف ثابت كما تقدم ، وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما ، واستدل بحديث الباب على أنه ﷺ فتح مكة عنوة ، وأجاب النووي بأنه ﷺ كان صالحهم ، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهبا ، وهذا جواب قوى إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحا كما سيأتي إيضاحه في الكلام على فتح مكة من المغازي إن شاء الله تعالى . واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، قال ابن عبد البر : كان قتل ابن خطل قودا من قتله المسلم . وقال السبيلي : فيه أن الكعبة لا تعين عاصيا ولا تمنع من إقامة حد واجب . وقال النووي : تأول من قال لا يقتل فيها على أنه ﷺ قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذن أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى . وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وقد قال ابن خزيمة : المراد بقوله في حديث ابن عباس « ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري ، أي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه ، قال : وكان الله قد أباح له القتال والقتل معا في تلك الساعة ، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال . واستدل به على جواز قتل الذي إذا سب رسول الله ﷺ ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربيا ولم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجا واحدا ، فلا دلالة فيه لما ذكره انتهى . ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استتابة من غير تقييد بكونه ذميا ، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم أن سبب قتله السب ، واستدل به على جواز قتل الأسير صبرا لأن القنطرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره ، لكن قال الخطابي إنه ﷺ قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ، ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكل ، وقد تقدم في « باب متى يحل للمعتمر » من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى « اعتمر رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه

أحد ، الحديث ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان حينئذ محرماً غشى الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة

١٩ - باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قيص

وقال عطاء : إذا تطيب أو لبس جاهلاً أو ناسياً فلا كفارة عليه

١٨٤٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا همام حدثنا عطاء قال حدثني صفوان بن يحيى عن أبيه قال « كنت مع رسول الله ﷺ ، فأنه رجل عليه جبة فيه أثر صفرة أو نحوه ، كان عمر يقول لي : تحب إذا نزل عليه الوحي أن نراه ؟ فنزل عليه ، ثم سرى عنه ، فقال : اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك »

١٨٤٨ - وعص رجل يد رجل - يعني فانتزع ثيابه - فأبطله النبي ﷺ

[الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في : ٢٢٦٥ ، ٢٩٧٣ ، ٤٤١٧ ، ٦٨٩٣]

قوله (باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قيص) أى هل يلزمه فدية أو لا ؟ وإنما لم يجرم بالحكم لأن حديث الباب لا تصرح فيه بإسقاط الفدية ، ومن ثم استظهر المصنف للراجع بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث ، قال ابن بطل وغيره : وجه الدلالة منه أنه لو لم تكن الفدية لبينها النبي ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وفرق مالك - فيمن تطيب أو لبس ناسياً - بين من بادر فزع وغسل وبين من تمادى ، والشافعى أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تمادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية ، وقول مالك فيه احتياط ، وأما قول الكوفيين والمزنى مخالف هذا الحديث . وأجلب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذى أحرَمَ فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي ، قال : ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلماذا لم يؤمر الرجل بفدية مما مضى . بخلاف من لبس الآن جاهلاً فانه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه . قوله (وقال عطاء الخ) ذكره ابن المنير في الأوسط ووصله الطبرانى في الكبير ، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب غسل الخلوف ، في أوائل الحج . قوله في الاسناد (صفوان بن يحيى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ) هذا وقع في رواية أبي ذر وهو نصيف ، والصواب ما ثبت في رواية غيره (صفوان بن يحيى عن أبيه ، فتصحفت عن ، نصارت ابن و د أبيه ، فصارت أمية ، أو سقط من السند عن أبيه ، وليست لصفوان صحة ولا رواية . قوله (وعص رجل يد رجل) هذا حديث آخر وسيأتى مبسوطاً مع الكلام عليه في أبواب الدبة إن شاء الله تعالى

٢٠ - باب المحرم يموت بعرفة ، ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدى عنه بقية الحج

١٨٤٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سميد بن جبير عن ابن

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَوْ قَالَ ثَوْبِيَّةٍ - وَلَا تُحْنَطُوهُ وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي »

١٨٥٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَمْشُوهُ طَلِيًّا ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُحْنَطُوا ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا »

قوله (باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدي عنه بقية الحج) يعني لم ينقل ذلك . وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فات ، وقد تقدم التنبيه عليه في « باب ما ينهى عن الطيب للحرم » ، وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد بن جبير ، ووقع في رواية عمرو « فوقصته أو قال فأقصته » ، وفي رواية أيوب « فوقصته أو قال فأوقصته » ، وكلها بمعنى ، وزاد في رواية أيوب « ولا تمشوه طليبا » ، والباقي سواء . وقد وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علي في هذا الحديث عن أيوب قال « نبتت عن سعيد بن جبير ، فأنه أعلم »

٢١ - باب سنة المحرم إذا مات

١٨٥١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَات ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيَّةٍ ، وَلَا تَمْشُوهُ بِطَيِّبٍ ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا » ، قوله (باب سنة المحرم إذا مات) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر عن سعيد بن جبير ، وقد سبق

٢٢ - باب الحج والذئور عن الميت ، والرجلُ يُحجُّ عن المرأة

١٨٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُرَيْمَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنَّ أُمَّيْ نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَ كُنْتَ قَاضِيَتَهُ ؟ أَقْضُوا اللَّهَ ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ »

قوله (باب الحج والندور عن الميت) كذا ثبت للأكثر بلفظ الجمع، وفي رواية النسفي «الندور» بالافراد . قوله (والرجل يحج عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث «ان امرأة سألت عن نذر كان على أبيها»، فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل، وأجاب ابن بطلان بأن النبي ﷺ خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله «اقضوا الله»، قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة الى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فانه قال فيها «أتى رجل النبي ﷺ فقال: ان أختي نذرت أن تحج، الحديث وفيه «فاقض الله فهو أحق بالقضاء»، أخرجه المصنف في كتاب النذور، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة . قوله (ان امرأة من جهينة) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها، لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه «ان غائثة أو غائية أتت النبي ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها نذر أن تمشي الى الكعبة»، فقال اقض عنها، أخرجه ابن منده في حرف الغين المذهمة من الصحابييات، وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثناة أو بالعكس، وجزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهينة المذكورة في حديث الباب . وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال «أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج، الحديث لفظ أحمد، ووقع عند النسائي «سنان بن سلة» والاول أصح، وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها، ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها، وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المستول عنها كانت نذرا، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت: ان أمي توفيت وعليها مشي الى الكعبة نذرا الحديث، فان كان محفوظا حمل على واقعيتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة، وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها غائثة كما تقدم، ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما . قوله (ان أمي نذرت أن تحج) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه، وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ «أتى رجل النبي ﷺ فقال له إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت»، فان كان محفوظا احتمل أن يكون كل من الإخ سأل عن أخته والبنات سألت عن أمها، وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ «قالت امرأة إن أمي ماتت وعليها صوم شهر، وسيأتي بسط القول فيه هناك . وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعمل به الحديث، وأبس كما قال، فانه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة «ان امرأة قالت: يا رسول الله إني تصدقت على أمي بجمارية رانها ماتت، قال: وجب أجرك وردها عليك الميراث . قالت: انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: صومي عنها . قالت لأنها لم تحج أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها .» وللسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أهل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني، واستدل به على صحة نذر الحج بمن لم يحج فاذا حج أجزاءه عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن

النذر ، وقيل يجرى عن النذر ثم يحج حجة الاسلام ، وقيل يجرى عنها . قوله (قال ثم حصى عنها) في رواية موسى بن سلمة ، أفيجزى عنها أن أحج عنها ؟ قال نعم ، . قوله (أرأيت الخ) فيه مشروعية اقياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما يختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه . وفيه أنه يستحب للفق التنبية على وجه الدليل اذا ترتبت على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستقى وأدعى لاذعانه . وفيه أن وفاة الدين المالى عن الميت كان معلوما عندهم مقروا ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه إجزاء الحج عن الميت ، وفيه اختلاف : فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ، ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك أيضا إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . قوله (أكنت قاضيته) كذا للاكثر بضمير يعود على الدين ، والكشمة قاضية بوزن فاعلة على حذف المفعول . وفيه أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمى من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك ، وفي قوله « قاله أحق بالوفاء » دليل على أنه مقدم على دين الآدمى ، وهو أحد أقوال الشافعى ، وقيل بالعكس ، وقيل هما سواء ، قال الطيبى : في الحديث إشعار بأن المستول عنه خلف مالا فأخبره النبى ﷺ أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية . قلت : ولم يتحم في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم ، لأن قوله « أكنت قاضيته » أهم من أن يكون المراد عما خلفه أو تبرعا

٢٣ - باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة

١٨٥٣ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس رضى الله عنهم أن امرأة . . ح

١٨٥٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة حدثنا ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضى الله عنها قال « جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبى شيخا كبيرا لا يستطيع أن يسنوى على الرحلة ، فهل يقضى عنه أن أحج عنه ؟ قال : نعم »

قوله (باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة) أى من الأحياء ، خلافا لما لك في ذلك ولما قال لا يحج أحد عن أحد مطلقا كابن عمر . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستنوب من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب ، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافا للشافعى ، وعن أحد روايتان . قوله (عن ابن شهاب عن سليمان) في رواية الترمذى من طريق روح عن ابن جريج « أخبرنى ابن شهاب حدثنى سليمان بن يسار » . قوله (عن ابن عباس) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب « أخبرنى سليمان » أخبرنى عبد الله بن عباس . . قوله (عن الفضل بن عباس) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر ، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهرى فلم يقولوا فيه عن الفضل ، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه « عن ابن عباس أخبرنى

حصين بن عوف الحثمي قال : قلت يا رسول الله ان أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج ، الحديث ، قال الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال : أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل ، قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة اهـ . وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب ، وقد سبق في باب التلبية والتكبير ، من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ أرفد الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلي حتى رمى الجرة ، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة . ويحتمل أن يكون سؤال الحثمية وقع بعد رمى جرة العقبة فخره ابن عباس فنقله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده ، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث علي بما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً ، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف ، فذكر الحديث وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته ، وفي رواية عبد الله : ثم جاءت جارية شابة من خشم فقالت : ان أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفيجزى أن أحج عنه ؟ قال : حجي عن أبيك . قال ولوى عنق الفضل فقال العباس : يا رسول الله لويت عنق ابن عمك ، قال : رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان ، وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك ، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه . (تنبيه) لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج ، بل تحول إلى إسناده عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كما دلت ، وبقية حديث ابن جريج : ان امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : ان أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير ، أفأحج عنه ؟ قال : حجي عنه ، أخرجه أبو مسلم الكجعي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، والطبراني عن أبي مسلم كذلك ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال : ان امرأة من خشم قالت : يا رسول الله ان أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج ، الحديث . قوله (عام حجة الوداع) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان « يوم النحر » وللنسائي من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « غداة جمع ، وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده

٢٤ - باب حج المرأة عن الرجل

١٨٥٥ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « كان الفضل رديف النبي ﷺ ، فجاءت امرأة من خشم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : ان فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع »

قوله (باب حج المرأة عن الرجل) تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب . قوله (كان الفضل) يعني ابن عباس ، وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كانت يكنى . قوله (رديف) زاد شعيب « على عجز راحلته » . قوله (لجاءته امرأة من خشم) بفتح المعجمة وسكون المثناة قبيلة مشهورة . قوله (لجعل الفضل ينظر إليها) في

رواية شعيب ، وكان الفضل رجلا وضيئا - أى جميلا - وأقبلت امرأة من خشم وضيئة فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنها . قوله (يصرف وجه الفضل) فى رواية شعيب « فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها ، وهذا هو المراد بقوله فى حديث على « فلوى عنق الفضل » ووقع فى رواية الطبري فى حديث على « وكان الفضل غلاما جميلا ، فإذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجه الفضل الى الشق الآخر ، فإذا جاءت الى الآخر صرف وجهه عنه - وقال فى آخره - رأيت غلاما حدثا وجارية حدثة غشيت أن يدخل بينهما الشيطان » . قوله (ان فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا) فى رواية عبد العزيز وشعيب « ان فريضة الله على عباده فى الحج » وفى رواية النسائي من طريق يحيى بن أبى إسحق عن سليمان بن يسار « ان أبى أدركه الحج » ، وانفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى بن أبى إسحق عن سليمان فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه فى إسناده ومثله ، أما إسناده فقال هشيم عنه « عن سليمان عن عبد الله بن عباس » وقال محمد بن سيرين عنه « عن سليمان عن الفضل » أخرجهما النسائي ، وقال ابن عليه عنه « عن سليمان حدثني أحد ابني العباس إما الفضل وإما عبد الله » أخرجه أحمد . وأما المتن فقال هشيم « ان رجلا سأل فقال : ان أبى مات ، وقال ابن سيرين « لجاه رجل فقال : إن أى عجوز كبيرة ، وقال ابن عليه « لجاه رجل فقال : ان أبى أو أمى ، وخالف الجميع معمر عن يحيى بن أبى إسحق فقال فى روايته « ان امرأة سألت عن أمها ، وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار ، فأحببنا أن ننظر فى سياق غيره فإذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي قال « قلت يا رسول الله إن أبى أدركه الحج ، وإذا عطاء الخراساني قد روى « عن أبى الفوث بن حصين الخثعمي أنه استفتى النبي ﷺ عن حجة كانت على أبيه ، أخرجهما ابن ماجه ، والرواية الاولى أقوى إسنادا ، وهذا يوافق رواية هشيم فى أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه . ويوافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس « ان رجلا قال : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير ، ويوافقهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال « بلغنى أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال ان أبى شيخ كبير أدرك الاسلام لم يحج ، الحديث ، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال مثله إلا أنه قال ان السائل سأل عن أمه . قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبى إسحق كما تقدم . والذي يظهر لى من مجموع هذه الطرقات أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا والمسئول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا . ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال « كنت ردفت النبي ﷺ وأعراني معه بنت له حسناء فجعل الأعراني يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها ، وجعلت التفت إليها ، ويأخذ النبي ﷺ برأسى فلوليه ، فكان يلبي حتى رمت بحجرة العقبة ، فعلى هذا فقول الشابة ان أبى لعلها أرادت به جدّها لان أباها كان معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه . وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . وأما ما وقع فى الرواية الاخرى أنه أبو الفوث بن حصين فان إسناده ضعيف ولعله كان فيه عن أبى الفوث حصين فزيد فى الرواية ابن أو أن أبا الفوث أيضا كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم . ووقع السؤال هذه المسألة من شخص آخر وهو

أبو رزين - بفتح الراء وكسر الزاي - العقيل بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ، في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر ، وهذه قصة أخرى ، ومن وحد بينها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف . قوله (شيخنا كبيرا لا يثبت على الراحة) قال الطيبي : « شيخنا ، حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز وشعيب « لا يستطيع أن يستوى ، وفي رواية ابن عيينة « لا يستمسك على الرحل » وفي رواية يحيى بن أبي إسحاق من الزيادة « وإن شدته خشيت أن يموت » وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ « وإن شدته بالهبل على الراحة خشيت أن أقتله » وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحفة . قوله (أفأحج عنه) أي يجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه ، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزوة معطوف على مقدر ، وفي رواية عبد العزيز وشعيب « فهل يقضى عنه ، وفي حديث علي « هل يحزى عنه » . قوله (قال نعم) في حديث أبي هريرة فقال « أحجج عن أبيك » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فنصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ رأى رجلاً يلبي عن شربة فقال : أحججت عن نفسك ؟ فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شربة ، واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء ، وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا باتعاب البدن فيه يظهر الاتقياء أو النفور ، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال ، وهو حاصل بالنفس والغير . وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح ، لأن عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يرجع إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ، ولهذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ، ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة . وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يميزوا ذلك في الصلاة ، وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة ، وقال عياض : لا حاجة للخلاف في حديث الباب لأن قوله « إن فريضة الله على عباده الخ » معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادق أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحجج عنه ؟ أي هل يجوز لي ذلك ، أو هل فيه أجر ومنفعة ؟ فقال : نعم . وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الأجزاء فيتم الاستدلال ، وتقدم في بعض طرق مسلم « أن أبي عليه فريضة الله في الحج » ، ولأحد في رواية « والحج مكتوب عليه ، وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخشمية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر ، وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية ، واحتج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب « الواضحة » ، بأسنادين مرسلين فزاد في الحديث « حج عنه ، وليس لأحد بعده » ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع إرسالهما . وقد عارضه قوله في حديث

الجهنية الماضي في الباب ، اقضوا الله فاته أحق بالوفاء ، وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يحج عن أبيه ، ولا يخفى أنه جرد . وقال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظنا ، قال : ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ على سؤالها ، ولو كان ظنها غلطا لبينه لها ، لأننا نقول إنما أجابها عن قولها ، أفأحج عنه ؟ قال حجى عنه ، لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأبيها . وتعقب بأن في تقرير النبي ﷺ لها على ذلك حجة ظاهرة ، وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث : حج عن أبيك فإن لم يزد خيرا لم يزد شرا ، فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف . ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل العضب أو طرأ عليه خلافا للحنفية ، وللجمهور ظاهر قصة الخثعمية وأن من حج عن غيره وقع الحج عن المستنيب ، خلافا لمحمد بن الحسن فقال : يقع عن المباشر وللحجج عنه أجر النفقة . واختلفوا فيما أذاعوا في المعضوب فقال الجمهور : لا يجزئه لأنه تبين أنه لم يكن ميثوسا منه . وقال أحمد وإسحق : لا تلزمه الاعادة لثلاث يفضى إلى إيجاب حجتين . واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو عصب ، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المحنون لأنه ترجى إفاقة ولا المحبوس لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الارتداد ، وسيأتي مبسوطا قبيل كتاب الأدب ، وارتداد المرأة مع الرجل ، وتواضع النبي ﷺ ومنزلة الفضل بن عباس منه ، وبيان ما ركب في الآدمي من الشهوة وجبلت طباعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة . وفيه منع النظر إلى الاجنبيات وغض البصر ، قال عياض : وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة ، قال : وعندي أن فعله ﷺ إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول . ثم قال : لعل الفضل لم ينظر نظرا ينكر بل خشى عليه أن يشول إلى ذلك أو كان قبل زول الأمر بادئا للجلايب . ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة ، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للاجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة . وفيه أن احرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الاحرام ، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة : هذا يوم من مالك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له . وفي هذا الحديث أيضا النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل ، وأن المرأة تصح بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترط في الحج ، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا . واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الخثعمية لم تذكرها ، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولاحتيال أن يكون أبوها قد اعتسر قبل الحج ، على أن السؤال عن الحج والعمرة قد وقع في حديث أبي وزين كما تقدم . وقال ابن العربي : حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للإنسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي ، وبأن عموم السعي في الآية مخصوص انتهاقا

٢٥ - باب حج الصبيان

١٨٥٦ - **حدثنا** أبو الثمان **حدثنا** حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال سمعت ابن عباس رضي

الله عنهما يقول « بعتني - أو قدمني - النبي ﷺ في الثقل من جمع بابل »

١٨٥٧ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن أخي ابن شهاب عن عبيد

الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « أقبلت - وقد ناهزت الحلم - أسير على أتان لي ، ورسول الله ﷺ قائم يصل بمني ، حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، ثم نزلت عنها فرمت ، فصفت مع الناس وراء رسول الله ﷺ » . وقال يونس عن ابن شهاب « بعتني في حجة الوداع »

١٨٥٨ - **حدثنا** عبد الرحمن بن يونس **حدثنا** حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب بن

يزيد قال : حج بي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين »

١٨٥٩ - **حدثنا** عمرو بن زرارة أخبرنا القاسم بن مالك عن الجعيد بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن

عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان قد حج به في قتل النبي ﷺ »

[الحديث ١٨٥٩ - طرقه في : ٦٧١٢ ، ٧٣٣٠]

قوله (باب حج الصبيان) أي مشروعيته ، وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف ، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال « دفعت امرأة صبيا لها فقالت : يا رسول الله هذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر » ، قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام ، وإنما يصح به على جهة التدريب ، وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام ، لظاهر قوله « نعم » في جواب « هذا حج » . وقال الطحاوي : لا حجة فيه لذلك ، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعلية حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : (أحدها) حديث ابن عباس قال : بعني النبي ﷺ في الثقل - بفتح المثناة والقاف ويجوز إسكانها أي الأئمة - وقد تقدم الكلام عليه في « باب من قدم ضعفة أهله » . ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ ، ولهذا التكلفة أودقه المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام . ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم ، وفي « باب سرّة المصل » من كتاب الصلاة ، وقوله فيه « **حدثنا** إسحق » ، نسبة الأصل إلى وابن السكن « ابن منصور » ، وقد أخرجه إسحق بن راهويه ، في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ، لكن يرجح كونه « ابن منصور » ، أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة « أخبرنا » . ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصل بمني في حجة الوداع »

الحديث وهو الثاني . الحديث الثالث : قوله (عن محمد بن يوسف) في رواية الإسماعيلي وحدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي ، حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد ، والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النضر والنضر رجل حضرمي . قوله (حج بي) كذا الأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله ، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم « حجبت بي أمي ، وللفاكهي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب « حج بي أبي ، ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه ، زاد الترمذي عن قتبية عن حاتم « في حجة الوداع » . قوله (عن الجميع) بالجميع مصغرا ، والقاسم بن مالك هو المزني . قوله (سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المدا ، فسيأتى في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الاسناد « كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مدا وثلاثا ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز » زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام ، وقال الكرماني : اللام في قوله للسائب للتعميل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب ، والمقول « وكان السائب الخ » كذا قال ولا يخفى بعده ، وسيأتى للسائب ترجمة في السكلام على غاتم النبوة إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب حج النساء

١٨٦٠ - وقال لي أحمد بن محمد : حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده « أذن عمر رضي الله عنه لأزواج

النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، فبست مهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف »

١٨٦١ - حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا حبيب بن أبي عمرة قال : حدثتنا عائشة بنت طلحة

عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله ألا نفرز ونجاهد معكم ؟ فقال : لكن أحسن الجهاد وأجمله الحج حج مبرور . قالت عائشة : فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ »

١٨٦٢ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا تسافر المرأة إلا مع ذي تحرّم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعهما تحرّم . فقال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، وإسراقي تريد الحج ، فقال : أخرج ممها »

[الحديث ١٨٦٢ - اطرافه في : ٣٠٠٦ ، ٣٠٦٩ ، ٥٣٣٣]

١٨٦٣ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن زريع أخبرنا حبيب المسلم عن عطاء عن ابن عباس رضي الله

عنه قال « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأُمّ سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ؟ قالت : أبو فلان - تعني زوجها - كان له ناضحان حج على أحدهما ، والآخر يسقي أرضنا لنا . قال : فأنه حرة في رمضان تنقي

حَبَّة مَعِي ۖ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ سَمِعْتُ ابْنَ هُبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٨٦٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثَيْمٍ عَنْ قُرَّةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ - وَقَدْ فَرَّاهُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَلَاثِي عَشْرَةَ غَزْوَةً - قَالَ : أُرْبَعُ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ يُحَدِّثُهُنَّ هُنَّ النَّبِيُّ ﷺ - فَأَعْجَبْنِي وَأَتَقَنَّنِي : أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو نَحْرَمَ . وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ : الْفَطْرُ وَالْأَصْحَى . وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى ۖ

قَوْلُهُ (بَابُ حَجِّ النِّسَاءِ) أَيْ هَلْ يَشْتَرُطُ فِيهِ قَدْرُ زَائِدٍ عَلَى حَجِّ الرِّجَالِ أَوْ لَا ؟ ثُمَّ أوردَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ ، الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ (وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ أَدْنَى عَمْرٍ) أَيْ ابْنُ الْخَطَّابِ (لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا فَبِعَثْ مَعَهُ عُمَانُ بْنُ عَمَانَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) كَذَا أوردَهُ مُحْتَصِرًا ، وَلَمْ يَسْتَخْرِجْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَلَا أَبُو نَعِيمٍ ، وَتَقَالُ الْحِمْدِيُّ عَنْ الْبَرْقَانِيِّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ الْحِمْدِيُّ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو مَسْعُودٍ أَنْتَهَى . وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ ، وَقَدْ سَاقَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ طَوَّلًا ، وَجَعَلَ مَغْطَايَ تَنْظِيرَ الْحِمْدِيِّ رَاجِعًا إِلَى نِسْبَةِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : مُرَادُ الْبَرْقَانِيِّ بِإِبْرَاهِيمَ جَدُّ إِبْرَاهِيمَ الْمُبِهمِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ، فَظَنَّ الْحِمْدِيُّ أَنَّهُ عَيْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ جَدُّهُ لِأَنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . وَقَوْلُهُ وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَيْ ابْنُ الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ ، وَقَوْلُهُ «أَدْنَى عَمْرٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ عَمْرٍ وَمِنْ ذِكْرِ مَعَهُ ، وَإِدْرَاكُهُ لَذَلِكَ مُمْكِنٌ لِأَنَّ عَمْرَهُ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِ سَنِينَ ، وَقَدْ أُثْبِتَ سَمَاعُهُ مِنْ عَمْرِ يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ ، لَكِنْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْوَاقِدِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ «أُرْسَلَنِي عَمْرٌ» لَكِنْ الْوَاقِدِيُّ لَا يَحْتَاجُ بِهِ فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ سَعْدٍ أَيْضًا عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ الْأَغَرِ الْمَكِّيِّ كِلَاهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ مِثْلَ مَا قَالَ الْأَزْرَقِيُّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ حَفِظَ أَصْلَ الْقِصَّةِ وَحَمَلَ تَفَاصِيلَهَا عَنْ أَبِيهِ فَلَا تَتَخَالَفُ الرِّوَايَتَانِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ النَّكْتَةُ فِي اقْتِصَارِ الْبُخَارِيِّ عَلَى أَصْلِ الْقِصَّةِ دُونَ بَقِيَّتِهَا . قَوْلُهُ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) زَادَ عَبْدَانُ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ» وَكَانَ عُثْمَانُ يَنَادِي : أَلَا لَا يَدْنُو أَحَدٌ مِنْهُمْ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَهِيَ فِي الْهَوَادِجِ عَلَى الْأَبْلِ ، فَذَاكَ بَرْنُ أَنْزَلْنِ بِصَدْرِ الشَّعْبِ فَلَمْ يَصْعَدِ إِلَيْهِمْ أَحَدٌ ، وَنَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانُ بِذَنْبِ الشَّعْبِ . وَفِي رِوَايَةِ لَابِ بْنِ سَعْدٍ «فَكَانَ عُثْمَانُ يَسِيرُ أَمَامَهُمْ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ خَلْفَهُمْ» وَفِي رِوَايَةِ لَهُ «وَعَلَى هَوَادِجِهِنَّ الطَّيَالِسَةَ الْخَضِرَاءَ» فِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ ، وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيِّ قَالَ «رَأَيْتُ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّجْنَ فِي هَوَادِجٍ عَلَيْهَا الطَّيَالِسَةُ زَمَنَ الْمَغِيرَةِ» أَيْ ابْنُ شُعْبَةَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ زَمَنَ وَلَايَةِ الْمَغِيرَةِ عَلَى الْكُوفَةِ لِمَاعُوِيَّةَ ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ قَبْلَهَا . وَلَابْنُ سَعْدٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ مَعْبِدِ الْخَزَاعِيَّةِ قَالَتْ «رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ فِي خِلَافَةِ عَمْرِ حُجَّاجًا بِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فَزَلْنِي بِقَدِيدٍ» فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ وَمِنْ ثَمَانٍ ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهُنَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فِي الْحُجِّ فَقَالَ : أَنَا أَحَبُّ بِكُنْ ،

الحج بنا جميعا إلا زينب كانت مانت ، ولألا سودة فانها لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ ، وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليث عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور الحصر ، زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة ، فكان نساء النبي ﷺ يحجبون ، إلا سودة وزينب فقالا : لا نحر كنا دابة بعد رسول الله ﷺ ، وإسناد حديث أبي واقد صحيح . وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الراضنة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها الى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل ، وهو لإقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل ، والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صواحبها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة ، وتأييد ذلك عندها بقوله ﷺ ، ولكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ، ومن ثم عتبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب ، وكأن عمر رضى الله عنه كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لمن ، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكبير . وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال : منع عمر أزواج النبي ﷺ الحج والعمرة ، ومن طريق أم درة عن عائشة قالت : منعنا عمر الحج والعمرة ، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا ، وهو موافق لحديث الباب ، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر ، وهو محمول على ما ذكرناه . واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم ، وسيأتى البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث . (تكملة) : روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال : عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ لحجبهن في آخر حجة حنبلها عمر ، فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال : أين كان أمير المؤمنين ينزل ؟ فقال له قاتل وأنا أسمع : هذا كان منزله . فأناخ في منزل عمر ، ثم رفع عقيرته يتغنى :

عليك سلام من أمير وباركت يد الله في ذاك الأديم الممزق

الآيات . قالت عائشة : فقلت لهم اعلوا لي علم هذا الرجل ، فذهبوا فلم يروا أحدا ، فكانت عائشة تقول : اني لاحسبه من الجن . الحديث الثاني : قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (عن عائشة) في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي : حدثتني عائشة . قوله (ألا نفزو أو نجاهد) هذا شك من الراوى ، وهو مسدد شيخ البخارى ، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ : ألا نفزو معكم ، أخرجه الاسماعيلي ، وأغرب الكرماني فقال : ليس الفزو والجهاد بمعنى واحد ، فان الفزو القصد الى القتال ، والجهاد بذل النفس في القتال . قال : أو ذكر الثاني تأكيدا للاول اه . وكأنه ظن أن الألف تتعلق بنفزو فشرح على أن الجهاد معطوف على الفزو بالواو ، أو جعل د أو ، بمعنى الواو . وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ : ألا نفزع فنجاهد معكم ، ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد : فانا نجد الجهاد أفضل الأعمال ، والاسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب د لو جاهدنا معكم ، قال : لا جهاد ، ولكن حج مبرور ، وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ : نرى الجهاد أفضل العمل ، فظهر أن التباين بين اللفظين من الرواة فيقوى أن د أو ، للشك . قوله (لكن أحسن الجهاد) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة . قوله (الحج حج مبرور) في رواية جرير : حج البيت حج مبرور ، وسيأتى في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ : استأذنه نساؤه في الجهاد فقال : يكفيكن الحج ، ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن

حبيب : قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة ، قال ابن بطال : زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل أن قوله تعالى (وقرن في بيوتكن) يقتضى تحريم السفر عليهن ، قال : وهذا الحديث يرد عليهم ، لأنه قال : لكن أفضل الجهاد ، فدل على أن لمن جهادا غير الحج والحج أفضل منه اهـ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله : لا ، في جواب قولهن : ألا نخرج فنجاهد معك ، أى ليس ذلك واجبا عليكن كما وجب على الرجال ، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج لإباحة تكريره لمن كما أيسح للرجال تكرير الجهاد ، وخص به عموم قوله : هذه ثم ظهور الحصر ، وقوله تعالى (وقرن في بيوتكن) وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فافق لمن في آخر خلافته ، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا . وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهي كما تقدم . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال ، لا المنع من الزيادة . وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب . واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سيأتى البحث فيه في الذى يليه . الحديث الثالث : **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار . **قوله** (عن أبي معبد) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد به ، ولعمرو بهذا الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال : جاء رجل الى المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلاة . قال : أهلفت عليها بابك ؟ مرتين . لا تحجن امرأة إلا ومها ذو محرم . ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عمرو : أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس . قلت : والمحفوظ في هذا مرسل عكرمة ، وفي الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس . **قوله** (لا تسافر المرأة) كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتى في الباب فقال : مسيرة يومين ، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيدا بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر فيه مقيدا بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضا ، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . وقال المنذرى : يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة ، يعنى فمن أطلق يوما أراد بليلته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعها أشار الى مدة الذهاب والرجوع ، وعند أفرادها أشار الى قدر ما تقضى فيه الحاجة . قال : ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لأوائل الأعداد . فالיום أول العدد والاثنان أول التكثير والثلاث أول الجمع ، وكأنه أشار الى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد . ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التى فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره ، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية ، وحثهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداها مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغى الأخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطلق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التى وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه . وفرق سفيان

الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية ، وتمسك أحمد بمعوم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالاجماع ، قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافرة أسلت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرقة فوجدتها رجل مأمون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرقة ، قالوا : وإذا كان عمومها مخصوصا بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجاب صاحب المعنى ، بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل ضرر متوهم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو ابن دينار بلفظ : لا تصحب امرأة إلا ومعها ذو محرم ، فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ، وفي قول تكني امرأة واحدة ثقة . وفي قول نقله الكراييسي وصححه في المذهب تسافر وحدها إذا كان الطريق آمنا ، وهذا كله في الواجب من حج أو عرة . وأغرب الثفال فطرده في الأسفار كلها ، واستحسنه الروياني قال : إلا أنه خلاف النص . قلت : وهو يعكر على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفا . واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة ؟ وعبارة أبي الطيب الطبري منهم : الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة ، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات . ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب ، لانفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وفساء النبي ﷺ على ذلك وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فأنما أباهن جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم ، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير المعجوز التي لا تشتهى ، وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة ، قال ابن دقيق العيد : الذي قاله الباجي تخصيص للمعوم بالنظر الى المعنى ، يعنى مع مراعاة الأمر الاغلب . وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة ، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط ، قال : والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضا الى المعنى ، يعنى فليس له أن ينكر على الباجي ، وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافا ، وقد احتج له بحديث عدى بن حاتم مرفوعا : يوشك أن تخرج الطمينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها ، الحديث ، وهو في البخاري . وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه ، وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز . ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور ، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس . وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله : أن تلد الأمة ربها ، : فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن ، خلافا لمن استدلل به في كل منهما ، لأنه ليس في كل شيء . أخبر النبي ﷺ بأنه سقع يكون محرما ولا جائزا انتهى . وهو كما قال ، لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز . قال ابن دقيق العيد : هذه المسألة تتعلق بالعالمين اذا تعارضا ، فان قوله تعالى (وقل على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) عام في

الرجال والنساء ، فقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع ، وقوله ﷺ : لا تسافر المرأة إلا مع محرم ، عام في كل سفر فيدخل فيه الحج ، فن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج ، وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله ﷺ : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليس ذلك بجديد لكونه عاما في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر بحديث النهي . قوله (إلا مع ذى محرم) أى فيحل ، ولم يصرح بذكر الزوج ، وسيأتى في حديث أبى سعيد في هذا الباب بلفظ : ليس معها زوجها أو ذو محرم منها ، وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها ، نخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبهرمتها الملائعة ، واستثنى أحد من حرمت على التأييد مسلمة لها أب ككتابي فقال : لا يكون محرما لها لأنه لا يؤمن أن يفتتها عن دينها إذا خلا بها . ومن قال إن صبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا : سفر المرأة مع عبدها ضيعة ، لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره ، وينبغى لمن أجاز ذلك أن يقيده بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث . وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بأن الزوج يدخل في مسمى المحرم ، فانه لما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له : اخرج معها . واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس ، قال ابن دقيق العيد : هذه الكراهية عن مالك ، فان كانت للتحريم ففيه بعد لمخالفة الحديث ، وان كانت للتنزيه فيتوقف على أن لفظ « لا يحل » هل يتناول المسكوه الكراهة التنزيهية . قوله (ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم) فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع ، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوة الثقات ؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به . وقال القفال : لا بد من المحرم ، وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع إحداهن محرم . ويؤيده نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصل بفساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له . قوله (فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا) لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة ، وسيأتى في الجهاد بلفظ « انى اكتسبت في غزوة كذا » أى كتبت نفسى في أسماء من عين لتلك الغزاة ، قال ابن المنير : الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذا لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في تلك الغزاة . كذا قال ، وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبى بكر الصديق ، أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام ، كما لو نزل عدو يقوم فانه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا . قوله (اخرج معها) أخذ بظاهره بعض أهل العلم فأرجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والمشهور أنه لا يلزمه كالولى في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالزوجة ، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي . وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تطلق إلا بأذن زوجها ، فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع ههنا بالحديثين ، ونقل ابن المنذر الاجماع على أن للرجل منع

زوجته من الخروج في الاسفار كلها ، وإنما اختلفوا فيما كان واجبا ، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه عليه السلام لم يأمر بردها ولا عاب سفرها ، وتمتع بأنه لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ : قال رجل : يا رسول الله اني فذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا ، فلو لم يكن شرطا ما رخص له في ترك النذر ، قال الثوري : وفي الحديث تقديم الامم فالامم من الامور المتعارضة ، فانه لما عرض له الغزو والحج رجح الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله أعلم . الحديث الرابع : وله طريقتان موصول ومعلق وآخر معلق . قوله (حدثنا حبيب المعلم) هو ابن أبي قريبة بقات وموحدة ، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة ، وهو غدير حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثاني أحاديث الباب . قوله (قالت أبو فلان تعني زوجها) وقد تقدم أنه أبو سنان ، وتقدم الحديث مشروحا في « باب عمرة في رمضان » . قوله (رواه ابن جريج عن عطاء الخ) أراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريج له عن عطاء ، واستفيد منه تصريح عطاء بسماحه له من ابن عباس ، وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه . قوله (وقال عبيد الله) بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي (عن عبد الكريم) وهو ابن مالك الجزري (عن عطاء عن جابر) ، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء . وقد تقدم في « باب عمرة في رمضان » أن ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء واقفا حبيبا وابن جريج ، قتبين شدوذ رواية عبد الكريم ، وشذ مقل الجزري أيضا فقال : عن عطاء عن أم سلم ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤي إلى أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ، كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد ، تقدم الكلام عليه في « باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة » ، وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها سفر المرأة ، وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ، ثانيها منع صوم الفطر والأضحية وسياق في الصيام . ثالثها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في « باب أخر الصلاة » رابعها منع شد الرجل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في « أخر الصلاة » أيضا . قوله (أو قال يحدثن) وقع عند الكشميهني بلفظ : « أو قال أخذتهن ، بالحاء والذال المعجمتين أي حملتهن عنه . قوله (وآتقن) بفتح التوئين وسكون القاف بوزن أعجبني ، وممناء أي الكلمات ، يقال آتقن الشيء بالمد أي أعجبني ، وذكر الإعجاب بعده من التأكيد . قوله (أو ذو محرم) كذا للاكثر ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر : « أو ذو محرم محرم » ، الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أي عليها

٢٧ - باب من نذر المشي الى الكعبة

١٨٦٥ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رأى شيحا يهادي بين ابنيه قال : ما مال هذا ؟ قلوا : نذر أن يمشي . قال : إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى . وأمره أن يركب »

[الحديث ١٨٦٥ - طرفه في : ٦٧٠١]

١٨٦٦ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سعيد

ابن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر قال « نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، وأمرتني أن أستغني لما النبي ﷺ ، فاستغنيته ، فقال ﷺ : انتدش ولتركب » . قال : وكان أبو الخير لا يفارق عتبة

حدثنا أبو عامر عن **ابن جريج** عن **يحيى بن أبيوب** عن **يزيد بن أبي الخير** عن **عتبة** . فذكر الحديث قوله (باب من نذر المشي إلى الكعبة) أي وغيرها من الأماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا ؟ وإذا وجب فتركه قادرا أو عاجزا ماذا يلزمه ؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي إيضاحه في كتاب التذرع إن شاء الله تعالى . قوله (أخبرنا الفزاري) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجون ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا بهذا الاسناد ، وقال ابن حزم : هو أبو إسحق الفزاري أو مروان . قوله (حدثني ثابت) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد ، وهذا الحديث بما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس ، وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن حميد عن أنس ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هارون جميعا عن حميد بلا واسطة ، ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة . لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس ، وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس . لكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ « نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله ، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فقال : إن الله لنفي عن مشيها ، مروها فتركب » . قوله (رأى شيخا يهادي) بضم أوله من المهاداة ، وهو أن يمشي ممتددا على غيره . وللترمذي من طريق خالد بن الحارث عن حميد « يتهادي » بفتح أوله ثم مشاة . قوله (بين ابنه) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنه ، وقرأت بخط منطلي « الرجل الذي يهادي » ، قال الخطيب : هو أبو إسرائيل ، كذا قال وتبعه ابن الملقن . وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أورده من حديث مالك « عن حميد بن قيس وثور أنهما أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم » الحديث . قال الخطيب : هذا الرجل هو أبو إسرائيل ، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو إسرائيل فقال : ما باله ؟ قالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم » الحديث . وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والنفور من حديث ابن عباس ، والمنايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه ، فيحتاج من وحد بين التمتين إلى مستند واقع المستمان . قوله (قال ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشي) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن النبي ﷺ أجاب النبي ﷺ عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه « فقال ما شأن هذا الرجل ؟ قال ابنه » . يا رسول الله كلت عليه نذر . . قوله (أمره) في رواية الكشميني « وأمره » ، بزيادة واو . قوله (أن يركب) زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد فركب ، وإنما لم يأمره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الظاهر . قوله (عن عتبة بن عامر) هو المجني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه . قوله (نذرت أختي) قال المنذري وابن التسلاني

والقطب الحلبي ومن تبعهم : هي أم حبان بنت عامر ، وهي بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، ونسبوا ذلك لابن
ماكولا فوهمو فان ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد ، وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن
نابى بنون وموحدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الانصارية قال : وهي أخت عقبة بن عامر بن نابى شهد بدرا ، وهي
زوج حرام بن محيصة ، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نابى الانصارى وأنه شهد بدرا ولا رواية له ، وهذا كله
مغاير للجنى فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا وليس أنصاريا ، فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عقبة بن عامر الجنى ،
وقد كنت تبعت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق . قوله (أن تمشى الى بيت الله) زاد
مسلم من طريق عبد الله بن عياش بالياء التحتانية والمعجمة عن يزيد « حافية » ، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق
عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجنى « ان أخته نذرت أن تمشى حافية غير محتمة » ، وزاد الطبري من طريق
إسحق بن سالم عن عقبة بن عامر « وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها » ، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن
ابن عباس « ان عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال إن أخته نذرت أن تمشى الى البيت ، وشكا اليه ضعفها .
قوله (فقال ﷺ : قمش واترك) في رواية عبد الله بن مالك « مرها فلتختمر واترك ولتصم ثلاثة أيام » .
وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماس وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة عن أبي
الخير عن عقبة بن عامر رفعه « كفارة النذر كفارة البين » ، ولعله مختصر من هذا الحديث ، فان الأمر بصيام ثلاثة
أيام هو أحد أوجه كفارة البين ، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة « قال فلترك ولتدب بدنة » ، وسيأتى البحث
في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . قوله (قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة) هو قول يزيد بن أبي حبيب
الراوى عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف .
قوله (عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب) كذا رواه أبو عاصم ، ووافقه روح بن عباد عند مسلم والاسماعيلي جملا
شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب ، وعالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن
أبي أيوب ، ورجح الأول الاسماعيلي لانفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام ، لكن يعكر عليه أن عبد
الرزاق وافق هشاما وهو عند أحمد ومسلم ، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي ، فهؤلاء
أربعة حفاظ ورووه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب ، فان كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى . والذي
ظهر لى من صنيع صاحب الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين ، وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام
الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد ، والله أعلم . (خاتمة) : اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك الى هنا
على أحد وستين حديثا ، المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون
حديثا والخالص ثلاثة وعشرون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النقاب والقفاز موقوفا
ومرفوعا ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو محرم » ، وحديثه في التي نذرت أن تحج عن أمها ، وحديث السائب
ابن يزيد أنه حج به ، وحديث جابر « عمرة في رمضان » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أمرا .
وبالله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٩ - كتاب فضائل المدينة

١ - باب حرَم المدينة

١٨٦٧ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** ثابت بن يزيد **حدثنا** عاصم أبو عبد الرحمن الأحول عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « المدينة حَرَمٌ من كذا الى كذا ، لا يُقَطَّعُ شجرُها ، ولا يُخَدَّثُ فيها حَدَثٌ . مَنْ أَحَدَثَ حَدَثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

[الحديث ١٨٦٧ - طرقة في : ٣٣٠٦]

١٨٦٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ **حدثنا** عبد الوارث عن أبي التَّيَّاح عن أنس رضي الله عنه « قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، فَأَمَرَ بِنِيفَاءِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ : يَا بَنِي النَّبَارِ ثَامِنُونِي . فَقَالُوا : لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ . فَأَمَرَ بِقَبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُفِثَتْ ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَنُفِثَتْ ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِّعَ ، وَفَصَّوْا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ »

١٨٦٩ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** أخى عن سُيَمَانَ عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ عَلَى لِسَانِي . قَالَ : وَاتَى النَّبِيُّ ﷺ بَنِي حَارِثَةَ فَقَالَ : أَرَأَيْكُمْ يَا بَنِي حَارِثَةَ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنَ الْحَرَمِ . ثُمَّ التَفَقْتُ فَقَالَ : بَلْ أَنْتُمْ فِيهِ »

[الحديث ١٨٦٩ - طرقة في : ١٨٧٣]

١٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشَّار **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سُفْيَانُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ « مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ طَارِئِ إِلَى كَذَا ، مَنْ أَحَدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَقَالَ : ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بَغِيْرَ إِذْنِ مَوَالِيهِ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : عَدْلٌ فِدَاءٌ

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . فضائل المدينة . باب حرم المدينة) كذا لابي ذر عن الخوى ، وسقط الباقي سوى قوله « باب حرم المدينة ، وفي رواية أبي علي الشبوي « باب ما جاء في حرم المدينة » . والمدينة علم على البلدة المحروقة التي هاجر اليها النبي ﷺ ودفن بها ، قال الله تعالى (يقولون لننرجعنا الى المدينة) فاذا اطلقت تبادد الى الفهم أنها المراد ، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد ، فهي كالنجم للثريا ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ،

قال الله تعالى (واذ قالت طائفة منهم يا اهل يثرب) ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به ، قيل سميت يثرب بن قانية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها حكاها أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطابة كما سيأتي في باب مضرد ، وكان سكانها العالقي ، ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الالوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل الهرم ، وسيأتي ليوضح ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحداث ، الاول حديث أنس : **قوله** (عن أنس) في رواية عبد الواحد عن عاصم ، قلت لأنس ، وسيأتي في الاعتصام ، وليزيد بن هارون عن عاصم ، سألت أنسا ، أخرجه مسلم . **قوله** (المدينة حرم من كذا الى كذا) هكذا جاء بهما ، وسيأتي في حديث علي رابع أحداث الباب ، ما بين عائر الى كذا ، فعين الاول وهو بمهمل وزن فاعل ، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ د غير ، بسكون التحتانية ، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه . واتفقت روايات البخاري كلها على إلهام الثاني . ووقع عند مسلم د الى ثور ، فقيل إن البخاري أبهمه عمدا لما وقع عنده أنه وهم ، وقال صاحب المشرق ، ود المطالع ، : أكثر رواة البخاري ذكروا غيرا ، وأما ثور فنه من كفى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بياضا ، والاصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري : ليس بالمدينة غير ولا ثور . وأثبت غيره غيرا ووافقه على إنكار ثور ، قال أبو عبيد : قوله د ما بين غير الى ثور ، هذه رواية أهل العراق ، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ، ونرى أن أصل الحديث د ما بين غير الى أحد ، . قلت : وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني ، وقال عياض : لا معنى لإنكار غير بالمدينة فانه معروف ، وقد جاء ذكره في أشعارهم ، وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد ، منها قول الاحوص المدني الشاعر المشهور :

فقلت لعمرؤ تلك يا عمرو ناره تشب قفا غير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد د المثلث ، : غير اسم جبل بقرب المدينة معروف . وروى الزبير في أخبار المدينة ، عن عيسى ابن موسى قال : قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكننا العقبة ؟ قال لا . قال لانا قتلنا منكم قتيلاني الجاهلية فأخرجنا إليها . فقال : وددت لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء غير . يعني جبلا . كذا في نفس الخبر . وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري له غير وثور مسالك : ما منها تقدم ، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمى النبي ﷺ الجبلين اللذين بطرفي المدينة غيرا وثورا ارتجالا . وحكى ابن الاثير كلام أبي عبيد مختصرا ثم قال : وقيل إن غيرا جبل بمكة ، فيكون المراد أحرهم من المدينة مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف . وقال الزورى : يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره . وقال المحب الطبري في د الاحكام ، بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جانحا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب . أى العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال . فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك . قال فعلنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وهدم بحشمه هه . قال وهذه فائدة جلية انتهى . وقرأت بخط شيخنا القطب الحلبي في شرحه :

حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولا إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال : فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربة جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثورا . قال فعلت صحة الرواية . قلت : وكان هذا كان مبدأ سؤاله عن ذلك . وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراغي نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحرة بتدوير يسمى ثورا ، قال وقد تحققته بالمشاهدة . وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عمدا لأنه غلط فهو غلط منه ، بل إبهامه من بعض روايته ، فقد أخرجه في الجزية فسماه ، والله أعلم . وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبلان ما وقع عند مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعا ، اللهم أني أحرم ما بين جبلها ، لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ « ما بين لابتها » وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر ، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم ، وكذا رواه أحمد من حديث عبادة الزرق والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ « ما بين لابتها » واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحجارة السود ، وقد تكرر ذكرها في الحديث . ووقع في حديث جابر عند أحمد « وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها » فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع في رواية ما بين جبلها وفي رواية ما بين لابتها وفي رواية مازمها ، وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ، ولا شك أن رواية « ما بين لابتها » أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية جبلها لا تنافيها فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبلها من جهة الشرق والغرب ، وتسمية الجبلين في روايه أخرى لا تضرب ، وأما رواية « مازمها » فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد ، والمأزم بكسر الهمزة والمضيق بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه . واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النضر قال : لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير ، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل ، قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور . لكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبيل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله عليه السلام . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه عليه السلام من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر « أن النبي عليه السلام نهى عن هدم آطام المدينة » فانها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قاله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد وزيد ابن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم ، ثم من فعل ما حرم عليه فيه شيئا أثم ولا جزاء عليه في

رواية لاحد ، وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم ، وفي رواية لاحد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك ، وقال القاضي عبد الوهاب انه الأفيص واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة ، وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن محمد بن أبي وقاص ، وفي رواية لابن داود من وجد أحدا يصيد في حرم المدينة فليسلبه ، قال القاضي عياض : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره جماعة معه وبعده أصح الخبر فيه ، ولئن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه ، والذي دل عليه منيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسلب القتل وأنه للسلب لكنه لا يخمس ، وأغرب بعض الخنفية فادعى الاجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الاجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة . ويجوز أخذ الملف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يخطب فيها شجرة إلا لعلف ، ولابن داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه ، وقال المهلب : في حديث أنس دلالة على أن المنهى عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد ، فاما من يقصد الإصلاح كن يفرس بستانا مثلا فلا يمتنع عليه قطع ما كان بملك الارض من شجر يضر بقاؤه ، قال : وقيل بل فيه دلالة على أن المنهى إنما يتوجه الى ما أنبته الله من الشجر بما لا صنع للآدمي فيه ، كما حل عليه المنهى عن قطع شجر مكة . وعلى هذا يحمل قطعه بالتلويح التخل وجعله قبله المسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور . قوله (لا يقطع شجرها) في رواية يزيد بن هارون (لا يمتلى خلاها) وفي حديث جابر عند مسلم (لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ، ونحوه عنده عن سعد . قوله (من أحدث فيها حدثا) زاد شعبة وحماد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة (أو أوى محدثا ، وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصم لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام . قوله (فعليه لعنة الله) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد ، لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث في الإثم سواء ، والمراد بالمحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل ، أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار ، والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الأبعاد عن رحمة الله . قال : والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ، وليس هو كل من الكافر . الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد ، أورد منه طرفا ، وقد مضى في الصلاة ، وسيأتي بتمامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد بينت المراد بإيراده هنا في الكلام على الحديث الاول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم . الحديث الثالث : قوله (حدثنا اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أويس ، وأخوه اسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال وقد سمع اسماعيل منه وروى كثيرا عن أخيه عنه ، والاسناد كله حديثون . قوله (عن سعيد المقبري عن أبي هريرة) قال الاسماعيلي : رواه جماعة عن عبيد الله هكذا ، وقال عبيد بن سليمان : عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه (عن أبيه) . قوله (حرم ما بين لابتى المدينة) كذا للاكثر يضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل (حرم) بفتحين على أنه خبر مقدم وما بين لابتى المدينة المبتدأ ، ويؤيد الاول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ (ان الله عز وجل حرم على أناس ما بين لابتى المدينة ، ونحوه للاسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله ، وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الاول ، وزاد مسلم في بعض طرقه (وجعل اثني عشر ميلا

حول المدينة حمى ، وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد قال : سمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريدا بريدا ، لا يخطب شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل ، . قوله (وأتى النبي ﷺ بنى حارثة) في رواية الاسماعيلى : ثم جاء بنى حارثة وهم في سدة الحرة ، أى في الجانب المرتفع منها ، وبنو حارثة بمهملة ومثلثة بطن مشهور من الأوس ، وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وكان بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الأشهل في دار واحدة ، ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة الى خير فسكنوها ، ثم اصطلمحوا فرجع بنو حارثة فلم يزلوا في دار بنى عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهى غربى مشهد حمزة . قوله (بل أنتم فيه) زاد الاسماعيلى : بل أنتم فيه ، اعادها تأكيدا . وفي هذا الحديث جواز الجرم بما يغلب على الظن ، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجح عنه . الحديث الرابع : قوله (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . قوله (عن أبيه) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق ، وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه ، وخالقهم شعبة فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي أخرجه أحمد والنسائي ، قال الدارقطني في العلل : : والصواب رواية الثوري ومن تبعه . قوله (ما عندنا شيء) أى مكتوب ، وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنى شيء اختصوا به عن الناس . وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج : ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له : قد فعلناه ، فيقول : صدق الله ورسوله ، فقال له الأشتر : ان هذا الذى تقول أهو شيء عهده اليك رسول الله ﷺ ؟ قال : ما عهد الى شيئا خاصة دون الناس ، إلا شيئا سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سبني ، فلم يزلوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها ، فذكر الحديث وزاد فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم . قوله (ما عندنا شيء) أى ما بين سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ، وقال فيه : إن إبراهيم عليه السلام ، وأتى أحرم ما بين حرماتها وحماها كله ، لا يحتل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا يقطع سبيلها إلا أن يعلف رجل بعيره ، ولا يحمل فيها السلاح لقتال ، والباقي نحوه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشتر عن علي ، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة : عن قتادة عن الحسن بن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر الى علي فقلنا : هل عهد اليك رسول الله ﷺ شيئا لم يهبه الى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هنا . قال وكتاب في قراب سيفه ، فإذا فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، فذكر مثل ما تقدم الى قوله في عهده : من أحدث حدثا - الى قوله - أجمعين ، ولم يذكر بقية الحديث . ولأسلم من طريق أبي الطفيل : كسبه عند علي فأتاه رجل فقال : ما كان النبي ﷺ يسر اليك ؟ ففضب ثم قال : ما كان يسر الى شيئا يكتسه عن الناس ، غير أنه حدثني بركات أربع ، وفي رواية له : ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا ، فأخرج صحيفة مكتوبا فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الارض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثا ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة : قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر . والجمع بين هذه الاخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راو بعضها ، وأنها سياقاً لطريق أبي حسان كما ترى والله أعلم . قوله (المدينة حرم)

كذا أورده مختصرا ، وسيأتى فى الجزية بزيادة فى أوله قال فيها « الجراحات وأسنان الابل » . قوله (من أحدث فيها حدثا) يقيد به مطلق ما تقدم فى رواية قيس بن عباد ، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرافها . قوله (لا يقبل منه صرف ولا عدل) يفتح أولها ، واختلف فى تفسيرهما فعند الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافذة . ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثورى ، وعن الحسن البصرى بالعكس ، وعن الأصمعى الصرف التوبة والعدل الفدية ، وعن يونس مثله لكن قال : الصرف الاكتساب ، وعن أبى عبيدة مثله لكن قال : العدل الحيلة وقيل المثل ، وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها ، وقيل بالعكس ، وحكى صاحب « المحكم » الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل الصرف الشفاعة والعدل الفدية لأنها تعادل الدية وهذا الأخير جزم البيضاوى ، وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله أبان بن ثعلب وأنشد : لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا . فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال ، وقد وقع فى آخر الحديث فى رواية المستمل « قال أبو عبد الله : عدل فداء » وهذا موافق لتفسير الأصمعى والله أعلم . قال عياض : معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء ، وقيل يكون القول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما ، وقد يكون معنى الفدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفتديه من النار يهودى أو نصرانى كما رواه مسلم من حديث أبى موسى الأشعرى . وفى الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند على وآل بيته من النبى ﷺ أمور كثيرة أعلم بها سرا تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الامارة . وفيه جواز كتابة العلم . قوله (ذمة المسلمين واحدة) أى أمانهم صحيح فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له . وللأمان شروط معروفة . وقال البيضاوى : الذمة العهد ، سمي بها لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها . وقوله يسمى بها (١) أى يتولاها ويذهب ويحى . والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو ضائع ، فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا وأعطاه ذمة لم يكن لاحد نقضه ، فيستوى فى ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة ، وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الجزية والموادعة . وقوله « فن أخضر » بالحاء المعجمة والفاء أى نقض العهد ، يقال خفرت به غير ألف أمته ، وأخفرت نقضت عهده . قوله (ومن يتولى قوما بغير إذن مواليه) لم يجعل الإذن شرطا لجواز الادعاء ، وإنما هو لتأكيد التحريم ، لأنه إذا استأذنهم فى ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك قاله الخطابى وغيره ، ويحتمل أن يكون كفى بذلك عن بيعة ، فإذا وقع بيعة جاز له الانتماء الى مولاة الثانى وهو غير مولاة الاول ، والمراد موالاة الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا باذن . وقال البيضاوى : الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لمطقة على قوله « من ادعى الى غير أبيه » والجمع بينهما بالوعيد ، فإن العتق من حيث أنه حمة كجحة النسب ، فإذا نسب الى غير من مولاه كان كالدعى الذى تبرأ عن من هو منه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة . ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال : ليس هو للتقييد ، وإنما هو للتنبيه على ما هو المانع ، وهو إبطال حق مواليه ، فأورد الكلام على ما هو الغالب . وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا ، ففى حديث أنس التصريح بكون المدينة حرما ، وفى حديثه الثانى تخصيص النهى

(١) فى هامش طبعة بولاق : وقوله « يسمى بها الخ » له وقتله نسخة نصها « ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أدنامهم فن أخضر الخ »

عن قطع الشجر بما لا ينبت الآدميون ، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجل من حد حرما في حديث أنس حيث قال كذا وكذا ، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين ، وفي حديث حل زيادة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضا

٢ - باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس

١٨٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « أَمَرْتُ بَقْرَةَ تَأْكُلُ الْقُرَى ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ »

قوله (باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس) أى الشرار منهم ، وراعى في الترجمة لفظ الحديث ، وقرينة إرادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث ، والمراد بالنفي الإخراج ، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لخل لفظ الناس على عمومه . وقد ترجم المصنف بعد أبواب « المدينة تنفي الخبث » . قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الانصارى وشيخه أبو الحباب بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة ، والاسناد كله مدينون إلا شيخ البخارى ، قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على إسناذه إلا إسحق بن عيسى الطباع فقال « عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب ، بدل سعيد بن يسار ، وهو خطأ . قلت : وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلى عن مالك ، وأخرجه الدارقطنى في غرائب مالك ، وقال هذا وهم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار . قوله (أمرت بقرة) أى أمرنى ربى بالهجرة إليها أو سكنها فالأول محمول على أنه قاله بمكة ، والثانى على أنه قاله بالمدينة . قوله (تأكل القرى) أى تغلبهم ، وكفى بالآكل عن الغلبة لأن الآكل غالب على المأكول . ووقع فى « موطأ ابن وهب » ، قلت للمالك ما تأكل القرى ؟ قال : تفتح القرى . وبسطه ابن بطال فقال : معناه يفتح أهلها القرى فى كون أموالهم ويسبون ذرائعهم ، قال : وهذا من فصيح الكلام ، تقول العرب : أكلنا بلد كذا إذا ظهروا عليها . وسبقه الخطابى الى معنى ذلك أيضا . وقال النورى : ذكروا فى معناه وجهين ، أحدهما هذا والآخر أن أكلها وميرتها من القرى المفتحة وألها تساق غنائمها . وقال ابن المنير فى الحاشية : يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضلها على فضل غيرها ، ومعناه أن الفضائل تضمحل فى جنب عظم فضلها حتى تسكاد تكون عدما . قلت : والذى ذكره احتمالا ذكره الفاضل عبد الوهاب فقال : لا معنى لقوله تأكل القرى إلا رجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها ، كذا قال ، ودعوى الحصر مردودة لما مضى ، ثم قال ابن المنير : وقد سميت مكة أم القرى ، قال : والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تنمى إذا وجدت ما هى له أم ، لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر . قوله (يقولون يثرب) وهى المدينة (أى أن بعض المنافقين يسميها يثرب ، واسمها الذى يليق بها المدينة . وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا : ما وقع فى القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين . وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه « من سمي المدينة يثرب فليستغفر الله » ، هى طابة هى طابة ، وروى عمر بن شبة من حديث أبى أيوب « أن رسول الله ﷺ نهى أن يقال للمدينة يثرب ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة » ، قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقيم ، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن وبكره الاسم القبيح . وذكر أبو إسحق

الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استمعهم ، أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن مهلايل بن عيل بن عيص بن إرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب ، ونزل أخوه خيبر خيبر فسميت به ، وسقط بعض الاسماء من كلام البكري . قوله (تنفى الناس) قال عياض : وكان هذا مختص بزمانه لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه بها إلا من ثبت لإيمانه . وقال النووي : ليس هذا بظاهر ، لأن عند مسلم لا تقوم الساحة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد ، وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى . ويحتمل أن يكون المراد كلامه عن الزميين ، وكان الأمر في حياته عليه السلام كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابي الآتية بعد أبواب فإنه عليه السلام ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابي وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فتزجف بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا أخرج إليه كما سيأتي بعد أبواب أيضاً ، وأما ما بين ذلك فلا . قوله (كما ينفي الكير) بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف ، والمشهور بين الناس أنه الزق الذي ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكير حانوت الحداد والصانغ ، قال ابن التين : وقيل الكير هو الزق والحانوت هو الكور ، وقال صاحب المحكم : الكير الزق الذي ينفخ فيه الحداد . ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، بإسناده إلى أبي مودود قال : رأى عمر بن الخطاب كير حداد في السوق فضربه برجله حتى هدمه . والخبث بفتح الميمجمة والموحدة بعدها مثلثة أى وسخه الذي تخرجه النار ، والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دخل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحديد من جيده . ونسبة التمييز للكير لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد ، قال المهلب : لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صفاتها أهلها ، ولأنها تنفى الخبث . وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين قسحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفریقين ولا يلزم من ذلك تفضيل إحدى البقيعتين ، وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ﴾ والمنافق خبيث بلا شك ، وقد خرج من المدينة بعد النبي عليه السلام معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطائفة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت ، قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للأول للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام

٣ - باب المدينة طابة

١٨٧٢ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان قال **حدثني** عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد رضي الله عنه « أقبلنا مع النبي عليه السلام من تبوك حتى أشرقنا على المدينة فقال : هذم طابة »
قوله (باب المدينة طابة) أى من أسمائها إذ ليس في الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك ، وذكر فيه طرفاً من حديث أبي حميد الساعدي وقد مضى مطولاً في أواخر الزكاة ، ووقع في بعض طرقه طابة وفي بعضها طيبة ، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « إن الله سمي المدينة طابة » ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن

سماك بلفظ « كانوا يسمون المدينة يثرب » ، فسماها النبي ﷺ طابة ، وأخرجه أبو عوانة ، والطالب والطيب لفتان بمعنى ، واشتقاقهما من الشيء الطيب ، وقيل لطهارة تربتها ، وقيل لطيبها لساكنها ، وقيل من طيب العيش بها ، وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها . وقرأت بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه : قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهوائها يجده من أقام بها ، ويجد لطيبها أقوى رائحة ، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد ، وكذلك العود وسائر أنواع الطيب . وللمدينة أسماء غير ما ذكر : منها ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من رواية زيد بن أسلم قال : قال النبي ﷺ « للمدينة عشرة أسماء : هي المدينة وطابة وطيبة والمطية والمسكنة والدار وجبرة ومجبرة ومنيرة ويثرب » ، ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال : لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي : المدينة وطابة والمطية والمسكنة والمدري والجبرة والمجبرة والمحبة والمحبوبة ، ورواه الزبير في « أخبار المدينة » من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد « والقاصمة » ، ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال : نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى : أن الله قال للمدينة يا طيبة ويا طابة ويا مسكنة لا تقبل الكنوز ، أرفع أجاجيرك على القرى . وروى الزبير في « أخبار المدينة » من حديث عبد الله بن جعفر قال : سمى الله المدينة الدار والايمان . ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال : بلغني أن لها أربعين اسما

٤ - باب لَابَتَى الْمَدِينَةِ

١٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ « لَوْ رَأَيْتُ الطُّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُنَّهَا » ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ »

قوله (باب لابتى المدينة) ذكر فيه حديث أبي هريرة « لو رأيت الأطباء تترتع - أى تسمى أو ترعى - بالمدينة ما ذعرتها ، أى ما قصدت أخذها فاخفتها بذلك » ، وكفى بذلك عن عدم صيدها . واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ « ما بين لابتيها - أى المدينة - حرام » ، لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لابتين شرقية وغربية ، ولها لابتان أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاتصالهما بهما . والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول . وقوله « تترتع » أى ترعى وقيل تنبسط ، وفى قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضى « لا ينفر صيدها » ، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الأجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة

٥ - باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

١٨٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَتَرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، لَا يَنْشَأُهَا إِلَّا التَّوَّافِ »

١٢٠٠ ج ١ • فتح البلب

- يُرِيدُ عَوَافِ السَّبَاعِ وَالطَّيْرِ - وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةِ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعِمَانِ بِنَتْمِهِمَا فَيَجِدَانَهَا وَحُشًا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا قُدَيْمَةَ الْوَدَاعِ خَرْنَا عَلَى وُجُوهِهِمَا »

١٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سُمَيَّانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَفْتَحُ الْمِنْبَرُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الشَّامُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ »

قوله (باب من رغب عن المدينة) أى فهو مذموم ، أو باب حكم من رغب عنها . **قوله** (تكون المدينة) كذا الأكثر بناء الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم ، وروى « يتركون » بتحتانية ووجهه القرطبي . **قوله** (على خير ما كانت) أى على أحسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعاً لعياض : وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الارض وصارت من أعمر البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وغلبت عليها الأعراب تعاودتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافى الطير والسباع . والعوافى جمع عافية وهى التى تطلب أقواتها ، ويقال للذكر عاف ، قال ابن الجوزى : اجتمع في العوافى شيان أحدهما أنها طالبة لأقواتها من قولك عفوت فلانا أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة أى أتيت أطلب معروفه ، والثانى من العفاء وهو الموضع الخالى الذى لا أنيس به فان الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . وقال النووى : المختار أن هذا الترك يكون فى آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ « ثم يحشر راعيان ، وفى البخارى أنهما آخر من يحشر . قلت : ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبى هريرة رفعه « لتترك المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر ، قالوا : فلن تكون ثمارها ؟ قال : للعوافى الطير والسباع ، أخرجه معن بن عيسى فى « الموطأ » عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ، ويشهد له أيضا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث يحيى بن الأدرج الأسلمى قال « بعثنى النبي ﷺ لحاجة ، ثم لقينى وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحدا ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل لها قرية يوم يدها أهلها كأنى ما يكون . قلت يارسول الله من يأكل ثمرها ؟ قال عافية الطير والسباع » . وروى عمر بن شبة بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها منذلة أربعين عاما للعوافى ، أتدرون ما العوافى ؟ الطير والسباع » . قلت : وهذا لم يقع قطعا . وقال المذهب : فى هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت فى بعض الأوقات لقصد الراعيين بنتمهما إلى المدينة . **قوله** (وآخر من يحشر راعيان من مزينة) هذا يحتمل أن يكون حديثا آخر مستقلا لا تعلق له بالذى قبله ، ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذى قبله ، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذى حكىته عن القرطبي والنووى ، والثانى أظهر

كما قال النووي . قوله (ينمقان) بكسر المهملة بعدها قاف ، التميمي زجر الغنم ، يقال نمق ينمق بكسر العين وقتحها نميقا ونمقا ونمقا وإذا صاح بالغنم ، وأغرب الداردي فقال : معناه يطلب الكلال ، وكأنه فسره بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الوسيم . قوله (فيجدانها وحوشا) أو يجدانها ذات وحش ، أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشا ، وهذا على أن الرواية بفتح الواو أى يجدانها خالية وفي رواية مسلم « فيجدانها وحشا ، أى خالية ليس بها أحد ، والوحش من الأرض الحلاله ، أو كثيرة الوحش لما خلت من سكانها . قال النووي : الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحوش ، قال : وقد يكون وحشا بمعنى وحوش ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحد عن جمعه . وحكى عن ابن المرباط أن معناه أن غنم الراجيين المذكورين تصير وحوشا إما بأن تنقلب ذاتها وإما أن تتوحش وتنفر منها ، وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه ، قال النووي : الصواب الأول . وقال القرطبي : القدرة صالحة لذلك انتهى . ويؤيده أن في بقية الحديث أنهما يخرن على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الوداع ، وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك ، فيدل على أنهما وجدا الترحش المذكور قبل دخول المدينة فيعوى أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة . وبوضح هذا رواية عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال « آخر من يحشر رجلا رجل من مزينة وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ؟ فيأتیان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملصكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلصقاهما بالناس . » قوله « وآخر من يحشر » في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري « ثم يخرج راعيان من مزينة يريدان المدينة ، لم يذكر في الحديث حشرهما ، وإنما ذكر مقدمته ، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت ، فذكر سبب موتهما والحشر يعقبه . وقوله على هذا « خرا » على وجوههما ، أى سقطا ميتين ، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أى سقطا بمن أسقطهما ، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة . وفي رواية للعقيل . « انهما كانا ينزلان بجبل ورقان » ، وله من حديث حذيفة بن أسيد « انهما يفقدان الناس فيقولان : ننتقل إلى بني فلان ، فيأتيا نهما فلا يجدان أحدا فيقولان : ننتقل إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحدا ، فينطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب ، وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة ، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه « آخر قرية في الإسلام خرابا المدينة » ، وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها . (تنبيه) : أنكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيره في هذا الحديث بقوله « خير ما كانت » وقال : ان الصواب أحمر ما كانت ، أخرجه ذلك عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالسا عند ابن عمر « فجاء أبو هريرة فقال له : لم ترد على حديثي ؟ فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خير ما كنت . فقال ابن عمر : أجل ولكن لم يقل خير ما كانت ، إنما قال أحمر ما كانت ، ولو قال خير ما كانت لسكان ذلك وهو حي وأصحابه ، فقال أبو هريرة : صدقت والذي نفسي بيده . » وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي ﷺ عن يخرج أهل المدينة من المدينة ، ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل يا أبا هريرة من يخرجهم ؟ قال أمراء السوء . » الحديث الثاني : قوله (عن أبيه) هو عروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير أخوه . وفي الاسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن مشاهدا قد لقي بعض الصحابة . قوله (عن سفيان بن أبي زهير) كذا للاكثر ورواه

حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره « قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث ، وذكر لي بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر : فقال وهيب وجماحة كما قال مالك ، وقال ابن عينة عن هشام بسنده : عن سفيان بن الغوث ، وقال أبو معاوية عن هشام بسنده : عن سفيان بن عبد الله الثقفي قلت : قد رواه الحميدي عن سفيان على الصواب ، ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال : سفيان بن أبي قلابة ، كأنه عرف خطأ جرير فكفى عنه ، واسم أبي زهير القرد بفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة وقيل نمر ، وهو الشنؤن من أزد شنوءة بفتح الميمية وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك ، وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو ، وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الأزد ، وسمى شنوءة لشأن كان بينه وبين قومه . قوله (تفتح العين) قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت العين في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر ، وافتتحت الشام بعدها ، والعراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم . وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة ، وهو أمر يجمع عليه . وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة . قوله (يبسون) بفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من بس يبس ، قال ابن عبد البر : في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة ، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبيد : معناه يسوقون دوابهم ، والبس سوق الإبل تقول بس بس عند السوق وإرادة السرعة . وقال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيبسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً ، قال تعالى ﴿ وبست الجبال بساً ﴾ أى سالت سيلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس ، وأنكر ذلك النووي وقال إنه ضعيف أو باطل ، قال ابن عبد البر : وقيل معنى يبسون يسألون عن البلاد ويستقرئون أخبارها ليسيروا إليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة . وقيل معناه يزبنون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ، ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يبسون ، كأن الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى المجيء إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه . قال ابن عبد البر : وروى يبسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس إبساً ومعناه يزبنون لأهلهم البلاد التي يقصدونها ، وأصل الإبساس للتي تحلب حتى تدر باللبن ، وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزبن لها ذلك ويحسنه لها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يبسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووي : الصواب أن معناه الإخبار عن خروج من المدينة متحملاً بأهله يساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصاء المفتحة . قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ « تفتح الشام ، فيخرج الناس من المدينة إليها يبسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأدياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم

لو كانوا يطبلون ، وفي إسناده ابن طيبة ولا بأس به في المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . وروى أحد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الليثيين يذكرون « أن سفيان بن أبي زهير أخبرهم أن فرس بيت بالعقيق وهو في بيت بهم رسول الله ﷺ ، فرجع إليه يستحمله ، فخرج معه يبتغي له بصيرا فلم يجده إلا ميتا . سجعهم بن حذيفة المدوي ، فسأله ، فقال له أبو جهم : لا أبيعكم يا رسول الله ، ولكن خذه فأحل عليه . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : يوشك البنيان أن يأتي هذا المسكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورعاؤه ، والمدينة خير لهم ، الحديث . قوله (لو كانوا يطبلون) أي بفضائلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون « لو » بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدير ، وعلى الوجهين ففيه تجميل لمن فارقه وأثر غيرها ، قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث . قال الطيبي : الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل مالا يعلون منزلة اللازم لتنتفي عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك إلى التني لكان أبلغ ، لأن التني طلب مالا يمكن حصوله أي ليتهم كانوا من أهل العلم تفلظا وتشديدا . وقال البيضاوي : المعنى أنه يفتح عين فيعجب قوما بلادها وعيش أهلها فيحلمهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهليهم حتى يخرجوا من المدينة ، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ، لو كانوا يعلون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها ما يجدونه من الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها . وقواه الطيبي لتذكير قوم ووصفهم بكونهم يبسون ، ثم توكيده بقوله « لو كانوا يعلون » لأنه يشعر بأنهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولذلك كرر قوما ووصفه في كل قرينة بقوله يبسون استحضارا لتلك الهيئة القبيحة . والله أعلم

٦ - باب الإيمان يارز إلى المدينة

١٨٧٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إني الإيمان ليأرز إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها »

قوله (باب الإيمان يارز) بفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها ذاي ، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال أن الكسر هو الصواب ، وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء ، وحكى القاسبي الفتح ومعناه ينضم ويجتمع . قوله (حدثني عبيد الله) هو ابن عمر الصمري . قوله (عن خبيب) بالمعجمة مصغرا وكذا رواء أكثر أصحاب عبيد الله ، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور ، وقد روى عنه بهذا الاسناد عدة أحاديث . وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبرار ، وقال البرار إن يحيى بن سليم أخطأ فيه ، وهو كما قال ، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر . قوله (عن حفص بن عاصم) أي ابن عمر بن الخطاب . قوله (كما تأرز الحية إلى جحرها) أي أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تميش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق إلى المدينة لمحبة في النبي ﷺ ، فيشمل ذلك جميع

الازمنة لانه في زمن النبي ﷺ لتعلم منه ، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم ، ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده (١) والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه . وقال الداودي : كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواء مالك اه . وهذا إن سلم اختصاص بعصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، وأما بعد ظهور القرن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهم جرافهو بالمشاهدة بخلاف ذلك

٧ - باب إثم من كاد أهل المدينة

١٨٧٧ - حدثنا حسين بن حريث أخبرنا الفضل عن جعيد عن عائشة - هي بنت سعد - قالت : سمعتُ سعداً رضي الله عنه قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول « لا يسكيدُ أهل المدينة أحدٌ إلا أنماع كما ينماع الملح في الماء »

قوله (باب إثم من كاد أهل المدينة) أي أراد بأهلها سوءاً ، والسكيد المسكر والحيلة في المساءة . قوله (أخبرنا الفضل) هو ابن موسى ، والجعيد هو ابن عبد الرحمن ، وعائشة بنت سعد أي ابن أبي وقاص . (قالت سمعت سعداً) تعني أباه . قوله (الانماع) أي ذاب ، وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله القراط عن أبي هريرة وسعد جميعاً فذكر حديثاً فيه « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » ، وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري ، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء » ، قال عياض : هذه الزيادة تدفع لشكال الأخاديع الآخر ، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة . ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي ﷺ بسوء اضمحله أمره كما يضمحل الرصاص في النار ، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ، ويؤيده قوله « أو ذوب الملح في الماء » ، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يعمل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله ، قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها في غفلة فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه « من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله ، الحديث ، ولابن حبان نحوه من حديث جابر

٨ - باب أطام المدينة

١٨٧٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مفيان حدثنا ابن شهاب قال أخبرني عروة سمعتُ أسامة رضي الله عنه قال « أشرف النبي ﷺ على أطام من أطام المدينة فقال : هل ترون ما أرى ؟ إني لأرى مواقع النتن خلال بيوتكم كواقع القطر » تابعه مفضل وسليمان بن كثير عن الزهري

[الحديث ١٨٧٨ - أطارنه في : ٧٤٦٧ ، ٣٥٩٧ ، ٧٠٦٠]

(١) كان الوجه تقديم الصلاة في المسجد ليوافق كلامه النصوص

قوله (باب آطام المدينة) بالمد جمع أطم بضمين وهي الحصون التي تبنى بالحجارة ، وقبل هو كل بيت مربع سطح ، والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم ، والواحدة أطمه كأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ، ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك . **قوله** (أشرف) أى نظر من مكان مرتفع . **قوله** (مواقع) أى مواضع السقوط ، و (خلال) أى نواحيها ، شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون ، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة ، والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ، كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلى . **قوله** (تابعه معمر وسليمان بن كثير) أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الفتن ، وأما متابعة سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في « بر الوالدين » ، له خارج الصحيح ، وسياق بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن

٩ - باب لا يدخل الدجال المدينة

١٨٧٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن جدّه عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان »

[الحديث ١٨٧٩ - طرفاه في : ٧١٢٥ ، ٧١٢٦]

١٨٨٠ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله الجعفي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « على أقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »

[الحديث ١٨٨٠ - طرفاه في : ٧١٣١ ، ٧١٣٣]

١٨٨١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليد بن عمار عن أبي هريرة عن إسحاق بن عبد الله بن ماله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس من بلد إلا سيطرته الدجال ، إلا مكة والمدينة ، ليس له من قبائها قبب إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها . ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات ، فيخرج الله كل كافر ومنافق »

[الحديث ١٨٨١ - أطرافه في : ٧١٢٤ ، ٧١٣٤ ، ٧٤٧٣]

١٨٨٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال « حدثنا رسول الله ﷺ حديثاً طويلاً عن الدجال ، فكان فيها حديثاً به أن قال : يأتي الدجال - وهو محرم عليه أن يدخل قباب المدينة - بعض السباح التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو من خير الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ حديثه . فيقول الدجال : أرايت إن قتلت هذا ثم أخيتته هل تشكون في الأمر ؟

فَيَقُولُونَ : لَا . فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُخَيِّبُهُ ، فَيَقُولُ حِينَ يُخَيِّبُهُ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِّنِّي الْيَوْمَ . فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتُلْهُ فَلَا أَسْلَاطُ عَلَيْهِ »

[الحديث ١٨٨٢ - طرفه في : ٧١٢٢]

قوله (باب لا يدخل الدجال المدينة) أورد فيه أربعة أحاديث : الاول حديث أبي بكرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن . **قوله** (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** (على كل باب) في رواية الكشميهني ، لكل باب . الثاني حديث أبي هريرة : **قوله** (على أنقاب المدينة) جمع ثقب بفتح الذون والقاف بعدها موحدة ، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد الذين بعده « على ثقابها » جمع ثقب بالسكون وهما بمعنى ، قال ابن وهب : المراد بها المداخل ، وقيل الأبواب . وأصل الثقب الطريق بين الجبلين ، وقيل : الانقاب الطرق التي يسلكها الناس ، ومنه قوله تعالى (فتقبوا في البلاد) . **قوله** (لا يدخلها الطاعون ولا الدجال) سيأتي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة . الثالث حديث أنس : **قوله** (حدثنا أبو عمرو) هو الأوزاعي وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قوله** (ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال : المراد إلا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة . **قوله** (ثم ترجف المدينة) أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في إيمانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكرة الماضي أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفرع من ذكره والخوف من عتوه ، لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها تنفي الخبث على هذه الحالة دون غيرها ، وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس وبزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مرادا نفى غيره . الحديث الرابع حديث أبي سعيد : **قوله** (بعض السباخ) بكسر المهملة وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة ، وسيأتي الكلام عليه أيضا في الفتن . وحاصل ما في هذه الأحاديث لإعلامه ﷺ أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى

١٠ - باب المدينة تنفي الخبث

١٨٨٣ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فبايئته على الإسلام ، فجاء من القد تخمومًا فقال : أقتلني ، فأبى - ثلاث مرار - فقال : للمدينة كالكبير تنفي خبثها ، وينصع طيئها »

[الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في : ٧٢٠٩ ، ٧٢١١ ، ٧٢١٦ ، ٧٢٢٢]

١٨٨٤ - **حدثنا** سليمان بن جرب **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد قال : سمعت زيد ابن ثابت رضي الله عنه يقول « لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجع ناس من أصحابه ، فقالت فرقة : قتلهم ، وقالت فرقة : لا قتلهم ، فزكت [النساء ٨٨] : (فإلحكم في المنافقين ففتن) وقال النبي ﷺ : إنها تنفي

الرجال كما تنفى النار خبث الحديد»

[الحديث ١٨٨٤ - طرقاته في : ٤٠٠٠ ، ٤٠٨٩]

قوله (باب) بالتثوين (المدينة تنفى الخبث) أى باخراجه وإظهاره . **قوله** (حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة والمهمله ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال سمعت جابرا . **قوله** (جاء أعرابي) لم أنف على اسمه ، إلا أن الزعشري ذكر في د ربيع الأبرار ، أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات ، فإن كان محفوظا فلعله أخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي الذيل ، لابن موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المتقري ، فيحتمل أن يكون هو هذا . **قوله** (فبايعه على الاسلام ، لجاء من الغد محمومًا فقال أفلني) ظاهره أنه سأل الإقالة من الاسلام وبه جزم عياض ، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى . **قوله** (ثلاث مرار) يتعلق بأفلني ويقال مما (١) . **قوله** (تنفى خبثها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة . **قوله** (وتصح) بفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من النضوع وهو الخلو ، والمعنى أنها إذا نفت الخبث تميز الطيب واستقر فيها ، وأما قوله (طيبها) فضبطه الأكثر بالنصب على المفعولية ، وفي رواية الكشميهني بالتحسانية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد ، وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال : لم أر للنضوع في الطيب ذكرا ، وإنما الكلام يتضوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة ، قال : ويروى «وتنضخ» بمجمعتين ، وأغرب الزعشري في «الفائق» فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال : هو من أبضعه بضاعة إذا دفعها اليه ، يعنى أن المدينة تعطى طيبها لمن سكنها . وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك . وقال ابن الأثير : المشهور بالنون والضاد المهمله . **قوله** (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي ، وفي الاسناد صحابيyan أنصاريان في فسق واحد . **قوله** (رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه ، وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله «تنفى الرجال» وأنه كان في أحد . **قوله** (الرجال) كذا للاكثر وللکشميهني الدجال بالذال وتشديد الجيم وهو تصحيف ، ووقع في غزوة أحد «تنفى الذنوب» وفي تفسير النساء «تنفى الخبث» وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر ، وغندر أثبت الناس في شعبة ، وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه «تنفى خبثها» وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ «تخرج الخبث» ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة «تنفى الناس» والرواية التي هنا بلفظ «تنفى الرجال» لا تنافي الرواية بلفظ الخبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة ، بخلاف «تنفى الذنوب» ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلتم مع باقي الروايات

باب * ١٨٨٥ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت يونس عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «اللهم اجعل بالمدينة ضمقي ما جعلت بمكة من البركة»

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في النسخ التي بأيدينا . وفي الصطلاني : تنازعه الثعلبان قبله وهما قوله «فقال» وقوله «فأبى»

وهي الأظهر

تابعه عثمان بن عمر عن يونس

١٨٨٩ - **عنه** قُتِبَتْ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدَّمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدُورِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَأْسَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا ، مِنْ حُبِّهَا »
 قوله (باب) كذا للاكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر فأشكل ، وعلى تقدير نبوته فلا بد له من تعلق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب . وقد أورد فيه حديثين لأنس ، ووجه تعلق الاول منها بترجمة نبي الحبس أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضادها فيناسب ذلك نبي الحبس ، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا ، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة ، وأما الاول فقوله فيه « حدثنا أبي » هو جرير بن حازم ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (اجعل بالمدينة ضمعي ما جعلت بمكة من البركة) أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في صاعنا ورمدنا » ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل ، كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة ، واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق . وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في شامنا » وأعادها ثلاثا فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب . وقال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورد عياض بأن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فاما في الأمور الدينية فلها يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكييل بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : اذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت إجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص . والله أعلم . قوله (تابعه عثمان بن عمر عن يونس) أي تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد ، ورواية عثمان بن عمر موصولة في « كتاب علل حديث الزهري » جمع محمد بن يحيى الذهلي ، كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي ، وقد ضاق مخرجه على الاسماعيل فآخذه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد . وعلقته من طريق عتبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد ، وساق رواية وهب بن جرير فقال « حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير » وصرح في رواية زهير عن وهب بصباح جرير له من يونس ، ثم قال قاسم بن أبي شيبه : ليس من شرط هذا الكتاب . وتقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره : قال الاسماعيل أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه . ثم قال مغلطاي : وقال الاسماعيل « قال الحسن » أنس أن رسول الله ﷺ قال ، فذكره وقال : يعني المدينة اه . وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه ، إذ الاسماعيل ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متبعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس ، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متبعة لجرير بن حازم عن يونس ، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن

سعيد فقال : أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ، ثم تحول الاسماعيلي الى طريق ابن وهب ، قال ابن وهب : حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس ، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه : وقال الحسن عن أنس ، ومراذه أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنسا حدثه ، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فانه قال فيها : عن أنس

١١ - باب كراهية النبي ﷺ أن تمرى المدينة

١٨٨٧ - حدثنا ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال « أراد بنو سُلَمة أن يتحولوا الى قرب المسجد ، فكره رسول الله ﷺ أن تمرى المدينة وقال : يا بني سُلَمة ألا تحسبون آثاركم ؟ فأناموا »

قوله (باب كراهية النبي ﷺ أن تمرى المدينة) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سُلَمة وقد تقدم الكلام عليه في « باب احتساب الآثار » في أوائل صلاة الجمعة . (تنبيه) ترجم البخاري بالتعليين ، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله ﷺ « مكانكم تكتب لكم آثاركم » وترجم هنا بما ترى لقول الراوي « فكره النبي ﷺ أن تمرى المدينة » وكأنه ﷺ اقتصر في مخاطبتهم على التماثيل المتعلقة بهم لكونه أدعى لهم الى الموافقة . قوله فيه (ألا تحسبون) كذا للاكثر ، وفي رواية « ألا تحسبوا » وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة

١٢ - باب

١٨٨٨ - حدثنا سُدد عن يحيى عن حميد الله بن عمر قال : حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » ومنبري على حوضي »

١٨٨٩ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وهلك أبو بكر وبلال ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصيح في أهله والموت أدنى من ثيراك فله

وكان بلال إذا أفلح عنه الحمى يرفع عقيرته يقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادٍ وحولي إذخر وجليل

وهل أردد يوما ميادٍ مجتة وهل يبذون لي شامة وطفيل

وقال : اللهم الصن شيبه بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميمة بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا الى أرض الوباء . ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد . اللهم بارك لنا في ساعنا وفي مدنا ، وصنعنا لنا ، وأهل حناها الى الجنة . قالت : وقد مننا المدينة وهي أوبأ أرض الله ، قالت : فكان بطحان يجرى

نَبَلًا . تعني ماء آتنا »

[الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في : ٣٩٢٦ ، ٥٦٥٤ ، ٥٦٧٧ ، ٦٣٧٢]

١٨٩٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ .
وَقَالَ ابْنُ زُرَيْجٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : سَمِعْتُ
عَمْرًا . نَحْوَهُ . وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ : سَمِعْتُ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله (باب) كذا في جميع النسخ بلا ترجمة ، وهو مشتمل على حديثين وأثر ، ولكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله : الحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترغيب في سكنى المدينة ، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه ﷺ للمدينة بقوله « اللهم صحبها » ، وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكنائها أيضا ، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك ، وفي كل ذلك مناسبة لكرامته ﷺ أن تعمر المدينة أى تصوير خالية ، فأما الحديث الأول في المنبر فقوله « ما بين بيتي ومنبري » كذا للاكثر ، ووقع في رواية ابن عساکر وحده قبرى بدل « بيتي » ، وهو خطأ ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجائز بهذا الاسناد بلفظ « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، ثم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر ، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوتها لا كلها وهو بيت عائشة الذى صار فيه قبره ، وقد ورد الحديث بلفظ « ما بين المنبر وبين عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبراني في الاوسط . **قوله (روضة من رياض الجنة)** أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لا سيما في عهده ﷺ فيكون تشبيها بغير أداة ، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازا ، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة . هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث ، وهى على ترتيبها هذا في القوة ، وأما قوله « ومنبري على حوضي » أى ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض ؛ وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذى قال هذه المقالة وهو فوقه ، وقيل المراد المنبر الذى يوضع له يوم القيامة ، والأول أظهر . ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في « الكبير » من حديث أبي واقد الليثي رفعه « أن قوائم منبري رواق في الجنة » وقيل معناه أن قصد منبره والحضور عنده اللازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبه إلى الحوض ويقتضى شربه منه والله أعلم . ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعا وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فسكانه قصص لما أدخل من الحجارة في الجدار ، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » ، وتعبه ابن حزم بأن قوله أنها من الجنة مجاز إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قال ﷺ « الجنة تحت ظلال السيوف » قال : ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة ، فإن قيل إن ما قرب منها أفضل مما بعد لهم أن يقولوا إن الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به . وأما حديث عائشة فقوله « وهك »

بضم أوله أى أصابه الوباء وهو الحمى ، وقيل منه الحمى ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب المغازى أول الهجرة إن شاء الله تعالى . **قوله** (قالت) معنى عائشة ، والقائل عروة فهو متصل . **قوله** (وهى أوبأ) بالهمز بوزن أفعل من الوباء والوباء مقصور بهمز ويغير همز هو المرض العام ، ولا يعارض قدومهم عليها وهى بهذه الصفة نبيه ﷺ عن القدوم على الطاعون ، لأن ذلك كان قبل النهى ، أو أن النهى يختص بالطاعون ونحوه من الموت النديع لا المرض ولو عم . **قوله** (قالت فكان بطحان) يعنى وادى ، المدينة وقولها (يجرى نجلا ، تعنى ماء آجنا) هو من تفسير الراوى عنها ، وغرضها بذلك بيان السبب فى كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صفته يحدث عنده المرض ، وقيل النجل النز بنون وزاى ، يقال استنجل الوادى إذا ظهر نزوه . ود نجلا ، بفتح النون وسكون الجيم وقد تفتح حكاه ابن التين ، وقال ابن فارس : النجل بفتحين سعة العين وليس هو المراد هنا ، وقال ابن السكيت : النجل العين حين تظهر وينبع عين الماء . وقال الحرلى نجلا أى واسعا ، ومنه عين نجلاء أى واسعة ، وقيل هو الغدير الذى لا يزال فيه الماء . **قوله** (تعنى ماء آجنا) بفتح المعزة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيرا ، قال صياض : هو خطأ بمن فسره فليس المراد هنا الماء المتغير . قلت : وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك فى مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيثة ، ولا شك أن النجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من النز فهو يصدد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الوباء فى العادة . وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك ، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد ، فقال لما قصها عليه أنى لى بالشهادة وأنا بين ظهراى جزيرة العرب لست أغزو والناس حولى ثم قال : لى يأتى بها الله إن شاء . **قوله** (وقال ابن زريع عن روح بن القاسم) وصله الاسماعيل عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ولفظه « عن حفصة قالت : سمعت عمر يقول : اللهم قتلنا فى سبيلك ووفاء ببلد نبينا . قالت فقلت : وإنى يكون هذا ؟ قال : يأتى به الله إذا شاء » . **قوله** (وقال هشام) بن سعد (عن زيد عن أبيه) أسلم ، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ولفظه « عن حفصة أنها سمعت أباها يقول ، فذكر مثله ، وفى آخره « أن الله يأتى بأمره إن شاء » وأراد البخارى بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم ، فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبى هلال على أنه « عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر » وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة ، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله « عن أمه » وقد رواه ابن سعد « عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر ، فذكره مرسل ، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخارى فى تاريخه من طريق « محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارى » عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك ، وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق « عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر » أساندا صحيح ، ومن وجه آخر منقطع وزاد « فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه » . (تنبيه) : تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة فى المسجد النبوى ومسجد قباء والمسجد الأقصى فى أبواب فى أواخر كتاب الصلاة . (خاتمة) : اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا ، المعلق منها أربعة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى تسعة ، والخالص سبعة عشر ، وافقه مسلم على تحريجه سوى حديث أبى هريرة فى ذكر بنى حارثة ، وحديث أبى بكر فى ذكر الدجال . وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذى ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا ، وفيه إشارة إلى حسن الختام ، فنسأل الله تعالى أن يحتم لنا بالحسنى ، وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به إلى المحل الاسنى ، إنه على كل شيء قدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٠ - كتاب الصوم

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصوم) كذا للاكثر ، وفي رواية النسفي « كتاب الصيام ، ونبتت البسمة للجميع ، والصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب المحكم : الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، يقال صام صوما وصياما ورجل صائم وصوم . وقال الراغب : الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس المسك عن السير صام ، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستثناء والاستقاء من الفجر الى المغرب

١ - باب وجوب صوم رمضان ، وقول الله تعالى [١٨٣ البقرة] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَكْفُرُونَ ﴾

١٨٩١ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي شهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله « أن أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فثار الرأس فقال : يا رسول الله ، أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ فقال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئا . فقال : أخبرني ما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال : والذي أكرمك بالحق ، لا أن تطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله على شيئا . فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق »

١٨٩٢ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك . وكان عبد الله لا يصومه إلا أن يوافي صومه » [الحديث ١٨٩٢ - طرقه في : ٢٠٠٠ ، ٤٥٠١]

١٨٩٣ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراك بن مالك حدثه أن عروة أخبره عن عائشة رضي الله عنها « أن قريشا كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية ، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فرض رمضان ، وقال رسول الله ﷺ : من شاء فليصمه ، ومن شاء أفطره »

دقوله (باب وجوب صوم رمضان) كذا الأكثر ، والنسفي « باب وجوب رمضان وفضله ، وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه « حقايق القلوس » لرمضان ستمين اسما ، وذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما أكل من

الحجرة ثم تاب تأخر قبول توبته بما بني في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوماً ، فلما صفا جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوماً ، وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك ، وهيئات وجدان ذلك . قوله (وقول الله تعالى) يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام (الآية) أشار بذلك الى مبدأ فرض الصيام ، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد ، فانه ذكر فيه ثلاثة أحاديث : حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلا رمضان . وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشوراء . وكان المصنف أشار الى أن الأمر في روايتهما محمول على التنبؤ بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية ، لأنه تعالى قال (كتب عليكم الصيام) ثم بينه فقال (شهر رمضان) وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا ؟ فالجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان ، وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء ، فلما نزل رمضان نسخ . فمن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعاً : لم يكتب الله عليكم صيامه ، وسيأتي في أواخر الصيام ، ومن أدلة الحنفية ظاهر حديث ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر ، وحديث الربيع بنت معوذ الآتي وهو أيضاً عند مسلم : من أصبح صائماً فليتم صومه . قالت : فلم نزل فنصومه ونصوم صياتنا وهم صغار ، الحديث . وحديث مسلمة مرفوعاً : من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، الحديث . وبنوا على هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم الواجب نية من الليل أو لا ؟ وسيأتي البحث فيه بعد عشرين باباً . وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب الإيمان ، وقوله فيه : عن أبيه ، هو مالك ابن أبي عامر جد مالك بن أنس الإمام ، وقوله : عن طلحة ، قال الديلماني : في سماعه من طلحة نظر ، وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر ؟ وقد تقدم في كتاب الإيمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منها جميعاً ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى

٣ - باب فضل الصوم

١٨٩٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الصَّيَّامُ جَنَّةٌ ، فلا يَرَفَثُ ولا يَجْمَلُ . وإنِ امرؤُ قَاتَلَهُ أو شَاتَتَهُ فليَقُلْ : إني صائمٌ - مرتين - والذي نفسي بيده يُلَوِّفُ فمَّ الصَّائِمِ أطيبُ عندَ الله من ريحِ المسك ، يَقْرَأُ طَامَهُ وشرابُهُ وشمُونُهُ من أجلِ . الصَّيَّامُ لي وأنا أجزي به ، والحسنةُ بعشرِ أمثالِها »

[الحديث ١٨٩٤ - أطرافه في : ١٩٠٤ ، ٥٩٢٧ ، ٧٤٩٢ ، ٧٥٣٨]

قوله (باب فضل الصوم) ذكر فيه حديث أبي هريرة عن طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه ، وهو يشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ ، فمن أوله الى قوله « الصَّيَّامُ جَنَّةٌ » حديث ومن ثم الى آخره حديث ، وجمعهما عنه هكذا القعني ، وعنه رواه البخاري هنا . ووقع عن غير القعني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله « وأنا أجزي به والحسنة بعشر أمثالها ، زادوا الى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزي به ، وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله

عز وجل كما سألته . قوله (الصيام جنة) زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، جنة من النار ، وللنساء من حديث عائمة مثله ، وله من حديث عثمان بن أبي العاص « الصيام جنة بجنة أحدكم من القتال » ، ولأحمد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة « جنة وحسن حصن من النار » ، وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح « الصيام جنة ما لم يخرقها » زاد الدارمي « بالغبية » ، وبذلك ترجم له هو وأبو داود ، والجنة بضم الجيم الوقاية والستر . وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا السر وأنه من النار ، وبهذا جزم ابن عبد البر . وأما صاحب « النهاية » فقال : معنى كونه جنة أى يقي صاحبه ما يؤذي من الشهوات ، وقال القرطبي : جنة أى ستره يعنى بحسب مشروعته ، فينبغي الصائم أن يصونه بما يفسده وينقص ثوابه ، واليه الإشارة بقوله « فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو إضعاف شهوات النفس ، واليه الإشارة بقوله « يدع شهوته الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات . وقال عياض في « الأكال » : معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك ، وبالأخير جزم النووي . وقال ابن العربي : إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إصساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات . فالخاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساترا له من النار في الآخرة . وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام ، وقد حكى عن عائشة ، وبه قال الأوزاعي : أن الغيبة تقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم . وأفرط ابن حزم فقال : يطله كل مصيبة من متعمد لها ذاكر لصومه سواء كانت فعلا أو قولا ، لعموم قوله « فلا يرفث ولا يجهل » ، ولقوله في الحديث الآتي بعد أبواب « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » ، واجمهور وإن حلوا النهى على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب والجماع ، وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال : حسبك يكون الصيام جنة من النار فضلا . وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال « قلت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك » ، قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له ، وفي رواية « لا عدل له » ، والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة . قوله (فلا يرفث) أى الصائم ، كذا وقع مختصرا ، وفي الموطأ « الصيام جنة » ، فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ » ، ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية ، والمراد بالرفث هنا وهو يفتتح الزنا والغاء ثم المثلثة الكلام الفاحش ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ، ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها . قوله (ولا يجهل) أى لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجهل كالصياح والسفه ونحو ذلك . ولسعيد بن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه « فلا يرفث ولا يجادل » قال القرطبي : لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر ، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم . قوله (وإن امرؤ) بتخفيف النون (قاتله أو شتمه) ، وفي رواية صالح « فإن سابه أحد أو قاتله » ، ولابن قرة من طريق سهيل عن أبيه « وإن شتمه إنسان فلا يكلمه » ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحمد ، ولسعيد بن منصور من طريق سهيل « فإن سابه أحد أو ماراه » أى جادله ؛ ولابن خزيمة من طريق بخلان مولى المشمعل عن أبي هريرة « فإن سابه أحد فقل إني صائم وإن كنت قائما فاجلس » ، ولأحمد والترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة « فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم » ، وللنسائي من حديث عائشة « وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه » ، واتفق الروايات كلها على أنه يقول « إني صائم » ، فهم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة . وقد استشكل ظاهره بأن

المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين والصائم لا تصدر منه الأفعال التي رتب عليها الجواب خصراً بالمفاعلة ، والجواب عن ذلك أن المراد بالمفاعلة التهيؤ لها أى إن تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاتمته فليقل لى صائم ، فانه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه ، فان أصر دفعه بالأخف فالأخف كالصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته لان القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب - ويؤيده ما ذكرت من الالفاظ المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم - فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله « انى صائم » واختلف في المراد بقوله « فليقل انى صائم » هل يخاطب بها الذى يكلمه بذلك أو يقولها في نفسه ؟ وبالثاني جزم المتولى وقوله الرافعى عن الأئمة ، ورجح النووي الأول في « الأذكار » وقال في « شرح المذهب » كل منهما حسن ، والقول باللسان أقوى ولو جمعهما لكان حسناً ، ولهذا التردد أتى البخارى في ترجمته كما سيأتى بعد أبواب بالاستفهام فقال « باب هل يقول لى صائم إذا شتم » وقال الرويانى : ان كان رمضان فليقل بلسانه ، وان كان غيره فليقله في نفسه . وادعى ابن العربى أن موضع الخلاف في التطوع ، وأما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « انى صائم » فليتأكد الانزجار منه أو بمن يخاطبه بذلك . ونقل الزركشى أن المراد بقوله « فليقل انى صائم مرتين » يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه ، فيستفيد بقوله بقلبه كفى لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفى خصمه عنه . وتعقب بأن القول حقيقة باللسان ، وأجيب بأنه لا يمنع المجاز ، وقوله « قاتله » يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ، ولا يمكن حمل قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم مأثور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه ؟ وإنما المعنى إذا جاء متعرضاً لمقاتلته أو مشاتمته كأن يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه . فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم ، وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل من واحد ، وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الأمر وعافاه الله ، وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد إذا بدت من الصائم مقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ويقول لى صائم . وبما يعمده قوله في الرواية الماضية « فان شتمه شتمه » والله أعلم . وفائدة قوله « انى صائم » أنه يمكن أن يكف عنه بذلك ، فان أصر دفعه بالأخف فالأخف كالصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله لى صائم . قوله (والذى نفسى بيده) أقسم على ذلك تأكيذا . قوله (الخلوف) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء ، قال عياض : هذه الرواية الصحيحة ، وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء ، قال الخطابى : وهو خطأ ، وحكى القابسى الوجهين ، وبالغ النووي في « شرح المذهب » فقال لا يجوز فتح الحاء ، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فعول - بفتح أوله - قليلة ذكرها سيويه وغيره وليس هذا منها ، واتفقوا على أن المراد به تغير رائحة فم الصائم بسبب العيام . قوله (فم الصائم) فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره . قوله (أطيب عند الله من ريح المسك) اختلف في كون الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك - مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استطابة الروائح ، إذ ذاك من صفات الحيوان ، ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه - على أوجه قال المازرى : هو مجاز لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة من عاسمير ذلك للصوم لتقريبه من الله ، فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب إليه أكثر من تقرب المسك إليكم ، والى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة

وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك ، وقيل المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على
 منه ما هو عندكم ، وهو قريب من الاول . وقيل المراد أن الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكته أطيب من
 ريح المسك كما يأتي المسكوم وريح جرحه تفوح مسكا . وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من
 ريح المسك لا سيما بالإضافة الى الخلوف حكاهما عياض . وقال الداردي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثوابا من
 المسك المندوب اليه في الجمع ومجالس الذكر ، ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حل معنى الطيب على القبول
 والرضا ، لحصلنا على ستة أوجه . وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحا تفوح ، قال فرأيت
 الصيام فيها بين العبادات كالمسك ، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحمد والنسائي من طريق عطاء عن
 أبي صالح د أطيب عند الله يوم القيامة ، وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية ، وقد ترجم ابن
 حبان بذلك في صحيحه ثم قال د ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا ، ثم أخرج الرواية التي فيها د فم الصائم حين
 يخلف من الطعام ، وهي عنده وعند أحد من طريق الأعمش عن أبي صالح ، ويمكن أن يحمل قوله د حين يخلف ،
 على أنه ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب فيكون سببا للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي
 قوله د يوم القيامة ، لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب
 من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان ، وأما الثانية د فان خلوف أفواههم حين
 يمسون أطيب عند الله من ريح المسك ، قال المنذرى إسناده مقارب ، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها
 ابن عبد السلام وابن الصلاح ، فذهب ابن عبد السلام الى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي
 فيها د يوم القيامة ، وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك ،
 فقال الخطابي : طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه ، وقال ابن عبد البر : أذكرى عند الله وأقرب اليه ، وقال البغوي :
 معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله ، وبنحو ذلك قال القدوري من الحنفية والداردي وابن العربي من المالكية
 وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية . جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول ، وأما
 ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع
 الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها ، فقيدته بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات
 فظفرا الى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين ، وهو كقوله (أن ربههم بهم يومئذ خير) وهو خير بهم في كل يوم
 انتهى . ويترب على هذا الخلاف المشهور في كرامة إزالة هذا الخلوف بالسواك ، وسيأتى البحث فيه بعد بضعة
 وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ من قوله د أطيب من ريح المسك ، أن الخلوف
 أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيب ، ولا يلزم من ذلك أن
 يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ، ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلوف طاهر وأصل
 الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ريحا . قوله (يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي) هكذا وقع هنا ،
 ووقع في الموطأ د وإنما يذر شهوته الخ ، ولم يصرح بنسبته الى الله للعلم به وعدم الاشكال فيه . وقد روى أحمد
 هذا الحديث عن إسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ريح المسك د يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته الخ ،
 وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث د يقول الله عز وجل :

كل عمل ابن آدم هو له ، إلا الصيام فهو لى وأنا أجزي به ، وإنما يذكر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل ، الحديث ، وسبأى قريبا من طريق هطاء . عن أبي صالح بلفظ « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له ، الحديث ، ويأتى فى التوحيد من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « يقول الله عز وجل : الصوم لى وأنا أجزي به » ، الحديث ، وقد يفهم من الإتيان بصيغة المحصر فى قوله « إنما يذكر الخ » ، التنبيه على الجهة التى بها يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به ، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار فى هذه الأشياء على الداعى القوى الذى يدور معه الفعل وجودا وعدما ، ولا شك أن من لم يعرض فى خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره الى أن أفطر ليس هو فى الفضل كمن عرض له ذلك لمجاهدة نفسه فى تركه ، والمراد بالشهوة فى الحديث شهوة الجناح لعطفها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص . ووقع فى رواية الموطأ بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ، ومثله حديث أبي صالح فى التوحيد ، وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة ، وفى رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبيه « يدع الطعام والشراب من أجل ، ويدع لذته من أجل ، وفى رواية أبي قره من هذا الوجه « يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجل » ، وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سميويه فى فوائده من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح « يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من أجل » . قوله (الصيام لى وأنا أجزي به) كذا وقع بغير أداة عطف ولا غيرها ، وفى الموطأ « فالصيام » بزيادة الفاء وهى للسببية أى سبب كونه لى أنه يترك شهوته لأجل . ووقع فى رواية مغيرة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزي به » ، ومثله فى رواية عطاء عن أبي صالح الآتية ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله تعالى « الصيام لى وأنا أجزي به » ، مع أن الاعمال كلها له وهو الذى يجزى بها على أقوال : أحدها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع فى غيره حكاه المازرى ونقله عياض عن أبي عبيد ، ولفظ أبي عبيد فى غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذى يجزى بها ، فرى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شيء فى القلب . ويؤيد هذا التأويل قوله يُطَاعُ « ليس فى الصيام رياء » ، حدثني شعبة عن عقيل عن الزهري فذكره يعنى مرسل قال : وذلك لأن الاعمال لا تكون إلا بالحركات ، إلا الصوم فانما هو بالنية التى تخفى عن الناس ، هذا وجه الحديث عندى انتهى . وقد روى الحديث المذكور البيهقى فى « الشعب » من طريق عقيل ، وأورده من وجه آخر عن الزهري موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه « الصيام لا رياء فيه ، قال الله عز وجل : هو لى وأنا أجزي به » ، وهذا لو صح لكان قاطعا للنزاع . وقال القرطبي : لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه الله الى نفسه ، ولهذا قال فى الحديث « يدع شهوته من أجل » ، وقال ابن الجوزى : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب ، بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازرى وقرره القرطبي بأن أعمال بنى آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت اليهم ، بخلاف الصوم فإن حال المسك شعبة مثل حال المسك تقريبا يعنى فى الصورة الظاهرة . قلت : معنى التنى فى قوله « لا رياء فى الصوم » ، أنه لا يدخله الرياء بفعله ، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية ، فدخل الرياء فى الصوم إنما يقع من جهة الاخبار ، بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها . وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم فقال : ان الذكر بلا إله إلا

الله يمكن أن لا يدخله الرياء ، لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الفم ، فيمكن التذكر أن يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك . ثانياً أن المراد بقوله « وأنا أجزي به » ، أني أفقر . بعم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته . وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله ، إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير . ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى يعني رواية الموطأ ، وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله » ، قال الله إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ، أي أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره ، وهذا كقوله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى ، والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال . قلت : وسبق إلى هذا أبو عبيد في غريبه فقال : بلغني عن ابن عيينة أنه قال ذلك ، واستدل له بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات ، وقد قال الله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى . ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن أبي صالح عند سمويه « إلى سبعمائة ضعف ، إلا الصوم فإنه لا يدرى أحد ما فيه ، ويشهد له أيضاً ما رواه ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن جده زيد مرسلاً ، ووصله الطبراني والبيهقي في « الشعب » من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن ميثان عن ابن عمر مرفوعاً « الأعمال عند الله سبع ، الحديث ، وفيه « وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله » ثم قال : وأما العمل الذي لا يعلم ثواب عامله إلا الله فالصيام ، ثم قال القرطبي : هذا القول ظاهر الحسن ، قال : غير أنه تقدم ويأتي في غير ما حديث أن صوم اليوم بمشرة أيام ، وهي نص في إظهار التضعيف ، فبعد هذا الجواب بل بطل . قلت : لا يلزم من الذي ذكر بطلانه ، بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بمشرة أيام ، وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى . ويؤيده أيضاً العرف المستفاد من قوله « وأنا أجزي به » ، لأن الكريم إذا قال أنا أتولى الإعطاء بنفسي كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه . ثالثاً معنى قوله « الصوم لي » ، أي أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي ، وقد تقدم قول ابن عبد البر : كفى بقوله « الصوم لي » ، فضلاً للصيام على سائر العبادات . وروى النسائي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » ، لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح « واعدلوا أن خير أعمالكم الصلاة » . رابعاً الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله ، قال الزين بن المنير : التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف . خامساً أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه . وقال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق . كأنه يقول إن الصائم يتقرب إلى بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي . سادساً أن المعنى كذلك ، لكن بالنسبة إلى الملائكة لأن ذلك من صفاتهم . سابعاً أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ ، قاله الخطابي ، هكذا نقله عياض وغيره ، فإن أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول ، وقد أفصح بذلك ابن الجوزي فقال : المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته . ثامناً سبب الإضافة إلى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله ، بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك . واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات . فأنهم يتعبدون لها بالصيام . وأجيب

بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب ، وإنما يعتقدون أنها فعالة بأنفسها ، وهذا الجواب عندى ليس بباطل ، لأنهم طائفتان : أحدهما كانت تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام ، واستمر منهم من استمر على كفره . والآخرى من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير اليهم . ناسمها أن جميع العبادات توفى منها مظالم العباد إلا الصيام ، روى ذلك البيهقي من طريق إسحق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال : إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم ، فيتحمل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة ، قال الترمذي : قد كنت استحسننت هذا الجواب الى أن فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال : المفلس الذى يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ، ويأتى وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا ، الحديث وفيه : فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته ، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحته عليه ، ثم طرح في النار ، فظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك . قلت : ان ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك ، فقد يستدل له بما رواه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رقهه : كل العمل كفارة إلا الصوم ، الصوم لى وأنا أجزي به ، وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه : قال ربكم تبارك وتعالى : كل العمل كفارة إلا الصوم ، ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظه : كل ما يعمل ابن آدم كفارة له إلا الصوم ، وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظه يرويه : عن زبكن قال : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزي به ، لحذف الاستثناء ، وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال : كل العمل كفارة ، وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها إن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ، ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي ، وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة ، وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضا على غندر ، والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عيينة ، لكنه وان كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة : فتنه الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ، ولعل هذا هو السر في تعقيب البخارى لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى . عاشرها أن الصوم لا يظهر فتكثبه الحفظة كما تكتسب سائر الاعمال ، واستند قائله الى حديث واه جدا أورده ابن العربى في «المسلسلات» ولفظه : قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكثبه ولا شيطان فيفسده ، ويكنى في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها وإن لم يعملها . فهذا ما وقفت عليه من الأجوبة ، وقد بلغت أن بعض العلماء بلغوا الى أكثر من هذا وهو الطالقاني في «حظائر القدس» له ولم أقف عليه ، واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلًا . ونقل ابن العربى عن بعض الزهاد أنه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال : ان الصوم على أربعة أنواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع ، وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول أو فعل ، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته ، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى يوم القيامة . وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع فظهر لا يخفى . وأقرب الأجوبة التى ذكرتها الى الصواب الأول والثاني ويقرب منهما الثامن والتاسع . وقال البيضاوى في

الكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي ينتهيا قبل : لما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنة في الخبر موضع الضمير الرجوع الى المبتدا ، وقوله « الا الصيام » مستثنى من كلام غير محكى دل عليه ما قبله ، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالها الى سبعمائة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى إلا الله تعالى ، ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله الى غيره . قال : والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية أمران : أحدهما أن سائر العبادات مما يطلع العباد عليه ، والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالصا ويعامله به طالبا لرضاه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فانه لى » . والآخر أن سائر الحسنات راجعة الى صرف المال أو استعمال البدن ، والصوم يتضمن كسر النفس وتعريض البدن للنقصان ، وفيه الصبر على مفضض الجوع والعطش وترك الشهوات ، وإلى ذلك أشار بقوله « يدع شهوته من أجل » ، قال الطيبي : وبيان هذا أن قوله « يدع شهوته الخ » جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور ، وأما قول البيضاوى : ان الاستثناء من كلام غير محكى ، ففيه نظر ، فقد يقال : هو مستثنى من كل عمل وهو مروى عن الله لقوله في أثناء الحديث « قال الله تعالى ، ولما لم يذكره في صدر الكلام أوردته في أثناءه بيانا ، وفائدته تفخيم شأن الكلام وأنه ﷻ لا ينطق عن الهوى » . قوله (والحسنة بعشر أمثالها) كذا وقع مختصرا عند البخارى ، وقد قدمت البيان بأنه وقع في « الموطأ » ، وقد رواه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق القعنبي شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله وأنا أجزي به « كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فانه لى وأنا أجزي به » ، فأعاد قوله « وأنا أجزي به » ، في آخر الكلام تأكيداً ، وفيه إشارة الى الوجه الثانى . ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « للصائم فرحتان يفرحهما » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى

٣ - باب الصوم كفاًرة

١٨٩٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** جامع عن أبي وائل عن **حذيفة** قال « قال عمر رضى الله عنه : من يحفظ حديثاً عن النبي ﷺ في الفتن ؟ قال حذيفة : أنا سمعته يقول : فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تسكفها الصلاة والصيام والصدقة . قال : ليس أسأل عن ذيه ، إنما أسأل عن التي تموج كما يوج البحر . قال : وإن دون ذلك باباً مقلقاً . قال : فيفتح أو يكسر ؟ قال : يكسر . قال : ذلك أجدر أن لا يعلق إلى يوم القيامة . فقلنا أسزوي : سلّه ، أكان همرُّ يعلم من الباب ؟ فسأله فقال : نعم ، كما يعلم أن دون غد الليلة »

قوله (باب الصوم كفاًرة) كذا لأبى ذر والجمهور بتنوين باب ، أى الصوم يقع كفاًرة للذنوب ، ورأيت هنا بخط القطب في شرحه « باب كفاًرة الصوم » أى باب تكفير الصوم للذنوب . وقد تقدم في أثناء الصلاة « باب الصلاة كفاًرة » ، وللمستمل « باب تكفير الصلاة » وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل ، وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتى شرحه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفئة المال وما ذكر معه ، فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله

وهو كون الأعمال كفارة إلا الصوم لأنه يحمل في الانبات على كفارة شيء مخصوص وفي النقي على كفارة شيء آخر ، وقد حله المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة : باب الصدقة تكفر الخطيئة ، ثم أورد هذا الحديث بعينه ، ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا : الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ، وقد تقدم البحث فيه في الصلاة . ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا : من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله ، ولمسلم من حديث أبي قتادة : ان صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر سنة ، وعلى هذا فقوله : كل العمل كفارة إلا الصيام ، يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ، ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا سالما من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه . والله أعلم

٤ - باب الريان للصائمين

١٨٩٦ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** ساجان بن بلال قال **حدثني** أبو حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن في الجنة بابا يقال له الريان ، يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال : أين الصائمون ؟ فيقومون ، لا يدخل منه أحد غيرهم ، فاذا دخلوا أغلق ، فلم يدخل منه أحد » [الحديث ١٨٩٦ - طرفه في : ٣٢٥٧]

١٨٩٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال **حدثني** معن قال **حدثني** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من أتق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة : يا عبد الله هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام دُعي من باب الريان ، ومن كان من أهل الصدقة دُعي من باب الصدقة . فقال أبو بكر رضي الله عنه : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، ما على من دُعي من تلك الأبواب من ضرورة ، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟ قال : نعم ، وأرجو أن تكون منهم » [الحديث ١٨٩٧ - أطرافه في : ٢٨٤١ ، ٣٢١٦ ، ٣٦٦٦]

قوله (باب) بالتثنية (الريان) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الرى : اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه ، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه ، لأنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال الصائمين ، وسيأتي أن من دخله لم يظمأ . قال القرطبي : اكتفى بذكر الرى عن الشج لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه ، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع . **قوله** (حدثني أبو حازم) هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد الساعدي . **قوله** (ان في الجنة بابا) قال الزين بن المنير : انما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليضمر بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . قلت : وقد جاء الحديث من وجه

آخر بلفظ « ان الجنة ثمانية أبواب ، منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون ، أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال « في الجنة ثمانية أبواب » .
قوله (فاذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد) كرر في دخول غيرهم منه تأكيداً ، وأما قوله « فلم يدخل » فهو معطوف على « أغلق » ، أى لم يدخل منه غير من دخل . ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه « فاذا دخل آخرهم أغلق » ، هكذا في بعض النسخ من مسلم ، وفي الكثير منها « فاذا دخل أولهم أغلق » ، قال عياض وغيره : هو وهم ، والصواب آخرهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه معاً من طريقه ، وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طرق عن خالد بن مخلد ، وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه « من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً » ، ولترمذي من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد « ومن دخله لم يظلم أبداً » ، ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه ، وهو مرفوع قطعاً لان مثله لا مجال للرأى فيه . **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر « أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف » . **قوله** (عن أبي هريرة) قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على وصله ، إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فانهما أرسلاه ، ولم يقع عند القعني أصلاً . قلت : هذا أخرجه الدارقطني في « الموطآت » ، من طريق يحيى بن بكير موصولاً فلهذا اختلف عليه فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق القعني فلهذا حدث به خارج الموطأ . **قوله** (من أتفق زوجين في سبيل الله) زاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك « من ماله » ، واختلف في المراد بقوله « في سبيل الله » ، فقيل أراد الجهاد ، وقيل ما هو أعم منه ، والمراد بالزوجين إتفاق شيئين من أى صنف من أصناف المال من نوع واحد كما سيأتى ليوضحه . **قوله** (هذا خير) ليس اسم التفضيل ، بل المعنى هذا خير من الخيرات ، والتثنوي فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة . **قوله** (ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد « لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل » ، فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان ، وهذا صريح في مقصود الترجمة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر ان شاء الله تعالى

٥ - باب هل يُقالُ رَمَضَانُ أو شهرُ رمضانَ ، وَمَنْ رأى كُلَّهُ واسمًا

وقال النبي ﷺ « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ » وقال « لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ »

١٨٩٨ - **حديث** قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « إذا جاء رمضانُ فُتِّحتْ أبوابُ الجنة »

[الحديث ١٨٩٨ - طرده في : ١٨٩٩ ، ٣٢٧٧]

١٨٩٩ - **حديث** يحيى بن بكير قال حدثني ليث عن عُقَيْل عن ابنِ شهاب قال أخبرني ابنُ أبي أسير

مولى التميميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « إذا دخل شهرُ

رمضانَ فُتِّحتْ أبوابُ السماء ، وغُلِّقتْ أبوابُ جهنم ، وأسبغتِ الشياطينُ »

١٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا . فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ » . وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ : حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ « لَهْلَالِ رَمَضَانَ » [الحديث ١٩٠٠ - طرفاه في : ١٩٠٦ ، ١٩٠٧]

قوله (باب هل يقال) كذا للأكثر على البناء للمجهول ، وللسرخسي والمستمل هل يقول ، أى الانسان . قوله (ومن رأى كله واسما) أى جائزا بالاضافة وبغير الاضافة ، وللكشميني « ومن رآه » بزيادة الضمير . وأشار البخارى بهذه الترجمة الى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدني عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة مرفوعا « لا تقولوا رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قولوا شهر رمضان ، أخرجه ابن عدى فى الكامل وضعفه بأبى معشر ، قال البيهقى : قد روى عن أبى معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه ، وروى عن مجاهد والحسن من طريقين ضعيفين ، وقد احتج البخارى لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى . وقد ترجم النسائى لذلك أيضا فقال « باب الرخصة فى أن يقال لشهر رمضان رمضان ، ثم أورد حديث أبى بكره مرفوعا « لا يقولن أحدكم صمت رمضان ولا قيته كله » وحديث ابن عباس « عمرة فى رمضان تعدل حجة » ، وقد يتسكك للتقييد بالشهر بورود القرآن به حيث قال (شهر رمضان) مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الأحاديث من تصرف الرواة ، وكأن هذا هو السر فى عدم جزم المصنف بالحكم ، ونقل عن أصحاب مالك الكراهية ، وعن ابن الباقلانى منهم وكثير من الشافعية ان كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا يكره ، والجمهور على الجواز . واختلف فى تسمية هذا الشهر رمضان فقيل : لانه ترمض فيه الذنوب أى تحرق لان الرمضاء شدة الحر ، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمنا حارا والله أعلم . قوله (وقال النبى ﷺ : من صام رمضان ، وقال : لا تقدموا رمضان) أما الحديث الاول فوصله فى الباب الذى يليه وفيه تمامه ، وأما الثانى فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « لا يتقدمون أحدكم » وأخرجه مسلم من طريق على بن المبارك عن يحيى بلفظ « لا تقدموا رمضان » . قوله (عن أبى سهيل) هو نافع بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن أبى غنيان - بالغين المعجمة والتحتانية - الأصبحي ، عم مالك بن أنس بن مالك ، وأبوه تابعى كبير أدرك عمر . قوله (اذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة) كذا أخرجه مختصرا ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهرى الثانية ، والظاهر أن البخارى جمع المتن باسنادين وذكر موضع المغايرة وهو « أبواب الجنة » فى رواية اسماعيل بن جعفر « وأبواب السماء » فى رواية الزهرى . قوله (حدثنى ابن أبى أنس) هو أبو سهيل نافع بن أبى أنس مالك بن أبى عامر شيخ اسماعيل بن جعفر ، وهو من صفار شيوخ الزهرى بحيث أدركه تلامذة الزهرى وهو أصغر منهم كاسماعيل بن جعفر . وهذا الاسناد يعد من رواية الاقران ، وقد تأخر أبو سهيل فى الوفاة عن الزهرى . وقد بين النسائى أن مراد الزهرى بابن أبى أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب « أخبرنى أبو سهيل عن أبيه » وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال « أخبرنى نافع بن أبى أنس » وروى هذا الحديث معمر عن الزهرى فأرسله وحذف من بينه وبين أبى هريرة ، ورواه ابن إسحاق عن الزهرى عن أويس بن أبى أويس عدیل بنى تيم عن أنس ، قال النسائى وهو خطأ .

قوله (مولى التميميين) أى مولى بنى نيم ، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وكان أبو طاهر والد مالك قد قدم مكة فخطبها وحالف عثمان بن عبيد الله أبا طلحة فنسب إليه ، وكان مالك الفقيه يقول : لسنا موالى آل نيم ، إنما نحن عرب من أصبح ، ولكن جدى حالفهم . قوله (وسلسلت الشياطين) قال الحلبي : يحتمل أن يكون المراد من الشياطين مسترقو السمع منهم ، وأن تسلسلهم يقع فى ليالى رمضان دون أيامه ، لأنهم كانوا منعوا فى زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة فى الحفظ ، ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من افتتان المسلمين الى ما يخلصون اليه فى غيره لاشتغالهم بالصيام الذى فيه قمع الشهوات وبقراءة القرآن والذكر ، وقال غيره : المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم ، وترجم لذلك ابن خزيمة فى صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة بلفظ : اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن ، وأخرجه النسائى من طريق أبى قلابة عن أبى هريرة بلفظ : وتغل فى مردة الشياطين ، زاد أبو صالح فى روايته : وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغى الخير أقبل ويا باغى الشر أقصر ، والله عتقاء من النار وذلك كل ليلة ، لفظ ابن خزيمة ، وقوله « صفدت » بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أى شددت بالاصفاد وهى الاغلال وهو بمعنى سلسلت ، ونحوه للبيهقى من حديث ابن مسعود وقال فيه « فتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب الشهر كله » قال عياض : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتظيم حرمة ول منع الشياطين من أذى المؤمنين ، ويحتمل أن يكون إشارة الى كثرة الثواب والعفو ، وأن الشياطين يقل لإغوائهم فيصيرون كالمصفيدين . قال : ويؤيد هذا الاحتمال الثانى قوله فى رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فتحت أبواب الرحمة » قال : ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة ، وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم عن المعاصى الآلية بأصحابها الى النار ، وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الإغواء وتزيين الشهوات ، قال الزين بن المنير : والأول أرجه ، ولا ضرورة تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره . وأما الرواية التى فيها « أبواب الرحمة وأبواب السماء » فمن تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار ، واستدل به على أن الجنة فى السماء لإقامة هذا مقام هذه فى الرواية وفيه نظر . وجزم التوربشتى شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته : فتح أبواب السماء كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق عن مساعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم كناية عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصى بقمع الشهوات . وقال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحجاد فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ، وفيه إذا علم المسكف ذلك بأخبار الصادق ما يزيد فى نشاطه ويتلقاه بأريحية . وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره : فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصى واقعة فى رمضان كثيرا فلو صفدت الشياطين لم يقع ذلك ؟ فالجواب أنها إنما تقل عن الصائمين الصوم الذى حوفظ على شروطه وروعيت آدابه ، أو المصنف ببعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم فى بعض الروايات ، أو المقصود تقليل الشرور فيه وهذا أمر محسوس فان وقوع ذلك فيه أقل من غيره ، اذ لا يلزم من تصفيد جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لان لذلك أسبابا غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية . وقال غيره : فى تصفيد الشياطين فى رمضان إشارة

الى رفع عذر المكلف كأنه يقال له قد كفت الشياطين عنك فلا تعطل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المصيبة . قوله (اذا رأيتموه) أى الهلال وسيأتى التصريح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم ، وكذا هو مصرح بذكر الهلال فيه في الرواية المعلقة ، وإنما أراد المصنف بإيراده في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، ولم يقع ذلك في الرواية الموصولة وإنما وقع في الرواية المعلقة . قوله (وقال غيره عن الليث الخ) المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، كذا أخرجه الاسماعيل من طريقه قال « حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ، فذكره بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يقول للال رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث . ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ للال رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث ، وسيأتى بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته إن شاء الله تعالى

٦ - باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية

وقالت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ « يبعثون على نيّاتهم »

١٩٠١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

قوله (باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية) قال الزين بن المنير : حذف الجواب لإيجازاً واعتاداً على ما في الحديث ، وعطف قوله نية على قوله احتساباً لأن الصوم إنما يكون لأجل التقرب الى الله ، والنية شرط في وقوعه قربة . قال : والاولى أن يكون منصوباً على الحال . وقال غيره : انتصب على أنه مفعول له أو تمييز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أى مؤمناً محتسباً ، والمراد بالإيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه ، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى . وقال الخطابي : احتساباً أى عزيمة ، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطبل لآيامه . قوله (وقالت عائشة عن النبي ﷺ : يبعثون على نيّاتهم) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن حابر عنها وأوله « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا بببدا من الارض خسف بهم ، ثم يبعثون على نيّاتهم » يعنى يوم القيامة . ووجه الاستدلال منه هنا أن للنية تأثيراً في العمل لاقتضاء الخبر أن في الجيش المذكور المكروه والمختار فانهم اذا بعثوا على نيّاتهم وقعت المؤاخذه على المختار دون المكروه . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن أبي كثير . قوله (عن أبي سلمة) هو ابن عبد الرحمن ، ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم « حدثني أبو سلمة ، ونحوه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد . قوله (من قام ليلة القدر) يأتى الكلام عليه في الباب المعقود لها في أواخر الصيام . قوله (ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة « وما تأخر » وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بدون هذه الزيادة ، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بدونها أيضاً ، ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه ، وتأخره

حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » واستنكره ، وليس بمنكر ، فقد تابعه قتيبة كما ترى ، وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده ، والحسين بن الحسن الروزى أخرجه في كتاب الصيام له ، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان ، والمشهور عن الزهري بدونها . وقد وقعت هذه الزيادة أيضا في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن . وقد استوعبت الكلام على طريقه في كتاب الخصال المكفرة ، للذنوب المقدمة والمؤخرة ، وهذا محصله . وقوله « من ذنبه » اسم جنس مضاف فيتناول جميع الذنوب ، إلا أنه مخصوص عند الجمهور ، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء وفي أوائل كتاب المواقيت ، قال الكرماني : وكلمة « من » إما متعلقة بقوله « غفر » ، أى غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل ، أو هي مبنية لما تقدم وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل

٧ - باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان

١٩٠٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سميء **أخبرنا** ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه النبي ﷺ القرآن ، فاذا لقته جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة »

قوله (باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان) أورد فيه حديث ابن عباس « كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، قال الزين بن المنذر : وجه التشبيه بين أجوديته ﷺ بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لانزال الغيث الصام الذي يكون سببا لاصابة الأرض الميتة وغير الميتة ، أى فيم خير وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكمالية أكثر مما يعم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة ﷺ

٨ - باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم

١٩٠٣ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »

[الحديث ١٩٠٣ - طريقه في : ٦٠٥٧]

قوله (باب من لم يدع) أى بترك (قول الزور والعمل به) زاد في نسخة الصغاني « في الصوم » . قال الزين بن المنذر : حذف الجواب لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة ، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهده فسكران الإيجاز ما صنع . قوله (حدثنا سعيد المقبري عن أبيه) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب ، وقد رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه : رواه الربيع عنه مثل الجماعة ، ورواه ابن السراج عنه فلم يقل « عن أبيه »

أخرجها النسائي ، وأخرجه الاسماعيل من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسقاطه أيضا ، واختلاف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط ، وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة بإثباته ، وذكر الدارقطني أن يزيد بن هارون ويونس بن يحيى روياه عن ابن أبي ذئب بالإسقاط أيضا ، وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه « عن أبيه » ، والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الاحوال يقولها ، وقد رواه أبو قتادة الخرائي عن ابن أبي ذئب بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحفوظ الاول . قوله (قول الزور والعمل به) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب « والجمل » ، وكذا لأحمد عن حجاج بن يزيد بن هارون كلاهما عن ابن أبي ذئب ، وفي رواية ابن وهب « والجمل في الصوم » ، ولابن ماجه من طريق ابن المبارك « من لم يدع قول الزور والعمل به » ، جمل الضمير في « به » ، يعود على الجمل ، والاول جملة يعود على قول الزور والمعنى متقارب ، ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال : وفي الباب عن أنس . قلت : وحديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « من لم يدع الخنا والكذب ، ورجاله ثقات » ، والمراد بقول الزور الكذب ، والجمل السفه ، والعمل به أى بمقتضاه كما تقدم . قوله (فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه) قال ابن بطال : ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه ، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله « من باع الخمر فليشقص الخنازير » ، أى يذبحها ، ولم يأمره بذببحها ولكنه على التحذير والتعظيم لائم بائع الخمر . وأما قوله « فليس لله حاجة » ، فلا مفهوم له ، فإن الله لا يحتاج الى شيء ، وإنما معناه فليس لله إرادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة ، وقد سبق أبو عمر بن عبد البر الى شيء من ذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المفضض لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به : لا حاجة لي بكذا ، فالمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه ، وقريب من هذا قوله تعالى (إن ينال الله لحوماها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم) فإن معناه لن يصيب رضاه الذى ينشأ عنه القبول . وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب على صيامه ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقرم في الموازنة بأثم الزور وما ذكر معه . وقال البيضاوى : ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش ، بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة ، فإذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول ، فقوله « ليس لله حاجة » مجاز عن عدم القبول ، فتنفى السبب وأراد المسبب والله أعلم . واستدل به على أن هذه الأفعال تنقص الصوم ، وتعقب بأنها صفات تكفر بإجتناى الكبائر . وأجاب السبكي الكبير بأن في حديث الباب والذى مضى في أول الصوم دلالة قوية للأول ، لأن الرفق والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهى عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا ، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه ، فلما ذكرت في هذين الحديثين نهيتنا على أمرين : أحدهما زيادة قبجها في الصوم على غيرها ، والثانى البحث على سلامة الصوم عنها ، وأن سلامته منها صفة كمال فيه ، وقوة الكلام تقتضى أن يقبح ذلك لأجل الصوم ، فقتضى ذلك أن الصوم يكمل بالسلامة عنها ، قال : فإذا لم يسلم عنها نقص . ثم قال : ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وينبه بها على أخرى بطريق الإشارة ، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لأنه يشترط له النية بالاجماع ، ولعل القصد به في الأصل الإمساك عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله

وأمر بالامساك عن المفطرات ، ونبه الناقل بذلك على الامساك عن المخالفات ، وأرشد الى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات والله أعلم . وقال شيخنا في شرح الترمذى : لما أخرج الترمذى هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في القية للصائم ، وهو مشكل لأن القية ليست قول الزور ولا العمل به ، لأنها أن يذكر غيره بما يكره ، وقول الزور هو الكذب ، وقد وافق الترمذى بقية أصحاب السنن فترجموا بالقية وذكروا هذا الحديث ، وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق ، ويمكن أن يكون فيه إشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجمل فانه يصح إطلاقه على جميع المعاصي . وأما قوله « والعمل به » فيعود على الزور ، ويحتمل أن يعود أيضا على الجمل أى والعمل بكل منهما . (تنبيه) : قوله « فليس لله » وقع عند البيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب « فليس به » بموحدة وهاء ضمير ، فان لم يكن تحريفا فالضمير للصائم

٩ - باب هل يقول إني صائم إذا شتم

١٩٠٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطاة عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « قال الله : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، والصيام جنة ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، فان سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم . والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ، وإذا لقي ربه فرح بصومه »

قوله (باب هل يقول إني صائم إذا شتم) أورد فيه حديث أبي هريرة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب . قوله فيه (ولا يصخب) كذا الأكثر بالمهمل الساكنة بعدها خاء معجمة ، وبعضهم بالسين بدل الصاد وهو بمناه ، والصخب الخضم والصياح ، وقد تقدم أن المراد بالنهي عن ذلك تأكيده حالة الصوم ، وإلا فغير الصائم منهى عن ذلك أيضا . قوله (لخلوف) كذا الأكثر ، والكشميني د لخلف ، بحذف الواو كأنها صيغة جمع ، ويروى في غير البخارى بلفظ « لخنفة » على الوحدة كشم وتمرة . قوله (للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح) زاد مسلم « بفطره » ، وقوله « يفرحهما » أصله يفرح بهما لخنف الجار ووصل الضمير كقوله صام رمضان أى فيه ، قال القرطبي : معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أيسح له الفطر ، وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم ، وقيل إن فرحه بفطره إنما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قلت : ولا مانع من الحل على ما هو أهم بما ذكر ، ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ، فمنهم من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء مما ذكره . قوله (وإذا لقي ربه فرح بصومه) أى بجزائه وثوابه . وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه إما لسروره بربه أو بثواب ربه على الاحتمالين . قلت : والثاني أظهر إذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه

١٠ - باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة

١٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَلْفَةَ قَالَ « بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ حَبِيبِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ « كَذَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : مَنْ إِسْطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ أَغْنَىٰ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْسَنُ لِلْفَرْجِ . وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ »

[الحديث ١٩٠٥ - طرفاه في : ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦]

قوله (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة) بضم المهملة وسكون الزاي بعدها موحدة ، كذا لابي ذر ، ولغيره . العزوبة ، بزيادة واو ، والمراد بالخوف من العزوبة ما ينشأ عنها من إرادة الوقوع في العنت . ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله فيه « ومن لم يستطع ، أى لم يجد أهبة النكاح . قوله (فعليه بالصوم فإنه له وِجَاءٌ) بكسر الواو وبجيم ومد وهو رض الخصيتين ، وقيل رض عروقها ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قانع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير الشهوة ، لكن ذلك إنما يقع في مبدأ الأمر فإذا تبادى عليه واعتاده سكن ذلك . والله أعلم

١١ - باب قول النبي ﷺ « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا »

وقال صلياً عن عمار « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ »

١٩٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ : لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ ، وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ »

١٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعَشْرُونَ لَيْلَةً ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكِلُوا الْمِدَّةَ ثَلَاثِينَ »

١٩٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، وَخَدَسَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّلَاثَةِ »

[الحديث ١٩٠٨ - طرفاه في : ١٩١٣ ، ٥٢٠٢]

١٩٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - أَوْ قَالَ : قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ - « صُومُوا لِزُؤَيْتِهِ وَأَفْطَرُوا لِزُؤَيْتِهِ ، فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكِلُوا حِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ »

١٩١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَهْبَنٍ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

عن أم سلمة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً ، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا - أوراخ - فقيل له : إنك حلفت أن لا تدخل شهراً فقال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً »
[الحديث ١٩١٠ - طرفه في : ٥٢٠٢]

١٩١١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدَّثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « آلى رسول الله ﷺ من نسائه ، وكانت انفكت رجله ، فأقام في مشربة تسعة وعشرين ليلة ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله آليت شهراً ، فقال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين »

قوله (باب قول النبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة ، وقد سبق للبصنف في أول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ « إذا رأيتموه » وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتبها ترتيباً حسناً : فصدرها بحديث عمار المصريح بعصيان من صامه ، ثم بحديث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ « فإن غم عليكم فاقدروا له » والآخر بلفظ « فأكلوا المدة ثلاثين » وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ، ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضاً « الشهر هكذا وهكذا وحسب الإيهام في الثالثة » ثم ذكر شاهداً من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر مصرحاً بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ، ثم ذكر شاهداً لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعة وعشرين من حديث أم سلمة مصرحاً فيه بأن الشهر تسع وعشرون ، ومن حديث أنس كذلك ، وسأنتكلم عليها حديثاً حديثاً إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال صلة عن عمار الخ) أما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر بزاي وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلائهم ، وهم ابن حزم فزعم أنه صلة بن أشيم ، والمعروف أنه ابن زفر ، وكذا وقع مصرحاً به عند جمع من وصل هذا الحديث ، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحق عنه ولفظه عندهم « كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال : كلوا . فتنحى بعض القوم فقال إني صائم ، فقال عمار : من صام يوم الشك ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « من صام اليوم الذي يشك فيه » ، وله متابع باسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربيع « ان عماراً وناساً معه أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه ، فاعزلم رجل ، فقال له عمار تعال فكل فقال : إني صائم ، فقال له عمار : ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل ، ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربيع عن رجل عن عمار ، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة . ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه . **قوله** (فقد عصى أبا القاسم ﷺ) استدلل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيسكون من قبيل المرفوع ، قال ابن عبد البر : هو مستند عندهم لا يحتفلون في ذلك . وعالمهم الجوهري المالكي فقال : هو موقوف . والجواب أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً . قال الطيبي : إنما أتى بالموصول ولم يقل يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوماً الشك فيه قائم ثابت ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ﴾ أي الذين أونس منهم أدنى ظلم ، فكيف بالظلم المستمر عليه . قلت : وقد علمت أنه وقع في كثير من الطرق بلفظ « يوم الشك » وقوله « أبا القاسم » قبل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه زماناً ومكاناً وغير ذلك ،

وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله « فاقدروا له » وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ « فاقدروا ثلاثين » كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال عبد الرزاق : وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال « فعدوا ثلاثين » واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضا فيه على قوله « فاقدروا له » وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي ، وكذا رواه إسحق الحربي وغيره في « الموطأ » عن القعنبى ، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعنبى « فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » قال البيهقي في « المعرفة » ان كانت رواية الشافعي والقعنبى من هذين الوجهين محفوظة فيكون مالك قد رواه على الوجهين . قلت : ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات : منها ما رواه الشافعي أيضا من طريق سالم عن ابن عمر بتعيين الثلاثين ، ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ « فان غم عليكم فأكملوا ثلاثين » وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة ، وأبي هريرة وابن عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، وعن أبي بكرة وطلق ابن على عند البيهقي ، وأخرجه من طرق أخرى عنهم وعن غيرهم . قوله (لا تصوموا حتى تروا الهلال) ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده ، وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقا ، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ، ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكان ذلك لمن تمسك به ، لكن اللفظ الذى رواه أكثر الرواة أوقع للخالف شبهة وهو قوله « فان غم عليكم فاقدروا له » فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم ، فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصحو ، وأما الغيم فله حكم آخر . ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثانى مؤكدا للاول ، والى الاول ذهب أكثر الحنابلة ، والى الثانى ذهب الجمهور فقالوا : المراد بقوله « فاقدروا له » أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ، ويرجح هذا التأويل الروايات الأخر المصروفة بالمراد وهى ما تقدم من قوله « فأكملوا العدة ثلاثين » ونحوها . وأولى ما فسر الحديث بالحديث ، وقد وقع الاختلاف فى حديث أبي هريرة فى هذه الزيادة أيضا فرواها البخاري كما ترى بلفظ « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » وهذا أصرح ما ورد فى ذلك ، وقد قيل ان آدم شيخه انفرد بذلك فان أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه « فعدوا ثلاثين » أشار الى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره ، قال فيجوز أن يكون آدم أوردته على ما وقع عنده من تفسير الخبر . قلت : الذى ظنه الاسماعيلي صحيح ، فقد رواه البيهقي من طريق ابراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » يعنى عدوا شعبان ثلاثين ، فوقع للبخاري إدراج التفسير فى نفس الخبر . ويؤيده رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » فانه يشعر بأن المأمور بعده هو شعبان ، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ « فأكملوا العدد » وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان ، وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة فى صحيحه من حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان . فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » وأخرجه أبو داود وغيره أيضا . وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربهى عن حذيفة مرفوعا « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة » ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة ، وقيل الصواب فيه عن ربهى عن رجل

من الصحابة مهم ، ولا يقدح ذلك في صحته . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : لأحمد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال : أحدها يجب صومه على أنه من رمضان . ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً ، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك . ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والنفط . واحتج الأول بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث ، قال أحمد : حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ « فاقدروا له » ، قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره بحباب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال أصبح صائماً . وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه ، فالجبع بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك ، وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته ، فاما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً . واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني ، قال ابن عبد الهادي في تنقيحه : الذي دلت عليه الأحاديث - وهو مقتضى القواعد - أنه أي شهر غم أو كل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما ، فعلى هذا قوله « فأكلوا العدة » يرجع إلى الجملتين وهو قوله « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة » أي غم عليكم في صومكم أو فطركم ، وبقيّة الأحاديث تدل عليه فاللام في قوله « فأكلوا العدة » للشهر أي عدة الشهر ، ولم يخص شهرًا دون شهر بالآكال إذا غم ، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك ، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكمال لينته فلا تكون رواية من روى « فأكلوا عدة شعبان » مخالفة لمن قال « فأكلوا العدة » بل مبينة لها . ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى « فان حال بينكم وبينه بحباب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ، ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ « ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وروى النسائي من طريق محمد بن حذاف عن ابن عباس بلفظ « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » . قوله (فاقدروا له) تقدم أن العلماء فيه تأويلين ، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا : معناه فاقدروه بحساب المنازل ، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين ، قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف ، وأما ابن قتيبة فليس هو بمن يرجع عليه في مثل هذا . قال : ونقل ابن خويننداد عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله « فاقدروا له » خطاب لمن خصه الله بهذا العلم ، وأن قوله « فأكلوا العدة » خطاب للعامة . قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب العدد ، قال : وهذا بعيد عن النبلاء . وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهلة ، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد ، قال : فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم ، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه . ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال بجوازه ، وهو اختيار القفال وأبي الطيب ، وأما أبو إسحق في المهذب ، فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص

النظر في الحساب والمنازل : أحدها الجواز ولا يجزئ^١ عن الفرض ، ثانيها يجوز ويجزئ^٢ ، ثالثها يجوز للحاسب ويجزئ لا للنجم ، رابعها يجوز لها وإغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم ، خامسها يجوز لها ولغيرهما مطلقا . وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا . قلت : ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك فقال في الأشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة ، وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته ، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره ، فن فرق بينهم كان محجوجا بالإجماع قبله ، وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد باب . قوله (الشهر تسع وعشرون) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للبعد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود^٣ ما سمنا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما سمنا ثلاثين ، أخرجه أبو داود والترمذي ، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد ، ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما ، وقال ابن العربي : قوله « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ » معناه حصره من جهة أحد طرفيه ، أي أنه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ، ويكون ثلاثين وهو أكثره ، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطا ، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفا ، ولكن اجمعوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاكه . قوله (فلا تصوموا حتى تروه) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد ، بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك ، إما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين . ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم وغيره ، وإلا متى كان صحو لم يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بغيرهم . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها ، ومن لم يذهب إلى ذلك قال لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصروف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يقيّد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب : أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق ، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه ، وحكاه الماوردي وجهها للشافعية . ثانيها مقابلة إذا رؤى ببلده لزم أهل البلاد كلها ، وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه ، وقال : أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والاندلس ، قال القرطبي : قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وإن تباعدت فوجهان : لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في « الروضة » و « شرح المذهب » . ثانيها مسافة القصر قطع به الإمام والبغوي وصححه الرافعي في « الصغير » والنووي في « شرح مسلم » . ثالثها اختلاف الأقاليم . رابعها حكاه السرخسي فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والفطر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله ، وهو قول الأئمة

الأربعة في الصوم ، واختلفوا في الفطر فقال الشافعي : يفطر ويغنيه ، وقال الأكثر : يستمر صائما احتياطاً .
 قوله (فان غم عليكم) بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غم ، يقال غممت الشيء اذا غطيته ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستمل : فان غم ، ومن طريق الكشميني : أغمى ، ومن رواية السرخسي : غمى ،
 بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغمى وغم وغمى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم ، الكل بمعنى ، وأما غمى فأخوذ من العبادة وهى عدم الفطنة وهى استعارة لخباء الهلال ، ونقل ابن العربى أنه روى دعى ، بالعين المهملة من المعنى قال وهو بمناه لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن المعقولات . قوله في طريق ابن عمر الثالثة (الشهر هكذا وهكذا وخمس الايام في الثالثة) كذا للأكثر بالمعجمة والنون أى قبض ، والاختصاص الاقتباس قاله الخطابي . وفي رواية الكشميني : وحبس ، بالخاء المهملة ثم الموحدة أى منع . قوله (عن يحيى بن عبد الله بن صيني) بمهمله وفاء وزن زيدي ، وهو اسم بلفظ النسبة . ووقع في رواية حجاج عن ابن جريح : أخبرني يحيى ، أخرجه مسلم ، وكذا صرح بالاختبار في بقية الاسناد ، وسيأتى الكلام على حديث أم سلبية هذا مستوفى في كتاب الطلاق . قوله (عن حميد عن أنس) سيأتى في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد أنه سمع أنسا .
 قوله (تسعا وعشرين) كذا الأكثر وللحموي والمستمل : تسعة وعشرين ، وسيأتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

١٢ - باب شهر عِيد لا يَنْقُصَان

قال أبو عبد الله قال إسحاق : وإن كان ناقصاً فهو تمام . وقال محمد : لا يَنْقُصَانِ كلاًهما ناقص

١٩١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَحَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ ، شَهْرُ عِيدٍ : رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ »

قوله (باب شهر عِيد لا يَنْقُصَان) هكذا ترجم ببعض لفظ الحديث ، وهذا القدر لفظ طريق الحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل عن خالد الحذاء . قوله (حدثنا مسدد حدثنا معتمر) فساق الاسناد ثم قال « وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر ، فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية ، وكأن النكتة في كونه لم يجمع الاسنادين معاً مع أنها لم يتفائرا إلا في شيخ معتمر أن مسدداً حدثه به مرة ومعه غيره عن معتمر عن إسحاق ، وحدثه به مرة أخرى إما وهو وحده وإما بقرائه عليه عن معتمر عن خالد ، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق . وأما قول قاسم في الدلائل : سمعت موسى بن هارون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعاً ، قال مرسى وأنا أهاب رفعه ، فان لم يحمل على أن يزيد بن زريع كان ربما وقفه وإلا فليس لمهابة رفعه معنى . وأما لفظ إسحاق العدوي فأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكجى جميعاً عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ « لا ينقص رمضان ولا ينقص ذو الحجة » وأشار الاسماعيل أيضاً الى أن هذا اللفظ لاسحق العدوي ، لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ « شهر عيدا لا ينقصان » كما هو لفظ الترجمة ، وكأن

هذا هو السر في اقتصار البخارى على سياق المتن على لفظ خالد دون إسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه ، وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث : فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذو الحجة أبدا إلا ثلاثين ، وهذا قول مردود معاند للوجود المشاهد ، ويكفي في رده قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة ، فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتج الى هذا . ومنهم من تأول له معنى لا تقا . وقال أبو الحسن كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى . وقيل لا ينقصان معا ، إن جاء أحدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد . وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخارى ، وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث ، قال إسحق : وان كان ناقصا فهو تمام ، وقال محمد : لا يجتمعان كلاهما ناقص . وإسحق هذا هو ابن راهويه ، ومحمد هو البخارى المصنف . ووقع عند الترمذى نقل القولين عن إسحق ابن راهويه وأحمد بن حنبل ، وكان البخارى اختار مقالة أحمد لحزم بها أو تواردها عليها . قال الترمذى قال أحمد : معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة انتهى . ثم وجدت في نسخة الصغاني ما فيه عقب الحديث : قال أبو عبد الله قال إسحق تسعة وعشرون يوما تام ، وقال أحمد بن حنبل إن نقص رمضان تم ذو الحجة ، وإن نقص ذو الحجة تم رمضان . وقال إسحق : معناه وإن كان تسعا وعشرين فهو تمام غير نقصان . قال : وعلى مذهب إسحق يجوز أن ينقصا معا في سنة واحدة . وروى الحاكم في تاريخه بإسناد صحيح أن إسحق بن إبراهيم سئل عن ذلك فقال : انكم ترون العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصانا وليس ذلك بنقصان . ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد بن عمرو البزار فأوهم مغالطى أنه مراد الترمذى بقوله ، وقال أحمد ، وليس كذلك ، وإنما ذكره قاسم في الدلائل ، عن البزار فقال : سمعت البزار يقول معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة . قال : ويدل عليه رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب مرفوعا : شهر عید لا يكونان ثمانية وخمسين يوما ، وادعى مغالطى أيضا أن المراد بإسحق إسحق بن سويد العدوى راوى الحديث ، ولم يأت على ذلك بحجة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين : أحدهما ما قاله إسحق ، والآخر أن المراد أنهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر : ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذى الحجة ، وذكر القرطبي أن فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذى قال فيه عليه السلام تلك المقالة . وهذا حكاه ابن بزيعة ومن قبله أبو الوليد بن رشد ونقله المحب الطبري عن أبي بكر بن فورك ، وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام ، وبهذا جزم البيهقي وقبه الطحاوى فقال : معنى لا ينقصان أن الأحكام فيهما وإن كانا تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما إذا كانا ثلاثين . وقيل معناه لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما خال دون رؤية الهلال مانع ، وهذا أشار اليه ابن حبان أيضا ، ولا يخفى بعده . وقيل معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك . وهذا أعدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين ، قال الطحاوى : الأخذ بظاهره أو حمله على نقص أحدهما يدفعه العيان لأننا قد وجدناهما ينقصان معا في أعوام . وقال الزين بن المنير : لا يتخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد ينجم بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان ، بخلاف غيرهما من الشهور . وحاصله يرجع الى تأييد قول إسحق . وقال البيهقي في المعرفة ، انما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما ،

وبه جزم الثوري وقال : إنه الصواب المعتبر . والمعنى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره . ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال . وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة . وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في الثامن اجتهدا ، وليس مشكلا لأنه ربما ثبتت الرؤية بشاهدين أن أول ذي الحجة الخميس مثلا فوققوا يوم الجمعة ، ثم تبين أنهما شهدا زورا . وقال الطيبي : ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور ، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص ، وإنما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعيدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم قال « شهرا عيد » بعد قوله « شهران لا ينقصان » ولم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة انتهى . وفي الحديث حجة لمن قال إن الثواب ليس مرتبا على وجود المشقة دائما ، بل لله أن يفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لما لا في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال : لأنه جعل الشهر بحملته عبادة واحدة فاكتمى له بالنية ، وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفضيل الأيام . وأما ما ذكره البزار من رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب فإسناده ضعيف ، وقد أخرجه الدارقطني في « الأفراد » والطبراني من هذا الوجه بلفظ « لا يتم شهران ستين يوما » وقال أبو الوليد بن رشد : إن ثبت فعنا لا يكونان ثمانية وخمسين في الأجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ « كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما وثلاثون ليلة ، وهذا بهذا اللفظ شاذ ، والمحمول عن خالد ما تقدم ، وهو الذي توارى عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن المفضل وغيرهم . وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن إسحاق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا اللفظ ، قال الطحاوي : وعبد الرحمن بن إسحاق لا يقاوم خالدا الحذاء في الحفظ . قلت : فعلى هذا فقد دخل لهشيم حديث في حديث ، لأن اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن . وقال ابن رشد : إن صح فعنا أيضا في الأجر والثواب . قوله (رمضان وذو الحجة) أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد ، أو لكونه هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان قاله الأثرم ، والاول أولى . ونظيره قوله ﷺ « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ، وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس . (تنبيه) ليس لإسحاق بن سويد - وهو ابن هبيرة البصري العدوي عدى مضر ، وهو تابعي صغير روى هنا عن تابعي كبير - في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وقد أخرجه مقرونا بخالد الحذاء وقد روى بالنصب ، وذكره ابن العربي في الضعفاء بهذا السبب

١٣ - باب قول النبي ﷺ « لا نكتب ولا نحسب »

١٩١٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » الشهر هكذا وهكذا . يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين »

قوله (باب قول النبي ﷺ لا تكتب ولا تحسب) بالنون فيها ، والمراد أهل الاسلام الذين يحضره عند تلك المقالة ، وهو محمول على أكثرهم أو المراد نفسه ﷺ . **قوله** (الاسود بن قيس) هو الكوفي تابعي صغير ، وشيخه سعيد بن عمرو أي ابن سعيد بن العاص ، مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير ، سمع عائشة وأبا هريرة وجماعة من الصحابة ، ففي الاسناد تابعي عن تابعي كالذي قبله . **قوله** (إنا) أي العرب ، وقيل أراد نفسه . وقوله (أمية) بلفظ النسب الى الأم فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، أو منسوب الى الامهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم ، أو منسوب الى الام لأن المرأة هذه صفتها غالبا ، وقيل منسوبون الى أم القرى وقوله (لا تكتب ولا تحسب) تفسير لكونهم كذلك ، وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة قال الله تعالى ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة ، والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا لا النزر اليسير ، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدمهم من يعرف ذلك ، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلا ، ويوضحه قوله في الحديث الماضي « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » ولم يقل فسلموا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند الانقضاء يستوى فيه المكلفون فيرفع الاختلاف والنزاع عنهم ، وقد ذهب قوم الى الرجوع الى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم ، قال الباجي : واجماع السلف الصالح حجة عليهم . وقال ابن بزيعة : وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، مع أنه لو ارتبط الامر بها لضاق اذا لا يعرفها الا القليل . **قوله** (الشهر هكذا وهكذا ، يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصرا ، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المنذر وغيره عنه بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة ، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعنى تمام الثلاثين ، أى أشار أولا بأصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون ، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون ، وفي رواية جيلة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي « الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة » . ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وصفق بيديه مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفقة الثالثة إبهام اليمنى أو اليسرى » ، وروى أحمد وابن أبى شيبه واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه « الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة فقبض الإبهام ، قال فقالت عائشة : يغفر الله لابن عبد الرحمن ، إنما هجر النبي ﷺ نساء شهره فزل التسع وعشرين ، فقيل له فقال : ان الشهر يكون تسعا وعشرين وشهر ثلاثون . قال ابن بطال : في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل ، وإنما المعول رؤية الالهة وقد نهينا عن التكلف . ولا شك أن مراعاة ما غرض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف . وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالإشارة ، قلت وسيأتى في كتاب الطلاق

١٤ - **باب** لا يُتَقَدَّمُ رَمَضَانُ بصوم يومٍ ولا يومين

١٩١٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى بن أبي كَثْرَةَ عن أبي سلمة عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يومٍ أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم »

قوله (باب لا يتقدم) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما أى المكلف . **قوله** (لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين) أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة الى التكلف ، واكتفى في الترجمة عن ذلك لتصریح الخبر به . **قوله** (هشام) هو الدستوائي . **قوله** (عن أبي سلة عن أبي هريرة) في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الاسماعيلي وحدثني أبو سلة حدثني أبو هريرة ، ونحوه لأبي عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى . **قوله** (لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم) في رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه « لا تقدموا صوم رمضان بصوم » وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة « لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم » ، وأحمد عن روح عن هشام « لا تقدموا قبل رمضان بصوم » ، ولترمذي من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله . **قوله** (إلا أن يكون رجل) كان تامه ، أى إلا أن يوجد رجل . **قوله** (يصوم صوما) وفي رواية الكشميني « صومه فليصم ذلك اليوم » ، وفي رواية معمر عن يحيى عند أحمد « إلا رجل كان يصوم صياما فيأتى ذلك على صيامه » ، ونحوه لأبي عوانة من طريق أيوب عن يحيى ، وفي رواية أحمد عن روح « إلا رجل كان يصوم صياما فليصله به » ، ولترمذي وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة « إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم » ، قال العلماء : معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان ، قال الترمذي لما أخرجه : العمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان اهـ . والحكمة فيه التقوى بالنظر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط ، وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز ، وسنذكر ما فيه قريبا ، وقيل الحكمة فيه خشية إختلاط النفل بالفرض ، وفيه نظر أيضا لأنه يجوز لمن له عادة كما في الحديث ، وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ، ويلتحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء : يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل انقطاعي بالظن ، وفي الحديث ود على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالأفضة ، ورد عن من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال : المراد بالنهاى التقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي « صوموا لرؤيته » ، فإن اللام فيه للتأقبت لا للتعليل ، قال ابن دقيق العيد : ومع كونها محمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية - وهو الليل - لا يكون محل الصوم . وتعقبه الفاكهي بأن المراد بقوله « صوموا » انووا الصيام ، والليل كله ظرف للنية . قلت : فوقع في الجواز الذي فر منه ، لأن النواي ليس صائما حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية الى أن يطلع الفجر ، وفيه منع انشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط ، فإن زاد على ذلك ففهموه الجواز ، وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه

التقديم بالصوم لحيث وجد منع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب بمن يقصد ذلك . وقالوا أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره . وقال الرويانى من الشافعية : يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ، ويكرهه التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر . وقال جمهور العلماء : يجوز الصوم تطوعاً بعد النصف من شعبان وضمهوا الحديث الوارد فيه . وقال أحد وابن معين إنه منكر ، وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء ، وكذا صنع قبله الطحاوى . واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعاً : أفضل الصيام بعد رمضان شعبان ، لكن إسناده ضعيف ، واستظهر أيضاً بحديث عمران بن حصين : أن رسول الله ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فسم يومين ، ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان . وهو جمع حسن . والله أعلم

١٥ - باب قول الله جل ذكره [١٨٧ البقرة] :

﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

١٩١٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال : « كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي . وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً ، فلما حضر الإفطار أتته امرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يسمي ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته ، فلما رأتها قالت خيبة لك ، فلما انقصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ، ونزلت ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾

[الحديث ١٩١٥ - طرقة في : ٤٥٠٨]

قوله (باب قول الله عز وجل : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم . إلى قوله - ما كتب الله لكم) كذا في رواية أبي ذر ، وساق غيره الآية كلها ، والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية . ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف . وقد تعرض لها في التفسير أيضاً كما سيأتي . وبؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السحور وهو المقصود في هذا المكان لأنه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السحور . **قوله** (عن أبي إسحق) هو السبيعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه

عن إسرائيل وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي إسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ إسرائيل ، وقد رواه الدارمي وعبيد بن حميد في مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهيراً ، وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به . قوله (كان أصحاب محمد ﷺ) أى في أول اقتراض الصيام ، وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل . قوله (فقام قبل أن يفطر الخ) في رواية زهير : كان إذا نام قبل أن يتمشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس ، ولأبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها ، فاتفقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور في حديث غيره ، وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة العتمة أخرجه أبو داود بلفظ : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة ، ونحوه في حديث أبي هريرة كما سأذكره قريباً ، وهذا أخص من حديث البراء من وجه آخر ، ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقيد في الحقيقة إنما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث ، وبين السدى وغيره أن ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق السدى ولفظه : كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار ، فذكر القصة . ومن طريق إبراهيم التيمي : كان المسلمون في أول الإسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب : إذا نام أحدهم لم يطعم حتى القابلة ، ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو ابن العاص مرفوعاً : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة الدحر . قوله (وان قيس بن صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية ، ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال : صرمة بن قيس ، أخرجه أبو داود ، ولأبي نعيم في « المعرفة » من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله ، قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ، ووقع عند أحمد والنسائي من طريق زهير عن أبي إسحق : أنه « أبو قيس بن عمرو » وفي حديث السدى المذكور « حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة » ولابن جرير من طريق ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وبالموحدة الثقيلة مرسل : صرمة بن أبي أنس ، ولزهير ابن جرير من هذا الوجه « صرمة بن قيس » كما قال أبو أحمد الزبيري ، وللهذه في « الزهريات » من مرسل القاسم بن محمد : صرمة بن أنس ، ولابن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى : صرمة ابن مالك ، والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، كذا نسبه ابن عبد البر وغيره ، فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسبيلي وغيرهما بأنه وقع مقولاً في رواية حديث الباب ، ومن قال صرمة بن مالك نسبه إلى جده ، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ، ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه ، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة ، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن ، وقد صحفه بعضهم فروياه في « جزء إبراهيم بن أبي ثابت » من طريق عطاء عن أبي هريرة قال : كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء ، وأن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبته عينه ، الحديث ، وقد استدرك ابن الأثير في الصعابة ضمرة بن أنس في حرف

الضاد المعجمة على من تقدمه ، وهو تصحيف وتحريف ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم ، واهه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس ، قال ابن إسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال : قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي ﷺ :

ثوى في قریش بضع عشرة حجة يذكر لو يلقى صديقاً مؤانداً

الآيات . قال ابن إسحق : وصرمة هذا هو الذي نزل فيه ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ الآية . قال : وحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال : كان أبو قيس من فارق الأوثان في الجاهلية ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير ، وهو القائل : يقول أبو قيس وأصبح غاديا ألا ما استطعتم من وصاتي فافعلوا

الآيات . قوله (فقال لما أعندك) بكسر الكاف (طعام ؟ قالت لا ، ولكن أنطلق أطلب لك) ظاهره أنه لم يحج معه بشئ ، لكن في مرسل السدي أنه أتاهما بتمر فقال : استبدل به طحيناً واجعليه سخناً ، فان التمر أحرق جوفى . وفيه : لعل آكله سخناً ، وأنها استبدلته له وصنعتة . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لاهله أطعموني ، فقالت : حتى أجعل لك شيئاً سخناً . ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال : حدثنا أصحاب محمد ، فذكره مختصراً . قوله (وكان يومه) بالنصب (يعمل) أى فى أرضه ، وصرح بها أبو داود في روايته . وفي مرسل السدي كان يعمل فى حيطان المدينة بالأجرة ، فعلى هذا فقله (فى أرضه ، إضافة اختصاص . قوله (فغلبته عيناه) أى نام ، وللكشمي د عينه ، بالافراد . قوله (فقالت خيبة لك) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل ، وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه وإلا جاز . والخيبة الحرمان يقال خاب يخيب إذا لم ينل ما طالب . قوله (فلما انتصف النهار غشي عليه) فى رواية أحمد ، فأصبح صائماً ، فلما انتصف النهار ، وفى رواية أبى داود (فلم ينتصف النهار حتى غشى عليه ، فيحمل الأول على أن الغشى وقع فى آخر النصف الأول من النهار ، وفى رواية زهير عن أبى إسحق (فلم يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشى عليه ، وفى مرسل السدي (فأيقظته ، ففكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل ، وفى مرسل محمد بن يحيى (فقالت له كل ، فقال إني قد نمت . فقالت لم تهم . فأبى فأصبح جائعاً مجهداً . قوله (فذكر ذلك للنبي ﷺ) زاد فى رواية زكريا عند أبى الشيخ (وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي ﷺ ، قوله (فنزلت هذه الآية ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ونزل ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ كذا فى هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة ، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبى قيس ، قال : ثم لما كان حلماً بطريق المفهوم نزل بعد ذلك ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحاً ، ثم قال : أو المراد من الآية هى بتامها . قلت : وهذا هو المعتمد ، وبه جزم السهيلي وقال : إن الآية بتامها نزلت فى الأمرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله . قلت : وقد وقع فى رواية أبى داود فنزل ﴿ أحل لكم ليلة الصيام ﴾ الى قوله ﴿ (من الفجر) فهذا يبين أن محل قوله (ففرحوا بها ، بعد قوله ﴿ الخيط الاسود ﴾ ووقع ذلك صريحاً فى رواية زكريا بن أبى زائدة ولنظرة فنزل ﴿ أحل لكم ﴾ الى قوله ﴿ (من الفجر ﴾ ففرح المسلمون بذلك ، وسيأتى بيان قصة عمر فى تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب قول الله تعالى [١٨٧ البقرة] : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ

الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ فيه من البراء عن النبي ﷺ

١٩١٦ - حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ

ابن حاتم رضى الله عنه قال « لَمَّا نَزَلَتْ ﴾ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ عَمَدَتْ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالِ أَيْضَ فَبَلَّتَهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي ، فَبَلَّتُ أَنْظَرُ فِي الْقِيلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي . فَتَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ »

[الحديث ١٩١٦ - طرفه في : ٤٥٠٩ ، ٤٥١٠]

١٩١٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ح

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ

« أُنْزِلَتْ ﴾ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ وَلَمْ يَنْزِلْ ﴾ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيُئِهِمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ ﴾ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ »

[الحديث ١٩١٧ - طرفه في : ٤٥١١]

قَوْلُهُ (باب قول الله عز وجل : وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ) ساق الى قوله (الى الليل) وهذه الترجمة سبقت لبيان انتهاء وقت الأكل وغيره الذي أبيح بعد أن كان ممنوعا ، واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراء أريد به معظمها وهو أن قوله (من الفجر) تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراء التصريح بأن قوله (من الفجر) نزل أولا فان رواية حديث الباب فيها الى قوله (الخيط الأسود) ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله (من الفجر) فيحمل الثاني على أن قوله (من الفجر) لم يدخل في الغاية . قَوْلُهُ (فيه البراء عن النبي ﷺ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : الاول قَوْلُهُ (أخبرني حصين) ، روى الطحاوي من طريق اسماعيل بن سالم عن هشيم أنبأنا حصين ومجاله ، وكذا أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم إلا أنه فرقهما . قوله (عن عدى بن حاتم) في رواية الترمذي د أخبرني عدى بن حاتم ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع ، وهكذا أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين . قَوْلُهُ (لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود عَمَدَتِ الْخ) ظاهره أن عديا كان حاضرا لما نزلت هذه الآية ، وهو يقتضى تقدم إسلامه ، وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدما في أوائل الهجرة ، وإسلام عدى كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحق وغيره من أهل المغازي ، فلما أن يقال إن الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جدا ، ولما أن يؤول قول عدى هذا على أن المراد بقوله د لما نزلت ، أى لما تليت على عند إسلامي ، أو لما بلغني نزول الآية

أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلست وتعلت الشرائع حدثت ، وقد روى أحمد حديثه من طريق مجالد بلفظ : علمني رسول الله ﷺ الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود . قال : فأخذت خيطين ، الحديث . قوله (إلى عقال) بكسر الميملة أى حبل وفى رواية مجالد : فأخذت خيطين من شعر ، . قوله (لجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي) فى رواية مجالد : فلا أستبين الأبيض من الأسود ، . قوله (فقال إنما ذلك) زاد أبو عبيد : أن وسادك إذا لمريض ، وكذا لأحمد بن هشيم ، وللإسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم : قال فضحك وقال : إن كان وسادك إذا لمريضا ، وهذه الزيادة أو ردها المصنف فى تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين وزاد : إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت و سادتك ، وفى رواية : أبى لإدريس عن حصين عند مسلم : إن وسادك لمريض طويل ، وللمصنف فى التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي : إنك لمريض القفا ، ولأبى عوانة من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف : فضحك وقال : لا ياعريض القفا ، قال الخطابي فى : المعالم ، فى قوله : إن وسادك لمريض ، قولان : أحدهما يريد أن نومك لكثير ، وكفى بالوسادة عن النوم لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقال ، والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذى يضعه من رأسه وعقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة ، وقد روى فى هذا الحديث من طريق أخرى : إنك عريض القفا ، وجزم الزحشرى بالتأويل الثانى فقال : إنما عرض النبي ﷺ قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وعرض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة ، وانشد فى ذلك شعرا ، وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال : حله بعض الناس على النعم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا أنه نسب إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعضدوا ذلك بقوله : « إنك عريض القفا » ، وليس الأمر على ما قالوه لأن من حل اللفظ على حقيقته اللسانية التى هى الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذما ولا ينسب إلى جهل ، وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغطى الخيطين اللذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ، ولهذا قال فى أمر ذلك : إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار ، فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك ؟ وقوله : إنك لمريض القفا ، أى إن الوساد الذى يغطى الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للنسابة . قلت : وترجم عليه ابن حبان « ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها » وأشار بذلك إلى أن عددا لم يكن يعرف فى لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيط الأسود والخيط الأبيض ، وساق هذا الحديث ، قال ابن المنير فى الحاشية : فى حديث عدى جواز التوبيخ بالكلام النادر الذى يسير فيصير مثلاً بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو فى ذلك فإنه مزلة القدم لإلّا من عصمه الله تعالى . الحديث الثانى : قوله (حدثنا سعيد بن أبى مريم حدثنا عبد العزيز بن أبى حازم عن أبيه ، وحدثنا سعيد بن أبى مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم) كذا أخرجه البخارى عن سعيد عن شيخين له ، وأعاده فى التفسير عن سعيد عن أبى غسان وحده ، وظهر من سياق أن اللفظ هنا لأبى غسان . وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلى عن سعيد عن شيخيه وبين أبو نعيم فى المستخرج أن لفظهما واحد . وقد أخرجه مسلم وابن أبى حاتم وأبو عوانة والطحاوى فى آخرين من طريق سعيد عن أبى غسان وحده . قوله (فكان رجال) لم أقف على تسمية أحد منهم ، ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتى . قوله (ربط أحدهم فى رجله) فى رواية

ففضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضمهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما ، ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا ، أو يكونوا يجعلونهما تحت الوسادة إلى السحر فيربطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوهما . قوله (حتى يتبين) كذا للأكثر بالتشديد ، والكشميني « حتى يستبين » بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف . قوله (رؤيتهما) كذا لابن ذر ، وفي رواية النسفي « رؤيتهما » بكسر أوله وسكون المهملة وضم التحتانية ، ولمسلم من هذا الوجه « زيهما » بكسر الزاي وتشديد التحتانية ، قال صاحب « المطالع » ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه ثالثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة ، قال عياض : ولا وجه له إلا بضرب من التأويل ، وكأنه رأى بمعنى مرئى ، والمعروف أن الرؤى التابع من الجن فيحتمل أن يكون من هذا الأصل اثرائيه لمن معه من الانس . قوله (فانزل الله بعد : من الفجر) قال القرطبي : حديث عدى يقتضى أن قوله (من الفجر) نزل متصلاً بقوله (من الخيط الأسود) بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر في أن قوله (من الفجر) نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال ، قال : وقد قيل إنه كان بين نزولها عام كامل ، قال : فاما عدى فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله (من الفجر) من أجل الفجر ففعل ما فعل ، قال : واجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل ، فكان عدى لما يبلغه ما جرى في حديث سهل ، وإنما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع له فبين له النبي ﷺ أن المراد بقوله (من الفجر) أن ينفصل أحد الخيطين عن الآخر ، وأن قوله (من الفجر) متعلق بقوله « يتبين » قال : ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وأن بعض الرواة - يعنى في قصة عدى - تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وإن كان حال النزول إنما نزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل . قلت : وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجاهد في حديث عدى : أن النبي ﷺ قال له لما أخبره بما صنع : يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر ، ولطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره « فقال عدى : يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، لأنى بت البارحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا ، قال : إنما هو الذي في السماء ، فتبين أن قصة عدى مغايرة لقصة سهل ، فأما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره ، فلما نزل (من الفجر) علموا المراد فلذلك قال سهل في حديثه « فعلوا إنما يعنى الليل والنهار ، وأما عدى فكأنه لم يكن في لفة قومه استعارة الخيط للصبح ، وحمل قوله (من الفجر) على السببية فظن أن الغاية تنتهى إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر ، أو نسي قوله (من الفجر) حتى ذكره بها النبي ﷺ ، وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب ، قال الشاعر :

ولما تبنت لنا صدقة ولاح من الصبح خيط أنارا

قوله (فعلوا أنه إنما يعنى الليل والنهار) في رواية الكشميني « فعلوا أنه يعنى » وقد وقع في حديث عدى « سواد الليل وبياض النهار » ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطوارق الفجر الصادق ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخيط الأسود الليل والخيط الأبيض الفجر الصادق ، والخيط اللون ، وقيل المراد بالأبيض أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود ، وبالأسود ما يعتمد معه من غيبش الليل شديدا بالخيط قاله الزغشري . قال : وقوله (من الفجر) بيان للخيط الأبيض ،

واكتفى به عن بيان الحيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر ، قال : ويجوز أن تكون « من » لتبويض لأنه بعض الفجر ، وقد أخرجه قوله (من الفجر) من الاستعارة إلى التشبيه ، كما أن قولهم رأيت أسدا مجاز فإذا زدت فيه من فلان رجوع تشبيها . ثم قال : كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العبث لأنه قبل نزول (من الفجر) لا يفهم منه إلا الحقيقة وهي غير مرادة ، ثم أجاب بأن من لا يجوز - وهم أكثر الفقهاء والمتكلمين - لم يصح عندهم حديث سهل ، وأما من يجوز فيقول ليس بعيب لأن المخاطب يستفيد منه وجوب الخطاب ويعزم على فعله إذا استوضح المراد به انتهى . ونقله نبي التجويز عن الأكثر فيه نظر كما سيأتي ، وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من الفريقين لأنه لما اتفق الشيخان على صحته وتلقته الأمة بالقبول ، ومسألة تأخير البيان مشهورة في كتب الأصول ، وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم ، وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسألة هن الشافعية أربعة أوجه : الجواز مطلقا هن ابن سريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران ، والمنع مطلقا هن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ، ثالثا جواز تأخير بيان الجملة دون العام ، رابعا حكمه وكلامهما هن بعض الشافعية . وقال ابن الحاجب : تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف مالا يطاق ، معنى وهم الأشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع . قال شارحه : والخطاب المحتاج إلى البيان ضربان : أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه ، والثاني مالا ظاهر له فقال ما نفع من الخفية والمالكية وأكثر الشافعية : يجوز تأخير عن وقت الخطاب ، واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ، ومال بعض الخفية والحنابلة كلهم إلى امتناعه ، وقال الكرخي : يمتنع في غير الجملة ، وإذا تقرر ذلك فقد قال النووي تبعا لمياض : وإنما حمل الحيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا فقه عنده من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لفته استعمال الحيط في الصبح كمدى ، وادعى الطحاوي والداودي أنه من باب النسخ وأن الحكم كان أولا على ظاهره المفهوم من الحيطين ، واستدل على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الأكل إلى الإسفار ، قال : ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى (من الفجر) . قلت : ويؤيد ما قاله ما رواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات « ان بلالا أتى النبي ﷺ وهو يتسحر فقال : الصلاة يا رسول الله ، قد وافقه أصبحت ، فقال : يرحم الله بلالا ، لولا بلال لرجونا أن يرخص لنا حتى تطلع الشمس ، ويستفاد من هذا الحديث - كما قال عياض - وجوب التوقف عن الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوها وأكثر استعملاتها إلا عند عدم البيان . وقال ابن بزيمة في « شرح الأحكام » : ليس هذا من باب تأخير بيان الجملة ، لأن الصحابة فعلوا أولا على ما سبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره . قلت : وكلامه يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل بن سعد ، وفيه نظر ، واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فزاع ثم صومه ، وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظانا أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبيين ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت ، ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي الضحى قال « سألت رجلا من عباس عن السحور ، فقال له رجل من جلسائه : كل حتى لا تشك ، فقال ابن عباس : ان هذا لا يقول شيئا كل ما شككت حتى لا تشك ، قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء .

وقال مالك يقضى . وقال ابن بريدة في شرح الأحكام ، : اختلفوا هل يحرم الأكل بطول الفجر أو بتبينه عند الناظر تمسكا بظاهر الآية ، واختلفوا هل يجب إمساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب ، وسند ذكر بقية هذا البحث في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى

١٧ - باب قول النبي ﷺ « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال »

١٩١٨ ، ١٩١٩ - **حديث** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، والقاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها « أن بلالاً كان يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . قال القاسم : ولم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذا وينزل ذا »

قوله (باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم) كذا الأكثر ، والكسبي « لا يمتنعكم » ، بسكون العين بغير تأكيد ، قال ابن بطال : لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة ، فاستخرج معناه من حديث عائشة . وقد روى لفظ الترجمة وكيع من حديث سمرة مرفوعا « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » ، وقال الترمذي : هو حديث حسن . وحديث سمرة عند مسلم أيضا لكن لم يتعين في مراد البخاري ، فانه قد صح أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ « لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن بليل ليرجع فائتكم » ، الحديث ، وقد تقدم في أبواب الأذان في « باب الأذان قبل الفجر » ، وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا ، فالظاهر أنه مراده بما ذكره في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك . وفي حديث سمرة الذي أخرجه مسلم بيان لما أبهم في حديث ابن مسعود ، وذلك أن في حديث ابن مسعود « وليس الفجر أن يقول - ووقع بأصابه إلى فوق وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » ، وفي حديث سمرة عند مسلم « لا يغرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » ، يعني معترضا . وفي رواية « ولا هذا البياض حتى يستطير » ، وقد تقدم لفظ رواية الترمذي ، وله من حديث طلق بن علي « كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد ، وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر » ، وقوله « يهيدنكم » بكسر الهاء أي يزججكم فتمتنعوا به عن السحور فانه الفجر الكاذب ، يقال هدته أهيدته إذا أزججته ، وأصل الهيد بالكسر الحركة . ولابن أبي شيبة عن ثوبان مرفوعا « الفجر لجران : فأما الذي كأنه ذنب السرحان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه ، ولكن المستطير » ، أي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلاة ، وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله . وذهب جماعة من الصحابة - وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش - إلى جواز السحور إلى أن يتضح الفجر ، فروى سعيد بن منصور عن أبي الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال « تسحرنا مع رسول الله ﷺ هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع » ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه ، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بغلق الباب حتى لا يرى الفجر ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي أنه صلى الصبح ثم قال : الآن حين تبين الخيط

الابيض من الخيط الاسود ، قال ابن المنذر : وذهب بعضهم إلى أن المراد يتبين بياض النهار من سواد الليل أن ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت ، ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره . وروى بإسناد صحيح عن سالم ابن عبيد الأشجعي - وله حجة - أن أبا بكر قال له : « أخرج فانظر هل طلع الفجر ؟ » قال فنظرت ثم أتبته فقلت : قد ابيض وسطع ، ثم قال : أخرج فانظر هل طلع ؟ فنظرت فقلت : قد اعترض ، فقال : الآن أبلغني شرابي ، وروى من طريق وكيع عن الاعمش أنه قال : « لولا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت ، قال إسحق : هؤلاء رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل ، قال إسحق : وبالقول الأول أقول ، لكن لا أطلعن على من تأول الرخصة كالقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة . قلت : وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلوا الإجماع على خلاف ما ذهب إليه الاعمش والله أعلم . قوله (عن ابن عمر والقاسم بن محمد) بالجر عطفًا على نافع لا على ابن عمر ، لأن عبيد الله بن عمر رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة ، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت

١٨ - باب تعجيل السجود

١٩٢٠ - **حدثنا** محمد بن عبيد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « كنت أنسحر في أهلي ، ثم تكون سرعتي أن أدرك السجود مع رسول الله ﷺ »

قوله (باب تعجيل السجود) أي الإسراع بالأكل لإشارة إلى أن السجود كان يقع قرب طلوع الفجر . وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه : « كنا ننصرف - أي من صلاة الليل - فنستعجل بالطعام مخافة الفجر ، قال ابن بطلال ولو ترجم له بباب تأخير السجود لكان حسنًا ، وتعقبه مغلطاي بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري « باب تأخير السجود » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا . وقال الزين بن المنير : التعجيل من الأمور النسبية ، فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير ، وإنما سماه البخاري تعجيلًا لإشارة منه إلى أن الصحابي كان يسابق بسجوده الفجر عند خوف طلوعه وخوف قوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد . قوله (عن أبيه أبي حازم) أشار الإسماعيلي إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه ، فأخرج من طريق مصعب الزيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الأسدي عن أبي حازم عن سهل ، ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم . وعبد الله بن عامر هو الأسدي فيه ضعف ، وأشار الإسماعيلي إلى تعليل الحديث بذلك . ومصعب بن عبد الله الزيري لا يقاوم الحفاظ الذين روه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة ، ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة . وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم . قوله (ثم تكون سرعتي) في رواية سليمان بن بلال « ثم تكون سرعة بي » وسرعة بالضم على أن كان تامة ولفظ « بي » متعلق بسرعة أو ليست تامة و « بي » الخبر أو قوله « أن أدرك » ، ويجوز النصب على أنها خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة . قوله (أن أدرك السجود) كذا في رواية الكشمي ، وللنسفي والجمهور « أن أدرك السجود » وهو

الصواب ، ويؤيده أن في الرواية المتقدمة في المواقيت « أن أدرك صلاة الفجر ، وفي رواية الإسماعيلي « صلاة الصبح ، وفي رواية أخرى « صلاة الغداة » قال عياض : مراد سهل بن سعد أن غاية إسراره أن يحوره لقربه من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ ولشدة تقاليس رسول الله ﷺ بالصبح ، وقال ابن المنير في الحاشية : المراد أنهم كانوا يزاحمون بالسحور الفجر فيختصرون فيه ويستعجلون خوفه الفوات . (تنبيه) قال المزي : ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث في الصوم عن محمد بن عبيد الله وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز ، قال : ولم نجده في الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ، قلت : ورأيت هنا بخط القطب ومغلطاي « محمد ابن عبيد » بغير إضافة ، وهو غلط والصواب « محمد بن عبيد الله » وهو أبو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري

١٩ - باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر

١٩٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « تسحرنا مع النبي ﷺ ، ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية »

قوله (باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر) أى انتهاء السحور وابتداء الصلاة ، لأن المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الأكل ، والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير . قوله (حدثنا هشام) هو المستوائي . قوله (عن أنس) سبق في المواقيت من طريق سميد عن قتادة قال « قلت لأنس » . قوله (قلت كم) هو مقول أنس ، والمقول له زيد بن ثابت ، وقد قسم بيان ذلك في المواقيت وأن قتادة أيضا سأل أنسا عن ذلك ، ورواه أحمد أيضا عن يزيد بن هارون عن همام وفيه أن أنسا قال « قلت لزيد » . قوله (قال قدر خمسين آية) أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة ، وقدر بالرفع على أنه خبر المبتدا ، ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدرة في جواب زيد لا في سؤال أنس لثلاث تصير كان واسمها من قائل والخبر من آخر . قال المهلب وغيره : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور فعند زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلا قدر درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبي جرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة . وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود ، قال ابن أبي جرة : كان ﷺ ينظر ما هو الأرق بأمته فيفعله لأنه لو لم يتسحر لا تبعوه فيشقى على بعضهم ، ولو تسحر في جوف الليل لثقى أيضا على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يفضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر . وقال : فيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لثقى على بعضهم ولا سيما من كان صفراويا فقد يغشى عليه فيفضى إلى الإفطار في رمضان . قال : وفي الحديث تأنيس الناضل أصحابه بالمؤاكلة ، وجواز المشي بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي ﷺ . وفيه الاجتماع على السحور ، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله « تسحرنا مع رسول الله ﷺ » ، ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لما يشعر لفظ المعية بالتعجبة وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع

الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة د هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع ، انتهى ، والجواب أن لا مطاردة بل تحمل على اختلاف الحال ، فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس

٢٠ - باب بركة السحور من غير إيجاب ، لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور
١٩٢٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ وأصل ، فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهام ، قالوا : إنك تواصل ، قال : لست كهميتكم ، إني أظلم وأسقى »

[الحديث ١٩٢٢ - طرفه في : ١٩٦٢]

١٩٢٣ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « تسحروا ، فإن في السحور بركة »

قوله (باب بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور) بضم د يذكر ، على البناء للجحول ، والكشمين والنسي د ولم يذكر سحور ، قال الزين بن المنير : الاستدلال على الحكم إنما يفتر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقعا ، والسحور إنما هو أكل للشهوة وحفظ القوة ، لكن لما جاء الأمر به احتاج أن يبين أنه ليس على ظاهره من الإيجاب ، وكذا النهى عن الوصال يستلزم الأمر بالأكل قبل طلوع الفجر انتهى . وتعقب بأن النهى عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر ، فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا ينعين السحور ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على تدبيرة السحور ، وقال ابن بطال : في هذه الترجمة غفلة من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد د أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر ، لجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور ، قال : والمفسر يقضى على الجملة انتهى . وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم إيجابه . وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب ، وحيث نهام النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهي لإرشاد لتعليله إياه بالاشفاق عليهم ، وليس في ذلك إيجاب للسحور ، ولما ثبت أن النهى عن الوصال للكرهية فضد نهى الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور ، كذا قال ، ومسألة الوصال تختلف فيها ، والراجح عند الشافعية التحريم . والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله د لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا الخ ، الإشارة إلى حديث أبي هريرة الآتي بعد خمسة وعشرين بابا فيه بعد النهى عن الوصال أنه د وأصل بهم يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر لردتكم ، فدل ذلك على أن السحور ليس بحتم ، إذ لو كان حتما وأصل بهم فإن الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام أولا ، وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضا في الباب المشار إليه إن شاء الله تعالى . وقوله د أظلم ، بفتح الهمزة والظاء القائمة المعجمة مضارع ظلمت إذا عملت بالنهار ، وسيأتي هناك بلفظ د أبيت ، وهو دال على أن استعمال أظلم هنا ليس مقيدا بالنهار . قوله في حديث أنس (تسحروا

فإن في السحور بركة (هو بفتح السين وبضمها ، لأن المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لأنه مصدر بمعنى التسحر ، أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لأنه ما يتسحر به ، وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والاولى أن البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة ، وهي اتباع السنة ، ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوى به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، ومداقة سوء الخلق الذي يثيره الجوع ، والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الاكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقصه مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام . قال ابن دقيق العيد : هذه البركة يجوز أن تعود الى الامور الاخرية فإن اقامة السنة يوجب الاجر وزيادته ، وبمحتمل أن تعود الى الامور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتيسيره من غير إضرار بالصائم . قال : وما يعمل به استحباب السحور المخالفة لاهل الكتاب لأنه بمنع عندهم ، وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة في الاجور الاخرية . وقال أيضا : وقع للتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج ، والسحور قد يبين ذلك . قال : والصواب أن يقال مازاد في المقدار حتى تعدم هذه الحكمة بالكلية فليس بمستحب كالذي يصنعه المترفون من التأني في المأكل وكثرة الاستعداد لها ، وما عدا ذلك تختلف مراتبه . (تكميل) يحصل السحور بأقل ما يتناوله المرء من مأكل ومشروب ، وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء ، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين » ، ولسميد بن منصور من طريق أخرى مرسل « تسحروا ولو بقلعة »

٢١ - باب إذا نوى بالأنهار صوما

رألت أم الدرداء : كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا ، قال : فاني صائم يومى هذا

وقوله أبو طلحة ، وأبو هريرة ، وابن عباس ، وحذيفة - رضى الله عنهم

١٩٢٤ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه « أن النبي ﷺ

بعث رجلا ينادى في الناس يوم عاشوراء : ان من أكل فليتيم أو فانيهم ، ومن لم يأكل فلا يأكل »

[الحديث ١٩٢٤ - طرفاه في : ٢٠٠٧ ، ٧٢٦٥]

قوله (باب إذا نوى بالأنهار صوما) أى هل يصح مطلقا أو لا ؟ والعلماء في ذلك اختلاف : فمنهم من فرق بين الفرض والنفل ، ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال ، وسيأتى بيان ذلك . قوله (وأما أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا قال : فاني صائم يومى هذا) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي قلابة عن أم الدرداء قالت « كان أبو الدرداء يغدونا أحيانا حتى فيسأل الغداء ، فربما لم يوافقنا عندنا فيقول : إذا أنا صائم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي إدريس وعن أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء ، وعن معمر عن قتادة « ان أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء ، فإن لم يكن قال : أنا صائم » ، وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه « كان يأتي أهله حين يتنصف النهار ، فذكر نحوه ، ومن طريق شهر بن حوشب عن أم

الرداء عن أبي الرداء أنه « كان ربما دعا بالغداء فلا يجده ، فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم » . قوله () وقوله أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة () أما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق قتادة وابن أبي شيبه من طريق حميد كلاهما عن أنس ، ولفظ قتادة « ان أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول : هل من غداء ؟ فان قالوا لا صام يومه ذلك » قال قتادة : وكان معاذ بن جبل يفعله ، ولفظ حميد نحوه وزاد « وان كان عندهم أفطر ، ولم يذكر قصة معاذ . وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن حمزة ^(١) عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال « رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ، ثم يأتي أهله فيقول : عندكم شيء ؟ فان قالوا لا قال : فأنا صائم » ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع أن أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه . وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه « كان يصبح حتى يظهر ثم يقول : والله لقد أصبحت وما أريد الصوم ، وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ، ولأصوم من يومى هذا » ، وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال حذيفة « من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم » وفي رواية ابن أبي شيبه « ان حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام » وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي الرداء مرفوعا من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة ، وفي رواية له « حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا لا ، قال : فاني إذا صائم . . الحديث » ، ورواه النسائي والطيالسي من طريق سماك عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة . قال النووي : في هذا الحديث دليل للجُمُهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس ، وتأوله الآخرون على أن سؤاله « هل عندكم شيء » ، لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك ، قال : وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ، سم بدا له أن يصوم تطوعا ، فقالت طائفة : له أن يصوم متى بدا له ، فذكر عن تقدم ، وزاد ابن مسعود وأبا أيوب وغيرهما ، وساق ذلك بأسانيدهم ، قال : وبه قال الشافعي وأحمد ، قال : وقال ابن عمر « لا يصوم تطوعا حتى يجمع من الليل أو يتسحر » وقال مالك في النافلة « لا يصوم إلا أن يبيت ، إلا إن كان يسرد الصوم فلا يحتاج الى التبييت » وقال أهل الرأي : من أصبح مفطرا ثم بدا له أن يصوم قبل منتصف النهار أجزأه ، وان بدا له ذلك بعد الزوال لم يحزه . قلت : وهذا هو الأصح عند الشافعية ، والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي ، والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة ، والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل . قوله () عن سلة بن الأكوع () في رواية يحيى وهو القطان « عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلة بن الأكوع ، كما سيأتي في خبر الواحد . قوله () ان النبي ﷺ بعث رجلا ينادي في الناس () في رواية يحيى « قال لرجل من أسلم أذن في قومك ، واسم هذا الرجل هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي له ولأبيه ولعمه هند بن حارثة صحبة ، أخرج حديثه أحمد وابن أبي خيثمة من طريق ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال : بعثنى النبي ﷺ

(١) في طبعة بولاني : قوله « من حمزة » في نسخة « من عمر بن نجيح » ، وفي أخرى « عن عثمان بن نجيح » ،

الى قوى من أسلم فقال : مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء ، فمن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم
 آخره ، وروى أحد أيضا من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن يحيى بن هند قال : وكان هند من أصحاب الحديبية وأخوه
 الذي بعثه رسول الله ﷺ يأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء ، قال : فحدثني يحيى بن هند عن أسماء بن حارثة أن رسول
 الله ﷺ بعثه فقال : مر قومك بصيام هذا اليوم ، قال أرأيت إن وجدتهم قد طعموا ؟ قال : فليصموا آخر يومهم ،
 قلت : فيحتمل أن يكون كل من أسماء وولده هند أرسلنا بذلك ، ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد
 اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فتمتد الروايتان والله أعلم . واستدل بحديث سلمة
 هذا على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه ﷺ أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن
 النية لا تشترط من الليل ، وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا ، والذي يترجح من أقوال
 العلماء أنه لم يكن فرضا ، وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بلاريب ، فنسخ حكمه وشرائطه ، بدليل قوله « ومن
 أكل فليت » ، ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ، وصرح ابن حبيب من المالكية بأن
 ترك التبييت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء ، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء
 فيحتمل أن يكون أمر بالامساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهارا وكما يؤمر من أفطر يوم
 الشك ثم رأى الهلال ، وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء ، بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي
 من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أنت النبي ﷺ فقال : صمت يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال :
 فأتموا بقية يومكم واقضوه ، وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء ، لأن من لم
 يدرك اليوم بكالا لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار . واحتج الجمهور لا بشرط النية في الصوم من الليل بما
 أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي ﷺ قال « من لم يبيت الصيام من الليل فلا
 صيام له ، لفظ النسائي ، ولابن داود والترمذي » من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ، واختلف في رفعه ووقفه ،
 ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطبب النسائي في تخريج طرقة ، وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري
 ترجيح وقفه . وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصححوا الحديث المذكور ، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
 وابن حزم ، وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالها ثقات ، وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر ،
 وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض اذا كان في يوم بعينه كما عاشوراء فتجزئ النية في النهار ، او لا في
 يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ الا بنية من الليل ، وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار . وقد تعقبه إمام
 الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور ، وعن أحمد أنه
 يجزئ نية واحدة لجميع الشهر ، وهو كقول مالك واسحق ، وقال زفر^(١) يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح
 بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد ، واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعيينه فلا يفتقر الى نية لان الزمن
 معيار له فلا يتصور في يوم واحد إلا صوم واحد . وقال أبو بكر الرازي : يلزم قائل هذا أن يصح صوم المغني
 عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامساك بغير نية . قال : فان التزمه كان مستشعرا . وقال غيره : يلزمه
 أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فصل حينئذ تطوعا أنه يجزئه عن الفرض . واستدل ابن حزم

(١) في طبعة بولاق : بهامش بعض النسخ « والذي ظاه الكرخي كما في نرح الهداية خلافة ، فانه نقل أن مذهب رور مثل مالك »

بحديث سلة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جاز له استدراك النية حينئذ ويمزونه وبناء على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يسكوا في أثناء النهار قال : وحكم الفرض لا يتغير ، ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه ، وألحق بذلك من نسي أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي

٢٢ - باب الصائم يُصبح جنباً

١٩٢٥ ، ١٩٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْغُبَرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ « كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ح

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرَّوَانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِّنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَتَنَسَّلُ وَيَصُومُ . وَقَالَ مَرَّوَانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَقْرَعَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَمَرَّوَانُ يَوْمُنِي عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَسَكَرَهُ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ . ثُمَّ قَدَرْنَا أَن نَجْتَمِعَ بَذِي الْحَلِيقَةِ - وَكَانَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ - فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنِّي ذَاكَ لَكَ أَسْرَأُ ، وَلَوْلَا مَرَّوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ . فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْسٍ وَهْنُ أَعْلَمُ » . وَقَالَ هُمَامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ » وَالْأَوَّلُ أَسْنَدُ

[الحديث ١٩٢٥ - طرفه في : ١٩٣٠ ، ١٩٣١]

[الحديث ١٩٢٦ - طرفه في : ١٩٣٢]

قوله (باب الصائم يصبح جنباً) أى هل يصح صومه أولاً ؟ وهل يفرق بين العاصم والناسي أو بين الفرض والتطوع ؟ وفي كل ذلك خلاف للسلف ، والجمهور على الجواز مطلقاً . والله أعلم . قوله (كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً ، وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قأوهم أن سياقهما واحد ، لكنهما ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة أبي هريرة ، نعم قد أخرجه مالك في « الموطأ » عن سمى مطولاً ، ولما لك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أم منه ، وله طرق أخرى كثيرة أطبق الناس في تحريمها وفي بيان اختلاف نقلها ، وما ذكر حصل فواتهما إن شاء الله تعالى . قوله في رواية شعيب (أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان) أى ابن الحكم ، وإخبار عبد الرحمن بما ذكر لمروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة ، بين ذلك في « الموطأ » وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه « كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم ، فقال مروان : أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبين إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك ، قال أبو بكر : فذهب عبد الرحمن وذهبت معه

حتى دخلنا على عائشة ، فساق القصة ، وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث إنما سمعه من ذكوان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلة عنها . فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن ابن الحارث قال « أرسلني مروان الى عائشة ، فأتيته فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته اليها ، فسألها عن ذلك فقالت ، فذكر الحديث مرفوعا قال « فأتيته مروان فحدثته بذلك فأرسلني الى أم سلة ، فأتيته فلقيت غلامها نافعا فأرسلته اليها فسألها عن ذلك ، فذكر مثله ، وفي إسناده نظر لان أبا عياض مجهول ، فان كان محفوظا فيجمع بان كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية ، وسمع عبد الرحمن وابنه ابو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره ، وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي ففيه « ان عبد الرحمن جاء الى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة : يا عبد الرحمن ، الحديث . **قوله** (كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم) في رواية مالك المشار اليها « كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة « كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم ، وستأتي بعد بابين ، وللنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنها « كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال « قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث : اذهب الى أم سلة فسلها : فقالت كنان رسول الله ﷺ يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام ، قال القرطبي : في هذا فائدتان ، احدهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر بيانا للجواز ، والثاني أن ذلك كنان من جماع لا من احتلام لانه كان لا يحتمل اذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وقال غيره : في قولها « من غير احتلام ، إشارة الى جواز الاحتلام عليه ، وإلا لما كان للاستثناء معنى ، ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه ، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتمييز بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدا يفطر ، واذا كان فاعل ذلك عمدا لا يفطر فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتي للرد على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع ، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال . **قوله** (وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله) في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن « فقال مروان لعبد الرحمن : اني أبا هريرة لحدثه بهذا ، فقال : انه لجاري ، وإنه لاكره أن استقبله بما يكره . فقال : أعزم عليك لتلقيته ، ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه « فقال عبد الرحمن لمروان : غفر الله لك ، لانه لي صديق ، ولا أحب أن أرد عليه قوله ، وبين ابن جرير في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك ففيه « عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : سمعت أبا هريرة يقول في قصصه : ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال فذكرته لعبد الرحمن ، فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على مروان ، فذكر القصة ، أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما ، وفي رواية مالك عن سمى عن أبي بكر « أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم ، وللنسائي من طريق المقبري « كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول « من احتمل من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، ومن طريق أبي قلابة عن

عبد الرحمن بن الحارث : أن أبا هريرة كان يقول : من أصبح جنباً فليغسل ، فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك ، وسيأتي بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث . قوله (لتفرعن) كذا الأكثر بالغناء والرواية من الفروع وهو الخوف أى لتخيفنه بهذه القصة التي تخالف قتواه ، وللكشميني د لتفرعن ، بفتح قلقة وراء مفتوحة أى تفرح بهذه القصة سمعه ، يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلنته به إعلاما صريحا . قوله (مروان يومئذ على المدينة) أى أمير من جهة معاوية . قوله (فكره ذلك عبد الرحمن) قد بينا سبب كراهته ، قيل ويحتمل أن يكون كرهه أيضا أن يخالف مروان لكونه كان أميرا واجبا الطاعة في المعروف ، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك ، فعند النساء من هذا الوجه قال د كنت عند مروان مع عبد الرحمن ، فذكروا قول أبي هريرة فقال : اذهب فاسأل أزواج النبي ﷺ ، قال فذهبنا الى عائشة فقالت : يا عبد الرحمن ، أما لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فذكرت الحديث د ثم أتينا أم سلمة كذلك ، ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفا أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ ، فقال مروان لعبد الرحمن : عزمت عليك لما أتيت حديثه . قوله (ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة) أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة ، وقوله (وكان لأبي هريرة هناك أرض) فيه رفع توهم من يظن أنها اجتمعا في سفر ، وظاهره أنها اجتمعا من غير قصد ، لكن في رواية مالك المذكورة د فقال مروان لعبد الرحمن : أقسمت عليك لتركن دأبى قانها بالباب فلتذهبين الى أبي هريرة فانه بأرضه بالعقيق ، فلتخبرينه . قال فركب عبد الرحمن وركبت معه ، فهذا ظاهر في أنه قصد أبا هريرة لذلك ، فيحمل قوله د ثم قدر لنا أن نجتمع معه ، على المعنى الأعم من التقدير لاعلى معنى الاتفاق ، ولا تخالف بين قوله د بذي الحليفة ، وبين قوله د بأرضه بالعقيق ، لاحتمال أن يكونا قصدا الى العقيق فلم يجداه ثم وجداه بذي الحليفة وكان له أيضا بها أرض . ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر د فقال مروان عزمت عليكما لما ذهبتما الى أبي هريرة ، قال فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد ، والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوى جمعا بين الروايين ، أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة بحجة أو لم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يتهبأ له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا الى المدينة وأراد دخول المسجد النبوى . قوله (انى ذا كرك) في رواية الكشميني د انى أذكر ، بصيغة المضارعة . قوله (لم أذكره لك) في رواية الكشميني د لم أذكر ذلك ، وفيه حسن الأدب مع الأكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه . قوله (فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك) حدثني الفضل) ظاهره أن الذى حدثه به الفضل مثل الذى ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة ، وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبي هريرة لقول عائشة وأم سلمة ، والسبب في هذا الإيهام أن رواية شبيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر الإشارة بقوله كذلك . ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره د سمعت ذلك - أى القول الذى كنت أقوله - من الفضل ، وفي رواية مالك عن سمي د فقال أبو هريرة لا علم لى بذلك ، وفي رواية معمر عن ابن شهاب د فتلون وجه أبي هريرة ثم قال : هكذا حدثني الفضل . قوله (وهو أعلم) أى بما روى والعهدة عليه في ذلك لاعلى . ووقع في رواية النسبي عن البخارى د ومن أعلم ، أى أزواج النبي ﷺ ، وكذا في رواية معمر ، وفي رواية ابن جريج د فقال أبو هريرة أما قالتاه ؟ قال : نعم قال : مما أعلم ، وهذا يرجح رواية النسبي ، وللنساء من طريق عمر بن أبي

بكر بن عبد الرحمن عن أبيه - هي - أمي عائشة - أعلم برسول الله ﷺ منا ، وزاد ابن جريج في روايته « فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ، وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن قتية : من أصبح جنباً فلا صوم له ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عقبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أسأل بذلك على الفضل بن عباس ، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه « أن أبا هريرة قال في هذه القصة إنما كان أسامة ابن زيد حدثني ، فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما . ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها « إنما حدثني فلان وفلان ، وفي رواية مالك المذكورة « أخبرني عن ، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة ، منهم من أجمع الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهما وتارة مفسراً ، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره « فقال أبو هريرة : هكذا كنت أحسب » . قوله (وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والاول أسند) أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه بلفظ « قال ﷺ : إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحكم جنب فلا يصوم حينئذ ، وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به ، وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه « أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً ، أخرجه النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » ، وقال عقيل عنه « عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به ، فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبيد الله مصغراً ، وأما قول المصنف ، والاول أسند فاستشكله ابن التين قال : لأن أسناد الخبر رفعه فكأنه قال : ان الطريق الاول أوضح رفعا ، قال : لكن الشيخ أبو الحسن قال : معناه أن الاول أظهر اتصالاً . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرواية الاولى أقوى إسناداً ، وهي من حيث الرجحان كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جا آتيا من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر انه صح وتواتر ، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي به ، وجاء عنه من طريق هذين أنه كان يرفعه الى النبي ﷺ . وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ، فذكره ، أخرجه عبد الرزاق ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره ، وله من طريق المقبري قال بثت عائشة الى أبي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله ﷺ ، ولا أحد من طريق عبد الله بن عمرو القاري « سمعت أبا هريرة يقول : ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصوم ، محمد ورب الكعبة قاله ، لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وإنما سمعه بواسطة الفضل وأسامة ، وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرها يخلف على ذلك . وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أنه قال « كنت حدثكم من أصبح جنباً فقد أضر ، وإن ذلك من كيس أبي هريرة ، فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو متروك . نعم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك إما لرجحان رواية أمي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال ، إذ يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير الفرض ، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم ، وإما

لاعتقاده أن يكون خبر أمي المؤمنين ناسخا لخبر غيرهما . وقد بنى على مظلة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذى ، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي . وأما ابن دقيق العيد فقال : صار ذلك إجماعا أو كالأجماع لكن من الآخذين بحديث أبي هريرة من فرق بين من تعدد الجنابة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاه ابن المنذر عن طاوس أيضا . قال ابن بطال : وهو أحد قولى أبي هريرة . قلت : ولم يصح عنه ، فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ، ومنهم من قال : يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاه ابن المنذر عن الحسن البصرى وسالم بن عبد الله بن عمر . قلت : وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اهـ ، وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك ، وليس ما ذكره سريحا في إيجاب القضاء . ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حلى إيجاب القضاء أيضا ، والذي نقله الطحاوى عنه استحبابه ، ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي لإيجاب القضاء في الفرض والإجزاء في التطوع ، ووقع لابن بطال وابن التين والنووى والفاكهى وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في نسبتها لقائلها والمعتمد ما حررته . ونقل الماوردى أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب ، وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه ، وهذا النقل معترض بما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلا في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستفتيت أبا هريرة فقال أفطر ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول : من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، وهذا صريح في عدم التفرقة . وحل القائلون بفساد صيام الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية ، أشار إلى ذلك الطحاوى بقوله : وقال آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة . وأجاب الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، وبأنه قد ورد صريحا ما يدل على عدمها ، وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال : ذكر البيان بأن هذا الفعل لم يكن المصطفى خصوصا به ، ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة : أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول الله تدركنى الصلاة - أى صلاة الصبح - وأنا جنب ، أفأصوم ؟ فقال النبي ﷺ : وأنا تدركنى الصلاة وأنا جنب فأصوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى ، وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق ، إلا أن الخبر منسوخ ، لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجماع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر ، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه . قلت : ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها : قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر ، وأشار إلى آية الفتح وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست ، وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ، وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد ، وقرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام

الرفق الى نسايتكم) يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم، ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب للشيء اباحة لذلك الشيء. قلت: وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري «والأول أسند» وكذا قال بعضهم: ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك، ورواية اثنين تقدم على رواية واحد، ولا سيما وهما زوجتان وهما أهل بذلك من الرجال، ولأن روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية، والمعقول وهو أن الغسل شيء واجب بالانزال، وليس في فعله شيء يحرم على صائم، فقد يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه لجماعاً، فكذلك اذا احتلم ليلاً بل هو من باب الأولى، وإنما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهاراً. وهو شبهه بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقى عليه لونه أو ريحه لم يحرم ذلك عليه. وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد الى الأفضل، فان الأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز، ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي، وفيه نظر، فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ، ويعكز على حمله على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالفطر وبالتهنى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان. وقيل هو محمول على من أدركه مجامعاً فاستدام بعد طلوعه عالماً بذلك. ويعكز عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه «أن أبا هريرة كان يقول: من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه سقط «لا» من حديث الفضل، وكان في الاصل «من أصبح جنباً في رمضان فلا يفطر، فلما سقط «لا»، صار «لا يفطر»، وهذا بعيد بل باطل، لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الاحاديث وأنها يطرقها مثل هذا الاحتمال، وكأن قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث إلا على اللفظ المذكور. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الامراء ومذاكرتهم ايام بالعلم. وفيه فضيلة لمرؤان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومساائل الدين. وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني الى الأعلم، فان الشيء اذا نوزع فيه رد الى من عنده علمه، وترجيح مروي النساء فيما هن عليه الاطلاع دون الرجال على مروي الرجال كعكسه. وأن المباشر للأمر أعلم به من الخبر عنه، والائتمار بالنبي ﷺ في أفعاله ما لم يقم دليل الخصوصية، وأن للفضول إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه، وأن الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة. وفيه الحجة بخبر الواحد وأن المرأة فيه كالرجل. وفيه فضيلة لأبي هريرة لا عترافه بالحق ورجوعه اليه. وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكبير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما بينها لما وقع من الاختلاف. وفيه الادب مع العلماء، والمبادرة لامثال أمر ذي الأمر اذا كان طاعة. ولو كان فيه مشقة على الأمور. (تكميل): في معنىجنب الخائض والنفساء اذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها، قال النووي في شرح مسلم: مذهب العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف بما لا يعلم صح عنه أولاً، وكأنه أشار بذلك الى ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعي، لكن حكاه ابن هب عن الحسن بن صالح أيضاً، وحكى ابن دقيق العيد أن في المسألة في

منصب مالك قولين ، وحكاة القرطبي عن محمد بن مسلمة من أصحابهم ووصف قوله بالشنوذ ، وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون أنها إذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير طاهرة ، قال : وليس كالذي يصبح جنباً لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحيض ينقضه

٢٣ - باب المباشرة للصائم . وقالت عائشة رضي الله عنها : يحرم عليه فرجها

١٩٢٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله

عنها قالت « كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه »

وقال : قال ابن عباس (مآرب) : حاجة . قال طاووس (أولى الإربة) : الأحمق لا حاجة له في النساء

وقال جابر بن زيد : إن نظر فأنى يتم صومه

[الحديث ١٩٢٧ - طرفه في : ١٩٢٨]

قوله (باب المباشرة للصائم) أي بيان حكمها وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج . وليس الجماع مراداً بهذه الترجمة . قوله (وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها) وصله الطحاوي من طريق أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال « سألت عائشة ما يحرم علي من أمرأتي وأنا صائم ؟ قالت فرجها ، استأده إلى حكيم صحيح ، ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق « سألت عائشة ما يحل للرجل من أمراته صائماً ؟ قالت كل شيء إلا الجماع » . قوله (حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة) كذا الأكثر ، ووقع للكشميني عن سعيد بمهمة وآخره دال ، وهو غلط فأحش فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه عن الحكم ، والحكم المذكور هو ابن عتبة ، وإبراهيم هو النخعي . وقد وقع عند الاسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن شعبة على الصواب ، لكن وقع عنده عن إبراهيم « أن علقمة وشرح بن أرطاة ورجلان من النخع كانوا عند عائشة ، فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم ، قال : ما كنت لأرؤك عند أم المؤمنين ، فقالت كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه » ، قال الاسماعيلي : رواه غندر وابن أبي هدى وغير واحد عن شعبة فقالوا « عن علقمة » ، وحدث به البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال « عن الأسود » وفيه نظر ، وصرح أبو اسحق بن حمزة فيما ذكره أبو نعيم في « المستخرج » عنه بأنه خطأ . قلت : وليس ذلك من البخاري ، فقد أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري ، وكان سليمان بن حرب حدث به على الوجهين ، فإن كان حفظه عن شعبة فلعل شعبة حدث به على الوجهين ، وإلا فأكثر أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود ، وإنما اختلفوا : فمنهم من قال كرواية يوسف المتقدمة وصورتها الإرسال ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشرح . وقد ترجم للنسائي في سننه الاختلاف فيه على إبراهيم ، والاختلاف على الحكم وعلى الأعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن إبراهيم ، وأورده من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال « خرج نفر من النخع فيهم رجل يدعى شريحاً لحدث أن عائشة قالت ، فذكر الحديث ،

قال فقال له رجل : لقد صمت أن أضرب رأسك بالقبوس ، فقال قولوا له فليكيف عني حتى نأتى أم المؤمنين ؛ فلما أتوها قالوا لعلقة : سلها ، فقال : ما كنت لأرث عندها اليوم ، فسمته فقالت ، فذكر الحديث ، ثم ساقه من طريق عبيدة عن منصور فجعل شريحا هو المنكر وأبهم الذي حدث بذلك عن عائشة ، ثم استوعب النساءى طريقه ، وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والاسود ومسروق جميعا فلعله كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وتارة يجمع وتارة يفرق ، وقد قال الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم : كلها صحاح وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك واستدراكها على من حدث عنها به على الإطلاق بقولها : ولكنك كان أملككم لإربه ، فاشارت بذلك الى أن الاباحة لمن يكون مالكا لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم . وفي رواية حماد عند النساءى : قال الاسود قلت لعائشة أياش الصائم ؟ قالت : لا . قلت أليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم ؟ قالت : انه كان أملككم لإربه ، وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك ، قاله القرطبي . قال : وهو اجتهد منها . وقول أم سلمة - بمعنى الآتى ذكره - أولى أن يؤخذ به لانه نص في الواقعة . قلت : قد ثبت عن عائشة صريحا لإباحة ذلك كما تقدم ، فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم انه : يحل له كل شئ إلا الجماع ، بحمل النهى هنا على كراهة التنزيه فانها لا تنافى الاباحة . وقد روينا في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد ابن سلمة عن حماد بلفظ : سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها ، وكان هذا هو السر في تصدير البخارى بالأنر الأول عنها لانه يفسر مرادها بالنبي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم . ويدل على أنها لا ترى بتحريمها ولا بكونها من الخصائص ما رواه مالك في «الموطأ» عن أبي النضر : ان عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة : ما يمنك أن تدنو من أهلك فتلاعها وتقبلها ؟ قال أقبها وأنا صائم ؟ قالت نعم . قوله (كان يقبل ويياشر وهو صائم) التقييل أخص من المباشرة ، فهو من ذكر العام بعد الخاص ، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ : كان يقبل في شهر الصوم ، أخرجه مسلم والنسائي ، وفي رواية لمسلم : يقبل في رمضان وهو صائم ، فاشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم : فكرهها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر : انه كان يكره القبلة والمباشرة ، ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى (فألا نأمر بالشر وهن) الآية ، فمنع من المباشرة في هذه الآية نهارا ، والجواب عن ذلك أن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى ، وقد أباح المباشرة نهارا فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله أعلم ، ومن أفتى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ، ونقله الطحاوى عن قوم لم يسمهم وألزم ابن حزم أهل القياس ان يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع ، وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيحا عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشاب وأباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد ابن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما اشارت اليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض . وقال الترمذى : ورأى بعض أهل العلم أن

قاسم إذا ملك نفسه أن يقبل والا فلا يسلم له صومه ، وهو قول صفيان والشافعي ، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ أنه « سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه - لام سلمة - فاجبره أن رسول الله ﷺ ينع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد فسر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : أما والله إنى لأنتهكم الله وأخشاكم له ، فدل ذلك على أن الشباب والشيخ سواء ، لأن عمر حينئذ كان شابا ، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل النبي ﷺ عن ذلك ، فسألت فقال إنى أفعل ذلك ، فقال زوجها : يرخص الله لنيه فيما يشاء ، فرجعت فقال : أنا أعلمكم بحدود الله وأنتاكم ، وأخرجه مالك ، لكنه أرسله قال : من عطاء أن رجلا ، قد ذكر نحوه مطولا . واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأئز أو أمذى ، فقال الكوفيون والشافعي : يقضى إذا أنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الامضاء . وقال مالك ولا يحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الامضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الانزال أقصا ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك . وتنبأ بأن الأحكام هلكت بالجماع ولو لم يكن لإنزال فاقترعا . وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فألفظ ولم يذ ولا أنزل ، وأنكره غيره عن مالك . وأبلغ من ذلك ما رواه عبد الرزاق عن حذيفة « من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه ، لكن إسناده ضعيف . وقال ابن قدامة : إن قبل فأئز أظن بلا خلاف . كذا قال وفيه نظر ، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل ، وقوى ذلك وذهب إليه . وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى . قوله (لأربه) بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أى حاجته ، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أى عضوه ، والأول أشهر ، والى ترجيحه أشار البخارى بما أورده من التفسير . قوله (وقال ابن عباس : مأرب حاجة) مأرب بسكون الهمزة وفتح الراء ، وهذا وصله ابن أبى حاتم من طريق علي بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله (ولى فيها مأرب أخرى) قال : حاجة أخرى . كذا فيه ، وهو تفسير الجمع بالواحد ، فلهذا كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضا من طريق عكرمة عنه بلفظ « مأرب أخرى ، قال : حوائج أخرى ، قوله (وقال طاوس) (غير أولى الأربة) (الاحق لاحاجة له في النساء) وصله عبد الرزاق في تفسيره عن حماد بن ابن طاوس عن أبيه في قوله (غير أولى الأربة) قال : هو الاحق الذى ليس له في النساء حاجة . وقد وقع لنا هذا الأثر بطوفى « جزء محمد بن يحيى الذهلى » المروى من طريق السلفى ، وقد تقدم في المحيض بيان الاختلاف في قوله « لأربه » ورأيت بخط مغلطى في شرحه هنا قال : وقال ابن عباس - أى في تفسير أول الأربة - المقصد ، وقال ابن جبير المصنوع ، وقال عكرمة المنين ، ولم أر ذلك فى شيء من نسخ البخارى . وإنما أرفقه في ذلك أن القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده « وعن ابن عباس المعتقد الخ » ولم يرد القطب أن البخارى ذكر ذلك ، وإنما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير . قوله (وقال جابر بن زيد : إن نظر فأمنى يتم صومه) وصله ابن أبى شيبة من طريق عمر بن هرم « مثل جابر بن زيد عن رجل نظر الى امرأته في رمضان فأمنى من شهوتها هل يفطر ؟ قال : لا ، ويتم صومه ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريبا . (تنبيه) : وقع هذا الأثر في رواية أبى ذر وحده هنا ، ووقع في رواية الباقرين في أول الباب الذى بعده ، وذكره ابن بطلان في الباين معا ، ومناسبتة الباين من جهة التفرقة بين من يقع منه الانزال باختياره وبين من يقع منه بغير اختياره كما سيأتى بسط القول فيه إن

شاء الله تعالى

٢٤ - باب القبله للصائم

١٩٢٨ - **حدثنا محمد بن النُثَي** حدثنا **يحيى** عن **هشام** قال أخبرني **أبي** عن **عائشة** عن **النبي ﷺ** **ح**
و **حدثنا عبد الله بن مسleme** عن **مالك** عن **هشام** عن **أبيه** عن **عائشة** رضى الله عنها قالت « إن كان رسول
الله ﷺ ليَبْكُلُ بعضَ أزواجه وهو صائم ، ثم ضحك »

١٩٢٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا **يحيى** عن **هشام بن أبي عبد الله** حدثنا **يحيى** بن **أبي كثير** عن **أبي سلمة** عن
زينب ابنة **أم سلمة** عن **أمها** رضى الله عنها قالت « بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الخيلة إذ حضت ، فانسَلْتُ
فأخذت ثيابَ حِصْصِي ، فقال : مالك ، أتفتي ؟ قلت نعم . فدخلتُ معه في الخيلة . وكانت هي ورسول الله
ﷺ يَغْسِلَانِ من إناء واحد ، وكان يُقْبِلُها وهو صائم »

قوله (باب القبله للصائم) أى بيان حكمها . قوله (حدثني يحيى) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وقد
أحال المصنف بالمتن على طريق **مالك** عن **هشام** وليس بين لفظها مخالفة ، فقد أخرجه النسائي من طريق **يحيى** القطان
بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم » ، وزاد **الاسماعيلي** من طريق **عمر بن علي بن يحيى** قال **هشام** « قال لى لم
أر القبله تدعو الى خير » ، ورواه **سعيد بن منصور** عن **يعقوب بن عبد الرحمن** عن **هشام** بلفظ « كان يقبل بعض
أزواجه وهو صائم ثم ضحك » ، فقال **عروة** لم أر القبله تدعو الى خير ، وكذا ذكره **مالك** في « الموطأ » ، عن **هشام**
عقب الحديث ، لكن لم يقل فيه ثم ضحك ، وقوله ثم ضحك يحتمل ضحكها التعجب من خالف في هذا ، وقيل
تعجب من نفسها اذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ، ولكنها ألجأتها الضرورة في تليخ العلم
الى ذكر ذلك ، وقد يكون الضحك خجلا لإخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنبيها على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في
الثقة بها ، أو سرورا بمكانتها من النبي ﷺ . وبنزلتها منه ومحبة لها . وقد روى **ابن أبي شيبة** عن **شريك** عن **هشام**
في هذا الحديث « فضحك » ، فظننا أنها هي ، وروى النسائي من طريق **طلحة بن عبد الله** التيمي عن **عائشة** قالت
« أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليقباني فقلت لى صائمة ، فقال وأنا صائم ، فقبلني ، وهذا يؤيد ما قدمناه أن
النظر في ذلك مان لا يتأثر بالمباشرة والتفصيل ، لا للتفرقة بين الشاب والشيخ ، لأن عائشة كانت شابة ، نعم لما كان
الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق . وقال المازري : ينبغي أن يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبله الإيزال
حرمت عليه لأن الإيزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى اليه ، وان كان عنها المنى فمن رأى القضاء منه قال
يحرم في حقه ، ومن رأى أن لا قضاء قال يكره ، وان لم تؤد القبله الى شىء فلا معنى للنع منها إلا على القول بسد
الذريعة . قال : ومن بديع ما روى في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها « رأيت لو تمضمضت ، فإشار الى فمه بديع ،
وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهي أول الشرب ومفتاحه ، كما أن القبله من دواعي الجماع ومفتاحه ، والشرب
يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك أوائل الجماع اه .
والحديث الذى أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر ، قال النسائي منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن

حيان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض ، والغرض منه هنا قولها ، وكان يقبلها وهو صائم ، وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله . وقال النووي : القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها ، وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل مكروهة ، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النفل دون الغرض ، قال النووي : ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها . (فنيه) روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويمص لسانها واسناده ضعيف ، ولو صح فهو محمول على من لم يتلعب بريقه الذي خالط ريقها . والله أعلم

٢٥ - باب اغتسال الصائم . وبطل ابن عمر رضي الله عنهما ثوباً فألقى عليه وهو صائم

ودخل الثمعي الحنظل وهو صائم . وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطعم التسدر أو الشيء

وقال الحسن : لا بأس بالضمضة والتبرؤ للصائم . وقال ابن مسعود : إذا كان صوم أحدكم فليصنع دهيماً مترجلاً

وقال أنس : إن لي أذن أقحم فيه وأنا صائم . ويذكر عن النبي ﷺ أنه استاك وهو صائم

وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ولا يلمع ريقه . وقال عطاء : إن ازدرد ريقه لا أقول يطهر

وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طعم . قال : ولله له طعم وأنت تمتنع به

ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً

١٩٣٠ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر

قالت عائشة رضي الله عنها « كان النبي ﷺ يدركه الفجر جنباً في رمضان من غير حُلْم فيغتسل ويصوم »

١٩٣١ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام بن المنيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن « كنت أنا وأبي ، فذهبتُ معه حتى دخلنا على عائشة رضي

الله عنها قالت : أشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه »

١٩٣٢ - ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك

قوله (باب اغتسال الصائم) أي بيان جوازه ، قال الزين بن المنير : أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة ، وكأنه يشير إلى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي إسناده ضعف ، واعتمده الحنفية فكهوا الاغتسال للصائم . قوله (وبطل ابن عمر ثوباً فألقى عليه وهو صائم) في رواية الكشميني « فألقاه » وهذا وصله المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك ، ومناسبته للترجمة من جهة أن بلل الثوب إذا طالت إقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك

بالماء ، وأراد البخاري بأثر ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه ، فإن وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه أنه كان يكره للصائم بل الثياب . قوله (ودخل الشعبي الحمام وهو صائم) وصله ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحق قال : رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ، ومناسبته للترجمة ظاهرة . قوله (وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر) بكسر القاف أى طعام القدر أو الشيء ، وصله ابن أبي شيبة عن طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدر ، ورويناه في الجمعيات ، من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء ، يعنى المرقه ونحوها . ومناسبته للترجمة من طريق الفعوى ، لانه اذا لم يناف الصوم لإدخال الطعام في الفم وتطعمه وتقريبه من الازدرداد لم ينافه إيصاله الماء الى بشرة الجسد من باب الاولى . قوله (وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبرد للصائم) وصله عبد الرزاق بمعناه ، ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال (رأيت النبي ﷺ بالعرج يصب الماء على رأسه - وهو صائم - من العطش أو من الحر ، ومناسبته للترجمة ظاهرة ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالمضمضة في الباب الذى بعده . قوله (وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبغ دهنيا مترجلا) قال الزين بن المنير : مناسبته للترجمة من جهة أن الادهان من الليل يقتضى استحباب أثره في النهار ، وهو مما يربط الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره . قلت : وله مناسبة أخرى ، وذلك أن المانع من الاغتسال لعله سلك به مسلك استحباب التشف في الصيام كما ورد مثله في الحج ، والادهان والرجل في غافلة التشف كالإغتسال . وقال ابن المنير الكبير : أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم لانه إن كرهه خشية وصول الماء لحلقه فالعلة باطله بالمضمضة والسواك وبذوق القدر ونحو ذلك ، وإن كرهه للرفاهية فقد استحسب السلف للصائم الترفه والتجمل بالرجل والادهان والكحل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة . قوله (وقال أنس : ان لى أذن أتقحم فيه وأنا صائم) الأذن بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاى بعدها نون : حجر منقور شبه الحوض ، وهى كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه . وأتقحم فيه أى أدخل . وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول « ان لى أذن وإذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم ، وكان الأذن كان ملآن ماء فكان أنس اذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك . قوله (وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه « كان ابن عمر يستاك اذا أراد أن يروح الى الظهر وهو صائم ، ومناسبته للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القدر . ووقع في نسخة الصغاني بعد قوله وآخره « ولا يبلع ريقه » . قوله (وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب ، قيل له طعم ، قال : والماء له طعم وأنت تهمضم به) وصله ابن أبي شيبة عن طريق أبي حنيفة المازنى قال « أتى ابن سيرين رجلا فقال : ما ترى في السواك للصائم ؟ قال لا بأس به . قال : إنه جريد وله طعم ، قال فذكر مثله . قوله (ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأسا) أما أنس فروى أبو داود في السنن من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم ، ورواه الترمذي من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعا ووضفنه ، وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال « لا بأس بالكحل للصائم » . وأما إبراهيم فاختلف عنه : فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد « سألت إبراهيم أيكتحل الصائم ؟ قال نعم . قلت أجد طعم الصبر في حلتي ، قال ليس بشئ » ،

وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الاعمش قال : ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم ، وكان إبراهيم يرخص أن يكتحل الصائم بالصبر ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الاعمش عن إبراهيم قال : لا بأس بالكحل للصائم ما لم يجد طعمه ، ثم أورد المصنف حديث عائشة : أن النبي ﷺ كان يغتسل بعد الفجر ويصوم ، وأورده أيضا من حديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى

٣٦ - باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا

وقال عطاء : إن استنثر فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك

وقال الحسن : إن دخل حلقه الذباب فلا شيء عليه . وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه

١٩٣٣ - **حديث** عبدان أخبرنا يزيد بن زريع حدثنا هشام حدثنا ابن سيرين عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه »

[الحديث ١٩٣٣ - طرفه في : ٦٦٦٩]

قوله (باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا) أى هل يجب عليه القضاء أو لا ؟ وهى مسألة خلاف مشهورة ، فذهب الجمهور الى عدم الوجوب ، وعن مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء ، قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع أصحاب مالك ، لكن فرقوا بين الفرض والنفل . وقال الداودى : لعل مالك لم يبلغه الحديث ، أو أوله على رفع الائم . **قوله** (وقال عطاء : إن استنثر فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك) أى دفع الماء بان غلبه ، فان ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقه أفطر . ووقع فى رواية أبي ذر والنسفي (لا بأس ، لم يملك ، باسقاط) ان ، وهى على هذا جملة مستأنفة كالتحليل لقوله (لا بأس ، وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء لإنسان يستنثر فدخل الماء في حلقه . قال لا بأس بذلك ، قال عبد الرزاق : وقاله معمر عن قتادة . وقال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن ابن جريج : إن انسانا قال لعطاء : أمضمض فيدخل الماء في حلقه ، قال : لا بأس ، لم يملك ، وهذا يقوى رواية أبي ذر والنسفي . **قوله** وقال الحسن : إن دخل الذباب في حلقه فلا شيء عليه) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نعيم ، عن مجاهد عن ابن عباس فى الرجل يدخل فى حلقه الذباب وهو صائم قال لا يفطر ، وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا يفطر ، ومناسبة هذين الأثرين للترجمة من جهة أن المغلوب بدخول الماء حلقه أو الذباب لا اختيار له فى ذلك كالناسي ، قال ابن المنير فى الحاشية : أدخل المغلوب فى ترجمة الناسي لاجتماعهما فى ترك العمد وسلب الاختيار . ونقل ابن المنذر الاتفاق على أن من دخل فى حلقه الذباب وهو صائم أن لاشئ عليه ، لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال : أحب إلى أن يقضى حكاة ابن التين . وقال الزين بن المنير : دخول الذباب أقصد بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فانما تنشأ عن تسببه ، وفرق إبراهيم بين من كان ذا كرا لصومه حال المضمضة فأوجب عليه القضاء دون الناسي ، وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء والا قضى . **قوله** (وقال

الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه) هذان الأثران وصلهما عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء ، ، وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال : هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا ، وظهر بأثر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة ، وروى أيضا : عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ، قال لا ينسى ، هذا كله عليه القضاء ، وتابع عطاء على ذلك الأوزاعي والليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية ، وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع . وعن أحمد في المشهور عنه : تجب عليه الكفارة أيضا ، وحجتهم قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الأكل ، وألحق به بعض الشافعية من أكل كثيرا لتدور نسيان ذلك ، قال ابن دقيق العيد : ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس ، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات ، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات ، قال : وعدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالإتيان ، وسمى الذي يتم صوما ، وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية . وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار : إن معنى قوله « فليتم صومه » أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نية القضاء . قال وقوله « فانما أطعمه الله وسقاه » بما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أظرف لأضيف الحكم إليه ، قال : وتعلق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضي مفهوما ، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناسي لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناسي لا يوجبها ، ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع ناسيا عن حالة الأكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق معتذر ، إلا إن بين القائلين أن الوصف الفارق ملغى . وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجماع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث « من أفطر في شهر رمضان ، لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونها أغلب وقوعا ولعدم الاستغناء عنهما غالبا . قوله (هشام) هو النسبوتاني . قوله (إذا نسي فأكل) في رواية مسلم من طريق إسماعيل عن هشام « من نسي وهو صائم فأكل ، وللصنف في النذر من طريق عوف عن ابن سيرين ، من أكل ناسيا وهو صائم ، ولا بن داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « جاء رجل فقال : يا رسول الله إنني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ، وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف **قوله** (فليتم صومه) في رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين « فلا يفطر » . قوله (فانما أطعمه الله وسقاه) في رواية الترمذي « فانما هو رزق رزقه الله ، وللدارقطني من طريق ابن عليه عن هشام « فانما هو رزق ساقه الله تعالى إليه ، قال ابن العربي : تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فأشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والأمساك ركن الصوم فأشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدارقطني فيه « لا قضاء عليك » ، فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تصسف ، وإنما أقول ليته صح فنتبعه ونقول به ، إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الائم علمنا به ، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به . وقال القرطبي احتج به

من أسقط القضاء ، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه ، لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه ، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال ، لكن الشأن في صحته ، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء هـ . وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان ، وكذا قال ابن القصار ، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع ، وقال المهلب وغيره : لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عنده ورفع الإثم عنه وبقاء نيته التي يبيتها هـ . والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الانصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بالفظ د من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ، فعين رمضان وصرح باسقاط القضاء ، قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري ، وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة ، والمراد أنه انفرد بذكر اسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان ، فإن النسائي أخرج الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه د في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال : الله أعلمه وسقاه ، وقد ورد اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه د فإنما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ، وقال بعد ترجمته : هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات . قلت : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطني أيضا لاسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوايد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه د من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ، ورأساده وإن كان ضعيفا لكنه صالح للتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به ، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ، ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم - كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما - علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ، ثم هو موافق لقوله تعالى ﴿ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم﴾ فالنسيان ليس من كسب القلب ، وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعد الأكل لا بنسيانه فكذلك الصيام ، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتبشير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم ، وقد روى أحمد لهذا الحديث سببا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم اسحق أنها كانت عند النبي ﷺ ، فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعد ما شبعمت ؟ فقال لها النبي ﷺ : أتني صومك فإنما هو رزق ساقه الله إليك ، وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره . ومن المستظرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن دينار : أن إنسانا جاء إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائما ففسدت فطعمت ، قال لا بأس . قال : ثم دخلت على إنسان ففسدت وطعمت وشربت ، قال : لا بأس الله أطعمك وسقاك . ثم قال : دخلت على آخر ففسدت فطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام

٢٧ - باب سواك الرطب واليابس للصائم

وَيُذَكَّرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِي وَلَا أَعُدُّ»
 وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»
 وَبُرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَخْصُ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ
 وَقَالَ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» . وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ : يَبْتَغِي رِيقَهُ

١٩٣٤ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حُمْرَانَ
 «رَأَيْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ : فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمْضَ وَاسْتَنْشَرَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ
 غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ
 الْيُمْنَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ
 وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ بَصَلَى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

قوله (باب سواك الرطب واليابس للصائم) كذا للأكثر وهو كقولهم مسجد الجامع ، ووقع في رواية
 الكشميني «باب السواك الرطب واليابس» ، وأشار بهذه الترجمة إلى الزد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب
 كاللصكية والشعبي ، وقد تقدم قبل باب قياس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتمضمض به ، ومنه تظهر
 السكينة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه تمضمض واستنشق وقال فيه «من توضع
 وضوئي هذا» ولم يفرق بين صائم ومفطر ، ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب . **قوله** (ويذكر
 عن عامر بن ربيعة قال : رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصى أو أعد) وصله أحمد وأبو داود والترمذي
 من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا
 أخرج حديث عاصم ، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواها عنه ، وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه ،
 وروى مالك عنه خبراً في غير الموطأ . قلت : وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ، ومناسبة للترجمة
 إشعاره بملزمة السواك ولم يخص رطباً من يابس ، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم ،
 أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة «ولم يخص صائماً
 من غيره» أي ولم يخص أيضاً رطباً من يابس ، وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة ،
 والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، فإنه يقتضي إباحته في كل وقت وعلى
 كل حال ، قال ابن المنير في الحاشية : أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ، ثم انتزعه من الأدلة
 العامة التي تناولت أحوال تناول السواك وأحوال ما يستاك به ، ثم انتزع ذلك من أعم من السواك وهو
 المضمضة إذ هي أبلغ من السواك الرطب . **قوله** (وقالت عائشة عن النبي ﷺ : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب)
 وصله أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن

أبي بكر الصديق عن أبيه عنها رواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والد داود وسليمان بن بلال وغير واحد ، وغالفهم حماد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسنديهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة ، قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى : هذا خطأ إنما ، هو عن عائشة . قوله (وقال عطاء وقتادة يبتلع ريقه) كذا للأكثر وللمستعمل يبلع بغير مثناة ، وللمعوى يتبلع بتقديم المثناة بعدها موحدة ثم مشددة ، فأما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذي بعده ، وأما أثر قتادة فوصله عبد بن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب أن يتحلل منه في الفم شيء وذلك الشيء كماء المضمضة فإذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يبتلع ريقه . قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لولا أن شق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عبادة عن مالك بلفظ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ، والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه ، وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء . قوله (ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ) أما حديث جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة سواك ، وعبد الله يختلف فيه ، ووصله ابن عدى من وجه آخر عن جابر بلفظ لجعلت السواك عليهم عزيمة ، وإسناده ضعيف ، وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد فقال : رواية محمد بن إبراهيم أصح ، قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح عندي . قلت : رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأميرين : أحدهما أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن السكاك فكلما قام إلى الصلاة استاك ، ثانيهما أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى ابن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن يزيد بن خالد فذكر نحوه . (تنبيه) وقع في روايه غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث تقديم وتأخير والخطب فيه يسير ، ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكرت ما يتعلق بمناسبته للترجمة قبل

٢٨ - باب قول النبي ﷺ « إذا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْعِرِهِ الْمَاءَ » ولم يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

وقال الحسن : لا بأسَ بالسَّوْطِ للصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَهْلِكْ إِلَى حَلَقِهِ وَيَكْتَحِلْ

وقال عطاء : إِنْ تَمَسَّصَ شَيْءٌ أَوْ رَغَّ مَا فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَضُرُّهُ إِنْ لَمْ يَزِدْ رِيقَهُ ، وَمَا ذَا بَقِيَ فِيهِ ؟

وَلَا يَمْضَغُ الْعِلَاقَ ، فَإِنْ أَزْدَرَدَ رِيقَ الْعِلَاقِ لَا أَقُولُ إِنَّهُ يُفْطِرُ وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ

فَإِنْ اسْتَنْتَرَ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَلَقَهُ لَا بَأْسَ ، لَمْ يَمْلِكْ

قوله (باب قول النبي ﷺ : إذا توضأ فليستشقي بمنخره الماء) هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري ، وقد أخرجه مسلم عن طريق همام عن أبي هريرة ، ورويناه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسماعيل عنه عن معمر عن همام ولفظه « إذا توضأ أحدكم فليستشقي بمنخره الماء ثم ليستشتر » وقول المصنف « ولم يميز الصائم من غيره » ، قاله تفقها ، وهو كذلك في أصل الاستنشاق ، لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه بن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له « بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما » ، وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل قوله (وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم إن لم يصل الماء إلى حلقه) وصله ابن أبي شيبة نحوه ، وقال الكوفيون والأوزاعي وإسماعيل : يجب القضاء على من استعط . وقال مالك والثافعي : لا يجب إلا إن وصل الماء إلى حلقه . وقوله « ويكتحل » هو من قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل بابين . قوله (وقال عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج « قلت لعطاء الصائم يمضمض ثم يردد ريقه وهو صائم ؟ قال : لا يضره ، وماذا بقي في فيه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ووقع في أصل البخاري « وما بقي في فيه » ، قال ابن بطال : ظاهره إباحة الازدراء لما بقي في الفم من ماء المضمضة ، وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه بلفظ « وماذا بقي في فيه » ، وكان « ذا » سقطت من رواية البخاري انتهى . و « ما » على ظاهر ما أورده البخاري موصولة ، وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استفهامية ، وكأنه قال : وأي شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء إلا أثر الماء ، فإذا بلع ريقه لا يضره . وقوله في الأصل « لا يضره » وقع في رواية المستملي « لا يضره » بزيادة تحتانية والمعنى واحد . قوله (ولا يمضغ العلك الخ) في رواية المستملي « ويمضغ العلك » ، والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء يمضغ الصائم العلك ؟ قال لا . قلت إنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يمضغه قال (١) . وقلت له : أيتسوك الصائم ؟ قال نعم . قلت له أيزدرد ريقه ؟ قال لا . قلت ففعل أضره ؟ قال لا ، ولكن ينهي عن ذلك ، وقد تقدم الخلاف في المضمضة في « باب من أكل ناسيا » ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يبتلعه مما يجري مع الريق مما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجة ، وكان أبو حنيفة يقول : إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متعمدا فلا قضاء عليه . وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل . وخصص في مضغ العلك أكثر العلماء إن كان لا يتحلب منه شيء ، فإن تحلب منه شيء فازدرده فالجمهور على أنه يفطر انتهى . والعلك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها كاف : كل ما يمضغ ويبقى في الفم كالمصطكي واللبان ، فإن كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر ، والا فهو مجفف ومعطش فيكره من هذه الحيثية

٢٩ - باب إذا جامع في رمضان

ويذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ » وبه قال ابن مسعود . وقال سعيد بن المسيب والشَّعْبِيُّ وابنُ جُبَيْرٍ وإِبْرَاهِيمُ وَتَقَادَةُ وَحَمَّادٌ : يَقْضَى

(١) لعله « قال لا »

يوماً مكافئاً

١٩٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَنِيعٍ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ حَدَّثَنَا بِحْجَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزَّيَّيرِ بْنِ الْقَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّيَّيرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهُ احْتَرَقَ ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمِكَتَلٍ يُدْعَى الْعَرَقُ ، فَقَالَ : أَيْنَ الْحَرَقُ ؟ قَالَ : أَنَا . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهَذَا » [الحديث ١٩٣٥ - طرئه في : ٦٨٧٢]

قوله (باب اذا جامع في رمضان) أى عامدا عالما وجبت عليه الكفارة . **قوله** ويذكر عن أبي هريرة رفعه : من أفطر يوما من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه (وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمار عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وفي رواية شعبة) في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وإن صام الدهر كله ، قال الترمذي سألت محمدا - يعنى البخارى - عن هذا الحديث فقال : أبوالمطوس اسمه يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث ، وقال البخارى في التاريخ أيضا : تفرد أبوالمطوس بهذا الحديث ولا أدرى سمع أبوه من أبي هريرة أم لا . قلت : واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل : الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخارى في اشتراط اللقاء ، وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطال : أشار بهذا الحديث الى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياسا على الجماع ، والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا . وقرر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذى ورد فيه الحديث المسند ، وإنما ذكر آثار الإفطار ليفهم أن الإفطار بالأكل والجماع بمعنى واحد انتهى . والذى يظهر لى أن البخارى أشار بالآثار التى ذكرها الى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف ، وأن الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة ، وأشار بمحدث أبي هريرة الى أنه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه ، وعلى تقدير صحته فظاهره يقوى قول من ذهب الى عدم القضاء فى الفطر بالأكل بل يبقى ذلك فى ذمته زيادة فى عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضى رفع الائم ، لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجماع ، والفرق بين الانتهاك بالجماع والأكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور ، قال ابن المنير فى الحاشية ماحصله : إن معنى قوله فى الحديث « لم يقض عنه صيام الدهر » أى لا سبيل الى استدراك كمال فضيلة الأداء بالقضاء ، أى فى وصفه الخاص ، وإن كان يقضى عنه فى وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار القضاء بالكلية انتهى . ولا يخفى تكلفه ، وسياق أثر ابن مسعود الآتى يرد هذا التأويل ، وقد سوى بينهما البخارى . **قوله** (وبه قال ابن مسعود) أى بما دل عليه حديث أبي هريرة ، وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ورويناه عاليا فى « جزء هلال الحمار » من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكرى قال : « حدثت أن عبد الله بن مسعود قال : من أفطر يوما من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلتقى الله ، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه » وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة عن فلان بن

الحارث عن ابن مسعود ، ووصله الطبراني والبيهقي أيضا من وجه آخر عن عرجة قال قال عبد الله بن مسعود : من أفطر يوما في رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه ، وبهذا الاسناد عن علي مثله ، وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك باسناد له فيه انقطاع أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به : من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع . قوله (وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة وحامد : يقضى يوما مكانه) أما سعيد بن المسيب فوصله مسدد وغيره عنه في قصة المجامع قال : يقضى يوما مكانه ويستغفر الله ، ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالأكل ، بل روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم قال : كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا ، قال : يصوم شهرا . قلت : فيومين ؟ قال صيام شهر . قال فعددت أياما قال : صيام شهر ، قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان ، فإذا تخلله فطر يوم عمدا بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كمن لزمه صوم شهر متتابع بنذر أو غيره . وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر ، فقوله : فيومين قال صيام شهر ، أي عن كل يوم ، والأول أظهر . وروى البزار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعا عن أنس وإسناده ضعيف . وأما الشعبي فقال سعيد ابن منصور : حدثنا هشيم حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عمدا قال : يصوم يوما مكانه ويستغفر الله عز وجل . ، وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله . وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك كلاهما عن مغيرة عن إبراهيم فذكر مثله . وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة المجامع في رمضان . وأما حماد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الانصاري وفي إسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة : يحيى وعبد الرحمن قابعان صغيران من طبقة واحدة ، وفوقهما قليلا محمد بن جعفر ، وأما ابن عمه عباد بن أوساط التابعين . قوله (ان رجلا) قيل هو سلة ابن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي . قوله (انه احترق) سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله وهلكك ، ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك ، وكأنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك ، وقد أثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال : أين المحترق ، إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك ، وفيه دلالة على أنه كان عامدا كما سيأتي . قوله (تصدق بهذا) هكذا وقع مختصرا ، وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلى ، قال تصدق ، قال والله مالى شيء ، قال اجلس فجلس ، فأقبل رجل يسوق حمارا عليه طعام ، فقال ابن المحترق آتيا ؟ فقام الرجل ، فقال تصدق بهذا ، فقال أعلى غيرنا ؟ فوالله إنا لجياع ، قال كلوه ، وقد استدلل به لما لك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالأطعام دون غيره من الصيام والعتق ، ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة ، أشار إلى هذا الجواب الطحاوى ، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة ، فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا وأفظه : كان النبي ﷺ جالسا في ظل فارع - يعنى بالفاء والمهمل - فجاءه رجل من بني بياضة فقال : احترقت ، وقست بامرأتى في رمضان ، قال أعتق رقبة ، قال لا أجدها ، قال أطعم ستمين مسكينا ، قال ليس عندي ، فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يستل لفظه ، وسأله ابن خزيمة في

صحيحه والبخارى في تاريخه ومن طريقه البيهقي ، ولم يقع في هذه الرواية أيضا ذكر صيام شهرين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . (تنبيه) اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، فالشهور ما تقدم ، وعنه يكفر في الأكل بالتخيير وفي الجماع بالإطعام فقط ، وعنه التخيير مطلقا ، وقيل يراعى زمان الحصب والجذب ، وقيل يعتبر حالة المكفر ، وقيل غير ذلك

٣٠ - باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليتكفر

١٩٣٦ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : « بينا نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقست على أمرائي وأنا صائم . فقال رسول الله ﷺ : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا . قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ قال لا . قال فكذلك النبي ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بقرق فيها تمر - والمرق : المسكيتل - قال : أين السائل ؟ فقال أنا . قال : خذ هذا فتصدق به . فقال الرجل : على أقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرتين - أهل بيت أقر من أهل بيتي . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال : أطعمه أهلك »

[الحديث ١٩٣٦ - أطرافه في : ١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١]

قوله (باب إذا جامع في رمضان) أي عامدا عالما (ولم يكن له شيء) يعتق أو يطعم ولا يستطيع الصيام (فتصدق عليه) أي بقدر ما يجزيه (فليتكفر) أي به لأنه صار واجدا ، وفيه إشارة إلى أن الإعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة . **قوله** (أخبرني حميد بن عبد الرحمن) أي ابن عوف ، هكذا توارد عليه أصحاب الزهري ، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا : منهم ابن عيينة والليث ومعمر ومنصور عند الشيخين ، والاوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك ، وابن جريج عند مسلم ، ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي ، وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوامة ، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي ، وعقيل عند ابن خزيمة ، وابن أبي حفصة عند أحمد ، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ، ومحمد بن اسحق عند البزار ، وسأذكر ما عند كل منهم من زيادة فائدة إن شاء الله تعالى . وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره ، قال البزار وابن خزيمة وأبو عوامة : أخطأ فيه هشام بن سعد . قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة ، فرواه عن الزهري أخرجه الدارقطني في « العلل » ، والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجماعة . كذلك أخرجه أحمد وغيره من طريق روح بن عباد عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في « العلل » ، من طريقه ، وسيأتي في الباب الذي بعده حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة إن شاء الله تعالى . **قوله** (ان أبا هريرة قال) في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين حميد

وَأَبَى هَرِيرَةَ . قَوْلُهُ (بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ) أَصْلُهُ « بَيْنَ » ، وَقَدْ تَرَدَّدَ بِغَيْرِ « مَا » ، فَتَشِعُّ الْفَتْحَةُ ، وَمِنْ خَاصَةِ « بَيْنَا » ، أَنَّهُ تَتَلَقَّى بَازُو بَازًا حَيْثُ تَجْمَعُ لِلْفَاجِئَةِ ، بِخِلَافِ بَيْنَا فَلَا تَتَلَقَّى بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَقَدْ وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَذَلِكَ . قَوْلُهُ (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) فِيهِ حَسَنُ الْأَدَبِ فِي التَّعْبِيرِ لَمَّا تَشَعَّرَ الْعُنْدِيَّةُ بِالْتَعْظِيمِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ مَعَ ، لَكُنْ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ « مَعَ النَّبِيِّ ﷺ » . قَوْلُهُ (إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ) لَمْ أَقْفِ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْغَنِيِّ فِي الْمُبْهِمَاتِ - وَتَبِعَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ - جَزَمَا بِأَنَّهُ سَلْمَانُ أَوْ سَلَمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ ، وَاسْتَدَلَّ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ سَلْيَمَانَ ابْنِ يَسَارٍ « عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهُ وَطَّأَهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : حَرِّ رَقَبَةٍ ، قُلْتُ مَا أَمْلَكَ رَقَبَةً غَيْرَهَا وَضُرِبَ صَفْحَةُ رَقَبَتِهِ ، قَالَ فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ ؟ قَالَ فَأَطْعَمْتُ سَتِينَ مَسْكِينًا ، قَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا لَنَا طَعَامٌ ، قَالَ فَأَنْطَلَقَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا وَافَقَتَا فَنَافِي فِي قِصَّةِ الْحِجَامِ مَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ صَاحِبًا كَمَا سَيَأْتِي ، وَفِي قِصَّةِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلًا فَافْتَرَقَا ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا مِنْ بَنِي بِيَّاضَةَ وَفِي صِفَةِ الْكُفَّارَةِ وَكَوْنِهَا مَرْتَبَةٌ وَفِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا كَانَ لَا يَقْدَرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خِصَالِهَا اتِّحَادِ الْقِصَّتَيْنِ ، وَسَنَذْكُرُ أَيْضًا مَا يُوْثِدُ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا . وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَرْجُمَةِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ مِنْ « التَّهْمِيدِ » مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ سَلْيَمَانُ بْنُ صَخْرٍ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَظُنُّ هَذَا وَهَمًا ، لِأَنَّ الْمُحْفُوظَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ وَوَقَعَ عَلَيْهَا فِي اللَّيْلِ لَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ بِالنَّهَارِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ « وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ ، أَيْ لَيْلًا بَعْدَ أَنْ ظَاهَرَ فَلَا يَكُونُ وَهَمًا وَلَا يُلْزَمُ الْإِتِّحَادُ ، وَوَقَعَ فِي مَبَاحِثِ الْعَامِ مِنْ « شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ » ، مَا يَوْمُ أَنْ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو بَرْدَةَ بْنُ يَسَارٍ وَهُوَ يَظْهَرُ مِنْ تَأْمُلِ بَقِيَّةِ كَلَامِهِ . قَوْلُهُ (فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) زَادَ عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ « جَاءَ رَجُلٌ وَهُوَ يَنْتَقِفُ شَعْرَهُ وَيَدُقُّ صَدْرَهُ وَيَقُولُ هَلْكَ الْآبَعْدُ ، وَلِحَمْدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ « يَلْطُمُ وَجْهَهُ ، وَلِحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاهُ « يَدْعُو وَيَلُ ، وَفِي مَرْسَلِ ابْنِ الْمُسَيْبِ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ « وَيَحْتِثِي عَلَى رَأْسِهِ التُّرَابَ ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ مِنْ وَقَعَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ ، وَيُفْرَقُ بِذَلِكَ بَيْنَ مَعْصِيَةِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فَيَجُوزُ فِي مَعْصِيَةِ الدِّينِ لَمَّا يُشْعِرُ بِهِ الْحَالُ مِنْ شِدَّةِ النَّدَمِ وَصَحَّةِ الْإِقْلَاعِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ النَّهْيِ عَنْ لَطَمِ الْخُدُودِ وَحُلْقِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْمَعْصِيَةِ . قَوْلُهُ (فَقَالَ هَلَكْتُ) فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ « فَقَالَ إِنَّ الْآخِرَ هَلْكَ » ، وَالْآخِرُ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ بِغَيْرِ مَدٍّ هُوَ الْآبَعْدُ ، وَقِيلَ الْغَائِبُ ، وَقِيلَ الْأَرْدَلُ . قَوْلُهُ (هَلَكْتُ) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ كَمَا تَقْدُمُ « احْتَرَقْتُ » ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ « مَا أَرَانِي إِلَّا قَدْ هَلَكْتُ » ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَامِدًا لِأَنَّ الْهَلَاكَ وَالْإِحْتِرَاقَ بِجَازٍ عَنِ الْعَصِيَانِ الْمُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَتَوَقَّعَ كَالْوَاقِعِ ، وَبِالْبَلْغِ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي ، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى النَّاسِ ، وَتَمَسَّكُوا بِتَرْكِ اسْتِفْسَارِهِ عَنْ جَمَاعَةِ هَلْ كَانَ عَنْ عَمْدٍ أَوْ نِسْيَانٍ ، وَتَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ فِي الْفِعْلِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْقَوْلِ كَمَا اشْتَهَرَ ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ حَالُهُ بِقَوْلِهِ هَلَكْتُ وَاحْتَرَقْتُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَامِدًا عَارِفًا بِالتَّحْرِيمِ ، وَأَيْضًا فَدَخُولُ النَّسْيَانِ فِي الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً لَا أَحَدَ فِيهَا وَجَاءَ مُسْتَفْتِيًا أَنَّهُ لَا يَمُزُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَّبِعْهُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالْمَعْصِيَةِ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي الْخُدُودِ وَأَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَتَوَجَّهَ أَنْ يَجِئَهُ مُسْتَفْتِيًا

يقتضى الندم والتوبة ، والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ، وأيضاً فلو عوقب المستغنى لكان سبياً لترك الاستفتاء . وهي مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين ، لكن وقع في شرح السنة للبخوي ، أن من جامع متعمداً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه ، وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة ، وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور . قوله (قال مالك) ؟ بفتح اللام استفهام عن حاله ، وفي رواية حقيق ويحك ما شأنك ، ؟ ولابن أبي خضعة « وما الذي أهلكك ؟ » ، ولعمرو « ماذا ؟ » وفي رواية الأوزاعي « ويحك ما صنعت » ؟ أخرجه المصنف في الأدب وترجم « باب ما جاء في قول الرجل ويحك ويحك » ، ثم قال عقبه « تابعه يونس عن الزهري ، يعني في قوله « ويحك » ، وقال عبد الرحمن بن غالة عن الزهري « ويحك » . قلت : وسأذكر من وصلهما هناك إن شاء الله تعالى . وقد تابع ابن غالة في قوله « ويحك » ، صالح بن أبي الأخضر ، وتابع الأوزاعي في قوله « ويحك » ، حقيق وابن إسحق وحجاج بن أرطاة فهو أرجح وهو اللائق بالمقام ، فإن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضي الأول . قوله (وقعت على امرأتى) وفي رواية ابن إسحق « أصبت أهلى » ، وفي حديث عائشة « وطئت امرأتى » ، ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرهما كما سيأتى بيانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخيير في أول الحديث « أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره النبي ﷺ ، الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأى شيء كان وهو قول المالكية ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه ، والجمهور حلوا قوله « أفطر » ، هنا على المقيد في الرواية الأخرى وهو قوله « وقعت على أهلى » ، وكأنه قال أفطر بجماع ، وهو أول من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة . واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الآكل على الجامع بجامع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم ، وبأن من أكره على الآكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجامع بجامع ما بينهما ، وسيأتى بيان الترجيح بين الروایتين في الكلام على الترتيب . وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فمظم الروايات فيها « وطئت » ونحو ذلك ، وفي رواية ساق مسلم اسنادها وساق أبو عوانة في مستخرجه متنها أنه قال « أفطرت في رمضان » ، والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع ، وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور « أصبت امرأتى ظهراً في رمضان » ، وتعين رمضان معمول بمفهومه ، وللفرق في وجوب كفارة الجامع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر ، وفي كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهاراً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب . قوله (وأنا صائم) جملة حالية من قوله « وقعت » ، فيؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة ، فعلى هذا قوله « وطئت » ، أى شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعد إذ أنا صائم ، ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر « وقعت على أهلى اليوم وذلك في رمضان » . قوله (هل تجد رقبة تمتعها) في رواية منصور « أتجد ماتحور رقبة » ، وفي رواية ابن أبي خضعة « أستطيع أن أعتق رقبة » ، وفي رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي فقال « أعتق رقبة » ، زاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال « بذمتها صنعت أعتق رقبة » . قوله (قال لا) في رواية ابن مسافر « فقال لا والله يا رسول الله » ، وفي رواية ابن إسحق « ليس عندي » ، وفي حديث ابن عمر « فقال والذي بمثلك بالحق ما ملكت رقبة قط » ، واستدل بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة الكافرة كقول الحنفية ، وهو ينبنى على أن السبب إذا اختلف

واتحد الحكم هل يقيد المطلق أو لا؟ وهل تقييده بالقياس أو لا؟ والأقرب أنه بالقياس، ويؤيده التقييد في مواضع أخرى. قوله (قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد، قال قسم شهرين متتابعين، وفي حديث سعد، قال لا أقدر، وفي رواية ابن إسحق، وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام، قال ابن دقيق العيد: لا إشكال في الانتقال عن الصوم إلى الطعام، لكن رواية ابن إسحق هذه اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فنشأ للشافعية نظر: هل يكون ذلك عنداً - أي شدة الشيق - حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا؟ والصحيح عندهم اعتبار ذلك، ويلتحق به من يجد رقبة لا غنى به عنها فإنه يسوغ له الانتقال إلى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد، وأما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة مرسلًا أنه قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم، إني لأدع الطعام ساعة فما أطيق ذلك، ففي أسناده مقال، وعلى تقدير صحته فلهذا اعتل بالأمرين. قوله (فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ قال لا) زاد ابن مسافر، يارسول الله، ووقع في رواية سفيان، فهل تستطيع إطعام؟ وفي رواية إبراهيم بن سعد وعراك بن مالك، وقطعم ستين مسكيناً؟ قال لا أجده، وفي رواية ابن أبي حفصة، أفقتطيع أن قطعم ستين مسكيناً؟ قال لا، وذكر الحاجة. وفي حديث ابن عمر، قال والذي بعثك بالحق ما أشجع أهلي، قال ابن دقيق العيد: أضاف الإطعام الذي هو مصدر أطعم إلى ستين فلا يكون ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلاً، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال، والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كني، والمراد بالإطعام الإعطاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعوم في الفم بل يكفي الوضع بين يديه بلا خلاف، وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناوله، بخلاف زكاة الفرض فإن فيها النص على الإيتاء وصدقة الفطر فإن فيها النص على الأداء، وفي ذكر الإطعام ما يدل على وجود طاعين فيخرج الطفل الذي لم يطعم كقول الحنفية، ونظر الشافعي إلى النوع فقال: يسلم لوليه، وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها، ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالإجماع على ذلك. وذكر في حكمة هذه الحاصل من المناسبة أن من انتهك حرمة الصوم بالجوع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقبة فيفدى نفسه، وقد صح أن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار. وأما الصيام فناسبته ظاهرة لأنه كالمقاصة بجنس الجناية، وأما كونه شهرين فلأنه لما أمر بمصابة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث أنه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده. وأما الإطعام فناسبته ظاهرة لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين. ثم إن هذه الحاصل جامعة لاشتغالها على حق الله وهو الصوم، وحق الأحرار بالطعام، وحق الأرقاء بالاعتاق، وحق الجاني بثواب الامتثال. وفيه دليل على إيجاب الكفارة بالجوع خلافاً لما شذ فقال لا يجب مستنداً إلى أنه لو كان واجباً لما سقط بالأعصار، وتعقب بمنع الإسقاط كما سيأتي البحث فيه. وقد تقدم في آخر باب الصائم يصبح جنباً، نقل الخلاف في إيجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والانماط، واختلفوا أيضاً هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل، وهل يشترط في إيجاب الكفارة كل وطء في أي فرج كان؟ وفيه دليل على جريان الحاصل الثلاث المذكورة في الكفارة. ووقع في المدونة، ولا يعرف مالك غير الإطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام، قال ابن دقيق العيد: وهي معضلة لا يهتدى إلى توجيهها مع مصادمة

الحديث الثابت ، غير أن بعض المشتققين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ، ووجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم ، ولا يلزم منه نسخ الفضيلة في ترجيح الاطعام أيضا لا اختيار الله له في حق المفطر بالمعذر ، وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، وللمناسبة لإيجاب الإطعام لجز فوات الصيام الذي هو إمساك عن الطعام ، ولشمول نفعه للمساكين ، وكل هذه الوجوه لا تقاوم ماورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فإن هذه البداءة إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضى استحبابه . واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام ، وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل ، وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا . ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ، ومنهم من قال إن الكفارة تختلف باختلاف الأوقات : ففي وقت الشدة يكون بالإطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم ونقلوه عن محقق المتأخرين ، ومنهم من قال : الإفطار بالجماع يكفر بالخصال الثلاث ، وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب ، وقال ابن جرير الطبري : هو خير بين العتق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهما ، وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وربما أيد بعضهم بالخاق إفساد الصيام بافساد الحج ، وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك في «الموطأ» ، عن عطاء الخراساني عنه ، وهو مع إرساله قدرده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم : قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدي بدنة ؟ فقال : كذب ، فذكر الحديث ، وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أيوب عن القاسم بن عاصم ، وتابعه همام عن قتادة عن سعيد ، وذكر ابن عبد البر أن عطاء لم ينفرد بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولا ، ثم ساقه بإسناده لكنه من رواية ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سندا ومتنا فلا حجة فيه . وفي الحديث أيضا أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور ، قال ابن العربي : لأن النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه لآخر وليس هذا شأن التخيير ، ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال : أن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير ، وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصا لو حث فاستفتى فقال له المفتي : أعتق رقبة فقال لا أجد ، فقال صم ثلاثة أيام الخ ، لم يكن مخالفا لحقيقة التخيير ، بل يحمل على أن إرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتنجيز الكفارة . وقال البيضاوي : ترتيب الثاني بإلغاء على فقد الأول ثم الثالث بإلغاء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم ، وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير ، وتعقبه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عينة ومعمر والأوزاعي ، والذين رووا التخيير مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمرو بن عثمان الخزومي ، وهو كما قال في الثاني دون الأول ، فالذين رووا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضا إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ، ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه ، فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه ؟ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسا أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضا بأن راويه حكى لفظ القصة

على وجهها هذه زيادة علم من صورة الواقعة ، وراوى التخيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما قصد الاختصار أو لغير ذلك . ويرجع الترتيب أيضا بأنه أحوط لأن الأخذ به مجرى سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف المكس ، وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهلل والقرطبي بالحل على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد ، وبعضهم حل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز ، وعكسه بعضهم فقال « أو » ، في الرواية الأخرى ليست للتخيير وإنما هي للتفسير والتقدير ، أمر رجلا أن يعتق رقبة أو يصوم إن عجز عن المعتق أو يطعم أن عجز عنها . وذكر الطحاوى أن سبب إتيان بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه « فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ، قال فرواه بعضهم مختصرا مقتصرا على ما ذكر الزهري أنه آل اليه الأمر ، قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله « أطعمه أهلك » ، قال فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا . قلت : وكذلك رواه الدارقطني في « العلل » ، من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري وقال في آخره « فصار سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا » . قوله (فسكت عند النبي ﷺ) كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة ، ويجوز ضمها والثاء المثلثة ، وفي رواية أبي نعيم في « المستخرج » ، من وجهين عن أبي الهيثم « فسكت » ، بالمهمله والكاف المفتوحة والمثناة ، وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الاخير ، وفي رواية ابن عينة « فقال له النبي ﷺ اجلس لجلس » . قوله (فبينما نحن على ذلك) في رواية ابن عينة « فبينما هو جالس كذلك » ، قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ، ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشئ يعينه به ، ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز . وهذا الثالث ليس بقوى لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكمل . قوله (أتى النبي ﷺ) كذا الأكثر بضم أوله على البناء للجهول وهو جواب « بينا » ، في هذه الرواية . وأما رواية ابن عينة المشار إليها فقال فيها « اذ أتى » ، لأنه قال فيها « فبينما هو جالس » ، وقد تقدم تقرير ذلك ، والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما سيأتي في الكفارات « فجاء رجل من الأنصار » ، وعند الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل « فأتى رجل من ثقيف » ، فإن لم يحمل على أنه كان حليفا للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى الأعم وإلا فرواية الصحيح أصح ، ووقع في رواية ابن إسحق « فجاء رجل بصدقته يحملها » ، وفي مرسل الحسن عند سعيد ابن منصور « بتمر من تمر الصدقة » . قوله (بمرق) بفتح المهمله والراء بعدها قاف ، قال ابن التين كذا الأكثر الرواة ، وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي باسكان الراء قال عياض والصواب الفتح ، وقال ابن التين أنكروا بعضهم الإسكان لأن الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم . قلت : ان كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فليُنكر الفتح لأنه يشترك مع الماء الذي يتحلب من الجسد ، نعم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا إلا أن الإسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة كالقزاز . قوله (والمرق المكمل) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام ، زاد ابن عينة عند الاسماعيلى وابن خزيمة : المكمل الضخم ، قال الاخفش : سمي المكمل عرقا لأنه يضفر عرقه فالحرق جمع عرقه كملق وعلقه ، والمرقة الصغيرة من الخوص . وقوله والمرق المكمل تفسير من أحد رواياته ، وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي ، لكن في رواية ابن عينة ما يشعر بأنه الزهري ، وفي

رواية منصور في الباب الذي يلي هذا ، فأتى بعرق فيه تمر وهو الزبيل ، وفي رواية ابن أبي حفصة ، فأتى بزبيل وهو المكمل ، والزبيل بفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام بوزن رغيف هو المكمل ، قال ابن دريد يسمى زبيلاً لخل الزبيل فيه ، وفيه لغة أخرى زنبيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه ، وجمعه على اللغات الثلاث زناويل ، ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم ، لجاءه عرقان ، والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي ، وجمع غيره بينها بتعدد الواقعة ، وهو جمع لارضاه لاتحاد مخرج الحديث والاصل عدم التعدد ، والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميس على الدابة ليكون أسهل في الحمل ، فيحتمل أن الآتي به لما وصل وأفرغ أحدهما في الآخر ، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل إليه والله أعلم . قوله (أين السائل) ؟ زاد ابن مسافر ، آتفاً ، أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكت فما ينبغي وما يخلصني مثلاً ، وفي حديث عائشة ، أين المحترق آتفاً ، ؟ وقد تقدم توجيهه ، ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكمل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ، ووقع في رواية ابن أبي حفصة ، فيه خمسة عشر صاعاً ، وفي رواية مؤمل عن سفيان ، فيه خمسة عشر أو نحو ذلك ، وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عن ابن خزيمة ، فيه خمسة عشر أو عشرون ، وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب ، وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعاً ، ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة ، فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً ، قال البيهقي قوله عشرون صاعاً بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته ، وقد بين ذلك محمد بن إسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره : قال محمد بن جعفر لحدث بعد أنه كان عشرين صاعاً من تمر . قلت : ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد ، فأمر له ببعضه ، وهذا يجمع الروايات ، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ، وبين ذلك حديث علي عند الدارقطني ، « تطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد » وفيه ، فأتى بخمسة عشر صاعاً فقال أطعمه ستين مسكيناً ، وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة ، وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من الفصح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً ، ولقول عطاء : إن أفطر بالأكل أطعم عشرين صاعاً ، وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاهم كفي تصدق الإطعام ، ولقول الحسن يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً أو بالجماع أطعم خمسة عشر ، وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزبيل يسع خمسة عشر صاعاً لانه لا حصر في ذلك ، وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والافاظاظهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم . وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط أنه ، « أتى بمكمل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا » ، وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بتسع عشرة أو باحدى وعشرين فلا حجه فيه لما فيه من الشك ، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه ، وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتاج به . ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم ، لجاءه عرقان فيهما طعام ، ووجهه إن كان محفوظاً ما تقدم قريبا والله أعلم . قوله (خذ هذا فتصدق به) كذا للأكثر ومنهم من ذكره بمضاه ، وزاد ابن إسحق ، « فتصدق به عن نفسك » ، ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ « أطعم هذا عنك » ، ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني ،

وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة « نحن نتصدق به عنك ، واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله في المراجعة « هل تستطيع » و « هل تجد » وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجود الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكما ما لم تعترف ، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار . ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالفصل . والتخصيص على الحكم في حق بعض المسكفين كاف عن ذكره في حق الباقي ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء ، وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان هذه وعنها أو عليه عن نفسه وعليها عنها ، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساءت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة ، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث « هلكت وأهلك » وهي زيادة فيها مقال ، فقال ابن الجوزي : في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولولا ذلك لم يكن مهلكا لها ، قلت : ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك لإيجاب الكفارة عليها ، بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أئمت وأهلك أي كنت سببا في تأني من طاعتني فواقعها إذ لا ريب في حصول الائتم على المطوعة ولا يلزم من ذلك اثبات الكفارة ولا نفيها ، أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته ، وأهلك أي نفسي بفضلي الذي جر على الإثم ، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة ، وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء ، وحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عينة ، أما الأوزاعي فتفرد بها محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتبة عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعتبة وعمر ، ومحمد بن المسيب كان حافظا مكثرا إلا أنه كان في آخر أمره عجمي فلمل هذه اللفظة أدخلت عليه ، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها ، ويدل على بطلانها ما رواه العباس ابن الوليد عن أبيه قال : سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال : عليهما كفارة واحدة إلا الصيام ، قيل له فإن استكرهها ؟ قال عليه الصيام وحده . وأما ابن عينة فتفرد بها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه ، قال الخطابي : المعلى ليس بذلك الحافظ . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحدا طعن في المعلى ، وغفل عن قول الإمام أحمد إنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة ، فلعلة حدث من حفظه بهذا فهو ، وقد قال الحاكم : وقعت على « كتاب الصيام للمعلى » بخط موثق به وليس هذه اللفظة فيه ، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا ، وهو غلط منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في « السنن » وقد ساقه في « العلل » بالاستناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها . (تنبيه) القائل بوجود كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوءته يقول يعتبر حالهما فإن كانا من أهل المتق أجرأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاما

جميعا ، فان اختلف سألها ففيه تفريع محله كتب الفروع . قوله (فقال الرجل هللى أفقر منى) أى أتصدق به على شخص أفقر منى ؟ وهذا يشعر بأنه فهم الاذن له فى التصديق على من يتصدق بالفقر ، وقد بين ابن عمر فى حديثه ذلك فزاد فيه « إلى من أدفعه ؟ قال إلى أفقر من تعلم » أخرجه البزار والطبرانى فى « الاوسط » وفى رواية لإبراهيم بن سعد « أعللى أفقر من أهلى » ؟ ولابن مسافر « أعللى أهل بيت أفقر منى » ؟ وللأوزاعى « أعللى غير أهلى » ؟ والمنصور « أعللى أحوج منا » ، ولابن إسحق « وهل الصدقة إلا لى وعلى » ؟ قوله (فوالله ما بين لابتيتها) تثنية لابة وقد تقدم شرحها فى أواخر كتاب الحج والضمير للبدنية ، وقوله « يريد الحرّتين » من كلام بعض رواة ، زاد فى رواية ابن عينة ومعمّر « والذى بعثك بالحق » ، ووقع فى حديث ابن عمر المذكور « ما بين حرّتها » وفى رواية الأوزاعى الآتية فى الأدب « والذى نفسى بيده ما بين طنبى المدينة » تثنية طنب - وهو بضم الطاء المهملة بعدها نون - والطنب أحد أطناب الخيمة فاستعاره للطرف . قوله (أهل بيت أفقر من أهل بيتى) زاد يونس « منى ومن أهل بيتى » وفى رواية لإبراهيم ابن سعد « أفقر منا » وأفقر بالنصب على أنها خبر ما النافية ، ويجوز الرفع على لغة تميم ، وفى رواية عقيل « ما أحد أحق به من أهلى » ، ما أحد أحوج إليه منى ، وفى إسحق وأحوج ما فى أفقر . وفى مرسل سعيد من رواية داود عنه « وافته ما لعيالى من طعام » وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة « ما لنا عشاء ليلة » . قوله (فضحك النبى ﷺ حتى بدت أنيابها) فى رواية ابن إسحق حتى بدت نواجذه ، ولابن قرة فى « السنن » عن ابن جريج « حتى بدت ثناياه » ولعلها تصحيف من أنيابه فان الثنايا تبين بالنسب غالبا وظاهر السياق إرادة الزيادة على التنبس ، ويحصل ما ورد فى صفته ﷺ أن ضحكه كان تبسبا على غالب أحواله ، وقيل كان لا يضحك إلا فى أمر يتعلق بالآخرة فان كان فى أمر الدنيا لم يزد على التنبس ، قيل وهذه القضية تمكّر عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكه ﷺ كان من تبين حال الرجل حيث جاء خائفا على نفسه راغبا فى فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع فى أن يأكل ما أعطيه من الكفارة ، وقيل ضحك من حال الرجل فى مقاطع كلامه وحسن تأتبه وتلطفه فى الخطاب وحسن توسله فى توصله إلى مقصوده . قوله (ثم قال أطعمه أهالك) تابعة معمّر وابن أبى حفصة ، وفى رواية لابن عينة فى الكفارات « أطعمه عيالك » ولإبراهيم بن سعد « فأتم إذا » ، وقدم على ذلك ذكر الضحك ، ولابن قرة عن ابن جريج « ثم قال كله » ونحوه ليحيى ابن سعيد وعراك ، وجمع بينهما ابن إسحق ولفظه « خذها وكلها وأنفقها على عيالك » ، ونحوه فى رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، ولابن خزيمة فى حديث عائشة « عد به عليك وعلى أهالك » ، وقال ابن دقيق العيد : تباین فى هذه القصة المذاهب فقبل لأنه دل على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تصرف إلى النفس ولا إلى العيال ، ولم يبين النبى ﷺ استقرارها فى ذمته إلى حين يساره ، وهو أحد قولى الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية ، وقال الأوزاعى : يستغفر الله ولا يسود . ويتأيد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر ، لكن الفرق بينهما أن صدقة الفطر لها أمد تنهى إليه ، وكفارة الجناح لا أمد لها فتستقر فى الذمة ، وليس فى الخبر ما يدل على إسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز ، وقال الجهور : لا تسقط الكفارة بالاعسار ، والذى اذن له فى التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة . ثم اختلفوا فقال الزهري : هو خاص بهذا الرجل ، وإلى هذا نحا إمام الحرمين ، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . وقال بعضهم : هو منسوخ ، ولم يبين قائله ناسخه ، وقيل : المراد بالأهل الذين أمر بصرفها إليهم

من لا تلزمه نفقته من أقاربه ، وهو قول بعض الشافعية ، وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عيالك ، وبالرواية المصرفة بالإذن له في الاكل من ذلك ، وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم ، وهذا هو ظاهر الحديث ، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه بأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه . قال الشيخ تقي الدين : وأقوى من ذلك أن يجعل الإعطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم ، وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ، ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذا من هذا الحديث . وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه ، لأن العلم بالوجوب قد تقدم ، ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه لما أخبره بعباده ثم أمره باخراج العرق دل على أن لاسقوط غن العاجز ، ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدرة اه . وقد ورد ما يدل على إسقاط الكفارة أو على إجرائها عنه بانفاقه إياها على أهله وهو قوله في حديث علي «وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ، ولكنه حديث ضعيف لا يحتج بما انفرد به ، والحق أنه لما قال له ﷺ خذ هذا فتصدق به لم يقبضه بل اعتذر بأنه أخرج اليه من غيره فاذن له حينئذ في أكله ، فلو كان قبضه للملكة ملكا مشروطا بصفة وهو اخراجه عنه في كفارته فينبني على الخلاف المشهور في التملك المقيد بشرط ، لكنه لما لم يقبضه لم يملكه ، فلما اذن له ﷺ في إطعامه لاهله وأكله منه كان تملكه مطلقا بالنسبة اليه وإلى أهله وأخذهم إياه بصفة الفقر المشروحة ، وقد تقدم أنه كان من مال الصدقة ، وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة ، واحتمل أنه كان تملكه بالشرط الاول ومن ثم نشأ الاشكال ، والاول أظهر فلا يكون فيه إسقاط ولا أكل المرء من كفارة نفسه ولا إنفاقه على من تلزمه نفقته من كفارة نفسه . وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه «باب المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا عجاويز ، فليس فيه تصريح بما تضمنه حكم الترجمة . وإنما أشار إلى الاحتمالين المذكورين بآتيانه بصيغة الاستفهام والله أعلم . واستدل به على جواز إعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد ، وفيه نظر لأنه لم يتعين أن ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذي أحضر القدر ، وعلى سقوط قضاء اليوم الذي أقسده المجامع اكتفاء بالكفارة ، اذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو عكس في مناهج الشافعي ، وعن الاوزاعي يقضى ان كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضا ، قال ابن العربي : إسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي إذ لا كلام في القضاء لسكونه أقصد العبادة وأما الكفارة فأما هي لما اقترف من الإثم ، قال : وأما كلام الاوزاعي فليس بشئ . قلت : وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري ، وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة ، وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ، ووقعت الزيادة أيضا في مرسل سميد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب ، وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا ، ويؤخذ من قوله «صم يوما ، عدم اشتراط الفورية للتبكير في قوله «يوما» . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفا للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت ، على أنه قد ورد في بعض طرقه - كما تقدم - وطئت ، والذي يظهر أنه من تصرف الرواة . وفيه الفرق بالمتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين ، والندم على المعصية ، واستشعار الخوف . وفيه الجلوس في المسجد لغير

الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وفيه جواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقفر منا أطعمه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه . وفيه التعاون على العبادة والسعى في إخلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الراحة ، وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد ، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لضطر آخر

٣١ - باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهلهم من الكفارة إذا كانوا محاييج ؟

١٩٣٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن الآخر وقع على امرأتى في رمضان . فقال : أتجد ما تحرر رقبة ؟ قال لا . قال : فاستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : أفجد ما تطعم به ستين مسكينا ؟ قال لا . قال : فأنتي النبي ﷺ بعرق في فيه تمر - وهو الزيل - قال : أطعم هذا عنك ، قال : على أخوج منا ؟ ما بين لابتيها أهل بيت أخوج منا . قال : فأطعمه أهلك »

قوله (باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهلهم من الكفارة إذا كانوا محاييج) ؟ يعني أم لا ؟ ولا مناقاة بين هذه الترجمة والتي قبلها ، لأن التي قبلها آذنت بان الإحصاء بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها « إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر » ، والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم ؟ وعلى هذا ينزل لفظ الترجمة . قوله (عن منصور) هو ابن المعتمر . قوله (عن الزهري عن حميد) كذا للاكثر من أصحاب منصور عنه ، وكذا رواه مؤمل بن إسماعيل عن الثوري عن منصور ، وخالفه مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الاسناد فقال « عن سعيد بن المسيب ، بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة ، وهو قول شاذ والمحفوظ الأول . قوله (ان الآخر) بهمة غير معدودة بعدها خاء معجمة مكسورة ، تقدم في أوائل الباب الذي قبله ، وحكى ابن القوطية فيه مد الهمة . قوله (أتجد ما تحرر رقبة) ؟ بالنصب على البدل من لفظ ما ، وهى مفعول بتجد ، ومثله قوله « أفجد ما تطعم ستين مسكينا » ، وقد تقدم باقى الكلام عليه مستوفى في الذى قبله ، وقد اعتنى به بعض المتأخرين بمن أدركه شيخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة ، وعصمه إن شاء الله تعالى فيما لمختصه مع زيادات كثيرة عليه ، فله الحمد على ما أنعم

٣٢ - باب المجامعة والقيء للصائم

وقال لى يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة رضي الله عنه : إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يؤرج . وبذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح . وقال ابن عباس وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحتجم وهو

لى يحيى بن صالح) هكذا وقع فى جميع النسخ من الصحيح ، وعادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات إذا أسندها . وقوله فى الإسناد « حدثنا يحيى ، هو ابن أبى كثير . **قوله** (إذا قام فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يوج) كذا للأكثر ، وللكمى « انه يخرج ولا يوج » قال ابن المنير فى الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالافيسة من حيث الجملة ، وتقض غيره هذا الحصر بالنمى فانه إنما يخرج ، وهو موجب للقضاء والكفارة . **قوله** (ويذكر عن أبى هريرة أنه يفطر ، والاول أصح) كأنه يشير بذلك إلى ما رواه هو فى « التاريخ الكبير » ، قال : قال لى مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة رفعه قال « من ذرعه التمر وهو صائم فليس عليه القضاء ، وإن استقاء فليقض » ، قال البخارى : لم يصح ، وإنما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة وعبد الله ضعيف جدا . ورواه الدارمى من طريق عيسى بن يونس ، ونقل عن عيسى أنه قال : زعم أهل البصرة أن هشاما وهم فيه . وقال أبو داود سمعت أحمد يقول : ليس من ذا شيء . ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام . وسألت محمدا عنه فقال : لا أراه محفوظاً انتهى . وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام قال : وقد روى من غير وجه عن أبى هريرة ولا يصح أسناده ولكن العمل عليه هذه أهل العلم . قلت : ويمكن الجمع بين قول أبى هريرة « إذا قام لا يفطر » وبين قوله « انه يفطر » بما فصل فى حديثه هذا المرفوع ، فيحتمل قوله قام أنه تعمد التمر واستدعى به ، وبهذا أيضاً يتأول قوله فى حديث أبى الدرداء الذى أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبى ﷺ قام فأفطر أى استقاء عمداً ، وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى قام فضعف فأفطر والله أعلم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . وقال الطحاوى : ليس فى الحديث أن التمر فطره ، وإنما فيه أنه قام فأفطر بعد ذلك . وتعقبه ابن المنير بأن الحكم إذا عقب بالفاء دل على أنه العلة كقولهم سها فسجد . **قوله** (وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل ، وليس مما خرج) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبى شيبه عن وكيع عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس فى الحجامة للصائم قال : الفطر مما دخل وليس مما خرج ، والوضوء مما خرج وليس مما دخل ، وروى من طريق إبراهيم النخعى أنه سئل عن ذلك فقال « قال عبد الله يعنى ابن مسعود فذكر مثله ، وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه ، وأما قول عكرمة فوصله ابن أبى شيبه عن هشام عن حصين عن عكرمة مثله . **قوله** (وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل) وصله مالك فى « الموطأ » ، عن نافع عن ابن عمر « أنه احتجم وهو صائم ، ثم ترك ذلك ، وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر ورويناه فى نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهرى « كان ابن عمر يحتجم وهو صائم فى رمضان وغيره ، ثم تركه لأجل الضعف » ، هكذا وجدته منقطعا ، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وكان ابن عمر كثير الاحتياط ، فسكانه ترك الحجامة نهاراً لذلك . **قوله** (واحتجم أبو موسى ليلاً) وصله ابن أبى شيبه من طريق حميد الطويل « عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبى العالية قال : دخلت على أبى موسى وهو أمير البصرة مسياً فوجدته يأكل تمرأ وكأخا وقد احتجم ، فقلت له ألا تحتجم نهاراً ؟ قال : أتأمرنى أن أهريق دى وأنا صائم ، ؟ ورواه النسائى والحاكم من طريق مطر الوراق « عن بكر أن أبارافع قال : دخلت على أبى موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت : ألا كان هذا نهاراً ؟ فقال : أتأمرنى أن أهريق دى وأنا صائم ، وقد سمعت رسول الله

يُحَدِّثُ يقول : أفطر الحاجم والمحجوم ، قال الحاكم سمعت أبا علي التيسابوري يقول : قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم ، شيء ؟ قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول : قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى . قلت : إلا أن مطرا خولف في رفعه فالله أعلم . **قوله** (ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجموا صياما) هكذا أخرجه بصيغة التريض ، والسبب في ذلك يظهر بالتخرج ، فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في د الموطأ ، عن ابن شهاب ، أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان ، وهذا منقطع عن سعد ، لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ، وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق د عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال : حججت زيد بن أرقم وهو صائم ، ودينار هو الحجام مولى جرم بفتح الجيم لا يعرف إلا في هذا الأثر . وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه . وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضا د عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجم وهي صائمة ، وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال . قال ابن المنذر : ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ، ثم ساق ذلك بأسانيد . **قوله** (وقال بكير عن أم علقمة : كنا نحتجم عند عائشة فلا تنهى) أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج ، وأما أم علقمة فاسمها مرجانة . وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت : كنا نحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخى عائشة فلا تنهنا . **قوله** (ويروى عن الحسن بن علي بن مرقوعا : أفطر الحاجم والمحجوم) وصله النسائي من طريق عن أبي حرة عن الحسن بن علي بن المديني : روى يونس عن الحسن حديث د أفطر الحاجم والمحجوم ، عن أبي هريرة ، ورواه قتادة عن الحسن بن ثوبان ، ورواه عطاء ابن السائب عن الحسن بن معقل بن يسار ، ورواه مطر عن الحسن بن علي ، ورواه أشعث عن الحسن بن أسامة ، زاد الدارقطني في العلل ، أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل : معقل بن يسار المزني ، وقيل معقل ابن سنان الأشجعي ، وروى عن عاصم عن الحسن بن معقل بن يسار أيضا ، وقيل عن مطر عن الحسن بن معاذ . واختلف على قتادة عن الحسن بن علي ، وقيل أبو هريرة . قلت : واختلف على يونس أيضا كما سأذكره قال وقال أبو حرة د عن الحسن بن علي بن مرقوعا ، قال فان كان حفظه صححت الأقوال كلها . قلت : لم ينفرده أبو حرة كما سأبينه . **قوله** (وقال لي عياش) بتحتانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى . **قوله** (حدثنا يونس) هو ابن عبيد (عن الحسن) مثله أي د أفطر الحاجم والمحجوم . **قوله** (قيل له : عن النبي ﷺ) قال نعم . ثم قال : الله أعلم) وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن ، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عياش فذكره ، ورواه عن ابن المديني في العلل ، والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن بن علي بن مرقوعا ، ورواية يونس عن الحسن بن أبي هريرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس ، وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله ، وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن بن أسامة ، والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير ، عن البخاري أنه قال : يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد . وكذا قال الدارقطني في العلل ، أن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صححت الأقوال

كلها . قلت : يريد بذلك انتفاء الاضطراب ، والا فالحسن لم يسمح من أكثر للذكورين . ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفقته وكانه حصل له بعد الجرم تردد ، وحل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به ، وتردده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين ، وهو حل في غاية البعد . ونقل الترمذى أيضا عن البخارى أنه قال : ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان ، قلت : فكيف بما فيهما من الاختلاف ؟ يعنى عن أبي قلابه ، قال : كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان ، وعن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد روى الحديثين جميعا ، يعنى فانتفى الاضطراب وتعين الجمع بذلك . وكذا قال عثمان الدارمى : صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال : وسمعت أحمد يذكر ذلك ، وقال المروذى : قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت ، فقال : هذا مجازفة . وقال ابن خزيمة : صح الحديثان جميعا ، وكذا قال ابن حبان والحاكم ، وأطرب النسائى فى تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فأجاد وأفاد . وقال أحمد : أصح شيء فى باب « أفطر الحاجم والمحجوم » حديث رافع بن خديج . قلت : يريد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع ، لكن عارض أحمد يحيى بن معين فى هذا فقال : حديث رافع أضعفها ، وقال البخارى : هو غير محفوظ ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : هو عندي باطل ، وقال الترمذى : سألت إسحق بن منصور عنه فأبى أن يحدثنى به عن عبد الرزاق وقال : هو غلط ، قلت ما علمته ؟ قال : روى هشام الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث « مهر البنى خبيث » وروى عن يحيى عن أبي قلابه أن أبا أسماء حدثه أن ثوبان أخبره به ، فهذا هو المحفوظ عن يحيى ، فسكانه دخل لمعمر حديث فى حديث والله أعلم . وقال الشافعى فى « اختلاف الحديث » بعد أن أخرج حديث شداد ولفظه « كنا مع رسول الله ﷺ فى زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يبدى : أفطر الحاجم والمحجوم » ثم ساق حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو صائم قال : وحديث ابن عباس أمثلها إسنادا ، فان توق أحد الحجامه كان أحب إلى احتياطا ، والقياس مع حديث ابن عباس ، والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامه . قلت : وكان هذا هو السر فى إيراد البخارى لحديث ابن عباس عقب حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وحكى الترمذى عن الزعفرانى أن الشافعى علق القول بأن الحجامه تفطر على صحة الحديث ، قال الترمذى : كان الشافعى يقول ذلك ببغداد وأما بمصر فالإلى الرخصة والله أعلم . وأول بعضهم حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى ﴿ إني أراى أعصر خمرا ﴾ أى ما يؤل إليه ، ولا يخفى تسكف هذا التأويل ، ويقربه ما قال البغوى فى « شرح السنة » : معنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » أى تعرضا للافطار ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤل أمره إلى أن يفطر ، وقيل معنى أفطرا فعلا مكروها وهو الحجامه فصارا كأنهما غير متلبسين بالعبادة ، وسأذكر بقية كلامهم فى الحديث الذى يليه . قوله (ان النبى ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم) هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس ، وتابعه عبد الوارث عن أيوب موصولا كما سياتى فى الطب ، ورواه ابن علية ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلا واختلف على حماد بن زيد فى وصله وإرساله ، وقد بين ذلك النسائى ، وقال منها : سألت أحمد عن هذا الحديث فقال

ليس فيه « صائم » إنما هو « وهو محرم » ، ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه ،
والحديث صحيح لا مريية فيه . قال ابن عبد البر وغيره : فيه دليل على أن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ
لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي ، واعترض ابن خزيمة بأن في هذا
الحديث أنه كان صائما محرما ، قال ولم يكن قط محرما مقيما ببلده إنما كان محرما وهو مسافر ، والمسافر إن كان نائرا
للصوم فضى عليه بعض النهار وهو صائم أبيض له الأكل والشرب على الصحيح ، فإذا جاز له ذلك جاز له أن يحتجم
وهو مسافر ، قال : فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه . وتعقب بأن الحديث
ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقال ابن خزيمة
أيضا : جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه عليه السلام إنما قال « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنها كانتا يفتانان ، قال فإذا قيل
له فالفية تفطر الصائم ؟ قال لا ، قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى . وقد أخرج الحديث
المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في « المعرفة » وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن
ثوبان ، ومنهم من أرسله ، ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل . وقال ابن حزم : صح
حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ، بل ريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد « أرخس النبي عليه السلام في الحجامة
للصائم » ، وإسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء
كان حاجما أو محجوما انتهى . والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولكن
اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن
جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فربه رسول الله عليه السلام فقال : أفطر هذان . ثم رخص النبي عليه السلام بعد في
الحجامة للصائم . وكان أنس يحتجم وهو صائم ، ورواته كلهم من رجال البخاري ، إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه
أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك . ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من
طريق عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله عليه السلام قال « نهى النبي عن
الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه ، إسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تنقض ، وقوله « إبقاء
على أصحابه » يتعلق بقوله نهى ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه « عن أصحاب محمد
عليه السلام قالوا إنما نهى النبي عليه السلام عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف ، أي لثلاثيضعف . قوله (سمعت ثابت البناني قال :
سئل أنس بن مالك) كذا في أكثر أصول البخاري « سئل ، بضم أوله على البناء للجهول ، وفي رواية أبي الوقت
« سأل أنسا ، وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس ، وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه
الاسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن
الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال « عن شعبة عن حميد قال سمعت ثابتا وهو يسأل
أنس بن مالك ، فذكر الحديث ، وأشار الاسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت للبخاري خطأ وأنه سقط منه
حميد ، قال الاسماعيلي : وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد . قوله (وزاد شعبة حديثنا
شعبة على عهد النبي عليه السلام) هذا يشعر بأن رواية شعبة موافقة لرواية آدم في الإسناد والمتن إلا أن شعبة زاد فيه ما
يؤكد رفعه . وقد أخرج ابن منبه في « غرائب شعبة » ، طريق شعبة فقال « حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم حدثنا عبد

الله بن روح حدثنا شعبة حدثنا عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، وبه «عن شعبة عن شعبة عن حميد عن أنس، نحوه وهذا يؤكد صحة ما اعترض به الامام عيسى ومن تبعه ويشعر بأن الخلط فيه من غير البخاري، إذ لو كان إسناد شعبة عنده مخالفا لإسناد آدم لبينه وهو واضح لا خفاء به، والله أعلم بالصواب

٣٣ - باب الصوم في السفر والإفطار

١٩٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أبي اسحاق الشيباني **سمِعَ** ابن أبي أوفى **رضي** الله عنه **قال** «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال لرجل انزل فاجدح لي، قال: يا رسول الله الشمس، قال: انزل فاجدح لي، قال يا رسول الله الشمس، قال: انزل فاجدح لي، فنزل فجدح له فشرب، ثم رمى يده هاتم قال: إذا رأيتم الليل أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم»

تابعه جرير وأبو بكر بن عياش الشيباني عن ابن أبي أوفى قال «كنت مع النبي ﷺ في سفر»

[الحديث ١٩٤١ - أطرافه في: ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ٥٧٩٧]

١٩٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي عن عائشة «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله إني أسرُدُ الصوم»

[الحديث ١٩٤٢ - طرفه في: ١٩٤٣]

١٩٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة **رضي** الله عنها زوج النبي ﷺ «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: أأصوم في السفر؟ - وكان كثير الصيام - فقال: إن شئت فصم، وإن شئت فافطر»

قوله (باب الصوم في السفر والإفطار) أي لإباحة ذلك وتخيير المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره، وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب، وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له بكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به، فهو ظاهر في أنه كان ﷺ صائما، وقد ذكره في «باب متى يحل فطر الصائم»، وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال «كنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم». **قوله** (الشمس يا رسول الله) بالرفع، ويجوز النصب وتوجيهها ظاهر. **قوله** (تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني) يعني تابعا سفيان وهو ابن عينة، والشيباني هو أبو إسحق شيخهم فيه، ومتابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق، ومتابعة أبي بكر ستأتي موصولة بعد قليل في «باب تعجيل الإفطار»، وتابعهم غير من ذكر كما سيأتي ولفظهم متقارب، والمراد المتابعة في أصل الحديث. **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (أن حمزة بن عمرو الأسلمي) هكذا رواه الحفاظ عن هشام، وقال عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والدارودي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني ثلاثهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو جعلوه من مسند حمزة والمحفوظ أنه من مسند عائشة، ويحتمل أن

يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم « عن حمزة » الرواية عنه وإنما أرادوا الإخبار عن حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حمزة أنه سأل ، لكن قد صح بحديث من رواية حمزة ، فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة ، وكذلك رواه محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أبا مراوح والصواب لإثباته ، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين : سمعه من عائشة ، وسمعه من أبي مراوح عن حمزة . قوله (أسرد الصوم) أى أتابعه ، واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر ، ولا دلالة فيه لأن التابع يصدق بدون صوم الدهر ، فإن ثبت النهى عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن بالسرد ، بل الجمع بينهما واضح . قوله (أصوم في السفر الخ) قال ابن دقيق العيد : ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر . قلت : وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب ، لكن في رواية أبي مراوح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال « يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ، وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة ابن عمرو عن أبيه أنه قال « يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه ، وانه ربما صادفني هذا الشهر - يعنى رمضان - وأنا أجد القوة ، وأجدني أن أصوم أهون على من أن أخره فيكون ديننا على ، فقال : أى ذلك شئت يا حمزة ،

٣٤ - باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر

١٩٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان فصام ، حتى بلغ الكديد أفطراً ، فأفطر الناس » . قال أبو عبد الله : والكديد ما بين عسفان وقديد

[الحديث ١٩٤٤ - أطرافه في : ١٩٤٨ ، ٢٩٥٣ ، ٤٢٧٥ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٧٧ ، ٤٢٧٨ ، ٤٢٩٥]

قوله (باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر) أى هل يباح له الفطر في السفر أو لا ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما روى عن علي ، وإلى رد ما روى عن غيره في ذلك ، قال ابن المنذر : روى عن علي بإسناد ضعيف ، وقال به عبيدة بن عمرو أبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز وحده ، ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم ، قالوا : إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ، ثم ساق ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : قوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ نسخها قوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ﴾ الآية . ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب . قوله (خرج إلى مكة) كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي . قوله (فلما بلغ الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة مكان معروف ووقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد ، يعنى بضم القاف على التفسير . ووقع في رواية المستمل وحده نسبة هذا التفسير للبخاري ، لكن سيأتي في المغازي موصولاً من وجه آخر في نفس الحديث ، وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه

آخر « حتى بلغ عسفان ، بدل الكديد ، وفيه جاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفان ، وبين الكديد ومكة مرحلتان ، قال البكري : هو بين أجم - بفنحتين وجيم - وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير . ووقع عند مسلم في حديث جابر « فلما بلغ كراع النعيم ، هو بضم الكاف والنعيم بفتح المعجمة وهو اسم واد أمام عسفان ، قال عياض : اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر ﷺ فيه ، والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان اه ، وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ، ولفظ رواية معمر « خرج النبي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فسار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا ، قال الزهري : وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري ، وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه « حتى بلغ الكديد أفطر ، قال وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره » وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله ، قال سفيان : لا أدري من قول من هو ، ثم أخرجه من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري ، وبيننا أنه من قول الزهري ، وبذلك جزم البخاري في الجهاد ، وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً ، وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائم ومفطر ، فلما استوى على راحلته دعا بئاء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس ، زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس « ثم دعا بئاء فشرب نهاراً ليراه الناس » وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه « فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر ، فناولوه رجلاً إلى جنبه فشرب ، وسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث « فقل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر ، وله من وجه آخر عن جعفر « ثم شرب فقل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة ، واستدل بهذا الحديث على تحمّل الفطر في السفر ، ولا دلالة فيه كما سيأتي . واستدل به على أن للسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه . ووقع في رواية ابن إسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك ، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه ، واستدل به على أن للمرء أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية ، وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً قائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا ، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر ، فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار ؟ منعه الجمهور ، وقال أحمد وإسحق بالجواز ، واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث ، فقل له قال كذلك ، ظنا منه أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة ، وليس كذلك فإن بين المدينة والكديد عدة أيام . وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند

المزني فسلم المزني ، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبه والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب . ثم لا فرق عند المجزين في الفطر بكل مفطر ، وفرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فنه في الجماع ، قال فلو جامع فعليه الكفارة إلا إن أفطر بغير الجماع قبل الجماع ، واعترض بعض المانعين في أصل المسألة فقال : ليس في الحديث دلالة على أنه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه ، فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطرا ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس ، لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائما ثم أفطر . وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلة عن أبي هريرة قال : كنا مع النبي ﷺ بمر الظهران ، فأتى بطعام فقال لأبي بكر وعمر : ادنوا فكلوا ، فقالا إنا صائمان ، فقال اعملوا لصاحبيكم ارحلوا لصاحبيكم ادنوا فكلوا ، قال ابن خزيمة : فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار . (تنبيه) قال القاسبي : هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيا مع أبيه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة

٣٥ - باب * ١٩٤٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن

يزيد بن جابر أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال « خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره في يوم حار حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم ، إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة »

قوله (باب) كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسفي ، وعلى الحاليين لا بد أن يكون لحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلق بالترجمة ، ووجه ما وقع من إفتار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بمحض منه ، ولم ينكر عليهم فدل على الجواز ، وعلى رد قول من قال : من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر . قوله (عن أم الدرداء) في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي « حدثتني أم الدرداء » والاسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة . قوله (خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضا « خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد » الحديث ، وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا ، وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لما رأيت في الموطأ ، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال : رأيت رسول الله ﷺ بالعرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء - وهو صائم - من العطش ومن الحر ، فلما بلغ الكديد أفطر ، فانه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر ، وقد اتفقت الروايتان على أن كلا من السفرتين كان في رمضان ، لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعا في سنة واحدة ، وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى . وأيضا فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صايما كانوا جماعة ، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده . وأخرج الترمذي من

حديث عمر « غزونا مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدر ويوم الفتح ، الحديث ، ولا يصح حمله أيضا على بدر لان أبا الرداء لم يكن حينئذ أسلم ، وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة »

٣٦ - باب قول النبي ﷺ « لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ » ليس من البر الصوم في السفر

١٩٤٦ - حديث آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال سمعت محمد بن عمرو بن

الحسن بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر »

قوله (باب قول النبي ﷺ « لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ » : ليس من البر الصيام في السفر) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » ما ذكر من المشقة ، وأن من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة ، وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله ، فالخاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أعرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فالت طائفة : لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) ولقوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » ومقابلة البر الائتم ، وإذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر ، وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهري وإبراهيم النخعي وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى (فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) قالوا ظاهره فعليه عدة أو قالوا جب عدة ، وتأوله الجمهور بأن للتقدير فأفطر فعدة ، ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاها الطبري عن قوم ، وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه ، وقال كثير منهم الفطر أفضل عملا بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ، وقال آخرون هو غير مطلقا ، وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر) فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر ، والذي يرجح قول الجمهور ، ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين ، وسيأتي نظيره في تعجيل الإفطار ، وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر : اني أقوى على الصوم في السفر ، فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة ، وهذا عمول على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني » وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يسكون الفطر أفضل له ، وقد أشار إلى ذلك ابن عمر ، فروى الطبري من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم ، فأنك إن تصم قال أصحابك : اكفوا الصائم ، ارفعوا للصائم ، وقاموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة بن أمية عن أبي ذر نحو ذلك ، وسيأتي

في الجهاد من طريق مؤرق عن أنس نحو هذا مرفوعاً حيث قال ﷺ للفطرين حيث خدموا الصيام ذهب المفطرون اليوم بالأجر ، واحتج من منح الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين ، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله ، وزعموا أن صومه ﷺ في السفر منسوخ ، وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري ، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه ﷺ أفطر بعد أن صام ونسب من صام إلى المصيان ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه ﷺ صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام ، فزلنا منزلاً ، فقال النبي ﷺ : إنكم قد دنوتم من عدوك والفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت رخصة فنا من صام ومنا من أفطر ، فزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ : إنكم مصبحو عدوك فأفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت عزيمة فأفطروا . ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر ، وهذا الحديث نص في المسألة ، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته ﷺ للصائمين إلى المصيان لأنه عزم عليهم مخالفاً ، وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ، ويتأكد ذلك إذا كان محتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو ، وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيشمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال : لقد أمرت غلامي أن يصوم ، قال قلت له فأي هذه الآية (فعدة من أيام أخر) قال : إنها نزلت ونحن نرتحل جياها ونزل على غير شيع ، وأما اليوم فنرتحل شباعاً ونزل على شيع ، فأشار أنس إلى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم . وأما الحديث المشهور « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلة عن عائشة مرفوعاً أيضاً وفيه ابن طيبة وهو ضعيف ، ورواه الأثرم من طريق أبي سلة عن أبيه مرفوعاً والمخفوظ عن أبي سلة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلة لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم أولاً حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم . وأما الجواب عن قوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » فسلك المجيزون فيه طرقاً : فقال بعضهم قد خرج على سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله ، وإلى هذا جنح البخاري في ترجمته ، ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولفظه « سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في حر شديد ، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجة الوجد » فقال رسول الله ﷺ : « ما صاحبكم ، أي وجع به ؟ فقالوا ليس به وجع ، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر » فقال النبي ﷺ « حيثئذ ليس البر أن تصوموا في السفر ، عليكم برخصة الله التي رخص لكم ، فكان قوله ﷺ ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال . وقال ابن دقيق العيد : أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر محتملة بمن هو في مثل هذه الحالة بمن يجده الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب ، فينزل قوله « ليس من البر الصوم في السفر » على مثل هذه الحالة . قال : والمائعون في السفر يقولون إن اللفظ عام ، والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب ، قال : وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم ، وبين مجرد ورود العام على سبب ، فإن بين العامين فرقاً واضحاً ، ومن أجراها مجرى واحداً لم يصب ، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السركة في قصة سرقة رداء صفوان ، وأما المطلق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملة وتعيين

المختلطات كما في حديث الباب . وقال ابن المنير في الحاشية : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل أنه يساويه في الحكم ؛ وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله واقفه أعلم . وحمل الشافعي نفي البر المذكور في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال : معنى قوله « ليس من البر » أن يبلغ رجل هذا بنفسه في غريضة صوم ولا نافلة ، وقد أُرخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح ، قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم ، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول ، وقال الطحاوي : المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلا ، قال : وهو نظير قوله ﷺ « ليس المسكين بالسكنى بالطواف » الحديث ، فإنه لم يرد إخراجهم من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يفنيه ويستحي أن يسأل ولا يفتن له . قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري) عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ، ولأبي داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة . قوله (سمعت محمد بن عمرو الخ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو ابن الحسن في رواية شعبة عنه ، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره ، قال النسائي : هذا خطأ ، ثم ساقه من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ، ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال : ذكر تسمية هذا الرجل المبهمة ، فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح ، يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر ، وتعقبه المزني فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه ، وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة اهـ . والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي ، لأن مسلما لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره : قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الاسناد في هذا الحديث « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » فلما سألته لم يحفظه اهـ . والضمير في سألت يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزني ، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في « العلل » بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم ، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اهـ . وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي ، ورجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن ، لا يذكرون جده ولا جده جده والله أعلم . قوله (كان رسول الله ﷺ في سفر) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح ، ولا بن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر « سافرنا مع النبي ﷺ في رمضان ، فذكر نحوه . قوله (ورجلا قد ظلل عليه) في رواية حماد المذكورة « فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته تهيم به تحت الشجرة » فأخبر النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفطر ، الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ، فتح الباري

ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن ربيعة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول أبي النضر إنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صائما غيره ، وزعم مغلطى أنه أبو إسرائيل وعزا ذلك لمبهات الخطيب ، ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره ، أن النبي ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم ، الحديث ، ثم قال : هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ، ثم ساق بإسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ، الحديث فلم يزد الخطيب على هذا ، وبين الفصحين مغايرات ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم . وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها ، وكراهة تركها على وجه التشديد والتنطع . (تنبيه) : أوهم كلام صاحب العمد ، أن قوله ﷺ « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » ، مما أخرجه مسلم بشرطه ، وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادهما كما تقدم بيانه ، نعم وقمت عند النسائي مرصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده ، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم

٣٧ - باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار

١٩٤٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال « كننا نساfer مع النبي ﷺ ، فلم يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم »

قوله باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار (أى في الأسفار) ، وأشار بهذا إلى تأكيد ما اعتمده من تأويل الحديث الذي قبله ، وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها ، وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر . قوله (عن أنس) في رواية أبي خالد عند مسلم عن حميد التصريح بالأخبار بين حميد وأنس ، ولفضله عن حميد ، خرجت قصمت فقالوا لي أحد ، فقلت إن أنسا أخبرني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، قال حميد فقلت ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله . قوله كننا نساfer مع النبي ﷺ (في حديث أبي سعيد عند مسلم) كننا نغزو مع رسول الله ﷺ فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفا فأفطر أن ذلك حسن ، وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للنزاع كما تقدم والله أعلم . (تنبيه) : نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكا تفرد بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ ، وتعقبه بأن أبا اسحق الفزاري وأبا ضمرة وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم رووه عن حميد مثل مالك

٣٨ - باب من أفطر في السفر ليراه الناس

١٩٤٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسفان ، ثم دعا بماء فرمته إلى يده ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة ، وذلك في رمضان ، فكان ابن عباس يقول : قد صام

رسول الله ﷺ وأفطرَ ، فمن شاء صامَ ومن شاء أفطرَ »

قوله (باب من أفطر في السفر ليراه الناس) أى اذا كان ممن يقتدى به ، وأشار بذلك الى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهد الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة ، بل يلحق بذلك من يقتدى به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان . **قوله** (عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس) كذا عنده من طريق أبي حنيفة عن منصور عن مجاهد ، وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المخازي ، وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طاوسا في الاسناد ، وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ، فيحتمل أن يكون مجاهد أخذ عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس لحمله عنه ، أو سمعه من ابن عباس وثبت فيه طاوس ، وقد تقدم نظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريدتين على القبرين في الطهارة . **قوله** (فرفعه الى يده) كذا في الاصول التي وقفت عليها من البخاري ، وهو مشكل لأن الرفع لما يكون باليد ، وأجاب السكرماني بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه الى أقصى طول يده ، أى انتهى الرفع الى أقصى غايتها . قلت : وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي حنيفة بالاسناد المذكور في البخاري « فرفعه الى فيه » وهذا أوضح ، ولعل الكلمة تصحفت ، وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق ألفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن . **قوله** (ليراه الناس) كذا للاكثر ، والناس بالرفع على الفاعلية ، وفي رواية المستملى « ليريه » بضم أوله وكسر الراء . وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية ، ويحتمل أن يكون الناس كسب « ليراه الناس » بالياء فلا يكون بين الروایتين اختلاف . **قوله** (فكان ابن عباس يقول الخ) فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه لبيان الجواز لا للأولوية ، وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد . والله أعلم

٣٩ - باب [١٨٤ البقرة] : ﴿ وعلى الذين يطيقونه فدية ﴾

قال ابن عمر وسامة بن الأكوع : نسختها ﴿ شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلمكم تشكرون ﴾ [البقرة ١٨٥]

وقال ابن عمر حدثنا الأعشى حدثنا عمرو بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد ﷺ « نزل رمضان فشق عليهم ، فكان من أطلعهم كل يوم مسكيناً ترك الصوم بمن يعطيه ، ورخص لهم في ذلك ، فنسختها ﴾ (وأن تصوموا خير لكم) فأمروا بالصوم »

١٩٤٩ - حدثنا عياش حدثنا عبد الأعلى حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « قرأ

(فَذِيَّةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) قَالَ : هِيَ مَنسُوخَةٌ ،

[الحديث ١٩١٩ - طريقه في : ٥٠٦]

قوله (باب قوله تعالى) وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (قال ابن عمر وسلة بن الأكوع : فسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه - إلى قوله - على ما هذاكم ولعلكم تشكرون) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بتحتانية ومعجمة ، وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالمهملة ، ولكن لم يعين الناسخ ، وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ : نسخت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه) التي بعدها (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وعلى هذا فقوله في الترجمة وفي حديث سلة نسختها شهر رمضان ، أي الآية التي أولها (شهر رمضان) لاشتغالها على موضع النسخ وقوله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) ، وأما حديث سلة فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر أفطر واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها . قوله (وقال ابن نمير الخ) وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ، ولفظ البيهقي قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فسكنوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل (شهر رمضان) فاستكثروا ذلك وشق عليهم ، فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن يتيقه ورخص لهم في ذلك ، ثم نسخه (وأن تصوموا خير لكم) فامروا بالصيام ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسمودي عن الأعمش مطولا في الأذان والقبلة والصيام ، واختلف في إسناده اختلافا كثيرا ، وطريق ابن نمير هذه أرجحها ، وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتما واجبا فكيف مع قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير ؟ أوجب الكرماني بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالفدية ، والتطوع بها كان سنة ، والخير من السنة لا يكون إلا واجبا أي لا يكون شيء خيرا من السنة إلا الواجب ، كذا قال ولا يخفى بعده وتكلفه . ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة ، بل هو واجب غير ، من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم ، فنصت الآية على أن الصوم أفضل ، وكون بعض الواجب الخير أفضل من بعض لا إشكال فيه ، واتفقت هذه الأخبار على أن قوله (وعلى الذين يطيقونه فدية) منسوخ ، وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه ، وسيأتي بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة

٤٠ - باب متى يقضى قضاء رمضان ؟

وقال ابن عباس : لا بأس أن يفرق ، يقول الله تعالى [البقرة ١٨٥] : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ، وقال سعيد بن المسيب في صوم العسير : لا يصلح حتى يبدأ برضا . وقال إبراهيم : إذا قرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطاماما . وبذكر عن أبي هريرة مرسلا ، وابن عباس أنه يطعم ، ولم يذكر الله

نصلى الإطعام، إنما قال (فعدة من أيام أخر).

١٩٥٠ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير بن يحيى عن أبي سدة قال: سمعت عائشة رضي الله

عنها تقول: «كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان» قال يحيى: الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ

قوله (باب متى يقضى قضاء رمضان)؟ أى متى تصام الأيام التى تقضى عن فوات رمضان؟ وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ، ومراد الاستفهام هل يتعين قضاؤه متتابعاً أو يجوز متفرقاً؟ وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي؟ قال الزين بن المنير: جعل المصنف الترجمة استفهاماً لتعارض الأدلة، لأن ظاهر قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) يقتضى التفريق لصديق أيام أخر، سواء كانت متتابعة أو متفرقة، والقياس يقتضى التسامح للحاق لصفة القضاء بصفة الأداء. وظاهر صنيع عائشة يقتضى إظهار المبادرة إلى القضاء لولا ما منعها من الشغل، فيشعر بأن من كان بغير عند لا ينبغي له التأخير. قلت: ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه فى الترجمة من الآثار كمادته وهو قول الجمهور، ونقل ابن المنذر وغيره عن على وعائشة وجوب التسامح وهو قول بعض أهل الظاهر، وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال: يقضيه تباعاً. وعن عائشة: نزلت «عدة من أيام أخر متتابعات»، فسقطت متتابعات. وفى الموطأ، أنها قراءة أبى بن كعب، وهذا إن صح يشمر بعدم وجوب التسامح فكأنه كان أولاً واجباً ثم نسخ، ولا يختلف المجيزون للتفريق أن التسامح أولى. قوله (وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى: فعدة من أيام أخر) وصله مالك عن الزهري: أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا فى قضاء رمضان، فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق. هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، وصله عبد الرزاق معينا عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال: يقضيه مفرقاً، قال الله تعالى (فعدة من أيام أخر)، وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صم كيف شئت. ورويناه فى «فوائد أحمد بن شبيب»، من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ: لا يضررك كيف قضيتها إنما هى عدة من أيام أخر فأحصه. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأبا هريرة قالا: فرقة إذا أحصيته. وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن أبى هريرة نحو قول ابن عمر، وكأنه اختلف فيه عن أبى هريرة. وروى ابن أبى شيبة أيضاً من طريق معاذ بن جبل: إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء. ومن طريق أبى عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه، وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه. قوله (وقال سعيد بن المسيب فى صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان) وصله ابن أبى شيبة عنه نحوه ولفظه لا بأس أن يقضى رمضان فى العشر، وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان، إلا أن الأول له أن يصوم الدين أولاً لقوله «لا يصلح»، فانه ظاهر فى الإرشاد إلى البداية بالأهم والأكد، وقد روى عبد الرزاق عن أبى هريرة أن رجلاً قال له إن على أياما من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً؟ قال: لا، ابدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت. وعن عائشة نحوه. وروى ابن المنذر عن على أنه نهى عن قضاء رمضان فى عشر ذى الحجة وإسناده ضعيف، قال وروى بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وأيس مع أحد منهم حجة على ذلك، وروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك.

قوله (وقال إبراهيم) أى النخعي (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطعاما) وقع في رواية الكشميهني « حتى جاز ، بزاي بدل الهزة من الجواز ، وفي نسخة «حان ، بمهملة ونون من الحين ، وصله سعيد ابن منصور من طريق يونس عن الحسن ، ومن طريق الحارث العكلي عن إبراهيم ، قال : إذا تتابع عليه رمضانان صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فبئسما صنع فليستغفر الله وليصم . **قوله** (ويذكر عن أبي هريرة مرسل ، وعن ابن عباس أنه يطعم) أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولا ، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال : أى إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا . قلت لعطاء : كم بلغك يطعم ؟ قال مدا زعموا ، وأخرجه عبد الرزاق أيضا عن معمر عن أبي إسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه « وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قح ، وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي إسحق نحوه ، ومن طريق رتبة وهو ابن مصقلة قال « زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في المريض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال : يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم لكل يوم مسكينا ، ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه . وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن يونس « عن أبي إسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال : من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتته ويطعم مع كل يوم مسكينا ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان ، وسعيد بن منصور من طريق حجاج ، والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم ، كلهم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه . **قوله** (ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، إنما قال : فعدة من أيام أخر) هذا من كلام المصنف قاله تقيها ، وظن الزين بن المنير أنه بقية كلام إبراهيم النخعي ، وليس كما ظن فانه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس ، لكن إنما يقوى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام إذ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ، ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال : وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى . وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ، وعن قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم ، فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال « من تابعه رمضان وهو مريض لم يصح بينهما قضى الآخر منهما بصيام وقضى الأول منهما بإطعام مد من خنطة كل يوم ولم يصم ، لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال الطحاوي تفرد ابن عمر بذلك . قلت : لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال : بلغني مثل ذلك عن عمر ، لكن المشهور عن عمر خلافه ، فروى عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول « من صام يوما من غير رمضان وأطعم مسكينا فانهما يعدلان يوما من رمضان ، وقوله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة ، وانفرد ابن وهب بقوله : من أفطر يوما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين . **قوله** (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجمعي أبو خيثمة . **قوله** (عن يحيى) هو ابن سعيد الانصاري ، وهم الكرماني ثبعا لابن التين فقال : هو يحيى بن أبي كثير ، وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند « عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الانصاري ، وذهل مغلطاي

فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان ، وليس كما قال ، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ، ولا جائز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أبا سلة ، وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروى عن زهير . قوله (عن أبي سلة) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد . سمعت أبا سلة ، . قوله (فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان) استدلل به على أن عائشة كانت لا تقطوع بشيء من الصيام إلا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك ، وهو مبنى على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ، ومن أين لقائله ذلك ؟ قوله (قال يحيى) أى الراوى المذكور بالسند المذكور اليه فهو موصول . قوله (الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : المانع لها الشغل ، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها . وفي قوله « قال يحيى » ، هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ، ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها ، وكذا أخرجه أبو عوادة من وجه آخر عن زهير ، وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا وأفظه ، وذلك لمكان رسول الله ﷺ ، وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فين إدراجه ولفظه « فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله ﷺ » ، يحيى يقوله ، وأخرجه أبو داود من طريق مالك ، والنسائي من طريق يحيى القطان ، وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان ، والاسماعيلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فإنه قال فيه ما معناه : فما أستطيع قضاءها مع رسول الله ﷺ ، ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أى أن ذلك كان خاصا بزمانه . ولترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله الهيثمي عن عائشة « ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله ﷺ » ، وبما يدل على ضعف الزيادة أنه ﷺ كان يقسم لنسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير جماع ، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم ، اللهم إلا أن يقال إنها كانت لا تصوم إلا باذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجه إليها فاذا ضاق الوقت اذن لها ، وكان هو ﷺ يكثر الصوم في شعبان كما سيأتى بعد أبواب فلذلك كانت لا تبتئها لها القضاء إلا في شعبان ، وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان لعذر أو لغير عذر لأن الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالضرورة لأن الحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواعي أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزا لم تواظب عائشة عليه ، ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر . وأما الاطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه

٤٩ - باب الحائض تترك الصوم والصلاة

وقال أبو الزناد : إن السنن وجوه الحق لتأتى كثيرا على خلاف الرأى ، فما يجد المسلمون بدا من اتباعها ، من ذلك أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة

١٩٥١ - حدثنا ابن أبي مزيم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عياض عن أبي سعيد رضي

الله عنه قال : قال النبي ﷺ « أليس إذا حاضت لم نصل ولم نعلم ؟ فذلك نقصان دينها »

قوله (باب الحائض ترك الصوم والصلاة) قال الزين بن المنير ما محصله : إن الترجمة لم تتضمن حكم القضاء لطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك ، قال وأما تعبيره بالترك فللاشارة إلى أنه يمكن حسا ، وإنما تركه اختيارا لمنع الشرع لها من مباشرته . قوله (وقال أبو الزناد الخ) قال الزين بن المنير : نظر أبو الزناد إلى الحيض فوجد ما نعا من هاتين العبادتين ، وما سلب الاهلية استحال أن يتوجه به خطاب الاقتضاء ، وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب ، فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والتعبد المحض ، وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلقنته من الخواارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ، ولم تزدما على الحوالة على النص ، وكأنها قالت لها : دعى السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الاتقياد إلى الشارح . وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور ، واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة ، واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم . وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضمنا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الأحوال ، فلما كان الضعف يبيح الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ، ولا يخفى ضعف هذا المأخذ ، فان المريض لو تعامل فصام صح صومه بخلاف الحائض ، وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أبيح لها الصوم . وقول أبي الزناد إن السنن لثأق كثيرا على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي : لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال استاده ثقات ، ونظائر ذلك في الشرعيات كثير . وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الفصل ، بخلاف الصلاة . ثم أورد المصنف طرفا من حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الحيض مقتصر على قوله « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمسك الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين » الحديث

٤٢ - باب من مات وعليه صوم . وقال الحسن : إن صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحداً جاز

١٩٥٢ - حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن عمرو بن الحارث عن

عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر حدثه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه »

تابعه ابن وهب عن عمرو . ورواه يحيى بن أيوب عن ابن أبي جعفر

١٩٥٣ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم

البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفقصيه عنها ؟ قال : نعم ، فدين الله أحق أن يقضى » . قال سليمان :

قَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، قَالَ سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ بْنِ أَبِي هَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ » . وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ » . وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي أَنَسٍ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَرٌ » . وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : مَاتَتْ أُمَّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا »

قوله (باب من مات وعليه صوم) أى هل يشرع قضاؤه عنه أم لا ؟ وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام ؟ وهل يتعين الصوم أو يجزئ الاطعام ؟ وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره ؟ والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه . قوله (وقال الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا جاز) في رواية الكشميني « في يوم واحد » والمراد من مات وعليه صيام شهر . وهذا الاثر وصله الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سعيد بن عامر وهو الضبي عن أشعث عن الحسن فيمن مات وعليه صوم ثلاثين يوما لجمع له ثلاثون رجلا فصاموا عنه يوما واحدا أجزأ عنه ، قال النووي في « شرح المذهب » : هذه المسألة لم أرفقها نقلا في المذهب ، وقياس المذهب الاجزاء . قلت : لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع في الصورة المذكورة . قوله (حدثنا محمد بن خالد) أى ابن خلي بمجموعة وذن على كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » ، وجزم الجوزقي بأنه الذهلي فإنه أخرجه عن أبي حامد بن الشرق عن وقال : أخرجه البخاري عن محمد بن يحيى وبذلك جزم الكلاباذي ، وصنم المزي يوافقه وهو الراجح ، وعلى هذا فقد نسب البخاري هنا إلى جده أبيه لأنه لا يحمي بن يحيى بن عبد الله بن خالد ، وشيخه محمد بن موسى بن أعين أدركه البخاري لكنه لم يرو عنه إلا بواسطة وكأنه لم يلقه ، وعمر بن الحارث هو المصري . قوله (من مات) عام في المكلفين لقريئة « وعليه صيام » وقوله « صام عنه وليه » خبر بمعنى الأمر تقديره فليصم عنه وليه ، وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور ، وبالنسبة لإمام الحرمين ومن تبعه فادعوا الإجماع على ذلك ، وفيه نظر لأن بعض أهل الظاهر أوجب فلعلم لم يعتمد بخلافهم على قاعدته . وقد اختلف السلف في هذه المسألة : فأجاز الصيام عن الميت أصحاب الحديث ، وعلق الشافعي في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقي في « المعرفة » وهو قول أبي ثور وجماعة من محدثي الشافعية ، وقال البيهقي في « الخلافيات » : هذه المسألة ثابتة لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها فوجب العمل بها ، ثم ساق بسنده إلى الشافعي قال : كل ما قلت وصح عن النبي ﷺ خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني . وقال الشافعي في الجديد ومالك وأبو حنيفة لا يصام عن الميت . وقال الليث وأحمد وإسحق وأبو عبيد : لا يصام عنه إلا النذر حلا للصوم الذي في حديث عائشة على التقيد في حديث ابن عباس ، وليس بينهما تعارض حتى يجمع بينهما ، فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له ، وأما حديث عائشة فهو تقرير قاعدة عامة ، وقد وقعت الإشارة في حديث ابن عباس إلى نحو هذا

العموم حيث قيل في آخره « فدين الله أحق أن يقضى » . وأما رمضان فيطعم عنه ، فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كما دأبهم ، وادعى القرطبي تبعا لعياض أن الحديث مضطرب ، وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ، وليس الاضطراب فيه مسلما كما سيأتى ، وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه . واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب ، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام . وأجاب الماوردي عن الجديد بأن المراد بقوله « صام عنه » وليه أى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام ، قال وهو نظير قوله « التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء » ، قال فسمى البديل باسم المبدل فكذلك هنا ، وتعقب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل . وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روى عن عائشة أنها « سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها » . وعن عائشة قالت « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » أخرجه البيهقي ، وبما روى عن ابن عباس « قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكينا » أخرجه عبد الرزاق ، وروى النسائي عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد عن أحد » قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما رواه ، وهذه قاعدة لهم معروفة ، إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال ، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الآثار الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا ، والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رواه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للظنون ، والمسألة مشهورة في الأصول . واختلف المجيزون في المراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب ، وقيل الوارث خاصة ، وقيل عصبته ، والاول أرجح ، والثاني قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها . واختلفوا أيضا هل يختص ذلك بالولي ؟ لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الراجح ، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبيا بأن يصوم عنه أجزأك في الحج ، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب ، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير . وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه عليه السلام بذلك بالدين والدين لا يختص بالقريب . قوله (تابعه ابن وهب عن عمرو) يعنى ابن الحارث المذكور بسنده ، وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه . قوله (ورواه يحيى بن أيوب) يعنى المصرى عن عبيد الله بن أبى جعفر بسنده المذكور ، وروايته هذه عند أبى عوانة والدارقطنى من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبى سريم كلاهما عن يحيى بن أيوب وألفاظهم متوافقة ، ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبى جعفر فزاد في آخر المتن « إن شاء » . قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقه ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف بابن الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة . وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير وإلا فلو كان طلبه وهو على قدر سنة لكان من أعلى شيوخ البخاري ، وزائدة شيخه هو ابن قدامة الثقفي مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه . قوله (عن مسلم البطين) بفتح الموحدة وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون ، وسيأتى أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور ، وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه . قوله

(جاء رجل) في رواية غير زائدة وجاءت امرأة ، وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج . قوله (جاء رجل) لم أقف على اسمه ، وانفق من عدا زائدة وعثر بن القاسم على أن السائل امرأة ، وزاد أبو حريز في روايته أنها خثعمية . قوله (أن أمي) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال « أن أختي » ، واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبيرة فقال هشيم عنه « ذات قرابة لها » وقال شعبة عنه « أن أختها » أخرجهما أحمد ، وقال حماد عنه « ذات قرابة لها إما أختها وإما ابنتها » وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبيرة . قوله (وعليها صوم شهر) هكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية أبي حريز « خمسة عشر يوما » وفي رواية أبي خالد « شهرين متتابعين » ، وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فانها محتملة لإلا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال « أن عليها صوم نذر » وهذا واضح في أنه غير رمضان ، وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر « أن امرأة ركب البحر فنذرت أن تصوم شهرا فماتت قبل أن تصوم » فأتت أختها النبي ﷺ ، الحديث ورواه أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه ، وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة . وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبيرة ، فمنهم من قال : إن السائل امرأة ، ومنهم من قال : رجل ، ومنهم من قال : أن السؤال وقع عن نذر ، فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أواخر الحج . والذي يظهر أنهما قصتان ، ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثعمية كما في رواية أبي حريز المطلقة ، والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه . وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلما روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا . وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤول عنه أختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم . قوله (فدين الله أحق أن يقضى) تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل « فضل المدينة » ، مستوفى . قوله (قال سليمان) هو الأعمش ، بمعنى بالإسناد المذكور أولا إليه . قوله (فقال الحكم) أي ابن عتيبة ، وسلبه أي ابن كهيل ، والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطيين : أولا عن سعيد بن جبيرة ، ثم من الحكم وسلبه عن مجاهد . وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتي . قوله (ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش الخ) محصاه أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة ، تحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة . وظاهره أنه عند كل منهم عن كل منهم . ويحتمل أن يكون أراد به اللف والنشر بغير ترتيب ، فيكون شيخ الحكم عطاء ، وشيخ البطيين سعيد بن جبيرة ، وشيخ سلبه مجاهد ، ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلا هكذا ، وهو مما يقوى رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق الماتن بل أحال به على رواية زائدة ، وهو معترض لأن بينهما مخالفة سيأتي بيانها . وصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد . قوله (وقال يحيى) أي ابن سعيد . (وأبو معاوية عن الأعمش الخ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطيين فيه سعيد بن جبيرة ، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن نمير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما . قوله (وقال عبيد الله بن عمرو) أي الرقي (عن زيد بن أبي أنيسة الخ) هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء وفي

هذه شيخه سعيد ، ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما ، وطريق سعيد الله هذه وصلها مسلم أيضا . قوله (وقال أبو حنيفة) بالمهمله والراء والزاي ، وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان ، وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي

٤٣ - باب متى يحل فطر الصائم ؟ وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس

١٩٥٤ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عاصم بن

عمر بن الخطاب عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا ، وغربت الشمس ، فقد أفطر الصائم »

١٩٥٥ - حدثنا إسحاق الواسطي حدثنا خالد بن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه

قال « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر وهو صائم ، فلما غابت الشمس قال لبعض القوم : يا فلان قم فاجدح لنا ، فقال : يا رسول الله لو أمسيت ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله فلو أمسيت ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : إن عليك نهارا ، قال : انزل فاجدح لنا . فنزل فجدح لهم ، فشرب النبي ﷺ ثم قال : إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم »

قوله (باب متى يحل فطر الصائم) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق معنى النهار أم لا ؟ وظاهر منيعة يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة ، لكن محله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس . قوله (وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال « دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تغرب ، ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك ، فلو كان يجب عنده إمساك جزء من الليل لاشتراك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ، والاسناد كله حجازيون : الحميدي وسفيان مكيان ، والباقيون مدنيون . وفيه رواية الأبناء عن الآباء ، ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام بن أبيه ، وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه ، وكان مولد عاصم في عهد النبي ﷺ لكن لم يسمع منه شيئا . قوله (قال رسول الله ﷺ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي . قوله (إذا أقبل الليل من ههنا) أي من جهة المشرق كما في الحديث الذي يليه ، والمراد به وجود الظلة حسا ، وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور ، لأنها وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة ، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك لإدبار النهار فن ثم قيد بقوله « وغربت الشمس » إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والإدبار ، وأنهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ، ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين : أما حيث ذكرها في حال القيم مثلا وأما حيث لم يذكرها في

حال الصحو، ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر، وإنما ذكر الإجمال والإدبار مع إمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض. وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: الظاهر الاكتفاء بأحد الثلاثة لأنه يعرف اقتضاء النهار بأحدهما، ويؤيده الاقتصار في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل. قوله (فقد أفطر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد إذا أقم بنجد وأنهم إذا أقام بتامة. ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس ظرفا للصيام الشرعي، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوما إلى ترجيح الأول فقال: قوله «فقد أفطر الصائم» لفظ خبر ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم، ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن لترغيب في تسجيل الإفطار معنى اه. وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حسا ليوافق الأمر الشرعي، ولا شك أن الأول أرجح، ولو كان الثاني ممتدا لكان من حلف أن لا يفطر فصام فدخل الليل حنث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا، ويمكن الانفصال عن ذلك بأن الإيمان مبنية على العرف، وبذلك أقر الشيخ أبو إسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بعينها، ومثل هذا لو قال إن أفطرت فانت طالق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به، وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يحنث، ويرجح الأول أيضا رواية شعبة أيضا بلفظ «فقد حل الإفطار»، وكذا أخرجه أبو عروانة من طريق الثوري عن الشيباني، وسيأتي لذلك مزيد بيان في «باب الوصال» بعد ثلاثة أبواب. الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى، قوله (حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني هو أبو إسحق. قوله (عن عبد الله بن أبي أوفى) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي إسحق «سمعت ابن أبي أوفى». قوله (كنا مع النبي ﷺ في سفر) هذا السفر يشبه أن يكون سفر غزوة الفتح، ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في شهر رمضان» وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح، فإن ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتصينت غزوة الفتح. قوله (فلما غابت الشمس) في رواية الباب الذي يليه «فلما غربت الشمس»، وهي تقييد معنى أزيد من معنى غابت. قوله (قال لبعض القوم يا فلان) في رواية شعبة عن الشيباني عند أحمد «فلما صاحب شرابه بشراب فقال لو أسيت»، وسأذكر من سباه في الباب الذي يليه. قوله (فاجدح) بالجيم ثم الحاء المهملة، والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح مجحج الرأس، وزعم الداودي أن معنى قوله اجدح لي أي احلب، وغلطوه في ذلك. قوله (ان عليك نهارا) يحتمل أن يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو فيظن أن الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطها شيء من جبل ونحوه، أو كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس، وأما قول الراوي «وغربت الشمس» فأخبار منه بما في نفس الأمر والا فلو تحقق الصبح أن الشمس غربت ما توقف لأنه حينئذ يكون معاندا، وإنما توقف احتياطا واستكشافا عن حكم المسألة، قال الزين بن المنير: يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها، وكأنه أخذ ذلك من تقريره ﷺ الصحابي على ترك المبادرة إلى الامتنال. وفي الحديث أيضا استحباب تسجيل الفطر، وأنه لا يجب إسراك جزء من الليل مطلقا، بل متى تحقق غروب الشمس حل الفطر. وفيه تذكير العالم بما يخشى أن يكون نسيه وترك المراجعة له بعد ثلاث. وقد اختفت الروايات عن الشيباني في ذلك فأكثر ما وقع فيها أن المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة

واحدة ، وهو محمول على أن بعض الرواة اختصر القصة ، ورواية خالد المذكورة في هذا الباب أنهم سياتوا وهو حافظ لزيادته مقبولة ، وقد جاء أنه عليه السلام كان لا يراجع بعد ثلاث ، وهو عند أحمد من حديث عبد الله بن أبي حنبل في حديث أوله « كان ليهودي عليه دين » . وفي حديث الباب من الفوائد بيان وقت الصوم وأن الغروب متى تحقق كفى ، وفيه إيماء إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب فانهم يؤخرون الفطر عن الغروب . وفيه أن الأمر الشرعي أبلغ من الحسي ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمألوم جميعاً لزيادة الإيضاح

٤٤ - باب يَفْطَرُ بما تيسر من الماء أو غيره

١٩٥٦ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** عبدُ الواحدِ **حدثنا** الشَّيْبَانِيُّ **سُليمانُ** قال سمعتُ عبدَ اللهَ بنَ أبي أوفى رضي الله عنه قال « سَرْنَا معَ رسولِ الله ﷺ وهو صائمٌ ، فلما غَرَبَتِ الشمسُ قال انزِلْ فاجدَحْ لنا ، قال : يا رسولَ الله لو أُمْسِيتَ ، قال انزِلْ فاجدَحْ لنا ، قال : يا رسولَ الله إنَّ عليكَ نهاراً ، قال : انزِلْ فاجدَحْ لنا ، فَنَزَلَ فَجَدَحَ ، ثم قال : إذا رأيتمُ الليلَ أقبلَ مِن هاهنا فقد أَفْطَرَ الصائمُ ، وأشارَ بإصبعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ »

قوله (باب يَفْطَرُ بما تيسر من الماء أو غيره) أى سواء كان وحده أو مخرجه ملا ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميبي « بالماء » وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له . ولعله أشار إلى أن الأمر في قوله « من وجد تمرًا فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء » ليس على الوجوب ، وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً وصححه الترمذى وابن حبان من حديث سليمان بن عامر ، وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التمر والأفلى الماء . **قوله** (سَرْنَا معَ رسولِ الله ﷺ وهو صائمٌ فلما غَرَبَتِ الشمسُ قال : انزِلْ فاجدَحْ لنا) لم يسم المأمور بذلك ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فسماه ولفظه « فقال يا بلال انزل الخ » وأخرجه الاسماعيلى وأبو زعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فانفتحت رواياتهم على قوله « يا فلان » فلملها تصحفت ، وأعل هذا هو السرى حذف البخارى لها ، وقد سبق الحديث في الباب الذى قبله من رواية خالد عن الشيباني بلفظ « يا فلان » وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة « قال قال لى النبي ﷺ إذا أقبل الليل الخ » فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فان الحديث واحد ، فلما كان عمر هو المقول له « إذا أقبل الليل الخ » ، احتمل أن يكون هو المقول له أولاً « اجدح » ، لكن يؤيد كونه بلالاً قوله في رواية شعبة المذكورة قبل « فدعا صاحب شرايه » ، فان بلالاً هو المعروف بخدمة النبي ﷺ

٤٥ - باب تعجيل الإفطار

١٩٥٧ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ يوسفَ أَخْبَرَنَا مالِكٌ عن أبي حازِمٍ عن سَهْلِ بنِ سعدٍ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال « لا يَزَالُ النَّاسُ بِحَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ »

١٩٥٨ - **حدثنا** أحمدُ بنُ يُوْسُفَ **حدثنا** أبو بكرٍ عن سُليمانَ عن ابنِ أبي أوفى رضي الله عنه قال

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَقَرٍ ، فَهَمَّ حَتَّى أَمْسَى ، قَالَ لِرَجُلٍ . انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي ، قَالَ : لَوْ أَنْتَظَرْتُ حَتَّى تَمْسَى ، قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي ، إِذَا رَأَيْتَ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّامُ »

قوله (باب تعجيل الإفطار) قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وهذا عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح من عمرو بن ميمون الأودي قال : كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطارا وأبطأهم سحورا . **قوله** (عن أبي حازم) هو ابن دينار . **قوله** (لا يزال الناس بخير) في حديث أبي هريرة « لا يزال الدين ظاهرا ، وظهور الدين مستلزم لدوام الخير . **قوله** (ما عجّلوا الفطر) زاد أبو ذر في حديثه « وأخروا السحور » أخرجه أحمد ، و « ما » ظرفية ، أي مدة فعلهم ذلك امتثالا للسنة واقفين عند حدّها غير متغلّبين بعقولهم ما يغير قواعدها ، زاد أبو هريرة في حديثه « لأن اليهود والنصارى يؤخرون » أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما ، وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم . وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا بلفظ « لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم » وفيه بيان العلة في ذلك ، قال المهبلي : والحكمة في ذلك أن لا يزاد في النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ، واتفق العلماء على أن عمل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين ، وكذا عدل واحد في الأرجح ، قال ابن دقيق العيد : في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة . وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه ﷺ بذلك ، قال الشافعي في « الأم » تعجيل الفطر مستحب ، ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا ، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحبا أن يكون نقيضه مكروها مطلقا ، واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لثلاثين الجاهل أنها ملتصقة برمضان ، وهو ضعيف ولا يخفى الفرق . (تنبيه) : من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعما عن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس ، وقد جرم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا ، فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالقوا السنة ، فلذلك قل عنهم الخير وكثير فيهم الشر ، والله المستعان . **قوله** (حدثنا أبو بكر) هو ابن عياش عن سليمان هو أبو إسحق الشيباني ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريبا

٤٦ - باب إذا أفطر في رمضان، ثم طلعت الشمس

١٩٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمرُوا بالقضاء ؟ قال : بئذ من قضاء ؟ وقال معمر سمعت هشاما يقول : لا أدري أفصوا أم لا »

قوله (باب إذا أفطر في رمضان) أي ظاننا غروب الشمس (ثم طلعت الشمس) أي هل يجب عليه قضاء ذلك

اليوم أو لا . وهي مسألة خلافية ، واختلف قول عمر فيها كما سيأتي ، والمراد بالطلوع الظهور ، وكأنه راعى لفظ الخبر في ذلك . وأيضاً فإنه يشتر بأن قرص الشمس كله ظهر مرتفعاً ، ولو عجز بظهورت لم يفد ذلك . قوله (عن هشام ابن عروة) في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي أسامة : حدثنا هشام بن عروة ، . قوله (عن قاطمة) زاد أبو داود : بنت المنذر ، وهي ابنة عم هشام وزوجته ، وأسماء جدتهما جميعاً . قوله (يوم غيم) كذا للأكثر فيه بنصب يوم على الظرفية ، وفي رواية أبي داود وابن خزيمة : في يوم غيم . قوله (فيل لهشام) في رواية أبي داود : قال أبو أسامة قلت لهشام ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده عن أبي أسامة . قوله (بد من قضاء) هو استفهام انكار محذوف الأداة والمعنى لا بد من قضاء ، ووقع في رواية أبي ذر : لا بد من القضاء . قوله (وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا) هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال : أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة ، فذكر الحديث وفي آخره : فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا ؟ فقال لا أدري ، وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها ، لكن يجمع بأن جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر ، وأما حديث أسماء فلا يحفظ فيه لإثبات القضاء ولا نفيه ، وقد اختلف في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء ، ولفظ معمر عن الأعمش عن زيد : فقال عمر : لم تقض والله ما يجانفنا الأثم ، وروى مالك من وجه آخر عن عمر أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس : الخطب يسير وقد اجتهدنا ، وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا الوجه : تقضى يوماً ، وله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه نحوه ، ورواه سعيد بن منصور وفيه : فقال من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه ، وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال لإسحق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول هشام لا بد من القضاء لم يسنده ولم يقين عندي أن عليهم قضاء ، ويرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالتقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا . وقال ابن التين : لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر ، قال ابن المنير في الحاشية : في هذا الحديث أن المسكفين إنما خوطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فاختلوا فلا حرج عليهم في ذلك

٤٧ - باب صوم الصبيان

وقال عمر رضي الله عنه لئن شوان في رمضان : وبذلك ، وصبياننا صيام . ففصر به

١٩٦٠ - حديث مسدد حدثنا بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن الربيع بن أنس عن معاذ

قال : « أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار : من أصبح مفطراً فليصم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم . قالت : فكنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من التين . فإذا بكى أحدكم على

الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار »

قوله (باب صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا ؟ والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ ، واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتمرن عليه إذا أطاعوه ، وحده أصحابه بالسبع والعشر كالصلاة ، وحده إسحق بإثني عشرة سنة ، وأحمد في رواية بعشر سنين ، وقال الأوزاعي :

إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يصفى فيه من حمل على الصوم ، والأول قول الجمهور ، والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ، ولقد تطلب المصنف في التمعق عليهم ما يراه أترعمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يمتدونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة تحريره ووفور الصحابة في زمانه ، وقد قال الذي أفطر في رمضان موبخا له : كيف تقطر وصياتنا صيام ، وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال : إذا أطاق الصبيان الصيام أزموه . فان أفطروا فغير عند فليهم القضاء . قوله (وقال عمر لنشوان الخ) أي لانسان نشوان ، وهو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوي كسكاري ، قال ابن خالويه : سكر الرجل واتشى وتئل وزف بمعنى ، وقال صاحب « المحكم » : نشى الرجل واتشى وتنشى كله سكر ، ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكرأ خفيفا . وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور والبخارى في « الجعديات » من طريق عبد الله بن الحذيل د ان عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان ؛ فلما دنا منه جعل يقول : للسخرين والقم ، وفي رواية البخارى « فلما رفع اليه عثر فقال عمر : على وجهك ويحك ، وصياتنا صيام . ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ، ثم سيره الى الشام » ، وفي رواية البخارى « فضربه الحد ، وكان اذا غضب على انسان سيره الى الشام ، فسيره الى الشام » . قوله (عن خالد بن ذكوان) هو أبو الحسين المدني نزيل البصرة ، وهو تابعي صغير وليس له من الصحابة سماح من سوى الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة ، ولم يخرج البخارى من حديثه عن غيرها . قوله (عن الربيع) في رواية مسلم من وجه آخر عن خالد د سألت الربيع ، وهي بتشديد الياء مصفرا وأبوها بكسر الواو والتشديد بوزن ممل ، وهو ابن عوف ويعرف بابن عفراء ، يأتي ذكره في وقعة بدر من المغازي إن شاء الله تعالى . قوله (أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار) زاد مسلم « التي حول المدينة » ، وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في « باب اذا نوى بالنهار صوما » . قوله (صياتنا) زاد مسلم « الصفار ونذهب بهم الى المسجد » . قوله (من العين) أي الصوف ، وقد فسره المصنف في رواية المستطيل في آخر الحديث ، وقيل العين الصوف المصبوغ . قوله (أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ، ووقع في رواية مسلم « أعطيناه إياه عند الإفطار » ، وهو مشكل ، ورواية البخارى توضح أنه سقط منه شيء ، وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه « فاذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة طلبهم حتى يقيموا صومهم » ، وهو يوضح صحة رواية البخارى . ووقع مسلم شك في تقييده الصبيان بالصفار ، وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة ، وغيره ، وتقييده بالصفار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى ، وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث ربيعة بفتح الراء وكسر الزاي أن النبي ﷺ كان يأمر مرضعاته في عاشوراء ورضعاء فاطمة فيقتل في أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن الى الليل ، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته ، واسناده لا بأس به ، واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض رمضان ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول كتاب الصيام ، وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين بابا ، وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين ، وأغرب القرطبي فقال : لعلى النبي ﷺ لم يعلم بذلك ، ويهد أن يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة في السنة ، وما قلناه من حديث ربيعة يرد عليه ، مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا في عهد

رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك ، وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم لرباه عن الأحكام ، مع أن هذا بما لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوه إلا بتوقيف ، والله أعلم

٤٨ - باب الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام ، لقوله عز وجل ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ونهى النبي ﷺ عنه رحمة لم وإبقاء عليهم ، وما يُكره من التعمق

١٩٦١ - حديث مسند قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تُواصِلوا ، قالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : لستُ كأحدٍ منكم ، إني أطمعُ وأسقى . أو إني أبيتُ أطمعُ وأسقى »

[الحديث ١٩٦١ - طرقة في : ٧٢٤١]

١٩٦٢ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، قالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : إني لستُ مثلكم ، إني أطمعُ وأسقى »

١٩٦٣ - حديث عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول « لا تُواصِلوا ، فأبيكم إذا أراد أن يُواصِلَ فليُواصِلْ حتى السحر ، قالوا : فانك تُواصِلُ يا رسول الله ، قال : إني لستُ كم يبتسك ، إني أبيتُ لي طعمٍ يُطعمني وساقٍ يَسقيني »

[الحديث ١٩٦٣ - طرقة في : ١٩٦٧]

١٩٦٤ - حديث عثمان بن أبي شيبة ومحمد قالوا : أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ، فقالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : إني لستُ كهبتكم ، إني يُطعمني ربي ويسقيني » . قال أبو عبد الله : لم يذكر عثمان « رحمة لهم »

قوله (باب الوصال) هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقاً . ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه ، ولم يجزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه . قوله (ومن) قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخير ، وهو حديث ذكره الترمذي في « الجامع » ، ووصله في « العلل المفرد » ، وأخرجه ابن السكن وغيره في « الصحابة » ، والذولابي وغيره في « الكنى » ، كلهم من طريق أبي فروة الراوى عن معقل الكندي عن عبادة بن نسي عنه ولفظ الماتن مرفوعاً « أن الله لم يكتب الصيام بالليل ، فمن صام فقد تقي ، ولا أجر له » ، قال ابن منده : غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال : ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير ، وفي المعنى حديث بشير بن الحصاصية وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليل امرأة بشير بن الحصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة فمتعني بشير وقال : إن النبي ﷺ نهى عن هذا وقال :

يفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى ، أتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا ، لفظ ابن أبي حاتم ، وروى هو وابن أبي شبة عن طريق أبي العالية التابعى أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال : قال الله تعالى (ثم أتموا الصيام إلى الليل) فإذا جاء الليل فهو مفطر . وروى الطبراني في الأوسط عن طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال : لا صيام بعد الليل ، أى بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث ، وعبد الملك ما عرفته فلا يصح ، وإن كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره ، ولو صحت هذه الأحاديث لم يكن للواصل معنى أصلاً ولا كان في فعله قرينة ، وهذا خلاف ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ ، وإن كان الراجح أنه من خصائصه . قوله (ونهى النبي ﷺ) أى أصحابه (عنه) أى عن الوصال (رحمة لهم وإبقاء عليهم) ، وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ : نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم ، وأما قوله « وإبقاء عليهم » فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال : نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه ، وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في « باب الحجامة للصائم » وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل . قوله (وما يكره من التعمق) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله « والواصل » أى باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من التعمق ، والتعمق البالغة في تكلف ما لم يكلف به ، وعرق الوادى قعره ، كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمنى من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال ﷺ لو مد بى الشهر لواصلت ، وصلاً يدع المستمعون تعمقهم ، وسيأتى في الباب الذى بعده في آخر حديث أبي هريرة « اكلفوا من العمل ما تطيقون » . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه ، ويحيى المذكور في الإسناد هو القطان . قوله (لا تواصلوا) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بنى هاشم عن شعبة بهذا الإسناد « لا يأكم والواصل ، ولا أحد من طريق همام عن قتادة » نهى النبي ﷺ عن الوصال ، . قوله (قالوا إنك تواصل) كذا في أكثر الأحاديث ، وفي رواية أبي هريرة الآتية في أول الباب الذى يليه « فقال رجل من المسلمين » وكان القائل واحد ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به ، ولم أقف على تسمية القائل فى شيء من الطرق . قوله (لست كأحد منكم) فى رواية الكشميهنى « كأحدكم » وفى حديث ابن عمر « لست مثلكم » وفى حديث أبي سعيد « لست كهيتكم » وفى حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم « لستم فى ذلك مثلى » ونحوه فى مرسل الحسن عند سعيد بن منصور ، وفى حديث أبي هريرة فى الباب بعده « وأيكم مثلى » وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد ، وقوله « مثلى » أى على صفتى أو منزلتى من ربي . قوله (أنى أطعم وأسقى ، أو لى أبيت أطعم وأسقى) هذا الشك من شعبة ، وقد رواه أحمد عن بهز عنه بلفظ « لى أظل - أو قال - لى أبيت » وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « إن ربي يطعمنى ويسقينى » أخرجه الترمذى ، وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتى فى « باب التمنى » بلفظ « لى أظل يطعمنى ربي ويسقينى » ، وبين فى روايته سبب الحديث وهو أنه ﷺ واصل فى آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه ، فبلغه ذلك . وسيأتى نحوه فى الكلام على حديث ابن عمر . ثانى الأحاديث حديث ابن عمر ، أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه . قوله (نهى رسول الله ﷺ عن الوصال) تقدم فى « باب بركة السجود من غير إيجاب » من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضاً ولفظه « أن النبي ﷺ واصل فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهاهم » وكذا رواه أبو قرعة عن موسى بن عقبة عن نافع ، وأخرجه

مسلم من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد « في رمضان » ، لكن لم يقل فشق عليهم . قوله (انى أطعم وأسقى) في رواية جويرية المذكورة « انى أظّل أطعم وأسقى » . ثالثا حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب ، وفيه « فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » . رابعا حديث عائشة ، قوله فيه (عبدة) هو ابن سليمان . قوله (رحمة لهم) فيه إشارة الى بيان السبب أيضا ، ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف (لم يذكر عثمان) أى ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور قوله (رحمة لهم) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده ، قد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه « رحمة لهم » ، ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان ، وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه « رحمة لهم » ، وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك ، وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه « رحمة لهم » ، فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها ، وقد رواها الاسماعيلي عن جعفر الثريابي عن عثمان لجعل ذلك من قول النبي ﷺ ، ولفظه « قالوا إنك تواصل » ، قال : إنما هي رحمة رحمتكم بها إلى لست كهيئتكم » الحديث . واستدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ، ثم اختلف في المنع المذكور : فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة ، وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوما ، وذهب إليه من الصحابة أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وطامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد التميمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في « الحلية » وغيرهم رواه الطبري وغيره ، ومن حججهم ما سيأتي في الباب الذي بعده أنه ﷺ واصل بأصحابه ﷺ ، فلو كان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله ، فلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها ، وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه ، وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر ، فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال . وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال ، وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكراهة ، هكذا اقتصر عليه النووي ، وقد نص الشافعي في « الام » ، على أنه محظور ، وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ، ولا معنى لشكه فقد صرح ابن حزم بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية ، وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث أبي سعيد المذكور ، وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره إلا أنه في الحقيقة بمنزلة عثائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم واليلة أكلة فاذا أكلها السحر كان قد تقطعا من أول الليل إلى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ، ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قربة ، وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامساك إلى السحر ليس وصالا بل الوصال أن يمساك في الليل جميعه كما يمساك في النهار ، وإنما أطلق على الإمساك إلى السحر وصالا لمشابهته الوصال في الصورة ، ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة في إمساك جميع الليل ، وقد ورد « أن النبي ﷺ كان يواصل من سحر إلى سحر » ، أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي ، والطبراني من حديث جابر ، وأخرجه سعيد بن منصور ومرسلان من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه ومن طريق أبي

قلاية ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق حطاء ، واحتجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم » ، إذ لم يحمل الليل محلا لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه **حكيوم** الفطر ، وأجابوا أيضا بأن قوله « رحمة لهم » لا يمنع التحريم فإن من رحمة لهم أن حرمة عليهم ، وأما مواسلتهم بهم بعد تنبيه فلم يكن تقريرا بل تقريرا وتنكيلا ، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهى في تأكيد زجرهم ، لأنهم إذا بأسروه ظهرت لهم حكمة النهى وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ، والجوع الشديد ينافي ذلك ، وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله « لست في ذلك مثلكم » ، وقوله « لست كهيتكم » ، هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابه . قلت : ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب ، فإن الصحابي صرح فيه بأنه **ﷺ** لم يحرم الوصال ، وروى البزار والطبراني من حديث سمرة « نهى النبي **ﷺ** عن الوصال ، وليس بالعزيمة » ، وأما ما رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي ذر « أن جبريل قال للنبي **ﷺ** : إن الله قد قبل وصالك ولا يحمل لأحد بعدك ، فليس إسناداه بصحيح فلا حجة فيه ، ومن أدلة الجواز لإقدام الصحابة على الوصال بعد النهى فدل على أنهم فهموا أن النهى للتنبيه لا للتحريم والما أقدموا عليه ، ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضا أنه **ﷺ** في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهى بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما إنه فعل أهل الكتاب ، ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يمتد به من أهل الظاهر ، ومن حيث المعنى مافيه من فطم النفس وشهواتها وقمعها عن ملذوذاتها فلهذا استمر على القول بجوازه مطلقا أو مقيدا من تقدم ذكره والله أعلم . وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المسكفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي **ﷺ** ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل ، وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر المخالفة ، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهى ، وفيه ثبوت خصائصه **ﷺ** وأن عموم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ مخصوص ، وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ويبادرون إلى الاتساع به لإفيا نهم عنه ، وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها ، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين ، وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نساء ، ويستحب التزهد عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحى ، وأما المستحب فلم يتعرض له ، والوصال منه فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساع به فيه والله أعلم . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده

٤٩ - باب التنكيل لمن أكثر الوصال . رواه أنس عن النبي **ﷺ**

١٩٦٥ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلفة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله **ﷺ** عن الوصال في الصوم ، فقال له رجل من المسلمين : إنك تواصل يا رسول الله . قال وأبيكم مثلى ؟ إني أبيت يطعني ربي ويسفين . فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال

واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخرَ لَزِدْتُمْ . كالتسكيل لهم حين أبوا أن يذهبوا »

[الحديث ١٩٦٥ - أطرافه في : ١٩٦٦ ، ٦٨٥١ ، ٧٧٤٢ ، ٧٧٩٩]

١٩٦٦ - حدثنا يحيى بن حماد عن معمر بن عمار عن همام أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي

ﷺ قال : « إياكم والوصال ، مرتين . قيل : إنك نواصل . قال : إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني ، فأكفوا

من العمل ما تطبقون »

قوله (باب التسكيل لمن أكثر الوصال) التقييد بأكثر قد يفهم منه أن من قلل منه لا نكال عليه ، لأن التقليل

منه مظنة لعدم المشقة ، لكن لا يلزم من عدم التسكيل نبوت الجواز . قوله (رواه أنس عن النبي ﷺ) وصله في

كتاب التمني من طريق حميد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . قوله (أخبرني أبو سلة بن

عبد الرحمن) هكذا رواه شعيب عن الزهري ، وتابعه عقيل عن الزهري كما سيأتي في (باب التعزير) ، ومعمر كما

سيأتي في كتاب التمني ، ويونس عند مسلم وآخرون . وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحاربين وفي التمني ، وليس اختلافاً ضاراً فقد أخرجه

الدارقطني في « العلل » من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن

نعم عن الزهري عن سعيد وأبي سلة جميعاً عن أبي هريرة ، وأخرجه الإسماعيلي ، وكذا ذكر الدارقطني أن الزبيدي

تابع ابن نمير على الجمع بينهما . قوله (فقال له رجل) كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل المذكورة وقل له رجل ، .

قوله (عن الوصال) في رواية الكشميني « من الوصال » . قوله (واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال)

ظاهره أن قدر المواصله بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها . قوله (لو تأخر) أي الشهر

(لزدنكم) استدلل به على جواز قول « لو » وحمل النهي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمور الشرعية كما سيأتي بيانه

في كتاب التمني في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « لو تأخر لزدنكم » أي في الوصال إلى أن تعجزوا

عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركه ، وهذا كما أشار عليهم أن يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم ، فأمرهم

بمباكرة القتال من الفد فأصابهم جراح وشدة وأحبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك ، وسيأتي ذكره

موضحاً في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله (كالتسكيل لهم) في رواية معمر « كالتسكيل لهم » ووقع فيها عند

المستمل « كالتكر » بالراء وسكون النون من الإنكار ، ولحموى « كالتسكي » بفتح التاء ساكنة قبلها كاف مكسورة

خفيفة من النكابة ، والاول هو الذي تضافرت به الروايات خارج هذا الكتاب ، والتسكيل المعاقبة . قوله (حدثنا

يحيى) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن ذر « حدثنا يحيى بن موسى » . قوله (إياكم والوصال مرتين) في رواية

أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد وإياكم والوصال ، إياكم والوصال ، فدل على أن قوله مرتين اختصار من البخاري

أو شيخه ، وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما قال أحمد ، ورواه ابن أبي شيبة من طريق

أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ « إياكم والوصال ثلاث مرات » ولمساده صحيح ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه

بدون قوله « ثلاث مرات » . قوله (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب

وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ « أظلم » وكذا في حديث عائشة عند الإسماعيلي ، وهي

عمولة على مطلق الكون لاعلى حقيقة اللفظ لأن المتحدث عنه هو الامساك ليلا لا نهارا ، وأكثر الروايات إنما هي « أبيت » وكان بعض الرواة عبر عنها بأظلم نظرا إلى اشتراكهما في مطلق الكون ، يقولون كثيرا أخشى فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحى ، ومنه قوله تعالى ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا ﴾ فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل ، وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « انى أظلم عند ربى فيطعنى ويسقبنى » وكذلك رواه أحمد أيضا عن ابن نمير ، وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نمير عن الأعمش ، وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذلك ، وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك ، ووقع لمسلم فيه شيء غريب فانه أخرجه عن ابن نمير عن أبيه فقال بمثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده « انى أبيت يطعنى ربى ويسقبنى » وقد عرفت أن رواية ابن نمير عند أحمد فيها « عند ربى » وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح ، ولم ينفرد بها الأعمش فقد أخرجه أحمد أيضا من طريق عاصم بن أي النجود عن أبي صالح ، ووقعت في حديث غير أبي هريرة ، وأخرجها الاسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب الذى قبل هذا بلفظ « أظلم عند الله يطعنى ويسقبنى » ، وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ « عند ربى » ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ « انى أبيت عند ربى » واختلف في معنى قوله « يطعنى ويسقبنى » فقيل هو على حقيقته وانه يؤتى كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالى صيامه ، وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن موافقا ، وبأن قوله « يظلم » يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما ، وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ « أبيت » دون أظلم ، وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى له من حمل لفظ أظلم على المجاز ، وعلى التناول فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجرى عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره عليه السلام في طست الذهب . مع أن استعمال أوانى الذهب الدنيوية حرام . وقال ابن المنير في الحاشية : الذى يفطر شرعا إنما هو الطعام المعتاد . وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تعامله من جنس الاعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة في الجنة . والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره : لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتهما ، ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره ، بل الرواية الصحيحة « أبيت » ، وأكلمه وشربه في الليل بما يؤتى به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له : لئلك تواصل ، فقال : لئن لست في ذلك كميئتكم أى على صفتكم فى أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعنى ربى ويسقبنى ، ولا تنقطع بذلك مواصلى ، فطعامى وشرابى على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى . وقال الزين بن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استنرافه عليه السلام فى أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وقال الجمهور : قوله يطعنى ويسقبنى مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، فكأنه قال يعطينى قوة الأكل والشارب ، ويفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى

على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس ، أو المعنى ان الله يخلق فيه من الشبع والري ما يفي به من الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش ، والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا ري ما يفي به الجوع والظمأ ، وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ، ورجح الأول بأن الثاني يناقض حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال ، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . قال القرطبي : ويبيده أيضا النظر إلى حاله عليه السلام ، فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع . قلت : وتمسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه عليه السلام كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع ، قال : لأن الله تعالى كان يعلم رسوله ويسقيه إذا واصل فكيف يترك جانبا حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه ؟ ثم قال : وماذا يعني الحجر من الجوع ؟ ثم ادعى أن ذلك تصحيف عن رواه وإنما هي الحجة بالزاي جمع حجرة . وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك ، وأبلغ ما يرد عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال : خرج النبي عليه السلام بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع ، فقال : وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع ، الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله وما يعني الحجر من الجوع ؟ لجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لا ثناء بطنه عليه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن الرجلين يحملان البطان ، فإذا البطن يحمل الرجلين . ويحتمل أن يكون المراد بقوله : يطمنى ويسقنى ، أى يشغلنى بالتفكير في عظمته والقلى بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقرّة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استفناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح السرور المطلوبه ، الذي قرت عينه بحبوبة . قوله (اكلفوا) بسكون الكاف وضم اللام ^(١) أى احموا المشقة في ذلك ، يقال كلفت بكذا إذا ولعت به ، وحكى عياض أن بعضهم قاله بهمة قطع وكسر اللام قال : ولا يصح لغة . قوله (بما تطيقون) في رواية أحمد : بما اسكم به طاقة ، وكذا لمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج

٥٠ - باب الوصال إلى البحر

١٩٦٧ - حدثنا إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن سمع رسول الله عليه السلام يقول « لا تواصلوا ، فأثكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السم ، قال فانك تواصل بارسول الله ، قال : لست كيهنكم ، إلى أين لي مطعم يطعمني وساق يسقين »

قوله (باب الوصال إلى البحر) أى جوازه ، وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث ، وتقدم توجيهه ، وأن من الشافعية من قال إنه ليس بواصل حقيقة . قوله (حدثني ابن أبي حازم) هو عبد العزيز ، وشيخه يزيد

(١) في مختار الصحاح : كلف بكذا أى أولع به ، وبابه طرب

هو ابن عبد الله بن الهاد شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه ، وعبد الله بن خباب بمجمعة وموحدتين .
الاولى مثله مدني من موالى الانصار لم أر له رواية إلا عن أبي سعيد الخدري ، وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث
هذا ثانيها ، وتوقف الجوزقي في مصرفة حاله ، ووثقه أبو حاتم الرازي وغيره ، وقد وافقه على رواية حديث
الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه . (تنبيه) : وقع عند ابن خزيمة في حديث
أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي ﷺ بأنه إلى السحر ، ولفظه
« كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر ، ففعل بعض أصحابه ذلك فنهأ ، فقال : يا رسول الله إنك تفعل ذلك ،
الحديث . وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا ، فإن مقتضى حديث أبي صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصريح
حديث أبي سعيد الإذن بالوصال إلى السحر ، والمحفوظ في حديث أبي صالح لإطلاق النهي عن الوصال بغير تقييد
بالسحر ، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة ، فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة ، وقد خالفه أبو معاوية
وهو أصبغ أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية ، وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعمش
كما تقدم ، وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوفة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن
يكون نهى ﷺ عن الوصال أولا مطلقا سواء جميع الليل أو بعضه ، وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ، ثم خص
النهي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر ، وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ، أو يحمل النهي في حديث أبي
صالح على كراهة التنزيه ، والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم . والله أعلم

٥١ - باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له

١٩٦٨ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **جعفر بن عون** حدثنا **أبو الميسر** عن **عون بن أبي جعيفة**
عن **أبيه** قال « **أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء** ، فزار **سلمان** **أبا الدرداء** ، فرأى أم **الدرداء**
متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : **أخوك** **أبو الدرداء** ليس له حاجة في الدنيا . فجاء **أبو الدرداء** فصنع له
طعاما فقال له : كل ، قال : فاني صائم ، قال : ما أنا بأكلي حتى تأكل . قال فأكل ، فلما كان الليل ذهب
أبو الدرداء يقوم ، قال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، قال : نم . فلما كان من آخر الليل قال **سلمان** : قم
الآن ، فصليا . فقال له **سلمان** : إن **ربك** عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل
ذئب حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال له النبي ﷺ : صدق **سلمان** »

[الحديث ١٩٦٨ - طريقه في ٦١٣٩]

قوله (باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له) ذكر فيه حديث ابن أبي
جعيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان ، فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كما سألته ، وأما القضاء فلم أقف
عليه في شيء من طريقه إلا أن الأصل عدمه وقد أقره الشارع ، ولو كان القضاء واجبا لبيته له مع حاجته إلى البيان ،
وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد قال « صنعت للنبي ﷺ طعاما ، فلما وضع قال رجل : أنا صائم ، فقال رسول الله

عليه السلام : هناك أخوك وتكلف لك ، أفطر وصم مكانه إن شئت ، رواه اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن
 الشكدر عنه وإسناده حسن أخرجه البيهقي ، وهو دال على عدم الإيجاب ، وقوله : « إذا كان أوفق له ، قد يفهم أنه
 يرى أن الجواز وعدم القضاء لمن كان معذورا بفطره لا من تعمله بغير سبب . » (تنبيه) : قوله « أوفق له ، يروى
 بالواو الساكنة ، وبالراء بدل الواو ، والمعنى صحيح فيهما . قوله (حدثنا أبو العميس) : بهملتين مصغر ، اسمه
 عتبة ؛ ولم أر هذا الحديث إلا من روايته عن عون بن أبي جحيفة ، ولا رأيت له راويا عنه إلا جعفر بن عون ،
 وإلى تفردهما بذلك أشار البرار . قوله (أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء) ذكر أصحاب المغازي أن المؤاخاة
 بين الصحابة وقعت مرتين : الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة ، فكان من ذلك
 أخوة زيد بن حارثة وحزوة بن عبد المطلب . ثم أخى النبي ﷺ بين المهاجرين والانصار بعد أن هاجر وذلك بعد
 قدومه المدينة ، وسيأتي في أول كتاب البيوع حديث عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين
 سعد بن الربيع ، وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه ﷺ بخمسة أشهر والمسجد بيني ، وقد سمي ابن إسحق منهم
 جماعة منهم أبو ذر والمنذر بن عمرو ، فأبو ذر مهاجري والمنذر أنصاري . وأنكره الواقدي لأن أبا ذر ما كان
 قدم المدينة بعد ، وإنما قدمها بعد سنة ثلاث . وذكر ابن إسحق أيضا الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا ،
 وتعبه الواقدي أيضا فيما حكاه ابن سعد أن سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق ، والجواب عن
 ذلك كله أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة ، ثم كان النبي ﷺ يؤاخى بين من يأتي بعد ذلك وهم
 جرا ، وليس باللازم أن تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب ، فصح ما قاله ابن إسحق وإيده هذا
 الخبر الذي في الصحيح وارتفع الاشكال بهذا التقرير والله الخد . واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن
 الزهري أنه كان ينكر كل مؤاخاة وقعت بعد بدر يقول : قطعت بدر الموارث . قلت : وهذا لا يدفع المؤاخاة من
 أصلها ، وإنما يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها ، فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور أن
 لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك . وقد جاء ذكر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة
 غير هذه ، وذكر البخوي في « معجم الصحابة » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « أخى النبي ﷺ
 بين أبي الدرداء وسلمان ، فذكر قصة لما غير المذكورة هنا ، وروى ابن سعد من طريق حميد بن هلال قال « أخى
 بين سلمان وأبي الدرداء فزل سلمان الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ، ورجاله ثقات . قوله (فرار سلمان أبا
 الدرداء) يعني في عهد النبي ﷺ . فوجد أبا الدرداء غائبا . قوله (متبذلة) بفتح المثناة والموحدة وتشديد الدال
 المعجمة المكسورة أى لأبسة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الدال وهى المهنة وزنا ومعنى ، والمراد أنها تاركة
 للباس ثياب الزينة . والكشميتى : متبذلة : بتقديم الموحدة والتخفيف وزن مفتلة والمعنى واحد . وفى ترجمة سلمان
 من « الحلية لابن نعيم ، بإسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة
 فذكر القصة مختصرة . وأم الدرداء هذه هى خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بنت أبي حنود الأسلية صحابية
 بنت صحابي ، وحديثها عن النبي ﷺ فى مسند أحمد وغيره ، وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء . ولابى الدرداء
 أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تاهية اسمها هجيمة طاشت بعده دهرًا وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها فى كتاب
 الصلاة . قوله (فقال لها ما شأنك) ؟ زاد الترمذى فى روايته عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه « يا أم الدرداء

أمتبذلة . قوله (ليس له حاجة في الدنيا) في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون ، في ثناء الدنيا ، وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون ، يصوم النهار ويقوم الليل . قوله (لجاء أبو الدرداء فصنع له) زاد الترمذي ، فرحب بسلطان وقرب اليه طعاماً . قوله (فقال له كل ، قال فاني صائم) كذا في رواية أبي زر ، والقائل « كل ، هو سلطان والمقول له أبو الدرداء وهو المحيى باني صائم ، وفي رواية الترمذي ، فقال كل فاني صائم ، وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء . والمقول له سلطان وكلاهما محتمل ، والحاصل أن سلطان وهو الضيف أبي أن يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه ، وعرضه أن يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكتة اليه امرأته . قوله (قال ما أنا بأكل حتى تأكل) في رواية البزار عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، فقال أقسمت عليك لتفطرن ، وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى ، والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبه والعباس بن عبد العظيم ، وابن حبان من طريق أبي خيثمة كلهم عن جعفر بن عون به ، فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري ، وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته ، وقد أعاده البخاري في كتاب الادب عن محمد ابن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضاً ، وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كابن المنير : إن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ « ما أنا بأكل ، كما قدر في قوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، وترجم المصنف في الادب « با - صنع الطعام والتكلف للضيف ، وأشار بذلك إلى حديث يروي عن سلطان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند لين ، والجمع بينهما أنه يقرب لضيفه ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده ، فإن لم يكن عنده شيء فيسوخ حينئذ التكلف بالطبخ ونحوه . قوله (فلما كان الليل) أي في أوله ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « ثم بات عنده » . قوله (يقوم فقال ثم) في رواية الترمذي وغيره ، فقال له سلطان ثم ، زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل ، فقال له أبو الدرداء أتمنى أن أصوم لربى وأصل لربى . قوله (فلما كان في آخر الليل) أي عند السحر ، وكذا هو في رواية ابن خزيمة ، وعند الترمذي ، فلما كان عند الصبح ، والدارقطني ، فلما كان في وجه الصبح . قوله (فصليا) في رواية الطبراني ، فقاما فتوضأ ثم ركعا ثم خرجا إلى الصلاة . قوله (ولاهلك عليك حقاً) زاد الترمذي وابن خزيمة ، ولضيفك عليك حقاً ، زاد الدارقطني ، فصم وافطر ، وصل ونم ، وانت أهلك . قوله (فأتى النبي ﷺ) في رواية الترمذي ، فأتيا ، بالثنية ، وفي رواية الدارقطني ، ثم خرجا إلى الصلاة ، فدنا أبو الدرداء لينبئ النبي ﷺ بالذي قال له سلطان ، فقال له : يا أبا الدرداء إن لجسدك عليك حقاً ، مثل ما قال سلطان ، ففي هذه الرواية أن النبي ﷺ أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما ، وليس ذلك في رواية محمد بن بشار ، فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له : صدق سلمان . وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلين في ليلة التي بات سلطان فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال ، كان أبو الدرداء يحيى ليلة الجمعة ويصوم يومها ، فأثناء سلمان ، فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها ، فقال النبي ﷺ : عويم ، سلمان أفقه منك ، انتهى ، وعويم اسم أبي الدرداء . وفي رواية أبي نعيم المذكورة آنفاً ، فقال النبي ﷺ : لقد أوتي سلمان من العلم ، وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبه سلمان علماً . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية المؤازعة في الله ، وزيادة الإخوان والمييت عندهم ، وجواز مخاطبة الاجنية بالحاجة ، والسؤال عما يترتب

عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل ، وفيه النصح للسلم وتنبه من أغفل ، وفيه فضل قيام آخر الليل ، وفيه مشروعية تزين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة ، وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله « ولاهلك عليك حقاً » ثم قال « واثت أهلك » وقرره النبي ﷺ على ذلك . وفيه جواز النهي عن المسحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السآة والملل وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة أو المندوبة الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور ، وإنما الوعيد الوارد على من نهى . صلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهى ظلماً وعدواناً . وفيه كراهية الخل على النفس في العبادة ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلاً كن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ، ومن حجته حديث أم هانئ « أنها دخلت على النبي ﷺ وهي صائمة ففدا بشراب فشرب ، ثم ناولها فشربت ، ثم سألته عن ذلك فقال : أكننت تقضين يوماً من رمضان ؟ قالت لا . قال : فلا بأس » وفي رواية « إن كان من قضاء فصوى مكانه ، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه » أخرجه أحمد والترمذي والنسائي ، وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب . وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر ، والمنع وإثبات القضاء بغير عذر . وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاءه اتفاقاً ، وتعقب بأن الحج امتياز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك أن الحج يؤمر مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالمضي فيه فافترقا ، ولأنه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به ، وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر ، واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كنت أنا وحفصة صائمتين ، فمرض لنا طعام اشتيناه فأكلنا منه ، فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني إليه حفصة وكانت ببيت أبيها فقالت : يا رسول الله ، فذكرت ذلك فقال « أقضيا يوماً آخر مكانه » قال الترمذي : رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ، ورواه مالك ومعمروزياد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا وهو أصح لأن ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة ، فذكره ثم أسنده كذلك ، وقال النسائي : هذا خطأ ؛ وقال ابن عينة في روايته : سئل الزهري عنه أهو عن عروة ؟ فقال لا . وقال الخلال : اتفق الثقات على إرساله ، وشذ من وصله . وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا . وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في « غرائب مالك » ، وبين مالك في روايته فقال : إن صيامهما كان تطوعاً . وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة ، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجملة حال زميل ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فقد صح عن عائشة أنه ﷺ كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في « باب من نوى بالانهار صوما » وزاد فيه بعضهم « فأكل ثم قال : لكن أصوم يوماً مكانه » وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطها ، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على التنبه ، وأما قول القرطبي : يحجب عن حديث أبي جحيفة بأن إفطار أبي الدرداء كان أقسم سلمان ولعذر الضيافة ، فيتوقف على أن هذا العذر

من الأعداد التي يبيح الإفطار، وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لضييف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعناق، وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر، وسيأتي بعد أبواب من حديث أنس رضي الله عنه لما زار أم سليم لم يفطر، وكان صائماً تطوعاً، وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال: ليس في تحريم الأكل في صورة النفل من غير عذر إلا الأدلة العامة كقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ إلا أن الخاص يقدّم على العام كحديث سلمان، وقول المهلب إن أبا الدرداء أفطر متأولاً ومجتهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك، فلو أفطر أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء. ثم إن النبي ﷺ صوب فعل أبي الدرداء فترق عن مذهب الصحابي إلى نص الرسول ﷺ، وقد قال ابن عبد البر: ومن احتج في هذا بقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ فهو جاهل بأقوال أهل العلم، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل أخلصوها لله. وقال آخرون: لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر. ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم. (تنبيه): هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع، بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا؟ ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب

٥٢ - باب صوم شعبان

١٩٦٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقول لا يفطر، ويفطر حتى يقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان» [الحديث ١٩٦٩ - طرقه في: ١٩٧٠ و ٦٤٦٥]

١٩٧٠ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن عائشة رضي الله عنها حدثته قالت «لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان، وكان يصوم شعبان كله، وكان يقول: خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يملأ حتى تملأوا. وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دؤوم عليه وإن قلت. وكان إذا صلى صلاة دأوم عليها»

قوله (باب صوم شعبان) أي استحبابه، وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقييد كما سيأتي بيانه. وسمى شعبان لتشبههم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام، وهذا أولى من الذي قبله، وقيل فيه غير ذلك. قوله (عن أبي النضر) هو سالم المدني زاد مسلم «مولى عمر بن عبيد الله» وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في «الغرائب» عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم. قوله (عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته، وهو في ثاني حديثي الباب. وقوله فيه «عن يحيى عن أبي سلمة» في رواية مسلم «عن يحيى بن أبي كثير» وانفق أبو النضر ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند

النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم إياه عن أبي سلة عن عائشة ، وغالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلة عن أم سلة أخرجهما النسائي ، وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد : هذا اسناد صحيح ، ويحتمل أن يكون أبو سلة رواه عن كل من عائشة وأم سلة . قلت : ويؤيده أن محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن أبي سلة عن عائشة تارة وعن أم سلة تارة أخرى أخرجهما النسائي . قوله (أكثر صياما) كذا الأكثر الرواة بالنصب ، وحكى السهيلي أنه روى بالخفض ، وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياما بغير ألف على رأى من يقف على المنصوب بغير ألف فتوهم غفوضا ، أو أن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيرا فتوهمها مضافة ، وذلك لا يصح هنا قطعا . وقوله « أكثر » بالنصب وهو ثاني مفعولى رأيت ، وقوله « في شعبان » يتعلق بصياما والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه . قوله (من شعبان) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير « فانه كان يصوم شعبان كله ، زاد ابن أبي ليبد عن أبي سلة عن عائشة عند مسلم « كان يصوم شعبان إلا قليلا » ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ « بل كان يصوم الخ » وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلة عند أبي داود وغيره « أنه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان يصله برمضان » أى كان يصوم معظمه ، ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ، ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد نسي واشتغل ببعض أمره ، قال الترمذي : كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك ، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مختصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال ، واستبعده الطيبي قال : لأن الكل تأكيد لارادة الشمول ودفع التجوز ، فتفسيره ببعض مناف له ، قال : فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة وبصوم معظمه أخرى لثلاث يتوهم أنه واجب كله كرمضان ، وقيل المراد بقولها « كله » أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض . وقال الزين بن المنير : إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكبر وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره أنه كان يصومه كله اهـ . ولا يخفى تسكفه ، والاول هو الصواب ، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه « ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان » وهو مثل حديث ابن عباس المذكورة في الباب الذى بعد هذا . واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان فقليل : كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيه ضيفا في شعبان ، أشار الى ذلك ابن بطال ، وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان » وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه ، وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ، وورد فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال « سئل النبي ﷺ أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان » قال الترمذي حديث غريب ، وصدقة عندهم ليس بذاك القوى . قلت : ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم » . وقيل الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نسائه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان

وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان إلى شعبان لأنه ورد فيه أن ذلك لكونهن كن يشتغلن معه ﷺ عن الصوم ، وقيل الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض ، وكان يكثرن من الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان ، والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ، قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه « إن الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة ، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم » ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين ، وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني ، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده . وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان ، وأجاب النووي عن كونه لم يكثرن من الصوم في المحرم مع قوله إن أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك إلا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم ، أو اتفق له فيه من الاعتذار بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه . وقد تقدم الكلام على قوله « لا يمل الله حتى تملوا » وعلى بقية الحديث في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » وهو في آخر كتاب الإيمان ، ومناسبة ذلك للحديث الإشارة إلى أن صيامه ﷺ لا ينبغي أن يتأسى به فيه إلا من أطاق ما كان يطيق ، وأن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يمل فيفضي إلى تركه ، والمداومة على العبادة وإن قلت أول من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت ، فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً ، وقد تقدم الكلام على مداومته ﷺ على صلاة التطوع في بابها

٥٣ - باب ما يُذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره

١٩٧١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان ، ويصوم حتى يقول القائل : لا والله لا يفطر ، ويفطر حتى يقول القائل : لا والله لا يصوم »

١٩٧٢ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نظن أن لا يفطر منه شيئاً : وكان لا تشاء تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ، ولا نائماً إلا رأيته » . وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم ح

١٩٧٣ - حدثني محمد بن أحمد بن أبي خالد الأحمري أخبرنا حميد قال سألت أنساً رضي الله عنه عن صيام النبي ﷺ فقال « ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته ، ولا مفطراً إلا رأيته ، ولا من الليل

قَاتِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَسْتَحْزَةً وَلَا حَرِيرَةً أَلْبَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تَمِيتُ
مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

قوله (باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ) أى التطوع (وإفطاره) أى فى خلل صيامه . قال الزين بن المنير :
لم يصف المصنف الترجمة التى قبل هذه للنبي ﷺ وأطلقها ليفهم الترغيب للامة فى الاقتداء به فى إكثار الصوم فى
شعبان ، وقصد بهذه شرح حال النبي ﷺ فى ذلك . ثم ذكر البخارى فى الباب حديثين : الأول حديث ابن عباس .
قوله (عن أبى بشر) هو جعفر بن أبى وحشية . **قوله** (عن سعيد بن جبير) فى رواية شعبة عن أبى بشر .
سعيد بن جبير ، أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عنه ، ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم . سألت سعيد بن جبير
عن صيام رجب فقال : سمعت ابن عباس . **قوله** (ما صام النبي ﷺ شهرا كاملا قط غير رمضان) فى رواية شعبة
هند مسلم . ما صام شهرا متابعا ، وفى رواية أبى داود الطيالسى . شهرا تاما منذ قدم المدينة غير رمضان . **قوله**
(ويصوم) فى رواية مسلم من الطريق التى أخرجه البخارى . وكان يصوم . **قوله** (حتى يقول القائل لا والله لا يفطر)
فى رواية شعبة . حتى يقولوا ما يريد أن يفطر . الحديث الثانى حديث أنس : **قوله** (حدثنى محمد بن جعفر) أى
ابن أبى كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . **قوله** (حتى نظن) بنون الجمع وبالتحتانية على البناء للجھول ، ويجوز
بالمثناة على المخاطبة ، ويؤيده قوله بعد ذلك . إلا رأيت ، فانه روى بالضم والفتح معا . **قوله** (أن لا يصوم) بفتح
الهمزة ويجوز فى يصوم النصب والرفع . **قوله** (حدثنى محمد) كذا الأكثر ولأبى ذر . هو ابن سنان . **قوله** (وقال
سليمان عن حميد انه سأل أنسا فى الصوم) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التبصير التام من
حديثه فظهر لى أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر ، وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه . سألت أنسا
عن صيام النبي ﷺ ، فذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر ، لكن تقدم بعض هذا الحديث فى الصلاة وقال
فيه . تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر ، فهذا يدل على التعدد ، ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة
إليه . **قوله** (ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رأيت) يعنى أن حاله فى التطوع بالصيام والقيام كان
يختلف ، فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة فى وسطه وتارة من آخره ، كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة
من وسطه وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الليل قائما أو فى وقت من أوقات الشهر
صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه ، هذا معنى الخبر ، وليس المراد أنه
كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قايما . ولا يشكل على هذا قول عائشة فى الباب قبله . وكان إذا صلى
صلاة داوم عليها ، وقوله فى الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب . كان عمله ديمة ، لأن المراد بذلك ما اتخذ راتبا
لامطلق النافلة ، فهذا وجه الجمع بين الحديثين وإلا فظاهرهما التعارض والله أعلم . **قوله** (ولا مست) بكسر المهملة
الأولى على الافصح ، وكذا شمت بكسر الميم الأولى وفتحها لغة حكاهما الفراء ، ويقال فى مضارعه أشمه وأمسه
بالفتح فيهما على الافصح وبالضم على اللغة المذكورة . **قوله** (من رائحة) كذا الأكثر والكشميني . من ريح
رسول الله ﷺ . وفيه أنه ﷺ كان على أكمل الصفات خلقا وخلقا فهو كل السكال وجل الجلال وجملة الجمال عليه
أفضل الصلاة والسلام ، وسيأتى شرح ما تضمنه هذا الحديث فى « باب صفة النبي ﷺ » ، فى أوائل السيرة النبوية

إن شاء الله تعالى مستوفى . وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه ، وأنه ﷺ لم يصم الدهر ولا قام الليل كله ، وكأنه ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة ، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى : فصام وأفطر ، وقام ونام ، أشار إلى ذلك الملب . وفي حديث ابن عباس الحلف على الشيء وإن لم يكن هناك من ينكره مبالغة في تأكيد في نفس السامع

٥٤ - باب حق الضيف في الصوم

١٩٧٤ - **حَرْش** إسحاق أخبرنا هارون بن إسماعيل حدثنا علي حدثنا يحيى قال حدثني أبو سلمة قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « دخل على رسول الله ﷺ » فذكر الحديث ، يعني « إن لزورك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً . قلت : وما صوم داود ؟ قال : نصف الدهر »

قوله (باب حق الضيف في الصوم) قال الزين بن المنير : لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم . وكان ما ترجم به أنصر وأوجز . قوله (حدثنا إسحق) قال أبو علي الجبائي لم ينسب لإسحق هذا عند أحد منهم . قلت : لكن جزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق ، ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه إلا صيغة الاخبار وكذلك هو هنا ، وهارون بن إسماعيل شيخه هو الخزاز كان تاجراً صدوقاً ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك ، وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (دخل على رسول الله ﷺ) فذكر الحديث (هكذا أورده مختصراً وفسر البخاري المراد منه بقوله « يعني إن لزورك عليك حقاً » إلى آخر ما ذكر من الحديث ، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث ، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي ، وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وأورده قريباً من طريق الزهري عن أبي سلة وسعيد بن المسيب ، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ، ومن طريق مجاهد وأبي الميخائيل كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولاً ومختصراً ، ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله بن عمرو مطولاً ومختصراً ، فنهى من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ، ولم أره من رواية أحد من المصريين عنه مع كثرة روايتهم عنه ، وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وأنه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد ، وسيأتى ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان

٥٥ - باب حق الجسم في الصوم

١٩٧٥ - **حَرْش** ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني

أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما « قال لي رسول الله ﷺ : يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ فقلت : بلى يا رسول الله . قال : فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم ونم ، فإن لجسدك عليك حقاً ، وإن لعينيك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً . وإن محسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام ، فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها ، فاذن ذلك صيام الدهر كله . فشددت فشددي على . قلت : يا رسول الله إني أجد قوّة ، قال : فصم صيام نبي الله داود عليه السلام ولا تزدد عليه . قلت : وما كان صيام نبي الله داود عليه السلام ؟ قال : نصف الدهر . فكان عبد الله يقول بعد ما كبر : يا ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ »

قوله (باب حق الجسم في الصوم) أى على المتطوع ، والمراد بالحق هنا المطلوب ، أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، فاما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مرادا هنا . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى ، فقلت بلى يا نبي الله ، ولم أرد بذلك إلا الخير ، وفي الباب الذي يليه ، أخبر رسول الله ﷺ أنى أقول والله لأصوم من النهار ولأقوم من الليل ما عشت ، والنسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سارية قال « قال لي عبد الله بن عمرو : يا ابن أخي إني قد كنت أجمعت على أن أجتهد اجتهدا شديدا ، حتى قلت : لأصوم من الدهر ولأقرآن القرآن في كل ليلة ، ويأتى في فضائل القرآن ، من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال « أنكحني أبى امرأة ذات حسب وكان يتعاهدها ، فأسأها عن بعلمها فقالت : نعم الرجل من رجل ، لم يظأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتينا . فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لي : القى ، فلقيته بعد ، فذكر الحديث ، زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد وفوقه على أنى فقال زوجتك امرأة فعضلتها وفعلت وفعلت وفعلت ، قال فلم التفت إلى ذلك لما كانت لي من القوة ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : القى به ، فأتيته معه ، ولأحد من هذا الوجه « ثم انطلق إلى النبي ﷺ فشكاني ، وسيأتى بعد أبواب من طريق أبي الميخ عن عبد الله بن عمرو قال « ذكر النبي ﷺ صومى ، فدخل على ، فالتفت له وسادة ، ويأتى بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو « بلغ النبي ﷺ أنى أسرد الصوم وأصل الليل ، فاما أرسل لي ولما لقيته ، ويجمع بينهما بأن يكون عمرو توجه بابه إلى النبي ﷺ فكلّمه من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك ، ثم أتاه إلى بيته زيادة في التأكيد . قوله (فلا تفعل) زاد بعد بابين « فانك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ، الحديث ، وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجد ، وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد « ان لكل عامل شرة ، وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء « ولكل شرة فترة ، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى ، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك . . قوله (وان لعينيك عليك حقاً) في رواية الكشمي « لعينك ، بالافراد . قوله (وان لزورك) بفتح الزاى وسكون الواو أى لضيئفك ، والزور مصدر . وضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم ، ويقال للواحد والجمع والذكر والانثى زور ، قال ابن التين : ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجر جمع تاجر ، زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى « وان لولدك عليك حقاً ، وزاد

النسائي من طريق أبي اسماعيل عن يحيى ، وانه عسى أن يطول بك عمر ، وفيه إشارة إلى ما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سيأتي . **قوله** (وان بحسبك) باسكان السين المهمة أى كافيك والباء زائدة ، ويأتي في الأدب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ : وان من حسبك . **قوله** (أن تصوم من كل شهر) في رواية الكشميني ، في كل شهر . **قوله** (فاذن ذلك) هو بتنوين اذن ، وهي التي يجاب بها : ان ، وكذا : لو ، صريحا أو تقديرًا ، وان هنا مقدرة كأنه قال : ان صمتها فاذن ذلك صوم الدهر ، وروى بغير تنوين وهي للفاجأة وفي توجيهها هنا تكلف . **قوله** (انى أجد قوة ، قال فصم صيام نبي الله داود) في هذه الرواية اختصار ، فان في رواية حسين المذكورة : فصم من كل جمعة ثلاثة أيام ، ويأتي في الباب بعده : فصم يوما وأفطر يومين ، وفي رواية أبي المليح : يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام ، قلت يارسول الله ، قال خمسا ، قلت يارسول الله ، قال سبعا ، قلت يارسول الله ، قال تسعا ، قلت يارسول الله ، قال إحدى عشرة . واستدل به عياض على تقديم الوتر على جميع الأمور ، وفيه نظر لما في رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو : صم يوما يعنى من كل عشرة أيام ولك أجر ما بقي ، قال لاني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم يومين ولك أجر ما بقي ، قال لاني أطيق أكثر من ذلك ، قال صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي ، قال انى أطيق أكثر من ذلك ، قال صم صوم داود ، وهذا يقتضى أنه أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم بتسعة ثم باثني عشر ثم بخمسة عشر ، فالظاهر أنه أمره بالاعتصار على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال إنه يطيق أكثر من ذلك زاده بالتدريج إلى أن وصله إلى خمسة عشر يوما فذكر بعض الرواة عنه ما لم يذكره الآخر ، ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي داود : فلم يزل يناقصني وأناقصه ، ووقع للنسائي في رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سبله : صم الاثنين والخميس من كل جمعة ، وهو فرد من أفراد ما تقدم ذكره . وقد استشكل قوله : صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر ما بقي ، مع قوله : صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقي الخ ، لأنه يقتضى الزيادة في العمل والنقص من الأجر ، وبذلك ترجم له النسائي ، وأجيب بأن المراد لك أجر ما بقي بالنسبة إلى التضعيف ، قال عياض : قال بعضهم معنى : صم يوما ولك أجر ما بقي ، أى من العشرة : وقوله : صم يومين ولك أجر ما بقي ، أى من العشرين ، وفي الثلاثة ما بقي من الشهر ، وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الأجر ، وتعقبه عياض بأن الأجر إنما اتحد في كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهر فلما منعه عليه السلام من ذلك إبقاء عليه لما ذكر بقى أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلا أو كثيرا كما تأوله في حديث : نية المؤمن خير من عمله ، أى ان أجره في نيته أكثر من أجر عمله لامتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى . والحديث المذكور ضعيف ، وهو في «مسند الشهاب» والتأويل المذكور لا بأس به ، ويحتمل أيضا لإجراء الحديث على ظاهره ، والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية لتفويت بعض الأجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الأجر باعتبار ذلك ، على أن قوله في نفس الخبر : صم أربعة أيام ولك أجر ما بقي ، يرد الحمل الأول ، فانه يلزم منه - على سياق التأويل المذكور - أن يكون التقدير : ولك أجر أربعين ، وقد قيده في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين ، وكذلك قوله في رواية أخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ : صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر تلك التسعة ، ثم قال فيه : من كل تسعة أيام يوما ولك أجر تلك الثمانية ، ثم قال : من

كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر السبعة ، قال : فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً ، وله من طريق شعيب بن محمد الله بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ « صم يوماً ولك أجر عشرة ، قلت زدي . قال : صم يومين ولك أجر تسعة ، قلت زدي قال : صم ثلاثة ولك أجر ثمانية ، فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الأول والله أعلم . **قوله** (ولا تزدد عليه) أى على صوم داود ، زاد أحمد وغيره من رواية مجاهد « قلت قد قبلت ، **قوله** (وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر : يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ) قال النووي : معناه أنه كبر وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ فشق عليه فعله لعجزه ، ولم يعجبه أن يتركه لالتزامه له ، فتمنى أن لو قبل الرخصة فأخذ بالأخف ، قلت : ومع عجزه وتمنيه الأخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه ، بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين المذكورة . وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يفطر بعد تلك الأيام فيقوى بذلك ، وكان يقول : لأن أكون قبلت الرخصة أحب إلى مما عدل به ، لكنني فارقتها على أمر أكره أن أخالفه إلى غيره ،

٥٦ - باب صوم الدهر

١٩٧٦ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرني سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ « أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ : وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا شِئْتُ ، فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ بِأَبَى أَنْتَ وَأُمِّي . قَالَ : فَانْكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِمِثْرِ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ . قُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . » ١٠١٢ ، تَمِّمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قُلْتُ إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَتَمِّمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ . قُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » **قوله** (باب صوم الدهر) أى هل يشرع أو لا ؟ قال الزين بن المنير : لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خص بالمنع لما أطلع النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله ، فيلتحق به من في معناه من يتضرر ببرد الصوم ، ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كما سيأتي في الجهاد من حديث أبي سعيد مرفوعاً « من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار ، **قوله** (فانك لا تستطيع ذلك) يحتمل أن يريد به الحالة الراهنة لما عليه النبي ﷺ من أنه يتكلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك ، ويحتمل أن يريد به ماسياً بعد إذا كبر وعجز كما اتفق له سواء ، وكره أن يوظف على نفسه شيئاً من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تقرر من ذم من فعل ذلك . **قوله** (وصم من الشهر ثلاثة أيام) ، بعد قوله « فصم وأفطر » بيان لما أجل من ذلك وتقرير له على ظاهره ، إذ الإطلاق يقتضى المساواة . **قوله** (مثل صيام الدهر) يقتضى أن المثلية لا تستلزم التساوى من كل جهة لأن المراد به هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ، ولكن يصدق على قائل ذلك أنه صام الدهر مجازاً . **قوله** بعد ذكر صيام داود (لا أفضل من ذلك) ليس فيه نفي المساواة صريحاً ، لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو « أحب الصيام إلى الله

صيام داود ، يقتضى ثبوت الأفضلية مطلقا ، ورواه الترمذى من وجه آخر عن أبى العباس عن عبد الله بن عمرو بلفظ « أفضل الصيام صيام داود » ، وكذلك رواه مسلم من طريق أبى عياض عن عبد الله ، ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة ، وسأذكر بسط ذلك فى الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

٥٧ - باب حق الأهل فى الصوم ، رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ

١٩٧٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ سَمِعْتُ عَطَاءً أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ ، وَأُصَلِّيَ اللَّيْلَ فَإِنَّمَا أُرْسِلَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا لَقِيْتُهُ فَقَالَ : أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تُفْطِرُ ، وَتُصَلِّيُ ؟ فَصُمُّ وَأُفْطِرْ وَتُصَلِّ وَتُمْ ، فَإِنِ آمَنَيْتَكَ عَلَيْكَ حَظًّا وَإِنِ لِنَفْسِكَ وَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَظًّا . قَالَ : إِنِّي لَأَقْوَى لِنَذَلِكَ . قَالَ : فَصُمِّ صِيَامَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَغْيِرُ إِذَا لَاقَى . قَالَ : مَنْ لِي بِهِذِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ عَطَاءُ : لَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْآبِدِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْآبِدِ » مَرَّتَيْنِ

قوله (باب حق الأهل فى الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ) يعنى حديث أبى جحيفة فى قصة سليمان وأبى الدرداء التى تقدمت قبل خمسة أبواب ، وفيها قول سليمان لأبى الدرداء « وإن لاهلك عليك حقا ، وأقره النبي ﷺ على ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه قبل . قوله (حدثنا عمرو بن على) الفلاس ، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخارى الذين أكثر عنهم ، وربما روى عنه بواسطة ما فاتته منه كما فى هذا الموضع ، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسامع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبى رباح ، وأبو العباس يأتى القول فيه بعد باب . قوله (بلغ النبي ﷺ أَنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ) سبقت تسمية الذى بلغ النبي ﷺ ذلك وأنه عمرو ابن العاص والد عبد الله . قوله (وتصلى) فى رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج « وتصلى الليل فلا تفعل » . قوله (فإن لعينيك) فى رواية السرخسى والكشميهنى « لعينك » ، بالافراد . قوله (عليك حظا) كذا فيه فى الموضعين بالظاء المعجمة ، وكذا لمسلم ، وعند الاسماعيلي « حقا » ، بالقاف ، وعنده وعند مسلم من الزيادة « وصم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر التسعة » . قوله (انى لأقوى لذلك) أى لسرد الصيام دائما ، وفى رواية مسلم « انى أجدرنى أقوى من ذلك يا نبي الله » . قوله (قال وكيف) فى رواية مسلم « وكيف كان داود يصوم يا نبي الله » . قوله (ولا يفر إذا لاقى) زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن أبى سلة « وإذا وعد لم يخلف » ، ولم أرها من غير هذا الوجه ، ولها مناسبة بالمقام وإشارة إلى أن سبب النهى خشية أن يعجز عن الذى يلزمه فيكون كمن وعد فأخلف ، كما أن فى قوله « ولا يفر إذا لاقى » ، إشارة إلى حكمة صوم يوم ، قال الخطابي : حصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يتمدد عبده بالصوم خاصة ، بل تعبده بأشواق من العبادات ، فلو استفرغ جهده لقصر فى غيره ، فالأولى الاقتصاد فيه ليستبقى بعض القوة لغيره ، وقد أشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام فى داود عليه السلام « وكان لا يفر إذا لاقى لانه كان يتقوى بالفطر لاجل الجهاد » . قوله (قال عطاء) أى بالاسناد المذكور . قوله (لا أدري كيف ذكر صيام الآبد الخ) أى إن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الآبد فى هذه القصة ، إلا أنه حفظ أن فيها أنه

ﷺ قال « لا صام من صام الابد » وقد روى أحد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء ، وسيأتي بعد باب بلفظ « لا صام من صام الدهر » . قوله (لا صام من صام الابد مرتين) في رواية مسلم . قال عطاء : فلا أدرى كيف ذكر صيام الابد ، فقال النبي ﷺ : لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد ، واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر ، قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصة من أوجه : نهي ﷺ عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله « لا أفضل من ذلك » ، ودعاؤه على من صام الابد . وقيل معنى قوله « لا صام » ، النبي أي ما صام كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلي ﴾ وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » أر « ما صام وما أفطر » وفي رواية الترمذي « لم يصم ولم يفطر » وهو شك من أحد رواته ومقتضاه أنهما بمعنى واحد ، والمعنى بالنبي أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ، ولم يفطر لانه أمسك . وإلى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب لإسحق وأهل الظاهر ، وهي رواية عن أحمد . وشذ ابن حزم فقال يحرم ، وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال « بلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر ، فاتاه فعلاه بالذرة وجعل يقول : كل يادهرى ، ومن طريق أبي إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون : لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه . واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه « من صام الدهر ضيق عليه جهنم » ، وعقد بيده ، أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان : وظاهره أنها تضيق عليه حصرا له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما . وإلى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال : قوله لا صام من صام الابد إن كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي ﷺ ، وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ لانه نفي عنه الصوم ، وقد نفي عنه الفضل كما تقدم ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدین وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة نحوه ، وفيه نظر لانه ﷺ قد قال جوابا لمن سألته عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم . ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من أجاز صوم الدهر إلا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما ، وأبضا فان أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ، ولا يصلح الجواب بقوله « لا صام ولا أفطر » لمن لم يعلم تحريمها . وذهب آخرون إلى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا ، وإلى ذلك ذهب الجمهور ، قال السبكي : أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقا ، ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو المندوب ، ويتجه أن يقال إن علم أنه يفوت حقا واجبا حرم ، وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أولى من الصيام كره ، وإن كان يقوم مقامه فلا ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « ذكر العلة التي بها زجر النبي ﷺ عن صوم الدهر » وساق الحديث الذي فيه « إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفثت نفسك » ، ومن حججهم حديث حمزة بن عمرو الذي مضى فان في بعض طرقه عند مسلم « انه قال يا رسول الله إني أسرد الصوم » فحملوا قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو « لا أفضل من ذلك » ، أي في حقك فيلحق به من في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مثقة أو يفوت حقا ، ولذلك لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد فلو كان السرد ممتنعا لبينه له لأن تأخير البيان

عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي ، وتعقب بأن سؤال حمزة إنما كان عن الصوم في السفر لاعتن صوم الدهر ، ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال أسامة بن زيد « إن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر ، أخرجه أحمد ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر ، وأجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيق عليه فلا يدخلها ، فعلى هذا تكون « على » بمعنى عن أى ضيق عنه ، وهذا التأويل حكاه الاثرم عن مسدد . وحكى وده عن أحمد ، وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال : يشبه أن يكون معناه ضيق عنه فلا يدخلها ، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملا وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلته كرامة ، ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا : له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة ، وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا . بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الأوقات المكروهة . والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحله على من فوت حقا واجبا بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد ، ولا يخالف القاعدة التي أشار اليها المازني ، ومن حججهم أيضا قوله ﷺ في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقتين الماضيتين « فان الحسنه بعشرة أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر ، وقوله فيما رواه مسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر » ، قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وأنه أمر مطلوب ، وتعقب بأن التشبيه في الامر المقدّر لا يقتضى جوازه فضلا عن استحبابه . وإنما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوما ، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه ، واختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وإفطار يوم أفضل ، فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا فيكون أكثر أجرا وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا ، وبذلك جزم الغزالي أولا وقيده بشرط أن لا يصوم الايام المنهى عنها ، وأن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجرا على نفسه ، فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال ، فالاستكثار منه زيادة في الفضل . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ، ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق ، فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التقييد في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ، ومقدار الفئات من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق ، فالاولى التفويض الى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله « لا أفضل من ذلك » وقوله « انه أحب الصيام الى الله تعالى » . وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل ، وهو ظاهر الحديث بل صريحه ، ويرجح من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم ، وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهارا ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد ، بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فانه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر ، وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ، ويأمن مع ذلك غالبا من تفويت الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ، ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب الفرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهك ، وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد ابن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام ، فقال : إني أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة

أحب إلى من الصيام ، نعم إن فرض أن شخصا لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خوطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « الدليل على أن صيام داود إنما كان أعدل الصيام وأحب إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزائره أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم » وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أرجح ، وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال : فمن يقتضى حاله الإكثار من الصوم أكثر منه ، ومن يقتضى حاله الإكثار من الإفطار أكثر منه ، ومن يقتضى حاله المزج فعله ، حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الأحوال في ذلك ، وإلى ذلك أشار الغزالي أخيرا . والله أعلم بالصواب

٥٨ - باب صوم يوم وإفطار يوم

١٩٧٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، قَالَ : أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ : مُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرُ يَوْمًا ، فَقَالَ اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ : فِي ثَلَاثٍ »

قوله (باب صوم يوم وإفطار يوم) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو من طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصرا ، وقد أخرجه في « فضائل القرآن » من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولا ، وسيأتي الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك ، وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريبا

٥٩ - باب صوم داود عليه السلام

١٩٧٩ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي أَسَاتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَكِّيَّ - وَكَانَ شَاهِرًا ، وَكَانَ لَا يُتَمِّمُ فِي حَدِيثِهِ - قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّكَ أَنْتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ، فَقُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ لَهُ الْعَيْنُ وَنَفِثَ لَهُ النَّفْسُ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ : فَأَنَّى أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَمُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَغِيرُ إِذَا لَاقَى »

١٩٨٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَخَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي ، فَدَخَلَ عَلَيَّ ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوُهَا لَيْفٌ ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَقَالَ : أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . قَالَ : سَخَسَا . قُلْتُ : يَا رَسُولَ

قوله (باب صوم داود عليه السلام) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين ، وقد قدمت محصل فتاؤدهما المتعلقة بالصيام . قال الزين بن المنير : أفرد ترجمة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر للتنبيه على أفضليته ، وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء به في ذلك . **قوله** في الطريق الأولى (وكان شاعرا وكان لا يهتم في حديثه) فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدد أن يهتم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإطراء وغيره ، فأخبر الراوى عنه أنه مع كونه شاعرا كان غير متهم في حديثه ، وقوله في حديثه ، يحتمل مرويه من الحديث النبوى ويحتمل فيما هو أعم من ذلك ، والثانى أليق وإلا لكان مرغوبا عنه ، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح ، وأفصح بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون ، وليس له مع ذلك في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازى وأعادهما معا في الأدب ، وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر .

قوله (وفقهت) بكسر الفاء أى تعبت وكلت ، ووقع في رواية النسفي « نهت » بالمثلثة بدل الفاء وقد استغربها ابن التين فقال : لا أعرف معناها . قلت : وكأنها أبدلت من الفاء فانها تبدل منها كثيراً ، وفي رواية الكشميني بدلها « ونهكت » أى هزلت وضعفت . قوله (صوم ثلاثة أيام) أى من كل شهر (صوم الدهر كله) أى بالتضعيف كما تقدم صريحا . قوله في الطريق الثانية (أخبرني أبو المليح) هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهذلي ، لأبيه صعبة ، وليس لأبي المليح في البخاري سوى هذا الحديث ، وأعاده في الاستئذان ، وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته عن بريدة . قوله (دخلت مع أبيك) وقع في الاستئذان « مع أبيك زيد » وهو والد أبي قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو - وقيل عامر - الجرمي . قوله (فأما أرسل إلى ولما لقيته) شك من بعض رواته ، وغلط من قال إنه شك من عبد الله بن عمرو ، لما تقدم من أنه عليه السلام قصده إلى بيته فدل على أن لقاءه آياه كان عن قصد منه إليه . قوله (جلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه) فيه بيان ما كان عليه النبي عليه السلام من التواضع وترك الاستئثار على جلوسه ، وفي كون الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده عليه السلام من الضيق ، إذ لو كان عنده أشرف منها لاكرم بها نبيه عليه السلام . قوله (خمساً) في رواية الكشميني « خمسة » وكذا في البزقي ، فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خمساً أراد الليالي وفيه تجوز . قوله (قال إحدى عشرة) زاد في رواية عمرو بن عون « قلت يا رسول الله » . قوله (شطر الدهر) بالرفع على القطع ، ويجوز النصب على اخبار فعل ، والجر على البدل من صوم داود . قوله (صم يوماً وأفطر يوماً) في رواية عمرو بن عون « صيام يوم وإفطار يوم » ، ويجوز فيه الحركات أيضاً ، وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الثوائد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجيد بيان رفق رسول الله عليه السلام بأمته وشفقته عليهم وإرشاده إياهم إلى ما يصلحهم وحثه إياهم على ما يطيقون الدوام عليه ، ونهيهم عن التعمق في العبادة لما يخشى من إلفاضه إلى الملل المنفضى إلى الترك أو ترك البعض ، وقد ذم الله تعالى قوماً لازموا العبادة ثم فرطوا فيها . وفيه التنبه إلى الدوام على ماوظفة الإنسان على نفسه من العبادة . وفيه جواز الاخبار عن الأعمال الصالحة والأوراد ومحاسن الأعمال ، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الرياء . وفيه جواز القسم

م — ٢٩ ج ٤ + فتح الباوي

على التزام العباد ، وفائدته الاستعانة باليمين على النشاط لها ، وأن ذلك لا يخل بصحة التوبة والاخلاص فيها ، وأن
اليمين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي يجب الوفاء به ، وفيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وأن النفل المطلق
لا ينهى تحديده ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وفيه جواز التفتية بالأب والأم ،
وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات ، وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك
العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ترك طاعته لآبائه . وفيه زيادة
الفاضل للفضول في بيته ، وإكرام الضيف بالقاء الفرش ونحوها نحت ، وتواضع الزائر بجلوسه دون ما يفرش له ،
وأن لا يخرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للزور

٦٠ - باب صيام البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة

١٩٨١ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو التياح قال حدثني أبو عثمان عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال « أوصاني خليلي ﷺ بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر »
قبل أن أنام »

قوله (باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة) كذا للاكثر والكشميني « صيام أيام البيض
ثلاث عشرة الخ » قيل المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره ، حتى قال الجواليقي :
من قال الأيام البيض فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ ، وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته ، وليس في
الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن ليلاً أبيض ونهارها أبيض فصح قول « الأيام البيض » على الوصف .
وحكى ابن بري في تسميتها بيضا أقوالاً أخر مستندة إلى أقوال وأهية ، قال الاسماعيلي وابن بطال وغيرهما : ليس
في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة ، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض
مقيدة بما ذكر ، وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيحاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما رواه
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأربع
قد شواها ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل
شهر ، قال : إن كنت صائماً فصم الفرم ، أي البيض ، وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً
بينه الدارقطني ، وفي بعض طرقه عند النسائي « إن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة »
وجاء تقييدها أيضاً في حديث قتادة بن ملحان - ويقال ابن منال - عند أصحاب السنن بلفظ « كان رسول الله ﷺ
يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال : هي كهية الدهر » وللنسائي من حديث
جرير مرفوعاً « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة » الحديث وإسناده
صحيح ، وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به ، وأما ما رواه أصحاب السنن
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر ، وما روى أبو
داود والنسائي من حديث حفصة « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من
الجمعة الأخرى » فقد جمع بينهما وما قباهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصوم

من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أى الشهر صام ، قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره ، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . والذي يظهر أن الذى أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره ، وأما هو ففعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز ، وكل ذلك فى حقه أفضل ، وترجع البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أحده ، ولأن الكسوف غالبا يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام البيض صائما فيتمها له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى له استدراك صيامها ، ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ، ورجح بعضهم صيام الثلاثة فى أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع ، وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام يوما ، وله وجه فى النظر ، وتقل ذلك عن أبى الدرداء ، وهو يوافق ما تقدم فى رواية النسائي فى حديث عبد الله بن عمرو ، وروى الترمذى من طريق خيشمة عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ، ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس ، وروى موقوفا وهو أشبه ، وكأن الغرض به أن يستوعب غالب أيام الأسبوع بالصيام ، واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى ، وسيأتى ما يؤيده فى الكلام على حديث عمران بن حصين فى الأمر بصيام سراد الشهر ، وقال الرويانى صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب . وفى كلام غير واحد من العلماء أيضا أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو ، والأسناد كله بصريون وأبو عثمان هو النهدي ، وقد روى عن أبى هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان ، لكن لم يقع فى البخارى حديث موصول من رواية أبى عثمان عن أبى هريرة إلا من رواية النهدي ، وليس له عند البخارى سوى هذا وآخر فى الأطنمة ، ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الإسناد فقال فيه «حدثنى أبو عثمان النهدي» ، وتقدم هذا الحديث فى أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبى عثمان النهدي ، وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائده ، وما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبى جرة فى قول أبى هريرة «أوصانى خليلي» ، قال فى أفراد «بهذه الوصية» إشارة إلى أن القدر الموصى به هو اللائق بحاله ، وفى قوله «خليلي» إشارة إلى موافقته له فى إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أباه هريرة صبر على الجوع فى ملازمته للنبي عليه السلام كما سيأتى فى أوائل البيوع من حديثه حيث قال «أما إخواني فكان يشغلهم الصنف بالأسواق» ، وكنت أزم رسول الله عليه السلام ، فشابه حال النبي عليه السلام فى إثاره الفقر على الغنى والعبودية على الملك ، قال : ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكبر إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله ، لا على وجه المباهاة والله أعلم . وقال شيخنا فى «شرح الترمذى» : «حاصل الخلاف فى تعيين البيض تسعة أقوال : أحدها لا تتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك . الثانى أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصرى . الثالث أولها الثانى عشر . الرابع أولها الثالث عشر . الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذى يليه وهكذا وهو عن عائشة . السادس أول خميس ثم اثنين ثم خميس . السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين . الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبى الدرداء . التاسع أول كل عشر عن ابن شعبان المالكي . قلت :بقى قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتتم عشرة

٦١ - باب من زار قوما فلم يفطر عندهم

١٩٨٢ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني خالد بن الحارث حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه « دخل النبي ﷺ على أم سليم ، فأتته بتمر وسمن ، قال : أعيذوا سمكم في سقائه وتمرك في وعائه فاني صائم . ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ، فدعا لأم سليم وأهل بيتها . فقالت أم سليم : يا رسول الله إن لي نحو بصة ، قال : ماهي ؟ قالت : خادمك أنس . فترك خير آخرة ولا دنيا إلا دعائي به : اللهم ارزقه مالا وولدا ، وبارك له . فاني لمن أكثر الأنصار مالا . وحدثني ابنتي أمينة أنه دفن ليصلي مقدم الحجاج البصرة بضعة وعشرون ومائة »

قال ابن أبي سريم أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد بن سميع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[الحديث ١٩٨٢ - أطرافه في : ٦٣٣٤ ، ٦٣٤٤ ، ٦٣٧٨ ، ٦٣٨٠]

قوله (باب من زار قوما فلم يفطر عندهم) أي في التطوع ، هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لطيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجع في ذلك الى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، فتي عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه . قوله (حدثني خالد بن الحارث) كذا في الأصل ، وبيان اسم أبيه من المصنف ، كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فاراد بالبيان رفع الابهام لاشتراك من يسمى خالدا في الرواية عن حميد بن محمد بن المثنى أن يروى عنه ، ولم يطرد للمصنف هذا فانه كثيرا ما يقع له ولشايعه مثل هذا الابهام ولا يعتنى ببيانه . ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون . قوله (دخل النبي ﷺ على أم سليم) هي والددة أنس المذكور ، ووقع لأحمد من طريق حماد بن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دخل على أم حرام ، وهي حالة أنس ، لكن في بقية الحديث ما يدل على أنهما معا كانتا مجتمعتين . قوله (فأتته بتمر وسمن) أي على سبيل الضيافة ، وفي قوله « أعيذوا سمكم في سقائه » ما يشعر بأنه كان ذائبا ، وليس بلازم . قوله (ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة) في رواية أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد فصلى ركعتين وصلينا معه ، وكان هذه القصة غير القصة الماضية في أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحصر وأقام أنسا خلفه وأم سليم من ورائه ، لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة - وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت - نحوه ، ثم صلى ركعتين تطوعا فأقام أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامني عن يميني ، ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر فيها لأم حرام ، وبدل على التعدد أيضا أنه هنا لم يأكل وهناك أكل . قوله (ان لي خويصة) بتشديد الصاد وتخفيفها تصغير خاصة ، وهو بما اغتفر فيه التقاء الساكنين . وقوله « خادمك أنس » هو عطف بيان أو بدل والخبر محذوف تقديره أطلب منك الدعاء له . ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد « ان لي خويصة خويدمك أنس ادع الله له » . قوله (خير آخرة) أي خيرا من خيرات الآخرة . قوله (إلا دعائي به : اللهم ارزقه مالا) كذا في الأصل ، وعند أحمد من رواية هيبدة بن حميد عن حميد « إلا دعائي

به ، وكان من قوله : اللهم ، الخ . **قوله** (وبارك له) في رواية الكشميهني « وبارك له فيه ، وقوله « فيه ، بالانفراد نظرا إلى اللفظ ، ولأحمد « فيهم » نظرا إلى المعنى ، ويأتى في الدعوات من طريق قتادة عن أنس « وبارك له فيما أعطيته ، وفي رواية ثابت عند مسلم « فدعا لي بكل خير ، وكان آخر ما دعا لي أن قال : اللهم أكرم ماله وولده وبارك له فيه ، ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعا له من خير الآخرة لأن المال والولد من خير الدنيا ، وكان بعض الرواة اختصره . ووقع لمسلم في رواية الجهم عن أنس « فدعا لي بثلاث دعوات قد رأيت منها اثنتين في الدنيا وأنا أرجو الثالثة في الآخرة ، ولم يبينها ، وهى المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة بزيادة ، وذلك فيما رواه ابن سعد باسناد صحيح عنه عن أنس قال « اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه » . **قوله** (فأتى لمن أكثر الانصار مالا) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي « وذكر أنه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه ، يعنى أن ماله كان من غير النقدين ، وفي رواية ثابت عند أحمد « قال أنس : وما أصبح رجل من الأنصار أكثر منى مالا ، قال : يا ثابت وما أملك صفراء ولا بيضاء إلا خاتمي ، وللتزمذى من طريق أبي خلدة « قال أبو العالية : كان لأنس بستان يحمل في السنة مرتين ، وكان فيه ربحان يجيء منه ريح المسك » ولابن نعيم في « الحلية » من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال « وإن أرضي لشمر في السنة مرتين ، وما في البلد شيء يشمر مرتين غيرها » . **قوله** (وحدثنى ابنتي أمينة) بالنون تصغير أمينة (أنه دفن لصلبي) أى من ولده دون أسباطه وأحفاده . **قوله** (مقدم الحجاج البصرة) بالنصب على نزاع الخافض أى من أول ما مات لي من الأولاد إلى أن قدمها الحجاج . ووقع ذلك صريحا في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه « وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرته أنه دفن لصلبه إلى مقدم الحجاج ، وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وحمير أنس حينئذ نيف وثمانون سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد قارب المائة . **قوله** (بضع وعشرون ومائة) في رواية ابن أبي عدي « نيف على عشرين ومائة ، وفي رواية الأنصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل « تسع وعشرون ومائة » وهو عند الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء من هذا الوجه بلفظ « ثلاث وعشرون ومائة » وفي رواية حفصة بنت سيرين « ولقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدى خمسة وعشرين ومائة ، وفي « الحلية » أيضا من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال « دفنت مائة لاسقطا ولا ولد ولد » ولعل هذا الاختلاف سبب العدول إلى البضع والنيف ، وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولدان هذا القدر هو الذى مات منهم ، وأما الذين بقوا في رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم « وإن ولدى وولد ولدى ليتعادون على نحو المائة » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير ، وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وأن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود في الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التفریط فيه ، وجبر خاطر المزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد وأن ذلك لا ينافى الخبر الأخرى ، وأن فضل التقليل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام بعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لم يقل في طرق هذه القصة إن أبا طلحة كان حاضرا . وفيه إثارة الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافى إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب . وفيه التحدث بهم

الله تعالى ، وبمعجزات النبي ﷺ لما في إجابة دعوته من الأمر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعوله صار يشمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التأريخ بالأمر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ، وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لمن قصره على ما قبل العشرين . قوله (قال ابن أبي مريم) هو سعيد ، وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشتهر من أن حميدا كان ربما دلس عن أنس ، ووقع في رواية كريمة والأصلي في هذا الموضع ، حدثنا ابن أبي مريم ، فيكون موصولا

٦٢ - باب الصوم من آخر الشهر

١٩٨٣ - حدثنا الصلت بن محمد حدثنا مَهْدِيُّ عن غِيلَانَ ، وحدثنا أبو النعمان حدثنا مَهْدِيُّ بن مَيْمُونٍ حدثنا غِيلَانَ بن جَبْرِ عن مُطَرِّفٍ عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أَنَّهُ سَأَلَهُ - أَوْ سَأَلَ رَجُلًا وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ - فَقَالَ يَا فُلَانُ أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ ؟ قَالَ أَظَنُّهُ قَالَ يَعْنِي رَمَضَانَ ، قَالَ الرَّجُلُ : لَا ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ ، لَمْ يَقُلِ الصَّلْتُ : أَظَنُّهُ يَعْنِي رَمَضَانَ »
قال أبو عبد الله : وقال ثابتٌ عن مُطَرِّفٍ عن عِمْرَانَ عن النبي ﷺ « مِنْ سَرَرَ شَعْبَانَ »

قوله (باب الصوم من آخر الشهر) قال الزين بن المنير : أطلق الشهر ، وإن كان الذي يتحرر من الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان ، بل يؤخذ من الحديث التنبؤ إلى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للسكف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان بيوم أو يومين لقوله فيه « إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه » . قوله (حدثنا الصلت بن محمد) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها مشاة ، بصرى مشهور ، وأضاف إليه رواية أبي النعمان وهو عارم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحديث من غيلان ، والإسناد كله بصريون . قوله (عن مطرف) هو ابن عبد الله بن الشخير . قوله (أنه سأله أو سأله رجلا وعمران يسمع) هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم ، وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإبهام « أنه قال لرجل ، زاد أبو عوانة في مستخرجه « من أصحابه » ، ورواه أحمد من طريق سليمان التيمي به « قال لعمران ، بغير شك . قوله (يا فلان) كذا للأكثر ، وفي نسخة من رواية أبي ذر « يا أبا فلان » ، بأداة الكنية . قوله (أما صمت سرر هذا الشهر) في رواية مسلم عن شيبان عن مهدي « سره » ، بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء ، قال النووي تبعاً لابن قرقول : كذا هو في جميع النسخ انتهى . والذي رأيته في رواية أبي بكر ابن ياسر الجبائي ومن خطه نقلت « سرر هذا الشهر » ، كباقي الروايات ، وفي رواية ثابت المذكورة « أصمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال لا . » . قوله (قال أظنه قال يعني رمضان) هذا الظن من أبي النعمان ، لتصريح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي الصلت ، وكأن ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري ، وإلا فقد رواه الجوزقي من طريق أحمد بن يوسف السلي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ، ونقل الحميدي عن البخاري أنه قال : إن شعبان أصح ، وقيل إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح ، وقال الخطابي : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ، ورواه مسلم أيضاً من طريق ابن أخي مطرف عن

مطرف بلفظ « هل صمت من سرر هذا الشهر شيئا ، يعني شعبان ، ولم يقع ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطر بن حماد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ، ويحتمل أن يكون قوله رمضان في قوله « يعني رمضان » ظرفا لقول الصادر منه ﷺ لا لصيام المخاطب بذلك ، فيوافق رواية الجريري عن مطرف قال فيها عند مسلم « فقال له فاذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه » . قوله (وقال ثابت الخ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك ، ووقع في نسخة الصنفاني من الزيادة هنا « قال أبو عبد الله : وشعبان أصح » . والسر بفتح السين المهملة ويحوز كسرهما وضما جمع سررة ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره ، ورجع الفراء الفتح ، وهو من الاستسار ، قال أبو عبيد والجمهور : المراد بالسرر هنا آخر الشهر ، سميت بذلك لاستمرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين . ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ، ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجمهور ، وقيل السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ، ووجهه بأن السرر جمع سررة وسرة الشيء وسطه ، وبؤيده النذب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نذب ، بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان ، ورجحه النووي بأن مسلما أفرد الرواية التي فيها سررة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم ، لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو « سررة » بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ « سرار » ، وأخرجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرر وفي بعضها سرار ، وهذا يدل على أن المراد آخر الشهر ، قال الخطابي قال بعض أهل العلم : سؤاله ﷺ عن ذلك سؤال زجر وإنكار ، لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين ، ونعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك ، وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أوجبها على نفسه فذلك أمره بالوفاء . وأن يقضى ذلك في شوال انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله سؤال إنكار فيه تكلف ، ويدفع في صدره قول المستؤل « لا يا رسول الله » ، فلو كان سؤال إنكار لكان ﷺ قد أنكر عليه أنه صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف ينسکر عليه فعل ما لم يفعله ؟ ويحتمل أن يكون الرجل كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه ﷺ أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وظف على نفسه من العبادة ، لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه كما تقدم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا كلاما جري من النبي ﷺ جوابا لسكلام لم ينقل إلينا هـ . ولا يخفى ضعف هذا المأخذ . وقال آخرون : فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي ولو لم يكن اعتاده ، وهو خلاف ظاهر حديث النهي لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة ، وأشار القرطبي إلى أن الحامل لمن حمل سرر الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر الفرار من المعارضة لنهيه ﷺ عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال : الجع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة حملا للمخاطب بذلك على ملازمة عادة التحير حتى لا يقطع ، قال : وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره أخذا من قوله في الحديث « فصم يومين مكانه » ، يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان . قلت : وهذا لا يتم إلا إن كانت عادة المخاطب بذلك أن

يصوم من شعبان يوما واحدا ، وإلا فقله د هل صحت من سرر هذا الشهر شيئا ، أعم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر ، نعم وقع في سنن أبي مسلم الكجى د قسم مكان ذلك اليوم يومين ، وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع ، وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافا لمن منع ذلك

٦٣ - باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر

١٩٨٤ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة عن محمد بن عباد قال : « سألت جابرا رضي الله عنه : انتهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم » . زاد غيره أبو عاصم : « يعني أن يفرد بصومه »

١٩٨٥ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده »

١٩٨٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن شعبة . ح . و **حدثنا** محمد حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي سائمة فقال : أمت أمس ؟ قالت : لا . قال : تريدن أن تصومي غدا ؟ قالت : لا . قال : فأفطري » وقال حماد بن الجهم سمع قتادة حدثني أبو أيوب « أن جويرية حدثته فأمرها فأفطرت »

قوله (باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي « يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده » وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الثوري أو من دونه فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري ، ويبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ « يعني » ، ولو كان ذلك من كلامه لقال : أعني ، بل كان يستغنى عنها أصلا ورأسا ، وهذا التفسير لا بد من حمل إطلاق الترجمة عليه لأنه مستفاد من حديث جويرية آخر أحاديث الباب ، إذ في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحد رواياته كما سنبينه ، وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد ، وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك . **قوله** (عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة) أي ابن عثمان ابن أبي طلحة الحنفي ، في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه ، وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج ، والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه ، وكان ابن جريج ربما رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد ، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأوما الاسماعيلي إلى أن في رواية البخاري عن أبي عاصم نظرا فانه قال : رواه البخاري عن أبي عاصم ، فذكر اسناده قال : وقد روينا من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ، ثم ساقه كذلك . قال : وقد رواه أبو سعد الهخاني عن ابن جريج كما ساقه البخاري عن أبي عاصم وأبو سعد ليس كقولاه يعني القطان ومن تابعه . قلت : ولم

يصب الاسماعيلي في ذلك فان رواية البخارى مستقيمة ، وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجى في سننه فأخرجه عن أبي عاصم كما قال البخارى ، وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم ، وكذلك أخرجه الجوزي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جرير كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي : ان يحيى بن سعيد قصر في إسناده ، لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير ، أخبرني محمد بن عباد ، فيحمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمدا فسمعه منه ، أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولعل السر في ذلك أنه كان عند أحدهما في المتن ما ليس عند الآخر كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولم ينفرد أبو سعد بمتابعة أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوهمه كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قره وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره ، وعبد الحميد أكثر عندنا من رواه عنه بأسقاطه ، وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبة وهي من صفار الصحابة ووثقه ابن معين وغيره ، وليس له في البخارى سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر في بدء الخلق وآخر في الادب . قوله (عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جرير عن عبد الحميد أن محمد بن عباد أخبره ، ورجال هذا الإسناد مكيون إلا شيخ البخارى فهو بصرى والصحابي فهو مدني وقد أقاما بمكة زمانا . قوله (سألت جابرا) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية ابن عيينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما ، سألت جابر بن عبد الله وهو يظوف بالبيت ، وزادوا أيضا في آخره قال : نعم ورب هذا البيت ، وفي رواية النسائي « ورب الكعبة » وعزاها صاحب « العمدة » لمسلم فوم . وفيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر ، وإضافة الزبوية الى المخلوقات المعظمة تنويها بتعظيمها ، وفيه الاكتفاء في الجواب بنعم من غير ذكر الأمر المفسر بها . قوله (زاد غير أبي عاصم يعني أن ينفرد بصومه) وفي رواية الكشميني « أن ينفرد بصوم » ، والغير المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى ابن سعيد القطان ، وهو كما قال لكن لم يتعين ، فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث . ولفظ يحيى « سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم » قال : أي ورب الكعبة ، ولفظ حفص « نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفردا » ولفظ النضر « ان جابرا سئل عن صوم يوم الجمعة فقال : نهى رسول الله ﷺ أن يفرد » . قوله في حديث أبي هريرة (لا يصوم أحدكم) كذا الأكثر وهو بلفظ النفي والمراد به النهي ، وفي رواية الكشميني « لا يصوم من » ، بلفظ النهي المؤكد . قوله (إلا يوما قبله أو بعده) تقديره إلا أنه يصوم يوما قبله لأن يوما لا يصح استثنائه من يوم الجمعة ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض تقديره إلا بيوم قبله وتكون الباء للصحابة ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخارى فيه « إلا أن تصوموا قبله أو بعده » ، ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعشى « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يصوم بعده » ، وللنسائي من هذا الوجه « إلا أن يصوم قبله يوما أو يصوم بعده يوما » ، ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ، ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ « نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » ، وله من طريق أبي الأبرزياد الحارثي « ان رجلا قال لابي هريرة : أنت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة ؟ قال ما ورب الكعبة ثلاثا ، لقد سمعت محمدا ﷺ يقول : لا يصوم

أحدكم يوم الجمعة وحده إلا في أيام معه ، وله من طريق ليل امرأة بشير بن الخصاصية أنه سأل النبي ﷺ فقال « لا نصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها » وهذه الأحاديث تقييد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد الإطلاق بالأفراد ، ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلاً أو يوم شفاء فلان . الحديث الثالث : **قوله** (وحدثني محمد حدثنا غندر) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق ، والذي يظهر أنه بNDAR محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثنى جميعاً عن غندر . **قوله** (عن أبي أيوب) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا أيوب » ووافقه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته « عن أبي أيوب العتكي » وهو بفتح المهملة والمثناة نسبة إلى بطن من الازد ، ويقال له أيضاً المراغي بفتح الميم والراء ثم بالغين المعجمة ، ورواه الطحاوي من طريق شعبة وحماد بن سلمة جميعاً عن قتادة ، وليس لجويرية زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث ، وله شاهد من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح بمعنى حديث جويرية ، واتفق شعبة وحماد عن قتادة على هذا الإسناد ، وخالفها سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن النبي ﷺ دخل على جويرية » فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، والراجح طريق شعبة لمتابعة همام وحماد بن سلمة له وكذا حماد ابن الجعد كما سيأتي ، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً فإن معمرأواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله . **قوله** (أظري) زاد أبو نعيم في روايته « إذا » . **قوله** (وقال حماد بن الجعد الخ) وصله أبو القاسم البغوي في « جمع حديث هدية بن خالد » قال « حدثنا هدية حدثنا حماد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي ﷺ فقال حدثني أبو أيوب » فذكره وقال في آخره « فأمرها فأفطرت » وحماد بن الجعد فيه لين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ، ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية ، وكأنه أخذ من قول ابن المنذر : ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد ، وزاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد أفراداً بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى بتحريمه ، وقال أبو جعفر الطبري : يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده ؛ بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده . ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر ، قال ابن حزم : لانعلم لهم مخالفاً من الصحابة . وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه ، وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره ، قال مالك : لم أسمع أحداً ممن يقتدى به ينهى عنه ، قال الداودي : لعل النهي ما بلغ مالكا . وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن أفراده لأنه كره أن يخص يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المسألة روايتان . وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم : يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده ، لكونه قياساً مع وجود النص . واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقبلنا كان يفطر يوم الجمعة » حسنه الترمذي ، وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ، ولا بضاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جمعاً بين الحديثين ، ومنهم من عله من الخصائص ،

وليس بجيد لأنها لا تثبت بالاحتمال . والمشهور عند الشافعية وجهان : أحدهما ونقله المزني عن الشافعي أنه لا يكره إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر ، والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن إفراذه على أقوال : أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام ، واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره . وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استواءه معه من كل جهة ، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحري بالصوم . ثانياً لثلاث يضاعف عن العبادة وهذا اختاره النووي ، وتذهب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه ، وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من فتور أو تقصير ، وفيه نظر فإن الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراذه لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قاتل بذلك . وأيضاً فكان النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف لا من يتحقق القوة ، ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه . ثالثاً خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت ، وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام ، وأيضاً فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحم صومه لأنهم لا يصومونه . وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول : إنهما يوماء عيد للشركين فأحب أن أخالفهم . رابعاً خوف اعتقاد وجوبه ، وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ، وسيأتي ذكر ما ورد فيهما في الباب الذي يليه . خامساً خشية أن يفرض عليهم كما خشي ﷺ من قيامهم الليل ذلك ، قال المهلب : وهو منتقض بإجازة صومه مع غيره ، وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده ﷺ لارتفاع السبب ، لكن المهلب حمله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه . سادساً مخالفة النصارى لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعيف . وأقوى الأقوال وأولها بالاصواب أولها ، وورد فيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده . والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال : من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر ،

٦٤ - باب هل يخص شيئاً من الأيام ؟

١٩٨٧ - **حديث** مسندٌ حدثنا يحيى عن سُفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة « قالت لعائشة رضي الله عنها : هل كان رسول الله ﷺ يخص من الأيام شيئاً ؟ قالت : لا ، كان عمله ديمةً ، وأيضاً يطيق ما كان رسول الله ﷺ يطيق » ؟

[الحديث ١٩٨٧ - طرفه في ٦٤٦٦]

قوله (باب هل يخص) بفتح أوله أى المكلف (شيئاً من الأيام) وفي رواية النسبى « يخص شيئاً » بضم أول يخص على البناء للجهول شيئاً من الأيام ، قال الزين بن المنير وغيره لم يجزم بالحكم لأن ظاهر الحديث لإدماته ﷺ العبادة ومواظبته على وظائفها ، وبإعراضه ما صح عن عائشة نفسها مما يقتضى نفي المدارمة ، وهو ما أخرجه مسلم

من طريق أبي سلة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها « سئلت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت : كان يصوم حتى نقول قد صام ويفطر حتى نقول قد أفطر » ، وتقدم نحوه قريبا في البخارى من حديث ابن عباس وغيره ، فابقى الترجمة على الاستفهام ليترجح أحد الخبرين أو يتبين الجمع بينهما ، ويمكن الجمع بينهما بأن قولها « كان عمله ديمة » معناه أن اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا ، وبأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العبادة فرما شغله عن بعضها شاغل فيقضيها على التوالى فيشتبه الحال على من يرى ذلك ، فقول عائشة « كان عمله ديمة » ، منزل على التوظيف ، وقولها « كان لا تشاء أن تراه صائما إلا رأيته » منزل على الحال الثاني ، وقد تقدم نحو هذا في « باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ » ، وقيل معناه أنه كان لا يقصد نفلا ابتداء في يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوما بعينه كالحائض مثلا داوم على صومه . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي وعلقمة خاله . وهذا الاسناد مما يعد من أصح الاسانيد . **قوله** (هل كان يختص من الايام شيئا : قالت لا) قال ابن التين : استدلل به بعضهم على كراهة تحرى صيام يوم من الاسبوع ، وأجاب الزين بن المنير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الايام من حيث كونها أياما ، وأما ما ورد تخصيصه من الايام بالصيام فانما خصص لأسر لا يشاركه فيه بقية الايام كيوم عرقة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لمعنى خاص ، وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثالا يوم السبت ، ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنها لم تصح على شرط البخارى فهذا أبقى الترجمة على الاستفهام ، فإن ثبت فيهما ما يقتضى تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا . قلت : ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجاشى عنها ولفظه « ان النبي ﷺ كان يتحرى صيام الاثنين والخميس » وحديث أسامة « رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس » فسألته فقال : إن الاعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ، فأحب أن يرفع على وأنا صائم » أخرجه النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة ، فعلى هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال : لعل المراد بالايام المسئول عنها الايام الثلاثة من كل شهر ، فكأن السائل لما سمع أنه ﷺ « كان يصوم ثلاثة أيام » ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة : هل كان يخصها بالبيض ؟ فقالت لا ، كان عمله ديمة ، تعنى لو جعلها البيض لتعينت وداوم عليها ، لأنه كان يحب أن يكون عمله دائما ، لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يبالي من أى الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في « باب صيام البيض » وأن مسلما روى من حديث عائشة أنه ﷺ « كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام » وما يبالي من أى الشهر صام ، وقد أورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها « كان يصوم حتى نقول لا يفطر » وأشار الى أن بينهما تعارضا ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما ، وقد فتح الله بذلك بفضل . **قوله** (يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق « بغير مشاة . **قوله** (ديمة) بكسر أوله وسكون التحتانية أى دائما ، قال أهل اللغة : الديمة مطر يدوم أياما ، ثم أطلقت على كل شيء يستمر . **قوله** (وأبكم يطيق) في رواية جرير « يستطيع » في الموضعين والمعنى متقارب

٦٥ - باب صوم يوم عرفة

١٩٨٨ - **عنه** مسند حديثنا يحيى عن مالك قال : حدثني سالم قال حدثني محمد بن مولى أم الفضل أن

أُمُّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْهُ . ح . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى مُعْمِرِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ مُعْمِرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ « أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقَفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ »

١٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ - أَوْ قُرَيْءٌ عَلَيْهِ - قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ بُكَيرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّاسَ شَكَّوْا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِجَلَابٍ وَهُوَ وَقَفٌ فِي الْمَوْقِفِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ »

قوله (باب صوم يوم عرفة) أى ما حكمه ؟ وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة أنه يكفر سنة آتية وسنة ماضية ، أخرجه مسلم وغيره ، والجمع بينه وبين حديثي الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتى تفصيل ذلك . **قوله** (حدثني سالم) هو أبو النضر المذكور في الطريق الثانية وهو بكنيته أشهر ، وربما جاء باسمه وكنيته معا فيقال حدثنا سالم أبو النضر ، وإنما ساق البخارى الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت بالعننة في الطريق الثانية مع علوها ، وما أكثر ما يحرص البخارى على ذلك في هذا الكتاب . **قوله** (عمير مولى أم الفضل) هو عمير مولى ابن عباس ، فمن قال مولى أم الفضل فباعتبار أصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار ما آل إليه حاله ، لأن أم الفضل هي والدة ابن عباس وقد انتقل إلى ابن عباس ولاء موالى أمه ، وليس لعمر في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفي الأشربة في ثلاثة مواضع ، وحديث آخر تقدم في التيمم . **قوله** (ان ناسا تماروا) أى اختلفوا ، ووقع عند الدارقطني في « الموطآت » من طريق أبي نوح عن مالك « اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ » . **قوله** (في صوم النبي ﷺ) هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر ، وكأن من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألفه من العبادة ، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا ، وقد عرف نفيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل . **قوله** (فأرسلت) سيأتى في الحديث الذى يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت ، فيحتمل التعدد ، ويحتمل أنهما معا أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لانهما كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس ، وسيأتى الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال . ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل ، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ، ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل إما أمه وإما خالته . **قوله** (وهو واقف على بعيره) زاد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى بن سعيد عن مالك « وهو يخطب الناس بعرفة » وللصنف في الأشربة من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر « وهو واقف عشية عرفة ، ولأحمد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل « أن رسول الله ﷺ أفطر بعرفة » . **قوله** (فشربه) زاد في حديث

ميمونة « والناس ينظرون » . قوله في حديث ميمونة (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله ابن الأشج ، ونصف اسناده الأول مصريون والآخر مديون ، وقوله « بحلاب » بكسر المهملة هو الإناء الذي يجعل فيه اللبن ، وقيل الحلاب اللبن المحلوب ، وقد يطلق على الإناء ولو لم يكن فيه لبن . (تنبيه) : روى الاسماعيلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد : أحدها عنه عن مالك باسناده ، والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه به ، والثالث عن عمرو عن بكير به ، واقتصر البخاري على أحد أسانيده اكتفاء برواية غيره كما سبق . واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة ، وفيه نظر لأن فعله المجرى لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ ، نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم « أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة ، وأخذ بظاهره بعض السلف لخباء عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : يجب فطر يوم عرفة للحاج ، وعن ابن الزبير وأسامة بن زيد وعائشة : أنهم كانوا يصومونه ، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان ، وعن قتادة مذهب آخر قال : لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، ونقله البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي في القديم ، واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية ، وقال الجمهور : يستحب فطره ، حتى قال عطاء من أفطره ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم ، وقال الطبري إنما أفطر رسول الله ﷺ بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة ، وقيل إنما أفطر لموافقة يوم الجمعة وقد نهى عن إفراجه بالصوم ، ويعنده سياق أول الحديث ، وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ، ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عتبة بن عامر مرفوعا « يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الاسلام » . وفي الحديث من الفوائد أن العيان أقطع للحجة وأنه فوق الخبر ، وأن الأكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة ، وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استفصال منها هل هو من مال زوجها أولا ، ولعل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحنة ، قال المهلب : وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي ﷺ . وفيه نأسى الناس بأفعال النبي ﷺ . وفيه البحث والاجتهاد في حياته ﷺ ، والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء ، والتحليل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال . وفيه فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال ، لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة ، قال ابن المنذر في الحاشية : لم ينقل أنه ﷺ ناول فضله أحدا ، فلعله علم أنها خصته به ، فيؤخذ منه مسألة التملك المقيد انتهى . ولا يخفى بعده اهـ . وقد وقع في حديث ميمونة « فشرب منه » وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه منه . وقال الزين بن المنير : لعل استبقائه لما في القدر كان قصدا لإطالة زمن الشرب حتى يعم نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان . وفيه الركوب في حال الوقوف ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج ، وترجم له في كتاب الأشربة « في الشرب في القدر وشرب الواقف على البعير » .

٦٦ - باب صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ

١٩٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ

« سَمِعْتُ أَلْبَدَ مَعَ عَمْرِو بْنِ الْقَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُقَالُ : هَذَا يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

صيامهما : يومُ فِطْرِكُم من صِيَامِكُم ، واليومُ الآخرُ نأكلونَ فيه من نُسُكِكُم »
[الحديث ١٩٩٠ طرفه - ق : ٥٥٧١]

قال أبو عبد الله : قال ابنُ عَيِّنَةَ مَنْ قال مولى ابنِ أَزْهَرَ فقد أَصابَ ، وَمَنْ قال مولى عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ فقد أَصابَ

١٩٩١ - حَدَّثَنَا موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عمرو بنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ ، وَعَنِ الْعَتَاءِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ »
١٩٩٢ - وعن صلاةٍ بعدَ الصُّبْحِ والعصرِ

قوله (باب صوم يوم الفطر) أى ما حكمه ؟ قال الزين بن المنير : لعله أشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافى يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا ؟ وسأذكر ما قيل فى ذلك إن شاء الله تعالى . قوله (مولى ابن أزهري) فى رواية الكشميني « مولى بنى أزهري ، وكذا فى رواية مسلم ، وسيأتى ذكره فى آخر الكلام على الحديث . قوله (شهدت العيد) زاد يونس عن الزهري فى روايته الآتية فى الأضاحى « يوم الأضحية » . قوله (هذان) فيه التغليب ، وذلك أن الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال « هذان » تغليبا للحاضر على الغائب . قوله (يوم فطركم) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ، أو على البدل من قوله « يومان » ، وفى رواية يونس المذكورة « أما أحدهما فيوم فطركم ، قيل وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة فى وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فبعر عن علة التحريم بالأكل من النسك لانه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل ، والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعا ، قيل ويستنبط من هذه العلة تعين السلام للفصل من الصلاة . وفى الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالاجماع ، واختلفوا فيمن قدم فصام يوم عيد : فعن أبى حنيفة ينقذ ، وخالفه الجمهور ، فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم يوم العيد فلاكثر لا ينقذ النذر ، وعن الحنفية ينقذ ويلزمه القضاء ، وفى رواية يلزمه الإطعام ، وعن الاوزاعي يقضى إلا إن نوى استثناء العيد ، وعن مالك فى رواية يقضى إن نوى القضاء وإلا فلا ، وسيأتى فى الباب الذى يليه عن ابن عمر أنه توقف فى الجواب عن هذه المسألة ، وأصل الخلاف فى هذه المسألة أن النهى هل يقتضى صحة المنهى عنه ؟ قال الأكثر : لا ، وعن محمد بن الحسن نعم ، واحتج بأنه لا يقال للأعشى لا يبصر لانه تحصيل الحاصل ، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن ، وإذا أمكن ثبت الصحة . وأجيب أن الإمكان المذكور عقلى . والنزاع فى الشرعى ، والمنهى عنه شرعا غير ممكن فعله شرعا . ومن حجج المانعين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقذ لأن المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه ، والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان . والفرق بينه وبين الأمر ذى الوجهين كالصلاة فى الدار المفصولة أن النهى عن الإقامة فى المغصوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة ، بخلاف صوم يوم النحر مثلا فان النهى فيه لذات الصوم فالتقوا . والله أعلم . قوله (قال أبو

عبد الله) هو المصنف (قال ابن عينة : من قال مولى ابن أزره فقد أصاب ، ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب) انتهى . وكلام ابن عينة هذا حكاية عنه على بن المديني في « العلل » ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عينة عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى ابن أزره » وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عينة « حدثني الزهري سمعت أبا عبيد » فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف » وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاية أبو عمر وذكر أن ابن عينة أيضا كان يقول فيه كذلك ، وقال ابن التين : وجه كون القولين صوابا ما روى أنهما اشتركا في ولاته ، وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ، وسبب المجاز إما بأنه كان يكثر ملازمة أحدهما إما لخدمته أو للاخذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر ، وجزم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف ، فعلى هذا فنسبته إلى ابن أزره هي المجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف ، واسم ابن أزره أيضا عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه ، وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة ، ويأتي في أواخر المغازي . قوله (عن عمرو بن يحيى) هو المازني . قوله (وعن الصماء) بفتح المهملة وتشديد الميم والمدة . قوله (وإن يحتج الرجل في الثوب الواحد) زاد الاسماعيل من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى « لا يوارى فرجه بشيء » ، ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو « ليس بين فرجه وبين السماء شيء » ، وقد سبق الكلام عليه في « باب ما يستر من العورة » ، في أوائل الصلاة ، وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت

٦٧ - باب صوم يوم النحر

١٩٩٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مينا قال سمعته يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « ينهى عن صيائمين ويصمتين : النحر والنحر ، والملاسة والمنابذة »

١٩٩٤ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا معاذ أخبرنا ابن هون عن زياد بن جبير قال « جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال : رجل تذر أن يصوم يوما قال : أظنه قال الاثنين فوافق ذلك يوم عيد ، فقال ابن عمر : أمر الله بوفاء النذر ، ونهى النبي ﷺ عن صوم هذا اليوم »

[الحديث ١٩٩٤ - طرفاه في : ٦٧٠٥ ، ٦٧٠٦]

١٩٩٥ - حدثنا سجاج بن مينا قال حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن محمد قال سمعت قرعة قال سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وكان قرأ مع النبي ﷺ ثنتي عشرة قرعة قال : سمعت أربعا من النبي ﷺ فأجهلني ، قال : لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعهما زوجها أو ذو نحر ، ولا صوم في يومئذ :

الْفِطْرِ وَالْأَنْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ وَلَا بَعْدَ الْمَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا»

قوله (باب صوم يوم النحر) في رواية الكشميني «باب الصوم»، والقول فيه كالقول في الذي قبله. قوله (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف. قوله (ينهى) كذا هنا بضم أوله على البناء للجهول، ووقع هذا الحديث هنا مختصرا، وسيأتي الكلام على تفسير الملامسة والمنازمة في البيوع إن شاء الله تعالى. قوله (حدثنا معاذ) هو ابن معاذ العنبري، وابن عون هو عبد الله، والاسناد بصريون، وزيايد بن جبير بالجيم والموحدة مصغرا أى ابن حية بالمهمله والتحتانية الثقيلة. قوله (جاء رجل الى ابن عمر) لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيايد بن جبير «رأيت رجلا جاء إلى ابن عمر، فذكره. وأخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت «جعلت على نفسي أن أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الاربعاء وهو يوم النحر، فقال: أمر الله بوفاء النذر، الحديث، وله عن اسماعيل عن يونس بسنده «سأل رجل ابن عمر وهو يمشي بمشيى. قوله (أظنه قال الاثنين) ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون «نذرت أن أصوم يوما، ولم يعينه، وعند الاسماعيل من طريق النضر بن شميل عن ابن عون «نذر أن يصوم كل اثنين أو خميس، ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيايد لكن لم يقل «أو خميس»، وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عند المصنف في النذر «أن أصوم كل ثلاثاء وأربعاء، ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء، وللجوزقي من طريق أبي قتبية عن شعبة عن يونس «أنه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة. قوله (فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر العيد في هذه الرواية، ومقتضى إدخاله هذا الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسئول عنه يوم النحر، وهو مصرح به في رواية يزيد بن زريع المذكورة ولفظه «فوافق يوم النحر، ومثله في رواية أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس، وفي رواية وكيع «فوافق يوم أضحى أو فطر». والمصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن ابن عمر مثله، وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم. قوله (أمر الله بوفاء النذر الخ، قال الخطابي: تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه، وأما فقهاء الأمصار فاختلَفوا. قلت: وقد تقدم شرح اختلافهم قبل، وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في «باب متى يحل المعتمر، وأمره في التورع عن بت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور. وقال الزين بن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلام الدائمين يعمل به فيصوم يوما مكان يوم النذر ويترك الصوم يوم العيد فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء. وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نبه على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص، فكأنه أنهم أنه يقضى بالخاص على العام، وتمتبه أخوه بأن النهي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للخاططين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام، ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا التقيا في عمل واحد أيهما يقدم؟ والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا نضم. وقال أبو عبد الملك: توقف ابن عمر يصر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه. وقال الداودي: المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه قد روى أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب. قوله (سمعت قرعة) بفتح القاف

والزاي هو ابن يحيى ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد مفرقا : أما سفر المرأة في الحج ، وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت ، وأما شد الرحال في أواخر الصلاة ، وأما الصوم وهو الفرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه . واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومى الفطر والنحر خاصة ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه

٦٨ - باب صيام أيام التشريق

١٩٩٦ - قال أبو عبد الله : قال لى محمد بنُ المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرنى أبى « كانت عائشة رضى الله عنها تصوم أيام منى » ، وكان أبوه يصومها »

١٩٩٧ ، ١٩٩٨ - حدثنا محمد بنُ بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة سمعتُ عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم ، قال « لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي »

١٩٩٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « الصيام لمن تمتع بالمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام منى » . وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله . وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب

قوله (باب صيام أيام التشريق) أى الأيام التى بعد يوم النحر ، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة ، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحى تشرق فيها أى تنشر في الشمس ، وقيل لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس ، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس ، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة ، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للتمتع خاصة أو له ولمن هو في معناه ؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء ، والراجح عند البخارى جوازها للتمتع ، فانه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبى طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً ، وعن على وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعى وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه إلا للتمتع الذى لا يجد الهدي ، وهو قول مالك والشافعى في القديم ، وعن الازاعلى وغيره يصومها أيضاً المحصر والقارن ، وحجة من منع حديث نبيشة الهذلى عند مسلم مرفوعاً « أيام التشريق أيام أكل وشرب » وله من حديث كعب بن مالك « أيام منى أيام أكل وشرب » ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق « إنها الأيام التى نهى رسول الله ﷺ عن صومهن وأمر بفطرهن » أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم . قوله (قال لى محمد بن المثنى) كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقفاً على عائشة كما عرف من عادته بالاستقراء ، ويحيى المذكور في الاسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة . قوله (أيام منى) في رواية المستمل « أيام التشريق منى » . قوله (وكان أبوه يصومها) هو كلام القطان ، والضمير

لهشام بن عروة ، وفاعل يصومها هو عروة ، والضمير فيه لأيام التشريق . ووقع في رواية كريمة : وكان أبوها ، وعلى هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق . **قوله** (سمعت عبد الله بن عيسى) ز . ، رواية الكشيقي ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الفقيه المشهور ، وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال إنه أفضل من عمه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة . **قوله** (عن الزهري) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى ، سمعت الزهري ، . **قوله** (وعن سالم) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول . **قوله** (قال لم يرخص) كذا وواء الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين ، ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي ، رخص رسول الله ﷺ للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ، وقال إن يحيى بن سلام ليس بالقوي ، ولم يذكر طريق عائشة ، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وإذا لم تصح هذه الطرق المصروفة بالرفع بقي الأمر على الاحتمال ، وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي « أمرنا بكذا ونهينا عن كذا » هل له حكم الرفع على أقوال ثالثها إن أضافه إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا ، واختلف الترجيح فيما إذا لم يضافه ، ويلحق به « رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا نفعل كذا » كل في الحكم سواء ، فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى ، لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة « لم يرخص » أخذه من عموم قوله تعالى ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ لأن قوله ﴿ في الحج ﴾ يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق ، فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية ، وقد ثبت نفيه ﷺ عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره ، وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالأذن وعموم الحديث المشعر بالنهاي ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الأحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، ولما هذا جنح البخاري . والله أعلم . **قوله** في طريق عبد الله بن عيسى (إلا لمن لم يجد الهدى) في رواية أبي عوادة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي « لا تمتنع أو محصر » . **قوله** في رواية مالك (فإن لم يجد) في رواية الخوي « فمن لم يجد » ، وكذا هو في « الموطأ » . **قوله** (وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب) رحمه الشافعي قال « أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محرومة عن عائشة في المتمتع إذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى » ، وعن سالم عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ « انهما كانا يرخصان للتمتع » ، فذكر مثله لكن قال « أيام التشريق » وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص لإيهما ، فانه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها « لم يرخص » ، وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعا أو من له مقام الفتوى في الجلة فيحتمل الوقف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ وإبراهيم ابن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف وإبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفا والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحي لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي المختلف في

جوازها ، والمستدل بالجواز أخذه من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة لأنه القدر الذى تضمنته الآية . والله أعلم

٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء

٢٠٠٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن عمر بن محمد عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « يوم عاشوراء إن شاء صام »

٢٠٠١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ أسرا بصيام يوم عاشوراء ، فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر »

٢٠٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء يصومه قريش في الجاهلية . وكان رسول الله ﷺ يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه »

٢٠٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنها يوم عاشوراء عام حج على المنبر يقول « يا أهل المدينة ، أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر »

٢٠٠٤ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال : ما هذا قالوا : هذا يوم صالح ، هذا يوم نجي الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى ، قال : فأنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه »

[الحديث ٢٠٠٤ - أطرافه في : ٣٣٩٧ ، ٣٩٤٣ ، ٤٦٨٠ ، ٤٧٣٧]

٢٠٠٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة عن أبي عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضى الله عنه قال « كان يوم عاشوراء تعدّه اليهود عيداً ، قال النبي ﷺ : فصوموه أنتم »

[الحديث ٢٠٠٥ - طرفه في : ٣٩٤٢]

٢٠٠٦ - **حديث** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَهَذَا الشَّهْرَ يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ »

٢٠٠٧ - **حديث** الْمُسَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ أَنْ أَذِّنَ فِي الْمَاسِ أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ »

قوله (باب صيام يوم عاشوراء) أى ما حكمه . وعاشوراء بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وزعم ابن دريد أنه اسم اسلاى وأنه لا يعرف فى الجاهلية ، ورد ذلك عليه ابن دحية بأن ابن الاعرابى حكى أنه سمع فى كلامهم خابوراء ، وبقول عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى . وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد . واختلف أهل الشرع فى تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر ، قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للبالغة والتعظيم ، وهو فى الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذى هو اسم العقد واليوم مضاف إليها ، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة ، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمى فاستقروا عن الموصوف فخذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر ، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاء إلا هذا وضاروراء وساروراء ودالولاء من الضار والدار والدال ، وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره : وقال الزين بن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف ليلته الماضية ، وعلى الثانى هو مضاف ليلته الآتية ، وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الأبل كانوا إذا رعوها الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها فى التاسع قالوا وردنا عشرا بكسر العين ، وكذلك إلى الثلاثة ، وروى مسلم من طريق الحكم بن الأعرج « انتهت إلى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت : أخبرنى عن يوم عاشوراء ، قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعبد وأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت أهكذا كان النبي ﷺ يصومه ؟ قال نعم ، وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع ، لكن قال الزين بن المنير : قوله إذا أصبحت من تاسعه فاصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة . قلت : ويقوى هذا الاحتمال ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فأت قبل ذلك ، فإنه ظاهر فى أنه ﷺ كان يصوم العاشر وهم يصومون التاسع فأت قبل ذلك ، ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه . بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشعر بعض روايات مسلم ، ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان فى آخر الأمر ، وقد كان ﷺ يحب موافقة

أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الاوثان ، فلما قمت مكة واشتهر أمر الاسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح ، فهذا من ذلك ، فوافقهم أولا وقال : نحن أحق بموسى منكم ، ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف اليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم ، ويؤيده رواية الترمذى من طريق أخرى بلفظه « أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم العاشر » وقال بعض أهل العلم : قوله ﷺ في صحيح مسلم « لن همت الى قابل لاصومن التاسع » يحتمل أمرين ، أحدهما أنه أراد نقل العاشر الى التاسع ، والثاني أراد أن يضيفه اليه في الصوم ، فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين ، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراقب : ادناها أن يصام وحده ، وفوقه أن يصام التاسع معه ، وفوقه أن يصام التاسع والحادى عشر والله أعلم . ثم بدأ المصنف بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب ، ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه . الحديث الاول حديث ابن عمر أورده من رواية عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلى عن أبي عاصم شيخ البخارى فيه وصرح بالتحديث في جميع إسناده . قوله (قال النبي ﷺ يوم عاشوراء إن شاء صام) كذا وقع في جميع النسخ من البخارى مختصرا ، وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظه « ان اليوم يوم عاشوراء فن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » وعند الاسماعيل قال « يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره » وفي رواية مسلم « ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال : كان يوم يصومه أهل الجاهلية ، فن شاء صامه ومن شاء تركه » . قد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظه « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان تركه » فيحمل حديث سالم على ثاني الحال التي أشار اليها نافع في روايته ، ويجمع بين الحديثين بذلك . الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين : الاول طريق الزهري قال أخبرني عروة ، وهو موافق لرواية نافع المذكورة . والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة « ان أهل الجاهلية كانوا يصومونه وان النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية » أى قبل أن يهاجر الى المدينة ، وأفادت تعيين الوقت الذى وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة ، ولا شك أن قدومه كان في ربيع الاول حينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية ، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه الى رأى المتطوع ، فعلى تقدير صحة قول من يدعى أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ، ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والاجماع على أنه مستحب ، وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك ، وأما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ، ثم رأيت في المجلس الثالث من « مجالس الباغندى الكبير » عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال : أذنبت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك ، هذا أو مضاه . الحديث الثالث حديث معاوية من طريق ابن شهاب عن حيد بن عبد الرحمن أى ابن عوف عنه ، هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم ، وقال الأوزاعي « عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن » وقال النعمان بن راشد « عن الزهري عن السائب بن يزيد » كلاهما عن معاوية ، والمحفوظ رواية الزهري عن حيد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ، ووقع

عند مسلم في رواية يونس عن الزهري ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية ، **قوله** (عام حج على المنبر) زاد يونس ، بالمدينة ، وقال في روايته ، في قدمه قدامها ، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء ، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة . **قوله** (أين علمواكم) في سياق هذه القصة إشعار بأن معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء ، فلذلك سأل عن علمائهم ، أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجب . **قوله** (ولم يكتب الله عليكم صيامه الخ) هو كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته ، وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضاً قط ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد : ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان ، وغايته أنه عام خص بالدلالة الدالة على تقدم وجوبه ، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ﴾ ثم فسره بأنه شهر رمضان ، ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً ، ويؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح ، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني ، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم ، لما فرض رمضان ترك عاشوراء ، مع العلم بأنه مترك استحبابه بل هو باق ، فدل على أن المترك وجوبه . وأما قول بعضهم المترك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه ، بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول « لئن عشت لاصومن التاسع والعاشر ، وترغبه في صومه وأنه يكفر سنة ، وأى تأكيد أبلغ من هذا ؟ الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء . **قوله** (عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر ، عن أيوب عن سعيد بن جبير ، والمحمول أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم . **قوله** (قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم) في رواية مسلم « فوجد اليهود صياما » . **قوله** (فقال ما هذا) في رواية مسلم « فقال لهم ما هذا ، وللصنف في تفسير طه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسألهم . **قوله** (هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل من عدوهم) في رواية مسلم « هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه » . **قوله** (فصامه موسى) زاد مسلم في روايته « شكراً لله تعالى فنحن نصومه » ، وللصنف في الهجرة في رواية أبي بشر « ونحن نصومه تعظيماً له » ، ولأحد من طريق شبيل بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه « وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً » ، وقد استشكل ظاهر الخبر لاقتضائه أنه ﷺ حين قدومه المدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء ، وإنما قدم المدينة في ربيع الأول ، والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لا أنه قبل أن يقدمها علم ذلك ، وغايته أن في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي ﷺ المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ، ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه ﷺ المدينة ، وهذا التأويل مما يترجح به أولوية المسلمين وأحقيتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لإضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ، ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل ، والاعتداد على التأويل الأول . ثم وجدت في

والمعجم الكبير، للطبراني ما يزيد ٢ الاحتمال المذكور أولا، وهو ما أخرجه في ترجمة زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال « ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقوله الناس، وإنما كان يوم تستر فيه الكعبة، وكان يدور في السنة، وكانوا يأتون فلانا اليهودي - يعني ليحسب لهم - فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه، وسنده حسن، قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانيد: لأدري ما معنى هذا. قلت: ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لأبي الريحان البيروني، فذكر ما حاصله: أن جملة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم، فالسنة عندهم شمسية لاهلالية. قلت: فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك. **قوله** (وأمر بصيامه) المصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضا فقال لاصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا، واستشكل رجوعه إليهم في ذلك، وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك، زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كابن سلام، ثم قال: ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديدهم حكم، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة « أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه، كما تقدم إذ لا مانع من تواردهما الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك، قال القرطبي: لعل قريشا كانوا يستندون في صومه إلى شرح من مضى كإبراهيم، وصوم رسول الله ﷺ يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج، أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير، فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه احتمل ذلك أن يكون ذلك استئلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم، ويحتمل غير ذلك. وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه. وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء - ابن طريف بمهمة وزن عظيم « سمعت ابن عباس يقول: صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، الحديث. واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود، وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو ما لم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيرا منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ﴿ ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ﴾ ويقال إن أكثر الأحكام الفرعية إنما تتلقاها النصارى من التوراة. وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكرا، وقد تقدمت الإشارة لذلك قريبا، وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته لنوح في النجاة وغرق أعدائهما. الحديث الخامس: حديث أبي موسى وهو الأشعري قال « كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً، فقال النبي ﷺ: فصوموه أتم، وفي رواية مسلم « كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذ عيداً، فظاهره أن الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لأن يوم العيد لا يصام، وحديث ابن عباس يدل على أن الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نعمة موسى، لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه، وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظ « وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه، ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بإسناده قال « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نساءهم فيه حللهم وشارتهم، وهو بالشين المعجمة

أى هبتهم الحسنة ، وقوله « هذا يوم » الاشارة إلى نوع اليوم لا إلى شخصه ، ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة ﴾ فيما ذكره الفخر الرازى فى تفسيره . الحديث السادس حديث ابن عباس أيضا من طريق ابن عينة عن عبيد الله بن أبى يزيد ، وقد رواه أحمد عن ابن عينة قال « أخبرنى عبيد الله بن أبى يزيد منذ سبعين سنة ، . قوله (ما رأيت الخ) هذا يقتضى أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم بعد رمضان ، لكن ابن عباس أسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره ، وقد روى مسلم من حديث أبى قتادة مرفوعا « ان صوم عاشوراء يكفر سنة ، وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين ، وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء ، وقد قيل فى الحكمة فى ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل . قوله (يتحرى) أى يقصد . قوله (وهذا الشهر يعنى شهر رمضان) كذا ثبت فى جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره ، وكان ابن عباس اقتصر على قوله « وهذا الشهر » وأشار بذلك إلى شيء مذكور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة فى أحد الزمانين وذكر الآخر فلهاذا قال الراوى عنه : يعنى رمضان . أو أخذه الراوى من جهة المحصر فى أن لا شهر يصام إلا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول « لم أر رسول الله ﷺ صام شهرا كاملا إلا رمضان ، وإنما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان - وان كان أحدهما واجبا والآخر مندوبا - لاشتراكهما فى حصول الثواب ، لأن معنى « يتحرى » أى يقصد صومه لتحقيق ثوابه والرغبة فيه . الحديث السابع حديث سلة ابن الأكوع فى الأمر بصوم عاشوراء ، وقد تقدم فى أثناء الصيام فى « باب اذا نوى بالنهار صوما ، وأخرجه غالبا أيضا ثلاثيا وقد تقدم الكلام عليه هناك ، واستدل به على إجزاء الصوم بغير نية لمن طرأ عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده فى أثناء النهار أنه من رمضان فانه يتم صومه ويجزئه ، وقد تقدم البحث فى ذلك والرد على من ذهب إليه ، وأن عند أبى داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بامساكه . والله أعلم (حاتمة) : اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثا . المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى مائة وستون حديثا ، والخالص تسعة وثمانون حديثا ، واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث أبى هريرة « من لم يدع قول الزور ، وحديث عمار فى صوم يوم الشك ، وحديث أنس « آلى من نسائه » وحديث أبى هريرة فى الأمر بفطر الجنب ، وحديث عامر بن ربيعة فى السواك ، وحديث عائشة « السواك مطهرة للقم » وحديث أبى هريرة « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » ، فأنهى خروجه مسلم بلفظ « عند كل صلاة » وحديث جابر فيه ، وحديث زيد بن خالد فيه ، وحديث أبى هريرة « من أفطر فى رمضان » وحديث الحسن عن غير واحد « أفطر الحاجم والمحجوم » وجميع ذلك سوى الأول معلقات ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو صائم » وحديث أنس فى كراهة الحجام للصائم ، وحديث ابن عمر فى نسخ ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وحديث سلة بن الأكوع فى ذلك ، وحديث ابن أبى ليلى عن الصحابى فى تحويل الصيام ، وحديث أبى هريرة فى التفريط ، وحديث النهى عن الوصال إبقاء عليهم ، وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أبى سعيد فى النهى عن الوصال ، وحديث أبى جحيفة فى قصة سلمان وأبى الدرداء ، وحديث أنس فى الدخول على أم سليم ، وحديث جويرية فى صوم يوم الجمعة ، وحديث ابن عمر فى نذر صوم يوم العيد ، وحديث فى صيام أيام التشريق ، وحديث عائشة فى ذلك على شك فى رفعهما . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثرا أكثرها معلق واليسير منها موصول . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣١ - كتاب صلاة التراويح

(كتاب صلاة التراويح) . كذا في رواية المستمل وحده ، وسقط هو والبسلة من رواية غيره ، والتراويح جمع ترويحة وهي المرة الواحدة من الراحة كتسليمة من السلام . سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، وقد عقد محمد بن نصر في «قيام الليل» ، باين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويحتين ولمن كره ذلك ، وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا كذا ركعة

١ - باب فضل من قام رمضان

٢٠٠٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة إن أبا هريرة رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقول رمضان : من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»

٢٠٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه» قال ابن شهاب ففوّ في رسول الله ﷺ والناس على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر رضي الله عنها»

٢٠١٠ - وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي يتنامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله»

٢٠١١ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ «أن رسول الله ﷺ صلى ، وذلك في رمضان»

٢٠١٢ - **وحدثني** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن عائشة

رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلى بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم. وليكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها. فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

٢٠١٣ - **حديث إسماعيل** قال حدثني مالك عن سعيد الأنبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه «سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثا. فقلت: يا رسول الله أأنام قبل أن نوتر؟ قال: يا عائشة، إن عيني نمامان، ولا يتام قلبي»

قوله (باب فضل من قام رمضان) أي قام لياليه مصليا، والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجيد سواء، وذكر النور أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح، يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها، وأغرب الكرماني فقال: انفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح. **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي «عن مالك حدثني ابن شهاب»، **قوله** (أخبرني أبو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعيب وابن أبي ذئب ومعمّر وغيرهم، وخالفه مالك فقال «عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن، بدل أبي سلمة، وقد صح الطريقان عند البخاري فأخرجهما على الولاء، وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما جميعا. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين، وحكى أن أبا همام رواه عن ابن عيينة عن الزهري ثقالف الجماعة فقال «عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وخالفه أصحاب سفيان فقالوا «عن أبي سلمة، وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي هلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل». **قوله** (يقول لرمضان) أي لفضل رمضان أو لأجل رمضان، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي يقول عن رمضان. **قوله** (إيمانا) أي تصديقا بوعده الله بالثواب عليه (واحسابا) أي طلبا للأجر لا لقصد آخر من رياء أو نحوه. **قوله** (غفر له) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر، وبه جزم ابن المنذر. وقال النور: المعروف أنه يختص بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين وعزاء عياض لأهل السنة، قال بعضهم: ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة. **قوله** (ما تقدم من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي «وما تأخر، وكذا زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في «كتاب الصيام، له وهشام ابن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده، ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عيينة. ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي ﷺ، ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه

أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر ابن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه ، وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعها في كتاب مفرد ، وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث أن المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والمتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر ، والجواب عن ذلك يأتي في قوله عليه السلام حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ، وحصل الجواب أنه قيل إنه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقح منهم كبيرة بعد ذلك ، وقيل إن معناه أن ذنوبهم تقح مغفورة ، وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية . **قوله** (قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) في رواية الكشميهني « والأمر » (على ذلك) أي على ترك الجماعة في التراويح . ولاحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث « ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع الناس على القيام » ، وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب ، وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال : ما هذا ؟ فقيل : ناس يصلون بهم أبي ابن كعب ، فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا » ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، والمحفوظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب . **قوله** (وعن ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور أيضا ، وهو في « الموطأ » بالاسنادين ، لكن فرقهما حديثين ، وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاسناد الأول أخرجه إسحق في مسنده عن عبد الله بن الحارث المخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرنا من صلاة عمر « حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان ، فكان ذلك أول اجتماع الناس على قاري واحد في رمضان » وجزم الذهبي في « علل حديث الزهري » بأنه وهم من عبد الله بن الحارث والمحفوظ رواية مالك ومن تابعه ، وإن صح عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة ، لا عن أبي سلمة . **قوله** (أوزاع) يسكون الواو بعدها زاي أي جماعة متفرقون ، وقوله في الرواية « متفرقون » تأكيد لفظي ، وقوله « يصل الرجل لنفسه » بيان لما أجل أولا وحاصله أن بعضهم كان يصل منفردا وبعضهم يصل جماعة ، قيل يؤخذ منه جواز الائتام بالمصل وإن لم ينو الإمامة . **قوله** (أمثل) قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي ، وإن كان كره ذلك لم قائما كرهه خشية أن يفرض عليهم ، وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم حصل الأمن من ذلك ، ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين ، وإلى قول عمر جنح الجمهور ، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وبالغ الطحاوي فقال : إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية ، وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر لما أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشية الافتراض . وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه : ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تحتل الجماعة في المسجد بتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء ، فن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل . **قوله** (لجمعهم على أبي بن كعب) أي جملة لم إماما وكأنه اختاره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم

« يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ، وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر « أقرؤنا أبي » ، وروى سعيد بن منصور من طريق عروة « ان عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال ، وكان تميم الداري يصلي بالنساء ، ورواه محمد بن نصر في « كتاب قيام الليل » ، له من هذا الوجه فقال « سليمان بن أبي حشمة ، بدل تميم الداري ، ولعل ذلك كان في وقتين . قوله (يخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم ^(١)) أي إمامهم المذكور ، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل ، وقد روى محمد بن نصر في « قيام الليل » من طريق طاوس عن ابن عباس قال « كنت عند عمر في المسجد ، فسمع هيئة الناس فقال : ما هذا ؟ قيل : خرجوا من المسجد ، وذلك في رمضان » فقال : ما بق من الليل أحب إلى مما مضى ، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله . قوله (قال عمر نعم البدعة) في بعض الروايات « نعمت البدعة » بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة . قوله (والتي ينأمون عنها أفضل) هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله ، لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجميع . (تكميل) : لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي بن كعب ، وقد اختلف في ذلك في « الموطأ » ، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ، ورواه محمد بن سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه « وكانوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على العصي من طول القيام » ، ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين ، وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا يحمل على غير الوتر ، وعن يزيد بن رومان قال « كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين » ، وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال « أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر » ، واجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها بحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره ، والعدد الأول موافق للحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب ، والثاني قريب منه ، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر وكأنه كان نارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ، وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال « أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز - يعني بالمدينة - يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث » ، وقال مالك هو الأمر القديم عندنا . وعن الزعفراني عن الشافعي « رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك حقيق » ، وعنه قال : ان أطالوا القيام وأقلوا السجود لحسن ، وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة لحسن ، والأول أحب إلى . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصل إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد : تصل أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن أيمن عن مالك ، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة ، فتسكون أربعين إلا واحدة ، قال مالك : وعلى هذا العمل

(١) هذه الرواية تختلف من رواية المتن ، ورواية المتن هي التي شرح عليها الصطلاحي

منذ بضع ومائة سنة ، وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه ، وقد رواه ابن وهب عن
 العمري عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعا وثلاثين يوترون منها بثلاث ، وعن زرارة بن أوفى أنه
 كان يصل بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر ، وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى
 عن أبي مجلز عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد
 قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة ، قال ابن إسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق للحديث
 عائشة في صلاة النبي ﷺ من الليل والله أعلم . قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس . قوله (أن رسول الله
 ﷺ صلى وذلك في رمضان) هكذا أورده مقتصرًا على شيء من أوله وشيء من آخره ، وقد أورده تامًا في أبواب
 التهجد بلفظ « أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ، فذكر الحديث إلى قوله « خشيت
 أن تفرض عليكم ، وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . قوله (خشيت أن تفرض عليكم) قال ابن المنير
 في الحاشية : يؤخذ منه أن الشروع ملزم إذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم إلا ذلك انتهى ،
 وفيه نظر لأنه يحتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم . قوله في
 آخر طريق عقيل (فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك) هذه الزيادة من قول الزهري كما بينته في الكلام على
 الحديث الأول . قوله (ما كان يزيد في رمضان إلخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد ، وأما ما رواه ابن
 أبي شيبة من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يصل في رمضان عشرين ركعة والوتر ، فأسناده ضعيف ، وقد
 عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها . والله أعلم

تَبَارَكَ الَّذِي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ

٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر

١ - باب فضل ليلة القدر

وقال الله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ . تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾

قال ابن عيينة : ما كان في القرآن ﴿ وما أدراك ﴾ فقد أعلمه ، وما قال ﴿ وما يدريك ﴾ فانه لم يعلم

٢٠١٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : حفظناه وأياما حفظ من الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . تابعه سليمان بن كثير عن الزهري

قوله (باب فضل ليلة القدر) وقال الله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ إلى آخر السورة ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسملة ، وفي رواية غيره « وقول الله عز وجل ، أى وتفسير قول الله ، وساق في رواية كريمة السورة كلها . ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضى فضل ذلك الزمان ، والضمير في قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ للقرآن لقوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ﴾ وبما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها ، وسيأتى في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها . واختلف في المراد بالقدر الذى أضيفت إليه الليلة ف قيل : المراد به التعظيم كقوله تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ، أو لما يقع فيها من نزول الملائكة ، أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة ، أو أن الذى يحياها يصير ذا قدر . وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ﴿ ومن قدر عليه رزقه ﴾ ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها ، أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة . وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذى هو مؤاخى القضاء ، والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ وبه صدر النورى كلامه فقال : قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم ، وقال التوربشتي : إنما جاء القدر بسكون الدال ، وإن كان الشائع في القدر الذى هو مؤاخى القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد به تلك السنة لتحصيل ما يلقى إليهم فيها مقداراً بمقدار . قوله (قال ابن عيينة الخ) وصله محمد بن يحيى بن أبي عمر في « كتاب الإيمان » له من رواية أبي حاتم الرازي عنه قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به ، وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى . وعزاه مغلطاي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ، ومقصود ابن عيينة أنه ﷺ كان يعرف تعيين ليلة القدر ، وقد تعقب

هذا الخبر بقوله تعالى (لعله يزكى) فانها نزلت في ابن أم مكتوم ، وقد علم ﷺ بحاله وأنه عن تزكى ونفعته الذكرى . قوله (حفظناه من الزهري أيما حفظ) برفع أى وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهري متعلق بحفظناه ، وروى بنصب أيما على أنه مفعول مطلق لحفظ المقدر ، قوله (من صام رمضان) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهري بسنده بلفظ د قام ، بدل صام ، وتقدم الكلام عليه ، وزاد ابن عيينة في روايته هنا « ومن قام ليلة القدر الخ » . قوله (تابعه سليمان بن كثير عن الزهري) وصله الذهلي في « الزهريات » وقد تقدم شرحه في الباب قبله ، وسنذكر بقيه الكلام على ليلة القدر قريبا

٢ - باب الناس ليلة القدر في السبع الأواخر

٢٠١٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « إن رجلا

من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، قال رسول الله ﷺ : أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر »

٢٠١٦ = **حديث** معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت أبا سعيد - وكان لي

صديقا - فقال « اعتكفنا مع النبي ﷺ العشر الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا وقال : إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها - أو نسيتها - فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر ، وإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اشتكف معي فليزجج . فرجعنا ، وما نرى في السماء قزعة ، فجاءت سحابة فطرت حتى سالت سقف المسجد ، وكان من جريد النخل ، وأقيمت الصلاة ، فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته »

قوله (باب الناس ليلة القدر في السبع الأواخر) في رواية السكسيمي « التسوا » بصيغة الامر . وهذه الترجمة والتي بعدها - وهي تحرى ليلة القدر - معقودتان لبيان ليلة القدر ، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين . قوله (أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ) لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء . قوله (أروا ليلة القدر) أروا بضم أوله على البناء للمجهول أى قيل لهم في المنام إنها في السبع الأواخر ، والظاهر أن المراد به أواخر الشهر ، وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين ، فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين ، وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ، وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهري عن سالم عن أبيه « ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وان ناسا أروا أنها في العشر الأواخر ، فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ، وكأنه ﷺ نظر الى المتفق عليه من الروايتين فأمر به ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهري بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : التسوها في العشر البواقى في الوتر منها » ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا « إن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقى ، ولمسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ « من

كان يلتصقها فيلتصقها في العشر الآخر ، ولمسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر التمسوها في العشر الآخر ، فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يقلبن على السبع البواق ، وهذا السياق يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع . قوله (أرى) بفثتين أى أعلم ، والمراد أبصر مجازاً . قوله (رؤياكم) قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا ، والمراد مرائيك لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس ، وقال ابن التين : كذا روى بتوحيد الرؤيا ، وهو جائز لأنها مصدر ، قال : وأفصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع . قوله (نواطأت) بالهمزة أى توافق وزنا ومعنى ، وقال ابن التين : روى بغير همز والصواب بالهمز ، وأصله أن يطاء الرجل برجله مكان وطء صاحبه . وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ، وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبي كثير ، ويأتى في الاعتكاف من طريق على بن المبارك عن يحيى « سمعت أبا سلة » . قوله (سألت أبا سعيد وكان لى صديقا فقال اعتكفنا) لم يذكر المسئول عنه في هذه الطريق ، وفي رواية على المذكورة « سألت أبا سعيد : هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر ؟ فقال : نعم ، فذكر الحديث . ولمسلم من طريق معمر عن يحيى « تذكرنا ليلة القدر في نفر من قریش ، فاتيت أبا سعيد ، فذكره ، وفي رواية همام عن يحيى في « باب السجود في الماء والطين ، من صفة الصلاة » انطلقت الى أبي سعيد فقلت : ألا تخرج بنا إلى النخل فتحدث ؟ فخرج ، فقلت : حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ، فأفاد بيان سبب السؤال ، وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلاء به ليتمكن مما يريد من مسأله . قوله (اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط) هكذا وقع في أكثر الروايات ، والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير التثنية كأنه قال : الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ، ووقع في « الموطأ » العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبرى ، ودواء الباجى في « الموطأ » باسكانها على أنه جمع واسط كبازل وبزل وهذا يوافق رواية الأوسط ، ووقع في رواية محمد بن إبراهيم في الباب الذي يليه « كان يجاور العشر التي في وسط الشهر » وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف « كان يعتكف ، والاعتكاف مجاورة مخصوصة ، ولمسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد « اعتكف العشر الأوسط من رمضان يلتصق ليلة القدر قبل أن تبان له ، فلما انقضى أمر بالبناء فقوض ، ثم أئبنت له أنها في العشر الآخر فأمر بالبناء فأعيد ، وزاد في رواية عمارة بن غزية عن محمد بن إبراهيم إنه « اعتكف العشر الأول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الآخر » ، ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها « ان جبريل أتاه في المرتين فقال له : ان الذى تطلب أمامك ، وهو بفتح الهمزة والميم أى قدامك ، قال الطيبي : وصف الأول والأوسط بالمفرد والآخر بالجمع إشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالى العشر الأخير دون الأولين . قوله (فخرج صبيحة عشرين غطينا) في رواية مالك المذكورة « حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهى الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه ، وظاهره يخالف رواية الباب ، ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين ، وعلى هذا يكون أول ليالى اعتكافه الأخير ليلة اثنتين وعشرين ، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث « فأبصرت عيناى رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين ، فانه ظاهر في أن الخطبة

كانت في صبح اليوم العشرين ، ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق ، وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة ، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها ، أي من الصبح الذي قبلها ، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز . وقد أطال ابن دحية في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ، ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم : رواية ابن أبي حازم والداوردي - يعني رواية حديث الباب - مستقيمة ورواية مالك مشككة ، وأشار إلى تأويلها بنحو ما ذكرته . ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه ، فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه ، وهذا في غاية الايضاح ، وأفاد ابن عبيد البر في الاستذكار ، أن الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث : هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي عن مالك ، ويخرج في صبيحتها من اعتكافه ، ورواه ابن القاسم وابن وهب والقنبري وجماعة عن مالك فقالوا ، وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه ، قال : وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ، ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد ، قال ابن عبد البر : ولا خلاف في الأول ، وإنما الخلاف فيمن اعتكف العشر الأخير هل يخرج إذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح ؟ قال : وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف . قلت : وهو بعيد لما قرره هو من بيان محل الاختلاف . وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بأن معنى قوله ، حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، أي حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين ، وقوله ، وهي الليلة التي يخرج ، الضمير يعود على الليلة الماضية ، ويؤيد هذا قوله ، من كان اعتكف مئى فليعتكف العشر الاواخر ، لأنه لا يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الاولى . **قوله** (أدبت) بضم أوله على البناء لغير معين ، وهي من الرؤيا أي أعلنت بها ، أو من الرؤية أي أبصرتها ، وإنما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار إليها بلفظ ، حتى رأيت أثر الماء والطين على جهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه . **قوله** (ثم أنسيتها أو نسيتها) شك من الراوي هل أنساه غيره إياها أو نسها هو من غير واسطة ، ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تعيينها في تلك السنة ، وسيأتي سبب النسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب . **قوله** (أنى أسجد) في رواية الكشميني ، أن أسجد . **قوله** (فن كان اعتكف مئى فليرجع) في رواية همام المذكورة ، من اعتكف مع النبي ، وفيه التفات . **قوله** (فزعه) بفتح القاف والزاي أي قطعة من سحاب رقيقة . **قوله** (فطرت) بفتح طين ، في الباب الذي يليه من وجه آخر ، فاستهلت السماء فأمطرت . **قوله** (حتى سال سقف المسجد) في رواية مالك ، فوكف المسجد ، أي قطر الماء من سقفة ، وكان على عريش أي مثل العريش وإلا فالعريش هو نفس سقفة ، والمراد أنه كان مظلاً بالجريد والخصوص ، ولم يكن بحكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير . **قوله** (يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته) وفي رواية مالك ، على جبهته أثر الماء والطين ، وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه ، انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء ، وهذا يشعر بأن قوله ، أثر الماء والطين ، لم يرد به محض الأثر وهو ما يبقى بعد إزالة العين ، وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة . وفي حديث أبي سعيد من الفوائد ترك مسح جبهة المصلي ، والسجود على الحائل ، وحله الجمهور على الأثر الخفيف لكن يمكن عليه قوله في بعض طرقه ، ووجهه ممتلئ طينا وماء ، وأجلب النوى

بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة ، وفيه جواز السجود في الطين ، وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب الصلاة . وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ ولا نقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تلبينه ، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة ، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة ، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها ، وكأن هذا هو المراد بقوله « عسى أن يكون خيرا لكم » ، كما سيأتي في حديث عبادة . وفيه استعمال رمضان بدون شهر ، واستحباب الاعتكاف فيه ، وترجيح اعتكاف العشر الأخير ، وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره مطابقا ، وترتب الاحكام على رؤيا الأنبياء . وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم ، وإثارة المواضع الخالية للسؤال ، وإجابة السائل لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة ، وابتداء الطالب بالسؤال ، وتقديم الخطبة على التعليم وقريب البعيد في الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن النطق والتدريج بها ، قيل ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الأوقاف بما هو أقوى منها وأنفع

٣ - باب تحريم ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر . فيه عبادة

٢٠١٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إسماعيل بن جعفر **حدثنا** أبو سُهَيْل عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ** »

[الحديث ٢٠١٧ - طرفاه في : ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠]

٢٠١٨ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة قال **حدثني** ابن أبي حازم والد راوردي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشَرَ** التي في وَسْطِ الشَّهْرِ ، فَاذَا كَانَ حِينَ يُسَمَّى مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ ، وَأَنَّهُ أَطَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشَرَ ، ثُمَّ قَدْ بَدَأَ لِي أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ ، فَنَ كَانَ اعْتِكَافَ مَعِيَ فَلَمْ تُبْتَ فِي مَعْسِكَتِهِ ، وَقَدْ أَرَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَبْتُهَا ، فَابْتَقَوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، وَابْتَقَوْهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ . فَاسْتَهَلَّتِ الدَّيَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَأَمْطَرَتْ ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مَصْلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، فَبَصُرْتُ عَيْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انْصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً »

٢٠١٩ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « **التَّيَسَّوْا . . .** »

٢٠٢٠ - **وحدثني** محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَيَقُولُ : تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ** »

٢٠٢١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى ، في سابعة تبقى ، في خامسة تبقى »

[الحديث ٢٠٢١ - طرفه في : ٢٠٢٢]

٢٠٢٢ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم عن أبي مجلز وعكرمة ، قال قال ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ « هي في العشر الأواخر ، في تسع يمضين أو في سبع يبقين » **تأبعت** عبد الوهاب عن أيوب . وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس « التمسوا في أربع وعشرين » يعني ليلة القدر »

قوله (باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها ، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها . وقد ورد ليلية القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب « أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها » وفي رواية لأحمد من حديثه « مثل الطست » ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد « صافية » ومن حديث ابن عباس نحوه ، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعا « ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة ، تصبح الشمس يومها حراء ضعيفة » ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا « إنها صافية بلجة كأن فيها قرا ساطعا ، ساكنة صاحبة لاحر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرى به فيها ، ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ ، ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضا « أن الشمس تطلع كل يوم بين قرن شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر ، وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا « ليلة القدر ليلة مطر وريح » ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر « وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة ولا باردة ، تنضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها ، ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعا « وأن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى » وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد « لا يرسل فيها شيطان ، ولا يحدث فيها داء » ومن طريق الضحاك « يقبل الله التوبة فيها من كل نائب ، وتفتح فيها أبواب السماء » وهي من غروب الشمس إلى طلوعها ، وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى ضابتها . وأن كل شيء يسجد فيها . وروى البيهقي في « فضائل الاوقات » من طريق الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول ان المياه المالحة تعذب تلك الليلة ، وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه . **قوله** (فيه عبادة) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت ، وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ « التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة أورده من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد ، فالوجه الاول : **قوله** (أبو سهيل عن أبيه) هو نافع بن مالك بن أبي طامر الاصمعي ، وليس لآبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا

الحديث ، والوجه الثاني : قوله (حدثنا يحيى) هو القطان (عن هشام) هو ابن عروة ، ووقع في رواية يوسف القاضي في « كتاب الصيام » حدثنا محمد بن أبي بكر المدي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن طريق مسند أحمد عن يحيى أيضا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فادخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحا فيه بالتحديث بينهما . **قوله** (كان يحاور) أى يعتكف ، وقوله (العشر التى فى وسط الشهر) حذف الطرف فى رواية الكشميهنى ، وقوله (يمضين) فى رواية الكشميهنى « تمضى » بالثناة وحذف النون . **قوله** (فليثبت) كذا للاكثر من الثبات وفى رواية « فليثبت » من اللبث ومعناها متقارب . **قوله** (فابتغوها) بالغين المعجمة وتقديم الموحدة . الحديث الثالث حديث ابن عباس أورده من أوجه . **قوله** (فبصرت) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وذكر العين بعد البصر تأكيد كقوله أخذت بيدي ، وإنما يقال ذلك فى أمر مستغرب لإظهار التعجب من حصوله . **قوله** (التمسوا) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه أحال بقيته على الطريق التى بعدها وهى طريق عبدة عن هشام ولفظه « تحمروا ليلة القدر فى العشر الاواخر من رمضان » وهو مشعر بأنهما متفقان إلا فى هذه اللفظة فقال يحيى « التمسوا » وقال عبدة « تحمروا » ، وعلى ذلك اعتمد المزى وغيره من أصحاب الاطراف فترجموا لرواية يحيى كذلك ، ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل « كان رسول الله ﷺ يعتكف فى العشر الاواخر ويقول : التمسوها فى العشر الاواخر » ، يعنى ليلة القدر ، وبين اللفظين من التباين ما لا يخفى . **قوله** (حدثني محمد أخبرنا عبدة) محمد هو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم فى « المستخرج » ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معا فساه البخارى عنه على لفظ أحدهما ، ولم يقع فى شيء من طرق هشام فى هذا الحديث التقييد بالوتر ، وكأن البخارى أشار بادخاله فى الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على المقيد فى رواية أبي سهيل . الحديث الثانى حديث أبي سعيد ، وقد سبق الكلام عليه فى الباب الذى قبله . **قوله** (التمسوها) كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر ، وهو مفسر بما بعده ، وسأأتى أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإنما وقع فى هذه الرواية اختصار . **قوله** (ليلة القدر) بالنصب على البدل من الضمير فى قوله « التمسوها » ويجوز الرفع . **قوله** فى الطريق الثانية (عبد الواحد) هو ابن زياد ، وعاصم هو الاحول . **قوله** (عن أبي مجلز وعكرمة قال قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ) كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد فى أوله قصة وهى « قال عمر : من يعلم ليلة القدر ؟ فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ » ، فذكره ، وبهذا يظهر عود الضمير المهم فى رواية الباب ، وقد توقف الاسماعيلي فى اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجلز ما أدركا عمر فاحضرا القصة المذكورة ، والجواب أن الغرض منه أنهما أخذوا ذلك عن ابن عباس ، فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس ، وسياقه أبسط من هذا كما سنذكره ، وإن كان موصولا عن ابن عباس فهو المقصود بالأصالة فلا يضر الإرسال فى قصة عمر فانها مذكورة على طريق التبع أن لو سلطنا أنها مرسل . **قوله** (فى تسع يمضين أو فى سبع يقين) كذا للاكثر بتقديم السين فى الثانى وتأخيرها فى الاول وبلفظ المضى فى الاول والبقاء فى الثانى ، والكشميهنى بلفظ المضى فيها ، وفى رواية الاسماعيلي بتقديم السين فى الموضعين ، وقد اعترض على تخريج هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفا

فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول : قال ابن عباس : دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر ، فأجمعوا على أنها في العشر الأواخر ، قال ابن عباس : فقلت لعمر إنى لأعلم - أو أظن - أى ليلة هى ، قال عمر : أى ليلة هى ؟ فقلت : سابعة تمضى أو سابعة تبقى من العشر الأواخر ، فقال : من أين علمت ذلك ؟ قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والذهب يدور في سبع والانساف خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجار وأشباه ذكرها ، فقال عمر : لقد فطنت لأمر ما فطنا له ، فعلى هذا فقد اختلف في رفع هذه الجلة ووقفها فرجح عند البخارى المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف ، وللوقوف عن عمر طريق أخرى أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده والحاكم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله : ان عمر كان إذا دعا الاشياخ من الصحابة قال لابن عباس : لاتسكلم حتى يتكلموا ، فقال ذات يوم : ان رسول الله ﷺ قال : التمسوا ليلة القدر في العشر الاواخر وترا ، أى الوترى ؟ فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة ، فقال لى : مالك لاتسكلم يا ابن عباس ؟ قلت : أنتكلم برأى ، قال : عن رأيك أسألك ، قلت : فذكر نحوه وفي آخره : فقال عمر أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذى ما استوت شئون رأسه ، ورواه محمد بن نصر في « قيام الليل » من هذا الوجه وزاد فيه : وان الله جعل النسب في سبع والصبر في سبع ، ثم تلا (حرمت عليكم أمهاتكم) ، وفي رواية الحاكم : انى لأرى القول كما قلت . قوله (تابعه عبد الوهاب عن أيوب) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية الضربى هنا ، وعند النسفى عقب طريق وهيب : عن أيوب ، وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخته كذلك ، وقد وصله أحمد وابن أبي عمر في مسنديهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفى عن أيوب متابعا لوهيب ، وإنساده ولفظه ، وأخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » عن إسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره : أو آخر ليلة . قوله (وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : التمسوا في أربع وعشرين) ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضا ، لكن جزم المزي بأى طريق خالد هذه معلقة ، والذى أظن أنها موصولة بالاسناد الأول وانما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة ، وقد روى أحمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : أتيت وأنا نائم فقبل لى الليلة ليلة القدر ، فقت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب رسول الله ﷺ فإذا هو يصلى ، قال فنظرت في تلك الليلة فإذا هى ليلة أربع وعشرين ، وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى انها في وتر ، وأجيب بأن الجمع ممكن بين الرويتين أن يحمل ماورد مما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابتداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هى السابعة ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أى أول ما يرجى من السبع البواقى فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البواقى ، وزعم بعض الشراح أن قوله : تاسعة تبقى ، يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين إن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا إن كان ذلك الشهر تسعا وعشرين ، وما ادعاه من الحصر مردود لانه ينبنى على المراد بقوله : تبقى ، هل هو تبقى باليلة المذكورة أو خارجا عنها فبناه على الاول ، ويجوز بناؤه على الثانى فيكون على عكس ما ذكر ، والذى يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين ، فان كان الشهر مثلا ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة ، وإن كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم . وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا . وتحصل لنا من مذاهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة ، وقد اشتركتا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في

طلبها : القول الاول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاه المتولى في التتمة عن الروافض والفاكهاى في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه . والذي حكاه السروجى أنه قول الشيعة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبى عاصم عن عبد الله بن يحنس ، قلت لابی هريرة : زعموا أن ليلة القدر رفعت ، قال : كذب من قال ذلك ، ومن طريق عبد الله بن شريك قال : ذكر الحجاج ليلة القدر فكانه أنكرها ، فأراد زر بن عبيد أن يحصبه ففعله قومه . الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاه الفاكهاى أيضا . الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الامم قبلهم ، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاه صاحب « العدة » عن الشافعية ورجحه ، وهو معترض بحديث أبى ذر عند النسائي حيث قال فيه « قلت يا رسول الله أن تكون مع الأنبياء فإذا ماتوا رفعت ؟ قال : لا بل هي نافية » وعدهم قول مالك في « الموطأ » ، بلغنى أن رسول الله ﷺ قاصر أعمار أمته عن أعمار الامم الماضية فأعطاه الله ليلة القدر ، وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبى ذر . الرابع أنها ممكنة في جميع السنة ، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيخان وأبو بكر الرازى منهم ، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم ، وزيف المذهب هذا القول وقال : لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الالهة ، وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان ١٥ . وما أخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبى بن كعب أنه أراد أن لا يتكل الناس . الخامس أنها مختصة بربضان ممكنة في جميع لياليه ، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عنه ، وروى مرفوعا عنه أخرجه أبو داود ، وفي « شرح الهداية » الجزم به عن أبى حنيفة وقال به ابن المنذر والحاملى وبعض الشافعية ورجحه السبكي في « شرح المنهاج » ، وحكاه ابن الحاجب رواية ، وقال السروجى في « شرح الهداية » ، قول أبى حنيفة إنها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها إنها في ليلة معينة منه مهمة ، وكذا قال النسفى في « المنظومة » :

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها قادر ١٥

وهذا القول حكاه ابن العربى عن قوم وهو السادس . السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبى رزين العقيلي الصحابى ، وروى ابن أبى عاصم من حديث أنس قال : ليلة القدر أول ليلة من رمضان ، قال ابن أبى عاصم لا نعلم أحدا قال ذلك غيره . الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه شيخنا سراج الدين ابن الملقن في « شرح العمدة » ، والذي رأيت في « المفهم » للقرطبي حكاية قول أنها ليلة النصف من شعبان ، وكذا نقله السروجى عن صاحب « الطراز » ، فإن كانا محفوظين فهو القول التاسع ، ثم رأيت في « شرح السروجى » عن « المحيط » أنها في النصف الأخير . العاشر أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ، روى ابن أبى شيبة والطبرانى من حديث زيد بن أرقم قال : ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن ، وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضا . القول الحادى عشر أنها مهمة في العشر الأوسط حكاه النووى وعزاه الطبرى لعثمان بن أبى العاص والحسن البصرى وقال به بعض الشافعية . القول الثانى عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزى في مشكله . القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي ، وعزاه الطبرى لزيد بن ثابت وابن مسعود ، ووصله الطحاوى عن ابن مسعود . القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير واليه مال الشافعى وجزم به جماعة من الشافعية ، ولكن قال السبكي انه ليس يجوز ما به عندهم لاتفاقهم على عدم حدث من عاين يوم العشرين عتق عبده في

ليلة القدر أنه لا يعتق تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان . القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وذعم أنه يجمع بين الاخبار بذلك ، ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : التمسوها الليلة ، قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين ، فقال رجل : هذه أولى بثان بقين ، قال بل أولى بسبع بقين فان هذا الشهر لا يتم . القول السادس عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسيأتي حكايته بعد ، وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنيس أنه « سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال : كم الليلة ؟ قلت : ليلة اثنين وعشرين ، فقال : هي الليلة أو القابلة . » . القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً « أدبت ليلة القدر ثم نسيتها ، فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه « ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين ، وعنه قال « قلت يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها ، فرئى بليلة القدر ، قال : انزل ليلة ثلاث وعشرين ، وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن معاوية قال « ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين » ورواه إسحق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من كان متحريها فليتحريها ليلة سابعة ، وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب ، وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس « انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين ، وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول : اسمع قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين ، ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ، ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين . القول الثامن عشر أنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب ، وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً « ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وروى ذلك عن ابن مسعود وللشعبي والحسن وقتادة ، وحجتهم حديث واثلة أن القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان ، وروى أحمد من طريق ابن طهية عن يزيد بن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعاً « التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين ، وقد أخطأ ابن طهية في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الاسناد موقوفاً بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ « ليلة القدر أول السبع من العشر الاواخر » . القول التاسع عشر أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في « العارضة » وعزاه ابن الجوزي في « المشكل » لأبي بكر . القول العشرون أنها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال : ما من ليلة من ليالي العشر الاخير الا وقد قيل إنها فيه . القول الحادي والعشرون أنها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم ، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال « تذاكرنا ليلة القدر فقال ﷺ : أياكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنة ؟ قال أبو الحسن الفارسي : أي ليلة سبع وعشرين فان القمر يطلع فيها بتلك الصفة . وروى الطبراني من حديث ابن مسعود « سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال : أياكم يذكر ليلة الصباوات ؟ قلت : أنا ، وذلك ليلة سبع وعشرين ، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحديفة وناس من الصحابة ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم « رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين » ولاحمد من حديثه مرفوعاً « ليلة القدر ليلة سبع وعشرين »

ولابن المنذر « من كان متحريرا فليتحررها ليلة سبع وعشرين »، وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط ، وعن معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاه صاحب « الحلية »، من الشافعية عن أكثر العلماء ، وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه وموافقه له ، وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سبع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال : إنه من ملح التفسير وليس من متين العلم . واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال : ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون . وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط : من قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر . القول الثاني والعشرون أنها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول . القول الثالث والعشرون أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي . القول الرابع والعشرون أنها ليلة ثلاثين حكاه عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه محمد ابن نصر والطبري عن معاوية وأحمد من طريق أبي سلة عن أبي هريرة . القول الخامس والعشرون أنها في أواخر العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في هذا الباب ، وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب . القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي بكرة وأحمد من حديث عبادة بن الصامت . القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الأخير كله قاله أبو قلابة ونفس عليه مالك والثوري وأحمد وإسحق وزعم الماوردي أنه متفق عليه ؛ وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ، ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط ان الذي تطلب أمامك ، وقد تقدم ذكره قريبا ، وتقدم ذكر اعتكافه ﷺ العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده ، واختلف القائلون به فمنهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء نقله الرازي عن مالك وضعفه ابن الحاجب ، ومنهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض فقال الشافعي : أرجاه ليلة إحدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون . القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في السبع الأواخر ، وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر : هل المراد ليالي السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر؟ ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون . القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد ، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التقریب . القول الرابع والثلاثون أنها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث عبد الله بن الزبير . القول الخامس والثلاثون أنها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السابع والثلاثون أنها أول ليلة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف . القول الثامن والثلاثون أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال ، ورواه الرزاق من حديث علي بإسناد منقطع ، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد

منقطع أيضا . القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال « سبع يمين أو سبع يمينين ، ولاحد من حديث النعمان بن بشير «سبعة تمضي أو سابعة تبقى» قال النعمان : فنحن نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين . القول الأربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عبادة بن الصامت ، ولابن داود من حديثه بلفظ «تاسعة تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى» قال مالك في «المدونة» قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين الخ . القول الحادي والأربعون أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله . القول الثاني والأربعون أنها ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنيس عند أحمد . القول الثالث والأربعون أنها في أشفاح العشر الوسط والعشر الأخير قرأته بخط مغلطاي . القول الرابع والأربعون أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد من حديث معاذ بن جبل ، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتل ليلة سبع وعشرين فتشغل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يتغاير هذا القول مما مضى . القول الخامس والأربعون أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه أنه «سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال : تحرها في النصف الأخير» ثم عاذه فقال : إلى ثلاث وعشرين ، قال : وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر . القول السادس والأربعون أنها في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليل أخرجه أبو داود في كتاب «المراسيل» عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خلدَةَ عن أبي العسالية «أن أعرابيا أتى النبي ﷺ وهو يصلي فقال له : متى ليلة القدر؟ فقال اطلبوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل» وهذا مرسل رجاله ثقات . وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فلم جراً متفقة على إمكان حصولها والحك على التماسها . وقال ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، وهذا يصلح أن يكون قولاً آخر ، وأنكر هذا القول النسوي وقال : قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخبر به جماعة من الصالحين فلا معنى لانكار ذلك . ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جوز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين ، فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر . هذا آخر ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض ، وإن كان ظاهرها التغاير ، وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب ، وأرجأها أوتار العشر ، وأرجى أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس ، وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ، وقد تقدمت أدلة ذلك . قال العلماء : الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها ، بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة ، وهذه الحكمة مطردة عند من يقول إنها في جميع السنة وفي جميع رمضان أو في جميع العشر الأخير أو في أوتاره خاصة ، إلا أن الأول ثم الثاني ألبق به . واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وقفت له أم لا ؟ فقيل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة ، وقيل علامتها استجابة دعاء من وقفت له ، واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصولها رؤية شيء ولا سماعه . واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء ، أو يتوقف ذلك على كشفها له ؟ وإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن

العربي وجماعة ، وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « من يقم ليلة القدر فيوافقها » وفي حديث عبادة عند أحمد « من قامها إيماناً واحتساباً ثم وقت له » قال النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ، ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك . وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال « من يقم الحول يصب ليلة القدر » وهو محتمل للقولين أيضاً . وقال النووي أيضاً في حديث « من قام رمضان » وفي حديث « من قام ليلة القدر » : مضاء من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ، ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له ، وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها ، وهو الذي يترجح في نظري ، ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا ابتغاء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفقه له ، وإنما الكلام على حصول الثواب المغيث الموعودة ، وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد . وقال الطبري : في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة ، إذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلاً عن ليالي رمضان . وتعبه ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم ، والنبي ﷺ لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة ، وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد زول المطر ، ونحن نرى كثيراً من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ، قال : ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا ينالها إلا من رأى الخوارق ، بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية غارق ، وآخر رأى الخارق من غير عبادة ، والذي حصل على العبادة أفضل ، والعبرة إنما هي بالاستقامة فانها تستحيل أن تكون إلا كرامة ، بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم ، وفي هذه الأحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الأحد ، فإن كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ، ولزم من ذلك أن تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أواخر العشر خمسة . وعارضه بعض من تأخر عنه فقال إنها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي الحسن ، وكلاهما لا أصل له ، بل هو مخالف لاجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم ، وهذا كاف في الرد وبالله التوفيق . (تنبيه) : وقعت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر إن شاء الله تعالى

٤ - باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس

٢٠٢٣ - حدثني محمد بن المثنى حدثني خالد بن الحارث حدثنا حميد حدثنا أنس بن عباد بن الصامت قال « خرج النبي ﷺ ليُخبرنا بليلة القدر ، فتلاحي رجلان من المسلمين فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر ، فتلاحي فلان وفلان فرفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة »

قوله (باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس) أي بسبب تلاحي الناس ، وقيد الرفع بمعرفة إشارة إلى أنها

لم ترفع أصلا ورأساً . قال الزين بن المنير : يستفاد هذا التقييد من قوله « التمسوها » بعد إخبارهم بأنها رفعت ، ومن كون أن وقوع التلاحى في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيها بعد ذلك ، ومن قوله « فمسي أن يكون خيرا » ، فإن وجه الخيرية من جهة أن خفائها يستدعى قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها . قوله (عن أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس ، ورواه مالك فقال « عن حميد عن أنس قال : خرج علينا ، ولم يقل « عن عبادة » ، قال ابن عبد البر : والصواب اثبات عبادة وأن الحديث من مسنده . قوله (قتلاحى) بالمهملة أى وقعت بينهما ملاحاة ، وهى المخاضة والمنازعة والمشاتمة ، والاسم اللحاء بالكسر والمد ، وفى رواية أبى نضرة عن أبى سعيد عند مسلم « لجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان » ونحوه فى حديث الثقلان عند ابن إسحق و زاد أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما ، فانفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان . وروى مسلم أيضا من طريق أبى سلة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أريت ليلة القدر ، ثم أيقظنى بعض أهلى فنسيتها ، وهذا سبب آخر ، فاما أن يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا فى حديث أبى هريرة مناما فيكون سبب النسيان الإيقاظ ، وأن تكون الرؤية فى حديث غيره فى اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاضة ، أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سبيين ، ويحتمل أن يكون المعنى أيقظنى بعض أهلى فسمعت تلاحى الرجلين فسمعت لاحجز بينهما فنسيتها الاشتغال بهما ، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال « ألا أخبركم بليلة القدر ؟ قالوا : بلى . فسكت ساعة ثم قال : لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتها ، فلم يذكر سبب النسيان ، وهو مما يقوى الحل على التعدد . قوله (رجلان) قبل هما عبد الله بن أبى حنيفة وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستندا . قوله (لاخبركم بليلة القدر) أى بتعيين ليلة القدر . قوله (فرفعت) أى من قلبى ، فنسيت تعيينها للاشتغال بالمتحاصمين ، وقيل : المعنى فرفعت بركتها فى تلك السنة ، وقيل التاء فى رفعت للملائكة لاليلة ، وقال الطيبي قال بعضهم رفعت أى معرفتها ، والحامل له على ذلك أن رفعها مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى ، قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما تخاصما رفعت بعد ، فنزل الشروع منزلة الوقوع ، وإذا تقرر أن الذى ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها ؟ فيه احتمال ، وقد تقدم قول ابن عيينة فى أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم ، وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغانفرى أنه سأل زينب بنت أم سلمة : هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر ؟ فقالت : لا ، لو علمها لما أقام الناس غيرها هـ . وهذا قائله احتمالا وليس بلام ، لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضا فيحصل الاجتهاد فى جميع العشر كما تقدم . واستنبط السبكي أنكبير فى « الحلبيات » من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها ، قال : ووجه الدلالة أن الله قدر لنبىه أنه لم يخبر بها ، والخير كله فيما قدر له فيستحب اتباعه فى ذلك ، وذكر فى « شرح المنهاج » ذلك عن « الحاوى » قال : والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي كتمانها بخلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب ، ومن جهة أن لا يأمن الرياء ، ومن جهة الأدب فلا يشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس ، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره فى المحذور ، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام (يا بنى لا تقصص رؤياك على إخوانك) الآية . قوله (فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة) يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخير فتكون ليلة تسع وعشرين ، ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى

أو اثنين بحسب تمام الشهر ونقصانه ، ويرجح الأول قوله في رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد الماضية في كتب الإيمان بلفظ « التمسوها في التسع والسبع والخمس ، أى في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين ، وفي رواية لأحمد « في تاسعة تبقى ، والله أعلم

٥ - باب العمل في العشر الأواخر من رمضان

٢٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي اللَّضْحِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَّظَ أَهْلَهُ »

قوله (باب العمل في العشر الأواخر من رمضان) وفي رواية المستمل « في رمضان » . **قوله** (عن أبي يعفور) بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء ، ولأحمد عن سفيان عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبد الرحمن ، وهو كوفي تابعي صغير ، ولهم أبو يعفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان . **قوله** (إذا دخل العشر) أى الأخير ، وصرح به في حديث علي عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه . **قوله** (شد مزره) أى اعتزال النساء ، وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه ، وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجدة في العبادة كما يقال شددت لهذا الأمر مزرى أى تشمرت له ، ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ، ويحتمل أن يراد الحقيقة والجاز كمن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة ، فيكون المراد شد مزره حقيقة فلم يحمله واعتزل النساء وشمر للعبادة . قلت : وقد وقع في رواية عاصم بن ضمرة المذكورة شد مزره واعتزل النساء ، فعطفه بالواو فيتعوى الاحتمال الأول . **قوله** (وأحي ليله) أى سهره فأحياء بالطاعة وأحيى نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت وأضافه إلى الليل اتساعا لأن القائم إذا حي باليقظة أحيى ليله بحياته ، وهو نحو قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبورا » أى لا تناموا فتكونوا كالأموات فتكون بيوتكم كالمقابر . **قوله** (وأيقظ أهله) أى للصلاة وروى الترمذى ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة ولم يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه ، قال القرطبي : ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف ، وفيه نظر لقوله فيه « وأيقظ أهله » فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد ، وفيه نظر فقد تقدم حديث « اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه » ؛ وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عند ما يدخل البيت لحاجته . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر « باب تحرى ليلة القدر » مانصه « قال أبو عبد الله قال أبو نعيم : كان هبيرة مع المختار يحجز على القتلى ، قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة عن عليّ لهذا ، ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى ، وأراد بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذى من طريق أبي إسحق السبيعي عن هبيرة بن يريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن عليّ « أن النبي ﷺ كان يوقظ أهله في العشر الأخير من رمضان ، وأخرجه أحمد وابن أبي

شبهة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي إسحق ، وقال الترمذى حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذى أيضا والنسائى وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها ، قال الترمذى بعد تفريجه : حسن غريب . وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعناه أنه كان من أعان المختار - وهو ابن أبي عبيد الثقفى - لما غلب على الكوفة في خلافة عبيد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن على فأطاعه أهل الكوفة من كان يوالى أهل البيت ، فقتل المختار في الحرب وغيرها من اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة ، وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قدما لأنه كان متأولا ولذلك صحح الترمذى حديثه ، ومن وثق هبيرة (١) ومعنى قوله : يجهز ، وهو يضم أوله وجيم وزاى : يكمل القتل . وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفى نضى قدم بحى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين : ثقة صالح ، وثقه أبو حاتم والنسائى وغيرهما . وقال الدارقطنى : ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ابراهيم وتفرد به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى ، وأما مسلم فصحح حديثه لشواهد على عاداته ، وتجنب حديث على للبعث الذى ذكره البخارى أو غيره ، واستغنى البخارى عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة ، وعلى هذا فحمل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لاقبله وكان ذلك من بعض النساخ والله أعلم . وفي الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الاخير إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ، ختم الله لنا بخير آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢ - كتاب الاعتكاف

قوله (أبواب الاعتكاف) كذا للاستملى ، وسقط لغيره الا النسب فانه قال « كتاب » وثبتت له البسمة مقدمة ، وللمستمل مؤخرة . والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعا إلا على من نذره ، وكذا من شرع فيه فقطعه عامدا عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتى في باب مفرد ، وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له

١ - باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها

لقوله تعالى : [البقرة ١٨٧] ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾

٢٠٢٥ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس أن نافعا أخبره عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان »

٢٠٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده »

٢٠٢٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان ، فاعتكف عاما ، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه - قال : من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، فقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها ، فالتمسوها في العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر . فطرت السماء تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فوكف المسجد ، فبصرت عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين »

قوله (باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها) أى مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد . **قوله** (لقوله تعالى) ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ (الآية) ووجه

الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة به ، لأن الجماع مناف للاعتكاف بالاجماع ، فلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها . ونقل ابن المنذر الاجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع ، وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية : كانوا اذا اعتكفوا غرح رجل لحاجته فلقى امرأته جامعاً إن شاء فزلت . واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف ، إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكى فأجازه في كل مكان ، وأجاز الحنفية للبرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وفيه قول للشافعي قديم ، وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجال والنساء لأن النطوح في البيوت أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد ، وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع ، وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ، ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف كالزهرى بالجامع مطلقاً وأوماً إليه الشافعي في القديم ، وخصه حذيفة بن ايمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة ، واتفقوا على أنه لا حد لأكثره واختلفوا في أقله فمن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في ذون اليوم **حكاية** ابن قدامة ، وعن مالك يشترط عشرة أيام ، وعنه يوم أو يومان ، ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود ، وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة ، وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي د أني لأمكنك في المسجد الساعة وما أمكنك إلا لا تعتكف ، واتفقوا على فساده بالجامع حتى قال الحسن والزهرى : من جامع فيه لزمته الكفارة ، وعن مجاهد : يتصدق بدينارين ، واختلفوا في غير الجماع : ففي المباشرة أقوال ثالثاً أن أنزل بطل والا فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان » ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد ، قال نافع وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد ، وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع : أن ابن عمر كان إذا اعتكف طرح له فراشه وراء أسطوانة التوبة . ثانيها حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد « حتى توفاه الله » ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ، فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له ، ومن الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص . وأما قول ابن نافع عن مالك : فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسه أنه كالوصل ، وأراهم تركوه لشدة ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه أعتكف إلا عن أبي بكر ابن عبد الرحمن اه وكأنه أراد صفة مخصوصة ، وإلا فقد حكيناها عن غير واحد من الصحابة ، ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز ، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال : إنه سنة مؤكدة ، وكذا قال ابن بطال : في مواظبة النبي ﷺ ما يدل على تأكده ، وقال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافاً أنه مسنون . **قوله** (عن ابن شهاب) زاد مصر فيه : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وخالفه الليث عن الزهرى فقال : عن عروة عن عائشة موصولاً وعن سعيد مرسلاً . ثالثها حديث أبي سعيد ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

باب الحائض تَرْجِلُ رَأْسَ الْمُعْتَكِفِ

٢٠٢٨ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت

« كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَاضِرٌ »

قوله (باب الحائض ترجل رأس المعتكف) أي تمشطه وتدنه . **قوله** (يصفى الى) بضم أوله أي يمسح . **قوله** (وهو مجاور) في رواية أحمد والنسائي « كان يأتي في المسجد فيعتكف وهو معتكف في المسجد فيعتكف على باب حجرى فأغسل رأسه وسأله في المسجد » وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض ، ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد ، وفرق بينهما مالك . وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والغسل والحلق والتزین إلخ بالرجل ، والمجهر على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد ، وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم . وفي الحديث استخدام الرجل أمراته برضاها ، وفي إخراج رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف ، وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلف أن لا يخرج منه لم يحث حتى يخرج رجليه ويعتمد عليهما

٣ - باب لا يدخل البيت إلا لحاجة

٢٠٢٩ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** أيث عن ابن شهاب عن عروة وعروة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « وإن كان رسول الله ﷺ لا يدخل رأسه وهو في المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً »

[الحديث ٢٠٢٩ - أطرافه في : ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٥]

قوله (باب لا يدخل) أي المعتكف (البيت إلا لحاجة) كأنه أطلق على وفق الحديث . **قوله** (عن عروة) أي ابن الزبير (وعروة) كذا في رواية الليث جمع بينهما ، ورواه يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ، ورواه مالك عنه عن عروة عن عمرة ، قال أبو داود وغيره لم يتابع عليه ، وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابع مالكاً ، وذكر الدارقطني أن أبا أويس رواه كذلك عن الزهري ، واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقي اختصر وأمه ذكر عمرة ، وأن ذكر عمرة في رواية مالك من المزيدي متصل الأسانيد . وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائي أيضاً ، وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتي من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن سلمة عن عروة . **قوله** (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) زاد مسلم إلا لحاجة الإنسان وفسرها الزهري بالبول والغائط ، وقد اتفقوا على استثنائهما ، واختلفوا في غيرها من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل . ويلحق بهما القيء والفسد لمن احتاج إليه ، ووقع عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه » ، قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة ، وجزم الدارقطني بأن القصد الذي من حديث عائشة قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما عداه من دونها ، وروينا عن علي بن النخعي والحسن البصري إن شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج الجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة ، وقاله الثوري والشافعي وإسحق إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد

٤ - باب غسل المعتكف

٢٠٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»

٢٠٣١ - «وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ»

قَوْلُهُ (باب غسل المعتكف) ذكر فيه حديث عائشة أيضا، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحيض. قَوْلُهُ فِيهِ (فَأَغْسَلَهُ) زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم «فَأَغْسَلَهُ بِخَطْمِي»

٥ - باب الاعتكاف ليلا

٢٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: أَوْفِرْ بِنَذْرِكَ»

[الحديث ٢٠٣٢ - أطرافه في : ٢٠٤٣ ، ٣١٤٤ ، ٤٣٢٠ ، ٦٦٩٧]

قَوْلُهُ (باب الاعتكاف ليلا) أى بغير نهار. قَوْلُهُ (حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد) وهو القطان، كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر، ووافقه المقدسي وغيره عند مسلم وغيره، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال «عن ابن عمر عن عمر»، أخرجه النسائي، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد والله أعلم، فاختلف فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع، وسيأتي لذلك مزيد بيان في فرض الخس وفي غزوة حنين. قَوْلُهُ (ان عمر سأل) لم يذكر مكان السؤال، وسيأتي في النذر من وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين، ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك. قَوْلُهُ (كنت نذرت في الجاهلية) زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم «فلما أسلمت سألت، وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الاسلام، وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشير عن عبيد الله بلفظ «نذر عمر أن يعتكف في الشرك». قَوْلُهُ (أن أعتكف ليلة) استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطا لأمره النبي ﷺ به، وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم «يوما» بدل ليلة لجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة، فن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحا لكن إسنادها ضعيف، وقد زاد فيها «أن النبي ﷺ قال له اعتكف وهم»، أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن يذيل وهو ضعيف، وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية من روى يوما شاذة، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآتية بعد أبواب «فاعتكف ليلة، فدل على أنه لم يزد على نذره شيئا وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له

حد معين . قوله (في المسجد الحرام) زاد عمرو بن دينار في روايته وعند الكعبة ، وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبوابه من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ، وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية لأن الاعتكاف إذا ساغ ليسا بغير نهار استلزم صحته بغير صيام من غير عكس ، وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح ، وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والأوزاعي والحنفية ، واختلف عن أحمد وإسحق ، واحتج عياض بأنه عليه السلام لم يعتكف إلا بصوم ، وفيه نظر ، لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنده ، واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال (ثم اتصموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون) وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به ، وسند كبرية فوائد حديث عمر في كتاب النذور إن شاء الله تعالى . وفي الحديث أيضا رد على من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم ، وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف ، وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا ميمها . والله أعلم

٦ - باب اعتكاف النساء

٢٠٣٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فمكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله . فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء ، فأذنت لها فضربت خباء . فلما رأت زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ، فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية قال : ما هذا ؟ فأخبر ، فقال النبي ﷺ : آلبر ترون بهن ؟ فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرا من شوال »

قوله (باب اعتكاف النساء) أي ماحكه وقد أطلق الشافعي كراهته لمن في المسجد ، الذي تصلي فيه الجماعة ، واحتج بحديث الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها ، وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عينة زاد في الحديث - أي حديث الباب - أنه استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى . وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها ، وفي رواية لم أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري ، ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عنه الأسماعيلي . قوله (عن عمرة) في رواية الأوزاعي الآتية في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد « حدثني عمرة بنت عبد الرحمن » . قوله (عن عائشة) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة « حدثني عائشة » . قوله (كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فمكنت أضرب له خباء) أي بكسر المعجمة ثم موحدة ، وقوله « فيصلي الصبح ثم يدخله » وفي رواية ابن فضال عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال « كان يعتكف في كل رمضان ، فإذا صلى الغداة دخل ، واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار ، وسيأتي نقل الخلاف فيه . قوله (فاستأذنت حفصة »

عائشة أن تضرب خباء) في رواية الأوزاعي المذكورة فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، وفي رواية ابن فضيل المذكورة « فاستأذنت عائشة أن يتكف فأذن لها فضربت قبة ، فسمعت بها حفصة فضربت قبة ، زاد في رواية عمرو بن الحارث « لتعتكف معه » وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن ، لكن رواية ابن عيينة عند النسائي « ثم استأذنته حفصة فأذن لها ، وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة . **قوله** (فلما رأتها زينب بنت جحش ضربت خباء آخر) وفي رواية ابن فضيل « وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى » وفي رواية عمرو بن الحارث « فلما رأتها زينب ضربت معها وكانت امرأة غيورا » ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت ، وكأن هذا هو أحد ما بعث على الإنكار الآتي . **قوله** (فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية) في رواية مالك التي بعد هذه « فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يتكف فيه إذا أخبية » وفي رواية ابن فضيل « فلما انصرف من الغداة أبصر أربع قباب ، يعني قبة له وثلاثا لثلاثة ، وفي رواية الأوزاعي « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بناءه الذي بقي له ليتكف فيه ، ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود « فمرت زينب بخبائها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بخبائها فضرب ، وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك ، وقد فسرت الأزواج في الروايات الأخرى بعاشة وحفصة وزينب فقط ، وبين ذلك قوله في هذه الرواية « أربع قباب » وفي رواية ابن عيينة عند النسائي « فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية ، قال : لمن هذه ؟ قالوا لعائشة وحفصة وزينب . **قوله** (آبر) بهزة استفهام ممدودة وبغير مد ، « وآبر ، بالنصب ، وقوله « ترون بهن » بهم أوله أي تظنون ، وفي رواية مالك « آبر تقولون بهن » أي تظنون ، والقول يطلق على الظن قال الأعشى :

أما الرحيل فدون بعد غد فقي تقول الدار تجمعنا

أي تظن ، ووقع في رواية الأوزاعي « آبر أردن بهذا » وفي رواية ابن عيينة « آبر تقولون يردن بهذا » والخطاب للحاضرين من الرجال وغيرهم ، وفي رواية ابن فضيل « ما حملن على هذا ، آبر ؟ انزعوها فلا أراها ، فنزعته » وما استفهامية ، وآبر في هذه الرواية مرفوع ، وقوله فلا أراها زعم ابن التين أن الصواب حذف الالف من أراها قال : لأنه مجزوم بالانتهى وليس كما قال . **قوله** (فترك الاعتكاف) في رواية أبي معاوية « فامر بخبائه فقوض » وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أي نقض ، وكأنه ﷺ خشي أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ عن الفيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو لما أذن لعائشة وحفصة أولا كان ذلك خفيفا بالنسبة إلى ما يفضي إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيق المسجد على المصلين ، أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته ، وربما شغلته عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصود الاعتكاف . **قوله** (فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرة من شوال) في رواية الأوزاعي « فرجع فلما أن اعتكف » وفي رواية ابن فضيل « فلم يتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال » وفي رواية أبي معاوية « فلم يتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال » ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله « آخر الشهر من شوال » انتهاء اعتكافه ، قال الاسماعيل : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام ، وقال غيره : في اعتكافه في شوال

دليل على أن التوافل المتأذة إذا قامت تقضى استحباباً ، واستدل به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ، ولا دلالة فيه لما سياتي . وقال ابن المنذر وغيره : في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بأذنه فله أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها أمم بذلك وامتنعت ، وعن مالك ليس له ذلك ، وهذا الحديث حجة عليهم ، وفيه جواز ضرب الأخبية في المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد ، وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لمن قال بالزوم ، وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري ، وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس ، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح ، وهذا الجواب يشك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه ﷺ لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه ، فعلى هذا فالإزام أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كتنى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن : وقال إبراهيم بن علية : في قوله « آبر تردن » دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد ، إذ مفهومه أنه ليس ببر لهن ، وما قاله ليس بواضح ، وفيه شؤم الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد المفضي إلى ترك الأفضل لأجله ، وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة ، وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه ، وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية ، وأما قضاؤه ﷺ له فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته ولهذا لم ينقل أن نساء اعتكفن معه في شوال ، وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحباب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضييق على المصلين . وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة

٧ - باب الأخبية في المسجد

٢٠٣٤ - - - - - **عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ** أَخْبَرَنا مالِكٌ عن يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ عن عُمَرَ بنتِ عَهِدِ الرَّهْنِ عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ، فَلَمَّا انصَرَفَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ إِذَا أُخْبِيَةٌ : رِجَاءُ عَائِشَةَ ، وَرِجَاءُ حَفْصَةَ ، وَرِجَاءُ زَيْنَبَ . فَقَالَ آلِبَرٌ يَقُولُونَ بِهِنَّ ؟ ثُمَّ انصَرَفَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ ، حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَالٍ »

قوله (باب الأخبية في المسجد) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عمرة عن عائشة ، وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشميني وكذا هو في الموطآت كلها ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسل أيضاً ،

وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولا ، قال الترمذي : رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل . وقال الدارقطني : تابع مالك على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصولا ، وقال الاسماعيلي : تابع مالك أنس بن عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه انتهى . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولا ، لحصلنا على جماعة وصلوه ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

٨ - باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ؟

٢٠٣٥ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين رضي الله عنهما « أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأخير من رمضان ، فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي ﷺ معها يقلبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار فلما على رسول الله ﷺ ، قال لها النبي ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حبي . فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ، قال النبي ﷺ : إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلبه شيئا »

[الحديث ٢٠٣٥ - أطرافه في : ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٣١٠١ ، ٣٢٨١ ، ٦٢١٩ ، ٧١٧١]

قوله (باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد) أورد هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية ما ترجم له ، لكن تقييده ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه ، وإنما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة . **قوله** (أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن ابن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين « حدثني صفية ، وهي صفية بنت حبي بمهمله وتحتانية مصفرا ابن أخطب ، كان أبوها رئيس خيبر وكانت تكنى أم يحيى ، وسيأتي شرح تزويجها في المغازي إن شاء الله تعالى . وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد علي من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك ، لأن عليا إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها ، والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها ، وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيرا ، وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث ، وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفية فلم يحملها على اللوصول كما صنع في طريق مالك في الباب قبله . **قوله** (أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه) وفي رواية معمر الآتية في صفة إبليس فاتيته أزوره ليلا ، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري « كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن ، وقال لصفية : لا تعجلي حتى أنصرف ملك ، والذي يظهر أن اختصاص صفية بذلك لكون مجيئها تأخر عن رفقها فأمرها بتأخير التوجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده ، أو أن بيوت رفقها كانت أقرب من منزلها فخشي النبي ﷺ عليها ، أو كان مشغولا فأمرها بالتأخر ليفرغ من شغله ويشيعها ، وروى عبد الرزاق من

طريق مروان بن سعيد بن المعل ، ان النبي ﷺ كان معتكفا في المسجد فاجتمع اليه نساؤه ثم تفرقن ، فقال لصفية ألقبله إلى بيتك ، فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة ، وكان بيتها في دار أسامة بن زيد في رواية عبد الرزاق عن معمر ، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد ، أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة إذ ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفية ، وكانت بيوت أزواج النبي ﷺ حوالى أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة ترجمة المصنف . قوله (فتحدثت عنده ساعة) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كما سيأتي في الأدب « ساعة من العشاء » . قوله (ثم قامت تنقلب) أي ترد إلى بيتها (فقام معها يقلبها) بفتح أوله وسكون القاف أي يردنها إلى منزلها . قوله (حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة) في رواية ابن أبي عتيق ، الذي عند مسكن أم سلمة ، والمراد بهذا المكان الذي لقيه الرجلان فيه لانيان مكان بيت صفية . قوله (مروجلان من الانصار) لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار في « شرح العمدة » زعم أنهما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر لذلك مستندا ، ووقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة أبواب « فأبصره رجل من الانصار ، بالافراد ، وقال ابن التين إنه وهم ثم قال : يحتمل تعدد القصة ، قلت : والاصل عنده بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعا للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري « لقيه رجل أو رجلان ، بالشك ، وليس لقوله رجل مفهوم ، نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعا للآخر بحيث أفرد ذكر الاصل وحيث نفي ذكر الصورة . قوله (فسلما على رسول الله ﷺ) في رواية معمر « فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا » أي مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى ، ويقال جاز الموضع إذا سار فيه وأجازه إذا قطعه وخلفه ، وفي رواية ابن أبي عتيق « ثم نفذوا » وهو بالقاء والمعجمة أي خلفاء ، وفي رواية معمر « فلما رأيا النبي ﷺ اسرعا » أي في المشي ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند ابن حبان « فلما رأياه استحييا فرجعا » فأفاد سبب رجوعهما وكأنهما لو استمرا ذاهبين إلى مقصدهما ماردهما بل لما رأى أنهما تركا مقصدهما ورجعا ردهما . قوله (على رسلكا) بكسر الراء ويجوز فتحها أي على هينتكما في المشي فليس هنا شيء تكبرهانه ، وفيه شيء محذوف تقديره أمشيا على هينتكما ، وفي رواية معمر « فقال لهما النبي ﷺ تعاليا ، وهو بفتح اللام قال الداودي أي قفا ، وأنكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل ، وفي رواية سفيان ، فلما أبصره دعاه فقال تعال . قوله (انما هي صفية بنت حي) في رواية سفيان « هذه صفية » . قوله (فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما) زاد النسائي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه ذلك ، ومثله في رواية ابن مسافر الآتية في الخمس ، وكذا للإسماعيل من وجه آخر عن أبي اليان شيخ البخاري فيه ، وفي رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الأدب « وكبر عليهما ما قال ، وله من طريق عبد الأعلى عن معمر « فكبر ذلك عليهما » وفي رواية هشيم « فقال يا رسول الله هل نظن بك إلا خيرا » . قوله (ان الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق ، وفي رواية معمر « يجري من الانسان مجرى الدم » ، وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري ، زاد عبد الأعلى فقال « اني خفت أن تظنا ظنا ، ان الشيطان يجري ، الخ وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق « ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان سرا ، ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . قوله (ابن آدم) المراد جنس أولاد آدم فيدخل

فيه الرجال والنساء كقوله (يا بني آدم) وقوله (يا بني اسرائيل) بلفظ الذكر إلا أن العرف عممه فأدخل فيه النساء .
قوله (وإني خفت أن يقذف في قلوبكما شيئا) كذا في رواية ابن مسافر ، وفي رواية معمر «سوءاً» أو قال شيئا ،
 وعند مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر «شراً» بمجعة وراء بدل سوء ، وفي رواية هشيم «إني خفت أن
 يدخل عليكما شيئا» ، والمحصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسجها إلى أنهما يظنان به سوءاً لما تقرر عنده من
 صدق إيمانها ، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لها الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك
 فبادر إلى إعلامهما حسماً للبادء وتعليماً لمن بعدها إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى ، فقد روى
 الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي : إنما قال لما ذلك لأنه خاف عليهما
 الكفر إن ظنا به التهمة فبادر إلى إعلامهما نصيحة لها قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئا يهلكان به . قلت :
 وهو بين من الطرق التي أسلفتها ، وغفل البزار فطن في حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل ، والله
 الموفق . وقوله «يلخ» ، أو «يجرى» ، قيل هو على ظاهره وإن الله تعالى أقدره على ذلك ، وقيل هو على سبيل
 الاستعارة من كثرة إغوائه ، وكأنه لا يفارق كالدَّم فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المفارقة . وفي الحديث من الفوائد
 جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف
 بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقتي ﷺ على أمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز
 من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار ، قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء
 ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى ابطال
 الانتفاع بعلومهم ، ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً نفيًا
 للتهمة . ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر سوءه ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاء بهذا
 الصنف والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ إليهن ، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً ، وفيه قول «سبحان
 الله» عند التعجب ، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتهويله وللحياء من ذكره كما في حديث أم سليم ، واستدل
 به لأبي يوسف ومحمد في جواز تمادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن
 الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد ، وقد
 جحد بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه

٩ - باب الاعتكاف . وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين

٢٠٣٦ - **حدثني** عبد الله بن منير سمع هارون بن إسماعيل حدثنا علي بن المبارك قال حدثني يحيى
 ابن أبي كثير قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن قال «سألت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قلت : هل سمعت
 رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله ﷺ المشر الأوسط من رمضان ، قال
 فخرجنا صبيحة عشرين ، قال فخطبنا رسول الله ﷺ صبيحة عشرين فقال : إني أريت ليلة القدر ، وإني نسيتها ،
 فالتمسوها في المشر الأواخر في وتر ، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، ومن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ

فَقَبَّرَ جَمْعٌ . فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً ، قَالَ لِحَبَابَتِ سَحَابَةٍ فَطَرَتْ ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ
فَمَسَّجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّيْنِ وَالْمَاءِ ، حَتَّى رَأَيْتُ الطَّيْنَ فِي أُرْدَبَتِهِ وَجَبْهَتِهِ »

قوله (باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صليحة عشرين) أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، وكأنه أراد بالترجمة تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله : قلنا كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صليحتها ، وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صليحتها الصليحة التي قبلها ، قال ابن بطال : هو مثل قوله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبِسْهَا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ فأضاف الضحى إلى العشية وهو قبلها ، وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف إليه سواء كان قبله أو بعده . **قوله** (أريت) بضم أوله وكسر الراء ، وفي رواية الكشميني « رأيت » بتقديم الراء وفتحها . **قوله** (نسيها) بفتح النون وللکشميني بضمها وتثني السين . **قوله** (رأيت أني أجد) في رواية الكشميني « رأيت أن أجد » قال الثعالبي : معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا ، وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسيها لأن مثل ذلك لا ينسى . قلت : وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر له بذلك

١٠ - باب اعتكاف المستحاضة

٢٠٣٧ - حَدَّثَنَا يُزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ
« اَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مُسْتَحَاضَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ ، فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطَّنْثَ تَحْتَهَا وَهِيَ تَصَلِّي »

قوله (باب اعتكاف المستحاضة) أورد فيه حديث عائشة (اعتكف مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض ، وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نسائه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق ، لأنه لم ينقل أن امرأة من أزواجه ﷺ استحاضت ، وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فيهن ، ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسماعيل وهو ابن علي بن حدثنا خالد ، وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه « قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلبه كانت عاكفة وهي مستحاضة ، فأفاد بذلك معرفة عينها وازداد بذلك عدد المستحاضات . والله أعلم

١١ - باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه

٢٠٣٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْإِثُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ
عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ « كَانَ

النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه ، فرُحِنَ ، فقال لصفية بنت حيي : لا تبجلي حتى أنصرف معكِ ، وكان يبيتها في دار أسامة ، فخرج النبي ﷺ معها ، فلقيه رجلان من الأنصار ، فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا ، فقال لهما النبي ﷺ : تعاليا ، إنها صفية بنت حيي ، فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، قال : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقى في أنفسكما شيئا »

قوله (باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه) ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري : أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة ، والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلّة ، وساقه هنا على لفظ معمر ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه ، وقد بينت ما فيه من الفوائد قريبا . **قوله** (في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى « في قلبكما ، وإضافة لفظ الجمع الى المثنى كثير مسموع كقوله تعالى ﴿ فقد صنعت لقلبكما ﴾

١٢ - باب هل يذّر المعتكف عن نفسه ؟

٢٠٣٩ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن الحسين رضي الله عنهما أن صفية أخبرته **ح**

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري **يخبر** عن علي بن حسين أن صفية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف ، فلما رجعت مشى معها ، فأبصره رجل من الأنصار ، فلما أبصره دعاه فقال : تعال ، هي صفية - وربما قال سفيان : هذه صفية - فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم . قلت لسفيان : أتته ليلا ؟ قال : وهل هو إلا ليلا ؟ »

قوله (باب هل يذّر) بفتح أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أى يدفع ، وقوله (عن نفسه) أى بالقول والفعل . وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل ، وليس المعتكف بأشد في ذلك من المصلي . ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري : أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة ، وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس ، وآخره أبو بكر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله مدينون . والآخرى طريق سفيان وهي مرسلّة ، وساقه على لفظ سفيان ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه ، وقد بينت ما فيه أيضا . **قوله** (قلت لسفيان) وهو ابن عيينة ، القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري . وقوله (هل هو إلا ليلا) أى وهل ومع الإتيان إلا في الليل ؟ وليس المراد نفي إمكانه بل نفي وقوعه ، وقد وقع عند النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث « أن صفية أتت النبي ﷺ ذات ليلة »

١٣ - باب من خرج من اعتكافه عند الصبح

٢٠٤٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن بشر **حدثنا** سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجیح عن أبي سلمة عن أبي سعيد ح. قال سفيان **وحدثنا** محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد . قال وأظن أن ابن أبي ليبد **حدثنا** عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ الشهر الاوسط ، فلما كان صبيحة عشرين **قلنا** متاعنا ، فأتانا رسول الله ﷺ فقال : من كان اعتكف فليرجع إلى مُعتكفِهِ ، فأتى رأيت هذِهِ الليلة ، ورأيتني أسجدُ في ماء وطِين . فلما رجع إلى مُعتكفِهِ قال وهاجَتِ السماء فُطرنا ، فوالذي بسمِهِ بالحق لقد هاجَتِ السماء من آخرِ ذلك اليوم ، وكان المسجدُ عريشاً فلقد رأيتُ على أنفه وأرنته أثرَ الماء والطين »

قوله (باب من خرج من اعتكافه عند الصبح) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفي وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الايام ، وسيل من أراد ذلك أن يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر ، فان أراد اعتكاف الايام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس ، فان أراد اعتكاف الايام والليالي معا فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضا . وقد وقع في حديث الباب « فلما كان صبيحة عشرين قلنا متاعنا ، وهو مشعر بأنهم اعتكفوا الليالي دون الايام ، وحله الملب على نقل أتعالم وما يحتاجون اليه من آلة الاكل والشرب والنوم ، إذ لا حاجة لهم بها في ذلك اليوم ، فاذا كان المساء خرجوا خفا . ولذلك قال « قلنا متاعنا ، ولم يقل خرجنا . وقد تقدم في « باب تحرى ليلة القدر » من وجه آخر « فاذا كان حين يمسى من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجوع ، وبذلك يجمع بين الطريقين فان القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد . **قوله** (حدثنا عبد الرحمن بن بشر) كذا الأكثر وليس في رواية الاصيل وكريمة قوله « ابن بشر » وذكره النسفي وحده تعليقا فقال « وعبد الرحمن حدثنا سفيان ، وهو ابن عيينة . **قوله** (عن ابن جريج) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا ابن جريج . **قوله** (عن سليمان) زاد الحميدي ابن أبي مسلم . **قوله** (وحدثنا محمد بن عمرو) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا « وأظن أن ابن أبي ليبد حدثنا ، والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياء **حدثنا** به عن أبي سلمة ، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال « حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليبد عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ، ولم يقل « وأظن ، ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري الا مقرونا

١٤ - باب الاعتكاف في شوال

٢٠٤١ - **حدثنا** محمد هو ابن سلام **حدثنا** محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يمتكف في كل رمضان ، فاذا صلى

لِلْعَدَاةِ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ . قَالَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ ، فَأَذِنَ لَهَا فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً ، فَسَمِعَتْ بِهَا خَفْصَةً فَضَرَبَتْ قُبَّةً ، وَسَمِعَتْ زَيْنَبُ بِهَا فَضَرَبَتْ قُبَّةً أُخْرَى . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاةِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَأَخْبَرَ خَبْرَهُنَّ ، فَقَالَ : مَا حَمَلْنَهُ عَلَى هَذَا ؟ أَلَيْسَ ؟ انْزِعُوها فَلَا أَرَاهَا ، فَتَزَعَّتْ ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَالٍ .

قوله (باب الاعتكاف في شوال) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في « باب اعتكاف النساء » . **قوله** (حدثنا محمد) في رواية كريمة « هو ابن سلام » . **قوله** (فإذا صلى الغداة دخل مكانه) في رواية الكشميني « حل » ، بمهمله وتشديد

١٥ - باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما

٢٠٤٢ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال « يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي ﷺ : أوف بندرك . فاعتكف ليلة »

قوله (باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة ، وقد تقدمت مباحثه في « باب الاعتكاف ليلا » ،

١٦ - باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم

٢٠٤٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام » - قال : أراه قال ليلة - فقال له رسول الله ﷺ : أوف بندرك »

قوله (باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ؟ ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر ، وإذا نذر أو حلف لا يكلم انسانا في الجاهلية ثم أسلم ، وكأنه ألحق اليمين بالنذر لاشتراكهما في التخليق ، وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين ينقذ في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم ، وستأتي مباحثه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال أراه ليلة) بضم أوله أي أظنه ، والقائل ذلك هو هيبه شيخ البخاري أو البخاري نفسه ، فقد رواه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك

١٧ - باب الاعتكاف في الشهر الأوسط من رمضان

٢٠٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف »

عشرين يوماً

[الحديث ٢٠٤٤ - طرقة في : ١٩٩٨]

قوله (باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان) كأنه أشار بذلك إلى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل . **قوله** (حدثنا أبو بكر) هو ابن عياش ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان ابن عاصم ، والاسناد إلى أبو صالح كوفيون . **قوله** (يعتكف في كل رمضان عشرة أيام) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي . يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، قال ابن بطال : مواظبته عليه السلام على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة ، وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجبا للسليين ، تركوا الاعتكاف ، والنبي عليه السلام لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله . وقد تقدم قول مالك انه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وان تركهم لذلك لما فيه من الشدة . **قوله** (فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين) قيل السبب في ذلك أنه عليه السلام علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكثر من أعمال الخير ليبين لامته الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمل ليلقوا الله على خير أحوالهم ، وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين . ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصلا به : وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه عليه مرتين . وقال ابن العربي : يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الأخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرة من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليتحقق قضاء العشر في رمضان . وأقوى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان العام الذي قبله مسافرا ، ويدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب ، ان النبي عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، فسافر عاما فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ، ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين . وأما مطابقة الحديث للترجمة فان الظاهر باطلاق العشرين أنها متوالية فيتمين لذلك العشر الاوسط وأنه حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الأخرى

١٨ - باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج

٢٠٤٥ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها . قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بنائه ، فأبصر الأنبياء فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله ﷺ آلبز أردن بهذا ؟ ما أنا بمعتكف . فرجع . فلما أفطر اعتكف عشرة من شوال .

قوله (باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج) أورد فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدمت مباحثه ، وفيه إشارة إلى الجزم بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه ، بل تركه قبل الدخول فيه ، وهو ظاهر السياق خلافاً لمن خالف فيه

١٩ - باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفعل

٢٠٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أنها كانت ترجل النبي ﷺ وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرة بها يفاولها رأسه »

قوله (باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفعل) أورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف . (تنبيه) : الرأس مذكر اتفاقاً وهم من أثنه من الفقهاء وغيرهم

(غائبة) اشتملت أحاديث التراويح وليلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، المعلق منها حديثان ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً ، والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عمر في جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول ، وأثر الزهري في ذلك ، وأثر ابن عيينة في ليلة القدر ، وأثر ابن عباس في التماس ليلة القدر أربع وعشرين . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٤ - كتاب البيوع

وقول الله تعالى [٢٧٥ البقرة] : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾

وقوله [٢٨٢ البقرة] : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب البيوع . وقول الله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله (إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم) كذا للاكثر ، ولم يذكر النسق ولا أبو ذر الآيتين . والبيوع جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه . والبيع نقل ملك الى الغير بشئ ، والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر . وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الانسان تتعلق بما في يد صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يبذله له في تشريع البيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج ، والآية الأولى أصل في جواز البيع ، وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص ، فان اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع ، لكن قد منع الشارع بيوعا أخرى وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه . وقيل عام أريد به الخصوص ، وقيل يحمل بينته السنة ، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالآلاف واللام يعم . والقول الرابع أن اللام في البيع للعهد وأنها نزلت بعد أن أباح الشرع بيوعا وحرم بيوعا فأريد بقوله (وأحل الله البيع) أى الذى أحله الشرع من قبل . ومباحث الشافعى وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعا وإن كانت لا يقع بها الحث لبناء الايمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة

١ - **باب** ما جاء في قول الله عز وجل [الجمعة ١٠ - ١١] : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا ، قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الْآهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ، وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ وقوله [النساء ٢٩] : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾

٢٠٤٧ - **حديث** أبو اليمان قال حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : « إنكم تقولون : إن أبا هريرة يُسكِّتُ الحديث عن رسول الله ﷺ ، وتقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يُحدثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة ؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت أُلْزِمُ رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نَدُّوا . وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرأة مسكينة من مساكين الصفقة أعي حين ينسون ، وقد قال رسول الله ﷺ في حديثٍ يُحدثُهُ : إنه لن يُسْطَرَّ أحدٌ فَوْهُ حَتَّى أَفْقِيَ مَقَاتِلِي هَؤُلَاءِ

ثُمَّ يَجْمَعُ إِلَيْهِ نَوْبَهُ إِلَّا وَغَى مَا أَقُولُ ، فَدَسَطْتُ نَمْرَةً عَلَى ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي ، فَانَسَيْتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ .»

٢٠٤٨ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سميعة عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه « إِنَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ : إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا ، فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي ، وَانْظُرْ أَى زَوْجَتِي هَوَيْتَ نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا ، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتُهَا . قَالَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : لِحَاجَةٍ لِي فِي ذَلِكَ ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ ؟ قَالَ سُوقُ قَيْنُقَاعٍ . قَالَ فَقَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَى بِأَقِطٍ وَسَمْنٍ . قَالَ ثُمَّ تَابَعَ الْغُدُو ، فَالَيْتَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَرْصُفَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَزَوَّجْتُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَمَنْ ؟ قَالَ : امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : كَمْ سَفُتَ ؟ قَالَ زَيْنَةُ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : أَوَلَمْ وَلَوْ بَشَاءَةً »

[الحديث ٢٠٤٨ - طريقه في : ٣٧٨٠]

٢٠٤٩ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير بن خالد حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال « قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُوفٍ الْمَدِينَةَ ، فَأَخَى النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنَى ، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَقْسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَزْوَجَكَ . قَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ ، دُونِي عَلَى الشُّوقِ ، فَا رَجِعْ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقِطًا وَسَمْنًا ، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ . فَكُنَّا بِيْرًا - أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ - فُجَاءَ وَعَلَيْهِ وَصْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : مَتَّبِعْهُمْ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : مَا سَفُتَ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : نَوَافٌ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ وَزَنَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - قَالَ أَوَلَمْ وَلَوْ بَشَاءَةً »

[الحديث ٢٠٤٩ - أطرافه في : ٣٧٨١ ، ٣٩٣٧ ، ٥٠٧٢ ، ٥١٤٨ ، ٥١٥٣ ، ٥١٦٧ ، ٦٠٨٢ ، ٦٣٨٦]

٢٠٥٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن عباس رضي الله عنهما قال « كَانَتْ مُكَاطَ وَجَنَّةٌ وَذُو الْجَازِ أَسْوَاقًا لِلْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَسَكَانَهُمْ تَأْتَمُّوا فِيهِ ، فَزَكَتُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ »

قوله (باب ما جاء في قول الله عز وجل) (قَدْ أَفْضَيْتَ الصَّلَاةَ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) (إِلَى آخِرِ السُّورَةِ) كَذَا لَا بِيْذَرٍ ، وَلِلنَّسَبِ وَالْآيَتَيْنِ ، أَى إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ ، وَسَاقِي رِوَايَةِ كَرِيْمَةِ الْآيَتَيْنِ بِتَامِهِمَا . قوله (وَقوله) (إِنَّا كُنَّا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) وَالْآيَةُ الْأُولَى يُؤْخَذُ مِنْهَا مَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عَمُومِ ابْتِغَاءِ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ التِّجَارَةَ وَأَنْوَاعَ التَّكْسِبِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فَلَا أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ لِلْإِبَاحَةِ ، وَنَكَبَتْهَا مَخَالِفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مَنْعِ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ فَلَمْ يَحْظَرْ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ

الهادي الشارح : هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطيق التكسب ، وعلى الوجوب للفقير الذي لا شيء عنده لثلا يحتاج الى السؤل وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب ، وسيأتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة . وأغرب بعض الشراح فقال : ان الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلا الأخيرة فهي الى النهي عنها أقرب ، يعني قوله (وإذا رأوا تجارة أو لهوا الخ) ثم أجاب بأن التجارة المذكورة مقيدة بالصيغة المذكورة ، فمن ثم أشير الى ذمها ، فلو خلت عن المعارض لم تدم . والذي يظهر أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله (وابتغوا من فضل الله) وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرده بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب ، والآية الثانية فيها تقييد التجارة بالمباحة بالتراضي . وقوله (أموالكم) أي مال كل انسان لا يصرفه في محرم ، أو المعنى لا يأخذ بكمال بعض . وقوله (إلا أن تكون) الاستثناء منقطع اتفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، لكن إن حصلت بينكم تجارة وتراضيت بها فليس بباطل ، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مرفوعا : انما البيع عن تراض ، وهو طرف من حديث طويل ، وروى الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي ﷺ قال : لا يتفرق بيعان إلا عن رضا ، ورجاله ثقات ، ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا بايع رجلا يقول له : خيرني . ثم يقول : قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ : لا يفترق اثنان - يعني في البيع - إلا عن رضا ، وأخرجه أبو داود أيضا ، وسيأتي الكلام في الخيار قريبا إن شاء الله تعالى . ومن طريق سعيد عن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال : التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها . ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة . قوله (أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة) كذا في رواية شعيب ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال : عن الأعرج ، وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم ، وطريقه عن الأعرج مختصرة ، وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أنهم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك . والمقصود منه قول أبي هريرة : ان إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، والصفق بفتح المهملة - ووقع في رواية القابسي بالسین وسكون الفاء بعدها قاف - والمراد به التباع ، وسميت البيعة صفقة لانهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك تضاف الى الأبدى ، فسكان يد كل واحد استقرت على ما صار له . ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي ﷺ وإحلاله عليه وتقريره له . قوله (على ملء بطن) أي مقتنعا بالقوت أي فلم تسكن له غيبة عنه . قوله (نمرة) بفتح النون وكسر الميم أي كساء ملونا ، وقال ثعلب : هي ثوب مخطط ، وقال الفزاز : دراعة تلبس فيها سواد وبياض . وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم ، لأنه ساق هذا الكلام الأخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويأتي شيء من ذلك في كتاب الاعتصام . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، قوله (عن جده) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . قوله (قال : قال عبد الرحمن بن عوف) في رواية أبي نعيم في « المستخرج » ، من طريق يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن ، وقد أخرجه المصنف في « فضائل الأنصار » عن إسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس عن إبراهيم بن سعد فقال « عن أبيه عن جده قال : لما قدموا المدينة آخى الخ » فهو من هذه الطريق مرسل ، وقد تبين لي بالطريق التي في هذا الباب أنه موصول . قوله (آخى) تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء . قوله (سعد م - ٢٧ ج ٤) فتح الباري

ابن الربيع) سأذكر ترجمته في فضائل الانصار . قوله (نزلت لك عنها) أى طلقها لاجلك ، ودخلت ، أى انقضت عدتها . وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في الولية ، من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، قال ابن التين : كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الانصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة . قوله (قينقاع) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف : قبيلة من اليهود نسب السوق اليهم ، وذكر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابسي وهو صواب أيضاً ، وقد حكى قينقاع أيضاً ، صرف قينقاع على إرادة الحى ، وتركه على إرادة القبيلة . قوله (تابع الغدو) أى داوم الذهاب الى السوق للتجارة . الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة . وقد أورده المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس ، وليس في شيء منها أن أنسا حمله عن عبد الرحمن إلا ما وقع في رواية لمسلم والنسائي عن طريق عبد العزيز عن أنس فقال د عن عبد الرحمن بن عوف قال : رأيت رسول الله ﷺ وعلى ، فذكر الحديث . ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضاً وذكر أن روح بن عبادة تفرد به عن مالك ، والمحفوظ عنه كما رواه الجماعة ، وسياق الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرقه واختلافها في الولية ، إن شاء الله تعالى . والغرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك ، وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها . الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها في الاسلام ، وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحج ، وقوله فيه (وكان الاسلام) أى وجاء الاسلام ، فكان هنا تامة ، و« تأموا » أى طرحوا الاثم ، والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم ، وقراءة ابن عباس د في مواسم الحج ، معدودة من الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن

٢ - باب الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات

٢٠٥١ - **حدثني** محمد بن المثنى **حدثني** ابن أبي عدي عن ابن عوف عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت النبي ﷺ ح . و**حدثني** علي بن عبد الله **حدثنا** ابن عيينة **حدثنا** أبو فروة عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير عن النبي ﷺ ح . و**حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عيينة عن أبي فروة قال سمعت الشعبي سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ح . **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي فروة عن الشعبي عن النعمان بن بشير سمعت رضي الله عنه قال : قال الذي ﷺ « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمور مشبهة . فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتزأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان . والمعاصي حى الله ، من يرتع حول الحى يوشك أن يواقع »

قوله (باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات) ذكر فيه حديث النعمان بن بشير بلفظ الترجمة وزيادة ،

فأورده من طريقين عن الشعبي عنه ، والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي ، فأورده أولاً من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانياً بالتصريح بسامع أبي فروة من الشعبي ، وقد أخرجه الحميدى فى مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وبسامع أبي فروة من الشعبي وبسامع الشعبي من النعمان على المنبر وبسامع النعمان من رسول الله ﷺ ، ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم فى «المستخرج» ، وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والاسماعيلى من طريقه ولفظه «حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك» ، فذكره وفى آخره «ولكل ملك حى وحى الله فى الأرض معاصيه» ، وأما لفظ ابن عيون فأخرجه أبو داود والنسائى وغيرهما بلفظ «ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات - وأحياناً يقول مشتبهة - وسأضرب لكم فى ذلك مثلاً : ان الله حى حى ، وإن حى الله ما حرم ، وانه من برع حول الحى يوشك أن يخاطبه ، وأنه من يخاطب الرية يوشك أن يجرى . وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحارث الهمداني الكوفي ، ولهم أبو فروة الأصغر الجعفى الكوفي واسمه مسلم بن سالم ماله فى البخارى سوى حديث واحد فى أحاديث الانبياء . قوله (قال النبي ﷺ) فى الرواية الأولى «سمعت النبي ﷺ» ، وقد قدمت فى الايمان الرد على من نفى سماعه من النبي ﷺ . قوله (الحلال بين والحرام بين الخ) فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة أشياء ، وهو صحيح لان الشئ إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما . فالاول الحلال البين ، والثانى الحرام البين ، فعنى قوله «الحلال بين» ، أى لا يحتاج إلى بيانه ويشترك فى معرفته كل أحد ، والثالث مشتبه لحفائه فلا يدرى هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغى اجتنابه لانه إن كان فى نفس الأمر حراماً فقد برى من تبعها وإن كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد لان الاصل فى الاشياء تختلف فيه حظراً وإباحة ، والاولان قد يردان جميعاً فان علم المتأخر منهما هو الا فو من حين القسم الثالث ، وسأذكر ما فسرته به الشبهة بعد هذا الباب ، والمراد أنها مشتبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام «لا يعلمها كثير من الناس» ، وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى فى «باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه» من كتاب الايمان ، وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إيراد فى كتاب البيوع لان الشبهة فى المعاملات تقع فيها كثيراً ، وله تعلق أيضاً بالنكاح وباصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان . وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله بغوى فى «شرح السنة» واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه من جملة ما لم يستبين ، لكن قوله ﷺ «لا يعلمها كثير من الناس» يشعر بأن منهم من يعلمها . وقوله فى هذه الطريق «استبان» أى ظهر تحريره . وقوله «أوشك» أى قرب لان متعاطى الشبهات قد يصادف الحرام وان لم يتعمده أو يقع فيه لاعتياده التساهل

٣ - باب تفسير المشتبهات

وقال حسان بن أبى سنان : مارأيت شيئاً أهون من الورع ، دَعَّ مَآيِرُ بَيْكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ
٢٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا

عبدُ اللهِ بنُ أبي مُليكة عن عُقبة بنِ الحارثِ رضى اللهُ عنه « أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتُهما ، فذكرَ النَّبِيُّ ﷺ ، فأعرضَ عنه وتبسمَ النَّبِيُّ ﷺ قال : كيف وقد قيل ؟ وقد كانت تحتُ ابنة أبي إهاب التميمي »

٢٠٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ عُثْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَمِيدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ مَنَى قَابِضُهُ . قَالَتْ : فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ : ابْنُ أَخِي ، قَدْ عَمِدَ إِلَيَّ فِيهِ . فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ : أَخِي ، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ . فَتَسَاوَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ابْنُ أَخِي ، كَانَ قَدْ عَمِدَ إِلَيَّ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي ، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي ، وَلَدَ عَلَى فِرَاشِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَؤُلَاءِ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ . ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاللَّعَاهِرِ الْحَبْرُ . ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ . احْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ ، لَمَّا رَأَى مِنْ شَبهِهِ بَعْتَةً ، فَمَرَّاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ »

[الحديث ٢٠٥٣ - أطرفة في : ٢٢١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٧٤٥ ، ٤٣٠٣ ، ٦٧٤٩ ، ٦٧٦٥ ، ٦٨١٧ ، ٧١٨٢]

٢٠٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ ، فَقَالَ : إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ ، وَإِذَا أَصَابَ بَعْرَضِهِ فَقَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرْسِلُ كُلِّي وَأُسَيِّئُ ، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمْ أَسْمُ عَلَىهِ ، وَلَا أَذْرَى أُيْهِمَا أَخَذَ . قَالَ : لَا تَأْكُلْ ، إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ »

قوله (باب تفسير المشبهات) بتشديد الموحدة ، وللنسخي بضمّتين مخففا بغير ميم ، ولابن عساكر بضم الميم وزيادة تاء لما تقدم في حديث النعمان بن بشير « أن الشبهات لا يعلها كثير من الناس ، واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلها ، أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب . فذكر أولا ما يضبطها ، ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنبه منها ، ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها ، ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره . وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه ، فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلا بيقين ، وإليه الإشارة بحديث عدى بن حاتم . والثاني كالطهارة إذا حصلت لارتفاع إلا بيقين الحدث وإليه الإشارة بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ، ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه . والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه ، وإليه الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني . قوله (وقال حسان بن أبي سنان) هو البصري أحد العباد في زمن التابعين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أحمد في « الزهد » وأبو نعيم في « الحلية » عنه بلفظ « إذا شككت في شيء فانكره ، ولابن نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال

يونس لمعالجت شيئاً أشد على من الورع ، فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون على منه ، قال : كيف ؟ قال حسان : تركت ما يربيني إلى ما لا يربيني فاسترحمت . قال بعض العلماء : تكلم حسان على قدر مقامه ، وترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية . وقد ورد قوله « دع ما يربيك إلى ما لا يربيك » مرفوعاً أخرجه الترمذى والنسائى وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن على . وفى الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبرانى فى « الصغير » ومن حديث أبى هريرة ورواية بن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما . **قوله (يربيك)** بفتح أوله ويجوز الضم يقال رابه يريبه بالفتح وأوابه يريبه بالضم ريبة وهى الشك وال تردد ، والمعنى إذا شككت فى شيء فدعه ، وترك ما يشك فيه أصل عظيم فى الورع . وقد روى الترمذى من حديث هطية السعدى مرفوعاً « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً عما به البأس » ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى كتاب الايمان ، قال الخطابى كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه . ثم هو على ثلاثة أقسام : واجب ومستحب ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التنطع . الحديث الاول حديث عقبة بن الحارث فى الرضاع ، ووجه الدلالة منه قوله « كيف وقد قيل » ؟ فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إنما كان لأجل قول المرأة إنها أرضعتها ، فاحتمل أن يكون صحيحاً فتركب الحرام ، فأمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر ، وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك ، وستأتى مباحثه فى كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . الحديث الثانى حديث عائشة فى قصة ابن وليدة زمعة ، وستأتى مباحثه فى كتاب الفرائض ، ووجه الدلالة منه قوله **ﷺ** « احتجى منه ياسودة » ، مع حكمه بأنه أخوها لأبها ، لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً فى قول الأكثر ، واعترض الداودى فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه ، ويأنه من هذه القصة أن إلحاقه بزمعة يقتضى أن لا يحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضى أن تحتجب . وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن الزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره من أقاربها . وقال غيره : بل وجب ذلك لفظ أمر الحجاب فى حق أزواج النبي **ﷺ** ، ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع فى حق الأعرابى الذى قال له « لعل نزع عرق » . الحديث الثالث حديث عدى بن حاتم فى الصيد ، ووجه الدلالة منه قوله « إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر » ، فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية ، وأبعد من استدلال به على سد الدوائر

٤ - باب ما يتنزه من الشبهات

٢٠٥٥ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن منصور عن طلحة عن أنس رضى الله عنه قال « مرّ للنبي **ﷺ** بتمرّة مسقوفة فقال : لولا أن نكون صدقة لأكلناها »

وقال همّام عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي **ﷺ** قال « أجد تمرّة ساقطة على فراشي »

[الحديث ٢٠٥٥ - طرّفه فى : ٢٤٣١]

قوله (باب ما يتنزه) بضم أوله أى يجتنب (من الشبهات) . وللكشمهينى « بكرة » بدل يتنزه . **قوله (حدثنا**

سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وطلحة هو ابن مطرف ، والاسناد كله كوفيون إلا الصحابي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مراراً ، وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في اللقطة . قوله (مسقولة) كذا للاكثر ، وفي رواية كريمة « مسقطة » بضم أوله وفتح القاف ، قال ابن التيمي قوله « مسقولة » كلمة غريبة لان المشهور أن سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول ؛ واستشهد له الخطابي بقوله تعالى (كان وعده مأثياً) أي آتياً وقال ابن التين : مسقولة بمعنى ساقطة كقوله حجاباً مستوراً أي ساتراً . وقال ابن مالك في الشواهد : قوله مسقولة بمعنى مسقطة ولا فعل له ، ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني ، قال : وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعمل ولا مفعول له كقراءة النخعي (عموا وصموا) بضم أولهما ولم يجز مصموم اكتفاء بأصم . قلت . وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « مطروحة » وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « بتمرة » ولم يقل مسقولة ولا مسقطة . قوله (وقال ممام الخ) وصله في اللقطة بتمامه ولفظه ، اني لا تقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها . قلت : ولم يستحضر الكرماني لفظ رواية ممام فقال : تمام الحديث غير المذكور ، وهو لولا أن تكون صدقة لأكلها . قلت : والنكتة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه عليه السلام ، ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الورد . قال المهلب : لعنه الله كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيعلق بشوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه ، وإلا فالفارق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة . قلت : ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل ، بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له ، أو حل إلى بيته فقسمه فبقيت منه بقية . وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « تصور النبي عليه السلام ذات ليلة ، فقيل له ما أسهرك ؟ قال إني وجدت ثمرة ساقطة فأكلتها ، ثم ذكرت تمرا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهلي ، فذلك أسهرني ، وهو محمول على التعدد وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها مما يدخل التردد تركه احتياطاً ، ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه . وقال المهلب : إنما تركها عليه السلام تودعاً وليس بواجب ، لان الأصل أن كل شيء في بيت الانسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم ، وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي عليه السلام ، ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى

ه - باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات

٢٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم - حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عباد بن نعيم عن عمه قال « شُكِيَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجحد في الصلاة شيئاً أيقطع الصلاة ؟ قال : لا ، حتى يسمع صوتاً أو يجحد ريماً »

وقال ابن أبي حفصة عن الزهري : لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت

٢٠٥٧ - حدثنا أحمد بن المقدام العجلي حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي حدثنا هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأتوننا بالحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال رسول الله ﷺ : سموا الله عليه وكلوه »

[الحديث ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ طرقة في : ٥٥٠٧ ، ٧٣٩٨]

قوله (باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات) في رواية الكشميني من المشبهات بيمين وثقليل ، وفي نسخة بمشاة بدل الثقليل والكل بمعنى مشكلات ، وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطع في الورع ، قال الغزالي : الورع أقسام ، ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ، ورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ، ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين ، قال : ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة ، أي أهم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا انتهى . وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كل لانسان ثم أفلت منه ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على لا يدرى أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل إباحته قويا وتأويله يمتنع أو مستبعد . ثم ذكر فيه حديثين : الأول قوله (عن الزهري) في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري ، قوله (عن عباد بن تميم عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، وفي رواية الحميدي المذكورة « أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ، وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعم عن سفيان ، وسيافه يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ، ولم يتعرض المزني لتمييز ذلك في « الأطراف » . قوله (وقال ابن أبي حفصة) هو محمد وكنيته أبو سلة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصري نزل الجزيرة ، وظن الكرماني أن محمدا هذا وسالما بن أبي حفصة وعمارة بن أبي حفصة إخوة لجزم بذلك هنا فهم فيه وهما فاحشا ، فإن والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي والد عمارة اسمه ثابت بالنون ثم موحدة ثم مشاة ، وهو بصري أيضا ، لكن ميسرة مولى ثابت عربي ، وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الاثنين . قوله (لا وضوء الخ) وصل أحمد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق ، ووقع لنا بعلوف « مسند أبي العباس السراج » ، ولفظه « عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعا ، باللفظ المعلق ، ومشي بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري « لا وضوء الخ » لجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري ، وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أحمد والسراج ، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا ، والتقدير : عن الزهري بهذا السند إلى النبي ﷺ قال لا وضوء الحديث . وأقرب أمثلة ذلك ماضى في الصوم في « باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس » فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : أمروا بالقضاء ؟ قال : وبدا من قضاء » قال البخاري « وقال معمر سمعت هشاما لا أدري أقضوا أم لا ، فهذا أيضا فيه حذف تقديره سمعت هشاما عن معمر عن هشام ^(١) بالسند والماتن ، وقال في آخره « فقال إنسان لهشام : أقضوا أم لا ؟ قال : لا أدري ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وأوردته

(١) في هامش طبعه بولاني : مكنيا في الانح

من «مسند عبد بن حميد، عاليا» عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن فاطمة عن أسماء، فذكرت الحديث، قال «فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا؟ قال لا أدري». (تنبيه): اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصارا مجحفا، فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة، ووجهه أن خروج الريح من المصلى هو الذي يقع له غالبا بخلاف غيره من النواقص فإنه لا يهجم عليه إلا نادرا، وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الريح. الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا لصحة الذبح، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا في جواز الأكل من الذبيحة، وسيأتي تقريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى، وهو أصل في تحسين الظن بالمسلم وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر.

٦ - باب قول الله عز وجل [١١ - الجمعة] : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾

٢٠٥٨ - **حديث** طلق بن غنم حدثنا زائدة عن حصين عن سالم قال حدثني جابر رضي الله عنه قال «بينا نحن نصلّي مع النبي ﷺ، إذا أقبلت من الشام غير تحمّل طعاما، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلا، فنزلت ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾»

قوله (باب قول الله عز وجل: وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فإنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها. وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي ﷺ وهو يخطب، ومضى الكلام عليه مبسوطا في كتاب الجمعة، ويأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة أن شاء الله تعالى.

٧ - باب من لم يبال من حيث كسب المال

٢٠٥٩ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد القبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «يأتي على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ منه أم من الحلال أم من الحرام»

[الحديث ٢٠٥٩ - طرفه في : ٢٠٨٢]

قوله (باب من لم يبال من حيث كسب المال) في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب. **قوله** (يأتي على الناس زمان) في رواية أحمد عن يزيد عن ابن أبي ذئب بسنده «ليأتين على الناس زمان» وللنسائي من وجه آخر «يأتي على الناس زمان ما يبالى الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام» وهذا أورده النسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة، ووه المزي في «الآطراف» فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب، وليس كما ظن فاني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النسائي إلا عن الشعبي لا عن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذئب، لاني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي، وقال ابن التين: أخبر النبي ﷺ بهذا تحذيرا من

فتنة المال ، وهو من بعض دلائل نبوته لإخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه . ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين ، وإلا فاختد المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو ، والله أعلم

٨ - باب التجارة في البز وغيره

وقوله عز وجل [٣٧ النور] : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
وقال قتادة : كان القوم يتباً يمعون ويتجرون ، ولسكنهم إذا نابهم حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله »

٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال « كنت أتجر في الصرف ، فسألت زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ
وحدثني الفضل بن يعقوب حدثنا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعاصم بن مفضل أنها سمعا أبا المنهال يقول « سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ ، فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف قال : إن كان يدا بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئاً فلا يصلح »

[الحديث ٢٠٦٠ - أطرافه في : ٢١٨٠ ، ٢٤٩٧ ، ٣٩٣٩]

[الحديث ٢٠٦١ - أطرافه في : ٢١٨١ ، ٢٤٩٨ ، ٣٩٤٠]

قوله (باب التجارة في البز وغيره) لم يقع في رواية الأكثر قوله « وغيره » وثبتت عند الاسماعيلي وكريمة . واختلف في ضبط البز فالأكثر على أنه بالزاي ، وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة . وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو أليق بمواخاة الترجمة التي بعد هذه بباب وهو « التجارة في البحر » وكذا ضبطها الدماطي ، وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطلال وغيره بضم الموحدة وبالراء ، قال وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارة اهـ . وقد أخطأ من زعم أنه بالراء تصحيف لاذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الأثر الثلاثي أو ردها في الباب ما يرجع أحد اللفظين . قوله (وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) أي وتفسير ذلك ، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة ، وتمسك به قوم في مدح ترك التجارات وليس بواضح . قوله (وقال قتادة : كان القوم يتبايعون الخ) لم أقف عليه موصولاً عنه ، وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة فاغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر « فيهم نزلت » فذكر الآية . وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه ، وفي « الحلية » عن سفيان الثوري : كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة . ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف ، وسيأتي الكلام عليه في باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه « وكنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ » ، وقد خفي ذلك على

القطب قرأت بخطه : لم يذكر أحد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر . (تنبيه) : أبو المنهال المذكور في هذا الإسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الاسلمى في حديث الواقيت ، واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة . وأخرج البخارى الطريق الثانية بزول رجل لاجل زيادة طامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور ، وعامر بن مصعب ليس له في البخارى سوى هذا الموضع الواحد . قوله (نسباً) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها همزة ، والكشيمى نساء بفتح النون والمهمله ومدة

٩ - باب الخروج في التجارة

وقول الله عز وجل [١٠ الجمعة] : (فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ)

٢٠٦٢ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاف عن عبيد بن عمير أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يؤذن له - وكأنه كان مشغولاً - فرجع أبو موسى . ففرغ عمر فقال : ألم أسمع صوت عبيد الله بن قيس ؟ أئذ نواله . قيل : قد رجع . فدعاه . فقال كننا نؤمر بذلك . فقال : تأتيني على ذلك بالبيضة . فانطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم ، فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري . فذهب بأبي سعيد الخدري ، فقال عمر : أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ ؟ أكلاني الصفق بالأسواق . يعني الخروج إلى التجارة »

[الحديث ٢٠٦٢ - طرفاه في : ٦٢٤٥ ، ٧٢٥٣]

قوله (باب الخروج في التجارة . وقول الله عز وجل : فانتمشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) قال ابن بطال هو إباحة بعد حظر كقوله تعالى (وإذا حللتم فاصطادوا) وقال ابن المنير في الحاشية : غرض البخارى إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافا لمن ينقطع ولا يحضر السوق كما سيأتى في مكانه إن شاء الله تعالى . قوله (أن أبا موسى استأذن على عمر فلم يؤذن له) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتى في الاستئذان ، أنه استأذن ثلاثاً . قوله (فقال كننا نؤمر بذلك) في الرواية المذكورة أنه قال قال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع . قوله (فذهب بأبي سعيد) في الرواية المذكورة فآخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك ، وفيه الدلالة على أن قول الصحابي كننا نؤمر بكذا ، محمول على الرفع ، ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال ، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد الزوم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه ، وادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد ، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال : انى أحبيت أن أتثبت . وستأتى فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في الدية وغير ذلك . قوله (فقال عمر أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ) ؟

ألفاني الصفق بالاسواق ؛ يعنى الخروج الى التجارة) كذا في الأصل ، وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهما لأنها ألفتهم عن طول ملازمته النبي ﷺ حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسي ، وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس ، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته ، وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كما سيأتى في ترجمته في المناقب . والله مطلقا ما يليق سواء كان حراما أو حلالا ، وفي الشرع ما يحرم فقط

١٠ - باب التجارة في البحر . وقال مطر : لا بأس به ، وما ذكره الله في القرآن إلا بحق

ثم تلا [١٤ النحل] : ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ وَالْفُلْكَ الْسَّفْنُ ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ مَوَاجِرُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ : تَمْخَرُ السَّفْنُ الرِّيحَ ، وَلَا تَمْخَرُ الرِّيحُ مِنَ السَّفْنِ إِلَّا الْفُلْكَ الْعِظَامُ

٢٠٦٣ - وقال الليثُ حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن

رسول الله ﷺ « أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ قَفْضِي حَاجَتَهُ » وساق الحديث حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به

قوله (باب التجارة في البحر) أى إباحة ركوب البحر للتجارة ، وفي بعض النسخ « وغيره » ، فإن ثبت قوى قول من قرأ « البر » ، فيما سبق بباب بضم أوله أو بالزاي . قوله (وقال مطر الخ) هو مطر الوراق البصرى مشهور في التابعين ، ووقع في رواية الحموى وحده « وقال مطرف » وهو تصحيف ، وبأنه الوراق وصفه المزى والقطب وآخرون ، وقال الكرماني : الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخاري ، وكأن ظهور ذلك له من حيث إن الذين أفردوا رجال البخاري كالكلاباذي لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علق لهم ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأسا ويقول : ما ذكره الله تعالى في القرآن إلا بحق ، ووجه حل مطر ذلك على الإباحة أنها سيق في مقام الامتنان ، وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله (الفلك السفن الواحد والجمع سواء) هو قول أكثر أهل اللغة ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فِي الْفُلْكَ الْمَشْحُونِ ﴾ وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ وَجَرِينِ بِهِمْ ﴾ فذكره في الأفراد والجمع بلفظ واحد ، وقيل إن الفلك بالضم والاسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد ، وقال صاحب المحكم ، السفينة فميلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أى تفسره ، والجمع سفن وسفائن وسفين . قوله (وقال مجاهد الخ) وصله الفريابي في تفسيره ، وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر ، قال عياض : ضبطه الأكثر بنصب السفن وعكسه الاصيلي ، والصواب الاول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار ، وضبط الاصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال ﴿ مَوَاجِرَ فِيهِ ﴾ وقوله « تَمْخَرُ » بفتح المعجمة أى تشق يقال نخرت السفينة إذا شقت المساء بصوت ، وقيل نخر الصوت نفسه ، وكأن مجاهدا أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بواسطة الريح ، ومعنى قوله « ولا تَمْخَرُ الخ » أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن ، أو لا يحصل من الصغار غالبا . قوله (وقال

الليث الخ) هو طرف من حديث ساقه بتمامه في كتاب الكفالة كما سيأتي ، وسنذكر الكلام عليه ثم ، ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة أن شرح من قبلنا شرح لنا إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ، ولا سيما إذا ذكره ﷺ مقررًا له أو في سياق الشئ على فاعله أو ما أشبه ذلك ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفًا مألوفاً من قديم الزمان ، فيحمل على أصل الإباحة حتى يرد دليل على المنع . قوله في آخره (حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث به) فيه التصريح بوصل المعلق المذكور ، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع ، وكذا وقع في رواية أبي الوقت

١١ - باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [١١ - الجمعة]

وقوله جلّ ذكره [٢٧ النور] : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ ، وَلَسَكُنْتُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ لَمْ تُلْهِمِهِمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

٢٠٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَلْدِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَقْبَلْتُ عَيْرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴾ (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)

قوله (باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ وقوله ﴿ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ الخ) كذا وقع جميع ذلك معاداً في رواية المستمل (وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها هنا وحذفها بما مضى ، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني ، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به . فن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار ، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال : ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو النعم ، وذكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى

١٢ - باب قول الله تعالى [٢٦٧ البقرة] : ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ حَبَائِبِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾

٢٠٦٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مَفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلَزَّوَجُهَا بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْحَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا »

٢٠٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ »
[الحديث ٢٠٦٦ - أطرافه في : ٥١٩٢ ، ٥١٩٥ ، ٥٣٦٠]

قوله (باب قوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم) أى تفسيره . وحكى ابن بطال أنه وقع في الأصل « كلوا » بدل أنفقوا وقال إنه غلط ٥١ . وكذا رأيت في رواية النسفي ، وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب ، وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها : أن المراد بها التجارة . ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعا « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة . ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره » وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك ، والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذي يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيزجر عليه ، وكونه بغير أمره يحتمل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال لكن المنفي ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحل على أحد هذين المعنيين والآخر كان من ماله بغير إذنه لا إجمالا ولا تفصيلا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة ، وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره . وأما قوله في حديث أبي هريرة « فلها نصف أجره » فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة ، بخلاف حديث عائشة ففيه أن للخدام مثل ذلك ، أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فللكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكساها نصفان

١٣ - باب من أحب البسط في الرزق

٢٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ »
[الحديث ٢٠٦٧ - طرفه في : ٥١٩٦]

قوله (باب من أحب البسط) أى التوسع (في الرزق) وجواب « من » ، محذوف تقديره ما في الحديث وهو « فليصل رحمه » . ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافا لمن كرهها مطلقا . **قوله** (حدثنا محمد بن أبي يعقوب) اسم أبيه إسحق بن منصور ، وقيل إن منصور اسم أبيه ، وقيل إن أبا يعقوب جده الكرمانى بكسر الكاف ، وذكر الكرمانى الشارح أن النووى ضبطها بفتح الكاف وتعبه ، وسلف النووى في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك ، فقلل الصواب فيها في الأصل الفتح ، ثم كثر استعمالها بالكسر تغييرا من العامة ، وقد نزل محمد المذكور البصرة ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الأحكام ، والثلاثة إسنادها واحد إلى الزهري ، وشيخه حسان هو ابن إبراهيم الكرمانى ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (قال محمد هو الزهري) كذا في الأصل ، وفي رواية أبي نعم

من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري . قوله (عن أنس) يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس . قوله (وينسأ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أى يؤخر له ، والاثم هنا بقية العمر قال زهير :

والمرو ما عاش بمدود له أمل لا ياتمى الطرف حتى ينتهى الاثر

وسياق الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوة في الجسد ، لأن صلة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويتركو ، لأن رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل ، أو المعنى أنه يكتب مقيدا بشرط كأن يقال إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا ، أو المعنى بقاء ذكره الجليل بعد الموت . وأغرب الحسكيم الترمذى فقال : المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ . وقال ابن قتيبة : يحتمل أن يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكيتة عشرين فان وصل رحمه زاد التزكية . وقال غيره : المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل ، فالاول يدخل فيه التغيير . وتوجيهه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن غنى لا يعلق عليه الحكم ، فذلك الظاهر الذى اطلع عليه الملك هو الذى يدخله الزيادة والنقص والمحرو والاثبات ، والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم التقطيع ، وسياق ذكر هذه المسألة مبسوط في كتاب القدر ، ويأتى الكلام على إثبات الغنى على الفقر في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

١٤ - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة

٢٠٦٨ - **حدثنا** معلى بن أسيد **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الأعمش قال « ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال : حدثني الاسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درهما من حديد »

[الحديث ٢٠٦٨ - أطرافه في : ٢٠٩٦ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٣٨٦ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١٢ ، ٢٩١٦ ، ٤٤٦٧]

٢٠٦٩ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس ح

و **حدثني** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** أسباط أبو اليسع البصري **حدثنا** هشام الدستوائي عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بجنز شعير وإهالة سنخة ، ولقد رهن النبي ﷺ درهما له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيرا لاهله . ولقد سمعته يقول : ما أمسى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب ، وإن عنده تسع نسوة »

[الحديث ٢٠٦٩ - طرفه في : ٢٥٠٨]

قوله (باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) بكسر المهملة والمد أى بالأجل ، قال ابن بطال : الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع . قالت : لعل المصنف تخيل أن أحدا يتخيل أنه ﷺ لا يشتري بالنسيئة لأنها دين فاراد دفع ذلك التخيل ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وأنس في أنه ﷺ اشترى شعيرا إلى أجل ورهن عليه درعه ، وسياق الكلام عليهما

مستوفى في أول الرهن ان شاء الله تعالى . قوله في طريق عائشة (ذكرنا عند ابراهيم) هو التخي ، وقوله (الرهن في السلم) أى السلف ، ولم يرد به السلم العرفي . وقوله في حديث أنس (حدثنا مسلم) هو ابن ابراهيم . وقوله في الطريق الثانية (أسباط) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة . وقوله (أبو اليسع) بفتح التبتانية والمهملة وهو بصرى ، وكذا بقية رجال الإسناد ، وليس لأسباط في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد قيل إن اسم أبيه عبد الواحد ، وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع ، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم ، والنسبة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين باسناد واحد ، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده . وقوله فيه (ولقد سمعته يقول) هو كلام أنس ، والضمير في سمعته للنبي ﷺ ، أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهر السلب في شرائه الى أجل ، وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس ، لأنه إخراج السياق عن ظاهره بغير دليل ، والله أعلم

١٥ - باب كَسِبَ الرَّجُلُ وَعَمِلَ يَدِهِ

٢٠٧٠ - **حَدَّثَنَا** إسماعيل بن عبيد الله **حَدَّثَنَا** علي بن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت « لما استخلف أبو بكر الصديق قال : لقد علم قومي أن حُرَّتِي لم تكن تجز عن مؤنة أهلي ، وشغلنا بأمر المسلمين ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال وأحترف للمسلمين فيه »

٢٠٧١ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الله بن يزيد **حَدَّثَنَا** سعيد بن أسيد قال حدثني أبو الأسود عن عروة قال : قالت عائشة رضى الله عنها « كان أصحاب رسول الله ﷺ يحمل أنفسهم ، فسيكون لهم أدواح ، فقيل لهم : لو اغتسلتم . رواه هشام عن أبيه عن عائشة »

٢٠٧٢ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده »

٢٠٧٣ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن موسى **حَدَّثَنَا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن هشام بن منبه **حَدَّثَنَا** أبو هريرة عن رسول الله ﷺ « أن داود النبي عليه السلام كان لا يأكل إلا من عمل يده »

[الحديث ٢٠٧٣ - طراهة في : ٣٤١٧ ، ٤٧١٣]

٢٠٧٤ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن بكير **حَدَّثَنَا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى عبد

الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فِيهِ عَطِيَّةٌ أَوْ يَمْنَعَهُ »

٢٠٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْأَعْوَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْمَلَهُ . . . »

قوله (باب كسب الرجل وعمله بيده) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام ، لان الكسب أعم من أن يكون عملاً باليد أو بغيرها . وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب . قال الماوردي : أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة ، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة ، قال : والارجح عندي أن أطيبها الزراعة لانها أقرب الى التوكل . وتعقبه النووي بحديث المقدم الذي في هذا الباب وأن الصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد ، قال : فان كان زراعاً فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ، ولما فيه من التوكل ، ولما فيه من النفع العام الآدمي والدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يوكل منه بغير عوض . قلت : وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهد وهو مكسب النبي ﷺ وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الاخرى ، قال : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا . قلت : وهو مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدي ، ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعد لما فيه من تهية أسباب ما يحتاج الناس اليه . والحق أن ذلك يختلف المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والعلم عند الله تعالى . قال ابن المنذر : إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل ، كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة . قلت : ومن شرطه أن لا يتقد أن الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة ، والثاني في الزراعة ، والثالث وما بعده في الصناعة ، الحديث الاول : قوله (حدثني اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أريس . قوله (لقد علم قومي) أي قريش والمسلمون . قوله (حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتسابي ، والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش ، وأشار بذلك الى أنه كان كسوباً لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز ، تمهيداً على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج اليه . قوله (وشغلت) جملة حالية أي ان القيام بأمور الخلافة شغله عن الاحتراف ، وقد روى ابن سعد وابن المنذر باسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت : لما مرض أبو بكر مرضه الذي مات فيه قال : انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة فابعضوا به الى الخليفة بهدي . قالت : فلما مات نظرنا فإذا عبد نوبي كان يحمل صبياناه ، وناضح كان يسقي بستانا له ، فبعشنا بهما الى عمر فقال : رحمة الله على أبي بكر ، لقد أتعب من بعده ، وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد « ان الخادم كان صيغلاً يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر ، ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه « قد كنت حريصاً على أن أوفر مال المسلمين ، وقد كنت أصبت من اللحم واللبن » وفيه « وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان الا خادم ولقمة وعلم » . قوله (آل أبي بكر) أي هو نفسه ومن تلزمه نفقته . وقيل أراد نفسه بدليل قوله « أحترف »

شرحه مستوفى ، والغرض منه هنا قوله « كانوا عمال أنفسهم » وقوله يكون لهم أرواح ، جمع ربح لأن أصل ربح روح بفتح الراء (١) وسكون الواو ويقال في جمعه أيضا أرباح بقله . الحديث الثالث والرابع : قوله (عن ثور) هو ابن يزيد الشامي لا ابن زيد المدني . قوله (عن المقدم) هو ابن معدى كرب الكندي من صفار الصحابة ، مات سنة بضع وثمانين بمحصر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الاطعمة . قوله (ما أكل أحد) زاد الاسماعيل « من بنى آدم » . قوله (طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده) في رواية الاسماعيل « خير » ، بالرفع وهو جائز ، وفي رواية له من « كد يديه » ، وللمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الغنى عن الناس . ولابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه « ما كسب الرجل أطيب من عمل يديه » ، ولابن المنذر من هذا الوجه « ما أكل رجل طعاما قط أحل من عمل يديه » ، وفي فوائد هشام بن عمار عن بقية حديثي عمر بن سعد بهذا الأسناد مثل حديث الباب وزاد « من بات كالا من عمله بات مفقورا له » ، وللنسائي من حديث عائشة « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه » ، وفي الباب من حديث سعيد بن عمير عن عمه عند الحاكم ، ومن حديث رافع بن خديج عند أحمد ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود . قوله (وان داود الخ) في رواية الاسماعيل بخذف الواو ، وفي روايته « من كسب يده » . قوله (لا يأكل إلا من عمل يده) وهو صريح في المحصر بخلاف الذي قبله ، وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث نبيأتى في ترجمة داود من أحاديث الانبياء ؛ ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسندواه « كان داود زرادا ، وكان آدم حرثا ، وكان نوح نجارا ، وكان لإدريس خياطا ، وكان موسى راعيا » ، وفي الحديث فضل العمل باليد ، وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره ، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتصره في أكله على ما عمله بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة في الأرض كما قال الله تعالى ، وانما ابتغى الاكل من طريق الافضل ، ولهذا أورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ، وهذا بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى (فبهذا هم اقتدوا) وفي الحديث أن التكسب لا يقدر في التوكل ، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في نفس سامعه . الحديث الخامس والسادس : قوله (لأن محتطب أحدكم) تقدم الكلام عليه في « باب الاستعفاف عن المسألة » ، وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة ، وبعد أبواب من طريق أبي صالح عنه ، وهنا من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن ابن عوف - وهو مولى ابن أضره - وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام ، وحديث الزبير بن العوام في ذلك أورده هنا مختصرا وساقه في « باب الاستعفاف من الزكاة » ، بتامه وتقدم الكلام عليه هناك ، وقوله « أحبله » بفتح أوله وضم الموحدة جمع جبل مثل فلس وأقلس

١٦ - باب السهولة والسآحة في الشراء والبيع . وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ

٢٠٧٦ - **هَرِشًا** عَلَى بْنِ عُيَاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ ، وَإِذَا اشْتَرَى ، وَإِذَا اقْتَضَى »

(١) قال مصحح طبعة بولاق : صوابه بكسر الراء

حكاه الطيبي . قال : ويدل عليه نسق الكلام لانه أسند الاحتراف الى ضمير المتكلم عاطفا له على « فسيأكل » فلو كان المراد الأهل لتنافر انتهى . وجزم البيضاوى بأن قوله « آل أبى بكر » عدول عن المتكلم الى الغيبة على طريق الالتفات ، قال وقيل : أراد نفسه ، والأول مقحم لقوله « وأحترف » وليس بشيء . بل المعنى أنى كنت أكتسب لهم ما يأكلونه والآن أكتسب للسليين . قال الطيبي : فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصا كسوبا لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب ، وفيه إشعار بالعلة وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال ، وخص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها . قال ابن التين : وفيه دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذى يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معلومة ، وسبقه الى ذلك الخطابى . قلت : لكن فى قصة أبى بكر أن القدر الذى كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة ، فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال « لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا الى السوق على رأسه أثواب يتجر بها ، فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال : كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فن أين أطعم عيالى ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاة . قوله (وأحترف) فى رواية الكشميهنى « ويحترف » قال ابن الأثير : أراد باحترافه للسليين نظره فى أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم ، وكذا قال البيضاوى : المعنى أكتسب للسليين فى أموالهم بالسعى فى مصالحهم ونظم أحوالهم . وقال غيره : يقال احترف الرجل إذا جازى على خير أو شر . وقال المهلب : قوله أحترف لهم أى اتجر لهم فى مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما آكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجر فى مال المسلمين بقدر مؤنته إلا أن يطرح بذلك كما تطوع أبو بكر . قلت : والتوجيه الذى ذكره ابن الأثير أوجه ، لأن أبا بكر بين السبب فى ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمارة ، ففى يتفرغ للاحتراف لغيره ؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف لنفسه كما كان ، إلا أن يحمل على أنه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للسليين ، وقد روى الإسماعيل فى حديث الباب من طريق معمر عن الزهرى « فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال - أى مال المسلمين - واحترف فى مال نفسه » (تنبيه) : حديث أبى بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة أهله يصير مرفوعا لانه يصير كقول الصحابي : كنا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ ، وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة « أن أبا بكر خرج تاجرا الى بصرى فى عهد النبي ﷺ » وتقدم فى حديث أبى هريرة فى أول البيوع « ان اخوانى من المهاجرين كان يشتغلهم الصنف بالاسواق » ويأتى حديث عائشة « أن الصحابة كانوا أعمال أنفسهم » وهذا هو السر فى إيراد البخارى له عقب حديثها عن أبى بكر . الحديث الثانى : قوله (حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد) كذا نبه فى جميع الروايات إلا رواية أبى على بن شبيب عن الفربرى عن البخارى « حدثنا عبد الله بن يزيد » فمحمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن يزيد هو المقرئ ، وقد أكثر عنه البخارى ، وربما روى عنه بواسطة ، وسعيد هو ابن أبى أيوب ، وأبو الاسود هو النوفلى المعروف ببيتهم عروة ، وجزم الحاكم بأن محمدا هنا هو الذهلى . قوله (رواه همام) يعنى ابن يحيى (عن هشام) يعنى ابن عروة . وهذا التعليق وصله أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق هذبة عنه بلفظ « كان القوم خدام أنفسهم » وكانوا يروحون إلى الجمعة فأمرؤا أن ينتقلوا » وبهذا اللفظ رواه قرئش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبخارى ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة ، وتقدم

قوله (باب السهولة والساحة في الشراء والبيع) يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتباً أو غير مرتب ، ويحتمل كل منهما لكل منهما ، إذ السهولة والساحة متقاربان في المعنى فمطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب ، والمراد بالساحة ترك المضاجرة ونحوها لا المكايسة في ذلك . قوله (ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف) أي عما لا يحل ، أشار بهذا القدر الى ما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً : من طلب حقا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف ، قوله . (حدثنا علي بن عياش) بالتحثانية والمعجمة . قوله (رحم الله رجلاً) يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر ، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ، ويؤيد الثاني ما رواه الترمذى من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ : غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً اذا باع ، الحديث ، وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه في حديث الباب ، قال الكرمانى : ظاهره الإخبار لسكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلاً يكون كذلك ، وقد استفاد العموم من تقييده بالشرط . قوله (يسكون الميم وبالمهملتين أى سهلاً ، وهى صفة مشبهة تدل على الثبوت ، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى ، والسمح الجواد ، يقال سمح بكذا إذا جاد ، والمراد هنا المساهلة . قوله (وإذا اقتضى) أى طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف ، فى رواية حكاهما ابن التين « وإذا قضى ، أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مطل ، وللترمذى والحاكم من حديث أبى هريرة مرفوعاً : ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء ، وللنسائى من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على الساحة فى المعاملة مشترطاً وبأنما وقاضياً ومقتضياً ، ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على الساحة فى المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضيق على الناس فى المطالبة وأخذ العفو منهم

٩٧ - باب من أنظر مؤسراً

٢٠٧٦ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور أن ربيع بن حراش حدثه أن حذيفة رضى الله عنه حدثه قال : قال النبي ﷺ « تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، قَالُوا : أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئاً ؟ قَالَ : كُنْتُ أَمْرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ . قَالَ : فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ « كُنْتُ أَيْسَرُ عَلَى الْمَوْسِرِ ، وَأُنْظَرُ الْمُعْسِرِ » . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أُنْظَرُ الْمَوْسِرِ ، وَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ » . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أُنْظَرُ الْمَوْسِرَ وَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ » . وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعٍ « فَأَقْبِلُ مِنَ الْمَوْسِرِ ، وَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ »

[الحديث ٢٠٧٧ - طراه فى : ٢٣٩١ ، ٢٤٠١]

قوله (باب من أنظر مؤسراً) أى فضل من فعل ذلك وحكمه . وقد اختلف العلماء فى حد المؤسر : فقيل من عنده مؤنته ومؤنة من تزلمه نفقته ، وقال الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق : من عنده خمسون درهماً أو قيمتها

من الذهب فهو موسر ، وقال الشافعي : قد يكون الشخص بالدرهم غنيا مع كسبه وقد يكون بالالف فقيرا مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله ، وقيل : الموسر والمعسر يرجعان الى العرف ، فمن كان حاله بالنسبة الى مثله يعد يسيرا فهو موسر وعكسه ، وهذا هو المعتمد وما قبله انما هو في حد من تجوز له المسألة والاخذ من الصدقة . **قوله** (منصور) هو ابن المعتز . **قوله** (ان حذيفة حدثه) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربيعي واجتمع حذيفة وأبو مسعود ، فقال حذيفة : رجل لقي ربه ، فذكر الحديث وفي آخره فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله **ﷺ** ، ومثله رواية أبي عوانة عن عبد الملك عن ربيعي كما سيأتي في هذا الباب . **قوله** (تلقت الملائكة) أى استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربيعي في ذكر بني إسرائيل ان رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه . **قوله** (أعلمت من الخير شيئا) ؟ وفي رواية بحذف همزة الاستفهام وهى مقدرة ، زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم ، قيل انظر ، قال ما أعلم شيئا غير أنى ، فذكره . ولمسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه « حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا » وفي رواية أبي مالك المعلقة هنا ووصلها عند مسلم « أتى الله بعبد من عباده أتاه الله ما لا يقال له : ما عملت في الدنيا ؟ - قال ولا يكتُمون الله حديثا - قال : يارب آتيتنى مالك فكنت أبايع الناس وكان خلقى الجواز ، الحديث ، وفي رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث فيقول : يارب ما عملت لك شيئا أرجو به كثيرا . إلا أنك كنت أعطيتنى فضلا من مال ، فذكره . **قوله** (فتيانى) بكسر أوله جمع فتى وهو الخادم حرا كان أو مملوكا . **قوله** (أن ينظروا) ويتجاوزوا عن الموسر) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخالف الترجمة ، والباقي « أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر ، وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، وظاهره غير مطابق للترجمة ، ولعل هذا هو السر في إيراد التماثل الآتية لأن فيها ما يطابق الترجمة . **قوله** (وقال أبو مالك عن ربيعي كنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر) وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأحمر عن أبي مالك كما تقدم أولا وقال في آخره فقال أبو مسعود الأنصاري وعقبة بن عامر الجهني : هكذا سمعناه من في رسول الله **ﷺ** . **قوله** (وتابمه شعبة عن عبد الملك) يعنى ابن عمير (عن ربيعي) أى عن حذيفة يعنى في قوله « وأنظر المعسر » ، وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ، ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « فاتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر » ، وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** (وقال أبو عوانة عن عبد الملك الخ) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل مطولا ، وهو كما قال « أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر » ، وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** (وقال نعيم بن أبي هند الخ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه ، وفيه قول أبي مسعود أيضا ، قال ابن التين : رواية من روى « وأنظر الموسر » أولى من رواية من روى « وأنظر المعسر » لأن إظهار المعسر واجب . قلت : ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤثر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئاته ، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذى يليه

١٨ - باب من أنظر معسرا

٢٠٧٨ - **عزنا هشام بن عمار** حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « كان تاجر يداين الناس ، فإذا رأى مُصيراً قال لفتيانهِ : تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا ، فتجاوز الله عنه »

[الحديث ٢٠٧٨ - طرفه في : ٣٤٨٠]

قوله (باب من أنظر معسرا) روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتانية والمهمله ثم الزاء رفعه د من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله في ظل عرشه ، وله من حديث أبي قتادة مرفوعا د من سره أن ينجيهِ الله من كرب يوم القيامة فليَنفَس عن معسر أو يضع عنه ، ولاحد عن ابن عباس نحوه وقال د وقاه الله من فيح جهنم ، واختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة ﴾ فروى الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره ، واختار الطبري أنها نزلت نصا في دين الربا ويلحق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما ، فإذا أعسر المديون وجب لإظهاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حبسه . **قوله** (حدثنا الزبيدي) بالضم : **قوله** (عن عبيد الله بن عبد الله) أي ابن عتبة بن مسعود ، في رواية يونس عند مسلم عن الزهري د ان عبيد الله بن عبد الله حدثه . **قوله** (كان تاجر يداين الناس) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي د ان رجلا لم يعمل خيرا قط وكان يداين الناس . **قوله** (تجاوزوا عنه) زاد النسائي د فيقول لرسوله خذ مايسر واترك ما عسر وتجاوز ، ويدخل في لفظ التجاوز الانظار والوضيعة وحسن التقاضي . وفي حديث الباب والذي قبله أن البسير من الحسنات إذا كان خالصا لله كفر كثيرا من السيئات ، وفيه أن الأجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه ، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا إذا جاء في شرعا في سياق المدح كان حسنا عندنا

١٩ - باب إذا بَيَّنَّ البَيَّعَانِ ، ولم يَكْتُمَا ، وَنَصَحَا

ويُذَكِّرُ عن المَدَاءِ بنِ خَالِدٍ قال : كَتَبَ لِي النَبِيُّ ﷺ « هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدَاءِ ابْنِ خَالِدِ بْنِ بَيْعِ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمَسْلَمِ ، لَدَاءٌ وَلَا خَبْنَةٌ وَلَا غَالَةٌ » . قال قتادة : الْغَالَةُ الزَّنا وَالْمَرْقَةُ وَالْإِبَاقُ وقيل لإبراهيم : إِنَّ بَعْضَ النُّخَّاسِينَ يُسَمَّى : آرَى خُرَّاسَانَ ، وَسَجِسْتَانَ ، فيقول : جاء أميس من خُرَّاسَانَ ، وجاء اليومَ من سَجِسْتَانَ . فَسَكْرَهُهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً

وقال عُبَيْدُ بْنُ عَامِرٍ : لَا تَحِلُّ لِأَصْرِي بِبَيْعٍ سَلْعَةٍ يَعْلَمُ أَنَّهَا دَاءٌ إِلَّا أَخْبَرَهُ

٢٠٧٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « الْبَيَّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ : حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرَكَ لَهَا فِي بَيْعِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِمَا »

[الحديث ٢٠٧٩ - أطرافه في : ٢٠٨٢ ، ٢١٠٨ ، ٢١١٠ ، ٢١١٤]

قوله (باب إذا بين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أى البائع والمشتري . **قوله** (ولم يكتا) أى ما فيه من عيب ، **وقوله** (ونصحا) من العام بعد الخاص ، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لها في بيعهما كما في حديث الباب ، وقال ابن بطلان : أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة . **قوله** (ويذكر عن العداء) بالثقل وآخره همزة بوزن الفعل ابن خالد بن هوذة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، صحابي قليل الحديث ، أسلم بعد حنين . **قوله** (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد) هكذا وقع هذا التعليق ، وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فانفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا ، فقل إن الذي وقع هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد ، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله ﷺ على اسم العداء ، وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه : البداء باسم المفضول في الشروط إذا كان هو المشتري ، قال : وكتب رسول الله ﷺ له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق ، قال : ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهده ، وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجد في العهدة إلا إذا كان مشهورا بصفة تحضه ، ولذلك قال «محمد رسول الله» استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد ، قال : وفي قوله «هذا ما اشترى» ثم قال «بيع المسلم المسلم» إشارة إلى أن لافرق بين الشراء والبيع . **قوله** (بيع المسلم المسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة ، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لأبأس به ، ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تلتبس بما النافية . **قوله** (لاداء) أى عيب ، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي ، وقال ابن المنبر في الحاشية : قوله «لاداء» أى يكتمه البائع ، وإلا فلو كان بالعبد داء ويئنه البائع لكان من بيع المسلم للمسلم ، وعصه أنه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه . **قوله** (ولا خبث) بكرر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها مثناة أى مسييا من قوم لهم عهد قاله المطرزي ، وقيل المراد الأخلاق الخبيثة كالآباء ، وقال صاحب «العين» الرية ، وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقال ابن العربي . الداء ما كان في الخلق بالفتح والخبث ما كان في الخلق بالضم ، والغائلة سكوت البائع على ما يعلم من مكروه في المبيع . **قوله** (ولا غائلة) بالمعجمة أى ولا لجور ، وقيل المراد الآباء ، وقال ابن بطلان هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها مالى . **قوله** (قال قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الأصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه ، قال ابن قرقول : الظاهر أن تفسير قتادة يرجع إلى الخبث والغائلة معا . **قوله** (وقيل لأبراهيم) أى التخمى (ان بعض النخاسين) بالنون والخاء المعجمة أى الدالين . **قوله** (يسى آرى) بفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء وتشديد التحتانية هو مربوط الدابة وقيل معلقها ورده ابن الأنباري ، وقيل هو جبل يدفن في الأرض ويبرز طرفه تشد به الدابة أصله من الحبس والاقامة من قولهم : تأرى الرجل بالمكان أى أقام به ، والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرابط دوابهم باسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن أنها قريبة العهد بالجلب ، قال عياض : وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دوابهم ، قلت أو سقطت الالف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أى الاصطبل ، أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آرية ، وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية أبي زيد

المروزي فذكرها « أرى ، بفتحين بغير مد وقصر آخره وزن دعا ، وفي رواية أبي ذر الهروي مثله لكن بضم الهمة أى أظن ، واضطرب فيها غيرهما لحكى ابن التين أنها رويت بفتح الهمة وسكون الراء ، قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم القاف وفتح الراء والأول هو المعتمد قال الراعى :

فقد غفروا بخيلهم علينا لنا آريهسن على معد

وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال « قيل له إن ناسا من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتي السوق فيقول جاءت من خراسان وسجستان ، قال فكره ذلك إبراهيم ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه « ان بعض النخاسين يسمى آريه خراسان الخ ، والسبب في كراهة إبراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس . قوله (وقال عقبة بن عامر لا يحمل لاسرى . يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره) في رواية الكشميني أخبر به ، وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماس بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الالف مهملة عن عقبة مرفوعا بلفظ « المسلم أخو المسلم ، ولا يحمل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه غش إلا بينه له ، وفي رواية أحمد « يعلم فيه عيبا ، وإسناده حسن ، قوله (عن صالح أبي الخليل) في الرواية التي بعد باين وسمعت أبا الخليل ، قوله (دفعه إلى حكيم بن حزام) في الرواية المذكورة « عن حكيم ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في « باب كم يجوز الحيار ، بعد عشرين حديثا ، والغرض منه قوله فان صدقا « وبيننا ، يورك لها في بيعها الخ ، وقوله صدقا أى من جانب البائع في السوم ومن جانب المشتري في الوفاء ، وقوله « وبيننا ، أى لما في الثمن والثمن من عيب فهو من جانبيهما وكذا نقصه . وفي الحديث حصول البركة لها ان حصل منها الشرط وهو الصدق والتبين ، ومحققا ان وجد ضدهما وهو الكذب والكتم ، وهل تحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه المشروط دون الآخر ؟ ظاهر الحديث يقتضيه ، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تزاع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتّم من كل واحد منهما ، وان كان الاجر ثابتا للصادق المين ، والوزر حاصل للكاذب الكتّم . وفي الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح ، وأن شؤم المعاصي ينهب بخير الدنيا والآخرة

٢٠ - باب بيع الخلط من التمر

٢٠٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كنّا

نُرزقُ تمرَ الجَمْع ، وهو الخلطُ من التمر ، وكُنّا نبيعُ صاعينِ بصاع . فقال النبي ﷺ : لا صاعينِ بصاع ولا درهمين بدرهم »

قوله (باب بيع الخلط من التمر) الخلط بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع متفرقة . وقوله في الحديث « كنّا نُرزقُ ، بضم النون أوله أى نعطاه ، وكان هذا العطاء بما كان ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وتمر الجَمْع بفتح الجيم وسكون الميم : فسر بالخلط ، وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه ، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده . وفائدة هذه الترجمة رفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديته

لان هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متميز ظاهر فلا يمد ذلك عيبا ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها . وفي الحديث الذي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا ، وكذا الدرهم . وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ، في أواخر البيوع ان شاء الله تعالى

٢١ - باب ما قيل في اللحام والجزار

٢٠٨١ - **حَدَّثَنَا** عَرَبُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ «جاء رجلٌ من الأنصار يَكْنَى أبا شُعَيْبٍ فقال لِفَلاَمٍ له قَصَابٌ : أَجْمَلُ لِي طَعَامًا يَكْنِي خَمْسَةً مِنَ النَّاسِ ، فاني أريدُ أن أدعوَ النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَةَ خَمْسَةٍ ، فاني قد عَرَفْتُ في وَجْهِهِ الْجُوعَ ، فدعاهم ، فجاء مَعَهُمْ رَجُلٌ ، فقال النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قد تَبِعَنَا ، فإِنْ شِئْتَ أَنْ نَأْذَنَ لَهُ فَأْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجَعْ . فقال : لا ، بل قد أَذِنْتُ لَهُ »

[الحديث ٢٠٨١ - أطرافه في : ٢٤٥٦ ، ٥٤٣٤ ، ٥٤٦١]

قوله (باب اللحام والجزار) كذا وقعت هذه الترجمة هنا ، وفي رواية ابن السكيت بعد خمسة أبواب ، وهو أليق لتتوالى تراجم الصناعات . **قوله** (فقال لِفَلاَمٍ له قصاب) بفتح الفاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار ، وسيأتي في المظالم من وجه آخر عن الأعشى بلفظ « كان له غلام لحام » ، وانفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود إلا ما رواه أحمد بن محمد عن ابن نمير عن الأعشى بسنده فقال فيه « عن رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب قال أتيت رسول الله ﷺ فعرفت في وجهه الجوع ، فأتيت غلاما لي ، فذكر الحديث ، وكذا رواه في الجزء التاسع من دأمال المحاملي ، من طريق ابن نمير ، زاد مسلم في بعض طرقه « وعن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر » وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى

٢٢ - باب ما يمتحن الكذب والكتمان في البيع

٢٠٨٢ - **حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحَبَرِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أبا الخليل يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لهما فِي بَيْعِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِمَا »

قوله (باب ما يمتحن الكذب والكتمان) أي من البركة (في البيع) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل بابين وهو واضح فيما ترجم له

٢٣ - **باب** قول الله عز وجل [١٣٠ آل عمران] « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا

مُضَاعَفَةً) الآية

٢٠٨٣ - **حديثنا** آدمُ حدثنا ابنُ أبي ذئبٍ حدثنا سعيدُ المَعْبُورِيُّ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كَيْتَاتَيْنِ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالُ أَمِنَ الْحِلَالِ أَمْ مِنْ حَرَامٍ »

قوله (باب قول الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً الْآيَةُ ﴾) هكذا للنسفي ليس في الباب سوى الآية . وساق غيره فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب من لم يبال من حيث كسب المال ، باسناده ومتنه ، وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب العهد ، ولعله أشار بالترجمة الى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا « يأتى على الناس زمان يأكلون الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره ، وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال « كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق الى أجل ، فاذا حل قال أتقضى أم تربي ؟ فان قضاء أخذ وإلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل » . وروى الطبري من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق قتادة « أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى ، فاذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه . والربا مقصور ، وحكى مده وهو شاذ ، وهو من ربا يربو فيه يكتب بالالف ، ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو . وأصل الربا الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى ﴿ اهتزت وربت ﴾ وإما في مقابلة كدراهم بدرهمين ، فقيل هو حقيقة فهما ، وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني ، زاد ابن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل يبيع محرم

٢٤ - **باب** آكل الربا وشاهده وكتبه . قول الله تعالى [٢٧٥ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ الى آخر الآية

٢٠٨٤ - **حديثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن منصور عن أبي الصَّحْحِي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي ﷺ عليهم في المسجد ، ثم حرم التجارة في الحرم »

٢٠٨٥ - **حديثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم حدثنا أبو رجاء عن سُمرة بن جُنْدَبٍ رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « رأيت الليلة رجلين أتاني فأخرجاني إلى أرض مقدسة ، فانطلقنا حتى أتينا على نهر من ديم ، فيه رجل قائم ، وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة . فأقبل الرجل الذي في النهر ، فاذا أراد الرجل أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه فردّه حيث كان ، فدخل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر فترجع كما كان ، فقلت : ما هذا ؟ فقال الذي رأيته في النهر : آكل الربا »

قوله (باب آكل الربا وشاهده وكتبه) أي بيان حكمهم ، والتقدير باب إثم أو دم . في رواية الاسماعيل وشاهديه ، بالثنية ، **قوله** (قول الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ﴾) الى آخر الآية) وهو قوله (هم فيها خالدون) وهو الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (لا يقومون إلا كما يقوم

الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴿ قال : ذاك حين يبعث من قبره . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : تلك علامة أهل الربا يوم القيامة ، يبعثون وبهم خيل . وأخرجه الطبرى من حديث أنس نحوه مرفوعا . وقيل معناه أن الناس يخرجون من الأجداث سراعا ، لكن آكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون . وذكر الطبرى في قوله تعالى ﴿ ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ﴾ أنهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا : لا فرق إن زدنا الثمن في أول البيع أو عند محله ، فأكذبهم الله تعالى . قال الطبرى : إنما خص الآكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات المذكورة كانت طعمتهم من الربا ، والا فالوعيد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أم لا . ثم ساق البخارى في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة ، لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي ﷺ ثم حرم التجارة في الخمر ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، ويأتى الكلام على تحريم التجارة في الخمر في أواخر البيوع . ثانيهما حديث سمرة في المنام الطويل ، وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز ، واقتصر منه هنا على قصة آكل الربا . وقال ابن التين : ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده ، وأجيب بأنه ذكرهما على سبيل الالحاق لاعتنهما للأكل على ذلك ، وهذا إنما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه فاما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل الفصل لا يدخل في الوعيد المذكور ، وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابته وشهادته فينزل منزلة من قال ﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾ وأيضا فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وفيه ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ وفيه ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ فأمر بالكتابة والاشهاد في البيع الذى أحله ، فأفهم النهى عن الكتابة والاشهاد في الربا الذى حرمه ، ولعل البخارى أشار إلى ما ورد في الكاتب والشاهد صريحا ، فعند مسلم وغيره من حديث جابر د لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال : هم في الاثم سواء ، ولأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه د لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ، وفي رواية الترمذى بالثنية ، وفي رواية النسائى من وجه آخر عن ابن مسعود د آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد ﷺ ،

٢٥ - باب مؤكل الربا ، لقول الله عز وجل [٢٧٨ البقرة] :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ الى قوله ﴿ وهم لا يظلمون ﴾

وقال ابن عباس : هذو آخر آية نزلت على النبي ﷺ

٢٠٨٦ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال « رأيت أبا اشتري عبدا حجابا ،

فسألتُهُ ، فقال : نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلبِ وثنمِ الدِّم ، ونهى عن الواثمةِ والموشومةِ ، وآكلِ الرباِ وموكلِهِ ، ولعنَ المصورَ »

[الحديث ٢٠٨٦ - أطرافه في : ٢٢٢٨ ، ٥٣٤٧ ، ٥٩٤٥ ، ٥٩٦٣]

قوله (باب مؤكل الربا) أى مطعمه والتقدير فيه كالذى قبله . قوله (لقول الله عز وجل) يا أيها الذين آمنوا

اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا إن كنتم مؤمنين - إلى قوله - وهم لا يظنون) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي - إلى قوله - لا تظنون ولا تظنون) وفسره أي لا تظنون بأخذ الزيادة ولا تظنون بأن تجلس عنكم رموس أموالكم . ثم اعترض بما سيأتي . **قوله** (وقال ابن عباس : هذه آخر آية نزلت) وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه ، واعترضه الداودي فقال : هذا إما أن يكون وهما وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس ، لأن الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التنصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) الآية ، قال : فلعل الناقل وهم لقربها منها انتهى . وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) الآية ، وهي آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله وهم لا يظنون والها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى . وكأن البخاري أراد بذكر هذا الأثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة . **قوله** (عن عون بن أبي جحيفة) في رواية آدم عن شعبة : حدثنا عون ، وسيأتي في أواخر أبواب الطلاق . **قوله** (رأيت أبي اشتري عبداً حجاماً فسأله) كذا وقع هنا ، وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه ، وذلك لا يناسب جوابه بحديث النهي ، ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ : اشتري حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت ، فسأله على ذلك ، ففيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر المحاجم ، وهو المناسب للجواب . وفي كسر أبي جحيفة المحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة ، وكأنه فهم منه أنه لا يطع النهي ولا يترك التكسب بذلك فلذلك كسر محاجمه ، وسيأتي الكلام على كسب المحاجم بعد أبواب ، ونذكر هناك بقية فوائده إن شاء الله تعالى . **قوله** (ونهى عن الواشمة والموشومة) أي نهى عن فعلهما ، لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما . **قوله** (وآكل الربا وموكله) هكذا وقع في هذه الرواية معطوفاً على النهي عن الواشمة ، والجواب عنه كالذي قبله ، ثم ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل اللعن بالنهي فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ : وابن الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ، والله أعلم

٢٦ - باب (يَحَقُّ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ)

٢٠٨٧ - **حديثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال ابن المسيب إن أبا

هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الْحِلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّاعَةِ ، مَنَحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ »

قوله (باب يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال : ذلك يوم القيامة يحق الله الربا يومئذ وأهله . وقال غيره : المعنى أن أمره بشئ إلى قلة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال « ما كان من ربا وإن زاد حتى يغبط صاحبه فإن الله يحقه ، وأصده من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً أن الربا وإن كثرت عاقبته إلى قل ، وروى عبد الرزاق عن معمر قال : سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يحق . **قوله** (عن يونس) هو ابن يزيد . **قوله** (الحلف) بفتح المهملة وكسر اللام أي اليمين الكاذبة . **قوله** (منفقة) بفتح الميم والفاء بينهما نون ساكنة مفعلة من

التفاهة بفتح النون وهو الرواج ضد الكساد ، والسلمة بكسر السين المتاع ، وقوله محقة بالمهملة والقاف وزن الأول وحكى عياض ضم أوله وكسر الحاء ، والمحق النقص والابطال ، وقال القرطبي : المحدثون يشددونها والأول أصوب والهاء للبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف ، وفي مسلم اليمين ، ولأحمد اليمين الكاذبة وهي أوضح ، وهما في الأصل مصدران مزيدان محدودان بمعنى التفاهة والمحق . **قوله** (للبركة) تابعه عنبسة بن خالد عن يونس عند أبي داود ، وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم ، والربح ، وتابعهما أنس بن عياض عند الاسماعيلي ، ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ « محقة للكسب » ، وتابعه ابن وهب عند النسائي ، ومال الاسماعيلي الى ترجيح هذه الرواية ، وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ، ووقع للزبي في الاطراف ، في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف بما حررته ، قال ابن المنير : مناسبة حديث الباب للترجمة أنه كالتفسير الآية لان الربا الزيادة والمحق النقص فقال : كيف تجتمع الزيادة والنقص ؟ فوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يمحى البركة فكذلك قوله تعالى (يمحى الله الربا) أى يمحى البركة من البيع الذى فيه الربا وإن كان العدد زائدا لسكن محق البركة يفضى إلى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود ، وإلى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثاني

٢٧ - باب ما يكره من الحلف في البيع

٢٠٨٨ - **حدثنا** عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا العوام عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه « أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق ، خلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط ليوقع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت ﴿ إن الذين يشرّون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ [٧٧ آل عمران]

حديث ٢٠٨٨ - طرفاه : في : ٢٦٧٥ ، ٤٥٥١]

قوله (باب ما يكره من الحلف في البيع) أى مطلقاً فإن كان كذباً فهي كراهة تحريم ، وإن كان صدقاً فتزويه . وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً : يامعشر التجار ان البيع يحضره اللغو والحلف فتشوبوه بالصدقة . **قوله** (عن عبد الله بن أبي أوفى) في رواية يزيد عن العوام « سمعت عبد الله بن أبي أوفى ، وسيأتى في التفسير مع بقية الكلام عليه ، وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية (وأيمانهم) وسيأتى في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما يقوى حمله على العموم

٢٨ - **باب** ما قيل في الصواع . وقال طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال النبي ﷺ « لا يمتلئ خلاها » وقال العباس « إلا الإذخر فإنه لا يمتلئ » . فقال : « إلا الإذخر »

٢٠٨٩ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضى الله عنهما أخبره أن عتيماً قال « كانت لي شارب من نصيبى من الغنم ، وكان النبي ﷺ أعطاني شارباً من الخنيس ، فلما أردت أن أبتنى بفاطمة بنت رسول الله ﷺ واعدت رجلاً صواعاً من بني

فَيَنْقُاعُ أَنْ يَرَّحِيلَ مَعِيَ فَتَأْتِي بَاذِخِرَ أُرْدَتْ أَنْ أَيْمَهُ مِنَ الصَّوَاغِينَ وَأُسْتَمِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي »
[الحديث ٢٠٨٩ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٠٩١ ، ٤٠٠٣ ، ٥٧٩٣]

٢٠٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُنْجَلِي خَلَاها وَلَا يُصَدُّ شَجَرُها وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها وَلَا يُلَاقَطُ نَتَاقُها إِلَّا بِأَمْرِي . وَقَالَ عَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : إِلَّا الْإِذْخِرَ لَصَاغَتِنَا وَلُسُفَ يَبُونَنَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ » فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هَلْ تَذَرِي مَا يُنْفَرُ صَيْدُها ؟ هُوَ أَنْ تُنْحِيَهُ مِنَ الظِّلِّ وَتَنْزِلَ مَكَانَهُ . قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ « لَصَاغَتِنَا وَقَبُورُنَا »

قوله (باب ما قيل في الصواغ) يفتح أوله على الأفراد وبضمه على الجمع يقال صائغ وصواغ وصياغ بالتحتانية وأصله عمل الصياغة ، قال ابن المنير : فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه ﷺ وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور مما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . قوله (كانت لي شارف) بمعنى وآخره فاء وزن فاعل : الناقية المسنة . قوله (أبنتي بفاطمة) أي أدخل بها ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في « فرض الخمس » ، والفرض منه قوله « واعدت رجلا صواغا من بني قينقاع » وقد قدمنا أنهم رهط من اليهود ، فيؤخذ منه جواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم ، ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلا ، ولعل المصنف أشار إلى حديث « أكذب الناس الصباغون والصواغون » وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحد وغيره . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن شاهين ، وخالد هو الطحان ، وشيخه خالد هو الحذاء . وقوله في أول الباب « وقال طائوس » وقوله في آخره « وقال عبد الوهاب الخ » تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج ، وكذلك شرح الحديث المذكور ، وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك

٢٩ - باب ذكر القين والحداد

٢٠٩١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خَبَّابٍ قَالَ « كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِي بْنِ وائِلَ دَيْنٌ ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَهُ . قَالَ : لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَسْكُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقُلْتُ : لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُبَيِّنَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ . قَالَ : دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبَيِّتَ ، فَسَأَلَنِي مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضَيْتُكَ . فَفَزَلْتُ فِي أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَا وَتَيْنَ مَا لَا وَوَلَدًا ، أَمْ طَلَعَ النَّيْبُ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا »

[الحديث ٢٠٩١ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢١٢٥ ، ٤٧٣٢ ، ٤٧٣٣ ، ٤٧٣٤ ، ٤٧٣٥]

قوله (باب ذكر القين) بفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد : أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قينا . وقال الزجاج : القين الذي يصلح الأسنة ، والقين أيضا الحداد . وكان البخاري يعتمد القول الصائر إلى التغاير بينهما . وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين ، وكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لا اشتراكهما في الحكم ، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى . وأما قول أم أيمن وأنا قبنت عائشة ، فعناه زينتها ، قال الخليل : التقين التزينين ، ومنه سميت المغنية قبنة لأن من شأنها الزينة

٣٠ - باب الخياط

٢٠٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، قال أنس بن مالك فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ، فقرأت إلى رسول الله ﷺ خيراً وقرأت فيه دُبلاً وقديداً ، فرأيت النبي ﷺ يتبعم الدُّبَاءَ من حوائى القصعة . قال : فلم أزل أحب الدُّبَاءَ من يومئذ » [الحديث ٢٠٩٢ - أطرافه في : ٥٣٧٩ ، ٥٤٢٠ ، ٥٤٣٣ ، ٥٤٣٥ ، ٥٤٣٦ ، ٥٤٣٧ ، ٥٤٣٩]

قوله (باب الخياط) بالمعجمة والتحتانية ، قال الخطابي : في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الإجارة . وفي الخياطة معنى زائد ، لأن الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها إلى الصنعة الآلة ، وكان القياس أنه لا تصح إذ لا تتميز إحداهما عن الأخرى غالباً ، لكن الشارع أقره لما فيه من الارقاق واستقر عمل الناس عليه ، وسيأتي الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفيه دلالة على أن الخياطة لا تنافى المروءة

٣١ - باب النساخ

٢٠٩٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال « جاءت امرأة بريدة - قال أتدرون ما البردة ؟ فقيل له : نعم هي الشملة منسوجة في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، اني نسجت هذه بيدي أكسوكها . فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فقال رجل من القوم : يا رسول الله اكسنيها ، فقال : نعم . فجلس النبي ﷺ في المجلس ، ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه . فقال له القوم : ما أحضرت ، سألتها إياه . لقد عرفت أنه لا يراد سائلاً ، فقال الرجل : والله ما سألتها إلا لتسكون كفتي يوم أموت . قال سهل : فكانت كفته »

قوله (باب النساخ) بالنون والمهملة وآخره جيم ، وأورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب من استعد الكفن» ، في كتاب الجنائز . وقوله «فأخذها النبي ﷺ» محتاج إليها ، أي وهو محتاج إليها

لخلف المبتدأ ، وللكشميني « محتاجا إليها ، بالنصب على الحال

٣٢ - باب النجار

٢٠٩٤ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ « أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْمَذْبَرِ فَقَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ - امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - أَنْ تُرِيَ غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَهْوَاءاً أَجْلِسُ عَلَيْهِمْ إِذَا كَلَّتِ النَّاسَ . فَأَمَرْتُهُ يَحْمِلُهَا مِنْ طَرَفِ الْغَابَةِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ ، »

٢٠٩٥ - **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئاً تَقَعُدُ عَلَيْهِ ؟ فَإِنِّي لِي غُلَامٌ نَجَّارٌ . قَالَ : إِنِ شِئْتَ . فَعَمَلَتْ لَهُ الْمَذْبَرَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَذْبَرِ الَّذِي صُنِعَ فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عَنْهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا فَضَمَّهَا إِلَيْهِ ، فَجَعَلَتْ تَنْهَأُ نَيْنَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ . قَالَ : بَكَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ »

قوله (باب النجار) بالنون والجيم ، وللكشميني بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة هاء في آخره وبه ترجم أبو نعيم في « المستخرج » ، والاول أشبه بسياق بقية التراجم ، وأورد فيه حديث سهل أيضا في قصة المذبر ، وحديث جابر في ذكر المذبر وحنين الجذع ، وقد تقدم الكلام على فوائدهما في كتاب الجمعة . وقوله في آخر الحديث « الذي يسكت » بضم أوله وتشديد الكاف ، وقوله « قال بكيت على ما كانت تسمع من الذكر » . يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث ، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي ﷺ ، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عنه

٣٣ - باب شراء الإمام الحوائج بنفسه

وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَلَاءً مِنْ عُمَرَ ، وَاشْتَرَى ابْنَ عُمَرَ بِنَفْسِهِ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : جَاءَ مُشْرِكٌ بَغْنَمٍ فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَاةً . وَاشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا

٢٠٩٦ - **حَدَّثَنَا** يَوْسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا نَسِيتُهُ ، وَرَهْنَةً دِرْعَهُ »

قوله (باب شراء الإمام الحوائج بنفسه) كذا لابي ذر عن غير الكشميني ، وسقطت الترجمة للباقيين ، ولبعضهم « شراء الحوائج بنفسه ، أي الرجل . وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تعاظم ذلك يقدر في المروءة . قوله (وقال

ابن عمر : اشترى النبي ﷺ جلا من عمر (هو طرف من حديث سيأتي موصولا في كتاب الهبة . **قوله**) واشترى ابن عمر بنفسه (هذا التعليق ثبت في رواية الكشميهني وحده ، وسيأتي موصولا بعد باب . **قوله**) وقال عبد الرحمن بن أبي بكر (أى الصديق (جاء مشرك بغنم) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولا في آخر البيوع في باب الشراء والبيع مع المشركين ، . **قوله**) واشترى (أى النبي ﷺ) (من جابر بعيرا) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه ، وفي هذه الأحاديث مباحرة الكبير والشريف شراء الخوامج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع ، والافتداء بالنبي ﷺ ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تعليلًا وتشريعا ، ثم أورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي ، وسيأتي شرحه في أول الرهن إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب شراء الدواب والخير

وإذا اشترى دابة أو جلا وهو عليه هل يكون ذلك قبضا قبل أن ينزل ؟

وقال ابن عمر رضي الله عنهما « قال النبي ﷺ لعمر : **بُعِيهِ** . يعني جلا ضعبا »

٢٠٩٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله بن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جهلي وأعيا ، فأتى على النبي ﷺ فقال : جابر ؟ قلت : نعم ، قال : ماشأ نك ؟ قلت أبطأ على جهلي وأعيا فتخلفت . فنزل ينجئه **بِجَنِّهِ** . ثم قال : اركب ، فركبته ، فلقد رأيته أكفه عن رسول الله ﷺ . قال : نزوت ؟ قلت نعم . قال : بكرأ أم ثيبا ؟ قلت : بل ثيبا . قال : أفلا جارية تلاعيا وتلاعبك ؟ قلت : إن لي أخوات ، فأحببت أن أتزوج امرأة **تجمعن** وتمشطن وتقوم عليهن . قال : أما إنك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس . ثم قال : أتبيع جملك ؟ قلت نعم . فاشترأ مني بأوقية . ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي وقدمت بالنداء ، فحُفْنَا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد ، قال : آلآن قدمت ؟ قلت نعم . قال : فدع جملك فادخل فصل ركعتين ، فدخلت فصليت . فأمر بلالا أن يزن له أوقية ، فوزن لي بلال فأرجع في الميزان . فانطلقت حتى ولّيت . فقال : ادعوا لي جابرا . قلت الآن يرُدُّ على الجمل ، ولم يكن شئ أبغض إلى منه ، قال : خذ جملك ، ولك كمنه »

قوله (باب شراء الدواب والخير) في رواية أبي ذر د الحمر ، بضمين ، وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالابل لأن حديثي الباب إنما فيهما ذكر بعير وجمل ، ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة . **قوله** (وإذا اشترى دابة أو جلا وهو) أى البائع (عليه هل يكون ذلك قبضا)

يعنى أو يشترط فى القبض قدر زائد على مجرد التخلية ؟ وهى مسألة خلافية سيأتى شرحها قريباً فى « باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته » . قوله (قال النبى ﷺ لعمر بن الخطاب) هذا طرف من حديث سيأتى فى الباب المذكور . ثم أورد حديث جابر فى قصة بيع جملة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الشروط ان شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التى كان فيها هى غزوة ذات الرقاع ، وقوله فيه ديجنه ، بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أى يطعنه وقوله « أ بكرأ أم نيبا » بالنصب فهما بتقدير أتزوجت ، ويجوز الرفع بتقدير أهى

٣٥ - باب الأسواق التى كانت فى الجاهلية ، فتبايع بها الناس فى الإسلام

٢٠٩٨ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « كانت عسكاظ ومجندة وذو المجاز أسواقاً فى الجاهلية ، فلما كان الإسلام تأتمموا من التجارة فيها ، فأنزل الله (ليس عليكم جناح) فى مواضع الحج . قرأ ابن عباس كذا »
قوله (باب الأسواق التى كانت فى الجاهلية ، فتبايع بها الناس فى الإسلام) . قال ابن بطال : فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصى وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ، ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم التنبيه عليه فى أول البيوع وأن شرحه مضى فى كتاب الحج

٣٦ - باب شراء الإبل الهيم أو الأجرى . الهائم : المخالف للقصد فى كل شئ

٢٠٩٩ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان قال : قال عمرو « كان هاهنا رجل اسمه نواس ، وكانت عنده إبل هيم ، فذهب ابن عمر رضى الله عنهما فاشترى تلك الإبل من شريك له ، فجاء إليه شريكه فقال : بصنا تلك الإبل . فقال : بمن بعتها ؟ فقال : من شيخ كذا وكذا . فقال : ويحك ، ذاك والله ابن عمر . فجاءه فقال : إن شريكى بأعك إبل هيم ولم يعرفك . قال : فاستقمها . قال فلما ذهب يستاقها فقال : دعها ، رخصنا بقضاء رسول الله ﷺ : لأعدوى » سمع سفيان سمرأ

[الحديث ٢٠٩٩ - أطرافه فى : ٢٨٥٨ ، ٥٠٩٣ ، ٥٠٩٤ ، ٥٧٥٣ ، ٥٧٧٢]

قوله (باب شراء الإبل الهيم) بكسر الهاء جمع أهيم للذكر ويقال للاتى هيمي . قوله (أو الأجرى) فى رواية النسفى والأجرى ، وهو من عطف المفرد على الجمع فى الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد ، فكانت له قال شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الجرب . قوله (الهائم المخالف للقصد فى كل شئ) قال : ابن التين ليس الهائم واحد الهيم ، وما أدرى لم ذكر البخارى الهائم هنا . وقد أثبت غيره ما نفاء ، قال الطبرى فى تفسيره : الهيم جمع أهيم ، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيط ، قال : والإبل الهيم التى أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى . وقيل الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب ، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب . ثم أسند من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس من قوله (فشاربون شرب الهيم) قال : الإبل العطاش . ومن طريق عكرمة بن

الإبل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك . **قوله** (قال عمرو) هو ابن دينار ، وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان عمرا ، هو مقول شيخه علي بن عبد الله ، وقد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو به » . **قوله** (كان هنا) أي بمكة ، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان عند الاسماعيلي « من أهل مكة » . **قوله** (اسمه نواس) بفتح النون والتشديد للاكثر ، وللقاسي بالكسر والتخفيف ، وللكشميني كالاول لكن بزيادة ياء النسب . **قوله** (من شريك له) لم أقف على اسمه . **قوله** (إبلا هيا) في رواية ابن أبي عمر هياما بكسر أوله . **قوله** (ولم يعرفك) بسكون العين من المعرفة للاكثر ، وللمستعمل بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف . **قوله** (فاستقها) بالمهمله فعل أمر من الاستياق ، والقائل ابن عمر والمقول له نواس ، وفي رواية ابن أبي عمر « قال فاستقها إذا ، أي إن كان الامر كما تقول فارتجعها » . **قوله** (فقال دعها) القائل هو ابن عمر ، وكأن نواسا أراد أن يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال : دعها . **قوله** (رضينا بقضاء رسول الله ﷺ) أي رضيت بحكمه حيث حكم ألا عدوى ولا طيرة ، وعلى التأويل الذي اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفا من كلام ابن أبي عمر ، وعلى الذي اخترته جرى الحميدي في جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن سالم وحزرة ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعا « لاعدوى ولا طيرة » ، كأنه اعتمد على أنه حديث واحد ، وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب إذا بينه البائع ورضى به المشتري ، سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده ، لكن إذا أخبر بيانه عن المقدت الخيار للمشتري . وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ، وتوقى ظلم الرجل الصالح ، وذكر الحميدي في آخر الحديث قصة قال : وكان نواس يجالس ابن عمر وكان يضحكه ، فقال يوما : وددت أن لي أبا قبيس ذهابا ، فقال له ابن عمر : ما تصنع به ؟ قال : أموت عليه . **قوله** (لا عدوى) قال الخطابي : لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام دام من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله . وقال غيره : لها معنى ظاهر ، أي رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع حاكما . واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه . وقال الداودي : معنى قوله « لاعدوى » ، النهي عن الاعتداء والظلم . وقال أبو علي الهجري في « النوادر » : الهيام دام من أدواء الإبل يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثرت طحله ، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت ، واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالذائب ، فإذا أراد صاحبه استبانته أمره استبان له فإن وجد ريحه مثل ريح الخيرة فهو أهيم ، فن شم من بوله أو بمره أصابه الهيام اه . وبهذا يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأبداه احتمالا ، وبه يتضح صحة عطف البخاري الأجرب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى ، وبما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ، ويكون قول ابن عمر « لاعدوى » تفسيرا للقضاء الذي تضمنه

٣٧ - باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها . وكرة عمران بن حصين يبعه في الفتنة

٢١٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة رضي الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع فابتعت به نخرا في بني سلمة ، فانه لأول مال تأملته في الإسلام »

[الحديث ٢١٠٠ - أطرافه في : ٣١٤٢ ، ٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ ، ٧١٧٠]

قوله (باب في العطار وبيع المسك) ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك ، وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة . **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله هو زيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى . **قوله** (كثر صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما سيأتي في الذبائح وكحامل المسك ، وهو أعم من أن يكون صاحبه أولاً . **قوله** (وكير الحداد) بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف ، وفي رواية أبي أسامة وكحامل المسك ونافخ الكير ، وحقيقته البناء الذي يركب عليه الزق والزق هو الذي ينفخ فيه فاطلق على الزق اسم الكير مجازاً لجاورته له ، وقيل الكير هو الزق نفسه وأما البناء فاسمه السكور . **قوله** (لا يعدمك) بفتح أوله وكذلك الدال من العدم أى لا يعدمك إحدى الخصلتين أى لا يمدوك ، تقول ليس يعدمنى هذا لأمراً أى ليس يعدونى ، وفي رواية أبي ذر بضم أوله وكسر الدال من الإعدام أى لا يعدمك صاحب المسك إحدى الخصلتين . **قوله** (إما تشتريه أو تجد ربحه) في رواية أبي أسامة إما أن يخذلك وإما أن يتباعد منه ، ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء - وهو الاعطاء - لا يتبع بخلاف الرائحة فإنها لازمة سواء وجد البيع أو لم يوجد . **قوله** (وكير الحداد يحرق بيتك أو ثوبك) في رواية أبي أسامة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك ، ولم يتعرض لذكر البيت وهو واضح ، وفي الحديث النهى عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا ، والترغيب في مجالسة من ينتفع بمجالسته فیهما ، وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لانه يُطَهَّرُ مدحه ورغب فيه ففيه الرد عن من كرمه وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما ، ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الاجماع على طهارة المسك وجواز بيعه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان في كتاب الذبائح ، ولم يترجم المصنف للحداد لانه تقدم ذكره ، وفيه ضرب المثل والعمل في الحكم بالاشباه والنظائر

٣٩ - باب ذكر الحجامة

٢١٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « **حجّم** أبو طيبة رسول الله ﷺ ، فأمر له بصاع من تمر ، وأمر أهله أن **يُخَذِّقُوا** من خراجه » [الحديث ٢١٠٢ - أطرافه في : ٢٢١٠ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٥٦٩٦]

٢١٠٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد هو ابن عبد الله حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « **احتجّم** النبي ﷺ وأعطى الذي **حجّمه** ، ولو كان حراماً لم **يُعْطِه** »

قوله (باب ذكر الحجامة) قال ابن المنير : ليست هذه الترجمة تصويها لصناعة الحجامة فانه قد ورد فيها حديث يخصها ، وإن كان الحجامة لا يظلم أجره فالنهي على الصانع لأعلى المستعمل ، والفرق بينهما ضرورة المحتجم إلى الحجامة وعدم ضرورة الحجامة لكثرة الصنائع سواها . قلت : أن أراد بالتصويب التحسين والندب اليها فهو كما قال ، وإن أراد التجويز فلا فانه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ، ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق إلا بما أشرت اليه ، إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الحجامة ولو تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم ، وسيأتى الكلام على كسب الحجامة في كتاب الإجارة ، ويأتى الكلام هناك عن

حديث الباب عن أنس وابن عباس أن شاء الله تعالى

٤٠ - باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء

٢١٠٤ - **حديثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أمه قال « أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضي الله عنه بحلة حرير - أو سيرا - فرأها عليه فقال : إني لم أرسل بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لا خلق له ، إنما بعثت إليك لتستمتع بها . يعني تبديعها »

٢١٠٥ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها أخبرته أنها اشترت ثمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجه الكراهة فقلت : يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه الثمرقة ؟ قلت أشتريتها لك لتفعمد عليها وتوسدها ، فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يُعذبون ، فيقال لهم : أخبوا ما خلقتكم . وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة »

[الحديث ٢١٠٥ - أطرافه في : ٣٢٢٤ ، ٥١٨١ ، ٥٩٥٧ ، ٥٩٦١ ، ٧٥٥٧]

قوله (باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء) أي إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه ، أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطاردة وفيه قوله ﷺ « إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها » ، يعني تبيعها ، وسيأتي في اللباس من وجه آخر بلفظ « إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها » وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له ، وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه ، أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء ، فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء . الثاني حديث عائشة في قصة الثمرقة المصورة ، وسيأتي الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى « ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في الثمرقة ، وسيأتي أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك ، والشوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية ، بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير : في الترجمة إشعار بحمل قوله « إنما يلبس هذه من لا خلق له » على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء ، لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال ، وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من الثمرقة ، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة يدل على جميعها

٤١ - باب صاحب السلعة أحق بالشوم

٢١٠٦ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : **« قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا بَنَى النَّبْخَارِ ثَامِنُونِي بِمَاجِئِكُمْ . وَفِيهِ خَرْبٌ وَكَفْلٌ »**

قوله (باب صاحب السلعة أحق بالسوم) بفتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قَدَمِيعِ الثَّمَنِ ، وقال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في هذه المسألة ، وأن متولى السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها . قلت لكن ذلك ليس بواجب ، فسيأتي في قصة جابر أنه **ﷺ** بدأه بقوله « بعني بأوقية » الحديث . **قوله** (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون . **قوله** (ثامنوني) بمثلثة على وزن فاعلوني ، وهو أمر لم يذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمنًا معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك ، وبهذا يطابق الترجمة . وقال المازري : معنى قوله ثامنوني أي بايعوني بالثمن أي ولا آخذه هبة ، قال : فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن . وتعقبه عياض بأن الترجمة إنما هي لذكر الثمن معينا ، وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الأولوية بين البائع والمشتري . قلت : وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى

٤٢ - باب كم يجوز الخيار ؟

٢١٠٧ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ الْمُبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَالٌ يَتَفَرَّقُ أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا » . قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُسَجِّهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ .

[الحديث ٢١٠٧ - أطرافه في : ٢١٠٩ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٦]

٢١٠٨ - **حَدَّثَنَا** حَقُّصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٌ يَتَفَرَّقُ » . وَزَادَ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا بِهِ قَالَ قَالَ هَمَّامٌ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ فَقَالَ : كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ هَذَا الْحَدِيثَ

قوله (باب) بالتنوين (كم يجوز الخيار) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير ، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه ، وهو خياران : خيار المجلس وخيار الشرط ، وزاد بعضهم خيار النقيصة ، وهو مندرج في الشرط فلا يزداد . والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة محقودة لبيان مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك ، قال ابن المنير : لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بل يفوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك . قلت : وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الفروى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « الخيار ثلاثة أيام » ، وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحاق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب ، وبه احتج للحنفية والشافعية أن أمد الخيار ثلاثة أيام ، وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها ، لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخير فيه ،

فللدابة مثلاً والثوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر ، وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهراً وأكثر بحسب الحاجة إليه . وقال الثوري : يختص الخيار بالمشتري ويمتد له إلى عشرة أيام وأكثر ، ويقال إنه انفرد بذلك ، وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في أبواب الملازمة ، ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « كم يجوز الخيار » أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة . وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ، ويختار ثلاث مرار ، لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستفهام كمادته . **قوله** (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الوهاب هو الثقي ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . **قوله** (ان المتبايعين بالخيار) كذا الأكثر ، وحكى ابن التين في رواية القابسي « ان المتبايعان » قال وهى لغة ، وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذى يليه « البيعان » بتشديد التحتانية ، والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصالن وليس كبين وبائن فانهما متغايران كقيم وقائم ، واستعمال البيع في المشتري إما على سبيل التخليب أو لأن كلا منهما بائع . **قوله** (ما لم يتفرقا) في رواية النسائي « يتفرقا » بتقديم الفاء ، ونقل ثعلب عن الفضل بن سلة افتراقاً بالكلام وتفرقا بالابدان ، ورده ابن العربي بقوله تعالى ﴿ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ﴾ فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بالاعتقاد ، وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر في عقيدته كان مستعداً لمفارقتها إياه بيده ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة ، وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً . **قوله** (أو يكون البيع خياراً) سيأتي شرحه بعد باب . **قوله** (قال نافع وكان ابن عمر الخ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد ذكره مسلم أيضاً من طريق ابن جريج عن نافع ، وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالابدان كما سيأتي . وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين مادام في المجلس وسيأتي بعد باب . **قوله** (عن أبي الخليل) في رواية شعبة الآتية بعد باب « عن قتادة عن صالح أبي الخليل » وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا الخليل » . **قوله** (عن عبد الله بن الحارث) هو أبو نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب ، ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين ، لكن وقع لأحمد من طريق سعيد عن قتادة « عبد الله بن الحارث الهاشمي » ورواه ابن خزيمة والاسماعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة « سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل » ، وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لانه ولد في عهد النبي ﷺ فأتى به لحسنه ، وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين ، وقاتدة وشيخه تابعيان أيضاً ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب . **قوله** (وزاد أحمد حدثنا بهز) أي ابن أسد ، وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز به ولم أرها في مسند أحمد بن حنبل ، وزعم بعضهم أنه أحمد المذكور ، وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب بارض من سياقه . وفي صنيع همام فائدة طلب علو الاسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد

٤٣ - باب إذا لم يؤت الخيار هل يجوز البيع ؟

٢١٠٩ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال : قال النبي ﷺ « البَيْعَانِ بالخيارِ ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وربما قال : أو يكون بيع خيار »

قوله (باب إذا لم يوقت الخيار) أى إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار (وأطلقاه (هل يجوز البيع) وكأنه أشار بذلك الى الخلاف الماضى فى حد خيار الشرط ، والذي ذهب اليه الشافعية والحنفية أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام ، وذهب ابن أبى ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمد لمسدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذى يشترطانه وهو اختيار ابن المنذر ، فان شرطا أو أحدهما الخيار مطلقا فقال الأوزاعى وابن أبى ليلى : هو شرط باطل والبيع جائز ، وقال الثورى والشافعى وأصحاب الرأى : يبطل البيع أيضا ، وقال أحمد وإسحق للذى شرط الخيار أبدا . (تنبيه) : قوله د أو يقول أحدهما ، كذا هو فى جميع الطرق بآيات الواو فى يقول ، وفى إنباتها نظر لأنه مجزوم عطفا على قوله د ما لم يتفرقا ، فلعل الضمة أشبعت كما أشبعت الياء فى قراءة من قرأ (إنه من يتقى ويصبر) . ويحتمل أن تكون بمعنى إلا أن فيقرأ حينئذ بنصب اللام وبه جزم النوى وغيره ، ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه د أو يكون بيع خيار ، والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر لمضاء البيع أو فسخه فاختار لمضاء البيع مثلا أن البيع يتم وإن لم يتفرقا ، وبهذا قال الثورى والأوزاعى والشافعى وإسحق وآخرون ، وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا ، وقيل لأنه تفرد بذلك ، وقيل المعنى بقوله د أو يكون بيع خيار ، أى أن يشترطا الخيار مطلقا فلا يبطل بالتفرق ، وسيأتى البحث فيه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب « البَيْعَانِ بالخيارِ ما لم يتفرقا »

وبه قال ابن عمر وثريح والشَّعْبِيُّ وطاوسٌ وعطاءٌ وابنُ أبي مُليكة

٢١١٠ - **حدثنا** إسحاقُ أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ قَالَ « حَدَّثَنَا شُبَيْهٌ قَالَ قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي عَنْ صَالِحِ أَبِي

الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حَزَائِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بَوْرِكَ لَهَا فِي بَيْعِمَا ، وَإِنْ كَذَبَا وَكَمَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِمَا »

٢١١١ - **حدثنا** عبدُ اللَّهِ بْنُ يُوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْمَتَابِعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ »

قوله (باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا) وبه قال ابن عمر (أى بخيار المجلس ، وهو بين من صنيعه الذى مضى قبل باب ، وأنه كان إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه . وللترمذى من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد . وكان ابن عمر إذا ابتاع يما وهو قاعد قام ليحب له ، ولابن أبى شبة من طريق محمد بن إسحق عن نافع . كان ابن عمر إذا باع انصرف ليحب له البيع ، ولمسلم من طريق ابن جريج قال : أُملى على نافع فذكر الحديث وفيه د قال نافع : وكان إذا بايع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنية ثم رجع اليه ، وسيأتى صنيع ابن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين ،

وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم « رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعيرا فأخرج ثمنه فوضعه بين يديه فخير بين بعيره وبين الثمن ، **قوله** (وشرح الشعبي) أى قالاً بخيار المجلس ، وهذا وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي : سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا واختصم اليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا بأربعة آلاف فأوجها له ، ثم بدا له في بيعها قبل أن يفارق صاحبها فقال لى : لا حاجة لى فيها ، فقال البائع : قد بعتك فأوجبت لك ، فاختصما لى شريح فقال : هو بالخيار ما لم يتفرقا . قال محمد : وشهدت الشعبي قضى بذلك . وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى فى رجل اشترى من رجل برذونا فأراد أن يرده قبل أن يتفرقا ففضى الشعبي أنه قد وجب البيع ، فشهد عنده أبو الضحى أن شريحا أتى فى مثل ذلك فردّه على البائع ، فرجع الشعبي إلى قول شريح . **قوله** (وطاوس) قال الشافعى فى الأم ، : أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال « خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع ، قال وكان ابن يحلف ما الخيار إلا بعد البيع . **قوله** (وعطاء وابن أبي مليكة) وصلها ابن أبي شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قالا : البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا . ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصرى والأوزاعى وابن جريج وغيرهم ، وبالغ ابن حزم فقال لأنعم لم مخالفا من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح ، والصحيح عنه القول به ، وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قال : إذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع ، وإسناده ضعيف لاجل حجاج وهو ابن أروطة . **قوله** (حدثنا إسحق) قال أبو على الجبائى : لم أره منسوبا فى شيء من الروايات ، ولعله لإسحق بن منصور ، فإن مسلما روى عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال . قلت : قد رأيت منسوبا فى رواية أبي على بن شبيب عن الفربرى فى هذا الحديث إسحق بن منصور ، ولم أره فى مسند إسحق بن راهويه من روايته عن حبان ، فقوى ما قال أبو على رحمه الله . ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحق بن راهويه عن حبان وقال : أخرجه البخارى عن إسحق فأنه أعلم . **قوله** (حبان بن هلال) هو بفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة **قوله** (حدثنا شعبة) سياق بعد باب من هذا الوجه « عن همام ، بدل شعبة ، وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد . **قوله** (ما لم يتفرقا) فى رواية همام الماضية قبل باب « ما لم يتفرقا ، وفى رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر ، وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا « ما لم يفارقه صاحبه فإن فارقته فلا خيار له ، وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالأبدان هل للتفرق المذكور حد ينتهى اليه ؟ والمشهور الراجح من مذهب العلماء فى ذلك أنه موكل إلى العرف ، فكل ما عد فى العرف تفرقا حكم به وما لا فلا والله أعلم . **قوله** (فإن صدقا وبيننا) أى صدق البائع فى إخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان فى السلعة ، وصدق المشتري فى قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان فى الثمن ، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر . **قوله** (بحقت بركة بيعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع فى ذلك العقد فحق بركته ، وإن كان الصادق مأجورا والكاذب مأزورا . ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ، ورجحه ابن أبي جرة . وفى الحديث فضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على منعه ، وأنه سبب لنهاب البركة ، وأن عمل الآخرة يحصل خيرا الدنيا والآخرة . **قوله** (لا بيع الخيار) أى فلا

يحتاج إلى التفرق كما سيأتى شرحه في الباب الذى يليه . وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذى قبله « ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بهذين الأمرين ، وفيه دليل على اثبات خيار المجلس وقد مضى قبل بياب أن ابن عمر حمله على التفرق بالأبدان » وكذلك أبو بزة الأسلى ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وخالف في ذلك إبراهيم النخعى فروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عنه قال « البيع جائز وإن لم يتفرقا » ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ « إذا وجبت الصفقة فلا خيار » وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم ، قال ابن حزم : لا تعلم لهم سلفا إلا إبراهيم وحده ، وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا : فمنهم من وده لكونه معارضا لما هو أقوى منه ، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره ، فقالت طائفة منهم : هو منسوخ بحديث « المسلمون على شروطهم » والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضى الحاجة إلى البين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد ، وبقوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) والاشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده . وتمقب بأن مالك لم يتفرد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددا رواية وعملا ، وقد خص كثير من محقق أهل الأصول الخلاف المشهور - فيما إذا عمل الراوى بخلاف ما روى - بالصحابة دون من جاء بعدهم ، ومن قاعدتهم أن الراوى أعلم بما روى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق إذا باع بيده فاتباعه أولى من غيره . وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، ونقل ابن التين عن لشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضا . وتمقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبى ذئب كما مضى ، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه ، فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة ، وقد اشتهر إنكار ابن عبيد البر وابن العربى على من زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابن العربى : إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبهه ببيع الغرد كالملاسة ، وتمقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرد موجود فيه وبأن الغرد في خيار المجلس معدوم لأن كلا منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرد ، وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر الفقهية في الصلاة وإيجاب الوتر . وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده ، وتمقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار . وقال آخرون : التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسينا للتعامل مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاما على خلاف الظاهر . وقالت طائفة : المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعق ، وتمقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك ربة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر ، وقال ابن حزم : سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت ، أما حيث

قلنا التفرق بالابذان فواضح ، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا ، لأن قول أحد المتبايعين مثلا بعثتك بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلا افتراق في الكلام بلا شك ، بخلاف ما لو قال اشتريته بعشرة فانهما حينئذ متوافقان فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى . وقيل المراد بالمتبايعين المتساومان ، ورد بأنه مجاز والجل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى . واحتج الطحاوى بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال : من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة . وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع ، فالاصل من الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه . وقالوا أيضا : وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعثتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت ، قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري ، وهكذا حكاه الطحاوى عن عيسى بن أبان منهم ، وحكاه ابن خزيمة مندداً عن مالك ، قال عيسى بن أبان : وفائده تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول فإن القبول يتعذر ، وتعقب بأز تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا ، فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضا ، لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز ، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يردده فتعين حمل التفرق على الكلام ، وأجيب بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز ، وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى . وأيضاً فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدتهما ، لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنها متعاقدان ما دام في مجلس العقد ، فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساومين فانه مجاز باتفاق . وقالت طائفة التفرق يقع بالاقوال كقوله تعالى (وان يتفرقا يغن الله كلا من سمعه) ، وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضى إلى التفرق بالابذان ، قال البيضاوى : ومن نفي خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين ، وأيضاً فكلام الشارع يسان عن الحمل عليه ، لأنه يصير تقديره ان المتساومين ان شاء عقدا البيع ، وإن شاء لم يعقده وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك ، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام : ماهو الكلام الذى يقع به التفرق ، أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره ؟ فان كان غيره فما هو ، فليس بين المتعاقدين كلام غيره ؟ وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد . وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متعذر فيتعين تأويله ، وبيان تعذره أن المتبايعين ان اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار ، وان اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل . وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضى إليه مع السكوت بخلاف الفسخ . وقال آخرون : حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً اليهم بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ، قال ابن العربي : ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر ، فان تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزع إلى الترجيح ، والقياس في جانبنا فيرجح . وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حمل الخيار على الاستقالة ، لانه لو كان المراد حقيقة

الاستقالة لم تمنحه من المفارقة لانها لا تختص بجلوس العقد ، وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومده الى غاية التفريق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ ، وعلى ذلك حمله الترمذى وغيره من العلماء .
قَالُوا : معناه لا يحمل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ماقلت عنى إذا استندرك ، فالمراد بالاستقالة فسخ التادم منهما للبيع . وحملوا نفي الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرودة وحسن معاشرة المسلم ، إلا أن اختيار الفسخ حرام ، قال ابن حزم : احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفريق بالكلام لقوله فيه « خشية أن يستقيله » لسكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع ، وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لافائدة له لانه يلزم من حل التفريق على القول بإباحة المفارقة ، خشى أن يستقيله أو لم يخش . وقال بعضهم التفريق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله ؟ وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره ، وذلك أن النقد وترك الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم . واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الآتى بعد ما بين في قصة البكر الصعب وسيأتى توجيهه وجوابه ، واحتج الطحاوى بقول ابن عمر : ما أدركت الصفقة حيا بمجموعا فهو من مال المبتاع . وتعقب بأنهم يخالفونه ، أما الحنفية فقالوا : هو من مال البائع مالم يره المبتاع أو ينقله . والمالكية قالوا : ان كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع وانه لاحاجة فيه لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذى انبرم لا على مالم ينبرم جمعا بين كلاميه ، وقال بعضهم معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للقوم : على ماذا تفارقم ؟ أى على ماذا اتفقتم ؟ وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذى بعد هذا ، وقال بعضهم حديث « البيعان بالخيار » جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به ، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف ، وشرط المضطرب أن يعتمد الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك . وقال بعضهم : لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ ، فلعلة أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن ، وأجيب بأن المعبود في كلامه **عَلَيْهِ** حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذى يتخذه في البيوع . وأيضا فاذا ثبت أن المراد بالمتبايعين المتعاقدان فبعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن . وقال ابن عبد البر : قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره ، وأكثره لا يحصل منه شيء . وحكى ابن السمعاني في « الاصطلاح » عن بعض الحنفية قال : البيع عقد مشروع بوصف وحكم ، فوصفه اللزوم وحكمه الملك ، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه ، فاما تأخير ذلك إلى أن يفترقا فليس عليه دليل لأن السبب إذا تم يفيد حكمه ، ولا ينتفى إلا بمعارض ومن ادعاه فعليه البيان . وأجاب أن البيع سبب للايقاع في الندم والتدم يحوج الى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس نظرا للمتعاقدين ليسلما من الندم ، ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا . قال : ولولم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة ، لكنها شرعت نظرا للمتعاقدين ، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم يعرده به أحدهما فلم تجب ، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب

٤٥ - **باب** إذا خیر أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع

٢١١٢ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ**

قال « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فتابعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع »

قوله (باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع) أى وقبل التفرق (فقد وجب البيع) أى وإن لم يتفرقا .
أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا ، أى فيقطع الخيار ، وقوله « وكانا جميعا ، تأكيد لذلك ، وقوله « أو يخير أحدهما الآخر ، أى فينقطع الخيار ، وقوله « فتابعا على ذلك فقد وجب البيع ، أى وبطل الخيار ، وقوله « وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ، ولم يترك أحد منهما البيع ، أى لم يفسخه ، فقد وجب البيع ، أى بعد التفرق ، وهذا ظاهر جدا فى انفساخ البيع بفسخ أحدهما ، قال الخطابي : هذا أوضح شيء فى ثبوت خيار المجلس ، وهو مبطل لكل تأويل يخالف لظاهر الحديث ، وكذلك قوله فى آخره « وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ، فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو الفاعل للخيار ، ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى . وقد أقدم الداودى على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال : قول الليث فى هذا الحديث « وكانا جميعا الخ » ليس بمحفوظ لأن مقام الليث فى نافع ليس كمقام مالك ونظراته انتهى . وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند ، وأى لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد عمولاته حافظا من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس ، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله فى حديث مالك « الا يبيع الخيار » فقال الجمهور وبه جزم الشافعى : هو استثناء من امتداد الخيار الى التفرق ، والمراد أنهما ان اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ، فالتقدير الا البيع الذى جرى فيه الخيار . قال الزوى : اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله انتهى . ورواية الليث ظاهرة جدا فى ترجيحه ، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق ، وقيل المراد بقوله « أو يفرق أحدهما الآخر » أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضى المدة حكاه ابن عبد البر عن أبى ثور ، ورجح الاول بأنه أقل فى الإضمار ، وتمينه رواية النسائي من طريق اسماعيل - قيل هو ابن أمية وقيل غيره - عن نافع بلفظ « الا أن يكون البيع كان عن خيار ، فإن كان البيع عن خيار وجب البيع ، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس ، والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار فى خيار المجلس فينتفى الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات ، وقيل قوله « إلا أن يكون يبيع خيار » أى هـا بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق ، وهو قول يجمع التأويلين الاولين ، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان فى حديث الباب الذى يليه حيث قال فيه « إلا يبيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر ان حملنا « أو » على التقسيم لا على الشك . (تنبيه) : قوله « أو يخير أحدهما الآخر » باسكان الراء من « يخير » عطفا على قوله « ما لم يتفرقا » ويحتمل نصب الراء على أن « أو » بمعنى « إلا أن » كما تقدم قريبا مثله فى قوله « أو يتول أحدهما لصاحبه اختر »

٤٦ - باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ؟

٢١١٣ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما عن

النبي ﷺ قال « كلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ »

٢١١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانٌ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا » قَالَ هَمَّامٌ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي : يَخْتَارُ ثَلَاثَ مَرَارٍ - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لِهَامَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَمَا نَفْسِي أَنْ يَرْجَحَا رَجْحًا وَمُحَقًّا بَرَكَةً بَيْنَهُمَا . قَالَ وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك . قوله (كل بيعين) بتشديد التحتانية . قوله (لا بيع بينهما) أى لازم . قوله (حتى يتفرقا) أى فيلزم البيع حينئذ بالتفرق . قوله (إلا بيع الخيار) أى فيلزم باشتراطه كما تقدم البحث فيه ، وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار ، والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما . قوله (حدثني إسحق) هو ابن منصور ، وحبان هو ابن هلال . قوله (حتى يتفرقا) في رواية الكشميهني « ما لم يتفرقا » . قوله (قال هام : وجدت في كتابي يختار ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هاما تفرد بذلك عن أصحاب قتادة ، ووقع عند أحمد عن عفان عن هام قال « وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار ، ولم يصرح هام بمن حدثه بهذه الزيادة فإن ثبت فهي على سبيل الاختيار . وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث . قوله (وحدثنا هام) القائل هو حبان بن هلال المذكور ، وقد تقدم قبل بابين من وجه آخر عن هام ، قال الكرماني : القائل هو حبان ، فإن قيل لم قال « حدثنا » وقال قبل ذلك « قال هام » فالجواب أنه حيث قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال « حدثنا » سمع منه في مقام التحديث هـ . وفي جزمه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله « حدثنا » ، وحيث ذكر كلام هام عبر عنه بقوله قال

٤٧ - **باب** إذا اشترى شيئا فوَّهَبَ من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يُسْكِرِ البائعُ على المشتري ، أو اشترى عبداً فأعتقه . وقال طاووسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا ثُمَّ بَاعَهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّجْعُ لَهُ

٢١١٥ - وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَغْرَةٍ فَكُنْتُ عَلَى بَسْكَرٍ صَعْبٍ لِعَمْرٍ ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عَمْرُو وَيَرْدُّهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عَمْرُو وَيَرْدُّهُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍ : بِعْنِيهِ . قَالَ : هَؤُلَاءِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِعْنِيهِ ، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَؤُلَاءِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ »

[الحديث ٢١١٥ - طرفاه في : ٢٦١٠ ، ٢٦١١]

٢١١٦ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ

الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « بعثت من أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهما مالا بالوادي بمال له بجبيل ، فلما تبايعنا رجعت على عقي حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني البيع ، وكأنت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ، قال عبد الله : فلما وجب بيومي ويومه رأيت أني قد عجزت باني سفته إلى أرض تمود بثلاث ليال ، وسأنتي إلى المدينة بثلاث ليال »

قوله (باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري) أي هل ينقطع خياره بذلك ؟ قال ابن المنير : أراد البخاري إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديث الباب ، وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ، ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البعير بنفس تمام العقد فأسلفت الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله « ولم ينكر البائع » ، يعني أن الهبة المذكورة إنما تمت بامضاء البائع وهو سكوت المزل مزلة قوله ، وقال ابن التين : هذا تعسف من البخاري ، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مبينا هـ . وجوابه أنه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس ، والجمع بين الحديثين يمكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب ، وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فانها إن كانت متقدمة على حديث « البيعان بالخيار » لحديث البيعان قاض عليها ، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتفى بالبيان السابق ، واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم . وقال ابن بطلان أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحسنه من الهبة والعقود أنه يبيع جائز ، واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض : فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالأبدان يجوزون ذلك ، ومن يرى التفريق بالأبدان لا يجوزونه والحديث حجة عليهم هـ . وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق ، بل فرقوا بين المبيعات : فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتي ، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب : أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد ابن الحسن ، ثانيها يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثالثها يجوز مطلقاً إلا المكيل والموزون وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ، رابعها يجوز مطلقاً إلا الماء كالمشروب وهو قول مالك وأبي نوح واختيار ابن المنذر ، واختلفوا في الاعتاق فالجمهور على أنه يصح الاعتاق وبصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا ، والأصح في الوقف أيضاً صحته ، وفي الهبة والرهن خلاف ، والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان ، وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لمقابله ، ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال : إذا أذن المشتري للوهوب له في قبض المبيع كفي وتم البيع وحصلت الهبة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به للبالكية والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية ، واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب والحر ، إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً ؟ وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخلية في الدور والأرض وما أشبهها دون المنقولات ، ولذلك لم يحزم البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام .

وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر « هو لك ، أي هبة ، وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمنًا . قلت : وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب « فباعه من رسول الله ﷺ » ، وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري « فاشتراه ، وسيأتي في الهبة ، فعل هذا فهو بيع ، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء ، وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال المحب الطبري : يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولا ، وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه . قوله (أو اشترى عبدا فاعتقه) جعل المصنف مسألة الهبة أصلا ألحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق ، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعتق قوة وسراية ليست لغيره ، ومن ألحق به منهم الهبة قال إن العتق اتلاف للبالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم . قوله (وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والرجح له) وصله سميد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد عبد الرزاق « وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئا على الرضا فإن الخيار لها حتى يتفرقا عن رضا ، . قوله (وقال الحميدي) في رواية ابن عساكر بإسناد البخاري « قال لنا الحميدي ، وجرم الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه ، وقد روينا أيضا موصولا في « مسند الحميدي ، وفي « مستخرج الاسماعيلي ، وسيأتي من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولا . قوله (في سفر) لم أقف على تعيينه . قوله (على بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولد الناقة أول ما يركب . قوله (صعب) أي نفور . قوله (فباعه) زاد في الهبة « فاشتراه النبي ﷺ » ثم قال : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت ، وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيرهم للنبي ﷺ وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز زجر الدواب ، وأنه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلحته بل يجوز أن يسأل في بيعها ، وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومراعاة النبي ﷺ أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور . قوله (وقال الليث) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي ، وغيرهما ، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ، وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه ، وليس ذلك بعله فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضح أن ليث فيه شيخين ، وقد أخرجه الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري . قوله (بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا) أي أرضا أو عقارا . قوله (بالوادي) يعني وادي القرى . قوله (قلنا تبايعنا رجعت على عقبي) في رواية أيوب بن سويد « فطلقت أنكص على عقبي القهقري » . قوله (يرادني) بتشديد الدال أصله يرادني أي يطلب مني استرداده . قوله (وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان ، وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فسخه . واستدل ابن بطال بقوله « وكانت السنة » على أن ذلك كان في أول الأمر ، فاما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالابدان متروكا فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع ، هكذا قال ، وليس في قوله « وكانت السنة » ما ينفي استمرارها . وقد وقع في رواية أيوب بن سويد « كننا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفترق المتبايعان ، فتبايعت أنا وعثمان ، فذكر القصة وفيها إشعار باستمرار ذلك ، وأعرب ابن رشد في « المقدمات » له فزعم أن عثمان قال لابن عمر « ليست السنة بافتراق الابدان ، قد انتسخ ذلك ، وهذه الزيادة لم أر لها إسنادا ، ولو صحت لم تخرج المسألة على الخلاف لأن أكثر

الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالابدان . قوله (سقته إلى أرض عمود بثلاث ليال) أى زدت المسافة التى بينه وبين أرضه التى صارت اليه على المسافة التى كانت بينه وبين أرضه التى باعها بثلاث ليال . قوله (وساقنى إلى المدينة بثلاث ليال) يعنى أنه نقص المسافة التى بينى وبين أرضى التى أخذ بها عن المسافة التى كانت بينى وبين أرضى التى بعته بثلاث ليال ، وإنما قال إلى المدينة لانهما جميعا كانا بها فرأى ابن عمر الغبطة فى القرب من المدينة فلذلك قال « رأيت انى قد غبطته » وفى هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة ، وسيأتى نقل الخلاف فيها فى « باب بيع الملامسة ، وجواز التحيل فى ابطال الخيار ، وتقديم المراء مصلحة نفسه على مصلحة غيره ، وفيه جواز بيع الأرض بالأرض ، وقه أن الغبن لا يرد به البيع

٤٠٠ - باب ما يُكره من الخداع فى البيع

٢١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَجُلًا ذُكِرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لِاخْلَابَةِ » [الحديث ٢١١٧ - أطرافه فى : ٢٤٠٧ ، ٢٤١٤ ، ٦٦٦٤]

قوله (باب ما يكره من الخداع فى البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع فى البيع مكروه وإن كان لا يفسخ البيع ، إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة فى الحديث . قوله (أن رجلا) فى رواية أحمد من طريق محمد بن إسحق « حدثنى نافع عن ابن عمر ، كان رجلا من الانصار ، زاد ابن الجارود فى المتن ، من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ ، وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة ، ورواه الدارقطنى من طريق عبد الأعلى والبيهقى من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحق به وزاد فيه « قال ابن إسحق لحدثنى محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو ، وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن إسحق . قوله (ذكر للنبي ﷺ) فى رواية ابن إسحق « فشكا إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن » . قوله (أنه يخدع فى البيوع) بين ابن إسحق فى روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يلقى من الغبن ، وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ « أن رجلا كان يبايع ، وكان فى عقده ضعف » . قوله (لا خلابة) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أى لا خديعة و « لا » لئى الجنس أى لا خديعة فى الدين لأن الدين النصيحة ، زاد ابن إسحق فى رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه « ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فإن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد » فبقى حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثر الناس فى زمن عثمان ، وكان إذا اشترى شيئا ففعل له إنك غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثا فيرد له دراهمه . قال العلماء : لقنه النبي ﷺ هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه ، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم فى قوله ﷺ فى حديث حكيم ابن حزام « فإن صدقا وبيننا بورك لهما فى بيعهما ، الحديث . واستدل بهذا الحديث لأحمد وأحد قولى مالك أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وتعقب بأنه ﷺ إنما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار . وقال ابن العربي : يحتمل أن الخديعة فى قصة هذا الرجل كانت فى العيب أو فى

الكذب أو في الثمن أو في الثمن فلا يحتاج بها في مسألة الثمن بخصوصها ، وليست قصة عامة وإنما هي خاصة في واقعة عين فيحتاج بها في حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيع فقال : ما أجدلكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ، فداره على ابن طبيعة وهو ضعيف انتهى ، وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بأنه كان يغبن في البيوع ، واستدل به على أن أمد الخيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ، ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع ، وأغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق ، وهذا يحتاج إلى دليل ولا يسكنى فيه مجرد الاحتمال ، واستدل به على أن من قال عند العقد « لا خلافة » أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غبناً أم لا ، وبالغ ابن حزم في جموده فقال : لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة . ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول « لا خيابة » بالتحتمانية بدل اللام وبالدال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى ، واستدل به على أن الكبير لا يجر عليه ولو تبين منه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أحجر عليه ، فدعاه فنهأ عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال « إذا بايعت فقل لا خلافة » وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم ، وأما كونه لم يجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه . واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للشترى وحده ، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

٤٩ - باب ما ذكر في الأسواق

وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة قلت هل من سوق فيه تجارة ؟ فقال : سوق قينقاع

وقال أنس : قال عبد الرحمن دُلُونِي عَلَى السُّوق . وقال عمر : ألهاني الصنف بالأسواق

٢١١٨ - حدثني محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير بن مطعم

قال حدثني عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءِ مِنَ الْأَرْضِ يُحْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ . » قالت : قلت يا رسول الله كيف يُحْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم ؟ قال : يُحْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ، ثُمَّ يُبْتَغُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ »

٢١١٩ - حدثنا قتيبة حدثنا جابر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ « صلاة أحدكم في جماعة تزيد على صلاته في سوقه وبيته بضعا وعشرين درجة ، وذلك بأنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة ، لا ينهزه إلا الصلاة ، لم يخط خطوة إلا

رَفَعَ بِهَا دَرَجَةً ، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ . وَالْمَلَائِكَةُ تَصَلُّى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّى فِيهِ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِ ، مَا لَمْ يُؤْذِرْ فِيهِ . وقال : أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تُنْعِمُ بِهِ ، ٢١٢٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَانْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي »

[الحديث ٢١٢٠ - طرفاه في : ٢١٢١ ، ٢٠٩٧]

٢١٢١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَانْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : لَمْ أَعِنِكَ ، قَالَ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي ،

٢١٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُسَكِّمُنِي وَلَا أُسَكِّمُهُ ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ ، فَجَلَسَ فِيْهِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ : أَتَمُّ لَكُمْ ، أَمْ لَكُمْ ؟ فَخَبَسَتْهُ شَيْئًا ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَلْبِسُهُ سَخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ ، فَبَاءَ يَسْتَدْثُ حَتَّى عَاقَهُ وَقَبَّلَهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مِنْ يُحِبُّهُ ، قَالَ سُفْيَانُ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْ تَرَ بَرَكَةً

[الحديث ٢١٢٢ - طرفاه في : ٨٨٤]

٢١٢٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبْذِيَهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ ،

[الحديث ٢١٢٣ - أطرافه في : ٢١٣١ ، ٢١٣٧ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٧ ، ٦٨٥٢]

٢١٢٤ - قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ »

[الحديث ٢١٢٤ - أطرافه في : ٢١٢٦ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٦]

(قَوْلُهُ بَابُ مَا ذَكَرَ فِي الْأَسْوَاقِ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَرَادَ بِذِكْرِ الْأَسْوَاقِ إِبَاحَةَ الْمُتَاجِرِ وَدُخُولَ الْأَسْوَاقِ لِلْإِشْرَافِ وَالْفَضْلَاءِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَى شَرْطِهِ مِنْ أَنَّهَا شَرُّ الْبَقَاعِ وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ وَرْدَانَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ ، وَأَبْغَضُ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ » ، وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : وَهَذَا خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَرُبَّ سَوْقٍ يَذْكُرُ فِيهَا اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ . قَوْلُهُ (وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الْخ) تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي

أوائل البيوع ، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي ﷺ ، وكان يتعاهده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المداش للكفاف ولتتغف عن الناس . **قوله** (وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف) تقدم أيضا موصولا هناك . **قوله** (وقال عمر : ألهاق الصفق بالاسواق) تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ، ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث . الأول حديث عائشة : **قوله** (عن محمد بن سوقة) بضم المهملة وسكون الواو بعدها كاف كوفي ثقة عابد يكنى أبا بكر من صغار التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العيدين . **قوله** (عن نافع بن جبير) أى ابن مطعم النوفلى وليس له في البخارى عن عائشة سوى هذا الحديث ، ووقع في رواية محمد بن بكار عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة « سمعت نافع بن جبير ، أخرجه إسماعيل . **قوله** (حدثتني عائشة) هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة ، وغالطه سفيان بن عيينة فقال « عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلة » أخرجه الترمذى ، ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلة ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وروى من حديث حفصة شيئا منه ، وروى الترمذى من حديث صفية نحوه . **قوله** (يفرزو جيش الكعبة) في رواية مسلم « عبث النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله ، قال : العجب أن ناسا من أمتي يؤمون هذا البيت لرجل من قريش » وزاد في رواية أخرى أن أم سلة قالت ذلك زمن ابن الزبير ، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلة قال : والله ما هو هذا الجيش . **قوله** (ببذاء من الأرض) في رواية مسلم « بالبذاء » وفي حديث صفية على الشك ، وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقر قال : هى ببذاء المدينة انتهى . والبذاء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج . **قوله** (يخسف بأولهم وآخرهم) زاد الترمذى في حديث صفية « ولم ينج أوسطهم » وزاد مسلم في حديث حفصة « فلا يبقى إلا الشريد الذى يخبر عنهم » واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقتضى بدخوله فيمن هلك أو لسكونه آخرها بالنسبة للاول وأولا بالنسبة للآخر فيدخل . **قوله** (وفيهم أسواقهم) كذا عند البخارى بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم ، والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم . وقوله « ومن ليس منهم » أى من رافقتهم ولم يقصد موافقتهم . ولابن نعيم من طريق سديد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا « وفيهم أشراقهم » بالمعجمة والراء والفاء ، وفي رواية محمد بن بكار عند إسماعيل « وفيهم سواهم » وقال وقع في رواية البخارى « أسواقهم » فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق . قلت : بل لفظ « سواهم » تصحيف فانه بمعنى قوله « ومن ليس منهم » فيلزم منه التكرار ، بخلاف رواية البخارى . نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم ، وليس في لفظ « أسواقهم » ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالاسواق أهلها أى يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالبيعة ، وفي رواية مسلم « فقلنا ان الطريق يجمع الناس ، قال نعم فيهم المستبصر - أى المستبين لذلك القاصد للمقاتلة - والمجبور بالجيم والموحدة - أى المكره - وابن السبيل ، أى سالك الطريق معهم وليس منهم » والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذى هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عاما لخصور آجالهم وبيعوثون بعد ذلك على نياتهم ، وفي رواية مسلم « يهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصاد شتى » وفي حديث أم سلة عند مسلم « فقلت يارسول الله فكيف بمن كان كارها ؟ قال : يخسف به ، ولكن يبعث يوم القيامة على نيته » أى يخسف بالجميع لشؤم

الاشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده ، قال المهلب : في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية اعتاد أن العقوبة تلزمه معهم . قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجعة السأوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر الحديث حيث قال « ويبشون على نياتهم » وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل ، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك ، ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي إغارة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ، ثم يعتبر عمل كل أحد بنيته . وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ، وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم « إن ناساً من أمي » والذين يهدمونها من كفار الحبشة . وأيضا فمقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجعوا ، وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة . والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه ، وقوله « لا ينزهه » بضم أوله وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي : ينهزه وزنا ومعنى ، والمراد لا يزججه ، والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي « لا يريد إلا الصلاة » وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله يصلي عليه أي يقول اللهم صل عليه ، وقوله ما لم يؤذ فيه ، أي يحصل منه أذى للبلائكة أو المسلم بالفعل أو بالقول . الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله ﷺ « تسموا باسمي ولا تنكسوا بكتفي » أورده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان ، والغرض من هنا قوله في أول الطريق الأولى « كان النبي ﷺ في السوق » وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها لأنه كان بالبيع . فإشار إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالبيع ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ . الحديث الرابع حديث أبي هريرة . قوله (عن عبيد الله) بالتصغير ، في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفيان « حدثني عبيد الله » ولكنه أورده مختصرا جدا . قوله (عن نافع بن جببر) هو المذكور في الحديث الأول ، وليس له أيضا عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث . قوله (في طائفة من النهار) أي في قطعة منه ، وحكي الكرماني أن في بعض الروايات « صائفة » بالصاد المهملة بدل طائفة أي في حر النهار ، يقال يوم صائف أي حار . قوله (لا يكلمني ولا أكله) أما من جانب النبي ﷺ فله أنه كان مشغول الفكر بوحى أو غيره ، وأما من جانب أبي هريرة فالتوقيف ، وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطا . قوله (حتى أتى سوق بني قينقاع فجلس بفناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخاري ، قال الداودي : سقط بعض الحديث عن الناقل ، أو أدخل حديثا في حديث ، لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى . وما ذكره أولا احتمالا هو الواقع ، ولم يدخل الراوى حديث في حديث ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فأنبت ما سقط منه ولفظه « حتى جاء سوق بني قينقاع ، ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة » وكذلك أخرجه الاسماعيل من طرق عن سفيان ، وأخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان فقال فيه « حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه » والاول أرجح . والفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة أي الموضع المتسع أمام البيت . قوله (أثم لكع) بهزة الاستفهام بعدها مشاة مفتوحة ، ولكع بضم اللام وفتح الكاف ، قال الخطابي : اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ، والمراد هنا الأول ، والمراد بالثاني ماورد في حديث أبي هريرة أيضا « يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع » ، وقال ابن

التين : زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقال له لكع انتهى . ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين . وقال بلال بن جرير التميمي : اللكع في لغتنا الصغير ، وأصله في المهر ونحوه . وعن الأصمعي : اللكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غيره ، مأخوذ من الملاكيع وهي التي تخرج من السلا . قال الأزهرى : وهذا القول أرجح الأقوال هنا ، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ، ولم يرد أنه لثم ولا عبد . **قوله** (لحبسته شيئا) أى منعه من المباددة إلى الخروج إليه قليلا ، والفاعل فاطمة . **قوله** (فظننت أنها تلبسه سخايا) بكسر المهملة بعدها ميمحة خفيفة وبموحدة ، قال الخطابي : هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة . وقال الداودى من قرنفيل ، وقال الهروى هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجوارى ، وروى الاسماعيلى عن ابن أبي عمر أحد رواة هذا الحديث قال : السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح . **قوله** (أو تفسله) فى رواية الحميدى وتفسله بالواو . **قوله** (لجاء يشتد) أى يسرع فى المشى ، فى رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلى « لجاء الحسن » وفى رواية ابن أبي عمر عند الاسماعيلى « لجاء الحسن أو الحسين » وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر فقال فى روايته « أثم لكع يعنى حسنا » وكذا قال الحميدى فى مسنده ، وسيأتى فى اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فقال أين لكع ، ادع الحسن بن على ، فقام الحسن بن على يمشى » . **قوله** (لجاء يشتد حتى عاقه وقبله) فى رواية ورقاء « فقال النبي ﷺ بيده هكذا . أى مدها . فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه » . **قوله** (فقال اللهم أحبه) بفتح أوله بلفظ الدعاء ، وفى رواية الكشميهنى « أحبيه » بفك الادغام ، زاد مسلم عن ابن أبي عمر « فقال : اللهم إني أحبه فأحبه » . وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي ﷺ والمشى معه ، وما كان عليه من التواضع من الإخول فى السوق والجلوس بفناء الدار ، ورحمة الصغير والمزاح معه ومعانفته وتقبيله ، ومنهبة للحسن بن على ، وسيأتى الكلام عليهما فى مناقبه ان شاء الله تعالى . **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد المذكور . **قوله** (عبيد الله أخبرنى) فيه تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وعبيد الله هو شيخ سفيان فى الحديث المذكور ، وأراد البخارى بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر المنعنة فى الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقاءه لمن حدث عنه حملت عنمنته على السماع اتفاقا ، وإنما الخلاف فى المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه . وأبعد الكرماني فقال : إنما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير ائتمز الفرصة لبيان ما ثبت فى الوتر ، ما اختلف فى جوازه ، والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر فى نقل الطعام من المكان الذى يشتري منه إلى حيث يباع الطعام ، وفيه حديثه فى النهى عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتى الكلام عليهما بعد أربعة أبواب . وقد استشكل إدخال هذا الحديث فى باب الأسواق ، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى المبيع ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ، فالعموم فى قوله فى الحديث « حيث يباع الطعام »

٥٠ - باب كراهية السخب فى الأسواق

٢١٢٥ - **حدثنا محمد بن سنان** حدثنا **فليح** حدثنا **هلال** عن **عطاء بن يسار** قال : **أقيمت** عبد الله ابن عمر وبن العاصى رضى الله عنهما قلت : أخبرنى عن صفة رسول الله ﷺ فى التوراة ، قال : أجل ، والله

إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَحَرِزًا لِلْأُمِّيِّينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكَّلَ ، لَيْسَ بِفَقْطٍ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ ، وَلَكِنْ يَعْفو وَيَعْفِرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمَلَّةَ الْعَوْجَاءُ أَنْ يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُفْتَحُ بِهَا أُذُنُ عَمِّي وَأَذَانُ صَمٍّ وَقُلُوبُ غُلْفٍ . تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ . غُلْفٌ : كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ ، سَيْفٌ أَغْلَفَ ، وَقَوْسٌ غَلَفَاهُ ، وَرَجُلٌ أَغْلَفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَحْتُونًا [الحديث ٢١٢٥ - طرفه في : ٤٨٣٨]

قوله (باب كراهية السخب في الأسواق) بفتح المهملة والخاء المعجمة بعدها موحدة ، ويقال فيه الصخب بالاصاد المهملة بدل السين ، وهو رفع الصوت بالخصام ، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب . وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ كما نفيت عنه صفة الفظاظة والغلظة . وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي ﷺ ، والغرض منه قوله فيه « ولا سخب في الأسواق » وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ، ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم السوق لا يحيط من مرتبته لأن النبي إنما ورد في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول . وهلال المذكور في إسناده هو ابن علي ، ويقال له هلال بن أبي هلال ، وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث ، وقوله فيه « وحرزا » بكسر المهملة أى حافظا ، وأصل الحرز الموضع الحصين ، وهو استعارة . وقوله « حتى يقيم به الملة العوجاء » أى ملة العرب ، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام ، والمراد بأقامتها أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان . وقوله « وقلوب غلف » وقع في رواية النسفي والمستمل قال أبو عبد الله يعنى المصنف : الغلف كل شيء في غلاف ، يقال سيف أغلف وقوس غلفاه ورجل أغلف إذا لم يكن نحتونا ، انتهى . وهو كلام أبي عبيدة في « كتاب المجاز » . قوله (تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال) ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح . قوله (وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام) سعيد هو ابن أبي هلال ، وقد خالف عبد العزيز وفليحا في تعيين الصحابي ، وطريقه هذه وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا بإسناد واحد عنه ، ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما . فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم قال « بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول ، فذكره . وأظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم . وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح . وبما جاء عنه في ذلك بجملا ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال « مكتوب في التوراة صفة محمد ﷺ وعيسى بن مريم يدفن معه »

٥١ - باب السكيل على البائس والمعطى

وقول الله عز وجل [المطففين] : ﴿ وَإِذَا كَالُومٌ أَوْ زَنُومٌ يُخْسِرُونَ ﴾ يعنى كالوا لهم أو زنوا لهم كقوله [الشعراء ٧٢] : ﴿ يَسْمَعُونَ لَكَ ﴾ : يسمعون لكم . وقال النبي ﷺ « اكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا » ، ويُذَكَّرُ عَنْ

عثمان رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له : إذا بعْتَ فبِكَلٍّ ، وإذا ابتعْتَ فاكْتَلْ .

٢١٢٦ - حدثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ أخبرنا مالكُ عن نافعٍ عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضى اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : مَنْ ابتاعَ طعاماً فلا يَبْهَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ،

٢١٢٧ - حدثنا عبدانُ أخبرنا جريْرٌ عن مُغيرةَ عن الشَّعْبِيِّ عن جابرٍ رضى اللهُ عنه قال : تَوَقَّى عَبْدُ اللهِ بنُ عمرو بنِ حَرَامٍ وعليه دَيْنٌ ، فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى غُرْمَانِهِ أَنْ يَضَعُوا مِنْ دَيْنِهِ فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَقْعَمُوا ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : اذْهَبْ فَصَنِّفْ تَمْرَكَ أَصْنَأَفَا : الْعَجْوَةَ عَلَى حَدَّةٍ ، وَعَذَقْ ابْنَ زَيْدٍ عَلَى حَدَّةٍ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى . فَفَعَلْتُ ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِجَاءَ خَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ أَوْ فِي وَسْطِهِ ثُمَّ قَالَ : كُلِّ لِلْقَوْمِ ، فَكَلَّتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمْ الَّذِي لَهُمْ ، وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ . . . وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ : حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَمَا زَالَ يَكْبِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَذَاهُ » . . . وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « جَدُّ لَهُ فَأَوْفٍ لَهُ » .

[الحديث ٢١٢٧ - أطرافه في : ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٦ ، ٢٤٠٥ ، ٢٦٠١ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧٨١ ، ٣٥٨٠ ، ٤٠٥٣ ، ٦٢٥٠]

قوله (باب السكيل على البائع والمعطى) أى مؤنة السكيل على المعطى بائعاً كان أو موفى دين أو غير ذلك . ويلتحق بالسكيل فى ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصار ، وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية . قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَالُواكُمْ أَوْ وُزِنُوكُمْ بِخُرْشٍ ﴾) يعنى كالواكم أو وزنواكم هو تفسير أبى عبيدة فى « المجاز » ، وبه جزم الفراء وغيره ، وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالواكم وعلى وزنواكم ثم يقول هم . وزيفه الطبرى ، والجمهور أعربوه على حذف الجار ووصل الفعل ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المسكيل مثلاً أى كالواكم مكيلهم وقوله كقوله يسمعونكم أى يسمعون لكم . ومعنى الترجمة أن المرء يسكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع . قوله (وقال النبي ﷺ : اكتبوا حتى تستوفوا) هذا طرف من حديث وصله النسائى وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المخاربي قال : رأيت رسول الله ﷺ مرتين ، فذكر الحديث وفيه : فلما أظهر الله الاسلام خرجنا إلى المدينة ، فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جمل أحمر فقال : أتبيعون الجمل ؟ قلنا نعم ، فقال بكم ؟ قلنا بكذا وكذا صاعاً من تمر ، قال : قد أخذت ، فأخذ بنظام الجمل ثم ذهب حتى توارى ، فلما كان العشاء أتانا رجل فقال أنا رسول الله ﷺ وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكتبوا حتى تستوفوا ففعلنا ، ثم قدمنا فإذا رسول الله ﷺ قائم يخطب ، فذكر الحديث . ومطابقته للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشتوى إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب . ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده . قوله (ويذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له : إذا بعْتَ فبِكَلٍّ ، وإذا ابتعْتَ فاكْتَلْ) وصله الدارقطنى من طريق عبيد الله بن المغيرة المصرى عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان بهذا ، ومنقذ مجهول الحال ، لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبخارى

من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به ، وفيه ابن طيبة ولكن من قديم حديث ، لأن ابن عبد الحكم أورده في «فتوح مصر» من طريق الليث عنه ، وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق الترجمة قال : لأن معنى قوله «إذا بعت فكل» أي فأوف «وإذا ابتعت فاكتل» أي فاستوف ، قال والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص ، أي لا لك ولا عليك انتهى . لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري ولفظه «أن عثمان قال : كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطوني ما رضيت به من الربح فيأخذونه ويأخذونه بخبري . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ، فظهر أن المراد بذلك تعاطي السكيل حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال «قدم لعثمان طعام ، فذكر نحوه بمعناه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر «من باع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه» وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وحديث جابر في قصة دين أبيه ، وسيأتي الكلام عليه وعلى ما يختلف من ألفاظه وطرقه في «علامات النبوة» إن شاء الله تعالى . والغرض منه قوله فيه «ثم قال كل للقوم» فانه مطابق لقوله في الترجمة «السكيل على المعطى» . وقوله فيه «صنف تمر ك أصنافا» أي اعزل كل صنف منه وحده ، وقوله فيه «وعند ابن زيد» المذق بفتح العين النخلة وبكسرهما المرجون والذال فهما معجمة ، وابن زيد شخص نسب إليه النوع المذكور من التمر . وأصناف تمر المدينة كثيرة جدا ، فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في «الفروق» أنه كان بالمدينة قبله أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على السنين ، قال : والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم . قوله (وقال فراس عن الشعبي الخ) هو طرف من الحديث المذكور ، وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور . قوله (وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جند له فأوف له) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور ، وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه ، وهشام المذكور هو ابن عروة ، وهوب هو ابن كيسان . وقوله «جند» بلفظ الأمر من الجنداذ بالجم والذال المعجمة وهو قطع العراجين ، وبين في هذه الطريق قدر الدين وقدر الذي فضل بعد وفائه ، وقد تضمن قوله «فأوف له» معنى قوله «كل للقوم»

٥٢ - باب ما يستحب من السكيل

٢١٢٨ - حديث إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن مهيدي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كَلُوا طَعَامَكُمْ ، يُبَارِكْ لَكُمْ» . قوله (باب ما يستحب من السكيل) أي في المبايعات . قوله (الوليد) هو ابن مسلم . قوله (عن ثور) هو ابن يزيد الدمشقي ، في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم «عن الوليد حدثنا ثور» . قوله (عن خالد بن معدان عن المقدم بن مهيدي) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حمزة عن ثور ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد (١) عن خالد بن معدان ، وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الاسماعيلي أيضاً ، وروايته من المزيد في متصل

(١) له «بجهد بن سعيد» وهو السجولي ، فانه يروي عن ابن معدان ، وليس في الرواة عن ابن معدان يحيى بن سعد ، ولا يحيى ابن سعيد

الاسانيد . ووقع في رواية اسماعيل بن عياش عند الطبراني وفيه ^(١) عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى ^(٢) بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الانصارى زاد فيه أبا أيوب ، وأشار الدارقطني الى رجوعان هذه الزيادة . قوله (يبارك لكم) كذا في جميع روايات البخارى ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره وفيه . قال ابن بطلان : الكيل مندوب اليه فيما ينفعه المرء على عياله ، ومعنى الحديث أخرجا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوته عليه السلام . وقال ابن الجوزي : يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل . وقال المهبلي : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة ، كان عندي شطر شعير آكل منه حتى طال علي فكلته ففني ، يعني الحديث الآتي ذكره في الرقاق معارضة ، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يسير - بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما كالتة علمت المدة التي يبلغ اليها عند انقضائها . وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة ، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان ومارلنا نأكل منه حتى كالتة لجارية فلم نلبث أن فني ، ولو لم تسكه لرجوت أن يبقى أكثر ، وقال المحب الطبري : لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة . والذي يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي يشتري ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتناع أمر الشاوع ، وإذا لم يمثل الأمر فيه بالاكتيال نزعته منه لشؤم العصيان ، وحديث عائشة محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبي رافع لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة : ناولني الذراع ، قال وهل للشاة إلا ذراعان فقال : لو لم تقل هذا لناولتني ما دمت أطلب منك ، فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة ، ويشهد لما قلته حديث : لا تحصى فيحصى الله عليك ، الآتي . والحاصل أن الكيل بمجردة لا تحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله دكيلوا طعامكم ، أي إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة واثقين بالإجابة ، فمكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ليتمتع بمقداره فيكون ذلك شكا في الإجابة فيعاقب بسرعة نقاده ، قاله المحب الطبري . ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه . وقد يكون بريئا ، وإذا كاله أمن من ذلك والله أعلم . وقد قيل : إن في مسند البزار ، أن المراد بكيل الطعام تصغير الأربعة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلافه

٥٣ - باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢١٢٩ - حدثنا موسى حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن نعيم الانصارى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها ، وحرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة ، ودعوت لها في مدنها وصاعها مثل ما دعا ابراهيم عليه السلام لمكة ،

(١) كذا في طبعة بولاق . وادل الصواب : بقية ، وهو ابن الوليد الكلامي ، فانه يروى عن مجيد بن سعيد بحسب الدين

(٢) لعله : مجير ، بالياء الواحدة والراء ، وهو المذكور في الطليقين السابقين

٢١٣٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لِمَنْ فِي صَاعِهِمْ، وَمُدِّمَ» . يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ ،

[الحديث ٢١٣٠ - طريقه في : ٦٧١٤ ، ٧٣٣١]

قوله (باب بركة صاع النبي ﷺ ومده) في رواية النسفي « ومدم » بصيغة الجمع وكذا لابن ذر عن غير الكشميني وبه جزم الاسماعيل وأبو نعيم ، والضمير يعود للحدوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدم . ويحتمل أن يكون الجمع لارادة التعظيم ، وشرح ابن بطال على الاول . قوله (فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير إلى ما أخرجه موصولاً من حديثها في آخر الحج عنها قالت «وعك أبو بكر وبلال - الحديث وفيه - اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا » - قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل ، وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله ابن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحج ، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاختصاص . (تنبيه) ايراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما إذا وقع السكيل بمد النبي ﷺ وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقاً لها لا إلى ما يخالفهما . والله أعلم

٥٤ - باب ما يؤخذ كُر في بيع الطعام ، والحكوة

٢١٣١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مَجَازَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَدْبِعُوهُ حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى رَحْلِهِمْ» ،

٢١٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ ابْنِ طَلُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَبَّأَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . قَالَتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَاكَ ؟ قَالَ : ذَاكَ دِرَاهِمُ بَدَارِمٍ وَطَعَامُ مُرْجَأٍ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : ﴿ مُرْجَتُونَ ﴾ [التوبة ١٠٦] : مُؤَخَّرُونَ [الحديث ٢١٣٢ - طريقه في : ٧١٣٥]

٢١٣٣ - حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِطُّهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ »

٢١٣٤ - حَدَّثَنَا عَلَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كَانَ هَرُؤُ بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ عِنْدَهُ صَرَفٌ ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ : أَمَا ، حَتَّى يَجِيءَ خَارِجُنَا مِنَ الْعَابَةِ . قَالَ سُفْيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ ، فَقَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءُ

وهاء ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وهَاءَ »

[الحديث ٢١٣٤ - طرفاه في : ٢١٧٠ ، ٢١٧٤]

قوله (باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة) أى بضم المهملة وسكون الكاف : حبس السلع عن البيع ، هذا مقتضى اللغة ، وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الاسماعيلي ، وكأن المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال وضع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يتول إليه ، وكأنه لم يثبت هذه حديث ميمر بن عبد الله مرفوعا ولا يحتكر إلا غاطىء ، أخرجه مسلم ، لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار الشرعي ، لأن الاحتكار الشرعي إمساك الطعام عن البيع وانتظار الفلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه ، وبهذا فسر مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب ، وقال مالك فيمن رفع طعاما من ضيعته إلى بيته : ليست هذه بحكرة . وعن أحمد إنما يحرم احتكار الطعام المقتات دون غيره من الأشياء . ويحتمل أن يكون البخاري أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة ، فساق الأحاديث التي فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ، ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله ، أو لبين لهم عند نقله الأمد الذي ينتهون إليه ، أو لآخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار ، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة مخصوصة بشروط مخصوصة . وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث : منها حديث ميمر المذكور أولا وحديث عمر مرفوعا د من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس ، رواه ابن ماجه واسناده حسن ، وعنه مرفوعا قال الجالب مرزوق والاحتكر ملعون ، أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف ، وعن ابن عمر مرفوعا د من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء منه ، أخرجه أحمد والحاكم وإسناده مقال ، وعن أبي هريرة مرفوعا د من احتكر حكرة يريد أن يغالى بها على المسلمين فهو غاطىء ، أخرجه الحاكم . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر في تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله ، وسياق الكلام عليه بعد باب . الثاني والثالث حديث ابن عباس وابن عمر في النهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي ، وسياق الكلام عليهما في الباب الذي يليه . الرابع حديث عمر د الذهب بالورق ربا ، ومطابقه للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الربويات في المجلس فانه داخل في قبض الطعام بغير شرط آخر . وقد استشعر ابن بطال دباينته للترجمة فأدخله في ترجمة د باب بيع ما ليس عندك ، وهو ماير للنسخ المروية عن البخاري . وقوله في حديث عمر د حدثنا علي ، هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقوله د كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري عن مالك بن أوس أنه قال : من عنده صرف ؟ فقال طلحة - أى ابن عبيد الله - أنا حتى يحىء خازننا من الغابة ، تأتي بقميته في رواية مالك عن الزهري بعد نيف وعشرين بابا . قوله (قال سفيان) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور ، وقوله د هذا الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة ، أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة ، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري ، وأبعد الكرماني فقال : غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى . قوله (الذهب بالورق) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري ، وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما ساق شرحه في المكان المذكور إن شاء الله تعالى . قوله في آخر حديث ابن عباس (قال أبو عبد الله) أى المصنف (مرجئون) أى مؤخرون ، وهذا في رواية المستملي

وحده ، وهو موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قال في قوله (وآخرون مرجئون لأمر الله) أى مؤخرون لأمر الله ، يقال أرجأته أى أخرته ، وأراد به البخارى شرح قول ابن عباس « والطعام مرجأ ، أى مؤخر ، ويجوز مرز مرجأ وترك همزه ، ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همز وهو للبالغة

٥٥ - باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك

٢١٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : الذى حفظناه من عمرو بن دينار سمع طاووساً يقول سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول « أما الذى نهى عنه النبى ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال ابن عباس : ولا أحسب كل شئ إلا مثله »

٢١٣٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » . زاد إسماعيل « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه »

قوله (باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك) لم يذكر في حديث الباب بيع ما ليس عندك ، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهى عن البيع قبل القبض ، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى . وحديث النهى عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن هرام بلفظ « قلت يا رسول الله يأتينى الرجل فيسألنى البيع ليس عندى ، أبيع منه ثم أبتاعه له من السوق ؟ فقال : لا تبع ما ليس عندك » وأخرجه الترمذى مختصراً ولفظه « نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندى ، قال ابن المنذر : وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول : أبيعك عبداً أو داراً معينة وهى غائبة ، فيسبى بيع الفرار لاحتمال أن تلف أو لا يرضاها ، ثانيهما أن يقول : هذه الدار بكذا ، على أن أشتريها لك من صاحبها ، أو على أن يسلمها لك صاحبها . وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثانى . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ، وقوله « الذى حفظناه من عمرو » كان سفيان يشير إلى أن فى رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه ، كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهى وجوابه وغير ذلك . قوله عن ابن عباس (أما الذى نهى عنه الخ) أى وأما الذى لم أحفظ نهيه فإسوى ذلك . قوله (فهو الطعام أن يباع حتى يقبض) فى رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » ، قال مسعر : وأظنه قال « أو علفاً » وهو بفتح المهملة واللام والفاء . قوله (قال ابن عباس لا أحسب كل شئ إلا مثله) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه « وأحسب كل شئ بمنزلة الطعام » ، وهذا من تفقه ابن عباس ، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج باتفاقهم على أن من اشترى عبداً فأعتقه قبل قبضه أن عتقه جائز ، قال : فالبيع كذلك . وتعقب بالفارق ، وهو تشوف الفارق إلى الحق . وقول طاوس فى الباب قبله « قلت لابن عباس كيف ذاك ؟ قال : ذاك درهم بدرهم والطعام مرجأ » مضاه أنه استفهم عن سبب هذا النهى فاجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع فى يد البائع فكأنه باعه درهم بدرهم . وبين ذلك ما وقع فى رواية سفيان عن ابن طاوس عند مسلم « قال طاوس قلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ » ، أى إذا اشترى طعاماً بمائة دينار

مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً ، وعلى هذا التفسير لا يختص النهى بالطعام ، ولذلك قال ابن عباس « لا أحسب كل شيء إلا مثله » ، ويؤيده حديث زيد بن ثابت « نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ، قال القرطبي : هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه ، وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومها وألحق بالشراء جميع المعامضات ، وألحق الشافعي وابن حبيب ومخون بالطعام كل ما فيه حق توفية ، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري ، إلا أن أبا حنيفة استثنى العقار وما لا ينقل ، واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال « نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يضمن » ، أخرجه الترمذي . قلت : وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة . وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل : فما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول ، وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية ، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به ، وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية . قوله عقب حديث ابن عمر (زاد اسماعيل فلا يبعه حتى يقبضه) يعني أن اسماعيل ابن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ « حتى يقبضه » بدل قوله « حتى يستوفيه » ، وقد وصله البيهقي من طريق اسماعيل كذلك ، وقال الاسماعيل : وافق اسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقيسبة قلت : وقول البخاري « زاد اسماعيل ، يريد الزيادة في المعنى ، لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله « حتى يستوفيه » ، لأنه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه للبشترى بل يحبس عند لينقده الثمن مثلاً ، وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال : ليس في هذه الرواية زيادة ، وجواب من حمل الزيادة على مجرد اللفظ فقال : معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ، ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي ، وهذا هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية

٥٦ - باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يديه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب في ذلك

٢١٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد

الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون جزافاً - يعني الطعام - يضرّون أن يبيعه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحلهم »

قوله (باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يديه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب في ذلك) أي تعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله . ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وبه قال الجمهور ، لكنهم لم يقتصروا بالجزاف ولا قيوده بالإيواء إلى الرحال ، أما الأول فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل ، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود . وأما الثاني فلأن الإيواء إلى الرحال خرج بخلاف الغالب ، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر « كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بآتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه » ، وفرق مالك في المشهور

عنه بين الجراف والمكيل : فأجاز بيع الجراف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق ، واحتج لهم بأن الجراف مرعى فتسكن فيه التخلية ، والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون ، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً : من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يديه حتى يقبضه ، ورواه أبو داود والنسائي بلفظ : نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بمكيل حتى يستوفيه ، والدارقطني من حديث جابر : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع والمشتري ، ونحوه للبزار من حديث أبي هريرة باسناد حسن ، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالمكيل وفي الموزون بالوزن ، فمن اشترى شيئاً مكيالاً أو موازنة فقبضه جزافاً فقبضه فاسد ، وكذا لو اشترى مكيالاً فقبضه موازنة وبالعكس ، ومن اشترى مكيالاً وقبضه ثم باعه لغيره لم يجر تسليمه بالمكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً ، وبذلك كله قال الجمهور ، وقال عطاء : يجوز بيعه بالمكيل الأول مطلقاً ، وقيل إن باعه بنقد جاز بالمكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجر بالاول والأحاديث المذكورة ترد عليه . وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة ، وإقامة الامام على الناس من يراعى أحوالهم في ذلك والله أعلم . وقوله « جزافاً » مثله الجيم والكسر أفصح . وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم ، وعن مالك التفرقة ، فلو علم لم يصح ، وقال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافاً لانعلم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها فإن اشترها جزافاً فني بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد ، ونقلها قبضها

٥٧ - باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه عند البائع ، أو مات قبل أن يقبض

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ما أدركت الصفة حياً مجموعاً فهو من المتباع

٢١٣٨ - **حديث** فروة بن أبي العراء أخبرنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « لفل يوم كان يأتي على النبي ﷺ لأني أتيت فيه بيت أبي بكر أحد طرفي النهار ، فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرغنا إلا وقد أتانا ظهراً ، فخبّر به أبو بكر فقال : ما جاءنا النبي ﷺ في هذه الساعة إلا لأمر حدث . فلما دخل عليه قال لأبي بكر : أخرج من عندك . قال : يا رسول الله ، إنما هما ابنتاي ، يعني عائشة وأسماء . قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج ؟ قال : الصحبة يا رسول الله . قال : الصحبة قال : يا رسول الله ، إن عندى ناقتين أعددتُهُما للخروج ، فخذ إحداها . قال : قد أخذتها بالثمن »

قوله (باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة ، وفيه قوله ﷺ لأبي بكر عن الناقة ، أخذتها بالثمن ، قال المهبلي : وجه الاستدلال به أن قوله ، وأخذتها ، لم يكن أخذاً باليد ولا ببيعة شخصها وإنما كان التزاماً منه لاتباعها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر اهـ . وليس ما قاله بواضح لأن القصة ماسية لبيان ذلك ، فلذلك اختصر فيها قدر اثنين وصفة العقد ، فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لانه ليس من غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى

المشتري بنفس العقد ، فاستدل لذلك بقوله **يُتَبَّعُ** « قد أخذتها بالثمن » ، وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ، ومن المعلوم أنه ما كان ليبقيها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمنان على أبي بكر من غير قبض ثمن ، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثباته لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن يأخذها إلا بالثمن . قلت : ولقد تصف في هذا كما تصف من قبله ، وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله « فوضعه عند البائع » ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض ، وأما دلالاته على قوله « أو مات قبل أن يقبض » فهو وارد على سبيل الاستفهام ، ولم يحزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل ، ثم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتجج إلى إبداء المناسبة ، والله الموفق . قوله (وقال ابن عمر ما أدركت الصفة) أي العقد (حيا) أي بمهلة وتحتانية مثقلة (بمجوعا) أي لم يتغير عن حالته (فهو من المبتاع) أي من المشتري ، وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في روايته « فهو من مال المبتاع » ، ورواه الطحاوي أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس فيه « بمجوعا » ، وإسناد الإدراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل ، قال الطحاوي : ذهب ابن عمر إلى أن الصفة إذا أدركت شيئا حيا فملك بعده ذلك عند البائع فهو من ضمان المشتري ، فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة بالآبدان ١٥ . وما قاله ليس بلازم ، وكيف يحتج بأسر محتمل في معارضة أمر مصرح به ، فإن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقة بالآبدان ، والمنقول عنه هنا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالآبدان ، ويحتمل أن يكون بعده لحمله على ما بعده أولى جمعا بين حديثيه . وقال ابن حبيب : اختلف العلماء فيمن باع عبدا واحتبسه بالثمن فملك في يديه قبل أن يأتي المشتري بالثمن ، فقال سعيد بن المسيب وربيعة : هو على البائع ، وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ، ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول ، وتابعه أحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال بالأول الحنفية والشافعية ، والأصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع ، فمن اشترطه في كل شيء جمعه من ضمان البائع ومن لم يشترطه جمعه من ضمان المشتري والله أعلم ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلا قال : إن قال البائع لا أعطيك حتى تنقضي الثمن فملك فهو من ضمان البائع ، وإلا فهو من ضمان المشتري . وقد فسر بعض الشراح المبتاع في أثر ابن عمر بالعين المبعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعاما فطلب من يحملة فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضمان المشتري ، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ « فهو من مال المشتري » ، وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون في الذمة فانه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشترى قفيزا من صبرة والله أعلم . وسيأتي الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة : شاء الله تعالى ، فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة أتم من السياق الذي هنا ، وبالله التوفيق

٥٨ - **باب** لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سؤم أخيه ، حتى يآذن له أو يترك

٢١٣٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول

الله ﷺ قال لا يبيع بمضك على بيع أخيه ،

[الحديث ٢١٣٩ - طرفاه : ٢١٦٥ ، ١٤٢٠]

٢١٤٠ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا صُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ دَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَلَا تَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ . وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لَتَسْكُنَ مَا فِي بَابِهَا .**

[الحديث ٢١٤٠ - أطرافه في : ٢١٤٨ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥١ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦٢ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٧ ، ٥١٤٤ ، ٥١٥٢ ، ٦٦٠١]

قوله (باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك) أورد فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو ما أخرجه مسلم من طريق صيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يأذن له ، وقوله « إلا أن يأذن له » ، يحتمل أن يكون استثناء من المحكمين كما هو قاعدة الشافعي ، ويحتمل أن يختص بالآخر ، ويؤيد الثاني رواية المصنف في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب » ، ومن ثم نشأ خلاف للشافعية : هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك ؟ والصحيح عدم الفرق . وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر » ، وترجم البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا ، وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ « وأن يستام الرجل على سوم وأخيه » ، وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا . وذكر المسلم ، لكونه أقرب إلى امثال الامر من غيره ، وفي ذكره إيدان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله . **قوله** (لا يبيع) كذا للكثر بابات الباب في « يبيع » ، على أن « لا » نافية ، ويحتمل أن تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ (انه من يتقى ويصبر) ، ويؤيده رواية الكشميهني بلفظ « لا يبيع » بصيغة النهي . **قوله** (بعضكم على بيع أخيه) كذا أخرجه عن اسماعيل عن مالك ، وسياق في « باب النهي عن تلقى الركبان » عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ « على بيع بعض » وظاهر التقييد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد بن حريويه من الشافعية ، وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « لا يسوم المسلم على سوم المسلم » ، وقال الجمهور : لا فرق في ذلك بين المسلم والذي : وذكر الأخ خرج للغالب فلا مفهوم له . **قوله** في حديث أبي هريرة (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا الخ) عطف صيغة النهي على معناها ، فتقدير قوله « نهى أن يبيع حاضر لباد » أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه « ولا تناجشوا » ، وسياق الكلام على بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد ، وكذا على النجش في الباب الذي يليه . وقوله هنا « ولا تناجشوا » ذكره بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثله ، ويأتي الكلام على الخطبة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار : افسخ لأبيك بأفقص ، أو يقول للبائع افسخ لأشترى منك بأزيد ، وهو مجمع عليه . وأما السوم فهو صورته أن يأخذ شيئا ليشتريه فيقول له رده لأبيك خيرا منه بثمنه أو مثله بأرخص ، أو يقول للمالك استرده لأشترى منك بأكثر ، وعمله بعد استقرار الثمن وركوب أحدهما إلى الآخر ، فان كان ذلك

صريحا فلا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية ، ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال : ان لفظ الحديث لا يدل عليه ، وتعقب بأنه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم ، لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر . فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث « الدين النصيحة » ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنتك إن بعته بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأنيم فاعله ، وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان ، وبه جزم أهل الظاهر ، والله أعلم

٥٩ - باب بيع المزايدة . وقال عطاء : أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد

٢١٤١ - حديث بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين الكُتُبُ عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « ان رجلا أعتق غلاما له عن دُبر فاحتاج ، فأخذته النبي ﷺ قال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه »

[الحديث ٢١٤١ - أطرافه : ٢٢٣٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤١٥ ، ٢٥٢٤ ، ٦٧١٦ ، ٦٩٤٧ ، ٧١٨٦]

قوله (باب بيع المزايدة) لما أن تقدم في الباب قبله النهى عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله ، وورد في البيع فيمن يزيد حديث أنس أنه ﷺ باع حلسا وقدحا وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح ؟ فقال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهمين ، فباعهما منه ، أخرجه أحد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن ، وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تصنيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب « سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة » ، فان في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . قوله (وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد) وصله ابن أبي شيبة ، ومحوه عن عطاء ومجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد ، وكذلك كانت تباع الأخماس . وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث ، قال ابن العربي : لامعني لاختصاص الجواز بالغنيمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك . وكأن الترمذي يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر ، إلا الغنائم والمواريث » ، وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والمواريث ، ويلتحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم . وقد أخذ بظاهرة الأوزاعي وإسحق خصوصا الجواز ببيع المغنم والمواريث . وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد . ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله ﷺ « من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه » ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب بيع المدبر » ، في أواخر البيوع . وقوله « بكذا وكذا » ، يأتي أنه ثمانمائة درهم ، ويأتي أيضا تسمية الرجل المذكور إن شاء الله تعالى . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن

يعطى به واحد ثم يعطى به غيره زيادة عليها هـ . وأجاب ابن بطال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث « من يشتريه متى » قال فمرضه للزيادة ليستضى فيه للفلس الذي باعه عليه ، وسيأتي بيان كونه كان مفلسا في أواخر كتاب الاستقراض

٦٠ - باب النجش . ومن قال : لا يجوز ذلك البيع

وقال ابن أبي أوفى « الناجش آكل ربأ خائن » . وهو خداع باطل لا يحل

قال النبي ﷺ « الخديعة في النار ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »

٢١٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، « نهى

النبي ﷺ عن النجش »

[الحديث ٢١٤٢ - طرقة في : ٦٦٣]

قوله (باب النجش) يفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليهضد ، يقال نجشت الصيد أنجسته بالضم نجشا . وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة عن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتريه في الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش ، وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليعر غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب . وقال ابن قتيبة النجش الحتل والخديعة ، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويحتال له . قوله (ومن قال لا يجوز ذلك البيع) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز « ان عامله له باع سبيا فقال له : لولا أني كنت أزيد فأفقه لكان كلسا ، فقال له عمر : هذا نجش لا يحل ، فبعث مناديا ينادي : ان البيع مردود وان البيع لا يحل ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع . وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صمعه ، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار ، وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة ، والاصح عندهم صحة البيع مع الإثم ، وهو قول الحنفية ، وقال الرافعي : أطلق الشافعي في « المختصر » تعصية الناجش ، وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالما بالتهمة . وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة ، وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه ، بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد . واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التحريم هـ . وقد حكى البيهقي في « المعرفة » و « السنن » عن الشافعي تخصيص التعصية في النجش أيضا بمن علم انتهى فظهر أن ما قاله الرافعي بحثا منصوب ، ولفظ الشافعي : النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقبض به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالتهمة ، والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه . قوله (وقال ابن أبي أوفى : الناجش

آكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في باب قول الله تعالى (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا). ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال «أقام رجل سلعة مخلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش آكل ربا خائن، أورده من طريق يزيد بن هارون عن السكسكي، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعا لكن قال «ملعون» بدل خائن اهـ. وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لما رآه يزد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير، وكذلك يصح على التفسير الأول إن وإطاء البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتركان جميعا في الخيانة، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، قال ابن العربي: فلو أن رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لنتهى إلى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك بفئته، وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وفيه نظر إذ لم تتمين النصيحة في أن يوم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به، فلذلك يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي «دهوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه»، والله أعلم. قوله (وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف، وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى، وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل. قوله (قال النبي ﷺ الخديعة في النار، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسياق موصول من حديث عائشة في كتاب الصلح، وأما حديث «الخديعة في النار» فرويناه في «الكامل لابن عدى» من حديث قيس بن سعد بن عباد قال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول «المكر والخديعة في النار» لكنت من أمكر الناس، وإسناده لا بأس به. وأخرجه الطبراني في «الصغير»، من حديث ابن مسعود والحاكم في «المستدرک»، من حديث أنس وإسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده كل منهما مقال، لكن مجموعهما يدل على أن للذين أصلا، وقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة» عن عوف عن الحسن قال «بلغني أن رسول الله ﷺ قال، فذكره. قوله (عن النجش) تقدم أن المشهور أنه بفتح الجيم وحكى المطرزي فيه السكون

٦١ - باب بيع الفرار، وحبل الحبلية

٢١٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلية، وكان بيما يتبايعه أهل الجاهلية: كان الرجل يتبايع الجوزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها»

[الحديث ٢١٤٣ - طرقه في: ٢٢٥٦، ٢٨٤٣]

قوله (باب بيع الفرار) بفتح المعجمة وبراء بن (و) بيع (حبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة وتخلط عياض، وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلية جمع حابل مثل ظلة وظالم وكتبة وكتاب والماء.

فيه البياضة وقيل للاشجار بالانثوة وقد ندر فيه امرأة حاملة فالهاء فيه للتأنيث ، وقيل حيلة مصدر يسمى به المحبول ، قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبلت إلا الآدميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأثبت صاحب « المحكم » ، قولاً ، فقال : اختلف أمي للأنثى عامة أم للآدميات خاصة ، وأنشد في التعميم قول الشاعر : أو ذبحة حبلت بجمع مقرب ، وفي ذلك تعقب على نقل النووى اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم إن عطف بيع حبل الحيلة على بيع الفرر من عطف الخاص على العام ، ولم يذكر في الباب بيع الفرر صريحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحد من طريق ابن اسحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر ، وقد أخرج مسلم النهى عن بيع الفرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ، ولأحمد من حديث ابن مسعود رفعه : لا تشترؤا السمك في الماء فإنه غرر ، وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الفرر ، ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والآبق ونحو ذلك . قال النووى : النهى عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الفرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعاً فلو أفرد لم يصح بيعه ، والثاني ما يتساح بمثله إما لحقارته أو للشفقة في تمييزه وتعيينه ، فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ، ومن الثاني الجبة المخشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الفرر فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس ، وقال ومن يبيع الفرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ولم توجد صيغة يصح بها العقد ، وروى الطبري عن ابن سيرين باسناد صحيح قال : لا أعلم ببيع الفرر بأساً . قال ابن بطال : لعله لم يبلغه النهى والا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح ، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً ، فإن كان يصح غالباً كالنثرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لقلة الفرر ، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين ، لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال : لا بأس ببيع العبد الآبق إذا كان عليهما فيه واحداً . فهذا يدل على أنه يرى بيع الفرر أن سلم في المال والله أعلم . قوله (وكان) أى بيع حبل الحيلة (فيما يتبايعه أهل الجاهلية الخ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلاً بالحديث ، قال الإسماعيلي وهو مبدع يعني أن التفسير من كلام نافع ، وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسيأتي في آخر السلم عن موسى بن اسماعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسره ، لكن لا يلزم من كون نافع فسرهُ لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حله عن مولاة ابن عمر ، فسيأتي في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحيلة ، وحبل الحيلة أن تنتج الناقة مافي بطنها ثم تحمل التي نتجت فتهاجم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر . ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر ، وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير ، وأخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً . قوله (الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي هو البعير ذكرًا أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرًا ، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو لحم الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما في المحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك . قوله (إلى أن

تنتج) بضم أوله وفتح ثالثة أى تلد ولدا ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر ، وفوله «ثم تنتج التى في بطنها» أى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله «ثم تحمل التى في بطنها» ورواية جويرية أخصر منها ولفظه «أن تنتج الناقة ما في بطنها» ويظهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك ، وقال به مالك والشافعى وجماعة ، وهو أن يبيع بئمن إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بئمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها ، وبه جزم أبو اسحق في «التبنيه» فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ، ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط ، وهو في الحكم مثل الذى قبله ، والمنع في الصور الثلاث للجمالة في الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذى : هو يبيع ولد تتاج الدابة ، والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم وبجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيوع الغرر ، ولذلك صدر البخارى بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجح الأول لكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني ، لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يتتاع الرجل بالشارف جبل الحبله فنهوا عن ذلك» وقال ابن التين : حصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين اجنين ؟ فصارت أربعة أقوال انتهى . وحكى صاحب «الحكم» قولاً آخر أنه يبيع ما في بطون الانعام ، وهو أيضا من بيوع الغرر ، لكن هذا إنما فربه سعيد بن المسيب - كما رواه مالك في الموطأ - بيع المضامين ، وفسر به غيره بيع الملاقيح ، وانفقت هذه الأقوال - على اختلافها - على أن المراد بالحبله جمع حابل أو حابله من الخيوان ، إلا ما حكاه صاحب «الحكم» وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبله الكرمه ، وأن النهى عن بيع حبالها أى حملها قبل أن تبلغ كأنهى عن بيع ثمرة النخلة قبل أن تزهى ، وعلى هذا فالحبله باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، لكن حكى في الكرمه فتح الباب ، وادعى السهيلي تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في «كتاب الالفاظ» ونقله القرطبي في «المفهم» عن أبي العباس المبرد ، والهاء على هذا للبالغة وجها واحدا

٦٢ - باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٤ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عُمَيْلٌ عن ابنِ شهابٍ قال أخبرني عامرُ بنُ سعيدٍ أنَّ أبا سعيدٍ رضى الله عنه أخبره «أن رسول الله ﷺ نهى عن المأبَذَةِ ، وهى طَرْحُ الرَّجُلِ نَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى رَجُلٍ قَبْلَ أَنْ يُقْلَبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ . وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ ، وَالْمَلَامَسَةُ نَسْ لُتُوبٍ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ ،

٢١٤٥ - حدثنا قُتَيْبَةُ حدثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ حدثنا أَيُّوبُ عن محمد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال «نهى عن لبسَين : أن تختصي الرجل في الثوب الواحد ، ثم يرفعه على منكبيه . وعن بَيْعَين : اللباس ،

والتباعد »

٦٣ - باب بيع المنابذة . وقال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة ،

٢١٤٧ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن لبستين وعن بيعتين : الملامسة والمنابذة »

قوله (باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه) ثم قال « باب بيع المنابذة » وعلق عن أنس مثله ، وأورد في الباب حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين . فأما حديث أنس فسياق موصولا بعد اللاتين بابا في « باب بيع المخاضة » . قوله في حديث أبي سعيد « نهى عن المنابذة » وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقبله أو ينظر إليه ، ونهى عن الملامسة والملامسة لمس الثوب لا ينظر إليه ، وسياق في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ « والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك » . والمنابذة أن ينبد الرجل إلى الرجل ثوبه وينبد الآخر ثوبه ويكون بينهما عن غير نظر ولا تراض . ولأبي عوانة من طريق أخرى عن يونس « وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتناذب القوم السلع كذلك » فهذا من أبواب الفهار . وفي رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري « والمنابذة أن يقول ألق إلى مامعك وألق إليك مامعي » . وللفسائي من حديث أبي هريرة « الملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر واسكن بلسه لمسا » ، والمنابذة أن يقول أنبذ مامعي وتنبذ مامعك يشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ، ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة ، وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره « والمنابذة أن يقول : إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلبس بيده ولا ينشره ولا يقبله ، إذا مسه وجب البيع » ، ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة « أما الملامسة فأن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه » ، وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير ، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمنابذة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من المجازين . واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية : أحها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلبسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يحمل نفس اللبس بيعا بغير صيغة زائدة . الثالث أن يحمل اللبس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره . والبيع على التأويلات كلها باطل ، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ، ومأخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطة مطلقا ، لكن من أجاز المعاطة قيدها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطة

وأما الملامسة والمناذة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطة مع الملامسة والمناذة في بعض صور المعاطة ، فلن يجزئ بيع المعاطة أن يخص النهى في بعض صور الملامسة والمناذة عما جرت العادة فيه بالمعاطة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الأئمة أجزوا في بيع الملامسة والمناذة الخلاف الذي في المعاطة والله أعلم . وما أخذ الثالث شرط نفى خيار المجلس ، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ، ونخرج بما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المناذة فاختلّفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية : أحدها أن يحمل نفس النبد فيما كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يحمل النبد فيما بغير صيغة ، والثالث أن يحمل النبد قاطعا للخيار : واختلفوا في تفسير النبد فقيل : هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور ، وقيل هو نبد الحصة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النهى عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير بيع الحصة فقيل هو أن يقول بملك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى حصة ، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي ، وقيل هو أن يشترط الخيار إلى أن يرى الحصة ، والثالث أن يحمل نفس الرمي فيما . وقوله في الحديث : لمس الثوب لا ينظر إليه ، استدل به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضا ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوي والرويان من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها « لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها » وفي الاستدلال لذلك وفاقا خلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفى الخيار ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا على تفاصيل عندهم أيضا . (تنبيهات) : الأول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سأيدنه بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو محمول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ، وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضا جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره « وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » أخرجهما النسائي وخطأ رواية جعفر . الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثلثها طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المناذة واللامسة ، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النسائي ما يشير بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه « وزعم أن الملامسة أن يقول الخ ، فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم ، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضا كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين ، واقتصر على لبسة

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه « أن يحتب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى في ثوب يرفع طرفه على عاتقيه ،

٦٤ - باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة . والمصرأة التي صرى لبنها وحمن فيه وجع فلم يحلب أياماً . وأصل التضرية حبس الماء ، يقال منه : صرى الماء إذا حبسته

٢١٤٨ - حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لا تضرؤا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحلبها : إنب شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاع تمر . » ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاع تمر . » وقال بعضهم عن ابن سيرين ، صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً . » وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من تمر ، ولم يذكر ثلاثاً ، » والتمر أكثر

٢١٤٩ - حدثنا مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي يقول حدثنا أبو عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « من اشترى شاة محفلة فردّها فليرد معها صاعاً من تمر . ونهى النبي ﷺ أن تأتى البيوع »

[الحديث ٢١٤٩ - طرفه في : ٢١٦٤]

٢١٥٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تلقوا الرث كبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تضرؤا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر »

قوله (باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم) كذا في معظم الروايات . ود لا ، زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون « لا » ، ويحتمل أن تكون « أن » ، مفسرة ود لا يحفل ، بيان للنهي ، وفي رواية النسفي « نهى البائع أن يحفل الإبل والغنم ، وقيد النهي بالبائع لإشارة إلى أن المالك لو حفل لجمع اللبن للولد أو لعياله أو لضيئه لم يحرم وهذا هو الراجح كما سيأتي ، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث لإشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم في الحكم خلافاً لداود ، وإنما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم ، والتحصيل بالمهمله والفاء التجميع ، قال أبو عبيد : سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أى عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سى المحفل . قوله (وكل محفلة) بالنصب عطفاً على المفعول وهو من عطف العام على الخاص لإشارة إلى أن الحاق غير النعم من ما كول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير المأكول كالانان والجارية فالاصح لا يرد اللبن عوضاً ، وبه قال الحنابلة في الانان دون

الجارية . **قوله** (والمصرأة) بفتح المهملة وتشديد الراء (التي صرى لبنها وحقن فيه) أى فى الثدي (وجمع فلم يحلب) وعطف الحقن على اتصيرية عطف نفسرى لانه بمعنىا . **قوله** (وأصل التصيرية حبس الماء . يقال منه صريت الماء إذا حبسته) وهذا التفسير قول أبى عبيد وأكثر أهل اللغة . وقال الشافعى : هو ربط أحلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتفا فيزيد فى ثمنها لما يرى من كثرة لبنها . **قوله** (لا تصروا) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكروا يقال صرى تصرية كركى يزكى تزكية . والابل بالنصب على المفعولية ، وقيدده بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه ، والأول أصح لانه من صريت اللبن فى الضرع إذا جمعتة وليس من صررت الشىء إذا ربطته إذ لو كان منه ل قيل مصرورة أو مصردة ولم يقل مصراة ، على أنه قد سمع الأمران فى كلام العرب قال الاغلب :

رأت غلاما قد صرى فى فقرته ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة :

فقلت لقوى هذه صدقاتكم مصردة أخلافها لم تحرر

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانية لكن بغير واو على الباء للجهول والمشهور الأول . **قوله** (الابل والغنم) لم يذكر البقر ، وقد تقدم بيانه فى الترجمة ، وظاهر النهى تحريم التصيرية سواء قصد التدليس أم لا وسيأتى فى الشروط من طريق أبى حازم عن أبى هريرة . نهى عن التصيرية ، وبهذا جزم بعض الشافعية وعلله بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائى حديث الباب من طريق سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج بلفظ : لا تصروا الإبل والغنم للبيع ، وله من طريق أبى كثير السجيمى عن أبى هريرة : إذا باع أمة أو الشاة أو اللقحة فلا يحفلها ، وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس ، ويجب عن التعليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيمتنع لتحصيل المنفعة . **قوله** (فن ابتاعها بعد) أى من اشتراها بعد التحفيل ، زاد عبيد الله بن عمر عن أبى الزناد : فهو بالخيار ثلاثة أيام ، أخرجه الطحاوى وسيأتى ذكر من وافقه على ذلك ، وابتداء هذه المادة من وقت بيان التصيرية وهو قول الحنابلة ، وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من التفريق ، ويلزم عليه أن يكون الغرر أوسع من الثلاث فى بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصيرية إلى آخر الثلاث ، ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة . **قوله** (بخير النظرين) أى الرأين . **قوله** (أن يحتملها) كذا فى الأصل وهو بكسر ان على أنها شرطية وجزم يحتملها ، ولابن خزيمة والسماعلى من طريق أسيد بن موسى عن الليث : بعد أن يحتملها ، بفتح أن ونصب يحتملها ، وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ، والجهول على أنه إذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصيرية لا تعرف غالبا إلا بعد الحلب ذكر قيذا فى ثبوت الخيار . فلو ظهرت التصيرية بغير الحلب فالخيار ثابت . **قوله** (إن شاء أمسك) فى رواية مالك عن أبى الزناد فى آخر الباب : أن رضيا أمسكها ، أى أبقاها على ملكه وهو يقتضى صحة بيع المصرأة واثبات الخيار للمشتري ، فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصيرية فردها هل يلزم الصاع ؟ فيه خلاف ، والأصح عند الشافعية وجوب الرد ، ونقلوا نص الشافعى على أنه لا يرد ، وعند المالكية قولان . **قوله** (وإن شاء ردها) فى رواية مالك ، وإن سخطها ردها ، وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر الميوب . لكن الرواية التى فيها أن له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على

هذا الاطلاق ، ونقل أبو حامد والروايان فيه نص الشافعي وهو قول الأكثر ، وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تملك فيما دون ذلك ، قال ابن دقيق العيد : والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرده ذلك ويتبع في جميع موارد . قلت : ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة : فهو بأحد النظريين : بالخيار إلى أن يحوزها أو يرددها وسيأتي . قوله (وصاع تمر) في رواية مالك : وصاعا من تمر ، والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ، ويحوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ، ويحوز أن يكون مفعولا معه ، ويعكز عليه قول جمهور النحاة أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلا ، فإن قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فما معنى التعبير بالرد في الصاع ؟ فالجواب أنه مثل قول الشاعر « علفتها تبنا وماء باردا ، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ، ويجعل علفتها مجازا عن فعل شامل للامرين أي ناولتها ، فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع ، فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فأراد رده هل يلزم البائع قبوله ؟ فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طراوته ولاختلاطه بما تجدد عند المبتاع ، والتنصيص على التمر يقتضي تعيينه كما سيأتي . قوله (ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار الخ) يعني أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر ، فاما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ : من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ، وأما رواية مجاهد فوصلها البزار ، قال مغلطاي لم أرها إلا عنده . قلت : قد وصلها أيضا الطبراني في « الارسط » من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نجيم ، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد ، وأول رواية ليث « لا تبيعوا المصراة من الإبل والغنم » الحديث ، وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضا ابن وأما رواية الوليد بن رباح وهو بفتح الراء وبالموحدة فوصلها أحمد بن منيع في مسنده بلفظ : من اشترى مصراة فليرد معها صاعا من تمر ، وأما رواية موسى بن يسار وهو بالتحانية والمهمل فوصلها مسلم بلفظ : من اشترى شاة مصراة فليقلبها فليجلبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر ، وسياقه يقتضي الفورية . قوله (وقال بعضهم عن ابن سيرين : صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثة) وقال بعضهم عن ابن سيرين : صاعا من تمر ، ولم يذكر ثلاثة) أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قرعة بن خالد عنه بلفظ : من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها صاعا من طعام لا سمره ، وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه ، وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق : معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ : من اشترى شاة مصراة فإنه يجلبها فإن رضى بها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعا من تمر ، وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ : من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمره ، ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثة ثلاثة أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ : من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فليقلبها فهو بأحد النظريين بالخيار إلى أن يحوزها أو يرددها وانما من طعام ، فحصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث ، وذكر التمر بدون الثلاث ،

والطعام بدل التمر كذلك . والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ، ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر ، وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية ، وروى ابن أبي شيبه وأبو عوانة من طريق هشام ابن حسان عن ابن سيرين « لاسمراء » يعني الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول « لاسمراء ، تمر ليس ببر » ، فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ، ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله « لاسمراء » . لكن يعكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ « أن ردها ردها ومعا صاع من بر » ، لاسمراء ، وهذا يقتضي أن المنى في قوله لاسمراء حنطة مخصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون المثبت قوله « من طعام » أي من قمح ، ويحتمل أن يكون راويه رواه بالمنى الذي ظنه مساويا ، وذلك أن المتبادر من الطعام البر فطن الراوى أنه البر فعبر به ، وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لانه كال غالب قوت أهل المدينة ، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك ، لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه « فإن ردها ردها صاعا من طعام أو صاعا من تمر » ، فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون « أو » شكا من الراوى لانتخياره ، وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشئ منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخارى ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ « أن ردها ردها معها مثل أو مثلى ليهنا قححا » ، ففي إسناده ضعف ، وقد قال ابن قدامة إنه متروك الظاهر بالاتفاق . قوله (والتمر أكثر) أى أن الروايات الناصة على التمر أكثر عددا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام . فقد رواه بذكر التمر - غير من تقدم ذكره - ثابت بن عياض كما يأتى في الباب الذى يليه وهمام بن منبه عند مسلم وعكرمة وأبو اسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذى والشعبى عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة ، وأما رواية من رواه بذكر الإناء فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذى احتلب قليلا أو كثيرا . ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهما قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته ، وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة العطر ، وحكى البغوى أن لاختلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كنى ، وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك ، وحكى المارودى وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه ؟ وبالثاني قال الحنابلة . واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى : فهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بمسا رواه مخالفا للقياس الجلى ، وهو كلام آذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه ، وقد ترك أبو حنيفة القياس

الجل لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك ، وأظن أن لهذه النكتة
أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوقف حديث أبي
هريرة فلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك . وقال ابن السمعاني في
« الاصطلاح » : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة ، وقد اختص أبو هريرة
بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له - يعنى المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً - وفيه قوله « ان اخواني
من المهاجرين كان يشغلهم الصفي بالأسواق وكنت ألزم رسول الله ﷺ فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا » الحديث .
ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الاصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، وأخرجه الطبراني
من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزني ،
وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة
النقل ، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقة لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر الترفه تارة والقصح
أخرى والابن أخرى ، واعتباره بالصاح تارة وبالمثل أو المثلان تارة وبالاناء أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة
لا اختلاف فيها كما تقدم ، والضعيف لا يعلى به الصحيح . ومنهم من قال هو معارض لمعوم القرآن كقوله تعالى
(وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ، والمتلفات تضمن بالمثل
وبغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه
لانهم اختلفوا في النسخ قليل : حديث النهي عن بيع الدين بالدين ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من
حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن ابن المصراة يصير ديناً في ذمة المشتري ، فاذا ألزم بصاع من تمر نسيئة صار
ديناً بدين ، وهذا جواب الطحاوي ، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ، وعلى التنزل فالتمر إنما شرع في
مقابل الحلب سواء كان اللبن موجوداً أو غير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين ، وقيل ناسخه حديث
« الخراج بالضمان » ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الثبابة
ولو هلك لكأن من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدلها للبائع ؟ حكاه الطحاوي أيضاً ،
وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح على الراجح ؟ ودعوى كونه بعده لا دليل عليها ،
وعلى التنزل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد
فليس بين الحديثين على هذا تعارض . وقيل ناسخه الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال ، وقد كانت مشروعة قبل
ذلك كما في حديث هزبن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة « فانا آخذوها وشطرها » وحديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يفرم مثليه وكلاهما في السنن ، وهذا جواب عيسى بن أبان ، لحديث
المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة ، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية إنما وجدت من البائع ، فلو كان من
ذلك الباب للزمه التفرغ ، والفرض أن حديث المصراة يقتضي تغريم المشتري فافترقا . ومنهم من قال ناسخه حديث
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وهذا جواب محمد بن شجاع ، ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع الخيار فثبت أن
لا خيار بعدها إلا لمن استثناه الشارع بقوله « الا بيع الخيار » وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصراة من
خيار الرد بالعيب ، وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقة ، ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتجون به

فيا لم يرد فيه . ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد إلا الظن ، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ، وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول ، وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخرون مردودان إليهما ، فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع ؟ بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الأصل يخالف نفسه ؟ وعلى تقدير التسليم يسكون قياس الأصول بفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل . قال ابن دقيق العيد : وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام . وقال ابن السمعاني : متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لانه ان واقفه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما لانه رد للخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فان السنة مقدمة على القياس بلا خلاف ، إلى أن قال : والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الأقيسة لكنها ليست لازمة لأن السنة الثابتة مقدمة عليها واقفه تعالى أعلم . وعلى تقدير التناول فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة بينها بأوجه : أحدها أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة ، وهما أن كان اللين مثليا فليضمن باللين وان كان متقوما فليضمن بأحد النقيدين ، وقد وقع هنا مضمونا بالتمر بخلاف الأصل . والجواب منع الحصر ، فان الحر يضمن في دينه بالإبل وليست مثلا ولا قيمة . وأيضا فضان المثل بالمثل ليس مطردا فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذر المائلة كمن أتلّف شاة لبونا كان عليه قيمتها ، ولا يحمل بازاء لبنا لئلا آخر لتعذر المائلة . ثانيا أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف ، وقد قدر هنا بمقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس . والجواب منع التعميم في المضمونات كالموضحة فأرسلها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر ، والقرة مقدرة في الجنين مع اختلافه ، والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشيء معين لقطع التشاجر ، وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فان اللين الحادث بعد العقد اختلط باللين الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ، ولو عرف مقداره فوكل إلى تقديرهما أو تقدير أحدهما لأفضى إلى النزاع والخصام ، فقطع الشارع النزاع والخصام وقدره بحد لا يتعدىانه فصلا للخصومة . وكان تقديره بالتمر أقرب الأشياء إلى اللين فانه كان قوتهم إزاء ذلك كاللين وهو مكمل كاللين ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوما مقتاتا مكبلا ، واشتركا أيضا في أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج . ثالثا أن اللين التالف إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من الماهود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ذلك المشتري ، فلا يضمنه ، وإن كان مختلطا فما كان منه موجودا عند العقد وما كان حادثا لم يجب ضمانه ، والجواب أن يقال إنما يمتنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام العيب وإلا فلا يمتنع وهنا كذلك . رابعا أنه خالف الأصول في جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبتها ، والجواب بأن حكم المصراة انفراد بأصله عن عمالة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره ، والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يتبين بها لبن الخلقة من اللين المجتمع بالتدليس غالبا فشرعت لاستعلام العيب ، بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة ، وأما خيار المجلس فليس لاستعلام العيب ، فظاهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها . خامسا أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيما إذا

كانت قيمة الشاة صاعاً من تمر فانها ترجع اليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها . والجواب أن التمر عوض عن اللبن لا من الشاة فلا يلزم ما ذكره . سادسها أنه مخالف لقاعدة الربا فيما اذا اشترى شاة بصاع فإذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع ، والجواب أن الربا إنما يتبرئ العقود لا الفسوخ ، بدليل أنها لو تباعاً ذهباً بفضة لم يحز أن يتفرقا قبل القبض ، فلو تقايلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض . سابعها أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقاءها فيما إذا كان اللبن موجوداً ، والاعيان لا يتمتعن بالبدل إلا مع فواتها كلافصوب . والجواب أن اللبن وإن كان موجوداً لكنه تعذر رده ، لاختلاله باللبن الحادث بعد العقد وتعذر تمييزه فأشبه الآبق بعد النصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد . ثامنها أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط ، أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فتمنعان اللبن لو كان عيباً لثبت به الرد من غير تصرية ، والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع ربحاً دائرة بما جهمه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد ، وأيضا فالمشتري لما رأى ضرراً مملواً لبنا ظن أنه عادة لها فكأن البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لأن البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فيان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل ، فان المشتري إنما بذل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع . وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تفقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلاف في شرط ، ولكن لما فيه من الغش والتدليس . ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد ، فان اتفاقاً على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقاً بطل العقد ويجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن يومئذ ، وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصرية ، وما ذكره هذا القائل يقتضى تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصرية أم لا فهو تأويل متعسف ، وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم ، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بمبيع ، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع ، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها ، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً : يبيع المحفلات خلافة ولا تحمل الخلافة لسلماً ، وفي أسناده ضعف ، وقد رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً بإسناد صحيح ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم قال كان يقال : التصرية خلافة ، وإسناده صحيح ، واختلف القائلون به في أشياء منها لو كان عالماً بالتصرية هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجه للشافعية ، ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه : من اشترى مصراً ولم يعلم أنها مصراة ، الحديث . ولو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته هل له الرد ؟ فيه وجه لم يأت أيضاً خلافاً للحنابلة في المسألتين . ومنها لو تحفلت بنفسها أو صرّها المالك لنفسه ثم بدله فباعها فهل يثبت ذلك الحكم ؟ فيه خلاف : فنظر إلى المعنى أثبت لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمد فإن النهي إنما تناوله فقط . ومنها لو كان المضرع مملواً لما وظنه المشتري لبناً فاشترى لبناً فظهر له أنه لحم هل

يثبت له الخيار؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها ، فقد نص الشافعي على جواز الرد بحالنا لأنه قليل غير معتنى بجمعه ، وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البغوي يرد صاعا من تمر . **قوله** (حدثنا مسدد حدثنا معتمر) سيأتي في باب النهي عن تلقي الركبان ، بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع ، وكأن الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين ، وسياقه عن معتمر أتم . **قوله** (سمعت أبي) وسليمان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدى ، ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي . **قوله** (قال من اشترى شاة محفلة فليرد معها صاعا من تمر ، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع) هكذا رواه الأكثر عن معتمر بن سليمان موقوفا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعا وذكر أن رفعه غلط ، ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا : حديث المحفلة موقوف من كلام ابن مسعود ، وحديث النهي عن التلقي مرفوع . وخالفهم أبو خالد الأحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضا . **قوله** (فردها) أى أراد ردها ، بقرينة قوله « فليرد معها » عملا بحقيقة المعية ، أو تحمل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل . وقد وردت مع بمعنى البعدي كقوله تعالى (وأسألت مع سليمان) الآية . **قوله** في رواية مالك (لا تلقوا الركبان) يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيع الحاضر للبادى قريبا ، ومضى الكلام على البيع وعلى التجش ، ومضى الكلام على التصرية بما يفنى عن اعادته

٦٥ - باب إن شاء رد المصراة ، وفي حلبتها صاع من تمر

٢١٥١ - **حدثنا محمد بن عمرو** حدثنا **المكي** أخبرنا **ابن حبان** قال أخبرني **زياد** أن **ثابتا** مولى **عبد الرحمن بن زيد** أخبره أنه سمع **أبا هريرة** رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « من اشترى غنما مصراة فاحتلبها ، فإن رخصها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر »

قوله (باب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها) بسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على إرادة المحلوب ، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة ، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لافي مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذ بذلك عن الجمهور . **قوله** (حدثنا محمد بن عمرو) كذا للاكثر غير منسوب ، ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستملي « محمد بن عمرو بن جبلة » وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن **الفري** ، وفي رواية **أبي علي بن شجويه** عن **الفري** « حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة » وأمله الباقر ، وجزم **الداوقني** بأنه **محمد بن عمرو** أبو **غسان** الرازي المعروف بـ **زنيج** ، وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه **محمد بن عمرو** السواق البلخي ، والاول أولى ، والله أعلم . **قوله** (حدثنا المكي) هو **ابن إبراهيم** ، وهو من مشايخ البخاري وستأتي روايته عنه بلا واسطة في « باب لا يشتري حاضر لباد » . **قوله** (أخبرني زياد) هو **ابن سعد** الخراساني . **قوله** (أن ثابتا) هو **ابن عياض** ، و**عبد الرحمن بن زيد** مولاة من فوق أي ابن الخطاب . **قوله** (من اشترى غنما مصراة فاحتلبها) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم . **قوله** (ففي حلبتها صاع من تمر) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصراة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله « من اشترى

غنا، ثم قال «ففي حلبها صاع من تمر، ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث، وابن بطال عن أكثر العلماء، وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري: من المستبشع أن يفرم متلف لبن ألف شاة كما يفرم متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع لجعل حدا يرجع إليه عند النخاصم فاستوى القليل والكثير، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافا متباينا، ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر، فكذا هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت. والله تعالى أعلم

٦٦ - باب بيع العبد الزاني. وقال شريح: إن شاء رد من الزنا

٢١٥٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سَمِعَهُ يَقُولُ: قال النبي ﷺ «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزَيَّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزَيَّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعُهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ»

[الحديث ٢١٥٢ - أطرافه في: ٢١٥٣، ٢٢٣٣، ٧٢٣٤، ٢٥٥٥، ٦٨٣٧، ٦٨٣٩]

٢١٥٣، ٢١٥٤ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن قال: إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها ولو بصفير». قال ابن شهاب: لا أدري أبداً الثالثة أو الرابعة

[الحديث ٢١٥٤ - أطرافه في: ٢٢٣٢، ٢٥٥٦، ٦٨٣٨]

قوله (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عيبه. **قوله** (وقال شريح إن شاء رد من الزنا) وصله سعيد ابن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري، فخاصمه إلى شريح فقال: إن شاء رد من الزنا، وإسناده صحيح. ثم أورد المصنف في الباب حديث «إذا زنت الأمة فليجلدها، الحديث أوردته من وجهين، وشاهد الترجمة منه قوله في آخره «فليبعها ولو بحبل من شعر، فإنه يدل على جواز بيع الزاني، ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو بحبل من شعر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة في تقبيح فعلها، والإعلام بأن الأمة الزانية لا جزاء لها إلا البيع أبداً، وأنها لا تبقى عند سيد زجراً لها عن معاودة الزنا، ولعل ذلك يكون سبباً لاعفافها إما أن يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بهيئته

٦٧ - باب للشراء والبيع مع النساء

٢١٥٥ - **حديث** أبو اليان أخبرتنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة رضي الله عنها «دخل علي رسول الله ﷺ فذكرت له، فقال رسول الله ﷺ: اشترى وأعتق فأثما الولاء لمن أعتق

٢ - ٤٧ ج ٤ • فتح الباري

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ الْعَشِيُّ فَأَنْتَ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : مَا بَالُ النَّاسِ يَشْتَرِطُونَ مُشْرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ مُشْرُطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ مَاطِلٌ ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ »
 ٢١٥٦ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عِبَادٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَحْدِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَتْ بَرِيرَةَ ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ : لِمَنْهُمْ أَبَوَا أَنْ يَبِيعُوهُمَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَى . قُلْتُ لِنَافِعٍ : حُرًّا كَانَ رَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ؟ فَقَالَ : مَا يُدْرِينِي

[الحديث ٢١٥٦ - أطرافه في : ٢١٦٩ ، ٢٥٦٢ ، ٦٧٥٢ ، ٦٧٥٤ ، ٦٧٥٩]

قَوْلُهُ (باب الشراء والبيع مع النساء) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الشروط أن شاء الله تعالى ، وشاهد الترجمة منه قوله « ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ، لاشعاره بأن قصة البايعة كانت مع رجال ، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ . وقوله في آخر حديث ابن عمر « قلت لنافع الخ » هو قول همام الراوى عنه ، وسيأتي ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وحسان أول السند وقع عند المستمل « ابن أبي عباد ، وعند غيره « حسان بن حسان ، وهما واحد

٦٨ - باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ؟ وهل يعينه أو ينصحه ؟

وقال النبي ﷺ « إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ » . وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ

٢١٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »

٢١٥٨ - حَدَّثَنَا الصَّلَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَتَقَوُّا الرَّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ » . قَالَ : فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ سِمَارًا

[الحديث ٢١٥٨ - طرفاه في : ٢١٦٣ ، ٢٢٧٤]

قَوْلُهُ (باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل يعينه أو ينصحه) قال ابن المنير وغيره : حمل المصنف النهي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذًا من تفسير ابن عباس ، وقوى ذلك بعموم أحاديث « الدين النصيحة » ، لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالبا وإنما غرضه تحصيل الاجرة فاقتضى ذلك

لأجل أن بيع الحاضر للبادي بغير أجره من باب النصيحة . قلت : ويؤيده ما سيأتى فى بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب ، وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي ، أن أعرابيا حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلحة بن عبيد الله ، فقال له : ان النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبيعك فشاورنى حتى أمرك وأنهاك . قوله (وقال النبي ﷺ إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له) هو طرف من حديث وصله أحد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه ، حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له ، ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا مثله ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض . قوله (ورخص فيه عطاء) أى فى بيع الحاضر للبادي ، وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أى ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال : سألت عن أعرابي أبيع له فرخص لي ، وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس . فقال عطاء : لا يصلح اليوم . فقال مجاهد : ما أرى أبا محمد إلا لو أتاه ظئر له من أهل البادية إلا سيبيع له ، فالجمع بين الروایتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد ما نسب ، وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتمسكوا بعموم قوله ﷺ ، الدين النصيحة ، وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي ، وحمل الجمهور حديث « الدين النصيحة » على عمومته إلا فى بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقتضى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، وجمع البخاري بينهما بتخصيص النهي بمن يبيع له بالأجرة كالسمسار ، وأما من ينصحه فيعليه بأن السمر كذا مثلا فلا يدخل فى النهي عنده والله أعلم . ثم أورد المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث جرير فى النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه فى آخر كتاب الايمان ، والثانى حديث ابن عباس . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد . قوله (لاتلقوا الركبان) زاد الكشميني فى روايته « للبيع » وسيأتى الكلام عليه قريبا . قوله (لا يكون له سمسار) بمهملتين هو فى الاصل القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل فى متولى البيع والشراء لغيره ، وفى هذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر بالبادي بأن المراد نهى الحاضر أن يبيع للبادي فى زمن الغلاء شيئا يحتاج إليه أهل البلد فهذا مذكور فى كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته أن يحىء البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت فى الحال ، فيأتيه بلدى فيقول له : ضعه عندي لأبيعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر ، فجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه فى معناه . قال وإنما ذكر البادى فى الحديث لسكونه الغالب فألحق به من يشاركه فى عدم معرفة السعر الحاضر وإضرار أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع ، وهذا تفسير الشافعية والحنابلة ، وجعل المالكية البدأة قيدا ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوى فى ذلك إلا من كان يشبهه ، قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين فى ذلك . قال ابن المنذر : اختلفوا فى هذا النهى فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهى وأن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج اليه وأن يعرض الحضرى ذلك على البدوى ، فلو عرضه البدوى على الحضرى لم يمنع . وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة فى تلك البلد ، قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى أو اللفظ ، والذي ينبغى أن ينظر فى المعنى إلى الظهور والختفاء فحيث يظهر يخصص

النصر أو يسم ، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى ، فأما اشتراط أن يلتبس البلدى ذلك فلا يقرى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فان الضرر الذى علل به النهى لا يفترق الحال فيه بين سؤال البلدى وعدمه ، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالنهى فلا إشكال فيه . وقال السبكي : شرط حاجة الناس اليه معتبر ، ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعي تبعا للبخوي وبحسب احتاج إلى دليل . واختلفوا أيضا فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أو لا يصح ؟ على القاعدة المشهورة

٩٦ - باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر

٢١٥٩ - **حديث** عبد الله بن صبراح حدثنا أبو علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال حدثني أبي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد » وبه قال ابن عباس

قوله (باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر) وبه قال ابن عباس ، أى حيث فسر ذلك بالسمسار كما في الحديث الذى قبله . **قوله** (نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد) كذا أورده من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالأجر كما في الترجمة . قال ابن بطلال : أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادى لا يحوز بأجر ويحوز بغير أجر ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس ، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال : وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادى وقال : ليست الإشارة بيعا . وعن الليث وأبي حنيفة لا يشير عليه ، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه . وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه إنما نهى عن البيع له وليست الإشارة بيعا ، وقد ورد الأمر بنصحه فدل على جواز الإشارة . (تنبيه) : حديث ابن عمر فرد غريب لم أره إلا من رواية أبي علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وقد ضاع مخرجه على الاسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخارى ، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في الموطأ ، قال البيهقي : عدوه في أفراد الشافعي ، وقد تابعه القعنبى عن مالك ثم ساقه بأسنادين إلى القعنبى

٧٠ - باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة ، وكرهه ابن سيرين وإبراهيم للبائع وللمشتري

وقول إبراهيم : إن العرب تقول يبيع لى قوباً ، وهى تعنى الشراء

٢١٦٠ - **حديث** المسكن بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « لا يبتع المرء على بيع أخيه ، ولا تلتجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد »

٢١٦١ - **حديث** محمد بن المنثري حدثنا معاذ حدثنا ابن عون عن محمد بن أنس بن مالك رضي الله

عنه « نُهينا أن يبيع حاضر لباد »

قوله (باب لا يشتري حاضر لباد بالسمرة) أى قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء ، قال ابن حبيب المالكي . الشراء للبادى مثل البيع ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يبيع بعضكم على بعض » فان معناه الشراء . وعن مالك في ذلك روايتان . قوله (وكرهه ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلة بن علقمة عن ابن سيرين قال « لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد ، أنهيتم أن يبيعوا أو يبتاعوا لهم ؟ قال : نعم » . قال محمد : وصدق لأنها كلمة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ « كان يقال لا يبيع حاضر لباد » ، وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يبتاع له شيئاً ، وأما ابراهيم فهو النخعي فلم أقف عنه كذلك صريحاً . قوله (قال ابراهيم : ان العرب تقول بيع لي ثوباً وهي تعنى الشراء) هذا قاله ابراهيم استدلالاً لما ذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، قوله (عن ابن شهاب) في رواية الاسماعيلي عن طريق أبي عاصم عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب » . قوله (لا يبتع المرء) كذا للأكثر ، والكشميني لا يبتاع وهو خبر بمعنى النهي : وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب ، وكذا على قوله لاتناجشوا . ثانيهما حديث أنس ، قوله (عن محمد) هو ابن سيرين . قوله (نهينا أن يبيع حاضر لباد) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس « وان كان أمه أو أباه ، ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر » عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبي ﷺ ، فذكره ، وعرف بهذه الرواية أن الناهي المهم في الرواية الأولى هو النبي ﷺ ، وهو يقوى المذهب الصحيح أن لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ

٧١ - باب النهي عن التلقّي الركباني ، وأن يبعه مردود

لأن صاحبه عاصي آثم إذا كان به عالماً ، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز

٢١٦٢ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله العمري عن سعيد بن أبي سعيد عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن التلقّي ، وأن يبيع حاضر لباد »

٢١٦٣ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال « سألت

ابن عباس رضي الله عنهما : ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ فقال : لا يكون له سمساراً »

٢١٦٤ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع قال حدثني الثمالي عن أبي عثمان عن عبد الله رضي

الله عنه قال « من اشترى محمّلة فليرد معها صاعاً . قال : ونهى النبي ﷺ عن تلقّي البيوع »

٢١٦٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله ﷺ قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تلتقوا السّلع حتى يهبط بها الى السوق »

قوله (باب النهى عن تلقى الركبان ، وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به علما ، وهو خداع فى البيع والخداع لا يجوز) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، لكن يحل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات النهى عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتى ذكره ، وأما كون صاحبه عاصيا آثما والاستدلال عليه بكونه خداعا فصحيح ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردودا لأن النهى لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو لدفع الأضرار بالركبان ، والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ، ويمكن أن يحل قول البخارى أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح ، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصراة فإن فيه خداعا ومع ذلك لم يبطل البيع ، وبكونه فصل فى بيع الحاضر للبادى بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر ، واستدل عليه أيضا بحديث حكيم بن حزام الماضى فى بيع الخيار ففيه د فأن كذبا وكتمانا تحقت بركة بيعهما ، قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والسكتان للعيب ، وقد ورد بأسناد صحيح د أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ، ثم ساقه من حديث أبى هريرة ، قال ابن المنذر : أجاز أبو حنيفة التلقى وكرهه الجمهور . قلت : الذى فى كتب الحنفية يكره التلقى فى حالتين : أن يضرب بأهل البلد ، وأن يلتبس السعر على الواردين . ثم اختلفوا : فقال الشافعى من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار ، وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة د أن النبى ﷺ نهى عن تلقى الجلب ، فإن تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق . قلت : وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذى وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب ، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ ولا تلقوا الجلب ، فن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار ، وقوله د فهو بالخيار ، أى إذا قدم السوق وعلم السعر ، وهل يثبت له ، طلقا أو بشرط أن يقع له فى البيع غبن ؟ وجهان ، أحدهما الأول وبه قال الحنابلة ، وظاهره أيضا أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته بمن يخدعه . قال ابن المنذر : وحله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة ، وإلى ذلك جزم الكوفيون والأوزاعى قال : والحديث حجة للشافعى لانه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق انتهى . واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور فى آخر الباب ، وسيأتى الكلام على ذلك . وقد ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبى هريرة ، **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفى . **قوله** (عن سعيد بن أبى سعيد) هو المقبرى . **قوله** (عن التلقى) ظهريه منع التلقى مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا ، سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا ، وسيأتى البحث فيه . ثانيها حديث ابن عباس ، **قوله** (حدثنا عبد الأعلى) هو ابن عبد الأعلى . **قوله** (سألت ابن عباس) كذا رواه مختصرا وليس فيه للتلقى ذكر . وكأنه أشار على عاداته إلى أصل الحديث ، فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفى أوله د لا تلقوا الركبان ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر ، والقول فى حديث ابن عباس كالتقوى فى حديث أبى هريرة ، وقوله د لا تلقوا الركبان ، خرج مخرج الغالب فى أن من يجلب الطعام يكونون عددا وركبانا ، ولا مفهوم له بل لو كان الجالب عددا مشاة أو واحدا راجيا أو ماشيا لم يختلف الحكم . وقوله د البيع ، يشمل البيع لهم والبيع منهم ، ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقى . فلو تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرجة أو خرج حاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناوله النهى ؟ فيه احتمال ، فمن نظر إلى المعنى لم يفرق عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية ، وشرط بعض الشافعية فى

النهى أن يتبدى المتلقى فيطلب من الجالب البيع ، فلما ابتدأ الجالب بطلب البيع فاشترى منه المتلقى لم يدخل في النهى ، وذكر امام الحرمين في صورة التلقى المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وذكر المتولى فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول ، وذكر أبو إسحق الشيرازى أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغيبهم ، وقد يؤخذ من هذه التقييدات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلق ، لكن صرح الشافعية أن كون إخباره كذباً ليس شرطاً لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر البين فهو المعتبر وجوداً وعدمًا . ثالثاً حديث ابن مسعود ، وقد مضى الكلام عليه في المصرة ، والغرض منه هنا قوله « ونهى عن تلقى البيوع » فإنه يقتضى تقييد النهى المطلق فى التلقى بما إذا كان لأجل المبايعه . رابعاً حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى بعده . فذلك الطريقة الثالثة - وهى فى الباب الذى يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع - أن الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وغيرهم ، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى النهى عن التلقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا ، وعند المالكية فى ذلك اختلاف كثير فى حد التلقى . قوله (ولا نلقوا السلع) فتح أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أى تتلقوا لخصت إحدى التامين . ثم إن مطلق النهى عن التلقى يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر لإطلاق الشافعية ، وقيد المالكية محل النهى بحد مخصوص ، ثم اختلفوا فيه فقبل ميل وقبل فرسخان وقبل يومان وقبل مسافة القصر وهو قول الثورى ، وأما ابتدائها فسيأتى البحث فيه فى الباب الذى بعده

٧٢ - باب منتهى التلقى

٢١٦٦ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** جُورَيْجٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نَتَقَى الرُّكْبَانَ فَذُشِّرَ مِنْهُمْ الطَّعَامُ ، فَهَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيَّهُمْ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ »
قال أبو عبيد الله : هذا فى أعلى السوق ، وبُيِّنَهُ حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ

٢١٦٧ - **حَدَّثَنَا** مسدد **حَدَّثَنَا** يحيى عن عبيد الله قال : **حَدَّثَنِي** نافع عن عبد الله رضى الله عنه قال « كانوا يتباعون الطعام فى أعلى السوق فيبيعونه فى مكانه فنهاهم رسول الله ﷺ أن يبيعوه فى مكانه حتى يَبْلُغُوهُ »

قوله (باب منتهى التلقى) أى وابتدائه . وقد ذكرنا أن الطاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجالب ، وأما من جهة المتلقى فقد أشار المصنف بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذاً من قول الصحابي أنهم كانوا يقبضون بالطعام فى أعلى السوق فيبيعونه فى مكانه فنهاهم النبي ﷺ أن يبيعوه فى مكانه حتى يَبْلُغُوهُ ، ولم ينههم عن التبائع فى أعلى السوق فدل على أن التلقى إلى أعلى السوق جائز ، فإن خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل فى النهى ، وحد ابتداء التلقى عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الحظ لأنفسهم ، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقصيرهم ، وأما إكمال معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر ، والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحد واسحق ، وعن الليث

كرامة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف . **قوله** (هذا في أعلى السوق) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ « كننا تلقى الركبان فنشتري منهم الطعام » الحديث ، قال البخاري : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال « كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق » الحديث مثله ، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدلل به على جواز تلقى الركبان لإطلاق قول ابن عمر « كننا تلقى الركبان » ولا دلالة فيه ، لأن معناه أنهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله « ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق » فدل على أن التلقي الذي لم يهبط عنه إنما هو ما بلغ السوق ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وادعى الطحاوي التعارض في هاتين الروایتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لأصحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهي على ما إذا حصل الضرر ، وحديث الإباحة على ما إذا لم يحصل ، ولا يخفى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم . (تنبيه) : وقع قول البخاري « هذا في أعلى السوق » عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب

٧٣ - باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل

٢١٦٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلك على تسع أواق في كل عام أوقية ، فأعنيني . فقلت : إن أحب أهلك أن أعدّها لهم ، ويكون ولأوك لي فمئت . فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا ذلك عليها ، فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع النبي ﷺ فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال : خذوها واشترطن لهم الولاء ، فإنما الولاء لمن أعتق . فمئت عائشة ثم قام رسول الله ﷺ في الناس لحمد الله وأثنى عليهم ثم قال : أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق »

٢١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتمتعتها ، فقال أهلها : نبيكم كما على أن ولّاها لنا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يملك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق »

قوله (باب إذا اشترط في البيع شروطا لا تحل) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا ؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة ، وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النهي عن تلقى الركبان يرد به البيع ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

٧٤ - باب بيع التمر بالتمر

٢١٧٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ قَالَ «الْبُرُّ بِالْبُرِّ إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ»**

قوله (باب بيع التمر بالتمر) أورد فيه حديث عمر مختصراً . وسيأتي الكلام عليه بعد باب

٧٥ - باب بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام

٢١٧١ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَيَسْمَعُ الزَّبِيبُ بِالسَّكْرَمِ كَيْلًا»**

[الحديث ٢١٧١ - أطرافه في : ٢١٧٢ ، ٢١٨٥ ، ٢٢٠٥]

٢١٧٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ . قَالَ : وَالْمَزَابِنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلِ : إِنْ زَادَ فُلِي ، وَإِنْ نَقَصَ فُلِي»**

٢١٧٣ - **قَالَ : وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِمَرَصِهَا»**

[الحديث ٢١٧٣ - أطرافه في : ٢١٨٤ ، ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ ، ٢٢٨٠]

قوله (باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين ، وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا ، وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالسكرم ، قال الاسماعيلي : لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ، قال : ولو ترجم للحديث ببيع التمر في ردوس الشجر بمثله من جنسه يابساً لكان أولى انتهى . ولم يحل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب ، وأما هنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام ، وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وروى مسلم من حديث مصر بن عبد الله مرفوعاً «الطعام بالطعام مثلاً بمثل»

٧٦ - باب بيع الشعير بالشعير

٢١٧٤ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ «أَنَّهُ اشْتَسَّ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فِدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ فَمَرَّوَضَنَا ، حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي ، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ ، وَعَمْرُؤُ يَسْمَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ، قَالَ**

رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والبرُّ بالبرِّ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والتمرُّ بالتمرِّ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء .

قوله (باب بيع الشعير بالشعير) أى ماحكه ؟ **قوله** (أنه القس صرفاً) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم بنهب كان معه . وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولعله عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : أقبلت أقول من يصطرف الدراهم ؟ . **قوله** (فتراضنا) بضاد معجمة أى تجارينا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأمر كلاهما كان يروض صاحبه ويسهل خلفه ، وقيل المراضة هنا المواصفة بالسلمة . وهو أن يصف كل منهما سلمته لرفيقه **قوله** (فأخذ الذمب يقلبها) أى الذنبة . والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذنبة . أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنشأ لذلك ، وفي رواية الليث : فقال طلحة إذا جاء خادمنا نعطيك ورقك ، ولم أقف على تسمية الخازن الذي أشار إليه طلحة . **قوله** (من الغابة) بالعين المعجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام ، وكأن طلحة كان له بها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر . **قوله** (حتى تأخذ منه) أى عوض الذهب ، في رواية الليث : والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذمبه قال رسول الله ﷺ قال ، فذكره . **قوله** (الذهب بالورق ربا) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الخطاط حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك ، وتابعه معمر والليث وغيرهما . وكذلك رواه الخطاط عن ابن عيينة . وعند أبو نعيم عنه فقال : الذهب بالذهب ، وكذلك رواه ابن إسحق عن الزهري ، ويجوز في قوله : الذهب بالورق ، الرفع أى يبيع الذهب بالورق لحذف المضاف للملح به ، أو المضاف الذهب يباع بالذهب ، ويجوز النصب أى يبعوا الذهب . والذهب يطلق على جميع أمواله المضروبة وغيرها . والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحهما . وقيل بكسر الواو المضروبة وبفتحها المال ، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة . **قوله** (إلا هاء وهاء) بالمد فيهما وفتح همزة ، وقيل بالكسر ، وقيل بالسكون ، وحكى النضر بغير همز وخطأها الخطاطي ، ورد عليه النووي وقال . هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذ وهات ، وحكى هاء ، بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء ، بكسر همزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ بغير تنوين ، وقال ابن الأثير : هاء وهاء . هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء . فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر : إلا يدا بيد ، يعنى مقابلة في المجلس . وقيل معناه خذ وأعط ، قال وغير الخطاطي يميز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة هاء ، التي للتبني . وقال ابن مالك : هاء اسم فعل بمعنى خذ . وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكياً فكأنه قيل : ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء . وقال الخليل : كلمة تستعمل هند المناولة . والمقصود من قوله : هاء وهاء ، أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتمابضان في المجلس قال ابن مالك : حقها أن لاتقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ ، قال : فالقدير لاتبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء . واستدل به على اشتراط التفاض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ، ومذهب أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ، وحل قول عمر لا يفارقه ، على الفور

حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم إلى قمو دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز . **قوله** (البر بالبر) بضم الموحدة ثم راء من أسماء الخطئة ، والشعير بفتح أوله معروف وحكى جواز كسره ، واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث أن السكبير بلى البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكفونه . وفيه الماكسة في البيع والمراوضة وتقليب السلطة ، وفائدته الأمن من الغبن ، وأن من الصلم ما يخفى على الرجل السكبير القدر حتى يذكره غيره ، وأن الإمام إذا سمع أو رأى شيئاً لا يجوز ينهى عنه ويرشد إلى الحق ، وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر دليله ، وأن يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم . وفيه التأكيد الخبر ، وفيه الحجة بخبر الواحد ، وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله . وفيه أن النسبنة لا تجوز في بيع الذهب بالورق ، وإذا لم يجز فيهما مع تفاضلهما بالنسبنة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد ، وكذا الورق بالورق ، يعني إذا لم تكن رواية ابن إسحق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم ، أي التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس

٧٧ - باب بيع الذهب بالذهب

٢١٧٥ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا إسماعيل بن علكية قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : قال أبو بكرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ « لا تباعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » [الحديث ٢١٧٥ - طرفه في : ٢١٨٢]

قوله (باب بيع الذهب بالذهب) تقدم حكمه في الباب الذي قبله ، وذكر المصنف فيه حديث أبي بكرة ، ثم أورده بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق ، ورجال الاسنادين بصريون كلهم . وأخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله « وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » ، ورواية الأخرى « وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه

٧٨ - باب بيع الفضة بالفضة

٢١٧٦ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا ابن أخي الزهري عن عمه قال : حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فلقبه عبد الله بن عمر ، فقال : يا أبا سعيد ، ما هذا الذي تحدثت عن رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول « الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والورق بالورق مثلاً بمثل »

[الحديث ٢١٧٦ - طرفاه في : ٢١٧٧ ، ٢١٧٨]

٢١٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً »

قوله (باب بيع الفضة بالفضة) تقدم حكمه أيضاً . قوله (حدثني عبيد الله بن سعد) زاد في رواية المستمل ، وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وابن أخى الزهرى هو محمد بن عبد الله ابن مسلم . قوله (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن أبا سعيد الخدرى حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ) فليق به عبد الله بن عمر فقال : يا أبا سعيد ما هذا الذى يحدث عن رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو سعيد فى الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول (فذكر الحديث ، هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير ، وقد أخرجه الإسماعيلى من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ ، أن أبا سعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ فى الصرف . فقال أبو سعيد ، فذكره ، فظهر بهذه الرواية معنى قوله « مثل ذلك » أى مثل حديث عمر ، أى حديث عمر الماضى قريباى قصة طلحة بن عبيد الله ، وتكلف الكرماني هنا فقال : قوله « مثل ذلك » أى مثل حديث أبى بكره فى وجوب المساواة . ولو وقف على رواية الإسماعيلى لما عدل عنها . وقوله « فليق به عبد الله » أى بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستثبت فيه ، وقد وقع لأبى سعيد مع ابن عمر فى هذا الحديث قصة وهى هذه ، ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما فى الباب الذى بعده ، فأما قصته مع ابن عمر فانفرد بها البخارى من طريق سالم ، وأخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه « أن ابن عمر قال له رجل من بنى ليه : إن أبا سعيد الخدرى يأتى هذا عن رسول الله ﷺ ، قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليث حتى دخل على أبى سعيد الخدرى فقال : ان هذا أخبرنى أنك تخبر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث ، فأشار أبا سعيد بإصبعيه إلى عينيه وأذنيه فقال « أبصرت عيناي وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث . ولمسلم من طريق أبى نضرة فى هذه القصة لابن عمر مع أبى سعيد ، أن ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أفتى به لما حدثه أبا سعيد بنهى النخعي . وأما قصة أبى سعيد مع ابن عباس فسادكرها فى الباب الذى يليه . قوله فى الرواية الأولى (الذهب بالذهب) يجوز فى الذهب الرفع والنصب ، وقد تقدم توجيهه ، ويدخل فى الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ، ونقل السوى تبعاً لميره فى ذلك الإجماع . قوله (مثل بمثل) كذا فى رواية أبى ذر بالرفع ، ولمغير أبى ذر « مثلاً بمثل » وهو مصدر فى موضع الحال أى لذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون ، أو مصدر مؤكد أى يوزن وزناً بوزن ، وراد مسلم فى رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه « لا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » قوله (ولا تشفوا) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أى تفضلوا ، وهو رباعى من أشف ، والشف بالكسر الزيادة ، وتطلق على النقص . قوله (ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً) بنون وجيم وزاى مؤجلاً بحال ، أى والمراد بالعائب أعم من المؤجل كالعائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والنجز الحاضر . قال ابن بطال : فيه حجة للشافعى فى قوله : من كان له على رجل درهم ولآخر عليه دنانير لم يحز أن يقاص أحدهما الآخر بما له لأنه يدخل فى معنى بيع الذهب بالورق دينا ، لأنه لا لم يحز غائب بناجز فأحرى أن لا يحز غائب بغائب ، وأما الحديث الذى أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال « كنت أبيع الإبل بالبقيع : أبيع بالدنانير وأخذ الدرهم ،

وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير. فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : لا بأس به إذا كان بسعر يومه ولم تفرقا وبينك شيء ، فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً ، لأن النسيء بقبض الدرهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال ، واستدل بقوله « مثلاً بمثل » ، على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو أن يبيع مدعوجة ودنانيراً بدنانيرين مثلاً ، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في الفلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم ، وفي رواية أبي داود « فقلت إنما أردت الحجارة ، فقال : لا حتى تميز بينهما » .

٧٩ - باب بيع الدينار بالدينار نساء

٢١٧٨ و ٢١٧٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الضحاك بن مخلد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم » . فقلت له : فإن ابن عباس لا يقول . فقال أبو سعيد : سألتُه فقلت سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني ، ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال : لا رباً إلا في النسيئة » .

قوله (باب بيع الدينار بالدينار نساء) بفتح النون المهملة والمد والتوين منصوباً ، أي مؤجلاً مؤخراً ، يقال أنساء نساء ونسيئة . قوله (الضحاك بن مخلد) هو أبو عاصم شيخ البخاري ، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع . قوله (سمع أبا سعيد الخدري يقول : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم) كذا وقع في هذه الطريق ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه « مثلاً بمثل » ، من زاد أو ازداد فقد أربى . قوله (ان ابن عباس لا يقول) في رواية مسلم « يقول غير هذا » . قوله (فقال أبو سعيد سألتُه) في رواية مسلم « لقد لقيت ابن عباس فقلت له » . قوله (فقال كل ذلك لا أقول) بنصب « كل » ، على أنه مفعول مقدم ، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليتين « كل ذلك لم يكن » ، فالمعنى هو المجموع ، وفي رواية مسلم « فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل » ، ولمسلم من طريق عطاء « أن أبا سعيد لقي ابن عباس » ، فذكر نحوه وفيه « فقال كل ذلك لا أقول » ، أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه ، أي لا أعلم هذا الحكم فيه ، وإنما قال لابي سعيد « أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني » ، ليكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ . وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة . قوله (لا رباً إلا في النسيئة) في رواية مسلم « الربا في النسيئة » ، وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعاً عن ابن عباس « إنما الربا في النسيئة » ، زاد في رواية عطاء « ألا إنما الربا » ، وزاد في رواية طائوس عن ابن عباس « لا رباً فيما كان يدا بيد » ، وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال « سألت ابن عباس عن الصرف فقال : أيذا بيد ؟ قلت نعم ، قال فلا بأس . فأخبرت أبا سعيد فقال : أو قال ذلك ؟ إنا سنكتب إليه فلا يمتكوه » ، وله من وجه آخر عن أبي نضرة « سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به » .

بأسا ، فاني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث قال «حدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه . . والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجح ، وابن عباس واختلف في رجوعه . وقد روى الحاكم من طريق حيان الصدي وهو بالمهملة والتحتانية « سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأسا زمانا من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسبة ، فلقبه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه « التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي . . واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله « لا ربا » الربا الأغلظ الشديد التحريم المتباعد عليه بالمعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما قصد نفي الأكل لا نفي الأصل ، وأيضا فني تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة المنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة « لا ربا إلا في النسبة » إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد . (تنبيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله » يعني البخاري « سمعت سليمان بن حرب يقول : لا ربا إلا في النسبة هذا عندنا في الذهب بالورق والخنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسبة » . قلت : وهذا موافق (١) وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالادلة وفيه اقرار الصغير للكبير بفضل التقدم

٨٠ - باب بيع الورق بالذهب نسبة

٢١٨٠ ، ٢١٨١ - **عمر بن حفص بن عمر** حدثنا شعبة قال أخبرني **حبيب بن أبي ثابت** قال سمعت **المنهال** قال : سألت **البراء بن عازب** و**زيد بن أرقم** رضى الله عنهم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فكلهما يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً .

قوله (باب بيع الورق بالذهب نسبة) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلا ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فان كان النقد بالنقد مؤخرا فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخرا فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، والله أعلم . **قوله** (عن الصرف) أى بيع الدرهم

بالذهب أو عكسه ، وسمى به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه ، وقيل من الصريف وهو تصويتها في الميزان ، وسيأتى في أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنال قال : باع شريك لي دراهم - أى بذهب - في السوق نسيئة . فقلت : سبحان الله يصلح هذا ؟ فقال : لقد بعنا في السوق فما عابه على أحد ، فسألت البراء بن عازب ، فذكره . قوله (هذا خير مني) في رواية سفيان المذكورة : قال قال زید بن أرقم فأسأله فانه كان أعظمنا تجارة ، فسأله ، فذكره . وفي رواية الحميدى في مسنده من هذا الوجه عن سفيان . فقال صدق البراء ، وقد تقدم في باب التجارة في البر ، من وجه آخر عن أبي المنال بلفظ : ان كان يدا بيد فلا بأس . وإن كان نسيئاً فلا يصلح . وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التراضع ، وإنصاف بعضهم بعضاً ، ومعرفة أحدهم حق الآخر ، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم ، وسيأتى بعد الكلام على هذا الحديث في الشركة إن شاء الله تعالى

٨١ - باب بيع الذهب بالورق يدا بيد

٢١٨٢ - **حدثنا** عمران بن ميسرة **حدثنا** عباد بن القوام **أخبرنا** يحيى بن أبي إسحاق **حدثنا** هبة الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضى الله عنه قال : « **نهى النبي ﷺ عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء** ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا ، والفضة بالذهب كيف شئنا »

قوله (باب بيع الذهب بالورق يدا بيد) ذكر فيه حديث أبي بكر الماضى قبل بثلاثة أبواب ، وليس فيه التقييد بالحلول ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبي الربيع عن عباد الذي أخرجه البخارى من طريقه وفيه : فسأله رجل فقال : يدا بيد ، فقال : هكذا سمعت ، وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحق فلم يسق لمظه ، فسأله أبو عوانة في مستخرجه فقال في آخره : والفضة بالذهب كيف شئتم يدا بيد ، واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الروبات بعضها ببعض اذا كان يدا بيد ، وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ : فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم ،

٨٢ - باب بيع المزابنة ، وهى بيع التمر بالتمر ، وبيع الزبيب بالكرم ، وبيع التمر

قال أسن : **نهى النبي ﷺ عن المزابنة والمخافلة**

٢١٨٣ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عتبيل عن ابن شهاب **أخبرنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « **لا تبيعوا التمر حتى تبدوا صلاحه ، ولا تبيعوا التمر بالتمر** »

٢١٨٤ - قال سالم : **وأخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك في بيع**

الترابا بالزبيب أو بالتمر . ولم يَرخص في غيره .

٢١٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ السَّكَرَمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا »

٢١٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحَدَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحَاقَلَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ اشْتَرَاهُ الْجَمْرُ بِالثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ »

٢١٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو معاويةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ »

٢١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَحَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِحَرَصِهَا »

قوله (باب بيع المزابنة) بالزاي والموحدة والنون ، مفاعلة من الزن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وقيل للبيع الخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بنفسه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بامضاء البيع . **قوله** (وهى بيع التمر) بالمشاء والسكون (بالتمر) بالمثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله « بيع الزبيب بالسكرم ، أى بالعنب ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعى بذلك كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يجرى الربا في نقده قال : وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعاً مثلاً فما زاد فلى وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة . قلت : لكن تقدم فى « باب بيع الزبيب بالزبيب ، من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر » والمزابنة أن يبيع الثمر بكيل ان زاد فلى وان نقص فعلى » فثبت أن من صور المزابنة أيضا هذه الصورة من القمار ، ولا يلزم من كونها قمارا أن لا تسمى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضا بيع الزرع بالحنطة كيلا ، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزرع بالحنطة كيلا » وستأتى هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شئ من الجراف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشئ . يسمى من السكيل وغيره ، سواء كان من جنس يجرى الربا في نقده أم لا . وسبب النهى عنه ما يدخله من القمار والغرر ، قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة - وهى المدافعة - ويدخل فيها القمار والمخاطرة ، وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فلمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث فى هذا الباب . وقيل هى المزاوعة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذي تدل عليه الأحاديث فى تفسيرها أولى . **قوله** (قال أنس الخ) بأتى موصولا فى « باب بيع المخاضرة » وفيه تفسير الحاقلة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم

ومن رواية نافع كلاهما عنه ، ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طريق نافع تفسير المزانية ، وظاهره أنها من المرفوع . ومثله في حديث أبي سعيد في الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ، ويؤيد كونه مرفوعا رواية سالم وإن لم يتعرض فيها لذكر المزانية ، وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لا يخالف لهم في أن مثل هذا مزانية ، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلا بمثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف ؟ فالجمهور على الإلحاق . وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم . قوله (قال سالم) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموما في سياق واحد ، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحافلة والمزانية ، إلا أنه قد أذن لاهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ومراد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزانية لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة ، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت رواية ابن إسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكيل . والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصا لا يتقدر وهو قول الجمهور ، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص ، أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا نعم ، قال : فلا إذا ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قوله (رخص بعد ذلك) أي بعد النهي عن بيع التمر بالتمر (في بيع العرايا) وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حمل من الحنفية النهي عن بيع التمر بالتمر على عومه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد النسخ . قوله (بالرطب أو بالتمر) كذا عند البخاري ومسلم من رواية عقيل عن الزهري بلفظ « أو » . وهي محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون للشك ، وأخرجه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزهري بلفظ « بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك » ، هكذا ذكره بالواو ، وهذا يؤيد كون « أو » بمعنى التخيير لا الشك ، بخلاف ما جزم به النووي . وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهري أيضا عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صحيح ، وليس هو اختلافا على الزهري فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري بالاسنادين أخرجهما النسائي وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواز بيع الرطب المخروص على دوس النخل بالرطب المخروص أيضا على الأرض وهو رأى ابن خيران من الشافعية ، وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخري وصححه جماعة ، وقيل إن كانا نوعا واحدا لم يحز لإلحاحه اليه ، وإن كانا نوعين جاز وهو رأى أبي إسحق وصححه ابن أبي عمرون ، وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض ، وقيل ومثله

ما إذا كانا معا على النخل ، وقيل إن محله فيما إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب . **قوله** (بيع الثمر) بالمثلثة وتحريك الميم ، وفي رواية مسلم « ثمر النخل » ، وهو المراد هنا ، وليس المراد التمر من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالتمر بالمشاة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه . **قوله** (كيلا) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . **قوله** (وبيع الكرم بالزبيب كيلا) في رواية مسلم « وبيع العنب بالزبيب كيلا » ، والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما . وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الأدب ، ويجمع بينهما بحمل النهي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بناء على أن تفسير المزبنة من كلام النبي ﷺ ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي على حقيقته . واحتلف السلف : هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم المحب الطبري ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعي ، وقيل : يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعي أيضا . **قوله** (عن داود بن الحصين) هو المدني ، وكلامهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه ، وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، ووقع في رواية مسلم « أن أبا سفيان أخبره أنه سمع أبا سعيد » وأبو سفيان مشهور بكنتيته حتى قال النوري تبعا لغيره لا يعرف اسمه ، وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد الحاكم في الكنى لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه أن اسمه قزمان ، وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جعش الاسدي ابن أخى زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مولى ابني عبد الأشهل وكان يجالس عبد الله بن أبي أحمد فنسب إليه . **قوله** (والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر على ردوس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيل « كيلا » ، وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المباينة التي وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لخروجه على سبب أوله مفهوم . لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالمنع من المطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكيل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد « والمحافة كراء الأرض » ، وكذا هو في الموطأ . **قوله** (عن الشيباني) هو أبو إسحق . ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية « حدثنا الشيبان » ، وسيأتي الكلام عن المحافة في « باب بيع المحاضرة » ، ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله ، والمزبنة في النخل والمحافة في الزرع . **قوله** (أرخص لصاحب العرية) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النحتانية الجمع عرايا ، وقد ذكرنا تفسيرها لغة . **قوله** (أن يبيعها بخرصها) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه « كيلا » ، ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ورواه مسلم عن يحيى ابن يحيى عن مالك فقال بخرصها من الثمر ، ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ، ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا » يأكلونها رطباً ، ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في بيع العرية بخرصها تمرا » ، قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل تمرا النخلات بطعام أهله رطباً بخرصها تمرا ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان إدراجا ، وأخرجه

الطبراني من طريق حماد بن سلة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « رخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان للرجل فيبيعهما بخمرهما تمرا ، زاد فيه يوهبان للرجل ، وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتى شرحه بعد باب

٨٣ - باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة

٢١٨٩ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثنا **ابن وهب** أخبرني **ابن جريج** عن **عطاء** وأبي **الزبير** عن **جابر** رضي الله عنه قال « **نهى النبي ﷺ** عن بيع الثمر حتى يطيب ، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ، إلا العرايا »

٢١٩٠ - **حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب** قال سمعت **مالكا** وسأله **عبيد الله بن الربيع** : **أحدلك** **داود** عن **أبي سفيان** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه « **إن النبي ﷺ** رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق قال : نعم »
[المحدث ٢١٩٠ - طرفه في : ٢٣٨٢]

٢١٩١ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا **سفيان** قال : قال **يحيى بن سعيد** سمعت **بشيرا** قال : سمعت **سهل بن أبي حمزة** « **إن رسول الله ﷺ** نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العريّة أن تباع بخمرها يأكلها أهلها رطباً - وقال **سفيان** مرة أخرى : إلا أنه رخص في العريّة يبيها أهلها بخمرها يأكلونها رطباً - قال : هو سؤالا . قال **سفيان** قلت لـ **يحيى** وأنا غلام : **إن أهل مكة** يقولون : **إن النبي ﷺ** رخص لهم في بيع العرايا . قل : وما يدرى أهل مكة ؟ قلت : إنهم يروونه عن **جابر** . فسكت . قال **سفيان** : إنما أردت أن **جابر** من أهل المدينة . قيل لـ **سفيان** : أليس فيه « **نهى عن بيع الثمر حتى يبيد وصلاحه** » ؟ قال : لا [المحدث ٢١٩١ - طرفه في : ٢٣٨٤]

قوله (باب بيع الثمر) بفتح المثناة والميم (على رؤوس النخل) أى بعد أن يطيب . وقوله « بالذهب أو الفضة » انبع فيه ظاهر الحديث وسيأتى البحث فيه . **قوله** (عن عطاء) هو **ابن أبي رباح** ، وأبو **الزبير** هو **محمد بن مسلم** ، كذا جمع بينهما **ابن وهب** ، وتابعه **أبو عاصم** عند **مسلم** و**يحيى بن أيوب** عند **الطحاوي** ، وكلاهما عن **ابن جريج** ، ورواه **ابن عينة** عند **مسلم** عن **ابن جريج** عن **عطاء** وحده ، ووقع في روايته عن **ابن جريج** « أخبرني **عطاء** » . **قوله** (عن جابر) في رواية **أبي عاصم** المذكورة « **إنها سمعا جابر بن عبد الله** » . **قوله** (عن بيع الثمر) بفتح المثناة أى الرطب . **قوله** (حتى يطيب) في رواية **ابن عينة** « حتى يبيد وصلاحه » ، وسيأتى تفسيره بعد باب . **قوله** (ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم) قال **ابن بطال** : « إنما اقتصر على الذهب والفضة لانهما جل ما يتعامل به الناس ، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه » . **قوله** (إلا العرايا) زاد

يحيى بن أيوب في روايته «فإن رسول الله ﷺ رخص فيها» أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كما سيأتي البحث فيه . قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه ﷺ عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روى النهي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت النهي والرخصة معا . قلت : ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر . ونفظه عن ابن عمر مرفوعا «ولا تبيعوا الثمر بالتمر» قال : وعن زيد بن ثابت «أنه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربية» وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع ، وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، وقد قدمت لإيضاح ذلك . قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجة بفتح المهملة والجيم ثم موحدة ، بصري مشهور . قوله (سمعت مالكاً الخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظاً . قوله (وسأله عبيد الله) هو بالتصغير . والربيع أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد . قوله (رخص) كذا الأكثر بالتشديد ولا كشيئى «أرخص» . قوله (في بيع العرايا) أي في بيع عمر العرايا لأن العربية هي النخلة والعرايا جمع عرية كما تقدم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . قوله (في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك من الراوى ، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين ، وللصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ابن التين تبعاً لغيره أن داود تفرد بهذا الإسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعاً ، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه ، واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور ، والخلاف عند المالكية والشافعية ، والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونها ، وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة ، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر . فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك . وسبب الخلاف أن النهي عن بيع المزبنة هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو النهي عن بيع المزبنة وقع مقرراً بالرخصة في بيع العرايا ؟ فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ، ويرجع الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظة «دون» ، صالحة لجميع ما تحت الخمسة فلو عملنا بها للزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعي ، وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ «أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق» ولم يتردد في ذلك ، وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والأخذ بالرواية المتينة ، قال : وأزعم المازني الشافعي القول به اهـ ، وفيما نقله نظر ، أما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصائر إلى أن الخمسة لا يجوز وإنما يجوز ما دونها ، وهو الذي أزم المازني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه ، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر . قلت : حديث

جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحق . حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربع ، لفظ أحمد ، وترجم عليه ابن حبان . الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق ، وهذا الذي قاله يتعين المصير إليه ، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ، واحتج بعضهم لما لك بقول سهل بن أبي حشمة : إن العربية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة ، وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ، ولا حجة فيه لأنه موقوف . ومن فروج هذه المسألة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع ، وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للشترى بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ، ومنعه أحمد وأهل الظاهر ، والله أعلم . قوله (قال نعم) القائل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال : قلت لمالك أحدك داود ، فذكره وقال في آخره : نعم ، وهذا التحمل يسمى عرض السماع ، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ : نعم ، أم لا ، والصحيح أن سكوته ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع ، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع . قوله (سفيان) هو ابن عيينة . قوله (قال يحيى بن سعيد) هو الانصاري ، وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة . قوله (سمعت بشيرا) بالوحدة والمعجمة . صفرا ، وهو ابن يسار بالتحتمانية ثم المهمة مخففاً الانصاري . قوله (سمعت سهل بن أبي حشمة) زاد الوليد بن كشير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة حدثاه ، وسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ عنهم سهل بن أبي حشمة . قوله (أن تباع بخرصها) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما . وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح ، وجوزهما النوى وقال الفتح أشهر . قل : ومعناه تقدير ما فيها : إذا صار تمرا ، فن فتح قال هو اسم الفمل ، ومن كسر قال هو اسم الشيء الخروص اهـ . والخرص هو التخمين والحس ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا . قوله (وقال سفيان مرة أخرى الخ) هو كلام علي بن عبد الله ، والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد ، واليه الإشارة بقوله : هو سواء ، أي المعنى واحد . قوله (قال سفيان) أي بالاسناد المذكور (فقلت ليحيى) أي ابن سعيد لما حدثه به . قوله (وأنا غلام) جملة حالية ، والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فظنته وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه ويباحثهم . قوله (رخص لهم في بيع العرايا) محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطباً . وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشيء مما ذكر . قوله (قلت لأنهم يروونه عن جابر) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان . قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر . قلت : ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتي في كتاب الشرب ، وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب . قوله (قال سفيان) أي بالاسناد المذكور (إنما أردت) أي الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد : أنهم يروونه عن جابر ، (أن جابراً من أهل المدينة) ف يرجع

الحديث إلى أهل المدينة ، وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضا فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالأطلاق ، والتقييد بالخرص زيادة حافظ فتعين المصير إليها ، وأما التقييد بالأكل فالذى يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد ، وسيأتى عن أبي عبيد أنه شرطه والله أعلم . **قوله** (قيل لسفيان) لم أقف على تسمية القائل . **قوله** (أليس فيه) أى فى الحديث المذكور (نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؟ قال لا) أى ليس هو فى حديث سهل بن أبي حنيفة ، وإن كان هو صحيحا من رواية غيره ، وسيأتى بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان فى حديث الباب بهذا اللفظ الذى نفاه سفيان ، وحكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك ، فظهر أن عبد الجبار لم ينفرد بذلك

٨٤ - باب تفسير العرايا

وقال مالك : **العَرِيَّةُ** : أَنْ يُعْرِىَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخْصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرِ . وقال ابن إدريس : **العَرِيَّةُ** : لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْكِلٍ مِنَ التَّمْرِ يَدُ أَيِّدٍ ، وَلَا تَكُونُ بِالْجَزْفِ . ومما يقويه قول سهل بن أبي حنيفة : **بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسِقَةِ** . وقال ابن إسحاق فى حديثه عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل فى ماله النخلة والنخيتين . وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا نخلة كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر . ٢١٩٢ - **حديثنا محمد** هو ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله عنهم : أن رسول الله ﷺ رخص فى العرايا أن تباع بحزصها كيلا . قال موسى بن عتبة : والعرايا نخلات معلومات تأتىها فشتريها

قوله (باب تفسير العرايا) هى جمع عرية وهى عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب فى الجلب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ، قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين . وقال غيره هى لسويد بن الصلت . :

ليست بسنهاء ولا رحيبة ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ومعنى « سنهاء » أن تحمل سنة دون سنة ، و « رحيبة » التى تدعم حين تميل من الضعف ، والعرية فعلة بمعنى مفعولة أو فاعلة يقال : عرى النخل بفتح العين والراء بالتمعية يعروها إذا أفردها عن غيرها ، بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة لئلا كل ثمرها وتبقى رقبتها لمعطيا ، ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخواتها واستثبتت بالمطبة ، واختلف فى المراد بها شرعا . **قوله** (وقال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة) أى يهبها له أو يهب له ثمرها (ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له) أى اللواهب (أن يشتريها) أى يشتري رطبها (منه) أى من الموهوبة له (بتمر) أى بابس ، وهذا التعليق وصله ابن عبد

البر من طريق ابن وهب عن مالك ، وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكرو صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له : أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرا فرخص له في ذلك ، ومن شرط العرية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه ، أو ليدفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكف . ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح ، وأن يكون بتمر مؤجل . وخالفه الشافعي في الشرط الأخير فقال : يشترط التقابض . قوله (وقال ابن إدريس : العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد ، ولا تكون بالجزاف) ابن إدريس هذا وجع ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي ، وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المنهب ، وجزم المزني في التهذيب ، بأنه الشافعي ، والذي في الأم للشافعي ، وذكره عنه البيهقي في المعرفة ، من طريق الربيع عنه قال : الرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة فأكثر بخرصه من التمر ، بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا يلبس ثم يشتري بخرصه تمرا ، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع انتهى . وهذا وإن غاير ما علقه البخاري لفظا فهو يوافقه في المعنى لأن محصلها أن لا يكون جزافا ولا نسيئة ، وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأته بخط أبي علي الصديقي بهامش نسخه قال : لفظ الشافعي ولا تنبت العرية بالتمر إلا أن تخرص العرية كما يخرص المشترى يقال : فيها الآن كذا وكذا من الرطب ، فإذا يلبس كان كذا وكذا ، فيدفع من التمر بكيه خرصا ويقبض النخلة بشرها قبل أن يتفرقا ، فإن تفرقا قبل قبضها فسد . قوله (وما يقويه) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزافا قول سهل بن أبي حنيفة « بالأسق الموسقة » وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن سهل موقوفا ولفظه ، لا يباع الثمر في رموس النخل بالأسواق الموسقة إلا بأسقا ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس ، وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه . وضابط العرية عندهم أنها يبيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرا أقل من خمسة أسواق بنظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس . وقال ابن التين : احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل بالأسق الموسقة لا دليل فيه ، لأنها لا تكون مؤجلة . وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي . قلت : لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن إدريس يقوى قول ابن إدريس . ثم إن صور العرية كثيرة : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط : بعتي تمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر . فيخرصها ويبيعها ويقبض منه الثمر ويسلم إليه النخلات بالتخلية فينتفع برطبها . ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه . ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يعجله له . ومنها أن يهب إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه إلى تمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه معجلا . ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لعياله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة ، وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يتناعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها . وما يطلق عليه اسم عرية أن يمرى رجلا تمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها ، وهذه هبة مخصوصة . ومنها أن يمرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة . وهاتان الصورتان من الرايا لا يبيع

فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور ، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة ، وهو أن يعرى الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرا ، وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك الا بالتقبض ، فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة . وقال الطحاوي : بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية العطية ، ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعا على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة ، قال : ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله لا تبع ما ليس عندك ، قال : فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض . وأما حلهم الرخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه ، فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا بعد منوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تنقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم . قوله (وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر : كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخنتين) أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن اسحق ، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ : النخلات ، وزاد فيه : فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها ، وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها . قوله (وقال يزيد) يعني ابن هارون (عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للساكنين فلا يستطيعون ان ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج لمالك في قصر العرية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حشمة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ : يأكلها أهلها وطبا ، فتمسك بقوله : أهلها ، والظاهر أنه الذي أعرأها ، ويحتمل أن يراد بالأهني من نصير اليه بالشراء ، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التعرض لتكون غيرها ليس عرية ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالمساكنين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزني ، وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ، وأمل مستند من أثبته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث ، عن محمود بن لبيد قال : قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هذه ؟ قال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه وعندهم فضل

تمر من قوت سنتهم ، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً ، قال الشافعي : وحديث سفيان يدل لهذا ، فإن قوله : يأكله أهلها رطباً ، يشعر بأن المشتري العربية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها ، ولو كان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيرها ولم يقتصر إلى بيع العربية . وقال ابن المنذر : هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي : هذا الحديث لم يذكر الشافعي لإسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ، ولم يجد البيهقي في « المعرفة » له لإسناده ، قال : ولعل الشافعي أخذه من السير ، يعني سير الواقدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ، ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع . وقد اعتبر هذا القيد الحنابلة مضموماً إلى ما اعتبره مالك ، فعندهم لا تجوز العربية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب ، والله أعلم . قوله (حدثنا محمد) كذا الأكبر غير منسوب ، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله (قال موسى بن عقبة) أي بالاسناد المذكور إليه . قوله (والعرايا نخلات معلومات تأتينا فقتشترها) أي تشتري ثمرتها بتمر معلوم ، وكأنه اختصره للعلم به ولم أجد في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ، ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العري بمعنى التجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحيى بن سعيد : العربية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمراً ، وفي لفظ عنه : أن العربية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمراً . وقال القرطبي : كأن الشافعي اعتمد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد ، وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له . ثم قال : وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزابنة المنهى عنها في قصة لا ترهن إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة ، فإن المشتري لها بالتمر متمكن من بيع ثمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب ، فإن قال يتعذر هذا ، قيل له فأجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على النخل ، وهو لا يقول بذلك انتهى . والشافعي أقعد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره ، فإنها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزابنة ، وأما إلزامه الأخير فليس بلام لأن الرخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رموس النخل ، مع أن كثيراً من الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رموس النخل بالمعنى كما تقدم ، والله أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي ، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال : العربية الرجل يمرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها تمراً . وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل ، وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربية ومنع غيرها ، وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه ، والله أعلم

٨٥ - باب بيع النار قبل أن يبدؤ صلاحها

٢١٩٣ - وقال الليث عن أبي الزناد : كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنمة الأنصاري عن بني

حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يَتَبَايَعُونَ الثَّامِرَ فإذا جَذَّ الناسُ وحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قال المُتَبَاعُ : إنه أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ ، أَصَابَهُ مَرَضٌ ، أَصَابَهُ قُشَامٌ - عَاهَتُ يَحْتَجُونَ بِهَا - فقال رسول الله ﷺ لما كَثُرَتْ عِدَّةُ الْمُخَصَّومَةِ فِي ذَلِكَ : فَمَا لَا فَلَ تَتَبَايَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الثَّمَرِ ، كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكثَرَةِ خُصُومَتِهِمْ . وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تَطْلُعَ الثَّرِيَّا ، فَيَتَبَيَّنَ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ » قال أبو عبد الله : رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَجْرٍ حَدَّثَنَا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ عَنْ زَكْرِيَاءَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلِ بْنِ زَيْدٍ

٢١٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّامِرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُتَبَاعَ »

٢١٩٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَرْهُوَ » قال أبو عبد الله : بِمَعْنَى حَتَّى تَحْمَرَّ

٢١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشْفَحَ . قِيلَ : وَمَا تُشْفَحُ ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا »

قوله (باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها) يبدو بغير همز أى يظهر ، والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهى أهم من الرطب وغيره ، ولم يجزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها ، وقد اختلف في ذلك على أقوال : فقيل يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري ، وهم من نقل الإجماع على البطلان . وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ، وهم من نقل الإجماع فيه أيضا . وقيل إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل يصح إن لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية . وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه ، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل للاخير ، وقد يحمل على الثاني . وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث زيد بن ثابت ، قوله (وقال الليث عن أبي الزناد الخ) لم أره موصولا من طريق الليث ، وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد الثاني دون الأول ، وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الثاني ، وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالإسنادين معا . قوله (من بني حارثة) بالمهمله والمثلثة . وفي هذا الإسناد رواية تابى عن مثله عن صحابي عن مثله ، والأربعة مدنيون . قوله (فإذا جذ الناس) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أى قطعوا ثمر النخل ، أى استحق الثمر القطع . وفي رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي « أجذ ، بزيادة ألف ومثله للنسي ، قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ

كأظم إذا دخل في الظلام ، والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر . قوله (وحضر تقاضيمهم)
بالضاد المعجمة . قوله (قال المبتاع) أى المشتري . قوله (الدمان) بفتح المهملة وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد ، وضبطه
الخطابي بضم أوله ، قال عياض هما صحيحان والضم رواية القابسي والفتح رواية السرخسي ، قال : ورواها بعضهم
بالكسر . وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الادمان زاد في أوله الألف وفتحها وفتح الدال ، وفسره أبو عبيد
بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده . وقال الاصمعي الدمال باللام المعن . وقال القزاز الدمان فساد النخل قبل إدراكه ،
ولما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفونا . ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو
تصحيح كما قاله عياض . ووجهه غيره بأنه أراد الهلاك كأنه قرأه بفتح أوله . قوله (أصابه مرض) في رواية
الكشميني والنسفي « مرض ، بكسر أوله الأكثر ، وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداع
والسعال ، وهو داء يقع في الشجرة فهلك يقال أمرض إذا وقع في ماله عاهة ، وزاد الطحاوي في رواية « أصابه عفن »
وهو بالمهملة والفاء المفتوحتين . قوله (قشام) بضم القاف بعدها معجمة خفيفة ، زاد الطحاوي في روايته « والقشام
شيء يصيبه حتى لا يرطب ، وقال الاصمعي : هو أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا ، وقيل هو أكل يقع في
الشر . قوله (عاهات) جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولا ، والعاهة الصيب والآفة ، والمراد بها هنا ما يصيب
الثمر بما ذكر . قوله (فإملا) أصلها إن الشرطية وما زائدة فأدغمت ، قال ابن الأنباري : هي مثل قوله (فإملا ترين
من البشر أحدا) فاكثرت بلفظه عن الفعل ، وهو نظير قولهم : من أكرمتي أكرمته ومن لا ، أى ومن لم يكرمني
لم أكرمه ، والمعنى إن لا تفعل كذا فافعل كذا ، وقد نطقت العرب بامالة لا إمالة خفيفة ، والعامية تشيع إمالتها
وهو خطأ . قوله (كالمشورة) بضم المعجمة وسكون الواو ، وسكون المعجمة وفتح الواو لغتان ، فعلى الأول فهي
فعولة وعلى الثاني مفعلة . وزعم الحريري أن الاسكان من لحن العامة ، وليس كذلك فقد أثبتنا « الجامع »
و « الصحاح » و « المحكم » وغيرهم . قوله (وأخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت) القائل هو أبو الزناد . قوله (حتى
تطلع الثريا) أى مع الفجر ، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال « إذا طلع النجم
صباحا رفعت العاهة عن كل بلد » وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء « رفعت العاهة عن الثمار » والنجم هو الثريا ،
وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار ، فالمعتبر
في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له ، وقد بينه في الحديث بقوله « ويتبين الاصفر من الأحمر » وروى أحمد
من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه « سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار
حتى تذهب العاهة . قلت ومتى ذلك ؟ قال : حتى تطلع الثريا » ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة
عن أبيه « قدم رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع خصومة فقال : ما هذا ؟
فذكر الحديث ، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور . قوله (ورواه علي بن بحر) هو القطان الرازي
أحد شيوخ البخاري ، وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة وسكون اللام رازي أيضا ، وعنبسة بسكون النون وفتح
الموحدة بعدها مهملة هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرر كوفي ولي قضاء الري فعرّف بالرازي
وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا ، وقد خفي هذا على
أبي علي الصديقي فرأيت بخطه في هامش نسخه ما نصه : حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حكاه أخرجه

الباجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة انتهى ، فظن أنهما واحد وليس كذلك بل هما اثنان ،
وشيهما مختلف ، وليس لعنبسة بن سعيد هذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف ، بخلاف عنبسة بن خالد .
وكذا ذكرها شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف عنه راويا غير عنبسة بن سعيد المذكور . وقوله « عن
سهل ، أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره ، وزيد هو ابن ثابت ، والغرض أن الطريق الأولى عن أبي الزناد ليست
غريبة فردة . الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ « نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها » نهى البائع
والمشتري . أما البائع فثلثا يأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فثلثا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل .
وفيه أيضا قطع النزاع والتخاصم ، ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقا سواء اشترط الإبقاء أم لم يشترط ،
لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، وقد جعل النهي ممتدا إلى غاية بدو الصلاح ، والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة
وتغلب السلامة فيثق المشتري بحصولها ، بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه بصدد الغرر . وقد أخرج مسلم الحديث
من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث « حتى يأمن العاهة » وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ « وتذهب
عنه الآفة يبدو صلاحه حرته وصفرته ، وهذا التفسير من قول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق شعبة عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فليل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته ، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح
وبعده ذهب الجمهور ، وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء ، فإن شرطه لم يصح
البيع . وحكي النووي في شرح مسلم ، عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة ، وتعقب بأن الذي صرح به
أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، وأهل
مذهبه أعرف به من غيرهم . واختلف السلف في قوله « حتى يبدو صلاحها » هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا
الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح في
كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ؟ على أقوال :
والأول قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا . والثاني قول أحمد ، وعنه رواية
كلارابع ، والثالث قول الشافعية . ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بسمى
الإزهار من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر بعض الشجرة مع حصول المعنى
وهو الأمن من العاهة ، ولولا حصول المعنى لكانت تسميتها مزهية بأزهار بعضها قد لا يكتفي به لكونه على خلاف
الحقيقة ، وأيضا لو قيل بأزهار الجميع لأدى إلى فساد الحائظ أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تعليب
دفعه واحدة ليطول زمن التفكك بها . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك .
قوله (عن أنس) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن حميد قال « حدثنا أنس » . قوله (نهى أن تباع
ثمرة النخل) كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق . وأطلق في غيرها ، ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما
ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم . قوله (قال أبو عبد الله : يعني حتى تحمر) كذا وقع هنا ، وأبو عبد الله
هو المصنف . ورواية الاسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك ، فلعل أداة الكنية في روايتنا مزيدة
وسياق في هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ، وتذكر فيه من حكى أنه مدرج . الحديث الرابع حديث
جابر ، قوله (حتى تنشق) بضم أوله من الرباعي يقال أشفق ثمر النخل إشفاقا إذا احمر أو اصفر ، والاسم الشفق

بضم الحجة وسكون القاف بعدها مهملة ، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ « حتى تشقه » فأبدل من الحاء هاء لقربها منها . قوله (فقيل وما تشقح) ؟ هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث ، بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذى سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سليم بن حيان فقال في روايته « قلت لجابر ماتشقح الخ » فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد ، والذى فسره هو جابر ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولا وفيه « وأن يشترى النخل حتى يشقه » والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء ، وفي آخره « فقال زيد فقلت لعطاء أسمعت جابرا يذكر هذا عن النبي ﷺ ؟ قال نعم » وهو محتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ابن مهدى أنه جابر والله أعلم . وما بقوى كونه مرفوعا وقوع ذلك في حديث أنس أيضا ، وفيه دليل على أن المراد ببذو الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة ، وسبب النهى عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوارح فيها ، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتى في الباب بعده « فإذا احمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها » أى غالبا . قوله (تحمار وتصفار) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة ، وإنما أراد حمرة أو صفرة بكودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال : ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر ، وقال ابن التين : التشقيق تغير لونها إلى الصفرة والحمرة ، فأراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشبع ، قال : وإنما يقال تفعال في اللون الغير المتكتم إذا كان يتلون ، وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال : لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ، ويحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها ، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة . (تكميل) : قال الداودى الشارح : قول زيد بن ثابت ثابت كالمشورة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقلة الحديث ، وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت ففعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهى كما بينه حديث ابن عمر وغيره . قلت : وكان البخارى استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك ، فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهى ، وحديث ابن عمر التصريح بالنهى ، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التى ينتهى إليها النهى

٨٦ - باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها

٢١٦٧ - حَدَّثَنِي عَلَى بْنُ أَلْهَيْتَمَ حَدَّثَنَا مُعَلَّى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ . قِيلَ : وَمَا يَزْهُو ؟ قَالَ : يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ .

قوله (باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول ، والى قبلها لحكم بيع الثمار . قوله (معلى بن منصور) هو من كبار شيوخ البخارى ، وإنما روى عنه في الجامع بواسطة ، ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب « قال أبو عبد الله : كتبت أنا عن معلى بن منصور ، إلا أنى لم أكتب عنه هذا الحديث .

قوله (حتى يزهر) يقال زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ «حتى تزهي» وهو من أزهي يزهي إذا احمر أو اصفر . **قوله** (قيل وما يزهر) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسئول ، وقد رواه إسماعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه «قلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه «فقلت لأنس ، وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال «قيل لأنس ما تزهر»

٨٧ - باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع

٢١٩٨ -- عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تمزهي . فقيل له : وما تمزهي ؟ قال : حتى تحمر . فقال رسول الله ﷺ : أرايت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟

٢١٩٩ - وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال «لو أن رجلاً ابتاع تمرأ قبل أن يبدؤ صلاحه ، ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربه . أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «لا تنيايعوا الثمرة حتى يبدؤ صلاحها ، ولا تبيعوا التمر بالتمر»

قوله (باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع) جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يبدؤ صلاحه ، لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب . **قوله** (حتى تزهي) قال الخطابي : هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل تزهر إنما يقال يزهر لا غير ، وأثبت غيره مانفاً فقال : زها إذا طال واكتمل ، وأزهي إذا احمر واصفر . **قوله** (قيل وما تزهي) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسئول أيضاً ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ «قيل يا رسول الله وما تزهي ؟ قال تحمر» وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله . **قوله** (فقال رسول الله ﷺ) أرايت إذا منع الله الثمرة الحديث) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة ، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة ، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه ، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في «العلل» عن أبيه وأبي زرعة ، والخطأ في رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد ، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها . ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن الفضل عن حميد فقال فيه «قال أفرأيت الخ» قال : فلا أدري أنس قال «بم يستحل» أو حدث به عن النبي ﷺ ، أخرجه الخطيب في «المدرج» ، ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فمطفه على كلام أنس في تفسير قوله «تزهي» وظاهره الوقف . وأخرجه الجوزي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ «قال أنس أرايت إن منع الله الثمرة» الحديث ، ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف

فيه ، وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلنا : وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا ، لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه ، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه : قال رسول الله ﷺ لو بيعت من أخيك ثمرا فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ، ؟ واستدل بهذا على وضع الجوائح في الثمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة ، فقال مالك : يضع عنه الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع ، وقال الشافعي والليث والكوفيون : لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس والله أعلم . واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد : أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثير دينه ، فقال النبي ﷺ : تصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قال : قلنا لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومها والله أعلم . وقوله : ثم يستحل أحدكم مال أخيه ، ؟ أى لو تلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض ؟ وفيه لإجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه يمكن ، وعدم التطرق إلى ما لم يبدأ صلاحه يمكن ، فأنيط الحكم بالغالب في الحالتين . قوله (وقال الليث حدثني يونس الخ) هذا التعليق وصله الذهلي في « الزهريات » ، وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه ، والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث

٨٨ - باب شراء الطعام إلى أجل

٢٢٠٠ - **حَدَّثَنَا** عَرُوبُ بْنُ حَفْصٍ **بْنِ** غِيَاثٍ **حَدَّثَنَا** أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ « ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ فَرَهْنَهُ دِرْعُهُ »

قوله (باب شراء الطعام إلى أجل) ذكر فيه حديث عائشة في شرائه ﷺ طعاما إلى أجل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى

٨٩ - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه

٢٢٠١ ، ٢٢٠٢ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ ، فَنَجَّاهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا ؟ قَالَ : لَا وَاقِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَفْعَلْ ، يَبِيعُ الْجَمْعَ بِالدِّرَاهِمِ ، ثُمَّ ابْتَغِ

بالدرهم جَنِيْبًا

[الحديث ٢٢٠١ - أطرافه في : ٢٣٠٢ ، ٤٧٤٤ ، ٤٧٤٦ ، ٧٣٥٠]

[الحديث ٢٢٠٢ - أطرافه في : ٢٣٠٣ ، ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٧ ، ٧٣٥١]

قوله (باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه) أى ما يصنع ليسلم من الربا . **قوله** (عن عبد المجيد) بميم مفتوحة بعدها جيم ، ومن قاله بالمهمله ثم الميم فقد صحف ، وسيأتى ذكر ذلك فى الوكالة . **قوله** (عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن) زاد فى الوكالة من هذا الوجه ، ابن عوف . **قوله** (عن سعيد بن المسيب) فى رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب ، أخرجه المصنف فى الاعتصام . **قوله** (عن أبي سعيد وعن أبي هريرة) فى رواية سليمان ، أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه ، قال ابن عبد البر : ذكر أبي هريرة لا يوجد فى هذا الحديث إلا لعبد المجيد ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده ، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه . قلت : رواية قتادة أخرجهما النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولكن سياقها مغاير لسياق قصة عبد المجيد ، وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كما ستأتى الإشارة إليه فى الوكالة . **قوله** (أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خير) فى رواية سليمان المذكورة ، بعث أخا بنى عدى من الانصار إلى خير فأمره عليها ، وأخرجه أبو عروانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزية ، وهو بفتح السين المهملة وتخفيف الواو وفى آخره دال مهملة ، وغزية بغيرين معجمة وزاى وتحتانية ثقيلة بوزن عطية ، وسيأتى ذكر ذلك فى المغازى فى غزوة خيبر . **قوله** (بتمر جنيب) بجيم ونون وتحتانية وموحدة وزن عظيم ، قال مالك : هو الكيس ، وقال الطحاوى : هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرج منه حشفه ورديته ، وقال غيرهم : هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف الجع . **قوله** (بالصاعين) زاد فى رواية سليمان ، من الجع ، وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط . **قوله** (بالثلاث) كذا للاكثر ، وللقابسى بالثلاثة ، وكلاهما جائز لأن الصاع يذكر ويؤنث . **قوله** (لا تفعل) زاد سليمان ، ولكن مثلاً بمثل ، أى يع المثل بالمثل وزاد فى آخره ، وكذلك الميزان ، وكذا وقع ذكر الميزان فى الطريق التى فى الوكالة أى فى بيع ما يوزن من المقتات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك . قلت : وفى هذا الحصر نظر لما فى الوكالة ، وهو أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : أن كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلا وكذا الوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن ويقول أن المائنة تدرك بالوزن فى كل شيء ، قال : وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يحوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل ، وسواء فيه الطيب والدون ، وأنه كاه على اختلاف أنواعه جنس واحد . قال : وأما سكوت من سككت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولا وإما اكتفاء بان ذلك معلوم ، وقد ورد الفسخ من طريق أخرى . كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو هذه القصة وفيه ، فقال هذا الربا فردوه ، قال : ويحتمل تعدد القصة وأن القصة التى لم يقع فيها الرذكانت قبل تحریم ربا الفضل والله أعلم . وفى الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه ، وفيه جواز الرفق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردى . خلافا لمن منع ذلك من المتزهدين . واستدل به على جواز بيع العينة

وهو أن يبيع السلعة من رجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله « ثم اشتر بالدراهم جنيها ، غير الذي باع له الجمع ، وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه تلك السلعة بعينها . وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ، ولا يخفى ما فيه . وقال القرطبي : استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع ، لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا ، قال : ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني من باعه التمر الاول ، ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل باطلاعه والمطلق يحتمل التقييد إجمالا فوجب الاستفسار ، وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف ، وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتسكن هذه الصورة متنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين « أن عمر خطب فقال : ان الدرهم بالدرهم سواء يسوا يدا بيد ، فقال له ابن عوف : فنعطي الجنيب ونأخذ غيره ؟ قال : لا ، ولكن ابتع بهذا عرضا فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ماشئت وخد أي نقدشئت . » واستدل أيضا بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فاليبيع صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك والتأجيل ، فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ، ولا يخفى الورع . وقال بعضهم : ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك غطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها ، وكذلك البيع والله أعلم . وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة في البيع وغيره . وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، ممنوع بوصفه من حيث أنه ربا ، فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي ، قال : وجه الرد أنه لو كان كذلك لما رد النبي ﷺ هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع

٩٠ - باب من باع نخلا قد أبرت ، أو أرضا مزروعة ، أو باجارة

٢٢٠٣ - قال أبو عبد الله : وقال لي إبراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع بن عمر « أنما نخل بيعت قد أبرت لم يذكر الثمر فالثمر للذي أبرها ، وكذلك العبد والخمر ، سمي له نافع هذه الثلاث »

[الحديث ٢٢٠٣ - أطرافه في : ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦ ، ٢٣٧٩ ، ٢٧١٦]

٢٢٠٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع »

قوله (باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا مزروعة أو باجارة) أي أخذ شيئا بما ذكر باجارة . والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل ، وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففا على المشهور ومشددا والراء مفتوحة يقال أبرت النخل أبره إبراهيم بوزن أكلت الشيء آكله أكلا ، ويقال أبرته بالتشديد أبره تأييراً ، بوزن

عنده أعله تعلما والتأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الاثنى لينذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر ،
والحكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئا . وروى مسلم من حديث طلحة قال : « مررت مع رسول الله
ﷺ يقوم على رموس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قالوا : يلقحونه يجعلون الذكر في الاثنى فيلقح ، الحديث .
قوله (وقال لي إبراهيم) يعني ابن موسى الرازي ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (أيما نخل) هكذا
رواه ابن جريج عن نافع موقوفا ، قال البيهقي : ونافع يروى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث
العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا . قلت : وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب
الشرب ، ونذكر هناك ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب « الصعدة » وشارحها من الوهم فيه ، وحديث الحارث لم
يروه غير ابن جريج ، والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي
بعده ، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم في
رفع ما عدا النخل : فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة النخل والعبد معا هكذا أخرجه الحفاظ عن
الزهري ، وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لجميع الاحاديث أخرجه النسائي ، وروى
مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة
العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاسنادين معا ، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة
العبد موقوفة . وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم ، ومال على بن المديني
والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم ، وروى عن نافع رفع القسمتين أخرجه النسائي من طريق عبد
ربه بن سعيد عنه وهو وهم ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : ما هو إلا هن عمر شأن
العبد ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين . قوله
(وكذلك العبد والحارث) يشير بالعبد الى حديث « من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، وصورة
تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما ، وأما الحارث فقال القرطبي : ابار كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه
إذا فعل فيه نبتت عمرته وانعدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انمقادها وان لم يفعل فيها شيء . قوله
(من باع نخلا قد أبرت) في رواية نافع الآتية بعد يسير « أيما رجل أبر نخلا ثم باع أصلها الخ ، وقد استدل
بمنطوقه على أن من باع نخلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبمفهومه على أنها
إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للشترى وبذلك قال جمهور العلماء ، وخالفهم الأوزاعي وأبو
حنيفة فقالا : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليلى فقال : تكون للشترى مطلقا . وهذا كله
عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة ، فان شرطها المشتري بأن قال اشتريت النخل بشرتها كانت للشترى ،
وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له . وخالف مالك فقال : لا يجوز شرطها للبائع . فالحاصل أنه يستفاد
من منطوقه حكاية ومن مفهومه حكاية أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء ، قال القرطبي : القول
بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغوا لا
فائدة فيه . (تنبيه) : لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به .
قوله (إلا أن يشترط المبتاع) المراد بالمبتاع المشتري بقريئة الإشارة إلى البائع بقوله من باع ، وقد استدل بهذا

الاطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النسكئة في حذف المفعول . وانفرد ابن القاسم فقال : لا يجوز له شرط بعضها ، واستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر . وقال الشافعية . لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع ، وإن باع نخلتين فكذا ذلك يشترط اتحاد الصدفعة ، فإن أفرد فلكل حكمه . ويشترط كونهما في بستان واحد ، فإن تعدد فلكل حكمه . ونص أحد على أن الذي يؤبر للبائع والذي لا يؤبر للشترى ؛ وجعل المالكية الحكم للأغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور يختص بأنات النخل دون ذكره وأما ذكره فلبائع نظراً إلى المعنى ، ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أنثى وذكر ، واختلفوا فيما لو باع نخلة وبقية ثمرتها له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة : هو للشترى لانه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد ؛ وقال الجمهور : هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبرة دون غيرها . ويستفاد من الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط ، واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ؛ واحتج به لمذهبه الذي حكيناه في ذلك . وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشئ في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء ما ورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك ، فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأبير ، ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فإن الثمرة في ذلك للشترى سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها ، والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة ، وهذا واضح جداً ، والله أعلم بالصواب

٩١ - باب بيع الزرع بالطعام كيلاً

٢٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابَةِ : أَنْ يَبْعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ تَحْتَلَّ بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبْعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبْعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ . وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ »

قوله (باب بيع الزرع بالطعام كيلاً) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابة وفيه ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام ، لانه بيع مجهول بمعلوم ، وأما بيع رطب ذلك بياضه بعد القطع وإمكان المائلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بنفسه لامتناعه ولا متانلاً انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاوي لابي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كـرطوبة الآخر بل تختلف اختلافًا متبايناً ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكانه نقصان يسير فعني عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوته تفاوت كبير ، والله أعلم

٩٢ - باب بيع النخل بأصله

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال « أَيْمًا اسْرِيْ أْبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا فَلِلَّذِيْ أْبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبْتَاعُ »

قوله (باب بيع النخل بأصله) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل بياب ، وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ « أَيْمًا اسْرِيْ أْبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعًا للنخل فيجوز ، وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهي عن ذلك

٩٣ - باب بيع الخاضرة

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْخَاضِرَةِ وَالْمَلَامَةِ وَالْمَنَابِذَةِ وَالْمَزَابِنَةِ »

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ . فَقُلْنَا الْأَنْسُ : مَا زَهُوْهُمَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ . أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ التَّمَرَ يَمَّ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟ »

قوله (باب بيع الخاضرة) بالخاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الخضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها . قوله (حدثنا إسحق بن وهب) أي العلاف الواسطي ، وهو ثقة ليس له ولا لشيوخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله (حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي) هو يونس بن القاسم البياهي من بني حنيفة ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله (عن الحاقلة) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام في سنبله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل بيع ما في ردوس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كراء الأرض بالخطئة أو بكييل طعام أو لإدام ، والمشهور أن الحاقلة كراء الأرض ببعض ما تنبت ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على الملامسة والمنابذة في بابهِ وكذلك المزابنة . زاد الاسماعيل في روايته « قال يونس بن القاسم : والخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه ، . والطحاوي « قال عمر بن يونس : فسر لي أبي في الخاضرة قال : لا يشتري من ثمر النخل حتى يوضع : يحمر أو يصفر ، وبيع الزرع الأخضر بما يحصد بطنًا بعد بطن بما يهتم بمعرفة الحكم فيه ، وقد أجازاه الحنفية مطلقا وبثبت الخيار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه ولشترى ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع ، وبمقتضى الغرر في ذلك للحاجة ، وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط القطع . ولا يصح بيع الحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع ثمر النخل حتى يزهر ، وقد تقدم

البحث فيه قريباً

٩٤ - باب بيع الجار وأكله

٢٢٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُجَاراً ، فَقَالَ : مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةُ كَالرُّجُلِ الْمُؤْمِنِ . فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ ، فَاذَا أَنَا أَحَدُهُمْ ، قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

قوله (باب بيع الجار وأكله) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عمر « من الشجر شجرة كالرجل المؤمن ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن افساداً واضاعة وليس كذلك ، وفي الحديث أكل النبي ﷺ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره لإظهار الأكل واستحب اخفاءه على قياسا على إخفاءه مخرجه

٩٥ - باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم

في البيوع والإحارة والمكيال والوزن وسُنَنَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ
وقال مُرَجُّ الْفَرَائِنَ : سُنَنُكُمْ بَيْنَكُمْ . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد : لا بأس العشرة بأحد عشر ويأخذ للنفقة ربها . وقال النبي ﷺ لِهَيْدٍ « خُذْ مَا يَكْفِيكَ وَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . وقال تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . وأكثرتي الحسن من عبد الله بن مرداس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدائنين ، فركبته ، ثم جاء مرة أخرى فقال الحمار الحمار ، فركبته ولم يُشارطه فبعث إليه بنصف درهم .

٢٢١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « حَجَّم رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو ظَبْيَةَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ »

٢٢١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « قَالَتْ هُنْتُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مِرّاً ؟ قَالَ : خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ »

٢٢١٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ ح

و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ « سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ) أُنْزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ : إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ »

[الحديث ٢٢١٢ - طرفاه في : ٢٧٦٥ ، ٤٥٧٥]

قوله (باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والالاجاة والكيل والوزن وسننهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة) قال ابن المنير وغيره : مقصوده بهذه الترجمة اثبات الاعتماد على العرف ، وأنه يقضى به على ظواهر الالفاظ . ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجوز ، وكذا لو باع موزونا أو مكبلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد ، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه ، فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر ضبة الفضة وكبرها وغالب الكشافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وقلته في الصلاة ، ومقابلا بموضع في البيع ^(١) وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكفء نكاح ومؤنة ونفقة وكسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك ، ومنها الرجوع إليه في المقادير كالحيض والهر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس ، ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما بعد قبضا وايداعا وهدية وغصبا وحفظ ودبعة وانتفاعا بمارية ، ومنها الرجوع إليه في أمر يخص كالألفاظ الآيمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والنقود وغير ذلك . **قوله** (وقال شريح للغزاليين) بالمعجمة وتشديد الزاي . **قوله** (سنتكم بينكم) أى جائزة ، وهذا على أن يقرأ سنتكم بالرفع ، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أى الزموا . وهذا وصلة سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناسا من الغزاليين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا : ان سنتنا بيننا كذا وكذا ، فقال : سنتكم بينكم (تنبيه) : وقع في بعض نسخ الصحيح د سنتكم بينكم ربما ، وقوله د ربما ، لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هي في آخر الأثر الذي بعده . **قوله** (وقال عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد (عن أيوب عن محمد) هو ابن سيرين ، وهذا وصلة أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا . **قوله** (لا بأس العشرة بأحد عشر) أى لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينارا قال ابن بطال : أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازه قوم ومنعه آخرون . قلت : وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لا يخفى ، وأما قوله ويأخذ للنفقة ربما فاختلفوا فيه فقال مالك : لا يأخذ إلا فيما له تأثير في السلعة كالصبغ والخياطة ، وأما أجرة السمسار والطى والشد فلا ، قال : فإن أدبجه المشتري على ما لا تأثير له جاز إذا رضى بذلك . وقال الجمهور : للبائع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول : قام على

(١) في طبعة بولاق : كذا بالنسخ التي بأيدينا ، ولعل قبل « ومقابلا ، سقطت النسخ

بكذا . ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس . **قوله** (وقال النبي ﷺ لهند) أى بنت عتبة زوج أبي سفيان وقد ذكر قصتها موصولة في الباب . **قوله** (واكثرى الحسن) أى البصرى (من عبد الله بن مرداس حاراً الخ) وحله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله ، وقوله « الخمار الخمار » بالنصب فهما بفعل مضمر أى أحضر أو اطلب ، ويجوز الرفع أى المطلوب ، والدائق بالمهمل ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وزن سدس درهم ، ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشارطه اعتياداً على الاجرة المتقدمة ، وزاده بعد ذلك على الاجرة المذكورة على طريق الفضل . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد ، ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشارطه على أجرته اعتياداً على العرف في مثله . ثانياً حديث عائشة في قصة هند وسيأتى الكلام عليه في كتاب النفقات ، والمراد منها قوله « خذى من ماله ما يكفيك بالمعروف » فأحالتها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعى . ثالثاً حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ومن كان غنياً فليستغفف ﴾ وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، فانه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نمير ، وقد ذكره هنا بلفظ « والى اليتيم الذى يقيم عليه » وقال ابن التين : الصواب « يقوم » ، لأنه من القيام لا من الإقامة ، قلت : وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام . ولم يقع في رواية ابن نمير شيء من ذلك ولا في رواية أبي أسامة في الوصايا ، ورواية « يقيم » موجهة أى يلزمه أو يقيم نفسه عليه ، وإسحق شيخ البخارى فيه هو ابن منصور كما جزم به خلاف وغيره في « الأطراف » وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن ابن نمير وقال : أخرجه البخارى عن إسحق ، وقال في التفسير : أخرجه البخارى عن إسحق بن منصور . وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء وقاف وزن جمع فهذا هو العطار البصرى فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخارى موصولاً سوى هذا الحديث ، وقد قرنه بابن نمير ، وذكر له آخر تعليقا في المغازى ، والمراد منه في الترجمة حوالة والى اليتيم في أكله من ماله على العرف

٩٦ - باب بيع الشريك من شريكه

٢٢١٣ - **حدثني** محمود بن حمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه « **جَعَلَ** رسولُ الله ﷺ **الشُّفْعَةَ** في كلِّ مالٍ لم يُقسَمْ ، فإذا وقَّتِ الحدودُ وصُرِفَتِ الطُّرُقُ فلا شُفْعَةَ » [الحديث ٢٢١٣ - أطرافه في : ٢٢١٤ ، ٢٢٥٧ ، ٢٤٩٥ ، ٢٤٩٦ ، ٢٤٩٧]

قوله (باب بيع الشريك من شريكه) قال ابن بطال : هو جائز في كل شيء مشاع ، وهو كبيعته من الأجانب ، فان باعه من الأجانب فللشريك الشفعة ؛ وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسيأتى الكلام عليه في بابيه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة . وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه ، والمراد منه حض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة إلا من شريكه لأنه إن باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً ، وقيل وجه المناسبة أن الدار إذا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان الثالث أن يأخذ بالشفعة

ولو كان المشتري شريكا . وقيل ينبغي على الخلاف : هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع ؟ فإن كان من المشتري فيكون شريكا ، وإن كان من البائع فهو شريك شريكه . وقيل مراده أن الشفيع إن كان له الأخذ قهرا فللبائع إذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى ، والله أعلم

٩٧ - باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم

٢٢١٤ - **حدثنا** محمد بن محبوب **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد

الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

حدثنا مسدد **حدثنا** عبد الواحد بهذا وقال « في كل مال لم يقسم » . تابعه هشام عن معمر

قال عبد الرزاق « في كل مال » رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري

قوله (باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضا ، وسيأتي في مكانه . وذكر هنا اختلاف الرواة في قوله « كل مال لم يقسم » ، أو « كل مال لم يقسم » ، فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر « كل مال لم يقسم » ، وقال عبد الرزاق عن معمر « كل مال » ، وكذا قال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري ، وطريق هشام وصلها المؤلف في « ترك الحيل » ، وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذي قبله ، وطريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ، ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد في الموضوعين « كل مال » ، وللباقين « كل ما » ، في رواية عبد الواحد « كل مال » ، في رواية عبد الرزاق ، وقد رواه إسحاق عن عبد الرزاق بلفظ « قضى بالشفعة في الأموال ما لم تقسم » ، وهو يرجح رواية غير السرخسي والله أعلم . قال الكرماني : الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله « تابعه » ، و « قال » ، و « رواه » ، أن المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة والقول أعم ، وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود فإنها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فإن في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله « رواه فلان » ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة « حدثنا » . وأما الذي هنا بخصوصه فمعبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن

٩٨ - باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فراضى

٢٢١٥ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبو عاصم **أخبرنا** ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة

عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « خرج ثلاثة نفر يمشون فأصابهم المطر ، فدخلوا في جبل ، فأنحطت عليهم صخرة . قال فقال بعضهم لبعض ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه . قال أحدهم : اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران ، فكنت أخرج فارعى ، ثم أجيء فأحلب ، فأجيء بالحليب فأتي به

أَبُو فَيْشَرٍ بَانٍ ، ثُمَّ أَسْقَى الصَّبِيَّةَ وَأَهْلَى وَامْرَأَتِي . فَاحْتَبَسَتْ لَيْلَةً لَجُتْ ، فَادَّاهَا نَأْمَانٌ ، قَالَ فَسَكَّرَهُتْ أَنْ أَوْقِظَهَا ، وَالصَّبِيَّةُ يَتَصَاغُونَ عِنْدَ رَجُلٍ ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَأْبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ . قَالَ فَفُرِّجَ عَنْهُمْ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ ، فَقَالَتْ لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، فَسَمِعَتْ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا ، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَنَازِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقَعْتُ وَتَرَكَتُهَا ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً . قَالَ فَفُرِّجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ ، فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ ، فَعَمِدْتُ إِلَى ذَلِكَ لِلْفَرْقِ فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اسْتَرَبْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَتَّى ، فَقُلْتُ : انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيهَا فَانْهَ لَكَ . فَقَالَ : أَتَسْتَهْزِئُ بِي ؟ قَالَ فَقُلْتُ : مَا اسْتَهْزَيْتُ بِكَ ، وَلَسْتُ بِهَا لَكَ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا . فَسَكَّرَتْ عَنْهُمْ .

[الحديث ٢٢١٥ - أطرافه في : ٢٢٧٧ ، ٢٢٣٣ ، ٢٤٦٥ ، ٥٩٧٤]

قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيره بغيرِ اذنه فرضي) هذه الترجمة معقودة لبَيْعِ الْفُضُولِ ، وَقَدْ مَالَ الْبُخَارِيُّ فِيهَا إِلَى الْجَوَازِ ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ فِي قِصَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ انْخَطَعَتْ عَلَيْهِمُ الصَّخْرَةُ فِي الْغَارِ وَسَيَّاتِي فِي شَرْحِهِ فِي أَوَاخِرِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ مِنْهُ قَوْلُ أَحَدِهِمْ : أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ فَأَبَى ، فَعَمِدْتُ إِلَى الْفَرْقِ فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اسْتَرَبْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ، فَإِنْ فِيهِ تَصَرُّفُ الرَّجُلِ فِي مَالِ الْأَجِيرِ بغيرِ اذنه ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا ثَمَرَهُ لَهُ وَنَمَاهُ وَأَعْطَاهُ أَخَذَهُ وَرَضِيَ ، وَطَرِيقُ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ يُبْنَى عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا وَاجْتِهَادُ عَلِيٍّ خِلَافُهُ وَخِلَافُهُ فِيهِ شَهِيرٌ . لَكِنْ يَتَقَرَّرُ بَانَ النَّبِيِّ ﷺ سَاقَهُ مَسَاقَ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ وَأَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ لَا يَحْجُوزُ لَبَيْنَهُ . فَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ لَا بِمَجْرَدِ كَوْنِهِ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا ، وَفِي اقْتِصَارِ الْبُخَارِيِّ عَلَى الِاسْتِنْبَاطِ لِهَذَا الْحُكْمِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ الْبَارِقِ فِي قِصَّةِ بَيْعِهِ الشَّاةَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ لِهَذَا الْحُكْمِ ، وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِفَرْقٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ الْفَرْقُ فَلَمْ يَقْبِضْهُ اسْتَمَرَّ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجَرِ ، لِأَنَّ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَّبِعِينَ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، فَلَمَّا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمَالُ كَصَحِّ تَصَرُّفِهِ سِوَاهُ اعْتَقَلَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَجِيرِهِ ، ثُمَّ لَمَّا تَبَرَّعَ بِمَا اجْتَمَعَ مِنْهُ عَلَى الْأَجِيرِ بِرِضَا مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا أَوْدَعَ رَجُلٌ رَجُلًا طَعَامًا فَبَاعَهُ الْمَوْدِعُ بِشَيْءٍ فَرْضِي الْمَوْدِعُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الثَّنَى الَّذِي بَاعَهُ بِهِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ مِثْلَ طَعَامِهِ . وَمَنْعُ أَشْهَبَ قَالَ : لِأَنَّهُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ فِيهِ خِيَارٌ . وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِأَبِي نُورٍ فِي قَوْلِهِ : إِنْ مِنْ غَضَبٍ قَبَّحًا فَزَرَعَهُ أَنْ كُلَّ مَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ مِنَ الْقَمَحِ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْخَنْطَةِ . وَسَيَّاتِي بَقِيَّةَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْفَرْعِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ أَهْلِ الْغَارِ فِي أَوَاخِرِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ . وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، فِيهِ ادْخَالُ الْوَسْاطَةِ بَيْنَ ابْنِ جَرِيرٍ وَنَافِعٍ ، وَابْنِ جَرِيرٍ قَدْ سَمِعَ الْكَثِيرَ مِنْ نَافِعٍ . فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى قِلَّةِ تَدْلِيلِ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَرَوَايَتِهِ عَنْ مُوسَى

من نوح رواية الاقران . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقوله في المتن « الجلاب » بكسر الميملة وتخفيف اللام آخره موحدة : الإناء الذي يحلب فيه ، أو المراد اللبن . وقوله « يتضاغون » بمعجمتين أى يتباكون من الضغاء وهو البكاء بصوت . وقوله « فرجة » بضم الفاء ويجوز الفتح ، و « الفرق » تقدم في الزكاة ، و « الذرة » بضم المعجمة وتخفيف الراء معروف

٩٩ - باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب

٢٢١٦ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما قال « كنا مع النبي ﷺ ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طویل بنهم يسوقها ، فقال النبي ﷺ بيعاً أم عطية - أو قال : أم هبة - فقال : لا ، بيع . فاشترى منه شاة » [الحديث ٢٢١٦ - طرناه في : ٢٦١٨ ، ٥٢٨٢]

قوله (باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب) قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة ، إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين . واختلف العلماء في مباحة من غالب ماله الحرام ، وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك « أبيعاً أم هبة » ؟ وفيه جواز بيع الكافر واثبات ملكه على ماني يده ، وجواز قبول الهدية منه ، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة . قلت : وأورد المصنف فيه حديث الباب باسناده هذا أتم سياقاً منه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « مشعان » بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أى طویل شعث الشعر ، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة . وقوله « أبيعاً أم عطية » ؟ منصوب بفعل مضمر أى أنجمله ونحو ذلك ، ويجوز الرفع أى أهدا ، وقد تقدم قريباً في « باب بيع السلاح في الفتنة » ما يتعلق بمباحة أهل الشرك

١٠٠ - باب شراء الملوك من الحربى وهبته وعقته

وقال النبي ﷺ لِسلمان : كَاتِبْ ، وَكَانَ حُرّاً فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ . وَشَبَّيَ عُمَارٌ وَصُفَيْبٌ وَرِبْلَالٌ
وقال الله تعالى [النحل ٧١] : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ، فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، أُوْفِيَ نِعْمَةُ اللَّهِ يَتَجِدُونَ ﴾

٢٢١٧ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ وهاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فقيل : دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء . فأرسل إليه أن يا إبراهيم من هدم التي معك ؟ قال : أختي . ثم رجع إليها فقال : لا تكذبي حديثي . فأتى أخبرتهم أنك أختي ، والله إن على الأرض من مؤمن غيري وغيرك . فرسل بها إليه فقام إليها . فقامت نوضاً وتصلّى فقالت : اللهم إن كنت أنت بك

وبرسوك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على الكافر. ففط حتى ركض برجله - قال الأعرج قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة قال - قالت اللهم إن يموت يقال هي قتلتته. فأرسل ثم قام إليها فقامت نوضاً وتصلّى وتقول: اللهم إن كنت أمنت بك وبرسوك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على هذا الكافر، ففط حتى ركض برجله - قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة - قالت اللهم إن يموت يقال هي قتلتته. فأرسل في الثانية أو في الثالثة فقال: والله ما أرسلتم إلى إلا شيطاناً، أرجعوا إلى إبراهيم، وأعطوها أجر، فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام، فقالت: أشعرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة؟

[الحديث ٢٢١٧ - أطرافه في: ٢٦٣٥، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٥٠٨٤، ٦٩٥٠]

٢٢١٨ - **حدثنا قتيبة** حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمنة في غلام، فقال سعد: هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلى أنه ابنه، انظر إلى سببه». وقال عبد بن زمنة: هذا أخي يارسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته. فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيدناً بعُتْبَةَ، فقال: هو لك يا عبد، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتججني منه يا سودة بنت زمنة. فلم تره سودة قط»

٢٢١٩ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد عن أبيه قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لهيب: أتى الله ولا تدع إلى غير أبيك. فقال صهيب: ما يسرني أن لي كذا وكذا وأني قلت ذلك، ولكني سُرقت وأنا صبي»

٢٢٢٠ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال «يارسول الله، أرايت أموراً كنت أتمنئ أو أتمنئ بها في الجاهلية من صلوة وعتاقة وصدقة، هل لي فيها أجر؟ قال حكيم رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: أسلت على ما سلف لك من خير»

قوله (باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه) قال ابن بطال: فرض البخارى هذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه فى ملكه بالبيع والهبة والعتق وغيرها، إذ أقر النبي ﷺ سلمان عند مالكة من الكفار وأمره أن يكتب، وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب. **قوله** (وقال النبي ﷺ لسلمان) أى الفارسى (كاتب). وكان حراً فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبرانى من طريق ابن إسحق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن سلمان قال «كنت رجلاً فارسياً، فذكر الحديث بطوله وفيه «ثم مررت بنهر من كلب تجار غملوني معهم، حتى إذا قدموا بى وادى النهرى ظلوني فباعوني من رجل يهودى، الحديث وفيه» فقال

رسول الله ﷺ كاتب يا سليمان ، قال فسكأت صاحبى على ثلثائة ودية ، وأخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سليمان نحوه ، وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمناه (تنبيه) : قوله « كان حرا فظلموه وباعوه » ، من كلام البخارى لخصه من قصته في الحديث الذى علقه ، وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ بعد قوله لسليمان « كاتب يا سليمان » ، فقال : قوله « كان حرا حال من قال النبي لا من قوله كاتب » ، ثم قال : كيف أمره بالكتابة وهو حر ؟ وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورتها لاحقيقتها وكأنه أراد افد نفسك وتخلص من الظلم ، كذا قال ، وعلى تسليم أن قوله « كان حرا » من كلام النبي ﷺ لا يتعين منه حل الكتابة على المجاز لاحتمال أن يكون أراد بقوله « كان حرا » ، أى قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الاسلام ، وقد قال الطبرى : « إنما أقر اليهودى على تصرفه في سليمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم يكن سليمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر ، وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الاسلام أنه يدخل في ملك الغالب . قوله (وسبى عمار وصهيب وبلال) أما قصة سبى عمار فظاهر لي المراد منها ، لأن عمارا كان عربيا عنسيا بالنون والمهملة ما وقع عليه سبى ، وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بنى مخزوم فزوجه سمية وهى من موالهم فولدت له عمارا ، فيحتمل أن يكون المشركون عاملوا عمارا معاملة السبى لكون أمه من موالهم داخلا في رقهم . وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان عاملا لكسرى فسبى الروم صهيبا لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان ، وقيل بل هرب من الروم إلى مكة لحالف ابن جدعان ، وستأتى الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث . وأما بلال فقال مسدد في مسنده « حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال : كان بلال لا يتام أبى جهل ، فمذهبه أبو بكر رجلا فقال : اشترى بلالا فأعتقه » . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال « قال أبو بكر للعباس : اشترى بلالا ، فاشتراه فأعتقه أبو بكر » ، وفي المغازى لابن إسحق ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه قال « مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو يعذب بلالا فقال : ألا تتق الله في هذا المسكين ؟ قال : أفتدع أنت بما ترى ، فأعطاه أبو بكر غلاما أجلا منه وأخذ بلالا فأعتقه ، ويجمع بين القستين بأن كلا من أمية وأبى جهل كان يعذب بلالا ولها شوب فيه . قوله (وقال الله تعالى) والله فضل بعضكم على بعض في الرزق (الآية) موضع الترجمة منه قوله تعالى (على ما ملكت أيمانهم) فأثبت لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالبا كان على غير الاوضاع الشرعية ، وقال ابن المنير : مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه ، والمخاطب في الآية المشركون ، والتوبيخ الذى وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم بذلك ، وليس هذا من غرض هذا الباب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبى هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار ، وفيه أنه أعطاهما هاجر ، ووقع هنا « آجر » بهمزة بدل الهاء ، وقوله « كبت » بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أى أخزاه وقيل رده خائبا وقيل أحزنه وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أذله ، حكاهما كلها ابن التين وقال : انها متقاربة ، وقيل أصل كبت كبد أى بلغ الهم كبده فابدلت الدال مثناة . وقوله أعظم أى مكن من الخدمة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء ، وموضع الترجمة منه قول الكافر « أعطوها هاجر » وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك ، ففيه صحة هبة الكافر . ثانيا حديث عائشة في قصة

ابن وليدة زمة، وقد تقدم قريبا ويأتى الكلام عليه فى الباب المحال عليه ثم، وموضع الترجمة منه تقرير النبي ﷺ ملك زمة للوليدة وإجراء أحكام الرق عليها. ثالثا حديث صهيب، قوله (عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف. قوله (قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب: اتق الله ولا تدع إلى غير أبيك) كان صهيب يقول انه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسباً ينتهى إلى النمر بن قاسط وأن أمه من بنى تميم، وكان لسانه أعجمياً لانه ربه بين الروم فغلب عليه لسانهم، وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن أبيه قال قال عمر لصهيب: ما وجدت عليك فى الاسلام إلا ثلاثة أشياء: اكتنيت أبا يحيى، وأنتك لاتمسك شيئاً، وتدعى إلى النمر بن قاسط. فقال: أما الكنية فإن رسول الله ﷺ كنى، وأما النفقة فإن الله يقول ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ وأما النسب فلو كنت من روثة لانتسبت إليها، ولكن كان العرب يسمي بعضهم بعضاً نسباً ناس بعد أن عرفت مولدى وأهلى فباعونى فاخذت بلسانهم، يعنى لسان الروم، ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكفى أبا يحيى، ويقول انه من العرب، ويظم الكثير، فقال له عمر، فقال: إن رسول الله ﷺ كنى، وإنى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبى الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قومي وعرفت نسي، وأما الطعام فإن رسول الله ﷺ قال: «خياركم من أطعم الطعام»، ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال: خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال: يا ناس يا ناس، فقال عمر: ماله يدعو الناس؟ فقيل إنما يدعو غلامه يحسن فقال: يا صهيب ما فيك شيء أعيبه إلا ثلاث خصال، فذكر نحوه وقال فيه: وأما انتسابى إلى العرب فإن الروم سبى وأنا صغير وإنى لأذكر أهل بيتى، ولو أنى انفلقت عن روثة لانتسبت إليها. فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فلعله اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة بينه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى، ويدل عليه اختلاف السياق. رابعاً حديث حكيم بن حزام أنه قال: «يارسول الله أرأيت أموراً كنت أتحدث بها، الحديث، وقد تقدم الكلام عليه فى الزكاة، وموضع الترجمة منه ماتضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعاقبة من الشرك، فانه يتضمن محبة ملك المشرك، إذ محبة العتيق متوقفة على صحة الملك، وسيأتى الكلام على قوله «أتحدث» هل هو بالثلاثة أو المثناة فى كتاب الأدب، وذكر الكرماني أنه روى هنا أتحب بموحدتين وكان الأولى أن ينسبها لثالثها

١٠١ - باب جلود الميتة قبل أن تدبغ

٢٢٢١ - **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبراهيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلَّا اسْتَمْتَقَمَ بِهَا يَهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا»**
قوله (باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) أى هل يصح بيعها أم لا؟ أورد فيه حديث ابن عباس عن شاة ميمونة، وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما ينتفع به يصح بيعه وما لا فلا، وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلى بأنه ليس فى الخبر الذى أورده تعرض للبيع، والاتفاق بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهرى، وكأنه اختار البخارى، وحجته مفهوم قوله ﷺ «إنما حرم أكلها» فانه يدل على أن كل

ماعدًا أكلها مباح ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى

١٠٢ - باب قتل الخنزير . وقال جابر : حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنْزِيرِ

٢٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُنْطَسًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ »

[الحديث ٢٢٢٢ - أطرافه في : ٢٤٧٩ ، ٢٤٤٨ ، ٣٤٤٩]

قوله (باب قتل الخنزير) أى هل يشرع كما شرع تحريم أكله ؟ ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ، قال ابن التين : شد بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة . قال : والجهور على جواز قتله مطلقا . والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو مختار الجوهري . **قوله** (وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخنزير) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء ، وموضع الترجمة منه قوله « ويقتل الخنزير » أى يأمر باعدامه مبالغة في تحريم أكله ، وفيه توبيخ عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون أكل الخنزير ويألفون في محبته

١٠٣ - باب لا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ . رواه جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

٢٢٢٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَلَغَ عَمْرٌ أَنْ فُلَانًا بَاعَ خَرَأً فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا فَبَاعُوهَا »

[الحديث ٢٢٢٣ - طرفه في : ٣٤٦٠]

٢٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانُهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ لَعَنَهُم . ﴿ قَاتِلَ ﴾ : لَعِنَ . ﴿ الْخَرَاصُونَ ﴾ : الْكَذَّابُونَ

قوله (باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه) أى روى معناه . وسيأتي شرح ذلك في « باب بيع الميتة والأصنام » . **قوله** (بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع خرا) في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفیان بن عيينة بهذا الاسناد « أن سمرة باع خرا فقال : قاتل الله سمرة » زاد البيهقي من طريق الزهري « أن سفیان بن سمرة بن جندب » قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلاف في كيفية بيع سمرة للخمر

على ثلاثة أقوال : أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك ، وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال : كان ينبغي له أن يولهم بيعها فلا يدخل في محذور وان أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرما ويكون شديدا بقصة بريرة حيث قال « هو عليها صدقة ولنا هدية » . والثاني قال الخطابي : يجوز أن يكون باع العصور عن يتخذة خمر ، والعصور يسمى خمر كما قد يسمى العنب به لأنه يشول إليه قاله الخطابي ، قال : ولا يظن بسكرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها ، وإنما باع العصور . والثالث أن يكون خلل الخمر وباعها ، وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء ، واعتقد سكرة الجواز كما تأوله غيره أنه يحل التحليل ، ولا ينحصر الحل في تحليلها بنفسها ، قال القرطبي تبع لابن الجوزي : والأشبه الأول . قلت : ولا يتعين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنيمة أو غيرها ، وقد أبدى الاسماعيل في « المدخل » فيه احتمالا آخر ، وهو أن سكرة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته ، وهذا هو الظن به ، ولم أر في شيء من الاختصاص أن سكرة كان واليا لعمر على شيء من أعماله ، إلا أن ابن الجوزي أطلق أنه كان واليا على البصرة لعمر بن الخطاب ، وهو وهم فأنما ولي سكرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله ابن زياد بعد عمر بدمر ، وولاية البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سكرة ، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سكرة على قبض الجزية . قوله (حرمت عليهم الشحوم) أي أكلها ، وإلا فلو حرم عليهم بيعها لم يكن لم حيلة فيما صنعوه من إذابتها . قوله (لجملها) بفتح الجيم والميم أي أذابوها ، يقال جملة إذا ذابها ، والجميل الشحم المذاب ، ووجه تشبيه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما ، لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الإهلية وسباع الطير ، فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجسا هكذا حكاه ابن بطال عن الطبري وأقره ، وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه ، وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكله إنما يتأتى بعد ذبحه ، وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجسا ولم يحز بيعه . فالإيراد في الأصل غير وارد ، هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس ، وأما قول بعضهم : الابن إذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجزأه لبيعها وأكل ثمنها ، فاجاب عياض عنه بأنه تمويه لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقا وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي ، والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها ، بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا . وفي الحديث لعن العاصي المعين ، ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر « قاتل الله سكرة » لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند إرادة الزجر فقأها في حقه تغليظا عليه ، وفيه إقالة ذوى الهيات كلاتهم لأن عمر اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها ، وفيه إبطال الحيسل والوسائل إلى المحرم ، وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع ، وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع المنقود المستحيل باطنه خمر ، واختلف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للبالغة في التشهير عنها ، وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه ، وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز ، وكذا توكيل المسلم الذي في بيع الخمر ، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع ، وفيه استعمال القياس في الأشياء والنظائر ، واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكافر شراؤه ، وعلى منع بيع كل

محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لاحتياج المشتري دونه ، وسيأتي في « باب بيع الميتة » من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي ﷺ هذه المقالة ، وفي البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وإن حرم بيعها ، وما يستثنى من تحريم بيع الميتة إن شاء الله تعالى . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (قاتل الله يهودا) كذا بالتنوين على إرادة البطن ، وفي رواية بغير تنوين على إرادة القبيلة ، وقد ذكر المصنف في رواية المستمل في آخر الباب أن معناه لعنهم ، واستشهد بأن قوله تعالى (قتل الخراصون) معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل ، وقوله « الخراصون الكذابين » هو تفسير مجاهد رواهما الطبري في تفسيره عنهما . وقال الهروي : معنى قاتلهم قتلهم ، قال : وقاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين ، وربما جاء من واحد كسافرت وطارت النمل ، وقال غيره : معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله . وقال البيضاوي : قاتل أى عادى أو قتل ، وأخرج في صورة المبالغة ، أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم قاتلهم بما اخترعوا من الحيلة انتصروا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل

١٠٤ - باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ، وما يُكره من ذلك

٢٢٢٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا يزيد بن زريع أخبرنا عوف عن سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ أتاه رجل فقال : يا أبا عباس إني إنسان إنما معيشتي من صنعة يدي ، وإنني أصنع هذه التصاوير . فقال ابن عباس : لا أحدئك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ ، سمعته يقول : من صور صورة فإن الله مذبذبٌ به حتى ينْفَخَ فيها الروح ، وليس بنافخ فيها أبدا . فرأى الرجل رُبوةً شديدةً واصفرَّ وجهه . فقال : ويحك إن أبيت إلا أن تصنعَ فليكن بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح . قال أبو عبد الله : سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس هذا الواحد

[الحديث ٢٢٢٥ - طرقه في : ٥٩٦٣ ، ٧٠٤٢]

قوله (باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ؛ وما يكره من ذلك) أى من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أعم من ذلك ، والمراد بالتصاوير الأشياء التي تصور . ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعا « من صور صورة فإن الله معذبه » الحديث ، وجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح ، وسعيد بن أبي الحسن رآه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . قوله (فرأى الرجل) بالراء والموحدة أى انتفخ ، قال الخليل : ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة ؛ وقيل معناه ذعر وامتلاء خوفا . وقوله ربوة بضم الراء وبفتحتها . قوله (فليكن بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح) كذا في الأصل مخفض « كل » على أنه بدل كل من بعض ؛ وقد جوزوه بعض النحاة . ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى عليك مثل الشجر ، أو على حذف واو العطف أي وكل شيء ، ومثله قولهم في التحيات الصلوات اذ المعنى والصلوات ،

وهذا الأخير جزم الحيدى في جمعه ، وكذا ثبت في رواية مسلم والاسماعيلي بلفظ « فاصنع الشجر وما لا نفس له ، ولا بن نعيم من طريق هودة عن عوف » فملك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح ، بانهات وار العطف ، وقال الطيبي قوله « كل شيء » هو بيان للشجر لانه لما منعه عن التصوير وأرشدته الى الشجر كان غير واف بمقصوده ولأنه قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر ، وقوله كل بالخفض ويجوز النصب . قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف . قوله (سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد) أى الحديث ، سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس بمعناه ، وسأذكر ما بين الروایتين من التباين هناك ان شاء الله تعالى . ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله « سمع سعيد » مانصه « قال أبو عبد الله : وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال : كنت عند ابن عباس ، بهذا الحديث وبعده « قال أبو عبد الله سمع سعيد الخ » فقال الاشكال بهذا ، ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخارى إلا في نسخة الصغاني ، ومحمد المذكور هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان

١٠٥ - **باب تحريم التجارة في الخمر** . وقال جابر بن عبد الله رضى الله عنه : حرم النبي ﷺ بيع الخمر
٢٢٢٦ - **حدثنا مسلم** حدثنا شعبه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مروق عن عائشة رضى الله عنها « لما نزلت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي ﷺ فقال : حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ »
قوله (باب تحريم التجارة في الخمر) تقدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد ، وهذه أهم من تلك . قوله (وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخمر) سيأتى موصولا بعد ستة أبواب ، ونذكر تحرير المسألة هناك إن شاء الله تعالى . ثم أورد حديث عائشة بلفظ « حرمت التجارة في الخمر » وقد تقدم في « باب أكل الربا » من هذا الوجه أهم سياقا ، ولأحمد والطبراني من حديث تميم الدارى مرفوعا « ان الخمر حرام شراؤها وبئها »

١٠٦ - **باب إثم من باع خمرًا**

٢٢٢٧ - **حدثني بشر بن مَرْحُوم** حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع خمرًا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعط أجره »
[الحديث ٢٢٢٧ - طرفه ف : ٢٢٧٠]

قوله (باب إثم من باع خمرًا) أى عالما متعمدا ، والخمر الظاهر أن المراد به من بنى آدم ، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك فيدخل مثل الموقوف . قوله (حدثنا بشر بن مرحوم) هو بشر بن عيسى بمهملة ثم موحدة مصفرا ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار فنسب إلى جسدته ، وهو شيخ بصري ما أخرج عنه من الستة إلا البخارى ، وقد أخرج حديثه هذا في الإجارة عن شيخ آخر وافق بشرا في روايته له عن شيخهما . قوله (حدثنا يحيى بن سليم) بالتصغير هو الطائفي نزيل مكة مختلف في توثيقه ، وليس له في البخارى موصولا سوى هذا الحديث ،

وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه ، والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، وهذا الحديث من غير روايته ، واتفق الرواة عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وخالفهم أبو جعفر النخعي فقال : عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، قاله البيهقي والمحفوظ قول الجماعة . **قوله** (ثلاثة : أنا خصمهم) زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي في هذا الحديث : ومن كنت خصمه خصمته ، قال ابن التين : هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصریح ، والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر من ذلك ، وقال الهروي الواحد بكسر أوله ، وقال الفراء الأول قول الفصحاء ، ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم . **قوله** (أعطى بي ثم غدر) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى يمينه بي أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم نقضه . **قوله** (باع حرا فأكل ثمنه) خص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود ، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا : ثلاثة لا تقبل منهم صلاة ، فذكر فيهم « ورجل اعتبد محررا ، وهذا أهم من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول » ، قال الخطابي : اعتباد الحر يقع بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجهده ، والثاني أن يستخدمه كرها بعد العتق ، والأول أشدهما . قلت : وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو جهده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد ، قال المهلب : وإنما كان ثمنه شديدا لأن المسلمين أكفأ في الحرية ، فمن باع حرا فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذل الذي أنقذه الله منه . وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه غصمه سيده . وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حرا أنه لا قطع عليه ، يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله ، إلا ما يروى عن علي تقطاع يد من باع حرا قال : وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع ، فروى عن علي قال : من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرية ، لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة : أن رجلا باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ، ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرا في دين ، ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ، ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع . **قوله** (ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره) هو في معنى من باع حرا وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعة بغير عوض وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده

١٠٧ - باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حين أحلام

فيه المقبري عن أبي هريرة

قوله (باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم) كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالما لأن الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع حركة . **قوله** (حين أحلام) أي من المدينة . **قوله** (فيه المقبري عن أبي هريرة) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا النبي ﷺ فقال : انطلقوا إلى اليهود - وفيه - فقال اني أريد أن أجليكم ، فن وجد منكم بماله شيئا فليعه ، وهذه القصة

وقعت لبني النضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه ، وكان المصنف أخذ بيع الأرض من عموم بيع المال ، وقد تقدم في أبواب الخيار في قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض ، وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال : إنما ذكر البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضبا لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد مخرجه عنده ففر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته

١٠٨ - باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة

واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفئها صاحبها بالربذة

وقال ابن عباس : قد يكون البعير خيرا من العيرين . واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فأعطاه أحدهما وقال : آتيك بالآخر غدا رهوا إن شاء الله . وقال ابن المسيب لاربا في الحيوان : البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة

٢٢٢٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « كان

في السبي صفيّة فصارَتْ إلى دحية الكلبي ، ثم صارت إلى النبي ﷺ »

قوله (باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة) التقدير بيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص ، وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفيّة ، أو أشار إلى إلحاق حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق ، قال ابن بطال : اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز ، لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ، ومنع الكوفيون وأحمد مطلقا لحديث سمرة المخرج في السنن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة ، وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورجاله ثقات أيضا إلا أنه اختلف في وصله وإرساله فرجح البخاري وغير واحد إرساله ، وعن جابر عند الترمذي وغيره وإسناده لين ، وعن جابر بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند ، وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني ، واحتج للجمهور بحديث عبد الله بن عمرو د أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشا - وفيه - فابتاع البعير بالبعيرين بأمر رسول الله ﷺ ، أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوى ، واحتج البخاري هنا بقصة صفيّة واستشهد بأثار الصحابة . **قوله** (واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة . الحديث) وصله مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع د أن ابن عمر اشترى ناقة بأربعة أبعرة بالربذة فقال لصاحب الناقة : اذهب فانظر فإن رضيت فقد وجب البيع ، وقوله « راحلة » أي ما أمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى ، وقوله « مضمونة » صفة راحلة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفئها أي يسلمها للبشترى ، والربذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة . **قوله** (وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين) وصله الشافعي من طريق طاوس أن ابن عباس سئل عن بعير ببعيرين فقال . **قوله** (واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين

فأعطاه أحدهما وقال: آتيتك بالآخر هذا وهو ان شاء الله (وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه ، وقوله « وهو » بفتح الراء وسكون الهاء أى سهلاً ، والرهو السير السهل ، والمراد به هنا أن يأتيه به سريعاً من غير مطل . قوله) وقال ابن المسيب : لا ربا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالثنتين إلى أجل) أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه ، ولا ربا في الحيوان ، وصله ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه « لا بأس بالبعير بالبعيرين نسيئة » . قوله) وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة (كذا في معظم الروايات ، ووقع في بعضها ودرهم بدرهمين نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرهم ، وقد وصله عبد الرزاق من طريق أيوب عنه بلفظ « لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة » ، فان كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه ، وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأساً بالحيوان بالحيوان إذا بيد أو الدرهم نسيئة ، ويكره أن تكون الدرهم نقداً والحيوان نسيئة . قوله) كان في السبي صفة فصارت إلى دحية ثم صارت إلى النبي ﷺ (كذا أورده مختصراً وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته أنه ﷺ عوض دحية عنها بسبعة أرؤس ، وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت ، وللصنف من وجه آخر كما سيأتي « فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها ، قال ابن بطلان : يزل تبديلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بجارية نسيئة ، وسيأتي الكلام على قصة صفة هذه مستوفى في غزوة خيبر ان شاء الله تعالى

١٠٩ - باب بيع الرقيق

٢٢٢٩ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني ابن عبيد بن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخبره أنه « بينما هو جالس عند النبي ﷺ قال : يا رسول الله إنا نصيب سبياً فنحب الأمان فكيف ترى في العزل ؟ فقال : أو إنكم تفعلون ذلك ؟ لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك ، فانها ليست نسيئة كتب الله أن تخرج إلا هي خارجة »

[الحديث ٢٢٢٩ - أطرافه في : ٢٥٤٢ ، ٤٩٣٨ ، ٥٢١٠ ، ٦٦٠٣ ، ٧٤٠٩]

قوله (باب بيع الرقيق) أورد فيه حديث أبي سعيد أنه قال « يا رسول الله إنا نصيب سبياً فنحب الأمان » الحديث ودلالته على الترجمة واضحة ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى . وقوله في هذا السياق « انه بينما هو جالس عند النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نصيب سبياً » يوم أنه السائل ، وليس كذلك ، بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه مما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليان شيخ البخاري فيه بلفظ « بينما هو جالس عند النبي ﷺ جاء رجل من الأنصار فقال ، فذكره ، وسيأتي البحث في ذلك

١١٠ - باب بيع الدبر

٢٢٣٠ - حدثنا ابن عبيد بن حمزة حدثنا وكيع حدثنا إسماعيل بن سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر رضي

الله عنه قال « باع النبي ﷺ الدبر »

٢٢٣١ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو سَمِيعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ الْأَمَةِ تَزَنِي وَلَمْ تُتَحَصَّنْ ، قَالَ : اجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ »

٢٢٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَمَلٍ مِنْ شَعَرٍ »

قوله (باب بيع المدبر) أى الذى علق ماله عتقه بموت ماله ، سعى بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته : أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بمجدة عبده ، وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق ، وهو راجع إلى الأول ، لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر فى العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره . وقد أعاد المصنف هذه الترجمة فى كتاب العتق وضرب عليها فى نسخة الصفانى وصارت أحاديثها داخلية فى بيع الرقيق وتوجيهها واضح ، وكذا هو فى رواية النسفى ، وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين : الأول حديث جابر فى بيع المدبر ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبى خالد ، وعطاء هو ابن أبى رباح ، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين فى نسق : اسماعيل وسلة وعطاء ، فاسماعيل وسلة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم . قوله (باع النبى ﷺ المدبر) هكذا أورده مختصرا ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع كذلك ، وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفیان واسماعيل جميعا عن سلة ، وأخرجه الاسماعيل من طريق أبى بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه « فى رجل أعتق غلاما له عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم ، وقد أخرجه المصنف فى الأحكام عن ابن نمير شيخه فيه هنا لكن قال « عن محمد بن بشر - بدل وكيع - عن اسماعيل بن أبى خالد ، ولفظه « بلغ النبى ﷺ أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بشمته اليه ، وترجم عليه « بيع الامام على الناس أموالهم ، وقال فى الترجمة « وقد باع النبى ﷺ مدبرا من نعيم بن النحام ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من طريق أيوب عن أبى الزبير عن جابر « أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره ، فدعا به رسول الله ﷺ فقال : من يشتريه ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها اليه ، الحديث ، وقد تقدم فى « باب بيع الزائدة ، من وجه آخر عن عطاء بلفظ « ان رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج ، فأخذه النبى ﷺ فقال : من يشتريه منى ؟ فاشتراه نعيم ابن عبد الله ، فأفاد فى هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه . وفى رواية ابن خلاد زيادة فى تفسير الحاجة وهو الدين ، فقد ترجم له فى الاستقراض « من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ،

وكانه أشار بالأول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيلي في قوله « وعليه دين »، وإلى ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلبة بن كهيل بلفظه « ان رجلا من الانصار أعتق غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : اقض دينك ، وبالثاني إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر قال « أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ألك مال غيره ؟ فقال لا ، الحديث وفيه « فدفعها إليه ثم قال : ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، الحديث . وفي رواية أيوب المذكورة نحوه ، وانظره ، إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ، فإن كان فضل فعلى عياله ، الحديث ، فاتفقت هذه الروايات على أن بيع المدبر كان في حياة الذي دبّر ، إلا ما رواه شريك عن سلبة بن كهيل بهذا الاسناد « ان رجلا مات وترك مدبرا ودينا ، فأمرهم النبي ﷺ فباعه في دينه بثمانمائة درهم ، أخرجه الدارقطني ، ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن شريكا أخطأ فيه ، والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلبة وفيه « ودفع ثمنه إليه ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد « ودفع ثمنه إلى مولاه . قلت : وقد رواه أحمد عن أسود بن عامر عن شريك بلفظه « ان رجلا دبّر عبدا له وعليه دين ، فباعه النبي ﷺ في دين مولاه ، وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه لبوت ذكر ، وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء ، وسامع من حمله عنه قبل ذلك أصح ومنهم أسود المذكور . (تنبيهات) : الأول اتفقت الطرق على أن ثمنه ثمانمائة درهم ، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن اسماعيل قال « سبعة أو تسعمائة . الثاني : وجدت لو كيع في حديث البا . إسناد آخر أخرج ابن ماجه من طريق أبي عبد الرحمن الادري عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب مختصرا . الثالث : وقع في رواية الازعاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو « أنت أحق بثمنه والله أغنى عنه . » . الطريق الثاني ، قوله (عن عمرو) هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدي في مسنده « حدثنا عمرو بن دينار . قوله (باعه رسول الله ﷺ) هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم يذكر من يعود الضمير عليه ، وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره « يعني المدبر » وأخرجه مسلم عن إسحق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظه « دبّر رجل من الانصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ ، فاشتراه ابن النحام عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير ، وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بتمامه نحوه ، وقد أخرجه المصنف في كفارات الأيمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو نحوه ولم يقل « في إمارة ابن الزبير » ، ولا عين الثمن ، قال القرطبي وغيره : اتفقوا على مشروعية التدبير ، واتفقوا على أنه من الثلث ، غير الليث وزفر فانهما قالا : من رأس المال ، واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم ، فن قال لازم منع التصرف فيه إلا بالعتق ، ومن قال جائز أجاز ، وبالأول قال مالك والأوزاعي والكوفيون ، وبالثاني قال الشافعي وأهل الحديث ، وحجتهم حديث الباب ، ولأنه تعليق للعتق بصفة انفرد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عتقه بدخول الدار مثلا ، ولأن من أوصى بعتق شخص جاز له بيعه باتفاق قيلحق به جواز بيع المدبر لأنه في معنى الوصية ، وقيد الليث الجواز بالحاجة وإلا فيكره ، وأجاب الأول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور ، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين ، وهو مشهور مذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضا . وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره ، فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع

ماله ، وادعى بعضهم أنه عليه السلام إنما باع خدمة المدبر لارقبته ، واحتج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه عليه السلام قال « لا بأس ببيع خدمة المدبر ، أخرجه الدارقطني ورجال إسناده ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ولو صح لم يكن فيه حجة إذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المدبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في منفعة دون رقبته . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب بيع العبد الزاني » وأورده هنا من وجه آخر عن أبي هريرة ، ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت ، فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة ، وأما ما وقع في رواية النسفي وفي نسخة الصنفاني فلا يحتاج إلى اعتذار

١١١ - باب هل يسافر بالجارية قبل أن تستبرأ بها ؟

ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها . وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليستبرأ زوجها بحيضة ؛ ولا تستبرأ العذراء . وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج . وقال الله تعالى ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾

٢٢٣٥ - **حدثنا** عبد الغفار بن داود حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قدم النبي عليه السلام خيبر ، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب - وقد قتل زوجها وكانت عروساً - فاصطفاه رسول الله عليه السلام لنفسه فخرج بها ، حتى بلغنا مدائن الروحاء حلت فبني بها ، ثم صنع خيساً في نبط صغير ، ثم قال رسول الله عليه السلام : آذن من حولك ، فكانت تلك وليمة رسول الله عليه السلام على صفية . ثم خرجنا إلى المدينة ، قال فرأيت رسول الله عليه السلام يحوي لها وراءه بهاءة ، ثم يجلس عند بغيره فيضع ركبته ، فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب »

قوله (باب هل يسافر بالجارية قبل أن تستبرأ بها) هكذا قيد بالسفر ، وكان ذلك لكونه مظنة الملازمة والمباشرة غالباً . قوله (ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : وكان ابن سيرين يكره ذلك . وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج ، قال الداودي : قول الحسن ان كان في المسبية صواب . وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها . قوله (وقال ابن عمر : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليستبرأ زوجها بحيضة ، ولا تستبرأ العذراء) أما قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه ، وأما قوله « ولا تستبرأ العذراء » فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عنه ، وكأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر ، وعلى تقديره ففي الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي آيست من الحيض . قوله (وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج ، قال الله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)) قال ابن التين : ان أراد عطاء بالحامل من حملت من سيدها فهو فاسد لأنه لا يرتأب في حمله ، وإن أراد من غيره ففيه خلاف .

قلت : والثاني أشبه بمراذه ، ولذلك قيده بما دون الفرج ، ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه ، فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على الأصل . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفية وسيأتي مبسوطا في المغازي ، والغرض منه هنا قوله « حتى بلغنا سد الروحاء حلت فبنى بها » ، فإن المراد بقوله « حلت » ، أي طهرت من حيضها . وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه عليه السلام استبرأ صفية بحيضة ، وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس « أنه عليه السلام ترك صفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها » ، فقد شك حماد رواه عن ثابت في دفعه ، وفي ظاهره نظر لأنه عليه السلام دخل بها منصرفه من خيبر بعد قتل زوجها ييسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ، ولا نقلوا أنها كانت حاملا فتحمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب ، والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » ، قاله في سبأيا أوطاس . أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح

١١٢ - باب بيع الميتة والأصنام

٢٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ وَالْأَصْنَامِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّفْنُ وَيُدَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ » ، فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَلَّوهُ ثُمَّ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا مَنَّهُ » . وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ كَتَبَ إِلَى عَطَاءٍ « سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

[الحديث ٢٢٣٦ - طرفاه في : ٤٢٩٦ ، ٤٦٣٣]

قوله (باب بيع الميتة والأصنام) أي تحريم ذلك ، والميتة بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ، والميتة بالكسر الهيئة وليست مرادا هنا ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة ، ويستثنى من ذلك السمك والجراد . والأصنام جمع صنم قال الجوهري : هو الوثن ، وقال غيره : الوثن ماله جثة ، والصنم ما كان مصورا ، فيبينها عموم وخصوص وجهي ، فإن كان مصورا فهو وثن وصنم . **قوله** (عن عطاء) بين في الرواية المعلقة تلوه هذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه ، ولينزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في « العلل » من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد ابن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : قد رواه محمد بن إسحاق عن يزيد عن عطاء ، ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر ، فإن كان حفظه فهو صحيح لأن عمله الصدق . قلت : قد اختلف فيه على عبد الحميد ، ورواية أبي عاصم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن إسماعيل شاذة . **قوله** (عن جابر) في رواية أحد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده « سمعت جابر بن عبد الله بمكة » . **قوله** (وهو بمكة عام الفتح) فيه بيان تاريخ ذلك ؛ وكان ذلك

في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه .
قوله (ان الله ورسوله حرم) هكذا وقع في الصحيحين باسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل د حراما ، فقال القرطبي : إنه ﷺ تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين ، لأنه من نوع ما رده على الخطيب الذي قال د ومن يعصهما ، كذا قال ، ولم تنفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح د ان الله حرم ، ليس فيه ورسوله ، وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث د ان الله ورسوله حراما ، وقد صح حديث أنس في النهي عن أكل الخمر الاهلية د ان الله ورسوله ينهاناكم ، ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث د ينهاناكم ، والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا ، ووجهه الإشارة إلى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله ، وهو نحو قوله (والله ورسوله أحق أن يرضوه) واختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيئويه : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ، وهو كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الاسمين ، لأن الرسول تابع لأمر الله . **قوله** (فقيل يا رسول الله) لم أقف على تسمية القائل ، وفي رواية عبد الحميد الآتية د فقال رجل . **قوله** (أ رأيت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس) أى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فانها مقتضية لصحة البيع . **قوله** (فقال : لا ، هو حرام) أى البيع ، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ، ومنهم من حمل قوله د وهو حرام ، على الانتفاع فقال : يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينتفع من الميتة أصلا عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ ، واختلفوا فيما يتنجس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز ، وقال أحمد وابن الماجشون : لا ينتفع بشيء من ذلك ، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع باجماعهم على أن من مات له دابة ساع له أطعامها لسكاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق . **قوله** (ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله اليهود الخ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الاكثر أن المراد بقوله د هو حرام ، البيع لا الانتفاع ، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعا د الويل لبني اسرائيل ، لأنه لما حرمت عليهم الشحوم باعوها فأكلوا ثمنها ، وكذلك ثمن الخمر عليكم حرام ، وقد مضى في د باب تحريم تجارة الخمر ، حديث تميم الداري في ذلك . **قوله** (وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد) هو ابن جعفر ، وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث ، والظاهر أنه أراد أصل الحديث ، وإلا ففي سياقه بعض غفلة ، قال أحمد : حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب ولفظه د يقول عام الفتح : إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام ، قال رجل : يا رسول الله فما ترى في بيع شحوم الميتة ؟ فانها تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها . فقال : قاتل الله يهود ، الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قررناه ، ويؤيد أيضا ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه ﷺ قال وهو عند الركن د قاتل الله اليهود ، ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها ، وان الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه ، قال جمهور العلماء : العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة فيتعدي ذلك إلى كل نجاسة ، ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير . والعلة في منع بيع

الأصنام عدم المنفعة المباحة ، فعلى هذا إن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ، والاكثر على المنع حلاله على ظاهره ، والظاهر أن النهى عن بيعها للبالغة في التفسير عنها ، ويلتحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعه ، وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في باب تحريم الخمر ، ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ، فعلى هذا فيجوز بيعه ، ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية ، وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف ، وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي . ولكنها تطهر عندهم بالنسل ، وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ، ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل إنه يطهر إذا سلق بالماء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة .

١١٣ - باب ثمن الكلب

٢٢٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن »

[الحديث ٢٢٣٧ - أطرافه في : ٢٢٨٧ . ٥٣٤٦ . ٥٧٦١]

٢٢٣٨ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن جحيفة قال « رأيت أبي اشتري حجاجاً فأمر بمحاجه فكسرت ، فسألته عن ذلك ، فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم وثن الكلب ، وكسب الأمة . ولعن الواشمة والمستوشمة ، وآكل الربا وموكله ، ولعن المصور »

قوله (باب ثمن الكلب) أورده فيه حديثين : أحدهما عن أبي مسعود أنه ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن . ثانيهما حديث أبي جحيفة نهى عن ثمن الدم وثن الكلب . وكسب الأمة ، الحديث ، وقد تقدم في باب موكل الربا ، في أوائل البيع . واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غايرنا بين كسب الأمة ومهر البغي : الأول ثمن الكلب ، وظاهر النهى تحريم بيعه ، وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ، ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه ، وبذلك قال الجمهور ، وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه ، وعنه كالجمهور ، وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة ، وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراها ، وإسناده صحيح ، وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحمل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي ، والعلّة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً وهي قائمة في المعلم وغيره ، وعلّة المنع عند من لا يرى نجاسته النهى عن اتخاذه والأمر بقتله ولذلك خص منه ما أفن

في اتخاذه ، ويدل عليه حديث جابر قال « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد ، أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته ، وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ « نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً ، يعني بما يصيد وسنده ضعيف ، قال أبو حاتم هو منكر ، وفي رواية لأحمد « نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية ، ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد ، وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع ، وكأنه لما لم يكن عنده نجسا وأذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات ، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الاخلاق ، قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه ، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحريم ، إذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر ، فإنا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ، ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والايجاب على النهي ، الحكم الثاني مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية على الزنا سماء مهر اجمازا ، والبغي يفتح الموحدة وكسر الممعجة وتشديد التحنانية وهو فاعلة بمعنى فاعلة وجمع البغي بغايا ، والبغاء بكسر أوله الزنا والفجور ، وأصل البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد ، واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها ، وفي وجهه للشافعية يجب للسيد . الحكم الثالث كسب الأمة ، وسيأتي في الاجارة « باب كسب البغي والاماء ، وفيه حديث أبي هريرة « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الاماء ، زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج « نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو ، فمرفوع بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح ، وقد روى أبو داود أيضاً من حديث رفاعه ابن رافع مرفوعاً « نهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها ، وقال هكذا بيده نحو الغزل والنفش وهو بالغاء أي تنق الصفوف ، وقيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا تؤمن إذا أُرمت بالكسب أن تكسب بفرجها ، فالعنى أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم . الحكم الرابع حلوان الكاهن ، وهو حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالخصي وغير ذلك مما يتعاناها المرافقون من استطلاع الغيب ، والحلوان مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيته ، وأصله من الحلوة شبه بالشئ الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الحلو ، والحلوان أيضاً الرشوة ، والحلوان أيضاً أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه . وسيأتي الكلام على الكفانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . الحكم الخامس ثمن الدم ، واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامة ، وقيل هو على ظاهره ، والمراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير ، وهو حرام لإجماع أئمة بيع الدم وأخذ ثمنه ، وسيأتي الكلام على حكم أجرة الحجامة في الاجارة إن شاء الله تعالى

(حاشية) : اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثاً ، المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول ، المكرر منه فيه وفيها مضي مائة وتسعة وثلاثون حديثاً والخالف مائة وثمانية أحاديث ، وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثاً وهي : حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه ، وحديث أبي هريرة في التمرة الساقطة ، وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة ، وحديث أبي هريرة « يأتي على الناس

زمان لا يبالى المرء بما أخذ المال ، وحديث أبي بكر « قد علم قومي أن حرقى ، وحديث المقدام « أطيب ما أكل من كسبه ، وحديث أبي هريرة « ان داود كان يأكل من كسبه ، وحديث جابر « رحم الله عبدا سمعا ، وحديث العلاء في العهدة ، وحديث أبي جحيفة في الحمام ، وحديث ابن عباس « آخر آية أنزلت ، وحديث ابن أبي أوفى « ان رجلا أقام سلعة ، وحديث ابن عمر « كان على جل صعب ، وحديثه في الابل الهيم ، وحديث « اکتالوا حتى تستوفوا ، وحديث « إذا بعث فكل ، وحديث جابر في دين أبيه ، وحديث المقدام « كيلوا طعامكم ، وحديث عائشة في شأن الهجرة ، وحديث « المكر والخديعة في النار ، وحديث أنس في الملامسة والمناظرة ، وحديث « إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه ، وحديث ابن عمر « لا يبيع حاضر لباد ، وحديث ابن عباس في المزانة ، وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار ، وحديث سلمان في مكانته ، وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب ، وحديث أبي هريرة « ثلاثة أنا خصمهم ، وحديثه في إجماع اليهود . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنان وخمسون أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٥ - كتاب السلم

١ - باب السلم في كيل معلوم

٢٢٣٩ - حدثني عمرو بن زرارعة أخبرنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ أخبرنا ابن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المدينة والناسُ يُسْلِفُونَ في التمر العامَ والعامين - أو قال عامين أو ثلاثة ، شك إسماعيل - فقال : مَنْ سَلَفَ في تمرٍ فَلْيُسْلِفْ في كيل معلوم ووزن معلوم »

حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل عن ابن أبي نجیح بهذا . . « في كيل معلوم ووزن معلوم »

[الحديث ٢٢٣٩ - أطرافه في : ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٥٣]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب السلم . باب السلم في كيل معلوم) كذا في رواية المستمل ، والبسملة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشميني بين كتاب و باب ، وحذف النسب كتاب السلم وأثبت الباب وأجر البسملة عنه . والسلم بفتحين : السلف وزنا ومعنى . وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز ، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس . فالسلف أعم . والسلم شرعا : بيع موصوف في الذمة ، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ، ومن زاده ببدل يعطى عاجلا فيه نظر لانه ليس داخل في حقيقة . واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب . واختلفوا في بعض شروطه . واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو قد غرر جوز للحاجة أم لا ؟ وقول المصنف « باب السلم في كيل معلوم ، أي فيما يكال ، واشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المسكيل متفق عليه من أجل اختلاف

الكييل ، إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الإطلاق . ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً من أسلف في شيء . الحديث من طريق ابن عليه ، وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عيينة كلاهما عن ابن أبي نجیح ، وذكره بعد من طرق أخرى عنه ، ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القابسي وعبد الغنى والمزى بأنه المسكى القارى المشهور ، وجزم الكللاباذى وابن طاهر والدمياطى بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي ، وكلاهما ثقة ، والاول أرجح فانه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه ، وأبو المهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قريباً عن البراء وزيد بن أرقم . قوله (عامين أو ثلاثة شك اسماعيل) يعنى ابن عليه . ولم يشك سفيان فقال « وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث » وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع الخافض أو على المصدر . قوله (من سلف في تمر) كذا لابن عليه بالتحديد ، وفي رواية ابن عيينة « من أسلف في شيء » ، وهى أشمل ، وقوله « ووزن معلوم » الوار بمعنى أو ، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن . قوله (حدثنا محمد أخبرنا اسماعيل هو ابن عليه ، واختلف في محمد فقال الجياني لم أره منسوباً ، وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكللاباذى ، زاد السفيانان « الى أجل معلوم » ، وسيأتى البحث فيه في باب

٢ - باب السَّم في وَزْنٍ معلوم

٢٢٤٠ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالْثَمَرِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَنِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »

حَدَّثَنَا عَلَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَقَالَ « فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »

٢٢٤١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِجِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ . . . » وَقَالَ : فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »

٢٢٤٢ ، ٢٢٤٣ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَالِدِ . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْجَالِدِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْجَالِدِ قَالَ « اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضى الله عنه ، فسأنته فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر . . . » وسألت ابن أبردى فقال مثل ذلك

[الحديث ٢٢٤٢ - طرفاه في : ٢٢٤٤ ، ٢٢٥٥]

[الحديث ٢٢٤٣ - طرفاه في : ٢٢٤٥ ، ٢٢٥٤]

قوله (باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن ، وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلا وبالعكس ، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز ، وحله إمام الحرمين على ما يعد الكيل في مثله ضابطا ، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر ، بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عينة ، قال في الأولى : من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ، الحديث ، وقال في الثانية : من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم ، ولم يذكر الوزن ، وذكره في الثالثة . وصرح في الطريق الأولى بالاخبار بين ابن عينة وابن أبي نجيح ، وقوله في شيء ، أخذ منه جواز السلم في الحيوان إلحاقا للعد بالكيل والمخالف فيه الخنفية ، وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب . ثانيهما حديث ابن أبي أوفى . **قوله** (عن ابن أبي الجالد) كذا أبهمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ، ومنهم من أورده على الثك محمدا وعبد الله ، وذكر البخاري الروايات الثلاث ، وأورده النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله ، وقال مرة : محمد ، وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحق الشيباني فقال : عن محمد بن أبي الجالد ، ولم يشك في اسمه ، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحمدين ، وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله ، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ، ووثقه أيضا يحيى بن معين وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . **قوله** (اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الهادي الليثي ، وهو من صفار الصحابة (وأبو بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** (في السلف) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا ؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه . **قوله** (وسألت ابن أبي) هو عبد الرحمن الخزازي أحد صفار الصحابة ، ولأبيه أبي صبرة صحة على الراجح ، وهو بالوحدة والزاي وزن أعلى ، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ «فلسلفهم في الحنطة والشعير والزيت» لأن الزيت من جنس ما يوزن ، قال ابن بطال . أجمعوا على أنه إن كان في السلم ما يكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل والمعلوم والوزن المعلوم ، فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم . قلت : أو ذرع معلوم ، والعدد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ، ويجرى في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن . وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض لذكر ما كانوا يهملونه

٣ - باب السلم إلى من ليس عنده أصل

٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني **حدثنا** محمد بن أبي الجالد قال «بعتني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قالا : سئل هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ قال عبد الله : كنا نسلف فيبسط أهل الشام في الحنطة

والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبيزى فسألته ، قال : كان أصحاب النبي ﷺ يسئلون على عهد النبي ﷺ ، ولم نسألهم ألم حرت أم لا ؟

حديث إسحاق حدثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن محمد بن أبي مجالد بهذا وقال « فأسئلهم في الحنطة والشعير » . وقال عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا الشيباني وقال « والزيت » . حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني وقال « في الحنطة والشعير والزبيب »

٢٢٤٦ - **حديث** آدم حدثنا شعبة أخبرنا عمرو قال سمعت أبا البختري الطائي قال « سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه وحق يؤزن . فقال رجل : وأي شيء يؤزن ؟ قال رجل إلى جانبه : حتى يُجرز » . وقال معاذ : حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ » مثله

[الحديث ٢٢٤٦ - طراه في : ٢٢٤٨ ، ٢٢٥٠]

قوله (باب السلم إلى من ليس عنده أصل) أي مما أسلم فيه ، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه ، فأصل الحب مثلاً الزرع وأصل الثمر مثلاً الشجر ، والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط . وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولاً من طريق عبد الواحد - وهو ابن زياد - عنه فذكر الحنطة والشعير والزيت ، ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ، ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزبيب بدل الزيت ومن طريق سفيان عن الشيباني فقال - وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفيان - كذلك . **قوله** (نيبط أهل الشام) في رواية سفيان « أنباط من أنباط الشام » ، وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين ، والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتحين والنيبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية ، والانباط قيل سموا بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة . **قوله** (قلت إلى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه ، وسيأتي من طريق سفيان بلفظ « قلت أكلان لهم زرع أو لم يكن لهم » . **قوله** (ما كنا نسألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي ﷺ على ذلك . **قوله** (وقال عبد الله بن الوليد) هو العدني ، وسفيان هو الثوري ، وطريقه موصولة في « جامع سفيان » من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور ، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحق . وأبي ثور ، وبه قال مالك وزاد : ويقبضه في مكان السلم ، فإن اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً . واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجوداً في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، ولو أسلم فيما يم فاقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور ، وفي وجه

للشافعية ينسخ ، وأستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إن كان بغير شرط . وقال الشافعي والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم إليهم ، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة ، والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ ، وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه ، وزعم ابن بطلان أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه ، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل ، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللقوى أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة . قوله (أخبرنا عمرو) في رواية مسلم وعمر بن مرة ، وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة . قوله (فقال رجل ما يوزن) لم أقف على اسمه ، وزعم الكرماني أنه أبو البختری نفسه لقوله في بعض طرقه (فقال له الرجل ، بالتعريف . قوله (فقال له رجل إلى جانبه) لم أقف على اسمه ، وقوله (حتى يحرز) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ويصان ، وفي رواية الكشميني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يحرص ، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك ، وصوب عياض الأول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن ، ورأيت في رواية النسفي (حتى يحرز) براءين الأول ثقيلة ولكنه رواه بالمشك . قوله (وقال معاذ حدثنا شعبة) وصله الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به

٤ - باب السلم في النخل

٢٢٤٧، ٢٢٤٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البختری قال « سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الوريق نساء بنابر . وسألت ابن عباس عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه أو يأكل منه حتى يؤزن »

٢٢٤٩، ٢٢٥٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البختری « سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يصلح ، ونهى عن الوريق بالذهب نساء بنابر . وسألت ابن عباس فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يؤزن . قالت : وما يؤزن ؟ قال رجل عنده : حتى يحرز »

قوله (باب السلم في النخل) أي في ثمر النخل . قوله (فقال) أي ابن عمر (نهى عن بيع النخل حتى يصلح)

أى نهى عن بيع ثمر النخل ، واتفقت الروايات في هذا الموضع على أنه « نهى » على البناء للجهول ، واختلفت في الرواية الثانية وهى رواية غندر : فعند أبى ذر وأبى الوقت ، فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث ، وفي رواية غيرها « نهى النبي ﷺ » ، واقتصر مسلم على حديث ابن عباس . قوله (وعن بيع الورق) أى بالنهب كما في الرواية الثانية . قوله (نساء) بفتح النون والمهمل والمدة أى تأخيرا ، تقول نساء الدين أى أخرته نساء أى تأخيرا ، وسيأتى البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذى يليه ، وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله ، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية ، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجاشي عن ابن عمر قال « لا يسلم في نخل قبل أن يطلع ، فإن رجلا أسلم في حديقة نخل قبل أن يطلع فلم يطلع ذلك العام شيئا ، فقال المشتري هو لى حتى يطلع ، وقال البائع إنما بعثتك هذه السنة ، فاختمها إلى رسول الله ﷺ . فقال : اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلبوا في نخل حتى يبدو صلاحه ، وهذا الحديث فيه ضعف ، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر ، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة بفتح السين المهمل وسكون العين المهمل بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ « هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان . قال : لا أبيعك من حائط مسمى ، بل أبيعك أوسقا مسماة إلى أجل مسمى »

٥ - باب الكفيل في السلم

٢٢٥١ - حدثني محمد بن سلام حدثنا يعلى حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت « اشترى رسول الله ﷺ طعاما من يهودى بنسبته ، ورهنه درعاً له من حديد »

٦ - باب الرهن في السلم

٢٢٥٢ - حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال « حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودى طعاما إلى أجل معلوم ، وارتهن منه درعاً من حديد »

قوله (باب الكفيل في السلم) أورد فيه حديث عائشة « اشترى النبي ﷺ طعاما من يهودى بنسبته ورهنه درعا من حديد ، ثم ترجم له « باب الرهن في السلم ، وهو ظاهر فيه ، وأما الكفيل فقال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ما ترجم به ، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حتى ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه . قلت : هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوى الحديث ، وإلى ذلك أشار البخارى في الترجمة ، فسيأتى في الرهن « عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلم ، فذكر إبراهيم هذا الحديث ، فوضح أنه هو المستنبط لذلك ، وأن البخارى أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عادته . وفي الحديث الرد على من قال إن الرهن في السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن

٢ - ٥٥ ج ٤ • فتح البلى

الأعمش ، ان رجلا قال لـ إبراهيم النخعي ان سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى . قال الموفق : رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي واحدي الروایتين عن أحمد ، ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ إلى أن قال - فرهن مقيوضة ﴾ واللفظ عام فيدخل السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع ، واستدل لاحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ، وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه ، وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه « من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه ، وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط بنافي مقتضى العقد . والله أعلم

٧ - باب السلم إلى أجل معلوم ، وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأشود

قال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسير معلوم إلى أجل معلوم

مالم يكن ذلك في زرع لم يند صلاحه

٢٢٥٣ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ، فقال : أسلفوا في الثمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم . » وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح وقال « في كيل معلوم ووزن معلوم »

٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني عن محمد بن أبي مجالد قال « أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبي رزي وعبد الله بن أبي أوفى فسألتهما عن السلف فقالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ ، فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ، فنسلفهم في الخطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى . قال قلت : أكان لم يزرع ، أو لم يكن لم يزرع ؟ قال ما كنا : نسألهم من ذلك »

قوله (باب السلم إلى أجل معلوم) يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية ، وذهب الأكثر إلى المنع ، وحمل من أجاز الأمر في قوله « إلى أجل معلوم ، على العلم بالأجل فقط ، فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول ، وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل لوفيه الغرر فع الحال أول لسكونه أبعد عن الغرر . وتمقب بالكتابة ، وأجيب بالفرق : لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قسدة المبد غالباً . قوله (وبه قال ابن عباس) أي باختصاص السلم بالأجل ، وقوله « وأبو سعيد ، هو الحنظلي ، والحسن ، أي البصري ، والأسود ، أي ابن يزيد النخعي . فاما قول ابن عباس فوصله الشافعي من

طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابة وأذن فيه ، ثم قرأ (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه ، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلا . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي . وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق نبيح بنون وموحدة ومهملة مصنف وهو العزى بفتح المهمل والنون ثم الزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال : السلم بما يقوم به السعر ربا ، ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم . وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه : أنه كان لا يرى بأسا بالسلف في الحيوان إذا كان شيئا معلوما إلى أجل معلوم . وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحق عنه قال : سألت عن السلم في الطعام فقال : لا بأس به ، كيل معلوم إلى أجل معلوم . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال : إذا سميت في السلم قفيزا وأجلا فلا بأس ، وعن شريك عن أبي إسحق عن الأسود مثله . واستدل بقول ابن عباس الماضي : لا تسلف إلى العطاء ، لا شترط تعيين وقت الاجل بشيء لا يختلف ، فان زمن الحصاد يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج ، وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور ، واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى الميسرة ، واحتج بحديث عائشة : أن النبي ﷺ بعث إلى يهودى ابعت لى ثوبين إلى الميسرة ، وأخرجه النسائي ، وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه ، والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لانه ليس في الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يتمتع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين . قوله (وقال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه) وصله مالك في : الموطأ ، عن نافع عنه قال : لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف ، فذكر مثله وزاد : أو ثمرة لم يبد صلاحها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه ، وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك مرفوعا في الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم . قوله (وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح) هو موصول في : جامع سفيان ، من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العدني عنه ، وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالعنعنة . ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبيزى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب

٨ - باب السلم إلى أن تنتج الناقة

٢٢٥٦ - حدثني موسى بن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال : كانوا يتبايعون الجزور إلى حبل الحبلية ، فهي النبي ﷺ عنه . فسرّه نافع : إلى أن تنتج الناقة مافي بطنها قوله (باب السلم إلى أن تنتج الناقة) أورد فيه حديث ابن عمر في النبي عن بيع حبل الحبلية وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع ، ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شيء يعرف بالعادة ، خلافا لمالك ورواية عن أحمد . (خاتمة) : اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخرجه حديثي ابن عباس خاصة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٦ - كتاب الشفعة

١ - باب الشفعة فيما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة

٢٢٥٧ - حدثنا مسدد بن سعد بن حماد عن الواحد بن حاز عن حماد بن عمار عن الزهري عن أبي سفيان بن عبيد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .

قوله (كتاب الشفعة . بسم الله الرحمن الرحيم . السلم في الشفعة) كذا للاستعمل وسقط ما سوى البسملة للباقيين ، وثبت للجميع ، باب الشفعة فيما لم يقسم ، . والشفعة بضم المعجمة وسكون الفاء وغلط من حركها ، وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج ، وقيل من الزيادة ، وقيل من الإغاة . وفي الشرع : انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى . ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الاسم من إنكارها . قوله (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وقد تقدمت الأشارة إلى روايته في « باب بيع الأرض » من كتاب البيوع والاختلاف في قوله « كل ما لم يقسم ، أو كل مال يقسم » ، واللفظ الأول يشعر باختصاص الشفعة بما يكون قابلاً للقسمة بخلاف الثاني . قوله (فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة) أي بينت مصارف الطرق وشوارعها ، كأنه من التصرف أو من التصريف . وعن ابن مالك : معناه خلصت وبانت ، وهو مشتق من الصرف بكسر الميم الحال من كل شيء . وهذا الحديث أصل في ثبوت الشفعة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربة أو حائط ، لا يحمل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه : فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به » ، وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع ، وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات ، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وبما فيه العقار . وقد أخذ بمومها في كل شيء مالك في رواية ، وهو قول عطاء . وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات وروى البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعاً « الشفعة في كل شيء » ، ورجاله ثقات إلا أنه أعل بالارسال ، وأخرج الطحاوي له شاهداً من حديث جابر باسناد لا بأس برواه . قال عياض : لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ، ولكن أضاف إليها صرف الطرق ، والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترقبه على أحدهما . واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة ، وعلى ثبوتها لكل شريك . وعن أحمد لا شفعة لذى . وعن الشعبي : لا شفعة لمن لم يسكن المصر . (تنبيهان) : الأول اختلف على الزهري في هذا الاسناد فقال مالك عنه عن أبي سلة وابن المسيب مرسلًا كذا رواه الشافعي وغيره ، ورواه أبو عاصم والمجاهدون عنه فوصله بذكر أبي هريرة أخرجه البيهقي ، ورواه ابن جريج عن الزهري كذلك لكن قال عنهما أو عن أحدهما أخرجه أبو داود ، والمحفوظ روايته عن أبي سلة عن جابر موصولاً وعن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلًا وما

سوى ذلك شذوذ من رواه . ويقوى طريقه عن أبي سلة عن جابر متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلة عن جابر ثم ساقه كذلك . الثاني : حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله « فاذا وقعت الحدود الخ » مدرج من كلام جابر ، وفيه نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجع رفعها

٢ - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له

وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له

٢٢٥٨ - حدثنا المكي بن إبراهيم أخبرنا ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال « وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن غزيمة فوضع يده على إحدى منكبي ، إذ جاء أبو رافع مولى النبي ﷺ قال : يا سعد ابتع مني بيتي في دارك . فقال سعد والله ما أبتاعهما . فقال المسور والله لتبتاعاهما . فقال سعد : والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة . قال أبو رافع : لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أحق بسفيه ما أعطوكهما بأربعة آلاف وأنا أعطي بها خمسمائة دينار ، فأعطاهما إياه »

[الحديث ٢٢٥٨ - أطرافه في ٦٩٧٧ ، ٦٩٧٨ ، ٦٩٨٠ ، ٦٩٨١]

قوله (باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع) أى هل تبطل بذلك شفعته أم لا ؟ وسيأتى في كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك . قوله (وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له . وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له) أما قول الحكم فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « إذا أذن المشتري في الشراء فلا شفعة له » ، وأما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة أيضا بنحوه . قوله (عن عمرو بن الشريد) في رواية سفيان الآتية في ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة « سمعت عمرو بن الشريد ، والشريد بفتح المعجمة وزن طويل صحابي شهير ، وولده من أوساط التابعين ، ووم من ذكره في الصحابة ، وماله في البخارى سوى هذا الحديث . وقد أخرج الترمذى معلقا والنسائي وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة ، فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبي رافع ، قال الترمذى : سمعت محمدا يعنى البخارى يقول : كلا الحديثين عندي صحيح . قوله (وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن غزيمة فوضع يده على إحدى منكبي) في رواية سفيان المذكورة مخالفة لهذا يأتي بيانها ان شاء الله تعالى . قوله (ابتع مني بيتي في دارك) أى الكائنين في دارك . قوله (فقال المسور : والله لتبتاعاهما) بين سفيان في روايته أن أبا رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك . قوله (أربعة آلاف) في رواية سفيان « أربعمائة » ، وفي رواية الثوري في ترك الحيل « أربعمائة مثقال » ، وهو يدل على أن المثقال اذ ذاك كان بعشرة دراهم . قوله (منجمة أو مقطعة) شك من الراوى والمراد موزجة على أقساط معلومة . قوله (الجار أحق بسفيه)

بفتح المهمة والقاف بعدما موحدة ، والسقب بالسین المهمة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها : القرب والملاصقة . ووقع في حديث جابر عند الترمذی « الجار أحق بسقبة ينظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا ، قال ابن بطال : استدلل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه الى الشراء منه ، قال : وأما قولهم إنه ليس في اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جارا فردود ، فإن كل شيء قارب شيئا قيل له جار ، وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة انتهى . وتعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقفا شائعا من منزل سعد ، وذكر عمر بن شبة أن سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشتراها سعد منه . ثم ساق حديث الباب . فاقضى كلامه أن سعدا كان جارا لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا . وقال بعض الحنفية : يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ويجازه أن يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك . وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد ، وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع ، لحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك ، وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك ، والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق . ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعلى هذا فيتمين تأويل قوله « أحق » ، بالحل على الفضل أو التمهيد ونحو ذلك ، واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجوار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة الى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لا يوجد في المقسوم . والله أعلم

٣ - باب أى الجوار أقرب ؟

٢٢٥٩ - حدثنا حجاجٌ حدثنا شعبةٌ ع

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا شعبة حدثنا أبو عمران قال : سمعت طلحة بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربيهما منك بابا »

[الحديث ٢٢٥٩ - طرقه في : ٢٥٩٥ ، ٦٠٢٠]

قوله (باب أى الجوار أقرب) كأنه أشار بهذه الترجمة الى أن لفظ « الجار » في الحديث الذى قبله ليس على مرتبة واحدة . قوله (حدثنا حجاج) هو ابن منهال ، وقد روى البخارى لحجاج بن محمد بواسطة ، واشتركا في الرواية عن شعبة ، لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد . قوله (وحدثنا على) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية ابن السكن وكريمة على بن عبد الله ، ولابن شوية على بن المدينى . ورجح أبو على الحياتى أنه على بن سلة اللبقي بفتح اللام والموحدة بعدها قاف ، وبه جزم الكللاباذى وابن طاهر ، وهو الذى ثبت في رواية المستملى ، وهذا يشعر بأن البخارى لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المدينى لان العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المدينى أشهر من اللبقي ، ومن عادة البخارى إذا أطلق الرواية عن على إنما يقصد به على بن المدينى . (تنبيه) : ساق المتن هنا على لفظ على المذكور ، وقد أخرجه المصنف

في كتاب الادب عن حجاج بن منال وحده وساقه هناك على لفظه . قوله (حدثنا أبو عمران) هو الجوني . قوله (سمعت طلحة بن عبد الله) جزم المزى بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي ، وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثاً غير هذا ، ويرجح ما قال المزى بأن المصنف أخرج حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال و طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة ، وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث ، وسيأتي السلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى . والجوار بضم الجيم وبكسر ها . وقوله قال إلى أقربهما ، يروى قال أقربهما ، بحذف حرف الجر ، وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أى أقرب الجارين ، قال ابن بطال : لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عائشة انما سألت عن تبتدا به من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى ، وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع يثبت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للملة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركة الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والاصيق للدار

(خاتمة) : جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة . الاول منها مكرر والآخرا انفراد بهما المصنف عن مسلم . وفيه من الآثار اثنان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهي موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٧ - كتاب الاجارة

قوله (كتاب الاجارة . بسم الله الرحمن الرحيم . في الاجارات) كذا في رواية المستمل ، وسقط للنسفي قوله . في الاجارات ، وسقط للباقيين وكتاب الاجارة ، والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكى ضمها ، وهي لغة الاثابة يقال أجرته بالمد وغير المد اذا أثبته ، واصطلاحاً تمليك منفعة رقبة بعوض

١ - باب استجار الرجل الصالح . وقوله الله تعالى (**إِنْ خَيْرَ مِّنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ**) والخازن الأمين ، ومن لم يستعمل من أرادته

٢٢٦٠ - **حدثنا محمد بن يوسف** **حدثنا سفيان** عن أبي بردة قال أخبرني جدِّي أبو بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ **« الخازن الأمين الذي يؤدى ما أمر به طيبة نفسه أحدُ المتصدقين »**

٢٢٦١ - **حدثنا سعد** **حدثنا يحيى** عن قرّة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال **حدثنا أبو بردة** عن أبي موسى رضي الله عنه قال **« أقبلت إلى النبي ﷺ ومسى رجلان من الأشعريين ، قلت ما علمت أنهما يطهّان العمل . فقال : لن - أولاً - نستعمل علي عينا من أرادته »**

[الحديث ٢٢٦١ - أطرافه في : ٣٠٣٨ ، ٤٣٤١ ، ٤٣٤٤ ، ٤٣٤٥ ، ٦١٢٤ ، ٦٩٢٣ ، ٧١٤٩ ، ٧٦٥٦ ، ٧٦٥٧ ، ٧١٧٣]

قوله (باب أستجار الرجل الصالح ، وقول الله تعالى ﴿ ان خير من استأجرت القوي الامين ﴾) في رواية أبي ذر ، وقال الله ، وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب ، وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبى بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال : اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا ، وكذا روى من طريق ابن إسحق إلا أنه قال : اسم أختها شرقا وقيل ليا . وقال غيره إن اسمها ، صفورا وعبرا ، وانهما كانتا توأما ، وذكر ابن جرير اختلافا في أن أباهما هل هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه يثرون أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئا . وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ان خير من استأجرت القوي الامين ﴾ قال : قوي فيما ولي أمين فيما استودع . وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخرين أن أباهما سألها عما رأت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السقي وأمانته في غض طرفه عنها وقوله لها امشي خلفي ودليني على الطريق ، وهذا أخرجه البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه « فزوجوه وأقام موسى معه يكفيه »^(١) ويعمل له في رعاية غنمه ، . **قوله** (والخازن الامين ومن لم يستعمل من أراده) ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد المتصدقين ، وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا يطلبان من النبي ﷺ أن يستعملهما ، والاول قد مضى الكلام عليه في الزكاة ، والثاني سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام . قال الاسماعيلي : ليس في الحديثين جميعا معنى الإجارة . وقال الداودي : ليس حديث الخازن الامين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه . وقال ابن التين : وإنما أراد البخاري أن الخازن لاشيء له في المال وإنما هو أجير . وقال ابن بطلان إنما أدخله في هذا الباب لأن من استأجر على شيء فهو أمين فيه ، وليس عليه في شيء منه ضمان ان فسد أو تلف إلا إن كان ذلك بتضييعه له . وقال الكرماني : دخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن غازن مال الغير كالاجير لصاحب المال ، وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالبا لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل ، والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فدخله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لها على ذلك أجرة معلومة . **قوله** في الحديث الثاني (ومعى رجلان من الأشعرين ، قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل) كذا وقع مختصرا ، وسيأتي في استنباط المرتدين بهذا الاسناد بعينه تاما وفيه « ومعى رجلان من الأشعرين وكلاهما سأل أي للعمل ، فقلت : والذي بعثك ما اطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل ، الحديث . **قوله** (قال لن - أولا - نستعمل على عملنا من أراده) هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا ، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ « أولى ، بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فصل مستقبل من الولاية ، قال القطب الحلبي : فعلى هذه الرواية يكون لفظ « نستعمل ، زائدا ويكون تقدير الكلام لن أولى على عملنا . وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق بريد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ « انا لا نولي على عملنا ، وهو يعصد هذا التقرير والله أعلم . قال المهلب : لما كان طلب الهالة دليلا على الحرص ابتنى أن يحتمس من الحرص

(١) في نسخة « يكره ، به عليه في طبعة بولاق

فذلك قال ﷺ « لا تستعمل على عملنا من أراده ، وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية إما على سبيل التحريم أو الكراهة ، وإلى التحريم جنح القرطبي ، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه

٢ - باب رعى الغنم على قراريط

٢٢٦٢ - حدثنا أحمد بن محمد المسكي حدثنا عمرو بن يحيى عن جده عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم . فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة »

قوله (باب رعى الغنم على قراريط) على بمعنى الباء وهى للسببية أو المعاوضة ، وقيل لأنها هنا للظرفية كما سنبين قوله (عمرو بن يحيى عن جده) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى . قوله (الارعى الغنم) فى رواية الكشميهنى « الارعى الغنم » . قوله (على قراريط لأهل مكة) فى رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أرهاها لأهل مكة بالقراريط » ، وكذا رواه الاسماعيلى عن الميمنى عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى ، قال سويد أحد رواة : يعنى كل شاة بقيراط ، يعنى القيراط الذى هو جزء من الدينار أو الدرهم ، قال ابراهيم الحربى « قراريط » اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفعنة ، وصوبه ابن الجوزى تبعاً لابن ناصر وخطاً سويداً فى تفسيره ، لكن رجح الاول لأن أهل مسكة لا يعرفون بها مكاناً يقال له قراريط . وأما ما رواه النسائى من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها نون قال « افتخر أهل الأبل وأهل الغنم » ، فقال رسول الله ﷺ : بعث موسى وهو راعى غنم ، وبعث داود وهو راعى غنم ، وبعث وأنا أدرعى غنم أهل بجمياد ، فزعم بعضهم أن فيه رداً لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرعى بالأجرة لأهله فيتعين أنه أراد المسكان فعبر تارة بجمياد وتارة بقراريط . وليس الرد بجميد إذ لا مانع من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة ، أو المراد بقوله « أهلى » ، أهل مكة فيتحد الخبران ويكون فى أحد الحديثين بين الأجرة وفى الآخر بين المسكان فلا ينافى ذلك والله أعلم . وقال بعضهم : لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد ، ولذلك جاء فى الصحيح « يستفتحون أوصاً يذكر فيها القيراط » ، وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح ، قال العلماء : الحكمة فى إلهام الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهن ، ولأن فى غالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها فى المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة ألغوا من ذلك الصبر على الأمانة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها لجبروا كسرهما ورفقوا بضعفها وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعى الغنم ، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها فى العادة المألوفة ، ومع أكثرية تفرقها فهى أسرع انقياداً من غيرها . وفى ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتجريح بمتمته عليه وعلى إخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء

٣ - باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام

وعامل النبي ﷺ يهود خيبر

٢٢٦٣ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدي هاديا خريتا - الخريت : الماهر بالهداية - قد غمس يمين حذب في آل العاصي بن وائل ، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه ، فدفعا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا ، وانطلق معهما عير بن فبرة والدليل الدليل فأخذ بهم أسفل مكة وهو طريق الساحل »

قوله (باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام . وعامل النبي ﷺ يهود خيبر) هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حريبا كان أو ذميا إلا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون بها نخل خيبر وزرعها ، فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها إليهم ، الحديث . وفي استشهاده بقصة معاملة النبي ﷺ يهود خيبر على أن يزروها وباستجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظر ، لأنه ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استئجارهم وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموما إلى قوله ﷺ « إنا لانتعين بمشرك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، فأراد الجمع بين الأخبار بما ترجم به . قال ابن بطال : عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم ، وإنما الممتنع أن يؤاخر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه . وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب الإجارة موصولا ، وأشار في الترجمة بقوله « إذا لم يوجد أهل الإسلام » إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر - أحسبه عن نافع - عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر ، فذكر الحديث وقال فيه « وأراد أن يجلبهم فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولما الشطر ولكم الشطر ، الحديث ، وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفةهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم ، فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد ، وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى . وقوله في أول الحديث « استأجر » وقع في رواية الأصيلي وأبي الوقت « واستأجر » بزيادة واو وهي ثابتة في الأصل في نفس الحديث الطويل ، لأن القصة معطوفة على قصة قبلها ، وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها بسنده الآتي مطولا ، ووقع هنا « فاستأجر » بالغاء ، وهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنبيه على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث . قوله (هاديا) زاد الكشميني في روايته « خريتا » وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة ، وقوله « الماهر بالهداية » كذا وقع في نفس الحديث ، وهو مدرج من قول الزهري كما سنبيته هناك ، ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور . وفي الحديث استئجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا أمن إليه ، واستئجار الاثنين واحدا على عمل واحد

٤ - باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام - أو بعد شهر - أو بعد سنة - جاز

وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل

٢٢٦٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريفاً وهو على دين كedar قریش ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليالٍ ، فأتاهما براحتيهما صبح ثلاث »

[الحديث ٢٢٦٤ - أطرافه في : ٣٠٣٨ ، ٤٣٤١ ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٤٤ ، ٦١٢٤ ، ٦١٢٣ ، ٧١٤٩ ، ٧١٥٦ ، ٧١٥٧ ، ٧١٧٢]

قوله (باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز ، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل) أورد فيه طرفاً من حديث عائشة المذكور ، وفيه أنهما واعدة الدليل براحتيهما بعد ثلاث ، وتعقبه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على أنهما استأجراه على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما منهما يراهما ويحفظهما الى أن ينهيا لهما الخروج . قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألومه به ، والذي ترجم به هو ظاهر القصة ، ومن قال ببطالان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من حين الاجارة هو المحتاج الى دليل والله أعلم . وقد قال ابن المنير متعقباً على من اعترض على البخاري بذلك : ان الخدمة المقصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ، ولا شك أنها تأخرت ، قلت : وبؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهما عامر بن فهيرة لا الدليل ، وقال ابن المنير : ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتاً ولا نفياً ، وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الفرر فيها ما لا يحتمل في المدة الطويلة ، وهذا مذهب مالك حيث حد الجواز في البيع بما لا تتغير السلعة في مثله . واستنبط من هذه القصة جواز اجارة الدار مدة معلومة قبل مجئ أول المدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيدحق به الفرع . والله أعلم

٥ - باب الأجير في الغزو

٢٢٦٥ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علفية أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن صفوان بن يعلى عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال « غزوت مع النبي ﷺ جيش العسرة ، فكان من أوثق أعمالى في نفسي ، فكان لي أجير ، فقاتل إنساناً ، فمض أحدهما إصبع صاحبه ، فانتزع إصبعه فأندر نديته فسمعت ، فانطلق إلى النبي ﷺ ، فأهدر نديته وقال : أريد إصبعه في فيك تقضمها ؟ قال أحسبه قال : كما يقضم الفحل »

٢٢٦٦ - قال ابن جريج : وحدثنني عبد الله بن أبي ماسكة عن جده بمثل هذه الصفة « أن رجلاً

عَنْ يَدِ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ »

قوله (باب الإجير في الغزو) قال ابن بطال : استئجار الاجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء ا ه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد به تحصيل الأجر فلا ينافي ذلك الاستعانة بمن يخدم المجاهد ، ويكفيه كثيرا من الأمور التي لا يتعاطاها بنفسه . **قوله** (عن صفوان بن يعلى) في رواية همام الماضية في الحج ، حدثني صفوان بن يعلى . **قوله** (العسرة) بضم العين وسكون السين المهملتين هي غزوة تبوك ، وسيأتي الكلام على الحديث في الديات ، ورواية همام المذكورة مختصرة . **قوله** (فأندر) أى أسقط . **قوله** (فأهدر) أى لم يجعل له دية ولا قصاصا . **قوله** (تفضمها) بفتح الصاد المعجمة وماضيه بكسرهما والاسم القضم بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة وهو الأكل باطراف الأسنان ، والفعل الذكر من الأبل ونحوه . **قوله** (قال ابن جريج الخ) هو بالاسناد المذكور اليه ، وهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت هنا فقط . **قوله** (عن جده) كذا للجميع ، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج . وقال أبو عاصم ، عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر ، زاد فيه ، عن أبيه ، أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة . وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جده أبيه فإنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جده عن التيمي وله صحبة ، ومنهم من زاد في نسبه ، عبد الله بن عبيد الله بن زهير ، وقال أن الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير ، فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر ، وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير ، ويتردد عود الضمير في قوله ، عن جده ، على من يعود على الخلاف المذكور ، وزعم مغطاي أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة في موضعين ، وليس كما زعم . والله أعلم

٦ - **باب** إذا استأجر أجيرا فبين له الأجل ، ولم يبين العمل

لقوله ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ - إلى قوله - والله على ما أقول وكيل ﴿

يَأْخُذُ فُلَانًا : يُعْطِيهِ أَجْرًا . ومنه في التفسيرية : آجَرَكَ اللَّهُ

قوله (باب إذا استأجر أجيرا) في رواية غير أبي ذر ، من استأجر ، . **قوله** (فبين له الأجل) في رواية الأصيلي ، الاجر ، بسكون الجيم وبالراء ، والاولى أوجه . **قوله** (ولم يبين العمل) أى هل يصح ذلك أم لا ؟ وقد مال البخاري إلى الجواز لانه احتج لذلك فقال : لقوله تعالى ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ الآية ، ولم يفصح مع ذلك بالجواز لأجل الاحتمال ، ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل ، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والد المرأتين ، ثم لما تم الدلالة بذلك إذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره ، وقد احتج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الإجارة فقال : ذكر الله سبحانه وتعالى أن نبيا من أنبيائه أجر نفسه حججا مساة ملك بها بضع امرأة ، وقيل استأجره على أن يعمر له . قال المهلب : ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوما بينهم وإنما حذف ذكره للعلم به . وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وإنما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا ، وأن المتبجح المقاصد لا اللفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهملة قال : كنا عند رسول الله ﷺ

فقال : ان موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه ، أخرجه ابن ماجه وفى اسناده ضعف ، فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى ، وقد أبعد من جوز أن يكون المهر شيئا آخر غير الرعى ، وانما أراد شعيب أن يكون رعى غنمه هذه المدة وبزوجه ابنته فذكر له الأمرين ، وعلق التزويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعافاة ، فاستأجره لرعى غنمه بشئ معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما . قوله (يأجر) بضم الجيم (فلانا) أى (يعطيه أجرا) هذا ذكره المصنف تفسيرا لقوله تعالى (على أن تأجرنى) وبذلك جزم أبو عبيدة فى « الجاز » ، وتعقبه الإسماعيل بأن معنى الآية فى قوله (على أن تأجرنى) أى تكون لى أجيرا ، والتقدير على أن تأجرنى نفسك . قوله (ومنه فى التعزية آجر ك الله) هو من قول أبى عبيدة أيضا وزاد « بأجر ك أى يثيبك » ، وكأنه نظر إلى أصل المادة وان كان المعنى فى الأجر والأجرة مختلفا

٧ - باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض جاز

٢٢٦٧ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه - وغيرهما قال : قد سمعته يحدثه عن سعيد قال : قال لى ابن عباس رضى الله عنهما حدثني أبى بن كعب قال « قال رسول الله ﷺ « فأنطلقا فوجدنا جدرا يريد أن ينقض » قال سعيد بيده هكذا ، ورفع يده فاستقام . قال يعلى حسبت سعيدا قال : فسحبه بيده فاستقام (لو شئت لا اتخذت عليه أجرا) قال سعيد : أجرنا نأكله »

قوله (باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض جاز) أورد فيه طرقا من حديث أبى بن كعب فى قصة موسى والخضر ، وقد أوردته مستوفى فى التفسير بهذا الإسناد ويأتى الكلام عليه مبينا هناك ان شاء الله تعالى . وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى (لو شئت لا اتخذت عليه أجرا) أى لو تشارطت على عمله بأجرة معينة لنفعلنا ذلك . قال ابن المنير وقصد البخارى أن الإجارة تضبط بتمين العمل كما تضبط بتعين الاجل

٨ - باب الإجارة إلى نصف النهار

٢٢٦٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال « مثلكم ومثل أهل السكتا بين كمثل رجل استأجر أجرا فقال : من يعمل لى من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود . ثم قال : من يعمل لى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى . ثم قال : من يعمل لى من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم . فقضيت اليهود والنصارى فقالوا : مالنا أكثر عملا وأقل عطاء ؟ قال : هل نقصتكم من حكم ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلى أوتيه من أشاء »

قوله (باب الإجارة إلى نصف النهار) أى من أول النهار ، وترجم فى الذى بعده « الإجارة إلى صلاة العصر ، والتقدير أيضا أن الابتداء من أول النهار . ثم ترجم بعد ذلك « باب الإجارة من العصر إلى الليل ، أى إلى أول دخول الليل ، قيل أراد البخارى إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره . ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعا لتوم من يتوم أن أقل المعلوم أن يكون يوما كاملا . **قوله** (مثلكم ومثل أهل الكتابين) كذا فى رواية أيوب ، والمراد بأهل الكتابين اليهود والنصارى . **قوله** (كمثل رجل) فى السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر ، ، فمثل مضروب الأمة مع نبيهم والممثل به الأجرام مع من استأجرهم . **قوله** (على قيراط) زاد فى رواية عبد الله بن دينار « على قيراط قيراط ، وهو المراد . **قوله** (فعلت اليهود) زاد ابن دينار « على قيراط قيراط ، وزاد الزهرى عن سالم عن أبيه كما تقدم فى الصلاة « حتى إذا انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، وكذا وقع فى بقية الأيام ، والمراد بالقيراط النصيب وهو فى الأصل نصف دائق والدائق سدس درهم . **قوله** (إلى صلاة العصر) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ، ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها ، والثانى يرفع الإشكال السابق فى المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان ، أى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب ، فكيف يصح قول النصارى لأنهم أكثر عملا من هذه الأمة ؟ وقد قدمت هناك عدة أجوبة عن ذلك فلتراجع من ثم ، ومن الأجوبة التى لم تتقدم أن قائل « مالنا أكثر عملا ، اليهود خاصة ، ويؤيده ما وقع فى التوحيد بلفظ « فقال أهل التوراة ، ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك ، أما اليهود فلأنهم أطول زمانا فيستلزم أن يكونوا أكثر عملا ، وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا أشار إلى ذلك الاسماعيلي ، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربى ، وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التى بين الظهر والعصر أكثر من المدة التى بين العصر والمغرب ، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع : فالقائل نحن أكثر عملا اليهود ، والقائل نحن أقل أجرا النصارى وفيه بعد . وحكى ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جميعا أكثر وزمانهم أطول ، وهو خلاف ظاهر السياق . **قوله** (فغضبت اليهود والنصارى) أى الكفار منهم . **قوله** (مالنا أكثر عملا وأقل عطاء) بنصب أكثر وأقل على الحال كقوله تعالى (فما لهم عن التذكرة معرضين) وقد تقدمت مباحث هذه الجملة فى كتاب المواقيت . **قوله** (من حقم) أطلق لفظ « الحق ، لقصد الممانعة والافالكل من فضل الله تعالى . **قوله** (فذلك فضلى أوتيه من أشاء) فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الاحسان منه جل جلاله

٩ - باب الإجارة إلى صلاة العصر

٢٢٦٩ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ : مَنْ يُعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ

ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيَارِ قِيَارِطَ ، ثُمَّ أَتَمُّ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيَارِطَيْنِ قِيَارِطَيْنِ . فَصَيَّبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلَ عَطَاءً ، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ .

قوله (باب الإجارة إلى صلاة العصر) ذكر فيه حديث ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار ، وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من قوله ثم أتتم الذين يعملون من صلاة العصر ، فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ، نعم في رواية أيوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال « من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر » . قوله في رواية عبد الله بن دينار (إنما مثلكم اليهود والنصارى) هو بخفض اليهود عطفا على الضمير المحرور بغير إعادة الجار قاله ابن التين ، وإنما يأتي على رأى الكوفيين ، وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه . قلت : ووجدته مضبوطا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية ، ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتي في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ « وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى » . **قوله** (إلى مغارب الشمس) كذا ثبت في رواية لمالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف ، ووقع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن « إلى مغرب الشمس » على الإفراد وهو الوجه ، ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الأنبياء ، ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ « إلى أن تغيب الشمس » . **قوله** (هل ظلمتكم) أي نقصتكم كما في رواية نافع في الباب الذي قبله ، وسأذكر بقية فوائده بعد ما بين

١٠ - باب لئيم من منع أجر الأجير

٢٢٧٠ - **حدثنا** يوسف بن محمد قال حدثني يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أبيّة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأنى كل كمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » . **قوله** (باب لئيم من منع أجر الأجير) أورد فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب لئيم من باع حرا » في أواخر البيوع . (تفييه) : أخر ابن بطال هذا الباب عن الذي بعده ، وكأنه صنع ذلك للنسابة

١١ - باب الإجارة من العصر إلى الليل

٢٢٧١ - **حدثنا** محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن برية عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا يوما إلى الليل على أجر معلوم ، فعملوا له نصف النهار ، فقالوا : لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا وما علينا باطل .

قال لهم : لا تفعلوا ، أكلوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا ، فأتوا وتركوا . واستأجر آخريين بدعهم فقال :
أكلوا بقية يومكم هذا ولستم الذي شرطت لهم من الأجر فعملوا ، حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا : لك
ما عملنا باطل ، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه . فقال لهم : أكلوا بقية عملكم فان ما بقى من النهار شئ يسير ،
فأتوا ، فاستأجر قوما أن يعملوا له بقية يومهم ، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس ، واستكملوا أجر الفريقين
كلهما ، فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور »

قوله (باب الإجارة من العصر إلى الليل) أى من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل ، أورد فيه حديث
أبي موسى وقد مضى سنده ومثله في المواقيت ، وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد بن العلاء المذكور هناك ،
وبريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة . **قوله** (كمثل رجل استأجر قوما) هو من باب القلب
والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل ، أو هو من باب التشبيه بالمركب . **قوله** (يعملون له عملا يوما إلى الليل) هذا
مغاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت
وأتهما حديثان سيقا في قصتين ، نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في
الترجيد ما يوافق رواية أبي موسى ، فرجحها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار ، لكن يحتمل أن تكون
القصةان جميعا كانتا عند ابن عمر لحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غضبوا أولا فقالوا
ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة ، فلما لم يعطوا قدرا زائدا تركوا فقالوا : لك ما عملنا باطل انتهى ، وفيه مع بعده
مخالفة لصريح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد نسيب . فانوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين
وأعطيتنا قيراطا قيراطا ونحن كنا أكثر عملا ، ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك ، إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أى
أمرت لنا أو وعدتنا ، ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ، ولا يخفى أن الجمع يكونهما قصتين أوضح ، وظاهر المثل الذي
في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمنوا بي وبرسلى الى يوم القيامة فآمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى
فكفروا به وذلك في قدر نصف المدة التي من مبعث موسى إلى قيام الساعة ، فقولهم : لا حاجة لنا إلى أجرك ، إشارة
إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم ، وهذا من اطلاق القول وإرادة لازمه ، لان لازمه ترك العمل المعبر به
عن ترك الايمان ، وقولهم : وما عملنا باطل ، إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الايمان بموسى
وحده بعد بعثه عيسى ، وكذلك القول في النصارى إلا أن فيه إشارة إلى أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقترضوا
على نحو الربع من جميع النهار ، وقوله : ولستم الذي شرطت ، زاد في رواية الاسماعيلي : الذي شرطت لهؤلاء من
الأجر ، يعنى الذين قبلهم ، وقوله : فانما بقى من النهار شئ يسير ، أى بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا ،
وقوله : واستكملوا أجر الفريقين أى بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة ، وتضمن الحديث الإشارة إلى قصر المدة التي بقيت
من الدنيا ، وسيأتى الكلام عليه في قوله : بعثت أنا والساعة كهاتين . **قوله** (حتى اذا كان حين صلاة العصر) هو
بنسب حين ويجوز فيه الرفع . **قوله** (واستكملوا أجر الفريقين كليهما) كذا لابي ذر وغيره ، وحكى ابن التين أن
في روايته كلاما ، بالرفع وخطأ ، وليس كما زعم بل له وجه . **قوله** (فذلك مثلهم) أى المسلمين (ومثل ما قبلوا

من هذا الثور) في رواية الاسماعيلى « فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله ، واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الآلاف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدق النصارى والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى بعثة النبي ﷺ كانت أكثر من ألفى سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتسكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعا ، وتضمن الحديث أن أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بقرراط والنصارى نحو ربع النهار بقرراط ، ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى لحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ، بخلاف اليهود فانهم لما بعث عيسى كفروا به . وفي الحديث تفصيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها . وفيه جواز استدامة صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس ، وفي قوله « قائما بقى من النهار شيء يسير » إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم ، وفيه إشارة إلى أن العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار . وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحا

١٢ - باب من استأجر أجيرا فترك أجره ، فعلى فيه المستأجر فزاد

أو من عمل في مال غيره فاستفضل

٢٢٧٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « انطلق ثلاثة رهط من كان قبلكم حتى أووا المبيت الى غار فدخلوه ، فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم النار ، فقالوا : انه لا ينجبكم من هذه الصخرة الا أن تدعوا الله بصلح أعمالكم . فقال رجل منهم : اللهم كان لي أبوان شيطان كبيران ، وكنت لا أغني قبليهما أهلا ولا مالا ، فأنى بي في طلب شيء قوما فلم أرح عليهما حتى نانا ، فخابت لهما غبوة قوما فوجدتهما نائمين ، فكرهت أن أغني قبليهما أهلا ولا مالا ، فلبثت والقده على يدي أنظروا استدعائهما حتى برق الفجر ، فاستيقظا ، فشربا غبوة قوما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج . قال النبي ﷺ : وقال الآخر : اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي ، فأردتها عن نفسها فامتنعت مني ، حتى ألت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ، ففعلت ، حتى إذا قدرت عليها قالت : لا أحل لك أن تنقض الخاتم إلا بحقة ، فنحرجت من الوقوع عليها ، فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلي ، وتركت الذهب الذي أعطيتها . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه ، فانفرجت الصخرة ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . قال النبي ﷺ : وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجرا فأعطيتهم أجرهم ، غير رجل واحد

ترك الذي له وذهب فتمرت أجره حتى كثرت منه الأموال، فجاءني بعد حين فقال: يا عبد الله أد إلى أجرى، فقلت له: كل ما ترى من أجلك من الإبل والبقر والغنم والريق. فقال: يا عبد الله لا تستهزئ بي. فقلت: إني لا أستهزئ بك، فأخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً. اللهم فان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عني ما نحن فيه. فانفرجت الصخرة، فخرجوا يمشون»

قوله (باب من استأجر أجيراً فترك أجره) في رواية الكشميني «فترك الاجير أجره». قوله (فعمل فيه المستأجر) أي اجر فيه أو زرع (فزاد) أي ربح. قوله (ومن عمل في مال غيره فاستفضل) هو من عطف العام على الخاص، لأن العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجراً أو غير مستأجر، ولم يذكر المصنف الجواب إشارة إلى الاحتمال كعادته. ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار، وقد تقدم من وجه آخر قريباً. وقد تعقب المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له، وإنما اجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع، وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة، وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى. وقوله في هذه الرواية «لا أغيب» هو من أغبوق بالغين المعجمة والموحدة وآخره قاف: شرب العشى، وضبطوه بفتح الهمة أغبى من الثلاثي، إلا الاصيل فبضمها من الرباعي وخطثوه. وقوله «أهلاً ولا مالاً» المراد بالأهل ماله من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم، وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعقبوه وله وجه. وقوله «فئأى» بفتح النون والهمزة مقصوداً بوزن سعى أي بعد، وفي رواية كريمة والاصيلي «فناء» بمد بعد النون بوزن جاء وهو بمعنى الاول. وقوله «فلم أرح» بضم الهمزة وكسر الراء، وقوله «برق الفجر» بفتح الراء أي أضاء، وقوله «فأفرج» بالوصل وضم الراء وبهمزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الافراج، وقوله «كل ما ترى من أجلك» كذا للكشميني، ولأبي زيد المروزي والباقيين «من أجرك» ولكل وجه

١٣ - باب من آجر نفسه ليحمل على ظهره، ثم تصدق به، وأجر الحمال

٢٢٧٣ - حدثني سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي حدثنا أبي حدثنا الأعشى عن شقيق عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل، فيصيب المذ، وإن لبعضهم مائة ألف. قال: ما رآه إلا نفسه»

قوله (باب من آجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به) في رواية الكشميني «ثم تصدق منه» وقوله «وأجر الحمال» أي وباب أجر الحمال. قوله (حدثنا أبي) هو الاموي صاحب المغازي. وقوله «عن شقيق» هو أبو وائل، وقوله «فيحامل» أي يطلب أن يحمل بالأجرة، وقوله «بالمذ» أي يحمل المتاع بالأجرة وهي مد من طعام، والمعاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين، والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والأجرة من الآخر كالمساقاة والمزارعة، ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي وائل «ينطلق أحدنا إلى السوق فيحامل على ظهره». وقوله

(وان لبعضهم مائة ألف) هذه اللام للتأكيد وهي ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى (ان في ذلك لعبرة) ومراده أن ذلك في الوقت الذي حدث به ، وقد تقدم في الزكاة بلفظ د وان لبعضهم اليوم مائة ألف ، زاد النسائي د وما كان له يومئذ درهم ، أي في الوقت الذي كان يحمل فيه . **قوله** (قال ما نراه الا نفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الأعمش أن قائل ذلك هو أبو وائل الراوى للحديث عن أبي مسعود ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة

١٤ - **باب** أجر السمسرة . ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا

وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول ببع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا ، فما كان من ربحك أو بيني وبينك ، فلا بأس به

وقال النبي ﷺ « المسلمون عند شروطهم »

٢٢٧٤ - **حديث** مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « نهى النبي ﷺ أن يتلقى الركباني ، ولا يبيع حاضر لباد . قلت يا ابن عباس : ما قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسار »

قوله (باب أجر السمسرة) أي حكمه وهي بمهملتين . **قوله** (ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا) أما قول ابن سيرين وإبراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس بأجر السمسار إذا اشترى يدا بيد ، وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة أيضا بلفظ سئل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها ، وكأن المصنف أشار الى الرد على من كرها ، وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين . **قوله** (وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول ببع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك) وصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء نحوه ، وهذه أجر سمسرة أيضا لكنها مجعولة ولذلك لم يجزها الجمهور وقالوا : ان باع له على ذلك فله أجر مثله ، وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على أنه أجراه مجرى المقارض ، وبذلك أجاب أحمد واسحق ونقل ابن التين أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس ذلك الوقت أن ثمن السلعة يساوي أكثر مما سعى له ، وتعقبه بأن الجمل بمقدار الأجرة باق . **قوله** (وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا فما كان من ربحك أو بيني وبينك فلا بأس به) وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عنه ، وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار . **قوله** (وقال النبي ﷺ : المسلمون عند شروطهم) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر ، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني فأخرجه اسحق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظه وزاد الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما ، وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره ، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضا دون زيادة كثير فزاد بدلها د والصلح جائز بين المسلمين ،

وهذه الزيادة أخرجها الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء ، بلغنا أن النبي ﷺ قال : المؤمنون عند شروطهم ، وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق ، (تنبيه) : ظن ابن التين أن قوله ﷺ وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم ، بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فهم ، وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علاننا . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع ، والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له سمسار ، فان مفهومه أنه يجوز أن يكون سمسار في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجمهور أن تكون الاجرة معلومة ، وعن أبي حنيفة إن دفع له ألفا على أن يشتري بها بزا بأجرة عشرة فهو فاسد ، فان اشترى فله أجرة المثل ولا يجوز ماسى من الاجرة . وعن أبي ثور إذا جمل له في كل ألف شيئا معلوما لم يجوز لأن ذلك غير معلوم فان عمل فله أجر مثله ، وحجة من منع أنها إجارة في أمر لا مد غير معلوم ، وحجة من أجازة أنه إذا عين له الاجرة كنى ويكون من باب الجعالة . والله أعلم

١٥ - باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ؟

٢٢٧٥ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش عن مسلم عن مسروق **حدثنا** خباب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً قيناً ، فملت للعاص بن وائل ، فاجتمع لي عنده ، فاتبعته أنقاضاً فقال : لا والله لا أقضيك حتى تسكفر بمحمد . فقلت : أما والله حتى تموت ثم تميت فلا . قال : وإن لميت ثم مبعوث ؟ قلت : نعم . قال : فإنه سيكون لي ثم مال وولد ، فأقضيك . فأنزل الله تعالى ﴿ أفرايت الذي كفر بآياتنا وقال : لأوتين مالا وولدا ﴾

قوله (باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب) أورد فيه حديث خباب - وهو إذ ذاك مسلم - في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك ، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب ، واطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره ، ولم يحزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيدا بالضرورة ، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابتهم وقبل الامر بعدم إذلال المؤمن نفسه ، وقال المهلب : كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين : أحدهما أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعله ، والآخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين . وقال ابن المنير : استقرت المذاهب على أن الصانع في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة ، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم . وقد تقدم حديث خباب في البيوع ، ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم

١٦ - باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب بغاتحة الكتاب

وقال ابن عباس عن النبي ﷺ « أحق ما أخذتم عليه أجر أكره كتاب الله وقال الشعبي : لا بشرط المعلم ، إلا أن يعطى شيئا فليقبله . وقال الحكم : لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطى الحسن دراهم عشرة . ولم ير ابن سيرين باسرا القسام بأسا

وقال : كان يقالُ السَّحْتُ الرُّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ ، وَكَانُوا يُفْطُونُ عَلَى الْخُرْصِ

٢٢٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ أَبِي التَّوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوا ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَتَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ ، فَسَمَّوْهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ . فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدِغٌ ، وَسَعِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ وَاللَّهِ ، إِنِّي لَأَرِقٌ ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا ، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُلًّا . فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ . فَأَنطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فَسَكَأْنَا نَمَا نَشِطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَأَنطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ . قَالَ ذَاوُودُ بْنُ جُعْلَمٍ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا . فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَنَذْكُرُ لَهُ الَّذِي كَانَ فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا . فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ، فَقَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ ؟ ثُمَّ قَالَ : قَدْ أَصَبْتُمْ ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا إِلَى مَعَكُمْ سَهْمًا ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ »

قال أبو عبد الله الله وقال شعبه : حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا التَّوَكِّلِ . . . بهذا

[الحديث ٢٢٧٦ - أطرافه في : ٥٠٠٧ ، ٥٧٣٦ ، ٥٧٤٩]

قوله (باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب) كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع ، والأحياء بالفتح جمع حى والمراد به طائفة من العرب مخصوصة ، قال الهمداني في « الأنساب » : الشعب والحى بمعنى ، وسعى الشعب لأن القبيلة تشعب منه . وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأماكن ولا باختلاف الأجناس ، وقيسه في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه ، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره ، وقد ترجم عليه في الطب « الشروط في الرقية » بقطع من الغنم ، ولم يقيده بشيء ، وترجم فيه أيضا « الرقية بفاتحة الكتاب » ، والرقية كلام يستثنى به من كل عارض أشار إلى ذلك ابن درستويه ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ : أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في الطب ، واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وخاف الحنفية فنصوه في التعليم وأجازوه في الرقى كالدواء ، قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرقى إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر ، وحل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسياق القصة التي في الحديث يابى هذا التأويل . وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ، وتعقب بأنه إنبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود ، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب ، وبأن الأحاديث

المذكورة أيضا ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة ، وسيكون لنا عودة الى البحث في ذلك في كتاب النكاح في « باب التزوج على تعليم القرآن » . قوله (وقال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يعطى شيئا فليقبله ، وقال الحكم : لم اسمع أحدا كره أجر المعلم ، وأعطى الحسن دراهم عشرة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « وإن أعطى شيئا فليقبله ، وأما قول الحكم فوصله البخاري في « المجعديات » حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال : أرى له أجرا ، وسألت الحكم فقال : ما سمعت فقيها يكرهه . وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في « الطبقات » من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال : لما حنفت قلت لعلي ياعماه إن المعلم يريد شيئا ، قال : ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال : أعطه خمسة دراهم ، فلم أزل به حتى قال : أعطه عشرة دراهم . وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال : لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرا وكره الشرط ، قوله (ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا ، وقال : كان يقال السحت الرشوة في الحكم) أما قوله في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه ، فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول : كان يقال السحت الرشوة على الحكم ، وأرى هذا حكما يؤخذ عليه الأجرة . وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب : ماترى في كسب القسام ؟ فكرهه . وكان الحسن يكره كسبه . وقال ابن سيرين إن لم يكن حسنا فلا أدرى ما هو . وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد : حدثنا عادم حدثنا حماد عن يحيى بن محمد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام ، وكأنه يكره له أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ، ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي . وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري « وكان يقال السحت الرشوة » بقية كلام ابن سيرين ، وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت « إنه الرشوة في الحكم » أخرجه ابن جرير بأسانيدهم ، ورواه من وجه آخر مرفوعا ورجاله ثقات ، ولكنه مرسل ولفظه « كل لحم أنبته السحت فالتار أولى به » قيل يا رسول الله وما السحت ؟ قال : الرشوة في الحكم . (تنبيه) : القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم ، وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم . والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكى ضم الحاء وهو شاذ ، وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعم من الحرام . والرشوة بفتح الراء وقد تكسر وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم . قوله (وكانوا يعطون على الخرص) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخرز وزنا ومعنى ، وقد تقدم تفسيره في البيوع ، أى كانوا يعطون أجرة الخارص ، وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لاشتراكهما في أن كلا منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين ، ولأن الخرص يقصد للقسم . ومناسبة ذكر القسام والخارص للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقبة واحد ، ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات ، وكره أيضا أجرة القسام ، وقيل إنما كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى ، وأشار سحنون الى الجواز عند فساد أمور بيت المال . وقال عبد الرزاق أخبرنا ميمر عن قتادة : أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضراب الفحل وقسمة الاموال والتعليم اهـ . وهذا مرسل ، وهو يشعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الاخلاق فتحمل كراهة من كرمها على التنزيه والله أعلم . قوله (عن أبي بشر) هو جعفر بن

أبى وحشية مشهور بكسبته أكثر من اسمه كأييه اسمه إياس وهو مشهور بكسبته . **قوله** (عن أبى المتوكل) هو الناجى ، وقد ذكر المصنف فى آخر الباب تصريح أبى بشر بالسماع منه ، وتابع أبى عوادة على هذا الإسناد شعبة كما فى آخر الباب ، وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائى وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبى وحشية عن أبى نضرة عن أبى سعيد جعل بدل أبى المتوكل أبى نضرة أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريقه ، فاما الترمذى فقال : طريق شعبة أصح من طريق الأعمش ، وقال ابن ماجه لأنها الصواب ، ورجحها الدارقطنى فى « العلل » ولم يرجح فى « السنن » شيئاً وكذا النسائى ، والذي يرجح فى نقدي أن الطريقين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات فى المتن ليست فى رواية شعبة ومن تابعه ، فكأنه كان عند أبى بشر عن شيخين لحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربى فى دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبى سعيد أيضاً معبد بن سيرين كما سيأتى فى فضائل القرآن ، وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد المثناة كما أخرجه أحمد والدارقطنى ، وسأذكر ما فى رواياتهم من الفوائد . **قوله** (انطلق نفر) لم أقف على اسم أحد منهم سوى أبى سعيد ، وليس فى سياق هذه الطريق ما يشعر بأن السفر كان فى جهاد ، لكن فى رواية الأعمش « ان الذى عليه السلام بعثهم » وفى رواية سليمان بن قتة عند أحمد « بعثنا رسول الله عليه السلام بعثا » زاد الدارقطنى فيه « بعث سرية عليها أبو سعيد ، ولم أقف على تعيين هذه السرية فى شيء من كتب المغازى ، بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم ، وهى واردة عليهم ، ولم أقف على تعيين الحى الذين نزلوا بهم من أى القبائل هم . **قوله** (فاستضافوهم) أى طلبوا منهم الضيافة ، وفى رواية الأعمش عند غير الترمذى « بعثنا رسول الله عليه السلام ثلاثين رجلاً فزلنا بقوم ليلاً فسالناهم القرى » فأفادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطنى تعيين أمير السرية ، والقرى بكسر القاف مقصور : الضيافة . **قوله** (فأبوا أن يضيفوهم) بالتشديد الأكثر وبكسر الضاد المعجمة مخففاً . **قوله** (فلدغ) بضم اللام على البناء للجھول ، واللدغ بالبدال المهملة والعين المعجمة وهو اللسع وزناً ومعنى ، وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الإحراق الخفيف ، واللدغ المذكور فى الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما ، وأكثر ما يستعمل فى العقرب . وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العقرب ، وأما ما وقع فى رواية هشيم عند النسائى أنه مصاب فى عقله أو لديدغ فشك من هشيم ، وقد رواه الباقر فلم يشكوا فى أنه لديدغ ، ولا سيما تصريح الأعمش بالعقرب ، وكذلك ما سيأتى فى فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبى سعيد بلفظ « ان سيد الحى سليم ، وكذا فى الطب من حديث ابن عباس « ان سيد الحى سليم والسليم هو اللديدغ ، نعم وقعت للصحابة قصة أخرى فى رجل مصاب بعقله فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه « مر بقوم وعندهم رجل مجنون موثق فى الحديد فقالوا إنك جئت من عند هذا الرجل بخير ، فارق لنا هذا الرجل ، الحديث . فالذى يظهر أنهما قصتان ، لكن الواقع فى قصة أبى سعيد أنه لديدغ . **قوله** (فسعوا له بكل شيء) أى مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقرب ، كذا للأكثر من السعى أى طلبوا له ما يداويه ، وللكشبية فشفوا بالمعجمة والفاء وعليه شرح الخطاين فقال : معناه طلبوا الشفاء تقول شفى الله مريضاً أى أبرأه وشفى له الطبيب أى عالجه بما يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء ، لكن ادعى ابن التين أنها تصحيف . **قوله** (لو أنتم هؤلاء الرهط) قال ابن التين قال تارة نفرا وتارة رهطاً ، والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين ، قلت : وهذا

الحديث يدل له . **قوله** (فأتوم) في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة جارية منهم ، فيحمل على أنه كان معها غيرها ، زاد البزار في حديث جابر « فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء ، قالوا نعم ، . **قوله** (وسعينا) في رواية الكشمي « وشفينا » بالمعجمة والفاء وقد تقدم ما فيها . **قوله** (فهل عند أحد منكم من شيء) زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه « ينفع صاحبنا ، . **قوله** (فقال بعضهم) في رواية أبي داود « فقال رجل من القوم : نعم والله أني لأرقى ، بكسر القاف ، وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر ولفظه « قلت نعم أنا . ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنا ، فأقاد بيان جنس الجمل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على عمل ، وقد استشكل كون الراقي هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين « فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رقية ، وأخرجه مسلم ، وسيأتي للبصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه « فلما رجع قلنا له : أكننت تحسن رقية ، ففي ذلك إشعار بأنه غيره ، والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم ينفرد الأعمش بتعيينه ، وقد وقع أيضا في رواية سليمان بن قتة بلفظ « فأنيته فرقيته بفاتحة الكتاب ، وفي حديث جابر عند البزار « فقال رجل من الانصار أنا أرقيه ، وهو بما يقوى رواية الأعمش فان أبا سعيد أنصاري ، وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وأن أبا سعيد روى قصتين كان في إحداهما راقيا وفي الأخرى كان الراقي غيره فبعيد جداً ، ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ، ويكنى في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الروايتين ممكن بدونه ، وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فان السياقين مختلفان ، وكذا السبب ، فكان الحمل على التعدد فيه قريباً . **قوله** (فصالحوم) أى وافقوم . **قوله** (على قطع من الغنم) قال ابن التين : القطيع هو الطائفة من الغنم ، وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقطوع من غنم كان أو غيرها ، وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره ، وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ، ووقع في رواية الأعمش « فقالوا إنا نعطيك ثلاثين شاة ، وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنهم اعتبروا عددهم فجعلوا الجمل بأزائه . **قوله** (فانطلق يتغل) بضم الفاء وبكسرهما وهو نفخ معه قليل بزاق ، وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة . قال ابن أبي حمزة : محل التغل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق فتحصل البركة في الريق الذي يتغله . **قوله** (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعبة « فجعل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب ، وكذا في حديث جابر ، وفي رواية الأعمش « فقرأت عليه الحمد لله ، ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ، ولم يذكر في هذه الطريق عند ما قرأ الفاتحة ، لكنه بينه في رواية الأعمش وأنه سبع مرات ، ووقع في حديث جابر ثلاث مرات ، والحكم للزائد . **قوله** (فكأنما نطط) كذا للجميع بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي ، قال الخطابي : وهو لغة ، والمشهور نطط إذا عقد وأنشط إذا حل ، وأصله الأنشطة بضم الهمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهى الجبل ، وقال ابن التين : حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نطط أقيم بسرعة ، ومنه قولهم رجل نشيط . ويحتمل أن يكون معنى نشط فزع ، ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أى حل شيئاً فشيئاً . **قوله** (من عقال) بكسر المهملة بعدما قاف هو الجبل الذي يشده ذراع البهيمة . **قوله** (وما به قلبه) بحركات أى علة ، وقيل لعله قلبه لان الذي تصيبه يقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ، ومنه قول الشاعر :

« وقد برئت فما في الصدر من قلبه ، وفي نسخة الدميألى بخطه : قال ابن الاعرابى القلبية داء مأخوذ من الغلاب يأخذ البعير فيألم قلبه فيموت من يومه . قوله (فقال بعضهم اقساموا) لم أقف على اسمه . قوله (فقال الذى رقى) بفتح القاف وفي رواية الاعش « فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء ، وفي رواية معبد بن سيرين « فامر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا ، وفي رواية سليمان بن قتة « فبعث الينا بالشيء والزبل فأكلنا الطعام ، وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة ، وبين في هذه الرواية أن الذى منهم من تناولها هو الراقى ، وأما في باقى الروايات فأبهمه . قوله (فنظر ما يأمرنا) أى فنتبعه ، ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك . قوله (وما يدريك أنها رقية) قال الداودى : معناه وما أدراك ، وقد روى كذلك ، ولعله هو المحفوظ لأن ابن عيينة قال : إذا قال وما يدريك فلم يعلم ، وإذا قال وما أدراك فقد أعلم ، وتعبه ابن التين بأن ابن عيينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام وإلا فلا فرق بينهما في اللغة أى في نفي الدراية ، وقد وقع في رواية هشيم « وما أدراك ، ونحوه في رواية الاعش ، وفي رواية معبد بن سيرين « وما كان يدريه ، وهى كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا يثق هنا ، زاد شعبة في روايته « ولم يذكر منه نهي ، أى من النبي ﷺ عن ذلك ، وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله وما يدريك أنها رقية « قلت ألتى في روعى ، وللدارقطنى من هذا الوجه « قلت يا رسول الله شيء ألتى في روعى ، وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة ، ولهذا قال له أصحابه لما رجع « ما كنت تحسن رقية ، كما وقع في رواية معبد بن سيرين . قوله (ثم قال قد أصبتم) يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية ، ويحتمل أن ذلك في توقعهم عن التصرف في الجمل حتى استأذنوه ، ويحتمل أعم من ذلك . قوله (واضربوا لى معكم سهما) أى اجعلوا لى منه نصيبا ، وكأنه أراد المبالغة في تأنيسهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشى وغير ذلك . قوله (وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل) هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذى ، وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة ، وهذا هو السر في عزوه الى الترمذى مع كونه في البخارى ، وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبته الى الترمذى . وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ، وبلحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور بما لا يخالف ما فى المأثور ، وأما الرقى بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يشبهه ولا ما ينفيه وسيأتى حكم ذلك مبسوطا في كتاب الطب . وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء ، وفيه مقابلة من امتنع من المسكرمة بنظير صنيعه لما صنعه الصحابى من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم ، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجرا ﴾ ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجى . وفيه امضاء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد التزم أن يرقى وأن يكون الجمل له ولأصحابه وأمره النبي ﷺ بالوفاء بذلك . وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما ، وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإيجابته اليه . وفيه جواز قبض الشيء الذى ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة . وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة ، وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه عن قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فمنعهم فسيب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم . وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع ، لأن من عادة الناس الاتجار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء

وفاقا، وكأن الحسنة فيه أيضا إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو كثر، لأن الملدوغ لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب منهم

١٧ - باب ضريبة العبد - وتعاهد ضرائب الإمام

٢٢٧٧ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال

« حَجَمَ أَبُو صَبِيَّةَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ خَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ »

قوله (باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام) الضريبة بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة : ما يقدره السيد على عبده في كل يوم ، وضرائب جمعها ، ويقال لها خراج وغلة بالغين المعجمة وأجر ، وقد وقع جميع ذلك في الحديث . ثم أورد المصنف فيه حديث أنس « ان أبا طيبة حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ خَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ ضَرَبَتِهِ ، وَدَلَّاهُ عَلَى التَّرْجَةِ ظَاهِرَةً ، فَانِ الْمُرَادُ بِهَا بَيَانُ حُكْمِ ذَلِكَ ، وَفِي تَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى الْجَوَازِ ، وَسَأَذْكَرُكُمْ كَانُ قَدَرِ الضَّرْبَةِ بَعْدَ بَابٍ . وَأَمَّا ضَرَايِبُ الْإِمَامِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْإِلْحَاقِ وَاخْتِصَاصِهَا بِالتَّعَاهُدِ لِكُونِهَا مِثْلَ تَطَرُّقِ الْفَسَادِ فِي الْأَغْلَبِ ، وَإِلَّا فَسَيُحْشَى مِنْ اكْتِسَابِ الْأَمَةِ بِفَرْجِهَا يَحْشَى مِنْ اكْتِسَابِ الْعَبْدِ بِالسَّرْقَةِ مِثْلًا ، وَلَعَلَّهُ أَشَارَ بِالتَّرْجَةِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ هُوَ فِي تَارِيخِهِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ الْأَحْمَرِيِّ قَالَ « خَطَبْنَا حَذِيفَةَ حِينَ قَدِمَ الْمَدَائِنُ فَقَالَ : تَعَاهَدُوا ضَرَايِبَ إِمَائِكُمْ ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ فِي « الْحَلِيَّةِ » بِلَفْظٍ « ضَرَايِبُ غُلَامِكُمْ ، وَاسْمُ الْأَحْمَرِيِّ هَذَا مَالِكٌ . وَأُورِدَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي السَّنَنِ مَطُولًا مِنْ طَرِيقِ شَدَادِ بْنِ الْفَرَاتِ قَالَ « حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدَائِنِ قَالَ : كُنْتُ تَحْتَ مِنْبَرٍ حَذِيفَةَ وَهُوَ يَخْطُبُ ، وَلِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مَرْفُوعًا وَنَهَى عَنْ كَسْبِ الْأَمَةِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنْ أَيْنَ هُوَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ الْبَيُوعِ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : كَأَنَّهُ أَرَادَ بِالتَّعَاهُدِ التَّفَقُّدَ لِمَقْدَارِ ضَرْبَةِ الْأَمَةِ لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ ثَقِيلَةً فَتَحْتَاجُ إِلَى التَّكْسِبِ بِالْفَجْرِ ، وَدَلَّاهُ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِتَخْفِيفِ ضَرْبَةِ الْحُجَّامِ ، فَلِزُومِ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَمَةِ أَقْعَدَ وَأَوَّلَى لِأَجْلِ الْغَائِلَةِ الْخَاصَّةِ بِهَا

١٨ - باب خراج الحجام

٢٢٧٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحُجَّامَ أَجْرَهُ »

٢٢٧٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال « اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحُجَّامَ أَجْرَهُ ، وَلَوْ عَمَّ كَرَاهِيَةً لَمْ يُقْطَعِ »

٢٢٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شعرة عن عمرو بن عامر قال : سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ

« كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَجِمُ ، وَلَمْ يَكُنْ يَنْظُمُ أَحَدًا أَجْرَهُ »

قوله (باب خراج الحجام) أورد فيه حديث ابن عباس . اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحُجَّامَ أَجْرَهُ ، وَزَادَ

من وجه آخر ، ولو علم كراهية لم يطره ، وهو ظاهر في الجواز ، وتقدم في البيوع بلفظ ، ولو كان حراما لم يطره ، وعرف به أن المراد بالكراهة هنا كراهة التحريم . وكان ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال أن كسب الحجام حرام . واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا : هو كسب فيه دناءة وليس بحرم ، فحملوا الزجر عنه على التنزيه . ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أيسح وجنح إلى ذلك الطحاوي : والنسخ لا يثبت بالاحتال . وذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا ، وعمدتهم حديث محبسة أنه ، سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام فنهاه ، فذكر له الحاجة فقال : اعلفه نواضحك ، أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجاله ثقات ، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كره لأنه من الأشياء التي يجب للسلم على المسلم إعانة له عند الاحتياج له ، فإكاث ينبنى له أن يأخذ على ذلك أجرا . وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ ، كسب الحجام خبيث ، وبين إعطائه الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول . وفي الحديث إباحة الحجامة ، ويلتحق به ما يتداوى من اخراج الدم وغيره ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب . وفيه الأجرة على المعالجة بالطب ، والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها ، وجواز بخارجة السيد لعبد كأن يقول له أذنت لك أن تكتسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك . وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكينه من العمل أذنه العام . قوله (عن عمرو بن عامر) هو الانصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس ، وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا ، وهو جميع ماله عنده . قوله (كان النبي ﷺ يحتمج) فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول . وقوله (ولم يكن يظلم أحدا أجره) فيه إثبات إعطائه أجره الحجام بطريق الاستنباط ، بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص

١٩ - باب من كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

٢٢٨١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَعَا

النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا سَجَنَامًا فَحَبَسَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ ، أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَّيْنِ ، وَكَلَّمَ فِيهِ خَفَفَ مِنْ ضَرِيكَتِهِ »

قوله (باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجة) أى على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ، ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطيق ذلك . قوله (عن حميد الطويل عن أنس) في رواية الاسماعيلى من هذا الوجه « عن حميد سمعت أنسا . » قوله (دعا النبي ﷺ غلاما) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب ، واسم أبي طيبة نافع على الصحيح ، فقد روى أحمد وابن السكن والطبرانى من حديث محبسة بن مسعود أنه ، كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فأنطلق إلى النبي ﷺ يسأله عن خراجة ، الحديث ، وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار ، وهو هو في ذلك لأن ديناراً الحجام تابعى روى عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة ، أخرجه حديثه ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال « حجمت النبي ﷺ » ، الحديث ، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن ديناراً الحجام يروى عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه ، وذكر البغوى في

الصحابه بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة ، وأما العسكري فقال : الصحيح أنه لا يعرف اسمه ، وذكر ابن الحذاء في رجال الموطاء ، أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة . قوله (بصاع أو صاعين أو مد أو مدين) شك من شعبة ، وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض لذكر المد ، وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد ، فأمر له بصاع من تمر ، ولم يشك ، وأفاد تعيين ما في الصاع ، وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال « أمرني النبي ﷺ فاعطيت الحجام أجره » فأفاد تعيين من باشر العطية . ولابن أبي شيبة من هذا الوجه أنه ﷺ قال للحجام كم خراجك ؟ قال صاعان ، قال فوضع عنه صاعاً ، وكأن هذا هو السبب في الشك الماضي . وهذه الرواية تجمع الخلاف ، وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجهم كان ثلاثة أصع ، وكذا لأبي يعلى عن جابر ، فإن صح جمع بينهما بانه كان صاعين وزيادة فن قال صاعين ألقى الكسر ومن قال ثلاثة جبره . قوله (وكلم فيه) لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل بباب من وجه آخر عن حميد فقال « كلم مواليه ، ومواليهم بنو حارثة عن الصحيح ، ومولاه منهم بحصة بن مسعود كما تراه هنا ، وإنما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل منهم واحداً ، وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم ، فإن مولى بني بياضة آخر يقال له أبو هند

٢٠ - باب كَسْبِ الْبَنِيِّ وَالْإِمَاءِ . وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّاحَةِ وَالْمَغْنِيَةِ .

وقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا لَتَبْتَغُوا عَرَصَ الْحَيَاتِ الدُّنْيَا ، وَمَنْ يُكْرِهْنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . وقال مجاهد فتيا تكم : إماءكم
٢٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِيَ عَنْ ثَمَنِ السَّكَاكِ ، وَمَهْرُ الْبَنِيِّ ، وَحُلُوانِ السَّكَاهِنِ »

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ »
[الحديث ٢٢٨٣ - طرفه في : ٥٣ : ٨]

قوله (باب كسب البني والاماء) بين البني والاماء خصوص وعموم وجهي ، فقد تكون البني أمة وقد تكون حرة ، والبني بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بوزن فاعيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كأنه فيه على أن الممنوع كسب الامه بالفجور لا بالصنائع الجائزة . قوله (وكره ابراهيم) أي النخعي (أجر الناحية والمغنية) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي هاشم عنه وزاد « والسكاهن » ، وكان البخاري أشار بهذا الاثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرقة فيه ممنوعة أو تجر إلى أمر ممنوع شرعاً للجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية . قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَانَكُمْ ﴾

على البغاء (إلى آخر الآية قال مجاهد : فتيانكم إمامكم) وقع هذا في رواية المستمل ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله (ولا تكثرها فتيانكم على البغاء) قال : لا تكثرها إمامكم على الزنا ، وأخرجه هو وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال في قوله (ولا تكثرها فتيانكم) قال إمامكم على الزنا ، وزاد أن عبد الله بن أبي أمرأمة له بالزنا فزنت فجاءت يبرد ، فقال ارجعي فازني على آخر ، فقالت : والله ما أنا براجعة فزلت ، وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا ، وسماها الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلًا في قصة طويلة ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلًا وتفقوا على تسميتها معاذة ، وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابرًا قال : جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت : إن سيدي يكرهني على البغاء فزلت ، فالظاهر أنها نزلت فيهما ، وزعم مقاتل أنها معاكاتتا أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن ، وقوله تعالى (إن أردن تحصن) لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، ويحتمل أن يقال لا يتصور الاكراه إذا لم يردن التعفف لانهن حينئذ في مقام الاختيار ، وقوله وقال مجاهد فتيانكم إمامكم ، وقع هذا في رواية المستمل ، وذكره النسائي لكن لم ينسبه لمجاهد ولفظه قال فتيانكم الإمام ، وهو في تفسير الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله تعالى (ولا تكثرها فتيانكم) يقول : إمامكم (على البغاء) على الزنا . ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في النهي عن مهر البني وغيره ، وحديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام ، وقد تقدم في أواخر البيوع وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية

٢١ - باب عَسْبِ الْفَحْلِ

٢٢٨٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ وَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ »

قوله (باب عسب الفحل) أورد فيه حديث ابن عمر في النهي عنه ، والعسب بفتح العين وإسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال له العسيب أيضا ، والفحل : الذكر من كل حيوان فرسا كان أو جملا أو تيسا أو غير ذلك ، وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة « نهى عن عسب التيس » ، واختلف فيه فقيل هو عن ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ، وعلى الأخير جرى المصنف . ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع ضراب الجمل ، وليس بصرح في عدم الحمل على الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة ، ويؤيد الحمل على الإجارة لأن الثمن ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضراب الجمل ، وقال صاحب الأفعال : « عسب الرجل عسبيا أكثرى منه لحلا ينزبه . وعلى كل تقدير فبيعه وإجارته حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وفي وجهه للشافعية والحنابلة تجوز الإجارة مدة معلومة ، وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الأبهري وغيره ، وحمل النهي على ما إذا وقع لأمد مجهول ، وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار لتفقيح النخل ، وتمقب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التفقيح ، ثم النهي عن الشراء والكره إنما صدر لما فيه من الضرر ، وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه ، فإن

أهدى للمير هدية من المستعير بغير شرط جاز . وللقزويني من حديث أنس ، أن رجلاً من كلاب سأل النبي ﷺ عن عيب الفحل فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنا نطرق الفحل فنسكرم ، فرخص له في الكرامة ، ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعاً ، من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً . قوله (عن علي بن الحكم) هو البناي بضم الموحدة بعدها نون خفيفة بصرية ثقة عند الجميع ، ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . وقد أخرج الحاكم في المستدرک ، هذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال : علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثاً انتهى . وقد وهم في استدراكه ، وهو في البخاري كما ترى ، وكأنه لما لم يره في كتاب البيوع توهم أن البخاري لم يخرج

٢٢ - باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدُهما

وقال ابن سيرين : ليس لأهلها أن يخرجوه إلى تمام الأجل

وقال الحكم والحسن وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها

وقال ابن عمر : أعطى النبي ﷺ خيرَ بالشرط فكان ذلك على عهد النبي ﷺ

وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددوا الإجارة بعد ما قبض النبي ﷺ

٢٢٨٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « أعطى رسول الله ﷺ خيرَ اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولم شرط ما يخرج منها . وأن ابن عمر حدثه أن المزارع كانت تُكرى على شيء سماه نافع لا أحفظه »

[الحديث ٢٢٨٥ - أطرافه في : ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٧٢٠ ، ٣١٥٢ ، ٤٢٤٨]

٢٢٨٦ - وأن رافع بن خديج حدث « أن النبي ﷺ سئل عن كراه المزارع » . وقال عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر « حتى أجلهم عمر »

[الحديث ٢٢٨٦ - أطرافه في : ٢٢٢٧ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٤٤ ، ٢٧٢٢]

قوله (باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدُهما) أي هل تفسخ الإجارة أم لا ؟ واليهود على عدم الفسخ . وذهب الكوفيون والليث إلى الفسخ ، واستجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تباع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي آجره ، وتعقب بأن المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة ، فينتد ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد . وقد اتفقوا على أن الإجارة لا تفسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا . قوله (وقال ابن سيرين ليس لأهلها) أي أهل الميت (أن يخرجوه) أي يخرجوا المستأجر (إلى تمام الأجل . وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « أعطى النبي ﷺ خيرَ اليهود على أن يعملوها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المزارعة ، وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله « وقال عبيد الله

ابن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر ، يريد ان عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرة عن نافع وزاد في آخره د حتى أجلاهم عمر ، قال الكرماني : القائل د وقال عبيد الله ، هو موسى بن اسماعيل الراوي عن جويرة وهو من تنمة حديثه ، وبه تحصل الترجمة . فأما قوله إنه موسى فغلط واضح لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلا والقائل د وقال عبيد الله ، هو البخاري ، وهو تعليق سيأتي بيانه ، وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال في آخرها د حتى أجلاهم إلى تيماء وأريحاء ، وأما قوله د وهو من تنمة حديثه ، ان كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط ، وان أراد أنه من تنتمته لكن من رواية غيره فصحيح ، وكذا قوله د وبه تحصل الترجمة ، والفرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت أحد المتأجرين ، وهو ظاهر في ذلك ، وقد أشار إليه بقوله د ولم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة بعد النبي ﷺ ، وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع ابن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في المزارعة أيضا ان شاء الله تعالى

(خاتمة) اشتمل كتاب الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رمي الغنم ، وحديث د المسلمون عند شروطهم ، وحديث ابن عباس د أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، ، وحديث ابن عمر في النهي عن عصب الفحل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٨ - كتاب الحوالة

١ - باب الحوالة . وهل يرجع في الحوالة

وقال الحسن وقتادة : إذا كان يوم أحال عليه مملوكًا جاز . وقال ابن عباس : يتخارج الشريكان وأهل الإرث فيأخذ هذا عينا وهذا دينًا ، فإن توى لأحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٢٨٧ -- حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « مطل النقي ظلم ، فاذا أتبع أحدكم على مليه فليتبع »

[الحديث ٢٢٨٧ - طرفاه في : ٢٢٨٨ و ٢٤٠٠]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . باب الحوالة) كذا الأكثر ، وزاد النسفي والمستمل بعد البسملة (كتاب الحوالة) . والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الحثول ، تقول حال عن العهد إذا انتقل عنه حثولا . وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة . واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من الهى عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل . ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعض شذ . ويشترط أيضا تماثل الحقين في الصفات ، وأن يكون في شيء معلوم . ومنهم من خصها بالنقدين ومنهما في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى . قوله (وهل يرجع في الحوالة) هذا إشارة إلى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز ؟ قوله (وقال الحسن وقتادة إذا كان) أى المحال عليه (يوم أحال عليه مليا جاز) أى بلا رجوع ، ومفهومه أنه إذا كان مملوكا فله أن يرجع . وهذا الأمر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على رجل فافلس ، قالا : إن كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع . وقيده أحمد بما إذا لم يعلم المحتال بأفلاس المحتال عليه . وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحتال عليه . وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع إلا بمحضر المحيل والمحال عليه . وقال أبو حنيفة : يرجع بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير الفلس . وقال مالك : لا يرجع إلا إن غره كأن علم فلس المحتال عليه ولم يعلمه بذلك . وقال الحسن وشرح وزفر : الحوالة كالإكفالة فيرجع على أيهما شاء ، وبه يشعر ادخال البخاري أبواب الإكفالة في كتاب الحوالة . وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقا . واحتج الشافعي بأن معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حولت حقه عني وأثبتته على غيري . وذكر أن محمد بن الحسن احتج لقوله بحديث عثمان أنه قال في الحوالة أو الإكفالة يرجع صاحبها لا توى ، أى لا هلاك على مسلم ، قال فسأله عن إسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع بينه وبين عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه ، قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليد بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان ، فالجهول خليد والانقطاع بين معاوية بن قرة وعثمان ، وليس الحديث مع ذلك مرفوعا ، وقد

شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة . **قوله** (وقال ابن عباس يتخارج الشريكان الخ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، قال ابن التين محله ما إذا وقع ذلك بالتراضي مع استواء الدين ، وقوله « نوى » بفتح المثناة وكسر الواو أى هلك ، والمراد أن يفسد من عليه الدين أو يموت أو يجهل فيحلف حيث لا يئنة في كل ذلك لارجوع لمن رضى بالدين ، قال ابن المنير : وجهه أن من رضى بذلك فهلك فهو في ضمانه كما لو اشترى عينا قتلت في يده ، وألحق البخارى الحوالة بذلك وقال أبو عبيد : إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتبايعوه بينهم . **قوله** (عن الأعرج عن أبي هريرة) قد رواه همام عن أبي هريرة ، ورواه ابن عمر وجابر مع أبي هريرة . **قوله** (مطل الغنى ظلم) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند السائى وابن ماجه المائل ظلم الغنى ، والمعنى أنه من الظلم ، وأطلق ذلك للبالغة في التنفير عن المائل ، وقد رواه الجوزي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « أن من الظلم مطل الغنى » وهو يفسر الذى قبله ، وأصل المائل المد ، قال ابن فارس : مطلت الحديدية أمطلها مطلا إذا مددتها لتطول ، وقال الأزهري : المائل المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر . والغنى مختلف في تفريجه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيرا كما سيأتى البحث فيه . وهل يتصف بالمائل من ليس القدر الذى استحق عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب ، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا ، وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب وإلا فلا ، وقوله « مطل الغنى » هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز ، وقيل هو من إضافة المصدر للفعول ، والمعنى أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه ، وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ، ولا يخفى بعد هذا التأويل . **قوله** (فإذا أتبع أحدكم على ملئ فليتبّع) المشهور في الرواية واللفظ كما قال النووي إسكان المثناة في « أتبع » وفي « فليتبّع » وهو على البناء للجهول مثل إذا أعلم فليعلم ، تقول تبع الرجل بحتى أتبعه تباعة بالفتح إذا طلبته ، وقال القرطبي : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني لما لم يسم فاعله عند الجميع ، وأما فليتبّع فالأكثر على التخفيف ، وقيد بعضهم بالتشديد ، والأول أجود انتهى وما ادعاء من الاتفاق على أتبع يردده قول الخطابي : أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ، ومعنى قوله « أتبع فليتبّع » أى أحيل فليحتل ، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد ، وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك ، ولم يتفرد به كما تراه ، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « فإذا أحلت على ملئ فاتبعه » وهذا بتشديد التاء بلا خلاف ، « والملى » بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملاء الرجل بضم اللام أى صار مليا ، وقال الكرماني : الملى كالغنى لفظا ومعنى ، فاقترض أنه بغير همز ، وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهل ، والأمر في قوله فليتبّع للاستحياب عند الجمهور ، وهم من نقل فيه الإجماع ، وقيل هو أمر اباحة وإرشاد وهو شاذ ، وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره ، وعبارة الخرق « ومن أحيل بحقه على ملئ » فواجب عليه أن يحتال . (تنبيه) ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات « وإذا أتبع » وأنها جملتان لاتعلق لإحداها بالأخرى ، وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو ، وغفل عما في صحيح البخارى هنا فانه بالغاء في

جميع الروايات ، وهو كالتوطئة والعلّة لقبول الحوالة ، أى اذا كان المظلّم ظالماً فليقبل من يحتال بدينه عليه ، فإن المؤمن من شأنه أن يحترز عن الظلم فلا يظل . نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخارى فى الباب الذى بعده لكن قال : ومن أتبع ، ومناسبة الجملة التى قبلها أنه لما دل على أن مظلّم الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملىء لما فى قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمظلّم ، فانه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل فى قبول الحوالة اعانة على كفه عن الظلم ، وفى الحديث الزجر عن المظلّم ، واختلف هل يعد فعله عمداً كبيرة أم لا ؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا ؟ قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، وردّه السبكي فى شرح المنهاج ، بان مقتضى مذهبنا عدمه ، واستدل بأن منع الحق يعد طلبه وابتغاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة ، وتسميته ظالماً يشعر بكونه كبيرة ، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار . نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى . واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا ؟ فالذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المظلّم يشعر به ، ويدخل فى المظلّم كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعهده والحاكم لرعيته وبالعكس ، واستدل به على أن العاجز عن الأداء لا يدخل فى الظلم ، وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ، ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ماطلاً ، وعلى أن الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم ، وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو فى الحكم بغنى ؟ الأظهر الثانى لأنه فى تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة ، فلو كان فى الحكم غنياً لم يحجز ذلك . واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر ، قال الشافعى : لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً ، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه . وقال بعض العلماء : له أن يحبسه . وقال آخرون : له أن يلازمه . واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بمحدث كموث أو فلس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل ، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرطت علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض فى يد صاحب الدين فليس له رجوع . وقال الحنفية يرجع عند التعذر ، وشبهوه بالضمان ، واستدل به على ملازمة المماطل وإلزامه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذه منه قهراً ، واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر فى الحديث ، وبه قال الجمهور . وعن الحنفية يشترط أيضاً ، وبه قال الاصطخري من الشافعية ، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن المماطلة وهى تودى إلى ذلك

٢ - باب إذا أحال على ملىء فليس له ردّ

٢٢٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَظْلُومٌ غَنِيٌّ مُظْلَمٌ ، وَمَنْ أَتْبَعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ »

٣ - باب إن أحال دين الميّت على رجلٍ جاز

٢٢٨٩ - حَدَّثَنَا الْمَسْكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . فَصَلَّى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَائِرَ . فَصَلَّى عَلَيْهَا . ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَائِرَ . قَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ »

[الحديث ٢٢٨٩ - طرفه في ٢٢٩٥]

قوله (باب ان أحال دين الميت على رجل جاز ، وإذا أحال على ملء فليس له رد) كذا ثبت عند أبي ذر . والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد ، وفيه حديث أبي هريرة د مطل الغنى ظلم ، عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ، ومناسبتة للترجمة واضحة ، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع ، وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله . وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعمي عن الفريري ، وأنها لم تقع عند الخوي . قال وقد رواها حماد بن شاكر عن البخاري . قلت : وثبتت أيضا عند أبي زيد المروزي عن الفريري ، ورواها أيضا إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري . ويؤيد صنيع النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلة د باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع ، فلو كان ما ضمنه أبو ذر محفوظا لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد . (تنبيهان) : الأول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف ، فمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان الفريابي صاحب سفيان الثوري ، وعبد الله هو ابن يوسف ابن عبد الله التنيسي صاحب مالك ، ولم يلق الفريابي مالكا ولا التميمي سفيان والله أعلم . الثاني . قال ابن بطال إنما ترجم بالحوالة فقال د ان أحال دير الميت ، ثم أدخل حديث سلة وهو في الضمان لأن الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان واليه ذهب أبو نور لأنهما ينتظمان في كون كل منهما نقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر ، والضمان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء . قلت : وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر . **قوله** (إذا أتى بجنازة) لم أقف على اسم صاحب هذه الجنازة ولا على الذي بعده ، وللحاكم من حديث جابر د مات رجل فغسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل ، ثم أذننا رسول الله ﷺ به . **قوله** (فقال هل عليه دين) سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة د أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء ؟ فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه والاقبال للسليين : صلوا على صاحبكم ، الحديث ، وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتح . **قوله** (ثم أتى بجنازة أخرى) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع ، الأول لم يترك مالا وليس عليه دين ، والثاني عليه دين وله وفاء ، والثالث عليه دين ولا وفاء له ، والرابع من لا دين عليه وله مال ، وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضا ، وكأنه لم يذكر لا لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيرا . **قوله** (ثلاثة دنانير) في حديث جابر عند الحاكم د ديناران ، وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه ، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء

بنت يزيد ، ويجمع بينهما بانهما كانا دينارين وشطرا ، فن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه ، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته دينارا وبقي عليه ديناران ، فن قال ثلاثة فباعتهار الأصل ومن قال ديناران فباعتهار ما بقي من الدين ، والاول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما ، وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ، ويجمع إن ثبت بالتعدد . قوله (فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلى عليه) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه : فقال أبو قتادة وأنا أتكفل به ، زاد الحاكم في حديث جابر : فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى ؟ قال نعم ، فصلى عليه ، لجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت عليه جلده ، وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى ، فروى الدارقطني من حديث علي : كان رسول الله ﷺ إذا أتى بجنابة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ، ويسأل عن دينه ، فان قيل عليه دين كفف ، وان قيل ليس عليه دين صلى . فأتى بجنابة ، فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا : ديناران ، فعدل عنه فقال علي : هما علي يا رسول الله وهو برى . منهما ، فصلى عليه . ثم قال لعل جزاك الله خيرا وفك الله رهانك ، الحديث . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت . وعن مالك له أن يرجع إن قال إنما ضمننت لأرجع ، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وان لم يترك وفاء لم يصح ذلك . وهذا الحديث حجة للجمهور . وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله الا من ضرورة . وسيأتي الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى . وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنابة ، وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٩ - كتاب الكفالة

١ - باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها

٢٢٩٠ - وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه بعثه مُصدّقاً، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفلاً حتى قديم على عمر، وكان عمر قد جلدته مائة جلدة، فصدّقهم، وعذره بالجهالة »

وقال جرير والأشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين: استنيتهم وكفلهم، فتابوا وكفلهم عشارهم
وقال حماد إذا تكفل بنفس فات فلا شيء عليه. وقال الحكم يضمن

٢٢٩١ - قال أبو عبد الله: وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هُرْمَنَ عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يُسلفه ألف دينار فقال: ائتمني بأشهادهم، فقال كفى بالله شهيداً. قال: فائتمني بالكفيل، قال: كفى بالله كفلاً. قال: صدقت، فدفعها إليه على أجل مُسمًّى. فخرج في البحر فقصى حاجته، ثم التمس مركباً يركبها فيقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً، فأخذ خشبةً ففقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفةً منه إلى صاحبه، ثم رَجَّجَ موضعها، ثم أتى بها إلى البحر فقال: اللهم إني أعلم أني كنت تسلفْتُ فلاناً ألف دينار فسألني كفلاً فقلت كفى بالله كفلاً، فرضى بك. وسألني شهيداً فقلت كفى بالله شهيداً، فرضى بذلك. وإنى جهدتُ أن أجد مركباً أبعثُ إليه الذي له فلم أقدر، وإنى استودعُكها. فرمى بها في البحر حتى وُجِدت فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرجُ إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه يُنظرُ لعل مركباً قد جاء، فإذ بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال: والله ما زلتُ جاهدُ في طلب مركبٍ لأتيك بما لك فإني وجدتُ مركباً قبل الذي أتيتُ فيه. قال: هل كنت بعتُ إلى بشيء؟ قال: أخبرك أني لم أجدُ مركباً قبل الذي جئتُ فيه. قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعت في الخشبة، فانصرف بالالف الدينار راشداً »

قوله (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها) ذكر الديون بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الأبدان الأموال. **قوله** (وقال أبو الزناد الخ) هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق

عبد الرحمن بن أبي الزناد ، حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعث
 للصدقة ، فإذا رجل يقول لامرأة : صدق مال مولاك ، وإذا المرأة تقول : بل أنت صدق مال ابنك ، فسأل حمزة عن
 أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقته امرأته ثم ورث من
 أمه مالا ، فقال حمزة للرجل : لأرجنك ، فقال له أهل الماء : أن أمره رفع إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجاء . قال
 فأخذ حمزة بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم ، وإنما درأ عمر عنه الرجم لانه
 عذره بالجألة ، واستغيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان فإن حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي وقد فعله ولم
 يتكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ ، وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه عزره بذلك قاله ابن التين . قال : وفيه
 شاهد لمذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير قدر الحد . وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة
 فيه وأيضا فليس فيه التصريح بأنه جلده ذلك تعزيرا ، فلعل مذهب عمر أن الزاني المحصن ان كان عالما رجم وان كان
 جاهلا جلد . قوله (وقال جرير) أي ابن عبد الله البجلي (والاشعث) أي ابن قيس الكندي (لعبد الله بن مسعود
 في المرتدين : استنبهم وكفلهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجهما البيهقي بطولها من
 طريق أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال : صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود ، فلما سلم قام رجل فآخبره أنه انتهى
 إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله ، فقال عبد الله : على باب النواحة
 وأصحابه ، فجئ بهم . فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ، ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه
 عسدي بن حاتم بقتلهم ، فقام جرير والاشعث فقالا : بل استنبهم وكفلهم عشائهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم .
 وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا ، قال ابن المنير :
 أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الديون من الكفالة بالأبدان في الحدود بطريق الأولى ، والكفالة بالنفس قال
 بها الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول يحد أو قصاص إذا غلب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف
 الدين ، والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله . (تنبيه) : وقع في أكثر الروايات
 في هذا الأثر ، فتأبوا ، من التوبة ووقع في رواية الاصيلي والقاسبي وعبدوس ، فتأبوا ، بغير مشاة قبل الالف ، قال
 عياض : وهو وهم مفسد للبعي . قلت : والذي يظهر لي أنه « فتأبوا » همزة مدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد
 المعنى . قوله (وقال حماد) أي ابن أبي سليمان (إذا تكفل بنفس فات فلا شيء عليه ، وقال الحكم يضمن) وصله
 الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور ، وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الحال
 والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو قدم لادركه أم لا . قوله (وقال الليث حدثني جعفر
 ابن ربيعة الخ) وقع هنا في نسخة الصغاني « حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث » ، وقد تقدم في « باب التجارة في
 البحر » أن أبا ذر وأبا الوقت وصلاه في آخره ، قال البخاري « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ووصله أبو
 ذر هنا من روايته عن شيخه علي بن وصيف « حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله
 ابن صالح به » وكذلك وصله بهذا الاسناد في « باب ما يستخرج من البحر » من كتاب الزكاة ، ولم ينفرد عبد الله بن
 صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وآدم بن أبي إياس ، والنسائي من طريق داود بن منصور كلهم
 عن الليث ، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها

المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلة عن أبيه عن أبي هريرة ، ووصلها في «الأدب المفرد» ، وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه . **قوله** (أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار) في رواية أبي سلة « أن رجلا من بني إسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، لكن رأيت في «مسند الصحابة الذين نزلوا مصر» لمحمد بن الربيع الجيزي باسناد له فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ، أن رجلا جاء إلى النجاشي فقال له اسلفني ألف دينار إلى أجل ، فقال من الجبل بك ؟ قال : الله ، فأعطاه الألف ، فضرب بها الرجل - أي سافر بها - في تجارة . فلما بلغ الاجل أراد الخروج إليه فحسسته الرياح ، فعمل تابوتا ، فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة ، واستفدنا منه أن الذي أقرض هو النجاشي ، فيجوز أن تكون نسبته إلى بني إسرائيل بطريق الاتباع لهم لا أنه من نسلهم . **قوله** (قال فانتني بالكفيل ، قال كني بالله كفيلة ، قال صدقت) في رواية أبي سلة فقال « سبحان الله نعم » . **قوله** (فدفعا إليه) أي الألف دينار ، في رواية أبي سلة فعد له ستائة دينار ، والاول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ، ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا ألفا والعدد ستائة أو بالعكس . **قوله** (غرح في البحر ففرض حاجته) في رواية أبي سلة فركب الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدر الله أن حل الاجل وأرتج البحر بينهما . **قوله** (فلم يجد مركبا) زاد في رواية أبي سلة « وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول : اللهم اخلفني وانما اعطيت لك » . **قوله** (فأخذ خشبة فنقروا) أي حفروا ، وفي رواية أبي سلة « فنجر خشبة » وفي حديث عبد الله بن عمرو « فعمل تابوتا وجعل فيه الألف » . **قوله** (وصحيفة منه إلى صاحبه) في رواية أبي سلة « وكتب إليه صحيفة : من فلان إلى فلان ، اني دفعت مالك إلى وكيل الذي توكل بي » . **قوله** (ثم زجج موضعها) كذا للجمع بزاي وجمين ، قال الخطابي : أي سوى موضع النقر وأصلحه ، وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ، ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو الفصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زج ليسكه ويحفظ ما فيه ، وقال عياض : معناه سمرها بمسامير كالزج ، أو حتى شقوق لصافها بشيء ورقعه بالزج ، وقال ابن التين : معناه أصلح موضع النقر . **قوله** (تسلفت فلانا) كذا وقع فيه ، والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي « استسلفت من فلان » . **قوله** (فرضي بذلك) كذا للكشيميني ، واخبره « فرضي به » وفي رواية الاسماعيلي « فرضي بك » : **قوله** (واني جهدت) بفتح الجيم والهاء ، وزاد في حديث عبد الله بن عمرو « فقال اللهم أدرحنيك » . **قوله** (حتى ولجت فيه) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر . **قوله** (فأخذها لأهله حطبا فلما نشرها) أي قطعها بالمنشار (وجد المال) ، في رواية النسائي « فلما كسرها » وفي رواية أبي سلة « وغدا رب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهله فقال : أوقدوا هذه . فكسروها فانتثرت الدنانير منها والصحيفة ، فقرأها وعرف » . **قوله** (ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار) وفي رواية أبي سلة « ثم قدم بعد ذلك فأتاه رب المال فقال : يا فلان مالي قد طالت النظرة ، فقال : أما مالك فقد دفعته إلى وكيلي ، وأما أنت فهذا مالك » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له « هذه ألفك » ، فقال النجاشي : لا أقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت ، فأخبره فقال : لقد أدى الله عنك . **قوله** (وانصرف بالألف الدينار واشدا) في حديث عبد الله بن عمرو « قد أدى الله عنك » ، وقد بلغنا الألف في التابوت ، فأمسك عليك ألفك ، زاد أبو سلة في آخره « قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكر

مراؤنا ولنظنا ، أيهما آمن ، ؟ وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به ، وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف ، وفيه التحدث بما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للانعاط والانتساء ، وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه ، وفيه بداءه الكاتب بنفسه ، وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به ، وفيه فضل التوكل على الله وأن من صح توكله تكفل الله بنصره وعونه . وسيأتي حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره له ، وإنما ذكر ذلك ليتأسى به فيه والإلم يكن لذكره فائدة

٢ - باب قول الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْتَوْهُم نَصِيْبَهُمْ ﴾

٢٢٩٢ - **حديث** الصلت بن محمد حدثنا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن

جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال : ورثة ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ قال : كان المهاجرون لما قدموا على النبي ﷺ المدينة ورث المهاجرون الأنصارى دون ذوى رحمة ، للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم ، فلما تزلت ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ نسخت . ثم قال ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾ إلا النصر والرفادة والنصيحة - وقد ذهب الميراث - ويوصى له «

[الحديث ٢٢٩٢ - طرأه في : ٤٥٨٠ ، ٦٧٤٧]

٢٢٩٣ - **حديث** قتبية حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أنس رضي الله عنه قال « قَدِمَ عَلَيْنَا

عبد الرحمن بن عوف ، فأخى رسول الله ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع »

٢٢٩٤ - **حديث** محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلت لأنس بن

مالك رضي الله عنه : أبلذك أن النبي ﷺ قال لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري »

[الحديث ٢٢٩٤ - طرأه في : ٦٠٨٣ ، ٧٣٤٠]

قوله (باب قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْتَوْهُم نَصِيْبَهُمْ ﴾) أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثته ، وسيأتي الكلام عليه هناك ، والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعا ، فيلزم كالزم استحقات الميراث بالحلف الذي عقد على وجه التطوع ، وروى أبو داود في النسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية : كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب ، فيرث أحدهما الآخر ، فنسخ ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ثم أورد المصنف حديث أنس د أن النبي ﷺ آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع ، وغرضه إثبات الحلف في الإسلام ، ثم أورد حديث أنس أيضا في إثبات الحلف في الإسلام . **قوله** (حدثنا عاصم) هو ابن سليمان المعروف بالأحول . **قوله** (قلت لأنس بن مالك أبلغك أن النبي ﷺ قال :

لاحلف في الاسلام) ؟ الحلف بكسر المهملة وسكون اللام بعدها فاء : العهد . والمعنى أنهم لا يتعاقدون في الاسلام على الاشياء التي كانوا يتعاقدون عليها في الجاهلية كما سأذكره ، وكان عاصبا يشير بذلك الى ما رواه سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعا : لاحلف في الاسلام ، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة ، أخرجه مسلم ، ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلة مثله أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن أبيه وعن عمرو بن شعيب عن جده قال : خطب رسول الله ﷺ على درج الكعبة فقال : أيها الناس ، فذكر نحوه أخرجه عمر بن شبة ، وأصله في السنن . وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله ﷺ عن الحلف فقال : لاحلف في الاسلام ، ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية ، أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له . ومنها عن ابن عباس رفعه « ما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الاسلام إلا شدة واحدة » أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان . ومن مرسل عدى بن ثابت قال : أرادت الاوس أن تحالف سلبان ، فقال رسول الله ﷺ مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة . ومن مرسل الشعبي رفعه « لاحلف في الاسلام ، وحلف الجاهلية مشدود » (١) وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف الاحابيش أن امرأة من بني غزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلط بني بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم ، فأقى قومه فقال لهم : ذلت قريش لبني بكر فانصروا اخوانكم ، فركبوا إلى بني المصطلق من خزاعة ، فسمعت بهم بنو الهون بن خزيمة بن مدركة فاجتمعوا بذنب حبش - بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة - وهو جبل بأسفل مكة ، فتحالفوا : إنا ليد على غيرنا مارسي حبش مكانه ، وكان هذا مبدء الاحابيش . وعند عمر بن شبة من مرسل عروة بن الزبير مثله ، ثم دخلت فيهم القارة . قال عبد العزيز بن عمر : إنما سموا الاحابيش لتحالفهم عند حبش ، ثم أسند عن عائشة أنه على عشرة أمياك من مكة . ومن طريق حماد الراوية سموا لتعشيبهم أي تجمعهم ، قال عمر بن شبة : ثم كان حلف قريش وثقيف ودوس ، وذلك أن قريشا رغبت في وج وهو من الطائف لما فيه من الشجر والزرع ، فخافتهم ثقيف لخالفتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا لإخوانهم وجيرانهم . ثم كان حلف المطيين وأزد . وأسند من طريق أبي سلة رفعه « شهدت من حلف إلا حلف المطيين ، وما أحب أن أنكثه وأن لي حمر النعم » ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزاد « ولو دعيت به اليوم في الاسلام لأجبت » ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه « شهدت وأنا غلام حلفا مع عموقي المطيين ، فما أحب أن لي حمر النعم وأني نكثته . قال وحلف الفضول - وهم فضل وفضالة ومفضل - تحالفوا . فلما وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضول ، وكان حلفهم أن لا يعين ظالم مظلوما بمكة ، وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها أن القادم من أهل البلاد كان يندم مكة فربما ظلمه بعض أهلها فيشكوه الى من بها من القبائل فلا يفيد ، فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقبله إلى أن عقدوا الحلف ، وظهر الاسلام وهم على ذلك ، وسيأتي بيان ما وقع في الاسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة . قوله (قد حالف رسول الله ﷺ) قال الطبري ما استدلل به أنس على إثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في ثقيف ، فإن الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ، ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي مالم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والآنخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس : إلا النصر والصيحة والرفادة ويوصى له ، وقد ذهب الميراث . قلت : وعرف بذلك وجه

(١) في طبعة بولاق : مشدود ، معجمتين ؛ ويأتي قريبا أثر عمر بمهملتين وهو الصواب

إيراد حديثي أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم . وقال الخطابي : قال ابن عينة حالف بينهم أي أخى بينهم ، يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام ، لكنه في الإسلام جبر على أحكام الدين وحدوده ، وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم ، فبطل منه ما خالف حكم الإسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله . واختلف الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام ، فقال ابن عباس : ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها إسلامي . وعن علي ما كان قبل نزول (لثيلاف فريش) جاهلي . وعن عثمان : كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي ، وما بعدها إسلامي . وعن عمر : كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض ، أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم ، وأظن قول عمر أقواها ، ويمكن الجمع بأن المذكورات في رواية غيره مما يدل على تأكيد حلف الجاهلية ، والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك

٣ - باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع . وبه قال الحسن

٢٢٩٥ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه « أن النبي ﷺ أتى بجنزة ليصلي عليها فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا لا ، فصلّى عليه . ثم أتى بجنزة أخرى فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا نعم ، قال : فصلوا على صاحبكم . قال أبو قتادة : على دينه يا رسول الله ، فصلّى عليه »

٢٢٩٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن سمع محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « قال النبي ﷺ : لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا ، فلم ينجني مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى : من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا ، فأتيته فقلت : إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا ، فخفي لي خفية ، فمذذتها ، فاذا هي خضمانة وقال : خذ مثلها »

[الحديث ٢٢٩٦ - إطراره في : ٢٥٩٨ ، ٢٦٨٣ ، ٣١٢٧ ، ٣١٦٤ ، ٤٣٨٣]

قوله (باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ، وبه قال الحسن) يحتمل قوله « فليس له أن يرجع » أي عن الكفالة بل هي لازمة له ، وقد استقر الحق في ذمته . ويحتمل أن يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به . والأول أليق بمقصوده . ثم أورد فيه حديث سلمة بن الأكوع المتقدم قبل بابين ، وقد سبق القول فيه . ووجه الأخذ منه أنه لو كان لأبي قتادة أن يرجع لما صلى النبي ﷺ على المديان حتى يوفي أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه ، فدل على أنه ليس له أن يرجع . (تنبيه) : اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة ، وقد تقدم في تلك الطريق تأما ، وقد ساقه الاسماعيلي هنا تأما وساق في قصته المحذوف أنه عليه الصلاة والسلام قال « ثلاث كيات ، وكأنه ذكر ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يعجبه أن يدخر شيئاً ، واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً

لأبي حنيفة ، وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر . قوله (حدثنا عمرو) هو ابن دينار . قوله (سمع محمد بن علي) أي ابن الحسين بن علي ، وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة ، ولسفيان في هذا الحديث اسناد آخر سيأتي بيانه في فرض الخمس . قوله (لو قد جاء مال البحرين) هو مال الجزية كما سيأتي بيانه في المغازي ، وكان عامل النبي ﷺ على البحرين العلاء بن الحضرمي كما سيأتي في « باب انجاز الوعد » من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا . قوله (قد أعطيتك هكذا وهكذا) في الطريق التي في الشهادات وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات ، وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعدتها فإذا هي خمسمائة فقال : خذ مثلها ، وعرف بقوله فيه « خفي لي حشية » تفسير قوله « خذ هكذا » كأنه أشار بيديه جميعا ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع ، فلما ألزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة ، وكان ﷺ يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك . وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذًا من هذا الحديث ، ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب . وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جر ذلك نفعا لنفسه ، لأن أبا بكر لم يلتمس من جابر شاهدا على صحة دعواه ، ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففضى له بعله فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم

٤ - باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده

٢٢٩٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين » . وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت « لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين » ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرقي التمار مبكرة وعشية . فلما ابتلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك الغداح لقيه ابن الدغنة ، وهو سيد القارة فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجني قومي ، فانا أريد أن أسبيح في الأرض وأعبد ربي . قال ابن الدغنة : إن مثلك لا يخرج ولا يخرج ، فانك تكسب المدوم ، وتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، وأنا لك جار . فارجع فاعبد ربك ببلادك . فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج ، أخرجون رجلا يكسب المدوم ، ويصل الرحم ، ويحمل الكل ، ويقرى الضيف ، ويعين على نوائب الحق ؟ فأفادت قريش جوار ابن الدغنة ، وآمنوا أبا بكر ، وقالوا لابن الدغنة : مر أبا بكر فليعبد

رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، فَلْيُصَلِّ وَلْيُقِرَّ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِنَا بِذَلِكَ ، وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ ، فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا : قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ لِأَبِي كُرَيْمٍ ، فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ . ثُمَّ بَدَأَ ابْنُ بَكْرٍ فَاثْنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ ، وَبَرَزَ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيُقِرُّ الْقُرْآنَ ، فَيَتَقَشَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبَاؤُهُمْ يَعْجُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَاءَ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ : إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ فَاثْنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا ، فَأُتِيَهِ ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَّ ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعِينَ ذَلِكَ فَسَلِّهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتُكَ ، وَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ ، وَأَسْنَا مُقَرَّرِينَ الْإِسْتِعْلَانَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ ، فَمَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي ؛ فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنَّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَإِنِّي أُرِدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ أَرَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ ، رَأَيْتُ سَبْخَةً ذَاتَ مَخْلٍ بَيْنَ لَا بَتَيْنِ ، وَهِيَ الْحَرَّتَانِ . فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ . وَتَهَجَّرَ أَبُو بَكْرٍ مَهَاجِرًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَلَى رِسَاكَ ، فَنِي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ يَا أَبْنَتُ ؟ قَالَ : نَعَمْ : فَخَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَضْحَبَهُ ، وَعَلَفَ رَجُلَتَيْنِ كَأَنَّهُمَا عَدُوهُ وَرَقَّ السَّمَرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .

قوله (باب جوار أبي بكر) الصديق تكسر الجيم وتضم . والمراد به الذمام والأمان . قوله (في عهد رسول الله ﷺ وعقده) أورد فيه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا . قوله (فأخبرني عروة) فيه محذوف تهديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا ، والفرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة ، وتقدير النبي ﷺ له على ذلك . ووجه دخوله في الكفالة أنه لا تقي بكفالة الأبدان ، لأن الذي أجاره كأنه تكفل بنفسه المحار أن لا يضام قاله ابن المنير . (تنبيه) ساق البخاري الحديث هنا (١) على لفظ يونس عن الزهري ، وساقه في الهجرة على لفظ عقيل ، وسأبين ما بينهما من التفاوت هناك ، وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبط برك النقاد أن شاء الله تعالى . قوله (وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس) هذا التعليق سقط من رواية أبي ذر ، وساق الحديث عن عقيل وحده . وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم والاصيلي والحياتي وغيرهم أنه سليمان بن صالح

أمرؤذى وثقه سلويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك ، وبذلك جزم الاصلي . وجزم الاسماعيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب . وزعم الديلمي أنه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء الإنطاكي ولم يذكر لذلك مستندا ، ولم يسبقه أحد إلى عد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري ، والمعتمد هو الأول وقد وقع في رواية ابن السكن عن الثوري عن البخاري قال قال أبو صالح سلويه حدثنا عبد الله بن المبارك ،

٥ - باب الدين

٢٢٩٨ - **عَدَسَانِي** بن بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْيَاسِيُّ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّعِ عَلَيْهِ الدِّينُ ، فَيَسْأَلُ : هَلْ تَرَكَ لَدَيْهِ فَضْلاً ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لَدَيْهِ وَفَاءً صَلَّى ، وَإِلَّا قَالِ لِلْمُسْلِمِينَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ : أَنَا أَوَّلُيْ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تَوَقَّعَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَلْيُفَضِّلْهُ فُضْلًا ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ »

[الحديث ٢٢٩٨ - أطرافه في : ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٤٧٨١ ، ٥٣٧١ ، ٦١٣٦ ، ٦٧٤٥ ، ٦٧٦٣]

قوله (باب الدين) كذا للاصلي وكرمة ، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وسقط الحديث أيضا من رواية المستمل ، ووقع للنسفي وابن شيويه « باب ، بغير ترجمة وبه جزم الاسماعيلي ، وأما ابن طال فذكر هذا الحديث في آخر « باب من تكفل عن ميت بدين ، وصنيعه أليق ، لان الحديث لا يتعلق له بترجمة هوارد أبي بكر حتى يكون منها ، أو ثبتت « باب ، بلا ترجمة فيكون كالفصل منها ، وأما من ترجم له « باب الدين » بعيد إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض ، **قوله** (عن أبي سلمة عن أبي هريرة) هكذا رواه عقيل وتابعه بنس وابن اخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم ، وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي . **قوله** (هل ترك لدينه فضلا) أي فسدرا زائدا على مؤنة تجهيزه ، وفي رواية الكشميني « قضاء ، بدل فضلا ، وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن ، وهو أولى بدليل قوله « فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء » . **قوله** (فترك دينا) في رواية مام عن أبي هريرة عند مسلم « فترك دينا أو ضيعة ، وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، فأما مؤمن مات ، فذكره ، وفيه « ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتني ، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك ان شاء الله تعالى . والضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية قال الخطابي : هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر ، أي ترك ذوى ضياح أي لاشئ لهم ، وقوله « كلا ، (١) بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال . **قوله** (فلورثته) في رواية مسلم « فهو لورثته ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليرثه عصبته ،

(١) ليست هذه الكلمة في رواية المتن التي بأيدينا ، ولعلها في بعض طرق الحديث الأخرى

ولمسلم من طريق الأخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال العصبية من كان ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الفرائض أن شاء الله تعالى . قال العلماء كان الذي فعله عليه السلام من ترك الصلاة على من عليه دين ليخرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة منها لثلاث تقوتهم صلاة النبي ﷺ ، وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة؟ وجهان ، قال النووي : الصواب الجزم بموازاه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم ، وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز ، وأما من استدان لأمر هو جائز فما كان يمتنع ، وفيه نظر لأن في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال رضي الله عنه من توفي وعليه دين ، ولو كان الحال مختلفاً لبيّن . نعم جاء من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال : إنما الظالم في الديون التي حملت في البني والاسراف ، فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن له أودى عنه ، فصلى عليه النبي ﷺ وقال بعد ذلك : من ترك ضياعاً ، الحديث ، وهو ضعيف . وقال الحازمي بعد أن أخرجه : لا بأس به في المتابعات ، وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً ، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله ﷺ من ترك ديناً فعلي ، وفي صلاته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح ، وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه ، وهل كان القضاء واجباً عليه أم لا؟ وجهان . وقال ابن بطال : قوله رضي الله عنه من ترك ديناً فعلي ، ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين ، وقوله رضي الله عنه فعلي قضاؤه ، أي بما يقضى الله عليه من الغنائم والصدقات ، قال وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعلهم بمن مات وعليه دين ، فإن لم يفعل فلاثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال يني بقدر ما عليه من الدين ، والا فبقسطه

(خاتمة) اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طريقتان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيها مضي ستة أحاديث ، والستة الأخرى خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث سلبة بن الأكوخ في الصلاة على من عليه دين ، وحديث ابن عباس في الميراث . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية آثار . والله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٠ - كتاب الوكالة

١ - باب وكالة الشريك في القسمة وغيرها
وقد أشرك النبي ﷺ عليًا في هديبه ثم أمره بقسمتها

٢٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ
هَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي تَحْرَتُ وَبِجُلُودِهَا »
٢٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَرٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ ، فَذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : ضَحَّ بِهِ أَنْتَ »
[الحديث ٢٣٠٠ - أطرافه في : ٢٥٠٠ ، ٥٥٤٧ ، ٥٥٥٥]

قوله (كتاب الوكالة . بسم الله الرحمن الرحيم . وكالة الشريك في القسمة وغيرها) كذا لا في ذر ، وقدم
غيره بالبسلة وزاد واوا وللنسي « كتاب الوكالة . وكالة الشريك ، ولغيره « باب ، بدل الواو . والوكالة بفتح
الواو وقد تكسر التفويض والحفظ ، تقول وكلت فلانا إذا استحفظته ووكلت الأمر اليه بالتخفيف إذا فوضته
اليه . وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا أو مقيدا . قوله (وقد أشرك النبي ﷺ عليا في هديه ثم
أمره بقسمتها) هذا الكلام ملفق من حديثين عند المصنف : أحدهما حديث جابر د أن النبي ﷺ أمر عليا أن يقيم
على إحرامه ، وأشركه في الهدى ، وسيأتي موصولا في الشركة ، ووم من زعم من الشراح أنه مضى في الحج . ثانيهما
حديث علي د أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها . وقد تقدم موصولا في الحج من طريق
مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه ، وقد ذكر هتا طرفا من الحديث موصولا في الأمر بالتصدق بجلال البدن ، وقد تقدم
في الحج بهذا السند والتمن مع الكلام عليه ، ومقصوده منه هنا ظاهر فيما ترجم له في القسمة . وأما قوله في الترجمة
« وغيرها ، أى وفي غير القسمة ، فيؤخذ بطريق الإلحاق . والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها . ثم أورد
المصنف حديث عقبة بن عامر د أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها ، الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الاضاحى ،
وشاهد الترجمة منه قوله « ضح به أنت » فانه علم به أنه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكأنه كان شريكا
لهم وهو الذى تولى القسمة بينهم . وأبدى ابن المنير احتمالا أن يكون ﷺ وهب لكل واحد من المقسوم فيهم
ما صار اليه فلا تتجه الشركة . وأجاب بأنه ساق الحديث في الاضاحى من طريق أخرى بلفظ د أنه قسم بينهم ضحايا ،
قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم بجماعتها ثم أمر عقبة بقسمتها ، فيصح الاستدلال به لما ترجم له ،
قال ابن بطلال : وكالة الشريك جائزة كما تجوز شركة الوكيل لأعلم فيه خلافا . واستدل الداودى بحديث علي د على جواز
تفويض الأمر الى رأى الشريك ، وتعقبه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه فلا يكون فيه
تفويض . قوله (عتود) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو : الصغير من المعز اذا قوى ، وقيل إذا أتى عليه

حول ، وقيل إذا قدر على السفاد

٢ - باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز

٣٣٠١ - **حديثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال « كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيتي بالمدينة ، فلما ذكرت « الرحمن » قال : لا أعرف « الرحمن » ، كاتبتني باسمك الذي كان في الجاهلية ، فكاتبته « عبد عمرو » . فلما كان في يوم بدر خرجت إلى جبل لأحرزه حين نام الناس ، فأبصره بلال ، فخرج حتى وقف على مجلس من الأنصار فقال : أمية ابن خلف ، لا تبجوت إن نجح أمية . فخرج معه فريق من الأنصار في آثارنا ، فلما خشيت أن يلقنونا خلفت لهم ابنة لأشغلهم فقتلوه ، ثم أبوا حتى يتبعونا - وكان رجلاً ثقيلاً - فلما أدركونا قلت له : ابرك ، فبرك ، فالتيت عليه نفسي لأمتعه ، فقتلوه بالسيف من تحت حتى قتلوه ، وأصاب أحدهم رجلي بسيفه . وكان عبد الرحمن بن عوف يربنا ذلك الأثر في ظهر قدمه »

[الحديث ٣٣٠١ - طرفه في : ٣٩٧١]

قوله (باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز) . أي إذا كان الحربى في دار الإسلام بامان . **قوله** (عن صالح بن إبراهيم) يأتي تصريحه بالسماع . **قوله** (كاتبت أمية بن خلف) أي كتبت بيني وبينه كتاباً ، وفي رواية الاسماعيلي عاهدت أمية بن خلف وكاتبته . **قوله** (بأن يحفظني في صاغيتي) الصاغية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل ، مأخوذ من صغى إليه إذا مال . قال الأصمعي : صاغية الرجل كل من يميل إليه ، ويطلق على الأهل والمال . وقال ابن التين : رواه الداودي ظاعنتي بالطاء المشالة المعجمة والعين المهملة بعدما نون ، ثم فسره بأنه الشيء الذي يسفر إليه قال ولم أر هذا لغيره . **قوله** (لا أعرف الرحمن) أي لا أعترف بتوحيده ، وزاد ابن إسحق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الإله . **قوله** (حين نام الناس) . أي رقدوا ، وأراد بذلك اغتنام غفلتهم ليصون دمه . **قوله** (فقال : أمية بن خلف) بالنصب على الإغراء ، أي عليكم أمية ، وفي رواية أبي ذر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أي هذا أمية . **قوله** (خلفت لهم ابنة) هو على بن أمية ، سماه ابن إسحق في روايته في هذه القصة من وجه آخر ، وسيأتي مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ، ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف إن شاء الله تعالى . ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الإسلام فوض إلى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره ، والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره ، قال ابن المنذر : توكل المسلم حربياً مستأمناً وتوكل الحربى المستأمن مسلماً لا خلاف في جوازه . **قوله** (وكان رجلاً ثقيلاً) أي ضخم الجثة . **قوله** (فقتلوه بالسيف) بالجيم أي غشوه كذا الاصطلي ولابن ذر ، ولغيرهما بالخاء المعجمة أي أدخلوا أسياهم

خلاله ، حتى وصلوا اليه وطعنوه بها من تحت ، من قولهم خللته بالرح واختلته اذا طعنته به ، وهذا أشبه بسياق الخبر ، ووقع في رواية المستمل « فتخلوه » ، بلام واحدة نقيضة . قوله (سمع يوسف صالحا و ابراهيم أباه) كذا ثبت لابن ذر عن المستمل ، وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع ابراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث « فكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الاثر في ظهر قدمه » ،

٣ - باب الوكالة في الصرف والميزان . وقد وكل عمرُ وابنُ عمرَ في الصرفِ

٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ - حدثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن عبدِ المجيد بنِ سُهَيْلٍ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ عوفٍ عن سعيد بنِ المسيَّب عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ وأبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهما « أن رسولَ اللهِ ﷺ استعمل رجلاً على خيبر ، فجاءهم بتمرٍ جنبٍ فقال : أكلُ تمرٍ خيبرٍ هكذا ؟ فقال : إنا لنأخذُ الصاعَ بالصاعينِ والصاعينَ بالثلاثة . فقال : لا تفعلْ ، يبع الجمعُ بالدرهمِ ثمَّ ابتعَ بالدرهمِ جنبياً . وقال في الميزانِ مثلَ ذلك »

قوله (باب الوكالة في الصرف والميزان) قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلاً يصرف له دراهم وكل آخر يصرف له دنانير فتلافاً وتصارفاً صرفاً معتبراً بشرطه جاز ذلك . قوله (وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف) أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه « أن عمر أعطاه آنية موهبة بالذهب فقال له : اذهب فبعها ، فباعها من يهودى بضعف وزنه ، فقال له عمر : اردده ، فقال له اليهودى أزيدك ، فقال له عمر لا إلا بوزنه ، وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق الحسن بن سعد قال « كانت لي عند ابن عمر دراهم فأصبت عنده دنانير فأرسل معي رسولاً إلى السوق فقال : اذا قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها والا فاشتر له حقه ، ثم اقضه إياه ، واسناد كل منهما صحيح . قوله (عن عبد المجيد بن سهيل) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب ، وحكى ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف « عبد الحميد » بحاء مهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى عن عبد الله بن يوسف ، فأمله وقع كذلك في رواية غير البخارى . قال : وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ . قوله (استعمل رجلاً على خيبر) تقدم في البيوع أنه أنصاري وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك . وقوله في آخره « وقال في الميزان مثل ذلك ، أى والموزون مثل ذلك لا يباع رطل برطلين ، وقال الداودى ، أى لا يجوز التمر بالتمر ، إلا كيلاً بكيل أو وزناً بوزن ، وتعقبه ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب فلعله اثر بالمثلثة وفتح الميم ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه ﷺ أمر ما يكال ويوزن الى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ، ويلتحق به الصرف . قال ابن بطال : يبيع الطعام يدا بيد مثل الصرف سواء أى في اشتراط ذلك . قال : ووجه أخذ الوكالة منه قوله ﷺ لمعامل خيبر « يبع الجمع بالدرهم » بعد أن كان باع على غير السنة فهناك من يبيع الزبا وأذن له في البيع بطريق السنة

٤ - باب إذا أضرَّ الراعى أو الوكيلُ شاةً تموتُ أو شيئاً يفسدُ

ذبحَ أو أصلحَ ما يخافُ عليه الفسادَ

٢٣٠٤ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم سمع المعتز أن أبا عبد الله عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت له غنم ترعى أسلع فابهرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً ، فكسرت حجرأ فذبحوها به ، فقال لهم : لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ - أو أرسل إلى النبي ﷺ من بسأله - وأنه سأل النبي ﷺ عن ذاك - أو أرسل - فأمره بأكلها »

قال عبيد الله : فيصحبني أنها أمة وأنها ذبحت . تابعة عبدة عن عبيد الله

[الحديث ٢٣٠٤ - أطرافه في : ٥٥٠١ ، ٥٥٠٢ ، ٥٥٠٤]

قوله (باب اذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد) كذا لا بن ذر والنسفي وعليه جرى الاسماعيل ، ولا بن شجويه « فأصلح ، بدل » أو أصلح ، وجواب الشرط محذوف أى جاز ونحو ذلك ، وفي شرح ابن التين بمحذوف « أو ، فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد وأما الاصيلي فعنده « أو شيئاً يفسد ذبح وأصلح ، وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه « أنه كانت له غنم ترعى بسلع ، الحديث ، قال ابن المنير ليس غرض البخارى بمحدث الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو تحررها ، وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل ، وقد اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكاً لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها ، والذي يظهر أنه أراد رفع الحرج عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين . **قوله** (أنه سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزني في « الأطراف » بأنه عبد الله ، لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفاً من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن . **قوله** (قال عبيد الله) هو ابن عمر الصمرى راوى الحديث ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه . **قوله** (تابعه عبدة) أى ابن سليمان (عن عبيد الله) هو العمري المذكور بالاسناد المذكور ، وسيأتى موصولاً في كتاب الذبايح ويأتى الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره . واستدل به على تصديق المؤتمن على ما أتمن عليه ما لم يظهر دليل الخيانة ، وعلى أن الوكيل إذا أنزى على إناث الماشية خلا بغير إذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهلك أنه لا ضمان عليه

٥ - باب وكالة الشاهد والقائب جائزة

وكتب عبد الله بن عمر وإلى قهرمانه وهو غائب عنه أن يزكّي عن أهل الصغير والكبير .
٢٣٠٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « كان لرجل على النبي ﷺ جمل من الإبل ، فجاءه يتقاضاه فقال : أعطوه ، فطأبوا سنه فلم يجدوا له إلا سناً فوقهم - ، فقال : أعطوه ، فقال : أوفيتنى أوفى الله بك ، قال النبي ﷺ : إن خياركم أحسنكم قضاء »

[الحديث ٢٣٠٥ - أطرافه في : ٢٣٠٦ ، ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣ ، ٢٤٠١ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٩]

قوله (باب) بالتتوين (وكالة الشاهد) أى الحاضر (والنائب جائزة) قال ابن بطال : أخذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر ، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم ، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة ، وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور واعتمد فى الجواز حديث الباب قال : وقد اتفق الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال : ووكالة النائب مفقرة إلى قبول الوكيل الوكالة باتفاق ، وإذا كانت مفقرة إلى قبول لحكم النائب والحاضر سواء ، **قوله** (وكتب عبد الله بن عمرو) أى ابن العاص (إلى قهرمانه) أى خازنه التيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية . **قوله** (أن يذكر عن أهله) أى زكاة الفطر ، ولم أقف على اسم هذا القهرمان ، وقد أورد فيه حديث أبي هريرة : كان لرجل على النبي ﷺ حمل من من الأبل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه ، الحديث وسيأتى شرحه فى كتاب القرض ، وموضع الترجمة منه لوكالة الحاضر واضح ، وأما النائب فيستفاد منه بطريق الأولى ، لأن الحاضر إذا جاز له التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجوازه للنائب عنه أولى لاحتياجه إليه . وقال الكرماني : لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله ﷺ حضورا وغيبا

٦ - باب الوكالة فى قضاء الديون

٢٣٠٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** ثعبة عن سلمة بن كهيل سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه « أن رجلا أتى النبي ﷺ يتقاضاه فأعطاه ، فهم به أصحابه ، فقال رسول الله ﷺ دعوه فان صاحب الحق مَقَالاً . ثم قال : أعطوه شيئاً مثل رءٍ ، قالوا : يا رسول الله ، إلا أمثل من سنه ، فقال : أعطوه ، فان من خيركم أحسنكم قضاء »

قوله (باب الوكالة فى قضاء الديون) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور فى الباب قبله من وجه آخر ، وهو ظاهر فيما ترجم به . وقوله قال أعطوه سنأ مثل سنه ، قالوا يا رسول الله إلا أمثل من سنه ، كذا جميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذى قبله والتقدير فقالوا لم نجد إلا أمثل الخ ، قال ابن المنير : فقه هذه الترجمة أنه ربما توم متوم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فبين أن ذلك جائز ، ولا يعد ذلك مطلا

٧ - باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفع قوم جاز

اقول النبي ﷺ لو فدى هوازن حين سألوهم المغانم ، فقال النبي ﷺ : نصيبى لكم

٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ - **حدثنا** سعيد بن خفيّر قال **حدثني** الليث قال **حدثني** عقیل عن ابن شهاب قال وزعم عروة أن مروان بن الحكم والمصور بن خزيمة أخبراه أن رسول الله ﷺ قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوهم أن يرده إليهم أموالهم وسبيهم ، فقال لم رسول الله ﷺ : أحب الحديث إلى أصدقهم فاختاروا إحدى الطائفتين : إنا السبي وإما المال . فقد كنت استأنيت بهم - وقد كان رسول الله ﷺ انعطهم

بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفَةِ - فَمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ رَاثٍ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا اخْتَارُوا سَبِيْنَا . فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسَامِينِ فَأَتَتْهُ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدُّنَا أَنْ يَشْتَرَاكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا نَاثِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنَّ أَرَادَ إِلَيْهِمْ سَبِيْنِهِمْ ، فَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَسْكُونَ عَلَى حَفْلَةٍ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُبْقِي اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . قَدَلَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ عَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عُرُوفَكُمْ أَمْرَكُمْ ، فَارْجِعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرُوفُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا ،

[الحديث ٢٣٠٧ - أطرافه في : ٢٥٣٩ ، ٢٥٨٤ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٣١ ، ٢٦٣٨ ، ٢٦٣٩]

[الحديث ٢٣٠٨ - أطرافه في : ٢٥٤٠ ، ٢٥٨٣ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٣٧]

قوله (باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع قوم جاز) يجوز في « وكيل ، التثوين ، ويجوز تركه على حد قوله » بين ذراعى وجهة الأسد ، ووقع عند الإسماعيلي « لوكيل قوم أو شفيع قوم » . **قوله** (لقول النبي ﷺ لو فد هوازن حين سأله المغانم فقال النبي ﷺ : نصبي لكم) وهو طرف من حديث أخرجه ابن إسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وسيأتي بيانه في كتاب الخسر ان شاء الله تعالى ، وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة وسروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وإنني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم » ، الحديث ، قال ابن بطال : كلن الوفد رسلا من هوازن ، وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم ، فنصفهم النبي ﷺ فيهم ، فإذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك لحكمه حكمهم . وقال الخطابي : فيه أن إقرار الوكيل على موكله مقبول . لان العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم . وبهذا قال أبو يوسف ، وفيه أبو حنيفة ومحمد بالحاكم . وقال مالك والشافعي وإبني أبي ليلى : لا يصح إقرار الوكيل على الموكل . وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفاء ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم ، فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم . واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله « حتى نعطيهم إياه من أول ما يبقينا » ، وسيأتي البحث فيه في باب « وقال ابن المنذر : قوله ﷺ لو فد » وهم الذين جاءوا وشفعاء في قومهم ، نصبي لكم ، قد يوم أن الموهبة وقعت للوسائط ، وليس كذلك بل المقصودهم وجميع من تكلموا بسببه . فيستفاد منه أن الأمور تنزل على المقاصد لا على الصور ، وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه ، بل الهبة للمشفوع له ، ويلتحق به من وكل على شراء شيء بعينه فاشترى الوكيل ثم ادعى أنه إنما نوى نفسه فإنه لا يقبل منه ، ويكون المبيع للوكل انتهى . وهذا قاله على مقتضى مذهبه ، وفي المسألة خلاف مشهور

٨ - **باب** إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى ، فأعطى على ما يتعارفه الناس

٢٣٠٩ - **حدثنا** المكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره - يزيد بعضهم على بعض ، ولم يبلغه كله ، رجل واحد منهم - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فكنت على جمل فقال إنما هو في آخر القوم ، فرأى النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت جابر بن عبد الله . قال : مالك ؟ قلت : إني على جمل فقال . قال : أمك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطنيهِ ، فأعطيته ففرض به فزجره ، فكان من ذلك للكان من أول القوم . قال : يعنيهِ ، قلت : بل هو لك يارسول الله . قال : بل يعنيهِ ، قد أخذته بأربعة دنانير ولا ظهروا إلى المدينة . فلما دنونا من المدينة أخذت أرحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت امرأة قد خلا منها . قال : فهلأ جارية تلاعِبها وتلاعِبك ؟ قلت : إن أبي ثوفى وترك بنات فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها ، قال : فذلك . فلما قدمنا للمدينة قال : يا بلال اقضه وزده . فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطًا . قال جابر : لا تفارقني زيادة رسول الله ﷺ ، فلم يكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله »

قوله (باب إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس) أي فهو جائز ، فيه حديث جابر في قصة بيعه الجمل وسيأتي شرحه في كتاب الشروط . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « يا بلال اقضه وزده ، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطًا ، فانه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره باعطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطًا . **قوله** (عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا للأكثر وكذا وقع عند الاسماعيلي ، أي ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ، ووقع لبعضهم « لم يبلغه كلهم » رجل واحد منهم ، وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة . وعند أبي نعيم في المستخرج « لم يبلغه كله الا رجل واحد عن جابر ، ومثله للحميدي في جمعه ، وبخط الديلم في نسخته من البخاري « لم يبلغه ، بالتشديد ، وقال الكرماني قوله « يزيد بعضهم » الضمير فيه يرجع إلى الغير وفي « لم يبلغه » إلى الحديث أو الرسول ، و « رجل » بدل من كل . قلت الضمير للحديث جزما لا للرسول ، لأن السند متصل . ثم قال الكرماني : وفي أكثر الروايات لفظة « وغيره » بالجر وأما رفعه فعلى الابتداء و « يزيد ، خبره » ، ويحتمل أن يكون « رجل » ، فاعل فعل مقدر ليبلغه ، وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف . قلت : إنما جاء التعجرف من عدم فهم المراد ، والافعى الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كلهم عن جابر ، لكنه عنده عنهم بالتوزيع : روى عن كل واحد قطعة من الحديث . وقوله لم يبلغه كله رجل ، أي لم يسقه بتمامه ، فهو بيان منه لصورة تحمله ، وهو كقول الزهري في حديث الأفك « وكل حدثي طائفة من حديثها لكنه زاد عليه ، نفي أن يكون كل واحد منهم ساقه بتمامه ، فأى تعجرف في هذا ؟ والمعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في

الرواية ثم يطلق على الجميع التعريف ، أفهذا شارح أو جرح ؟ ووقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير ، وقد تقدم في الحج شيء من ذلك . قوله (على جمل نفال) بفتح المثناة بعدها فاء خفيفة هو البحر البطيء السير ، يقال نفال ونفيل ، وأما النفال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الرحى لينزل عليه اللقيح . وقال ابن التين : من ضبط النفال الذي هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ . وقوله « أربعة دنانير ، كذا الجميع » ، وذكره الداودي الخارج بلفظ « أربع الدنانير » ، وقال : سقطت الماء لما دخلت الألف واللام ، وذلك جائز فيما دون العشرة . وتمتبه ابن التين بأنه قول مخترع لم يقله أحد غيره ، وقوله « فلم يكن القيراط يفارق قراب جابر » ، كذا لأبي ذر والنسفي بقاء ، قال الداودي الخارج : يعنى خريطته . وتمتبه ابن التين بأن المراد قراب سيفه ، وأن الخريطة لا يقال لها قراب انتهى . وقد وقع في رواية الأكثر « جراب » ، فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر « فأخذه أهل الشام يوم الحرة » ، قال ابن بطال : فيه الاعتداد على العرف لأن النبي ﷺ لم يعين قدر الزيادة في قوله « وزده » فاعتمد بلال على العرف : فاقصر على قيراط ، فلو زاد مثلاً ديناراً لتناوله مطلق الزيادة لكن العرف يأباه ، كذا قال ، وقد ينازع في ذلك باحتيال أن يكون هذا القدر كان النبي ﷺ أذن في زيادته ، وذلك القدر الذي زيد عليه كأن يكون أمره أن يزيد من يأمر له بالزيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف

٩ - باب وكالة المرأة الإمام في النكاح

٢٣١٠ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني قد وهبت لك من نفسي . فقال رجل : زوّجنيها . قال : قد زوّجنا كما بنا منك من القرآن »

[الحديث ٢٣١٠ - أخرجه في : ٥٠٢٩ ، ٥٠٣٠ ، ٥٠٨٧ ، ٥١٢١ ، ٥١٢٦ ، ٥١٣٢ ، ٥١٣٥ ، ٥١٤١ ، ٥١٤٩ ، ٥١٥٠ ، ٥٨٧١ ، ٧٤١٧]

قوله (باب وكالة المرأة الإمام في النكاح) أي توكيل المرأة . والإمام بالنصب على المفعولية . وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح . وقد تمتبه الداودي بأنه ليس فيه أنه ﷺ استأذنها ولا أنها وكلته ، وإنما زوجها الرجل بقول الله تعالى (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) انتهى . وكان المصنف أخذ ذلك من قولها « قد وهبت لك نفسي » فقوضت أمرها إليه . وقال الذي خطبها « زوّجنيها » فلم تسكر هي ذلك بل استمرت على الرضا ، فكأنها فوضت أمرها إليه ليزوجها أو يزوجه لمن رأى . ووقع في هذه الرواية « إني وهبت لك من نفسي » وخلت أكبر الروايات عن لفظ « من » ، فقال النووي : قول الفقهاء وهبت من فلان كذا بما ينكر عليهم ، وتمتبه بأن الإنكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النكاح ، ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديره طيبة مثلاً

٩٠ - **باب** إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازَهُ الموكِّل فهو جاز

وإن أقرضَهُ إلى أجلٍ مُسَّي جاز

٢٣١١ — وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « وكفى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان . فأتاني آت فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته وقلت : والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال : إني محتاج ، وعلى عيال ، ولي حاجة شديدة . قال فخليت عنه . فأصبحت ، فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة ؟ قال قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيلاً ، فرحمته فخليت سبيله . قال : أما إنه قد كذبك ، وسيعود . فمرفت أنه سيعود لقول رسول الله ﷺ إنه سيعود ، فرصدته ، فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ . قال : دعني فاني محتاج ، وعلى عيال ، لا أعود . فرحمته فخليت سبيله . فأصبحت ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة ما فعل أسيرك ؟ قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيلاً ، فرحمته فخليت سبيله . قال : أما إنه قد كذبك ، وسيعود . فرصدته الثالثة ، فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ . وهذا آخر ثلاث مرات ، إنك تزعم لا تعود ثم تعود . قال : دعني أهلك كلماتي ينفك الله بها . قلت : ما هن ؟ قال : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ حتى تهتم الآية فانك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فخليت سبيله . فأصبحت فقال لي رسول الله ﷺ : ما فعل أسيرك البارحة ؟ قلت : يا رسول الله زعم أنه يملئني كلمات ينفك الله بها فخليت سبيله . قال : ما هي ؟ قلت : قال لي إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تهتم الآية ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي ﷺ : أما إنه قد صدقك وهو كذوب . تعلم من مخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟ قال : لا . قال : ذاك شيطان »

[الحديث ٢٣١١ - طرفه في : ٢٢٧٥ ، ٥٠١٠]

قوله (باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازه الموكل فهو جائز ، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز) .
أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان ، قال المهلب : مفهوم الترجمة أن الموكل إذا لم يجز ما فعله الوكيل مما لم يأذن له فيه فهو غير جائز ، قال : وأما قوله « وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز » ، أي إن أجازه الموكل أيضاً ، قال ولا أعلم خلافاً أن المؤتمن إذا أقرض شيئاً من مال الودعة وغيرها لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار . قال : وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام كان مجموعاً للصدقة وكانوا يجمعونه قبل إخراجهم ، وإخراجهم كان ليلة الفطر ، فلما شك السارق لأبي هريرة الحاجة تركه فكأنه أسلفه له إلى أجل وهو وقت الإخراج . وقال الكرماني : فخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رضمه إلى النبي ﷺ . كذا قال . قوله (وقال عثمان بن الهيثم) هكذا أورد

البخارى هذا الحديث منا ولم يصرح فيه بالتحديث ، وزعم ابن العربي أنه منقطع ، وأعاده كذلك في صفة إبليس
وفي فضائل القرآن لكن باختصار ، وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور ،
وذكرته في «تعليق التعليل» من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني
وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تمام ، وأقربهم لأن يكون البخارى أخذه عنه - إن كان ماسمحه
من ابن الهيثم - هلال بن بشر ، فإنه من شيوخه أخرجه عنه في «جزء القراءة خلف الامام» وله طريق أخرى عند
النسائي أخرجه من رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي هريرة ، ووقع مثل ذلك لمعاذ بن جبل أخرجه الطبراني وأبو
بكر الروياني . قوله (وكفى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأناني آت لجعل يحشو) باسكان الحاء المهمة بعدها
مثلية يقال حشا يحشو وحشى يحشى ، وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة «أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف
كأنه قد أخذ منه» . ولابن الضريس من هذا الوجه «فاذا الترقد أخذ منه ملة كف» . قوله (فأخذته) زاد في
رواية أبي المتوكل «أن أبا هريرة شكى ذلك إلى النبي ﷺ أولا فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من يحرك
لمحمد ، قال فقلها فاذا أنال به قائم بين يدي فأخذته» . قوله (لأرفعنك) أى لأذهبن بك أشكوك ، يقال رفعه إلى
الحاكم إذا أحضره للشكوى . قوله (إني محتاج وعلى عيال) أى نفقة عيال أو «على» بمعنى لى ، وفي رواية أبي
المتوكل «قال إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن» ، وفي رواية الإسماعيلي «ولا أعود» . قوله (ولى حاجة) في
رواية الكشميني «وبى حاجة» . قوله (فرصدته) أى رقبته . قوله (لجمل) في رواية الكشميني والمستحلى «لجاء»
في الموضعين . قوله (قال دعنى أعلك) في رواية أبي المتوكل «خل عنى» . قوله (ينفك الله بها) في رواية أبي
المتوكل «إذا قلتم لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن» ، وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه «لا يقربك من الجن
ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير» . قوله (قلت ما هن) في رواية الكشميني «ما هو» ، أى الكلام «وفي رواية أبي
المتوكل «قلت وما هؤلاء الكلمات» . قوله (إذا أويت إلى فراشك) في رواية أبي المتوكل «عند كل صباح
ومساء» . قوله (آية الكرسي) (الله لا اله إلا هو الحى القيوم) حتى تحتم الآية) في رواية النسائي والإسماعيلي
«الله لا اله إلا هو الحى القيوم من أولها حتى تحتمها» ، وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل «الله لا اله
إلا هو الحى القيوم» ، وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة «وخاتمة سورة البقرة: آمن الرسول إلى آخرها» ، وقال
في أول الحديث «ضم إلى رسول الله ﷺ تمر الصدقة فكنت أجد فيه كل يوم نقصانا فشكوت ذلك إلى رسول الله
ﷺ فقال لى: هو عمل الشيطان فارصده ، فرصدته فأقبل في صورة فيل ، فلما انتهى إلى الباب دخل من خلل الباب
في غير صورته فدنا من التمر فجعل يلتقمه ، فشددت على ثيابي فتوسطته ، وفي رواية الروياني «فأخذته فالتفت يدي
على وسطه فقلت: يا عدو الله وثبت إلى تمر الصدقة فأخذته وكانوا أحق به منك ، لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ
فيفضحك» ، وفي رواية الروياني «ما أدخلك بيتي تأكل التمر؟ قال أنا شيخ كبير فقير ذو عيال ، وما أنيتك إلا من
فصيدين ، ولو أصبت شيئا دون ما أنيتك ، ولقد كنا في مدينتكم هذه حتى بمت صاحبكم فلما نزلت عليه آيتان نفرقتنا
منها ، فإن خليت سبيلي عليكما . قلت نعم ، قال : آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول إلى
آخرها» . قوله (لن يزال عليك) في رواية الكشميني «لم يزل» ، ووقع عكس ذلك في فضائل القرآن ، والاول هو
الذي وقع في صفة إبليس وهو رواية النسائي والإسماعيلي . قوله (من الله حافظ) أى من عند الله أو من جهة أمر

الله أو من بأس الله ونقمته . قوله (ولا يقر بك) بفتح الراء وضم الموحدة . قوله (وكانوا) أى الصحابة (أحرص شيء على الخير) فيه التثنية ، إذ السياق يقتضى أن يقول : وكنا أحرص شيء على الخير ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام مندرجا من كلام بعض رواة ، وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعليم ما ينفع . قوله (صدقتك وهو كذوب) فى حديث معاذ بن جبل « صدق الحديث وهو كذوب » وفى رواية أبى المتوكل « أو ما علمت أنه كذلك » . قوله (مذ ثلاث) فى رواية الكشمي « منذ ثلاث » . قوله (ذاك شيطان) كذا للجميع أى شيطان من الشياطين ، ووقع فى فضائل القرآن « ذاك الشيطان » واللام فيه للمعبد الذنى ، وقد وقع أيضا لأبى بن كعب عند النسائى وأبى أيوب الأنصارى عند الترمذى وأبى أسيد الأنصارى عند الطبرانى وزيد بن ثابت عند ابن أبى الدنيا قصص فى ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبى هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التى ذكرتها ، وهو محمول على التعدد ، فى حديث أبى بن كعب أنه « كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتعاهده ، فوجده ينقص ، فإذا هو بدابة شبه الغلام المحتلم ، فقلت له أجنى أم لئسى ؟ قال بل جنى ، وفيه أنه قال له « بلأنا أنك تحب الصدقة وأحببنا أن نصيب من طعامك ، قال فما الذى يجرنا منك ؟ قال هذه الآية آية الكرسي ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : صدق الحديث » وفى حديث أبى أيوب « أنه كانت له سهوة - أى بفتح المهملة وسكون الهاء وهى الصفة - فيها تمر ، وكانت الغول تجىء فتأخذ منه ، فشكى ذلك الى النبي ﷺ فقال : إذا رأيتهما فقل بسم الله أعجبي رسول الله ، فأخذها خلعت أن لا تعود ، فذكر ذلك ثلاثا فقالت إني ذاك لك شيتا آية الكرسي أقرأها فى بيتك فلا يقر بك شيطان ولا غيره » الحديث ، وفى حديث أبى أسيد الساعدى أنه لما قطع تمر حائطه جعلها فى غرفة ، وكانت الغول تخالفه فتسرق تمره وتقصده عليه فلذكر نحو حديث أبى أيوب سواء وقال فى آخره « وأدلك على آية تقرأها فى بيتك فلا يخالف الى أهلك ، وتقرأها على إنائك فلا يكشف غطاؤه وهى آية الكرسي ، ثم حلت استها فضرطت » الحديث . وفى حديث زيد بن ثابت أنه « خرج الى حائطه فسمع جلبة فقال : ما هذا ؟ قال : رجل من الجن ، أصابتنا السنة ، فأردت أن أصيب من ثماركم . قال له : فما الذى يعيدنا منك ؟ قال آية الكرسي » . قوله (وهو كذوب) من التثنية البليغ الغاية فى الحسن لانه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ، ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة فى الذم بقوله « وهو كذوب » وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن ، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها ، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا ، وبأن الكذاب قد يصدق ، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب ، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتسكن رؤيته ، وأن قوله تعالى (لأنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) مخصوص بما إذا كان على صورته التى خلق عليها ، وأن من أقيم فى حفظ شيء سعى وكبلا ، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس ، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور ، وأهم يتكلمون بكلام الإنس ، وأنهم يسرقون ويخدعون . وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة ، وأن الجن يصبون من الطعام الذى لا يذكر اسم الله عليه . وفيه أن السارق لا يقطع فى الجماعة ، ويحتمل أن يكون القصد المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابة الغفو عنه قبول تبليغه إلى الشارع . وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق . وفيه اطلاع النبي ﷺ على المغيبات . ووقع فى حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء الى النبي ﷺ فأعلمه بذلك . وفيه جواز جمع ذكاة الفطر قبل ليلة الفطر

وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها

١١ - باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبیمه مردود

٢٣١٢ - حدثنا إسحاق بن يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى قال : سمعت عتبة بن عبد الغفار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني ، فقال له النبي ﷺ : من أين هذا ؟ قال بلال : كان عندي تمر ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لنطعم النبي ﷺ . فقال النبي ﷺ عند ذلك : أوه أوه ، عين الربا ، لا تقبل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه »

قوله (باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبیمه مردود) أورد فيه حديث أبي سعيد « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني ، الحديث . وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشعار به ، ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه : فعند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال « هذا الربا فرده ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه ، من كتاب البيوع ، وفيه قول ابن عبد البر : ان القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم بتحريم الربا ، ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والمعلم به . ويدل على التعدد أن الذي تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزيرة عامل خير ، وفي الأخرى بلال . وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال « كان عندي تمر دون ، فابتعت منه تمرأ أجود منه ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ : هذا الربا بعينه ، انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك وبه بمحطة أو شعير ثم اشتريه من هذا التمر ثم جئني به . » قوله (حدثنا إسحق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم ، وجزم أبو على الجبائي بأنه ابن منصور ، واحتج بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن إسحق بن منصور عن يحيى بن صالح هذا الإسناد ، ولكن ليس ذلك بلازم . ويؤيد كونه ابن راهويه تغاير السياقين متنا وإسنادا ، فهنا قال إسحق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم « حدثنا يحيى ، ومن عادة إسحق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالأخبار لا بالتحديث . ووقع هنا « عن يحيى » وعند مسلم « أنبأنا يحيى وهو ابن أبي كثير » ، وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ، ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن إسحق بن منصور بالمعنى . قوله (جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف ، قيل له ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية . وقد وقع عند أحمد مرقوعا « خير تمراتكم البرني ، يذهب الداء ولاداء فيه . » قوله (كن عندي) في رواية الكشمي « عندنا » . قوله (ردي) بالهمزة وزن عظيم . قوله (لنطعم النبي ﷺ) بالنون المضمومة ، ولغير أبي ذر بالتحانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضا ، وفي رواية مسلم « لنطعم النبي ﷺ » ، باليم . قوله (أوه أوه ، عين الربا عين الربا) كذا في التكرار مرتين ، ووقع في مسلم مرة واحدة ، ومراده بعين الربا نفسه ، وقوله « أوه » كلمة قال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة ، وقد تكسر والهاء ساكنة ، وربما حذفوها ، ويقال بسكون الواو وكسر الهاء ، وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد ، قال ابن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر ، وقاله إما لتألم من هذا الفعل

ولما من سوء الفهم . قوله (فبح التمر ببيع آخر ثم اشتر به) في رواية مسلم . ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتره ، وبينهما مغايرة . لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الرديء والضمير في به يعود إلى التمر أى بالتمر الرديء والمفعول محذوف أى اشتر به تمرا جيدا ، وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد ، والضمير في قوله د ثم اشتره ، للجيد . وفي الحديث البحث عما يستريب به الشخص حتى ينكشف حاله . وفيه النص على تحريم وبا الفضل . واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه ، وإرشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها ، واهتمام التابع بأمر متبوعه ، وانتقاء الجيد له من أنواع المعلومات وغيرها . وفيه أن صفقة الربا لاتصح ، وقد تقدم ذلك مبسوطا في موضعه

١٢ - باب الوكالة في الوقف ونفقته ، وأن يطعم صديقا له ويأكل بالمعروف

٢٣١٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا لَهُ غَيْرَ مُتَأَتِّلٍ مَالًا . فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ ، يُهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ »

[الحديث ٣٣١٣ - أطرافه في : ٢٣٢٧ ، ٢٧٦٤ ، ٢٧٧٢ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٧]

قوله (باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقا له ويأكل بالمعروف) ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غير موصولة . **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار المكي . **قوله** (في صدقة عمر) أى في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزى في الاطراف ، ويوضحه رواية الاسماعيلى من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر . **قوله** (غير متأتل) بمثابة ثم مثله أى غير جامع ، وإنما كان ابن عمر يهدى منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ، ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم من نصيبه الذى جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفره ليهدى لأصحابه منه . **قوله** (فكان ابن عمر) هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلى ، قال السكرمانى : قوله (في صدقة عمر ، صدقة بالتثوين وعمر فاعل ، قال : وهو بصورة الإرسال لأنه - يعنى عمرو بن دينار - لم يذكر عمر ، قال : وفي بعض الروايات بالاضافة أى قال عمرو بن دينار في وقف عمر ذلك ، قال د وفي بعض الروايات عمرو بالواو . قلت : هذه الاخيرة غلط ، وقوله صدقة بالتثوين غلط محض ، وصدقة عمر بالاضافة هى التى عند جميع رواة هذا الحديث في البخارى ، ومعنى هذا الكلام أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك إلى صنيع ابن عمر ، فكأنه حمل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولا بهذا التقرير ، وبهذا ترجم المزى في مسند ابن عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند . **قوله** (للناس) بين الاسماعيلى أنهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى العاص ، قال المهلب : أخذ عمر شرط وقفه من كتاب الله حيث قال في ولى اليتيم (ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) والمعروف ما يعتارفه الناس بينهم

١٣ - باب الوكالة في الحدود

٢٣١٤ ، ٢٣١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ

ابن خالد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « واغدُ يا أنيسُ إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها »

[الحديث ٢٣١٤ - أطرافه في : ٢٦٤٩ ، ٢٦٩٦ ، ٢٧٢٥ ، ٢٦٣٤ ، ٦٨٧٨ ، ٦٨٣١ ، ٦٨٣٦ ، ٦٨٤٣ ، ٦٨٦٠ ، ٧١٩٤ ، ٧٢٥٩ ،

[٧٢٣٩

[الحديث ٢٣١٥ ، أطرافه في : ٢٦٩٥ ، ٢٧٧٤ ، ٢٦٣٣ ، ٦٨٢٧ ، ٦٨٣٣ ، ٦٨٣٥ ، ٦٨٤٢ ، ٦٨٥٩ ، ٧١٩٣ ، ٧٢٥٨ ، ٧٢٦٠ ،

[٧٢٧٨

٢٣١٦ - **حدثنا ابن سلام** أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن حُبة بن

الحارث قال « جئ بالنعيمان - أو ابن النعمان - شارباً ، فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه ، قال فكنت أنا فيمن ضربته ، فضربناه بالعمال والجريد »

[الحديث ٢٣١٦ - طرفاه في : ٦٧٧٤ ، ٦٧٧٥]

قوله (باب الوكالة في الحدود) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف مقتصراً منها على قوله « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهذا القدر هو المحتاج إليه في هذه الترجمة ، وسيأتي هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** (جئ بالنعيمان) بالتصغير . **قوله** (أو ابن النعمان) هو شك من الراوي ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية « جئ بنيمان أو نعيمان » فشك هل هو بالتكبير أو التصغير ، ويأتي مثلاً للكشميني في كتاب الحدود . وفي رواية للإسماعيلي « جئت بالنعيمان » بغير شك ، ويستفاد منه تسمية النبي أحضر النعيمان وأنه النعيمان بغير شك ، وقد وقع عند الزبير بن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال « كان بالمدينة رجل يقال له النعيمان يصبب الشراب » ، فذكر الحديث نحوه ، وروى ابن منده من حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله ﷺ « أن النبي ﷺ مر برجل سكران يقال له نعيمان فأمر به فضرب » الحديث ، وهو النعيمان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري من شهد بدرًا وكان مزاحاً . **قوله** (شارباً) سيأتي في الحدود من وجه آخر « وهو سكران » وزاد فيه « فشق عليه » ، وسيأتي بقية الكلام عليه هناك . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه » ، فإن الإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ويؤخذ منه أن حد الخمر لا يستأن به إلا فاقة كحد الحامل لتضع الحمل

١٤ - باب الوكالة في البدن وتماهدها

٢٣١٧ - **حدثنا إسماعيل بن عبيد الله** قال حدثني مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن حزم عن حمزة

بنت عبيد الرحمن أنها أخبرته « قالت عائشة أنا قتلت قلابد هدي رسول الله ﷺ يدي ، ثم قلدها رسول

الله ﷺ بيديه ، ثم بث بها مع أبي ، فلم يخرم على رسول الله ﷺ شي أحل الله له حتى نحر الهدى »

قوله (باب الوكالة في البدن وتماهدها) أورد فيه حديث عائشة في قتلها القلابد وتقليد النبي ﷺ لها بيديه

وبعثه إياها مع أبي بكر ، وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن ، وأما تعاملها فلمه يصير به إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي ﷺ إياها بنفسه حتى قلدها بيديه ، فمن شأن أبي بكر أن يقتني بما احتنى به ، وقد سبق الكلام عليه في الحج

١٥ - باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله . وقال الوكيل : قد سمعت ما قلت

٢٣١٨ - حدثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما نزلت ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تعالى يقول في كتابه ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضّعتها يا رسول الله حيث شئت . قال : بئخ ، ذلك مال رائج ، ذلك مال رائج . قد سمعت ما قلت فيها ، وأرى أن تجعلها في الأقربين . قال : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه »

تابعه إسماعيل عن مالك . وقال روح عن مالك « رائج »

قوله (باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله ، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت) أي فوضعه حيث أراد جاز . فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي ﷺ « إنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضّعتها يا رسول الله حيث شئت » فان النبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك ، وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين ، لكن الحجة فيه تقريره ﷺ على ذلك . ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالتبول لأن أبا طلحة قال « ضعتها حيث أراك الله » فرد عليه ذلك وقال « أرى أن تجعلها في الأقربين » . قوله (أفعل يا رسول الله) مضبوط في الطرق كلها بهجمة قطع على أنه فعل مستقبل ، وحكى الداودي فيه صيغة الأمر ، أي أفعل ذلك أنت يا رسول الله ، وتمقبه ابن التين بأنه لم يثبت به الرواية وأن السياق يأباه . قوله (تابعه إسماعيل عن مالك) يأتي موصولا في تفسير آل عمران . قوله (وقال روح عن مالك رائج) يعني أن روح بن عبادة وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمتن ، إلا في هذه اللفظة . وروايته المذكورة أخرجه الإمام أحمد عنه ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الأقارب من كتاب الزكاة ، وتقدم هناك ضبط بيرحاء ، ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

١٦ - باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها

٢٣١٩ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الخازن الأمين الذي ينفق - وربما قال : الذي يعطى - ما أمر به كاملا

مُوفراً طيباً نفسه إلى الذي أمر به أخذُ المتصدقين »

قوله (باب وكالة الأمين في الخزنة ونحوها) أورد فيه حديث ابن موسى في الخازن الأمين ، وقد سبق مبسوطاً في كتاب الزكاة ، وذكر له طريقاً أخرى في أول الإجابة كما تقدم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثاً ، المعلق منها ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى اثنا عشر حديثاً والبقية خالصة ، والله مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الرحمن بن هوف في قتل أمية ابن خلف ، وحديث كعب بن مالك في الشاة المذبوحة ، وحديث وفد هوازن من طريقه ، وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة ومضائق ، وحديث عقبة بن الحارث في قصة النعمان . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

تم الجزء الرابع

وبليه - إن شاء الله - الجزء الخامس ، وأوله (كتاب الحرث والمزارعة)

فہرست

فهرس

الجزء الرابع من فتح الباري

صفحة	الباب	رقم	١٨٠٦ - ١٨٢٠
٥٧	١٥		لبس الخفين للحرم إذا لم يجد النعلين
٥٨	١٦		إذا لم يجد الأزار فليلبس السراويل
٥٨	١٧		لبس السلاح للحرم
٥٨	١٨		دخول الحرم ومكة بغير إحرام
٦٣	١٩		إذا أحرم جمللا وعليه قبض
٦٣	٢٠		الحرم يموت بعرفة
٦٤	٢١		سنة الحرم إذا مات
٦٤	٢٢		الحج والتذوق عن الميت ، والرجل يحج من المرأة
٦٦	٢٣		الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة
٦٧	٢٤		حج المرأة عن الرجل
٧١	٢٥		حج المياني
٧٢	٢٦		حج النساء
٧٨	٢٧		من نذر المشي إلى الكعبة
			(٢٨ - كتاب جزاء الصيد)
			رقم ١٨٢١ - ١٨٢٦
			جزاء الصيد ونحوه
			إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله
			إذا رأى المحرمون صيدا فضحكوا ففطن الحلال
			لا يمين المحرم الحلال في قتل الصيد
			لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال
			إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حيا لم يقبل
			ما يقتل المحرم من الدواب
			لا يعضد شجر الحرم
			لا ينفر صيد الحرم
			لا يحل القتال بمكة
			الحجامة للمحرم
			زواج المحرم
			ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه
			الافتسال للمحرم
			(٢٩ - كتاب فضائل المدينة)
			رقم ١٨١٧ - ١٨٩٠
			حرم المدينة
			فضل المدينة وأنها تنقي الناس
			المدينة طابة
			لابتا المدينة
			من رغب عن المدينة
			الايان يأرز إلى المدينة
			لثم من كاد أهل المدينة
			أطام المدينة
			لا يدخل الدجال المدينة
			المدينة تنقي الخبيث
			كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة
			حدثنا مسدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر

(٣٠ - كتاب الصوم)

رقم ١٨٩١ - ٢٠٠٧

صفحة الباب

١	١٠٢	وجوب صوم رمضان
٢	١٠٣	فضل الصوم
٣	١١٠	الصوم كفارة
٤	١١١	الريان للصائمين
٥	١١٢	هل يقال رمضان أو شهر رمضان ، ومن رأى كله واسما
٦	١١٥	من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونية
٧	١١٦	أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان
٨	١١٦	من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم
٩	١١٨	هل يقول إني صائم إذا شتم
١٠	١١٩	الصوم لمن خاف على نفسه العزبة
١١	١١٩	إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا
١٢	١٢٤	شهر اعيد لا ينقصان
١٣	١٢٦	لا نكسب ولا نجسب
١٤	١٢٧	لا يقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين
١٥	١٢٩	(أحل لكم ليلة الصيام الرفق الى نسائكم)
١٦	١٣٢	(وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر)
١٧	١٣٦	لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال
١٨	١٣٧	تعجيل السحور
١٩	١٣٨	قلدكم بين السحور وصلاة الفجر
٢٠	١٣٩	بركة السحور من غير إيجاب
٢١	١٤٠	إذا نوى بالنهار صوما
٢٢	١٤٣	الصائم يصبح جنباً
٢٣	١٤٩	المباشرة للصائم
٢٤	١٥٢	القبلة للصائم
٢٥	١٥٣	اغتسال الصائم

صفحة الباب

٢٦	١٥٥	للصائم إذا أكل أو شرب ناسيا
٢٧	١٥٨	سواك الرطب واليابس للصائم
٢٨	١٥٩	إذا نوحاً فليستشقي بمنخره الماء
٢٩	١٦٠	إذا جامع في رمضان
٣٠	١٦٣	إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكثر
٣١	١٧٣	المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج
٣٢	١٧٣	الحجامة والتي للصائم
٣٣	١٧٩	الصوم في السفر والإفطار
٣٤	١٨٠	إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر
٣٥	١٨٢	الصوم في السفر
٣٦	١٨٣	ليس من البر الصوم في السر
٣٧	١٨٦	لم يجب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بمضا في الصوم والإفطار
٣٨	١٨٦	من أفطر في السفر ليراه الناس
٣٩	١٨٧	(وعلى الذين يطيقونه فدية)
٤٠	١٨٨	مضى يقضى قضاء رمضان
٤١	١٩١	الحائض ترك الصوم والصلاة
٤٢	١٩٢	من مات وعليه صوم
٤٣	١٩٦	مضى يحل فطر الصائم
٤٤	١٩٨	يفطر بما تيسر بالماء وغيره
٤٥	١٩٨	تعجيل الإفطار
٤٦	١٩٩	إذا أفطر في رمضان ثم طامت الشمس
٤٧	٢٠٠	صوم الصبيان
٤٨	٢٠٢	الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام
٤٩	٢٠٥	التشكيل لمن أكثر الوصال
٥٠	٢٠٨	الوصال الى السحر
٥١	٢٠٩	من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له
٥٢	٢١٣	صوم شعبان

(٣٣ - كتاب الاعتكاف)

٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

صفحة الباب	
١ ٢٧١	الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها
٢ ٢٧٢	الحائض ترجل المعتكف
٣ ٢٧٣	لا يدخل البيت إلا لحاجة
٤ ٢٧٤	غسل المعتكف
٥ ٢٧٤	الاعتكاف ليلا
٦ ٢٧٥	اعتكاف النساء
٧ ٢٧٧	الأخنية في المسجد
٨ ٢٧٨	هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد
٩ ٢٨٠	الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين
١٠ ٢٨١	اعتكاف المستحاضة
١١ ٢٨١	زيادة المرأة زوجها في اعتكافه
١٢ ٢٨٢	هل يدرك المعتكف عن نفسه
١٣ ٢٨٣	من خرج من اعتكافه عند الصبح
١٤ ٢٨٣	الاعتكاف في شوال
١٥ ٢٨٤	من لم ير عليه إذا اعتكف صوما
١٦ ٢٨٤	إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم
١٧ ٢٨٤	الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان
١٨ ٢٨٥	من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج
١٩ ٢٨٦	للمعتكف يدخل رأسه البيت للفعل

(٣٤ - كتاب البيوع)

٢٠٤٧ - ٢٢٣٨

١ ٢٨٧	(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله)
٢ ٢٩٠	الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات
٣ ٢٩١	تفسير المشبهات
٤ ٢٩٣	ما يتزه من الشبهات
٥ ٢٩٤	من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات
٦ ٢٩٦	(وإذا رأوا تجارة أو خوا ففوضوا إليها)

صفحة الباب

٥٣ ٢١٥	ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره
٥٤ ٢١٧	حق الصيف في الصوم
٥٥ ٢١٧	حق الجسم في الصوم
٥٦ ٢٢٠	صوم النهر
٥٧ ٢٢١	حق الأهل في الصوم
٥٨ ٢٢٤	صوم يوم وإفطار يوم
٥٩ ٢٢٤	صوم داود عليه السلام
٦٠ ٢٢٦	صيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة
٦١ ٢٢٨	من زار قوما فلم يفطر عندهم
٦٢ ٢٣٠	الصوم من آخر الشهر
٦٣ ٢٣٢	صوم يوم الجمعة
٦٤ ٢٣٥	هل يخص شيئا من الأيام
٦٥ ٢٣٦	صوم يوم عرفة
٦٦ ٢٣٨	صوم يوم الفطر
٦٧ ٢٤٠	صوم يوم النحر
٦٨ ٢٤٢	صيام أيام التشريق
٦٩ ٢٤٤	صيام يوم عاشوراء

(٣١ - كتاب صلاة التراويح)

٢٠٠٨ - ٢٠١٣

١ ٢٥٠ فضل من قام رمضان

(٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر)

٢٠١٤ - ٢٠٢٤

١ ٢٥٥	فضل ليلة القدر
٢ ٢٥٦	القاس ليلة القدر في السبع الأواخر
٣ ٢٥٩	تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر
٤ ٢٦٧	رفع معرفة ليلة القدر للناس
٥ ٢٦٩	العمل في العشر الأواخر من رمضان

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٩٦	٧	من لم يبال من حيث كسب المال	٣٢١
٢٩٧	٨	التجارة في البر وغيره	٣٢٢
٢٩٨	٩	الخروج في التجارة	٣٢٣
٢٩٩	١٠	التجارة في البحر	٣٢٤
٣٠٠	١١	(وإذا رأوا تجارة أو لهم أنفقوا إليها)	٣٢٥
٣٠٠	١٢	(أنفقوا من طيبات ما كتبتم)	٣٢٥
٣٠١	١٣	من أحب البسط في الرزق	٣٢٦
٣٠٢	١٤	شراء النبي ﷺ بالنسيئة	٣٢٧
٣٠٣	١٥	كسب الرجل وعمله بيده	٣٢٨
٣٠٦	١٦	السهولة والسباحة في الشراء والبيع ، ومن طلب	٣٢٢
		حقا فليطلبه في عفاف	
٣٠٧	١٧	من أنظر موسرا	٣٢٣
٣٠٨	١٨	من أنظر معسرا	٣٢٤
٣٠٩	١٩	إذا بين البيعان ولم يكنما ونصحا	
٣١١	٢٠	بيع الخلط من التمر	٣٢٧
٣١٢	٢١	ما قيل في اللحام والجزار	٣٢٨
٣١٢	٢٢	ما يمحى الكذب والكتمان في البيع	٣٤٢
٣١٢	٢٣	(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا	٣٤٣
		مضاعفة)	٣٤٤
٣١٣	٢٤	آكل الربا وشاهده وكاتبه	٣٤٦
٣١٤	٢٥	موكل الربا	٣٤٧
٣١٥	٢٦	(يمحى الله الربا ويربى الصدقات)	٣٤٩
٣١٦	٢٧	ما يكره من الحلف في البيع	
٣١٦	٢٨	ما قيل في الصواغ	٣٥٠
٣١٧	٢٩	ذكر القين والحداد	
٣١٨	٣٠	ذكر الخياط	٣٥١
٣١٨	٣١	ذكر النساج	
٣١٩	٣٢	النجار	٣٥٢
٣١٩	٣٣	شراء الامام الخوانسار بنفسه	
٣٢٠	٣٤	شراء الدواب والحير	٣٥٤
٣٢١	٣٥	الأسواق التي كانت في الجاهلية ، فتبايع بها	
		الناس في الاسلام	
			٣٢١
			٣٢٢
			٣٢٣
			٣٢٤
			٣٢٥
			٣٢٦
			٣٢٧
			٣٢٨
			٣٢٩
			٣٣٠
			٣٣١
			٣٣٢
			٣٣٣
			٣٣٤
			٣٣٥
			٣٣٦
			٣٣٧
			٣٣٨
			٣٣٩
			٣٤٠
			٣٤١
			٣٤٢
			٣٤٣
			٣٤٤
			٣٤٥
			٣٤٦
			٣٤٧
			٣٤٨
			٣٤٩
			٣٥٠
			٣٥١
			٣٥٢
			٣٥٣
			٣٥٤
			٣٥٥
			٣٥٦
			٣٥٧
			٣٥٨
			٣٥٩
			٣٦٠
			٣٦١
			٣٦٢
			٣٦٣
			٣٦٤
			٣٦٥
			٣٦٦
			٣٦٧
			٣٦٨
			٣٦٩
			٣٧٠
			٣٧١
			٣٧٢
			٣٧٣
			٣٧٤
			٣٧٥
			٣٧٦
			٣٧٧
			٣٧٨
			٣٧٩
			٣٨٠
			٣٨١
			٣٨٢
			٣٨٣
			٣٨٤
			٣٨٥
			٣٨٦
			٣٨٧
			٣٨٨
			٣٨٩
			٣٩٠
			٣٩١
			٣٩٢
			٣٩٣
			٣٩٤
			٣٩٥
			٣٩٦
			٣٩٧
			٣٩٨
			٣٩٩
			٤٠٠
			٤٠١
			٤٠٢
			٤٠٣
			٤٠٤
			٤٠٥
			٤٠٦
			٤٠٧
			٤٠٨
			٤٠٩
			٤١٠
			٤١١
			٤١٢
			٤١٣
			٤١٤
			٤١٥
			٤١٦
			٤١٧
			٤١٨
			٤١٩
			٤٢٠
			٤٢١
			٤٢٢
			٤٢٣
			٤٢٤
			٤٢٥
			٤٢٦
			٤٢٧
			٤٢٨
			٤٢٩
			٤٣٠
			٤٣١
			٤٣٢
			٤٣٣
			٤٣٤
			٤٣٥
			٤٣٦
			٤٣٧
			٤٣٨
			٤٣٩
			٤٤٠
			٤٤١
			٤٤٢
			٤٤٣
			٤٤٤
			٤٤٥
			٤٤٦
			٤٤٧
			٤٤٨
			٤٤٩
			٤٥٠
			٤٥١
			٤٥٢
			٤٥٣
			٤٥٤
			٤٥٥
			٤٥٦
			٤٥٧
			٤٥٨
			٤٥٩
			٤٦٠
			٤٦١
			٤٦٢
			٤٦٣
			٤٦٤
			٤٦٥
			٤٦٦
			٤٦٧
			٤٦٨
			٤٦٩
			٤٧٠
			٤٧١
			٤٧٢
			٤٧٣
			٤٧٤
			٤٧٥
			٤٧٦
			٤٧٧
			٤٧٨
			٤٧٩
			٤٨٠
			٤٨١
			٤٨٢
			٤٨٣
			٤٨٤
			٤٨٥
			٤٨٦
			٤٨٧
			٤٨٨
			٤٨٩
			٤٩٠
			٤٩١
			٤٩٢
			٤٩٣
			٤٩٤
			٤٩٥
			٤٩٦
			٤٩٧
			٤٩٨
			٤٩٩
			٥٠٠
			٥٠١
			٥٠٢
			٥٠٣
			٥٠٤
			٥٠٥
			٥٠٦
			٥٠٧
			٥٠٨
			٥٠٩
			٥١٠
			٥١١
			٥١٢
			٥١٣
			٥١٤
			٥١٥
			٥١٦
			٥١٧
			٥١٨
			٥١٩
			٥٢٠
			٥٢١
			٥٢٢
			٥٢٣
			٥٢٤
			٥٢٥
			٥٢٦
			٥٢٧
			٥٢٨
			٥٢٩
			٥٣٠
			٥٣١
			٥٣٢
			٥٣٣
			٥٣٤
			٥٣٥
			٥٣٦
			٥٣٧
			٥٣٨
			٥٣٩
			٥٤٠
			٥٤١
			٥٤٢
			٥٤٣
			٥٤٤
			٥٤٥
			٥٤٦
			٥٤٧
			٥٤٨
			٥٤٩
			٥٥٠
			٥٥١
			٥٥٢
			٥٥٣
			٥٥٤
			٥٥٥
			٥٥٦
			٥٥٧
			٥٥٨
			٥٥٩
			٥٦٠
			٥٦١
			٥٦٢
			٥٦٣
			٥٦٤
			٥٦٥
			٥٦٦
			٥٦٧
			٥٦٨
			٥٦٩
			٥٧٠
			٥٧١
			٥٧٢
			٥٧٣
			٥٧٤
			٥٧٥
			٥٧٦
			٥٧٧
			٥٧٨
			٥٧٩
			٥٨٠
			٥٨١
			٥٨٢
			٥٨٣
			٥٨٤
			٥٨٥
			٥٨٦
			٥٨٧
			٥٨٨
			٥٨٩
			٥٩٠
			٥٩١
			٥٩٢
			٥٩٣
			٥٩٤
			٥٩٥
			٥٩٦
			٥٩٧
			٥٩٨
			٥٩٩
			٦٠٠

صفحة الباب		صفحة الباب
٦٠ ٣٥٥	النجش ، ومن قال لا يجوز ذلك البيع	٨٧ ٣٩٨
٦١ ٣٥٦	بيع النمر ، وحبل الحبل	إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم
٦٢ ٣٥٨	بيع الملامسة	أصابته عاهة فهو من البائع
٦٣ ٣٥٩	بيع المناذرة	شراء الطعام الى أجل
٦٤ ٣٦١	النهي للبائع أن لا يحفل الا بل البقر ، منم وكل حفلة	٨٨ ٣٩٩
٦٥ ٣٦٨	إن شاء رد المصراة ، وفي حلبتها صاع من تمر	٨٩ ٣٩٩
٦٦ ٣٦٩	بيع العبد الزاني	إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه
٦٧ ٣٦٩	البيع والشراء مع النساء	قبض من باع نخلا قد أبرت ، أو أرضا ،
٦٨ ٣٧٠	هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل بعينه أو ينصحه	مزروعة أو باجارة
٦٩ ٣٧٢	من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر	بيع الزرع بالطعام كيلا
٧٠ ٣٧٢	لا يبيع حاضر لباد بالسمرة	٩١ ٤٠٣
٧١ ٣٧٣	النهي عن تلقى الركبان وأن يمه مرود	٩٢ ٤٠٣
٧٢ ٣٧٥	منتهى التلق	بيع النخل بأصله
٧٣ ٣٧٦	إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل	٩٣ ٤٠٤
٧٤ ٣٧٧	بيع النمر بالتمر	بيع المخاضرة
٧٥ ٣٧٧	بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام	٩٤ ٤٠٥
٧٦ ٣٧٧	بيع الشمير بالشمير	من أجرى أمر الامصار على ما يتعارفون
٧٧ ٣٧٩	بيع لذهب بالذهب	بينهم في البيوع والاجارة
٧٨ ٣٧٩	بيع الفضة بالفضة	٩٦ ٤٠٧
٧٩ ٣٨١	بيع الديار بالدينار نأ	بيع الشريك من شريكه
٨٠ ٣٨٣	بيع الورق بالذهب نسبة	٩٧ ٤٠٨
٨١ ٣٨٢	بيع الذهب بالورق بدا بيد	بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير
٨٢ ٣٨٣	بيع المزانية ، وهي بيع النمر بالنمر ، وبيع لوزيب بالسكر ، وبيع "عرايا	مقسم
٨٣ ٣٨٧	بيع النمر على رؤوس النخيل بالذهب "نمضة	إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي
٨٤ ٣٩٠	تفسير "عرايا	٩٨ ٤٠٨
٨٥ ٣٩٣	بيع "نخل قبل أن يبدو صلاحها	٩٩ ٤١٠
٨٦ ٣٩٧	بيع "نخل قبل أن يبدو صلاحها	٤١٠ ٤١٠
		شراء المملوك من الحرى وصيته وعتقه
		جلود الميتة قبل أن تدبغ
		٤١٣ ٤١٣
		قتل الخنزير
		٤١٤ ٤١٤
		لابذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه
		٤١٦ ٤١٦
		بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره
		من ذلك
		٤١٧ ٤١٧
		تحريم التجارة في الحر
		٤١٧ ٤١٧
		إثم من باع حراً
		٤١٨ ٤١٨
		أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حين
		أجلهم
		٤١٩ ٤١٩
		بيع العبيد والحيوان نسبة
		٤٢٠ ٤٢٠
		بيع الرقيق
		٤٢٠ ٤٢٠
		بيع المبرور
		٤٢٣ ٤٢٣
		هل يسافر بالجارية قبل ان يستبرئها

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
١١٢ ٤٢٤	بيع الميتة والأصنام	
١١٣ ٤٢٦	نمن الكلب	
	(٣٥ - كتاب السلم)	
	رقم ٢٢٣٩ - ٢٢٥٦	
١ ٤٢٨	السلم في كيل معلوم	
٢ ٤٢٩	السلم في وزن معلوم	
٣ ٤٣٠	السلم الى من ليس عنده أصل	
٤ ٤٣٢	السلم في النخل	
٥ ٤٣٣	الكفيل في السلم	
٦ ٤٣٣	الرهن في السلم	
٧ ٤٣٤	السلم الى أجل معلوم	
٨ ٤٣٥	السلم الى أن تنتج الناقه	
	(٣٦ - كتاب الشفعة)	
	رقم ٢٢٥٧ - ٢٢٥٩	
١ ٤٣٦	الشفعة ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة	
٢ ٤٣٧	عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع	
٣ ٤٣٨	أى الجوار أقرب	
	(٣٧ - كتاب الاجارة)	
	رقم ٢٢٦٠ - ٢٢٨٦	
١ ٤٣٩	استئجار الرجل الصالح	
٢ ٤٤١	رعى الفتم على قراريط	
٣ ٤٤٢	استئجار المشركين عند الضرورة	
٤ ٤٤٣	إذا استأجر أجيراً ليصمل له بعد ثلاثة أيام	
٥ ٤٤٣	الاجير في الغزو	
٦ ٤٤٤	من استأجر أجيراً فبين له لأجل ولم يبين العمل	
٧ ٤٤٥	إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز	
٨ ٤٤٥	الاجارة الى نصف النهار	
	(٣٨ - كتاب الحوالة)	
	رقم ٢٢٨٧ - ٢٢٨٩	
١ ٤٦٤	في الحوالة ، وهل يرجع في الحوالة	
٢ ٤٦٦	إذا أحال على ملى فليس له رد	
٣ ٤٦٦	إن أحال دين الميت على رجل جاز	
	(٣٩ - كتاب الكفالة)	
	رقم ٢٢٩٠ - ٢٢٩٨	
١ ٤٦٩	الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرهما	
٢ ٤٧٢	(والذين عاقدت أيمانكم فأنوهم نصيبهم)	

تصويب

صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
٤	١١	١	٣٠٣	١٢	علي بن وهب
١٥	١١	أجددة هديا	٣١٣	١٤	الربا
١٥	١١	أبو عروا	٣١٣	١٦	عند
٢٣	١١	عن سعيد	٣١٤	٢٧	٥٩٦٣
١٧٩	٩	عياش الشيباني	٣١٩	٤	غلامك
١٨٠	١٩	٤١٩٥	٣٢٣	٢٦	قال : عنه قال
١٨٦	٢٣	وتعقبه	٣٢٤	٢	هو زيد
١٨٨	٢٤	ابن عباس	٣٢٥	٢٦	بالشوم
١٩٤	٢٥	الحافظ	٣٢٦	٢	النجار
١٩٤	٢٨	سنة	٣٢٦	٧	يختاره
١٩٩	٤	من عمرو	٣٣٢	٢٩	قتيبة
٢٠٥	٢٨	يقتوا	٣٣٨	١٨	الإسواق
٢١٥	أعلى الصفحة ١١٥	٢١٥	٣٤٧	٢٦	والبر
٢١٥	٢٦	صائما	٣٦٩	١٢	عن
٢٤١	١٩	حكيم عن أبي حرة	٣٦٩	٢٧	أعشى
٢٤٥	٢٤	وم يصوم	٣٧٠	٥	زوجها
٢٥٠	٩	سلة إن	٣٧٢	٨	٩٦
٢٥٨	٢٥	سقفه	٣٧٦	١٦	٢٢٠ ذلك
٢٧٣	١١	زوج	٣٨١	١١	ذلك
٢٧٤	١٦	في النذر	٣٨٢	٢١	المنهال
٢٧٤	٢٦	بن دينار	٣٨٣	٢١	بالتمر
٢٨١	١٤	اعتكفت	٣٨٨	١٢	تمر
٢٨٣	٦	الليلة	٣٩١	٢٩	نخلات
٢٨٤	٢	من	٣٩٧	٢٣	٢١٦٧
٢٨٨	٣	أيه	٣٩٨	٧	عبد الله
٢٩٥	٢٣	بشير سمعت رضى	٤٠٢	٢٠	تمرته .. التمرة
٢٩٢	٩	يا عبد	٤٠٤	١١	بيع تمر .. الله التمر
٢٩٤	٢٥	نعيم	٤٠٩	٥	فصبت
			٤١١	١٠	أبنة

فَتْحُ الْبَارِي

بشَرَح

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجْرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسار كتب صحيح البخاري

ترجمة نصيحا وتحقيقا
واشرافا على مقابلة نسخة المطبعة الوطنية
عبد العزيز بن عبد الله بن باز
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باخراجه وصححه وأشرافا على طبعه
محب الدين الخطيب

ضم كسرة وأبوابه وأما دونه
محدثو دار عبد الباقي

البيروتية

دار المعرفة
بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإحارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- العسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمرارة	(ج ٥)	٩٢- الفتش	(ج ١٣)
٩٥- أحبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الحيل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استئانة المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الحصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشرة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأضاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كمالات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والندور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزارعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشراكة	(ج ٥)	٤٦- المطالم	(ج ٥)
٣٤- السبوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي	(ج ٧- ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشععة	(ج ٤)	٥٠- المكت	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- الندور	(ج ١١)
١٩- التهجد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- حراء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الحزبة والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقيقة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الحمعة	(ج ٢)	٣- العم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الحذر	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوصوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في صلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكيلة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العبدن	(ج ٢)		

(*) وصعد هذا الفهرس وفق المعجم لفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، وأحمد لدي محتوي عنه وقد وصعد على خلاف كل محمد
'وه كتب لي محتوي عنه تسهلاً مقدري، والله لموفق
(يوسف المرعشي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤١ - كتاب الحرث والمزارعة

١ - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه . وقول الله تعالى : [الواقعة : ٦٣ - ٦٥]

(أفرايتم ما تحرثون ، أنتم تزرعونها أم نحن الزارعون . لو نشاء لجمعناهم حطاماً)

٢٣٢٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة ح

وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يفرس غرساً ، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة » . وقال لنا مسلم حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ

[الحديث ٢٣٢٠ - طرفه في : ٦٠١٢]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب المزارعة - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه ، وقول الله تعالى (أفرايتم ما تحرثون) الآية) كذا للنسفي والكشميني ، إلا أنهما أخرجا البسمة ، وزاد النسفي و باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع الخ ، وعليه شرح ابن بطال ، ومثله للأصيلي وكرمة إلا أنهما حذفوا لفظ « كتاب المزارعة ، وللمستملى » كتاب الحرث ، وقدم الجوى البسمة وقال « في الحرث » بدل كتاب الحرث . ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتثال به ، والحديث يدل على فضله بالقيود الذي ذكره المصنف . وقال ابن المنير : أشار البخاري الى إباحة الزرع . وأن من نهي عنه كما ورد عن عمر فحله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور المطلوبة ، وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده . والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب . قوله (حدثنا قتيبة الخ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدث به كل منهما عن أبي عوانة ، ولم أر في سياقهما اختلافاً . وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما . قوله (ما من مسلم) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة ، والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم ، نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم . وأما من قال إنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل ، ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العافية . قوله (أو يزرع) أو ، للتوزيع لأن الزرع غير الفرس . قوله (وقال مسلم) كذا للنسفي وجماعة ، ولا يذروا الأصيلي وكرمة . وقال لنا مسلم ، وهو ابن إبراهيم ، وأبان هو ابن يزيد العطار . والبخاري لا يخرج له إلا استشهاداً ، ولم أر له في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا . ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهاداً . ووقع عنده في الرقاق « قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة ، وهذه الصيغة وهي ، قال لنا ، يستعملها البخاري - على ما استقرى من كتابه - في الاستشهادات غالباً ، وربما استعملها في الموقوفات . ثم إنه ذكر هذا اسناد أبان ولم يسق مثله ، لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس . وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن إبراهيم المذكور بلفظ

« أن نبي الله ﷺ رأى نخلًا لام مبشر امرأة من الأنصار فقال : من غرس هذا النخل ، أسلم أم كافر ؟ فقالوا : مسلم ، قال بنحو حديثهم ، كذا عند مسلم فأحال به على ما قاله ، وقد بينه أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن مسلم بن إبراهيم وبقية ، فقال لا يغرس مسلم غرسًا فيأكل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة ، وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ « سمع ، بدل بهيمة ، وفيها « إلا كان له صدقة فيها أجر » ومنها « أم مبشر أو أم معبد ، على الشك ، وفي أخرى « أم معبد » بغير شك ، وفي أخرى « امرأة زيد بن حارثة ، وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها خليدة ، وفي أخرى « عن جابر عن أم مبشر ، جمعه من مسندها . وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها . وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعا « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا » الحديث ، قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغال به عن أمر الدين ، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها . وفي رواية لمسلم « إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة » ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولا منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره ، وظاهر الحديث أن الأجر يحصل لمعطى الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سألها عن غرسه ، قال الطبري : نكر مسليا وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغرافية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكساية على أن أي مسلم كان حرا أو عبدا مطيعا أو عاصيا يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه وبثاب عليه . وفيه جواز نسبة الزرع إلى الآدمي ، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعا : لا يقل أحدكم زرع ، ولكن ليقل حرث ، ألم تسمع لقول الله تعالى ﴿ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ ورجاله ثقات ، إلا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ . وروى عبد بن حميد عن طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع ، واستنبط منه المهلب أن من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لب الأرض أجرة مثلها ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم الكلام على أفضل المسالك في كتاب البيوع . والله الموفق

٢ - باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ، أو مجاوزة الحد الذي أمر به

٢٣٢١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** عبد الله بن سالم **الحضى** **حدثنا** محمد بن زياد **الألماني** عن أبي أمامة الباهلي قال - ورأى سكة وشبنا من آلة الحرث فقال - سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل » قال محمد : واسم أبي أمامة صدق بن عجلان

قوله (باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا للأصلي وكريمة ، ولا بن شبيهه ، أو تجاوز ، وللنسي وأبى ذر « جاوز » والمراد بالحد ما شرع ، أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا . **قوله** (حدثنا عبد الله بن سالم) هو الحضى يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيوخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث ،

والأهاني بفتح الهمزة ، ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم محصيون الا شيخ البخارى . **قوله** (عن أبي أمامة) في رواية أبي نعيم في المستخرج ، سمعت أبا أمامة ، **قوله** (سكر) بكسر الميملة هي الحديدة التي تحرث بها الأرض . **قوله** (إلا أدخله الله الذل) في رواية الكشميني ، إلا دخله الذل ، وفي رواية أبي نعيم المذكورة ، إلا أدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة ، والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة ، وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تماطى ذلك . قال ابن التين : هذا من إخباره عليه السلام بالمغيبات ، لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث . وقد أشار البخارى بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضى في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين : إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحل ما إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه . والذي يظهر أن كلام أبي أمامة نحول على من تماطى ذلك بنفسه ، أما من له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مراداً ، ويمكن الحل على عمومهم فإن الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من الولاة . وعن الداودي هذا لمن يقرب من العدو ، فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالغروسة فيتأسد عليه العدو ، لحقهم أن يشتغلوا بالغروسة وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون اليه . **قوله** (قال أبو عبد الله : اسم أبي أمامة صدى بن عجلان الخ) كذا وقع للاستملى وحده . قلت : وليس لأبى أمامة في البخارى سوى هذا الحديث ، وحديث آخر في الألعمة ، وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع . والله أعلم

٣ - باب اقتناء الكلب للحرث

٢٣٢٢ - **حدثنا** حماد بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ أَمَسَّ كَلْبًا فَانْهَ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ » . قال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ » . وقال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ » [الحديث ٢٣٢٢ - طرفه في : ٢٣٢٤]

٢٣٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد **حدثه** أنه سمع سفيان بن أبي زهير - رجل من أزد شنوءة ، وكان من أصحاب النبي ﷺ - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ . قلت : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إى ورب هذا المسجد » [الحديث ٢٣٢٣ - طرفه في : ٢٣٢٥]

قوله (باب اقتناء الكلب للحرث) بالافتناء بالفتح افتعال من القنية بالكسر وهي الانخاذ ، قال ابن المنير : أراد

البخاري إباحة الحرث بدليل إباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لأجل الحرث ، فإذا رخص من أجل الحرث في المنوع من اتخاذها كان أقل درجته أن يكون مباحا . **قوله** (عن أبي سلة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الأوزاعي ، حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلة حدثني أبو هريرة ، **قوله** (من أمسك كلبا) في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب ، من اقتنى كلبا ، وهو مطابق للترجمة ، ومفسر للإمسك الذي هو في هذه الرواية ، ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلة بلفظ « من اتخذ كلبا إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية ، وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره كل يوم قيراطان ، فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر ، ففي مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه « ان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم ، فقيل لابن عمر : ان أبا هريرة يقول ، أو كلب زرع ، فقال ابن عمر : ان لابن هريرة وزرا ، ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبت رواية أبي هريرة وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع دونه ، ومن كان مشغلا بشئ احتاج إلى تعرف أحكامه ، وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا « من اقتنى كلبا ، الحديث ، قال سالم : وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث ، وأصله للبخاري في الصيد دون الزيادة ، وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه في هذا الباب ، وعبد الله ابن ، فغل وهو عند مسلم في حديث أوله « أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع ، **قوله** (أو ماشية) « أو ، للتنويع لا للتديد . **قوله** (وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : إلا كلب غنم أو حرث أو صيد) ، أما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبع الطويل ، وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني في « كتاب الترغيب » ، له من طريق الأعشى عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل يوم قيراطا ، لم يقل سهيل « أو حرث ، **قوله** (وقال أبو حازم عن أبي هريرة : كلب ماشية أو صيد) وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ « أيما أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية ، وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، وكرهه اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره بما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ودفع المضار قياسا ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه . وفي قوله « نقص من عمله » - أي من أجر عمله - ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم ، لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . قال : ووجه الحديث عندى أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبغ الضيف ، ويروع السائل اه . وما ادعاه من عدم التحريم واستند له بما ذكره ليس بلازم ، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يحمله من الخير لو لم يتخذ الكلب ، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما ، والمراد بالنقص أن الأثم

الحاصل باتخاذ يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذ، وهو قيراط أو قيراطان . وقيل سبب نقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى ، أو لأن بعضها شياطين ، أو عقوبة لخالفه النهي ، أو لولوغها في الأواني عند غفلة صاحبها فرما يتنجس الطاهر منها ، فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر . وقال ابن الزين : المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً ، فإذا اقتناه نقص من ذلك العمل ، ولا يجوز أن ينقص من عمل مضي وإنما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل منه لم يتخذ . وما ادعاء من عدم الجواز منازع فيه ، فقد حكى الريان في البحر ، اختلافاً في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل ، وفي محل نقصان القيراطين فقل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر ، وفي سبب النقصان بمعنى كما تقدم ، واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فقل : الحكم الزائد لكونه حفظ مالم يحفظه الآخر أو أنه يبلغ أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوى الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد في التفسير من ذلك فسمعه الراوى الثاني . وقيل ينزل على حالين : فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ، ونقص القيراط باعتبار قلته . وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها ، وقيل يلتحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البرادى ، وهو يلتفت الى معنى كثرة التأذى وقلته . وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب : فنجماً لاسبه آدمى قيراطان رفياً دونه قيراط . وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذى ينقص أجر إحسانه اليه لأنه من جملة ذوات الأكلاب الرطبة أو الحرة ، ولا يخفى بعده . واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنازة وانباعهما ؟ فقل بالتسوية ، وقيل اللذان في الجنازة من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره ، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب لإحاطة النصوص بما في معناها كما أشار اليه ابن عبد البر ، وانفقوا على أن المأذون في اتخاذ مالم يحصل الاتفاق على قتله وهو السكب المقور ، وأما غير المقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا ؟ واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يثول أمره اليها إذا كبر ، ويكون القصد لذلك قائماً مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع مالم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المآل ، واستدل به على طهارة السكب الجازر باتخاذ لأن في ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة ، فالإذن في اتخاذ إذن في مكملات مقصوده ، كما أن المنع من لوازمه مناسب للنفع منه . وهو استدلال قوى لإبصاره إلا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه السكب من غير تفصيل ، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل . وفي الحديث الحث على تكثير الأعمال الصالحة ، والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب : وبيان لطف الله تعالى بخلفه في إباحة ما لم به نفع ، وتبليغ نبيهم ﷺ لهم أمور معاشهم ومعادهم ، وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذ . قوله (عن يزيد بن خصيفة) بالمعجمة ثم المهلة ثم الفاء مصغر ، و (السائب بن يزيد) صحابي صغير مشهور ، ورجال الاسناد كلهم مدنيون بالأصالة إلا شيخ البخارى وقد أقام بالمدينة مدة ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . قوله (من أزد شنوءة) بفتح المعجمة وضم النون بعدها راو ساكنة ثم همزة مفتوحة ، وهي قبيلة مشهورة نسبوا إلى شنوءة واسمه الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن

الاذى . **قوله** (قلت أنت سمعت هذا) فيه التثبوت في الحديث ، وفي قوله (أى ورب هذا المسجد) القسم للتوكيد وإن كان السامع مصدقا

٤ - باب استعمال البقر للحرثة

٢٣٢٤ - **حدثني محمد بن نشار** حدثنا **عند** حدثنا **شعبة** عن **سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري** قال : سمعت **أبا سلمة** عن **أبي هريرة** رضى الله عنه عن **النبي ﷺ** قال « بينما رجل راكم على بقرة التفقت إليه فقالت : لم أخلق لهذا ، خلقت للحرثة . قال : آمنت به أنا وأبو بكر وعمر . وأخذ الذئب شاة فتبعها الراعى ، فقال له الذئب : من لها يوم السبع ، يوم لا راعى لها غيرى ؟ قال : آمنت به أنا وأبو بكر وعمر . قال أبو سلمة : وما هما يومئذ في القوم »

[الحديث ٢٣٢٤ - أطرافه في : ٢٤٧١ ، ٣٦٦٣ ، ٣٦٩٠]

قوله (باب استعمال البقر للحرثة) أورد فيه حديث **أبي هريرة** في قول البقرة **« لم أخلق لهذا إنما خلقت للحرثة »** ، وسيأتى الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أنهم من سياقه هنا ، وفيه سبب قوله **ﷺ** « آمنت بذلك ، وهو حيث تعجب الناس من ذلك ، ويأتى هناك أيضا الكلام على اختلافهم في قوله « يوم السبع » ، وهل هو بضم الموحدة أو إسكانها وما معناها ؟ قال **ابن بطلان** : في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلا بقوله تعالى (لتركبوها) فانه لو كان ذلك دالا على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر ، لقوله في هذا الحديث (إنما خلقت للحرث ، وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله (لتركبوها) والمستفاد من صيغة إنما في قوله « إنما خلقت للحرث » عموم مخصوص

٥ - باب إذا قال اكفنى مؤنة النخل وغيره وتشركنى في الثمر

٢٣٢٥ - **حدثنا الحكم بن نافع** أخبرنا **شعيب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضى

الله عنه قال « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقسّم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : لا . فقالوا : اكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا »

[الحديث ٢٣٢٥ - طرفاه في : ٢٧١٩ ، ٣٧٨٢]

قوله (باب إذا قال اكفنى مؤنة النخل وغيره) أى كالغلب (وتشركنى في الثمر) أى تكون الثمرة بيننا ، ويجوز في « تشركنى » فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه ، بخلاف قوله « ونشرككم » فانه بفتح أوله وثالثه حسب . **قوله** (قالت الأنصار) أى حين قدم النبي ﷺ المدينة ، وسيأتى في الهبة من حديث **أنس** قال « لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الانصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم ويكفونهم المؤنة والعمل » الحديث . **قوله** (النخيل) في رواية **الكشميني** « النخل » والنخيل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر . **قوله** (المؤنة) أى العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها ، قال **المهلب** : إنما قال لهم النبي ﷺ « لا ، لا » لانه علم أن المتوح ستمنع عليهم فذكره

أن يخرج شيء من عقار الانصار عنهم ، فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحتين : امتثال ما أمرهم به ، وتجميل مواساة إخوانهم المهاجرين ، فسألوه أن يساعدوهم في العمل ويشركوهم في الثمر . قال : وهذه هي المساقاة بعينها . وتمتبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من الأرض والمال باشتراط النبي ﷺ على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة ، قال فليس ذلك من المساقاة في شيء ، وما ادعاء مردود لانه شيء لم يقم عليه دليلا ؛ ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك في الأرض ، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لتلك ورده عليهم معنى ، وهذا واضح بحمد الله تعالى

٦ - باب قطع الشجر والنخل . وقال أنس : أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع

٢٣٢٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « عن النبي ﷺ أنه حرق نخل بني النضير وقطع ، وهي البويرة ، ولها يقول حسان :
لَمَّا نَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرَّقَ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

[الحديث ٢٣٢٦ - أطراعه : ٣٠٢١ ، ٤٠٣٦ ، ٤٠٣٢ ، ٤٨٨٤]

قوله (باب قطع الشجر والنخل) أي للحاجة والمصلحة إذا تعينت طريقا في نكاية العدو ونحو ذلك . وعانف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلا ، وحلوا ما ورد من ذلك إما على غير المثمر وإما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال ، وهو قول الأوزاعي والليث وأبي نور . قوله (وقال أنس أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي ، وقد تقدم موصولا في المساجد ، ويأتي الكلام عليه في أول الهجرة ، وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير ، وهو شاهد للجواز لأجل نكاية العدو ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي بين بدر وأحد ، وفي كتاب تفسير سورة الحشر . و (البويرة) بضم الموحدة مصغر موضع معروف ، و (سراة) بفتح المهملة و (مستطير) أي منتشر . وأورد القابسي البيت المذكور مخروما بحذف الواو من أوله

٧ - باب * ٢٣٢٧ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد عن حنظلة بن قيس الأنصاري سمع رافع بن خديج قال : كنا أكثر أهل المدينة مزدعجا ، كنا نكسرى الأرض بالناحية منها مسمى لسيّد الأرض ، قال فما بصاب ذلك وتسلم الأرض ، وبما بصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا . وأما الذهب والورق فلم يكن يؤخذ

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو نزلة الفصل من الباب الذي قبله . وأورد فيه حديث رافع بن خديج : كنا نكسرى الأرض بالناحية منها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب ، وقد استسكروا ابن بطال دخوله في هذا الباب قال : سألت المهلب عنه فقال : يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من أكثرى أرضا لزوع فيها ويضر من فأنقضت المدة فقال له صاحب الأرض أفلح شجرك عن أرضي كان له ذلك ، فيدخل بهذه الطريق في

إباحة قطع الحجر . وقال ابن المنير : الذي يظهر أن غرضه الإشارة به إلى أن القطع الجائز هو المسبب للمصلحة كذكاة الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه ، والمنكر هو الذي عن العبث والاعتداء ، ووجه أخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراه الأرض [بقاء على منفعتها من الضياع مجاناً في عواقب المخاطرة ، فإذا كان ينهى عن تضییع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلأن ينهى عن تضییع عنها بقطع أشجارها عبثاً أجدد وأولى . قوله (نكرى) بضم أوله من الرباعي . وقوله (لسيد الأرض) أى مالكها . وقوله (بالناحية منها مسمى) ذكره على إرادة البعض أو باعتبار الزرع . وقوله (فما يصاب ذلك وتسلم الأرض وما يصاب الأرض ويسلم ذلك) وقع في رواية الكشميني ، فهما ، في الموضعين والأول أولى ومعناه فكثيراً ما يصاب ، وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله « وكان مما يحرك شفتيه » في بدء الوحي من كلام ابن مالك . وزاد الكرماني هنا : يحتمل أن تكون ما بمعنى ربما لأن حروف الجر تتناوب ولا سيما « من » ، التبعيضية تناسب « رب » ، التعليلية ، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال إن لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمّر . قوله (فاما الذهب والورق) في رواية الكشميني ، والفضة ، بدل الورق . وقوله (فلم يكن يومئذ) أى يكرى بهما ، ولم يرد نفى وجودهما . ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسألة وسأأتى ببيانها بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

٨ - باب المزارعة بالشطر ونحوه

وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرّبع . وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وغروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل عليّ وابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع . وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا . وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً ، فاخرج فهو بينهما . ورأى ذلك الزهري . وقال الحسن : لا بأس أن يحتسب القطن على النصف . وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقنادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه . وقال ميمون : لا بأس أن تُكرى الماشية على الثلث والرّبع إلى أجل مُسمى

٢٣٢٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن النبي ﷺ عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع ، فكان يعطى أزواجه مائة وسقي . فمانون وسقي تمر ، وعشرون وسقي شعير . وقسم عمر خيبر لخَيْرَ أزواج النبي ﷺ أن يقطع لمن من الماء والأرض ، أو يُمضى لمن ؟ فمن من اختار الأرض ومن من اختار الوسق ، وكانت عائشة اختارت الأرض »

قوله (باب المزارعة بالشطر ونحوه) راعى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث . والحق غيره لتساويهما في المعنى ، ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصر وأبين . قوله (وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر . قوله (ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لأعلى المجزور ، أى يزعمون على الثلث يزعمون على الربع ، أو الواو بمعنى أو ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به ، وحكى ابن التين أن القابسي أنكر هذا وقال : كيف يروى قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين ؟ وهو معجب من غير عجب . وكفى من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر ، وإذا كان الثقة حافظا لم يضره الانفراد . والواقع أن قيسا لم ينفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً . ثم حكى ابن التين عن القابسي أعرب من ذلك فقال : إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مسند ، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز ، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة ، فيلزم من يقدم عملهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم . قوله (وزارع على وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) ، أما أثر على فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه ، أنه لم ير بأسا بالمزارعة على النصف ، وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك - وهو سعد بن أبي وقاص - فوصلهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة قال : كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع ، ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ : أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود وخبايا وأسامة ابن زيد ، قال : فرأيت جاري ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضيهما بالثلث ، . وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء : أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرابع ، وروينا في الحراج ليحيى بن آدم ، بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله : انظر ما قبلكم من أرض فأعطوها بالمزارعة على النصف وإلا فاعمل الثلث حتى تبلغ العشر فإن لم يزرعها أحد فامنحها ، وإلا فأنفق عليها من مال المسلمين ، ولا تبين قبلك أرضا . وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال : سمعت هشاما يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر : اعمل في حاطي هذا ولك الثلث والرابع . قال : لا بأس ، قال فرجمت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال : هذا أحسن ما يصنع في الأرض ، . وروى النسائي من طريق ابن عون قال : كان محمد يعني ابن سيرين يقول : الأرض عندى مثل المال المضاربة ، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في الأرض . قال : وكان لا يرى بأسا أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقره ولا ينفق شيئا وتكون النفقة كلها من رب الأرض . وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة أيضا . وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه : سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال : إنى إن نظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك ، وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد . وروى سعيد بن منصور

من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يحمل الرجل للرجل طائفة من زرع أو حرثه على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها . قوله (وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع) وصله ابن أبي شيبة وزاد فيه : وأحمله إلى علقمة ، والأسود ، فلو رأيا به بأساً لنهايا عنه ، وروى النسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود قال : كان عمي يزارعان بالثلث والرابع وأنا شريكهما ، وعلقمة والأسود يعلمان فلا يغيران . قوله (وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلم يكم كذا) وصله ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد ، أن عمر أجل أهل نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرومهم ، فعامل عمر الناس إن هم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلم يكم الثلثان ولعمر الثلث ، وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وعاملهم في النخل على أن لهم الخمس وله الباقي . وعاملهم في الكرم على أن لهم الثلث وله الثلثان ، وهذا مرسل ، وأخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال : لما استخلف عمر أجل أهل نجران وأهل فدك ونجاء وأهل خيبر ، واشترى عقارهم وأموالهم ، واستعمل يملئ بن منية فأعطى البياض - يعنى بياض الأرض - على أن كان البذر والبقر والحديد من عمر فلم يكم الثلث ولعمر الثلثان ، وإن كان منهم فلم يكم الشطر وله الشطر ، وأعطى النخل والعنب على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث ، وهذا مرسل أيضاً فيقتوى أحدهما بالآخر . وقد أخرجه الطحاوى من هذا الوجه بلفظه : أن عمر بن الخطاب بعث يملئ بن منية إلى اليمن فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء ، فذكر مثله سواء ، وكأن المصنف أبهم المقدار بقوله : فلم يكم كذا ، لهذا الاختلاف ، لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء . وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعة ، لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى صورتين من غير تعيين ، ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين ، أو أنه كان يرى ذلك جملة فلا يضره . نعم في إيراد المصنف هذا الأمر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضى أنه يرى أن المزارة والمخابرة بمعنى واحد . وهو وجه للشافعية ، والوجه الآخر أنهما مختلفا المعنى : فالمزارة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك ، والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل . وقد أجازهما أحمد في رواية ، ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي ، وقال ابن سريج بجواز المزارة وسكت عن المخابرة ، وعكسه الجوزي من الشافعية ، وهو المشهور عن أحمد ، وقال الباقر لا يجوز واحد منهما ، وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المسافة وسيأتي . قوله (وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينتفعان جميعاً ، فما خرج فهو بينهما ، ورأى ذلك الزهري ، وقال الحسن : لا بأس أن يجتمع القطن على النصف) . أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه . وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه . قال ابن التين : قول الحسن في القطن يوافق قول مالك ، وأجاز أيضاً أن يقول ما جئنا فلك نصفه ، ومنه بعض أصحابه . ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة . قوله (وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكمم والزهري وقتادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه) أى لا بأس أن يعطى للنساج الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي لمالك الغزل ، وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز . وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والرابع فقال : لا بأس بذلك . وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عون سألت محمداً هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب

بالثك أو الربع أو بما تراضيا عليه ، فقال : لا أعلم به بأسا . وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة . وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال : لا بأس أن يدفعه اليه بالثك . وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ : أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب الى النساج بالثك **قوله** (وقال معمر : لا بأس أن تكري الماشية على الثك أو الربع الى أجل مسمى) وصله عبد الرزاق عنه بهذا . **قوله** (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . **قوله** (بشرط ما يخرج منها) هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والمخبرة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراده على عهد أبي بكر الى أن أجلاهم عمر كاسياني بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يعمل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور . وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم ، وألحق الفل بالنخل لشبهه به . وخصه داود بالنخل ، وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال لأنها لإجارة بشرة معدومة أو مجهولة ، وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال ببعض ثماته فهو كالضاربة ، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من ثماته وهو معدوم ومجهول ، وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا . وأيضا فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود . وأجاب بعضهم عن قصة خبير بأنها فتحت صالحا ، وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة ، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة . وتعقب بأن معظم خبير فتح عذوة كاسياني في المغازي ، وبأن كثيرا منها قسم بين الغانمين كاسياني . وبأن عمر أجلاهم منها . فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها . واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب : بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر ، وفي رواية حماد بن سلية عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب : على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر ، وهو عند البيهقي من هذا الوجه ، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول ، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك ، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسيئة وهو لا يجوز ، وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين الحديثين وهو أولى من إلغاء أحدهما . **قوله** (فكان يعطى أزواجه مائة وسق : ثمانون وسق تمر وعشرون وسق شعير) كذا الأكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون ، والكشيميني ثمانين وعشرين ، على البدل ، وإنما كان عمر يعطين ذلك لأنه ﷺ قال : ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة ، وسيأتي في بابه . **قوله** (وقسم عمر) أي خبير ، صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن نمير عن عبيد الله بن عمر ، وسيأتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر : أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وسيأتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

٩ - **باب** إذا لم يشترط الثنين في المزارعة

٢٣٢٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال : « عامل النبي ﷺ خبير ما يخرج منها من تمر أو زرع »

قوله (باب إذا لم يشترط السنين في المزارة) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً ، وقد سبق ما فيه . قال ابن التين : قوله « إذا لم يشترط السنين » ليس بواضح من الخبر الذي ساقه . كذا قال ، ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيداً بسنين معلومة ، وقد ترجم له بعد أبواب « إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهما على تراضيهما ، وساق الحديث وفيه قوله ﷺ » فترجمنا ما شئنا ، هو ظاهر فيما ترجم له ، وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض مزارة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء ، وقد أجاز ذلك من أجاز المخاطبة والمزادة ، وقال أبو ثور : إذا أطلقنا حل على سنة واحدة ، وعن مالك : إذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمداً وحل قصة خبير على ذلك ، واتفقوا على أن الكرى لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة

١٠ - باب * ٢٣٣٠ **حديثنا** - على بن عبد الله رحمته الله حدثنا سفيان قال عمرو « قلت لطاوس : لو تركت المخاطبة ، فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه . قال : أي عمرو ، إني أعطيتهم وأعينهم . وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لم ينه عنه ، ولكن قال : أن يمنع أحدكم أخاه خيره من أن يأخذ عليه خراجاً معلوماً »
[الحديث ٢٣٣٠ - طرفاه في ، ١٣١٢ ، ٢٦٣٤]

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض . ووجه دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت المزارة على أن للعامل جزءاً معلوماً فجواز أخذ الأجرة المهيئة عليها من باب الأول . قوله (حدثنا سفيان قال عمرو) هو ابن دينار ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار . **قوله** (لو تركت المخاطبة فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه) . أما المخاطبة فتقدم تفسيرها قبل بياب ، وإدخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه ممن يرى أن المزارة والمخاطبة بمعنى ، وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ « لو تركت المزارة ، ويقوى ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي : أن أصل المخاطبة معاملة أهل خيبر ، فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل خابرم عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل خيبر . وأما قول عمرو بن دينار لطاوس « يزعمون » فكأنه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك ، وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال « كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والفضة ، ولا يرى بالثك والربع بأساً ، فقال له مجاهد : اذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه ، فقال : لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه لم أفعله ، ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس ، فذكره . والنسائي أيضاً من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال « أخذت بيد طاوس فدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فأبى طاوس وقال : سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأساً ، وأما قوله لو تركت المخاطبة فجواب لو محذوف . أو هي للتنقيص . قوله (وأعينهم) كذا للاكثر بالعين المهملة المكسورة من الاعانة ، ولا كسده . يعني ، وأعينهم ، بالعين المعجمة الساكنة من النفي والاول

هو الصواب (١) وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه . **قوله** (وان أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس) سيأتي بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس ، قال قال ابن عباس ، وكذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه . **قوله** (لم ينه عنه) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ، ولم يرد ابن عباس بذلك في الرواية المثبتة للنهي مطاقا وإنما أراد أن النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية ، وقيل المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الفاسد ، لكن قد وقع في رواية الترمذي ، أن النبي ﷺ لم يحرم المزارعة ، وهي تقوى ما أولته . **قوله** (أن يمنح) بفتح الميم والخاء على أنها تعليلية ، وبكسر الميم وسكون الخاء على أنها شرطية والاول أشهر ، وقوله « خرجا » أي أجرة ، زاد ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس ، وان معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا ، يعني باليمن ، وكان البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى

١١ - باب المزارعة مع اليهود

٢٣٣١ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عبيد الله** عن **نافع** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يملوها ويزرعوها ولم شطرا ما يخرج منها » **قوله** (باب المزارعة مع اليهود) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل بباب ، وعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه ، وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة

١٢ - باب ما يكره من الشروط في المزارعة

٢٣٣٢ - **حدثنا صدقة بن الفضل** أخبرنا **ابن عيينة** عن **يحيى** سمع **حنظلة** الزرقى عن **رافع** رضي الله عنه قال « كنا أكثر أهل المدينة حنظلا ، وكان أحدهما يسكر أرضه فيقول : هذه القطعة لي وهذه لك ، فرمما أخرجت ذره ولم تخرج ذره ، فنهأهم النبي ﷺ »

قوله (باب ما يكره من الشروط في المزارعة) أورد فيه حديث **رافع بن خديج** ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب ، وأشار بهذه الترجمة إلى حل النهي في حديث **رافع** على ما إذا تضمن العقد شرطا فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر ، وقوله فيه « حنظلا » هو بفتح المهملة وسكون القاف ، وأصل الحنظل القراح الطيب ، وقيل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يفلظ سوقه ، ثم أطلق على الزرع ، واشتق منه المحاقلة فأطلقت على المزارعة . وقوله « ذه » بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة

(١) في هامش طبعة بولاق : قد بعد أن دل تصويب الفتح هذا الرواية الأكثر ، ولأبي ذر عن الكشيحي كافي الفرع وأصله وأهنيهم بضم الهيمزة وسكون الهمزة وكسر الذون بعدها تحية ساكنة « فليظنر

١٣ - باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم

٢٢٣٣ **حدثنا إبراهيم بن المذني** حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « بينا ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر ، فأووا إلى غار في جبل ، فانطخت على فم غارهم صخرة من الجبل فانطقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أعمالا عملتموها سالحة لله فادعوا الله بها لعله يترجئها عنكم . قال أحدهم : اللهم إنه كان لي والدان شيخان كبيران ، ولي صديقة صغار كنت أرى عليهما فإذ رحت عليهما حلبت فبدأت بالبدى استقيهما قبل يني . وإني استأخرت ذات يوم ولم آت حتى أمتيت فوجدتهما نائما ، لحبت كما كنت أحب ، فقمْتُ عند رءوسهما أكره أن أوقظهما ، وأكره أن أسقي الصبية والصبية يضآغون عند قدمي حتى طلعت الفجر ، فان كنت تعلم أني فعلتُ ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة ترضى منها السماء ، ففرج الله فرأوا السماء . وقال الآخر : اللهم إنها كانت لي بنت عمر أحببتني كاشدا ما يحب الرجال النساء ، فطلبت منها فأبت حتى أتيتها بمائة دينار فبعيت حتى جعتها ، فلما وقفت بين رجلين قالت : يا عبد الله اتق الله ولا تفتح الخاتم إلا بحقه ، فقمْتُ ، فان كنت تعلم أني فعلتُ ابتغاء وجهك فافرج لنا فرجة ، ففرج . وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجيرا بقرق أرز ، فلما قفى عمله قال : أعطني حتى ، فعرضت عليه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرا ورعاتها ، فجاءني فقال : اتق الله . فقلت أذهب إلى ذلك البقر ورعاتها فخذ . فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي . فقلت : إني لا أستهزئ بك ، فخذ . فأخذه . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج ما بقي . ففرج الله »

قال أبو عبد الله : وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع « سمعت »

قوله (باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم) أي لمن يكون الزرع ؟ أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار . وسيأتي القول في شرحه في أحاديث الأنبياء ، والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة « فعرضت عليه - أي على الأجير - حقه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرا ورعاتها » فان الظاهر أن عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه ، قال ابن المنير : مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنته منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضيق فاعتفر ذلك ولم يعد تعديا ، ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أحسن أعماله ، وأقر على ذلك ووقعت له الاجابة ، ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامنا له إذ لم يؤذن له في التصرف فيه ، فقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان . ويحتمل أن يعر - توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصره . كما ان الجلوس بين رجل والمرأة

معصية ، لكن التوسل لم يكن إلا بترك الزنا والمساغة بالمال ونحوه ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر البيوع في ترجمة من اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضي . وقوله في هذه الرواية « فرق أرز » تقدم في البيوع بلفظ « فرق من ذرة » فيجمع بينهما بأن الفرق كان من الصنفين وأنهما لما كانا حينئذ متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والأول أقرب ، وقوله « فأبى حتى آتيا بمائة دينار » في رواية الكشميهني « فأبى علي » . قوله (فبغيت) بالوحدة ثم المجمة أي طلبت ، وأكثر ما يستعمل في الشر . وقوله (فوجدتهما ناما) في رواية الكشميهني « نائمين » ، وقوله « ورعاتها » في رواية الكشميهني « وراعيها » ، على الإفراد . (تنبيه) : وقع في كلام الأول « اللهم إله » ، والثاني « اللهم إله » ، والثالث « إله » وهو من التثنية ، والهاء في الأول ضمير الثمان وفي الثاني للصفة ، وناسب ذلك أن القصة في امرأة . قوله (وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع فسميت) يعني أن اسماعيل المذكور روى عن نافع كما روى عنه (موسى بن عتبة ، إلا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله « فبغيت » ، فقالها « فسميت » ، بالسين والعين المهملتين وهذا التلميح عن اسماعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الأدب في « باب لإجابة دعاء من بر والديه » ، وفيه هذه اللفظة قال الجعاني : وقع في رواية لأبي ذر « وقال اسماعيل عن ابن عتبة » وهو وهم والصواب اسماعيل بن عتبة وهو ابن إبراهيم بن عتبة ابن أخي موسى

١٤ - باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم
وقال النبي ﷺ : « أَصْدَقُ بِأَصْلِهِ لَا بِبَيْعٍ ، وَلَسْكَنُ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ . فَتَصَدَّقْ بِهِ »

٢٣٣٤ - حديثاً صدقة أخبرنا عبد الرحمن بن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال « قال عمر رضي الله عنه : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا أقسمتُها بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خيبر »
[الحديث ٢٣٣٤ - أطرافه في : ٤٢٢٥ ، ٤٢٢٥ ، ٤٢٢٦]

قوله (باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم) ذكر فيه طرفاً من حديث عمر في وقف أرض خيبر وذكر قول عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا أقسمتها . وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الأول ظاهر ، ويؤخذ أيضاً من الحديث الثاني لأن بقية الكلام محذوف تقديره : لكن النظر لآخر المسلمين يقتضي أن لا أقسمها بل أجعلها وقفاً على المسلمين . وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد . وأما قوله « وأرض الخراج الخ » فيؤخذ من الحديث الثاني ، فإن عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل النذمة الخراج فزارعهم وعاملهم ، فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة . وقال ابن بطال : معنى هذه الترجمة أن الصحابة كانوا يزعمون أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خيبر . وقوله « وقال النبي ﷺ لعمر الخ » قال ابن التين : ذكر الداودي أن هذا اللفظ غير محفوظ . وإنما أمره أن يتصدق بثمره ويوقف أصله . قلت : وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري ، وقد وصل البخاري اللفظ الذي عقبه هنا في كتاب الوصايا من طريق صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « تصدق عمر بإله » ، فذكر الحديث وفيه « تصدق بأصله لا بإياع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » . قوله (أخبرنا عبد الرحمن) هو ابن مهيدي . قوله (عن مالك) وقع للاسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهيدي « حدثنا مالك » . قوله (قال عمر) في رواية عبد الله بن إدريس فتح الباري ج (٥) م (٢)

عن مالك عند الاسماعيلي وسمعت عمر يقول . . قوله (ما فتحت) بضم الفاء على البناء للجهول و (قرية) بالرفع وفتح الفاء ونصب قرية على المفعولية . قوله (الا قسمتها) زاد ابن ادريس في روايته و ما افتتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها سهمانا . . قوله (كما قسم النبي ﷺ خيبر) زاد ابن ادريس في روايته و لكن أردت أن تكون جزية تجرى عليهم ، وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه « لما فتح عمر الشام قام اليه بلال فقال : لتقسمها أو لنضارب عليها بالسيف ، فقال عمر ، فذكره . قال ابن التين : تأول عمر قول الله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فرأى أن الآخرين أسوة بالاولين فحشي لو قسم ما يفتح أن تكمل الفتوح فلا يبق لمن يحشي بعد ذلك حظ في الحراج ، فرأى أن توقف الأرض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم نفعه للمسلمين . وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الأرض المفتوحة عنوة على قولين شهيدين ، كذا قال . وفي المسألة أقوال أشهرها ثلاثة : فمن مالك تصير وقفا بنفس الفتوح ، وعن أبي حنيفة والثوري يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها . وعن الشافعي يلزمه قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها من غنمها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى

١٥ - باب من أحيا أرضاً مواتاً . ورأى ذلك على في أرض الخراب بالكوفة موات

وقال عمر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ

وقال في غير حق مسلم : وليس ليرق ظالم فيه حق . وروى فيه عن جابر عن النبي ﷺ

٢٣٣٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن

عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق » قال عروة : قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته

قوله (باب من أحيا أرضاً مواتاً) بفتح الميم والواو الخفيفة ، قال القزاز : الموات الأرض التي لم تعمر ، شبهت العمارة بالحياة وتمطيلها بفقد الحياة . وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد ، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن ، وهذا قول الجمهور . وعن أبي حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقاً ، وعن مالك فيما قرب ، وضابط القرب ما بأهل العمران اليه حاجة من رعي ونحوه ، واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد ، سواء أذن الإمام أم لم يأذن . قوله (ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة) كذا وقع للاكثر ، وفي رواية النسفي « في أرض الكوفة مواتاً » . قوله (وقال عمر من أحيا أرضاً ميتة فهي له) وصله مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله ، وروينا في « الحراج ليحيى بن آدم » سبب ذلك فقال « حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : كان الناس يتعجرون - يعني الأرض - على عهد عمر ، فقال : من أحيا أرضاً فهي له

قال يحيى : كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحبسها ، . **قوله** (ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ) أى مثل حديث عمر هذا . **قوله** (وقال فيه فى غير حق مسلم : وليس لعرق ظالم حق) وصله إسحق بن راهويه قال : أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول : من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، وهو عند الطبراني ثم البيهقي ، وكثير هذا ضعيف ، وليس لجده عمرو بن عوف فى البخارى سوى هذا الحديث ، وهو غير عمرو بن عوف الانصارى البدرى الآتى حديثه فى الجزية وغيرها ، وليس له أيضا عنده غيره . ووقع فى بعض الروايات : وقال عمر وابن عوف ، ^(١) على أن الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف ؛ وشرحه الكرماني ثم قال : فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا ، وأجاب بأن فيه فوائد كونه تعليقا بالجزم والآخر بالترخيص ، وكونه بزيادة والآخر بدونها ، وكونه مرفوعا والأول موقوف ، ثم قال : والصحيح أنه عمرو بفتح العين . قلت : فضع ما تكلفه من التوجيه . ولحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد ، وله من طريق ابن إسحق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسل وزاد وقال عروة : فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلا اختصا إلى النبي ﷺ غرس أحدهما نخلا فى أرض الآخر ففضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، . وفى الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي ، وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم فى كتاب الخراج ، . وفى أسانيدهما مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض . **قوله** (لعرق ظالم) فى رواية الأكثر بتووين عرق وظالم نمت له ، وهو راجع إلى صاحب العرق أى ليس لذى عرق ظالم ، أو إلى العرق أى ليس لعرق ذى ظلم ، ويروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض ، وبالأول جزم مالك والثافى والأزهري وابن فارس وغيرهم ، وبالغ الخطابي فغلط رواية الاضافة ، قال ربيعة : العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتفراه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه ، وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر فى أرض غيره بغير حق ولا شبهة . **قوله** (ويروى فيه) أى فى الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي ﷺ) وصله أحمد قال : حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر ، فذكره ولفظه : من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوائى منها فهو له صدقة ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن هشام بلفظ : من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وصححه . وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ، ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل . واختلف فيه على عروة فرواه أيوب عن هشام موصولا ، وعالقه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كما فى هذا الباب ، ورواه يحيى بن عروة عن أبيه مرسل كما ذكرته من سنن أبي داود ، ولعل هذا هو السر فى ترك جزم البخارى به . (تنبيه) : استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التى فى حديث جابر وهى قوله : فله فيها أجر ، أن الذمى لا يملك الموات بالإحياء ، واحتج بأن الكافر لا أجر له ، وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر إذا

(١) لعل صواب العبارة : وقال عمرو بن عوف ،

تصدق يثاب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث ، فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أعلم من ذلك ، وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ، ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى : **قوله** (عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو المصري ، ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود يقيم عروة ، ونصف الاسناد الأعلى مدينون ونصفه الآخر مصريون . **قوله** (من أعمر) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والسواب وعمر ، ثلاثيا قال الله تعالى (وعمروها أكثر مما عمروها) إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارا ، قال ابن بطال : ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضا أي اتخذها ، وسقطت التاء من الأصل . وقال غيره قد سمع فيه الرباعي ، يقال أعمر الله بك منزلك فالمراد من أعمر أرضا بالإحياء فهو أحق به من غيره ، وحذف متعلق أحق للعلم به . ووقع في رواية أبي ذر من أعمر ، بضم الهمزة أي أعمره غيره ، وكان المراد بالغير الامام . وذكره الحميدي في جمعه بلفظه من عمر ، من الثلاثي ، وكذا هو عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه . **قوله** (فهو أحق) زاد الإسماعيلي ، فهو أحق بها ، أي من غيره . **قوله** (قال عروة) هو موصول بالاسناد المذكور الى عروة . ولكن عروة عن عمر مرسل ، لانه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة ، وهو قضية قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لان الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين . وروى أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : دددت يوم الجمل ، استصغرت . **قوله** (قضى به عمر في خلافته) قد تقدم في أول الباب موصولا الى عمر : وروينا في كتاب الحراج ليحيى بن آدم ، من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب من أحيا مواتنا من الأرض فهو أحق به . وروى من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر قال : من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها لجاه غيره فعمرها فهي له . وكان مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره . وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أهم منه بالسند الى الثقفي المذكور قال : خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر فقال : ان بأرض البصرة أرضا لا تنضر بأحد من المسلمين وإست بأرض خراج ، فان شئت أن تقطعنيها أتخذها قضا وزيوتنا ، فكتب عمر الى أبي موسى . ان كانت كذلك فاقطعها إياه .

١٦ - باب * ٢٣٣٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه « ان النبي ﷺ أرى وهو في معرسه بذى الحليفة في بطن الوادي فقيل له : إنك بيظحاء مباركة . فقال موسى : وقد أناخ بنا سالم بالناخ الذي كان عبد الله ﷺ يبيع به يحمري معرس رسول الله ﷺ ، وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك »

٢٣٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الليلة أتاني آت من ربي وهو بامة يقي أن صل في هذا الوادي المبارك وقل : حمرة في حجة »

قوله (باب) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عمر ، ان

التي ﷺ أرى وهو في معمره بنى الخليفة : انك يبطح مبارك ، وحديث عمر مرفوعاً ، أنا في آت من ربي أن صل في هذا الوادي المبارك ، وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحج مستوفى ، ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال المذهب : حاول البخاري جعل موضع معمر النبي ﷺ موقوفاً أو متسلكاً له لصلاته فيه ونزوله به ، وذلك لا يقوم على ساق لأنه قد ينزل في غير ملكه ويصل في غير ملكه فلا يصير بذلك ملكاً كما صلى في دار عتيان بن مالك وغيره . وأجلب ابن بطال بأن البخاري أراد أن المعمر نسب إلى النبي ﷺ بنزوله فيه ولم يرد أنه يصير بذلك ملكه ، ونفى ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المذهب : وإنما أراد التنبيه على أن البطحاء التي وقع فيها التعريس والأمر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك إذ لم يقع فيها تعريض ونحوه من وجوه الإحياء . أو أراد أنها تلتحق بحكم الإحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرضت المسلمين كمن مثلاً ، فليس لأحد أن يبنى فيها ويحجرها لتعلق حق المسلمين بها عموماً . قلنا : وحاصله أن الوادي المذكور وإن كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجاره لأحد ومن عمل فيه بشروط الأحياء ، ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي ﷺ بل كل ما وجد من ذلك فهو في مصنفه (تنبيه) : المعمر بمهمات وقطع الرأى موضع التعريس ، وهو نزول آخر الليل للراحة

١٧ - باب إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله - ولم يذكر أجلاً معلوماً - فهم على ترجيحهم

٢٣٣٨ - **حديث** أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ . . . » . وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر على خير أرض إخراج اليهود منه ، وكسرت الأرض حين ظهر هيب الله ولرسوله ﷺ وللمسلمين ، وأراد إخراج اليهود فسألت اليهود رسول الله ﷺ ليؤخرهم بها أن تكفوا عما بها ولم نصف الثمر ، فقال لهم رسول الله ﷺ : « قُرءكم بها على ذلك ما شئنا . فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى نباء وأريحاء »

قوله (باب إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهم على تراصيحهم) . أورد ابنه أحمد بن ابن عمر في معاملة يهود خيبر ، أورد موصولاً من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقاً من طريق ابن جريج كمرجوعه عن موسى بن عتبة ، وساق على لفظ الرواية المعلقة ، وقد وصل مسلم طريق ابن جريج ، وأخرجهم أحمد بن حنبل الرزاق عنه بتمامها ، وساق لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخس . **قوله** (أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز) ساق سبب ذلك موصولاً في كتاب الشروط ، قال الهروي : جلى "قوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء ، وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة ، قال الواقدى : ما بين وجرة وغمس "طائف نجد ، وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة . ووقع هنا للكرمانى تفسير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الآتى في . باب هل يستنفع بأهل الذمة ، في كتاب الجهاد وهو خطأ . **قوله** (وكان رسول الله ﷺ الخ) هو

موصول لابن عمر . قوله (وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ورسوله وللسلمين) في رواية فضيل بن سليمان الآتية
« وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللسلمين » قال المهلب : يجمع بين الروایتين بأن تحصل رواية ابن
جرير على الحال التي آتت إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله ، وذلك أن خبير فتح بعضها
صلحا وبعضها عنوة ، فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللسلمين ، والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار
للسلمين بعقد الصلح ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وقوله في رواية ابن جرير « ليقرم
بها أن يكفوا عملها » وقع عند أحمد عن عبد الرزاق أن يقرم بها على أن يكفوا ، وهو أوضح ، ونحوه رواية
ابن سليمان الآتية . وقوله فيها « فقروا » بفتح القاف أى سكنوا . وتيماء بفتح المثناة وسكون التحتانية والمد ،
وأريحاء بفتح الهجزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهلة وبالمدة أيضا ، هما موضعان مشهوران بقرب بلاد
طى . على البحر في أول طريق الشام من المدينة ، وقد ذكر البلاذري في « الفتوح » أن النبي ﷺ لما غلب على وادي
القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرم ببلادهم

١٨ - باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يؤامى بعضهم بعضا في الزراعة والشر

٢٣٣٩ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **الأوزاعي** عن **أبي النجاشي** **مولى** **رافع بن**
خديج سمعت **رافع بن خديج بن رافع** عن **عمه** **مطهر بن رافع** قال **مطهر** « **لقد** **نهانا** **رسول الله ﷺ** **عن**
أمر **كان** **بنا** **رافقا** . **قلت** : ما قال **رسول الله ﷺ** **فهو** **حق** . قال : **دعاني** **رسول الله ﷺ** **قال** : **ما** **تصنون**
بحا **فلكم** ؟ **قلت** : **نؤاجر** **ها** **على** **الربيع** **وعلى** **الأوسق** **من** **التمر** **والشعير** . قال : **لا** **تقلوا** ، **أزرعوها** ، **أو**
أزرعوها ، **أو** **امسكوها** . قال **رافع** : **قلت** **سما** **وطاعة** »
[الحديث ٢٣٣٩ - طرقه في : ٢٣٤٦ ، ٤٠١٢]

٢٣٤٠ - **حدثنا** **عبيد الله بن موسى** أخبرنا **الأوزاعي** عن **عطاء** عن **جابر** **رضي الله عنه** قال « **كانوا**
يزرعونها **بالثلث** **والربيع** **والنصف** ، **فقال** **النبي ﷺ** : **من** **كانت** **له** **أرض** **فليرعها** ، **أو** **ليمنعها** ، **فإن** **لم**
يفعل **فليمنسك أرضه** »
[الحديث ٢٣٤٠ - طرقه في : ٢٣٤٢]

٢٣٤١ - **وقال** **الربيع بن نافع** **أبو توبة** : **حدثنا** **معاوية** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **أبي هريرة** **رضي**
الله عنه قال : **قال** **رسول الله ﷺ** : **من** **كانت** **له** **أرض** **فليرعها** **أو** **ليمنعها** **أخاه** ، **فإن** **أبى** **فليمنسك أرضه** »
٢٣٤٢ - **حدثنا** **قيس بن** **سفيان** عن **عمر** قال : **ذكرته** **لطاوس** **قال** **يزرع** . قال **ابن عباس**
رضي الله عنهما : **إن** **النبي ﷺ** **لم** **ينته** **عنه** ، **ولكن** **قال** : **إن** **يمنع** **أحدكم** **أخاه** **خير** **له** **من** **أن** **يأخذ**
شيئا **مملوما** »

٢٢٣٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَنْ يَنْبَغِيَ لَكُمْ أَنْ تَكُونَ أَرْضُكُمْ كَالْأَرْضِ الْمَوْتَى» [المحدث ٢٢٣٩ - طرقة في : ٢٢٤٥]

٢٢٤٠ - ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ هُرَيْرَةَ إِلَى رَافِعٍ ، فَذَهَبَ مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ هُرَيْرَةَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نَكْرِى مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْضِ بِأَرْضِ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنَ الْعَيْنِ .»

٢٢٤١ - حَدَّثَنَا بِمَجْمُوعِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شُعَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ هَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ «كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تَكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ ، فَتَرَكَ كَرَاءَ الْأَرْضِ ،»

قوله (باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والثر) المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف معجمة ثم ياء ثقيلة : تابعي ثقة اسمه عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع الباب معنى الحديث عن عطاء عن جابر وهو عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي «حدثني أبو النجاشي ، وقوله سمعت رافع بن خديج ، أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي . «حدثني أبو النجاشي قال صحبت رافع بن خديج ست سنين ، وروى حكرمة بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل «عن عه ظهير ، ذكره مسلم ، وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع «حدثني عمار ، وهو عما يقوى رواية الأوزاعي . قوله (عن عه ظهير) بالظاء المعجمة مصغرا . قوله (لقد نهانا) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله «لا تفعلوا ، وبها يعرف المراد بالأمر الرافق ، وقوله «واقفا ، أي ذارفت . قوله (بمحاقلكم) أي بمزارعكم ، والحقل الزرع وقيل مادام أخضر ، والمحاقلة المزارعة بجزء مما يخرج ، وقيل هو بيع الزرع بالحنطة . وقيل غير ذلك كما تقدم . قوله (على الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأربعماء ، فإن الأربعماء جمع ربيع وهو النهر الصغير ، وفي رواية المستمل «الربيع ، بالتصغير ، ووقع للكشيمهني «على الربيع ، بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد ، لكن المشهور في حديث رفع الأول ، والمعنى أنهم كانوا يكرمون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار . قوله (وعلى الأوسق) الواو بمعنى أو . قوله (أزرعوها أو أزرعوها) الأول بكسر الألف وهي ألف وصل والراء مفتوحة ، والثاني بألف قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك ، والمراد أزرعوها أنتم أو أعطوها لغيركم بزرعها بغير أجر ، وهو الموافق لقوله في حديث جابر «أو لينحسها ، (أو أمسكوها) أي أتركوها معطلة . وقوله (سماء وطاعة) بالنصب ويجوز الرفع ، وقوله (أو أتركوها) أي بغير زرع ، وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب . (تنبيه) : وقع للاسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع

في آخر الباب الذي قبله ، ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب ، والذي وقع عند الجمهور إirاده في هذا الباب .
 قوله (عن عطاء) في رواية ابن ماجه عن وجه آخر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء سمعت جابرا ، . قوله (كانوا)
 أي الصحابة في عصر النبي ﷺ . قوله (بالثلث والرابع والصف) الواو في الموضعين بمعنى أر . أشار اليه التيمي ،
 وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزاعة بالشرط ، . قوله (ولينحما) أي يجعلها منيحة أي عطية ، والنون في
 ينحما مفتوحة ويجوز كسرها . وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بلفظ : أن النبي ﷺ
 نبى عن كراه الأرض ، ، ومن وجه آخر من مطر بلفظ : من كانت له أرض فليرعها فإن عجز عنها فليمنحها أخاه
 المسلم ولا يؤجرها ، . رواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة للبراد لذكرها للسبب الحامل على النهي .
 قوله (فإن لم يفعل فليمسك أرضه) أي فلا يمنحها ولا يكرها ، وقد استشكل بأن في إمساكها بغير زراعة تضيقها
 لمنفعها فيكون من إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عنها . وأجيب بحمل النهي عن إضاعة عين المال أو منفعة
 لا تحصى ، لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعته ، فاتها قد تثبت من الكلا والخطب والحشيش ما ينفع في
 الرعى وغيره . وعلى تفسير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض إصلاحا لها فتختلف في السنة التي
 تليها ما لعله فات في سنة الترك . وهذا كله إن حل النهي عن الكراه على عمومها فأما لو حل الكراه على ما كان مألوقا
 لهم من الكراه بجزء مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل
 يكرها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك . وأنه أعلم . قوله (وقال الربيع بن نافع أبو توبة) بفتح المثناة وسكون
 الواو بعدها موحدة هو الحلبي ، ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق . وقد وصل مسلم
 حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة . وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام . ويحيى هو ابن
 أبي كثير . وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة ، وقد أطنب الناس في جمع طرقه . قوله (عن
 عمرو) هو ابن دينار . قوله (ذكرته) أي حديث رافع بن خديج (اطاولس) أي كما تقدم . وقد مضى شرحه بعد
 أبواب . وقوله (لما ينه عنه) أي لم يحرمه ، وبها صرح الترمذي في روايته . وقوله (إن يمنح) بكسر الهزة من
 إن عن أنها شرطية ، ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور . وفي رواية الترمذي : ولكن أراد أن يرق بعضهم
 ببعض . . قوله (أن ابن عمر كان يكرى) بضم أوله من الرباعي يقال أكرى أرضه يكرها . قوله (وصدرأ من
 إمارة معاوية) أي خلافته ، وإنما لم يذكر ابن عمر خلافة على لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور
 في صحيح الأخبار ، وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يحتج عليه الناس ، ولهذا لم يبايع أيضا لابن الزبير ولا لعبد
 الملك في حال اختلافهما ، وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ولعل في تلك المدة
 - أعنى مدة خلافه على - لم يؤجر أرضه فلم يذكرها لذلك ، وزاد مسلم في روايته : حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية
 وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة . ووقع في رواية أحمد عن إسماعيل عن أيوب بهذا الاسناد نحو
 هذا السياق وزاد فيه : فتركها ابن عمر وكان لا يكرها ، فإذا سئل يقول : زعم رافع بن خديج ، فذكره . قوله (ثم
 حدث عن رافع) بضم أوله على ما لم يسم فاعله الأكثر ، والكشميني بفتح أوله وحذف د عن ، . ولابن ماجه عن
 نافع عن ابن عمر : أنه كان يكرى أرضه فأناه لإنسان فأخبره عن رافع ، فذكره وزاد . وقد استظهر البخاري
 حديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة رادا على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب ، وأشار إلى صحة

الطريقين عنه حيث روى عن النبي ﷺ ، وقد روى عن عمه عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتصرة على النهي عن كراه الأرض وروايته عن عمه مفسرة للبراد . وهو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة الرق والتفصيل وأن النهي عن ذلك ليس للتحريم ، وسأذكر مزيدا لذلك في الباب الذي بعده . قوله (قد كنت أعلم أن الأرض تسكرى ثم خشى عبد الله) هكذا أرده مختصرا . وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا وأوله : أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراه الأرض فلقيه فقال : يا ابن خديج ما هذا ؟ قال : سمعت عمي وكان قد شهدا بدرا يحدثان أن رسول الله ﷺ ينهى عن كراه الأرض ، فقال عبد الله : قد كنت أعلم . فذكره

١٩ - باب كراه الأرض بالذهب والفضة

وقال ابن عباس : إن أمثل ما أنتم صاعون أن تستأجروا الأرض لثيضاء من السنة إلى السنة ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج قال : حدثني عمي أنهم كانوا يسكرون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على لأربه ، أو شيء يستنبت صاحب الأرض ، فهي النبي ﷺ عن ذلك . فقلت لرافع : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم . وقال الليث : وكان الذي نهى من ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالخلال والحرام لم يجزوه ، لما فيه من الخطورة [الحديث ٢٣٤٧ - طرفه في : ٤٠١٣]

قوله (باب كراه الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراه الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور ، أو بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما ، وليس المراد النهي عن كراهها بالذهب أو الفضة . وبالحق ربيعة فقال : لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة ، وخالف في ذلك طاووس وطائفة قليلة فقالوا : لا يجوز كراه الأرض مطلقا . وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك . وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراه الأرض بالذهب والفضة ، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرونها بما يكون على المساقى من الزرع ، فاختصموا في ذلك ، فنهام رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك وقال : أكرؤوا بالذهب والفضة ، ورجاله ثقات ، إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد . وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراه الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعله النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع . قلت : ورواه أبو بكر بن عياش في حفظه مقال ، وقد رواه أبو عروانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدراهم . وقد روى مسلم من طريق سليمان ابن يسار عن رافع بن خديج في حديثه ، ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة . قوله (وقال ابن عباس الخ) وصله الثوري في جامعه قال أخبرني عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن جبير عنه ولفظه : أن أمثل ما أنتم صاعون

أن تستأجروا الأرض البيضاء ليس فيها شجر ، يعنى من السنة الى السنة وإسناده صحيح ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به . **قوله** (عن حنظلة) في رواية الارزاعي عن مسلم عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عى رافع ، وفي الاسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله . **قوله** (حدثني عمي) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال الكلاباذي لم أقف على اسمه ، وذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ماكولا ، هكذا زعم بعض من صنّف في المهمات ، ورايت في « الصحابة لابن القاسم البغوي » ولابي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعل بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج ، أن بعض عمومته ، قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مبير فذكر الحديث ، فهذا أولي أن يعتمد وهو يوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير . **قوله** (يستثنى) من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثلث أو الربع ليرافق الرواية الأخرى . **قوله** (فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه ، أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك ، فاستدبّط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ، ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابة وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض ، ورجل منح أرضا ، ورجل اكترى أرضا بذهب أو فضة ، لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزابة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب ، وقد رواه مالك في « الموطأ » والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب . **قوله** (وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك) كذا للاكثر عن الليث وهو موصول بالإسناد الأول الى الليث ، ووقع عند أبي ذر هنا : قال أبو عبد الله يعنى المصنف من هنا قال الليث أراه ، وسقط هذا النقل عن الليث عند النسفي وابن شويه ، وكذا وقع في « مصابيح البغوي » ، فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر ، ولم يذكر النسفي ولا الاسماعيل في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة ، وقد قال التوربشتي شارح المصابيح : لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري ، وقال البيضاوي : الظاهر أنها من كلام رافع ا هـ . وقد تبين برواية أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام الليث ، وقوله (ذو الفهم) في رواية النسفي وابن شويه « ذو الفهم » بلفظ المفرد لإرادة الجنس ، وقال « لم يحجز » . وقوله (المخاطرة) أى الاشراف على الملاك ، وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفصّل الى الفرر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة . ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بحجز مما يخرج منها فن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال « ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ، ومن لم يحجز لإجارتها يحجز مما يخرج منها قال : النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشتراط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرر والجهالة . وقال مالك : النهي محمول على ما إذا وقع كرائها بالطعام أو التمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام ، قال ابن المنذر : ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكسرى به من الطعام جزءا مما يخرج منها ، فأما إذا اكترها بطعام معلوم في ذمة المكسرى أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز . والله أعلم

٢٠ - **باب** * ٢٣٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هَلَالٌ ح .** وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا أبو عاصم حدثنا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث - وعنده رجل من أهل البادية - أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع ، فقال له : أأنت فيما شئت ؟ قال : بلى ولكن أحب أن أزرع . قال فبذر ، فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده ، فكان أمثال الجبال . فيقول الله : دونك يا ابن آدم ، فانه لا يشبهك شيء . فقال الأعرابي : والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصاريّاً ، فانهم أصحاب زرع . فصحك النبي ﷺ » [الحديث ٢٣٤٨ طرئه في : ٧٥١٩]

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ولم يذكر ابن بطال لفظ « باب » ، وكان مناسبتة له من قول الرجل « فانهم أصحاب زرع » ، قال ابن المنير : وجهه أنه نبه به على أن أحاديث النهي عن كراء الأرض إنما هي على التنزيه لا على الإيجاب ، لأن العادة فيما يحرس عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الانتفاع به ، وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على أنه مات على ذلك ، ولو كان يعتقد تحريم كراء الأرض لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذمته هذا الثبوت . قوله (عن هلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة ، والإسناد العالي كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وقد ساقه على لفظ الإسناد الثاني ، وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان . قوله (وعنده رجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه . قوله (استأذن ربه في الزرع) أي في أن يباشر الزراعة . قوله (فقال له أأنت فيما شئت) في رواية محمد بن سنان « أولست » بزيادة واو . قوله (فبذر) أي ألقى البذر فثبت في الحال ، وفي السياق حذف تقديره : فأذن له فبذر (فبادر) في رواية محمد بن سنان « فاسرع فبادر » . قوله (الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الانسان إلى أقصى ما يراه ، ويطلق أيضا على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا . قوله (واستحصاده) زاد في التوحيد « وتكويره » أي جمعه ، وأصل الكور الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاء أمره كله من القلع والحصد والتذرية والجمع والتكويم إلا قدر لمح البصر . وقوله (دونك) بالنصب على الأغراء أي خذه . قوله (لا يشبهك شيء) في رواية محمد بن سنان « لا يسعك » بفتح أوله والمهمله وضم العين وهو متحد المعنى . قوله (فقال الأعرابي) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية . وفي هذا الحديث من القوائد أن كل ما انتهى في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله الملهب . وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال . وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا . وفيه إشارة إلى فضل القناعة وذم الشره . وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الآتي بلفظ الماضي

٢١ - **باب** ما جاء في الفرس

٢٣٤٩ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « إِنَّ كُنَّا لَنَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سَلَقٍ لَنَا كُنَّا نَقْرُسُهُ فِي أَرْبَاعَاتِنَا فَنَجْعَلُهُ »**

في قدر لها ، فنجعل فيه حبات من حصى - لا أعلم إلا أنه قال : ليس فيه شحم ولا ودك - فإذا صليت الجمعة زُرناها ففرقت به إلينا ، فكنا نفرحُ بيوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا نَتَذَدَّى ولا نقول إلا بعد الجمعة »

٢٣٥٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « يقولون إن أبا هريرة يُكثِرُ الحديث ، والله الموعِد . ويقولون : ما للمهاجرين والأنصار لا يُحدثون ، مثل أحاديثه ؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفقُ بالأسواق ، وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عملُ أموالهم ، وكنتُ امرأً مسكيناً ألزم رسول الله ﷺ على مله بطني ، فأحضر حين يغيثون ، وأعي حين ينسون . وقال النبي ﷺ يوماً : لن يبسط أحدٌ منكم ثوبه - حتى أفضى مقاتي هذه - ثم يجمعه إلى صدره فينسى من مقاتي شيئاً أبداً ، ببسطتُ ثوبه ليس على ثوب غيريها حتى قضى النبي ﷺ مقاته ثم جُمِعَتْها إلى صدرى فواللهي بهمة بالحق ما نسيتُ من مقاتلته تلك إلى يومى هذا . والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئاً أبداً (إن الذين يسكتون ما أنزلنا من البينات والهدى - إلى - الرحيم)

قوله (باب ماجاء في الغرس) ذكر فيه حديث سهل بن سعد « ان كنا لنفرح بيوم الجمعة ، الحديث : رقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة ، وغرضه منه هنا قوله « كنا نفرسه في أربعائنا ، وقد تقدم تفسير الأربعة ، . والملتق بكسر السين . وقوله (لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك) الودك بفتحين دسم اللحم وهو من قول يعقوب . وحديث أبي هريرة (يقولون إن أبا هريرة يكثُر) أى رواية الحديث . **قوله** (والله الموعِد) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعهد الله الموعد ، لأن الموعد إما مصدر وإما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به عن الله تعالى ، ومراده أن الله تعالى يحاسبني إن تعمدت كذبا ويحاسب من ظن بي ظن سوء ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم ، ويأتى منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وغرضه منه هنا قوله (وإن إخوتي من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم) فإن المراد بالعمل الشغل في الأراضي بالزراعة والغرس والله أعلم

(خاتمة) : اشتمل كتاب المزراعة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مئتي اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص ثمانية عشر حديثاً ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث ، وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القصة ، وحديث عمر « لولا آخر المسلمين » ، وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في إحياء الموات ، وحديث أبي هريرة « إن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع ، . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٢ - كتاب المساقاة

باب في الشرب ، وقول الله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾

وقوله جل ذكره : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾
تَحْتَاجًا : مِنْصَبًا . الْمَزْنُ : السَّحَابُ . الْأَجَاجُ : الْمَرْءُ . فُرَاتًا عَذْبًا

قوله (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في الشرب . وقول الله عز وجل (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ)
وقوله جل ذكره (أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ . وَزَادَ غَيْرُهُ فِي أَوَّلِهِ
(كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ) وَلَا وَجْهَ لَهُ فَإِنَّ التَّرَاجِمَ الَّتِي فِيهِ غَالِبُهَا تَتَعَلَّقُ بِأَحْيَاءِ الْمَوَاتِ . وَوَقَعَ فِي شَرْحِ ابْنِ بَطَالٍ (كِتَابُ
الْمِيَاهِ) وَأَثْبَتَ النَّسْفِيُّ ، بَابٌ ، خَاصَّةٌ ، وَسَاقَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْآيَتَيْنِ . وَالشَّرْبُ بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْحَمْلُ فِي
قِسْمَةِ الْمَاءِ . قَالَ عِيَّاضٌ ، وَقَالَ : مِنْصَبُهُ الْأَصْبَلِيُّ بِالضَّمِّ وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى . وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ : مِنْ مِنْصَبِهِ بِالضَّمِّ أَرَادَ
الْمَصْدَرُ . وَقَالَ غَيْرُهُ الْمَصْدَرُ . ثَلَاثٌ وَقُرِئَ (فَتَشْرَبُونَ شَرْبَ الْهَيْمِ) مِثْلُنَا . وَالشَّرْبُ فِي الْأَصْلِ بِالْكَسْرِ التَّصِيبُ
وَالْحِظُّ مِنَ الْمَاءِ . تَقُولُ : كَمْ شَرِبْتُ أَرْضَكُمْ ؟ وَفِي الْمَثَلِ : آخِرُهَا شَرْبًا أَوَّلُهَا شَرْبًا ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ . مَعْنَى قَوْلِهِ (وَجَعَلْنَا
مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ) أَرَادَ الْحَيَّوَانَ الَّذِي يَعِيشُ بِالْمَاءِ ، وَقِيلَ أَرَادَ بِالْمَاءِ النَّظْفَةَ ، وَمَنْ قَرَأَ (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ
كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا) دَخَلَ فِيهِ الْجَدُّ أَيْضًا لِأَنَّ حَيَاتَهَا هُوَ خَضَرَتُهَا وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْمَاءِ . قُلْتُ : وَهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا
يَخْرُجُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ . وَيَخْرُجُ مِنْ تَفْسِيرِ قَتَادَةَ حَيْثُ ذَكَرَ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ فَمِنَ الْمَاءِ خَلَقَ ، أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُ
وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَاءِ النَّظْفَةَ ، وَرَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
وَقُلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ كُلِّ شَيْءٍ ، قَالَ : كُلُّ شَيْءٍ خُلِقَ مِنَ الْمَاءِ ، لِإِسْنَادِهِ صَحِيحٍ . قَوْلُهُ (أَجَاجًا مِنْصَبًا) هُوَ فِي
رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ ، وَهُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُمْ . قَوْلُهُ (الْمَزْنُ السَّحَابُ) هُوَ
تَفْسِيرُ مُجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْهُمَا ، وَقَالَ غَيْرُهُمَا : الْمَزْنُ السَّحَابُ الْأَبْيَضُ وَاحِدُهُ مَزْنَةٌ . قَوْلُهُ (وَالْأَجَاجُ
الْمَرْءُ) هُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عَمِيْدَةَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَهُ ، وَقِيلَ هُوَ الشَّدِيدُ الْمَلُوحَةُ أَوْ
الْمَرَارَةُ ، وَقِيلَ الْمَالُ وَقِيلَ الْحَارِ حَكَاهُ ابْنُ فَارَسٍ . قَوْلُهُ (فُرَاتًا عَذْبًا) هُوَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَحْدَهُ ، وَهُوَ مَنْتَزَعٌ
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي السُّورَةِ الْآخِرَى (هَذَا عَذْبُ فُرَاتٍ) وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ السُّدِّيِّ قَالَ : الْعَذْبُ الْفُرَاتُ الْحَلَوُ

١ - بِإِسْنَادٍ مِنْ رَأْيِ صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْبَتُهُ وَوَصِيَّتُهُ جَائِزَةٌ ، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

وَقَالَ عُمَانٌ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ يَشْتَرِ بِرِثْرُومَةٍ فَيَكُونُ ذَلُومَةً فِيهَا كَدِيلًا لِلْمُسْلِمِينَ »

فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٢٣٥١ - حَدَّثَنَا سَمِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ بقدح فشرب منه ، وعن يمينه غلامٌ أضفرُ القوم والأشياخُ عن يساره ، فقال يا غلامُ اتأذن لي أن أعطيَهُ الأشياخُ ؟ قال : ما كنت لأؤثرَ بفضلي منك أحداً يا رسول الله . فأعطاه إياه » [الحديث ٢٣٥١ - أطرافه في : ٢٣٦٦ ، ٢٤٥١ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٥ ، ٢٦٢٠]

٢٣٥٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال : « حدثني **أنس بن مالك** رضي الله عنه أنه حلبت رسول الله ﷺ شاةً داخنةً - وهو في دار **أنس بن مالك** - وشيبَ أئمتها بماء من البئر التي في دار **أنس** ، فأعطى رسول الله ﷺ القدح فشرب منه ، حتى إذا نزح القدح عن فيه ، وعن يساره أبو بكر وعنه أعرابي ، فقال عمرُ - وخاف أن يعطيَهُ الأعرابي - أعطِ أبا بكرٍ يا رسول الله عندك ، فأعطاه الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال : الأيمن فالأيمن »

[الحديث ٢٣٥٢ - أطرافه في : ٢٥٧١ ، ٥٦١٢ ، ٥٦١٩]

قوله (باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة ، مقسوماً كان أو غير مقسوم) كذا لا بد من ذكر ، وللنسخة « ومن رأى الخ ، جعله من الباب الذي قبله ، ولغيرهما د باب في الشرب ومن رأى ، وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال إن الماء لا يملك . **قوله** (وقال عثمان) أي ابن عفان (قال النبي ﷺ : من يشتري بئر رومة فيسكون دلوه فيها كدلاء المسلمين) سقط هذا التعليق من رواية النسفي ، وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي القشيري قال : « شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشتري بئر رومة يجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ؟ قالوا : اللهم نعم ، الحديث بطوله . وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو ، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة ، ويأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك ، قال : فلو حبس بئراً على من يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة من يشرب . ثم فرق بفرق غير قوى . وسيأتي البحث في هذه المسألة في د باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب حديثي سهل وأنس في شرب النبي ﷺ وتقديمه الأيمن فالأيمن ، وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الاشربة ، ومناسبتهما لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء ، لأن اختصاص الذي على اليمين بالبداية به دال على ذلك . وقال ابن المنير : مراده أن الماء يملك ، ولهذا استأذن النبي ﷺ بعض الشركاء فيه ، ووتب قسمة يمنة ويسرة ، ولو كان باقياً على إباحته لم يدخله ملك ، لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء ، بل جاء مفسراً في كتاب الاشربة بأنه كان لبناً ، والجواب أنه أورده ليعين أن الأمر جرى في قسمة الماء الذي شيب به اللبن كما جاء في حديث أنس مجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل ، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء ، فيحصل به الرد على من قال إن الماء لا يملك . وقوله في

حديث سهل ، حدثنا أبو غسان ، هو محمد بن مطرف المدني ، والاسناد مصريون ^(١) الا شيخه . وقوله « وعن يمينه غلام » هو الفضل بن عباس حكاة ابن بطلال ، وقيل أخوه عبد الله حكاة ابن التين وهو الصواب كما سيأتي . وقوله في حديث أنس « وعن يمينه أعرابي » قيل إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاة ابن التين ، وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذى قال « دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا باناء من ابن » فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله ، فقال لي الشربة لك فان شئت آثرت بها خالدا ، فقلت : ما كنت أوتر على سؤرك أحدا ، فظن أن القصة واحدة ، وليس كذلك فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترا . نعم يصلح أن يعد خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ، ويقويه قوله في حديث سهل أيضا « ما كنت أوتر بفضلتي منك أحدا ، ولم يقع ذلك في حديث أنس » ، وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره ، بل قد روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد البر وخطأه ، قال ابن الجوزي : إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشرعية فاستألفه بترك استئذانه بخلاف الغلام . قوله في حديث أنس (فقال عمر أعط أبا بكر) كذا لجميع أصحاب الزهري ، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال « عبد الرحمن بن عوف » بدل عمر أخرجه الاسماعيلي ، والأول هو الصحيح ، ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها ، ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر . (تنبيه) : ألحق بعضهم بتقديم الآمين في المشروب تقديمه في المأكول ، ونسب لمالك ، وقال ابن عبد البر لا يصح عنه

٢ - باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، لقول النبي ﷺ لا يمنع فضل الماء

٢٣٥٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع فضل الماء لمنع به الكلال »
[الحديث ٢٣٥٣ - طراه في : ٢٣٥٤ ، ٦٩٦٢]

٢٣٥٤ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلال »

قوله (باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى) قال ابن بطلال : لاختلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى . قلت وما نفاه من الخلاف هو على القول بأن الماء ملك ، وكان الذين ذهبوا إلى أنه ملك - وهم الجمهور - هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك . **قوله** (لا يمنع) بضم أوله على البناء للجھول وبالرفع على أنه خبر والمراد به مع ذلك النهي ، وذكر عياض أنه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النهي . وكان السر في إيراد

(١) وجد بهامش إحدى النسخ التي طبع عليها مطبعة بولاق (والاسناد مدينون ، إلا شيخه سعيد بن أبي حمزة فانه مصرى كما يظم من مراجعة كلامهم)

البخاري الطريق الثانية كونها وردت بصريح الهمي وهو «لا تمنعوا» والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة . ولاحد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ، لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه ، وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة ، وكذلك في الموات إذا كان بقصد التملك ، والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمله أن الحافر يملك ماءها ، وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرتحل ، وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته ، والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيتة ، هذا هو الصحيح عند الشافعية ، وخص المالكية هذا الحكم بالموات ، وقالوا في البئر التي في الملك : لا يجب عليه بذل فضلها . وأما الماء المحرز في الإناء فلا يجب بذل فضله غير المضطر على الصحيح . قوله (فضل الماء) فيه جواز بيع الماء لأن المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل . وفيه أن محل النهي ما إذا لم يجد المأمور بالبذل له ماء غيره ، والمراد تمكين أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد إنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك . قوله (ليمنع به السكلا) بفتح السكاف واللام بعدها همزة مقصورة هو النبات رطبه ويابس ، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي بهائهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منعهم من الرعي ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك . ويحتمل أن يقال : يمكنهم حل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهايم والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الزرع عند مالك ، والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، وقرئ الشافعي - فيما حكاه المزني عنه - بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع ، وهذا أجاب النووي وغيره . واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم «نهى عن بيع فضل الماء ، لكنه مطلق فيحمل على المقيد في حديث أبي هريرة ، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً رعى فلا مانع من المنع لاتقاء العلة ، قال الخطابي : والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج إلى دليل يوجب صرفه عن ظاهره ، وظاهر الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور ، وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في إطعام المضطر ، وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة . ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وترتب له القيمة في ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك ، نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي سلة عن أبي هريرة ، لا يباع فضل الماء ، فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم . واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في نوبته عن الآخر أن يسقي منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه ، وعموم الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور ، واستدل به بعض المالكية للقول بسد الدرائع لأنه نهى عن منع الماء لئلا يتذرع به إلى منع السكلا ، لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع السكلا صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة بلفظ «لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا السكلا» فهزل المال وتجويع العيال ، والمراد بالسكلا هنا «نابت في الموات» فإن الناس فيه سواء . وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً «لا تمنعوا الماء والسكلا والنار» وإسناده صحيح ، قال الخطابي : معناه الكلا ينبت في موات الأرض ،

والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد ، قيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار ، وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصبح منها مصباحاً أو يدنو منها ما يشعله منها ، وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحراء فلايس له منع من ينتفع بها ، بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع

٣ - باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

٢٢٥٥ - **حدثني** محمودٌ أخبرني عبيدُ اللهِ عن إسرائيلَ عن أبي حصينٍ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةٍ رضيَ اللهُ عنه قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ « الْمَدِينُ جُبَارٌ ، وَالْبَيْرُ جُبَارٌ ، وَالْعَجَمَةُ جُبَارٌ وَفِي الرَّكَاكِزِ الْخُلْسُ » **قوله** (باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، البئر جبار ، بضم الجيم وتخفيف الموحدة أى هدر ، قال ابن المنير : الحديث مطّوّل ، والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقعدّها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فأي يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ . وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور ، وخالف الكوفيون ، وسيأتى تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان ، وعبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا

٤ - باب الخصومة في البئر ، والقضاء فيها

٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧ - **حدثنا** عبدانُ عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنه عن النبي ﷺ قال ، مَنْ حَفَرَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتَعِلُ بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهِمَا فَجْرٌ أَقْبَى اللَّهُ هُوَ عَلَيْهِمَا غَضَبَانِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَمَلِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا .. الآية ﴾ فجاء الأشعثُ فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية ، كانت لي بئرٌ في أرض ابن عمّ لي ، فقال لي : شهودك . قلتُ ماليُ شهودٌ . قال : فيمينه . قلتُ يا رسولَ اللهِ إذن يحلف . فذكرَ النبي ﷺ هذا الحديث . فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَعْدِيقًا لَهُ »

[الحديث ٢٣٥٦ - أخرجه في : ٢٤١٦ ، ٢٥٥٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٦ ، ٤٥٤٩ ، ٦٦٥٩ ، ٦٦٧٦ ، ٧١٨٣ ،

[٧٤٤٥

[الحديث ٢٣٥٧ - أخرجه في : ٢٤١٧ ، ٢٥١٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧٧ ، ٤٥٥٠ ، ٦٦٦٠ ، ٦٦٧٧ ، ٧١٨٤]

قوله (باب الخصومة في البئر والقضاء فيها) ذكر فيه حديث الأشعث وكانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، يعنى فتخاصمنا إلى النبي ﷺ ، أو رده مختصراً ، وسيأتى بتبانه في التفسير وفي الأيمان والتذور وغير موضع ، واسم ابن عمه معدان بن الأسود بن معد يكرب الكندي ولقبه الجفشييش بوزن فعليل مفتوح الاول ، واختلف في ضبط هذا الاول على ثلاثة أقوال : أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين . وقوله في الحديث ، كانت لي بئر في أرض ، زعم الإسماعيلي أن أبا حمزة تفرد بذكر البئر عن الأعمش قال : ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش إلا قال وفي أرض ، فتح الباري ج (٥) م (٣)

قال والاكثر من أولى بالحفظ من أبي حمزة ١ هـ ، وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الايمان والندور ، ونذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى . وقوله « شهدك أومئنه » بالنصب فهما أى أحضر شهدك أو اطلب يمينه . وقوله « إذن يحلف » بالنصب قال السهيلي لا غير ، وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا

٥ - باب إثم من منع ابن السبيل من الماء

٢٣٥٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد بن زياد عن الاعشى قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : رجل كان له فضل ماء بالطريق ، فمنعه من ابن السبيل . ورجل بايع إمامه لأبيائه إلا لدنيا ، فان أعطاه منها رضى ، وإن لم يعطه منها سخط . ورجل أقام سلطته بعد العصر فقال : والله الذى لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا ، فصدقه رجل . ثم قرأ هذه الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَعَدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

[الحديث ٢٣٥٨ - أطرافه في : ٢٣٦٩ ، ٢٦٧٢ ، ٧٢١٢ ، ٧٤٤٦]

قوله (باب إثم من منع ابن السبيل من الماء) أى الفاضل عن حاجته ، ويدل عليه قوله في حديث الباب « رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل » قال ابن بطال : فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة ، فإذا أخذ حاجته لم يجر له منع ابن السبيل ١ هـ . وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب . ومن رأى أن صاحب الخوض أحق بمائه ، ويأتى الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « ورجل بايع إمامه » في رواية الكشي « منى » اماما ،

٦ - باب سكر الأنهار

٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيثر قال **حدثني** ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما أنه **حدثه** « أن رجلاً من الأنصار خاسم الزبير عند النبي ﷺ في سراج الحرقة التى يسقون بها النخل ، فقال الأنصارى : سرح الماء بمر . فأبى عليه . فاختصم عند النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق يا زبير . ثم أرسل الماء إلى جارك . فنضب الأنصارى فقال : أن كان ابن عمك . فتلون وجه رسول الله ﷺ ، ثم قال : اسق يا زبير ثم أحبس الماء حتى يرجع إلى الجدار . فقال الزبير : والله إنى لأحب هذه الآية زلت في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾

قال محمد بن الصباح قال أبو عبد الله : ليس أحدٌ يذكر عروة عن عبد الله إلا الأثر فقط

[الحديث ٢٣٦٠ - أطرافه في : ٢٣٦١ ، ٢٣٦٢ ، ٢٧٠٨ ، ٤٥٨٥]

قوله (باب سكر الأنهار) السكر بفتح الميملة وسكون الكاف : السد والفلق ، مصدر سكرت النهر إذا سدته . وقال ابن دريد : أصله من سكرت الريح إذا سكرت هبوبها . **قوله** (عن عروة) سيأتي بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب ، عن عروة أنه حدثه ، **قوله** (عن عبد الله بن الزبير) أنه حدثه أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب ، وقد رواه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا ، عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام ، أخرجه النسائي وابن الجارود والاسماعيلي ، وكأن ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم . وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن الزبير بن عروة بغير ذكر عبد الله ، وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلًا ، وأعادته في التفسير من وجسه آخر عن معمر ، وكذا أخرجه الطبري من طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب ، وأخرجه المصنف بهذا باب من رواية ابن جريج كذلك بالارسال ، لكن أخرجه الاسماعيلي - من وجه آخر - عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها « عن عبد الله » . وذكر الدارقطني في « العلل » أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقا شعيبا وابن جريج على قولها « عروة عن الزبير » ، قال وكذلك قال أحد بن صالح وحرمة عن ابن وهب ، قال وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس ، قال وهو المحفوظ . قلت : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتيادا على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ ، فكيفما دار فهو على ثقة . ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه ، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير ، وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ، وليس كما قال ، فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة . وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلة ، وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه . **قوله** (أن رجلا من الأنصار) زاد في رواية شعيب « قد شهد بدرا » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ، ووقع في رواية يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقرئ في معجمه في هذا الحديث أن اسمه حميد ، قال أبو موسى المديني في « ذيل الصحابة » : لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق اهـ . وليس في البدرين من الأنصار من اسمه حميد ، وحكى ابن بشكوال في مهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس ، قال ولم يأت على ذلك بشاهد . قلت : وليس ثابت بدريا ، وحكى الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى (ومنهم من عاهد الله) ولم يذكر مستنده وليس بدريا أيضا ، نعم ذكر ابن إسحق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندي غير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان ، وحكى الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوي أنه حاطب بن أبي بلتعة ، وتعقب بأن حاطبا وإن كان بدريا لكنه من المهاجرين ، لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكوك فيما شجر بينهم) الآية قال « نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء » ، الحديث وإسناده قوى مع إرساله ، فان كان سعيد بن المسيب

سمعه من الزبير فيكون موصولا ، وعلى هذا فيؤول قوله من الانصار على لزادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة ، وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليفا للانصار ففيه نظر . وأما قوله من بنى أمية ابن زيد ، فلمله كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم . وذكر الثعلبي بغير سند أن الزبير وحاطبا لما خرجا مرا بالمقداد قال : لمن كان القضاء ؟ فقال حاطب : قضى لابن عمته ، ولوى شدقه ، ففطن له يهودى فقال : قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويهتمونه ، وفي حجة هذا نظر ، ويتضح بأن حاطبا كان حليفا لآل الزبير بن العوام من بنى أسد وكأنه كان مجاورا للزبير والله أعلم . وأما قول الداودى وأبى إسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال إنه كان من الانصار يعنى نسباً لا ديناً ، قال وهذا هو الظاهر من حاله ، ويحتمل أنه لم يكن منافقا وإنما أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره من صحته توبته ، وقوى هذا شارح المصابيح ، التوربشتي وهو ما عده وقال : لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصره التي هي المدح ولو شاركهم في النسب ، قال : بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب ، وليس ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحالة اهـ . وقد قال الداودى بعد جزمه بأنه كان منافقا : وقيل كان بدريا ، فان صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء النفاق عن شهدائها اهـ . وقد عرفت أنه لاملزمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق ، وقال ابن التين أن كان بدريا فعنى قوله (لا يؤمنون) لا يستكملون الايمان والله أعلم . قوله (خاصم الزبير) في رواية مصر : خاصم الزبير رجلا ، والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر . قوله (في شراج الحرة) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على شروج أيضا ، وحكى ابن ديد شرج بفتح الراء ، وحكى القرطبي شرجة والمراد بها هنا مسيل الماء ، وإنما أضيفت الى الحرة لكونها فيها ، والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها ، وهي في خمسة مواضع : المشهور منها اثنتان حرة واقم ، وحرة ليل . وقال الداودى : هو نهر عند الحرة بالمدينة ، فأغرب وليس بالمدينة نهر ، قال أبو عبيد : كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه ففرض رسول الله ﷺ للأعلى فالأعلى . قوله (التي يسقون بها النخل) في رواية شعيب : كانا يسقيان بها كلاهما . قوله (فقال الانصارى) يعنى للزبير (سرح) فعل أمر من السرح أى أطلقه . وإنما قال له ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيحبسه لإكمال سقى أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره ، فالتبس منه الانصارى تهجيل ذلك فامتنع . قوله (اسق يا زبير) بهزة وصل من الثلاث ، وحكى ابن التين أنه بهزة قطع من الرباعى تقول سقى وأسقى ، زاد ابن جريج في روايته كاسيا في بعد باب ، فأمره بالمعروف ، وهي جملة معترضة من كلام الراوى ، وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره : وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سمة له وللانصارى ، وضبطه الكرماني ، فأمره ، هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الامرار ، وهو محتمل . قوله (أن كان ابن عمك) بفتح همزة أن وهي للتعليل ، كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك ، وكانت أم الزبير صفية بنت عبد المطلب . وقال البيضاوى : يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا ، والتقدير لأن كان أو بأن كان ، ونحوه (أن كان ذا مال وبنين) أى لا تقطعه لاجل ذلك ، وحكى القرطبي تبعا ليعاض أن همزة أن مدودة . قال لأنه استفهام على جهة الإنكار . قلت : ولم يقع لنا في الرواية مد ، لكن يجوز حذف همزة الاستفهام . وحكى الكرماني : إن كان ، بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ، ولا أعرف هذه الرواية . ثم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق

وقال اعدل يا رسول الله ، وان كان ابن عمك ، والظاهر أن هذه بالكسر ، وابن بالنصب على الخبرية . ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه ، أنه ابن عمك ، قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون ماصدرها ، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالفاء ، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام ، وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلاً اضربه أنه مسمى : اضربه أنه مسمى . فاضربه ، ومن شواهد (ولا تقربوا الزنا لأنه كان فاحشة) ولم يقرأ هنا إلا بالكسر ، وان جاز الفتح في العربية . وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى (إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم) قرأ نافع والسكاكي أنه بالفتح والباقون بالكسر . قوله (فتلون) أى تغير ، وهو كناية عن الغضب ، زاد عبد الرحمن بن إسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساء ما قال . قوله (حتى يرجع إلى الجندر) أى يصير إليه ، والجندر - بفتح الجيم وسكون الدال المهملة - هو المسناة ، وهو موضع بين شربات النخل كالجدار ، وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء وجزم به السبيل ، ويروى الجدر بضم الدال حكاة أبو موسى وهو جمع جدار ، وقال ابن التين : ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذى في اللغة وهو أصل الحائط . وقال القرطبي : لم يقع في الرواية إلا بالسكون ، والمعنى أن يصل الماء إلى أصول النخل . قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشربات التي في أصول النخل فانها ترفع حتى تصير تشبه الجدار ، والشربات بمجمة وفتحات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل ، وحكى الخطابي الجندر بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب ، قال الكرماني : المراد بقوله أمسك أى أمسك نفسك عن السقي ، ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك . قلت : قد قلنا في هذا الباب كما سيأتى في رواية معمر في التفسير حيث قال « ثم أرسل الماء إلى جارك » وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله احبس الماء ، والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصارى ، وأمره بحبسه كان بعد ذلك . قوله (فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) زاد في رواية شعيب ، إلى قوله : تسليما ، ووقع في رواية ابن جريج الآية « فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق « ونزلت فلا وربك الآية » والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجوز بذلك ، لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه ، وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة إليه ، وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت) الآية ، فروى إسحق بن راهويه في تفسيره بأسناد صحيح عن الشعبي قال : كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة ، فدعا اليهودى المنافق إلى النبي ﷺ لأنه علم أنه لا يقبل الرشوة ، ودعا المنافق اليهودى إلى حكمهم لأنه علم أنهم يأخذونها ، فانزل الله هذه الآيات إلى قوله (ويسلوا تسليما) ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد نحوه ، وروى الطبري بأسناد صحيح عن ابن عباس ، أن حاكم اليهود يومئذ كلن أبا برزة الأسدي قبل أن يسلم ويصحب ، وروى بأسناد آخر صحيح إلى مجاهد ، أنه كعب بن الأشرف ، وقد روى السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال « نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودى خصومة فقال اليهودى : انطلق بنا إلى محمد ، وقال المنافق : بل نأتى

كعب بن الأشرف ، فذكر القصة . وفيه أن عمر قتل المنافق وإن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر « الفاروق » . وهذا الإسناد وإن كان ضعيفا لكن تزي بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لإمكان التمدد ، وأفاد الواحدى بإسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الأنصارى المذكور قيس ، ورجح الطبرى فى تفسيره وعزاه الى أهل التأويل فى تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة ليقسق نظام الآيات كلها فى سبب واحد ، قال ولم يعرض بينها ما يقتضى خلاف ذلك ، ثم قال : ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت فى أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية . والله أعلم . **قوله** (قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط) هكذا وقع فى رواية أبى ذر عن الحوى وحده عن الفربرى وهو القائل وقال محمد بن العباس ، ومحمد بن العباس هو السلى الأصهبانى ، وهو من أقران البخارى وتأخر بعده مات سنة ست وستين ، وأبو عبد الله هو البخارى المصنف ، وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير فى إسناده ، فإن أراد مطلعا ورد عليه ما أخرجه النسائى وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهرى ، وإن أراد بتميد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جملة من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه فى أول الباب ، وقد نقل الترمذى عن البخارى أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية قتيبة عن الليث

٧ - باب شرب الأعلى قبل الأسفل

٢٣٦١ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة قال « خاصم الزبير رجلا من الأنصار ، فقال النبى ﷺ : يا زبير اسق ثم أرسل » ، فقال الأنصارى : إنه ابن عمك . فقال عليه السلام : اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدار ثم أمسك . فقال الزبير فأحسب هذه الآية نزأت فى ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحككوك فيما شجر بينهم)

قوله (باب شرب الأعلى قبل الأسفل) فى رواية الحوى والكشمينى قبل السفلى ، والاول أولى ، وكأنه يشير إلى ما وقع فى مرسل سعيد بن المسيب فى هذه القصة فقصى رسول الله ﷺ أن يسقى الأعلى ثم الأسفل . قال العلماء : الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الأعلى فالأعلى ، ولا حق للأسفل حتى يستغنى الأعلى ، وحده أن يغطى الماء الأرض حتى لا تشربه ويرجع الى الجدار ثم يطلقه . **قوله** (ثم أرسل) كذا الأكثر ، ولا كشمينى « ثم أرسل الماء » . **قوله** (اسق يا زبير حتى يبلغ) فى رواية كريمة والأصيل « اسق يا زبير ثم يبلغ الماء الجدار » ، وسقط من رواية أبى ذر ذكر الماء ، زاد فى التفسير من وجه آخر عن معمر « ثم أرسل الماء الى جارك ، واستوعى للزبير حقه فى صريح الحكم حين أحفظه الأنصارى ، وفى رواية شبيب فى الصلح « فاستوعى للزبير حينئذ حقه » ، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه سعة له وللأنصارى ، فقوله استوعى أى استوفى ، وهو من الوعى كأنه جمعه له فى وعائه ، وقوله « أحفظه » بالمهمل والطاء المشالة أى أغضبه ، قال الخطابى : هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهرى ، وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان . قلت : لكن الأصل فى الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما يبين ذلك ، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال . قال الخطابى

وغیره : وإنما حکم ﷺ علی الانصارى فی حال غضبه - مع نیه أن یحکم الحاکم وهو غضبان - لأن النبی مطلق بما یخاف علی الحاکم من الخطأ والغلط ، والنبی ﷺ مأمون بمعصيته من ذلك حال الخط

٨ - باب شرب الأعلیٰ الی الکعبین

٢٣٦٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا محمد بن یزید الحرانی قال أخبرنی ابن جریر قال حدثنی ابن شهاب عن عروة بن الزبیر أنه حدثه « أن رجلاً من الأنصار خام الزبیر فی شراح من الحرقة لیسقى به النخل ، فقال رسول الله ﷺ : اسق بزبیر - فأمره بالمعروف - ثم أرسله إلی جارك . فقال الأنصارى : آن كان ابن عیك . فلون وجه رسول الله ﷺ . ثم قال : اسق ثم احبس حتى یرجع إلی الجدر - واستوعی له حقه . فقال الزبیر والله إن هذه الآية أنزلت فی ذلك (فلا وربك لا يؤمنون حتى یحكوك فبا شجر بينهم) . فقال لی ابن شهاب : فقد رت الأنصار والناس قول للنبي ﷺ « اسق ثم احبس حتى یرجع إلی الجدر » وكان ذلك الی الکعبین

قوله (باب شرب الأعلیٰ الی الکعبین) یشیر الی ما حکاه الزهری من تقدیر ذلك کما سیأتی فی آخر الباب . قوله (حدثنا محمد) زاد فی رواية أبی الوقت « هو ابن سلام » . قوله (فأمره بالمعروف) کذا ضبطناه فی جمیع الروایات علی أنه فعل ماض من الأمر ، وهی جملة معترضة من كلام الراوی ، وحكى الکرماني أنه بلفظ فعل الامر من الإمرار وقد تقدم مافیه ، وقد قال الخطابی : معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بینهم فی مقدار الشرب اه . ويحتمل أن یكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار ، ويدل علیه رواية شعيب المذكورة ، ومثلها للمعمر فی التفسیر ، وهو ظاهر فی أنه أمره أولاً أن یسأح ببعض حقه علی سبیل الصلح ، وبهذا ترجم البخاری فی الصلح إذا أشار الامام بالمصلحة ، فلما لم یرض الانصارى بذلك استقصی الحكم وحکم به . وحكى الخطابی أن فیه دليلاً علی جواز فسخ الحاکم حکمه ، قال : لأنه كان له فی الاصل أن یحکم بأی الامرین شاء فقدم الأسهل لیثارة الحسن الجوار ، فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حکمه الأول وحکم بالثانی لیكون ذلك أبلغ فی زجره ، وتعقب بأنه لم یثبت الحكم أولاً کما تقدم بیانه ، قال : وقيل بل الحكم كان ما أمر به أولاً ، فلما لم یقبل الخصم ذلك عاقبه بما حکم علیه به ثانياً علی ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالاموال اه . وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية علی هذا الاخير ، وفیه نظر ، وسیاق طرق الحديث یأبى ذلك کما ترى ، لاسیما قوله « واستوعی للزبیر حقه فی صریح الحكم » وهی رواية شعيب فی الصلح ومعمر فی التفسیر ، فجموع الطرق دال علی أنه أمر الزبیر أولاً أن یترك بعض حقه ، وثانياً أن یتوفى جمیع حقه . قوله (فقال لی ابن شهاب) القائل هو ابن جریر راوی الحديث . قوله (فقد رت الأنصار والناس) هو من عطف العام علی الخاص . قوله (وكان ذلك) : الکعبین) یعنی أنهم لما رأوا أن الجدر یختلف بالطول والقصر قاسوا ما وقعت فیه القصة فوجدوه یبلغ الکعبین فجعلوا ذلك معیاراً لاستحقاق الأول فالأول ، والمراد بالأول هنا من یكون مبدأ الماء من ناحيته . وقال بعض المتأخرین من الشافعية : المراد به

من لم يتقدمه أحد في الفراس بطريق الإحياء ، والذي يليه من أحياء بعده ، وهلم جرا . قال . وظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد . وقال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين ، وخصه ابن كنانة بالنخل والتجر ، قال : وأما الزروع فإلى الشراك . وقال الطبري : الأراضي مختلفة ، فيمسك لكل أرض ما يكفيها ، لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين . واختلف أصحاب مالك : هل يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء . أو يرسل منه ما زاد على الكعبين ؟ والأول أظهر ، ومحلّه إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم . وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطأ ، أن رسول الله ﷺ قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل . ومهزور يفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعدها راء ، ومذنب بذيال معجمة ونون بالتصغير : وأديان معروفان بالمدينة . وله إسناد موصول في غرائب مالك للدارقطني ، من حديث عائشة وصحبه الحاكم ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإسناد كل منهما حسن ، وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل بإسناد آخر موصول ، ثم روى عن معمر عن الزهري قال : نظرنا في قوله : أحبس الماء حتى يبلغ الجدر ، فكان ذلك إلى الكعبين اهـ . وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال : سمعت غير الزهري يقول : نظروا في قوله : حتى يرجع إلى الجدر ، فكان ذلك إلى الكعبين . وكان معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد الرزاق ، وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري . ووقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق : أحبس الماء إلى الجدر أو إلى الكعبين ، وهو شك منه ، والصواب ما رواه ابن جريج . وذكر الشافعي من الشافعية أن معنى قوله : إلى الجدر ، أي إلى الكعبين ، وكأنه أشار إلى هذا التقدير ، وإلا فالجدر مرادفا للكعب . قوله (الجدر هو الأصل) كذا هنا في رواية المستمل وحده . وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به ، لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه . وفيه أن للحاكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ، ولا يلزمه به إلا إذا رضى . وأن الحاكم يستوفي الحق حقه إذا لم يتراضيا ، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق . وفيه الاكتفاء من الخصم بما يفهم عنه مقصوده من غير مبالغة في التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته . وفيه توبيخ من جنى على الحاكم ومعاقبته ، ويمكن أن يستدل به على أن للامام أن يعفو عن التعزير المتعلق به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع . وإنما لم يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس ، كما قال في حق كثير من المنافقين : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ، قال القرطبي : فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي ﷺ أو في حق شريكه اقتتل قتلة زنديق . وقتل النوى نحوه عن العلماء . والله أعلم

٩ - باب فضل سقي الماء

٣٣٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « بينا رجل يمشي فاشتد عليه العطش ، فزَلَّ بِرَأْفَتِهِ مِنْهَا ، ثُمَّ خَرَجَ فَادَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْعَثُ يَا كُلُّ الثَّيْرِ مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي . فَلَا تُخَفِّهُ ثُمَّ امْسِكْهُ »

بفيه ، ثم رقي فسقى الكلب ، فشكر الله له ففقر له . قالوا : يا رسول الله ! إن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : في كل كبد رطبة أجر . تابعه حماد بن سلمة والربيع بن مسلم عن محمد بن زياد

٢٣٦٤ - **حدثنا** ابن أبي سريم **حدثنا** نافع بن عمر عن ابن أبي مريم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف قال : دنت مني النار حتى قلت أي رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حذبت أنه قال - تمخضت هرة . قال : ما شأن هذ ؟ قالوا : حبستها حتى ماتت جوعاً

٢٣٦٥ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً ، فدخلت فيها النار ، والله أعلم : لا أنت أطعمتها ولا سقيتها حين حبستها ، ولا أنت أرسلتها فأكلت من خشايش الأرض »

[الحديث ٢٣٦٥ - طرقة في : ٢٣٦٨ ، ٢٤١٢]

قوله (باب فضل سقى الماء) أي لكل من احتاج الى ذلك . **قوله** (عن سمي) بالمهمله مصفراً ، زاد في المظالم « مولى ابن بكر » أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** (عن أبي صالح) زاد في المظالم « والسمان » . والاسناد مدينون الاشبح البخاري . **قوله** (بينا رجل) لم أفهم على اسمه . **قوله** (يمشي) قال في المظالم « بينا رجل بطريق » ، وللدارقطني في « الموطآت » من طريق روح عن مالك « يمشي بفلاة ، وله من طريق ابن وهب عن مالك « يمشي بطريق مكة » . **قوله** (فاشتد عليه) وقعت الغاء هنا موضع « إذا » كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى (إذا هم ينظنون) وسقطت هذه الغاء من رواية مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للأكثر . **قوله** (فاشتد عليه العطش) كذا للأكثر ، وكذا هو في « الموطأ » ، ووقع في رواية المستملى « العطاش » ، قال ابن التين : العطاش دام يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا ، قال : وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام . قلت : وسياق الحديث يأباه ، وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة . **قوله** (يلث) بفتح الهاء ، اللث بفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الاعياء ، وقال ابن التين : لث الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ، ولث الرجل إذا أعبأ ، ويقال إذا بحث بيديه ورجليه . **قوله** (يأكل الثرى) أي يكدم بفضه الأرض الندية ، وهي إما صفة وإما حال ، وليس بمفعول ثان لرأى . **قوله** (بلغ هذا مثل) بالفتح أي بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ بي ، وضبطه الدمياطى بخطه بضم مثل ولا يخفى توجيهه ، وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح « فرحمه » . **قوله** (فلا خفه) في رواية ابن حبان « فزع أحد خفيه » . **قوله** (ثم أمسكه) أي أحد خفيه الذي فيه الماء ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان يعالج بيديه ليصعد من البئر ، وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسراً . **قوله** (ثم رقى) بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزناً ومغنى ، وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره ، وقال عياض في « المشارق » هي لغة طى يفتحون العين فيما كان من الأفعال معتل الإلام والأول أفصح وأشهر . **قوله** (فسقى الكلب) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح « حتى أرواه ، أي جعله رياناً ، وقد مضى في » . **قوله** (فشكر الله له) أي أننى عليه أو قبل عمله أو جزاه بفعله ، وعلى الأخير فالغاء في قوله « ففقر له »

عطف الخاص على العام . وقال القرطبي : معنى قوله « فشكر الله له » أي أظهر ما جازاه به عند ملائكته . ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له « فأدخله الجنة » ، وكذا في رواية ابن حبان . **قوله** (قالوا) سمى من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جهمثم ، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان . **قوله** (وان لنا) هو معطوف على شيء محذوف تقديره الأمر كما ذكرت وان لنا (في البهائم) أي في سق البهائم أو الإحسان إلى البهائم (أجرا) . **قوله** (في كل كبد رطبة أجر) أي كل كبد حية ، والمراد رطوبة الحياة ، أولان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ، ومعنى الظرفية هنا أن يقدّر محذوف ، أي الأجر ثابت في إدواء كل كبد حية ، والكبد يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن تكون « في » سببية كقولك في النفس البدية ، قال الداودي : المأمى في كل كبد حتى أجر وهو عام في جميع الحيوان . وقال أبو عبد الملك : هذا الحديث كان في بني اسرائيل ، وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب . وأما قوله « في كل كبد » فمخصوص ببعض البهائم ، لا يضر فيه ، لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يعزى ليزداد ضرره ، وكذا قال النووي : ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ، ويلتحق به لإطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان اليه . وقال ابن التين : لا يمنع إجرأه على عمومه ، يعني فيسقى ثم يقتل لانا أمرنا بأن نحسن القتل ونهينا عن المثلة . واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة . وما قيل في الرد على من استدل به : انه فعل بعض الناس ولا يدرى هل هو كان ممن يقتدى به أم لا ، والجواب أنها لم نتجس به مجرد الفصل المذكور بل إذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فانا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم ، بل إذا ساقه امام شرعنا مساق المدح ان عم ولم يقيد بقيد صح الاستدلال به . وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ، وعمل ذلك في شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك . وفيه الحث على الإحسان إلى الناس ، لانه إذا حصلت المغفرة بسبب سق الكلب فسق المسلم أعظم أجرا . واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين ، وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق ، وكذا إذا دار الامر بين البهيمة والأدمى المحترم واستويا في الحاجة فالأدمى أحق ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار ، وسيأتي الكلام عليه في بدء الخلق ، وتقدم حديث أسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة ، وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني أن معن بن عيسى تفرد بذكره في الموطأ ، قال : ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقنبي وابن أبي أويس ومطرف ، ثم ساقه من طرقهم . وأخرجه الاسماعيل من طريق معن وابن وهب ، وأخرجه أبو نعيم من طريق القنبي . ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كرمها لم تسقها ، فقتضاه أنها لو سقها لم تعذب . قال ابن المنير : دل الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة . وليس فيه ثواب السق ولكن كفى بالسلاطة فضلا

١٠ - باب من رأى أن صاحب الخوض والقربة أحق بمائه

٢٣٦٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقُرَمِ ، وَالْأَشْلَخُ عَنْ يَسَارِهِ ، قَالَ : يَا غُلَامُ

أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْبَاحَ ؟ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَوْزَرَ بِنَعْيِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ »
 ٢٣٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غَدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَأَذْودَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ
 عَنِ الْحَوْضِ »

٢٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ
 - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَرَحَ اللَّهُ
 أُمَّ إِسْمَاعِيلَ ، لَوْ تَرَكْتُ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ : لَوْ لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكُنَّا عَيْنَا مَعِينَا . وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالُوا :
 أَتَأْذَنِينَ أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، وَلاحقَ لَكُمْ فِي الْمَاءِ . قَالُوا : نَعَمْ »
 [الحديث ٢٣٦٨ - أطرافه في : ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥]

٢٣٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّامِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ثَلَاثَةٌ لَا يُسْكَأُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ : رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ
 أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَمْرِ لِيَقْتُلَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ
 مُسْلِمٍ ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ فَيَقُولُ اللَّهُ : الْيَوْمَ أَمْنُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ » .

قال علي : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - غيرَ صرقة - عن عمرو سمعَ أبا صالحٍ يَبلغُ بهِ النبي ﷺ
 قوله (باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائته) ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث سهل
 ابن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة للحاق الحوض والقربة بالقدح ، فكان
 صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شراباً وسقياً . وقد خفي هذا على الملب فقال : ليس في الحديث إلا أن الأيمن
 أحق من غيره بالقدح ، وأجلب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن مافي القدح بمجرد جلوسه
 واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمتسبب في تحصيله ؟ ثانياً حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي ﷺ
 وسياق الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق . وقوله « لأذودن » بمعجمة ثم مهملة أى لأطردن ،
 ومناسبتة للترجمة من ذكره ﷺ أن صاحب الحوض يطرد إبل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز ،
 وقد خفي على الملب أيضاً فقال : إن المناسبة من جهة إضافة الحوض إلى النبي ﷺ وكان أحق به ، وتعقبه ابن المنير
 بأن أحكام التكاليف لا تنزل على وقائع الآخرة ، وإنما استدل بقوله « كما تذاد الغريبة من الإبل » ، فما جاز لصاحب
 الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق بحوضه . ثالثاً حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم ، وأورده
 مختصراً جداً ، وسياق مطولاً في أحاديث الأنبياء ، ومناسبتة للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها « ولا حق
 لكم في الماء ، قالوا نعم ، وقرر النبي ﷺ على ذلك . قال الخطابي : فيه أن من أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه
 ولا يشاركه فيه غيره إلا برضاه ، إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه ، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يتملكوه .

رابعها حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه : ورجل له فضل ماء بالطريق فنتعه من ابن السبيل ، وقال في هذه الطريق : ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يداك ، ومناسبة للترجمة من جهة أن المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ، ويؤخذ أيضا من قوله : مالم تعمل يداك ، فإن مفهومه أنه لو عالج له لكان أحق به من غيره . وحكى ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال : هذا يخفى معناه ، ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وإنما هو في منعه غاصب ظالم ، وهذا لا يرد فيما حازه وعمله . قال : ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعها من صاحب الشفة أى العطشان ، ويكون معنى : مالم تعمل يداك ، أى لم تنفع الماء ولا أخرجه ، قال : وهذا أى الأخير ليس من الباب فى شيء والله أعلم . قوله (قال على حدثنا سفيان غير مرة الخ) يشير الى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ، ولكنه صحح الموصول ليكون الذى وصله من الحفاظ ، وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي ، قال : وأرسله غيرهم . قلت : وقد وصله أيضا عمرو الناقد أخرجه مسلم عنه ، وصفوان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ، ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف فى سياق المتن فى كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى

١١ - باب لا حى إلا الله ورسوله ﷺ

٢٣٧٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الأيثر عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصمب بن جثامة قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا حى إلا لله ورسوله . وقال : بلغنا أن النبى ﷺ حى النقيع ، وأن عمر حى الشرف والربذة [الحديث ٢٣٧٠ - طرفه ق : ٢٠١٣]

قوله (باب لا حى إلا الله ورسوله) ترجم بالفظ الحديث من غير مزبد ، قال الشافعى : يحتمل معنى الحديث شيئين : أحدهما ليس لأحد أن يحيى المسلمين إلا ما حياه الله ﷻ ، والآخر معناه إلا على مثل ما حياه عليه النبى ﷺ ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحيى ، وعلى الثانى يختص الحى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة . وأخذ أصحاب الشافعى من هذا أن له فى المسألتين قولين ، والزاجع عندهم الثانى ، والأول أقرب الى ظاهر اللفظ لكن رجحوا الأول بما سياتى أن عمر حى بعد النبى ﷺ ، والمراد بالحى منع الرعى فى أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلا . قوله (عن يونس) هو ابن يزيد الايلي ، ورواية الليث عنه من الأقران لأنه قد سمع من شيخه ابن شهاب ، وفى الاسناد تابعيان وصحابيان . قوله (لا حى) أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان إذا نزل منزلا مخصبا استعوى كلبا على مكان عال قالى حيث انتهت صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه ، والحى هو المكان المحمى وهو خلاف المباح ، ومعناه أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلأ فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها ، والارجح عند الشافعية أن الحى يختص بالخليفة ، ومنهم من الحق به ولاية الأقاليم ، وعمل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين . واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط إذن الامام فى إحياء الموات ، وتعقب بالفرق بينهما فإن الحى أخص من

الإحياء والله أعلم . قال الجوزي من الشافعية : ليس بين الحديثين معارضة . فالحي المنهى ما يحصى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعول الجاهلية ، والإحياء المباح مالا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا ، وإنما تعد أرض الحي مواتا لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد ، لكنها تشبه العامر لما فيها من المنفعة العامة . قوله (وقال بلغنا أن النبي ﷺ سمى النقيع) كذا لجميع الرواة إلا لابي ذر ، والقائل هو ابن شهاب ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو برسل أو معضل ، وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعا ، ووقع عند أبي ذر ، وقال أبو عبد الله : بلغنا الخ ، فظن بعض السراخ أنه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعا على الصواب كما أخرجه أبو داود ، ووقع لأبي نعيم في مستخرجه تخطيط ، فإنه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الإسماعيلي فأنصر في الاسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله (سمى النقيع) ، وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب ، وإنما هو بلاغ للزهرى كما تقدم . وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعا بين الحديثين ، وأخرجه البيهقي من طريق سعيد بن منصور عن البخاري أنه وهم ، قال البيهقي : لأن قوله سمى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ، ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ سمى النقيع لحيل المسلمين ترعى فيه ، وفي إسناده العمري وهو ضعيف ، وكذا أخرجه أحمد من طريقه . قوله (النقيع) بالنون المفتوحة ، وحكى الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة ، وهو على عشرين فرسخا من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطنه ، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء ، وفي الحديث ذكر النقيع الخضبات وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة ، والمشهور أنه غير النقيع الذي فيه الحي وحكى ابن الجوزي أن بعضهم قال انهما واحد . قال والأول أصح . قوله (وإن عمر سمى الشرف والربذة) هو معطوف على الاول ، وهو من بلاغ الزهرى أيضا ، وقد ثبت وقوع الحي من عمر كما سيأتى في أواخر الجهاد من طريق أسلم ، أن عمر استعمل مولى له على الحي ، الحديث . والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور ، وذكر عياض أنه عند البخاري بفتح المعجمة وكسر الراء ، قال وفي موطن ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال : وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب ، وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الألف واللام ، والربذة بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه ، وقد روى ابن أبي شعبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر سمى الربذة لنعم الصدقة

٩٢ - باب شرب الناس وسقي الله وأب من الأنهار

٢٣٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح التماري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الخليل لرجل أجر ، ولرجل سقر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجرٌ فرجل رَبطها في سبيل الله فأطال لها في سرجٍ أو روضة ، فأصابته في طيلها ذلك من اللرج أو الروضة كانت له حسنات ، ولو أنه انقطع طيلها فاستنبت شرقاً أو شرفين كانت آثارها وأروائها حسنات له ولو أنها مرّت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنات له ، فهي لذلك أجرٌ . ورجل

رَبَطَهَا تَقْنِيًا وَتَمَقُّمًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرِهَا فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا خِرَاءً وَرِبَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزَرَ. وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُرِّ فَقَالَ: مَا أُزِيلَ عَلَى فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَهْذُو الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْغَاذِيَةُ (فَنَ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)

[الحدث ٢٣٧١ - أطرافه في: ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٧٣٥٦]

٢٣٧٢ - **حدثنا** إسماعيلُ حَدَّثَنَا مالِكٌ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبجيث عن زيد ابن خالد الجهمي رضى الله عنه قال «جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة فقال: أعرِفْ عِفَافَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَتَأْتِكَ بِهَا. قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ. قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَالِكٌ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا»

قوله (باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار) أراد بهذه الترجمة أن الانهار السكّانة في الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد، ثم أورد فيه حديثين: أحدهما عن أبي هريرة في ذكر الخيل وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الجهاد، والمقصود منه قوله فيه «ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى، فإنه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها، فإذا أجر على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصده من باب الأولى، فثبت المقصود من الإباحة المطلقة. ثانيهما حديث زيد بن خالد في اللقطة وسيأتي فيها مشروحاً، والمقصود منه قوله فيه «معا سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر»

١٣ - باب بيع الخطب والكلأ

٢٣٧٣ - **حدثنا** مُمَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحِبَالًا فَيَأْخُذَ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَى أَمْ مُنِعَ»

٢٣٧٤ - **حدثنا** يحيى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْتَنِعَهُ»

٢٣٧٥ - **حدثنا** إبراهيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ «أَصَبْتُ»

شارفاً مع رسول الله ﷺ في مَنَمٍ يومَ بدرٍ ، قال : وأعطاني رسولُ الله ﷺ شارفاً أخرى ، فأَمَحْتُهما يوماً عندَ بابِ رجلٍ منَ الأنصارِ وأنا أريدُ أنْ أحلَّ عليهما إذْخيراً لأبيعهُ ، ومضى صائغٌ منَ بني قَيْنَقاعَ فأستعينَ بهِ على وَلِيمةِ قاطمةَ ، وحمزةُ بنُ عُمِدِ المَطلبِ يَشْرَبُ في ذلكَ البيتِ معهُ قَيْنَةُ . فقالت : ألا يا حمزُ للشرفِ النَّواءِ ، فثارَ اليهما حمزةُ بالسيفِ نَجَبٌ أُسِمَتَهما ، وبَقَرَ خَوَاصِرَهما ، ثمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهما - قلتُ لابنِ شهابٍ : ومنَ السَّنامِ . قال : قد جَبَّ أُسِمَتَهما فذهبَ بها - قال ابنُ شهابٍ قالَ عليُّ رضيَ اللهُ عنه : فنظَرْتُ إلى مَنْظَرٍ أَفْظَعَنِي ، فَأَنَيْتُ نَبِيَّ اللهِ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَأَخْبَرْتُهُ الخبرَ ، فخرَجَ ومعهُ زَيْدٌ ، فانطَلَقْتُ معهُ ، فدخلَ على حمزةَ فتَنَظَّطَ عليه ، فرفعَ حمزةُ بصرَهُ وقال : هل أنتم إلَّا عبيدُ لآبائي ! فرجعَ رسولُ الله ﷺ يُقَهِّقِرُ مُحَقِّ خَرَجَ عنهم ، وذلكَ قبلَ تحريمِ الخمرِ ۝

قوله (باب بيع المطلب والكلأ) بفتح الكاف واللام بعده حمزة بغير مد وهو العشب رطبه ويابس . وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشتراك الماء والمطوب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص ، قال ابن بطال : لإباحة الاحتطاب في المباحات والاختلا من نبات الأرض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة ، ووجهه أنه إذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلأن يملك بالإحياء له أولى . ثم أورد فيه المصنف ثلاثة أحاديث : أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب ، وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة . ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب ، والشاهد منه قوله « وأنا أريد أن أحل عليهما إذخرا لأبيعه » ، فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الحس إن شاء الله تعالى

١٤ - باب التطائع

٢٣٧٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : حَتَّى تُقَطِّعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطِّعُ لَنَا . قَالَ : سَتَرُونَ بَدْيَ أَمْرَةٍ ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي »

[الحديث ٢٣٧٦ - أطرافه : ٢٣٧٧ ، ٣١٦٣ ، ٢٣٧٤]

قوله (باب التطائع) جمع قطعة تقول قطعته أرضا جعلتها له قطعة ، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بأحيائه عن لم يسبق إلى أحيائه . واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية ، وحكى هياض أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك ، قال : وأكبر ما يستعمل في الأرض ، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلته مدة انتهى . قال السبكي : والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ، ولم أر أحدا من أئمتنا يذكره .

وتخرجه على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ، لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى . وبهذا جزم المحب الطبري . وادعى الأذعري في الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بقلة أرض إذا كان مستحقا لذلك والله أعلم . **قوله** (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري ، ووقع البيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحماذ من يحيى . **قوله** (أراد النبي ﷺ أن يقطع من البحرين) يعني الأنصار : وفي رواية البيهقي « دعا الأنصار ليقطع لهم البحرين ، والاسماعيلي » ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها ، وكأن الشك فيه من حماد ، فسبأني للصنف في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ « دعا الأنصار ليكتب لهم البحرين ، ولم في مناقب الأنصار من رواية سفيان عن يحيى » إلى أن يقطع لهم البحرين ، وظاهره أنه أراد أن يجعلها لهم أقطاعا . واختلاف في المراد بذلك ، فقال الخطابي : يحتمل أنه أراد الوات منها ليشتركوا بالإحياء ، ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حقه من الخس . لأنه كان ترك أرضها فلم يقسمها . ومثقب بأنها فتحت صلحا كما سيأتي في كتاب الجزية ، فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بقاويل جزيتها ، وبه جزم إسماعيل القاضي وابن قرقول ، ووجه ابن بطال بأن أرض الصلح لا تقسم فلا تملك . وقال ابن التين : وإنما يسمى أقطاعا إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من النى . ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد . قال : وقد يكون الإقطاع تملكيا وغير تملك . وعلى الثاني يحمل إقطاعه ﷺ الدور بالمدينة ، كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي مرسلًا ووصله الطبراني « أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أقطع الدور ، يعني أنزل المهاجرين في دور الأنصار برضام انتهى . وسيأتي في أواخر الخس حديث أسماء بنت أبي بكر « أن النبي ﷺ أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير ، يعني بعد أن أجلاهم . والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها إقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم . والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن يخص الأنصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لأنهم كانوا صالحوا عليها ، وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح بغراج الأرض أيضا ، وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها ، منها إقطاعه تيمما الداري بن إبراهيم ، فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لقيم ، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية ، ويديم كتاب من النبي ﷺ بذلك ، وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في « كتاب الأموال » وغيرهما . **قوله** (مثل الذي تقطع لنا) زاد في رواية البيهقي « فلم يكن ذلك عنده » ، يعني بسبب قلة الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا ، وأغرب ابن بطال فقال : معناه أنه لم يزد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير . **قوله** (سترون بعدى أمة) بفتح الهمزة والمثلثة على المشهور ، وأشار ﷺ بذلك إلى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الأنصار بالأموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته ﷺ ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مناقب الأنصار إن شاء الله تعالى

١٥ - باب كتابة القوائم

٢٣٢٧ - وقال الألبث عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه « دعا النبي ﷺ الأنصار

ليقطع لهم بالبحرين ، فقالوا : يا رسول الله إن نعمات ما كتب لإخواننا من قرش بمثلها ، فلم يكن ذلك عند

النبي ﷺ ، فقال : إنكم سترون بعدي أثره ، فاصبروا حتى تلقوني ،

قوله (باب كتابة الطائعات) أى لتكون توثقة بيد المقطع دفعا للزاع عنه . قوله (وقال الليث) لم أره موصولا من طريقه . قال الاسماعيلي وغيره : أورده عن الليث غير موصول ، زاد أبو نعيم : وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . واعترض على المصنف بأن رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها ، وأجيب بأنها مذكورة في الشق الثاني ، وبأنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما يرد في بعض الطرق ، وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير ، وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم . وفي الحديث فضيلة ظاهرة للاقتصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين ، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا (يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) فخلصوا في الفضل على ثلاث مراتب : إثارهم على أنفسهم ، ومواساتهم لغيرهم ، والاستئثار عليهم . وسيأتي الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى

١٦ - باب حَبِّ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ

٢٣٧٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مِنْ حَقِّ الْإِبِلِ أَنْ تُحَلَبَ عَلَى الْمَاءِ » .

قوله (باب حلب الإبل على الماء) أى عند الماء ، والحلب بفتح اللام الاسم المصدر سواء قاله ابن فارس ، تقول حلبتها أحلبها حلبا بفتح اللام . قوله (أن تحلب) بضم أوله على البناء للـ ، وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات ، وأشار الداودي إلى أنه روى بالجيم وقال : أراد أنها تساق إلى مريض سقيها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال أن تحلب إلى الماء لا على الماء . وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين ، ولأن ذلك ينفع الإبل أيضا ، وهو نحو النهي عن الجداد بالليل ، أراد أن تجدنهم أرا لتحضر المساكين . قوله (على الماء) زاد أبو نعيم في المستخرج ، والبرقاني في المصنف ، من طريق المعافي بن سليمان عن فليح يوم ورودها ، وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق ، وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه د ومن حقا أن تحلب على الماء ، وتقدم شرحه هناك

١٧ - باب الرجل يكون له تمر أو شرب في حائط أو في نخلة . وقال النبي ﷺ :

« مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمُرْتَبَا قَبَائِعَ ، وَلِقَبَائِعِ الْمَرْءِ وَالسَّقَى حَتَّى يَرْفَعَ ، وَكَذَلِكَ رَبُّ الْقَرْيَةِ »

٢٣٧٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمُرْتَبَا لِقَبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ . وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَالَهُ الَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ »

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد

٢٣٨٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن

نابت رضي الله عنهم قال « رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بخرصها ثمراً »

٢٣٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن الخبابة والخاقلة وعن الزبابة وعن بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه ، وأن لا تباع إلا بالدينار والدراهم ، إلا العرايا »

٢٣٨٢ - حدثنا يحيى بن زعدة حدثنا مالك عن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي

أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « رخص النبي ﷺ في بيع العرايا بخرصها من الثمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ، شك داود في ذلك »

٢٣٨٣ ، ٢٣٨٤ - حدثنا زكرياء بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني

بشير بن يسار مولى أبي حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة . يبيع الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم »

قال أبو عبد الله : وقال ابن إسحاق حدثني شير . . مثله

قوله (باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل) هو من الف والنشر ، أي له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل . قوله (وقال النبي ﷺ : من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع) تقدم موصولاً في « باب من باع نخلاً قد أبرت » من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، وورده بمعنى هذا الباب . قوله (وللبائع الممر والحق) أي ثمرته (وكذلك رب العرية) ، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب ، وترجم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوم في ذلك ومما فاحشاً . وقال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة ، هذا له الملك وهذا له الانتفاع ، وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراد لاقتطافها في أرض مملوكة لغيره ، وكذلك صاحب العرية . قال : وعندنا خلاف فيمن يسقى العرية ، هل هو على الواهب أو الموهوبة له ؟ وكذلك سقى الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري ، فلا تغتر بنقل ابن بطال الإجماع في ذلك . ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث : الأول حديث ابن عمر « من ابتاع نخلاً ، تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان شيء من اختلاف الرواية فيه في « باب من باع نخلاً قد أبرت » ، من كتاب البيوع . قوله (ومن ابتاع عبداً وله مال الخ) قال ابن دقيق العيد : استدلل به مالك على أن العبد يملك بالإضافة الملك إليه باللام ، وهي ظاهرة في الملك . قال غيره يؤخذ منه أن العبد إذا ملكه سيده مالا فإنه يملكه ، وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم ، لكنه إذا باعه ببد

ذلك رجع المال لسيده إلا أن يشترطه المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد : لا يملك العبد شيئاً أصلاً والاضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ، ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لا يكون المال ربوياً فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدرهم قاله الشافعي ، وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث ، وكأن العقد إنما وقع على العبد خاصة ، والمال الذي معه لا مدخل له في العقد . واختلف فيما إذا كان المال ثياباً ، والأصح أن لها حكم المال ، وقيل تدخل عملاً بالعرف ، وقيل يدخل سائر العورة فقط . وقال الباجي : إن شرطه المشتري للعبد صح مطلقاً ، وإن شرط بعضه أو لنفسه فروايتان . وقال المازري : إن زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معاوضة فالمال للسيد إلا أن يشترطه المبتاع . وعن بعض التابعين كالحسن يبيع العبد ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتق ونحوه فالمال للعبد إلا أن يشترطه للسيد ، وإن زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي : أرجحهما إلحاقها بالبيع ، وكذا إن سلّه في الجناية . وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد ، قال الكرماني : قوله « وله مال » اضافة المال الى العبد مجاز كاضافة الثمرة إلى النخلة . قوله (وعن مالك) هو معطوف على قوله حدثنا الليث ، فهو موصول ، والتقدير : حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك . وزعم بعض الشراح أنه معلق ، وليس كذلك . وتردد الكرماني . وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعاً ، وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفاً ، وكذا هو في « الموطأ » ، ولفظه : عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقصة النخل ، ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل « حدثني من سمع جابراً عن النبي ﷺ » . وقال الكرماني : قوله « في العبد » أي في شأن العبد ، أو التقدير : عن عمر أنه قال في العبد بأن ماله لبايعه ، أو زاد لفظ العبد بعد قوله « إلا أن يشترط المبتاع » أي والعبد كذلك . قلت : وأرجحها الأول ، وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته . وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقصة العبد ، ومن رواية محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالقصتين ، وقال النسائي : إنه خطأ ، والصواب ما رواه يحيى القطان ، وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفاً . وقوله « من ابتاع عبداً وله مال فله الذي باعه » إلا أن يشترط المبتاع ، هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري ، وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في « باب العرايا » فقال « عن عبد الله بن عمر » ، فذكر من باع نخلاً ثم قال « ولمسلم من ابتاع عبداً فله الذي باعه » إلا أن يشترط المبتاع ، وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه توهم أنها من أفراد مسلم . واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال : هذه الزيادة أخرجه الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر ، قال : فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصاً . وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعاً عن ابن عمر عن النبي ﷺ بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقصي ما ذكرته . وقال النووي في شرح مسلم : لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، وذلك لا يضر فإن سالماً ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى . قلت : أما نفي تحريمها فردودها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن

باختصار ، وأما الاختلاف بين سالم ونافع فانما هو في رفعها ووقفها لا في إثباتها ونفيها ، فسلم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر ، وقد رجح مسلم ما رجحه الثقات . وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر : وهذا أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع ، قال أبو عمر : اتفقا على رفع حديث النخل ، وأما قصة العبد فرفقها سالم ووقفها نافع على عمر ، ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ، ونقل ابن التين عن الدارمي هو وهم من نافع ، والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في الصدد والمثارة ، قال ابن التين : لا أدري من أين أدخل الزوم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك - يعني على جهة الفتوى - مستندا إلى ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان . قلت : قد نقل الثرمذي في الجامع ، عن البخاري تصحيح الروايتين ، ونقل عنه في العلل ، ترجيح قول سالم ، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع . قوله (والحرق ^(١)) أي الأرض المزروعة ، فمن باع أرضا محروثة وقفها زرع فالزراع للبايع ، والخلاف في هذه كالحلاف في النخل ، ويؤخذ منه أن من أجز أرضا وله فيها زرع أن الزرع للزاجر لا للمستأجر إن تصورت صورة الاجارة . قوله (سمى له نافع هؤلاء الثلاثة ^(٢)) قائل : سمى ، هو ابن جريج والضمير في له ، لابن أبي مليكة . وفي الحديث ما يدل على قوة تدليس ابن جريج فانه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة . ثانيا : حديث زيد بن ثابت في المرايا وقد تقدم مشروحا في بابه . ثالثا : حديث جابر في النهي عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة - بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ويبيعه بغير الدينار والدرهم الا المرايا . فاما المخاربة فتقدم الكلام عليها في المزارعة . وأما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المخاضرة . . وأما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في باب المزابنة ، وأما بقيته فتقدم في باب بيع الثمر على رءوس النخل ، من حديث جابر . رابعا : حديث أبي هريرة في بيع المرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في بابه . خامسا : حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة في النهي عن المزابنة إلا أصحاب المرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على رءوس النخل ، وقد تقدم شرح جميع هذه الأحاديث ، وقوله هنا : قال : وقال ابن إسحق حدثني بشير ، يعني ابن يسار مثله . كذا لا في ذكر وأبي الوقت ، ووقع للاصلي وكريمة وغيرهما قال أبو عبد الله : قال ابن إسحق ، فعلى هذا فهو معلق ، ولم أره موصولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان

(خاتمة) : اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وثقيا مضى سبعة عشر حديثا ، والخالص تسعة عشر . وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عثمان في بئر رومة ، وحديث ابن عباس في قصة هاجر ، وحديث الصعب في الحمى ، وحديث الزهري المرسل في حمى النقيع . وحديث أنس في القطائف . وفيه من الآثار اثنان عن عمر رضي الله عنه . والله تعالى أعلم

(١) في هامش طبعة بولاق : قول الشارح (قوله والحرق الخ) و (قوله سمى له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) هاتان العبارةتان غير موجودتين في نسخ المتن التي بأيدينا ، ولملحنا في الرواية التي وقعت للشارح فصرح عليها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٣ - كتاب الاستقراض وأداء الديون

والحجر والتفليس

قوله (كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس) كذا لا يذر . وزاد غيره في أوله البسملة .
وقلنسني د باب ، بدل كتاب ، وهبط الترجمة التي تليه عليه بغير باب . وجمع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لقلة
الأحاديث الواردة فيها ولتعلق بعضها ببعض

١ - **باب** مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ ، أَوْ لَيْسَ بِمَحْضَرَةٍ

٢٣٨٥ - **حدثنا** محمد بن يوسف هو البيهقي أخبرنا جرير عن المنيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد
الله رضي الله عنها قال « غزوت مع النبي ﷺ فقال : كيف ترى ببيعك ؟ أتبيعه ؟ قلت نعم ، فبيعت إياه .
فلما قدم المدينة غدت إليه بالبيع ، فأعطاني ثمنه »

٢٣٨٦ - **حدثنا** مولى بن أسد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن
في السلم فقال : حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل
ورهنه درعاً من حديد »

قوله (باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بمحضرته) أي فهو جائز ، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء
عن ابن عباس مرفوعاً ، لا اشترى ما ليس عندي ثمنه ، وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن
عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله . ثم أورد فيه حديث جابر في
شراء النبي ﷺ منه جملة في السفر وقضائه عنه في المدينة ، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة . وحديث عائشة في
شراؤه ﷺ من اليهودي الطعام إلى أجل ، وهو مطابق للركن الأول . قال ابن المنير : وجه الدلالة منه أنه ﷺ لو
حضره الثمن ما أخره ، وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته ديناً ، لما عرف من عادته الشريفة من المبادرة إلى
إخراج ما يلزمه إخراجاً ، قلت : وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط ، وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في
الرهن . وقوله في أول حديث جابر « حدثنا محمد بن يوسف ، هو البيهقي كذا ثبت لا يذر ، وأهمل عند الأكثر
وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن ، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبيب عن
الفربري كذلك . وجرير شيخه هو ابن عبد الحميد ، ومغيرة هو ابن مقسم

٢ - **باب** مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا ، أَوْ إِتْلَافَهَا

٢٣٨٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأويسی حدثنا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي

النَّيْثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَنْقَضَ اللَّهُ »

قَوْلُهُ (بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا) حَذَفَ الْجَوَابَ اغْتِنَاءَ بِمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَشِيرُ بِأَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا مُقَيَّدَةٌ بِالْعِلْمِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْوَفَاءِ . قَالَ : لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ فَقَدْ أَخَذَ لَا يُرِيدُ الْوَفَاءَ إِلَّا بِطَرِيقِ التَّقْنَى وَالتَّقْنَى خِلَافُ الْإِرَادَةِ . قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى الْوَفَاءَ مِمَّا سَيَفْتَحُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ نَطَقَ بِالْحَدِيثِ بِأَنَّ اللَّهَ يُؤَدِّي عَنْهُ إِمَّا بِأَنْ يَفْتَحَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا بِأَنْ يَتَكَفَّلَ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ ، فَلَمْ يَتِمَّ التَّقْيِيدُ بِالْقُدْرَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَلَوْ سَلِمَ مَا قَالَ فَبِهَاكَ مَرْتَبَةً ثَالِثَةً وَهُوَ أَنَّ لَا يَعْلَمُ هَلْ يَقْدِرُ أَوْ يَعْجزُ . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي زَيْدٍ) بَفَتْحِ الزَّيِّ وَهُوَ الدَّبْلِيُّ ، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ثَوْرٌ . قَوْلُهُ (عَنْ أَبِي النَّيْثِ) بِالْمُعْجَمَةِ وَالْمَثَلَةِ : زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ « مَوْلَى ابْنِ مَطِيْعٍ » . قُلْتُ : وَاسْمُهُ سَالِمٌ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدَنِيُونَ . قَوْلُهُ (أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « أَدَاها اللَّهُ عَنْهُ » ، وَلابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدَانِ دِينَارٌ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا أَدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا ، وَظَاهِرُهُ يَحْمِلُ الْمَسْأَلَةَ الْمَشْهُورَةَ فِيمَنْ مَاتَ قَبْلَ الْوَفَاءِ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ كَأَنْ يَمْسُرَ مِثْلًا أَوْ يَفْجَأَ الْمَوْتَ وَلَهُ مَالٌ مَخْبُوءٌ وَكَانَتْ نَفْسُهُ وَفَاءً دِينَهُ وَلَمْ يَوْفِ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ عَلَى الْقَالِبِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَبِعَةٌ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي الْآخِرَةِ بِحَيْثُ يُوْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ لِصَاحِبِ الدِّينِ ، بَلْ يَتَكَفَّلُ اللَّهُ عَنْهُ لِصَاحِبِ الدِّينِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (أَنْقَضَ اللَّهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِتْلَافَ يَقَعُ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَذَلِكَ فِي مَعَاشِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ . وَهُوَ عَلِمٌ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ لِمَا نَرَاهُ بِالْمُشَاهَدَةِ مِنْ تَعَاطِي شَيْئًا مِنَ الْأَمْرِ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْإِتْلَافِ عَذَابُ الْآخِرَةِ ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : فِيهِ الْحُضُّ عَلَى تَرْكِ اسْتِثْكَالِ أَمْوَالَ النَّاسِ وَالتَّرْغِيبُ فِي حَسَنِ التَّأْدِيَةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الْمَدَائِنَةِ وَأَنَّ الْجُزْءَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ . وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : فِيهِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَمْتَقُّ وَلَا يَتَصَدَّقُ وَإِنْ فَعَلَ رَدَاهُ . وَفِي أَخْذِ هَذَا مِنْ هَذَا بَعْدَ كَثِيرٍ . وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي تَحْسِينِ النِّيَّةِ وَالتَّرْهيبُ مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ وَأَنَّ مَدَارَ الْأَعْمَالِ عَلَيْهَا . وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي الدِّينِ لِمَنْ يَنْوِي الْوَفَاءَ ، وَقَدْ أَخَذَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَدِينُ ، فَسُئِلَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنْ اللَّهُ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضَى دِينُهُ » ، لِإِسْنَادِهِ حَسَنٍ ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ فَرَوَاهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ بَلْفُظٍ « مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَفَاءٍ دِينَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ » ، قَالَتْ : فَأَنَا أَتَمُّ ذَلِكَ الْعَوْنُ ، وَسَاقَ لَهُ شَاهِدًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ . وَفِيهِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَيْنٍ وَتَصَرَّفَ فِيهِ وَأَظْهَرَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِخُلَافِهِ أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَرُدُّ بَلْ يَنْتَظَرُ بِهِ حُلُولُ الْأَجَلِ لِإِقْتِصَارِهِ ﷺ عَلَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِ وَلَمْ يُلْزَمْهُ بِرَدِّ الْبَيْعِ قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ

٣ - بِاسْمِ آدَاءِ الدِّينِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكَ أَنْ تُوَدِّعُوا الْأَمْثَالَ إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنْ اللَّهُ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

٢٣٨٨ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ

اللهُ عنه قال « كنتُ مع النبي ﷺ ، فلما أبصر - يعنى أحداً - قال : ما أحبُّ أنه يحولَ لي ذهباً يمكثُ عندي منه دينارٌ فوق ثلاثِ أدينارٍ أرصدُهُ لدينٍ . ثم قال : إنَّ الأَكْثَرينَ همُ الأَقْلونَ ، إلّا مَنْ قالَ بالمالِ هكذا وهكذا - وأشار أبو شهابٍ بيْنَ يديه وعن يمينه وعن شماله - وقليلٌ بهم . وقال : مكائِكَ ، وثَقَمٌ غيرَ بهيمٍ فسمعتُ صوتاً ، فأردتُ أن آتيه . ثم ذكرتُ قوله : مكائِكَ حتّى آتَيْكَ . فلما جاء قلتُ : يا رسولَ اللهِ ، الذى سمعتُ - أو قال : الصوتُ الذى سمعتُ - قال : وهل سمعتِ ؟ قلتُ نعم . قال : أتانى جبريلُ عليه السلامُ فقال : مَنْ ماتَ من أُمَّتِكَ لا يُشْرِكُ بالله شيئاً دخلَ الجنةَ ، قلتُ : وَمَنْ قَمَلَ كذا وكذا ؟ قال : نعم »

٢٣٨٩ - **حديث** أحمد بن حنبل بن سعيد حدثنا أبي عن يونس قال ابن شهاب : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ « لو كان لي مثلُ أحدٍ ذهباً ما بَسَرْتُ أن لا يجرَّ عليّ ثلاثٌ وعندي منه عُشٌّ ، إلّا نَحِيَّ أرصدُهُ لدينٍ » رواه صالحٌ وعقيلٌ عن الزهريّ [الحديث ٢٣٨٩ - طرقه في ٦٤٤٥ ، ٧٢٢٨]

قوله (باب أداء الدين) في رواية أبي ذرٍّ الديون ، بالجمع (وقول الله تعالى) ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها (الآية) كذا لا بى ذرٍّ ، وساق الأصيل وغيره الآية . قال ابن المنير : أدخل الدين في الأمانة لثبوت الأمر بادائه ، إذ المراد بالأمانة في الآية هو المراد بها في قوله تعالى (انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض) وفُسرَت هناك بالأوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها . ويحتمل أن تكون الأمانة على ظاهرها ، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله وهي لا تتعلق بالذمة لخال مافي الذمة أولى . وأكثر المفسرين على أن الآية نزلت في شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم نزلت في الولاة ، وعن ابن عباس هي عامة في جميع الأمانات . وروى ابن أبي شيبة عن طريق طلق بن معاوية قال : كان لي دين على رجل فخاصمته إلى شريح فقال له : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وأمر بحبسها . ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذرٍّ « كنتُ مع النبي ﷺ فلما أبصر أحداً قال : ما أحبُّ أنه يحولَ لي ذهباً يمكثُ عندي منه دينارٌ فوق ثلاث ، إلا ديناراً أرصدُهُ لدينٍ » الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وغرضه هنا هذا القدر المذكور . قال ابن بطال : فيه إشارة إلى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتضاه على ذكر الدينار الواحد ، ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأدائها ديناراً واحداً . ولا يخفى ما فيه . وفيه الاهتمام بأمر وفاة الدين ، وما كان عليه ﷺ من الزهادة في الدنيا . **قوله** (ما أحبُّ أنه يحولَ لي ذهباً) كذا لا بى ذرٍّ تحول ، بفتح المشاة ، وبغيره بضم التحتانية قال ابن مالك : فيه حول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة ، وعاب بعضهم استعماله على الحريرى . قال : وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحوله فانه بزيادة المشاة تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً وثانها

خبراً منصوباً . قوله (أرصده) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرابعى وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد ، والاول أوجه تقول أرصدته أى هيأته وأعدده ورصدته أى رقبته ، وقوله : الا كثرون ، أى مالاوه الاقلون ، أى ثواباً الا من ذكر . وقوله : وقليل ما هم ، ما زائدة أو صفة ، وقوله « مكانك » بالنصب محذوف للعامل أى الرم مكانك . وقوله : قلت يا رسول الله الذى سمعت ، خبره محذوف تقديره ما هو ، وقوله : ومن فعل كذا وكذا ، فسر في الرواية الآتية في الزقاق : وان ذى وان سرق ، ووقع في رواية المستملى هنا : وان ، بدل ومن . قوله عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر (وراه صالح وعقيل عن الزهرى) يعنى عن عبيد الله عن أبي هريرة . وطريقهما موصل في « الزهرى » ، لمحمد بن يحيى الذهلى . قوله (لو كان لى مثل أحد ذهباً) قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد مثل وهو قليل ، ونظيره قوله تعالى ﴿ ولو جهنما بمثل مددا ﴾ . قوله (مايسرنى أن لا يمر) قال ابن مالك : فيه وقوع جواب لو مضارعاً منفيّاً بما ، والاصل أن يكون ماضياً مثبتاً ، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضى ، أو يكون الاصل ما كان يسرنى لحذف كان وهو جواب لو ، وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر ، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير وهذا أولى اهـ . ووقع في حديث أبي ذر « مايسرنى أن لا يمك عندى ، وفي حديث أبي هريرة « مايسرنى أن لا يمك » ، ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ، ووقع للاستعصاء وكريمة في رواية أبي هريرة « مايسرنى أن لا يمك » ، وعلى هذا فلا زائدة . والله أعلم

٤ - باب استقراض الإبل

٢٣٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَمْنَى بِحَدِيثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ دَجْلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ ، فَهَمُّ بِهِ أَصْحَابَهُ ، فَقَالَ : دَعَوْهُ قَانٌ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا ، وَاشْتَرَوْهُ بِعِيرٍ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ . وَقَالُوا : لَا تَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سَنَّتِهِ ، قَالَ : اشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ ، فَانْجَرَّكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً »

قوله (باب استقراض الإبل) أى جوازه ليرد المقرض نظيره أو خيرا منه . قوله (ان رجلا تقاضى رسول الله ﷺ) وفي رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية في الهبة ، ان النبي ﷺ أخذ سنا لحاء صاحبه يتقاضاه ، أى يطلب منه قضاء الدين ، وفي أول حديث سفيان عن سلة كما سيأتى بعد بابين « كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل لحاء يتقاضاه ، ولاحد عن عبد الرزاق عن سفيان « جاء أعرابي يتقاضى النبي ﷺ بعيرا » ، وله عن يزيد بن هارون عن سفيان « استقرض النبي ﷺ من رجل بعيرا ، وللترمذى من طريق على بن صالح عن سلة « استقرض النبي ﷺ سنا » . قوله (فأغْلَظَ لَهُ) يحتمل أن يكون الإغْلَظُ بالتمديد في المطالبة من غير قدر زائد ، ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافرا فقد قيل إنه كان يهوديا ، والاول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابيا ، وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة . ووقع في ترجمة بكر بن سهل في « معجم الطبراني الاوسط » عن العرياض بن سارية ما يفهم أنه هو ، لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى أنه غيره وأن القصة وقعت لأعرابي ، ووقع للعرياض نحوها . قوله (فهم به أصحابه) أى أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقول أو الفعل ، لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي ﷺ . قوله (فان لصاحب الحق مقالا)

أى صولة الطلب وقوة الحاجة ، لكن مع مراعاة الأدب المشروح . قوله (واشتروا له بعيرا) فى رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بعيره . قوله (قالوا لا نجد) فى رواية سفيان الآنية ، فقال أعطوه ، فطلبوا منه فلم يجدوا إلا فوقها ، وفى رواية عبد الرزاق ، فالتمسوا له فلم يجدوا الا فوق سن بعيره ، والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال ، استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرا . فقدمت عليه لبل من لبل الصدقة ، ولابن خزيمة ، استسلف من رجل بكرا فقال : إذا جاءت لبل الصدقة قضيناك ، فلما جاءت لبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرا ، فرجع اليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا . فقال : أسطه إياه ، وبجمع بينه وبين الرواية التى فى الباب حيث قال فيها ، اشتروا له ، بأنه أمر بالشراء أولا ثم قدمت لبل الصدقة فأعطاه منها ، أو أنه أمر بالشراء من لبل الصدقة ممن استحق منها شيئا ، ونؤيده رواية ابن خزيمة المذكورة ، إذا جاءت الصدقة قضيناك ، هـ . والبكر بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل ، والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع ، والرباعى بتخفيف الموحدة من ألقى رباعيته . قوله (فان خيركم أحسنكم قضاء) فى رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الآنية فى الهبة فان من خيركم أو خيركم ، كذا على اليك ، وفى رواية ابن المبارك ، أفضلكم أحسنكم قضاء . وفى رواية سفيان الآنية وخياركم ، فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم فى المعاملة أو تكون من ، مقدرة ويند عليها الرواية المذكورة . وقوله ، أحسنكم ، لما أضيف أفعول والمقصود به الزيادة جاز فيه الإفراد ، وقد وقع فى رواية سفيان بعد باب د من خياركم ، وفى الحديث جواز المطالبة بالدين إذا حل أجله . وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حله وتواضعه وإنصافه ، وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق ، وإن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التمييز بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق . وفيه ما ترجم له وهو استقراض الإبل ، ويستحق بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ، ومنع من ذلك الثورى والخنفية واحتجوا بحديث انتهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا أخرجه ابن حبان والدارقطنى وغيرهما ورجال اسناده ثقات ، إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله . وأخرجه الترمذى من حديث الحسن عن سمرة ، وفى سماع الحسن من سمرة اختلاف . وفى الجلة هو حديث صالح للحجة . وادعى الطحاوى أنه ناسخ لحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن ، فقد جمع بينهما الشافعى وجماعة بحمل النهى على ما إذا كان نسيئة من الجانبين ، ويتمين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه . واعتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متباينا حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه . وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التباين . وقد جوز الحنفية التزويج والمكتابة على الرقيق الموصوف فى الذمة . وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض إذا لم تقع شرطية ذلك فى العقد فيحرم حينئذ أنصافا وبه قال الجمهور ، وعن المالكية تفصيل فى الزيادة إن كانت بإلحد منعت ، وإن كانت بالوصف جازت . وفيه أن الاقتراض فى البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا يعاب ، وأن للإمام أن يقتض على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليوفى ذلك من مال الصدقات ، واستدل به الشافعى على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لى توجيهه إلا ان يكون المراد ما قيل فى سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل

الصدقة فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها . ولا يعكر عليه أنه أوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة . لاحتمال أن يكون المقرض منه كان أيضا من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو التألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الزائد ، وقيل كان اقترضه في ذمته فلما حل الاجل ولم يجد الوفاء صار غارما لجاز له الوفاء من الصدقة ، وقيل كان اقترضه لنفسه فلما حل الاجل اشترى من إبل الصدقة بميرا عن استحقاقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك . والاحتمال الأول أقوى ، ويؤيده سياق حديث أبي رافع ، والله أعلم . (فنييه) : هذا الحديث من غرائب الصحيح ، قال البرادير لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الاسناد ، ومداره على سلة ابن كهيل ، وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلة بن عبد الرحمن بن عيسى وذلك لما حج . والله أعلم

٥ - باب حسن التقاضي

٢٣٩١ - **حدثنا** مسلمٌ **حدثنا** شعبَةُ عن عبدِ الملكِ عن رُبَيْعٍ عن حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول « ماتَ رجلٌ ، فقيلَ له : ما كنتَ تقول ؟ قال : كنتُ أبايعُ الناسَ : فأتَجوزُ عن المومِرِ وأخفُّ عن المُمِيسِرِ . فقُرَّ له » قال أبو مسعودٍ : سمعتهُ من النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب حسن التقاضي) أي استحباب حسن المطالبة ، أورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن المومر ويخفف عن المميسر ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر ممسرا ، من كتاب البيوع . وقوله في هذه الرواية « فقيل له فقال ، فيه حذف تقديره : فقيل له ما كنت تصنع ؟ ووقع هنا في رواية المستمل « فقيل له ما كنت تقول ، ؟ وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم ، وعبد الملك هو ابن عمير

٦ - باب هل يعطى أكبر من سنه ؟

٢٣٩٢ - **حدثنا** مسددٌ عن يحيى عن سُفْيَانَ قال حدثني سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ « أن رجلاً أتى النَّبِيَّ ﷺ يتقاضاهُ بَعِيرًا ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : أعطوه . فقالوا : لا نجدُ إِلَّا سَنَةً أَفْضَلَ مِنْ سَنَةٍ ، فقال الرجلُ : أوفيتني أوفاك اللهُ . فقال رسولُ اللهِ ﷺ : أعطوه ، فإنَّ من خيارِ الناسِ أحسنهم قضاءً »

قوله (باب هل يعطى أكبر من سنه) ؟ هو بضم أول يعطى على البناء للجھول ، وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل بياب : وقد تقدم شرحه مستوفى فيه . ويحيى المذكور فيه هو القحطان ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبه

٧ - باب حسن القضاء

٢٣٩٣ - **حدثنا** أبو نُعَيْمٍ **حدثنا** سُفْيَانُ عن سَلَمَةَ عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال « كان رجلٌ على النَّبِيِّ ﷺ من الإبلِ ، فجاءهُ يَقْضَاهُ ، فقال ﷺ : أعطوه . فطلبوا سنَةً فلم يجدوا إِلَّا

سَنَاءَ قَوْلَهَا ، يقال : أعطَوْهُ . فقال : أوفيتني أوفى الله بك . قال النبي ﷺ : إن خياركم أحسنكم قضاء .

٢٣٩٤ - **حديث** خلاَّد حدثنا مسمرٌ حدثنا محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد - قال مسمر : أراه قال ضحى - فقال : صل ركعتين . وكان لي عليه دين قضائي وزادني »

قوله (باب حسن القضاء) أي استحباب حسن أداء الدين ، وأورد فيه الحديث المذكور ، وهو ظاهر فيما ترجم له . **قوله** (سن) أي جل له سن معين ، وقوله في هذه الرواية : أوفيتني أوفى الله بك ، وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله : أوفيتني أوفاك الله ، ثم أورد فيه حديث جابر : أتيت النبي ﷺ ، وفيه : وكان لي عليه دين قضائي وزادني ، وقد تقدم في مواضع ، وفي بعضها بيان قدر الزيادة وأنها قيراط وهو في الوكالة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط

٨ - باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز

٢٣٩٥ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أبا قتيل يوم أحد شهيداً وعليه دين ، فاشتدَّ الغرماء في حقوقهم ، فأتيت النبي ﷺ فسألكم أن يقبلوا تمر حاطي ويحللوا أبي فأبوا ، فلم يعصهم النبي ﷺ حاطي وقال : ستغدو عليكم ، فغدأ علينا حين أصبح ، فطاف في النخل ودعا في تمرها بالبركة ، فجددتها فقضيتهم ، وبقي لنا من تمرها »

قوله (باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز) قال ابن بطال : هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها ، والصواب : وحله ، باسقاط الألف . قلت : رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري بالوار ، وكذا في رواية النسائي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيل ، لكن بقية الروايات بلفظ : أو ، قال ابن بطال لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ، ولو حله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء ، فكذلك إذا حله من بعضه اهـ . ووجه ابن المنير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين ، أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز . ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه فسألتهم أن يقبلوا تمر حاطي ويحللوا أبي ، وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة . فسياق في الباب الذي يليه أن النبي ﷺ سأل غريمه في ذلك ، وسياق من هذه الطريق أنهم لما هنا في كتاب الهبة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية : عن ابن كعب ابن مالك ، ذكر أبو مسعود وخلف في الاطراف ، وتبعهما الحميدي أنه عبد الرحمن ، وذكر المزني أنه عبد الله ، واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله . قلت : والرواية بذلك عند الاسماعيل إلا أنه قال فيه : ان جابرا قتل أبوه ، وصورته مرسل ، فانه لم يقل إن جابرا أخبره ولا حدثه ، ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن ، نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة

شهداء أحد كما مضى في الجنائز ، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به ، والله أعلم

٩ - باب إذا قاص ، أو جازفه في الدين تمراً بتمر أو غيره

٢٣٩٦ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه أخبره « أن أباه توفى وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فانتظره جابر ، فأبى أن يذره ، فكلّم جابر رسول الله ﷺ ليشفعه له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ فكلّم اليهودي ليأخذ تمرًا تخله بالتي له فأبى ، فدخل رسول الله ﷺ الدحل فشفى فيها ، ثم قال لجابر : جده له فأوف له الذي له ، فجده بعد ما رجّع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً ، وفصلت له سبعة عشر وسقاً ، فجاء جابر رسول الله ﷺ ليخبره بالذي كان فوجده يصلّى العصر ، فلما انصرف أخبره بالفضل ، فقال : أخبر ذلك ابن الخطاب ، فذهب جابر إلى عمر فأخبره ، فقال له عمر : لقد علمت حين مشى فيها رسول الله ﷺ ليبارك فيها »

قوله (باب إذا قاص أو جازفه في الدين) أى عند الأداء فهو جائز (تمرًا بتمر أو غيره) قال المهب : لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر من غيره تمرًا مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر ، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الأخذ ذلك ورضى اه . وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراد البخاري ما أثبتته المعترض لا ما افتاه ، وغرضه بيان أنه يقتصر في القضاء من المعاوضة ما لا يقتصر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا . ويجوز في المعاوضة عند الوفاء ، وذلك بين في حديث الباب ، فانه ﷺ سأل الثمري أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي هي له وهي معلومة ، وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه : فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء ، وقد أخذ الدمياطي كلام المهب فاعترض به فقال : هذا لا يصح . ثم اعتل بنحو ما ذكره المهب ، وتعقبه ابن المنير بنحو ما أجبت به فقال : بيع المعلوم بالمجهول مزبنة فإن كان تمرًا نحوه فزبنة وربما ، لكن اغتفر ذلك في الوفاء لأن التفاوت متحقق في العرف فيخرج عن كونه مزبنة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذا الاسناد : حدثنا أنس ، هو ابن عياض أبو ضمرة ، وهشام هو ابن عروة ، وهب هو ابن كيسان والاستاد كله مدنيون

١٠ - باب من استعاذ من الدين

٢٣٩٧ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . حدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول : اللهم إني أعوذ بك من التأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعذّ بارسول الله من المغرم ؟ قال : إن الرجل إذا غرم حدث فسكذب ووعد فلحن »

قوله (باب من استعاذ من الدين . حدثنا أبو اليجال) تقدم هذا الاسناد ولتن في أخر **باب الصلاة** ، وسيأتي هناك أتم ، وتقدم شرحه ثم ، والدياق الذي هنا شأنه للاسناد الثاني ، ويؤيده أن رواية **أبي حنيفة** بالقرعة هناك صرح فيها بالإخبار من عروة الزهري وذكر هنا بالعزيمة . واسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي حنيفة ، وأخوه هو عبد الحميد أبر بكر وهو بكنيته أشهر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله مدينون . **باب الصلاة** يستفاد من هذا الحديث سد الدرائع ، لأنه **سئل** استعاذ من الدين ، لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في **الحديث** والخلف في الوعد مع ما صاحب الدين عليه من المقال اه . ويحتمل أن يراد بالاستعانة من الدين الاستعانة من الاحتياج اليه حتى لا يقع في هذه الغوائل ، أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا يتقرب تبعته ، ولعل ذلك هو السر في إطلاق الترجمة . ثم رأيت في حاشية ابن المنير : لاتفاض بين الاستعانة من الدين وجواز الاستدانة ، لأن الذي يستعين منه غوائل الدين ، فن اذان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزا

١١ - **باب الصلاة** على من ترك ديناً

٢٣٩٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من ترك مالا فليورثه ، ومن ترك كلاً فإلينا »

٢٣٩٩ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** فليح عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عتبة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة . اقرءوا إن شئتم » (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) ، فإيما مؤمن مات وترك مالا فليورثه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضيقاً فليأتي ، فأنا مولاه »

قوله (باب الصلاة على من ترك ديناً) قال ابن المنير : أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يخل بالدين ، وإن الاستعانة منه ليست لذاته بل لما ينشئ من غوائله ، وأورد الحديث الذي فيه « من ترك ديناً فليأتني » وأشار به إلى بقية وهو أنه كان لا يصلي على من عليه دين ، فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه ، وقد مضى بتامه في الكفالة . ويأتي بقية شرحه في تفسير الأحزاب وفي الفرائض إن شاء الله تعالى . وقوله وكلاً ، بالفتح والتشديد أي عيالا ، وقوله وضيقاً ، بفتح المعجمة أي عيالا أيضا . قال الخطابي : جعل اسما لكل ما هو بصدد أن يضيع من ولد أو خدم ، وأنكر الخطابي كسر الضاد ، وجوز غيره على أنه جمع ضائع كجياح وجائع

١٢ - **باب مطل الغنى ظلم**

٢٤٠٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الأعلى عن معمر عن هشام بن منبه عن أخيه وهب بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « مطل الغنى ظلم »

قوله (باب مطل الغنى ظلم) ترجم بلفظ الحديث ، وهو طرف من حديث مضى تاما في الحوالة مع الكلام عليه . وعبد الأعلى الذي في الاسناد هو ابن عبد الأعلى البصري

١٣ - باب لصاحب الحق مقال . ويُذكر عن النبي ﷺ « لئِ الواجد يُجِلَّ عُقوبتهُ وعِرضه »

قال سفيان عِرضه : يقول مَطْلَتْنِي . وعُقوبته : الحبسُ

٢٤٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ يَتَقَضَاهُ فَأَعْلَظَ لَهُ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ : دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا »

قوله (باب لصاحب الحق مقال) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك ، وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير المقال ، وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً . قوله (ويذكر عن النبي ﷺ : لئِ الواجد يجمل عرضه وعقوبته) التي بالفتح المطلق ، لوى يلوى . والواجد بالجيم الغنى ، من الوجد بالضم بمعنى القنعة . ويجمل بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه ظالماً . والحديث المذكور وصله أحمد وإسحق في مسندهما وأبو داود والنسائي في حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه وإسناده حسن ، وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد . قوله (قال سفيان : عرضه يقول مطلقاً وعقوبته الحبس) وصله البيهقي من طريق الثوري وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظه ، عرضه أن يقول مطلقاً حتى وعقوبته أن يسجن ، وقال إسحق : فسر سفيان عرضه أذاه بلسانه ، وقال أحمد : لما رواه وكيع بسنده قال وكيع : وعرضه شكايته ، وقال كل منهما : عقوبته حبسه . واستدل به على مشروعية حبس المدين إذا كان قادراً على الوفاء تأديباً له وتشديداً عليه كما سيأتى نقل الخلاف فيه ، وبقوله (الواجد ، على أن المعسر لا يحبس . (تنبيه) : وقع في الرافعي في المتن المرفوع دلى الواجد ظلم وعقوبته حبسه ، وهو تغيير ، وتفسير العقوبة بالحبس إنما هو من بعض الرواة كما ترى

١٤ - باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به

وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه . وقال سعيد بن المسيب : قفى عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له ، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به

٢٤٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ

عَمْرٍو بْنِ حَزِيمٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ »

قوله (باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به) المفلس شرعاً من تزيد ديونه على موجوده ، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس ، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلوس لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الخفيفة ، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً ، فعل هذا الفلمزة في أفلس السلب ، وقوله (في البيع ،

إشاره إلى ماورد في بعض طرقه نصا ، وقوله « والقرض » هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين ، والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع . وقوله . « والوديعة » هو بالاجماع ، وقال ابن المنير : أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق وإما لأنه وارد في البيع ، والآخرا أولى لأن ملك الوديعة لم يقتل ، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفا مطلوب . قوله (وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا يبعه ولا شراؤه) أما قوله « وتبين » فإشارة إلى أنه لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم ، وأما العتق فحله ما إذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عتقه ولا هبته ولا سائر تبرعاته ، وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء أنها لا ينفذان أيضا إلا إذا وقع منه البيع لو فاء الدين ، وقال بعضهم : يوقف وهو قول الشافعي ، واختلف في إقراره فالجمهور على قبوله وكان البخاري أشار بأثر الحسن إلى معارضة قول إبراهيم النخعي : بيع المحجور وابتياعه جائز .

قوله (وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان) أي ابن عفان الخ ، وصلة أبو عبيد في « كتاب الاموال » ، والبيهقي بإسناد صحيح إلى سعيد بن مسعود ولفظه « أفلس مولى لأم حبيبة فاستصم فيه إلى عثمان قضى » ، فذكره وقال فيه « قبل أن يبين إفلاسه » بدل قوله قبل أن يفلس ، والباقي سواء . قوله (حدثنا زهير) هو ابن معاوية الجمعي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أولهم وكلهم دلى القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة . قوله (قال رسول الله ﷺ) أو قال سمعت رسول الله ﷺ (هو شك من أحد رواياته وأظنه من زهير ، فاني لم أر في رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع ، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلا . قوله (من أدرك ماله بعينه) استدلل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل ، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرماء ، وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ « وإذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه » ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسل « إذا باع رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به » ففهموه أنه إذا قبض من ثمنه شيئا كان أسوة للفرماء . وبه صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وهذا وإن كان مرسل فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك . لكن المشهور عن مالك . لكن المشهور عن مالك إرساله ، وكذلك عن الزهري . وقد وصله الزبيدي عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود . ولابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال « معنى رسول الله ﷺ أنه أحق به من الفرماء إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئا فهو أسوة للفرماء » واليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور . وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحا وبذلك قال جمهور من أخذ بمعوم حديث الباب . إلا أن للشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها . ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه . على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع . قوله (عند رجل أو إنسان) شك من الرادى أيضا . قوله (قد أفلس) أي تبين إفلاسه . قوله (فهو أحق به من غيره) أي كائنا من كان وارثا وغريما وهذا قال جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول ، لأن السلعة صارت بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك ، وحلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو إقطة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا

جعل أحق بها لما ينتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، وأيضاً فما ذكروه ينتقض بالشفعة ، وأيضاً فقد ورد النصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع ، وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد بلفظ « إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء » ، ولابن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ « إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته ، والباقي مثله » ، وسلم في رواية ابن أبي حنيفة المشار إليها قبل ، وإذا وجد عند المتاع أنه لصاحبه الذي باعه ، وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق « من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجدها بعينها فليأخذها من بين الغرماء » ، وفي مرسل مالك المشار إليه « أيما رجل باع متاعاً ، وكذا هو عند من قدماً أنه وصله ، فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الأول .

(تنبيه) : وقع في الرافعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته ، فقال السبكي في شرح المنهاج ، هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود ، فإن اللفظ المشهور أي الذي في البخاري عام أو محتمل ، بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم ، قال : وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى . واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته واقفه المستعان . وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة ، وتعقب بقوله في حديث الباب « عند رجل » ، ولابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد « ثم أفلس وهي عنده » ، والبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى « إذا أفلس الرجل وعنده متاع ، فلو كان لم يقبضه مانع في الخبر على أنه عنده ، واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر ، فإنه مشهور من غير هذا الوجه ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وإسناده صحيح ، وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى ، وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً ، قال ابن المنذر : لانعرف لثمان في هذا مخالفاً من الصحابة . وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء ، وأجيب بأنه اختلف على علي في ذلك بخلاف عثمان . وقال القرطبي في المفهم : تعسف بعض النسبة في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس . وقال النووي : تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى . واختلف القائلون في صورة - وهي ما إذا مات ووجدت السلعة - فقال الشافعي : الحسبك كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره ، وقال مالك وأحمد : هو أسوة الغرماء ، واحتج بما في مرسل مالك « وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء » ، وفرقوا بين الفليس والموت بأن الميت خربت ذمته فليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستووا في ذلك ، بخلاف المفلس . واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خليفة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال « قضى رسول الله ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بمينه » ، وهو حديث حسن يحتاج بمثله ، أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، وزاد بعضهم في آخره « إلا أن يترك صاحبه وفاء » ، ورجحه الشافعي على المرسل وقال : يحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن ، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت ، وكذلك الذين روى عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك ، بل صرح ابن خليفة عن أبي هريرة بالقسوة بين « بقرقلاص والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة » . وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي ، وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل حديث ابن خليفة على ما إذا مات مفلساً ، وحديث أبي بكر بن

عبد الرحمن على ما إذا مات مليئاً والله أعلم . ومن فروع المسألة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السلفة الثمن ، فقال مالك : يلزمه القبول ، وقال الشافعي وأحمد : لا يلزمه ذلك لما فيه من المنة ، ولأنه ربما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذ . وأغرب ابن التين غشكى عن الشافعي أنه قال : لا يجوز له ذلك ، وليس له إلا سلمته . ويلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكنتى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية . وإدراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال ، أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ، ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع ، فثبت بطريق اللزوم . واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ، ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ، لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت ، واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء ، والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس ، واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالا ، والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ ، واستدل به على أن الرجوع إنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع . والله أعلم

١٥ - باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً

وقال جابر : اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي ، فسأهم النبي ﷺ أن يتبوا تمر حائطي فأبوا ، فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم وقال : سأغدو عليكم غداً ، فغدا علينا حين أصبح فدعا في ثمرها بالبركة ، فقضيتهم .

قوله (باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً ، وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر ، لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم ، وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كما سيأتي ، واستنبط من قوله ﷺ : سأغدو عليكم ، جواز تأخير القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا يعد ذلك مطلاً . (تنبيه) . سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، ولم يذكرها ابن بطال ولا أكثر الشراح

١٦ - باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

٢٤٠٣ - حديث مسند حديثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله روى الله عنهما قال « أعتق رجل غلاماً له عن دبر فقال النبي ﷺ : من يشتريه مني ؟ فاشترأ نسيم بن عبد الله ، فأخذ ثمنه فدفعه إليه »

قوله (باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه) ذكر فيه حديث

فتح الباري ج (٥) م (٥)

المدير مختصراً وسيأتي الكلام عليه في العتق . قال ابن بطال : لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة : وقسمه بين الغرماء ، لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام ، وليس فيه أنه كان عليه دين ، وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيراً ، ولذلك قال : خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، انتهى . وأجاب ابن المنير بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكره الشارح ، واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه الى المديان ليقسمه ، فلهذا ترجح على التقديرين ، مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر ، لانه إذا باعه عليه لحق نفسه فلان يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى . والذي يظهر لي أن في الترجمة لفاً ونشراً ، والتقدير من باع مال المفلس قسمه بين الغرماء ، ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى ينفق على نفسه . و « أو » في الموضعين للتبويب ، ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير ، وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدير أنه كان عليه دين أخرجه الناسي وغيره . وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه : أن النبي ﷺ قال : خذوا ما رجستم وليس لكم إلا ذلك ، وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم ، وخالفه الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه : فلم يعطهم الحائط ولم يذكره لهم ، ولا حجة فيه لانه أخر القسم ليحضر فتحصل البركة في الأمر بحضوره فيحصل الخير للفرقين ، وكذلك كان

١٧ - باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى ، أو أجه في البيع

وقال ابن عمر في القرض إلى أجل : لا بأس به ، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط

وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض

٢٤٠٤ - وقال الألبان حدثني جعفر بن زبينة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ، فدفعها اليه إلى أجل مسمى » فذكر الحديث

قوله (باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجه في البيع) أما القرض إلى أجل فهو ما اختلف فيه ، والاكثر على جوازه في كل شيء ، ومنه الشافعي . وأما البيع إلى أجل لحاز اتفاقاً ، وكان البخاري احتج بالجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة . قوله (وقال ابن عمر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المفيرة قال : قلت لابن عمر : إن أسلف جبراني الى العطاء فيقتضوني أجود من دراهمي ، قال : لا بأس به ما لم تشترط . وروى مالك في الموطأ ، باسناد صحيح أن ابن عمر استسلف من رجل دراهم قضاء خيراً منها ، وقد تقدم الكلام على هذا التق في باب استقراض الأبل ، قوله (وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما . قوله (وقال الليث الخ) ذكر طرقاً من حديث الذي أسلف ألف دينار ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب الكفالة »

١ - باب الشفاعة في وضع الدين

٢٤٠٥ - **حدثنا موسى** **حدثنا** أبو عوانة عن مُغيرة عن عمار عن جابر رضي الله عنه قال «أصيب عبد الله وترك عيالاً وديناً ، فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً من دينه فأبوا ، فأتيت النبي ﷺ فاستشفعت به عليهم فأبوا . فقال : صنف تمرك كل شيء منه على حديثه : عذق ابن زيد على حدة ، واللين على حدة ، والعجوة على حدة ، ثم أحضرتهم حتى آتيتك . ففعلت . ثم جاء النبي ﷺ فقدم عليه ، وكال لكل رجل حتى استوفى ، وبقي التمر كما هو كأنه لم يمس »

٢٤٠٦ - وغزت مع النبي ﷺ على ناضح لنا ، فأزحف الجمل فتخلف على فوكزه النبي ﷺ من خلفه . قال : بعني ولك ظهري إلى المدينة . فلما دنونا استأذنت قلت : يا رسول الله إني حديث عهد بمرس قال ﷺ : فما تزوجت ، بكرأ أم ثيباً ؟ قلت : ثيباً ، أصيب عبد الله وترك جوارى صفاراً فتزوجت ثيباً تعلمهن وتودهن . ثم قال : انت أهلك . فقدمت فأخبرت خالي ببيع الجمل فلأمتني ، فأخبرته بأعياء الجمل ، وبأذى كان من النبي ﷺ ووكره إياه . فلما قدم النبي ﷺ غدوت إليه بالجمل ، فأعطاني ثمن الجمل والجمل وسهمي مع القوم »

قوله (باب الشفاعة في وضع الدين) أي في تخفيفه ، ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه حديثه في قصة بيع الجمل جمعها في سياق واحد ، والمقصود منه قوله « فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً فأبوا ، فاستشفعت بالنبي ﷺ عليهم فأبوا » الحديث . وقوله في هذه الرواية : صنف تمرك ، أي اجعل كل صنف وحده ، وقوله « على حدة » بكسر الحاء وتخفيف الدال أي على انفراد ، وقوله « عذق ابن زيد » بفتح العين وسكون الدال المعجمة نوع جيد من التمر ، والعذق بالفتح النخلة ، واللين بكسر اللام وسكون التحتانية نوع من التمر ، وقيل هو الردي . وقوله « فأزحف » بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح المهملة أي كل وأعياء ، وأصله أن البعير إذا تعب يحررسنه وكأنهم كنوا بقولهم أزحف رسنه أي جره من الأعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال . وحكى ابن التين أن في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم أن الصواب زحف الجمل من الثلاث ، وكأنه لم يقف على ما قدمناه . وقوله « ووكره » كذا الأكثر بالواو أي ضربه بالعصا ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل والجموي « ووكره » بالراء أي ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضربه بها ، وسيأتى بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة ، وعلى بيع جملة في الشروط إن شاء الله تعالى

١٩ - باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وقول الله تعالى (والله لا يحب الفساد)

و (لا يصلاح عمل الفاسدين) ، وقال في قوله تعالى (أصَلُوا لَكُمْ تَأْمُرُكُمْ أَنْ تَزُكَّ مَا يَبْعُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ

تَقَعَلْ فِي أَمْوَالِنَا مَنَاشَاءُ) ، وَقَالَ تَعَالَى (وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ) وَمَا يُنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ

٢٤٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

« قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَخَذْتُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ قَعْلَ لَخْلَابَةٍ . فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ »

٢٤٠٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَزَائِدٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ

الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنَعَ وَهَاتِ .

وَكَرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ »

قَوْلُهُ (بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) كَذَا لِلْكَثَرِ ، وَوَقَعَ فِي

رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ (إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي التَّلَاوَةِ . قَوْلُهُ (وَلَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ) كَذَا

لِلْكَثَرِ ، وَلَا بِنِ شُبُوهٍ وَالنَّسَائِيُّ (لَا يُحِبُّ) بَدَلَ لَا يَصْلَحُ ، قِيلَ وَهُوَ سَهْوٌ ، وَوَجْهُهُ عِنْدِي - إِنْ ثَبِتَ - أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ

التَّلَاوَةَ لِأَنَّ أَصْلَ التَّلَاوَةِ (إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ) . قَوْلُهُ (وَقَالَ : أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ - إِلَى قَوْلِهِ -

مَا نَشَاءُ) قَالَ الْمُفْسِرُونَ : كَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْ إِسَادَمَا فَقَالُوا ذَلِكَ ، أَيْ إِنْ شَتْنَا حَفَظْنَاهَا وَإِنْ شَتْنَا طَرَحْنَاهَا . قَوْلُهُ (وَقَالَ

(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ) (الْآيَةُ) قَالَ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكَى أَقْوَالَ الْمُفْسِرِينَ فِي الْمُرَادِ بِالسُّفَهَاءِ : الصُّوَابُ عِنْدَنَا

أَنَّهَا عَامَةٌ فِي حَقِّ كُلِّ سَفِيهٍ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ أَتَى ، وَالسُّفِيهَ هُوَ الَّذِي يَضَيِّعُ الْمَالَ وَيُفْسِدُهُ بِسُوءِ تَدْبِيرِهِ .

قَوْلُهُ (وَالْحَجَرُ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي السُّفَهَاءِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (إِضَاعَةُ الْمَالِ ، وَالْحَجَرُ فِي اللَّفْظِ الْمَنْعُ ، وَفِي الشَّرْعِ

الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ ، فَتَارَةً يَقَعُ لِمَصْلُحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَتَارَةً لِحَقِّ غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَالْجَهْلُورُ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ

عَلَى الْكَبِيرِ ، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَوَأَقْبَى أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ : لَمْ أَرِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ

الصَّحَابَةِ مَنَعَ الْحَجَرِ عَنِ الْكَبِيرِ وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ إِلَّا عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ ، وَمِنْ حُجَّةِ الْجَهْلُورِ حَدِيثُ

ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى نَحْسَدَةَ وَكَتَبَتْ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقَضِي يَتِمُّ الْيَتِيمُ ؟ فَلَعَمْرِي أَنَّ الرَّجُلَ لَتَبَتَ لِحَيْتِهِ وَإِنَّهُ

لَضَعِيفٌ الْآخِذُ لِنَفْسِهِ ضَعِيفُ الْمَطَاءِ ، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحٍ مَا أَخَذَ النَّاسُ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتِمُ ، وَهُوَ

وَأَنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَقَدْ وَرَدَ مَا يُؤَيِّدُهُ كَمَا سَأَلُنِي بَعْدَ بَابَيْنِ . قَوْلُهُ (وَمَا يُنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ) أَيْ فِي حَقِّ مَنْ يَسِيءُ

التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَأَنْ لَمْ يَحْجَرِ عَلَيْهِ . ثُمَّ سَأَلَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الَّذِي كَانَ يَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ ، وَقَدْ

تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَيْهِ فِي (بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ ، وَفِيهِ تَوْجِيهُ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ لِلْحَجَرِ عَلَى

الْكَبِيرِ ، وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ اِحْتَجَّ بِهِ لِمَنْعِ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَجَرِيرٌ هُوَ

ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، وَمَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ كَوَافِيُونَ لَكِنْ سَكَنَ جَرِيرُ الرِّيِّ ، وَمَنْصُورٌ وَشَيْخُهُ وَشَيْخُ

شَيْخِهِ تَابِعِيُّونَ فِي نَسَقِ . قَوْلُهُ (إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ) قِيلَ خَصَّ الْأُمَمَاتِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْعُقُوقَ لِلْيَهْنِ

أَسْرَحَ مِنَ الْآبَاءِ لَضَعْفِ النِّسَاءِ ، وَلِيَنْبَغِيَ عَلَى أَنْ يَرَى الْأُمَّ مُقَدَّمَةً عَلَى بَرِّ الْأَبِّ فِي التَّلَطُّفِ وَالْحَنُوِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمَقْصُودُ

مِنْ إِبْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَا قَوْلُهُ فِيهِ (إِضَاعَةُ الْمَالِ ، وَقَدْ قَالَ الْجَهْلُورُ : إِنْ الْمُرَادُ بِهِ السَّرْفُ فِي إِتْفَاقِهِ ، وَهِيَ سَعِيدٌ

ابْنُ جَبْرِ لِإِتْفَاقِهِ فِي الْحَرَامِ ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ السَّكَّامِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

٣٠ - باب العبد راعٍ في مال سيده ، ولا يعمل إلا بأذنه

٢٤٠٩ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «كلكم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته» : فالإمام راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . والرجلُ في أهله راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . ، والمرأةُ في بيت زوجها راعيةٌ ، وهي مسئولةٌ عن رعيتهما . والخادمُ في مال سيده راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . قال فسمعتُ هؤلاء من رسول الله ﷺ ، وأحسبُ النبي ﷺ قال : والرجلُ في مال أبيه راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته . فكلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيته »

قوله (باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه) ذكر فيه حديث ابن عمر د كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته ، وفيه د والخادم في مال سيده وهو مسئول ، كذا في رواية أبي ذر ولغيره د في مال سيده راعٍ وهو مسئول ، ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه د والعبد راعٍ على مال سيده وهو مسئول ، وكان المصنف استنبط قوله د ولا يعمل إلا بأذنه ، من قوله د وهو مسئول ، لأن الظاهر أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده . **قوله** (فسمعت هؤلاء من النبي ﷺ ، وأحسبُ النبي ﷺ قال : والرجل راعٍ في مال أبيه) هذا ظاهر في أن القائل د وأحسب ، هو ابن عمر ، وقد قدمت جزم الكرماني في د باب الجمعة في القرى ، بأنه يروى له عن الزهري وتبعته ، وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الأحكام إن شاء الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٤- کتاب الخصومات

١ - باب ما يذكر في الإشخاص ، والخصومة بين المسلم واليهود

٢٤١٠ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال : عبد الملك بن ميسرة أخبرني قال سمعتُ الزَّهَّالَ بنَ سَبْرَةَ سمعتُ عبدَ الله يقول « سمعتُ رجلاً قرأ آيةَ سمعتُ من النبي ﷺ خلافاً ، فأخذتُ بيده فأنيتُ به رسولَ الله ﷺ ، فقال : كلا كما يُحْسِن . قال شعبة أظنه قال : لا تَعْتَلِفُوا ، فإنَّ من كان قبلكم اختلفوا فهِلَكُوا ،

[الحديث ٢٤١٠ - أطرافه: ~~٢٤١١~~, ~~٢٤١٢~~, ~~٢٤١٣~~, ~~٢٤١٤~~, ~~٢٤١٥~~, ~~٢٤١٦~~, ~~٢٤١٧~~, ~~٢٤١٨~~, ~~٢٤١٩~~, ~~٢٤٢٠~~, ~~٢٤٢١~~, ~~٢٤٢٢~~, ~~٢٤٢٣~~, ~~٢٤٢٤~~, ~~٢٤٢٥~~, ~~٢٤٢٦~~, ~~٢٤٢٧~~, ~~٢٤٢٨~~, ~~٢٤٢٩~~, ~~٢٤٣٠~~, ~~٢٤٣١~~, ~~٢٤٣٢~~, ~~٢٤٣٣~~, ~~٢٤٣٤~~, ~~٢٤٣٥~~, ~~٢٤٣٦~~, ~~٢٤٣٧~~, ~~٢٤٣٨~~, ~~٢٤٣٩~~, ~~٢٤٤٠~~, ~~٢٤٤١~~, ~~٢٤٤٢~~, ~~٢٤٤٣~~, ~~٢٤٤٤~~, ~~٢٤٤٥~~, ~~٢٤٤٦~~, ~~٢٤٤٧~~, ~~٢٤٤٨~~, ~~٢٤٤٩~~, ~~٢٤٥٠~~, ~~٢٤٥١~~, ~~٢٤٥٢~~, ~~٢٤٥٣~~, ~~٢٤٥٤~~, ~~٢٤٥٥~~, ~~٢٤٥٦~~, ~~٢٤٥٧~~, ~~٢٤٥٨~~, ~~٢٤٥٩~~, ~~٢٤٦٠~~, ~~٢٤٦١~~, ~~٢٤٦٢~~, ~~٢٤٦٣~~, ~~٢٤٦٤~~, ~~٢٤٦٥~~, ~~٢٤٦٦~~, ~~٢٤٦٧~~, ~~٢٤٦٨~~, ~~٢٤٦٩~~, ~~٢٤٧٠~~, ~~٢٤٧١~~, ~~٢٤٧٢~~, ~~٢٤٧٣~~, ~~٢٤٧٤~~, ~~٢٤٧٥~~, ~~٢٤٧٦~~, ~~٢٤٧٧~~, ~~٢٤٧٨~~, ~~٢٤٧٩~~, ~~٢٤٨٠~~, ~~٢٤٨١~~, ~~٢٤٨٢~~, ~~٢٤٨٣~~, ~~٢٤٨٤~~, ~~٢٤٨٥~~, ~~٢٤٨٦~~, ~~٢٤٨٧~~, ~~٢٤٨٨~~, ~~٢٤٨٩~~, ~~٢٤٩٠~~, ~~٢٤٩١~~, ~~٢٤٩٢~~, ~~٢٤٩٣~~, ~~٢٤٩٤~~, ~~٢٤٩٥~~, ~~٢٤٩٦~~, ~~٢٤٩٧~~, ~~٢٤٩٨~~, ~~٢٤٩٩~~, ~~٢٥٠٠~~, ~~٢٥٠١~~, ~~٢٥٠٢~~, ~~٢٥٠٣~~, ~~٢٥٠٤~~, ~~٢٥٠٥~~, ~~٢٥٠٦~~, ~~٢٥٠٧~~, ~~٢٥٠٨~~, ~~٢٥٠٩~~, ~~٢٥١٠~~, ~~٢٥١١~~, ~~٢٥١٢~~, ~~٢٥١٣~~, ~~٢٥١٤~~, ~~٢٥١٥~~, ~~٢٥١٦~~, ~~٢٥١٧~~, ~~٢٥١٨~~, ~~٢٥١٩~~, ~~٢٥٢٠~~, ~~٢٥٢١~~, ~~٢٥٢٢~~, ~~٢٥٢٣~~, ~~٢٥٢٤~~, ~~٢٥٢٥~~, ~~٢٥٢٦~~, ~~٢٥٢٧~~, ~~٢٥٢٨~~, ~~٢٥٢٩~~, ~~٢٥٣٠~~, ~~٢٥٣١~~, ~~٢٥٣٢~~, ~~٢٥٣٣~~, ~~٢٥٣٤~~, ~~٢٥٣٥~~, ~~٢٥٣٦~~, ~~٢٥٣٧~~, ~~٢٥٣٨~~, ~~٢٥٣٩~~, ~~٢٥٤٠~~, ~~٢٥٤١~~, ~~٢٥٤٢~~, ~~٢٥٤٣~~, ~~٢٥٤٤~~, ~~٢٥٤٥~~, ~~٢٥٤٦~~, ~~٢٥٤٧~~, ~~٢٥٤٨~~, ~~٢٥٤٩~~, ~~٢٥٥٠~~, ~~٢٥٥١~~, ~~٢٥٥٢~~, ~~٢٥٥٣~~, ~~٢٥٥٤~~, ~~٢٥٥٥~~, ~~٢٥٥٦~~, ~~٢٥٥٧~~, ~~٢٥٥٨~~, ~~٢٥٥٩~~, ~~٢٥٦٠~~, ~~٢٥٦١~~, ~~٢٥٦٢~~, ~~٢٥٦٣~~, ~~٢٥٦٤~~, ~~٢٥٦٥~~, ~~٢٥٦٦~~, ~~٢٥٦٧~~, ~~٢٥٦٨~~, ~~٢٥٦٩~~, ~~٢٥٧٠~~, ~~٢٥٧١~~, ~~٢٥٧٢~~, ~~٢٥٧٣~~, ~~٢٥٧٤~~, ~~٢٥٧٥~~, ~~٢٥٧٦~~, ~~٢٥٧٧~~, ~~٢٥٧٨~~, ~~٢٥٧٩~~, ~~٢٥٨٠~~, ~~٢٥٨١~~, ~~٢٥٨٢~~, ~~٢٥٨٣~~, ~~٢٥٨٤~~, ~~٢٥٨٥~~, ~~٢٥٨٦~~, ~~٢٥٨٧~~, ~~٢٥٨٨~~, ~~٢٥٨٩~~, ~~٢٥٩٠~~, ~~٢٥٩١~~, ~~٢٥٩٢~~, ~~٢٥٩٣~~, ~~٢٥٩٤~~, ~~٢٥٩٥~~, ~~٢٥٩٦~~, ~~٢٥٩٧~~, ~~٢٥٩٨~~, ~~٢٥٩٩~~, ~~٢٦٠٠~~, ~~٢٦٠١~~, ~~٢٦٠٢~~, ~~٢٦٠٣~~, ~~٢٦٠٤~~, ~~٢٦٠٥~~, ~~٢٦٠٦~~, ~~٢٦٠٧~~, ~~٢٦٠٨~~, ~~٢٦٠٩~~, ~~٢٦١٠~~, ~~٢٦١١~~, ~~٢٦١٢~~, ~~٢٦١٣~~, ~~٢٦١٤~~, ~~٢٦١٥~~, ~~٢٦١٦~~, ~~٢٦١٧~~, ~~٢٦١٨~~, ~~٢٦١٩~~, ~~٢٦٢٠~~, ~~٢٦٢١~~, ~~٢٦٢٢~~, ~~٢٦٢٣~~, ~~٢٦٢٤~~, ~~٢٦٢٥~~, ~~٢٦٢٦~~, ~~٢٦٢٧~~, ~~٢٦٢٨~~, ~~٢٦٢٩~~, ~~٢٦٣٠~~, ~~٢٦٣١~~, ~~٢٦٣٢~~, ~~٢٦٣٣~~, ~~٢٦٣٤~~, ~~٢٦٣٥~~, ~~٢٦٣٦~~, ~~٢٦٣٧~~, ~~٢٦٣٨~~, ~~٢٦٣٩~~, ~~٢٦٤٠~~, ~~٢٦٤١~~, ~~٢٦٤٢~~, ~~٢٦٤٣~~, ~~٢٦٤٤~~, ~~٢٦٤٥~~, ~~٢٦٤٦~~, ~~٢٦٤٧~~, ~~٢٦٤٨~~, ~~٢٦٤٩~~, ~~٢٦٥٠~~, ~~٢٦٥١~~, ~~٢٦٥٢~~, ~~٢٦٥٣~~, ~~٢٦٥٤~~, ~~٢٦٥٥~~, ~~٢٦٥٦~~, ~~٢٦٥٧~~, ~~٢٦٥٨~~, ~~٢٦٥٩~~, ~~٢٦٦٠~~, ~~٢٦٦١~~, ~~٢٦٦٢~~, ~~٢٦٦٣~~, ~~٢٦٦٤~~, ~~٢٦٦٥~~, ~~٢٦٦٦~~, ~~٢٦٦٧~~, ~~٢٦٦٨~~, ~~٢٦٦٩~~, ~~٢٦٧٠~~, ~~٢٦٧١~~, ~~٢٦٧٢~~, ~~٢٦٧٣~~, ~~٢٦٧٤~~, ~~٢٦٧٥~~, ~~٢٦٧٦~~, ~~٢٦٧٧~~, ~~٢٦٧٨~~, ~~٢٦٧٩~~, ~~٢٦٨٠~~, ~~٢٦٨١~~, ~~٢٦٨٢~~, ~~٢٦٨٣~~, ~~٢٦٨٤~~, ~~٢٦٨٥~~, ~~٢٦٨٦~~, ~~٢٦٨٧~~, ~~٢٦٨٨~~, ~~٢٦٨٩~~, ~~٢٦٩٠~~, ~~٢٦٩١~~, ~~٢٦٩٢~~, ~~٢٦٩٣~~, ~~٢٦٩٤~~, ~~٢٦٩٥~~, ~~٢٦٩٦~~, ~~٢٦٩٧~~, ~~٢٦٩٨~~, ~~٢٦٩٩~~, ~~٢٧٠٠~~, ~~٢٧٠١~~, ~~٢~~

٢٤١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعة حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «اسْتَدْبَ رَجُلَانِ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي أَصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ، فَقَالَ الْيَهُودِي: وَالَّذِي أَصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ. فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِي. فَذَهَبَ الْيَهُودِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِمِ، فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ بِصِعْقَتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَاصْعَقُ مَعَهُمْ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بِأَيْشٍ جَنَّبَ الْعَرْشَ، فَلَا أُدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَنْتَنِي اللَّهُ،»

٢٤١٢ - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ جَاءَ يَهُودِيٌّ فَقَالَ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ضَرْبَ وَجْهِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ . فَقَالَ : مَنْ ؟ قَالَ : رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : ادْعُوهُ . فَقَالَ : أَضْرَبْتَهُ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ بِالسُّوقِ يَخْلَفُ : وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، قُلْتُ : أَيُّ خَيْبٍ ، عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ ؟ فَأَخَذَتْنِي فَضْبَةً ضَرَبْتُ وَجْهَهُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْطَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ ، فَاذًا أَنَا بِمُوسَى أَخِي ذُبْقَانَةً مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلَا أَدْرِي أَكُنْ فِيمَنْ صَعِقَ ، أَمْ حُوسِبَ بِصَفَةِ الْأُولَى »

[الحديث ٢٤١٢ - أطرافه في : ٢٢٩٨ ، ٤٦٣٨ ، ٦٩١٦ ، ٦٩١٧ ، ٧٤٣٧]

٢٤١٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَبْرَيْنِ . قِيلَ : مَنْ قَعَلَ هَذَا بَكَ ، أَمْلَأَ أَمْلَأَ ؟ حَتَّى نَحْنِيَ الْيَهُودِيَّ فَنُؤْمِتَ رَأْسَهَا ، فَخِذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْرَفَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَبْرَيْنِ »

[الحديث ٢٤١٣ - أطرافه في ٢٧٤٦ ، ٥٢٩٥ ، ٦٨٧٦ ، ٦٨٧٧ ، ٦٨٧٩ ، ٦٨٨٤ ، ٦٨٨٥]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود) كذا الأكثر ، ولجميعهم « واليهودي ، بالإفراد ، زاد أبو ذر أوله « في الخصومات ، وزاد في أثنياته « والملازمة » . والإشخاص بكسر الحزة إحضار الغريم من موضع الى موضع ، يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأشخص غيره . والملازمة مفاعلة من اللوم ، والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه . ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث : الأول **قوله** (عبد الملك بن ميسرة أخبرني) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو جائز عندهم ، وابن ميسرة المذكور هلال كوفي تابعي يقال له الزناد بزي ثم راه ثقيلة ، وشيخه الزال بفتح النون وتشديد الزاي ابن سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة هلال أيضا من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة لإدراكه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الأشربة عن علي ، وقد أعاد حديث الباب في أحاديث الأنبياء وفي فضائل القرآن ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، والمقصود منه هنا قوله ، فاخذت بيده فأثبت به رسول الله ﷺ ، فانه المناسب للترجمة **قوله** (سمعت رجلا) سيأتي أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه . **قوله** (آية) في « المبهمات ، للخطيب أنها من سورة الاحقاف . **قوله** (قال شعبة) هو بالاسناد المذكور ، وقوله « أظنه قال ، فاعل القول رسول الله ﷺ وهو بالاسناد المذكور . الثاني والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لطمه المسلم حيث قال « والذي اصطفى موسى ، وسيأتي الكلام عليهما في أحاديث الأنبياء ، وقوله في حديث أبي سعيد « والذي اصطفى موسى على البشر ، كذا الأكثر ، وللكشميني « على النبيين » . الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

٣ - **باب** مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ حَبْرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

وَيُذَكِّرُهُنَّ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ، ثُمَّ نَهَاهُ

وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَهْدٌ وَلَا شَيْءٌ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ عَنْقُهُ

قوله (باب من رد أمر السفه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام) يعني وفاقا لابن القاسم ، وقصره أصبغ على من ظهر سفهه ، وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا إلا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم ، واحتج ابن القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي ﷺ بيعه قبل الحجر عليه ؛ واحتج غيره بقصة الذي كان يصدع في البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه . وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الإضاعة فيرد تصرفه فيما إذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المدبر ، وبين ما إذا كان في الشيء اليسير أو جعله له شرطا يأمن به من إفساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان

يُخَدِّعُ . قَوْلُهُ (وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ الْهِمَى ثُمَّ نَهَاهُ) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : مُرَادُهُ قِصَّةَ الَّذِي دَبَّرَ عَبْدَهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَذَا أُشِيرَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ بَطَّالٍ وَمَنْ بَعْدَهُ حَتَّى جُمِلَهُ مَعَ الْغُلَامِ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَرَّرَ أَنَّ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ لَا يَكُونُ حَاسِكًا بِصِحَّتِهِ فَقَالَ مَقْلَطَايُ : قَدْ ذَكَرَهُ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ هَذَا وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ ، وَتَعَقُّبُهُ شَيْخُنَا فِي « الذِّكْرِ » عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرِدْ بِهَذَا التَّعْلِيلِ قِصَّةَ الْمَدْبَرِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَأَمَرَهُمْ فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ لِمَا فِي الثَّانِيَةِ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِأَحَدِ ثَوْبَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ . قُلْتُ : لَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ بَلْ هُوَ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا حَسَنٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي أَوَّلًا أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ بِبَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَصَابَهَا فِي مَعْدَنٍ فَقَالَ « يَا رَسُولَ اللَّهِ خُذْهَا مِنِّي صَدَقَةٌ فَإِنَّهُ مَالِي مَالٍ غَيْرِهَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَأَعَادَ لَخْذَهَا بِهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أَتَى أَحَدَكُمْ بِمَالٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ثُمَّ يَقَعِدُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَيَّفُ النَّاسُ ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ . ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الْمَدْبَرِ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَمْ بِهِ لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ « أَعْتَقْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟ فَقَالَ لَا ، الْحَدِيثُ فِيهِ « ثُمَّ قَالَ أَبَدًا بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ فَلَا هَالِكَ ، الْحَدِيثُ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَقَرِّرُهَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَالْبُخَارِيُّ لَا يَجْزِمُ غَالِبًا إِلَّا بِمَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ مَالِكٌ الْخ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْطِئِهِ عَنْهُ ، وَأَخَذَ مَالِكٌ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ الْمَدْبَرِ كَمَا تَرَى

٣ - بِأَسْبَغٍ مَنِ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ ثَمَنِهِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَالَ لِلَّذِي يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ : إِذَا بَيْتَ فَقُلْ : لَا خِلَافَةَ ، وَلَمْ يَأْخُذْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَالِهِ

٢٤١٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ رَجُلٌ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ ، فَكَانَ يَقُولُهُ »

٢٤١٥ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَزَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَابْتَاعَهُ مِنْهُ ثَمَنٌ بَيْنَ النَّحَامِ »

قَوْلُهُ (وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ الْخ) هَكَذَا لِلْجَمِيعِ ، وَلَا بِيْ ذَهَبَ هَذَا « بَابِ مَنْ بَاعَ الْخ » وَالْأَوَّلُ أَلَيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا بَعْدَ ظُهُورِ الْإِفْسَادِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ قَبْلَ بَابَيْنِ ، وَحَدِيثِ الَّذِي يُخَدِّعُ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ،

٤ - باب كلام الخصوم بعضهم في بعض

٢٤١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن زید بن الرحمن بن عبد القاري أنه قال : سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأوها ، وكان رسول الله ﷺ أقرأها ، وكذتُ أن أُعجلَ عليه ، ثم أمهلتُهُ حتى أنصرفت ، ثم لبَّيتهُ بردائه فبُعثَ به رسول الله ﷺ فقلتُ : إني سمعتُ هذا يقرأ على غير ما أقرأتُها . فقال لي : أرسله . ثم قال له : اقرأ فقرأ . قال : هكذا أنزلت . ثم قال لي : اقرأ . فقرأت . فقال : هكذا أنزلت ، إنَّ القرآنَ أنزلَ على سبعةِ أحرفٍ ، فاقرءوا منه ما تيسر »

قوله (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) أى فيما لا يوجب حدا ولا تعزيرا فلا يكون ذلك من النية المحرمة ، ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثانى حديث ابن مسعود والاشعث في نزول قوله تعالى ﴿ ان الذين يفترون بهما الله ﴾ وقد تقدم قريبا في « باب الخصومة في البئر ، والفرس منه قوله « قلت يا رسول الله إذا يخلف وينهب بمالى » فانه نسبته الى الخلف الكاذب ، ولم يؤخذ بذلك لانه أخبر بما يعلمه منه في حال الظلم منه . الثالث حديث كعب بن

مالك : أنه تقاضى ابن أبي حنيفة ديناً ، الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضى والملازمة في المسجد ، وليس الغرض منه هنا قوله : فارتفعت أصواتهما ، فإنه غير دال على ما ترجم به ، لكن أشار إلى قوله في بعض طرقة : فتلحقا ، وقد تقدم أن ذلك كان سبباً لرفع ليلة القدر ، فدل على أنه كان بينهما كلام يقتضى ذلك وهو الذى ثبت ما ترجم به . الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وفيه مع إنكاره عليه بالقول إنكاره عليه بالفعل ، وذلك على سبيل الاجتهاد منه ، ولذلك لم يؤخذ به . وسيأتى الكلام عليه في فضائل القرآن

٥ - باب إخراج أهل المعاصى والخصوم من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختُ أبي بكرٍ حينَ ناحت

٢٤٢٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لقد همت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم أخاف إلى منازلة قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم »

قوله (باب إخراج أهل المعاصى والخصوم من البيوت بعد المعرفة) أى بأحوالهم ، أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم . قوله (وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت) وصله ابن سعد في الطبقات ، بإسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال : لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح ، فبلغ عمر فتهاجن فابن ، فقال هشام بن الوليد : أخرج إلى بيت أبي قحافة - يعنى أم قروة - فعلاها بالدرة ضربات فتفرق النوايح حين سمعن بذلك ، ووصله إسماعيل بن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه : فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدرة ، ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في إرادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة ، وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة الجماعة ، وغرضه منه أنه إذا أحرقتها عليهم بادروا بالخروج منها فثبت مشروعية الإقتصار على إخراج أهل المعصية من باب الأولى ، ومحل إخراج الخصوم إذا وقع منهم من المراء واللدد ما يقتضى ذلك

٦ - باب دعوى الوصى لليت

٢٤٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها : أن عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة ، فقال سعد : يا رسول الله أوصاني أخى إذا قدمت أن انظر ابن أمة زمة فأقبضه فإنه ابني . وقال عبد بن زمة : أخى وابن أمة أبي ، ولقد على فراش أبي . فرأى النبي ﷺ شبيهاً بيناً بمثبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمة ، الولد لفراش . واحتججى منه بأسودة

قوله (باب دعوى الوصى لليت) أى عن الميت فى الاستلحاق وغيره من الحقوق ، ذكر فيه حديث عائشة فى قصة سعد وابن زمعة ، قال ابن المنير ما ملخصه : دعوى الوصى عن الموصى عليه لا نزاع فيه ، وكأن المصنف أراد بيان مستند الاجماع ، وسيأتى مباحث الحديث المذكور فى كتاب الفرائض ، ومضى باتم من هذا السياق فى أوائل كتاب البيوع

٧ - باب التوثيق من يخشى معرفته

وقيد ابن عباس عكرمة على تعلم القرآن والسنة والفرائض

٢٤٢٢ - **حدثنا** الألبان **عن** سميد بن أبي سميد أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : « **بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد . فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندى يا محمد خير . فذكر الحديث - فقال : أطلقوا ثمامة** »

قوله (باب التوثيق من يخشى معرفته) بفتح الميم والمهملة وتشديد الزاء ، أى فساد عيشه . **قوله** (وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والفرائض) وصله ابن سعد فى الطبقات ، وأبو نعيم فى الحلية ، من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت - بكسر المعجمة وازاء المشددة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة - عن عكرمة قال : كان ابن عباس يجعل فى رجل الكبل ، فذكره ، والكبل بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد . ثم ذكر حديث أبي هريرة فى قصة ثمامة بن أثال مختصراً ، والشاهد منه قوله « فربطوه بسارية من سواري المسجد ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى ان شاء الله تعالى

٨ - باب الربط والحبس فى الحرم

واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية ، هل إن رضى عمر فابيع يبعه ، وإن لم يررض عمر فليصفوان أربعمائة دينار . وسجن ابن الزبير بمكة

٢٤٢٣ **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الألبان **قال** حدثني سميد بن أبي سميد سمع أبا هريرة رضى الله عنه قال : « **بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد** »

قوله (باب الربط والحبس فى الحرم) كأنه أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاروس ، فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه كان يكره السجن بمكة ويقول : لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون فى بيت رحمة . فأراد البخارى معارضة قول طاروس بأثر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة . وقوى ذلك بقصة ثمامة وقد ربط فى مسجد المدينة وهو أيضاً حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه . **قوله** (واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن

بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به ، وليس لنافع بن عبد الحارث ولا اصفوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع . واستشكل ما وقع فيه من التردد في هذا البيع حيث قال : إن رضى عمر فالبيع بيمينه ، وإن لم يرض فالصفوان أربعائة ، ووجه ابن المنير بأن المدة في ثمن المبيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للمقدار . وكذا أنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم ير سياقه تاما فظن أن الأربعائة هي الثمن الذي اشترى به نافع ، وليس كذلك وإنما كان الثمن أربعة آلاف ، وكان نافع عاملا لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه ، وأما كون نافع شرط لصفوان أربعائة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار إلى أن يعود الجواب من عمر . وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة ، عن محمد بن يحيى أبي غسان الكنتاني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج : إن نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملا لعمر على مكة فابتاع دارا للسجن من صفوان ، فذكر نحوه ، لكن قال بدل الأربعائة خمسمائة ، وزاد في آخره : وهو الذي يقال له سجن عارم ، بمهملتين . قوله (وسجن ابن الزبير بمكة) وصله خليفة بن خياط في تاريخه ، وأبو الفرج الاصبهاني في الأغاني ، وغيرهما من طرق ، منها ما رواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال : أخذني ابن الزبير فخبسني في دار الندوة في سجن عارم ، فأنفلت منه ، فلم أزل أنخطي الجبال حتى سقطت على أبي بنحنى ، وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير :

تخبر من لاقيت أنك عابد بل العابد المظلوم في سجن عارم

وذكر الفاكهي أنه قيل له سجن عارم لأن عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبقي له ذراعا في ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فبات فسمى ذلك المكان سجن عارم ، قال الفاكهي : وكان السجن في دبر دار الندوة . وذكر عمر بن شبة أن سبب غضب مصعب على عارم أن عارما كان منقطعا إلى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البعث بأمر يزيد بن معاوية إلى ابن الزبير بمكة صحبه عمرو بن الزبير . وكان يعادى أخاه عبد الله - فخرج عارم في ذلك الجيش فظفر به مصعب ففعل به ما فعل . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، وقد سبق في الباب الذي قبله

٩ - باب في الملازمة

٢٤٢٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** - حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة - وقال غيره : حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة - عن عبد الله بن هُرْمَزٍ عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري « عن كعب بن مالك رضى الله عنه أنه كان له على عبد الله بن أبي حذَرْدٍ الأسلمي دين ، فلقية فلزمه ، فتكلمتا حتى ارتفعت أصواتهما ، فرأى بهما النبي ﷺ فقال : يا كعب - وأشار بيده كأنه يقول : النصف - فأخذ نصف ما عليهما ورزق نصفًا

قوله (باب في الملازمة) ذكر فيه حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرددين ، وقد تقدم

الكلام عليه في باب التقاضى والملازمة في المسجد ، وقوله فيه « حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر ، وقال غيره « حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة ، وصله الاسماعيل من طريق شعيب بن الليث عن أبيه ، ووقع في رواية الأصيلي وكرهه قبل هذه الترجمة بسملة وسقطت للباقين

١٠ - باب التقاضى

٢٤٢٥ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** وهب بن جرير بن حازم أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن خباب قال « كنت قيناً في الجاهلية وكان لي على العاص بن وائل دراهم ، فأتيتهُ أتعاضهُ فقال : لا أفضيك حتى تكفرَ بحمد . فقلت : لا والله لا أكفرُ بحمد **ﷺ** حتى يمينك الله ثم يمينك . قال : فدعني حتى أموت ثم أبعث فأوتى مالاً وولداً ثم أفضيك . فنزلت ﴿ أفرأيت الذي كفرَ بآياتنا وقال : لأوتين مالاً ولداً ﴾ الآية »

قوله (باب التقاضى) أى المطالبة ، ذكر فيه حديث خباب بن الأوت في مطالبة العاصي بن وائل ، وسيأتى شرحه في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى

(خاتمة) : اشتمل كتاب الاستقراض وما معه من الحجر والتفليس وما اتصل به من الأشخاص والملازمة على خمسين حديثاً ، المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي هريرة « من أخذ أموال الناس يريد إتلافها ، وحديث « ما أحب أن لي أحدا ذهاباً ، وحديث « لى الواجد ، وحديث ابن مسعود في الاختلاف في القراءة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثراً . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٥ - كتاب في اللقطة

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب اللقطة) كذا للمستمل والنسفي ، واقتصر الباقون على البسمة وما بعدها . واللقطة الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين ، وقال عياض : لا يجوز غيره ، وقال الزعزعي في الفائق : اللقطة بفتح القاف والعمامة تسكنها . كذا قال ، وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال : وأما بالفتح فهو اللاقط : وقال الأزهرى : هذا الذي قاله هو القياس ، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح . وقال ابن برى : التحريك للفعول نادر ، فاقضى أن الذي قاله الخليل هو القياس . وفيها لغتان أيضا : لقطة بضم اللام ، ولقطة بفتحها . وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال :

لقطة ولقطة ولقطة ولقطة ما لاقط قد لقطه

وروجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للبالغة . وذلك لمعنى فيها اختصت به ، وهو أن كل من يراها يحيل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك

١ - باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه

٢٤٢٦ ~ حدثنا آدم حدثنا شعبة . وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه فقال « أصبت صرة فيها مائة دينار ، فأتيت النبي ﷺ فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، فلم أجده من يعرفها ، ثم أتيت فقال : عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجده ، ثم أتيت ثلاثا فقال : احفظ وعاءها ومددها وكاءها ، فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ، فاستمتعت . فلقيته بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا »

[الحديث ٢٤٢٦ - طرقة في : ٢٤٣٧]

قوله (باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه) أورد فيه حديث أبي بن كعب وأصبت صرة فيها مائة دينار ، كذا للمستمل ، ولكنهم بنى وجدت ، والباقيين أخذت ، ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحا ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره . قوله (حدثنا آدم حدثنا شعبة ، وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا ساقه عاليا ونازلا ، والسياق للاسناد النازل . وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولا . قوله (فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها) في رواية حماد بن سلة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلة بن كهيل في هذا الحديث . فان جاء أحد يضربك بمددها وعاءها ووكائها فاعطها إياه ، لفظ مسلم . وأما قول أبي داود : إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب ، بل هي صحيحة ، وقد عرفت من وافق

حمادا عليها وليست شاذة ، وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع في نفسه صدقه جاز أن يدفع إليه ، ولا يجبر على ذلك إلا بالبينة ، لأنه قد يصيب الصفة . وقال الخطابي : إن صحت هذه اللفظة لم يجر مخالفتها ، وهي فائدة قوله « اعرف عفاصها الخ » ، وإلا فلا احتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة ، قال : ويتأول قوله « اعرف عفاصها » على أنه أمره بذلك لئلا تحتلط بماله ، أو لتكون الدعوى فيها معلومة . وذكر غيره من قوائد ذلك أيضا أن يعرف صدق المدعى من كذبه ، وإن فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت النفقة ، وأنه إذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى . قلت : قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير إليها ، وسيأتي أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللفظة ، وما اعتل به بمضمهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعها إليه لئلا يفسد فوصفها فأصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة ، فإنه يصير الحكم حينئذ كما لو دفعها إليه بالبينة لئلا آخر فأقام بيينة أخرى أنها له ، وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم . وقال بعض متأخري الشافعية : يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك ، لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان ، بخلاف ما بعد التملك فإنه حينئذ يحتاج المدعى إلى البينة لعموم قوله « قبل » البينة على المدعى ، ثم قال : أما إذا صحت الزيادة فتخص صورة الملتقط من عموم « البينة على المدعى » ، والله أعلم . وقوله « احفظ وعاءها وعددها ووكاها » الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تضم ، وقرأ بها الحسن في قوله « قبل وعاء أخيه » قروا سعيد بن جبير « إعاء » بقلب الواو المكسورة همزة . والوعاء ما يحمل فيه الشيء ، سواء كان من جلد أو خزف أو خشب أو غير ذلك . والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشده به الهرة وغيرها . وزاد في حديث زيد بن خالد « العفاص » ، وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده . قوله (فليقتبه بعد بمكة) القائل شعبة ، والذي قال لا أدري ، هو شيخه سلة بن كهيل . وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلة بن كهيل وأخبرني الحديث ، قال شعبة : فسمعت بهد عشر سنين يقول « عرفها عاما واحدا » . وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضا فقال في آخر الحديث « قال شعبة فليقتب سلة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا » ، وأغرب ابن بطال فقال : الذي شك فيه هو أبي بن كعب ، والقائل هو سويد بن غفلة انتهى . ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذري ، بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلة لما استثبتته فيه شعبة ، وقد رواه غير شعبة عن سلة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة ، وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلة كلهم عن سلة وقال : قالوا في حديثهم جميعا ثلاثة أحوال ، إلا حماد بن سلة فإن في حديثه عامين أو ثلاثة . وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذي يليه فإنه لم يختلف عليه في الإقتصار على سنة واحدة فقال : يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الورع عن التصرف في اللفظة والمبالغة في التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه ، أو لاحتياج الأعرابي واستغناء أبي . قال المنذري : لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللفظة تعرف ثلاثة أعوام ، إلا شيء جاء عن عمر انتهى . وقد حكاه الماوردي عن شواذ من الفقهاء . وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال : يعرفها ثلاثة أحوال ، عاما واحدا ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام . ويحمل ذلك على عظم اللفظة وحفارتها . وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامسا وهو أربعة أشهر . وحزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط . قال : والذي يظهر أن سلة أخطأ فيها ثم

ثبت واستذكر واستمر على عام واحد ، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون عليه السلام عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي ، فاسرأ بيا إعادة التعريف كما قال للسيء صلانه وارجع فصل فأنك لم تصل ، انتهى . ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلاتهم . وقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمم الملتقط ، فعليه أن يعرفها إلى أن يقلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، والله أعلم . وسيأتي بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر أبواب القطة قريبا إن شاء الله تعالى

٣ - باب ضالة الإبل

٢٤٢٧ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن ربيعة حدثني يزيد مولى أنعمت عن زيد بن خالد الجهمي رضي الله عنه قال « جاء أعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه فقال : عرفها سنة ، ثم اعرف عفاصها ووكاءها ، فان جاء أحدٌ يُخبرك بها وإلا فاستنقها . قال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب . قال : ضالة الإبل ؟ فتمر وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد للاء وتأكل الشجر »

قوله (باب ضالة الإبل) أي هل تلتقط أم لا ؟ والضال الضائع ، والضال في الحيوان كالقطة في غيره ، والجمهور على القول بظاهر الحديث في أنها لا تلتقط . وقال الحنفية : الأولى أن تلتقط ، وحمل بعضهم النهي على من التقطها لئلا يملكها لا ليحفظها فيجوز له ، وهو قول الشافعية . وكذا إذا وجدت بقية فيجوز التملك على الأصح عندهم ، والخلاف هند المالكية أيضا ، قال العلماء حكمة النهي عن التقاط الإبل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبها لها في رحال الناس . وقالوا : في معنى الإبل كل ما امتنع بقوته عن صفار السباع . **قوله** (حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (عن ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي بسكون الهمزة ، وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره أن ربيعة حدثهم ، أخرجه مسلم . **قوله** (مولى المقيمت) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثناة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في العلم والشرب وهنا في مواضع ، ويأتي في الطلاق والادب . **قوله** (جاء أعرابي) في رواية مالك عن ربيعة « جاء رجل » ، وزعم ابن بشكوال وعزاه لابن داود وتبعه بعض المتأخرين أن السائل المذكور هو بلال المؤذن ، ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك ، وفيه بعد أيضا لأنه لا يوصف بأنه أعرابي ، وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه . ويستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الإسناد فقال فيه « انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم » ، لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه « انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أو ان رجلا سأل ، على الشك . وأيضا فإن في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد « أتى رجل وأنا معه ، فدل هذا على أنه غيره ، ولعله نسب السؤال إلى نفسه لكونه كان مع السائل . ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميلي والبيهقي وابن السكن والبارودي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة

عن عقبه بن سويد الجمي عن أبيه قال : سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : عرفها سنة ثم أوثق وعاءها ، فذكر الحديث . وقد ذكر أبو داود طرفا منه تعليقا ولم يستق لفظه . وكذلك البخاري في تاريخه . وهو أولى ما يفسر به هذا المهم لكونه من حديث زيد بن خالد . وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخنسي قال : قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية ، قال : عرفها حولا ، الحديث ، وفيه سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه أصله النسائي . وروى الاسماعيلي في الصحابة ، من طريق مالك بن عبيد عن أبيه أنه : سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه ، الحديث واستاده واه جدا ، وروى الطبراني من حديث الجارود المدي قال : قلت يا رسول الله اللقطة نجدتها ، قال : أنشدتها ولا تسكنتم ولا تنسب ، الحديث . قوله (فسأله عما يلتقطه) في أكثر الروايات أنه سأل عن اللقطة ، زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد بن مولى المنبعت ، الذهب والفضة ، وهو كالشاة والا فلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلا وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطة وفي إعطائه الحكم المذكور . ووقع لابن داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه بلفظ : وسئل عن اللقطة ، قوله (عرفها سنة ثم اعرف عفاصها وكأها) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم ، اعرف وكأها أو قال عفاصها ، وسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد : فاعرف عفاصها ووعاءها وعددها ، زاد فيه العدد كما في حديث أبي بن كعب . ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب : اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة ، ووافقه الأكثر . نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت بلفظ : عرفها حولا ، فان جاء صاحبها فادفعها اليه ، وإلا اعرف وكأها وعفاصها ثم اقضها في مالك ، الحديث . وهو يقتضي أن التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات . ورواية الباب تقتضي أن التعريف يسبق المعرفة ، وقال النوى : يجمع بينهما بأن يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين ، فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ، ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفا وثانيا محققا ليعلم قدرها وصفها فيردها الى صاحبها . قلت : ويحتمل أن تكون دهم ، في الروايتين بمعنى الوار فلا تقتضي ترتيبا ولا تقتضي تعالفا يحتاج الى الجمع ، ويقويه كون المخرج واحد والقصة واحدة ، وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيحمل على تعدد القصة ، وليس الغرض إلا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما أسبق . واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر ، وقيل يستحب ، وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ، ويستحب بعده . والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الناء وبعد الألف مهمة : الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره ، وقيل له العفاص أخذا من المفص وهو التي لان الوعاء يثنى على ما فيه وقد وقع في : زوائد المسند ، لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سبعة في حديث أبي : وخرقتها ، بدل عفاصها ، والعفاص أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة ، وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة . قلت : حيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الاول ، والغرض معرفة الآلات التي تحفظ النفقة . ويلحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والدرع فيما يذرع . وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدهما بالكتابة خوف النسيان ، واختلفوا فيما إذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجود الدفع لمن عرف الصفة ، قال ابن القاسم :

لا بد من ذكر جميعها ، وكذا قال أصبغ ، لكن قال لا يشترط معرفة العدد ، وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى ، وزيادة الحافظ حجة . وقوله « عرفها » ، بالتشديد وكسر الراء أى أذكرها للناس ، قال العلماء : محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك ، يقول : من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات . ولا يذكر شيئاً من الصفات . وقوله « سنة » ، أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهراً فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة . وقال العلماء : يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله ، ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره . **قوله** (فإن جاء أحد يخبرك بها) جواب الشرط محذوف تقديره فأدأها إليه . وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتى في آخر أبواب القطة ، فإن جاء أحد يخبرك بعفاصها وكنائها ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** (والا فاستنفقها) سيأتى البحث فيه بعد أبواب . واستدل به على أن الملتقط يتصرف فيها سواء كان غنياً أو فقيراً . وعن أبي حنيفة إن كان غنياً تصدق بها وإن جاء صاحبها تخير بين إمضاء الصدقة أو تغريمه ، قال صاحب الهداية : إلا إن كان بأذن الإمام فيجوز للغنى كما في قصة أبي بن كعب ، وهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين . **قوله** (قال يا رسول الله فضالة الغنم) أى ما حكمها ؟ غنخ ذلك للعلم به . قال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له لقطه . ويقال للضوال أيضاً الهوائى والهوائى بالميم والغاء والهوامل . **قوله** (لك أو لاختيك أو للذئب) فيه إشارة إلى جواز أخذها ، كأنه قال : هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أحوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر ، والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع . وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه إن لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها . ووقع في رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتى بعد أبواب « فقال خذها ، فانما هى لك ، الخ ، وهو صريح في الأمر بالأخذ ، فقيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله « يترك التقاط الشاة » ، وتمسك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها . واحتج له بالتسوية بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط . وأجيب بأن اللام ليست للتملك لأن الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها . وقد أجمروا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ، ولا فرق بين قوله في الشاة « هى لك أو لاختيك أو للذئب » ، وبين قوله في اللقطة « شأنك بها أو خذها » ، بل هو أشبه بالملك لأنه لم يشرك معه ذنباً ولا غيره ، ومع ذلك فقالوا في النفقة يفرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها . وقال الجمهور : يجب تعريفها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء . وغرم لصاحبها ، إلا أن الشافعى قال : لا يجب تعريفها إذا وجدت في الفلاة ، وأما في القرية فيجب في الأصح . قال النووي : احتج أصحابنا بقوله **ﷺ** في الرواية الأولى « فإن جاء صاحبها فأعطها إياه » ، وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفاها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى . وهو يروى أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملتقط ، ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد ، نعم عند أبي داود والترمذى والنسائى والطحاوى والدارقطنى من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة « فأجملها حتى يأتيها باغيها » . **قوله** (قسم وجهه النبي **ﷺ**) هو بالعين المهملة الثقيلة أى تغير ، وأصله في الشجر إذا قل ماؤه فصارت قليل النضرة هديم الاشراق ، ويقال للوادى المجذب أمة ، ولو روى تمخر بالعين المعجمة لكان له وجه أى صار بلون المفرة وهو حمرة شديدة إلى كودة ،

ويقويه أن قوله في روايه إسماعيل بن جعفر « ففضب حتى احمرت وجنتاه أو وجهه » . **قوله** (مالك ولها) زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم « فذرها حتى يلقاها ربها » . **قوله** (معها حذاؤها وسقاؤها) الحذاء بكسر الهمزة بعدها ممجمة مع المد أى خفها ، وسقاؤها أى جوفها وقيل عنقها ، وأشار بذلك الى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على الطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج الى ملقط

٣ - باب ضالة الغنم

٣٤٢٨ - **حَرْش** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبث أنه سمع زيد بن خالد رضى الله عنه يقول « سئل النبي ﷺ عن الأتمة فزعم أنه قال : اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة (يقول يزيد إن لم تعرف استنفق بها صاحبها ، وكانت وديعة عنده . قال يحيى : فهذا الذى لا أدرى أفى حديث رسول الله ﷺ هو أم شئ من عنده) . ثم قال : كيف ترى فى ضالة الغنم ؟ قال النبي ﷺ : أخذها ، فانما هى لك أو لأخيك أو للذئب (قال يزيد : وهى تعرف أيضا) . ثم قال : كيف ترى فى ضالة الإبل ؟ قال فقال : دعها ، فإن ممها حذاؤها وسقاؤها ، ترذ الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها »

قوله (باب ضالة الغنم) كأنه أفردا بترجمة ليشير الى افتراق حكمها عن الإبل ، وقد انفرد مالك بتجويز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكا بقوله « هى لك » ، وأجيب بأن اللام ليست للتمليك كما أنه قال أو للذئب والذئب لا يملك باتفاق ، وقد أجمعوا على أن مالكها لوجاه قبل أن يأكلها الواجد لاخذها منه . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس ، وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة . **قوله** (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى ، وسبق فى العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكنان له فيه شيخين ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبد الله بن محمد الفهمي عن سليمان بن بلال عنهما جميعا عن يزيد مولى المنبث ، وأخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوى من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن يزيد فجعل ربيعة شيخ يحيى . لا رفيقه ، لكن سياق فى آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل « قال سفيان قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان وقيمت ربيعة لحدثني به ، فالجاصل أن من رواه عن يحيى عن يزيد عن زيد يكون قد سوى الإسناد فان يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة ، ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذا هلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم . **قوله** (فزعم) أى قال . والزعم يستعمل فى القول المحقق كثيرا . **قوله** (ثم عرفها سنة ، يقول يزيد ان لم تعرف استنفق بها صاحبها) أى ملقطها وكانت وديعة عنده (قال يحيى هذا الذى لا أدرى أهو فى الحديث أم شئ من عنده) أى من عند يزيد ، والقاتل يقول يزيد هو يحيى بن سعيد الأنصارى . والقاتل « قال ، هو سليمان ، وهما موصولان بالإسناد المذكور ، والغرض أن يحيى بن سعيد شك هل قوله « ولتكن وديعة عنده » مرفوع أولا ، وهذا القدر المشار اليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله فى أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الوديعة ، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القضى

والاسماعيل من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه « فان لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك ، وكذلك جزم برفعها خالد بن مخلد عن سليمان بن ربيعة عند مسلم ، والنهسي عن سليمان عن يحيى وربيعة جميعا عند الطحاوي ، وقد أشار البخاري إلى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب « إذا جاء صاحب القطة بعد سنة ردها عليه ، لأنها وديعة عنده ، وسيأتي الكلام على المراد بكونها وديعة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله (قال يزيد وهي تعرف أيضا) هو بتشديد الراء وهو موصول بالاسناد المذكور ، ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ، ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق ؛ وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذي قبله

٤ - باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها

٢٤٢٩ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن القطة فقال : اهرق عفاصها وكأها . ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها وإلا فشاؤك بها . قال : فضالة النعم ؟ قال : هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : فضلة الإبل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وجدواها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها »

قوله (باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها) أي غنيا كان أو فقيرا كما تقدم ، وأورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله « ثم عرفها سنة ، فان جاء صاحبها والاشألك بها ، فيه حذف تقديره فان جاء صاحبها فأدعا اليه وان لم يحيى فشاؤك بها . لحذف من هذه الرواية جواب الشرط الأول وشرط « إن ، الثانية والثالث . من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي في وأخر أبواب القطة بلفظ « فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها ، وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض ، فقد تقدم حديث أبي في أول القطة بلفظ « فاستمتع بها ، بإثبات الفاء في الجواب الثاني ، ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ « والا فاستنقها ، ومثله ما سيأتي بعد أبواب من رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ « ثم استنقها ، فان جاء ربها فأدعا اليه ، ولمسلم من طريق ابن وهب المتقدم ذكرها « فإذا لم يأت لها طالب فاستنقها ، . واستدل به على أن الالقطة يملكها بعد انقضاء مدة التعريف ، وهو ظاهر نص الشافعي . فان قوله « شألك بها ، تفويض الى اختياره ، وقوله « فاستنقها ، الامر فيه بالإباحة ، والمشهور عند الشافعية اشتراط التناظر بالتملك . وقيل تكفي النية وهو الأرجح دليلا ، وقيل تدخل في ملكه بمجرد الالتقاط ، وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدارودي عن ربيعة بلفظ « والا فتصنع بها ما تصنع بمالك ، . قوله (شألك بها) الشأن الحال أي تصرف فيها ، وهو بالنصب أي الزم شألك بها ، ويجوز الرفع بالابتداء والخبر ، بها ، أي شألك متعلق بها ، واختلف العلماء فيما إذا تصرف في القطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمها له أم لا ؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة ، أو البذل إن كانت استهلك ، وخالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية ، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ، ومن حجة الجمهور قوله في الرواية

الماضية ولتسكن وديعة هناك ، وقوله أيضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأداهما إليه ، فإن ظاهر قوله ، فإن جاء صاحبها الخ ، . بعد قوله ، كلها ، يقتضى وجوب ردها بعد أكلها فيحمل على رد البذل ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات ، والتقدير فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها لأن لم يحىء صاحبها فإن جاء صاحبها فأداهما إليه ، وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ ، فإن جاء باغيها فأداهما إليه . والا فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها . فإن جاء باغيها فأداهما إليه ، فأمر بإدائها إليه قبل الإذن في أكلها وبعده ، وهى أقوى حجة للجمهور ، وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث ، فإن جاء صاحبها فدفعها إليه وإلا عرفت وكاهما وعفاصها ثم أقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فدفعها إليه ، وإذا تقرر هذا أمكن حل قول المصنف في الترجمة ، فهى لمن وجدها ، أى في إباحة التصرف فيها حينئذ ، وأما أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكت عنه ، قال النووي : إن جاء صاحبها قبل أن يتملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة . وأما بعد التملك فإن لم يحىء صاحبها فهى لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة ، وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور . وقال بعض السلف : لا يلزمه ، وهو ظاهر اختيار البخارى والله أعلم . وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

٥ - باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه

٢٤٣٠ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل - وساق الحديث - فخرج يظفر لعل مراكبًا قد جاء بماله ، فإذا هو بالخشب فأخذها لأهله حطبًا ، فلما نشرها وجد المال والصحيفة »

قوله (باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه) أى ماذا يصنع به : هل يأخذه أو يتركه ؟ وإذا أخذه هل يتملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة ؟ وقد اختلف العلماء في ذلك . قوله (وقال الليث الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة ، وأورده هنا مختصرا ، وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وأنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله ، فهذا التقدير هم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر . وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره . وأما السوط وغيره فلم يقع نه ذكر في الباب ، فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك ، وأجيب بأنه استنبطه بطريق الإلحاق ، ولعله أشار بالسوط الى أمر يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب ، أو أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » ، وفي إسناده ضعف ، واختلف في رفعه ووقفه ، والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره ، وفي وجهه لا يحسب التعريف أصلا ، وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقبل زمانا يظن أن قائده أعرض عنه ، وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالحبة الواحدة فله الاستبداد به على الأصح ، وفي الباب الذى يليه في حديث أنقرة حجة لذلك ،

وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالتواة جاز أخذه والاتفاف به من غير تعريف ، إلا أنه يبقى على ملك صاحبه . وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه ، فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه . واختلفوا في مدة التعريف ، فإن كان بما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الأصح

٦ - باب إذا وجد تمر في الطريق

٢٤٣١ - **عمر بن محمد بن يوسف** حدثنا **سفيان** عن منصور عن طلحة عن أنس رضي الله عنه قال « **مر النبي ﷺ بتمر في الطريق قال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لآكلتها** »

٢٤٣٢ - وقال **يحيى** : حدثنا **سفيان** حدثني منصور . وقال **زائدة** عن منصور عن طلحة حدثنا أنس وحدثنا **عمر بن محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **ممر بن همام بن منبه** عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « **إني لآكلب إلى أهلي ، فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفمها لآكلها ، ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها** »

قوله (باب إذا وجد تمر في الطريق) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات ، وهو المشهور المجزوم به عند الأكر ، وأشار الرافعي إلى تخرج وجه فيه . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجلت تمر فأكلتها وقالت : لا يحب الله الفساد ، تعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل فسدت . **قوله** (عن طلحة) هو ابن مصرف . **قوله** (لآكلها) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملئي في الطرقات ، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعا لحشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه ، لآكونها مرمية في الطريق فقط . وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب « **على فراشي ، فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا لحشية أن تكون صدقة ، فلم يمش ذلك لآكلها ، ولم يذكر تعريفه فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف ، لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها ، أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يتملك دون ما لا قيمة له ؟** وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه ، أو تركها عمدا ليلتفع بها من بعدها عن تحمل له الصدقة ، وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له ، لا ما جرت به العادة بالإعراض عنه لحقارته . والله أعلم . **قوله** (وقال يحيى) أي ابن سعيد القطان ، وقد وصله مسدد في مسنده عنه ، وأخرجه الطحاوي من طريق مسدد . قلت : **ولسفيان** فيه إسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الإسناد إلى طلحة فقال « **عن ابن عمر أنه وجد تمر فأكلها** » . **قوله** (وقال زائدة الخ) وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أوائل البيوع

٧ - باب كيف تمر في لقطة أهل مكة ؟

وقال **طاووس** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « **لا يلتقط لقطة أهل مكة إلا من عرفها** »

وقال خالد بن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « لا يلتقطها إلا معرف »

٢٤٣٣ - وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكرياء حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يمضد عضاهها ، ولا يفتر صيدها ، ولا تحل لقطتها إلا أنشد ، ولا يمتلي خلاها . قال عباس : يا رسول الله إلا الإذخر . فقال : إلا الإذخر »

٢٤٣٤ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة ، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله ﷺ والمؤمنين ، فأنها لا تحل لأحد كان قبل ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وإنما لن تحل لأحد من بعدي ، فلا يفتر صيدها ، ولا يمتلي شوكمها ، ولا تحل ساقطها إلا أنشد . ومن قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين : إما أن يفدى ، وإما أن يُقيد . فقال الناس : إلا الإذخر ، فأننا نجهله لمهورنا ونبيوتنا . فقال رسول الله ﷺ : « إلا الإذخر . فقام أبو شاو - رجل من أهل اليمن - فقال : أكتبوا لي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لأبي شاو . قلت للأوزاعي : ما قوله أكتبوا لي يا رسول الله ؟ قال : هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ »

باب (كيف تعرف لقطه أهل مكة) كأنه أشار بذلك إلى إنبات لقطه الحرم ، فذلك قصر الترجمة على الكيفية ، ولعله أشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطه الحاج ، أو إلى تأويله بأن المراد النهي عن التقاطها للتملك لا للحفظ ، وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي . ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها . وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف . قوله (وقال طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في « باب لا يهل القتال بمكة » . قوله (وقال خالد) هو الخذاء (عن عكرمة الخ) هو طرف أيضاً ، وصله في أوائل البيوع في « باب ما قيل في الصواغ » . قوله (وقال أحمد بن سعيد) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم . قوله (حدثنا روح) هو ابن عبادة ، وذكرنا هو ابن إسحق ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي العباس بن عبد العظيم ، وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم ، كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الاسناد . قوله (حدثنا يحيى بن موسى) هو البلخي ، وفي الاسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواه بالتحديث مع أن فيه ثلاثة من المدلسين في نسق . قوله (لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة قام في الناس) ظاهره أن الخطبة وقعت عقب الفتح ، وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خراة رجلا من بني ليث ، ففي السياق حذف هذا بيانه ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير . قوله (القتل) بالغا والماثنة للاكثر ، وللكشمهني بالغاء والتحتانية والثاني هو الصواب ، وقد تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم . قوله (ولا تحل ساقطها إلا أنشد) أي معرف

وأما الطالب فيقال له الناشد ، تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفتها ، وأصل الانشاد والنشيد رفع الصوت ، والمعنى لاتحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ، فأما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا ، وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحج إلا قوله « ومن قتل له قتيل » فأحيل به على كتاب الديات ، وإلا قوله « اكتبوا لابن شاه » فتقدم الكلام عليه في العلم . والقائل « قلت للوزاعي » هو الوليد بن مسلم الراوى ، واستدل بحديث ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور ، وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى ربها ، لأنها إن كانت للمسكين فظاهر ، وإن كانت للآفاق فلا يغلو أفعى غالبا من وارد إليها ، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها ، قاله ابن بطال . وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية : هي كغيرها من البلاد ، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها إلى المبالغة في التعريف . واحتج ابن المنذر مذهبه بظاهر الاستثناء ، لأنه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للمنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات ، قال : ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء ، والقياس يقتضى تخصيصها . والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم ، والغالب أن اقطة مكة يماس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق إلى الآفاق البعيدة ، وربما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها ، وفارقت في ذلك لقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لاتعرف في غيرهم باتفاق ، بخلاف لقطة مكة فيشرع تعريفها لإمكان عود أهل أفعى صاحب اللقطة إلى مكة فيحصل متوصل إلى معرفة صاحبها وقال إسحق بن راهويه : قوله « الا لمنشد » أى لمن سمع ناشدا يقول : من رأى لى كذا ؟ فيثبت يجوز لواجد اللقطة أن يعرفها ليردها على صاحبها ، وهو أضيق من قول الجمهور لأنه قيده بحالة اللعرف دون حالة ، وقيل : المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد ، وتعقبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشدا . قلت : ويكفى في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس « لا يلتقط لقطتها إلا معرف » والحديث يفسر بعضه بعضا ، وكان هذا هو السكسة في تصدير البخارى الباب بحديث ابن عباس ، وأما اللغة فقد أثبت الحربى جواز تسمية الطالب منشدا وحكاه عياض أيضا ، واستدل به على أن لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لاختصاص مكة بذلك ، وحكى الماوردى في « الحاوى » وجها في عرفة أنها تلتحق بحكم مكة لأنها تجمع الحاج كسكة ولم يرجح شيئا ، وليس الوجه المذكور في « الروضة » ولا أصلها ، واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية . والله أعلم

٨ - باب لا تختلب ماشية أحد بغير إذنه

٢٤٣٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يحل لأحد ماشية أخرى بغير إذنه ، يحب أحدكم أن تؤتى مشربته فكسرت خرائته فيمنزل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم شروع ماشيتهم أعلمهم » ، فلا يحل لأحد ماشية أحد إلا بإذنه ، قوله (باب لا تختلب ماشية أحد بغير إذنه) هكذا أطلق الزجوة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من

خصمه أو قيده . **قوله** (عن نافع) في موطأ محمد بن الحسن ، عن مالك أخبرنا نافع ، وفي رواية أبي قطن في
الموطآت للدارقطني ، قلت لمالك أحدكم نافع . **قوله** (ان رسول الله ﷺ) في رواية يزيد بن الهاد عن مالك
عند الدارقطني أيضا أنه دسم رسول الله ﷺ يقول ، **قوله** (لا يخلن) كذا في البخاري وأكثر الموطآت بضم
اللام ، وفي رواية ابن الهاد المذكورة ولا يخلن بكسرهما وزيادة المشاء قبلها . **قوله** (ماشية اسرى) في رواية ابن
الهاد وجماعة من رواة الموطأ ماشية رجل ، وهو كالمثال وإلا فلا اختصاص لذلك بالرجال ، وذكره بعض شراح
الموطأ بلفظ « ماشية أخيه » ، وقال : هو للغالب إذ لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي ، وتعقب بأنه لا وجود
لذلك في الموطأ وبأبواب الفرق عند كثير من أهل العلم كاسيأت في فوائد هذا الحديث ، وقد رواه أحد من طريق
عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « نهى أن يحتلب مواشي الناس إلا بأذنهم » ، والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ،
ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية . **قوله** (مشربته) بضم الراء . وقد تفتح أى عرقته ، والمشربة مكان الشرب
بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر إناء الشرب . **قوله** (خزائنه) الخزائنة المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد
حفظه ، وفي رواية أيوب عند أحمد « فيكسر بابها » . **قوله** (فينتقل) بالنون والقاف وضم أوله يقتل من النقل
أى تحول من مكان إلى آخر ، كذا في أكثر الموطآت عن مالك ، ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر ، وأخرجه
الاسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ « فينتقل » بثلاثة بدل القاف ، والنقل النثر مرة واحدة بسرعه ،
وقيل الاستخراج وهو أخص من النقل ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما عن
نافع ، ورواه عن الليث عن نافع بالقاف . وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة . **قوله** (تخزن) بالخاء المعجمة
الساكنة والراء المضمومة بعدها نون . وفي رواية الكشميني « تحرز » بضم أوله وإهال الخاء وكسر الراء بعدها
زاي . **قوله** (ضروع) الضرع للبهائم كائدى البراءة . **قوله** (أطعاهم) هو جمع أطعمه والأطعمة جمع طعام
والمراد به هنا اللبن . قال ابن عبد البر : في الحديث النهى عن أن يأخذ المسلم للإسلم شيئا إلا بأذنه ، وإنما
خص اللبن بالذكر لقسائل الناس فيه فنهى به على ما هو أولى منه . وهذا أخذ الجمهور ، لكن سواء كان بأذن خاص
أو إذن عام ، واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه . وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام ، وذهب
كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم . والحجة لهم ما أخرجه أبو داود
والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا « إذا أتى أحدكم على ماشية فأن لم يكن صاحبها فيها فليصوت
ثلاثا فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل » ، إسناده صحيح إلى الحسن ، فمن صحح سماعه
من سمرة صححه ومن لا أعله بالانقطاع . لكن له شواهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعا « إذا أتيت على راع
فناده ثلاثا ، فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد » ، وإذا أتيت على حائط بستان ، فذكر مثله أخرجه ابن
ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم ، وأجيب عنه بأن حديث النهى أصح ، فهو أولى بأن يعمل به ، وبأنه
معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ، ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من
الجمع : منها حل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه ، والنهى على ما إذا لم يعلم . ومنها تخصيص الإذن بابن
السييل دون غيره أو بالمضطر أو بحال المجاعة مطلقا ، وهى متقاربة ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث
الإذن كان في زمنه **قوله** وحديث النهى أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة . ومنهم من حمل حديث

النهي على ما إذا كان المالك أحوج من المار لحديث أبي هريرة ، بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأينا إبلا مصرودة فثبنا إليها . فقال لنا رسول الله ﷺ : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ، أيسركم لو رجعتهم إلى مزارعكم فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا لا ، قال : فإن ذلك كذلك ، أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له . وفي حديث أحمد : فأبتدوها القوم ليعلموها ، قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا ، وحديث النهي على ما إذا كان مستغنيا . ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرودة والنهي على ما إذا كانت مصرودة لهذا الحديث ، لكن وقع عند أحد في آخره : فإن كنتم لابد فاهلين فاشربوا ولا تحملوا ، فدل على صوم الإذن في المصروع وغيره ، لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه : واختار ابن العربي الحمل على العادة قال : وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساعدة في ذلك بخلاف بلدنا ، قال : ورأى بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للبار الأخذ منه ، وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المحتاج . وأشار أبو داود في السنن ، إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو ، وآخرون إلى قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين ، واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر . وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال : لا يأخذ منه شيئا إلا بأذنه ، قيل له : فالضيافة التي جعلت عليهم ؟ قال : كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها ، وأما الآن فلا . وجنح بعضهم إلى نسخ الإذن وحلوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة ، قالوا : وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة . قال الطحاوي : وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت فنسخ ذلك للحكم وأورد الأحاديث في ذلك . وسيأتي الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا إن شاء الله تعالى . وقال النووي في شرح المذهب : اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية ، قال الجمهور : لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويفرم عند الشافعي والجمهور ، وقال بعض السلف : لا يلزمه شيء ، وقال أحد : إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك ، وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين ، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث ، قال البيهقي : يعني حديث ابن عمر مرفوعا ، إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة ، أخرجه الترمذي واستغربه ، قال البيهقي : لم يصح ، وجاء من أوجه أخر غير قوية . قلت : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح ، وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها ، وقد بينت ذلك في كتابي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة . وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للافهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه ، واستعمال القياس في النظائر ، وفيه ذكر الحكم بعلمته وإعادة بعد ذكر العلة تأكيدا وتقريرا ، وأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشارك في أصل الصفة ، لأن الضرع لا يساوي الخزانة في الحرز كما أن الصرلا يساوي القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع المصروع في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بخير إذن صاحبه ، أشار إلى ذلك ابن المنير : وفيه إباحة خزن الطعام واحتكازه إلى وقت الحاجة إليه خلافا لعادة المتزهد المانعين من الادخار مطلقا قاله القرطبي . وفيه أن اللبن يسمى طعاما فيحنت به من حلف لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نية في اخراج اللبن قاله النووي . قال : وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل ، وبه قال الشافعي والجمهور ، وأجازه الأوزاعي . وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي ، وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن . وفيه أن من حلب من ضرع ناقة أو غيرها في

مصرورة محزنة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع أن لم يأذن له صاحبها حينئذ أو إجمالا ، لأن الحديث قد أفصح بأن ضرر الأناعام خزان الطعام ، وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بجزء الضرع اللبن ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث

٩ - **باب** إذا جاء صاحب القطعة بعد سنة ردّها عليه ، لأنها ودیعة عنده

٢٤٣٦ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى النبي عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن القطعة قال : عرفها سنة ثم اعرف وكأدها وعفاصها ، ثم استنق بها ، فإن جاء ربها فأدّها إليه . فقال : يا رسول الله فضالة الضم ؟ قال : خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : يا رسول الله فضالة الإبل ؟ قال فنصب رسول الله ﷺ حتى احرّت وجنتاه - أو احرّ وجهه - ثم قال : مالك ولها ؟ مِمّا حذاؤها وسقاؤها حتى يذفها ربها »

قوله (باب إذا جاء صاحب القطعة بعد سنة ردّها عليه لأنها ودیعة عنده) أورد فيه حديث زيد بن خالد بن طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة ، وليس فيه ذكر الوديعة فكأنه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها ، وقال ابن بطال : استراب البخاري بالشك المذكور فترجه بالمعنى ، وقال ابن المنير : أسقطها لفظا وضمها معنى لأن قوله « فإن جاء صاحبها فأدّها إليه » يدل على بقاء ملك صاحبها خلافا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان . قوله « ولتكن وديعة عندك » قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاق ، وهو ظاهر السياق ، فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب رد بدلها ، لأن حقيقة الوديعة أن تبقى عندها ، والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره وإلا فالأذن في استنفاقه لا تبقى عنده ، ويحتمل أن تكون الواو في قوله « ولتكن » بمعنى أو ، أي إما أن تستنقها وتغرم بدلها وإما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجيء صاحبها فتعطيا له ، ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبعه جماعة من السلف ، وقال ابن المنير : يستدل به لأحد الأقوال عند العلماء إذا تلفها الملتقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية ، وإذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضا وهو الراجح من الأقوال ، وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب . وقوله هنا « حتى احرّت وجنتاه أو احرّ وجهه » شك من الراوي ، والوجه ما ارتفع من الحدين ، وفيها أربع لغات : بالواو والهمزة والفتح فيهما والكسر

١٠ - **باب** هل يأخذ القطعة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ؟

٢٤٣٧ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت سوبد بن غفلة قال « كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوطا ، فقالا لي : ألقه ، قلت : لا ، ولستني إن وجدت صاحبه وإلا استمعت به . فلما رجعنا حججنا ، فررت بالمدينة ، فسألت أبي بن كعب

رضي الله عنه فقال : وَجَدْتُ صُرَّةَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : مَرِّفُهَا حَوْلًا ، فَمَرِّفُهَا حَوْلًا . ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ : مَرِّفُهَا حَوْلًا . فَمَرِّفُهَا حَوْلًا . ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ : اَعْرِفْ عِدَّتَهَا وَوِكَادَهَا وَوَعَادَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا .

حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بِهَذَا ، قَالَ « فَتَقَبَّضَهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ فَقَالَ : لَا أُدْرِي أَثَلَاثَةَ أحوالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا » .

قَوْلُهُ (باب هل يأخذ اللقطة ولا يبيعها فتضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق) كذا للاكثر ، وسقطت ولا ، بعد حتى عند ابن شُبويه ، وأظن الواو سقطت من قل حتى والمعنى لا يبيعها فتضيع ولا يبيعها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره اللقطة ، ومن حججهم حديث الجارود - فوعا - مسألة المسلم حرق النار ، أخرجه النسائي بإسناد صحيح . وحمل الجمهور ذلك على من لا يبيعها . وحججهم حديث زيد بن خالد عند مسلم . ومن أوى الصالة فهو ضال . ما لم يبيعها ، وأما ما أخذه من حديث الباب فمن جهة أنه ﷺ لم ينكر على أبي أخذ الصرة فدل على أنه جائز شرعا ، ويستلزم اشتغاله على المصلحة ولا كان تصرفا في ملك الغير ، وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها عن الخونة وتعميقها لتصل إلى صاحبها ، ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فبني رجع أخذها واجب أو استحباب ، ومتى رجع تركها حرم أو كره ، وإلا فهو جائز . **قَوْلُهُ** (سويد بن غفلة) بفتح المعجمة والهاء أبو أمية الجمعي ، تابعي كبير مخضرم أدرك النبي ﷺ وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح ، وقيل إنه صل خلفه ولم يثبت ، وإنما قدم المدينة حين نفصوا أيديهم من دفنه ﷺ ، ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لأنه كان يقول : أنا لدة رسول الله ﷺ وأنا أصغر منه بستين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الخوارج . **قَوْلُهُ** (مع سلمان بن ربيعة) هو الباهل يقال له محبة ، ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها ، وكان أميرا على بعض المغازي في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان ، وكان أول من ولي قضاء الكوفة ، واستشهد في خلافته في فتوح العراق ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع . **قَوْلُهُ** (وزيد بن صوحان) بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضا العبدى ، تابعي كبير مخضرم أيضا ، وزعم ابن الكلبي أن له محبة . وروى أبو يعلى من حديث علي مرفوعا : من سره أن ينظر إلى من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة فليستظر إلى زيد بن صوحان ، وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح ، وروى ابن منده من حديث بريدة قال : ساق النبي ﷺ ليلة فقال : زيد زيد الخير ، فستل عن ذلك فقال رجل تسبقه يده إلى الجنة ، فقطعت يد زيد بن صوحان في بعض الفتوح ، وقتل مع علي يوم الجمل . **قَوْلُهُ** (في غزاة) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة : حتى إذا كنا بالعذيب ، وهو بالمعجمة والموحدة مصغر : موضع ، وله من طريق يحيى القطان عن شعبة : قلنا رجعنا من غزائنا حججت . **قَوْلُهُ** (مائة دينار) استدل به لابي حنيفة في تفرقة بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أياما ، وحد القليل عنده مالا يوجب القطع وهو ما دون العشرة ، وقد ذكرنا الخلاف في مدة التعريف في الباب الأول ، والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب . **قَوْلُهُ** (ثم أتته الرابعة فقال اعرف عدتها) هي رابعة باعتبار مجيئه إلى النبي ﷺ

وثالثة باعتبار التعريف ، ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة ، ثلاثا ، وقال فيها ، فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا ، وقد تقدم اختلاف روايته في ذلك بما يغنى عن إعادته .

١١ - باب من عرف اللقطة ولم يذهبها إلى السلطان

٢٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن ربيعة عن يزيد مولى المنبهث عن زيد بن خالد رضي الله عنه « أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن اللقطة ، قال : عرفها سنة ، فإن جاء أحدٌ بخبرك بعفاها ووكتابها وإلا فاستنفق بها . وسأله عن ضالة الإبل فتمعر وجهه وقال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، دعهما حتى يجدها ربها . » وسأله عن ضالة الغنم فقال : هي لك ، أو لأخيك ، أو لذئب . »

قوله (باب من عرف اللقطة ولم يذهبها إلى السلطان) في رواية الكشميني يرفعها ، بالراء بدل الدال ، وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال ، وإن كان قليلا عرفه وإن كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال ، والجمهور على خلافه ، نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال ، وبعض المالكية والشافعية بين المؤتمن وغيره فقال : يعرف المؤتمن ، وأما غير المؤتمن فيذهبها إلى السلطان ليعطيها المؤتمن ليعرفها . وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فالأفضل أن لا يلتقطها فإن التقطها لا يدفعها له . وإن كان عادلا فكذلك ويخير في دفعها له ، وإن كانت بين قوم غير مأمونين والإمام جائر فخير الملتقط وعمل بما يرجح عنده ، وإن كان عادلا فكذلك

١٢ - **باب** * ٢٤٣٩ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال أخبرني البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما . **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما قال « انطلقت فاذا أنا براعي غنم يسوق غنمه فقلت : لمن أنت ؟ قال : لرجل من قريش - فسماه فرفقه - فقلت : هل في غنمك من ابن ؟ فقال : نعم . فقلت هل أنت حالب لي ؟ قال نعم . فأمرته فامتقل شاة من غنمه ، ثم أمرته أن ينفذ ضرعها من النهار ، ثم أمرته أن ينفذ كفيها فقال هكذا - ضرب إحدى كفيها بالأخرى - فحلب كشيبة من لبن ، وقد جعلت لرسول الله ﷺ إداوة ، فحلب فيها خرقة ، فصبت على اللبن حتى برد أسفله ، فالتهمت إلى النبي ﷺ فقلت : ائمر رب يارسول الله ، فشرب حتى رصبت . »

قوله (باب) كذا بغير ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من الباب أو كالفصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الحالين ، فانه ساق فيه طرفاً من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة ، والغرض منه شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي ، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير : مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة إلى أن المبيع اللبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك ، فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه ، وأعلى أحواله أن يكون كالثاء الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها « هي لك أو لاختيك أو لذئب ، اهـ . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ومع ذلك فلم يظهر مناسبته للترجمة بخصوصها . وقوله « هل في غنمك من ابن » بفتح الموحدة للأكثر وحكى عياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أي شاة ذات لبن ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لأنه مال حربى فكان حلالاً له ، وتعبه المهلب بأن الجهاد وحل الغنمية إنما وقع بعد الهجرة بالمدينة ، ولو كان أبو بكر أخذه على أنه مال حربى لم يستفهم الراعى هل تحلب أم لا ، ولكان ساق الغنم غنمية وقتل الراعى أو أسره . قال : ولكنه كان بالمعنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة ، وكان صاحب الغنم قد أذن للراعى أن يسقى من مر به ، وسيأتى بقية الحديث واستيفاء شرحه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . (تنبيه) : ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ، ونازلاً عن إسحق عن النضر عن إسرائيل ، التصريح أبي إسحق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره ، وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر ، وأغفل المزى ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة

(خاتمة) : اشتمل كتاب اللقطة من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر حديثاً والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تحريجها . وفيه من الآثار أثر واحد لزيد مولى المنبعت . والله أعلم

٤٦ - كتاب المظالم

في المظالم ، والنصب ، وقول الله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَائِلًا مِمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ، مُطْعِمٍ مُقْنِي رُءُوسِهِمْ ﴿ : رافعي رُءُوسِهِمْ ، المقنع والمقمح واحد

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المظالم . في المظالم والغصب) كذا للاستعلى ، وسقط د كتاب ، لغيره ، وللنسي د كتاب الغصب باب في المظالم . . والمظالم جمع مظلة مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق : والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي ، والغصب أخذ حق الغير بغير حق . قوله (وقول الله عز وجل : ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون . الى . عزيز ذو انتقام) كذا لابي ذر . وساق غيره الآية . قوله (مقني رُءُوسِهِمْ رافعي رُءُوسِهِمْ ، المقنع والمقمح واحد) سقط للاستعلى والكشتمني قوله د رافعي رُءُوسِهِمْ ، وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في د المجاز ، واستشهد بقول الرازي :

انهض نحوي رأسه وأقنعا كأنما أبصر شيئاً أطمعا

وحكى ثعلب أنه مشترك ، يقال أقنع إذا رفع رأسه ، وأقنع إذا طأطأه ، ويحتمل أن يراد الوجهان : أن يرفع رأسه ينظر ، ثم يطأطئه ذلاً وخضوعاً قاله ابن التين ، وأما قوله د المقنع والمقمح واحد ، فذكره أبو عبيدة أيضاً في د المجاز ، في تفسير سورة يس وزاد : معناه أن يجذب الذنن حتى تصير في الصدر ثم يرفع رأسه ، وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب ، قوله (وقال مجاهد : مطعين مديمي النظر ، وقال غيره : مسرعين) ثبت هذا هنا لغير أبي ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده ، وتفسير مجاهد وصله الفريابي أيضاً ، وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً فكذا قاله واستشهد عليه ، وهو قول قتادة والمعروف في اللغة ، ويحتمل أن يكون المراد كلا من الأمرين ، وقال ثعلب : المطع الذي ينظر في ذل وخشوع لا يقطع بصره . قوله (وأقنعتهم هواه يعني جوفاً لا عقول لهم) وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً في د المجاز ، واستشهد بقول حسان :

ألا أبلغ أبا سفيان عنى فأنت مجوف نخب هواه

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام ، أى لا قوة في قلوبهم ولا جراءة . وقال ابن عرفة : معناه نزعت أفئدتهم من أجوافهم

١ - باب قصاص المظالم

قال مجاهد : ﴿ مُطْعِمِينَ ﴾ مَدِي النَّظَر . وقال غيره مُسْرِعِينَ لا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ . ﴿ وَأَنْتَدُّهُمْ هَوَاهُ ﴾ يعني جوفاً لا عقول لهم ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِيبَ دَعْوَتِكَ وَفَتِّيحِ الرُّسُلِ أُولَئِكَ نَكُونُوا أَقْسَمُ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّن زَوَالٍ . وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ

تَلَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ قَدَّرْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ . وَقَدْ مَسَكُرُوا مَسْكَرَةً ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُمٌ لَنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ . فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهُ مَخْلَفًا وَعَلَيْهِ رُسُلُهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٢٤٤٠﴾

٢٤٤٠ -- **حديث** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « إذا خَلَصَ المؤمنون من النار حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، حَتَّى إِذَا قُفُوا وَهَذَّبُوا أُذُنَ لَمْ يَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا أَحَدُهُمْ بِمَسْكَنَةٍ فِي الْجَنَّةِ أَذَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا »

وقال يونس بن محمد : حدثنا شعبان عن قتادة حدثنا أبو المتوكل [الحديث ٢٤٤٠ - طريقه في : ٦٥٣٥]

قوله (باب قصاص المظالم) يعني يوم القيامة . ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري ، وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق : باب القصاص يوم القيامة ، ويأتي الكلام عليه هناك . وقوله « بقنطرة » ، الذي يظهر أنها طرف الصراط على الجنة ، ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة . وقوله « فيتقاصون » ، بتشديد المهملة يتقاعلون من القصاص ، والمراد به تنقص ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض . وقوله « حتى إذا قفوا » ، بضم النون بعدها قاف من التنقية . ووقع للمستمل هنا « تقصوا » ، بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أى أكلوا التقاص . قوله (وهدبوا) أى خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض ، ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر الآتي ذكره في التوحيد ولا يحل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد قبله مظلة ، والمراد بال مؤمنين هنا بعضهم ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، فجزله (وقال يونس بن محمد الخ) وصله ابن منبه في كتاب الإيمان ، وأراد البخاري به تصريح قتادة عن أبي المتوكل بالتحديث ، واسم أبي المتوكل على بن ذؤاد بضم الدال بعدها همزة

٣ -- **باب** قول الله تعالى ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

٢٤٤١ -- **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا همام قال حدثني قتادة عن صفوان بن محرز المزني قال « بينما أنا أدشى مع ابن عمر رضي الله عنهما أخذ بيده إذ عرض رجل فقال : كيف سمعت رسول الله ﷺ في النجوى ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كِفَّتَهُ وَيَسْتَرْفِيهِ يَقُولُ : أَعْرِفْ ذَنْبَكَ كَذَا ، أَعْرِفْ ذَنْبَكَ كَذَا ؟ فيقول : نعم أى رب . حتى إذا قرره بذنوبه ورأى في نفسه أنه هلك قال : سترتها عليك في الدنيا ، وأنا أغفرها لك اليوم ، فيعطى كتاب حسناته . وأما الكافر والمنافقون فيقول الأشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ »

[الحديث ٢٤٤١ - أطرافه في : ٤٦٨٥ ، ٦٠٧٠ ، ٧٥١٤]

قوله (باب قول الله تعالى : أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما فيضع عليه كنفه ، الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في التوحيد ، وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه . وقوله في هذه الرواية

«كنفه» بفتح النون والفاء عند الجميع ، ووقع لابي ذر عن الكشميني بكسر المثناة وهو تصحيف قينج قاله عياض .
 ووجه دخوله في أبواب النصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا «أخفها لك» مخصوص بحديث أبي سعيد المصنف
 في الباب قبله

٣ - باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه

٢٤٤٢ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا **لَايْثُ** عَنْ **عَقِيلٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** أَنَّ **سَالِمًا** أَخْبَرَهُ أَنَّ **هَبَدَ**
اللَّهِ **بْنَ** **هَرَيْرَةَ** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُمَا** **أَخْبَرَهُ** أَنَّ **رَسُولَ** **اللَّهِ** **ﷺ** **قَالَ** «**الْمُسْلِمُ** **أَخُو** **الْمُسْلِمِ** **لَا** **يُظْلَمُ** **وَلَا** **يُسْتَنْهَى**، **وَمَنْ** **كَانَ** **فِي**
حَاجَةٍ **أَخِيهِ** **كَانَ** **اللَّهُ** **فِي** **حَاجَتِهِ**، **وَمَنْ** **فَرَّجَ** **عَنْ** **مُسْلِمٍ** **كُرْبَةً** **فَرَّجَ** **اللَّهُ** **عَنْهُ** **كُرْبَةً** **مِنْ** **كُرْبَاتِ** **الْقِيَامَةِ**، **وَمَنْ**
سَتَرَ **مُسْلِمًا** **سَتَرَهُ** **اللَّهُ** **يَوْمَ** **الْقِيَامَةِ**»

[الحديث ٢٤٤٢ - طرقة في : ٦٩٥١]

قوله (باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه) بضم أوله يقال : أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى المهلكة ولم يحمه من
 عدوه ، وهو عام في كل من أسلم لغيره ، لكن غلب في الالتقاء إلى المهلكة . **قوله** (المسلم أخو المسلم) هذه أخوة
 الاسلام ، فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة ، ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز . **قوله**
 (لا يظلمه) هو خبر بمعنى الأمر ، فان ظلم المسلم للمسلم حرام ، وقوله ولا يسلمه ، أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما
 يؤذيه ، بل ينصره ويدفع عنه ، وهذا أخص من ترك الظلم ، وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب
 اختلاف الأحوال ، وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم د ولا يسلمه في صيغة نزلت به ، ولمسلم في حديث أبي
 هريرة د ولا يحقره ، وهو بالمهمل والفاء ، وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم . **قوله** (ومن
 كان في حاجة أخيه) في حديث أبي هريرة عند مسلم د والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . **قوله** (ومن
 فرج عن مسلم كربة) أى غمة ، والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس ، وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء
 كربات وسكونها . **قوله** (ومن ستر مسلما) أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس ، وليس في هذا ما يقتضى ترك
 الإنكار عليه فيما بينه وبينه ، ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن
 قبيح فعله ثم جاهر به ، كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه شيء ، فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك ، والذى
 يظهر أن الستر محله في معصية قد أنقضت ، والإنكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الإنكار عليه وإلا رفعه
 إلى الحاكم ، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة ، وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ
 أخيه لم يستره . **قوله** (ستره الله يوم القيامة) في حديث أبي هريرة عند الترمذى د ستره الله في الدنيا والآخرة ،
 وفي الحديث حض على التعاون وحسن التعاشر والألفة ، وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات ، وأن من حلف
 أن فلانا أخوه وأراد أخوة الاسلام لم يحث . وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع
 رائل بن حجر

٤ - باب - عَنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

٢٤٤٣ - **عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ،
[الحديث ٢٤٤٣ - طرفاه في : ٢٤٤٤ ، ٦٩٥٧]

٢٤٤٤ - **عَنْ مُسَدَّدٍ** حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا نَصْرُهُ مَظْلُومًا ، فَكَيْفَ نَصْرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : تَأْخُذُ
نُوقًا يَدِيهِ »

قوله (باب - عَنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا) ترجم بلفظ الإعانة ، وأورد الحديث بلفظ النصير ، فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، وذلك فيما رواه حماد بن عيسى بن معاوية - وهو بالمهمة وآخره جهم مصنف - عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا : عَنْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، الحديث أخرجه ابن عدي . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ . قوله (أنصر أخاك ظالما أو مظلوما) كذا أورده مختصرا عن عثمان ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك ، وسيأتي في الاكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة : فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوما ، أفرأيت إذا كان ظالما كيف أنصره ؟ قال : تصجره عن الظلم فان ذلك نصره ، وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه . قوله في الطريق الثانية (قال يا رسول الله) في رواية أبي الوقت في البخاري : قَالُوا ، وفي الرواية التي في الاكراه : فقال رجل : « ولم أقف على تسميته ، قوله (فقال تأخذ فوق يديه) كفى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول ، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستملاء والقوة وفي رواية معاذ عن حميد عند الاسماعيلي : فقال يكفه عن الظلم ، فذلك نصره إياه ، ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه : ان كان ظالما فليمنه فانه له نصرة ، قال ابن بطال : النصير عند العرب الإعانة ، وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يشول إليه ، وهو من وجيز البلاغة ، قال البيهقي : معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن طلبه لنفسه حسا ومعنى ، فلورأى انسانا يريد أن يوجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلا منعه من ذلك وكان ذلك نصرا له ، واتخذ في هذه الصورة الظالم والمظلوم . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أن الترتيب كالفعل في باب الضمان ونحوه فروع كثيرة . (تنبيه) : ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سببا لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ، وسيأتي ذكره في تفسير المناقذين ان شاء الله تعالى ، (لطيفة) : ذكر المفضل الضبي في كتابه : الفاشر ، أن أول من قال : أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ، جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حية الجاهلية ، لا على ما فسرته النبي ﷺ ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

٥ - باب نصر المظلوم

٢٤٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ بْنَ عَزَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَصْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ . فَذَكَرَ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ ، وَنِهَايَةَ الْجُنَازِ ، وَتَشْمِيتَ الْعَاطِسِ ، وَرَدَّ السَّلَامِ ، وَنَصْرَ الْمَظْلُومِ ، وَاجَابَةَ الدَّاعِي ، وَإِبْرَارَ الْقَسَمِ » .

٢٤٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا . وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِهِ » .

قوله (باب نصر المظلوم) هو فرض كفاية ، وهو عام في المظلومين ، وكذلك في الناصرين بناء على أن فرض تركهامة عناعلم به الجميع وهو الراجع ، ويتعين أحياناً على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره منعه من أداء منعه المنكر ، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور ، فلو تسارعت المفسدان تخيير ، وشرط الناصر أن يكون عالماً بكون الفعل ظلماً . ويقع النصر مع وقوع الظلم وسوء حيلة ، حقيقة ، وقد يقع قبل وقوعه كمن أقعد انساناً من يد إنسان طالبه بال ظلماً وهدده إن لم يبدله ، وقد يقع بعد وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين . أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره نصراً وصياً . الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب والقباس ان شاء الله تعالى ، والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلوم . . . تأييدها حديث ابن موسى « المؤمن للمؤمن كالبنيان » وسيأتي الكلام عليه في الأدب ان شاء الله . وقوله « يشد بعضه » في رواية الكشميني يشد بعضهم بصيغة الجمع .

٦ - باب الانتصار من الظالم ، لقوله جل ذكره :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْهَرُوا بِالسُّوءِ مِنْ أَقْوَالٍ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ، وَكَانَ اللَّهُ نَصِيحاً عَالِماً . وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ إِذْ يَنْتَصِرُونَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يَسْكُرْهُونَ أَنْ يُنْذَرُوا ، فَأَذَا قَدَرُوا عَفَا .

قوله (باب الانتصار من الظالم ، لقوله جل ذكره : لا يجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . والذين) يعني رتبة له والذين (إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) أما الآية الأولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله « إلا من ظلم » أي فانتصر بمن ظلم به فليس عليه ملام ، وعن مجاهد « إلا من ظلم » فانتصر فإن له أن يجهر بالسوء ، رغبته نزلت في رجل نزل يقوم فلم يصيغره فرخص له أن يقول فيهم . قلت : ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على شرحها . وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للظلم أن يدعو على من ظلمه ، وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضاً في قوله (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) قال يعني من بني عليهم من غير أن ينتصروا . وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه بإسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قالت : « دخلت على زينب بنت جحش فسلمتني ، فردعها النبي ﷺ فأبى ، فقال لي سبها . فسببتها حتى جف ريقها في فمها فرأيت وجهه يتهلل » . قوله (وقال إبراهيم) أي النخعي (كانوا) أي السلف (يسكرون أن يستدلوا) بالذال

المعجمة من الذل وهو بضم أوله وفتح المثناة ، وهذا الاثر وصله عبد بن حميد وابن عيينة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة

٧ - باب عفو المظلوم ، لقوله تعالى :

﴿ إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ [النساء ١٤٩] . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَأَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ . . . وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى صَرَاتِنَا مِنْ سَبِيلٍ ﴿ [الشورى ٤٠ - ٤٤]

قوله (باب عفو المظلوم لقوله تعالى : إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) أى وقوله تعالى (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا الْخ) وكأنه يشير الى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله (أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ) أى عن ظلم ، وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا) قال : إذا شتمك شتمته بمثلها من غير أن تعتدى (فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ) وعن الحسن رخص له إذا سبه أحد أن يسبه . وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر : ما من عبد ظلم مظلة فعفا عنها إلا أجز الله بها نصره ،

٨ - باب الظلم ظلمات يوم القيامة

٢٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

قوله (باب الظلم ظلمات يوم القيامة) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد ، وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر وزاد في أوله : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الظُّلْمَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : يَا أَيُّكُمْ وَالظُّلْمَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الشَّعْبِ » ، مِنْ « هَذَا الْوَجْهِ » وَزَادَ فِيهِ : قَالَ مُحَارِبٌ أَظْلَمَ النَّاسُ مِنْ ظَلَمٍ لغيره . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ بِلَفْظٍ : اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاتَّقُوا الشَّحَّ ، الْحَدِيثَ ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الظلم يشتمل على معصيتين : أخذ مال الغير بغير حق ، ومبارزة الرب بالخلافة ، والمعصية فيه أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار ، وإنما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لا اعتبر ، فإذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفتى عنه ظلمه شيئاً

٩ - باب الاتقاء والحدار من دعوة المظلوم

٢٤٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

ابن صفي عن أبي معبد مولى ابن عباس رضي الله عنهما : « ان النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال : اتق دعوة المظلوم ، فانها ليس ينفها وبين الله حجاب »

قوله (باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن مختصراً مقتضراً منه على المراد هنا ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أوخر الزكاة

١٠ - باب من كانت له مظلة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته ؟

٢٤٤٩ - حديث آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له مظلة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » .

قال أبو عبد الله قال إسماعيل بن أبي أوبس : إنما سمي المقبري لأنه كان ينزل ناحية المقابر . قال أبو عبد الله : وسعيد المقبري هو مولى بني ليث ، وهو سعيد بن أبي سعيد ، واسم أبي سعيد كيسان [المحدث ٢٤٤٩ - طوله في : ٦٥٣٤]

قوله (باب من كانت له مظلة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته) ؟ المظلة بكسر اللام على المشهور ، وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ، ورأيت بخط مغلطاي أن التزاد حكى الضم أيضا . وقوله « هل يبين » فيه إشارة الى الخلاف في صحة الإبراء من الجهل ، وإطلاق الحديث يقوى قول من ذهب الى صحته ، وقد ترجم بعد باب « اذا حلله ولم يبين كم هو » ، وفيه إشارة الى الإبراء من الجمل أيضا ، وزعم ابن بطل أن في حديث الباب حجة لاشتراط التبيين ، لأن قوله « مظلة » يقتضي أن تكون معلومة القدر مشارا اليها اهـ . ولا يخفى ما فيه . قال ابن المنير : إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتصر المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه ، وهذا متفق عليه ، والخلاف إنما هو فيما اذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا ؟ وقد أطلق ذلك في الحديث . نعم قام الاجماع على صحة التحليل من المعين المعلم ، فإن كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها . قوله (من كانت له مظلة لأخيه) اللام في قوله « له » بمعنى على ، أى من كانت عليه مظلة لأخيه ، وسيأتي في الرقاق من رواية مالك عن المقبري بلفظ « من كانت عنده مظلة لأخيه » ، والترمذي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المقبري « رحم الله عبدا كانت له عند أخيه مظلة » . قوله (من عرضه أو شيء) أى من الأشياء ، وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والمجراحت حتى اللطمة ونحوها ، وفي رواية الترمذي « من عرض أد مال » . قوله (قبل أن لا يكون دينار ولا درهم) أى يوم القيامة ، وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند إسماعيل . قوله (أخذ من سيئات صاحبه) أى صاحب المظلة (حمل عليه) أى على الظالم ، وفي رواية مالك « فطرح عليه » ، وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا

ولفظه « المفلس من أتى من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتى وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا ، فيمطر د . سناته وهذا من حسناته ، فان فئت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار ، ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظله ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته ، فقويت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . قوله (قال اسماعيل بن أبي أويس : إنما سمى المقبري الخ) ثبت هذا في رواية الكشميني وحده ، واسماعيل المذكور من شيوخ البخاري

١١ - باب إذا حله من ظله فلا رجوع فيه

٢٤٥٠ - حدثنا محمد بن عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً قالت : الرجل تكون هذه المرأة ليس بمستكره منها يريد أن يفارقها ، فنقول : أجملت من شأني في حل ، فزات هذا الآية في ذلك » [الحديث ٢٤٥٠ - أطرافه في : ٢٦٦٤ ، ٤٦٠١ ، ٥٢٠٦]

قوله (باب إذا حله من ظله فلا رجوع فيه) أي معلوماً عند من يشترطه أو مجهولاً عند من يبيزه ، وهو فيما مضى باتفاق ، وأما فيما سيأتى ففيه الخلاف . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تختلع من زوجها وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، ومحمد شيخه هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ، ويلتحق به كل عقد لازم كذلك ، كذا قال الكرماني فوه ، ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من أسقط حقها من القسمة ، وليس من الخلع في شيء ، فمن ثم وقع الاشكال فقال الداودي : ليست الترجمة بمطابقة للحديث ، ووجه ابن المنير بان الترجمة تتناول إسقاط الحق من المظلة الفاتية والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلة لسقوطه ، قال ابن المنير : لكن البخاري نلفظ في الاستدلال فسكانه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى . قلت : وسيأتى الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

١٢ - باب إذا ذن له أو أحله ولم يبين كم هو

٢٤٥١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرب منه - وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطى هؤلاء ؟ فقال الغلام : لا والله يا رسول الله ، لا أؤثر بنصيب منك أحداً . قال فذله رسول الله ﷺ في يده »

قوله (باب إذا ذن له) أي في استيفاء حقه (أو أحله) في رواية الكشميني « أو أحل له » . (ولم يبين كم هو

هو) أورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب ، وقد تقدم في أول كتاب الشرب ، وبآتي الكلام عليه في الاثربة ، ومطابقته - وقد خفيت على ابن التين فأسكرها - من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله لجاز لأن ذلك هو قائمة استئذانه ، فلو أذن لكان قد تبرج بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه ، وسيأتي في كتاب الهبة مزيد لذلك

١٣ - باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض

٢٤٥٢ - **حدثنا أبو الثمان** أخبرنا **ثعيب بن الزهري** قال **حدثني طلحة بن هبة** الله أن **هبة الرحمن** ابن **عمرو بن سهل** أخبره أن **سميد بن زيد** رضى الله عنه قال : سمعت **رسول الله ﷺ** يقول : « من ظلم من الأرض شيئاً طوّقه من سبع أرضين »
[الحديث ٢٤٥٢ - طريقه في : ٣١٩٨]

٢٤٥٣ - **حدثنا أبو مقتر** **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا حسين** عن **يحيى بن أبي كثير** قال : **حدثني همد** ابن **إبراهيم** أن **أبا سلمة** **حدثه** أنه كانت بينه وبين **اناس** خصومة ، فذكر **لما شئ** رضى الله عنها فقالت : يا **أبا سلمة** اجنب الأرض ، فإن **النبي ﷺ** قال « من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين »
[الحديث ٢٤٥٣ - طريقه في : ٣١٩٥]

٢٤٥٤ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا عبد الله بن المبارك** **حدثنا مرسى بن خبة** عن **سالم بن أبيه** رضى الله عنه قال : قال **النبي ﷺ** « من أخذ من الأرض شيئاً بغير حق خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين » . قال **الفربري** قال **أبو جعفر** بن **أبي حاتم** قال **أبو عبد الله** : هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن **المبارك** ، أملى عليهم بالبصرة
[الحديث ٢٤٥٤ - طريقه في : ٣١٩٦]

قوله (باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض) كأنه يشير إلى توجيه تصوير غضب الأرض ، خلافاً لمن قال لا يمكن ذلك . **قوله** (**حدثني طلحة بن هبة**) أي ابن عوف ، وكذا هو عند أحمد عن أبي الثمان ، زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، . **قوله** (**عبد الرحمن بن عمرو بن سهل**) هو المدني ، وقد ينسب إلى جده ، وقد نسب المزي أنصاري ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه ، بل في رواية ابن إسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي ، وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأطنه ولد هذا ، وكانت الحرة بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين ، وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق

وقد أسقط بعض أصحاب الزهري - في روايتهم عنه هذا الحديث - عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه ، وفي مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق ، حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال : أتتني أروى بنت أويس في نفر من قریش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت : ان سعيداً انتقص من أرضي الى أرضه ما ليس له ، وقد أحببت أن تأتوه فتسكتموه . قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق . فذكر الحديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبت فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم . قوله (من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث وسيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه « خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان ، ولمسلم من هذا الوجه » ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصمته إلى مروان بن الحكم ، وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد ، ان أروى خاصمته في بعض داره ، فقال دعوها وإياها ، وللزبير في « كتاب النسب » من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم « استعنت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت : انه أخذ حقى ، وأدخل صغيرتي في أرضه ، فذكره . وفي رواية العلاء « فترك سعيد ما ادعت ، ولابن حبان والمحاكم من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد « فقال لنا مروان أصلحوا بينهما » . قوله (من الأرض شيئاً) في رواية عروة في بدء الخلق « من أخذ شيئاً من الأرض ظلماً ، وفي حديث عائشة ثاني أحاديث الباب « قيد شبر ، وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أى قدره ، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد . قوله (طوقه) بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية عروة « فانه يطوقه ، ولابن عوانة والجوزقي في حديث أبي هريرة « جاء به مقلده » . قوله (من سبع أرضين) بفتح الراء ويحوز اسكانها ، وزاد مسلم من طريق عروة ، ومن طريق محمد بن زيد « ان سعيداً قال اللهم ان كانت كاذبة فأعمر بصرها واجعل قبرها في دارها ، وفي رواية العلاء وأبي بكر بنحوه وزاد « قال وجاء سيل فأبدي عن صغيرتها فاذا حقها خارجاً عن حق سعيد ، فجاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم انها عميت وأنها سقطت في بئرها فماتت ، قال الخطابي : قوله « طوقه » له وجهان : أحدهما أن معناه أنه يكلف تحمل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه ، لا أنه طوق حقيقة . الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أى فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى . وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب « بلغظ به يوم القيامة إلى سبع أرضين ، وقيل معناه كالأول ، لكن بعد أن ينقل جميعه يحمل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك ، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « أيما رجل ظلم شيئاً من الأرض كلفه الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ، ولابن يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً « من أخذ من طريق المسلمين شيئاً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين ، ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغيره جاء يوم القيامة يحمله ، ويحتمل - وهو الوجه الرابع - أن يكون المراد بقوله « يطوقه » يكلف أن يحمله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك ، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شجرة ، ويحتمل - وهو الوجه الخامس - أن يكون

التطويق الإثم . والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم . ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَأْتِ الْبِرَّ فِي عَقَبَةٍ ﴾ وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوي ، ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجنابة أو تنقسم أصحاب هذه الجنابة فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفسدة وضعفها ، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري « أعظم الفلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل قطوفة من سبع أرضين ، وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته ، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر قاله القرطبي ، وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد ، وأن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، وله أن يمنع من حفر تحتها سربا أو بئرا بغير رضاء . وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك ، وأن له أن ينزل بالحضر ماشاء ما لم يضر بمن يجاوره . وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي . وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات ، وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ ومن الأرض مثلن ﴾ خلافا لمن قال إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من إقليم آخر قاله ابن التبر . وهو والذي قبله مبنى على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها ، وإلا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكرناه . (تنبيه) : أروى بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور ، وفي المثل « يقولون إذا دعوا : كعمى الأروى » ، قال الزبير في روايته : كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا : أعماه الله كعمى أروى ، يريدون هذه القصة . قال : ثم طال العهد فصار أهل الجبل يقولون كعمى الأروى ، يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونه أعمى شديد العمى وليس كذلك . قوله (حدثنا حسين) هو المعلم ، ومحمد بن إبراهيم هو التميمي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . وفي هذا الإسناد ما يشعر بقلة تدليس يحيى بن أبي كنفير لأنه سمع الكثير من أبي سلة ، وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم . قوله (وبين أناس خصومة) لم أقف على أسمائهم ، ووقع لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بنلفظ : وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ، ففيه نوح تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه . قوله (فذكر لعائشة) حذف المفعول ، وسيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ « فدخل على عائشة فذكر لها ذلك » . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (قال الفربري : قال أبو جعفر) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري ، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره ، وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره . قوله (ليس بخراسان في كتب ابن المبارك) يعني أن ابن المبارك صنف كتابه بخراسان وحدث بها هناك وحلها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها . قوله (أملى عليهم بالبصرة) كذا للمستمل والسرخصي بحذف المفعول . وأنبته الكشميني فقال : أملاء عليهم . واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان ، فإن نعم بن حماد المروزي من حل عنه بخراسان ، وقد حدث عنه بهذا الحديث ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه . ويحتمل أن يكون نعم أيضاً إنما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائب الصحيح

١٤ - باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز

٢٤٥٥ - **ع** حنبل بن عمار حدثنا شعبة عن جبال : كنا بالمدينة في بعض أهل العراق فأصابنا سنة ، فكان ابن الزبير يرزقنا التمر ، فكان ابن عمر رضي الله عنهما يخرن بنا فيقول « إن رسول الله ﷺ نهى عن الإقراض ، إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه »
[الحديث ٢٤٥٥ - أخرجه في : ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٥٤٤٦]

٢٤٥٦ - **ع** حنبل أبو الثمان حدثنا أبو حوالة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود : أن رجلاً من الأنصار يقال له أبو شبيب كان له غلام لحام ، فقال له أبو شبيب : اصنع لي طعام خمسة لعل أأدعو النبي ﷺ خمس خمسة - وأبصر في وجه النبي ﷺ الجوع - فدعاه ، فتبعمهم رجل لم يدع ، فقال النبي ﷺ : إن هذا قد اتبعنا ، أأذن له ؟ قال : نعم ،

قوله (باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز) قال ابن التين : نصب دشنا ، على نزع الخافض ، والتقدير في شيء كقوله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) وأورد المصنف فيه حديثين . أحدهما لابن عمر في النهي عن القرض ، والمراد به أن لا يقرن ثمرة بثمرة عند الأكل لئلا يمحض برفقته ، فإن أذنوا له في ذلك جاز لأنه حقهم فلمهم أن يستطوه ، وهذا يقوى مذهب من يصح هبة الجاهل ، وسيأتي الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله (إلا أن يستأذن) ومن قال إنه مدرج إن شاء الله تعالى . ثانيهما حديث أبي مسعود في قصة الجزار الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعمهم ، فقال له النبي ﷺ : أأذن له ، وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة أيضاً ، وقوله فيه (وأبصر في وجه النبي ﷺ) هي جملة حالية أي أنه قال لغلامه (اصنع لي ، في حال رؤيته تلك ، وقوله (فتبعمهم رجل فقال إن هذا اتبعنا) بتشديد التاء ، قال ابن التين : هو القتل من تبعم وهو بمعناه ، وخبط الداودي هنا لفظه أنها همزة قطع فقال : معنى اتبعنا سار معنا ، وتبعمهم أي لحقهم ، وأطال ابن التين في تعقب كلامه

١٥ - باب قول الله تعالى [٢٠٤ البقرة] : (وهو آلد الخصام)

٢٤٥٧ - **ع** حنبل أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « إن أبغض الرجال إلى الله آلد الخصم »
[الحديث ٢٤٥٧ - أخرجه في : ٤٥٢٣ ، ٧١٨٨]

قوله (باب قول الله تعالى : وهو آلد الخصام) الآلد الشديد اللد أي الجوال ، مشتق من اللدين وهما صفحتا العنق ، والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى ، وقيل غير ذلك في معناه . وأورد فيه حديث عائشة « أن أبغض الرجال آلد الخصم » بفتح المعجمة وكسر المهملة أي الشديد الخصومة ، وسيأتي مستوفى في

تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه

٢٤٥٨ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الربيع أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرتها عن رسول الله ﷺ « أنه سمع خوصومة بباب حبرته ، فخرج اليهم فقال : إنما أنا بشر ، وإنه يأبئني أنلصق ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليتركها ،

[الحديث ٢٤٥٨ - أطرافه في : ٢٦٨٠ ، ٦٩٦٧ ، ٧١٦٩ ، ٧١٨١ ، ٧١٨٥]

قوله (باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه) أورد فيه حديث أم سلمة ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، وفيه « فأنما هي قطعة من النار ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

١٧ - باب إذا خاصم فجر

٢٤٥٩ - **حدثنا** بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « أربع من كن فيه كان منافقا ، أو كانت فيه خصلة من أربع كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ،

قوله (باب إذا خاصم فجر) أي ذم من إذا خاصم فجر أو إثمه ، أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو في صفة المنافقين ، وفيه « وإذا خاصم فجر ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيهان

١٨ - باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه

وقال ابن سيرين : يقاضه ، وقرأ ﴿ وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ [النحل ١٢٦]

٢٤٦٠ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل مسيك ، فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ فقال : لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف ،

٢٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن أبي الخليل عن عتبة بن

عاصم قال : « قلنا للنبي ﷺ : إنك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا ، فأتى فيه ؟ فقال لنا : إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا ، فإن لم يقرؤوا فخذوا منهم حق الضيف »
[الحديث ٢٤٦٦ - طرفه في : ٦١٣٧]

قوله (باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه) أى هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بمنزلة حكم حاكم ؟ وهى المسألة المعروفة بمسألة الظفر ، وقد جنح المصنف إلى اختياره ، ولهذا أورد أثر ابن سيرين على عاده فى الترجيح بالآثار . **قوله** (وقال ابن سيرين يراه) هو بالتشديد ، وأصله يقاصصه (وقرأ) أى ابن سيرين (وإن عاقبت فمأقبوا) الآية ، وهذا وصلة عبد بن حميد فى تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلفظ : أن أخذ أحد منك شيئا فخذ مثله ، ثم أورد فيه المصنف حديثين : أحدهما حديث عائشة فى قصة هند بنت عتبة وفيه « أذن النبي ﷺ لها بالأخذ من مال زوجها بقدر حاجتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، قال ابن بطال : حديث هند دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جرحه قدر حقه . **قوله** فيه (رجل مسيك) بكسر الميم والتشديد للاكثر قاله عياض ، قال وفى رواية كثير من أهل الاتقان الفتح والتخفيف ، وقيد بعضهم بالوجهين ، وقال ابن الأثير : المشهور فى كتب اللغة الفتح والتخفيف ، والمشهور عند المحدثين الكسر والتشديد والله أعلم . ثانيهما حديث عتبة بن عاصم : **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب . **قوله** (عن أبي الخير) بالمعجمة والتحتانية ضد الشر واسمه مرثد بالثلثة ، والاسناد كله مصريون . **قوله** (لا يقرؤنا) بفتح أوله وسكون القاف ، ووقع فى رواية الاصيل وكريمة ، لا يقرؤنا ، بنون واحدة ومنهم من شدها ، وللترمذى « فلا هم يضيفوننا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق . **قوله** (فإن أبوا)^(١) فخذوا منهم حق الضيف) فى رواية الكشميهنى « فخذنا منه ، أى من مالهم ، وظاهر هذا الحديث أن قرى الضيف واجب ، وإن المنزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً ، وقال به الليث مطلقاً ، وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى ، وقال الجمهور . الضيافة سنة مؤكدة ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها حمله على المضطرين ، ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا ؟ وقد تقدم بيانه فى أواخر أبواب اللفظة . وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الثراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها . قال وروى نحو ذلك فى بعض الحديث مفسراً . ثانيها أن ذلك كان فى أول الاسلام وكانت الموااة واجبة ، فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك ، وبدل على نسخه قوله فى حديث أبي شريح عند مسلم فى حق الضيف « وجائزته يوم وليلة ، والجائزة تفضل لا واجبة ، وهذا ضعيف لاحتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم والليلة لأصل الضيافة ، وفى حديث المقدم بن معد يكرب مرفوعاً « أيما رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زوجه وماله ، أخرجه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه بشئ . ثالثها أنه مخصوص بالمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام ، فكان على المبعوث اليهم لزألمهم فى مقابلة عملهم الذى يتولونه لأنه لا قيام لهم

(١) فى النسخ المتداولة من صحيح البخارى « فإن لم يقرؤوا » وعليها شرح المصنف

إلا بذلك حكام الخطابي ، قال : وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للسليين بيت مال ، فأما اليوم فأرزاق العمال من بيت المال ، قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة ، قال ويدل له قوله : انك بعثتنا ، وتعقب بأن في رواية الترمذی : انا نمر بقوم ، رابعها أنه خاص بأهل الذمة ، وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم ، وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ، ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لأنه متأخر عن زمان سؤال عقبة ، أشار إلى ذلك النووي . خامسها تأويل المأخوذ ، حكى المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراسهم بالسنتكم وتذكروا للناس عيهم . وتعقبه المازري بأن الأخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله ، وأقوى الأجوبة الأول ، واستدل به على مسألة الظفر وبها قال الشافعي ، فحزم بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا بينة له عند وجود الجنس فيجوز عنده أخذه إن ظفر به وأخذ غيره بقدره إن لم يجده ويجهده في التقويم ولا يحيف ، فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالأصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا ، وعند المالكية الخلاف ، وجوزه الحنفية في المثل دون المتقوم لما يخشى فيه من الحيف ، واتفقوا على أن عمل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ، وعمل الجواز في الأموال أيضا ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك

١٩ - باب ما جاء في السقائف . وجلس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة بني ساعدة

٢٤٦٢ - حدثنا يحيى بن سفيان قال حدثني ابن وهب قال حدثني مالك وأخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه ﷺ : إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، فقلت لأبي بكر : انطلق بنا ، فجلسنا في سقيفة بني ساعدة »

[الحديث ٢٤٦٢ - أطرافه في : ٣٤٤٥ ، ٣٩٢٨ ، ٤٠٢١ ، ٦٨٢٩ ، ٦٨٣٠ ، ٧٢٢٣]

قوله (باب ما جاء في السقائف) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالساباط أو الخانوت بجانب الدار ، وكأنه أشار إلى أن الجلوس في الأمكنة العامة جائز ، وأن اتخاذ صاحب الدار ساباطا أو مستظلا جائز إذا لم يضر المارة . **قوله** (وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة) هو طرف من حديث لسهيل بن سعد أسنده المؤلف في الأشربة في أثناء حديث ، وخفي ذلك على الاسماعيلي فقال : ليس في الحديث - يعني حديث عمر - أنه ﷺ جلس في السقيفة انتهى . والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول ، مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وإنما ترجم بما جاء في السقائف ، ثم ذكر الحديث المصريح بجلوس النبي ﷺ وأورده معلقا ، ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولا ، فكان الاسماعيلي ظن أن قوله « وجلس » من كلام البخاري لا أنه حديث معلق . وسقيفة بني ساعدة كانوا يجتمعون فيها ، وكانت مشتركة بينهم ، وجلس النبي ﷺ معهم فيها عندهم . **قوله** (حدثني مالك وأخبرني يونس) أي ابن يزيد عن

ابن شهاب ، يعني أن كلا منهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب ، وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين الحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح ، ويقال أنه أول من اصطلاح على ذلك بمصر . **قوله** (إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة) هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق ، وسيأتي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه أن الصحابة استمعوا على الجلوس في السقيفة المذكورة . وقال السكرتاني : مطابقة الحديث للترجمة أن الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلاماً

٢٠ - باب لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره

٢٤٦٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره . ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم ،

[الحديث ٢٤٦٣ - طريقه في : ٥٦٢٧ ، ٥٦٢٨]

قوله (باب لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره) كذا لا يذر بالتنوين على أفراد الخشبة ، ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ، قال ابن عبد البر . روى اللفظان في « الموطأ » واللفظ واحد لأن المراد بالواحد الجنس انتهى . وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين ، وإلا فاللفظ قد يختلف باعتبار أن امرئاً من الخشبة الواحدة أخف في مساعاة الجار بخلاف الخشب الكثير ، وروى الطحاوي عن جماعة من التابعين أنهم رويوه بالإفراد ، وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال : الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوي ، وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد إلا أن أراد خاصاً من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله نجاح . **قوله** (عن ابن شهاب) كذا في « الموطأ » ، وقال خالد بن مخلد عن مالك « عن أبي الزناد » بدل الزهري ، وقال ابن عبد البر ابن عمرو عن مالك « عن الزهري » عن أبي سلة ، بدل الأعرج ، ووافقه هشام بن يوسف عن مالك وسعمر بن الزهري ، ورواه الدارقطني في « الفرائد » ، وقال : المحفوظ عن مالك الأول . وقال في « الدليل » : رواه هشام الدستوائي عن معمر « عن الزهري » عن سعيد بن المسيب ، بدل الأعرج ، وكذا قال عقيل عن الزهري ، وقال ابن أبي حنيفة « عن الزهري » عن حميد بن عبد الرحمن ، بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً ، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع . **قوله** (ولا يمنع) بالجزم على أن « لا » ناهية ، ولا يذر بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي ، ولاحد « لا يمنن » ، بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم . **قوله** (جار جاره الخ) استدل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز سواء أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر وبه قال أحمد وإسحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم ، وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ، وحلوا الأمر في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأحاديث الدالة على تخصيص مال المسلم إلا برضاه وفيه نظر كما سيأتي ، وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي ، قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يستنكر أن تخصها ، وقد حمله الراوي على ظاهره ، وهو أهل المراد

بما حدث به ، يشير إلى قول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » . قوله (ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عيينة عند أبي داود « فتكسوا رؤوسهم ، ولا أحد » فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤوسهم . قوله (عنها) أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة . قوله (لأرمينها) في رواية أبي داود ، لاقتها ، أى لاشيعن هذه المقالة فيكم ولا أقرعكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ليستيقظ من غفلته . قوله (بين أكتافكم) قال ابن عبد البر : رويته في « الموطأ » ، بالثناة وبالنون . والاكفاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب ، قال الخطابي : معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجملها أى الخشبة على رقابكم كارهين ، قال وأراد بذلك المبالغة ، وهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره وقال : إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى أسرة المدينة ، وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر « لأرمين بها بين أعينكم وإن كرهتم » وهذا يرجح التأويل المتقدم ، واستدل المطلب من المالكية بقول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » ، بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة ، قال : لأنه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به ، فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة فدل على أنهم حملوا الأمر في ذلك على الاستحباب انتهى . وما أدري من أين له أن المعرضين كانوا صحابة وأنهم كانوا عددا لا يجهل مثلهم الحكم ، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء ، بل ذلك هو المتعين ، وإلا فلو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك . وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى . ودعوى الاتفاق هنا أول من دعوى المطلب ، لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة ، وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته ، وأبو هريرة إنما كان يلى أسرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان ، وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح أن الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خيلها له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة ، فامتنع . فسكاه عمر في ذلك فأبى ، فقال : والله لنمرن به ولو على بطنك ، فحمل عمر الأمر على ظاهره وعداه إلى كل ما يحتاج الجار إلى الاتفاف به من دار جاره وأرضه . وفي دعوى العمل على خلافه نظر ، فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سالم أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما إن غرز أحد في جداره خشباً ، فأقبل يجمع بين جارية ورجال كثير من الأنصار فقالوا : نهيت أن رسول الله ﷺ قال . . الحديث ، فقال الآخر : يا أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت ، فاجعل أسطوانا دون جداري فاجعل عليه خشبك . وروى ابن إسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال : أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بغير إذنه فنعمه ، فإذا من شئت من الأنصار يحدثون عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن نعمه ، فجر على ذلك . وقيد بعضهم الوجوب بما إذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستنداً إلى ذكر الأذن في بعض طرقه ، وهو في رواية ابن عيينة عند أبي داود وعقيل أيضاً وأحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأل جاره ، وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك ، وكذا لأبي عروة من طريق زياد بن سعد عن الزهري ، وأخرجه البراء من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، ومنهم من حمل الضمير في جداره على صاحب الجنب أى لا يمنعه أن يضع جداره على جدار نفسه ولو تعرض به من جهة منع الضوء مثلاً ولا يخفى بهذه ، وقد عقبه ابن التين بأنه إحداه قول ثالث في معنى الخبر ، وقد رده أكثر أهل الأصول ، وفيما قال نظر لأن لهذا

القائل أن يقول : هذا ما يستفاد من عموم النهي لا أنه المراد فقط والله أعلم . محل الوجوب عند من قال به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما يتضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ، ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى تقب الجدار أو لا ، لأن رأس الجذع يسد المنفتح ويقوى الجدار

٢١ - باب صب الخمر في الطريق

٢٤٦٤ - حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس رضي الله عنه « كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وكان خرم يومئذ التضييع ، فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادي : ألا إن الخمر قد حرمت . قال فقال لي أبو طلحة : أخرج فأهرقها ، فخرجت فهرقتها ، فحرت في سكك المدينة . فقال بعض القوم : قد قتل قوم وهي في بطونهم . فأنزل الله ﴿ ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ الآية »

[الحديث ٢٤٦٤ - أطرافه في : ٤٦١٧ ، ٤٦٢٠ ، ٥٥٨٠ ، ٥٥٨٢ ، ٥٥٨٣ ، ٥٥٨٤ ، ٥٦٠٠ ، ٥٦٢٢ ، ٧٢٥٣]

قوله (باب صب الخمر في الطريق) أي المشتركة . إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصها . قوله (حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو المعروف بصاعقة . وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة . قوله (كنت ساقى القوم) سيأتي تسمية من عرف منهم في كتاب الاشتربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله (حرت في سكك المدينة) أي طرقها ، وفي السياق حذف تقديره حرمت (١) فأمر النبي ﷺ بأراقها فأريقته فحرت . وسيأتي مزيد بيان لذلك في تفسير المائدة . قال المذهب : إنما صببت الخمر في الطريق للإعلان برفضها وليشهر تركها ، وذلك أرجح في المصلحة من التأذي بصها في الطريق

٢٢ - باب أفنية الدور والجلوس فيها ، والجلوس على الصدقات

قالت عائشة : فابتنى أبو بكر مسجداً بفناء داره يصلي فيه ويقرأ القرآن

فبقيت مصف عليه نساء المشركين وأبناءؤهم يعجبون منه ، والنبي ﷺ يومئذ بمكة

٢٤٦٥ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إياكم والجلوس على الطرقات . قالوا : مالنا بذلك ، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها . قال : فإذا أتيتكم إلى المجالس فأعطوا الطريق حقها ، قالوا : وما حق الطريق ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر »

[الحديث ٢٤٦٥ - طرفه في : ٦٢٢٩]

(١) بها مشطوبة بولاق : قوله وفي السياق حذف الخ ، الله كتب على رواية أبي ذر ، والا فالرواية التي هنا ليست كذلك

قوله (باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات) أما الأفنية فهي جمع فناء بكرر الفاء والمد وقد تقصر ، وهو المكان المتسع أمام الدور ، والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء ، وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور ، والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمار ، والصعدات بضمين جمع صمد بضمين أيضا وقد يفتح أوله ، وهو جمع صعيد كطريق وطرقات وزنا ومعنى ، والمراد به ما يراد من الفناء . وزعم ثعلب أن المراد بالصعدات وجه الأرض . ويلحق بما ذكر ما في معناه من الجلوس في الحوانيت وفي الشبايك المشرقة على المار حيث تكون في غير الملو . **قوله** (وقالت عائشة . فابتنى أبو بكر مسجداً . . الحديث) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله ، ومضى في أبواب المساجد ، وترجم له المسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس . **قوله** (إياكم والجلوس) بالنصب على التحذير . **قوله** (الطرقات) ترجم بالصعدات ولفظ المتن والطرقات ، إشارة إلى تساويهما في المعنى ، وقد ورد بلفظ الصعدات ، من حديث أبي هريرة عند ابن حبان ، وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات ، وزاد في المتن وإرشاد السليل وتشبيت العاطس إذا حمد ، ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وإغاثة الملهوف . **قوله** (قالوا ما لنا من مجالسنا بد) القائل ذلك هو أبو طلحة ، وهو بين من روايته عند مسلم . **قوله** (فإذا أنيتم إلى المجالس) كذا للأكثر بالمشناة ويلى اتى للغاية ، وفي رواية الكشميهني « فإذا أنيتم » بالوحدة وقال « الا » بالنسبة . وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالوحدة ، « والا » التي هي حرف استثناء وهو الصواب ، والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس ، وقد تبين من سياق الحديث أن النهي عن ذلك للتنزيه مثلاً يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه ، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن . وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والتمية ونحوها ، وبرد السلام إلى إكرام المار ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع ، وفيه حجة لمن يقول بأن سد النوازع بطريق الأولى لا على الحتم لأنه نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة . فلما قالوا « عالتنا منها بد » ذكر لهم المقاصد الأصلية للسمع فعرف أن النهي الأول للإرشاد إلى الإصلاح ، ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة ، لئلا يترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق ، وذلك أن الاحتياط لطلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الحاصل التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى

٢٣ - باب الآبار التي على الطريق إذا لم يتأذ بها

٢٤٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ثمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السنان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « بينا رجل بطريق فاشتد عليه العطش ، فوجد بئراً فزّل فيها فشرب ، ثم خرج ، فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني ، فزّل البئر فلأخذه ماء فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له . قالوا : يا رسول الله ، وإن لنا في البهائم لأجراً ؟ فقال : في كل ذات كبد رطبة أجر »

فتح الباري ج (٥) م (٨)

قوله (باب الآبار) بمدة وتخفيف الموحدة ، ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الاصح في هذا الجمع . قوله (التي على الطريق إذا لم يتأذيها) بضم أوله وتأذ ، على البناء للجهول ، أي إن حفرها جائز في طرق المسلمين لعموم النفع بها إذا لم يحصل بها نأذ لأحد منهم . وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بهراً في الطريق فزول فيها فشرب ثم سقى الكلب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب ، وقوله في هذه الرواية : يلهث يأكل الثرى ، يجوز أن يكون خبراً ثانياً وأن يكون حالاً ، وقوله : في كل ذات كبد ، أي في إرواء كل ذات كبد

٢٤ - باب إمطة الأذى

وقال مأمون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « يُبْطِطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ »

قوله (باب إمطة الأذى) أي إزالته . قوله (وقال مأمون الخ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلفظ ، وتبسط الأذى عن الطريق صدقة ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان : « أعلما شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، ومعنى كون الإمطة صدقة أنه تسبب إلى سلامة من يمر به من الأذى ، فكأنه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة . وقد جعل النبي ﷺ الإمساك من الشر صدقة على النفس

٢٥ - باب التزوية والعلمية المشربة وغير المشربة في السطوح وغيرها

٢٤٦٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضي عنهما قال : « أشرّف النبي ﷺ على أطعم من أطام المدينة ثم قال : هل ترون ما أرى ؟ إني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كواقع انقطاع »

٢٤٦٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن حمّيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي نورة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المرائين من أزواج النبي ﷺ لأنّين قال الله لهما ﴿ إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ، فحجبت معه ، فمدلّ وعدلت معه بالإدارة ، ففترز ، ثم جاء فسكبت على يديه من الإداوة فتوضأ . فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المرائنان من أزواج النبي ﷺ لأنّين قال الله عز وجل لهما ﴿ إِنْ تَوْبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ فقال : واعجباً لك يا ابن عباس ، عائشة وحفصة . ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال : إني كنت وجاراً لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوال المدينة - وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ ، فينزل يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت رجسته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره ، وإذا نزل فصل مثله . وكنا معشّرة

قَرَيْشُ نَفْلِبُ النِّسَاءِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذْ هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا بِأَخْذِنِ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ ، فَصَحْتُ عَلَى أَمْرَاتِي ، فَرَاغَتْنِي ، فَأَنْسَكْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي . فَقَالَتْ : وَلَمْ تُنْكِحِي أَنْ أَرَاكِ ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَأُرَاجِعُنَّهُ ، وَإِنْ أَحَدَهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ . فَأَفْرَحْتَنِي . فَقُلْتُ : خَابَتْ مَنْ فَعَلَتْ مِنْهُمْ بِظُلْمٍ . ثُمَّ جِئْتُ عَلَى ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : أَيْ حَفْصَةُ ، أَتَقَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . فَقُلْتُ : خَابَتْ وَخَيْرَتِ . أَفَأَمِنْ أَنْ يَنْقَضِبَ اللَّهُ لِمَنْضِبِ رَسُولِهِ فَهَذَا كَيْفَ ؟ لَا تَسْتَكْثِرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ ، وَلَا تَهْجُرِيهِ ، وَسَلِّمِي مَا بَدَا لَكَ . وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (يَرِيدُ عَائِشَةَ) . وَكُنَّا نَحْدُثُ بَيْنَا أَنْ غَسَّانُ تَمِيلُ الْعَالِ الْغَزْوَانَا ، فَفَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ ، فَرَجَعَ عِشَاءً فَضَرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا وَقَالَ : أَنْتُمْ هُوَ ؟ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ، قُلْتُ : مَا هُوَ ، أَجَاءَتْ غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . قُلْتُ : فَدَخَلْتُ حَفْصَةَ وَخَيْرَتِ . كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ جِئْتُ عَلَى ثِيَابِي ، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ مَشْرُوبَةً لَهُ فَأَعْتَزَلَ فِيهَا . فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَذَا هِيَ تَبْكِي . قُلْتُ مَا يُبْكِيكِ ، أَوْ لَمْ أَكُنْ حَذَرْتُكِ ؟ أَطَاعَتْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : لَا أَدْرِي ، هُوَذَا فِي الْمَشْرُوبَةِ . فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ الْمَنْبَرِ ، فَذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بِهِمْ ، فَجِئْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ فَجِئْتُ الْمَشْرُوبَةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا ، فَقُلْتُ لَلْعَلَامِ لَهُ أَسْوَدٌ : اسْتَأْذِنْ لِمَعْرٍ . فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ : ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ . فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جِئْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ ، فَجِئْتُ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَجِئْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ فَجِئْتُ الْعَلَامَ فَقَالَتْ : اسْتَأْذِنْ لِمَعْرٍ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَلَمَّا وَابَّتْ مُنْصَرِفًا فَذَا الْعَلَامُ يُدْعُونِي قَالَ : أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ ، قَدْ أَثَرُ الرِّمَالِ بِجَنْبِهِ ، مُتَّكِئٌ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدِيمٍ حَشَوُهَا لَيْفٍ . فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ : طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ فَقَالَ : لَا . ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ اسْتَأْنَسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرَيْشٍ نَفْلِبُ النِّسَاءِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَذَكَرَهُ . فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ . ثُمَّ قَالَتْ : لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (يَرِيدُ عَائِشَةَ) ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى . فَجِئْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ . ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثٍ ، فَقُلْتُ : ادْعُ اللَّهَ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أَمَتِكَ ،

فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطَاوَا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ . وَكَانَ مُتَسَكِّمًا فَقَالَ : أَوْ فِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ
الْأَطْلَاقِ ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ هُجِّمَتْ لَهُمْ طَبَائِبُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرُ لِي . فَأَعَزَّلَ النَّبِيُّ
ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْتَنَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ : مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِمْ شَهْرًا ، مِنْ
شِدَّةٍ مَوْجِدَةٍ عَلَيْهِمْ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ . فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ :
إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا بِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدُهَا عَدَاً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الشَّهْرُ
تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَنْزِلَتْ آيَةَ التَّخْيِيرِ ، فَبَدَأَ بِأَوَّلِ اسْرَاقٍ فَقَالَ :
إِنِّي ذَاكِرٌ لِكَ أَمْرًا ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَمُجِّلَ حَتَّى تَسْأَلَ بِي أَبِيكَ . قَالَتْ : قَدْ أَعْلَمْتُ أَنَّ أَبِيَّ لَمْ يَكُنْ بِأَمْرٍ
يُفَرِّقُكَ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ ﷻ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ - إِلَى قَوْلِهِ - عَظِيمًا ﷻ قُلْتُ : أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ
أَبِيَّ ، فَأَنَّى أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ . ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ فَقُلْتُ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ .

٢٤٦٩ - **حدثني** ابنُ سلامٍ أخبرنا النُّزَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « آتَى رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا ، وَكَانَتْ أَنْفَكَتْ قَدَمَهُ ، فَجَلَسَ فِي عُيَّةٍ لَهُ ، فَجَاءَ عَمْرُو فَقَالَ : أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ ؟ قَالَ :
لَا ، وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَكَلَّمَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ »

قوله (باب الغرفة) بضم المعجمة وسكون الراء أى المسكان المرتفع في البيت (والعالية) بضم أوله وتكسر
وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية (المشرقة) بالمعجمة والباء وتخفيف الراء (وغير المشرقة في السطوح
وغيرها) ويجمع بالتقسيم ما ذكره أربعة أشياء : بالنسبة إلى الإشراف ، وعدمه . وبالنسبة إلى كونها في السطوح ،
وفي غيرها . وحكم المشرقة الجواز إذا أمن من الإشراف على عورات المنازل ، فإن لم يؤمن لم يحصر على سده بل
يؤمر بعدم الإشراف ، ولأن هو أسفل منه أن يتحفظ . ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث
أسامة بن زيد ، أشرف النبي ﷺ على أطعم ، وهو بضمين وتقدم في أواخر الحج ، وسيأتي الكلام عليه في
كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المراءتين اللتين تظاهرتا ، أورده مطولاً ،
وقد مضى في العلم مختصراً ، ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله في السند « عبيد
الله بن عبد الله بن أبي ثور ، هو تابعي ثقة ، ذكر الدمياطي عن الخطيب أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث
عنه إلا الزهري ولم يتعقبه ، وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس
حديثاً فاسلم له الشق الثاني . الثالث حديث أنس قال « آتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا » الحديث ، وسيأتي
الكلام عليه في النكاح أيضاً ، وكأنه أورده لقوله « فجلس في عليه له فجاء عمر فقال أطلقت نساءك » ، فإن في حديث
عمر الذي قبله « فدخل مشربة له فاعتزل فيها ، وفيه دجئت المشربة التي هو فيها فقلت لغلام أسود استأذن لعمر »
الحديث ، والمراد بالمشربة الغرفة العالية ، فأراد بإيراد حديث أنس أنها كانت عالية ، ولذا جاز اتخاذ الغرفة العالية

جزأ اتخاذ غير المالية من باب الاولى ، وأما المشرقة لحكمها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم . وأظن البخاري تأمى بمصر حيث ساق الحديث كله ، وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس أن يكتبني بقوله مائة وحفصة ، كما كان يكفى البخاري أن يكتبني بقوله مثلاً : ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم . وقوله في حديث عمر د واجبا ، بالنسبة ، وأصله دوا ، التي للذبة وجاء بعده د عجا ، للتاكيد . وفي رواية الكشميني د واجبي ، قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال دوا ، في غير الذبة وهو رأى المبرد ، قيل إن عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير ، أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أبهم فيه ، وهو حجة ظاهرة في السؤال عن تسمية من أبهم أو أهل . وقوله د كنت وجاري ، بارفع للأكثر ، ويجوز النصب . وقوله فيه د تنعل النعال ، أى تضربها وتسويها ، أو هو متعدد إلى مفعولين لخذف أحدهما والاصل تنعل الدواب النعال ، وروى البغال بالموحدة والمعجمة ، وسيأتى في الذكاح بلفظ د تنعل الخيل . وقوله د فافزعنى ، أى القول والكشميني د فافزعننى ، بصيغة جمع المؤنث . وقوله د خابت من فعلت منهن ، في رواية الكشميني د جاءت من فعلت منهن بعظيم ، وقوله د على رمال ، بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصير إذا نسجه ، والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج ، وكأنه لم يكن فرق الحصير فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير . قوله (فقلت وأنا قائم أستأنس) أى أقول قولاً أستكشف به هل ينسبط لى أم لا ويكون أول كلامه د يارسول الله لو رأيتنى ، ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوفاً الإداة أى أستأنس يارسول الله ؟ ويكون أول الكلام الثانى د لو رأيتنى ، ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بقرينة الحال . وقوله د أهبة ، بفتح الهمة والهاء ويجوز ضمها ، وقوله د انا أصبحنا بتسع ، في رواية الكشميني د لتسع ،

٢٦ - باب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

٢٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ قَالَ : أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَلَّ فِي نَاحِيَةِ الْبَلَاطِ فَقُلْتُ : هَذَا جِهْلُكَ ، فَخَرَجَ فَجَلَّ يُطِيفُ بِالْجَلِّ قَالَ : الْجَلُّ وَالنَّيْنُ لَكَ »

قوله (باب من عقل بعيره على البلاط) بفتح الموحدة وهى حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد ، وقوله د أو باب المسجد ، هو بالاستنباط من ذلك ، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه ، وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذى باعه النبي ﷺ وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط . وغرضه هنا قوله د فعقلت الجلل في ناحية البلاط ، فإنه يستفاد منه جواز ذلك إذا لم يحصل به ضرر

٢٧ - باب الْوُقُوفِ وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

٢٤٧١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ : لَقَدْ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ،

قوله (باب الوقوف والبول عند سباطة قوم) أورد فيه حديث حذيفة في ذلك ، وقد تقدم شرحه . مستوفى في كتاب الطهارة ، وجاز البول في السباطة وإن كانت لقوم باعياهم لأنها أعدت لالقاء النجاسات والمستفدرات

٢٨ - **باب** من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به

٢٤٧٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ثُمَيَّة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « بينما رجل يمشى بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه ، فشكر الله له فغفر له »

قوله (باب من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به) في رواية الكشمهني « من آخر ، بتشديد المعجمة بعد ما راء ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « غصن شوك » وفي حديث أنس عند أحمد « أن شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فألقى رجل قمزها ، وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه ، وقوله « فغفر له » وقع في حديث أنس المذكور « ولقد رأيته يتقلب في ظلها في الجنة ، وينظر في هذه الزجعة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الاذى . وكان تلك أعم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وإن تساويا في فضل عموم المزال ، وفيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر ، قال ابن المنير : إنما ترجم به لئلا يتخيل أن الرمي بالغصن وغيره مما يؤذى تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيمتنع ، فأراد أن يبين أن ذلك لا يمتنع لما فيه من الذنب اليه ، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال « قلت يا رسول الله دلتني على عمل أنتفع به ، قال : اعزل الاذى عن طريق المسلمين » (تنبيه) . أبو عقيل بفتح الميم بعدها كاف اسمه بشير بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة ، وسيأتي في الشركة قريبا زهرة بن معبد وكنيته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا

٢٩ - **باب** إذا اختلفوا في الطريق الميتاء - وهي الرحبة تكون بين الطريق - ثم يريد أهلها البنيان ، فترك منها للطريق سبعة أذرع

٢٤٧٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن خريبت عن عكرمة سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال « قضى النبي ﷺ إذا تشاجروا في الطريق الميتاء بسبعة أذرع

قوله (باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء) بكسر الميم وسكون النحائية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة ، قال أبو عمرو الشيباني : الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثُر مرور الناس بها . وقال غيره : هي الطريق الواسعة وقيل العامرة . **قوله** (وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنيان الخ) وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها ، وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال : لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من حمله على الطريق التي يراد ابتدائها إذا اختلف من يبتدئها في قدرها كبعد بفتحها المسلون وليس فيها طريق مسلوك ، وكررات يعطيه الإمام لمن يحبسها إذا أراد أن يحمل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك . وقال غيره : مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك ، وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع ، وكسلك الأرض التي

تزوج مثلا إذا جعل أصحابها فيها طريقا كان باختيارهم ، وكذلك الطريق التي لا تسلك إلا في النادر يرجع في أخذتها إلى ما يترضى عليه الجيران . قوله (عن الزبير بن خريت) بكسر الحاء المعجمة وتثنية الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مشاة ، بصرى ماله في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات ، وقد أورد ابن عدى هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا ، فهو من غرائب الصحيح ، ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس ، وعند الاسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير . قوله (إذا تشاجروا) تفاعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجيم أى تنازعوا ، وللإسماعيلي إذا اختلف الناس في الطريق ، ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ، إذا اختلفتم ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذى وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالنصفين والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ، ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس . قوله (في الطريق) زاد المستمل في روايته « الميثاء » ، ولم يتابع عليه ، وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة . وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيرا بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ « إذا اختلفتم في الطريق الميثاء فاجعلوها سبعة أذرع » ، وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » ، والطحاوى من حديث عبادة بن الصامت قال « قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء » ، فذكره في أثناء حديث طويل . وابن عدى من حديث أنس « قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء التي توثق من كل مكان » ، فذكره ، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال . قوله (بسبعة أذرع) الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع آدمي فيعتبر ذلك بالمعتدل . وقبل المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف ، قال الطبرى : معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره ، والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتساكها الاحمال والأثقال دخولا وخروجا ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ، ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق ، فإن كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزود ، وإن كان أقل منع لثلاث يضيّق الطريق على غيره

٣٠ - باب النهي بغير إذن صاحبه . وقال عبادة بایضا النبي ﷺ أن لا تنهب

٢٤٧٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عدي بن ثابت سمعتُ عبد الله بن يزيد الأنصارى - وهو جدُّه أبو أمه - قال « نهى النبي ﷺ عن النهب والمثلة » [لحديث ٢٤٧٤ - طرفه في : ٥١٦]

٢٤٧٥ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن » . وعن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . مثله ، إلا النبهة .

قال الفربري: وَجَدْتُ بِمِخْطَأِ أَبِي جَعْفَرٍ « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : تَفْسِيرُهُ أَنْ يُنَزَّعَ مِنْهُ ، يَرِيدُ الْإِيمَانَ »

[الحديث ٢٤٧٥ - أطرافه في : ٥٥٧٨ ، ٦٧٧٢ ، ٦٨١٠]

قوله (باب النهي بغير إذن صاحبه) أى صاحب الشيء المنهوب ، والنهي بضم النون فعلى من النهب ، وهو أخذ المرء ما ليس له جهاراً ، ونهب مال الغير غير جائز ، ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز ، ومحلّه في المنهوب المشاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاء ، وينحو ذلك فسرّه النخعي وغيره ، وكره مالك وجماعة النهب في نثار العرس ، لأنه إما أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين في أخذه فظاهره يقتضى التسوية والنهب يقتضى خلافها ، وإما أن يحمل على أنه علق التملك على ما يحصل لكل أحد ، ففي صحته اختلاف فلذلك كرهه . وسيأتى لذلك مزيد بيان في أول كتاب الشركة إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبادة : بايعنا النبي ﷺ على أن لا ننتهب) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في « وفود الانصار » ، وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الايمان ، وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات ، فوقعت البيعة على الزجر عن ذلك . **قوله** (سمعت عبد الله بن يزيد) كذا للاكثر ، والكتشميني وحده « ابن زيد » ، وهو تصحيف . **قوله** (وهو) يعنى عبد الله (جده) أى جد عدى لأمه ، واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدى ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمي مضى ذكره في الاستسقاء ، وليس له عن النبي ﷺ في البخارى غير هذا الحديث ، وله فيه عن الصحابة غير هذا . وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ . وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه « عن عدى عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري » أشار اليه الاسماعيلي ، وأخرجه الطبراني ، والمحموظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب . وفيه اختلاف آخر على عدى بن ثابت كما سيأتى في كتاب الذبائح . وفي النهي من النبهة حديث جابر عند أبي داود بلفظ « من انتهب فليس منا » وحديث أنس عند الترمذي مثله ، وحديث عمران عند ابن حبان مثله ، وحديث ثعلبة بن الحكم بلفظ « ان النبهة لا تحل » ، عند ابن ماجه ، وحديث زيد بن خالد عند أحمد « نهى رسول الله ﷺ عن النبهة » . **قوله** (عن النهي والمثلة) بضم الميم وسكون المثلة ، ويجوز فتح الميم وضم المثلة ، وسيأتى شرحها في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، الحديث ، وفيه « ولا ينتهب نبهة ترفع الناس اليه فيها أبصارهم » ، ومنه يستفاد التقييد بالإذن في الترجمة لأن رفع البصر إلى المنتهب في العادة لا يكون إلا عند عدم الإذن ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** (وعن سعيد) يعنى ابن المسيب (وأبى سلة) يعنى ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثلاً إلا النبهة) يعنى أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النبهة فيه ، وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه ، وقد أخرجه في الحدود فقال فيه « عن ابن شهاب عن سعيد وأبى سلة مثله إلا النبهة » ، ورواه مسلم من طريق الأوزاعي عن الزهري عن الثلاثة بتمامه ، وكان الأوزاعي حل رواية سعيد وأبى سلة على رواية أبي بكر ، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال الفربري : وجدت بمِخْطَأِ أَبِي جَعْفَرٍ) هو ابن أبي حاتم وراق البخارى . (قال أبو عبد الله) هو المصنف (تفسيره) أى تفسير النبي في قوله « لا يزني وهو مؤمن » ، (أن ينزع منه ، يريد

الايان (١) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس ، فسيأتي في أول الحدود ، وقال ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وسنذكر هناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه إن شاء الله تعالى

٣١ - باب كسر الصليب وقتل الخنزير

٢٤٧٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد »

قوله (باب كسر الصليب وقتل الخنزير) أورد فيه حديث أبي هريرة ، ينزل ابن مريم ، وسيأتي شرحه في أحاديث الانبياء ، وقد تقدم من وجه آخر في « باب من قتل الخنزير ، في أواخر البيوع . وفي إirاده هنا إشارة إلى أن من قتل خنزيراً أو كسر صليبا لا يضمن لأنه فعل مأثور به ، وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن عيسى عليه السلام سيفعله ، وهو إذا نزل كان مقرراً لشرع نبينا ﷺ ، كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . ولا يخفى أن حل جواز كسر الصليب إذا كان مع المحاربين ، أو الذي إذا جاوز به الحد الذي عوده عليه ، فإذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدداً لأنهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية ، وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لأنه لا يقبل الجزية ، وليس ذلك منه نسخاً لشرع نبينا محمد ﷺ ، بل النسخ هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقريره

٣٢ - باب هل تكسر الدنانير التي فيها خرّ ، أو تمزق الزفاني ؟

فان كسر حنماً أو صليباً أو طنبوراً أو ما لا ينتفع به شيء . وأبى شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه شيء .
٢٤٧٧ - **حدثنا** أبو عامر الضعائف بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رأى نيراناً توقد يوم خيبر فقال : علام توقد هذه النيران ؟ قال : على الحر الإنسانية . قال :

اكسروها وهريقوها . قالوا : ألا نهريقها ونفسلها ؟ قال : اغسلوا »

قال أبو عبد الله : كان ابن أبي أويس يقول « الحر الإنسانية » بنهيب الألف والذون

[الحديث ٢٤٧٧ - أطرافه في : ٤١٩٦ ، ٥٤٩٧ ، ٦١٤٨ ، ٦٣٣١ ، ٦٨٩١]

٢٤٧٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** ابن أبي شبيب عن مجاهد عن أبي ثعلبة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نضيباً ، فجعل يطعن بها بهود في يده وجعل يقول (جاء الحق وزهق الباطل) الآية »

[الحديث ٢٤٧٨ - أطرافه في : ٤٢٨٧ ، ٤٧٢٠]

(١) كانت في طبعة بولاق « أن ينزع منه نور الإيمان » والتصحيح من متن صحيح البخاري

٢٤٧٩ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم عن عائشة رضي الله عنها « أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترأ فيه تماثيل ، فتمسكها النبي ﷺ ، فأخذت منه بمزقتين ، فسكنا في البيت يجلس عليها »

[الحديث ٢١٧٩ - أطرافه في : ٥٩٥٤ ، ٥٩٥٥ ، ٦١٠٩]

قوله (باب هل تكسر الدنان التي فيها خر أو تخرق الزقاق) لم يبين الحكم ، لأن المعتمد فيه التفصيل : فإن كانت الأربعة بحيث يراق ما فيها وإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يحز إتلافها وإلا جاز ، وكأنه أشار بكسر الدنان إلى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال : يابى الله اشتريت خرا لايتام في حجرى . قال : أهرق الخر وكسر الدنان ، وأشار بتخريق الزقاق إلى ما أخرجه أحد عن ابن عمر قال : أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج إلى السوق وبها زقاق خر جلبت من الشام فتقى بها ما كان من تلك الزقاق ، فأشار المصنف إلى أن الحديثين إن ثبتا فإنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها ، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلة أول أحاديث الباب . **قوله** (فإن كسر صنبا أو صليبا أو طنورا أو ما لا ينتفع بخشبه) أى هل يضمن أم لا ؟ أما الصنم والصليب فعروفاً يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك ، وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آله من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاؤه ، وأما ما لا ينتفع بخشبه فينبه وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرماني : المعنى أو كسر شيئا لايجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة الملاهي ، يعنى فيكون من المأمور بعد الخاص ، قال : ويحتمل أن يكون دأر ، بمعنى حتى ، أى كسر ما ذكر إلى حد لاينتفع بخشبه ، أو هو عطاب على محذوف تقديره كسر كسرا لا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الأخير وبعد الذى قبله . **قوله** (وأتى شرح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشئ) أى لم يضمن صاحبه ، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بلفظ « أن رجلا كسر طنبوراً لرجل فرمعه إلى شرح فلم يضمنه شيئا » ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سلة بن الأكوع في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر ، وسأني الكلام عليه مائة في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . وهو يساعد ما أشرت إليه في الترجمة من التفصيل . قال ابن الجوزي : أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله ، فلما رأى إدعانهم اقتصر على غسل الآواني ، وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لاسيل إلى تطهيرها لما بداخلها من الخمر ، فإن الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره ، وقد أذن النبي ﷺ في غسلها فدل على إمكان تطهيرها . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف (كان ابن أبي أويس) يعنى شيخه إسماعيل . **قوله** (الانسية بنصب الالف والنون) يعنى أنها نسبت إلى الانس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة وأنسا باسكان النون وفتحها والمشهور في الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة إلى الإنس أى بنى آدم لأنها تألفهم وهى ضد الوحشية . (تنبيه) : ثبت هذا تفسير لأبى ذر وحده ، وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين ، وإن كان الاصطلاح أخيراً قد استقر على خلافه فلا يبادر إلى إنكاره . **قوله** حديث ابن مسعود في طعن الاصنام ، وسأني الكلام عليه في غزوة الفتح . **قوله** (يطأنها) بفتح العين وبضمها ، قال الطبري : في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وبالإصلاح إلا في المعصية حتى

تُزول هيئتها ويتنفع برضاها . ثالثها حديث عائشة في هتك السر الذي فيه التماثيل ، وسيأتي الكلام عليه في اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا « كان النبي ﷺ يتكى عليها » وبين قولها في الطويق الأخرى « ما بال هذه المخرقة ؟ قلت : اشتريتها لتوسدها » . قال : إن البيت الذي فيه الصورة لاندخله الملائكة ، . والسهوة بفتح المهملة ، سكون الهاء صفة وقيل خزائن وقيل رف وقيل طاق ، يوضع فيه الشيء . قال ابن التين : قولها « فتهتك » ، أى شقه ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نزعها ، ثم هي بعد ذلك قطعتها كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى

٣٣ - باب من قاتل دُونَ ماله

٢٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ حَدَّثَنَا مُسْعِدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »

قوله (باب من قاتل دون ماله) أى ما حاكمه ؟ قال القرطبي : « دون » ، أى أصلها ظرف مكان بمعنى تحت ، وتستعمل للسببية على المجاز ، ووجهه أن الذي يقاتل عن ماله غالبا إنما يحمله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه . قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ، ووقع منسوبا ههنا عند الإسماعيلي . قوله (عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الأسود ، أن عكرمة أخبره ، وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (من قتل دون ماله فهو شهيد) قال الإسماعيلي وكذا أخرجه البخاري . وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاء به على اللفظ المشهور ، وإلا فقد رواه الجماعة عن المقرئ بلفظ « من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة » قال : ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتيد فهو أولى بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم ، وكذلك ما زادوه من قوله « مظلوما » فإنه لا يبد من هذا القيد . وساقه من طريق دحيم وابن أبي عمر وعبد العزيز بن سلام ، قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ ، وكذلك رواه حبيوة بن شريح عن أبي الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري . نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي باللفظ المشهور ، وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو ، وفي روايته قصة قال « لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان - يشير للتمثال - فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه ، فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت .. » فذكر الحديث ، وأشار بقوله « كان » إلى ما بينته حيوة في روايته المشار إليها فإن أولها « إن عاملا لما ربه أجرى عينا من ماء ليسقي بها أرضا ، فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فأراد أن يخرج ليجري العين منه إلى الأرض ، فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلح وقالوا : والله لا نخرقون حائطنا حتى لا يبقى منا أحد » فذكر الحديث ، والعامل المذكور هو عنبسة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم ، وكان عاملا لأخيه على مكة والطائف ، . الأرض المذكورة كانت بالطائف ، وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضر فلا حاجة فيه لمن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم . وأخرجه النسائي من وجهين آخرين ، وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلفهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور ، وفي رواية لأبي داود والترمذي

د من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ، ولابن ماجه من حديث ابن عمر نحوه ، وكان البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ « قاتل » ، وروى الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين ، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « من أريد ماله ظلما فقتل فهو شهيد » ، قال النووي : فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجهه ، وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف . قال القرطبي : سبب الخلاف عندنا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفترق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال ؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال : من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث ، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له عمد قتله . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلما بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجتهدين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأسر بالصبر على جوده وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها ، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحدا . ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ « رأيت أن جاء رجل يزيد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فاقتله . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال رأيت أن قتله ؟ قال : فهو في النار ، قال ابن بطال : إنما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليبين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فانه إذا كان شهيدا إذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل

٣٤ - باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره

٢٤٨١ - حدثنا يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القصعة ، فضمها وجعل فيها الطعام وقال : كلوا . وحبس الرسول والقصعة حتى فرغوا ، فذفع القصعة الصحيحة وحبس المكسورة » . وقال ابن أبي مريم : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ

[الحديث ٢٤٨١ - طرفه في : ٥٧٢٥]

قوله (باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره) أي هل يضمن المثل أو القيمة ؟ قوله (إن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس « أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها ، الحديث وأخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هارون عن حميد به وقال : أظنها عائشة . قال الطبري : إنما أهدت عائشة ثوبا لئلا ، وأنه لما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي ، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي ﷺ في بيته . قوله (فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم) لم أقف على اسم الخادم ، وأما المرسلة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى ، من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن

حميد « سمعت أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس ، الحديث ، واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور . ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة ، فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل « عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه ، فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها كهر ففلقت به الصحفة ، الحديث ، وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت ف قيل : عنه عن أنس ، وروجه أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في « العلل » ، عنه رواية حماد بن سلمة وقال : إن غيرها خطأ ، فني الاوسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري « عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة إذ أتى بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة . قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عجلة . فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحفة أم سلمة فكسرتها ، الحديث . وأخرجه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال « قال النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقتها . قال عمران أكره ظني أنها حفصة . بصحفة فيها تريد فوضعها . فخرجت عائشة . وذلك قبل أن يحتجب . فاضربت بها فانكسرت ، الحديث . ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم ، ثم وقعت القصة لحفصة أيضا ، وذلك فيما رواه ابن أبي شبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ مع أصحابه ف صنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني ، فقلت الجارية انطلي فأكفني قصعتها فأكفأها فانكسرت وانتثر الطعام ، فجاءه على النطع فأكلوا ، ثم بعث بقصعة إلى حفصة فقال : خذوا ظرفا مكان ظرفكم ، وبقية رجاله ثقات . وهي قصة أخرى بلا ريب ، لأن في هذه القصة أن الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم أن عائشة نفسها هي التي كسرتها . وروى أبو داود والنسائي من طريق جمرة بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت « ما رأيت صافعة طعاما مثل صفية ، أهدت إلى النبي ﷺ إناء فيه طعام ، فما ملكت نفسي أن كسرتة فقلت : يا رسول الله ما كفارتها ؟ قال : إناء كإناء وطعام كطعام ، إسناده حسن : ولأحمد وأبي داود عنها « فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة ، فهذه قصة أخرى أيضا ، وتحرر من ذلك أن المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب لحي . الحديث من أخرجه وهو حميد عن أنس ، وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق بمن يحقق أن يقول في مثل هذا : قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير . قوله (بقصة) بفتح القاف : إناء من خشب . وفي رواية ابن علية في التكاثر عند المصنف « بصحفة ، وهي قصعة مبسوطة وتسكون من غير الخشب . قوله (فاضربت بيدها فكسرت القصعة) زاد أحمد « نصفين ، وفي رواية أم سلمة عند النسائي « فجاءت عائشة ومعهما فبر افتاقت به الصحفة ، وفي رواية ابن علية فاضربت التي في يدها يد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت ، والفلق بالسكون الشق ، ودلت الرواية الأخرى على أنها انشقت ثم انفصلت . قوله (فضمها) في رواية ابن علية « فجمع النبي ﷺ فلق الصحفة ، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة ويقول : غارت أمكم ، ولأحمد « فأخذ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى فجعل فيها الطعام ، ولأبي داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن حميد نحوه وزاد « كالأ ، فأكلوا . » قوله (وحبس الرسول) زاد ابن علية « حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها . » قوله (فدفع القصعة الصحيحة) زاد ابن علية « إلى التي كسرت صحفتها ، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت ، زاد الثوري « وقال : إناء كإناء وطعام كطعام ، قال ابن بطال : احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضا أو حروانا فعليه مثل ما استهلك ، قالوا : ولا يقضى بالقيمة إلا عند

عدم المثل . وذهب مالك إلى القيمة مطلقا . وعنه في رواية كالأول . وعنه ما صنعه الأدنى قائل . وأما الحيسوان فالقيمة . وعنه ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة وإلا قائل وهو المشهور عندهم . وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر ، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء ، وأما القصة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها . الجواب ما حكاه البيهقي بأن القصةين كانتا للنبي ﷺ في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بحمل القصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين ، ويحتمل على تقدير أن تكون القصةتان لهما أنه رأى ذلك سدادا بينهما فرضيتا بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريبا ، فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها الأخرى . قلت : ويبعد هذا التصريح بقوله « إناؤه كإناؤه » ، وأما الترجيح الأول فيحكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم « من كسر شيئا فهو له وعليه مثله » زاد في رواية الذارقطي « فصارت قضية ، وذلك يقتضى أن يكون حكما عاما لسكل من وقع له مثل ذلك ، ويبقى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، لكن محل ذلك ما إذا أفسد المكسور ، فأما إذا كان الكسر خفيفا يمكن إصلاحه فعلى الجاني إرضاه ، والله أعلم . وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المونة والإصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم ، وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين والله أعلم . واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت العين المفصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المفصوب عنها وملكها الغاصب وضمنها ، وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى ، قال الطيبي : وإنما وصفت المرسلة بأنها أم المؤمنين إني إذا ناسبت الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة الأخرى حيث أهدت إلى بيت ضررتها ، وقوله « غارت أمكم » اعتذار منه ﷺ لثلاث يحمل صنيعها على ما يندم ، بل يجرى على عادة الضرائر من الغيرة فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها ، وسيأتي مزيد لما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وانصافه وحله ، قال ابن العربي : وكأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من أن التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هو في بيتها والمظاهرة عليها فاقصر على تغريمها بالقصة ، قال : وإنما لم يغرمها الطعام لأنه كان مهدى فالتلافهم له قبول أو في حكم القبول ، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرز الأخرى والله المستعان . قوله (وقال ابن أبي مريم) هو سعيد شيخ البخاري ، وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحيد ، وقد وقع تصريحه بالجماع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم

٣٥ - باب إذا هدم حائطا فلبين مثله

٢٤٨٢ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كان رجل في بني إسرائيل يقال له جريج بضلي ، فجاءته أمته مدعته ، فأبى أن يجيبها فقال : أجبها أو أصلي ؟ ثم أتته فقالت : اللهم لا تمتني حتى ترضيه وجوه اللومسات . وكان جريج في صومعته ، فقالت امرأة : لأفنين جريجا . فصرخت له فسلمته ، فأبى . فأتت راحيا فأمكنته من نفسه ،

فولدت غلاماً فقالت : هو من جريج . فأتوه وكسروا صومعتهم ، وأنزلوه وسبوه ، فتوضأ وصلى ، ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي . قالوا : نبني صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، إلا من طين . قوله (باب إذا هدم حائطاً فليبن مثله) أى خلافاً لمن قال تلزمه القيمة من المالكية وغيرهم ، وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصراً ، وسأفه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه مطولاً ، ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا قوله : فقالوا نبني صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين ، وقال قبل ذلك : فكسروا صومعتهم ، وتوجبه الاحتجاج به أن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك إذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة ، لكن في الاستدلال بقصة جريج فيما ترجم به نظر ، قال ابن المنير : الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له ، لأنهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقاً وهو بناؤها من ذهب ، وما أجابه جريج إلا بقوله : من طين ، وأشار بذلك إلى الصفة التي كانت عليها . قال : ولا خلاف أن المادم لو التزم الإعادة ورضى صاحبه في جواز ذلك . قال : ويحتمل على أصل مالك أن لا يجوز ، لأنه فسخ لما رجب ناجزاً وهو القيمة إلى ما يتأخرو هو البنیان . قال ابن مالك : في قوله : لا إلا من طين ، شاهد على حذف المجزوم بلا ، فإن التقدير لا نبنيها إلا من طين

(خاتمة) . اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً . المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد : إذا خلع المؤمنون ، وحديث أنس : انهزم أخاك ، وحديث أبي هريرة : من كانت له مظنة ، وحديث ابن عمر : من أخذ شيئاً من الأرض ، وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة ، وحديث أنس في القصة المذكورة . وفيه من الآثار سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٧ - كتاب الشركة

١ - باب الشركة في الطعام والتهدي والعروض

وكيف قسمه ما يَسْكَالُ ويوزَنُ مُجَارَفَةً أَوْ قَبْضَةً قَبْضَةً ، يَأْلَمُ يَرِ الْمَسْلُونُ فِي النَّهْدِ بِأَسَا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا . وكذلك مُجَارَفَةً الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْقِرَانِ فِي التَّر

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا قَبْلَ السَّاحِلِ ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ ، فَخَرَجْنَا . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فِي الزَّادِ ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَاجِ ذَلِكَ الْجَيْشِ يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَكَانَ مِزْوَدِي تَمْرًا ، فَكَانَ يَقْوُمُنَاهُ كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى كَفَى ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ ، - قُلْتُ : وَمَا يُعْنِي تَمْرَةٌ ؟ فَقَالَ : لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنَيْتُ - قَالَ : ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ ، فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ ، فَأَكَلَ مِنْ ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً . ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضَلَمِينَ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا ، فَلَمْ تُصِيبْهُمَا »

[الحديث ٢٤٨٣ - أطرافه في : ٢٩٨٣ ، ٤٣٦٠ ، ٤٣٦١ ، ٤٣٦٢ ، ٥١٩٣ ، ٥١٩٤]

٢٤٨٤ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خَفَّتْ أَزْوَاجُ الْقَوْمِ وَأُمْلَقُوا ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عَمْرٌ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَادِيَ فِي النَّاسِ بِأَتُونَ بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ ، فَبَسِطَ لِدَاكَ نَطَعَ وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَّكَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ فَاحْتَنَى النَّاسُ حَتَّى فَرَّغُوا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ »

[الحديث ٢٤٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٢]

٢٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النُّجَّاشِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصَرَ فَذُنُورُ جَزُورٍ ، فَنَقَسَمُ عَشْرَ قِسْمٍ ، فَأَكَلُ كُلُّنَا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ »

٢٤٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَاءَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ الْأَشْمَرَيْنِ إِذَا أَرَاكُمَا فِي النَّزْوِ أَوْ قُلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمَا بِالْمَدِينَةِ جَعَلَا مَا كَانَ عِنْدَهُمَا فِي ثَوْبٍ

واحد ، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم متى وأنا منهم »

قوله (كتاب الشركة) كذا للنسفي وابن شويه ، وللاكثره باب ، ولا بد ذرء في الشركة ، وقدموا البسلة وأخرها . والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء ، وبكسر أوله وسكون الراء ، وقد تحذف الهاء ، وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات . وهي شرعا : ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح ، وقد تحصل بغير قصد كالارت . **قوله** (الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب مفرد ، وأما النهد فهو بكسر النون وبفتحها اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة ، يقال تناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى ، وقال الجوهري نحوه لكن قال : على قدر نفقة صاحبه ، ونحوه لابن فارس ، وقال ابن سيده : النهد العون . وطرح نهده مع القوم أعانهم وخارجهم ، وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل . . فذكر قول الازهرى . وقال عياض مثل قول الازهرى إلا أنه قيده بالسفر والخلط ، ولم يقيده بالعدد . وقال ابن التين : قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره ، والذي يظهر أن أصله في السفر ، وقد تنفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعرين ، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة ، وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين ، وأحاديث الباب تشهد لسلك ذلك . وقال ابن الأثير : هو ما تخرجه الرفقة عند المناهضة إلى الغزو ، وهو أن يقتسموا نفقاتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل ، فزاده قيذا آخر وهو سفر الغزو ، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقا ، وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال : يأكل هذا بعضا وهذا بعضا ، وقال القامسي : هو طعام الصلح بين القبائل ، وهذا غير معروف ، فإن ثبت فلمعله أصله . وذكر محمد بن عبد الملك التاريخي أن أول من أحدث النهد حضين - بمهملة ثم معجمة مصغر - الرقاشي . قلت : وهو بعيد اثبوت في زمن النبي ﷺ ، وحضين لاصحبه له ، فإن أثبت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة . **قوله** (والعروض) بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد ، وأما بفتحها لجميع أصناف المال ، وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ، وإسكنه اغتفر في النهد لثبوت الدليل على جوازه . واختلاف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي . **قوله** (وكيف قسمة ما يكال ويوزن) أي هل يجوز قسمته مجازفة أو لا بد من الكيل في المسكيل والوزن في الموزون ، وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة ، أي متساوية . **قوله** (لما لم تر المسلمون بالنهد بأسا) هو بكسر اللام وتخفيف الميم ، وكأنه أشار إلى أحاديث الباب ، وقد ورد الترغيب في ذلك ، وروى أبو عبيد في الغريب ، عن الحسن قال : أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لأخلاقكم . **قوله** (وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالسية ، لكن إنما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة ، أما قسمة أحدهما خاصة - حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق - فلا يجوز إجماعا قاله ابن بطال . وقال ابن المنير : شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد . فعلى هذا يجوز بيع ماعده جرافا ، ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري جوازه ، ويمكن أن يحتج له بحديث جابر في مال البحرين ، والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة ، لأنه غير مملوك للأخذين قبل التمييز ، والله أعلم . **وقوله** (والقران في التمر) يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم ، وسيأتي أيضا بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب فتح الباري ج (٥) م (٩)

أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح الى جهة الساحل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المنازى ، وشاهد الترجمة منه قوله ، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش لجمع ، الحديث . وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذى بعده ذكر المجازفة لانهم لم يريدوا المباينة ولا البذل ، وإنما يفضل بعضهم بعضا لو أخذ الإمام من أحدهم للآخر . وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تسارت فيه بعد جمعه لكنهم تناولوه مجازفة كما جرت العادة . نازيها حديث سلمة بن الأكوع في إرادة نحر ابلهم في الغزو ، والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة . وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى . وقوله فيه « أزواد » في رواية المستملى « أزودة » ، وقوله « وألقوا » أى افتقروا . وقوله « وبرك » بتشديد الراء أى دعا بالبركة ، وقوله « فاحتى » بسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة ثم مثناة افتعل من الحى وهو الاخذ بالكفين . ثالثا حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر ، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنها ، وقد ذكر المصنف في الواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب ، وفي هذا تعجيل العصر ، والغرض منه هنا قوله « فتنحر جزورا فيقسم عشر قسم » قال ابن التين في حديث رافع الشرك في الاصل ، وجمع الحظوظ في القسم ، ونحر ابل المغنم ، والحجة على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه . وقوله « نضيحا » بالهمزة وبالجيم أى استوى طبعه . رابعا حديث أبي موسى : قوله (عن يزيد) هو بالوحدة والراء مصفرا . قوله (اذا أرملوا) أى فى زادهم ، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بأرمل من التمة كما قيل فى (ذا مقربة) . قوله (فهم منى وأنا منهم) أى هم متصلون بى ، وتسمى « من » هذه الاتصالية كقوله « لست من دد » ، وقيل : المراد فعلوا فعلى فى هذه المواضع . وقال النووي : معناه المبالغة فى اتحاد طرفيهما واتفاقهما فى طاعة الله تعالى . وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبي موسى ، وتحديد الرجل بمنافه ، وجواز هبة المجهول ، وفضيلة الأيتار والمواصة ، واستحباب خلط الزاد فى السفر وفى الإقامة أيضا . والله أعلم

٢ - باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية فى الصدقة

٢٤٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثى قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه : أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التى فرض رسول الله ﷺ قال وما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية .

قوله (باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية فى الصدقة) أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر فى ذلك ، وهو طرف من حديث الطويل فى الزكاة وتقدم فيه ، وقيد المصنف فى الترجمة بالصدقة لوروده فيها ، لأن التراجع لا يصح بين الشريكين فى الرقاب . وقال ابن بطال : فقه الباب أن الشريكين إذا خاط رأس مالهما فأنفج بينهما ، فمن أنفق من مال الشراكة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعما عند القسمة بقدر ذلك ، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين فى الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان ، فدل ذلك على أن كل شريكين فى معناهما . وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين فى الغنم ليس من باب قسمة الربح ، وإنما أصله غرم مستهلك ، لانا نقدر أن من لم

يُعط استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره ؛ وقد قيل إنه يُقدر مستلفاً من صاحبه ، واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وإن لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضاً ، وفيه نظر لأن صحته تتوقف على عدم الإذن ، وهو هنا محتمل ، فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال

٣ - باب قصة الغنم

٢٤٨٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْانصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مسروقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ابْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَماً ، قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَّاتِ الْقَوْمِ ، فَمَجَلُّوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ ، فَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بَيْعِيرٍ ، فَدَنَمْنَاهَا بَيْعِيرٌ ، فَطَلَبُوهُ فَأَغْيَامٌ ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ بِسُرَةٍ ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ لِحَبَسَةِ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمُ أَوَائِدُ كَأَوَائِدِ الْوَحْشِ ، فَأَغْلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْتَمُوا بِهِ هَكَذَا . فَقَالَ جَدِّي : إِنَّا نَرَجُو - أَوْ نَخَافُ - الدُّوْغْدَا ، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى ، أَنْتَذِجُ بِالْقَصَبِ ؟ قَالَ : مَا أَنْهَرَ الدَّمُ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَوْهُ ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفَرُ . وَسَأَحْدُثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَا السِّنُّ قَطْعٌ ، وَأَمَا الظُّفَرُ فُفْدَى الْحَبَسَةِ »

[الحديث ٢٤٨٨ - أطرافه في : ٢٥٠٧ ، ٣٠٧٥ ، ٥٤٩٨ ، ٥٥٠٣ ، ٥٥٠٦ ، ٥٥٠٩ ، ٥٥١٣ ، ٥٥٤٤]

قوله (باب قصة الغنم) أى بالعدد ، أورد فيه حديث رافع بن خديج ، وفيه دهم قسم فعدل عشرة عن الغنم بيعير ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى

٤ - باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه

٢٤٨٩ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمَرَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ »

٢٤٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ قَالَ « كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَأَصَابَتْنا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمَرَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ : لَا تَقْرَأُوا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ »

قوله (باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه) كذا في جميع النسخ ، ولعل دحى ، كانت دحين ، فتحرقت ، أو سقط من الترجمة شيء إما لفظ النهى من أولها أو لا يجوز ، قبل دحى . ذكر فيه حديث ابن

عمر في ذلك من وجهين ، وقد تقدم في المظالم ، ويأتى الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال : انتهى عن القرآن من حسن الأدب في الأكل عند الجمهور لا على التحريم كما قال أهل الظاهر . لأن الذى يوضع للأكل سبيله سبيل المسكربة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل ، لكن إذا استأثر بعضهم بأكثر من بعض لم يحل له ذلك

٥ - باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل

٢٤٩١ - **حَدَّثَنَا هِرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :** قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « **مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ - أَوْ ثِيْرًا كَا ، أَوْ قَالَ نَهِيًّا - وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ بِقِيَمَةِ الدَّلِيلِ فَهُوَ عَتَقَ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ** »

قال : لا أذكرى قوله « عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » قولٌ مِنْ نَافِعٍ ، أو في الحديثِ عنِ النَّبِيِّ ﷺ [الحديث ٢٤٩١ - أطرافه في : ٢٥٠٣ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥]

٢٤٩٢ - **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّفْعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَلَيْسَ بِخَلَّاصِهِ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةُ عَدْلٍ ، ثُمَّ اسْتَسَى غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ »** [الحديث ٢٤٩٢ - أطرافه في : ٢٥٠٤ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٧]

قوله (باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل) قال ابن بطال : لاختلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز ، وإنما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم : فأجازوه الاكثر إذا كان على سبيل التراضي ، وضمنه الشافعي وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص في الرقيق وألحق الباقي به . وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، وسيأتى الكلام عليهما جميعا في كتاب العتق مستوفى إن شاء الله تعالى

٦ - باب هل يُفَرَّغُ في القسمة ؟ والاستيهام فيه

٢٤٩٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا رَكْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ سَمِعْتُ الثُّمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « تَمَثَّلُ الْقَائِمُ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعُ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَقَمُوا عَلَى سَبِيلِهِ فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهُ وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَامُوا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ قَوْفَهُمْ ، فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينَانَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ كَيْجُوا وَنَجُوا جَمِيعًا »**

[الحديث ٢٤٩٣ - طرئه في : ٢٦٨٦]

قوله (باب هل يفرق في القسمة والاستهام فيه) الاستهام الافتراع ، والمراد به هنا بيان الانصبة في القسم ، والضمير يعود على القسم بدلالة الفسحة فيذكره لانها بمعنى ، أورد فيه حديث النعمان بن بشير ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى

٧ - باب شركة اليتيم وأهل الميراث

٢٤٩٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله العاصمى الأوبسى **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها . . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ - إِلَى - رُءُوبَاعٍ ﴾ فقالت : يا ابن أخي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله ، فيعجبها مالها وجهالها ، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها ، فيعطيا مثل ما يعطيا غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لمن ويبدلنوا بهن أعلى سئتين من الصداق ، وأسرؤا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية ، فنزل الله ﴿ وَبَسَّتُواكَ فِي النِّسَاءِ - إِلَى - قَوْلِهِ - وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ، والذي ذكره الله أنه يُبْتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى التي قال فيها ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ قالت عائشة : وقول الله في الآية الاخرى ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ يعني هي رغبة أحدكم ليتيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال ، فنهوا أن ينكحوا ما رغبوا في مالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن «

[الحديث ٢٤٩٤ - أطرافه في : ٢٧٦٣ ، ٤٥٧٣ ، ٤٥٧٤ ، ٤٦٠٠ ، ٥٠٦٤ ، ٥٠٩٢ ، ٥٠٩٨ ، ٥١٢٨ ، ٥١٣١ ، ٥١٤٠ ، ٦٦٦٥]

قوله (باب شركة اليتيم وأهل الميراث) الواو بمعنى مع ، قال ابن بطال : اتفقوا على أنه لا يجوز المشاركة في مال اليتيم إلا إن كان اليتيم في ذلك مصلحة راجحة . وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . والإوبسى المذكور في الاسناد هو عبد العزيز ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاستاذ كله مدنيون . وقوله « وقال الليث حدثني يونس ، وصلة الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقرونا بطريق ابن وهب عن يونس ؛ وقوله فيه (رغبة أحدكم بليتيمته) وفي رواية الكشميني « عن يقيمته ، ولعله أصوب

٨ - باب الشركة في الأرضين وغيرها

٢٤٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي سَلَمَةَ عن جَابِرِ بْنِ

عبد الله رضي الله عنهما قال « إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّعْمَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ »

قوله (باب الشركة في الارضين وغيرها) أورد فيه حديث جابر « الشفعة في كل مال يقسم » وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشفعة ، وأراد هنا الإشارة إلى جواز قسمة الأرض والدار ، وإلى جواز ذهاب الجمهور صغر الدار أو كبرها ، واستثنى بعضهم التي لا ينتفع بها لو قسمت فتنتفع قسمتها . وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني

٩ - باب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة

٢٤٩٦ - حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا متمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْمَةِ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ »

قوله (باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة) أورد فيه حديث جابر المذكور ، قال ابن المنير : ترجم بلزوم القسمة ، وليس في الحديث إلا نفي الشفعة ، لكن لكونه يلزم من نفيها نفي الرجوع - إذا لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة - فعادت الشفعة

١٠ - باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف

٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ - حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم عن عثمان - يعني ابن الأسود - قال أخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المنهال عن الصرف بدأ بيد قال « اشتريت أنا وشريك لي شيئاً بدأ بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه قال : قلت أنا وشريكي زيد بن أرقم وسألنا النبي ﷺ عن ذلك قال : ما كان بدأ بيد فخذوه ، وما كان نسيئة فردوه »

قوله (باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً ، إلا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وأجمعوا على أن الشركة بالدرهم والدينار جائزة ، لكن اختلفوا إذا كانت الدينارين من أحدهما والدرهم من الآخر ، فمنه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري ، وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضاً كالصالح والمكسرة ، والطلاق البخاري الترجمة يشعر بمنحوا إلى قول الثوري ، وقوله « وما يكون فيه الصرف ، أي كالدرهم المنقوشة والنبر وغير ذلك ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الأكثر : يصح في كل مثل

وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يختص بالقدر المضروب . وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف ، وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، وتقدم بعض السلام عليه هناك . قوله (حدثنا أبو حاتم) هو النزيل شيخ البخاري ، وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة . قوله (انشريت أنا وشريك لي) لم أقب على اسمه . قوله (شيئا بدا بيد ونسيئة) تقدم في أوائل البيوع بلفظ « كنت أتمسك في الصرف » . قوله (ما كان يدا بيد نخذره وما كان نسيئة فردوه) في رواية كريمة « فذروه » ، بتقديم الذال المعجمة وتخفيف الراء أي اتركوه ، وفي رواية النسب « ردوه » بدون الفاء ، وحذفها في مثل هذا وإثباتها جائز ، واستدل به على جواز تفريق الصفة فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين ، وبؤيد هذا الاحتمال ما سبق في « باب الهجرة إلى المدينة » من وجه آخر عن أبي النبال قال « باع شريك لي دمام في السوق نسيئة إلى الموسم » ، فذكر الحديث ، وفيه « قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال : ما كان يدا بيد فليس به بأس » ، وما كان نسيئة فلا يصلح ، فعلى هذا فمن قوله « ما كان يدا بيد نخذره » أي ما وقع لكم فيه التقاض في المجلس فهو صحيح فأَمْضَوْهُ ، وما لم يقع لكم فيه التقاض فليس بصحيح فاتركوه ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد . والله أعلم

١١ - باب مشاركة الذمى والمشركين في المزارعة

٢٤٩٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولم شطر ما يخرج منها »

قوله (باب مشاركة الذمى والمشركين في المزارعة) الواو في قوله « والمشركين » عاطفة وليس بمعنى مع ، والتقدير مشاركة المسلم للذمى ومشاركة المسلم للمشركين ، وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها مختصرا ، وقد تقدم في المزارعة ، وهو ظاهر في الذمى والحق المشرک به لأنه إذا استأمن صار في معنى الذمى ، وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأحمد وإسحق ، وبه قال مالك إلا أنه أجازها إذا كان يتصرف بمحضرة المسلم ، وحبهم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالربا ونمن الخمر والخنزير ، واحتج اليهود بمعاملة النبي ﷺ يهود خيبر ، وإذا جاز في المزارعة جاز في غيرها ، وبمشرعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها

١٢ - باب قسم التميم والعدل فيها

٢٥٠٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته صحابا ، فبقي عتود » ، فذكره رسول الله ﷺ قال : ضَعَّ بِهَ أَنْتَ »

قوله (باب قسم التميم والعدل فيها) ذكر فيه حديث عتبة بن عاصم ، وقد مضى توجيه إيرادها في الشركة في أوائل

الوكالة ، ويأتى الكلام على بقية شرحه فى الاضاحى إن شاء الله تعالى

١٣ - باب الشركة فى الطعام وغيره

وَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا فَفَعَزَهُ آخَرُ ، فَرَأَى عَمْرُؤُا لَهُ شَرَكَةً

٢٥٠٢، ٢٥٠١ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ ابْنِ مَعْبُدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ - وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ ، فَقَالَ : هُوَ صَغِيرٌ . فَسَحَّ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ - وَعَنْ زُهْرَةَ ابْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَقُولَانِ لَهُ : أَشْرِكْنَا ، فَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَاكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيُشْرِكُهُمْ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبِيتُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ »

[الحديث ٢٥٠١ - طرفه فى : ٧٢١٠]

[الحديث ٢٥٠٢ - طرفه فى : ٦٣٥٣]

قوله (باب الشركة فى الطعام وغيره) أى من المشليات ، وانجهور على صحة الشركة فى كل ما يملك ، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل ، وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له فى التصرف ، وفى وجهه لا يصح إلا فى النقد المضروب كما تقدم ، وعن المالكية تكره الشركة فى الطعام ، والراجح عندهما الجواز . قوله (ويذكر أن رجلاً) لم أقف على اسمه . قوله (فرأى عمر) كذا للاكثر ، وفى رواية ابن شبيوه « فرأى ابن عمر ، وعليهما شرح ابن بطال ، والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور من طريق إياس بن معاوية « أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلمة وعنده رجل ففعزه حتى اشتراها ، فرأى عمر أنها شركة ، وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفى فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك ، وقال مالك أيضاً فى السلمة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة ، فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه انتفع بتركه الزيادة عليه ، ووقع فى نسخة الصغاني مانصه « قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - إذا قال الرجل للرجل أشركنى فإذا سكنت يكون شريكى فى النصف ، اهـ وكأنه أخذه من أثر عمر المذكور . قوله (أخبرنى سعيد) هو ابن أبى أيوب ، وثبت فى رواية ابن شبيوه . قوله (عن زهرة) هو بضم الزاى وعند أبى داود من رواية المقبرى عن سعيد « حدثنى أبو عقيل زهرة بن معبد ، . قوله (عن جده عبد الله بن هشام) أى ابن زهرة التميمى من بنى عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رهط أبى بكر الصديق ، وهو جد زهرة لآبيه . قوله (وكان قد أدرك النبى ﷺ) ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبى ﷺ ست سنين ، وروى أحمد فى مسنده أنه احتلم فى زمن رسول الله ﷺ لسكن فى اسناده ابن لهيعة ، وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن ذهاب أمه به كان فى الفتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن لهيعة مضطرباً فيحتمل أنه بلغ فى أوائل سن الاحتلام . قوله (وذهبت به أمه زينب

بنت حميد) أي ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى وهى معدودة فى الصحابة ، وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرًا ، وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واخطب بها فيما ذكره ابن يونس وغيره ، وعاش إلى خلافة معاوية .
قوله (ودعاه) زاد المصنف فى الأحكام من وجه آخر « عن زهرة » وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، من حديث ابن وهب بن جهم فوهم . **قوله** (وعن زهرة بن معبد) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) قال الاسماعيلي رواه الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب . قلت : وقد أخرجه المصنف فى الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد ، وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب ، وقال الاسماعيلي : تفرد به ابن وهب . **قوله** (فيقولان له أشركنا) هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك فى الطعام الذى اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة ، وفى الحديث مسح رأس الصغير ، وترك مبايعة من لم يبلغ ، والدخول فى السوق لطلب المماش ، وطلب البركة حيث كانت ، والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة ، وتوفر دواعى الصحابة على احضار أولادهم عند النبي ﷺ لا لتباس بركته ، وعلم من أعلام نبوته ﷺ لاجابة دعائه فى عبد الله بن هشام . (تنبيهان) : أحدهما وقع فى رواية الاسماعيلي ، وكان - يعنى عبد الله بن هشام - يضحى بالشاء الواحدة عن جميع أهله ، فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخارى فخطأ .
ثانيهما وقع فى نسخة الصغاني زيادة لم أرها فى شيء من النسخ غيرها ولفظه « قال أبو عبد الله : كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفا ببركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه دينارا يشتري به أحمية فاشترى شاتين قبساع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة ، فبرك له رسول الله ﷺ »

١٤ - باب الشراكة فى الرقيق

٢٥٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** جويرية بن أسماء عن ، نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من أعتق شركا له فى مملوك وجب عليه أن يعتيق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاؤه حصصهم ويحلى سبيل المعتق »

٢٥٠٤ - **حدثنا** أبو العمان **حدثنا** جرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من أعتق شقصا له فى عبد أعتق كله إن كان له مال ، وإلا يستسج غير مشقوق عليه »

قوله (باب الشراكة فى الرقيق) أورده فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة فيمن أعتق شقصا - أى نصيبا - من عبد ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك

١٥ - باب الاشتراك فى الهدى والبذن

وإذا أشرك الرجل رجلا فى هديه بعد ما أهدي

٢٥٠٥ ، ٢٥٠٦ - **حدثنا** أبو الثمان **حدثنا** حماد بن زيد أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر :

وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهم قالاً : قدّم النبي ﷺ وأصحابه عتيقاً رابعة من ذى الحجة مهلين بالحج لا يخلطهم شيء . فلما قدّمنا أسرنا فجلدناها عجرة ، وأن نحمل إلى نائنا . ففشت في ذلك العالة . قال عطاء : فقال جابر فبروح أحدنا إلى بني وذكره يقطر منياً - فقال جابر بكفه - فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقام خطيباً فقال : بلدي أن أفواماً يقولون كذا وكذا ، والله لأنا أبر وأتقى لله منهم ، ولو أني استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدى لأحلت . فقام سراقه بن مالك بن جشم فقال : يا رسول الله ، هي لنا أو للأبد ؟ قال : لا ، بل للأبد . قال وجاء علي بن أبي طالب ، فقال أحدهما يقول : لبك بما أهل به رسول الله ﷺ ، وقال الآخر : لبك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمر النبي ﷺ أن يُقيم على إحرابه ، وأشركه في الهدى .

قوله (باب الاشتراك في الهدى والبدن) بضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخاص بعد العام : قوله (وإذا أشرك الرجل رجلاً في هديه بعد ما أهدى) أي هل يسوغ ذلك ؟ ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إهلال على وفيه فأمره أن يقيم على إحرابه وأشركه في الهدى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . وفيه بيان أن الشرك وقع بعد ما ساق النبي ﷺ الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة ، وجاء على من اتين إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي ﷺ من الهدى مائة بدنة وأشرك علياً معه فيها ، وهذا الاشتراك يحمل على أنه ﷺ جعل علياً شريكاً له في ثواب الهدى ، لا أنه ملكه له بعد أن جمعه هدياً ، ويحتمل أن يكون على لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي ﷺ ملكه نصفه مثلاً فصار شريكاً فيه ، وساق الجميع هدياً فصارا شريكين فيه لافي الذي ساقه النبي ﷺ أولاً . قوله (وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول : لبك بما أهل به رسول الله ﷺ . وقال الآخر : لبك بحجة رسول الله ﷺ) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر ، وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال بحجة رسول الله ﷺ هو ابن عباس ، ومعنى قوله بحجة ، أي بمثل حجة رسول الله ﷺ ، (تنبيه) : حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزي فلم يذكره في ترجمة طاوس لافي رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه ، بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس ، وكذا صنع الحميدي فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولا في أفراد البخاري ، لكن تبين من مستخرج أبي نعيم أنه من رواية ابن جريج عن طاوس ، فانه أخرجه من مسند أبي يعلى ، قال حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ، قال وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس ، ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع ، وإنما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ، ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند أحمد ، مع كبره ، والذي يظهر لي أن ابن جريج عن طاوس منقطع ، فقد قال الأئمة إنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما . وإنما عم من عطاء الكوفة أخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة . والله أعلم

١٦ - باب من عدل عشرة من النعم بجزور في القسم

٢٥٠٧ - **حدثني محمد بن أحمد** أخبرنا **وكيع** عن **سفيان** عن **أبيه** عن **عبابة بن رفاع** عن **رافع بن خديج** رضي الله عنه قال : كنّا مع النبي ﷺ بذى الحليفة من نهامة فأصابتنا غما أو إبلا ، فصجل القوم فأغلبواها القدور ، فجاء رسول الله ﷺ فأسر بها فأكرمت ، ثم عدل عشرة من النعم بجزور . ثم إن بيرا ندد وليس في القوم إلا خيل يسيرة فحبسه بسم ، فقال رسول الله ﷺ : إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فأغلبكم منها فأضنموها . هكذا . قال قل جدمي : يا رسول الله إنا نرجو - أو نخاف - أن تلقى العدو غدا ، وليس معنا مدى ، أفندج بالقص ؟ قال : اعبل ، أو أزني . ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر . وساعدكم عن ذلك : أما السن فمظم ، وأما الظفر فمدى الحبسة .

قوله (باب من عدل عشرة من النعم بجزور) بفتح الجيم وضم الزاي أى بعير (في القسم) بفتح القاف . ذكر فيه حديث رافع في ذلك ، وقد تقدم قريبا وأنه يأتي الكلام عليه في الذبائح إن شاء الله تعالى . ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن شويه . حدثنا محمد بن سلام ، والله أعلم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الشركة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها واحد والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثا والمخالص أربعة عشر ، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان مثل القائم على حدود الله ، وحديث عبد الله بن هشام وحديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير في قصته ، وحديث ابن عباس الاخير . وفيه من الآثار أثر واحد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٨ - كتاب الرهن

١ - باب في الرهن في الحضر، وقول الله عز وجل [٢٨٣ البقرة]:

﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهن مقبوضة﴾

٢٥٠٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « ولقد رهن رسول الله ﷺ درعه بشعير، ومشت إلى النبي ﷺ فبجز شعيره وإهالة سنيخة . ولقد سمعته يقول : ما أصبح لآل محمد ﷺ إلا صاع ولا أمسى ، وإنهم لتسعة أبيات »

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب في الرهن في الحضر ، وقول الله عز وجل ﴿ فرهن مقبوضة ﴾) كذا لا في ذر ، ولغيره « باب ، بدل « كتاب » ، ولابن شيويه « باب ما جاء ، وكلهم ذكروا الآية من أولها . والرهن بفتح أوله وسكون الهاء : في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ، ومنه ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ . وفي الشرع : جعل مال وثيقة على دين . وبطلان أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر . وأما الرهن بضمين فالجمع ، ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككسب وكتاب ، وقرئ بهما . وقوله في الحضر إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما سأل ذكره وهو قول الجمهور ، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توفقة على الدين لقوله تعالى ﴿ فإن أمن بعضهم بعضا ﴾ فانه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب فاخرجه مخرج الغالب ، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما قالوا : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب ، وبه قال داود وأهل الظاهر ، وقال ابن حزم : ان شرط المرتن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك ، وان تبرع به الرهن جاز ، وحمل حديث الباب على ذلك . وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، وقد تقدم الحديث في « باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة » في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن درعا له بالمدينة عند يهودي » وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر . قوله (حدثنا مسلم بن إبراهيم) تقدم في أوائل البيوع مقرونا باستاد آخر ، وشاقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم ابن إبراهيم . قوله (ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف ، بيته أحمد من طريق أبان العطار عن قتادة عن أنس « أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فاجابه ، والدرع بكسر المهملة يذكر ويؤنث : قوله (بشعير) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن النبي ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودي » وأخذ منه شعيرا لاهله ، وهذا اليهودي هو أبو الشحم ، بيته الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي ﷺ رهن درعا له عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير ، انتهى ، وأبو الشحم المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته ، وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم ، وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة مدودة ومكبورة

اسم الفاعل من الإباء ، وكأنه التبس عليه بآبي اللحم الصحابي ، وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي
للصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي ، وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق
عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا : بفشرين ، ولعله كان دون الثلاثين لجر
الكسر تارة وألفى أخرى ، ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً
وزاد أحد من طريق شيبان الآتية في آخره : فوجد ما يشتكها به حتى مات ، . قوله (ومشت إلى النبي ﷺ)
بخبز شعير وإهالة سنخة) وإهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من اللحم والالية ، وقبل هو كل دسم
جامد ، وقيل ما يؤتمد به من الأدهان ، وقوله : سنخة ، بفتح الهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة
الريح . ويقال فيها بالزأى أيضا . ووقع لاحد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس : لقد دعى نبي الله ﷺ ذات
يوم على خبز شعير وإهالة سنخة ، فكان اليهودى دعا النبي ﷺ على لسان أنس فلمذا قال : مشت إليه ، بخلاف
ما يقتضيه ظاهره أنه حضر ذلك إليه . قوله (ولقد سمعته) فاعل : سمعت ، أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل
يقول ، وجزم الكرماني بأنه أنس وفاعل سمعت قتادة ، وقد أشرت إلى الرد عليه في أوائل البيوع .
وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكورة بلفظ : ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول :
والذى نفس محمد بيده ، فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه . قوله (ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا
أسمى) كذا للجميع ، وكذا ذكره الحميدى في : الجمع ، ، وأخرجه أبو نعيم في : المستخرج ، من طريق الكجى عن
مسلم بن إبراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ : ما أصبح لآل محمد ولا أسمى إلا صاع ، وخواف مسلم بن إبراهيم في
ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والاسماعيلي عن طريقه والترمذى من طريق ابن أبي عدى ومعاذ بن هشام والنسائي
من طريق هشام بلفظ : ما أسمى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب ، وتقدم من وجه آخر في أوائل
البيوع بلفظ : بر ، بدل تمر . قوله (وانهم لتسمة أبيات) في رواية المذكورين : وان عنده يومئذ لتسع نسوة ،
وسياق سياق أسمائهن في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى
سبب قوله ﷺ هذا وأنه لم يقله متضرجا ولا شاكيا - معاذ الله من ذلك - وإنما قاله معتذرا من إجابته دعوة
اليهودى ولرهنه عنده درعه ، ولعل هذا هو الحامل الذى زعم بأن قائل ذلك هو أنس فرارا من أن يظن أن النبي
ﷺ قال ذلك بمعنى التضرع والله أعلم . وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه
وعدم الاعتبار بفساد معتقدم ومعاملتهم فيما بينهم ، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام . وفيه
جواز بيع السلاح ورهنه وإجلته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا ، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم
وجواز الشراء بالثمن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير فادح في التوكل ، وأن قنية
آلة الحرب لا تدل على تحبيسها قاله ابن المنير ، وأن أكثر قوت ذلك العصر الشعر قاله الداودى ، وأن القول قول
المرتهن في قيمة المرهون مع يمينه حكاه ابن التين . وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهدي الدنيا والتقلل
منها مع قدرته عليها ، والكرم الذى أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه ، والصبر على ضيق العيش
والقناعة باليسير ، وفضيلة لأزواجه لصبرهن معه على ذلك ، وفيه غير ذلك مما مضى ويأتى . قال العلماء : الحكمة في
عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة إلى معاملة اليهود إما لبيان الجواز ، أو لأنهم لم يكن عندهم لئذ ذلك طعام فاضل

عن حاجة غيرهم أو غشى أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا فلم يرد التصديق عليهم ، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدح على ذلك وأكثر منه ، فلم له لم يطلعهم على ذلك وإنما اطلع عليه من لم يكن موسرًا به ممن تقل ذلك . والله أعلم

٢ - باب من رهن درعه

٢٥٠٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الواحدِ حدثنا الأعمشُ قال : « تذاكرنا عندَ إبراهيمَ الرهنَ والتَّيْلَ في السَّلفِ ، قال إبراهيمُ : حدثنا الأسودُ عن عائشةَ رضى الله عنها أنَّ النبيَّ ﷺ اشترى من يهوديٍّ طعامًا إلى أجلٍ ورهنهُ درعه »

قوله (باب من رهن درعه) ذكر فيه حديث الأعمش (قال تذاكرنا عند إبراهيم) هو النخعي (الرهن والتَّيْل) بفتح التاف وكسر الموحدة أى الكفيل وزنا ومعنى . **قوله** (اشترى من يهودي) قدم التعريف به في الباب الذى قبله . **قوله** (طعاما إلى أجل) قدم جنسه في الباب الذى قبله ، وأما الأجل فى صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة . **قوله** (ورهنه درعه) قدم فى أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ : ورهنه درعا من حديد ، واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسيذكر فى الذى بعده . ووقع فى أواخر المنزلى من طريق الثورى عن الأعمش بلفظ : توفى رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة ، وفى حديث أنس عند أحمد ، فما وجد ما يفتسكها به ، وفيه دليل على أن المراد بقوله ﷺ فى حديث أبى هريرة : نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، قيل هذا محله فى غير نفس الأنبياء فانها لا تكون معلقة بدين فهمى خصوصية ، وهو حديث صحيح ابن حبان وغيره ، من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء ، واليه جنح الماوردى ؛ وذكر ابن الطلاع فى الأقضية النبوية ، أن أبا بكر اقتلك الدرع بعد النبي ﷺ ، لكن روى ابن سعد عن جابر : أن أبا بكر قضى عدات النبي ﷺ وأن عليا قضى ديونه ، وروى إسحق بن راهويه فى مسنده عن الشعبي مرسلًا : أن أبا بكر اقتلك الدرع وسلمها لعل بن أبى طالب ، وأما من أجاب بأنه ﷺ اقتسكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضى الله عنها

٣ - باب رهن السلاح

٢٥١٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو : سمعتُ جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : « مَنْ لَسَكَبَ بنِ الْأَشْرَفِ ؟ فَانْهَ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ . قَالَ عُمَرُ بْنُ مَسْلَمَةَ : أَنَا . فَأَنَاهُ فَقَالَ : أَرَدْنَا أَنْ نُسَلِّفَنَا وَنُشَقَّ أَوْ وَنُشَقِّينَ . قَالَ : ارْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ . قَالُوا : كَيْفَ نَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْلُ الْعَرَبِ ؟ قَالَ : فَارْهَنُونِي أَبْنَاءَكُمْ . قَالُوا : كَيْفَ نَرْهَنُكَ أَبْنَاءَنَا فَيُسَبُّ أَحَدُهُمْ فَيُقَالُ : رُهْنٌ بَوْسَقٍ أَوْ وَشَقِّينَ ؟ هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا ، وَلَسَكْنَا نَرْهَنُكَ الْأُمَّةَ - قَالَ سُفْيَانُ : يَنْبَى السِّلَاحَ - فَوَعْدُهُ أَنْ يَأْتِيَهُ ، فَتَقْتُلُوهُ ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأُخْبِرُوهُ »

[الحديث ٢٥١٠ - أطرافه فى : ٣٠٣٦ ، ٣٠٣٢ ، ٤٠٣٧]

قوله (باب رهن السلاح) قال ابن المنير : إنما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وإنما هي آلة يتق بها السلاح ، ولهذا قال بعضهم : لا يجوز تحميلها ، وإن قلنا بجواز تحميل السلاح كالسيف . قوله (الأمانة) بلام مشددة ومهزلة ساكنة قد فسرهما سفيان الراوى بالسلاح ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي . قال ابن بطال : ليس في قولهم « رهنك الأمانة » دلالة على جواز رهن السلاح ، وإنما كان ذلك من معارضض الكلام المباحة في الحرب وغيره . وقال ابن التين : ليس فيه ما يوجب له لأنهم لم يقصدوا إلا الحديعة ، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله ، قال : وإنما يجوز بيمة ورهنة عند من تكون له ذمة أو عهد باتفاق ، وكان لكعب عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يمين على النبي ﷺ فانتقض عهده بذلك ، وقد أعلن ﷺ بأنه آذى الله ورسوله ، وأجيب بأنه لو لم يكن معتاداً عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه ، إذ لو عرضوا عليه ما لم تجر به عادتهم لاستراب بهم وقاتهم ما أرادوا من مكيدته ، فلما كانوا يصدد المخادعة له أوهموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ، وواقفهم على ذلك لما عهده من صدقهم قمت المكيدة بذلك ، وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له به ، وإنما وقفت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة . وقال السهيلي : في قوله « من لكعب بن الأشرف » جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان ذا عهد خلافاً لإبي حنيفة ، كذا قال ، وليس متفقاً عليه عند الحنفية . والله أعلم

٤ - باب الرهن مركوب ومخلوب

وقال مُغيرةٌ عن إبراهيم : تركب الضالة بقدر علفها ، وتغلب بقدر علفها . والرهن مثله

٢٥١١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول « الرهن يُركب بنفقته ، ويُشرب لبن الدار إذا كان مَرهوناً » [الحديث ٢٥١١ - طرفه في : ٢٥١٢]

٢٥١٢ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الدار يُركب بنفقته إذا كان مَرهوناً ، ولبن الدار يُشرب بنفقته إذا كان مَرهوناً ، وعلى الذي يركب ويُشرب النفقة »

قوله (باب الرهن مركوب ومخلوب) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً قال الحاكم : لم يخرج له ، لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش انتهى . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ، ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي ، وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة . قوله (وقال مُغيرة) أي ابن مقسم (عن إبراهيم) أي النخعي (تركب الضالة بقدر علفها وتغلب بقدر علفها) وقع في رواية الكشميني « بقدر علفها » ، والأصل أصوب . وهذا الأثر وصله سعيد ابن منصور عن هشيم عن مُغيرة به . قوله (والرهن مثله) أي في الحكم المذكور ، وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه « الدابة إذا كانت مَرهونة تركب بقدر علفها ، وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها ،

ورواه حماد بن سلة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه « إذا ارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر من علفها ، فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا » . **قوله** (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة . **قوله** (عن عامر) هو الشعبي ، ولاحد عن يحيى القطان عن زكريا « حدثني عامر ، وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثا في النكاح . **قوله** (الرهن يركب بنفقته) كذا للجميع بضم أول يركب على البناء اللجوهول ، وكذلك « يشرب » وهو خبر بمعنى الأمر ، لكن لم يتعين فيه الأمور ، والمراد بالرهن المهرن ، وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا » . **قوله** (الدر) بفتح الميملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع ، وقوله « لبن الدر » هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو كقوله تعالى (وحب الحصيد) . **قوله** في الرواية الثانية (وعلى الذي يركب ويشرب النفقة) أي كائنا من كان ، هذا ظاهر الحديث ، وفيه حجة لمن قال يجوز للرتن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحمد وإسحق . وطائفة قالوا : ينتفع المرتن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الاجال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق ، وهذا يختص بالمرتن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتن لأن انتفاع الراهن بالمهرن لكونه مالك رقبته لا لكونه منقفا عليه بخلاف المرتن ، وذهب الجمهور الى أن المرتن لا ينتفع من المهرن بشيء ، وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين : أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول جمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم « لا تحلب ماشية أرى بغير إذنه » انتهى ، وقال الشافعي : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درها وظهرها فهي مخلوبة وسركوبة له كما كانت قبل الرهن ، واعترضه الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها » الحديث ، قال فتعين أن المراد المرتن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا ، حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تهر ربا ، قال فارتفع بتحريم الربا ما أبيح في هذا المرتن ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه ، وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور الى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المهرن فيباح حينئذ للرتن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولإبقاء المألية فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسائل الظفر . وقيل : إن الحسكة في العدول عن اللبن الى الدر الإشارة إلى أن المرتن إذا حلب جاز له ، لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلا ورهنه فانه لا يجوز للرتن أن يأخذ منه شيئا أصلا ، كذا قال ، واحتج الموفق في المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة للرتن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من تمام الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير

إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها . والله أعلم

٥ - باب الرهن عند اليهود وغيرهم

٢٥١٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنه دِرْعَهُ »
قوله (باب الرهن عند اليهود وغيرهم) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريباً ، وخرجه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريباً

٦ - باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه

فالبيئة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه

٢٥١٤ - **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ « كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ** فكتب إلي : « إن النبي ﷺ قفى أن اليمين على المدعى عليه »
 [الحديث ٢٥١٤ - طرفاه في : ٢٦٦٨ ، ٤٥٥٢]

٢٥١٥ ، ٢٥١٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ** رضى الله عنه : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ [٧٧ آل عمران] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - فَعَارُوا إِلَى - عَذَابُ أَلِيمٍ ۝ ﴾ .
 ثُمَّ إِنَّ الْأَشْمَشَ بْنَ قَبِيصٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ لَحْدُنَا ، قَالَ فَقَالَ : صَدَقَ ، لَقِيَ نَزَلَتْ ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرٍّ ، فَاحْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
 شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ . قُلْتُ : إِنَّهُ إِذَا يَحْلِفُ وَلَا يُبَالَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ . ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - إِلَى - وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ۝ ﴾

قوله (باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة على المدعى واليمين على المدعى عليه) سيأتي ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى وألخص ما قيل فيه إن المدعى من إذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأول حديث ابن عباس : **قوله** (كتب إلى ابن عباس) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران . **قوله** (فكتب إلي أن النبي ﷺ) يجوز فتح هزة أن وكسرهما ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات . وأراد المصنف منه الحل على عموم خلافاً لما قال إن القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن ، لأن الرهن كالتأهيد للمرتهن ، قال ابن التين : جنح البخاري إلى أن الرهن لا يكون

شاهدا . الثاني والثالث حديثا عبد الله بن مسعود والأشعث ، وقد تقدما قريبا في كتاب الشرب ، وأراد من إيرادهما قوله ﷺ للاشعث ، شاهداك أو يمينه ، فإن فيه دليلا لما ترجم به من أن البينة على المدعى ، ولعله أشار في الترجمة الى ماورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة ، وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتى بيانه . وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجم به ، وأورد مايدل عليه بما ثبت على شرطه . والله أعلم

(غائبة) . اشتمل كتاب الرهن من الاحاديث المرفوعة على تسعة احاديث موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخامس ثلاثة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة . وفيه من الآثار أثران عن ابراهيم النخعي . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٩ - كتاب العتق

١ - باب في العتق وفضله

وقوله تعالى [١٣ - ١٥ البلد] : ﴿ تِلْكَ رَقِيَّةٌ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾

٢٥١٧ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد قال حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن الحسين قال : قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَفْتَدَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْ النَّارِ . قال سعيد بن مرجانة : فانطلقت به إلى علي بن الحسين ، فسمعت علي بن الحسين رضي الله عنهما إلى عبد الله قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم - أو ألف دينار - فأعتقه »

[الحديث ٢٥١٧ - طرفه في : ٦٧١٥]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . في العتق وفضله) كذا للاكثر ، زاد ابن شويبه بعد البسملة « باب » ، وزاد المستمل قبل البسملة « كتاب العتق » ، ولم يقل باب . وأنتهيا النسق . والعتق بكسر المهملة وإزالة الملك . يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقة ، قال الأزهري : وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار ، لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . قوله (وقول الله تعالى ﴿ تِلْكَ رَقِيَّةٌ ﴾) ساق الى قوله (مقربة) ووقع في رواية أبي ذر (أو أطعم) ولفظه (أو إطعام) وهما قرآنان مشهورتان والمراد بفك الرقبة تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه ، وإنما خصص بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالغل في رقبته فإذا أعتق فك الغل من عنقه ، وجاء في حديث صحيح « ان فك الرقبة مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق » رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ « أعتق النسمة وفك الرقبة . قيل يا رسول الله أليستا واحدة ؟ قال : لا ، ان عتق النسمة أن تفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين في عتقها »

وهو في أثناء حديث طويل أخرج الترمذى بعضه وصححه ، وإذا ثبت الفضل في الإيانة على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الأولى . قوله (حدثنا واقد بن محمد) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذى روى عنه ، وبذلك صرح الإسماعيلى من طريق معاذ العنبرى عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد . قوله (حدثنى سعيد بن مرجانة) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهى أمه ، واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً أبا عثمان ، وقوله (صاحب على بن الحسين) أى زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب ، وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته ، وهم من زعم أنه سعيد بن يسار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور ، وليس لسعيد بن مرجانة في البخارى غير هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبى هريرة ، ثم غفل فذكره في أتباع التابعين وقال لم يسمع من أبى هريرة . هـ . وقد قال هنا قال لى أبو هريرة ، ووقع التصريح بسامعه منه عند مسلم والنسائى وغيرهما فأتى ما زعمه ابن حبان . قوله (أياً رجل) في رواية الإسماعيلى من طريق عاصم بن على عن عاصم بن محمد ، أياً مسلم ، ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائى من طريق إسماعيل بن أبى حكيم عن سعيد بن مرجانة . قوله (عضواً من النار) في رواية مسلم ، عضواً منه من النار ، وله من رواية على بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأى مختصرة للصفى في كفارات الإيمان ، وأعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه ، وللنسائى من حديث كعب بن مرة ، وأياً امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فسكاكه من النار عظمين منهما بغيره ، وأياً امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فسكاكها من النار ، أسنده صحيح ، ومثله للترمذى من حديث أبى أمامة ، وللطبرانى من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات . قوله (قال سعيد بن مرجانة) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله (فانطلقت به) أى بالحديث ، وفي رواية مسلم ، فانطلقت حين سمعت الحديث من أبى هريرة فذكرته لعل ، زاد أحمد وأبو عوانة من طريق إسماعيل بن أبى حكيم عن سعيد بن مرجانة ، فقال على بن الحسين : أنت سمعت هذا من أبى هريرة ؟ فقال نعم . . قوله (فعمد على بن الحسين إلى عبده) اسم هذا العبد مطرف ، وقع ذلك في رواية إسماعيل بن أبى حكيم المذكورة عند أحمد وأبى عوانة وأبى نعيم في مستخرجيهما على مسلم ، وقوله ، عبد الله بن جعفر ، أى ابن أبى طالب وهو ابن عم والد على بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ، ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات على بن الحسين قبله بثلاث أو أربع ، وروايته عنه من رواية الأقران ، وقوله ، عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، شك من الراوى ، وفيه إشارة إلى أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم ، وقد رواه الإسماعيلى من رواية عاصم بن على فقال ، عشرة آلاف درهم ، بغير شك . قوله (فأعتقه) في رواية إسماعيل المذكورة ، فقال اذهب أنت حر لوجه الله ، وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى عتجاً بأن عتقها يستدعى صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ، ولأن في عتق الذكر من المصالح العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيتها لفقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث ، وفي قوله ، أعتق الله بكل عضو منه عضواً ، إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيماء ، وأشار الخطابى إلى أنه يقتصر النقص المحبور بمنفعة كلخصى مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفعل ، وما قاله في مقام المنع ، وقد استنكره النووى وغيره . وقال : لاشك أن في عتق الخصى وكل ناص فضيعة ، لكن الكامل أولى . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أنه ينبغي في

الرقبة التي تكون للكفارة أن تكون مؤمنة ، لأن الكفارة منقذة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقذة من النار . واستشكل ابن العربي قوله « فرجه بفرجه » ، لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا ، فإن حمل على ما يتعاطاه من الصفات كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق ، وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، ثم قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الزنا ٥١ . ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتي في غيره من الأعضاء عما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً . والله أعلم

٣ - باب أي الرقاب أفضل

٢٥١٨ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضي الله عنه قال « سألت النبي ﷺ : أي العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله . قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال : أعلاها تمناً ، وأنسبها عند أهلها . قلت : فإن لم أقبل ؟ قال : مؤمن ضائعاً ، أو تهنع لأخرق . قال : فإن لم أقبل ؟ قال : تدع الناس بين الشر ، فإنها عذوة تصدق بها على نفسك »

قوله (باب أي الرقاب أفضل) أي للعتق . قوله (حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة) هذا من أصل حديث وقع في البخاري ، وهو في حكم الثلاثيات ، لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبو ، وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال « أخبرنا هشام بن عروة ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج » . قوله (عن أبيه) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان « عن هشام حدثني أبي » . قوله (عن أبي مرواح) بضم الميم بمدّها راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة ، زاد مسلم من طريق حماد بن زيد « عن هشام الليثي » ، ويقال له أيضاً الغفاري ، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه ، وشذ من قال اسمه سعد ، قال الحاكم أبو أحمد : أدرك النبي ﷺ ولم يره . قلت : وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، ورجاه كلهم مدنيون إلا شيخه . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن عروة عن عروة بن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين . وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماء ابن منته وأقدا وعزاه لابن دأود ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره ، وذكر الاسماعيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً روى عن هشام بهذا الاسناد ، وخالفهم مالك فأرسله في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة ، قال الدارقطني : الرواية المرسلة عن مالك أصح ، والمفوظ عن هشام كما قال الجماعة . قوله (عن أبي ذر) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة « أن أبا ذر أخبره » . قوله (قال أعلاها) بالعين المهملة للكثرة وهي رواية النسائي أيضاً ، والكرشميقي بالعين المعجمة وكذا للنسائي ، قال ابن قرقول : معناهما متقارب . قلت : وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام « أكثرها تمناً » وهو يبين المراد ، قال النووي : محله واقع أهل فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو رقتين مفضولتين فالرقتان أفضل ، قال : وهذا بخلاف

الأخية فإن الواحدة السمينة فيها أفضل ، لأن المطلوب هنا فك الرقة وهناك طيب اللحم هـ . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عددا منه ، ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على المحايج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو كثير ، واحتج به لما لك في أن عتق الرقة السكافرة إذا كانت أغلى ثمننا من المسلة أفضل ، وخالفه أصبغ وغيره وقالوا : المراد بقوله أغلى ثمننا من المسلمين ، وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الأول . قوله (وأنفسها عند أهلها) أى ما اغتباطهم بها أشد ، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالبا إلا خالصا وهو كقوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون) . قوله (قلت فإن لم أفعل) في رواية الاسماعيلي هـ أرأيت إن لم أفعل ، أى إن لم أقدر على ذلك ، فاطلق الفعل وأراد القدرة . وللدارقطني في « الفرائب » بلفظ « فإن لم أستطع » . قوله (تعين ضائعا) بالصاد المعجمة وبعد الالف تحتانية لجميع الرواة في البخاري كما جزم به عياض وغيره ، وكذا هو في مسلم ، إلا في رواية السمرقندي كما قاله عياض أيضا ، وجزم الدارقطني وغيره بأن هشاماً رواه هكذا دون من رواه عن أبيه ، وقال أبو على الصدي ونقلته من خطه : رواه هشام بن هروة بالصاد المعجمة والتحتانية ، والصواب بالمهملة والنون كما قال الزهري . وإذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخاري إنه روى بالصاد المهملة والنون ، فإن هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه ، وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالصاد المعجمة ، قال معمر : كان الزهري يقول صحف هشام وأما هو بالصاد المهملة والنون . قال الدارقطني : وهو الصواب لما بلته بالآخرق وهو الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل ، وقال على بن المديني : يقولون إن هشاماً صحف فيه هـ . ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما تقدم وهى بالمهملة والنون ، وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض ، وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائع ذو الضياع من فقر أو عيال فيرجع إلى معنى الأول ، قال أهل اللغة : رجل أخرج لأصنعة له واجمع خرق بضم ثم سكون ، وامرأة خرقاء كذلك ، ورجل صانع وصنع بفتحيتين وامرأة صناع بزيادة ألف . قوله (فإن لم أفعل) أى من الصناعة أو الإعانة ، ووقع في رواية الدارقطني في « الفرائب » : « أرأيت أن ضعفت » وهو يشعر بأن قوله إن لم أفعل أى للعجز عن ذلك لا كسلا مثلاً . قوله (تدع الناس من الشر) فيه دليل على أن الكف عن الشر داخل في فعل الإنسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويماقب ، غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع النية والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا . قوله (فإنها صدقة تصدق) بفتح المثناة والصاد المهملة الخفيفة على حذف إحدى التاءين الأصل تصدق ويجوز تشديدها على الإدغام . وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان ، قال ابن حبان : الواو في حديث أبي ذر هذا بمعنى ثم ، وهو كذلك في حديث أبي هريرة أى المتقدم في « باب من قال إن الإيمان هو العمل » وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلف من الروايات في أفضل الأعمال هناك ، وقيل قرن الجهاد بالإيمان هنا لأنه كان إذ ذاك أفضل الأعمال ، وقال القرطبي : تفضيل الجهاد في حال تعينه ، وفضل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد إلا بأذنهما ، وحاصله أن الأجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين . وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال ، وصبر المفتي والمعلم على التليذ ورفقه به ، وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي إدريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حدثنا حديثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشتمل على فوائد كثيرة : منها سؤاله

عن أى المؤمنين أكل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل ، وفيه ذكر الانبياء وعدمهم وما أنزل عليهم ، وآداب كثيرة من أوامرو ونواهى وغير ذلك ، قال ابن المنير : وفى الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة غير الصانع لأن غير الصانع مظنة الإعانة فكل أحد يعينه غالباً ، بخلاف الصانع فإنه لشهرته بصنعه يغفل عن إعانته . فهى من جنس الصدقة على المستور

٣ - باب ما يستحب من العتاقة فى الكسوف أو الآيات

٢٥١٩ - **حدثنا** موسى بن مسعود **حدثنا** زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر

عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت « أمر النبي ﷺ بالعتاقة فى كسوف الشمس »
تابعه على الدراوردي عن هشام »

٢٥٢٠ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** عثمان **حدثنا** هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي

بكر رضى الله عنهما قالت « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة »

قوله (باب ما يستحب من العتاقة) بفتح العين ووم من كسرهما ، يقال عتق يعتق عتاقاً وعتاقه والمراد الاعتاق وهو ملزوم العتاقة . **قوله** (فى الكسوف أو الآيات) كذا لأبى ذر وابن شويه وأبى الوقت والباقيين والآيات ، بغير ألف ، ودأبه للتويع لا للشك ؛ وقال الكرماني هو بمعنى الواو وبمعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص ، وليس فى حديث الباب سوى الكسوف ، وكأنه أشار الى قوله فى بعض طرقه « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ، وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذى يعتق من النار ، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات . **قوله** (حدثنا موسى بن مسعود) وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد تقدم الحديث فى الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة . **قوله** (تابعه على) يعنى ابن المدينى وهو شيخ البخارى ، ووم من قال المراد به ابن حجر ، والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد ، **قوله** (حدثنا محمد بن أبي بكر) هو المقدسى ، وعثمان بفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن على بن الوليد العامرى الكوفى ما له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة زوجته وهى ابنة عمه ، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر فى رواية عثمان هو النبي ﷺ ؛ وهو ما يقوى أن قول الصحابي « كنا نؤمر بكذا » فى حكم المرفوع

٤ - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء

٢٥٢١ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفيان بن عمرو عن سالم عن أبيه رضى الله عنه عن النبي ﷺ

قال « من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان مؤمراً فؤم عليه ثم يعتق »

٢٥٢٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وَالْأَقْدَقُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ »

٢٥٢٣ - **حَدَّثَنَا** عُثَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَلْيَبِعهُ عِتْقَهُ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ عَلَى الْمَتَقِّ . فَأَنْتَقِ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ »

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . . . اخْتَصَرَهُ

٢٥٢٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ . قَالَ نَافِعٌ : وَالْأَقْدَقُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ . قَالَ أَبُو بَرْزَةَ : لَا أَدْرِي أَمَى قَالَهُ نَافِعٌ ، أَوْ شَىءٌ فِي الْحَدِيثِ »

٢٥٢٥ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُقْدَامٍ حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى فِي الْبَيْدِ أَوْ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ يَقُولُ : قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ يُقَوِّمُ بِهِ مَالَهُ قِيَمَةَ الْعَدْلِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى الشُّرَكَاءَ أَنْ يَصْبَاهُمُ وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمَعْتَقِ ، يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

ورواه اللَّيْثُ وابنُ أَبِي ذُؤَيْبٍ وابنُ إِسْحَاقَ وَجَوْبَرَةُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مختصراً

قوله (باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء) قال ابن التين : أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال : وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتى فيهما بذلك انتهى ، وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق بن راهويه : أن هذا الحكم يختص بالذكر وهو خطأ ، وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ، ولعله أراد المملوك . وقال القرطبي : العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه ، والأمة اسم لمؤنثه بغير لفظه ، ومن ثم قال إسحاق : أن هذا الحكم لا يتناول الاثني ، وعالقه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والاثني إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى (إلا آتى الزحمن عبداً) فإنه يتناول الذكر والاثني قطعاً ، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق ، قال : وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه أنه كان يفتى في العبد والأمة يكون بين الشركاء ، الحديث ، وقد قال في آخره ويخبر ذلك عن النبي ﷺ ، فظاهره أن الجميع مرفوع ، وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ كَانَ لَهُ شِرْكَاءُ فِي عَبْدٍ أَوْ

أمة ، الحديث ، وهذا أصرح ما وجدته في ذلك ، ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحق عن نافع مثله وقال فيه : حل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله ، وقد قال إمام الحرمين : إدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق ، والله أعلم . قلت : وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال : ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر ، قال النووي : قول إسحق شاذ ، وقول عثمان فاسد اهـ . وإنما قيد المصنف العبد بـ « اثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيهما ، والا فالحكم في الجميع سواء . قوله (عن عمرو) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار ، . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر ، وللنسائي من طريق إسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو أنه « سمع سالم بن عبد الله بن عمر ، . قوله (من أعتق) ظاهره العموم ، لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لسفه ، وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ، ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا إذا وسعه الثلث ، وقال أحمد : لا يقوم في المرض مطلقاً وسيأتي البحث في عتق الكافر قريباً ، وخرج بقوله « أعتق » ما إذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سرية عند الجمهور ، وعن أحد رواية ، وكذلك لو عجز المكاتب بعد أن اشترى شقصاً يعتق على سيده فإن الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ، ويدخل في الاختيار ما إذا أكره بحق ، ولو أوصى بعتق نفسه من المخترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضاً لأن المال ينتقل للوارث ويصير الميث معسراً ، وعن المالكية رواية ، وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر أن السرية على خلاف القياس فيختص بمورد النص ، ولأن التوقيع سبيله سبيل غرامة المتلفات فيقتضى التخصيص بصور أمر يجعل اتلفاً ، ثم ظاهر قوله « من أعتق » وقوع العتق منجزاً ، وأجرى الجمهور المعلق بصفة إذا وجدت مجرى المنجز . قوله (عبداً بين اثنين) هو كالمثال وإلا فلا فرق بين أن يكون بين اثنين أو أكثر ، وفي رواية مالك وغيره في الباب « شركاء » وهو بكسر المعجمة وسكون الراء ، وفي رواية أيوب الماضية في الشركة « شقصاً » بمعجمة وقاف ومهملة وزن الأول ، وفي رواية في الباب « نصيباً » والكل بمعنى ، إلا أن ابن دريد قال : هو القليل والكثير ، وقال القزاز : لا يكون الشقص إلا كذلك ، والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ، ولا بد في السياق من اضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها ، وظاهره العموم في كل دقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف ، والأصح في الرهن والجناية منع السرية لأن فيها إبطال حق المرتين والمجنى عليه ، فلو أعتق (١) مشتركاً بعد أن كاتبه فإن كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقعت السرية والا فلا ، ولا يمكن ثبوت أحكام الرق عليه ، فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ، ومثله ما لو دبراه ، لكن تناول لفظ العبد للبدر أقوى من المكاتب فيسرى هنا على الأصح ، فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سرية لأنها تستلزم النقل من مالك إلى مالك ، وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء . قوله (فإن كان موسراً قوم) ظاهره اعتبار ذلك حال

العتق ، حتى لو كان معسرا ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير الحكم ، ومفهومه أنه إن كان معسرا لم يقوم ، وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها « وإلا فقد عتق منه ماعتق ، ويبقى ما لم يعتق على حكمه الأول ، هذا الذي ينهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الإبقاء ، وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه . قوله (قوم عليه) بضم أوله ، زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه « في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ، والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص ، والشطط بمجمعة ثم مهملة مكررة والفتح الجور ، وانفق من قال ^(١) من العلماء على أنه يباع عليه في حصص شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قول العلماء ، وهو كالحلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا ، ووقع في رواية الشافعي والحميدي « فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل » وهو شك من سفيان ، وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ « قوم عليه قيمة عدل » وهو الصواب . قوله (ثم يعتق) في رواية مسلم « ثم أعتق عليه من ماله إن كان موسرا » وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله . (تنبيه) : روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا ، أخرجه مسلم بلفظ « من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقى في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » وذكر الخطيب قوله « إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » في المدرج ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي . قوله في طريق مالك عن نافع (وكان له ما يبلغ) أى شيء يبلغ ، وعند الكشميني « مال يبلغ » وهى رواية « الموطأ » والتقييد بقوله « يبلغ » يخرج ما إذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصب . وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا ، لكن الأصح عند الشافعية - وهو مذهب مالك - أنه يسرى إلى القدر الذى هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان . قوله (ثمن العبد) أى من بقيمة العبد ، لأنه موسر بحصته ، وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبى أنيسة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ « وله مال يبلغ قيمة أنصباء شركائه فإنه يضمن لشركائه أنصباءهم ويعتق العبد » والمراد بالثمن هنا القيمة ، لأن الثمن ما اشترت به العين ، واللازم هنا القيمة لا الثمن ، وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبى أنيسة المذكورة ، وبأتى في رواية أبوب في هذا الباب بلفظ « ما يبلغ قيمته بقيمة عدل » . قوله (فأعطى شركاءه) كذا الأكثر على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب ، وبعضهم « فأعطى » على البناء للفعل وشركاؤه بالضم ، وقوله « حصصهم » أى قيمة حصصهم أى إن كان له شركاء فإن كان له شريك أعطاه جميع الباقي ، وهذا لاختلاف فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فأعتق أحدهم حصته وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص ؟ الجمهور على الثانى ، وعند المالكية والحنابلة خلاف كالحلاف في الشفعة إذا كانت لثنين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك ؟ . قوله (عتق منه ماعتق) قال الداودي هو بفتح العين من الأول ويجوز الفتح والضم فى الثانى ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يقله غيره ، وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ، ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعد . قوله في الرواية الثالثة (عن أبى أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر العمري . قوله (عتقه كله) بجر اللام تأكيذا للتضمير المتصانف أى عتق العبد كله .

قوله (فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق) هكذا في هذه الرواية ، وظاهرها أن التقويم يشرح في حق من لم يكن له مال ، وليس كذلك بل قوله « يقوم » ليس جوابا للشرط بل هو صفة من له المال ، والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فان العتق يقع في نصيبه خاصة ، وجواب الشرط هو قوله « فأعتق منه ما أعتق » والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن أبي أسامة عند الاسماعيل بلفظ « فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق » وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ « فان كان له مال قوم عليه قيمة عدل في ماله ، فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق » قوله (حدثنا مسدد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن عبيد الله) أي ابن عمر . قوله (اختصره) أي بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن المثني عنه بهذا الاسناد ، وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه « من أعتق شركا له في ملك فقد عتق كله » وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضا قوله « عتق منه ما عتق » فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر ، وقد فهم الاسماعيل ذلك فقال : عامة الكوفيين رويوا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم المومر والمسر معا ، والبصريون لم يذكروا إلا حكم المومر فقط . قلت : فن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن نمير عند مسلم وزهير عند النسائي وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد ، ومن البصريين بشر المذكور وعالم بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى ، فيما ذكر الاسماعيل . لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره « فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق » وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين . قوله (أو شركا له في عبد) الشك فيه من أيوب ، وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه « أو قال نصيبا » . قوله (فهو حقيق) أي معتق بضم أوله وفتح المثناة . قوله (قال أيوب : لا أدري شيء قاله نافع أو شيء في الحديث) هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المسر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة ، وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب ، فقال في آخره « وربما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق » وربما لم يقله ، وأكثر ظني أنه شيء يقوله نافع من قبله ، أخرجه النسائي ، وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي « وكان نافع يقول قال يحيى : لا أدري شيء كان من قبله يقوله أم شيء في الحديث » ، فان لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ، ورواها من وجه آخر عن يحيى لحزم بأنها عن نافع ، وأدريجها في المرفوع من وجه آخر ، وجزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالا : لا ندري أمور في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله ، ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر ، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم ، والذين أثبتوها حفاظ فائباتها عن عبيد الله مقدم ، وأثبتها أيضا جرير بن حازم كما سيأتي بعد اثني عشر بابا واسماعيل بن أمية عند الدارقطني ، وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة ، قال الشافعي : لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب ، لأنه كان ألزم له منه ، حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ، ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي : قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب ؟ قال : مالك . وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله (انه كان يعني الخ) كان البخاري أورد هذه الطريقين بشير بها

إلى أن ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد بذلك على من لم يقل به ، ولم يتفرد موسى بن عقبة عن نافع بهذا الاسناد بل وافقه صخر بن جويرية عن نافع ، أخرجه أبو عوانة والطحاوى والدارقطنى من طريقه . قوله (ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن إسحق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مختصرا) معنى ولم يذكروا الجملة الأخيرة في حق الموسر وهي قوله : فقد عتق منه ما عتق ، فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسق لفظه ، والنسائي ولفظه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أيما مملوك كان بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فإنه يقام في مال الذى أعتق قيمة عدل فيعتق إن بلغ ذلك ماله . وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، ووصلها أبو نعيم في مستخرجه عليه ولفظه : من أعتق شركا في مملوك وكان للذى يمتق مبلغ منه فقد عتق كله ، وأما رواية ابن إسحق فوصلها أبو عوانة ولفظه : من أعتق شركا له في عبد مملوك فعليه نفاذه منه ، وأما رواية جويرية وهو ابن إسماعيل فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى ، وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه ، وأما رواية إسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، وهي عند عبد الرزاق نحوه رواية ابن أبي ذئب . وفي هذا الحديث دليل على أن الموسر إذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر : لا خلاف في أن التقويم لا يكون إلا على الموسر ، ثم اختلفوا في وقت العتق : فقال الجمهور والشافعى في الأصح وبعض المالكية : أنه يمتق في الحال ، وقال بعض الكافعية لو أعتق للشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم الممتق حصة نصيبه بالتقويم ، وحجتهم رواية أيوب في الباب حيث قال : من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق ، وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ : من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته ، والطحاوى من طريق ابن أبي ذئب عن نافع : فكان الذى يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله ، حتى لو أعتق الموسر الممتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ، ولو مات أخذ من تركته ، فإن لم يخلف شيئا لم يكن للشريك شيء واستمر العتق ، والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه ، وهو أحد أقوال الشافعى : وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال : فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق ، والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة ، فإن التقويم يفيد معرفة القيمة ، وأما الدفع فقد رآه على ذلك . وأما رواية مالك التى فيها : فاعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، فلا تقتضى ترتيبا لسياقها بالواو . وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال ، لتصریح الحديث بالتقويم على الممتق . وعلى ربيعة حيث قال : لا ينفذ عتق الجزء من موسر ولا معسر ، وكأنه لم يثبت عنده الحديث . وعلى بكر بن الأشج حيث قال : إن التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره . وعلى ابن حنيفة حيث قال : يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على الممتق أو يعتق نصيبه أو يستسمى العبد في نصيب الشريك ، ويقال إنه لم يسبق الى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه ، وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا : يعتق كله ، وقال هو : يستسمى العبد في قيمة نفسه لمولاه . واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه : أعتق نصيبك ، قالوا فلا ضمان فيه . واستدل به على أن من أتلف شيئا من الحيوان فعليه قيمته لا مثله ، ويلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور . وقال ابن بطال : قيل الحكمة في التقويم على الموسر أن تكل حرية

العبد لتم شهادته وحدوده . قال : والصواب أنها لاستكمال انفاذ المعتق من النار . قلت : وليس القول المذكور مردودا بل هو محتمل أيضا ، ولعل ذلك أيضا هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء .

٥ - باب إذا أعتق نَصيباً في عَبدٍ وليس له مالٌ استسعى العبدُ غيرَ مَشقوقٍ عليه ، على نحوِ الكتابةِ

٢٥٢٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ :

حَدَّثَنِي النَّظَرُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ . . »

٢٥٢٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّظَرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ

نَهْيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيْبًا - أَوْ شَقِيصًا - فِي مَمْلُوكٍ فَلَصَلَةُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِلَّا فَوَظَّعَ عَلَيْهِ فَاسْتَسَى بِهِ غَيْرَ مَشقوقٍ عَلَيْهِ »

تَابَهُ حُجَّاجُ بْنُ حَبَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلِيفٍ عَنْ قَتَادَةَ . . اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ

قوله (باب إذا أعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، على نحو الكتابة) أشار البخاري هذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر د وإلا فقد عتق منه ما عتق ، أي وإلا ، فإن كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك ، فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة . وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزائدتين مما وهما قوله في حديث ابن عمر د وإلا فقد عتق منه ما عتق ، وقد تقدم بيان من جزم بأنها من جملة الحديث ، وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع . وقوله في حديث أبي هريرة د فاستسعى به غير مشقوق عليه ، وما بين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة ، وقد بينت ذلك في كتابي « المدرج » ، بأبسط مما هنا . وقد استبعد الاسماعيل إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم بصحتها معاً وجزم بأنهما متدافعان ، وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخر يأتي بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى . قوله (جرير بن حازم سمعت قتادة) سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع ، فله فيه طريقان ، وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما . قوله (عن بشير بن نهيك) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزنا واحداً . قوله (من أعتق شقيصاً من عبد) كذا أورده مختصراً وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقيته د أعتق كله إن كان له مال وإلا يستسعى غير مشقوق عليه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعاً عن جرير بن حازم بلفظ د من أعتق شقيصاً من غلام وكان الذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، قوله (حدثنا سعيد) هو ابن أبي هريرة . قوله (عن النظر) في رواية جرير - التي قبلها - عن قتادة د حدثني

النضر ، . قوله (والا فوم عليه فاستسعى به) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم ، ثم يستسعى في نصيب الذي لم يمتق ، الحديث ، وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد ، فان لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه ، الحديث . قوله (غير مشقوق عليه) تقدم توجيهه ، وقال ابن التين : معناه لا يستغنى عليه في الثمن ، وفيل معناه غير مكاتب وهو بعيداً جداً . وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق نصيب الشريك الذي لم يمتق من بيت المال . قوله (تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقة ، ثم ذكر ثلاثة تابعيهما على ذكرها . فلما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ، ورواه عن قتادة أيضاً حجاج بن أرمطة أخرجه الطحاوي ، وأما رواية أبان فأخرجها أبو داود والنسائي من طريقه قال : حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه ، فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال وإلا استسعى العبد ، الحديث ، ولأبي داود فعلية أن يمتقه كله والباقي سواء ، وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل ، من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه ، من أعتق شقصا له في ملكه فعلية خلاصه إن كان له مال ، فان لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه ، وأما رواية شعبة فأخرجها مسلم والنسائي من طريق غنند عنه عن قتادة بأسناده ولفظه ، عن النبي ﷺ في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن ، ، ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ ، من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ ، من أعتق مملوكا بينه وبين آخر فعلية خلاصه ، وقد اختصر ذكر السعاية أيضاً هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده : فمنهم من ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره . وأخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظه أني داود والنسائي جميعا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، من أعتق نصيبا له في مملوك عتق من ماله ان كان له مال ، ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن ، وغفل عبد الحق فزعم أن هشاما وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلا ، وتمقب ذلك عليه ابن المواق فأجلد ، وبالغ ابن العربي فقال : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول قتادة . ونقل الخلال في العمل ، عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء ، وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب ، واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال : فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم أنه لو أعطاه مثلا كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك ، وفي ذلك غاية الضرر على الشريك أه ، ويمثل هذا لآثر الحديث الصحيحة ، قال النسائي . بلغني أن هاما رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء من قول قتادة ، وقال الاسماعيلي : قوله ، ثم استسعى العبد ، ليس في الخبر مستندا ، وإنما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه همام ، وقال ابن المنذر والخطابي : هذا الكلام الأخير من قيسا قتادة ليس في المتن . قلت : ورواية همام قد أخرجهما أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلا ولفظه ، ان رجلا أعتق شقصا من غلام ، فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقية ثمنه ، ثم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر

والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم الحديث ، والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل ، كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد ، قال فكان قتادة يقول : ان لم يكن له مال استسمى العبد ، قال الدارقطني : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة ، هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبي ذلك آخرون منهم صاحبنا الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعا ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرده ، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بعد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة : هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام ، وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود لانه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لانطيل بذكرهم ، ومام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جملة واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي . والعجب عن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جملة من قول قتادة ولم يضمن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي ، والافتقار عنه ماعتق ، بكون أيوب جملة من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك ومام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجا محمد بن وضاح وآخرون ، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحبنا الصحيح ، وقال ابن المواق : والانصاف أن لانوم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتى به ، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة . قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة يمكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي ، قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تملأوا في تضمينه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات ، وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار الى ثبوتها بإشارات خفية كعادته ، فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمتابعته لينفي عنه التفرد ، ثم أشار الى أن غيرهما تابعهما ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أورده مختصرا وغيره ساقه بتمامه ، والمندالكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم . وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة : أخرجه الطبراني من حديث جابر ، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ، وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله ، والافتقار عنه ماعتق ، وقد تقدم أنه في حق المعسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي اشركه المعتبر باق على حكمه الأول ، وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقا ، ولا فيه التصريح بأنه يعتق كله . وقد احتج

بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره « ورق منه ما بقي » وفي أسناده اسماعيل بن مرزوق الكوفي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، وعلى تقدير صحته فليس فيها أنه يستمر رقيقاً ، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره ، وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فللذي صحح رفعه أن يقول : معنى الحديثين أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرق ، ثم يستسمى في عتقه بقيته فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويمتق . وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذي جزم به البخاري . والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله « غير مشقوق عليه » فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فنهه مثلها ، وإلى هذا الجمع مال البيهقي وقال : لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلاً ، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يخر العبد الاستسعاء ، فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه ، أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ليس لله شريك ، وفي رواية « فأجاز عتقه » أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوى وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة ، أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك ، فقال النبي ﷺ : هو كله ، فليس لله شريك ، ويمكن حمله على ما إذا كان الممتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه . فقد روى أبو داود من طريق ملقم بن التلب عن أبيه ، أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي ﷺ ، وإسناده حسن . وهو محمول على المعسر والالتباس . وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك : المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقاً فيسعى في خدمته بقدر ما له فيه من الرق ، قالوا ومعنى قوله « غير مشقوق عليه » ، أي من وجه سيده المذكور : فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ، لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية المتقدمة « واستسمى في قيمته صاحبه » ، واحتج من أبطال الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم ، أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعاه رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أفرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت . وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ، ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعاً إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قحافة عن رجل من بني عذرة ، أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسمي في الثلثين ، وهذا يعارض حديث عمران ، وطريق الجمع بينهما ممكن . واحتجوا أيضاً بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ « من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » ، والجواب مع تسليم صحة أنه مختص بصورة اليسار لقوله فيه « وله وفاء » ، والاستسعاء إنما هو في صورة الإحصار كما تقدم فلا حجة فيه ، وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان الممتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحق وأحمد في رواية وآخرون ، ثم اختلفوا فقال الأكثر : يستق جميعه في الحال ويستسمى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك ، وزاد ابن أبي ليلى فقال : ثم يرجع العبد على الممتق الأول بما أداه للشريك ، وقال

أبو حنيفة وحده : يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه ، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط ، وهو موافق لما جنع إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب ، وقد تقدم توجيهه ، وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق ، وغالب الجميع زفر فقال : يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ إن كان المصنق موسرا ، وترتب في ذمته إن كان معسرا

٦ - باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه ، ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى

وقال النبي ﷺ « لكل امرئ ما نوى » . ولا نية للناسي والخطي

٢٥٢٨ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم ما لم تفلح أو تكلم »

[الحديث ٢٥٢٨ - طرفاه في : ٥٢٦٩ ، ٦٦٦٤]

٢٥٢٩ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة ابن وقاص الليثي قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الأعمال بالنية ، ولا امرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله (باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه) أي من التعليقات لا يقع شيء منها إلا بالقصد ، وكأنه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو خطأً ذا كرا كان أو ناسياً ، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه ، قال الداودي : وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه إليهما ، وأما النسيان ففيما إذا حلف ونسى . قوله (ولا عتاقة إلا لوجه الله) سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً لا إطلاق إلا لعدة ، ولا عتاق إلا لوجه الله ، وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية ، لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد ، وأشار إلى الرد على من قال : من أعتق عبده لوجه الله أو لاشيطان أو للصنم عتق لوجود ركن الاعتاق ، والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق . قوله (وقال النبي ﷺ : لكل امرئ ما نوى) هو طرف من حديث عمر ، وقد ذكره في الباب بلفظ « ولما لامرئ ما نوى » ، واللفظ المعلق أورده في أول الكتاب حيث قال فيه « ولما لكل امرئ ما نوى » ، وأورده في أواخر الإيمان بلفظ « ولكل امرئ ما نوى » ، وهاتما ، فيه مقدرة . قوله (ولا نية للناسي والخطي) وقع في رواية القاسبي « الخطي » ، بدل الخطيء ، قالوا : الخطي من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطي من تعدى لما لا ينبغي . وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث « الأعمال بالنيات » ، ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كمادته ، وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيراً بلفظ « رفع الله عن أمتي

الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ، إلا أنه بلفظ « وضع » بدل « رفع » وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ « رفع » ورجاله ثقات ، إلا أنه أعل بعله غير قاذحة ، فانه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه ، وقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد « عبيد بن عمير » بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني . وهو حديث جليل ، قال بعض العلماء : ينبغي أن يعد نصف الإسلام ، لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا ، الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو إكراه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء : هل المعفو عنه الإثم أو الحكم أو هما معا ؟ وظاهر الحديث الأخير ، وما خرج منه كالفعل فله دليل منفصل ، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وتقدير قوله « وكل امرئ امرئ » يعتد لكل امرئ ما نوى ، وهو يحتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبمسبب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم . **قوله** (عن زرارة بن أوفى) يأتي في الإيمان والنذور بلفظ « حدثنا زرارة » وهو من ثقات التابعين ، كان قاضي البصرة ، وليس له في البخاري إلا أحاديث يسيرة . **قوله** (ما وسوس به صدورها) يأتي في الطلاق بلفظ « ما حدثت به أنفسها » وهو المشهور ، و« صدورها » في أكثر الروايات بالضم ، وللأصيلي بالفتح على أن وسوس مضمن معنى حدثت ، وحكى الطبري هذا الاختلاف في « حدثت به أنفسها » والضم كقوله تعالى « ونلمن مانوسوس به نفسه » . **قوله** (ما لم تعمل أو تكلم) ويأتي في النذور بلفظ « ما لم تعمل به » والمراد نفي الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح ، أو أقول باللسان على وفق ذلك . والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ، ولهذا فرق العلماء بين الهم والرمز كما سيأتي الكلام عليه في حديث « من هم بحسنة » ، ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطيئة والناسي لا توطن لهما ، وزاد ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن ابن عيينة في آخره « وما استكرهوا عليه » وأظنها مدرجة من حديث آخر ، دخل على هشام حديث في حديث . قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس ، وأجاب الكرماني بأنه أشار إلى إلحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ، ويحتمل أن يقال : إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ، ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران . (تنبيه) : ذكر خلف في « الأطراف » أن البخاري أخرج هذا الحديث في المتق من محمد بن عرعة عن شعبة عن قتادة ، ولم نره فيه . ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوفي ولا ابن عساكر ، ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . **قوله** (عن «فيان» هو الثوري . **قوله** (الأعمال بالنية ولاسرئ مانوي) كذا أخرجه يحدف إنما في الموضعين ، وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال « إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرئ مانوي » . **قوله** (إلى دنيا) في رواية الكشميني « دنيا » ، وهي رواية أبي داود المذكورة ، وقد هتم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب ، ويأتي بقية منه في ترك الخيل وغيره إن شاء الله تعالى

٧ - باب إذا قال لعبيده هو الله ونوى العتق ، والإشهاد في العتق

٢٥٣٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن بشر عن إسماعيل عن قيس « عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أقبل يريد الإسلام - ومعه غلامه - ضل كل واحد منهما من صاحبه ، فأقبل بعد ذلك وأبو هريرة جالس مع النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك ، فقال : أما إنني أشهدك أنه حر . قال فهو حين يقول :

بالبقة من طولها وعنائها على أنها من دائرة الكفر نجت

[الحديث ٢٥٣٠ - أطراة في : ٢٥٣١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٩٩٣]

٢٥٣١ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة حدثنا إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق :

بالبقة من طولها وعنائها على أنها من دائرة الكفر نجت

قال : وأبى منى غلام لي في الطريق ، قال فلما قدمت على النبي ﷺ فبايعته ، فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة ، هذا غلامك . فقلت : هو حر لوجه الله ، فأعتقه » قال أبو عبد الله : لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة « حر »

٢٥٣٢ - **حدثني** شهاب بن عباد حدثنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل عن قيس قال « لما أقبل أبو هريرة رضي الله عنه - ومعه غلامه - وهو يطلب الإسلام ، فأصل أحدهما صاحبه . . . بهذا وقال - أما إنني أشهدك أنه لله »

قوله (باب إذا قال) أي الشخص (لعبيده) وفي رواية الأصل وكريمة « إذا قال رجل لعده » : (هو لله ونوى العتق) أي صح . قوله (والإشهاد في العتق) قيل هو يجر الإشهاد ، أي وباب الإشهاد في العتق ، وهو مشكل لأنه إن قدر منونا احتاج إلى خبر ، وإلا لم حذف التنوين من الأول ليصح المطف عليه وهو بعيد ، والذي يظهر أن يقرأ « والإشهاد ، بالضم فيكون معطوفا على باب لا على ما بعده ، وباب بالتنوين ، ويجوز أن يكون التقدير : وحكم الإشهاد في العتق ، قال المذهب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعبيده هو لله ونوى العتق أنه يعتق ، وأما الإشهاد في العتق فهو من حقوق المعتق ، وإلا فقد تم العتق وإن لم يشهد . قلت : وكان المصنف أشار إلى تقيده ما رواه هشيم عن مغيرة « أن رجلا قال لعبيده أنت لله ، فسل الشامي وإبراهيم وغيرهما فقالوا : هو حر ، أخرجه ابن أبي شيبة ، فكانه قال هل ذلك إذا نوى العتق ، وإلا فلو قصد أنه لله بمعنى غير العتق لم يعتق . قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وقيس وهو ابن أبي حازم ، ورجاله كوفيون إلا الصحابي . قوله (لما أقبل يريد

الإسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد . **قوله** (ومعه غلامه) لم أقف على اسمه . **قوله** (ضل كل واحد) أى ضاع . **قوله** (فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه إلى المدينة ، وقوله في الطريق الثانية (قلت في الطريق) أى عند انتهائه ، وظاهره أن الشعر من نظم أبي هريرة ، وقد نسب بعضهم إلى غلامه حكاة ابن التين ، وحكى الفاكهي في «كتاب مكة» عن مقدم بن حجاج السواني أن البيت المذكور لأبي سرئذ النخوى في قصة له ، فعلى هذا فيكون أبو هريرة قد تمثل به . **قوله** في الشعر (باليلة) كذا في جميع الروايات ، قال الكرماني : ولا بد من إثبات فاء أو واو في أوله ليصير موزونا ، وفيه نظر لأن هذا يسمى في العروض الحزم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة ، وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حروف المعاني ، وما جاز حذفه لا يقال لابد من إثباته ، وذلك أمر معروف عند أهله . **قوله** (وعناثها) بفتح العين وبالنون والمد أى نعها ، و (داوة الكفر) الدارة أخص من الدار ، وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس : ولا سيما يوما بدارة جلجل . **قوله** في الطريق الثانية (حدثنا عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا «عبيد الله» بالتصغير ، وفي «مستخرج أبي نعيم» : أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج ، وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل ، وذكر أبو مسعود وخلف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن اسماعيل ، وعبيد بغير إضافة ممن يروى في البخاري عن أبي أسامة ، إلا أن الذى وقفت عليه هو الذى قدمت ذكره والله أعلم . **قوله** (وأبق) بفتح الموحدة وحكى ابن القطاع كسرهما . **قوله** (قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أى باللفظ المذكور ، وليس المراد أنه أعتقه بعد ذلك ، وهذه الفاء هي التفسيرية . **قوله** (لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة حر) وصله في أواخر المغازي فقال «حدثنا محمد بن السلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة ، وساق الحديث وقال في آخره «هو لوجه الله فأعتقه» ، وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة . وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه «حر» ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله «حر» في أحدهما ، ووقع في بعض النسخ من البخاري «هو حر لوجه الله» ، وهو خطأ ممن ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بهينه . **قوله** في الطريق الأخيرة (فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على نزع الخافض . وأصله «من صاحبه» كما في الطريق الأولى ، ولو كانت أصل معداة بالهمز لم يحتاج إلى تقدير ، وقد ثبت كذلك في بعض الروايات ، وفي الحديث استحباب المتق عند بلوغ الفرض والنجاة من المخاوف ، وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتمثل به والتألم من النصب والسر وغير ذلك

٨ - باب أم الولد

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ «مِنْ أَمْرَاتِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَجُلًا»

٢٥٣٣ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : حدثني عروة بن الزبير أن عائشة رضي

الله عنها قالت «كَانَ عَتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَمِدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَلِيدَةٌ زَمَّةٌ قَالَ عَتَبَةُ : إِنَّهُ ابْنِي . فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ النَّفْعَ أَخَذَ سَعْدُ بْنُ وَلِيدَةٍ زَمَّةً فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ

الله ﷺ ، وأقبل معه بعبد بن زمة . فقال سعد : يا رسول الله هذا ابن أخي ، عدي إلى أنه ابنه . فقال عبد بن زمة : يا رسول الله هذا أخي ، ابن وليدة زمة ، ولدت على فراش . فذفر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمة فإذا هو أشبه الناس به ، فقال رسول الله ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة ، من أجل أنه ولدت على فراش أبيه . قال رسول الله ﷺ : احتجبي منه يا سودة بنت زمة . مما رأى من شبهه بعثمة . وكانت سودة زوج النبي ﷺ .

قوله (باب أم الولد) أى هل يحكم بمقتضاها أم لا ؟ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفسح بالحكم عنده ، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السلف ، وإن كان الأمر استقرار عند الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذوذ . قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : من اشترى الساعة أن تله الأمة رجا) تقدم موصولا مطولا في كتاب الإيمان بمعناه ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وأن المراد بالرب السيد أو المالك ، وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عده ، قال النووي : استدل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه ، فأما من استدل به على الجواز فقال : ظاهر قوله رجا ، أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لمصير مال الإنسان إلى ولده غالبا ، وأما من استدل به على المنع فقال : لاشك أن الأولاد من الأماء كانوا موجودين في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه كثيرا ، والحديث صدوق للعلامات التي قرب قيام الساعة ، فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري . قال : والمراد أن الجهل يظلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد فيكثر تردد الأمة في الأيدي حتى يشترها ولدها وهو لا يدري ، فيسكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ، ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين ، والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض ، والشاهد منه قول عبد بن زمة : دأى ولد على فراش أبي ، وحكه ﷺ لابن زمة بأنه أخوه ، فإن فيه نبوت أمية أم الولد . ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لإيرادتها ، إلا أن ابن المنير أجاب بأن فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراشا فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك ، وأفاد الكرمانى أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه : ونسب النبي ﷺ أم ولد زمة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة ، اهـ فلي هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تنق بموت السيد . وكأنه اختار أحد التأويلين في الحديث الأول ، وقد تقدم ما فيه . قال الكرمانى : ووجه كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث ، لكن من يحتاج بمقتضاها في هذه الآية (إلا ما ملكت أيمانكم) يكون له ذلك حجة ، قال الكرمانى : كأنه أشار إلى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زمة على قوله : أمة أبى ، ينزل منزلة القول منه ﷺ ، ووجه الدلالة مما قال أن الخطاب في الآية للؤمنين ، وزمة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الأحرار . قال : ولعل غرض البخارى أن بعض الخنفية لا يقول : أن الولد في الأمة لفراش ، فلا يلحقونه بالسيد ، إلا إن أقر به . ويخصون الفراش بالحرية ، فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث أن الولد لفراش قالوا : ما كانت أمة بل كانت حرة ، فأشار البخارى إلى رد حججهم هذه بما ذكره . وعلق الآية بالحديث أصح حديثان : أحدهما

حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب الزكاح . وعن تعلق به النساء في السن فقال د باب ما يستدل به على منع بيع أم أولد ، فساق حديث أبي سعيد ، ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الرضايا ، قال د مازك رسول الله ﷺ عبدا ولا أمة ، الحديث ، ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا : « إنا نصيب سبايا فنحب الأثمان ، فكيف ترى في العزل » ؟ وهذا لفظ البخاري كما مضى في د باب بيع الرقيق ، من كتاب البيوع ، قال البيهقي : لولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم لأجل حبة الأثمان قائمة . وللنساء من وجه آخر عن أبي سعيد د فكان منا من يريد أن يتخذ أهلا ، ومنا من يريد البيع ، فتراجعنا في العزل ، الحديث ، وفي رواية لمسلم د وطالت علينا العزبة وبلغنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، وفي الاستدلال به نظر ، إذ لا لازم بين حملن وبين استمرار امتناع البيوع ، فاعلموا أحبوا تمجيل الفداء وأخذ الثمن ، فلو حلت المسبية لتأخر بيعها إلى وخمها . ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده إبراهيم كانت قد طاشت بعده ، فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله د انه لم يترك أمة ، ، وقد ورد الحديث عن عائشة أيضا عند ابن حبان مثله . وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الامه ، وفي حصة الاستدلال بذلك وقفة ، لاحتمال أن يكون نجز عقدها ، وأما بقية أحاديث الباب فضميمة ، وبما رخصا حديث جابر د كنا نبيع سرارنا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حتى لا يرى بذلك بأساً ، وفي لفظ د بنا أمهات الأولاد على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فانتهينا ، وقول الصحابي د كنا نفعل ، محمول على الرفع على الصحيح ، وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر فقال : قلته تقليدا لعمر . قال بعض أصحابه : لأن عمر لما نهى عنه فاتهموا صار إجماعا ، يعني فلا عبرة بدور المخالف بعد ذلك ، ولا يتعين معرفة سنن الإجماع . قوله (أخذ سعد ابن وليدة) سعد بالرفع والتنوين وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالالف ، وقوله د هو لك يا عبد بن زمعة ، برفع عهد ويجوز نصبه ، وكذا ابن ، وكذا قوله ياسودة بنت زمعة . (تنبيهان) : أحدهما وقع في نسخة الصفاني هنا د قال أبو عبد الله يعني المصنف : سمى النبي ﷺ أم ولد زمعة أمة ووليدة فلم تكن عتية لهذا الحديث ، ولكن من يمتنع بمقتضا في هذه الآية (إلا ما ملكك أيمانكم) يكون له ذلك حجة . الثاني ذكر المزني في الاطراف : أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه د وقال اليك عن يونس عن الزهري ، ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري ، نعم ذكر هذا التعليق في د باب غزوة الفتح ، من كتاب المغازي مقرنا بطريق مالك عن الزهري والله أعلم

٩ - باب بيع المدبر

٢٥٣٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أعتق رجل منّا عبداً له عن دُبر » ، فدعا النبي ﷺ به فباعه . قال جابر : مات التلامذة هـ

قوله (باب بيع المدبر) أي جوازه ، أو ما حكمه ؟ وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع ، وأورد

هنا حديث جابر مختصرا جدا ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . **قوله** (أعتق رجل منا عبدا له) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري ، وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ، ففيه التعريف بكل منهما ، وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني عذرة ، وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر ، فلملح كان من بني عذرة وحالف الانصار . **قوله** (فدعا النبي ﷺ) حذف المفعول ، وفي رواية أيوب المذكورة فدعا به النبي ﷺ فقال : من يشتريه ، أي الغلام . **قوله** (فاشتراه نعيم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض ، نعيم بن النحام ، وهو نعيم بن عبد الله المذكور ، والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء ، ومنعه الصغاني ، وهو لقب نعيم . وظاهر الرواية أنه لقب أبيه ، قال النووي : وهو غلط لقول النبي ﷺ ودخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم ، اهـ . وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد ، لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ، ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا ، فلملح أباه أيضا كان يقال له النحام . والنحمة بفتح النون وإسكان المهملة : الصوت وقيل السعلة وقيل النخحة . ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدى بن كعب بن أوى ، وأسيد وعبيد وعويج في نسبة مفتوح أول كل منها ، قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم إسلامه . وأراد الهجرة فسأله بنو عدى أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان ينفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ، ثم هاجر عام الحسدبية ومعه أربعون من أهل بيته ، واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر . ودوى الحارث في مسنده بأسناد حسن أن النبي ﷺ سماه صالحا ، وكان اسمه الذي يعرف به نعيما . **قوله** (قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو ، سمعت جابرا يقول عبدا قبطيا مات عام أول ، زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو ، في اماراة ابن الزبير ، وقد تقدم في باب بيع المدبر ، من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر ، وإن الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث ، وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء . وحكى النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع من دبر تدبيرا مطلقا : أما إذا قيده - كأن يقول : إن مت من مرضي هذا فلان حر - فإنه يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها . وعن أحمد يتمتع بيع المدبرة دون المدبر ، وعن الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه ، وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه ، ومال ابن دقيق العيد إلى قبيد الجواز بالحاجة فقال : من منع بيعه مطلقا كان الحديث حجة عليه لأن المنع السكلي يناقضه الجواز الجزئي . ومن أجله في بعض الصور فله أن يقول : قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها ، فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور . وأجاب من أجازاه مطلقا بأن قوله وكان محتاجا ، لا مدخل له في الحكم ، وإنما ذكر إيمان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز البيع ، ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى . وأما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم ، وهو أنه لا تعارض بين الحديثين ، وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر ، وقد انفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد ، إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ، أن رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره ، الحديث ، وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر قوله فمات ، وكذلك رواه الإمامة

أحمد وإسحق وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة . ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها وإن رجلا من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادث فأت ، فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم ، وكذلك رواه مطر الوراق عن عمرو ، قال البيهقي : ف قوله فأت من بقية الشرط ، أي فأت من ذلك الحدث ، وليس إخبارا عن أن المدبر مات ، لحذف من رواية ابن عيينة قوله ، إن حدث به حادث ، فوقع الغلط بسبب ذلك والله أعلم . وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم

١٠ - باب بيع الولاء وهبته

٢٥٣٥ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن ديارمة سمعتُ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول « نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته » [الحديث ٢٥٣٥ - طرفه في : ٦٧٥٦]

٢٥٣٦ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي عنها قالت « اشترتُ بريرة ، فاشترط أهلها ولأهلها ، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقنها ، فإن الولاء لمن أعطى الورق » ، فأعتقها ، فدعاها النبي ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بئتُ عبده . فاختارت نفسها »

قوله (باب بيع الولاء وهبته) أي حكمه . والولاء بالفتح والمدة : حق ميراث المعتق من المعتق بالفتح . أورد فيه حديث ابن عمر المشهور ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور . وحديث عائشة في قصة بريرة وسيأتي بعد عشرة أبواب . ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث « فإنما الولاء لمن أعتق » ، وهو وإن كان لم يسبق هنا بهذا اللفظ فمكأنه أشار إليه كعادته ، ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء ، قال الخطابي : لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبه ؛ فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده ، وكذا إذا أراد نقل ولاته عن محله لم ينتقل

١١ - باب إذا أُمير أخو الرجل أو عُمُه هل يُفادى إذا كان مشركاً ؟

وقال أنس « قال العباسُ للنبي ﷺ : فاديتُ نفسي وفاديتُ عقيلا »

وكان على له نصيبٌ من تلك النسيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمره عباس

٢٥٣٧ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال : حدثني أنس رضي الله عنه « أن رجلاً من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا : أئذن

لَنَا فَلَنَرَكُ لَابْنَ أَخِيْنَا عَبَاسٍ زَيْدًا ، فَقَالَ : لَا تَدْعُونَنِي مِنْهُ دِرْهَمًا ۝

[الحديث ٢٥٣٧ - طرفه ١ : ٣٠٤٨ ، ٤٠١٨]

قَوْلُهُ (بَابُ إِذَا أَسْرَ آخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمَّهُ هَلْ يَفَادِي) بضم أوله وفتح الدال . **قَوْلُهُ (إِذَا كَانَ مُشْرَكَ)** قِيلَ إِنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِيْمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فَهُوَ حُرٌّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ ، وَاسْتَنْكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَرَوَّجَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَآلَهُ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَصِحُّ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : تَفَرَّدَ بِهِ حُمَادٌ وَكَانَ يَشْكُ فِي وَصْلِهِ ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ قَوْلُهُ وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ عُمَرَ قَوْلُهُ مُنْقَطِعًا أَخْرَجَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ ، وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ أَيْضًا - إِلَّا أَبَا دَاوُدَ - مِنْ طَرِيقِ ضَمْرَةَ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ النَّسَائِيُّ مُتَكَّرٌ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ خَطَأً ، وَقَالَ جَمْعٌ مِنَ الْمُحَافِظِ دَخَلَ لَضَمْرَةَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ، وَإِنَّمَا رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْإِسْنَادَ حَدِيثَ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَةَ . وَجَرَى الْحَاكِمُ وَابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْنَادِ فَصَحَّحُوهُ ، وَقَدْ أَخَذَ بِمَعْمُومَةِ الْحَنْفِيَّةِ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالْيَيْتِ ، وَقَالَ دَاوُدُ لَا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا أَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، لِأَهَذَا الدَّلِيلِ بَلْ لِلْأَدْلَةِ أُخْرَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَزَادَ الْإِخْوَةَ حَتَّى مِنَ الْأُمِّ ، وَزَعَمَ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حُجَّةً عَلَيْهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا سَأَذَكَرَهُ . **قَوْلُهُ (وَقَالَ أَنَسُ قَالَ الْعَبَّاسُ قَادِيَتُ نَفْسِي وَفَادِيَتُ عَقِيلًا)** هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَالَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : انْثَرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي « بَابِ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيقِ الْقَنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ » مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . **قَوْلُهُ (وَكَانَ عَلَى)** أَيِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ (لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الْفَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَمِنْ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ) هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ سَأَلَهُ مُسْتَدَلًّا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ بِذَلِكَ ، أَيِ فَلَوْ كَانَ الْآخِ وَنَحْوَهُ يَمْتَنِعُ بِمَجْرَدِ الْمَلِكِ لَمَتَّقَ الْعَبَّاسَ وَعَقِيلَ عَلَى « فِي حَصَّتِهِ مِنَ الْفَنِيمَةِ » . وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ السَّكَافِرَ لَا يَمْلِكُ بِالْفَنِيمَةِ ابْتِدَاءً ، بَلْ يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ الْقَتْلِ أَوْ الْأَسْرِ قَاتِلًا أَوْ الْفِدَاءَ أَوْ الْمَنَ ، فَالْفَنِيمَةُ سَبَبٌ إِلَى الْمَلِكِ بِشَرَطِ اخْتِيَارِ الْإِرْقَاقِ ، فَلَا يُلْزَمُ الْعَتَقُ بِمَجْرَدِ الْفَنِيمَةِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ التَّسْكِيَةُ فِي إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ التَّرْجُمَةَ ، وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا وَلَا يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ مُشْرَكًَ وَهُوَ قَدْ عِنْدَمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ . **قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ)** هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . **قَوْلُهُ (إِنْ رَجَعْنَا مِنَ الْأَنْصَارِ)** لَمْ أَعْرِفْ أَسْمَاءَهُمُ الْآنَ . **قَوْلُهُ (لَابْنُ أَخِيْنَا)** بِالْمِثْلَةِ (عَبَّاسٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ أَخْوَالُ أَبِيهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَإِنَّ أُمَّ الْعَبَّاسِ هِيَ تَقِيلَةُ بَالْتُونِ وَالْمِثْلَةُ مُصْفَرَّةٌ بِنْتُ جَهَانَ بِالْجَمِّ وَالنُّونِ ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ مِنْهُمْ ، لِأَنَّهَا سَلَى بِنْتُ هَمْرٍ مِنْ أُحْيَةَ بِمَهْمَلَتَيْنِ مُصْفَرَّةٌ وَهِيَ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ ، وَمِثْلُهُ مَا رَوَّعَ فِي حَدِيثِ الْمَجْرَةِ أَنَّهُ ﷺ نَزَلَ عَلَى أَخْوَالِهِ بَنِي النَّجَّارِ ، وَأَخْوَالُهُ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُمْ بَنُو زَهْرَةَ وَبَنُو النَّجَّارِ أَخْوَالُ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : صَحَّفَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ لَجَهْلِهِ بِالنَّسَبِ فَقَالَ « ابْنُ أَخِيْنَا » بِكسر الخاءِ بِمَدِّهَا تَحْتَانِيَّةً ، وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ أَخِيْنَا ، إِذْ لَا نَسَبَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ ، قَالَ : وَإِنَّمَا قَالُوا ابْنُ أَخِيْنَا لِتَسْكُونِ الْمَنَّةُ عَلَيْهِمْ فِي إِطْلَاقِهِ بِخِلَافِ مَا قَالُوا عَنْكَ لَكَائِ الْمَنَّةُ عَلَيْهِ ﷺ ، وَهَذَا مِنْ قُوَّةِ الذِّكَاةِ وَحَسَنِ الْأَدَبِ فِي الْخُطَابِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ﷺ مِنْ إِجَابَتِهِمْ لِثَلَاثٍ يَكُونُ فِي الدِّينِ نَوْعٌ مَخَابَاةٌ . وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى غُرُوزِهِ بَدَأَ أَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِإِرَادَةِ هَذَا الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ حَكْمَ الْقَرَابَةِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فِي هَذَا لَا يَخْتَلِفُ مِنْ حَكْمِ الْقَرَابَةِ مِنَ الْعَصَبَاتِ . وَاقُّهُ أَعْلَمُ

١٢ - باب عتق المشرك

٢٥٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامٍ أَخْبَرَنِي أَبِي « أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ . قَالَ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ أَتَعْنَتُ بِهَا - يَعْنِي أَتَبَرُّ بِهَا - قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَسَلِمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ »

قوله (باب عتق المشرك) يحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، وعلى الثاني جري ابن بطال فقال لاختلاف في جواز عتق المشرك تطوعاً ، وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة ، وحدث الباب في قصة حكيم ابن حزام حجة في الأول ، لأن حكماً لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الأجر إلا بإسلامه فن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى ، وقال ابن المنير : الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرك إذا أعتق مسلماً نفذ عتقه وكذا إذا أعتق كافراً فأسلم العبد ، قال : وأما قوله « أسلمت على ما سلف لك من خير » ، فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره ، وإنما تأويله أن الكافر إذا فعل ذلك انتفع به إذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يحتاج إلى مجاهدة جديدة ، فيثاب بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى . وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور . قوله (أن حكيم بن حزام أعتق) ظاهر سياقه الإرسال لأن عروة لم يدرك زمن ذلك ، لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهي قوله « قال فسألت » ففاعل قال هو حكيم ، فكأن عروة قال : قال حكيم ، فيكون بمنزلة قوله : عن حكيم ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال « عن أبيه عن حكيم » . قوله (أبرد بها) بالوحدة وراين الأولى فبيلة ، أي أطلب بها البر وطرح الخنث ، وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة . وقوله « يعنى أبرد » هو من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والإسماعيل ، وقصر من زعم أنه تفسير البخاري

١٣ - باب من ملك من العرب رقبة فوَّهَبَ وباعَ وجامَعَ وفدى وتبى الذرية

وقوله تعالى [النحل ٧٥] : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا لَوْ كَانُوا يَافِقُونَ » ، ومن رزقناه حسنًا رزقًا حسناً فهو يَفِيقُ منه ميراً وجبراً ، هل يستنون ؟ الحمد لله ، بل أكثرهم لا يظنون ﴿

٢٥٣٩ ، ٢٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي سَرِيمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا الْإِسْهُاقُ عَنْ هُفَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابٍ ذَكَرَ عُرْوَةَ أَنَّ مِرْوَانَ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُّ هَوَازِنَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، فَقَالَ : إِنَّ مَنِّي مَن تَرَوْنَ ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَسَدَقُهُ ، فَاخْتَارُوا أَحَدَى الطَّائِفَتَيْنِ إِنَّمَا الْمَالُ وَإِنَّمَا السَّبْيُ ، وَقَدْ كُنْتُ أَسْأَلُنِي بِهِمْ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ انْظَرَمَ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَتَلَ مِنَ الطَّائِفَةِ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا أَحَدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا : فَأَنَّا نَخْتَارُ سَبْيَهُمَا . فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِي النَّاسِ

فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدَأْتُ إِنْ أَخَوَاتُكُمْ قَدْ جَاءُوا نَائِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبْئَهُمْ ، فَمَنْ أَحَبُّكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِّهِ حَتَّى تُطِيبَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : طَيِّبْنَا لَكَ ذَلِكَ . قَالَ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ . فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا مَرْفَاقُكُمْ أَمْرَكُمْ . فَارْجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ مَرْفَاقُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَافُوا وَأَذْنُوا . فَمُذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبْرِ هَوَازِنَ . وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَادْبِتْ عُفَيْلًا ،

٢٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ « كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنصَاهُمْ كَسَقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَتَقَتْلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَصَبَى دَرَارَهُمْ وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوبَرِيَّةَ . حَدَّثَنِي بِهِ ابْنُ هَرَمٍ ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَبِشِ »

٢٥٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ « رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبْعًا مِنْ سَبِيِّ الرِّبِّ فَاشْتَعَيْنَا النِّسَاءَ فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْعَزَالَ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ »

٢٥٤٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَيْمٍ . » وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ الْمُنِيرَةِ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . . . وَعَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « مَازَلْتُ أُحِبُّ بَنِي تَيْمٍ مِنْذُ ثَلَاثِ سَمْتٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ . قَالَ : وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا . وَكَانَتْ سَبْدِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ : أَعْتَمِقُهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ »

[الحديث ٢٥٤٣ - طريقه في : ٤٣٦٦]

قوله (باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وقضى وسبي الذرية) هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب ، وهي مسألة مشهورة ، والجمهور على أن العربي إذا سبي جاز أن يسترق ، وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقاً . وذهب الاوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بأداء القيمة ولا يسترق الولد أصلاً ، وقد جنح المصنف إلى الجواز ، وأورد الأحاديث الدالة على ذلك ، وفي حديث المسود ما ترجم به من الهبة ، وفي حديث أنس ما ترجم به من الفداء ، وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبي الذرية ،

وفي حديث أبي سعيد مازجهم به من الجماع ومن الفدية أيضاً ، ويتضمن ما ترجم به من البيع ، وفي حديث أبي هريرة مازجهم به من البيع لقوله في بعض طرقه « ابتاعى » كما سأينيه ، وقوله في الترجمة « وقول الله تعالى (عبدوا عبادكم) » إلى آخر الآية ، قال ابن المنير : مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد به بكونه عجمياً فدل على أن لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى . وقال ابن بطال : تأول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك . وفي الاستدلال بها لذلك نظر لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها ، وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة . نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره ، وقالت طائفة : أنه يملك ، روى ذلك عن عمر وغيره . واختلف قول مالك فقال : من باع عبداً وله مال فإله للذي باعه إلا بشرط . وقال قيس بن أعتق عبداً وله مال : فإن المال لقبعد إلا بشرط . قال : وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك ، وحجته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه « من أعتق عبداً فالعبد له ، إلا أن يستثنيه سيده » . قلت : وهو حديث أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح ، وفرق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك ، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه تناسب ذلك أن لا ينزع منه ما بيده تسكيلاً للإحسان ، ومن ثم شرعت المسكاة وساخ له أن يكتسب ويؤدى إلى سيده ، ولولا أن له تسليطاً على ما بيده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً ، والله أعلم . فأما قصة هوازن فسيأتى شرحها مستوفى في المغازى ، وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب « قال ذكر عروة » سيأتى في الشروط من طريق مصر عن الزهري « أخبرني عروة » وقوله « استأنيت » بالمشاة قبل الألف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أى انتظرت . وقوله « حتى بنى » (١) ، بفتح أوله ثم فاء مكسورة ومزة بعد التحتانية الساكنة أى يرجع البنا من مال الكفار من خراج أو غنيمة أو غير ذلك ، ولم يرد التاء الاصطلاحي وحده . وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، وقوله « أغار على بني المصطلق » بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها كاف ، وبني المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن دبيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ، ويقال إن المصطلق لقب واسمه جديمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة ، وسيأتى شرح هذه الغزاة في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وقوله « وهم غارون » بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أى غافل ، أى أخذهم على غرة . قوله (وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحارث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق ، وكان أبوها سيد قومهم وقد أسلم بعد ذلك ، وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عون وبين فيه أن نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وسيأتى البحث في ذلك في « باب الدعوة قبل القتال » من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي سعيد فسيأتى الكلام عليه في كتاب التكاثر مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تماماً . وقوله هنا « ابن حبان » هو بفتح أوله والوحدة الثقيلة ، وابن حبان بن أبي حبان المصنف عن وراء وزاى مصغر ، وقوله « نسيمة » بفتح النون والمهملة أى نفس ، وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حدثه به عن جرير لكنهما فرقهما ، لأن أحدهما زاد فيه عن جرير اسناداً آخر ، وساقه هنا على

(١) لفظ الرواية في المتن « من أول ما بينه الله علينا » بضم أوله من « أفاء »

لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام ، وسبق أن في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ، ومغيرة هو ابن مقسم الغني ، والحارث هو ابن يزيد ، والمكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أخذه الكلاباذي من رجال البخاري ، وهو ثقة جليل القدر من أقران الرازي عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة ، والإسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ البخاري . قوله (ما زلت أحب بني تميم) أي القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلا هاء ابن أد بضم أوله وتشديد الدال ابن طابغة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن إلياس بن مضر . قوله (منذ ثلاث) أي من حين سمعت الحصال الثلاث ، زاد أحمد من وجه آخر من أبي زرعة عن أبي هريرة ، وما كان قوم من الأحياء أبغض إلي منهم فأحببتهم ، اهـ ، وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من المداوة . قوله (ثم أشد أمتي على الدجال) في رواية للشمي عن أبي هريرة عند مسلم ، ثم أشد الناس قتالا في الملاحم ، وهي أعم من رواية أبي زرعة ، ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال ، أو ذكر الدجال ليدخل غسيرة بطريق الأولى . قوله (هذه صدقت قوما) إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه عليه السلام في إلياس بن مضر ، ووقع عند الطبراني في الأوسط ، من طريق الشامي عن أبي هريرة في هذا الحديث ، وروى النبي صلى الله عليه وسلم بنهم من صدقة بني سعد ، فلما راعه حسنها قال : هذه صدقة قومي ، اهـ ، وبني سعد بطن كبير شهر من تميم ، ينسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم ، من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، هـ هذا سيد أهل الوبر . . قوله (وكانت سبية منهم عند عائشة) أي من بني تميم ، والمراد بطن منهم أيضا ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير ، وكانت على عائشة نسمة من بني اسماعيل فقدم سبي خولان فقاتل عائشة يا رسول الله أبتاع منهم ؟ قال : لا . فلما قدم سبي بني الغنبر قال : ابتاعني فأنهم ولد اسماعيل ، ووقع عند أبي عوانة من طريق الشامي عن أبي هريرة أيضا ، وسبي بني الغنبر ، اهـ ، وبني الغنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينسبون إلى الغنبر . وهو بلفظ الطبيب المعروف - ابن عمرو بن تميم . (تنبيه) : وقع في نسخة الصحيحين « سبية » بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ، ولم أقف على اسمها ، لكن عند الاسماعيلي من طريق هارون بن معروف عن جرير « نسمة » بفتح النون والمهمل أي نفس ، وله من رواية أبي معمر المذكورة « وكانت على عائشة نسمة من بني اسماعيل » وفي رواية الشامي المذكورة عند أبي عوانة « وكان على عائشة حرر » وبين الطبراني في الأوسط ، في رواية الشامي المذكورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذرا ولفظه « نذرت عائشة أن تمتق حررا من بني اسماعيل ، وله في « الكبير » من حديث دريغ وهو بمهمات مصفرا ابن ذؤيب بن شعثم بضم المعجمة والمثلثة بينهما عين مهملة الضبري « أن عائشة قالت : يا نبي الله إني نذرت عتيقا من ولد اسماعيل ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : اصبري حتى يحيى فيه بني الغنبر غدا ، فجاء في بني الضبر فقال لها : خذي منهم أربعة ، فأخذت رديما وزبيبا وزخيا وسيرة اهـ . فأما رديغ فهو المذكور ، وأما ذيب فهو بالزاي والموحدة مصفرا أيضا وضبطه المسكري بنون ثم موحدة - وهو ابن ثعلبة بن عمرو ، وزخى بالزاي والحاء المعجمة مصفرا أيضا وضبطه ابن عون بالراء أوله ، وسيرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء ، قال في الحديث المذكور « فمسح النبي صلى الله عليه وسلم رءوسهم وبرك عليهم ثم قال : يا عائشة هؤلاء من بني اسماعيل قصدا ، اهـ . والذي تعين امتني عائشة من هؤلاء الأربعة إما

وديح وإما زخي ، ففي سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك ، وفي أول الحديث عنده « بعث رسول الله ﷺ جيشا إلى بني النضير فاخذوهم بركة من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله ﷺ ، وركبة بهم الزاء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثانية المروقة التي بين مكة والمدينة ، وذكر ابن سعد أن صرية عبيدة بن حصن هذه كانت في المحرم سنة تسع من الهجرة وأنه سبي إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبيا والله أعلم . وفي قوله ﷺ لماثثة « ابتاعها فأعتقها » دليل للجمهور في صحة تملك العربي ، وإن كان الأفضل عتق من يسترق منهم ، ولذلك قال عمر « من المار أن يملك الرجل ابن عمه وبنت عمه » حكاه ابن بطال عن المهلب . وقال ابن المنير : لا بد في هذه المسألة من تفصيل ، فلو كان العربي مثلام ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده ، قال : وإذا أفاد كون المسي من ولد اسماعيل يقتضي استحباب اعتاقه فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حريته حتما ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضيلة ظاهرة لبني تميم ، وكان فيهم في الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الأشراف والرؤساء . وفيه الإخبار عما سبأ من الأحوال الكائنة في آخر الزمان . وفيه الرد على من نسب جميع البني إلى بني اسماعيل لتفرقة ﷺ بين خولان وهم من البني وبين بني النضير وهم من مضر ، والمشهور في خولان أنه ابن عمرو بن مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ . وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحارث بن قضاة ، وسبأ في بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى

١٤ - باب فضل من أدب جاريته وعلمها

٢٥٤٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضال عن مطرف عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له جارية فعلمها فأحسن إليها ، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران »

قوله (باب فضل من أدب جاريته) سقط لفظ « فضل » من رواية أبي ذر والنسفي ، وزاد النسفي « وأعتقها » أورد فيه حديث أبي موسى مختصرا ، وسبأ في الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور . وقوله في هذه الرواية « فعلمها » في رواية أبي ذر عن المستمل والسرخصي « فعلمها »

١٥ - باب قول النبي ﷺ « إخوانكم فاطميوم »

وقوله تعالى [النساء ٣٦] : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ، إن الله لا يحب من كان مختلا فخورا » . قال أبو عبد الله : ذى القربى القريب . والجنب القريب

٢٥٤٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا إسرائيل الأندلسي قال سمعت للزور بن سويد قال « رأيت أبا ذر القفاري رضي الله عنه وعليه حلة وعليه حلة » ، فسأله عن ذلك فقال : إني سأبئ

رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ ، فقال لي النبي ﷺ : أَعْبَرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ جَمَلُهُمْ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَن كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَطْعِمُهُ مَا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَفْلِيهِمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَفْلِيهِمْ فَأَعْيُوهُمْ »

قوله (باب قول النبي ﷺ : العبيد لإخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر ، وقد روينا في كتاب الإيمان لابن منده ، بلفظ : أنهم إخوانكم ، فمن لا يملك منهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ، وأخرجه أبو داود من طريق مروق عن أبي ذر بلفظ : من لا يملك من مملوكيكم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ، وروى البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال : أَرَأَيْتُمْ إِخْوَانَكُمْ ، الحديث ، ومن حديث جابر « كان النبي ﷺ يوصي بالمملوكين خيراً ويقول : أطعموهم مما تأكلون ، ومن حديث أبي اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - واسمه كعب بن عمرو الأنصاري رفعه : أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تلبسون ، وفيه قصته . وأخرجه مسلم في آخر كتابه في أثناء حديث طويل **قوله** (وقول الله تعالى : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين - إلى قوله - محتالاً غفوراً) كذا لا يذو ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . **قوله** (قال أبو عبد الله : ذى القربى القريب ، والصاحب بالجانب الغريب) هو تفسير أبي عبيدة في « كتاب المجاز » ، وقد خولف في الصاحب بالجانب فقيل هو المرأة ، وقيل الرفيق في السفر . والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى (وما ملكت أيمانكم) فدخلوا فيمن أمر بالاحسان إليهم لطفهم عليهم . **قوله** (حدثنا وإميل الأحمد) هو ابن حيان بالمهمله والتحتانية الثقيلة ، وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش ، والمعروف بالعين المهمله وهو كوفي أيضاً يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة . **قوله** (رأيت أبا ذر) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة . **قوله** (أَعْبَرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ إِخْوَانَكُمْ) كذا هنا ، وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة زيادة : أنك امرؤ فيك جاهلية ، لإخوانكم خولكم ، والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ، ويحتمل أن يكون شعبة اختصره له لما حدثه به . والخول بفتح المجمة والواو هم الخدم سما بذلك لأنهم يتحولون الأمور أي يصلحونها ، ومنه الخول لمن يقوم باصلاح البستان ، ويقال الخول جمع خائل وهو الراعي ، وقيل التحويل التملك تقول خولك الله كذا أي ملكك إياه . وقوله « وعبرته » أي نسبته إلى العار ، وفي قوله « بأمة » رد على من زعم أنه لا يتعدى بالباء وإنما يقال عبرته أمه ، ومثل الحديث قول الشاعر أيها الشامت المعير بالدهر والعار العيب ، وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة إلى الاهتمام بالأخوة وقوله « تحت أيديكم » مجاز عن القدرة أو الملك . **قوله** (فليطعمه مما يأكل) أي من جنس ما يأكل للتجسيس الذي دلت عليه « من » ، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة الآتي بعد بابين « فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة » فالمراد بالمساواة لا المساواة من كل جهة . لكن من أخذ بالأكل كآبي ذر فعل المساواة وهو الأفضل ، فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وإن كان جائزاً ، وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق » وهو يقتضي الرد في ذلك إلى العرف ، فمن زاد عليه كان متعلواً . وأما ما حكاه ابن بطال

عن مالك أنه سئل عن حديث أبي ذر فقال : كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت ، واستحسنه فيه نظر لا يخفى ، لأن ذلك لا يمنع حل الأمر على عمومهم ، في حق كل أحد بحسبه . **قوله** (ولا تكفونهم ما يغلهم) أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوقة ، أى ما يعجزون عنه لعظمه أو صعوبته ، والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفة ، وقيل هو الأمر بما يشق . **قوله** (فان كفتموهم) أى ما يغلهم ، وحذف اللهم به ، والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه ، فان كان يستطيعه وحده والا فليعنه بغيره . وفى الحديث انتهى عن سب الرقيق وتعتيرهم بمن ولدهم ، والحك على الاحسان اليهم والرفق بهم ، وبلتحق بالرقيق من في معانهم من أجبر وغيره . وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له . وفيه المحافظة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإطلاق الأخ على الرقيق ، فان أريد القراصة فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل إلى آدم ، أو المراد أخوة الاسلام ويكون العبد الكافر بطريق التبعية ، أو يختص الحكم بالمؤمن

١٦ - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده

٢٥٤٦ - **حدثني** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » [الحديث ٢٥٤٦ - طرقة في ٢٥٥٠]

٢٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بريدة عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال النبي ﷺ « أئتما رجل كانت له جارية أذبها فأحسن تعليمها وأعتقها وتزوجها فله أجران ، وأئتما عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجران »

٢٥٤٨ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ « العبد المملوك الصالح أجران . والذي نفسى بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرئائى لأحببت أن أموت وأنا مملوك »

٢٥٤٩ - **حدثنا** إسحاق بن نعيم حدثنا أبو أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « نعماً لأحدهم بحسن عبادة ربه ، ونصح سيده »

قوله (باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده) أى بيان فضله أو نوابه . أورد فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر المصرح بأن لمن فعل ذلك أجران . ثانياً حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فمليها وأعتقها وتزوجها ، وهو طرف من حديث تقدم في الإيمان بلفظ « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين » ، فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب . ثالثاً حديث أبي هريرة والعبد المملوك الصالح أجران ، واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما إحسان العبادة والنصح للسيد ، ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها ، وسيأتى في الباب الذى يليه من حديث أبي موسى بلفظ « ويؤدى إلى سيده الذى له عليه من الحق والنصيحة والطاعة » ، وأما حديث أبي هريرة أيضاً ، نعم ما لأحدهم بحسن عبادة ربه ونصح سيده ، وهو مفسر للحديث الذى قبله

موافق للحديثين الآخرين . (تنبيه) : وقع لابن بطال عزو حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لأبي موسى ، وهو غلط فاحش . قوله (والذي نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أى لأحببت أن أموت وأنا ملك) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها وعلى ذلك جرى الخطأ بقوله : الله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف اه . وجزم الداودى وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ، ويدل عليه من حيث المعنى قوله د وبر أى ، فانه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها ، ووجهه الكرماني فقال أراد بذلك تعليم أمته . أو أوردته على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التى أرضعته اه . وفاته التنصيص على إدراج ذلك فقد فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه د والذي نفس أبي هريرة بيده الخ ، وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزى فى كتاب البر والصلة ، عن ابن المبارك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبى صفوان الأموى والمصنف فى الأدب المفرد ، من طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس ، زاد مسلم فى آخر طريق ابن وهب د قال - يعنى الزهرى - وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته ، ولأبى عوانة وأحد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول د لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا ، وذلك أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما خلق الله عبدا يؤدى حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين ، فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ، ثم استدلل به بالمرفوع ، وانما استثنى أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد ، وكذلك بر الام فقد يحتاج فيه الى إذن السيد فى بعض وجوهه ، بخلاف بقية العبادات البدنية . ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه فى القربات بدون إذن السيد . وإما لأنه كان يرى أن للعبد أن يتصرف فى ماله بغير إذن السيد . (فائدة) : اسم أم أبي هريرة أميمة بالتصغير وقيل ميمونة ، وهى صحابية ذكر اسلامها فى صحيح مسلم ، وبيان اسمها فى ذيل المرفوعة ، لأبى موسى قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عندى أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه فى العبادات وطاعة سيده فى المعروف فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته ، لأنه قد ساواه فى طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته ، قال ومن هنا أقول : إن من اجتمع عليه فرضان فأداهما أفضل من ليس عليه إلا فرض واحد فأداه كن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل من وجبت عليه صلاة فقط ، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها اه . ملخصا . والذي يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق ، وإلا فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك . وقال ابن التين : المراد أن كل عمل يعمل به ضاعف له ، قال : وقيل سبب التضعيف أنه زاد لسيده فصحا وفى عبادة ربه إحسانا فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما . قال : والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك ثلثا يظن ظان أنه غير مأجور على العبادة اه . وما ادعى أنه الظاهر لا ينافى ما نقله قبل ذلك ، فان قيل يلزم أن يكون أجر المالك ضعف أجر السادات أهلب الكرماني بأن لا عذور فى ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة ، وقد يكون للسيد جهات أخرى يستحق بها أضعاف أجر العبد ، أو المراد جميع العبد المؤدى للحقن على العبد المؤدى لأحدهما اه . ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر مختصا بالعمل الذى يتحد

فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملاً واحداً ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين ، وأما العمل المختلف الجملة فلا اختصاص له بتصنيف الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم . واستدل به على أن العبد لاجهاد عليه ولا حج في حال العبودية وإن صح ذلك منه . قوله في حديث أبي هريرة الأخير (حدثنا إسحق بن نصر) هو إسحق بن إبراهيم ابن نصر ، نسب إلى جده . قوله (نعماً لأحدهم) يفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الأخرى ، ويجوز كسر النون ، وتكسر النون وتفتح أيضاً مع إسكان العين وتحريك الميم ، فتلك أربع لغات . قال الزجاج « ما ، بمعنى الشيء . فالتقدير نعم الشيء . ووقع لبعض رواة مسلم « نعى » بضم النون وسكون العين مقصور بالتسوين وغيره ، وهو متجه المعنى إن ثبتت به الرواية . وقال ابن التين : وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أى القابسي « نعم ما ، بتشديد الميم الأولى وقتحها ولا وجه له ، وإنما صوابه ادغامها في « ما ، وهي كقولها تعالى (إن الله نعماً يعظمكم به) . قوله (يحسن) هو مبين للخصوص بالمدح في قوله « نعم » ، زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « نعماً للملوك أن يتوفى بحسن عبادة الله ، أى يموت على ذلك ، وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالخواتيم

١٧ - باب كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عيسى أو أمي . وقول الله تعالى (والعالمين من عبادكم وإمائكم) ، وقال (عبداً مملوكاً) . (وأتينا سيدها لدى الباب) وقال (من قتياتكم المؤمنات) . وقال النبي ﷺ « قوموا إلى سيديكم » . (وأذكركمني عند ربك) : سيديك . و « من سيديكم »

٢٥٥٠ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نصَحَ العبدُ سيدهُ وأحسنَ عبادةَ ربه كان له أجره مرتين »

٢٥٥١ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « للملوك الذي يحسن عبادة ربه ، ويؤتي إلى سيده الذي له عليه من الحق والتقصير والطاعة ، أجران »

٢٥٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال « لا يقل أحدكم : أطعم ربك ، وضئ ربك . وليقل : سيدي مولاي . ولا يقل أحدكم : عدي ، أمي . وليقل : خالي وخالي وغلام »

٢٥٥٣ - حدثني أبو الثمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « من أعتق نصيباً له من العبد ، فكان له من اللال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة عدل وأعتق من ماله ، وإلا فقد أعتق منه ما عتق »

٢٥٥٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « كلَّكم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته : فالأُميرُ الذي على الناسِ فهو راعٍ عليهم وهو مسئولٌ عنهم ، والرجُلُ راعٍ على أهلِ بيته وهو مسئولٌ عنهم ، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ بعلها وولدهِ وهي مسئولةٌ عنهم ، والمبذُرُ راعٍ على مالِ سَيِّدِهِ وهو مسئولٌ عنه . ألا فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسئولٌ عن رعيته »
 ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦ - **حدثنا مالكُ بنِ إسماعيلَ** **حدثنا سُفيانُ** عن الزُّهريِّ **حدثني** عُبَيْدُ اللهِ سمعتُ أبا هريرةَ رضي الله عنه وزيَدُ بنَ خالدٍ عن النبيِّ ﷺ قال « إذا زَنَتِ الأُمَّةُ فاجلِدوها ، ثمَّ إذا زَنَتِ فاجلِدوها ثمَّ إذا زَنَتِ فاجلِدوها في الثالثةِ أو الرابعةِ فبيِّعوها ولو بضعفٍير »

قوله (باب كراهية التناول على الرقيق) أى الترفع عليهم ، والمراد مجاوزة الحد في ذلك ، والمراد بالسكرامة كراهة التنزيه . **قوله** (عبدي أو أمي) أى وكراهية ذلك من غير تحریم ، ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى (والصالحين من عبادكم ولما نكم) وبغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ، ثم أردفها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك ، واتفق العلماء على أن النهي الوارد في ذلك للتنزيه ، حتى أهل الظاهر ، إلا ما سنذكره عن ابن بطال في لفظ الرب ، **قوله** (وقال النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم) هو طرف من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة ، وسيأتي تاماً في المغازي مع الكلام عليه . **قوله** (ومن سيديكم) سقط هذا من رواية النسفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت للباقيين ، وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في « الأدب المفرد » من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال « حدثنا جابر قال قال رسول الله ﷺ : من سيديكم يا بني سلة ؟ قلنا : الجند بن قيس ، على أنا نبخله . قال : وأى داء أدوى من البخل ؟ بل سيديكم عمرو بن الجوح ، وكان عمرو يعترض على أصنامهم في الجاهلية ، وكان يولم عن رسول الله ﷺ إذا تزوج . وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة نحوه ، ورواه ابن عائشة في نوادره من طريق الشعبي مرسلًا وزاد : قال فقال بعض الانصار في ذلك :

وقال رسول الله والقول قوله لمن قال منا من تسمون سيذا

فقالوا له جد بن قيس على التي نبخله فيها وإن كان أسودا

فسود عمرو بن الجوح لجوده وحق لعمره بالندى أن يسودا

انتهى . والجند بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم بسكون النون بن كعب بن سلة بكسر اللام ، يكنى أبا عبد الله ، له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة العقبة . قال ابن عبد البر : كان يرمي بالنفاق ، ويقال : إنه تاب وحسنت توبته ، وعاش الى أن مات في خلافة عثمان . وأما عمرو بن الجوح بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب ابن سلة ، قال ابن إسحق : كان من سادات بني سلة ، وذكر له قصة في صنمه وسبب إسلامه وقوله فيه : تالله لو كنت لها لم تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن . وروى أحمد ، وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، بإسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجوح أتى رسول الله ﷺ فقال : أ رأيت أن قاتلت حتى أقتل في سبيل الله تراني أمشي برجلي هذه حبيطة في الجنة ؟ فقال : نعم . وكانت هرجاء . زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله . وقد روى ابن منده وأبو

الشيخ في الامثال ، والوليد بن أبان في كتاب الجرد ، له من حديث كعب بن مالك « أن النبي ﷺ قال : من سيدكم يا بني سلة ؟ قالوا جد بن قيس ، فذكر الحديث ، فقال « سيدكم بشر بن البراء بن معرور ، وهو بسكون العين المهمة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجوح في صخر ، ورجال هذا الاسناد ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري ، ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جمعا بين الحديثين ، ومات بشر المذكور بعد خير . أكل مع النبي ﷺ من الشاة التي سم فيها ، وكان قد شهد العقبة وبدرا ، ذكره ابن إسحق وغيره . وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهي عن إطلاق السيد على المخلوق ، وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » ورجالها ثقات وقد صححه غير واحد ، ويمكن الجمع بأن يحمل النهي عن ذلك على إطلاقه على غير المالك ، والأذن باطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحدا بلفظه أو كتابته بالسيد ، ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تني ، فعند أبي داود والمصنف في الأدب من حديث بريدة مرفوعا « لا تقولوا للنفاق سيذا » الحديث ونحوه عند الحاكم . ثم أورد المصنف في الباب غير هذين الملقين سبعة أحاديث : حديثا ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدما من وجهين آخرين في الباب الذي قبله . والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر « إذا نصح سيده ، وفي حديث أبي موسى « ويؤدي إلى سيده » . ثالثا حديث أبي هريرة ، ومحمد بن شعيب في قوله « منسوبا في شيء من الروايات إلا في رواية أبي علي بن شبريه فقال « حدثنا محمد بن سلام ، وكذا حكاه الجياني عن رواية أبي علي بن السكن ، وحكى عن الحاكم أنه الذهلي . قلت : وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه ، فقد حدث عنه في الصحيح أيضا ، وكلام الطرق يشير إليه . قوله « لا يقل أحدكم أطعم ربك الخ » هي أمثلة ، وإنما ذكرت دون غيرها لعلها استعمالها في المخاطبات ، ويجوز في أم « استق » الوصل والقطع . وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربني ، وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحد ربك ، ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد « استق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه ، والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى ، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى . قال الخطابي : سبب المنع أن الإنسان مريبوب متعبد باخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه ، فكره له المضاهاة في الاسم لئلا يدخل في معنى الشرك ، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد ، فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب ، وقال ابن بطال : لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب ، كما لا يجوز أن يقال له إله أه . والذي يحتص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة ، أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى « حكاية عن يوسف عليه السلام » (اذكرني عند ربك) . وقوله (ارجع الى ربك) وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراف الساعة « أن تلد الأمة دجها » فدل على أن النهي في ذلك محمول على الإطلاق ، ويحتمل أن يكون النهي للتنبيه ، وما ورد من ذلك فليسان الجواز . وقيل هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن ، أو المراد النهي عن الإكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة . وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة . قوله (وليقل سيدي مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على مالك سيدي ، قال القرطبي وغيره : وإنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى انفاقا ، واختلف في

السيد ، ولم يرد في القرآن أنه من أسباء الله تعالى . قلنا قلنا إنه ليس من أسباء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا إنه من أسبائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضا ، وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في « الأدب المفرد » من حديث عبد الله بن النخعي عن النبي ﷺ قال : السيد الله ، وقال الخطابي : إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحسنت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره ، ولذلك سمي الزوج سيدا قال : وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من مولى وناصر وغير ذلك ، ولكن لا يقال السيد ولا المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى . وفي الحديث جوار إطلاق مولاي أيضا ، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاده ولا يقل أحكم مولاي قلنا مولاي الله . ولكن يقل سيدي ، فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الرياسة ومنهم من حذفها . وقال عياض : حذفها أصح . وقال القرطبي ، الشهور حذفها قال : وإنما صرفنا إلى الترجيح المتعارض مع تقدير الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى . ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى ، وهو خلاف المتعارف : قلنا المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى ، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم . وقد رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض لفظ المولى إثباتا ولا نفيًا . أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » ، بلفظ : لا يقولون أحكم عبدي ولا أمي ولا يقل الملوكون وربي . ولكن يقل المالك قاتل وقتاتي والملوك سيدي وسيدتي ، فانكم الملوكون والرب الله تعالى ، ويحتمل أن يكون المراد انتهى عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ، ويؤيد كلامه حديث ابن النخعي المذكور والله أعلم ، وعن مالك تخصيص فكرامة بالثاء فيكره أن يقول ياسيدي ولا يكره في غير الثاء . قوله (ولا يقل أحكم عبدي أمي) زاد المصنف في « الأدب المفرد » ، ومسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : كلكم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله ، ونحو ما تقدمت من رواية ابن سيرين . فأرشد ﷺ إلى البنية في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ، ولأن فيها تطيلا لا يليق بالخلق استعماله لنفسه . قال الخطابي : المعنى في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر والتزام القتل والخضوع لله عز وجل ، وهو الذي يليق بالمربوب . قوله (ول يقل قاتل وقتاتي وغلامي) زاد مسلم في الرواية المذكورة . وجليبي ، فأرشد ﷺ إلى ما يؤتى المعنى مع السلامة من التعاطم ، لأن لفظ قاتل والتلام ليس دالا على عرض الملك كدلالة العبد . فقد كثرت استعمال القتل في الخمر وكذلك التلام والمجارية ، قال النووي : المراد بالثاء من استعماله على جهة التعاطم لا من أراد التعريف انتهى . وعلمه ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعماله للأدب في اللفظ كأدله عليه الحديث . الحديث الرابع حديث ابن عمر : من أعنت فصيلا له من عبد ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والمراد منه إطلاق لفظ السيد . وكان مناسبتة الترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتي كله إذا كان موسرا لمكان ذلك متطاولا عليه . الخامس حديث : كلكم رابع ، وسيأتى الكلام عليه في أول الأحكام ، والقرص منه هنا قوله : والسيد رابع على مال سيده ، فانه إن كان ناعما له في خدمته مؤديا له الأمانة فليس عليه ولا يتعاطم عليه . السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن عاصم : إذا زنت الأمة فاجلدوها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . والقرص منه هنا ذكر الأمة وأنها إذا عصت تؤدب ، قلنا لم تنج ولا يمت ،

وكل ذلك مبين لتعاطف عليا

١٨ - باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه

٢٥٥٧ - **عُرِضَ جَبَّاحُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ فَانْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَتْلَوْهُ لِقَمَةٍ أَوْ لِقَمَتَيْنِ، أَوْ أَكَلَهُ أَوْ أَكَتَيْنِ، فَإِنَّهُ وَلِيٌّ عَلَيْهِ»**

[الحديث ٢٥٥٧ - طره في : ٤٦٠]

قوله (باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه) أي فليجلسه معه ليأكل - **قوله** (أخبرني محمد بن زيد) هو المجس . **قوله** (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه فليتلوه لقمة) هكذا أورده ، ويضم منه إباحت ترك إجلاسه معه ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الألفاظ إن شاء الله تعالى . وقوله «أكله» بضم أوله أي لقمة ، والملك فيه من شعبة كما سيأتي . وقوله «ولي علاج» زاد في الألفاظ «وحره» . واستدل به علي أن قوله في حديث أبي ذر الماضي «فأطعموه بما تطعمون» ليس على الوجوب

١٩ - باب البدر راعٍ في مالٍ سيده . وَنَسَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِلَّهِ إِلَى الْبَيْتِ

٢٥٥٨ - **عُرِضَ أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَلَا مَامَ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مُسْتَوْلَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْإِمَامُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٍ عَنْ رَعِيَّتِهِ . قَالَ : فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَحَبُّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «وَارْجُلٌ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»**

قوله (باب البدر راعٍ في مال سيده) أي ويلزمه حفظه ، ولا يعمل إلا بأذنه . **قوله** (ونسب النبي ﷺ إلى البيت السيد) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر «من باع عبدا وله مال فإله السيد» ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب من باع نخلا قد أبرت ، من كتاب البيوع وفي كتاب القرب ، وكلام ابن جلال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله «السيد راعٍ في مال سيده» ، فإنه قال في شرح حديث الباب : فيه حجة لمن قال إن السيد لا يملك ، ونسب ابن التمر بأنه لا يلزم من كونه راعيا في مال سيده أن لا يكون له مال ، فإن قيل فاشتغاله برعاية مال سيده يستوعب أمواله ، فالجواب أن المطلق لا يفيد العموم ، ولا سيما إذا سبق لغير قصد العموم ، وحديث الباب إنما سبق التحذير من الحياة والتعريف بكونه مستولا وعاليا ، فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى . وقد تقدم الكلام على مسألة كونه له يملك قبل ستة أبواب . **قوله** (والرأة في بيت زوجها راعية) إنما قيد بالبيت لأنها لا تصل إلى ما سواه غالبا

إلا بأذن خاص ، وسيأتى بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

٢٠ - باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه

٢٥٥٩ - حدثني محمد بن عبيد الله حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس

قال : وأخبرني ابن فلان عن سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ
وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي ﷺ قال : إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه

قوله (باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه) العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به ، وذكر العبد ليس قيداً بل هو من جملة الأفراد الداخلين في ذلك ، وإنما خص بالذكر لأن المقصود هنا بيان حكم الرقيق ، كذا قرره بعض الشراح ، وأطن المصنف أشار إلى ما أخرجه في «الآداب المفرد» من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فقد ذكر الحديث بلفظ « إذا ضرب أحدكم خادمه » . قوله في الإسناد (حدثني محمد بن عبيد الله) هو ابن ثابت المدني ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون ، وكأن أبا ثابت تفرد به عن ابن وهب ، فإني لم أره في شيء من المصنفات إلا من طريقه . **قوله** (قال وأخبرني ابن فلان) قاتل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بمعاق ، وقاتل قال هو ابن وهب ، وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر . وكان ابن وهب حريصاً على تمييز ذلك . وأما « ابن فلان » فقال المزني : يقال هو ابن سمان ، يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمان المدني ، وهو يوم تضييف ذلك ، وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره ، وقاله قبله بعض القدماء أيضاً : فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستلي : قال أبو حرب الذي قال « ابن فلان » هو ابن وهب ، وابن فلان هو ابن سمان . قلت : وأبو حرب هذا هو بيان وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني ، فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان « ابن سمان » فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمداً لضعفه ، ولما حدث به خارج الصحيح نسبه ، وقد بين ذلك أبو نعيم في « المستخرج » بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه « ابن سمان » وقال بعده : أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمان ، وابن سمان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء إلا في هذا الموضع ، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الأخرى وهي رواية هام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فليتنق » بدل « فليجتنب » وهي رواية أبي نعيم المذكورة ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « إذا ضرب » ومثله للنسائي من طريق عجلان ، ولأبي داود من طريق أبي سلة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية هام « قاتل » بمعنى قتل ، وأن المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلاً فينبى دافعه عن القصد بالعرب إلى وجهه ، ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب

وقد وقع في حديث أبي بكرة وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال : « ارموا واتقوا الوجه » ، وإذا كان ذلك في حق من تعين إهلاكه فن دونه أولى . قال النووي : قال العلماء : إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه ، فيخشى من ضربه أن تبطل أو تنشوه كلها أو بعضها ، والشين فيها فاحش لظهورها وبروزها ، بل لا يسلم إذا ضربه غالبا من شين أ ه . والتعليل المذكور حسن ، لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر ، فانه أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المرأعي عن أبي هريرة وزاد : « فان الله خلق آدم على صورته » ، واختاب في الضمير على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر باكرام وجهه ، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه « ان الله خلق آدم على صورة الرحمن » ، قال : وكان من رواه أوردته بالمعنى متمسكا بما توهمه فغلط في ذلك . وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال : وعلى تقدير محتمل فيحمل على ما يليق بالبارئ سبحانه وتعالى . قلت : الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ، والطبراني من حديث ابن عمر باسناد رجاله ثقات وأخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال : « من قاتل فليجتنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن » ، فتمين اجراء ما في ذلك على ما نقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، او من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله ، وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه : « خلق الله آدم على صورته الحديث » ، وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفا بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل ، وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال : « صورة لا كالصور انتهى » وقال حرب الكرماني في « كتاب السنة » سمعت إسحق بن راهويه يقول : « صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن » . وقال إسحق الكوسج سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة « حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قال رجل لا إني ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته - أي صورة الرجل - فقال : كذب هو قول الجهمية » انتهى . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا « لا تقولن قبح الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته » ، وهو ظاهر في عود الضمير على القول له ذلك ، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ « اذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه » ، ولم يتعرض النووي لحسم هذا النهي ، وظاهره التحريم . ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي « انه رأى رجلا لطم غلامه فقال : أو ما علمت أن الصورة محترمة » أخرجه مسلم وغيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٠ - كتاب المكاتب

قوله (باب في المكاتب) كذا لأبي ذر، وغيره، كتاب المكاتب، وأثبتوا كلهم البسمة. والمكاتب بالفتح من قح له الكتابة وبالكسر من قح منه، وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة، قال الراغب: اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب، ومنه قوله تعالى (كتب عليكم الصيام - إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) أو بمعنى جمع وضم، ومنه كتبت الخط، وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدهما غالبا. قال الروياني: الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية، كذا قال وكلام غيره ياباه، ومنه قول ابن التين: كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي ﷺ. وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة: قيل إن بريرة أول مكاتبة في الإسلام، وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة، وأول من كتب من الرجال في الإسلام سلمان، وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع وفي باب البيع والشراء مع المشركين، وحكى ابن التين أن أول من كتب أبو المؤمل، فقال النبي ﷺ: أعينوه، وأول من كتب من النساء بريرة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب، وأول من كتب بعد النبي ﷺ أبو أمية مولى عمر، ثم سيرين مولى أنس. واختلف في تعريف الكتابة، وأحسنه: تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة. والكتابة عارضة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك، وهي لازمة من جهة السيد إلا إن عجز العبد، وجائزة له على الراجح من أقوال العلماء فيها

باب إِمَمٍ مِّنْ قَذَفَ مَمْلُوكُهُ

قوله (باب إِمَمٍ مِّنْ قَذَفَ مَمْلُوكُهُ) كذا الجميع هنا إلا النسفي وأبا ذر، ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثا، ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى. ثم وجدت في رواية أبي علي بن شبيب مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المتجه، وعلى هذا فكأن المصنف ترجم بها وأخطى يائسا ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها. وقد ترجم في كتاب الحدود باب قذف العبد، وأورد فيه حديث من قذف مملوكه - وهو برى - مما قال - جلد يوم القيامة، الحديث، فقله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب

١ - باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم

وقوله [٢٣ النور]: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾. وقال روح عن ابن جرير قلت لسطاء: أوجب علي إذا عتقت له مالا أن أكاتبه؟ قال: ما أراه إلا واجبا. وقال عمرو بن دينار قلت لسطاء: أئأئره من أحد؟ قال: لا. ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أندا للكتابة - وكان كثير لال - فأنى، فانطلق إلى عمر رضي الله عنه، فقال: كاتبه، فأنى، فضر به بالبدرة ويطلب عمر (فكاتبه يوم إن علمتم فيهم خيرا)، فكاتبه

٢٥٦٠ - وقال الأيث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها : « إن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس أراقى نُجُمَت عليها في خمس سنين ، فقالت لها عائشة - وقسست فيها - أرايت إن عددت لهم عدة واحدة أيبئك أهلك فأعتقك فيكون ولاؤك لي ؟ فذهبت بريرة إلى أهلها فصرخت ذلك عليهم ، فقالوا : لا ، إلا أن يكون لنا الولاء . قالت عائشة : فدخلت على رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال لها رسول الله ﷺ : اشترها فأعتقها ، فأتت الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ فقال : ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، شرط الله أحق وأوثق »

قوله (باب المكاتب ونجومه) في كل سنة نجم ، وقوله تعالى (والذين يبتغون الكتاب) الآية (ساقوها إلى قوله (الذي آتاكم)) إلا النسق فقال بعد قوله في كل سنة (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) . ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين ، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم : إذا طلع النجم الفلاني أدبت حقل ، فسميت الأوقات نجوماً بذلك ، ثم سمي الزدى في الوقت نجماً . وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة ، وهو قول الشافعي وقوا مع التسمية بناء على أن الكتابة مشتقة من الضم ^(١) ، وهو ضم بعض النجوم إلى بعض ، وأقل ما يحصل به الضم نجمان ، وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الاداء . وذهب المالكية والحنفية إلى جواز الكتابة الحالة ، واختاره بعض الشافعية كالرويانى . وقال ابن التين : لانص لما لك في ذلك إلا أن محقق أصحابه شبهوه ببيع العبد من نفسه ، واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي ، واحتج الطحاوى وغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد ، فاذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الأيث ، وبأن سلبان كاتب - بأمر النبي ﷺ - ولم يذكر تأجيلاً ، وقد تقدم ذكر خبره ، وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة كالبيع في المجلس ، كن اشترى ما يساوى درهما بعشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حينئذ إلا على درهم فنقد البيع مع عجزه عن أكثر الفن ، وبأن الشافعية أجزوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل . وأما قول المصنف في كل سنة نجم ، فأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كما سيأتى التصريح به بعد باب ، ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه ، فان العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بالأشهر جاز ، ولم يثبت لفظ نجم في آخره في رواية النسقى ، واختلف في المراد بالخير في قوله (ان علمت فيهم خيراً) كما سيأتى بيانه بعد بابين ، وروى ابن إسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح بفتح المهمة عن أبيه قال : كنت مملوكاً لحويطب بن عبد العزى ، فسألته الكتابة فأبى ، فزلت (والذين يبتغون الكتاب) الآية ، أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة . قوله (وقال روح عن ابن جريح : قلت لعطاء : أوجب على إذا علمت له مالا أن أكاتبه ، قال : ما أراه الا واجبا) وصله اسماعيل

(١) قال مصحح طبعة بولاق : والاولى مشتقة من الكتب بمعنى الضم .

القاضي في « أحكام القرآن » قال « حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عباد بهذا » ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والثاقبي من وجهين آخرين عن ابن جريج . قوله (وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أناثره عن أحد ؟ قال : لا) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري ، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء ، وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ ، والذي وقع في رواية اسماعيل المذكورة « وقاله لي أيضا عمرو بن دينار ، والضمير يعود على القول بوجوبها ، وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل « قلت لعطاء » ، وقد صرح بذلك في رواية اسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور « قال ابن جريج وأخبرني عطاء ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والثاقبي - وعن طريقه البيهقي - عن عبد الله بن الحارث كلاما عن ابن جريج وقال فيه « وقالها عمرو بن دينار ، والحاصل أن ابن جريج قل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء . ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسخ عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه « وقاله عمرو بن دينار ، أي القول المذكور . قوله (ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاتب وكان كثير المال) القائل « ثم أخبرني » هو ابن جريج أيضا ، وغيره هو عطاء ، ووقع مينا كذلك في رواية اسماعيل المذكورة ولفظه « قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل . . » ، فذكره ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني خبر أن موسى بن أنس أخبره ، وقد عرف اسم الخبر من رواية روح ، وظاهر سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة ، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال « أردني سيرين على المكاتب فأبيت ، فأتى عمر بن الخطاب ، فذكر نحوه . وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة ، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته ، وكان من سبي عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر ، وروى هو عن عمر وغيره ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله (فانطلق إلى عمر) زاد اسماعيل بن إسحق في روايته « فاستعده عليه ، وزاد في آخر القصة « وكتبه أنس » ، وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال « كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم ، وروى البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال « كاتبني أنس على عشرين ألف درهم ، فإن كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ، ولابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال « هذه مكاتب أنس عندنا : هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين . كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله ، واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألها العبد ، لأن عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد ، وكذلك ما رواه عبد الرزاق « أن عثمان قال لمن سأله الكتابة : لولا آية من كتاب الله ما فعلت » ، فلا يدل أيضا على أنه كان يرى الوجوب . ونقل ابن حزم القول بوجوبها من مسروق والضحاك ، زاد القرطبي : وعكرمة . وعن إسحق بن راهويه أن مكاتبته واجبة إذا طلبها ، ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك . ولثاقبي قول بالوجوب ، وبه قال الظاهرية ، واختاره ابن جرير الطبري . قال ابن القصار : إنما حلا عمر أنسا بالدرة على وجه النصح لأنس ، ولو كانت الكتابة لزمت أنسا ما أبي ، وإنما نذبه عمر إلى الأفضل . وقال القرطبي : لما ثبت أن رقة العبد وكسبه ملك لسيده دل على أن الأمر بكتابتها غير واجب ، لأن قوله « خذ كسبي وأعتقني » يصير بمنزلة قوله « أعتقني بلا شيء » وذلك غير واجب اتفاقا ،

وحمل الوجوب عند من قال به إن كان العبد قادراً على ذلك ورضى السيد بالقدر الذي تقع به المسكينة . وقال أبو سعيد الاصطخري : القرينة الصارفة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله (ان علمت فيهم خيراً) فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه ، فدل على أنه غير واجب . وقال غيره : الكتابة عقد غرر ، وكان الاصل أن لا تجوز ، فلما وقع الاذن فيها كان أمراً بعد منع والأمر بعد المنع للاباحة ، ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بأدلة أخرى ، ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة ، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً ، ووصله الذهلي في « الزمريات » ، عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث ، والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة ، وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتبية بن الليث ، وأخرجه مسلم أيضاً عن قتبية ، وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب ، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا شيخه ، ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد ، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث . وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً غائفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن « وعليها خمس أواق نجحت عليها في خمس سنين » ، والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد باين عن أبيه « أنها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية » ، وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وقد جزم الاسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها ، وبهذا جزم القرطبي والمحج الطبري ، ويعكز عليه قوله في رواية قتبية « ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً » ، وبجواب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ، ثم جاءت وقد بقي عليها خمس . وقال القرطبي : يجاب بأن الخمس هي التي كانت استعفت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق المذكورة في حديث هشام ، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد « فقال أهلها إن شئت أعطيت ما يبق » ، وذكر الاسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على القرطبي في هذه الطريق أنها كانت على خمسة أوساق وقال : ان كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الاخبار . قلت : لم يقع في شيء من النسخ المتقدمة التي وقفنا عليها إلا الأواق ، وكذا في نسخة النسائي عن البخاري ، وكان يمكن على تقدير صحته أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق ، لكن يعكز عليه قوله « في خمس سنين » فيتعين المصير الى الجمع الاول . وقوله في هذه الرواية « فقالت عائشة ونفست فيها » ، هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت

٢٥٠ - باب ما يجوز من شروط المسكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله

فيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٢٥٦١ - حدثنا الليث عن ابن شهاب عن رُوة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قصت من كتابتها شيئاً . قالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أقضيَ عنكِ كتابتك ويكونَ ولأولكِ لي ففعلت . فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا : إن

شاهدت أن تمتعَ بك فلتعمل ويكون ولاؤك لنا . فذكرت ذلك رسول الله ﷺ ، قال لما رسول الله ﷺ : ابتاعني فاعتق ، فانما الولاء لمن أعتق . قال ثم قام رسول الله ﷺ قال : ما بال أناس يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق ،

٢٥٦٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ثقف عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية فعتقها ، قال أهلها : على أن ولاها لنا . قال رسول الله ﷺ : لا يملك ذلك ، فانما الولاء لمن أعتق »

قوله (باب ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله) جمع في هذه الترجمة بين حكمين ، وكأنه فر الأول بالثاني ، وأن ضابط الجواز ما كان في كتاب الله ، وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله ، وقال ابن بطال : المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة ، وقال ابن خزيمة : ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه ، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يطل ، لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ، ويشترط في اثنين شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يطل ، وقال النووي : قال العلماء الشروط في البيع أقسام ، أحدها يقتضيه إطلاق العقد كشرط تسليمه ، الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً ، الثالث اشتراط المتيقن في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة برة ، الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للشترى كالاستاءة منغته فهو باطل . وقال القرطبي : قوله « ليس في كتاب الله » أي ليس مشروفاً في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأصيلاً دون تفصيله كالصلوة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتضيه من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً . قوله (فيه عن ابن عمر) كذا لا بد ، ولغيره فيه ابن عمر عن النبي ﷺ ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآتي في الباب الذي يليه ، وقد مضى بلفظ الاشتراط في « باب البيع والشراء مع النساء » من كتاب البيوع . قوله (أن برة) هي بفتح اللوحدة يوزن فعيلاً ، مشتقة من البرير وهو نمر الأراك . وقيل إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة ، أو بمعنى فاعلة كرحيمة ، هكذا وجه القرطبي . والأول أولى لأنه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها برة وقال « لا تزكوا أنفسكم ، قلوا كانت برة من البر لشاركتها في ذلك . وكانت برة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم : وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ، ويمكن الجمع . وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية ، وتقرست في عبد الملك بن مروان أنه لم يخلع فبشرته بذلك ودوى هو ذلك عنها . قوله (فان أحبوا أن أفضى عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعتق) كذا في هذه الرواية ، وهي نظير رواية مالك

عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ : ان أحب أمك أن أعدما لم ويكون ولاؤك لي فقلت ، وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال المكاتب ، ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اليوم على عائشة بطلبها ولاد من أعتقها غيرها . وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الاشكال فقال يد قوله ، أن أعدما لم عدة واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فقلت ، : وكذلك رواه وهيب عن هشام : فعر بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها إذ المتيق فرع ثبوت الملك ، ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب . قال عليه السلام : ابتاعني فأعتقني ، وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام : خذها ، ويوضح ذلك أيضا قوله في طريق أيمن الآتية : دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت : اشتريني وأعتقيني ، قالت نعم ، وقوله في حديث ابن عمر : أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها ، وبهذا يتجه الإنكار على موال بريرة ، إذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرحلوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ، ويؤيده قوله في رواية أيمن المذكورة : قالت لا تبعوني حتى تشتطوا ولاني ، وفي رواية الاسود الآتية في الفرائض عن عائشة : اشتريت بريرة لاعتقها ، فاشتط أهلها ولادها ، وسيأتي قريبا في المبة من طريق القاسم عن عائشة : أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشتطوا ولادها ، . قوله (لرجي الى أمك) المراد بالامل هنا السادة ، والامل في الاصل الآل . وفي الشرع من تلزم ثقته على الأصح عند الشافعية . قوله (ان شاء أن تحتب) هو من الحسبة بكسر المهملة أي تحتب الأجر عنده ولا يكون لها ولاد ، . قوله (قد ذكرت لك رسول الله عليه السلام) في رواية هشام : فسمع بذلك رسول الله عليه السلام فسألني فأخبرته ، وفي رواية مالك عن هشام : فجاءت من عندهم ورسول الله عليه السلام جالس فقال : اني عرضت عليهم فأبوا ، فسمع النبي عليه السلام ، وفي رواية أيمن الآتية : فسمع بذلك النبي عليه السلام أو بلغه ، زاد في الشروط من هذا الوجه فقال : ما شأن بريرة ، وسلم من رواية أبي أسامة ، ولابن خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام : فجاءني بريرة والنبي عليه السلام جالس فقال لي قيا بيني وبينها : ما أراد أهلها . قلت : لا ما الله إذا ، ورفضت صوتي وانتهرتها ، فسمع ذلك النبي عليه السلام فسألني فأخبرته ، لفظ ابن خزيمة . قوله (ابتاعني فأعتقني) هو كقوله في حديث ابن عمر : لا يمنعك ذلك ، وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه . قوله (وان شرط) في رواية أبي ذر : وان اشترط ، . قوله (مائة مرة) في رواية المستمل : مائة شرط ، وكذا هو في رواية هشام وأيمن ، قال النووي : معنى قوله : ولو اشترط مائة شرط ، أنه لو شرط مائة مرة فوكيدا فهو باطل ، ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة : وان شرط مائة مرة ، وإنما حله على التأكيد لأن العموم في قوله : كل شرط ، وفي قوله : من اشترط شرطا ، دال على جلال جميع الشروط المذكورة فلا حاجة إلى قيدها بالائة فانها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها الصيغة . ثم الطريق الأخيرة من رواية أيمن عن عائشة بلفظ : قال النبي عليه السلام : الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط ، وإن احتمل التأكيده لكنه ظاهر في أن المراد به التعمد ، وذكر المائة على سبيل التبالغة والله أعلم . وقال القرطبي : قوله : ولو كان مائة شرط ، خرج مخرج التكثير ، يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ، ويستقامد أنه أن الشروط المشروعة صحيحة وسيأتي التخصيص على ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى . قوله عن ابن عمر (أرادت عائشة) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى التيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة ، نصار من مسند عائشة ، وأشار ابن عبد البر الى تفرده عن مالك بذلك ، وليس كذلك قد أخرجه أبو

عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في «المعرفة» من طريق الربيع ، ويمكن أن يكون هنا «عن» لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في إرادتها شراء بريرة ، وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة : ففي النسائي من طريق يزيد بن رومان «عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين» قال النسائي : هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة . قلت : وإذا حل على ما قررته لم يكن خطأ ، بل المراد عن قصة بريرة ، ولم يرد الرواية عنها نفسها . وقد قررت هذه المسألة بنظرهما فيما كتبت على ابن الصلاح .
قوله (لا يمنعك) في رواية أبي ذر «لا يمنعك» بنون التأکید ، والأول رواية مسلم

٣ - باب استعانة المسكاتب وسؤاله الناس

٢٥٦٣ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «جاءت بريرة فقالت : إني كاتبت أهلك على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني . فقالت عائشة : إن أحب أهلك أن أعدها لم عدة واحدة وأعتقك فقلت فيكون ولأولك لي . فذهبت إلى أهلها ، فأبوا ذلك عليها ، فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسأني وخبرته قال : حذيتها فأعتقها واشترط ليهم الولاء ، فإن الولاء لمن أعتق . قالت عائشة : فقام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ، فإياكم رجال منكم يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ فأياكم شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، فقضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق . ما بال رجال منكم يقول أحذهم أعتق يا فلان ولي الولاء إنما الولاء لمن أعتق»

قوله (باب استعانة المسكاتب وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام ، لأن الاستعانة تقع بالسؤال وبغيره ، وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعانتها على كتابتها ، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» من طريق يحيى بن أبي كثير يرفقه في هذه الآية (ان علمتم فيهم خيراً) قال حرقه ، ولا ترسلوهم كلاً على الناس ، فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه . قوله (عن هشام) زاد أبو ذر «ابن عروة» . قوله (فأعطيني) كذا الأكثر بصيغة الأمر للثبوت من الإعانة ، وفي رواية الكشميني «فأعطيني» بصيغة الخبر الماضي من الإعياء ، والضمير للأواق ، وهو متجه المعنى ، أي أعجزتني عن تحصيلها . وفي رواية حماد بن سلية عن هشام عند ابن خزيمة وغيره «فأعطيني» بصيغة الأمر للثبوت بالعتق ، إلا أن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول . قوله (فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء) زاد مسلم من هذا الوجه «فأنتهزتها» وكأن عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك . قوله (حذيتها فأعتقها واشترط ليهم الولاء) قال ابن عبد البر وغيره : كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام ، واستشكل صدور الإذن منه ﷺ في البيع على شرط ناسد ، واختلف العلماء في ذلك : فمنهم من أنكر الشرط في الحديث ، فروى الخطابي في «المعالم» بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه أنكر ذلك ، وعن الشافعي في «الأم» الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصراحة بالاشتراط لكونه انفراد بها دون أصحاب أبيه ، وروايات

غيره قابلة للتأويل . وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذى وقع له ، وليس كما ظن ، وأثبت الرواية آخرون وقالوا : هشام ثقة حافظ ، والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده . ثم اختلفوا في توجيهها : فزعم الطحاوى أن المزني حدثه به عن الشافعى بلفظ « وأشرطى » بهمة قطع بغير تاء مشناة ، ثم وجهه بأن معناه : أظهرى لهم حكم الولاء . والإشراط الإظهار ، قال أوس بن حجر « فأشراط فيها نفسه وهو معصم ، أى أظهر نفسه انتهى . وأنكر غيره الرواية . والذى في مختصر المزني ، و « الأم » ، وغيرهما عن الشافعى كرواية الجمهور « وأشرطى » بصيغة أمر المؤنث من الشرط ، ثم حكى الطحاوى أيضا تأويل الرواية التى بلفظ « أشرطى » ، وإن اللام في قوله « أشرطى » لم ، بمعنى « على » كقوله تعالى (وإن أسأمت فلها) وهذا هو المشهور عن المزني وجزم به عنه الخطابي ، وهو صحيح عن الشافعى أسنده البيهقي في « المعرفة » من طريق أبي ساتم الرازي عن حرمة عنه ، وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكثم غلط ، والتأويل المنقول عن المزني لا يصح . وقال النووى : تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف ، لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ، ولو كانت بمعنى على لم ينكره . فإن قيل ما أنكر إلا إرادة الاشتراط في أول الأمر ، فالجواب أن سياق الحديث يأتى ذلك . وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال : اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع ، بل على مطلق الاختصاص ، فلا بد في حلها على ذلك من قرينة . وقال آخرون : الأمر في قوله « أشرطى » للإباحة ، وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء ، وكأنه يقول : أشرطى أولا تشرطى فذلك لا يفيد . ويقوى هذا التأويل قوله في رواية أيمن الآتية آخر أبواب المسكن « أشرطى » ودعهم يشترطون ما شاءوا ، وقيل كان النبي ﷺ أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل ، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بربرة ، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مريدا به التهديد على مآل الحال كقوله (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله) وكقول موسى (ألقوا ما أنتم ملقون) أى فليس ذلك بنافعكم ، وكأنه يقول : أشرطى لهم فسيعلون أن ذلك لا ينفعهم ، ويؤيده قوله حين خطبهم « ما بال رجال يشترطون شروطا الخ ، فوبخهم بهذا القول مشيرا إلى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله بابطاله ، اذ لو لم تقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل ، لأنه كان يكون باقيا على البراءة الأصلية . وقيل الأمر فيه بمعنى الوعيد الذى ظاهره الأمر وبطلنه انتهى كقوله تعالى (اعملوا ما شئتم) ، وقال الشافعى في « الأم » : لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المعاصى حدود وآداب وكان من أدب المعاصين أن يعطى عليهم شروطهم ايرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من أيسر الأدب . وقال غيره : معنى أشرطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز العتق لتشفو الشارع اليه ، وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى (وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) أى تركهم يفعلون ذلك ، وليس المراد بالأذن إباحة الأضرار بالسحر ، قال ابن دقيق العيد : وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق . وقال النووى : أقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وأن شبهه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع ، وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصا بتلك الحججة مبالغة في إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج . ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما ، وتعقب بأنه استدلال يختلف فيه على محتلف فيه ، وتعقب ابن دقيق العيد بأن التخصيص

لا يثبت إلا بدليل ، ولأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة . وقال ابن الجوزي : ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعق كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الأمر بقوله : اشترطى ، مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به ، وتعقب باستبعاد أنه عليه السلام يأمر شخصا أن يعد مع عبده بأنه لا يفتى بذلك الوعد . وأعرب ابن حزم فقال : كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير الممتق ، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبته عليه السلام وبقوله : إنما الولاء لمن أعتق ، ولا يخفى بعد ما قال ، وسيأتي طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان . وقال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الولاء لما كان كلحة النسب ، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسب ولا يتقل نسب عنه ولو نسب إلى غيره ، فكذلك إذا أعتق عبدا ثبت له ولأواه ولو أراد نقل ولائه عنه أو أذن في نقله عنه لم ينتقل ، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء ، وقيل اشترطى ودعهم يشترطون ماشاءوا ونحو ذلك لأن ذلك غير قادح في العقد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام ، وآخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولاً شهيراً يخطب به على المنبر ظاهراً ، اذ هو أبلغ في التكرير وأؤكد في التعبير . وهو يشول إلى أن الأمر فيه بمعنى الإباحة كما تقدم . **قوله** (فقضاء الله أحق) أى بالاتباع من الشروط المخالفة له . **قوله** (وشرط الله أوثق) أى باتباع حدوده التي حدها ، وليست المفاعلة هنا على حقيقة إذ لا مشاركة بين الحق والباطل ، وقد وردت صيغة أفضل لغير التفضيل كثيراً ، ويحتمل أن يقال ورد ذلك على ما اعتقده من الجواز ، **قوله** (ما بال رجال) أى ما حالهم . **قوله** (إنما الولاء لمن أعتق) يستفاد منه أن كلمة «إنما» للحصر ، وهو إثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه . ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره ، واستدل بمفهومه على أنه لا ولأء لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه عاقلة خلافا للحنفية ، ولا للثقة خلافا لإسحق . وسيأتي مزيد بسط لذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن أعتق سابقه خلافاً لمن قال يصير ولأؤه للسليين ، ويدخل فيمن أعتق عتق المسلم للمسلم وللشكاف ، وبالعكس ثبوت الولاء للمعتق . (تنبيه) : زاد النسائي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث ، غيرها رسول الله ﷺ بين زوجها وكان عبداً ، وهذه الزيادة ستأتي في النكاح من حديث ابن عباس ، ويأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى ، مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حراً أو عبداً ، وتسميته ، وما اتفق له بعد فراقها . وفي حديث بريرة هذا من الفوائد - سوى ما سبق وسوى ما سيأتي في النكاح - جواز كتابة الأمة كالعبد ، وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج ، وأنه ليس له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي إلى فراقها منه ، كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحته وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها . ويستنبط من تمكينها من السعي في مال الكتابة أنه ليس عليها خدمته . وفيه جواز سعي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها ، وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها ، أو محمول على غير المكاتبه . وفيه أن للكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك مجزء خلافاً لشرطه . وفيه جواز السؤال لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك . وفيه أنه لا بأس بتمجيل مال الكتابة . وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها ، وأن المرأة الرشيدة تصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت مزوجة خلافاً لمن أبى ذلك ، وسيأتي له مزيد في كتاب الهبة ، وأن من لا يتصرف بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك ، وأن العبد إذا

أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه . وفيه جواز دفع الصوت عند انكار المنكر ، وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري العتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة ليتساهلوا له في الثمن ولا يمد ذلك من الرياء . وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرح وانتهاز الرسول فيه . وفيه أن الشيء إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة ، وأن للبر أن يقضى عنه دينه برضاء . وفيه جواز الشراء بالنسيئة ، وأن المكاتب لو عجل بعض كتابته قبل المحل على أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك . وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر ، لأن بين الثمن والمنجز والمؤجل فرقا ، ومع ذلك فقد بذلت عاتية المؤجل ناجزا فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوها بذلك . وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى (أن علمتم فيهم خيرا) العسوة على الكسب ، والوفاء بما وقعت الكتابة عليه ، وليس المراد به المال ، ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيد فكيف يكتبه بماله ، لكن من يقول إن العبد يملك لا يرد عليه هذا ، وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك ، فنسب إلى التناقض ، والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين ، واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه لسيد فكيف يكتبه بماله ؟ وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أولا مال عنده ، فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك . وفي الحديث أيضا جواز كتابة من لا حرقة له وفاقا للجمهور ، واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئا ، فلو كان لها مال أو حرقة لما احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة . وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة ، أن عاتية ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقض من كتابتها شيئا ، وتقدمت الزيادة من وجه آخر . وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس ، والرد على من كره ذلك وزعم أنه أوساخ الناس . وفيه مشروعية معونة المسكينة بالصدقة ، وعند المالكية رواية أنه لا يجزى عن الفرض . وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره ، وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان أوله أو وسطه ، ولا يكون ذلك مجهولا لأنه يتبين باقتضاء الشهر الحول ، كذا قال ابن عبد البر ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام أوقية ، أي في غرته مثلا ، وعلى تقدير التسليم فيمكن التفريق بين الكتابة والديون ، فإن المكاتب لو عجز حل لسيد ما أخذ منه بخلاف الاجنبي . وقال ابن بطال : لا فرق بين الديون وغيرها ، وقصة بريرة محمولة على أن الراوى قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير الاجل مجهولا . وقد نهي النبي ﷺ عن السلف إلا إلى أجل معلوم . وفيه أن العدد في الدوام الصحاح المعلومة الوزن يكفي عن الوزن ، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاراق ، والاقوية أربعون درهما كما تقدم في الزكاة . وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى قدم رسول الله ﷺ المدينة ثم أمروا بالوزن ، وفيه نظر لأن قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين ، لكن يحتمل قول عاتية أعدما لم عدة واحدة ، أي أدفعها لهم ، وليس مرادها حقيقة العد ، ويؤيده قولها في طريق عرة في الباب الذي يليه ، أن أصب لم تمنك صبة واحدة . وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا ، وأن من الشروط في البيع ما لا يطل ولا يضر البيع . وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى وإن لم يكن عاجزا عن أداء نجم قد حل عليه ، لأن بريرة لم تقل إنها عجزت ولا انفصلها النبي ﷺ ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . وفيه جواز مناجاة

المرأة دون زوجها سرا إذا كان المناجى عن يؤمن ، وأن الرجل إذا رأى شاهداً الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان ، وأنه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجته ويشهد . وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ، ويؤخذ منه حكم العبد بطريق الأولى . وفيه أن عقد الكتابه قبل الأداء لا يستلزم العتق ، وأن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق . وفيه البداءة في الخطبة بالحد والثناء ، وقول أما بعد فيها ، والقيام فيها ، وجواز تعدد الشروط لقوله «مائة شرط» وأن الإتياء الذى أمر به السيد ساقط عنه إذا باع مكاتبه للعتق . وفيه أن لا كراهة في السجع في الكلام إذا لم يكن عن قصد ولا متكلفا . وفيه أن للمكاتب حالة فارق فيها الأحرار والعبيد . وفيه أنه **يُطْلَقُ** كان يظهر الأمور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لإشاعتها ، ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه ، لأنه لم يعين أصحاب بريرة بل قال « ما بال رجال ، ولأنه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها . وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فانها كانت خاصة بفاطمة فذلك عينها . وفيه حكاية الوفاة لتعريف الأحكام ، وأن اكتساب المكاتب له لا لسيده ، وجواز تصرف المرأة الرشيدة في مالها بنفسها وإن زوجها ، ومراسلتها الأجانب في أمر البيع والشراء كذلك ، وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلها لأن عائشة بذلت ما قرر لسيئة على جهة النقد مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة . وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته اليه . قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه ، وسيأتي الكثير منها في كتاب النكاح . وقال النووي : صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما فيها من استنباط الفوائد منها فذكرنا أشياء . قلت : ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ، ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه « تهذيب الآثار » ولخصت منه ما ينسب بعون الله تعالى . وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة أكثرها مستبعد متكلف . كما وقع نظير ذلك للذى صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف قائمة وفائدة

٤ - **باب بيع المكاتب إذا رضى** . وقالت عائشة : هو عبد مابى عليه شيء .

وقال زيد بن ثابت : مابى عليه درهم . وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى مابى عليه شيء .
 ٢٥٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن يونس أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمرة بنت عبد الرحمن « أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، فقالت لها : ان أحب أهلك إن أصب لم يملك صبة واحدة وأعتقك فقلت . فذكرت بريرة ذلك لأهلها فقالوا : لا ، إلا أن يكون الولاء لها . قال مالك قال يحيى : فزعمت حمرة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : اشترها وأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق »

قوله (باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستمل والمكاتبه ، والأول أصح لقوله « إذا رضى » وهذا اختيار من لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يجر نفسه ، وهو قول أحمد وربيعة

والأوزاعي والليث وأبي ثور وأحد قول الشافعي ومالك ، واختاره ابن جريج وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك ، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية ، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها ، واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك ، وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ، ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له . قال ابن عبد البر : ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم . ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ، ولم يرد في شيء من طرقه استئصال النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك ، ومنهم من أول قولها ، كآبث أهل ، فقال : معناه راودتهم وانفقت معهم على هذا القدر ولم يقع المقد بعد ، ولذلك بيعت ، فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا ، وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي . ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم ، كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها ، ولبيده يبعه قبل دخولها . ومن المالكية من زعم أن الذي اشترته عائشة كتابة بريرة لا رقيبتها وقد تقدم رده . وقيل إنهم باعوا بريرة بشرط العتق ، وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية ، وعن الحنفية يبطل . **قوله** (وقالت عائشة : هو عبد ما بنى عليه شيء . وقال زيد بن ثابت : ما بنى عليه درهم . وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى ما بنى عليه شيء) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : استأذنت على عائشة فرفقت صوتي ، فقالت : سليمان ؟ فقلت سليمان . فقالت أديت ما بنى عليك من كتابتك ؟ قلت : نعم إلا شيئا يسيرا . قالت : ادخل ، فأنك عبد ما بنى عليك شيء ، وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضرين أنه قال لعائشة : ما أراك الاستحججين مني ، فقالت مالك ؟ فقال كآبث ، فقالت : إنك عبد ما بنى عليك شيء ، وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بنى عليه درهم ، وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب : هو عبد ما بنى عليه شيء ، ووصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : المكاتب عبد ما بنى عليه درهم ، وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم ، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث ، وهو قول الجمهور ، ويؤيده نصة بريرة ، أسكن إنما تتم الدلالة منه لو كانت بريرة أدت من كتابتها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئا ، وكان فيه خلاف عن السلف : فمن على إذا أدى الشطر فهو غريم ، وعنه : يعتق منه بقدر ما أدى ، وعن ابن مسعود ، لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق ، وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق ، وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا : المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى ، ورجال أسنده ثقات ، لكن اختلف في إرساله ووصله ، وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ، ووجه الدلالة منه أن بريرة بيعت بعد أن كآبث ، ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حرا لامتنع بيعها . ثم ساق المصنف قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد عن حمرة بنت عبد الرحمن أن بريرة جاءت تستعين عائشة ، وصورة سياقه الإرسال ، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة . وفي رواية هناك عن حمرة : سمعت عائشة ، فظهر أنه موصول ، وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك . وقوله : إلا أن

بِكُتُوبِ الْوَلَاءِ . قَالَ : فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُكَ ، . وَقَوْلُهُ ، قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى ، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ،
وَهُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ

٥ - باب إذا قال للمكاتبُ اشترني وأعتقني ، فاشترهاُ لذلك

٢٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَيْمَنُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ غُلَامًا لِعَتْبَةَ بِنِ ابْنِ كَلْبٍ وَمَاتَ وَوَرِثَنِي بَنُوهُ ، وَإِنِّهِمْ بَاعُونِي مِنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو ، وَاشْتَرَطَ بَنُو عَتْبَةَ الْوَلَاءَ . قَالَتْ : دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكْنِيَّةٌ فَقَالَتْ : اشتريني فأعتقيني ، قالت نعم ، قالت : لا يبيعونني متى يشترطوا ولائي ، فقالت : لا حاجة لي بذلك . فسمع بذلك النبي ﷺ - أَوْ بَلَنَّهُ - فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا ، قَالَ : اشترِهَا وَأَعْتِقْهَا وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا ، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا ، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الْوَلَاءَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ تَمْرٍ ،

قَوْلُهُ (باب إذا قال للمكاتب اشترني وأعتقني فاشترها لذلك) أي جاز . قَوْلُهُ (عن أبيه) هو أَيْمَنُ الْحَبَشِيُّ الْمَكِّيُّ ذَيْلُ الْمُبِينَةِ وَالِدُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ غَيْرُ أَيْمَنَ بْنِ نَائِلِ الْحَبَشِيِّ الْمَكِّيِّ ذَيْلِ عَقْلَانَ ، وَكِلَاهُمَا مِنَ التَّابِعِينَ ، وَلَيْسَ الْوَالِدُ عَبْدُ الْوَاحِدِ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى خَمْسَةِ أَحَادِيثَ : هَذَا وَآخَرَانِ عَنْ عَائِشَةَ وَحَدِيثَانِ عَنْ جَابِرٍ ، وَكُلُّهَا مُتَابِعَةٌ ، وَلَمْ يَرَوْعْنَهُ غَيْرُ وَلَدِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ . قَوْلُهُ (وَوَرِثَنِي بَنُوهُ) أَعْرَفَ مِنْ أَوْلَادِ عَتْبَةَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَتْبَةَ وَالِدِ الْفَضْلِ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ وَأَبَا خِرَاشٍ بْنِ عَتْبَةَ ذَكَرَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي « كِتَابِ مَكَّة » ، وَهَشَامُ بْنُ عَتْبَةَ وَالِدُ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ فِي « تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكِرَ » ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو ، وَيَزِيدُ بْنُ عَتْبَةَ جَدُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْفَاكِهِيِّ أَيْضًا ، وَلَمْ أَرَهُمْ ذَكَرًا فِي كِتَابِ الْإِيزِيدِ فِي النِّسْبِ ، وَعَتْبَةُ بْنُ أَبِي لَهَبٍ لَهُ مَحَبَّةٌ دُونَ أَخِيهِ عَتِيْبَةَ بِالتَّصْغِيرِ فَانَّهُ مَاتَ كَافِرًا . قَوْلُهُ (مِنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالْكَشْمِينِيِّ « مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو » ، زَادَ الْكَشْمِينِيُّ « ابْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزْرَمِيُّ » . قَوْلُهُ فِيهِ (اشْتَرِهَا فَأَعْتَقَهَا وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا ، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا) فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ الَّذِي كَانَ عَقْدَ لَهَا مَوَالِيهَا انْفُسَخَ بِابْتِيَاعِ عَائِشَةَ لَهَا ، وَفِيهِ وَدَعِيَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ اشْتَرَتْ مِنْهُمْ الْوَلَاءَ ، وَاسْتَدْلَ بِهِ الْأَرَزَاقِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَبِيعُ إِلَّا لِلْعَتَقِ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا ، وَاقِهِ أَعْلَمُ

(خاتمة) : اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثًا ، المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيها مضي تسعة وأربعون حديثًا والخالص سبعة عشر حديثًا ، واتفق مسلم على تخريجها سوى ثلاثة : حديث أبي هريرة في حق عبده ، وحديث أنس في قصة العباس ، وحديث « من سيديكم » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار . واقِهِ أَعْلَمُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥١ - كتاب الهبة ، وفضلها ، والتحريض عليها

٢٥٦٦ - **حدثنا** عامر بن علي **حدثنا** ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يأنس السلات ، لا يمحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة » [الحديث ٢٥٦٦ - طرفه في : ٦٠١٧]

٢٥٦٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لرؤة ابن أختي ، إن كئنا أنظر إلى الهلال ثم الهلال ، ثلاثة أهلة في شهرين ، وما أوقدت في آيات رسول الله ﷺ نار . فقلت : يا خاله ، ما كان يبشركم ؟ قالت : الأسودان التمر والماء . إلا أنه قد كان رسول الله ﷺ جيران من الأنصار كانت لهم منائح ، وكانوا يمنحون رسول الله ﷺ من ألبانهم فيسقيناه [الحديث ٢٥٦٧ - طرفه في : ٦٤٥٨ ، ٦٤٥٩]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها) كذا الجميع ، إلا للكشحي وابن شبرويه فقالا : فيها ، بدل عليها . وآخر النسفي البسلة . والهبة بكر الماء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين من هو عليه ، والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة ، والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له . ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة . وتطلق الهبة بالمعنى الخاص على ما لا يتصد له بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض ، وصنيع المصنف محمول على المعنى الأعم لأنه أدخل فيها الهدايا ، **قوله** (عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة) كذا للأكثر وسقط ، عن أبيه ، من رواية الأصيلي وكريمة ، وضرب عليه في رواية النسفي ، والصواب إثباته . وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى ، وأبو نعيم من طريق اسماعيل القاضي ، وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي كظم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه . ومن طريق شعبة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الاسماعيلي ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » عن آدم كظم عن ابن أبي ذئب كذلك . وكذلك رواه الليث عن سعيد كاسياتي في كتاب الأدب ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل : عن أبيه ، وزاد في أوله « تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر ، الحديث ، وقال غريب ، وأبو معشر يضعف . وقال الطريقي إنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه : عن أبيه ، كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد ، وأخرجه أبو عوانة . نعم من زاد فيه : عن أبيه ، أحفظ وأضبط لروايتهم أولى . والله أعلم . **قوله** (عن النبي ﷺ) في رواية عثمان بن عمر وسمعت رسول الله ﷺ يقول . **قوله** (يأنس السلات) قال عياض : الأصح أنشأه نصب لقتاء وجر السلات على الإحافة ، وهي رواية المشافهة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع ، وهو عند الكوفيين على ظاهره . وعند البصريين .

يقدرون فيه محذوفاً . وقال السهيلي وغيره : جاء برفع الحمزة على أنه منادى مفرد ، ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمات ، والنصب صفة على الموضع ، وكسرة التاء علامة النصب ، وروى بنصب الحمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للاختصاص بالإضافة كقولهم مسجد الجامع ، وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ ، فالبحر يرون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يا نساء الانفس المسلمات أو يا نساء الطوائف المؤمنات أى لا الكافرات ، وقيل تقديره يا فاضلات المسلمات كما يقال هؤلاء رجال القوم أى أفاضلهم ، والكوفيون يدعون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الالفاظ في المأيرة . وقال ابن رشيد : توجهه أنه خاطب نساء بأعيانهم فأقبل باندائه عيدين فصحت الإضافة على معنى المدح لهن ، فالمعنى يا خيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم ، وتعقب بأنه لم يخصهن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم ، وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الإلحاق ، وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة ، ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلا معنى للانكار . وقال ابن بطال : يمكن تخريج نساء المسلمات على تقدير بعيد وهو أن يحمل نعتاً لشيء محذوف كأنه قال يا نساء الانفس المسلمات ، والمراد بالانفس الرجال ، ووجه بعده أنه يصير مدحاً للرجال وهو **يُطْلَعُ** إنما خاطب النساء ، قال إلا أن يراد بالانفس الرجال والنساء معاً ، وأطال في ذلك . وتعقبه ابن المنير . وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ « يا نساء المؤمنين » الحديث . **قوله** (جارة لجارتها) كذا للاكثر ، ولأبي ذر « لجارة » ، والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة . **قوله** (فرسن) بكسر الفاء والمهمل بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم ، وهو البعير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازاً ، ونونه زائدة وقيل أصلية ، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم تجر العادة بإهدائه أى لاتمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً فهو خير من العدم ، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة ، ويحتمل أن يكون النهى إنما وقع للهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً ، وحمله على الأعم من ذلك أولى . وفي حديث عائشة المذكور « يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرسن شاة » ، فانه نبئت المودة ويذهب الضمائم ، وفي الحديث الحسن على التهادى ولو باليسير لأن الكثير قد لا تيسر كل وقت ، وإذا تواصل اليسير صار كثيراً . وفيه استحباب المودة واسقاط التكلف . **قوله** (ابن أبي حازم) هو عبد العزيز . **قوله** (يزيد بن رومان) بضم الراء ، ورجال الاسناد كلهم مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلة بن دينار . **قوله** (ابن أخى) بالنصب على النداء وأداة النداء محذوفة ، ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز « والله يا ابن أخى » . **قوله** (ان كنا لننظر) هي المخففة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا دخلت اللام في الخبر . **قوله** (ثلاثة أهلة) يجوز في ثلاثة الجهر والنصب . **قوله** (في شهرين) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثاً في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوماً والمرق ثلاثة أهلة ، وسيأتى في الرقاق من طريق هشام ابن عروة عن أبيه بلفظ « كان يأتى علينا الشهر ما نوقد فيه نارا » ، وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا مناقاة بينهما ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلة عن عائشة بلفظ « لقد كان يأتى على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان » . **قوله** (ما يمشكم) بضم أوله يقال أعاشه الله عيشة ، وضبطه النووي بتشديد الياء التحتانية ، وفي بعض النسخ « ما يمشكم » بسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وفي رواية أبي

سلة عن عائشة ؓ قلت فإكان طعامكم ، قوله (الاسودان التمر والماء) هو على التغليب والا فالماء لالون له ؛ ولذلك قالوا الابيضان اللبن والماء ، وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة ، وزعم صاحب المحكم ، وارتضاء بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج ، وإنما أرادت الحرمة واللبل ، واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضى وصفهم بالنسعة ، وسياقها يقتضى وصفهم بالضيق ، وكأنها بالغت في وصف حالهم بالشدّة حتى انه لم يكن عندهم الا اللبل والحرمة اه . وما ادعاه ليس بطائل ، والإدراج لا يثبت بالتوم ، وقد أشار إلى أن مسئّده في ذلك أن بعضهم دعا قوما وقال لهم : ما عندى إلا الاسودان فرضوا بذلك ، فقال : ما أردت الا الحرمة واللبل . وهذا حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل ، وأراد هو المرح معهم فالتمر لهم بذلك ، وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور ، ولا شك أن أمر العيش نسي ، ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالا من يجد الخبز مثلا ، ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالا من يجد اللحم مثلا ، وهذا أمر لا يدفعه الحس ، وهو الذى أرادت عائشة ؛ وسيأتى في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن أبيه عنها بلفظ : وما هو الا التمر والماء ، وهو أصرح في المقصود لا يقبل الحمل على الإدراج . قوله (جيران) بكسر الجيم زاد الاسماعيلي من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز : نعم الجيران كانوا ، وفي رواية أبى سلة : جيران صدق ، وسيأتى بعد ستة أبواب الإشارة إلى أسمائهم . قوله (منافع) بنون ومهملة جمع منيحة وهى كطية لفظا ومعنى ، وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال : لا يقال منيحة إلا للناقة وتستعمار الشاة كما تقدم في الفرسن سواء ، قال إبراهيم الحربي وغيره : يقولون منحتك الناقة وأعرتك النخلة وأعرتك الدار وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع ، وقد تطلق المنيحة على هبة الرقة ، ويأتى مزيد لذلك بعد أبواب . وقوله : بمنحون ، بفتح أوله وثائه ، ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أى يحملونها له منحة . قوله (فيسقيناه) في رواية الاسماعيلي : فيسقيناه منه ، وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التقلل من الدنيا في أول الأمر . وفيه فضل الزهد ، وإيثار الواجد للعدم ، والاشتراك فيما في الأيدي . وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكيرا بنعمه وليتأسى به غيره

٣ - باب القليل من الهبة

٢٥٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَأَجَبْتُ ، وَلَوْ أَهْدَى إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَقَبِلْتُ »

[الحديث ٢٥٦٨ - طرته في : ٥١٧٨]

قوله (باب القليل من الهبة) ذكر فيه حديث أبى هريرة ؓ لو دعيت الى ذراع أو كراع ، وسيأتى شرحه في باب الولية ، من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، ومناسبتها للترجمة بطريق الأول ، لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلأن يقبله عن أحضره اليه أولى . والكراع من الدابة ما دون السكب ، وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ، ويرد حديث أنس عند الترمذى بلفظ : لو أهدى الى كراع لقبلت ، ولطبراني من حديث أم حكيم الخزازية ؓ قلت يا رسول الله تكره رد الظلف ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدى الى كراع لقبلت ، الحديث . وخص

الذراع والكراع بالذکر لیجمع بین الحفیر والحطیر ، لأن الذراع كانت أحب الیه من غیرها والكراع لافیمة له ، وفي المثل ، أعط العبد کراعا یطلب مذك ذراعا ، وقوله هنا عن سلمان ، هو ابن مهران الأعشى ، وأبو حازم هو سلمان مولى عزة ، وهو أكبر من أبی حازم سبعة المذكور فی الباب قبله ، قال ابن بطال : أشار علیه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن الی الحض علی قبول الهدیة ولو قلت لثلاثی تمتع البائع من الهدیة لاحتقار الشيء ، لحض علی ذلك لما فیہ من التألف

٣ - باب من استوهب من أصحابه شیئا

وقال أبو سعید قال النبی ﷺ « اضربوا لی معکم سبعا »

٢٥٦٩ - **حدثنا** ابنُ أبی مریم **حدثنا** أبو قحَّان قال **حدثني** أبو حازم عن سهلٍ رضى الله عنه « أن النبی ﷺ أرسل الی امرأة من المهاجرین وكان لها غلامٌ نجارٌ قال لها : سُرِى عبدك فلیعمل لنا أعواد المدبر ، فأمرت عبدها ، فذهبَ قطعَ من الطرفاء ، فصنعَ له مِنبرًا . فلما قضاهُ أرسلت الی النبی ﷺ : إنه قد قضاهُ . قال : أرسلی به الی ، فقاموا به ، فاحتلهُ النبی ﷺ فوضعه حيثُ ترَوْن »

٢٥٧٠ - **حدثنا** عبدُ العزیز بنُ عبد الله قال **حدثني** محمدُ بنُ جعفر عن أبی حازم عن عبدِ الله بنِ أبی قتادة السَّلمی عن أبیه رضى الله عنه قال « كنتُ یوماً جالساً مع رجالٍ من أصحابِ النبی ﷺ فی منزلٍ فی طریقِ مکة - ورسولُ الله ﷺ نازلٌ أمامنا - وللقومُ مُحرمونَ وأنا غیرُ مُحرم ، فأبصروا حجاراً وحشيتاً - وأنا مشغولٌ أخِصِفُ نمل - فلم یؤذِنونی به ، وأحْبوا الوائی أبصرتهُ ، فالتفتُ فأبصرتهُ ، فمات الی القَرَسِ فأمرَجتهُ ، ثم رَکبتُ ، ونسبتُ السَّوطَ والرُمحَ ، فقلتُ لهم : ناولونی السَّوطَ والرُمحَ ، فقالوا : لا واللهِ لا نعبئك علیهِ بشيء ، ففضِيتُ ، فزَلْتُ فأخذتُهما ، ثم رَکبتُ فتدذتُ علی الحجارِ فقترتهُ ، ثم جِئتُ به وقد مات ، فوقعوا فیهِ یا کلونه . ثم انهم شکوا فی أکلهم إياهُ وم حرُم ، فرحنا - وغبأتُ المضدَّ می - فأدرَ کنا رسولَ الله ﷺ ، فسألناه عن ذلكَ فقال : معکم منه شيءٌ ؟ قلتُ : نعم ، فناولتهُ المضدَّ فأكلها حتَّى تَنفَّدها وهو مُحرم » . **حدثني** به زیدُ بنُ أسلم عن عطاء بنِ یسارٍ عن أبی قتادة عن النبی ﷺ

قوله (باب من استوهب من أصحابه شیئا) أى سواء كان عینا أو منفعة جاز ، أى بغیر کرامة فی ذلك إذا کن یعلم طیب أنفسهم . قوله (وقال أبو سعید) هو الخدری . قوله (اضربوا لی معکم سبعا) هو طرف من حدیث الرقیة وقد تقدم بتمامه مشروحاً فی کتاب الاجلدة . قوله (حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف ، وسهل هو ابن سعد ، وتقدم الحدیث مشروحاً فی کتاب الجمعة ، وفيه استنباه من المرأة منفعة غلامها ، وقد سبق ما قبل فی تسمیة کل منهما . وأغرب الکرماني هنا فزعم أن اسم المرأة مینا وهو وهم ، وإنما قیل ذلك فی اسم النجار كما تقدم

وان قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم ، وباحتمال أن تكون أنصارية حلفت مهاجريا وتزوجت به أو بالعكس ، وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلفظ « امرأة من الأنصار » والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته . قوله (حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) هو الأويسي ، والاسناد كله مدنيون ، وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج ، وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه تناوله معه وإنما امتنعوا لكونهم كانوا محرمين ، وفيه أيضا قوله ﷺ « هل معكم منه شيء » ، وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه « كلوا وأطعموني » ، ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة . وقوله « لحدثني به زيد بن أسلم » ، قال ذلك محمد بن جعفر راويه عن أبي حازم ، وهو ابن أبي كثير أخو اسماعيل . وقوله فيه « أعصف نعلي » بمجسة ثم مهمة مكسورة أى أجهل لها طاقا ، كأنها كانت انخرقت فأبدلها . وأغرب الداودي فقال : أعمل لها شسما ، وقوله « حتى نغدها » بتشديد الغاء المفتوحة أى فرغ من أكلها كلها ، وروى بكسر الغاء والتخفيف ، ورده ابن التين . قال ابن بطال : استيهاب الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به ، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توفيقهم في جواز ذلك . وقوله في السند « عبد الله بن أبي قتادة السلي » هو بفتح اللام وهذا مشهور في الأنصار ، وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن ، وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الأصل ، ويتعجب من خفاء ذلك عليه

٤ - باب من استنقى . وقال سهل « قال لي النبي ﷺ : استنقى »

٢٥٧١ - حدثني خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو طوالة - اسمه عبيد الله بن عبد الرحمن - قال سمعت أبا أسامة رضي الله عنه يقول « أنا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستنقى » ، فخلأنا له شاة لنا ، ثم شربته من ماء بئرنا هذه ، فأعطيته ، وأبو بكر عن يسار عن عمر بن الخطاب عن أبي بكر عن عمر : هذا أبو بكر ، فأعطى الأعرابي فضله ، ثم قال : الأيمنون الأيمنون ، ألا فيمنوا . قال أنس : فهي سنة فهي سنة . ثلاث مرات »

قوله (باب من استنقى) ماء أو لبن أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه . قوله (وقال سهل قال لي النبي ﷺ استنقى) هو طرف من حديث أوله « ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ استنقى يا سهل » . ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسياق شرحه في الأشرية ، وأورده هنا من طريق أبي طوالة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، والغرض منه قول أنس « فاستنقى » . قوله (الأيمنون الأيمنون) فيه تقدير مبتدأ مضمرة ، أى المقدم الأيمنون ، والثانية لتأكيد . وقوله « ألا فيمنوا » ، وكذا وقع بصيغة الاستفتاح ، والامر بالتيا من ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري إلا أنه قال في الثالثة أيضا « الأيمنون » ، ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس « فهي سنة ثلاث مرار » ، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته ، ولم أره في شيء من النسخ إلا كما وصفت أولا ، وتوجيهه أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكده بإعادة أكل ذلك بصريح الأمر به ، ويستفاد من حذف المفعول

التعميم في جميع الاشياء . لقول عائشة ، كان يعجبه التيمن في شأنه كله ، وأشار الاسماعيل إلى أن سليمان بن بلال تفرد عن أبي طوالة بقوله ، فاستسقى ، وأخرجه من طريق اسماعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طوالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة ، وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاشربة . وفيه جواز طلب الاعلى من الادنى ما يريد من مأكل ومشروب إذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا يعد ذلك من السؤال المذموم

٥ - باب قبول هدية الصيد . وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد

٢٥٧٢ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال : « أنفجنا أرنبا بمر الظهران ، فسمي القوم فلقبوا ، فأذركمها فأخذوها ، فأتيت بها أبا طلحة فذبحها وبعث الرسول الله ﷺ بوركها - أو فخذها قال : فخذها لاشك فيه - فقبله . قلت : وأكل منه ؟ قال : وأكل منه . ثم قال بعد : قبله »

[الحدث ٢٥٧٢ - طرفه في - ٥٤٨٩ ، ٥٥٣٥]

قوله (باب قبول هدية الصيد ، وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد) تقدم حديثه في ذلك قبل باب ، وقوله في حديث أنس : « أنفجنا ، بالفاء والجيم أي أثرنا . وقوله (فلقبوا) بالمعجمة والموحدة أي تعبوا . ووقع كذلك في رواية الكشميني . وأغرب الداودي . فقال : معناه عطشوا . وتعبه ابن النين وقال : ضبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف ، وسيأتي شرحه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذبائح . ومر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة إلى جهة المدينة ، وقد ذكر الواقسي أنه من مكة على خمسة أميال . وزعم ابن وضاح أن بينهما أحدًا وعشرين ميلا ، وقيل ستة عشر وبه جزم البكري ، قال النوري : والاول غلط وانكار للبحسوس . ومر قرية ذات نخل وزرع ومياه ، والظهران اسم الوادي ، وتقول العامة بطن مرو . قلت : وقول البكري هو المعتمد والله أعلم . وأبو طلحة هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقوله « فخذها لاشك فيه » يشير إلى أنه يشك في الوركين خاصة ، وأن الشك في قوله « فخذها أو وركها » ليس على السواء ، أو كان يشك في الفخذين ثم استيقن ، وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فجزم به آخر

٦ - باب قبول الهدية

٢٥٧٣ - **حديث** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثالة رضي الله عنهم « أنه أهدى رسول الله ﷺ حمارا وحشيا - وهو بالأبواء أو بؤدان - فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : أما إننا لم نردده عليك إلا أنا حُرْم »

قوله (باب قبول الهدية) كذا ثبت لابي ذر ، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب . وأورد فيه .

حديث الصمص بن جثامة في اهدائه الحمار الوحشي . وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله « لم ترده عليك الا أنا حرم » فان مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبله منه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية

٧ - باب قبول الهدية

٢٥٧٤ - حدثني إبراهيم بن موسى - حدثنا عبدة - حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان الناس كانوا يتحرّون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بها - أو يبتغون بذلك - سرّ رضا رسول الله ﷺ »

[الحديث ٢٥٧٤ - أطرافه في : ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٢٧٧٥]

٢٥٧٥ - حدثنا آدم - حدثنا شعبة - حدثنا جعفر بن إياس قال : سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أهدت أم حنيفة - خالة ابن عباس - إلى النبي ﷺ أفطاً وسمناً وأضجاً ، فأكل النبي ﷺ من الأفط والسنن وترك الأضب تقدراً . قال ابن عباس : فأكل على مائدة رسول الله ﷺ ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ »

[الحديث ٢٥٧٥ - أطرافه في : ٥٣٨٩ ، ٥٤٠٢ ، ٧٣٥٨]

٢٥٧٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر - حدثنا معن - قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه : أهديّة أم صدقة ؟ فان قيل صدقة قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل : هدية ، ضرب بيده ﷺ فأكل معهم »

٢٥٧٧ - حدثنا محمد بن بشار - حدثنا غندر - حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « أتى النبي ﷺ بلحم ، فقيل : تصدّق على بريرة ، قال : هو لها صدقة ، ولنا هدية »

٢٥٧٨ - حدثنا محمد بن بشار - حدثنا غندر - حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها « أنها أرادت أن تشتري بريرة ، وأنهم اشتروا ولأهبا ، فذكر النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : اشتريها فأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . وأهدى لها لحم ، فقيل لنبئ ﷺ : هذا تصدّق على بريرة ، فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية . وخبرت . قال عبد الرحمن : زوجها حرّاً أو عبداً ؟ قال شعبة : سألت عبد الرحمن عن زوجها ، قال : لا أدري أحرّاً أم عبداً »

٢٥٧٩ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الخزاز عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها فقال : عندكم شيء ؟ قالت : لا ، إلا

نُسِيَتْ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ بَعَثَتْ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ نَحْلَهَا .

قوله (باب قبول الهدية) كذا لا يذو وهو تكرار بغير فائدة . وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الخاص . ووقع عند النسفي ، باب من قبل الهدية ، وذكر فيه ستة أحاديث : الاول حديث عائشة ، كان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة ، وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وقوله فيه « مرضاة » هو مصدر بمعنى الرضا ، وقوله فيه « يتحنون » بالموحدة والمجعة من البغية ، وروى « يتبعون » بتقديم مثناة مثقلة وكسر الموحدة وبالمهمل . ثانيا حديث ابن عباس « أعدت أم خنيد » وهي بالمهمل والفاء مصغر ، وسيأتي الكلام عليه في الأطعمة في الكلام على الضب ، وقوله فيه « وترك الأضب » كذا لا يذو بصيغة الجمع ولغيره « الضب » والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وحكف ، وقوله « تقذرا » بالالف والمجعة قول قدوت الشيء وتقذره إذا كرهته . وقول ابن عباس « لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي ﷺ » استدلال صحيح من جهة التقرير . ثالثا حديث أبي هريرة في قبوله ﷺ الهدية ورده الصدقة ، وقوله فيه « إذا أتى بطعام » زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد « من غير أهله » . **قوله** (ضرب بيده) أي شرح في الأكل مسرعا ، ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السير فيها . رابعا حديث عائشة في قصة بريرة من طريق القاسم بن عائشة : وسيأتي شرحه في كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق بشراء بريرة في كتاب المتق قريبا ، وشاهد الترجمة منه قوله « هو لها صدقة ولنا هدية » فيؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ، ووقع في رواية أبي ذر الهروي « فقيل للنبي ﷺ : هذا تصدق به على بريرة » فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية » ووقع لغير أبي ذر هنا « فقال النبي ﷺ : هذا تصدق به على بريرة » هو لها صدقة ولنا هدية ، فجعل السؤال والجواب من كلامه ﷺ ، والأول أصوب وهو الثابت في غير هذه الرواية أيضا . خامسا حديث أنس في ذلك . **قوله** (عن أنس في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة « سمع أنس بن مالك » . سادسا حديث أم عطية في الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها . **قوله** فيه (الذي بعثت إليها) كذا للأكثر بصيغة المخاطب ، وللكشميني « بعثت » بضم أوله على البناء للجهول **قوله** (أنه قد بلغت) في رواية الكشميني « إنها قد بلغت محلها » بكسر المهملة يقع على المكان والزمان ، أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لي حلالا . (تنبيه) : أم عطية اسمها نسيبة بنون ومهمل وموحدة مصفرا كما تقدم في الكلام على هذا الحديث في أواخر الزكاة ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسيبة بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسيبة بالتصغير وهو الصواب . ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت « بعثت إلى نسيبة الانصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها » فقال رسول الله ﷺ : عنكم شيء ؟ قالت : لا إلا ما أرسلت به نسيبة » الحديث . قال الإسماعيلي : هذا يدل على أن نسيبة غير أم عطية . قلت : سبب ذلك تحريف وقع في روايته في قوله « بعثت » والصواب « بعثت » على البناء للجهول ، وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوم أن الذي تخبر عنه غيرها ، قال ابن بطال : إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة ، والانبيااء مزهونون عن ذلك لأنه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى (ووجدك عائلا فأغنى) والصدقة لا تحمل للانبيااء ، وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالانابة عليها . وكذلك

كلن شأنه . وقوله « قد بلغت محلي » فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيا بالبيع والهدية وغير ذلك ، وفيه إشارة إلى أن أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه ، لأن عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع عليها بأنها كانت صدقة عليهما ، وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي ﷺ لعلها أنه لا تحل له الصدقة . وأفرها ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له ﷺ أيضا ، ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وأن المرأة أن تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها ، وهذا كله فيما لا شرط فيه . والله أعلم . (تنبيه) : استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لأن شأنهما واحد ، وقد أعطاها النبي ﷺ في كل منهما بما حاصله أن الصدقة إذا قبضها من محل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت ، فلو تقدمت إحدى القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ، ويبعد أن تقع القصتان دفعة واحدة

٨ - باب من أهدى إلى صاحبه ، وتحرى بعض نساؤه دون بعض

٢٥٨٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان الناس يتحرّون بهداياهم يومي . وقالت أم سلمة : إن صواحي اجتمعن ، فذكرت له ، فأعرض عنها »

٢٥٨١ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن نساء رسول الله ﷺ كن حزينين : فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة ، والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ ، وكان المسلمون قد عبدوا حب رسول الله ﷺ عائشة ، فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أحرقها ، حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة . فكم حزب أم سلمة فقلن لها : كفى رسول الله ﷺ بككم الناس فيقول : من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهد لها حيث كان من بيوت نساؤه ، فكم كنتم أم سلمة بما فأن ، فلم يقل لها شيئا ، فسالنّها فقالت : ما قال لى شيئا ، فقلن لها : فكم كنتم ، قالت : فكم كنتم حين دار إليها أيضا ، فلم يقل لها شيئا . فسالنّها فقالت : ما قال لى شيئا . فقلن لها : كفى حتى يكلمك . فدار إليها فكم كنتم فقال لها : لا تؤذي في عائشة ، فإن الوحي لم يأتي وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة . قالت : أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله . ثم إنهن دعون قاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فارسلت إلى رسول الله ﷺ تقول : إن نساءك يشدنّك المدل في بنت أبي بكر . فكم كنتم فقال : يا بنية ، ألا تحبين ما أحب ؟ قالت :

بلى. فرجعت إليهن فاخبرتهن، فقلن أرجى إليہ، فابت أن ترجع. فارسلن زينب بنت جحش، فأتته فاعلقت وقالت: إن نسائك يشدتك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة، فرفعت صوتها حتى ناولت عائشة وهي قاعدة فسبتهما، حتى إن رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تكلم، قال فتكلمت عائشة ترذ على زينب حتى أسكتتها. قالت: فنظر النبي ﷺ إلى عائشة وقال: إنها بنت أبي بكر.

قال البخاري: الكلام الأخير قصة فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن. وقال أبو مروان عن هشام عن عروة «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة»

وعن رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. «قالت عائشة: كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة»

قوله (باب من أهدى إلى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض) يقال تحرى الشيء إذا قصده دون غيره. **قوله** (حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان الناس يتحرون بهداياهم يومى، وقالت أم سلمة إن صواحي اجتماعن، فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا. وقد أخرجه أبو عروانة وأبو نعيم والإسماعيلي من طريق محمد بن عبيد، زاد الإسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن لها: خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت فأعرض عني، قالت: فلما عاد إلى ذكرت له ذلك فأعرض عني، الحديث: وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال: عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون، فذكره بتمامه مرسلًا، ودوى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت: كان الانصار يكثررون الطاف رسول الله ﷺ، سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وعمار بن حزم وأبو أيوب. وذلك لقرب جوارهم من رسول الله ﷺ. **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال. وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم وإسماعيل القاضي عند أبي عروانة فروياه عن إسماعيل بن أبي أويس كما قال، وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن إسماعيل. **قوله** (حدثني سليمان بن بلال، حذف الواسطة بين إسماعيل وسليمان وهو أخو إسماعيل. **قوله** (عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره، فقالت - أى أم سلمة - أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله، وزاد فيه أيضا إرساخن فاطمة ثم إرساخن زينب بنت جحش، وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص، ومنهم من جملة ثلاثة أحاديث. قال البخاري: «الكلام الأخير قصة فاطمة - أى إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه - يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن، يعنى أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الاول، ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير. **قوله** (والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أى بقيتهن، وهى زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث

الهلالية دون زينب بنت خزيمه أم المساكين . رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالمثلثة مصغرة عن أم سلمة قالت : كلني صواحي وهن - فذكرتهن - وكنا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الآخر ، فقتل كل رسول الله ﷺ فان الناس يهدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب ، الحديث قال ابن سعد : ماتت زينب بنت خزيمه قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة ، وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها . قوله (فقتل لها كل رسول الله ﷺ يكلم الناس) بالجزم والميم مكسورة لالتقاء الساكنين ويجوز الرفع . قوله (فليهدا) في رواية الكشميني د فليهد ، بحذف الضمير . قوله (فان الوحى لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة) يأتي شرحه في مناقب عائشة إن شاء الله تعالى . قوله (ثم انهن دعون فاطمة) في رواية الكشميني د دعين ، وروى ابن سعد من مرسل على بن الحسين أن اتى خاطبتهما بذلك منهن زينب بنت جحش ، وأن النبي ﷺ سألهما د أرسلتك زينب ، قالت : زينب وغيرها ، قال : أمي التي وليت ذلك ؟ قالت : نعم . . قوله (ان نساءك يشدنك العدل في بنت أبي بكر) أى يطلبن منك العدل ، وفي رواية الاصيل د يناشدنك الله العدل ، أى يسألك بالله العدل ، والمراد به النسوية بينهن في كل شيء من المحبة وغيرها ، زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عنده مسلم د أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطى فقالت : يا رسول الله إن أزواجك أرسلنني يسألك العدل في بنت ابن أبي قحافة ، وأبو قحافة هو والد أبي بكر . قوله (فقال : يا بني ألا تحبين ما أحب ؟ قالت : بلى) زاد مسلم في الرواية المذكورة د قال : ناحي هذه ، فقامت فاطمة حين سمعت ذلك . . قوله (فرجعت اليهن فاخبرتهن) زاد مسلم د قتل لها ما نراك أغنيت عنا من شيء . . قوله (فأبت أن ترجع) في رواية مسلم د فقالت : والله لا أكله فيها أبدا . . قوله (فأرسلن زينب بنت جحش) زاد مسلم د وهي التي كانت تساميني منهن في المنزل عند رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدقة وذكرها لها بالحدة التي تسرع منها الرحمة . قوله (فأنته) في مرسل على بن الحسين د فذهبت زينب حتى استأذنت ، فقال : انذرتوا لها . فقالت : حسبك إذا برقت لك بنت ابن أبي قحافة ذراعها وفي رواية مسلم د ورسول الله ﷺ مع عائشة في مرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها . . قوله (فأغلظت) في رواية مسلم د ثم وقعت بي فاستطالت ، وفي مرسل على بن الحسين د فوقعت بعائشة ونالت منها . . قوله (فسبها حتى ان رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تسكلم) في رواية مسلم د وأنا أقرب رسول الله ﷺ وأرقب طرفه هل يأذن لي فيها . قالت : فلم تبرح زينب حتى عرفت أن رسول الله ﷺ لا يكره أن أنتصر ، وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرائن ، لكن روى النسائي وابن ماجه مختصرا من طريق عبد الله أبي عن عروة عن عائشة قالت د دخلت على زينب بنت جحش فسبنتي ، فردعها النبي ﷺ فأبت ، فقال سديها ، فسبيتها حتى جف ريقها في فمها ، وقد ذكرته في د باب انتصار الطالم ، من كتاب المظالم فيمكن أن يحمل على التعدد . قوله (فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها) في رواية لمسلم د فلما وقعت بها لم أنفها أن انخرتها غلبة ، ولابن سعد د فلم أنفها أن ألحمتها . . قوله (فقال : انها بنت أبي بكر) أى لإنها شريفة عاقرة عارفة كآبها ، وكذا في رواية مسلم ، وفي رواية النسائي المذكورة د فرأيت وجهه يتهلل ، وكأنه ﷺ أشار إلى أن أبا بكر كان عالما بمناقب مضر ومثابها فلا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه د ومن يشابه أبا فاطم . . وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ، وأنه لا حرج على المرء في إثارة بعض نساءه بالتحف ، وإنما اللازم العدل في المبيت والنفقة ونحو

ذلك من الأمور اللازمة ، كذا قرره ابن بطلان عن المهلب ، وتعقبه ابن المنير بأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك . وإنما لم يمنعمهم النبي ﷺ لانه ليس من كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ، وأيضا فالذي يهدى لاجل عاتشة كأنه ملك الهدية بشرط ، والتخليك ينبع فيه تحجير المالك ، مع أن الذي يظهر أنه ﷺ كان يشركهن في ذلك ، وإنما وقعت المنافسة لكون العطية تصل اليهن من بيت عاتشة . وفيه قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ، وواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي اليه . وفيه تنافس الضرائر وتفايرهن على الرجل ، وأن الرجل يسمعه السكوت إذا تقارن ، ولا يميل مع بعض على بعض . وفيه جواز التشكي والتوصل في ذلك ، وما كان عليه أزواج النبي ﷺ من مهابته والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة . وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق والوقوف عنده . وفيه إدلال زينب بنت جحش على النبي ﷺ لكونها كانت بنت عمته ، كانت أمها أميمة بالتصغير بنت عبد المطلب . قال الداردي : وفيه عذر النبي ﷺ لزينب ، قال ابن التين : ولا أدري من أين أخذه . قلت : كأنه أخذه من مخاطبتها النبي ﷺ لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس ، لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي ﷺ باطلاق ذلك ، وإنما خص زينب بالذكر لان فاطمة عليها السلام كانت حاملة وسالة خاصة ، بخلاف زينب فانها شريكتهن في ذلك بل رأسهن ، لأنها هي التي تولت إرسال فاطمة أولا ثم سارت بنفسها . واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، وسيأتي البحث في ذلك في الكناح إن شاء الله تعالى . قوله (وقال أبو مروان الغساني) كذا الأكثر بغير معجمة وسين مهملة ثقيلة ، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره ، العثماني ، حكاه أبو علي الجبائي وقال إنه خطأ ، وقد تقدمت لابن مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ، ووقع القابسي فيه تصحيف غير هذا . وقوله « وقال أبو مروان الخ ، يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام لجعل الأول - وهو التحري - كما قال حماد بن زيد عن هشام . وجعل الثاني - وهو قصة فاطمة - عن هشام عن رجل من قریش ورجل من أموالى عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عاتشة . قلت : وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عاتشة بهذه الفضة مشهورة من غير هذا الوجه ، أخرجه مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان ، زاد مسلم « ويونس » ، وزاد النسائي « وشعيب بن أبي حمزة » ، ثلاثهم عن الزهري عنه ، وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري ، وغالقه عبد الرزاق فقال « عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة » ، وغالقه إسحق السكبي لجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن الرحمن ، قال الذهلي والدارقطني وغيرهما : المحفوظ من حديث الزهري « عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة » ، وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني ، وهو شامي نزل واسط ، واسم أبي زكريا يحيى أيضا ، ووم من زعم أنه محمد بن عثمان العثماني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لكنه لم يدرك هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة ، وطريقه هذه وصلها الذهلي في « الزهريات » . وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلة عنه « عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلة أن نساء النبي ﷺ قلن لها : إن الناس يتحرون يهداياهم يوم عاتشة ، الحديث أخرجه أحمد ، ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان ، فإن عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين ، أخرجه الشيخان من طريقه بالاستناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله ، وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلة ، والله أعلم

٩ - باب ما لا يردُّ من الهدية

٢٥٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ

ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا ، قَالَ : كَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ . قَالَ وَزَعَمَ أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ »

[الحديث ٢٥٨٢ - طرفه في : ٥٩٢٩]

(١)
عَنْ أَنَسٍ
مُسْنَدُ
(٤٤٢٦)

قَوْلُهُ (باب ما لا يرد من الهدية) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً ، ثلاث لا ترد : الوسايت والذهن واللبن ، قال الترمذي : يعني باللبن الطيب ، وإسناده حسن (١) إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس ، أنه ﷺ كان لا يرد الطيب ، قال ابن بطال : إنما كان لا يرد الطيب من أجل أنه ملازم للمناجاة الملازمة ولذلك كان لا يأكل الثوم ونحوه . قلت : لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه ، وليس كذلك فإن أنسا اقتدى به في ذلك . وقد ورد النهي عن رده مقروناً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوادة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأخرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف الخل طيب الرائحة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : ويحتمل ، بدل طيب ، ورواية الجماعة أثبت ، فإن أحمد وسبعة أنفس معه ورواه عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سميد بن أبي أيوب بلفظ : الطيب ، ووافقه ابن وهب عن سميد عند ابن حبان ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر ، وفي الباب من أبي هريرة ، فأشار إلى هذا الحديث . قَوْلُهُ (عَزْرَةُ) هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء . قَوْلُهُ (حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا قَالَ : كَانَ أَنَسٌ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ) فاعل قال هو عَزْرَةُ وَالضَّمِيرُ ثُمَامَةُ . وَزَعَمَ بَعْضُ الشَّرَاحِ أَنَّ الضَّمِيرَ لَأَنَسٍ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ يَشْرَ بْنِ مَعَاذٍ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عَزْرَةَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى ثُمَامَةَ فَنَاقَلَنِي طَبِيبًا ، قُلْتُ قَدْ تَطَبَّيْتُ ، فَقَالَ : كَانَ أَنَسٌ لَا يَرُدُّ الطَّبِيبَ . قَوْلُهُ (وَزَعَمَ) أَي قَالَ ، وَالزَّعْمُ يَطْلُقُ عَلَى الْقَوْلِ كَثِيرًا

١٠ - باب من رأى الهبة الغائبة جائزة

٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ ذَكَرَ

عُرْوَةُ أَنَّ الْمِسْوَرَةَ بِنْتَ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَرْوَانَ أَخْبَرَاهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُهُ هَوَازِنَ قَامَ فِي النَّاسِ فَأَنَّى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ فَإِنْ إِخْوَانُكُمْ جَاءُوا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبْتِهِمْ ، فَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَبِّبَ ذَلِكَ فَلْيَقْطَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِّهِ حَتَّى تُنْطَبَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُبْنِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا . فَقَالَ النَّاسُ : طَبِّبْنَا لَكَ »

قَوْلُهُ (باب من رأى الهبة الغائبة جائزة) ذكر فيه طرفاً من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ، ومراده

فتح الباري ج (٥) م (١٤)

منه قوله عليه السلام « واني رأيت أن أرد عليهم سيديهم ، فن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ، فان في بقية الحديث طيبنا لك ، وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقيقا ، بأنهم من هذا بهذا الاسناد بعينه ، ففيه أنهم وهبوا ماغنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب ، وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي « فليفعل » وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه ، قال ابن بطال : فيه أن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف ، وتعقبه ابن المنير وقال : ليس كما قال ، بل في نفس الحديث أنه عليه السلام لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين

١١ - باب المسكافاة في الهبة

٢٥٨٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله عليه السلام يقبل الهدية ويثيب عليها . لم يذكر وكيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة » قوله (باب المسكافاة في الهبة) المسكافاة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة ، والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة . قوله (عن هشام) في رواية الإسماعيلي من طريق ابراهيم بن موسى الغراء عن عيسى بن يونس **حدثنا** هشام . قوله (يقبل الهدية ويثيب عليها) أى يعطي الذي يهدى له بدلها ، والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوي قيمة الهدية . قوله (لم يذكر وكيع ومخاض : عن هشام عن أبيه عن عائشة) فيه إشارة الى أن عيسى ابن يونس تفرد بوصله عن هشام ، وقد قال الترمذي والبرار : لا نعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال : تفرد بوصله عيسى بن يونس ، وهو عند الناس مرسل . ورواية وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ « ويثيب ما هو خير منها » ورواية محاضر لم أقف عليها بعد . واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب وكان من يطلب مثله الثواب كالفقر للفقير ، بخلاف ما يهيه الأعلى الأدنى ، ووجه الدلالة منه مواظبته عليه السلام ، ومن حيث المعنى أن الذي أهدى قصد أن يعطي أكثر مما أهدى فلا أقل أن يعرض بنظر هديته ، وبه قال الشافعي في القديم ، وقال في الجديد كالحنفية : الهبة للثواب باطلة لا تنمقد لأنها بيع بشئ مجهول ، ولأن موضوع الهبة التبرع فلو أبطلناه اسكان في معنى المعاوضة ، وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة ، فاستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة . وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا اسكانت بمعنى الصدقة ، وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذي يهدى أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيرا ، والله أعلم

١٢ - باب الهبة للوالد

وإذا أعطى بمصر ولديه شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ، ولا يشهد عليه وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اعدلوا بين أولادكم في العطية »

وهل للوالد أن يرجع في عطيته ؟ وما يأكل من مال ولديه بالمعروف ولا يتعدى ؟
« واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بغير ثم أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ، اشئت »

٢٠٨٦ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن وعبد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير «أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ قال : إني نَحَلْتُ ابني هذا غلاما . قال : أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُ مِثْلَهُ ؟ قال : لا . قال : فارجِعه »

[الحديث ٢٠٨٦ - طرفاه في : ٢٠٨٧ ، ٢٦٥٠]

١٣ - باب الإشهاد في الهبة

٢٠٨٧ - **عنه** حامد بن عمرو حدثنا عوانة عن حصين عن عامر قال «سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول : أعطاني أبي عطية ، قالت امرأة بنت رَوَاحَةَ : لا أرضى حتى تُشهِدَ رسول الله ﷺ . فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني أعطيت ابني من عمرة بنت رَوَاحَةَ عطية ، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله . قال : أعطيت سائرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هذا ؟ قال : لا . قال فأتقوا الله واعدلوا بين أولادكم . قال فرَجَّحَ فردَّ عطية »

قوله (باب الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله) في رواية الكشميني ، ويعطى الآخرين ، . **قوله** (وقال النبي ﷺ : اعدلوا بين أولادكم في العطية) سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله « في العطية ، وهي بالمنع . وقد أخرجه الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولفتحه « سوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسروا بينكم في البر ، ويأتي حديث ابن عباس أيضا في أواخر الباب . **قوله** (وهل للوالد أن يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام : الأول الهبة للولد ، وإنما ترجم به ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور « أنت ومالك لأبيك » لأن مال الولد إذا كان لأبيه فلو وهب الأب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه ، ففي الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ، قال الدارقطني : غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحق ، ويوسف بن إسحق بن أبي إسحق عن ابن المنكدر . وقال ابن القطان : إسناده صحيح . وقال المنذرى : رجاله ثقات . وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في « الصغير » ، والبيهقي في « الدلائل » ، فيها قصة مطولة . وفي الباب عن عائشة في « صحيح ابن حبان » ، وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار ، وعن ابن مسعود عند الطبراني ، وعن ابن عمر عند أبي يعلى ، فجموع طرقه لاتحيط عن القوة ، وجواز الاحتجاج به ، فتعين تأويله . الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة ، وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي . وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجه . الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد ، وهي خلافة أيضا ، ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يراد بها ثواب الآخرة ، وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضا ، وكأنه أشار إلى حديث « لا يحمل لرجل يعطى أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات . الرابع أكل

الراشد من مال الولد بالمعروف ، قال ابن المنير : وفي اقترافه من حديث الباب خفاء ، ووجه أنه لا جاز للاب بالاقتراف أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلأن يسترجع ما وجه له بطريق الأول - قوله (واشترى النبي ﷺ من عمر بغير أم أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع . ويأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا ، قال ابن بطال : مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه ﷺ لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك ، لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر ، فذلك اشتراء ﷺ منه ثم وجهه لعبد الله . قال المهلب : وفي ذلك دلالة على أنه لا تلزم المعلقة فيما يهبه غير الأب لولد غيره وهو كما قال . قوله (عن النعمان بن بشير) كذا لاكثر أصحاب الزهري ، وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ، أن محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد ، جعله من مسند بشير فشد بذلك ، والمخفوظ أنه عنهما عن النعمان ، وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام - الخزرجي ، صحابي شهير من أهل بدر وشهد خيبر ، ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ، ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار ، وقيل عاش إلى خلافة عمر . وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين ، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود ، وأبو الضمعي عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي ، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد ، وعون بن عبد الله عند أبي عرواة ، والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ، ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا ، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلا إن شاء الله تعالى . قوله (أن أباة أتى به إلى رسول الله ﷺ) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه ، أعطاني أبي عطية ، قالت عمرة بنت ربيعة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : أتى أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة عطية ، وسيأتي في الشهادات من طريق أبي حبان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله ﷺ واقطعه ، عن النعمان قال : سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله ، زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه ، فالتوى بها سنة ، أي مطلقا ، وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه ، بعد حولين ، ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئا جبر الكسر تارة وألني أخرى ، قال : ثم بدا له فوهبها لي ، فقالت له : لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ ، قال فأخذ يدي وأنا غلام ، ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان انطلق في أبي يحملي إلى رسول الله ﷺ ، ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشي معه بعض الطريق وحمله في بعضها لصغر سنه ، أو صبر عن استتباعه إياه بالحل ، وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت غلاما . وكذا في رواية ابن حبان المذكورة ، وكذا لابن داود من طريق اسماعيل بن سالم عن الشعبي ، ولمسلم في رواية عروة وحديث جابر معا ، ووقع في رواية أبي حنيفة بجملة وراه ثم زأى بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ، أن النعمان خطب بالكوفة فقال : إن والدي بشير بن سعد أتى النبي ﷺ فقال : إن عمرة بنت ربيعة تقست بقلام ، وإني سميت النعمان ، وإنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لي وأنا قالت : أشهد على ذلك رسول الله ﷺ ، وفيه قوله ﷺ لا أشهد على جور ، وجمع ابن حبان بين الروايتين بالحل على واقتين إحداهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة ، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا ، وهو جمع لا بأس به ، إلا أنه يكثر عليه أنه يبعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسألة حتى يعود إلى النبي ﷺ فيستشهد على العطية الثانية بعد أن

قال له في الأول : لا أشهد على جور ، وجوز ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ الحكم . وقال غيره : يمتثل أن يكون حل الأمر الأول على كرامة التنزيه ، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديث الامتناع في العبد لأن ثمن الحديث في الأغلب أكثر من ثمن العبد . ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتنع من تربته إلا أن يجب له شيئاً يخصه به وبه الحديث المذكورة تطيباً لخطرها ، ثم بدا له فارتجسها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره ، فعادته عمرة في ذلك فطلمها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديث فلاماً ورحمت عمرة بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرتجسه أيضاً فقالت له أشهد على ذلك رسول الله ﷺ تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ، ويكون مجيئه إلى النبي ﷺ للشهادة مرة واحدة وهي الأخيرة ، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كان الثمان يقص بعض القصة تارة ويقص بعضها أخرى ، فسمع كل ما رواه فاقصر عليه ، والله أعلم . وعمرة المذكورة هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله ابن رواحة الصحابي المشهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول ، وبذلك ذكرهما ابن سعد وغيره وقالوا : كانت عن بايع النبي ﷺ من النساء ، وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة :

وعمرة من سروات النساء تنفح بالملك أردانها

قوله (أني نخلت) بفتح النون والمهمل ، والنخلة بكسر النون وسكون المهمل العطية بغير عوض . قوله (قال أكل ولدت نخلت) زاد في رواية أبي حيان : فقال ألك ولد سواء ؟ قال نعم ، وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعر فقالا : أكل بنبك ، وأما الليث وابن عينة فقالا : أكل ولدت . قلت : ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا ، أو إناثا وذكورا ، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا وذكورا فعلى سبيل التغليب ؛ ولم يذكر ابن سعد لبشير والد الثمان ولدا غير الثمان ، وذكر له بنتا اسمها أبة بالموحدة تصغير أبي . قوله (نخلت مثله) في رواية أبي حيان عند مسلم : فقال أكلهم ومبت له مثل هذا ، قال لا ، وله من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : فقال ألك بنون سواء ؟ قال نعم . قال فكلهم أعطيت مثل هذا ؟ قال لا ، وفي رواية ابن القاسم في : الموطآت للدارقطني ، عن مالك : قال لا والله يا رسول الله . . . قوله (قال فارتجسه) ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله والنسائي من طريق عروة مثله ، وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حيان في الشهادات : قال : لا تشهدني على جور ، ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي ، وفي رواية أبي حريز المذكورة : لا أشهد على جور ، وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ، ومثله لمسلم من طريق إسماعيل عن الشعبي ، وله في رواية أبي حيان : فقال : فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور ، وله في رواية المغيرة عن الشعبي : فاني لا أشهد على جور ، لا تشهد على هذا غيري ، وله والنسائي في رواية داود بن أبي هند قال : فأشهد على هذا غيري ، وفي حديث جابر : فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق ، ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسلا : لا أشهد إلا على الحق ، لا أشهد بهنه ، وفي رواية عروة عند النسائي : فكره أن يشهد له ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم : اعدلوا بين أولادكم في

النحل ، كما يحبون أن يعدلوا بينكم في البر ، وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند أحمد : أن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، فلا تشهدني على جور ، أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا ، ولابن داود من هذا الوجه : أن لم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك ، وللنسائي من هذه طريق أبي الضحى : لا سويت بينهم ، وله ولابن حبان من هذا الوجه : سويت بينهم ، واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد ، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد ، وبه صرح البخاري ، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحق ، وقال به بعض المالكية . ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة . وعن أحمد تصح . ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزماته ودينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف : يجب التسوية إن قصد بالتفضيل الأضرار . وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة ، فإن فضل بعضا صح وكره . واستحببت المبادأة الى التسوية أو الرجوع ، فخلوا الأمر على الندب والنهي على التنزيه . ومن حجة من أوجب أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي إليهما . ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كليليراث ، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أجهأ الواهب في يده حتى مات . وقال غيرهم : لا فرق بين الذكر والاثني . وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم . واستأنسوا بحديث ابن عباس رفته : سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء ، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن . وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على الندب عن حديث النعمان بأجوبة : أحدها أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه ، فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك . وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية . وقال القرطبي : ومن أبعد التأويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون ، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاما وأنه وجه له لما سأله الام الهبة من بعض ماله ، قال : وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره . ثانيها أن العطية المذكورة لم تنجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل ، فترك . حكاه الطحاوي . وفي أكثر طرق حديث الباب ما يناهذه . ثالثها أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لآبيه الرجوع ، ذكره الطحاوي ، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله : ارجعه ، فانه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذي تضافت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أبوه قابضا له لصغره ، فأمر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض . رابعها أن قوله : ارجعه ، دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجع على ذلك فلذلك أمره به ، وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله : ارجعه ، أي لاتمض الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة . خامسها أن قوله : أشهد على هذا غيري ، إذن بالاشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم ، حكاه الطحاوي أيضا ، وارتضاه ابن القصار . وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند

بعض نوابه جاز ، وأما قوله إن قوله « أشهد » صيغة إذن فليس كذلك ، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث ، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقوله لعائشة « اشترط لي لم الولاء » انتهى . سادسها التمسك بقوله ألا سويت بينهم ، على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه ، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ، ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضا حيث قال « سو بينهم » . سابعها وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم ، لا « سوا » ، وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كالا يوجبون النسوة . ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالنسوة منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للندب ، لكن إطلاق الجور على عدم التسوية ، والمفهوم من قوله « لا أشهد إلا على حق »^(١) ، وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه « قال فلا إذا » . تاسعها عمل الخليفتين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للندب ، فأما أبو بكر فرواه الموطأ بأسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته « إني كنت نخلتك نخلا فلو كنت اخترت لك مكان لك ، وإنما هو اليوم للوارث ، وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نحل ابنه عاصما دون سائر ولده ، وقد أوجب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر . عاشر الاجماع أن الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ، وزعم بعضهم أن معنى قوله « لا أشهد على جور » ، أى لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض ، وفي هذا نظر لا يخفى ، ويرده قوله في الرواية « لا أشهد إلا على الحق » ، وحكى ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ، ثم رده عليه . واستدل به أيضا على أن للأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الأم ، وهو قول أكثر الفقهاء ، إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا للأم أن ترجع إن كان الأب حيا دون ما إذا مات ، وقيدوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينكح ، وبذلك قال إسحق ، وقال الشافعي : للأب الرجوع مطلقا ، وقال أحمد : لا يحل لواهب أن يرجع في هبته مطلقا ، وقال الكوفيون : إن كان الموهوب صغيرا لم يكن للأب الرجوع ، وكذا إن كان كبيرا وقبضها ، قالوا وإن كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أو لذى رحم لم يحز الرجوع في شيء من ذلك ، ووافقهم إسحق في ذى الرحم وقال : للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج ، والاحتجاج لكل واحد من ذلك يطول ، وحجة الجمهور في استثناء الأب أن الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوعا ، وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب ، ونحو ذلك ، وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في الباب بعده . وفي الحديث أيضا الندب إلى التألف بين الأخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق أو يورث الحقوق للأباء ، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض ، وأن الإشهاد فيها يفنى عن القبض . وقيل إن كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وإفرازاها . وفيه كراهة تجعل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب . وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات

(١) قال مصحح طبعة بولان : لعل هنا سقطا وتامه « والمفهوم من قوله لا أشهد إلا على حق يدل على أن الأمر للوجوب » ، أو نحو ذلك

دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك . وفيه أن للإمام الاعظم أن يتحمل الشهادة ، وتظهر فائدتها إما ليحكم في ذلك بملكه عند من يميزه ، أو يؤديها عند بعض نوابه . وفيه مشروعية استفعال الحاكم والمفتي مما يحتمل الاستفعال ، لقوله « ألك ولد غيره » ، فلما قال « نعم » ، قال « أفكلهم أعطيت مثله » ، فلما قال « لا » ، قال « لا أشهد » ، فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد . وفيه جواز تسمية الهبة صدقة ، وأن للإمام كلاماً في مصلحة الولد ، والمبادرة إلى قبول الحق ، وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال . وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع ، لأن عمرة لو رضى بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه ، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه . وقال المهلب : فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية من يعرف منه هروباً عن بعض الورثة ، والله أعلم

١٤ - **باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها** . قال إبراهيم : جائزة . وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان . واستأذن النبي ﷺ نساءه في أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » . وقال الزهري - فيمن قال لامرأته : هبي لي بعض صدائك أو كله ، ثم لم يمسك إلا يسيراً حتى طلقها فرجعت فيه - قال : يرُدُّ إليها إن كان خلعها ، وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز ، قال الله تعالى [النساء] : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه »

٢٥٨٨ - **حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ممر عن الزهري** قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله « قالت عائشة رضي الله عنها : لما قل النبي ﷺ فاشدَّ وجهه استأذن أزواجه أن يمرض ، فأذن له فخرج بين رجلين يخطو رجلاه الأرض ، وكان بين العباس وبين رجل آخر . فقال عبيد الله : فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة ، فقال : وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ؟ قلت : لا ، قال : هو علي بن أبي طالب »

٢٥٨٩ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « العائد في هبته كالكلب بقيء ثم يعود في قيئه »**

[الحديث ٢٥٨٩ - أطرافه في : ٢٦٢١ ، ٢٦٢٢ ، ٦٩٧٥]

قوله (باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها ؟ قوله (قال إبراهيم) هو النخعي . قوله (جائزة) أي فلا رجوع فيها . وهذا الأمر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إذا وهبت له أو وهب لها فكل واحد منهما عطية . ووصله الطحاوي من طريق أبي هريرة عن منصور قال قال إبراهيم : إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فلهبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبة . ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : الزوج والمرأة بمنزلة ذئب الرحم ، إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع . قوله (وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن هبة

الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم . قوله (واستأذن النبي ﷺ فساءه أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ : العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ، ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهن لها ما استحقن من الأيام ، ولم يكن لهن في ذلك رجوع أى فيما مضى ، وإن كان لهن الرجوع في المستقبل . وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ، ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ، ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد في هبته على الإطلاق ، فدخل فيه الزوج والزوجة تمسكا بمصومه . قوله (وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بمض صدأك الخ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه ، وقوله فيه دخلها ، بفتح المعجمة واللام والموحدة أى خدعها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته . واجمع بينهما أن رواية معمر عنه منقولة ، ورواية يونس عنه اختياره ، وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع أو لا فلا ، وهو قول المالكية أن أقامت البينة على ذلك ، وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا ، وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور ، وإلى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شريح ، فروى عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين أن امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها ، فاعتصموا إلى شريح فقال للزوج : شاهدك أنها وهبت لك من غير كره ولا هوان ، وإلا فيمينها لقد وهبت لك من كره وهوان ، وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب « ان النساء يعطين رغبة وروبة ، فأيا امرأة أعطت زوجها فشأت أن ترجع رجعت ، قال الشافعي : لا يرد شيئا إذا خالها ولو كان مضرا بها ، لقوله تعالى (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

١٥ - باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعقبتها إذا كان لها زوج ، فهو جازئ إذا لم تكن ستية

فإذا كانت ستية لم يجز ، قال الله تعالى [ه النساء] : (ولا تؤنوا الشفهاء أموالكم)

٢٥٩٠ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله مالي مال إلا ما أدخل على الزبير ، فأصدق ؟ قال : تصدق ، ولا تؤوى فيؤى عليك »

٢٥٩١ - حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء أن رسول الله ﷺ قال « اتقني ، ولا تحصى فيحصى الله عليك ، ولا تؤوى فيؤوى الله عليك »

٢٥٩٢ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد عن بكير عن كريب مولى ابن عباس « أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته أنها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت : أشعرت يا رسول الله أني اعتقت ولدتني ؟ قال : أو قتلت ؟ قالت : نعم قال : أها

إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ »

وقال بكر بن مضر عن عمرو عن بُكَيْرٍ عن كُرَيْبٍ « إِنْ مَيِّمُونَةَ أَعْتَقْتَ ... »

[الحديث ٢٥٩٢ - أطرافه في : ٢٥٩٤]

٢٥٩٣ - حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَتْرًا أَمْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَأَيُّتْنِ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ أَمْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَإِلَيْهَا غَيْرُ أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْتَهَا لِمَا شَاءَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ تَبَتَّغُوْا بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[الحديث ٢٥٩٣ - أطرافه في : ٢٦٣٧ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٨٨ ، ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤١٤١ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٥٧ ، ٥٧١٢ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٦٩ ، ٦٦٦٩ ، ٧٣٧٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥١٥]

قوله (باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعقمتها إذا كان لها زوج) أى ولو كان لها زوج (فهو جائز إذا لم تكن سفية ، فإذا كانت سفية لم يحز ، وقال الله تعالى (ولا تزوتا السفهاء أموالكم) ، وبهذا الحكم قال الجمهور ، وخالف طاوس فنع مطلقا ، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث ، وعن الليث لا يجوز مطلقا إلا في النية الثانية . وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة ، واحتج طاوس بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، لا يجوز عطية امرأة في مالها إلا باذن زوجها ، أخرجه أبو داود والنسائي ، وقال ابن بطال : وأحاديث الباب أصح ، وحمل مالك على الشيء اليسير ، وجعل حده الثلث فما دونه ، وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث : الأول حديث أسماء ، **قوله** (عن ابن أبي مليكة) في رواية حجاج عن ابن جريج ، أخبرني ابن أبي مليكة ، وقد تقدمت في الزكاة . **قوله** (عن عباد بن عبد الله) أى ابن الزبير بن العوام ، وأسماء التي روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لايه ، وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي ، وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك ، فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به . **قوله** (مالى مال إلا ما أدخل على) بالتشديد ، والوزير هو ابن العوام كان زوجها . **قوله** (فأصدق) كذا الأكثر بحذف - أداة الاستفهام ، وللتسلي بآبائنا . **قوله** (ولا نزعى فيوعى الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهي ، وكذا قوله في الرواية الثانية « فيحصى الله عليك » والمعنى لا تجمى في الوعاء وتبخل بالثقة فتجاذى بمثل ذلك ، وقد قدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة . **قوله** (عن قاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها وزوجته ، وأسماء هي بنت أبي بكر جدتها جميعا لأبويها . الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب ، وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج ، وهذا الاستاد نصفه الأول مصريون ونصفه الآخر مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيد وبكر وكرب . **قوله** (أنها أعتقت وليدة) أى جارية ، في رواية النسائي من طريق حماد بن يسار عن ميمونة : أنها كانت لها جارية سوداء ، ولم أقف على اسم هذه الجارية ، وبين النسائي من طريق أخرى

عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادما فأعطاهما خادما فأعتقتها . قوله (أما) بتخفيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (لو أعطيتها أخوالك) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا ، واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، ذكرها ابن سعد . قوله (لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك) قال ابن بطال : فيه أن هبة ذى الرحم أفضل من العتق ، ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا ، الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة ، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفقه بذلك متمديا والآخر بالعكس ، وقد وقع في رواية النسائي المذكورة ، فقال أفلأفديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم ، فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها ، وليس في الحديث أيضا حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قرره ، ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيدة وأنها أعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدتها إلى ما هو الأولى ، فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله ، والله أعلم . الثالث حديث عائشة وصدده طرف من قصة الإفك ، وسيأتي شرحها مستوفى في تفسير سورة النور ، وقوله د وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ ، حديث مستقل ، وقد ترجم له في النكاح ، وأورده مفردا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى ، وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله ، قال ابن بطال : ليس في أحاديث الباب ما يرد على مالك لأنه يحملها على ما زاد على الثلث انتهى . وهو حمل سائغ إن ثبت المدعى ، وهو أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها ، لما في ذلك من الجلب بين الأدلة ، والله أعلم . قوله (وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكير) هو ابن الأشج (عن كريب أن ميمونة أعتقت) وقع في رواية المستملي ، عتقته ، وهو غلط فاحش ، فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه د أعتقت وليدة لها ، وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين . أحدهما موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله د عن كريب ، وقد خالفها محمد بن إسحق فرواه عن بكير فقال د عن سليمان بن يسار ، بدل بكير أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه ، قال الدارقطني : ورواية يزيد وعمرو أصح . ثانيهما أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الإرسال قال فيه د عن كريب أن ميمونة أعتقت ، فذكر قصة ما أدركها ، لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه د عن كريب عن ميمونة ، أخرجه مسلم والنسائي من طريقه ، وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخاري في كتاب بر الوالدين ، له وهو مفرد ، وسمناه من طريق أبي بكر بن دلويع عنه قال : حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر بن مضر عنه

١٦ - باب بمن يُبدأ بالهدية ؟

- ٢٥٩٤ - وقال بكر عن عمرو عن بكير عن كريب مولى ابن عباس د أن ميمونة زوج النبي ﷺ أعتقت وليدة لها ، فقال لها : ولو وصات بعض أخوالك كان أعظم لأجرك .
- ٢٥٩٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني عن طلحة بن

عبد الله - رجل من بني تميم بن مرة - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، إن لي جارين ، قال : أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقر بهما منك بابا »

قوله (باب بمن يبدأ بالهدية) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق . **قوله** (وقال بكر) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحارث ، وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله ، وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب ، وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأكرب في الذات . **قوله** (عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك ، والاسناد كله بصريون إلا عائشة وقد دخلت البصرة . **قوله** (عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم بن مرة) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الأدب وسمعت طلحة ، لكنه لم ينسبه ، وقد أزال هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة ، ووقع عند الاسماعيليين من بني تميم الزباب ، بفتح الزاء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى ، وهو وهم ، والصواب تميم بن مرة وهو رطل أبي بكر الصديق ، وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هارون عن شعبة كما حكاه الاسماعيليون ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله بابا ، منصوب على التمييز

١٧ - باب من لم يقبل الهدية لعلة

وقال عمر بن عبد العزيز « كانت الهدية في زمن رسول الله ﷺ هدية ، واليوم رشوة »

٢٥٩٦ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصعب بن حثامة الأبي - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يهزبر « أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمار وحش وهو بالأبواء - أو بؤدان - وهو محرم فرد ، قال صعب : فلما عرف في وجهي رده هديتي قال : ليس بنا رد عليك ، ولكننا حرّم »

٢٥٩٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . قال : فهلا جئت في بيت أبيه - أو بيت أمه - فينظر أهدي له أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيمر - ثم رفع يديه حتى رأينا عذرة إبطيه - اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت . فملا »

قوله (باب من لم يقبل الهدية لعلة) أي بسبب ينفذ عنه الريبة كالقرض ونحوه . **قوله** (وقال عمر بن عبد العزيز الخ) وصله ابن سعد بقصة فيه ، فروى من طريق فرات بن مسلم قال : انتهى عمر بن عبد العزيز التفتاح فلم

يحد في بيته شيئا يشتري به ، فركبنا معه ، فقلناه غلطان الدير بأطباق تفاح ، فتناول واحدة فشمها ثم رد الاطباق ، فقلت له في ذلك فقال : لا حاجة لي فيه ، فقلت : ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية ؟ فقال : انها لأولئك هدية وهي للعمال بدم رشوة . ووصله أبو نعيم في الحلية ، من طريق عمرو بن مهاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى . وقوله رشوة ، بضم الراء وكسرهما ويجوز الفتح ، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويصاب أخذه . وقال ابن العربي : الرشوة كل مال دفع ليباع به من ذى جاه عونا على ما لا يحل ، والمرثى قابضه ، والراشى معطيه ، والرائش الواسطة ، وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في الراشى والمرثى أخرجه الترمذى ومصححه ، وفي رواية والرائش والراشى ، ثم قال : الذي يهدى لا يخلو أن يقصد ود المهدي إليه أو عونه أو ماله ، فأفضلها الاول ، والثالث جائز لانه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل ، وقد تستحب إن كان محتاجا والمهدي لا يتكلف والا فيكره ، وقد تكون سببا للمودة وعكسها . وأما الثاني فإن كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة ، وإن كان لطاعة فيستحب ، وإن كان لجائز لجائز ، لكن إن لم يكن المهدي له حاكما والإعانة لدفع مظلة أو إيصال حق فهو جائز ، ولكن يستحب له ترك الأخذ ، وإن كان حاكما فهو حرام اهـ ملخصا . وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا : هدايا العمال غلول ، وفي اسناده إسماعيل بن عياش ، وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة ، وهذا منها ، وقيل إنه رواه بالمعنى من قصة ابن التتية المذكورة ثاني حديثي الباب ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثها في الطبراني الأوسط بأسانيد ضعيفة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث الصعب بن جثامة في قصة الحمار الوحشي ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . الثاني حديث أبي حنيفة في قصة ابن التتية ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وسبق في أواخر الزكاة تسميته وضبط التتية . ووجه دخوله في الترجمة ظاهر . وأما حديث الصعب فان النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرما ، والحرم لا يأكل ما صيد لأجله ؛ واستنبط منه المهلب رد هدية من كان ماله حراما أو عرف بالظلم . وأما حديث أبي حميد فلا نه ﷺ عاب على ابن التتية قبوله الهدية التي أهديت إليه لكونه كان عاملا . وأقاد بقوله : فهلا جلس في بيت أمه ، أنه لو أهدى إليه في تلك الحالة لم تنكره لأنها كانت لتعيرية ، قال ابن بطال : فيه أن هدايا العمال تجمل في بيت المال ، وإن العامل لا يملكها إلا إن طلبها له الإمام ، وفيه كرامة قبول هدية طالب العناية . وقوله في حديث أبي حميد : حتى نظرت عفرة ، بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء . وقد قفتح ، وهي يياض ليس بالناصع

١٨ - باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه

وقال عبيدة : إن ماتا وكانت فصلت الهدية والمهدي له حتى فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت فهي لورثة النبي ﷺ . وقال الحسن أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول

٢٥٩٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن النكسر سمعت جابر أَرْضَى الله عنه قال

« قال لي النبي ﷺ : لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا (ثلاثا) ، فلم يقدم حتى توفى النبي ﷺ ، فأمر

أبو بكرٍ منادياً فنادى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دِينَ فَلْيَأْتِنَا . فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي .
فَهِيَ لِي ثَلَاثًا ،

قوله (باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه) أى الهدية ، وفي رواية الكشميهني د أو وعد عدة ، قال الاسماعيلي : هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال . قلت : قال ذلك بناء على أن الهبة لا تصح إلا بالقبض ، وإلا فليست هبة ، وهذا مقتضى منعه ، لكن من يقول إنها تصح بدون القبض بسميها هبة ، وكأن البخاري جنع إلى ذلك ، وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذي يليه . وقال ابن بطال : لم يرو عن أحد من السلف وجوب التقضاء بالعدة أى مطلقاً ، وإنما نقل عن مالك أنه يجب منه ما كان بسبب انتهى . وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز ، وعما نقله هو عن أصبغ ، وعما سيأتي في البخاري الذي تصدى لشرحه في « باب من أمر بانجاز الوعد » في أواخر الشهادات ، وسيأتي نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبيدة) بفتح أوله وهو ابن عمرو السلمي بفتح المهملة وسكون اللام ، **قوله** (ان ماتا) أى المهدي والمهدي إليه الخ ، وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصير منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه . وذهب الجمهور إلى أن الهدية لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بأن يقبضها أو وكيله . **قوله** (وقال الحسن : أيها مات قبل فهمي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول) قال ابن بطال : قال مالك كقول الحسن ، وقال أحمد وإسحق : ان كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه ، وان كان حاملها رسول المهدي إليه فهمي لورثته . وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه أحمد والطبراني عن أم كلثوم بنت أبي سلة وهي بنت أم سلة قالت : لما تزوج النبي ﷺ أم سلة قال لها : اني قد أهديت إلى التجاشي حلة وأواق من مسك ، ولا أرى التجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتي إلا مردودة علي ، فان ردت علي فهي لك ، قال : وكان كما قال ، الحديث . وإسناده حسن . ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة أبي بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الحسن ان شاء الله تعالى . قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر هبة ، وإنما هي عدة على وصف ، لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز أن يخلف نزولوا وعده منزلة الضمان في الصحة فراقا بينه وبين غيره من الأمة ممن يجوز أن يني وأن لا يني . قلت : وجه إيراد أنه نزل الهدية إذا لم تقبض منزلة الوعد بها . وقد أمر الله بانجاز الوعد ، ولكن حله الجمهور على التنبك كما سيأتي

١٩ - باب كيف يقبض العبد والمتاع

وقال ابن عمر : كنتُ على بِكَرٍ صَمْبٍ ، فاستتراهُ النبيُّ ﷺ وقال : هو لك يا عبدَ الله

٢٥٩٩ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْإِسْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ نَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطَ نَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئاً ، فَقَالَ نَخْرَمَةُ : يَا بَنِي إِسْطَلِقُوا بَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ : ادْخُلْ فادْعُهُ لِي ، قَالَ فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلِيهِ قَبْلًا مِنْهَا فَقَالَ : خَبَأْنَا هَذَا لَكَ . قَالَ فَظَنَرُ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَضِيَ نَخْرَمَةُ »

[الحديث ٢٥٩٩ - أطرافه في : ٢٩٥٧ ، ٣١٢٧ ، ٥٨٠٠ ، ٥٨٦٢ ، ٦١٣٢]

قوله (باب كيف يقبض العبد والمتاع) أى الموهوب ، قال ابن بطال : كيفية القبض عند العلماء بإسلام الواهب لها إلى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك ، قال : واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيابة أم لا ؟ حكى الخلال ، وتحريره قول الجمهور إنها لا تتم إلا بالقبض ، وعن القديم - وبه قال أبو نؤير وداود - نصح بنفس العقد وإن لم يقبض ، وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المأمينة دون الدائمة ، وعن مالك كالقديم لكن قال : إن مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث انتقل إلى إجازة الوارث . ثم إن الترجمة في الكيفية لا في أصل القبض ، وكمكانه أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التولية وسأشير إليه بعد ثلاثة أبواب . **قوله** (وقال ابن عمر : كنت على بكر صعب) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ، ثم ذكر المصنف حديث المسور بن عخرمة في قصة أبيه في القباء ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب الباس ، وقوله : فقال خبأنا هذا لك ، قال فنظر إليه فقال : رضى عخرمة ، قال الداودي : هو من قول النبي ﷺ على وجه الاستفهام ، أى هل رضى ؟ وقال ابن التين : يحتمل أن يكون من قول عخرمة . قلت : وهو المتبادر للذهن

٢٠ - باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت

٢٦٠٠ - **حديث** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : هلكت ، قال : وما ذاك ؟ قال : وقعت بأهلى في رمضان . قال : أتجر رقة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فلتستطع أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : فجاء رجل من الأنصار بقرى والقرى الكئيل فيه تمر ، فقال : أذهب بهذا فتصدقني به . قال : على أحوج منا يا رسول الله ؟ والذى بعتك بالحق ما بين لا بتئنها أهل بيت أحوج منا . ثم قال : أذهب فأطعمه أهلك ،

قوله (باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت) أى جازت ، ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء ، وأن القبض في الهبة هو غاية القبول ، وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعى ، فإن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية ، إلا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال : أعتق عبدك عنى فمتقه عنه فإنه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ، ومقابل إطلاق ابن بطال قول الماوردى : قال الحسن البصرى لا يعتبر القبول في الهبة كالمعتق ، قال : وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة إلا أن يريد الهدية فيحتمل اه ، على أن في اشتراط القبول في الهدية وجها عند الشافعية . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام ، والنرض منه أنه ﷺ أعطى الرجل التمر قبضه ولم يقل قبيلت ، ثم قال له : أذهب فأطعمه أهلك ، وإن اشترط القبول أن يجب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حجة فيها ، ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه ، وقد اعترض الإسماعيلي بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبة ، بل أنه كان من الصدقة فيكون قابلا لأهبا اه ، وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة ، وكان المصنف يحنح إلى أنه لا فرق في ذلك

٢١ - باب إذا وهب ديناً على رجل . قال شعبة عن الحكم : هو جاز . ووهب الحسن بن علي عليها السلام لرجل دينه . وقال النبي ﷺ « من كان له عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه » . فقال جابر « قتل أبي وعليه دين » ، فسأل النبي ﷺ غرماء أن يقبلوا نمر حائلي ويحملوا أبي »

٢٦٠١ - حديثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره « أن أباه قتل يوم أحد شهيداً قاشد الغرماء في حقوقهم ، فأنت رسول الله ﷺ فكلمته ، فسألتهم أن يقبلوا نمر حائلي ويحملوا أبي فأبوا ، فلم يطمعهم ولم يكسبرهم ، ولكن قال : سأغدو عليكم إن شاء الله . ففدانا علينا حين أصبح ، فطاف في النخل فدعا في نمره بالبركة ، فجذدتها ، ففرضهم حقوقهم ، وبقي لنا من نمرها بقية . ثم جئت رسول الله ﷺ وهو جالس فاخبرته بذلك فقال رسول الله ﷺ إمر : اسمع - وهو جالس - يا عمر . فقال : ألا يكون قد علمنا أنك رسول الله ؟ والله إنك لرسول الله ،

قوله (باب إذا وهب ديناً على رجل) أبي صح ولو لم يقبضه منه ويقبض له ، قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل البراءة ، قال : وإنما اختلفوا إذا وهب ديناً له على رجل لرجل آخر ، فن اشترط في صحة الإبراء القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صحها ، لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلنه أن لم يكن به وثيقة له . وعند الشافعية في ذلك وجهان : جزم الماوردي بالبطالان ، وصححه الغزالي ومن تبعه ، وصحح العمراني وغيره الصحة . قيل والخلاف مرتب على البيع إن صححنا بيع الدين من غير من عليه فإليه أولى ، وإن منعناه ففي الإبراء وجهان . والله أعلم . قوله (وقال شعبة عن الحكم هو جاز) وصله ابن أبي شيبة عن أبي داود عن شعبة قال : قال لي الحكم : أنا في ابن أبي ليلى - يعني محمد بن عبد الرحمن - فسألتني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له ، أنه أن يرجع فيه ؟ قلت : لا . قال شعبة فسألت حماداً فقال : بلى له أن يرجع فيه . قوله (ووهب الحسن بن علي دينه لرجل) لم أقف على من وصله . قوله (وقال النبي ﷺ : من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه) أي من صاحبه ، وصله مسند في مسند من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً من كان لأحد عليه حق فليعطه إياه أو ليتحلله منه ، الحديث ، وقد تقدم موصولاً بمنه في كتاب المظالم ، ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين أنه ﷺ سوى بين أن يعطيه إياه أو يحلله منه ، ولم يشترط في التحليل قبضاً . قوله (وقال جابر قتل أبي الخ) وصله في الباب بأتم منه ، وتوخذ الترجمة من قوله « فسأل النبي ﷺ غرماء والد جابر أن يقبلوا نمر حائله وأن يحلوه ، فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمتهم من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة ، وهو هبة الدين ، ولو لم يكن جازاً لما طلبه النبي ﷺ . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (وقال الليث حدثني يونس) وصله النحلي في « الزهريات ، عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب هبة الواحد للجماعة ، وقالت أسماء للقاسم بن محمد وابن أبي عتيق :

ورثت عن أختي عائشة بآباءة ، وقد أعطاني به معاوية مائة ألف ، فهو لكما

٢٦٠٢ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن

النبي ﷺ أتى بشاراً فشرب ، وعن يمينه غلام ، وعن يساره الأشياخ ، فقال للأعلام : إن أذنت لي أعطيت هؤلاء ، فقال : ما كنت لأؤثر بنصيبى منك يا رسول الله أحداً . فنه في يده »

قوله (باب هبة الواحد للجماعة) أى يجوز ولو كان شيئاً مشاعاً ، قال ابن بطال : غرض المصنف إثبات هبة المشاع ، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة ، كذا أطلق ، وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها ، والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد . قوله (وقالت أسماء) هى بنت أبي بكر الصديق ، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخيها ، وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن ابن أخى أسماء (تنبيه) : ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القابسي إسقاط الواو من قوله « وابن أبي عتيق ، فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ، ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة . قوله (ورثت عن أختي عائشة) لما ماتت عائشة رضي الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ، ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها ، وكأن أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثاً لوجود أبيه . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الأيمن فالأيمن ، وقد تقدم في المظالم ، ويأتى الكلام عليه مستوفى في الأشربة ، وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الإرواق ، وأطال في ذلك ، والحق - كما قال ابن بطال - أنه ﷺ سأل الأعلام أن يهب نصيبه للأسياخ ، وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز ، فدل على صحة هبة المشاع ، والله أعلم

٢٣ - باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة

وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازين ما غنموا منهم وهو غير مقسوم

٢٦٠٣ - حدثني ثابت بن محمد حدثنا مسعر عن محارب عن جابر رضي الله عنه « أتيت النبي ﷺ

في المسجد ، فقضاني وزادني »

٢٦٠٤ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محارب سمعت جابر بن عبد الله رضي

الله عنهما يقول « بمت من النبي ﷺ بعيراً في سفر ، فلما أتينا المدينة قال : ائت المسجد فصل ركنين . فوزن »

قال شعبة : أراه « فوزن لي فأرجع ، فما زال منها حتى أصابها أهل الشام يوم الحرة »

٢٦٠٥ - حدثنا قتيبة عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن رسول

الله ﷺ أَنِّي بَشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ ، قَالَ لِلغُلَامِ : أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ ؟
قَالَ الغُلَامُ : لَا وَاللَّهِ ، لَا أُؤْزِرُ بِتَصْيِيْبِكَ أَحَدًا . فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ .

٢٦٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عثمان بن جبة قال أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة قال سمعت أبا سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان لرجل على رسول الله ﷺ دين ، فهم به أصحابه فقال : دعوهُ فإن لصاحب الحق مقالا . وقال : اشترُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ ، فقالوا : إِنَّا لَا نَجِدُ سِنًا إِلَّا سِنًا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنَةٍ . قال : فَاشْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ ، قَالَ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً »

قوله (باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة) أما المقبوضة فتقدم حكمها ، وأما غير المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي ، وأما القبض التقديرى فلا بد منه ، لأن الذى ذكره من هبة الغائبين لو فده هو وزن ما غنموا قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه ، فلا حجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرى باعتبار حيازتهم له على الشروع ، نعم قال بعض العلماء : يشترط فى الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفى القبض التقديرى بخلاف البيع ، وهو وجه للشافعية ، وأما الهبة المقسومة لحكمها واضح ، وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة ، وهى مسألة هبة المشاع ، والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا ، وعن أبى حنيفة لا يصح هبة جزء مما ينقسم مشاعا لا من الشريك ولا من غيره . **قوله** (وقد وهب النبى ﷺ) وأصحابه لهوازن ما غنموا منهم (وهو غير مقسوم) سيأتى موصولا فى الباب الذى يليه بأتم من هذا ، وقوله « وهو غير مقسوم » من تفقه المصنف . **قوله** (حدثنى ثابت) هو ابن محمد العابد . وثبت كذلك عند أبى على بن السكن ، كذا لاكثر . وبه جزم أبو نعيم فى « المستخرج » وفى رواية أبى زيد المروزى ، وقال ثابت : ذكره بصورة التعليق ، وهو موصول عند الاسماعيلي وغيره ، وفى رواية أبى أحمد الجرجاني ، قال البخارى « حدثنا محمد حدثنا ثابت » فزاد فى الإسناد محمدا ولم يتابع على ذلك ، والذى أظنه أن المراد بمحمد هو البخارى المصنف ، ويقع ذلك كثيرا ، فلعلم الجرجاني ظنه غيره والله أعلم . وسيأتى الكلام على حديث جابر فى الشروط . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور فى الباب الذى قبله ، وقد قدمت توجيهه . ثم أورد حديث أبى هريرة فى الذى كان له على النبى ﷺ دين فقال « اشترُوا لَهُ سِنًا » وقد تقدم شرحه فى الاستقراض ، وتوجيهه ظاهر أيضا . وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان

٢٤ - باب إذا وهب جماعة لقوم

٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ - **حدثنا** يحيى بن بُسكير حدثنا القيث عن عَمِيلٍ عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ أَنَّ
مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ نَخْرَةَ أَخْبَرَاهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُهُ هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبَبَهُمْ ، قَالَ لَهُمْ : مَعَى مَنْ تَرَوْنَ ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ : إِنَّمَا السَّبْيُ وَإِنَّمَا اللَّالَ ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اقْتَظَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَتَلَ مِنَ الطَّائِفِ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا : قَاتِنَا نَحْفَظْكَ سَبَبِنَا . فَقَامَ فِي

المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء جاءونا تبائين ، وإنى رأيت أن أؤد إليهم سببهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليقبل ، ومن أحب أن يكون عني حظي حتى نطفيه إيتاء من أول ما أتى الله علينا فليقبل . فقال الناس : طيبنا يا رسول الله لهم . فقال لهم : إنا لا ندرى من أذن منكم فيه ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤهم . ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا . وهذا الذي بلغنا من سبى هوازن . هذا آخر قول الزهري . يعنى فهذا الذي بلغنا

قوله (باب إذا وهب جماعة لقوم) زاد الكشميني في روايته : أو وهب رجل جماعة جاز ، وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل باب ، وقد أورد فيه حديث السور في قصة هوازن ، وسيأتى مستوفى في غزوة حنين في المغازي ، ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر ، لأن الغانمين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموها منهم وهم قوم هوازن ، وأما الدلالة لزيادة الكشميني فن جملة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين - وهو سهم الصق - فوهبه لهم ، أو من جملة أنه ﷺ استوهب من الغانمين سهمهم فوهبها له فوهبها هو لهم

٣٥ - باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه . ولم يصح

٢٦٠٩ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أخذ سيفاً ، فجاء صاحبه يتقاضاه ، فقالوا له ، فقال : إن لصاحب الحق مقالا ، ثم قضاه أفضل من سيفه وقال : أفضلكم أحسنكم قضاء .

٢٦١٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي ﷺ في سفر ، وكان على بكر لعمر صعب ، فكان يتقدم النبي ﷺ ، فيقول أبوه يا عبد الله لا يتقدم النبي ﷺ أحداً ، فقال له النبي ﷺ : ينبغي ، فقال عمرو : هو لك . فاشتراه ، ثم قال : هو لك يا عبد الله ، فاصنع به ما شئت .

قوله (باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها) أى منهم . قوله (ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ، ولم يصح) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصلح إسناداً من المرفوع ، فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها ، وفي أسناده مندل بن علي وهو ضعيف ، ودواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو كذلك ، واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه ، والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه ، وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مسند اسحق بن راهويه ، وآخر عن عائشة عند العقيلي وإسنادهما ضعيف أيضاً ، قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء . قال ابن بطال : لو صح حديث ابن عباس لحل

على النذب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه ، ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة ، وفيما قاله نظر لأنه لو صرح لكأن العبرة بعدم اللفظ فلا يخص القليل من الكثير إلا بدليل ، وأما حمله على النذب فواضح . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال : اشتروا له سنا ، والحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره ، وهذا مصير من المصنف إلى اتحاد حكم الهبة والهدية وقد تقدم ما فيه . ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي ﷺ له البكر الذي كان راكبه وقد تقدم شرحه في البيوع ، ووجه الدلالة منه لترجمة ظاهر كما تقرر من حديث أبي هريرة ، وقد نازعه الاسماعيلي فيه ، والذي يظهر أن المصنف أراد إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع ، وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق

٢٦ - باب إذا وهبَ بغيراً لرجلٍ وهو راكبه ، فهو جائز

٢٦١١ - وقال الحميدي : حدثنا سفيانٌ حدثنا عمرو بن ابن عمر رضي الله عنهما قل دكتا مع النبي ﷺ في سفرٍ ، وكنتُ على بكرٍ صعبٍ ، فقال النبي ﷺ لأمر : بعنيه ، فابقاعه . فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد الله ،

قوله (باب إذا وهب بغيراً لرجل وهو راكبه فهو جائز) أي وتزول التخلية منزلة النقل ، فيكون ذلك قبضاً فتصح الهبة ، وقد تقدم توجيه ذلك . **قوله** (وقال الحميدي الخ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من مسند الحميدي بهذا السند ، وقد تقدم في د باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته ، من كتاب البيوع

٢٧ - باب هدية ما يكره لبسها

٢٦١٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : « رأيتُ عمر بن الخطاب حُلَّةً سِبراءَ عند باب المسجد فقال : يا رسول الله ، لو اشتريتها فللبستها يوم الجمعة وللوفد . قال : إنما يلبسها من لاخلق له في الآخرة . ثم جاءت حُلَّةٌ ، فأعطى رسول الله ﷺ عمر منها حُلَّةً ، فقال : أكرهتُها وقلتُ في حُلَّةٍ عطاردة ما قلت ؟ فقال : إني لم أكرهها للبسها . فكسها عمر أخاً له بمكة مشركاً »

٢٦١٣ - **حدثنا** محمد بن جعفر أبو جعفر حدثنا ابن فضال عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها ، وجاء علي فذكرت له ذلك ، فذكره للنبي ﷺ ، قال : إني رأيتُ علي بابها صتراً موشياً ، قال : مالي وللدنيا ؟ فأناها علي فذكر ذلك لها ، فقالت : يا أمي فبما شاء . قال : ترسلني به إلى فلان ، أهل بيت فيهم حاجة ،

٢٦١٤ - **حدثنا حجاج بن منهل** حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن وهب عن علي بن رضى الله عنه قال «أهدى إلى النبي ﷺ حلة سبراء، فلبسناها، فرأيت الفص في وجهه، فشققناها بين نسائي»

[الحديث ٢٦١٤ - طرقة في : ٣٦٦ ، ٥٨٤]

قوله (باب هدية ما يكره لبسها) كذا للاكثر ، وما يصلح للذكر والمؤنث ، فانت هنا باعتبار الحلة . ووقع في رواية النسائي ما يكره لبسه ، وبه ترجم الاسماعيل وابن بطال ، والمراد بالكره ما هو أهم من التحريم والتزيه ، وهدية ما لا يجوز لبسه جائزة ، فان لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء . ويستفاد من الترجمة الإشارة الى منع ما لا يستعمل أصلاً للرجال والنساء كآنية الاكل والشرب من ذهب وفضة . ثم أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر في حلة عطارد ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ، ومناسبتها للترجمة ظاهرة . ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة . **قوله** (حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر) جزم السكلا بآذي بأنه الفيدي نسبة إلى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلد بين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء ، وكان نزلها فنسب اليها . ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور ، فقد أخرج عنه البخاري حديثاً غير هذا في المغازي ، وانما جوزت ذلك لأن المشهور في كنية الفيدي أبو عبد الله ، بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف . **قوله** (حدثنا ابن فضيل عن أبيه) هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي ، وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** (أن النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن نمير عن فضيل عند أبي داود والاسماعيل وابن حبان « قال وقلمنا كان يدخل إلا بدأ بها » . **قوله** (فذكرت ذلك له) زاد في رواية ابن نمير فجاء على فراها مهتمة . (**قوله** فذكر للنبي ﷺ) في رواية الاصيل « فذكره » ، وفي رواية ابن نمير « فقال يارسول الله إن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها » . **قوله** (سترنا موشياً) بضم الميم وسكون الواو بعدها مبعجمة ثم تحتانية ، قال ابن التين : أصله موشياً فالتقى حرفا علة وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لاجل التي بعدها فصار على وزن مرضى ومطلى ، ويجوز فيه موشى بوزن موسى ، وقال المطرزي : الوشى خلط لون بلون ، ومنه وشى الثوب إذا رقه ونفقه . وقال ابن الجوزي : الموشى المخطط بألوان شتى . **قوله** (مالى وللدنيا) زاد ابن نمير « مالى والرقم ، أى المرقوم والرقم النقش » . **قوله** (قال ترسل به) كذا لابي ذر « ترسل » ، بحذف النون ، هى لفظة أو يقدر أن أخذت لدلالة السياق ، وفي رواية للاكثر « ترسل » ، بضم اللام بغير ياء . **قوله** (أهل بيت بهم حاجة) بجر أهل على البدل ولم أعرفهم بعد ، وفي الحديث « كراهة دخول البيت الذي فيه ما يكره » . وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيانة فقال « لم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتاً مزوقاً ، وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها ، وفيما قاله نظر إلا أن حملنا التزويق على ما هو أهم مما يصنع في نفس الجدار أو يعلق عليه ، قال المهلب وغيره : كره النبي ﷺ لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا ، لا أن ستر الباب حرام . وهو نظير قوله لما سأله خادمه « ألا أدلك على خير من ذلك » ، فعلمها الذكر عند النوم . ثالثها حديث على في الحلة وفيه قوله « فشققناها بين نسائي » ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ،

ومناسبت ظاهرة من قوله « فرأيت الغضب في وجهه » فإنه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أهداها له

٢٨ - باب قبول الهدية من المشركين . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل فريه فيها ملك أو نجبار فقال : أعطوها آجره . وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم وقال أبو حميد « أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بطة بيضاء ، وكاه برداً ، وكتب إليه ببحرهم »

٢٩١٥ - حديث عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال « أهدى للنبي ﷺ جبة سندس ، وكان ينهى عن الحرير ، فعجب الناس منها ، فقال : والذي نفس محمد بيده لئلا يدل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا » [الحديث ٢٩١٥ - طرفه في : ٢٩١٦ ، ٢٩٢٨]

٢٩١٦ - وقال سعد بن قتادة عن أنس « إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ »

٢٩١٧ - حديث عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبه عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه « إن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، فقيل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . فما زلت أعرفها في لموات رسول الله ﷺ »

٢٩١٨ - حديث أبو النعمان حدثنا المتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال « كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة ، فقال النبي ﷺ : هل مع أحد منكم طعام ؟ فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه ، فحجن ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها ، فقال النبي ﷺ : ييماً أم عطية ؟ أو قال : أم هبة ؟ قال : لا ، بل بيع . فاشترى منه شاة ، فصنعت ، وأمر النبي ﷺ بسواد للبطن أن يشوي . وإيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حز النبي ﷺ له حزة من سواد بطنها ، إن كان شاهداً أعطاهما إياه ، وإن كان غائباً حباً له ، فجعل منها قصمتين ، فأكلوا أجمعون وشبعنا ، فضلت القصمتان فحملناه على الهجير . أو كما قال »

قوله (باب قبول الهدية من المشركين) أي جواز ذلك ، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك ، وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم ، أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنه قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له ، فقال إني لا أقبل هدية مشرك ، الحديث رجاله ثقات ، إلا أنه مرسل ، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح . وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال

« أهدى للنبي ﷺ ناقة فقال : أسلمت ؟ قلت : لا . قال : أني نهيته عن زبد المشركين ، والزبد بفتح الزاي وسكون الموحدة الرقد ، صححه الترمذى وابن خزيمة . وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز لجمع بينها الطبرى بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للسلين ، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة ، وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد هديته التردد والمؤالة ، والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام ، وهذا أقوى من الاول . وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب ، والرد على من كان من أهل الاوثان . وقيل يمتنع ذلك لغيره من الامراء ، وأن ذلك من خصائصه . ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ، ومنهم من عكس . وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالتنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص . قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : هاجر ابراهيم عليه الصلاة والسلام بسارة) الحديث أورده مختصرا ، وسيأتى موصولا مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء . ووجه الدلالة منه ظاهر ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا لم يرد من شرعنا انكاره . قوله (وأهدى للنبي ﷺ شاة فيها سم) ذكره موصولا في هذا الباب . قوله (وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة) بفتح المهملة وسكون التعتانية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب ، وقد تقدم الحديث مطولا في الزكاة . وقوله « وكتب إليه ببحرهم ، أى ببلدهم ، وحمله الداودى على ظاهره فوهم . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس في جبة السندس ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . قوله (أهدى) بضم أوله على البناء للجھول . قوله (وكان ينهى) أى النبي ﷺ عن الحرير) وهى جملة حالية . قوله (وقال سعيد) هو ابن أبى عروبة (الخ) وصله أحمد عن روى عن سعيد وهو ابن أبى عروبة به وقال فيه « جبة سندس أو ديباج شك سعيد ، وسيأتى بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وأراد البخارى منه بيان الذى أهدى لتظهر مطابقتها للترجمة . وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه « أن أكيدر دومة الجندل ، وأكيدر دومة هو أكيدر تصغير أكندر ، ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلد بين الحجاز والشام وهى دومة الجندل ، مدينة بقرب تبوك بها نخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق ، وكان أكيدر ملكها ، وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجن بالجيم والنون ابن اعباء بن الحارث بن معاوية ينسب الى كندة وكان نصرانيا . وكان النبي ﷺ أرسل اليه خالد بن الوليد في سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة ، فصالحه النبي ﷺ على الجزية وأطلقه ، ذكر ابن إسحق قصته مطولة في المغازى . وروى أبو يعلى بإسناد قوى من حديث قيس بن النعمان « انه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجا بالذهب . فردّه النبي ﷺ عليه ، ثم انه وجد في نفسه من رد هديته فرجع به . فقال له النبي ﷺ : ادفعه الى عمر ، الحديث ، وفي حديث على عند مسلم « أن أكيدر دومة أهدى للنبي ﷺ ثوب حرير ، فأعطاه عليا فقال : شققت خرا بين الفواطم ، فيستفاد منه أن الحلة التى ذكرها على في الباب الذى قبله هى هذه التى أهداها أكيدر ، وسيأتى المراد بالفواطم في اللباس ان شاء الله تعالى . ثانيها حديث أنس أيضا « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، الحديث وسيأتى شرحه في غزوة خيبر من المغازى ، واسم اليهودية المذكورة زينب ، وقد اختلف في اسلامها كما سيأتى . قوله (فأكل منها لحمي . بها) زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذكور هنا « فأكل منه فقال انها جعلت فيه سما ، وزاد مسلم بعد قوله لحمي . بها إلى

رسول الله ﷺ ، فسألها عن ذلك فقالت : أردت لأقتلك ، قال : ما كان الله ليسطك على . **قوله** (فقيل ألا تقتلها) في رواية أحمد ومسلم ، فقالوا يا رسول الله ، **قوله** (في لهوات) بفتح اللام جمع لهأة ، وهي سقف الفم أو اللحم المشرقة على الخلق ، وقيل هي أقصى الخلق ، وقيل ما يبدو من الفم عند التبسم . ثالثها حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق ، وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيوع . **قوله** (عن أبيه) هو سليمان بن طرخان التيمي ، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي . **قوله** (صاع من طعام أو نحوه) بالرفع والضمير للصاع . **قوله** (ثم جاء رجل مشرك) لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور . **قوله** (مشعان) بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة ، فسر المصنف في آخر الحديث في رواية المستمل بأنه أطويل جدا فوق الطويل ، وزاد غيره : مع أفراد الطويل شعث الرأس ، وقد تقدم ، وكأنه أقوى لأنه سيأتي في الأطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ، ويحتمل أن يكون قوله أطويل تفسير المشعان . وقال الفزاز : المشعان الجافي التائر الرأس . **قوله** (بيعا أم عطية) انتصب على فعل مقدر . **قوله** (فاشترى منه شاة) في رواية الكشميني ، فاشترى منها ، أي من الغنم . **قوله** (بسواذ البطن) هو السكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها . **قوله** (وأيم الله) هو قسم ، وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك . **قوله** (أعطاه إياه) هو من القلب وأصله أعطاه إياها . **قوله** (فأكلوا أجمعون) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصة فيكون فيه معجزة أخرى لكونها وسعتا أبدى القوم ، ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة ، أم من الاجتماع والافتراق . **قوله** (ففضلت القصةتان لحمائيه) أي الطعام ، ولو أراد القصةتين لقال لحمائهما ، ووقع في رواية المصنف في الأطعمة ، وفضل في القصةتين ، وكذا أخرجه مسلم ، والضمير على هذا للقدر الذي فضل . **قوله** (أو كما قال) شك من الراوي ، وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأله هل يبيع أو يهدي ؟ وفيه فساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الكفائي لأن هذا الأعرابي كان وثنيا ، وفيه المواساة عند الضرورة ، وظهور البركة في الاجتماع على الطعام ، والقسم لتأكيد الخبر وإن كان الخبر صادقا ، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ، ولم أر هذه النصة إلا من حديث عبد الرحمن ، وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وستأتي إن شاء الله تعالى

٢٩ - باب الهدية للشركيين . وقول الله تعالى [٨ المتحنة] :

﴿ لَا يَنْفَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾

٢٦١٩ - **حديث** خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « رأى عمر حلة على رجل تباع ، فقال للنبي ﷺ : أبيع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد ، فقال : إنما يلبس هذه من لأخلاق له في الآخرة ، فأتى رسول الله ﷺ منها بمخل ، فأرسل إلى عمر منها بمخل ، فقال عمر : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إني لم أكنسها لتلبسها ، تيممها أو

نكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن ينظم »

٢٦٢٠ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي

الله عنهما قالت « ندمت على أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ ، فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة ، أفأصل أمي ؟ قال : نعم ، صلى أمك »

[الحديث ٢٦٢٠ - أطرافه في : ٣١٨٣ ، ٥٩٧٨ ، ٥٩٧٩]

قوله (باب الهدية للشركين ، وقول الله تعالى : لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين) ساق إلى آخر الآية ، وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق الباقر إلى قوله (وتقسطوا إليهم) ، والمراد منها بيان من يجوز به منهم ، وأن الهدية للشرك اثباتا ونفيا ليست على الإطلاق ، ومن هذه المادة قوله تعالى (وإن جلعداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفا) الآية ، ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحابب والتوادد المنهي عنه في قوله تعالى (لا تجردوا قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) الآية ، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل ، وانه أعلم . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطارد وقد سبق قريبا . والفرض منه قوله « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أبا عمر من أمه ، أمهما نجشمة بنت هشام بن المغيرة ، وهي بنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة ، وقال الدمياطي : إنما كان عثمان بن حكيم أبا زيد بن الخطاب أخى عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب . قلت : إن ثبت احتمال أن تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمه . ثانيها حديث أسماء بنت أبي بكر ، **قوله** (عن هشام) هو ابن عروة ، وفي رواية ابن عينة الآتية في الأدب « أخبرني أبي » . **قوله** (عن أسماء بنت أبي بكر) في رواية ابن عينة المذكورة « أخبرني أسماء » ، كذا قال أكثر أصحاب هشام ، وقال بعض أصحاب ابن عينة عنه « عن هشام بن فاطمة بنت المنذر عن أسماء » ، قال الدارقطني وهو خطأ . قلت : حكى أبو نعيم أن عمر بن علي المقدسي ويعقوب الفاري روي عن هشام كذلك ، فيحتمل أن يكونا محفوظين ، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا « عن عروة عن عائشة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام ، والأول أشهر ، قال البرقاني : وهو أثبت اه . ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمه وعائشة ، فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال « قدمت قتيلة - بالشاف والمثناة مصفرة - بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك بن حسل - بكسر الحاء وسكون السين المهملتين - على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، بهدايا : زبيب وسمن وقرظ ، فأبت أسماء أن تقبل هبتها أو تدخلها بيتها ، وأرسلت إلى عائشة : سلى رسول الله ﷺ ، فقال : لتدخلها » الحديث ، وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة ، وأن من قال إنها أمها من الرضاعة فقد وهم ، ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قتيلة ، ورأيت في نسخة مجردة منه بسكون التحتانية وضبطه ابن ماكولا بسكون المثناة ، فعلى هذا فن قال قتيلة صغرها ، قال الزبير : أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيلة بنت عبد العزى ، وساق نسبها إلى حسل بن عامر بن لؤي ، وأما قول الداودي أن اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كنيها . **قوله** (قدمت على أمي)

زاد الليث عن هشام كاسياني في الادب ، مع ابنها ، وكذا في رواية حاتم بن اسماعيل عن هشام كاسياني في اواخر
الجزية ، وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مدرك بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ، ولم ار له ذكرا في
الصحابة فكانه مات مشركا ، وذكر بعض شيوخننا أنه وقع في بعض النسخ « مع أبيها » بموحدة ثم تحتانية وهو
تصحيح . قوله (وهي مشركة) ساذكر ما قيل في اسلامها . قوله (في عهد رسول الله ﷺ) في رواية حاتم « في
عهد قريش اذ عاهدوا رسول الله ﷺ » ، وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح ، وسيأتي بيانه في المغازي . قوله
(فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة) في رواية حاتم « فقلت يا رسول الله أن أمي قدمت
على وهي راغبة ، ولمسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام « راغبة أو راهبة » ، بالشك ، وللطبراني من طريق
عبد الله بن إدريس المذكور « راغبة وراهبة » ، وفي حديث عائشة عند ابن حبان « جاءتني راغبة وراهبة » ، وهو
يؤيد رواية الطبراني ، والمعنى انها قدمت طالبة في رابقتها لها عاتفة من ردها إليها عاتبة ، هكذا فسر الجمهور ،
وقل المستغفري أن بعضهم أوله فقال : وهي راغبة في الاسلام ، فذكرها لذلك في الصحابة ، ورده أبو موسى بأنه
لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها . وقولها « راغبة » أي في شيء تأخذه وهي على شركها ، ولهذا
استأذنت أسماء في أن تصلها ، ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحتاج إلى إذن اه . وقيل معناه راغبة عن ديني أو
راهبة في القرب مني ومجاورتني والتودد إلى ، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ، ورغبت منها في المكافأة ،
ولو حمل قوله « راغبة » أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود
والاسماعيلي « راغبة » بالميم أي كراهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة ، وقال ابن بطال : قيل معناه هاربة من قومها ،
ورده بأنه لو كان كذلك لكان مراغبة ، قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله (مراغما) بالخروج عن العدو
على رغم أنه فيحتمل أن يكون هذا كذلك ، قال « وراغبة » بالموحدة أظهر في معنى الحديث . قوله (صلى أمك)
زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدي عن ابن عيينة : قال ابن عيينة « فأنزل الله فيها : لا ينهاكم الله عن الذين لم
يقاتلوكم في الدين ، وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ، ولعل ابن عيينة تلقاه منه ، وروى ابن أبي حاتم عن
السدي أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانبا للمسلمين وأحسنه أخلاقا . قلت : ولا منافاة بينهما فإن السبب
خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والده أسماء . وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا
والله أعلم . وقال الخطابي : فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ، ويستنبط منه وجوب
نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلما اه . وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة ،
والسفر في زيارة القريب ، وتحرى أسماء في أمر دينها ، وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم

٣٠ - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته

٢٦٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام وشعبة قالوا حدثنا قتادة عن سعيد بن مسيب عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « العائد في هبته كالعاث في قيئه »

٢٦٢٢ - وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس

رضی الله عنهما قال : قال النبی ﷺ « ليس لنا مثل السوء ، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه »

۲۶۲۳ - **حدثنا يحيى بن قزعة** حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « سمعتُ علي فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، فأردتُ أن أشتريه منه ، وظننتُ أنه بائعه برخص ، فسألتُ من ذلك النبی ﷺ فقال : لا تشتريه وإن أعطاكه بدينهم واحد ، فإنَّ المائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه »

قوله (باب لا يحمل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته) كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عنده فيها ، وتقدم في باب الهبة للولد ، أنه أشار في الترجمة الى أن للوالد الرجوع فيها وبه للولد ، فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وإن كان حراما بغير عذر ، واختلف السلف في أصل المسألة ، وقد أشرنا الى تفاصيل مذاهبهم في « باب الهبة للولد » ، ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة ، وأما الصدقة فانفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض . وأورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس من طريقين ، لإحداهما : **قوله** (حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام) هو الدستوائي (وشعبة) كذا أخرجه . وثابته أبو قلابة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند الاسماعيل وعلى ابن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ، ورواه أبو داود عن مسلم المذكور فقال « حدثنا شعبة وأبان ومهام ، وثابته اسماعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة . **قوله** (عن سعيد ابن المسيب عن ابن عباس) في رواية شهر عن شعبة « أخبرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس ، أخرجه أحمد . **قوله** (قال النبی ﷺ) في رواية بكر بن الأشج عن سعيد بن المسيب « سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول ، أخرجه مسلم . **قوله** (المائد في هبته كالمائد في قيئه) زاد أبو داود في آخره « قال مهام قال قتادة : ولا أعلم القىء الا حراما . الطريق الثانية : **قوله** (وحديث عبد الرحمن بن المبارك) هو البيهقي بتحسانية ومعجمة ، بصري يكنى أبا بكر ، وليس أبا عبد الله بن المبارك المشهور ، والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة . **قوله** (ليس لنا مثل السوء) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ ، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلا : لا تعودوا في الهبة ، والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن قبض ذهب جمهور العلماء ، لإلابة الوالد لولده جما بين هذا الحديث وحديث النعمان الماضي . وقال الطحاوي : **قوله** « لا يحمل ، لا يستلزم التحريم ، وهو كقوله « لا تحمل الصدقة لغيري » وإنما معناه لا تحمل له من حيث تحمل لغيره من ذوى الحاجة ، وأراد بذلك التخليط في الكراهة . قال : **قوله** « كالمائد في قيئه » ، وإن اقتضى التحريم لكون القىء حراما سكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي **قوله** « كالكلب » تدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد بالقىء ليس حراما عليه ، والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب . ونعقب باستبعاد ما تأوله ومناصرة سياق الأحاديث له ، وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر

كقوله « من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير » . قوله (الذي يعود في هبته) أى العائد في هبته إلى الموهوب ، وهو كقوله تعالى (أو لتعودن في ملتنا) . قوله (كالكلب يرجع في قيئه) هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ « مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي » ثم يرجع في قيئه فيأكله ، وله في رواية بكير المذكورة « إنما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي » ثم يأكل قيئه . الحديث الثاني حديث عمر ، قوله (حدثنا يحيى بن قزعة) بفتح القاف والزاي والمهمله ، مكى قديم لم يخرج له غير البخارى . قوله (عن زيد بن أسلم) سيأتى في آخر حديث في الهبة عن الحميدى ، حدثنا سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال : سمعت أبي ، فذكره مختصرا ، ولما لك فيه إسناد آخر سيأتى في الجهاد عن نافع عن ابن عمر ، وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر . قوله (سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المدينى عن سفيان ، على المنبر ، وهى في « الموطآت للدارقطنى » . قوله (حملت على فرس) زاد القعنبي في الموطأ ، عتيق ، والعتيق الكريم الفائق من كل شئ ، وهذا الفرس أخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال « وأهدى تميم الدارى له فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع ، ففرف بهذا تسميته وأصله ، ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « ان عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله ﷺ رجلا ، لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوض الى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه ، أو استشاره فيمن يحمله عليه فأشار به عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمره بها . قوله (في سبيل الله) ظاهره أنه حمله عليه حمل تملك ليجهاد به اذ لو كان حمل تحبيس لم يجوز بيعه ، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فباع حبس فيه ، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك ، ويدل على أنه تملك قوله « العائد في هبته » ولو كان حبسا لقال في حبسه أو وقفه . وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف ، فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيها وقف له . قوله (فأضاعه) أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته ، وقيل أى لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته ، وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له ، والأول أظهر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم « فوجده قد أضاعه وكان قليل المال » فأشار إلى علة ذلك وإلى العذر المذكور في إرادة بيعه . قوله (لا تشتره) سمي الشراء عودا في الصدقة لأن المادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للشترى ، فأطلق على القدر الذي يساخ به رجوعا ، وأشار إلى الرخص بقوله « وان أعطاكه بدرهم » ويستفاد من قوله « وإن أعطاكه بدرهم » أن البائع كان قد ملكه ولو كان محبسا كما ادعاء من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيها حبس له لما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الوافرة ، ولا كان له أن يساخ منها بشئ . ولو كان المشتري هو المحبس ، والله أعلم . وقد استشكله الاسماعيلي وقال : إذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب ، وكيف لا ينهى بائعه أو يمنع من بيعه ؟ قال : فلعل معناه أن عمر جملة صدقة يعطيا من يرى رسول الله ﷺ إعطاءه فأعطاها النبي ﷺ الرجل المذكور فجري منه ما ذكر ، ويستفاد من التعليل المذكور أيضا أنه لو وجده مثلا يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النهى . قوله (فان العائد في صدقته الخ) حل المجهول هذا النهى

في صورة الشراء على التزبه ، وحمله قوم على التحريم ، قال القرطبي وغيره : وهو الظاهر . ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها ، لا ما إذا رده اليه الميراث مثلا . قال الطبري : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ، ومن كان والده والموهوب ولده ، والهبة التي لم تقبض ، والتي رددها الميراث إلى الوهاب ، لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك . وأما ما عدا ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء ، قال : وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من إذاعة عمل البر وكتامنه أرجح ، وأجيب بأنه تمارض عنده المصلحتان - الكتبتان وتبليغ الحكم الشرعي - فرجع الثاني فعمل به ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول : حمل رجل على فرس مثلا ، ولا يقول : حملت ، فيجمع بين المصلحتين . والظاهر أن حمل رجحان الكتبتان إنما هو قبل الفعل وعنده ، وأما بعد وقوعه فالفعل الذي أعطيه أذاع ذلك فانتفى الكتبتان ، ويضاف إليه أن في إضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور ، لأن الذي تقع له القصة أجدر بضبطها ممن ليس عنده إلا وقوعها بحضوره ، فلما أمن ما يخشى من الإعلان بالقصد صرح بإضافة الحكم إلى نفسه ، ويحتمل أن يكون حمل ترجيح الكتبتان لمن يخشى على نفسه من الإعلان العجب والرياء ، أما من أمن من ذلك كعمر فلا

٣١ - باب * ٢٦٢٤ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة : أن بني صهيب مولى بني جدعان ادعوا بيّتين وحجّرة أن رسول الله ﷺ أعطى ذلك صهيياً ، فقال مروان من يشهد لك على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر . فدعاه ، فشهد لأعلى رسول الله ﷺ صهيياً بيّتين وحجّرة ، فقضى مروان بشهادته لم ،

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ومناسبتة لما أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يستصلوا هل رجع أم لا ؟ فدل على أن لا أثر للرجوع في الهبة . قوله (أن) بني صهيب هو ابن سنان الرومي ، وقد تقدم أصله في العرب في « باب شراء المملوك من الحر » ، من كتاب البيوع . وقوله « مولى بني جدعان » كذا في رواية الكشميني ، والباقي « مولى ابن جدعان » ، وهي رواية الاسماعيلي من طريق أبي حاتم عن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه ، وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة ، وأما صهيب فكان له من الولد من روى عنه حمزة وسعد وصالح وصيني وعباد وعثمان وعبد وحبيب . قوله (فقال مروان) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية ، وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي . قوله (من يشهد لك) كذا فيه بالثنية ؛ وبقية القصة بصيغة الجمع ، فيحمل على أن المتولى للدعوى بذلك منهم كانا اثنين ورضى الباقيون بذلك فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بالثنية ، على أن في رواية الاسماعيلي « فقال مروان من يشهد لكم » ، ولا إشكال فيه . وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم . قوله (لأعلى) بفتح اللام هي لام القسم ، كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم مقدّر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكّر ، ويؤيد كونه خبراً أن مروان قضى لم بشهادة ابن عمر

وحده ، ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى شاهد آخر . ودعوى ابن بطل أنه قضى لم يشهادته ويمينهم فيه نظر ، لأنه لم يذكر في الحديث ، وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشریح إنه يكنى الشاهد الواحد إذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقه ، وترجم أبو داود في السنن ، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم ، وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهاداتين . وهي مشهورة ، والجمهور على أن ذلك خاص بخزيمة والله أعلم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله ، فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذا له ، وإن لم يكن كان هو المنشيء للعطاء ، قال : وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب . قوله (بيتين وحجرة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، أن بيت صهيب كان لأم سلة فوهبته لصهيب ، فلعلها فعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب اليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي ﷺ فأعطاه لصهيب ، أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة

٣٢ - باب ما قيل في العمرى والرقبي

أمرته الدار فهي عمرى : جعلتها له . (استعقركم فيها) : جعلكم عماراً

٢٦٢٥ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلة عن جابر رضي الله عنه قال : قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له ،

٢٦٢٦ - **حدثنا حفص بن عمر** حدثنا همام حدثنا قتادة قال حدثني النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : العمرى جائزة ، وقال عطاة : حدثني جابر عن النبي ﷺ . . . مثله

قوله (باب ما قيل في العمرى والرقبي) أي ما ورد في ذلك من الأحكام ، ثبت للأصلي وكرمة بسملة قبل الباب ، والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع النضر ، وحكى ضم الميم مع ضم أوله ، وحكى فتح أوله مع السكون ، مأخوذ من العمر ، والرقبي بوزنها مأخوذة من المراقبة ، لأنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له : أهرتك إياها ، أي أبعثتك لك مدة عمرك فقبل لها عمرى لذلك ، وكذا قيل لها رقي لأن كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع اليه ، وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك ، هذا أصلها لغة . وأما شرعا فالجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكا للأخذ ، ولا ترجع الى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك . وذهب الجمهور الى صحة العمرى إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة ، لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية . ثم اختلفوا الى ما يتوجه التملك ، فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كساتر الهبات ، حتى لو كان الممرعبد فاعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب ، وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم . وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف ؟ ورايتان عند المالكية ، وعن الحنفية التملك في العمرى يتوجه الى الرقبة وفي الرقي الى

المنفعة ، وعندهم أنها باطلة ، وقول المصنف : أخرته الدار فهي عمرى جعلتها له ، أشار بذلك إلى أصلها ، وأطلق الجمل لأنه يرى أنها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور ، ولا يرى أنها عارية كما سيأتي تصريحه بذلك في آخر أبواب الهبة . وقوله : استعمركم فيها جملكم عماداً ، هو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » ، وعليه يمتد كثيراً ، وقال غيره : استعمركم أطال أعماركم ، وقيل مناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها . قوله (عن يحيى) هو ابن أبي كثير . قوله (عن أبي سلة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى ، حدثني أبو سلة سمعت جابر بن عبد الله ، أخرجه مسلم ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . قوله (قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له) هو بفتح ، أنها ، أى قضى بأنها ، وفي رواية الزهرى عن أبي سلة عند مسلم : أيما رجل أعرى عمرى له ولعقبه فأنها للذي أعطى لها لا ترجع إلى الذي أعطى لها لأنه أعطى عطاءً وقمت فيه الموارث ، هذا لفظه من طريق مالك عن الزهرى ، وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهرى ، وله من طريق الليث عنه : فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعرى ولعقبه ، ولم يذكر التعليل الذي في آخره ، وله من طريق معمر عنه : إنما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك ، فأما الذي قال : هي لك ماعشت ، فأنها ترجع إلى صاحبها ، قال معمر : كان الزهرى يفتى به ، ولم يذكر التعليل أيضاً ، وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهرى أن التعليل من قول أبي سلة ، وقد أوجعته في كتاب « المدرج » . وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال : جمل الأنصار يعمرون المهاجرين ، فقال النبي ﷺ : أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها . فأنه من أعرى عمرى فهي للذي أعرىها حياً وميتاً ولعقبه ، فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال : أحدها أن يقول : هي لك ولعقبك ، فهذا صريح في أنها للموهوب له ولعقبه . ثانيها أن يقول : هي لك ماعشت ، فإذا مات رجعت إلى ، فمنه عارية مؤقتة وهي صحيحة ، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى ، وقد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهرى ، وبه قال أكثر العلماء ووجه جماعته من الشافعية ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب ، واحتجوا بأنه شرط فاسد فلفى ، وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب . ثالثها أن يقول أعرى عمرى وبطلان ، فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب ، وهو قول الشافعي في الجديد والجمهور ، وقال في القديم : العقد باطل من أصله . وعنه كقول مالك ، وقيل القديم عن الشافعي كالجديد . وقد روى النسائي أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعنى صورة الإحلاق ، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة ، وذكر له حديث أبي هريرة بذلك ، قال : وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك ، قال فقال الزهرى : إنما العمرى أى الجائزة إذا أعرى له ولعقبه من بعده ، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذي يجعل شرطه . قال قتادة واحتج الزهرى بأن الخلفاء لا يقضون بها ، فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان . قول (عن بشير) بالمعجمة وزن عظيم (ابن نبيك) بالنون وزن ولده . قوله (العمرى جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الإطلاق ما حكته عنه . وحمله الزهرى على التفصيل الماضى ، وأطلاق الجواز في هذه الرواية لا يفهم منه غير الحل أو الصحة ، وأما حمله على الماضى الذي يعاطاها وهو الذي حمله عليه قتادة فيحتاج إلى قدر زائد على ذلك ، وقد أخرج النسائي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً : لا عمرى ، فمن أعرى شيئاً فهو له ، وهو يشهد لما فهمه قتادة . قوله (وقال عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ مثله) في رواية غير أبي ذر نحوه ، بدلوه

مثله ، وطريق عطاء موصولة بالاسناد المذكور عن قتادة عنه ، فتأداه هو القائل « وقال عطاء ، وروى من جهة مطلقا ، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالاسنادين جميعا ولنظهما واحد ؛ وهو يقوى رواية أبي ذر ، وقد رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري ميراث لأهلها » . (تنبيه) : ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في العمري ، وكأنه يرى أنهما متحداه المعنى وهو قول الجمهور ، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ، ووافق أبو يوسف الجمهور ؛ وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفة العمري والرقبي سواء ، وله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال « نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي . قلت : وما الرقي ؟ قال : يقول الرجل للرجل هي لك حياتك ، فان فطمت فهو جائز ، هكذا أخرجه مرسلا ، وأخرجه من طريق ابن جريح عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا « لا عمري ولا رقي ، فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر : فصرح به النسائي من طريق ، ومعناه في طريق أخرى . وقال الماوردي : اختلفوا إلى ما ذا يوجه النهي ؟ والأظهر أنه يتوجه إلى الحكم ، وقيل يتوجه إلى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ ، وقيل النهي إنما يمنع صحة ما يفيد المنهى عنه فائدة ، أما إذا كان صحة المنهى عنه ضررا على مرتكبه فلا يمنع صحته كالأطلاق في زمن الحيض ، وصحة العمري ضرر على المعسر ، فان ملكه يزول بغير عوض ، هذا كله إذا حل النهي على التحريم ، فان حل على الكراهة أو الإرشا : لم يحتاج إلى ذلك ، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ، ويصرح بذلك قوله « العمري جائزة » ، ولترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمري جائزة لأهلها ، والرقبي جائزة لأهلها » ، والله أعلم . قال بعض الخذاق : إجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الأصول ، ولكن الحديث مقدم ، ولو قيل بتحريمهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد ، وكأن النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال ، ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم ينفه عنهما ، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تملك الرقة بالشرط المذكور ، لجاء الشرع بمراغمتهم فصاح العقد على نعت الهبة المحموده ، وأبطل الشرط المضاد لذلك فانه يشبه الرجوع في الهبة ، وقد صح النهي عنه وشبه بالكلب يعود في قيئه . وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها ، والمائد في هبته كالمائد في قيئه » ، فشرط الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطاريء بعده فنهي عن ذلك ، وأمر أن يبقيا مطلقا أو يخرجها مطلقا ، فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له . وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة برة

٣٣ - باب من استمار من الناس الفرس

٢٦٢٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أنسا يقول « كان فرج بالمدينة ، فاستمار للنبي ﷺ فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركبه ، فلما رجع قال : ما رأينا من شيء ، وإن وجدناه لبحرا » [الحديث ٢٦٢٧ - أطرافه في : ٢٨٢٠ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٣٠٤٠ ، ٦٠٣٣ ، ٦٦١٢] قوله (باب من استمار من الناس الفرس) زاد أبو ذر عن مشايخه « والدابة » ، وزاد عن الكشي « ونحوها »

وثبت مثله لابن شبيب لكن قال ، وغيرهما ، بالثنية ، وذكر بعض الشراح من أدركناه قبل الباب : كتاب العارية ، ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح ، والبخارى أضاف العارية الى الهبة لأنها هبة المنافع . والعارية بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها ، وحكى عادة براء خفيفة بغير تحتانية ، قال الازهرى : مأخوذة من عار إذا ذهب وجاء ومنه سعى العيار لأنه يكثر الذهاب والرجوع ، وقال البطليوسى : هى من التعاور وهو التناوب ، وقال الجوهري : منسوبة الى العار لأن طلبها عار ، وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله ، وهذا التعقب وان كان صحيحا في نفسه اسكنه لا يرد على ناقل اللغة ، وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز . وهى في الشرع هبة المنافع دون الرقبة ، ويجوز توقيتها . وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير أن يضمها لإلزامها إذا كان ذلك من الوجه المأثرون فيه ، هذا قول الجمهور ، وعن المالكية والخنفية إن لم يتعد لم يضمن . وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخارى ، أشهرها حديث أبى أمامة أنه سمع النبي ﷺ في حجة الوداع يقول : العارية مؤداة ، والزعم غارم ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان . قلت : في الاستدلال به نظر ، وليس فيه دلالة على التضمن لأن الله تعالى قال (ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها) وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردها . نعم روى الأربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن بن سمره رفعه ، وعلى اليد ما أخذت حتى تؤديه ، وسماع الحسن من سمره مختلف فيه ، فإن ثبت ففيه حجة لقول الجمهور ، والله أعلم . قوله (كان فرع بالمدينة) أى خوف من عدو . قوله (من أبى طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم أنس . قوله (يقال له المندوب) قيل سعى بذلك من التذنب وهو الزهن عند السباق ، وقيل لذنب كان في جسمه وهو أثر الجرح ، زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة ، كان يقطف أو كان فيه قطاف ، كذا فيه بالشك ، والمراد أنه كان بطيء المشى . قوله (وان وجدناه لبحرا) في رواية المستملى ، وان وجدناه ، بحذف الضمير ، قال الخطابي : ان هى النافية واللام في (لبحرا) بمعنى إلا أى ما وجدناه إلا لبحرا ، قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين أن ، خففة من الثقيلة واللام زائدة ، كذا قال ، قال الاصمعى : يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى ، أو لان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ، ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة ، وكان بعد ذلك لا يجارى ، وسياق في الجهاد ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

٣٤ - باب الاستعارة للعروس عند البناء

٢٦٢٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن حدثني أبى قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطير ثمن خمسة دراهم ، فقالت : ارفع بصرك إلى جاريتي انظر إليها فانها تزعم أن قلبه في البيت . وقد كانت لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ ، فإنا كانت امرأة مسكين بالمدينة إلا أرسلت إلى تسير .

قوله (باب الاستعارة للعروس عند البناء) أى الزفاف ، وقيل له : بناء ، لأنهم يبنون لمن يتزوج قبة يخلو بها مع المرأة . ثم أطلق ذلك على التزوج . قوله (حدثنا عبد الواحد) تقدم بهذا الاسناد في آخر العتق حديث ، وفيه شرح حال أيمن والد عبد الواحد . قوله (وعليها درع قطر) الدرع قيص المرأة وهو مذكر ، قال الجوهري :

ودرع الحديد مؤنثة ، وحكى أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ، ويؤنث . والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء . وفي رواية المستملى والرخسى بضم القاف وآخره نون ، والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره ، وقيل من القطن خاصة ، وحكى ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقابسي بالغاء المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حرمة ، قال البناسي : والصواب بالقاف ، وقال الأزهري الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا . **قوله** (ثمن خمسة دراهم) بنصب ثمن بتقدير فعل وخسة بالخفض على الإضافة أو برفع الثمن وخسة على حذف الضمير ، والتقدير ثمنه خسة ، وروى بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ، ونصب خسة على نزع الخافض ، أى قوم بخسة دراهم . ووقع في رواية ابن شويه وحده «خسة الدراهم» ، **قوله** (إلى جاريتي) لم أعرف اسمها . **قوله** (تزمي) بضم أوله أى تأنف أو تشكبر ، يقال زهي إذا دخله الزهو وهو الكبر ، ومنه ما أزهاه ، وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل غنى بالامر وتنتجت الناقة . قلت : ورأيت في رواية أبي ذر «تزمي» بفتح أوله ، وقد حكاهما ابن دريد ، وقال الأصمى : لا يقال بالفتح . **قوله** (تفين) بالقاف أى تزين ، من قان الشيء قيانه أى أصلحه ، والقينة تقال للباشطة وللغنية وللأمة مطلقا . وحكى ابن التين أنه روى ، تفين ، بالغاء أى تعرض وتجلى على زوجها . قلت : ولم يضبط ما بعد الغاء ، ورأيت بخط بعض الحفاظ بمثناة فوقانية ، قال ابن الجوزي : أرادت عائشة رضی الله عنها أنهم كانوا أولافى حال ضيق ، وكان الشيء المحتقر عندهم إذ ذاك عظيم القدر . وفي الحديث أن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغّب فيه وأنه لا يبعد من الشنع . وفيه تواضع عائشة ، وأمرها في ذلك مشهور . وفيه حلم عائشة عن خدمتها ، ورقتها في المعاتبة ، وإيثارها بما عندها مع الحاجة إليه ، وتواضعها بأخذها السلفة في حال اليأس مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضى الله عنها

٣٥ - باب فضل المنيحة

٢٦٢٩ - **حدثنا** يحيى بن بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا مالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّعَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « نِعَمَ الْمَنِيحَةُ الْأَمْعَةُ الصَّيْفُ مَنَحَةٌ ، وَالشَّاةُ الصَّيْفُ تَفْدُو بَانَاءَ وَتَرْوَحُ بَانَاءَ »
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ قَالَ « نِعَمَ الصَّدَقَةُ ... »

[الحديث ٢٦٢٩ - طرفه في : ٥٦٠٨]

٢٦٣٠ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْمَقَارِ ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ ثَمَارَ أُمُومِ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ . وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، فَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقًا ، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ ابْنِ مَوْلَانَهُ أُمُّ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ

قَالَ أَهْلُ خَيْبَرَ فَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدًّا لِمَاهِجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاعِمَهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عَذَاقَهَا ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَائِنَهُمْ مِنْ حَاطَةِ ،

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا وَقَالَ « مَكَائِنَهُمْ مِنْ خَالَصِهِ »

[الحديث ٢٦٣٠ - أطرافه في : ٣١٢٨ ، ٤٠٣٠ ، ٤١٧٠]

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّكَلَوِيِّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَرْبَعُونَ خَصْلَةً - أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْغَنَزِ - مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِمَنْحَلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصَدِّقٍ مُوعودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ » قَالَ حَسَّانُ : فَمَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْغَنَزِ - مِنْ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ - فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي هِطَالٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ لِرَجَالٍ مَتْنُ فُضُولِ أَرْضَيْنَ ، فَقَالُوا : نُؤَاجِرُهَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالنِّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ »

٢٦٣٣ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي هِطَالٌ عَنْ يَزِيدَ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَجْعَةِ ، فَقَالَ : وَيَبْرَكَ ، إِنَّ الْمَجْعَةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَتُعْطَى صَدَقَتُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَحَلْبُهَا يَوْمَ وَرَدِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرَكَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا »

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو عَنْ طَاوُسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَزُّ زُرْعًا ، فَقَالَ : لِمَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : أَكْثَرَاهَا فُلَانٌ . فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَحَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا »

قَوْلُهُ (بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ) حَذَفَ « بَابٌ » مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، وَالْمَنِيحَةُ بِالنُّونِ وَالْمِهْمَلَةِ وَزَنْ عَظِيمَةٍ ، هِيَ فِي الْأَصْلِ الْعَطِيَّةُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمَنِيحَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهِينِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْطَى الرَّجُلُ صَاحِبَهُ صِلَةً فَتَكُونُ لَهُ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَعْطِيَهُ نَاقَةً أَوْ شَاةً يَتَقَرَّعُ بِحَلْبِهَا وَوَرَبَهَا زَمَانًا ثُمَّ يَرُدُّهَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ هُنَا عَارِيَّةُ ذَوَاتِ الْإِبِلِ أَنْ يَأْخُذَ لِبَنَاتِهَا ثُمَّ تَرُدُّهُنَّ لِصَاحِبَاتِهَا . وَقَالَ الْقَزَازِيُّ : قِيلَ لَا تَكُونُ الْمَنِيحَةُ إِلَّا نَاقَةً أَوْ شَاةً ، وَالْأَوَّلُ أَهْرَفٌ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَوْلُهُ (نَعَمْ الْمَنِيحَةُ الْقُقَّةُ الصَّنِیُّ مَنَحَةٌ) الْقُقَّةُ النَّاقَةُ ذَاتُ اللَّبَنِ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادَةِ ، وَهِيَ مَكْسُودَةُ اللَّامِ وَيَجُوزُ قَتْلُهَا وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْقُقَّةَ يَفْتَحُ اللَّامَ الْمَرَّةَ

الواحدة من الخشب ، والصنى بفتح الصاد وكسر الفاء أى الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصنية أيضا ، كذا رواه يحيى بن بكير ، وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف واسماعيل يعنى ابن أبى أويس روياه بلفظ « نعم الصدقة اللقحة الصنى منحة ، وهذا هو المشهور عن مالك . وكذا رواه شعيب عن أبى الزناد كما سيأتى فى الأثرية ، قال ابن التين : من روى « نعم الصدقة » روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضا عطية . قلت : لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة . وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز ، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ ، بل هى من جنس الهبة والهدية ، وقوله « منحة » منصوب على التمييز ، قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا ، وقد منعه سيبويه إلا مع الاختصار مثل (بنس للظالمين بدلا) وجوزوه المبرد وهو الصحيح ، وقال أبو البقاء : اللقحة هى المخصوصة بالمدح ، ومنحة منصوب على التمييز توكيدا وهو كقول الشاعر « نعم الزاد زاد أريك زادا » . قوله (تغدو باناء وتروح باناء) أى من اللبن ، أى تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشى . ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية سفيان عن أبى الزناد بلفظ « ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو باناء وتروح باناء . ان أجراها لعظيم » . الحديث الثانى حديث أنس ، قوله (وليس بأيديهم) كذا للجميع ، وفى رواية الاصيل وكريمة يعنى شىء ^(١) وثبت لفظ « شىء » فى رواية مسلم عن حرملة وأبى الطاهر عن ابن وهب . قوله (فقامهم الأنصار الخ) ظاهره مغاير لقوله فى حديث أبى هريرة الماضى فى المزارعة « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا ، واجمع بينهما أن المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية ، وهى التى أجابهم بها فى حديث أبى هريرة حيث قال « قالوا فيكشفوننا المؤنة ونشركهم فى الثمر » فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمنفى هناك مقاسمة الأصول . وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا « قامهم الأنصار » أى حالفهم ، جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لامن القسم بسكون المهملة ، وقد تقدم تعقب مازعه فى كتاب المزارعة . قوله (وكانت أمه أم أنس الخ) الضمير فى أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه ، وكذا أم سليم ، وفى رواية مسلم « وكانت أمه أم أنس ابن مالك ، وهى تدعى أم سليم » وكانت أم عبد الله بن أبى طلحة كان أبا أنس لأمه ، والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهرى الراوى عن أنس ، لكن بقية السياق يقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس فيحمل على التجريد . قوله (فكانت أعطت أم أنس) أى كانت أم أنس أعطت . قوله (عذاقا) بكسر المهملة وبذال معجمة خفيفة جمع عذق بفتح ثم سكون كجبل وحبال والعنق النخلة ، وقيل إنما يقال لها ذلك إذا كان حملها موجودا ، والمراد أنها وهبت له عمرها . قوله (قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور ، وكذا هو عند مسلم . قوله (إلى أمه) أى إلى أم أنس وهى أم سليم . قوله (فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن مكانهن) أى بدلهن . قوله (من حائطه) أى بستاته . قوله (وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبى عن يونس بهذا) أى بالإسناد والمتن . قوله (وقال مكانهن من خالسه) يعنى أنه وافق ابن وهب فى السياق إلا فى قوله « من حائطه » فقال ومن خالسه ، أى من خالسه ماله ، قال ابن التين : المعنى واحد لأن حائطه صار له خالسا . قلت : لكن لفظ « خالسه » أصرح فى الاختصاص من حائطه ، وطريق أحمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني فى « المصالحفة » من طريق محمد بن على الصائغ عن أحمد بن شبيب المذكور مثله ، زاد مسلم فى

(١) كذا بالروم ، والرواية التى شرحها الصغوانى « بنى شيئا » .

آخر الحديث « قال ابن شهاب : وكان من شأن أم أيمن أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب ، وكانت من الحبشة ، فلما ولدت أمينة رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة ، وتوفيت بعده ﷺ بخمسة أشهر ، وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله ﷺ لأم أيمن بذلك العذاق ، وفيه زيادة على رواية الزهري فانه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال : كان الرجل يحمل للنبي ﷺ النخلات ، الحديث ، وفيه « وان أهلي أمروني أن أسأل النبي ﷺ الذي كانوا أعطوه ، وكان قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي تقول : لا تعطيكم وقد أعطانيه ، قال والنبي ﷺ يقول : لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله ، أو كما قال . الحديث الثالث ، قوله (عن حسان بن عطية) في رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية . - قوله (عن أبي كبشة) في رواية أحمد المذكورة « حدثني أبو كبشة ، وهو بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدما معجمة (السلولي) بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدها وارسا كنهتم لام لا يعرف اسمه ، وزعم الحاكم أن اسمه البراء بن قيس ، ورواه عبد الغني بن سعيد وبين أنه غيره ، وليس لأبي كبشة ولا لراوي عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر في أحاديث الأنبياء . - قوله (قال رسول الله ﷺ) في رواية أحمد « سمعت رسول الله ﷺ . - قوله (أربعون خصلة) في رواية أحمد « أربعون حسنة . - قوله (المعز) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهي واحدة المعز . قوله (قال حسان) هو ابن عطية راوي الحديث ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، قال ابن بطال ما ملخصه : ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض ﷺ على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثرة ، ومعلوم أنه ﷺ كان عالما بالأربعين المذكورة وإنما لم يذكرها لمعنى هو أنفع لنا من ذكرها ، وذلك خشية أن يكون التعيين لها من هذا في غيرها من أبواب البر ، قال : وقد بلغني أن بعضهم تطلبها فوجدوا مزيدا على الأربعين ، فما زاده إعانة الصانع ، والصنعة للآخرق ، وإعطاء شمس النمل ، والستر على المسلم ، والذب عن عرضه ، وإدخال السرور عليه ، والتفحش في المجلس ، والدلالة على الخير ، والكلام الطيب ، والفرس ، والزرع ، والشفاعة ، وعيادة المريض ، والمصالحة ، والمحبة في الله ، والبغض لاجله ، والمجالسة لله ، والزيور ، والنصح ، والرحمة . وكلم في الأحاديث الصحيحة ، وفيها ما قد ينزاع في كونه دون منيحة المعز ، وحدثت ما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال : الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم . وقال الكرمانى : جميع ما ذكره رجم بالغيب ، ثم أتى عرف أنها أدنى من المنيحة ؟ قلت : وإنما أردت بما ذكرته منها تقرب الخس عشرة التي عددها حسان بن عطية ، وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكرته ، ومع ذلك فأنا موافق لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة المعز ، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال عما هو ظاهر أنه فوق المنيحة ، والله أعلم . الحديث الرابع حديث جابر « كانت لرجال منا فضول أرضين ، تقدم في المزارعة مع الكلام عليه ، والغرض منه هنا قوله « أو لينحها أخاه » . الحديث الخامس ، قوله (وقال محمد بن يوسف) يحتمل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا ، لكن صرح الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر ، ويؤيده أنه أورده في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال « وقال محمد بن يوسف ، كلاهما عن الأوزاعي ، فلو أراد هنا أن يعطفه لقال هناك « حدثنا محمد بن يوسف ، كما دته . ثم زعم المزي أنه أخرجه في الهبة « عن محمد بن يوسف ، وفي الهجرة « وقال محمد بن يوسف ، فاته أهل . وقد وصله الإسماعيلي

وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور ، وسيأتي شرحه في الهجرة إن شاء الله تعالى . والفرض منه قوله « نهل تمنع منها شيئاً ؟ قال نعم ، فإن فيه إثبات فضيلة المنيحة ، وقوله « لن يترك ، أى لن ينقصك . الحديث السادس حديث ابن عباس ، وقد تقدم في الزاوية أيضاً ، والمراد منه هنا ما دل من قوله « لو منحها إياه كان خيراً له ، على فضل المنيحة

٣٦ - باب إذا قال : أَخْدَمْتُكَ هذه الجارية على ما يتعارفُ الناسُ فهو جائز

وقال بعضُ الناس : هذه عاريةٌ . وإن قال : كَسَوْتُكَ هذا الثوبَ فهذه هبة

٢٦٣٥ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شبيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « هاجر إبراهيمُ بسارة ، فأعطوها آجرًا ، فرجعت فقالت : أشمرت أن الله يكتب الكافر ، وأخدمَ وليدةٌ ؟ » وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « فأخدمها هاجر »

قوله (باب إذا قال أخذتلك هذه الجارية على ما يتعارفُ الناسُ فهو جائز ، وقال بعضُ الناس : هذه عارية ، وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه « وأخدم وليدة ، قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة « فأخدمها هاجر ، وسيأتي موصولاً في أحاديث الانبياء مع الكلام عليه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافاً أن من قال أخذتلك هذه الجارية أنه قد وهب له الخدمة خاصة ، فإن الإخدام لا يقتضي تملك الرقبة ، كما أن الإسكان لا يقتضي تملك الدار . قال : واستدل به بقوله « فأخدمها هاجر ، على الهبة لا يصح ، وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله « فأعطوها هاجر ، قال : ولم يختلف العلماء فيمن قال : كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه ، وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة ، وقد قال تعالى ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ أو كسوتهم ، ولم تختلف الأمة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى . والذي يظهر أن البخاري لا يخالف ما ذكره عند الاطلاق ، وإنما مراده أنه إن وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها ، وإلا فهو على الوضع في الموضعين ، فإن كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الإخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ، ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه ، والله أعلم

٣٧ - باب إذا حمل رجلٌ على فرسٍ فهو كالعمرى والصدقة

وقال بعضُ الناس : له أن يرجعَ فيها

٢٦٣٦ - **حدثنا** الحليديُّ أخبرنا سُفيانُ قال سمعتُ مالكاَ يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ فقال : سمعتُ أبي يقولُ « قال عمرُ رضي الله عنه : حملتُ على فرسٍ في سَبِيلِ اللهِ ، فرأيتُهُ يُباع ، فسألتُ رسولَ اللهِ ﷺ فقال : لا تَشْتَرُوهُ ولا تَعْدُو فِي صَدَقَتِكَ »

قوله (باب إذا حمل رجلٌ على فرسٍ فهو كالعمرى والصدقة ، وقال بعضُ الناس : له أن يرجعَ فيها) أورد فيه

حديث عمر وحلت على فرس ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . قال ابن بطال : ما كان من الحل على الخيل تمليكاً للحمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة ، فإذا قبضها لم يجوز الرجوع فيها ، وما كان منه تحميساً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور ، وعن أبي حنيفة أن الحبس باطل في كل شيء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة إلى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ، ولو كانت للأجنبي ، وإلا فقد قدمنا تقرير أن الحل المذكور في قصة عمر كان تمليكاً ، وأن قول من قال كان تحميساً احتمال بعيد والله أعلم . وسيأتي مزيد بسط لذلك قريباً في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

(غاتمة) : اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمري والعمري على تسعة وتسعين حديثاً مائة إلا واحد ، المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيها مائة وستون حديثاً والخالص أحد وثلاثون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة ولو دعي إلى كراع ، وحديث أم سلة في الهدية ، وحديث أنس في الطيب ، وحديث عائشة كان يقبل الهدية ، وحديث ابن عباس ومن أهديت له هدية لجلساؤه شركاؤه ، وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها ، وحديث ابن عمر في قصة صبيب ، وحديث عائشة في الدعوى ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الأربعين خصلة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثراً . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٢ - كتاب الشهادات

قوله (كتاب الشهادات) هي جمع شهادة ، وهي مصدر شهد يشهد . قال الجمهوري . الشهادة خبر قاطع ، والمشاركة المعاينة ، مأخوذة من الشهود أي الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذة من الاعلام

١ - باب ما جاء في البينة على المدعى ، لقوله تعالى [٢٨٢ البقرة] :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدَنَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاصْبِرُوا ، وَلْيَكُفُّ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكُفُّ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ، وَأَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، وَلَا يَأْبَ لِلشُّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ، ذَلِكُمْ أَنْقَضَ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ بِكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا أَنْ تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُغَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ، وَإِنْ تَفَلَّوْا فَإِنَّهُ نُسُوقٌ بَكْمِ

وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَبِعَدَّتْكُمْ اللَّهُ ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٣٥﴾ وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [١٣٥ النساء] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نُمِرْضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - باب ما جاء في البيعة على المسمى) كذا للأكثر ، وسقط لبعضهم لفظ « باب » ، وقدم النسفي وابن شبيب في البسملة على « كتاب » . قوله (لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ الآية) كذا لابن شبيب ، ولا يذ بعد قوله (فاكتبوه) : إلى قوله (واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم) وساق في رواية الأصل وكريمة الآية كلها وكذا التي بعدها . قوله (وقول الله عز وجل : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ - إلى قوله - بما تعملون خبيراً) كذا لابن ذر وابن شبيب ووقع للنسفي بعد قوله في الآية الأولى فاكتبوه : (وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله - إلى قوله - بما تعملون خبيراً) وهو غلط لاعالة ، وكأنه سقط منه شيء أو ضخته رواية غيره كما ترى ، ولم يسق في الباب حديثاً إما اكتفاء بالآيتين ، وإما إشارة إلى الحديث الماضي قريباً في ذلك في آخر باب الرهن ، وستأتي ترجمة الشق الآخر وهي « البين على المدهى عليه » قريباً . قال ابن المنير : وجه الاستدلال بالآية للترجمة أن المدهى لو كان القول قوله لم يحتج إلى الإشهاد ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها ، فالامر بذلك يدل على الحاجة إليه ، ويتضمن أن البيعة على المدهى ، ولأن الله حين أمر النبي عليه الحق بالإملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به ، وإذا كان مصدقاً فالبيعة على من أدهى تكذيبه

٢ - باب إذا عدل رجل رجلاً فقال : لا نعلم إلا خيراً ، أو ما علمت إلا خيراً

وساق حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره ، قال : أهلك ولا نعلم إلا خيراً

٢٦٣٧ - **حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُرَيْرَةَ النَّخَعِيُّ حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ السَّيِّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا - حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا ، فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا وَأَسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبِثَ الْوَحْيُ بِسْتَأْصِرُهَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهَا ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ : أَهْلَكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . وَقَالَتْ بَرَبْرَةٌ إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَصْرًا أَغْصِيَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنْهَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنَنِ نَفَامٌ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا فَتَأَنَّى الدَّاجِنُ فَتَأَنَّى كُلَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يَظْذُرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَفَنَى أَذَاهُ فِي أَهْلِهِ يَبْقَى ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكِ خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا

قوله (باب إذا عدل رجل رجلاً فقال : لا نعلم إلا خيراً أو ما علمت إلا خيراً) وفي رواية الكشميني « أحدها بدل ورجلا » . قال ابن جلال : حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال : إذا قال ذلك قبلت شهادته ، ولم يذكر خلافاً

عن الكوفيين في ذلك ، واحتجوا بحديث الإفك . وقال مالك : لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضا أى بالقصر . وقال الشافعى : حتى يقول عدل ، وفي قول : عدل على . ولا بد من معرفة المركب حاله الباطنة . والحجة لذلك أنه لا يلزم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر . وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذى زكى الله أهله ، وكانت الجرحة فيهم شاذة ، فكفى في تعديلهم أن يقال : لا أعلم إلا خيرا ، وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب ، فلا بد من التنصيص على العدالة . قلت : لم يثبت البخارى الحكم في الترجمة ، بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها . قوله (وساقى حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره ، فقال : أهلك ولا تعلم إلا خيرا) كذا لآبى ذر ، ولم يقع هذا كله عند الباقرين ، وهو اللائق لأن حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولا ، وإن كان اختصره ، وسيأتى مطولا أيضا بعد أبواب ، ويأتى الكلام عليه في تفسير عبورة النور وقوله فيه ، وقال الليث حدثني يونس ، وصله هناك أيضا ، وقوله « أهلك ولا تعلم إلا خيرا » بنصب أهلك الأكثر على الإغراء ، أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ، ولبعضهم بالرفع أى هم أهلك ، قال ابن المنير : التعديل إنما هو تنفيذ الشهادة . وعائشة رضى الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لأن الاصل البراءة . وإنما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكفر الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهه فيمكن في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله « لا أعلم إلا خيرا » حجة

٣ - باب شهادة الخنثى ، وأجازته عمرو بن حريث ، قال : وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر

وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وآمنة : السمع شهادة

وكان الحسن يقول : لم يشهدنى على شئ ، وإنى سمعت كذا وكذا

٢٦٣٨ - حدثنا أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سالم : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله

عنها يقول « انطلق رسول الله ﷺ وأبى بن كعب الانصارى يؤمان النخل التى فيها ابن صياد ، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طفق رسول الله ﷺ يتنقح بجدوع النخل وهو يتنقح أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة ، له فيها رمرمة أو زمزمة ، فرأت أم ابن صياد للنبي ﷺ وهو يتنقح بجدوع النخل ، فقالت لابن صياد : أى صاف ، هذا محمد . فتناهى ابن صياد . قال النبي ﷺ : لو تركته بين »

٢٦٣٩ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها

« جاءت امرأة رفاعة التمرخلى إلى النبي ﷺ فقالت : كنت عند رفاعة فطالقتى فأبى طلاق ، فزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وإنما معه مثل هذبة الثوب . فقال : أريدن أن ترجى إلى رفاعة ؟ لا ، حتى تذوق عسائته وذوق عسائك . وأبو بكر جالس عنده ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له .

قال: يا أبا بكر ألا تسمع إلى هذو ما تجهرو به عند النبي ﷺ

[الحديث ٢٦٣٩ - أطرافه في: ٥٢٦٠ ، ٥٢٦١ ، ٥٢٦٥ ، ٥٢٦٧ ، ٥٢٩٢ ، ٥٢٩٥ ، ٦٠٨٤]

قوله (باب شهادة المختبىء) بالخاء المعجمة أى الذى يحتج عند التحمل . **قوله** (وأجازه) أى الاختباء عند تحمل الشهادة . **قوله** (عمرو بن حريث) بالمهمله والمثناة مصر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صغار الصحابة ، ولأبيه محبة ، وليس له فى البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع . **قوله** (قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر) كأنه أشار إلى السبب فى قبول شهادته ، وقد روى ابن أبى شيبة من طريق الشعبي عن شريح أنه كان لا يميز شهادة المختبىء . قال وقال عمرو بن حريث : كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر ، وروى سعيد ابن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفى أن عمرو بن حريث كان يميز شهادته ويقول : كذلك يفعل بالخائن الفاجر ، وروى من طرق عن شريح أنه كان يرد شهادة المختبىء ، وكذلك الشعبي ، وهو قول أبى حنيفة والثافعى فى القديم وأجازه فى الجديد إذا عاين المشهود عليه . **قوله** (وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة : السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبى شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا ، ورويناه فى د الجمعديات ، قال « حدثنا شريك عن الأشعث بن حامر وهو الشعبي قال : تجوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهده ، وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبىء ، ويحتمل أن يفرق بأنه إنما رد شهادة المختبىء لما فيها من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد ، وهو قول مالك وأحمد وإسحق ، وعن مالك أيضاً الحرص على محمل الشهادة قادح ، فإذا اختفى ليشهد فهو حرص ، وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتى فى د باب شهادة الاعمى ، وأما قول عطاء وهو ابن أبى رباح فوصله الكرايمى فى د أدب القضاء ، من رواية ابن جريج عن عطاء « السمع شهادة » . **قوله** (وكان الحسن يقول : لم يشهدنى على شيء ، ولكن سمعت كذا وكذا) وصلة ابن أبى شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتى القاضى فيقول : لم يشهدنى ، ولكن سمعت كذا وكذا ، وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال (ولا تكتموا الشهادة) ولم يقل « الاشهاد » فيفترق الحال عند الاداء ، فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الاداء « أشهدنى » لم يقبل ، وإن قال « أشهد أنه قال كذا » قبل . ثم أورد المصنف فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر فى قصة ابن صياد وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الفتن ، والفرض منه قوله فيه « وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه » وقوله فى آخره « لو تركته بين » فإنه يقتضى الاعتماد على سماع الكلام وإن كان السامع محتجباً عن المتكلم إذا عرف الصوت ، وقوله « يحتل » بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ، ثانيهما حديث عائشة فى قصة امرأة رفاعه ، وسيأتى الكلام عليه فى الطلاق والفرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعه ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه محبوباً عنها خارج الباب ، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك ، فاعتماد خالد على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع

٤ - **باب** إذا شهد شاهد أو شهود بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقوله من شهد قال الجهدى : هذا كما أخبر بلال أن النبي ﷺ صلى فى الكعبة ، وقال الفضل : لم يصل ، فأخذ الناس بشهادة

بلال . كذلك إن شهد شاهدان أن لفلان ألف درهم ، وشهد آخران بألف وخمسة ،
يُفَضُّ بالزيادة

٢٦٤٠ - **حديث** حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة « عن عتبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز ، فأنته امرأة قالت : قد أرضمت عتبة والتي تزوج . فقال لها عتبة : ما أعلم أنك أرضعتي ، ولا أخبرتي . فأرسل إلى آل أبي إهاب يسألهم فقالوا : ما علمناه أرضمت صاحبتنا . فركب إلى النبي ﷺ بالمدينة فآله ، فقال رسول الله ﷺ : كيف وقد قيل ؟ فقارنها ونكحت زوجها غيره . »

قوله (باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد ، قال الحيدى : هذا كما أخبر بلال الخ) تقدم هذا في « باب العشر ، من كتاب الزكاة ، وأن الميثم مقدم على النافي ، وهو وفاق من أهل العلم إلا من شذ ، ولا سيما إذا لم يتعرض إلا لنفي عنه ، وأشار إلى ذلك بقوله « وكذلك إن شهد شاهدان الخ : وقد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الآلف وانفردت إحداهما بالخمسة ، والجواب أن سكوت الأخرى عن خمسة في حكم نفيها . ثم أورد حديث عتبة بن الحارث في قصة المرضعة ، وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد أبواب ، والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضاع ونفاه عتبة ، فاعتمد النبي ﷺ قولها فأمره بفراق امرأته إما وجوبا عند من يقول به وإما ندبا على طريق الورع . وقوله في هذه الرواية لأبي إهاب بن عزيز بالعين المهملة المفتوحة وزاين منقوطين وزن عظيم ، ووقع عند أبي ذر عن المستمل والحوى عزيز بزاي وآخره راء مصغر والاول أصوب

٥ - **باب** الشهداء المدول ، وقول الله تعالى [٢ الطلاق ، و ٢٨٢ البقرة] :

﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ - وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴾

٢٦٤١ - **حديث** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني حميد بن عبيد الرحمن بن عوف أن عبد الله بن عتبة قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ ، وإن الوحي قد انقطع ، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم ، فن أظهر لنا خيرا أمناه وفرقنا به وليس إلينا من سريرته شيء ، الله يحاسب سريره . ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدق . وإن قال إن سريره حسنة »

قوله (باب الشهداء العدول ، وقول الله تعالى : « وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ - وَمِنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ») أي وقوله تعالى (« مِنْ تَرْضَوْنَ ») قالوا عاطفة من كلام المصنف لا من التلاوة ، والعدل والرضا عند الجمهور من يكون

مسلمًا مكلفًا حرًا غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة ، زاد الشافعي : وأن يكون ذا مروءة . ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدوا للشهود عليه ، ولا متهمًا فيها بجر نفع ولا دفع ضرر ، ولا أصلاً للشهود له ولا فرعا منه . واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتى بعض ذلك في بعض التراجم إن شاء الله تعالى . قوله (أن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود ، وهو ابن أخى عبد الله بن مسعود ، سمع من كبار الصحابة وله رؤية ، وحديثه هذا عن عمر أغفله المازى في الاطراف ، والمرفوع منه ما أشار إليه بما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ . قوله (وأن الوحي قد انقطع) أى بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع أخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة ، وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحاكم « انا كنا نعرفكم إذ كان فينا رسول الله ﷺ وإذ الوحي ينزل وإذا يأتينا من أخباركم ، وأراد أن النبي قد انطلق ورفع الوحي . قوله (فن أظهر لنا خيرا أمئاه) بهمة بغير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الأمن أى صيرناه عندنا أمينا ، وفي رواية أبي فراس « ألا ومن يظهر منكم خيرا ظنا به خيرا وأحبناؤه عليه . » قوله (الله يحاسب) كذا لا بى ذر عن الحموى بحذف المفعول ، وللباقي « الله يحاسبه » بيم أوله وهاء آخره . قوله (سوما) في رواية الكشمي « شرا » وفي رواية أبي فراس « ومن يظهر لنا شرا ظنا به شرا وأبغضناه عليه » سرائركم فيما بينكم وبين ربكم ، قال المهلب : هذا لإخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده . ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وإسحق كذا قال ، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلا

٦ - باب . تعديل كم يجوز ؟

٢٦٤٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « مر على النبي ﷺ بجنازة . فأثنوا عليها خيرا ، فقال : وجبت . ثم مر بأخرى فأثنوا عليها شرا - أو قال : غير ذلك - فقال : وجبت . فقبل بإرسول الله ﷺ قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت . قال : شهادة القوم . المؤمنون شهداء الله في الأرض »

٢٦٤٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** داود بن أبي القرات **حدثنا** عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وم يموتون موتا ذريعا ، فجلست إلى عمر رضي الله عنه ، فرت جنازة فأنثى خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بأخرى فأنثى خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بالثالثة فأنثى شرا ، فقال : وجبت . فقلت : وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : « أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . قلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . قلنا : واثنان ؟ قال : واثنان . ثم لم تسأله عن الواحد »

قوله (باب) بالتونين (تعديل كم يجوز) أى هل يشترط في قبول التعديل عدد معين ؟ أوود فيه حديث أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين ، وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام « وجبت » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز ، وحكي عن ابن الميز أنه قال في حاشيته : قال ابن بطال فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد

وذكرت أن فيه غموضاً، وكأن وجهه أن في قوله «ثم لم نسأله عن الواحد» إشعاراً ببعيداً بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام، وسيأتي للمصنف بعد أبواب التصريح بالإكتفاء في شهاد الزكية بواحد، وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال. قوله (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هر خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم، ويرقع في رواية الاصيلي «شهادة» بالنصب بتقدير فعل ناصب. قوله (المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للأكثر، والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء، وفي رواية المستمل السرخسي «شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض» وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء، وقال السهيلي: رواه بعضهم برفع القوم. فان كانت الرواية بقنوين «شهادة» فهي على إضمار المبتدأ أي هذه شهادة، ثم استأنف فقال «القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض» فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر، قال: وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت، لأن الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف. ثم حكى وجهين آخرين فيهما تنكف، ولم يقع في شيء من الروايات بالتنوين ولا سيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين.

٧ - باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم

وقال النبي ﷺ «أرضعتني وأبا سلمة ثوبية». والتثبت فيه

٢٦٤٤ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **أخبرنا** الحكم **عن** عراك **بن** مالك **عن** عروة **بن** الزبير **عن** عائشة **رضي** الله عنها قالت «استأذن لي أفلح فلم أذن له، فقال: أئجنجن مني وأنا عثك؟ فقلت وكف ذلك؟ فقال: أرضعتك امرأة أخى بكن أخى. فقالت: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: صدق أفلح، أئذني له»

[الحديث ٢٦٤٤ - أطرافه في: ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥١١١، ٥٢٢٩، ٦١٥٦]

٢٦٤٥ - **حدثنا** سلم **بن** إبراهيم **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **عن** جابر **بن** زيد **عن** ابن عباس **رضي** الله عنهما قال «قال النبي ﷺ في بنت حمزة: لا تحيل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخى من الرضاعة»

[الحديث ٢٦٤٥ - طرفه في: ٥١٠٠]

٢٦٤٦ - **حدثنا** عبد الله **بن** يوسف **أخبرنا** مالك **عن** عبد الله **بن** أبي بكر **عن** عمرة **بنت** عبد الرحمن **أن** عائشة **رضي** الله عنها زوج النبي ﷺ **أخبرتها** أن النبي ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت يا رسول الله أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك. قالت فقال رسول الله ﷺ: أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل على، فقال رسول الله ﷺ: نعم، إن

الرَّضَاعَةُ يَحْرُمُ مِنْهَا مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ »

[الحديث ٢٦٤٦ - طريقه في : ٣١٠٥ ، ٥٠٩٩]

٢٦٤٧ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان بن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ وعندى رجل فقال : يا عائشة من هذا ؟ قلت : أخى من الرضاعة قال : يا عائشة أنظرن من إخوانك » ، فانما الرضاعة من الجماعة . تابعه ابن مهدي عن سفيان

[الحديث ٢٦٤٧ - طريقه في : ٥١٠٢]

قوله (باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاعة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم ، فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازمه ، وقد نقل فيه الاجماع . واما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاعة من أحاديث الباب ، فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضا عند من وقع له . واما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالالحاق قاله ابن المنير ، واحتراز بالقديم عن الحادث ، والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه ، وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين . **قوله** (وقال النبي ﷺ أرضعتني وأبا سلة ثوية) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك . وثوية بالثلثة ثم الموحدة مصفرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلة بن عبد الاسد إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاعة ، فتصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة ، وفي الموت والعق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجح في جميع ذلك ، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعا وهي مستوفاة في قواعد العلائق ، وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضيا ، زاد أبو يوسف والولاء ، زاد محمد والوقف ، قال صاحب الهداية ، وانما أجز استحصانا وإلا فالاصل أن الشهادة لا بد فيها من المشاهدة ، وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل أقل ذلك أربعة أنفس ، وقيل يكفي من عدلين ، وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه . **قوله** (والتثبت فيه) هو بنية الترجمة ، وكأنه أشار إلى قوله ﷺ في حديث عائشة آخر الباب « انظرن من إخوانك من الرضاعة » الحديث . ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعا في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى . والإسناد الثاني كله بصريون إلا الصحابي وقد سكنها . والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها . والرابع كله كوفيون إلا عائشة ، **قوله** في آخر الباب (تابعه ابن مهدي عن سفيان) أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناده كما رواه محمد بن كثير ، ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى ، وسيأتي الخلاف في أفلق هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباهما

٨ - باب شهادة القاذف والسارق والزاني

وقوله الله عز وجل [٤ - ٥ - النور] : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا »

وَجَلَّةٌ عَرُ أَبَا بَكْرَةَ وَشَيْبَلُ بْنُ مَعْبُدٍ وَنَافِعًا بَقْدَفِ الْمَغِيرَةِ ، ثُمَّ اسْتَنَابَهُمْ وَقَالَ : مَنْ تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّزِيزِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَطَاوُسُ وَمُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَعِكْرَمَةُ وَالزُّهْرِيُّ وَمُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ وَشُرَيْحٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ

وقال أبو الزناد : الأمرُ عندنا بالمدينة إذا رجع القاذِفُ عن قوله فاستنابَ ربه فقبلتْ شهادته وقال الشعبي وقادة : إذا أكذب نفسه جُلِدَ وقُبِلَتْ شهادته

وقال الثوري : إذا جُلِدَ العبدُ ثم أعتق جازتْ شهادته ، وإن استنفضَ الحدودَ فقضاياءُ جُرْعةٍ

وقال بعضُ الناس : لا تجوزُ شهادةُ القاذِفِ وإن تاب . ثم قال : لا يجوزُ نكاحُ بنيرِ شاهدين ، فإن تزوجَ بشهادةِ محدودينِ جاز ، وإن تزوجَ بشهادةِ عَبدَينِ لم يجز . وأجازَ شهادةَ المحدودِ والعبدِ والأمةِ لرؤيةِ هلالِ رمضان . وكيف تعرفُ توبته . وقد نفي النبي ﷺ الزاني سنةً ، ونهى النبي ﷺ من كلامِ سعد بن مالكٍ وصاحبيه حتى يمضوا خسونَ ليلةٍ

٢٦٤٨ - حدثنا إسماعيلُ قال حدثني ابنُ وهبٍ عن يونسَ

وقال الليثُ حدثني يونسُ عن ابنِ شهابٍ أخبرني عروةُ بنُ الزبيرِ « أن امرأةً سرقت في غزوةٍ افتتحَ فأتى بها رسولُ الله ﷺ ثم أمرَ بها فمُطِئَتْ يدها . قالت عائشة : فحُصِّلَتْ توبتها وتزوجت ، وكانت تأتي بعدَ ذلكَ فأرفعُ حاجتها إلى رسولِ الله ﷺ »

[الحديث ٢٦٤٨ - أطراة في : ٢٦٤٨ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥٠ ، ٢٦٥١ ، ٢٦٥٢ ، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥٤ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٨ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠]

٢٦٤٩ - حدثنا يحيى بنُ بكيرٍ حدثنا الليثُ عن عُقيلٍ عن ابنِ شهابٍ عن عبيدِ الله بن عبدِ الله

عن زيدِ بنِ خالدٍ رضى الله عنه « عن رسولِ الله ﷺ أنه أمرَ فبينَ زنى ولم يُحصنَ بِمَسْلَةٍ مائةٍ وتُريبُ عامٍ »

قوله (باب شهادة القاذِفِ والسارق والزاني) أى هل تقبل بعد توبتهم أم لا . **قوله** (وقول الله عز وجل : ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون ، إلا الذين تابوا) وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته إذا تاب . وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) ثم قال (إلا الذين تابوا) فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل ، وبهذا قال الجمهور أن شهادة القاذِفِ بعد التوبة تقبل ويذول عنه اسم الفسق سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله ، وتأولوا قوله تعالى (أبدا) على أن المراد مادام مصرا على قذفه ، لأن أبدا كل شيء على ما يليق به كما لو قيل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فإن المراد مادام كافرا ، وبالغ الصبي فقال : إن تاب القاذِفُ قبل إقامة الحد سقط عنه . وذهب الحنفية إلى أن الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فإذا

تاب سقط عنه اسم الفسق ، وأما شهادته فلا تقبل أبدا . وقال بذلك بعض التابعين . وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله . وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يحسن ، وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لأهلها ، فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرهما . **قوله** (وجلد عمر أبا بكره وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ، ثم استتابهم وقال : من تاب قبلت شهادته) وصله الشافعي في دالام ، قال : سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحدود لا يجوز ، فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكره : تب وأقبل شهادتك . قال سفيان : سمى الزهري الذي أخبره لحفظته ثم نسيت ، فقال لي عمر بن قيس : هو ابن المسيب . قلت : ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب ، وكذلك روينا بطريق الزعفراني عن سفيان ، ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنهم من هذا ولفظه ، وإن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكره وشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كلدة الحد وقال لهم : من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل . ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فأكذب شبل نفسه ونافع ، وأبى أبو بكره أن يفعل ، قال الزهري : هو واقعة سنة فاحفظوه . ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، أن عمر حيث شهد أبو بكره ونافع وشبل على المغيرة ، وشهد زياد على خلاف شهادتهم ، فجلدهم عمر واستتابهم وقال : من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته . فأبى أبو بكره أن يرجع ، أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة ، من هذا الوجه ، وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصاها أن المغيرة بن شعبه كان أمير البصرة لعمر ، فاتمه أبو بكره - وهو نفع - الثقي الصحابي المشهور ، وكان أبو بكره ونافع بن الحارث بن كلدة الثقي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتيبة بن الحارث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان إخوة من أم أمهم سمية مولاة الحارث بن كلدة ، فاجتمعوا جميعا فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الأرقم الهلالية وزوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجشمي ، فرحلوا إلى عمر فشكوه ، فمزلوه وولى أبا موسى الأشعري ، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ، وأما زياد فلم يبت الشهادة وقال : رأيت منظرًا قبيحا ، وما أدري أعاطها أم لا ، فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف وقال ما قال . وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان الهندي أنه شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح . ورواه الحاكم في المستدرک ، من طريق عبد العزيز بن أبي بكره مطولا وفيها ، فقال زياد رأيتهما في الحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراء ذلك ، وقد حكى الاسماعيلي في المدخل ، أن بعضهم استشكل إخراج البخاري هذه القصة واحتجاجه بها مع كونه احتج بحديث أبي بكره في عدة مواضع ، وأجاب الاسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وأن الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك ، واستنبط المذهب من هذا أن إكذاب القاذف نفسه ليس شرطا في قبول توبته ، لأن أبا بكره لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها . **قوله** (وأجازه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود ، وصله الطبري من طريق عمران بن عمير قال : كان عبد الله بن عتبة يميز شهادة القاذف إذا تاب . **قوله** (وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور ، وصله الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى . سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبا

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** (وسعيد بن جبير) وصله الطبري من طريقه بلفظه « تقبل شهادة القاذف إذا تاب » ، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل ، لكن إسناده ضعيف . **قوله** (وطائوس ومجاهد) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نعيم قال « القاذف إذا تاب تقبل شهادته » . قيل له : من قاله ؟ قال : عطاء وطائوس ومجاهد . **قوله** (والشعبي) وصله الطبري من طريق ابن أبي خالدة عنه أنه كان يقول « يقبل الله توبته ويردون شهادته » ، وكان يقبل شهادته إذا تاب ، ورويناه في الجمعيات ، عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال « لا تجوز » ، وكان الشعبي يقول « إذا تاب قبلت » . **قوله** (وعكرمة) أي مولى ابن عباس وصله البخاري في « الجمعيات » ، عن شعبة عن يونس بن عبيد عن عكرمة قال « إذا تاب القاذف قبلت شهادته » . **قوله** (والزهري) قد تقدم قوله في قصة المغيرة وهو سنة ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهري قال « إذا حد القاذف فإنه ينهي للإمام أن يستنبيه » ، فإن تاب قبلت شهادته والالم تقبل ، وفي الموطأ عن الزهري نحوه في قصة . **قوله** (ومحارب بن دثار وشريح) أي القاضي (ومعاوية بن قرة) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة ، قدل على أن مراد الزهري الماضي في قصة المغيرة بما نسبته إلى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول ، نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم ، وروى ابن جرير بإسناد صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف « يقبل الله توبته » ، ولا أقبل شهادته ، وروى ابن أبي خالدة بأسناد ضعيف عن شريح « أنه كان لا يقبل شهادته » . **قوله** (وقال أبو الزناد) هو المدني المشهور . **قوله** (الأمر عندنا الخ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال « رأيت رجلا جلد حدا في قذف بالزنا ، فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي : الأمر عندنا » ، فذكره . **قوله** (وقال الشعبي وقتادة) وصله الطبري عنهما مفرقا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال « إذا أ كذب القاذف نفسه قبلت شهادته » . **قوله** (وقال الثوري الخ) هو في « الجامع » له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه . **قوله** (وقال بعض الناس : لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب) هذا منقول عن الحنفية ، واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحاديث قال الحفاظ : لا يصح منها شيء ، وأشهرها حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعا « لا تجوز شهادة غائب ولا غائبة ولا محدود في الإسلام » ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال « لا يصح » ، وقال أبو زرعة منكر ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال « لا تقبل شهادة القاذف » ، توبته فيما بينه وبين الله ، قال الثوري « ونحن على ذلك » ، وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ، ولم يصب من قال إنه سند قوي . **قوله** (ثم قال) أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز نكاح بغير شاهدين ، فإن تزوج بشهادة محددين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتدوا بأن الغرض شهرة النكاح ، وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل ، وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل . **قوله** (وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتدوا بأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة . **قوله** (وكيف تعرف توبته) أي القاذف ، وهذا من كلام المصنف (وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك ، فمن أكثر السلف : لا بد أن يكذب نفسه ، وبه قال الشافعي ، وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله ، وعن مالك « إذا ازداد خيرا كفاه » ،

ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الامر، ولأن هذا مال المصنف . **قوله** (ونفى النبي ﷺ الزاني سنة، ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) أما نفي الزاني فموصول آخر الباب، وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك، ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه ﷺ كلفهما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والمهجران . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة، والمراد منه قول عائشة «خسنت توبتها» الحديث . وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده . وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس، وقوله «وقال الليث حدثني يونس، وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ، وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب، وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فيشترط مضى مدة يظن فيها صحة توبته، وقدرها الأكثرون سنة . ووجهوه بأن للفصول الأربعة في النفس تأثيرا فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت في مدة تغيب الزاني، والمختار أن هذا في الغالب ولا فني قول عمر لأبي بكر «تب أقبل شهادتك» دلالة للجمهور، قال ابن المنير : اشتراط توبة القاذف إذا كان عند نفسه محققا في غاية الإشكال، بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح، ويمكن أن يقال : إذا المعلن للفاحشة مأمور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه، فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الإعلان لأن الصدق في علمه . قلت : ويمكر عليه أن أبا بكر لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم، ومع ذلك فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته . ويجاب عن ذلك بأن عمر لعلمه لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة، ولذلك لم يقبل منه أبو بكر ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد في تغيب الزاني، واستشكل الداودي إبراده في هذا الباب، ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم . (تنبيه) : جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما، والافتقار لطلعاوى الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب، نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخمر لا تقبل شهادته وإن تاب، ووافقه الحسن بن صالح، وخالفهما في ذلك جميع فقهاء الأمصار

٩ - باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد

٢٦٥٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن الثعالب بن بشير رضي الله عنهما قال «سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله، ثم بدا له فوهبها لي، فقالت : لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ . فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي ﷺ فقال : إن أمك بنت راحمة سألتني بعض الموهبة لهذا . قال : ألك ولد سواه؟ قال : نعم . قال فأراد قال : لا تشهدني على جور»
وقال أبو حريز عن الشعبي : «لا أشهد على جور»

٢٦٥١ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت زهلم بن مضرب قال : سمعت عمران

ابن حصين رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ «خيركم كقرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» قال

عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة - قال النبي ﷺ: إن بعدكم قوماً يخونون ولا يؤمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، وينذرون ولا يقون، ويظهر فيهم السمن.

[الحديث ٣٦٥١ - أطرافه في: ٣٦٥٠، ٦٤٢٨، ٦٦٥٠]

٢٦٥٢ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». ثم يبيح أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينته ويمينة شهادته. قال إبراهيم: «وكانوا يضربوننا على الشهادة والمهدة».

[الحديث ٣٦٥٢ - أطرافه في: ٣٦٥١، ٦٤٢٩، ٦٦٥٨]

قوله (باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد) ذكر فيه حديث الثمان بن بشير في قصة مبة أبيه له، وفيه قوله ﷺ: «لا تشهدن على جور»، وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة، وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ «قال لا أشهد على جور»، وقوله في الترجمة «إذا أشهد»، يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى. وقوله «وقال أبو حريز»، بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي «عن الشعبي لا أشهد على جور»، أي في روايته عن الشعبي عن الثمان في هذا الحديث، وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله، وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي. ثم ذكر المصنف حديث «خير الناس قرني»، من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر، وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى، والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات. **قوله (قال النبي ﷺ)** هو موصول بالاستناد المذكور، فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك. **قوله (إن بعدكم قوماً) كذا للأكثر**، وفي رواية النسفي وابن شبيب «أن بعدكم قوم»، قال الكرماني لمعه كتب بغير ألف على اللغة الرابية، أو حذف منه خبر الشأن. **قوله (يخونون) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالحاء المعجمة والواو مشتق من الحياة**، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يحمريون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة؛ قال فإن كان محفوظاً فهو من قولهم حر به يحربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء، ورجل محروب أي مسلوب المال، (تنبيه): قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم «ولا يمتنون»، بتشديد المشاة، قال غيره هو نظير قوله «ثم يترز»، وادعى أنه شاذ، ولكن قد قرأ ابن محيصن (قليود الذي آمن أمانته) ووجه ابن مالك بأنه شبه بما فاؤه واو أو تخانية قال: وهو مقصور على السماع. **قوله (ولا يؤمنون)** أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أماناً بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق الناس اعتماد عليهم. **قوله (ويشهدون ولا يستشهدون)** يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب، والثاني أقرب، ويمارضة ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعاً «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» واختلف العلماء في ترجيحهما، فنجح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة قدمه على رواية أهل العراق وبالعراق فزعم أن حديث عمران هذا لا أصل له. وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبه الصحيح عليه وانفراد مسلم باخراجه حديثاً؛

وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة : أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي إليه فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتي الشاهد اليوم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك ، وهذا أحسن الاجوبة ، وهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما . ثانياً أن المراد به شهادة الحسبة ، وهي ما لا يتعلق بحقوق الأدمين المختصة بهم حصصاً ، ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك ، وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدمين ، والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله . ثالثاً أنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الأداء ، فيكون لشدة استعداده لها كاذباً أداها قبل أن يسألها . كما يقال في وصف الجواد : إنه يعطي قبل الطلب ، أي يعطي سريعاً عقب السؤال من غير توقف . وهذه الاجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق . فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بما أُرِ شهادته الحسية . وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد ، وتأولوا حديث عمران بتأويلات : أحدها أنه محمول على شهادة الزور ، أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها ، وهذا حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . ثانياً المراد بها الشهادة في الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود كانوا يضربوننا على الشهادة ، أي قول الرجل أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف ، واليمين قد تسمى شهادة كما قال تعالى ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وهذا جواب الطحاوى . ثالثاً المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل ، كما يصنع ذلك أهل الأهواء ، حكاه الخطاوى . رابعاً المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة . خامساً المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها بها علم من قبل أن يسأله . والله أعلم . وقوله « يشهدون ولا يستشهدون » استدلل به على أن من سمع رجلاً يقول : فلان عندي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك إلا إن استشهد . وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يغصب ماله فانه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهد الجاني . قوله (وينذرون) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها (ولا يفنون) يأتي الكلام عليه في كتاب النذور . وقوله (ويظهر فيهم السم) بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أي يحجون التوسع في المآكل والمشارب . وهي أسباب السم بالتشديد . قال ابن التين : المراد ذم محبة وتعاطيه لامن تخلف بذلك ، وقيل : المراد يظهر فيهم كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يتسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ، ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً . وقد رواه الترمذى من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظه ثم يحى قوم يتسمنون ويحجون السم ، وهو ظاهر في تعاطي السم على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب ، وإنما كان مذموماً لأن السمين غالباً بليد الفهم ثقيل عن العبادة كما هو مشهور . قوله (عن منصور) هو ابن المنصور ، وإبراهيم هو التميمي ، وعبيدة بفتح أوله هو السلباني ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذا الإسناد كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق . قوله (تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) أي في حالين ، وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لانه دور ، كاذب يحرص على ترويج شهادة فيحلف على صحتها ليقومها فتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ، ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يميز الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف ، وقال

ابن الجوزي : المراد أنهم لا يتورعون ويستمينون بأمر الشهادة واليمين ، وقال ابن بطلان : يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبطالها ، قال وحكي إن شعبان في الزامى : من قال أشهد بالله أن فلان كذا لم تقبل شهادته . لأنه حلف وليس بشهادة . قال ابن بطلان والمعروف عن مالك خلافه . قوله (قال إبراهيم الخ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وهم من زعم أنه معلق ، وإبراهيم هو النخعي . قوله (كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد) زاد المصنف بهذا الاسناد في أول الفضائل ، ونحن صغار ، وكذلك أخرجه مسلم بلفظ : كانوا يهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات ، وسيأتي في كتاب الايمان والنذور نحوه . وكان أصحابنا يهوننا ونحن غلمان عن الشهادة وقال أبو عمر ابن عبد البر : معناه عندهم النهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح . قلت : ويحتمل أن يكون الامر في الشهادة على ما قال ، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدى لها لما في تحملها من الحرج ، ولا سيما عند أدائها ، لان الإنسان معرض للنسيان والسهو ، ولا سيما وهم إذ ذاك غالباً لا يكتبون . ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد ، والوصية تسمى العهد . قال الله تعالى (لا ينال عهدى الظالمين) وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب الايمان والنذور إن شاء الله تعالى

١٠ - باب ما قيل في شهادة الزور ، لقول الله عز وجل (والذين لا يشهدون الزور) ، وكتبت الشهادة (ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فانه آثم قاتله والله بما تعملون عليم) . تلّووا السنتكم بالشهادة ٢٦٥٣ - حدثنا عبد الله بن منير سمع وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم قالا : حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنيس رضي الله عنه قال « سئل النبي ﷺ عن الكفاير قال : الإشرار بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، وشهادة الزور » . تابعه غندر وأبو عامر وبهز وعبد الصمد عن شعبة [الحديث ٢٦٥٣ - طرفه في : ٥٩٧٧ ، ٦٨٧١]

٢٦٥٤ - حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بسكرة عن أبيه رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا أتبشكم بأكبر الكبائر (ثلاثاً) ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الإشرار بالله ، وعقوق الوالدين - وجلس وكان متكئاً فقال - : ألا وقول الزور . قال فإزال يسكرها حتى قلنا : ليتها سكّت » . وقال إسماعيل بن إبراهيم : حدثنا الجري حدثنا عبد الرحمن . . . [الحديث ٢٦٥٤ - أطرافه في : ٥٩٧٦ ، ٦٢٧٣ ، ٦٢٧٤ ، ٦٩١٩]

قوله (باب ما قيل في شهادة الزور) أي من التخليط والوهيد ، قوله (لقول الله عز وجل : والذين لا يشهدون الزور) أشار إلى أن الآية سبقت في ذم متعاطي شهادة الزور ، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها ، وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء ، وقيل غير ذلك . قال الطبري : أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به . قال : وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من

الباطل ، والله أعلم . **قوله** (وكتبتان الشهادة) هو معطوف على شهادة الزور ، أى وما قيل فى كتمان الشهادة بالحق من الوعيد . **قوله** (لقوله تعالى : ولا تكتبوا الشهادة - إلى قوله - عليم) والمراد منها قوله (فانه آثم قلبه) . **قوله** (تلوا ألتستم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عنه فى قوله (وان تلوا أو تعرضوا) أى تلوا ألتستم بالشهادة أو تعرضوا عنها ، ومن طريق العوفى عن ابن عباس فى هذه الآية قال : تلوى لسانك بغير الحق وهى اللجاجة فلا تقيم الشهادة على وجهها ، والاعراض عنها الترك . وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فسر الله بالتحرير . والاعراض بالترك . وكان المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور الى هذا الأثر وإلى أن تحريم شهادة الزور لكونها سببا لابطال الحق فكتمان الشهادة أيضا سبب لابطال الحق ، وإلى الحديث الذى أخرجه احمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا : إن بين يدى الساعة - فذكر أشياء ثم قال - وظهور شهادة الزور ، وكتبتان شهادة الحق ، ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما : **قوله** (عن عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس) فى رواية محمد بن جعفر الآتية فى الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد . وحديث عبيد الله بن أبى بكر سمعت أنس بن مالك ، **قوله** (سئل رسول الله ﷺ عن الكبائر) زاد بهز عن شعبة عند أحمد ، أو ذكرها ، وفى رواية محمد بن جعفر ذكر الكبائر أو سئل عنها ، وكان المراد بالكبائر أكبرها كما فى حديث أبى بكره الذى يليه ، وكذا وقع فى بعض الطرق عن شعبة كما سأبينه ، وليس القصد حصر الكبائر فيما ذكر ، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى فى تعريفها والإشارة إلى تعيينها فى الكلام على حديث أبى هريرة . واجتنبوا السبع الموبقات ، وهو فى آخر كتاب الوصايا . **قوله** (وشهادة الزور) فى رواية محمد بن جعفر قول الزور أو قال شهادة الزور ، قال شعبة : وأكثر ظنى أنه قال شهادة الزور ، **قوله** (تابعه غندر) هو محمد بن جعفر المذكور . **قوله** (وأبو عامر وهب وعبد الصمد) أما رواية أبى عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود ، وابن منده فى كتاب الإيمان من طريقه عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر الاشرار بالله ، الحديث ، وكذلك أخرجه المصنف فى الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر ، وأما رواية بهز وهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه ، وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف فى الديات . **قوله** (حدثنا الجريري) بضم الجيم وهو سعيد بن لباس ، وسماه فى رواية خالد الحذاء عنه فى أوائل الأدب ، وقد أخرج البخارى للعباس بن فروخ الجريري لكنه إذا أخرجه عنه سماه ، **قوله** (عن عبد الرحمن بن أبى بكره) فى رواية اسماعيل بن عليه عن الجريري . حدثنا عبد الرحمن ، وقد علقها المصنف آخر الباب . **قوله** (ألا أنبئكم بأكبر الكبائر) هذا يقوى - إن كان المجلس متحدا - أحد الوجهين مما شك فيه شعبة : هل قال ذلك ابتداء ، أو لما سئل ؟ وقد نظم كل من المعقود وشهادة الزور بالشرك فى آيتين : إحداهما قوله تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا) ، ثانيهما قوله تعالى (فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور) . **قوله** (ثلاثا) أى قال لم ذلك ثلاث مرات ، وكرره تأكيدا لينتبه السامع على إحضار نهمة ، وهم من قال : المراد بذلك عدد الكبائر ، وقد ترجم البخارى فى العلم من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه ، وذكر فيه طرفا من هذا الحديث تعليقا . **قوله** (الاشرار بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لتلبته فى الوجود ، ولا سيما فى بلاد العرب ، فذكره تنبيها على غيره . ويحتمل أن يراد به

خصوصيته ، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك وهو التعطيل ، لأنه نفي مطلق والإشراك اثبات مقيد فيترجح الاحتمال الأول . **قوله** (وعقوق الوالدين) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قيل في عندهما إن شاء الله تعالى . **قوله** (وجلس وكان متكئاً) يشعر بأنه أهم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً ، ويفيد ذلك تأكيد تحريمه وعظم قبحه ، وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر ، فإن الإشراك ينبو عنه قلب المسلم ، والعقوق يصرف عنه الطبع ، وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعدارة والحسد وغيرهما ، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها من الإشراك قطعاً ، بل لكون مفسدة الزور متعدية إلى غير الشاهد ، بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالباً . **قوله** (ألا وقول الزور) في رواية خالد بن الجريري « ألا وقول الزور وشهادة الزور » وفي رواية ابن عليه « شهادة الزور أو قول الزور » وكذا وقع في العدة بالواو ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام ، لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد ، فإنا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . قال : ولا شك أن عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ، ومنه قوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً) . **قوله** (فإزال يكررها حتى قلنا ليته سكت) أي شفقة عليه ، وكرهية لما يزعجه . وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه **عليه** والمحبة له والشفقة عليه . **قوله** (وقال اسماعيل بن إبراهيم) أي ابن عليه ، وروايته موصولة في كتاب استنبات المرتدين ، وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها ؛ والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور . وأكبر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه ، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة . لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب ، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ، وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر ، ثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات . ومنها ما لا يكفر ، وذلك هو عين المدعى ، ولهذا قال الغزالي : انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه . ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفسدتها . وفي الحديث تحريم شهادة الزور ، وفي معناها كل ما كان زوراً من تعاطى المرء ما ليس له أهلاً

١١ - **باب** شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره . وما يُعرف بالأصوات . وأجاز شهادته قاسمٌ والحسنُ وابنُ سيرينَ والزُّهريُّ وعطاء . وقال الشعبيُّ . تجوزُ شهادتهُ إذا كان عاقلاً . وقال الحكم : رُبُّ شَيْءٍ تجوزُ فيه . وقال الزُّهريُّ أرأيتَ ابنَ عَبَّاسٍ لو شَهِدَ على شهادةٍ أكنتَ رَدُّهُ ؟ وكان ابنُ عَبَّاسٍ يبعثُ رجلاً ، إذا غابتِ الشمسُ أفطَرَ . ويسألُ عنِ الفجرِ فإذا قيلَ له طلعَ صلى رَكعتينِ . وقال سليمانُ بنُ يسارٍ : استأذنتُ على عائشةَ فمرقتُ صوتي ، قالت : سليمانُ ؟ أدخلُ فأنك مملوكٌ ما بقيَ عليكَ شيءٌ . وأجاز سُمرةُ بنُ جندبٍ شهادةَ امرأةٍ مُنقبةٍ

٢٦٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «سمعت النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أنقطت من سورة كذا وكذا» وزاد عباد بن عبد الله عن عائشة «سجد النبي ﷺ في بيتي، فسمع صوت عباد يصلي في المسجد فقال: يا عائشة، أصوت عباد هذا؟ قلت: نعم. قال: اللهم ارحم عباداً» [الحدِيث ٢٦٥٥ - أطرافه في: ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٤٢، ٦٣٣٥]

٢٦٥٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن - أو قال: حتى تسمعوا أذاناً - ابن أم مكتوم» وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس: أصبغت

٢٦٥٧ - **حدثنا** زياد بن يحيى حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما قال «قدمت على النبي ﷺ أقبية، فقال لي أبي مخرمة: انطلق بنا إليه عسى أن يعطينا منها شيئاً. فقام أبي على الباب فسلم، فعرف النبي ﷺ صوته، خرج النبي ﷺ ومعه قباء وهو يري به محاسنه وهو يقول: خبأت هذا لك، خبأت هذا لك»

قوله (باب شهادة الأعمى ونكاحه وأمره وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الأعمى، فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبول تأذنيه، وهو قول مالك والليث، سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده. وفصل الجمهور فأجازوا ما تضمنه قبل العمى لا بعده، وكذا ما ينزل فيه منزلة المبصر، كأن يشهده شخص بشئ ويتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه، وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تجوز شهادته بحال إلا فيما طريقه الاستفاضة، وليس في جميع ما استدل به المصنف دفع للذهب المفصل إذ لا مانع من حمل المطلق على المقيد. **قوله** (وأجاز شهادته القاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء)، أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة. وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصاري قال سمعت الحكم بن عتيبة - هو بالمشاة والموحدة مصغر - يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال: جائزة. وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنها قال «شهادة الأعمى جائزة». وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه «أنه كان يجيز شهادة الأعمى». وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال «يجوز شهادة الأعمى». **قوله** (وقال الشعبي تجوز شهادته إذا كان عاقلاً) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه، وليس مراده بقوله «عاقلاً»، الاحتراز من الجنون لأن ذاك أمر لا بد

من الاحتراز منه سواء كان أحمى أو بصيرا ، وإنما مراده أن يكون فطنا مدركا للأمور الدقيقة بالقرائن ، ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك . **قوله** (وقال الحكم : رب شيء تجوز فيه) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا ، وكأنه توسط بين مذهبي الجواز والمنع . **قوله** (وقال الزهري : رأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنت ترد) ؟ وصله الكرايسي في « أدب القضاء » ، من طريق ابن أبي ذئب عنه . **قوله** (وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق ابن رجاء عنه ، ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته . قال ابن المنير : لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على التعريف ، أى إذا عرف أن هذا فلان ، فإذا عرف شهد ، قال وشهادة التعريف يختلف فيها عند مالك وغيره ، وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يسكت في برؤية الشمس لأنها توارىها الجبال والسحاب ، ويكتفى بغلبة الظلة على الأفق الذى من جهة المشرق ، وأخرجه سعيد بن منصور عنه . **قوله** (وقال سليمان بن يسار : استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت : سليمان ادخل الخ) تقدم الكلام عليه في آخر العتق ، وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان في ملكها أو في ملك غيرها لأنه كان مكاتب ميمونة زوج النبي ﷺ . وأما من قال يحتمل أنه كان مكاتباً لعائشة فمعارضة للصحيح من الأخبار بمحض الاحتمال وهو مردود ، وأبعد من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أى استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة . **قوله** (وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متنفذة) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد ، ولغيره بسكون النون وتقديمها على المثناة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة « سمع النبي ﷺ رجلا يقرأ في المسجد ، الحديث ، والغرض منه اعتماد النبي ﷺ على صوته من غير أن يرى شخصه . **قوله** (وزاد عباد بن عبد الله) أى ابن الزبير عن أبيه عن عائشة ، وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة « تهجد النبي ﷺ في بيتي ، وتهجد عباد بن بشر في المسجد ، فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال : يا عائشة هذا عباد بن بشر ، قلت : نعم ، فقال : اللهم ارحم عبادا . **قوله** (فسمع صوت عباد) وقوله (أصوت عباد) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضوعين كما سقته ، وهذا يزول اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة ، وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة ، فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين ، وظاهر الحال أن المهم في الرواية التي قبل هذه هو المفسر في هذه الرواية لأن مقتضى قوله « زاد » أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتتحد القصة ، لكن جزم عبد الغنى بن سعيد في « المهمات » بأن المهم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الانصارى ، فروى من طريق عمرة عن عائشة « أن النبي ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال : صوت من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن يزيد ، قال : لقد ذكرني آية رحمه الله كنت أنسيتها ، ويؤيد ما ذهب إليه مشابة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها ، بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية ، ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت ، وهو أن يقال سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال : هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه ، والذي لم يعرفه هو الذى تذكر بقرائه الآية التي نسبها ، وسيأتى بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ثانيا حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم ، وقد مضى بتمامه وشرحه في الأذان ، والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الأعمى . ثالثا حديث المسور في إعطاء

النبي ﷺ له القباء ، والغرض منه قوله فيه « فمعرفة النبي ﷺ صوته غرض ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول : خبأت لك هذا ، فان فيه أنه اعتمد على صوته قبل أن يرى شخصه ، وسيأتي شرحه في اللباس إن شاء الله تعالى . واحتج من لم يجز شهادة الأعمى بان العقود لا تجوز الشهادة عليها إلا باليقين ، والأعمى لا يتيقن الصوت لجواز شبه بصوت غيره ، وأجاب المجيزون بأن محل القبول عندهم إذا تحقق الصوت ووجلت القرائن الدالة لذلك ، وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ، ومن ذلك جواز نكاح الأعمى زوجته وهو لا يعرفها إلا بصوتها ، لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي ، والأفتى احتمل عنده احتيالا قويا أنها غيرها لم يجر له الإقدام عليها . وقال الاسماعيلي : ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا ، لأن نكاح الأعمى يتعلق بنفسه لأنه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخل . وأما قصة عباد وعمرمة في شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما . وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث « كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت » ، فالاعتقاد على الجميع الذين يخبرونه بالوقت ، قال : وأما مذكركم الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل لا تقوم به حجة ، لأن ابن عباس كان أعمى من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته ، فانه لو شهد لأبيه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته ، وقد أعاده الله من ذلك

١٢ - باب شهادة النساء ، وقوله تعالى [٢٨٢ البقرة] : « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان »

٢٦٥٨ - حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن عياض بن عبد الله عن أبي

سعيد الخلدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى . قال : فذلك من نقصان عقلها »

قوله (باب شهادة النساء ، وقول الله تعالى : فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والاموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص ، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء ، فمنها الجمهور وأجازها الكوفيون ، قال : واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال وعيوب النساء ، واختلفوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده . وقال أبو عبيد : أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الأموال فللكية المذكورة ، وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فللقوله تعالى (فان لم يأتوا بأربعة شهداء) وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فنالحقها بالأموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ، ومن ألحقها بالحدود فلأنها تكون استحلالات للفروج وتحريمها بها ، قال : وهذا هو المختار ، ويؤيد ذلك قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) ثم سماها حدودا فقال (تلك حدود الله) والنساء لا يقبلن في الحدود ، قال : وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى ، وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة لأنها معقودة لاثبات شهادتهن في الجلة ، وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا ؟ فعند الجمهور لا بد من أربع ، وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين ، وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقد مضى بتامه في الحيض ، والغرض منه قوله ﷺ « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ، قال المهلب : ويستتبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقلهم وضبطهم ، فتقدم

شهادة القطن يقطع على الصالح البليد ، قال : وفي الآية أن الشاهد إذا نسي الشهادة فذكره بها رفيقه حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها . ومن الطائفة ماحكاه الشافعي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة أخرى ، فأراد أن يفرق بينهما امتحانا فقالت له أم الشافعي : ليس لك ذلك ، لأن الله تعالى يقول ﴿ أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ﴾

١٢ - باب شهادة الإمام والبيد

وقال أنس : شهادة البيد جائزة إذا كان عدلا . وأجازه شريح وزرارة بن أوفى

وقال ابن سيرين : شهادة جائزة إلا البيد لبيد . وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني

وقال شريح : كلكم يتوعيد وإمام

٢٦٥٩ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث ح

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة قال حدثني عتبة بن الحارث أو سمعته منه « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، قال فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني ، قال فتحنيت فذكرت ذلك له ، قال : وكيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما . فنهاه عنها »

قوله (باب شهادة الاماء والبيد) أي في حال الرق ، وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقا ، وقالت طائفة : تقبل مطلقا ، وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور ، وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن . قوله (وقال أنس : شهادة البيد جائزة إذا كان عدلا) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن قلفل قال « سألت أنسا عن شهادة البيد فقال جائزة » . قوله (وأجازه شريح وزرارة بن أوفى) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي « أن شريحا أجاز شهادة البيد » وروى سعيد ابن منصور من رواية عمار النخعي قال « سمعت شريحا أجاز شهادة عبد في الشيء اليسير » وروينا في جامع سفيان ابن عيينة ، عن هشام عن ابن سيرين « كان شريح يميز شهادة البيد في الشيء اليسير إذا كان مرضيا ، وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعث عن الشعبي « كان شريح لا يميز شهادة البيد ، فقال علي : لكننا نميزها فكان شريح بعد ذلك يميزها إلا لبيد » وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سند له . قوله (وقال ابن سيرين شهادة) أي البيد (جائزة ، إلا البيد لبيد) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل ، من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه . قوله (وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال « كانوا يميزونها في الشيء الخفيف ، ومن طريق أشعث الخرائفي عن الحسن نحوه » . قوله (وقال شريح : كلكم يتوعيد وإمام) كذا الأكثر ، ولابن السكن « كلكم عييد وإمام » ، وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار النخعي « سمعت شريحا شهد عنده عبد فأجازه شهادته ، فقيل له أنه عبد ، فقال : كلنا عييد وأما حواء ، وأخرجني سعيد بن منصور

من هذا الوجه نحوه بلفظ « قتل له إته عبد ، فقال : كلهم بنو عبيد وبنو إمام ، ثم أورد المصنف حديث عقبة ابن الحارث في قصة الأمة السوداء المرضعة ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ووجه الدلالة منه أنه عليه السلام أمر عقبة بفراق امرأته بقول الأمة المذكورة ، فلو لم تكن شهادتها مقبولة لماعمل بها ، واحتجوا أيضا بقوله تعالى « (من ترضون من الشهداء) » قالوا فإن كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك ، وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها « (ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا) » والاباء إنما يتأتى من الأحرار لا لشغال الرقيق بحق السيد ، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر ، وأجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال : قد جاء في بعض طرقه « فجاءت مولاة لأهل مكة ، قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة ، وتعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها ليست بحرة . وقد قال ابن دقيق العيد : إن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة ، وقد سبق إلى الجزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم ، وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي إهاب وانها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقفة ، ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب فلعل غنية لقبها ، أو كان اسمها فغير زينب كما غير اسم غيرها . والأمة المذكورة لم أقف على اسمها . قوله (فأعرض عني) زاد في السيوطي عن طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة « وتبسم النبي صلى الله عليه وسلم » . قوله فيه (فتجيت فذكرت ذلك له) في رواية النكاح « فأعرض عني ، فأتيته من قبل وجهه فقلت : أنها كاذبة ، وفي رواية الدارقطني « ثم سألته فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة ،

٤ - باب شهادة المرضعة

٢٦٦٠ - حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال « تزوجت امرأة ، فجاءت امرأة فقالت : إني قد أرضعتك ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : وكيف وقد قيل ؟ فقها عنك . أو نحوه » .

قوله (باب شهادة المرضعة) ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته ، أخرجه في الباب الذي قبله ، وفي هذا الباب عن أبي عاصم ، لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لأبي عاصم فيه شيخين ، فقد وجدت له فيه ثالثا ورابعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا ، واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها ، قال علي بن سعد : سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال ، يجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الأوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن وإسحق ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم » قال ابن شهاب : الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم . واختاره أبو عبيد إلا أنه قال : إن شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به . واحتج أيضا بأنه عليه السلام لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له « دعها عنك » وفي رواية ابن جريج « كيف وقد زعمت ، فأشار

إلى أن ذلك على التنزيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها ، وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر : فرق بينهما إن جاءت بيته ، والأغل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزها ، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت . وقال الشعبي : تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تتعرض نسوة لطلب أجرة ، وقيل لا تقبل مطلقا ، وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجرة لها على ذلك ، وقال مالك تقبل مع أخرى . وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتمحضات ، وعكسه الأصطخري من الشافعية ، وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدهما بحمل النهي في قوله دفهأ عنها ، عل التنزيه وبحمل الامر في قوله دعها عنك ، على الإرشاد . وفي الحديث جواز اعراض المفتي ليتنبه المستفتى على أن الحكم فيما سأله السكف عنه ، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقضى لرفع النكاح ، وقوله في الاسناد الذي قبله «حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه ، فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاه ابن عبد البر ، ولعل قائل ذلك أخذه من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مریم عن عقبة بن الحارث ، قال ابن أبي مليكة «وقد سمعته من عقبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ ، وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب ولفظه «عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال : وحدثني صاحب لي عنه وأنا لحديث صاحبني أحفظ ، ولم يسمه ، وفيه إشارة إلى التفرقة في صيغ الاداء بين الافراد والجمع ، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه ، فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك «حدثني ، بالافراد وفيما عدا ذلك «حدثنا ، بالجمع أو سمعت فلانا يقول ، ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه «حدثني عقبة بن الحارث ، ثم قال «لم يحدثني ولكن سمعته يحدث ، وهذا يمين أحد الاحتمالين ، وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول «الحارث بن مسكين قراءة عليه وأنا اسمع ، ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم يقصد بالتحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به . قوله فيه (انى قد أرضعتك) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة «قد غلت علينا امرأة سوداء فسألت فأبطنأنا عليها فقالت : تصدقوا على ، فوالله لقد أرضعتك جميعا ، زاد البخارى في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة «فقال لها عقبة ما أرضعتني ولا أخبرتنى - أى بذلك - قبل التزوج ، زاد في «باب إذا شهد شاهد بشئ فقال آخر ما علمت ذلك ، وفي العلم «فركب الى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله ، وترجم عليه «الرحلة في المسألة النازلة ، وزاد في النكاح «فقالت لى : قد أرضعتك وهى كاذبة ، قوله (دعها عنك أو نحوه) في رواية النكاح «دعها عنك ، حسب ، زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره «لا خير لك فيها ، وفي الباب الذى قبله «دفهأ عنها ، زاد في الباب المشار اليه من الشهادات «فقارها ونسكت زوجها غيره ،

١٥ - باب تعديل النساء بمضين بمضا

٢٦٦١ - حدثنا أبو الزبير سُلَمانُ بن داود - وأُفَيمى بمضَه أحدُ - حدثنا فُلَيجُ بنُ سليمانَ عن ابنِ شهابِ الزُّهْرِيِّ عن عُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ وسَعِيدِ بنِ السَّيِّبِ وعَلَقَمَةَ بنِ وَقَّاصٍ القَيْسِيِّ وعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ عَبْدِ

الله بن عتبة من عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله منه . قال الزهري وكلهم حديث طائفة من حديثها - وبعضهم أوعى من بعض - وأثبت له اقتصاصا - وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة ، وبعض حديثهم يصدق بعضا . زهوا أن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج سقرا أفرغ بين أزواجه ، فأيقن خرج سهمها أخرجه بها معه . فأفرغ بيتنا في فزاة فراها فخرج سعي فخرجت معه بعد ما أنزل الحجاب ، فانا أحمل في هودج وأنزل فيه . فبرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تك وقيل ودنونا من المدينة آذن ليلة بالرحيل ، فقت حين آذنوا بالرحيل فشبت حتى جاوزت الجيش ، فلما قضيت شأني أقبلت إلى الرحيل فلمست صدري ، فلما عقد لي من جزم أظفاري قد انقطع ، فرجعت فالتمت عدي ، فحسني ابتناؤه . فاقبل الذين يرحلون لي فاحتلموا هودجي فزحلوه على بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون أنني فيه ، وكان النساء إذا ذك خفا ظلم يتقلن ولم يشهن اللحم ، وإنما ياكلن العلقمة من الطعام . فلم يستكر القوم حين رفعوه قتل الهودج فاحتلموه ، وكنت جارية حديثة السن ، فبعثوا الجمل وساروا ، فوجدت عدي بعد ما استمر الجيش ، فحقت منزلي ولم يمس في أحد ، فأتمت منزلي الذي كنت به فظننت أنهم سيقيدوني فيرجعون إلى . فبينا أنا جالسة غلبتني عينا ففتمت ، وكان صفوان بن العطل السلمي ثم الدك كوفي من رواة الجيش ، فصبح عند منزلي ، فرأى سواد إنسان فأنهم ، فأتاني ، وكان يراني قبل الحجاب ، فاستيقظت باسترجاعه حتى أتاه راحلته فوطئ يدها فركبتها ، فانطلق يقدومي الراحلة حتى أتينا الجيش بعد ما نزلوا معرسي في نحر الظهيرة ، فهلك من هلك . وكان الذي تولى الإفك عبد الله بن أبي بن سلول . فقدمنا المدينة فاشتكت بها شعرا ، والناس يفيضون من قول أصحاب الإفك ، ويربني في وجعي أنني لا أرى من النبي ﷺ اللطف الذي كنت أرى منه حين أمرض ، إنما يدخل فيسلم ثم يقول : كيف نيك ؟ لا أشعر بشيء من ذلك حتى تفت ، فخرجت أنا وأُم مسطح قبل المناصير متبرزا ، لا نخرج إلا ليلا إلى ليل ، وذلك قبل أن تخذ الكنف قريبا من بيوتنا ، وأمرنا أمر العرب الأول في البرية أوفى القبر . فأقبلت أنا وأُم مسطح بنت أبي رهم تمشي ، فعثرت في مرطها فقالت : تسي مسطح . فقالت لها : بئس ما قلت ، أنسبين رجلا شهيدا بدرا ؟ قالت : يا هتاه ، ألم تسمي ما قالوا ؟ فأنبرتني بقول أهل الإفك ، فزددت مرصا على مرضي . فلما رجعت إلى بيتي دخل على رسول الله ﷺ فسلم فقال : كيف نيك ؟ قلت : أئذن لي إلى أبي . قالت : وأنا حينئذ أريد أن استيقن الخبر من قبليهما .

فَإِذْ نَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَيْتُ أَبَوَيْ ، فَقُلْتُ لَأُمِّي : مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ ؟ قَالَتْ : يَا بُنْتِي ، هَوْنِي هَلْ تَحْسِبُكَ لِلشَّانِ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُ وَضِئَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ مُجِيعًا وَلَهَا ضَرَارُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا . قُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا ؟ قَالَتْ : فَيْتُ تَعْلَمُ الْبَيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرَقَا لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ يَوْمَ . ثُمَّ أَصْبَحْتُ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ ، فَقَالَ أُسَامَةُ : أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا تَعْلَمْ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا . وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يُضَيِّقُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلِلنَّسَاءِ نِيَوَاهَا كَثِيرٌ ، وَسَلِّ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقْكَ . فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ : يَا بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيكَ ؟ قَالَتْ بَرِيرَةُ : لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا امْرَأَةً أَعْصِمُهُ عَلَيْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنِهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ الْمَجْبِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سَكُولٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يَسْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَعَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي ، فَوَاللَّهِ مَا عَمِلْتُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَمِلْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا مَعِيَ . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُمَازٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ أَنَا أَعْذَرُكَ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْنَا عَنْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِيْخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْنَا فَقَطَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ - وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَسَكُنِ احْتِمَاكُهُ الْحَلِيَّةَ - فَقَالَ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَا تَقْلَعُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَيَّ ذَلِكَ . فَقَامَ أَسِيدُ بْنُ الْخَضِرِ فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَنَقْلَعَنَّ ، فَأَنْتَ مُنَافِقٌ مُجَادِلٌ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . فَثَارَ الْخَبْيَانِ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هَتَّوْا ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ . فَزَلَّ خَفَضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَصَكَتْ . وَبَسَكَيْتُ يَوْمَ لَا يَرَقَا لِي دَمْعٌ ، وَلَا أَكْتَحِلُ يَوْمَ ، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبُو آيٍ وَقَدْ بَسَكَيْتُ لَيْلَتِي وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبَكَاءَ فَالِقُ كَيْدِي . قَالَتْ : فَبَيْنَمَا هَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذْ اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا فَجَسَتْ تَبْسِكِي مَعِيَ ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَحَاسِنْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ فِيَّ مَا قَبِلَ قَبْلَهَا ، وَقَدْ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحِي إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ . قَالَتْ : فَتَشَعَّدْتُ ثُمَّ قَالَ : يَا عَائِشَةُ فَانْهَ بَلَعَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيرَةَ فَسُيِّرْ عَنْكَ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أُحِيسُ مِنْهُ قَطْرَةً ، وَقَالَتْ لَأُمِّي : أَجِبْ عَنِّي

رسول الله ﷺ . قال : والله لا أدري ما أقول لرسول الله ﷺ . فقلت لأبي : أجبني عنى رسول الله ﷺ فيما قال . قالت : والله ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ . قالت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن ، فقلت : إني والله لقد علمت أنكم سمعتم ما يحدث به الناس ووقر في أنفسكم وصدقتم به ، وإن قلت لكم إني بريئة - والله يعلم إني بريئة - لا تصدقوني بذلك ، ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم إني بريئة - أنصدقني - والله ما أجِدُ لي ولكم متحلاً إلا أبا يوسف إذ قال (فصبِرْ جميلٌ والله للمستعان على ما تصفون) . ثم تمحَّولتُ على فرائي وأنا أرجو أن يُبرئني الله . ولكن ما ظننت أن يُنزل في شأني وحياً ، ولأننا أحقرُ في نفس من أن يُتكلَّم بالقرآن في أمرى ، ولكني كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يُبرئني ، فوالله ما رام تجليسه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أُنزل عليه الوحي ، فأخذهُ ما يأخذ من البرحاء ، حتى إنه ليتحدَّر منه مثل الجان من العرق في يوم شاتٍ . فلما مررت عن رسول الله ﷺ وهو يضحك فكان أول كلمة تكلم بها أن قال لي : يا عائشة أحدى الله ، قد برأك الله . قالت لي أُمي : قومي إلى رسول الله ﷺ . فقلت : لا والله لا أقوم إليه ، ولا أحد إلا الله . فانزل الله تعالى [١١ النور] : ﴿ إِنْ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ الآيات . فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه - وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقرابته منه - والله لا أفتق على مسطح بشيء أبداً بعد أن قال لعائشة ، فانزل الله تعالى [٢٢ النور] : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعْيُ أَنْ يُوَفُّوا - إِي قَوْلِهِ - غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فقال أبو بكر : بلى والله ، إني لأحب أن يَغْفِرَ الله لي ، فرجع إلى مسطح الذي كان يُجرى عليه . وكان رسول الله ﷺ يسأل زينب بنت جحش عن أمرى ، فقال : يا زينب ما علمت ؟ ما رأيت ؟ فقالت : يا رسول الله ، أنحى سمى وبصرى ، والله ما علمت عليها إلا خيراً . قالت : وهى التى كانت تُسميني ، فصمها الله بالورع . قال وحدَّثنا فليح عن هشام بن عروة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله . قال وحدَّثنا فليح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومجيب بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مثله .

قوله (باب تعديل النساء بعضهم بعضاً) كذا الأكثر ، زاد أبو ذر قبله حديث الافك ثم قال باب الخ . قوله (حدَّثنا أبو الربيع سليمان بن داود) هو الزهراني العسكي بفتح المهملة والمثناة البصرية ، نزل بغداد ، اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ، ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه ، وفي طبقته اثنان كل منهما أيضا أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الختلى بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه والرشدي بـ كسر الراء وسكون المعجمة مصرى لم يخرج جاله وروى عنه أبو داود والنسائي . قوله (وأهمنى بعضه أحد قال حدَّثنا

فليس) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لابن الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري حله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة، ويحتمل أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان يقول: قال حدثنا فليح بالتدنية، ولم أر ذلك في شيء من الأصول، ويؤيد الأول أيضا صنيع البرقاني فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي الربيع عن فليح، لكن وقع في أطراف خلاف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بمضه أحمد بن يونس، فإن كان محفوظا فلعل لفظ «قالا» سقط من الأصل كما جرت العادة بإسقاطها كثيرا في الأسانيد فأنبت بعضهم بدلها «قال» بالافراد، وبما قال خلف جزم الدمياطي، وأما جزم المزى بأن الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح، وزعم ابن خلفون أن أحد هذا هو ابن حنبل بناء على القول الثاني، وجوز غيره أن يكون أحد بن الضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء، وقد حدث به عن أبي الربيع الزهرائي من يسمى أحد أيضا أبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عامر وأبو يعلى أحد بن علي بن المثنى وغيرهما، وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح من تسمى أحد، وكذلك من رواه عن أبي الربيع من يسمى أحد أيضا. فأنه أعلم. ثم ساق المصنف حديث الإفك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه، ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله، ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد، قال مثله، وسيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها. وقد أخرجه الاسماعيلي عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح، قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الإفك جلدوا الحد، قلت: وسيأتي لذلك اسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا سؤاله عليه السلام بريرة عن حال عائشة وجوابها ببرامتها واعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي. وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببرامتها أيضا وقول عائشة في حق زينب: هي التي كانت تساميني فقصها الله بالورع، ففي مجموع ذلك مراد الترجمة. قال ابن بطال: فيه حجة لابن حنيفة في جواز تعديل النساء وبه قال أبو يوسف ووافق محمد الجمهور. قال الطحاوي: التزكية خبر وليست شهادة فلا مانع من القبول، وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهم لبعضهم لا للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما في حق الرجال، وقال ابن بطال: لو قيل إنه تقبل تزكيتهم بقول حسن وثناء جميل يكون إبراء من سوء لكان حسنا كما في قصة الإفك، ولا يلزم منه قبول تزكيتهم في شهادة نوجب أخذ مال، والجمهور على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه. قوله: فأيتن خرج سهمها أخرج بها معه (كذا للنسفي ولا يذعن غير الكشميني، وفي رواية الكشميني والباقيين «خرج»، وهو الصواب، ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء للجهول. قوله (من جزع أظفار) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني «ظفار»، وهو أصوب، وسيأتي توضيحه عند شرحه. قوله (فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني والنسفي «حين أناخ راحلته». قوله (وقد بكيت ليلتي ويوما) في رواية الكشميني «ليلتين ويوما»، وفي رواية النسفي وأبي الوقت «ليليتي ويومي»، وسيأتي بقية ألفاظه عند شرحه إن شاء الله تعالى.

١٦ - **باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه** . وقال أبو جميلة : وجدت منبواً فلما رآني همرُ قال : عسى النوير أبوؤسا ، كأنه يتهمني . قال عريق : إنه رجل صالح . قال : كذلك ، اذهب . وعلينا نفقته

٢٦٦٢ - حدثني محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد الحذاء عن عبيد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : « أنفى رجل على رجل عند النبي ﷺ ، فقال : وبذلك ، قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك (مراراً) . ثم قال : من كان منكم مادحاً أخاه لأخيه فليقل : أحب فلاناً . والله حسيبه . ولا أركى على الله أحداً . أحسبه كذا وكذا . إن كان يعلم ذلك منه »

[الحديث ٢٦٦٢ - طرقه في : ٦٠٦١ ، ٦١٦٢]

قوله (باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه) ترجم في أوائل الشهادات و تعديل كم يجوز ، فتوقف هناك ، و جزم هنا بالاكتفاء بالواحد ، وقد قدمت توجهه هناك . واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية ، فالمرجح عند الشافعية والمالكية - وهو قول محمد بن الحسن - اشتراط اثنين كما في الشهادة ، واختاره الطحاوي ، واستثنى كثير منهم بطلان الحاكم لانه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم ، وأجاز الأكثر قبول المرح والتعديل من واحد لانه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد . وقال أبو عبيد : لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة ، واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحمل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجج فيشهدون له ، قال : وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى ، وهذا كله في الشهادة ، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح ، لانه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأخبار ولا يشترط العدد فيها ، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يعتمد أيضاً . قوله (وقال أبو جميلة) بفتح الميم وكسر الميم واسمه سنين بمهملة ونونين مصغر ، ووم من شدد التحتانية كالدودي ، وقيل إنها رواية الأصيلي ، قيل اسم أبيه فرقد ، قال ابن سعد هو سلى ، وقال غيره هو ضمرى ، وقيل سليطى ، وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين . وسيأتى في غزوة الفتح ما يدل على صحته ، وقد ذكره آخرون في الصحابة ، ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جميلة قال : أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح ، وذكر أبو عمر أنه جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع ، وهو وارد على من لم يعرفه فقال إنه مجهول كابن المنذر ، ونقل البيهقي عن الشافعي نحوه ذلك . وفي الرواة أبو جميلة آخر اسمه مبصرة الطاهوي بضم الطاء المهلة وفتح الهاء ، وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له محبة اتفاقاً ، ووم من جملة صاحب هذه القصة كالكرمانى . قوله (وجدت منبواً) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أى شخصاً منبواً ، أى لقيطاً . قوله (قال عسى النوير أبوؤسا) كذا للأصيلي ولابن ذر عن الكشميني وحده وسقط للباقيين . والنوير بالمعجمة تصغير غار ، وأبوؤسا جمع بؤس وهو الشدة ، وانتصب على أنه خبر عسى عند من يحيزه ، أو باضار شئ . تقديره عسى أن يكون النوير أبوؤسا . وجزم به صاحب المغنى . وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب . وروى الحلال في علله عن الزهري أن أهل المدينة يتمثلون به في ذلك كثيراً ، وأصله كما قال الأصمى أن ناساً دخلوا غارا يبيتون فيه فأنهار عليهم فقتلهم ، وقيل وجدوا فيه

عدوا لم يقتلهم ، قيل ذلك لئلا يدخل من دخل في أمر لا يعرف عاقبته . وقال ابن السكبي : الغوير مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق ، وكان من يمر يتواصلون بالحراسة . وقال ابن الأعرابي : ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بأنه في الأصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه التقطه ، فهذا معنى قوله كأنه يتهنى . وقيل أول من تكلم به الزباء - بفتح الزاي وتشديد الموحدة والمد - لما قتلت جذيمة الأبرش . وأراد قصير - بفتح القاف وكسر المهملة - أن يقتصر منها . فتواطأ قصير وعمر بن أخت جذيمة على أن قطع عمرو أقف قصير فأظهر أنه هرب منه إلى الزباء . فأمست إليه . ثم أرسلته تاجرا فرجع إليها بربح كثير مرارا ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الاعتدال معهم السلاح ، فنظرت إلى الجمال تثنى رويدا لثقل من عليها قالت : عسى الغوير أبوسا أي لعل الشر يأتكم من قبل الغوير ، وكان قصيرا أعليا أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير ، فلما دخلت الاحمال قصرها خرجت الرجال من الاعتدال فهلك . قوله (كأنه يتهنى) أي بأن يكون الولد له ، وإنما أراد نفي نسبة عنه لمعنى من الممانى ، وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته ، وقيل اتهمه بأنه زنى بأمة ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أول . وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام الفتح وأنه وجد منبوا في خلافة عمر فأخذه ، قال فذكر ذلك عريني لعمر ، فلما رآني عمر قال فذكره وزاد : ما حلك على أخذ هذه النسمة ؟ قلت : وجدتها ضائعة . وقد أخرج مالك في «الموطأ» هذه الزيادة عن الزهري أيضا ، وصدر هذا الخبر سيأتي موصولا في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري ، وفي ذلك رد على من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي ﷺ ولا عمر ، وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكره عنه وزاد فيه ، وأنه التقط منبوا ، فذكر القصة ولم أر ذلك في شيء من النسخ . قوله (فقال له عريني إنه رجل صالح) لم أقف على اسم هذا العريف . إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان . وفي الصحابة لابن عبد البر : سنان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة . فيحتمل أن يكون هو ذا فقد قيل إن أبا جيلة ضمرى والله أعلم . قال ابن بطال : كان عمر قسم الناس ، وجعل على كل قبيلة عريفا ينظر عليهم . قلت : فان كان أبا جيلة سلميا فينظر من كان عريف بني سليم في عهد عمر . قوله (قال كذاك) زاد مالك في روايته « قال نعم » . قوله (اذهب وعلينا نفقته) في رواية مالك « فقال عمر : اذهب فهو حر ، ولك ولأولادنا نفقته » . وكذلك في رواية البيهقي . قال ابن بطال : في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره عن أحد فانه يجتزئ بقول الواحد كما صنع عمر . فاما إذا كلف المشهود له أن يعدل شهوده فلا يقبل أقل من اثنين . قلت : غاية أنه حمل القصة على بعض احتمالاتها ، وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج ، وفيها جواز الالتقاط وإن لم يشهد ، وأن نفقته إذا لم يعرف في بيت المال ، وأن ولادته للمتقطعة ، وذلك بما اختلف فيه ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وقد وجه بعضهم معنى قوله « لك ولأولادنا » بكونه حين التقطه كأنه أعتقه من الموت أو أعتقه من أن يلتقطه غيره ويدعى أنه ملكه (تنبيه) : وقع في «المطالع» أن عمر لما اتهم أبا جيلة شهد له جماعة بالستراد ، وليس في قصته أن الذي شهد ليس إلا عريفه وحده . وفيه تثبت عمر في الأحكام ، وأن الحاكم إذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادحا فيه ، وجوع الحاكم إلى قول أمثاله . وفيه أن الثناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره ، وإنما يكره الاطناب في ذلك ، ولهذا التكلفة ترجم البخاري عقب هذا الحديث أن موسى الذي

ساقه بمعنى حديث أبي بكرة الذي أورده في هذا الباب فقال « ما يكره من الإطناب في المدح » ، ووجه احتجاجة بحديث أبي بكرة أنه ﷺ اعتبر تركية الرجل إذا اقتصد لأنه لم يجب عليه إلا الإسراف والتغالي في المدح ، واعترضه ابن المنير بأن هذا القدر كاف في قبول تركيته ، وأما اعتبار النصاب فمكوت عنه ، وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بأن النصاب لو كان شرطاً لذكر ، إذ لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة . قوله (أثنى رجل على رجل) يحتمل أن يفسر المثنى بمحسن بن الأدرع الأسلمي ، وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمد وإسحق ، وعند إسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منها المثنى عليه بأنه عبد الله ذو النجادين ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الأدب مع تمام الكلام على حديث أبي بكرة إن شاء الله تعالى

١٧ - باب ما يكره من الإطناب في المدح ، وليقل ما يعل

٢٦٦٣ - **حدثنا** محمد بن الصباح **حدثنا** اسماعيل بن زكرياء **حدثني** يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « سمع النبي ﷺ رجلان يثنى على رجل ويطريه في مدحه فقال : أهلكم - أو قطعتم - ظهر الرجل »

[الحديث ٢٦٦٣ - طريقه في : ٦٠٦]

قوله (باب ما يكره من الإطناب في المدح ، وليقل ما يعل) أورده فيه حديث أبي موسى « سمع النبي ﷺ رجلان يثنى على رجل ، يمكن أن يفسر بمن فسر في حديث أبي بكرة بناء على اتحاد القصة ، وقوله « يطريه » بضم أوله ، والإطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه . قوله (أهلكم أو قطعتم) شك من الراوي ، وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله « وليقل ما يعل » وكأنه ذهب إلى اتحاد حديث أبي بكرة وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكرة « إن كان يعلم ذلك منه ، والله أعلم »

١٨ - **باب** بلوغ الصبيان وشهادتهم ، وقول الله تعالى [٥٩ النور] : « وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذِنوا » . وقال مغيرة : احتلمت وأنا ابن ثنتي عشرة سنة . وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله عز وجل [٤ الطلاق] : « واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم - إلى قوله - أن يضمن حملهن » . وقال الحسن بن صالح : أدركت جارة لنا جادة بنت إحدى وعشرين سنة

٢٦٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** أبو أسامة قال **حدثني** عبيد الله قال **حدثني** نافع قال **حدثني** ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ عرّضه يوم أُحُد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يُجزئي ، ثم هرّضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني » قال نافع : فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فخدمته الحديث فقال : إن هذا لحد بين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله أن يقرضوا لمن بلغ خمس عشرة

[الحديث ٢٦٦٤ - طريقه في : ٤٠٩٧]

٢٦٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا صَقْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي

سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَمِلٍ »

قوله (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أى حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك ، فاما حد البلوغ فسأذكره ، وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور ، واعتبرها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا ، وقبل الجمهور أخبارهم إذا انضمت إليها قرينة ، وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديث الباب ما يصرح بها ، وأجيب بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم يبلوغه قبلت شهادته إذا اتصف بشرط القول ، ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز « إنه لحد بين الصغير والكبير » . قوله (وقول الله عز وجل : وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق الحكم ببلوغه الحلم ، وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام ، وهو ازال الماء الدافق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في اليقظة أو المنام ، وأجمعوا على أن لا أثر للجماع في المنام إلا مع الانزال . قوله (وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي . قوله (وأنا ابن ثنثي عشرة سنة) جاء مثله عن عمرو بن العاص ، فانهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة . قوله (وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل : واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم - الى قوله - أن يضمن حملن) هو بقية من الترجمة ، ووجه الانتزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالاقراء على حصول الحيض ، وأما قبله وبعده فبالأشهر ، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم . وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء . قوله (وقال الحسن بن صالح) هو ابن حنبل المحدث الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب ، وأثره هذا رويناه موصولا في «المجالسة» للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه « وأقل أوقات الحمل تسع سنين ، وقد ذكر الشافعي أيضا أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشرووقع لبنتها مثل ذلك ، واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل ، وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا ؟ وفي السن الذي إذا جاوزته الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ ، فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور الإنبات ، إلا أن مالك لا يقيم به الحد للشبهة ، واعتبره الشافعي في الكافر ، واختلف قوله في المسلم ، وقال أبو حنيفة : سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للجارية ، وقال مالك : حده فيهما سبعمائة أو ثمان عشرة ، وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور : حده فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب . قوله (حدثنا عبيد الله بن سعيد) كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير ، وهو أبو قدامة السرخسي ، ووقع بخط ابن العكلى الحافظ عبيد بن اسماعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلائق فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الحشمي عن عبيد بن اسماعيل ثم قال : أخرجه البخاري عن عبيد الله بن اسماعيل . قلت : وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة ، وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال « عن يحيى بن سعيد القطان ، بدل أبي أسامة فهذا يرجع ما قال البيهقي . قوله (أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني) فيه التفات أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يحزني لكنه التفت ، أو مجرد من نفسه أولا شخصا فعبّر

عنه بالماضي ثم التفت فقال « عرضني » ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي « فلم
 يجره » وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر « عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال فلم
 يجرني » وقوله « فلم يجرني » بضم أوله من الأجازة ، وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم
 « فاستصغرنى » . **قوله** (ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) لم تختلف الرواة عن عبيد الله
 ابن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع
 وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هارون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه
 « عرضت على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني » وعرضت عليه يوم أحد ، الحديث ، قال ابن
 سعد : قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة له ، وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن
 عمر هذا ، وأما بناءه على قول ابن إسحق ، وأما أهل السير أن الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا
 في تعيين شهرها كما سيأتي في المغازي ، واتفقوا على أن أحداً كانت في شوال سنة ثلاث ، وإذا كان كذلك جاء
 ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة ، لكن البخاري جنح إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق
 كانت في شوال سنة أربع ، وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى
 ابن عقبة ، وعن مالك الجزم بذلك ، وعلى هذا لا إشكال ، لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا
 في أحد نادوا المسلمين : موعدكم العام المقبل بدر ، وأنه ﷺ خرج إليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحداً ،
 وهذه هي التي تسمى « بدر الموعد » ولم يقع بها قتال فتمنع ما قال ابن إسحق إن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج
 حينئذ إلى الجواب عن الإشكال ، وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر « عرضت يوم أحد وأنا ابن
 أربع عشرة » أي دخلت فيها ، وأن قوله « عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة » أي تجاوزتها فألغى الكسر
 في الأولى وجبره في الثانية ، وهو شائع مسموع في كلامهم ، وبه يرتفع الإشكال المذكور وهو أول من التزم
 والله أعلم . (تنبيهان) : الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان ببدر فلم يجره ثم
 بأحد فأجازته ، قال : وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يجره وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع
 عشرة سنة فأجازته ، ولا وجود لذلك ، وإنما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي
 معشر ، وأبو معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر ما رواه الثقات بل يوافقهم . الثاني زعم ابن ناصر أنه
 وقع في « الجمع » للحميدي هنا « يوم الفتح » بدل يوم الخندق ، قال ابن ناصر : والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو
 خلف قبحه شيخنا ولم يتدبره . والصواب « يوم الخندق » في جميع الروايات ، وتلق ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر
 وبالغ في التشنيع على من وهم في ذلك ، وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط لا يسلم منه كثيراً أحد : **قوله** (قال نافع
 قدمت على عمر) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (أن هذا الحد بين الصغير والكبير) في رواية ابن عينة
 عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي « فقال هذا حد ما بين الغزاة والمقاتلة » ، **قوله** (وكتب إلى عماله أن يفرضوا
 لمن بلغ خمس عشرة) زاد مسلم في روايته « ومن كان دون ذلك فأجلوه في العيال » وقوله « أن يفرضوا » أي
 يفقدوا لهم وقتاً في ديوان الجند . وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء ، وهو الرزق الذي يجمع في بيت
 المسال ويفرق على مستحقه . واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجزت عليه أحكام

البالغين وإن لم يحتلم ، فيكذب بالعبادات وإقامة الحدود ، ويستحق سهم الغنيمة ، ويقتل إن كان حربيا ، ويفك عنه الحجر إن أوفس رشده وغير ذلك من الأحكام . وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه راديه نافع . وأجلب الطحاوي وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بأنها كانت في القتال ، وذلك يتعلق بالقوة والجلد . وأجلب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ، ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته . وتجاسر بعضهم فقال : إنما رده لضعفه لا لسنه ، وإنما أجازته لقوته لا لبلوغه . ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ورواه أبو عوانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج ، أخبرني نافع ، فذكر هذا الحديث بلفظ « عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت ، وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها ، لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع ، وقد صرح فيها بالتحديث فأتى ما يحشى من تدليس ، وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله « ولم يرني بلغت ، وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به . وفي الحديث أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فن وجده أهلا لاستصحابه وإلأداه ، وقد وقع ذلك للنبي ﷺ في بدر وأحد وغيرهما ، وستأتي الإشارة إليه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ ، بل للامام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة ، فرب مراقب أقوى من بالغ . وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج ، والله أعلم . (تنبيه) : ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك ، وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ، ثم صبي حتى يفطم ، ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر . ثم حزور إلى خمس عشرة . ثم قد إلى خمس وعشرين ، ثم عنطط إلى ثلاثين ، ثم عمل إلى أربعين ، ثم كهل إلى خمسين . ثم شيخ إلى ثمانين ، ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقار به تجوزا . قوله (عن أبي سعيد) هو الخدري . قوله (يبلغ به النبي ﷺ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ « أن رسول الله ﷺ قال ، . قوله (غسل يوم الجمعة) في رواية أحمد عن سفيان والغسل يوم الجمعة ، وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا . ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام

١٩ - باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بيعة ؟ قبل اليمين

٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ - وَهُوَ فِيهَا قَاجِرٌ - لِيَقْتُلَ بِهَا مَالَ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . قَالَ فَقَالَ الْأَعْمَشُ بْنُ قَيْسٍ : فِي وَاقِعِهِ كَانَ ذَلِكَ ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَبَدَنِي قَدَمَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَيْكَ بَيْعَةٌ ؟ قَالَ قُلْتُ : لَا . قَالَ فَقَالَ لِي يَهُودِيٌّ : أَحْلِفْ . قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَحْلِفُ وَيَدْعُبُ بِيَالِي . قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [٧٧ آل عمران] : (إِنْ

الْقَيْنَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ﴾

قوله (باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل اليمين) أورد فيه حديث الأشعث « كان بيني وبين رجل أرض لجمدني ، فقال النبي ﷺ : ألك بينة ؟ قلت : لا . قال : يحلف » وفيه حديث ابن مسعود . وقوله في الترجمة « قبل اليمين » أي قبل يمين المدعى عليه ، وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعى بأن يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته شهدت له بحق لانه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك ، بل فيه ما قد يتمسك به في أن يمين الاستظهار غير واجبة ، والله أعلم . وسيأتي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والایمان والتذور إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حجة لمن قال : لا تعرض اليمين على المدعى عليه إذا اعترف المدعى أن له بينة

٣٠ - باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود . وقال النبي ﷺ « شاهدك أو يمينه »

وقال قتادة : حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كلبي أبو الزناد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله تعالى [البقرة ٢٨٢] : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » قلت : إذا كان يُكْتَفَى بِشهادة شاهد ويمين المدعى فما محتاج أن تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، ما كان يصحح بهذا ذكر هذه الأخرى ؟

٢٦٦٨ - حدثنا أبو نعيم . حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال « كتب ابن عباس رضي الله

عنها إلى : إن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه »

٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي

وائل قال : قال عبد الله « من حلف على يمين يستحق بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان ، ثم أنزل الله تصديق ذلك [٧٧ آل عمران] : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ إِلَى - عَذَابِ أَلِيمٍ » . ثم إن الأعمش بن قيس خرج إلينا فقال : ما يحدثكم أبو عبد الرحمن ؟ فحدثناه بما قال ، فقال : صدق ، لقي أنزلت ، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء ، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ ، فقال : شاهدك أو يمينه . فقلت له : إنه إذن يحلف ولا يُبَالَى : فقال النبي ﷺ : من حلف على يمين يستحق بها مالا - وهو فيها فاجر - لقي الله وهو عليه غضبان . فأنزل الله تصديق ذلك . ثم أقرأ هذه الآية »

قوله (باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود) أي دون المدعى ، ويستلزم ذلك شيئين : أحدهما أن لا تجب يمين الاستظهار ، والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد ويمين المدعى . واستشهد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني . وقوله « في الأموال والحدود » يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعى عليه في الأموال دون الحدود ، وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح

ونحوه ، واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق والفدية فقال : لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعى البينة ولو شاهداً واحداً . **قوله** (وقال النبي ﷺ) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث ، والغرض منه أنه أطلق اليمين في جانب المدعى عليه ولم يقيد بشيء دون شيء ، وارتفع « شاهدك » على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره المثبت لك أو الحجة أو ما يثبت لك ، والمعنى ما يثبت لك شهادة شاهديك . أو لك إقامة شاهديك لحذف المضاعف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب لإعرابه فارفع ، وحذف الخبر للعلم به ، وقد تقدم في الرهن بالغف « شهودك » وأنه روى بالرفع والنصب ، وتقدم توجيهه . **قوله** (وقال قتبية حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ، ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ « حدثنا قتبية » ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة ، وهو عجيب ، فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب ، وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به . **قوله** (عن ابن شبرمة) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة ، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للنصور ، مات سنة أربع وأربعين ومائة . **قوله** (كلني أبو الزناد) هو قاضي المدينة . **قوله** (في شهادة الشاهد ويمين المدعى) أي في القول بجوازها ، وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كأهل بلده ، ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده ، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك ، فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة ، وإنما تم له الحجة بذلك على أصل يختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن ؟ أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به ؟ والأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب الحجازيين ، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنتهض حجة ابن شبرمة لأنه يصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به ، وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال : الحاجة إلى إذكر إحداهما الأخرى إنما هو فيما إذا شهدنا ، وإن لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة ، واليمين ممن هي عليه لو انفردت لحلت محل البينة في الأداء والإبراء ، فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد . قال : ولو لم إسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن لزوم إسقاط الشاهد والمرأتين لأنها ليست في السنة لأنه **قوله** « قال » شاهدك أو يمينه ، اهـ . وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه ، لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين ، وهو وجه للشافعية ، وصححه الحنابلة ، ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده » وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ ، وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر ، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً ، وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا ، وأيضاً فالنسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة ، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما رواه ذلك ﴾ وأجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت أخيها ، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة ، وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ، وأمثلة ذلك كثيرة . وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيء والوضوء من القهقهة ومن التيمم والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية

وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود الا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويمحرم كل ذئ ناب من السباع ومغلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتيل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب ، وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها ، فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة ، بل ثبت من طرق صحيحة متعددة ، فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد ، وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته ، وقال ابن عبد البر لا مطلق لأحد في صحته ولا إسناد ، وأما قول الطحاوي : أن قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو ابن دينار ، لا يقدح في صحة الحديث لانهما تابعيان نكتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ، وبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة . ومنها حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، وهو عند أصحاب السنن ورجاله مديون ثقات ، ولا يضره أن سبيل بن أبي صالح نسبته بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرهما . ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة . وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضماط ، وبدون ذلك تثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة لان النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تنوجه على المدعى عند النكول ورد اليمين بغير حلف فاذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى ومعه شاهد آخر أولى ، فهو متعقب ، ولا يرد على الخفية لانهم لا يقولون برد اليمين . وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لانه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه ، يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم . وقال ابن العربي : أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران : أحدهما أن المراد قضى بيمين المسكر مع شاهد الطالب ، والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه ، فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين . وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة ، لان المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين . ثانيهما حمله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعتك بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة ويرد العبد ، وتعقبه بنحو ما تقدم ، ولانها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها . قلت : وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه ، هكذا أخرجه في الزمن ، وهنا مختصراً من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة ، وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله ، وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعت أحدهما على الأخرى أنها جرحتها ، وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ : البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وقال : لم يروه عن سفيان الا الفريابي ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ : ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وهشام بن الاسود عن ابن أبي مليكة قال : كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف ، فذكر قصة المرأتين ، فكتبته إلى

ابن عباس ، فسكتب إلى : ان رسول الله ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، وهذه الزيادة ليست في الصحيحين ، واستادها حسن . وقد بين ﷺ الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله ﷺ : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، وسيأتي في تفسير آل عمران . وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة . واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه ، والمشهور فيه تعريفان : الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه ، والثاني من إذا سكوت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يمتلئ إذا سكوت ، والأول أشهر ، والثاني أسلم . وقد أورد على الأول بأن المودع إذا ادعى الرد أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ، ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك . واستدل بقوله « واليمين على المدعى عليه » للجمهور بمجمله على عومه في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا ، وعن مالك لا توجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا ، وقريب من مذهب مالك قول الأصطخري من الشافعية : إن قرأ من الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه ، واستدل بقوله « لادعى ناس دماء ناس وأموالهم » على إبطال قول المالكية في التسمية ، ووجه الدلالة تسويته ﷺ بين الدماء والأموال . وأجيب بأنهم لم يسندوا القصص مثلا إلى قول المدعى بل للقسامة ، فيكون قوله ذلك لو نأى يقوى جانب المدعى في بداهته بالإيمان . الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى (إن الذين يشترون بعهد الله) الآية . وقد مضت الإشارة إليه قبل بياض . والمراد منه قوله « شاهدك أو يمينه » وقد روى نحوه هذه القصة وأثر بن حجر وزاد فيها « ليس لك إلا ذلك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد ، وأجيب بأن المراد بقوله ﷺ « شاهدك » أى يمينتك سواء كانت رجلا أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب ، وإنما خص الشاهدين بالذكر لأنه الأكثر الأغلب ، فالمدعى شاهدك أو ما يقوم مقامهما ، ولو لم من ذلك رد الشاهد واليمين لسكوته لم يذكر للزم رد الشاهد والمرأتين لسكوته لم يذكر فوضح التأويل المذكور ، والملجى إليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين ، فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه

٢١ - باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتبس بالبينة وينطلق لطلب البينة

٢٦٧١ - حديث محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عتيق عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحاء ، فقال النبي ﷺ : البينة ، أو حد في ظهرك ، فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا يتطلق يلتبس البينة ؟ فجعل يقول : للبينة وإلا حد في ظهرك . فذكر حديث الأمان »

[الحديث ٢٦٧١ - طرقه في : ١٧٤٧ ، ١٠٧]

قوله (باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة) أورد فيه طرفاً من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه، والغرض منه تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المقذوف لدفع الحد عنه، ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين، والزوج له مخرج عن الحد باللعان إن حجز عن البينة بخلاف الأجنبية، لانا نقول: إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء، وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدعى من باب الأول

٢٢ - باب اليمين بعد العصر

٢٦٧٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولم يذهب عنهم ألباب رحمته على فضل ماء بطريق يمتنع منه ابن السبيل. ورجل بايع رجلاً لا يبايعه إلا لله نيا، فإن أعطاه ما يريد وفي له وإلا لم يفر له. ورجل ساوم رجلاً بسلمة بعد العصر خلف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها» **قوله** (باب اليمين بعد العصر) ذكر فيه حديث أبي هريرة «ثلاثة لا يكلمهم الله، الحديث، وفيه: ورجل ساوم بسلمة بعد العصر خلف، الحديث، وسيأتي الكلام عليه في الأحكام، ونذكر ما يتماق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى. قال المهلب: إنما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذباً لشهود ثلاثه الليل والنهار ذلك الوقت انتهى. وفيه نفاذ، لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر، ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال

٢٣ - باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من موضع إلى غيره

قضى مروان باليمين على زيد بن ثابت على المنبر

فقال: أحلف له مكاني، فجعل زيد يحلف، وأبى أن يحلف على المنبر، فجعل مروان يوجب منه

وقال النبي ﷺ «شاهدك أو يمينه» ولم يخص مكاناً دون مكان»

٢٦٧٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «من حلف على يمين ليقتطع بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان»

قوله (باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره) أي وجوباً، وهو قول الحنفية والخابلة، وذهب الجمهور إلى وجوب التغليظ، في المدينة عند المنبر، وبمكة بين الركن والمقام، وبغيرهما بالمسجد الجامع. وانفقوا على أن ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل، واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك. **قوله** (قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر) قال: أحلف له مكاني الخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء - المزني بضم الميم

وتشديد الزاى قال : اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع - يعنى عبد الله - إلى مروان فى دار ، فقضى باليمن على زيد ابن ثابت هل المنبر فقال : أحلف له مكافئ فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، فجعل زيد يحلف أن حقه لحق ، وأبى أن يحلف على المنبر ، وكان البخارى احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمن على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا ، والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان ، وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك ، فروى أبو هيب فى كتاب القضاء بإسناد صحيح عن نافع : أن ابن عمر كان وصى رجلا ، فأناه رجل بصك قد درست أسماء شهوده ، فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه ، فقال الرجل : يا ابن عمر أتريد أن تسمع بنى الذى يسمعى هنا ؟ فقال ابن عمر : صدق فاستحلفه مكانه ، وقد وجدت لمروان سلفا فى ذلك ، فأخرج الكرايىسى فى « أدب القضاء » بسند قوى إلى سعيد بن المسيب قال : ادعى مدعى على آخر أنه اغتصب له بعيرا ، فخاصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر ، فأبى أن يحلف وقاله : أحلف له حيث شاء غير المنبر ، فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ، ففرم له بعيرا مثل بعيره ولم يحلف ، . **قوله** (وقال النبی ﷺ : شاهدك أو يمينه) تقدم موصولا قريبا . **قوله** (ولم يخص مكانا دون مكان) هو من تفقه المصنف ، وقد اعترض عليه بأنه ترجم لليمن بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفى هنا التغليظ بالمكان ، فان صح احتجاجه بأن قوله « شاهدك أو يمينه » لم يخص مكانا دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان ، فان قال ورد التغليظ فى اليمن بعد العصر قيل له ورد التغليظ فى اليمن على المنبر فى حديثين : أحدهما حديث جابر مرفوعا « لا يحلف أحد عند منبرى هذا على يمين آئمة ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار » أخرجه مالك وأبو داود والنسائ وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، واللفظ الذى ذكرته لآبى بكر بن أبى شيبة . ثانيهما حديث أبى أمامة بن ثعلبة مرفوعا « من حلف عند منبرى هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » أخرجه النسائ ورجاله ثقات . ويحاج عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمن بعد العصر أنه يوجب تغليظ اليمن بالمكان ، بل له أن يقلب المسألة فيقول : إن لزم من ذكر تغليظ اليمن بالمكان أنها تغلظ على كل حالف ، فيجب التغليظ عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك . ثم أورد حديث ابن مسعود « من حلف على يمين ، وقد تقدم قريبا بأتم منه مضموما إلى حديث الأشعث ، ويأتى الكلام عليه فى الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب إذا تسارع قوم فى اليمن

٢٦٧٤ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبى هريرة رضى

الله عنه « أن النبى ﷺ عرض على قوم اليمن فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمن أيهم يحلف »

قوله (باب إذا تسارع قوم فى اليمن) أى حيث تجب عليهم جميعا بأيهم يبدأ . **قوله** (أن النبى ﷺ عرض على قوم اليمن فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمن أيهم يحلف) أى قبل الآخر ، هذا اللفظ أخرجه النسائ أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه « فأسرع الفريقان » وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه بلفظ « إذا أكره الاثنان على اليمن واستجابا فليتها عليهما » وأخرجه أبو نعيم فى مسند اسحق بن

راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخاري ، وتعقبه بأنه رآه في أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد ، قال : وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى . قلت . وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن عبد الرزاق ، وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال « فاستحباها » ، وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ « أو استحباها » ، قال الاسماعيلي : هذا هو الصحيح ، أي أنه بلفظ « أو » لا بالفاء ولا بالواو . قلت : ورواية الواو يمكن حملها على رواية « أو » ، وأما رواية الفاء فيمكن توجبها بأنهما أكرها على اليمين في ابتداء الدعوى ، فلما عرفا أنهما لا بد لهما منها أجابا إليها وهو المعبر عنه بالاستحباب ، ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد إلى القرعة . وقال الخطابي وغيره : الإكراه هنا لا يراد به حقيقته ، لأن الإنسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف - سواء كانا كاهنين لذلك بقلبيهما وهو معنى الإكراه ، أو مختارين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب - وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله « فليستهما » ، أي فليقرعوا . وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازعا اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما ، فن خرجت له القرعة حلف واستحبا . ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة ، فقال النبي ﷺ : استهما على اليمين ما كان ، أجبا ذلك أو كرها ، وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ، ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها ، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلاً وأنكروا ولا بينة للدعى عليهم ، فتوجهت عليهم اليمين ، فقتلوا إلى الحلف ، والحلف لا يتبع معتبرا إلا بتلقيح الحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به في ذلك . والله أعلم

٢٥ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا

أُولَئِكَ لَآخِلَاقٌ لَّمْ يَفْعَلُوا فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

٢٦٧٥ - حدثني إسحاق أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن عيسى عن إبراهيم بن أبي إسحاق

السكسكي سميح عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول « أقام رجل سياحته فحلف بالله لقد أعطى بها

مالم يطمئنها . فتركت [٧٧ آل عمران] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل رباً خائفاً »

٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ - حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل

عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف على يمين كاذباً ليفتطع مال الرجل - أو قال

أخيه - لنى الله وهو عليه غضبان . وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ

الله وأيمانهم ثَمًّا قليلا - إلى قوله - عذاب اليم ﴿ ١ 〉 . فَلَفَيْتِي الْأُثْمُ فَقَالَ : مَا حَذَّكَمُ عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمَ ؟ قُلْتُ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : فِي أَنْزَلْتُ ،

قوله (باب قول الله عز وجل : ان الذين يشرون بعهده الله وأيمانهم ثمنا قليلا) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها ، وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضا ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزولها في كل من القصتين ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير . وقوله في طريق ابن أبي أوفى : حدثنا إسحق حدثنا يزيد بن هارون ، جزم أبو علي الغساني بأنه إسحق بن منصور ، وجزم أبو نعيم الإصبهاني بأنه إسحق بن داهويه . وقوله : أخبرنا العموم ، هو ابن حوشب ، وقوله : قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل ربا غائن ، هو موصول بالاسناد المذكور إليه ، وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع

٢٦ - باب كيف يستحلف ؟ قال تعالى ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾

وقول الله عز وجل ﴿ نَمَّ جَاهِدُكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴾ . يقال : بالله وتالله وتالله

وقال النبي ﷺ « وَرَجُلٌ حَلَفَ بِاللَّهِ كَذِبًا بِمَدِّ الْقَمَرِ » وَلَا يُحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ

٢٦٧٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَادَّاهُ بِسَاحِلِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْلُوعَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهَا ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْلُوعَ . قَالَ : وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ ، قَالَ : هَلْ عَلَى غَيْرِهِ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْلُوعَ . قَالَ : فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلَا أَقْصُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ »

٢٦٧٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُورِيَّةُ قَالَ : ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْنُتْ »

[الحديث ٢٦٧٩ - أطرافه في : ٣٨٣٦ ، ٦١٠٨ ، ٦٦٤٦ ، ٦٦٤٨]

قوله (باب كيف يستحلف) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للجھول . قوله (وقول الله عز وجل : ثم جاءوك يحلفون بالله) إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها ، وغرضه بذلك أنه لا يجب تليظ الحلف بالقول ، قال ابن المنذر : اختلفوا فقالت طائفة يحلفه بالله من غير زيادة ، وقال مالك : يحلفه بالله الذي لا إله إلا هو ، وكذا قال الكوفيون والشافعي ، قال : فإن اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك . قال ابن المنذر : وبأى ذلك استحلفه اجزأ . والاصل في ذلك أنه إذا حلف

بأنه صدق عليه أنه حلف اليمين . قوله (يقال بالله) أى بالوحدة (وتالله) أى بالمشناة (وتالله) أى بالواو ، وكلها ورد بها القرآن ، قال الله تعالى (قالوا تقاسموا بالله) وقال تعالى (والله ربنا ما كنا مشركين) وقال تعالى (تالله لقد آثرك الله علينا) . قوله (وقال النبي ﷺ : ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في « باب اليمين بعد العصر » لكن بالمعنى ، وسيأتى فى الأحكام بلفظ « غلف » لقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها . قوله (ولا يحلف بغير الله) هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة ، وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديث الباب حيث قال « من كان خالفا فليحلف بالله أو ليصمت » . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث طلحة فى قصة الرجل الذى سأل عن الإسلام ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الايمان ، والغرض منه قوله « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » فانه يستفاد منه الاختصار على الحلف بالله دون زيادة . ثانيهما حديث ابن عمر « من كان خالفا فليحلف بالله ، وسيأتى شرحه فى كتاب الايمان والنذور مستوفى إن شاء الله تعالى »

٢٧ - باب من أقام البينة بعد اليمين ، وقال النبي ﷺ « كلّ بعضكم ألحن بحجته من بعض »

وقال طاوس وإبراهيم وشريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة

٢٦٨٠ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « إنكم تختصمون إلى ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فم قضيت له بحق أخيه شيئا بقوله فأنما أقطع له قطعة من النار ، فلا يأخذها »

قوله (باب من أقام البينة بعد اليمين) أى يمين المدعى عليه سواء رضى المدعى بيمين المدعى عليه أم لا ، وقد ذهب الجمهور الى قبول البينة ، وقال مالك فى « المدونة » : إن استحلفه ولا علم له بالبينة ثم عليها قبلت وقضى له بها ، وإن عليها فتركها فلا حق له . وقال ابن أبى ليلى : لا تسمع البينة بعد الرضا باليمين ، واحتج بأنه إذا حلف فقد برئ وإذا برئ فلا سبيل عليه ، وتعقب بأنه إنما يبرأ فى الصورة الظاهرة لا فى نفس الأمر . قوله (وقال النبي ﷺ لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض) هو طرف من حديث أم سلة الموصول فى الباب المذكور ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وفيه الإشارة إلى الرد على ابن أبى ليلى ، وأن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا فى نفس الأمر ولا الباطل حقا . قوله (وقال طاوس وإبراهيم) أى النخعي (وشريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة) أما قول طاوس وإبراهيم فلم أقف عليهما موصولين ، وأما قول شريح فوصله بغوى فى « المجموعات » ، من طريق ابن سيرين عن شريح قال : من ادعى قضائى فهو عليه حتى يأتى ببينة ، الحق أحق من قضائى ، الحق أحق من اليمين الفاجرة . وذكر ابن حبيب فى « الواضحة » بأسناد له عن عمر قال « البينة العادلة خير من اليمين الفاجرة » قال أبو عبيد : إنما قيد اليمين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الخائف بأنه أمر ، بخلاف ما حلف عليه قتيبن أن يمينه حيثند فاجرة ، وإلا فقد يوفى الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البينة التى شهدت بأصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حيثند فاجرة . ثم أورد المصنف حديث أم سلة

مرفوعاً : انكم تختصمون الى ، ولعل بهضكم ألحن بحجته من بعض ، الحديث ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث أم سلة دلالة على قبول البيعة بعد عيين الذكر . وأجاب ابن المنير فقال : موضع الاستشهاد من حديث أم سلة رضى الله عنها أنه ﷺ لم يحمل اليمين الكاذبة مفيدة حلاً ولا قطعاً لحق الحق ، بل نهاه بعد يمينه من القبض ، وسأوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم ، فيؤخذ ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه ، فإذا ظهر في حقه بيعة فهو باق على القيام بها لم يستطع ، كما لم يستطع أصل حقه من ذمة مقطوعة باليمين . وسيأتي الكلام على بقية شرح حديث أم سلة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى

٢٨ - باب من أسرى بانجاز الوعد . وفعله الحسن

واذكرني في الكتاب إسماعيل أنه كان صادق الوعد . وقضى ابن الأشوج بالوعد ، وذكر ذلك من ثمرة بن جندب وقال المنور بن نخرمة « سمعت النبي ﷺ وذكر كرهه له فقال : وعدتي فوقى لى »

قال أبو عبيد الله : رأيت إسحاق بن إبراهيم يمتنع بحديث ابن أشوج

٢٦٨١ - حدثني إبراهيم بن حمزة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أخبره قال : أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له « سألتك ماذا يأمركم ؟ فزعت أنه يأمر بالصلاة والصدق والخفاف والوفاء بالمهد وأداء الأمانة ، قال : وهذه صفة نبي »

٢٦٨٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا أئتمن خان ، وإذا وعد أخلف »

٢٦٨٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال « لما مات النبي ﷺ جاء أبو بكر مالاً من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر : من كان له على النبي ﷺ دين ، أو كانت له قبله عدة فليأتنا : قال جابر : فقلت وعدتي رسول الله ﷺ أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا - فبسط يديه ثلاث مرات - قال جابر : فمد في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة »

٢٦٨٤ - حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير قال « سألت يهودي من أهل الحيرة : أي الأجلين قضى موسى ؟ قلت : لا أدري حتى

أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ . فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : قَضَى أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فُلٌ ،

قَوْلُهُ (باب من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب بأبواب الشهادات أن وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الكرمانى . وقال المذهب : انجاز الوعد مأمور به مندوب إليه هند الجميع ، وليس بفرض ، لا تفاتهم على أن الموعد لا يضارب بما وعد به مع الغرماء اهـ . وتقل الإجماع في ذلك مردود ، فإن الخلاف مشهور ، لكن القائل به قليل . وقال ابن عبد البر وابن العربي : أجل من قال به عمر بن عبد العزيز . وعن بعض المالكية إن ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به والا فلا . فن قال لآخر : تزوج ولك كذا فتزوج لذلك وجب الوفاء به . وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك بالتبض أو قبله . وقرأت بخط أبي رحمه الله في إشكالات على « الأذكار للنووى » : ولم يذكر جواباً عن الآية ، يعنى قوله تعالى (كبر مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون) وحديث « آية المنافق » ، قال : والدلالة للوجوب منها قوية ، فكيف حمله على كراهة التنزيه مع الوعيد الشديد ؟ وينظر هل يمكن أن يقال يحرم الإخلاف ولا يجب الوفاء ؟ أى يأثم بالإخلاف وإن كان لا يلزم بوفاء ذلك . **قَوْلُهُ** (وفعله الحسن) أى الأمر بانجاز الوعد . **قَوْلُهُ** (واذكر في الكتاب اسماعيل إنه كان صادق الوعد) في رواية النسبى ، وذكر اسماعيل أنه كان صادق الوعد ، وروى ابن أبي حاتم من طريق الثورى أنه بلغه أن اسماعيل عليه السلام دخل قرية هو ورجل فأرسله في حاجة وقال له انه ينتظره ، فأقام حولا في انتظاره . ومن طريق ابن شوذب أنه اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد . **قَوْلُهُ** (وقضى ابن الأشوع بالوعد ، وذكر ذلك عن سمرة بن جندب) هو سميد بن عمرو بن الأشوع ، كان قاضى الكوفة في زمان إمارة خالد القسرى على العراق وذلك بعد المائة ، وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير إسحق بن راهويه . **قَوْلُهُ** (قال أبو عبد الله) هو المصنف (رأيت لإسحق بن إبراهيم) هو ابن راهويه (يحتج بحديث ابن أشوع) أى هذا الذى ذكره عن سمرة بن جندب ، والمراد أنه كان يحتج به في القول بوجوب انجاز الوعد . (تنبيه) : وقع ذكر اسماعيل بين التعليل عن ابن الأشوع وبين نقل المصنف عن إسحق في أكثر النسخ ، والذى أوردته أولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل ، وأورد منه طرفا ، وقد تقدم موصولا في بدء الوحى مع الإشارة إلى كثير من شرحه . ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان . ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فيما وعده به النبي ﷺ من مال البحرين ، وسيأتى الكلام عليه في « باب فرض الخس » ، ومعنى شيء من ذلك في الكفالة ، وأشار غير واحد إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ . وقال ابن بطلان : لما كان النبي ﷺ أولى الناس بمكارم الاخلاق أدى أبو بكر مواعيده عنه ، ولم يسأل جابراً البينة على ما ادعاه لأنه لم يدع شيئا في ذمة النبي ﷺ وإنما ادعى شيئا في بيت المال ، وذلك موكل إلى اجتهاد الامام . رابعها حديث ابن عباس في أى الأجلين قضى موسى . **قَوْلُهُ** (عن سالم الأفطس) هو ابن عجلان الجزرى ، شاعى ثقة ، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الطب ، وكذا الراوى عنه مروان بن شجاع ، وقد تابع سالم على روايته لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سميد بن جبير ، وتابع سميدا عكرمة عن ابن عباس ، ودواه أيضا أبو ذر وأبو هريرة وهبة

ابن النذر بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راء ، وجابرو أبو سعيد ، ورفعوه كاهم ، وجميعها عند ابن مردويه في التفسير ، وحديث عتبة وأبي ذر عند الزوار أيضا ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ، ورواية عكرمة في مسند الحميدى . **قوله** (سألني يهودى) لم أقف على اسمه ، والحيرة بكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة بلد معروف بالمراق . **قوله** (أى الاجلين) أى المشار اليهما في قوله تعالى (ثمانى حجج فان آتممت عشرا فمن عندك) . **قوله** (جبر العرب) بفتح الميملة وبكسرهما ورجحه أبو عبيد ، ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة ، والمراد به العالم الماهر ، وإنما عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذى غاطبه ، وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مرفوعا أن جبريل ساء بذلك ، ومراده بالقدوم على ابن عباس أى بمكة . **قوله** (قضى أكثرهما وأطيهما) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا ، وهو فى حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتى بيانه فى الباب الذى يليه . وذكر ابن دويد فى المشور ، أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس جريحا فسكلمه فقال : ما يبنى لهذا إلا أن يكون جبر العرب ، وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس . **قوله** (أن رسول الله ﷺ سأل جبريل : أى الاجلين قضى موسى ؟ قال : أتمهما وأكلمهما ، أخرجه الحاكم ، وفى حديث جابر د أوفاهما ، أخرجه الطبراني فى الأوسط ، وفى حديث أبى سعيد د أتمهما وأطيهما عشر سنين ، والمراد بالأطيب أى فى نفس شعيب . **قوله** (أن رسول الله ﷺ إذا قال فعل) المراد برسول الله ﷺ من أنصف بذلك ولم يرد شخصا بعينه . وفى رواية حكيم بن جبير د أن النبي ﷺ إذا وعد لم يخلف ، زاد الاسماعيلي من الطريق التى أخرجه البخارى د قال سعيد : فلقينى اليهودى فأعلتته بذلك ، فقال : صاحبك والله عالم ، والغرض من ذكر هذا الحديث فى هذا الباب بيان توكيد الوفاء بالوعد ، لأن موسى ﷺ لم يحزم بوفاء العشر ، ومع ذلك فوفاهما فكيف لو جزم . قال ابن الجوزى : لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقض كريم أخلاقه أن يخيب ظنه فيه

٣٩ - **باب** لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها . وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله عز وجل [١٤ المائدة] : (فأغربنا بينهم المداوة والبغضاء) . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا (آمنا بالله وما أنزل) الآية »

٢٦٨٥ - **حَرْشُ** يحيى بن بُسَير حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابَكُمْ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ أَخَذْتُ الْأَخْبَارَ بِاللَّهِ تَقَرُّوْنَ لَمْ يُشَبَّ ؟ وَقَدْ حَدَّثَكُمْ اللَّهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ فَقَالُوا [٧٩ البقرة] : « هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا » أَفَلَا يَتَمَكَّمُ بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ ؟ وَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ »

قوله (باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار ، وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال : فذهب الجمهور إلى ردها مطلقا ، وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا - إلا على المسلمين - وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه واستثنى أحد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا إن شاء الله تعالى ، وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث وإسحق : لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) وهذا أعدل الأقوال لبعده عن التهمة ، واحتج الجمهور بقوله تعالى (ممن ترضون من الشهداء) وبغير ذلك من الآيات والأحاديث . **قوله** (وقال الشعبي : لا تجوز شهادة أهل الملل الخ) وصلة سعيد بن منصور وحدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي : لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا للمسلمين فإن شهادتهم جائزة على جميع الملل ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى - وهو الخياط - عن الشعبي قال : كان يجز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني . وروى ابن أبي شيبة من طريق أشعث عن الشعبي قال : تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض . قلت فاختلاف فيه على الشعبي . وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا . **قوله** (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب الخ) وصلة في تفسير البقرة من طريق أبي سلة عن أبي هريرة وفيه قصة ، وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا انتهى عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم ، فيدل على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور . **قوله** في حديث ابن عباس (يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب) أي من اليهود والنصارى . **قوله** (وكتابكم) أي القرآن . **قوله** (أحدث الاخبار بالله) أي أقربها نزولا إليكم من عند الله عز وجل ، فالحديث بالنسبة إلى النزول إليهم وهو في نفسه قديم ، وقوله (لم يشب) بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط . ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، الحديث . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب ، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى ، لأن باب الشهادة أصيق من باب الرواية

٣٠ - باب للقرعة في الشكليات

وقوله عز وجل [٤٤ آل عمران] : ﴿ إِذْ يُنْفِقُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾
وقال ابن عباس انفزعوا فجرت الأقلام مع الجرية ، وعال قلم زكرياء الجرية فكفلها زكرياء .
وقوله [١٤١ الصافات] : ﴿ فَسَامَ أَفْرَعَ ﴾ فكان من المدحسين من السهومين
وقال أبو هريرة « عرض النبي ﷺ على قوم اليمن فأمرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم : أيهم يحلف »
٢٦٨٦ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني الشعبي أنه سمع
الثعالب بن بشير رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « مثل المدين في حدود الله والواقع فيها مثل قوم

استَحْمُوا سَفِينَةً فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمْرُقُونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا ، فَأَذَوُوا بِهِ ، فَأَخَذَ قَاسًا لِحِجْلٍ يَنْقُرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا : مَا لَكَ ؟ قَالَ : تَأْذِيْتُمْ بِي وَلَا بُدَّ لِي مِنَ الْمَاءِ ، فَانْأَخْتُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجُوهُ وَنَجِّوْا أَنْفُسَهُمْ ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ »

٢٦٨٧ - **حديثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد الأنصاري أن أم العلاء امرأة من نساءهم قد بايعة للنبي ﷺ أخبرته « أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في الشكوى حين أقرعت الأنصار سكناً للمهاجرين ، قلت أم العلاء : فسكن عندنا عثمان بن مظعون ، فاشتكى فرضناه ، حتى إذا أتوهم وجعلناه في ثيابهم دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمه الله عليك أبا السائب ، فنهضتني عليك لقد أكرمك الله . فقال لي النبي ﷺ : وما يذكرك أن الله أكرمته ؟ فقلت : لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : أما عثمان فقد جاءه والله اليقين ، وإنى لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل به . قالت : فوالله لا أذكرى أحداً بعدد أبدأ ، وأخزنت ذلك . قالت : فميت فأريت لثمان عينا نجري ، فميت إلى رسول الله ﷺ فآخبرته ، فقال : ذلك عمله »

٢٦٨٨ - **حديثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ إذا أراد سقراً أقرع بين نسائه ، فابتهن خرج سهمها خرج بها معه . وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها . غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لثلاثة زوج النبي ﷺ فبنتي بذلك رضا رسول الله ﷺ »

٢٦٨٩ - **حديثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا »

قوله (باب القرعة في المشكلات) أي مشروعيها ، ووجه إدخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيانات التي تثبت بها الحقوق ، فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك تقطع بالقرعة . ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات ، والأول أوضح ، وليست « من » لتبخيص إن كانت محفوفة ، ومشروعية القرعة مما اختلف فيه ،

والجهد على القول بها في الجملة ، وأنكرها بعض الحنفية ، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها ، وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل ، وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنتين فأكثر وتقع المشاحة فيه فيقرع لفصل النزاع ، وقال اسماعيل القاضي : ليس في القرعة لإبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين ، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليهم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا مما كان له في الملك مشاعا فيضع في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة ، وإنما أضافت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع ، وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك ، فمن الأول عقد الخلافة إذا استووا في صفة الإمامة ، وكذا بين الأنحة في الصلوات والمؤذنين والآقارب في تمثيل الموتى والصلاة عليهم والمحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الأول وفي إحياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الأسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والزاحم على أخذ القبط والنزول في الختان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بمتقهم ولم يسعهم الثلث ، وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة . **قوله** (وقوله عز وجل : إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ورد في شرعنا نقيضه ، وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه . **قوله** (وقال ابن عباس الخ) وصله ابن جرير بمعناه . وقوله (وعال قلم ذكريا) أي ارتفع على الماء ، وفي رواية الكشميني « وعلا ، وفي نسخة د وعدا ، بالدال . و « الجرية ، بكسر الجيم والمعنى أنهم اقتصروا على كفالة مريم أيهم يكفلها فأخرج كل واحد منهم قلميا وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم ذكريا فأخذها . وأخرج ابن العديم في « تاريخ حلب » بسنده إلى شبيب بن إسحق أن النهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق النهر المشهور بحلب . **قوله** (وقوله) أي وقول الله عز وجل . **قوله** (فسام أقرع) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه ، وروى عن السدي قال : قوله « فسام ، أي قارع وهو أوضح . **قوله** (فكان من المدحذين : من المسهومين) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ « فكان من المدحذين » . ومن طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد بلفظ « فكان من المسهومين » ، والاحتجاج بهذه الآية في إثبات القرعة يتوقف على القول بأن « شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وهذه المسألة من هذا القبيل ، لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البعض لسلامة البعض ، وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستوون في عصمة الأنفس فلا يجوز القاءهم بقرعة ولا بغيرها . **قوله** (وقال أبو هريرة : عرض النبي ﷺ الخ) وصله قبل بابواب ، وتقدم الكلام عليه في « باب إذا تسارع قوم في البعير » وهو حجة في العمل بالقرعة . ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث : الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنائز ، وثاني في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ، إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قولها فيه « أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في

السكنى ومعنى ذلك أن المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن ، فاقترح الانصار في إزائهم ، فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فزل فيهم . الثاني حديث عائشة وكان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ، وهو طرف من أول حديث الإفك ، وباقيه يتعلق بالقسم ، وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت الإشارة إلى عمل شرحه هناك . الثالث حديث أبي هريرة ولو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، وقد تقدم مشروحا في أبواب الأذان من كتاب الصلاة ، والغرض منه مشروعية القرعة لأن المراد بالاستهم هنا الإقراع وقد تقدم بيانه هناك . الرابع حديث النعمان بن بشير . قوله (مثل المدهن) بضم أوله وسكون المبهمة وكسر الهاء بعدها نون أى المحابي بالمبهمة والموحدة والمدهن والمدهن واحد ، والمراد به من يرأى ويضيق الحق ولا يغير المنكر . قوله (والواقع فيها) كذا وقع هنا ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهو أصوب لأن المدهن والواقع أى مرتكبها في الحكم واحد ، والقائم مقابله . ووقع عند الاسماعيلي في الشركة ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو الناهى عن المعصية والواقع فيها والمرأى في ذلك ، ووقع عند الاسماعيل أيضا هنا ، مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهى عنها ، وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه إلا ذكر فرقتين فقط لكن إذا كان المدهن مشتركا في الذم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة ، وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ، ثم من عداهم إما منكر وهو القائم ، وإما ساكت وهو المدهن . وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيها ، على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى (إذا وقعت الواقعة) أى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه ، وكأنه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم ، وقد رواه الترمذى من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ (مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها ، وهو مستقيم وقال الكرماني : قال في الشركة ، مثل القائم ، وهنا مثل المدهن ، وهما نقيضان ، فان القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ، ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر الى جهة النجاة ، وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين . قلت : كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك ، فالذى يظهر أن الصواب ما تقدم والحاصل أن بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة ، وأما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم . قوله (استهموا سفينة) أى اقترعوها ، فأخذ كل واحد منهم سهما أى نصيبا من السفينة بالقرعة بأن تكون مشتركة بينهم إما بالإجارة وإما بالملك ، وإنما تقع القرعة بعد التعديل ، ثم يقع النشاح في الأنصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم . قال ابن التين : وإنما يقع ذلك في السفينة ونحوها فيما إذا نزولها مما ، أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعها . قلت : وهذا فيما إذا كانت مسجلة مثلا ، أما لو كانت مملوكة لم مثلا فالقرعة مشروعة إذا تنازعا والله أعلم . قوله (فتأذوا به) أى بالمار عليهم بالماء حالة السقى . قوله (فأخذ فأسا) بهزمة ساكنة معروف ويؤث . قوله (ينقر) بفتح أوله وسكون النون وضم الناف أى يحفر ليخرقها . قوله (فان أخذوا على يديه) أى منعوه من الحفر (أنجوه ونجوا أنفسهم) هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال

« نَجُوا وَنَجُوا » أى كل من الآخذين والمأخوذين ، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصى بالمعصية والساکت بالرضا بها . قال المهب وغيره : فى هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة ، وفيه نظر لأن التعذيب المذكور إذا وقع فى الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته . وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف ، وتبيين العالم الحكم بضرب المثل ، ووجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضررا لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العلو منعه من الضرر . وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة وإن كان فيه علو وسفل . (تنبيه) : وقع حديث النعمان هذا فى بعض النسخ مقمدا على حديث أم العلاء ، وفى رواية أبى ذر وطائفة كما أوردته

(خاتمة) : اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثا ، المعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى ثمانية وأربعون حديثا والخالص ثمانية وعشرون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى خمسة أحاديث وهى حديث عمر « كان الناس يؤخذون بالوحي ، وحديث عبد الله بن الزبير فى قصة الافك ، وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل ، وحديث أبى هريرة فى الاستهام فى اليمين ، وحديث ابن عباس فى الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثرا . واقفه سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٣ - كتاب الصلح

١ - باب ما جاء في الإصلاح بين الناس . وقوله عز وجل [١١٤ النساء] :

﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَسَرَ بَصَدَقَةً أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ

وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ رِضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

وخرج الإمام إلى المواضع ليُصلح بين الناس بأصحابه

٢٦٩٠ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ

عنه « أَنَّ نَاسًا مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانَ بَيْنَهُمْ شَيْءٌ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ فِي أَنْاسٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يُصَلِّحُ

بَيْنَهُمْ ، فَخَفَرَتِ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَذَنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَأْتِ النَّبِيُّ ﷺ . فَجَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ

قَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ حُبِسَ ، وَقَدْ خَفَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تُؤْمَرَ النَّاسُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنْ شِئْتَ .

فَأَقَامَ الصَّلَاةَ فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصَّفوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَأَخَذَ النَّاسُ

فِي التَّصْفِيحِ حَتَّى أَكْثَرُوا ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَكَادُ يَلْتَمِزُ فِي الصَّلَاةِ ، فَالْتَمَزَ قَالِدًا هُوَ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَرَأَاهُ ،

فَأَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَمَا هُوَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ لِحَيْدِ اللَّهِ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ حَتَّى دَخَلَ

فِي الصَّفِّ ، فَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِالنَّاسِ . فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِذَا نَابَكُمْ شَيْءٌ

فِي صَلَاتِكُمْ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنَّسَاءِ ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ

أَحَدٌ إِلَّا التَّفَتَّ . يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ حِينَ أَمَرْتُ إِلَيْكَ لَمْ تُصَلِّ بِالنَّاسِ ؟ قَالَ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي

قُحَاةٍ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ ،

٢٦٩١ - **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي أَنْ أُنَاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : لَوْ

أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي . فَاذْهَبْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَرَكِبْ حَارًا ، فَاذْهَبْ لِلْمُسْلِمِينَ بِشَوْنٍ مَعَهُ . وَهِيَ أَرْضُ

سَهْنَةٍ . فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : إِلَيْكَ عَنِّي ، وَاللَّهِ لَقَدْ آذَانِي تَنْتَنُ حَارِكٌ . قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْهُمْ : وَاللَّهِ

لَحَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ . فَغَضِبَ لَعِيدُ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ ، فَشَتَمَا ، فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّاهُمَا

أَصْحَابُهُ ، فَكَانَ بَيْنَهُمَا ضَرْبٌ بِالْجُرَيْدِ وَالْأَيْدِي وَالنُّعَالِ ، فَبَلَّغْنَا أَنَّهَا أَتَرَتْ ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا

فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ [٩ الحجرات]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصلح) كذا للنسبى والاصبلى وأبى الوقت . ولنغيرم ذباب . . وفى نسخة الصفانى : أبواب الصلح . باب ما جاء . وحذف هذا كله فى رواية أبى ذر ، واقتصر على قوله : ما جاء فى الإصلاح بين الناس ، وزاد من الكشمبى : إذا تفاسدوا . . والصلح أقسام : صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين ، والصلح بين الفتنه الباغية والعادلة ، والصلح بين المتخاصمين كالزوجين ، والصلح فى الجراح كالغزو على مال ، والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت المزاخمة إما فى الاملاك أو فى المشتركات كالشوارع ، وهذا الأخير هو الذى يتكلم فيه أصحاب الفروع ، وأما المصنف فترجم هنا لاكثرهما . قوله (وقول الله عز وجل) لاخير فى كثير من نجوم الامن أمر بصدقة او معروف (إلى آخر الآية) التقدير لا نجوى من الخ فان فى ذلك الخير ، ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا أى لكن من أمر بصدقة الخ فان فى نجومه الخير ، وهو ظاهر فى فضل الإصلاح . قوله (وخروج الإمام) الى آخر بقية الترجمة . ثم أورد المصنف حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعد فى ذهابه عليه السلام الى الإصلاح بين بنى عمرو بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الإمامة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ثانيهما حديث أنس فى المعنى . قوله (حدثنا معتز) هو ابن سليمان التيمى ، والاسناد كله بصريون . ووقع فى نسخة الصفانى فى آخر الحديث ما نصه : قال أبو عبد الله - وهو المصنف - هذا ما انتخبته من حديث مسند قبل أن يجلس ويحدث . قوله (ان أنسا قال) كذا فى جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمى ، وأعله الاسماعيلى بأن سليمان لم يسمعه من أنس ، واعتمد على رواية المقدسى عن معتز عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك . قوله (قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسم القاتل . قوله (لو أتيت عبد الله بن أبى) أى ابن سلول الخزرجى المشهور بالنفاق . قوله (وهى أرض سبخة) بفتح المهملة وكسر الواو بعدها معجمة أى ذات سبخ ، وهى الأرض التى لا تنبت ، وكانت تلك صفة الأرض التى مر بها صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ، وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبى - إذ تأذى بالغبار . قوله (فقال رجل من الانصار منهم الخ) لم أقف على اسمه أيضا ؛ وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة ، ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الديلمى ولم يذكر مستنده فى ذلك فتبعت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتى فى تفسير آل عمران بنحو قصة أنس ، وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبى مراجعة ، لكنها فى غير ما يتعلق بالنسب ذكر هنا ، فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك ، لكن سياقها ظاهر فى المفارقة ، لان فى حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم أراد عيادة سعد بن عباد فر بعبد الله بن أبى . وفى حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى إنيان عبد الله بن أبى ، ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مرووه بعبد الله بن أبى فقبل له حينئذ لو أتيت فأتاه ، ويدل على اتحادهما أن فى حديث أسامة : فلما غشيت المجلس عجاة الدابة خر عبد الله بن أبى أنفه بردائه . . قوله (فغضب لعبد الله) أى ابن أبى (رجل من قومه) لم أقف على اسمه . قوله (فشتا) كذا للاكثر أى شتم كل واحد منهما الآخر ، وفى رواية الكشمبى : بالمهلة والدال ، والأول أصوب . ووقع فى حديث أسامة : فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا . . قوله (قبلنا) القاتل ذلك هو أنس بن مالك ، بينه الاسماعيلى فى روايته المذكورة من طريق المقدسى فقال فى آخره : قال أنس : فأنبت أنها نزلت فيهم ، ولم أقف على اسم النسي أنبا أنسا بذلك ، ولم يقع ذلك فى حديث أسامة بل فى آخره : وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن

المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأدنى ، إلى آخر الحديث . وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) في هذه القصة ، لأن الخاصة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي ، وكانوا إذا ذاك كنفارا فكيف ينزل فيهم (طائفتان من المؤمنين) ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة ، فإن في رواية أسامة فاستب المسليون والمشركون . قلت : يمكن أن يحمل على التعليل ، مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه ، والآية المذكورة في المعجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود ، لكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديماً فيندفع الاشكال . (تنبيه) : القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله ، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم بقباء ، وقصة أنس في رمل عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ، ولم أقف على سبب الخاصة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم . وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصفح والحلم والصبر على الأدنى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك ، وفيه أن ركوب الحمار لا تنقص فيه على الكبار . وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والأدب معه والمحبة الشديدة ، وأن الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم . وفيه جواز المجالفة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك

٢ - باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس

٢٦٩٢ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أمه أم كلثوم بنت عقبة أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً »

قوله (باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس) ترجم بلفظ « الكاذب » وساق الحديث بلفظ « الكذاب » واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم ، وكان حق السياق أن يقول : ليس من يصلح بين الناس كاذباً ، لكنه ورد على طريق القلب وهو مائع . **قوله** (عن صالح) هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية . **قوله** (فينمي) بفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ ، تقول نميت الحديث أنميته إذا بلغت على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغت على وجه الإفساد والنميمة قلت نميته بالتشديد كذا قاله الجمهور ، وادعى الحربي أنه لا يقال إلا نميته بالتشديد ، قال : ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع ، وتقبحه ابن الأثير بأن « خيراً » انتصب ينمي كما ينتصب يقال ، وهو واضح جداً يستغرب من خفاء مثله على الحربي . ووقع في رواية « الموطأ » ينمي بضم أوله ، وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالهاء بدل الميم قال : وهو تصحيف ، ويمكن تخريجه على معنى يوصل تقول : أنهيت إليه كذا إذا أوصلته . **قوله** (أو يقول خيراً) هو شك من الراوي ، قال العلماء : المراد هنا أنه يجب بماعله من الخير

وبسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لأن الكذب الإخبار بالشئ على خلاف ما هو به ، وهذا ساكت ، ولا ينسب لساكت قول . ولا حجة فيه لمن قال : يشترط في الكذب القصد إليه لأن هذا ساكت ، وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره « ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث » فذكرها ، وهي الحرب وحديث الرجل لامرأته والإصلاح بين الناس ، وأورد النسائي أيضا هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب ، وهذه الزيادة مدرجة ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال : وقال الزهري . وكذا أخرجهما النسائي مفردة من رواية يونس وقال : يونس أثبت في الزهري من غيره ، وحزم موسى بن هارون وغيره بأدراجها ، ورويناه في « فرائد ابن أبي ميسرة » من طريق عبد الوهاب ابن وليح عن ابن شهاب فسأله بسنده مقتصرا على الزيادة وهو وهم شديد ، قال الطبري : ذهبت طائفة إلى جواز الكذب لتصد الإصلاح وقالوا : إن الثلاث المذكورة كالمثال ، وقالوا : الكذب المنعوم إنما هو فيما فيه مضرة ، أو ما ليس فيه مصلحة . وقال آخرون : لا يجوز الكذب في شيء مطلقا وحلوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم : دعوتك أمس ، وهو يريد قوله اللهم اغفر للسليين . ويعد امرأته بعتية شيء ويريد إن قدر الله ذلك . وأن يظهر من نفسه قوة . قلت : وبالأول جزم الخطابي وغيره ، وبالثاني جزم المهلب والأصمعي وغيرهما ، وسيأتي في باب الكذب في الحرب ، في أواخر المجاهد مزيد لهذا إن شاء الله تعالى . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يقطع حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها ، وكذا في الحرب في غير التأمين . واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطراب ، كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو محتف عنه فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم . والله أعلم

٣ - باب قول الإمام لأصحابه : اذهبوا بنا نصلح

٢٦٩٣ - حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى وإسحاق بن محمد القرشي قالوا : حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه « أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم »

قوله (باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح) ذكر فيه طرقا من حديث سهل بن سعد الماضي في أوائل كتاب الصلح ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله في أول الاسناد « حدثنا محمد بن عبد الله » كذا للأكثر ، ووقع في رواية النسقي وأبي أحمد الجرجاني بأسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز وإسحق . وعبد العزيز الأويسى من مشايخ البخاري وهو الذي أخرجه عن الحديث الذي في الباب قبله ، وروى عنه هذا بواسطة ، وكذلك إسحق بن محمد الفرري حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ، ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير ، والاستاد كله مديون . وأما محمد بن عبد الله المذكور لجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس النخعي ، نسبة إلى حمه . والله أعلم

٤ - باب قول الله تعالى [١٢٨ النساء] (أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)

٢٦٩٤ - **حديث** ثقيبة بن سعيد حدثنا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً) قالت «هو الرجل يرى من امرأته ما لا يُعجبه كثيراً أو غيره فيريد فراقها، فتقول: أمسكني، وأقسم لي ما شئت». قالت: ولا بأس إذا تراضيا»

قوله (باب قول الله عز وجل: أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) (أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى)

٥ - باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود

٢٦٩٥، ٢٦٩٦ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا «جاء أمراؤنا فقال: يا رسول الله أقضيت بيننا بكتاب الله. فقال: صدق، أقضيت بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته، فقالوا: على ابنك أرجم، فقذبت ابني منه بمائة من النعم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام. فقال النبي ﷺ: لأفضي بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والنعم فردت عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. وأما أنت يا أنيس - رجُل - فاغذ على امرأة هذا فارجمها. فقذا عليها أنيس فرجمها»

٢٦٩٧ - **حديث** يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»

رواه عبد الله بن جعفر الخرمي وعبد الواحد بن أبي هون عن سعيد بن إبراهيم

قوله (باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) يجوز في صلح جور الإضافة وأن يكون صلح ويكون جور صفة له. ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف، وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. والترض منه هنا قوله في الحديث «الوليدة والنعم رد عليك»، لانه في معنى الصلح عما وجب على العسيف من الحد، ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جوراً. **قوله** (حدثنا يعقوب) كذا الأكثر غير منسوب، واقترد ابن السكن بقوله «يعقوب بن محمد»، ووقع نظير هذا في المغازي في «باب فضل من شهد بدراً»، قال البخاري «حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد» فوقع عند ابن السكن «يعقوب بن محمد»، أي الزهري، وعند الأكثر غير منسوب، لكن قال أبو ذر في روايته في المغازي «يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي»، وقد روى البخاري في الطهارة «عن يعقوب بن إبراهيم عن اسماعيل بن علية حدثنا»، فنبه أبو ذر في روايته فقال «الدورقي»، وجزم الحاكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن، وجزم أبو

أحمد الحاكم وابن منده والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن حميد بن كاسب ، ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حميد ليس من شرطه ، وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ورد عليه بأن البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يرحل ، وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الوسطة وهو بعيد ، والذي يترجح عندي أنه الدورقي حملا لما أطلقه على ماقيده ، وهذه عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فیهلما استغناء بما سبق والله أعلم . وقد جزم أبو علي الصدفي بأنه الدورقي ، وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج ، بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم . **قوله** (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ووقع منسوبا كذلك في مسلم وقال في روايته « حدثنا أبي » . **قوله** (عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثره في ماله ، فذهبت الى القاسم بن محمد استشيريه فقال القاسم « سمعت عائشة » فذكره . وسيأتي بيان الأثر المذكورة في رواية الخرمي المعلقة عن العلاء بن عبد الجبار . **قوله** (رواه عبد الله بن جعفر الخرمي) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن مخرمة ، لجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة ، وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في « كتاب خلق أفعال العباد » كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم « سألت القاسم بن محمد عن رجل له مساكن فأوصى بثلث كل مسكن منها قال : يجمع ذلك كله في مسكن واحد » فذكر المتن بلفظ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** (وعبد الواحد بن أبي عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ « من فعل أمرا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد روينا في « كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد » من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال « عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا وخلط فيها ، وأنا يومئذ على القضاء ، فادرست كيف أفضي فيها ، فصليت بحسب القاسم بن محمد فسأله فقال : أجز من ماله الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثا ، فان عائشة حدثتني » فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد . وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة « من آل أبي جهل » وهم ، وإنما هو من آل أبي هب ، وعلى أن قوله في رواية مسلم « يجمع ذلك كله في مسكن واحد » هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد ، لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد ، وهو مشكل جدا ، فالذي أوصى بثلث كل مسكن أوصى بامر جائز اتفاقا ، وأما إلزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظر لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغل قيمة من بعض ، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة ، ولعله كان في الوصية شيء زاد على ذلك يوجب إنكارها كما أشارت إليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم . وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته ، وأجاب عنه بالحل على ما إذا أراد أحد الفريقين الفدية ، أو الموصل لم القسم وتمييز حقه ، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسم ، فحينئذ تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع نصيب الموصل لم في موضع واحد ويصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم . وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده ، فان معناه : من اختلج في الدين مالا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه . قال النووي : هذا الحديث

بما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك . وقال الطرق : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ، لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه ، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه ، لأن منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم ، مثل أن يقال في الوضوء بما : نجس : هذا ليس من أمر الشرع ، وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، وأما يقع النزاع في الأولى . ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح ، مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع ، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع ، لكن هذا الثانى لا يوجد ، فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم . وقوله « رد » ، معناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ ، وكأنه قال : فهو باطل غير معتد به ، واللفظ الثانى وهو قوله « من عمل » ، أعم من اللفظ الأول وهو قوله « من أحدث » ، فيحتاج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها ، وفيه رد المحدثات وأن النهى يقتضى الفساد ، لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها ، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله « ليس عليه أمرنا » ، والمراد به أمر الدين ، وفيه أن الصلح الفاسد منتقض ، والمأخوذ عليه مستحق الرد

٦ - باب كيف يكتب « هذا ما صالح فلان بن فلان فلان بن فلان »

وان لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه

٢٦٩٨ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **عند بن حنبل** حدثنا **شعبة** عن **أبي إسحاق** قال سمعت **البراء بن عازب** رضى الله عنهما قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على بن أبى طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا ، فكتب « محمد رسول الله » قال للمشركون : لا تكتب محمد رسول الله ، لو كنت رسولا لم تقا تلك . قال لى : انهم . قال على : ما أنا بالذى أحياه ، فحاه رسول الله ﷺ بيده ، وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ، ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح . فسأله : ما جلبان السلاح ؟ فقال : القرب بما فيه

٢٦٩٩ - **حدثنا عبيد الله بن موسى** عن **إسرائيل** عن **أبي إسحاق** عن **البراء** رضى الله عنه قال « **احضر النبي ﷺ في ذى القعدة** ، فأتى أهل مكة أن يدعوهم يدخل مكة ، حتى قاضم على أن يقيم بها ثلاثة أيام . فلما كتبوا الكتاب كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ﷺ ، فقالوا : لا قرأ بها ، فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك ، لكن أنت محمد عبد الله . قال : أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ، ثم قال لى : امح « رسول الله » قال : لا والله لا أعمرك أبدا ، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب : هذا

ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، لا يدخل مكة سلاح إلا في القرب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يبعثه ، وأن لا يمنع أحدا من أصحابه أراد أن يقيم بها . فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عليا فقالوا : قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل . فخرج النبي ﷺ ، فتبعتهم ابنة حمزة - ياعم ، ياعم - فتناولها على فأخذ بيدها وقال لفاطمة : ذاك ابنة عمك أحلبها . فاختصم فيها علي وزيد وجعفر . فقال علي : أنا أحق بها وهي ابنة عمي وخائنتها تحتي . وقال زيد : ابنة أخي . فقضى بها النبي ﷺ لخائنتها وقال : الخالة بمنزلة الأم ، وقال لعلي أنت مني وأنا منك . وقال لجعفر اشبهت خلقي وخلي . وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا »

قوله (باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ابن فلان ، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه) أي إذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفى في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدة والنسب والبلد ونحو ذلك . وأما قول الفقهاء : يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه ، فهو حيث يخشى اللبس ، وإلا لحث يؤمن اللبس فهو على الاستحباب . واختلف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله « ونسبه » ، فقيل بالجر عطفا على قبيلته وعلى هذا فالتردد بين القبيلة والنسبة ، وقيل بالنصب فعل ماض معطوف على المنى ، أي سواء نسبه أو لم ينسبه ، والأول أولى ، وبه جزم الصغاني . قوله (لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على) سياق في الشروط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولا ، وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث أتم سياقا من طريق شعبة ، وبأني شرحه في « باب عمرة القضاء » من المغازي إن شاء الله تعالى . ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرته ﷺ الكتابة ، والفرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله « محمد رسول الله » ، ولم ينسبه إلى أب ولا جد ، وأقره ﷺ واقتصر على محمد بن عبد الله بغير زيادة ، وذلك كله لأمن الالتباس

٧ - باب الصلح مع المشركين . فيه عن أبي سفيان

وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ « ثم تكون هدة بينكم وبين بني الأصفر

وفيه سهل بن حنيف « لقد رأيتنا يوم أبي جندل » ، وأسماء ، والمسنور عن النبي ﷺ

٢٧٠٠ - وقال موسى بن مسعود : حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي

الله عنهما قال « صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء : على أن « من أتاه من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يرؤوه . وعلى أن يدخلهم من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ، ولا يدخلها إلا تحلبان السلاح : السيف والقوس ونحوه . فجاء أبو جندل يحبل في قيوده فردّه إليهم »

قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤملا عن سفيان أبي جندل ، وقال « إلا تحلب السلاح »

٢٧٠١ - **حديث** محمد بن رافع حدثنا سريج بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج مغميراً ، لحال كفار قريش بينه وبين البيت ، ففحّر هذبه ، وحلق رأسه بالحديبية ، وقاضم على أن يفتنر العام المقبل ، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم ، فلما أقام بها ثلاثاً أمروه أن يخرج فخرج »

[الحديث ٢٧٠١ - طرقة في : ٤٢٥٢]

٢٧٠٢ - **حديث** مسدد حدثنا بشر حدثنا يحيى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنسة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ صلح ... »

[الحديث ٢٧٠٢ - أطرافه في : ٣١٧٣ ، ٦١٤٣ ، ٦٨٩٨ ، ٧١١٧]

قوله (باب الصلح مع المشركين) أى حكمه أو كيفيته أو جوازه ، وسيأتي شرحه وبياناه في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال وغيره . **قوله** (فيه) أى يدخل في هذا الباب . **قوله** (عن أبي سفيان) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل ، وقد تقدم بطوله في أول الكتاب ، والمرض منه قوله في أوله « ان هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله ﷺ كفار قريش ، الحديث . وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها » . **قوله** (وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ : تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني عنه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « وفيه سهل بن حنيف : لقد رأيتنا يوم أبي جندل » هو أيضاً طرف من حديث وصله أيضاً في أواخر الجزية ، لم يقع في رواية غير أبي ذر والاصبلي . لقد رأيتنا يوم أبي جندل . **قوله** (وأسماء والمصور) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانه يشير إلى حديثها الماضي في الهبة قالت « قدمت على أمي رغبة في عهد قريش ، الحديث . وأما حديث المسور فسيأتي موصولاً في الشروط . **قوله** (وقال موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة الهمداني ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ، ووصلها أيضاً الاسماعيل والبيهقي وغيرهما . وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمدة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه (يحجل) - بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم - أى يمشى مثل الحجلة الطير المعروف يرفع رجلاً ويضع أخرى ، وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ . **قوله** (قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل ، وقال : إلا بجلب السلاح) يعنى أن مؤمل وهو ابن اسماعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال « بجلب » بدل قوله « بجلبان » ، وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبية ، وأما جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضميتين وتشديد الموحدة ، وضبطه ثابت في « الدلائل » ، وأبو عبيد المروى بسكون اللام مع التخفيف ، ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب ، لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام ، ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد ، وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تغر بذلك . وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ، ورويناها بطو في « الحلية » وغيرها . ومن فوائدها

تصريح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبحديث البراء لأبي إسحق . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر ، وسيأتي شرحه في عمدة القضاة أيضا ، وحديث سهل بن أبي حشمة في قتل عبد الله بن سهل بنجبر ، والفرغ منه قوله ذ وهي يومئذ صلح ، والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين ، وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود

٨ - باب الصلح في الديّة

٢٧٠٣ - **حديثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني حميد بن أنس حدثهم أن الربيع - وهي ابنة النضر - كسرت ثنية جارية ، فطأوا الأرض وطأوا العفو ، فأبوا . فاتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيةها . فقال : يا أنس كتاب الله القصاص . فرضى القوم وعفوا ، قال النبي ﷺ : إن من عباد الله من كوافسهم على الله لأبره . زاد الفزاري عن حميد عن أنس « فرضى القوم وقبلوا الأرض »

[الحديث ٢٧٠٣ - أطرافه في : ٢٨٠٦ ، ٤٤٩٩ ، ٤٥٠٠ ، ٤٦١١ ، ٦٨٩٤]

قوله (باب الصلح في الديّة) أى بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ، ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع - وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة - وهي عمه أنس . وقوله زاد الفزاري يعنى مروان بن معاوية ، **قوله** (فرضى القوم وقبلوا الأرض) أى زاد على رواية الانصاري ذكر قبولهم الأرض ، والذي وقع في رواية الانصاري فرضى القوم وعفوا ، وظهره أنهم تركوا القصاص والأرض مطلقا ، فأشار المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله عفوا يحول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الأرض جمعا بين الروايتين ، وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

٩ - باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما :

« ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين ، وقوله جل ذكره (فأصلحوا بينهما)

٢٧٠٤ - **حديثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول « استقبل الله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال ، فقال عمرو بن العاص : إني لأرى كتائب لأتوئلي حتى تقتل أقرانها . فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين - أى عمرو ، ان قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء هؤلاء من لي بأموال الناس ، من لي بنسأهم ، من لي بضيعتهم ؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بني عبد شمس - عبد الرحمن ابن سمرة وعبد الله بن عامر بن كرز - فقال : اذهبا إلى هذا الرجل فأعرضا عليه وقولا له وأطلبا إليه . فاتياه

فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَكَّمَا وَقَالَا لَهُ وَطَلَبَا إِلَيْهِ . فَقَالَ لَهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ : إِنَّا بَنُو عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ ، وَإِنْ دُذِمَ الْأُمَّةُ قَدْ عَائَتْ فِي دِمَائِهَا . قَالَا : فَإِنَّهُ يَعْزِضُ عَلَيْكَ كَذَا وَكَذَا ، وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ . قَالَ : فَنَ لِي بِهَذَا ؟ قَالَا : نَحْنُ نُكْتِبُ بِهِ . فَمَا سَأَلَهَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا : نَحْنُ لَكَ بِهِ . فَصَالَحَهُ . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّبْرِ - وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ - وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ : إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ »

قال أبو عبد الله : قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث

[الحديث ٢٧٠٤ - أطرافه في : ٣٦٢٩ ، ٣٧٤٦ ، ٧١٠٩]

قوله (باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي : ان ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين) اللام في قوله « للحسن » بمعنى عن ، وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازا وأدبا ، وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن ، وسيأتي شرحه مستوفى هناك . وقوله جل ذكره (فاصلحوا بينهما) لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا التدرج من الترجمة إلا إن كان يريد أنه ﷺ كان حريصا على امتثال أمر الله ، وقد أمر بالاصلاح ، وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيفع على يد الحسن ، قوله (قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني (إنما ثبت لنا سماع الحسن) (من أبي بكره بهذا الحديث) أي لتصريحه فيه بالسماع . وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عينة في كتاب الفتن ، ولم يذكر هذه الزيادة

١٠ - باب هل يُشيرُ الإمامُ بالصلح ؟

٢٧٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمْعٍ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ ، عَالِيَةِ أَصْوَاتِهِمْ ، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الْآخَرَ وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ يَقُولُ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَيْنَ التَّائِي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ ؟ قَالَ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَهُوَ أَيْ ذَلِكَ أَحَبُّ »

٢٧٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَيْبَعَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ « حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذَرَةَ الْأَسْلَمِيِّ مَالٌ ، فَطَفِقَهُ فَنَزَمَهُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا ، فَرَّبَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : يَا كَعْبُ - فَأَشَارَ يَمِينَهُ كَأَنَّهُ يَقُولُ : النِّصْفَ - فَأَخَذَ نِصْفَ مَالِهِ عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا »

قوله (باب هل يشير الإمام بالصلح) أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف ، فإن الجمهور استحبوا للعالم أن يتصرف

بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية ، وزعم ابن التين أنه ليس في حديث الباب ما ترجم به وإنما فيه الخوض على ترك بعض الحق ، وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح ، على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أى ابن حارثة ابن الثمان الانصارى كنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل له أبو الرجال لأنه ولد له عشرة ذكور ، وهو من صفار التابعين ، وكذا الراوى عنه ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قرينان . وهذا الحديث أخرجه مسلم قال « حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس » فعنه بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في إسناده مهم ، وقد رواه عن إسماعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وغيرهما من طريقه ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحق القاضي ، ورويناه في « المحامليات » عن عبد الله بن شبيب ، فيحتمل أن يفسر من أهمه مسلم هؤلاء أو بعضهم ، ولم ينفرد به إسماعيل بل تابعه أيوب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الإسماعيلي أيضا ، ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه . **قوله** (سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) في رواية « أصواتهم » ، وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين ، أو كان التخاصم من الجانبين بين جماعة لجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم ، وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثني كما زعم بعض الشراح ، ويجوز في قوله « عالية » الجر على الصفة والنصب على الحال . **قوله** (وإذا أحدهما يستوضع الآخر) أى يطلب منه الوضوء ، أى الحليطة من الدين . **قوله** (ويسترفقه) أى يطلب منه الرفق به . وقوله (فى شيء) وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث « دخلت امرأة على النبي ﷺ فقالت : انى ابتعت أنا وابنى من فلان تمرا فأحصيناه . لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله فى بطوننا أو نطعمه مسكينا ، وجئنا نستوضعه ما نقصناه الحديث ، فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل ، وأن المخاطبة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم ، وأما تجويز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذى يليه ففيه بعد لتغاير القصتين ، وعرف بهذه الزيادة أصل القصة . **قوله** (أين التالى) بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الخالف المبالغ فى العيين ، مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهى العيين ، وفي رواية ابن حبان « فقال آلى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب القرى » . **قوله** (فله أى ذلك أحب) أى من الوضع أو الرفق ، وفي رواية ابن حبان « فقال إن شئت وضعت ما نقصوا وإن شئت من رأس المال ، فوضع ما نقصوا » وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال ، وبالرفق الاقتصار عليه وترك الزيادة ، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الامهال ، وفي هذا الحديث الخوض على الرفق بالغريم والاحسان اليه بالوضع عنه ، والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير ، قال الداودى : إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه ، وعن المهلب نحوه ، وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيرا ، وليس كذلك بل الذى يظهر أنه كره له قطع نفسه عن فعل الخير ، قال : ويشكل فى هذا قوله **رحمته** للعراقي الذى قال والله لا أزد على هذا ولا أتقص « أفلح إن صدق » ، ولم ينكر عليه حلفه على

ترك الزيادة وهي من فعل الخير ، ويمكن الفرق بأنه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستجابة إلى الدخول فيه فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن في الإسلام فيحسنة على الازدياد من نوافل الخير . وفيه سرعة فهم الصحابة لمعاد الشارع ، وطواعيتهم لما يشير به ، وحرصهم على فعل الخير ، وفيه المصح عما يجرى بين المتخاصمين من القنط ورفع الصوت عند الحاكم . وفيه جواز سؤال المدين الحليطة من صاحب الدين خلافاً لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة . وقال القرطبي : لعل من أطلق كرامته أراد أنه خلاف الأولى . وفيه هبة المجهول ، كذا قال ابن التين ، وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم . قوله (حدثنا يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد في أول الملائمة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملائمة في المسجد ، من كتاب الصلاة ، وأعاد ابن أبي شيبة في روايته أن الدين المذكور كان أوقيتين ، قال ابن بطال : هذا الحديث أصل لقول الناس : خير الصلح على الشطر

١١ - باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم

٢٧٠٧ - حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كل سلاحي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس ، يعدل بين الناس صدقة »

[المحدث ٢٧٠٧ - طراه في : ٢٨٩١ ، ٢٩٨٩]

قوله (باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورد فيه حديث أبي هريرة « تعدل بين الناس صدقة » وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ، ووقع هنا في أول الإسناد « حدثنا إسحق » غير منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال « إسحق بن منصور » ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما « إسحق بن نصر » ، والآخر « إسحق » غير منسوب . وسياق إسحق بن نصر مغاير لسياق إسحق الآخر ، فتبين أنه ابن منصور والله أعلم . وقوله « سلاحي » بضم المهملة وتخفيف اللام مع الفصر أي مفصل ، ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وأن في الانسان ثلاثمائة وستين مفصلاً ، قال ابن المنير : ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث إلا العدل ، لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم إذا حكم ، وعدل غيره إذا أصلح . وقال غيره : الإصلاح نوع من العدل ، فمطف العدل عليه من عطف العام على الخاص

١٢ - باب إذا أشار الإمام بالصلح فأبى ، حكم عليه بالحكم بين

٢٧٠٨ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاتم رجلاً من الأنصار قد شهد بدرًا إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرّة كانا يتقيان به كلامهما ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق بازير ثم أرسل إلى جارك . فنضب الانصاري فقال : يا رسول الله أن كان ابن عمك . فتكون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ، ثم اجلس حتى يبلغ الجد ، فانقموه

رسول الله ﷺ حينئذٍ حقه للزبير . وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأى سمة له وللأنصاري فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في مريح الحكم ، قال عروة قال الزبير : والله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية » [٦٥ النساء]

قوله (باب إذا أشار الامام بالصلح فإني) أي من عليه الحق (حكم عليه بالحكم البين) . أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي عاصمه في سقي النخل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب ، وقوله **دلفا** أحفظه ، - بالحاء المهملة والفاء والطاء المعجمة - أي أغضبه ، وزعم الخطابي أن هذا من قول الزمري أدرجه في الخبر

١٣ - باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث ، والمجازفة في ذلك

وقال ابن عباس : لا بأس أن يتخارج الشريكان فيأخذ هذا ديناً وهذا عيناً

فإن توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٧٠٩ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « توفى أبي وعليه دين ، فمرضت على غرمائه أن يأخذوا التمر بما عليه فأبوا ، ولم يروا أن فيه ولاء ، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : إذا جدّته فوضعتة في المبركة أذنت رسول الله ﷺ . فجاء ومه أبو بكر وعمر ، فجلس عليه ودعا بالبركة ثم قال : ادع غرماءك فأؤلفهم . فأتيت أحداً له على أبي دين إلا قصيته ، وفضل ثلاثة عشر وسقاً : سبعة عجوة وسقاً لون ، أو ستة عجوة وسبعة لون . فوافيت مع رسول الله ﷺ المغرب فذكرت ذلك له ، فضحك فقال : أتت أبا بكر وعمر فأخبرهما ، فقالا : لقد علمنا - إذ صنع رسول الله ﷺ ما صنع - أن سيكون ذلك »

وقال هشام عن وهب عن جابر « صلاة العصر » ولم يذكر « أبا بكر » ولا « ضحك » وقال « وترك » أبي عليه ثلاثين وسقاً ديناً »

وقال ابن إسحاق عن وهب عن جابر « صلاة الظهر »

قوله (باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك) أي عند المعارضة ، وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ، ومراده أن المجازفة في الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل ، وأنه لا يقتضيه إلا لا مقابلة من الطرفين . **قوله** (وقال ابن عباس الخ) وصله ابن أبي شيبة ، وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه « وفضل ، بفتح

المجمة . وضبط عند أبي ذر بكسرهما ، قال سيويه وهو نادر . وقوله (وقال هشام) أى ابن عروة (عن وهب) أى ابن كيسان . ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض . وقوله (وقال ابن إسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر) أى أن ابن إسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة إلا أنهما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحق الظهر ، وقال هشام العصر ، وقال عبيد الله بن عمر المغرب ، والثلاثة روه عن وهب بن كيسان عن جابر ، وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمر وقد حصل توافقه عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بينها كبير معنى والله أعلم . وقوله . وستة لون ، اللون ماعدا المجوة ، وقيل هو الدقل وهو الردى ، وقيل اللون اللين واللين ، وقيل الاخلاط من التمر ، وسيأتى اللينة في تفسير سورة الحشر وأنه اسم للخلعة

١٤ - باب الصلح بالدين والعين

٢٧١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** عثمان بن عمر **أخبرنا** يونس ح

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب **أخبرني** عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك **أخبره** أنه تقاضى ابن أبي حذردب دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعا رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج رسول الله ﷺ إليهما حتى كشف سيجن حبرته فنادى كعب بن مالك ، فقال : يا كعب ، فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار بيده أن ضم الشطر ، فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : قم فاقضه ،

قوله (باب الصلح بالدين والعين) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حذردب ، وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب . وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به . وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين ، وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى . قال ابن بطال : انفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز إذا حل الأجل ، فإذا لم يحل الأجل لم يحز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه ، وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم بدنانير أو عن دنانير بدرهم جاز واشترط القبض اهـ . **قوله** (وقال الليث حدثني يونس) وصلة النمل في الزهريات ، ، وليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب

(خاتمة) اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والمخالص اثنا عشر حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن ، وحديث عوف والمسود المعلقين ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٤ - كتاب الشروط

١ - باب ما يجوز من الشروط في الاسلام ، والأحكام ، والمباينة

٢٧١١ ، ٢٧١٢ - **حديثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان بن الحارث بن خزيمة رضى الله عنهما يُخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ قال « لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيها اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أن لا يأتيك منا أحد - وإن كان على دينك - إلا ردّ دّته إلينا وعلّمت بيننا وبينه . فكَرّهَ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَسَحُوا مِنْهُ ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا فَكَاتَبَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرٍو ، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا . وَجَاءَتِ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ، وَكَانَتْ أُمُّ كَلثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُطَيْطٍ مِّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ - وَهِيَ عَاتِقٌ - فُجَاءَ أَهْلُهَا بِسَآلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِمْ ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۚ ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا مُمْسِكِينَ لَهُنَّ ﴾ [١ المتحنة]

٢٧١٣ - قال عروة فأخبرني عائشة « أن رسول الله ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ۚ ﴾ - إِلَى - غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ قال عروة قالت عائشة : فَنَ أَقْرَ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَدْ بَايَعْتُكَ » كَلَامًا يَكْلَمُهَا بِهِ ، وَاللَّهِ مَامَسَّتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ فَطُفَّ فِي الْمُبَايَعَةِ ، وَمَا بَايَعْنَهَا إِلَّا بِقَوْلِهِ

[الحديث ٢٧١٣ - أطرافه في : ٢٧٢٣ ، ٤١٨٢ ، ٤٨٩١ ، ٥٢٨٨ ، ٧٢١٤]

٢٧١٤ - **حديثنا** أبو نعيم حدثنا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَشْرَطَ عَلَيَّ : وَالنَّصَحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »

٢٧١٥ - **حديثنا** مسددٌ حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِطْلَاقِ الزَّكَاةِ وَالنَّصَحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » **قوله** (باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والأحكام والمباينة) كذا لابي ذر ، وسقط كتاب الشروط لغيره . والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم نفيه نفي أمر آخر غير السبب ، والمراد به هنا بيان

ما يصح منها بما لا يصح . وقوله « في الاسلام ، أى عند الدخول فيه ، فيجوز مثلاً أن يشترط الكافر أنه إذا أسلم لا يكاف بالسفر من بلد إلى بلد مثلاً ، ولا يجوز أن يشترط أن لا يصلى مثلاً . وقوله « والأحكام ، أى العقود والمعاملات . وقوله « والمبايعة ، من عطف الخاص على العام . قوله (بخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ) هكذا قال عقيل عن الزهري واقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم ، وقد تبين برواية عقيل أنه عنهما مرسل ، وهو كذلك لأنهما لم يحضرا القصة ، وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان ، لأن مروان لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة ، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بستين . قوله (لما كتب سهل بن عمرو) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل ، وسيأتى بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك . وقوله « فامتنعوا ، بعين مهمة وضاد معجزة أى أنفوا وشق عليهم ، قال الخليل : معض بكسر العين المهمة والضاد المعجمة من الشئ . وامتنع : توجع منه . وقال ابن القطاع : شق عليه وأنف منه . ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة ، فالجهور على ما هنا ، والاصيل والهمداني بظاء مثالة ، وعند القاسمي أمعنوا بتشديد الميم وكذا العبدوسي ، وعن النسبي انفضوا بنون وغين معجزة وضاد غير مثالة ، قال عياض : وكلها تغييرات ، حتى وقع عند بعضهم انفضوا بفاء وتشديد ، وبعضهم أغيطوا من الغيط . وقوله « قال عروة فأخبرتني عائشة ، هو متصل بالاسناد المذكور أولاً ، وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر التسكاح ، ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الايمان

٢ - باب إذا باع تخلاً قد أبرت

٢٧١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع تخلاً قد أبرت فشرمتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »

قوله (باب إذا باع تخلاً قد أبرت) زاد أبو ذر عن الكشميني « ولم يشترط الثمن ، أى المشتري ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع ، ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر

٣ - باب الشروط في البيوع

٢٧١٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن برة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قصت من كتابتها شيئاً ، قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أفضي عنكِ كتابكِ ويكونَ ولاؤكِ لي فلتُ . فذكرت ذلك برة إلى أهلها فأبوا وقالوا : إن شأمت أن تمنسبَ عليكِ فلتفعلِ ويكونَ لنا ولاؤكِ . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : اجاعلي فأحقي ، فأما الولاء لمن أحق »

قوله (باب الشروط في البيوع) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق ، وإنما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين الفقهاء .

٤ - باب إذا اشترط البائع ظهور الدابة إلى مكان مسمى جاز

٢٧١٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء قال سمعتُ عامراً يقول : حدثني جابر رضي الله عنه أنه كان يسيرُ على جملٍ له قد أعيا ، فرأى النبي ﷺ فصرَّبه ، فسارَ سيراً ليس يسيرُ مثله . ثم قال بوقية ، فبسته ، فاستأنيتُ حملتهُ إلى أهلي . فلما قدَّمنا أتيتُهُ بالجللِ وقدَّني ثمنه ، ثم انصرفْتُ ، فأرسلَ على أترى قال : ما كنتُ لأخذَ جملَكَ ، فخذَ جملَكَ ذلك فهو مالكٌ .

قال شعبه عن مُغيرة عن عامرٍ عن جابرٍ « أقرنني رسولُ الله ﷺ ظهره إلى المدينة » . وقال إسحاقُ عن جريرٍ عن مُغيرة « فبسته على أن لي فقارَ ظهره حتى أبلغَ المدينة » . وقال عطاء وغيره « ولكَ ظهره إلى المدينة » . وقال محمدُ بنُ المُسكديرٍ عن جابرٍ « شرطَ ظهره إلى المدينة » . وقال زيدُ بنُ أسلمَ عن جابرٍ « ولكَ ظهره حتى ترجعَ » . وقال أبو الزبيرٍ عن جابرٍ « أقرناكَ ظهره إلى المدينة » . وقال الأعمشُ عن سالمٍ عن جابرٍ « تبكِّعْ عليه إلى أهلكَ » . قال أبو عبد الله : الاشتراطُ أكثرُ وأصحُّ عندى . وقال عُبيدُ الله وابنُ إسحاقَ عن وهبٍ عن جابرٍ « اشتراه النبي ﷺ بأوقية » . وتابعه زيدُ بنُ أسلمَ عن جابرٍ . وقال ابنُ جريجٍ عن عطاء وغيره عن جابرٍ « أخذته بأربعة دنانيرَ » وهذا يكونُ أوقيةً على حسابِ الدينارِ ببشيرةٍ دراهم . ولم يبيِّنِ الثمنُ مُغيرةً عن الشعبيِّ عن جابرٍ ، وابنِ المُسكديرِ وأبو الزبيرِ عن جابرٍ . وقال الأعمشُ عن سالمٍ عن جابرٍ « أوقيةٌ ذهبٍ » . وقال أبو إسحاقَ عن سالمٍ عن جابرٍ بمائتي درهمٍ « وقال داودُ بنُ قيسٍ عن عُبيدِ الله ابنِ مِقْسَمٍ عن جابرٍ « اشتراه بطريقِ تبوكَ ، أحسبه قال : بأربعِ أواقٍ » . وقال أبو كنفرة عن جابرٍ « اشتراه بمِشرينَ ديناراً » . وقولُ الشعبيِّ « بأوقية » أكثرُ . الاشتراطُ أكثرُ وأصحُّ عندى ، قاله أبو عبد الله

قوله (باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز) هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده ، وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد . فذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي مقتضى العقد ، وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحد وإسحق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتنزل فيه الشرط منزلة الاستثناء لأن المشروط إذا كان قدره معلوما صار كما لو باع بألف إلا خمسين درهما مثلاً ، وواقعهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير ، وقيل حده عنده ثلاثة أيام ، وحجتهم حديث الباب ، وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كما سيأتى آخر كلامه ، وأجلب عنه الجمهور بأن ألفاظه اختلفت : فمنهم من ذكر فيه الشرط ، ومنهم من

ذكر فيه ما يدل عليه ، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة ، وهي واقعة عين يطرقها الاحتمال . وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى المقدم كما تقدم بسطه في آخر العتق ، وصح من حديث جابر أيضا النهى عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن وإسناده صحيح ؛ وورد النهى عن بيع وشرط ، وأجيب بأن الذى ينافى مقصود البيع ما إذا اشترط مثلا في بيع الجارية أن لا يطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها ، أما إذا اشترط شيئا معلوما لوقت معلوم فلا بأس به ، وأما حديث النهى عن الثنيا في نفس الحديث ، إلا أن يعلم ، فعلم أن المراد أن النهى إنما وقع عما كان مجهولا . وأما حديث النهى عن بيع وشرط ففي إسناده مقال وهو قابل للتأويل ، وسيأتى مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . **قوله** (سمعت عمارا) هو الشعبي . **قوله** (أنه كان يسير على جمل له قد أعيا) أى تعب ، في رواية ابن نمير عن زكريا عند مسلم أنه كان يسير على جمل فأعيا فاراد أن يسيبه ، أى يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الإسلام ، في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد ، غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بيني ونحيتي ناضح لى قد أعيا فلا يكاد يسير ، والناضح بنون ومعجمة ثم مهملة هو الجمل الذى يستقى عليه سمي بذلك لنضجه بالماء حال سقيه . واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سيأتى بعد هذا ، ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل عن جابر أن الجمل كان أحمر . **قوله** (فر النبي ﷺ فضره فدعا له) كذا فيه بالفاء فهما كأنه عقب الدعاء له بضره . ولمسلم وأحمد من هذا الوجه ، فضره برجله ودعا له ، وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلى فضره رسول الله ﷺ ودعا له فشئ مشية مامشى قبل ذلك مثله ، وفي رواية مغيرة المذكورة ، فزجره ودعا له ، وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة ، و فر بن النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت : جابر بن عبد الله قال : مالك ؟ قلت : أنى على جمل فقال . فقال : أملك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطنيه ، فأعطيته فضره فزجره فكان من ذلك المكان من أول القوم ، وللنساء من هذا الوجه ، فأزحف فزجره النبي ﷺ فانبسط حتى كان أمام الجيش ، وفي رواية وهب ابن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع ، فتخلف . فنزل لحجته بمحجته ثم قال : اركب ، فركبت . فقد رأيت أنه أكفه عن رسول الله ﷺ ، وعند أحمد من هذا الوجه ، فقلت : يا رسول الله أبطأ بى جملى هذا ، قال : أنخه ، وأناخ رسول الله ﷺ ، ثم قال : أعطى هذه العصا - أو أقطع لى عصا من شجرة - ففعلت ، فأخذها فنخسه بها فغضت فقال : اركب ، فركبت ، والطبرانى من رواية زيد بن أسلم عن جابر فأبطأ على حتى ذهب الناس ، فجعلت أرقبه ويهمنى شأنه ، فاذا النبي ﷺ فقال : أجاب ؟ قلت : نعم . قال : ماشألك ؟ قلت أبطأ على جملى ، فنفت فيها - أى العصا - ثم مج من الماء في نحره ثم ضربه بالعصا فوثب ، ولابن سعد من هذا الوجه ، وفضح ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعث ، فأكدت أمسكه ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لأسمع حديثه ، وله من طريق أبي نضرة عن جابر ، فنخسه ثم قال : اركب بسم الله ، زاد في رواية مغيرة المذكورة ، فقال كيف ترى بعيرك ؟ قلت : بخير ، قد أصابته بركتك . **قوله** (ثم قال بعنيه بأوقية . قلت لا) في رواية أحد ، ففكرت أن أبعيه ، وفي رواية مغيرة المذكورة ، قال أتبعينه ؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره ، قلت : نعم ، وللنساء من هذا الوجه ، وكانت لى إليه حاجة شديدة ، ولأحمد من رواية نبيح وهو بالنون والموحدة والمهملة مصغر ، وفي رواية عطاء قال : بعنيه ، قلت بل هو لك يا رسول الله ، قال : بعنيه ، زاد النسائي من طريق أبي الزبير قال : اللهم اغفر

له ، اللهم أرحمه ، ولابن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر ، فقال أنبيس ناضحك هذا والله يغفر لك ، زاد النسائي من هذا الوجه ، وكانت كلمة تقولها العرب : افعل كذا والله يغفر لك ، . ولاحد ، قال سليمان - يعني بعض رواة - فلا أدري كم من مرة ، يعني قال له والله يغفر لك ، وللنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر ، استغفر لي رسول الله ﷺ ليلة البعير خمسا وعشرين مرة ، وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر هند أحد ، أتيتني جملك هذا يا جابر ؟ قلت : بل أهبه لك . قال : لا ، ولكن بعنيه ، وفي كل ذلك رد لقول ابن النين إن قوله ، لا ، ليس بمحفوظ في هذه القصة . قوله (بعنيه بوقية) في رواية سالم عن جابر عند أحمد ، فقال بعنيه ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بوقية ، ولابن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه ، قلنا أكثر على قلت : أن لرجل على أوقية من ذهب هو لك بها ، قال : نعم ، والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث . قوله (فاستثنت حملته إلى أهلي) الحملان بضم المهملة الخلل والمفعول محنوف ، أي استثنت حمله إياي ، وقد رواه الاسماهيلي بلفظ ، واستثنت ظهره إلى أن تقدم ، ولاحد من طريق شريك عن مغيرة ، اشترى مني بعيرا على أن يفترق ظهره سفري ذلك ، وذكر المصنف الاختلاف في ألفاظه على جابر ، وسيأتي بيانه . قوله (قلنا قدمنا) زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض ، فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال ، تزوجت بكرا أم ثيبا ، وسيأتي الكلام عليه في السكاح إن شاء الله تعالى ، وزاد فيه ، تقدمت المدينة فأخبرت خالي ببيع الجبل فلانني ، . ووقع عند أحمد من رواية نبيح المذكورة ، فأثيت عمتي بالمدينة ، فقلت لها : ألم ترى أني بعت ناضحا ، فإريتها أعجبها ذلك ، وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى . وجزم ابن لقطه بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس ، وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ، ويحتمل أنها جميعا لم يعجبها بيعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره . وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ، ثم قال : أنت أهلك ، فتقدمت الناس إلى المدينة ، وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع ، وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبل ، وقدمت بالعداء لجئت إلى المسجد فوجدته فقال : الآن قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع الجبل وادخل فصل ركمتين ، وظاهرهما التناقض ، لأن في إحداها أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي ﷺ قدم قبله ، فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال أنه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم إما لزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ، ولعله امتثل أمره ﷺ ، بأن لا يدخل إيلافات دون المدينة واستمر النبي ﷺ إلى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابرحتى طلع النهار ، والعلم عند الله تعالى . قوله (أثيت بالجل) في رواية مغيرة ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير ، ولابن المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد ، فدخلت - يعني المسجد - إليه وعقلت الجبل فقلت : هذا جملك ، فخرج لجل يطيف بالجل ويقول : جلنا ، فبعت إلى أواق من ذهب ثم قال : استوفيت الثمن ؟ قلت نعم ، . قوله (وقدني ثمنه ثم انصرف) في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجبل والجل وسهمي مع القوم ، وفي روايته الآتية في الجهاد ، فأعطاني ثمنه ورده علي ، وهي كلها بطريق النجاشي لأن العطية إنما وقعت له بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه ، فلما قدمت المدينة قال بلال : أهله أوقية من ذهب وزده ، قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا ، فقلت لا تنافقني زيادة رسول الله ﷺ ، الحديث ، وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم

الحرّة ، وتقدم نحوه في الوكالة للبصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ، ولأحمد وأبي عوانة من طريق وهب ابن كيسان « فوالله ما زال ينبي ويّزيد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتّى أصيب أمس فيها أصيب للناس يوم الحرّة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي » فقال : يا بلال أعطه ثمنه ، فلما أدبرت دعائي نغخت أن يرده على فقال : هو لك ، وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح « فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجح لي في الميزان ، فانطلقت حتّى ولّيت فقال : ادع جابراً ، فقلت : الآن يرد عليّ الجمل ، ولم يكن شيء أبغض إليّ منه فقال : خذ جملك ولك منه ، وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم « ولم يكن لنا ناصح غيره ، وقوله « وكانت لي إليه حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ، ومع تقديم حاله له على بيعه ، ويمكن الجمع بأن ذلك كان في أول الحال ، وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه . ولأحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر « فلما أثبتته دفع إلى البعير وقال : هو لك ، فررت برجل من اليهود فأخبرته لجمل يعجب ويقول : اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه لك ؟ قلت : نعم ، قوّله (ما كنت لأخذ جملك ، فخذ جملك ذلك فهو ما لك) كذا وقع هنا ، وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيوخ البخاري فيه بلفظ « أنراني إنما ما كنتك لأخذ جملك ، خذ جملك ودراهمك هما لك ، أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني عنه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا ، لكن قال في آخره « فهو لك ، وعليها اقتصر صاحب « السند » ووقع لأحمد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ « قال أظننت حين ما كنتك أذهب بجملك ؟ خذ جملك وثمرته فهما لك ، وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله « لأخذ » للتعليل وبعدها همزة ممدودة ، ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لابصيغة الثني ، « وخذ ، بصيغة الأمر ، ويلزم عليه التكرار في قوله « وخذ جملك » وقوله « ما كنتك » ، هو من المماكة أي المناقصة في الثمن ، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم ، قال ابن الجوزي : هذا من أحسن التكرم ، لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه . فإذا تموض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل :

وقد تخرج الهاجات يا أم مالك ففانس من رب بهن ضنين

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب ألم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته ، فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن . قوله (وقال شعبة عن مغيرة) أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعبي (عن جابر ، أقرني ظهري) بتقديم الفاء على الفاف أي حملني على فقاره ، والفقار عظام الظهر ، ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه . قوله (وقال إسحق) أي ابن إبراهيم (عن جرير عن مغيرة : قيمته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد ، وهي دالة على الاشتراط ، بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فإنها لا تدل عليه ، وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه « قال بعنيي ولك ظهري حتى أقدم ، ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ « فاشتري مني بعيراً على أن لي ظهري حتى أقدم المدينة . قوله (وقال عطاء وغيره) أي من جابر (ولك ظهري إلى المدينة) تقدم موصولاً مطولاً في الوكالة ولنظّمه « قال بعنيي ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهري إلى المدينة ، وليس

فيها أيضا دلالة على الاشتراط . **قوله** (وقال محمد بن المنكدر عن جابر : شرط لي ظهره الى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ، ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ « فبعته إياه وشرطته - أي ركوبه - الى المدينة » . **قوله** (وقال زيد بن أسلم عن جابر : ولك ظهره حتى ترجع) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتجامة . **قوله** (وقال أبو الزبير عن جابر : أقرناك ظهره الى المدينة) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به ، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ « فبعته منه بخمس أواق ، قلت : على أن لي ظهره الى المدينة ، قال : ولك ظهره الى المدينة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال « قد أخذته بكذا وكذا وقد أعتك ظهره الى المدينة » . **قوله** (وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبلغ به الى أهلك) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش ، وهذا لفظ عبد بن حميد ، ولفظ ابن سعد والبيهقي « تبلغ عليه الى أهلك » ، ولفظ مسلم « فتبلغ عليه الى المدينة » ، ولفظ أحمد « قد أخذته بوقية » ، اركبه ، فإذا قدمت فائتنا به ، وهي متقاربة . **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف : (الاشتراط أكثر وأصح عندي) أي أكثر طرقا وأصح مخرجا ، وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه لإباحة من النبي ﷺ بعد شرائه على طريق الحاربة ، وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة ، لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ، وحماد أعرف بحديث أيوب من سفيان ، والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ، ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة ، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ، لأن قوله « لك ظهره » و « أقرناك ظهره » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك . وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضا أبو المتوكل عند أحمد ولفظه « فبعني ولك ظهره الى المدينة » ، لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط إثباتا ولا نفيا ، ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ « أبيعني جملك ؟ قلت : نعم . قال : أقدم عليه المدينة » ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ « فاشترى مني بعيرا فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة » ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ « فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة » . ورواه أيضا عن جابر نبيح العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه « قد أخذته بوقية » ، قال فنزلت الى الأرض فقال : مالك ؟ قلت : جملك . قال اركب ، فركبت حتى أتيت المدينة ، ورواه أيضا من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه « حتى بلغ أوقية » ، قلت قد رضيت ، قال نعم ، قلت فهو لك ، قال قد أخذته . ثم قال : يا جابر هل تزوجت ، الحديث . وما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات ، وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر ، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح ، قال ابن دقيق العيد : إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات ، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عددا أو أقن حفظا فيتمين العمل بالراجح ، إذ الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى ، والمرجوح لا يمنع التسك بالراجح ، وقد جنح الطحاوي الى تصحيح الاشتراط لكن

تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره «أتراني ما كنتك الخ» قال : فانه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل ، قال : وكيف يصنع قائله في قوله «بعته منك بأوقية» بعد المساومة ؟ وقوله «قد أخذته» وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لانه شرط لنفسه ما قد ملكه المشتري ، وإن كان من ماله ففاسد لان المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع ، وإنما ملكها لأنها طرأت في ملكه . وتعقب بأن المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ، ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها ، والممنوع إنما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري ، أما لو علمناه معافلا مانع ، فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك . وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع تخير قبل التفرق ، فلما قال في آخره «أتراني ما كنتك» دل على أنه كان اختار ترك الأخذ ، وإنما اشترط لجابر ركوب جبل نفسه ، فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ، ولا ينبغي ما في هذا التأويل من التسكف . وقال الاسماعيلي : قوله «ولك ظهرك» وعد قام مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه ومبته لا رجوع فيها لتزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق ، فلذلك ساغ لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ، ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره . وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وإنما وقع سابقا أو لاحقا ، فتبرع بمنفسته أولا كما تبرع برقبته آخرها . ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر «فلما تقدمت الثمن شرطت حملاني إلى المدينة» واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد ، لكن لم أقف على الرواية المذكورة ، وإن ثبتت فيتعين تأويلها على أن معنى «تقدمت» الثمن ، أي قرره لي وانفقا على تعيينه ، لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن إنما كان بالمدينة . ولذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي «أتبعني جمك هذا إذا قدمنا المدينة بدينار» الحديث ، فالمعنى أتبعني بدينار أو فيك إذا قدمنا المدينة . وقال المهلب : ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط سني أنه شرط تفضل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى «أفقرناك ظهرك» و «أعرتك ظهرك» وغير ذلك مما تقدم ، قال : ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر ، ويؤيده أيضا قول جابر «هولك» قال : لا بل بعنيه ، فلم يقبل منه إلا بشئ رقيقا به ، وسبق الاسماعيلي إلى نحو هذا ، وزعم أن النكتة في ذكر البيع أنه عليه السلام أراد أن يبر جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايحه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائما على ملكه فيكون ذلك أمنا له وعرفه . قال : وعلى هذا المعنى أمره بلالا أن يزيده على الثمن زيادة مبهمة في الظاهر ، فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك . وتعقب بأنه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقيا في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا ، وأجيب بأن حالة السفر غالبا تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التوسعة من طمع الآمل . وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط . وأبدى السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي ، ملخصها أنه عليه السلام لما أخبر جابرا بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياه وقال : ماتشتي فازيدك ، أكد عليه السلام الخبر بما يشتهي فاشترى منه الجمل وهو مطبته بشئ معلوم ، ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاده على الثمن ، كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بشئ هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى ﴿الذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ . قوله (وقال عبيد الله) أي ابن عمر

العمري (وابن اسحق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (اشتراه النبي ﷺ بأوقية) وطريق ابن إسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبخاري مطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم، قلت: إذا تغبنى يارسول الله قال: فبدرهمين، قلت: لا، فلم يزل يرفع لي حتى بلغ أوقية، الحديث، ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ولفظه قال: أتبيع جلك؟ قلت: نعم، فاشتراه مني بأوقية. **قوله** (وتابعه زيد بن أسلم عن جابر) أي في ذكر الأوقية، وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي. **قوله** (وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر: أخذته بأربعة دنانير) تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة، وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة، هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروایتين، وهو كما قال بناء على أن المراد بالأوقية أي من الفضة وهي أربعون درهما، وقوله الدينار، مبتدأ وقوله بعشرة، خبره أي دينار ذهب بعشرة دراهم فضة، ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك في شيء من الطرق لا في البخاري ولا في غيره، وإنما هو من كلام البخاري. **قوله** (ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر) ابن المنكدر معطوف على مغيرة، وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يبينوا الثمن في روايتهم، فأما رواية مغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأني مطولة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن، وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين يسار عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه، ورواه أحمد من طريق يسار فقال: عن أبي هبيرة عن جابر، ولم يعين الثمن في روايته أيضا. وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه التعيين أيضا. وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن، لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه: فبعته منه بخمس أواق، قلت على أن لي ظهره إلى المدينة، وكذلك أخرجه ابن سعد، ورويناه في «فوائد تمام» من طريق سلية بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه: أخذته منك بأربعين درهما. **قوله** (وقال الأعمش عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر: أوقية ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا، وفي رواية لأحمد صحيحة: قد أخذته بوقية، ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة. **قوله** (وقال أبو اسحق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر بمائتي درهم، وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر: اشتراه بطريق تبوك، أحسبه قال بأربع أواق). أما رواية أبي اسحق فلم أقف على من وصلها، ولم تختلف نسخ البخاري أنه قال فيها: بمائتي درهم. ووقع للنسائي أن في بعض روايات البخاري «ثمانمائة درهم»، وليس ذلك فيه أصلا، ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت. وأما رواية داود ابن قيس فجزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن، فأما جزمه بأن القصة وقعت في طريق تبوك فوافقه على ذلك علي بن زيد بن جدعان عن أبي المتوكل عن جابر: أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك، فذكر الحديث، وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي المتوكل فقال: في بعض أسفاره، ولم يعينه، وكذا أيهم أكثر الرواة عن جابر، ومنهم من قال: كنت في سفر، ومنهم من قال: كنت في غزوة تبوك، ولا منافاة بينهما. وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد: لا أدري غزوة أو عمرة، ويؤيد كونه كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة: فأعطاني الجمل وثمنه وسهني مع القوم، لكن جزم ابن إسحق عن وهب بن كيسان في روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من نخل، وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر، وهي الراجحة في نظري لأن أهل المغازي أصبغ لذلك من غيرهم، وأيضا فقد وقع في رواية الطحاوي أن

ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع ، وأيضا فإن في كثير من طرقه أنه عليه السلام سأله في تلك الفضة : هل تزوجت ؟ قال نعم ، قال أتزوجت بكرا أم ثيبا ، الحديث ، وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد ونزك أعدائه فتزوج ثيبا لتخشطن وتقوم عليهن ، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه ، فيكون وقوع الفضة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك ، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم ، لا جرم جزم البيهقي في الدلائل ، بما قال ابن اسحق . **قوله** (وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين دينارا) وصلى ابن ماجه من طريق الجريري عنه بلفظ : فما زال يزيدني دينارا دينارا حتى بلغ عشرين دينارا ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نضرة فأبهم الثمن . **قوله** (وقول الذهبي بأوقية أكثر) أى موافقة لغيره من الأقوال ، والحاصل من الروايات أوقية وهى رواية الأكثر ، وأربعة دنانير وهى لانخالها كما تقدم ، وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون دينارا هذا ما ذكر المصنف ، ووقع عند أحمد والبارز من رواية علي بن زيد عن أبي المنوكل ثلاثة عشر دينارا ، وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال : سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمعنى ، والمراد أوقية الذهب ، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب ، والأربعة دنانير مع العشرين دينارا محمولة على اختلاف الوزن والعدد ، وكذلك رواية الأربعين درهما مع المائتي درهم ، قال : وكان الإخبار بالفضة عما وقع عليه العقد ، وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس اهـ ملخصا . وقال الداودي : المراد أوقية ذهب ، ويحمل عليها قول من أطلق ، ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب ، قال : ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ، ولا يخفى ما فيه من التصف قال القرطبي : اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلقيق ، وتسكف ذلك بعيد عن التحقيق ، وهو مبنى على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم ، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك . قال الاسماعيلي : ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار ، لأن الفرض الذى سبق للحديث لاجله بيان كرمه عليه السلام وتواضعه وحنوه على أصحابه . وبركة دعائه وغير ذلك ، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث . قلت : وما جنح اليه البخارى من الترجيح أقعد ، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد ، فليعتمد ذلك وبالله التوفيق . وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعته للبيع ، والمساكة في المبيع قبل استقرار العقد ، وابتداء المشتري بذكر الثمن ، وإن القبض ليس شرطا في صحة البيع ، وأن أجابة الكبير بقول : لا . جائز في الأمر الجائز ، والتحدث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها لا على وجه تزكية النفس وإرادة الفخر . وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم ، وإعانتهم بما تيسر من حال أو مال أو دعاء ، وتواضعه عليه السلام . وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء ، وفيه توقيف التابع لرئيسه . وفيه الوكالة في وفاة الديون ، والوزن على المشتري ، والشراء بالنسيئة . وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر : هو لك : قال لا بل بعينه ، وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد وحواليه ، واستئذ من ذلك على طهارة أبوال الإبل ، ولا حجة

فيه . وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر « لا تفارقني الزيادة » . وفيه جواز الزيادة في النسيء عند الأداء ، والرجوعان في الوزن لكن برضا المالك ، وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت السلمة ببيع مثلام يجب ردها ، أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال . وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامتلأ أمر النبي ﷺ له ببيع جملة مع احتياجه اليه . وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ ، وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالكا قبل ذلك باعتبار ما كان ، واستدل به على صحة البيع بغير تصريح بإيجاب ولا قبول ، لقوله فيه « قال بعنيه بأوقية ، فبعته » ، ولم يذكر صيغة . ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع ، وقد وقّع في رواية عطاء الماضية في الوكالة « قال بعنيه » ، قال قد أخذته بأربعة دنانير » فهذا فيه القبول ولا إيجاب فيه ، وفي رواية جرير الآتية في الجهاد « قال بل بعنيه » ، قلت : لرجل على أوقية ذهب فحولها بها ، قال قد أخذته ، فقيه الإيجاب والقبول معا . وأبين منها رواية ابن إسحاق عن وهب بن كيسان عند أحمد « قلت قد رضيت » ، قال نعم ، قلت فحولها بها ، قال قد أخذته ، فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات . (تكميل) : آل أمر جل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي ﷺ إلى مال حسن ، فرأيت في ترجمة جابر من « تاريخ ابن عساكر » بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال « قاتم الجمل عندى زمان النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فعجز ، فأثبت به عمر فمرف قصته فقال : اجعله في إبل الصدقة وفي أطيب المراعي » ، ففعل به ذلك إلى أن مات .

٥ - باب الشروط في المعاملة

٢٧١٩ - **حدثنا** أبو أيمن أخبرنا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّانِدِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا لِلنَّخِيلِ . قَالَ : لَا . فَقَالُوا : تَكْفُونَنَا لِلثَّوْنَةِ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ ، قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا »

٢٧٢٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا جُورِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ الْيَهُودِ أَنْ يَمْلُوكَهَا وَيَزْرَعُوهَا ، وَلَمْ شَطْرُ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا »

قوله (باب الشروط في المعاملة) أى من مزارعة وغيرها . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الأنصار المؤنة والعمل ويشركهم في الثمرة مزارعة ؛ وقد تقدم الكلام عليه في « فضل المنية » في أواخر الهبة ، والشروط المذكور لنوى اعتبره الشارع فصار شرعيا ، لأن تقديره إن تكفونا قسم بينكم . ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ، ذكره مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة

٦ - باب الشروط في التأخير عند عقدة السكاح

وقال عمر : إن مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولك ما شرطت . وقال المسور :

« سمعتُ النبي ﷺ ذَكَرَ صِرْهَ لَهُ فَأَنْفَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ فَأَحْسَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي ، وَوَعَدَنِي بِفِي لِي »

٢٧٢١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلْبَرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُتُوفُوا بِهَا مَا اسْتَحَلَّكُمْ بِهِ الْفُرُوجَ »

[الحديث ٢٧٢١ - طريقه في : ٥١٥١]

قوله (باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح) بضم العين المهملة من « عقدة » والمراد وقت العقد . **قوله** (وقال عمر) أي ابن الخطاب (أن مقاطع الحقوق إلخ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق إسماعيل ابن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم - بفتح المعجمة وسكون النون - عنه ، وسيأتي سياقه في النكاح ، وكذلك حديث المسور الملق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى

٧ - باب الشروط في المزارعة

٢٧٢٢ - **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كُنَّا أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ حَقْلًا ، فَكُنَّا نُكْرَى الْأَرْضَ ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هَذِهِ وَلَمْ يُخْرَجْ ذِي . فَفُتِنَّا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ نُنتَهِ عَنِ الْوَرَقِ »

قوله (باب الشروط في المزارعة) هذه الترجمة أخص من الماضية قبل ياب ، ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة

٨ - باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٢٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** سَدُّدُ بْنُ حَنْظَلَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنْأَجِسُوا ، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ . وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لَتَسْكُنِي إِنْ أَاءَهَا »

قوله (باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه « ولا يخطبن على خطبة أخيه » وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح ، وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه ، وقوله « طلاق أختها » أي بالنسبة إلى كونها يصيران ضربتين ، أو المراد أخوة الإسلام لأنها الغالب

٩ - باب الشروط التي لا تحل في الحدود

٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** مُقْبِيَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَلْبَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا « إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ . فَقَالَ اتْلُصَّمُ الْآخِرُ - وَهُوَ

أَفَقَهُ مِنْهُ - : نَمِ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قُلْ . قَالَ : إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَيِّ بِأَسْرَاتِهِ ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ ، وَأَنْ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالْقَدَى قَسَى يَدِي لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ : الْوَلِيدَةُ وَالْقَمْرُ رَدٌّ ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ . أَغْدُ يَا أُتَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفْتَ فَأَرْجُهَا . قَالَ فَقَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُمِحَتْ .

قوله (باب الشروط التي لاتحل في الحدود) ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد ترجم له في الصلح ، وإذا اصطالحوا على جور فهو مردود ، ويستفاد من الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل ، وكل صلح وقع فيه فهو مردود ، وسيأتي الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى

١٠ - باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق

٢٧٢٦ - **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ الْمَكِّيُّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : دَخَلْتُ عَلَى بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكَاتِبَةٌ فَقَالَتْ : يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ اشْتَرِينِي ، فَإِنِّي أَهْلِي يَبِيعُونَنِي فَأَعْتِقْنِي . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَتْ : إِنْ أَهْلِي لَا يَبِيعُونَنِي حَتَّى يَشْتَرُوا وَلَئِنْ قَالَتْ : لَا حَاجَةَ لِي فِيكَ . فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ بَلَّغَهُ - فَقَالَ : مَا شَأْنُ بَرِيرَةَ ؟ فَقَالَ : اشْتَرَيْتُهَا فَأَعْتَقْتُهَا وَلَيْسَتْ بِهَا مَا شَاءُوا . قَالَتْ فَأَشْتَرِيْتُهَا فَأَعْتَقْتُهَا وَاشْتَرَطْتُ أَهْلَهَا وَلَاحِهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ »

قوله (باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق

١١ - باب الشروط في الطلاق

وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إِنْ بَدَأَ بِالطَّلَاقِ أَوْ آخَرَ فَهُوَ أَحَقُّ بِشَرْطِهِ

٢٧٢٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عُرَيْرَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّلَاقِ ، وَأَنْ يَتَّبَعَ الْمُهَاجِرُ لِلْأَعْرَابِيِّ . وَأَنْ تَشْتَرِطَ لِلرَّأَةِ طَلَاقَ أَخِيهَا ، وَأَنْ يَسْتَأْمَرَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْءِ أَخِيهِ . وَنَهَى عَنِ النَّجْشِ ، وَهِيَ التَّصْرِيفَةُ »

تَابَهُ مُعَاذٌ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ دُعْبَةَ

وقال غندر وعبد الرحمن « نَهَى » . وقال آدم « مُنْهَى » . وقال النضر وحجاج بن منهل « نَهَى »

قوله (باب الشروط في الطلاق) أى تعليق الطلاق . **قوله** (وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ) أى بهمة (أو أخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعنده حر إن لم يفعل كذا يثدم الطلاق والعتاق ، قال إذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد : قلت له فإن ناسا يقولون هى تطليقة حين بدأ بالطلاق ، قال : لا ، هو أحق بشرطه . وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قال : له ثناء إذا وصله بكلامه ، وأشار قتادة بذلك الى قول شريح وإبراهيم النخعي : إذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق ، بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك . **قوله** (عن أبي حازم) هو سلمان الأشجعي ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مغرقات مواضعه ، والغرض منه قوله دولا تشتط المرأة طلاق أختها ، لأن مفهومه أنها إذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطل ، ويأتى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** (تابعه معاذ) أى ابن معاذ العبدي (وعبد الصمد) هو ابن عبد الوارث ، والمعنى أنهما تابعوا محمد بن عرعة في تقريره برفع الحديث الى النبي ﷺ وإسناد النهي اليه صريحا . **قوله** (وقال غندر وعبد الرحمن) أى ابن مهدي (نهي) يعنى أنهما رواياه أيضا عن شعبة فأيهما الفاعل ، وذكره بضم النون وكسر الهاء . **قوله** (وقال آدم) أى ابن أبي ليثاس يعنى عن شعبة : (نهينا) أى ولم يسم فاعل النهي أيضا . **قوله** (وقال النضر) أى ابن شميل (وحجاج بن منهال) يعنى عن شعبة أيضا (نهي) أى بفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهي ، أيضا . وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة : فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه ، ان رسول الله ﷺ نهى عن التلثي ، الحديث ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها ، ان رسول الله ﷺ نهى ، بمثل حديث معاذ ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة ، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى ، وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير ، وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة . وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها (١) وأما رواية آدم فرويناها في نسخته رواية إبراهيم بن يزيد عنه ، وأما رواية النضر بن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه ، وقرئنا برواية حفص بن عمر عن شعبة ، وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه ، عن النبي ﷺ ، ولم يشك . وقوله في هذا المتن ، وأن يتناع المهاجر للأعرابي ، المراد بالمهاجر الحضري ، وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان ، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليتناع شيئا لا يتوكل له الحاضر ثلثا يحرم أهل السوق نفعا ورققا ، وإنما له أن ينصحه ويشير عليه ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله ، أن يتناع ، أن يبيع فيوافق الرواية الماضية

(١) في هامش طبعة بولاق : بعد قوله ، فوصلها ، يباح بنسخة متبعة ، وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة . ولعل المؤلف يرضى لبحث على من وصل رواية عبد الرحمن . وبعبارة القطاوي : قال الحافظ ابن حجر في المقدمة «ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها ، أى موصولة . وقال في الفتح «رواية آدم ورويناها في نسخته ، وأما رواية النضر فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده منه»

١٢ - باب الشروط مع الناس بالقول

٢٧٢٨ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبره قال أخبرني يحيى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير - قال : إنا عند ابن عباس رضي الله عنهما قال : حدثني أبي بن كعب قال « قال رسول الله ﷺ : موسى رسول الله . . فذكر الحديث قال « ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا » : كانت الأولى نسيانا ، والوسطى شرطا ، والثالثة عمدا . (قال لا تؤاخذني بما نيت ولا تؤخني من أمري عسرا) ، (لئلا غلاما قتله) ، (فأطلقا . . فوجدا جدارا يريد أن ينقض فأقامه) قرأها ابن عباس « أماتهم بك »

قوله (باب الشروط مع الناس بالقول) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر ، والمراد منه قوله « كانت الأولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عمدا ، وأشار بالشرط الى قوله (ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحني) والتزام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهدا أحدا . وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط ، فان الخضر قال لموسى لما أخلف الشرط (هذا فراق بيني وبينك) ولم ينكر موسى عليهما السلام ذلك

١٣ - باب الشروط في الولاء

٢٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءتني برة فقالت : كاتب أهل على تسع أواق ، في كل عام أوقية ، فأعطيني . فقالت : إن أحبوا أن أعدّها لهم ويكون ولاؤك لي فلت . فذهبت برة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم - ورسول الله ﷺ جالس - فقالت : إني عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع النبي ﷺ ، فأنهت عائشة النبي ﷺ قال : خنيتها واشترطت لي لم الولاء ، فانما الولاء لمن أعتق . ففعلت عائشة . ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق ،

قوله (باب الشروط في الولاء) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة في قصة برة ، وقد قسم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق

١٤ - باب إذا اشترط في المزارعة « إذا شئتُ أخرجتك »

٢٧٣٠ - **حديث** أبو أحمد حدثنا محمد بن يحيى أبو غسان الكِنَافِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو قَامَ عَمْرُو خَطِيبًا فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلُ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَقَالَ : نُفَرِّقُكُمْ مَا أَفْرَقَكُمْ اللَّهُ ، وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ فَمَدَى عَلَيْهِ مِنَ الْقَلِيلِ فَفُذِعَتْ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ ، هُمْ عَدُوُّنَا وَنُتَبِّهَتُنَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاهُمْ . فَلَمَّا أَجَعَ عَمْرُو عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أُمَخَّرَجُنَا وَقَدْ أَفْرَقَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا ؟ فَقَالَ عَمْرُو : أَطْلَقْتَنِي أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ بَكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَمْدُدُ بِكَ قُلُوصَكَ لَيْلَةً بَدَلِ لَيْلَةٍ . فَقَالَ : كَانَ ذَلِكَ هَزَبَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ . فَقَالَ : كَذَبْتَ بِأَعْدُوِّ اللَّهِ . فَأَجْلَاهُمْ عَمْرُو ، وَأَعْطَاهُمْ قِيَمَةً مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ النَّخْلِ مَالًا وَإِبِلًا وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ »
رواهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَحْسِبُهُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو عَنْ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، اختصره

قوله (باب إذا اشترط في المزارعة : إذا شئتُ أخرجتك) كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة ، وترجم الحديث الباب في المزارعة بأوضح من هذا فقال « إذا قال رب الأرض : أفرق ما أفرقك الله ولم يذكر أجلا معلوما فيها على تراضيها ، وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ « نترككم على ذلك ماشئنا » وأورده هنا بلفظ « نترككم ما أفرقكم الله » فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى ، وبينت لإحدى الروایتين مراد الأخرى وأن المراد بقوله « ما أفرقكم الله » ما قدر الله أنا نترككم فيها فإذا شئنا فأخرجناكم تبين أن الله قدر إخراجكم ، والله أعلم . وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخاطبة ، وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا إلى أحد ، وأجاب من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل ، أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا ، أو أن أهل خيبر صاروا عبيدا للسلبين ومعاملة السيد لعبده لا يشترط فيها ما يشترط في الاجنبي ، والله أعلم . **قوله** (حدثنا أبو أحمد) كذا للاكثر غير مسمى ولا منسوب ، ولابن السكن في روايته عن الفربري وواقعه أبو ذر ، وحدثنا أبو أحمد مرار بن حويه ، وهو بفتح الميم وتشديد الراء ، وأبوه بفتح الهاء المهملة وتشديد الميم ، قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو وفتح التحتانية ، وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ، ومن قاله من المحدثين بالتاء المثناة العوفاية بدل الهاء فقد غلط . قلت : لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله : « أن كان ففطوية من نسلي » وهو همداني بفتح الميم ثقة مشهور ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وكذا شيخه ، وهو ومن فوقه مديون . وقال الحاكم : أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البسكندي . ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء ، فإن أبا عمر المستمل رواه عنه عن أبي غسان انتهى ، والمعتمد ما وقع في ذلك عند ابن السكن ومن واقعه ، وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال : لم يسمه البخاري والحديث حديثه . ثم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مرار .

قلت : وكذا أخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، من طريقه ، ورواه ابن وهب عن مالك بغير إسناد ، وأخرجه
 عمر بن شبة في « أخبار المدينة » . **قوله** (حدثنا محمد بن يحيى) أى ابن على الكاتب . **قوله** (ففتح القاء
 والمهملتين ، الفتح بفتحين زوال المفصل ، فدعت يدها إذا أزيلتا من مفاصلهما . وقال الخليل : الفتح عوج في
 المفصل ، وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاغت القدم من أصلها من الصكب وطرف الساق فهو الفتح ، وقال
 الأصمى : هو ذيق في الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق ، هذا الذى في جميع الروايات وعليها
 شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة . ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أى ففتح وجزم به الكرماني ،
 وهو وهم لأن الفتح بالمعجمة كسر الشيء الجوف قاله الجوهرى ، ولم يقع ذلك لابن عمر في القصة . **قوله** (فعدى
 عليه من القليل) قال الخطابي : كأن اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يدها ورجلاه ، كذا قال ، ومحتمل أن
 يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية . ووقع في رواية حماد بن سلمة التى علق المصنف إسنادها آخر
 الباب بلفظه فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا يديه ، الحديث . **قوله**
 (تهمتا) بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز اسكانها ، أى الذين تهمهم بذلك . **قوله** (وقد رأيت لإجلهم . فلما أجمع)
 أى عزم ، وقال أبو الهيثم : أجمع على كذا أى جمع أمره جميعا بعد أن كان مفرقا ، وهذا لا يقتضى حصر السبب في
 لإجله عمر لإيham ، وقد وقع لى فيه سيان آخران : أحدهما رواه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال :
 مازال عمر حتى وجد الثبث عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا يجتمع بجزيرة العرب دينان ، فقال : من كان له من
 أهل الكتابين عهد فليأت به أفده له ، وإلا فأتى بجليكم . فإجلهم . أخرجه ابن أبي شبة وغيره . ثانيهما رواه
 عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، من طريق عثمان بن محمد الاخنسى قال : لما كثر العيال - أى الخدم - فى أيدي
 المسلمين وقوا على العمل فى الأرض أجلاهم عمر . ويحتمل أن يكون كل من هذه الأشياء جزءا علة فى إخراجهم .
 والإجلاء الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزعاج والكراهة . **قوله** (أحد بنى أبى الحقيق) بمهمله وقافين
 معصر ، وهو رأس يهود خيبر ، ولم أنف على اسمه . ووقع في رواية البرقاني « فقال رئيسهم لا تخرجنا ، وابن أبى
 الحقيق الآخر هو الذى زوج صفية بنت حى أم المؤمنين ، فقتل بخيبر وبقي أخوه إلى هذه الغاية . **قوله** (تعدو
 بك قلو صك) بفتح القاف وبالأصا الممهلة : الناقة الصابرة على السير وقيل الشابة وقبل أول ما يركب من إناث الإبل
 وقيل الطويلة القوائم ، وأشار ﷺ إلى إخراجهم من خيبر وكان ذلك من إخباره بالمغيبات قبل وقوعها . **قوله**
 (كان ذلك) فى رواية الكشميهنى « كانت هذه » . **قوله** (هزيلة) تصغير الهزل وهو ضد الجد . **قوله** (مالا) تمييز
 للقيمة ، وعطف الإبل عليه وكذلك العروض . من عطف الخاص على العام ، أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض
 ماعدا النقد ، وقيل مالا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا . **قوله** (رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله)
 بالتصغير هو العمري . **قوله** (أحسبه عن نافع) أى أن حمادا شك فى وصله ، وصرح بذلك أبو يعلى فى روايته
 الآتية ، وزعم الكرماني أن فى قوله « عن النبي ﷺ » قرينة تدل على أن حمادا اقتصر فى روايته على ما نسبته إلى
 النبي ﷺ فى هذه القصة من قول أو فعل دون ما نسب إلى عمر . قلت : وليس كما قال ، وإنما المراد أنه اختصر من
 المرفوع دون الموقوف ، وهو الواقع فى نفس الأمر ، فقد روينا فى « مسند أبى يعلى » ، و« فوائد البغوى » ، كلاهما
 عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة ولفظه « قال عمر : من كان له سهم بخيبر فليحضر حى قسمها ، فقال ورئيسهم

لا تخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر ، فقال له عمر : أتراه سقط على قول رسول الله ﷺ ، كيف بك إذا رقصت بك واحلتك نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما ، فقصها عمر بين من كان شهد خيبر من أهل الحديبية ، قال البخوي هكذا رواه غير واحد عن حماد ، ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك ، قلت : وكذا رويناه في مسند عمر الجار من طريق هذبة بن خالد عن حماد بغير شك وفيه قوله « رقصت بك ، أى أسرعت في السير ، وقوله « نحو الشام » ، تقدم في المزارعة ، أن عمر أجلاهم الى تيماء وأريحاء ، (تنبيه) : وقع للحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جداً الى البخاري ، وكأنه نقل السياق من « مستخرج البرقاني » كمادته وزحل عن عزوه اليه ، وقد نبه الاسماعيلي على أن حمادا كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصراً ، وقد أشرت الى بعض ما في روايته قبل ، قال المهلب : في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر اليهود بفدع ابنه ، ورجع ذلك بأن قال : ليس لنا عدو غيرهم ، فعلق المطالبة بشاهد العداوة . وإنما لم يطلب القصاص لأنه فدع وهو قائم فلم يعرف أشخاصهم . وفيه أن أفعال النبي ﷺ وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز

١٥ - باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب ، وكفاية الشروط

٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مفعمر قال أخبرني الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن الزبير بن السور بن نخرمة وسروان - يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه - قالا « خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية حتى إذا كانوا بين منى والطريق قال النبي ﷺ : إن خالد بن الوليد بالتميم في خيل لقريش طليعة ، فخذوا ذات اليمين . فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجبلش ، فانطلق بركض نذيراً لقريش ، وسار النبي ﷺ ، حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به راحلته ، فقال الناس : حل حل . فالتحت . فقالوا خلأت القصواء . فقال النبي ﷺ : ما خلأت القصواء وما ذاك لما خلقت ، وإنما كن حبسها حابس القليل . ثم قال : والذي نفس بيده ، لا يسألونني خطاة يعظمون فيها حرمت الله إلا أعطيتهم إياها . ثم زجرها فوثقت . قال فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على كمد قليل الماء يتبرصه الناس تبرصاً ، فلم يلبثه الناس حتى زحوه ، وشكى إلى رسول الله ﷺ العطش ، فانزع سهماً من كتفيه ، ثم أمرهم أن يحملوه فيه ، فوالله ما زال يجيش لهم بالرأي حتى صدروا عنه . فبينما هم كذلك ، إذ جاء بدليل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة - وكانوا غيبة - أصبح رسول الله ﷺ من أهل نهماء - فقال : إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزلاً أعداد مياه الحديبية ، ومهم المؤذ اللطافيل ، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت . فقال رسول الله ﷺ : إنا لم نجيء لقتال أحد ، ولكننا جئنا مطمئرين ، وإن قريشاً قد نسركتم الحرب وأضرمت بهم ، فإن شاءوا ماذنهم مدة ويحلوا بيني وبين الناس ، فإن

أظهره فإن شاءوا أن يدخلوا فيا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَمَلُّوا ، وَإِلَّا قُتِلُوا جُجُوا . وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ
لَأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرَدَ سَالَتِي ، وَلَيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ . قَالَ بُدَيْلٌ : سَأُبَلِّغُهُمْ مَا قَوْلُكَ . قَالَ
فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَرِيشًا قَالَ : إِنَّا جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ
فَعَلْنَا . فَقَالَ سَمْعَاءُ : لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ نُمَخِّرُونَا عَنْهُ بَشَى . وَقَالَ ذُو الرَّاْيِ مِنْهُمْ : هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ . قَالَ سَمِعْتُهُ
يَقُولُ كَذَا وَكَذَا . فَعَدَّ لَهُمُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، أَلَسْتُمْ بِالْوَالِدِ ؟ قَالُوا :
بَلَى . قَالَ : أَوَسْتُ بِالْوَالِدِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَهَلْ تَنْتَهِمُونِي ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ
أَهْلَ عُسْكَاظَ ، فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَى جِشْتِكُمْ بِأَهْلِ وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَإِنْ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ
خُطَّةٌ رُشِدٌ أَقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيَهُ . قَالُوا ائْتِيَهُ . فَأَتَاهُ ، فَجَلَّ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْمَوُ
مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ . فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ : أَيُّ عَمْدٍ ، أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ ، هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ
مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ ؟ وَإِنْ تَسَكَّنَ الْآخَرَى ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرَى وَجُوهًا ، وَإِنِّي لَا أَرَى أَشْوَابًا مِنْ
النَّاسِ خَلِيفًا أَنْ يَبْرَأُوا وَيَدْعَوْكَ . قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : انْمَعْصُ بِظَرْ اللَّاتِ ، أَنْحَنُ نَفْرَهُ عَنْهُ وَدَعَهُ ؟ قَالَ :
مَنْ ذَا ؟ قَالُوا : أَبُو بَكْرٍ . قَالَ : أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا يَدُكَ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبُنُكَ . قَالَ
وَجَلَّ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَكَلَّمَا تَكَلَّمُ كَلِمَةً أَخَذَ بِأَخِيَّتِهِ ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَامَتْ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ
وَمَعَهُ السِّيفُ وَعِيَهُ الْمَنْفَرُ ، فَكَلَّمَا أَهْوَى عُرْوَةُ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَضَرَبَ يَدَهُ بِثَقْلِ السِّيفِ وَقَالَ لَهُ :
أَخْبِرْ بِذَلِكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ . فَقَالَ :
أَيُّ عَمْدٍ ، أَلَسْتُ أَسْمَى فِي عَدْرَتِكَ ؟ وَكَانَ الْمَغِيرَةُ صَحِيبَ قَوْمًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ثُمَّ جَاءَ فَاسَلِمَ .
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ . ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَمَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ
ﷺ بِمَيْدِيهِ . قَالَ فَوَاللَّهِ مَا نَنَحَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلاَّ وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ
وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَسْرَمُوا ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَفْتَقِتُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ
عِنْدَهُ ، وَمَا يُجِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ . فَرَجَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، وَاللَّهِ لَأَنْتُمْ وَفَدَّتْ عَلَى
الْمُلُوكِ ، وَوَفَدَّتْ عَلَى قَيْصَرَ وَكَسْرَى وَالنَّبْعَانِيَّ ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُمْ مَلِيكًا قَطُّ يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يُعْظِمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ
ﷺ عَمْدًا ، وَاللَّهِ إِنْ يَنْتَحِمُ مُنْحَمَةً إِلاَّ وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَسْرَمُوا
ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَفْتَقِتُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُجِدُّونَ إِلَيْهِ

النَّظَرُ تَعْظِيماً لَهُ . وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكَ حُطَّةٌ رُشِدَ قَابِكُوهَا . قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . فَقَالُوا : إِنِّيهِ .
فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَا فُلَانٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظَمُونَ الْبُذْنَ ، فَايْتَوْهَا
لَهُ . فَبِيعَتْ لَهُ ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا بَيْنِي وَلِهَؤُلَاءِ أَنْ يَصْدُوا عَنِ
الْبَيْتِ . فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : رَأَيْتُ الْبُذْنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأُشِيرَتْ ، فَمَا أَرَى أَنْ يَصْدُوا عَنِ الْبَيْتِ . فَتَمَّ
رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكَرَزُ بْنُ حَفْصٍ . فَقَالَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . فَقَالُوا : إِنِّيهِ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
هَذَا مِكَرَزٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ . فَجَمَلَ يُسَكِّمُ النَّبِيُّ ﷺ . فَبَيْنَمَا هُوَ يُسَكِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو . قَالَ
مَقْمَرٌ : فَأَخْبِرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ . قَالَ
مَقْمَرٌ : قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : لَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ : هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا . فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ
الْكَاتِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، قَالَ سُهَيْلٌ : أَمَا « الرَّحْمَنُ » فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِى مَا هُوَ ،
وَلَسَكُنْ اكْتُبْ « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ » ، كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا تَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اكْتُبْ « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ » . ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ سُهَيْلٌ
وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ سَلِمْتُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا صَدَدْتُكَ مِنَ الْبَيْتِ وَلَا قَاتَلْتُكَ ، وَلَكِنْ اكْتُبْ « مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ،
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي ، اكْتُبْ « مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ، قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَذَلِكَ
لِقَوْلِهِ « لَا يَسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَهُمْ إِيَّاهَا » ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : عَلَى أَنْ تُنْقَلُوا
بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَا تَحْدِثُ الرَّبُّ أَنَا أُخِذْنَا ضَنْطَةً ، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ
الْقَبْلِ ، فَكُتِبَ ، قَالَ سُهَيْلٌ : وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مَثَا رَجُلٌ - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا . قَالَ
الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلٍ
ابْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِي قَبْرِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ سُهَيْلٌ : هَذَا
يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَنْ أَفَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا لَمْ تَقْضِ الْكِتَابَ بَدُ . قَالَ : فَوَاللَّهِ إِذَا
لَمْ أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَأَجِزْهُ لِي ، قَالَ : مَا أَنَا بِمَجِيزٍ لَكَ ، قَالَ : بَلَى فَافْعَلْ ، قَالَ :
مَا أَنَا بِفَاعِلٍ . قَالَ مِكَرَزٌ : بَلْ قَدْ أَجَزْنَاكَ لَكَ . قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ : أَيُّ مَشْرِئِ الْمُسْلِمِينَ ، أَرَدْتُ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ
جِئْتُ مُسْلِمًا ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ ؟ وَكَأَنِّي قَدْ عَذَّبْتُ هَذَا بِكَدِيدٍ فِي اللَّهِ . قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ :
فَأَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ : بَلَى . قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ :

بلى. قلت: فلم نعطى الدِّينَةَ في ديننا إذا؟ قال: انى رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصرى. قلت: أو ليس كنتَ محمدًا أنا سنأتى البيت فنطوفُ به؟ قال: بلى، فاخبرتك أنا فأتية العام؟ قال قلت: لا. قال فانك آتية ومطوفٌ به. قال: فانيت أبا بكرٍ فقلت: يا أبا بكرٍ، أليس هذا نبي الله حقًا؟ قال: بلى. قلت: أنا على الحقِّ وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قلت: فلم نعطى الدِّينَةَ في ديننا إذا؟ قال: أيها الرجل، إنه لرسول الله ﷺ، وليس يسمى ربِّه، وهو ناصره، فاستمسك بعرزِه فوالله إنه على الحق. قلت: أليس كان يُحمدُنا أنا سنأتى البيت ونطوفُ به؟ قال بلى، أناخبرك أنك تأتية العام؟ قلت: لا. قال: فانك آتية ومطوفٌ به. قال الزُّهرى قال عمر: ففعلتُ لذلك أعمالًا. قال: فلما نزع من قضية الكتاب قل رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فانحروا ثم احلقوا. قال فوالله ما قامَ منهم رجلٌ، حتى قال ذلك ثلاثَ مرَّاتٍ، فدلَّ لم يقمَ منهم أحدٌ دخلَ على أمِّ سلمة فذكرَ لها ما لقيَ من الناس، فقالت أمُّ سلمة: يا نبي الله أُمِّحِبُّ ذلك؟ أخرُجْ، ثم لا تكلمُ أحدًا منهم كلمة حتى تنحرَ بُدئك، وتدعوَ حاليك فيخلتكَ. فخرُجْ فلم يكلمُ أحدًا منهم حتى فعل ذلك: نحرَ بُدئه، ودعا حاليقه فخلقه. فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعلَ بعضهم يحلقُ بعضًا، حتى كادَ بعضهم يقتلُ بعضًا غمًّا. ثم جاءه نِسوةٌ مؤمناتٌ، فأنزلَ الله تعالى [١٠ الممتحنة]: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمناتُ مهاجرات فامتحنوهنَّ - حتى يبلغنَّ - بِعَصَمِ الْكُوفِ) فطلقَ هرُ يومئذ امرأتين كانا له في الشرك، فزوجَ إحداهما مُعاويةَ بنَ أبي سُفيانٍ والاخرى صفوانَ بنَ أميةٍ ثم رجعَ النبي ﷺ إلى المدينة، فجاءه أبو بصيرَ رجلٌ من قريش وهو مُسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا: المهدي الذي جئت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يا كلونَ من تمرٍ لهم، فقال أبو بصيرَ لأحدِ الرجلين: والله إنى لأرى سيفك هذا يا فلانٌ جيّدًا، فاستله الآخرُ فقال: أجل والله إنه لجيّدٌ، لقد جرّبتُ به ثم جرّبتُ به ثم جرّبتُ. فقال أبو بصيرَ: أرى أنظرُ إليه، فامكنه منه، ففصره حتى برد، وفرَّ الآخرُ حتى أتى المدينة، فدخلَ المسجدَ يدعو، فقال رسول الله ﷺ حينَ رآه: لقد رأى هذا ذُعرًا، فلما انتهى إلى النبي ﷺ قال: 'فقتلَ الله صاحبي وإنى لمقتول'. فجاء أبو بصيرَ فقال: يا نبي الله، قد والله أوفى الله دينك قد ردّدتني إليهم، ثم أنجاني الله منهم. قال النبي ﷺ: وقيلَ أنه مسعرَ حربٍ لو كان له أحد، فلما سمعَ ذلك عرفَ أنه سيروّده إليهم؛ فخرُجَ حتى أتى سيفَ البحر. قال وينفِلتُ منهم أبو جندل بن سُهَيْلٍ فلحقَ بابي بصير، فجعلَ لا يخرجُ من قريش رجلٌ قد أسلم إلا يلحقُ بابي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابةٌ، فوالله ما يسمعونَ بيعةً خرجتَ لقريش إلا اشأموا

لها. فقتلهم وأخذوا أموالهم. فأرسلت قريش إلى النبي ﷺ فتناشده الله والرحم لما أرسل فن أنه فهو آمن فأرسل النبي ﷺ إليهم، فانزل الله تعالى [٢٤ الفتح] : (وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظنركم عليهم - حتى بلغ - الحمية ، حمية الجاهلية) وكانت حميتهم أنهم لم يُقرؤا أنه نبي الله ، ولم يُقرؤا بيسم الله الرحمن الرحيم ، وحالوا بينهم وبين البيت ،

قال أبو عبد الله مرة للعر: الجرب. تزيلا: انما زوا. وحيث القوم: منعتهم حمية. وأحييت الحية: جعلته حتى لا يدخل. وأحييت الرجل إذا غضبته إحماء

٢٧٣٣ - وقال عتيل عن الزهري « قال عروة فاخبرتن عاتكة أن رسول الله ﷺ كان يتمجنهن . وبلغنا أنه لما أنزل الله تعالى أن يرذوا إلى الشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ، وحكم على المسلمين أن لا يسكوا ببعضهم الكوافر ، أن عمر طلق امرأتين - قريبة بنت أبي أمية . وأبنة جرول الخزاعي فتزوج قريبة معاوية وزوج الأخرى أبو جهنم . فلما أبي الكفار أن يقرؤا بأداء ما أفتق المسلمون على أزواجهم أنزل الله تعالى [الممتحنة ١١] : (وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فاقبطنهم) والعقب ما يؤدّي المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار ، فاسر أن يسقى من ذهب له زوج من المسلمين ما أفتق من صدقات نساء الكفار اللاتي هاجرن ، وما تعلم أحدًا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها . وبلغنا أن أبا بصير بن أسيد الثقفي قدّم على النبي ﷺ مؤمنا مهاجرا في الدة ، فكتب الأحنس بن شريق إلى النبي ﷺ يسأله أبا بصير ، فذكر الحديث .

قوله (باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط) كذا للاكثر ، زاد المستمل مع الناس بالقول ، وهي زيادة مستغنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة ، إلا أن تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا . قوله (عن المسود بن عزيمة ومروان) أي ابن الحكم (فالأخرج) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسله لأنه لا صحة له ، وأما المسود فهي بالنسبة إليه أيضا مرسله لأنه لم يحضر القصة ، وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة ، أنه سمع المسود ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر بعض هذا الحديث ، وقد سمع المسود ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ، ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه ، وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسود ولا مروان لكن أرسلها ، وهي كذلك في « مغازي عروة بن الزبير » أخرجه ابن عائد في المغازي له بطولها ، وأخرجها الحاكم في « الأكليل » من طريق أبي الأسود عن عروة أيضا مقطعة . قوله (زمن الحديبية) تقدم ضبط

الحديبية في الحج ، وهي بئر سمي المكان بها ، وقيل شجرة حذاء صغرت وسمي المكان بها . قال الحب الطبري :
الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ، ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري : خرج عام
الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا ، ووقع عند ابن سعد أنه عليه السلام خرج يوم الاثنين لئلا ذى القعدة ، زاد
سفيان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق : في بضع عشرة مائة ، فلما
أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعرة ، وبعت عينا له من خوازة ، وروى عبد العزيز الامامي عن
الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبه : خرج عليه السلام في ألف وثمانمائة ، وبعت عينا له من خوازة يدعى ناجية
يأتيه بجبر قريش ، وكذا سماه ناجية ، والمعروف أن ناجية اسم الذي بعت معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره ،
وأما الذي بعت عينا لجبر قريش فاحم بس بن سفيان وكذا سماه ابن اسحق ، وهو بضم الموحدة وسكون المهملة
على الصحيح ، وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء الله تعالى . قوله (حتى إذا كانوا ببعض
الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله إلا في هذا الموضع ، وبقيته عنده في
المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال : وبنأية معمر عن الزهري : وسار النبي عليه السلام حتى كان بغدير
الاشطاط أتاه عيينة فقال : إن قريشا جمعوا جموعا وقد جمعوا لك الاحابيش ، وهم مقاتلون وصادوك عن البيت
وما نعوذ . فقال : أشيروا أيها الناس على ، أترون أن أميل إلى عيالم وذاري هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا
عن البيت ، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين ، وإلا تركناهم محروبين . قال أبو بكر : يا رسول
الله خرجت عامدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فن صدنا عنه قاتلناه . قال : امضوا على
اسم الله ، إلى هنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه ، وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأله ابن حبان من
طريقه قال : قال معمر قال الزهري : وكان أبو هريرة يقول : ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاركة لأصحابه من
رسول الله عليه السلام ، وهذا القدر حذفه البخاري لأرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة ، وفي رواية أحمد
المذكورة : حتى إذا كانوا بغدير الاشطاط قريبا من عسفان ، وغدير بفتح الغين المعجمة والاشطاط بشين
معجمة وطاءين مهملتين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المناقب ، ووقع في بعض نسخ
أبي ذر بالنظاء المعجمة فيهما ، وفي رواية أحمد أيضا : أترون أن نميل إلى ذراري هؤلاء الذين أعانوا قنصبيهم
فان قدوا قعدوا موتورين محروبين ، وان يجيئوا تكن عتقا قطعها الله ، ونحوه لابن اسحق في روايته في
المغازي عن الزهري ، والمراد أنه عليه السلام استشار أصحابه هل يخالف الذين فصرنا قريشا إلى مواضعهم فيسي أهلهم ،
فان جلموا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقريش ، وذلك المراد بقوله : تكن عتقا قطعها الله ،
فأشار عليه أبو بكر الصديق ترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم ،
فرجع إلى رأيهم . وزاد أحمد في روايته : فقال أبو بكر : الله ورسوله أعلم يا نبي الله ، إنما جئنا معتمرين الخ ،
والاحابيش بالحاء المهملة والموحدة وآخره معجمة واحدا أحبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزيمه بن
مدركة وبنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق من خوازة كانوا تحالفوا مع قريش قبل تحت جبل
يقال له الحبشي أسفا ، مكة ، وقيل سموا بذلك لتحبشهم أي تجمعهم والتحيش التجمع والحياسة الجماعة . وروى
الفاكهي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قريش كان على يد قصي بن كلاب ، واتفق

الرواية على قوله «فان يأتونا» من الإتيان إلا ابن السكن فعنده «فان يأتونا» بموحدة ثم مشناة مشددة والاول
أولى، ويؤيده رواية أحمد بلفظ المجيء، ووقع عند ابن سعد «وبلغ المشركين خروجه فأجمع رأيهم على صده عن
مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم جاء مهملته موضع خارج مكة . قوله (قال النبي ﷺ) :
إن خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة) في رواية الامامى « فقال له عينه : هذا خالد بن الوليد بالغميم ،
والغميم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير ، قال المحب الطبرى : يظهر أن المراد كراع الغميم وهو موضع بين
مكة والمدينة اه ، وسياق الحديث ظاهر في أنه كان قريبا من الحديبية فهو غير كراع الغميم الذى وقع ذكره في
الصيام وهو الذى بين مكة والمدينة ، وأما الغميم هذا فقال ابن حبيب : هو قريب من مكان بين رابغ والجحفة ،
وقد وقع في شعر جرير والشماخ بصيغة التصغير والله أعلم . وبين ابن سعد أن خالد كان في مائتى فارس فيهم عكرمة
ابن أبى جهل ، والطليعة مقدمة الجيش . قوله (لخذلوا ذات اليمين) أى الطريق التى فيها خالد وأصحابه . قوله (حتى
إذا كان بالثنية) في رواية ابن إسحق « فقال ﷺ : من يخرجنا على طريق غير طريقهم التى هم بها ؟ قال لخذلنى
عبد الله بن أبى بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال : أنا يارسول الله ، فسلك بهم طريقا وعرا فأخرجوا منها بعد
أن شق عليهم ، وأفضوا إلى أرض سهلة ، فقال لهم : استغفروا الله ، ففعلوا . فقال : والذى نفسى بيده إنها للحطة
التي عرضت على بنى اسرائيل فامتنعوا ، قال ابن إسحق عن الزهرى في حديثه « فقال : اسلكوا ذات اليمين بين ظهري
الحض في طريق تخرجه على ثنية المزارع الحديبية اه . وثنية المزارع بكسر الميم وتخفيف الراء هى طريق في الجبل
تشرف على الحديبية . وزعم الداودى الشارح أنها الثنية التى أسفل مكة ، وهو وهم ، وسعى ابن سعد الذى سلك بهم
حزمة بن عمرو الاسلمى ، وفي رواية أبى الأسود عن عروة فقال : من رجل يأخذ بنا عن يمين المحبة نحو سيف
البحر لملنا نطوى مسلحة القوم ، وذلك من الليل ، فنزل رجل عن دابته ، فذكر القصة قوله (بركت به وراحلته ،
فقال الناس : حل حل) بفتح المهمله وسكون اللام . كلمة يقال للناقة إذا تركت السير ، وقال الخطابى : ان قلت حل
واحدة فالسكون ، وإن أعدتها نونت في الأولى وسكنت في الثانية ، وحكى غيره السكون فيهما والتنوين كظيره في
بخ بخ ، يقال حلحلت فلانا إذا أزجمته عن موضعه . قوله (فألحت) بتثنية المهمله أى تمادت على عدم القيام وهو
من الالحاح . قوله (خلأت القصواء) الخلاء بالمعجمة والمد للإبل كالخران للخيل ، وقال ابن قتبية : لا يكون
الخلاء الا للنوق خاصة . وقال ابن فارس : لا يقال للجمل خلأ لكن ألح . والقصواء بفتح القاف بعدها مهمله ومد :
اسم ناقة رسول الله ﷺ ، وقيل كان طرف أذنها مقطوعا ، والقصو قطع طرف الاذن يقال : بعير أقصى وناقة
قصوى ، وكان القياس أن يكون بالقصر ، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبى ذر ، وزعم الداودى أنها كانت لاتسبق
فقتيل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه . قوله (وما ذاك لها بخلق) أى عبادة ، قال ابن بطال وغيره : في
هذا الفصل جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لغرتهم ، وجواز السفر وحده للحاجة
وجواز التسيب عن الطريق السهلة الى الوعرة للصلحة ، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن
يطرأ عليه غيره ، فاذا وقع من شخص هفوة لا يبعد منه مثله لا ينسب اليها ويرد على من نسب اليها ، ومعدرة من
نسب اليها من لا يعرف صورة حاله ، لأن خلاء القصواء لولا خابرق العادة لسكان ماظنه الصحابة صحيحا ولم يعانهم .

النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم ، قال : وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك ، لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن ، ولم يمانعهم عليه . قوله (حبسها حابس الفيل) زاد إسحق في روايته « عن مكة ، أى حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها . وقصة الفيل مشهورة ستأتى الإشارة إليها في مكانها . ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدم قریش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضى إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قد دخل الفيل وأصحابه مكة ، لكن سبق في علم الله تعالى في الموضعين أنه سيدخل في الإسلام خلق منهم ، ويستخرج من أصلابهم ناس يسلون ويجاهدون ، وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله (ولولا رجال مؤمنون) الآية ، ووقع للهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهى « حابس الفيل » ، على الله تعالى فقال : المراد حبسها أمر الله عز وجل ، وتمتعب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس الفيل وإنما الذى يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه ، كذا أجاب ابن المنير ، وهو مبنى على الصحيح من أن الاسماء توقيفية . وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا : محل المنع مالم يرد نص بما يشق منه ، بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص ، فيجوز تسميته الواقع لقوله تعالى (ومن تقي السيئات يومئذ فقد رحمته) ولا يجوز تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى (والسماء ببنيناها بأيد) . وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة ، لأن أصحاب الفيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ، لكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقا ، أما من أهل الباطل فواضح . وأما من أهل الحق فللمنى الذى تقدم ذكره . وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي بمن مضى ، قال الخطابي : معنى تعظيم حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم ، والجنوح إلى المسالبة والكف عن اراقة الدماء . واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية : علامة الاذن التيسير وعكسه ، وفيه نظر . قوله (والذى نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى إلى القبول ، وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدى . قوله (لا يسألوننى خلة) بضم الخاء المعجمة أى خصلة (يعظمون فيها حرمت الله) أى من ترك القتال في الحرم ، ووقع في رواية ابن إسحق « يسألوننى فيها صلة الرحم ، وهى من جملة حرمت الله ، وقيل المراد بالحرمت حرمة الحرم والشهر والاحرام ، قلت : وفي الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ما صدوه . قوله (إلا أعطيتهم إياها) أى أجبتهم إليها ، قال السهيلي : لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأمور بها في كل حالة ، والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء ، كذا قال . وتمتعب بأنه تعالى قال في هذه القصة (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) فقال (إن شاء الله) مع تحقق وقوع ذلك تعليلًا وإرشادا ، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك . ولا يعارضه كون الكهف مكية إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة ، قوله (ثم زجرها) أى الناقة (فوثبت) أى قامت . قوله (فعذل عنهم) في رواية ابن سعد « فولى راجعا ، وفي رواية ابن إسحق « فقال للناس انزلوا . قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ماء نزل عليه . » . قوله (على نجد) بفتح المثناة والميم أى حفيرة فيها ماء مشود أى قليل ، وقوله « قليل الماء » ، تأكيد لفنح قوم أن يراد لغة من يقول أن

النهد الماء الكثير ، وقيل النهد ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف . قوله (يتبرضه الناس) بالموحدة والتعديد والضاد المعجمة هو الأخذ قليلا قليلا ، والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء ، وقال صاحب العين : هو جمع الماء بالكفين ، وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة : وسبقت قريش الى الماء فزولوا عليه ، ونزل النبي ﷺ الحديبية في حر شديد وايس بها إلا برأ واحدة ، فذكر القصة . قوله (فلم يلبثه) بضم أوله وسكون اللام من الالباث . وقال ابن التين : بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركوه يلبث أى يقيم . قوله (وشكى) بضم أوله على البناء للجول . قوله (فانتزع سهما من كنانته) أى أخرج سهما من جعبته . قوله (ثم أمرهم) في رواية ابن إسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم ، وأخرجه ابن سعد من طريق سلة بن الأكوع ، وفي رواية ناجية بن الاعجم ، قال ابن إسحق : وذهب بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب ، وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغفاري قال : أنا الذي نزلت بالسهم ، ويمكن الجمع بأنهم تعادوا على ذلك بالحضر وغيره ، وسيأتى في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية وأنه ﷺ جلس على البر ثم دعا بأبناء فضمض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال : دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ، ويمكن الجمع بأن يكون الامران معا وقعا . وقد روى الواقدي من طريق أوس بن خولى أنه ﷺ توضأ في الدلو ثم أفرغه فيها وانتزع السهم فوضعه فيها ، وهكذا ذكر أبو الاسود في روايته عن عروة أنه ﷺ تيمضض في دلو وصبه في البرأ ونزع سهما من كنانته فالفاه فيها ودعا فقارت ، وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال : عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله ﷺ زكوة فتوضأ منها فوضع يده فيها . لجعل الماء يفور من بين أصابعه ، الحديث ، وكان ذلك كان قبل قصة البرأ والله أعلم . وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة ، وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه : وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه ، وسيأتى في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد : أنهم أصابهم مطر بالحديبية ، الحديث ، وكان ذلك وقع بعد الفستين المذكورتين والله أعلم . قوله (يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أى يفور ، وقوله (بالرى) بكسر الراء ويجوز فتحها . وقوله (صدروا عنه) أى رجعوا رواء بعد ودهم . زاد ابن سعد : حتى اغترفوا بأنيتهم جلوسا على شفير البرأ ، وكذا في رواية أبي الاسود عن عروة . قوله (فيينا هم) في رواية الكشميهني : فيينا هم ، (كذلك اذ جاء بديل) بالموحدة والتصغير أى ابن ورقاء بالقاف والمد صحابي مشهور . قوله (في نفر من قومه) سعى الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية ، وفي رواية أبي الاسود عن عروة : منهم خارجة بن كرز ويزيد بن أمية . قوله (وكانوا عيبة نصح) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها ، أى أنهم موضع النصح له والأمانة على سره ، ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب . وقوله (من أهل تهامة) لبيان الجنس ، لأن خزاعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المشاة هي مكة وما حولها ، وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الريح . زاد ابن إسحق في روايته : وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلها ومشركا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ، ووقع عند الواقدي : أن بديلا قال للنبي ﷺ : لقد غزوت ولا سلاح معك ، فقال : لم نجى لقتال . فتكلم أبو بكر ، فقال له بديل : أنا لا أتهم ولا قوى له ، وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع

خوافة فاستمروا على ذلك في الاسلام . وفيه جواز استنصاح بعض المهاجرين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على فصيحهم وشهدت التجربة بايثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ، ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم ، ولا يعد ذلك من موالاة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمهم وانكاء بعضهم ببعض ، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركون على الاطلاق . قوله (فقال : اني تركت كعب بن اؤى وعامر بن لؤى) انما اقتصر على ذكر هذين لسكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهما ، وبقي من قريش بنو سامة بن لؤى وبنو عوف بن لؤى ولم يكن بمكة منهم أحد ، وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن قهر . قال هشام بن الكلبى : بنو عامر بن لؤى وكعب بن لؤى هما الصريحان لاشك فيهما ، بخلاف سامة وعوف أى قفيهما الخلف . قال وهم قريش البطاح . أى بخلاف قريش الظواهر . وقد وقع في رواية أبى المليلح : وجمعوا لك الاحابيش ، بجاء مهملة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع . قوله (نزلوا أعداد مياه الحديبية) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذى لا انقطاع له ، وغفل الداودى فقال هو موضع بمكة ، وقول بدليل هذا يشمر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قريشا سبقوا إلى النزول عليها فلهذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمد المذكور . قوله (ومعهم العوذ المطافيل) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهى الناقة ذات اللبن ، والمطافيل الأمهات اللاتي معها أطفالها ، يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بألبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه ، أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال ، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم ، قال ابن فارس : كل أثنى إذا وضعت فبهى إلى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كما أنها سميت بذلك لأنها تمعوذ ولدها وتلزم الشغل به ، وقال السهيلي : سميت بذلك وإن كان الولد هو الذى يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنو ، كما قالوا تجارة رابحة وإن كانت مربوحاً فيها . ووقع عند ابن سعد : ومعهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان . قوله (نهكتهن) بفتح أوله وكسر الهاء ، أى أبلغت فيهم حتى أضعفتهم ، إما أضعفت قوتهم وإما أضعفت أموالهم . قوله (ماددتهن) أى جعلت بينى وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها . قوله (ويخلوا بينى وبين الناس) أى من كفار العرب وغيرهم . قوله (فإن أظهر فإن شاءوا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر غيرهم على كفافهم المؤنة ، وإن أظهر أنا على غيرهم فإن شاءوا أطاعوني وإلا فلا تتعنى مدة الصلح إلا وقد جئوا ، أى استراحوا ، وهو يفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أى قووا . ووقع في رواية ابن اسحق : وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة ، وإنما ردد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى سينصره ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك ، على طريق النزول مع الخصم وفرض الأمر على مازعم الخصم ، ولهذا النكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه ، لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه : فإن أصابنى كان الذى أرادوا ، ولابن عائد من وجه آخر عن الزهري : فإن ظهر الناس على فذلك الذى يبتغون ، فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأدياً . قوله (حتى تنفرد سالفتى) السالفة بالمهمله وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق ، وكنى بذلك عن القتل لأن القتل تنفرد مقدمة عنقه . وقال الداودى : المراد الموت أى حتى أموت وأبني منفرداً في قبري . ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم . وقال ابن المنير : لعله  به بالآدى على

الأعلى ، أى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى أن أقاتل عن دينه لو انفردت ، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى . **قوله** (ولينفذن) بضم أوله وكسر الفاء أى ليضين (الله أمره) في نصر دينه . وحسن الإتيان بهذا الجزم - بعد ذلك التردد - للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل الفرض . وفي هذا الفصل النذب الى صلة الرحم ، والإبقاء على من كان من أهلها ، وبذل النصيحة للقرابة ، وما كان عليه النبي ﷺ من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره . **قوله** (فقال بديل سأبلغهم ما تقول) أى فأذن له . **قوله** (فقال سفواؤهم) سعى الواقدي منهم عكرمة بن أبى جهل والحكم بن أبى العاص **قوله** (لخدمهم بما قال) زاد ابن اسحق في روايته : فقال لهم بديل : إنسكم تصجلون على محمد ، فإنه لم يأت لقتال ، إنما جاء معتمرا . فاتهموه - أى اتهموا بديلا ، لأنهم كانوا يعرفون ميلا إلى النبي ﷺ - فقالوا ان كان كما تقول فلا يدخلها علينا عنة . **قوله** (فقام عروة) في رواية أبى الأسود عن عروة عند الحكم في الكليل ، والبهقي في الدلائل ، وذكر ذلك ابن اسحق أيضا من وجه آخر ، قالوا لما نزل النبي ﷺ بالحديبية أحب أن يبعث رجلا من أصحابه إلى قريش يعلمهم بأنه إنما قدم معتمرا ، فدعا عمر فاعتذر بأنه لأعشيرة له بمكة ، فدعا عثمان فارسله بذلك . وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بأن الفرج قريب ، فأعلمهم عثمان بذلك ، فحمله أبان بن سعيد بن العاص على فرسه - فذكر القصة - فقال المسلمون : هنيئاً لعثمان ، فخلص الى البيت فطاف به دوننا ، فقال النبي ﷺ : إن ظني به أن لا يطوف حتى يطوف معا . فكان كذلك . قال : ثم جاء عروة بن مسعود ، فذكر القصة . وفي رواية ابن إسحق أن يجيء عروة كان قبل ذلك ، وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري ، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو ، فأنه أعلم . **قوله** (فقام عروة بن مسعود) أى ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المشاة المكسورة بعدها موحدة الثقفى ، ووقع في رواية ابن إسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود ، والصواب الاول وهو الذى وقع في السيرة . **قوله** (أستم بالولد وألست بالوالد ؟ قالوا بلى) كذا لأبى ذر ، ولغيره بالعكس ، وأستم بالوالد وألست بالولد ، وهو الصواب وهو الذى في رواية أحمد وابن إسحق وغيرهما . وزاد ابن إسحق عن الزهري أن أم عروة هى سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف ، فأراد بقوله « أستم بالوالد » أنكم حتى قد ولدوني في الجملة لكون أى منكم . وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبى ذر فقال : أزداد بقوله « أستم بالولد » أى أتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد ، قال : ولعله كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم . **قوله** (استنفرت أهل عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجمة أى دعوتهم الى نصركم . **قوله** (فلما بلغوا) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحتين ثم مهمة مضمومة أى امتنعوا ، والتبليغ التمتع من الإجابة ، وبلغ الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحق « فقالوا صدقت ، ما أنت عندنا بمتهم » . **قوله** (قد عرض عليكم) في رواية الكشميهنى « لكم » . (خطة رشد) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة ، والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وفتحهما ، أى خصلة خير وصلاح وانصاف ، وبين ابن إسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم الغنيف على من يجيء من عند المسلمين . **قوله** (ودعوى آتة) بالمد ، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله أنتة أى أجي اليه (قالوا آتة) بألف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مشاة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرهما . **قوله** (نحووا من قوله لبديل) زاد ابن إسحق « وأخبره أنه لم يأت يريد حربا » . **قوله** (فقال عروة عند ذلك) أى عند قوله

لأقائلهم ، قوله (اجتاح) بجم ثم مبهمة أى أهلك أصله بالسكية ، وحذف الجزء من قوله « وان تكن الاخرى ، نادبا مع النبي ﷺ ، والمعنى وان تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا . وقوله (فاني والله لا أرى وجوها الخ) كالتعليل لهذا القدر المخدوف ، والحاصل أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه إن غلب ، وذهاب أصحابه إن غاب ، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعا كما قال تعالى ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ . قوله (أشواها) بتقديم المعجمة على الواو كذا للاكثر وعليها اقتصر صاحب المصنف ، ووقع لابي ذر عن الكشمي « أشواها ، بتقديم الواو ، والاشوا بالاضطرار من أنواع شتى ، والابواش (١) الاخلط من السفلة ، فالابواش أخص من الاشواب . قوله (خليقا) بالحاء المعجمة والقاف أى حقيقا وزنا ومعنى ، ويقال خليق للواحد والجمع ولذلك وقع صفة لأشواب . قوله (ويدعوك) بفتح الدال أى يتركوك ، في رواية أبي المليح عن الزهري عند من سمعته ، وكأنني بهم لو قد لقيت قريشا قد أسلوك فتؤخذ أسيرا فأى شيء أشد عليك من هذا ، وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المعجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأمنون الفرار في العادة . وما درى عروة أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة ، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي ﷺ كما سيأتي . قوله (فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن إسحق « وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ قاعد فقال ، . قوله (امصص بظر اللات) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهري « وحى - أى اللات - طاغيتها التي يعبد ، أى طاغية عروة . وقوله امصص بألف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الامر ، وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد الأولى وخطأها ، والبظر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الحتان في فرج المرأة ، واللات اسم أحد الاصنام التي كانت قريش وتحيف يعبدونها ، وكانت عادة العرب التمس بذلك لكن بلفظ الام فاراد أبو بكر المبالغة في سب عروة باقامة من كان يعبد مقام أمه ، وحله على ذلك ما أغضب به من نسبة المسلمين الى الفرار ، وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك . وقال ابن المنير : في قول أبي بكر تخسيس العدو وتكذيبهم وتعريض بالزامهم من قولهم إن اللات بنت الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، بأنها لو كانت بنتا لمكان لها ما يكون للأنث . قوله (أنحن نفر) استفهام انكار ، قوله (من ذا ؟ قالوا أبو بكر) في رواية ابن إسحق « فقال : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أبي قحافة » . قوله (أما) هو حرف استفتاح ، وقوله « والذي نفسي بيده » يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب . قوله (لولا يد) أى نعمة ، وقوله (لم أجرك بها) أى لم أكافئك بها ، زاد ابن إسحق « ولكن هذه بها ، أى جازاه بعظم إجابته عن شتمه بيده التي كان أحسن اليه بها ، وبين عبد العزيز الإمامي عن الزهري في هذا الحديث أن اليد المذكورة أن عروة كان تحمل بديهة فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن ، وفي رواية الوافدي عشر فلائص . قوله (قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف) فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من تهيب العدو ، ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس الجالس لأن محله ما إذا كان على وجه العظمة والكبر . قوله (فكلمنا تكلم) في رواية السرخسي والكشمي « فكلمنا كلمه أخذ بلحيته » وفي رواية ابن إسحق « لجعل يتناول لحية النبي ﷺ وهو يكلمه » . قوله

(١) وهي رواية في الحديث كما صرح المصنف

(والمغيرة بن شعبة قائم) في مغازي عروة ابن الزبير رواية أبي الاسود عنه «ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلاً لبس لأمته وجعل على رأسه المغفر ليستخفي من عروة عنه . قوله (بنعل السيف) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها . قوله (آخر) فعل أمر من التأخير ، زاد ابن إسحق في روايته « قبل أن لاتصل إليك ، وزاد عروة بن الزبير « فانه لا ينبغي لشرك أن يمسه ، وفي رواية ابن إسحق « فيقول عروة : ويحك ما أفظك واغظلك ، وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحيه من بكلمه ولا سيما عند الملاطفة وفي الغالب إنما يصنع ذلك النظر بالنظر ، لكن كان النبي ﷺ ينفي لعروة عن ذلك استئالة له وتأليفاً ، والمغيرة يمنعه اجلالاً للنبي ﷺ وتعظيماً . قوله (فقال : من هذا ؟ قال المغيرة) وفي رواية أبي الاسود عن عروة « فلما أكثر المغيرة مما يفرع يده غضب وقال : ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابك ؟ والله لا أحسب فيكم ألأم منه ولا أشر منزلة ، وفي رواية ابن إسحق « فتبسم رسول الله ﷺ ، فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح ، وأخرجه ابن حبان . قوله (أي غدر) بالمعجمة بوزن عمر معلول عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر . قوله (ألسنت أسعى في غدرتك) أي ألسنت أسعى في دفع شر غدرتك ؟ وفي مغازي عروة « والله ما غسكت يدي من غدرتك ، لقد أورتنا العداوة في ثقيف ، وفي رواية ابن إسحق « وهل غسكت سواك إلا بالامس ، قال ابن هشام في السيرة : أشار عروة بهذا إلى ما وقع بالمغيرة قبل إسلامه ، وذلك أنه خرج مع ثلاثة عشر نفرًا من ثقيف من بني مالك ففد بهم وقتلهم وأخذ أموالهم ، فتهايج الفريقان بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة ، فسعى عروة بن مسعود عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً واصطلحوا . وفي القصة طول . وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة ، وحاصلها أنهم كانوا خرجوا زائرين المقوقس بمصر فاحسن اليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم ، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر ، فلما سكروا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم . قوله (أما الاسلام فأقبل) بالغظ المتكلم أي أقبله . قوله (وأما المال فلست منه في شيء) أي لا أتعرض له لسكونه أخذه غدرا . ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرا لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدي إلى أهلها مسلماً كان أو كافراً ، وأن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة ، ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لامكان أن يسلم قومه فيرد اليهم أموالهم ، ويستفاد من القصة أن الحربي إذا ما تلف مال الحربي لم يكن عليه ضمان ، وهذا أحد الوجهين للشافعية . قوله (لجعل يرمق) بضم الميم أي يلحظ . قوله (فذلك بها وجهه وجلده) زاد ابن إسحق « ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه ، وقوله « وما يحذون ، بضم أوله وكسر المهملة أي يديمون ، وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشي من فرائدهم ، وكأنهم قالوا بلسان الحال : من يجب إمامه هذه المحبة ويمظمه هذا التعظيم كيف يظن به أنه يفر عنه ويسلبه لعدوه ؟ بل هم أشد اغتياماً به وبدينه وينصره من التباثل التي يراعى بعضها بعضاً بمجرد الرحم ، فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ . قوله (ووفدت على قيصر) هو من الخاص بعد العام ، وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان . وفي مرسل علي بن زيد عند ابن أبي شيبة « فقال عروة : أي قوم ، اني قد رأيت الملوك ، ما رأيت مثل محمد ، وما هو بملك ، ولكن رأيت الهدى معكوكاً ، وما أراكم إلا تستعيكم قارعة ، فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف ، وفي

قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته ، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره . **قوله** (فقال رجل من بني كنانة) في رواية الإمامي « فقام الحليس » بمهملتين مصغر ، وسمى ابن اسحق والزيبر بن بكار أباه علقمة ، وهو من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رهوس الأحابيش ، وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وبنو المصطلق ابن خزاعة ، والقارة وهم بنو الهون بن خزيمية . وفي رواية الزبير بن بكار « أبا الله أن تصح لحم وخدام وكندة وحير ، ويمتح ابن عبد المطلب » . **قوله** (فابعثوها له) أي أثيروها دفعة واحدة ، وزاد ابن اسحق « فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجوع ولم يصل إلى رسول الله ﷺ ، لكن في مغازي عروة عند الحاكم « فصاح الحليس فقال : هلكت فريش ورب الكعبة ، ان القوم إنما أنوا عمارا ، فقلل النبي ﷺ أجل يا أبا بني كنانة فأعلمهم بذلك » فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد . **قوله** (فا أرى أن يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق « وغضب وقال : يا ممشر قريش ما على هذا عاقدناكم ، أيبعد عن بيت الله من جاء ممظا له ؟ فقالوا : كف عنا يا حليس حتى نأخذ لافنسنا ما نرضى » وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب واطهاد لإرادة الشيء والمقصود غيره ، وفيه أن كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمان الاحرام والحرم ، وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكا منهم ببقايا من دين ابراهيم عليه السلام . **قوله** (فقام رجل منهم يقال له مركز) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي ابن حفص ، زاد ابن اسحق « ابن الاخيف » وهو بالمعجمة ثم تحتانية ثم الفاء ، وهو من بني عامر بن لؤي . ووقع بخط ابن عبدة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الراء ، والأول المصتمد . **قوله** (وهو رجل فاجر) في رواية ابن اسحق « غادر » وهو أرجح ، فاني مازلت متعجبا من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديدية لجور ظاهر ، بل فيها ما يثمر بخلاف ذلك كما سيأتي من كلامه في قصة أبي جندل ، إلى أن رأيت في مغازي الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش « كيف نخرج من مكة وبنو كنانة خلفنا لا نأمنهم على ذراريها ؟ قال وذلك أن حفص بن الاخيف يعني والد مركز كان له ولد وضى فقتله رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش ، فتسكمت قريش في ذلك ، ثم اصطلموها . فعدا مركز بن حفص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بني بكر غرة فقتله ، فنفرت من ذلك كنانة ، فجاءت وقعة بدر في أثناء ذلك . وكان مركز معروفا بالغدر ، وذكر الواقدي أيضا أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديدية فخرج في خمسين رجلا فأخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانفلت منهم مركز ، فكأنه ﷺ أشار إلى ذلك . **قوله** (اذ جاء سهيل ابن عمرو) في رواية ابن اسحق « فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا : اذهب إلى هذا الرجل فصالحه ، قال فقال النبي ﷺ : قد أرادت قريش الصلح حين بعثت هذا » . **قوله** (قال معمر : فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ) هذا موصول إلى معمر بالاسناد المذكور أولا وهو مرسل ، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه ، لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شيبة من حديث سلمة بن الاكوع قال « بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى إلى النبي ﷺ ليصالحوه ، فلما رأى النبي ﷺ سهيلا قال : قد سهل لكم من أمركم ، ولطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب . **قوله** (قال معمر قال الزهري) هو موصول بالاسناد الأول إلى معمر ، وهو بقية الحديث ، وإنما اعترض حديث عكرمة في أثناءه . **قوله** (فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) في رواية ابن

إسحق وقلنا انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً ، وأن يرجع عنهم عامهم هذا . (تنبيه) : هذا القدر الذي ذكره ابن إسحق أنه مدة الصلح هو المعتمد ، وبه جزم ابن سعد ، وأخرجه الحاكم من حديث علي بن نفسه . ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين ، وكذا وقع عند موسى بن عقبة . ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن إسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها ، والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع تقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي . وأما ما وقع في د كامل ابن عدى ، و « مستدرک الحاكم ، و « الاوسط للطبراني » ، من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح . وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين : فقليل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور . وقيل تجوز الزيادة ، وقيل لا تجاوز أربع سنين ، وقيل ثلاثاً ، وقيل سنتين ، والأول هو الراجح والله أعلم . قوله (فدعا النبي ﷺ الكتاب) هو علي بن أبيه . بينه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري ، وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلبة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى ، وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه « الكتاب عندنا ، كاتبه محمد بن مسلمة » انتهى ، ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ، ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ، ومن الاوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ، ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال « حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال : كان اسم هشام بن عكرمة بغيضاً ، وهو الذي كتب الصحيفة فثلث يده ، فسماه رسول الله ﷺ هشاماً قلت : وهو غلط فاحش فأن الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصرها بني هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة ، والقصة مشهورة في السيرة النبوية ، فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية ، وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين ، وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يفتقر بذلك من لا معرفة له فيعتقده اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية وبالله التوفيق . قوله (هذا ما قاضي) بوزن فاعل من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه ، وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معتلاً بخشية أن يظن فيها أنها نافية ، نبه عليه الخطابي . قوله (لا تتحدث العرب أنا أخذنا من حفظه) بضم الصاد وسكون الفين المعجمتين ثم طاء مهلة أي قهراً ، وفي رواية ابن إسحق « أنه دخل علينا غزوة » . قوله (فقال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا) في رواية ابن إسحق « على أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم » ، ومن جاء قريشاً عن يتبع محمداً لم يردوه عليه ، وهذه الرواية تعم الرجال والنساء ، وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل بن الزهري بلفظ « ولا يأتيك منا أحد » ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح ، وهل دخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فبين ، أو لم يدخلن إلا بطريق العموم لخصصن ؟ وزاد ابن إسحق في قصة الصلح بهذا الاستناد « وعلى أن يبتنا عيبة مكفوفة ، أي أمرا مطوريا في صدور سليمة ، وهو إشارة إلى ترك المؤاخنة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها ، والحفاظة على

المهد الذي وقع بينهم . وقال ابن إسحق في حديثه : وأنه لا إسلال ولا إغلل ، أى لاسرقة ولا خيانة ، فالإسلال من السلة وهى السرقة ، والإغلل الخيانة تقول أغل الرجل أى خان ، أما فى الغنيمة فيقال غل بغير ألف ، والمراد أن يأمن بعضهم من بعض فى نفوسهم وأموالهم سرأ وجهرا ، وقيل الإسلال من سل السيوف والإغلل من لبس الدروع ، وواه أبو عبيد . قال ابن إسحق فى حديثه : وأنه من أحب أن يدخل فى عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فتوالت خزاعة فقالوا : نحن فى عقد محمد وعهده ، وتوالت بنو بكر فقالوا : نحن فى عقد قريش وعهدهم . وأنتك ترجع عنا عامك هذا فلا تدخل مكة علينا ، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلنا بأصحابك فأقت بها ثلاثا معك سلاح الراكب : السيوف فى القرب ، ولا تدخلها بغيره ، وهذه القصة سيأتى مثلها فى حديث البراء بن عازب فى المغازى ، قال ابن إسحق فى حديثه : فبينما رسول الله ﷺ يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذ جاء أبو جندل بن سهيل ، فذكر القصة . قوله (قال المسلمون سبحان الله ، كيف رد) ؟ فى رواية عقيل الماضية أول الشروط : وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا وخليت بيننا وبينه . فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهيل إلا ذلك ، فكانه النبي ﷺ على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال فى تلك المدة إلا رده ، وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتى ، وسعى الواقدي بمن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد ، وسيأتى فى المغازى أن سهيل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضا . ولمسلم من حديث أنس بن مالك : أن قريشا صالحت النبي ﷺ على أنه من جاء منكم لم يرد عليه ، ومن جاءكم منا رددتموه إلينا ، فقالوا : يا رسول الله أنكتب هذا ؟ قال : نعم . انه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ، ومن جاء منهم إلينا فسيجعل الله له فرجا ومخرجا ، وزاد أبو الاسود عن عروة هنا : ولابن عازم من حديث ابن عباس نحوه . فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك اذرى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر ، فتصاحب الفريقان ، وارتحن كل من الفريقين من عندهم ، فارتحن المشركون عثمان ومن أتاها من المسلمين ، وارتحن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ، ودعا رسول الله ﷺ إلى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا يفروا ، وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله ، فأرسلوا من كان مرتهنا ودعوا إلى المودعة ، وأنزل الله تعالى (وهو الذى كف أيديهم عنكم) الآية . وسيأتى فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف فى عدد من بايع وفى سبب البيعة إن شاء الله تعالى . قوله (فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل) بالجيم والتون وزن جعفر ، وكان اسمه العاصى فتركه لما أسلم ، وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم إلى المسلمين ، ثم كان معهم بالحديبية . وهم من جعلهما واحدا . وقد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبى جندل بمدة ، وأما أبو جندل فكان حيس بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما فى حديث الباب . وفى رواية ابن إسحق : فان الصحيفة لتكتب إذ طلع أبو جندل بن سهيل ، وكان أبوه حبسه فأقلت ، وفى رواية أبى الاسود عن عروة : وكان سهيل أوثقه وسجنه حين أسلم ، فخرج من السجن وتكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه . قوله (برسف) بفتح أوله وضم المهملة وبالفاء أى يمشى مشيا بطيئا بسبب القيد . قوله (فقال سهيل : هذا يا محمد أول من أقاضيك عليه أن ترد إلى) زاد ابن إسحق فى روايته : فقام سهيل بن عمرو إلى أبى جندل فضرب

وجهه وأخذ يلبيه . . **قوله** (إنا لم نقض الكتاب) أى لم نفرغ من كتابته . **قوله** (فأجزه لى) بصيغة فعل الأمر من الإجازة أى أمضى لى فعلى فيه فلا أوده إليك ، أو أستثنيه من القضية . ووقع فى الجمع للحميدى « فأجزه » بالراء ورجح ابن الجوزى الزاى ، وفيه أن الاعتبار فى العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد ، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر فى رد ابنه إليه ، وكان النبي ﷺ تلطف معه بقوله « لم نقض الكتاب بعد » رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده ، فلما أصر على الامتناع تركه له . **قوله** (قال مركز بل) كذا للأكثر بلفظ الإضراب ، وللكشميهن « بل » ، ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مركزاً فى ذلك . قيل فى الذى وقع من مركز فى هذه القصة إشكال ، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور ، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبى جندل فكيف وقع منه عكس ذلك ؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة ، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادراً ، أو قال ذلك ثقافاً وفى باطنه خلافه ، أو كان سمع قول النبي ﷺ إنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره . وزعم بعض الشراح أن سهيلاً لم يجب سؤاله لأن مركزاً لم يكن ممن جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل ، وفيه نظر فإن الوقدى روى أن مركزاً كان ممن جاء فى الصلح مع سهيل ، وكان معهما حويط بن عبد العزى ، لكن ذكر فى روايته ما يدل على أن إجازة مركز لم تكن فى أن لا يرد به سهيل بل فى تأمينه من التعذيب ونحو ذلك ، وأن مركزاً وحويطاً أخذاً أبا جندل فأدخله فسطاطاً وكفأ أباه عنه . وفى « مغازى ابن عائذ » نحو ذلك كله من رواية أبى الأسود عن عروة ولفظه « فقال مركز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو فى التماس الصلح : أنا له جار ، وأخذ قيده فأدخله فسطاطاً » وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأولى ، فإنه لم يجزه بأن يقره عند المسلمين بل ليسكف العذاب عنه ليرجع إلى طواعة أبيه ، فما خرج بذلك عن الفجور . لكن يعكس عليه قوله فى رواية الصحيح « فقال مركز : قد أجزناه لك » يخاطب النبي ﷺ بذلك . **قوله** (قال أبو جندل أى معشر المسلمين ، أورد إلى المشركين ؟ الخ) زاد ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا جندل ، اصبر واحتسب فاننا لانقدر ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً » وفى رواية أبى المليح « فأوصاه رسول الله ﷺ » ، قال فوثب عمر مع أبى جندل يمضى إلى جنبه ويقول : اصبر ، فانما هم مشركون ، وانما هم أحدهم كدم كلب ، قال ويدنى قائمة السيف منه ، يقول عمر : رجوت أن يأخذني فيضرب به أباه ، فضن الرجل - أى بخل - بأبيه ونفذت القضية ، قال الخطابي : تأول العلماء ما وقع فى قصة أبى جندل على وجهين : أحدهما أن الله قد أباح التقية للمسلم إذا خاف الهلاك ، وخص له أن يتكلم بالكفر مع إضرار الإيمان إن لم يمكنه التورية ، فلم يكن رده الهم إسلاماً لأبى جندل إلى الهلاك مع وجوده السبيل إلى الخلاص من الموت بالتقية . والوجه الثانى أنه إنما رده إلى أبيه ، والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك ، وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضاً ، وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يتبلى به صبر عباده المؤمنين . واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد الهم من جاء مسلماً من عندهم إلى بلاد المسلمين أم لا ؟ فقيل : نعم على ما دللت عليه قصة أبى جندل وأبى بصير ، وقيل لا ، وأن الذى وقع فى القصة منسوخ ، وإن ناسخه حديث « أنا برىء من مسلم بين مشركين » ، وهو قول الحنفية . وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمنحون والصبي فلا يردان . وقال بعض الشافعية : ضابط جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم . **قوله** (قال عمر بن الخطاب : فأنيت نبى الله ﷺ)

هذا بما يقوى أن الذى حدث المسور ومروان بقصة الحديدية هو عمر ، وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع أبي جندل . **قوله** (قلت : ألسنتي نبي الله حيا ؟ قال : بلى) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد : قال عمر : لقد دخلني أمر عظيم ، وراجعت النبي ﷺ مراجعة ما راجسته مثلها قط ، وفي حديث سهل بن حنيف الآتي في الجزية وسورة الفتح : فقال عمر : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار ؟ فعلام نعطى الدنيا - بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التحتانية - في ديننا ، ونرجع ولم يحكم الله بيننا ؟ فقال : يا ابن الخطاب ، إني رسول الله ، ولن يضيعني الله . فرجع متغيظا ، فلم يصبر حتى جاء أبا بكر ، وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه : فقال عمر : انهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيته أورد أمر رسول الله ﷺ برأى ، وما ألوت عن الحق ، وفيه : قال فرمى رسول الله ﷺ وأيدت ، حتى قال لي : يا عمر ، تراني رضى وتأبى . **قوله** (إني رسول الله ولست أحصيه) ظاهر في أنه ﷺ لم يفعل من ذلك شيئا إلا بالوحي . **قوله** (أو ليس كنت حدثتنا أنا سنأتي البيت) في رواية ابن إسحق : كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤيا وأما رسول الله ﷺ ، فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم ، حتى كادوا يهلكون ، وعند الواقدي : أن النبي ﷺ كان رأى في منامه قبل أن يعثر أنه دخل هو وأصحابه البيت ، فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم ، ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى ، وإن الكلام يحمل على عمومته وإطلاقه حتى تظهر إرادة التخصيص والتقييد ، وأن من حلف على فعل شيء ولم يذكر مدة معينة لم يحث حتى تنتضي أيام حياته . **قوله** (فأتيت أبا بكر) لم يذكر عمر أنه راجع أحدا في ذلك بعد رسول الله ﷺ غير أبي بكر الصديق ، وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده ، وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي ﷺ سواء دلالة على أنه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله ﷺ وأعلمهم بأمور الدين وأشدهم موافقة لأمر الله تعالى . وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك ، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم ، بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء ، وسيأتي في الهجرة أن ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نواب الحق وغير ذلك ، فلما كانت صفاتهما متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء . وقول أبي بكر : فاستمسك بغرزه ، هو بفتح الفين المعجمة وسكون الراء بعدها ذاءى ، وهو - أى الغرز - للابل بمنزلة الركب للفرس ، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذى يمسك بركب الفارس فلا يفارقه . **قوله** (قال الزهري قال عمر : فعملت لذلك أعمالا) هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر (قال بعض الشراح : قوله : أعمالا ، أى من النعاب والنجى . والسؤال والجواب ، ولم يكن ذلك شكا من عمر ، بل طلبا لكشف ما خفى عليه ، وحشا على إذلال الكفار ، لما عرف من قوته في هزيمة الدين اه . وتفسير الأفعال بما ذكر مردود ، بل المراد به الأعمال الصالحة ليكفر عنه ما مضى من التوقف في الأمثال ابتداء ، وقد ورد عن عمر التصريح بمراعاة بقوله : أعمالا : : في رواية ابن إسحق : وكان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصل وأهتق من الذى صنعت يومئذ ، مخافة كلامى الذى تكلمت به ، وعند الواقدي من حديث ابن عباس : قال عمر : لقد أهتقت بسبب ذلك رقابا ، وصمت دهرا . ، وأما قوله : ولم يكن شكا ، فإن أراد قى الملك في الدين فواضح ، وقد وقع في رواية ابن إسحق : أن أبا بكر لما قال له : الزم غرزه فإنه رسول الله ،

قال عمر وأنا أشهد أنه رسول الله ، وإن أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود ، وقد قال السهيلي : هذا الشك هو مالا يستمر صاحبه عليه ، وإنما هو من باب الوسوسة ، كذلك قال ، والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة ، ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن إبي ، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية ، وهي هذه القصة . وإنما عمل الأعمال المذكورة لهذه ، وإلا لجميع ماصد منه كان معذورا فيه بل هو مأجور لأنه يجتهد فيه . قوله (فلما فرغ من قضية الكتاب) زاد ابن إسحق في روايته « فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجلا من المسلمين ورجالا من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومكرز بن حفص وهو مشرك » . قوله (قال رسول الله ﷺ لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا) في رواية أبي الأسود عن عروة « فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدى فساقه المسلمون - يعني إلى جهة الحرم - حتى قام إليه المشركون من قریش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالنحر » . قوله (فوالله ما قام منهم رجل) قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب ، أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور ، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لا عام نسكهم ، وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ ، ويحتمل أن يكونوا ألهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء فكهم بالقر والغبية ، أو آخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور ، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم كإساق من كلام أم سلمة ، ليس فيه حجة لمن أثبت أن الأمر للفور ، ولا لمن نفاه ، ولا لمن قال إن الأمر للوجوب لا للندب ، لما يطرئ القصة من الاحتمال . قوله (فذكر لها ما لقي من الناس) في رواية ابن إسحق « فقال لها ألا ترين إلى الناس ؟ إني أرهم بالامر فلا يفعلونه » وفي رواية أبي المليح « فاشتد ذلك عليه ، فدخل على أم سلمة فقال : هلك المسلمون ، أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا ، قال لجلي الله عنهم يومئذ بأم سلمة » . قوله (قالت أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك ؟ اخرج ثم لاتكلم أحدا منهم) زاد ابن إسحق « قالت أم سلمة : يا رسول الله لاتكلمهم ، فإنهم قد دخلهم أمر عظيم بما أدخلت على نفسك في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح » ، ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحلل أخذًا بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الاحرام أخذًا بالمعجمة في حق نفسه ، فأشارت عليه أن يتحلل ليتقن عنهم هذا الاحتمال ، وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر . وفيه فضل المشورة ، وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد ، وليس فيه أن الفعل مطلقا أبلغ من القول ، وجواز مشاورة المرأة الفاضلة ، وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال إمام الحرمين : لانعلم امرأة أشارت برأى فأصابت إلا أم سلمة . كذا قال . وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى . ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمره لم بالفطر في رمضان ، فلما استمروا على الامتناع تناول التمذح فشرب ، فلما أراه شرب شربوا . قوله (فخرجه) في رواية الكشي « هديه » زاد ابن إسحق عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سجين بدة كان فيها جل لأبي جهل في رأسه برة من فضة لينفي به المشركين ، وكان غنمه منه في غزوة بدر . قوله (ودعا حلقه) قال ابن إسحق « بلغني أن الذي حلقه في ذلك اليوم هو غراش - بمجنتين - ابن أمية بن الفضل الخزاعي .

قال ابن اسحق : حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن عباس قال خلق رجال يؤمّدون وقصر آخرون ، فقال رسول الله ﷺ : يرحم الله المحلقين ، قالوا : والمقصرين - الحديث ، وفي آخره - قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين ؟ قال لأنهم لم يشكوا . قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه : ثم انصرف رسول الله ﷺ قافلا حتى إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح - فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال - قال الزهري فما فتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية ، إنما كان القتال حيث التقى الناس ، ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم^(١) أحد بالاسلام يعقل شيئا في تلك المدة إلا دخل فيه ، ولقد دخل في تينك الستين مثل من كانت في الاسلام قبل ذلك أو أكثر ، يعني من صناديد قريش . وبما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الاعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا ، وكانت الهدنة مفتاحا لذلك . ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحا كما سيأتي في المغازي ، فإن الفتح في اللغة فتح المغلق ، والصلح كان مغلقا حتى فتحه الله ، وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت ، وكان في الصورة الظاهرة ضحا للسلدين وفي الصورة الباطنة عزاء لهم ، فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر ، وأسمع المسلمون المشركين القرآن ، وناظروهم على الاسلام جبهة آمين ، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية ، وظهر من كان يخفي لإسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأفهروا من حيث أرادوا الغلبة . قوله (ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ) ظاهره أنهن جئن اليه وهو بالحديبية ، وليس كذلك وإنما جئن اليه بعد في أثناء المدة ، وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقييل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال : ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ولو كان مسلما ، وجاء المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن خرج ، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص ، وسمى من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان - ويقال ابن دحداحة - قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنه عبد الله بن سهل ، ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب مرسلا ، والطبري من طريق ابن اسحق عن الزهري . وسبيعة بنت الحارث الأسلمية وكانت تحت مازن المخزومي ويقال صبيح بن الراهب ، والأول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن امرأة صبيح اسمها سبيعة فتزوجها عمر . وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه في آخر الشروط . وبرور بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان ، وعبدية بنت عبد العزى بن فضلة كانت تحت عمرو بن عبدود . قلت : لكن عمرو قتل بالحندي وكأنها فرت بعد قتله ، وكان من سنة الجاهلية أن من مات زوجها كان أهله أحق بها . وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية ، ويأتي تفصيل ذلك في المغازي ، وشرح قصة الامتحان في أواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات ، مع بقية فوائده إن شاء الله تعالى . قوله (ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه أبو بصير) بفتح الموحدة وكسر المهملة رجل من قريش هو عتبة بن المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بن مضر - وهو وهم - ابن أسيد بفتح الهمزة على

(١) قال مصحح طبعة بولاق : في هامش نسخة : « لم يكن »

الصحيح ابن جارية بالجيم الثقي حليف بني زهرة سماء ونسبه ابن إسحق في روايته ، وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب « رجل من قريش » أي بالحلف لأن بني زهرة من قريش . قوله (فأرسلوا في طلبه رجلين) سماهما ابن سعد في « الطبقات » في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمجمة ونون وآخره مهملة مصفر ابن جابر ومولى له يقال له كوثر ، وفي الرواية الآتية آخر الباب أن الأخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه ، زاد ابن إسحق « فكتب الأخنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله ﷺ كتابا وبعثا به مع مولى لهما ورجل من بني عامر استأجراه ببيكرين ، اه . والأخنس من ثقيف رهط أبي بصير ، وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة رده ، ويستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة أو الحلف ، وقيل إن اسم أحد الرجلين مرثد بن حران ، زاد الواقدي قدما بعد أبي بصير بثلاثة أيام . قوله (فدفعه إلى الرجلين) في رواية ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا بصير إن هؤلاء القوم صالحونا على ما علمت ، ولنا لانفد ، فالحق بقومك . فقال : أتردني إلى المشركين يفتنونني عن ديني ويعذبوني ؟ قال : اصبر واحتسب ، فإن الله يجعل لك فرجا ومخرجا ، وفي رواية أبي المليح من الزيادة « فقال له عمر : أنت رجل وهو رجل ومالك سيف » وهذا أوضح في التبريض بقتله . واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس من عشيرته إذا كان لا يغشى عليه منه ، لكونه ﷺ دفع أبا بصير للعامري ورفيقه ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه ، لكنه أمن عليه منهما لعله بأنه كان أقوى منهما ، ولهذا آل الأمر إلى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر . وفيما استدل به من ذلك نظر ، لأن العامري ورفيقه إنما كانا رسولين ، ولو أن فيهما رية لما أرسلهما من هو من عشيرته . وأيضا فقبيلة قريش تجمع الجميع لأن بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم ، وقد وقع في رواية أبي المليح « جاء أبو بصير مسلما وجاء وليه خلفه فقال : يا محمد رده علي فرده » ويجمع بأن فيه مجازا والتقدير : جاء رسول وليه ، ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا ، أو يحمل على أن الآخر كان رفيقا للرسول ولم يكن رسولا بالأصالة . قوله (فنزلوا يا كاون من تمر لهم) في رواية الواقدي « فلما كانوا بنى الحليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يتندى ، ودعاها فقدم سفرة لها فأكلوا جميعا » . قوله (فقال أبو بصير لأحد الرجلين) في رواية ابن إسحق « للعامري ، وفي رواية ابن سعد « لحنيس بن جابر » . قوله (فاستله الآخر) أي صاحب السيف أخرجه من غمده . قوله (فأمكنه به) أي بيده ، وفي رواية الكشميهني « فأمكنه منه » . قوله (فضر به حتى برد) بفتح الموحدة والراء أي خمدت حواسه ، وهي كناية عن الموت ، لأن الميت تسكن حركته ، وأصل البرد السكون ، قاله الخطابي ، وفي رواية ابن إسحق « فملاه حتى قتله » . قوله (وفر الآخر) في رواية ابن إسحق « وخرج المولى يشتد ، أي هربا . قوله (ذعرا) أي خوفا ، وفي رواية ابن إسحق فرعا . قوله (قتل صاحبي) بضم القاف ، في رواية ابن إسحق « قتل صاحبي صاحب » . قوله (واني لمقتول) أي أن لم تردوه عني ، وعند الواقدي « وقد أفلتت منه ولم أكد » ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة « فرد رسول الله ﷺ إليهما فأوثقاه ، حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف بفيه فأمره على الأسار قطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب ، والاول أصح ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري عند ابن عاتق في المغازي . وجرى الآخر واتبه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسفله ثوبه وقد بدا طرف ذكره

والخصي يطير من تحت قدميه من شدة عدوه ، وأبو بصير يتبعه ، . قوله (قد وافقه أوفى الله ذمتك) أى فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا ، زاد الأوزاعي عن الزهري ، فقال أبو بصير : يا رسول الله عرفت أنى إن قدمت عليهم فقتلوني من ديني ففعلت ما فعلت ، وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد ، اه . وفيه أن للمسلم الذى يجيء من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طلب رده إذا شرط لهم ذلك ، لأن النبي ﷺ لم ينكر على أبى بصير قتله العامري ولا أمر فيه بقود ولا دية ، والله أعلم . قوله (ويل أمه) بضم اللام ووصل الهمة وكسر الميم المشددة ، وهى كلمة ذم قولها العرب فى المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم ، لأن الويل الهلاك فهو كقولهم « لأمه الويل » ، قال بديع الزمان فى رسالته له : والعرب تطلق « تربت يمينه » فى الأمر إذا أمم ويقولون « ويل أمه » ولا يقصدون الذم . والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك فى الحج فى قوله للأعرابي « ويلك » . وقال الفراء : أصل قولهم ويل فلان وى لفلان أى فكثير الاستعمال فألحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها ، وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للخليل : ان وى كلمة تعجب ، وهى من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها لإتباعاً للهزة وحذفت الهزة تخفيفاً ، والله أعلم . قوله (مسعر حرب) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة وبالنصب على التمييز ، وأصله من مسعر حرب ، أى يسمرها . قال الخطابي : كأنه يصفه بالإقدام فى الحرب والتسمير لئارها ، ووقع فى رواية ابن إسحق « دحش » بحاء مهملة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر ، وهو العود الذى يحرك به النار . قوله (لو كان له أحد) أى ينصره ويعاضده ويناصره ، وفى رواية الأوزاعي « لو كان له رجال » ، فلقبها أبو بصير فأنطلق ، وفيه إشارة إليه بالفرار لثلا يرده إلى المشركين ، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلاحظوا به ، قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم : يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما فى هذه القصة والله أعلم . قوله (حتى أتى سيف البحر) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أى ساحله ، وعين ابن إسحق المكان فقال « حتى نزل العيص » وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال : وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام . قلت : وهو يحاذى المدينة إلى جهة الساحل ، وهو قريب من بلاد بنى سليم . قوله (وينفلك منهم أبو جندل) أى من أبيه وأهله ، وفى تعبيره بالصفة المستقبلية لإشارة إلى إرادة مشاهدة الحال كقوله تعالى (الله الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً) وفى رواية أبى الأسود عن عروة « وانفلك أبو جندل فى سبعين راكباً مسلمين فلحقوا بأبى بصير ففزلوا قريباً من ذى المروة على طريق غير قريش فقطعوا مادتهم » . قوله (حتى اجتمعت منهم عصابة) أى جماعة ولا واحد لها من أقطارها ، وهى تطلق على الأربعين فما دونها . وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ، ففى رواية ابن إسحق أنهم بلغوا نحواً من سبعين نفساً ، وفى رواية أبى المديح : بلغوا أربعين أو سبعين ، وجزم عروة فى المغازى بأنهم بلغوا سبعين ، وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلاثمائة رجل ، وزاد عروة فلحقوا بأبى بصير وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين ، وسمى الواقدي منهم الوليد ابن الوليد بن المغيرة . قوله (ما يسمعون بعير) أى بخبر غير بالمهمة المكسورة أى قافلة . قوله (الا اعترضوا لها) أى وقفوا فى طريقها بالمرض ، وهى كناية عن منعهم لها من السير . قوله (فأرسلت قريش) فى رواية أبى الأسود عن عروة « فأرسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله ﷺ يسألونه ويتضرعون إليه أن يبعث إلى أبى جندل ومن معه وقالوا : ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج » . قوله (فأرسل النبي ﷺ إليهم) فى

رواية أبي الأسود المذكورة ، فبعث إليهم فقدموا عليه ، وفي رواية موسى بن حبة عن الزهري ، فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، فات وكتاب رسول الله ﷺ في يده ، فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا . قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد في خلافة عمر ، قال فعمل الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خير مما كرهوا ، وفي قصة أبي بصير من الفوائد جواز قتل المشرك المعتدى غيلة ، ولا يعد ما وقع من أبي بصير فدرا لأن لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي ﷺ وبين قريش ، لأنه اذ ذاك كان هبوسا بمكة ، ولكنه لما خشي أن المشرك يبعده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ، ودافع عن دينه بذلك ، ولم ينكر النبي ﷺ قوله ذلك . وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية ، وقد وقع عند ابن إسحق « أن سيل بن عمرو لما بلغه قتل العامري طالب بديته لانه من رهطه ، فقال له أبو سفيان : ليس على محمد مطالبة بذلك لانه وفي بما عليه وأسلمه رسولكم ، ولم يقتله بأمره . ولا على آل أبي بصير أيضا شيء لانه ليس على دينهم ، . وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا يطلب منهم ، لأنهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ، ولما حضر اليه ثانيا لم يرسله لهم ، بل لو أرسلوا اليه وهو عنده لارسله ، فلما خشي أبو بصير من ذلك نجأ بنفسه . وفيه أن شرط الرد أن يكون النبي ﷺ حضر من دار الشرك باقيا في بلد الامام . ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا اليه . واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك ، لان عهد النبي ﷺ هادنهم ، لم يتناول من لم يهاندنهم ، ولا يخفى أن عمل ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تعمم . قوله (فانزل الله تعالى : وهو الذي كف أيديهم عنكم) كذا هنا ، وظاهره أنها نزلت في شأن أبي بصير ، وفيه نظر ، والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضا ، وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بأسناد صحيح أما ثبت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم ، فعفا عنهم النبي ﷺ ، فنزلت الآية . وقيل في نزولها غير ذلك . قوله (مرة المر الجرب) يعني أن المرة مشتقة من المر بفتح المهملة وتشديد الراء . قوله (نزولوا تميزوا ، حيث القوم منهم حاية الخ) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في الجواز لأبي عبيدة وهو في رواية المستمل وحده . قوله (قال عقيل عن الزهري) تقدم موصولا بتمامه في أول الشروط ، وأراد المصنف بإبراده بيان ما وقع في رواية معمر من الادراج . قوله (وبلغنا) هو مقول الزهري ، وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل . وقوله (وبلغنا أن أبا بصير الخ) هو من قول الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري ، وفي رواية معمر موصولة إلى المسور ، لكن قد تابع معمر على وصلها ابن إسحق كما تقدم ، وتابع ضيلا الأوزاعي على إرسالها . فلعل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم . ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة « وما نعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها » وفيها قوله « أن أبا بصير بن أسيد بفتح الهزة قلم مؤمنا ، كذا لاكثر ، وفي رواية السرخسي والمستمل « قلم من منى » وهو تصحيف . قوله (ان حر طلق امرأتين قريية) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في « باب نكاح من أسلم من المشركت » . وقوله (فلما أبى الكفار أن يعقروا بأداء ما أتفقوا المسلمون على أدواهم) يشير إلى قوله تعالى (واسألوا

ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا) وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر الفضة وفيها دليلا
نزلت حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة من المسلمين أن يرد الصداق الى زوجها ، قال الله تعالى (ولا
تمسكوا بمعصم الكوافر) فاتاه المؤمنون فأقروا بحكم الله ، وأما المشركون فأبوا أن يقرؤا ، فانزل الله (وإن
فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم) . قوله (والعقب الخ) بفتح العين المهمل وكسر القاف . قوله (وما
نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هو كلام الزهري ، واراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة
المذكورة بالنسبة الى الجانبين إنما وقعت في الجانب الواحد ، لانه لم يعرف أحدا من المؤمنات فرت
من المسلمين الى المشركين بخلاف عكسه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت
أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فزوجها رجل من ثقيف ولم يرد من قريش غيرها
ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا ، فان ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنها لم تكن
هاجرت فيما قبل ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناسك : منها أن ذا الحليفة ميقات
أهل المدينة للحاج والمعتمر ، وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحاج والمعتمر فرضا كان أو سنة ، وأن الإشعار سنة
لامثلة ، وأن الحلق أفضل من التقصير ، وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور ، وأن المحصر ينحر
هديه حيث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ، ويقاقل من صدته عن البيت ، وأن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا
وجد إلى المسألة طريقا ، وغير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج . وفيه أشياء تتعلق بالجهاد : منها جواز سي
ذراى الكفار إذا انحدروا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال . وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ، ومفاجأتهم بالجيش
لطلب غرتهم ، وجواز التنسك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسدة وتحصيل المصلحة ، واستحباب
تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش ، والأخذ بالحزم في أمر العدو لئلا ينالوا غرة المسلمين ، وجواز الخداع
في الحرب ، والتعريض بذلك من النبي ﷺ ولأن كان من خصائصه أنه منهى عن غائلة الأعين . وفي الحديث أيضا
فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستنابة قلوب الاتباع ، وجواز بعض المساعدة في أمر الدين ، واحتمال
الضعف فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا تعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصالح في المال سواء كان ذلك في حال
ضعف المسلمين أو قوتهم ، وأن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم ،
لأن المتبوع أعرف بمآل الأمور غالبا بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي . وفيه جواز الاعتماد على خبر
الكافر إذا قامت القرينة على صدقه ، قاله الخطابي مستدلا بأن الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عينا له ليأتيه بخبر
قريش كان حينئذ كافرا ، قال : وانما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم
والاطلاع على أسرارهم ، قال : ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطيب الكافر . قلت : ويحتمل أن يكون
الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشهر إسلامه حينئذ ، فليس ما قاله دليلا على ما ادعاه ، والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب

١٦ - باب الشروط في القرض

٢٧٣٤ - وقال الأيثم حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فدفعها إليه إلى أجل .
مُسَمًى »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما وعطاء : إذا أُجِّلَ في القرضِ جاز

قوله (باب الشروط في القرض) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة الذي أقرض الألف الدينار ،
وأثر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض ، وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض ، وسقط جميع
ذلك هنا للنسفي ، لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال : باب الشروط في القرض والمكاتب الخ ،

١٧ - باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله

وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في المكاتب : شروطهم بينهم

وقال ابن عمر - أو عمر - : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن اشترط مائة شرط

وقال أبو عبد الله : يقال عن كليهما ، عن عمر وابن عمر

٢٧٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتتها

بريرة تسألها في كتابتها فقالت : إن شئت أعطيت أهلك وبصكون الولاء لي . فلما جاء رسول الله ﷺ
ذكرته ذلك . قال النبي ﷺ : ابتاعها فأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر
فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له
وإن اشترط مائة شرط »

قوله (باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله) تقدم في هذه الأبواب : باب ما يجوز
من شروط المكاتب ، وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثهما واحداً ، وتقدم في كتاب العتق أيضاً ما يجوز
من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني ، وهنا أراد
تفسير قوله « ليس في كتاب الله » ، وأن المراد به ما خالف كتاب الله ، ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن
عمر ، وتوجيه ذلك أن يقال : المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه ، وهو أعم من أن يكون نصاً أو
مستنبطاً ، وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله . والله أعلم . قوله (وقال جابر بن عبد الله في
المكاتب : شروطهم بينهم) وصله سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر ، ووقع لنا
مروياً من طريق قبيصة عنه . قوله (وقال ابن عمر أو عمر : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ) كذا للأكثر ،
وفي رواية للنسفي « وقال ابن عمر ، فقط ولم يقل أو عمر ؛ لكن في رواية كريمة من الزيادة « قال أبو عبد الله - أي
المصنف - يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر ، والله أعلم . ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريرة ، وقد تقدم
الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق

١٨ - **باب** ما يجوز من الاشتراط والتشقي في الإقرار ، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم . وإذا قال مائة إلا واحدة أو ثنتين . وقال ابن تون عن ابن سيرين : قال الرجل لسكريه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل مَمَكَ يومَ كذا وكذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج ، فقال شريح : من شرط على نفسه طامعاً غير مُكره فهو عليه . وقال أيوب عن ابن سيرين : إن رجلاً باع طعاماً . قال : إن لم آتِكَ الأرباء فليس بيني وبينك بيعٌ ، فلم يجبه . فقال شريح للمشتري : أنت أخلفت ، قضى عليه

٢٧٣٦ - **حديث** أبو البان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة ، من أحصاها دخل الجنة »

[الحديث ٢٧٣٦ - طرقة في : ٦٤١٠ ، ٧٣٩٢]

قوله (باب ما يجوز من الاشتراط والتشقي) بضم المثناة وسكون النون بعدما تحتانية مقصور أى الاستثناء (في الإقرار) أى سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل ، واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه ، وعكسه مختلف فيه ، فذهب الجمهور الى جوازه أيضاً ، وأقوى حججهم قوله تعالى ﴿ إلا من ابتغى من الفارين ﴾ مع قوله ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة ، وقد استثنى كلاهما من الآخر . وذهب بعض المالكية كابن الماجشون الى فساد ، واليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة ، وأن الجواز مذهب الكوفيين ، ومن حكاه عنهم الفراء ، وسيأتى بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى : **قوله** (وقال ابن عون الخ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه د أن رجلاً تكارى من آخر فقال : اخرج يوم الاثنين ، فذكر نحوه . **قوله** (وقال أيوب عن ابن سيرين الخ) وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفیان عن أيوب ، وحاصله أن شريحاً في المسألتين قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغير اكراه ، ووافقه على المسألة الثانية أبو حنيفة وأحمد وإسحق ، وقال مالك والأكثر : يصح البيع ويبطل الشرط ، وخالفه الناس في المسألة الأولى ، ووجه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها الى المرعى ، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الأبل فلم ينهياً للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمل لما يحتاج اليه من الحلف ، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا خلف يستعين به الجمل على الحلف . وقال الجمهور : هي عدة فلا يلزم الوفاء بها ، والله أعلم

١٩ - **باب** الشروط في الوقف

٢٧٣٧ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عون قال أنبأني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بختبر ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بختبر لم أصب مالا قط أنفس عدى منه ، فأتأمر به ؟ قال : إن شئت

حَبَسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا . قَالَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عَمْرُؤُا أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ . وَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفَقْرَاءِ وَفِي الْقُرْبَىٰ وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ ، وَلَا جُنَاحَ عَلَىٰ مَنْ وَلِيَّهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . قَالَ لَخَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ فَقَالَ « غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا »
قوله (باب الشروط في الوقف) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وسيأتي الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يليه إن شاء الله تعالى

(خاتمة) اشتمل كتاب الشروط من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة ، والملحق منها سبعة وعشرون طريقاً وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٥ - كتاب الوصايا

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الوصايا) كذا للنسفي ، وآخر الباقيون بالبسملة . والوصايا جمع وصية كالمهاديا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه ، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء ، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وفي الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت ، وقد يصحبه التبرع . قال الأزهري : الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو وصيه إذا وصلته ، وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ، ويقال وصية بالتشديد ، ووصاة بالتخفيف بغير همز . وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات

١ - باب الوصايا ، وقول النبي ﷺ « وصية الرجل مكتوبة عندَه »

وقال الله عز وجل [١٨٠ البقرة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَوْلِيَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ . فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِنَّمَا عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ، إِنْ أَلَّفَ سَمِيعٌ عَلَيْهِمْ . فَنَ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنْ أَلَّفَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾]
 جَنَفًا : مَيْلًا . مُتَجَانِفٌ : مَائِلٌ

٢٧٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت بئتين ليبتين إلا ووصيته مكتوبة عندَه »
 تابعه محمد بن مسلم عن عمرو بن ابن عمر عن النبي ﷺ

٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ خَتَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَخِي جُورِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَ « مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا ، إِلَّا بَغْلَانَهُ الْبَيْضَاءُ وَسِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً »

[الحديث ٢٧٣٩ - أطرافه في : ٢٨٧٣ ، ٢٩١٢ ، ٣٠٩٨ ، ٤٤٦١]

٢٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مِزْوَلٍ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ قَالَ « سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى ؟ فَقَالَ : لَا . قُلْتُ : كَيْفَ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةَ أَوْ أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ ؟ قَالَ : أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ »

[الحديث ٢٧٤٠ - طرقه في : ٤٤٦٠ ، ٥٠٢٢]

٢٧٤١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « ذَكَرُوا هَذِهِ عَائِشَةَ أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ وَصِيًّا ، فَقَالَتْ : مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ : حَبْرِي - فَدَعَا بِالطُّسْتِ ، فَلَقِدَ الْخَنْتَ فِي حَبْرِي فَاشْعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ ، »

[الحديث ٢٧٤١ - طرقه في : ٤٤٥٩]

قوله (باب الوصايا) أى حكم الوصايا . **قوله** (وقول النبي ﷺ : وصية الرجل مكتوبة عنده) لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور ، وكأنه بالمعنى ، فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب ، والأفلا فرق - في الوصية الصحيحة - بين الرجل والمرأة ، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج ، وإنما يشترط في صحتها العقل والحرية ، وأما وصية الصبي المميز فبها خلاف : منعها الخفية والشافعي في الاظهر ، وصحتها مالك وأحمد والشافعي في قول رجحه ابن أبي عصرون وغيره ، ومال إليه السبكي وأيده بأن الوارث لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز ، قال : والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به ، وروى الموطأ فيه أثرًا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم ، وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الاثر المذكور ، وهو قوى فإن رجاله نقات وله شاهد ، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط ، وأحمد بسبع وعنه بشر . **قوله** (وقال الله عز وجل : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين - الى - جنفا) كذا الإبداء ، وللنسخ الآيات ، وساق الباقر الآيات الثلاث إلى (غفور رحيم) وتقدير الآية : كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ، ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب ، أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ، ودل قوله (إن ترك خيرا) بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال ، وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل . قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية ، وفي نقل الاجماع نظر ، فالتأثير عن الزهري أنه قال : جعل الله الوصية حقا فيما قل أو أكثر ، والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من

غير تفريق بين قليل وكثير . نعم قال أبو الفرج السرخسي منهم : إن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفيقه عليهم ، وقد تكون الوصية بغير المال كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد اليهم بما يفعلونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم ، وهذا لا يدفع أحد نديته . واختلف في حد المال الكثير في الوصية ، فمن على سبعمائة مال قليل ، وعنه ثمانمائة مال قليل ، وعن ابن عباس نحوه ، وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا أو ترك ثلاثة آلاف ليس هذا بمال كثير . وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله أعلم . قوله (جنفا ميلا) هو تفسير عطاء . رواه الطبري عنه بإسناد صحيح ، ونحوه قول أبي عبيدة في الجاز : الجنف المدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجنف الخطأ والإثم العمد . قوله (متجانف متمايل) كذا الأكثر ، ولأبي ذر « مائل » . قال أبو عبيدة في الجاز : قوله (غير متجانف لإثم) أي غير منعوج مائل الإثم ، ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متعمد لإثم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر من وجهين ، قوله (ماحق أمرى مسلم) كذا في أكثر الروايات ، وسقط لفظ « مسلم » من رواية أحمد عن إسحق بن عيسى عن مالك ، والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، أو ذكر للتيسير لتقع المبادرة لامتناله لما يشعر به من نفي الإسلام عن تارك ذلك ، ووصية الكافر جائزة في الجملة ، وحكى ابن المنذر فيه الإجماع ، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا يعمل له بعد الموت ، وأجاب بانهم نظروا إلى أن الوصية كالإعناق وهو يصح من الذي والحربي والله أعلم ، قوله (شيء يوصى فيه) قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، ورواه أيوب عن نافع بلفظ « له شيء » يريد أن يوصى فيه ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجهما مسلم ، ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ « حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه » الحديث . ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ « ماحق أمرى » يؤمن بالوصية ، الحديث ، قال ابن عبد البر : فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها حق اه . وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ « لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين » الحديث . وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله ، وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ « ماحق أمرى » مسلم له مال يريد أن يوصى فيه ، وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ « لا يحل لأمرى » مسلم له مال ، وأخرجه الطحاوي أيضا ، وقد أخرجه النسائي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر : لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة . قلت : إن عني عن نافع بلفظها فسلم ، ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتي . وإن عني عن ابن عمر فردود لما سيأتي قريبا ذكره من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ ، قال ابن عبد البر : قوله « له مال » أولى عندي من قول من روى « له شيء » ، لأن الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال ، كذا قال ، وهي دعوى لا دليل عليها ، وعلى تسليمها فرواية « شيء » أشمل لأنها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالمنهات والله أعلم . قوله (بيت) كأن فيه حذفا تقديره أن يبيت ، وهو كقوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق) الآية . ويجوز أن يكون « بيت » صفة لمسلم وبه جزم الطبري قال : هي صفة ثانية ، وقوله « يوصى فيه » صفة شيء ، ومفعول « بيت » محذوف تقديره آمننا أو ذاكرنا ، وقال ابن التين : تقديره موعوكما ، والاول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمرضى . نعم قال العلماء : لا يندب أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما حرت

العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب . والله أعلم . قوله (ليلتين) كذا لاكثر الرواة ، ولابن عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب دبيت ليلة أو ليلتين ، ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه دبيت ثلاث ليال ، وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج اتراحم أشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج اليه ، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد ، والمعنى لا يمحى عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة ، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير ، وكأن الثلاث غاية للتأخير ، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة دلم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي . قال الطبري : في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة ، أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ما ، وقد ساءعناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك . قوله (تابعه محمد بن مسلم) هو الطائفي (عن عمرو) هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث ، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال : تفرد به عمران بن أبان - يعني الواسطي - عن محمد بن مسلم ، وعمران أخرج له النسائي وضعفه ، قال ابن عدى : له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا . وانظر عند الدارقطني دلايمل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ، واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية ، وبه قال الزهري وأبو مجاز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين ، وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم ، وبه قال إسحق وداود ، واختاره أبو عوانة الاسفرايني وابن جرير وآخرون . ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الإجماع سوى من شذ ، كذا قال ، واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص قسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع ، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية ، وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتي بعد أربعة أبواب وكان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السهم ، الحديث . وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ الوصية للوالدين والآثار الذين يرثون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه ، وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله دماحق امرى ، بأن المراد الحزم والاحتياط ، لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ، ولا ينبغي للمؤمن أن يففل عن ذكر الموت والاستعداد له ، وهذا عن الشافعي ، وقال غيره : الحق لغة الشيء الثابت ، ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم ، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، وقد يطلق على المباح أيضا لكن بقلة قاله القرطبي ، قال : فان اقترن به دعلى ، أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب ، وإلا فهو على الاحتمال ، وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب ، بل اقترن هذا الحق بما يدل على التنب وهو تفويض الوصية الى إرادة الموصي حيث قال دله شيء يريد أن يوصي فيه ، فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته ، وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ دلايمل ، فلاحتمال أن يكون راويها ذكرها وأراد بنفي الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح ، واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثرهم ذهب الى وجوبها في الجملة ، وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين دتجب القرابة الذين لا يرثون خاصة ، أخرجه ابن جرير وغيره عنهم ، قالوا : فان أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس ، وقال الحسن وجابر بن زيد : ثلثا الثلث ، وقال قتادة : ثلث الثلث ، وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من

حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم ، ففداهم النبي ﷺ فجاءهم ستة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة ، قال فجعل عتقه في المرض وصية ، ولا يقال لهم كانوا أقارب المقتل لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة ، وإنما تملك من لاقرباه له أو كان من العجم ، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء ، وهو استدلال قوى والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن أبي نوري أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعى يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي ، قال : ويدل على ذلك تقييده بقوله « له شيء » يريد أن يوصى فيه ، لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجزه ولو كان مؤجلا . فانه إذا أراد ذلك ساغ له ، وإن أراد أن يوصى به ساغ له ، وحاصله يرجع إلى قول الجمهور إن الوصية غير واجبة أمينها ، وأن الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجز أو وصية ، ومحل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزا عن تنجز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره من يثبت الحق بشهادته ، فاما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب ، وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ، ومكروهة في عكسه ، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ، ومحرمة فيما إذا كان فيها إضرار كما ثبت عن ابن عباس « الإضرار في الوصية من الكبائر » رواه سعيد بن منصور موقوفاً بإسناد صحيح ، ورواه النسائي ورجاله ثقات ، واحتج ابن بطال تبعاً لغيره بأن ابن عمر لم يوص . فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوى الحديث ، وتعقب بأن ذلك إن ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما روى الإمام رأى ، على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال « لم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي » والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « قيل لابن عمر في مرض موته : ألا توصي ؟ قال : أما مالي فالله يعلم ما كنت أصنع فيه ، وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد » أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ، ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها ، ثم صار ينجز ما كان يوصى به معلقاً ، واليه الإشارة بقوله « فالله يعلم ما كنت أصنع في مالي » . ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتى في الرقاق « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح » الحديث ، فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم يحتاج إلى تعليق ، وسيأتى في آخر الوصايا أنه وقف بمضى دوره ، فهذا يحصل التوفيق والله أعلم . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقرن ذلك بالشهادة ، وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام ، وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به ، قالوا : ومعنى « وصيته مكتوبة عنده » أى بشرطها . وقال المحب الطبري : إضمار الإشهاد فيه بعد ، وأجيب بأنهم استدلووا على اشتراط الإشهاد بأمر خارج كقوله تعالى ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ﴾ فانه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية ، وقال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة والله أعلم . واستدل بقوله « وصيته مكتوبة عنده » على أن الوصية تفقد وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره ، وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجمها ، وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامثال قول الشارع ومواظبته عليه . وفيه التنبه إلى التأهب للموت والاحتراز قبل الفوت ، لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت ، لأنه ما من من يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم ؛ وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال ، فينبغي أن يكون متأهباً لذلك فيكتب

وصيته ، ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويحبط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده ، والله المستعان . واستدل بقوله « له شيء » أو « له مال » على صحة الوصية بالمنافع ، وهو قول الجمهور . ومنه ابن أبي ليل وابن شبرمة وداود وأتباعه ، واختاره ابن عبد البر . وفي الحديث الحض على الوصية ومطابقها يتناول الصحيح ، لكن السلف خصوها بالمرضى ، وإنما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة به ، وقوله « مكتوبة » أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ، ويستفاد منه أن الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنها أنبت من الضبط بالحفظ لأنه يخون غالباً . الحديث الثاني قوله (حدثنا ابراهيم بن الحارث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وشيخه يحيى بن أبي بكير بالنسفير وأداة الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصرى صاحب الليث وأبو اسحق هو السيمى وعمر بن الحارث هو الخراسانى المصطفى أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ، ووقع التصريح بسماع أبي إسحق له من عمرو بن الحارث في الحسن من هذا الكتاب . قوله (ولا عبدا ولا أمة) أى فى الرق ، وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي ﷺ في جميع الأخبار كان إما مات وإما أعتقه ، واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم ابن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ ، وأما على قول من قال إنها ماتت في حياته ﷺ فلا حجة فيه . قوله (ولا شيئا) في رواية الكشميهنى « ولا شاة » ، والاول أصح ، وهى رواية الاسماعيل أيضا من طريق زهير ، نعم روى مسلم وأبو داود والنسائ وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت « ماترك رسول الله ﷺ درهما ولا دينارا ولا شاة ولا بعيرا ولا أوصى بشيء » . قوله (إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة) سيأتى ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازى ، وأما الصدقة في رواية أبي الاحوص عن أبي إسحق في أواخر المغازى « وأرضا جعلها لابن السبيل صدقة » ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة لإحاديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر ، قال : لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موصى بها فتطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى . ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الأرض فصار حكمها حكم الوقف ، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ، ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذى هو شبيه حديث عمرو بن الحارث ، وهونى كونه ﷺ أوصى . الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وإسناده كله كوفيون ، وقوله « حدثنا مالك » هو ابن مغول ، ظاهره أن شيخ البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى « هو ابن مغول » ، وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو ، وذكر الترمذى أن مالك بن مغول تفرد به . قوله (هل كان النبي ﷺ أوصى ؟ فقال لا) هكذا أطلق الجواب ، وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ نقضا ، لا أنه أراد نفي الوصية مطلقا ، لأنه أنبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله . قوله (أو أمروا بالوصية) شك من الراوى : هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية ، أو قال كيف أمروا بها ؟ زاد المصنف في فضائل القرآن « ولم يوص » وبذلك يتم الاعتراض ، أى كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي ﷺ ؟ قال النووي : لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بشك ماله لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد سبها في حياته ، وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة ، فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية . وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نقضا ، ويحتمل أن يكون المنقوص وصيته الى هل بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذى بعده ، ويؤيده ما وقع في رواية الدارمى عن محمد بن يوسف

شيخ البخاري فيه ، وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب ، قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل : أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ، ود أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله ﷺ غرم أنفه بخزام ، وهزيل هذا بالزاي مصغر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة ، فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشير بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك ، لا مطلق الوصية . قلت : أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الاشكال فقال : سئل ابن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ قال : ما ترك شيئاً يوصى فيه . قيل : فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله ، وقال القرطبي : استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق ، فلو أراد شيئاً بعينه لخصه به ، فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي ﷺ ؟ فاجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد ، قال : وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كما يعتقدان أن الوصية واجبة ، كذا قال ، وقول ابن أبي أوفى : أوصى بكتاب الله ، أى بالتسليم به والعمل بمقتضاه ، ولعله أشار لقوله ﷺ : تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله ، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ : أوصى عند موته بثلاث : لا يبقين بحزيرة العرب دينان ، وفي لفظ : أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ، وقوله : أخرجوا الوفد بنحو ما كنت أجيهم به ، ولم يذكر الراوى الثالثة ، وكذا ما ثبت في النسائي أنه ﷺ : كان آخر ما تسلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبع ، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولأن فيه تبيان كل شيء . إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط ، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية ، أو يكون لم يحضر شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله ، والأولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال ، وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً ، وقد صح عن ابن عباس : أنه ﷺ لم يوص ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه ، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ أوصى بثلاث ، واجمع بينهما على ما تقدم . وقال الكرماني : قوله : أوصى بكتاب الله ، الباء زائدة أى أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة ، فلا منافاة بين النبي والاثبات . قلت : ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ، ثم قال : أو المنى الوصية بالمال أو الإمامة ، والمثبت الوصية بكتاب الله ، أى بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى . وهذا الأخير هو المعتمد . الحديث الرابع : قوله (حدثنا عمرو بن زرارة) هو النيسابوري ، وهو بفتح العين وزرارة بهم الزاي ، وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئاً . ووقع في رواية أبي حنبل بن السكن بدل : عمرو بن زرارة ، في هذا الحديث : اسماعيل بن زرارة ، يعنى الرقى ، قال أبو على الجياني : لم أر ذلك لغيره ، قال : وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منبه في شيوخ البخارى اسماعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكره الكلأباذى ولا الحاكم . قوله (أخبرنا اسماعيل) هو المعروف بابن علي ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد عاله . قوله (ذكروا عند عائشة أن علياً رضى الله عنهما كان وصياً) قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعل ، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، وكذا من بعدهم ، فن ذلك ما استدلت به عائشة كاسياني ، ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولي الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم

الوفاة النبوية . وفي مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف ، أنه ﷺ أوصى أن يصلوا عليه أرسالا بغير إمام ، ومن أكاذيب الرافضة ما رواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال : لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله ﷺ - فذكر قصة طويلة فيها - فدخل على فقامت عائشة ، فأكب عليه فأخبره بألف بابه ما يكذب ، قيل يوم القيامة ، يفتح كل باب منها ألف باب ، وهذا مرسل أو معضل ، وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه . وقولها : انخست ، بالنون والحاء المعجمة ثم فون مثلثة أى انثنى ومال ، وسبأى بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازى إن شاء الله تعالى

٢ - باب أن يترك ورثته أغنياء خيراً من أن يتسكفوا الناس

٢٧٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمُودُنِي وَأَنَا بِمَكَّةَ ، وَهُوَ يَكْرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا ، قَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ ابْنَ عَفْرَاءَ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِ بِمَا لِي كُلُّهُ ؟ قَالَ لَا . قُلْتُ : فَالْطَّيْشُ ؟ قَالَ لَا . قُلْتُ : الثُّلُثُ ؟ قَالَ : فَالثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ ، إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ وَإِنَّكَ مِمَّا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ فَتَمَّهَا صَدَقَةٌ ، حَتَّى الْفَقْمَةُ الَّتِي تَرَفُّهَا إِلَى فِي أَمْرَاتِكَ ، وَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَكَ فَيَنْتَفِعَ بِكَ نَاسٌ وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا ابْنَةٌ .

قوله (باب أن يترك ورثته أغنياء خيراً من أن يتسكفوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به . ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تنذب له الوصية كما مضى . قوله (عن سعد بن إبراهيم) أى ابن عبد الرحمن بن عوف ، وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هى أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مدينيان ناصيان ، ووقع في رواية مسمر عن سعد بن إبراهيم : حدثني بعض آل سعد قال : مرض سعد ، وقد حفظ سفيان اسمه ووصفه فروايته مقدمة ، وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضاً جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجناز ، ويأتى في الهجرة وغيرها ، ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير إليه . قوله (جاء النبي ﷺ يمودني وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته : في حجة الوداع من وجع اشتد بي ، وله في الهجرة : من وجع أشفيت منه على الموت ، واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع ، إلا ابن عيينة فقال : في فتح مكة ، أخرجه الترمذي وغيره من طريقه ، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه . وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال : بمكة ، ولم يذكر الفتح ، وقد وجدت لابن عيينة مستنداً فيه ، وذلك فيما أخرجه أحمد والبزار والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري : أن رسول الله ﷺ قدم نخلف سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين ، فلما قدم من المعركة متمراً دخل عليه وهو مغلوب فقال : يا رسول الله إن لي مالا ، وإنى أودت كلاله ، فأوصى بمالي ، الحديث ، وفيه : قلت : يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجراً ؟ قال : لا ، إني لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام ،

الحديث ، فلعن ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث الى حديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ، ففي الأولى لم يكن له وراث من الأولاد أصلا ، وفي الثانية كانت له ابنة فقط ، فالله أعلم . قوله (وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها) يحتمل أن تكون الجملة حالا من الماعل أو من المفعول ، وكل منهما محتمل ، لأن كلا من النبي ﷺ ومن سمع كان يكره ذلك ، لكن ان كان حالا من المفعول وهو سعد ففيه التفتات لأن السياق يقتضي أن يقول « وأنا أكره » ، وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بنلفظ : فقال : يا رسول الله خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ، وللنسائي من طريق جرير بن يزيد عن عامر بن سعد : سكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها ، وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث : فقال سعد : يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها ؟ قال : لا إن شاء الله تعالى ، وسيأتي بقية ما يتعلق بكرامة الموت بالأرض التي هاجر منها في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قوله (قال يرحم الله ابن عفرأ) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان : فقال النبي ﷺ يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات ، قال الداودي : قوله « ابن عفرأ » غير محفوظ ، وقال الديلمطي : هو وهم ، والمعروف « ابن خولة » قال : وأهل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه « سعد بن خولة » يشير إلى ما وقع في روايته بلفظ « سكن البائس سعد بن خولة يرث له رسول الله ﷺ » أن مات بمكة : قلت : وقد ذكرت آتفا من واقف الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدرا ومات في حجة الوداع ، وقال بعضهم في اسمه « خولي » بكسر اللام وتشديد التحتانية وانفقوا على سكون الواو ، وأغرب ابن التين لحكي عن القابسي فتحها ، ووقع في رواية ابن عيينة في الفرائض : قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي ، اه . وذكر ابن إسحق أنه كان حليفاً لهم ثم لأبي رهم بن عبد المعري منهم ، وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن ، وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى في حديث سبيعة الأسلمية ، ويأتي شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح ، وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح ، خلافاً لمن قال إنه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع ، وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عفرأ عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم ، والحكمة في ذكره ما ذكره ابن إسحق أنه قال يوم بدر « ما يضحك الرب مع عبده » قال : أنه يغمس يده في العدو حاسرا ، فألقى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل ، قال : فيحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد ابن أبي وقاص للوت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وحبه للوت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشيء فلذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنا لميقاته اه ملخصا . وهو مردود بالتخصيص على قوله « سعد بن عفرأ » فأتيني أن يكون المراد عوف وأيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد ابن أبي وقاص أنه كان راعيا في الموت ، بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه « بكى فقال له رسول الله ﷺ : ما يبكيك ؟ فقال : خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ، وهو عند النسائي ، وأيضا فخرج الحديث متحد والأصل عدم التعدد ، فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم . وقال التميمي :

يحتمل أن يكون لأمه اسمان خولة وعفراء اه ، ويحتمل أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جده له ، والأقرب أن عفراء اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في روايته «يرثي له الخ» قال ابن عبد البر : زعم أهل الحديث أن قوله «يرثي له الخ» من كلام الزهري ، وقال ابن الجوزي وغيره : هو مندرج من قول الزهري . قلت : وكأنهم استندوا إلى ما وقع في رواية أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك ، لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسماعيل عن إبراهيم بن سعد في آخره «لكن البائس سعد بن خولة» قال سعد : رثي له رسول الله ﷺ الخ ، فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بإدراجه ، ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة «ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال : اللهم اشف سعداً وأتمم له هجرته» قال : فما زلت أجد بردها ، ولمسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة «قلت فادع الله أن يشفيني» فقال : اللهم اشف سعداً ثلاث مرات . قوله «قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله» في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب «أفأتصدق بثلاثي مالي» وكذا وقع في رواية الزهري ، فأما التعبير بقوله «أفأتصدق» فيحتمل التنجيز والتعليق بخلاف «أفأوصي» لكن المخرج متخذ فيحمل على التعليق للجمع بين الروایتين ، وقد تمسك بقوله «أتصدق» من جعل تبرعات المريض من الثلث ، وحملوه على المنجزة وفيه نظر لما يذنبه ، وأما الاختلاف في السؤال فكأنه سأل أولاً عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث ، وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحد وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد ، وكذا لهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد ، وقوله في هذه الرواية «قلت فالشطر» هو بالجر عطفاً على قوله «بمالي كله» أي فأوصي بالنصف ، وهذا رجحه السهلي ، وقال الرخشي : هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمي الشطر أو أعين الشطر ، ويجوز الرفع على تقدير أيجوز الشطر . قوله «قلت الثلث؟ قال فالثلث» والثلث كثير (كذا في أكثر الروايات ، وفي رواية الزهري في الهجرة «قال الثلث يا سعد» والثلث كثير» وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند مسلم «قلت فالثلث؟ قال : نعم» والثلث كثير ، وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه «قال : الثلث» والثلث كبير أو كثير ، وكذا للنسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه «فقال : أوصيت؟ فقلت : نعم . قال : بكم؟ قلت : بمالي كله . قال : فما تركت لولدك؟ وفيه «أوص بالعشر» قال فما زال يقول وأقول ، حتى قال : أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير ، يعني بالثلثة أو بالواحدة ، وهو شك من الراوي والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة ، ومعناه كثير بالنسبة إلى مادونه ، وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعد هذا ، وقوله «قال الثلث والثلث كثير» بنصب الأول على الإغراء ، أو بفعل مضمحل نحو عين الثلث ، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف ، ويحتمل أن يكون قوله «والثلث كثير» مسوقاً لبيان الجواز بالثلث وأن الأول أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يبتدره الفهم ، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره ، ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله «وهذا أولى معانيه» يعني أن الكثرة أمر نسبي ، وعلى الأول عول ابن عباس كما سيأتي في حديث الباب الذي بعنه . قوله «(انك أن تدع) بفتح» أن ، على التعليل وبكرها على الشرطية ، قال النووي : هما

صحيحان صوريان ، وقال القرطبي : لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له ويبقى وخير ، لا رافع له . وقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بالكسر ، وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد - يعني ابن الخشاب - وقال : لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لخلو لفظ «خير» من الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب . وتعقب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك : جزاء الشرط قوله «خير» أي فهو خير ، وحذف الفاء جائز وهو كقراءة طائوس (ويسئلونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير) قال : ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، لأنه كثير في الشعر قليل في غيره ، وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيويه « من يفعل الحسنات الله يشكرها ، أي فاته يشكرها ، وإلى الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشعر قال : ونظيره قوله في حديث اللفظة « فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » بحذف الفاء ، وقوله في حديث اللعان « البينة وإلا حد في ظهرك » . **قوله** (ورتك) قال الزين بن المنير : إنما عبر له **بـ** بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ، لأن سعدا إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقيتها بعده حتى ترمته ، وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب **بـ** بكلام كل مطابق لكل حالة وهو قوله « ورتك » ، ولم يخص بنتا من غيرها ، وقال الفاكهي شارح العمدة : إنما عبر **بـ** بالورثة لأنه اطلع على أن سعدا سيعيش ويأتيه أولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك ، وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ، ولعل الله أن يفتح بذلك . قلت : وليس قوله « ان تدع بنتك » متعينا لأن ميراثه لم يكن منحصرا فيها ، فقد كان لاختيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين ، وسأذكر بسط ذلك ، لحاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها من يرث لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك . وأما قول الفاكهي إنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وإنه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد ، فإن أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن سعد ، ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ، ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي على ذكر الثلاثة ، ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وإبراهيم ويحيى وإسحق ، وعزا ذكرهم لابن المديني وغيره ، وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان وإسحاق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغرا وغيرهم ، وذكر له من البنات ثلث عشرة بنتا . وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم . **قوله** (عالة) أي فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل إذا افتقر . **قوله** (يتكففون الناس) أي يسألون الناس بأكفهم ، يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفهم للسؤال ، أو سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفنا كفا من طعام . وقوله (في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بأكفهم وضع المستول في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعدا قال « وأنا ذو مال ، ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب ، وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير ، وذو المال إذا تصدق بثلثه أو بشطره وأبقى ثلثه بين أبنائه وغيرها لا يصيرون عالة ، لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن بقاء المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير والإلا فلا تصدق المريض بثلثه مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تحجف الوصية بالورثة ، فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثلث . **قوله** (واذك مهما أنفقت من نفقة فانها صدقة) هو مما طوف على قوله « انك أن تدع » وهو علة للنهي عن الوصية

بأكثر من الثلث ، كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت وراثتك أغنياء وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ، وقوله « فأنها صدقة » كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري « وإنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله لإجل أجره ، مقيدة بابتغاء وجه الله ، وعلق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر ، ويستفاد منه أن أجر الواجب يزداد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر ، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره بذلك قاله ابن أبي جررة ، قال : ونبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان . **قوله** (حتى اللقمة) بالنصب عطفًا على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ و « تجعلها » الخبر ، وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، ووجه تعلق قوله « وإنك إن تنفق نفقة الخ » بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تكثير الأجر فلما منعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية إن جميع ما تفعله في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ، وإجماله خص المرأة بالذكر لأن نفقتها مستمرة بخلاف غيرها ، قال ابن دقيق العيد : فيه أن الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله ، وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهوة ، فإن ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يبتغي به وجه الله ، وسبق تخليص هذا المقصود بما يشوبه ، قال : وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات إذا أدت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثيب عليها ، فإن قوله « حتى ما تجعل في امرأتك » لا تخصيص له بغير الواجب ولقطة « حتى » هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المعنى ، كما يقال جاء الحاج حتى المشاة . **قوله** (وعسى الله أن يرفعك) أى يطيل عمرك ، وكذلك اتفق ، فإنه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريباً من خمسين ، لأنه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور ، فيكون عاش بعد حجة الوداع خمساً وأربعين أو ثمانياً وأربعين . **قوله** (فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون) أى يذفع بك المسلسر بالفنائم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ، ويضر بك المشركون الذين يملكون على يديك . وضم « بر التين » أن المراد بالنفع به ما وقع من الفتح على يديه كالفادسية وغيرها ، وبالضرر ما وقع من تأمير « أ » عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه ، وهو كلام مردود التكلفة لغير ضرورة تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده ، وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار . وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكر ابن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي ﷺ هذا فقال : لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستتابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم . فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين . قال بعض العلماء : « اعل » وإن كانت للرجى لكنها من الله للأمر الواقع ، وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالباً . **قوله** (ولم يكن له يومئذ إلا ابنة) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعداً قال « ولا يرثني إلا ابنة واحدة » قال النووي وغيره : معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء ، وإلا فقد كان لسعد عصباء لأنه من بنى زهرة وكانوا كثيراً . وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض ، أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثني عن أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي ، أو ظن أنها ترث جميع المال ، أو استكثر لها نصف التركة . وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة ، فإن كان محفوظاً فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب ، وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ،

لكن لم يذكر أحد من النساء اسم بنتا تسمى عائشة غير هذه ، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة ، وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية ، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأما ، ولم أر من حذر ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للإمام فن دونه ، وتأكيد باشتداد المرض ، وفيه وضع اليد على جهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤله والفسح له في طول العمر ، وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب ، وأن ذلك لا ينافي الانصاف بالصبر المحمود ، وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الإخبار به بعد البرء أجوز ، وأن أعمال البر والطاعة إذا كان منها مالا يمكن استئثاره كما قام غيره في الثواب والأجر مقامه ، وربما زاد عليه ، وذلك أن سعدا خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته ، فأخبره عليه السلام بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملا صالحا من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاتته من الجهة الأخرى ، وفيه إباحة جمع المال بشرطه لأن التنوين في قوله « وأنا ذر مال » للكرة وقد وقع في بعض طرقه صريحا « وأنا ذو مال كثير » ، والحث على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب ، وأن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد ، والاتفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ، وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدنيوية العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالبا إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصدا صحيحا ، فكيف بما هو فوق ذلك . وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد إذ لو كان ذلك مشروعا لأمس بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي ، وبأن من لا وارث له تجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله عليه السلام « أن تذر ورثتك أغنياء » ، ففهموه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر ، وتعقب بأنه ليس تعليلا محضا وإنما فيه تنبيه على الأحظ الأنفع ، ولو كان تعليلا محضا لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء ، ولنفس ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك ، وعلى تقدير أن يكون تعليلا محضا فهو للنقص عن الثلث لزيادة عليه ، فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا يعترض به على الموصي إلا أن الانحطاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء ، فنه سعدا على ذلك . وفيه سد الذريعة لقوله عليه السلام « ولا تردم على أعقابهم » ، مثلا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر . وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى (من بعد وصية يوصي بها أو دين) فاطلق ، وقيدت السنة الوصية بالثلث ، وأن من ترك شيئا لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا في شيء منه مختارا ، وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب ، وفيه حديث « من ساءته سيئة » وأن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منه لما أشار عليه السلام لسعد من عمله الصالح بعد ذلك ، وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلازمه نفقته وقد تقدمت المسألة في كتاب الزكاة ، وفيه الاستفسار عن المحتل إذا احتل وجوها لأن سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتمل عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك ، وفيه النظر في مصالح الورثة ، وأن خطاب الشارع الواحد يعم من كان بصفته من المسكفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد ، ولقد أبعد من قال : إن ذلك يختص

بسعد ومن كان في مثل حاله عن يخلف وأرثاضعيفا أو كان ما يخلفه قليلا لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها ، وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها ، وفيه أن من ترك مالا قليلا فلاختيار له ترك الوصية وأبقاء المال للورثة ، واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الأوصايا ، واستدل به التيمى لفضل الغنى على الفقير وفيه نظر ، وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية ، وفيه أن الثلث في حد الكثرة ، وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ، ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين ، واستدل بقوله « ولا يرثي إلا ابنة لي » ، من قال بالرد على ذوى الأرحام للحصر في قوله « لا يرثي إلا ابنة » ، ونعقب بأن المراد من ذوى الفروض كما تقدم ، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون عليها الباقي ، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء

٣ - باب الوصية بالثلث

وقال الحسن : لا يجوز لأدنى وصية إلا الثلث وقال الله عز وجل [٤٩ المائدة] : « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله »

٢٧٤٣ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال : لو غص الناس إلى أربع ، لأن رسول الله ﷺ قال : الثلث ، والثلث كثير ،

٢٧٤٤ - حدثني محمد بن عبد الرحمن حدثنا زكرياء بن عدي حدثنا مروان عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعيد عن أبيه رضي الله عنه قال : مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن لا يرثني على عقي . قال : لعن الله يرثك وينفع بك نسا . قلت : أريد أن أوصي وانما لي ابنة . فقلت : أوصي بالنصف ؟ قال : النصف كثير . قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث والثلث كثير . أو كبير . قال فأوصي الناس بالثلث فجار ذلك لهم .

قوله (باب الوصية بالثلث) أي جوازها أو مشروعيتها ، وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ، لكن اختلف فيمن كان له وارث ، وسيأتي تحريره في « باب لا وصية لوارث » ، وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنعه الجمهور وجوزه الحنفية وإسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود . واحتجوا بأن الوصية مطقة بالآية فقيدها السنة بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لم آخر . واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت ؟ على قولين ، وهما وجهان للشافعية أحدهما الثاني ، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز ، وقال بالثاني أبو حنيفة وأحمد والشافعية وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجاعة من التابعين ، وتمسك الأولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأولها ، وبأنه لو نذر أن يتصلق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقا ، وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القول ، وبالفارق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم ، وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية ، فتح الباري ج (٥) م (٢٤)

واختلفوا أيضا : هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما عليه الموصى دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به ؟ وبالأول قال الجمهور ، وبالثاني قال مالك ، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا ولو كان عالما بحسنه ، فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك . (فائدة) : أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن مبرور بمهمات ، أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر ، فقبله النبي ﷺ وورده على ورثته ، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده . قوله (وقال الحسن) أى البصرى (لا يجوز للذى وصية إلا بالثلث) قال ابن بطال : أراد البخارى بهذا الرد على من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له ، قال : ولذلك احتج بقوله تعالى (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) والذى حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله ، فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه . وقال ابن المنير : لم يرد البخارى هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذى إذا تحاكم إلينا ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث ، لانا لا نحكم فيهم إلا بحكم الاسلام لقوله تعالى (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) الآية . قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة فإن قتيبة لم يلحق الثوري . قوله (عن هشام بن عروة) وفي رواية الحميدى في مسنده عن سفيان ، حدثنا هشام ، وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البخارى سوى هذا الحديث الواحد . قوله (أوغض الناس) بصيغتين أى نقص ، و دلوه ، للتبني فلا يحتاج الى جواب ، أو شرطية والجواب محذوف ، وقد وقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بلفظ دكان أحب الى ، أخرجه الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ دكان أحب إلى رسول الله ﷺ . قوله (الى الربيع) زاد الحميدى في الوصية ، وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ دودت أن الناس غصوا من الثلث الى الربيع في الوصية ، الحديث ، وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم د لو أن الناس غصوا من الثلث الى الربيع . قوله (لأن رسول الله ﷺ قال) هو كالتعليل لما احتاره من نقصان عن الثلث ، وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه ﷺ بالكثر ، وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذى قبله ، ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كاسحق بن راهويه ، والمعروف في مذهب الشافعى استحباب النقص عن الثلث ، وفي شرح مسلم للثوري : ان كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا . قوله (والثلث كثير) في رواية مسلم د كثير أو كبير ، بالثك هل هى بالوحدة أو بالثلاثة . قوله (حدثني محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بصاعقة وهو من أقران البخارى وأكبر منه قليلا . قوله (حدثنا مروان) هو ابن معاوية الغزالي . قوله (عن هاشم بن هاشم) أى ابن عتبة بن أبي وقاص ، وقد نزل البخارى في هذا الإسناد درجتين ، لأنه يروى عن مكى بن إبراهيم ومكى يروى عن هاشم المذكور ، وسيأتى في مناقب سعد له بهذا الإسناد حديث عن مكى عن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه . قوله (فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردنى على عقبى) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التى هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذى قبله . قوله (لعل الله يرفعك) زاد أبو نعيم د المستخرج ، في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدى ، يعنى يقيمك من مرضك . قوله في هذه الرواية (قلت أوصى بالنصف ؟ قال : النصف كثير) لم أر فى غيرها من طرقه وصف النصف بالكثر ، وإنما فيها د قال لا فى كله ، ولا فى ثلثيه ، وليس في هذه الرواية إشكال إلا من جهة وصف النصف بالكثر ووصف الثلث بالكثر فكيف امتنع النصف

دون الثلث ؟ وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دلت على منح النصف ولم يأت مثلاً في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة ، وعلى بأن إبقاء الورثة أغنياء أولى ، وعلى هذا قوله « الثلث ، خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ، ودل قوله « والثلث كثير ، على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم . قوله (قال وأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ، ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم ، وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثلث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للنقص منه ، جمعا بين الحديثين ، والله أعلم

٤ - باب قول الموصي لوصيه : تَعَاهَدْ وَلَدِي . وما يجوز للموصي من الدعوى

٢٧٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ هُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ مَنِي ، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ . فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ : ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ . فَقَامَ عَبْدُ ابْنِ زَمْعَةَ فَقَالَ : أَخِي وَابْنُ أُمَةٍ أَبِي وَلَدَةٍ عَلَى فِرَاشِهِ . فَتَسَاوَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي ، كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَؤُلَاءِ يَاعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاللَّعَاهُ لِلْجَبْرِ . ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ احْتَجِي مِنْهُ . لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ . فَمَارَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ »

قوله (باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي وما يجوز للموصي من الدعوى) أورد فيه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ، وقد ترجم له في كتاب الأشخاص « دعوى الموصي لليت ، أي عن الميت ، وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح ، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى

٥ - باب إذا أومأ المريض برأسه إشارةً بينةً جازت

٢٧٤٦ - حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عُبَادٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَبْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ قَمَلَ بِكَ ؟ أَفُلَانٌ أَوْ فُلَانٌ ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأُؤْمِنَتْ بِرَأْسِهَا ، فَجِيءَ بِهِ ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى اعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَابَةِ »

قوله (باب إذا أومأ المريض برأسه إشارةً بينةً تعرف) أي هل يحكم بها ؟ أورد فيه حديث أنس في قصة المجارية التي رضى اليهودي رأسها ، وسيأتي الكلام عليه في القصاص إن شاء الله تعالى

٦ - باب لا وصية لوارث

٢٧٤٧ - **حدثنا محمد بن يوسف** عن **ورقاء** عن **ابن أبي نجيح** عن **عطاء** عن **ابن عباس** رضي الله عنهم قال «كان للالة للولد، وكانت الوصية للوالدين، فتسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للزوجة الثلث والربع، وللزوج للشرط والربع»

[المحدث ٢٧٤٧ - طرقاته في: ٤٥٧٨، ٦٧٣٩]

قوله (باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطى حكمه. وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة وسمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث، وفي إسناده اسماعيل بن عياش، وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري، وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي: حديث حسن. وفي الباب عن عمرو بن حارثة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضاً وقال: الصواب لإرساله، وعن علي عند ابن أبي شيبة، ولا يخلو إسناده كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الآم، إلى أن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح لا وصية لوارث، ويؤثرون عن حفظه عنه من أقواله من أهل العلم، فكان نقل كآفة عن كافة، فهو أقوى من نقل واحد. وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواتراً وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة في هذا الإجماع على مفعضه كما صرح به الشافعي وغيره، والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم الزوم، لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه، وروى الدارقطني من طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ولا يجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة، كما سيأتي بيانه، ورجاله ثقات، إلا أنه معلول: فقد قيل إن عطاء هو الخراساني والله أعلم. وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث، وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظاً، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير، ووجه دلالة الترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لها بدلاً منها يشعر بأنه لا يجمع لها بين الميراث والوصية، وإذا كان كذلك كان من دونها أولى بأن لا يجمع ذلك له، وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس باللفظ «وكانت الوصية للوالدين والأقربين إلخ، فظهرت المناسبة بهذه الزيادة؛ وقد وافق محمد بن يوسف - وهو الفريابي في روايته إياه عن ورقاء - عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير، وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجيح لحمل مجاهداً موضع عطاء آخره ابن جرير أيضاً، ويحتمل أنه كان عند ابن أبي نجيح على الوجهين والله أعلم. **قوله** (وجعل)

للرأة الثمن والرابع) أى فى حالين وكذلك الزوج ، قال جمهور العلماء : كانت هذه الوصية فى أول الاسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ، ثم نسخ ذلك بآية الفرائض ، وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فانهم كانوا يرثون ما يبقى بعد الوصية ، وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار الفريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها ، واشتد إنكار امام الحرمين عليه فى ذلك . وقيل ان الآية مخصوصة لأن الأقربين أعم من أن يكونوا ورثا ، وكانت الوصية واجبة لجميعهم يخص منها من ليس بورث بآية الفرائض وبقوله يُتْلَى « لا وصية لوارث » ، وبقى حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طائفة وغيره ، وقد تقدمت الإشارة اليه قبل . واختلف فى تعيين ناسخ آية (الوصية للوالدين والأقربين) فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور ، وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله . واستدل بمحدث « لا وصية لوارث » بأنه لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم ، وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة ، وبه قال المزنى وداود ، وقواه السبكي واحتج له بمحدث عمران بن حصين فى الذى أعتق ستة أعبد فإن فيه عند مسلم « فقال له النبي ﷺ قولوا شديدا » وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بأنه قال « لو علمت ذلك ما صليت عليه » ، ولم ينقل أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا ، وبقوله فى حديث سعد بن أبى وقاص « وكان بعد ذلك الثلث جائزا » ، فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز ، وبأنه ﷺ منع سعدا من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الإجازة ، واحتج من أجازوه بالزيادة المتقدمة وهى قوله « إلا أن يشاء الورثة فإن صحت هذه الزيادة فهى حجة واضحة . واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان فى الأصل لحق الورثة ، فإذا أجازوه لم يمتنع واختلفوا بعد ذلك فى وقت الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاءوا . وإن أجازوا بعده تغذ ، وفصل المأكلية فى الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده ، واستثنى بعضهم ما إذا كان الجيز فى عائلة الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فإن مثل هذا الرجوع ، وقال الزهرى وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا بيوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الأخ المذكور فولد له ابن قبل موته . يحجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة ، ولو أوصى لأخيه وله ابن فإت الابن قبل موت الموصى فهى وصية لوارث ، واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لأنه يقتل إرثا للسليلين ، والوصية للوارث باطلة . وهو وجه ضئيف جدا حكاه القاضى حسين ، ويلزم قائله أن لا يحجب الوصية للذى أو يقيد ما أطلق ، والله أعلم

٧ - باب الصدقة عند الموت

٢٧٤٨ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن سفيان عن عمارة عن أبي زُرعة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رجل للنبي ﷺ : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال أن تصدق وأنت صحيح حريص ، تأمل الغنى وتمشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

قوله (باب الصدقة عند الموت) أى جوازها ، وإن كانت فى حال الصحة أفضل . أورد فيه حديث أبى هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال أن تصدق وأنت صحيح ، الحديث ، وقد تقدم فى كتاب الزكاة من وجه آخر ، ويثبت هناك اختلاف ألفاظه . ووقع التصريح بالتحديث هناك فى جميع أسناده بدل الضمنة هنا . قوله (أن تصدق) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التامين ، وأصله أن تصدق ، وبالتشديد على إدغامها . قوله (ولا تمهل) بالاسكان على أنه نهى ، وبالرفع على أنه نهي ، ويجوز النصب . قوله (قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان) الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال ، وقال الخطابي : فلان الاول والثاني الموصى له وفلان الاخير الوارث لانه إن شاء أبطله وإن شاء أجازته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما أدخل « كان » فى الثالث إشارة الى تقدير القدر له بذلك ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الاول الوارث والثاني المورث والثالث الموصى له . قلت : ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقرارا ، وقد وقع فى رواية ابن المبارك عن سفيان عند الإسماعيلي : قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا ، ووقع فى حديث بسر بن جعاش وهو بنعم الموحدة وسكون المهمة وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهمة وآخره شين معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال : بقرى النبي ﷺ فى كفه ثم وضع إصبعه السبابة وقال : يقول الله أنى يعجزنى ابن آدم ، وقد خلقتك من قبل من مثل هذه ، فإذا بلغت نفسك الى هذه - وأشار الى حلقه - قلت أتصدق ، وأنى أوإن الصدقة ، وزاد فى رواية أبى اليان « حتى إذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين وللارض منك وتيد ، لجمعت ومنعت ، حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا » وفى الحديث أن تنجز وفاء الدين والتصدق فى الحياة وفى الصحة أفضل منه بعد الموت وفى المرض ، وأشار ﷺ الى ذلك بقوله « وأنت صحيح حريص تأمل الغنى الخ » لانه فى حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى (الشيطان يعدكم الفقر) الآية ، وأيضا فان الشيطان ربما زين له الحيف فى الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفصيل الصدقة الناجزة ، قال بعض السلف عن بعض أهل الترف : يعصون الله فى أمورهم مرتين : يخلصون بها وهم فى أيديهم معنى فى الحياة ، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم ، معنى بعد الموت . وأخرج الترمذى بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعا قال « مثل الذى يعنى ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع » ، وهو يرجع الى معنى حديث الباب ، وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا « لأن يتصدق الرجل فى حياته وصحته بدينهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة »

٨ - باب قول الله عز وجل [٢٢ النساء] : (من بعد وصية يوصى بها أو دين)

ويذكر أن شريها وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء وابن أذينة أجازوا إقرار المريض بدين . وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة . وقال إبراهيم والحكم : إذا أبرأ الوارث من الدين برئ . وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأة لفتزارية عما غلق عليه بأبها . وقال الحسن إذا قال لموكله عند الموت : سكنت أعتقتك جاز . وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها : إن زوجى

قَضَانِي وَقَبَضَتْ مِنْهُ جَاز . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَقَةِ . ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ :
يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالْوَدِيعَةِ وَالْبَضَاعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « يَا كُمْ وَالظَّنَّ قَانَ الظَّنُّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ »
وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « آيَةُ الْمُنَافِقِ إِذَا اثْنَيْنِ خَانَ » ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى [٥٨ النساء] : « إِنْ أَلَّفَ
بِأَمْرٍ كُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا » فَلَمْ يَخْصَّ وَارِثًا وَلَا غَيْرَهُ . فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ
أَبُو سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ،
وَإِذَا اتُّبِنَ خَانَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يوصي بِهَا أَوْ دِينَ) أَرَادَ الْمُصَنِّفُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ
الِاحْتِجَاجَ بِمَا اخْتَارَهُ مِنْ جَوَازِ إِقْرَارِ الْمَرِيضِ بِالْدِّينِ مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَ الْمَقْرَرُ وَارِثًا أَوْ أَجْنَبِيًّا . وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ
أَنَّهُ سَجَعَانَهُ وَتَعَالَى سِوَى بَيْنِ الْوَصِيَّةِ وَالْدِّينِ فِي تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَفْصَلْ ، فَتَجَرَّجَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بِالْدَّلِيلِ
الَّذِي تَقَدَّمَ ، وَبَقِيَ الْإِقْرَارُ بِالْدِّينِ عَلَى حَالِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَوَارِثِ كُلِّهَا إِلَّا بِمَا
يَلِيهِ وَحْدَهُ ، وَكَانَتْ قِيلَ قِسْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقَعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ وَالْوَصِيَّةُ هُنَا الْمَالُ الْمَوْصَى بِهِ ، وَقَوْلُهُ (يوصي بِهَا)
هَذِهِ الصِّفَةُ تَقِيدُ الْمَوْصُوفَ ، وَقَائِدَتُهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلْيَتِّ أَنْ يوصي ، قَالَهُ السَّهْبِيُّ ، قَالَ : وَأَقَادَ تَنْكِيرُ الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا
مَنْدُوبَةٌ ، لِإِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَقَالَ مِنْ بَعْدِ الْوَصِيَّةِ ، كَذَا قَالَ . قَوْلُهُ (وَيَذْكُرُ أَنَّ شَرِيحًا وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ
وَطَاوُسًا وَعَطَاءُ وَابْنُ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدِينٍ) كُنْهٌ لَمْ يَحْزَمْ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ لِعُضْفِ الْإِسْنَادِ إِلَى بَعْضِهِمْ ،
فَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ بِلَفْظٍ : إِذَا أَقَرَّ فِي مَرَضٍ الْمَوْتَ لَوَارِثٍ بِدِينٍ لَمْ يَحْزَمْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا أَقَرَّ
لِغَيْرِ وَارِثٍ جَازَ ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفَرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ أَوْصَفُ مِنْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ سَيَأْتِي
لَهُ إِسْنَادٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا بَعْدَ . وَأَمَّا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَصَلَهُ عَنْهُ ، وَأَمَّا طَاوُسُ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ
أَيْضًا عَنْهُ بِلَفْظٍ : إِذَا أَقَرَّ لَوَارِثٍ جَازَ ، وَفِي الْإِسْنَادِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَمَّا قَوْلُ عَطَاءٍ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي
شَيْبَةَ عَنْهُ بِمِثْلِهِ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ ، وَأَمَّا ابْنُ أُذَيْنَةَ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ وَأَبُوهُ بِالْمَهْمَلَةِ مُصْغَرٌ
وَهُوَ تَابِعِيُّ ثَقَاتٌ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَوَمِنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ وَأَتَرَهُ هَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا
مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْهُ « فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ لَوَارِثَ بِدِينٍ قَالَ : يَجُوزُ ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ . قَوْلُهُ (وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ
مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ) هَذَا أَثَرُ صَحِيحٍ رَوَيْنَاهُ بَعْلُو فِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ مِنْ طَرِيقِ
قَتَادَةَ قَالَ « قَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ شَرِيحٍ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ لَوَارِثٍ ، قَالَ وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ مَا جَازَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوَّلُ
يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ وَآخِرُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا » . قَوْلُهُ (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ : إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثُ مِنَ الدِّينِ بَرَى)
وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ « فِي الْمَرِيضِ إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثُ بَرَى »
وَعَنْ مَطْرَفٍ عَنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ . قَوْلُهُ (وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنْ لَا تَنْكُشِفَ أَمْرَاتُهُ الْفَزَارِيَّةَ عَمَّا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا)
فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمَلِّ وَالرَّخِصِيِّ « عَنْ مَالٍ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا » ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْآثَرِ مُوَصُولًا بَعْدَ . قَوْلُهُ (وَقَالَ

الحسن إذا قال لمملوكه عند الموت : كنت أعتقتك جاز) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا . **قوله** (وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز) ، قال ابن التين : وجهه أنها لا تتم بالميل الى زوجها في تلك الحال ، ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره . **قوله** (وقال بعض الناس لا يجوز إقراره) أى المريض (أسوء الظن به الورثة) وفي رواية المستملى « بسوء الظن » ، بالموحدة بدل اللام . **قوله** (ثم استحسّن فقال : يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة) قال ابن التين : ان أراد هذا القائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقض وإلا فلا ، وفرق بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الوارث جائز ، لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة : يبدأ بدين الصحة ويتحصص أصحاب الأقرار في المرض ، واختلفوا في إقرار المريض للوارث فأجازه مطلقا الأوزاعي وإسحق وأبو ثور ، وهو المرجح عند الشافعية ، وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بدينه ومعها من يشاركها من غير الولد كالأب النعم مثلا ، قال : لأنه يتم في أن يزيد بنته وينقص ابن عمه من غير عكس ، واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحببتها والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما ان كان له منها في تلك الحالة ولد ، وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فان فقدت جاز وإلا فلا ، وهو اختيار الروياني من الشافعية . وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا أزواجه بصدقاتها ، وهن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول اليه ، وبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها أقرارا ، واحتج من أحاز مطبقا بما تقدم من الحسن أن التهمة في حق المحتضر بعيدة ، وبالفارق بين الوصية والدين لانهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الأقرار لا يصح ، بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها ، وانفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له بالمال ، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل ، فان أمره فيه الى الله تعالى . **قوله** (وقد قال النبي ﷺ : اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث) هو طرف من حديث وصله المصنف في الأدب من وجهين عن أبي هريرة ، وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فنزع تصرفه ومعنى قوله « أكذب الحديث » أى أكذب في الحديث من غيره لان الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن . **قوله** (ولا يحل مال المسلمين لقول النبي ﷺ : آية المنافق إذا اتّمن خان) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة إقرار المريض من جهة أنه دال على ذم الخيانة ، فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائنا للستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الأقرار لأنه اذا كتم صار خائنا ، ومن لم يعتبر إقراره كان حمله على الكتان . **قوله** (وقال الله تعالى ﴿ ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ﴾ فلم يخص وادنا ولا غيره) أى لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الامانة ، فيصح الأقرار سواء كان لوارث أو غيره . **قوله** (فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ) يعنى حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا ، وقد تقدم موصولا بتمامه في كتاب الإيمان ولفظه « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا . وفيه واذا اتّمن خان » ، وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ « آية المنافق ثلاث » تقدم هناك أيضا بأسناده

ومنه ، وتقدم شرحه أيضا والله المستعان

٩ - باب تأويل قوله تعالى [١٢ النساء] : (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ) وَيُذَكِّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَىٰ بِالْدِّينِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ . وقوله عز وجل [٥٨ النساء] : (إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا) فُادَاءُ الْأَمَانَةِ أَحَقُّ مِنْ تَطَوُّعِ الْوَصِيَّةِ . وقال النبي ﷺ « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى » . وقال ابن عباس : لَا يُوصِي الْعَبْدُ إِلَّا بِأَذْنِ أَهْلِهِ . وقال النبي ﷺ « الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ »

٢٧٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَرْسَفٍ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ لِي : يَا حَكِيمُ ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ خُلُوٌّ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بَسَخَاوَةٌ فَفَسِدٌ ، بُوْرِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِأَشْرَافٍ فَفَسِدٌ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَدُ الْعَالِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى . قَالَ حَكِيمٌ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بِمَدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا . فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَذْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا . ثُمَّ إِنَّ عَمْرَ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهُ ، فَقَالَ : يَا مَسْرُورَ الْمَسْلُومِينَ ، إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا النَّفَقِ . فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَهُ . فَلَمْ يَرْزَأْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُؤْمَفَى رَحْمَةُ اللَّهِ »

٢٧٥١ - حَدَّثَنَا يَشْرُبْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّخْتِيَانِيُّ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « كَلِمَتَانِ رَاغِبٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْإِمَامُ رَاغِبٌ وَمُسْتَوْثَلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَارْتَجُلٌ رَاغِبٌ فِي أَهْلِهِ وَمُسْتَوْثَلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاغِبَةٌ وَمُسْتَوْثَلَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاغِبٌ وَمُسْتَوْثَلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ : وَأَحْسِبُ أَنَّ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاغِبٌ فِي مَالِ أَيْبِهِ »

قوله (باب تأويل قوله تعالى : مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ) أى بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الأداء . وبهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة . قوله (ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأصود عن علي بن أبي طالب قال « قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية ، وأتمم تَقَرُّون الوصية قبل الدين ، لفظ أحمد وهو اسناد ضعيف ، لكن قال الترمذي : أن العمل عليه عند أهل العلم ، وكان البخاري اعتمد عليه لاهتضاده بالانفتاح على مقتضاه ، والافلم تبحر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به ، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا . ولم

يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية إلا في صورة واحدة وهي ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث في وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ، ثم قد نازع بعضهم في إطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لأنه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بأو للإباحة وهي كقولك جالس زيداً أو عمراً ، أى لك مجالسة كل منهما اجتماعاً أو افتراقاً ، وإنما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلف في تعيين ذلك المعنى ، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور : أحدها الخفة والثقل كريمة ومضر ، فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قسم في الذكر ، وهذا يرجع إلى اللفظ . ثانيها بحسب الزمان كماد وثمود . ثالثها بحسب الطبع كثلث وربع . رابعها بحسب الرتبة كالأهلاء والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال ، خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى (عزير حكيم) قال بعض السلف عز فلما عز حكم . سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى (من النبيين والصدقيين) . وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والأهلة بخلاف الدين فإنه إنما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل . وقال غيره : قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين ، وكان أداؤها مظنة التفريط ، بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن باخراجه فقدمت الوصية لذلك . وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً ، والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال ، كما صح أن لأصحاب الدين مقالا ، وأيضاً فالوصية بنسبتها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أداؤه سواء ذكر أو لم يذكر . وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بلزومها لكل أحد فيشارك فيها جميع المخاطبين لأنها تقع بالمساواة وتقع بالعهد كما تقدم وقل من يخلو عن شيء من ذلك ، بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد وإن لا يوجد ، وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه . وقال الزين بن المنير : تقديم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقديمها في المعنى لانهما مما قد ذكرنا في سياق البعدية ، لكن الميراث يلي الوصية في البعدية ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث ، فيتحقق حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار القبلية ، فتقديم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعدية فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم . قوله (وقال ابن عباس : لا يوصى العبد إلا بأذن أهله) وصله ابن أبي شيبة من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال : سألت طهمان بن عباس : أبوصى العبد ؟ قال : لا إلا بأذن أهله ، ، قوله (وقال النبي ﷺ العبد راع في مال سيده) هو طرف من حديث تقدم ذكره . موصولاً في « باب كراهية التناول على الرقيق » من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر ، وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور ، قال ابن المنير : لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد ، وجعل العبد مسئولاً عنه ، وهو أحد الحفظة فيه ، فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية . والدين واجب والوصية تطوع . وجب تقديم الدين ، فهذا وجه مناسبة هذا الاثر والحديث للترجمة . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث حكيم بن حزام « أن هذا المال خضر حلو ، الحديث ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا

الباب من جهة أنه عليه السلام زهده في قبول العطية ، وجعل يد الآخذ سفلى تنفيرا عن قبولها ، ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين ، فالحاصل أن قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوف لحقه ، إما أن تكون يده عليا بما تفضل به من القرض ، وإما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية . ثانيهما حديث « كلكم راح ومستول عن رعيته ، من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد تقدم من وجه آخر في العتق ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقد خالف الطحاوى في هذه المسألة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ، ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة ، وصرح بتزييف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبى يوسف وعمر في هذه المسألة . (تنبيه) . وقع في شرح مغلطائى أن البخارى قال هنا « وقال اسماعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن إسحاق عن أنس في قصة بيرحاء ، ونقلت عن أبى العباس الطرقى أن البخارى وصله عن الحسن بن شوكر عن اسماعيل ، وقال شيخنا ابن الملقن : ان هذا وهم ، وإنما ذكره البخارى في « باب من تصدق الى وكيله ، كما سيأتى »

١٠ - باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ؟

وقال ثابت عن أنس « قال النبي ﷺ لأبى طلحة : اجعلها لفقراء أقاربك ، فجعلها لحسان وأبى بن كعب ، وقال الأنصارى حدثني أبى عن ثمامة عن أنس بمثل حديث ثابت « قال اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس : فجعلها لحسان وأبى بن كعب وكانا أقرب إليه منى » . وكان قرابة حسان وأبى من أبى طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار ، وحسان بن ثابت ابن المنذر بن حرام ، فيجتمعان الى حرام وهو الأب الثالث ، وحرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار ، وهو يجمع حسان وأبا طلحة ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبياً . وقال بعضهم : إذا أوصى لقرابته فهو إلى آباءه في الإسلام

٢٧٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ لأبى طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفضل بأرسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه » . وقال ابن عباس « لما تزكت « وأنذر عَشيرتك الأقرين » جل النبي ﷺ يُنادى : يا بنى فهر ، يا بنى عدى ، لبطنون قريش » . وقال أبو هريرة : « لما تزكت « وأنذر عَشيرتك الأقرين » قال النبي ﷺ : يا مَعْشَرَ قريش ،

قوله (باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ؟) وقع في بمس النسخ « أوقف ، بزيادة ألف ومي لغة قليلة ، وحذف المصنف جواب قوله « إذا » إشارة إلى الخلاف في ذلك ، أى هل يصح أم لا ؟ وأورد المصنف

المسألة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا ، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالاقارب . وقد استعارد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها . ثم رجع أخيرا إلى تكملة كتاب الوصايا ، وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل وجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثا ولا قاتلا ، والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص ، وقد اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة : القرابة كل ذى رحم عرم من قبل الاب أو الأم ، ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام . وقال أبو يوسف ومحمد : من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل ، زاد زفر : ويقدم من قرب منهم ، وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا . وأقل من يدفع اليه ثلاثة ، وعند محمد اثنان ، وعند أبي يوسف واحد ، ولا يصرف للاغنياء عديم إلا أن يشترط ذلك . وقالت الشافعية : القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكر اكان أو أنثى وارثا أو غير وارث محرسا أو غير محرم ، واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا : إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا ، وقيل يقتصر على ثلاثة . وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطلان . وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية ، وقال أحمد في القرابة كالشافعي ، إلا أنه أخرج الكافر ، وفي رواية عنه : القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه ، وقال مالك : يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ، ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ثم يعطى الاغنياء ، وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره الاكتفاء باثنين . وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى . قوله (وقال ثابت) عن أنس قال النبي ﷺ لابي طلحة : اجعل لفقراء أقاربك ، لجعلها لحسان وأبي بن كعب) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد بن سلة عن ثابت ، وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب . قوله (وقال الانصارى) هو محمد بن عبد الله بن المثني ، وثمالة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك ، والاسناد كاه أنسيون بصريون ، وقد سمع البخاري من الانصارى هذا كثيرا . قوله (بمثل حديث ثابت قال : اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس لجعلها لحسان وأبي ابن كعب) كذا اختصره هنا ، وقد وصله في تفسير آل عمران مختصرا أيضا عقب رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصارى ، فذكر هذا الاسناد قال لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه ، ولم يجعل لي منها شيئا ، وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر ، وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوى جميعا عن ابن مرزوق ، وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصارى بتمامه ولفظه : لما نزلت (لن تناووا البر) الآية أو (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) جاء أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، حاطى لله ، فلو استطعت أن أسره لم أعلنه ، فقال : اجعله في قرابتك وفقراء أهلك ، قال أنس : لجعلها لحسان ولأبي ، ولم يجعل لي منها شيئا لانهما كانا أقرب اليه مني ، لفظ أبي نعيم . وفي رواية الطحاوى : كانت لأبي طلحة أرض لجعلها لله فأتى النبي ﷺ فقال له اجعلها في فقراء قرابتك لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه مني ، وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال : حاطى بكذا وكذا ، وقال فيه : فقال : اجعلها في فقراء أهل بيتك ، قال لجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب ، وأخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصارى فذكر فيه : الانصارى شيخا آخر فقال : حدثنا حميد عن أنس قال : لما نزلت (لن تناووا البر) الآية أو (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) ، قال

أبو طلحة : يا رسول الله حاططي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى ، والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه : « اجعلها في فقراء أهل بيتك وأهلك » ، ثم ساقه بالاسناد الأول قال مثله وزاد فيه « فجعلها لآبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني » ، وإنما أوردت هذه الطرق لآبي رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقية من الحديث المذكور ، وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله « وكانا أقرب إليه مني » ، ومن قوله « وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ » ، من كلام البخاري أو من شيخه فقال « واسمه - أي اسم أبي طلحة - زيد بن سهل بن الأسود بن حرام - وهو بالمهملتين - ابن عمرو بن زيد مناة - وهو بالإضافة - ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار - وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام - يعني ابن عمرو المذكور - فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « وحرام بن عمرو » ، وساق النسب ثانيا إلى النجار ، وهو زيادة لا معنى لها ، ثم قال « وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك ، هكذا أطلق في معظم الروايات ، فقال الدماطي ومن تبعه : هو ملبس مشكل ، وشرح الدماطي في بيانه ، ويغني عن ذلك ما وقع في رواية المستمل حيث قال عقب ذلك « وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمر بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا ، اه وقال أبو داود في السنن : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال « أبو طلحة هو زيد بن سهل ، فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ، ثم قال الأنصاري : فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء ، قال « وعمرو بن مالك يجمع حسانا وأبيا وأبا طلحة » ، فظهر من هذا أن الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الأنصاري والله أعلم . وذكر محمد بن الحسن ابن زبالة في « كتاب المدينة » من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولفظه « أن أبا طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حديلة ، فدفعه إلى رسول الله فرده على أقراره أبي بن كعب وحسان بن ثابت وثبيط بن جابر وشداد بن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فتقاوموه ، فصار لحسان ، فباعه من معاوية بمائة ألف فأبقي قصر بني حديلة في موضعها اه . وجد ثبيط بن جابر مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي بن مالك بن النجار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار ، فهو أبعد من أبي بن كعب بواحد « وابن زبالة ضعيف فلا يحتاج بما يفرد به فكيف إذا خالف ، وملخص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر فحسان يجمع معه في الأب الثالث وأبي يجمع معه في الأب السادس ، فلو كانت الأقربى معتبرة لخص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة ، وإنما قال أنس « لانهما كانا أقرب إليه مني » ، لأن الذي يجمع أبا طلحة وأنا النجار لانه من بني عدي بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلهذا كان أبي ابن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس ، ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقر لكن استثنى من كان مكنتها من تجب عليه نفقته فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك لبعده قرابته منه ، والله أعلم . واستدل لاحد بأن المراد بندي القرني في قوله تعالى ﴿ وللمسول ولذي القرني ﴾ بنو هاشم وبنو المطلب لتخصيص النبي ﷺ بإيهم بسهم ذي القرني وإنما يجمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع ، وتعبه الطحاوي بأنه لو كان المراد ذلك أشرك بهم بني نوفل وبني عبد شمس لانهما ولدا عبد مناف كالمطلب وهاشم ، فلهذا خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم ذي القرني دفعه لناس مخصوصين بيته النبي ﷺ بتخصيصه

بنى هاشم وبني المطلب ، فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربائه ، بل يحمل اللفظ على مطلقة وعمومه حتى يثبت ما يقيد أو يخصه والله أعلم . **قوله** (وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ، ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، أوردها مختصرة ، وستأتي بتامها في باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود . **قوله** (وقال ابن عباس لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ جعل النبي ﷺ ينادي : يا بني فهر ، يا بني عدى . لبطون من قريش) هكذا أورده مختصراً ، وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتامه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وأورد في آخر الجناز طرفاً منه في قصة أبي لبب موصولة ، وسيأتي شرحه وشرحه الذي بعده في تفسير سورة الشعراء إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال أبو هريرة : لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال النبي ﷺ : يا معشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده

١١ - باب هل يدخل النساء وأولاد في الأقارب ؟

٢٧٥٣ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا فاطمة بنت محمد صلياً ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً . **تابعه** أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب

[الحديث ٢٧٥٣ - طرفاه في : ٣٥٢٧ ، ٤٧٧١]

قوله (باب هل يدخل النساء والأولاد في الأقارب) ؟ هكذا أورد الترجمة بالاستفهام لما في المسألة من الاختلاف كما تقدم . ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : يا معشر قريش ، أو كلمة نحوها ، الحديث بطوله ، وموضع الشاهد منه قوله فيه : ويا صفية ويا فاطمة ، فانه سوى ﷺ في ذلك بين عشيرته فعمهم أولاً ثم خص بعض البطون ، ثم ذكر عمه العباس وعمة صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضاً ، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة ، والمراد بعشيرته قومه وهم قريش ، وقد دعى ابن مردويه من حديث عدى بن حاتم : أن النبي ﷺ ذكر قريشاً فقال ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ يعني قومه ، وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد ، فلا حجة فيه في مسألة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه مثلاً ، والآية تتعلق بانذار العشيرة فافترقا والله أعلم . وقال ابن المنذر : لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي ﷺ تعمم الإنذار فلذلك هم انتهى . ويحتمل أن يكون

أولا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة . (تنبيه) : يجوز في ياعباس وفي ياصفية وفي يافاطمة الضم والنصب . قوله (تابعه أصبح عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب) وصله الذهلي في « الزهريات » ، عن أصبح ، وهو عند مسلم عن حرملة عن ابن وهب

١٢ - باب هل ينتفع الواقف بوقفه ؟

وقد اشترط عمر رضي الله عنه : لاجتناح على من وليه أن يأكل منها . وقد يلي الواقف وغيره

وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أنه ينتفع بها كما ينتفع بها غيره وإن لم يشترط

٢٧٥٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ

رأى رجلا يسوق بدنة فقال له : اركبها ، فقال : يا رسول الله إنها بدنة » قال - في الثالثة أو في الرابعة - اركبها وبلك - أو وبمك »

٢٧٥٥ - حدثنا اسماعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول

الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة فقال : اركبها . قال : يا رسول الله إنها بدنة ، قال : اركبها وبلك . في الثانية أو في الثالثة »

قوله (باب هل ينتفع الواقف بوقفه) أي بأن يقف على نفسه ثم على غيره ، أو بأن يشترط لنفسه من منفعة جزءا معينا ، أو يجعل للنظر على وقفه شيئا ويكون هو الناظر ؟ وفي هذا كله خلاف ، فاما الوقف على النفس فسيأتي البحث فيه في « باب الوقف كيف يكتب » ، وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتي في « باب قوله تعالى : وابتلوا اليتامى » ، وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا . ووقع قبل الباب في « المستخرج » ، لأبي نعيم « كتاب الاوقاف » ، باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، ولم أر ذلك لغيره . قوله (وقد اشترط عمر الخ) هو طرف من قصة وقف عمر ، وقد قدمت موصولة في آخر الشروط ، وقوله « وقد يلي الواقف وغيره الخ » . هو من نفقه المصنف ، وهو يقتضى أن ولاية النظر الواقف لازع فيها ، وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنده ، والا فعند المالكية أنه لا يجوز ، وقيل ان دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى تفرقتها إلا الواقف جاز ، قال ابن بطال : وإنما منع مالك من ذلك سدا للذريعة لئلا يصير كأنه وقف على نفسه ، أو يطول العهد فينسى الوقف ، أو يفلس الواقف فيتصرف فيه لنفسه ، أو يموت فيتصرف فيه ورثته ، وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الأمن من ذلك ، لكن لا يلزم من أن النظر يجوز الواقف أن ينتفع به . نعم إن شرط ذلك جاز على الراجح ، والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ، ثم قواه بقوله « وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أنه ينتفع به كما ينتفع غيره وإن لم يشترطه » ، ثم أورد حديث أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره ﷺ بركوبها ، وقد قدمت الكلام عليه في الحجج مستوفى ويثبت هناك من أجاز ذلك مطلقا ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة ، وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهداه بعد خروجه عن ملكه بغير شرط لجوازه بالشرط أولى ، وقد اعترضه ابن

المخير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول : ان المتكلم داخل في عموم خطابه ، وهي من مسائل الخلاف في الاصول ، قال : والراجع عند المالكية نحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة . وقال ابن بطال : لا يجوز للوقف أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاه به شيء منه رجوع في صدقته ، ثم قال : وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افتقر هو أو ورثته انتهى . والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ، ومن فروع المسألة : لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحد من ذريته هل يتناول ذلك ؟ والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به ثلثا يدعى أنه ملكه بعد ذلك

١٣ - باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز

لأن عمر رضي الله عنه أوقف فقال : لأجتاح على من وليه أن يأكل ، ولم يخص إن وليه عمر أو غيره وقال النبي ﷺ لأبي طلحة « أرى أن تجعلها في الأقربين » ، فقال : أقل ، فسمتها في أقاربه وبني عمر .

قوله (باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز) أي صحيح وهو قول الجمهور ، وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض ، وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول ، واحتج الطحاوي للصحة بأن الوقف شبه بالعتق لا شتراهما في أنهما تملك قه تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ، ويفارق الهبة في أنها تملك لأدنى فلا تتم إلا بقبضه ، واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال : لأن عمر أوقف وقال « لأجتاح على من وليه أن يأكل » ولم يخص إن وليه عمر أو غيره ، وفي وجه الدلالة منه غموض ، وقد تعقب بأن غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أيسح له تناول ، وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ، ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور ، بل الوقف لا بد له من متول : فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يبين أحد الاحتمالين ، والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم يأمره النبي ﷺ بإخراجه عن يده فكان تمرره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه ، وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في « باب الوقف كيف يكتب » ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : قوله « أوقف كذا ثبت للاكثر وهي لغة نادرة ، والفصح المشهور وقف ، بغير ألف ، وهم من زعم أن أوقف لحن ، قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ ، واستأطها صواب ، قال : ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئاً ثم نزع عنه . قوله (وقال النبي ﷺ لأبي طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين) الحديث تقدم موصولاً قريباً ، وهذا لفظ إسحق بن أبي طلحة ، قال الداودي : ما استدلل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة للشيء على منده وتمثله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه ، لانه هو روى أن عمر دفع الوقف لابنته ، وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب رحسان ، وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي ﷺ أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله « هي قه صدقة » ولهذا يقول مالك : ان الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا بد إلا بالقبض ، نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى ، وقد قدمت توجيهه ، وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت من يده ويحتمل أنها استمرت دالة فيها

وأجاب ابن المنير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي ﷺ مصرفها ، فلما قال له : أرى أن تبطلها في الأقربين ، ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة . قلت : وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب ، وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فإن النبي ﷺ وإن كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الأقربين ، فلما لم يمكن أبا طلحة أن يطمع بها الأقربين لاقتشارهم اقتصر على بعضهم يخص بها من اختار منهم

٩٤ - باب إذا قال : داري صدقة لله ، ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطى للأقربين أو حيث أراد . قال النبي ﷺ لأبي طلحة حين قال أحب أموالي إلى يرحاء وإنها صدقة لله ، فأجاز النبي ﷺ ذلك . وقال بعضهم : لا يجوز حتى يبين لمن ، والأول أصح

قوله (باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطى للأقربين أو حيث أراد) أي تم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء . قوله (قال النبي ﷺ لأبي طلحة الخ) هو من سياق إسحق بن أبي طلحة أيضا ، وقوله (فأجاز النبي ﷺ ذلك) هو من تفقه المصنف . وقوله (وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن) أي حتى يعين ، وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه

١٥ - باب إذا قال أرضي أو بستان صدقة لله عن أمي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك

٢٧٥٦ - حديث محمد بن عبد الله بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعلب أنه سمع عكرمة يقول : أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها فقال : يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها ، أيتفمها شيء إن تصدقت به عنها ؟ قال : نعم . قال : فاني أشهدك أن حاطي الحراف صدقة عليها »

[الحديث ٢٧٥٦ طرناه - في : ٢٧١٢ ، ٢٧٧٠]

قوله (باب إذا قال أرضي أو بستان صدقة لله عن أمي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه ، وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط ، قال ابن بطال : ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ، ووافقه أبو يوسف وعبد الشافي في قول ، قال ابن القصار : وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فأنما أراد به البر والقربة ، وأولى الناس بربه أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء ، وهو كمن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فانه يصح ويصرف في الفقراء . والقول الآخر للشافعي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والاف هو باق على ملكه ، وقال بعض الشافعية : إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف ، وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ، ودليله قصة أبي طلحة . قوله (حدثنا محمد) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن شبيب « حدثنا محمد بن سلام ، . قوله (أخبرني يعلب) هو ابن مسلم

سماء عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه ، وهو مكى أصله من البصرة ، ووهم الطرقي في زعمه أنه ابن حكيم ، وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع ، ورجال الاسناد ما بين مكى وبصرى . **قوله** (إن سعد بن عباد) هو الانصاري الخزرجي سيد الخزرج ، وسيأتي بعد أبواب من هذا الوجه د أن سعد بن عباد أخى بنى ساعدة ، وبنو ساعدة بطن من الخزرج شهير . **قوله** (توفيت أمه وهو غائب عنها) هي عمرة بنت مسعود ، وقيل سعد بن قيس بن عمرو أنصارية خزرجية ، ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي ﷺ في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عباد معه ، قالوا فلما رجعوا جاء النبي ﷺ فصرى على قبرها ، وعلى هذا فهذا الحديث مرسل صحابي لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبيه بمكة ، والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عباد كما سألينه بعد ثلاثة أبواب . **قوله** (المخرف) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أى المسكان المشر ، سمي بذلك لما يخرف منه أى يحنى من الثمرة ، تقول شجرة مخرف ومثمار قاله الخطابي ، ووقع في رواية عبد الرزاق المخرف ، بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور ، والحائط البستان

١٦ - باب إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز

٢٧٥٧ - **حديث** يحيى بن بُسَيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَخْلَجَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ ، قَالَ : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ . قُلْتُ : أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بَحَبَّرَهُ ۝

[الحديث ٢٧٥٧ - أطرافه في : ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ ، ٣٠٨٨ ، ٣٠٥٦ ، ٢٨٨٩ ، ٢٩٥١ ، ٤٤١٨ ، ٤٦٧٣ ، ٤٦٧٦ ، ٤٦٧٧ ، ٤٦٧٨ ، ٦٢٥٥ ، ٦٦٩٠ ، ٧٢٢٥]

قوله (باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول ، والمخالف فيه أبو حنيفة ، ويؤخذ منها جواز وقف المشاع ، والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته ، واحتج له الجوزي بضم الجيم وهو من الشافعية بأن القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز ، وتعقب بأن القسمة إفراز فلا محذور ، ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول هو من قوله د أو بعض رقيقه أو دوابه ، فإنه يدخل فيه ما إذا وقف جزءا من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبديه أو فرسه مثلا فيصع كل ذلك عند من يحجز وقف المنقول ويرجع اليه في التميمين . **قوله** (قلت يا رسول الله ان من توبتي الخ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك في قصة تحلفه عن غزوة تبوك ، وسيأتي الحديث بطوله في كتاب المغازي مع استيفاء شرحه . وشاهد الترجمة منه قوله د أمسك عليك بعض مالك ، فإنه ظاهر في أمره باخراج بعض ماله وامساك بعض ماله من غير تفصيل بين أن يكون مقسوما أو مشاعا ، فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع وانه أعلم . واستدل به حل كراهة التصديق بجميع المال ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب الزكاة ، ويأتي شيء منه في كتاب الايمان والنذور إن شاء الله تعالى

١٧ - باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه

٢٧٥٨ - وقال إسماعيل : أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أسلمه إلا عن أنس رضي الله عنه قال : لما نزلت ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ جاء أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله يقول الله تبارك وتعالى في كتابه ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلى يرحاه - قال وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل بها ويشرب من مائها - فهي إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ أرجو بره وذخره ، فضمها أي رسول الله ﷺ حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : بخ يا أبا طلحة ، ذلك مال راجح قبلناه منك ورددناه عليك ، فاجعله في الأقرين . فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه . قال وكان منهم أبي وحسان . قال وباع حسان حصته منه من معاوية فقيل له : تبيع صدقة أبي طلحة ؟ فقال : ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم ؟ قال وكانت تلك الحديقة في موضع قصر بني حذيلة الذي بناه معاوية .

قوله (باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم يشرحه ابن بطال ، وثبت في رواية أبي ذر عن الكشميين خاصة ، لكن في روايته وعلى وكيله ، وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية الحموي ، وقد نوزع البخاري في انزعاج هذه الترجمة من قصة أبي طلحة ، وأجيب بأن مراده أن أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وفوض الى النبي ﷺ تعيين المصروف وقال له النبي ﷺ : دعها في الأقرين ، كان شيها بما ترجم به ، ومقتضى ذلك الصحة . قوله (وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة) يعني المايشون كذا ثبت في أصل أبي ذر ، ووقع في الاطراف لابن مسعود وخلف جميعاً أن إسماعيل المذكور هو ابن جعفر ، وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » وقال : رأيته في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي ، قال إسماعيل بن جعفر ، ولم يوصله أبو نعيم ولا إسماعيل ، وزاد الطرقي في الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيخ البخاري ، وهو ثقة ، وأبوه بالمعجمة وزن جعفر ، وجزم المزي بأن إسماعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكره لذلك دليلاً ، إلا أنه وقع في أصل الديلم في نسخة البخاري . حدثنا إسماعيل ، فان كان محفوظاً تعين أنه ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه ، وعبد العزيز بن أبي سلمة وإن كان من أقران إسماعيل بن جعفر فلا يمتنع أن يروي إسماعيل عنه واقه أعلم . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في « باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه » . قوله (عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أسلمه إلا) عن أنس كذا وقع عند البخاري ، وذكره ابن عبد البر في « التمهيد » فقال : روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة المايشون عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ، فذكره بطوله جازماً ، والذي يظهر أن الذي

قال ولا أعله إلا عن أنس، هو البخاري . قوله (لما نزلت) (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) جاء أبو طلحة (زاد ابن عبد البر) ورسول الله ﷺ على المنبر ، قال : وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني حديلة حوائط لابن طلحة ، قال وكان قصر بني حديلة حائطا لابن طلحة يقال لها بيرحاء ، فذكر الحديث ، ومراده بدار أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك وعرفت به ، وهو أبو جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي ، وأما قصر بني حديلة وهو بالمهمله مصغر ، وروى من قاله بالجيم فنسب اليهم القصر بسبب المجاورة ، وإلا فالذي بناء هو معاوية ابن أبي سفيان ؛ وبني حديلة بالمهمله مصغر بطن من الانصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم ، فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا القصر فعرف بقصر بني حديلة ذكر ذلك عمرو ابن شبة وغيره في « أخبار المدينة » قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصنا لما كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم ، قال أبو غسان المدني : وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حديلة والآخر في الزاوية الشرقية ، وكان الذى ولى بناءه لمعاوية الطفيل بن أبي بن كعب انتهى ، وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذى بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره ، وما ذكرته عن صنف في أخبار المدينة يرد عليه ، وهم أعلم بذلك من غيرهم . قوله (وباع حسان حصته منه من معاوية) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديفة المذكورة ولم يقفها عليهم ، إذ لو وقفها ماساغ لحسان أن يبيعها ، فيعكر على من استدلل بشئ . من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقف ، ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جاز له بيعها ، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم . ووقع في « أخبار المدينة » لمحمد بن الحسن الخزوي ، من طريق أبي بكر بن حزم أن ثمن حصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان

١٨ - باب قول الله عز وجل (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم)

٢٧٥٩ - حديثنا محمد بن الفضل أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، ولا والله ما نسخت ، ولكنها مما تهاون الناس ، هما واليان : واليرث ذلك الذى يرزق ، واليرث فذاك الذى يقول بالمعروف ، يقول لا أملك لك أن أعطيك »

[الحديث ٢٧٥٩ - طرته في : ٤٥٧٦]

قوله (باب قول الله عز وجل) (وإذا حضر القسمة) الآية (ذكر فيه حديث ابن عباس قال « ان ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه في التفسير ، وذكر من أراد ابن عباس بقوله « ان ناسا يزعمون » وأن منهم عائشة رضي الله عنها ، وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونها محكمة أو منسوخة

١٩ - باب ما يستحب لمن توفى له أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت

٢٧٦٠ - حديثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان رجلا

قال قنبي عليه السلام : « إِنَّمَا أَفْلَلْتُ نَفْسَهَا ، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تُصَدِّقُ ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، تُصَدِّقُ عَنْهَا »

٢٧٦١ - **حَرْشُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ ، قَالَ : اقْضِهِ عَنْهَا »

[الحديث ٢٧٦١ - طرقه في : ٦٦٩٨ ، ٦٩٥٩]

قوله (باب ما يستحب لمن توفي لجماعة) بضم الفاء وبالجيم الخفيفة والمد ، ويجوز فتح الماء وسكون الجيم بضم مد (أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت) أورد فيه حديث عائشة د أن رجلاً قال : إن أمي أفلتت نفسها ، وحديث ابن عباس د أن سعد بن عبادة قال إن أمي ماتت وعليها نذر ، وكأنه روى إلى أن المهم في حديث عائشة هو سعد بن عبادة ، وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة بلفظ آخر ، ولانفاي بين قوله د أن أمي ماتت وعليها نذر ، وبين قوله د أن أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء . إن تصدقت به عنها ، لاحتمال أن يكون سأل عن النذر وعن الصدقة عنها ، وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قال د قلت يا رسول الله إن أمي ماتت ، أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء ، وأخرجه الدارقطني في د غرائب مالك ، من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ د أن سعدا قال : يا رسول الله أنتنفع أمي إن تصدقت عنها وقد ماتت ؟ قال نعم . قال فما تأمرني ؟ قال اسق الماء (والمحفوظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم ، وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا . **قوله** (اقلنت) بضم المشاء بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أي أخلنت قلنت أي بئس ، وقوله (نفسها بالضم على الأشهر ، وبالفتح أيضا وهو موت الفجأة ، والمراد بالنفس هنا الروح . **قوله** (وأراها لو تكلمت تصدقت) بضم همزة د أراها ، وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ د وأظنها ، وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ د وإنها لو تكلمت ، تصحيف وظاهره أنها لم تكلم فلم تصدق ، لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال د خرج سعد بن عبادة مع النبي ﷺ في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة ، فقيل لها أوصي ، فقالت : قيم أوصي ؟ المال مال سعد ، فتوفيت قبل أن يقدم سعد ، فذكر الحديث ، فإن أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تكلم أي بالصدقة د ولو تكلمت لتصدق ، أي فكيف أمضى ذلك ؟ أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها ، فإن الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل مرسل ، فعلى التقديرين لم يتحد راوي الإثبات وراوى النبي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم . **قوله** (أفأتصدق عنها) في الرواية المتقدمة في الجنائز د فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم ، وبعضهم د أتصدق عليها أو أصره على مصلحتها . **قوله** (أن سعد بن عبادة) كذا رواه مالك وتابعه الليث وكر بن وائل وغيرهما عن الزهري ، وقال سليمان بن كشي عن الزهري عن عبيد

أخبرني عن ابن عباس عن سعد بن عباد ، أنه استفتي ، جملة من مسند سعد ، أخرج جميع ذلك النسائي ، وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري عن الوهمين ، وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك الفصة ، فتمين ترجيح رواية من زاد فيه ، عن سعد بن عباد ، ويكون ابن عباس قد أخذه عنه ، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال ، عن سعد بن عباد ، لم يقصد به الرواية ، وإنما أراد عن قصة سعد بن عباد فتتحد الروايتان . **قوله** (وعليها نذر ، فقال : أفضه عنها) في رواية قتيبة عن مالك ، لم تقضه ، وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة ، أفجزى عنها أن أعتق عنها ؟ قال : أعتق عن أمك ، فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور ، وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة فأنات قبل أن تعمل ، ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة يمين ، والعتق أعلى كفارات الأيمان ، فلذلك أمره أن يعتق عنها . وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والده سعد صيام ، واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم ، أن رجلا قال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم ، الحديث ، ثم رده بان في بعض الروايات عن ابن عباس وجاءت امرأة فقالت : إن أختي ماتت ، . قلت : والحق أنها قصة أخرى ، وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام . وفي حديث الباب من الفوائد : جواز الصدقة عن الميت ، وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد ، وهو مخصص لعموم قوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) ويلتحق بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافا للشهور عند المالكية ، وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم ؟ وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام . وفيه أن ترك الوصية جائز لانه **عليه السلام** لم يذم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر ، وتعقب بأن الانكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف ، وأجيب بأن فائدة انكار ذلك لو كان منكرا ليعتبط غيرها بمن سمعه ، فلما أقر على ذلك دل على الجواز . وفيه ما كان الصحابة عليه من استشارة النبي **عليه السلام** في أمور الدين ، وفيه العمل بالظن الغالب ، وفيه الجهاد في حياق الأم وهو محمول على أنه استأذنها ، وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدين ، وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من إخفائها وهو عند اغتنام صدق النية فيه ، وأن للحاكم تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم ، نبه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي حمزة رحمه الله تعالى ، وفي بعضه نظر لا يخفى ، وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب

٢٠ - باب الإشهاد في الوقف والصدقة

٢٧٦٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول « أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عباد رضي الله عنه - أخا بني ساعدة - توفيت أمه وهو غائب ، فأتى النبي **عليه السلام** فقال : يا رسول الله ، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها ، فهل ينفعها شيء إن تصدقت بر عنها ؟ قال : نعم . قال : فأتى أشهدك أن حاطلي الخراف صدقة عليها »

قوله (باب الاشهاد في الوقت والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور آنفا لقوله فيه « أشهدك أن حائطي الخراف صدقة ، وألحق المصنف الوقت بالصدقة ، لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر ، لأن قوله « أشهدك » يحتمل إرادة الاشهاد المعبر ويحتمل أن يكون معناه الإعلام ، واستدل المهلب الاشهاد في الوقت بقوله تعالى (وأشهدوا إذا تباعتم) قال فإذا أمر بالإشهاد في البيع وله عرض فلأن بشرع في الوقت الذي لا عرض له أولى . وقال ابن المنير : كأن البخاري أراد دفع التوهم عن بطلان أن الوقت من أعمال البر فيندب إخفاؤه ، فبين أنه يشرع إظهاره لأنه يصدق أن يناع فيه ولا سيما من الورثة

٢٧٦٣ - باب قول الله تعالى [١٢-١٣ للنساء]

(وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَذَبُدْوا عَنْهَا بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا . وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)

٢٧٦٣ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال « كان عروة بن الزبير يحدث أنه سأل عائشة رضي الله عنها (وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) قالت : هي اليتيمة في حجر وليها ، فيرغب في جمالها ومالها ، ويريد أن يتزوجها بأدنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق ، وأسرروا بنكاح من سواهن من النساء ، قالت عائشة : ثم استفتي للناس رسول الله ﷺ بعد ، فأنزل الله عز وجل [١٢٧ النساء] : (وَبَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِ) قالت : فبين الله في هذه أن اليتيمة إذا كانت ذات جمال ومال رغبت في نكاحها ولم يلحقوها بسنة نساءها كالصداق ، فإذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها واتسوا غيرها من النساء . قال فكان يعرف كونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبت فيها إلا أن يقسطوا لها الأوفى من الصداق ويوطئوها حقها ، قوله (باب قوله عز وجل : وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَذَبُدْوا عَنْهَا بِالطَّيِّبِ ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ - إلى قوله - فانكحوا ما طاب لكم من النساء) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) وفي تفسير قوله تعالى (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن) وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير ، وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث إلى كتاب الوصايا

٢٧٦٤ - باب قول الله تعالى [٦ النساء] : (وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ، وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَفِمْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا . لِرَجَالٍ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا) . حَسِيبًا يعني كافيا

قوله (باب قول الله تعالى : وابتلوا اليساى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم) ساق في رواية الاصيلي وكرمة الى قوله (نصييا مفروضا) وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله (رشدا) : إلى قوله (بما قل منه أو أكثر نصييا مفروضا) . **قوله** (حسبيا يعنى كافيا) كذا للاكثر ، وسقط يعنى ، لابی ذر . قال ابن التين : فسر غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدرا ، وفي تفسير الطبرى عن السدى (وكنى بالله حسبيا) أى شهيدا

باب وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عملائه

٢٧٦٤ - **حدثنا** هارون بن الأشعث **حدثنا** أبو سعيد مولى بنى هاشم **حدثنا** صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ - وكان يقال له تمغ ، وكان نخلا - فقال عمر : يا رسول الله إني استمذت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به ، فقال النبي ﷺ : تصدق بأصله ، لا بإبع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن يُنفق ثمرة . فنصدق به عمر ، فصدقته تلك في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضييف وابن السبيل ولدى القرى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ، أو يوركل صدقته غير ممنول به »

٢٧٦٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « ومن كان غنيا فليستغف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » قالت : أنزلت في والي اليتيم أن يُصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف »

قوله (وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عملائه) كذا للأكثر ، وسقط وما ، الأولى لابی ذر ، وهذه من مسائل الخلاف : فقيل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عملائه وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم ، وقيل لا يأكل منه إلا عند الحاجة . ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد : إذا أكل ثم أيسر قضى ، وقيل لا يجب القضاء ، وقيل إن كان ذهابا أو فضا لم يجز أن يأخذ منه شيئا إلا على سبيل القرض ، وإن كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة ، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس ، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما ، أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره ، وقال هو بوجوب القضاء مطلقا واتصّر له ، ومذهب الشافعي يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح ، وحكى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقر والغنى في هذه الآية اليتيم ، أى إن كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه ، وإن كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ، ولا دلالة فيها على الأكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، **قوله** (حدثنا هارون بن الأشعث) هو الهمداني بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري ، ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ، ووقع في بعض الروايات

كرواية النسفي وحدثنا هارون ، غير منسوب ، فزعم ابن عدى أنه هارون بن يحيى المسكى الزبيرى ولم يعرف من حاله شيء ، والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوبا . قوله (تصدق بماله) هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة . قوله (يقال له تمنع) بفتح المثلثة وسكون الميم بعدها معجمة ، ومنهم من فتح الميم حكاه المنذرى ، قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر . قلت : وسأذكر في « باب الوقف كيف يكتب » كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله (فصدقته تلك) كذا للكشميني ولغيره وذلك . . . قوله (ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال الملب : شبه البخاري الوصى بنظر الوقف ، ووجه التشبه أن النظر بالوقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كأنظر لليتامى ، وتعقبه ابن المنير بأن الواقف هو المالك لما يقع ما وقفه ، فإن شرط لمن يلي نظره شيئا ساغ له ذلك ، والموصى ليس كذلك لأن ولله يملكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالأواقف له . ومقتضى أن الموصى إذا جعل الوصى أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك ، وليس كذلك بل هو ساغ إذا عينه ، وإنما اختلف السلف فيما إذا أوصى ولم يعين الوصى شيئا هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا ؟ وقال الكرماني : وجه المطابقة هو من جهة أن القصد أن الوصى يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر « لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف » . ثانيهما حديث عائشة في قوله تعالى (ومن كان غنيا فليستغنى) الآية ، قالت عائشة : أنزلت في والي اليتيم ، وفي رواية المستطلى « وفي والي مال اليتيم الخ » وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك ، وبأني بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى

٢٣ - باب قول الله تعالى [١٠ النساء] :

(إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيرا)
 ٢٧٦٦ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد المدني عن أبي نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : للشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتوكل يوم الزحف ، وقذف المحرمات الغافلات ،

[الحديث ٢٧٦٦ - طرفاه : ٥٧٦٤ ، ٦٨٥٧]

قوله (باب قول الله تعالى : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا) أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه « وأكل مال اليتيم » ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى ، وكنت قدمت في الشهادات أتى أشرح هذا الحديث هنا ، ثم حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود ، وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب

٢٤ - باب [٢٢٠ البقرة] : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ ﴾ ، قل إصلاح لهم خيرٌ ، وإن تُخَالِطُوهُمْ فَاخْوَانُكُمْ ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ . ﴿ لَا تَغْنَمُكُمْ : لَأَخْرَجَكُمْ وَضَيِّقُ عَلَيْكُمْ . وَعَنْتَ : خَضَعْتَ

٢٧٦٧ - وقال لنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن أيوب عن نافع قال : مارد بن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه تُصَحَّاهُ وأولياؤه فيَنُذَرُوا الذي هو خير له . وكان طاووس إذا سُئِلَ عن شيء من أمر اليتامى قرأ ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ . وقال عطاء بن يثامٍ الصغير والكبير : يُنْفِقُ الْوَلِيُّ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ بِقَدَرِهِ مِنْ حَصَّتِهِ

قوله (باب يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فإخوانكم ، إلى آخر الآية) كذا لا بد ، وساق غيره الآية . قوله (لأعنتكم لأخرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وزاد بعد قوله ضيق عليكم ، ولكنه وسع ويسر فقال : ومن كان غنيا فليستعفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، يقول يأكل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنفعته ما لم يسرف أو ييذر ، ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله (لأعنتكم) : لأخرجكم اه ، وقوله أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مثناة والمهزمة للتعدي أي أوقعكم في العنت . قوله (وعنت خضعت) كذا وقع هنا ، واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله (أعنتكم) بل هو فعل ماض من العنو بضم المهملة والنون وتشديد الواو ، وليس هو من العنت في شيء لأن التاء في العنت أصلية وفي عنت للتأنيك ولام الفعل منه واو لكنها ذهبت في الوصل ، ففعل المصنف ذكر ذلك هنا استطرادا ، وتفسير (عنت الوجوه) بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال (قوله وعنت الوجوه أي ذلك ، ومن طريق أبي عبيدة قال (عنت استأسرت ، لأن العاني هو الأسير فكأن من فسره بخضعت فسر به بلازمه لأن من لازم الأسر الذلة والخضوع غالبا . قوله (وقال لنا سليمان بن حرب الخ) هو موصول ، وسليمان من شيوخ البخاري ، وجرت عادة البخاري الإتيان بهذه الصيغة في الموقوفات غالبا وفي المتابعات نادرا ، ولم يصب من قال انه لا يأتي بها إلا في المذاكرة ، وأبعد من قال إن ذلك للاجازه . قوله (مارد بن عمر على أحد وصيته) يعني أنه كان يقبل وصية من يوصي إليه ، قال ابن التين كأنه كان يبتغي الأجر بذلك لحديث (أنا وكافل اليتيم كهاتين ، الحديث اه . وسيأتي في كتاب الادب مع الكلام عليه ، ومحل كراهة الدخول في الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بمقتها . قوله (وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه الخ) لم أقف عليه موصولا عنه . قوله (وكان طاووس الخ) وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن هشام بن حجير بمهمة ثم جيم مصغر عن طاووس أنه كان إذا سُئِلَ عن مال اليتيم يقرأ : ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح . قوله (وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه (أنه سُئِلَ عن الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير وما لهم

جميع لم يقدم ، قال : ينفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره ، وقد روى عبد بن حميد عن طريق قتادة قال : لما نزلت (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) كانوا لا يخالطونهم في مطعم ولا غيره ، فاشتد عليهم ، فانزل الله الرخصة (وإن تخالطوهم فاخأناكم ، والله يعلم المفسد من المصلح) وروى الثوري في تفسيره عن سالم الأبطح عن سعيد بن جبير ، أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) عرلوا أموالهم عن أموالهم ، فنزلت (قل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فآخؤاكنهم) قال خلطوا أموالهم بأموالهم ، وهذا هو المحفوظ مع إرساله ، وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريقين عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن - وإن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) اجتمع الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم ، فشكوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت (وبسئلوكم عن اليتامى) الآية ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولاً أيضاً وزاد فيه : وأحل لهم خلطهم ، وروى عبد بن حميد عن طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال : والمخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتاكل من قصعته ويأكل من قصعتك (والله يعلم المفسد من المصلح) من يعتمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه ، وقال أبو عبيد المراد بالمخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشتت عليه إفراز طامره ، فيأخذ من مال اليتيم قس ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم ، وهو نظير النهدي حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الاسفار كما تقدم في الشركة . والله أعلم

٢٥ - باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له . ونظر الأم أو زوجها لليتيم

٢٧٦٨ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا ابن عدي حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أم غلاماً كبرت فليخدمك ، قال خدمته في السفر والحضر ، ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هذا هكذا ؟ ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ؟ »

[الحديث ٢٧٦٨ - طرقه في : ٦٠٣٨ ، ٦٩١١]

قوله (باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم) أورد فيه حديث أنس قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي ، الحديث ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى : أما صدره في الجهاد ، وأما بقيته في كتاب الادب . وعبد العزيز المذكور في الاسناد هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . وأبو طلحة كان زوج أم سليم والد أنس فالحديث مطابق لاحد ركني الترجمة ، وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكأنه استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم ، أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه أن أم سليم هي التي أحضرت إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة ، وأما أبو طلحة فاحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحاً في باب من غزا بصبي للخدمة من كتاب الجهاد ،

ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، وقد اختلف في حكم ما ترجم به : فمن المالكية للآم وغيرها التصرف في مصالح من في كفالتهم من الأيتام وإن لم يكونوا أوصياء ، واستشكل بعضهم جواز ذلك فإنه يفضي إلى أن اليتيم يشتغل بالخدمة عن التأديب وهو ضد المطلوب ، وجوابه أن انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤدبه ويتفجع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد بالمواظبة عليها من الآداب ما فاق غيره من أدبه أبوه

٢٦ - باب إذا وقف أرضاً ولم يُبين الحدودَ فهو جائز ، وكذلك الصدقة

٢٧٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب ماله إليه بيرحاء مستقبلة المسجد ، وكان النبي ﷺ يَدْخُلُهَا ويشربُ من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما نَزَاتْ لَن تَنَالُوا البرَّ حتى تُنْفِقُوا مما تُحِبُّونَ قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله إن الله يقول ﴿ لَن تَنَالُوا البرَّ حتى تُنْفِقُوا مما تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلى بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضمنها حيث أراك الله ، فقال : بئح ، ذلك مالٌ رايح - أو رايح ، شك ابن مسleme - وقد سمعتُ ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أقبلُ ذلك يا رسول الله . ففسمها أبو طلحة في أقارب وبي عمه .

وقال اسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك « رايح »

٢٧٧٠ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا زكرياء بن إسحاق قال حدثني عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إن أمه تُوفيتُ أيْنفُها إن تصدقتُ عنها ؟ قال : نعم . قال : فإن لي محرقة ، فأنأشهدك أني قد تصدقتُ به عنها »

قوله (باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة) كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان الموقوف أو المصدق به مشهوراً متميزاً بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره ، وإلا فلا بد من التحديد اتفاقاً لكن ذكر الغزالي في فتاويه أن من قال : أشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم يحدد شيئاً منها صارت جميعها وقفاً ، ولا يضر جهل الشهود بالحدود . ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقف يصح بالصيغة التي لا تحديد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه ، وإنما يعتبر التحديد لأجل الإشهاد عليه ليعين حق الغير واقفه أعلم . **قوله** (أكثر الأنصار) في رواية الكشميهني « أكثر أنصاري ، أى أكثر كل واحد من الأنصار ، والإضافة إلى المفرد النكرة عند إرادة التفضيل سائغ . **قوله** (مالا من نخل) تقدم في رواية عبد العزيز الماجشون عن إسحق تسمية حدائق أبي طلحة قريفاً . **قوله** (وكان النبي ﷺ يَدْخُلُهَا) زاد في رواية عبد

العزير ويستظل فيها . **قوله** (بريحاء) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ، ومنه عند مسلم « بريحاء » بفتح الموحدة وكسر الراء وتقديمها على التحتانية الساكنة ثم حاء مهملة ، ورجح هذا صاحب الفائق وقال : هي وزن فميلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة ، وعند أبي داود باريحاء وهو بابشباع الموحدة والباقي مثله ، ووم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح المهملة ، فإن أريحاء من الأرض المقدسة ، ويحتمل أن كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض : رواية المغاربة إعراب الراء والقصر في حال ، وخطأ هذا الصوري ، وقال الباجي : أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال ، زاد الصوري : وكذلك الباء أي أوله ، وقد قدمت في الزكاة أنه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أوجه ، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذر الهروي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بئر كلة وحاء كلة ثم صارت كلمة واحدة ، واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيف إليه البئر أو هي كلمة زجر للابل وكأن الابل كانت ترمى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة . **قوله** (بخ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة ، وقد تنون مع التثنية والتخفيف بالكسر والرفع والسكون ويجوز التنوين لغات ، ولو كررت فلاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية ، وقد يسكنان جميعا كما قال الشاعر : بخ بخ لوالده وللولد . ومنها تفخيم الأمر والاعجاب به . **قوله** (رايح أو رايح شك ابن مسلة) أي القمبي أي هل هو بالتحتمانية أو بالموحدة . **قوله** (أفعل) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة . **قوله** (فقسما أبو طلحة) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها « أفعل فقسما » ، فانه احتمال الأول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي ﷺ ، وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية . وذكر ابن عبد البر أن اسماعيل القاضي رواه عن القمبي عن مالك فقال في روايته « فقسما رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه » ، قال وقوله « في أقاربه » أي أقارب أبي طلحة ، قلت : ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم ، وكذا في رواية همام عن إسحق بن أبي طلحة « فقال ﷺ : ضمها في قرابتك ، فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب » ، لفظ إسحق أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ، وحديث ثابت نحوه ، قال ابن عبد البر : إضافة القسم إلى رسول الله ﷺ وإن كان سائفا شائعا في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك ، والصواب رواية من قال « فقسما أبو طلحة » . **قوله** (في أقاربه وبني عمه) في رواية ثابت المتقدمة « فجعلها لحسان وأبي » ، وكذا في رواية همام عن إسحق كما ترى ، وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن ثمامة ، وقد تمسك به من قال : أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنان ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحق المتقدمة « فجعلها أبو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب » فدل على أنه أعطى غيرهما معها ، ثم رأيت في مرسل أبي بكر ابن حزم المتقدم « فردّه على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه - أو ابن أخيه - شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه » ، فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم . **قوله** (وقال اسماعيل) أي ابن أبي أويس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي بهذا الاسناد (رايح) أي بالتحتمانية ، وقد وصل حديث اسماعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى في الوكالة ، وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة . وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف ، وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . واستدل به بعض المالكية على صحة

الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريد ، واستدل به للجمهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي صحت وصيته ويفرقه الوصي في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا لليت ، وخالف في ذلك أبو نور وفاقا للحنفية في الأول دون الثاني . وفيه جواز التصديق من الخي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لأنه عليه السلام لم يستفصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص « الثلث كثير ، وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم ، وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الانسان (انه يحب الخير لشديد) والخير هنا المال اقفاقا ، وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها والاستئطلال بظلمها والأكل من ثمرها والراحة والتزه فيها ، وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة ، وفيه كسب العقار ، واباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا إذا علم طيب نفسه ، وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض ، وفيه التمسك بالعموم لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) تناول ذلك بجميع أفرادهم ، فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل بدر الى إنفاق ما يحبه ، وأقره النبي عليه السلام على ذلك . واستدل به لما ذهب اليه مالك من أن الصدقة تصح بالقول من قبل القبض ، فان كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها ، وان كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان الامام صرفه في سبيل الصدقة ، وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد المتصدق فان ظهر اتبع . وفيه جواز تولى المتصدق قسم صدقته ، وفيه جواز أخذ النقي من صدقة التطوع إذا حصل له بغير مسألة ، واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن منع ذلك وأبطله ، ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكا وهو ظاهر سياق الماجشون عن إسحاق كما تقدم ، وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به ، وفيه فضيلة لأبي طلحة لان الآية تضمنت الحث على الإنفاق من المحبوب فترقى هو الى إنفاق أحب المحبوب فصبوب عليه السلام رأيه وشكر عن ربه فمله ، ثم أمره أن يخص بها أهله ، وكفى عن رضاه بذلك بقوله « بخ » . وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفا ، وتقدم البحث فيه قبل أبواب ، وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج الى قبول معين بل للامام قبولها منه ووضعها فيما يراه كما في قصة أبي طلحة . وفيه أنه لا يمتنع في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لارابع ولا غيره ، لأن أبا إنما يجتمع مع أبي طلحة في الأب السادس ، وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب الأبعد ، لان حسانا وأخاه أقرب الى أبي طلحة من أبي ونبيط ، ومع ذلك فقد أشرك مهما أبا ونبيط بن جابر ، وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأبيا . قوله في حديث ابن عباس (أن رجلا) هو سعد بن عباد كما تقدم قريبا

٢٧ - باب إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز

٢٧٧١ - عنه حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس رضي الله عنه قال « أمر النبي عليه السلام

ببناء المسجد فقال : يا بني التجار ثامنوني بمائتكم هذا ، قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا الى الله »

قوله (باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز) قال ابن المنير : احتراز عما إذا وقف الواحد المشاع فان مالكا لا يجزئه لثلاث يدخل الضرر على الشريك ، وفي هذا نظر ، لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقاً ، وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم « إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز ، وهو وقف الواحد المشاع ، وقد تقدم البحث فيه هناك . وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد ، وقد تقدم بهذا الاسناد مطولاً في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم « لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل » فان ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل ، فقبل النبي ﷺ ذلك ، ففيه دليل لما ترجم له ، وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض لمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك ، فلو كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبين لهم الحكم ، واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك ، وعن بعض المالكية إن أذن فيه ثبت له حكم المسجد ، وعن الحنفية إن أذن للجماعة بأصله فيه ثبت والمسألة مشهورة ، ولا يثبت عند الجمهور إلا إن صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتمة ونوى معها . وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة ، والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم . **قوله** (لا نطلب ثمنه إلا إلى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصروف إلى الله ، فالاستثناء على هذا التقدير منقطع ، أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا مصروفاً إلى الله ، فهو متصل

٢٨ - باب الوقف كيف يُسكتبُ ؟

٢٧٧٢ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « أصاب عمرُ بن الخطاب أرضاً ، فأتى النبي ﷺ فقال : أصبتُ أرضاً لم أصبَ مالا قطعتُ أنس منه ، فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقْتَ بها . فتصدقَ عمرُ أنه لا يُباع أصلها ولا يُوهب ولا يُورث في الفقراء والمقربين والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل ، لا جناحَ على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يُطعمَ صدقاً غيرَ ممتولٍ فيه »

٢٩ - باب الوقف للفقير والضيف

٢٧٧٣ - **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر « أن عمرَ رضي الله عنه وجدَ مالا بخیراً ، فأتى النبي ﷺ فأخبره قال : إن شئتَ تصدقتَ بها فتصدقَ بها في الفقراء والمساكين وذی القربى والضيف » **قوله** (باب الوقف كيف يكتب) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وقد ترجم له في آخر الشروط « في الوقف ، وترجم له بعد هذا « الوقف على الفقير والضيف ، وبعد بابين « نفقة قيم الوقف ، ومن قبل أبواب « مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم ، هذا جميع المواضع التي أوردته فيها موصولاً طوله في بعضها واستدل منه بأطراف

تمليقا في مواضع منها في المزارعة وفي «باب هل ينتفع الواقف بوقفه» وفي «باب إذا وقف شيئا قبل أن يدفعه الى غيره». **قوله** (حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وبشر بن المفضل ويحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون، وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع، وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب، وأخرجه مختصرا وأحمد والدارقطني مطولا من رواية أيوب، وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري، والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصغر، وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الاصغر المكبر كلهم عن نافع، وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا إن شاء الله تعالى. **قوله** (عن نافع) في رواية الانصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون «أنبأني نافع، والإنباء بمعنى الاخبار ههنا المتقدمين جزما، وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون «أخبرني نافع، والانصاري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبه الزكاة، وأخرج عنه في مواضع بواسطة، وكان الانصاري المذكور قاضي البصرة وقد تذهب للكوفيين في الاوقاف، وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءا مفردا. **قوله** (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لاكثر الرواة عن نافع، ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر، لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان الثوري والنسائي من رواية أبي إسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون، والنسائي من رواية ابن عمر عن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر، والمشهور الاول. **قوله** (بخير أرضا) تقدم في رواية صخر بن جويرية أن اسمها تمنع، وكذا لاحد من رواية أيوب «ان عمر أصاب أرضا من يهود بني حارثة يقال لها تمنع، ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكورة، وهكذا للدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد الله بن عمر، والطحاوي من رواية يحيى بن سعيد، وروى عمر بن شبة باسناد صحيح «عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم «أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بشع، وللنسائي من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر «جاء عمر فقال: يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط، كن لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خيبر من أهلي، فيحتمل أن تكون تمنع من جملة أراضي خيبر وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر، وهذه المائة السهم غير المائة السهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخيبر التي حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره، وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر من عند أبي داود وغيره، وذكر عمر بن شبة باسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع من الهجرة. **قوله** (أنفس منه) أي أجود، والنفس الجيد المقتبط به، يقال نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسة، وقال الداودي: سمى نفيسا لأنه يأخذ بالنفس، وفي رواية صخر بن جويرية «أنني استفتيت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به، وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الأمر بذلك، ووقع في رواية للدارقطني إسنادها ضعيف «ان عمر قال: يا رسول الله اني نذرت أن أتصدق بمالي، ولم يثبت هذا وإنما كان صدقة تطوع كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور إن شاء الله تعالى. **قوله** (فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن سعيد «ان عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق، **قوله** (ان شئت حبست أصلها) صدقت بها

أى بمنفعتها ، وبين ذلك ما فى رواية عبيد الله بن عمر « أحبس أصلها وسجل ثمرتها ، وفى رواية يحيى بن سعيد « تصدق بشمره وحبس أصله » . **قوله** (فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث) زاد فى رواية مسلم من هذا الوجه « ولا يتباع » ، زاد الدارقطنى من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع « حبس مادامت السماوات والأرض » ، كذا لاكثر الرواة عن نافع ، ولم يختلف فيه عن ابن عون إلا ما وقع عند الطحاوى من طريق سعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عوزة فذكره بلفظ صخر بن جويرية الآتى ، والجحدري إنما رواه عن صخر لا عن ابن عون ، قال السبكي : اغتبط بما وقع فى رواية يحيى بن سعيد عن نافع عند البيهقي « تصدق بشمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي ﷺ بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر ، قلت : قد تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ « قال النبي ﷺ تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث » ، ولكن ينفق ثمره ، وهى أتم الروايات وأصرحها فى المقصود فمزوها الى البخارى أولى ، وقد علقه البخارى فى المزارعة بلفظ « قال النبي ﷺ لعمر : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق ثمره فتصدق به » وحكى هناك أن الداودى الشارح أنكر هذا اللفظ ، ولم يظهر لى اذ ذاك سبب انكاره ، ثم ظهر لى أنه بسبب التصريح برفع الشرط الى النبي ﷺ ، على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فافعله إلا لما فهمه من النبي ﷺ حيث قال له « أحبس أصلها وسجل ثمرتها » ، وقوله « تصدق » صيغة أمر وقوله « فتصدق » بصيغة الفعل الماضى . **قوله** (فى سبيل الله وفى الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل ^(١)) جميع هؤلاء الاصناف الا الضيف هم المذكوبون فى آية الزكاة ، وقد تقدم بيانهم فى كتاب الزكاة . وقوله « ولذى القربى » يحتمل أن يكون فى من ذكر فى الخمس كما سيأتى بيانهم ، ويحتمل أن يكون المراد بهم قربى الواقف ، وبهذا الثانى جزم القرطبي ، والضيف معروف وهو من نزل بقرم يريد القرى وقد تقدم القول فيه فى الهبة . **قوله** (أن يأكل منها بالمعروف) تقدم البحث فيه قبل أبواب ، قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستقبح ذلك منه ، والمراد بالمعروف القدر الذى جرت به العادة ، وقيل القدر الذى يدفع به الشهوة ، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله ، والاول أولى . **قوله** (أو يطعم) فى رواية صخر « أو يؤكل » ، باسكان الواو وهى بمعنى يطعم . **قوله** (غير متمول فيه) وفى رواية الانصارى الماضىة فى آخر الشروط « غير متمول به » ، والمعنى غير متخذ منها مالا أى ملكا ، والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها ، ود مالا ، منصوب على التمييز ، وزاد الانصارى وسلم قال : لحدث به ابن سيرين فقال « غير متائل مالا » ، والقائل « لحدث به » هو ابن عون راويه عن نافع ، بين ذلك الدارقطنى من طريق أبى أسامة عن ابن عون قال : ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره ، زاد سليم « قال ابن هون : وأنبأنى من قرأ هذا الكتاب أن فيه « غير متائل مالا » ، وفى رواية الترمذى من طريق ابن حلية عن ابن هون « حدثنى رجل أنه قرأها فى قطعة أديم أحر » ، قال ابن حلية : وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك . وقد أخرج أبوداود صفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصارى قال « نسخها لى عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر » فذكره وفيه « غير متائل » ، والمتائل بمثناة ثم مثناة مشددة بينهما همزة هو المتخذ ، والتائل اتخذ أصل

(١) فى هامش طبعة بولاق : كذا فى نسخ الشارح ، وهو مخالف فى الترتيب لما وقع لنا من نسخ البخارى

المال حتى كأنه عنده قديم ، وأثله كل شيء أصله ، قال الشاعر : وقد يدرك الجند المؤئل أمثالي ، واشترط نبي التائل بقوي ماذهب اليه من قال : المراد من قوله : يأكل بالمعروف ، حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة قاله القرطبي ، وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث ، قال حماد : وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله ابن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر ، وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر ؛ وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن ابن عون في آخر هذا الحديث : وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكبر من آل عمر ، ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني ، وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد : عليه ذوق الرأي من آل عمر ، فكأنه كان أولا شرط أن النظر فيه لذوي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة ، وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان المدني قال : هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فستختها حرقا حرقا ، هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في تمنع ، أنه إلى حفصة ما عاشت تتفق ثمرة حيث أراها الله ، فان توفيت قال ذوى الرأي من أهلها . قلت : فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال : والمائة وسق الذي أطلعني النبي ﷺ فأنها مع تمنع على سنته الذي أمرت به ، وإن شاء ولي تمنع أن يشتري من ثمره رقيقا يعملون فيه فعل . وكتب معقيب وشهد عبد الله بن الأرقم ، وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا . وذكرنا جميعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب ، وفيه : من الزيادة : وصرة بن الأكوع والعبد الذي فيه صدقة كذلك ، وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته لأن معقبا كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين ، فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ وتولى هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون آخر وقفيته ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفية . وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال : قال عمر : لولا أني ذكرت صدقي لرسول الله ﷺ لرددتها . فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته . واستدل الطحاوي بقول عمر هذا لابي حنيفة وزفر في أن إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها ، وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي ﷺ فكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ، ولا حجة فيما ذكره من وجهين : أحدهما أنه منقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر ، ثانيها أنه يحتمل ما قدمته ، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف وتزومه إلا إن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع . وقد روى الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بأن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج : تعود منافعه بعد المدة المعينة اليه ثم إلى ورثته ، فلو كان التعليق مآلا صح اتفاقا كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء ، وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف ، قال أحمد وحدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال : أول صدقة - أي موقوفة - كانت في الإسلام صدقة عمر ، وروى عمر بن شبة عن عمرو ابن سعد بن معاذ قال : سألتنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون : صدقة عمر ، وقال الانصار : صدقة رسول الله ﷺ ، وفي اسناده الواقدي . وفي معاذي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى بخيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها إلى النبي ﷺ فوقفها النبي ﷺ ، قال الترمذي : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين ، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ، ومنهم من تأوله ، وقال أبو حنيفة

لا يلزم ، وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل فحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال : كان أبو يوسف يبيع الوقف ، قبله حديث عمر هذا فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن علي ، فقال : هذا لا يبيع أحدا خلافة ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحداه . ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر كمادته فقال : قوله في قصة عمر حبس الأصل وسبل الثمرة ، لا يستلزم التأييد ، بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك اه . ولا يخفى ضعف هذا التأويل ، ولا يفهم من قوله وقفت وحبست ، إلا التأييد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب إليه ، وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حبس مادامت السموات والأرض ، قال القرطبي : رد الوقف مخالف الاجماع فلا يلتفت إليه ، وأحسن ما يعتذر به عمر رده ما قال أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره . وأشار الشافعي الى أن الوقف من خصائص أهل الاسلام ، أى وقف الاراضى والعقار ، قال : ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية ، وحقيقة الوقف شرعا ورود صيغة قطع تصرف الواقف في رقة الموقوف الذى يدوم الانتفاع به ، وثبت صرف منفعة في جهة خير . وفي حديث الباب من الفوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب ، وفيه جواز إسناد الوصية ، والنظر على الوقف للبراءة وتقديمها على من هو من أقرانها من الرجال ، وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصف بصفة معينة يتميز ، وأن الواقف يلى النظر على وقفه إذا لم يستند لغيره ، قال الشافعي : لم يزل العدد الكثير من الصحابة فن بعدم يلون أوقافهم ، نقل ذلك الآلوف عن الآلوف ليمتثلون فيه . وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل في طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية ، وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له في جميع الأمور . وفيه فضيلة ظاهرة لعمر لرغبته في امتثال قوله تعالى ﴿ لَنْ تَأْكُلُوا الرِّبَّ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾ ، وفيه فضل الصدقة الجارية ، وصحة شروط الواقف واتباعه فيها ، وأنه لا يشترط تعيين المصرف لفظا . وفيه أن الوقف لا يكون إلا قباله أصل يدوم الانتفاع به ، فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام . وفيه أنه لا يكتفى في الوقف لفظ الصدقة سواء قال : تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الرقة أو وقف المنفعة فاذا أضاف إليها ما يميز أحد المحتملين صح ، بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فانه صريح في ذلك على الراجح ، وقيل الصريح الوقف خاصة ، وفيه نظر لثبوت التحبيس في قصة عمر هذه ، نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ، وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله « تصدق بها عمر » ولا حاجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف إليها لا تباع ولا توهب ، ويحتمل أيضا أن يكون قوله « تصدق بها عمر » راجعا الى الثمرة على حذف مضاف أى تصدق بشرتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجردا وبهذا الاحتمال الثانى جزم القرطبي . وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضعيف لم يقيد بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية . وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءا من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل عن صحة الشرط ، وإذا جاز في المهم الذى تعينه العادة كمن فيها يعينه هو أجوز ، ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وابن يوسف واحدا في الارجح عنه ، وقال به من المالكية ابن شعبان ، وجوههم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يتم أنه قصد حرمان ورثته ، ومن الشافعية ابن سريج وطائفة ، وصنف فيه محمد بن هبة الله الأنصاري شيخ البخاري .

جزءاً ضيقاً واستدل له بقصة عمر هذه ، وقصة رாகب البذنة ، وبحديث أنس في أنه ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ، ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردّها اليه بالشرط ، وسيأتي البحث فيه في النكاح . وقصة عثمان الآتية بعد أبواب . واحتج المانعون بقوله في حديث الباب ، سبل الثرة ، وتسبيل الثرة تملكها للخير والإنسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه ، وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وفقاً ولا سبباً إذا ذكر له مالا آخر فإنه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف ، واحتجوا أيضاً بأن الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عائلته ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه حصّة الوقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ ، وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لكان يستحقه أقيامه ، وهذا على أرجح قول العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز له أن يأخذ بقدر عمله ، ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة في صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف ، كالأشئ إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين ؟ والراجح الجواز ، ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد . واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فإن زاد على الثلث رد وإن خرج منه لزم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لحفصة وهي من يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه ، وتعقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي ﷺ والذي أوصى به إنما هو شرط النظر ، واستدل به على أن الواقف إذا شرط لناظر شيئاً أخذه وإن لم يشترطه له لم يجوز إلا أن يدخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين . فإن كان على معينين ورضوا بذلك جاز ، واستدل به على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله « حبس الأصل ، يناقض تأقيته ، وعن مالك وابن سريج يصح ، واستدل بقوله « لا تباع ، على أن الوقف لا ينافى به ، وعن أبي يوسف إن شرط الواقف أنه إذا تعطلت منافعه بيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الأول ، وكذا إن شرط البيع إذا رأى الحظ في نقله إلى موضع آخر . واستدل به على وقف المشاع لأن المائة سهم التي كانت لعمر بغيره لم تكن منقسمة . وفيه أنه لاسراية في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سري من حصّة عمر إلى غيرها من باقي الأرض ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسراية وهو شاذ منكر . واستدل به على أن خير فتح عنوة ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

٣٠ - باب وقف الأرض للمسجد

٢٧٧٤ - **حدثني** إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال سمعتُ أبي حدثنا أبو التَّيَّاح قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه « لما قدّم رسول الله ﷺ المدينة أمر بالمسجد وقال : يا بني البجّار ثامنوني حاطكم هذا ، فقالوا : لا والله لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله »

قوله (باب وقف الأرض للمسجد) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أنكر الوقف ولا من نفاه ، إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية ، قال ابن الرقمة : يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الاتفاح به لا يصح ،

وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك ، قال الزين بن المنير : لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد ، وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجدا فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ، ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء ، فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء . قلت : ولا يخفى تكلفه . قوله (حدثني إسحق) كذا للجميع إلا الأصلي ففسده فقال « حدثنا إسحق بن منصور » ووقع في رواية أبي علي بن شجويه « حدثنا إسحق هو ابن منصور » ، وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث ، والاسناد كله بصريون . قوله (بالمسجد) في رواية الكشميهني « ببناء المسجد » ومتأني بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى

٣١ - باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت

وقال الزهري « فِيمَنْ جَعَلَ أَلْفَ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدَفَعَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرٌ يَتَجَرُّ بِهَا ، وَجَعَلَ رِبْحَهُ صَدَقَةً لِلْسَّاكِينِ وَالْأَقْرَبِينَ ، هَلْ لِرَجُلٍ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْحِ ثَلَاثِ أَلْفِ شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمَلَ رِبْحِهَا صَدَقَةً فِي السَّاكِينِ ؟ قَالَ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا »

٢٧٧٥ - **قوله** مسدّد حدثنا يحيى حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر حمل على فرس له في سبيل أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا ، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها ، فسأل رسول الله ﷺ أن يبتاعها فقال : لا تبتاعها ، ولا ترجع في صدقتك »

قوله (باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات ، والكرام بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل ، فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام . والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا النقد من المال . والصامت بالمهمله بلفظ ضد الناطق ، والمراد من النقد الذهب والفضة ، ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين ، فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها ، والانتفاع في كل شيء بحسبه . **قوله** (وقال الزهري الخ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك ، وقد أخرج عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجهه يباع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة ، واعترضه الاسماعيلي فقال : لم يذكر في الباب إلا الأمر عن الزهري ، والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط ، وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أذن فيه النبي ﷺ لعمر بأن يحبس أصله وينتفع بشرته ، والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره ، وليس هذا بتحسيس الأصل والانتفاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عدا منه نفع بفضل كثرة الغلة والارتفاق والعين قائمة ، فأما ما لا ينتفع به إلا بأفاته عينه فلا . اهـ ملخصا . وجواب هذا الاعتراض

أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم ، بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بأن يحبس أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه والله أعلم

٣٣ - باب نفقة القيم للوقف

٢٧٧٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَقْسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، مَا تَرَكْتُ - بَسَدَ فَفَقَةٍ نَسَائِي وَمَوْنَةٍ عَامِلِي - فَهُوَ صَدَقَةٌ »

[الحديث ٢٧٧٦ - طرقه في : ٣٠٩٦ ، ١٧٢٩]

٢٧٧٧ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَفْقِهِ أَنْ يَأْ كُلَّ مَنْ وَلِيَهُ وَيُزَكِّلَ صَدِيقَهُ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ مَالًا »

قوله (باب نفقة القيم للوقف) في رواية الحوى د نفقة بقية الوقف ، والأول أظهر ، فانه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً د لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهما ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة ، وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف ، والمراد بالعامل في هذا الحديث القيم على الأرض والاجير ونحوهما أو الخليفة بعده ﷺ ، وهم من قال إن المراد به أجرة حافر قبره . وقوله د لا تقسم ورثتي ، باسكان الميم على النهي وبضمها على النني وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه ، وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتتملاً فنهام عن قسمة ما يخلف إن اتفق أنه خلف ، وقوله ﷺ د ورثتي ، سهام ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة ، لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله د لا نورث ما تركنا صدقة ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخمس ان شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بياب ، وقد اعترضه الاسماعيلي بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع د أن عمر ، ليس فيه ابن عمر ، ثم أوردته كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد . قلت : لكن البخاري أخرجه عن قتبية عنه ، وقتبية من الحفاظ ، وقد تابعه يونس ابن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ، ووصله أيضا يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه الاسماعيلي ، وقال الحميدي : لم ألق على طريق قتبية في صحيح البخاري ، وهو ذهول شديد منه ، فانه ثابت في جميع النسخ

٣٣ - **بَابُ** إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بَيْتًا أَوْ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَالٍ لِلْمَلِكِينَ . وَوَقَفَ أَنْسٌ دَارًا ، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ زَلَّهَا . وَتَصَدَّقَ الزَّيُّيرُ بِدَوْرِهِ وَقَالَ لِلرَّدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ : أَنْ تَكُنَّ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرَّيْهَا ، فَإِنَّهُ اسْتَقْنَتْ بَزَوْجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ . وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى قُرَى الْحَاجَاتِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ

٢٧٧٨ - وَقَالَ عَبْدَانُ أَخْبَرَنِي أَبِي مِنْ شُئْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الرَّحْنِ وَأَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عنه حيث حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وقال : أَنَشِدُكُمْ اللَّهَ ، وَلَا أَنَشِدُ إِلَّا أَحِبَّابَ النَّبِيِّ ﷺ : أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فحَفَرُوهَا ؟ أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قال : مَنْ جَبَزَ جِيْشَ الْمُسْرِفِ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فَجَبَزْتُهُ ؟ قال فصدَّقوه بما قال . وقال عمرُ في وقفه : لا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيَهُ أَنْ يَأْكُلَ ، وقد يَلِيهِ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ ، فَهَوَ وَاسِعٌ لِكُلِّ .

قوله (باب إذا وقف أرضاً أو بشراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقفه منقمة ، وقد قيد بعض العلماء الجواز بما إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم . قوله (ووقف أنس) هو ابن مالك (داراً فكان إذا قدم نزلاً) وصله البيهقي من طريق الأنصاري وحدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف داراً له بالمدينة فكان إذا حج مر بالمدينة فنزل داره ، وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتاً . قوله (وتصدق الزبير بدوره وقال البردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فان استغنت بزوج فليس لها حق) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، ان الزبير جعل دوره صدقة على بنيه ، لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وان للبردودة من بناته ، فذكر نحوه ، ووقع في بعض النسخ من نسائه ووصوها بعض المتأخرين فوهم فان الواقع بخلافه ، وقوله غير مضرة ولا مضر بها بكسر الصاد الأولى وفتح الثانية **قوله** (وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله بن عمر) وصله ابن سعد بمصناه وفيه ، أنه تصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب . **قوله** (وقال عبدان الخ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية ، وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بنامه ، وأبو اسحق المذكور في إسناده هو السيمى ، وأبو عبد الرحمن هو السلى ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة ، وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلة عن عثمان أخرجه النسائي أيضاً ، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد . قلت : وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فإنه ثقة ، وانفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفرد يونس عن أبي اسحق ، إلا أن آل الرجل أبهر به من غيرهم فيعارض الجميع قلعل لأبي اسحق فيه اسنادين . قوله (أن عثمان) أى ابن عفان . قوله (حيث) في رواية السكشميني حين (حوصر) أى لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، والقصة مشهورة ، وقد وقع في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال : لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم ، الحديث . قوله (أنشدكم الله) في رواية الأحنف عند النسائي : أنشدكم بالله الذى لا إله إلا هو ، زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان : أنشدكم الله والاسلام . **قوله** (من حفر رومة) قال ابن بطال : هذا وهم من بعض رواته والمعروف أن عثمان اشتراها لا أنه حضرها . قلت : هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه : هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها إلا بشئ ، لكن لا يتعين الروم فقد روى البغوى في « الصحابة » من طريق بشر بن بشير الأسلى عن أبيه قال : لما قدم المهاجرون المدينة استسكروا الماء وكانت لرجل من بن غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة

بعد فقال له النبي ﷺ تبعتها بعين في الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي ﷺ فقال : أتجعل لي فيها ما جعلت له ؟ قال : نعم . قال : قد جعلتها للسلبين ، وإن كانت لمولا عينا فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئرا ولعل العين كانت تجري إلى بئر فوسعها وطواها فنيب كخبرها إليه . قوله (فصدقه بما قال) في رواية صمصمة بن معاوية التيمي قال : أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال : أحضروا غدا ، فأشرف عليهم ، فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح ، وللنسائي من طريق الأحنف بن قيس أن الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد ابن أبي وقاص ، وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في روايته هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ : أثبت حراء ، فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ؟ قالوا : نعم . وسياق هذا من حديث أنس في مناقب عثمان إن شاء الله تعالى . وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة لم يكن يشرب منها إلا بشئ ، فابتعتها فجعلتها للفقير والغني وابن السبيل ، وزاد النسائي من طريق الأحنف عن عثمان : فقال اجعلها سقاية للسلبين وأجرها لك ، وزاد في روايته أيضا : وأشياء عندها ، فمن تلك الأشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة : هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله ﷺ : من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ، فاتم اليوم تمنعوني أن أصلي فيها ، ونحوه لاسحق بن راهبة وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا ، وزاد النسائي من رواية الأحنف بن قيس عن عثمان أنه اشتراها بعشرين ألفا أو بخمسة وعشرين ألفا ، وزاد في ذكر جيش العسرة : لجهزتهم حتى لم يفقدوا عقالا ولا خطاما ، وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ، ولأحمد من حديث عبد الرحمن بن سمرة : أنه جاء بألف دينار في ثوبه فصباها في حجر النبي ﷺ حين جهز جيش العسرة فقال ﷺ : ما على عثمان من عمل بعد اليوم ، وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة ، من مرسل قتادة : حمل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة ، وعند أبي يعل من وجه آخر ضعيف : لجاء عثمان بسجامة أوقية ذهب ، وعند ابن عدى بسند ضعيف جداً عن حذيفة وأن النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العسرة لجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم ، فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم . ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي : أنشد الله رجلا شهد رسول الله ﷺ يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان ، الحديث وسياق بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمران شاء تعالى . ومنها ما روى الدارقطني من طريق ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنته واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي عني ؟ قالوا نعم ، ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال : أشرف عثمان فقال : يا طلحة أنشدك الله ، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه ، فأخذ بيدي فقال : هذا جليسي في الدنيا والآخرة ؟ قال نعم ، ولما كن في المستنك ، من طريق أسلم : أن عثمان حين حصر قال لطلحة : أتذكر إذ قال النبي ﷺ : أن عثمان رفيق في الجنة ؟ قال نعم ، وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه ، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإنما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب . قوله (وقال عمر في وقفه) تقدم شرحه مستوفي قبل ثلاثة أبواب ،

وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به إلا أثر أنس ، وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لما ، فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة ، وأما قصة الزبير فمن جهة أن البذل ربما كانت بـ **بـ** فطلقت قبل الدخول فتكون مؤتبا على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقفه فسكانه اشترط على نفسه رفع كفه . وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم . وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق تمام بن حزن قال « شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله وبالإسلام ، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستنذب غير بئر رومة فقال : من يشترى بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين ينير له منها في الجنة ؟ فاشترتها من صلب مالي » الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب . وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها ، وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب

٣٤ - باب إذا قال الواقف لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله فهو جاز

٢٧٧٩ - **حـ** حدثنا عبد الوارث عن أبي الثَّيَّاح عن أنس رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ :

يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ ، قالوا : لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله »

قوله (باب إذا قال الواقف لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله تعالى) أورد فيه حديث أنس في قول بني النجار لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله ، أورد مختصرا جدا ، وقد تقدم بسنده وزيادة في متنه قبل خمسة أبواب ، قال الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه مسجدا ، إلا أن قول المالك لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله لا يصيرُه وقفا ، وقد يقول الرجل هذا ليعبد فلا يصيرُه وقفا ويقول له للدير فيجوز بيعه ، وقال ابن المنير : مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ دل عليه إما بمجرد ولما بقرينة والله أعلم ، كذا قال ، وفي المزمع بأن هذا مراده نظر ، بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفا

٣٥ - **باب** قول الله عز وجل [١٠٦ - ١٠٧ المائدة] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نُشْرِي بِهِ تَمْذًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآمِنِينَ . فَإِنْ حُزِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَمَعَا أَنَّمَا فَآخَرَانِ يَقُولَانِ مَقَامَهَا مِنَ الْغَيْبِ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا أَحَدُ بِنَا ، إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ . ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ بَايَأُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمَعُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » . الْأَوْلِيَانِ وَاحِدُهُمَا أَوَّلَى ، وَمِنْهُ : أَوَّلَى بِهِ . عُزِرَ : ظَلِمَ . اعْتَرَا : أَظْهَرْنَا

٢٧٨٠ - وقال لي علي بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن

عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج رجل من بني سهم مع محمد

الداري وعدي بن بده، فأت السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركه قدوا جاما من فضة نحووصا من ذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجد الجام بمكة فقالوا: ابتعناه من تميم وعدي، فقام رجلان من أولياء السهمي خلفا: لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجام لصاحبهم، قال وفيهم نزلت هذه الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت﴾

قوله (باب قول الله عز وجل: يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الفاسقين) كذا لابي ذر وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآيات الثلاث، قال الزجاج في الملهاني، هذه الآيات الثلاث من أشكل ما في القرآن إعرابا وحكا ومعنى. **قوله** (الأوليان واحدهما أولى، ومنه أول به) أي أحق به، ووقع هذا في رواية الكشميني لأبي ذر وحده وكذا الذي بعده، والمعنى وآخران أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الأولين، من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته، والأوليان أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما، وارتفع الأوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان؟ فأجيب الأوليان، أو هما بدل من الضمير في يقومان أو من آخران، ويجوز أن يرتفعا باستحق أي من الذين استحق عليهم انتداب الأولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال، ولهذا قال أبو إسحق الزجاج: هذا الموضع من أصعب ما في القرآن إعرابا، قال الشهاب السمين: ولقد صدق والله فيما قال. ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال: وقد جمع الزعشري ما قلته بأوجز عبارة فقال - فذكر ما تقدم - فلذلك اقتضت عليه. **قوله** (عثر ظهر، أعثرنا أظهرنا) قال أبو عبيدة في المجاز، قوله «فان عثر على أنها استحقا إنما، أي فان ظهر عليه. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة «فان عثر على أنها استحقا إنما ان اطلع منهما على خيانة، وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء: قوله أعثرنا عليهم أي أظهرنا وأطلعنا، قال: وكذلك قوله فان عثر أي اطلع. **قوله** (وقال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني، كذا لأبي ذر والأكثر، وفي رواية النسبي «وقال علي، بحذف الحواصة، وكذا جزم به أبو نعيم، لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال «حدثنا علي بن المديني، وهذا مما يقوى ما قررته غير مرة من أنه يعبر بقوله «وقال لي» في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في اسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل. **قوله** (ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا، وعبد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا، فروى النسبي عن البخاري قال: لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي. وفي نسخة الصناني: كما أشتهى. وقد روى عنه أيضا أبو أسامة: وكان علي بن عبد الله - يعني ابن المديني - استحسنه. وزاد في نسخة الصناني أن القبري قال: قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. وقد روى عنه أبو أسامة أيضا لكنه ليس بمشهور، وروى عمر البجيري - بالوحدة والجيم مصفرا - عن البخاري نحو هذا وزاد: قيل له رواه - يعني هذا الحديث - غير محمد بن أبي القاسم؟ فقال: لا، وهو غير مشهور. قلت: وما له في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبيرة غير هذا الحديث الواحد، ورجال الإسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون. **قوله** (خرج رجل من بني ميم) هو بزيل بموحدة وزاي

مصفر ، وكذا ضبطه ابن ماكولا ، ووقع في رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بديل بدل الزاي ، ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بريل براء بغير نقطة ، ولا بن منه من طريق السدي عن الكلبي بديل بن أبي مارية ، ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسلًا لكنه لم يسمه ، وهم من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خزاعي وهذا سمي ، وكذا وهم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ، ووقع في رواية ابن جريج أنه كان مسلًا ، وكذا أخرجه بسنده في تفسيره . **قوله** (مع تميم الداري) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتي ، وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة ، وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه ، بين ذلك الكلبي في روايته المذكورة فقال « عن ابن عباس عن تميم الداري قال : برى الناس من هذه الآية غيري وغير عدي بن بداء . وكانا نصرانيين مختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام في تجارتها وقدم عليهما مولى لبني سهم ، ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت المحاكمة حتى أسلوا كلهم فان في القصة ما يثمر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت بمكة سنة الفتح **قوله** (وعدي بن بداء) بفتح الواحدة وتشديد المهملة مع المد ، لم يختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في «كتاب القضاء الكرايبي» ، فإنه سماه البداء بن عاصم ، وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ، ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداء كان أختميم الداري فان ثبت فلعله أخوه لأمه أو من الرضاة ، لكن في تفسير مقاتل بن حبان « أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر يمانى ، **قوله** (فات السهمي بأرض ليس بها مسلم) في رواية الكلبي « فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا مترك أهله ، قال تميم : فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارتها فبعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي ، **قوله** (فلما قدما بتركته فقدوا جاما) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى اليهما ، فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدعما اليهم ما أرادا ، ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فجحدا ، فرفعهما إلى النبي ﷺ ، فنزلت هذه الآية إلى قوله (من الآمين) ، فأمرهم أن يستحفظوهما . **قوله** (جاما) بالجميم ونخفيف الميم أي إناء . **قوله** (مخوصا) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي منقوشا فيه صفة الخوص ، ووقع في بعض نسخ أبي داود « مخوصا ، بالصناد المعجمة أي عموها والاول أشهر ، ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة « إناء من فضة منقوش بذهب ، وزاد في روايته أن تميمًا وعديا لما سئل عنه قالوا اشتريناه منه ، فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت (فان عثر على أنهما استخفا لإثما) ووقع في رواية الكلبي عن تميم « فلما أسلمت تأتمت ، فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها ، **قوله** (فقام رجلان من أولياء السهمي) أي الميت ، وقع في رواية الكلبي « فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم ، وسمي مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي أيضا ، لكنه سمي الأول عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره ، وقول من قال عمرو بن العاص أظهر ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق ، وسيأتي البحث فيه . واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور بالحكم بال شاهد واليمين ، وتكلف في اقتراعه فقال : إن قوله تعالى (فان عثر على أنهما استخفا لإثما) لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وامرأتان أو شاهد واحد ، قال : وقد اجمعا على أن الأفراد بعد الانكار

لا يوجب يمينا على الطالب ، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأين فلم يبق إلا شاهد واحد فذلك استحق الطالبان يمينهما مع الشاهد الواحد . وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد ، بل في رواية الكلبي فسألهم البيهقي فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلفوه - أي هديا - بما يظن على أهل دينه . واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى (منكم) أي من أهل دينكم (أو آخران من غيركم) أي من غير أهل دينكم ، وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه ، وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين ، وإنما يجوز شهادة بعض الكفار على بعض ، وأجيب بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم ، وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ، ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبتت شهادة الكافر على الكافر على حالها ، ونخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ ، منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشریح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد ، وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك عندهم حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية ، وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى : منكم أو من عشيرتكم ، أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن ، واحتج له النحاس بأن لفظ آخر ، لابد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوخ أن تقول مردت برجل كريم ولثيم آخر ، فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيتمين أن يكون الآخران كذلك ، وتعقب بأن هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك ، والصحابي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا ، وأيضا في ما قال رد المختلف فيه باختلاف فيه لأن انصاف الكافر بالعدالة يختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فنقلها وصفه بها ومن لا فلا ، واعترض أبو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، والآية من قبيل الأول لا الثاني ، لأن قوله أو آخران من جنس قوله اثنان لأن كلامهما صفة (رجلان) فكأنه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران ، ونهض جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى (من ترضون من الشهداء) واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتجال وأن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وصحرو بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة ، وعن ابن عباس د أن الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين ، فإن اتها استحلها ، أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات ، وأنكر أحد على من قال إن هذه الآية منسوخة ، وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلا من المسلمين الوفاة بدقوقة ولم يجد أحدًا من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدموا الكوفة بتركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال : هذا لم يكن يعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ ، فأحلفهما بعد العصر ما غانا ولا كذبا ولا كتبنا ولا بدلا وأضفى شهادتهما ، ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) خطاب للمؤمنين ، فلما قال (أو آخران) وضع أنه أراد غير الخاطئين فقدم أنهم من غير المؤمنين ، وأيضا لجواز استنفاء المسلم ليس مشروطا بالسفر وأن

أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة ، وذهب الكرايبي ثم الطبري وآخرون إلى أن المراد بالشهادة في الآية. البين ، قال : وقد سمي الله البين شهادة في آية اللعان ، وأيدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق ، قالوا فالمراد بالشهادة البين لقوله (فيقسمان بالله) أي يحلفان ، فإن حرف أنهما حلفا على الائم رجعت اليمين على الأولياء ، وتمقب بأن البين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة ، بخلاف الشهادة ، وقد اشترطا في هذه القصة فتوى حلها على أنها شهادة . وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها تخالف القياس والأصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجلب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره ، وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب ، وليس المراد بالحبس السجن وإنما المراد الأحساك لليمين ليحلف بعد الصلاة ، وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الريبة ، وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد البين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور القوت بخيانة الوصيين ، فيشرع لهم أن يحلفوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في القسامة أن يحلف ويستحق ، فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه ، وأي فرق بين ظهور القوت في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال ؟ وحكى الطبري أن بعضهم قال : المراد بقوله (إنان ذوا عدل منكم) الوصيان ، قال : والمراد بقوله (شهادة بينكم) معنى الحضور لما يوصيهما به الوصي ، ثم زيف ذلك

٢٦ - باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

٢٧٨١ - حدثنا محمد بن سابق - أو الفضل بن يعقوب عنه - حدثنا شيان أبو معاوية عن إفراس قال : قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما « إن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً ، فلما حضره جذاذ النخل أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد علمت أن والذي استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراً ، وإنني أحب أن يراك الغرماة . قال : اذهب فبيدرك كل تمر على ناحية . ففعلت ، ثم دعوته ، فلما نظروا إليه أغرموا بي تلك الساعة ، فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدراً ثلاث مرات ، ثم جلس عليه . ثم قال : ادع أصحابك ، فإزال يسكيل لهم حتى أدى الله أمانة والذي ، وأنا والله راض أن يؤدى الله أمانة والذي ولا أرجع إلى أخواني تمر ، فسلم والله البيادر كلها حتى أني أنظر إلى البيدر الذي عليه رسول الله ﷺ كأنه لم ينقص تمر واحدة »

قال أبو عبد الله « أفروا بي » يعني هيجوا بي . (فاغرينا بينهم المداوة والبغضاء)

قوله (باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة) قال الداودي : لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة (أنه جائز . قوله (حدثنا محمد بن سابق ، أو الفضل بن يعقوب عنه) هكذا وقع هنا بالشك ، وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء

وفي المغازي والنكاح والأشربة ، ولم يروعه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك ، وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع ، وأخرج عنه أيضاً في الجوزية وغيرها ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن ، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء . وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها ، وقوله فيه « اذهب فبيدر » بفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدما دال مكسورة بصيغة فعل الأمر ، أي اجعل كل صنف في بيدر - أي جرين - يخصه . ووقع في رواية أبي ذر عن الرخسي « فبادر » . وقوله « ولا أرجع إلى أخواني تمر » كذا للاكثر بنزع الخافض ، وللكشميني « بتمر » بانياتها . قوله (قال أبو عبد الله « أغروا بي » ، يعني هجوا بي) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء () وقع هذا اللفظ وحده وأغروا بضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله ، يقال أغرى بكذا إذا هج به وأولع ، وقال أبو عبيدة في « المجاز » في قوله تعالى (فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء) : الاغراء التهيج والافساد ، والله أعلم

(خاتمة) : اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثاً ، المعلق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثاً والخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عمرو بن الحارث « مات رسول الله ﷺ شيئاً » وحديث ابن عباس « كان المال للولد » ، وحديث « هما واليات » ، وحديثه في قصة تميم الداري ، وحديث الدين قبل الوصية ، وأما حديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » فذكر عند مسلم بالمنع ، وأما حديث عثمان في بئر رومة فاهو عنده لكن تقدم في الشرب مختصراً مطلقاً ، وأغفله المزي في الأطراف هنا وهناك . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنان وعشرون أثراً . والله تعالى أعلم

تم الجزء الخامس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السادس ، وأوله (كتاب الجهاد)

فهرس

الجزء الخامس من فتح الباري

(٤٢ - كتاب الشرب والمساقاة)

(٤١ - كتاب الحرث والمزارعة)

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣	١	٢٩	١
٤	٢	٣١	٢
٥	٣	٣٣	٣
٨	٤	٣٣	٤
٨	٥	٣٤	٥
٩	٦	٣٤	٦
٩	٧	٣٨	٧
١٠	٨	٣٩	٨
١٣	٩	٤٠	٩
١٤	١٠	٤٢	١٠
١٥	١١	٤٤	١١
١٥	١٢	٤٥	١١
١٦	١٣	٤٦	١٣
١٧	١٤	٤٧	٤
١٨	١٥	٤٨	١٥
٢٠	١٦	٤٩	١٦
٢١	١٧	٤٩	١٧
٢٢	١٨	٥٣	١
٢٥	١٩	٥٣	٢
٢٧	٢٠	٥٤	٣
٢٧	٢١	٥٦	٤
		٥٨	٥
		٥٨	٦
		٥٨	٧

(٤٣ - كتاب الاستقراض)

١	٥٣
٢	٥٣
٣	٥٤
٤	٥٦
٥	٥٨
٦	٥٨
٧	٥٨

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
(٤٥ - كتاب اللقطة)		٨ ٥٩	إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز
١ ٧٨	إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه	٩ ٦٠	إذا قاص أو جازفه في الدين تجزأ بنصر أو غيره
٢ ٨٠	حالة الأبل	١٠ ٦٠	من استعاذ من الدين
٣ ٨٣	حالة الغنم	١١ ٦١	الصلاة على من ترك ديناً
٤ ٨٤	إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها	١٢ ٦١	مطل الغنى ظلم
٥ ٨٥	إذا وجد خشية في البحر أو سوطاً أو نحوه	١٣ ٦٢	لصاحب الحق مقال
٦ ٨٦	إذا وجد ثمرة في الطريق	١٤ ٦٢	إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض
٧ ٨٦	كيف تعرف لقطة أهل مكة		والوديعة فهو أحق به
٨ ٨٨	لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه	١٥ ٦٥	من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرد ذلك
٩ ٦١	إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لأنها وديعة عنده		مطلاً
١٠ ٩١	هل يأخذ اللقطة ولا يبيعها تضييع حق لا يأخذها من لا يستحق	١٦ ٦٥	من باع مال المفلس أو المهدم قسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه
١١ ٩٣	من عرف اللقطة ولم يدعها إلى السلطان	١٧ ٦٦	إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع
١٢ ٩٣	حدثني اسحاق بن إبراهيم	١٨ ٦٧	الشفاعة في وضع الدين
(٤٦ - كتاب المظالم والنصب)		١٩ ٦٧	ما ينهى عن إضاعة المال
١ ٩٥	قصاص المظالم	٢٠ ٦٩	المبذراع في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه
٢ ٩٦	ألا لعنة الله على الظالمين	(٤٤ - كتاب الخصومات)	
٣ ٩٧	لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه	١ ٧٠	ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي
٤ ٩٨	أمن أخاك ظالماً أو مظلوماً	٢ ٧١	من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن يكن حبر عليه الإمام
٥ ٩٩	نصر المظلوم	٣ ٧٢	من باع على الضعيف ونحوه فدفع عنه إليه
٦ ٩٩	الاتصاف من الظالم	٤ ٧٣	كلام الخصوم بعضهم في بعض
٧ ١٠٠	عفو المظلوم	٥ ٧٤	إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة
٨ ١٠٠	الظلم ظلمات يوم القيامة	٦ ٧٤	دهوى الوصي للبيت
٩ ١٠٠	الافتاء والحذر من دعوة المظلوم	٧ ٧٥	التوثيق بمن تقضى معرفته
١٠ ١٠١	من كانت له مظنة عند الرجل لطلبها له هل يبين مظنته	٨ ٧٥	الربط والحبس في الحرم
١١ ١٠٢	إذا حله من ظله فلا رجوع فيه	٩ ٧٦	في الملازمة
١٢ ١٠٢	إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو	١٠ ٧٧	التقاضي

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
١٣١ ٣	قسمة الغنم	١٣ ١٠٣	إنم من ظلم شيئا من الأرض
١٣٢ ٤	القران في الترمين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	١٤ ١٠٦	إذا أذن إنسان لآخر شيئا جاز
١٣٢ ٥	تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل	١٥ ١٠٩	قول الله تعالى (وهو ألد الخصام)
١٣٢ ٦	هل يقرع في القسمة ؟ والاستئمان فيه	١٦ ١٠٧	إنم من خاصم في باطل وهو يعلله
١٣٣ ٧	شركة اليقيم وأمل الميراث	١٧ ١٠٧	إذا خاصم فجر
١٣٣ ٨	الشركة في الأرضين وغيرها	١٨ ١٠٧	فصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه
١٣٤ ٩	إذا اقتسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة	١٩ ١٠٩	ما جاء في السقاقت
١٣٤ ١٠	الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه	٢٠ ١١٠	لا يمنع جار جاره أن يبرز خشبة في جداره
	الصرف	٢١ ١١٢	صب الخمر في الطريق
١٣٥ ١١	مشاركة الذئب والمشركون في المزارعة	٢٢ ١١٢	أفنية الدور والجلوس فيها على الصدقات
١٣٥ ١٢	قسمة الغنم والعدل فيها	٢٣ ١١٣	الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها
١٣٦ ١٣	الشركة في الطعام وغيرها	٢٤ ١١٤	إمالة الأذى
١٣٧ ١٤	الشركة في الرقيق	٢٥ ١١٤	الغرفة والعلية المشرقة وغير المشرقة في السطوح
١٣٧ ١٥	الاشتراك في الهدى والبدن		وغيرها
١٣٩ ١٦	من عدل عنرا من الغنم بهزور في القسم	٢٦ ١١٧	من عقل بعيره على البلاط أو باب المسجد
	(٤٨ - كتاب الرهن)	٢٧ ١١٧	الوقوف والبول عند سباحة القوم
رقم ٢٥٠٨ - ٢٥١٦		٢٨ ١١٨	من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق
١ ١٤٠	الرهن في الحضر		فرى به
٢ ١٤٢	من رهن درعه	٢٩ ١١٨	إذا اختلفوا في الطريق الميتاء وهي الرحبة
٣ ١٤٢	رهن السلاح		تكون بين الطريق
٤ ١٤٣	الرهن مركوب ومحبوب	٣٠ ١١٩	النهي بغير إذن صاحبه
٥ ١٤٥	الرهن عند اليهود وغيرهم	٣١ ١٢١	كسر الصليب وقتل الخنزير
٦ ١٤٥	إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه	٣٢ ١٢١	هل تكسر الدنان التي فيها الخرا أو تخرق الزقاق
	(٤٩ - كتاب العتق)	٣٣ ١٢٣	من قاتل دون ماله
رقم ٢٥٠٩ - ٢٥١٧		٣٤ ١٢٤	إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره
١ ١٤٦	ما جاء في العتق وفضله	٣٥ ١٢٦	إذا هدم حائطاً فليبن مثله
٢ ١٤٨	أى الرقاب أفضل ؟		(٤٧ - كتاب الشركة)
٣ ١٥٠	ما يستحب من العتاقة في الكسوف والآيات	رقم ٢٤٨٣ - ٢٥٠٧	
٤ ١٥٩	إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين شركاء	١ ١٢٨	الشركة في الطعام والهدى والعروض
		٢ ١٣٠	ما كان من خليطين كانهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة

(٥١ - كتاب الهبة)

رقم ٢٥٦٦ - ٢٦٣٦

الباب	صفحة
الهبة وفضلها والتحريرض عليها	١ ١٩٧
القليل من الهبة	٢ ١٩٩
من استوهب من أصحابه شيئا	٣ ٢٠٠
من استسقى	٤ ٢٠١
قبول هدية الصيد	٥ ٢٠٢
قبول الهدية (حديث الصعب بن جثامة)	٦ ٢٠٢
قبول الهدية (تحريم الهدايا في يوم عائشة)	٧ ٢٠٣
من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه	٨ ٢٠٥
ما لا يرد من الهدية	٩ ٢٠٩
من رأى الهبة الغائبة جائزة	١٠ ٢٠٩
المكافأة في الهبة	١١ ٢١٠
الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئا	١٢ ٢١٠
الاشهاد في الهبة	١٣ ٢١١
هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها	١٤ ٢١٦
هبة المرأة لغير زوجها وعقبا إذا كان لها زوج	١٥ ٢١٧
بمن يبدأ بالهدية ؟	١٦ ٢١٩
من لم يقبل الهدية لعله	١٧ ٢٢٠
إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن فصل اليه	١٨ ٢٢١
كيف يقبض العبد والمتاع ؟	١٩ ٢٢٢
إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلك	٢٠ ٢٢٣
إذا وهب ديننا على رجل	٢١ ٢٢٤
هبة الواحد للجماعة	٢٢ ٢٢٥
الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة	٢٣ ٢٢٥
إذا وهب جماعة لقوم ، أو وهب رجل جماعة جلاز	٢٤ ٢٢٦

صفحة آتباب

٥ ١٥٦	إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة الخطأ والسيان في المتأفة والطلاق ونحوه ، ولا عتاقة إلا لوجه الله
٦ ١٦٠	إذا قال رجل لعبد هو لله ونوى العتق ، والاشهاد في العتق
٧ ١٦٢	أم الولد
٨ ١٦٣	بيع المدبر
٩ ١٦٥	بيع الولاء وهبته
١٠ ١٦٧	إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركا ؟
١١ ١٦٧	عتق المشرك
١٢ ١٦٩	من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية
١٣ ١٦٩	فضل من أدب جاريته وعلها
١٤ ١٧٣	العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون
١٥ ١٧٣	العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده
١٦ ١٧٥	كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عبدي أو أمقي
١٧ ١٧٧	إذا أتاه خادمه بطعامه
١٨ ١٨١	العبد راع في مال سيده
١٩ ١٨١	باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه
٢٠ ١٨٢	(٥٠ - كتاب المكاتب)

رقم ٢٥٦٠ - ٢٥٦٥

١ ١٨٤	المكاتب ونجومه في كل سنة نجم
٢ ١٨٧	ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله
٣ ١٩٠	استماعة المكاتب وسؤاله الناس
٤ ١٩٤	بيع المكاتب إذا رضى
٥ ١٩٦	إذا قال المكاتب اشترنى وأعتقني فاشتره لذلك

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢٧	٢٥	٢٢٦	١٢
من أهدى له هدية وعنده جلاسه فهو أحق		شهادة النساء	
٢٢٨	٢٦	٢٦٧	١٣
إذا وهب يعمراً لرجل وهو راكبه فهو جائز		شهادة الاماء والعبيد	
٢٢٨	٢٧	٢٦٨	١٤
هدية ما يكره لبسها		شهادة المرضعة	
٢٣٠	٢٨	٢٦٩	١٥
قبول الهدية من المشركين		حديث الافك : تعديل النساء بعضهن بعضا	
٢٣٢	٢٩	٢٧٤	١٦
الهدية للمشركين		إذا زكى رجل رجلاً كفاه	
٢٣٤	٣٠	٢٧٦	١٧
لا يحل لأحد أن يرجع في هبة وصدقته		ما يكره من الاطساب في المدح ، وليقل ما يعلم	
٢٣٧	٣١		
حدثنا ابراهيم بن موسى		بلوغ الصبيان وشهادتهم	
٢٣٨	٣٢	٢٧٦	١٨
ما قيل في العمرى والرقي		سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين	
٢٤٠	٣٣	٢٧٩	١٩
من استعار من الناس الفرس		اليمين على المدعى عليه في الاموال والحدود	
٢٤١	٣٤	٢٨٠	٢٠
الاستعارة للفرس عند البناء		إذا ادعى أو قذف فله أن يلمس البينة ، وينطلق لطلب البينة	
٢٤٢	٣٥	٢٨٣	٢١
فضل المنيحة		اليمين بعد العصر	
٢٤٦	٣٦	٢٨٤	٢٢
إذا قال أخذت هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز		يخلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى غيره	
٢٤٦	٣٧	٢٨٤	٢٣
إذا حمل رجل رجلاً على فرس فهو كالعمرى والصدقة		إذا تسارع قوم في اليمين	
		٢٨٤	٢٤
		٢٨٦	٢٥
		٢٨٧	٢٦
		٢٨٨	٢٧
		٢٨٩	٢٨
		٢٩١	٢٩
		٢٩٢	٣٠

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٠٣	٦	كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلان	١٣ ٣٢٦
٣٠٤	٧	الصلح مع المشركين	١٤ ٣٢٧
٣٠٦	٨	الصلح في الدية	١٥ ٣٢٩
٣٠٦	٩	ابن هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فتنتين عظيمتين	١٦ ٣٥٢
٣٠٧	١٠	هل يشير الامام بالصلح ؟	١٧ ٣٥٣
٣٠٩	١١	فضل الإصلاح بين الناس والمعدل بينهم	١٨ ٣٥٤
٣٠٩	١٢	إذا أشار الامام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين	١٩ ٣٥٤
٣١٠	١٣	الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازاة في ذلك	(٥٥ - كتاب الوصايا)
٣١١	١٤	الصلح بالدين والعين	رقم ٢٧٣٨ - ٢٧٨١
		(٥٤ - كتاب الشروط)	١ ٣٥٥
		رقم ٢٧١١ - ٢٧٣٧	٢ ٣٦٣
٣١٢	١	ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمباينة	٣ ٣٦٩
٣١٣	٢	إذا باع غنلا قد أبرت	٤ ٣٧١
٣١٣	٣	الشروط في البيع	٥ ٣٧١
٣١٤	٤	إذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز	٦ ٣٧٢
٣٢٢	٥	الشروط في المعاملة	٧ ٣٧٣
٣٢٢	٦	الشروط في المهر عند عقدة النكاح	٨ ٣٧٤
٣٢٣	٧	الشروط في المزارعة	٩ ٣٧٧
٣٢٣	٨	ما لا يجوز من الشروط في النكاح	١٠ ٣٧٩
٣٢٣	٩	الشروط التي لا تحل في الحدود	١١ ٣٨٢
٣٢٤	١٠	ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالباع على أن يعتق	١٢ ٣٨٣
٣٢٤	١١	الشروط في الطلاق	١٣ ٣٨٤
٣٢٦	١٢	الشروط مع الناس بالقول	١٤ ٣٨٥
		الشروط في الولاء	إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجهتك
		الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب	وكتابة الشروط
		الشروط في القرض	المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله
		ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الاقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم	الشروط في الوقف
		(٥٥ - كتاب الوصايا)	رقم ٢٧٣٨ - ٢٧٨١
		الوصايا ، وقول النبي ﷺ : وصية الرجل مكتوبة عنده ،	أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفروا الناس
		الوصية بالثلث	قول الموصي لوصيه تعاهد ولدى ، وما يجوز لوصي من الدعوى
		إذا أوصى المريض برأسه إشارة بيده جازت	لا وصية لوارث
		الصدقة عند الموت	(من بعد وصية يوصي بها أو دين)
		(من بعد وصية يوصي بها أو دين)	(من بعد وصية يوصي بها أو دين)
		إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب	هل يدخل النساء والولد في الأقارب ؟
		هل يتفتح الواقف بوقفه ؟	إذا وقف شيئاً فلم يدفعه إلى غيره فهو جائز
		إذا قال دارى صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز	

صفحة الباب	نهرض	صفحة الباب
٢٥ ٣٩٥	إذا قال أرضي أو بستانى صدقة عن أمي فهو جائز	١٥ ٣٨٥
٢٦ ٣٩٦	إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رفيقه أو ذوابه فهو جائز	١٦ ٣٨٦
٢٧ ٣٩٨	من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأوزقوهم منه)	١٧ ٣٨٧
٢٨ ٣٩٩	ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وقضاء الذنور عن الميت	١٨ ٣٨٨
٢٩ ٣٩٩	الاشهاد في الوقف والصدقة	١٩ ٣٨٨
٣٠ ٤٠٤	(وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب	٢٠ ٣٩٠
٣١ ٤٠٥	(وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح) (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا)	٢١ ٣٩١
٣٢ ٤٠٦	(ويستولونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير)	٢٢ ٣٩١
٣٣ ٤٠٦		٢٣ ٣٩٣
٣٤ ٤٠٩		٢٤ ٣٩٤
٣٥ ٤٠٩		
٣٦ ٤١٣		

استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صالحا له	٢٥ ٣٩٥
إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو جائز	٢٦ ٣٩٦
إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز	٢٧ ٣٩٨
الوقف كيف يكتب ؟	٢٨ ٣٩٩
الوقف للفقير والغني والضعيف	٢٩ ٣٩٩
وقف الأرض للمسجد	٣٠ ٤٠٤
وقف الدواب والكرام والعروض والصامت	٣١ ٤٠٥
نفقة القيم للوقف	٣٢ ٤٠٦
إذا وقف أرضا أو بئرا واشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين	٣٣ ٤٠٦
إذا قال الواقف لا تطلب ثمنه إلا لله فهو جائز	٣٤ ٤٠٩
(يا أيها الذين آمنوا شادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية) الخ	٣٥ ٤٠٩
قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة	٣٦ ٤١٣

تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
١٦	٢	عن	عن	٨٨	٢٧	خراته	خراته
١٦	١٣	أذهب	أذهب	٩٧	١٣	لا يتركه	لا يتركه
١٨	١٤	عمر وابن	عمر وابن	٩٨	٩	خلدج	خلدج
٢٥	١٤	الحاطرة	الحاطرة	١٠١	١	ابن عباس	ابن عباس
٣٠	٤	الزهرى	الزهرى	١٠١	١٠	المقبرى	المقبرى
٢٣	٥	٢٣٥٥	٢٣٥٥	١٠٧	٢٢	عقبه	عقبه
٢٣	٢٠	٢٥١٥	٢٥٥٥	١٠٩	٢٢	لسهل	لسهل
٢٦	١٩	كلاهما	كلاهما	١١٤	١٦	عنها	عنها
٣٩	٦	عنك	عنك	١١٥	٦	قتهلكين	قتهلكين
٥٠	٨	النمر	النمر	١١٦	٦	التخبير	التخبير
٥٢	١٥	الحاضرة	الحاضرة	١١٦	٧	حتى تستأمرى	حتى تستأمرى
٥٩	١٣	بصمهم	بصمهم	١٢٤	٢	عن	عن
٧٠	٨	أطراف ٢٤١٠	الصواب أنها أطراف ٢٤١١	١٥٠	١٠	بالعقاة	بالعقاة
٧٠	٨	٥٠٦٣	٥٠٦٢	١٥١	١٤	المعق	المعق
٧٠	١٦	وهيب	وهيب	١٥٥	٩	اسماعيل	اسماعيل
٧٠	٣٠	٢٢٩٨	٣٣٩٨	١٩٤	١٩	١٤	٤
٧١	٢٢	فأعقته	فأعقته	١٩٧	٣	عن	عن
٧٣	١٧	أنصرف	أنصرف	٢٠٠	٣	سليمان	سليمان
٧٥	٢٠	بن أبي	بن أبي	٢٠٠	١٢	عن	عن
٧٦	٢٣	بسكير	بسكير	٢٠٦	١	أرجى	أرجى
٧٨	١٢	القفطة	القفطة	٢١١	٣	فارجه	فارجه
٨٥	١٠	يارسول الله فضاة	يارسول الله فضاة	٢١١	٦	هواة	هواة
٨٣	٦	٢٤٢٨	٢٤٢٨	٢١٧	٢٤	الهبث	الهبث

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢١٨	٦	أمرأة	امرأة	٣٠٤	٤	أحلبها	أحلبها
٢٢٠	١٦	فرد	فرد	٣٠٥	١	سرج	سرج
٢٢١	٢٥	عبيدة	عبيدة	٣٠٦	٩	فرصى	فرصى
٢٢٤	٥	بن	بن	٣١٣	٢٢	روة	عروة
٢٢٧	١٧	يتقدم	يتقدم	٣٢٣	١١	رافع	رافع
٢٣٠	١٥	جاء رجل	جاء رجل	٣٢٤	٥	رسول	رسول
٢٣٠	١٦	هبة	هبة	٣٢٥	١٣	فأبها	فأبها
٢٣٢	٧	المستلى	المستلى	٣٢٦	٢	ابراهيم	ابراهيم
٢٥١	٢٢	سريرته	سريرته	٣٣٣	١٠	يقروا	يقروا
٢٥١	٢٣	نأمنه	نأمنه	٣٥٣	١٠	يقال	يقال
٢٥٢	٢٢	عمر	عمر	٣٦٠	٢٩	ويحتفل	ويحتفل
٢٥٣	١٤	استأذن	استأذن	٣٨٤	١٤	ولية	ولية
٢٥٤	٣	بن أشعث	بن أشعث	٣٨٤	٢٥	لشي	لشي
٢٥٤	٥	عائشة أنظرن	عائشة أنظرن	٣٨٥	١٧	الحراف	الحراف
٢٥٤	٢٧	القاذف	القاذف	٣٨٦	١٥	٢٨٨٩	٢٨٨٩
٢٥٤	٢٨	تقبلوا	تقبلوا	٣٨٨	٢٨	٢٩٦٠	٢٩٦٠
٢٥٥	١٠	كعب	كعب	٣٩١	٨	اليتامى	اليتامى
٢٥٨	٢٥	حريز	حريز	٣٩٢	١٠	يورث	يورث
٢٦١	١٤	قلبه	قلبه	٤٠٥	١٤	سبيل الله	سبيل الله
٢٦٤	٦	عبد	عبد	٤٠٩	١٤	مقنه	مقنه
٢٦٨	١٥	٤	١٤	٤١٠	١٢	الأولين	الأولين
٢٧٠	٧	آذنوا	آذنوا	٤١١	٣٥	الافراد	الافراد
٢٧١	١٤	الحضير	الحضير	٤١٤	٢	الجزية	الجزية
٢٩٣	٢	تأذبتهم	تأذبتهم				